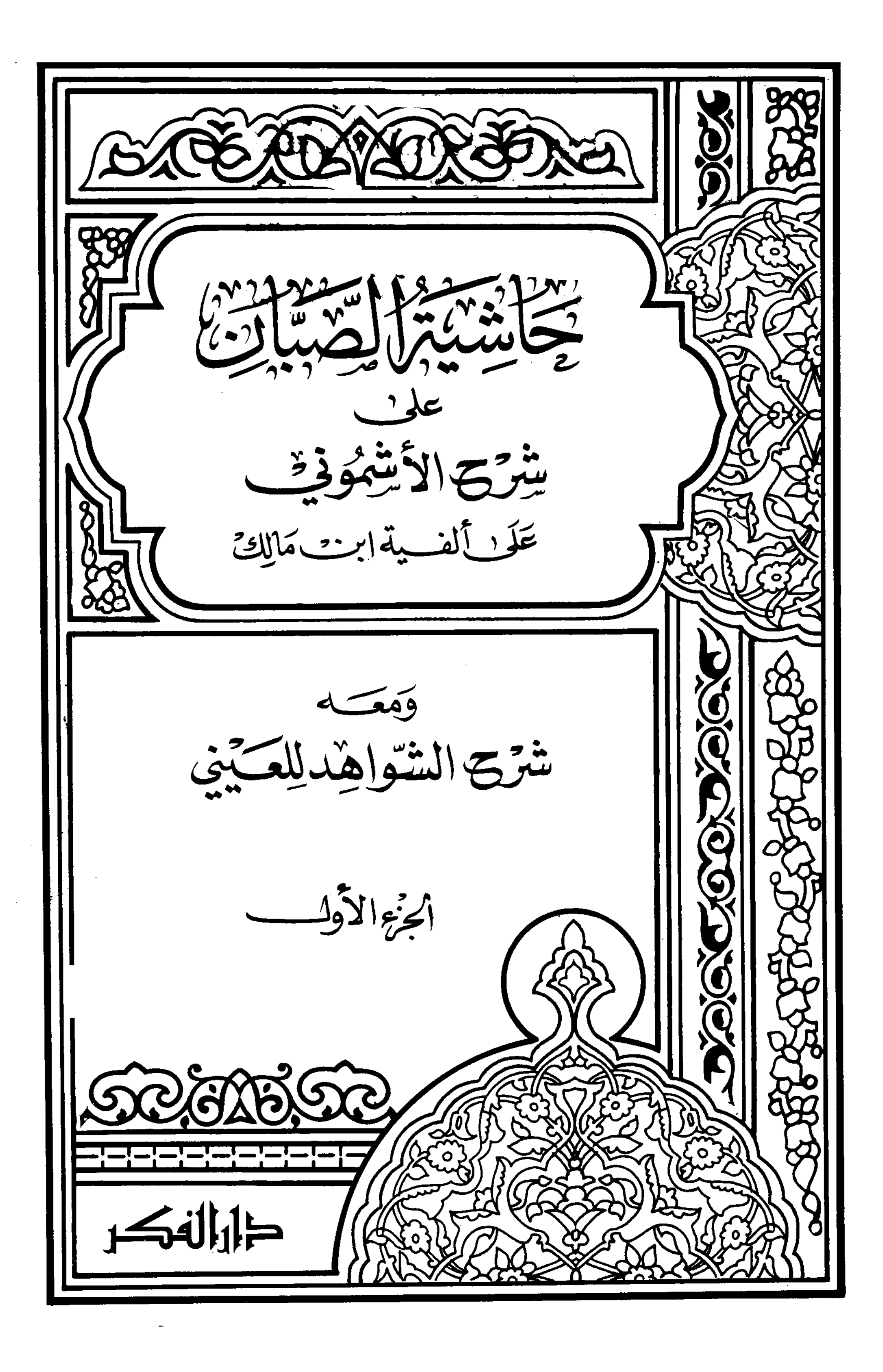


حاشية الصبان

على

شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك

ومعه

شرح الشواهد للعيني

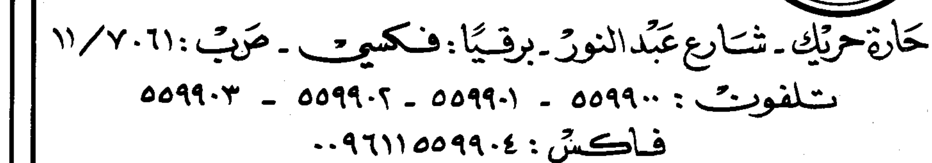
الجزء الأول

دار الفكر

الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م

Email: darelfkr@cyberia.net.lb
E-mail: darlfikr@cyberia.net.lb
Home Page: www.darelfikr.com.lb

دار الفكر



بيروت
لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الناشر

الحمد لله الذي أرسل رسوله محمداً ﷺ بالحقّ بشيراً ونذيراً، وداعياً إلىٰ الله بإذنه وسراجاً منيراً، منزّل عليه القرآن الكريم كتاباً عظيماً لا ريب فيه، لا يتطرّف لساحته تحريفٌ، ولا يشوبه تبديلٌ ولا تزييفٌ، كتاباً حفظه الذي أنزله، ولم يكل حفظه إلىٰ وليٍّ ولا إلىٰ صفيٍّ، بل تولاّه برعايته وعنايته إلىٰ يوم البعث. كتاباً فتح الله به أعيناً عمياً، وآذاناً صمّا، وقلوباً غُلفاً، كتاباً أسكت الفصحاء بفصاحته، وأخرس البلغاء ببلاغته، كتاباً آمنت الجنّ بآياته وأذعنت لتعاليمه.

وأشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، لا ربَّ غيره، ولا معبود سوط، ولا طاعة ولا تقديس إلاّ لشرعه وهداه.

وأشهد أنّ محمّداً عبده ورسوله، وحبيبه وخليله، وصفيُّه ومصطفاه.

صلوات الله عليه وعلىٰ آله وأصحابه الطّيّبين الطّاهرين وعلى من والاه، وسلك طريقهم إلىٰ يوم الدّين.

وبعد؟

اقتضت حكمة الله جلّ شأنه وتدبيره العظيم أن تكون جزيرة العرب علىٰ امتداد أطرافها واتّسع رقعتها وطناً للكثرة الكثيرة من قبائلِ العرب في سهلها، ونجدها، وجبالها وأوديتها علىٰ اختلاف ألسنتها ولهجاتها الخاضعة لتحكّم البيئة، وطبيعة المناخ، وبُعد الشقّة بينهم، وقد انتشروا فوق الرّمال الصّحراويّة هنا وهناك، أُمّةً أُميّةً لا تكتب ولا تحسب، ليبعث فيهم رسولاً منهم يتول عليهم آياته، ويزكّيهم، ويعلّمهم الكتاب والحكمة: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [(١)] فأنزل عليه قرآناً عجباً يهدي إلىٰ الرّشد، ويتلىٰ بعضه في الصّلاة، ويتعبّد بقراءته، وتُدبّر آياته في إتقانٍ وترتيلٍ.

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٦٤.

إنَّ لغة العرب كانت ولم تزل لها المكانة الأعلىٰ، والمقام الأسمى، ذٰلك لأَن بها يُعرف كتاب ربّ العالمين، وسُنَّه خير الأولين والآخرين، وأَكرم السابقين واللاحقين، صلوات الله عليه وعلى سائر إخوانه النَّبيِّين، والتَّابعين لهم بإحسانٍ إلىٰ يوم الدِّين.

اجتهد أَولو البصائر والأَنفس الزَّاكيات، والهمم المهذّبة العاليات في الاعتناء باللُّغة العربيَّة، والتّمكّن من إتقانها. بحفظ أشعار العرب وخطبهم ونثرهم، وغير ذٰلك من أمرهم، وكان هذا الاعتناء في زمن الصَّحابة الأجلاّء رضي الله عنهم، مع فصاحتهم ومعرفتهم في أُمور اللُّغة وأُصولها.

فلقد كان عبد اللّه بن عباس رضي الله عنهما يحفظ من الأشعار والأقوال ما لا يحصىٰ!!!

وما ضَرْبُ الخليفة عمر بن الخطّاب رضي الله عنه لأولاده إلاَّ لتفريطهم في حفظ العربيّة.

وأَمّا ثناء الإمام الجليل الشّافعي رضي الله عنه وحثّه علىٰ تعلّم العربيّة في أَوَّل رسالته، فهو مُقتض منصبه وعظم جلالته، ولا حاجة إلىٰ الإطالة في الحثُّ عليها، فالعلماء مجمعون على الدُّعاء إليها، بل شرَّطوها في كتبهم، واتفقوا على تعلّمها وتعليمها من فروض الكفايات.

ما هي الألَفيّة؟

الأَلفية هي أُرجوزة بلغت أَلف بيت وأَكثر، وأُطلق علىٰ مجموعةٍ من الأَراجيز المنظورة في علوم شتَّىٰ لتيسّر على الدّارسين تذكّر أُصول هٰذه العلوم.

وأقدم ما عرف منها:

- ألفية ابن سينا في أُصول الطّبّ.
- ألفية ابن معط في النحو.
- ألفية ابن مالك في النحو.
- ألفية الأربلي في الألغاز الخفية.
- ألفية العراقي في علم الحديث.
- ألفية الكردي في غريب القرآن.
- ألفية البرماوي في أصول الفقه.
- ألفية ابن الجزري في القراءات العشر.
- ألفية القباقبي في المعاني والبيان.
- ألفية ابن الشحنة في الفرائض.
- ألفية السيوطي في مصطلح الحديث.
- ألفية السيوطي في علم الأثر.

- ألفية المناوي في السِّير.
- ألفية المرتضى الزبيدي في السند.
- ألفية الطهراني في الفنون وغيرهما.

وأشهر هذه الألفيات ألفية ابن مالك التي صارت الكتاب الدراسي للنحو في العصور المتأخرة، وأُلِّفت حولها عشرات الشُّروح المطوّلة والمختصرة.

وحول هذه الألفية أصدرة دار الفكر للطباعة والنشر في بيروت كتاباً حمل عنوان: (حاشية الصّبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني).

فمما تقدّم نرىٰ أربعة كتب في كتاب واحدٍ، كذٰلك نرىٰ ثلاثة علماء حاموا حول فلك ابن مالك وأُلفيّته.

وكعادة الدّار أَن تستهلَّ كلّ كتاب بكلمةٍ هادفةٍ تعرّف الكتاب وصاحبه، ها هي تُقدّم لك نبذة موجزة عن السيرة العطرة لعلماء الكتاب.

من هو الصّبّان؟

هو محمد بن علي الصّبّان، أَبو العرفان، عالم بالعربيّة والأدب، مصريّ.

ولد محمد بن علي الصّبّان في القاهرة، وتوفي فيها سنة ١٢٠٦هـ الموافق ١٧٩٢م.

من مؤلفاته:

- الكافية الشّافية في علمي العروض والقافية: منظومة، مطبوعة.
- حاشية على شرح الأشموني علىٰ الألفية: في النّحو ـ والتي نحن بصددها.
- إتحاف أهل الإسلام بما يتعلَّق بالمصطفىٰ وأَهل بيته الكرام: مخطوط.
- إسعاف الرّاغبين: في السّيرة النّبويّة ـ مطبوع.
- الرّسالة الكبرى: في البسملة ـ مطبوع.
- أرجوزة في العروض: مع شرحها ـ مطبوع.
- حاشية على شرح الملوي على السّلم: في المنطق ـ مطبوع.
- رسالة في الاستعارات ـ مخطوط.
- حاشية علىٰ شرح الرسالة العَضديّة ـ مطبوع.
- تقرير على مقدمة جمع الجوامع: مخطوط.
- كتاب في علم الهيئة: مخطوط.
- حاشية على شرح العصام على السّمرقنديّة: في البلاغة مطبوع.
- حاشية على السّعد: في المعاني والبيان: مطبوع وغيرها.

من هو الأشموني؟

هو علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن نور الدين الأشموني، نحوي من فقهاء الشّافعية، أصله من أشمون (بمصر).

ولد علي بن محمد ن عيسى الأشموني في القاهرة سنة ٨٣٨هـ الموافق ١٤٣٥م، وتوفي فيها سنة ٩٠٠هـ الموافق ١٤٩٥م.

ولي الأشموني القضاء بوميلي، وصنّف كتباً منها:

- شرح ألفية ابن مالك: في النحو ـ والتي نحن بصددها.
- نظم المنهاج في الفقه.
- شرح نظم المنهاج.
- نظم جمع الجوامع.
- نظم إساغوجي: في المنطق.

قال الإمام السّخاوي: راج أمر الأشموني ورجح على الجلال ابن الأسيوطي، غير أن ذلك أَرجح.

من هو ابن مالك؟

هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني، أبو عبد الله، جمال الدين، أحد الأئمة في علوم العربية.

ولد ابن مالك في جيان (بالأندلس) سنة ٦٠٠هـ الموافق ١٢٠٣م، وانتقل إلى دمشق فتوفي فيها سنة ٦٧٢هـ الموافق ١٢٧٤م.

أشهر كتبه:

- الألفية في النحو ـ والتي نحن بصددها.
- تسهيل الفوائد: في النحو ـ مطبوع.
- شرح تسهيل الفوائد. (المجلد الأول منه في مكتبة الرباط ٢١٣ أوقاف).
- الضَّرب في معرفة لسان العرب.
- الكافية الشافية: أرجوزة في نحو ثلاثة آف بيت ـ مطبوعة.
- شرح الكافية الشافية: مطبوع.
- سبك المنظوم وفك المختوم: في النحو ـ مخطوط.
- لامية الأفعال: مطبوع.
- عدة الحافظ وعمدة اللافظ: رسالة ـ مخطوط.
- شرح عدة الحافظ وعمدة اللافظ.

- إيجاز التَّعريف: صرف ـ مخطوط.
- شواهد التوضيح: مطبوع.
- إكمال الإعلام بمثلث الكلام: مطبوع.
- مجموع فيه ١٠ رسائل: مخطوط.
- تحفة المودود في المقصور والممدود: منظومة ـ مطبوع.
- العروض: مخطوط.
- الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد: قصيدة من بحر البسيط على رويّ الظاء المفتوحة مشروحة شرحاً متقناً من إنشائه ـ مخطوط. وغيرها.

من هو العيني؟

هو محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، أبو محمد، بدر الدِّين العيني الحنفي، مؤرّخ، علاّمة، من كبار المحدّثين، أصله من حلب.

ولد محمد بن أحمد في عينتاب سنة ٧٦٢هـ الموافق ١٣٦١م، وأقام مدَّةً في حلب ومصر ودمشق والقدس، دولي في القاهرة النسبة، وقضاء الحنفيّة ونظر السُّجوب، وتقرَّب من الملك المؤيدّ حتّى عدّ من إخصائه. ولما ولي الأشرف سامره ولزمه، وكان يكرمه ويقدّمه، ثم صُرف عن وظائفه، وعكف على التّدريس والتّصنيف إِلىٰ أَن توفي بالقاهرة سنة ٨٥٥هـ الموافق ١٤٥١م.

من كتبه:

عمدة القاري في شرح البخاري: مطبوع.

- مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار: مجلدان مخطوط: في مصطلح الحديث ورجاله.
- العلم الهيب في شرح الطّيّب: لابن تمية.
- عقد الجمان في تاريخ أَهل الزمان: مخطوط، انتهى فيه إلى سنة ٨٥٠هـ.
- تاريخ البدر في أوصاف أَهل العصر: منه جزء مخطوط.
- مباني الأخيار في شرح معاني الآثار: في الحديث ـ مخطوط.
- نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخيار: ثماني مجلدات ـ مخطوط.
- النباية في شرح الهداية: ست مجلدات ـ مخطوط ـ في فقه الحنفية.
- رمز الحقائق: شرح الكنز ـ فقه ـ مطبوع.
- الدرر الزاهرة في شرح البحار الزاخرة ـ فقه ـ مخطوط.
- المسائل البدرية: فقه ـ مخطوط.
- السيف المهنّد في سيرة الملك المؤيد أَبي النصر شيخ: مخطوط.

- منحة السلوك في شرح تحفة الملاك: فقه ـ مخطوط.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ـ والتي نحن بصددها[1].
- فرائد القلائد: مختصر شرح شواهد الألفية[2].
- طبقات الشعراء.
- معجم شيوخه.
- رجال الطحاوي.
- سيرة الملك الأشرف.
- الروض الزاهر ـ مطبوع[3].
- الجوهرة السّنيّة في تاريخ الدَّولة المؤيدية: مخطوط.
- المقدّمة السودانية في الأحكام الدّينيّة: مخطوط.
- شرح سنن أبي داود: مجلدان منه مخطوط.
- وله بالتكية: تاريخ الأكاسرة.

* * *

نسأل الله تعالىٰ أن يلهمنا في تقديم الكتب التي يرضى عنها مولانا، ويسدد خطانا وإياكم.
والله من وراء القصد.

خالد العطار
بيروت في ٤ كانون الأول ١٩٩٨
الموافق في ١٥ شعبان ١٤١٩ هـ

---

(١) يعرف بالشواهد الكبرى.
(٢) يعرف بالشواهد الصغرى.
(٣) في سير: الملك الظاهر (ططر) وهو إلى الثناء والإنشاء أقرب منه إلى التاريخ.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أما بعد حمد الله ....

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهمّ على ما وجهت نحونا من سوابغ النعم. ونشكرك على ما أظهرت لنا من مبهمات الأسرار ومضمرات الحكم. ونشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك الفاعل لكلّ مبتدإ ومبتدع، ونشهد أن سيدنا محمداً عبدك ورسولك المفرد العلم والإمام المتبع. اللهمّ صلّ وسلم عليه وعلى آله وصحبه ما رفعت منصب المنخفض لجلالك. وجبرت بالسكون إليك كسر الجازم بوحدتك في ذاتك وصفاتك وأفعالك.

أما بعد: فيقول راجي الغفران: «محمد بن علي الصبان» غفر الله ذنوبه وستر في الدارين عيوبه. هذه حواش شريفة. وتقريرات جليلة منيفة. وتحقيقات فائقة. وتدقيقات رائقة. خدمت بها شرح العلامة نور الدين أبي الحسن «عليّ بن محمد الأشمونيّ» الشافعيّ على ألفية الإمام «ابن مالك» كل الخدمة. وصرفت في تحرير معانيها وتهذيب معانيها جميع الهمة. ملخصاً فيها زبد ما كتبه عليه المشايخ الأعيان. منبهاً على كثير مما وقع لهم من أسقام الأفهام وأوهام الأذهان. ضاماً إلى ذلك من نفائس المسطور ما ينشرح به الخاطر. مضيفاً إليه من عرائس بنات فكري ما تقر به عين الناظر. وحيث أطلقت شيخنا فمرادي به شيخنا العلامة المدابغي. أو قلت شيخنا السيد فمرادي به شيخنا المحقق السيد البليدي. أو قلت البعض فمرادي به الفهامة الفاضل سيدي يوسف الحنفي رحمهم الله تعالى وجزاهم عنا خيراً. وما كان زائداً على ما في حواشيهم وليس معزوّاً لأحد فهو غالباً مما ظهر لي وربما نسبته إليّ صريحاً. وعلى الله الاعتماد أنه ولي السداد. قوله: (أما بعد حمد الله إلخ)اعترض[1] بأن هذه العبارة إنما تفيد سبق حمد وصلاة وسلام منه، وهذه الإفادة لا يحصل بها المطلوب من الإتيان بالثلاثة في ابتداء التأليف. ويجاب أولاً بأنا لا نسلم تلك الإفادة لأن القصد من قوله: حمد الله إنشاء الحمد. وقوله: حمد اللّه وإن لم يكن جملة في قوة الجملة فكأنه قال: أما بعد قولي أحمد اللّه منشئاً للحمد. وثانياً بأنا سلمنا تلك الإفادة لكن لا نسلم أن المطلوب

---

(١) قوله: (اعترض)حاصله قياس مركب من الشكل الأول منع المحشي أولاً صغراه وأورد على منعه بأنه مكابرة لا عبرة بها ويرد بأنه بحسب المراد وهو مبنيّ على أن مراد المعترض لا يفيد الإتيان بها لا لفظاً ولا قصداً، أما إن أراد الأول فلا يجاب عنه إلا بمنع أن المطلوب الإتيان لفظاً تأمل، وقوله: سلمنا إلخ مراده به أنها تفيد السبق لفظاً وقصداً فقط والحق أنه يدفع الإيراد خصوصاً والمقام هنا قرينة عليه كما وضحه سم في الآيات لكن ترك المنع في الصلاة والسلام اتكالاً على المقايسة تأمل، وثانياً كبراه وأورد عليه أنه لا يوافق رواية الرفع، وأجيب بأن المقصود بها مجرد التمثيل لا خصوص اللفظ.

على ما منح من أسباب البيان. وفتح من أبواب التبيان. ....

لا يحصل بها لأن إفادة سبق الحمد منه تتضمن أن المحمود أهل لأن يحمد وهو وصف بالجميل فقد حصل الحمد ضمناً بهذه العبارة الواقعة في ابتداء التأليف ولا يضر عدم حصوله صريحاً إذ المطلوب حصول الحمد مطلقاً في الابتداء، ومثل ذلك يقال في الصلاة والسلام بناء على أن المقصود بهما التعظيم وهو حاصل بإفادة سبقهما كما أفاده العلامة ابن قاسم في نكته عند قول المصنف: أحمد ربي اللّه خير مالك مصلياً إلخ. وبه يعرف ما في كلام البعض وما أجاب به هو وشيخنا من أن الشارح أتى بالثلاثة لفظاً لا يحسم مادة الاعتراض لبقاء المؤاخذة بعدم كتابتها المطلوبة أيضاً. والجواب بحصول الحمد بالبسملة غير نافع في الصلاة والسلام. فإن قلت: لا نسلم عدم حصول الحمد صريحاً هنا لما تقرر من أن الإخبار عن الحمد حمد أي صريح. قلت: ما تقرر إنما هو في الإخبار عن الحمد بثبوته للّه بالجملة الإسمية أعني الحمد للّه لأنه ثناء بجميل صراحة فهو حمد صريح بخلاف الإخبار عن الحمد بسبق وقوعه، ومثله الإخبار بأنه يقع كما في أحمد ربي الله على أنه خبر لفظاً ومعنى فتنبه.

قوله: (**على ما منح من أسباب البيان**)على: تعليلية وما: موصول اسمي أو نكرة موصوفة فمن بيانية والعائد محذوف. ويظهر لي عند عدم استدعاء المقام أحد الوجهين ترجح الثاني لأن النكرة هي الأصل، ولأن شرط الموصول إذا لم يكن للتعظيم أو التحقير عهد الصلة وقد لا يحصل عهدها إلا بتكلف فاحفظه، أو موصول حرفي ويقوّي هذا أن الحمد يكون حينئذٍ على الفعل والحمد على الفعل أمكن من الحمد على أثره لأن الحمد على الفعل بلا واسطة وعلى أثره بواسطته. ومن: زائدة على مذهب الأخفش وبعض الكوفيين أو تبعيضية نكتتها الإشارة إلى أنه تعالى يستحق الحمد على بعض نعمه كما يستحق الحمد على الكل بالأولى. والمنح: الإعطاء وبابه قطع وضرب، والمنحة بالكسر العطية كذا في المختار. والبيان: يطلق بمعنى الظهور وبمعنى الفصاحة وبمعنى المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير أي المنطوق به لا المعنى المصدري لأنه لا يوصف بالفصاحة حقيقة وهذا هو المراد هنا. والمراد بأسبابه جميع ما له دخل في حصوله كسلامة اللسان من العيّ والفهاهة وسلامة القلب من موانع الإدراك لا خصوص ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته لقصوره. قوله: (**وفتح من أبواب التبيان**)قياس ما كان على التفعال فتح التاء كالتكرار والتذكار وشذ كسر تاء التبيان والتلقاء بعكس الفعلال، وورد الفتح أيضاً في التبيان كما في القاموس وإن كان كسره أكثر. والتبيان: كما قاله الخطابي أبلغ من البيان لأنه بيان مع دليل وبرهان فهو جار على الأصل من زيادة المعنى لزيادة المبني. والمراد بأبوابه: كل ما له دخل في حصوله كالإدراكات القوية وجودة اللسان والقلب فالأبواب استعارة مصرحة والفتح ترشيح أو في التبيان استعارة بالكناية، والأبواب تخييل والفتح ترشيح. وذكر المنح والأسباب في جانب البيان والفتح والأبواب في جانب التبيان لأن التبيان أبلغ كما مر، فالوصول إليه أصعب يحتاج إلى فتح أبواب مغلقة.

والصلاة والسلام على من رفع بماضي العزم قواعد الإيمان. وخفض بعامل الجزم كلمة البهتان.

قوله: (والصلاة والسلام) مجروران عطفاً على حمد الله. قوله: (على من رفع) متعلق بمحذوف صفة للصلاة والسلام أي الكائنين على من رفع، أو حال منهما. وقال شيخنا تبعاً للمصرح متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب أيضاً للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع ا هـ. ومراده كما قاله الفاضل الروداني محشي التصريح التنازع المعنوي الذي هو مجرد الطلب في المعنى لا العملي بدليل كلامه فقوله متعلق بالسلام لقربه يعني مع حذف متعلق الصلاة فسقط ما اعترض به البعض من أن التنازع لا يكون إلا في فعلين متصرفين أو اسمين يشبهانهما كما سيأتي، وما ذكر ليس كذلك أي لأن الصلاة والسلام اسما مصدرين جامدان على أنه سيأتي أن المراد اسمان يشبهانهما في العمل لا في التصرف بدليل تمثيلهم باسم الفعل والمصدر. وممن وافق على ذلك هذا البعض وحينئذ لا يدل ما سيأتي على عدم جريان التنازع الاصطلاحي بين اسمي المصدر، بل على جريانه بينهما كالمصدرين فيتلاشى الاعتراض من أصله. والرفع الإعلاء والمراد به هنا الإظهار والإعزاز. قوله: (بماضي العزم) من إضافة الصفة إلى الموصوف أي العزم الماضي قال في المصباح: عزم على الشيء وعزمه عزماً من باب ضرب عقد ضميره على فعله اهـ. لكن سيذكر الشارح قبيل باب التنازع أن عزم لا يتعدّى بنفسه وأن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٣٥] على تضمين معنى تنووا، والماضي إما بمعنى النافذ يقال: مضى الأمر أي نفذ، وإما بمعنى القاطع يقال: سيف ماض أي قاطع فيكون قد شبه في النفس العزم بالسيف والماضي بمعنى القاطع تخييل.
قوله: (قواعد الإيمان) يحتمل وهو الظاهر أن يراد بالإيمان التصديق القلبي فتكون إضافة القواعد إليه من إضافة المتعلق بفتح اللام إلى المتعلق بكسرها، والمراد بالقواعد جميع ما وجب الإيمان به مما ينبني عليه غيره كعقائد التوحيد وضوابط الفقه المجمع عليهما، أو جميع ما وجب الإيمان به سواء بنى عليه غيره أو لا فيكون في التعبير بالقواعد تغليب، أو البراهين الدالة على حقيقة[1] الإيمان، ويحتمل أن يراد به الإسلام لتلازم الإيمان والإسلام الكاملين فالإضافة من إضافة الأجزاء إلى الكل. والمراد بالقواعد الأركان الخمسة المذكورة في حديث: «بُنِيَ الإِسْلامُ عَلَى خَمْسٍ» وعليه ففي الكلام تلميح إلى هذا الحديث. قوله: (وخفض بعامل الجزم) الجزم القطع وعامله آلته كالسيف ووصفها بالعمل مجاز عقلي من وصف آلة عمل الشيء به. **فإن قلت**: عامل الجزم لا يخفض في العربية فلا تتم التورية. قلت: التورية لا تتوقف على خفضه في العربية وإنما ورّى بخفضه الذي لا يقع في العربية للإشارة إلى أن ما وقع منه ﷺ أمر فوق ما ألفه البشر خارج عن طوقهم. قوله: (كلمة البهتان) البهتان الكذب والمراد به هنا الكفر أو مطلق الباطل، والمراد بالكلمة الكلام وإضافتها إلى البهتان استغراقية.

---

(١) قوله: (على حقيقة) كذا بالأصل ولعل صوابه حقيقة اهـ.

(مُحَمَّدٌ) المنتخب من خلاصة معد ولباب عدنان. وعلى آله وأصحابه الذين أحرزوا قصبات السبق في مضمار الإحسان. وأبرزوا ضمير القصة والشان بسنان اللسان ولسان السنان.

قوله: (محمد) بدل من من أو عطف بيان، وقوله: المنتخب أي المختار نعت لمحمد لا لمن لئلا يلزم تقديم البدل أو عطف البيان على النعت مع أن النعت هو المقدم على بقية التوابع عند اجتماعها. قوله: (من خلاصة معد ولباب عدنان) خلاصة الشيء بضم الخاء وكسرها ما خلص منه وبمعناه اللباب ففي عبارته تفنن. ومعد بفتح الميم والعين ولد عدنان لصلبه قال الجوهري: وهو أبو العرب. وعدنان: آخر النسب الصحيح لرسول الله ﷺ. وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، فعلم وجه ذكر معد وعدنان. ويحتمل أنه أراد بمعد وعدنان ذرية معد وذرية عدنان المسماتين باسمي أبويهما. وإنما أخر عدنان ذكراً مع تقدمه وجوداً لأنه لو قدمه لم يكن لذكر معد فائدة لأنه يلزم من كونه عليه الصلاة والسلام منتخباً من لباب عدنان كونه منتخباً من خلاصة معد ولا عكس. قوله: (أحرزوا) أي حازوا. وقوله قصبات السبق الخ كان من عادة العرب أن تغرز قصبة في آخر ميدان تسابق الفرسان فمن أعدى فرسه إليها وأخذها عد سابقاً، ففي الكلام استعارة تمثيلية إن شبه حال الصحابة في غلبتهم لمن قاواهم في الإحسان بحال السابقين على الخيل في الميدان في سبقهم إلى قصبة السبق بجامع مطلق حوز ما به الشرف، أو استعارة مكنية إن شبه في النفس الإحسان بساحة ذات ميدان وجعل إثبات المضمار أي الميدان تخييلاً وإحراز قصبات السبق ترشيحاً، أو استعارة مصرحة إن شبهت مراتب العلو بقصبات السبق، وجعل المضمار ترشيحاً والإحسان تجريداً، والمراد بالإحسان أما معناه الشرعي المبين في حديث جبريل بقوله عليه الصلاة والسلام: «**أَنْ تَعْبُدَ الله كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ**» أو مطلق الطاعة وهذا أقرب.

قوله: (وأبرزوا) أي أظهروا. وقوله: ضمير القصة والشان يحتمل أن المراد المضمر المستور الذي كان له قصة وشأن عظيمان وهو دين الإسلام فيكون تسميته مضمراً باعتبار ما كان. ويحتمل أن المراد ضمير القصة والشأن الاصطلاحي الواقع في قوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [سورة محمد، الآية: ١٩] ففي الكلام حذف مضاف أي مفسر ضمير إلخ لأن الذي أظهروه مفسره وهو لا إله إلا الله، أو مجاز مرسل علاقته المجاورة حيث سمى المفسر بكسر السين باسم المفسر بفتحها.
قوله: (بسنان اللسان ولسان السنان) السنان: نصل الرمح، والتركيبان أما من إضافة المشبه به إلى المشبه أي اللسان الذي كالسنان في التأثير والسنان الذي كاللسان في كثرة استعماله، أو من الاستعارة بأن يكون شبه في التركيب الأول كلام اللسان بالسنان في التأثير وشبه في النفس السنان في التركيب الثاني بالإنسان في صدور الفعل العظيم عن كل وأثبت له اللسان تخييلاً، أو شبه طرف السنان الذي به الجرح باللسان في كثرة استعماله، وجعل شيخنا إطلاق لسان السنان على طرفه

فهذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك. ....

الجارح لا تجوز فيه ممنوع لأنه ليس من معاني اللسان الحقيقية كما يؤخذ من القاموس وغيره. وفي قوله بستان الخ من أنواع البديع العكس وهو تقديم المؤخر وتأخير المقدم كقولهم: عادات السادات سادات العادات. وقد اشتملت خطبته على أنواع أخر كبراعة الاستهلال والتورية في الفتح والرفع والماضي ونحوها. والطباق في الرفع والخفض والإيمان والبهتان والإفراط والتفريط. والجناس اللاحق في الأسد والجسد والتحقيق والتدقيق والمخل والممل، وكذا بين الأدراج والأبراج كما قاله شيخنا، والبعض وإن جعل شيخنا السيد الجناس بينهما مضارعاً لما سيأتي، والجناس المضارع في خلا وعلا. والفرق بين الجناسين: أن الاختلاف إن كان بحرف بعيد المخرج فاللاحق أو قريبه فالمضارع. ومعنى بعد المخرج: أن يختلف الحرفان في جنس المخرج ومعنى قربه: أن يتحدا في جنسه ويختلفا في شخصه.

قوله: (فهذا) اسم الإشارة راجع إلى الألفاظ الذهنية المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة على أرجح الأوجه فهو مستعار مما وضع له، وهو المبصر الحاضر للمعقول لشبهه به في كمال إتقان المشير أو السامع إياه حتى كأنه مبصر عنده، وهل استعارة اسم الإشارة ونحوه أصلية أو تبعية؟ خلاف بيناه في رسالتنا في المجازات. والفاء واقعة في جواب أما، وجواب الشرط لا بد أن يكون مستقبلاً وكون الألفاظ المشار إليها شرحاً لطيفاً بديعاً غير مستقبل فلا بد من تقدير أقول بعد الفاء كما أفاده في التصريح، نعم إن كانت الخطبة قبل التأليف وجعل الشرح بالمعنى اللغوي على أنه مصدر بمعنى الشارح أي خارجاً لم يحتج إلى التقدير لأن الشرح الخارجي المدلول على هذا الشرح الذي هو محط الجزاء مستقبل حينئذٍ، بل قال الروداني في حواشيه على التصريح: إنما يحتاج إلى التقدير لو أريد بالشرط الذي تضمنته. أما التعليق مع أن المراد منه مجرد استلزام شيء لشيء، ولو سلم فالتعليق قد يكون في الاستقبال وقد يكون في الماضي كما في شرط لو فليكن هذا منه اهـ. نعم قال يّس: يندفع بتقدير القول إشكال آخر وهو أن كون هذه الألفاظ شرحاً لطيفاً بديعاً ثابت حمد أو لم يحمد فما معنى كونه بعد الحمد؟ فإذا جعل الجزاء القول كان هو المقيد بالبعدية اهـ. وهو مبني على أن الظرف من متعلقات الجزاء كما هو الأحسن، مع أن هذا الإشكال الآخر يندفع بجعل شرح بمعنى شارح مراداً منه المعنى اللغوي لصحة تقييده بالبعدية، على أنه يرد على تقدير القول أن حذف القول يوجب حذف الفاء معه كما سيصرح به الشارح، لكن في الهمع ما يدل على أن بعضهم يجوّز حذف القول مع بقاء الفاء كما سيأتي بسطه في محله فتنبه. قوله: (لطيف) يعني لا يحجب ما وراءه من المعاني مجازاً عما لا يحجب ما وراءه من المحسوسات. قوله: (بديع) فعيل بمعنى المفعول أي مبتدع أي مخترع لا على مثال سابق فإنه بهيئته المخصوصة لم يسبق له مثال، والمراد: أنه فائق في الحسن على غيره من الشروح ويجيء بديع بمعنى مبدع ومنه. قوله: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١١٧]. قوله: (على ألفية ابن مالك) متعلق بمحذوف

مهذب المقاصد واضح المسالك. يمتزح بها امتزاج الروح بالجسد. ويحل منها محل الشجاعة من الأسد. تجد نشر التحقيق من أدراج عباراته يعبق. ....

خاص دل عليه السياق أي دال على ألفية ابن مالك أي على معانيها، أو على بمعنى لام التقوية متعلقة بشرح بمعنى شارح أي كاشف كما قاله البعض، وفيه: أنه يلزم على هذا نعت المصدر قبل استيفاء معموله أو بمعنى لام الاختصاص متعلقة بمحذوف صفة لشرح فيكون على استعارة تبعية أو شبه الشرح والمتن بجسم مستعل وجسم مستعلى عليه وذكر على تخييلاً.

قوله: (مهذب الخ) التهذيب: التنقية، والمقاصد: المعاني، والمسالك: الألفاظ، وهما مجروران بإضافة الوصف إليهما أو منصوبان على التشبيه بالمفعول به. قوله: (يمتزج بها الخ) في الكلام مبالغة وإلا فالمزج الخلط بلا تمييز مع أن الشرح والمتن متمايزان، وأشار بهذه السجعة إلى ما في شرحه مما لا بد منه في بيان المتن، وبالسجعة الثانية إلى ما زاد على ذلك والمقصود منهما وصف شرحه بجودة السبك وحسن التركيب مع ألفاظ المتن. قوله: (امتزاج الروح) أي امتزاجاً كامتزاج الروح بالجسد. لا يقال: عبارته تفهم أن شرحه للمتن كالروح للجسد وأن المتن بدونه كالجسد بدون الروح وفي هذا تنقيص لبقية الشروح(١) لأنا نقول: مقام المدح لا ينظر فيه إلى أمثال هذه المفاهيم. قوله: (ويحل) بضم الحاء وكسرها لأن حل بمعنى نزل يجوز في حاء مضارعه الوجهان كما في القاموس، وبهما قرىء في السبع قوله تعالى: ﴿**فيحل عليكم غضبي**﴾ فاقتصار البعض كشيخنا على الضم تقصير. وأما حل ضد حرم فجاء مضارعه بالكسر فقط. وحل بمعنى فك فجاء مضارعه بالضم فقط. قوله: (منها) قال شيخنا السيد: حال أي كائناً منها لأن حل لا يتعدى بمن وكذا قوله من الأسد أي كائنة من الأسد. ولعل معنى كائناً منها وكائنة من الأسد منتسباً إليها ومنتسبة إلى الأسد، ولا يبعد أن من في الموضعين بمعنى في. لا يقال: الظرفية في الأول غير ظاهرة. لأنا نقول: لما امتزج بها كأنه حل فيها. وقوله: محل الشجاعة أي حلولها فمحل مصدر ميمي أي حلولاً كحلول الشجاعة، والمراد بالشجاعة الجراءة لا الملكة المخصوصة لاختصاص الملكات بذوي العلم.

قوله: (تجد نشر التحقيق الخ) النشر: الرائحة الطيبة. والتحقيق: يطلق على ذكر الشيء على الوجه الحق ويطلق على إثبات المسألة بدليلها مع رد قوادحه. والأدراج: بفتح الهمزة جمع درج بفتح الدال وسكون الراء أو فتحها ما يكتب فيه كما في القاموس. ويعبق: بفتح الباء مضارع عبق الطيب بكسرها عبقاً بالتحريك من باب فرح ظهرت رائحته ولا يكون إلا للذكية كما في المصباح، ففي كلامه استعارة مكنية وتخييل وترشيح حيث شبه التحقيق في نفاسته بنحو المسك والنشر تخييل

---

(١) قوله: (لبقية الشروح) أي وللألفية اهـ.

وبدر التدقيق من أبراج إشاراته يشرق. خلا من الإفراط الممل. وعلا عن التفريط المخل. «وكان بين ذلك قواماً» وقد لقبته: **«بمنهج السالك. إلى ألفية ابن مالك»** ولم آل جهداً في تنقيحه

ويعبق تشريح. قال شيخنا السيد: وفي العبارة قلب أي من عبارات أدراجه اهـ. ونكتة القلب الإشارة إلى قوة النشر حتى سرى من العبارات إلى محلها المكتوبة فيه. قوله: (وبدر التدقيق إلخ) البدر: القمر ليلة كماله. والتدقيق: يطلق على إثبات المسألة بدليلين أو أكثر وعلى إثبات دليل المسألة بدليل، وعلى ذكر الشيء على وجه فيه دقة. والأبراج: جمع برج وهو أحد أقسام الفلك الاثني عشر المسماة بالبروج، وعبر بالأبراج وهو جمع قلة مع أنها اثنا عشر لمزاوجة أدراج. ويشرق: بضم أوله وكسر ثالثه مضارع أشرق أي أضاء أو بفتح أوله وضم ثالثه مضارع شرق كطلع وزناً ومعنى، وعلى كل ففي كلامه عيب السناد وهو اختلاف حركة ما قبل الروي. وفي كلامه استعارة مكنية وتخييل وترشيحان حيث شبه التدقيق بالليلة المقمرة كمال الأقمار بجامع الكمال والبدر تخييل والإشراق والأبراج ترشيحان قاله شيخنا السيد. وجعل شيخنا التدقيق مشبهاً بالسماء في العلوّ والمتانة. ولك أن تجعل الأبراج استعارة مصرحة لعبارات الإشارات أي المعاني الدقيقة إن شبهت بالأبراج في أن كلاً محل لما ينتفع به إذ العبارات محل للمعاني والأبراج محل للكواكب، أو تخييلاً لاستعارة مكنية إن شبهت الإشارات بالسموات في الرفعة والمتانة. ثم ذكر شيخنا السيد أن هنا أيضاً قلباً أي من إشارات أبراجه ولا حاجة إليه كما لا يخفى. قوله: (خلا من الإفراط الخ) الإفراط: مجاوزة الحد، والتفريط: التقصير أي خلا من الإفراط في التطويل وعلا عن التفريط في تأدية المعاني. وعبر في جانب الإفراط بخلا وفي جانب التفريط بعلا لأن التفريط أفحش فهو أحق بالتباعد عنه الذي هو المراد من علا. وأخر هاتين السجعتين مع أنهما من باب التخلية وما قبلهما من باب التحلية التفاتاً إلى تقدم الإثبات على النفي وشرف الوجود على العدم. والممل والمخل: وصفان لازمان لأن المراد الذي شأنه الإملال والذي شأنه الإخلال. قوله: (وكان بين ذلك قواماً) أي عدلاً. وأفرد اسم الإشارة مع رجوعه إلى اثنين: الإفراط والتفريط لتأوله بالمذكور والمرجح للافراد حصول الاقتباس.

قوله: (وقد لقبته) أي سميته وإنما آثر التعبير بالتلقيب لما في هذا الاسم من الإشعار بالمدح كاللقب. قوله: (ولم آل) مضارع مبدوء بهمزة تكلم تليها ألف منقلبة عن همزة ساكنة كما هو القاعدة عند اجتماع همزتين ثانيتهما ساكنة حذف منه الجازم لامه التي هي واو، وماضيه ألا كعلا، ومصدره إن كان بمعنى التقصير أو الترك أو الاستطاعة: ألو: كدلو، وألوّ: كعلوّ كما في القاموس، وإن كان بمعنى المنع ألو كدلو كما في حاشية شيخنا السيد، لكن في حاشية ابن قاسم على المختصر وحاشية خسرو على المطول أن المنع معنى مجازي مشهور للألو لا حقيقي ويصح هنا ما عدا الاستطاعة، فعلى الأول قوله جهداً أي اجتهاداً منصوب على التمييز محول عن الفاعل والتقدير لم يقصر اجتهادي على الإسناد المجازي، أو نزع الخافض أي في اجتهادي أو حال بمعنى مجتهداً،

وتهذيبه وتوضيحه وتقريبه. والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم. وأن ينفع به من تلقاه بقلب سليم. إنه قريب مجيب. ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [سورة هود، الآية: ٨٨].

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(قالَ مُحَمَّدٌ هُوَ) ....

وعلى الثاني مفعول به وعلى الأخير مفعوله الثاني وحذف مفعوله الأول لعدم تعلق الغرض بذكره، والتقدير: ولم أمنع أحداً جهداً. وعن أبي البقاء أن لم آل من الأفعال الناقصة بمعنى لم أزل، فجهداً خبر بمعنى جاهداً، والذي يؤخذ من القاموس والمختار أن الجهد بمعنى الاجتهاد أو المشقة بفتح الجيم لا غير وبمعنى الطاقة بالفتح والضم. قوله: (وتهذيبه) عطف تفسير قاله شيخنا. قوله: (وتقريبه) عطف لازم.

قوله: (والله أسأل الخ) سأل إن كان بمعنى استعطى كما هنا تعدى لمفعولين بنفسه، فالله مفعول قدم لإفادة الحصر أو للاهتمام لعظمته، وأن يجعله مفعول ثان. وإن كان بمعنى استفهم تعدى للأول بنفسه، وللثاني بعن نحو: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِۖ﴾ [سورة الأنفال، الآية: ١] أو ما بمعناها نحو: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [سورة الفرقان، الآية ٥٩] أي عنه. قوله: (سليم) أي سالم من الحقد والحسد ونحوهما. قوله: (وما توفيقي إلا بالله) استقبح أهل اللسان نسبة الفعل إلى الفاعل بالباء لأنه يوهم الآلة فلا يحسن ضربي بزيد إذا كان زيد ضارباً، والحسن ضربي من زيد. وفاعل التوفيق هو الله تعالى فالحسن وما توفيقي إلا من الله. وتوجيهه على ما يستفاد من الكشاف في تفسير سورة هود أنه على تقدير مضاف وأن التوفيق مصدر المبني للمجهول حيث قال أي وما كوني موفقاً إلا بمعونته وتوفيقه أفاده ابن قاسم. قوله: (عليه توكلت) أي اعتمدت في جميع أموري كما يؤخذ من حذف المعمول أو في الإقدار على تأليف هذا الشرح كما يؤخذ من القيام. وتقديم الجار والمجرور لإفادة الحصر لأن الاعتماد في جميع الأمور والإقدار على تأليف هذا الشرح لا يكون إلا عليه تعالى وإن كان قد يعتمد في بعض الأمور على غيره. قوله: (أنيب) أي أرجع.

قوله: (قال محمد) فيه التفات من التكلم إلى الغيبة إن روعي متعلق بالبسملة المقدر بنحو أؤلف أو تأليفي فإن لم يراع[1] كان فيه التفات على مذهب السكاكي المكتفي بمخالفة التعبير مقتضى الظاهر. وأتى بجملة الحكاية ولم يتركها خوفاً من الرياء لقصد الترغيب في كتابه بتعيين مؤلفه

---

(١) قوله: (فإن لم يراع إلخ) لا يخفي أن المفهوم من هذه العبارة فإن لم يراع متعلق البسملة المقدر بنحو أؤلف إلخ وذلك صادق بعدم مراعاة شيء أصلاً بمراعاته مقدراً بنحو يؤلف المبدوء بياء الغيبة وحينئذ يرد أنه لا التفات حتى عند السكاكي في الصورة الثانية بل الالتفات في المتعلق فقط عند السكاكي وليس الكلام فيه فلعل المحشي لم يبال بهذا لبعده.

الإمام العلامة أبو عبد الله جمال الدين بن عبد الله (ابْنُ مالِكٍ) الطائي نسباً، الشافعي مذهباً،

المشهور بالجلالة في العلم والإخلاص فيه وبالانتفاع بكتبه، وهذا أرجح[١] من مراعاة الحذر من الرياء خصوصاً مع الأمن من ذلك كما هو حال المصنف، ولم يقدمها على البسملة أيضاً ليحصل لها بركة البسملة ولئلا يفوت الابتداء الحقيقي بالبسملة ولم يؤخرها عن الحمدلة ليقع اسمه بين الجملتين الشريفتين فتحيط به بركتهما فاحفظه. قوله: (العلامة) معناه لغة كثير العلم جداً لأن الصيغة للمبالغة والتاء لزيادتها وكثرة العلم جداً تحصل بالتبحر في أنواع من الفنون فما اشتهر من أنه الجامع بين المعقولات والمنقولات لعله اصطلاح لبعضهم. قوله: (جمال الدين) هذا لقبه أي مجمل أهل الدين. فإن قيل: كل من جمال الدين ومحمد يشعر بالمدح فجعل أحدهما اسماً والآخر لقباً تحكم، قلت: يؤخذ جواب ذلك مما بحثه بعض المتأخرين ونصه: والذي يظهر أن الاسم ما وضعه الأبوان ونحوهما ابتداء كائناً ما كان، وأن ما استعمل في ذلك المسمى بعد وضع الاسم فإن كان مشعراً بمدح كشمس الدين فيمن اسمه محمد أو ذمّ كأنف الناقة فيمن اسمه ذلك فلقب، أو كان مصدراً بأب كأبي عبد الله فيمن اسمه ذلك أو أمّ كأمّ عبد الله فيمن اسمها عائشة فكنية، وعلى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أمير إفريقيا في تكنيته بأبي القاسم مع النهي عنه فأجاب بأنه اسمه لا كنيته نقله شيخنا عن الشنواني. وحاصل الجواب: أن اعتبار الإشعار والتصدير أما يكون بعد وضع الدال على الذات ابتداء. والظاهر أن الموضوع للذات ابتداء محمد فهو الاسم والموضوع ثانياً مشعراً جمال الدين فهو اللقب. قوله: (ابن عبد الله بن مالك) قد يتوهم من صنيع الشارح أنه جر ابن مالك صفة لعبد الله وليس كذلك لأنه يلزم عليه تغيير إعراب المتن وحذف ألف ابن مع أنها واجبة الثبوت في المتن بل هو باقي[٢] على رفعه فيكون بالنظر إلى كلام الشارح خبراً آخر لهو فاعرفه. فإن قلت: في قول المصنف هو ابن مالك إلباس لإيهامه أن مالكاً أبوه. قلت: هذا الإلباس لا يضر هنا لأنه ليس المقصود هنا بيان نسبه بل تمييزه عمن شاركه في اسمه وهو إنما يتم بهذه الكنية لغلبتها عليه دون غيرها[٣] قاله سم، وأيضاً فيها تفاؤل بملكه رقاب العلوم. والأكثر حذف ألف مالك العلم وإن كان رسمها أيضاً جيداً ومنه رسمها في: ﴿**ونادوا يا مالك**﴾ في المصحف العثماني، ويجب رسم ألف مالك الصفة كالذي آخر البيت. وأما رسم مالك يوم الدين بدونها فيه فلأن الخط العثماني لا يقاس عليه مع أنه لا يرد على قراءته بدون ألف.

قوله: (الطائي نسباً) سيأتي في المتن أن قولهم الطائي من شواذ النسب. قوله: (الجياني

---

(١) قوله: (أرجح) وقولهم درء المفاسد مقدم على جلب المصالح إذا قويت أو ترجحت فلا إيراد.

(٢) قوله: (بل هو باق) اعلم أنه اختلف في جواز تغيير إعراب المتن للشرح فقيل: يمتنع مطلقاً، وقيل: يجوز مطلقاً، وقيل: يجوز للشارح المازج دون غيره مثل حذف الألف من قبيل الإعراب أو لا تأمل.

(٣) قوله: (دون غيرها) المناسب زيادة ودون غيره لأجل أن يتم التمييز.

الجياني منشأً، الأندلسي إقليماً، الدمشقي داراً ووفاة لاثنتي عشر ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين وستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة. (أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ) أي أثني عليه الثناء

منشأ) نسبة إلى جيان بلد من بلاد الأندلس فكان الأولى تأخيره عن قوله الأندلسي إقليماً ليكون للمتأخر فائدة، وجواب شيخنا السيد بأنه قدّم الجياني اهتماماً بالأخص غير نافع، وقد يجاب بأن الفائدة حاصلة على تأخير قوله الأندلسي إقليماً لمن لا يعلم كون جيان من بلاد الأندلس. والأندلس بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال وضم اللام كذا في شرح ميارة على متن العاصمية في فصل المزارعة. ثم قال: وهي جزيرة متصلة بالبرّ الطويل والبرّ الطويل متصل بالقسطنطينية. وإنما قيل للأندلس جزيرة لأن البحر محيط بها من جهاتها إلا الجهة الشمالية وحكى أن أول من عمرها بعد الطوفان أندلس بن يافث بن نوح عليه السلام فسميت باسمه اهـ. من مختصر ابن خلكان. ونقل صاحب المعيار عن القاضي عياض أن الأندلس كانت للنصارى دمرهم اللّه تعالى ثم أخذها المسلمون فمنها ما أخذ عنوة ومنها ما أخذ صلحاً ثم أسلم بعض أولئك النصارى وسكنوها مع المسلمين اهـ. ما قاله ميارة ببعض حذف، أي ثم بعد مدة طويلة أخذها النصارى. ثانياً: هذا ونقل بعض الطلبة أنه رأى نصاً بضم الهمزة والدال أيضاً. قوله: (ووفاة) كذا في بعض النسخ وفي بعضها: ووفاته والأولى أحسن لإفادتها محل الوفاة دون الثانية. وقبره بسفح قاسيون ظاهر يزار والتمييزات المذكورة من تمييز النسبة غير المحول بناء على ما ذهب إليه كثير كابن هشام أن تحويل تمييز النسبة أغلبي لا المحول عن الفاعل كما زعم لعدم صحته في الجميع ولا من تمييز المفرد وإن قاله شيخنا لأن تمييز المفرد عين مميزه في المعنى والأمر هنا ليس كذلك. قوله: (عام اثنين إلخ) أي عام تمام اثنين إلخ.

قوله: (أحمد) بفتح الميم مضارع حمد بكسرها قال المعرب وتبعه شيخنا والبعض: كان مقتضي الظاهر أن يقول يحمد بياء الغيبة لكنه التفت من الغيبة إلى التكلم اهـ. وهو غير صحيح لأن مقتضي الظاهر أن يعبر المتكلم عن فعله أو قوله بما للمتكلم، فلفظ أحمد هو المقول للمصنف فهو الذي يحكي بـ قال، وشرط الالتفات أن يكون التعبير الثاني خلاف مقتضي الظاهر كما في المطول والمختصر وغيرهما فلا التفات في نحو. قوله: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠] ونحو: أنا زيد فاعرفه ولا تكن أسير التقليد. قوله: (ربي اللّه خير مالك) ذكر في عبارة حمده الفعل والذات والصفة إشارة إلى أنه تعالى يستحق الحمد لفعله وذاته وصفته، وإنما قدم الأول لأنه إنعام فالحمد عليه كما هو مقتضى تعليق الحكم بالمشتق يقع واجباً لكن هذا لا يناسب تفسير الشارح الرب بالمالك وإنما يناسب تفسيره بالمربي وهو أولى هنا لذلك، ولأن المالكية مذكورة في قوله خير مالك، إلا أن يقال تفسيره بالمالك باعتبار الأشهر وقطع النظر عن خصوص كلام المصنف. وخير أفعل تفضيل حذفت همزته تخفيفاً لكثرة الاستعمال كشرّ ويظهر لي أنه من الخير مصدر خار يخير أي تلبس بالخير أو من الخير بكسر الخاء وهو الكرم والشرف. وبين مالك الأول ومالك الثاني الجناس التام اللفظي لا

الجميل اللائق بجلال عظمته وجزيل نعمته التي هذا النظم من آثارها، واختار صيغة المضارع المثبت لما فيها من الإشعار بالاستمرار التجددي وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمود عليه أي كما أن آلاءه تعالى لا تزال تتجدد في حقنا دائماً ....

الخطي أن رسم الأول بغير ألف كما هو الأكثر في مالك العلم، فإن رسم بها كما هو أيضاً جيد كان لفظياً خطياً، فإطلاق البعض كونه لفظياً خطياً محمول على الحالة الثانية. قوله: (الجميل) صفة كاشفة أو مخصصة على الخلاف بين الجمهور القائلين باختصاص الثناء بالخير والعز بن عبد السلام القائل بعمومه للخير والشر. قوله: (بجلال عظمته) لا يبعد أنه إشارة إلى قوله: خير مالك وأن قوله: وجزيل نعمته إشارة إلى قوله ربي، لكن يعكر على هذا تفسيره فيما بعد الرب بالمالك إلا أن يقال ما تقدم. والجلال العظمة ولا يتعين كون إضافته إلى ما بعده من إضافة الصفة إلى الموصوف كما يوهمه كلام البعض بل ولا يترجح لأنه وإن اقتضته مشاكلة قوله: وجزيل نعمته يحوج إلى تأويل الجلال بالجليل. قوله: (وجزيل نعمته) من إضافة الصفة للموصوف قال البعض وأشار إليه شيخنا: المراد بالنعمة الإنعام بقرينة قوله التي هذا النظم أثر من آثارها لأنه ليس أثراً للنعمة بمعنى المنعم به بل هو فرد من أفراده اهـ. ولا يتعين ذلك بل يصح أن تكون النعمة بمعنى المنعم به، ويترتب عليها ذلك الأثر كنعمة العلم والفهم والقدرة على التأليف فإنه يترتب عليها هذا الأثر.

قوله: (واختار صيغة المضارع) أي على الجملة الاسمية والماضوية. قوله: (المثبت) لا حاجة إليه بل هو لبيان الواقع إذ النفي لا يتأتى هنا. قوله: (لما فيها من الإشعار) أي بواسطة غلبة الاستعمال. وقوله: بالاستمرار التجددي أي الذي هو المناسب هنا كما بينه بعد بقوله: وقصد إلخ. وقوله: التجددي أي الحاصل من تجدد الحمد مرة بعد أخرى وهكذا أو الموصوف به تجدده كذلك أي وكل من الاسمية والماضوية لا يفيد الاستمرار التجددي أصلاً، فإن الأولى لا تفيد التجدد وإن كانت تفيد الاستمرار بواسطة العدول كما سيذكره الشارح تبعاً لبعضهم أو بواسطة غلبة الاستعمال كما هو الأرجح، والثانية لا تفيد الاستمرار أصلاً بل ولا التجدد بمعنى الحصول مرة بعد أخرى وهكذا وإن أفادت التجدد بمعنى الوجود بعد العدم. وقد اختلف هل الاسمية أبلغ أو المضارعية؟ والتحقيق أن كلاً أبلغ من الأخرى من بعض الوجوه، فالاسمية أبلغ من حيث تعيين الصفة المحمود بها فيها وهي ثبوت الحمد له تعالى إذ معنى الحمد الله الحمد ثابت لله والمعين أوقع في النفس، والمضارعية أبلغ من حيث صدق المحمود به فيها بجميع الصفات وببعضها الأعم من تلك الصفة لأن معنى أحمدك أثني عليك بالجميل وصفاته تعالى جميلة كلها وبعضها، فالمضارعية أكثر فائدة. قوله: (والمحمود عليه) يعني التربية المفهومة من قول ربي على ما تقدم فاندفع ما اعترض به البعض هنا بناء على ظاهر تفسير الشارح الرب بالمالك من أن كلام الشارح ربما يقتضي أن المصنف أوقع حمده في مقابلة نعمة مع أنه لم يذكر ذلك، ولا حاجة إلى اعتذاره بأنه يمكن أن يقال: مراده المحمود عليه الذي يغلب وقوع الحمد في مقابلته. قوله: (دائماً) توكيد لقوله لا تزال تتجدد. وقوله

كذلك نحمده بمحامد لا تزال تتجدد. وأيضاً فهو رجوع إلى الأصل إذ أصلي الحمد لله أحمد أو حمدت حمد الله فحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه. ثم عدل إلى الرفع لقصد الدلالة على الدوام ....

كذلك تأكيد لقوله كما. قوله: (نحمده بمحامد لا تزال تتجدد) اعترضه البعض كشيخنا بأنه سيصرّح بأن الجملة إنشائية معنى، وعليه لا يظهر ما ذكره لأن الحمد الإنشائي ينقطع بانقطاع التلفظ به فأين التجدد؟ وإنما يظهر ذلك على جعلها خبرية لفظاً ومعنى. ويمكن دفعه بأن إشعارها بالتجدد باعتبار حالها الأصلي الثابت لها قبل نقلها إلى الإنشاء، وكأنه لم يقطع النظر بعد النقل عما كان قبله بقرينة مناسبة المقام، ولعل هذا مراد شيخنا من الاعتذار بأن ذلك الإشعار على سبيل التوهم والتخيل فافهم.

قوله: (وأيضاً) هو مصدر آض إذا رجع، وهو إما مفعول مطلق حذف عامله أو بمعنى اسم الفاعل حال حذف عاملها وصاحبها، فالتقدير هنا على الأول أرجع إلى التعليل رجوعاً، وعلى الثاني أقول راجعاً إلى التعليل، وإنما تستعمل مع شيئين بينهما توافق ويغنى كل منهما عن الآخر فلا يجوز جاء زيد أيضاً، ولا جاء زيد ومضى عمرو أيضاً، ولا اختصم زيد وعمرو أيضاً، قاله شيخ الإسلام زكريا. قوله: (فهو) الفاء للتعليل كما علم مما مر آنفاً والضمير للاختيار المفهوم من قوله واختار لكن هذا التعليل إنما ينهض لاختيار المضارعية على الاسمية دون اختيارها على الماضوية بخلاف الأول ولهذا قدمه على هذا. قوله: (إلى الأصل) أي أصل الجملة الاسمية. قوله: (فحذف الفعل) أي وجوباً أن ذكر بعده وشكراً، وشرط بعضهم في الوجوب ذكر لا كفراً بعدهما وجوازاً أن ذكر وحده كما سيأتي في باب المفعول المطلب، وإطلاق شيخنا الوجوب في غير محله. قوله: (ثم عدل إلى الرفع إلخ) هذا يقتضي أنه لو لم يعدل إلى الرفع لانتفت الدلالة على الدوام وهو كذلك كما صرح به الرضي في باب المبتدإ لأن بقاء النصب صريح في ملاحظة الفعل وتقديره وهو يدل على التجدد فلا يستفاد الدوام إلا بالعدول إلى الرفع، ولا يكفي في إفادته وجوب حذف العامل مع النصب وإن صرح به الرضي في باب المصدر، وحمل شيخنا السيد ما صرح به في باب المبتدإ على حالة جواز حذف العامل ليوافق كلامه في باب المصدر، لكن الأوجه إبقاؤه على إطلاقه كما يقتضيه التعليل السابق. لا يقال: الاسمية هنا خبرها ظرف متعلق إما بفعل وإما باسم فاعل بمعنى الحدوث بقرينة عمله في الظرف يكون في حكم الفعل، والاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد والحدوث لا الدوام، لأنا نقول: لا نسلم كون اسم الفاعل هنا للحدوث حتى يكون في حكم الفعل، ويكفي لعمله في الظرف رائحة الفعل فيعمل فيه بمعنى الثبوت أيضاً، ولئن سلمناه فمحل إفادة الاسمية التي خبرها فعل للتجدد إذا لم يوجد داع إلى الدوام، والعدول المذكور داع إليه ذكره الغزي. قوله: (لقصد الدلالة) أي لمقصود هو الدلالة ولو حذف قصد لكان أخصر، هذا إذا أريد بمدخول اللام العلة الغائية، فإن أريد السبب المتقدم على المسبب فقصد على حقيقته ومحتاج إليه. قوله:

والثبوت. ثم أدخلت عليه أل لقصد الاستغراق. والرب المالك. والله علم على الذات الواجب الوجود أي لذاته المستحق لجميع المحامد ولم يسم به سواه قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [سورة مريم، الآية: ٦٥] أي هل تعلم أحداً تسمى الله غير الله؟ وهو عربي عند الأكثر، وعند المحققين أنه اسم الله الأعظم: وقد ذكر في القرآن العظيم. في ألفين وثلاثمائة وستين موضعاً واختار الإمام النووي تبعاً لجماعة أنه الحي القيوم قال: ولهذا لم يذكر في القرآن إلا في ثلاثة مواضع: في البقرة وآل عمران وطه والله أعلم.

تنبيه: ....

(والثبوت) إن أراد به ثبوت المسند للمسند إليه وهو المتبادر فهو حاصل قبل العدول فكان الواجب حذفه، وإن أراد به الاستمرار فهو مستغنى عنه بقوله الدوام فكان الأخصر حذفه. قوله: (لقصد الاستغراق) أي مثلاً وإلا فقد يكون لقصد العهد أو الجنس.

قوله: (واللّه علم) أي بالوضع لا بالغلبة التقديرية على التحقيق كما بيناه في رسالتنا الكبرى في البسملة. وسيأتي في المعرف بأداة التعريف الفرق بين الغلبة التحقيقية والتقديرية. قوله: (الواجب الوجود) وصف الذات بالواجب الوجود والمستحق لجميع المحامد لإيضاح الذات المسمى لا لاعتبارها فيه وإلا كان المسمى مجموع الذات والصفة مع أنه الذات المعينة فقط على الصحيح. وتخصيص هذين الوصفين بالذكر لأن وجوب الوجود للذات مبني كل كمال. واستحقاق جميع المحامد هو وجه حصر الحمد في كونه للّه. قوله: (أي لذاته) يحتمل وجهين: **الأول**: أنه تفسير لواجب الوجود والمعنى حينئذٍ أي الموجود لذاته. **والثاني**: أنه تقييد للوجوب أي الوجب الوجود لذاته أي ليس وجوب وجوده لغير كما في الحوادث المتعلق علم اللّه بوجودها. قوله: (وهو عربي عند الأكثر) وقيل معرب وأصله بالسريانية. وقيل بالعبرانية لاها فعرّب بحذف ألفه الأخيرة وإدخال أل. قوله: (وقد ذكر إلخ) مسوق لتعليل كونه الاسم الأعظم، ووجه الدلالة أن من أحب شيئاً أكثر من ذكره. قوله: (قال ولهذا لم يذكر في القرآن إلا في ثلاثة مواضع) اعترض الناس عليه بأن القلة لو كانت علة الأعظمية لكان اسمه المهيمن أولى بها لأنه لم يذكر إلا مرة واحدة، وفيه بحث لأنه لم يجعل القلة علة الأعظمية بل جعل الأعظمية علة الذكر في المواضع الثلاثة فقط لأنه لم يقل لأنه لم يذكر إلخ بل قال: ولهذا لم يذكر إلخ، ولئن سلم أنه قال: لأنه لم يذكر في القرآن إلا في ثلاثة مواضع قلنا: ليس قصده التعليل بالذكر في المواضع الثلاثة فقط من حيث القلة بل من حيث ورود خبر بأنه في الثلاثة وهو ما روي عنه ﷺ أنه قال: «**هُوَ فِي ثَلاثِ سُوَرٍ: البَقَرَة وَآلِ عِمْرَانَ وَطَه**» لكنه لا يرد على الجمهور القائلين بأعظمية اسم الجلالة لأنه متكلم فيه فاعرفه. قوله: (واللّه أعلم) أي الاسم الأعظم أو بكل شيء.

قوله: (تنبيه) الذي حققه العصام في شرح الرسالة الوضعية أن أسماء الكتب من علم الشخص

أوقع الماضي موقع المستقبل تنزيلاً لمقوله منزلة ما حصل، إما اكتفاء بالحصول الذهني أو نظراً إلى ما قوى عنده من تحقق الحصول وقربه نحو: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾ [سورة النحل،

وأنها من الوضع الشخصي الخاص بموضوع له خاص. قال: إذ الكتاب الذي هو عبارة عن الألفاظ والعبارات المخصوصة لا يتعدد إلا بتعدد التلفظ وذلك التعدد تدقيق فلسفي لا يعتبره أرباب العربية، ألا ترى أنهم يجعلون وضع الضرب والقتل وضعاً شخصياً لا نوعياً لجعل الموضوع أمراً متعيناً لا متعدداً؟ اهـ. ومثل أسماء الكتب أسماء التراجم بكسر الجيم كالخواتم والعوالم وكثير من الناس يضمها لحناً، بل وأسماء العلوم لأن مسمياتها وهي الأحكام المعقولة المخصوصة إنما تتعدد بتعدد التعقل. وهذا التعدد تدقيق فلسفي لا يعتبره أيضاً أرباب العربية، هذا هو المتجه عندي وإن اشتهر الفرق فتأمل. والتنبيه لغة الإيقاظ، واصطلاحاً جملة دالة على بحث يفهم إجمالاً من البحث السابق قيل أو على بحث بديهي، فالترجمة به لما لم يفهم مما سبق ولم يكن بديهياً غير جارية على الاصطلاح كما هنا بل غالب تنبيهات الشارح من هذا القبيل فالمراد بها مطلق الإيقاظ الذي هو المعنى اللغوي. قوله: (أوقع الماضي موقع المستقبل) أي على سبيل المجاز. وقرينة هذا المجاز تقدم الخطبة على المقصود بدليل وأستعين الله إلخ. وكون المراد وأستعين الله على إظهار ألفية أو الانتفاع بها فلا ينافي تأخر الخطبة عن المقصود خلاف المتبادر. وقوله: تنزيلاً لمقوله أي الذي سيحصل في الخارج منزلة ما حصل أي في الخارج. وعلل هذا التنزيل بعلتين: ذكر الأولى بقوله إما اكتفاء أي في التنزيل بالحصول الذهني يعني أنه لما حصل في الذهن قوله نزله منزلة ما حصل في الخارج، فالجامع على هذه العلة مطلق الحصول، وذكر الثانية بقوله: أو نظراً أي في التنزيل إلى ما قوى عنده إلخ يعني أنه لما قوى ما عنده من تحقق حصول قوله خارجاً في المستقبل وقربه نزله منزلة الحاصل في الخارج فالجامع على هذه العلة تحقق الحصول، لكن لو قال الشارح في العلتين: أما لحصول مقوله ذهناً أو لتحقق حصوله خارجاً عنده لكان أخصر وأظهر. والذي أراه أن التنزيل في كلام النحاة بمعنى التشبيه في كلام البيانيين وأنه لا خلاف بينهما إلا في العبارة بل كثيراً ما يعبر البيانيون بالتنزيل والنحاة بالتشبيه، وأن التنزيل عند النحاة في مثل ما نحن بصدده لا يكفي عن التجوّز في اللفظ بل يقتضيه وإلا لزم أنهم يقولون بحقيقة كل لفظ استعمل في غير ما وضع له لتنزيله منزلة ما وضع له كالأسد في الرجل الشجاع المنزل منزلة الحيوان المفترس وهو في غاية البعد أو باطل. وبهذا مع ما قررنا به أولاً كلام الشارح يبطل اعتراض البعض على الشارح بما حاصله: أن قوله أوقع إلخ لا يصح لا على طريقة النحاة لأن التجوز في مثل ذلك على طريقتهم إنما هو في التنزيل، ولا تجوز في الماضي فهو واقع موقعه لا موقع المستقبل، ولا على طريقة البيانيين لأنه لا تنزيل في مثل ذلك على طريقتهم بل فيه تشبيه أحد المصدرين بالآخر واستعارة الفعل، إلا أن يراد بالتنزيل التشبيه على المسامحة، واعتراضه بأن قول الشارح إما اكتفاء إلخ لا يصح أيضاً لأن الاكتفاء المذكور لا يحتاج معه إلى التنزيل والعكس. قوله: (من تحقق الحصول) أي وجوده وثبوته، وليس المراد بالتحقق التيقن لأنه لا يناسب قوله ما قوى عنده فتأمل.

الآية:١] وجملة هو ابن مالك معترضة بين قال ومقوله لا محل لها من الإعراب. ولفظ رب نصب تقديراً على المفعولية، والباء في موضع الجر بالإضافة، والله نصب بدل من رب أو بيان وخير نصب أيضاً بدل أو حال على حد: دعوت الله سميعاً، وموضع الجملة نصب مفعول لقال

قوله: (معترضة) بكسر الراء وبفتحها على الحذف والإيصال والأصل معترض بها وفائدة. الاعتراض بها تمييز المصنف عن غيره ممن شاركه في اسمه، وتجويز جماعة كونها استئنافاً بيانياً لا يخرجها عن كونها معترضة، وجوز بعضهم كونها نعتاً لمحمد بتقدير تنكيره وهو بعيد، وبعضهم كونها حالاً لازمة من محمد فمحلها على هذا نصب وعلى ما قبله رفع ولا محل لها على كونها معترضة. واندفع بكون الجملة معترضة غير مقصود بها قطع النعت أو نعتاً أو حالاً ما أورد على المصنف من أنها من قطع النعت وهو إنما يجوز إذا تعين المنعوت بدونه، ولو سلم أنها من قطع النعت نقول: يكفي في جوازه تعين المنعوت إدعاء كما هنا. ولا يرد عليه وجوب حذف عامل النعت المقطوع لأن محله إذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم.

فائدة: يصح اقتران الجملة المعترضة بالواو والفاء لا بـ ثم.

قوله: (ولفظ رب نصب) أي منصوب ويصح قراءته بلفظ الماضي المجهول وكذا يقال فيما بعد. قوله: **(تقديراً إلخ)** فقد اجتمع في أحمد ربي الإعراب اللفظي في أحمد والتقديري في ربي والمحلي في الياء. والفرق بين التقديري والمحلي أن المانع في الأول من ظهور الإعراب قائم بآخر الكلمة، وفي الثاني قائم بالكلمة بتمامها قاله الشيخ خالد. قوله: **(بدل من رب)** وكون المبدل منه في نية الطرح أغلبي كما قاله جماعة، أو بحسب العمل لا المعنى كما قاله آخرون، أو معناه كما قاله الدماميني أنه مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالنعت والبيان. وقوله: أو بيان أي لرب لأنه أوضح منه ورجح ابن قاسم كونه بدلاً من جهة أن البدل على نية تكرار العامل فيكون جامداً في عبارته مرتين، ورجح المعرب الثاني من جهة أن المبدل منه توطئة للبدل وفي حكم الطرح غالباً. قوله: **(بدل أو حال)** كونه بدلاً لا يخلو عن ضعف لأن بدلية المشتق قليلة بل مقتضي كلام ابن هشام الذي نقله عنه المعرب امتناعها مع ما في جعله بدلاً من ربي أن جعل الله بدلاً من مخالفة الجمهور المانعين تعدد البدل وما في جعله بدلاً من الله أن جعل الله بدلاً من مخالفتهم في منعهم الإبدال من البدل. وكونه حالاً أي لازمة فيه ـ كما قاله ابن قاسم ـ إيهام تقييد الحمد ببعض الصفات فالأولى جعله منصوباً بنحو أمدح. قوله: (وموضوع الجملة) أي جملة أحمد ربي الله خير مالك أي والجمل بعدها معطوفة عليها كما سيصرح به الشارح عند قوله: وأستعين الله في ألفية. وعبارة السندوبي وجملة أحمد ربي إلى آخر الكتاب في محل نصب لأنها محكية بالقول اهـ. ويظهر لي حمل الأول على حالة ملاحظة العاطف من الحكاية وجعل كل جملة مقولاً مستقلاً، وحمل الثاني على حالة ملاحظة العاطف من المحكي واعتبار كون المقول مجموع الجمل وجعل كل جملة جزء المقول فاحفظه فإنه نفيس. وإنما لم يقل مفعول به ليجري على القولين كونه مفعولاً به وكونه مفعولاً مطلقاً وإن كان

ولفظها خبر ومعناها الإنشاء أي أنشىء الحمد (مُصَلِّياً) أي طالباً من الله صلاته أي رحمته (عَلَى النَّبِيِّ) بتشديد الياء من النبوة أي الرفعة لرفعة رتبته على غيره من الخلق أو بالهمز من النبأ وهو الخبر لأنه مخبر عن الله تعالى، فعلى الأول هو فعيل بمعنى مفعول، وعلى الثاني بمعنى فاعل. ومصلياً: حال من فاعل أحمد منوية لاشتغال مورد الصلاة بالحمد أي ناوياً الصلاة على النبي (الْمُصْطَفَى) مفتعل من الصفوة ....

الراجح الأول. قوله: (ومعناها الإنشاء) قد عرفت في الكلام على قول الشارح: أما بعد حمد الله أنه يصح كونها خبرية معنى ويكون حامداً ضمناً. قوله: (مصلياً) هذه الحال وإن كانت مفردة إلا أنها في قوة جملة إنشائية أو خبرية على ما مر عند قول الشارح أما بعد حمد الله إلخ أفاده ابن قاسم. ويلزم على الوجه الأول وقوع الإنشاء حالاً وهو ممنوع فتأمل. وإنما لم يأت بجملة صريحة إشارة إلى الفرق بين ما يتعلق به تعالى وما يتعلق به ﷺ. ولم يذكر السلام جرياً على عدم كراهة إفراد أحدهما عن الآخر بل إذا صلى في مجلس وسلم في مجلس ولو بعد مدة طويلة كان آتياً بالمطلوب وهذا هو المختار عندي وفاقاً للحافظ ابن حجر وغيره. والآية لا تدل على طلب قرنهما لأن الواو لا تقتضي ذلك. قوله: (أي رحمته) أي اللائقة بمقامه فالإضافة للعهد. قوله: (بتشديد الياء من النبوة إلخ) هكذا اشتهر تخصيص المشدد بكونه من النبوة والمهموز بكونه من النبأ بالتحريك وهو الخبر. وأنا أقول: يصح أن يكون المهموز من النبء بسكون الباء وهو الارتفاع على ما ذكره صاحب القاموس أنه يقال نبأ بالهمز كمنع أي ارتفع بل هذا أولى لكون الساكن مصدراً بخلاف المتحرك، وأن يكون المشدد مسهلاً من المهموز فيكون من النبأ بفتح الباء أو سكونها فاعرف ذلك. وعلى كون النبي من النبوة يكون واوي اللام وأصله نبيو اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء. قوله: (أي الرفعة) فيه مسامحة إذ النبوة المكان المرتفع وكأنه على حذف مضاف وموصوف أي المكان ذي الرفعة. قوله: (لأنه مخبر عن الله) أي ولو بكونه نبأه فلا يرد أن النبي على الأصح لا يشترط فيه أن يؤمر بتبليغ الشرع الموحي إليه. قوله: (فعلى الأولى إلخ) يصح على كل من الأول والثاني أن يكون بمعنى اسم الفاعل وأن يكون بمعنى اسم المفعول ففي كلامه احتباك. قوله: (حال) اعترض بأن الحالية تقتضي تقييد حمده بهذه الحالة ويدفع بأنها إنما تقتضي تقييد حمده في هذا المتن بهذه الحالة لا تقييد مطلق حمده ولا ضرر في ذلك بل هو الواقع. قوله: (منوية) هي المقدرة ودفع بهذا الاعتراض بأن الصلاة غير ممكنة في حال الحمد لاشتغال موردها حينئذٍ بالحمد. وفيه أنه حينئذٍ لا يكون مصلياً بالفعل لأن نية الصلاة ليست صلاة فالأولى أنها مقارنة والمقارنة في كل شيء بحسبه، فمقارنة لفظ للفظ وقوعه عقبه، فاندفع الاعتراض، ودفعه بعضهم بحمل الحمد بناء على خبرية جملته على العرفي لكن يرد عليه أن المأمور بالابتداء به الحمد اللغوي لا العرفي لحدوثه بعد زمنه ﷺ: وتوجيه كونها مقارنة بأن المعنى أحمده بلساني وأصلي بقلبي يرد عليه أن الصلاة بالقلب من غير تلفظ لا ثواب فيها. قوله: (من الصفوة)

وهو الخلوص من الكدر قلبت تاؤه طاء لمجاورة الصاد ولامه ألفاً لانفتاح ما قبلها ومعناه المختار (وَآلِهِ) أي أقاربه من بني هاشم والمطلب (الْمُسْتَكْمِلِينَ) باتباعه (الشَّرَفَا) أي العلو.

تنبيه: أصل آل أهل ....

كذا بالتاء في نسخ وعليها فتذكير الضمير في قوله بعد وهو الخلوص من الكدر لما قاله ابن الحاجب من أن كل لفظتين وضعتا لشيء واحد وإحداهما مؤنثة والأخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جز تأنيث الضمير وتذكيره، وفي نسخ من الصفو بلا تاء وتذكير الضمير بعد ظاهر عليها. قوله: (وهو الخلوص من الكدر) هذا يفيد أن معنى المصطفى في الأصل الخالص من الكدر فقوله ومعناه المختار أي معناه المراد هنا. قوله: (المجاورة الصاد) أي لأنها من حروف الأطباق الأربعة الصاد والضاد والطاء والظاء والتاء إذا وقعت بعد أحدها تقلب طاء. قوله: (أي أقاربه) الأنسب هنا تفسيره بأتباعه في العمل الصالح وحينئذٍ يدخل الصحب فلا يلزم على المصنف إهمالهم بل يكون فيه من أنواع البديع التورية لا خصوص الأقارب ولا عموم الأتباع ولو في أصل الإيمان لعدم ملاءمته لقوله: «**الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا**» وما اشتهر من أن اللائق في مقام الدعاء تفسير الآل بعموم الأتباع لست أقول بإطلاقه بل المتجه عندي التفصيل: فإن كان في العبارة المدعو بها ما يستدعي تفسير الآل بأهل بيته حمل عليهم نحو: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين أذهبت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيراً، أو ما يستدعي تفسير الآل بالأتقياء حمل عليهم نحو: اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد الذين ملأت قلوبهم بأنوارك وكشفت لهم حجب أسرارك، فإن خلت مما ذكر حمل على الأتباع نحو: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، ونحو: اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد سكان جنتك وأهل دار كرامتك.

قوله: (المستكملين) صفة لازمة لآل. والسين والتاء إما للطلب والمطلوب كمال زائد على الكمال الحاصل عندهم فالشرف بفتح الشين مفعول المستكملين، أو زائدتان للتأكيد والمعنى الكاملين فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به أو على نزع الخافض بناء على القول بأنه قياسي. ومما يدل على أن ثم قولاً بقياسيته قول الشمس الشوبري في حواشيه على التحرير الفقهي: الراجح أن النصب بنزع الخافض سماعي اهـ. أو يقال: إن المصنفين نزلوه منزلة القياسي لكثرة ما سمع منه فاعرف ذلك. أو للصيرورة كاستحجر الطين أي الذين صاروا كاملين فهو كذلك، واستشكل كلامه بأنهم لم يبلغوا شرف الأنبياء فكيف تصح دعوى استكمالهم الشرف؟ وقد يقال: المراد الشرف اللائق بهم، أو الكلام محمول على المبالغة إشارة إلى أنهم لعلوّ مراتبهم في الشرف كأنهم استكملوه. ومنهم من ضبطه بضم الشين فيكون جمع شريف صفة ثانية ويكون معمول المستكملين محذوفاً أي كل شرف أو كل مجد مثلاً. وجعل البعض هذا أولى لما في الحذف من الإيذان بالعموم الأنسب بمقام المدح وفيه نظر لأن ذكر المعمول هنا مساً ولحذفه لأن المعمول المذكور الشرف بأل الاستغراقية فهو مساو للمحذوف مع أن ذكر الشرفا بالضم بعد المستكملين ليس فيه كبير فائدة

قلبت الهاء همزة كما قلبت الهمزة هاء في هراق الأصل أراق، ثم قلبت الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في آدم وآمن هذا مذهب سيبويه. وقال الكسائي: أصله أول كجمل من آل يؤول تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً وقد صغروه على أهيل وهو يشهد للأول، وعلى أويل وهو يشهد للثاني ولا يضاف إلا إلى ذي شرف بخلاف أهل فلا يقال آل الإسكاف ولا ينتقض بآل فرعون فإن له شرفاً باعتبار الدنيا. واختلف في جواز إضافته إلى المضمر فمنعه الكسائي والنحاس، وزعم أبو بكر الزبيدي أنه من لحن العوام والصحيح جوازه، قال عبد المطلب:

وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك

وفي الحديث: «**اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ**» (وَأَسْتَعِين الله فِي) نظم قصيدة (أَلْفِيَّهْ) أي عدة

لانفهام الثاني من الأول. قوله: (قلبت الهاء همزة) أي توصلاً لقلبها ألفاً فلا يرد أن الهمزة أثقل من الهاء مع أنها قلبت همزة باقية في ماء وشاء، ولعل وجهه أنهم قصدوا بقلب هائهما همزة جبر ضعفهما الحاصل بقلب عينهما ألفاً لأن الهمزة أقوى من الهاء فتأمل. ولم تقلب الهاء ابتداء ألفاً لعدم مجيئه في موضع آخر حتى يقاس عليه. قوله: (**كما قلبت الهمزة هاء**) أشار بهذا التنظير إلى أن الحرفين تعارضاً. قوله: (**كما في آدم وآمن**) مثل بمثالين من الاسم والفعل. قوله: (**وقد صغروه على أهيل**) ضعف باحتمال أنه تصغير أهل لا آل فلا يشهد للأول، وأجيب بأن حسن الظن بالنقلة يقتضي أنهم لا يقدمون على التعيين إلا بدليل. قوله: (**وهو يشهد للأول**) إن قيل: الاستدلال بالتصغير فيه دون لأن المصغر فرع المكبر فهو متوقف عليه وقد توقف العلم بأصل ذلك الحرف في المكبر على وجود الأصل في المصغر أجيب: بأن توقف المصغر على المكبر توقف وجود وهو غير توقف العلم بالأصالة فجهة التوقف مختلفة فلا دور. قوله: (**ولا يضاف إلا إلى ذي شرف**) لا ينافي هذا تصغير آل المقتضي الحقارة لأن شرف المضاف إليه لا ينافي تصغير المضاف. ولو سلم أن شرف المضاف إليه يقتضي شرف المضاف نقول: الشرف باعتبار يجامع الحقارة باعتبار آخر. وقوله: إلى ذي شرف أي معرف مذكر ناطق. وسمع آل المدينة وآل البيت وآل الصليب وآل فلانة. قوله: (**الإسكاف**) بكسر الهمزة اسم جنس لمن يصلح النعال، والأسكوف لغة فيه والجمع، أساكفه. قوله: (**فمنعه الكسائي والنحاس**) لعل شبهتهم أن الآل إنما يضاف إلى الأشراف والمفصح عنهم هو الظاهر لا الضمير، والجواب منع الحصر لأن الضمير كمرجعه في الدلالة اهـ. نجاري على المحلي. قوله: (أنه) أي المذكور من الإضافة. قوله: (قال عبد المطلب) أي حين قدم أبرهة بالفيل إلى مكة لتخريب الكعبة. قوله: (وانصر على آل الصليب) يدل بظاهره على جواز إضافته إلى غير الناطق فينافي ما تقدم، ويجاب بأنه بمنزلة الناطق عند أهله أو شاذ ارتكب للمشاكلة.

قوله: (وأستعين الله) أي أطلب منه الإعانة. والمراد بالإعانة هنا الأقدار وسماه إعانة لأنه بصورة الإعانة من حيث كونه المقدور بين قدرتين: قدرة العبد كسباً بلا تأثير وقدرة الله تعالى إيجاداً

أبياتها ألف أو ألفان بناء على أنها من كامل الرجز أو مشطوره، ومحل هذه الجملة أيضاً نصب عطفاً على جملة أحمد، والظاهر أن في بمعنى على ....

وتأثيراً إذ لا يصدق على هذه الإعانة الإعانة الحقيقية التي هي المشاركة في الفعل ليسهل أفاده الشيخ يحيى في حواشيه على المرادي. وأصل أستعين أستعون بكسر الواو نقلت كسرتها إلى ما قبلها فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. وإنما لم يقدم اسم الجلالة على أستعين ليفيد الحصر مع صحة الوزن على تقديمه أيضاً للاهتمام بالاستعانة في نحو هذا المقام كما قالوه في: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ [سورة العلق، الآية: ١]على بعضِ التقادير، قوله: في نظم قصيده قدر نظم لأن الاستعانة إنما تكون على الفعل، وقصيدة لتجري عليه الصفة أعني ألفية لكن في تسميته هذه الألفية قصيدة ما ستعرفه. قوله: (ألف) نقل شيخنا السيد أن بعضهم أخبر بأنها تنقص عن الألف ستة أبيات فلينظر فإن جماعة ممن أثق بهم أخبروني بعد التحري في عدها بأنها ألف. قوله: (أو ألفان) لا يخفي بعده ولا يرد عليه أنه كان عليه حينئذٍ أن يقول ألفينية لأن علامة التثنية والجمع يجب حذفها عند النسبة. قوله: (بناء على أنها إلخ) فيه لف ونشر مرتب. قوله: (من كامل الرجز) وزنه مستفعلن ست مرات. والشطر حذف النصف بأن يكون البيت على مستفعلن ثلاث مرات فعلى أنها من كامله يكون مثلاً:

قال محمد هو ابن مالك أحمد ربي الله خير مالك

بيتاً مصرعاً أعني مجعولة عروضه موافقة لضربه، ويكون كل بيت شعراً مستقلاً. وعلى أنها من مشهورة يكون مثلاً قال محمد: هو ابن مالك بيتاً، وأحمد ربي خير مالك بيتاً ويكون كل بيتين شعراً مزدوجاً مستقلاً، فعلى كل لا يسمى مث هذه الأرجوزة قصيدة لأنهم لا يلتزمون بناء قوافيها على حرف واحد ولا على حركة واحدة، فلو جعلنا مجموع الأبيات قصيدة للزم وجود الإكفاء والإجازة والأقواء والإصراف في القصيدة الواحدة وتلك عيوب يجب اجتنابها، وهم لا يعدون ذلك في هذه الأراجيز عيباً ولا نجد نكيراً لذلك من العلماء كذا في الدماميني على الخزرجية. ومنه يعلم ما في قول الشارح قصيدة. ويمكن أن يقال: سماها قصيدة من حيث مشابهتها للقصيدة في تعلق بعضها ببعض وفي كونها من بحر واحد فتدبر. قوله: (والظاهر أن في بمعنى على) فتكون لفظة في استعارة تبعية لمعنى على كما في ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [سورة طه، الآية: ٧١] ومقابل الظاهر قوله: وأنه ضمن إلخ فهو معطوف على قوله؛ والظاهر. وإنما كان الأول ظاهراً لأن الاستخارة قبل الفعل للمتردّد والمصنف جازم لشروعه في الفعل، ولأن ارتكاب التجوّز في الحرف أخف منه في الفعل لا على قوله إن في بمعنى على إذ ليس ثم غير هذين الوجهين حتى يكون مقابل الظاهر. لا يقال المتبادر من كلامه التضمين النحوي وهو إشراب كلمة معنى أخرى بحيث تؤدي المعنيين فيكون مقابل الظاهر. التضمين البياني وهو تقدير حال تناسب الحرف لأنا نمنع كون التضمين النحوي ظاهراً عن البياني للخلاف في كون النحوي قياسياً وإن كان الأكثرون على أنه قياسي كما في ارتشاف أبي حيان دون البياني فاعرفه.

لأن الاستعانة وما تصرف منها إنما جاءت متعدية بعلى قال تعالى: ﴿وَأَعَانَهُۥ عَلَيْهِ قَوْمٌ ءَاخَرُونَ﴾ [سورة الفرقان، الآية: ٤]. ﴿وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ [سورة يوسف، الآية: ١٨] أو أنه ضمن أستعين معنى أستخير ونحوه مما يتعدى بفي أي وأستخير الله في ألفية (مَقَاصِدِ النَّحْوِ) أي أغراضه وجل مهماته (بِهَا) أي فيها (مَحْوِيَّهْ) أي محوزة.

تنبيه: النحو في الاصطلاح ....

قوله: (لأن الاستعانة) أي أصل هذه المادة فلا يرد أن أعانة في الآية من تصاريف الإعانة لا الاستعانة. قوله: (إنما جاءت) لم يثنّ الضمير مراعاة لمعنى ما وهو المتصرفات بعد مراعاة لفظها في تصرف، أو الضمير للاستعانة وخبر ما محذوف لعلمه من هذا. وقوله متعدية أي إلى المستعان عليه لا المستعان لتعديها إليه بنفسها كما هنا وبالباء كما في قوله تعالى ﴿لِقَوْمِهِ ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱللَّهِ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٢٨].

قوله: (قال تعالى إلخ) استشهاد على التعدية بعلى لا استدلال على المدعي من الحصر المذكور لأن الآية لا تدل عليه. قوله: (معنى أستخير ونحوه) أحسن منه معنى أرجو ونحوه لما عرفت من أن الاستخارة قبل الفعل للمتردد. قوله: (أي أغراضه) هذا تفسير بحسب اللغة. وقوله: (وجل مهماته) عطف تفسير للمراد أشار به إلى أن مراده بالمقاصد المهمات التي عبر بها في آخر الكتاب وأن في كلامه حذف. مضاف ودفع بذلك التنافي بين ما هنا وقوله آخر الكتاب:

نظماً على جل المهمات اشتمل

وقد أجيب بأجوبة غير هذا: منها أن ما هنا في حين الطلب وما يأتي أخبار بما تيسر له. وأما الجواب بأن المقاصد اسم كتاب للمصنف فباطل من وجوه ذكرها السيوطي في آخر نكته، وصرفوا ما هنا إلى ما يأتي دون العكس لأن ما يأتي هو المطابق للواقع لأنه ترك من المقاصد باب القسم وباب التقاء الساكنين وغيرهما. قوله: (بها أي فيها) من ظرفية المدلول في الدال لأن الألفية اسم للألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة والمقاصد تلك المعاني. ويصح أن تكون الباء سببية وصلة محوية محذوفة أي محوية لمتعاطيها بسببها. قوله: (محوية) اسم مفعول أصله محووية اجتمعت الواو الثانية والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسرت الواو الأولى التي قبل الياء المدغمة للمناسبة.

قوله: (النحو في الاصطلاح إلخ) تعريف الفن أحد الأمور التي يتوقف الشروع فيه على بصيرة عليها. ومنها: موضوعه وغايته وفائدته: فموضوع هذا الفن الكلمات العربية من حيث عروض الأحوال لها حال إفرادها كالإعلال والإدغام والحذف والإبدال، أو حال تركيبها كحركات الإعراب والبناء. وغايته الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله والاحتراز عن الخطأ في الكلام. وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه كذا في شرح الخطيب على المتن. وفي كلام البعض جعل الاحتراز عن

هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام

الخطأ هو الفائدة وله أيضاً وجه. وفي الاصطلاح إما مستقر متعلق بمقدر معرف صفة للنحو أو منكر حال منه على تجويز بعض النحاة مجيء الحال من المتبدإ، وإما لغو متعلق بمعنى النسبة التي اشتملت عليها الجملة. قوله: (العلم) أي القواعد المعلومة أي التي من شأنها أن تعلم لا ما علم بالفعل لأن النحو له حقيقة في نفسه سواء علم أو لم يعلم فهو مجاز على مجاز بحسب اللغة، والعلاقة في الأوّل التعلق بين المصدر وما اشتق منه، وفي الثاني الأول، وإن كان مجازاً فقط بحسب العرف علاقته الأول لأن إطلاقه على القواعد المعلومة بالفعل حقيقة عرفية كإطلاقه على الملكة أي الكيفية الراسخة في النفس التي يقتدر بها على استحضار ما كانت علمته واستحصال ما لم تعلمه. وأما إطلاقه على الإدراك فحقيقة لغة وعرفاً. وأما إطلاقه على فروع القواعد أي المسائل الجزئية المستخرجة منها بجعل القاعدة كبرى لصغرى سهلة الحصول هكذا زيد من قام زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد من قام زيد مرفوع فمجاز عند الحكماء. حقيقة عرفية عند علماء الشريعة والأدب كما نقله البعض عن سري الدين. والمجاز على المجاز جائز عند البيانيين والأصوليين إلا الآمدي كما في البحر المحيط في الأصول للزركشي، فنقل شيخنا السيد المنع عن الأصوليين فيه نظر. والباء في قوله: بالمقاييس للتصوير. وما ذكرناه من أن العلم هنا بمعنى القواعد والباء للتصوير هو اللائق هنا لا الإدراك ولا الملكة سواء جعلنا الباء للسببية متعلقة بالمستخرج إذ لا يستخرجان بالمقاييس المذكورة، أو جعلناها للتصوير إذ لا يتصوران بها ولا الفروع وإن قال به البعض لأنه يلزم عليه كما قاله شيخنا أن لا تسمى تلك القواعد نحواً وفيه ما فيه بل الظاهر أنها هي النحو فتأمل. وخرج بالمستخرج العلم المنصوص في الكتاب أو السنة.

قوله: (بالمقاييس) بغير همز لأصالة الياء الأولى كما في معايش - جمع مقياس وهو ما يقاس عليه الشيء ويوافق به من القواعد الكلية. قوله: (من استقراء كلام العرب) من إضافة الصفة إلى الموصوف أي من كلام العرب المستقرأ أي من أحوال أجزائه ففي العبارة حذف مضافين وإن أوّلت الكلام بالكلمات كان فيها حذف مضاف واحد، وخرج بهذا القيد المستخرج من الكتاب والسنة والطب ونحوه. قوله: (الموصلة) صفة للمقاييس وتوصيلها لمن بعد الصدر الأول كما أن استنباطها من الصدر الأول. فاندفع ما يقال: استنباط المقاييس من أحوال أجزاء كلامهم يقتضي سبق معرفة تلك الأحوال على استنباط المقاييس وتوصيلها إلى معرفة تلك الأحوال يقتضي تأخرها عنه، وفي هذا تناقض وهو ظاهر ودور لتوقف المعرفة على المقاييس المتوقفة على المعرفة، مع أن هذا إنما يرد إذا جعل الضمير في قوله أجزائه راجعاً إلى عين كلام العرب، أما إذا جعل راجعاً إلى جنس كلامهم لأن أحكام ما تكلموا به عرفت بنطقهم فلا تناقض ولا دور أصلاً لأن السابق معرفة غير المتأخر معرفته حينئذٍ. وحاصل الدفع الأول اختلاف المعرفة باختلاف العارف. وحاصل الثاني اختلافها باختلاف المعروف، وخرج بهذا القيد علم المعاني والبيان ونحوهما. قوله: (أحكام

أجزائه التي ائتلف منها. قاله صاحب المقرب فعلم أن المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا علم العربية لا قسيم الصرف، وهو مصدر أريد به اسم المفعول أي المنحوّ كالخلق بمعنى المخلوق، وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم وإن كان كل علم منحواً أي مقصوداً كما خصت الفقه بعلم الأحكام الشرعية الفرعية وإن كان كل علم فقهاً أي مفقوهاً أي مفهوماً. وجاء في اللغة لمعان خمسة: القصد يقال نحوت نحوك أي قصدت قصدك والمثل نحو: مررت برجل نحوك أي مثلك، والجهة نحو: توجهت نحو البيت أي جهة البيت، والمقدار نحو له عندي نحو ألف أي مقدار ألف، والقسم نحو هذا على أربعة أنحاء أي أقسام. وسبب تسمية هذا العلم بذلك ما

أجزائه) المراد بالأحكام ما يشمل الأحكام التصريفية والأحكام النحوية. قوله: (التي ائتلف منها) صفة للأجزاء والضمير في ائتلف يرجع إلى الكلام فالصلة جرت على غير ما هي له، ولم يبرز الضمير جرياً على مذهب الكوفيين من جواز عدم إبرازه عند أمن اللبس. وقال البعض: نقل الراعي في باب المبتدأ، والخبر كما أفاده البهوتي أن البصريين فصلوا في وجوب إبراز الضمير بين ما إذا كان المتحمل للضمير وصفاً أو فعلاً فأوجبوه في الأول دون الثاني اهـ. وهو مخالف لما في الهمع والتصريح من أن الفعل كالوصف في الخلاف المذكور.

قوله: (فعلم) أي من تعريف النحو بما يشمل التصريف. قوله: (ما يرادف قولنا علم العربية) أي المراد به ما يشمل النحو والصرف فقط لتخصيص غلبة الاستعمال علم العربية بهما وإن أطلق على ما يشمل اثني عشر علماً: اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية وقرض الشعر والخط وإنشاء الخطب والرسائل والمحاضرات ومنه التواريخ، وجعلوا البديع ذيلاً لا قسماً برأسه. وإضافة علم إلى العربية من إضافة العام إلى الخاص. قوله: (لا قسيم الصرف) هذا اصطلاح القدماء واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الإعراب والبناء وجعله قسيم الصرف، وعليه فيعرّف بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء وموضوعة الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الأعراب والبناء. قوله: (وهو مصدر إلخ) قال البهوتي: انظر هل يجوز استعمال اسم المصدر بمعنى اسم المفعول كما استعلموا المصدر كذلك أو لا؟ قال البعض: لا مانع من الجواز فكان عليه أن يقول: هل وقع استعماله كذلك أو لا؟ اهـ. وأقول؛ وقع في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا عَطَآؤُنَا﴾ [سورة ص، الآية: ٣٩] كما يفيده كلام البيضاوي. قوله: (وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم) أي صار علماً بالغلبة عليه والباء داخلة على المقصور عليه. قوله: (وجاء في اللغة لمعان خمسة) زاد شيخ الإسلام سادساً وهو البعض كأكلت نحو السمكة. وذكر أن أظهر معانيه وأكثرها تداولاً القصد ولهذا صدر به الشارح، قيل: لما كان اللغوي متعدداً أخره عن الاصطلاحي وإن كان الأنسب تقديم اللغوي.

قوله: (سبب تسمية هذا العلم بذلك) أي سبب إطلاقه عليه بالغلبة لا بالوضع فلا ينافي ما

روي أن علياً رضي الله تعالى عنه لما أشار على أبي الأسود الديلي أن يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيئاً من الإعراب قال: انح هذا النحو يا أبا الأسود (تُقَرِّبُ) هذه الألفية للأفهام (الأَقْصَى) أي الأبعد من المعاني (بِلَفْظٍ مُوجَزِ) الباء بمعنى مع أي تفعل ذلك مع وجازة اللفظ أي اختصاره (وتَبْسُطُ) أي توسع (اَلْبَذْلَ) بالمعجمة أي العطاء وهو إشارة إلى ما تمنحه

مر. قوله: (الديلي) ضبطه بعضهم بكسر الدال وسكون التحتية وبعضهم بضم الدال وفتح الهمزة. واسمه ظالم بن عمرو. قال في التصريح: وقد تظافرت الروايات على أن أول من وضع النحو أبو الأسود وأنه أخذه أولاً عن علي بن أبي طالب رضي اللّه عنه وكان أبو الأسود كوفي الدار بصري المنشأ ومات وقد أسن. واتفقوا على أن أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة إلى بيع الثياب الهروية. قوله: (وشيئاً من الإعراب) أي حيث قال الأشياء ظاهر ومضمر وغيرهما وهو الذي يتفاوت في معرفته. قال السيرافي: يعني اسم الإشارة. قوله: (إنح هذا النحو يا أبا الأسود) روي أن مما ذكره أبو الأسود حكم إن وأن وكأن وليت ولعل ولم يذكر لكنّ فأمره الإمام كرم اللّه وجهه أن يزيدها فزادها. قوله: (تقرب إلخ) إسناد التقريب إليها مجاز عقلي من باب الإسناد إلى الآلة إذ الفاعل في الحقيقة اللّه تعالى وفي الظاهر المصنف. قوله: (أي الأبعد من المعاني) تفسير بحسب ظاهر اللفظ، فلا ينافي أن المناسب جعل أفعل التفضيل هنا على غير بابه ليشمل بالمطابقة الأبعد والبعيد لأن البعد مقول بالتشكيك. وما قيل من أنه على ظاهره وتقريب البعد يفهم بالأولى ضعف بأنه لا يلزم ذلك لأنها قد تهتم بالأبعد لشدة خفائه ولا تقرب البعد. قوله: (الباء بمعنى مع) لم يجعلها سببية لأن المعهود سبباً للتقريب البسط لا الإيجاز. قال سم: ويصح كونها للسببية ويكون فيه غاية المدح للمصنف حيث اتصف بالقدرة على توضيح المعاني بالألفاظ الوجيزة التي من شأنها تبعيدها. ولا إشكال في كون الإيجاز قد يكون سبباً للإيضاح إذا بولغ في تهذيب الوجيز وتنقيحه وترتيبه اهـ. وقد يقال: السبب حينئذٍ هذه المبالغة لا الإيجاز. قوله: (مع وجازة اللفظ) دفع بتقدير المضاف اتحاد المصاحب والمصاحب، وعليه ففي الكلام وضع الظاهر موضع المضمر والأصل مع وجازتها. وأنت خبير بأن الاتحاد إنما يأتي إذا جعلت المعية حالاً من فاعل تقرّب، ويصح أن تكون من الأقصى فيكون أحد المتصاحبين المعنى والآخر اللفظ فلا اتحاد. وما نقله البعض هنا عن ابن قاسم فيه ما فيه فانظره. قوله: (أي اختصاره) ظاهره ترادف الإيجاز والاختصار وهو ما عليه جماعة. وفي المصباح: أن الإيجاز تقليل اللفظ مع عذوبته وسهولة معناه فهو أخص من الاختصار على هذا.

قوله: (وتبسط البذل) فسره الشارح بتوسع العطاء أي الإعطاء يعني تكثر إفادة المعاني، ففيه استعارة أما تمثيلية بأن يكون شبه حال الألفية في كثرة إفادتها المعاني بسرعة عند سماعها بحال الكريم في كثرة إعطائه ووفائه بما يعد، أو مصرحة حيث شبه إفادة المعاني ببذل المال والوعد ترشيح، أو مكنية حيث شبه الألفية بكريم والبذل تخييل والوعد ترشيح. قوله: (وهو) أي البذل

لقارئها من كثرة الفوائد (بِوَعْدٍ مُنْجِزِ) أي موفى سريعاً.

تنبيه: قال الجوهري: أوعد عند الإطلاق يكون للشر، ووعد للخير وأَنشد:

وإنـــي وإن أوعـدتـــه أو وعــدتـــه لمخلف إيعادي ومنجز موعدي

(وَتَقْتَضِي) أي تطلب لما اشتملت عليه من المحاسن (رِضاً) محضاً (بِغَيْرِ سُخْطِ) يشوبه (فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ) الإمام العلامة أبي الحسن يحيى (ابْنِ مُعْطِي) بن عبد النور الزواوي الحنفي الملقب زين الدين، سكن دمشق طويلاً واشتغل عليه خلق كثير ثم سافر إلى مصر ....

إشارة إلى ما تمنحه أي إلى منح ما تمنحه ليوافق تفسيره أو لا البذل بالعطاء أي الإعطاء. ويحتمل أن هذا إشارة إلى أن المراد بالبذل المبذول وأن تفسيره أولاً بالعطاء بالنظر إلى معناه الأصلي. وقوله: من كثرة الفوائد أي من الفوائد الكثيرة. قوله: (بوعد منجز) الباء بمعنى مع أو سببية. فإن قلت: الإعطاء بدون وعد أبلغ في المدح فلم قيد بالوعد؟ قلت: كأنه لأنه الواقع لأن فهم المعاني منها لا يحصل بمجرد وجودها بل لا بدّ من الالتفات إليها وتصور ألفاظها فكأنها لتهيئها للفهم منها وتوقف الفهم منها على ذلك تعد وعداً ناجزاً قاله سم. ويمكن أن يوجه أيضاً التقييد بالوعد بأنه للإشارة إلى عزة معانيها لأن الموعود به تتشوق إليه النفس فتكون أحرص عليه ويكون هو أعز عليها. وبين موجز ومنجز الجناس اللاحق وإن قال بعضهم مضارع. قوله: (ووعد للخير) أي عند الإطلاق وحذفه اكتفاء. قوله: (لمخلف إيعادي إلخ) فيه لف ونشر مرتب.

قوله: (وتقتضي أي تطلب) أي من اللّه أو من قارئها أو منهما معاً وإسناد الطلب إليها مجاز عقلي من الإسناد إلى السبب إذ الطالب في الحقيقة ناظمها. ويحتمل أنه شبه الألفية بعاقل تشبيهاً مظمراً في النفس على طريق الاستعارة المكنية وإثبات الطلب تخييل، ويحتمل أنه أراد بالاقتضاء الاستلزام على التجوز. قوله: (رضاً) كسر رائه سماعي كضم سين سخط وسكون خائه والقياس الفتح لأن فعلهما كفرح يفرح. قوله: (محضاً) كأنه زاد تمهيداً لقوله بغير سخط يشوبه ليقع قوله بغير سخط يشوبه تفسيراً لمحضاً. وقوله: يشوبه أي يتخلل بين أزمنة الرضا. أو المراد يشوبه من وجه آخر غير وجه الرضا. وعلى كل علم أن قوله: وتقتضي رضا لا يغني عن قوله: بغير سخط، والسخط تغير النفس وانقباضها لأخذ الثأر والمراد منه في حقه تعالى لازمة وهو إرادة الانتقام أو الانتقام.

قوله: (فائقة) أي عالية في الشرف. وإنما فاقتها لأنها من بحر واحد وألفية ابن معطي من بحرين فإن بعضها من السريع وبعضها من الرجز، ولأنها أكثر أحكاماً من ألفية ابن معطى. قوله: (الحنفي) في حواشي الشيخ يحيى أنه كان مالكياً وتفقه بالجزائر على أبي موسى الجزولي ثم تشفع كابن مالك وأبي حيان حين الخروج من الغرب اهـ. ويمكن أنه تحنف بعد أن تشفع. قوله: (الملقب زين الدين) يؤخذ منه مع قوله في الديباجة: وقد لقبته بمنهج السالك أن لقب يتعدى بنفسه

وتصدّر بالجامع العتيق لإقراء الأدب إلى أن توفي بالقاهرة في سلخ ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة ودفن من الغد على شفير الخندق بقرب تربة الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه. ومولده سنة أربع وستين وخمسمائة.

تنبيه: يجوز في فائقة النصب على الحال من فاعل تقتضي والرفع خبر المبتدإ محذوف والجر نعتاً لألفية على حد: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٩٢] في النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة والغالب العكس وأوجبه بعضهم (وَهُوَ) أي ابن معطي (بِسَبْقٍ) الباء للسببية أي بسبب سبقه إياي (حَائِزٌ تَفْضِيلاَ) عليّ (مُسْتَوْجِبٌ) عليّ (ثَنَائِيَ الْجَمِيلاَ) عليه لما يستحقه السلف من ثناء الخلف وثنائي مصدر مضاف إلى فاعله وهو الياء والجميل ....

وبالحرف كسمي. قوله: (بالجامع العتيق) هو جامع عمرو بن العاص. قوله: (لإقراء الأدب) اسم لما يشمل الاثني عشر علماً المتقدمة فهو مرادف للعربية بالمعنى الشامل لها. قوله: (في سلخ) أي آخر. قوله: (على شفير الخندق) أي حرف الخليج الذي حفره عمرو بن العاص بأمر عمر بن الخطاب ليحمل على السفن فيه الغلال إلى الحرمين متصلاً بالبحر المالح. قوله: (ومولده سنة) بنصب سنة على الظرفية متعلق بمحذوف إن جعل مولده مصدراً ميمياً بمعنى الولادة أي كائن في سنة، وبرفعها على الخبرية إن جعل اسم زمان. قوله: (في فائقة) أي في هذا اللفظ بقطع النظر عن حركة آخره. قوله: (من فاعل تقتضي) لم يجعلها من ألفية لأنها وأن كانت نكرة تخصصت بالوصف، أو من فاعل تقرب أو تبسط لقرب تقتضي. قوله: (خبراً لمبتدإ محذوف) أي والجملة حالية أو استئنافية. قوله: (بالجملة) أي جنسها فيصدق بما زاد على واحدة كما في المتن. قوله: (وأوجبة بعضهم) قال شيخنا والبعض: لعل القائل بالوجوب يجعل مبارك في الآية خبر مبتدأ محذوف اهـ. وأحسن منه أن يجعل خبراً ثانياً لهذا.

قوله: (بسبق) أي عليّ في الزمن والإفادة وفي تقديم المعمول إشارة إلى أنه لم يحز الفضل على المصنف إلا بالسبق، والجار والمجرور مرتبط بكل من حائز ومستوجب. قوله: (حائز تفضيلاً) أي فضلاً من إطلاق المسبب على السبب، أو هو مصدر المبني للمفعول فاندفع الاعتراض بأن التفضيل صفة المفضل بالكسر فكيف يحوزه المفضل بالفتح؟ ويمكن أن يدفع أيضاً بأن الحيازة في كل شيء بحسبه. فمعنى حيازة التفضيل تعلقه به على وجه التعظيم له. ولا يرد على الجواب الثاني والثالث أنه لا يلزم من التفضيل له على غيره أنه فاضل في نفسه عليه حتى يكون فيه كبير مدح لأن المراد التفضيل من يعتد بتفضيله. قوله: (مستوجب) قال سم: أي مستحق اهـ. ويحتمل أن السين والتاء للتصيير أي مصير الثناء واجباً عليّ. قوله: (لما يستحقه السلف إلخ) لا يظهر أنه علة لمستوجب لتقديم المصنف علته وهي السبق بناء على ارتباط قوله بسبق بقوله مستوجب أيضاً بل هو علة للعلية أي لكون السبق علة للاستيجاب، لكن لا يظهر التعليل إلا بتقدير مضاف أي لوجوب ما يستحقه إلخ ولو قال: لاستحقاق السلف ثناء الخلف لكان أخصر وأوضح. قوله: (مصدر) فيه

إما صفة للمصدر أو معمول له. (وَاللهُ يَقْضِي) أي يحكم (بِهِبَاتٍ) جمع هبة وهي العطية أي عطيات (وَافِرَهْ) أي تامة. (لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخِرَهْ) الدرجات. قال في الصحاح: هي الطبقات من المراتب. وقال أبو عبيدة: الدرج إلى أعلى والدرك إلى أسفل، والمراد مراتب السعادة في الدار الآخرة، ولفظ الجملة خبر ومعناها الطلب.

تنبيه: وصف هبات وهو جمع بوافرة وهو مفرد لتأوله بجماعة وإن كان الأفصح وافرات لأن هبات جمع قلة ....

مسامحة لأن الثناء اسم مصدر أثني، ويمكن أن يجعل كلامه على حذف المضاف. قوله: (إما صفة) أي لازمة أو مخصصة على القولين في الثناء وعلى الوصفية يحتاج إلى تعليق قول الشارح عليه بمحذوف حال من ثنائي أو بدل منه أي كائناً عليه أو ثنائي عليه، لا بثنائي المذكور لاستلزامه وصف المصدر قبل تمامه عمله. وقوله: أو معمول له أي على أنه صفة لمفعول مطلق لهذا المصدر حذف وأنيب هو منابه أي ثنائي الثناء الجميل، أو على أنه مفعول به التوسع بإسقاط الخافض والأول أولى لأن الثاني سماعي على الأصح. قوله: (أي يحكم) فسر القضاء في كلامه بالحكم كما هو معناه لغة لأن معناه عند الأشاعرة ـ كما في شرح المواقف ـ إرادته الأزلية المتعلقة بالأشياء على ما هي عليه فيما لا يزال وهذا لا يناسب الطلب. قال: وتقديره إيجاده إياها فيما لا يزال على ما هي عليه فيه اهـ. والمراد بالحكم هنا التعلق التنجيزي فيرجع إلى التقدير. قوله: (أي عطيات) أتى به مع علمه من تفسير المفرد تحسيناً لسبك قول المصنف وافرة مع ما قبله من كلام الشارح. قوله: (أي تامة) أفاد به أن وافرة اسم فاعل وفر اللازم لا المتعدي، يقال: وفر الشيء يفرو فوراً أي تم، ووفرته أفره وفراً أي أتممته. قوله: (لي وله في درجات الآخرة) الظرفان صفتان لهبات. وخص درجات الآخرة بالذكر لأنها المهم عند العاقل ولأن الدعاء لابن معطي بعد موته إنما يتأتى بها دون درجات الدنيا. قوله: (قال في الصحاح) بفتح الصاد ومعناه في الأصل الصحيح ومنهم من يكسر على صيغة الجمع. قوله: (هي الطبقات من المراتب) أي علية أو دنية فهو أعم من تفسير أبي عبيدة قاله البعض ورد جعل بعضهم كلام أبي عبيدة بياناً لما في الصحاح. قوله: (والمراد) أي من درجات الآخرة وأشار بهذا إلى أن الإضافة في درجات الآخرة على معنى في. قوله: (وصف هبات إلخ) هذا تصحيح لوصف الجمع بالمفرد. وحاصله أن المطابقة في الإفراد حاصلة تأويلاً فقوله: لتأوله بجماعة أي وهو مفرد لفظاً وأن كان جمعاً معنى.

قوله: (وإن كان الأفصح وافرات) أي محافظة على المطابقة اللفظية والواو للحال وإن زائدة ويظهر لي في الجواب عن المصنف أن الإفراد لاستعماله جمع القلة في الكثرة كما هو المناسب لمقام الدعاء فهو جمع كثرة بحسب المعنى فاحفظه فإنه نفيس. قوله: (لأن هبات جمع قلة) أي بناء على مذهب سيبويه أن جمعي السلامة للقلة. والذي ارتضاه السعد التفتازاني والدماميني أن جمعي

والأفصح في جمع القلة مما لا يعقل وفي جمع العاقل مطلقاً المطابقة نحو الأجزاع انكسرت ومنكسرات والهندات والهنود انطلقن ومنطلقات والأفصح في جمع الكثرة مما لا يعقل الإفراد نحو: الجذوع انكسرت ومنكسرة.

خاتمة: بدأ بنفسه لحديث: «كان رسول الله ﷺ إذا دعا بدأ بنفسه» رواه أبو داود. وقال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ﴾ [سورة نوح، الآية: ٢٨] وعن موسى عليه السلام: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِأَخِي﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٥١] وكان الأحسن أن يقول رحمه الله تعالى:

والله يقضي بالرضا والرحمة لي وله ولجميع الأمة

لما عرفت ولأن التعميم مطلوب.

الْكَلامُ وَمَا يَتَأَلَّف مِنْهُ

الأصل هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه، ....

القلة والكثرة مبدؤهما ثلاثة ومنتهى جمع القلة عشرة، ولا منتهى لجمع الكثرة فهما مشتركان في المبدإ مختلفان في المنتهى. والمشهور أن مبدأ جمع الكثرة أحد عشر فيكونان مختلفين في المبدإ والمنهي. وعلى هذا يأتي استشكال القرافي الذي ذكر أن له عشرين سنة يطلب جوابه ولم يجده، وهو أنه إذا قال: عليّ دراهم كان إقراراً بثلاثة إجماعاً وحقه بأحد عشر لأنه أقل جمع الكثرة فلم قدم المجاز مع إمكان الحقيقة. وإن أجيب عنه ببناء الأقارير على العرف، وأما على ما مر عن السعد والدماميني فلا مجاز ولا استشكال. قوله: (والأفصح في جمع القلة إلخ) وجه ذلك بأن العاقل منظور إليه فاعتنى بشأنه في المطابقة بخلاف غيره. وطوبق جمع القلة لغير العاقل جبراً للقلة. وقال شيخنا السيد: المطابقة في جمعي العاقل وجمع القلة لغيره على الأصل وعدمها في جمع الكثرة لغيره لأنه لانحطاطه عن العاقل في حكم المفرد بالنسبة إليه ولم يراع ذلك في جمع القلة جبراً للقلة. قوله: (مما لا يعقل) أي من جموع ما لا يعقل. قوله: (وقال تعالى إلخ) لما لم يصلح دليلاً لكونه شرع من قبلنا وهو ليس شرعاً لنا وإن ورد في شرعنا ما يقرره على ما رجحوه في مذهبنا معاشر الشافعية لم يقل، وقوله عطفاً على مجرور اللام وإنما ذكره استئنافاً. قوله: (لما عرفت) أي من ارتكاب خلاف الأفصح. قوله: (ولأن التعميم مطلوب) قال سم: لعله عمم في اللفظ دون الكتابة ويبقى الكلام في أنه هل يطلب التعميم في الكتابة أيضاً وهو محل نظر اهـ. أقول: الأقرب الطلب قياساً على طلب كتابة البسملة والحمدلة والصلاة والسلام فتأمل.

الكلام وما يتألف منه

أي والكلم بمعنى الكلمات العربية الثلاث التي يتألف الكلام منها، وذكر الضمير مراعاة للفظ ما.

قوله: (أي هذا باب شرح الكلام إلخ) لا شك أنه شرح الكلام وما يتألف منه على هذا

اختصر للوضوح ﴿كَلاَمُنَا﴾ أيها النحاة ﴿لَفْظٌ﴾ أي صوت مشتمل على بعض الحروف تحقيقاً كزيداً

الترتيب. فشرح الكلام أولاً بتعريفه والكلم الثلاث التي يتألف منها. ثانياً: بذكر أسمائها وعلاماتها فالشرح مختلف، وللإشارة إلى اختلافه صرح بلفظ شرح في المعطوف، على أنه كما قال الروداني تقدير معنى لا تقدير إعراب وإن أوهمه صنيع الشارح لأن شرح المضاف إلى المعطوف عليه متسلط على المعطوف أيضاً عند عدم إعادته معه لأن الصحيح أن العامل في المعطوف نفس العامل في المعطوف عليه لا مقدر مثله. وما أشار إليه من أن الكلام خبر مبتدأ محذوف تبعاً للموضح غير متعين إذ يجوز كما قاله الشنواني رفعه على أنه مبتدأ حذف خبره أي باب الكلام هذا الآتي، ونصبه على المفعولية بنحو: خذ مقدراً لا هاك كما وقع لبعضهم لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفاً. وفي قوله ما يتألف الكلام إشارة إلى رجوع ضمير يتألف في كلام المصنف إلى الكلام فالصلة جارية على غير ما هي له ولم يبرز الضمير لأمن اللبس المجوز لعدم إبرازه عند الكوفيين. قوله: ﴿اختصر للوضوح﴾ قيل على التدريج لأنه أنسب بالقواعد وأوقع في النفس بأن حذف المتبدأ ثم خبره وأنيب عنه شرح، ثم شرح وأنيب عنه الكلام. وقيل دفعة واحدة لأنه أقل عملاً، وعليه يحتمل أن الكلام نائب عن الخبر فقط أو عن الخبر والمضاف إليه. ورفع لشرف الرفع على الجر لكونه حكم العمد فلم ينب الكلام عن المبتدأ على هذا القول أصلاً كما لم ينب عنه على القول الأول، بل هو على القولين حال في مكانه مقدر ملحوظ فيه لم يقم مقامه شيء، فتجويز البعض نيابته عن المبتدأ على الثاني غير صحيح فتدبر.

قوله: ﴿كلامنا﴾ أتى بالإضافة وإن كان مستغني عنها بكون التأليف في النحو كما صرح به في الخطبة للإشارة إلى اختلاف الاصطلاحات في الكلام وللإشارة إلى أن المصنف من مجتهدي النحاة. قوله: ﴿أيها النحاة﴾ أي مبنية على الضم في محل نصب بأخص محذوفاً. وها للتنبيه والنحاة نعت له على اللفظ. ويظهر لي أن معنى قولهم على اللفظ أنه ضم اتباعاً لضم لفظ أي، فتكون ضمته ضمة اتباع ويكون منصوباً بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع ضرورة أن النعت موافق للمنعوت في إعرابه ثم رأيته عن بعض المحققين كما سيأتي في محله فاحفظه. قوله: ﴿صوت﴾ يستعمل مصدراً لصات يصوت فيكون معناه فعل الشخص الصائت، ويستعمل بمعنى الكيفية المسموعة الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا أفاده يس. وهو قائم بالهواء، وقيل: الصوت الهواء المتكيف بالكيفية المسموعة. قوله: ﴿مشتمل على بعض الحروف﴾ من اشتمال الكل على جزئه المادي كما قاله البعض، لكن هذا ظاهر إذا كان اللفظ حرفين أو أكثر. فإن كان حرفاً واحداً كواو العطف كان من اشتمال المطلق على المقيد أو العام على الخاص. قوله: ﴿تحقيقاً إلخ﴾ تعميم في الصوت فالمنصوب مفعول مطلق لمحذوف أي محقق تحقيقاً أو مقدراً تقديراً أو بمعنى محققاً أو مقدراً حال، ويعلم من هذا التعميم أن لماهية اللفظ أفراداً محققة وأفراداً مقدرة. قال الروداني: واستعماله في كل منهما حقيقة لا أنه في المقدرة مجاز اهـ. ومن التحقيقي المحذوف على ما قاله

وتقديراً كالضمير المستتر. (**مُفِيدٌ**) فائدة يحسن السكوت عليها (**كَاسْتَقِمْ**) فإنه لفظ مفيد بالوضع. فخرج باللفظ غيره من الدوال مما ينطلق عليه في اللغة كلام كالخط والرمز والإشارة. وبالمفيد المفرد نحو: زيد، والمركب الإضافي نحو: غلام زيد، والمركب الإسنادي ....

البعض لتيسر النطق به صراحة، وكذا كلامه تعالى اللفظي قبل التلفظ به لا كلامه القديم على قول جمهور أهل السنة أنه ليس بحرف ولا صوت، فالتحقيقي إما منطوق به بالفعل أو بالقوة والتقديري ما لا يمكن النطق به، فإن الضمير المستتر كما قاله الرضي لم يوضع له لفظ حتى ينطق به، قال: وإنما عبر واعنه باستعارة لفظ المنفصل للتدريب اهـ. فقول المعربين في استقم مثلاً ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت أي تصوير معناه تقريباً وتدريباً أنت، قال البعض: وحينئذٍ فليس في اضرب مثلاً إلا الفاعل المعقول واكتفى بفهمه من غير لفظ عن اعتبار لفظ له فأقيم مقام اللفظ في جعله جزء الكلام الملفوظ كجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجباً، وتارة يكون ممكناً جسماً أو عرضاً، وتارة يكون من مقولة الصوت إذا رجع الضمير إلى الصوت، فقول بعضهم كالجامي ليس من مقولة الحرف أو الصوت أصلاً ليس على ما ينبغي أفاده العصام. قوله: (**المستتر**) أي وجوباً وجوازاً فيما يظهر.

قوله: (**مفيد**) أي بالوضع فاندفع ما أورد على التعريف من أنه يشمل اللفظ المفيد عقلاً أو طبعاً مع أن المراد بالفائدة في تفسير المفيد بالدال على فائدة يحسن السكوت عليها النسبة بين الشيئين. قوله: (**فائدة يحسن السكوت عليها**) مراد الشارح بهذا بيان ما يطلق عليه المفيد عندهم لا ذكر قيد زائد على ما في المتن لئلا يلزم كون تعريف المتن غير مانع، واندفع بهذا البيان ما يقال المفيد يصدق بما يفهم معنى ما ولو مفرداً والمراد بالسكوت سكوت المتكلم على الأصح، ويحسنه عدّ السامع إياه حسناً بأن لا يحتاج في استفادة المعنى من اللفظ إلى شيء آخر لكون اللفظ الصادر من المتكلم مشتملاً على المحكوم عليه وبه. قوله: (**بالوضع**) الظاهر أن مراده الوضع العربي الذي هو قيد لا بد منه في تعريف الكلام كما قال الشاطبي وغيره ليخرج كلام الأعاجم، لا القصد لأنه أدرجه في الإفادة كما سيأتي، لكن لا وجه لزيادته في بيان انطباق التعريف على المثال مع تركه في نفس التعريف، فكان الأولى زيادته في التعريف أيضاً. ثم حمل الوضع على الوضع العربي مبني على أن المركبات موضوعة وهو الصحيح لكن وضعها نوعي فهو المراد في التعريف. قوله: (**فخرج باللفظ**) لما كان بينه وبين فصله العموم الوجهي أخرج به. قوله: (**من الدوال مما ينطلق إلخ**) من الأولى بيانية والثانية تبعيضية إذ ينطلق الكلام لغة على غير الدوال من كل قول. وقيد بقوله من الدوال مع أن اللفظ يخرج غيره دل أولاً لأن الدال هو المتوهم دخوله لتسميته كلاماً في اللغة وغيره يفهم خروجه بالأولى. قوله: (**والرمز**) بابه قتل وضرب وهو الإشارة بالحاجب أو الهدب أو الشفه كما في المصباح فعطف الإشارة عليه عطف عام على خاص. قوله: (**وبالمفيد إلخ**) أخرج به أموراً خمسة وكان الأحسن ذكر المركب التقييدي والمزجي مع الإضافي. قوله: (**والمركب الإسنادي

للعلوم مدلوله ضرورة كالنار حارة، وغير المستقل كجملة الشرط نحو: إن قام زيد وغير المقصود كالصادر من الساهي والنائم.

تنبيهات: الأول: اللفظ مصدر أريد به اسم المفعول أي الملفوظ به كالخلق بمعنى المخلوق. **الثاني**: يجوز في قوله كاستقم أن يكون تمثيلاً وهو الظاهر فإنه اقتصر في شرح الكافية على ذلك في حد الكلام، ولم يذكر التركيب والقصد نظراً إلى أن الإفادة تستلزمهما لكنه في التسهيل صرح بهما، ....

المعلوم إلخ) جرى في إخراج الضروري وغير المقصود من الكلام على ما ذهب إليه المصنف ونقله في شرح التسهيل عن سيبويه والراجح خلافه كما ذهب إليه أبو حيان وغيره، فالمراد بإفادة اللفظ فائدة يحسن السكوت عليها دلالته على النسبة الإيجابية أو السلبية سواء كانت حاصلة عند السامع قبل أو لا. قصد بها المتكلم الكلام أولاً، طابق كلامه الواقع أو لا. قوله: (مصدر أريد به اسم المفعول) أي لا اسم جنس جمعي للفظة حتى يرد اعتراض أبي حيان على التعريف باستلزام أن الكلام المركب من كلمتين لا يسمى كلاماً لأن مدلول اسم الجنس الجمعي ثلاثة فأكثر فيكون التعريف غير جامع، ولا باق على مصدريته حتى يرد أن اللفظ فعل اللافظ والكلام النحوي ليس فعلاً، فإن قلت: إطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول مجاز فلا يحسن دخوله في التعريف. قلت: صار حقيقة عرفية في الملفوظ به لهجر النحاة معناه الأصلي وهو الرمي مطلقاً أو من الفم فلا إشكال، فتنظيره بالخلق بمعنى المخلوق الباقي على مجازيته لعدم هجر معناه الأصلي وهو الإيجاد إنما هو في مجرد إطلاق المصدر وإرادة المفعول. قوله: (أن يكون تمثيلاً) أي فقط وعليه فهو خبر لمبتدأ محذوف أي وذلك كاستقم. قوله: (وهو الظاهر) أي من العبارة فلا ينافي أن كونه تمثيلاً وتتميماً كما أشار إليه ابن الناظم أولى. وإنما كان ظاهرها التمثيل فقط لما ذكره الشارح بقوله: فإنه اقتصر إلخ ولأن عادتهم بعد إيراد تعريف الشيء إيراد الكاف ومجرورها لمجرد تمثيله.

قوله: (فإنه اقتصر في شرح الكافية) أي والألفية خلاصة الكافية. قوله: (نظراً إلى أن الإفادة تستلزمهما) أي لأن المفيد الفائدة المذكورة لا يكون إلا مركباً، ولا ترد الأعداد المسرودة لما تقدم من أن المراد بالإفادة الدلالة على النسبة الإيجابية أو السلبية، وحسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصداً لما تكلم به. قوله: (لكنه إلخ) استدراك على قوله: فإنه اقتصر إلخ لدفع توهم اقتصاره على ذلك في بقية كتبه أيضاً. قوله: (صرح بهما) أما تصريحه بالقصد فظاهر. وأما بالتركيب فلذكره بدله الإسناد المفسر كما في شروح التلخيص بضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى أو ما يجري مجراها بحيث يفيد أن مفهوم إحداهما ثابت لمدلول الأخرى. وفسره شيخنا السيد تبعاً لغيره بالنسبة بين الركنين، وأرجع بعضهم الأول إلى الثاني بتأويل الضم بالانضمام وتقدير مضاف أي لازم انضمام كلمة إلخ. ثم قال شيخنا السيد فهو شرط في تحقق الكلام لا جزء منه وإن اقتضاه كلام ابن الحاجب وصرّح به الرضي، فقد استشكله السيد الصفوي قاله الشيخ يّس والشيخ يحيى. ووقع

وزاد فقال: الكلام ما تضمن من الكلم إسناداً مفيدًا مقصوداً لذاته فزاد لذاته، قال لاخراج نحو قام أبوه من قولك: جاءني الذي قام أبوه وهذا الصنيع أولى لأن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام، ومن ثم جعل الشارح قوله كاستقم تتميماً للحد. ....

الخلاف أيضاً في الفضلات هل هي خارجة عن الكلام أو داخلة فيه قولان والثالث التفصيل، فإن كان حذفها مضرّاً كنساؤه طوالق إلا هنداً وعبيده أحرار إلا زيداً دخلت وإلا فلا اهـ. وسيأتي لهذا مزيد بحث. قوله: (من الكلم) أي الكلمات ومن تبعيضية وهي ومجرورها في موضع الحال من ضمير تضمن. قوله: (فزاد لذاته) زاد بعضهم أيضاً من ناطق واحد احترازاً من أن يصطلح اثنان على أن يذكر أحدهما فعلاً والآخر فاعلاً، وأجيب بأن هذه الزيادة غير محتاج إليها لأن كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام، وإنما اقتصر على التصريح بإحدى الكلمتين اتكالاً على تصريح الآخر بالأخرى فهو مقدر ما صرح به الآخر فلا يتصوّر تركيب كلام واحد من متكلمين، ولو سلم قلنا اتحاد الناطق غير شرط في الكلام، كما أن اتحاد الكاتب غير شرط في الخط أفاده في الهمع. قوله: (لإخراج نحو قام أبوه إلخ) أي لأن الإسناد فيه ليس مقصوداً لذاته بل لتعيين الموصول وتوضيحه، ومثلها الجملة الخبرية والحالية والنعتية. قوله: (وهذا الصنيع) أي التصريح بأجزاء الماهية في الحد.

قوله: (لأن الحدود لا تتم بدلالة الإلتزام) اعترضه شيخنا السيد بأن الظاهر أن التركيب والقصد داخلان في مفهوم المفيد، فدلالته عليهما تضمنية لا التزامية والتضمنية غير مهجورة في الحدود، ولو سلم أنها التزامية فهجرها إنما هو في الحدود الحقيقية التي بالذاتيات، ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم، وقد ينازع فيما استظهره، وفي قوله: ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم. فإن الأمور الاصطلاحية حصلت مفهوماتها ووضعت أسماؤها بإزائها فليس لها معان غير تلك المفهومات فتكون هي حدوداً، أفاده شيخ الإسلام في آخر مبحث الكليات من شرحه على إيساغوجي نقلاً عن الإمام الرازي. قوله: (ومن ثم) أي هنا أي من أجل أن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام. قوله: (جعل الشارح) يعني ابن الناظم. قوله: (تتميماً للحدّ) أي من جهة الدلالة به على أمرين يتضمنهما معتبرين في الكلام أي وتمثيلاً أيضاً من جهة الإيضاح به للمحدود لا تمثيلاً فقط. ولا ينافي ذلك قول ابن الناظم في آخر كلامه فاكتفي عن تتميم الحدّ بالتمثيل لأن معناه أنه اكتفى عن تتميم الحد بذكر التركيب والقصد صريحاً بتتميمه بالمثال المتضمن لهما، على أنه لو منع مانع كونه تتميماً وتمثيلاً وسلمنا له ذلك والتزمنا أن المراد تتميماً للحد فقط فالمنافاة مدفوعة بحمل ما قاله في آخر كلامه على المعنى الذي ذكرناه، وأن تسمية قول المصنف كاستقم تمثيلاً باعتبار الصورة، وعلى كلا الوجهين سقط ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من الاعتراض على الشارح بأن في آخر كلام ابن الناظم ما ينافي، أما سنده إليه الشارح وإن كان في أول كلامه ما يشير إليه فتأمل. والظاهر على كونه تتميماً للحد أن كاستقم ظرف مستقر نعت ثان للفظ. وقول البعض هو في موضع النعت لمفيد يلزم عليه نعت النعت مع وجود المنعوت من غير مقتض مع أنه يضاربه قوله بعد ذلك

الثالث: إنما بدأ بتعريف الكلام لأنه المقصود بالذات إذ به يقع التفاهم. **الرابع**: إنما قال وما يتألف ولم يقل وما يتركب لأن التأليف كما قيل أخص إذ هو تركيب وزيادة وهي وقوع الألفة بين الجزءين. (وَٱسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ) الكلم مبتدأ خبره ما قبله أي الكلم الذي يتألف منه الكلام ينقسم باعتبار واحده إلى ثلاثة أنواع: نوع الاسم، ونوع الفعل ونوع الحرف، فهو من تقسيم الكلي إلى جزئياته لأن المقسم وهو الكلمة صادق على كل واحد من الأقسام الثلاثة أعني

ومجرور الكاف محذوف والتقدير كفائدة استقم اهـ. لأن مقتضى هذا أن يكون كاستقم نعتاً لمفعول مفيد محذوفاً والأصل مفيد فائدة كفائدة استقم، فعليك بالإنصاف.

قوله: (إنما بدأ بتعريف الكلام إلخ) جواب عما يقال: لم بدأ الكلام مع أن الكلمات أجزاؤه والجزء مقدم على الكل ولهذا بدأ كثير بالكلمة؟ وحاصل الجواب: أنه راعي كون المقصود بالذات الكلام، وأما قصد الكلمات فلتألف الكلام منها والنكات لا تتزاحم. قوله: (لأن التأليف إلخ) وقال السيد: هما بمعنى واحد، قال البعض: وهو معنى التأليف. قوله: (وقوع الألفة) المراد بها الارتباط بين الكلمتين بإسناد إحداهما إلى الأخرى، أو إضافتها إليها، أو وصفها بها أو نحو ذلك بخلاف ضمها إليها بدون شيء من ذلك كقام جاء قاله الشنواني أي وليس المراد بها تناسبهما في المعنى لئلا يخرج نحو الحجر مأكول. قوله: (الكلم مبتدأ إلخ) أي كما يقتضيه قولهم إذا اجتمعت معرفة ونكرة فالمعرفة مبتدأ والنكرة خبر. واعلم أن الشارح حمل الكلم في عبارة المصنف على الكلام الاصطلاحي كما يدل عليه كلامه الآتي في غير موضع، وإن كان قوله أي الكلم الذي يتألف منه الكلام يفيد حمل الكلم على الكلمات لأن تألف الكلام منها لا من الكلم الاصطلاحي فيؤوّل بتقدير مضاف ليوافق أكثر كلامه أي من أجزائه التي يتركب من مجموعها. وقوله: باعتبار واحده يحتمل أن المراد بواحده مفرده الاصطلاحي الذي هو لفظ كلمة، ويحتمل أن المراد به جزؤه أي جزء ما صدق عليه. وعلى كل ففي عبارته حذف مضاف تقديره على الأول مفهوم واحده لأن الانقسام إلى الثلاثة باعتبار مفهوم كلمة لا لفظها. وتقديره على الثاني جنس واحده لأن جزأه فرد من أفراد الكلمة والانقسام إلى الثلاثة باعتبار جنس الكلمة لا فرد من أفرادها، ثم انقسام الشيء باعتبار شيء آخر انقسام للآخر في الحقيقة فاتضح قول الشارح لأن المقسم وهو الكلمة إلخ. وبتقريرنا كلام الشارح على هذا الوجه تلتئم عبارته ويسقط ما اعترض به البعض وغيره عليه هنا وفيما يأتي فتنبه. ولك أن تستغني عن اعتبار واحد الكلم في تقسيم المصنف الكلم إلى اسم وفعل وحرف بأن تجعل الكلم في كلامه بمعنى الكلمات وترجع في الضمير في واحده إلى الكلم بمعنى الكلم الاصطلاحي على الاستخدام لا بمعنى الكلمات وإلا لأنث الضمير فيصير المعنى واسم وفعل ثم حرف الكلمات أي الأنواع الثلاثة للكلمة، وواحد الكلم الاصطلاحي كلمة وهذا أولى لعدم إحواجه إلى تقدير.

قوله: (لأن المقسم) أي محل القسمة يعني المقسوم. قوله: (صادق إلخ) قال يّس: الصدق في المفردات بمعنى الحمل، ويستعمل بعلى فيقال صدق الحيوان على الإنسان. وفي القضايا بمعنى

الاسم والفعل والحرف. وليس للكلم منقسماً إليها باعتبار ذاته لأنه لا جائز حينئذٍ أن يكون من تقسيم الكل إلى أجزائه لأن الكلم ليس مخصوصاً بهذه الثلاثة بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعداً، ولا من تقسيم الكلي إلى جزئياته وهو ظاهر. ودليل انحصار الكلمة في الثلاثة أن الكلمة إما أن تصلح ركناً للإسناد أولا الثاني: الحرف، والأول: إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف الأول الاسم والثاني الفعل. والنحويون مجمعون ....

التحقق ويستعمل بـ في فيقال هذه القضية صادقة في نفس الأمر أي متحققة. قوله: (من تقسيم الكل إلخ) تقسيم الكل إلى أجزائه تحليل المركب إلى أجزائه التي تركب منها. وتقسيم الكلي إلى جزئياته ضم قيود إلى أمر مشترك لتحصل أمور متعددة بعدد القيود. والتقسيم حقيقي إن تباينت أقسامه وإلا فاعتباري. قوله: (ليس مخصوصاً بهذه الثلاثة) أي باجتماعها أي لتحققه بدون اجتماعها نحو: زيد أبوه قائم والباء داخلة على المقصور عليه. وقوله بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعداً أي وإن كانت من نوع الاسم فقط، أو من نوع الاسم والفعل فقط، أو الحرف فقط، والظاهر من كلامهم أن المراد بالكلمات في الكلم الكلمات الاصطلاحية فلا يطلق الكلم على ما تركب من ثلاثة ألفاظ مهملة كلها أو بعضها. ويمكن اختيار كونه من تقسيم الكل إلى أجزائه ويكون جعل الثلاثة أجزاءه باعتبار تركبه من مجموعها وإن لم يتركب من جميعها. قوله: (وهو ظاهر) للزوم تحقق الكلم في الاسم الواحد والفعل الواحد والحرف الواحد مع أنه باطل. قوله: (ودليل انحصار إلخ) أخذ الانحصار من تقديم الخبر في قوله واسم إلخ، وإنما يتم هذا الدليل بمعونة الاستقراء وإلا فيمكن أن يقال: لانسلم أن ما لا يصلح ركناً للإسناد هو الحرف فقط، وما يقبله بطرفيه هو الاسم فقط، وما يقبله بطرف هو الفعل فقط. قوله: (أن الكلمة) أظهر مع تقدم المرجع لئلا يتوهم عود الضمير إلى الثلاثة.

قوله: (إما أن تصلح إلخ) إما حرف تفصيل وأن تصلح في تأويل مصدر خبر أن على تقدير مضاف أي ذات صلوح، أو تأويل المصدر باسم الفاعل أي صالحة لأن الكلمة ليست الصلوح. وهذا أحسن من تقدير مضاف قبل اسم أن أي حال الكلمة لأنه المناسب للمقام، إذ الكلام في تقسيم نفس الكلمة لا في تقسيم حالها، ولأنه في وقت الحاجة لا قبلها، ولأن التقدير قبل اسم أن يحتاج معه في صحة قوله الثاني الحرف إلى تقدير أي ذات الثاني الحرف أو الثاني حال الحرف ولأن الحصر لا يصح عليه لأن حال الكلمة لا ينحصر في الصلوح وعدمه. وفرق السيد بين صريح المصدر وأن والفعل حيث قال: من رجع إلى المعنى يعرف أن الأول لا يرتبط بالذات من غير تقدير أو تأويل بخلاف الثاني. قال شيخنا السيد ويؤيده صحة عسى زيد أن يقوم دون عسى زيد قياماً. وسيأتي لهذا مزيد بيان في آخر الموصول. قوله: (بطرفيه) ليس المراد الطرف الدائر الصادق بأن تكون الكلمة مسندة وبأن تكون مسنداً إليها بل الطرف المعين وهو أن تكون الكلمة مسندة بقرينة قوله والثاني الفعل. قوله: [illegible] أورد عليه أن من الأسماء ما لا يقبله أصلاً كالظروف التي

على هذا إلا من لا يعتد بخلافه. وقد أرشد بتعريفه إلى كيفية تألف الكلام من الكلم بأنه ضم كلمة إلى كلمة فأكثر على وجه نحصل معه الفائدة المذكورة لا مطلق الضم. وأقل ما يكون منه ذلك اسمان نحو: ذا زيد وهيهات نجد، أو فعل واسم نحو: استقم وقام زيد بشهادة الاستقراء،

لا تتصرف، وما لا يقع إلا مسنداً كأسماء الأفعال، وما لا يقع إلا مسنداً إليه كالضمائر المتصلة. وأجيب بأن الكلام باعتبار الغالب أفادة في الأشباه. قوله: (على هذا)أي انحصار الكلمة في الثلاثة. قوله: (إلا من لا يعتد بخلافه)هو أبو جعفر بن صابر فإنه زاد اسم الفعل مطلقاً وسماه خالفة والحق أنه من أفراد الاسم. قوله: (إلى كيفية تألف)الإضافة للبيان أي كيفية وحالة هي تألف. وقوله: بأنه في موضع الحال من التألف والباء للتصوير، والمراد بالضم الانضمام من إطلاق اسم الملزوم على اللازم. ووجه الإرشاد أنه ذكر في التعريف الإفادة المستلزمة للتركيب. فعلم أن التأليف يكون بالضم والإفادة. وقوله على وجه حال من الضم والمراد بهذا الوجه الحكم بإحدى الكلمتين على الأخرى. وقوله الفائدة المذكورة أي التي يحسن السكوت عليها. قوله: (وأقل ما يكون منه ذلك)أي التألف. وظاهرة: أن الكلام يتركب من أكثر من اسمين أو اسم وفعل وهو ما اعتمده ابن هشام وفصله في شرح القطر مع الإشارة إلى رد ما دل عليه قول ابن الحاجب لأنه لا يتأتى إلا من اسمين أو اسم وفعل. ويوافقه قول الرضي، وكان على المصنف يعني ابن الحاجب أن يقول كلمتين أو أكثر اهـ. لكن قال السيد قيل الإسناد نسبة فلا يقوم إلا بشيئين: مسند ومسند إليه لا بأكثر. وهما إما كلمتان أو ما في حكمهما في قبول إسناده أو الإسناد إليه فلذلك اقتصر على كلمتين اهـ. وقال في محل آخر: أن الكلام إنما يتحقق بالإسناد الذي يتحقق بالمسند إليه والمسند فقط، وهماً إما كلمتان أو ما يجري مجراهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها اهـ. نقله سم.

قوله: (اسمان)أي حقيقة كما مثل به أو حكماً كزيد قائم فإن الضمير المستتر في الوصف كالعدم لأنه لا يبرز في تثنية ولا في جمع فلا يقال: زيد قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط. قوله: (نحو ذا زيد)اعترض بأن الأولى نحو ذا أحمد لأن التنوين حرف معنى. ورد بمنع أنه حرف معنى لا سيما على مذهب من زاد في تعريف الكلمة قيد الاستقلال لإخراج مثل ألف المفاعلة وياء التصغير وياء النسب وحروف المضارعة وتاء التأنيث كالمصنف في تسهيله. والمراد بالمستقل ما يسوغ النطق به وحده بنفسه أو بمرادفه فلا ترد الضمائر المتصلة. قوله: (أو فعل واسم)قدم الفعل على الاسم لأن المؤلف من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه في الذكر اهـ. يّس. قوله: (وقام زيد)نما مثل بالماضي وفاعله الظاهر لأن الماضي على تقدير أن فيه ضميراً لا يسمى كلاماً على الأصح لأن شرط حصول الفائدة مع الفعل، والضمير المنوي أن يكون الضمير واجب الاستتار أفاده في التصريح. وناقشه يّس بأنه لا شك في أن قام في جواب هل قام زيد ونحوه كلام فكيف يشترط وجوب الاستتار ويمكن حمله على غير الواقع جواب سؤال.

ولا نقض بالنداء فإنه من الثاني.

تنبيه: ثم في قوله ثم حرف بمعنى الواو إذ لا معنى للتراخي بين الأقسام. ويكفي في الإشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيميه ترتيب الناظم لها في الذكر على حسب ترتيبها في الشرف ووقوعه طرفاً.

قوله: (ولا نقض بالنداء) أي الجملة الندائية فإنه أي عند الجمهور من الثاني أي المركب من فعل واسم لأن يا نائبة عن أدعو وهو فعل واسم، وأما المنادى فهو فضلة زائدة على حقيقة الكلام لا منها حتى يقال: إن يا زيد مركب من فعل واسمين لا من الثاني. فإن قلت: قد أسلفت أن ظاهر قوله: وأقل ما يكون إلخ أن الكلام يتركب من أكثر من اسمين أو اسم وفعل ومقتضاه عد المنادى من أجزاء حقيقة الكلام فيكون منافياً لقوله هنا فإنه من الثاني، قلت: لعله يشترط في الأكثر الذي يتألف منه الكلام أن تتوقف عليه الإفادة نحو: زيد أبوه قائم وإن قام زيد قمت فلا يلزم عد المنادى من الأجزاء حتى ينافي ما سلف لعدم توقف إفادة أدعو على ذكر المدعو، ثم لا يلزم من نيابة لفظ عن لفظ أن يعطي جميع أحكامه حتى يرد أن النداء إنشاء وأدعو إخبار، على أنه لا مانع من أن يقال: إنما نابت يا عن أدعو بعد نقله إلى الإنشاء فتأمل. وأورد أيضاً ألا ماء لأنه كلام مركب من حرف واسم لأن ألا التي للتمني لا خبر لها لا ظاهراً ولا مقدراً، ويمكن دفعه بما قيل في يا زيد.

قوله: (ثم في قوله ثم حرف بمعنى الواو) قال الدماميني في قول المغني الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها ما نصه: الباب مبتدأ والثاني صفة له وفي تفسير الجملة خبر، ومن الكتاب: إما حال من الضمير المستكنّ في الخبر ولا يضر هنا تقديم الحال على عاملها المعنوي لأنها ظرف. وقد صرح ابن برهان بجوازه لتوسعهم في الظروف، وإما حال من المبتدأ على حد ما أجاز سيبويه في قول الشاعر:

لـمـيـة مـوحـشـاً طـلـل

إذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلاً للظرف كما يقول الأخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف فكذا ما نحن فيه، وغاية ما يلزم كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها وهذا ليس بمحذور عنده، وإما صفه للمبتدأ بأن يقدر متعلقه معرفة أي الباب الثاني الكائن من الكتاب على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته. وقد اعتمد هذه الطريقة كثير من الأعاجم المتأخرين اهـ. وما ذكره في قول المعنى من الكتاب يأتي مثله في قول الشارح ثم في قوله ثم حرف. قوله: (إذ لا معنى للتراخي بين الأقسام) فيه أن هذا من حيث الانقسام لا من حيث ذواتها فإن بين الأقسام التراخي الرتبي من حيث ذواتها فتكون ثم للتراخي الرتبي بينها من حيث ذواتها. وقوله: يكفي في الإشعار إلخ فيه أن ثم أدل على ذلك لأن المتأخر ذكراً قد يكون أشرف كما في آية ﴿لَا يَسْتَوِىٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾ [سورة الحشر،

واعلم أن الكلم اسم جنس على المختار. وقيل جمع وقيل اسم جمع. وعلى الأول فالمختار أنه اسم جنس جمعي لأنه لا يقال إلا على ثلاث كلمات فأكثر سواء اتحد نوعها أو لم يتحد أفادت أم لم تفد. وقيل: لا يقال إلا على ما فوق العشرة. وقيل: إفرادي أي يقال على الكثير والقليل كماء وتراب. وعلى الثاني فقيل جمع كثرة وقيل جمع قلة، ويجري هذا الخلاف في كل ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء. وعلى المختار يجوز في ضميره التأنيث ملاحظة للجمعية

الآية: ٢٠] فالأولى إبقاء ثم على حالها وجعلها للتراخي الرتبي بين الأقسام من حيث ذواتها لا من حيث الانقسام.

قوله: (أن الكلم اسم جنس على المختار) أي لدلالته وضعاً على الماهية من حيث هي. وللبهوتي اعتراض بتنافي كلام الشارح نقله البعض وأقره، وقد عرفت سقوطه مما قررناه سابقاً عند قوله الكلم مبتدأ فلا تغفل. قوله: (وقيل جمع) ردّ بأن الغالب تذكيره والغالب على الجمع تأنيثه. وقوله: وقيل اسم جمع رد بأن له واحداً من لفظه والغالب على اسم الجمع خلافه. وقوله: فالمختار أنه اسم جنس جمعي الجمعي صفة لاسم لا لجنس على الصواب قاله يس. واعلم أن الجمع ما دل على آحاده دلالة تكرار الواحد بالعطف. واسم الجمع ما دل على آحاده دلالة الكل على أجزائه والغالب أن لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وطائفة وجماعة وقد يكون كركب وصحب. واسم الجنس الإفرادي ما دل على الماهية لا بقيد قلة أو كثرة كماء وتراب والجمعي ما دل على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحدة بالتاء غالباً كتمر وكلم. قال اللقاني: اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي ولا يخفي أن ذلك مناف لكونه جميعاً وجوابه ما في الرضي في باب الجمع من أنه وضع للماهية واستعمل في الجمع فهو اسم جنس وضعاً جمعي استعمالاً. قال الروداني: لكن يلزم كونه مجازاً دائماً والظاهر أنه غير مجاز. وقد يقال: أنه مستعمل في الجنس في ضمن أفراد كذا قيل. وفيه أنه لا يدفع التجوز لما قال المحققون من أن استعمال رجل في زيد إن كان من حيث الرجولية مع قطع النظر عن خصوص التشخص فحقيقة، وإن كان بملاحظة خصوصه فمجاز فالأولى التزام لزوم المجاز ولا ثلم فيه اهـ. وأقول: الأولى أن يقال أنه غلب استعماله في ثلاثة أفراد فأكثر حتى صار حقيقة عرفية في ذلك فاندفع التجوز من أصله. ولا يبعد حمل كلام الرضي على ما قلنا بأن يكون معنى قوله: واستعمل في الجمع وغلب استعماله في الجمع بحيث صار حقيقة عرفية فيه فاحفظه. ثم أقول: بقي أن تقسيم اسم الجنس إلى إفرادي وجمعي غير حاصر إذ منه ما ليس جمعياً ولا إفرادياً كأسد ثم رأيت بعض المحققين زاده وسماه أحادياً.

قوله: (وقيل لا يقال) أي الكلم لأنه المحدث عنه لا مطلق اسم الجنس الجمعي. قوله: (أي يقال على الكثير والقليل) هذا بناء على أنه ما دل على الماهية من حيث هي وأما على أنه ما دل عليها بقيد الوحدة الشائعة فلا يستقيم إطلاقه على الكثير إلا من أل مثلاً ولذا تدخل عليه مجرداً عن الوحدة على هذا، قال يّس. قوله: (يجوز في ضميره) أي الكلم لا مطلق اسم الجنس الجمعي لأن

والتذكير على الأصل وهو الأكثر نحو: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [سورة فاطر، الآية: ١٠] - ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [سورة النساء، الآية: ٤٦] وقد أنثه ابن معطي في ألفيته فقال: واحدها كلمة. وذكره الناظم فقال: (وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ) ونظير كلم وكلمة من المصنوعات لبن ولبنة، ومن المخلوقات نبق ونبقة. فاسم الجنس الجمعي هو الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً بأن يكون واحده بالتاء غالباً، والاحتراز بغالباً عما جاء منه على العكس من ذلك أي يكون بالتاء دالاً على الجمعية، وإذا تجرد منها يكون للواحد نحو: كمء وكمأة. وقد يفرق بينه وبين واحده بالياء نحو روم ورومي وزنجي. وحد الكلمة قول مفرد ....

المحدث عنه الكلم ولأن من اسم الجنس الجمعي ما يجب تذكير ضميره كغنم وما يجب تأنيث ضميره كبط وما يجوز في ضميره الأمران كبقر وكلم، وكذا اسم الجمع منه واجب التذكير كقوم ورهط، وواجب التأنيث كإبل وخيل، وجائز الأمرين كركب كذا قال أرباب الحواشي، وفي غالبه خلاف نذكره إن شاء الله تعالى في باب العدد. قوله: (واحده كلمة) قال سم: أي واحد معنى الكلم يسمى كلمة اهـ. ومراده بواحد معناه جزء ما صدق عليه، ويصح أن يكون مراد المصنف بواحده مفرده الاصطلاحي كما مر. قوله: (ومن المخلوقات) أي ما ليس للعبد دخل فيه وإلا فالعبد وصنعته مخلوقان لله تعالى. قوله: (فاسم الجنس الجمعي) قال البعض تفريع على قول المصنف واحدة كلمة اهـ. وفيه أنه لا تعرض في كلام المصنف لكون الكلم اسم جنس جمعياً حتى يتفرع عليه أن اسم الجنس الجمعي يفرق الخ، فالوجه أنه تفريع على قول الشارح سابقاً فالمختار أنه اسم جنس جمعي مع قول المصنف واحده كلمة، لكن ما سيذكره من الغلبة غير داخل في التفريع. ولك أن تجعل الفاء فصيحة أي إذا أردت معرفة اسم الجنس الجمعى فاسم الخ والجمعي صفة لاسم كما مر.

قوله: (هو الذي يفرق الخ) أي ولم يغلب تأنيثه ليخرج نحو تخم مما فرق بينه وبين واحده بالتاء وهو جمع. واعلم أن فرق بالتضعيف والتخفيف في الأجرام والمعاني، وما نقل عن القرافي من تخصيص المضعف بالأجرام والمخفف بالمعاني لعله أريد به الأولويه لأن الفرق لما كان أظهر في الأجرام ناسبه التضعيف عكس المعاني وإلا فأهل اللغة متواطئون على أن مثل كسرته وكسرته في المعاني والأجرام مطلقاً أفاده الروداني. فإن قلت: يرد على التخصيص وإن حمل على الأولوية قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٥٩] - ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٥٠] قلت: أريد في الآية الأولى إفادة التكثير وإنما يؤتى بالمخفف إذا لم ترد تلك الإفادة، وفي الثانية لما كان الماء جسماً لطيفاً شفافاً فهو كالمعاني أتى فيه بالمخفف.

قوله: (والاحتراز بغالباً) أي الثانية وأما محترز غالباً الأولى فقد ذكره بقوله: وقد يفرق الخ. قوله: (وزنجي) بكسر الزاي وفتحها طائفة من السوادن. قوله: (قول) خبر عن حد وتطابقهما ظاهر. وقول البعض لم يؤنث الخبر مع أن شروط التطابق موجودة لكونه في الأصل مصدراً لا يثنى ولا

وتطلق في الاصطلاح مجازاً على أحد جزءي العلم المركب نحو: امرىء القيس فمجموعهما كلمة حقيقية، وكل منهما كلمة مجازاً وفيها ثلاث لغات: كلمة على وزن نبقة وتجمع على كلم كنبق. وكلمة على وزن سدرة وتجمع على كلم كسدر. وكلمة على وزن تمرة وتجمع على كلم كتمر. وهذه اللغات في كل ما كان على وزن فعل ككبد وكتف. فإن كان وسطه حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهي اتباع فائه لعينه في الكسر اسماً كان نحو فخذ، أو فعلاً نحو شهد. (والقول)

يجمع وإن أريد به هنا المقول لأن اعتبار الأصل جائز في مثله إنما يستقيم لو قال الشارح والكلمة قول مفرد لكنه لم يقل ذلك فليس بمستقيم. والتاء في الكلمة للوحدة الراجعة لوحدة الإفراد بحيث لا تطلق الكلمة على قولين مفردين معاً فلا تنافي كلية الجنس المدلول عليه بأل الداخلة على المحدود. وزاد في التسهيل في حد الكلمة قيد الاستقلال لتخرج ألف المفاعلة وأحرف المضارعة وياء التصغير وياء النسب وتاء التأنيث ونحو ذلك فإنها ليست بكلمات على مذهب المصنف، وذهب الرضي إلى أنها كلمات. قوله: (وتطلق في الاصطلاح مجازاً) وكذا في اللغة. وخص الاصطلاح بالذكر لأنه أهم لأن وضع الكتاب لبيانه فسقط قول البعض الصواب إسقاط قوله في الاصطلاح لتوافق اللغة والاصطلاح في ذلك. والمجاز المذكور مرسل علاقته الكلية، وما ذكره الشارح من أن هذا الإطلاق مجاز أحد قولين. والثاني أنه حقيقة عند النحاة وأن المفرد عندهم اللفظة الواحدة بدليل إعراب كل منهما بإعراب مستقل، والإعراب إنما يكون على آخر الكلمة وأن تفسيره بما لا يدل جزؤه على جزء معناه اصطلاح المناطقة فذكره في العربية من خلط الاصطلاح باصطلاح.

قوله: (وتجمع) أي جمعاً لغوياً لا اصطلاحياً، فلا ينافي ما سبق من اختياره أنه اسم جنس جمعي لا جمع. قوله: (كسدر) أي بسكون الدال وأما بفتحها كعنب فجمع لسدرة كقربة وقرب، وتجمع أيضاً على سدور وسدرات بسكون الدال وكسرها للاتباع وفتحها للتخفيف كما في القاموس وغيره. قوله: (في كل ما كان على وزن فعل) أي من الأسماء فقط كما يشعر به التمثيل وقوله: فإن كان وسطه أي وسط ما كان على وزن فعل لا بقيد كونه من الأسماء فقط بدليل بقية كلامه. وقوله: جاز فيه لغة رابعة أي زيادة على جواز الثلاثة فتجوز الأربعة فيما على وزن فعل ووسطه حرف حلق اسماً كان أو فعلاً، فتسمية اللغة الأخيرة رابعة ليست بالنسبة إلى الأسماء فقط وإن توهمه البعض، بل بالنسبة إلى الأفعال التي وسطها حرف حلق أيضاً. قال السعد في شرح تصريف العزى في نحو نعم وشهد أربع لغات: كسر الفاء مع سكون العين، وكسرها وفتح الفاء مع سكون العين وكسرها، وهذه اللغات جارية في كل اسم أو فعل على فعل مكسور العين وعينه حرف حلق اهـ. ومثله للشارح في باب نعم وبئس، فإن لم يكن وسط الفعل الذي على فعل حلقيا كعلم فليس فيه إلا فتح فائه وكسر عينه أو سكونها تخفيفاً.

قوله: (والقول) أي المقول. قوله: (على الصحيح) مقابلة أربعة أقوال ذكر الشارح منها فيما

وهو على الصحيح لفظ دال على معنى(عَمّ) الكلام والكلم والكلمة عموماً مطلقاً، فكل كلام أو كلم أو كلمة قول. ولا عكس. أما كونه أعم من الكلام فلانطلاقه على المفيد وغيره والكلام مختص بالمفيد. وأما كونه أعم من الكلم فلانطلاقه على المفرد وَعلى المركب من كلمتين وعلى المركب من أكثر والكلام مختص بهذا الثالث. وأما كونه أعم من الكلمة فلانطلاقه على المركب والمفرد وهي مختصة بالمفرد. وقيل: القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد فيكون مرادفاً للكلام. وقيل: هو عبارة عن المركب خاصة مفيداً كان أو غير مفيد فيكون أعم مطلقاً من الكلام والكلم ومبايناً للكلمة. وقد بان لك أن الكلام ....

يأتي قولين. والثالث: أنه مرادف للكلمة. والرابع: أنه مرادف للفظ حكاه السيوطي في جمع الجوامع. . قوله:(لفظ دال) المراد باللفظ ما يشمل الحقيقي كالكلمات القرآنية لأنها ملفوظة بالفعل بالنسبة لغيره تعالى والحكمي كالضمير المستتر. والمراد بالدال: ما يدل بالوضع الشخصي كزيد ورجل أو النوعي كالمركبات والمجازات. ومن هذا يعلم سقوط تشكيك صاحب التصريح المذكور في تصريحه فانظره. قوله:(على معنى) أي واحد أو أكثر فدخل المشترك. والمعنى مصدر ميمي بمعنى المفعول أي المقصود من اللفظ. قوله:(عم الكلام والكلم والكلمة عموماً مطلقاً) أي عم كلاً من الثلاثة عموماً مطلقاً يجتمع مع كل وينفرد عنه لوضعه للقدر المشترك الشامل لها ولنحو غلام زيد. وليس مراده عم مجموع الثلاثة بدليل قوله عاطفاً بـ أو فكل كلام أو كلم أو كلمة الخ وبدليل قوله أما كونه الخ. وحمل الشارح عم على أنه فعل ماض لتبادره وعدم إحواجه إلى تكلف وقرره على وجه يستفاد منه ما يستفاد على جعل عم أفعل تفضيل حذفت همزته ضرورة من كونه عم كلاً منها وزاد بشموله نحو غلام زيد لحمله على العموم المطلق فلم يكن جعله أفعل تفضيل أكثر فائده من جعله فعلاً، هكذا ينبغي تقرير عبارة الشارح، وبه يعلم ما في كلام البعض فانظره. ومثل جعله أفعل تفضيل في البعد بل أبعد جعله اسم فاعل حذفت ألفه ضرورة. واعلم أن عم كغيره من الألفاظ المشددة الموقوف عليها في الشعر يجب تخفيفه لئلا يفسد الوزن. قوله:(ولا عكس) أي بالمعنى اللغوي.

قوله:(وقد بان لك) أي من تعريف المصنف الكلام وتعريف الشارح الكلم بقوله سابقاً بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعداً، وليس مراده بأن لك من تكلم المصنف على الكلام والكلم، إذ لا قرينة على هذه الإرادة. فسقط ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من اعتراضه بقوله هذا أي قول الشارح وقد بان لك الخ ظاهر إن أعرب الكلم مبتدأ خبره ما بعده لأنه حينئذٍ مستعمل في معناه الاصطلاحي وهو المركب من ثلاث كلمات فصاعداً، فإن أعرب مبتدأ خبره ما قبله كما مشى عليه الشارح أشكل لأنه حينئذٍ بمعنى الكلمات النحوية وهي الاسم والفعل والحرف اهـ. مع أن دعواه ظهور ذلك البيان على جعل الكلم في عبارة المصنف بمعناه الاصطلاحي غير مسلمة، لأن كون الكلام والكلم بينهما العموم من وجه إنما يتبين بتعريفيهما لا بتعريف الكلام ومجرد أن واحد

والكلم بينهما عموم وخصوص من وجه، فالكلام أعم من جهة التركيب وأخص من جهة الإفادة والكلم بالعكس، فيجتمعان في الصدق في نحو: زيد أبوه قائم، وينفرد الكلام في نحو: قام زيد، وينفرد الكلم في نحو: إن قام زيد.

تنبيه: قد عرفت أن القول على الصحيح أخص من اللفظ مطلقاً فكان من حقه أن يأخذه جنساً في تعريف الكلام كما فعل في الكافية لأنه أقرب من اللفظ، ولعله، إنما عدل عنه لما شاع من استعماله في الرأي والاعتقاد حتى صار كأنه حقيقة عرفية واللفظ ليس كذلك.

(وَكِلْمَة بهَا كَلاَمٌ قَدْ يُؤَمْ) أي يقصد كلمة مبتدأ خبره الجملة بعده. ....

الكلم كلمة. ومع أن دعواه كون الكلم بمعنى الكلمات النحوية على إعرابه مبتدأ خبره ما قبله كما مشى عليه الشارح غير مسلمة أيضاً لجواز كونه على هذا الإعراب بمعناه الاصطلاحي كما بيناه سابقاً فتنبه ولا تكن أسير التقليد. قوله: (بينهما عموم وخصوص من وجه) الجار والمجرور راجع لكل من عموم وخصوص.

فائدة: قال ابن جماعة: لا بد في اللذين بينهما عموم وجهي من معرفة أمور: معروضين وعارضين وثلاث ما صدقات ومادة ومتعلق. وبيان ذلك هنا ليقاس عليه غيره أن المعروضين الكلام والكلم، والعارضين العموم والخصوص، والما صدقات الثلاث ما صدقات اجتماعهما وانفراد كل، والمادة الاسم والفعل والحرف، والمتعلق الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين أو أكثر وفي عدم الاستغناء عن معرفة هذا المتعلق نظر إذ الظاهر أنه يستغني عن معرفته.

قوله: (قد عرفت) أي من تعريف القول. قوله: (على الصحيح) احترز بقوله على الصحيح من بعض الأقوال المقابلة له وهو القول بمرادفته للفظ وإن لم يحكه الشارح سابقاً فلا ينافي أنه أخص من اللفظ على بعض الأقوال غير الصحيحة أيضاً كالقولين اللذين حكاهما الشارح سابقاً في مقابلة الصحيح. والحاصل: أن في مفهوم قوله على الصحيح تفصيلاً فلا يعترض به فاعتراض البعض تبعاً لشيخنا على قوله على الصحيح غير وجيه فافهم. قوله: (فكان من حقه) أي القول أي مما يستحقه، أو المصنف أي من الحق المطلوب منه أي على وجه الأولوية وإلا فأخذ البعيد في التعريف جائز. قوله: (أقرب من اللفظ) أي إلى الكلام لأنه أقل عموماً من اللفظ. قوله: (حتى صار كأنه حقيقة عرفية) يفيد أنه لم يصر بالفعل وهو كذلك لعدم هجر المعنى الأصلي. وقال الفاكهي: يطلق على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد بطريق الاشتراك لكن لا يعترض بهذا على من أخذ القول في التعريف لوضوح القرينة على المراد. قوله: (وكلمة بها كلام قد يؤم) مجموع هذا الكلام جملة كبرى لأن الخبر فيها جملة، وجملة قد يؤم صغرى لوقوعها خبراً، وجملة كلام قد يؤم كبرى وصغرى بالاعتبارين.

قوله: (خبره الجملة بعده) أي جملة كلام قد يؤم التي هي اسمية مركبة من مبتدأ ثان وخبر

قال المكودي: وجاز الابتداء بكلمة للتنويع لأنه نوّعها إلى كونها إحدى الكلم وإلى كونها يقصد بها الكلام انتهى. ولا حاجة إلى ذلك فإن المقصود اللفظ وهو معرفة أي هذا اللفظ وهو لفظ كلمة يطلق لغة على الجمل المفيدة، قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [سورة المؤمنون، الآية: ١٠٠] إشارة إلى رب ارجعون ﴿لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ [سورة المؤمنون، الآية: ٩٩] وقال عليه الصلاة والسلام: أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد:

وقد فصل بين المبتدأ الأول وخبره بمعمول خبر المبتدأ الثاني وهو بها للضرورة. قوله: (للتنويع) قال سم: حمل الكلمة على التنويع يقتضي أنه أراد بها هنا معناها دون لفظها وهو غير صحيح لأن المراد بها هنا نفس اللفظ أي ولفظ كلمة إلى آخره، وحينئذ فما قاله المكودي لا يصح لأنه غير محتاج إليه فقط. ويمكن أن يجاب بأن لفظ كلمة فرد من أفراد مسمى كلمة إذ يصدق مسمى كلمة على لفظ كلمة كما يصدق على لفظ زيد وعمرو مثلاً، فكأنه قال: وفرد من مسمى كلمة به كلام قد يؤم فصح ما قاله المكودي اهـ. ببعض تصرف. قوله: (إحدى الكلم) لو قال واحد الكلم لكان أوفق. قوله: (وهو معرفة) أي بالعلمية لأن كل كلمة أريد بها لفظها فهي علم عليه بناء على مذهب السعد ومن تبعه أن الألفاظ موضوعة لأنفسها تبعاً لوضعها لمعانيها لا قصداً حتى يصير به اللفظ مشتركاً، فتنوينها مع وجود العلمية والتأنيث للضرورة. وقال السيد: دلالة الألفاظ على أنفسها إن سلمت فليست بالوضع اهـ. والظاهر أن العلمية المذكورة شخصية كما يعلم مما قررناه في أسماء الكتب عند قول الشارح تنبيه أوقع الماضي موقع المستقبل إلخ، وإن قال شيخنا السيد علمية جنسية كما هو ظني. قوله: (يطلق لغة) أي إطلاقاً مجازياً كما في التصريح وغيره ويشير إليه الشارح بذكر العلاقة بقوله: وهو من باب إلخ، فما نقله البعض عن بعضهم من أن هذا الإطلاق حقيقة عند اللغويين فيه نظر. قوله: (على الجمل) أي جنسها الصادق بالجملة الواحدة والأكثر.

قوله: (المفيدة) قال يس: ليس بقيد فإن العلاقة الآتية تفيد أن إطلاقها على الجمل لا يختص بالمفيدة وإن اشتهر في كلامهم التقييد بها اهـ. وقد يقال: كلامهم في الإطلاق بالفعل والذي تفيده العلاقة جواز إطلاقها على الجمل غير المفيدة لا إطلاقها بالفعل. قوله: (إنها) أي جملة أرجعون إلخ. قوله: (قالها الشاعر) أل للجنس. قوله: (كلمة لبيد) هو ابن ربيعة العامري الصحابي توفي في خلافة عثمان عن مائة وأربعين سنة. وقيل في أول خلافة معاوية عن مائة وسبع وخمسين سنة قيل إنه لم يقل شعراً منذ أسلم وهو الصحيح عند الأخباريين وقد عمر في الإسلام دهراً. وكان يقول: أبدلني الله بالشعر القرآن حتى قال له عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في مدة خلافته: يا لبيد أنشدني شيئاً من شعرك، فقال: ما كنت لأقول بعد أن علمني الله البقرة وآل عمران فزاده عمر في عطائه خمسمائة درهم، وقيل: بل قال في الإسلام هذا البيت:

ما عاتب المرء الكريم كنفسه والمرء يصلحه القرين الصالح

أَلاَ كُـلُّ شَـيْءٍ مَـا خَـلاَ اللهَ بَـاطِـلُ[1]

وقيل بل هذا البيت:

الحمد لله إذ لم يأتني أجلي حتى اكتسيت من الإسلام سربالا

قوله: (ألا كل شيء ما خلا الله باطل) أي ذاهب فإن. أي جائز عليه ذلك فلا يرد نحو الجنة والنار والأرواح. والظاهر من إيراد العلماء هذا الشطر فقط أنه الواقع في الحديث والخبر عن أصدق دون تمام البيت وهو:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين. ومنه نستمد العون والتوفيق. وبعد، فإن (دار إحياء الكتب العربية) قد رأت من رغبة أساتذة العلم وطلابه في اقتناء (شرح الأشموني) لألفية ابن مالك ما حملها على العناية بطبعه وإخراجه في ثوب يتناسب مع ما له من القيمة العلمية لديهم.

وقد رأينا - خدمة لهذا الكتاب الجليل - إن نحلي هذه الطبعة الممتازة بشرح شواهده، فأخذنا من شرح الشواهد (للعيني) كل ما تعرض لشرحه من شواهد الأشموني مع تغيير قليل في أوائل بعض الشواهد اقتضاه اختلاف ترتيبها في الأشموني لترتيبها في العين. والله نسأل تحقيق رغبتنا في خدمة لغة القرآن وآداب الأمة العربية.

شواهد الكلام

(١) قاله لبيد بن ربيعة العامري الصحابي شاعر مفلق فارس جواد مخضرم، عاش مائة وأربعين سنة. توفي في خلافة عثمان رضي الله عنه. وتمامه:

وَكُـلُّ نَـعِـيـمٍ لا مَـحَـالَـةَ زَائِـلُ

وهو من قصيدة لامية من الطويل أولها قوله:

أَلا تَـسْـأَلانِ الْـمَـرءَ مَـاذَا يُـحَـاوِلُ أَنَـحْـبٌ فَـيُـقْـضَـى أَمْ ضَـلالٌ وَبَـاطِـلُ

قوله: باطل يعني زائل وفائت من بطل الشيء بطلاً وبطلاً وبطولاً وبطلاناً إذا ذهب ضياعاً. والنعيم ما أنعم الله به عليك وكذلك النعمة والنعمى والنعما. قوله: لا محالة بالفتح أي لا بد وقيل لا حيلة. قيل الجنة نعيم وهي لا تزول أبداً فكيف قال هكذا وهذا غير صحيح، ولهذا رد عليه عثمان بن مظعون رضي الله عنه وكذبه حين أنشده في مجلس قريش وعثمان هناك. يقال: إنما قال ذلك قبل إسلامه فيحتمل أن يكون اعتقاده أن لا وجود للجنة أو لا دوام لها كما هو مذهب طائفة من أهل الضلال، أو يكون أراد به ما سوى الجنة من نعيم الدنيا لأنه كان في صدد ذم الدنيا وبيان سرعة زوالها. وأما تكذيب عثمان إياه فلحمله كلامه على العموم، وألا حرف استفتاح غير مركبة خلافاً للزمخشري. وكل إذا أضيفت إلى النكرة تقتضي عموم الإفراد وإذا أضيفت إلى المعرفة تقتضي عموم الإجزاء تقول: كل رمان مأكول، لا كل الرمان. وخلا إذا دخلت عليها ما لا تجر عند الجمهور خلافاً للجرمي، وعند التجرد تجر على أنها حرف جر، وتنصب على أنها فعل فاعله مضمر وجوباً والمستثنى مفعوله. وكذلك عدا. ثم هذه الجملة يجوز أن تكون حالاً وبه جزم السيرافي فالتقدير: إلا كل شيء حال كونه خالياً عن الله باطل. ويجوز أن تكون نصباً على الظرفية والتقدير ألا كل شيء وقت خلوه عن الله باطل، قوله يحاول من حاولت الشيء إذا أردته. والنحب بفتح النون وسكون الحاء المهملة وهو =

وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه كتسميتهم ربيئة القوم عينا والبيت من الشعر قافية. وقد يسمون القصيدة قافية لاشتمالها عليها وهو مجاز مهمل في عرف النحاة.

تنبيه: قد في قوله قد يؤم للتقليل ومراده التقليل النسي، أي استعمال الكلمة في الجمل قليل بالنسبة إلى استعمالها في المفرد، لا قليل في نفسه فإنه كثير. وهذا شروع في العلامات

وكل نعيم لا محالة زائل

واعترض بأن نعيم الجنة لا يزول، وأجيب بأنه قاله قبل إسلامه وكان يعتقد أن لا جنة أو لا دوام لها، وبأن المراد جائز عليه الزوال، وبأن المراد هنا نعيم الدنيا لأن سياق القصيدة لذم الدنيا. وقوله: لا محالة بفتح الميم أي لا بد وقيل لا حيلة. قوله: (وهو) أي الإطلاق المذكور من باب إلخ أي فيكون مجازاً مرسلاً من إطلاق اسم الجزء على الكل، واعترضه شيخنا السيد بأن السعد نص على أنه يجب أن يكون الجزء الذي يطلق اسمه على الكل له من بين الأجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل، فلا يجوز إطلاق اليد أو الإصبع على الربيئة والأمر هنا ليس كذلك، قال: إلا أن يحمل كلام السعد على الجزء الخاص وما هنا جزء عام لأن الكلمة تعم سائر أجزاء الكلام. هذا: ويصح أن يكون من باب الاستعارة لأن الكلام لما ارتبط بعضه ببعض وحصلت له بذلك وحدة أشبه الكلمة. قوله: (ربيئة القوم) كذا في بعض النسخ بالموحدة فتحتية ساكنة فهمز، وفي بعضها بالهمز فالتحتية المشددة وهو من يجلس على مكان عال لينظر القوم. قوله: (والبيت من الشعر قافية) لأنها أشرف أجزائه. قوله: (وقد يسمون القصيدة إلخ) من ذلك قول معن بن أوس في ابن أخته:

أعلمه الرماية كل يوم ... فلما استد ساعده رماني

وكم علمته نظم القوافي ... فلما قال قافية هجاني

واستدّ بالسين المهملة أي قوي كما في شيخ الإسلام. قوله: (وهو مجاز مهمل في عرف النحاة) أي أنهم لا يستعملون الكلمة بمعنى الكلام أصلاً. ومن هنا اعترض على المصنف في ذكره حتى قيل أنه من أمراض الألفية التي لا دواء لها. وقد أطال سم في دفعه بما حاصله: أن إهمال المعنى المجازي في عرفهم بتقدير تسليم حصوله من جميعهم لا يمنع من ذكره بل يؤكده لأن إهماله يوهم انتفاءه فيتأكد التنبيه عليه، ويكون قد في عبارته للتوقع فإن استعمال اللفظ في المعنى المجازي بصدد أن تدعو حاجة إليه فيرتكب، أو أنه أراد بيان المعنى اللغوي المجازي لكثرته في نفسه وإن

= المدة والوقت. يقال قضى فلان نحبه إذا مات وأورده شاهداً لإطلاق الكلمة على الكلام وهو مجاز من تسمية الشيء باسم جزئه. وقد روينا عن أبي هريرة رضي الله عنه من طريق البخاري ومسلم رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: **«أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةُ لَبِيدٍ: أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلا اللَّهَ بَاطِلُ»** وكاد أمية بن أبي الصلت أن يسلم.

التي يمتاز بها كل من الاسم والفعل والحرف عن أخويه.

وبدأ الاسم لشرفه فقال: (بِالجَرِّ) ويرادفه الخفض. قال في شرح الكافيه: وهو أولى من التعبير بحرف الجر لتناوله الجر بالحرف والإضافة (والتَّنْوِين) وهو في الأصل مصدر نوّنت أي أدخلت نوناً، ثم غلب حتى صار اسماً لنون تلحق الآخر لفظاً لا خطاً لغير توكيد. فقيد لا خطاً

كان قليلاً بالنسبة إلى المعنى الحقيقي. قوله: (وهذا) أي الشروع في الكلام الآتي ليصح الحمل ويصح رجوع الإشارة لنفس الكلام ويقدر مضاف في الخبر أي ذو شروع. قوله: (في العلامات) العلامة يجب إطرادها أي وجود المعلم عند وجودها، ولا يجب انعكاسها أي انتفاؤه وعند انتفائها بخلاف التعريف فإنه يجب اطراده وانعكاسه حداً كان أو رسماً إلا عند من جوّز التعريف بالأعم أو الأخص. قوله: (لشرفه) أي لوقوعه محكوماً عليه وبه ولأنه لا غنى لكلام عنه.

قوله: **(بالجر)** هو على أن الإعراب لفظي الكسرة وما ناب عنها، وتعريفه بالكسرة التي يحدثها عامل الجر فيه قصور لعدم تناوله نائب الكسرة كالياء والفتحة، ودور لأخذ المعرف فيه وإن أجيب عن الثاني بأنه تعريف لفظي لمن عرف الطرفين وجهل النسبة بينهما، وبأن الجر ليس من أجزاء التعريف وإنما ذكر لتعيين العامل، وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها. وتقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر فإن العلامات تزيد على ما ذكره المصنف. قوله: **(وهو أولى)** قد يقال: لا أولوية لأن التعبيرين لم يتواردا على أمر واحد بل على علامتين مختلفتين. ويجاب بأن الأولوية بالنظر لمن أراد أن يقتصر على أحد التعبيرين. قوله: (من التعبير **بحرف الجر)** رجح التعبير به ابن هشام من جهة أن عن وعلى والكاف الاسميات ونحوها يستدل على اسميتها بحرف الجر لعدم ظهوره فيها. ولا يرد عليه نحو: عجبت من أن تقوم ويوم ينفع لأن المدخول اسم تأويلاً لتأويل أن تقوم بالقيام وينفع بالنفع. قوله: **(والإضافة)** أي المضاف ليجري على الصحيح أن عامل الجر هو المضاف. ولم يقل والتبعية لأن الصحيح أن التبعية ليست عاملة بل العامل في التابع هو العامل في المتبوع. ولم يقل والمجاورة والتوهم لندربهما. قوله: (وهو في لأصل) أي اللغة. قوله: (أي أدخلت نوناً) أي أو صوّت فالتنوين يطلق لغة على إدخال النون وعلى التصويت.

قوله: (ثم غلب إلخ) في العبارة اختصار والتقدير ثم نقل إلى النون المدخلة مطلقاً ثم غلب إلخ لأن العلم بالغلبة ما وضع لمعنى كلي وغلب استعماله في بعض جزئياته. والنون التي غلب استعمال التنوين فيها فرد من مطلق النون المدخلة لا من إدخال النون إذ هي مباينة له. وباعتبار النقل والغلبة اندفع اعتراض السهيلي بأن التنوين فعل المنون فلا يصح حمل النون عليه. قوله: **(تلحق الآخر)** لم يأخذ الشارح محترزه وسيأتيك عن الروداني. وقوله لفظاً قال يّس: بيان للواقع لا للاحتراز. وقوله: لا خطأ أي لأن الكتابة مبنية على الابتداء والوقف وهو يسقط وقفاً رفعاً وجراً

فصل مخرج للنون في نحو ضيفن اسم للطفيلي وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلاً وللنون اللاحقة للقوافي المطلقة أي التي آخرها حرف مد عوضاً عن مدة الإطلاق في لغة تميم وقيس كقوله:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَنْ وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَد أَصابَنْ(١)

ولما ثبت عوضه وهو الألف في الوقف نصباً كتبت الألف، والمراد باللحوق خطأ المنفي لحوقها بنفسها لا أو عوضها حتى يرد أن المنون المنصوب في الدرج لا يصدق عليه لفظاً لا خطأ لأن عوضها وهو الألف لا حق خطأ وحتى يكون قوله لغير توكيد مستدركاً لخروج نون لنسفعا حينئذٍ بقوله لا خطأ، لكن يرد على طرده نون إذا على الصحيح من أنها تكتب ألفاً ففي الدرج تلحق لفظاً لا خطأ وليست تنويناً. ولو زاد قيد الزيادة في التعريف كغيره لخرجت، ويجاب بأنها آخر الكلمة لا أنها لحقت الآخر فتخرج بقيد لحوق الآخر كذا في الروداني. قوله: (مخرج للنون) أي الأولى المتحركة المزيدة في آخر ضيف، وأخرجها الروداني بقيد تلحق الآخر نظراً إلى أنها آخر ضيفن لا أنها لحقت آخره. والشارح ومن وافقه نظروا إلى أنها لحقت آخر ضيف كما فهم مما قدمته ولحقت آخره للإلحاق بجعفر، وأما الثانية فتنوين.

قوله: (في نحو ضيفين) كرعشن للمرتعش اليد. قوله: (مع الضيف) الضيف يطلق على الواحد والواحدة والاثنين والجماعة. ويجوز ضيف وضيفة وضيفان وأضياف والأول أفصح، قال تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ضَيْفِى فَلَا تَفْضَحُونِ﴾ [سورة الحجر، الآية: ٦٨] قاله الدنوشري. قوله: (للقوافي) جمع قافية، وقد اختلف فيها العروضيون على اثني عشر قولاً أشهرها قولان: قول الخليل بأنها من المتحرك قبل الساكنين إلى انتهاء البيت، وقول الأخفش بأنها الكلمة الأخيرة، اعترض قوله للقوافي المطلقة بأنه يلحق الأعاريض المصرعة أيضاً وبأن المراد آخر القوافي وآخرها مدة والتنوين بدل منها لا أنه لحقها. وأجيب عن الأول بأن المراد بالقوافي ما يشمل الأعاريض المصرعة على الجمع بين الحقيقة والمجاز أو عموم المجاز. وعن الثاني بمنع أن المراد آخرها بل ما يصح حمل الكلام عليه وذلك روي القافية كذا في الروداني، ولا يرد عليه ما إذا وصل الروي بالهاء نحو مقامه لأن المراد لحوق التنوين روي القافية ولو مع فصل بينهما نعم. يرد ما إذا كان الروي مدة أصلية فإن الظاهر حينئذٍ حذفها والإتيان بالتنوين بدلها فليس التنوين لاحقاً لروي القافية في هذه الصورة فتدبر.

قوله: (عوضاً) مفعول لأجله عامله اللاحقة وعليه فالعوض بمعنى التعويض أو حال من ضمير اللاحقة. قوله: (في لغة) متعلق باللاحقة، وقوله تميم وقيس عبارة التصريح في لغة تميم أكثرهم أو جميعهم وكثير من قيس، وأما في لغة الحجازيين فلا تلحق. قوله: (كقوله) أي الشاعر المفهوم من السياق وإن لم يفهم بخصوص اسمه كجرير هنا والنابغة فيما بعده. قوله: (عاذل) منادي مرخم

---

(١) قاله جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي التميمي من فحول شعراء الإسلام توفي سنة عشراً أو =

الأصل العتابا وأصابا وقوله:

أَفِدَ التَّرَجُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكابَنا لَمَّا تَزُل بِرِحالِنَا وَكأَن قَدِن[1]

الأصل قدي. ويسمى تنوين الترنم على حذف مضاف أي قطع الترنم لأن الترنم مد الصوت بمدة تجانس الروي، ....

وأصبت بضم التاء كما في التصريح وهو الأقرب وبكسرها كما في الشمني أي إن أردت النطق بالصواب بدل اللوم. وجملة لقد أصابن مقول القول وجواب الشرط محذوف يفسره قولي. قوله: (أفد) في رواية أزف وكلاهما بوزن فهم وبمعنى قرب. والركاب الإبل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها كما في الصحاح. ولما نافية وتزل مضارع زال التامة. والرحال جمع رحل وهو المسكن، وكأن قدن أي كأن قد زالت وذهبت والاستثناء منقطع أي لكن رحالنا لم تزل بالفعل مع عزمنا على الترحل. قوله: (على حذف مضاف إلخ) وقيل: لا حذف لأن الترنم يحصل بالنون نفسها لأنها حرف أغنّ نقله في التصريح عن ابن يعيش وغيره. وعليه لا يكون الترنم خصوص مد الصوت بمدّة تجانس الروي. قوله: (تجانس الروي) أي حركة الروي. والروي الحرف الذي تنسب إليه القصيدة.

= إحدى عشرة ومائة. وجرير في اللغة الحبل. وهو من قصيدة بائية طويلة من الوافر وأولها هذا، وبعده:

أَجِدَّكَ لاَ تُذَكِّرُ عَهْدَ نَجْدٍ وَحَيًّا طَالَ مَا انْتَظَرُوا الإِيَابَا

وأقلى أمر من الإقلال من القلة. واللوم بالفتح العذل. وعاذل بفتح اللام منادى مرخم أصله يا عاذلة. والعتابن عطف على اللوم. قوله: لقد أصابن مفعول القول وجواب الشرط محذوف تقديره إن أصبت لا تعذلي وقولي لقد أصاب. والشاهد في العتابن وأصابن لأن أصلهما العتابا وأصابا فجيء بالتنوين بدلاً من الألف لأجل قصد الترنم نص عليه ابن يعيش. والذي عليه سيبويه والمحققون أنه لقطع الترنم الذي يحصل من النون لأن الترنم وهو التغني يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت فيها فإذا أنشدوها ولم يترنموا جاؤوا بالتنوين مكانها. قوله: أجدك أي أبجد منك هذا ونصبها على طرح الباء، وقال ثعلب: ما أتاك في الشعر من قوله أجدك فهو بالكسر وإذا أتاك بالواو وجدك فهو مفتوح.

(1) قاله النابغة الذبياني بضم الذال المعجمة وكسرها واسمه زياد بن معاوية شاعر مفلق كان ممن يجالس النعمان بن المنذر وينادمه. وكان عنده بمكانة. وسمي بالنابغة لأنه لم يقل شعراً حتى صار رجلاً وساد قومه فلم يفجأهم إلا وقد نبغ عليهم بالشعر بعدما كبر فسمي النابغة، وهو من قصيدة دالية من الكامل قالها في المتجردة امرأة النعمان. وأولها:

مِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُغْتَدِ عَجْلاَنَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُزَوَّدِ

أفد الترحل إلخ: وأفد على وزن فعل بكسر العين معناه قرب. ودنا ويروى أزف. والترحل الرحيل والركاب الإبل الرواحل واحدها راحلة ولا واحد لها من لفظها. وقيل جمع ركوب. والرحال من الرحيل وجمع رحل أيضاً وهو مسكن الرجل ومنزله. قوله: وكأن قد أي وكأن قد زالت وذهبت بقرينة لما تزل، والاستثناء منقطع أي قرب ارتحالنا لكن رحالنا بعد لم تزل مع عزمنا على الانتقال. وكأن مخففة من المثقلة. والشاهد في دخول تنوين الترنم في الحرف أعني في قد. وفيه شاهد آخر وهو حذف الفعل الواقع بعد قد لكن لم يورد إلا للأول.

ومخرج أيضاً للنون اللاحقة للقوافي وهي التي رويها ساكن غير مد، كقوله:

أَحَـارِ بْـنَ عَـمْـرٍو خَـمِـرْنْ   وَيَعدُو عَلَى المَرْءِ مَا يَأْتَمِرْنْ[١]

الأصل خمر ويأتمر، وقوله:

وَقَـاتِـمِ الأَعْـمَـاقِ خَـاوِي الـمُـخْـتَـرَقْـنْ[٢]

الأصل المخترق وقوله:

قوله: (أحار إلخ)حار منادى مرخم حارث. وخمر بفتح فكسر أي مخمور أي مستور العقل مغلوبه. ويعدو يسطو والواو استئنافية أو تعليلية على مذهب مجوّز ذلك ولا حاجة إلى زيادة البعض كونها زائدة على مذهب الأخفش والكوفيين. ما يأيتمرن: ما مصدرية أي ائتماره لآمر غير رشيد قال في التصريح: والمشهور تحريك ما قبله أي ما قبل التنوين الغالي بالكسرة كما في صه ويومئذ، واختار ابن الحاجب الفتح حملاً على فتح ما قبل نون التوكيد الخفيفة. قال الموضح: وسمعت بعض العصرين يسكن ما قبله ويقول: الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه اهـ. ويظهر لي جواز تحريكه بضمته الثابتة له قبل لحوق التنوين فيكون رجوعاً إلى الأصل. قوله: (وقاتم)أي ورب مكان قاتم والقاتم المظلم والأعماق جمع عمق بفتح العين وضمها ما يعد من

---

(١) قاله امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي الشاعر المفلق الفائق، مات في بلاد الروم بأنقرة منصرفاً من قيصر، وقيل عند جبل يقال له عسيب بفتح العين وسكون السين المهملتين وفي آخره باء موحدة. وكان أبوه أول ملوك كندة. وقد روينا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه خرجه أحمد في مسنده قال: قال رسول الله ﷺ: **«امرؤ القيس صاحب لواء الشعراء إلى النار»** وصدره:

أحـار بـن عـمـرو كـأنـي خـمـرن

وهو من قصيدة طويلة من المتقارب وهو أولها. وبعده:

لاَ وَأَبِـيـكِ ابْـنَـةَ الْـعَـامِـرِيِّ   لا يَـدَّعِـي الْـقَـوْمُ أَنِّـي أَفِـرّْ

قوله: أحار بن عمرو منادى مرخم يعني يا حارث بن عمرو والراء في حار مكسورة كما كانت أولاً. وخمر بفتح الخاء المعجمة وكسر الميم معناه كأني خامرني داء أو وجع. وأصله من الخمر بفتحتين وهو كل ما سترك من شجر أو بناء، ومنه الخمر التي تشرب لأنها تستر العقل. ويأتمرن فاعل يعدو، وما مصدرية، والتقدير ويعدو على الرجل ائتماره أمراً ليس برشيد لأنه إذا ائتمر أمراً ليس برشيد فكأنه يعدو عليه فيهلكه. والواو تصلح أن تكون للاستئناف والتعليل على رأي من أثبت هذا فيكون المعنى يا حارث بن عمرو كأني خامرني داء لأجل عدوان الائتمار بأمر ليس برشيد، وإن تكون زائدة على رأي الأخفش والكوفيين. والشاهد في ما يأتمرن حيث أدخل فيه التنوين الغالي.

(٢) قاله رؤبة بن العجاج المكور آنفاً، وهو من قصيدة مرجزة تنيف على مائة وسبعين بيتاً قد سقناها بتمامها في الأصل مع ضبطها وشرح معانيها، والواو فيه وأورب أي ورب قاتم الأعماق. والقاتم المكان المظلم المغبر من القتام وهو الغبار. وقال ابن السكيت: يقال أسود قاتم وقاتن من قتم يقتم من باب ضرب يضرب، ومن قتم يقتم من باب علم يعلم قتماً وقتمة. والأعماق جمع عمق بفتح العين وضمها وهو ما بعد من أطراف المفازة. والخاوي بالخاء المعجمة من خوى البيت إذا خلا عن =

قالت بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْنْ كانَ فَقِيرًا مُعدِماً قَالَت وَإِنْنْ[١]

فإن هاتين النونين زيدتا في الوقف كما زيدت نون ضيفن في الوصل والوقف، ....

أطراف المفازة مستعار من عمق البئر، والخاوي الخالي، والمخترق الممر الواسع لأن المار يخترقه أي يقطعه وخبر مجرور رب محذوف أي قطعته.

قوله: (قالت بنات العم إلخ) ضمير كان يرجع إلى البعل أي الزوج، وجواب الشرط الأول محذوف تقديره ترضين به، والثاني حذف فعله وجوابه وتقديرهما وإن كان فقيراً رضيت به. قوله: (فإن هاتين النونين) أي اللاحقة للقوافي المطلقة واللاحقة للقوافي المقيدة. وقوله: فإن هاتين النونين إلخ إن جعل تعليلاً لإخراج قيد لا خطأ هاتين النونين وجعل قوله كما زيدت إلخ تنظيراً في الثبوت وقفاً في قوّة التعليل لإخراجه نون ضيفن اتجه عليه أنه كان الصواب حينئذ أن يقول فإن هاتين النونين لحقتا خطأ كما لحقت نون ضيفن خطأ، لأن القيد المذكور في التعريف المخرج به ما ذكر قولنا لا خطأ لا قولنا لا وقفاً، فالمناسب أن يكون تفريعاً على الشواهد المتقدمة لما فيها من زيادة النونين وقفاً، قصد به الشارح بيان حالة زيادتهما في القوافي، فيكون قوله: كما زيدت إلخ تنظيراً

= الساكن والبطن من الطعام. والمخترق الممر الواسع المتخلل للرياح لأن المار يخترقه، مفتعل من الخرق وهي المفازة الواسعة تنخرق فيها الرياح. في الحقيقة القاتم صفة موصوفها محذوف أي ورب مهمة قاتم الأعماق وإضافته لفظية. وخاوي المخترقن مجرور بالوصفية، وجواب رب محذوف وهو قطعته أوجبته أو نحو ذلك. والشاهد في المخترقن وهو النون الساكنة التي تسمى التنوين الغالي. والغرض من إلحاقها الدلالة على الوقف، ولهذا لا يلحق إلا القافية المقيدة أي الساكنة لتظهر فائدتها دون المطلقة.

(١) قيل: قاله رؤبة ولم أجده في ديوانه. وقيل غير ذلك. وقبله:

قَالَتْ سُلَيْمَى لَيْتَ لِي بَعْلاً يَمُنْ يَغْسِلُ جِلْدِي وَيُنَسِّينِي الْحَزَنْ

وَحَاجَةَ مَا إِنْ لَهَا عِنْدِي ثَمَنْ مَيْسُورَةً قَضَاؤُهَا مِنْهُ وَمِنْ

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْنْ كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً قَالَتْ وَإِنْنْ

سلمى وسليمى واحدة والبعل الزوج. قوله: يمن بتخفيف النون وأصله التشديد لأنه من المنة. قوله: ومن أصله ومنى حذف التشديد والياء للضرورة. وعيياً موضع فقيراً رواية من العي وهي العجز. قوله: يمن في محل النصب صفة لبعلاً وتقديره يمن علي. وقوله: يغسل إلخ جملتان كاشفتان للجملة الأولى. وحاجة بالنصب عطفاً على بعلاً وأراد بها قضاء الشهوة حيث فسرها بالجملتين التاليتين. وما نافية وإن زائدة لتأكيد النفي. وميسورة صفة حاجة والألف واللام في العم بدل من المضاف إليه تقديره بنات عمي، وجواب الشرط في الأولى محذوف وفي الثانية الشرط والجزاء جميعاً والتقدير وإن كان البعل فقيراً ترضين به أو تقبلينه أو نحو ذلك. والتقدير في الثانية وإن كان فقيراً رضيت والمعطوف عليه محذوف والتقدير قالت: وإن كان البعل غنياً وإن كان فقيراً. والشاهد في إنن في الموضعين حيث أدخل فيهما التنوين زيادة على الوزن فلذلك سمي الغالي. ألا ترى أن الوزن لا يستقيم إلا بحذفه؟ وفي هذا من الأمور المتعسفة ما لا يخفى.

وليستا من أنواع التنوين حقيقة لثبوتهما مع أل وفي الفعل والحرف، وفي الخط والوقف، وحذفهما في الوصل. ويسمى التنوين الغالي زاده الأخفش، وسماه بذلك لأن الغلو الزيادة وهو زيادة على الوزن، وزعم ابن الحاجب أنه إنما سمي غالياً لقلته. وقد عرفت أن إطلاق اسم التنوين على هذين مجاز فلا يرد إن على الناظم. وقد لغير توكيد فصل آخر مخرج لنون التوكيد الثابتة في اللفظ دون الخط نحو: لنسفعاً. وهذا التعريف منطبق على أنواع التنوين وهي أربعة:

في مطلق المخالفة للتنوين الحقيقي. هذا: وكان الأولى أن يؤخر هذه الجملة والتي بعدها أعني قوله: وليستا إلخ عن قوله: ويسمى التنوين الغالي إلخ كما فعل الموضح لتعلق ما ذكره ثانياً بالنون الثانية المتكلم فيها قبل قوله: فإن هاتين إلخ وتعلق ما ذكره أولاً بالنونين معاً. بقي أن الدماميني نقل عن الزمخشري أن تنوين الترنم لا يؤتي به وقفاً.

قوله: (وليستا من أنواع التنوين حقيقة) ذكره مع علمه من تعريف التنوين توطئة لذكر ما لم يعلم من التعريف وهو تعليل خروجهما بغير ثبوتهما في الخط لأن تعليل خروجهما بثبوتهما في الخط يعلم أيضاً من التعريف. قوله: (وهو زيادة على الوزن) فهو في آخر البيت كالخزم بمعجمتين في أوله وهو زيادة أربعة أحرف فأقل أول البيت. قوله: (وزعم ابن الحاجب) لعل وجه تعبيره بالزعم أن ورود الغلو لغة بمعنى القلة غير معروف كما يشعر بذلك عدم ذكر صاحب القاموس له، أو أن التنوين الغالي ليس قليلاً وإن أمكن دفع هذا بأن قلته بالنسبة لتركه. واختلف في فائدته فقيل الترنم فلا يصح أن يكون قسيماً لتنوين الترنم وهذا إنما يتجه على القول الثاني الذي لم يجر عليه الشارح في قولهم تنوين الترنم. وقيل: الإيذان بالوقف إذ لا يعلم في الشعر المسكن آخره للوزن أواصل أنت أو واقف. قوله: (وقد عرفت) أي من خروجهما من تعريف التنوين. قوله: (مجاز) أي بالاستعارة علاقته المشاكلة التي هي المشابهة في الشكل والصورة كما بين في محله. ومن هذا يعلم ما في كلام شيخنا والبعض وشيخنا السيد من الخبط. قوله: (مخرج لنون التوكيد الثابتة في اللفظ دون الخط) وهي نون التوكيد الخفيفة التي قبلها فتحة على مذهب الكوفيين من رسمها ألفاً لا نوناً. أما على مذهب البصريين من كتابتها نوناً فهي خارجة بقيد لا خطا كما خرج به التي قبلها ضمة أو كسرة فيستغني عن قيد لغير توكيد أفاده شيخ الإسلام.

قوله: (وهي أربعة) أي المشهور منها الكثير الوقوع أربعة. فلا يرد أنه بقي من أنواع التنوين الحقيقي المختصة بالاسم تنوين الحكاية كتنوين عاقلة علم امرأة حكاية لما قبل العلمية. وتنوين الضرورة كتنوين ما لا ينصرف في قوله:

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة

وكتنوين المنادي المضموم في قوله:

سلام الله يا مطر عليها

الأول: تنوين الأمكنية ويقال تنوين التمكن وتنوين التمكين كرجل وقاض، سمي بذلك لأنه لحق الاسم ليدل على شدة تمكنه في باب الإسمية أي أنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف. **والثاني**: تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض المبنيات في حالة تنكيره ليدل على التنكير، تقول سيبويه بغير تنوين إذا أردت معيناً، ....

وتنوين الشذوذ حكى هؤلاء قومك بتنوين هؤلاء لتكثير اللفظ. وتنوين المناسبة كما في قراءة بعضهم سلاسلا مع أن بعضهم أدخل الأولين في تنوين التمكين زاعماً، في القسم الأول أن تنوينه لما كان قبل العلمية تنوين صرف وحكى بعدها بقي على كونه تنوين صرف، وردّه الدماميني بأنه ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعاً، وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف ولا ينافي ذلك كونه في المحكي تنوين صرف، ألا ترى أن الحركة في مثل من زيداً بالنصب حكاية لزيداً في قول القائل: رأيت زيداً حركة حكاية مع أنها في المحكي حركة إعراب، وزاعماً في النوع الأول من القسم الثاني أن الضرورة أباحت الصرف. ورده الدماميني بأن تنوين الصرف هو التنوين الذي يدل على أمكنية الاسم وسلامته من شبه الحرف والفعل. والاسم الموجود فيه مقتضى منع الصرف قد ثبت شبهه بالفعل قطعاً كما ستعرفه. ودخول التنوين فيه عند الضرورة لا يرفع ما ثبت له من شبه الفعل غايته أن أثر العلتين قد تخلف للضرورة فالتحقيق أنه ليس تنوين صرف. ولا يرد قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة لأنه منتقد. على أنهم قد يطلقون الصرف ويريدون به ما هو أعم من تنوين الأمكنية. وزاعماً في النوع الثاني من القسم الثاني أن الضرورة لما أباحت التنوين أباحت الإعراب ويرد بأن سبب البناء قائم ولا ضرورة إلى الإعراب بل إلى مجرد التنوين فاعرف ذلك.

قوله: (تنوين الأمكنية) من إضافة الدال إلى المدلول وكذا يقال فيما بعد. وتنوين الأمكنية هو اللاحق للاسم المعرب المنصرف. قوله: (ويقال تنوين إلخ) يقال له تنوين الصرف أيضاً. قوله: (وتنوين التمكين) أي التنوين الدال على تمكين الواضع الاسم في باب الاسمية أو المراد بالتمكين التمكن. قوله: (كرجل وقاض) أي وزيد لأنه يدخل المعرفة والنكرة. وإنما مثل برجل رداً على من زعم أن تنوين المنكر للتنكير، فقد رد بأنه لو كان كذلك لزال بزوال التنكير حيث سمي به واللازم باطل وقد يمنع بطلانه بأن تنوين التنكير زال وخلفه تنوين التمكين ولا يخفي تعسفه. وجوز بعضهم كون تنوين المنكر للتمكين لكون الاسم منصرفاً، وللتنكير لكونه موضوعاً لشيء لا بعينه، ومثل بقاض دفعاً لتوهم أن التنوين عوض عن الياء المحذوفة لفساده بثبوت التنوين مع الياء في النصب.

قوله: (لأنه لحق إلخ) هذا التعليل أنسب بالاسم الأول. قوله: (أي أنه) بيان للشدة. قوله: (فيبني) منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب النفي. قوله: (لبعض المبنيات) يعني العلم المختوم بويه قياساً واسم الصوت سماعاً كما في التصريح. ولم يعين البعض بصريح العبارة اتكالاً على ظهور المراد. فلم تدخل هؤلاء في البعض حتى يرد أن تنوينها ليس للتنكير. قوله: (تقول سيبويه بغير تنوين إذا أردت معيناً) أي فهو حينئذٍ معرفة بالعلمية.

وإنه بغير تنوين إذا استزدت مخاطبك من حديث معين، فإذا أردت غير معين قلت سيبويه وإيه بالتنوين. **والثالث**: تنوين التعويض ويقال له تنوين العوض بإضافة بيانية وبه عبر في المغني وهو أولى، وهو إما عوض عن حرف وذلك تنوين نحو: جوار وغواش عوضاً عن الياء المحذوفة في الرفع والجر هذا مذهب سيبويه والجمهور، وسيأتي الكلام على ذلك في باب ما لا ينصرف

قوله: (وإيه بغير تنوين إذا استزدت مخاطبك من حديث معين) قال في التصريح: فهو معرفة من قبيل المعرف بأل العهدية أي الحديث المعهود كذا قالوا، وهو مبني على أن مدلول اسم الفعل المصدر، وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لأن جميع الأفعال نكرات اهـ. وقوله أي الحديث المعهود المناسب أي الزيادة المعهودة أي التي هي من حديث معين، وقوله المصدر أي مدلوله وهو الحدث كما عبر به غيره. وقال محشيه الروداني: قوله لأن جميع الأفعال نكرات فيه أنه اسم للفظ الفعل لا لمعناه الذي هو نكرة حتى يكون نكرة بل مسماه لفظ مخصوص فلا يشك في أنه علم له اهـ. أي علم شخصي لما أسلفناه عن العصام أن اللفظ لا يتعدد بتعدد التلفظ، والتعدد بتعدده تدقيق فلسفي لا يعتبره أرباب العربية، وعبارة الشارح صالحة لحملها على هذا القول أيضاً. ولا يخفي أن ما ذكر من علمية اسم الفعل جار في المنوّن وغيره لأنه على كلا الحالين اسم للفظ المخصوص كما مر، فكيف جعل المنوّن نكرة على القول بأنه اسم للفظ الفعل؟ ويظهر لي في التخلص عن ذلك أن المنوّن اسم للفظ الفعل المراد به أي فرد من أفراد حدثه، وغير المنوّن اسم للفظ الفعل المراد به فرد مخصوص من أفراد حدثه: فايه مثلاً غير منوّن اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من حديث معين، وايه منوناً اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من أي حديث، وأن معنى كون الثاني نكرة أنه في حكم النكرة ومشبه لها. وإنما لم يعتبروا التعريف والتنكير في الفعل بالطريق الذي اعتبروا به التعريف والتنكير في اسم الفعل لأنه لا ضرورة تدعو إلى مثل ذلك في الفعل، بخلاف اسم الفعل فإنه من جملة الأسماء فأجروه مجراها، ويعتبر مثل ذلك في اسم الصوت فغاق بلا تنوين لحكاية صوت مخصوص لغراب مخصوص وبالتنوين لحكاية صوت الغراب من غير ملاحظة خصوص. وفي كلام البعض هنا نظر يعلم وجهه ما ذكرناه فتأمل. قوله: (استزدت) السين والتاء للطلب.

قوله: (بإضافة بيانية) لأن بين المتضايفين عموماً وجهياً. قوله: (وهو أولى) لعلة لأن البيانية أشهر من إضافة المسبب إلى السبب، وقيل الأول أولى لأن الإضافة عليه حقيقية على معنى اللام. قوله: (نحو جوار وغواش) أي من كل اسم ممنوع الصرف منقوص كعواد وأعيم تصغير أعمى. قوله: (عوضاً عن الياء المحذوفة) أي لالتقاء الساكنين بناء على الراجح من حمل مذهب سيبويه. والجمهور على تقديم الإعلال على منع الصرف لتعلق الإعلال بجوهر الكلمة بخلاف منع الصرف فإنه حال للكلمة: فأصل جوار جواري بالضم والتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديراً لأن المحذوف لعلة كالثابت فخيف رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظاً بكونه منقوصاً ومعنى

مبسوطاً إن شاء الله تعالى. وإما عوض عن جملة وهو التنوين اللاحق لـ: إذ في نحو يومئذٍ وحينئذٍ فإنه عوض عن الجملة التي تضاف إذ إليها فإن الأصل يوم إذ كان كذا فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وكسرت إذ لالتقاء الساكنين كما كسرت صه ومه عند تنوينهما. وزعم الأخفش أن إذ مجرورة بالإضافة، وأن كسرتها كسرة إعراب. ورد بملازمتها للبناء لشبهها بالحرف في الوضع

بكونه فرعاً فعوّضوا التنوين من الياء لينقطع طمع رجوعها، أو للتخفيف بناء على حمل مذهبهم على تقديم منع الصرف على الإعلال: فأصله بعد منع صرفه جواري بإسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء تخفيفاً وعوّض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ إخلال بالصيغة، ومقابل مذهب سيبويه والجمهور ما قاله المبرد والزجاج أنه عوض عن حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الإعلال فأصله بعد منع صرفه جواري بإسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت وأتى بالتنوين عوضاً عنها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وكذا يقال في حالة الجر على الأقوال الثلاثة. وإنما كانت الفتحة حال الجر على تقديم منع الصرف ثقيلة لنيابتها عن ثقيل وهو الكسرة. ومن العوض عن حرف تنوين جندل فإنه عوض عن ألف والأصل جنادل على ما قاله ابن مالك واختار في المغني أنه للصرف أفاده في التصريح ببعض زيادة. قوله: **(لإذ في نحو يومئذ وحينئذٍ)** قال المصنف: إضافة يوم إلى إذ من إضافة أحد المترادفين إلى الآخر. وقال الدماميني للبيان كشجر أراك. وكأن الأول لم يعتبر تقييد إذ بما تضاف إليه والثاني اعتبره. وما ذكراه ظاهر إن كان المراد من اليوم مطلق الوقت كما هو أحد معانيه مع إطلاق إذ عن تقييدها بالزمن الماضي، أو كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس مع كون الوقت المستعمل فيه إذ كذلك، فإن كان المراد من اليوم مطلق الوقت وكانت إذ باقية على تقيدها بالزمن الماضي فالإضافة للبيان مطلقاً لعموم المضاف وخصوص المضاف إليه مطلقاً. وإن كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس وكان الوقت المستعمل فيه إذ أقصر من هذا القدر فمن إضافة الكل إلى الجزء. أو زائداً عليه فمن إضافة الجزء إلى الكل وأما حينئذٍ فإضافته كإضافة يومئذٍ إذا أريد باليوم مطلق الوقت فافهم. ومثل إذ إذا على ما بحثه جماعة من المتأخرين من أنها تحذف الجملة بعدها ويعوض عنها التنوين نحو: ﴿وَإِذًا لَّآتَيْنَٰهُم﴾ [سورة النساء، الآية: ٦٧] ﴿إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ﴾ [سورة الإسراء، الآية: ١٠٠] ﴿وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ [سورة الشعراء، الآية: ٤٢] وتقول لمن قال غداً آتيك إذا أكرمك بالرفع أي إذا أتيتني أكرمك فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وحذفت الألف لالتقاء الساكنين. قالوا: وليست إذاً في هذه الأمثلة الناصبة للمضارع لأن تلك تختص به ولذا عملت فيه وهذه لا تختص به بل تدخل عليه وعلى الماضي وعلى الاسم.

قوله: **(فحذفت الجملة)** أي جوازاً للاختصار. قوله: **(وزعم الأخفش)** قال بعضهم: حمله على ذلك أنه جعل بناءها ناشئاً عن إضافتها إلى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة. قوله: **(ورد بملازمتها للبناء)** أي على السكون وفيه أن ملازمتها للبناء هي دعوى مخالف الأخفش فكيف

وفي الافتقار دائماً إلى الجملة وبأنها كسرت حيث لا شيء يقضي الجر في قوله:

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرو ... بِعَافِيَةٍ وَأَنْتَ إذ صَحِيحُ

قيل: ومن تنوين العوض ما هو عوض عن كلمة وهو تنوين كل وبعض عوضاً عما يضافان إليه ذكره الناظم. **والرابع**: تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بألف وتاء، سمي بذلك لأنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم في نحو مسلمين، وليس بتنوين الأمكنية خلافاً للربعي لثبوته فيما لا ينصرف منه وهو ما سمي به مؤنثٍ كـ: أذرعات لقرية، ولا تنوين تنكير لثبوته مع المعربات، ولا تنوين عوض وهو ظاهر. وما قيل أنه عوض عن الفتحة

يرد عليه بهما؟ فكان الأولى أن يحذفها ويقول ورد بأنها تشبه الحرف، إلا أن يقدر مضاف أي باستحقاق ملازمتها للبناء. قوله: (في قوله نهيتك إلخ) أجاب عن هذا الأخفش بأن الأصل حينئذٍ فحذف المضاف وبقي الجرّ كما في قراءة بعضهم: ﴿والله يريد الآخرة﴾ أي ثواب الآخرة أفاده في المغني ويضعفه أنه تقدير أمر مستغني عنه وأن إبقاء المضاف إليه على جره بعد حذف المضاف شاذ. والطلاب بكسر الطاء بمعنى الطلب وبعافية حال من الكاف الأولى أو الثانية أي حال كونك متلبساً بعافية، وكذا وأنت إذ صحيح وهو بمعنى بعافية قاله الدماميني. قال الشمني: وهو بناء على أنه بالفاء وقد رأيناه بالقاف في صحاح الجوهري في باب الذال المعجمة وعليه فبعاقبه متعلق بنهيتك أي بذكر عاقبة هذا الطلب لك. قوله: (قيل ومن تنوين العوض إلخ) حكاه بقيل لما قاله المصرح من أن التحقيق أن تنوينهما تنوين تمكين قال بعضهم: ولا مخالفة بين القولين فتنوينهما عوض عن المضاف إليه بلا شك وللتمكين لأن مدخوله معرب منصرف ومثلهما أي. قوله: (تنوين المقابلة) من إضافة المسبب إلى السبب.

قوله: (لأنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم) قال في التصريح: قال الرضي معناه أنه قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما أن النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك اهـ. وقوله أولاً الذي في الواحد يرد عليه أن الجمع بالألف والتاء قد لا يكون في واحده تنوين كما في فاطمات إلا أن يجعل التنوين في كلامه شاملاً للفظي والتقديري. ثم أنه يؤخذ مما ذكر أن المراد بالمقابلة المناظرة ولا يلزم من القيام المذكور كونه في رتبتها بل هو أحط منها لسقوطه مع اللام وفي الوقف دون النون لأن النون أقوى وأجلد بسبب حركتها. وما نقله الإسقاطي عن البيضاوي في قوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٩٨] من أن أل تدخل فيما فيه تنوين المقابلة زيفه حواشيه. قوله: (للربعي) بفتح الباء الموحدة نسبة إلى ربيعة كما في يحيى على المرادي. قوله: (وهو ما سمي به مؤنث) لاجتماع مانعي الصرف فيه وهما العلمية والتأنيث وتنوين التمكين لا يجامع العلتين ولي فيه بحث لأن من ينون نحو عرفات ينظر إلى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كما أن من يمنعه التنوين ويجره بالفتحة ينظر إلى ما بعدها، ومن يمنعه ويجره بالكسرة ينظر إلى الحالتين

نصباً مردود بأن الكسرة قد عوضت عنها (والنِّدَا) وهو الدعاء بـ: يا أو إحدى أخواتها فلا يرد نحو: ﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [سورة الإخلاص، الآية: ١]

يــارب ســاريــات مــا تــوســد

ألا يا اسجدوا في قراءة الكسائي لتخلف الدعاء عن يا فإنها لمجرد التنبيه، وقيل إنها للنداء

فافهم. قوله: (مردود بأن الكسرة إلخ) وبأنه لو كان عوضاً عن الفتحة لم يوجد حالة الرفع والجر.

فائدة: قال في المغني: يحذف التنوين لزوماً لدخول أل وللإضافة ولشبهها نحو: لا مال لزيد إذا قدر الجار والمجرور صفة والخبر محذوفاً، فإن قدر خبراً فحذف التنوين للبناء، وإن قدرت اللام مقحمة والخبر محذوفاً فهو للإضافة ولمانع الصرف وللوقف في غير النصب أما فيه فيبدل ألفاً على اللغة المشهورة وللاتصال بالضمير نحو: رضا بك فيمن قال أنه غير مضاف ولكون الاسم علماً موصوفاً بما اتصل به وأضيف إلى علم من ابن أو ابنة اتفاقاً أو بنت عند قوم من العرب. فأما قوله:

جــاريــة مــن قــيــس بــن ثــعــلــبــة

فضرورة. ويحذف لالتقاء الساكنين قليلاً كقوله:

فــألــفــيــتــه غــيــر مــســتــعــتــب ولا ذاكــر الــلّــه إلا قــلــيــلاً

وإنما آثر ذلك على حذفه للإضافة ليتماثل المتعاطفات في تعين التنكير لاحتمال ذاكر المضي فتقيده إضافته التعريف وقرىء: ﴿قل هو الله أحد، الله الصمد﴾ بترك تنوين أحد لتتماثل الكلمات في ترك التنوين ﴿ولا الليل سابق النهار﴾ بترك تنوين سابق ونصب النهار ليماثل ما قبل العاطف في ترك التنوين وفي الحركة اهـ بإيضاح. والأصل في تحريكه لساكن يليه الكسر، ومن العرب من يضمه إذا ولى الساكن ضم لازم نحو: هذا زيد أخرج إليه فإن لم يكن لازماً فليس إلا الكسر نحو: زيد ابنك. همع. قوله: (والنداء) قال في المصباح: النداء الدعاء وكسر النون أكثر من ضمها والمد فيها أكثر من القصر اهـ. فعلم أن لغاته أربع، وأن القصر في عبارة المصنف ليس للضرورة بل على لغة، لكن المكسور الممدود مصدر قياسي وغيره سماعي لأن قياس مصدر فاعل كنادى الفعال والمفاعلة، ووجه الروداني لغة الضم والمد بأنه لما انتفت المشاركة في نادى كما لا يخفى كان في معنى فعل بلا ألف، فمن ضم ومد لم يراع جهة اللفظ المقتضية للكسر والمد بل راعى جهة المعنى لأن المصدر المقيس لفعل الدال على الصوت فعال كصارخ ونباح وصرح كثير كالجوهري والمرادي بأن المضموم اسم لا مصدر.

قوله: (وهو الدعاء الخ) أي طلب إقبال مدخول الأداة بها. قوله: (فلا يرد) تفريع على تفسيره النداء بما ذكر لا بدخول حرف النداء الوارد عليه ما ذكر. قوله: (يا رب سار) أي عازم على السرى لتحصيل غرضه بات ما توسدا أي لم يضع رأسه على وسادة بل على نحو كفه لئلا يغلب عليه النوم فيفوت مقصوده. قوله: (فإنها لمجرد التنبيه) أي وحرف التنبيه لا يختص بالاسم. ولا ينافيه كونه

والمنادى محذوف تقديره يا هؤلاء وهو مقيس في الأمر كالآية وفي الدعاء كقوله:

ألاَ يـا اسـلَـمِـي يـا دَارَ مَـيِّ عَـلَـى الـبِـلا

(وَأل) معرفة كانت كالفرس والغلام، أو زائدة كالحرث وطبت النفس. ويقال فيها أم في لغة طيء، ومنه ليس من أمبر أمصيام في أمسفر. وسيأتي الكلام على الموصولة. وتستثنى الإستفهامية فإنها تدخل على الفعل نحو أل فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب. وإنما لم يستثنها لندرتها(وَمُسْنَدٍ) أي محكوم به من اسم أو فعل أو جملة نحو: أنت قائم وقمت و﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾ [سورة الحجر، الآية: ٩].

يستدعي منبهاً والمنبه لا يكون إلا معنى اسم إذ يكفي في ذلك ملاحظة المنبه عقلاً من غير تقدير له في نظم الكلام لأنه لم يذكر بعد أداة التنبيه لفظاً أصلاً بخلاف النداء فاندفع ما اعترض به هنا. قوله: (تقديره يا هؤلاء) أي في الآيتين، وأما في البيت فيقدر ما يناسب. قوله:(وهو مقيس) أي حذف المنادى مع كون حرف النداء يا خاصة. قوله:(ألا يا أسلمي) تقدير المنادى يا هذه. ومي قيل ترخيم مية للضرورة. وقيل مي اسم آخر لا ترخيم مية وعلى معنى من. قوله:(وأل) المراد لفظ أل فهو حينئذ اسم همزتها همزة قطع كهمزات الأسماء غير المستثناة كما في شرح الجامع. وهذا التعبير هو اللائق على القول بأن حرف التعريف ثنائي الوضع وهمزته قطع وصلت لكثرة الاستعمال. وإلا قيس على القول بأنه ثنائي وهمزته وصل زائدة معتد بها في الواضع كالاعتداد بهمزة نحو: استمع حيث لا يعد رباعياً نظراً إلى الاعتداد بالهمزة. ويجوز على الثاني التعبير بالألف واللام نظراً إلى زيادة الهمزة. أما على القول بأن المعرف اللام وحدها فاللائق التعبير بالألف واللام أفاده المرادي.

قوله:(ويقال فيها أم في لغة طيء) يمكن جعل في الأولى بدلية كالباء في: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْآخِرَةِ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٨٦] وفي الثانية ظرفية أي ويقال بدل أل أم في لغة طيىء فلم يلزم تعلق حرفي جر بلفظ واحد بمعنى واحد بعامل واحد. قوله:(ومنه ليس الخ) محمول كما قاله السيوطي على صوم النفل فلا يخالف قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٨٤] والحديث ورد بلفظ أل ولفظ أم كلاهما بسند رجاله رجال الصحيح كما قاله المناوي. قوله:(وسيأتي الكلام على الموصولة) **حاصله**: أن الجمهور على اختصاصها بالاسم وأن دخولها على الفعل ضرورة. والناظم جوز دخولها على المضارع اختياراً فلا تختص بالاسم عنده. قوله:(تدخل على الفعل) أي الماضي كما في التصريح. قوله:(لندرتها) أي والنادر كالعدم.

قوله:(ومسند أي محكوم به) فلا يسند إلا إلى الاسم لكن تارة يراد من الاسم المسند إليه معناه وهو الأكثر نحو: زيد قائم، وتارة يراد منه لفظه الواقع في تركيب آخر غير هذا التركيب الذي وقع فيه الإسناد إلى اللفظ نحو: زيد ثلاثي وضرب: فعل ماض ومن: حرف جر لأن الكلمة إذا

تنبيه: حمل الشارح لفظ مسند في النظم على إسناد فقال: ومسند أي إسناد إليه فأقام اسم المفعول مقام المصدر وحذف صلته اعتماداً على التوقيف، ولا حاجة إلى هذا التكلف فإن تركه على ظاهره كاف، أي من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هي مسنداً إليها ولا يسند إلا إلى الاسم. ....

أريد لفظها كانت اسماً مسماها لفظها الواقع في التركيب المستعمل في معناه، وهو أعنى مسماها المذكور هو المحكوم عليه في الأمثلة الثلاثة، وليس المحكوم عليه فيها اللفظ الواقع فيها حتى يعترض بأن جعل ضرب ومن في ضرب فعل ماض ومن حرف جر اسمين ينافي الإخبار عن الأول بفعل ماض، وعن الثاني بحرف جر. ويصح تسمية الإسناد في نحو الأمثلة الثلاثة بالإسناد المعنوي، لأن المحكوم عليه فيها معنى اللفظ الواقع فيها لما مر عن السعد التفتازاني: أن الألفاظ موضوعة لأنفسها تبعاً لوضعها لمعانيها كما صح تسميته بالإسناد اللفظي لأن المحكوم عليه فيها لفظ كما عرفت. هذا هو التحقيق وإن كان المشهور تسميته بالثاني.

فائدة: إذا أسندت إلى الاسم مراداً منه لفظه وكان لفظه مبنياً جاز لك أن تعربه إعراباً ظاهراً بحسب العوامل كأن تقول: ضرب بالرفع والتنوين ومن بالرفع والتنوين ما لم يمنع من الظهور مانع ككون آخر الاسم ألفاً كما في على حرف جر وإذا كان ثاني الكلمة الثنائية المراد لفظها حرف لين ضاعفته فتقول في لولوّ وفي في فيّ، وفي ما ماء، بقلب الألف الثانية الحادثة بالتضعيف همزة لامتناع اجتماع ألفين، وجاز لك أن تحكيه بحالة لفظه وهو الأكثر فيكون إعرابه مقدراً منع من ظهوره حركة الحكاية أو سكونها، ولا يبعد إذا كان لفظه حرفاً أن يبنى للشبه اللفظي بالحرف. وجعل الرضي وتبعه الدماميني التفصيل بين حرف اللين والحرف الصحيح فيما جعل من ذلك علماً لغير اللفظ. أما ما جعل علماً للفظ وقصد إعرابه فيضعف ثانيه مطلقاً صحيحاً كان أو حرف لين. وسيأتي مزيد كلام في هذا المقام في بابيّ الحكاية والنسب.

قوله: (على إسناد) هو كما مر ضم كلمة إلى أخرى على وجه الإنشاء أو الإخبار فهو أعم من كل منهما. قوله: (فأقام اسم المفعول مقام المصدر) فيه أن صيغة مفعل كمسند تأتي مصدراً ميمياً لأفعل كأسند كما تأتي اسم مفعول واسم زمان واسم مكان، فهلا جعل مسنداً من أول الأمر مصدراً واستغنى عن تكلف هذه الإقامة. قوله: (وحذف صلته) أي الجار والمجرور المتعلقين به وهما إليه واحتاج إلى تقديرها لأن الإسناد يقطع النظر عنها لا يختص بالاسم بل يشاركه فيه الفعل إذ كل منهما يكون مسنداً. قوله: (اعتماداً على التوقيف) أي التعليم اعترضه المرادي بأن الاعتماد على التوقيف لا يحسن في مقام التعريف، ورده زكريا بأن الاعتماد عليه في مثل ذلك لا يؤثر. قوله: (ولا حاجة إلى هذا التكلف) مثله جعل اللام في الاسم بمعنى إلى متعلقة بمسند للاحتياج مع ذلك إلى تقدير صلة التمييز. وقول البعض لا حذف في الكلام على هذا غير صحيح إلا أن يريد نفي حذف متعلق مسند فقط. قوله: (ولا يسند إلا إلى الاسم) أي على الصحيح. وقيل: يجوز الإسناد إلى الجملة

وأما تسمع بالمعيدي خير من أن تراه فتسمع منسبك مع أن المحذوفة بمصدر والأصل أن تسمع أي سماعك. فحذفت أن، وحسن حذفها وجودها في أن تراه، وقد روي أن تسمع على الأصل. وأما قولهم زعموا مطية الكذب فعلى إرادة اللفظ مثل من حرف جر وضرب فعل ماض، فكل من زعموا ومن وضرب اسم للفظ مبتدأ وما بعده خبر (للاسم تَمييزٌ) عن قسيميه (حَصَلْ) تمييز مبتدأ والجملة بعده صفة له وللاسم خبر وبالجر متعلق بـ حصل. وقدم معمول الصفة على الموصوف الممنوع اختياراً للضرورة وسهلها كونه جاراً ومجروراً. وإنما ميزت هذه الخمسة الاسم لأنها خواص له. ....

مطلقاً. وقيل: يجوز بشرط كون المسند قلبياً واقترانه بمعلق نحو: ظهر لي أقام زيد وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾ [سورة يوسف، الآية: ٣٥] وهو على الأول مؤول بأن في بدا ضميراً يعود إلى البداء المفهوم من الفعل، وليسجننه معمول لقول محذوف أي قالوا ليسجننه، وقيل: بشرط ذلك وكون المعلق استفهاماً ويأتي بسطه في باب الفاعل. قوله: (تسمع بالمعيدي) تصغير معدي منسوب إلى معد بن عدنان. وإنما خففت الدال استثقالاً للجمع بين التشديدين مع ياء التصغير وهو مثل للرجل الذي له صيت في الناس لكنه محتقر المنظر. قوله: (فحذفت أن) أي ورفع المثل. قال الشمني: وحذف أن مع رفع الفعل ليس قياسياً على المختار اهـ. وجزم الروداني بأنه قياسي، وأما رواية نصبه فعلى إضمارها لأن المضمر في قوة المذكور بخلاف المحذوف لكن نصبه على إضمارها في مثل ذلك شاذ كما ستعرفه في باب إعراب الفعل.

قوله: (وأما قولهم الخ) هذا وارد على قوله: ولا يسند إلا إلى الاسم. قوله: (زعموا مطية الكذب) أي مطية الحاكي قول غيره إلى نسبة الكذب إلى القول الذي يحكيه على ما قاله شيخنا. ويحتمل أن المراد مطية الكاذب إلى حكاية القول الكذب الذي يحكيه أي كالمطية في التوصيل إلى المقصود. ويروي مظنة بالظاء المشالة والنون. قوله: (اسم للفظ) أي علم شخصي للفظ الواقع في غير هذا التركيب من التراكيب المستعمل فيها اللفظ في معناه كما في: سرت من البصرة، وضرب زيد كما مر مفصلاً. قوله: (تمييز) أي تميز لأنه الثابت للاسم لا التمييز الذي هو فعل الفاعل فهو من إطلاق المصدر على الحاصل به. قوله: (تمييز مبتدأ والجملة بعده صفة الخ) هذا أحد الأوجه في إعراب البيت والمعنى عليه التمييز الحاصل بالجر وما عطف عليه كائن للاسم. ومنها أن يكون الخبر الجملة وللاسم متعلق بتمييز وبالجر متعلق بحصل. ومنها أن يكون الخبر بالجر والجملة صفة لتميز وللاسم متعلق بحصل. وأوصلها أرباب الحواشي إلى سبعين وجهاً أو أكثر وفي كثير منها نظر يعلم بالتأمل فيما كتبوه. قوله: (الممنوع) صفة لمعمول الصفة فنائب فاعله ضمير عائد عليه لا على قوله الموصوف وإن أوهمه كلام البعض على حذف مضاف أي الممنوع تقديمه لأن الصفة متأخرة في الرتبة عن الموصوف فكيف يقدم ما هو فرعها عليه؟ ويحتمل أن الممنوع صفة للموصوف فنائب فاعله ضمير عائد عليه على حذف ثلاث مضافات وجار ومجرور أي الممنوع تقديم معمول صفته

أما الجر فلأن المجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر إلا عن الاسم، وأما التنوين فلأن معانيه الأربعة لا تتأتى في غير الاسم. وإما النداء فلأن المنادى به والمفعول به لا يكون إلا اسماً. وأما أل فلأن أصل معناها التعريف وهو لا يكون إلا للاسم. وأما المسند فلأن المسند إليه لا يكون إلا اسماً.

عليه وفي هذا تكلف كثير. وفي الذي قبله الفصل بين المنعوت والنعت بأجنبي. وأحسن منهما جعل الممنوع صفة لمفعول مطلق محذوف أي التقديم الممنوع.

قوله: (مخبر عنه في المعنى) فزيد في: مررت بزيد أو جاء غلام زيد مخبر عنه في المعنى على الأول بأنه مرور به وعلى الثاني بأن له غلاماً. وإنما لم يكتفوا عن التمييز بالجر بالتمييز بالإخبار عنه لوضوح الجر في المجرور بخلاف كونه مخبراً عنه. قوله: (معانيه الأربعة) أي الحكم الأربع لأنواعه الأربعة: وهي دلالته على أمكنية الاسم، ودلالته على تنكيره، وكونه في جمع المؤنث السالم مقابلاً للنون في جمع المذكر السالم، وكونه عوضاً فالإضافة على تقدير مضاف أو هي لأدنى ملابسة. وإطلاق معنى الشيء على حكمته لأنها غرض مقصود منه كثير في كلامهم. قوله: (لا تتأتى في غير الاسم) أما الدلالة على أمكنية الاسم والدلالة على تنكيره فظاهرتان، وأما كونه في جمع المؤنث السالم مقابلاً لنون جمع المذكر السالم فلأن الفعل والحرف لا يجمعان جمع مذكر ولا جمع مؤنث حتى يتصوّر فيهما ذلك. وأما كونه عوضاً فلأن العوضية إن كانت عن جملة فالفعل والحرف لا يعقبهما جملة، أو عن مضاف إليه فالمضاف لا يكون إلا اسماً، أو عن حرف فالحرف المعوّض عنه إنما هو آخر الاسم الممنوع من الصرف. قوله: (فلأن المنادى مفعول به) قال شيخنا السيد: ظاهره لفظاً ومعنًى وهو مذهب سيبويه والجمهور قالوا: المنادى مفعول به لفعل واجب الحذف تقديره أنادي. وقال ابن كيسان وابن الطراوة: بل هو مفعول به معنًى ولا تقدير اهـ. وفي حاشية السيوطي على المغني أن بعضهم ذهب إلى أن أحرف النداء أسماء أفعال متحملة لضمير المتكلم.

قوله: (والمفعول به لا يكون إلا اسماً) أورد عليه أمران: **الأول**: أنه كان ينبغي حينئذ التعريف بمطلق المفعولية لا بخصوص النداء وأجاب ابن هشام بأن تلك علامة خفية لا يدركها المبتدي بخلاف كون الكلمة مناداة. وبحث فيه سم بأنه إن أراد بكون الكلمة مناداة مجرد دخول حرف النداء عليها لم يصح علامة لدخوله على غير الاسم أو كون مدلولها مطلوباً إقباله ففي إدراك المبتدي إياه دون المفعولية نظر ظاهر. **الثاني**: أن المفعول به قد يكون جملة نحو: أظن زيداً أبوه قائم، ونحو: قال زيد حسبي الله. وأجيب بأنها مفرد في المعنى لأن المعنى أظن زيداً قائم الأب وقال زيد: هذا اللفظ أو هذا المقول. ويدل لهذا ما سننقله أن التحقيق أن الخبر في نحو: نطقي الله حسبي من قبيل الخبر المفرد، فاستبعاد البعض كون مفعول القول مفرداً في المعنى غير متجه.

قوله: (وهو لا يكون إلا للاسم) لأن وضع الفعل على التنكير والإبهام والحرف غير مستقل.

تنبيه: لا يشترط لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل بل يكفي أن يكون في الكلمة صلاحية لقبولها (بِـ: تَا) الفاعل متكلماً كان نحو (فَعَلْتَ) بضم التاء أو مخاطباً نحو: تباركت يا الله بفتحها أو مخاطبة نحو قمت يا هند بكسرها (وَ) تاء التأنيث ....

قوله: (بتا الفاعل) أشار الشارح بهذا إلى أنه ليس المقصود بقول المصنف بتا فعلت خصوص التاءَ المضمومة أو خصوص التاء المتفوحة مثلاً بل تاء الفاعل مطلقاً من ذكر الملزوم وإرادة اللازم على طريق الكناية أو المجاز المرسل. ومثل ذلك يقال في قوله: ويا افعلي ونون أقبلن، وقوله: نحو الخ يقتضي ضم التاء في عبارة المصنف مع أن الرواية الفتح ولعله آثر الأعرف وهو ضمير المتكلم والأشرف وهو الضم أو أشار إلى صحة غير المروي. ثم المراد بتاء الفاعل التاء الدالة بالمطابقة على من وجد منه الفعل أو قام به أو نفى عنه ذلك كضربت ومت، وما ضربت وما مت. وبهذا علم أنه ليس المراد الفاعل الاصطلاحي للزوم القصور عليه بخروج التاء اللاحقة لكان وأخواتها ولزوم الدور حيث عرّف الفعل هنا بقبول تاء الفاعل وعرف الفاعل في بابه بأنه الاسم المسند إليه فعل ولا الفاعل اللغوي وهو من حصل منه الفعل لخروج التاء في نحو: ما ضربت ومت. وعلم أيضاً سقوط اعتراض جماعة كالبعض بدخول التاء في نحو: ما قام إلا أنت لأنها ليست دالة بالمطابقة على نفس الفاعل بل الدال عليه أن والتاء حرف خطاب فقط. لكن بقي أنه لم تدخل التاء اللاحقة لليس حتى ينهض ما سيأتي من رد زعم حرفيتها بلحاق تاء الفاعل إذ لا يصدق عليها أنها تاء من وجد منه الفعل أو قام به أو نفى عنه لعدم دلالة ليس على الحدث وإن دلت بقية أخواتها عليه، نص على ذلك المصنف في تسهيله، بل هي تاء من نفى عنه الخبر اللهم إلا أن يراد بالفعل ما يشمل مدلول الخبر. وأما دخول اللاحقة لعسى فظاهر إذ هي تاء من قام به الرجاء أو انتفى عنه، ويتعين القصر في قول الناظم بتاء للوزن وإن كان في نحو الباء والتاء والثاء المد والقصر كما في الهمع.

قوله: (وأتت) عطف على تا فعلت بتقدير مضاف أي وتاء أتت أو على فعلت مع جعل التاء في قوله بتاء من استعمال المشترك في معنييه كما أفاده سم فلا اعتراض بأن كلام المصنف يقتضي اتحاد تاء فعلت وتاء أتت مع أنهما نوعان متباينان. قوله: (التأنيث) أي تأنيث الفاعل فلا يرد تاء ربت وثمت على لغة سكونها، نعم يرد أنه لم تدخل التاء اللاحقة لليس حتى ينهض ما سيأتي من رد زعم حرفيتها بلحاق تاء التأنيث، إذ ليست التاء في نحو: ليست هند قائمة تاء تأنيث الفاعل بالمعنى المتقدّم لما مر إلا أن يجاب بما مر. لكن الاعتراض بليس هنا وفيما مر آنفاً مبني على ما اشتهر أنها للنفي لا على ما يأتي عن السيد فَتَنبه. ويرد أيضاً أنه لم تدخل اللاحقة لعسى حتى ينهض ذلك إذ ليست التاء في نحو: عست هند أن تقوم تاء المتصفة بالرجاء، إذ المتصف به المتكلم، إلا أن يجاب بما مر أو بأن معنى عسى في الأصل قارب كما يأتي وهند مثلاً هي المتصفة بالمقاربة، وكذا تاء نعمت وبئست فإن معناهما إن كان أمدح وأذم ففاعلهما المتكلم والتاء ليست له، أو حسن وقبح

الساكنة أصالة نحو: (أَتَتْ) هند والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة نحو: قالت أمة بنقل ضمة الهمزة إلى التاء، و﴿قالت امرأتِ العزيز﴾ بكسر التاء لالتقاء الساكنين، وقالتا بفتحها لذلك. أما تاء التأنيث المتحركة أصالة فلا تختص بالفعل بل إن كانت حركتها إعراباً اختصت بالاسم نحو: فاطمة وقائمة، وإن كان غير إعراب فلا تختص بالفعل بل تكون في الاسم نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، وفي الفعل نحو: هند تقوم، وفي الحرف نحو: ربت وثمت. وبهاتين العلامتين وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة رد على من زعم من البصريين كالفارسي حرفية ليس، وعلى من زعم من الكوفيين حرفية عسى، وبالثانية رد على من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية نعم وبئس.

فالفاعل الجنس وهو لا يتصف بذكورة ولا أنوثة. ويمكن اختيار الثاني. ويقال: لما كان مدح الجنس لأجل تلك المؤنثة كان كأن الجنس مؤنث فتأمل.

قوله: (الساكنة) هذا القيد للإخراج وقوله: أصالة قيد لهذا القيد فيكون للإدخال. فقوله بعد والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة أي عن خروج ذي الحركة العارضة. وإنما سكنت تاء الفعل للفرق بين تائه وتاء الاسم ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة إلى ثقل الفعل. قوله: (قالت أمة بنقل الخ) هو رواية ورش عن نافع فهي سبعية. قوله: (لالتقاء الساكنين) أي للتخلص من التقائهما. قوله: (بفتحها لذلك) أي للتخلص من التقاء الساكنين واعلم أن لفتح التاء جهتين: جهة عموم وهي جهة كونه حركة. وجهة خصوص وهي جهة كونه فتحاً: فعلة جهة العموم التخلص وعلة جهة الخصوص مناسبة الألف. والكلام هنا في فتح التاء من جهة العموم بدليل قوله: والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة. وقوله: أما تاء التأنيث المتحركة أصالة، فلهذا قال الشارح لذلك ولم يقل لمناسبة الألف فسقط ما اعترض به البعض وغيره على قوله لذلك فلا تكن من الغافلين.

قوله: (وإن كانت غير إعراب) بأن كانت حركة بناء كما في قوة، أو حركة بنية كما في تقوم فلا اعتراض على تمثيله. قوله: (نحو ربت وثمت) أي على لغة تحريك تاءيهما وهما ولات ولعلت على لغة من ألحق لعل تاء ساكنة، وليس من الحروف ما أنت بالتاء إلا هي كما نقله شيخنا السيد عن الشيخ إبراهيم اللقاني. قوله: (رد على من زعم من البصريين الخ) أجاب الفارسي بأن لحاق التاء لليس لشبهها بالفعل في كونه على ثلاثة أحرف، وبمعنى ما كان، ورافعاً وناصباً كذا في الدماميني ومثله يجري في عسى. قوله: (حرفية ليس) أي قياساً على ما النافية. نقل الروداني أن السيد ذكر في العباب أن ليس عند من جعلها فعلاً معناها ثبت انتفاؤه أي انتفاء وصف ما أسندت إليه وعليه الجمهور. وأن القول بأنها للنفي قول بحرفيتها لأن النفي معنى في الإسناد اهـ. قوله: (حرفية عسى) أي قياساً على لعل نقل الروداني أن السيد ذكر في العباب أن عسى زيد أن يخرج معناه الأصلي: قارب زيد الخروج ثم صار إنشاء للرجاء اهـ. وما قاله إنما يظهر على أنها فعل كما هو الصحيح، أما

تنبيه: اشترك التاءان في لحاق ليس وعسى، وانفردت الساكنة بنعم وبئس، وانفردت تاء الفاعل بتبارك، هكذا مشى عليه الناظم فإنه قال في شرح الكافية: وقد انفردت يعني تاء التأنيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك. وفي شرح الآجرومية للشهاب البجائي أن تبارك تقبل التاءين تقول: تباركت يا الله، وتباركت أسماء الله (وَيَا افْعَلِي) يعني ياء المخاطبة ويشترك في لحاقها الأمر والمضارع نحو: قومي يا هند، وأنت يا هند تقومين (ونُونِ) التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة نحو (أَقْبِلَنَّ) ونحو لنسفعاً. وقد اجتمعتا حكاية في قوله: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [سورة يوسف، الآية: ٣٢] وأما لحاقها اسم الفاعل في قوله:

أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السُّيُوفَا(١)

على كونها حرفاً فهي للترجي. قوله: **(في لحاق)** بفتح اللام مصدر لحق بكسر الحاء.

قوله: **(وتباركت أسماء الله)** قال في التصريح: هذا إن كان مسموعاً فذاك وإلا فاللغة لا تثبت بالقياس اهـ. وردّ بأن هذا ليس من إثبات اللغة بالقياس لأنه وضع اسم معنى على معنى آخر لجامع بينهما وما هنا ليس كذلك لأن غاية ما فيه إدخال علامة في فعل يصلح لدخولها. قوله: **(ويا افعلي)** بقصر يا للوزن ولم يقل وياء الضمير أو وياء المتكلم للحوقهما الاسم والفعل والحرف نحو: مرّ بي أخي فأكرمني. وبهذه العلامة رد على من قال كالزمخشري بأن هات بكسر التاء وتعالى بفتح اللام اسماً فعلى أمر: فهات بمعنى ناول وتعالى بمعنى أقبل. والصحيح أنهما فعلاً أمر مبنيان على حذف حرف العلة إن خوطب بهما مذكر وعلى حذف النون إن خوطب بهما مؤنث. قوله: **(يعني ياء المخاطبة)** أي لا خصوص اللاحقة للأمر وإن أوهمته العبارة، وانظر لم لم يقل كسابقه ولاحقه وياء المخاطبة في الأمر نحو: افعلي والمضارع نحو: أنا يا هند تقومين ولعله للتفنن. قوله: **(ليسجنن وليكونا)** قيل أكدت في الأول بالثقيلة لقوة قصدها سجنه وشدة رغبتها فيه، وفي الثاني بالخفيفة لعدم قوة قصدها تحقيره وإهانته وعدم شدة رغبتها في ذلك لما عندها من المحبة له. قوله: (وإما لحاقها اسم الفاعل) وكذا الماضي في قوله:

دا من سعدك إن رحمت متيما لولاك لم يكن للصبابة جانحا

قوله: (أشاهرن) هو جمع كما يفيده صدر البيت:

---

(١) صدر البيت:

يَا لَيْتَ شِعْرِي مِنْكُمْ حَنِيفَا

قاله رؤبة. شعري معناه علمي. والحنيف المسلم هنا. ويقال شهر سيفه إذا انتضاه فرفعه، يعني أبرزه من غمده. وحرف النداء هنا للتنبيه لدخولها على ما لا يصلح للنداء. وقد قيل على أصلها والمنادى محذوف والتقدير: يا قوم ليت شعري أي ليتني أشعر، فأشعر هو الخبر. وناب شعري الذي هو المصدر عن أشعر. ونابت الياء في شعري عن اسم ليت الذي في قولك ليتني. وحنيفاً مفعول =

وقوله:

أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا[(١)]

فشاذ (فِعْلٌ يَنجَلِي) مبتدأ وخبر وسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس مثل قولهم: تمرة خير

يا ليت شعري منكم حنيفا

أي يا ليتني أعلم حال كوني حنيفاً منكم جواب هذا الاستفهام. وأما جعل البعض تبعاً للعيني حنيفاً مفعول شعري فيلزم عليه عدم ارتباط قوله أشاهرن الخ بما قبله، على أن الرضي قال: التزم حذف الخبر في ليت شعري مرادفاً باستفهام نحو: ليت شعري أتأتيني أم لا؟ فهذا الاستفهام مفعول شعري والخبر محذوف وجوباً بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال اهـ. فأصله أشاهرون فأدخلت نون التوكيد فحذفت نون الجمع لتوالي الأمثال ثم الواو لالتقاء الساكنين وكذا أقائلن كما يفيده كلام العيني، وروي أقائلون، وقوله الشهودا أي على أن الولد الذي حبلت به تلك المرأة من حليلها كما قاله السيوطي، فالاسم معرب بالواو ولو كان مفرداً لأعرب مع النون بالحركة ولم يبن معها كالمضارع لأن الأصل فى الاسم الإعراب بخلاف الفعل، وبحث الدماميني في الاستشهاد بالأخير بأنه يجوز أن يكون الأصل أقائل أنا فحذفت همزة أنا اعتباطاً وأدغم التنوين في النون. وفي هذا الاحتمال من البعد والمخالفة لرواية أقائلون ما يصحح الاستشهاد المبني على الظاهر فتدبر.

قوله: (فشاذ) وسهل شذوذه مشابهته للمضارع لفظاً ومعنى. قوله: (قصد الجنس) أي في ضمن أفراد بعض أنواعه من غير تعيين لهذا البعض قبل اعتبار خصوص علامة من العلامات الأربع ومع تعيينه بعد اعتبار خصوص العلامة التي يقبلها، فإن اعتبر خصوص تاء الفاعل أو تاء التأنيث الساكنة تعين هذا البعض بكونه الماضي، أو خصوص نون التوكيد تعين بكونه المضارع أو الأمر، أو خصوص ياء المخاطبة فكذلك. فسقط بقولنا في ضمن أفراد ما قيل من أن الجنس الماهية الذهنية وهي لا تلحقها العلامات لعدم حصولها في الخارج، وبقولنا بعض أنواعه إلخ ما قيل أن الجنس يوجد في ضمن جميع أفراده وجنس الفعل في ضمن جميع أفراده لا ينجلي بواحدة من العلامات

= المصدر المضاف إلى فاعله. ومنكم في محل النصب على أنه صفة لحنيفاً. والتقدير: ليتني أشعر حنيفاً كائناً منكم. والشاهد في أشاهرن حيث دخلت فيه نون التوكيد وهو اسم، والسيوف منصوب به.

(١) قاله رؤبة. وقبله:

أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا مُرَجَّلاً وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

أريت أصله أرأيت. والأملود بضم الهمزة: الناعم. والمرجل بالجيم: المزين، من رجلت شعره إذا سرحته. وقيل بالحاء المهملة وهو برد تصور عليه الرحال. والشاهد في قوله: أقائلن حيث أدخل فيه نون التأكيد وهو اسم الفاعل وهذا نادر. وإنما سوغها شبه الوصف بالفعل. والمعنى: هل أنتم قائلون فأجراه مجرى أتقولون. وقال ابن جني: دل هذا على أن نون التأكيد ليست من خواص الفعل لدخولها على اسم الفاعل. وفيه نظر لأن هذا لا يلتفت إليه لندوره وقلته لا سيما الشاعر لأنه مضطر.

من جرادة. وبتا متعلق بـ: ينجلي أي يتضح الفعل ويمتاز عن قسيميه بهذه العلامات لاختصاصها به فلا توجد مع غيره إلا في شذوذ كما تقدم.

تنبيه: قولهم في علامات الاسم والفعل يعرف بكذا أو بكذا هو من باب الحكم بالجميع لا بالمجموع أي كل واحد علامة بمفرده لا جزء علامة.

(سِوَاهُمَا) أي سوى قابلي العلامات التسع المذكورة (الحَرْفُ) لما علم من انحصار أنواع

الأربع إذ لا شيء منها يلحق الأنواع الثلاثة جميعاً. وجعل المعرب المسوّغ كون فعل قسيم المعرفة أي الاسم والحرف. قوله: (وبتا متعلق بينجلي) إن قلت: يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدإ وهو ممنوع قلت: هذا التقديم مغتفر هنا للضرورة أو لكون المعمول جاراً ومجروراً والظروف يتوسع فيها، مع أن منع هذا التقديم أحد مذهبين، وثانيهما جوازه وهو الأصح. قوله: (فلا توجد مع غيره) فيه إشارة إلى أن الباء في قوله لاختصاصها به داخلة على المقصور عليه. قوله: (من باب الحكم بالجميع) أي بكل فرد. قال شيخنا السيد: ولا حاجة لكون الباء بمعنى على لأن العلامات متعلقة بالمحكوم به لأن المعنى الفعل ينجلي بكل مما ذكر. وقوله: لا بالمجموع أي الأفراد معتبراً فيها الهيئة الاجتماعية أي الحاصلة من اجتماع هذه العلامات. وقوله: أي كل واحد إلخ بيان لحاصل المعنى. ولو قال: أي الفعل ينجلي بكل واحد مما ذكر لكان أوفق كما يعلم مما قدمناه عن شيخنا السيد.

قوله: (سواهما) خبر مقدم والحرف مبتدأ مؤخر لأنه المحدث عنه فهو المبتدأ وإن قلنا بتصرف سوى كما هو الراجح. قوله: (أي سوى قابلي العلامات) أشار بذلك إلى ما قاله ابن هشام من أن في كلام المصنف حذف مضافين والتقدير والحرف سوى قابلي علاماتهما، ولو لم يحصل على ذلك اختلّ فإنه قد علم من قوله: واسم وفعل ثم حرف الكلم أن كلاً من الثلاثة غير الآخرين قطعاً. وأورد عليه سم في نكته أنه علم من قوله: واسم إلخ أيضاً قطعاً أن الحرف سوى قابلي علامات الاسم والفعل للقطع بأن مقابل الشيء لا يقبل علاماته فما ذكره من التقدير مختل أيضاً، إلا أن يقال: إن في هذا التقدير إشارة إلى أن علامة الحرف مجرد عدم قبول علاماتهما ولهذا قال الشارح بعد أي علامة الحرفية إلخ فهو بيان للمقصود من التقدير. ومنهم من جعل فائدة قوله سواهما الحرف التمهيد لتقسيمه إلى أقسامه الثلاثة. لا يقال: هذا شامل للجملة لأنها لا تقبل شيئاً من علامات الاسم والفعل لأنا نقول: جنس تعريفه الحرف بقوله سواهما الحرف كلمة مقدرة بقرينة أن الحرف من أقسام الكلمة والتقدير الحرف كلمة سواهما.

قوله: (التسع المذكورة) هي وإن كان بعضها حروفاً في الواقع إلا أنها لم تجعل علامات بعنوان كونها حروفاً حتى يعترض بلزوم الدور في جعل عدم قبولها علامة الحرف بل بعنوان كونها ألفاظاً معينة بقطع النظر عن كونها حروفاً أولاً. وإنما قال الشارح التسع المذكورة لأنه لو عمم في

الكلمة في الثلاثة، أي علامة الحرفية أن لا تقبل الكلمة شيئاً من علامات الأسماء ولا شيئاً من علامات الأفعال، ثم الحرف على ثلاثة أنواع: مشترك (كَهَلْ) فإنك تقول: هل زيدٍ قائم؟ وهل يقعد؟ (وَ) مختص بالأسماء نحو: (فِي وَ) مختص بالأفعال نحو: (لَمْ).

تنبيهان: الأول: إنما عدت هل من المشترك نظراً إلى ما عرض لها في الاستعمال من دخولها على الجملتين نحو: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٨٠] و﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [سورة المائدة، الآية: ١١٢] لا نظراً إلى أصلها من الاختصاص بالفعل، ألا ترى كيف

العلامات وجعلها شاملة للعلامات التي لم تذكر هنا لكان في الكلام إحالة على مجهول. وأورد على كلامه أن من الأسماء ما لا يقبل شيئاً من هذه التسع كقط وعوض وحيث وبعض اسم الفعل. وأجيب بأن هذا تعريف بالأعم وهو جائز عند المتقدمين لإفادته التمييز في الجملة. وما قيل من أنه يؤدي إلى خطأ المبتدي إذ يعتقد حرفية بعض الأسماء دفع بأن التوقيف الذي لا يستغني عنه المبتدي كاف في بيان اسمية ما انتفت عنه العلامات المذكورة. وقد يجاب عن أصل الإيراد بأنا لا نسلم أن ما ذكر لا يقبل الإسناد إليه لأن المراد بقبول الاسم ذلك ما هو أعم من أن يقبل بنفسه أو بمرادفه أو بمعنى معناه، وقط وعوض وحيث تقبله بمرادفها وهو الوقت الماضي والوقت المستقبل والمكان واسم الفعل يقبله إما بمرادفه وهو المصدر بناء على أن مدلوله الحدث، أو بمعنى معناه بناء على أن مدلوله لفظ الفعل، ونعني بمعنى معناه المعنى التضمني لمعناه فتنبه. قوله: (أي علامة الحرفية أن لا تقبل إلخ) أورد عليه أن عدم قبول ما ذكر لا يصلح علامة للحرف لتصريحهم بأن العدم لا يصلح علامة للوجودي. وأجيب بأن ذلك في العدم المطلق وما هنا عدم مقيد.

قوله: (ثم الحرف على ثلاثة أنواع) إشارة إلى نكتة تعداد المصنف الأمثلة. ولك أن تجعل نكتته الإشارة إلى أن الحرف مهمل وعامل العمل الخاص بالأسماء وعامل العمل الخاص بالأفعال، لكن يرد على هذا ترك العامل العمل المشترك. ومراد الشارح بالأنواع الأنواع اللغوية وهي الأصناف من الشيء لا المنطقية لأن الحرف نوع من جنس الكلمة والكليات المندرجة تحت النوع ليست أنواعاً بل هي أصناف. ثم الأنواع الثلاثة التي ذكرها الشارح بالبسط ثمانية لأن المشترك إما مهمل لا عمل له وهو الأصل فيه كهل وبل، أو عامل على خلاف الأصل كما ولا وأن المشبهات بليس. والمختص بالأسماء إما عامل العمل الخاص بها وهو الأصل كـ في أو غير الخاص كإن وأخواتها أو مهمل كـ لام التعريف. والمختص بالأفعال كذلك كـ لم ولن وقد. وما جاء على الأصل لا يُسأل عنه، وما جاء على خلافة يسأل عن حكمة مخالفته الأصل وسيذكر الشارح ذلك. قوله: (لا نظراً إلى أصلها من الاختصاص بالفعل) إنما كان أصلها ما ذكر لأنها في الأصل بمعنى قد كما في: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ [سورة الإنسان، الآية: ١] وقد مختصة بالفعل لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن الاختصاص.

قوله: (ألا ترى) استدلال على اختصاصها بحسب الأصل بالفعل والاستفهام للتقرير بالرؤية

وجب النصب وامتنع الرفع بالابتداء في نحو: هل زيداً أكرمته؟ كما سيجيء في بابه، ووجب كون زيد فاعلاً لا مبتدأ في هل زيد قام؟ التقدير: هل قام زيد قام، وذلك لأنها إذا لم تر الفعل في حيزها تسلت عنه ذاهلة، وإن رأته في حيزها حنت إليه لسابق الألفة فلم ترض حينئذٍ إلا بمعانقته. **الثاني**: حق الحرف المشترك الإهمال، وحق المختص يقبل أن يعمل العمل الخاص بذلك التقبيل، وإنما عملت ما ولا وأن النافيات مع عدم الاختصاص لعارض الحمل على ليس، على أن من العرب من يهملهن على الأصل كما سيأتي. وإنما لم تعمل ها التنبيه ....

كـ هو في ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [سورة الشرح، الآية: ١]، لأن الاستفهام التقريري حمل المخاطب على الإقرار بالحكم الذي يعرفه من إثبات كما في ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [سورة الشرح، الآية: ١] ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [سورة الرمز، الآية: ٣٦] أو نفي كما في: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [سورة الشرح، الآية: ١] لا حمل المخاطب على الإقرار بما يلي الهمزة دائماً وإلا ورد مثل هذه الآيات، وإنما أولى الهمزة ضد المقرر به في مثل هذه الآيات لنكتة ككون إيراد الكلام على صورة ما يزعمه الخصم أبعث له على إصغائه إليه وإذعانه للحق الذي هو المقر به فاعرفه. وقال شيخنا السيد: الاستفهام للإنكار أي لإنكار نفي الرؤية. قوله: (كيف وجب) الجملة في محل نصّب لسدها مسد مفعولي ترى المعلق بالاستفهام وكيف في محل نصب على الحالية من فاعل وجب. قوله: (في نحو هل زيداً أكرمته) هذا والمثال بعده يدلان على أن هل يجوز أن يليها لفظاً اسم بعده فعل اختياراً مرفوعاً كان أو منصوباً وأنه يكفي في هذه الصورة أن يليها تقديراً فعل وهو مذهب الكسائي ومذهب سيبويه أن الفعل متى وجد في حيزها لا يجوز أن يليها لفظاً اسم في الاختيار وأنه لا يكفي حينئذ أن يليها تقديراً فعل.

قوله: (وذلك) أي المذكور من وجوب النصب على المفعولية لمحذوف في: هل زيد أكرمته؟ ووجوب الرفع على الفاعلية لمحذوف في: هل زيد قام ثابت لأنها إلخ هكذا ينبغي فهم العبارة وما قاله البعض في حلها غير ظاهر. قوله: (في حيزها) أي قرب حيزها لاشتغال حيزها بها أو المراد بحيزها تركيبها أي التركيب التي هي فيه. قوله: (ذاهلة) أي غافلة عنه تركاً له في مقابلةِ تركه لها. قوله: (حنت) بالتشديد والتخفيف. قوله: (لسابق الألفة) أي للألفة السابقة. قوله: (إلا بمعانقته) أي ولو تقديراً على ما مشى عليه الشارح قيل من مذهب الكسائي، أما على مذهب سيبويه فلا ترضى إلا بمعانقته لفظاً. قوله: (حق الحرف المشترك الإهمال) استظهر بعضهم أن حقه عدم العمل الخاص لا عدم العمل مطلقاً. قوله: (أن يعمل العمل الخاص) لتظهر مزية الاختصاص الدال على قوة تأثير الحرف في القبيل المختص به. قوله: (لعارض الحمل) أي لعارض هو الحمل فالإضافة للبيان أو للحمل على ليس العارض فالإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف والحمل القياس والجامع فيه إفادة كل النفي.

قوله: (التنبيه) بالقصر ولا يجوز المدّ لأنه علم على الكلمة المركبة من هاء وألف فنكر

وأل المعرفة مع اختصاصهما بالأسماء، ولا قد والسين وسوف وأحرف المضارعة مع اختصاصهن بالأفعال لتنزيلهن منزلة الجزء من مدخولهن، وجزء الشيء لا يعمل فيه. وإنما لم تعمل إن وأخواتها وأحرف النداء الجر لما يذكر في موضعه. وإنما علمت لن النصب دون الجزم حملاً على لا النافية للجنس لأنها بمعناها، على أن بعضهم جزم بها كما سيأتي. ولما كانت أنواع الفعل ثلاثة: مضارع وماض وأمر أخذ في تمييز كل منها عن أخويه مبتدئاً بالمضارع لشرفه بمضارعته الاسم أي بمشابهته كما سيأتي بيانه فقال: (فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي) أي يتبع (لَمْ) النافية أي ينفي بها (كَيَشَمْ) بفتح الشين مضارع شممت الطيب ونحوه بالكسر من باب علم يعلم، هذه اللغة الفصحى. وجاء أيضاً من باب نصر ينصر، حكى هذه اللغة الفراء وابن الأعرابي ويعقوب وغيرهم؛ ولا عبرة بتخطئة ابن درستويه العامة في النطق بها (وَمَاضِي الأَفْعَالِ بِالتَّا) المذكورة أي

وأضيف إلى التنبيه إضافة الدال إلى المدلول ليتضح المراد به، ولو مدّ اقتضى أن لنا هاء مفردة تكون للتنبيه وليس كذلك أفاده يس.

قوله: (وأل المعرفة) قيد بالمعرفة مراعاة لمذهب المصنف من عدم اختصاص الموصولة بالأسماء. ولا ترد الزائدة لأنها في الأصل المعرفة فهي داخلة في عبارته فاندفع ما اعترض به البعض. قوله: (لتنزيلهن) أي الستة. ووجه التنزيل في هاء التنبيه وأل وأحرف المضارعة أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها. ووجهه في قد والسين وسوف أن قد تفيد قرب الفعل من الحال أو تحقيقه أو تقليله، ومقابليها يفيدان تأخره فمجموع الفعل وأحد الثلاثة بمنزلة كلمة دالة وضعاً على الحدث وقربه أو تحقيقه أو تقليله أو تأخره، لكن في كون أحرف المضارعة بمنزلة الجزء نظر، فإنه أجزاء من المضارع حقيقة لا تنزيلاً. وقوله: لتنزيلهن إلخ أورد عليه بعضهم أن وكي المصدريتين لعملهما في المضارع مع كونهما بمنزلة الجزء لأنهما موصولتان. وعلل عدم عمل تلك الحروف بأنها مخصصة لمدخولها، والمخصص للشيء كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف فتأمله. قوله: (لما يذكر في موضعه) أي من شبه إن وأخواتها بالأفعال في المعنى فإن وأن يشبهان أؤكد، وليت أتمنى، ولعل أترجى، وكأن أشبه، ولكن استدرك، ومن نيابة أحرف النداء عن أدعو.

قوله: (وإنما عملت لن النصب إلخ) هذا سؤال يجري في أن وكي وإذن الناصبات للمضارع أيضاً دون الجواب فتدبر. قوله: (لأنها بمعناها) أي ملابسة لمعناها أي الجنس معناها وهو مطلق النفي فلا يرد أن لا لنفي الجنس ولن لمطلق النفي. قوله: (لشرفه) ولسبق الاستقبال على المضي فإن الغد المستقبل يصير ماضياً، هذا إذا كان الزمن المتصف بالاستقبال والمضي واحداً فإن كان متعدداً كأمس وغد فالماضي سابق؛ كذا قال الشمني وبه يجمع بين القولين. قوله: (بمضارعته الاسم) أي المصوغ للفاعل لفظاً لموافقته له في السكنات والحركات وعدد الحروف بقطع النظر عن خصوص الحركة والحرف ومعنى لدلالة كل منهما على الحال والاستقبال. قوله: (لم النافية) الصفة لازمة. قوله: (وماضي الأفعال) الإضافة على معنى من التبعيضية. قوله: (بالتاء المذكورة) أي فأل

تاء فعلت وأتت (مِزْ) لاختصاص كل منهما به. ومز أمر من مازه يميزه. يقال مزته فامتاز. وميزته فتميز (وَسِمْ) أي علم (بِالنُّونِ) المذكورة أي نون التوكيد (فِعْلَ الأَمْرِ إنْ أَمْرٌ) أي طلب (فُهِمْ) من اللفظ أي علامة فعل الأمر مجموع شيئين: إفهام الكلمة الأمر اللغوي وهو الطلب. وقبولها نون التوكيد فالدور منتف. فإن قبلت الكلمة النون ولم تفهم الأمر فهي مضارع نحو: هل تفعلن. أو فعل تعجب نحو: فإن أحسنن بزيد. فإن أحسن لفظه لفظ الأمر وليس بأمر على الصحيح كما ستعرفه. (وَالأَمْرُ) ....

للعهد الذكرى والمعهود التاء المتقدمة بنوعيها على أنها من باب استعمال المشترك في معنييه كما مر. ولا يجوز أن تكون للجنس لدخول التاء الخاصة بالأسماء فيه كما قاله الراعي.

قوله: (فهم من اللفظ) أي باعتبار وضعه فلا يرد الأمر المستعمل في غير الطلب مجازاً لأن عدم فهم الطلب منه باعتبار القرينة لا الوضع، على أن القرينة إنما تمنع إرادة المعنى الحقيقي لا فهمه أي تصوره عند سماع اللفظ. والمراد بقوله من اللفظ من صيغته فلا يرد المضارع المقرون بلام الأمر لأن انفهام الطلب ليس من صيغة المضارع بل من اللام. قوله: (وقبولها نون التوكيد) صريح في قبول هات وتعال على الصحيح من فعليتهما نون التوكيد وإن لم يسمعا بها قاله الروداني، فيجوز هاتين وتعالين بإعادة اللام مفتوحة كما تقول: ارمين واخشين. قوله: (فالدور) أي الحاصل من أخذ الأمر في تعريف فعل الأمر منتف وهذا تفريع على تفسير الأمر في قوله: أن أمر فهم بالأمر اللغوي الذي هو الطلب فالمعلم الأمر الاصطلاحي والمعلم به اللغوي. قوله: (فإن قبلت الكلمة إلخ) لما لم يتكلم المصنف على مفهوم هذا القيد كما تكلم على مفهوم قبول النون تكلم الشارح على مفهومه بقوله: فإن قبلت الكلمة إلخ لكن كان الأنسب ذكره بعد قوله المصنف الآتي والأمر إلخ.

قوله: (أو فعل تعجب) فيه أن دخول النون على فعل التعجب شاذ والكلام في قبول الكلمة النون قياساً، وإلا كان عليه ذكر اسم الفاعل والماضي لورود تأكيدهما بها شذوذاً فالمناسب ترك فعل التعجب. قوله: (كما ستعرفه) أي في بابه. قوله: (والأمر) مبتدأ خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر، وكأن قول الشارح فليس بفعل أمر إشارة إلى تقديره. ومن جعل هو اسم جزاء الشرط حذفت منه الفاء للضرورة سها عن قولهم متى اجتمع مبتدأ وشرط وكان المبتدأ مقدماً، فإن لم يقترن ما وقع بعد بالفاء ولم يصلح لمباشرة الأداة كان خبراً والجزاء محذوف، وإن اقترن بالفاء أو صلح لمباشرة الأداة كان جواب الشرط والخبر محذوف كذا قال البعض. ونقل شيخنا السيد عن شيخه ابن الفقيه أن الخبر في الحالة الثانية مجموع الشرط والجواب وهو المتجه عندي. ثم رأيت صاحب المغني في خاتمة الباب الخامس منه جزم بهذا وجوز ما جوزه البعض وما منعه في قول ابن معطي:

اللفظ أن يفد هو الكلام

فيحمل ما نقله البعض في الحالة الأولى على السعة. وبقي حالة ثالثة وهي أن يكون المبتدأ

أي اللفظ الدال على الطلب (إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٌ فِيهِ) فليس بفعل أمر بل (هُوَ اسْمٌ) إما مصدر نحو: «فند لا زريقُ المال» أي اندل. وأما اسم فعل أمر (نَحْوُ صَهْ) فإن معناه اسكت (وَحَيَّهَلْ) معناه. أقبل. أو قدم. أو عجل ولا محل للنون فيهما.

تنبيهات: الأول: كما ينتفي كون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبول النون ....

اسم الشرط وفي خبره حينئذ ثلاثة أقوال: قيل فعل الشرط، وقيل جوابه، وقيل مجموعهما والأصح الأول، فيكون من الخبر المفيد بتابعه فافهم.

قوله: **(أي اللفظ الدال)** أي بنفسه فخرج لام الأمر لأن دلالة الحرف بغيره. وفي كلامه إشارة إلى أن في كلام المصنف حذف مضاف أي دال الأمر، وأن المراد بالأمر الأمر اللغوي لا الاصطلاحي فلا منافاة بين المبتدأ والخبر. وفي عبارته ميل إلى أن مدلول اسم الفعل معنى الفعل لا لفظه، ويوافقه قوله بعد الدالة على معنى المضارع وقوله الدالة على معنى الماضي. وفي قوله الآتي فإن معناه اسكت، وقوله معناه أقبل إلخ ميل إلى أن مدلوله لفظ الفعل وهو الراجح. قال سعد الدين في حاشيته على الكشاف: كل لفظ وضع بإزاء معنى اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف، كما تقول في قولنا: خرج زيد من البصرة، خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جر، فتجعل كلاً من الثلاثة محكوماً عليه، لكن هذا وضع غير قصديّ لا يصير به اللفظ مشتركاً ولا يفهم منه معنى مسماه، وقد اتفق لبعض الأفعال أن وضع لها أسماء أخر غير ألفاظها تطلق ويراد بها الأفعال من حيث دلالتها على معانيها وسموها أسماء الأفعال: فصه مثلاً اسم موضوع بإزاء لفظ اسكت لكن لا يطلق ويقصد به نفس اللفظ كما في الأعلام المذكورة بل ليقصد به اسكت الدال على طلب السكوت حتى يكون صه مع أنه اسم كلاماً تاماً، بخلاف اسكت هو اسم لـ: اسكت الذي هو فعل أمر في قولك: اسكت فعل أمر اهـ. وبقي قولان آخران كون مدلوله الحدث وكون اسم الفعل فعلاً فالأقوال أربعة كما في الروداني. قوله: (محل) مصدر ميمي بمعنى حلول. قوله: (إما مصدر) فيه أن المصدر لم يدل على الأمر بل ناب مناب الدال عليه وهو فعل الأمر قاله الروداني، ويمكن دفعه بأن يراد بالدلالة الدلالة ولو باعتبار النيابة عن الدال. قوله: (نحو صه وحيهل) لو مثل بنزال ودراك كما فعل صاحب التوضيح لكان أحسن لأن اسمية صه وحيهل علمت مما تقدم لقبولهما التنوين. وفي حيهل ثلاث لغات: سكون اللام وفتحها منونة وبلا تنوين، وكلام المصنف يحتمل الأولى والأخيرة وكذا الثانية بناء على اللغة القليلة من الوقف على المنصوب المنون بالسكون كالمرفوع والمجرور. ونقل شيخنا السيد لغة رابعة هي إبدال الحاء عيناً وانظر ضبط اللام على هذه اللغة. قوله: (معناه أقبل أو قدم أو عجل) يتعدى على الأول بـ على وعلى الثاني بنفسه وعلى الثالث بالباء. قوله: (ولا محل) أي حلول كما مر.

كذلك ينتفي كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلاً مضارعاً عند انتفاء قبول لم. كأوّه بمعنى أتوجع. وأف بمعنى أتضجر. وينتفي كون الكلمة الدالة على معنى الماضي فعّلا ماضياً عند انتفاء قبول التاء كهيهات بمعنى بعد. وشتان بمعنى افترق. فهذه أيضاً أسماء أفعال فكان الأولى أن يقول:

وما يرى كالفعل معنى وانخزل   عن شرطه اسم نحو صه وحيهل

ليشمل أسماء الأفعال الثلاثة، ولعله إنما اقتصر في ذلك على الأمر لكثرة مجيء اسم الفعل بمعنى الأمر، وقلة مجيئه بمعنى الماضي والمضارع كما ستعرفه. **الثاني**: إنما يكون انتفاء قبول التاء دالاً على انتفاء الفعلية إذا كان للذات فإن كان لعارض فلا وذلك كما في أفعل في التعجب. وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء. وحبذا في المدح. فإنها لا تقبل إحدى التاءين مع أنها أفعال ماضية. لأن عدم قبولها التاء عارض نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح. بخلاف أسماء الأفعال فإنها غير قابلة للتاء لذاتها. **الثالث**: إنما دل انتفاء قبول لم والتاء والنون على انتفاء الفعلية مع كون هذه الأحرف علامات والعلامة ملزومة لا لازمة فهي

قوله: (كذلك) تأكيد لقوله كما. قوله: (فكان الأولى أن يقول) قال ابن غازي: ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال:

وما يكن منها لذي غير محلّ   فاسم كهيهات ووي وحيهل

أي وما يكن من الكلمات الدالة على معاني الأفعال الثلاثة غير محل لهذه العلامات المذكورة للفعل فهو اسم إلخ. قوله: (عن شرطه) أي علامته. قوله: (أسماء الأفعال الثلاثة) يصح جر الثلاثة ونصبها. قوله: (كما ستعرفه) أي من قول الناظم في باب اسم الفعل.

وما بمعنى أفعل كآمين كثر   وغيره كوى وهيهات نزر

قوله: (إذا كان) أي هذا الانتفاء للذات أي ذات الكلمة. قوله: (وما عدا إلخ) أي وعدا وخلا من ما عدا وما خلا وحب من حبذا. قوله: (لأن عدم قبولها التاء عارض إلخ) أي كما عرض لسبحان ولبيك ونحوهما عدم قبول خواص الأسماء من التزام طريقة واحدة. قوله: (نشأ من استعمالها في التعجب إلخ) أي من استعمالها فيما ذكر استعمال الأمثال التي تلزم طريقة واحدة. قوله: (والعلامة ملزومة لا لازمة) أي الغالب فيها ذلك كما يعلم مما بعده أي وانتفاء الملزوم وهو العلامة لا يوجب انتفاء اللازم وهو المعلم لجواز كون اللازم أعم كالضوء للشمس والأعم ينفرد عن الأخص. قوله: (فهي مطردة إلخ) اطراد الشيء: استلزام وجوده وجود شيء آخر، وانعكاسه: استلزام عدمه عدم شيء آخر، فقول الشارح: أي يلزم من وجودها الوجود تفسير لقوله مطردة؛ وقوله: ولا يلزم من عدمها العدم تفسير لقوله: ولا يلزم انعكاسها على اللف والنشر المرتب، لكن

مطردة ولا يلزم انعكاسها. أي يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم لكونها مساوية للازم فهي كالإنسان وقابل الكتابة يستلزم نفي كل منهما نفي الآخر. بخلاف الاسم وقبول النداء فإن قبول النداء علامة للاسم ملزومة له وهي أخص منه إذ يقال: كل قابل للنداء اسم ولا عكس. وهذا هو الأصل في العلامة.

اَلْمُعْرَبُ وَالمَبْني

المعرب والمبنى اسما مفعول مشتقان من الإعراب والبناء. فوجب أن يقدم بيان الإعراب والبناء. فالإعراب في اللغة مصدر أعرب ....

في قوله: ولا يلزم انعكاسها حزازة ولو قال: ولا ينعكس لكان مستقيماً لما علمت من أن الانعكاس استلزام والعدم للعدم. قوله: (لكونها) علة لقول دل. قوله: (مساوية للازم) أي لازمها وهو المعلم: أي والملزوم المساوي للازمة مطرد منعكس، فقولهم العلامة غير منعكسة محله: إذا لم تكن مساوية للعلم. وأجاب ابن قاسم في نكته بأن قبول ذلك مع كونه علامة هو شرط لازم فلزم من عدم القبول العدم من جهة كونه شرطاً لازماً لا من جهة كونه علامة إذ الشرط يلزم من عدمه العدم. قوله: (وهي أخص) لم يرد بالأخص ما هو المتبادر منه وهو ما يصح حمل الأعم عليه بل ما يلزم من وجوده وجود الأعم من غير عكس. قوله: (وهذا هو الأصل) أي الغالب.

المعرب والمبني

أي من الاسم والفعل لذكره هنا المعرب والمبني من الفعل أيضاً بقوله:

وفـعـل أمـر ومـضـيّ بـنـيـا

وأعربوا مضارعاً الخ. والقصر على الاسم وجعل ذكر الفعل هنا استطرادياً تعسف لا حاجة إليه وإن سلكه شيخنا وتبعه البعض.

قوله: (المعرب والمبني اسما مفعول الخ) لم يضمر لأن الترجمة للمعرب والمبني المصطلح عليهما والاشتقاق لما يعم الاصطلاحي واللغوي ولأنهما في الترجمة بمعنى المعنى، وفي قوله: المعرب والمبني اسما مفعول بمعنى اللفظ. قوله: (فوجب أن يقدم الخ) أي عكس ما فعل المصنف حيث أخر بيان الإعراب بقوله: والرفع والنصب الخ، ففي كلامه تلميح إلى اعتراض ابن هشام على المصنف، وأجاب عنه سم بأنه ليس المراد هنا بيان المعرب والمبني من حيث اتصافهما بالإعراب والبناء بالفعل حتى يقال معرفة المشتق منه سابقة على معرفة المشتق بل من حيث قبولهما الإعراب والبناء وبيان سبب القبول وضابطه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه، وعلى هذا ففي تقديم بيان المعرب والمبني على بيان الإعراب والبناء توطئة لإجرائهما على الكلمة، لأن من عرف أولاً قابل الإعراب وغير قابله تأتي له إجراء الإعراب على قابله ونفيه عن غير قابله لأن إجراء الإعراب على الكلمة وعدم إجرائه عليها فرعا قبولها وعدم قبولها فلذا بين أولاً القابل وغير القابل ثم بين الإعراب

أي أبان. أي أظهر. أو أجال. أو غير. أو أزال عرب الشيء وهو فساده. أو تكلم بالعربية. أو أعطى العربون. أو ولدله ولد عربي اللون. أو تكلم بالفحش. أو لم يلحن في الكلام. أو صار له خيل عراب. أو تحبب إلى غيره. ومنه العروب المتحببة إلى زوجها. وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان: **أحدهما**: أنه لفظي واختاره الناظم ونسبه إلى المحققين، وعرفه في التسهيل بقوله: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف. **والثاني**: أنه معنوي

وغيره، قال سم: فتأمله فإنه في غاية الدقة والنفاسة غفل عنه المعترض بما ذكر. وقيل: إنما قدم المعرب على الإعراب نظراً إلى تقدم المحل على الحال. وفي حواشي البعض أن كلام الشارح يوهم أن المصنف أغفل الكلام على الإعراب مع أنه سيأتي في قوله: والرفع والنصب الخ اهـ. ودعواه الإيهام ممنوعة كما علم من صدر القولة.

قوله: (أي أبان) هذا أنسب بالمعنى الاصطلاحي على أن الإعراب لفظي كما هو الصحيح ولهذا قدم معنى الإبانة، والأنسب به على أنه معنوي التغيير. قوله: (أي أظهر) أتى به لأن أبان يأتي بمعنى فصل ولازماً بمعنى ظهر. قوله: (أو أجال) يقال: أعرب زيد دابته أي أجالها ونقلها من مكان في مرعاها إلى آخر. قوله: (أو أزال عرب الشيء) بفتحتين يقال: عرب يعرب عرباً من باب فرح أي فسد كذا في القاموس. قوله: (أو أعطى العربون) بفتحتين وبضم فسكون ويقال عربان بضم فإسكان وبإبدال العين همزة في الثلاثة ففيه ست لغات. قوله: (أو لم يلحن في الكلام) هذا لازم للتكلم بالعربية، إلا أن يراد بالتكلم بها التكلم بألفاظها بقطع النظر عن أحوال أواخرها. قوله: (ما جيء به) أي شيء نطق به وإن لم يكن طارئاً ليصدق على الواو من: جاء أبوكِ لوجودها قبل دخول عامل الرفع أفاده الدنوشري. قوله: (لبيان مقتضى العامل) أي مطلوبه فالعامل كجاء ورأى والباء والمقتضى الفاعلية والمفعولية والإضافة العامة لما في الحرف، والإعراب الذي يبين هذا المقتضى الرفع والنصب والجر، لكن هذا التعريف يقتضي اطراد وجود الثلاثة أعني المقتضى والإعراب والعامل مع كل معرب، وليس كذلك بل هو أغلبي فقط لعدم تحقيق المقتضى في نحو: لم يضرب زيد، وخرج بهذا القيد حركة البناء والنقل والاتباع والمناسبة والتخلص من التقاء الساكنين وسكون النباء وحرفه وحذفه وسكون الوقف والإدغام والتخفيف. ثم إن فسر العامل بما فسره به ابن الحاجب رحمه الله تعالى وهو ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب لزم الدور كما قاله سم لأخذ الإعراب في تعريف العامل وأخذ العامل في تعريف الإعراب، قال: إلا أن يجعل التعريف لفظياً. ولزم القصور أيضاً لعدم دخول نحو: إذا لم يتقوّم بها معنى يقتضي الجزم كما مر، فإن فسر بالطالب لأثر مخصوص لم يلزم الدور ولا القصور.

قوله: (من حركة) بيان لما. قوله: (أو سكون أو حذف) قال الروداني: **كونهما لفظيين إنما هو من حيث إشعار اللفظ بهما لأن من سمعه بنقص حركة أو حرف علم بهما أو من حيث إن اللفظ**

والحركات دلائل عليه، واختاره الأعلم وكثيرون؛ وهو ظاهر مذهب سيبويه؛ وعرَّفوه بأنه تغيير أواخر الكلم ....

متعلقهما ومحل لهما. قوله: (والحركات) أي وجوداً وعدماً ليدخل السكون. وكان الأحسن أن يزيد والحروف أي وجوداً وعدماً ليدخل الحذف. وتوجيه جماعة كشيخنا والبعض الاقتصار على الحركات بأنها الأصل أي في الجملة، وإلا فقد تكون فرعاً كفتحة ما لا ينصرف، وكسرة جمع المؤنث السالم لا يدفع أحسنية زيادة الحروف.

قوله: (تغيير أواخر الكلم) أورد عليه أن التغيير فعل الفاعل فهو وصف له فلا يصح حمله على الإعراب الذي هو وصف للكلمة. وأجيب بأن المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو التغير أو هو مصدر المبني للمفعول. واستشكل البعض قول المورد أن الإعراب وصف للكلمة وتأويل المجيب التغيير بما يصح وصف الكلمة به بأن الإعراب مصدر أعرب أي غير لغة واصطلاحاً فهو وصف للفاعل لا للكلمة، يدلك على هذا قول النحاة هذا اللفظ معرب بصيغة المفعول، وقد صرحوا بأن الأصل في المعاني الاصطلاحية كونها أخص من اللغوية لا مباينة لها، فالذي ينبغي إبقاء المصدر على ظاهره وعدم ارتكاب التأويل فيه، وأنا أقول: يرد على هذا البعض قول النحاة هذا اللفظ مبني بصيغة المفعول فإنهم اشتقوه من البناء وهو مفسر اصطلاحاً على القول بأنه معنوي بلزوم آخر الكلمة حالة واحدة الذي هو وصف للكلمة قطعاً لا بإلزام آخر الكلمة حالة واحدة، فحيث لم يدل قولهم مبني على أن البناء وصف للفاعل لم يدل قولهم معرب على أن الإعراب وصف للفاعل. وحيث كان البناء اصطلاحاً وصفاً للكلمة بدليل تعريفهم له كان مقابله وهو الإعراب كذلك، وحينئذ يكون التغيير بمعنى التغير ويكون الإعراب اصطلاحاً منقولاً من وصف الفاعل إلى وصف الكلمة بقرينة أن مقابله وهو البناء كذلك والجري على الأصل من أخصية المعاني الاصطلاحية إذا لم تقم قرينة على خلافه كما هنا، ويكون قولهم معرب ومبني باعتبار حال ما قبل النقل كما نقول بالنقل وباعتبارهم في قولهم معرب ومبني حال ما قبل النقل على القول بأن الإعراب والبناء لفظيان، ولذلك نظائر كقولهم هذه الكلمة منوّنة مع أن التنوين اصطلاحا النون المخصوصة، نعم إن أول اللزوم في تعريف البناء بالإلزام اندفع عن هذا البعض الإيراد، وكان كل من الإعراب والبناء وصفاً للفاعل، وكان قولهم معرب ومبني باعتبار ما بعد النقل أيضاً، لكن يرجح ما قدّمناه تناسب القولين عليه وتواردهما على محل واحد أعني القول بأن الإعراب والبناء لفظيان، والقول بأنهما معنويان لتوافقهما عليه، على أن كلاً من الإعراب والبناء وصف للكلمة. نعم قد يطلق الإعراب على فعل الفاعل كما في قولك: أعربت الكلمة لكن ليس هذا هو المعقود له الباب بقرينة اختلافهم في أنه معنوي أو لفظي إذ فعل الفاعل معنوي قطعاً هذا هو تحقيق المقام والسلام. ثم المراد بالتغيير الانتقال ولو من الوقف إلى الرفع أو غيره، فلا يرد أن التعريف لا يشمل نحو سبحان اللازم النصب على المصدرية والإضافة في أواخر الكلم للجنس فاندفع الاعتراض بأن العبارة تقتضي توقف تحقق

لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً. والمذهب الأول أقرب إلى الصواب لأن المذهب الثاني يقتضي أن التغيير الأول ليس إعراباً لأن العوامل لم تختلف بعد وليس كذلك.

الإعراب على تغيير ثلاث أواخر مع أنه ليس كذلك. وفي العبارة مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة آحاداً، فاندفع الاعتراض بأن العبارة تفيد أن لكل كلمة أواخر مع أن الكلمة الواحدة ليس لها إلا آخر واحد، والمراد بالآخر الآخر حقيقة أو تنزيلاً لتدخل الأفعال الخمسة فإن إعرابها بالنون وحذفها وهي ليست الآخر حقيقة لأنها بعد الفاعل وهو إنما يأتي بعد الفعل، لكن لما كان الفاعل الضمير بمنزلة الجزء من الكلمة كانت النون بمنزلة الآخر، والمراد بتغيير الآخر ما يعم تغييره ذاتاً بأن يبدل حرف بحرف حقيقة كما في الأسماء الستة والمثنى المرفوع والمنصوب، أو حكماً كما في المثنى المنصوب والمجرور، أو صفة بأن تبدل حركة بحركة حقيقة كما في جمع المؤنث السالم المرفوع والمنصوب أو حكماً كما في جمعه المنصوب والمجرور. وإنما جعل الإعراب والبناء في الآخر لأنهما وصفان للكلمة والوصف متأخر عن الموصوف.

قوله: (لاختلاف العوامل الداخلة عليها) المراد بالاختلاف لازمه وهو الوجود ليدخل المعرب في أول أحواله أفاده الشنواني، ومنه يؤخذ جواب اعتراض الشارح الآتي. وأل في العوامل للجنس والمراد بدخول العامل على الكلمة طلبه إياها ليشمل العامل المعنوي كالابتداء والعامل المتأخر. وخرج بقوله: لاختلاف الخ التغيير لاتباع أو نقل أو نحوهما. قوله: (لفظاً أو تقديراً) الأولى أنهما راجعان إلى تغيير واختلاف العوامل ليدخل التغيير لفظاً كما في زيد، وتقديراً كما في الفتى، ووجود العامل لفظاً كما في جاء زيد، وتقديراً كما في زيداً ضربته، وجعل التغيير لفظياً وتقديرياً باعتبار داله من الحركة ونحوها والأظهر من جهة المعنى أنهما منصوبان بنزع الخافض وإن ضعف من جهة اللفظ بسبب أن النصب به سماعي أي على الراجح. ويصح أن يكون مفعولاً مطلقاً على تقدير أي تغيير واختلاف لفظ أو تقدير. قوله: (أقرب إلى الصواب) يقتضي أنه ليس بصواب لأن الأقرب إلى الشيء غير ذلك الشيء. ويمكن دفعه بأن المغايرة هنا اعتبارية والمعنى أن الأول الذي هو الصواب باعتبار ظننا أقرب إلى الصواب باعتبار نفس الأمر. ويقتضي أن الثاني قريب إلى الصواب وهو كذلك على تأويل الاختلاف بالوجود لاندفاع اعتراض الشارح عليه بهذا التأويل. فاعتراض الشارح عليه المقتضي فساد الثاني لأقربه إلى الصواب إنما هو باعتبار الظاهر وقطع النظر عن التأويل وللإشارة إلى إمكان الجواب عبر بأقرب فاندفع ما أشار إليه البعض من تنافي كلام الشارح ولا حاجة إلى دفعه بأن أفعل التفضيل ليس على بابه. فإن قلت: بعد التأويل السابق كانا متساويين لا أقربية لأحدهما على الآخر. **قلت**: أقربية الأول حينئذ باعتبار عدم إحواجه إلى تأويل بخلاف الثاني.

قوله: (لأن المذهب الثاني) أي لأن تعريف أهل المذهب الثاني أو المراد لأن المذهب الثاني يقتضي باعتبار التعريف عليه فافهم. قوله: (التغيير الأول) أي الانتقال من الوقف إلى الرفع. قوله: (لم تختلف بعد) أي الآن أي حين التغيير الأول أي لأن حقيقة اختلاف الأشياء أن يخلف كل منهما

والبناء في اللغة وضع شيء على صفة يراد بها الثبوت. وأما في الاصطلاح فقال في التسهيل: ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية أَو اتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من سكونين، فعلى هذا هو لفظي. وقيل هو لزوم آخر الكمة حركة أو سكوناً لغير عامل أو اعتلال؛ وعلى هذا هو معنوي؛ ....

الآخر. قوله: (على صفة) أي حال والجار والمجرور حال من وضع، واحترز بقوله على صفة الخ عن الوضع لا على تلك الصفة فلا يسمى بناء لغة كوضع ثوب على ثوب. وقوله الثبوت أي مدة طويلة فأل للعهد ولم يعبر بالثبات المشهور استعماله في الدوام لإيهامه الدوام الحقيقي. فإن قلت: التعبير بالثبوت يوهم أن المراد به ما يقابل الانتفاء **قلت**: القرينة الظاهرة مانعة من ذلك وهي لزوم عدم الفائدة في قوله على صفة إلخ على فرض أن يراد من الثبوت ما قابل الانتفاء لانفهام الثبوت بمعنى مقابل الانتفاء من قوله: وضع شيء على شيء، فاندفع ما اعترض به البعض. قوله: (لا لبيان الخ) خرج به الإعراب. قوله: (من شبه الإعراب) بكسر فسكون أو بفتحتين أي مشابهة في كون كل حركة أو سكوناً أو حرفاً أو حذفاً ومن بيان لما.

قوله: (وليس) أي ما جيء به. وقوله: حكاية الخ أي لأجل الحكاية كما في من زيداً حكاية لمن قال: رأيت زيداً، أو الاتباع كما في: الحمد لله بكسر الدال اتباعاً لكسر اللام، أو النقل كما في فمن أوتي بنقل ضمة الهمزة إلى النون أو التخلص من التقاء الساكنين كما في اضرب الرجل فهذه الحركات ليست إعراباً ولا بناء بل الإعراب والبناء مقدر إن منع من ظهورهما هذه الحركات. ولا ينافي هذا ما سيأتي من عدم الاتباع والتخلص من أسباب البناء على حركة لأن ما هنا فيما إذا كان التابع والمتبوع والساكنان في كلمتين وما سيأتي فيما إذا كان ذلك في كلمة، وكان عليه أن يقول: ولا مناسبة ولا وقفاً ولا تخفيفاً ولا إدغاماً، ولكن درج على التعريف بالأعم. قوله: (لزوم آخر الكلمة) كان الأولى إسقاط آخر لأن المبنى قد يكون حرفاً واحداً كتاء الفاعل. والمراد باللزوم عدم التغير لعامل فلا يرد أن في آخر حيث لغات: الضم والفتح والكسر. قوله: (حركة أو سكوناً) كان عليه أن يزيد أو حرفاً أو حذفاً، وأمثلة الأربعة: هؤلاء، كم، لا رجلين، أرم، فدخل في تعريف البناء بناء اسم لا والمنادى للزومهما حالة واحدة ما داما منادى واسم لا، ويحتمل تخصيص التعريف بالبناء الأصلي فلا يردان لعروض بنائهما.

قوله: (لغير عامل) متعلق بلزوم وخرج به نحو سبحان والظرف غير المتصرف كـ:لدي بناء على إعرابها كما سيأتي في الإضافة والاسم الواقع بعد لولا الامتناعية فإن لزومها حالة واحدة للعامل وهو أسبح في الأول ومتعلقِ الظرف في الثاني والابتداء في الثالث. قوله: (أو اعتلال) خرج به نحو الفتى، وأورد عليه أن المراد اللزوم لفظاً وتقديراً والفتى غير لازم تقديراً بل هو متغير تقديراً فهو خارج من قولنا لزوم فلا حاجة إلى قوله أو اعتلالٍ في إخراج ما ذكر. ويمكن الاعتذار عنه بأنه لما كان لازماً بحسب الظاهر وداخلاً بحسبه في اللزوم أتى بما يخرجه صريحاً. هذا وفي كلام الشارح

والمناسبة في التسمية على المذهبين فيهما ظاهرة (وَالاسْمُ مِنْهُ) أي بعضه (مُعْرَبُ) على الأصل فيه ويسمى متمكناً (وَ) منه أي وبعضه الآخر (مَبْنِي) على خلاف الأصل فيه ويسمى غير متمكن ولا واسطة بينهما على الأصح الذي ذهب إليه الناظم ويعلم ذلك من قوله:

ومعرب الأسماء ما قد سلما

من شبه الحرف وبناؤه ....

لف ونشر مرتب فقوله: لغير عامل راجع لقوله: حركة. وقوله: أو اعتلال راجع لقوله: سكوناً كما قاله شيخنا السيد عن الشيخ يحيى، والأولى رجوع قوله لغير عامل إلى الأمرين. قوله: (والمناسبة في التسمية) أي تسمية الإعراب والبناء باللفظي على المذهب الأول وتسميتهما بالمعنوي على المذهب الثاني. قوله: (ظاهرة) لأن ما جيء به للبيان أولاً للبيان من الحركات أو غيرها أمر ملفوظ به والتغير واللزوم معنيان من المعاني المعقولة. قوله: (أي بعضه) تفسير من ببعض أقرب إلى مذهب الزمخشري الجاعل من التبعيضية اسماً بمعنى بعض وعليه فمن مبتدأ ومعرب خبر وهذا أحسن في المعنى. وأما على مذهب الجمهور من حرفيتها فمعرب مبتدأ ثان مؤخر ومنه خبر مقدم ويكون تفسيره المذكور بياناً لحاصل المعنى. قوله: (على الأصل) أي الراجح والغالب. قوله: (ويسمى متمكناً) فإن كان متصرفاً يسمىٰ متمكناً أمكن.

قوله: (ومنه أي وبعضه) دفع بتقدير ذلك ما يوهمه ظاهر العبارة من انصباب المعرب والمبني على شيء واحد ومن أن المعرب والمبني معاً بعض. وقوله الآخر أفاد به أن هذا التقسيم للحصر وإن لم تفده العبارة والدليل على ذلك ما سيذكره من أن علة البناء شبه الحرف شبهاً قوياً وأن المعرب ما سلم من هذا الشبه. قال السندوبي: وكما لا تقتضي عبارته الحصر لا تقتضي ثبوت الواسطة خلافاً لبعض الشراح. فإن قلت: ما تصنع في من التبعيضية فإنها تقتضي ذلك. **قلت**: هي هنا على حد قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٥٣] وقولهم منا ظعن ومنا أقام إذ ليس في الآية والشاهد إلا قسمان فكذلك قول الناظم والاسم الخ اهـ. وحاصل الجواب: أن من التبعيضية إنما تقتضي بعضية مدخولها وكل من المعرب والمبني على حدته مدخول لها لا مجموعهما لما عرفت من أن التقدير منه معرب ومنه مبني، فالذي تقتضيه العبارة أن كلا بعض من الاسم وهو صحيح. قوله: (ولا واسطة) كان المناسب التفريع إلا أنه راعى قوله على الأصح فقط فترك التفريع. قوله: (على الأصح) وقيل: المضاف إلى ياء المتكلم لا معرب ولا مبني والصحيح أنه معرب. وذهب بعضهم إلى أن الأسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية وسينقل الشارح هذا قبيل قوله: ومعرب الأسماء. قوله: (ويعلم ذلك) أي عدم الواسطة. قوله: (من قوله ومعرب الأسماء الخ) أي مع قوله هنا ومبني لشبه الخ. قوله: (وبناؤه) أي الواجب فلا يرد على الناظم ما سيأتي في الإضافة أن من أسباب البناء الإضافة إلى مبنى لأنها مجوّزة. وإنما قدر الشارح ذلك مع أنه يصح تعلق قوله لشبه بقوله مبني ليتوافق قسما التقسيم في الإطلاق فيتناسبا، وليفيد

(لِشَبَهٍ مِنَ ٱلْحُرُوفِ مُدْنِي) أي مقرب لقوته يعني أن علة بناء الاسم منحصرة في مشابهته الحرف شبهاً قوياً يقربه منه. والاحتراز بذلك من الشبه الضعيف وهو الذي عارضة شيء من خواص الاسم (كَالشَّبَهِ ٱلْوَضْعِيِّ) وهو أن يكون الاسم موضوعاً ....

انحصار البناء في كونه لشبه الحرف على حد الكرم في العرب لأن الإضافة تأتي لما تأتي له اللام ولهذا قال الشارح: يعني أن علة بناء الاسم منحصرة الخ.

قوله: (لشبه من الحروف مدني) اعترض على التعليل بأنه يقتضي تقدم وضع الحرف على وضع الاسم وإلا لزم حمل الاسم الموجود على الحرف المعدوم، ولا معنى لذلك مع أن اللائق تقدم وضع الاسم لشرفه. وأجيب بأنا لا نسلم ذلك الاقتضاء فإنه يمكن مع تقدم وضع الاسم إلحاقه بالحرف مع تأخر وضعه بأن يوضع الاسم أولاً من غير نظر إلى حكمه من إعراب أو بناء، ثم الحرف ثانياً، ثم يحكم للاسم بحكم الحرف لوجود المشابهة، وأيضاً يجوز أن يكون بناء الاسم لشبه الحرف باعتبار تعقل الواضع، وما رتبه في عقله بأن يكون تعقل أولاً الأنواع الثلاثة عند إرادة وضعها ولاحظ معانيها ومقتضاها وحكم باستحقاق بعضها الحمل على بعض فيما يقتضيه من الحكم. وإنما اكتفى في بناء الاسم بشبهه للحرف من وجه واحد ولم يكتف في منع الصرف بشبه الفعل إلا من جهتين: جهة اللفظ وجهة المعنى لأن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه من الحرف الذي ليس بينه وبينه مناسبة إلا في الجنس الأعم وهو الكلمة، والفعل ليس كالحرف في البعد عن الاسم لأن كلاً منهما له معنى في نفسه بخلاف الحرف. وإنما لم يعرب الحرف إذا أشبه الاسم كما بني الاسم إذا أشبه الحرف لعدم فائدة الإعراب في الحرف وهي تمييز المعاني المتواردة على اللفظ المفتقرة إلى الإعراب لأن الحرف لا تتوارد عليه تلك المعاني.

قوله: (منحصرة في مشابهة الحرف إلخ) أي خلافاً لمن يجعل البناء بغير شبه الحرف أيضاً كشبه الفعل كما في نزال المشابه لانزل، وشبه شبه الفعل كما في حذام المشابه لنزال المشابه لانزل، والوقوع موقع الضمير كما في المنادى والتركيب كما في اسم لا وكل هذه في التحقيق ترجع لشبه الحرف. قوله: (وهو الذي عارضه إلخ) كما في أي فإنها سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية مشابهة للحرف، ولكن عارض شبهها للحرف لزومها الإضافة التي هي من خواص الأسماء. قوله: (كالشبه الوضعي) نسبة الشبه إلى الوضع نسبة له إلى وجهه: فإن قلت: قال سيبويه إذا سميت بباء اضرب. قلت: أب باجتلاب همزة الوصل وبالإعراب، وقال غيره قلت رب بالإتيان بما قبل الحرف وبالإعراب وهذا ينافي اقتضاء الشبه الوضعي للبناء. **قلت**: لا منافاة لأن شرط تأثير هذا الشبه كونه بأصل وضع اللغة بخلاف وضع التسمية فإنه عارض فضعف عن تأثير البناء، ولما كان التعبير بالوضعي منبهاً على شرط تأثير هذا الشبه اختاره على التعبير باللفظي الأنسب في مقابلة المعنوي، ولعل الإتيان بهمزة الوصل أو بما قبل الحرف لتكون الكلمة ثنائية فيكون لها نظير بحسب الظاهر في الإعراب بالحركات كـ:يد ودم، فاندفع ما نقله البعض عن الطبلاوي وسكت عليه من

على صورة وضع الحروف: بأن يكون قد وضع على حرف أو حرفي هجاء كما (فِي اَسْمَيْ) قولك: (جِئتَنَا) وهما التاء ونا، إذ الأول على حرف والثاني على حرفين، فشابه الأول الحرف الأحادي كـ:باء الجر، وشابه الثاني الحرف الثنائي كـ:عن. والأصل في وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرفي هجاء، وما وضع على أكثر فعلى خلاف الأصل. وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعداً فما وضع على أقل منها فقد شابه الحرف في وضعه واستحق البناء. وأعرب نحو: يد ودم لأنهما ثلاثيان وضعا.

استشكال الإتيان بالهمزة مع تحرك الآخر بحركات الإعراب، وإنما قدم الوضعي مع إنكار كثيرين له تقديماً للحسيّ أو اهتماماً به لكونه في مظنة المنع.

قوله: **(على صورة وضع الحرف)** المصدر بمعنى المفعول والإضافة بيانية أي موضوع هو الحرف قاله شيخنا السيد. قوله: **(قد وضع على حرف إلخ)** بالتنوين الإضافة على حد: قطع اللّه يد ورجل من قالها. قوله: **(في اسمي جئتنا)** الإضافة على معنى من واشتراط صحة الأخبار بالمضاف إليه عن المضاف في الإضافة التي على معنى من فيما إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف أفاده الروداني. قوله: **(قولك)** ذكره لزيادة الإيضاح لا لما قيل من أنه لو لم يذكره لم يصح التمثيل لأن المراد حينئذ لفظ جئتنا، والذي يراد لفظه علم كما سلف فتكون التاء ونا فيه كالزاي من زيد لا اسمين لأن المراد اسمي مسمى جئتنا التي نطق بها المصنف وهو جئتنا المستعمل في معناه كما في قولك: جئتنا يا زيد والتاء ونا فيه اسمان لا نفس جئتنا التي نطق بها المصنف حتى يلزم ما ذكر على أن إرادة لفظ جئتنا ثنائية مع تقدير القول أيضاً فلو تم ما قيل لم يخلص منه تقدير القول فتأمل. قوله: **(كعن)** هذا على مذهب غير الشاطبي ولو جرى عليه لقال كما ولا. قوله: **(والأصل في وضع الحروف إلخ)** أراد بالأصل الغالب فلا يرد قول الصرفيين الأصل في كل كلمة أن توضع على ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما لأن مرادهم بالأصل الملائم للطبع. قوله: (أو حرفي هجاء) **ظاهره**: ولو كان ثانيهما غير حرف لين وهو مذهب غير الشاطبي وقيده الشاطبي بكون الثاني حرف لين كما سيذكره الشارح. قوله: (وأعرب نحو: يد ودم إلخ) جواب سؤال مقدر وارد على قوله: فما وضع على أقل منها إلخ، **وحاصله**: أنهم أعربوا ذلك مراعاة لأصله كما راعوه في التصغير والنسب فأعادوا الياء مع قلبها واواً في النسب على ما سيأتي فقالوا في التصغير: يدية ودميّ، وفي النسب: يدوي ودموي، وكذا راعوه في التثنية على شذوذ فقد جاء شذوذاً يديان ودميان ودموان قاله السيوطي في جمع الجوامع. قال البعض: قد يقال حكمة عدم مراعاتهم الأصل في التثنية أي على اللغة غير الشاذة أنه لما طالت الكلمة بحرفي التثنية لم تعد الياء لئلا يتزايد الثقل ولغة العرب مبنية على التخفيف ما أمكن اهـ. وهذا غير صحيح لوجود الطول بحرفين في النسب إلى يد ودم لأن ياء النسب بحرفين وفي تصغير يد لأن المؤنث بلا تاء إذا صغر

تنبيه: قال الشاطبي: نا في قوله جئتنا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا أوّلياً كـ: ما و لا، فإن شيئاً من الأسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون، بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به، ثم قال: وبهذا بعينه اعترض ابن جني على من اعتل لبناء كَمْ ومَنْ بأنهما موضوعان على حرفين فأشبها هل وبل. ثم قال: فعلى الجملة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حدٍّ ما مثل به الناظم، فما أشار إليه هو التحقيق؛ ومن أطلق الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس إطلاقه بسديد. انتهى (وَ) كالشبه (الْمَعْنَوِيِّ) وهو أن يكون الاسم قد

لحقته التاء كما سيأتي مع أنهم أعادوا الياء فيهما فلعل ترك إعادتها في التثنية على اللغة الكثيرة للتخفيف لأن استعمال تثنية يد ودم أكثر من استعمال تصغيرهما ونسبهما إليه فتنبه.

قوله: (قال الشاطبي) هو أبو إسحاق شارح المتن، وأما القارىء صاحب حرز الأماني فهو أبو القاسم، وما قاله الشاطبي قال يّس؛ هو الحق لكن رجح الشيخ يحيى في حواشيه على المرادي ما لغير الشاطبي. قوله: (وضعاً أولياً) احتراز عن نحو؛ شربت ما بالقصر والوقف لأن وضعه على حرفين ثانوي عرض بالتغيير لا أولي فلا يعتد به. قوله: (فإن شيئاً) علة لمحذوف تقديره وهذا الوضع خاص بالحرف لأن شيئاً إلخ. قوله: (من الأسماء) أي المعربة لوجود أسماء مبنية على هذا الوضع كما الموصولة والشرطية والاستفهامية. وقال الدماميني: المراد الأسماء البحتة أي التي لا تؤدي مع المعنى الاسمي معنى الحرف فلا يرد نحو ما المذكورة. قوله: (فليس ذلك من وضع الحرف المختص به) لوجوده في الاسم معرباً نحو: مع بناء على القول بأنها ثنائية وضعاً. وقيل ثلاثية وضعاً وأصلها معى ونحو قد الاسمية التي بمعنى حسب بناء على لغة إعرابها وإن كان الغالب بناءها. قوله: (وبهذا بعينه) أي كون الوضع على حرفين المختص بالحرف أن يكون الثاني حرف لين.

قوله: (على من اعتل إلخ) أي فالصحيح على ما ذكره الشاطبي أن علة بناءكم الشبه المعنوي لتضمنها معنى همزة الاستفهام إن كانت استفهامية، ومعنى رب التكثيرية إن كانت خبرية، وعلة بناء من الشبة المعنوي إن كانت استفهامية أو شرطية، والافتقاري إن كانت موصولة، وحملت النكرة الموصوفة على الموصولة فلا إشكال. قوله: (فعلى الجملة) أي أقول قولاً مشتملاً على الجملة أي الإجمال أو جملة الأحوال وجميعها قال المنوفي وكان حكمة الاختصاص كون الحرف آلة للغير فخفف في وضعه. قوله: (قد تضمن معنى) أي زيادة على معناه الأصلي الموضوع له أولاً وبالذات ولكون وضعه له أولاً وبالذات ووضعه لمعنى الحرف ثانياً وبالعرض جعل اسماً ولم يجعل حرفاً، ولذا قال تضمن ولم يقل وضع لئلا يتوهم منه الوضع الأولى وإنما راعينا تضمنه معنى الحرف فبنيناه وفاء بحق المعنى الثانوي أيضاً. والحاصل: أنا راعينا ما وضع له أولاً فجعلناه اسماً وما وضع له ثانياً فبنيناه وفاء بحق المعنيين.

تضمن معنى من معاني الحروف، لا بمعنى أنه حل محلاً هو للحرف كتضمن الظرف معنى في والتمييز معنى من؛ بل بمعنى أنه خلف حرفاً في معناه: أي أدى به معنى حقه أن يؤدي بالحرف لا بالاسم، سواء تضمن معنى حرف موجود كما (فِي مَتَى) فإنها تستعمل للاستفهام نحو: متى تقوم، وللشرط نحو: متى تقم أقم، فهي مبنية لتضمنها معنى الهمزة في الأول ومعنى إن في الثاني، وكلاهما موجود أو غير موجود (وَ) ذلك كما (فِي هُنَا) أي أسماء الإشارة فإنها مبنية لأنها تضمنت معنى حرف كان من حقهم أن يضعوه فما فعلوا، لأن الإشارة معنى حقه أن يؤدي بالحرف كالخطاب والتنبيه. (وَكَنِيَابَةٍ عَنِ ٱلْفِعْلِ) في العمل (بِلا تَأَثُّرٍ) بالعوامل ....

قوله: (من معاني الحروف) أي من المعاني التي حقها أن تؤدى بالحروف وهي النسب الجزئية الغير المستقلة بالمفهومية على ما اختاره العضد والسيد الجرجاني ونقله شيخنا السيد في باب النكرة والمعرفة عن الشاطبي عن جميع النحاة إلا أبا حيان من أن معاني الحروف جزئيات وضعاً واستعمالاً، فعلى هذا: يكون المتبادر من عبارة الشارح أن المعنى الذي تضمنه الاسم المبني النسبة الجزئية. وقال الروداني: المراد بالمعنى هنا متعلق المعنى لا النسبة الجزئية التي حقق السيد أنها معنى الحرف اهـ. والظاهر أن مراده بمتعلق المعنى كليه كما في فن البيان، ولعل وجه ما ذكره إنه المتبارد من مثل قولهم تضمنت من الاستفهامية الاستفهام والشرطية الشرط وغير ذلك. قوله: (لا بمعنى أنه حل محلاً هو للحرف) أي بحيث يكون الحرف منظوراً إليه جائز الذكر لكون الأصل في الموضع ظهوره وإنما نفى التضمن بهذا المعنى لأنه بهذا المعنى لا يقتضي البناء.

قوله: (خلف حرفاً في معناه) أي في إفهام معناه أي بحيث صار الحرف مطروحاً غير منظور إليه وغير جائز الذكر مع الاسم. قوله: (سواء تضمن الخ) تعميم في قوله: أن يكون الاسم قد تضمن معنى الخ. قوله: (أو غير موجود) معطوف على قوله موجود من قوله سواء تضمن معنى حرف موجود. قوله: (فما فعلوا) قال يس: نوزع فيه بأنهم قد صرحوا بأن اللام العهدية يشار بها إلى معهود ذهناً أو خارجاً وهي حرف فقد وضعوا للإشارة حرفاً اهـ. وأجيب بأن المراد بالإشارة التي لم يضعوا لها حرفاً الإشارة الحسية وهي ما كانت بشيء من المحسوسات كاليد والرأس والإشارة بأل ليست كذلك، هذا وقد نقل ابن فلاح عن أبي علي كما في نكت السيوطي أن هنا بنيت لتضمنها معنى أل كأمس وعلى هذا فقد تضمنت معنى حرف موجود. قوله: (حقه أن يؤدي إلخ) لكونه نسبة مخصوصة بين المشير والمشار إليه، كما أن الخطاب مثلاً نسبة مخصوصة بين المخاطب والمخاطب، والتنبيه نسبة مخصوصة بين المنبه والمنبه. قوله: (وكنيابة) أي وكشبه نيابة أي شبه في نيابة كما يفيده عطفه على قوله كالشبه الوضعي ومثله يقال في قوله وكافتقار أصلاً.

قوله: (في العمل) زاد في التصريح والمعنى. قوله: (بلا تأثر) التأثر قبول الأثر الذي هو الإعراب، فالمعنى يبني الاسم لشبهه الحرف في مجموع شيئين؛ النيابة وعدم قبول الإعراب بحسب

ويسمى الشبه الاستعمالي، وذلك موجود في أسماء الأفعال فإنها تعمل نيابة عن الأفعال، ولا يعمل غيرها فيها بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب كما سيأتي،

وضعه ومعناه بأن يأبى وضعه ومعناه الإعراب، وبقولنا بحسب وضعه ومعناه اندفع عن المصنف ما أوردوه عليه من أن التأثر قبول الأثر الذي هو الإعراب فكأنه قال: يبني الاسم لعدم قبوله الإعراب وهو غير مستقيم لما فيه من التهافت، ولأن عدم التأثر مسبب عن البناء فهو متأخر عنه، وجعله سبباً له يقتضي تقدمه وهذا تناف. وأجيب أيضاً بأن المراد بعدم التأثر سببه وهو عدم تسلط العامل عليه ونظر فيه بأن عدم تسلط العامل فرع البناء فهو متأخر عنه فلا يصلح سبباً له لتقدم السبب، ولك أن تمنع الفرعية فتأمل. فإن قلت: وجه الشبه ينبغي أن يكون في المشبه به أصلاً، وهل وجه الشبه هنا وهو مجموع النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل أصل في الحرف؟ **قلت**: لا شك أن عدم التأثر بالعامل أصل في الحرف دون الاسم لأن الأصل في الإسم الإعراب فبتسليم أن النيابة عن الفعل أصل في كل من الاسم والحرف لا في الحرف فقط تكون أصالة وجه الشبه بالمشبه به باعتبار أحد جزءي وجه الشبه وهو عدم التأثر هكذا ينبغي تقرير السؤال والجواب، ومنه يعرف ما في صنيع البعض.

فائدة: قال الشيخ خالد بلا تأثر متعلق بمحذوف نعت لنيابة ولا هنا اسم بمعنى غير نقل إعرابها إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف وتأثر مصدر حذف متعلقة والتقدير وكنيابة كائنة بغير تأثير بعامل اهـ. أقول: لم قيل بنقل إعراب لا إلى تأثر وتقدير إعراب تأثر مع أن ذلك خلاف الظاهر، ولم لم يقل بأن لا معربة محلاً أو تقديراً وأنها مضافة إلى تأثر وأن جر تأثر إعراب له لا للا إلا أن يستأنس لما مر بالقياس على نقل إعراب إلا بمعنى غير إلى ما بعدها كما في: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٢٢] فتأمل.

قوله: (ويسمى الشبه الاستعمالي) الضمير يعود إلى معلوم من السياق أي يسمى الشبه في النيابة بلا تأثر الشبه الاستعمالي ومثله يقال في قوله: ويسمى الشبه الافتقاري. قوله: (وذلك موجود في أسماء الأفعال) فكلها مبينة للشبه الاستعمالي وفتحة نحو وراءك فتحة حكاية لما قبل نقله من الظرفية إلى اسمية الفعل خلافاً لابن خروف في جعله معرباً بالفتحة منصوباً بما ناب عنه كنصب المصدر. قوله: (ولا يعمل غيرها فيها) أي لعدم دخول عامل عليها، ولو قال: ولا يدخل عليها عامل لكان أوضح لإيهام ما عبر به أن العامل قد يدخل عليها ولا يعمل مع أن العامل لا يدخل عليها اتفاقاً، ولا يرد قول زهير:

فلنعم حشو الدرع أنت إذا ... دعيت نزال ولج في الذعر

لأنه من الإسناد إلى اللفظ. قوله: (بناء على الصحيح) مقابله أنها مبتدأ أغنى فاعلها عن الخبر كما لجماعة أو مفعول مطلق لمحذوف وجوباً موافق لها في المعنى بناء على أنها موضوعة للحدث

فأشبهت ليت ولعل مثلاً؛ ألا ترى أنهما نائبتان عن أتمنى وأترجى، ولا يدخل عليهما عامل. والاحتراز بانتفاء التأثر عما ناب عن الفعل في العمل ولكنه يتأثر بالعوامل كالمصدر النائب عن فعله فإنه معرب لعدم كمال مشابهته للحرف. (وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلا) ويسمى الشبه الافتقاري وهو أن يفتقر الاسم إلى الجملة افتقاراً مؤصلاً أي لازماً كالحرف، كما في إذ وإذا وحيث والموصولات الاسمية. أما ما افتقر إلى مفرد كـ: سبحان، أو إلى جملة لكن افتقاراً غير مؤصل أي غير لازم كافتقار المضاف في نحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [سورة المائدة، الآية: ١١٩] إلى الجملة

كما لجماعة منهم المازني، وانظر ما علة البناء على هذين القولين. قوله: (نائبتان عن أتمنى وأترجى) لعل معنى نيابتهما عن الفعلين إفادتهما معناهما لا أن الأصل ذكر الفعلين فتركا وأقيم مقامهما الحرفان كما في نيابة حرف النداء عن ادعو. قوله: (كالمصدر النائب إلخ) مبني على أحد مذهبين ثانيهما أن المنصوب بعده معمول للفعل المحذوف لا له وعليه فهو نائب عن الفعل معنى لا عملاً، وإنما قيد بالنائب لأنه العامل لزوماً وغيره وإن كان أيضاً يتأثر بالعوامل تارة يعمل وتارة لا. قوله: (أصلا) ألفه للإطلاق ولو جعلها ضمير تثنية عائداً على نيابة وافتقار لصلح واستغنى عن قوله بلا تأثر المسوق لإخراج المصدر النائب عن فعله لأن نيابته عنه عارضة في بعض التراكيب بخلاف اسم الفعل فإن نيابته عنه متصل حقيقة في المرتجل كـ:آمين وتنزيلاً في المنقول كـ: وراءك.

قوله: (وهو) أي الشبه الافتقاري، أن يفتقر الاسم، أي ذو أن يفتقر الاسم، أو الضمير راجع إلى افتقار. قوله: (إلى الجملة) أي أو ما قام مقامها كالوصف في أل الموصولة أو عوض عنها كالتنوين في إذ اهـ. دنوشري. ولعله أخذ التقييد بالجملة من جعل تنوين افتقار للتعظيم وهو أولى من جعل شيخنا إياه للتنويع لأن النوع كما يتحقق بالافتقار إلى الجملة يتحقق بغيره. ولا يرد على كلامه القول المقصود منه الحكاية لعدم افتقاره دائماً إلى الجملة أو المفرد القائم مقامها كالقصيدة والشعر لأنه قد ينصب المفرد المراد به لفظه كقلت زيداً أي قلت هذا اللفظ والمفرد الواقع على مفرد كقلت كلمة إذا كنت تلفظت بزيد مثلاً، وقد ينزل منزلة الفعل اللازم فلا ينصب شيئاً. هكذا ينبغي تقرير المقام ومنه يعلم ما في كلام البعض. قوله: (أي لازماً) تفسير مراد إذا المؤصل غير العارض لكن لما كان من شأنه اللزوم أطلق وأريد به اللازم فهو من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم بحسب الشأن. قوله: (كالحرف) إنما افتقر الحرف في إفادة معناه إلى الجملة لأنه وضع لتأدية معاني الأفعال أو شبه الأفعال إلى الأسماء.

قوله: (كسبحان) أي على المشهور من مذهبين ثانيهما أنه يستعمل مضافاً وغير مضاف كقوله:

سبحان من علقمة الفاخر

أي براءة منه. قال عبد الحكيم في حواشيه على شرح المواقف: سبحان نصب على المصدر بمعنى التنزيه والتبعيد من السوء الأصل سبحت بتشديد الباء سبحاناً حذف الفعل وجوباً لقصد الدوام

بعده فلا يبنى لأن افتقار يوم إلى الجملة بعده ليس لذاته وإنما هو لعارض كونه مضافاً إليها، والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر إلى المضاف إليه، ألا ترى أن يوماً في غير هذا التركيب لا يفتقر إليها نحو: هذا يوم مبارك؛ ومثله النكرة الموصوفة بالجملة فإنها مفتقرة إليها لكن افتقاراً غير مؤصل لأنه ليس لذات النكرة وإنما هو لعارض كونها موصوفة بها، والموصوف من حيث هو موصوف مفتقر إلى صفته وعند زوال عارض الموصوفية يزول الافتقار.

تنبيهان: الأول: إنما أعربت أي الشرطية والاستفهامية والموصولة وذان وتان واللذات واللتان لضعف الشبه بما عارضه في أيّ من لزوم الإضافة، وفي البواقي من وجود صورة التثنية وهما من خواص الأسماء، وإنما بنيت أيَ الموصولة وهي مضافة لفظاً إذا كان مصدر صلتها

وأقيم المصدر مقامه وأضيف إلى المفعول فهو مصدر من الثلاثي استعمل بمعنى مصدر الرباعي كما في: أنبت اللّه الشيء نباتاً. ويجوز أن يكون مصدر سبح في الأرض والماء كمنع إذا ذهب وأبعد أي أبعد من السوء إبعاداً أو من إدراك العقول وإحاطتها فيكون مضافاً إلى الفاعل. ولا يجوز أن يكون من سبح سبحاناً كمنع أو سبح تسبيحاً إذا قال: سبحان اللّه فيهما للزوم الدور اهـ. مع بعض إيضاح وزيادة من القاموس. وفي كونه علم جنس على التنزيه أو غير علم خلاف. قوله: (فلا يبني) جواب أما أي فلا يبني وجوباً أعم من أن لا يبني أصلاً كما في سبحان أو يبني جوازاً كما في يوم وببنائه على الفتح قرأ نافع. قوله: (وعند زوال عارض الموصوفية) كذا في نسخ وهو المناسب لقوله قبل لعارض كونها موصوفة وفي نسخ الوصفية وهو لا يناسب ما قبله إلا أن يجعل المصدر من المبني للمفعول فيكون بمعنى ما في النسخ الأولى.

قوله: (إنما أعربت إلخ) جواب سؤال وارد بالنظر إلى أي الشرطية والاستفهامية وذان وتان على الشبه المعنوي، وبالنظر إلى أي الموصولة واللذان واللتان على الشبه الافتقاري. قوله: (من لزوم الإضافة) أي إلى المفرد فخرج باللزوم كم فإنها قد تضاف إلى المفرد وقد لا تضاف أصلاً، وبالمفرد إذ وإذا وحيث فإنها إنما تضاف إلى الجملة ولدن فإنها قد تضاف إلى المفرد وقد تضاف إلى الجملة فلم يوجد المعارض ولو سلم وجوده في لدن فإعراب لدن لغة والمعارض قد لا يمنع إلا تحتم البناء. وبهذا الأخير يجاب عن إيراد قد الاسمية لأن فيها أيضاً لغتي الإعراب والبناء. قوله: (من وجود صورة التثنية) اعترض بأن من قال بالإعراب حكم بأن التثنية حقيقية، ومن قال بالبناء لاشتراطه في إعراب التثنية إعراب المفرد وقبوله التنكير وهو الأصح حكم بأنها صورية لأن مفرد ما ذكر مبني لا يقبل التنكير، والشارح لفق بين القولين فحكم أولاً بالإعراب وثانياً: بأن التثنية صورية، والجواب: منع التلفيق بل هو جار على القول بالإعراب ولا ينافيه التعبير بالصورة لأنه لما لم تجيء هذه التثنية على قياس التثنية لأن قياس تثنية ما كان كذا وتا والذي والتي ذيان وتيان واللذيان واللتيان كان كأنها غير حقيقية فلذلك قال صورة. قوله: (وهما) أي الإضافة والتثنية. قوله: (إنما بنيت أي الموصولة) دفع لما يرد على قوله لضعف الشبه بما عارضه إلخ، وكذا قوله فيما يأتي وإنما بني الذين

ضميراً محذوفاً نحو: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [سورة مريم، الآية: ٦٩] قرىء بضم أي بناء، وبنصبها لأنها لما حذف صدر صلتها نزل ما هي مضافة إليه منزلته فصارت كأنها منقطعة عن الإضافة لفظاً ونية مع قيام موجب البناء؛ فمن لاحظ ذلك بنى ومن لاحظ الحقيقة أعرب. فلو حذف ما تضاف إليه أعربت أيضاً لقيام التنوين مقامه كما في كل. وزعم ابن الطراوة أن أيهم مقطوعة عن الإضافة فلذلك بنيت، وأن هم أشد مبتدأ وخبر. ورد برسم المصحف الضمير متصلاً، والإجماع على أنها إذا لم تضعف كانت معربة. وإنما بنى الذين وإن كان الجمع من خواص الأسماء لأنه لم يجر على سنن الجموع لأنه أخص من الذي، وشأن الجمع أن يكون أعم من مفرده. ومن أعربه نظر إلى مجرد الصورة. وقيل هو على هذه اللغة مبني جيء به على صورة المعرب، ....

إلخ. قوله: (وبنصبها) ذكره زيادة فائدة ولا دخل له في الإيراد وهذه القراءة شاذة.

قوله: (كأنها منقطعة عن الإضافة لفظاً ونية) أما الأول: فللتنزيل المذكور. وأما الثاني: فلأنه لا معنى لتقدير المضاف إليه مع وجوده لفظاً، ومصب كأن مجموع قوله لفظاً ونية لا كل واحد على حدته حتى يرد أنها على هذا التنزيل منقطعة عن الإضافة نية تحقيقاً فتأمل. قوله: (مع قيام موجب البناء) وهو شبه الحرف في الافتقار اللازم إلى جملة. قوله: (فمن لاحظ ذلك) أي التنزيل المذكور مع قيام موجب البناء. قوله: (ومن لاحظ الحقيقة) أي وجود المعارض للشبه من الإضافة. قوله: (فلو حذف ما تضاف إليه) أي سواء ذكر صدر الصلة أو حذف أعربت أيضاً أي كما أعربت حال الإضافة وحذف صدر الصلة على لغة. قوله: (لقيام التنوين مقامه) أي مقام ما تضاف إليه، ولما لم يحسن تنزيل هذا التنوين منزلة صدر الصلة لتكون كأنها منقطعة عن الإضافة فتبني اتفق على إعرابها. قوله: (وزعم ابن الطراوة) هذا مقابل لقوله سابقاً وهي مضافة لفظاً إذا كان صدر صلتها ضميراً محذوفاً إلخ. وحاصل ما زعمه ابن الطراوة شيئان ردهما الشارح على طريق اللف والنشر المشوش. قوله: (وإن كان الجمع) أي اللغوي فلا ينافي أنه اسم جمع والواو للحال.

قوله: (لأنه لم يجر على سنن الجموع) يرد عليه أن التثنية في ذان وتان واللذان واللتان لم تجر أيضاً على سنن التثنية لما مر. ويمكن دفعه بأن جهة عدم جريان التثنية فيما ذكر على سنن التثنية لفظية وجهة عدم جريان الجمع في الذين على سنن الجموع معنوية والجهة المعنوية أقوى فلهذا اعتبرت دون الجهة اللفظية فاحفظه فإنه نفيس. قوله: (لأنه أخص من الذي) لأن الذي يستعمل في العاقل وغيره حقيقة والذين لا يستعمل حقيقة إلا في العاقل. قوله: (ومن أعربه) أي بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً نظر إلى مجرد الصورة أي إلى صورة الجمع المجردة عن النظر إلى المعنى من كونه أخص من مفرده. قوله: (على هذه اللغة) اسم الإشارة يرجع إلى لغة الإعراب لا بقيد كونه حقيقياً فلا ينافي قوله بعد مبني إلخ وإلى لغة من ينطق بالواو في حال الرفع المعلومة من المقام.

ومن أعرب ذو وذات الطائيتين حملهما على ذي وذات بمعنى صاحب وصاحبة. **الثاني**: عد في شرح الكافية من أنواع الشبه الشبه الإهمالي، ومثل له بفواتح السور والمراد الأسماء مطلقاً قبل التركيب فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة. وذهب بعضهم إلى أنها موقوفة أي لا معربة ولا مبنية، وبعضهم إلى أنها معربة حكماً ....

قوله: (ومن أعرب ذو وذات) جواب سؤال وارد على الشبه الافتقاري. قوله: (الشبه الإهمالي) أي شبه الاسم الحرف المهمل في إهماله عن العمل أي كونه لا عاملاً ولا معمولاً. قال في التصريح. وأدخله ابن مالك في الشبه المعنوي وأدخله غيره في الاستعمالي اهـ. وإنما يظهر القولان اللذان ذكرهما إذ لم يرد بالمعنوي والاستعمالي خصوص معناهما السابق بل أريد الأعم الشامل للشبه الإهمالي. وعد بعضهم من أنواع الشبه الشبه الجمودي والأقرب إرجاعه إلى الشبه الاستعمالي بمعنى يشمله لا بخصوص معناه السابق، وبعضهم الشبه اللفظي فقد ذكر الناظم أن حاشا الاسمية بنيت لشبهها الحرفية في اللفظ وكذا يقال في على الاسمية وكلا بمعنى حقاً وقد الاسمية. ونقل شيخنا السيد أن الشبه اللفظي مجوز للبناء لا محتم له، فعليه يجوز أن يكون حاشا وعلى وكلا الإسميات معربة تقديراً كالفتى. وقد الاسمية معربة لفظاً وقد مر هذا. قوله: **(ومثل له)** أي للمشتمل عليه بفواتح السور أي نحو ﴿صٓ﴾ [سورة ص، الآية: ١] و ﴿قٓ﴾ [سورة ق، الآية: ١] و ﴿الٓمٓ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١] وهذا مبني على أنها لا محل لها لكونها متشابهة لا يعرف معناها ولم يصحبها عامل. أما على أنها أسماء للسور مثلاً وأن محلها رفع بالابتداء أو الخبرية، أو نصب على المفعولية لمحذوف أي اقرأ، أو جر بحرف القسم المقدر فليست من هذا النوع بل ما كان منها مفرداً كـ﴿صٓ﴾ [سورة ص، الآية: ١] أو موازن مفرد كـ﴿حمٓ﴾ [سورة غافر، الآية: ١] موازن قابيل جاز إعرابه لفظاً أو تقديراً بأن يسكن حكاية لحاله قبل العلمية وما عدا ذلك كـ﴿الٓمٓ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١] و﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [سورة مريم، الآية: ١] يتعين فيه الثاني كذا في تفسير البيضاوي وحواشيه. وفي الهمع أن المفرد إذا أعرب يصرف ويمنع من الصرف باعتبار تذكير المسمى وتأنيثه، وأن موازنه إذا أعرب يمنع لموازنته الاسم الأعجمي، وأن ما لم يكن مفرداً ولا موازنه وأمكن جعله مركباً مزجياً كـ﴿طسٓمٓ﴾ [سورة الشعراء، الآية: ١] يجوز فيه الحكاية وبناء الجزأين على الفتح كخمسة عشر والإعراب على الميم مع فتح النون أو على النون مع إضافة أول الجزأين لثانيهما وعلى هذا في ميم الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه اهـ. بتصرف وبقولنا ولم يصحبها عامل سقط ما للبعض من الاعتراض على التعليل بكونها متشابهة بأن كونها متشابهة لا يقتضي عدم المحل وعدم الإعراب لثبوت ذلك في غيرها من المتشابه.

قوله: (والمراد) أي بما بني للشبه الإهمالي. وقوله الأسماء أي التي لم تكن مبنية قبل التركيب وبعده لا كمتى وأين. وقوله: مطلقاً أي فواتح السور أولاً. والمراد بالتركيب كما قاله الغنيمي ما يشمل الإسنادي والإضافي. قوله: (وبعضهم إلى أنها معربة حكماً) أي قابلة للإعراب

ولأجل سكوته عن هذا النوع أشار إلى عدم الحصر فيما ذكره بكاف التشبيه: (وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ) الشبه المذكور. وهذا على قسمين: صحيح يظهر إعرابه (كَأَرْضٍ وَ) معتل يقدر إعرابه نحو: (سُمَا) بالقصر لغة في الاسم. وفيه عشر لغات منقولة عن العرب: اسم

فالخلاف بينه وبين ما قبله لفظي لأن الأول لا ينفي قبولها للإعراب، والثاني: لا ينفي كونها غير معربة ولا مبنية بالفعل فالخلاف بينهما إنما هو في التسمية وعدمها كذا قال البعض، وهو يدل على أن القولين متفقان على أنها معربة بالمعنى المصطلح عليه في المعرب وهو ما سلم من شبه الحرف فرجع إلى قولين فقط: كونها مبنية لشبهها بالحرف، وكونها معربة لسلامتها من شبهه. وقال في شرح الجامع: وعلى أنها معربة حكماً فللمعرب معنيان: أحدهما المتصف بالاختلاف بالفعل، والثاني: مقابل المبني فبين المبني والمعرب بالمعنى الثاني تقابل العدم والملكة، وبين المبني والمعرب بالمعنى الأول تقابل التضاد ولذا جاز ارتفاعهما اهـ ببعض تلخيص. وقال الجامي في شرح قول ابن الحاجب في كافيته: فالمعرب أي من الأسماء المركب الذي لم يشبه مبني الأصل أي المبني الذي هو أصل في البناء ما نصه: أعلم أن صاحب الكشاف جعل الأسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك أعربت فإن ذلك لا يحصل إلا بإجراء الإعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحاً، فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الإعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الإمام عبد القاهر، واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا أخذ التركيب في تعريفه. وأما وجود الإعراب بالفعل في كون الاسم معرباً فلم يعتبره أحد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة اهـ. وهو حسن ينبغي أن يحمل عليه موهم خلافة. قوله: (ولأجل سكوته عن هذا النوع) أي وعن غيره كالشبه الجمودي وإن أوهم تقديمه الظرف خلافه. قوله: (بكاف التشبيه) الأولى بكاف التمثيل.

قوله: (ومعرب الأسماء) قال يس: الإضافة على معنى من وضابطها موجود وهو أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه اهـ. واعتراض البعض عليه بأن شرط هذه الإضافة صحة حمل الثاني على الأول كخاتم حديد مدفوع بما مر عن الروداني من أن صحة الحمل أغلبي لا شرط لازم. وإنما صرح المصنف بتعريف معرب الأسماء مع انفهامه من قوله: ومبني لشبه من الحروف مدني. توطئة لتقسيمه إلى ظاهر الإعراب ومقدره. قوله: (ما قد سلما من شبه الحرف) ما واقعة على اسم فاندفع الاعتراض بأن التعريف صادق على الحرف إذ الشيء لا يشبه نفسه. قوله: (الشبه المذكور) أشار به إلى أن الإضافة في شبه الحرف للعهد الذكرى والمعهود شبه الحرف المتقدم أعني المدني أي الذي لم يعارضه معارض. وبجعل الإضافة عهدية دخلت أي ونحوها من المعربات التي أشبهت الحرف شبهاً ضعيفاً فلا يقال التعريف غير جامع لخروج أي ونحوها لأن فيها شبهاً بالحرف. قوله: (يظهر إعرابه) أي إن لم يمنع من ظهوره مانع كوقف وإدغام وحكاية وتخفيف واتباع. قوله: (وفيه عشر لغات) بل ثمانية عشر جمعت في هذا البيت:

وسم وسما مثلثة، والعاشرة سماة. وقد جمعتها في قولي:

لغات الاسم قد حواها الحصر   في بيت شعر وهو هذا الشعر

اسم وحذف همزة والقصر   ملثثات مع سماة عشر

تنبيه: بدأ في الذكر بالمعرب لشرفه، وفي التعليل بالمبني لكون علته وجودية وعلة المعرب عدمية، والاهتمام بالوجودي أولى من الاهتمام بالعدمي، وأيضاً فلأن أفراد معلول علة البناء محصورة بخلاف علة الإعراب، فقدم علة البناء ليبين أفراد معلولها (وَفِعْلُ أَمْرٍ وَ) فعل (مُضِيّ بُنِيَا) على الأصل في الأفعال: **الأول**: على ما يجزم به مضارعه ....

سم سمة اسم سماة كذا سُما   سماء بتثليث لأوّل كلها

قوله: (في الذكر) أي ذكر قسمي الاسم ولو قال في التقسيم لكان أوضح إذ الذكر لا يخص التقسيم. قوله: (وفي التعليل) المراد بالتعليل ما يشمل الصريح كما في المبني والضمني كما في المعرب، لأن قوله: ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف يتضمن تعليل الإعراب بسلامة الاسم من شبه الحرف لأن تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بالعلية فلا يرد أن المصنف لم يعلل إعراب الاسم. والمراد أيضاً ما يشمل التعليل بعلة تامة كما في المبني والتعليل بعلة ناقصة كما في المعرب، فلا يرد أن علة إعراب الاسم ليست السلامة فقط بل توارد المعاني التركيبية المختلفة عليه مع السلامة. قوله: (فلأن) الفاء زائدة وهذا تعليل ثان لتقديم المبني في التعليل. قوله: (أفراد معلول علة البناء) أي أفراد موصوف معلول علة البناء لأن علة البناء شبه الحرف ومعلولها البناء وموصوفه المبني وأفراده النوعية محصورة لأنها المضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات وكذا المنادى واسم لا أن جعل الكلام فيما يشمل البناء الأصلي والعارض، ويصح أن يراد أفراده الشخصية فيتعين جعل الكلام في البناء الأصلي والأورد أن أفراد المنادى واسم لا الشخصية غير محصورة. قوله: (بخلاف علة الإعراب) أي أفراد معلول علة الإعراب أي أفراد موصوف معلولها.

قوله: (فقدم علة البناء ليبين أفراد معلولها) أي فيما يأتي وكان الأولى حذفه لأن تبيين أفراد معلول علة البناء لا يصلح علة لتقديم علة البناء مع أنه أسلف تعليل تقديم علة البناء فتأمل. قوله: (وفعل مضيّ) في إشارة إلى جرّ مضي وتقدير مضاف حذفه المصنف لمماثلته المعطوف عليه وأبقى المضاف إليه بحاله، وأن قوله بنيا الرافع لضمير التثنية خبر عن المذكور والمحذوف فلا يلزم الإخبار عن مفرد بمتحمل ضمير التثنية. ويحتمل كلام المصنف رفع مضي عطفاً على فعل على أنه أقيم مقام المضاف عند حذفه أو على أنه بمعنى ماض. ويحتمل أن ألف بنياً للإطلاق وأن ضميره يرجع إلى فعل مراداً به الجنس في ضمن نوعيه: فعل الأمر وفعل المضي. وأصل مضي مضوي قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون، وقلبت ضمة الضاد كسرة للمناسبة.

قوله: (الأول على ما يجزم به مضارعه) تبع فيه التوضيح وأورد عليه أن أمر الإناث مبني على

من سكون أو حذف. **والثاني**: على الفتح لفظاً كـ: ضرب أو تقديراً كـ: رمى. وبني على الحركة لمشابهته المضارع في وقوعه صفة وصلة وخبراً وحالاً وشرطاً، وبني على الفتح لخفته. وأما نحو: ضربت وانطلقنا واستبقن فالسكون فيه عارض أوجبه كراهتهم توالى أربع متحركات فما هو كالكلمة الواحدة ....

السكون صحيحاً كـ: اضربن أو معتلاً كـ: اخشين مع أن مضارعه ليس مجزوماً لبنائه باتصال نون الإناث والأمر المؤكد بالنون مبني على سكون مقدر مع أن مضارعه ليس مجزوماً لبنائه باتصال نون التوكيد والأمر الذي لا مضارع له كـ: هات وتعال مبني مع أنه لا مضارع له حتى يكون مجزوماً، وأجاب بعضهم عن الأولين بأن المضارع الذي اتصلت به نون الإناث أو نون التوكيد في محل جزم واستبعد لكن يأتي قريباً ما يؤيده. وبعضهم بأن المراد ما يجزم به مضارعه بقطع النظر عن اللواحق ويرد عليه أمر الإناث المعتل فإنه مبني على السكون ومضارعه المجرد من نون الإناث مجزوم بحذفي آخره، وبعضهم عن الأخير بأن المراد لو كان له مضارع ولك أن تستغني عن هذه التكلفات بجعل كلامه أغلبياً. وقال شيخنا السيد: التحقيق أن هات له مضارع يقال هاتي يهاتي مهاتاة كناجي يناجي مناجاة اهـ. قوله: (من سكون) أي ظاهر أو مقدر كمر بزيد، وقوله أو حذف أي حذف حرف علة أو نون وقد لا يبقى منه إلا حركة كما في قل أصله قل أي عد نقلت حركة الهمزة إلى اللام وحذفت. قوله: (لمشابهته المضارع) أي والمضارع معرب والأصل في الإعراب الحركة. قوله: (في وقوعه صفة إلخ) لا يخفي أن الواقع صفة وصلة وخبراً وحالاً هو الجملة لا الفعل وحده لكن لما كان المقصود بالذات من الجملة الفعل اعتبروه أو المراد وقوعه كذلك صورة قاله يس.

قوله: (وأما نحو: ضربت إلخ) أشار بالأمثلة الثلاثة إلى الصور الثلاث التي يعرض فيها سكون آخر الماضي وهي اتصاله بتاء الضمير أو نا التي للفاعل أو نون النسوة. قوله: (كراهتهم توالي أربع متحركات) أي في الثلاثي وبعض الخماسي كانطلقت وحمل الرباعي والسداسي وبعض الخماسي كتعظمت عليه إجراء للباب على وتيرة واحدة. وإنما حمل الأكثر على الأقل لأن في حمله على الأقل دفع المحذور بخلاف العكس. ولا يرد على كراهتهم ذلك علبط وجندل لأنهما مزالان عن أصلهما وهو علابط وجنادل، ولا نحو شجرة لأن تاء التأنيث على تقدير الانفصال. ويرد عليه أن نحو قلنسوة يدل على اعتبارها وعدم تقدير انفصالها وإلا وجب قلب الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها وأيضاً جعل الفعل مع تاء الفاعل كالكلمة الواحدة وعدم جعل الكلمة مع تاء تأنيثها كالكلمة الواحدة تحكم. ومن ثم اختار بعضهم أن الموجب لسكون آخر الفعل فيما مر تمييز الفاعل من المفعول في نحو: أكرمنا بالسكون وأكرمنا بالفتح وحملت التاء ونون النسوة على نا للمساواة في الرفع والاتصال. قوله: (فيما هو إلخ) ظرف للتوالي لا لأربع متحركات لئلا يلزم ظرفية الشيء في نفسه في نحو: ضربت لا في نحو: انطلقت بل ظرفية الأربع فيه من ظرفية الجزء في الكل.

لأن الفعل كالجزء من فعله، وكذلك ضمة ضربوا عارضة أوجبها مناسبة الواو.

تنبيه: بناء الماضي مجمع عليه، وأما الأمر فذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقدرة. وهو عندهم مقتطع من المضارع، فأصل قم لتقم فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة. قال في المغني: وبقولهم أن قول، لا الأمر معنى فحقه أن يؤدى بالحرف، ولأنه أخو النهي وقد دل عليه بالحرف ا هـ. (وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً) بطريق الحمل على الاسم لمشابهته إياه في الإبهام والتخصيص، وقبول لام الابتداء، ....

قوله: (لأن الفاعل إلخ) علة للتشبيه. قوله: (وكذلك ضمة ضربوا إلخ) ليس من هذا القبيل على الأوجه فتحة ضرباً بل هي أصلية لا لمناسبة الألف والأصلية ذهبت كما قيل بمثل ذلك في مررت بغلامي. والفرق أن كسرة الإعراب غير سابقة على ياء المتكلم حتى تستصحب بعد الإضافة إليها لوجود ياء المتكلم قبل دخول عامل الجرّ فتكون الكسرة كسرة مناسبة فتستصحب بعد دخول عامل الجر بخلاف فتحة بناء الفعل فإنها سابقة على الألف فتستصحب بعدها هكذا ينبغي تقرير الفرق. قوله: (أوجبها مناسبة الواو) لا يرد عليه نحو: غزوا وقضوا حيث لم يضم ما قبل الواو لوجود الضم قبلها تقديراً إذ الأصل غزووا وقضيوا قلبت الواو في الأول والياء في الثاني ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين. قوله: (فذهب الكوفيون) قال شيخنا السيد: أي والأخفش. ومما ضعف به مذهبهم أن حذف الجازم وإبقاء عمله ضعيف كحذف الجار. ولهم منع ذلك في لام الأمر.

قوله: (وتبعها حرف المضارعة) أي دفعاً للبس بالمضارع الخبري الصحيح العين واللام في الوقف وحمل المعتل العين أو اللام كقم وارم والصحيح في الوصل عليه. قوله: (لأن الأمر معنى) أي نسبي بين الآمر والمأمور فلا يستقل بالمفهومية وإنما حذف النعت لأخذه من قوله فحقه إلخ فاتضح قوله فحقه إلخ واندفع الاعتراض بأنه ليس كل معنى يؤدي بالحرف فإن المضي معنى والاستقبال معنى وقد أديا بغير الحرف. قوله: (ولأنه أخو النهي) أي نظيره في مطلق الطلب وإن كان الأمر طلب فعل والنهي طلب ترك على كلام بين في محله. وبحث شيخنا السيد في هذا التعليل فقال: قد يقال الأمر الذي هو أخو النهي ما كان معنى غير مستقل كما هو معنى الحرف، وأما الأمر الذي هو مدلول فعل الأمر فمعنى مستقل لكونه مع الحدث. قوله: (وأعربوا) أي العرب بمعنى نطقوا به معرباً أو النحاة بمعنى حكموا بإعرابه. قوله: (على الاسم) أي مطلق الاسم لا خصوص اسم الفاعل كما يؤخذ من قوله والجريان على لفظ اسم الفاعل حيث لم يقل والجريان عليه.

قوله: (في الإبهام إلخ) ذكر لشبه المضارع بالاسم أربعة وجوه: **أما الأول والثاني**: فلاحتمال المضارع الحال والاستقبال وتخصيصه بأحدهما بالقرينة كالآن وغداً مثل رجل فإنه مبهم ويتخصص بقرينة كالوصف وأل. وأما **الثالث والرابع**: فظاهران. فإن قلت: ذكروا في باب الإضافة أن المضاف

والجريان على لفظ اسم الفاعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف وتعيين الحروف الأصول والزوائد. وقال الناظم في التسهيل ....

لا يكون إلا اسماً لأنه يستفيد من المضاف إليه تعريفاً أو تخصيصاً وهما لا يكونان إلا في الاسم فيشكل على قولهم هنا الفعل المضارع يشبه الاسم في التخصيص. **قلت**: المراد بالتخصيص المذكور في باب الإضافة التخصيص الحاصل بالحرف المقدر كاللام أو من، وتقديره لا يكون في الفعل، أو يقال: ما هناك بالنظر للأمرين معاً أي التعريف والتخصيص لا يكونان معاً إلا في الاسم، أو المراد أن ذلك لا يكون بالأصالة إلا فيه. ثم ظاهر ما مر من احتمال المضارع الحال والاستقبال أنه مشترك بينهما وهو أحد الأقوال، **ثانيها**: أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال واعتمده جماعة كالدماميني والسيوطي لترجح كونه للحال عند التجرد عن القرائن كما هو شأن الحقيقة، **وللأول أن يقول**: قد يكثر استعمال المشترك في أحد معنييه بحيث يتبادر منه عند الإطلاق فيترجح الحمل عليه ولأن المناسب أن يكون للحال صيغة تخصه كما أن للماضي صيغة الفعل الماضي وللمستقبل صيغة فعل الأمر، ثالثها عكسه وليس المراد بالحال عند أهل العربية الآن وهو الزمان الفاصل بين الزمان الماضي والمستقبل بل أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل مع ما بينهما من الآن ولهذا تسمعهم يقولون يصلي من قول القائل زيد يصلي حال مع أن بعض أفعال صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات المتتالية واقعة في الحال قاله الدماميني: وما ذكرنا من أن زمن فعل الأمر مستقبل هو باعتبار الحدث المأمور به أما باعتبار الأمر والطلب فحال.

قوله: (والجريان) أي ولو باعتبار الأصل ليدخل يقوم فإنه جار على لفظ قائم باعتبار الأصل لأن أصله يقوم نقلت حركة الواو إلى ما قبلها للثقل. قوله: (في الحركات) أي مطلقها من غير نظر إلى خصوص الحركة. قوله: (وتعيين الحروف الأصول والزوائد) أي تعيين مقدار كل منهما وإن اختلف محل الزائد أو شخصه كما في يضرب وضارب وينطلق ومنطلق. قوله: (وقال الناظم في التسهيل) أي لعدم ارتضائه التعليل السابق فقد رده في شرحه بأن الوجه الأول والثاني يأتيان في الماضي فإن زمانه يحتمل القرب والبعد، فإذا دخلت عليه قد تخصص بالقرب، والثالث أيضاً يأتي في الماضي فإنه يقبل اللام إذا كان جواباً لـ:لو. والرابع ليس بمطرد فقد لا يجري المضارع على اسم الفاعل في جميع ما ذكر ولو سلم فالماضي قد يجري على الاسم كـ:فرح فهو فرح وأشر فهو أشر، وغلب غلباً وأجلب جلباً فالأوجه الأربعة ليست تامة في نفسها، وبتقدير تمامها لا تفيد لأنها ليست علة حكم الأصل وهو الاسم حتى يترتب على ثبوتها في الفرع وهو المضارع حكم الأصل مع أن شرط القياس ذلك. وأجيب عن قوله وبتقدير تمامها لا تفيد إلخ بأن وجود علة حكم الأصل في الفرع إنما يشترط في قياس العلة. ويصح أن يكون ما هنا من قياس الشبه وقد صرحوا بأنه يصح الإلحاق فيه بسبب المشابهة ولو في غير علة الحكم لكن يرد عليه أن قياس الشبه لا يصار إليه مع إمكان قياس العلة وهو ممكن هنا بأن يقاس المضارع على الاسم في الإعراب بجامع توارد المعاني

بجواز شبه ما وجب له، يعني من قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة لولا الإعراب لالتبست. وأشار بقوله بجواز إلى أن سبب الإعراب واجب للاسم وجائز للمضارع، لأن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب لأن معانيه مقصورة عليه، والمضارع يغنيه عن الإعراب وضع اسم مكانه كما في نحو: لا تعن بالجفاء وتمدح عمراً، فإنه يحتمل المعاني الثلاثة في: لا تأكل السمك وتشرب اللبن. ويغني عن الإعراب في ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع؛ فيقال: لا تعن بالجفاء ومدح عمرو، ولا تعن بالجفاء مادحاً عمراً، ولا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو؛ ومن ثم ....

التركيبية التي يميزها الإعراب على كل وإن أمكن تمييزها في الفرع بغير الإعراب كما سيأتي. ودعوى أن قياس العلة متعذر هنا لأن علة إعراب الاسم توارد المعاني التي يميزها إلا الإعراب لا مطلقاً وهذا غير موجود في المضارع لا يسلمها المصنف.

قوله: (بجواز شبه) أي مشابه والباء سببية متعلقة بشابه في كلام التسهيل حيث قال: شابه الاسم بجواز إلخ أي بسبب جواز قبول المضارع المعاني المختلفة المشابه لما وجب للاسم من قبوله المعاني المختلفة. ومعنى كون قبوله واجباً أن معانيه الواردة عليه التي يقبلها كالفاعلية والمفعولية والإضافة في نحو: ما أحسن زيداً مقصورة عليه لا تتعدى إلى غيره. ومعنى كون قبول المضارع جائزاً أن معانيه الواردة عليه التي يقبلها كالنهي عن كل من الفعلين في المثالين اللذين ذكرهما الشارح والنهي عن المصاحبة والنهي عن الأول وإباحة الثاني غير مقصورة عليه بل تستفاد بوضع اسم مكانه. وإنما قال شبه لاختلاف القبولين كما عرفت باعتبار الصفة لأن أحدهما واجب والآخر جائز وباعتبار المعاني المقبولة أيضاً فسقط اعتراض الدماميني على ذكر شبه بأنه فاسد، وسقط ما قد يقال المتصف بالوجوب والجواز الإعراب لا قبول المعاني. نعم يرد على المصنف أن الماضي أيضاً قابل للمعاني التركيبية المختلفة نحو: ما صام واعتكف فإنه يحتمل كون المعنى ما صام وما اعتكف، وما صام معتكفاً، وما صام ولكن اعتكف. وأجيب بأنه نادر فلا يعتبر وفيه بحث تأمل.

قوله: (لالتبست) أي في بعض الأحيان وإنما قيدنا ببعض الأحيان لأن الإعراب قد يدخل فيما لا إلباس فيه نحو: يشرب زيد الماء حملاً على ما فيه الإلباس ليجري الباب على سنن واحد اهـ. دماميني. بقي له بحث وهو أن اللازم على فرض عدم الإعراب هو الإجمال لا الإلباس لاحتمال المعاني حينئذٍ على السواء من غير تبادر خلاف المراد وقد قالوا الإجمال من مقاصد البلغاء. **وجوابه**: أنه ليس من مقاصدهم في مقام البيان كمقام بيان الفاعلية والمفعولية والإضافة بل يتحاشون عنه فيه فاعرفه. قوله: (لأن معانيه) أي المعاني المتواردة عليه كالفاعلية والمفعولية والإضافة. قوله: (مقصورة عليه) أي لا تحصل إلا بلفظه فتعين إعرابه طريقاً لبيانها. قوله: (لا تعن) بصيغة المجهول على المشهور لأنه بمعنى تهتم بخلاف الذي بمعنى تقصد فمبني للفاعل. قوله: (فيقال لا تعن بالجفاء ومدح عمرو إلخ) ومثل ذلك يقال في لا تأكل السمك وتشرب اللبن. قوله: (ومن ثم) أي

كان الاسم أصلاً والمضارع فرعاً خلافاً للكوفيين فإنهم ذهبوا إلى أن الإعراب أصل في الأفعال كما هو أصل في الأسماء؛ قالوا: لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في نحو الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع كما في نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن كما تقدم. وأجيب بأن اللبس في المضارع كان يمكن إزالته بغير الإعراب كما تقدم. وإنما يعرب المضارع (إنْ عَرِيَا. مِنْ نُونِ تَوْكِيدِ مُبَاشِرِ) له نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [سورة يوسف، الآية: ٣٢] (وَمِنْ نُونِ إِنَاثٍ كَيَرُعْنَ) من قولك: النسوة يرعن أي يخفن (مَنْ فُتِنْ) فإن لم يغر منهما لم يعرب لمعارضة شبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال فرجع إلى أصله من البناء فيبنى مع الأولى على الفتح لتركيبه معها تركيب خمسة عشر، ومع الثانية على السكون ....

من أجل أن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب بخلاف الفعل. قوله: (كان الاسم) أي إعرابه أصلاً والمضارع أي إعرابه فرعاً. قوله: (خلافاً للكوفيين) أي ولمن ذهب إلى أن الإعراب أصل في الفعل فرع في الاسم لوجوده في الفعل من غير سبب فهو لذاته بخلاف الاسم وهو باطل لما علمت من أن سبب الإعراب فيهما توارد المعاني. قوله: (إن عريا) بكسر الراء ماضي يعري كـ:رضي يرضي أي خلا، وأما عرا يعرو كعلا يعلو فبمعنى عرض. قوله: (مباشر) أي ولو تقديراً كقوله:

لا تهين الفقير علك أن ... تركع يوماً والدهر قد رفعه

أصله تهينن بنون التوكيد الخفيفة حذفت لالتقاء الساكنين أفاده يس وغيره. قوله: (ومن نون إناث) أي نون موضوعة للإناث وإن استعملت مجازاً في الذكور كما في قوله:

يمرون بالدهنا خفافاً عيابهم ... ويرجعن من دارين بجر الحقائب

قوله: (لم يعرب) أي لفظاً وهو معرب محلاً إن دخل عليه ناصب أو جازم كما في يس. وسكت عن محلية الرفع بالتجرد والقياس أنها كذلك، إلا أن يقال: التجرد ضعيف لأنه عامل معنوي كذا قال شيخنا السيد. ثم رأيت شيخنا في باب إعراب الفعل نقل عن سم أن له محل رفع في حال التجرد من الناصب والجازم ونظر فيه. وجزم بأنه ليس له في حال التجرد محل رفع ناقلاً ذلك عن القليوبي وغيره. قوله: (لمعارضة إلخ) فيه أن عدم إعرابه هو الأصل فلا يحتاج إلى التعليل ويجاب بأن المضارع لما أشبه الاسم في الأمور المتقدمة كان كأن الإعراب متأصل فيه فإذا خرج عنه فكأنه خرج عن الأصل فلهذا ذكر وجه البناء. قوله: (بما هو من خصائص الأفعال) أي القوي بتنزيله منزلة الجزء الخاتم للكلمة فاندفع الاعتراض بلزوم بناء المضارع المقرون بلم أو قد أو حرف التنفيس أو ياء الفاعلة لمعارضة الشبه فيه بما هو من خصائص الأفعال. لكن هذا الاندفاع لا يظهر بالنسبة لياء الفاعلة لاتصالها بالآخر وتنزلها منزلة الجزء من الفعل إلا أن يقال: تنزل نون التوكيد أقوى وأتم.

قوله: (لتركيبه معها إلخ) تعليل لكون البناء على الفتح كما قاله غير واحد لا لأصل البناء لأنه ذكره لا لأن التركيب لا يصلح علة للبناء بدليل بعلبك كما قيل لأن المراد هنا خصوص التركيب

حملاً على الماضي المتصل بها لأنهما مستويان في أصالة السكون وعروض الحركة كما قاله في شرح الكافية والاحتراز بالمباشر عن غير المباشر وهو الذي فصل بين الفعل وبينه فاصل: ملفوظ به كألف الاثنين، أو مقدر كواو الجماعة وياء الواحدة المخاطبة، نحو: هل تضربان يا زيدان، وهل تضربن يا زيدون، وهل تضربن يا هند، الأصل تضربانن وتضربونن وتضربينن، حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، ولم تحذف نون التوكيد لفوات المقصود منها بحذفها، ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين، وبقيت الضمة والكسرة دليلاً على المحذوف، ولم تحذف الألف لئلا يلتبس بفعل الواحد، وسيأتي الكلام على ذلك في موضعه مستوفى فهذا ونحوه معرب.

العددي كما يصرح به قول الشارح تركيب خمسة عشر لا مطلق التركيب المزجي. والتركيب العددي يصلح علة للبناء كما ستعرفه في بابه وإنما اقتضى التركيب الفتح لأنه يحصل به ثقل فيحتاج معه إلى التخفيف بالفتح. وقال شيخنا السيد: ما ذكره الشارح علة لكون البناء على الفتح مع نون التوكيد وعلى السكون مع نون الإناث عازياً لشرح الكافية إنما ذكره المصنف في شرح الكافية علة لأصل البناء لا لكونه على الفتح أو السكون ففي عزوه إلى شرح الكافية نظر. قوله: (**حملاً على الماضي المتصل بها**) أي في كون كل ساكن الآخر لفظاً لا في البناء على السكون لئلا ينافي ما سبق من كون الماضي المتصل بنون الإناث مبنياً على فتح مقدر وإن درج شيخنا على المنافاة أخذاً بظاهر العبارة. وإنما علل سكونه مع أن الأصل في المبني السكون لأنه لما استحق الإعراب الذي أصله الحركة وبني مع نون التوكيد على حركة دل على أن المنظور إليه فيه هو الحركة فاحتيج في خروجه عنها مع نون الإناث إلى وجه.

قوله: (لأنهما) أي الماضي والمضارع وهذا تعليل للحمل على الماضي في سكون الآخر لفظاً لا في البناء على السكون لما عرفت. قوله: (مستويان في أصالة السكون وعروض الحركة) لما مر من أن الأصل الأصيل في الأفعال البناء وفي المبني السكون، فإن قلت: إذا كان الماضي والمضارع مستويين في أصالة السكون فلا معنى لحمل المضارع على الماضي. **قلت**: المراد بالاستواء الاشتراك ولو مع التفاوت في القوة. ولما خرج المضارع عن أصله وأعرب ضعفت أصالة السكون فيه فحمل على الماضي الذي لم يخرج فلم تضعف أصالة السكون فيه. قوله: (لتوالي الأمثال) أي الممنوع وذلك إذا كانت كلها زوائد فلا يرد نحو النسوة جننّ لأن الزائد المثل الأخير فقط. قوله: (لفوات المقصود منها بحذفها) أي لعدم ما يدل عليها بخلاف نون الرفع فإنها وإن أتى بها لمعنى مقصود لكن لا يفوت بحذفها لوجود الدليل عليها وهو أن الفعل معرب لما يدخل عليه ناصب ولا جازم للعلم حينئذ بأن نون الرفع مقدرة. قوله: (لالتقاء الساكنين) أي لدفعه، وفيه أن التقاء الساكنين هنا على حده فهو جائز فلا حاجة إلى حذف الواو والياء للتخلص منه. ويمكن دفعه بأنه وإن كان جائزاً لا يخلو عن ثقل ما فالحذف للتخلص من الثقل الحاصل به.

قوله: (لئلا يلتبس بفعل الواحد) لا يقال: كسر النون يدفع اللبس لأنا نقول: لو حذفت لم

والضابط أن ما كان رفعه بالضمة إذا أكد بالنون بني لتركبه معها. وما كان رفعه بالنون إذا أكد بالنون لم يبن لعدم تركبه معها لأن العرب لم تركب ثلاثة أشياء.

تنبيه: ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور. وذهب الأخفش وطائفة إلى البناء مطلقاً، وطائفة إلى الإعراب مطلقاً. وأما نون الإناث فقال في شرح التسهيل: إن المتصل بها مبني بلا خلاف، وليس كما قال، فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه وابن طلحة والسهيلي إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي (وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا) الذي به الإجماع إذ ليس فيه مقتضى الإعراب لأنه لا يعتوره من المعاني ما يحتاج إلى الإعراب. (وَالأَصْلُ فِي ٱلْمَبْنِيِّ) اسمان كان فعلاً أو حرفاً (أن يُسَكَّنَا) ....

تكسر النون لأن سبب الكسر وقوعها بعد ألف تشبه ألف المثنى على أن اللبس حاصل حال الوقف. قوله: (بني لتركبه معها) علل الشارح هنا أصل البناء بالتركيب مخالفاً لما أسلفه وقد أسلفنا أن هذا ما درج عليه الناظم في شرح الكافية فيكون الشارح هنا موافقاً له فافهم. قوله: (لم تركب ثلاثة أشياء) اعترض بأنهم ركبوها في قولهم لا ماء بارد ببناء الوصف معها على الفتح كما سيأتي في باب لا. وأجيب هناك بأن لا إنما دخلت بعد تركيب الموصوف والوصف وجعلهما كالشيء الواحد ولا يقاس على باب لا غيره، فلا يدعي هنا تركيب الفعل مع الفاعل ثم إدخال نون التوكيد. قوله: (بين المباشرة) أي بين نون التوكيد المباشرة لأن نون الإناث لا تكون إلا مباشرة ولذا لم يقيدها الناظم بالمباشرة. قوله: (إلى البناء) أي على الفتح حتى في المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة لكنه فيه مقدر منع من ظهوره حركة المناسبة هذا هو الأقرب وإن توقف فيه البعض. قوله: (إلى الإعراب مطلقاً) لكنه في المباشرة مقدر منع من ظهوره حركة التمييز بين المسند للواحد والمسند للجماعة والمسند للواحدة. قوله: (ما) أي سكون، ومن في قوله من الشبه بالماضي تعليلية وجعل السكون هنا عارضاً للمضارع باعتبار ما صار كالمتأصل فيه من الإعراب، فلا ينافي ما أسلفه الشارح من استواء المضارع والماضي في أصالة السكون لأنه باعتبار الأصل الأصيل فتنبه. قوله: (الذي به) أشار به إلى الجواب عن الاعتراض بأن كلام المصنف لا يفيد بناء الحروف بالفعل إذ لا يلزم من الاستحقاق الحصول. **وحاصل ما أشار إليه من الجواب**: أن أل في البناء للعهد الحضوري أي البناء الحاضر في الحرف فيكون كلام المصنف مفيداً لبناء كل حرف واستحقاقه بناءه الحاصل له. ويجاب أيضاً بأن حصول البناء للحرف علم من قوله:

لشبه من الحروف مدني

والقصد الآن بيان استحقاق الحرف بناءه الحاصل له. قوله: (لا يعتوره) أي لا يتوارد عليه. قوله: (ما يحتاج) أي معان تركيبية يحتاج التمييز بينها إلى الإعراب. وأما المعاني الإفرادية كالابتداء والتبعيض والبيان بالنسبة إلى من فتعتور الحرف لكن يميز بينهما بالإعراب.

قوله: (والأصل في المبني) أي الراجح فيه أو المستصحب لا الغالب إذ ليس غالب المبنيات

أي السكون لخفته وثقل الحركة، والمبني ثقيل فلو حرك اجتمع ثقيلان. (وَمِنْهُ) أي من المبني ما حرك لعارض اقتضى تحريكه. والمحرك. (ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَ) ذو (ضَمّْ) فذو الفتح (كَأَيْنَ) وضرب ورب. وذو الكسر نحو (أَمْسِ) وجير. وذو الضم نحو (حَيْثُ) ومنذ (وَٱلسَّاكِن) نحو (كَمْ) واضرب وهل. فالبناء على السكون يكون في الاسم والفعل والحرف لكونه الأصل. وكذلك الفتح لكونه أخف الحركات وأقربها إلى السكون. وأما الضم والكسر فيكونان في الاسم والحرف لا الفعل لثقلهما وثقل الفعل، وبنى أين لشبهه بالحرف في المعنى وهو الهمزة إن كان استفهاماً، وإن إن كان شرطاً ....

ساكناً. قوله: (أي السكون) فسر أن يسكن بالسكون لأنه عبارة النحاة لا لتأوله بالتسكين، والتسكين فعل الفاعل فهو وصف له لا للكلمة وإن توهمه شيخنا والبعض لأن المصدر المؤول به أن يسكن مبني للمفعول قطعاً أي كونه مسكناً وهو وصف للكلمة قطعاً فلا تغفل. بقي شيء آخر أورده السيوطي في نكته وهو أن المصنف لم يذكر أن غير السكون والفتح والكسر والضم ينوب عنها كما ذكر نظير ذلك في الإعراب فربما توهم عدد ذلك هنا، وليس كذلك فينوب عن السكون الحذف في الأمر المعتل والأمر لاثنين أو جماعة أو مخاطبة، وعن الفتح الكسر في نحو: لا مسلمات لك، والياء في نحو: لا مسلمين ولا مسلمين لك، والألف في نحو: **«لا وتران في ليلة»** وعن الكسر الفتح في نحو: سحر على رأي من يقول ببنائه، وعن الضم الواو والألف في نحو: يا زيدون ويا زيدان اهـ. وفيما ذكره من نيابة الفتح عن الكسر في نحو: سحر نظر فتأمل. قوله: (والمبنى ثقيل) لزومه حالة واحدة ولافتقار الحرف إلى ضميمة وتركب معنى الفعل ومشابهة الاسم المبني الحرف الثقيل. وأما تعليل ثقله بكون مدلوله مركباً لتضمنه معنى الحرف زيادة على معناه الأصلي كما اقتصر عليه البعض فقاصر كما قاله شيخنا على المبني من الأسماء للشبه المعنوي ك: متى.

قوله: (ومنه) أشار به إلى عدم الانحصار فيما ذكره لأن من المبني ما بني على حرف ك: يا زيدان ويا زيدون ولا رجلين، وما بني على حذف ك: اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي. قوله: (ذو فتح) قدمه لأن الفتح أخف الحركات ويليه الكسر. قوله: (وذو الضم نحو: حيث) فإن قلت: من أين يعلم أن الناظم أتى بها مثالاً للضم مع أن فيها الفتح والكسر أيضاً؟ **قلت**: لأن أين تعينت مثالاً للفتح وأمس تعينت مثالاً للكسر فيكون حيث مثالاً للضم، وأيضاً الضم أشهر والحمل على الأشهر أرجح. قوله: (لا الفعل) وأما نحو ضربوا فمبني على فتح مقدر والضمة للمناسبة كما مر. وأما رد بضم الدال فمبني على سكون مقدرة وضمته للاتباع. وأما نحو ع و ق فمبني على الحذف والكسرة كسرة بنيه. وأما رد بكسر الدال فمبني على سكون مقدر والكسرة للتخلص من التقاء الساكنين. قوله: (لثقلهما وثقل الفعل) أما الأول فلأن الضم إنما يحصل بأعمال العضلتين معاً والكسر بأعمال العضلة السفلى بخلاف الفتح فإنه يحصل بمجرد فتح الفم. وأما الثاني فلتركب معناه من حدث وزمان قيل ونسبة على ما بين في محله. قوله: (وهو الهمزة) الضمير يرجع إلى الحرف.

وبنى أمس عند الحجازيين لتضمنه معنى حرف التعريف لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة. وبنى حيث للافتقار اللازم إلى جملة. وبنى كم للشبه الوضعي أو لتضمن الاستفهامية معنى الهمزة والخبرية معنى رب التي للتكثير.

تنبيه: ما بني من الأسماء على السكون فيه سؤال واحد لم بني؟ وما بني منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة: لم بني ولم حرك ولم كانت الحركة كذا وما بني من الأفعال أو الحروف على السكون لا يسأل عنه. وما بني منهما على حركة فيه سؤالان: لم حرك؟ ولم كانت الحركة كذا؟

قوله: (وبني أمس عند الحجازيين) أي بشروط خمسة ذكرها الشارح في باب ما لا ينصرف: أن يراد به معين، وأن لا يضاف، ولا يصغر، ولا يكسر، ولا يعرف بأل. وأما التميميون فبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاثة للعلمية والعدل عن الأمس وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر في غيرها فإن فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف في إعرابه وصرفه.

قوله: (لتضمنه معنى حرف التعريف) معناه التعيين. وبيان ذلك: أنه اسم لمعين وهو اليوم الذي يليه يومك. وأما المقرون بأل العهدية فهو لليوم الماضي المعهود بين المتخاطبين وليه يومك أم لا، وإذا نوّن كان صادقاً على كل أمس. وفيها ألغز ابن عبد السلام بقوله: ما كلمة إذا عرفت نكرت وإذا نكرت عرفت، ومراده بالأول حالة اقترانه بأل وبالثاني حالة بنائه فاعرفه. فإن قلت: العلة التي ذكرها الشارح موجودة في جميع المعارف لتضمنها التعيين فيلزم بناؤها. **قلت**: التعيين الذي هو معنى أل نسبة جزئية غير مستقلة بالمفهومية كما هو شأن معنى الحرف بخلاف التعيين الاسمي الموجود في العلم مثلاً فافهم. قال الشنواني: والفرق بين العدل والتضمين أن العدل يجوز معه إظهار أل بخلاف التضمين اهـ. فعلى بنائه لتضمنه معنى أل تكون أمس مؤدية معنى أل مع طرحها وعدم النظر إليها وامتناع ذكرها، وعلى إعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل يكون أمس حالاً محل الأمس مع النظر إلى أل وجواز ذكرها. قوله: (**لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة**) بدليل وصفه بالمعرفة في نحو قولهم أمس الدابر لا يعود. وكان ينبغي حذف قوله ظاهرة لإيهامه أن الأداة مقدرة مع أن من يعلل البناء بالتضمين المذكور يقول بتأدية أمس معنى حرف التعريف مع طرح الحرف وقطع النظر عنه وبعد ذلك فالعلة ناقصة، ولو قال لأنه معرفة وليس من أنواع المعرفة الآتية لتم التعليل فافهم. قوله: (وبني كم للشبه الوضعي) أي على مذهب غير الشاطبي وقوله: أو لتضمن إلخ أي على مذهب الشاطبي أيضاً.

قوله: (وما بني من الأفعال) أي غير المضارع لأن المضارع لما استحق الإعراب بسبب المشابهة السابقة حتى كأنه أصل فيه استحق أن يسأل عنه إذا بنى على السكون سؤالان: لم بني؟ ولم سكن؟ كما يدل على ذلك قول الشارح سابقاً لمعارضة شبه الاسم إلخ وقوله: ومع الثانية على السكون حملاً على الماضي المتصل بها قاله البعض. أقول: يؤخذ منه أن قول الشارح وما بني

وأسباب البناء على الحركة خمسة: التقاء الساكنين كأين، وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات، أو عرضة لأن يبتدأ بها كباء الجر، أولها أصل في التمكن كأول، أو شابهت المعرب كالماضي فإنه أشبه المضارع في وقوعه صفة وصلة وحالاً وخبراً كما تقدم. وأسباب البناء على الفتح: طلب الخفة كأين، ومجاورة الألف كأيان، وكونها حركة الأصل نحو: يا مضار ترخيم مضارر اسم مفعول. ....

منهما على حركة إلخ محله أيضاً في غير المضارع وأن سؤالي المضارع المبني على حركة لم بني ولم كانت الحركة كذا وأنه لا يُسأل عن تحريكه لموافقته ما يستحقه المضارع من الإعراب الذي الأصل فيه الحركة، ويرد على ما ذكر أنه لا يسأل عن سكون المبني من الأسماء ويسأل عن تحريكه مع أنها أشد أصالة من المضارع في الإعراب الذي الأصل فيه الحركة. اللهم لا أن يقال لما ضعفت أصالة المضارع في الإعراب لكون الأصل الأصيل فيه البناء فربما توهم عدم تأصله في الإعراب بالكلية احتيج إلى دفع هذا التوهم بالسؤال عند سكونه عن سبب سكونه وعدم السؤال عند تحريكه عن سبب تحريكه لإشعار ذلك بأن له أصالة ما في الإعراب الذي الأصل فيه الحركة، بخلاف أصالة الاسم في الإعراب فإنها قوية غير محتاجة إلى ذلك فتأمل.

قوله: (وأسباب البناء على الحركة) المقصود بالذات قوله على الحركة لا قوله البناء، ولو قال: وأسباب تحرك المبني لكان أوضح. ونظير ذلك يقال في قوله وأسباب البناء على الفتح وما بعده. قوله: (التقاء الساكنين) أي دفعه. وأورد هنا إيراداً أسلفناه مع جوابه عند الكلام على تعريف البناء على أنه لفظي. قوله: (وكون الكلمة على حرف واحد) يرد عليه أن السبب ما يلزم من وجوده الوجود والكون المذكور ليس كذلك فقد يوجد ولا توجد الحركة كما في تاء التأنيث الساكنة وبعض الضمائر كواو الجماعة وألف الاثنين وياء المخاطبة، ويجاب بأن المراد بالسبب هنا أعم من ذلك. قوله: (أو عرضة لأن يبتدأ بها) اعترض بأنه يغني عنه ما قبله لأنه من أفراد ما قبله، ويجاب بأنه بصدد التنصيص على ما يصلح سبباً للبناء على حركة وكون الكلمة عرضة لأن يبتدأ بها يصلح سبباً باعثاً له ولو مع الذهول عن كون الكلمة على حرف واحد، كما أن كون الكلمة على حرف واحد يصلح سبباً لبنائها على حركة وإن لم تكن عرضة لأن يبتدأ بها كتاء الفاعل، هكذا ينبغي تقرير الاعتراض والجواب. قوله: (أولها أصل في التمكن) أي حالة في التمكن أي أنها تعرب في بعض الأحوال، وليس المراد أنها متمكنة أصالة حتى يعترض بمنافاته حكمهم بأن المبني غير متمكن. قوله: (كأول) أي إذا حذف ما تضاف إليه ونوي معناه كابدأ بذا من أول بالضم. قوله: (أو شابهت المعرب كالماضي) لأن بناءها على الحركة أقرب إلى الإعراب من بنائها على السكون. قوله: (يا مضار) أي على لغة من ينتظر. ونظر فيه الشنواني بأن هذه الفتحة ليست فتحة البناء التي الكلام فيها بل هي فتحة بنيه. وحركة البناء على هذه اللغة إنما هي الضمة على الحرف المحذوف للترخيم، وكذا يقال في الموضعين الآتيين.

والفرق بين معنيين بأداة واحدة نحو: يا لزيد لعمرو، والاتباع نحو: كيف بنيت على الفتح اتباعاً لحركة الكاف، لأن الباء بينهما ساكنة والساكن حاجز غير حصين. وأسباب البناء على الكسر: التقاء الساكنين كأمس ومجانسة العمل كـ: باء الجر، والحمل على المقابل كلام الأمر كسرت

قوله: (والفرق بين معنيين) أي كالمستغاث به والمستغاث له في المثال المذكور. وقوله بأداة واحدة متعلق بمحذوف صفة لمعنيين أي منبه عليهما بأداة واحدة لا ظرف لغو متعلق بالفرق لأن الفرق باختلاف الحركة لا بالأداة الواحدة. قوله: (نحو يا لزيد لعمرو) بفتح لام المستغاث به للفرق بينها وبين لام المستغاث له. وأورد عليه أن الفرق يحصل بالعكس. وأجيب بأن المراد الفرق المصحوب بالمناسبة وهي هنا أن المستغاث منادى والمنادى كضمير المخاطب واللام الداخلة عليه مفتوحة. قوله: (نحو كيف) إن قلت: لم مثل للفتح اتباعاً بكيف وللفتح تخفيفاً بأين مع أنه يصح العكس وكون الفتح في كل للأمرين معاً لأن الأسباب قد تتعدد؛ أجيب بأن وجه ما صنعه أن الهمزة لما كانت ثقيلة ناسب أن يمثل بأين لطلب الخفة بخلاف الكاف فإنها خفيفة فناسب أن يمثل بكيف للاتباع. قوله: (التقاء الساكنين) فيه أن التقاء الساكنين إنما هو سبب البناء على حركة والمعدود من أسباب الكسر كونه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين لأن الكسرة لا تلتبس بحركة الإعراب إذ لا تكون حركة إعراب إلا مع التنوين أو أل أو الإضافة قاله يس. وعبارة الدماميني على المغنى قالوا: وإنما كان الأصل في ذلك الكسر لأن الجزم في الأفعال عوض عن الجر في الأسماء وأصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما التعارض وامتنع السكون في بعض المواضع جعلوا الكسر عوضاً عنه اهـ.

فائدة: الساكنان يلتقيان في الوقف مطلقاً سواء كان الأول حرف لين أم لا، ولا يلتقيان في الوصل إلا وأولهما حرف لين. وثانيهما مدغم متصل كدابة ودويبة فلو لم يكن الأول حرف لين حرك كما في اضرب الرجل بكسر الباء أو حذف كما في اضرب الرجل بفتحها تريد اضربن بنون التوكيد الخفيفة. ولو لم يكن الثاني مدغماً حرك كغلاماي ومن سكنه من القراء في ومحياي فللوصل بنية الوقف، ولو لم يكن الثاني متصلاً حذف الأول نحو: ﴿دَعَوُا۟ ٱللَّهَ﴾ [سورة يونس، الآية: ٢٢] ﴿يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٥٣] ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ١٠] وربما ثبت كقراءة ﴿عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾ [سورة عبس، الآية: ١٠] بإشباع الهاء وتشديد التاء ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ﴾ [سورة الصافات، الآية: ٢٥] بإثبات ألف لا وتشديد التاء وربما فرّ من التقائهما في المتصل بإبدال الألف همزة مفتوحة قرىء ﴿وَلَا جَآنٌّ﴾ [سورة الرحمن، الآية: ٥٦] ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [سورة الفاتحة، الآية: ٧] بالهمزة. قال أبو حيان: ولا ينقاس شيء من ذلك إلا في الضرورة على كثرة ما جاء منه، همع بتلخيص وزيادة.

قوله: (ومجانسة العمل) نقض بكاف التشبيه وواو القسم وتائه إلا أن يقال المراد أخذاً من كلام الشاطبي ومجانسة الحرف اللازم للحرفية عمله اللازم له، فخرج بلزوم الحرفية كاف التشبيه،

حملاً على لام الجر، فإنها في الفعل نظيرتها في الاسم، والإشعار بالتأنيث نحو: أنت، وكونها حركة الأصل نحو: يا مضار ترخيم مضارر اسم فاعل، والفرق بين أداتين كلام الجر كسرت فرقًا بينها وبين لام الابتداء في نحو لموسى عبد، والاتباع نحو ذه وته بالكسر في الإشارة للمؤنثة. وأسباب البناء على الضم أن لا يكون للكلمة حال الإعراب نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [سورة الروم، الآية: ٤] بالضم، ومشابهة الغايات نحو: يا زيد فإنه أشبه قبل وبعد، قيل من جهة أنه يكون متمكناً في حالة أخرى، وقيل من جهة أنه لا تكون له الضمة حالة الإعراب. وقال السيرافي من جهة أنه إذ أنكر أو أضيف أعرب. ومن هذا حيث فإنها إنما ضمت لشبهها بقبل وبعد من جهة أنها كانت مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبل وبعد الإضافة، وكونها حركة الأصل نحو: يا تحاج ترخيم تحاجج مصدر تحاج إذا سمى به، وكونه في الكلمة كالواو في نظيرتها كـ: نحن وهمو، وكونه في الكلمة مثله في نظيرتها نحو:

وبلزوم العمل واو القسم وتاؤه لأن الواو والتاء لا يلزمهما الجر لانفكاكه عنهما إذا كانتا للعطف والخطاب. قوله: **(حملاً على لام الجر)** أي الداخلة على ظاهر غير مستغاث به. قوله: **(فإنها)** أي لام الأمر حالة كونها في الفعل نظيرتها أي لام الجر حالة كونها في الاسم أي في أن كلا عمل العمل الخاص بمدخوله. قوله: **(والإشعار بالتأنيث)** أي لأن الكسر المعنوي يناسب المؤنث فيكون في الكسر اللفظي إشعار به. قوله: **(والفرق بين أداتين)** قال هنا بين أداتين وفي يا لزيد لعمرو جعل الأداة واحدة لاختلاف النوع هنا واتحاده هناك فإن لام الابتداء نوع غير لام الجر بخلاف اللامين هناك فإنهما من نوع حرف الجر. قوله: **(كسرت فرقاً بينها إلخ)** ولم يعكس لتناسب حركة لام الجر عملها واعترض كلامه بأن الفرق لا يظهر مع الضمير نحو الزيدون لهم عبيد إلا أن يقال: الكلام باعتبار الأغلب. قوله: **(نحو لموسى عبد)** الأنسب كسر اللام ليكون مثالاً للام الجر المحدّث عنها. قوله: **(ومشابهة الغايات)** هي الظروف المنقطعة عن الإضافة كقبل وبعد سميت بذلك لصيرورتها بعد حذف المضاف إليه غاية في النطق اهـ. فاكهي، وإنما لم يسم كل وبعض بذلك لوجود ما هو عوض عن المضاف إليه وهو التنوين. قوله: **(نحو يا زيد)** أي فضمة زيد لمشابهته للغايات، وأما أصل بنائه فلتضمنه معنى الخطاب الذي هو من معاني الحروف، وأما كونه على حركة فلأن له أصلاً في التمكن أي حالة في الإعراب.

قوله: **(وقيل من جهة إلخ)** لا يخفى مغايرته لما قبله المتحد مع قول السيرافي معنى فقول شيخنا أنه بمعنى قول السيرافي غير صحيح. قوله: **(لا تكون له الضمة حالة الإعراب)** أي وهو منادى، وأما الفتح والكسر فيوجدان فيه وهو منادى معرب، أما الأول فظاهر وأما الثاني ففي حالة الاستغاثة به باللام. قوله: **(وقال السيرافي)** هذا عين القول الأول. قوله: **(ومن هذا حيث)** أي مما ضم لمشابهته الغايات حيث على لغة ضمها ولما كان شبهها بالغايات ليس من الجهات السابقة بين الشارح وجه الشبه بقوله فإنها إنما ضمت إلخ. قوله: **(كالواو)** أي في كون كل يكون علامة رفع

اخشوا القوم، ونظيرتها ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟﴾ [سورة الإسراء، الآية: ١١٠]. والاتباع كمنذ. وقد بان لك أن ألقاب البناء ضم وفتح وكسر وسكون، ويسمى أيضاً وقفاً. وهذا شروع في ذكر ألقاب الإعراب وهي أيضاً أربعة: رفع ونصب وجر وجزم، ....

ومن واد واحد. قوله: (كنحن إلخ) **حاصله**: أن نحن ضمير لجماعة الحاضرين وهمو ضمير لجماعة الغائبين فهما نظيرتان فلما بنوا نحن على حركة لالتقاء الساكنين اختاروا الضمة لتناسب الواو في نظيرتها، ولما كانت نحن لعدد أقله اثنان وهمو لعدد أقله ثلاثة كانت همو أقوى فاستحقت واوها أن تكون أصلاً يحمل عليه الضم عند فقد سبب آخر له وكون علة الضم ما ذكر أحد أقوال.

قوله: (نحو اخشوا القوم إلخ) **حاصله**: أنهم ضموا آخر قل عند وصله بنحو: ادعوا اتباعاً لثالث ما اتصل به لا نقلاً لأن الهمزة همزة وصل فلما أرادوا تحريك واو اخشوا التي هي لكونها فاعلاً بمنزلة الجزء الأخير من الفعل عند اتصال نحو: القوم به اختاروا الضمة حملاً للشيء على نظيره، فوجه الشبه بين الضمتين كون كل في آخر الفعل أعم من أن يكون آخراً حقيقة أو تنزيلاً. وأورد على الشارح أن ضمة الواو لمناسبتها لها كما قالوا في لتبلون فهي ضمة مناسبة لا ضمة بناء، وضمة قل لاتباع ثالث ما بعده فهي ضمة اتباع لا ضمة بناء، وأصل تحريكهما للتخلص من التقاء الساكنين وكلامنا في أسباب ضم البناء فكان الأولى إسقاط هذا الأخير.

فائدة: ضم واو الجمع المفتوح ما قبلها الساكن ما بعدها هو للشهور، وسمع كسرها وفتحها، كما سمع الضم في غير واو الجمع نحو: لو انطلقنا كذا في الهمع.

قوله: (وقد بان لك) أي من قوله والأصل في المبني أن يسكنا ومنه إلخ. قوله: (أن ألقاب البناء) أي ألقاب أنواع البناء الأصلية فاندفع بأنواع الاعتراض بأن هذه الألقاب ليست للبناء الذي هو جنس كلي لأن حق ألقاب الشيء اتحادها معنى، والأمر هنا ليس كذلك بل لأنواعه المخصوصه بمعنى أن كل نوع منها له لقب من هذه الألفاظ، ويجري الاعتراض والجواب في قولهم ألقاب الإعراب أيضاً، وبالأصلية الاعتراض بأن أنواع البناء لا تنحصر في الأربعة فإن منه البناء على حرف كما في: يا زيدان ويازيدون ولا رجلين والبناء على حذف كما في اغز واخش وارم، واضربا واضربوا واضربي، واعلم أن أنواع البناء وأنواع الإعراب وإن اتحدتا في الصورة مختلفتان في الحقيقة كما اختلفتا في الأسماء، فإن الأولى لازمة غير مجتلبة لعامل، والثانية متغيرة مجتلبة لعامل. واصطلحوا على تسمية الضمة والفتحة والكسرة والسكون في الإعراب رفعاً ونصباً وجراً أو خفضاً وجزماً. وفي البناء ضماً وفتحاً وكسراً وسكوناً فلا يطلق اسم نوع من أنواع أحدهما على نوع من أنواع الآخر. وهل حركات البناء أصل لعدم تغيرها؟ أو حركات الإعراب لدلالتها على المعاني كالفاعلية والمفعولية والإضافة وتغيرها إنما هو لمعان؟ أو كل أصل أقوال. قوله: (رفع الخ) بدأ بالرفع لأنه أشرف إذ هو إعراب العمد ولا يخلو منه كلام، وثني بالنصب لأنه أوسع مجالاً فإن

وعن المازني: أن الجزم ليس بإعراب، فمن هذه الأربعة ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال، وما هو مختص بقبيل منهما. وقد أشار إلى الأول بقوله: (وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَابًا لاِسْمٍ وَفِعْلٍ) فالاسم نحو: إن زيداً قائم والفعل (نَحْوُ) أقوم و(لَنْ أَهَابَا) وإلى الثاني أشار بقوله: (والاِسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ) أي فلا يوجد في الفعل. قال في التسهيل: لأن عامله لا يستقل فيحمل غيره عليه بخلاف الرفع والنصب (كَما قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجزِمَ) أي بالجزم لكونه فيه حينئذٍ كالعوض من الجر قاله في التسهيل. ....

أنواعه أكثر. قال أبو حيان: ولو بدأ بالجر لأنه مختص بالإسم الذي الإعراب فيه أصل لاتجه أيضاً اهـ دماميني.

قوله: (وعن المازني أن الجزم ليس بإعراب) وجهه أن الجزم ليس في الاسم حتى يحمل عليه المضارع قاله الشيخ يحيى. قوله: (والرفع والنصب اجعلن إعراباً) اعترضه السيوطي بأن الفعل المؤكد بالنون لا يتقدم معموله عليه والناظم مشى على ذلك في عدة مواضع كقوله:

والفاعل المعنى انصبن بأفعلا

وقوله: وبه الكاف صلا، وعلله بعض شراح الجزولية بأن تأكيد الفعل يقتضي اهتماماً به فيقدم أفاده الشيخ يحيى. وينبغي حمل امتناع التقدم ـ إن سلم ـ على حالة الاختيار دون الضرورة كما هنا، وحينئذٍ يندفع الاعتراض. قوله: (والاسم قد خصص بالجر) الباء داخلة على المقصور كما هو الأكثر. لا يقال: هذا تكرار مع قوله سابقاً بالجر والتنوين إلخ. لأنا نقول: ذكر الجر هناك لبيان علامة الاسم وهنا لبيان أنه نوع من أنواع الإعراب خاص بالاسم. قوله: (لأن عامله) أي عامل الجر أصالة وهو الحرف لا يستقل لافتقاره إلى ما يتعلق به وقوله فيحمل بالنصب لوقوعه بعد فاء جواب النفي بإضماران. وقوله غيره عليه أي غير الجر في الاسم وهو الجر في الفعل لو كان على الجر في الاسم. وقوله: بخلاف الرفع والنصب أي في الاسم فإنهما لقوة عاملهما أصالة بالاستقلال يقبلان أن يحمل عليهما رفع المضارع ونصبه. قوله: (كما قد خصص إلخ) الكاف قد تأتي لمجرد التنظير من غير اعتبار كون المشبه به أقوى كما هنا.

قوله: (أي بالجزم) فسر أن ينجزم لأنه الواقع في عبارة النحاة لمناسبته الرفع والنصب والخفض فيكون المصنف أطلق اللازم وأراد الملزوم باعتبار المعنى الأصلي للجزم. قوله: (لكونه فيه حينئذ) أي حين إذ خص الإسم بالجر والفعل بالجزم كالعوض من الجر ليحصل لكل من الإسم والفعل ثلاثة أوجه من الإعراب: اثنان مشتركان وواحد مختص، ولا يخفى أن عامل الجزم أصالة الحرف فهو كالجر في عدم استقلال العامل أصالة لأن الحرف غير مستقل جاراً كان أو جازماً أو غيرهما، فلا شرف للجزم على الجر باستقلال عامله، أصالة حتى يرد ما ذكره البعض من لزوم اختصاص الإشراف وهو الإسم بالمرجوح وهو الجر لعدم استقلال عامله، فيجاب بأن له جهة

واعلم أن الأصل في كل معرب أن يكون إعرابه بالحركات أو السكون. والأصل في كل معرب بالحركات أن يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة، وإلى ذلك الإشارة بقوله:

فَارْفَعْ بِضَمْ وَٱنْصِبَنْ فَتْحاً وَجُرْ كَسْراً كَـذِكْـرُ ٱللهِ عَـبْـدَهُ يَـسُـرْ

فذكر مبتدأ وهو مرفوع بالضم، والاسم الكريم مضاف إليه مجرور بالكسر، وعبده مفعول به وهو منصوب بالفتح. ثم أشار إلى ما بقي وهو الجزم بقوله: (وَٱجْزِمْ بِتَسكِين) نحو: لم يقم.

تنبيه: لا منافاة بين جعل هذه الأشياء إعراباً وجعلها علامات إعراب، إذ هي إعراب من حيث عموم كونها أثراً جلبه العامل، وعلامات إعراب من حيث الخصوص.

رجحان وهو كونه ثبوتياً فتعادلا فالسؤال من أصله باطل وإن اغتر به المذكور. فإن قلت: كان القياس خفض المضارع إذا أضيف إليه أسماء الزمان نحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [سورة المائدة، الآية: ١١٩] لاقتضاء الإضافة جر المضاف إليه وجزم الاسم الذي لا ينصرف لشبه الفعل، فلم لم يخفض المضارع المذكور ولم يجزم الإسم المذكور؟ **قلت: أما الأول**: فلأن الإضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا الفعل. **وأما الثاني**: فلما يلزم من الإجحاف لو حذفت الحركة أيضاً بعد حذف التنوين إذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة. قوله: (واعلم أن الأصل إلخ) توطئه للمتن. قوله: (فارفع بضم) الباء للتصوير من تصوير النوع بصنفه ليوافق مذهب الناظم من أن الإعراب لفظي، وسيأتي للشارح كلام آخر. قوله: (وانصبن فتحاً وجراً وكسراً) الأقرب أن فتحاً وكسراً منصوبان بنزع الخافض ليتوافقا مع قوله بضم. وقوله بتسكين وإن كان النصب به سماعياً على الراجح لأنه لا يبعد عندي أن محل كونه سماعياً على هذا القول إذا لم يصرح بالخافض في نظير المنصوب بحذفه.

قوله: (تنبيه لا منافاة إلخ) قصده الجواب عن منافاة ظاهر قول المصنف فارفع بضم إلخ من كون الإعراب معنوياً لما هو مذهبه من كونه لفظياً. قوله: (لا منافاة بين جعل هذه الأشياء) يعني الضم وأخواته إعراباً كما هو مذهب المصنف لا كما هو مقتضى قوله: اجعلن إعراباً لأن جعل الرفع والنصب إعراباً جار على المذهبين. والخلاف إنما يظهر في الضمة وأخواتها؛ فعلى أنه لفظي هي نفس الإعراب، وعلى أنه معنوي علامات إعراب، وقوله: وبين جعلها علامات إعراب أي كما هو ظاهر قوله فارفع بضم إلخ لأن المتبادر منه أن الضم وأخواته علامات إعراب والمعنى فارفع معلماً بضم الخ وإن احتمل أن تكون الباء للتصوير فتندفع المنافاة من أصلها كما مر. وكلامه يقتضي أن القائل بأن الإعراب لفظي يجوّز جعل هذه الأشياء علامات من حيث خصوصها بمعنى أن وجودها علامة على وجود الإعراب من تعليم وجود الكلي بوجود جزئيه ولا مانع من ذلك. وإن كان المشهور أن القائل بأن الإعراب لفظي يقول مرفوع ورفعه كذا. والقائل بأنه معنوي يقول مرفوع وعلامة رفعه كذا. بقي شيء آخر وهو أنه تقدم أن الضم وأخواته أنواع البناء فكيف جعلت إعراباً أو علامات إعراب؟ ويمكن أن يقال في عبارة المصنف ومن عبر مثل تعبيره مسامحة والأصل فارفع

(وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ) من الإعراب بالحركات والسكون مما سيأتي فرع عما ذكر (يَنُوبُ) عنه: فينوب عن الضمة الواو والألف والنون. وعن الفتحة الألف والياء والكسرة وحذف النون. وَعن الكسرة الفتحة والياء. وعن السكون حذف الحرف. فللرفع أربع علامات، وللنصب خمس علامات، وللجر ثلاث علامات، وللجزم علامتان، فهذه أربع عشرة علامة: منها أربعة أصول وعشرة فروع لها تنوب عنها. فالإعراب بالفرع النائب نحو: (جَاء أُخُو بَنِي نَمِرْ) فأخو فاعل والواو فيه نائبة عن الضمة، وبني مضاف إليه وَالياء فيه نائبة عن الكسرة وعلى هذا الحذو. واعلم أن النائب في الاسم إما حرف وإما حركة؛ وفي الفعل إما حرف وإما حذف؛ فنيابة الحرف عن الحركة في الاسم تكون في ثلاثة مواضع: الأسماء الستةِ والمثنى والمجموع على حده، فبدإ بالأسماء الستة لأنها أسماء مفردة، والمفرد سابق المثنى والمجموع، ولأن إعرابها على الأصل في الإعراب بالفرع من كل وجه ....

بضمة وانسب بفتحة واجرر بكسرة فتكون الضمة والفتحة والكسرة مشتركة بين الإعراب والبناء وكذا السكون. وقال شيخنا السيد: البصريون يطلقون ألقاب البناء على علامات الإعراب فاحفظه.

قوله: (من الإعراب بالحركات والسكون) بيان لما. وقوله: مما سيأتي بيان لغير. قوله: (فرع عما ذكر الخ) أي على طريق التوزيع فالواو والألف والنون فروع الضمة، والألف والياء والكسرة وحذف النون فروع الفتحة وهكذا. وليس المعنى أن كل واحد من غير ما ذكر فرع عن كل واحد مما ذكر. وليس هذا حل إعراب بل هو دخول على قول المصنف ينوب مناسب له أتى به الشارح لأنه المقابل صريحاً لقوله سابقاً، والأصل في كل معرب أن يكون إعرابه إلى قوله رفعه بالضمة الخ وبتقريرنا قول الشارح فرع عما ذكر على هذا الوجه يسقط ما نقله البعض عن البهوتي وسكت عليه من الاعتراض. قوله: (نحو جا أخو بني نمر) بقصر جا لا للضرورة بل لكثرة حذف إحدى الهمزتين من كلمتين إذا اجتمعتا. ونمر بفتح فكسر أبو قبيلة من العرب. قوله: (والياء فيه نائبة عن الكسرة) لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. قوله: (وعلى هذا الحذو) يعني القياس من حذاه يحذوه إذا تبعه وهو مرفوع بالابتداء خبره الظرف قبله أو مجرور بدلاً من اسم الإشارة ومتعلق الظرف محذوف أي واجر على هذا الحذو، أو منصوب مفعولاً لمحذوف أي احذ هذا الحذو. قوله: (والمجموع على حده) أي حدّ المثنى وطريقه من الإعراب بالحروف، واحترز به عن جمع التكسير فإن إعرابه بالحركات. قوله: (فبدأ) أي إذا علمت ذلك فبدأ والأولى الواو قاله شيخنا أي لعدم احتياجها إلى تقدير بخلاف الفاء الفصيحة.

قوله: (ولأن إعرابها على الأصل الخ) أي لأن الأصل في المعرب بالفرع وهو الحرف أن يكون رفعه بالواو ونصبه بالألف وجره بالياء ليجانس الفرع الأصل، ويؤخذ من هذه العلة الثانية وجه تقديم ما ناب فيه حرف عن حركة ما ناب فيه حركة عن حركة لأنه لم يجر على الأصل ولا من بعض الوجوه بخلاف ما ناب فيه حرف عن حركة فإن بعضه جاء على الأصل في الإعراب بالفرع من

فقال: (وَٱرْفعْ بِوَاو وٱنْصِبَنَّ بِالأَلِف وَٱجْرُرْ بِيَاءٍ) أي نيابة عن الحركات الثلاث (مَا) أي الذي (مِنَ الأَسْمَا أَصِفُ) لك بعد (مِنْ ذَاكَ) أي من الذي أصفه لك (ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا) أي أظهر لا ذو الموصولة الطائية فإن الأشهر فيها البناء عند طيء (وَٱلْفَمُ حَيْثُ ٱلْمِيمُ مِنهُ بَانَا) أي انفصل، فإن لم ينفصل منه أعرب بالحركات أعني الظاهرة عليها. وفيه حينئذٍ عشر لغات: ....

كل وجه كالأسماء الستة، وبعضه جاء على الأصل من بعض الوجوه كالمثنى والجمع على حده، فإن الأول جاء على الأصل في الجر والثاني جاء عليه في الرفع والجر. قوله: (وارفع بواو) المناسب الفاء لأن هذا تفصيل لقوله: وغير ما ذكر ينوب الخ والواو توهم أنه أجنبي منه. قوله: (نيابة عن الحركات الثلاث) مفعول مطلق لمحذوف أي تنوب هذه الأحرف نيابة ولا يصح أن يكون مفعولاً لأجله تنازعه العوامل الثلاثة لعدم صحة انفراد أحدها بالعمل فيه نظراً إلى متعلقه أعني قوله عن الحركات الثلاث إلا أن تجعل أل للجنس. قوله: (ما من الأسماء أصف) تنازعه العوامل الثلاثة فأعملنا الأخير وأضمرنا فيما قبله ضميره وحذفناه لكونه فضلة ولا يجوز كون العامل غير الأخير لوجوب إبراز الضمير حينئذ فيما بعد وإن كان فضلة. قوله: (ذو) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة لأن إعرابها بالحروف إذا كانت مستعملة في معناها وهي هنا المراد بها اللفظ.

قوله: (إن صحبة أبانا) صحبة مفعول لمحذوف يفسره المذكور من باب الاشتغال لا مفعول مقدم لأبانا لأن أداة الشرط لا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر واشتراط كون الشاغل ضميراً أكثريّ لا كلي أو الضمير مقدر قاله يس. وقد يقال: إذا جعل صحبة مفعولاً مقدماً لأبانا فقد ولى أن الفعل الظاهر تقديراً. قوله: (لا ذو الموصولة) احترز عنها مع أن الكلام في المعرب وهي مبنية دفعاً لتوهم المبتدي الذي لا يعرف أنها مبنية دخولها في قوله ذو. قوله: (والفم حيث الميم منه بانا) استعل حيث في الزمان على رأي الأخفش أو في المكان الاعتباري أعني التركيب واعترض كلامه بأنه يوهم أن الأصل فم يالميم فالذي ينبغي وفوه إن لم يبدل من واوه ميم وقد يقال لأنسلم أن الأصل الواو قال الناظم: الصحيح أن للفم أربع مواد ف م ي ف م و ف م م ف و ه كذا في الروداني وبأن الفم إذا فارقته الميم هو الفاء وحدها ولا تعرب أصلاً والمعرب هو فوك وهو غير الفم بنقص الميم ففي عبارته حكم على ما لم يثبت له الحكم مع ترك الحكم على ما ثبت له الحكم. وأجيب بأن المراد بالفم العضو المخصوص لا اللفظ على تقدير مضاف أي ودال الفم حيث الميم من داله بأن والدال يعم ما معه ميم وما معه غيرها.

قوله: (الظاهرة عليها) كان الأولى إسقاطه لتدخل الحركات المقدرة في لغة القصر. قوله: (وفيه حينئذٍ) أي حين إذ لم ينفصل منه الميم وقوله عشر لغات قال شيخ الإسلام في شرحه على الشذور ما نصه: الفم بالميم يعرب بالحركات مع تضعيف ميمه وبدونه ومنقوصاً كقاض ومقصوراً كعصا بتثليث فائه فيها فهذه مع لغة حذف الميم ثلاث عشرة لغة، واقصر في التسهيل على عشرة

نقصه وقصره وتضعيفه مثلث الفاء فيهن، والعاشرة اتباع فائه لميمه، وفصحاهن فتح فائه منقوصاً و(أَبٌ) و(أَخٌ) و (حَمٌ كَذَاكَ) مما أصف (وَهَنُ) وهي كلمة يكنى بها عن أسماء الأجناس، وقيل عما يستقبح ذكره، وقيل عن الفرج خاصة. فهذه الأسماء الستة تعرب بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جراً. وهذا الإعراب متعين في الأول منها وهو ذو ولهذا بدأ به، وفي الثاني منها وهو الفم في حالة عدم الميم ولهذا ثنى به، وغير متعين في الثلاثة التي تليهما: وهي أب وأخ وحم لكنه الأشهر والأحسن فيها (وَٱلنَّقْصُ فِي هَذَا ٱلأَخِيرِ) وهو هن (أَحْسَنُ) من الإتمام وهو الإعراب بالأحرف الثلاثة ولذلك أخره. والنقص أن تحذف لامه ويعرب بالحركات الظاهرة على العين وهي النون. وفي الحديث: **(مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الجَاهِلِيَّةِ فَأَعْضُوهُ بِهِنِّ أَبِيهِ وَلا تُكَنُّوا)** ولقلة الإتمام

وأفصحها فتح فائه منقوصاً اهـ. فأنت تراه ذكر في الفم بالميم اثنتي عشرة لغة بزيادة ثلاث لغات على ما ذكره الشارح وهي إعرابه على الياء كقاض مثلث الفاء وإسقاط لغة اتباع فائه لميمه فإذا ضمت إلى الاثنتي عشرة كانت لغات الفم بالميم ثلاث عشرة فما نقله البعض وسكت عليه من أنها عشرون وأن شيخ الإسلام ذكرها في شرحه على الشذور لا أصل له، وبقي لغات ثلاث نقلها الدماميني وغيره وهي فاه وفوه وفيه قال: وجمع الثلاثة أفواه ثم وجه ذلك فارجعه. قوله: (نقصه) مراده بالنقص حذف اللام وجعل الإعراب على الميم. قوله: (وقصره) أي إعرابه بالحركات مقدرة على الألف كما في فتى. قوله: (اتباع فائه لميمه) أي في حالة نقصه قيل وهذه اللغة أضعف اللغات ذكره شيخنا. قوله: (وأب) مبتدأ لأنه معرفة لأن المراد لفظه وأخ وحم معطوفان عليه، وكذاك خبر أي كما ذكر في ذو والفم في كون كل مما أصف فقول الشارح مما أصف بيان لحاصل معنى قوله كذاك. والحم أقارب الزوج وقد يطلق على أقارب الزوجة. قوله: (وهن) مبتدأ محذوف الخبر أي كذاك. قوله: (عن أسماء الأجناس) كان ينبغي حذف أسماء لأن ما ذكر كناية عن الأجناس نفسها قال الجوهري: الهن كناية ومعناه شيء تقول هذا هنك أي شيئك، ويمكن جعل عن متعلقة بمحذوف لا بيكني أي بدلاً على أسماء الأجناس فصح كلام الشارح.

قوله: (عما يستقبح ذكره) أي فرجاً كان أو غيره. قوله: (ولهذا ثنى به) أي لكونه متعين الإعراب بالحروف لا مطلقاً بل في حالة عدم الميم. قوله: (أحسن) أي أكثر استعمالاً يس. قوله: (من تعزى إلخ) قال الموضح في شرح شواهد ابن الناظم: تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة فزاي مشددة أي من انتسب وانتمى، وهو الذي يقول: يا لفلان ليخرج الناس معه في القتال إلى الباطل، فأعضوه بهمزة مفتوحة فعين مهملة مكسورة فضاد معجمة مشددة، أي قولوا له عض على هن أبيك أي على ذكر أبيك استهزاء به، ولا تجيبوه إلى القتال الذي أراده أي تمسك بذكر أبيك الذي انتسبت إليه عساه أن ينفعك فأما نحن فلا نجيبك. ولا تكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون مضمومة مخففة أي لا تذكروا كناية الذكر وهي الهن بل اذكروا له صريح اسمه وهو الأير بفتح الهمزة وسكون التحتية اهـ. وقوله: أي تمسك بذكر أبيك الذي انتسبت إليه إلخ يحتمل أيضاً أن معنى عض على

في هن أنكر الفراء جوازه وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ) وهما أخ وحم (يَنذُرُ) أي يقل النقص. ومنه قوله:

بِـأَبِـهِ ٱقْـتَـدَى عَـدِيٌّ فـي الـكَـرَمْ ومـن يُـشَـابِـهْ أَبَـهُ فَـمَـا ظَـلَـمْ[1]

(وَقَصْرُهَا) أي قصر أب وأخ وحم (مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ) قصرها مبتدأ، وأشهر خبره، ومن نقصهن متعلق بأشهر وهو من تقديم من على أفعل التفضيل وهو قليل كما ستعرفه. والمراد أن

هن أبيك عض على ذكر أبيك حيث لم يلد من يعضدك على الباطل من إخوتك.

فائدة: قال يس: الحديث المذكور في الجامع الصغير عن الإمام أحمد والنسائي لكن بلفظ: **«إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَتَعَزَّى بِعَزَاءِ الجَاهِلِيَّةِ فَأَعْضُوهُ»** الخ، وقد اقتصر ابن الأثير في النهاية على ما في الشرح اهـ..

قوله: (فما ظلم) أي ما حصل منه ظلم في المشابهة لأنه لم يشابه أجنبياً فالفعل منزل منزلة اللازم أو ما ظلم أحداً في الصفة المشابه فيها لكونها صفة أبيه، فالمفعول محذوف إيذاناً بالعموم، أو ما ظلم أباه بتضييع صفته، أو ما ظلم أمه باتهامها فيه إذ لم يشابه أباه. قوله: (وقصرها من نقصهن) عبر بضمير الإفراد ثم بضمير الجمع إشارة إلى جواز الأمرين وإن كان الأفصح في الثلاث إلى العشر هن وفيما فوق العشر ها كما يشير إليه الإفراد أولاً والجمع ثانياً في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِـدَّةَ ٱلشُّهُورِ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٣٦] الآية. ذكره السيوطي في كتابه المسمى بالشماريخ في علم التاريخ: فما في حاشية شيخنا السيد من أن العشر كما فوقها ليس على ما ينبغي. قوله: (أشهر) يفيد أن النقص شهير وهو كذلك ولا ينافيه قوله: وفي أب وتاليه يندر أي النقص لأن الشهرة ضد الخفاء فلا تنافي الندرة التي هي قلة الاستعمال. وأشهر أفعل تفضيل شاذ لأنه إما من شهر المبني للمجهول أو أشهر الزائد على الثلاثي. قوله: (والمراد إلخ) إنما قال: والمراد لأن المتن لم يصرح بالأكثرية

---

(١) قاله رؤبة. وأراد به عدي بن حاتم الطائي الصحابي الجليل رضي اللّه عنه. والمعنى أن عدياً اقتدى بأبيه حاتم في الجود والكرم فمن يشابه أباه ويحاكيه في صفاته فما ظلم في هذا الاقتداء، لأنه أتى بالصواب ووضع الشيء في محله والظلم وضع الشيء في غير محله، وقد اقتبس الراجز فيه المثل السائر من أشبه أباه فما ظلم. واختلف في معنى فما ظلم في المثل فقيل فما وضع الشبه في غير موضعه، وقيل فما ظلم أبوه حيث وضع زرعه حيث أدى إليه الشبه. وقيل الصواب فما ظلمت أي أمه حيث لم تزن بدليل مجيء الولد على مشابهة أبيه قاله اللحياني. ويضعف هذين القولين أن اسم الشرط إذا كان مبتدأ فلا بد في الغالب من ضمير يعود من الجزاء إليه وهذا البيت يرد قول اللحياني. والباء في بابه تتعلق بـ:اقتدى قدم للاختصاص وابه منصوب بيشابه والفاء جواب الشرط، وروى فمن بالفاء ووجهه إن صح أن تكون للتعليل والشاهد فيه أن الأب في الموضعين استعمل بحذف اللام معرباً بالحركات وهذه لغة بعض العرب فعلى هذه التثنية أبان والجمع أبون. وقد قيل أن الأصل بأبيه وأباه فحذفت الياء والألف للضرورة.

استعمال أب وأخ وحم مقصورة أي بالألف مطلقاً أكثر وأشهر من استعمالها منقوصة أي محذوفة اللامات معربة على الأحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة. ومن القصر قوله:

إِنَّ أَبَـاهَـا وَأَبَـا أَبَـاهَـا قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاها[1]

وفي المثل: مكره أخاك لا بطل. وحاصل ما ذكره: أن في أب وأخ حم ثلاث لغات أشهرها الإعراب بالأحرف الثلاثة، **والثانية**: أن تكون بالألف مطلقاً، **والثالثة**: أن تحذف منها

وكأن الشارح يشير إلى أن في كلام المتن حذفاً. قوله: (أكثر وأشهر إلخ) مقتضاه أن النقص فيهن كثير وهو مناف لتصريح المصنف بندرته فيهن. إلا أن يقال: الندرة في كلام المصنف بالنسبة إلى القصر والإتمام فلا تنافي كثرته في نفسه. قوله: (إن أباها إلخ) الشاهد في الثالث صراحة وفي الأولين بقرينة الثالث إذ يبعد كل البعد التلفيق بين لغتين فمن قال الشاهد في الثالث فقد أراد الشاهد صراحة. وقوله غايتاها على لغة من يلزم المثنى الألف والضمير إلى المجد وأنثه باعتبار الصفة أو الرتبة. والمراد بالغايتين المبدأ والمنتهى كما قيل. أو غاية المجد في النسب وغاية المجد في الحسب. وقيل الألف بعد التاء الفوقية للإشباع لا للتثنية.

قوله: (مكره أخاك) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر أو مكره مبتدأ وأخاك نائب فاعل سد مسد الخبر

---

(1) قاله أبو النجم قاله الجوهري. وقيل قاله رؤبة، وليس بصحيح. وعن الفضل أنشدني أبو الغول لبعض أهل اليمن:

أَيَّ قَلُوصِ راكِبٍ تراها شالوا عَلاهُنَّ فشُل عَلاها
واشْدُدْ بمثنى حَقَبٍ حَقواها ناجيةً وناجياً أباها

إن أباها وأبا أباها إلخ. وأنشد الجوهري قبله:

واها لريًّا ثُم واهاً وَاهَا هي المُنى لو أننَّا نلناها
يا لَيْتَ عيناهَا لنا وفاها بثمن نُرضي به أباها

إن أباها إلخ واها كلمة يقولها المتعجب. وريا اسم امرأة. ويروي لليلى. والمجد الكرم، ومنه المجيد وهو الكريم. والشاهد في موضعين: **الأول**: أنه استعمل الأب مقصوراً وهو الذي أراد به الشارح ههنا **الثاني**: فيه استعمال المثنى بالألف في حالة النصب وهو قوله غايتاها، وكان القياس أن يقال غايتيها لأنه مفعول بلغا. ونسب الكسائي هذه اللغة إلى بلحارث وزبيد وخثعم وهمدان، ونسبها أبو الخطاب لكنانة. ونسبها بعضهم لبلعنبر وبلهجيم وبطون من ربيعة، وأنكره المبرد مطلقاً وهو مردود بنقل الأئمة أبي زيد وأبي الخطاب وأبي الحسين والكسائي، ولما سمع من ذلك قولهم ضربت يداه. ويشهد لذلك ما ثبت في صحيح البخاري من حديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«مَا صَنَعَ أَبُو جَهلٍ»** فانطلق ابن مسعود رضي الله عنه فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتى برد فقال له: أنت أبا جهل؟ قال ابن علية قال سليم هكذا قال أنس رضي الله عنه وهو واضح وهو مما روي بلفظه لا بمعناه، وهذا يؤيد صحة ما روي عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه من قوله لا ولو رماه بأبا قبيس حيث لم يقل بأبي قبيس، وإن هذه لغة صحيحة، وإنه ليس بخطأ كما زعمه بعض المتعصبين حتى لحنوا الإمام **في ذلك بجهلهم وإفراطهم في تعصبهم.**

الأحرف الثلاثة وهذا نادر. وأن في هن لغتين: النقص وهو الأشهر، والإتمام وهو قليل؛ وزاد في التسهيل في أب التشديد فيكون فيه أربع لغات، وفي أخ التشديد وأخو بإسكان الخاء فيكون فيه خمس لغات، وفي حم حمو كقرو، وحمء كقرء وحمأ كخطأ، فيكون فيه ست لغات.

تنبيه: مذهب سيبويه أن ذو بمعنى صاحب وزنها فعل بالتحريك ولامها ياء. ومذهب الخليل أن وزنها فعل بالإسكان ولامها واو فهي من باب قوة. وأصله ذوو، وقال ابن كيسان: تحتمل الوزنين جميعاً، وفوك وزنه عند الخليل وسيبويه فعل بفتح الفاء وسكون العين، ....

على قول الكوفيين والأخفش من أنه لا يشترط في الوصف اعتماده على نفي أو شبهه. قال في التصريح: قيل أول من قاله عمرو بن العاص حين حمله معاوية على مبارزة عليّ فلما التقيا قال له عمرو ذلك فأعرض عنه عليّ رضي اللّه تعالى عنهم. وذكر الأخ للاستعطاف. قوله: (وأن في هن لغتين) زاد في الهمع ثالثة دونهما وهي تشديد النون. قوله: (وزاد في التسهيل إلخ) ذكر الروداني أنه يجوز في الأب والأخ المشددين إعرابهما بالحروف فيقال: هذا أبوك وأخوك مثلاً بالتشديد والإعراب بالحروف. قوله: (كقَرو) القرو بفتح القاف وسكون الراء وبالواو يطلق على القصد والتتبع وقدح من خشب. قوله: (كقرء) القرء بفتح القاف وسكون الراء وبالهمز يطلق على الجمع والحيض والطهر وقد تضم قافه كما في القاموس. قوله: (وزنها فعل بالتحريك ولامها ياء) أما الأول فـ: لانقلاب لامها ألفاً في نحو ذواتا وقيل ذاتا أيضاً بلا رد اللام كما في التسهيل، وأما الثاني فلأن يأتي اللام أكثر من واويه والحمل على الأكثر أرجح فأصلها ذوي حذفت الياء اعتباطاً ونقلت حركة الإعراب إلى الواو وحركت الذال بحركة الواو اتباعاً لها، ثم في حال الرفع حذفت ضمة الواو للثقل وفي النصب قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وفي حال الجر حذفت كسرة الواو للثقل فوقعت الواو متطرفة إثر كسرة فقلبت ياء. فإن قلت: لا وجه للنقل والاتباع في حال النصب لفتح الواو والذال فتحاً أصلياً. **قلت**: يقدر ذهاب فتحهما الأصلي وفتح الواو بفتحة الإعراب التي كانت على اللام المحذوفة وفتح الذال بفتحة الاتباع لتكون حالة النصب كحالتي الرفع والجر على قياس ما سيأتي للشارح ترجيحه في أب قبيل التنبيه الآتي، ولك أن لا تتكلف ذلك على مقياس مقابله الآتي.

قوله: (فعل بالإسكان) أي مع فتح الفاء واستدل بأن الحركة زيادة فلا يقدم عليها إلا مثبت. وأجيب عن حجة سيبويه بأن الاسم إذا حذفت لامه ثم ثنى لا ترد عينه إلى سكونها قاله يس أي فالمقتضى لقلب اللام ألفاً موجود. قوله: (ولامها واو) انظر ما دليله على أن لامها واو. ثم رأيت الاستدلال بأن أول أحواله واو ولام أخواته غير فوك واو فأجرى الباب على سنن واحد. قوله: (من باب قوة) أي من باب ما عينه ولامه واو بقطع النظر عن حركة الفاء. قوله: (وأصله ذوو) حذفت الواو الثانية اعتباطاً ونقلت حركة الإعراب إلى الواو الأولى وفعل بالكلمة ما تقدم.

قوله: (بفتح الفاء وسكون العين) لأن حركة العين زيادة فلا تثبت إلا بمثبت ولا يرد جمعه

وأصله فوه ولامه هاء، وذهب الفراء إلى أن وزنه فعل بضم الفاء؛ وأب وأخ وحم وهن وزنها عند البصريين فعل بالتحريك ولاماتها واوات بدليل تثنيتها بالواو. وذهب بعضهم إلى أن لام حم ياء من الحماية لأن أحماء المرأة يحمونها، وهو مردود بقولهم في التثنية حموان وفي إحدى لغاته حمو، وذهب الفراء إلى أن وزن أب وأخ وحم فعل بالإسكان، ورد بسماع قصرها وبجمعها على أفعال. وأما هن فاستدل الشارح على أن أصله التحريك بقولهم هنة وهنوات. وقد استدل بذلك بعض شراح الجزولية، واعترضه ابن إياز بأن فتحة النون في هنة يحتمل أن تكون لهاء التأنيث، وفي هنوات لكونه مثل جفنات فتح لأجل جمعه بالألف والتاء وإن كانت العين ساكنة في الواحد؛ وقد حكى بعضهم في جمعه أهناء فبه يستدل على أن وزنه فعل بالتحريك (وَشَرْطُ ذَا الْإِعْرَابِ) بالأحرف الثلاثة في الكلمات الست (أَنْ يُضَفْنَ ....

على أفعال لأن ما على فعل الساكن العين يجمع على أفعال إذا كان معتل العين كثوب وسيف. قوله: (**وأصله فوه**) حذفت الهاء، اعتباطاً لشبهها بحرف العلة في الخفاء وقربها منه في المخرج ثم تارة يعوض عن واوه الميم لأنها من مخرجها وأخف من الياء وتارة لا فتنتقل حركة الإعراب إلى الواو ويفعل بالكلمة ما تقدم. قوله: (**لامه هاء**) بدليل قولهم في الجمع أفواه وفي التصغير فويه. قوله: (**بسماع قصرها**) لأن قصرها يوجب فتح العين إذ لا مقتضى لقلب اللام ألفاً إلا تحركها مع انفتاح ما قبلها. قوله: (**ويجمعها على أفعال**) أي لأن ما على فعل الصحيح العين الساكنها لا يجمع على أفعال بل على أفعل كما سيأتي في قول الناظم:

لفعل اسماً صح عيناً افعل

لكن هذا لا ينهض على الفراء إلا في حم لا في أب وأخ لأن مذهبه أن ما على فعل بالسكون وفاؤه همزة يجوز جمعه على أفعال وأفعل، ومفاد كلام الشارح جواز جمع أخ على آخاء وتوقف شيخنا في سماعه. قوله: (فبه يستدل) أي لا بما ذكره الشارح كما يفيده تقديم المعمول لما علمت من رده. قوله: (وشرط ذا الإعراب بالأحرف الثلاثة) أخذه الشارح من كون المقام مقام الإعراب بالنائب ومن المثال ويكفي هذان في صرف اسم الإشارة عن رجوعه إلى أقرب مذكور فلا اعتراض على المصنف.

قوله: (أن يضفن) أي ولونية في فانصبا كما في التسهيل وجمع الجوامع للسيوطي كقول العجاج:

خالط من سلمى خياشيم وفا

أي خياشيمها وفاها قال في الهمع: خص البصريون ذلك بالضرورة، وجوزه الأخفش والكوفيون وتابعهم ابن مالك في الاختيار تخريجاً على أنه حذف المضاف إليه ونوى ثبوته فأبقى المضاف على حاله. ورأيت بخط الشنواني عن سم أنه لا يقاس على ذلك عند المصنف أيضاً غير فا

لاَ لِلْيَا) مع ما هن عليه من الإفراد والتكبير (كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلاَ) فكل واحد من هذه الأسماء مفرد مكبر مضاف وإضافته لغير الياء. وقد احتوت هذه الأمثلة على أنواع غير الياء، فإن غير الياء إما ظاهر أو مضمر، والظاهر إما معرفة أو نكرة. واحترز بالإضافة عما إذا لم تضف فإنها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة، نحو: جاء أب ورأيت أخا ومررت بحم. وكلها تفرد إلا ذو فإنها ملازمة للإضافة وإذا أفرد فوك ....

من فو وفي وبقية الأسماء الستة وأورد عليه أن هذا الاشتراط في ذو والفم بلا ميم تحصيل الحاصل لأنهما ملازمان للإضافة. وأجيب بأن الشرط ينصرف إلى ما هو محتاج إليه بدلالة العقل والمحتاج إليه هنا هو ما عداهما، فقول الشارح في الكلمات الست فيه ما فيه ولا يرد على اشتراط الإضافة لا أبالك لأنه مضاف إلى الضمير واللام مقحمة على مذهب الجمهور فالشرط موجود فيه في الحقيقة، نعم انجرار ما بعد اللام بها لا بالمضاف كما قاله في المغني وعلله بأن اللام أقرب وبأن الجار لا يعلق فيكون مستثنى من عمل المضاف في المضاف إليه. فإن قلت: لو كان مضافاً إلى الضمير لكان معرفة فيجب الرفع وتكرار لا كما سيأتي في باب لا النافية للجنس. **قلت**: وتركوا الرفع والتكرار نظراً إلى عدم الإضافة بحسب الظاهر، **والحاصل**: أنا راعينا الحقيقة تارة فأعربنا ما بعد لا بالحرف والظاهر تارة فأعملنا لا فيه ولم نكررها. أقول: بقي أن يقال لم أعربنا لا أبالي بالحرف مع إضافته في الحقيقة للياء وعدم إضافته أصلاً في الظاهر؟ والقاطع للإشكال من أصله ما ذكره بعضهم من حمل ما ذكر على لغة القصر وإنما ترك التنوين للبناء وسيأتي بسط ذلك في باب لا.

قوله: (لا لليا) معطوف على متعلق يضفن المحذوف والتقدير أن يضفن لأي اسم لا للياء ولم يقيد الياء بياء المتكلم لأن الإضافة لا تكون لياء المخاطبة أصلاً لاختصاصها بالفعل. قوله: (مع ما هن عليه إلخ) أشار به إلى دفع اعتراض على المصنف في سكوته عن الشرطين المذكورين، وحاصل الدفع أنه استغنى عن التصريح بهما بكونه ذكرها كذلك. قوله: (ذا اعتلا) حال من المضاف لا من المضاف إليه لعدم شرطه. والاعتلاء العلوّ. قوله: (أنواع غير الياء) أي أنواع المضاف إليه المغاير للياء. قوله: (عما إذا لم تضف) أي تلك الأسماء أي القابل منها لعدم الإضافة فلا يرد أن ذوو الفم بلا ميم ملازمان للإضافة. قوله: (فإنها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة) يظهر لي أنه ليس بقيد بالنسبة إلى أب وأخ وحم لإطلاقهم جواز قصرها مثلاً فتفطن. ولا يرد عليه قوله:

خَـالَـطَ مِـنْ سَـلْـمَـى خَـيَـاشِـيـمَ وَفَـا

لأن لفظ المضاف إليه منوي الثبوت فهو كالمذكور صراحة أي خياشيمها وفاها. ولا يرد عليه أيضاً أن من لغات الفم الفمى كالفتى وهو مقصور معرب بالحركات المقدرة مع الإضافة وعدمها، لأن الكلام ليس في الفم بالميم بل ليس في ذي والفم مطلقاً لما ذكرناه عند قول المصنف أن يضفن وما ذكرناه عند قول الشارح عما إذا لم تضف فافهم.

عوض من عينه وهي الواو ميم وقد تثبت الميم مع الإضافة كقوله: **يُصْبِحُ ظَمْآنَ وَفِي ٱلْبَحْرِ فَمُهُ**[1]. ولا يختص بالضرورة خلافاً لأبي علي لقوله ﷺ: (**لخَلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيحِ المِسْكِ**) والاحتراز بقوله لا للياء عما إذا أضيفت للياء فإنها تعرب بحركات مقدرة كسائر الأسماء المضافة للياء وكلها تضاف للياء إلا ذو فإنها لا تضاف لمضمر وإنما تضاف لاسم جنس ظاهر غير صفة، وما خالف ذلك فهو نادر، وبكونها مفردة عما إذا كانت مثناة ....

قوله: (عوض من عينه وهي الواو ميم) وجه التعويض أن الإضافة إذا زالت يأتي التنوين فيدخل على واو هي ساكنة فتحذف للساكنين فعوضوا الميم عنها لتبقي، وعند الإضافة لا يحتاج إلى الميم للأمن من ذلك لفقد التنوين أفاده الدماميني، وتقدم وجه إيثار الميم دون غيرها. قوله: (وقد تثبت) أي على قلة، إجراء لحال الإضافة مجرى حال عدمها. قوله: (يصبح) أي الحوت المذكور قبل. وجملة وفي البحر فمه حالية. قوله: (لخلوف فم الصائم) بضم الخاء وقد تفتح لكن الفتح لغة شاذة كما في تحفة ابن حجر بل قيل خطأ: أي تغير رائحته بعد الزوال. ومعنى أطيبيته عند اللّه أحقيته بثناء اللّه على صاحبه ورضاه به. ولا تختص أطيبيته بيوم القيامة على المعتمد، وذكره في رواية مسلم لكونه وقت الجزاء. قوله: (فإنها تعرب بحركات مقدرة) أي على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة في أبي وأخي وحمى وهنى بلا رد للاماتها المحذوفة كما هو الشائع، أو منع من ظهورها سكون ما قبل الياء للإدغام في الأربعة برد لاماتها وقلبها ياء وإدغامها في ياء المتكلم وفي فيّ فيجب قلب عين في ياء وإدغامها في ياء المتكلم معرباً بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها سكونه للإدغام كما صرّح به الرضي.

قوله: (لاسم جنس ظاهر) أراد باسم الجنس ما وضع لمعنى كلي معرفاً أو منكراً: وأراد بالصفة المشتق للدلالة على معنى وذات لا المعنى القائم بالموصوف. وخرج بقوله اسم جنس العلم والجملة فلا يقال: أنت ذو محمد أو ذو تقوم. وبقوله ظاهر الضمير الراجع إلى بعض الأجناس فلا يقال: الفضل ذوه أنت. وبقوله غير صفة الصفة فلا يقال: أنت ذو فاضل هكذا ينبغي تقرير عبارة الشارح. ووجه ما ذكره الشارح من الحصر أن ذو صلة للوصف والضمير، والعلم لا يوصف بهما. والمشتق غنى عنها لصلاحيته بنفسه للوصف وكذا الجملة. قوله: (وما خالف ذلك فهو نادر) كإضافته إلى العلم في نحو: «أنا اللّه ذو بكة» وإلى الجملة في نحو: اذهب بذي تسلم: أي اذهب

---

(١) قاله رؤبة وهو من قصيدة طويلة مرجزة. وقبله:

كَالحُوتِ لاَ يُرْوِيهِ شَيْءٌ يَلْهَمُهُ

أي يبتلعه. وظمآن منصوب لأنه خبر يصبح. ومنع من الصرف للوصف والألف والنون المزيدتين. وفي البحر فمه جملة اسمية وقعت حالاً. والشاهد في فمه حيث أثبت الراجز الميم في حال الإضافة، وليس ذلك بضرورة خلافاً لأبي علي.

أو مجموعة جمع سلامة فإنها تعرب إعرابهما. وإن جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة. وبكونها مكبرة عما إذا صغرت فإنها تعرب أيضاً بالحركات الظاهرة. واعلم أن ما ذكره الناظم من أن إعراب هذه الأسماء بالأحرف هو مذهب طائفة من النحويين منهم الزجاجي وقطرب والزيادي من البصريين، وهشام من الكوفيين في أحد قوليه. قال في شرح التسهيل: وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف. ومذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، فإذا قلت: قام أبو زيد فأصله أَبَوُ زيد ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار أَبُوُ زيد فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت. وإذا قلت: رأيت أبا زيد فأصله أَبَوَ زيد فقيل: تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً. قيل: ذهبت حركة الباء ثم حركت اتباعاً لحركة الواو ثم انقلبت الواو ألفاً. قيل: وهذا أولى ليتوافق النصب مع الرفع والجر في الاتباع. وإذا قلت: مررت بأبي زيد فأصلة بأَبَو زيد فأتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبو زيد فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة ثم قلبت الواو ياء لكونها بعد كسرة كما في نحو ميزان، وذكر في التسهيل أن هذا

في وقت صاحب سلامة. وفي نكت السيوطي أن إضافته إلى العلم قليلة وإلى الجملة شاذة. وفي يّس: أنه أضيف إلى الضمير شذوذاً. قوله: (أو **مجموعة جمع سلامة**) أي بالواو والنون أو الياء والنون إن أريد بها من يعقل أو بالألف والتاء إن أريد بها ما لا يعقل كأن يقال: أبوات وأخوات وقد سمع جمع أب وأخ وذي جمع مذكر سالماً قيل وهن وحم وفم بلا ميم أيضاً.

قوله: (وأبعدها عن التكلف) بخلاف مذهب سيبويه فإن فيه تكلف حركات مقدرة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف لحصول فائدة الإعراب بها وهي بيان مقتضى العامل. ولا محذور في جعل الإعراب حرفاً من نفس الكلمة إذا صلح له كما جعلوه في المثنى والمجموع على حده من نفسها. قوله: (وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر) إن قلت لم أتبعوا في هذه الأسماء دون نظائرها من الأسماء المعتلة نحو: عصاك ورجاك **قلت**: الفرق أن للاتباع في هذه الأسماء فائدة وهي الإشعار بأن ما قبل الآخر كان في غير حالة الإضافة حرف إعراب نحو: «إن له أبا شيخاً كبيراً» «فقد سرق أخ له» بخلاف النظائر. ومن المقرر أن الشيء إذ ألزم شيئاً من باب أجرى جميع الباب على وتيرته فلا يرد فوك وذو مال. قوله: (ثم انقلبت الواو ألفاً) أي لتحركها وانفتاح ما قبلها. قوله: (وهذا أولى) أورد عليه أن حركة الباء على هذا عارضة للاتباع فلا تصلح موجباً لقلب الواو المتحركة ألفاً لما سيأتي في محله من أنه يشترط أصالة الفتح. وأجيب بأن حركتها في الحقيقة غير عارضة. والحكم بذهاب حركتها الأصلية والإتيان بحركة أخرى للاتباع أمر تقديري ارتكبناه إجراء للباب على وتيرة واحدة. وعلى تسليم عروضها في الحقيقة يقال لما حلت محل الأصلية ونابت عنها واتحدت معها نوعاً أعطيت حكمها أفاده الدماميني.

قوله: (وذكر في التسهيل أن هذا المذهب أصح) أي لأن الأصل في الإعراب أن يكون

المذهب أصح، وهذان المذهبان من جملة عشرة مذاهب في إعراب هذه الأسماء وهما أقواها.

تنبيه: إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لإعراب المثنى والمجموع عَلَى حده بها، وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثنى والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين المفرد، فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطبع. فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثنى والمجموع لم ينفر منه لسابق الألفة وإنما اختيرت هذه الأسماء لأنها تشبه المثنى لفظاً ومعنى، أما لفظاً فلأنها لا تستعمل كذلك إلا مضافة والمضاف مع المضاف إليه اثنان. وأما معنى فلاستلزام كل واحد منها آخر: فالأب يستلزم ابناً والأخ يستلزم أخاً وكذا البواقي، وإنما اختيرت هذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة.

(بِالْأَلِفِ ٱرْفَعِ ٱلْمُثَنَّى) نيابة عن الضمة. والمثنى اسم ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف ....

بالحركات ظاهرة أو مقدرة فمتى أمكن تقديرها لم يعدل عنه، ولا يمكن تمشيه كلام المصنف هنا عليه لأنه في الإعراب بالنيابة كما قال سابقاً وغير ما ذكر ينوب إلخ. قوله: (من جملة عشرة مذاهب) بل من جملة اثني عشر مذهباً ساقها السيوطي في همع الهوامع فراجعه. قوله: (إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف) الأولى والمناسب لقوله في السؤال الثاني وإنما اختيرت هذه الأسماء أن يقول هنا إنما أعرب بعض المفردات بالأحرف إلخ ثم يقول وكان ذلك البعض الأسماء الستة لأنها تشبه المثنى إلخ وتصحيح كلام الشارح أن يقال المنظور إليه في السؤال الأول جهة عموم الأسماء الستة وهي كونها بعضاً من الأسماء المفردة لا جهة خصوصها وهي كونها هذه الأسماء بأشخاصها. قوله: (للفرق بينهما إلخ) ولم يعكس ليكون الأصل للأصل والفرع للفرع. قوله: (وكذا البواقي) فالحم لكونه أقارب الزوج أو الزوجة يستلزم واحداً منهما، وذو لكونه بمعنى الصاحب يستلزم مصحوباً، والفم يستلزم صاحبه وكذا الهن. قوله: (ارفع المثنى) سيأتي شروط المثنى. قوله: (والمثنى) أي اصطلاحاً أما لغة فهو المعطوف كثيراً.

قوله: (اسم) أي معرب بدليل أن الكلام في المعرب فلا يرد على التعريف أنتما. قوله: (ناب عن اثنين) أي اسمين اثنين أعم من أن يكونا مذكرين أو مؤنثين مفردين كالزيدين أو جمعي تكسير كالجمالين أو اسمي جمع كالركبين، أو اسمي جنس كالغنمين. والمراد ناب عنهما في الحالة الراهنة لأن معنى الفعل غير معتبر في التعاريف فلا يرد أن التعريف غير مانع لدخول المثنى المسمى به والمراد النيابة عنهما بطريق الوضع فلا يرد أن التعريف غير جامع لخروج نحو: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [سورة الملك، الآية: ٤] مما استعمل في الكثرة لأن نيابته عن أكثر من اثنين ليست بطريق الوضع، على أن منهم من جعله ملحقاً بالمثنى لا مثنى حقيقة. قوله: (في الوزن والحروف) لم يقل والمعنى مراعاة لمذهب الناظم الذي يجوز تثنية المشترك مراداً بها معنياه المختلفان وجمعه كذلك

بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف. فاسم ناب عن اثنين يشمل المثنى الحقيقي كالزيدين وغيره كالقمرين، واثنين واثنتين، وكلا وكلتا، والألفاظ الموضوعة للاثنين ....

عند أمن اللبس بتثنيته مراداً بها فردان لأحد معنييه. نحو عندي عينان: منقودة وموروودة وبجمعة كذلك. ويجوز تثنية اللفظ مراداً بها حقيقته ومجازه وجمعه كذلك عند ذلك معللاً ذلك بأن الأصل في التثنية والجمع العطف وهو في المتفقين والمختلفين جائز بالاتفاق والعدول عنه اختصار فإذا جاز في أحدهما فليجز في الآخر قياساً. قال في شرح الجامع: وبعضهم بنى المسألة على جواز استعمال المشترك في معنييه أي واللفظ في حقيقته ومجازه. فإن قلنا به جاز وإلا فلا اهـ. وهو ظاهر. قوله: (بزيادة) الباء سببية متعلقة بناب.

قوله: (أغنت عن العاطف والمعطوف) فلا يقال: جاء زيد وزيد مثلاً، في غير ضرورة أو شذوذ إلا لنكتة كقصد تكثير نحو: أعطيتك مائة ومائة، وكفصل ظاهر نحو: «جاء رجل طويل ورجل قصير»، أو مقدر نحو: قول الحجاج: أنا للّه محمد ومحمد في يوم. أي محمد ابني ومحمد أخي وأل في العاطف للعهد والمعهود الواو خاصة ففي كتاب العسكري: لا يجوز في قام زيد فزيد قام الزيدان بخلاف قام زيد وزيد. قال: ولهذا لا يجوز قام زيد فزيد الظريفان لأن النعت كالمنعوت فكما لا يجتمع المنعوتان في لفظ واحد كذلك نعتاهما كذا في الدماميني. وعلى هذا لا يجوز بالطريق الأولى جاء زيد فعمرو الظريفان وعندي أنه يجوز جاء زيد فزيد الظريفان وجاء زيد فعمرو الظريفان لانتفاء اللبس المانع من جواز جاء الزيدان في جاء زيد فزيد أو فعمرو ولأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فعليك بالإنصاف. وأل في المعطوف أيضاً للعهد والمعهود المعطوف من لفظ المثنى فلا يرد أن التعريف يدخل فيه اثنان لنيابته عن رجل ورجل واثنتان لنيابته عن امرأة وامرأة لأن المعطوف ليس من لفظ المثنى. قوله: (فاسم ناب عن اثنين يشمل إلخ) يتبادر من هذا مع سكوته عن إخراج قوله ناب عن اثنين لما دل على أقل من اثنين كرجلان أي ماش. ولما دل على أكثر كصنوان جمع صنو، ولما أعرب كالمثنى والمراد به مفرد اسم جنس ككلبتي الحداد أو علم كالبحرين لمكان. وجعله اتفقا في الوزن قيداً أول أنه جعل مجموع قوله اسم ناب عن اثنين جنساً وهو خلاف المألوف والموافق للمألوف جعل اسم جنساً وناب عن اثنين فصلاً أول مخرجاً لما مر.

قوله: (كالقمرين) للشمس والقمر تغليباً للمذكر. ولم يغلبوا المؤنث إلا في مسألتين: قولهم ضبعان بفتح فضم في تثنية ضبع للمؤنث، وضبعان بكسر فسكون للمذكر. ونحو قولك كتبته لثلاث بين يوم وليلة **وضابطه**: أن يكون معك عدد مميز بمذكر ومؤنث كلاهما مما لا يعقل وفصلاً من العدديين كذا في المغني. قال الدماميني: ومن أمثلة المسألة الثانية اشتريت عشراً بين جمل وناقة. ثم قال: ووقع تغليب المؤنث في غير تينك المسألتين ففي التنزيل: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٣٤] والمراد عشرة أيام بلياليهن لكن أنث العدد لتغليب الليالي، وقوله تعالى: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾ [سورة طه، الآية: ١٠٤] بعد قوله:

كزوج وشفع فخرج بالقيد **الأول** نحو: العمرين في عمرو وعمر، **وبالثاني** نحو: العُمرين في أبي بكر وعمر، **وبالثالث**: كلا وكلتا واثنان واثنتان وثنتان، إذ لم يسمع كل ولا كلت، ولا اثن ولا اثنة ولا ثنت. وأَما قوله:

﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾ [سورة طه، الآية: ١٠٣] مشعر بأن المراد بالعشر الأيام فأنث تغليباً لليالي. وزعم زاعم أنه عليه الصلاة والسلام غلب المؤنث في قوله: «**حُبِّبَ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ ثَلاثٌ: النِّسَاءُ وَالطِّيبُ وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلاةِ**» اهتماماً بالنساء. وهذا الحديث رواه النسائي عن أنس وليس فيه ذكر الثلاث ولا أعلمها ثابتة من طريق صحيح اهـ. أقول: عد في آخر المغني من أمثلة التغليب قولهم المروتين في الصفا والمروة وهذا من تغليب المؤنث.

فائدة: أذكرني ذكر القمرين قول القائل:

رأت قمر السماء فأذكرتني ... ليالي وصلها بالرقمتين

كلانا ناظر قمراً ولكن ... رأيت بعينها ورأت بعيني

قال الدماميني: هذا من المبالغة حيث ادعى أن القمر الحقيقي هو وجهها وأن قمر السماء قمر مجازي لمشابهته وجهها. وقوله: رأيت بعينها ورأت بعيني يرشد إليه اهـ. أي لأن معنى رأيت بعينها إلخ إني رأيت القمر الحقيقي وهي رأت القمر المجازي، لأني رأيت وجهها وهو القمر الحقيقي وهي رأت قمر السماء وهو القمر المجازي، قال الصلاح الصفدي: وهذا أحسن ما يقال في معنى البيتين. وذهب بعضهم إلى أن نحو القمرين مثنى حقيقة وأن التثنية إنما حصلت بعد تسمية المغلب عليه باسم المغلب مجازاً وهو مبني على جواز تثنية اللفظ مراداً بها حقيقته ومجازه. قوله: **(كزوج وشفع)** فيه أنهما لم يوضعا لاثنين خاصة بل لأعم من اثنين وهو ما انقسم بمتساويين ومثلهما زكا يقال خساً أو زكاً أي فرداً أو زوجاً قاله الروداني. قوله: **(فخرج بالقيد الأول نحو العمرين)** يصح ضبطه بالفتح فالإسكان تغليباً للأخف وبالضم فالفتح إشارة إلى قوله ﷺ: «**اللَّهُمَّ أَعِزَّ الإِسْلامَ بِأَحَبِّ العُمَرَيْنِ إِلَيْكَ**» يعني عمر بن الخطاب وعمرو بن هشام الذي هو أبو جهل تغليباً للأشرف الذي سبقت له السعادة فيكون في الحديث رمز إلى أنه الذي يسلم. قال الدماميني: يغلب الأخف لفظاً ما لم يكن غير الأخف مذكراً. أقول: أو اقتضى تغليبه سبب غير التذكير كما قررناه في العمرين بالضم فالفتح. وما نقلناه عن الدماميني نقله الشمني عن التفتازاني. ثم نقل الدماميني عن ابن الحاجب أن شرط التغليب تغليب الأدنى على الأعلى وضعفه، وعن غيره أن شرطه تغليب الأعلى على الأدنى وضعفه.

قوله: **(بالثاني نحو العمرين)** كان الأولى أن يقول: نحو الزيدين في زيد وعمرو لأن المثال الذي ذكره خارج بالقيد الأول لاختلاف الوزن أيضاً فيه. قوله: **(وبالثالث كلا وكلتا إلخ)** قال شيخنا أي خرج بالثالث ما لا زيادة فيه أغنت عن العاطف والمعطوف بأن لا يكون فيه زيادة أصلاً أو يكون

. . . .

فيه زيادة لا تغني عن العاطف والمعطوف بأن لا يكون له مفرد من لفظه اهـ. فالأول نحو كلا وزوج وشفع، والثاني نحو: كلتا واثنان واثنتان وثنتان إذ لم يسمع كلت واثن واثنة وثنت، ومن هذا يعلم أنه كان ينبغي للشارح ذكر زوج وشفع مع الألفاظ الخمسة لخروجهما أيضاً بالقيد الثالث إلا أن يقال تركهما للمقايسة وأنه كان ينبغي له تعليل خروج كلا بعدم الزيادة فيها أصلاً لا بعدم سماع مفرد لها لإيهامه أن فيها زيادة لكن لا تغني عن العاطف والمعطوف لعدم سماع مفرد لها فتأمل. واعلم أن إخراج زوج وشفع بالقيد الثالث إنما هو على التنزل مع الشارح في دخول شفع وزوج في قولنا اسم ناب عن اثنين وتقدم ما فيه.

فائدة: قال في التصريح: ويشترط في كل ما يثنى عند الأكثرين ثمانية شروط: **أحدها**: الإفراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد ولا جمع المؤنث السالم وأن ثنى غير ذلك من جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس كما مر. **الثاني**: الإعراب فلا يثنى المبني وأما ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للاثنين وليس من المثنى حقيقة على الأصل عند جمهور البصريين، وأما قولهم: منان ومنين فليست الزيادة فيهما للتثنية بل للحكاية بدليل حذفها وصلا ولا يرد نحو: يا زيدان ولا رجلين لأن البناء وارد على المثنى فهما من بناء التثنية لا من تثنية المبني. **الثالث**: عدم التركيب فلا يثني المركب تركيباً إسنادياً باتفاق ولا مزجياً على الأصح، فإن أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مما سمي بهما أضيف إليهما ذوا أو ذواتا والمجوّزون تثنية المزجي قال بعضهم: يقال معد يكربان وسيبويهان. وقال بعضهم: يحذف عجز المختوم بويه ويثني صدره ويقال سيبان. وأما العلم الإضافي فإنما يثني جزؤه الأول على الصحيح، وانظر حكم المركب التقييدي العلم. **الرابع**: التنكير فلا يثنى العلم باقياً على علميته بل ينكر ثم يثني مقروناً بأل أو ما يفيد فائدتها ليكون كالعوض من العلمية فيقال: جاء الزيدان ويا زيدان مثلاً ولهذا لا تثنى كنايات الإعلام كفلان وفلانه لأنها لا تقبل التنكير. **الخامس**: اتفاق اللفظ وأما نحو الأبوين للأب والأم فتغليب وتقدم بيانه. **السادس**: اتفاق المعنى فلا يثنى اللفظ مراداً به حقيقته ومجازه أو مراداً به معنياه المختلفان المشترك هو بينهما عند الجمهور. وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذ وأورد عليهم جواز تثنية العلم، إذ نسبة العلم المشترك إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته. وأجاب ابن الحاجب بوجهين: أقواهما أنه لا يلزم من جواز تثنية العلم المشترك جواز تثنية المشترك لأن تثنية المشترك باعتبار معنييه تلتبس بتثنيته باعتبار فردى أحد معنييه وهذا مفقود تثنية العلم إذ ليس شيء من معانيه جنساً، وقد مر أن المصنف يشترط أمن اللبس فلا يرد عليه ما ذكر. **السابع**: أن لا يستغني عن تثنيته بتثنية غيره نحو سواء فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سيّ فقالوا سيان لا سوآن أي قياساً فلا ينافي أنه شذ سوا آن وبعض فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية جزء أو بملحق بالمثنى نحو أجمع وجمعاء فإنهم استغنوا عن تثنيتهما بكلا وكلتا أو بغير ذلك نحو ثلاثة وأربعة فإنهم استغنوا عن

فِـي كِـلْـتَ رِجْـلَـيْـهَـا سُـلاَمَـى وَاحِـدَهْ[1]

فإنما أراد كلتا فحذف الألف للضرورة. فهذه المخرجات ملحقات بالمثنى في إعرابه وليست منه. (وَكِلاَ إذا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وُصِلا) الألف للإطلاق أي وارفع بالألف كلا إذا وصل بمضمر حال كونه مضافاً إلى ذلك المضمر حملاً على المثنى الحقيقي (كِلْتَا كَذَاكَ) أي ككلا في

تثنيتهما بستة وثمانية. **الثامن**: أن يكون له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس والقمر، وأما قولهم: القمران فتغليب وقد مر بيانه اهـ. مع زيادة من الهمع وغيره، ويظهر أن المركب التقييدي العلم كالمزجي. وزاد بعضهم كالسيوطي في الهمع أن يكون لتثنيته فائدة فلا يثنى كل واحد وعريب وديار لإفادة الجميع العموم ورد زيادته بأنه يغني عنه الاتفاق في المعنى غير ظاهر وأن لا يشبه الفعل فلا يثنى أفعل من ورد بعضهم زيادة هذا بأن مانع التثنية في أفعل من عرض من التركيب أي مع من فلا يعتدّ به إذ هو في حد ذاته يصح أن يثنى. قوله: (سلامي) هي بضم السين المهملة وتخفيف اللام وفتح الميم العظم بين المفصلين من مفاصل أصابع اليد أو الرجل قاله العيني. قوله: (وكلا) هذا شروع في ذكر بعض ما حمل على المثنى. وألف كلا قيل بدل عن واو وقيل عن ياء وألف كلتا للتأنيث والتاء بدل عن واو وقيل عن ياء. وقيل الألف أصلية لام الكلمة والتاء زائدة للإلحاق وقيل للتأنيث. فإن قلت: إذا كانت ألف كلا أصلية وألف كلتا للتأنيث أو أصلية فالألف فيهما غير مجتلبة لعامل فكيف تكون إعراباً؟ أجيب: بأن الإعراب قد يكون حرفاً من نفس الكلمة كما في الأسماء الستة والمثنى والجمع على حده لكن ذلك الحرف قبل دخول العامل ليس إعراباً بل هو دال على التثنية أو الجمع أو غير دال على شيء كما في الأسماء الستة وبعد دخوله إعراب فقد تغير الآخر بدخول العامل عما كان عليه قبل دخوله تغير صفة فتدبر. قوله: (بمضمر) متعلق بوصل مقدرة لدلالة وصل المذكورة لأن أداة الشرط لا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر كذا قيل وفيه ما مر. وقوله مضافاً حال من الضمير المستتر في وصل العائد إلى كلا مؤسسة احترز به عما إذا اتصلت بالضمير غير مضافة إليه نحو زيد وعمرو هما كلا الرجلين لأن الاتصال يشمل القبلي والبعدي فعلم ما في كلام شيخنا. قوله: (أي وارفع إلخ) أشار إلى أن كلا معطوف على المثنى وأن مضافاً حال من نائب فاعل وصل وأن متعلق مضافاً محذوف لدلالة الكلام عليه. قوله: (كلتا كذاك) مبتدأ وخبر هذا هو

---

(١) تمامه:

كِـلْـتَـاهُـمَـا مَـقْـرُونَـةٌ بِـزَائِـدَهْ

قوله: (في كلت رجليها) أي في إحدى رجليها. وفيه الشاهد حيث استدل به البغداديون على أن كلت تجيء للواحدة، وكلتا للمثناة. وأجيب بأنه حذف الألف للضرورة وقدّر أنها زائدة فلا يجوز الاحتجاج به. وسلامي بضم السين المهملة وتخفيف اللام وفتح الميم هي واحدة السلاميات، وهي العظام التي تكون بين مفصلين من مفاصل الأصابع من اليد والرجل. وهو مرفوع بالابتداء، وواحدة صفته. وفي كلت رجليها خبره مقدماً.

ذلك: نقول جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما، فإن أضيفا إلى ظاهر أعربا بحركات مقدرة على الألف رفعاً ونصباً وجراً. وبعضهم يعربهما إعراب المثنى في هذه الحالة أيضاً. وبعضهم يعربهما إعراب المقصور مطلقاً ومنه قوله:

نِعْمَ الفتَى عَمَدَتْ إلَيْه مَطِّيتِي ... في حِينِ جَدَّ بنا المسِيرُ كِلاَنَا

تنبيه: كلا وكلتا اسمان ملازمان للإضافة ولفظهما مفرد ومعناهما مثنى، ولذلك أجيز في ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى واعتبار اللفظ فيفرد، وقد اجتمعا في قوله:

كلاهُما حِين جدَّ الجَريُ بَيْنَهُمَا ... قَدْ أَقْلَعَا وكِلاَ أَنْفَيْهِمَا رَابي(١)

إلا أن اعتبار اللفظ أكثر، وبه جاء القرآن قال تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [سورة الكهف، الآية: ٣٣] ولم يقل آتتا فلما كان لكلا وكلتا حظ من الإفراد وحظ من التثنية أجريا في إعرابهما مجرى المفرد تارة ومجرى المثنى تارة، وخص إجراؤهما مجرى المثنى بحالة الإضافة

الظاهر. قوله: **(في هذه الحالة)** أي حالة الإضافة إلى ظاهر. قوله: **(مطلقاً)** أي سواء أضيفا إلى مضمر أو ظاهر. قوله: **(عمدت)** أي قصدت وبابه ضرب كما في المختار والإسناد في جدبنا المسير مجاز عقلي والأصل جددنا في المسير. قوله: (ملازمان للإضافة) أي إلى المعرف الذي يدل على اثنين بلا تفرق ولو كان بحسب اللفظ مفرداً أو جمعاً كما سيأتي في الإضافة.

قوله: (كلاهما) أي الفرسين وقوله: جد الجري مجاز عقلي والأصل جداً في الجرى، وقوله قد أقلعا أي كفا عن الجري وقوله رابي أي منتفخ والشاهد في أقلعا ورابي. قوله: (وبه جاء القرآن) أي نصاً، وأما اعتبار المعنى فلم يجىء فيه نصاً لأن الضمير في قوله تعالى ﴿وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا﴾ [سورة الكهف، الآية: ٣٣] لا يتعين رجوعه إلى كلتا من قوله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [سورة الكهف، الآية: ٣٣] بل يحتمل رجوعه إلى الجنتين وإن كان رجوع الضمير إلى المضاف أكثر من رجوعه إلى المضاف إليه، ولهذا مشى في شرح الجامع على رجوع الضمير إلى كلتا، قال الدماميني: ويتعين الإفراد مراعاة للفظ في نحو: كلانا غني عن أخيه **وضابطه**: أن ينسب إلى كلا منهما حكم الآخر بالنسبة إليه لا بالنسبة إلى ثالث إذ المراد كل واحد منا غني عن أخيه. قال في المغني: وقد سألت قديماً عن قول القائل زيد وعمرو وكلاهما قائم وكلاهما قائمان أيهما الصواب؟ فكتبت أن قدر كلاهما توكيداً قيل قائمان لأنه خبر عن زيد وعمرو، وإن قدر مبتدأ فالوجهان المختار

---

(١) قاله الفرزدق. كلاهما يعني كلا الفرسين وهو مبتدأ وقد أقلعا خبره. قوله: (حين جد) أي حين اشتد الجري وقوي بين الفرسين المذكورين. وهذا إسناد مجازي وأصله جدّا في الجري. قد أقلعا أي قد كفا عنه وكلا مبتدأ ورابي خبره. والجملة حال وهو من ربا يربو ربواً وهو النفس العالي، يقال: ربا الفرس إذا انتفخ من عدو أو فزع. والشاهد في موضعين: **الأول**: أنه اعتبر معنى كلا وثنى الخبر حيث قال قد أقلعا. **الثاني**: أنه اعتبر لفظ كلا ووحد الخبر حيث قال رابي.

إلى المضمر لأن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات، والإضافة إلى المضمر فرع الإضافة إلى الظاهر لأن الظاهر أصل المضمر فجعل الفرع مع الفرع والأصل مع الأصل مراعاة للمناسبة (اثْنَانِ وَٱثْنَتَانِ) بالمثلثة اسمان من أسماء التثنية وليسا بمثنيين حقيقة كما سبق (كَابْنَيْنِ وَٱبْنَتَيْنِ) بالموحدة اللذين هما مثنيان حقيقة (يَجْرِيَانِ) مطلقاً فيرفعان بالألف ومثل اثنتين ثنتان في لغة تميم (وَتَخْلُفُ ٱلْيَافِي) هذه الألفاظ (جَمِيعِهَا) أي المثنى وما ألحق به (الأَلِفْ جَرًّا وَنَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ) اليا فاعل تخلف قصره للضرورة والألف مفعول به وجراً ونصباً على الحل من المجرور بـ: في ....

الإفراد، وعلى هذا فإذا قيل: إن زيداً وعمراً فإن قيل كليهما قيل قائمان أو كلاهما فالوجهان اهـ. قوله: (اثنان واثنتان) تجوز إضافتهما إلى ما يدل على اثنين لكن لا بد أن يكون الاثنان الواقع عليهما المضاف غير الاثنين الواقع عليهما المضاف إليه لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه لا فرق في ذلك بين الظاهر والضمير على المرضي عندي. ويؤيده تصريح بعضهم كما في الروداني بجواز اثنا كما إذا أريد بالاثنين أمران غير المخاطبين مضافان إليهما كعبدين لهما. وأما ما نقله في التصريح عن الموضح في شرح اللمحة وتبعه البعض من امتناع إضافة اثنين واثنتين إلى ضمير تثنية لأنها إضافة الشيء إلى نفسه فغير ظاهر على إطلاقه.

قوله: (من أسماء التثنية) أي من الأسماء الدالة وضعاً على اثنين. قوله: (كابنين وابنتين إلخ) قال بعضهم: لما لم يتزن له أن يقول مثل المثنى أتى بمثالين منه وأقام ذلك مقام قوله كالمثنى. وقال آخر: كان يمكنه أن يقول مثل المثنى فيه يجريان أي في الرفع بالألف أفاده في النكت. قوله: (مطلقاً) أي سواء أفردا كقوله تعالى: ﴿حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ﴾ [سورة المائدة، الآية: ١٠٦] أي شهادة اثنين ليصح الإخبار به عن شهادة بينكم أو ركباً نحو: ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [سورة البقرة، الآية: ٦٠] أو ضيفاً نحو: اثناكم واثنتاكم. قوله: (وتخلف اليا) أي تقوم مقامها في بيان مقتضى العامل لا في النوع الخاص بالألف وهو الرفع والمراد الخلف ولو تقديراً ليدخل نحو: لبيك مما لم يستعمل مرفوعاً. قوله: (في هذه الألفاظ جميعها) جعل الشارح جميعاً تأكيداً لمحذوف وهو ممنوع عند غير الخليل إلا أن يقال هو حلّ معنى لا حلّ إعراب. قوله: (بعد فتح قد ألف) ذكره وإن كان يؤخذ الفتح من السكوت على ما قبل الألف الذي هو مفتوح لأن التصريح أقوى في البيان ولإفادة علة فتح ما قبل ياء المثنى وهي ألفة الفتح مع الألف كما في نكت السيوطي فقوله: قد ألف في معنى التعليل.

قوله: (للضرورة) فيه أن قصر ذي الألف من أسماء حروف التهجي لغة لا ضرورة إلا أن يقال: المراد أن القصر هنا متعين لضرورة الوزن. قوله: (نصب على الحال) فيه: أن مجيء المصدر حالاً وإن كان كثيراً مقصود على السماع فالأولى كونه منصوباً على الظرفية بتقدير مضاف حذف وأقيم المضاف إليه مقامه والأصل وقت جر ونصب كما في آتيك طلوع الشمس. قوله: (أي

أي مجرورة ومنصوبة. وسبب فتح ما قبل الياء الإشعار بأنها خلف عن الألف، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً. وحاصل ما قاله: أن المثنى وما ألحق به يرفع بالألف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها.

تنبيهان: الأول: في المثنى وما ألحق به لغة أخرى وهي لزوم رفعاً ونصباً وجراً وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل أخر، وأنكرها المبرد وهو محجوج بنقل الأئمة. قال الشاعر:

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى ... مَسَاغاً لِنَا بَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

وجعل منه ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [سورة طه، الآية: ٦٣] ولا وتران في ليلة. **الثاني**: لو سمي بالمثنى ففي إعرابه وجهان: **أحدهما**: إعرابه قبل التسمية، **والثاني**: يجعل كعمران فيلزم الألف

مجرورة ومنصوبة) لم يقل أي مجروراً ومنصوباً مع أن المجرور بفي وهو لفظ جميع مذكر لأن الغالب مراعاة ما أضيف إليه كل وجميع لا لمجرد اكتساب التأنيث من المضاف إليه وإن اقتضاه كلام شيخنا والبعض. قوله: (وسبب فتح) أي إبقاء فتح والسبب الذي ذكره غير السبب المستفاد من كلام المصنف كما مر. قوله: (خلف عن الألف) إنما كانت الألف أصلاً لأن الرفع أول أحوال الإعراب ومثلها الواو في الجمع. قوله: (والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً) في معنى التعليل للإشعار. قوله: (لزوم الألف) أي والإعراب بحركات مقدرة عليها كالمقصور وبعض من يلزمه الألف يعربه بحركات ظاهرة على النون كالمفرد الصحيح فيقول: جاء الزيدان بضم النون ورأيت الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها وهي لغة قليلة جداً كذا في الدماميني وغيره، والظاهر على هذه اللغة منع صرف المثنى إذا انضم إلى زيادة الألف والنون علة أخرى كالوصفية في نحو صالحان فتأمل.

قوله: (لصمما) أي عض ونيب. قوله: (وجعل منه إن هذان لساحران) وقيل: اسم إن ضمير الشأن وهذان مبتدأ وساحران خبر مبتدأ محذوف دخلت عليه لام الابتداء أي لهما ساحران والجملة خبر هذان والجملة خبر إن. واعترض بأن حذف ضمير الشأن شاذ إلا مع أن المفتوحة المخففة وكأن المخففة فإنهم استسهلوه معهما لكونه في كلام بني على التخفيف فحذفه تبع لحذف النون ورب شيء. يحذف تبعاً ولا يحذف استقلالاً كالفاعل يحذف مع الفعل ولا يحذف وحده وإنما كان مع غيرهما شاذاً لأن فائدة ضمير الشأن تمكين ما يعقبه في ذهن السامع لأنه موضوع لمبهم يفسره ما بعده فإذا لم يتعين للسامع منه معنى انتظر ما بعده، ولهذا اشترط أن يكون مضمون الجملة مهما وهذه الفائدة مفقودة عند حذفه وبأن حذف المبتدأ ينافي التأكيد لأن تأكيد الشيء يقتضي الاعتناء به وحذفه يقتضي خلافه. وأجيب عن هذا بمنع تنافيهما لعدم تواردهما على محل واحد لأن التأكيد للنسبة والحذف للمبتدأ ولأن المحذوف لدليل كالثابت، وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكد وبقاء التأكيد في نحو: مررت بزيد وجاءني أخوه أنفسهما بالرفع على تقديرهما صاحباي أنفسهما وبالنصب على تقدير أعينهما أنفسهما قاله الدماميني. وقيل: هذان مبني لتضمنه معنى الإشارة كمفرده وجمعه وكذا هذين لما ذكر لكن هذان أقيس لأن الأصل في المبني أن لا تختلف

ويمنع الصرف وقيده في التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف فإن جاوزها كاشهيبابين لم يجز إعرابه بالحركات (وَٱرْفَعْ بِوَاوٍ) نيابة عن الضمة (وبِـ: يَا ٱجْرُرْ وٱنْصِبِ) نيابة عن الكسرة والفتحة (سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَ) جمع (مُذْنِبِ)وهما عامرون ومذنبون ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم لسلامة بناء واحده. ويقال له جمع السلامة لمذكر، والجمع على حد المثنى لأن كلاً منهما يعرف بحرف علة بعده نون تسقط للإضافة. وأشار بقوله: (وَشِبْهِ ذَيْنِ) إلى أن الذي يجمع

صيغه لاختلاف العامل مع أن فيه مناسبة لألف ساحران، وإنما قال لأكثر هذين جراً ونصباً نظراً لصورة التثنية.

قوله: (ويمنع الصرف) للعلمية وزيادة الألف والنون. قوله: (كاشهيبابين) تثنية اشهيباب وهي السنة المجدبة التي لا مطر فيها. قوله: (وارفع بواو) أي ظاهرة كما في الزيدون أو مقدرة كما في صالحو القوم أو منقلبة إلى الياء كما في مسلميّ على التحقيق. قوله: (وبيا اجرر وانصب) ليس المجرور متنازعاً فيه لـ: اجرر وانصب على الأصح لتأخر العاملين فلا يصح عمل المتأخر المعطوف فيما قبل المعطوف عليه للفصل به بل يقدر له معمول آخر، وعلى القول الثاني يصح كونه من باب التنازع لطلب المعمول في الجملة قاله الشيخ يحيى. وبه يعرف ما في كلام البعض، وعلى هذا القول فالذي أعملتاه هو الثاني إذ لو كان الأول لوجب الإضمار في الثاني بلا حذف للضمير وقصريا مع حذف تنوينه للضرورة كما قاله الشنواني.

قوله: (نيابة عن الكسرة والفتحة) يحتمل أن يكون مفعولاً مطلقاً لمحذوف وجوباً أي نابت الياء فيما ذكر نيابة. ويحتمل أن يكون قوله نيابة عن الكسرة مفعولاً لأجله لقوله أجرر وقوله والفتحة أي ونيابة عن الفتحة مفعولاً لأجله لقوله: وانصب فيكون كلامه على التوزيع والحذف من الثاني لدلالة الأول. قوله: (سالم) تنازعه العومل الثلاثة قبله وأعمل الأخير وأضمر في الأولين ضميره وحذفه. وإضافته إلى جمع من إضافة الصفة إلى الموصوف والصفة لبيان الواقع بالنسبة لعامر ومذنب إذ لا جمع لهما غير سالم ومخصصة بالنسبة لشبه ذين. ويشترط في هذا الجمع زيادة على ما يأتي شروط التثنية كما قاله الروداني وغيره. وسيأتي الكلام على جمع التكسير في بابه. قوله: (وجمع مذنب) دفع بتقدير جمع هنا إيهام كلام المصنف اشتراك عامر ومذنب في جمع واحد وإنما لم يبال المصنف بهذا الإيهام لضعفه جداً بوضوح انتفاء الاشتراك فلا لبس، والمضاف إلى متعدد إنما تجب فيه المطابقة إذا خيف اللبس. قوله: (جمع المذكر السالم) أي المذكر باعتبار معناه لا لفظه فدخل نحو زينب وحبلي لمذكرين فإنهما يقال فيهما زينبون وحبلون. وخرج زيد وعمرو علمين لمؤنثين فلا يجمعان هذا الجمع ويصح نصب السالم نعتاً لجمع وجره نعتاً للمذكر والأرجح الثاني لأن السلامة في الحقيقة للمذكر عند جمعه كما يفهم من قوله لسلامة بناء واحده نقله شيخنا السيد عن الشنواني. قوله: (لسلامة بناء واحده) أي بنيته أي لغير إعلال فدخل في جمع السلامة

هذا الجمع اسم وصفة فالاسم ما كان كعامر علماً لمذكر عاقل خالياً من تاء التأنيث ومن التركيب ومن الإعراب ....

نحو قاضون ومصطفون. قوله: (اسم وصفة) جمع الوصف بالواو لتكون الواو فيه كواو الجماعة في الفعل بجامع الدلالة على الجمعية وكانت واو الفعل أصلاً لأنها اسم وواو الوصف حرف والعلم لتأويله بالمسمى كان وصفاً نقله الشيخ يحيى عن السهيلي.

قوله: (علماً) أي شخصياً فلا يجمع العلم الجنسي بالواو والنون أو الياء والنون إلا ما كان علماً على الشمول التوكيدي نحو أجمع فإنه يقال فيه أجمعون وأجمعين لأنه صفة في أصله لأنه أفعل تفضيل أصالة قاله الروداني. ثم اشتراط العلمية للإقدام على الجمعية واشتراط عدمها المصرح به في قولهم لا يثنى العلم ولا يجمع إلا بعد قصد تنكيره لتحقق الجمعية بالفعل فلا منافاة بين الاشتراطين أو يقال: العلمية من الشروط المعدة بكسر العين أي المهيئة لقبول الجمعية وهي لا توجد مع المشروط وبهذين الجوابين ينحل لغز الدماميني المشهور الذي ذكره شيخنا والبعض. قوله: (لمذكر عاقل) أي مذكر باعتبار المعنى لا اللفظ فدخل زينب وسعدى علمين لمذكرين وخرج زيد وعمرو علمين لمؤنثين. وإنما لم يعتبروا المعنى في طلحة واعتبروا اللفظ حيث لم يجمعوه بالواو والنون أو الياء والنون بل جمعوه بالألف والتاء لوجود المانع من مراعاة المعنى وهو تاء التأنيث كذا نقل عن الغزي، والمراد مذكر عاقل ولو تنزيلاً ومنه في الصفة قوله تعالى: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [سورة فصلت، الآية: ١١] ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [سورة يوسف، الآية: ٤] والمراد ما شأن جنسه العقل فدخل الصبي غير المميز والمجنون. هذا: وقد ذكر في التسهيل أنه يكفي ذكورة بعض افراد المثنى والمجموع وعقله مع اتحاد المادة أي لا مع اختلافها فلا يقال رجلان في رجل وامرأة ولا عالمون في عالم وقائمتين. قال سم: **وقضية عبارته**: اشتراط العقل والتذكير في التثنية أيضاً فليحرر اهـ. أقول في الدماميني على التسهيل أن إدخال المثنى في هذا الحكم سهو وأنه لا حاجة إلى اشتراط اتحاد المادة هنا لأن الاتفاق في اللفظ مأخوذ في تعريف كل من التثنية والجمع وتقدم الكلام على التغليب.

قوله: (خالياً من تاء التأنيث) ما لم تكن عوض فاء أو لام كما سيذكره الشارح. أما ألف التأنيث فلا يشترط الخلو منها مقصورة أو ممدودة فلو سمي مذكر بسلمى أو صحراء جمع هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب همزة الممدودة واواً. وإنما اشترط الخلوّ من تاء التأنيث لأنها إن حذفت في الجمع التبس بجمع ما لا تاء فيه وإن أبقيت لزم الجمع بين علامتين متضادتين بحسب الظاهر ووقع تاء التأنيث حشواً وإنما اغتفروا وقوعها حشواً في التثنية لأنه ليس لتثنية ذي التاء صيغة تخصها، فلو حذفوا التاء من تثنيته لالتبست بتثنية ما لا تاء فيه بخلاف جمعه.

قوله: (ومن التركيب ومن الإعراب بحرفين) قال البعض: الأولى حذفهما لأنهما شرطان

بحرفين، فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الأسماء غير علم كـ: رجل أو علماً لمؤنث كـ: زينب، أو لغير عاقل كـ: لاحق علم فرس، أو فيه تاء التأنيث كطلحة، أو التركيب المزجي كمعد يكرب وأجازه بعضهم، أو الإسنادي كبرق نحره بالاتفاق أو الإعراب بحرفين كالزيدين أو الزيدين علماً. والصفة ما كان كمذنب صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث، فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات لمؤنث، كحائض، أو لمذكر غير عاقل كسابق صفة فرس أو فيه تاء التأنيث كعلامة ونسابة أو كان من باب أفعل فعلاء كأحمر. وشذ قوله:

فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءُ بَنِي تَمِيمٍ   حَلائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَا

أو من باب فعلان فعلى كسكران فإن مؤنثه سكرى أو يستوي في الوصف به المذكر

لمطلق الجمع مصححاً أو مكسراً وكلامنا في شروط جمع السلامة بخصوصه اهـ. ولك أن تقول: لا دليل على أن كلامنا في شروط جمع السلامة بخصوصه بل الظاهر أن كلامنا في شروطه أعم من أن تخصه أولاً لكن يعكر عليه أنه لم يستوف مطلق شروطه. قوله: (بحرفين) فيه مسامحة إذ الإعراب بحرف فقط ولا دخل للنون فيه لكن لما كانت النون قرينة حرف الإعراب قال ذلك تسمحاً، أو يقال: أراد بالحرفين الواو والياء على سبيل التوزيع أي الواو في حال الرفع والياء في حالي النصب والجر. قوله: (وأجازه بعضهم) أي مطلقاً وقيل إن ختم بويه جاز وإلا فلا، وعلى الجواز في المختوم بويه قيل تلحق العلامة بآخره فيقال سيبويهون وقيل تلحق بالجزء الأول ويحذف الثاني فيقال سيبون. قوله: (أو الإسنادي) فإذا أريد الدلالة على اثنين أو أكثر مما سمي بأحد هذين المركبين قيل ذوا كذا وذوو كذا من إضافة المسمى إلى الاسم كذات مرة وذات يوم. وسكت عن الإضافي لأنه يثني ويجمع جزؤه الأول وجوز الكوفيون تثنية الجزأين وجمعهما، قال الروداني: لا أظن أن أحداً يجترىء على مثل ذلك فيما فيه الإضافة إلى الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [سورة النساء، الآية: ١٧١] اهـ. قوله: (كالزيدين أو الزيدان علماً) أي إعراباً إعرابهما قبل التسمية، لاستلزامه اجتماع إعرابين في كلمة واحدة فإن أعربا بالحركات جاز جمعها. قوله: (صفة لمذكر عاقل) لا يرد عليه الجمع المطلق عليه تعالى كما في: ﴿وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [سورة الذاريات، الآية: ٤٧] ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾ [سورة الذاريات، الآية: ٤٨] ﴿وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾ [سورة الحج، الآية: ٤٣] لأنه سماعي لأن أسماءه تعالى توقيفية والكلام في الجمع المقيس، قال الدماميني: معنى الجمعية في أسماء الله تعالى ممتنع وما ورد منها بلفظ الجمع فهو للتعظيم يقتصر فيه على محل وروده ولا يتعدى فلا يقال: الله رحيمون قياساً على ما ورد كوارثون اهـ. قوله: (خالية من تاء التأنيث) أي من التاء الموضوعة له وإن استعملت في غيره ليصح إخراج علامة فإن تاءه لتأكيد المبالغة لا للتأنيث.

قوله: (أفعل فعلاء) بالإضافة التي لأدنى ملابسة أي ليست من باب أفعل الذي له مؤنث على فعلاء، وكذا يقال في نظيره وعبارته صادقة بأن لا يكون من باب أفعل أصلاً كقائم وبأن يكون من

والمؤنث كصبور وجريح فإنه يقال فيه رجل صبور وجريح وامرأة صبور وجريح.

تنبيهات: **الأول**: أجاز الكوفيون أن يجمع طلحة هذا الجمع. **الثاني**: يستثنى مما فيه التاء ما جعل علماً من الثلاثي المعوض من فائه تاء التأنيث نحو: عدة أو من لامه نحو: ثبة؛ فإنه يجوز جمعه هذا الجمع. **الثالث**: يقوم مقام الصفة التصغير فنحو: رجيل يقال فيه رجيلون. **الرابع**: لم يشترط الكوفيون الشرط الأخير مستدلين بقوله:

مِنَّا ٱلَّذِي هُو مَا إِن طَرَّ شَارِبُهُ ... وٱلْعَانسونَ وَمِنَّا ٱلْمُرْدُ والشيبُ[1]

باب أفعل الذي ليس له مؤنث أصلاً كأكمر لكبير كمرة الذكر، وبأن يكون له مؤنث على غير فعلاء كفعلى بالضم نحو الأفضل فهذان القسمان يجمعان هذا الجمع كالقسم الأول، وكذا قوله ولا من باب فعلان فعلى صادق بأن لا يكون من باب فعلان أصلاً كقائم، وبأن يكون من باب فعلان الذي ليس له مؤنث أصلاً كلحيان لطويل اللحية، وبأن يكون له مؤنث على غير فعلي كفعلانة نحو ندمان وندمانة من المنادمة لا من الندم. وقوله ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما إلخ هو بمعنى قول الموضح قابلة للتاء أو تدل على التفضيل، وإنما اعتبر في الصفة قبول التاء لأن قبولها يدل على شبه الفعل لأنه يقبلها وجمع الصفة هذا الجمع إنما هو لتكون الواو فيها كالواو في الفعل الذي هو أخوها في الاشتقاق في الدلالة على الجمعية كما مر، وإنما جمع الأفضل لالتزام التعريف فيه عند جمعه فأشبه الفعل اللازم للتنكير. قوله: (كصبور وجريح) محل استواء المذكر والمؤنث باطراد في فعول إذا كان بمعنى فاعل وأجرى على موصوف مذكور وفي فعيل إذا كان بمعنى مفعول وأجرى على موصوف مذكور، فإن جعل نحو صبور وجريح علماً جمع هذا الجمع. قوله: (يستثنى مما فيه التاء ما جعل علماً إلخ) لا يخفي أن هذا لا ينافيه ما سيأتي من عد جمع الثلاثي المذكور من الملحقات بجمع السلامة لا أنه جمع سلامة حقيقة لأن ما هنا فيما إذا جعل علماً وما سيأتي فيما إذا لم يجعل علماً.

قوله: (فإنه يجوز جمعه هذا الجمع) أي عند الجمهور ومنعه المبرد وأوجب جمعه على نحو عدات. قوله: (التصغير) لدلالته على التحقير ونحوه مما يناسب المقام. قوله: (الشرط الأخير) يعني أن لا يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث هذا هو الذي يقتضيه صنيع الشارح بعد وإن خالف الكوفيون في اشتراط أن لا يكون من باب أفعل فعلاء أو فعلان فعلى أيضاً كما في الهمع. قوله: (ما إن طرّ) ما نافية وإن زائدة وطر بفتح الطاء من باب مرأي نبت وتضم بهذا المعنى أيضاً

---

(١) قاله أبو قيس بن رفاعة الأنصاري قاله ابن السيرافي. وقال البكري: اسمه دينار وهو من شعراء يهود. وقال أبو عبيد: أحسبه جاهلياً. وقال القالي في الأمالي: وهو قيس بن رفاعة. وقال الأصبهاني: قائل هذا البيت أبو قيس بن الأسلب الأوسي في حديث تغلب واسمه نغير وهو من البسيط. قوله: (طر بالفتح) أي نبت شاربه، قيل بالضم خطأ لأن طر بالضم معناه قطع ومنه طر النبات وفيه =

فالعانس من الصفات المشتركة التي لا تقبل التاء عند قصد التأنيث لأنها تقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد لا حجة لهم في البيت لشذوذه (وَبِهِ) أي وبالجمع السالم المذكر (عِشْرُونَا وَبَابُهُ) إلى التسعين (أُلِحقَ) في الإعراب بالحرفين وليس بجمع وإلا لزم صحة انطلاق ثلاثين مثلاً على تسعة وعشرين، على ثلاثين وهو باطل (وَ) ألحق به أيضاً (الأَهْلُونَا) لأنه وإن كان جمعاً لأهل فأهل ليس بعلم ولا صفة وألحق به (أُولُو) ....

وبمعنى قطع. والعانس من بلغ أوان التزوج ولم يتزوّج ذكراً كان أو أنثى والأمرد من لم يبلغ أو أن الإنبات وليس مكرراً مع قوله ما إن طر شار به لأن المراد لم ينبت شاربه مع بلوغه أو أن الإنبات، وتخلص ابن السكيت من التكرار بجعله ما بمعنى حين زيدت بعدها إن لشبهها في اللفظ بما النافية انتهى عيني بتلخيص وزيادة ويرد على البيت بعد ذلك أن العانس صادق على الشائب(*) فلا يكون قسيماً له ودفعه الدماميني بتقدير صفة للشيب أي والشيب غير العانسين. قوله: **(وبه عشرونا إلخ)** شروع في ذكر ما ألحق بالجمع وهو أربع أنواع: أسماء جموع كعشرين وأولى، وجموع لم تستوف شروط الجمع كأهلين وعالمين، وجموع سمي بها كعليين، وجموع تكسير كأرضين وسنين. قوله: **(وبابه)** أي نظيره، وقوله إلى التسعين الغاية داخلة. قوله: **(ألحق)** أفرد ولم يثنّ على إرادة المذكور. قوله: **(بالحرفين)** أي الواو والياء على التوزيع أو المراد الواو والنون أو الياء والنون على المسامحة السابقة.

قوله: (وليس بجمع) بل هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه كما قاله الدنوشري والروداني. قوله: (وعشرين) أي وانطلاق عشرين. قوله: (وهو) أي اللازم باطل أي فكذا الملزوم. قوله: (وإن كان جمعاً) أي غير مستوف لشروط الجمع. قوله: (فأهل ليس بعلم ولا صفة) بل هو اسم جنس جامد للقريب بمعنى ذي القرابة. وأورد عليه الوصف به في قولهم: الحمد للّه أهل

= نظر لأن صاحب العباب قال: ويقال طر بالضم أيضاً بعد أن قال طر النبت يطر طروراً مثال مر يمر مروراً نبت. ومنه طر شارب الغلام والذي مبتدأ ومنا مقدماً خبره. قوله: (هو ما إن طر شاربه) صلة للموصول قال ابن السكيت: ما بمعنى حين وزيدت بعدها إن لشبهها في اللفظ بما النافية، والمعنى حين طر شاربه. وقيل ما نافية وزيادة إن قياسية. (قلت) هرب ابن السكيب من هذا إلى ما ذهب إليه للفساد وذلك لأن ذكر المرد بعد ذلك لا يحسن لأن الذي لم ينبت شاربه أمر فلذلك قيل إن في هذا الشعر عيباً لأن الذي ماطرّ شاربه لا يضاد المرد والعانسون لا تضاد الشيب فإذا لم تكن الأقسام متقابلة كانت القسمة باطلة. والعانسون جمع عانس وهو من بلغ حد التزوج ولم يتزوّج ذكراً كان أو أنثى وفيه الشاهد فإن الكوفيين احتجوا به على جواز جمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء. وعند الجمهور فيه شذوذان: **الأول** إطلاق العانس على المذكر والمشهور استعماله في المؤنث. **والثاني** جمعه بالواو والنون والمرد بالضم جمع أمرد وهو مبتدأ، ومنا مقدماً خبره، والشيب عطف عليه وهو بكسر الشين جمع أشيب وهو المبيض الرأس.

(*) قوله: (صَادِقٌ عَلَى الشَّائِبِ) صوابه الأشيب اهـ. مصححه.

لأنه اسم جمع لا جمع (و) ألحق به أيضاً (عالمونا) لأنه إما أن لا يكون جمعاً لعالم لأنه أخص منه إذ لا يقال إلا على العقلاء والعالم يقال على كل ما سوى الله ويجب كون الجمع أَعم من مفرده أو يكون جمعاً له باعتبار تغليب من يعقل ....

الحمد. وأجيب بأن الكلام في الأهل بمعنى القريب لا المستحق فإن هذا وصف وجمعه على أهلين حقيقي لا ملحق كذا قالوا. ولي فيه بحث لأنه إن كان المعتبر اللفظ فهو جامد مطلقاً أو المعنى فهو في معنى المشتق مطلقاً فما الفارق الداعي إلى كون الذي بمعنى القريب غير صفة والذي بمعنى المستحق صفة إلا أن يختار الثاني، ويقال: القريب بمعنى ذي القرابة ملحق بالجامد لغلبة الإسمية عليه فتأمل، ثم رأيت الروداني ذكر أن أهلا الوصف لم يستوف جمعه الشروط لأنه لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل.

قوله: (لأنه اسم جمع) أي لذي ويكتب بالواو بعد الهمزة للفرق بينه وبين إلى الجارة في الرسم نصباً وجراً وحمل عليهما الرفع. قوله: (إما أن يكون جمعاً لعالم) أي بل يكون اسم جمع له. قوله: (على كل ما سوى الله) أي على مجموع ما سوى الله تعالى وهذا أحد إطلاقيه والإطلاق الثاني إطلاقه على كل صنف من أصناف المخلوقات على حدته. قوله: (ويجب كون الجمع إلخ) من تمام العلة والمتجه عندي أن هذا كلي لا أغلبي وأنه لا يجوز أن يكون مساوياً لمفرده وإن ذكره شيخنا والبعض، إذ لو جاز كونه مساوياً له لم يكن في الجمع فائدة ولم يتم قولهم أقل مراتب الجمع أن يشمل ثلاثة من مفرده أو اثنين على الخلاف لأنهما إذا تساويا فأين الشمول؟ وما استند إليه من حصول المساواة على الاحتمال الثاني في كلام الشارح سيظهر لك رده فتنبه وانصف. قوله: (أو يكون جمعاً له) أي غير مستوف للشروط كما يفيده قوله فهو جمع لغير علم ولا صفة.

قوله: (باعتبار تغليب من يعقل) اندفع باعتبار التغليب الاعتراض بأن الجمع بالواو والنون أو الياء والنون من خواص العقلاء وكان عليه أن يزيد وباعتبار إطلاق العالم على كل صنف من أصناف الخلق على حدته ليندفع بهذا الاعتبار لزوم عدم كون الجمع أعم من مفرده، لأنا إذا جعلنا على هذا الاحتمال الثاني مفرد العالمين عالماً بمعنى صنف من الأصناف على حدته لم يلزم كون المفرد أعم ولا مساوياً، لأن مدلول المفرد حينئذ صنف من أصناف العوالم ومدلول الجمع جميع تلك الأصناف، فلم يكن المفرد أعمّ ولا مساوياً بل الأعم الجمع، فما ذكره شيخنا والبعض من لزوم كون المفرد مساوياً لجمعه على الاحتمال الثاني وأنه لا محذور في ذلك لأن كون الجمع أعم أغلبي غير مسلم كما انكشف لك. لا يقال: المساواة من حيث صدق عالم المفرد على أي عالم كان وصدق الجمع على أي عالم كان. لأنا نقول: فرق بين الصدقين لأن صدق عالم المفرد عموم بدلي وصدق الجمع عموم شمولي والمعتبر هنا العموم الشمولي وإلا لزم أن غالب الجموع وهو كل جمع لغير علم كالرجال والصالحين مساوية لمفردها فيبطل قولهما أن كون الجمع أعم أغلبي هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام.

فهو جمع لغير علم ولا صفة وألحق به (عِلِّيُونا) لأنه ليس بجمع وإنما هو اسم لأعلى الجنة (وَأرضُونَ) بفتح الراء جمع أرض بسكونها (شَذَّ) قياساً لأنه جمع تكسير ومفرده مؤنث بدليل أريضة وغير عاقل (وَ) كذلك (ٱلسِّنُونا) بكسر السين جمع سنة بفتحها (وَبابُهُ) كذلك شذ قياساً. والمراد ببابه كل كلمة ثلاثية حذفت لامها وعوضت منها هاء التأنيث ....

قوله: (لغير علم ولا صفة) بل اسم جنس لكل صنف من أصناف المخلوقات أي فهو جمع لم يستوف شروط جمع السلامة لمذكر. وقال الرضي العالم الذي يعلم منه ذات موجده تعالى ويكون دليلاً عليه فهو بمعنى الدال اهـ. وبالنظر إلى هذا يكون صفة فيكون جمعه مستوفياً للشروط كما قاله شيخنا. قوله: (لأنه ليس بجمع) أي في هذه الحالة فلا ينافي ما قيل أنه في الأصل جمع عليّ كسكيت من العلوّ ثم سمي به أعلى الجنة أو الكتاب الموضوع فيه. قوله: (اسم لأعلى الجنة) وعلى هذا التفسير يحتاج إلى تقدير مضاف في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ مَّرۡقُومٌ﴾ [سورة المطففين، الآية: ٩] أي محل كتاب. وفي الكشاف: أنه اسم لديوان الخير الذي دوّن فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين وعلى هذا يكون كتاب في قوله ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ﴾ [سورة المطففين، الآية: ١٨] مصدراً بمعنى كتابة مع تقدير مضاف أي كتابة أعمال الأبرار. قوله: (وأرضون) مبتدأ وشذ خبره، وقوله: والسنون مبتدأ خبره محذوف أي كذلك. هذا ما درج عليه الشارح. قوله: (بفتح الراء) وحكى إسكانها قاله الدماميني وقال شيخنا: تسكينها ضرورة.

قوله: (شذ قياساً) أي لا استعمالاً. أما كونه شذ قياساً فلعدم استيفائه شروط جمع المذكر السالم، وأما كونه لم يشذ استعمالاً فلكثرة استعماله والشاذ استعمالاً ما ندر وقوعه، وإنما خص أرضين وباب سنين بالتنصيص على شذوذهما قياساً مع أن جميع الملحقات شاذة قياساً، ولهذا كانت ملحقة بجمع المذكر السالم لا منه حقيقة لشدة شذوذهما لكونه من ثلاثة أوجه ذكرها الشارح لأن كلاً منهما جمع تكسير ومفرده مؤنث وغير عاقل بل أربعة لأن مفرد كل غير علم وغير صفة، ويدل على ما ذكرناه قول المصنف في شرحه على العمدة ما ملخصه: أن عالمين وأهلين مستويان في الشذوذ وأن أرضين وسنين أشذ منهما اهـ. وقولنا مع أن جميع الملحقات شاذة شامل لعليين وعلى شذوذه درج التسهيل ونازع فيه الدماميني بأنه إذا جعل اسماً لأعلى الجنة كان علماً منقولاً عن جمع والعلم المنقول عن جمع ولو كان المسمى به غير عاقل، ولو كان مفرده في الأصل غير علم ولا صفة يستحق هذا الإعراب ألا ترى إلى قنسرين ونصيبين؟ بل صرح المصنف بأنه إذا سمي بالجمع على سبيل النقل يعني عن الجمع أو على سبيل الارتجال يعني لصيغة تشبه صيغة الجمع ففيه تلك اللغات يعني التي سيذكرها الشارح في الجمع المسمى به. ثم قال الدماميني: نعم لو قيل أن عليين غير علم بل هو جمع عليّ وصفت به الأماكن المرتفعة كان شاذاً لعدم العقل.

قوله: (بدليل أريضة) وبدليل ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ﴾ [سورة العنكبوت، الآية:٥٦]. قوله: (كذلك) أي مثل أرضين في الشذوذ قياساً فقوله بعد شذ قياساً بيان لوجه الشبه. قوله: (كل

ولم تكسر. فهذا الباب أطرد فيه الجمع بالواو والنون رفعاً وبالياء والنون جراً ونصباً نحو: عضة وعضين وعزة وعزين وارة وارين وثبة وثبين وقلة وقلين، قال الله تعالى: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [سورة المؤمنون، الآية: ١١٢]. ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾[سورة الحجر، الآية: ٩١]. ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾ [سورة المعارج، الآية: ٣٧] وأصل سنة سنو أو سنة لقولهم في الجمع سنوات وسنهات وفي الفعل سانيت وسانهت. وأصل سانيت سانوت قلبوا الواو ياء حين جاوزت متطرفة ثلاثة أحرف وأصل عضه عضو من العضو واحد الأعضاء، أي أن الكفار جعلوا القرآن أعضاء أي مفرقاً، يقال عضّيته وعضوته تعضية أي فرقته تفرقة. قال ذو الرمة:

وليس دينُ اللهِ بالمضَّى

أي بالمفرق لأنهم فرقوا أقاويلهم فيه، ....

كلمة ثلاثية)ذكر ستة قيود: كون الكلمة ثلاثية والحذف منها وكون المحذوف اللام والتعويض عنها، وكون العوض هاء التأنيث وعدم التكسير، ولكن من تأمل كلام الشارح الآتي في أخذ المحترزات عرف أن الشارح ألغى القيد الأول فلم يخرج به وجعل ما يخرج به نحو إوزّون خارجاً بقيد الحذف، وهذا يقتضي أنه جعل قوله ثلاثية لبيان الواقع لا للاحتراز وكل جائز. قوله: (ولم تكسر)أي تكسيراً تعرب معه بالحركات وإلا فسنون جمع تكسير، وإنما اشترط انتفاء التكسير لأنه إذا كسر ردت لأمه المحذوفة، والحامل على جمعه بالواو والياء والنون جبر حذف لامه. وشرط بعضهم شرطاً آخر وهو أن لا يكون له مذكر جمع بالواو أو الياء والنون ليخرج نحو هنة فإن مذكره وهو هن جمع به، فلو جمع هو أيضاً به التبس المؤنث بالمذكر. قوله: (اطرد فيه الجمع)أي كثر وشاع استعمالاً فلا ينافي قوله آنفاً شذ قياساً. قوله: (سنو أو سنه)أو للتخيير لا للشك كما زعمه شيخنا لثبوت أصالة كل منهما بدليل. قوله: (لقولهم في الجمع إلخ)اعترض بأن فيه دوراً لتوقف الجمع على المفرد لأنه فرع المفرد وتوقف الحكم بأصالة ذلك الحرف في الفرد على ثبوته في الجمع ودفع بأن توقف الجمع على المفرد توقف وجود وتوقف الحكم بأصالة الحرف في المفرد على الجمع توقف علم فلم تتحد جهة التوقف.

قوله: (وفي الفعل سانيت)أي والفعل المسند إلى التاء يرد الأشياء إلى أصولها. قوله: (وأصل سانيت)جواب عما يقال: ما ذكرت من الفعل يدل على أن الأصل الياء لا الواو. قوله: (عضو)بدليل ما يأتي وبدليل جمعه على عضوات. قوله: (أعضاء)أي كالأعضاء في التفرقة فقوله أي مفرقاً بيان لحاصل المعنى. قوله: (أي مفرقاً)أي مفرقاً فيه أي مفرقة أقوالهم في شأنه. قوله: (يقال عضيته وعضوته)الأول بالتشديد والثاني بالتخفيف إذ لو كان مشدداً لقلبت واوه ياء لمجاوزتها متطرفة ثلاثة أحرف، فقوله تعضية مصدر الأول ومصدر الثاني عضو بفتح فسكون. وقوله أي فرقته تفرقة تفسير لهما وإن كان بالأول أنسب. قوله: (لأنهم فرقوا أقاويلهم فيه)علة لقوله جعلوا القرآن أعضاء، أي فمنهم من قال سحر، ومنهم من قال شعر، ومنهم من قال أساطير الأولين. قوله: (أو

أو عضه من العضه وهو البهتان، والعضة أيضاً السحر في لغة قريش. قال الشاعر:

أَعُوذُ بِرَبِّي مِن النَّافِثَا تِ في عُقَدِ العَاضِهِ العَضِه

وأصل عزة ـ وهي الفرقة من الناس ـ عزو، وأصل أرة وهي موضع النار ـ أرى، وأصل ثبة ـ وهي الجماعة ـ ثبو وقيل: ثبي من ثبيت أي جمعت والأول أقوى وعليه الأكثر لأن ما حذف من اللامات أكثره واو. وأصل قلة وهي عودان يلعب بهما الصبيان قلو، ولا يجوز ذلك في نحو تمرة لعدم الحذف وشذ اضون جمع أضاة كقناة وهي الغدير، وحرون جمع حرة، وأحرون جمع أحرة، والأحرة والحرة الأرض ذات الحجارة السود، وأوزون جمع أوزة وهي البطة، ولا في نحو عدة وزنة لأن المحذوف الفاء، وشذرقون في جمع رقة وهي الفضة، ولدون في جمع لدة وهي الترب، وحشون في جمع حشة وهي الأرض الموحشة. ولا في نحو يدودم لعدم التعويض وشذ أبون وأخون، ....

عضه) ويدل له تصغيره على عضيهة. قوله: (من النافثات) جمع نافثة من النفث وهو البصق اليسير والعاضة الساحرة والعضة مبالغة العاضة[1] والبيت يعطي أن النافثات غير السحرة إلا أن يكون من الإظهار في مقام الإضمار.

قوله: (عزو) في التصريح عزى فلامه ياء. قوله: (وهي الجماعة) أي لا وسط الحوض لأن ثبة بمعنى وسط الحوض ليست مما نحن فيه على الصحيح لأنها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب إذا رجع، وقيل بل هي أيضاً محذوفه اللام من ثبيت، فعلى الأول لا تجمع بالواو والنون وعلى الثاني تجمع بهما. قوله: (ولا يجوز ذلك إلخ) شروع في محترزات ضابط باب سنة ولو عبر بالفاء لكان أحسن. قوله: (وشذ إضون) بكسر الهمزة أي شذ قياساً واستعمالاً، وكذا يقال فيما يأتي فلا اعتراض بأن الباب كله شاذ. قوله: (وإحرون) بكسر الهمزة وحكى فتحها وبفتح الحاء وتشديد الراء، وقوله جمع إحرة بكسر الهمزة وفي التصريح أن إحرين أيضاً جمع حرة وأن أصل حرة إحرة حذفت همزته وأن هذا الأصل ترك وصار نسياً منسياً أي فالمستعمل حرة بلا همزة، وعلى هذا يكون قول الشارح جمع إحرة بالنظر إلى الأصل لا المستعمل الآن. قوله: (ولا في نحو عدة إلخ) أصل عدة وزنة ورقة ولدة وحشة وعدة ووزن وورق وولد ووحش بكسر الواو في الكل فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما بعدها وحذفت الواو وعوض عنها هاء التأنيث. قوله: (وهي الفضة) ظاهره مطلقاً وقيدها صاحب القاموس وغيره بالمضروبة. قوله: (وهي الترب) أي المساوي في السن.

قوله: (لعدم التعويض) أي من لامهما المحذوفة وأصلهما يدي ودمي بسكون الدال والميم اهـ. تصريح وحكى في المصباح قولاً بفتح الدال وقولاً بفتح الميم وقولاً بأن لام دم واو. قوله: (وشذ أبون وأخون) أي وهنون وحمون وذوون وفون على القول بسماع الكل كما مر. قال

---

(١) قوله: (والعضه مبالغة العاضه) لا مبالغة بل الذي في الصحاح أنه المعضة بالميم من أعاضه الرباعي اهـ.

ولا في نحو اسم وأخت لأن المعوض غير الهاءِ إذ هو في الأول الهمزة وفي الثاني التاء. وشذ بنون في جمع ابن وهو مثل اسم، ولا في نحو شاة وشفة لأنهما كسرا على شياه وشفاه. وشذ ظبون في جمع ظبة وهي حد السهم والسيف فإنهم كسروه على ظبي بالضم وأظب ومع ذلك جمعوه على ظبين.

الدماميني نحو أبون يحتمل وجهين: **الأول**: أن يكون الأصل أبوون أي برد اللام ثم أتبعوا كما أتبعوا في المفرد المضاف ثم استثقلوا ضمة اللام فحذفوها ثم حذفوا اللام للساكنين. **والثاني**: أنهم لم يردوا اللام بل استعملوه ناقصاً كما كان في حالة إفراده وعدم إضافته. قوله: (اسم وأخت) أصل الأول سمو بكسر السين أو ضمها وسكون الميم حذفت لامه تخفيفاً وعوض عنها الهمزة وسكنت السين وأصل أخت أخو بضم الهمزة وسكون الخاء كما استظهره الروداني حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث لا هاؤه، وكذا أصل بنت بنو بكسر فسكون كما استظهره الروداني فعل به ما مر. وقيل: أصل الكلمتين بفتحتين كمذكريهما وهو مفاد كلام الشارح في النسب. قال في التصريح: والفرق بين تاء التأنيث وهائه أن تاء التأنيث لا تبدل في الوقف هاء وتكتب مجرورة وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة اهـ.

قوله: (وشذ بنون في جمع ابن) قال في التصريح: وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في تثنيته ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعله تصريفية أدت إلى حذف الهمزة اهـ. قال الروداني: هي أن أصل ابن بنو حذفت لامه تخفيفاً وعوض عنها الهمزة وتثنيته وجمعه بنوان وبنون لأنهما يردان الأشياء إلى أصولها فأرادوا مناسبتهما للمفرد كمناسبة هراو لهراوة ففعل بهما ما فعل بالمفرد من حذف اللام وتعويض الهمزة لكن استثقال الانتقال من كسرة الهمزة في الجمع إلى ضمة النون أوجب حذف الهمزة والفاصل بينهما لكونه لسكونه حاجزاً غير حصين كلا فاصل. ثم أن جمع ابن هذا الجمع خاص بما إذا أريد به من يعقل قال في التسهيل: يقال في المراد به من يعقل من ابن وأب وأخ وهن وذي بنون وأبون وأخون وهنون وذوون اهـ. أي وأما المراد به ما لا يعقل فيجمع بالألف والتاء. قوله: (شاة وشفة) أما شاة فأصلها شوهة قال في التصريح: بسكون الواو فحذفت لامها وهي الهاء وقصد تعويض هاء التأنيث منها فلقيت الواو هاء التأنيث فلزم انفتاحها فقلبت ألفاً فصار شاة. ويرد عليه أن حركة الواو عارضة فلا توجب قلبها ألفاً وقال الروداني: لو قيل أصله شوهة كرقبة لكان أقرب مسافة لأن إعلالاً واحداً أولى من إعلالين ولكان كشفة إذ أصله شفهة اهـ. وأما شفة فأصله شفهة بالتحريك كما يفيده كلام الروداني فحذفت لامها وهي الهاء وقصد تعويض هاء التأنيث منها. قوله: (على شياه) أصله شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها.

قوله: (في جمع ظبة) بكسر الظاء كما في التصريح وبضمها كما في القاموس ولامها واو كما في التصريح قال لقولهم ظبوته إذا أصبته بالظبة. قوله: (وأظب) أصله أظبو كأرجل. قوله: (كسرت

تنبيه: ما كان من باب سنة مفتوح الفاء كسرت فاؤه في الجمع نحو: سنين، وما كان مكسور الفاء لم يغير في الجمع على الأفصح نحو: مئين. وحكى مئون وسنون وعزون بالضم، وما كان مضموم الفاء ففيه وجهان الكسر والضم نحو: ثبين وقلين.

(وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ذَا ٱلْبَابُ) فيكون معرباً بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم الياء كقوله:

دَعَانِيَ مِن نَجدٍ فإنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيباً وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا[1]

فاؤه في الجمع) أي ما لم يكن مضعف العين فيبقى فتحه كحرون في حرة أو يقال الكلام في المطرد وحرون ونحوه مما شذ على أن الكلم في باب سنة وجرة ليست من باب سنة كما علم من الضابط المتقدم. قوله: (على الأفصح) راجع لكل من قوله كسرت. وقوله لم يغير بدليل قوله وحكى إلخ فيستفاد من كلام الشارح أن في جمع مفتوح الفاء ومكسورها ومضمومها لغتين لكن الأفصح في الأولين الكسر، وهل هما في الثالثة على حد سواء أولاً؟ والذي يؤخذ من عبارة جمع الجوامع للسيوطي أنهما سواء حيث قال: وكثر فاء كسرت أو فتحت في مفرد أشهر من ضمها أو ساغا إن ضمت اهـ. وكذا يؤخذ من الشارح. وأما عبارة التصريح فلفظها وما كان مضموم الفاء ففي جمعه وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها وهو الأكثر اهـ. وهي ليست نصاً في أكثرية كسر جمع المضموم مطلقاً لاحتمال أن حكمه بالأكثرية على الكسر في يبين فقط، ففي نقل البهوتي عن شرح التوضيح أكثرية الكسر فيما مفرده مضموم تساهل وإن نقله عنه البعض وسكت عليه اللهم إلا أن يريد بشرح التوضيح شرحاً آخر غير التصريح وهو في غاية البعد، والذي يتجه عندي رجحان الضم في حال الرفع لمناسبة الواو وللفرار من الانتقال من كسر إلى ضم ورجحان الكسر في حالي النصب والجر لمناسبة الياء وللفرار من الانتقال من ضم إلى كسر.

قوله: (نحو مئين) قضيته أنه من باب سنين وبه صرح في النكت ولامها المحذوفة المعوض عنها هاء التأنيث ياء كما صرح به في المصباح فزال توقف البعض فيها. قوله: (ومثل حين) حال من ذا أو صفة لمحذوف أي وروداً مثل ورود حين أي في الإعراب بالحركات الظاهرة على النون ولزوم الياء ولزوم النون فلا تسقط للإضافة، لكن في باب سنين حينئذ لغتان التنوين وعدمه كما في التصريح، وكأن تركه مراعاة لصورة الجمع، ثم رأيت المرادي قال في شرحه على التسهيل: علل المصنف ترك التنوين بأن وجوده مع هذه النون كوجود تنوينين في كلمة واحدة وظاهر كلامه: أن من لم ينون يجر بالكسرة الظاهرة وظاهر كلام الفراء أنه يمنع الصرف فيجر بالفتحة اهـ. وانظر ما علة منع الصرف. وبقي في باب سنين لغتان أخريان ذكرهما السيوطي في جمع الجوامع: **إحداهما**: أن يلزم الواو وفتح النون والظاهر أن إعرابه على هذه اللغة بحركات مقدرة على الواو كما سيتضح قبيل الكلام على قوله وجر بالفتحة إلخ. **ثانيهما**: أن يلزم الواو ويعرب على النون بالحركات. قوله: (دعاني) أي

(١) قاله الصمة بن عبد الله بن الطفيل، شاعر إسلامي بدوي مقل من شعراء الدولة الأموية، =

وفي الحديث: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيهِمْ سِنِيناً كَسِنِينِ يُوسُفَ» في إحدى الروايتين: (وَهْوَ) أي مجيء الجمع مثل حين (عِنْدَ قَوْمٍ) من النحاة منهم الفراء (يَطَّرِدْ) في جمع المذكر السالم وما حمل عليه خرجوا عليه قوله:

رُبَّ حَــيٍ عَــرنْــدَسٍ ذِي طَــلاَلٍ لا يَـزَالـونَ ضَـارِبيـنَ الـقِبَـابِ[1]

اتركاني وعادتهم يخاطبون الواحد بلفظ الاثنين تعظيماً والشاهد في قوله فإن سنينه لأنه لو كان معرباً بالحروف لحذفت النون للإضافة.

قوله: (في إحدى الروايتين) والرواية الأخرى سنين كسني يوسف بإسكان الياء وحذف النون. قوله: (أي مجيء) لو قال أي ورود لكان أحسن لأنه المتقدم ضمناً في قوله يرد إلا أن يقال: أشار بذلك إلى أن الورود بمعنى المجيء، وقوله الجمع يعني جمع سنة وبابه وإضافة مجيء إلى الجمع بمعنى اللام والمعنى المجيء مثل حين الثابت لسنين وبابه يطرد في جمع المذكر السالم فلا ركاكة في حل الشارح لأنها إنما تكون إذا أريد بالجمع في قوله أي مجيء الجمع جمع المذكر السالم القياسي. قوله: (عرندس) أي قويّ شديد والطلال بالفتح الحالة الحسنة، وفي قوله لا يزالون مراعاة معنى الحي بعد مراعاة لفظه والقباب جمع قبة وهي التي تتخذ من الأديم والخشب واللبد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء والشاهد في ضاربين حيث أثبت النون ولم يحذفها للإضافة فعلم أنه معرب بالحركات، وقيل الأصل ضاربين ضاربي القباب على الإبدال أو ضاربين للقباب فحذف

= مات في طبرستان. وهو من قصيدة من الطويل قالها وقد اشتاق إلى ذي الودّ وطنه بنجد. قوله: (دعاني) أي اتركاني يخاطب به خليلة ومن عادتهم يخاطبون الواحد بصيغة التثنية كما في قول امرىء القيس: قفا نبك من ذكرى حبيب. ومنزل ونجد اسم للبلاد التي أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق والشام. وأولها من ناحية الحجاز ذات عرق إلى ناحية العراق والتقدير دعاني من ذكر نجد والفاء في فإن للتعليل والشاهد في سنينه حيث أجراه مجرى الحين في الإعراب بالحركات وإلزام النون مع الإضافة ولو لم يجعل الإعراب بالحركة على نون الجمع لحذف النون وقال فإن سنيه. والشيب بكسر الشين جمع أشيب من شاب رأسه شيباً وشيبة فهو أشيب على غير قياس لأن هذا النعت إنما يكون من باب فعل يفعل مثل علم يعلم. وانتصابه على أنه حال من قوله بنا أي حال كوننا في الشيب. وشيبننا عطف على لعبن. ومردا حال من ضمير المفعول في قوله: شيبننا.

(١) هو من الخفيف. وعرندس بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال وفي آخره سين مهملة وهو الشديد ومنه تسمى الناقة الشديدة عرندساً والأسد أيضاً. والطلال بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام وهي الحالة الحسنة والهيئة الجميلة، والقباب بكسر القاف جمع قبة وهي التي تتخذ من الأديم والخشب واللبد ونحوها. وقد يطلق على ما يتخذ من البناء. ويروي ضاربين الرقاب. وفيه الشامد حيث أجراه مجرى غسلين في الإعراب فصار إعرابه على النون فلذلك ثبتت في الإضافة وخرج على أن يكون أصل ضار بين ضاربي القباب فحذف ضاربي لدلالة ضاربين عليه، أو يكون القباب منصوباً بضاربين ويريد القبابي فالحق الجمع ياء النسبة ثم حذف إحدى الياءين ثم أسكن الياء الباقية لما كان الاسم في موضع نصب.

وقوله:

وَقَـد جَـاوَزْتُ حَـدَّ الأَرْبَـعِـيـنِ

والصحيح أنه لا يطرد بل يقتصر فيه على السماع.

تنبيهات: الأول: قد عرفت أن إعراب المثنى والمجموع على حده مخالف للقياس من وجهين: **الأول**: من حيث الإعراب بالحروف. **والثاني**: من حيث أن رفع المثنى ليس بالواو ونصبه بالألف وكذا نصب المجموع، أما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الأول فلأن المثنى والمجموع فرعان عن الآحاد، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع طلباً للمناسبة وأيضاً فقد أعرب بعض الآحاد وهي الأسماءَ الستة بالحروف فلو لم يجعل إعرابهما بالحروف لزم أن يكون للفرع مزية على الأصل. ولأنهما لما كان في آخرهما حروف وهي علامة التثنية والجمع تصلح أن تكون إعراباً بقلب بعضها إلى بعض فجعل إعرابهما بالحروف لأن الإعراب بها بغير حركة أخف منها مع الحركة. وأما العلة في مخالفتهما للقياس في الوجه الثاني فلأن حروف الإعراب ثلاثة والإعراب ستة ثلاثة للمثنى وثلاثة للمجموع فلو

المضاف أو اللام وأبقى القباب على جره. قوله: (مخالف للقياس) أي الأصل. قوله: (من حيث أن رفع المثنى) بكسر الهمزة أو بفتحها على أنها مع معموليها في تأويل مبتدأ والخبر محذوف أي من حيث ذلك موجود هذا إن جرينا على مذهب الجمهور من اختصاص حيث بالجمل فإن جربنا على مذهب الكسائي من عدم الاختصاص جاز الفتح من غير تقدير خبر.

قوله: (وأيضاً فقد أعرب بعض الآحاد) هذا التوجيه يقتضي أن سبب إعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف إعراب بعض الآحاد بها لأنهما لو أعربا بالحركات لزم مزية الفرع على الأصل، وقد سبق عنه أن سبب إعراب بعض الآحاد بها إرادة إعراب المثنى والمجموع بها ليكون توطئة لإعرابهما بها وفي هذا دور فافهم. قوله: (لزم أن يكون للفرع مزية على الأصل) اعترض بأن التثنية والجمع ليسافر عين لكل مفرد بل لمفردهما، وبأن هذا يقتضي إعراب كل جمع بالحروف لوجود الفرعية وليس كذلك. ويجاب عن الأول بأنهما فرعان عن المفرد في الجملة، وبأن من جملة المثنى أبوان وأخوان ونحوهما، ومن جملة الجمع أبون وأخون وحمون، فلو أعربت بالحركات لزم مزيتها على مفرداتها المعربة بالحروف، وعن الثاني بأن ما ذكر حكمة فلا يلزم اطرادها.

قوله: (لما كان) أي وجد، جواب لما قوله فجعل والفاء زائدة وفي بعض النسخ بإسقاط لما وهي ظاهرة. قوله: (بقلب بعضها إلى بعض) أي خلف بعضها عن بعض. قوله: (بغير حركة) أي بغير اعتبار حركة للإعراب ظاهرة أو مقدرة، وقوله أخف منها أي أخف من وجودها ملغاة وهي صالحة للإعراب بها، وقوله مع الحركة أي مع اعتبار الحركة هكذا ينبغي تقدير هذا المحل. قوله: (فلأن حروف الإعراب) أي في الاسم فلا يرد النون في الأفعال الخمسة. قوله: (والإعراب ستة)

جعل إعرابهما بها على حد إعراب الأسماء الستة لالتبس المثنى بالمجموع في نحو: رأيت زيداك، ولو جعل إعراب أحدهما كذلك دون الآخر بقي الآخر بلا إعراب فوزعت عليهما وأعطى المثنى الألف لكونها مدلولاً بها على التثنية مع الفعل اسماً في نحو: اضربا، وحرفا في نحو: ضربا أخواك، وأعطى المجموع الواو لكونها مدلولاً بها على الجمعية في الفعل اسماً في نحو: اضربوا وحرفاً في نحو: أكلوني البراغيث، وجراً بالياء على الأصل وحمل النصب على الجر فيهما، ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع لأن كلاً منهما فضلة، ومن حيث المخرج لأن الفتح من أقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين. **الثاني**: ما أفهمه النظم وصرح به في شرح التسهيل من أن إعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف هو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين، ونسب إلى الزجاج والزجاجي. قيل: وهو مذهب

أي رفع ونصب وجر في المثنى ومثلها في الجمع. قوله: **(في نحو رأيت زيداك)** أي من كل مثنى أو مجموع أضيف سواء كان مع الألف في حال النصب أو مع الواو في حال الرفع لا الياء لتميزهما معها بفتح ما قبلها في المثنى وكسره في الجمع فقول البعض أو الياء سهو. قوله: **(بقي الآخر بلا إعراب)** إن كان المراد بقي الآخر بلا إعراب أصلاً ورد عليه أن المقدم لا يستلزم التالي حينئذ لجواز إعراب الآخر بحرفين فقط، وإن كان المراد بلا إعراب على حد إعراب الأسماء الستة ورد عليه أن لزوم هذا لا يضر فلا يتم التوجيه إذ لقائل أن يقول: هلا أعرب الآخر بغير إعراب الأسماء الستة بأن يعرب بحرفين، وإن كان المراد بلا إعراب رافع للالتباس، ولو أعرب الآخر بحرفين لزم التباس المثنى بالمجموع في الرفع والنصب، ورد عليه أن لنا احتمالين لا التباس فيهما بأن يعرب المجموع بالأحرف الثلاثة والمثنى بالألف والياء والعكس اللهم إلا أن يقال: المثنى سابق على المجموع فهو الأحق بأن يعطي الأحرف الثلاثة ويعطي المجموع حرفين والمناسب أن يكون أحدهما الواو رفعاً لدلالتها على الجمعية وحينئذ يحصل الالتباس ولا بد، فيكون المراد بلا إعراب دافع للالتباس لائق، لكن هذا يؤدي إلى أن المراد بأحدهما في كلام الشارح المثنى والآخر المجموع لا الأحد الدائر والآخر الدائر فتأمل.

قوله: (اسماً) حال من الضمير في بها العائد على الألف. قوله: (لأن كلاً منهما فضلة) أي إعراب فضلة أو التقدير لأن محل كل منهما فضلة. قوله: (ومن حيث المخرج) عطف على قوله لأن كلاً منهما فضلة فهو علة ثانية للمناسبة أي ولتقارب المخرج. قوله: (لأن الفتح إلخ) اعترضه البعض كشيخنا بأنه غير ظاهر لأن الحركة تابعة للحرف في المخرج فإن كان الحرف حلقياً كالهمزة فحركته مطلقاً كذلك، وقس على ذلك وهو مدفوع بأن الحركة في حد ذاتها إن كانت فتحة فلها ميل إلى أقصى الحلق، وإن كانت كسرة فلها ميل إلى وسط الفم، وإن كانت ضمة فلها ميل إلى الشفتين والحس شاهد صدق على ذلك، فإنك إذا نطقت بالهمزة مفتوحة ورجعت إلى حسك وجدت لها ميلاً إلى أقصى الحلق، أو مكسورة وجدت لها ميلاً إلى وسط الفم، أو

الكوفيين وذهب سيبويه ومن وافقه إلى أن إعرابهما بحركات مقدرة على الأحرف.

(وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ ٱلْتَحَقْ) في إعرابه (فَافْتَحْ) طلباً للخفة من ثقل الجمع، وفرقا بينه وبين نون المثنى (وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ) من العرب. قال في شرح التسهيل: يجوز أن يكون كسر نون الجمع وما ألحق به لغة، وجزم به في شرح الكافية، ومما ورد منه قوله:

عَـرَفْـنـا جـعْـفَـراً وبـنِـي أبِـيـه ... وأنـكَـرْنـا زعَـانِـفَ آخَـرِيـنِ[1]

مضمومة وجدت لها ميلاً إلى الشفتين. قوله: (بحركات مقدرة) رده الناظم بلزوم ظهور النصب في الياء لخفته وبلزوم تثنية المنصوب بالألف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها وأجاب أبو حيان عن الأول بأنهم لما حملوا النصب على الجر جعلوا الحكم واحداً فقدروا الفتحة كما قدروا الكسرة تحقيقاً للحمل، وعن الثاني بأن المانع من قلبها قصد الفرق بين المثنى وغيره. قوله: (ونون مجموع) الأقرب نصبه على المفعولية لـ:افتح والفاء زائدة لتزيين اللفظ ورفعه مبتدأ يحوج إلى تقدير الرابط في الخبر.

فائدة: تحذف نون الجمع ونون المثنى للإضافة وللضرورة ولتقصير الصلة نحو:

خليليّ ما إن أنتما الصادقا هوى ... إذا خفـتـمـا فـيـه عـذولاً وواشـيـاً

ونحو قراءة الحسن والمقيمي الصلاة بنصب الصلاة. وقد تحذف نون الجمع اختياراً، قبل لام ساكنة كقراءة بعضهم: ﴿غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٣] بنصب الله. وقراءة بعضهم: ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ﴾ [سورة الصافات، الآية: ٣٨] بنصب العذاب وهو أكثر من حذفها لا قبل لام ساكنة كقراءة الحسن: ﴿وما هم بضاري به من أحد﴾ كذا في التسهيل وشرحه للدماميني. وفي المغني: يحذف النونان لشبه الإضافة نحو: لا غلامي لزيد ولا مكرمي لعمرو. وإذا قدر الجار والمجرور صفة والخبر محذوفاً وسيأتي بسط إعرابهما في باب لا. قوله: (فافتح) أي ضاماً ما قبل الواو ولو تقديراً، في نحو: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٣٩] إذ أصله الأعلوون وكاسراً ما قبل الياء ولو تقديراً في نحو: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ﴾ [سورة ص، الآية: ٤٧] إذ أصله المصطفوين. قوله: (من ثقل الجمع) من تعليلية متعلقة بطلبا. قوله: (وفرقا) أي وزيادة فرق إذ أصل الفرق حاصل في نحو المصطفين بحذف ألف الجمع وقلب ألف المثنى ياء وفي غيره بحركة ما قبل الياء. قوله: (وقل من بكسره نطق) أي مع الياء. قال في التصريح: ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس. قوله: (لغة) أي لا ضرورة كما قيل به. قوله: (وجزم به) أي بكونه لغة وهذا هو الراجح. قوله: (زعانف) جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو القصير وأراد بهم الأدعياء الذين

---

(١) قبله:

عَـريـنٌ مـن عُـرَيْـنَـةَ لـيـسَ مِـنّـا ... بَـرِئْـتُ إلـى عُـرَيْـنَـةَ مـن عَـريـنِ

عَرَفْنا إلخ................ ....

=

وقوله:

وقَــدْ جَــاوَزْتُ حَــدَّ الأربــعــيــنِ[١]

(وَنونُ مَا ثُنّيَ والْمُلحَقِ بِهْ) وهو اثنان واثنتان وثنتان (بِعَكْس ذَاكَ) النون (اسْتَعْمَلُوهُ) فكسروه كثيراً على الأصل ....

ليس أصلهم واحداً. قوله: (حد الأربعين) استشهد به هنا على أن كسر نون الجمع والملحق به لغة لبعض من يعربهما بالحروف وسابقاً على أن إعرابه بالحركة على النون لغة نظراً إلى أن كلاً محتمل ويرد عليه أن الشاهد لا يكفي فيه الاحتمال كما صرحوا به وإن زعم البعض خلافه، ويمكن أن يجعل مثالاً.

قوله: (وهو اثنان واثنتان وثنتان) الحصر بالنسبة لما ذكره المصنف من الملحقات المصحوبة بالنون وإن كان الملحق المصحوب بالنون لا ينحصر في الألفاظ الثلاثة لأن منه المذروين والثنايين وما سمي به من المثنى كالبحرين وباب التغليب كالقمرين على قول الجمهور فاندفع ما اعترض به شيخنا والبعض. قوله: (بعكس ذاك) أي بخلافه لأن الكثير هنا قليل هناك، والقليل هنا كثير هناك، فالعكس لغويّ قطعاً فما حكاه البعض من أنه لا لغويّ ولا منطقي غير صحيح. قوله: (على الأصل

= قالهما جرير وهما من قصيدة نونية من الوافر. وأراد بعرين عرين بن ثعلبة بن يربوع. وقال الأخفش: عرين بن يربوع وهو وهم، وهو بفتح العين وكسر الراء المهملتين، وعرينة بضم العين بطن من بجيلة. قوله: (ليس منا) إما استئناف وإما خبر ثان. ومعنى برئت تبرأت وكلمة إلى للغاية. والمعنى برئت من عرين منتهياً إلى عرينه كما في قولك: أحمد إليك اللّه أي أنهى حمده إليك، فيكون محل إلى عرينه نصباً على الحال والعامل برئت. قوله: (وبني أبيه) أي بني أبي جعفر. ويروى عرفنا جعفراً وبني رباح وأنشده ابن القاسم عرفنا جابراً وبني رباح. وفي شرح التسهيل: عرفنا جعفراً وبني عبيد بفتح العين وكسر الباء. وجعفر وعرين وعبيد أولاد ثعلبة بن يربوع. والزعانف بتفح الزاي المعجمة والعين المهملة وبعد الألف نون وفي آخره فاء وهو جمع زعنفة بكسر الزاي والنون، وأراد بها الأدعياء الذين ليس أصلهم واحداً. وقيل: هم الفرق بمنزلة زعانف الأديم وهي أطرافه، أراد وأنكرنا الأدعياء من جماعة آخرين. والشاهد فيه إنه كسر نون الجمع للضرورة وقيل هو لغة قوم.

(١) قبله:

أكُــلَّ الــدهــرِ حَــلٌّ وارتــحــالٌ أَمــا يُــبْــقِــي عــلــيَّ ولا يــقِــيــنِــي

ومــاذا يَــبْــتَــغِــي الــشــعــراءُ مِــنّــي إلخ....................

قالهما سحيم بن وثيل الرياحي وفيه اختلاف ذكرناه في الأصل. قوله: (حل) أي حلول وارتفاعه بالابتداء والمقدم خبره ويجوز ارتفاعه بالظرف للاعتماد. قوله: (ولا يقيني) أي ولا يحفظني من وقي وقاية. والضمير فيه يرجع إلى الدهر وكذلك في يبقى. قوله: (وماذا يبتغي) من الابتغاء وهو الطلب. وأنشده الزمخشري والجوهري وماذا يدّري يقال أدّاره وتدراه إذا خدعه. فما مبتدأ وذا مبتدأ ثان والجملة خبره والجميع خبر للأول والعائد محذوف تقديره يبتغيه، والواو في وقد للحال. والشاهد في كسر نون الأربعين للضرورة ويجوز أن يكون أجراه مجرى الحين فاعربة بالحركات.

في التقاء الساكنين، وفتحوه قليلاً بعد الياء (فَانْتَبِهْ) لذلك وهذه اللغة حكاها الكسائي والفراء كقوله:

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ ٱسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إِلاَّ لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ[1]

وقيل: لا تختص هذه اللغة بالياء بل تكون مع الألف أيضاً وهو ظاهر كلام النظم، وبه صرح السيرافي. كقوله:

أَعْرِفُ مِنهَا الجِيدَ وَٱلعينَانَا ومَنخِرَيْنِ أَشبهَا ظَبْيَانَا[2]

في التقاء الساكنين) قد يقال: هذا خلاف الأصل لأن قياس التقاء الساكنين إذا كان الأول حرف لين أن يحذف كما قال:

إن ساكنان التقيا اكسر ما سبق وإن يكن لينا فحذفه استحق

ويجاب بأن محل الحذف ما لم يمنع مانع من حذفه. ولو حذف هنا للزم فوات الإعراب والتثنية. ووجه كون النون ساكنة أنها عوض عما هو ساكن وهو التنوين أو أنها زائدة والزائد ينبغي فيه التخفيف والساكن أخف. قوله: (على أحوذيين) تثنية أحوذيّ وهو خفيف المشي لحذقه وأراد بهما هنا جناحي قطاة يصفها بالخفة والضمير في استقلت أي ارتفعت يرجع إليها. وقوله: فما هي إلا لمحة أي فما مسافة رؤيتها إلا مقدار لمحة. وقوله: وتغيب أي بعد تلك اللمحة جملة فعلية عطفت على الجملة الإسمية قبلها. قوله: (أعرف منها) الضمير يرجع إلى سلمى في البيت قبله كما

---

(١) قاله حميد بن ثور بن حزم أبو المثنى وقيل أبو خالد. شهد حنيناً مع الكفار. ثم قدم على النبي ﷺ وأنشد أبياتاً. وهو من قصيدة بائية من الطويل يصف بها القطاة. والأحوذي بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف وهو الخفيف في المشي، وأراد بهما هاهنا جناحي قطاة يصفهما لخفتهما، وليست الياء فيه للنسبة بل مثل ما يقال لنوع من الحصر بردي. ويتعلق الجار والمجرور باستقلت ومعناه استبدت، يقال: استقل الطائر ارتفع في الهواء والضمير الذي فيه يرجع إلى القطاة المذكورة في الأبيات التي قبله. وعشية نصب على الظرف، والمراد بها إما عشية ما، أو عشية معينة فإن أريد بها معينة تمنع من الصرف عند البعض وهو القياس. قوله: (فما هي) كان أصله فما مشاهدتها ثم حذف المضاف الأول وأناب عنه الثاني ثم الثاني وأناب عنه الثالث فارتفع وانفصل. ومثله في حذف مضافين أنت مني فرسخان أي ذو مسافة فرسخين إلا أن هذا حذف من الخبر وقد يقدر بعدك مني فرسخان فالمحذوف واحد من المبتدأ. قوله: (وتغيب) معناه تغيب بعدها، وهي جملة فعلية عطفت على الاسمية وفيه خلاف مشهور فأجازه البعض مطلقاً ومنعه آخرون مطلقاً. وقال أبو علي: يجوز في الواو فقط والشاهد فيه فتح نون التثنية والقياس كسرها وهي لغة بني أسد وليس بضرورة.

(٢) قيل قائله مجهول. وقيل هو رؤبة وكلاهما غير صحيح. والصحيح ما قاله أبو زيد أنشدني المفضل لرجل من بني ضبة هلك من منذ أكثر من مائة سنة:

إن لِسَلْمَى عِندنَا دِيوَانَا آوَى فَلاناً وابنَه فُلانا

كانتْ عَجوزاً عَمِّرتْ زمانا فهي تَرى سيِّئَها إحْسانا =

وحكى الشيباني ضمها مع الألف كقول بعض العرب: هما خليلانُ وقوله:

يــا أَبَــتــا أَرَقَــنــي الــقِــذَّانُ فــالــنــومُ لا تــأَلَــفُــهُ الــعَــيْــنَــانُ

تنبيه: قيل لحقت النون المثنى والمجموع عوضاً عما فاتهما من الإعراب بالحركات ومن دخول التنوين وحذفت مع الإضافة ....

قاله العيني. والجيد العنق. وقوله: ومنخرين إن كان بفتح النون الأخيرة فالأمر ظاهر أو بكسرها ففي البيت تلفيق من لغتين، وفي البيت تلفيق آخر من لغتين لأنه جرى في قوله والعينانا على لغة من يلزم المثنى الألف، وفي قوله: ومنحرين على لغة من ينصبه ويجره بالياء. وقال الدماميني في قوله: ومنخرين بالياء دلالة على أن أصحاب تلك اللغة لا يوجبون الألف بل تارة يستعملون المثنى بالألف مطلقاً وتارة يستعملونه كالجماعة اهـ. وعلى هذا ينتفي التلفيق الثاني. والمنخر بفتح الميم وكسر الخاء وبفتحهما وضمهما. وظبيان اسم رجل على ما صوّبه العيني راداً على من جعله تثنية ظبي كالدماميني وعلى ما قاله العيني فانظر هل المراد أشبها منخري ظبيان في الكبر أو أشبها نفس الرجل في العظم أو القبح؟

قوله: (أرقني) أي أسهرني والقذان بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة جمع قذة بضم فتشديد أو قذذ كبطل والقذة والقذذ البرغوث مثلث الباء والضم أفصح. قوله: (عما فاتهما من الإعراب بالحركات إلخ) هذا مذهب سيبويه والصحيح الذي اختاره المحقق الرضي وغيره أن النون عوض عن التنوين في المفرد فقط لقيام الحروف مقام حركات الإعراب على الراجح، ولأن سيبويه يقول: إن إعراب المثنى والمجموع بحركات مقدرة والمقدر كالثابت فلا يصح التعويض عنها، إلا أن يقال: المراد أنها عوض عن ظهور الحركات. فإن قلت: إذا كانت النون عوضاً عن التنوين فقط فلم ثبتت مع أل مع أن المعوض عنه لا يثبت مع أل؟ **قلت:** قال الرضي: إنما سقط التنوين مع لام التعريف لأنه يلزم عليه اجتماع حرف التعريف وحرف يكون في بعض المواضع علامة التنكير وفي ذلك قبح لا يخفي، والنون لا تكون للتنكير أصلاً فلذلك ثبتت معها اهـ. قوله: (ومن دخول التنوين) أي الظاهر أو المقدر كما في الممنوع من الصرف. قوله: (وحذفت مع الإضافة إلخ) **حاصله:** أنه تارة رجح جانب التعويض بها عن التنوين فحذفت مع الإضافة كما يحذف التنوين

= أعـرفُ مِـنـهـا الـجـيـدَ والـعَـيـنَـانـا ومَـنـخِـرَيْـنِ أَشـبَـهـا ظَـبـيَـانـا

والجيد بكسر الجيم العنق. وظبياناً بفتح الظاء المعجمة وسكون الباء الموحدة وبالياء آخر الحروف اسم رجل بعينه وليس بتثنية ظبي، والضمير في منها يرجع إلى سلمى في البيت السابق. والشاهد في قوله والعينانا حيث فتح فيه نون التثنية. وفيه شاهد آخر وهو إجراء المثنى بالألف حالة النصب وهي لغة بني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني الهجيم وليس بضرورة. وبهذه اللغة قرأنا نافع وابن عامر والكوفيون إلا حفصاً ﴿إن هذان لساحران﴾ وقيل: الشاهد في ظبياناً وهو تثنية ظبي وإليه مال الهروي وهو غير صحيح لما ذكرنا.

نظراً إلى التعويض بها عن التنوين. ولم تحذف مع الألف واللام وإن كان التنوين يحذف معهما نظراً إلى التعويض بها عن الحركة أيضاً. وقيل: لحقت لدفع توهم الإضافة في نحو: جاءني خليلان موسى وعيسى، ومررت ببنين كرام، ودفع توهم الإفراد في نحو: جاءني هذان ومررت بالمهتدين؛ وكسرت مع المثنى على الأصل في التقاء الساكنين لأنه قبل الجمع، ثم خولف بالحركة في الجمع طلباً للفرق، وجعلت فتحة طلباً للخفة وقد مرّ ذلك، وإنما لم يكتف بحركة ما قبل الياء فارقاً لتخلفه في نحو المصطفين.

ولما فرغ من بيان ما ناب فيه حرف عن حركة من الأسماء أخذ في بيان ما نابت فيه حركة

معها، وتارة جانب التعويض بها عن الحركة فثبتت مع أل كما ثبتت الحركة معها ولم يعكس للزوم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنون والفصل بينهما ممتنع بغير الأمور الآتية في قول الناظم فصل مضاف إلخ. قوله: (نظراً إلى التعويض بها عن الحركة أيضاً) لا وجه لقوله أيضاً لأن المنظور إليه في عدم الحذف مع أل هو كونها عوضاً عن الحركة فقط إلا أن يكون المراد كما نظر إلى التعويض بها عن التنوين في الحذف مع الإضافة.

قوله: (وقيل لدفع إلخ) هذا هو الذي اختاره الناظم. قوله: (لدفع توهم الإضافة) أي وحمل ما لا توهم فيه على ما فيه توهم وكذا يقال فيما بعده. قوله: (ودفع توهم الإفراد) أورد عليه أنه لو اعتبر دفع هذا التوهم لامتنعت إضافة جمع المنقوص جراً نحو: مررت بقاضيك لالتباسه بالمفرد حينئذ. وأجيب بالفرق بأنه في الجمع المذكور يمكن دفع الالتباس بالوقف على المضاف لعود النون حينئذ ولا كذلك ما نحن فيه على تقدير عدم النون واقتصرنا في الإيراد على الجر لأنه لا التباس حال النصب لأن ياء المفرد تفتح نصباً وياء الجمع تسكن، فما نقله شيخنا عن سم وأقره هو والبعض من زيادة النصب سهو. قوله: (في نحو جاءني هذان) مبني على أنه مثنى حقيقة والراجح خلافة أو يراد بالمثنى في أول التنبيه هو وما ألحق به. قوله: (طلباً للفرق) أي بين نوني المثنى والجمع، وكلامه هذا يقتضي أن طلب الفرق علة اختلاف الحركة وهو مخالف لما قدمه من جعل الفرق علة للفتح إلا أن يحمل ما مر على تعليل الفتح من جهة عمومه وهو كونه حركة غير كسرة لا من جهة خصوصه. وحاصل ما استفيد من كلامه هنا: أن تحريك النون فيهما للتخلص من التقاء الساكنين وأن الكسر في المثنى لكونه الأصل في التخلص وأن مخالفة حركة نون الجمع لحركة نون المثنى للفرق وأن خصوص فتحها لطلب الخفة فافهم.

قوله: (وقد مر ذلك) أي مر أن علة الفتح طلب الخفة. قوله: (لتخلفه في نحو المصطفين) فيه كما قال سم أن هذا التخلف لا يضر لحصول الفرق بحذف الألف في الجمع وقلبها ياء في التثنية كما مر على أنه لو كان الفرق بحركة النون للتخلف المذكور لورد عليه أن النون الحاصل بحركتها الفرق تسقط في حال إضافة نحو: المصطفين، ولو قال: وإنما لم يكتف بحركة ما قبل الياء فارقا مبالغة في الفرق لكان أتم. قوله: (من الأسماء) بيان لما مشوب بتبعيض. قوله: (ما نابت فيه حركة

عن حركة وهو شيئان: ما جمع بألف وتاء وما لا ينصرف. وبدأ بالأول لأن فيه حمل النصب على غيره، والثاني فيه حمل الجر على غيره، والأول أكثر فقال: (وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا) الباء متعلقة بجمع أي ما كان جمعاً بسبب ملابسته للألف والتاء أي كان لهما مدخل في الدلالة على جمعيته. (يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا) كسر إعراب خلافاً للأخفش في زعمه أنه مبني في

عن حركة) لم يقل من الأسماء لعدم الاحتياج إلى التقييد به هنا لأن ما ناب فيه حركة عن حركة لا يكون إلا من الأسماء بخلاف ما ناب فيه حرف عن حركة. قوله: (والأول أكثر) لأنه أفراد ثلاثة أنواع هي: المثنى والمجموع على حده والجمع بالألف والتاء. وأما الثاني فأفراد نوع واحد هو ما لا ينصرف. قوله: (وما) أي جمع وقوله: قد جمعا أي تحققت وحصلت جمعيته فاندفع ما قيل يلزم تحصيل الحاصل أن أوقعت ما على جمع وإعراب المفرد في حالتي النصب والجر بالكسر مع أن المعرب به الجمع إن أوقعت ما على مفرد. واعلم أن الجمع بالألف والتاء يطرد في خمسة أنواع: ما فيه تاء التأنيث مطلقاً، وما فيه ألف التأنيث مطلقاً، ومصغر مذكر ما لا يعقل كدريهم، وعلم مؤنث لا علامة فيه كزينب، ووصف مذكر غير عاقل كأيام معدودات. ونظمها الشاطبي فقال:

وقسه في ذي التاو نحو ذكرى ودرهم مصغر وصحرا

وزينب ووصف غير العاقل وغير ذا مسلم للناقل

فيقتصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وأرضات وسجلات وحمامات وثيبات وشمالات وأمهات. ويستثنى من الأول خمسة ألفاظ لا تجمع بالألف والتاء: امرأة وأمة وشاة وشفة وقلة، زاد الروداني وأمة بالضم والتشديد وملة وقيل تجمع شفة على شفهات أو شفوات وأمة على أموات أو أميات. ومن الثاني فعلاء أفعل وفعلى وفعلان غير منقولين إلى العلمية لما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون لم يجمع مؤنثهما بالألف والتاء واختلف في فعلاء الذي لا أفعل له كعجزاء ورتقاء فقال ابن مالك: يجمع بألف وتاء لأن المنع في حمراء تابع لمنع جمع التصحيح وهو مفقود هنا ومنعه غيره. ويستثني من الرابع باب حزام في لغة من بناه قاله الروداني وغيره. قوله: (بتا) بالتنوين لأنه مقصور للضرورة على ما مر والمقصور إذا لم تدخل عليه أل ولم يضف ولم يوقف عليه ينوّن فإعرابه مقدر على الألف المحذوفة لا على الهمزة المحذوفة لأن حذف الألف لعلة تصريفية والمحذوف لعلة تصريفية كالثابت بخلاف الهمزة، فهي أحق من الهمزة بجعلها حرف الإعراب ويجوز ترك تنوينه للوصل بنية الوقف. قوله: (بسبب ملابسته) أشار بقوله بسبب إلى أن الباء سببية، وبقوله ملابسته إلى أن في عبارة المصنف تقدير مضاف لأن السبب ليس وجود الألف والتاء ولو من غير ملابستهما للكلمة بل السبب ملابستهما لها وبهذا يستغني عما أطال به البهوتي هنا من التعسف وبجعل الباء سببية يستغني عن تقييد الألف والتاء بالزيادة لأنهما إنما يكونان سبباً في الجمعية إذا كانتا مزيدتين. قوله: (في الجر) إنما ذكره مع أنه جاء على الأصل والكلام في النيابة ولهذا لم يذكر الرفع للإشارة إلى أن النصب حمل على الجر. قوله: (معاً) منصوب على الحال

حالة النصب، وهو فاسد إذ لا موجب لبنائه، وإنما نصب بالكسرة مع تأتي الفتحة ليجري على سنن أصله وهو جمع المذكر السالم في حمل نصبه على جره. وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقاً، وهشام فيما حذفت لامه، ومنه قول بعض العرب: سمعت لغاتهم. ومحل هذا القول ما لم يرد إليه المحذوف فإن رد إليه نصب بالكسرة كسنوات وعضوات.

تنبيه: إنما لم يعبر بجمع المؤنث السالم كما عبر به غيره ليتناول ما كان منه لمذكر كحمامات وسرادقات، وما لم يسلم فيه بناء الواحد نحو: بنات وأخوات، ولا يرد عليه نحو: أبيات وقضاة لأن الألف والتاء فيهما لا دخل لهما في الدلالة على الجمعية. **(كَذَا أُولاَتٌ)** وهو

وهي بمعنى جميعاً عند الناظم فلا تقتضي اتحاد الوقت فلا إشكال على مذهبه، أما عند ثعلب وابن خالويه فتقتضي اتحاد الوقت بخلاف جميعاً، وعلى هذا تكون معاً هنا مجازاً في مطلق الاجتماع بقرينة استحالة اجتماع النصب والجر في وقت واحد.

قوله: **(ليجري على سنن أصله)** ولأنه لو لم يحمل نصبه على جره لزم مزية الفرع على الأصل. فإن قلت: قد تحملت مزية كون جمع المؤنث معرباً بالحركات فهلا تحملت تلك المزية أيضاً؟ **قلت**: تحملها ثم لغرض فقد هنا وهو دفع الثقل الناشيء من اجتماع الحرف والحركة ولا يلزم من تحمل المحذور لغرض تحمله لا لغرض قاله شيخ الإسلام. وقوله: من اجتماع الحرف والحركة أي في جمع المذكر السالم لو أعرب بحركة على الواو والياء. قوله: **(مطلقاً)** أي حذفت لامه أولاً. قوله: **(وهشام فيما حذفت لامه)** لمشابهته المفرد حيث لم يجر على سنن الجموع في رد الأشياء إلى أصولها وجبرا لحذف لامه. قوله: **(سمعت لغاتهم)** أي بفتح التاء وهو جمع لغة أصلها لغو أو لغى حذفت اللام وعوض هنا هاء التأنيث. قوله: **(فإن رد إليه نصب بالكسرة)** لانتفاء العلتين المذكورتين. قوله: **(إنما لم يعبر بجمع المؤنث السالم إلخ)** أجيب عمن عبر به بأنه صار علماً في اصطلاحهم على ما جمع بألف وتاء مزيدتين. قوله: **(وسرادقات)** جمع سرادق وهو ما يمد فوق صحن البيت كما في القاموس. قوله: **(نحو بنات وأخوات)** لم ترد اللام في بنات وردت في أخوات حملاً لكل على جمع مذكره وهو أبناء وإخوة لعدم الرد في أبناء والرد في إخوة قاله البعض: وفيه نظر لأنهم ردوا اللام في أبناء أيضاً لكنهم قلبوها همزة كما هو شأن الواو بعد الألف الزائدة كما في كساء إلا أن يقال لما غيرت عن أصلها كان كأنها لم ترد.

قوله: (لا دخل لهما في الدلالة على الجمعية) بل الدلالة على الجمعية فيهما بالصيغة. قوله: (كذا أولات) أي مثل ما جمع بألف وتاء في إعرابه السابق أو لات، فقول الشارح يعرب هذا الإعراب بيان لوجه الشبه، ولا يخفي أن المقصود لفظ أولات فيكون معرفة بالعلمية فإن اعتبرت مؤنثة لتأولها بالكلمة أو اللفظة منعت الصرف لاجتماع العلمية والتأنيث المعنوي، وإن اعتبرت مذكرة لتأولها باللفظ أو الاسم صرفت وإنما لم تكن مؤنثة لفظاً لأن ما فيها تاء التأنيث والمانع للصرف هو هاء التأنيث كما سننقله عن شيخنا، وبهذا يعرف ما في كلام البعض. وأصل أولات ألى

اسم جمع لا واحد له من لفظه يعرب هذا الإعراب إلحاقاً له بالجمع المذكور. قال تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾ [سورة الطلاق، الآية: ٦] (وَالَّذِي اسْماً قَدْ جُعِلْ) من هذا الجمع (كَأَذْرِعَاتٍ) اسم قرية بالشام، وذاله معجمة أصله جمع أذرعة التي هي جمع ذراع (فِيهِ ذَا) الإعراب (أَيْضاً قُبِلْ) على اللغة الفصحى، ومن العرب من يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة، ومنهم من يجعله كأرطاة علماً فلا ينونه ويجره وينصبه بالفتحة. ....

بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء ألفاً ثم حذفت لاجتماعها مع الألف والتاء المزيدتين فوزنه فعات قاله في التصريح، قال الروداني فيه: أنه يلزم من زيادتهما أن يكون جمعاً حقيقياً لا ملحقاً به وهو خلاف المفروض فالصواب أن وزنه فعلت بلا حذف اللام وما قيل لا يلزم من زيادتهما أن يكون جمعاً يدفعه أنا لم نجد زيادتهما في غير المفرد معنى إلا وهو جمع بخلاف المفرد نحو أرطاة وسعلاة وبهماة فلو كانتا زائدتين لكان جمعاً اهـ. قوله: (لا واحد له من لفظه) بل من معناه وهو ذات فهو في المؤنث نظير أولى في المذكر إلا أن أولى مختص بالعاقلين بخلاف أولات.

قوله: (وإن كنّ) أصله كون بفتح الواو ثم نقل إلى فعل بالضم توصلاً لما يأتي ثم نقلت ضمة الواو إلى الكاف فسكنت الواو فاجتمع ساكنان فحذفت الواو لالتقاء الساكنين. قوله: (والذي اسماً) أي علماً لمذكر أو مؤنث كما في شرح التسهيل لابن عقيل لكن محل جواز منعه التنوين كما في اللغتين الأخريين إذا سمي به مؤنث فإن سمي به مذكر لم يمتنع التنوين لفقد التأنيث كما في التصريح وغيره. قال شيخنا: وإنما لم يجعل من التأنيث اللفظي لأن ما فيه تاء التأنيث والمانع من الصرف هو هاء التأنيث كما سيأتي. قوله: (كأذرعات) بكسر الراء وقد تفتح قاموس. قوله: (أيضاً) أي كما قيل في أولات كذا قيل. ويبعده عدم وقوعه عقب قوله فيه مع أن حمله على هذا المعنى يؤدي إلى عدم فائدة له، والمفيد الذي يقتضيه وقوعه عقب قوله ذا حمله على أن المعنى كما قيل فيه غير هذا الإعراب من الوجهين اللذين سيذكرهما الشارح. قوله: (قبل) أراد القبول القياسي لأنه إنما يتكلم في الأصول القياسية اهـ. يس. قوله: (على اللغة الفصحى) المراعى فيها الحالة الأصلية فقط. وقال المرادي: إنما بقي تنوينه مع أن حقه منع الصرف للتأنيث والعلمية أي إذا كان علماً على مؤنث لأن تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة اهـ. أي وتنوين المقابلة بجامع علتي منع الصرف.

قوله: (من يمنعه التنوين) أي مراعاة للحالة الراهنة المقتضية منع تنوينه لاجتماع العلمية والتأنيث المعنوي وإن لم يكن تنوينه تنوين صرف بل مقابلة كما مر لأنه مشبه لتنوين الصرف في الصورة كما قاله شيخنا وغيره وبه يوجه ترك التنوين في الوجه الثالث، وقوله ويجره وينصبه بالكسرة أي مراعاة للحالة الأصلية. ففي هذه اللغة مراعاة الحالتين ومن كون المراعى في جره ونصبه بالكسرة الحالة الأصلية يعلم أن الكسرة في حال النصب نائبة عن الفتحة لا في حال الجر وإن ذكره شيخنا والبعض تبعاً للتصريح. قوله: (ومنهم من يجعله كأرطاة) والمراعى في هذه اللغة الحالة

وإذا وقف عليه قلب التاء هاء. وقد روي بالأوجه الثلاثة قوله:

تَنَوَّرتُها مِنْ أَذْرِعَاتٍ وأَهلُها بِيَثْرِبَ أدنَى دَارِهَا نَظَرٌ عالي[1]

والوجه الثالث ممنوع عند البصريين جائز عند الكوفيين.

تنبيه: قد تقدم بيان حكم إعراب المثنى إذا سمي به وأما المجموع على حده ففيه خمسة أوجه: **الأول**: كإعرابه قبل التسمية به. **والثاني**: أن يكون كغسلين في لزوم الياء والإعراب بالحركات الثلاث على النون منونة. **والثالث**: أن يجري مجرى عربون في لزوم

الراهنة فقط. قوله: (وإذا وقف عليه قلب التاء هاء) يعني فلا يرد أن المنع إنما هو مع هاء التأنيث لا مع تائه على أن التأنيث المعنوي موجود أيضاً. قوله: (تنورتها) أي نظرت بقلبي لا بعيني إلى نارها لشدة شوقي إليها وجملة وأهلها بيثرب حالية وكذا جملة أدنى دارها إلخ، ويثرب اسم لمدينة النبي ﷺ سميت باسم من نزلها من العماليق وقد ورد النهي عن تسميتها بيثرب لأنه من التثريب وهو الحرج، وأما قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ يَثۡرِبَ﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ١٣] فحكاية عمن قاله من المنافقين. وأدنى دارها مبتدأ ونظر عالي خبر والكلام على حذف مضاف إما من المبتدأ أي نظر أدنى دارها أو الخبر أي ذو نظر عالي. والمعنى أن نظر الأقرب من دارها إليّ نظر عظيم فكيف بنظري نفس دارها. قوله: (جائز عند الكوفيين) هو الحق لوجود العلتين فيه وورود السماع به فلا وجه لمنعه. قوله: (قد تقدم) أي في الشرح أي وتقدم حكم إعراب المسمى بما جمع بألف وتاء في المتن وأورد عليه أنه تقدم في المتن حكم إعراب المسمى بجمع المذكر السالم حيث قال عليون، ومقتضي كلام الشارح أنه لم يتقدم، **والجواب**: أن مراده أنه لم يتقدم بسائر أو وجهه بل بوجه واحد وهو كإعرابه قبل التسمية به.

قوله: (كغسلين) هو ما يسيل من جلود أهل النار، وشبه بغسلين دون حين لشبه الجمع

---

(١) قاله امرؤ القيس الكندي وهو من قصيدة طويلة من الطويل وأولها:

أَلاَ عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصُرِ الْخَالِي

قوله: (تنوّرتها) يعني نظرت إلى نارها وإنما يعني بقلبه لا بعينه، يقال: تنورت النار من بعيد أي تبصرتها، فكأنه من فرط الشوق يرى نارها. وأذرعات مدينة كورة البثنية[1] من كور دمشق. ويثرب مدينة النبي ﷺ. قوله: (أدنى دارها نظر عالي) يقول: كيف أراها وأدنى دارها نظر مرتفع. وقيل معناه أقرب دارها مني بعيد. والحاصل أن القريب من دارها بعيد فكيف بها ودونها نظر عالي. والواو في وأهلها للحال. والشاهد في أذرعات فإنه يجوز فيه الأوجه الثلاثة: **الأول**: أنه يعرب على اللغة الفصحى فيكسر في النصب والجر وينون. **والثاني**: أنه يعرب ولكنه يمنع من التنوين. **والثالث**: أنه يمنع من الصرف فيجر وينصب بالفتح ولا ينون، وهذا ممنوع عند البصريين خلافاً للكوفيين.

---

(١) في معجم البلدان: البثنية: ناحية من نواحي دمشق.

الواو والإعراب بالحركات على النون منونة. **والرابع**: أن يجري مجرى هرون في لزوم الواو والإعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه المعجمة. **والخامس**: أن تلزمه الواو وفتح النون ذكره السيرافي. وهذه الأوجه مترتبة كل واحد منها دون ما قبله. وشرط جعله كغسلين وما بعده أن لا يتجاوز سبعة أحرف، فإن تجاوزها كاشهيبابين تعين الوجه الأول. قاله في التسهيل.

(وَجُرَّ بِالفَتْحَةِ) نيابة عن الكسرة (ما لاَ يَنْصَرِفْ) وهو ما فيه علتان من علل تسع كأحسن،

بغسلين في كونه ذا زيادتين الياء والنون. قوله: (منونة) أي أن لم يكن أعجمياً فإن كان أعجمياً امتنع التنوين وأعرب إعراب ما لا ينصرف نحو قنسرين اهـ. تصريح. قال شيخنا: ومثله يقال فيما بعده والعجمة ليست بقيد بل مدار عدم التنوين على أن ينضم إلى العلمية مانع آخر كالعجمة والتأنيث المعنوي أفاده البعض، وقد كتب الروداني على قول المصرح فإن كان أعجمياً إلخ ما نصه: هذا كلام ظاهري فإن ضمير كان عائد إلى ما سمي به من الجمع وما ألحق به وقنسرون وسائر الأعجميات ليس واحداً منها بل هي أسماء مرتجلات لمسمياتها، فلا بد من زيادة نوع في أنواع الملحقات بالجمع تركه الموضح، وزاده الدماميني في شرح التسهيل وهو كل اسم وافق لفظه لفظ الجمع نكرة كان كياسمين أو علماً كصفين ونصيبين وقنسرين وفلسطين فإنه يعرب إعراب الجمع للمشابهة اللفظية كما منعوا سراويل من الصرف لتلك المشابهة والأولى جعل عليين من هذا النوع اهـ. ببعض تغيير وهو حسن جداً طالما كان يلوح ببالي.

قوله: (وشبه العجمة) لأن وجود الواو والنون في الأسماء المفردة من خواص الأسماء الأعجمية وقد نص بعضهم على أن نحو حمدون وسحنون يجوز فيه الصرف والمنع للعلمية وشبه العجمة كما في الشيخ يحيى. قوله: (أن تلزمه الواو وفتح النون) والإعراب بحركات مقدرة على الواو لا النون كما يفيده كلام التصريح حيث قاسه على المثنى عند من يلزمه الألف ويكسر نونه ويقدر الإعراب على الألف لا النون ويؤيده أنه لا معنى لتقدير الحركات على النون مع سهولة ظهورها عليها وما اعترض به من أنه يلزم تقدير الإعراب في وسط الكلمة يمكن دفعه بأن النون لما كانت في الأصل أعني في حالة الجمعية قبل التسمية عوضاً عن التنوين وهو إنما يلحق الآخر استصحب ذلك بعد التسمية فتكون الواو آخر الكلمة. قوله: (وجر) يحتمل كونه فعل أمر ناصباً ما لا ينصرف على المفعولية فيكون مثلث الآخر وكونه ماضياً مجهولاً رافعاً له بالنيابة عن الفاعل فيكون مفتوح الآخر يؤيد الأول لاحقه والثاني سابقه، والمراد بالفتحة ما يشمل الظاهرة كأحمد والمقدرة كموسى، وأورد اللقاني على قوله: وجر بالفتحة إلخ أنه منقوض بما سمي به مؤنث من الجمع بألف وتاء والملحق به بناء على أنه معرب بإعراب أصله، ويمكن دفعه بأنه علم استثناؤه من قوله سابقاً والذي اسما قد جعل إلخ فافهم. قوله: (وهو ما فيه علتان) العلة اصطلاحاً ما يترتب عليه الحكم والحكم هنا وهو منع الصرف إنما يترتب على اثنتين من التسع أو واحدة منها تقوم مقام اثنتين فالعلة

أو واحدة منها تقوم مقامهما كمساجد وصحراء كما سيأتي في بابه، لأنه شابه الفعل فثقل فلم يدخله التنوين لأنه علامة الأخف عليهم والأمكن عندهم، فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين لتآخيهما في اختصاصهما بالأسماء، ولتعاقبهما على معنى واحد في باب راقودُ خلاً وراقودُ خلٍّ، فلما منعوه الكسرة عوّضوه منها الفتحة نحو: ﴿فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٣٦] وهذا (ما لَمْ يُضَفْ أَوَيَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ) أي تبع فإن أضيف أو تبع أل ضعف شبه الفعل

في الحقيقة على الأول مجموع الاثنتين فتسمية كل منهما علة من تسمية الجزء باسم الكل أو أراد بالعلة ما يشمل العلة الناقصة.

قوله: (لأنه شابه الفعل) أي في اجتماع علتين فرعيتين إحداهما لفظية والأخرى معنوية كما سيأتي بسط ذلك وهذا تعليل لقول المصنف وجر إلخ، ومحط التعليل قوله: فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين. قوله: (فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين) فإذا نوّن للضرورة عاد الجر بالكسرة لأنه إنما امتنع تبعاً له وقد عاد فيعود وهذا ظاهر على القول بأن تنوين الضرورة تنوين صرف، أما على القول بأنه تنوين آخر أتى به لمجرد الضرورة وهو الراجح فقيل لا يجر بالكسرة بل بالفتحة مع التنوين الضروري، وقيل يجر بالكسرة نظراً إلى أنه بصورة تنوين الصرف. قوله: (ولتعاقبهما) أي تناوبهما على معنى واحد هو مطلق التمييز أعم من أن يكون نصاً أو احتمالاً وذلك أنك إذا قلت عندي راقود خلاً كان القصد المظروف نصاً لأن التمييز المنصوب على معنى من نصاً، وإذا قلت عندي راقود خل احتمل أن يكون خل تمييزاً على معنى من فيكون القصد المظروف وأن تكون إضافة راقود إليه على معنى اللام فيكون القصد الظرف، ووجه تعاقبهما أن راقوداً إن نوّن لم يجر خلّ بل ينصب تمييزاً وإلا جرّ بإضافة راقود إليه إضافة المميز إلى التمييز، والراقود دنّ طويل يطلى داخله بالقار وهو معرب كما في زكريا. قوله: (نحو فحيوا بأحسن منها) تمثيل للجر بالفتحة قوله سابقاً: كأحسن وكمساجد وصحراء تمثيل لذي العلتين وذي العلة. قوله: (ما لم يضف إلخ) أي مدة عدم الإضافة والردف لأل لأن النفي مع العطف بأو يفيد نفي كل نحو: ﴿مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٣٦] قاله سم فهو من عموم السلب. قوله: (ردف) ليس حشواً لأن البعدية لا تقتضي الاتصال اهـ. يس.

قوله: (فإن أضيف) أي إلى ظاهر نحو: مررت بأفضلكم، أو مقدر نحو:

ابــدأ بــذا مــن أول

في رواية الكسر بلا تنوين على نية لفظ المضاف إليه شنواني. قوله: (ضعف شبه الفعل) أي لمصاحبته خاصة الاسم المؤثرة في معناه وهي أل أو الإضافة لاختصاصهما بالاسم وتأثيرها في معناه التعريف أي في الجملة فلا ترد أل الزائد والإضافة اللفظية وبقولنا المؤثرة في معناه يندفع الاعتراض بأن مقتضي التعليل جرّ ما لا ينصرف بالكسرة إذا صحب حرف الجر لأنه من خصائص الاسم.

فرجع إلى أصله من الجر بالكسرة نحو: ﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾ [سورة التين، الآية: ٤] - ﴿وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٨٧] ولا فرق في أل بين المعرِّفة كما مثل والموصولة نحو ﴿كَٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡأَصَمِّ﴾ [سورة هود، الآية: ٢٤] وقوله:

وَمَا أَنْتَ بالْيقْظَانِ نَاظِرُهُ إذا نَسِيتَ بِمَن تَهواهُ ذِكْرَ العَواقِبِ(١)

بناءً على أن أل توصل بالصفة المشبهة وفيه ما سيأتي. والزائدة كقوله:

رَأَيْتُ الوليدَ بنَ اليَزِيدِ مُبَارَكاً(٢)

ومثل أل أم في لغة طيىء كقوله:

أَإِنْ شِمْتَ من نَجْدٍ بُرَيقاً تَأَلَّقَا تبيتُ بِلَيْلِ أَمْ أَرْمَدِ اعتادَ أولقا(٣)

قوله: (وما أنت) في بعض النسخ ما أنت فيكون في البيت الخرم بخاء معجمة فراء وهو حذف أول البيت، والناظر يطلق كثيراً على إنسان العين والمراد به هنا القلب بدليل الشرط. قوله: (بناء) بالنصب مفعول لأجله لمحذوف أي ومثلنا بالأعمى والأصم واليقظان لأنا بنينا على إلخ أو مفعول مطلق لمحذوف أي والتمثيل به بنى بناء أو الرفع خبر محذوف أي والتمثيل به بناء على إلخ أي مبني. قوله: (أإن شمت إلخ) يحتمل أن تكون أن مصدرية حذفت قبلها لام التعليل وأن تكون

---

(١) هو من الطويل من الضرب الثاني المماثل للعروض وفيه الثلم وقد أنشدوا ما أنت فلا ثلم حينئذ والرواية المشهورة هي الأولى. واليقظان الحذر. والباء فيه زائدة ومحلها الرفع لأنها خبر ما التي بمعنى ليس والألف واللام موصولة فلوجودها انصرف وإلا لكان غير منصرف للوصف والألف والنون المزيدتين وناظره مرفوع به وهو من المقلة السواد الأصغر الذي فيه إنسان العين والباقي بما تهواه للسببية والمعنى: إذا نسيت ذكر العواقب بسبب هواك وجواب الشرط محذوف لدلالة السياق عليه والشاهد في انصراف اليقظان لما قلنا.

(٢) تمامه: شَدِيداً بِأَحْنَاءِ ٱلْخِلافَةِ كَاهِلُهُ

قاله ابن ميادة الرماح بن أبرد وهو من قصيدة من الطويل يمدح بها الوليد بن اليزيد بن عبد الملك بن مروان من بني أمية. ورأيت بمعنى أبصرت أو علمت. والإحناء جمع حنو بكسر الحاء المهملة وهو حنو السرج والقتب. ويروى بإعباء الخلافة جمع عبء بكسر العين المهملة وفي آخره همزة وهو كل ثقل من غرم أو غيره، وأراد بذلك أمور الخلافة الشاقة، والكاهل ما بين الكتفين، والمعنى بصرت هذا الرجل في حال كونه مباركاً شديداً كاهله بإحناء الخلافة وارتفاع كاهله بشديد أو الشاهد فيه في إدخال الألف واللام في العلمين بتقدير التنكير فيهما.

(٣) قاله بعض الطائيين. يقال شمت البرق اشيمه شيماً إذا رقبته تنظر أين يصوب. قوله: (بريقاً) أي لمعاناً كذا وجدته بخط الفضلاء على صورة التصغير وتألق البرق بتشديد اللام إذا لمع. قوله: (تبيت) جواب الشرط. وقوله بليل أم أرمد: أي بليل الأرمد والشاهد فيه فإن أرمد لا ينصرف ولكن لما دخله الميم التي هي عوض اللام على لغة أهل اليمن أنجر بالكسرة كما ينجر فيما إذا دخله اللام. قوله: (أولقا) أي جنوناً، وهو مفعول اعتاد، والجملة حال لأنه اكتسى حلية التعريف في اللفظ. ويحتمل الوصف لأنه نكرة في المعنى كما في قوله عز وجل: ﴿كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢا﴾ [سورة الجمعة، الآية: ٥].

• تنبيهان: **الأول**: ما الأولى موصولة والثانية حرفية، وهي ظرفية مصدرية أي مدة كونه غير مضاف ولا تابع لأل الثاني ظاهر كلامه: أن ما لا ينصرف إذا أضيف أو تبع أل يكون باقياً على منعه من الصرف وهو اختيار جماعة. وذهب جماعة منهم المبرد والسيرافي وابن السراج إلى أنه يكون منصرفاً مطلقاً وهو الأقوى. واختار الناظم في نكته على مقدمة ابن الحاجب أنه إذا زالت منه علة فمنصرف نحو: بأحمدكم، وإن بقيت العلتان فلا نحو: بأحسنكم.

ولما فرغ من مواضع النيابة في الاسم شرع في مواضعها في الفعل فقال: (وَٱجْعَلْ لِنَحْو يَفْعَلانِ) ....

شرطية أتى بجوابها مرفوعاً لأن فعل الشرط ماض والاستفهام للتقرير وشمت بكسر الشين المعجمة أي نظرت. وبريقاً تصغير برق وتألق لمع والأولق الجنون وجملة اعتاد أولقا حال من المضاف إليه أو نعت له لأنه نكرة في المعنى كما في ﴿ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًاۢ ﴾ [سورة الجمعة، الآية: ٥] كذا قال العيني وتبعه غيره وفي الحالية نظر لعدم شرط مجيء الحال من المضاف إليه. قوله: (ظاهر كلامه) إنما كان ظاهر كلامه البقاء على المنع لأن الضمير في يضف وما بعده يرجع إلى ما لا ينصرف ومفهومه أنه إذا أضيف ما لا ينصرف أو تبع ال جرّ بالكسرة ولا شك أن المحكوم عليه في هذا المفهوم ما لا ينصرف. قوله: (وهو اختيار جماعة) هو مبني على أن الصرف هو التنوين فقط وهو مفقود مع أل والإضافة وإنما جر بالكسرة لأمن دخول التنوين فيه قاله في الهمع، وظاهر صنيع الشارح أن هؤلاء يقولون بالمنع وإن زالت منه علة ولا وجه له إلا الاستصحاب. قوله: (وذهب جماعة إلخ) يحتمل أن القائل بهذا المذهب يقول الصرف هو التنوين ولم يظهر لوجود أل أو الإضافة، ويحتمل أن يقول: هو الجر بالكسرة فقول شيخنا والبعض إنه مبني على أن الصرف هو الجر بالكسرة إن كان مستنده أن الواقع أن هؤلاء يقولون إن الصرف هو الجر بالكسرة فمسلم وإن كان استنباطاً فلا. قوله: (مطلقاً) أي زالت منه علة أو لا. قوله: (وهو الأقوى) التحقيق تفصيل الناظم. قوله: (إذا زالت منه علة) أي بأن كانت إحدى علتيه العلمية لأن العلم لا يضاف ولا تدخل عليه أل حتى ينكر. قوله: (فمنصرف) أي ولم يظهر التنوين لوجود أل أو الإضافة.

قوله: (واجعل لنحو يفعلان إلخ) إنما أعربت هذه الأمثلة بالحرف لمشابهة فعل الاثنين مثنى الاسم وفعل الجماعة مجموعه فأجريا مجراهما في الإعراب بالحرف وحمل على الفعلين فعل المخاطبة لمشابهته لهما، ولأنها لو أعربت بالحركات لكانت إما مقدرة على الضمائر أو على ما قبلها ولا سبيل إلى الأول لأن الضمائر كلمات في ذاتها، ولا يقدر إعراب كلمة على كلمة أخرى ولا إلى الثاني لأن ضمائر الرفع المتصلة شديدة الاتصال بالأفعال فكأن ما قبلها حشرو والإعراب لا يقع حشواً ولمن يعربها بحركات مقدرة على ما قبل الضمائر أن يقول: إن سلم أن ما قبلها كالحشو لا يسلم أن الإعراب لا يكون على ما هو كالحشو بدليل أن البناء الذي هو نظير الإعراب يكون على ما هو كالحشو نحو: ضربت وضربوا فافهم، ولم يكن حرف إعرابها الألف والواو والياء الموجودات

أي من كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين اسماً أو حرفاً (ٱلنُّونَا رَفْعاً) الأصل علامة رفع فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، يدل على ذلك ما بعده؛ والتقدير: اجعل النون علامة الرفع لنحو يفعلان ولنحو (تَدْعِينَ) من كل مضارع اتصل به ياء المخاطبة (وَتَسْأَلُونَا) من كل مضارع اتصل به واو الجمع اسماً أو حرفاً. فالأمثلة خمسة على اللغتين وهي: يفعلان وتفعلان وتفعلون

لأنها أسماء والأسماء لا تكون حروف إعراب، وأيضاً لو كانت إعراباً الأذهبها الجازم كما في سائر حروف العلة ولا خرف علة آخر لوجوب حذفه لالتقائه ساكناً مع الضمائر الساكنة وكان حرف إعرابها النون لمشابهتها حروف العلة لأنها تدغم في الواو نحو من وال، وفي الياء نحو ومن يقنت وتبدل ألفاً في الوقف على المنصوب المنون في اللغة المشهورة وفي الوقف على المؤكد بنون التوكيد الخفيفة التالية فتحاً وفي الوقف على إذن، وجاز وقوع علامة الإعراب بعد الفاعل لأنه هنا ضمير رفع متصل وهو كالجزء وقد تحذف هذه النون في حالة الرفع وجوباً فتقدر كما في نحو: هل تضربانّ؟ هل تضربن يا زيدون؟ وهل تضربن يا هند؟ وجوازاً بكثرة في الفعل المتصل بنون الوقاية نحو: تأمروني بناء على الصحيح من أن المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية، وإذا لم تحذف جاز الفك والإدغام وبالأوجه الثلاثة قرىء تأمروني وبقلة في غير ذلك نحو:

أبيت أسرى وتبيني تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي

وفي الحديث: **«وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لاَ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلاَ تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا»** الأصل لا تدخلون ولا تؤمنون وقرىء ﴿قالوا ساحران يظاهرا﴾ أي يتظاهران فأدغم التاء في الظاء وحذف النون كذا في التصريح وغيره، لكن قال الدماميني وشارح الجامع: أنه شاذ. وقال في الهمع: لا يقاس عليه في الاختيار. قوله: (ألف اثنين) أي شخصين سواء كانا مخاطبين أو مخاطبتين أو غائبين أو غائبتين. قوله: (اسما) بأن كانت ضميراً فاعلاً نحو: الزيدان يفعلان. وقوله أو حرفاً أي دالاً على التثنية نحو: يفعلان الزيدان على لغة أكلوني البراغيث. قوله: (الأصل علامة رفع) دفع بتقدير المضاف عدم تناسب كلامي المصنف لأنه جعل أوّلاً النون إعراباً وثانياً الحذف علامة إعراب والمناسب جعلهما معاً إعراباً أو علامة إعراب، وأرجع ما هنا إلى ما سيأتي من قوله وحذفها إلخ ولم يعكس مع أن في العكس التأويل وقت الحاجة لا قبلها لبعد التأويل في الثاني بحمل الجزم والنصب على المعنى المصدري الذي هو فعل الفاعل لأنهما لا يطلقان اصطلاحاً بهذا المعنى دون التأويل في الأول ولا ينافي التأويل في الأول مذهب المصنف من كون الإعراب لفظياً كما قيل لما قدمه الشارح من أنه لا منافاة بين جعل الشيء إعراباً وجعله علامة إعراب لأن جعله إعراباً من حيث عموم كونه أثراً جلبه عامل وجعله علامة إعراب من حيث خصوصه فاندفع ما أطال به البعض.

قوله: (اتصل به ياء المخاطبة) ترك التعميم هنا لأنها لا تكون إلا اسماً. قوله: (واو الجمع) المراد الجمع بالمعنى اللغوي وهو الجماعة ليدخل نحو زيد وعمرو وبكر يفعلون وفي نسخ واو

ويفعلون وتفعلين، فهذه الأمثلة رفعها بثبات النون نيابة عن الضمة (وَحَذْفُهَا) أي النون (لِلْجَزْمِ وَٱلنَّصْبِ سِمَهْ) أي علامة نيابة عن السكون في الأول وعن الفتحة في الثاني (كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ) الأصل تكونين وترومين، فحذفت النون للجازم في الأول وهو لم، وللناصب في الثاني وهو أن المضمرة بعد لام الجحود.

تنبيهان: **الأول**: قدم الحذف للجزم لأنه الأصل والحذف للنصب محمول عليه، وهذا

الجماعة وهي ظاهرة. قوله: (فالأمثلة خمسة) تفريع على ما يفيده تعميم الشارح في الفعل حيث قال: من كل فعل إلخ ويشعر به بدء المصنف الفعل تارة بالياء وتارة بالتاء من ثبوت الأمرين لا على تعميمه في ألف الاثنين وواو الجماعة بقوله اسماً أو حرفاً لأن المعروف أن عدّها خمسة باعتبار بدء يفعلان ويفعلون تارة بالياء وتارة بالتاء لا باعتبار اسمية الألف والواو وحرفيتهما، ويدل على ما ذكرناه قوله: وهي يفعلان وتفعلان إلخ فقوله خمسة على اللغتين أي جارية على كل من اللغتين وإن كان الاختلاف بين اللغتين في غير تفعلون بالفوقية وتفعلين ومراده باللغتين لغة من يجرد الفعل المسند إلى اثنين أو جماعة من العلامة ولغة من يلحقها به، وهذه الخمسة بالتفصيل عشرة باعتبار أن تضربان بالفوقية يصلح للمخاطبين والمخاطبتين والغائبتين والألف في الأولين اسم فقط وفي الثالث تكون اسماً وحرفاً ويضربان بالتحتية للغائبين فقط اسماً أو حرفاً فهذه ستة ويضربون بالتحتية للغائبين اسماً أو حرفاً وتضربون بالفوقية للمخاطبين اسماً فقط والعاشرة تضربين وإن نظر إلى تغليب المذكر على المؤنث أو الحاضر على الغائب والعكس وإلى كون المؤنث حقيقي التأنيث أو مجازية زاد العدد وسمي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين أمثلة لأنه ليس المقصود هي بخصوصها بل هي وما ماثلها في اتصال الألف أو الواو أو الياء.

فائدة: إذا قلت هما تفعلان تعني أمرأتين فهل يفتتح الفعل بتاء فوقية حملاً للمضمر على المظهر ورعياً للمعنى أو بياء تحتية رعياً للفظ؟ فإن هذا اللفظ يكون للمذكرين: **الأول**: قول ابن أبي العافية تلميذ الأعلم وهو الراجح الذي ورد به السماع، **والثاني**: قول ابن الباذش قاله الدماميني.

قوله: (بثبات النون) أي بثبوتها أي بالنون الثابتة لكن عبر بذلك لتكون المقابلة بقوله: وحذفها إلخ أتم وهذه النون تكسر مع الألف وتفتح مع الواو والياء تشبيهاً بنون المثنى والجمع وقد تفتح مع الألف أيضاً قرىء «أتعدانني أن أخرج» بفتحها وذكر ابن فلاح في المغني أنها تضم أيضاً قرىء شاذاً ﴿لا يأتيكما طعام ترزقانه﴾ بضمها قاله الروداني. قوله: (وحذفها للجزم إلخ) وقد تحذف حيث لا ناصب ولا جازم كما مر. قوله: (مظلمة) بفتح اللام على القياس وكسرها على الكثير. قوله: (لأنه الأصل) أي الحذف للجزم أصل للحذف للنصب وإنما كان أصلاً لمناسبة الحذف للسكون الذي هو الأصل الأصيل في الجزم، ووجه المناسبة كون كل عدم شيء فالسكون عدم الحركة والحذف عدم الحرف تأمل. قوله: (والحذف للنصب محمول عليه) كما حمل النصب على الجر في المثنى والجمع على حده لأن الجزم نظير الجر في الاختصاص. قوله: (وهذا) أي إعراب تلك الأمثلة

مذهب الجمهور. وذهب بعضهم إلى أن إعراب هذه الأمثلة بحركات مقدرة على لام الفعل. **الثاني**: إنما ثبتت النون مع الناصب في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٣٧] لأنه ليس من هذه الأمثلة إذ الواو فيه لام الفعل والنون ضمير النسوة والفعل معها مبني مثل: يتربصن ووزنه يفعلن بخلاف الرجال يعفون فإنه من هذه الأمثلة، إذ واوه ضمير الفاعل ونونه علامة الرفع تحذف للجازم والناصب نحو: ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٣٧] ووزنه تعفوا، وأصله تعفووا.

ولما فرغ من بيان إعراب الصحيح من القبيلين شرع في بيان إعراب المعتل منهما وبدأ بالاسم فقال: **(وَسَمِّ مُعْتَلاً مِنَ الأَسْمَاءِ مَا)** أي الاسم المعرب الذي حرف إعرابه ألف لينة لازمة

بثبوت النون رفعاً وحذفها جزماً ونصباً مذهب الجمهور إلخ ولو قدمه الشارح على التنبيه لكان أليق. قوله: **(بحركات مقدرة على لام الفعل)** منع من ظهورها حركة المناسبة أي وثبوت النون أو حذفها دليل على ذلك المقدر اهـ. دماميني، فالحذف عند الجازم فرقاً بين صورتي المجزوم والمرفوع لا به، والجازم إنما حذف الحركة المقدرة وكالجازم الناصب والمراد الحركات وجوداً أو عدماً ليدخل السكون.

قوله: **(بخلاف الرجال يعفون)** أي في الأمور الأربعة المذكورة لكن لم يصرح بكون الفعل في هذا معرباً اكتفاء بدلالة قوله علامة الرفع على الإعراب. قوله: **(تعفووا)** أي بواوين الأولى لام الفعل والثانية ضمير الفاعل استثقلت الضمة على الأولى فحذفت ثم الأولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة بخلاف الثانية فكلمة عمدة. قوله: (وبدأ بالاسم) لكن في ابتدائه بالاسم فصل بين النظائر وهي أبواب النيابة ولهذا قدم الموضح الفعل المعتل. قوله: (معتلاً) مفعول ثان وما مفعول أول والمعتل عند النحاة ما آخره حرف علة وعند الصرفيين ما فيه حرف علة أولاً أو وسطاً أو آخراً كالوعد ووعد وكالبيع وباع وكالفتى والرمي ويغزو ويسمى **الأول**: مثالاً لمماثلته الصحيح في عدم إعلال الماضي واسمي الفاعل والمفعول، **والثاني**: أجوف وذا الثلاثة لأنه في الحكاية عن النفس بالماضي على ثلاثة أحرف، كقلت وبعت، **والثالث**: ناقصاً ومنقوصاً لنقص حرفه الأخير وقفاً وجزماً من بعض أفراده كأغز ولم يغز ونقص الإعراب كلاً أو بعضاً من بعض آخر كالفتى ويغزو وذا الأربعة لأنه في الحكاية على أربعة كدعوت والمعتل بالفاء والعين ولا يكون في الفعل أو بالعين واللام لفيف مقرون أو بالفاء واللام لفيف مفروق ومعتل الثلاثة نادر كالواو والصحيح إن سلم من التضعيف والهمز فسالم وإلا فلا فكل سالم صحيح ولا عكس. قوله: (الذي حرف إعرابه ألف إلخ) دخل فيه المثنى على لغة من يلزمه الألف. قوله: (لينة) لم يكتف بكون الألف عند الإطلاق تنصرف إلى اللينة لأن توهم الشمول قائم والمطلوب في التعاريف الإيضاح. قوله: (لازمة) أي في الأحوال الثلاثة لفظاً أو تقديراً كما في المقصور المنون واعترض بأنه لا يشمل الألف المنقلبة عن الهمزة كالمقرإ اسم مفعول من أقرأه الكتاب لعدم لزومها إذ يجوز النطق بدلها بالهمزة أي التي هي الأصل.

(كَالمصْطَفَى) وموسى والعصا، أو ياء لازمة قبلها كسرة كالداعي (وَٱلْمُرْتَقِي مَكَارِمَا).

تنبيه: إنما سمي كل من هذين الاسمين معتلاً لأن آخره حرف علة، أو لأن الأول يعل آخره بالقلب إما عن ياء نحو: الفتى، أو عن واو نحو: المصطفى. والثاني يعل آخره بالحذف، فخرج بالمعرب نحو متى والذي، وبذكر الألف في الأول المنقوص نحو المرتقي، وبذكر اللينة المهموز نحو الخطأ، وبذكر الياء في الثاني المقصور نحو الفتى، وبذكر اللزوم فيهما نحو: رأيت أخاك وجاء الزيدان في الأول، ومررت بأخيك وغلاميك وبنيك في الثاني، وباشتراط الكسرة قبل الياء نحو ظبي وكرسي (فَالأَوَّلُ) وهو ما كان المصطفى (الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا جَمِيعُهُ)

وأجيب بأن إبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والشاذ لا يعترض به، ومثل هذا الاعتراض والجواب يجري في قوله ياء لازمة.

قوله: (كالمصطفى وموسى والعصا) أشار بتعداد الأمثلة إلى أنه لا فرق بين العربي والعجمي ولا بين العاقل وغيره. قوله: (كالداعي والمرتقي) أشار بزيادة الداعي إلى أنه لا فرق بين الثلاثي والمزيد أو إلى أنه لا فرق بين ما ياؤه أصلية كالمرتقي أو منقلبة عن واو كالداعي ولم يذكر المصنف في معتل الأسماء ما آخره واو كما ذكره في معتل الأفعال لأنه لا يوجد اسم معرب عربي آخره أصالة واو لازمة فلا يرد الاسم المبني كذا والطائية والأعجمي قال في الهمع كهندو، ورأيت بخط ابن هشام السمندو اهـ. وما واوه عارضة التطرف نحو يأثمو مرخم ثمود أو غير لازمة كالأسماء الستة حالة الرفع. قوله: (مكارماً) منصوب على المفعولية أو التمييز المحول عن الفاعل أو الظرفية المجازية. قوله: (يعل) أي يغير آخره بالقلب أي دائماً فلا يرد أن الثاني قد يعل آخره بالقلب كما في الداعي فإن ياءه منقلبة عن واو كما مر. قوله: (والثاني يعل آخره بالحذف) أي حذف يائه للتنوين وفيه أن الأول يعل آخره بحذف الألف للتنوين أيضاً. قوله: (فخرج بالمعرب) لم يخرج من معتل الأسماء بالاسم الفعل والحرف كيخشي وعلى ويرمى وفي نظراً إلى أن شأن الجنس أن لا يخرج به وبعضهم أخرجهما به نظراً إلى أن الجنس إذا كان بينه وبين فصله عموم وجهي كما هنا قد يخرج بكل ما دخل في الآخر وفيه أن الحرف لم يدخل في المعرب كما لم يدخل في الاسم. قوله: (وغلاميك) لا يقرأ بصيغة الجمع للاستغناء به حينئذ عما بعده ولأن الغلام ليس علماً ولا صفة بل بصيغة التثنية، واعتراض شيخنا والبعض عليه بأن المثنى خارج باشتراط الكسرة يرده أن اشتراط الكسرة متأخر عن اشتراط اللزوم وإنما الإخراج بالسابق. قوله: (نحو ظبي وكرسي) مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح أو معتل.

قوله: (جميعه) إما تأكيد للضمير في قدرا العائد إلى الإعراب أو نائب فاعل قدراً وتأكيد للإعراب ولا يضر الفصل بما توسط بينهما لكونه معمولاً للمؤكد فهو على حد ﴿وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٥١] لكن الفاصل في الآية معمول لعامل

على الألف لتعذر تحريكها (وَهوَ ٱلَّذِي قَدْ قُصِرَا) أي سمي مقصوراً، والقصر الحبس، ومنه ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الخِيَامِ﴾ أي محبوسات على بعولتهن. وسمي بذلك لأنه محبوس عن المدّ أو عن ظهور الإعراب (وَالثَّانِ) وهو ما كان كالمرتقي (مَنْقُوصٌ) سمي بذلك لحذف لامه للتنوين، أو لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات (وَنَصْبُهُ ظَهَرْ) على الياء لخفته نحو: رأيت المرتقي ومرتقياه و﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [سورة الأحقاف، الآية: ٣١]. ﴿وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٤٦] (وَرَفْعُهُ يُنْوَى) على الياء ولا يظهر نحو: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [سورة القمر، الآية: ٦]. ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [سورة الرعد، الآية: ٧] فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء الموجودة أو المحذوفة، (كَذَا أَيْضاً يُجَر) بكسر منوي نحو: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٨٦] وأنهم في كل واد. وإنما لم يظهر الرفع والجر استثقالاً لا تعذراً لإمكانهما. قال جرير:

فَـيَـوْمـاً يُـوافِـيـنَ الْـهَـوَى غَـيـرَ مَـاضِـي (١)

المؤكد، ويستثني من تقدير الكسرة حال الجر ما لا ينصرف حال الجر فإنه إنما يقدر فيه الفتحة خلافاً لابن فلاح معللاً بأنه لا ثقل مع التقدير كما قاله سم. قوله: (على الألف) موجودة كالفتى ومقدرة كفتى. قوله: (والقصر) أي في اللغة. قوله: (لأنه محبوس عن المد) أي الفرعي وهو الزائد على المد الطبيعي ووجه التسمية لا يوجبها فلا يعترض على هذا التعليل بوجوده في نحو يخشى، ولا على الثاني بوجوده في نحو غلامي على أنه قد يقال: المراد الحبس الذاتي عن ظهور الحركات والحبس عنه في نحو غلامي ليس ذاتياً. قوله: (لحذف لامه) لا يرد عليه حذف لام المقصور للتنوين ولا على الثاني نحو يدعو ويرمي كما مر. قوله: (ونصبه ظهر على الياء) ما لم تكن الياء آخر الجزء الأول من مركب مزجي أعرب إعراب المتضايفين نحو معد يكرب وقالى قلا فتسكن ولا تظهر عليها الفتحة قال في همع الهوامع بلا خلاف استصحاباً لحكمها حالة البناء وحالة منع الصرف يوجه ذلك الرضي بأن هذه الإضافة ليست حقيقية بل شبهت الكلمتان بالمتضايفين من حيث إن أحدهما عقب الأخرى لكن في حواشي شيخنا عن سم أن الدماميني نقل عن البسيط وشرح الصفار جواز فتح الياء وإسكانها.

قوله: (لخفته) لكونه فتحاً غير لازم للياء بخلاف الفتح في نحو يبيع ورمى فإنه للزومه الياء لو أبقى استثقل فقلبت الياء ألفاً فاندفع استشكال الفرق فتأمل. قوله: (ورفعه ينوي) عبرهنا بالنية وسابقاً بالتقدير للتفنن. قوله: (ولا يظهر) فائدته بعد قوله ينوي دفع توهم أن المراد ينوي جوازاً. قوله: (بكسر منويّ) أي إذا كان منصرفاً وإلا قدرت الفتحة حال الجر. قوله: (غير ماضي) أي وفاء غير

تمامه:

وَيَـوْمـاً تَـرَى مِـنـهُـنَّ غُـولاً تَـغَـوَّلُ

(١) قاله جرير: وهو من قصيدة طويلة يهجو بها الأخطل. الفاء للعطف. ويوماً نصباً على =

وقال الآخر:

لَعَمْرُكَ مَا تدري متى أنتَ جَائِيٌ ولكنَّ أَقصَى مُدَّةِ العُمْرِ عَاجِلُ

تنبيه: من العرب من يسكن الياء في النصب أيضاً. قال الشاعر:

ولَــوْ أَنَّ واشٍ بِـالْـيَـمَـامَـةِ دَارُهُ وَدَارِي بأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

قال أبو العباس المبرد: وهو من أحسن ضرورات الشعر، لأنه حمل حالة النصب على حالتي الرفع والجر (وَأَيُّ فِعْلٍ) كان (آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ) نحو يخشى (أَوْ وَاوٌ) نحو: يدعو (أَوْ يَاءٌ) نحو يرمي (فَمُعْتَلاً عُرِفْ) أي شرط، وهو مبتدأ مضاف وفعل مضاف إليه، وكان بعده مقدرة، وهي إما شانية وآخر منه ألف جملة من مبتدأ وخبر خبرها مفسرة للضمير المستتر فيها، أو ناقصة وآخر اسمها وألف خبرها ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، وعرف جواب الشرط وفيه ضمير مستكن نائب عن الفاعل عائد على فعل وخبر المبتدإ جملة ....

نافذ بل مقطوع. قوله: (ولو أن واش إلخ) واش اسم أن منصوب بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها السكون العارض من إجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور.

قوله: (وهو من أحسن ضرورات الشعر) الأصح جوازه في السعة بدليل قراءة جعفر الصادق من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء. قوله: (وأي فعل) أي مضارع ولم يقيد به لأن الكلام في المعرب. قوله: (وكان بعده مقدرة) جواب عما يقال أداة الشرط لا تدخل على الجملة الإسمية، لكن اعترض بأن الفعل لا يحذف بعد أداة الشرط غير أن ولو إلا أن كان مفسراً بفعل بعده كما نص عليه ابن هشام في شرح بانت سعاد اللهم إلا أن يكون ذلك في غير الضرورة. قوله: (إما شانية) أي إما ناقصة شانية أي اسمها ضمير الشان، وقوله أو ناقصة أي غير شانية ففي عبارته شبه احتباك فاندفع الاعتراض بأن الشانية من الناقصة على الأصح فلا تحسن مقابلتها بها، وفي بعض النسخ أو غير شانية والأمر عليها ظاهر. قوله: (جملة من مبتدأ وخبر خبرها) فهي في محل نصب وقولهم الجملة المفسرة لا محل لها في مفسرة العامل لا ضمير الشأن. قوله: (وألف خبرها) وعلى هذا فقوله أو واو أو ياء خبر مبتدأ محذوف أي أو هو واو أو ياء فلا إشكال في رفعه. قوله: (وخبر المبتدأ جملة

= الظرف. ويوافين أي يجازين من المجازات بالزاي المعجمة. وهكذا هو في رواية الزمخشري. وقال ابن بري: ويروي يجارين بالراء المهملة. أي تجارين الهوى بألسنتهن ولا يمضينه. والشاهد في قوله غير ماضي حيث حركت الياء للضرورة. ويرى غير ما صبى من صبا يصبو بالصاد المهملة: أي من غير صبى منهن إلى. وقال ابن القطاع: هو الصحيح وقد صحفه جماعة. قلت: وهكذا هو في ديوانه فعلى هذا لا استشهاد فيه وانتصابه على أنه مفعول ثان ليوافين والتقدير في الأصل وصلاً غير ماض. والغول بالضم أخبث السعالى. وأصل تغول تتغول فحذفت إحدى التاءين، من تغولت الإنسان الغول أي ذهبت به وأهلكته المعنى أنه يصفهن بأنهن يوماً يجازين العشاق بوصل متقطع ويوماً يهلكنهم بالصدود والهجران. وهي جملة في محل النصب على أنها مفعول ثان لترى.

الشرط وقيل: هي وجملة الجواب معاً، وقيل جملة الجواب فقط. ومعتلاً حال منه مقدم على عامله. والمعنى أي فعل كان آخره حرفاً من الأحرف المذكورة فإنه يسمى معتلاً (فَالْأَلِفَ ٱنْوِ فِيهِ غَيْرَ ٱلْجَزْمِ) وهو الرفع والنصب نحو: زيد يسعى ولن يخشى لتعذر الحركة على الألف، والألف نصب فعل مضمر يفسره الفعل الذي بعده (وَأَبْدِ) أي أظهر (نَصْبَ مَا) آخره واو (كَيَدْعُو) أو ياء نحو (يَرْمِي) لخفة النصب.

وأما قوله:

أَبَـى اللهُ أَنْ أَسْـمُـو بِـأُمٍّ ولاَ أَبِ[(١)]

وقوله:

مَا أَقْدَرَ ٱللهُ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ   من دارُهُ ٱلْحَزْنُ مِمَّنْ دارُهُ صُولُ[(٢)]

الشرط) هذا هو الراجح وتوقف الفائدة على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبرية قاله في المغني. قوله: (حال منه) أي من الضمير المستكنّ في عرف وهذا على المتبادر من عدم جعل عرف بمعنى علم فإن جعل بمعنى علم فهو مفعوله الثاني وهذا أولى لأن القصد علم كونه معتلاً لا معرفة ذات مقيدة به.

قوله: (والمعنى إلخ) لا يخفي أنه حل معنى لا حل إعراب فلا يقال مقتضي حله أن كان غير شانية وأن معتلاً مفعول عرف بمعنى سمي. قوله: (والألف نصب إلخ) ويجوز رفعه لكنه خلاف المختار كما سيعلم من باب الاشتغال. قوله: (يفسره) أي معنى لا لفظاً والتقدير ا قصد الألف أو اعتبر أو لابس. قوله: (أبي اللّه إلخ) يعني أن علوه وسيادته من نفسه لاتصافه بالأوصاف الحميدة لا أنها وراثة من آبائه. قوله: (ما أقدر اللّه أن يدني على شحط من داره الحزن ممن داره صول) ما

---

(١) قاله عامر بن الطفيل سيد بني عامر. قال أبو موسى: اختلف في إسلامه. وأورده المستغفري في الصحابة وليس بصحيح. وصدره:

فَـمَـا سَـوَّدَتْـنِـي عَـامِـرٌ عَـنْ وِرَاثَـةٍ

وهو من قصيدة من الطويل. قوله أن أسموا: من السمو هو العلو والارتفاع وفيه الشاهد حيث سكن الواو مع الناصب للضرورة. وأن مصدرية والتقدير: أبى الله سموي وسيادتي بأم ولا أب أي من جهة الآباء والأمهات. وكلمة لا زائدة لتأكيد النفي وقدم الأم للقافية.

(٢) قاله حندج بن حندج المري وهو من قصيدة من البسيط. قوله ما أقدر الله مثل ما أعظم الله وهو صيغة التعجب. وفيه إشكال على قول الفراء حيث جعل ما في باب التعجب استفهامية وهو ضعيف لاقتضاء الاستفهام الجواب. وأما على قول سيبويه الذي هو الوجه فلا إشكال لأنه جعل ما نكرة بمعنى شيء، وحظها الرفع على الابتدا وما بعده خبره، والمسوغ لذلك كون القصد منه التعجب لا الإخبار المحض واشتراط التعريف في الخبر المحض. **قلت**: يمكن التقصي عنه على قول الفراء أيضاً وذلك لأن العباد اعتقدوا عظمة الله وقدرته وإنهما قديمتان فلا يخطر بالبال أن شيئاً صيره كذلك وقد خفي علينا. =

فضرورة (وَٱلرَّفْعَ فِيهِمَا) أي الواوي واليائي (أَنْوِ) لثقله عليهما (وَٱحْذِفْ جَازِمًا ثَلاَثَهُنَّ) وأبق الحركة التي قبل المحذوف دالة عليه (تَقْضِ حُكْماً لاَزِمَاً) نحو: لم يخش ولم يغز ولم يرم. فالرفع نصب بالمفعولية لـ: انو، وفيهما متعلق به، واحذف عطف على انو، وفي كل منهما ضمير مستتر وهو فاعله، وجازماً حال من فاعل احذف، وثلاثهن مفعول به أما لا حذف والضمير في ثلاثهن لأحرف العلة الثلاثة، ومعمول الحال محذوف وهي الأفعال الثلاثة المعتلة والتقدير احذف أحرف العلة ثلاثهن حال كونك جازماً الأفعال الثلاثة المذكورة، أو يكون

تعجبية وعلى بمعنى مع والشحط بشين معجمة فحاء مهملة مفتوحتين البعد. والحزن بفتح المهملة فسكون الزاي موضع ببلاد العرب وصول بضم الصاد المهملة ضيعة من ضياع جرجان كذا في شرح الشواهد للعيني، والذي في القاموس أنه قرية بصعيد مصر وهذا الشاهد ساقط في كثير من النسخ.

قوله: (ثلاثهن) من إضافة الصفة إلى الموصوف وإنما جاز حذف الآخر في الجزم وليس علامة الرفع، قال الرضي: لأن شأن الجازم عندهم حذف الرفع الذي في الآخر والرفع الذي فيه محذوف للاستثقال أو التعذر قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في الآخر إلا حرف العلة مشابهاً للحركة فحذفه. ومذهب سيبويه أن الجازم حذف الحركة المقدرة وحرف العلة حذف عند الجازم لا به فرقاً بين صورة المجزوم والمرفوع، وكلام المصنف محتمل لهذا المذهب أيضاً وإنما لم يلحق النصب بالجزم في الفعل المعتل كما ألحق به في الأفعال الخمسة لأنه إنما ألحق به، ثم لتعذر الإعراب بالحركة بخلافه هنا فأعرب نصباً بالحركة على الأصل، وقولنا بخلافه هنا هو باعتبار الغالبه فلا ينافي أن ما آخره ألف من المعتل متعذر الحركة فتأمل. وقال بعضهم: إنما ثبتت ألف نحو يخشى نصباً لا جزماً لأن الجزم ذهاب الحركات وإذا ذهبت فلا فائدة لثبوت حرفها الذي هو الألف بخلاف النصب فإن الحركة فيه موجودة إلا أنها تغيرت من ضمة إلى فتحة، فلو حذفت الألف بقيت الحركة التي هي الفتحة بلا حرف. واعلم أنه لا يحذف حرف العلة إلا إذا كان متأصلاً، فإن كان بدلاً من همزة كيقرا ويقرى ويوضو فإن كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو قياسي لسكون الهمزة ويمتنع الحذف لأن العامل أخذ مقتضاه، وإن كان قبله فهو شاذ والأكثر حينئذ عدم الحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض. قوله: (أو يكون معمولاً للحال) لو قال: أو للحال لكان أخصر وأنسب بالعطف على قوله إما لا حذف.

= وقد قيل لفظه تعجب ومعناه الطلب والتمني. وقوله: يدني من الإدناء من الدنو وهو القرب، وفيه الشاهد حيث أثبت الياء ساكنة مع تقدير النصب وهو قليل. والشحط بفتحتين البعد وأصله ساكن العين لأنه مصدر شحط يشحط بفتح العين فيهما ولكنها حركت للضرورة. قوله من موصولة وداره الحزن جملة صلتها في محل النصب على أنها مفعول يدني وأن مصدرية. والتقدير: ما أقدر الله على ادناء من داره الحزن ممن داره صول. أراد أن يدني من هو مقيم بالحزن وهو اسم موضع ببلاد العرب =

معمولاً للحال والضمير للأفعال ومعمول الفعل محذوف وهو الأحرف الثلاثة. والتقدير احذف أحرف العلة حال كونك جازماً الأفعال ثلاثهن. وتقض مجزوم جواب احذف، وحكماً مفعول به إن كان تقض بمعنى تؤد ومفعول مطلق إن كان بمعنى تحكم.

خاتمة: قد ثبت حرف العلة مع الجازم في قوله:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيَا

قوله: (إن كان تقض بمعنى إلخ) والحكم على هذا بمعنى المحكوم به. واعلم أنه لا ينحصر تقدير الإعراب في الاسم المعتل والفعل إذ منه في الاسم ما سكن آخره للإدغام نحو: ﴿وقتل داوذ جالوت﴾ بإدغام الدال في الجيم أو للوقف أو للتخفيف، والمحكى نحو من زيداً لمن قال: ضربت زيداً ومنه ما جعل علماً من المركب الإسنادي على مختار السيد، وسيأتي في العلم والمشتغل آخره بحركة الاتباع والمضاف لياء المتكلم لفظاً أو تقديراً، وكالياء بدلها نحو يا غلاماً ويا أبتا ويا أمتا ومنه في الفعل ما سكن للإدغام نحو زيد يضرب بكراً أو للوقف أو للتخفيف نحو يأمركم بسكون الراء ولا يختص ذلك بالشعر بل يجوز في النثر على الصحيح ما حرك لالتقاء الساكنين كـ: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [سورة البينة، الآية: ١] وما أدغم في آخره كـ:لم يشد وما حرك من القوافي نحو:

وأنـك مـهـمـا تـأمـري الـقـلـب يـفـعـل

وكما تقدر الحركات تقدر الحروف كما في الأسماء الستة أو المثنى أو الجمع إذا أضيف إلى كلمة أولها ساكن. قوله: (قد ثبت حرف العلة) أي وجد وليس المراد خصوص حرف العلة الموجود قبل دخول الجازم الذي هو لام الكلمة بل الأعم منه ومن المزيد للإشباع فظهر قول الشارح بعد فقيل ضرورة وقيل بل حذف إلخ أي فقيل حرف العلة الموجود هو الأصلي وثبت مع الجازم للضرورة، وقيل ليس هو الأصلي بل الأصلي حذف ثم أشبعت الفتحة إلخ فلا حاجة إلى ما تكلفه البعض. هذا وفي الهمع أن ثبوت حرف العلة مع الجازم لغة فيكون أهل هذه اللغة قد اكتفوا عند دخول الجازم بحذف الحركة المقدرة.

قوله: (في قوله وتضحك إلخ) وأما قراءة قنبل ﴿إنه من يتقي ويصبرْ﴾ بإثبات الياء وتسكين الراء فقيل من موصولة وتسكين يصبر للتخفيف أو الوصل بنية الوقف وقيل شرطية والياء إشباع أو لإجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة. قوله: (شيخة عبشمية) أي عجوز منسوبة إلى عبد شمس ويمانياً أصله يمنياً حذفت إحدى ياءي النسب وعوض عنها الألف. قوله:

= بفتح الحاء ممن هو مقيم بالصول بضم الصاد المهملة اسم موضع أيضاً. قاله الجوهري قلت: هو ضيعة من ضياع جرجان، ويقال لها جول بالجيم.

وقوله:

أَلَـمْ يَـأْتِيـكَ وَالأَنْـبَـاءُ تَـنْـمِـي بِـمَـا لاَقَـتْ لَـبُـونُ بَـنِـي زِيَـادِ(١)

وقوله:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ(٢)

فقيل ضرورة وقيل بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة في تر فنشأت ألف، والكسرة في يأتك فنشأت ياء، والضمة في تهج فنشأت واو. وأما ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [سورة الأعلى، الآية:٦] فلا نافية لا ناهية أي فلست تنسى.

(والأنباء تنمى) بفتح الفوقية أي الأخبار تزداد وتنتشر يقال: نما الشيء ينمو وينمى ازداد. ونمى الحديث ينمى ارتفع ونماه بالتخفيف ينميه رفعه كذا في القاموس. قال العيني: والجملة معترضة بين الفعل والفاعل وهو ما لاقت والباء زائدة ويحتمل أنه تنازع يأتي وتنمى في ما لاقت وأعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأول وحينئذ فلا اعتراض ولا زيادة والباء على هذا للتعدية، قال في المغني: والمعنى على الأول يعني زيادة الباء واعتراض الجملة أوجه إذ الأنباء من شأنها أن تنمى بهذا وبغيره، وقوله لبون هي الناقة ذات اللبن ويروي قلوص بفتح القاف وضم اللام وهي الناقة الشابة. قوله: (هجوت زبانْ) اسم رجل والقصد الإنكار عليه في الهجو ثم الاعتذار حيث لم يثبت على حالة واحدة. قوله: (فقيل ضرورة) وعليه فجزم الفعل بإسقاط الضمة المقدرة.

---

(١) قاله قيس بن زهير العبسي جاهلي، وهو من قصيدة من الوافر. والأنباء جمع نبأ وهو الخبر. وتنمي بفتح التاء المثناة من فوق من نميت الحديث أنميه، بالتخفيف إذا بلغته على وجه الإصلاح وطلب الخير، وإذا بلغته على وجه الإفساد والنميمة قلت: نميته بالتشديد. والقلوص بفتح القاف وضم اللام هي الناقة الشابة، ويروى لبون وهي الناقة ذات اللبن. وبنوا زياد هم الربيع بن زياد وإخوته الذين أغار قيس على إبلهم. وقوله بما لاقت فاعل يأتيك والباء زائدة والأنباء تنمي جملة معترضة ويحتمل أن يتنازع يأتي وتنمى فيما لاقت وأعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأول فحينئذ لا اعتراض ولا زيادة للباء. وارتفاع قلوص بلاقت. والشاهد في يأتيك حيث أثبت الياء مع الجازم. وعن الأصمعي الأهل أتاك. وعن بعضهم ألم يأتك بالجزم فلا شاهد في الوجهين.

(٢) هو من البسيط. وزبان اسم رجل. واشتقاقه من الزبن وهو طول الشعر وكثرته، ومنع من الصرف للعلمية والألف والنون المزيدتين وأصل الجملتين لم تهجه ولم تدعه. وأراد بهذا الإنكار عليه في هجوه ثم اعتذاره عنه حيث لم يستمر على حالة واحدة، فلا هو استمر على هجوه ولا هو تركه من الأول فصار أمره بين الأمرين، فلا ذم في هجوه لاعتذاره ولا شكر عليه لسبق هجوه، والجملتان كاشفتان فلذلك ترك العاطف. والشاهد في لم تهجو حيث أثبت الواو مع الجازم للضرورة.

النَّكِرةُ وَالْمَعْرِفَةُ

....

النكرة والمعرفة

هما في الأصل اسما مصدرين لنكر وعرف ثم جعلا اسمي جنس للاسم المنكر والاسم المعرف لا علمين وإن وقع في كلام شيخنا. قيل تقسيم الاسم إلى النكرة والمعرفة على سبيل منع الخلولا منع الجمع لأن المعرف بلام الجنس نكرة معنى والتحقيق أنه معرفة معنى أيضاً لأنه الماهية المشخصة بقيد ظهورها في فرد ما، فالشيوع إنما جاء من انتشار الفرد وهذا لا يقدح في كون الاسم معرفة معنى لتعين الموضوع له وهو الماهية غاية الأمر أن انتشار الفرد جعله كالنكرة أفاده الروداني.

فائدة: الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور بعد النكرة المحضة صفتان نحو: رأيت طائراً يصيح أو فوق غصنٍ أو على غصن وبعد المعرفة المحضة حالان نحو: رأيت الهلال يضيء أو بين السحاب أو في الأفق، وبعد النكرة التي كالمعرفة أو المعرفة التي كالنكرة محتملان للوصفية والحالية نحو: هذا ثمر يانع يعجب الناظر أو فوق أغصانه أو على أغصانه لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة، ونحو: يعجبني الزهر يفوح نشره أو فوق أغصانه أو على أغصانه لأن المعرف الجنسي كالنكرة، فقول المعربين الجمل وشبهها بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال ليس على إطلاقه كذا في المغني. وأسلفنا عن الدماميني جواز كون الظرف بعد المعرفة المحضة صفة بتقدير متعلقه معرفة.

فائدة ثانية: قال في المغني: قالوا أن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى، وإن أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كانت نفس الأولى، وحملوا على ذلك ما روي: «**لَنْ يَغْلُبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ**» ثم نقض الأحكام الأربعة بتخلفها ثم دفع النقض بحمل كلامهم على الإطلاق وعدم القرينة، فأما مع القرينة فالتعويل عليها ووجه حمل لن يغلب عسر يسرين على ذلك أن قوله: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [سورة الشرح، الآية: ٦] وإن احتمل التأكيد فيكون أخذ اليسرين من جعل تنوين يسراً للتكثير لكن جعله تأسيساً خير فيكون في الكلام عسر واحد ويسران، والمراد بالعسر عسر الدنيا الذي كانوا فيه، وباليسرين ما تيسر لهم من الفتوح في زمنه عليه الصلاة والسلام وما تيسر في أيام الخلفاء أو يسر الدنيا ويسر الآخرة. وقال التفتازاني في تلويحه المذكور أولاً إما نكرة أو معرفة، وعلى كل إما أن يعاد نكرة أو معرفة فالأقسام أربعة، **وحكمها**: أن الثاني إن كان نكرة فهو مغاير للأول وإلا كان المناسب التعريف لكونه معهوداً سابقاً في الذكر، وإن كان معرفة فهو الأول حملاً له على المعهود هو الأصل في اللام والإضافة اهـ. وكلامه مخالف لكلام المغني في صورة إعادة المعرفة نكرة، وقد حكى البهاء بن السبكي فيها قولين كما في الشمني فكل منهما مشى على قول. ثم قال التفتازاني؛ واعلم أن المراد أن هذا هو الأصل عند الإطلاق وخلوّ المقام من القرائن وإلا فقد

(نَكِرَةٌ قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرَا) فيه التعريف كرجل وفرس وشمس وقمر (أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ ما قَدْ ذُكِرَا) أي ما يقبل أل، وذلك كذي بمعنى صاحب، ومن وما في الشرط والاستفهام خلافاً لابن كيسان

تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة نحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [سورة الزخرف، الآية: ٨٤] وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة نحو: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ﴾ [سورة الأنعام، الآيتان: ١٥٥ ـ ١٥٦] وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة نحو: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [سورة المائدة، الآية: ٤٨] وقد تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة نحو: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [سورة الكهف، الآية: ١١] اهـ. ومثال تخلف الحكم الرابع على ما مشى عليه المغني: ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا﴾ [سورة النساء، الآية: ١٥٣]. قوله: (نكرة قابل أل إلخ) أورد عليه أنه غير جامع لخروج الأسماء المتوغلة في الإبهام كأحد الملازم للنفي وهو ما همزته أصلية، وبمعنى إنسان لا ما يقع في الإثبات والنفي وهو ما همزته بدل من واو شذوذاً وبمعنى واحد، فالفرق بينهما من جهة الاستعمال وجهة اللفظ وجهة المعنى وكعريب وديار وغير وشبه لأنها لا تقبل أل وخروج أسماء الفاعلين والمفعولين لأن أل الداخلة عليها موصولة وخروج الحال والتمييز واسم لا التبرئة ومجرور ربّ وأفعل من لأنها لا تقبل أل، وغير مانع لدخول ضمير الغائب العائد إلى نكرة كجاءني رجل فأكرمته لوقوعه موقع ما يقبل أل وهو رجل ودخول يهود ومجوس فإنهما يقبلان أل مع أنهما معرفتان إذ منعا الصرف للعلمية والتأنيث. والجواب عن الأول يمنع الخروج لأن كلاً من المتوغلة وأسماء الفاعلين والمفعولين واقع موقع ما يقبل أل كإنسان وكذات ثبت لها الضرب أو وقع عليها الضرب مثلاً، والحال وما بعدها قابلة لأل في حالة الإفراد، ولا يضر عدم قبولها أل في تلك التراكيب. وعن الثاني بمنع وقوع الضمير المذكور موقع ما يقبل أل لأن معناه الرجل المتقدم ذكره فليس واقعاً موقع رجل بل موقع الرجل والرجل لا يقبل أل أفاده سم. ومنع أن يهود مجوس يقبلان أل حال كونهما معرفتين بالعلمية على القبيلتين وإنما يقبلان أل حال كونهما جمعين ليهودي ومجوسي كروم وروميّ وهما حينئذٍ نكرتان. قوله: (كرجل وفرس إلخ) لا يخفي على النبيه حكمة تعداد الأمثلة.

قوله: (أو واقع إلخ) أو للتنويع أي لتنويع مفهوم النكرة إلى نوعين فهي موضوعة لقدر مشترك بين النوعين وهو ما دل على شائع في جنسه كما قاله ابن هشام. قوله: (كذي بمعنى صاحب) أورد عليه أن صاحبا الذي يقع موقعه ذو صفة من باب اسم الفاعل، وإن كان صاحب يستعمل كثيراً استعمال الأسماء الجامدة وأل الداخلة على الصفة التي من باب اسم الفاعل موصولة لا معرفة. وأجيب بأن المراد واقع موقع ما يقبل أل ولو في الجملة وصاحب يقبل أل المعرفة باعتبار معناه الاسمي وإن لم يكن معناه عند وقوع ذي موقعه قاله سم. أو يقال: صاحب الذي هو معنى ذو واقع موقع ذات ثبت لها الصحبة فذو واقع وموقع ما يقبل أل بواسطة. وقال الروداني: تحرير هذا المحل أن ذو اسم فيه معنى الوصف وضع لأن يوصف به كما يوصف بالصفات المشبهة وهو متحمل

في الاستفهاميتين فإنهما عنده معرفتان، فهذه لا تقبل أل لكنها تقع موقع ما يقبلها، إذ الأولى تقع موقع صاحب، ومن وما يقعان موقع إنسان وشيء، ولا يؤثر خلوهما من تضمن معنى الشرط والاستفهام، فإن ذلك طارىء على من وما إذ لم يوضعا في الأصل له، ومن ذلك أيضاً من وما نكرتين موصوفتين كما في مررت بمن معجب لك وبما معجب لك، فإنهما لا يقبلان أل لكنهما واقعان موقع إنسان وشيء وكلاهما يقبل أل. وكذلك صه ومه بالتنوين لا يقبلان أل لكنهما يقعان موقع ما يقبلها وهو سكوتاً وانكفافاً وما أشبه ذلك. ونكرة مبتدأ والمسوّغ قصد الجنس،

للضمير كالصفة وأن صاحب لا يشك في أنه يجوز أن يستعمل مراداً به الحدوث من صحبه فهو صاحب أي مصاحب، وعليه يقال: مررت برجل صاحب أخوه عمراً وإنكار ذلك مكابرة للواضح، ويجوز أن يستعمل صفة مشبهة بأن يراد به الثبوت والدوام وهو بهذا المعنى مرادف لذو، فتكون أل الداخلة عليه معرفة لا موصولة فلا يتجه التزام كون أل في الصاحب الواقع موقعه ذو موصولة، والجواب بما مر اهـ. ملخصاً وهو حسن.

قوله: (فإنهما عنده معرفتان)لأن جوابهما معرفة نحو زيد ولقاؤك في جواب من عندك وما دعاك إلى كذا. وشرط الجواب مطابقة السؤال. وردّ بجواز أن يقال في الجواب رجل من بني فلان وأمر مهمّ كذا في شرح الجامع. قوله: (ولا يؤثر خلوّها)جواب عن إيراد على قوله ومن وما يقعان إلخ. قوله: (موصوفتين)أي بمفرد كما مثل أو بجملة كمررت بمن قام وسررت بما رأيت أي بإنسان قام وبشيء رأيت، وإنما مثل بما وصف بالمفرد لعدم احتماله كون من وما موصولتين لأن الصلة لا تكون مفرداً. قوله: (وهو سكوتاً وانكفافاً)أي النائبين عن اسكت وانكفف أي اسكت سكوتاً ما وانكفف انكفافاً ما، وبجعل المراد المصدرين النائبين عن الفعلين المراد بهما طلب سكوت ما، وانكفاف ما كانا دالين على الطلب والتنكير كصه ومه، فاندفع اعتراض اللقاني بأنه أن أريد المصدر النائب عن فعله فات التنكير لأن اسكت إنما يدل على طلب السكوت من حيث هو أو غير النائب فات الطلب على أن قولهم الفعل من قبيل النكرات يقتضي دلالة اسكت على طلب سكوت ما، لكن قيل ما ذكره الشارح مبني على أن مدلول اسم الفعل هو المصدر والذي عليه الجمهور أن مدلوله الفعل. قال الروداني: والذي نفهمه أن يصح كلامه على المذهبين فيكون صه واقعاً موقع سكوتاً بواسطة وقوعه موقع اسكت عند الجمهور وبلا واسطة عند غيرهم.

قوله: (ونكرة مبتدأ)منع البعض فيما يأتي كون نكرة مبتدأ حتى يحتاج إلى مسوّغ، وعلل ذلك بأن التعريف غير محمول على المعرف لا حمل مواطأة ولا حمل اشتقاق بل هو تصوّر ساذج أي لا حكم معه كما صرح به الميزانيون. وفيه نظر لا يخفي إذ التصوّر الساذج مجرد التعريف لا مجموع القضية المركبة من المعرف والتعريف، إذ لا تخلو قضية عن الحكم ودعوى أن التعريف غير محمول على المعرف أصلاً ينبغي حملها على معنى أن المقصود من التعريف تصوّر ماهية المعرف لا حمله عليه وإن كان حمله عليه حمل مواطأة لازماً فتأمل. قوله: (قصد الجنس)أي في ضمن

وقابل أل خبر، ومؤثراً حال من المضاف إليه وهو أل. وشرط جواز ذلك موجود وهو اقتضاء المضاف العمل في الحال وصاحبها. واحترز بمؤثراً عما يدخله أل من الإعلام لضرورة أو لمح وصف على ما سيأتي بيانه فإنها لا تؤثر فيه تعريفاً فليس بنكرة.

تنبيه: قدم النكرة لأنها أصل إذ لا يوجد معرفة إلا وله اسم نكرة، ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له، والمستقل أولى بالأصالة، وأيضاً فالشيء أول وجود تلزمه الأسماء العامة، ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة كالآدمي إذا ولد فإنه يسمى إنساناً أو مولوداً أو موجوداً، ثم بعد ذلك يوضع له الاسم العلم واللقب والكنية. وأنكر النكرات مذكور، ثم محدث، ثم جوهر، ثم جسم، ثم نام، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم رجل، ثم عالم؛ فكل واحد من هذه أعم مما تحته وأخص مما فوقه: فتقول كل عالم رجل ولا عكس، وهكذا كل رجل إنسان إلى آخره

الإفراد إذ الحقيقة المحضة لا تتصف بقبول أل ولا الوقوع موقع ما يقبلها، وقيل المسوّغ الوقوع في معرض التقسيم وقيل غير ذلك. قوله: (وقابل أل خبر) ولا يعترض بتذكير الخبر وتأنيث المبتدأ لأن قابل صفة لمحذوف أي اسم قابل والاسم يقع على المذكر والمؤنث، ويحتمل أن يكون قابل مبتدأ مؤخراً ونكرة خبراً مقدّماً وهو أنسب بقول المصنف وغيره معرفة لكن يضعفه أن المحدث عنه النكرة فهي الأولى بالابتداء. قوله: (أو لمح وصف) لو قال: أو لمح أصل لكان أولى ليدخل نحو النعمان فإنه في الأصل اسم عين للدم. قوله: (لأنها الأصل) أي الغالب والسابق، يدل على الغلبة العلة الأولى وعلى السبق العلة الثانية، ولا يرد أن المعرفة أشرف لأن النكات لا تتزاحم، ولأن الأنسب اعتبار كون الأسبق في الوجود هو الأسبق في الذكر. قوله: (إلا وله) أي لمدلوله.

قوله: (ويوجد كثير من النكرات) كأحد وعريب وديار، وقول البعض وحائط وحصير وحصاة يرده أن الثلاثة لها معرفة بأل. قوله: (والمستقل إلخ) من تمام علة الأصالة ومراده بالمستقل: ما ينفرد في بعض الصور ويلزمه الأكثرية، ولو عبر بدله بالأكثر لكان أوضح. قوله: (الاسم العلم واللقب والكنية) العلم عطف بيان على الاسم لدفع توهم أن المراد بالاسم ما قابل الفعل والحرف، وقوله واللقب والكنية معطوفان على الاسم لكن قد يقال: دفع التوهم حاصل بعطف الكنية واللقب فكان الأولى تقديم العلم على الاسم ليكون لذكر المتأخر كبير فائدة وليكون ما بعد العلم تفصيلاً بعد إجمال. قوله: (مذكور ثم موجود إلخ) ليس القصد من هذا الحصر بل التقريب إذا ما شابه هذه الأشياء كهي فكمذكور أي ما شأنه أن يذكر معلوم أي ما شأنه أن يعلم وكموجود معدوم وكحيوان شجر وكإنسان فرس وكرجل امرأة وكعالم جاهل بقي النظر في الشيئين اللذين بينهما العموم والخصوص الوجهي والظاهر أنهما في مرتبة واحدة لسقوط عموم كل بخصوصه. قوله: (ثم نام ثم حيوان) كذا في بعض النسخ، وفي بعضها إسقاط ثم نام والأولى أولى. قوله: (ثم عالم) أورد عليه أن عالماً يطلق على الله تعالى وعلى الملك والجني فهو أعم من رجل من هذا الوجه. وأجيب بأن المراد ثم عالم من بني آدم وفيه ما فيه. قوله: (وأخص مما فوقه) هذا باعتبار غالب ما ذكره إذ

(وَغَيْرُهُ) أي غير ما يقبل أل المذكورة أو يقع موقع ما يقبلها (مَعْرِفَةٌ) إذ لا واسطة. واستغنى بحد النكرة عن حد المعرفة. قال في شرح التسهيل: من تعرض لحد المعرفة عجزٍ عن الوصول إليه دون استدراك عليه. وأنواع المعرفة على ما ذكره هنا ستة: المضمر (كَهُمْ وَ) اسم الإشارة نحو (ذِي وَ) العلم نحو (هِنْدَ وَ) المضاف إلى معرفة نحو (ٱبْنِي وَ) المحلى بأل نحو (الْغُلَامُ وَ) الموصول نحو (الَّذِي) وزاد في شرح الكافية: المنادى المقصود كيا رجل. واختار في التسهيل أن تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة، ونقله في شرحه عن نص سيبويه وذهب قوم إلى أنه معرفة بأل مقدرة وزاد ابن كيسان من وما الاستفهاميتين كما تقدم، ولما فات على الناظم ترتيب

الطرف الأعلى ليس فوقه شيء فتأمل. قوله: (وغيره معرفة) في الأخبار قلب كما يقتضيه صنيع نظيره السابق وجعلهم المحدث عنه هو المبتدأ، وإنما أفرد الضمير مع أن المرجع اثنان لتأوّله بالمذكور، وقول البعض لكون العطف بأو سهو عن المنصوص عليه من أن إفراد الضمير إنما هو بعد أو التي للشك ونحوها مما يكون الحكم معها لأحد الأمرين أو الأمور لا التي للتنويع لأنها بمنزلة الواو. قوله: (إذ لا واسطة) وأثبتها بعضهم في المجرد من أل والتنوين كمن وما ومتى وأين وكيف.

قوله: (بحد النكرة) أي تعريفها الصادق بالرسم فاندفع ما يقال: إن ما ذكره رسم لا حد على أنا قدّمنا رده في بحث الكلام، وقوله عن حد المعرفة اعترض بأن قوله وغيره معرفة في قوة قولك المعرفة ما لا يقبل أل ولا يقع موقع ما يقبلها فقد ذكر لها حداً. وأجيب بأن المراد عن حدها مصرحاً به فلا ينافي أنه يفهم من كلامه ضمناً. قوله: (دون استدراك) أي اعتراض عليه الضمير إلى من أو حدّ. ومن جملة ما علل به المصنف أن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظاً كما في قولك كان ذلك عاماً أول وعكسه كأسامة، قال الدماميني: وهو كلام ظاهري خال عن التحقيق أي لأن الأول في الأصل مبهم وتعينه عارض من الوصف فهو نكرة لفظاً ومعنى بحسب الأصل، والثاني مدلوله عند غير الناظم معين وهو الماهية فهو معرفة معنى ولفظاً وقد عرّف غير واحد المعرفة بما وضع لشيء بعينه ولا استدراك. قوله: (والمضاف إلى معرفة) أي إضافة محضة كما يشير إليه المثال. قوله: (المنادى المقصود) أي المنكر المقصود نداؤه بعينه وإنما سكت عنه هنا لذكره له في باب النداء كما سكت عن اسم الفعل غير المنون وأجمع ونحوه من ألفاظ التوكيد وسحر المراد به سحر يوم بعينه وأمس المراد به يوم بعينه لذكره الأول في بابه، والثاني في باب التوكيد، والثالث والرابع فيما لا ينصرف على أن منهم من يرد الأربعة إلى الستة، أما المنكر غير المقصود نداؤه بعينه فهو باق على تنكيره، وأما المعرف قبل النداء فالصحيح بقاؤه على تعريفه وإنما زاده النداء وضوحاً، وقيل تعرف بالنداء بعد زوال تعريف العلمية. قوله: (واختار إلخ) بيان لوجه زيادته وأنه ليس من المعارف الستة.

قوله: (والمواجهة) يظهر أن العطف تفسيري. قوله: (بأل) أي الحضورية وناب حرف النداء منابها. قوله: (فات على الناظم) كان عليه حذف على لأن فات يتعدى بنفسه ويمكن أنه ضمنه معنى

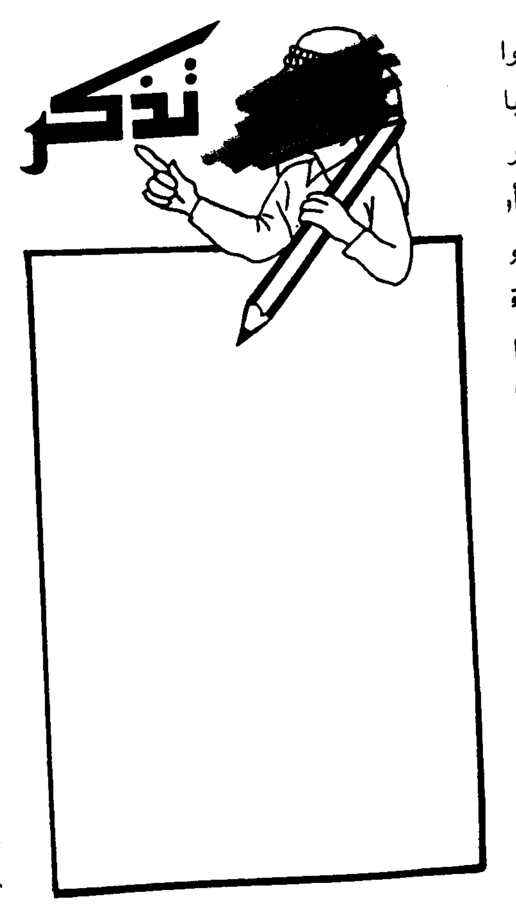
المعارف في الذكر على حسب ترتيبها في المعرفة لضيق النظم رتبها في التبويب على ما ستراه فاعرفها المضمر على الأصح، ثم العلم ثم اسم الإشارة، ثم الموصول، ثم المحلى وقيل هما في مرتبة واحدة وقيل المحلى أعرف من الموصول، وأما المضاف فإنه في رتبة ما أضيف إليه مطلقاً عند الناظم وعند الأكثر أن المضاف إلى المضمر في رتبة العلم وأعرف الضمائر ضمير

عسر. قوله: (فأعرفها)فيه صوغ أفعل التفضيل من الرباعي المجهول وهو شاذ من وجهين، والسالم التعبير بأعلاها أو أرفعها من رفع ككرم رفعه بكسر الراء شرف وعلا قدره كما في القاموس. واعلم أنه قد يعرض للمفوق ما يجعله مساوياً لفائقه كالموصول والعلم في سلام على من أنزل عليه الكتاب أو فائقاً عليه كالعلم والضمير في جواب طارق الباب للقائل من بالباب نبه عليه الشارح في شرحه على التوضيح. قوله: (على الأصح)وقيل أعرفها العلم وقيل اسم الإشارة وقيل المحلى، والخلاف في غير اسم اللّه تعالى فهو أعرف المعارف إجماعاً، قال الشنواني: ويليه ضميره. قوله: (ثم العلم) وأعرفه علم المكان ثم علم الآدمي ثم علم غيره من الحيوانات، وقيد المصنف في بعض نسخ التسهيل العلم بالخاص قال شارح الجامع: ولا بد منه كما قاله أبو حيان ليخرج بذلك نحو أسامة اهـ. يعني فليس بعد العلم وقيل اسم الإشارة وانظر ما رتبته فتأمل. قوله: (ثم اسم الإشارة)وأعرفه ما للقريب ثم ما للمتوسط ثم ما للبعيد. قوله: (ثم الموصول)قيل أعرفه ما كان مختصاً ثم ما كان مشتركاً، ويظهر أن أعرف كل منهما ما كان معهوداً معيناً ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس لمجيء الموصول للثلاثة كأل والإضافة. قوله: (ثم المحلي)وأعرفه ما للعهد ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس. فإن قلت: مدار التعريف والتنكير على المعنى وقد شاع أن المعرف بلام الجنس نكرة معنى وإن كان معرفة لفظاً. **قلت**: التحقيق أنه معرفة معنى أيضاً كما مر عن الروداني في أول الباب. قوله: (وقيل هما في مرتبة واحدة)اختاره الناظم وعلله بأن تعريف كل منهما بالعهد وهو يقتضي أن الذي في مرتبة الموصول عنده هو المحلى بأل العهدية كما أشار إليه الدماميني.

قوله: (وقيل المحلى أعرف من **الموصول**)قائله ابن كيسان واستدل بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٩١] إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف. وأجاب المصنف بأن الذي بدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة على التوراة عند المقصودين بالخطاب وهم بنو إسرائيل، ولك أن تجيب أيضاً بأن الآية على تقدير وصفية الذي إنما تمنع أعرفية الموصول من المحلى لا تساويهما الذي ذهب إليه المصنف وحينئذٍ فلا تدل الآية على أعرفية المحلى فافهم. قوله: (في رتبة العلم)أي لا الضمير لأنه يقع صفة للعلم في نحو مررت بزيد صاحبك على أن اسم الفاعل للمضي والصفة لا تكون أعرف بل مساوية أو دون كذا، قالوا: والأظهر عندي أن المضاف دون المضاف إليه مطلقاً كما ذهب إليه المبرد لاكتسابه التعريف منه، وأن قولهم في علة استثناء الضمير أن الصفة لا تكون أعرف ممنوع لأنه إذا كان المقصود من الصفة إيضاح الموصوف فأي مانع من كونها أعرف؟ لا يقال: المانع أن التابع لا يفضل عن المتبوع لأنا

المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب السالم عن الإبهام وجعل الناظم هذا في التسهيل دون العلم
(فَمَا) وضع (لِذِي غَيْبَةٍ) ....

نقول: هذا منقوض بجواز إبدال المعرفة من النكرة، ويقوّي ذلك المنع أنه يقال: جاء الرجل الذي قام أبوه، والظاهر أن الموصول فيه نعت، ثم رأيت الفارضي في باب النعت نقل عن ابن هشام جواز كون النعت أعرف من المنعوت، وذكر أن اشتراط كونه دونه أو مساويه مذهب الأكثر ورأيت الشارح أيضاً في باب النعت نقل جواز ذلك عن الفراء والشلوبين وأن الناظم رجحه، وبما ذكر يعلم عدم اتجاه رد القول بأن المضاف دون المضاف إليه مطلقاً بنحو: ﴿وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنَ﴾ [سورة طه، الآية: ٨٠] لأن النعت لا يكون أعرف فتأمل منصفاً.



وا
با
ر
أو
و
ة
ا
ا

التصريح السلامة من الإبهام بأن يتقدم اسم
مرو فأكرمته فهذا الضمير ناقص الاختصاص
لى أحدهما بخصوصه وإن كان عوده للثاني
، النظر، ويحتمل تفسيرها بأن يرجع إلى معرفة
يل مؤخر عن رتبة العلم، وقيل في رتبته هذا.
هور على أنه معرفة مطلقاً، وقيل أن خصصت
رجلاً ويا لها قصة ورب رجل وأخيه واختاره
بين والإشارة إلى المرجع ما ليس في المظهر
ءني رجل فأكرمته؟ **قلت**: هذا الرجل لا رجلاً
لتمييز وقيل ليس معرفة بالكلية.

بهام فغير السالم بالأولى وهذا من جملة مقابل
ر والمجرور خاصاً لدلالة المقام عليه وما واقعة
ار دلالته على الغيبة أو الحضور فخرج بما التي
اطب، وبقوله لذي غيبة أو حضور ضمير الفصل
حضور لا لذي الغيبة أو ذي الحضور، وثانيهما
ن لأنهما وضعا للخطاب لا لذي الخطاب ونون
ضعت للتكلم لا لذي التكلم وكذا همزة التكلم،
سماء الظاهرة المستعملة في غائب أو حاضر هكذا
وكلام المصنف يحتمل جريانه على مذهب السعد
والجمهور من أن المضمرات ونحوها كليات وضعاً جزئيات استعمالاً. والمعنى فما وضع لمفهوم ذي غيبة أو حضور وعلى مذهب العضد والسيد من أنها جزئيات وضعاً واستعمالاً. والمعنى فما

تقدم ذكره لفظاً أو معنى أو حكماً على ما سيأتي في آخر باب الفاعل (أَوْ) لذي (حُضُورِ) متكلم

وضع لكل فرد ذي غيبة أو حضور على حدته بواسطة استحضار أمر عام لتلك الأفراد ثم المراد الغيبة والحضور حقيقة أو تنزيلاً.

قوله: (تقدم ذكره إلخ) بيان لما يجب لضمير الغائب وتقدم الذكر لفظاً أن يتقدم المرجع صريحاً نحو: جاءني رجل فأكرمته، وضرب زيداً غلامه، وتقدمه معنى أن يكون المرجع في قوة المتقدم صريحاً لتقدمه رتبة نحو: ضرب غلامه زيد، أو لتضمن الكلام السابق إياه نحو: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [سورة المائدة، الآية: ٨] فإن الفعل متضمن لمرجع الضمير أو لاستلزام الكلام إياه استلزاماً قريباً نحو: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ [سورة النساء، الآية: ١١] أي الميت بقرينة ذكر الإرث، أو بعيداً نحو: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [سورة ص، الآية: ٣٢] أي الشمس على قول بقرينة ذكر العشي وتقدمه حكماً أن يلحق بالمتقدم لحكم الواضع بتقدم المرجع وإن خولف لنكتة الإجمال ثم التفصيل، وهذا في المسائل الست التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة نحو: نعم رجلاً زيد كذا في الخطابي وحفيد السعد وخرج بذلك نحو: ضربته زيداً فإن المرجع لم يتقدم فيه لا لفظاً ولا معنى ولا حكماً، أما الأولان فظاهران، وأما الثالث فلأنه لم يلحق بما تقدم فيه المرجع إذ ليس من المسائل الست، وبتقرير المقام على هذا الوجه يسقط ما ذكره البعض هنا فتدبر، وتلك المسائل الست رفع الضمير بنعم وبابه ورفعه بأول المتنازعين وجره برب وإبدال المفسر منه نحو: اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم وضمير الشأن والإخبار عن الضمير بالمفسر نحو: هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شاءت وقيل الضمير فيه للقصة وقيل ما بعده بدل مفسر له ونحو: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [سورة المؤمنون، الآية: ٣٧] وجوّز الزمخشري تفسير الضمير بالتمييز بعده في غير بأبي نعم ورب نحو: ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٩] ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ﴾ [سورة فصلت، الآية: ١٢] جوّز كون سبع تمييزاً مفسراً للضمير، وقولنا وإن خولف لنكتة الإجمال ثم التفصيل إيضاحه أنهم إنما خالفوا في المسائل الست وضع الضمير بتأخير مفسره لأنهم قصدوا التفخيم بذكر الشيء أولاً مبهماً ثم تفسيره لتضمن ذلك تشوق النفس إلى التفسير فيكون أوقع فيها والذكر مرتين بالإجمال والتفصيل فيكون آكد، وفي الهمع أن الضمير قد يرجع إلى نظير السابق نحو: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾ [سورة فاطر، الآية: ١١] أي عمر معمر، آخر:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا ... إلى حمامتنا أو نصفه فقد

أي نصف حمام آخر بقدره عندي درهم ونصفه أي نصف درهم آخر اهـ. قال الدماميني: كذا قال ابن مالك وجماعة، قال ابن الصانع: وهو خطأ إذ المراد ومثل نصفه فالضمير عائد على نفس ما قبله.

أو مخاطب (كَأَنْتَ) وأنا (وَهُوَ) وفروعها (سَمّ) في اصطلاح البصريين (بِالضَّمِيرِ) والمضمر. وسماه الكوفيون كناية ومكنياً.

تنبيه: رفع إبهام دخول اسم الإشارة ذي الحضور بالتمثيل (وَذُو ٱتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لاَ يُبْتَدَا) به (وَلاَ يَلِي إِلاَّ) الاستثنائية (ٱخْتِيَاراً أَبَدَا) وقد يليها اضطراراً كقوله:

فائدة: قال في التسهيل: ولا يكون أي مفسر ضمير الغائب غير الأقرب إلا بدليل اهـ. قال الدماميني: وينبغي أن يكون المراد بالأقرب غير المضاف إليه، أما إذا كان الأقرب مضافاً إليه فلا يكون الضمير له إلا بدليل. ثم قال: فإن قلت: هذا أي ما ذكره المصنف إذا لم يمكن عود الضمير إلا إلى أحدهما أي الشيئين المتقدمين كما في قولك: جاءني زيد وعمرو وأكرمته، وأما إذا أمكن عوده إلى أحدهما وعوده إليهما معاً كما في قولك: جاء الزيدون والعمرون وأكرمتهم فهل الحكم كذلك؟ **قلت**: لم أر فيه بخصوصه نصاً وينبغي أن يجري على مسألة ما إذا تعقب الاستثناء أو الصفة مثلاً أشياء معدودة، فمن قال هناك بالعود إلى الأخير يقول هنا كذلك، ومن قال عناك بالعود إلى الجميع وهو الصحيح يقول هنا الضمير عائد لكل ما تقدم لا إلى الأقرب فقط فتأمله.

قوله: (كأنت وهو) ليس من جر الكاف للضمير المنفصل على حد: ما أنا كأنت لأن المراد هنا اللفظ لا معنى الضمير يس. قوله: (بالضمير) فعيل من الضمور وهو الهزال. وقوله: والضمر مفعل من الإضمار وهو الإخفاء فإطلاق الأول على كثير الحروف كنحن، والثاني على البارز بتغليب غيرهما عليهما. قوله: (رفع إبهام إلخ) أي رفع قوته وأضعفه وإلا فالتمثيل ليس نصاً في الرفع. قوله: (ما لا يتبتدأ به ولا يلي إلا) أي ما لا يؤتى به في افتتاح النطق ولا يقع بعد إلا بحسب قانون اللغة العربية وإن أمكن ذلك عقلاً كما قاله حفيد الموضح وإنما لم يبتدأ به ولم يل إلا لأن وضعه على أن يلي عامله، نعم كان القياس أن يلي إلا على القول بأنها عاملة لكنه رفض والمراد لا يبتدأ به ولا يلي إلا باقياً على حالته التي كان عليها قبل الابتداء وتلو إلا فاندفع ما أورده اللقاني من أن الضمير في ضربتهما وضربتهم وضربتهن متصل ويبتدأ به ويقع بعد إلا نحوهما ضرباً وهم ضربوا وهن ضربن وما ضرب إلا هما أو هم أو هن لصيرورته مبتدأ أو فاعلاً بعد أن كان مفعولاً، وإنما يرد لو صح أن يقال هما ضربت مثلاً على أن هما مفعول به لضربت، وأما ما أجاب به هو نقلاً عن الرضي وغيره من أن الضمير حال الاتصال الهاء فقط وحال الانفصال المجموع فلا يأتي على مذهب من يجعله الهاء فقط حال الانفصال أيضاً مع أن فيه اعترافاً بالانفصال حال الابتداء أو تلو إلا. قوله: (الاستثنائية) قيل هو بيان للواقع، وقيل احتراز عن إلا الوصفية التي بمعنى غير في نحو: مررت برجل إلاك أي غيرك لكن في شرح الجامع ما نصه: وربما اقتضى كلامه أي ابن هشام في متن الجامع أن إلا إذا كانت لغير الاستثناء كالموصوف بها يجوز معها الاتصال وليس مراداً اهـ.

وَما نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَلاّ يُجَاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّارُ(١)

وذلك (كَالْيَاء والْكَافِ مِن) قولك (ابْنِي أَكْرَمَكْ وَالْيَاءِ وَالْهَاء مِنْ) قولك (سَلِيهِ مَا مَلَكْ)

قوله: (إلاك) الكاف في محل نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار. قوله: (كالياء والكاف إلخ) أشار بتعداد الأمثلة إلى أنواع الضمير الثلاثة: المتكلم والمخاطب والغائب ومحاله الثلاثة الرفع والنصب والجر، والمقصود بذكر ياء وهاء سليه التمثيل للمرفوع وللغائب لا المخاطب والمنصوب لحصولهما بالكاف من أكرمك ومن المتصل المرفوع تاء تضم للمتكلم وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة للفرق، وخصوا المتكلم بالضمة لتقدم مرتبته فأعطى أشرف الحركات والمخاطب المذكر بالفتح لأن خطابه أكثر من خطاب المؤنث فالتخفيف به أولى، وأيضاً هو مقدم على المؤنث فأعطى التخفيف فلم يبق للمؤنث إلا الكسر، وحكى بعضهم أن وصل فتحة تاء الضمير وكافه بأل وكسرتهما بياء لغة رديئة لربيعة فيجوز عليها قمتا ورأيتكا وقمتي ورأيتكي وتوصل التاء المذكورة مضمومة بميم وألف للمخاطبين والمخاطبتين. وإنما ضمت التاء إجراء للميم مجرى الواو لتقاربهما في المخرج وبميم ساكنة للمخاطبين، ويجوز ضم الميم موصولة بواو بل هو أكثر من التسكين إذا ولى الميم ضمير متصل كضربتموه وشذ ضمها بلا وصل وهو المسمى اختلاساً وبنون مشددة للمخاطبات دماميني ملخصاً. قال الرضي: زيد للإناث نون مشددة لتكون بإزاء الميم والواو في الذكور واختاروا النون لمشابهتها بسبب الغنة الميم اهـ. ولم تحذف النون الثانية كما تحذف الواو لأنها غير مدة.

قوله: (والهاء) تضم هذه الهاء إلا أن وليت كسرة أو ياء ساكنة فيكسرها غير الحجازيين أما هم فيضمونها وبلغتهم قرأ حفص ﴿وما أنسانيه﴾ [سورة الكهف، الآية: ٦٣] و﴿بما عاهد عليه الله﴾ [سورة الفتح، الآية: ١٠] وحمزة ﴿لأهله امكثوا﴾ [سورة طه، الآية: ١٠]، وتشبع حركتها بعد متحرك ويختار الاختلاس بعد ساكن مطلقاً عند المبرد والناظم وبقيد كونه حرف علة نحو عليه ورموه عند غيرهما والراجح الأول، وقد تسكن أو تختلس حركتها بعد متحرك عند بني عقيل وبني كلاب اختياراً فيقولون له بالإسكان والاختلاس وعند غيرهم اضطراراً وإن فصل في الأصل الهاء المتحركة

شواهد النكرة والمعرفة

(١) أنشده الفرا ولم يعزه إلى أحد. وهو من البسيط. والمبالاة بالشيء: الاكتراث به، ويروى عنلا يجاورنا بإبدال الهمزة عينا والجملة في محل النصب مفعول ما نبالي، وإن مصدرية والتقدير ما نبالي عدم مجاورة أحد غيرك إيانا إذا ما كنت أنت جارتنا. فالحاصل إذا حصلت أيتها المحبوبة فلا التفات لنا إلى غيرك. وكلمة ما زائدة. والمعنى حين كنت. ويجوز أن تكوم مصدرية والتقدير حين كونك جارتنا. وإلا بمعنى غير وهو استثناء مقدم. والمعنى ألا يجاورنا ديار إلا أنت. يقال ما بالدار ديار أي أحد وكذلك ما بها دويري وهو فيعال من درت وأصله ديوار قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء. والشاهد في قوله إلاك فإنه أتى بالضمير المتصل بعد إلا، والقياس المنفصل أي إياك، وهو شاذ للضرورة. وأنكر المبرد وقوع هذا. وأنشد سواك ديار.

فالأول: وهو الياء ضمير متكلم مجرور. **والثاني**: وهو الكاف ضمير مخاطب منصوب. **والثالث**: وهو الياء ضمير المخاطبة مرفوع. **والرابع**: وهو الهاء ضمير الغائب منصوب. وهي ضمائر متصلة لا تتأتى البداءة بها ولا تقع بعد إلا (وَكُلُّ مُضْمَرٍ) متصلاً كان أو منفصلاً (لَهُ الْبِنَا يَجِبْ) باتفاق النحاة. واختلف في سبب بنائه: فقيل لمشابهته الحرف في المعنى لأن كلّ مضمر مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبية وهي من معاني الحروف. وذكر في التسهيل لبنائها أربعة أسباب: **الأول**: مشابهة الحرف في الوضع لأن أكثرها على حرف أو حرفين وحمل الباقي على الأكثر. **والثاني**: مشابهته في الافتقار لأن المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها. **والثالث**: مشابهته له في الجمود فلا يتصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بأن يوصف أو يوصف به. **الرابع**: الاستغناء عن الإعراب ....

ساكن حذف جزماً نحو: لا يؤدّه إليك ونصله جهنم أو بناء نحو فألقه جازت الأوجه الثلاثة. وكسر ميم الجمع بعد الهاء المكسورة باختلاس قبل ساكن نحو بهم الأسباب، وبإشباع دونه نحو فيهم إحسان أسهل من ضمها وإن كان الضم أقيس لأنه حركة واو الجماعة وضمها قبل ساكن وإسكانها قبل متحرك أشهر فقد قرأ الأكثر بهم الأسباب بضم الميم، وأنعمت عليهم بسكونها دماميني ملخصاً. قوله: (مجرور) أي في محل جر وكذا يقال في نظائره. قوله: (وكل مضمر إلخ) كان الأولى تقديمه على تقسيم الضمير إلى المتصل وغيره بالكلية أو تأخيره عنه بالكلية، ولا يخفي أنه لا يستفاد بناء الضمائر جميعها من قوله سابقاً كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا وإن زعمه البعض حتى تلتمس فائدة لذكر هذا بعد قوله كالشبه إلخ إذ المستفاد من قوله كالشبه إلخ بناء التاء ونا فقط. قوله: (يجب) أي يلزم فاندفع ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من أنه لا يلزم من الوجوب الحصول بالفعل، وحينئذ لا يستفاد من كلامه أنها مبنية بالفعل نظير ما قيل في قوله:

وكـل حـرف مـسـتـحـق لـلـبـنـا

قوله: (وهي من معاني الحروف) أي من المعاني النسبية التي حقها أن تؤدى بالحروف، قال ابن غازي: وقد أديت بالفعل بأحرف المضارعة وباللواحق في نحو: إياي، إيانا، إياك، إياه، بناء على أنها حروف لا ضمائر، ومقتضى هذا: أن مثل أحرف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو قول الرضي كما قدمنا. قوله: (مشابهته في الافتقار) اعترض بأن الافتقار لا يوجب البناء إلا إذا كان إلى جملة. قوله: (في الجمود) أي عدم التصرف كما يدل عليه قوله فلا يتصرف إلخ. قوله: (فلا يتصرف في لفظه) فلا يثني ولا يجمع، وأما هما وهم ونحن فأسماء للاثنين والجماعة دماميني. قوله: (الاستغناء عن الإعراب) أي مشابهة الحرف في الاستغناء إلخ، قال سم: فيه بحث إذ مقتضى كون البناء للاستغناء أن لا يكون لها محل من الإعراب فإنه إذا كان مستغنى عنه فلا معنى لإثباته في المحل ولا فائدة لذلك اهـ. وقد يجاب بأن إثباته في المحل لطرد أبواب الفاعل والمفعول والمضاف إليه ونحوها على وتيرة واحدة فتأمل.

باختلاف صيغه لاختلاف المعاني. قال الشارح: ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات. ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء فقال:
(وَلَفْظُ مَا جُرَّ ....

قوله: (باختلاف صيغة) الباء سببية متعلقة بالاستغناء واللام في قوله: لاختلاف المعاني لتعليل اختلاف الصيغ، قال البعض: المراد باختلاف صيغه اختلاف ألفاظه أعم من أن يكون اختلاف مادة كما بين هو ونحن وبين أنت وإياه، أو هيئة كما بين تاء المتكلم وتاء المخاطب وتاء المخاطبة، والمراد باختلاف المعاني اختلافها حقيقة كأنا للمتكلم وأنت للمخاطب وهو للغائب، أو باختلاف محالها من الإعراب كالمتكلم له في الرفع تاء مضمومة، وفي النصب والجر ياء والمخاطب له في الرفع مع التذكير تاء مفتوحة، ومع التأنيث تاء مكسورة وفي النصب والجر مع التذكير كاف مفتوحة ومع التأنيث كاف مكسورة، فأغنى ذلك عن إعراب الضمير لأن المقصود من الإعراب الامتياز وهو حاصل اهـ. بإيضاح ولا يخفي أنه لا دخل لاختلاف بعض المواد كهو ونحن واختلاف الهيئة واختلاف المعاني حقيقة في سبب الاستغناء عن الإعراب، فالأنسب حمل اختلاف الألفاظ على اختلاف بعض موادها كأنت وإياه ونحن وإياك، وحمل المعاني على المعاني التي تقتضيها العوامل كالفاعلية والمفعولية لأن ما ذكر هو الذي له دخل في استغناء الضمير عن الإعراب فتأمل. هذا ولا يضر في كون اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني سبباً في استغناء الضمير عن الإعراب اشتباه صيغ المنصوب بصيغ المجرور، ولا صلاحية نا للأحوال الثلاثة كما لم يضرّ اشتباه النصب بالجر في جمع المؤنث السالم وما لا ينصرف، وغاية ذلك أن يكون اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني أغلبياً.

قوله: (ولعل هذا إلخ) قال الشنواني: يعارضه قول السابق كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا. قوله: (عقبه بتقسيمها) أي إلى صيغ مختلفة. وقوله: بحسب الإعراب أي المحلى فلا اعتراض بأن المضمر مبني وبأن تقسيمها بحسب الإعراب يقتضي أنها معربة فكيف يتضمن علة البناء؟ نعم يرد على ابن الناظم أنه إنما عقبها بصلاحية ضمير الجر المتصل للنصب وصلاحية نا للأحوال الثلاثة وصلاحية الألف والواو والنون للغائب والمخاطب، وليس هذا سبباً للبناء بل ينبغي أن يكون سبباً للإعراب إلا أن يقال: محط التعقيب قوله: وذو ارتفاع إلخ. قوله: (كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء) لأنه إذا ذكر أن صيغة الضمير الذي يقع في محل رفع غير صيغة الضمير الذي يقع في محل نصب، وهكذا علم أنها تتميز باختلاف الصيغ فتستغني عن الإعراب فتبنى. قوله: (ولفظ ما جر) الإضافة للبيان والمراد الجر محلاً والنصب محلاً والرفع محلاً، فلا يرد أن المضمرات واجبة البناء والجر والنصب والرفع أنواع للإعراب وإنما قال:

ولفظ ما جر كلفظ ما نصب

ولم يقل ولفظ ما نصب كلفظ ما جر لينبه من أول وهلة على أن كلامه في المتصل، إذ المجرور من خواصه فالمعنى ولفظ ما جر من الضمائر المتصلة كلفظ ما نصب منها، فاندفع

كَلَفْظِ مَا نُصِبْ) نحو: أنه وله، ورأيتك ومررت بك (لِلرَّفْعِ وَالَّنصْبِ وَجَرّنَا) الدال على المتكلم المشارك أو المعظم نفسه (صَلَحْ) مع اتحاد المعنى والاتصال (كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ) فنافي بنا في موضع جر بالباء، وفي فإننا في موضع نصب بـ: إن، وفي نلنا في موضع رفع بالفاعلية. وأما الياء وهم فإنهما يستعملان للرفع والنصب والجر لكن لا يشبهان نا من كل وجه، فإن الياء وإن استعملت للثلاثة وكانت ضميراً متصلاً فيها إلا أنها ليست فيها بمعنى واحد، لأنها في حالة الرفع للمخاطبة نحو: اضربي، وفي حالة الّجر والنصب للمتكلم نحو: لي وإني. وهم تستعمل للثلاثة وتكون فيها بمعنى واحد إلا أنها في حالة الرفع ضمير منفصل، وفي الجر والنصب ضمير متصل (وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالّنُونُ) ....

اعتراض ابن هشام بأن مشابهة ضمير الجر لضمير النصب خاصة بالمتصل فكيف يطلق. قوله: (كلفظ ما نصب) ولو مع اختلاف الحركة نحو به وضربته. قوله: (نحو أنه وله) ونحو بي وأني. قوله: (للرفع) متعلق بصلح وقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ لجواز تقدمه عند البصريين إذا كان الخبر الفعلي متصرفاً كما هنا، وإن لم يجز تقدم عامله الذي هو الخبر الفعلي، وقولهم جواز تقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل أغلبي. قوله: (وجَر) عطف النكرة على المعرفة كما عطف المعرفة على النكرة في قوله بعد وألف، والواو إلخ إشارة إلى جواز ذلك، ولقد أحسن المصنف حيث اكتفى بهذه الإشارة هنا عن التصريح بالمسألة في باب العطف.

قوله: (أو المعظم نفسه) ظاهر عبارة الشارح وغيره أن استعمال نا ونون المضارعة في المعظم نفسه حقيقة، وفي الدماميني أن بعضهم قال: إنما يستعمل المعظم لنفسه نون المضارعة في نفسه وحدها حيث ينزل نفسه منزلة الجماعة مجازاً اهـ. ومثلها نا. قوله: (صلح) بفتح اللام وضمها والفتح أوفق بالقافية لعدم اختلاف ما قبل الروي عليه. قوله: (كاعرف بنا) أي اعترف بقدرنا. قوله: (بالفاعلية) أي بسبب الفاعلية أو الباء بمعنى على ولو قال بالفعل لكان أوضح. قوله: (وأما الياء وهم إلخ) جواب عن سؤال تقديره لم خص المصنف نا بذكر الصلاحية للأحوال الثلاثة مع أن الياء وهم أيضاً صالحان لها. قوله: (لكن لا يشبهان نا من كل وجه إلخ) اعترض بأن هذا ظاهر بالنسبة لما مثل به ونحوه لا مطلقاً لأن الياء تكون بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة في نحو أعجبني كوني مسافراً إلى أبي فإنها في الجميع للمتكلم ومحلها نصب في الأول، ورفع في الثاني، وجر في الثالث، وهم يكون ضميراً متصلاً في الأحوال الثلاثة في نحو: أعجبهم كونهم مسافرين إلى آبائهم فإنها ضمير متصل في الجميع، ومحلها نصب في الأول ورفع في الثاني وجر في الثالث، والجواب أن وقوع الياء وهم فيما ذكر في محل رفع عارض نشأ من كون المضاف كالفعل يطلب مرفوعاً، والكلام فيما هو مشترك بين الثلاثة بطريق الأصالة. قوله: (والواو) ندر حذفها والاستغناء عنها بالضمة قبلها كقوله:

فلو أن الأطبا كان حولي ... وكان من الأطباء الأساة

ضمائر رفع بارزة متصلة (لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ) أي المخاطب فالغائب (كَقَامَا) وقاموا وقمن (وَ) المخاطب نحو: (اْعْلَمَا) واعلموا واعلمن.

تنبيه: رفع توهم شمول قوله وغيره المتكلم بالتمثيل.

ولما كان الضمير المتصل على نوعين: بارز وهو ما له وجود في اللفظ، ومستتر وهو ما ليس كذلك وقدم الكلام على الأول شرع في بيان الثاني بقوله: (وَمِنْ ضَمِيرِ اْلرَّفْعِ) أي لا النصب ولا الجر (مَا يَسْتَتِرُ) وجوباً أو جوازاً، **فالأول**: هو الذي لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل، وهو المرفوع بأمر الواحد المخاطب (كَافْعَلْ) يا زيد، أو بمضارع مبدوء بهمزة المتكلم مثل (أُوَافِقْ) أو بنون المتكلم المشارك أو المعظم نفسه مثل (نَغْتَبِطْ) أو بتاء المخاطب نحو: (إِذْ تَشْكُرُ) ....

وكقراءة طلحة: ﴿قد أفلحُ المؤمنون﴾ بضم الحاء والجري على لغة أكلوني البراغيث كما في الكشاف، وبهذه القراءة يرد على قول أبي حيان: إن ذلك ضرورة وسمع ذلك مع الأمر أيضاً أفاده الدماميني.

قوله: (ضمائر رفع بارزة) أي إذا اتصلت بالأفعال كما في مثاله فالألف والواو في نحو: الضاربان والضاربون حرفان والفاعل مستتر. قوله: (ما له وجود في اللفظ) أي ولو بالقوة فيدخل الضمير المحذوف فإن له وجوداً في اللفظ بالقوة لإمكان النطق به، بخلاف المستتر فإنه لا وجود له في اللفظ لا بالفعل ولا بالقوة لعدم إمكان النطق به بل هو أمر عقلي فحصل الفرق بين المستتر والمحذوف قال اللقاني: فإن قلت: فالمحذوف أحسن حالاً من المستتر والأمر بالعكس ولذا اختص المستتر بالعمدة. **قلت**: المستتر متصف بدلالة العقل واللفظ والمحذوف زالت عنه دلالتهما ولذا احتاج إلى قرينة ودلالتها أضعف من دلالتهما اهـ. ومن ثم كان المستتر في حكم الموجود بخلاف المحذوف، ولهذا إذا سمي بيضرب من زيد يضرب حكى كما تحكى الجمل، وإذا سمي بقائم من أيهم قائم بحذف صدر الصلة أعرب ولا يحكى إذ ليس جملة كما قاله الروداني. قوله: (ومستتر) تصريح بأن المستتر قسم من المتصل وهو أصح أقوال ثلاثة ثانيها منفصل ثالثها واسطة. قوله: (أي لا النصب ولا الجر) أخذه من تقديم الخبر. وقوله وجوباً أو جوازاً أي استتاراً ذا وجوب أو ذا جواز. قوله: (لا يخلفه ظاهر) أي لا يحل محله بأن لا يرتفع بعامله. قوله: (بأمر الواحد) خرج أمر الواحدة والاثنين والجمع فالضمير فيها بارز. وقوله المخاطب بيان للواقع، وأما نهي الواحد المخاطب فهو داخل في الفعل المبدوء بتاء الخطاب وبهذا يعرف ما في كلام البعض.

قوله: (أو بمضارع) أي مذكور لأنه إذا حذف المضارع برز الضمير منفصلاً كما سيأتي. قوله: (أو بتاء المخاطب نحو إذ تشكر) لا يخفي أنه يحتمل أن تكون التاء في مثال المتن للتأنيث كهند تشكر بل هو أولى ليكون الناظم ممثلاً للمستتر جوازاً أيضاً، وخرج بإضافة تاء إلى المخاطب

أو بفعل استثناء كـ: خلا وعدا ولا يكون في نحو: قاموا ما خلا زيداً وما عدا عمراً ولا يكون بكراً، أو بأفعل التعجب نحو: ما أحسن الزيدين، أو بأفعل التفضيل نحو: هم أحسن أثاثاً، أو باسم فعل ليس بمعنى المضي كـ: نزال ومه وأفّ وأوّه. **والثاني**: وهو الذي يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة أو الصفات المحضة قال في التوضيح: هذا تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما، وفيه نظر إذ الاستتار في نحو: زيد قام واجب، ......

الضمائر المرفوعة بمضارع مبدوء بتاء المخاطبة والمخاطبين والمخاطبتين والمخاطبين والمخاطبات فإنها بارزة. قوله: (أو بفعل استثناء) لأنه لكثرة استعماله أجروه مجرى الأمثال التي تلزم طريقة واحدة. قوله: (أو بأفعل التفضيل) أي في غير مسألة الكحل وبدون ندور فلا يرد أن أفعل التفضيل يرفع الظاهر باطراد في مسألة الكحل وبندور في غيرها نحو مررت برجل أفضل منه أبوه. قوله: (أو باسم فعل) زاد بعضهم: الصفة الجارية على من هي له فعلاً أو غيره لأن بروزه يوهم جريانها على غير من هي له، وزاد في التصريح المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [سورة المؤمنون، الآية: ٤] وأما زيادة فاعل نعم وبئس إذا كان ضميراً فغير صحيحة كما يعلم من ضابطي واجب الاستتار وجائزه.

قوله: (ليس بمعنى المضي) أما الذي بمعناه فمرفوعه جائز الاستتار لأنه يخلفه الظاهر ويجمع رفعه الظاهر والضمير قولك: هيهات العقيق هيهات على أنه من تأكيد الجمل. قوله: (كنزال ومه) فالضمير فيهما مستتر وجوباً سواء كانا لمفرد مذكر أو غيره، نحو: نزال يا زيد ويا زيدان ويا زيدون ويا هند ويا هندان وياهندات، وكذا كل اسم فعل أمر. قوله: (يخلفه الظاهر) أي يحل محله بأن يرتفع بعامله. قوله: (بفعل الغائب أو الغائبة) أي غير ما تقدم من فعلي الاستثناء والتعجب. قوله: (المحضة) أي التي لم يغلب عليها الإسمية ومثلها الظرف والجار والمجرور أما غير المحضة كالأبطح والأجرع فغير متحملة للضمير أصلاً وكان عليه أن يقول: أو باسم فعل ماض نحو هيهات العقيق هيهات بناء على أنه من تأكيد الجمل كما مر، وأما تمثيل المصرح بزيد هيهات فإنما يصح على القول بأن اسم الفعل يتأثر بالعامل وهو خلاف المشهور على ما قاله الروداني وفيه نظر لأن الاختلاف إنما هو في تأثر اسم الفعل نفسه، أما تأثر الجملة المركبة منه ومن فاعله محلاً فما أظن أحداً يمنعه فتأمل، ولعل الشارح لم يزده لنقصانه عن فعل الغيبة والصفات المحضة بعدم رفعه الضمير البارز والظاهر المحصور كما نقله شارح الجامع عن ارتشاف أبي حيان.

قوله: (وفيه نظر) قال سم: حيث فسر المستتر جوازاً بما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل في الرفع بعامله لم يرد هذا الاعتراض وإنما يرد لو فسر بما يجوز إبرازه على الفاعلية ولا مشاحة في الاصطلاح، فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميراً مستتراً وعدم وجوب ذلك لا وجوب استتار الضمير المستتر بأن لا يجوز بروزه وعدم وجوبه بأن يجوز

فإنه لا يقال قام هو على الفاعلية، وأما زيد قام أبوه أو ما قام إلا هو فتركيب آخر. والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير كـ: أقوم، وإلى ما يرفعهما كـ: قام انتهى.

تنبيه: إنما خص ضمير الرفع بالاستتار لأنه عمدة يجب ذكره، فإن وجد في اللفظ فذاك وإلا فهو موجود في النية والتقدير، بخلاف ضميري النصب والجر فإنهما فضلة ولا داعي إلى تقدير وجودهما إذا عدما من اللفظ.

(وَذُو ٱرْتِفَاعٍ وَٱنْفِصَالٍ أَنَا) للمتكلم و(هُو) للغائب (وَأَنْتَ) للمخاطب ....

بروزه إذ ليس لنا ضمير مستتر يجوز بروزه، فقول الموضح: إذ الاستتار إلخ إن أراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم منع، وإن أراد بمعناه عنده كان مشاحة في الاصطلاح، على أن تقسيم الاستتار بالمعنى الذي بيناه هو عين التقسيم الذي جعله التحقيق لا فرق بينهما إلا باعتبار أن المقسم في تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفي تقسيمه عكسه اهـ. مع بعض تلخيص. قوله: (فإنه لا يقال قام هو على الفاعلية) أي حق يلزم بروز الضمير المستتر فيكون استتاره جائزاً وبحث في هذا النفي بأن سيبويه أجاز في قوله تعالى: ﴿أَن يُمِلَّ هُوَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٨٢] وقولك: مررت برجل مكرمك هو كون الضمير فاعلاً وكونه تأكيداً، وإن استشكل بأن القاعدة أن لا فصل مع إمكان الوصل إلا فيما استثنى وليس هذا منه، فعلى قياس ما ذكره سيبويه. يجوز أن يقال قام هو على الفاعلية. قوله: (فتركيب آخر) فيه أن هذا لا يضرهم أصلاً إذ لم يشترطوا في الخلفية اتحاد التركيب، وكلامهم في الضابط لا يدل على اشتراطه أصلاً، وبتحقيق المقام على هذا الوجه يعلم ما في تأييد البعض النظر من النظر. قوله: (إلا ما لا يرفع إلا الضمير) أي المستتر كما يؤخذ من المقام أي بطريق الأصالة، فلا يرد أن أقوم مثلاً يرفع البارز المؤكد للمستتر بناء على أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع لأنه بطريق التبعية للمستتر.

قوله: (وإلى ما يرفعهما) أي الضمير والظاهر وعبارة التوضيح وإلى ما يرفعه وغيره ولو أتى بها لكان أحسن. قوله: (يجب ذكره) أي لفظاً أو تقديراً أو المراد بذكره اعتباره. قوله: (والتقدير) قال شيخنا عطف تفسير. قوله: (ولا داعي إلى تقدير وجودهما) أي غالباً فلا يعترض بأنه قد يكون هناك داع إلى تقديرهما كربط الصفة أو الصلة أو الخبر أو الحال بهما. قوله: (وذو ارتفاع) أي محلاً وكذا يقال فيما بعد. قال الروداني: ينبغي تقييد ما ذكره المصنف بكونه على وجه الكثرة والأصالة والاطراد حتى لا ينتقض بنحو أنا كأنت فإنه قليل، ولا بما أكد به المنصوب أو المجرور كما يأتي في باب التوكيد فإنه بطريق النيابة ولا بنحو يا أنت لأنه في محل نصب فإنه ذلك شاذ لا مطرد اهـ. قوله: (أنا إلخ) وقد تنوب الثلاثة عن ضمير الجر فتجر بالكاف نحو: أنا كأنت وأنت كأنا وأنت كهو. قوله: (هو) قال في التسهيل: وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء واللام وثم جائز وقد تسكن بعد همزة الاستفهام وكاف الجر اضطراراً وقد تحذف الواو والياء اضطراراً وتسكنهما قيس وأسد وتشدّدهما همدان اهـ. بزيادة كلمة من الدماميني.

(وَٱلْفُرُوعُ) عليها واضحة (لا تَشْتَبِهُ) عليك (وَذُو ٱنْتِصَابٍ فِي ٱنْفِصَالٍ جُعِلاَ إِيَّايَ) وفروعه (وَٱلتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ) فتلخص أن الضمير على خمسة أنواع: مرفوع متصل، ومرفوع منفصل، ومنصوب متصل، ومنصوب منفصل، ومجرور ولا يكون إلا متصلاً.

تنبيه: مذهب البصريين أن ألف أنا زائدة والاسم هو الهمزة والنون. ومذهب الكوفيين

قوله: (والفروع عليها) أي المتفرعة عليها. قوله: (في انفصال) أي مع انفصال والظاهر أن قوله هنا في انفصال وقوله قبل وانفصال للتفنن. قوله: (إياي) قال الغزي في شرحه: اقتصر الناظم هنا على المتكلم فقط ولم يذكر المخاطب وهو إياك والغائب وهو إياه كما فعل في المرفوع أي مع أن الثلاثة أصول في الموضعين لأن جميع المراتب الثلاث هنا اللفظ فيها واحد، وإنما اختلف بتكلم أو خطاب أو غيبة في آخره فلذلك قال: والتفريع أي على إياي ليس مشكلاً اهـ. ولا بعد في جعل الأصلين فرعين لإياي قال في الهمع وفي أيا سبع لغات قرىء بها تشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة وإبدالها هاء مكسورتين ومفتوحتين فهذه ثمانية يسقط منها فتح الهاء مع التشديد وأشهرها كسر الهمزة مع التشديد وبها قرأ الجمهور. قوله: (والتفريع) لما ذكر هنا أصلاً واحداً وذكر فيما قبله أصولاً ثلاثة عبر هنا بالتفريع وعبر فيما قبله بالفروع ليكون الواحد مع الواحد والجماعة مع الجماعة. قوله: (فتلخص) أي من مجموع كلامه حيث أشار إلى المرفوع المتصل بقوله: وألف إلخ. وقوله: ومن ضمير إلخ وإلى المرفوع المنفصل بقوله: وذو ارتفاع إلخ وإلى المنصوب والمجرور المتصلين بقوله: كالياء والكاف إلخ، وقوله: ولفظ ما جر كلفظ إلخ وإلى المنصوب المنفصل بقوله: وذو انتصاب إلخ وإلى المتصل المرفوع والمنصوب والمجرور بقوله: للرفع والنصب إلخ.

قوله: (على خمسة أنواع) تحت النوع الأول الذي هو المرفوع المتصل ستة عشر: ضربت ضربنا ضربت ضربت ضربتما ضربتم ضربتن ضرب ضربت ضربا ضربوا ضربن اضرب اضربن نضرب تضرب اضربي، وأما اضربا وضربتا[1] فهما وضربا قسم واحد لاتحاد لفظ الضمير فيها وكذا اضربوا واضربن مع ضربوا وضربن، وكذا تضربين مع اضربي، وكذا اضرب مع تضرب والاثنا عشر الأول تجري نظائرها في الأنواع الأربعة الباقية فجملة الضمائر أربعة وستون، وبما ذكرنا يعرف ما في كلام البعض وغيره من القصور. قوله: (مذهب البصريين إلخ) تظهر فائدة الخلاف فيما إذا سمينا به، فعلى أن الضمير مجموع الحروف يعرب لأن سبب البناء قد زال وعلى أنه أن يحكي لكونه مركباً من اسم وحرف نقله يس. قوله: (هو الهمزة والنون) أي وزيدت الألف وقفاً لبيان الحركة فهي كهاء

---

(١) قوله: (وأما اضربا وضربتا) أي وكذلك يضربان وتضربان. وقوله: وكذا اضربوا أي ويضربون وتضربون. وقوله: واضربن أي ويضربن وتضربن. وبقي علي أن يزيد علي ما ذكره يضرب مع ضرب وتضرب للغائبة مع ضربت تأمل اهـ.

واختاره الناظم أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة، وفيه خمس لغات ذكرها في التسهيل: فصحاهن إثبات ألفه وقفا وحذفها وصلاً. **والثانية**: إثباتها وصلاً ووقفاً وهي لغة تميم. **والثالثة**: هنا بإبدال همزته هاء. **والرابعة**: آن بمدة بعد الهمزة. قال الناظم: من قال آن فإنه قلب أنا كما قال بعض العرب راء في رأي. **والخامسة**: أن كعن حكاها قطرب. وأما هو فمذهب البصريين أنه بجملته ضمير وكذلك هي. وأما هما وهم وهنَّ فكذلك عند أبي علي وهو ظاهر كلام الناظم هنا وفي التسهيل. وقيل غير ذلك. وأما أنت فالضمير عند البصريين أن، والتاء حرف خطاب كالاسم لفظاً وتصرفاً. وأما إياي فذهب سيبويه إلى أن إيا هو الضمير، ولواحقه وهي الياء من إياي والكاف من إياك والهاء من إياه حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة. وذهب الخليل ....

السكت. قوله: (والثالثة هنا) انظر هل يوافق أهل هذه اللغة أهل اللغة الأولى في الألف الأخيرة أو أهل اللغة الثانية؟ لم أر من صرّح بذلك والأقرب الأول. قوله: (فإنه قلب أنا) أي قلباً مكانياً وهو تقديم الحرف عن مكانه أو تأخيره عنه، واستشكل الدماميني كونه قلباً بأن الحرف وشبهه بريء من الصرف والقلب نوع منه. قوله: (حكاها) أي اللغة الخامسة. قوله: (وأما هما وهم وهنّ) أي المنفصلات. قوله: (وقيل غير ذلك) هو ما ذهب إليه الكوفيون من أن الهاء من هو وهي الضمير والواو والياء إشباع وهو ضعيف وما ذهب إليه جمهور البصريين من أن الميم والألف في هما والميم في هم والنون في هن حروف زائدة والضمير الهاء فقط.

قوله: (فالضمير عند البصريين أن إلخ) وذهب الفرّاء إلى أن الضمير مجموع أن والتاء وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير التاء فقط وكثرت بأن. همع. قوله: (والتاء حرف خطاب) أي حرف جعل له الواضع مدخلاً في الدلالة على الخطاب بمعنى أنه شرط في دلالة الضمير على الخطاب لحاق التاء له قاله الشنواني، وبه يندفع ما أورد من أن الضمير هو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب، والدال على الخطاب التاء لا أن كما يفيده ظاهر كلام الشارح ومثل الإيراد والجواب المذكورين يجري في إياي. وأجيب أيضاً عن الإيراد فيها بأن إيا مشتركة بين المتكلم والمخاطب والغائب فيحتاج في فهم المراد منها إلى قرينة تعينه وهي اللواحق فالتكلم والخطاب والغيبة مدلولات لا يا لكن المعين للمراد منها حال استعمالها تلك اللواحق، وفي قول الشارح تدل على المراد به إلخ إشارة إلى هذا الجواب.

قوله: (كالاسم) أي كالتاء الواقعة اسماً في نحو ضربت، وقوله وتصرفاً أي في الجملة إذ تاء أنت لا تضم، ويحتمل أن مراده كتاء الخطاب الواقعة اسماً وحينئذ لا يحتاج إلى قولنا في الجملة. قوله: (وذهب الخليل إلخ) وقيل الضمير هو اللواحق وإيا عماد أي حرف زائد تعتمد عليه اللواحق ليتميز الضمير المنفصل من الضمير المتصل، وقيل الضمير اللواحق وإيا اسم ظاهر أضيف إليها.

إلى أنها ضمائر واختاره الناظم. (وَفِي اخْتِيَارٍ لاَ يَجِيءُ) الضمير (الْمُنفَصِلُ إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ) الضمير (الْمُتَّصِلُ) لأن الغرض من وضع المضمرات إنما هو الاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل فلا عدول عنه إلا حيث لم يتأتّ الاتصال لضرورة نظم كقوله:

وَمَا أُصَاحِبُ مِن قَوْمٍ فأذْكُرَهُمْ إلاَّ يَزِيدُهُمُ حُبّاً إلَيّ هُمُ(١)

قوله: (إلى أنها ضمائر) أي وإيا مضافة إليها بدليل ظهور الإضافة في قوله: فإياه وإيا الشواب إضافة العام للخاص لأن إيا مشتركة كما مر، ورد بأنه لو صح ذلك لوجب إعرابها لأن المبني إذا لزم الإضافة أعرب وما استدل به شاذ والشاذ لا تقوم به حجة. قوله: (واختاره الناظم) وجعل إضافته مع أنه معرفة لزيادة الوضوح كما في:

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم

قوله: (وفي اختيار) مفهومه أنه في حال الضرورة يجيء المنفصل مع إمكان المتصل وهو صحيح على قول الجمهور أن الضرورة ما وقع في الشعر وإن كان للشاعر عنه مندوحة، أما على قول الناظم إنهما ما ليس للشاعر عنه مندوحة فمشكل إلا أن يراد بإمكان الاتصال عدم المانع الصناعي غير الوزن أو أنه لا مفهوم لقوله وفي اختيار ويدل على هذا صنيع الشارح فإنه لم يأخذ له مفهوماً وجعل الضرورة من أسباب عدم تأتي الاتصال حيث قال: لم يتأتّ الاتصال لضرورة نظم إلخ.

قوله: (لضرورة نظم إلخ) ذكر من أسباب عدم تأتي الاتصال خمسة وبقي عليه أسباب أخر ذكرها في التصريح، منها أن يرفع الضمير بمصدر مضاف إلى منصوب نحو: بنصركم نحن كنتم ظافرين أو يرفع بصفة جارية على غير من هي له مطلقاً عند البصريين، وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو: زيد عمرو ضاربه هو، وأن يكون عامله حرف نفي نحو: ما هنّ أمهاتهم، وأن يفصله متبوع نحو: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [سورة الممتحنة، الآية: ١] وأن يلي واو المصاحبة كقوله:

فآليت لا أنفكّ أحذو قصيدة تكون وإياها بها مثلاً بعدي

وأن يلي إما المكسورة نحو: إما أنا وإما أنت، ومن الأسباب التي عدها في التصريح أن ينصب بمصدر مضاف إلى المرفوع نحو: عجبت من ضرب الأمير إياك، ورده الدماميني بجواز اتصاله فاصلاً بين المتضايفين كأن يقال: عجبت من ضربك الأمير بجر الأمير. قوله: (فأذكرهم)

---

(١) قال زياد بن حمل التميمي. وهو من قصيدة طويلة من البسيط قالها في اليمن فازعاً أي مشتاقاً إلى وطنه ببطن الرمث من بلاد بني تميم. المعنى: لست أصاحب قوماً فأذكر لهم قومي إلا يزيدون أنفس قومي حباً إليّ، يدل عليه ما وجدناه في أصل قصيدته:

لم ألق بعدهم حياً فأخبرهم

ألا يزيدهم إلخ. وكلمة من زائدة. وقوله: فأذكرهم بالنصب لأنه جواب النفي، ويجوز الرفع =

وقوله:

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فِي دهر الدَّهَارِيرِ(١)

بالنصب جواباً للنفي وبالرفع عطفاً على أصاحب والضمير يرجع إلى قومه لا إلى القوم الذين صاحبهم، وكذا ضمير يزيدهم بخلاف الضمير المنفصل آخر البيت، والمعنى: وما أصاحب قوماً فأذكر لهم قومي إلا يزيدون قومي حباً إليّ لكثرة ثنائهم على قومي، والشاهد في هم الأخير الذي هو فاعل يزيد كذا في المغني، واستقرب الدماميني أن الذكر قلبي بمعنى التذكر وأن زيادتهم قومه حباً إليه لكونه يراهم منحطين رتبة عن قومه، وجوز الشمني أن يكون فاعل يزيد ضميراً يرجع إلى الذكر القلبي المفهوم من فأذكرهم، والضمير المنفصل تأكيداً للمتصل لأنه يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل ولا شاهد على هذا.

قوله: (بالباعث) الباء متعلقة بحلفت في بيت قلبه. والباعث هو الذي يبعث الأموات ويحييهم. والوارث هو الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك والأموات إما مجرور بإضافة الباعث أو الورث إليه على حدّ قوله:

بين ذراعي وجبهة الأسد

أو منصوب بالوارث على أن الوصفين تنازعاه وأعمل الثاني. وضمنت بمعنى تضمنت أي اشتملت عليهم أو بمعنى تكفلت بأبدانهم والدهارير قال في التصريح: بمعنى الشدائد اهـ. وتبعه شيخنا والبعض، والذي في القاموس: الدهارير أول الدهر في الزمن الماضي بلا واحد والسالف.

= عطفاً على صاحب. وهم في قوله يزيدهم مفعول أول ليزيد وحباً مفعول ثان له. وهم الذي في آخر البيت مرفوع لأنه فاعل يزيد. قال ابن مالك: الأصل يزيدون أنفسهم، ثم صار يزيدونهم، ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة وأخر عن ضمير المفعول. والذي حمله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد. وليس كذلك فإن مراده أنه ما يصاحب قوماً فيذكر قومه لهم إلا ويزيد هؤلاء القوم قومه حباً إليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم، والشاهد في فصل الضمير المرفوع لأجل الضرورة، والقياس إلا يزيدونهم حباً إليّ.

(١) قاله الفرزدق. وما قيل إنه لأمية بن أبي الصلت غير صحيح. وقبله:

إِنِّي حَلَفْتُ وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ فِنَاءُ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُودُ

وهما من البسيط. والفند بفتح الفاء والنون: الكذب. وأراد بالبيت الكعبة المشرفة، وبالساعين الطائفين. والباعث الذي يبعث الأموات ويحييهم، والباء فيه تتعلق بحلفت. والوارث الذي يرجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك. والأموات إما منصوب بالوارث على أن الوصفين تنازعا فيه وأعمل الثاني، وإما مجرور بإضافة الأول أو الثاني على حد قوله: بين ذراعي وجبهة الأسد. وضمنت بكسر الميم المخففة بمعنى تضمنت أي اشتملت عليهم، أو بمعنى كفلت كأنها تكفلت بأبدانهم. والأرض مرفوع به. وإياهم مفعوله، وفيه الشاهد حيث فصل الضمير المنصوب للضرورة، والقياس قد ضمنتهم. والدهر الزمان، وقيل الأبد. وقولهم: دهر دهارير أي شديد كليلة ليلاء، ويوم، أيوم وساعة سوعا، والإضافة فيه مثل جرد قطيفة يقال قطيفة جرد وجرداء إذا سحقت وبليت.

الأصل: إلا يزيدونهم، وقد ضمنتهم. أو تقدم الضمير على عامله نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [سورة الفاتحة، الآية: ٥] أو كونه محصوراً بإلا أو إنما نحو: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [سورة يوسف، الآية: ٤٠] ونحو قوله:

أَنَا الذائدُ الْحَامِي الذِّمَارَ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي(١)

لأن المعنى: لا يدافع إلا أنا أو كون العامل محذوفاً أو معنوياً نحو: إياك والشر، وأنا زيد، لتعذر الاتصال بالمحذوف والمعنوي (وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ) أي وما أشبه هاء سلنية من كل ثاني ضميرين أو لهما أخص وغير ....

ودهور دهارير مختلفة اهـ. وقال العيني: وقولهم دهر دهارير أي شديد كليلة ليلاء ويوم أيوم وساعة سوعاء والإضافة فيه مثل جرد قطيفة اهـ. والموافق لصدر عبارته أن يقول: والإضافة فيه مثل مسجد الجامع فافهم. قوله: (أو كونه محصوراً) أي فيه قد يقال ما قبله محصور فيه أيضاً. وأجاب شيخ الإسلام بأن هذه مصطلح علماء المعاني، أما النحاة فإنما يكون الحصر عندهم بإنما أو ما وإلا. قوله: (أنا الذائد) بالذال المعجمة أي المانع والحامي من الحماية وهي الوقاية والذمار ما لزم الشخص حفظه مما يتعلق به والحسب الفعل الحسن للشخص ولآبائه مأخوذ من الحساب لأنهم يحسبونه ويعدونه عند المفاخرة. قال السعد التفتازاني: لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره إذ لو قال: وإنما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى: إنما أدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم وهو ليس بمقصود.

قوله: (إياك والشر) أصله حذر تلاقيك والشر.

قوله: (وصل أو افصل إلخ) استثنى هذه الأبواب الثلاثة من القاعدة المتقدمة في قوله: وفي اختيار إلخ. وقوله: وافصل أي ائت بالضمير المنفصل بدلها لأن هاء سلنية لا يمكن فصلها لأنها لا وجود لها مع الانفصال والهاء الموجودة معه حرف غيبة وقدم الوصل إشارة إلى رجحانه مع الفعل الذي صرح به في عبارته. قوله: (أولهما أخص) أي أعرف فلو لم يكن أعرف وجب الوصل في نحو ضربونا، والفصل في نحو أعطاه إياك أو إياه وأعطاك إياي أو إياك كما ستعرفه. قوله: (وغير

---

(١) قاله الفرزذق همام. وهو من قصيدة طويلة من الطويل عارض بها جريراً وهجاه، والذائد بالذال المعجمة في أوله. من ذاد يذود إذا منع. ويقال من الذود وهو الطرد، ورجل ذائد وذواد أي حامي الحقيقة دفاع، فوقع الحامي هنا تفسيراً للذائد وهو اسم فاعل من الحماية وهو الدفع. والذمار بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم وهو ما لزمك حفظه مما وراءك ويتعلق بك ويجوز فيه النصب والجر، فالنصب على المفعولية والجر على الإضافة. وقوله أنا فاعل يدافع، وأو مثلي عطف عليه، وقصد بهذا القصر والاختصاص والمعنى ما يدافع عن إحسان قومه إلا أنا أو من يماثلني في إحراز الكمالات، وفيه الشاهد حيث أتى بضمير منفصل لغرض القصر ولم يتأت له الاتصال لمعنى إلا، لأن معنى وإنما يدافع عن إحسابهم إنا ما يدافع إلا أنا، فافهم.

مرفوع والعامل فيهما غير ناسخ للابتداء، سواء كان فعلاً نحو: سلنيه وسلني إياه، والدرهم أعطيتكه وأعطيتك إياه، والاتصال حينئذ أرجح، قال تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٣٧] - ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [سورة هود، الآية: ٢٨] - ﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا﴾ [سورة محمد، الآية: ٣٧] - ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا﴾ [سورة الأنفال، الآية: ٤٣] ومن الفصل: إن الله ملككم إياهم. ولو شاء لملكهم إياكم. أو اسماً نحو: الدرهم أنا معطيكه ومعطيك إياه، والانفصال حينئذٍ أرجح. ومن الاتصال قوله:

لـئـن كَـانَ حُـبِّـيـكِ لِـي كـاذِبـاً لقد كانَ حُبِّيك حَقّاً يَقِينا[1]

مرفوع) أي فقط فلا يرد نحو حبيك في البيت الآتي لأنه وإن كان في محل رفع هو في محل جر أيضاً بالإضافة، فلو كان مرفوعاً وجب الوصل إن كان العامل فعلاً نحو ضربته، أما إذا كان اسماً ولا يكون حينئذٍ الضمير الأول المرفوع إلا مستتراً فيجوز اتصال الثاني وانفصاله نحو: أنا الضار بك والضارب إياك عند من يعرب الضمير مفعولاً لا مضافاً إليه. أما عند من يعربه مضافاً إليه فيتعين الوصل إذ الضمير المنفصل لا يكون مجروراً. قوله: (أنلزمكموها إن يسألكموها) الواو فيهما تولدت من إشباع الضمة اهـ. شنواني. قوله: (إذ يريكهم الله إلخ) هذا التمثيل لا يناسب هنا لأن الكلام فيما إذا كان العامل في الضميرين غير ناسخ للابتداء. ويرى في الآية حلمية وهي من نواسخ الابتداء فكان ينبغي ذكرها في أمثلة باب خلتنية. وأجيب بأن النسخ في الآية إنما هو للمفعول الثاني والثالث لا للأول والثاني، إذ الأول فاعل في الأصل فالنسخ ليس للضميرين معاً بل لثانيهما فقط فالآية داخلة فيما نحن فيه لأن المراد بالنسخ المنفي في قولنا غير ناسخ للابتداء نسخ المفعولين معاً فتأمل. وفي الهمع: إذا وردت مفاعيل أعلم الثلاث ضمائر فحكم الأول والثاني حكم باب أعطيت وإن كان بعضها ظاهراً، فإن كان المضمر واحداً وجب اتصاله أو اثنين أول وثان أو ثالث فكأعطيت أو ثان وثالث فكظننت.

قوله: (إن الله ملككم إياهم إلخ) ساقه في التصريح حديثاً والشاهد في هذه الجملة فقط وضمير الغيبة للأرقاء. قوله: (والانفصال حينئذٍ أرجح) لأن عمل الاسم لمشابهته الفعل لا لذاته فهو نازل الدرجة عنه في اتصال الضمير به. قوله: (لئن كان إلخ) لام لئن موطئة للقسم كما قاله العيني

---

(١) هو من أبيات الحماسة. وهو من المتقارب، وفي أصل الحماسة وإن كان حبك، وكذا أنشده أبو حيان في شرح التسهيل واللام فيه تسمى الموطئة لأنها وطأت الجواب للقسم أي مهدته، والمؤذنة أيضاً لأنها تؤذن بأن الجواب بعد أداة الشرط التي دخلت عليها مبني على قسم قبلها. وحبيك مصدر مضاف إلى مفعوله وهو ياء المتكلم، والكاف فاعله، وفيه الشاهد حيث أتى بالاتصال عند اجتماع الضميرين مع أن الفصل أرجح، والقياس حبك إياي، ولكنه أتى بالاتصال للضرورة. والأصح أن هذا غير مختص بالضرورة. وقد ضبط أكثرهم لئن كان حبك، بدون ضمير المتكلم. والتقدير: إن كان حبك إياي كاذباً لقد كان حبي إياك حقاً يقيناً. والصحيح ما قلناه بضمير المتكلم. وهكذا ضبطه أبو =

وقوله:

وَمَنْعُكَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ[1]

وَ (في) هاء (كُنْتُهُ) وبابه ....

والشيخ خالد زاد العيني وتسمى المؤذنة أيضاً لأنها تؤذن بأن الجواب بعد أداة الشرط التي دخلت عليها مبني على قسم قبلها لا على الشرط اهـ. وبذلك يعلم بطلان ما ذكره البعض في البيت الآتي أعني قول للشاعر: لئن كان إياه إلخ من أن الموطئة هي لام لقد فتنبه. ولام لقد جواب القسم كما قاله الشيخ خالد. وقول العيني إنه جواب الشرط واللام للتأكيد مردود كما يعلم من صدر عبارته وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه والشاهد في الشطر الثاني فقط، وقول العيني الشاهد فيه وفي الأول لا يلتفت إليه كما نبه الشيخ خالد عليه.

قوله: (ومنعكها) مصدر مضاف لفاعله كما قاله العيني وغيره لا لمفعوله الأول بعد حذف الفاعل وها مفعول ثان أي ومنعكيها لأنه لا يناسب سياق القصيدة، وضمير الغيبة راجع إلى فرس تسمى سكاب مذكورة في الأبيات قبله كان طلبها بعض الملوك من الشاعر فاستعطفه ليرجع عن طلبه إياها والباء إما صلة المنع ويستطاع خبر منع أي منعك إياها مني بأي شيء، أردت مستطاع لك هين عليك فلا ينبغي أن توجه همتك العلية إليها، وإما زائدة في خبر منع ويستطاع صفته وصدر البيت:

فلا تطمع أبيت اللعن فيها

وأبيت اللعن كانت تحية الملوك في الجاهلية أي أبيت أسباب لعن الناس لك، والواو في ومنعكها للحال من فاعل تطمع أو مجرور في لا للعطف لما يلزم عليه من عطف الخبر على الإنشاء من شرح شواهد المغني للسيوطي وشرح الشواهد للعيني وغيرهما. قوله: (وبابه) أي أخوات كان سواء كان الاسم ضميراً كالمثال أم لا نحو الصديق كأنه زيد، ومحل جواز الوجهين في كان

= حيان. فالشاهد في الشطرين جميعاً. وعلى ضبط هؤلاء يكون الشاهد في الشطر الثاني فقط وهو قوله: لقد كان حبيك وهو جواب الشرط فدخلت اللام للتأكيد وقد للتحقيق. ويقيناً صفة لـ: حقاً من الصفات المؤكدة فافهم.

(١) صدر البيت:

فَلَا تَطْمَعْ أَبَيْتَ اللَّعْنَ فِيهَا ومنعكها إلخ............

قاله قحيف العجلي. وقيل رجل من بني تميم وكان قد طلب منه ملك من الملوك فرساً يقال له سكاب فمنعه إياها فقال:

أَبَيْتَ اللَّعْنَ أَنَّ سَكَابَ عِلْقٌ نَفِيسٌ لا يُعَارُ وَلاَ يُبَاعُ

وهي من الوافر. وأبيت اللعن تحية الملوك في الجاهلية، والمعنى أبيت إن تأتي من الأمر ما تلعن عليه. والعلق بالكسر النفيس من كل شيء (قوله) فيها أي في سكاب. (قوله) ومنعكها مصدر مضاف إلى فاعله مرفوع على الابتداء وخبره يستطاع وبشيء يتعلق بالمصدر والشاهد فيه أنه وصل ثاني ضميرين عاملهما اسم واحد والقياس ومنعك إياها.

(اَلْخُلْفُ) الآتي ذكره (اَنْتَمَى) أي انتسب وَ (كَذَاكَ) في هاء (خِلْتَنِيهِ) وما أشبهه من كل ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع، والعامل فيها ناسخ للابتداء (وَاتِّصَالاً أَخْتَارُ) في البابين لأنه الأصل ومن الاتصال في باب كان قوله ﷺ في ابن صياد: «**أَنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِلاَّ يَكُنْهُ فَلا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ**» وقول الشاعر:

فَإن لا يَكُنْهَا أَو تَكُنْهُ فَإِنَّهُ ... أخوهَا غذته أمه بِلِبَانِهَا[(١)]

وأما الاتصال في باب خال فلمشابهة خلتنيه وظننتكه بسألتنيه وأعطيتكه وهو ظاهر ومنه

وأخواتها في غير الاستثناء، أما فيه فيجب الفصل نحو زيد قام القوم ليس إياه ولا يكون إياه فلا يجوز ليسه ولا يكونه كما يجوز إلاه فكما لا يقع المتصل بعد إلا لا يقع بعد ما هو بمعناها، **والظاهر**: أن كان وأخواتها لا تدخل في باب كان لأن خبرها يجب كونه فعلاً مضارعاً إلا في ندور، وجزم في شرح التسهيل بأن ذلك خاص بكان وأن الفصل متعين في أخواتها وأن قولهم ليسى وليسك شاذ. قوله: (الخلف) أي في الراجح من الوجهين كما يشير إليه قول الشارح الآتي ذكره فلا خلاف في جوازهما. قوله: (قوله ﷺ) أي لعمر بن الخطاب حين أراد قتل ابن صياد ظناً منه أنه الدجال، ولعل هذا الترديد منه عليه الصلاة والسلام قبل أن يعرف تفصيل حال الدجال. قوله: (فإن لا يكنها إلخ) قبله:

دع الخمر يشربها الغواة فإنني ... رأيت أخاها مغنياً بمكانها

يخاطب غلاماً له ينهاه عن الخمر دون نبيذ الزبيب وهو المراد بأخيها، واللبان بالكسر اللبن والضمير المستتر في يكنها يرجع إلى أخيها والبارز إليها. قوله: أو تكنه بالعكس والمراد بأمه شجرة الكرم. قوله: (وأما الاتصال إلخ) لا موقع لأما هنا ولو قال عطفاً على قوله لأنه الأصل ولمشابهة خلتنيه إلخ لكان حسناً. قوله: (وهو ظاهر) أي ما ذكر من المشابهة لأن كلاً من الضميرين في البابين

---

(١) قاله أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي قاضي البصرة الذي وضع النحو بإشارة علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وقبله:

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبْهَا الْغُوَاةُ فَإِنَّنِي ... رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغْنِياً بِمَكَانِهَا

وهما من الطويل. قوله: (دع الخمر) أي اتركها يخاطب به مولى له كان حمل له تجارة إلى الأهواز، وكان إذا مضى إليها يتناول شيئاً من الشراب، فاضطرب أمر البضاعة فقال أبو الأسود: دع الخمر إلخ ينهاه عن ذلك، ويقول له إن نبيذ الزبيب يقوم مقامها فإن لم تكن الخمر نفسها هي نبيذ الزبيب فهي أخته اغتذيا من شجرة واحدة. والغواة جمع غاو وهو الضال. وأراد بأخيها النبيذ الذي يعمل من الزبيب. واللبان بكسر اللام يقال هذا أخوه بلبان أمه ولا يقال بلبن أمه، وإنما اللبن الذي يشرب، وبالفتح المصدر وبالضم الحاجة. (قوله) فإن الفاء تفسيرية تفسر معنى الشطر الثاني من البيت الذي قبله، وقوله لا يكنها فعل الشرط والشاهد فيه حيث وصل الضمير المنصوب بكان، والقياس فإن لا يكن إياها أو تكن إياه. قوله: (فإنه) جواب الشرط. قوله: غذته أمه أي غذت النبيذ أمه بلبان الخمر وهي جملة في محل الرفع على أنها خبر بعد خبر. ويجوز أن يكون حالاً من الها في أخوها.

قوله:

بَلَغْتُ صُنْعَ امْرِىءٍ بَرّ إخَالُكَهُ إِذْ لَمْ تَزَلْ لاكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرَا[١]

وأما (غَيْرِي) سيبويه والأكثر فإنه (اخْتَارَ الانْفِصَالاَ) فيهما، لأن الضمير في البابين خبر في الأصل وحق الخبر الانفصال وكلاهما مسموع. فمن الأول قوله:

لَئِنْ كَانَ إيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عن العهد وَالإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيرُ[٢]

ومن الثاني قوله:

أخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ مُلِئَتْ أَرْجاءُ صَدْرِكَ بِالأَضْغَانِ وَالإِحَنِ[٣]

منصوب وأولهما أخص. قوله: (بلغت) الظاهر أنه بتاء المتكلم أي أخبرت بصنع امرىء بر بفتح الباء أي محسن إخالكه بكسر الهمزة على الأفصح وفتحها على القياس. قوله: (لأن الضمير إلخ) رده الناظم في شرح الكافية بأنه يقتضي جواز انفصال الضمير الأول بل رجحانه لأنه مبتدأ في الأصل وهو ممتنع بالإجماع، وأجاب الرضي بأن قرب الأول من الفعل منع من رعاية الأصل. قوله: (وكلاهما) أي البابين أي فصليهما مسموع. قوله: (لئن كان إياه) انظر مرجع الضمير. وقوله حال أي تحول. قوله: (أخي حسبتك إياه) الظاهر أن أخي مبتدأ وحسبتك إياه خبر أو أن الكلام من باب الاشتغال لا أن أخي منادى حذف منه حرف النداء كما زعمه العيني، ثم رأيت الدنوشري قال ما

---

(١) هو أيضاً من البسيط، يقال رجل بر صادق وهو صفة لامرىء، وإخالكه بكسر الهمزة وهو الأفصح وإن كان القياس فتحها أي أظنكه. وفيه الشاهد حيث أتى فيه بالضمير المتصل ولم يقل أخالك إياه. والجمهور على الفصل واختار الرماني وابن الطراوة وابن مالك الاتصال محتجين به وإذ للتعليل ومبتدراً بالنصب خبر لم تزل، واللام في لاكتساب الحمد تتعلق به وهو من الابتدار وهو الإسراع.

(٢) قاله عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي الشاعر المشهور توفي سنة ثلاث وتسعين للهجرة بالغرق في سفينة. وهو من قصيدة طويلة جداً من الطويل. واللام في لئن هي اللام الداخلة على أدات الشرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط فلذلك تسمى المؤذنة وتسمى الموطئة أيضاً لأنها وطأت الجواب للقسم. قوله: (إياه) خبر كان، وفيه الشاهد حيث جاء منفصلاً، قال ابن الناظم: الصحيح اختيار الاتصال لكثرته في النظم والنثر الفصيح، وقال الزمخشري: الاختيار في ضمير خبر كان وأخواتها الانفصال كقوله لئن كان إياه، والصواب ما قاله الزمخشري لأن منصوب كان خبر في الأصل والأصل في الخبر أن يكون منفصلاً وليس للاتصال فيه دخل. قوله: (والإنسان قد يتغير) جملة اسمية وقعت حالاً.

(٣) هو من البسيط. قوله أخي منادى بحذف حرف النداء وإياه مفعول ثان لحسبت، وفيه الشاهد حيث فصل الضمير وهو مختار الجمهور نظراً إلى أنه خبر في الأصل واختارت طائفة الاتصال لكونه أخصر. وقوله: وقد ملئت حال. والأرجاء جمع رجا غير مهموز كعصا وهو الناحية، وكل ناحية رجا. وارتفاعه على أنه مفعول ناب عن الفاعل. والأضغان جمع ضغن بكسر الضاد وهو الحقد. وقد ضغن عليه بالكسر ضغناً. وباؤها تتعلق بملئت. والإحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع احنة وهي الحقد أيضاً.

تنبيه: وافق الناظم في التسهيل سيبويه على اختيار الانفصال في باب خلتنيه قال: لأنه خبر مبتدأ في الأصل وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر؛ بخلاف هاء كنته فإنه خبر مبتدأ في الأصل، ولكنه شبيه بهاء ضربته في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع والمرفوع كجزء من الفعل وما اختاره الناظم هنا هو مختار الرماني وابن الطراوة. (وَقَدِّمِ الْأَخَصَّ) من الضميرين في الأبواب الثلاثة على غير الأخص منهما وجوباً (فِي) حال (اتِّصَالِ) فقدم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب وضمير المخاطب على ضمير الغائب كما في سلنيه وأعطيتكه وكنته وخلتنيه وظننتكه وحسبتنيك. ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف ولا الهاء ولا الكاف على الياء في الاتصال (وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ) من الأخص وغير الأخص (في انْفِصَالِ) نحو: سلني إياه وسله إياي والدرهم أعطيتك إياه وأعطيته إياك، والصديق كنت إياه وكان إياي، وهكذا إلى آخره، ومنه: إن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم.

تنبيه: حاصل ما ذكره أن الضمير الذي يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خبراً لكان أو إحدى أخواتها، أو ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع، فخرج مثل الكاف من نحو:

قلته، وقوله: وقد ملئت إلخ جملة حالية والأرجاء جمع رجا بالقصر وهو الناحية والأضغان والإحن جمعاً ضغن وإحنة بكسر أولهما وهما الحقد. قوله: (والمرفوع كجزء من الفعل) أي فالفصل به كلا فصل.

قوله: (وقدم الأخص إلخ) من فوائده التنصيص على تقييد جواز الأمرين في باب سلنيه بتقديم الأخص، وأنه إذا قدم غير الأخص تعين الانفصال، وأما مجرد قوله: وما أشبهه فلا يفيده صريحاً لجواز أن لا يعتبر في الشبه تقديم الأعرف أفاده سم، وإنما وجب تقديم الأخص في حال الاتصال كراهة تقديم الناقص على القوي فيما هو كالكلمة الواحدة، وإنما قدموه على القوى في نحو: ضربتني لتقويه بتوغله في الجزئية بكونه فاعلاً بخلاف ما نحن فيه من الضميرين اللذين ليس أولهما مرفوعاً. قوله: (في الأبواب الثلاثة) فلا يجب تقديم الأخص في غيرهما كضربونا. قوله: (وحسبتنيك) كذا في بعض النسخ بياء المتكلم قبل الكاف وفي بعضها وحسبتكه بلا ياء متكلم بل بكاف بعدها هاء والأول المناسب لقول الشارح بعد ولا الكاف على الياء، وأما على الثاني فيكون قوله ولا الكاف على الياء أي في مثال آخر غير ما تقدم فتأمل. قوله: (ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف إلخ) أي إلا ما ندر من قول عثمان أراهمني الباطل شيطاناً وقاسه المبرد وكثير من القدماء ولكن الانفصال عندهم أرجح كذا في زكريا. قوله: (وقدمن ما شئت في انفصال) أي في حال انفصال ثاني الضميرين وشرط ذلك أمن اللبس فإن خيف وجب تقديم الفاعل منهما في المعنى نحو: زيد أعطيتك إياه، ومن هذا تعلم أن الحديث الذي ذكره الشارح ليس من باب التخيير بل تقديم الأخص في الجملة الأولى منه واجب وتقديم غيره في الجملة الأخيرة منه واجب فافهم. قوله: (أو ثاني ضميرين إلخ) أي سواء كان العامل فيهما ناسخاً أو لا فدخل بابا سأل وخال. قوله:

أكرمتك ودخل مثل الهاء من نحو قوله: وَمَنْعُكَهَا بِشَيءٍ يُسْتَطَاعُ. فإن الهاء ثاني ضميرين أولهما وهو الكاف أخص وغير مرفوع لأنه مجرور بإضافة المصدر إليه. (وَفِي ٱتِّحَادِ ٱلرُّتْبَةِ) وهو أن لا يكون فيهما أخص بأن يكونا معاً ضميري تكلم أو خطاب أو غيبة (ٱلْزَمْ فَصْلا) نحو: سلني إياي وأعطيتك إياك وخلته إياه، ولا يجوز سلنيني ولا أعطيتكك ولا خلتهه. (وَقَدْ يُبِيحُ ٱلغَيْبِ) أي كونهما للغيبة(فِيهِ) أي في الاتحاد (وَصْلاَ) من ذلك ما رواه الكسائي من قول بعض العرب: هم أحسن الناس وجوهاً وأنضر هموماً. وقوله:

لِوَجْهكَ فِي الإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبهْجَةٌ أَنَـا لَـهُـمَـاهُ قَـفْـوُ أَكْـرَمِ والِـدِ[١]

وقوله:

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَا ها يقْرَعُ الْعظْمَ نَابُها[٢]

(وفي اتحاد الرتبة) متعلق بباب سلنيه وخلتنيه من قيودهما كون أحد الضميرين أعرف فذكر في هذا البيت مفهوم هذا القيد أفاده سم. قوله: (الزم فصلاً) أي على الصحيح كما يصرح به قول المرادي أجاز بعضهم الاتصال مع اتحاد الضميرين في التكلم أو الخطاب أو الغيبة مطلقاً وهو ضعيف اهـ. وقوله مطلقاً أي سواء اختلف ضمير الغيبة فيما يأتي أو اتفقا. قوله: (وخلته إياه) وانعقاد المبتدأ والخبر من مفعولي خال هنا على حد شعري شعري كما قاله زكريا.

قوله: (أي كونهما للغيبة) كان الظاهر أن يقول أي وجود ضمير غيبة ليكون لقول المصنف فيه فائدة إذ على تفسير الشارح يصير ضائعاً لعلم اتحاد الرتبة من كونهما ضميري غيبة. قوله: (وأنضر هموهاً) الضمير الثاني للوجوه وهي تمييز فيلزم وقوع الضمير تمييزاً، فإما أن يجري على القول بأن الضمير العائد على النكرة نكرة أو على المذهب الكوفي أنه لا يشترط في التمييز أن يكون نكرة. قوله: (لوجهك في الإحسان) أي في وقت الإحسان والبسط البشاشة، والبهجة الحسن، والقفو الاتباع، والمراد أن ذلك وراثة من آبائه وليس عارضاً فيه. قوله: (وقد جعلت نفسي إلخ) هذا البيت

---

(١) هو من الطويل. قوله في الإحسان أي في وقت الإحسان بسط أي بشاشة وترك تعبس، وبهجة أي حسن وسرور وهو عطف على بسط المرفوع بالابتداء والخبر، لوجهك. قوله: (إنا لهماه) جملة من الفعل والمفعولين؛ أحدهما هما الذي يرجع إلى البسط والبهجة، والآخر هو الضمير الذي بعده الذي يرجع إلى الوجه، وفيه الشاهد لأن القياس إنا لهما إياه بالانفصال فجاء متصلاً. وقوله قفو: مرفوع بالفاعلية مضاف إلى أكرم، وأكرم إلى والد: من قفوت أثره قفوا وقفوا إذا تبعه. المراد أكرم الوالدين أي الآباء.

(٢) قاله مغلس بن لقيط شاعر جاهلي. وهو من قصيدة من الطويل يرثي بها أخاه اطيطا. ويشتكي من قريبين له يؤذيانه، وقيل هما ابنا أخيه مدرك ومرة. والضغمة بالضاد والغين المعجمتين وهي العضة، يكنى بها عن الشدة والمصيبة لأن من عرضت له الشدة يعض على يديه، وهي مفعول تطيب كما تقول: طبت بزيد، فاللام بمعنى الباء وليست بمعنى المفعول لأجله، لأنه لم يرد أنها طابت لأجل الضغمة، وإنما يريدانها طابت بالضغمة. قوله: (لضغمهما ها) اللام فيه للتعليل، والضمير الأول =

وشرط الناظم لجواز ذلك أن يختلف لفظاهما كما في هذه الشواهد. قال: فإن اتفقا في الغيبة، وَفي التذكير أو التأنيث، وفي الإفراد أو التثنية أو الجمع ولم يكن الأول مرفوعاً وجب كون الثاني بلفظ الانفصال، نحو: فأعطاه إياه ولو قال فأعطاهوه بالاتصال لم يجز لما في ذلك من استثقال توالي المثلين مع إيهام كون الثاني تأكيداً للأول، ....

من قصيدة يرثي بها الشاعر أخاه ويشتكي من قريبين له يؤذيانه. والضغمة العضة يكني بها عن الشدة لعض الإنسان عندها على يده. واللام في لضغمة بمعنى الباء وفي لضغمهما ها للتعليل والضميران مفعولان لضغم: الأول معفول به والثاني مفعول مطلق فهو مصدر حذف فاعله أي لأجل ضغم الدهر القريبين إياها أي مثل الضغمة التي ضغمت بها. ويقرع العظم نابها صفة لضغمة أفاده زكريا. والإضافة في نابها لأدنى ملابسة. قوله: (يختلف لفظاهما) بأن يكون أحدهما مذكراً والآخر مؤنثاً، أو مفرداً والآخر مثنى أو جمعاً، أو مثنى والآخر جمعاً كما يفيده ما بعد. قوله: (ولم يكن الأول مرفوعاً) احترز به عن نحو الدرهم زيد أعطاه، والزيدون العمرون أعطوهم، فلا يجب الفصل هنا لأن استتار الضمير الأول في الأول ومخالفته للثاني لفظاً في الثاني مانع من توالي المثلين المستثقل، واختلاف المحل مانع من إيهام التأكيد. ومن مثل كالبعض بنحو زيد ضربه عمرو فقد أخطأ من وجهين لأنه خروج عما الكلام فيه وهو باب سلنيه وخلتنيه ولأنه ليس في هذا المثال إلا ضمير واحد.

قوله: (لم يجز) في كلام سيبويه ما يدل على الجواز حيث قال: والكثير في كلامهم أعطاه إياه، وينبغي أن جواز ذلك عند الفصل بين الهاءين بواو الإشباع كما في عبارة الشارح وأنه إذا لم

= في موضع خفض بالإضافة، وهو فاعل في المعنى يرجع إلى الرجلين المذكورين في البيت السابق وهما مدرك ومرة، والضمير الثاني في موضع نصب على المفعولية وهو عائد إلى الضغمة، والتقدير: وقد جعلت نفسي تطيب بضغمة يقرع العظم نابهاً لأجل ضغمهما إياها مثل هذه الضغمة التي أصبتها. والشاهد فيه حيث اجتمع فيه ضميران، والقياس في الثاني الانفصال نحو: لضغمهما إياها، وقد قيل الضمير الأول مفعول به والثاني فاعل أي تطيب نفسي لأن ضغمتهما ضغمة كما ضغمتني. قوله: (يقرع العظم نابها) في موضع صفة إما لضغمة الأولى وفصل للضرورة بالجار والمجرور وهو لضغمهماها وهذا ضعيف لأجل الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي. وإما في موضع الصفة لمثل محذوف لأن معناه لضغمهما مثلها لأن الضغمة الأولى لم تصب هذين وإنما أصابهما مثلها فهو في المعنى مراده. ومثل نكرة وإن أضيف إلى المعرفة فجاز أن يوصف بالجملة. ويجوز أن يكون جملة مستأنفة تبين أمر الضغمة في الموضعين جميعاً فلا موضع لها من الإعراب لأنها لم تقع موقع مفرد. (فإن قلت): إذا كانت اللام في لضغمهما للتعليل فما موقعه؟ قلت: بدل من قوله لضغمة، لا يقال: كيف يبدل العام من الخاص لأن الضغم مصدر والضغمة مرة منه، ومثله من بدل الغلط كما في قولك مررت بزيد القوم. لأنا نقول: التاء ليست للمرة أو هي محذوفة من الأخيرة للضرورة.

وكذا لو اتفقا في الإفراد والتأنيث نحو: أعطاها إياها، أو في التثنية أو الجمع نحو: أعطاهما إياهما، أو أعطاهم إياهم، أو أعطاهن إياهن، فالاتصال في هذا وأمثاله ممتنع. هذه عبارته في بعض كتبه. ثم قال: فإن اختلفا وتقاربت الهاآن نحو: أعطاهوها وأعطاهاه ازداد الانفصال حسناً وجودة، لأن فيه تخلصاً من قرب الهاء من الهاء، إذ ليس بينهما فصل إلا بالواو في نحو: أعطاهوها وبالألف في نحو: أعطاها، بخلاف أنضر هموهاً وأنا لهماه وشبهه.

تنبيه: قد اعتذر الشارح عن الناظم في عدم ذكره الشرط المذكور بأن قوله وصلا بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقاً، بل بقيد وهو الاختلاف في اللفظ.

(وَقَبْلَ يَاالنَّفْسِ) دون غيرها من المضمرات (مَعَ ٱلْفِعْلِ) مطلقاً (ٱلْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ) مكسورة نحو: دعاني، ويكرمني، وأعطني، وقام القوم ما خلاني، وما عداني وحاشاني، إن قدرتهن أفعالاً؛ وما أحسنني إن اتقيت الله، وعليه رجلاً ليسني؛ وندر ليسي بغير نون كما أشار إليه بقوله: (وَلَيْسِي قَدْ نُظِمْ) أي في قوله:

يؤت بها تعين الانفصال. قوله: (وكذا) أي كاتفاقهما في الإفراد والتذكير في نحو أعطاه إياه. قوله: (وتقاربت الهاءان) وبالأولى إذا توالتا نحو أعطاهما. قوله: (ازداد الانفصال إلخ) يقتضي أن الانفصال عند تباعد الهاءين حال الاتحاد حسن وجيد، وهو كذلك كما يستفاد من كلام الناظم. قوله: (على معنى نوع إلخ) أي ووكل بيان ذلك النوع إلى الموقف. قوله: (مطلقاً) أي ماضياً أو مضارعاً أو أمراً متصرفاً أو جامداً كما مثل. قوله: (نون وقاية) نقل يس عن بعضهم أنه عدها في حروف المعاني وأن المعنى الموضوعة له. الوقاية واستشكله الروداني بأن الوقاية ليست مدلول النون بل حاصلة به كما تحصل بأي حرف لو فرض الحجز به. وقال الدنوشري: الظاهر أنها حرف مبني وذكر المغني لها في أوجه النون المفردة يفيد أنها حرف معنى. قوله: (مكسورة) أي مناسبة لياء المتكلم. قوله: (إن قدرتهن أفعالاً) فإن قدرتهن حروفاً أسقطت نون الوقاية وفيه أن تقدير الحرف لا يظهر في ما خلاوما عدا لوجود ما المصدرية التي لا توصل إلا بالفعل ولا يظهر جعل ما زائدة. فقوله: إن قدرتهن أفعالاً لا يظهر إلا في حاشا كذا في يس عن اللقاني، ولهذا قال في المغني: وحاشا إن قدرت فعلاً. ويمكن دفعه بجعل المفهوم بالنسبة لغير حاشا باعتبار غير هذا التركيب مما ليس فيه ما فتأمل. قوله: (وعليه رجلاً ليسنى) في المغني أنه قاله بعضهم وقد بلغه أن إنساناً تهدده أي ليلزم رجلاً غيري اهـ. فمدلول اسم الفعل هنا ليس فعلاً موضوعاً للأمر بل فعل مضارع مقرون بلام الأمر وهذا شاذ لأن الفعل والحرف مختلفا الجنس فينبغي أن لا ينوب عنهما الاسم.

قوله: (وندر ليس بغير نون) وإنما جاز حذف النون فيها لأنها لا تتصرف فأشبهت الحروف

إِذْ ذَهَبَ ٱلْقَوْمُ ٱلْكِرَامُ لَيْسِي[1]

وجوز الكوفيون ما أحسنى بناء على ما عندهم من أنه اسم لا فعل. وأما نحو: تأمروني فالصحيح أن المحذوفة نون الرفع.

تنبيه: مذهب الجمهور أنها إنما سميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل الكسر. وقال الناظم: بل لأنها تقي الفعل اللبس في: أكرمني في الأمر فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنثة، ففعل الأمر أحق بها من غيره، ....

الآتي بيانها. زكريا. قوله: (إذ ذهب إلخ) صدره:

عددت قومي كعديد الطيس

بفتح الطاء أي الرمل الكثير. وفي قوله: ليس شذوذ آخر من جهة الوصل لما تقدم من وجوب الفصل مع فعل الاستثناء. قوله: (نحو تأمروني) بنون واحدة مخففة. قوله: (فالصحيح أن المحذوفة إلخ) لأنها نائبة عن الضمة وقد حذفت تخفيفاً في قراءة السوسي: ﴿وما يشعرْكم﴾ بسكون الراء فحذف النائبة عنها للتخفيف أولى، وللاحتجاج إلى تغيير حركة النون بالكسر لو كانت الباقية نون الرفع بخلاف ما إذا كانت نون الوقاية. وقيل نون الوقاية لأنها منشأ الثقل فهي أولى بالحذف ولأنها لأمر استحساني ولا دلالة لها على شيء بخلاف نون الرفع، وعليه يستثنى هذا الموضع من وجوب لحاق نون الوقاية الفعل. بقي ما إذا اجتمع نون الوقاية ونون الإناث فالمحذوف نون الوقاية قال في البسيط إجماعاً. وقال المصنف في شرح التسهيل على الصحيح لأن نون الإناث فاعل والفاعل لا يجوز حذفه أفاده الدماميني.

قوله: (لأنها تقي الفعل الكسر) أي الذي يدخل مثله في الاسم وهو الكسر بسبب ياء المتكلم أي والكسر أخو الجر فصين عنه الفعل كما صين عن الجر. أما الكسر الذي ليس بهذه المثابة فلا حاجة إلى صونه عنه كالكسر قبل ياء المخاطبة والكسر للتخلص من التقاء الساكنين كذا في شرح الجامع. قال زكريا: والتعليل المذكور ظاهر في غير المعتل. أما فيه نحو دعا ورمى فلا، فكان ينبغي أن يزاد، وألحق المعتل بغيره طرداً للباب اهـ. وكان ينبغي أن يزاد أيضاً وتقى ما تتصل به غير

---

(١) قاله رؤبة وصدره:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ ٱلطَّيْسِ

والعديد مثل العدد، يقال: هم عديد الثرى والحصى في الكثرة، والطيس بفتح الطاء المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره سين مهملة وهو الرمل الكثير، وقد يسمى طيسلاً بزيادة اللام. قوله: إذ ظرف زمان، والكرم صفة القوم. قوله: ليسي: أي ليس الذاهب إياي، فاسم ليس مستتر فيها وخبرها الضمير المتصل به. والشاهد فيه حيث حذف منه نون الوقاية للضرورة مع لزومها جميع الأفعال قبل ياء المتكلم، وحيث جاء خبر ليس التي هي من أخوات كان مضمراً متصلاً على خلاف القياس، ولكن لم يورد لذلك.

ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر (وَلَيْتَنِي) بثبوت نون الوقاية (فَشَا) حملا على الفعل لمشابهتها له مع عدم المعارض (وَلَيْتِي) بحذفها (نَدَرَا) ومنه قوله:

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إذْ قَالَ لَيْتِي(١)

وهو ضرورة. وقال الفراء: يجوز ليتي وليتني. وظاهره الجواز في الاختيار. (وَمَع لَعَلَّ

الفعل من تغير آخره ليشمل التعليل نون الوقاية في غير الفعل. قوله: (ثم حمل الماضي إلخ) قال البعض: **ظاهره**: أنه لا لبس مع الماضي وليس كذلك لوجوده في نحو ضربني إذ لولا النون لالتبس الماضي بالاسم فإن الضرب نوع من الفعل اهـ. وفيه أنه إنما يتجه إذا كان مراده مطلق اللبس، أما إذا أريد خصوص التباس فعل أمر الواحد بفعل أمر الواحدة كما يؤخذ من قوله في نحو أكرمني إلخ فلا فتدبر. قوله: (لمشابهتها له) أي في المعنى والعمل. وقوله مع عدم المعارض هو الجر وتوالي الأمثال فأل للجنس.

قوله: (هو ضرورة) يفيد ظاهره أن قول الناظم ندر معناه وقع ضرورة والمناسب حمله على المتبادر أنه قليل فيصدق بوقوعه نثراً كما هو أحد قولي الناظم وإن كان قوله الثاني أنه ضرورة، وإنما قلنا ظاهره لاحتمال أن يكون الشارح أشار بقوله وهو ضرورة إلى قول آخر مقابل لما في المتن، ثم أشار إلى ما في المتن مؤيداً له بموافقة الفراء. فقال: وقال الفراء إلخ بل هذا الاحتمال هو المناسب لتفسير الشارح العكس مع لعل بقوله فالأكثر لعلي بلا نون والأقل لعلني ولو جرى على ما يوافق

---

(١) تمامه:

أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي

قاله زيد الخيل الذي سماه النبي ﷺ زيد الخير وهو من المؤلفة قلوبهم توفي في آخر خلافة عمر رضي الله عنه، وقبله.

تَمَنَّى مَزْيَدٌ زَيْدًا فَلاَقَى أَخَا ثِقَةٍ إذَا ٱخْتَلَفَ ٱلعَوَالِي

وهما من الوافر. ومزيد بفتح الميم وسكون الزاي المعجمة وفتح الياء آخر الحروف رجل من بني أسد كان يتمنى لقاء زيد، فلما لقية طعنه زيد فهرب، وكذلك جابر كان عدوه يتمنى لقاءه فلما لقيه طعنه فهرب. فقال زيد الخيل حينئذٍ تمنى إلخ. والعوالي الرماح واحدها العالية. والمنية بضم الميم التمني مجرورة بالكاف. ولكنها في محل النصب على أنها صفة لمصدر محذوف تقديره تمنى مزيد تمنياً كتمنى جابر. وإذ ظرف بمعنى حين والعامل فيه المصدر، والضمير في قال يرجع إلى جابر. قوله ليتي أصادفه مقول القول واسم ليت مضمر متصل وخبرها قوله أصادفه. والشاهد فيه حيث جاء بدون نون الوقاية للضرورة ومعنى أصادفه أجده. ومعنى أفقد لا أجد. وروى الجوهري جل مالي. ويروى وأتلف بعض مالي. ويروى واغرم وأفقد مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف والتقدير: وأنا أفقد. وهذا أصح مما قيل أنه عطف على أصادفه لأنه يلزم أن يكون فقد بعض ماله متمنى. وقيل أفقد منصوب لأنه جواب التمني. قلت: هذا لا يتمشى إلا بالفاء فافقد، ولكن إن قيل نصب بإضمار أن تقديره ليتني أصادفه وإن أفقد بعض مالي فله وجه.

أَعْكِسْ) هذا الحكم. فالأكثر لعلي بلا نون، والأقل لعلني. ومنه قوله:

فَقُلْتُ أَعِيرَانِي ٱلْقَدُومَ لَعَلَّنِي أَخُطُّ بِهَا قَبْراً لِأَبْيَضَ مَاجِدِ(١)

ومع قلته هو أكثر من ليتي؛ نبه على ذلك في الكافية، وإنما ضعفت لعل عن أخواتها لأنها تستعمل جارة نحو: لَعَلَّ أبي ٱلْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ. وفي بعض لغاتها لعن بالنون فيجتمع ثلاث نونات. (وَكُنْ مُخَيَّرًا فِي) أخوات ليت ولعل (ٱلْبَاقِيَاتِ) على السواء فتقول: إني وإنني، وكأني وكأنني، ولكني ولكنني؛ فثبوتها لوجود المشابهة المذكورة، وحذفها لكراهة توالي الأمثال. (وَٱضْطِرَاراً خَفَّفَا مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا) من العرب فقال:

أَيُّهَا ٱلسَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلاَ قَيْسُ مِنِي(٢)

ذلك الظاهر لقال: فالكثير لعلي بلا نون والضرورة لعلني. ويمكن تطبيق قوله فالأكثر إلخ على ذلك الظاهر بأن يراد بالأقل الضرورة لكن قد يتوقف في كون لعلني ضرورة. ثم رأيت ابن الناظم صرّح بأنه ضرورة لكن رده الموضح وغيره فتأمل. قوله: (فالأكثر لعلي بلا نون والأقل لعلني) أفعل التفضيل في الموضعين على غير بابه.

قوله: (فقلت أعيراني إلخ) القدوم آلة النحت، وأخط أنحت والقبر الغلاف والأبيض السيف، والماجد العظيم. قوله: (لأنها تستعمل إلخ) ولتعدد المعارض فيها قوى على المشابهة بخلاف أخواتها الآتية فإن المعارض فيها توالي الأمثال فقط. قوله: (وحذفها لكراهة توالي الأمثال) مبني على أن المحذوفة في أني نون الوقاية لأنها منشأ الثقل. وقيل الأولى المدغمة لأنها ساكنة والساكن يسرع إليه الإعلال. وقيل الوسطى المدغم فيها لأنها في محل اللامات التي يلحقها التغيير، وبعض هذا الخلاف يجري في أنا فقيل المحذوفة الأولى وقيل الثانية، ولم يقل أحد يعتد به إنها الثالثة لأنها اسم كذا في الروداني. قوله: (لست من قيس إلخ) يجوز في قيس الصرف على إرادة أبي القبيلة

---

(١) هو من الطويل. والقدوم بفتح القاف وضم الدال المخففة وهي الآلة التي ينجر بها الخشب وانتصابه على المفعولية. قوله: (لعلني) اسمه الضمير المتصل به، وخبره قوله: أخط بها قبراً، وفيه الشاهد حيث جاءت بنون الوقاية، والأشهر فيها بدون النون كما في قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [سورة غافر، الآية: ٣٦] وهو في هذا الباب عكس ليت، ومعنى أخط أنحت. وأراد بالقبر الغلاف لأن المراد من الأبيض السيف. وسمي الغلاف بالقبر لمعنى المواراة لأن الغلاف يوارى السيف كما أن القبر يوارى الميت. والماجد من مجد الشيء إذا عظم. وقيل إن أخط بمعنى أحفر، والقبر قبر الميت. والأبيض الماجد شخص وهو بعيد وإن كان له وجه الأعلى. رواية من يروي لأكرم ماجد فالماجد حينئذٍ اسم رجل. وإضافة أكرم إليه من قبيل جرد قطيفة وسحق عمامة. فالماجد على هذه الرواية مجرور بالإضافة، وعلى المشهورة صفة لأبيض مجرور بالتابعية فافهم.

(٢) قائله مجهول كذا قاله صاحب التحفة وهو من المديد. قوله عنهم أي عن القوم المعروفين عندهم. قوله: لست من قيس أي من قبيلة قيس وهو أبو قبيلة من مضر، وهو قيس غيلان، واسمه الياس بن مضر بن نزار وقيس لقبه. ولا قيس أي وليس قيس مني، وارتفاع قيس بالابتداء لأن لا إنما تعمل =

وهو في غاية الندرة، والكثير مني وعني بثبوت نون الوقاية، وإنما لحقت نون الوقاية من وعن لحفظ البناء على السكون (وَفِي لَدُنِيّ) بالتشديد (لَدُنِي) بالتخفيف (قَلَّ) أي لدني بغير نون الوقاية قل في لدني بثبوتها، ومنه قراءة نافع: ﴿قد بلغت من لدُني﴾ بتخفيف النون وضم الدال، وقرأ الجمهور بالتشديد. (وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي) بمعنى حسبي (ٱلْحَذْفُ) للنون (أَيْضاً قَدْ يَفِي) قليلاً ومنه قوله. جامعاً بين اللغتين في قدني:

قَـدنِـيَ مِـنْ نَـصْـرِ الـخُـبَـيْـبَـيْـنِ قَـدِي(١)

والمنع على إرادتها نفسها ومنع الثاني أوفق بالقافية. قوله: (الحفظ البناء على السكون) إنما حافظوا عليه دون غيره كالبناء على الفتح والضم لأنه الأصل ولهذا قال سيبويه: يقال في لد بالضم لدي بغير نون وفي لد بالسكون لدني بالنون. قوله: (ومنه قراءة نافع) قيل: يجوز أن تكون المذكورة نون الوقاية لأن حذف نون لدن لغة. وأجيب بأن المحذوفة النون المتحركة الآخر لا تلحقها نون الوقاية كما مر في كلام سيبويه لأنها إنما يؤتي بها في مثل ذلك لتقي الآخر من الحركة، والمحذوفة النون الساكنة الآخر التي تلحقها النون للمحافظة على سكون البناء الأصلي لا يحتملها ما في الآية لضم دال ما فيها. وأما ما ذكره البعض تبعاً للدماميني من الجواب بأن نون لدن إنما تحذف إذا كان المضاف إليه ظاهراً لا ضميراً فيرده ما مر في كلام سيبويه من أنه يقال في لد بالضم لدي بغير نون لصراحته في أنه يضاف إلى ياء المتكلم فتأمل.

قوله: (بمعنى حسبي) راجع للأمرين قبله. احترز به عن قد الحرفية وقط الظرفية فإن ياء المتكلم لا تتصل بهما، وعن قد وقط اسمي فعل بمعنى يكفي على ما يأتي، فإن نون الوقاية تلزمهما عند اتصال الياء بهما اهـ. زكريا. قال الروداني: والغالب عليهما إذا كانا بمعنى حسب البناء على السكون وقد يبنيان على الكسر وقد يعربان. قوله: (قد يفي) أي يأتي. وأشار بقد إلى قلة الحذف لكنه ليس من الضرورات على الصحيح. قوله: (قدني من نصر الخبيبين قدى) قيل: أراد بهما

= في النكرات. والشاهد في عني ومني حيث ترك فيهما نون الوقاية. قيل هو ضرورة وقيل شاذ.

(١) قاله حميد بن مالك الأرقط قاله الجوهري. وقال ابن يعيش: قاله أبو بجدلة، وبعده:

لَيْسَ الإمَامُ بِالشَّحِيحِ ٱلمُلْحِدِ وَلا بِـوَتْـنٍ بِـالـحِـجَـازِ مُـفْـرَدِ

قوله: (قدني) يعني حسبي. وفيه الشاهد حيث ألحق فيه النون تشبيهاً بقطني، وفي قوله: قدي أيضاً حيث أضيف إلى ياء المتكلم بلا نون تشبيهاً له بحسبي، وأراد بالخبيبين خبيب بن عبد الله بن الزبير بن العوام رضي الله عنهم أجمعين وأباه عبد الله لأنه كان يكنى بأبي خبيب. ويقال: أراد بهما عبد الله وأخاه مصعباً ابني الزبير بن العوام، وهو بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف. ويروى بصيغة الجمع على إرادة عبد الله ومن كان على رأيه وكلاهما تغليب. والشحيح: البخيل. والملحد: الجائر المائل عن الحق. ويقال الملحد: الظالم في الحرم. والوتن بفتح الواو وسكون التاء المثناة من فوق وفي آخره نون بمعنى واتن. أي ولا بد أثم ثابت في أرض الحجاز مفرد. ويقال للماء المعين الدائم الذي لا يذهب واتن. وكذا واثن بالثاء المثلثة.

وفي الحديث: «**قَطْ قَطْ بِعِزَّتِكَ**» يروى بسكون الطاء وبكسرها مع الياء ودونها. ويروى قطني قطني بنون الوقاية وقط قط بالتنوين، والنون أشهر. ومنه قوله:

امْـتَـلأَ الـحَـوْضُ وَقَـالَ قَـطْـنِـي   مَـهْلاً رُوَيْداً قَدْ مَلأْتَ بَطْني[١]

وكون قد وقط بمعنى حسب في اللغتين هو مذهب الخليل وسيبويه، وذهب الكوفيون إلى أن من جعلهما بمعنى حسب قال: قدي وقطي بغير نون كما تقول حسبي. ومن جعلهما اسم فعل بمعنى أكتفى قال: قدني وقطني بالنون كغيرهما من أسماء الأفعال.

عبد اللّه بن الزبير وأخاه مصعباً على التغليب لأن عبد اللّه كان يكني أبا خبيب. وقيل: خبيب بن عبد اللّه بن الزبير وأباه عبد اللّه قيل على التغليب أيضاً وفيه نظر. ويروي الخبيبين بصيغة الجمع على إرادة خبيب بن عبد اللّه وأبيه وعمه مصعب بن الزبير. وقيل: على إرادة أبي خبيب عبد اللّه ومن كان على رأيه. واعترض الاستشهاد على حذف النون بجواز أن الأصل قد بالسكون وحركت بالكسر لأجل الروي فتكون الياء للإشباع لا للمتكلم. قال الروداني: أو أن الشاعر جرى فيه على لغة من يبنيه على الكسر والياء للإشباع اهـ. وقد يقال: مشاكلة اللاحق للسابق ترجح احتمال الإضافة لياء المتكلم. قوله: (وفي الحديث قط قط) في صحيح البخاري مرفوعاً: «**لاَ تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ حَتَّى يَضَعَ رَبُّ العِزَّةِ قَدَمَهُ فِيهَا فَتَقُولُ قَطْ قَطْ وَعِزَّتُكَ وَيَزْوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ**».

قوله: (والنون أشهر) راجع إلى قول المصنف: وفي قدني وقطني إلخ. قوله: (مهلاً) اسم مصدر أمهل، ورويداً مصغر إرواداً بمعنى إمهالاً تصغير الترخيم كما سيذكره الشارح في باب أسماء الأفعال والأصوات فهو تأكيد لمهلاً لا صفته كما زعمه العيني وتبعه غيره كشيخنا والبعض. وملأت بفتح التاء كما قاله شيخنا السيد وشيخنا والضم الذي جوّزه البعض يحوج إلى تجوّز. قوله: (بمعنى أكتفي) كان الصواب بمعنى يكفي كما في المغني أو كفى كما في الجنيّ الداني لابن أم قاسم واستقر به الدماميني لأن مجيء اسم الفعل بمعنى المضارع فيه خلاف، وفي كلام التفتازاني مجيء قط بمعنى انته فيكون اسم فعل أمر، وإنما قلنا الصواب ذلك ليكون متعدياً. قوله: (كغيرهما من أسماء الأفعال) أي التي تتصل بها ياء المتكلم وهي المتعدية لكون مدلولاتها أفعالاً متعدية كدراكني وعليكني وسمع الفراء مكانكني: أي انتظرني وإنما اتصلت بها نون الوقاية حملاً لها على مدلولاتها وهي الأفعال المتعدية، وما ذكره الشارح من وجوب لحاق نون الوقاية أسماء الأفعال هو ما صرح به في التوضيح واقتضاه صنيع التسهيل، لكن عبارة سبك المنظوم تشعر بقلة لحاقها فإنه قال: وربما

---

(١) هذا رجز لا يعلم قائله. قوله: (وقال) أي الحوض قطني أي حسبي، فالحوض لا يتكلم ولكن لما أريد به نهاية الامتلاء التي لا يزاد عليها فكأنه قد تكلم بذلك، والشاهد في قطني حيث استعمله بنون الوقاية. ومهلاً منصوب بفعل محذوف أي امهل مهلاً. ورويداً صفته. وقد ملأت بطني جملة من الفعل والفاعل والمفعول في موضع التعليل تقديراً، وأصله لأنك قد ملأت بطني بالماء.

خاتمة: وقعت نون الوقاية قبل ياء النفس مع الاسم المعرب في قوله ﷺ لليهود: «**فَهَلْ أَنْتُم صَادِقُونِي**» وقول الشاعر:

وَلَيْسَ بِمُعِيِينِي وَفي الناس مُمْتِعُ ... صَدِيقٌ إذا أَعْيَا عَلَيَّ صَدِيقُ

وقوله:

وَلَيْسَ ٱلْمُوَافِينِي لِيُرفَدَ خائِباً ... فإنَّ لَهُ أَضْعَافَ ما كَانَ أَمَّلا[(١)]

للتنبيه على أصل متروك، وذلك لأن الأصل أن تصحب نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم لتقيها خفاء الإعراب، فلما معنوها ذلك نبهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل. ومما لحقته هذه النون من الأسماء المعربة المشابهة للفعل أفعل التفضيل في قوله ﷺ: «**غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفَنِي عَلَيْكُمْ**» لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب، نحو: ما أحسنني أن أتقيت الله والله أعلم.

لحقت اسم الفاعل اختياراً واسم الفاعل اضطراراً اهـ. قال شيخنا: وصريح كلام الرضي أن لحاقها اسم الفعل جائز لا واجب وفي المغني وشرحه للدماميني: أن أجل يأتي حرفاً بمعنى نعم واسم فعل بمعنى يكفي فتلزمه نون الوقاية وهو نادر واسماً مرادفاً لحسب فلا تلحقه نون الوقاية إلا قليلاً.

قوله: (وقعت نون الوقاية) أي شذوذاً. قوله: (ليرفد) بالبناء للمجهول أي يعطي. قوله: (للتنبيه على أصل متروك) اعترض بأنه لو كان للتنبيه لأدخلوها على ما لم يشابه به الفعل من نحو غلامي، فالأولى أنه لمشابهة الفعل كدخول نون التوكيد في اسم الفعال، ولك أن تقول الدخول للتنبيه وتخصيص اسم الفاعل ونحوه لمشابهة الفعل فتأمل. قوله: (فلما منعوها) أي للزوم الفصل بالنون بين المضاف والمضاف إليه. قوله: (غير الدجال أخوفني عليكم) روي بحذف النون أيضاً أي أخوف مخوفاتي عليكم فاندفع ما يقال: الحديث يقتضي أن الدجال وغيره خائفان لا مخوف منهما لأن حق أفعل التفضيل أن يصاغ من الثلاثي وهو هنا خاف لا أخاف، وأن غير الدجال الواقع عليه أخوف بعض النبي ﷺ لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه، نعم يبقى صوغ أفعل من المبني للمجهول وهو شاذ عند الجمهور.

فائدة: حيث قيل بالجواز والامتناع في أحكام العربية فإنما يعني بالنسبة إلى اللغة ولا يلزم من التكلم بما لا يجوز لغة الإثم الشرعي، فمن لحن في غير التنزيل والحديث كأن نصب الفاعل ورفع

---

(١) هو من الطويل يقال: وافيت فلاناً إذا أتيته. والمعنى: وليس الذي يوافيني أي يأتيني ليرفد أي ليعطي من الرفد وهو العطاء، وفيه الشاهد فإن النون فيه نون الوقاية وليست نون التنوين كما ذهب إليه بعضهم، إذ التنوين لا يجتمع مع الألف واللام. والموصول مع صلته اسم ليس وخائباً خبره. وليرفد على صيغة المجهول بالنصب على تقدير لأن يرفد. واللام للتعليل وكذا الفاء في فإن. وأضعاف اسم إن، وله مقدماً خبر. وما موصولة. وكان أملا صلتها، والعائد محذوف أي أمله. والألف فيه للإطلاق.

العَلَمُ

(إِسْمٌ يُعَيِّن الـمُسَمَّى) به (مُطْلَقَا، عَلَمُهُ) أي علم ذلك المسمى. فاسم مبتدأ. ويعين المسمى جملة في موضع رفع صفة له. ومطلقاً حال من فاعل يعين وهو الضمير المستتر، وعلمه خبر. ويجوز أن يكون علمه مبتدأ مؤخراً، واسم يعين المسمى خبراً مقدماً، وهو حينئذ مما تقدم فيه الخبر وجوباً لكون المبتدأ ملتبساً بضميره. والتقدير علم المسمى اسم يعين المسمى مطلقاً: أي مجرداً عن القرائن الخارجية. فخرج بقوله يعين المسمى النكرات، وبقوله مطلقاً بقية المعارف فإنها إنما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم. ....

المفعول لا نقول أنه يأثم إلا أن يقصد إيقاع السامع في غلط يؤدي إلى نوع ضرر فعليه حينئذٍ إثم هذا القصد المحرم. قاله الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح المختصر.

العلم

يطلق على الجبل والراية والعلامة، والظاهر أن النقل إلى المعنى الاصطلاحي من الثالث بدليل قولهم لأنه علامة على مسماه. قوله: (يعين المسمى) أي خارجاً كعلم الشخص الخارجي أو ذهناً كعلم الجنس بناء على التحقيق الآتي. أما على مذهب المصنف فعلم الجنس غير داخل في هذا التعريف لخروجه بقوله يعين فيكون خاصاً بعلم الشخص، وكعلم الشخص الذهني أعني الموضوع لمعين ذهناً متوهم وجوده خارجاً كالعلم الذي يضعه الوالد لابنه المتوهم وجوده خارجاً في المستقبل، وكعلم القبيلة فإنه موضوع لمجموع أبناء الأب الموجودين حين الوضع وغير الموجودين حينه فإن المجموع لا وجود له إلا في ذهن الواضع، فقولهم تشخص العلم الشخصي خارجي أغلبي أفاده يس. والمراد بقوله يعين المسمى أنه يدل على مسمى معين لا أنه يحصل له التعيين لأنه معين في نفسه فيلزم تحصيل الحاصل.

قوله: (حال) أو صفة مفعول مطلق محذوف أي يعين تعييناً مطلقاً. قوله: (ويجوز أن يكون إلخ) هذا أولى بل متعين لأن المعرف هو الذي يجعل مبتدأ والتعريف هو الذي يجعل خبراً ولأن علمه معرفة ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة على ما سيأتي. قوله: (بضميره) أي ضمير ملابسه كما يدل عليه قوله: والتقدير علم المسمى إلخ. قوله: (مجرداً عن القرائن الخارجية) أي الخارجية عن ذات الاسم كما سيصرح به والمراد غير الوضع إذ لا بد منه وهو من القرائن كما في الروداني. قوله: (النكرات) كرجل وفرس فإنهما لا تعيين فيهما أصلاً، وكشمس وقمر فإنهما وإن عينا فردين لكن ذلك التعيين لأمر عرض بعد الوضع وهو عدم وجود غيرهما من أفراد المسمى. وأما بحسب الوضع فلا تعيين فيهما. ودخل نحو زيد مسمى به جماعة فإنه باعتبار كل وضع يعين مسماه، والشيوع إنما جاء من تعدد الأوضاع وهو أمر عارض. ولا يخرج بقوله مطلقاً لأنه وإن احتاج في تعيين مسماه إلى قرينة من وصف أوصافه أو نحوهما لكن ذلك الاحتياج عارض لا بالنسبة إلى أصل

إما لفظية كأل والصلة، أو معنوية كالحضور والغيبة. ثم العلم على نوعين: جنسي وسيأتي، وشخصي ومسماه العاقل وغيره مما يؤلف من الحيوان وغيره (كَجَعْفَرٍ) لرجل (وَخِرْنِقَا) لامرأة، وهي أخت طرفة بن العبد لأمه (وَقَرَنٍ) لقبيلة ينسب إليها أويس القرني (وَعَدَنٍ) لبلد (وَلاحِقٍ) لفرس (وشَذْقَم) لجمل (وَهَيْلَةٍ) لشاة (وَوَاشِقٍ) لكلب (وَاسماً أَتَى) العلم، والمراد به هنا ما ليس بكنية ولا بلقبٍ (وَ) أتى (كُنْيَةً) وهي ما صدر بأب أو أم، كأب بكر وأم هانىء (و) أتى (وَلَقَبَا) وهو ما أشعر برفعة مسماه ....

الوضع كبقية المعارف. قوله: (كأل) ولو للعهد الذهني لأن المراد بمدخولها الحقيقة وهي معينة وكونها مرادة في ضمن فرد مبهم لا يخرجها عن التعيين. قوله: (كالحضور) أي في ضميري المتكلم والمخاطب. وقوله: والغيبة أي ومرجع الغيبة يعني أن تعين معنى ضمير الغيبة بواسطة مرجعه. أما إذا كان المرجع معرفة فالتعيين ظاهر، وأما إذا كان نكرة فلأن معناه الشيء المتقدم فتعين معناه من حيث أن المراد به الشيء المتقدم بعينه، وإن كان عين ذلك الشيء مبهمة فسقط ما للبعض هنا. وكان عليه أن يقول: أو حسية كالإشارة الحسية في اسم الإشارة لأنها القرينة التي بها تعين مدلول اسم الإشارة لا مجرد الحضور كما زعمه البعض مدخلاً لقرينة اسم الإشارة في قوله: أو الحضور. ويمكن أن يقال: أراد الشارح بالمعنوية ما قابل اللفظية فشمل الحسية فافهم.

قوله: (لرجل) أي مخصوص وكذا يقال فيما بعد وهو منقول عن اسم النهر الصغير. قوله: (وخرنقا) هو منقول عن اسم ولد الأرنب. قوله: (أخت طرفة) بفتح الراء كما في القاموس. قوله: (وعدن لبلد) أي بساحل اليمن تصريح. قوله: (ولاحق لفرس) أي لمعاوية بن أبي سفيان رضي اللّه تعالى عنهما تصريح. قوله: (وشذقم) ضبطه بعضهم بالذال المعجمة وبعضهم بالمهملة وهو الذي يقتضيه صنيع القاموس، وذكر شيخنا فيه الوجهين. وقوله لجمل أي للنعمان بن المنذر. قوله: (وواشق لكلب) قال في التصريح: ذكر في النظم سبعة أعلام وثامنها علم الكلب وفي ذلك موازاة لقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [سورة الكهف، الآية: ٢٢]. قوله: (والمراد به هنا) أي بخلافه في تعريف العلم فإن المراد به ما قابل الفعل والحرف. ويطلق أيضاً الاسم ويراد به ما قابل الصفة، وقوله ما ليس أي علم ليس إلخ. قوله: (وكنية) من كنيت أي سترت. واعلم أنه قد يقصد بالكنية التعظيم، والفرق بينها حينئذ واللقب المقصود به التعظيم أن التعظيم في اللقب بمعناه، وفي الكنية لا بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم لأن بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمها وقد يقصد بها التفاؤل كتكنية الصغير تفاؤلاً بأن يعيش حتى يصير له ولد أفاده الروداني. قوله: (وهي ما صدّر) أي علم مركب تركيباً إضافياً صدر فلا انتقاض بنحو أبو زيد قائم وأب لزيد قائم مسمى بهما لأن المركب الإضافي في الأول جزء العلم لا هو والثاني لا إضافة فيه أفاده الشنواني. قوله: (بأب أو أم) أو ابن أو بنت أو أخ أو أخت أو عم أو عمة أو خال أو خالة كما ذكره سم.

قوله: (وهو ما أشعر) أي بحسب وضعه الأصلي لا العلمي إذ بحسب وضعه العلمي لا إشعار

أوضعته كزين العابدين، وبطة (وَأَخِّرَنْ ذَا) أي أخر اللقب (إنْ سِواهُ) يعني الاسم (صَحِبَا) تقول: جاء زيد زين العابدين، ولا يجوز جاء زين العابدين زيد لأن اللقب في الأغلب منقول من غير الإنسان كبطة، فلو قدم لأوهم إرادة مسماه الأول وذلك مأمون بتأخيره. وقد ندر تقديمه في قوله:

له إلا بالذات كذا قال جمع من أرباب الحواشي، والمتجه عندي أنه يشعر بحسبه أيضاً وإن كان المقصود بالذات الدلالة على الذات إذ الإشعار الدلالة الخفية وهي لا تنافي كون المقصود بالذات ما ذكر، ولا مانع من قصد الواضع ذلك تبعاً. ثم رأيت في التصريح عن بعضهم في كلام السيد ما يؤيده. وأورد على تعريف اللقب أنه يشمل بعض الأسماء نحو محمد ومرة وبعض الكنى نحو أبي الخير وأبي جهل. وأجيب بأن ما وضع للذات أولاً فهو الاسم أشعر أو لم يشعر صدّر أو لم يصدر، ثم ما وضع ثانياً وصدر فهو الكنية أشعر أو لم يشعر، ثم ما وضع ثالثاً وأشعر فهو اللقب. فالإشعار وعدمه والتصدير وعدمه غير منظور إليه في الموضوع أولاً، والإشعار وعدمه غير منظور إليه في الموضوع ثانياً كذا نقل عن سم، والأقرب عندي من هذا وجهان: **الأول**: أن الاسم هو الموضوع أولاً للذات واللقب الموضوع لا أولا لها مشعراً بالرفعة أو الضعة فبينهما التباين وأن الكنية ما صدرت بأب أو أم سواء وضعت أولاً أشعرت أولاً فتجامع كلاً منهما وتنفرد فيما وضع لا أولا ولم يشعر وإنما كان هذا أقرب من ذاك لشمول اللقب عليه ما وضع ثانياً وأشعر وشمول الكنية عليه ما وضع ثالثاً وصدر وعدم شمولها على ذاك ما ذكر فيلزم عليه كون ما ذكر واسطة وهو خلاف المقرر، ولأن اشتراط كون ومنع الكنية ثانياً واللقب ثالثاً مع كونه لا وجه له مخالف لكلام المحدثين وغيرهم حيث جعلوا بعض الكنى من الأسماء كما في أم كلثوم فقد قالوا اسمها كنيتها. **الثاني**: ما قيل أنه يصح اجتماع الثلاثة والفرق بينها بالحيثية وإنما كان هذا أيضاً أقرب من ذاك لما مر، وفي الروداني: أن المفهوم من كلام الأقدمين أن الاسم ما وضع أول مرة كائناً ما كان، والكنية ما وضع بعد ذلك وصدر بأب أو أم دل على المدح أو الذم أولاً، واللقب ما وضع بعد ذلك أيضاً أي بعد الاسم وأشعر بمدح أو ذم ولم يصدر بأب أو أم فهي متباينة اهـ. ويرد عليه أيضاً أنه مخالف لما نقلناه عن المحدثين وغيرهم فتأمل.

قوله: (أوضعته) بفتح الضاد أو كسرها أي خسته وهاؤه عوض عن الواو. قوله: (يعني الاسم) تفسير للسوي وأبقاه كثير على عمومه مرجحين وجوب تأخيره عن الكنية أيضاً، ويؤيده تعليل الآتي بقوله لأن اللقب في الأغلب إلخ لاقتضائه وجوب تأخيره عن الكنية أيضاً لجريانه فيها، ولا يدل على التخصيص قول المصنف وأن يكونا مفردين كما سيأتي للشارح لما يأتي عن سم، ومحل وجوب تأخير اللقب عن الاسم إذا لم يكن اجتماعهما على سبيل إسناد أحدهما إلى الآخر وإلا أخر منهما ما قصد المتكلم الحكم به. قوله: (لأن اللقب إلخ) وقيل لأنه لو قدم ضاعت فائدة الاسم لأنه يفيد فائدة الاسم وزيادة ولأنه يشبه الصفة وهي متأخرة عن الموصوف، وقوله في الأغلب احتراز عن نحو زين العابدين. قوله: (فلو قدم لأوهم) يؤخذ منه أنه إذا انتفى ذلك الإيهام

أَنَـا ٱبنُ مُزَيْـقِيَـا عَـمْـرو وَجَـدِّي ... أَبُـوهُ مُـنْـذِرٌ مَـاءُ الـسَّـمَـاءِ[(١)]

وقوله:

بِأَنَّ ذَا ٱلْكَلْبِ عَمْراً خَيرُهُمْ حَسَباً ... بِبَطْنِ شِرْيَانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ[(٢)]

لاشتهار المسمى باللقب جاز تقديمه وهو كذلك كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [سورة النساء، الآية: ١٧١] أفاده يس.

قوله: (أنا ابن إلخ) الشاهد في مزيقيا حيث قدم اللقب على الاسم. وقصر مزيقيا للضرورة كما قاله الروداني. وإنما لقب به لأنه كان يلبس كل يوم حلتين، فإذا أمسى مزقهما كراهة أن يلبسهما ثانياً وأن يلبسهما غيره. وعمرو هذا من أجداد أوس بن الصامت، قائل هذا البيت أخي عبادة بن الصامت. وقوله: وجدي أي من جهة الأم. وإنما لقب منذر بماء السماء لحسن وجهه، وقيل هو في الأصل لقب أمه ثم استعمل فيه. ومراد الشاعر أنه نسيب الطرفين. قوله: (بأن ذا الكلب) أي

شواهد العلم

(١) قاله أوس بن الصامت الصحابي أخو عبادة بن الصامت رضي الله عنهما. وهو الذي ظاهر من امرأته ووطئها قبل أن يكفر فأمره ﷺ أن يكفر بخمسة عشر صاعاً من شعير على ستين مسكيناً. ومزيقياً بضم الميم وفتح الزاي وسكون الياء آخر الحروف وكسر القاف وتخفيف الياء الأخرى وهو لقب عمرو، وهو أحد أجداد أوس المذكور فلذلك قال: أنا ابن مزيقيا عمرو. وفيه الشاهد حيث قدم اللقب على الاسم والأصل تأخيره عن الاسم. وكان عمرو من ملوك اليمن يلبس كل يوم حلتين فإذا أمسى مزقهما كراهية أن يلبسهما ثانياً وأن يلبسهما غيره فلقب بذلك. وهو ابن عامر بن حارثة. قوله: (وجدي) مبتدأ وأراد به أحد أجداده من الأم. وقوله أبوه كلام إضافي مبتدأ ثان. قوله: (منذر) خبره والجملة خبر المبتدأ الأول، وهو منذر بن امرىء القيس بن النعمان بن امرىء القيس المحرق وهم ملوك الحيرة وعمال الأكاسرة، وأراد أوس بذلك أنه كريم الطرفين بسبب الجهتين. قوله: (ماء السماء) مرفوع لأنه صفة منذر. وكان يلقب بذلك لحسن وجهه. والذي ذكره أهل النقل أن أم المنذر كان يقال لها ماء السماء لحسنها، واشتهر المنذر بأمه فقيل له المنذر بن ماء السماء، واسمها مارية بنت عوف بن جشم.

(٢) قبله:

أَبْـلِـغْ هُـذَيْـلاً وَأَبْـلِـغْ مَـنْ يُـبَـلِّـغُـهَـا ... عَنِّي حَدِيثاً وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَكْذِيبُ

بـأن ذا الـكـلـب إلـخ. . . . .

قالتهما جنوب أخت عمرو ذي الكلب. وقيل ريطة بنت عاصم، والأول هو الأصح، وهما من قصيدة من البسيط ترثي بها أخاها عمرو أولها:

كُـلُّ ٱمْرِىءٍ بِمِحَالِ الدَّهْرِ مَكْرُوبُ ... وَكُـلُّ مَـنْ غَـالَـبَ الأَيَّـامَ مَـغْـلُـوبُ

ومحال الدهر بكسر الميم: كيده ومكره. قوله: (مكروب) أي مغلوب. وهذيلاً مفعول أبلغ. ومن موصولة. ويبلغها صلتها والضمير ترجع إلى هذيل اسم قبيلة. وحديثاً: مفعول ثان لأبلغ الأول ويقدر مثله لأبلغ الثاني. والتقدير أبلغ هذيلاً عني حديثاً وأبلغ من يبلغها عني حديثاً، والواو في وبعض =

تنبيه: لا ترتيب بين الكنية وغيرها فمن تقديمها على الاسم قوله:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ ... مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ[(١)]

ومن تقديم الاسم عليها قوله:

وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ ... سَمِعْنَا بِهِ إِلاَّ لِسَعْدٍ أَبِي عَمْرٍو[(٢)]

صاحب الكلب والباء متعلقة بأبلغ في البيت قبله وهو:

أبلغ هذيلاً وأبلغ من يبلغها ... عني حديثاً وبعض القول تكذيب

قالتهما أخت عمرو المذكور من قصيدة ترثيه بها أو لها:

كل امرىء بمحال الدهر مكروب ... وكل من غالب الأيام مغلوب

وقوله: ببطن شريان بكسر الشين المعجمة وفتحها اسم موضع دفن فيه عمرو. والشريان شجر يتخذ منه القسيّ، وببطن خبر أنّ إذا نصب خير على النعتية لعمرو خبر ثان إذا رفع على الخبرية لأن. قوله: (وغيرها) أي اسماً أو لقباً كما سيذكره. قوله: (أقسم باللّه أبو حفص عمر إلخ) بعده:

فاغفر له اللهم إن كان فجر

أنشده بعض العرب حين قال لعمر بن الخطاب رضي اللّه عنه: إن ناقتي قد نقبت فاحملني، فقال له عمركذبت وحلف على ذلك. والنقب والدبر رقة الخف. وفجر حنث في يمينه كذا في التصريح. قوله: (هالك) أي ميت. وسعد أبو عمرو هو سعد بن معاذ سيد الأوس رضي اللّه تعالى

= القول للحال. قوله: (بأن) يتعلق بقوله حديثاً والأظهر أنه بدل منه. وذا الكلب اسم إن وهو لقب عمرو أخي جنوب. وفيه الشاهد حيث قدم اللقب على الاسم. قوله: (نسباً) تمييز والباء في بطن شريان في محل النصب على الحال والتقدير عمراً كائناً ببطن شريان. وكان عمرو قد دفن فيه. وهو بكسر الشين المعجمة وفتحها شجر: يعمل منه القسى. وقوله يعوي حوله الذئب: جملة وقعت صفة لبطن شريان.

(١) (أقسم بالله أبو حفص عمر) قال ابن يعيش: قاله رؤبة وهذا خطأ لأن وفاة رؤبة في سنة خمس وأربعين ومائة ولم يدرك عمر رضي الله عنه ولا عده أحد من التابعين، وإنما قاله أعرابي كان استحمل عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقال: إن ناقتي قد نقبت فقال له كذبت ولم يحمله فقال:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ ... مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ ... فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرْ

يقال: نقب البعير ينقب من باب علم يعلم إذا رق خفه، ودبر البعير أيضاً من هذا الباب إذا حفي. وقوله: إن كان فجر أي حنث في يمينه. والشاهد فيه حيث قدم الكنية على الاسم.

(٢) قاله حسان بن ثابت الأنصاري الصحابي رضي الله عنه شاعر رسول الله ﷺ: توفي قبل الأربعين في خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وعمره مائة وعشرون سنة، وهو من الطويل. قوله: (هالك) أي ميت، وأصل الهلاك السقوط. قوله: (سمعنا به) جملة في محل الجر لأنها صفة لهالك والباء في به في محل النصب على المفعولية، واللام في لسعد تتعلق باهتز. وأراد به سعد بن معاذ الأنصاري رضي الله عنه الذي استشهد زمن الخندق، وصح أنه عليه الصلاة والسلام قال: «**اهْتَزَّ العَرْشُ** =

وكذلك يفعل بها مع اللقب أهـ . وقد رفع توهم دخول الكنية في قوله سواه بقوله: (وَإِن يَكُونَا)أي الاسم واللقب (مُفرَدَيْنِ فَأَضِف) الاسم إلى اللقب (حتماً) إن لم يمنع من الإضافة مانع على ما سيأتي بيانه. هذا ما ذهب إليه جمهور البصريين، نحو: هذا سعيد كرز يتأولون الأول بالمسمى والثاني بالاسم، وذهب الكوفيون إلى جواز اتباع الثاني للأول على أنه بدل منه أو عطف بيان نحو: هذا سعيد كرز، ورأيت سعيداً كرزاً ومررت بسعيد كرز. والقطع إلى النصب بإضمار فعل، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ نحو: مررت بسعيد كرزا وكرز، أي أعني كرزا وهو كرز (وإِلاَّ) أي وإن لم يكونا مفردين: بأن كانا مركبين نحو: عبد الله أنف الناقة، أو الاسم نحو:

عنه. قوله: (وكذلك يفعل بها مع اللقب) ذهب قوم كابن الصائغ والمرادي إلى تأخير اللقب عن الكنية وأبقوا قوله سواه على ظاهره من العموم. قوله: (وقد رفع إلخ) قال سم: الرفع ممنوع لصدق قوله: وإن يكونا مفردين مع عموم قوله سواه: أي وإن يكن اللقب وسواه مفردين كما في الاسم واللقب: ولا يمنع ذلك كون بعض أفراد سواه لا يكون إلا مركباً كالكنية.

قوله: (مفردين) المراد بالمفرد هنا ما قابل المركب، كما أن المراد به في باب الإعراب ما قابل المثنى والمجموع والملحق بهما والأسماء الستة، وفي باب المبتدأ ما قابل الجملة، وفي باب لا والمنادى ما قابل المضاف والمشبه به. وأما إطلاقه على ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فاصطلاح منطقي. قوله: (فأضف حتما) لا يخفي أن الإضافة بالتأويل الآتي في الشرح تخرج عن إضافة الاسم إلى اسم اتحد به في المعنى لأنها على التأويل الآتي تكون من إضافة المسمى إلى الاسم، فمعنى الاسم الأول الذات دون الثاني لأن المقصود منه لفظه، فمعناه اللفظ الواقع في التركيب المستعمل في الذات فلا تنافي بين قوله هنا فأضف حتماً وقوله فيما سيأتي:

ولا يضاف اسم لما به اتحد

معنى. وإن ذكره شيخنا والبعض. قوله: (كرز) هو في الأصل خرج الراعي ويطلق على اللئيم والحاذق. قوله: (يتأولون الأول بالمسمى إلخ) أي غالباً وإلا فقد يعكسون كما في كتبت سعيد كرز ونحوه من كل تركيب لا يناسب الحكم فيه إلا ذلك. قوله: (وذهب الكوفيون) أي وبعض البصريين كما يدل عليه ما قبله وهذا المذهب هو الحق وجرى عليه في التسهيل. قوله: (على أنه بدل منه) أي بدل كل من كل وجوّز الدنوشري وجهاً ثالثاً وهو أن يكون تأكيداً بالمرادف. قوله: (والقطع) يفيد أن البدل والبيان يقطعان وهو كذلك كما يفيده كلام الشنواني، ونقله يس عن بعضهم، وصرح به الروداني. وقال بعضهم لا يقطعان إلا شذوذاً. قوله: (بإضمار فعل) أي جوازاً وكذا قوله بإضمار مبتدأ فيجوز إظهارهما صرح به في التصريح. قوله: (وإلا إلخ) ظاهره وصريح كلام الشارح امتناع

= **لِمَوْتِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذِ**» وعن هذا أخذ حسان وقال: وما اهتز إلخ. وقوله أبي عمرو مجرور لكونه صفة لسعد. وفيه الشاهد حيث أخره وهو كنية عن الاسم وهو عكس ما في البيت السابق.

عبد الله بطة، أو اللقب نحو: زيد أنف الناقة امتنعت الإضافة للطول؛ وحينئذ (أَتبع الَّذِي رَدِفْ) وهو اللقب للاسم في الإعراب بياناً أو بدلاً، ولك القطع على ما تقدم؛ وكذا إن كانا مفردين ومنع من الإضافة مانع كأل نحو الحارث كرز (وَمِنهُ) أي بعض العلم (مَنقُولٌ) عن شيء سبق استعماله فيه قبل العلمية، وذلك المنقول عنه مصدر (كَفَضْلٍ وَ) اسم عين مثل (أَسَدْ) واسم فاعل كحارث. واسم مفعول كمسعود، وصفة مشبهة كسعيد، وفعل ماض كشمر علم فرس. قال الشاعر:

أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضيفِ بُرْدَهُ وَجَدِّيَ يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا

وفعل مضارع كيشكر قال الشاعر:

وَيَشْكُرُ اللهَ لاَ يَشْكُرُهُ

الإضافة إذا كان الأول مفرداً والثاني مركباً والوجه خلافة كما صرح به الرضي لجواز كون المضاف إليه مركباً كغلام عبد الله بخلاف المضاف.

قوله: (أتبع الذي ردف) أي تبع الاتباع، الأول اصطلاحي والثاني لغوي فليس في كلامه طلب تحصيل الحاصل الذي هو عبث. وهذا الأمر كناية عن منع الإضافة فلا ينافي ما صرح به الشارح من جواز القطع. وأتبع جواب إن الشرطية المدغمة في لا، وحذف الفاء للضرورة. قوله: (بياناً) وهذا أنسب بكون اللقب أوضح. قوله: (كأل) وككون اللقب وصفاً في الأصل مقروناً بأل كهارون الرشيد ومحمد المهدي قاله في التصريح. قوله: (عن شيء) أي معنى، وضمير سبق استعماله راجع إلى بعض العلم، وضمير فيه راجع إلى شيء، فالمنقول عنه معنى لا لفظ، هذا مفاد هذه العبارة. وقوله: وذلك المنقول عنه مصدر كفضل واسم عين مثل أسد إلخ يفيد أن المنقول عنه لفظ ويمكن إرجاع عبارته الثانية إلى الأولى بتقدير مضاف في الثانية أي معنى مصدر إلخ والعكس بتقدير مضاف في الأولى أي عن لفظ شيء إلخ، ولا يرد على هذا اتحاد المنقول والمنقول عنه لاختلافهما صفة، فإن لفظ فضل مثلاً متصف قبل العلمية بالمصدرية وبعدها بالعلمية وهذا الاختلاف كاف. بقي أنه يرد على الشارح أنه خالف ظاهر المتن بلا حاجة حيث جعل قوله كفضل إلخ تمثيلاً للمنقول عنه، وظاهر المتن أنه تمثيل للمنقول فتدبر اهـ.

قوله: (سبق استعماله فيه) الأولى سبق وضعه له ليدخل في المنقول ما وضع لشيء ولم يستعمل فيه ثم نقل لغيره فإنه من المنقول كما يفيده كلام الجامع وصرح به شارحه. قوله: (قبل العلمية) أل للعهد الحضوري أي قبل النوع الحاضر من العلمية، فيتناول الحد ما استعمل قبل نوع العلمية الحاضرة في نوع آخر من العلمية كأسامة علماً لشخص فهو من المنقول كما قاله الشنواني وغيره، وباعتبارنا النوع دون الشخص يندفع ما قاله الروداني من أن جعل أل للعهد الحضوري يقتضي أن سعاد مسمى به امرأة غير الأولى منقول وهو باطل فافهم. قوله: (أبوك حباب) أي جبان على ما قيل، ولم أجده في القاموس ولا غيره. وفي القاموس: أنهم سموا بمضموم الحاء ناساً

وجملة وسيأتي (وَ) بعضه الآخر (ذُو ٱرْتِجَالٍ) إذ لا واسطة على المشهور. وذهب بعضهم إلى أن الذي علميته بالغلبة لا منقولا ولا مرتجل. وعن سيبويه أن الأعلام كلها منقولة. وعن الزجاج كلها مرتجلة. والمرتجل هو ما استعمل من أول الأمر علماً (كَسُعَادَ) علم امرأة (وَأُدَدْ) علـم رجل (وَ) عن المنقول ما أصله الذي نقل عنه (جُمْلَةٌ) فعلية والفاعل ظاهر كبرق نحوه وشاب قرناها، أو ضمير بارز كأطرقا، علم مفازة، قال الشاعر:

وشيطاناً، ويطلقونه على الحية، وسموا بمفتوحها ومكسورها ناساً وذكر للثلاثة معاني أخر لا تناسب هنا. وسارق الضيف من إضافة الوصف لفاعله وبرده مفعول له. وقد يقال: لا شاهد في البيت لاحتمال أن يكون منقولاً من جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر إلا أن يقال النقل من الجملة خلاف الغالب، والشي يحمل على الغالب ما لم يصرفه عنه صارف، وكذا يقال في الشاهد بعده. قوله: (وذو ارتجال) من ارتجل الخطبة والشعر أي ابتدأهما من غير تهيؤ لهما قبل. فمعنى كون العلم مرتجلاً أنه ابتدىء بالتسمية به من غير سبق استعماله من غير علم قاله الدماميني. قوله: (إذ لا واسطة إلخ) علة لمقدر أي وزدت لفظ الآخر المفيد للحصر مع أن عبارة الناظم لا تؤديه لأنه لا واسطة.

قوله: (لا منقول ولا مرتجل) أما الأول فلأن النقل يستدعي الوضع للمعنى الثاني ولا وضع فيه له، وأما الثاني فلأنه سبق له استعمال في غير العلمية والتحقيق أنه منقول بوضع تنزيلي لأن غلبة استعمال المستعملين بمنزلة الوضع منهم كما ذكره سم في الآيات البينات. قوله: (كلها منقولة) أي لأن الأصل في الأسماء التنكير ولا يضر جعل المعنى الأصلي للاسم الذي يتوهم أنه مرتجل. قوله: (كلها مرتجلة) مبني على قوله أن المرتجل ما لم يتحقق عند وضعه قصد نقله من معنى أول، وهذا القصد غير متحقق وموافقة بعض الأعلام نكرة أو وصفاً أو غيرهما أمر اتفاقي لا بالقصد. قوله: (ما استعمل من أول الأمر علماً) أورد عليه أنه غير جامع لعدم صدقه على ما وضع للذات ابتداء ولم يستعمل فيه مع أنه علم مرتجل، إذ لا يشترط في العلمية الاستعمال كما هو ظاهر قول التفتازاني: العلم ما وضع لمسمى بمشخصاته وغير مانع لصدقه على علم الشخص المنقول من علم الجنس كأسامة علماً لشخص. ويمكن دفع هذا بأن المراد العلمية الحاضرة كما مر. قال البعض: فكان الأولى أن يقول ما وضع لشيء لم يسبق وضعه لغير اهـ. وفيه أنه يخرج عن هذا العلم المرتجل المسمى به شخص بعد تسمية آخر به فيكون هذا أيضاً غير جامع فتأمل. قوله: (وأدد) نوزع بأنه جمع أدة بمعنى المرة من الودّ فالهمزة بدل من واو كما في أقتت فهو منقول من جمع لا مرتجل. قوله: (ومن المنقول إلخ) أشار بذلك لدفع ما يوهمه ظاهر المتن من عطفه على ما قبله المقتضي كونه قسيماً للمنقول والمرتجل. وإنما تكلم على المنقول من جملة، والمنقول من مركب مزجي، والمنقول من متضايفين دون المنقول من بقية المركبات كالمركب التقييدي لكونها المسموعة عن العرب دون غيرها. قاله يس. قوله: (قرناها) أي ذؤابتاها.

عـلـى أَطْـرِقَـا بَـالِـيَـاتِ ٱلْـخِـيَـام[١]

أو مستتر كيزيد في قوله:

نُـبِّـئْـتُ أَخْـوَالِـي بَـنِـي يَـزِيـدُ ظُـلْـماً عَـلَـيْـنَـا لَـهُـم فَـدِيـدُ[٢]

قوله: (على أطرقا باليات الخيام) يحتمل أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر، ويحتمل أن الجار والمجرور متعلق بقوله عرفت الديار في البيت السابق. وباليات الخيام منصوب على الحال من الديار. وسميت تلك المفازة بأطرقاً لأن السالك فيها يقول لصاحبيه أطرقا أي اسكتا مخافة ومهابة. قاله العيني. قوله: (نبئت) أي أخبرت يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل: **الأول** التاء التي نابت عن الفاعل.

---

(١) تمامه:

إلاَّ ٱلـثُّـمَـامَ وَإلاَّ ٱلْـعِـصِـي

قاله أبو ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي، جاهلي إسلامي توفي في خلافة عثمان رضي الله عنه بطريق مكة. وقيل بمصر منصرفاً من إفريقيا، وكان غزاها مع عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما، وهو من قصيدة من المتقارب يذكر فيها خلو الديار عن ساكنيها. قوله: (على أطرقا) يتعلق بعرفت في قوله:

عَـرَفْـتُ ٱلـدِّيَـارَ كَـرَقْـمِ الـدَّوا ةِ يَـزْبُـرُهَـا الـكَـاتِـبُ الـحِـمْـيَـرِي

وهو أول القصيدة. وأطرقا بفتح الهمزة وسكون الطاء وكسر الراء وهو اسم علم لمفازة، وفيه الشاهد لأنه منقول من فعل الأمر. وهو من أطرق إذا سكت ونظر إلى الأرض. سميت بذلك لأن السالك فيها يقول لصاحبيه أطرقا مخافة ومهابة. والباليات جمع بالية من البلى بكسر الباء الموحدة، يقال: بلى يبلى. من باب علم يعلم إذا خلق، والخيام جمع خيمة. وليس هذا من قبيل إضافة الصفة إلى موصوفها، بل هو من قبيل إضافة البيال، نحو قولهم أخلاق ثياب. ويجوز فيه الوجهان الرفع على الابتداء وخبره على أطرقا. والنصب على الحال من الديار. والثمام بضم الثاء المثلثة وتخفيف الميم: نبت يحشى به فرج البيوت. وأراد به ما يستر به جوانب الخيمة. والعصي بكسر العين جمع عصا، وأراد بها قوائم الخيمة، ويجوز في إعرابهما أوجه: النصب في الثمام لأنه استثناء من موجب، وهو استثناء منقطع، والرفع على الابتداء والخبر محذوف تقديره إلا الثمام لم يبل. والرفع في العصى حملاً على المعنى، لأنه لما قال: بليت إلا الثمام كان معناه بقي الثمام، فعطف على هذا المعنى. ورفعهما من باب الاتباع على المعنى دون اللفظ نحو: أعجبني ضرب زيد العاقل برفع العاقل، أو يكونان بدلين على اللغة القليلة.

(٢) قاله رؤبة. قوله: (نبئت) على صيغة المجهول بمعنى أخبرت، يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل: **الأول**: التاء التي نابت عن الفاعل، **والثاني**: أخوالي، **والثالث**: قوله لهم فديد. وهي جملة من المبتدأ والخبر، والتقدير فادّين. والفديد بالفاء: الصياح. والمعنى: أخبرت أن هذه الجماعة الذين هم أقربائي لهم صياح من أجل ظلمهم علينا. وقوله بني يزيد: بدل من أخوالي أو عطف بيان. وفيه الشاهد، فإن يزيد بضم الدال اسم علم منقول عن المركب الإسنادي دل عليه ضمة الدال لأنها تدل على الحكاية. وكونها محكية تدل على أنها كانت جملة إسنادية في الأصل، إذ لا يحكى غيرها. وقال ابن يعيش: وصوابه تزيد بالتاء المثناة من فوق، وهو اسم رجل وإليه تنسب الثياب التزيدية. وقال الرشاطي تزيد في الأنصار: وهو تزيد بن جشم بن الخزرج، وفي قضاعة تزيد بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة. وظلماً نصب على التعليل ويجوز أن يكون حالاً بتقدير ظالمين. ويجوز أن يكون مفعولاً ثالثاً ويكون ما بعده كالتفسير. ويجوز أن يكون تمييزاً أي يصيحون ظلماً لا عدلاً. وهذا أضعفها.

ومنه إصمت علم مفازة. قال الشاعر:

أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا ... بِوَحْشِ إِصْمِتَ فِي أَصْلابِهَا أَوَدُ

تنبيه: حكم العلم المركب تركيب إسناد وهو المنقول من جملة ....

الثاني أخوالي، وبني يزيد بدل أو بيان لاخوالي. **الثالث** جملة لهم فديد أي صياح، وظلماً مفعول لأجله ناصبه محذوف تقديره يصيحون، وعلينا متعلق بهذا المحذوف لا بفديد لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه، ولم يقل عليهم لأن المتكلم يغلب على غيره في إعادة الضمير تقول أنا وزيد فعلنا ولا تقول فعلا كذا في التصريح. وأنت خبير بأنه حيث كان العامل في ظلما وعلينا محذوفاً تقديره يصيحون كان هو الجدير بجعله المفعول الثالث فيكون جملة لهم فديد حالاً مؤكدة. والشاهد في يزيد فإنه علم منقول عن الجملة بدليل ضمة الدال، والمشهور في يزيد في البيت أنه بالياء التحتية. وتصويب ابن يعيش أنه بالتاء الفوقية أبو قبيلة من العرب تنسب إليه البرود التزيدية رده ابن الحاجب كما في زكريا بأن الرواية إنما صحت بالتحتية. وبأن تزيد بالفوقية لم يسمع إلا مفرداً لا جملة، ونظير يزيد في هذا البيت جلا في قوله:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا

على القول بأنه علم محكي منقول من نحو زيد جلا، فيكون جملة لا من نحو جلا زيد وإلا كان مفرداً منصرفاً لأن هذا الوزن لا يؤثر منع الصرف عند الجمهور. وقيل الموصوف محذوف أي أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها كذا في المغني والدماميني.

قوله: (ومنه إصمت) بهمزة قطع وميم مكسورتين. وإن كان الأمر من الصمت بهمزة وصل وميم مضمومتين على أنه من صمت بفتح الميم، وبهمزة وصل مكسورة وميم مفتوحة على أنه من صمت بكسرها لأن الأعلام كثيراً ما يغير لفظها عند النقل كما في التصريح. قوله: (أشلى) أي أغرى الصائد سلوقية أي كلاباً سلوقية نسبة إلى سلوق قرية باليمن. والباء في بها بمعنى مع. وقوله بوحش صلة أشلى. وقوله: في أصلابها أود أي عوج جملة في محل نصب صفة لسلوقية. وعندي وقفة في الاستشهاد بهذا البيت على النقل من جملة فعل الأمر وفاعله المستتر لأن إصمت في البيت مجرور بالفتحة كما هو شأن المنقول من الفعل وحده، ولو كان منقولاً من الجملة لوجب بقاء سكون الفعل كما وجب بقاء ضمه يزيد في البيت السابق وكون التحريك للضرورة بعيد. ثم رأيت بعضهم نقل عن بعض شرّاح التسهيل الاستشهاد به على النقل من الفعل وحده، ورأيت صاحب التصريح عدّ أصمت مما نقل من الفعل وحده كشمر ويشكر وهو يؤيد ما قلنا فاحفظه. قوله: (حكم العلم المركب تركيب إسناد) مثله المركب العددي فإنه يحكى وكذا المركب من حرفين كأنما أو حرف وفعل كقد قام أو حرف واسم كيازيد فكل ذلك يحكى، ولم ينص الشارح على ما ذكر لأنه شبيه بالمركب الإسنادي فكأنه داخل فيه. ويستثني من المركب من حرف واسم المركب من جار فوق حرف ومجرور فإن الأجود فيه إعراب الجار مضافاً لمجروره معطي ما له لو سمي به وحده بأن

أن يحكى أصله، ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر، لكنه بمقتضى القياس جائز اهـ. (وَ) من العلم (مَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا) وهو كل اسمين جعلا اسماً واحداً منزلاً ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث مما قبلها، نحو: بعلبك. وحضرموت، ومعد يكرب، وسيبويه و(ذَا) المركب تركيب مزج (إنْ بِغَيْرِ وَيْهِ تَمَّ) أي ختم (أُعْرِبَا) إعراب ما لا ينصرف على الجزء الثاني، والجزء الأول يبنى على الفتح ما لم يكن آخره ياء كمعد يكرب فيبنى على السكون. وقد يبنى ما تم بغيرويه على الفتح تشبيهاً بخمسة عشر. ....

يضعف آخره إن كان ليناً كفى ولا يضعف بل يجعل كيد ودم إن كان صحيحاً كمن ويجوز حكايته. وقيل: يجب الإعراب والإضافة في ثلاثي أو ثنائي صحيح كربّ ومن، والحكاية في ثنائي معتل كفى فإن كان الجار حرفاً أحادياً وجبت الحكاية عند الجمهور. وأجاز المبرد والزجاج إعرابهما مكملاً أولهما بتضعيف حرف لين يجانس حركته كما لو سمي به وحده فيقال في بزيد جاءني زيد كذا في الهمع. وأما المركب من تابع ومتبوع فكالمفرد كما صرح به شيخ الإسلام فيعرب بحسب العوامل. وأما نحو قائم أبوه فيعرب قائم بحسب العوامل ويبقى مرفوعه بحاله ومثله ضارب زيداً.

قوله: (أن يحكى أصله) أي ويكون معرباً تقديراً كما نقله يس عن السيد واللباب. وقيل مبني لا محكي. وذكر في التسهيل أنه ربما أضيف صدر ذي الإسناد إلى عجزه إن كان ظاهراً نحو: جاء برق نحره. واحترز من المضمر نحو: برقت وخرجت مسمى بهما فلا يجوز فيهما إلا الحكاية، وأجاز بعضهم إعرابه تقول هذا قمت ورأيت قمتا ومررت بقمت أفاده الدماميني. قوله: (ولم يرد عن العرب إلخ) بيان لمفهوم قوله سابقاً وجملة فعلية. قوله: (ومن العلم) الأولى ومن المنقول. قوله: (بمزج) أي مع مزج. قوله: (منزلاً ثانيهما) حال من ضمير جعلا الراجع إلى الاسمين. وقوله: منزلة تاء التأنيث مما قبلها أي في فتح ما قبلها وجريان حركات الإعراب عليها. واعترض اللقاني هذا الحد بأنه لا يشمل نحو معديكرب ولا نحو سيبويه، ومنشؤه جعل وجه التنزيل فتح ما قبلها وجريان حركات الإعراب غير المحلى عليها ولو جعل وجهه لزوم ما قبلها حالة واحدة في أحوال الإعراب الثلاثة وجريان حركات الإعراب ولو محلاً لم يتجه هذا الاعتراض. وقد يؤيد ما قلنا التعبير بتاء التأنيث التي قد يكون ما قبلها ساكناً كما في بنت وأخت دون هاء التأنيث فتأمل. قوله: (ومعديكرب) بكسر الدال شذوذاً والقياس فتحها كمرمي ومسعى قاله المصرح هنا، لكن قال في باب النداء: معنى معديكرب عداه الكرب أي تجاوزه اهـ. وقضيته أنه اسم مفعول أعلّ إعلال مرمى فلا شذوذ في كسر داله لا مفعل فإنه خلاف المعنى المذكور قاله الروداني، ويبعد كونه اسم مفعول تخفيف يائه إذ القياس تشديدها كما في مرميّ.

قوله: (يبني على الفتح إلخ) كان الأولى والأخصر يبقى على ما كان عليه من فتح أو سكون لأنهما ليسا للبناء. قوله: (تشبيهاً بخمسة عشر) أي تشبيهاً بصنف آخر من المزجي والمركب

وقد يضاف صدره إلى عجزه والأول هو الأشهر. أما المركب المزجي المختوم بويه كسيبويه وعمرويه فإنه مبني على الكسر لما سلف. وقد يعرب غير منصرف كالمختوم بغيرويه (وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَهْ) وهو كل اسمين جعلا اسماً واحداً منزلا ثانيهما من الأول منزلة التنوين. وهو على ضربين: غير كنية (كَعَبْدِ شَمْسٍ وَ) كنية مثل (أَبِي قُحَافَهْ) وإعرابه إعراب غيره من المتضايفين (وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ) التي لا تؤلف غالباً كالسباع والوحوش والأحناش (عَلَمْ) عوضاً عما فاتها من وضع الأعلام لأشخاصها لعدم الداعي إليه. وهذا هو النوع الثاني من نوعي العلم وهو ....

العددي، فلا يقتضي كلامه أن العددي ليس من المزجي كما زعمه البعض تبعاً لغيره. ولا ينافيه تعريفه السابق لأن المراد بالإعراب فيه ما يشمل الإعراب المحلي كما مر، لكن قال يس إذا كان العددي من المزجي ورد أنه إذا سمي به يحكى كما صرح به اللقاني، والناظم لم يذكر الحكاية في المزجي اهـ. وهو مدفوع بأنه لا مانع من اختصاص صنف من نوع بحكم وأن المصنف لم يذكر الحكاية في المزجي لأن كلامه في المزجي غير العددي. قوله: (وقد يضاف صدره إلى عجزه) فيخفض العجز ويعطي ما يستحقه لو انفرد من صرف وغيره نحو: هذا رام هرمز. ويجري الأول بوجوه الإعراب إلا أن الفتحة لا تظهر في المعتل نحو معد يكرب وقد يمنع العجز من الصرف مطلقاً مع جريان الأول بوجوه الإعراب اهـ. دماميني بإيضاح وزيادة من الهمع. قوله: (لما سلف) علة لكون البناء على الكسر لأن مراده بما سلف كون الكسر الأصل في التخلص من التقاء الساكنين. وأما أصل البناء فلأن ويه اسم صوت وهو مبني لما سيأتي في بابه فبني سيبويه تغليباً لجانب الصوت لأنه الآخر. قوله: (وقد يعرب غير منصرف إلخ) وقد يبني على الفتح كخمسة عشر قاله في الهمع. قوله: (وهو على ضربين إلخ) نبه على حكمة تعداد المثال، ويحتمل أن تكون حكمته الإشارة إلى أنه لا فرق في الجزء الأول بين أن يكون معرباً بالحركات أو الحروف، وفي الثاني بين أن يكون منصرفاً أو غير منصرف.

قوله: (وإعرابه إعراب غيره من المتضايفين) أي لأنهم أجروا على كلمتيه أحكامهما قبل العلمية فأعربوا الجزأين وأعطوا جزءه الأخير حكم العلم فمنعوا صرف أوبر وهريرة في بنات أوبر وأبي هريرة، وقالوا جاء أبو بكر بن زيد بترك تنوين بكر مع أن الموصوف بابن مجموع المركب قاله ابن هشام وغيره. قوله: (ووضعوا) أي العرب وإسناد الوضع إليهم مجاز لكونه ظهر على ألسنتهم وإلا فالواضع على الأصح هو الله تعالى. وفي كلامه إشارة إلى أن علم الجنس سماعي فلا يقاس على ما ورد منه. قوله: (غالباً) وقد يوضع العلم الجنسي لجنس يؤلف كما سيذكره الشارح في الخاتمة. قوله: (والوحوش) عطف عام لشموله ما لا يعدو بنابه. وقوله والأحناش بحاء مهملة ثم سين معجمة آخره عطف مغاير لأن الحنش ـ كما في القاموس ـ الذباب والحية وكل ما يصطاد من الطير والهوام وحشرات الأرض وهي صغار دوابها. قوله: (لعدم الداعي) علة للفوات والداعي هو

(كَعَلَمِ الْأَشْخَاصِ لَفظاً) فلا يضاف، ولا يدخل عليه حرف التعريف؛ ولا ينعت بالنكرة، ويبتدأ به، وتنصب النكرة بعده على الحال، ويمنع من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كالتأنيث في أسامة وثعالة ووزن الفعل في بنات أوبر وابن آوى، والزيادة في سبحان علم التسبيح، وكيسان علم على الغدر. وعلم مفعول بوضعوا، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة. ولفظاً تمييز: أي العلم الجنسي كالعلم الشخصي من حيث اللفظ (وَهُوَ) من جهة المعنى ....

الألفة. قوله: (وهو كعلم الأشخاص) ظاهره أن كعلم خبر مبتدأ محذوف والأولى أنه نعت لعلم. قوله: (فلا يضاف) أي ما دامت علميته فإن نكر جازت إضافته وكذا يقال فيما بعده.

فائدة: قد ثنوا وجمعوا علم الجنس أيضاً فقالوا الأسامتان والأسامات. وينبغي أن يكون ذلك كما في الارتشاف بالنظر إلى الشخص الخارجي لا الكلي الذهني لاستحالة ذلك فيه اهـ. شرح الجامع وتقدم في مبحث جمع المذكر السالم أنه لا يجمع منه بالواو أو الياء والنون إلا علم الشمول التوكيدي كأجمع فيقال أجمعون.

قوله: **(ويبتدأ به)** أي بلا مسوّغ وكذا يقال فيما بعده. قوله: (بعده) إنما قيد به لأن تقدم الحال مسوّغ لمجيئها من النكرة.

قوله: **(في بنات أوبر)** علم على ضرب رديء من الكمأة. قوله: (وابن آوى) علم على حيوان كريه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب فيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل الأظفار يشبه صياحه صياح الظبيان قاله الكمال الدميري اهـ. تصريح. قوله: (علم التسبيح) أي عند قطعه عن الإضافة كما عليه البيضاوي، أو مطلقاً عليه كما عليه غيره، وإضافته للإيضاح كحاتم طيىء وفرعون وموسى فلا تبطل العلمية لأن المبطلة لها ما للتعريف أو التخصيص ومنع كثير علميته. قال الرضي: لا دليل على علميته لأن أكثر ما يستعمل مضافاً فلا يكون علماً وإذا قطع فقد جاء منوناً في الشعر كقول:

سبحانه ثم سبحانا نعوذ به

وقد جاء باللام كقوله:

سبحانك اللهم ذا السبحان

قالوا: دليل علميته قوله:

سبحان من علقمة الفاخر

ولا منع من أن يقال حذف المضاف إليه ونوى وبقي المضاف على حاله مراعاة لأغلب أحواله أعني التجرد عن التنوين كقوله.

خالط من سلمى خياشيم وفا

هذا وقول الشارح علم التسبيح كذا في بعض النسخ. وفي بعضها علم علىَ التسبيح وهو

(عَمّ) وشاع في أمته فلا يختص به واحد دون آخر، ولا كذلك علم الشخص لما عرفت. وهذا معنى ما ذكره الناظم في باب النكرة والمعرفة من شرح التسهيل من أن أسامة ونحوه نكرة معنى معرفة لفظاً، وأنه في الشياع كأسد، وهو مذهب قوم من النحاة لكن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم الجنس في الأحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما في المعنى أيضاً. وفي كلام سيبويه الإشارة إلى الفرق، فإن كلامه في هذا حاصلة: ....

المناسب لقوله: وكيسان علم على الغدر ويتعين عليه رفع علم بالخبرية لمحذوف أي وهو علم إلخ، ولا يصح جر علم على النعتية لسبحان لأن المقصود لفظه فيكون معرفة فلا يصح بالنكرة، وهكذا قوله علم على الغدر. قوله: (عمّ) فعل ماض كما أشار إليه الشارح بالعطف لا أفعل تفضيل حذفت همزته ضرورة لاقتضائه العموم في المفضل عليه وهو علم الشخص وليس كذلك. قوله: (في أمته) أي جماعته وأفراده. قوله: (وأنه في الشياع كأسد) أي الذي هو اسم جنس نكرة وهو من ذكر اللازم بعد الملزوم. قوله: (بين اسم الجنس) أي الذي هو النكرة كما للآمدي وابن الحاجب وجماعة وكما هو الظاهر من عبارات كثير من النحاة وسيصرح به الشارح نقلاً عن بعضهم. وأما ما في حواشي شيخنا السيد أن النحاة على أن اسم الجنس وضع للماهية بلا قيد الاستحضار ففيه ما فيه. قوله: (تؤذن بالفرق إلخ) إذ لو لم يكن بينهما فرق من جهة المعنى لزم التحكم.

قوله: (الإشارة إلى الفرق) أي بين علم الجنس واسم الجنس الذي هو النكرة على ما مر. ولما لم يبين سيبويه معنى اسم الجنس اتكالاً على ظهوره عندهم عبر بالإشارة. واشتهر عن كثير من العلماء الفرق بين الثلاثة بما حاصله: أن علم الجنس موضوع للحقيقة المعنية ذهناً باعتبار حضورها فيه بمعنى أن الحضور جزء مفهومه أو شرط على القولين، والصحيح عندي منهما الثاني وإن اقتصر البعض على الأول لأن التعين سواء كان شخصياً كما في علم الشخص أو ذهنياً كما في علم الجنس أمر اعتباري كما صرحوا به، فلو كان جزءاً داخلاً في مفهوم العلم لزم أن يكون مدلول العلم شخصياً أو جنسياً أمراً اعتبارياً لأن المجموع المركب من الوجودي والاعتباري اعتباري، وأن دلالة لفظ زيد مثلاً على مجرد الذات تضمن لا مطابقة، وكل من اللازمين في غاية البعد إن لم يكن باطلاً، واسم الجنس موضوع للحقيقة المعنية ذهناً لا بهذا الاعتبار والنكرة موضوعة للفرد المنتشر. قال البعض: ولي فيه وقفة لأن اسم الجنس على تقدير كونه موضوعاً للحقيقة يلزم أن يكون معرفة لأن الحقيقة حيث هي متحدة معينة ذهناً وعدم اعتبار قيد الحضور معها لا يخرجها عن التعين، وحينئذٍ فالفرق المذكور من جهة المعنى لا يجدي نفعاً في إجراء أحكام المعارف على علم الجنس دون اسمه، ويؤيد ذلك حكمهم على مدخول أل الجنسية في قولك: الرجل خير من المرأة بأنه معرفة من أن المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هي مع أن جعل اسم الجنس قسيماً للنكرة ينافي حصر الجمهور الاسم في المعرفة والنكرة، ومنهم القائلون بهذا الفرق فالذي يختاره العقل ويميل إليه أن اسم الجنس كالنكرة موضوع للفرد المنتشر كما سيذكره الشارح هذا كلامه. وأنا أقول: قال

. . . .

العلامة سم في الآيات البينات عند قول ابن السبكي العلم ما وضع لمعين إلخ ما نصه: فيه أي في تعريف العلم بما ذكر أن النكرة وضع لمعين أيضاً إذ الواضع إنما يضع لمعين فقوله: أي المحلى خرج النكرة ممنوع. ويجاب بأن المراد أنه وضع لمعين باعتبار تعينه فخرج النكرة فإنه وإن وضع لمعين لم يعتبر تعينه اهـ. وقد عرّف غير واحد من المحققين المعرفة بما وضع لمعين باعتبار تعينه. فتبين أن تعين الموضوع له حاصل في النكرة أيضاً، وأن الفرق بين النكرة والمعرفة اعتبار التعين في المعرفة وعدم اعتباره في النكرة، فوجود التعين المراد من الحضور في عبارة من عبر به في اسم الجنس من غير اعتباره لا يقتضي كونه معرفة واستناده إلى حكمهم على مدخول أل الجنسية بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هي من باب الاشتباه لأن المراد بقولهم من حيث هي في كلامهم على مدخول أل الجنسية عدم اعتبار الفرد معها بالكلية لا عدم اعتبار التعين لأنه معتبر في مدخولها كما صرح به السعد في مطوله ومختصره في الكلام على تعريف المسند إليه بأل، وكذا سائر المعارف كما علمت. ومن ثم فرقوا بين علم الجنس ومدخول أل الجنسية بأن دلالة الأول على اعتبار التعين بجوهره والثاني بقرينه أل. والمراد بقولهم من حيث هي في تعريف اسم الجنس عدم اعتبار التعين فيه وتشبثه بأن جعل اسم الجنس قسيماً للنكرة ينافي حصر الجمهور الاسم في المعرفة والنكرة، ومنهم القائلون بهذا الفرق لا ينهض لأن النكرة تطلق إطلاقين خاصاً وعاماً كما قاله يس وغيره: فتطلق تارة ويراد بها ما قابل المعرفة فتعم اسم الجنس، وتطلق تارة ويراد بها ما قابل اسم الجنس فتخص. إذا أشرقت في سماء بصيرتك شمس أنوار هذا التحقيق عرفت انحلال وقفته بحذافيرها والله ولي التوفيق. وكثيراً ما يخطر ببالي فرق آخر بين علم الجنس واسمه قريب من الفرق السابق وهو أن الحقيقة الذهنية لها جهتان: جهة تعينها ذهناً وجهة صدقها على كثيرين، فعلم الجنس هو ما وضع للحقيقة من حيث تعينها ذهناً بمعنى أن تعينها ذهناً هو المعتبر الملحوظ في وضعه دون الصدق فيكون الصدق حاصلاً غير مقصود في وضعه ولهذا كان معرفة، واسم الجنس ما وضع لها من حيث صدقها على كثيرين، بمعنى أن الصدق هو المعتبر الملحوظ في وضعه دون التعين فيكون التعين حاصلاً غير مقصود في وضعه ولهذا كان نكرة عند تجرده من أل والإضافة وهو فرق نفيس، وفي ظني أني رأيت ما يؤيده في كلام بعضهم، والذي استوجهه الشيخ الغنيمي وتلميذه الشبراملسي أن الفرق بين اسم الجنس والنكرة بأن اسم الجنس للحقيقة بلا قيد والنكرة للفرد اعتباري وأن كلاً من رجل وأسد يصح أن يكون نكرة واسم جنس بالاعتبارين المذكورين ويمكن مثله في فرقنا أيضاً هذا. وفي حواشي شيخنا السيد أن المراد بالذهن في هذا المقام ذهن المخاطب لأن المعتبر في جميع المعارف تعينها وعهدها في ذهن المخاطب، وكان رحمه الله تعالى يقرر ذلك في دروسه، ويعكر عليه أن بعض أصحاب الفرق الأول وهو المحقق الخسروشاهي شيخ القرافي صرح بأنه ذهن الواضع فاعرف ذلك.

أن هذه الأسماء موضوعة للحقائق المتحدة في الذهن، ومثله بالمعهود بينه وبين مخاطبه، فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام فلا يبعد أن يوضع له علم. قال بعضهم: والفرق بين أسد وأسامة أن أسداً موضوع للواحد من آحاد الجنس لا بعينه في أصل وضعه، وأسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن. فإذا أطلقت أسداً على واحد أطلقته على أصل وضعه، وإذا أطلقت أسامة على واحد فإنما أردت الحقيقة. ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد، فجاء التعدد ضمناً لا باعتبار أصل الوضع. قال الأندلسي شارح الجزولية: ....

قوله: (أن هذه الأسماء) أي أعلام الأجناس. قوله: (للحقائق المتحدة في الذهن) أي المتوحدة فيه، وانظر هل يقول سيبويه بأن اسم الجنس للحقيقة المتحدة ذهناً فيكون الفرق بين علم الجنس واسمه عنده اعتبار التعين في علم الجنس دون اسمه كما هو المشهور أو بأنه للفرد المنتشر فيكون الفرق عنده ظاهراً ولعل هذا أقرب إلى كلامه. قوله: (ومثله) أي نظيره وشبهه في اعتبار التعين فقط فلا يرد أن الممثل ماهية والممثل به فرد والضمير يرجع إلى الحقائق المتحدة في الذهن، وذكره للتأويل بالمذكور أو مدلول هذه الأسماء أي وتماثلهما يقتضي أن ما ثبت لأحدهما يثبت هو أو نظيره للآخر فلذلك قال فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام أي التي هي أحد طرق التعريف فلا يبعد أن يوضع له أي للمذكور من تلك الحقائق علم لأن العلمية أحد طرق التعريف أيضاً نظير أل. قوله: (قال بعضهم) هذا تأييد وإيضاح لما قاله سيبويه في علم الجنس وتصريح بما سكت عنه من بيان اسم الجنس. قوله: (لا بعينه) أي حالة كون الواحد غير ملتبس بتعينه في أصل وضعه. قوله: (أطلقته على أصل وضعه) أي إطلاقاً جارياً على أصل هو وضعه، أو المراد بالوضع الموضوع له والظرف حينئذٍ لغو متعلق بأطلقته والإضافة على كل للبيان وهذا على ما قدمه من أنه موضوع للواحد لا بعينه. وأما على أنه موضوع للحقيقة فإذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين من حيث وجودها فيه وصدقها عليه كان إطلاقاً حقيقياً وإلا كان مجازاً، وكذا يقال في علم الجنس إذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين كما قاله الفاكهي. وما ذكر من التفصيل هو الذي قاله السعد في مطوّله. والذي قاله الكمال بن الهمام ونقله عن المتقدمين أن إطلاق اسم الحقيقة على أفرادها حقيقة مطلقاً.

قوله: (وإذا أطلقت أسامة على واحد) أي معين كما في هذا أسامة مقبلاً أو مبهم كما في إن رأيت أسامة ففر منه. قوله: (فإنما أردت الحقيقة) أي لاحظت حال إطلاقه على الفرد ما تضمنه من الحقيقة فالذي استعمل فيه اللفظ عليه حقيقة هو الحقيقة الموجودة في الفرد. ويرد عليه أنه يجوز أن يريد بأسامة الفرد من غير ملاحظة الحقيقة فما ذكره من الحصر ممنوع ويمكن دفعه بأن كلامه في الإطلاق الحقيقي أي وإذا أطلقت أسامة على واحد إطلاقاً حقيقياً فيتم الحصر. قوله: (باعتبار الوجود) أي وجودها في ضمن الأفراد المستعمل فيها اللفظ، وقوله فجاء التعدد أي تعدد معنى أسامة تعدداً بدلياً ضمناً أي لزوماً من الإطلاق والاستعمال، إذ يلزم من إطلاقه على الحقيقة التي توجد في ضمن أفراد متعدد التعدد. وقوله: لا باعتبار أصل الوضع عطف على محذوف أي باعتبار الإطلاق والاستعمال لا باعتبار أصل الوضع فاندفع قول البعض كان المناسب لقوله لا باعتبار أصل

وهي مسألة مشكلة (مِنْ ذَاكَ) الموضوع علماً للجنس (أُمُّ عِرْيَطٍ) وشبوة (لِلْعَقْرَبِ وَهكذَا ثُعَالَةٌ) وأبو الحصين (لِلثَّعْلَبِ) وأسامة وأبو الحارث للأسد، وذؤالة وأبو جعدة للذئب (وَمِثْلُهُ بَرَّةُ) علم (لِلَمبَرَّةْ) بمعنى البرو (كَذَا فَجَارِ) بالكسر كحذام (عَلَمٌ لِلفَجرَةْ) بمعنى الفجور وهو الميل عن الحق. وقد جمعهما الشاعر في قوله:

أَنَّـا اقتَسَـمْنَـا خُطَّتَيْنـا بَيْنَنَـا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَٱحْتَمَلْتَ فَجَارِ[1]

ومثله كيسان علم على الغدر. ومنه قوله:

إذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَت كُهُولُهُم إلى الغَدْرِ أدنى مِن شَبَابِهِمُ المُرْدِ

وكذا أم قشعم للموت، وأم صبور للأمر الشديد. فقد عرفت أن العلم الجنسي يكون للذوات والمعاني ويكون اسماً وكنية.

خاتمة: وقد جاء علم الجنس لما يؤلف كقولهم للمجهول العين والنسب: هيان بن بيان، وللفرس: أبو المضاء، وللأحمق أبو الدغفاء وهو قليل.

الوضع أن يقول: فاجاء التعدد باعتبار الاستعمال. قوله: (وهي) أي مسألة الفرق. قوله: (للفجره) لم يقل للفجور لأن فعال من أعلام المؤنث. قوله: (بمعنى الفجور) أي لا بمعنى المرة من الفجور فالتاء لتأنيث الحقيقة لا للوحدة.

قوله: (أنا اقتسمنا) بفتح همزة أنا لوقوعها مفعولاً لعملت في البيت قبله والخطة بالضم الخصلة. وأما بالكسر فالأرض التي يخط عليها لتحاز وتبنى. قوله: (دعوا) بالبناء للمفعول كيسان أي إلى كيسان. قوله: (يكون للذوات والمعاني) هذا التقسيم على مذهب غير المصنف باعتبار الـ: ما صدق لا المفهوم الذي هو دائماً الماهية الذهنية وكونه للذوات أكثر من كونه للمعاني. قوله: (قد جاء علم الجنس لما يؤلف) هو ما احترز عنه بقوله فيما مر غالباً. قوله: (كقولهم للمجهول إلخ) وكقولهم للبغل أبو الأثقال، وللجمل أبو أيوب، وللحمار أبو صابر، وللدجاجة أم جعفر، وللشاة أم الأشعث، وللنعجة أم الأموال. قوله: (هيان بن بيان) هو من أسماء الأضداد لأن المجهولات مستصعبة خفية، لا هينة بينة. قوله: (وهو قليل) لأن الأشياء المألوفة توضع الاعلام لآحادها لا لأجناسها.

---

(١) قاله النابغة زياد بن معاوية الذبياني. وهو من قصيدة من الكامل يهجو بها زرعة بن عمرو بن خويلد الفزاري. قوله: (أنا) بفتح الهمزة لأنها وقعت مفعولاً لقوله:

أَعَلِمْتَ يَومَ عُكَاظَ حِينَ لَقِيتَنِي تَحْتَ العَجَاجِ فَما شَقَقْتَ غُبَاري

ويروى أرأيت يوم عكاظ، وإن مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعولي علمت، والخطة القصة والخصلة، وهذا مثل أي كانت لي ولك خطتان فأخذت أنا البرة أي الوفاء، والبر يخبر به عن نفسه، وأخذت أنت فجار أي الفجور ونقض العهد، يخاطب به زرعة بن عمرو. والشاهد في برة وفجار فإنهما من أعلام الجنس المعنوي، فإن برة علم للبر وفجار علم للفجور. وإنما خص نفسه بالحمل وزرعة بالاحتمال تنبيهاً على كثرة غدر زرعة لأن التاء تدل على التكثير كما في كسب واكتسب فافهم.

اسم الإشارة

اسم الإشارة: ما وضع لمشار إليه، وترك الناظم تعريفه بالحد اكتفاء بحصر أفراده بالعدّ وهي ستة لأنه إما مذكر أو مؤنث، وكل منهما، إما مفرد أو مثنى أو مجموع (بِذَا) مقصوراً

اسم الإشارة

أي اسم تصحبه الإشارة الحسية وهي التي بأحد الأعضاء. قوله: (لمشار إليه) أي إشارة حسية، ولم يصرّح بذلك لأن الإشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية والمطلق يحمل على حقيقته، فلا يرد ضمير الغائب وأل ونحوهما لأن الإشارة بذلك ذهنية، ولا دور في التعريف لأن أخذ جزء المعرف في التعريف لا يوجبه لجواز أن يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة بشيء آخر، صرح بجميع ذلك الدماميني. وأما الجواب بأن الإشارة في التعريف لغوية وفي المعرف اصطلاحية ففيه أن المراد بالمعرف اسم تصحبه الإشارة الحسية فالإشارة فيه لغوية كالتعريف، وكون الإشارة حسية يستلزم كون المشار إليه محسوساً بالبصر حاضراً فاستعماله في غيره مجاز بالاستعارة التصريحية الأصلية أو التبعية على خلاف في ذلك بيناه في رسالتنا في الاستعارت. وما يقتضيه كلام ابن الناظم من أن استعماله في المنزل منزلة المحسوس الحاضر حقيقة خلاف المعروف. قوله: (بحصر أفراده) أي أفراد اسم الإشارة وهي سبعة عشر: ثلاثة للمفرد المذكر، وعشرة للمفردة المؤنثة، وذان وتان وأولى بالمد والقصر، فقوله: وهي ستة غير ظاهر إلا أن يقال جعله أفراد اسم الإشارة ستة باعتبار المشار إليه وإن كانت في نفسها أكثر من ستة، وباعتبار المشار إليه يندفع ما يقال كيف عد اسم إشارة الجمع المذكر والمؤنث فردين مع اتحاد اللفظ.

قوله: (بذا) تقديم الجار والمجرور للحصر الإضافي أي بالنسبة إلى الصيغ المذكورة في المتن. فالمعنى بذا لا بغيره من الصيغ الآتية. فلا ينافي أنه يشار إلى المفرد المذكر بغير ذا مما ذكره الشارح. وزاد في التسهيل للبعيد آلك بهمزة ممدودة فلام. قال الدماميني: وينبغي أن يكون كل من الذال والهمزة أصلاً ليس أحدهما بدلاً من الآخر لتباعد مخرجيهما، ويُسأل عن هذا في باب النداء عند ذكر آ في حروف نداء البعيد فيقال في أي موضع يكون آ اسماً اهـ باختصار. واعلم أن مذهب البصريين أنه ثلاثي الأصل لا ثنائي، وألفه زائدة لبيان حركة الذال كما يقوله الكوفيون، ولا ثنائي وألفه أصلية مثل ما كما يقول السيرافي لغلبة أحكام الثلاثي عليه من الوصفية والموصوفية والتثنية والتصغير ولا شيء من الثنائي كذلك. وأصله ذيي بالتحريك بدليل الانقلاب ألفاً حذفت لامه اعتباطاً وقلبت عينه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وقيل ذوي لأن باب طويت أكثر من باب حييت. وقيل ذيي بإسكان العين والمحذوف العين والمقلوب ألفاً اللام لأن حذف الساكن أهون من حذف المتحرك. وردّ الأول بحكاية سيبويه أمالة ألفه ولا سبب لها هنا إلا انقلابها عن الياء مع كون الحذف أليق بالآخر، فلا يقال يحتمل أن المحذوف الواو والمقلوب الياء، والثاني بأن الحذف أليق بالآخر.

(لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ) وقد يقال ذاء بهمزة مكسوررة بعد الألف، وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة و(بِذِي وَذِهْ) وته بسكون الهاء وبكسرها أيضاً بإشباع وباختلاس فيهما و(تِي) و(تَا) وذات (عَلَى الْأُنْثَى) المفردة (اَقْتَصِرْ) فلا يشار بهذه لغيرها كما حكاها في التسهيل و(ذَانِ) و(تَانِ لِلْمُثَنَّى اَلْمُرْتَفِعْ) الأول لمذكره والثاني لمؤنثة (وَفِي سِوَاهُ) أي سوى المرتفع وهو المجرور والمنتصب (ذَيْنِ) و(تَيْنِ) بالياء (اَذْكُر تُطع) وأما ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [سورة طه، الآية: ٦٣] فمؤول (وَبِأُولَى أَشِرْ لِجَمعٍ مُطلَقاً) أي مذكراً كان أو مؤنثاً (وَالمَدُّ أَولى) فيه من القصر لأنه لغة الحجاز، وبه جاء

قوله: (لمفرد) قيل: اللام بمعنى إلى ومقتضاه أن الإشارة لا تتعدى باللام وهو ما يفيده صنيع القاموس، والمراد المفرد حقيقة أو حكماً كالجمع والفريق. قال في متن الجامع: وقد يستعار لغير المفرد ما له نحو عوان بين ذلك أي الفارض والبكر. ولك أن تقول: المرجع ما ذكر فهو مفرد حكماً. قوله: (مذكر) أي حقيقة أو حكماً نحو: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٧٨] وقيل التذكير لأن اللّه تعالى حكى قول إبراهيم ولا فرق في لغته بين المذكر والمؤنث لأن الفرق بينهما خاص بالعرب. قوله: (بعد الهمزة) أي المكسورة أيضاً. وروى ضمهما معاً أيضاً كما في التصريح. قوله: (بذي) بقلب ألف ذا ياء، وذه بقلب ياء ذي هاء، وتي بقلب الذال تاء والألف ياء. وعلى هذا قياس البقية نقله الروداني. قوله: (وذات) بالبناء على الضم وهي أغربها واسم الإشارة ذا والتاء للتأنيث شنواني.

قوله: (على الأنثى) أي حقيقة أو حكماً كالمذكر المنزل منزلة الأنثى. وقوله: المفردة: أي حقيقة أو حكماً كالفرقة والجماعة. قوله: (فلا يشار بهذه العشرة إلخ) أشار إلى أن الباء داخلة على المقصور لا على المقصور عليه، وهذا إذا لوحظ كل واحد من العشرة على حدته فإن لوحظ المجموع جاز الأمران. قوله: (للمثنى المرتفع) اعترض بأنه إن أريد بالمثنى اللفظ الذي هو صيغة التثنية، ورد عليه أنه نفس ذان وتان وحينئذ يختل الكلام. وإن أريد به المعنى الذي هو الاثنان ورد عليه أن الارتفاع وصف اللفظ لا المعنى، ويجاب باختيار الشق الثاني وتقدير مضاف عقب المرتفع: أي المرتفع داله، أو الأول وتقدير المضاف قبل المثنى أي المدلول المثنى المرتفع وهو الاثنان أو لا تقدير والنسبة المستفادة من اللام من نسبة الجزئي لكليه. والمراد المثنى صورة المرتفع محلاً فلا يقال اسم الإشارة مبني فلا يثنى ولا يرفع. هذا هو الأصح. والظاهر أن الاسمين مبنيان على الألف والياء كما في يا رجلان ولا رجلين. واعلم أنه لا يثنى من أسماء الإشارة إلا ذا وتا.

قوله: (الأول لمذكره والثاني لمؤنثه) أورد عليه فذانك برهانان لأن المرجع اليد والعصا وهما مؤنثان. وأجيب بأن التذكير لمراعاة الخبر ذكره في المغني. قوله: (وفي سواه) أي في حال إرادة سواه. قوله: (فمؤول) من تأويلاته أنه على لغة من يلزم المثنى الألف. قوله: (مطلقاً) حال من جمع وهو نكرة بلا مسوّغ من المسوغات الآتية في باب الحال فيكون مجيء الحال منه من القليل. قوله: (والمدّ أولى فيه من القصر) فيه أن المد والقصر من خواص المعرب عند النحاة وأولى مبني.

التنزيل، قال الله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١١٩] والقصر لغة تميم.

تنبيه: استعمال أولاء في غير العاقل قليل. ومنه قوله:

ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى ... وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَيَّامِ(١)

وما تقدم هو فيما إذا كان المشار إليه قريباً (وَلَدَى ٱلْبُعْدِ) وهي المرتبة الثانية من مرتبتي المشار إليه على رأي الناظم (ٱنْطِقَا) مع اسم الإشارة (بِالْكَافِ حَرْفاً) ألف انطقا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، وحرفاً حال من الكاف: أي انطقن بالكاف محكوماً عليه بالحرفية، وهو اتفاق. ونبه عليه لئلا يتوهم أنه ضمير كما هو في نحو: غلامك، ولحق الكاف للدلالة على الخطاب،

والجواب: أنه جرى على عرف اللغويين والقراء الذين لا يخصونهما بالمعرب. ووزن الممدود فعال وقيل فعل كهدي زيد في آخره ألف فانقلبت الثانية همزة ووزن المقصور فعل اتفاقاً وألفها أصل لعدم التمكن وقيل منقلبة عن ياء لإمالتها وتنوين الممدود لغة. قال ابن مالك: والجيد أن يقال: أن صاحب هذه اللغة زاد نوناً كنون ضيفن وبناء آخره على الضم لغة، وكذا إشباع الهمزة أوله وإبدال أوله هاء مضمومة وإبداله هاء مفتوحة تليها واو ساكنة كذا في التسهيل وشرحه، وتكتب مقصورة وممدودة بواو قبل اللام لئلا يلتبس بإليك جاراً ومجروراً، وتكتب ألف المقصورة ياء.

قوله: (قليل) ومنه في القرآن ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٣٦]. قوله: (ذم) بفتح آخره تخفيفاً وكسره على الأصل وضمه اتباعاً وهي على هذا الترتيب في الحسن على ما يظهر لي. والمراد بالعيش المعيشة. قوله: (قريباً) أي حقيقة أو حكماً وكذا في البعد. قوله: (ولدى البعد) أي بعد المشار إليه قليلاً أو كثيراً على رأي الناظم أن له مرتبتين كما سيأتي. قوله: (على رأي الناظم) أي تبعاً لبعض النحاة، وعزى لسيبويه وهو الراجح لأنه سيأتي أن ترك اللام لغة التميميين والإتيان بها لغة الحجازيين، فلو كانت المراتب ثلاثة كما عليه الجمهور للزم أن التميميين لا يشيرون إلى البعيد والحجازيين لا يشيرون إلى المتوسط.

قوله: (محكوماً عليه بالحرفية) أشار إلى أن هذه الحال وإن كانت جامدة لفظاً هي مشتقة تأويلاً. قوله: (للدلالة على الخطاب) أي بالمادة، وقوله: وعلى حال المخاطب أي بهيئته أو ما يلحقه، وأما دلالتها على البعد فعارض نشأ من استعمالهم إياها عند البعد.

شواهد اسم الإشارة

(١) قاله جرير بن عطية. وهو من قصيدة من الرمل. قوله: ذم أمر من ذم يذم، ويجوز في الميم الحركات الثلاث: الفتح للتخفيف، والضم للاتباع، والكسر على الأصل. وبعد حال من المنازل وفيه حذف تقديره بعد مفارقة منزلة اللوى. قوله: (والعيش) عطف على المنازل. والشاهد في قوله أولئك الأيام حيث استعمل أولئك في غير العقلاء، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٣٦] والأيام بالجر: إما صفة أو عطف بيان. ويروى الأقوام فحينئذٍ لا شاهد فيه.

وعلى حال المخاطب من كونه مذكراً أو مؤنثاً، مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، فهذه ستة أحوال تضرب في أحوال المشار إليه وهي ستة كما تقدم فذلك ستة وثلاثون يجمعها هذان الجدولان:

فائدة: تتصل هذه الكاف الحرفية بأرأيت بمعنى أخبرني لا بمعنى أعلمت مغنياً لحاق علامات الفروع بها عن لحاقها بالتاء، والتاء حينئذٍ اسم مجرد عن الخطاب ملتزم فيه الإفراد والتذكير هو الفاعل. وعكس الفراء فجعل التاء حرف خطاب والكاف فاعلاً. وقال الكسائي: التاء فاعل والكاف مفعول. والصحيح الأول، قال ابن هشام: وأرأيت هذه منقولة من أرأيت بمعنى أعلمت لا من أرأيت بمعنى أأبصرت، ألا ترى أنها تتعدى إلى مفعولين؟ وهذا من الإنشاء المنقول إلى إنشاء آخر، يعني أن هذا الكلام كان أولاً لإنشاء هو الأمر إذ هو بمعنى أخبر. وقال الرضي: أرأيت بمعنى أخبر منقول من أرأيت بمعنى أأبصرت أو أعرفت ولا يستعمل إلا في الاستخبار عن حالة عجيبة. وقد يؤتي بعده بالمنصوب الذي كان مفعولاً به نحو: أرأيت زيداً ما صنع، وقد يحذف نحو: ﴿أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَنكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٤٠] وكم ليس بمفعول بل حرف خطاب ولا بد سواء أتيت بذلك المنصوب أو لا من استفهام ظاهر أو مقدر يبين الحال المستخبر عنها، فالظاهر نحو: أرأيت زيداً ما صنع ﴿أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَنكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ﴾ والمقدر نحو: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٦٢] أي أرأيتك هذا المكرم لم كرمته عليّ. وقوله: ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ﴾ كلام مستأنف ولا محل لجملة الاستفهام لأنها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها كأن المخاطب قال لما قلت أرأيت زيداً عن أي شيء من حاله تستخبر فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك أخبرني عنه ما صنع، وليست الجملة المذكورة مفعولاً ثانياً لأرأيت كما ظنه بعضهم اهـ. بحذف وفيه مخالفة لكلام ابن هشام من وجهين: **أحدهما**: جعله أرأيت منقولاً من أرأيت بمعنى أأبصرت أو أعرفت، **والثاني**: أنها ليست متعدية إلى مفعولين وأن الجملة المذكورة بعدها مستأنفة لا مفعول ثان ولم يبين وجه نصب زيد في مثل: أرأيت زيداً ما صنع؟ فإنه لا يصح أن يكون منصوباً على إسقاط الخافض أي أخبرني عن زيد وإن كان في كلامه ما يشير إلى هذا الوجه وذلك لأن النصب على إسقاط الخافض ليس بقياس في مثل هذا ولا مفعولاً به لأرأيت لأن معنى الرؤية قد انسلخ عن هذا اللفظ ونقل إلى طلب الإخبار، والذي يظهر لي أنه على حذف مضاف أي خبر زيد اهـ. دماميني ملخصاً. وقد يختار ما أشار إليه الرضي ويجعل النصب بنزع الخافض هنا من موارد السماع. ومفاد ما مر عن ابن هشام أن زيداً مفعول به أول وجملة الاستفهام في موضع المفعول الثاني وبه صرّح غيره، ويشكل عليه الانسلاخ المذكور اللهم إلا أن ينظر إلى المنقول عنه فتأمل.

قوله: **(فذلك ستة وثلاثون)** هذا العدد ملحوظ فيه المعنى لا اللفظ وإلا فمن ستة المشار إليه حالتان مشتركتان في اللفظ وهما الجمع المذكر والجمع المؤنث ومن ستة المخاطب حالتان كذلك وهما المثنى المذكر والمثنى المؤنث، فبالنظر إلى اللفظ يكون المضروب خمسة والمضروب فيه خمسة بخمسة وعشرين كما قاله شيخنا، ومن هنا يظهر **لك** ما في كلام البعض من السهو. واعلم

وطريقة هذين الجدولين المشار إليهما أنك تنظر لأحوال المخاطب الستة، فتأخذ كل حال منها

أنك إذا ضربت الستة والثلاثين في مرتبتي القرب والبعد كان الحاصل اثنين وسبعين وعلى اعتبار التوسط يكون المجموع مائة وثمانية المتعذر منها ثلاثون، ولأن إشارات القريب التي هي ستة باعتبار أحوال المشار إليه لا تتعدد بحسب أحوال المخاطب إذ لا يلحقها كاف الخطاب فيسقط ثلاثون والممتنع منها اثنا عشر وهي ما اجتمع فيها الكاف واللام، والجائز منها ست وستون، فمن جدولها منهم كالشارح لم يستوعب أقسامها الجائزة، ومن لم يُجدولها كصاحب التصريح بل اكتفى بالتصوير العقلي لم يبين المتعذر منها والجائز والممتنع.

وهذا جدول كافل بجميع ذلك. والصفر الموضوع في الأسطر الستة علامة على أنه ليس لذلك الاسم علامة تدل على المخاطب بالإشارة، وذلك في جميع صور القريب.

جدول المحشي

	مراتب المشار إليه	مفرد مذكر مخاطب	مفرد مؤنث مخاطب	مثنى مذكر مخاطب	مثنى مؤنث مخاطب	جمع مذكر مخاطب	جمع مؤنث مخاطب	
مفرد مذكر مشار إليه	قريب	ذا	٠	٠	٠	٠	٠	متعذر
	متوسط	ذاك	ذاك	ذاكما	ذاكما	ذاكم	ذاكن	جائز
	بعيد	ذلك	ذلك	ذلكما	ذلكما	ذلكم	ذلكن	جائز
مفرد مؤنث مشار إليه	قريب	تا	٠	٠	٠	٠	٠	متعذر
	متوسط	تاك	تاك	تاكما	تاكما	تاكم	تاكن	جائز
	بعيد	تالك	تالك	تالكما	تالكما	تالكم	تالكن	جائز
مثنى مذكر مشار إليه	قريب	ذان	٠	٠	٠	٠	٠	متعذر
	متوسط	ذانك	ذانك	ذانكما	ذانكما	ذانكم	ذانكن	جائز
	بعيد	ذانلك	ذانلك	ذانلكما	ذانلكما	ذانلكم	ذانلكن	ممتنع
مثنى مؤنث مشار إليه	قريب	تان	٠	٠	٠	٠	٠	متعذر
	متوسط	تانك	تانك	تانكما	تانكما	تانكم	تانكن	جائز
	بعيد	تانلك	تانلك	تانلكما	تانلكما	تانلكم	تانلكن	ممتنع
جمع مذكر مشار إليه	قريب	أولى	٠	٠	٠	٠	٠	متعذر
	متوسط	أولاك	أولاك	أولاكما	أولاكما	أولاكم	أولاكن	جائز
	بعيد	أولالك	أولالك	أولالكما	أولالكما	أولالكم	أولالكن	جائز
جمع مؤنث مشار إليه	قريب	أولى	٠	٠	٠	٠	٠	متعذر
	متوسط	أولاك	أولاك	أولاكما	أولاكما	أولاكم	أولاكن	جائز
	بعيد	أولالك	أولالك	أولالكما	أولالكما	أولالكم	أولالكن	جائز

مع أحوال المشار إليه الستة مبتدئاً منها بالمفرد بقسميه، ثم بالمثنى كذلك، ثم بالمجموع كذلك، وابتدىء بالمخاطب المذكر المفرد ثم المثنى ثم المجموع. ثم المخاطبة المؤنثة المفردة ثم المثنى ثم المجموع. وإنما قضى على هذه الكاف بالحرفية على اختلاف مواقعها، لأنها لو كانت اسماً لكان اسم الإشارة مضافاً واللازم باطل، لأن اسم الإشارة لا يقبل التنكير بحال. وتلحق هذه الكاف اسم الإشارة (دُونَ لاَم) كما رأيت، وهي لغة تميم (أَوْمَعَهْ) وهي لغة الحجاز. ولا تدخل اللام على الكاف مع جمَيع أسماء الإشارة بل مع المفرد مطلقاً، ....

قوله: (مبتدئاً منها) أي من أحوال المشار إليه. قوله: (بالمفرد بقسميه) المذكر والمؤنث وعلى هذا يقرأ السطر الأول من الجدول الأيمن ثم السطر المقابل له من الجدول الأيسر ثم السطر الثاني من الأيمن ثم المقابل له من الأيسر وهكذا. قوله: (وابتدىء) أي من أحوال المخاطب فترتيب أحواله على خلاف ترتيب أحوال المشار إليه. قوله: (على اختلاف إلخ) أي مع اختلاف مواقعها كالإسمية، قال في التصريح: هذه الكاف وإن كانت حرفية تتصرف تصرف الكاف الإسمية في غالب اللغات فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتلحقها علامة التثنية والجمعين، ودون هذا أن تفتح في التذكير وتكسر في التأنيث ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع، ودون هذا أن تفتح مطلقاً ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع. قوله: (لأن اسم الإشارة إلخ) ولقولهم ذانك وذينك ولو كان مضافاً لحذفت النون. قوله: (لا يقبل التنكير بحال) لأنه لمصاحبته الإشارة الحسية لا يقبل شياعاً أصلاً. قوله: (وتلحق هذه الكاف اسم الإشارة) ظاهره مطلقاً وفي الدماميني والهمع وغيرهما أنها لا تلحق من إشارات المؤنث إلا تي وتا وكذا ذي على خلاف قالوا تيك وتلك وتيلك بكسر التاء في الثلاثة، وتيك وتلك بفتح التاء فيهما، وتالك وذيك وأنكر الأخيرة ثعلب وجعلها الجوهري خطأ ولا يقتضي جواز فتح تيك جوازتي بفتح التاء للقريب إذ لا بعد في اختصاص فتح التاء بالمتوسط والبعيد كاختصاص ذلك بالبعيد.

قوله: (وهي لغة تميم) فلا يأتون باللام مطلقاً لا في مفرد ولا في مثنى ولا في جمع كما في التوضيح وشرحه للشيخ خالد، فقول الشارح ومع أولى مقصوراً أي عند غير بني تميم ممن يوافقهم في القصر كقيس وأسد وربيعة كما في التصريح فلا يقال: القصر لغة بني تميم وهم لا يأتون باللام، وفي شرح التوضيح للشارح أن بني تميم يأتون باللام مع الجمع مقصوراً وهو مخالف لما مر فتدبر. قوله: (أو معه) أو للتخيير بالنسبة إلى المفرد وأولى المقصور ولتنويع اسم الإشارة بالنسبة إلى المثنى وأولاء الممدود مع غيرهما، وظاهر عبارة الشارح أنها لتنويع خلاف العرب فافهم. قوله: (بل مع المفرد مطلقاً) أي مذكراً أو مؤنثاً على ما علم مما مر وهذه اللام لتأكيد بعد المشار إليه على ما يناسب مذهب المصنف وقيل لبعد المشار إليه وقيل لبعد المخاطب حكى الثلاثة يس. وأصلها السكون وكسرت للتخلص من التقاء الساكنين أو للفرق بينها وبين لام الجر في نحو ذلك لكن تارة يبقى سكونها وتحذف الياء أو الألف للتخلص من التقاء الساكنين كما في تلك بكسر التاء وتلك بفتحها. وتارة تبقى الياء أو الألف قبلها وتحرك هي بالكسر كما مر في تيلك وتالك وذلك.

جدول الشارح

السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	المخاطب	السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	المخاطب
كيف	ذاك	الرجل	يا رجل	كيف	تيك	المرأة	يا رجل
كيف	ذانك	الرجلان	يا رجل	كيف	تانك	المرأتان	يا رجل
كيف	أولئك	الرجال	يا رجل	كيف	أولئك	النساء	يا رجل
كيف	ذاكما	الرجل	يا رجلان	كيف	تيكما	المرأة	يا رجلان
كيف	ذانكما	الرجلان	يا رجلان	كيف	تانكما	المرأتان	يا رجلان
كيف	أولئكما	الرجال	يا رجلان	كيف	أولئكما	النساء	يا رجلان
كيف	ذاكم	الرجل	يا رجال	كيف	تيكم	المرأة	يا رجال
كيف	ذانكم	الرجلان	يا رجال	كيف	تانكم	المرأتان	يا رجال
كيف	أولئكم	الرجان	يا رجال	كيف	أولئكم	النساء	يا رجال
كيف	ذاك	الرجل	يا امرأة	كيف	تيك	المرأة	يا امرأة
كيف	ذانك	الرجلان	يا امرأة	كيف	تانك	المرأتان	يا امرأة
كيف	أولئك	الرجال	يا امرأة	كيف	أولئك	النساء	يا امرأة
كيف	ذاكما	الرجل	يا امرأتان	كيف	تيكما	المرأة	يا امرأتان
كيف	ذانكما	الرجلان	يا امرأتان	كيف	تانكما	المرأتان	يا امرأتان
كيف	أولئكما	الرجال	يا امرأتان	كيف	أولئكما	النساء	يا امرأتان
كيف	ذانكن	الرجل	يا نساء	كيف	تيكن	المرأة	يا نساء
كيف	ذانكن	الرجلان	يا نساء	كيف	تانكن	المرأتان	يا نساء
كيف	أولئكن	الرجال	يا نساء	كيف	أولئكن	النساء	يا نساء

نحو: ذلك، وتلك. ومع أولى مقصوراً نحو: أولاك وأولى لك. وأما المثنى مطلقاً وأولاء الممدود فلا تدخل معهما اللام. (وَاللاَّمُ إنْ قَدَّمْتَ هَا) التنبيه فهي (ممتَنِعَهْ) عند الكل، فلا يجوز اتفاقاً هذلك، ولا هاتلك ولا هؤلاء لك كراهة كثرة الزوائد.

تنبيه: أفهم كلامه أن ها التنبيه تدخل على المجرد من الكاف، نحو هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء، وعلى المصاحب لها وحدها نحو: هذاك وهاتيك وهاذانك وهاتانك وهؤلائك، لكن هذا الثاني قليل. ومنه قول طرفة:

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لاَ يُنْكِرُونَنِي وَلاَ أَهْلُ هَذَاكَ الطِّرَافِ ٱلْمُمَدَّدِ(١)

قوله: (واللام) متبدأ خبره ممتنعة وجواب الشرط محذوف لدلالة خبر المبتدأ عليه، وما أشار إليه الشارح تبعاً للمكودي من أن ممتنعة خبر مبتدأ محذوف مع الفاء والجملة جواب الشرط وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ ممنوع كما تقدم بيانه في قول المصنف:

والأمران لم يك للنون محل

إلخ كذا قال البعض، وهو مبني على ما ذكره هناك من الضابط، وقد أسلفنا هناك أن صاحب المغني جوز الوجهين في قول ابن معطي:

اللفظ إن يفد هو الكلام

وأن ذلك الضابط محمول على السعة فاعرفه. قوله: (وهاذانك وهاتانك وهؤلائك) أي على الأصح عند أبي حيان وغيره. وقيل: لا يجمع بين الكاف وها التنبيه في مثنى أو جمع وعليه المصنف في شرح التسهيل والقولان ذكرهما في الهمع فسقط اعتراض البعض كغيره على تمثيل الشارح بالأمثلة الثلاثة الأخيرة. قوله: (لكن هذا الثاني قليل) أي لأن المخاطب ربما لا يبصر المتوسط أو البعيد فلا يصح أن ينبه عليه إذ لا ينبه أحد ليرى ما ليس بمرئيّ له، ولهذا لا يجامع اللام التي لأقصى البعد قاله في شرح الجامع. قوله: (بني غبراء) قيل: أراد بهم اللصوص، وقيل: الفقراء والصعاليك، وقيل: الأضياف، وقيل: أهل الأرض لأن الغبراء اسم للأرض وأهل عطف على الضمير المرفوع في لا ينكرونني. وقد وقع الفصل بالمفعول. والطراف بكسر الطاء المهملة البيت من الأدم. وأراد بأهل الطراف الأغنياء قاله العيني.

---

(١) قاله طرفة بن العبد وهو من قصيدته المشهورة إحدى المعلقات السبع من الطويل. وأراد ببني الغبراء اللصوص، قاله المبرد. وقيل الفقراء والصعاليك. وقيل الأضياف. وقيل أهل الأرض لأن الغبراء إما اسم الأرض أو صفة لها وبنوها أهلها. وقوله: لا ينكرونني حال، ويجوز أن يكون مفعولاً ثانياً إذا كان رأيت بمعنى علمت. وقوله: ولا أهل بالرفع عطف على الضمير المرفوع في لا ينكرونني. وقد وقع الفصل بالمفعول وأراد بأهل الطرف ـ بكسر الطاء ـ الأغنياء، وهو البيت من الأدم. والممدد صفته. والشاهد في قوله هذاك حيث ألحق الهاء بالمقرون بالكف وهو قليل.

(وَ بِهُنَا) المجردة من ها التنبيه (أَوْ هٰهُنَا) المسبوقة بها (أَشِرْ إِلَى دَانِي ٱلْمَكَانِ) أي قريبة نحو: ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [سورة المائدة، الآية: ٢٤] (وَبِهِ الكَافَ صِلاً فِي ٱلْبُعَدِ) نحو: هناك وههناك (أَوْ بِثَمَّ فُهْ) أي انطق في البعد بثم، نحو: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ﴾ [سورة الشعراء، الآية: ٦٤] (أَوْ هَنَّا) بالفتح والتشديد (أَوْ بِهُنَالِكَ) أي بزيادة اللام مع الكاف (ٱنْطِقَنْ) على لغة الحجاز كما تقول ذلك نحو: ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ١١] ولا يجوز ههنالك كما لا يجوز هذا لك على اللغتين (أَوْ هِنَّا) بالكسر والتشديد قال الشاعر:

هـهـنَّـا وَهِـنَّـا وَمِـنْ هُـنَّـا لـهـنَّ بِـهَـا ... ذَاتَ ٱلشَّمَائِلِ وَالأَيْمَانِ هَيْنُومُ(١)

قوله: (وبهنا إلخ) تقديم المعمول المفيد لحصر الإشارة إلى المكان في هذه الألفاظ إنما هو من حيث كونه ظرفاً للفعل فإنه من هذه الحيثية لا يشار إليه إلا بها، فلا ينافي صلاحية أسماء الإشارة المتقدمة لكل مشار إليه ولو مكاناً وقع غير ظرف أفاده يس. واعلم أن هنا ملازمة للظرفية أو شبهها لكن شبه الظرفية فيها ليس خصوص الجر بمن كما في عند ولدن وقبل وبعد بل الجر بمن أو إلى كما في أين قاله الدماميني. ومثل هنا ثم كما في شرح الجامع. قال: ولذا غلط من زعم أن ثم في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ [سورة الإنسان، الآية: ٢٠] مفعول لرأيت بل مفعوله محذوف إما اختصاراً أي وإذا رأيت ثم الموعود به، أو اقتصاراً أي وإذا حصلت رؤيتك في ذلك المكان. قوله: (وبه الكاف صلا) ظاهره مساواة هذه الكاف لكاف ذلك في التصرف وليس كذلك بل هذه تلزم الفتح والإفراد كما نقله سم عن أبي حيان وابن هشام وغيرهما. قوله: (أو بثم) وقد تلحقها وقفا هاء السكت، وقد يجري الوصل مجرى الوقف، وقد تلحقها تاء التأنيث كربت كذا رأيته في غير موضع ومقتضى التشبيه بربت جواز فتح التاء وإسكانها. قوله: (وأزلفنا ثم) أي في المسلك الذي سلكه موسى وقومه وهو ما بين الماءين وسط البحر. الآخرين: أي فرعون وقومه قرّبناهم من بني إسرائيل وأدنينا بعضهم من بعض حتى لا ينجو منهم أحد. قوله: (أو هنا) هي والمكسورة تصحبها ها والكاف كما في همع الهوامع. قوله: (هنالك ابتلي المؤمنون) أي على أنها في الآية للمكان كما عليه أبو حيان. وذهب ابن مالك إلى أنها في الآية للزمان المذكور قبل في قوله: ﴿إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [سورة الأحزاب، الآية١٠] الآية.

قوله: (هنا وهنا ومن هنا) روى البيت بفتح الثلاثة وبفتح الأول وكسر الثاني وضم الثالث

---

(١) قاله ذو الرمة غيلان وهو من قصيدة طويلة من البسيط. قوله هنا بفتح الهاء وتشديد النون في الثلاثة كلها. وقد قيل هنا الأول بفتح الهاء وتشديد النون، وهنا الثاني بكسر الهاء وتشديد النون. وهنا الثالث بضم الهاء وتشديد النون والكل بمعنى واحد وهو الإشارة إلى المكان ولكنها تختلف في القرب والبعد، فالبضم يشار إلى القريب وبالآخرين إلى البعيد. وفيه الشاهد حيث فتح هاؤها شددت نونها، وهنا الأول ظرف لقوله زجل في قوله في البيت السابق: =

تروى الأولى بالفتح والثانية بالكسر والثالثة بالضم بتشديد النون في الثلاث، وكلها بمعنى، وهو الإشارة إلى المكان، لكن الأوليان للبعيد، والأخيرة للقريب، وربما جاءت للزمان ومنه قوله:

حَنَّتْ نَـوَارِ وَلَاتَ هُـنَّـا حَـنَّـتِ وَبَدَا ٱلَّذِي كَانَتْ نَوَارِ أَجَنَّتِ[(١)]

فاستفيد منه لغة الضم مع التشديد قاله الروداني، والضمير في لهن للجن وفي بها أي فيها للأرجاء في البيت قبله، وذات نصب على الظرفية بالعامل في بها المقدر، والشمائل جمع شمال على غير قياس، والأيمان جمع يمين والهينوم الصوت الخفي. قوله: (وربما جاءت) ظاهره رجوع الضمير للأخيرة وأرجعه بعضهم إلى الثلاثة وعبارة الجامع وقد يستعار غير ثم للزمان. قوله: (حنت نوار) بكسرة البناء كحذام وضمة الإعراب قاله شيخنا. وقوله: ولات هنا حنت لات ههنا مهملة وهنا خبر مقدم وحنت مبتدأ مؤخر على تقدير حرف السبك كما عند الفارسي أي وليس في هذا الوقت حنين. وقوله: أجنت بالجيم أي سترت والمراد بالذي أجنته محبتها وشوقها.

قوله: (وبين اسم الإشارة) ظاهره مطلقاً وقيده في التسهيل بالمجرد من الكاف. قال الدماميني: وإنما امتنع ها أنا ذاك مع أن ها التنبيه تدخل على ذاك لأن لحاق هاله قليل فلم يحتمل التوسع اهـ. وأفهم كلام الشارح منع إدخال ها التنبيه على الضمير المنفصل الذي ليس خبره اسم الإشارة، وبه صرّح الدماميني نقلاً عن ابن هشام فإنه قال في حاشيته على المغني: وقع للمصنف إدخال ها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع أن خبره ليس اسم إشارة كقوله في ديباجة الكتاب:

= لِـلْـجِـنِّ بِـالـلَّـيْـلِ فـي أَرْجَـائِـهَـا زَجَـلُ

أي صوت رفيع، والثاني والثالث عطف عليه على تقدير زيادة كلمة من الثالث على رأي من رأى ذلك في الإثبات. وقوله: هينوم مبتدأ وهو الصوت الخفي وخبره قوله لهن أي للجن بها أي فيها. والضمير يرجع إلى الأرجاء في البيت السابق. قوله: ذات الشمائل نصب على الظرف والعامل فيه استقر المقدر في بها. وقوله: والأيمان بالجر عطف على الشمائل وهو جمع يمين والتقدير وذات الأيمان، والشمائل جمع شمال على غير قياس.

(١) قاله شبيب بن جعيل التغلبي حين أسر يخاطب به أمه نوار بنت عمرو بن كلثوم. وقد نسبه بعضهم إلى حجل بن فضلة قاله في نوار وقد أصابها يوم طلح فركب بها الفلاة خوفاً من أن يلحق. ونوار بالرفع فاعل حنت على لغة تميم لأنه معرب غير منصرف وعلى لغة الجمهور هو مبني على الكسرة. ولات بمعنى ليس. وهنا بضم الهاء وتشديد النون. وفيه الشاهد حيث أشير بها إلى الزمان. وأصلها أن تكون للمكان كما ذكرنا. وقال الفارسي: لات مهملة وهنا خبر مقدم وحنت مبتدأ مؤخر بتقدير أن مثل تسمع بالمعيدي خير من أن تراه. والتقدير إن حنت أي حنينها هنا. وقال ابن عصفور: إن هنا اسم لات وحنت خبرها بتقدير مضاف أي وقت حنت وهذا وهم لأنه يقتضي هذا الإعراب الجمع بين معموليها وإخراج هنا عن الظرفية وإعمال لات في معرفة ظاهرة وفي غير الزمان وهو الجملة النائبة عن المضاف. وقيل هنا خبر لات واسمها محذوف تقديره ليس الحين حين حنينها. قوله: (وبدا) أي ظهر الشيء الذي كانت نوار أجنت بالجيم أي سترت. والمفعول العائد إلى الموصول محذوف أي أجنته.

خاتمة: يفصل بين ها التنبيه وبين اسم الإشارة بضمير المشار إليه نحو: ها أنا ذا، وها نحن ذان، وها نحن أولاء، وها أنا ذي، وها نحن تان؛ وها نحن أولاء، وها أنت ذا، وها أنتما ذان، وها أنتم أولاء، وها أنت ذه، وها أنتما تان، وها أنتن أولاء، وها هو ذا، وها هما ذان، وها هم أولاء وها هي تا، وهما هماتان، وها هن أولاء، وبغيره قليلاً نحو:

هَــا إِنَّ ذِي عِــذْرَةٌ

وقد تعاد بعد الفصل توكيداً نحو: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٦٦] والله أعلم.

الْمَوْصُولُ

(مَوْصُولُ ٱلأَسْماءِ) ما افتقر أبداً إلى عائد أو خلفه، وجملة صريحة أو مؤوّلة كذا حده في التسهيل، فخرج ....

وها أنا بائح بما أسررته. وقد صرح المصنف في حاشيته على التسهيل بشذوذ ذلك مشيراً إلى أن قول صاحب التسهيل وأكثر استعمال ها مع ضمير رفع منفصل أو اسم إشارة معترض بأن ظاهره أن الإخبار عن الضمير المذكور باسم الإشارة غير شرط وليس كذلك فإن تخلفه إنما يقع شاذاً اهـ. كلام الدماميني.

قوله: (نحوها أنا ذا) ها للتنبيه وأنا مبتدأ وذا خبر كما هو صريح الدماميني. وحاصل ما ذكره الشارح ثمانية عشر مثالاً لأن ضمير المشار إليه إما ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب وكل إما مذكر أو مؤنث وكل إما مفرد أو مثنى أو جمع. قوله: (وبغيره) أي غير الضمير المذكور قليلاً، ويستثنى من الغير كاف التشبيه نحو هكذا واسم اللّه تعالى في القسم عند حذف الجارّ نحوها اللّه ذا بقطع الهمزة ووصلها مع إثبات ألف ها وحذفها قاله الدماميني. قوله: (ها إن ذي عذرة) بكسر العين أي معذرة، وأما بالضم فالبكارة. وهو صدر شطر بيت من كلام النابغة. قوله: (توكيداً) أي لتوكيد التنبيه.

المـوصـول

أي الاسميّ بقرينة عدم ذكره الحرفي لا الأعم لئلا يلزم الترجمة لشيء والنقص عنه، ولأن الكلام في المعارف. وأل فيه معرفة[1] لا موصولة لانسلاخ مدخولها عن الوصفية. قوله: (موصول الأسماء) مبتدأ والذي مبتدأ ثان حذف خبره تقديره منه والجملة خبر المبتدأ الأول. قوله: (إلى عائد) هو الضمير وخلفه هو الاسم الظاهر على ما سيأتي تفصيله، ومن اقتصر على العائد أراد مطلق الرابط. قوله: (أو مؤوّلة) من باب الحذف والإيصال أي مؤوّل بها غيرها والمراد بتأويل الغير بها كونه في معناها كما في صلة أل أو تقديرها قبله كما في الظرف والجار والمجرور. قوله: (فخرج

---

(١) قوله: (معرفة) إن كان اسم جنس فظاهر وإن كان منقولاً مع أل فلا تكون معرفة بل كالجزء.

بقيد الأسماء الموصول الحرفي وسيأتي ذكره آخر الباب. وبقوله أبداً النكرة الموصوفة بجملة فإنها إنما تفتقر إليها حال وصفها بها فقط. وبقوله إلى عائد حيث وإذ وإذا فإنها تفتقر أبداً إلى جملة لكن لا تفتقر إلى عائد. قوله أو خلفه لإدخال نحو قوله:

سُعادُ التي أَضناكَ حُبُّ سُعادا

وقوله:

وَأَنتَ الذي في رَحمةِ الله أَطْمَعُ

مما ورد فيه الربط بالظاهر. وأراد بالمؤولة الظرف، والمجرور، والصفة الصريحة على ما سيأتي بيانه. وهذا الموصول على نوعين: نص ومشترك، فالنص ثمانية (اَلَّذي) للمفرد المذكر عاقلاً كان أو غيره و(اَلأُنثى) المفردة ....

بقيد الأسماء) اعترضه سم وغيره بأنه في حيز المعرّف لا التعريف حتى يخرج به، فالمناسب إخراج الحرفي بقوله إلى عائد أو ما الواقعة على اسم لأنها وإن كانت جنساً فبينها وبين الفصل عموم وجهي فيصح الإخراج بها. وأجيب بأن مراده الأسماء التي هي مصدوق ما لا الواقعة في حيز المعرف وسماها قيداً مع أنها جنس لأنها من حيث الخصوص فصل، ولذا صح الإخراج به. وهو مع بعده يرد عليه أن ما واقعة على اسم كما قدمنا لا على أسماء المعهود في التعاريف الإفراد لا الجمع ولأنها خبر عن موصول الأسماء الذي هو مفرد فتدبر. قوله: (حيث وإذ وإذا) أي وضمير الشأن. قوله: (في رحمة الله) والقياس في رحمته وإن كان يجوز في رحمتك كما سيأتي. قوله: (مما ورد) أشار إلى أن الربط بالظاهر سماعي لا مقيس.

قوله: (وأراد بالمؤوّلة إلخ) قال البعض: أورد عليه أن كلاً من الثلاثة ليس جملة أوّلت بشيء آخر فالصواب أن يقول: وجملة ملفوظ بها أو مقدرة أو مفرد مؤول بالجملة اهـ. وقد علمت سقوطه بما كتبناه على قوله أو مؤوّلة فتنبه. قوله: (نص) أي مختص بمعنى وضع له كأن يختص بالمفرد المذكر أو المفردة المؤنثة أو المثنى المذكر وهلمّ جرا. قوله: (الذي) يكتب الذي والتي بلام واحدة لكثرة كتابتهما وإن كان الأصل كتابتهما بلامين كما هو القياس في كتابة اللفظ المبدوء وبلام المحلى بأل كاللبن ويكتب الذين جمعا بلام واحدة لتلك الكثرة وللفرق بين رسمه ورسم اللذين مثنى في الجر والنصب لا الرفع لحصول الفرق فيه بالألف في المثنى دون الجمع ولم يعكس لسبق المثنى فيكون أحق بالأصل من اجتماع اللامين فافهم. وهذا وقيد الفنري في حواشي المطوّل كتابة الذين جمعا بلام واحدة بلغة لزوم الياء مطلقاً دون لغة من ينطق به بالواو رفعاً، ووجه ذلك بأن لزوم حالة واحدة يوجب الثقل فخفف بحذف إحدى اللامين.

قوله: (للمفرد) أي حقيقة أو حكماً كالفريق. وقوله المذكر أي حقيقة أو حكماً كالفرقة، وكذا يقال فيما بعد. ولم يقل المصنف الذي للمذكر اكتفاء بعلمه من قوله الأنثى التى. قوله: (عاقلاً كان)

لها (الَّتي) عاقلة كانت أو غيرها. وفيهما ستّ لغات: إثبات الياء، وحذفها مع بقاء الكسرة وحذفها مع إسكان الذال أو التاء، وتشديدها مكسورة ومضمومة. والسادسة حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة. (وَٱلْيَاء) منهما (إِذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ بَلْ مَا تَلِيهِ) الياء وهو الذال من الذي والتاء من التي (أَوْلِهِ الْعلاَمَهْ) الدالة على التثنية وهي الألف في حالة الرفع والياء في حالتي الجر والنصب، تقول: اللذان واللتان، واللذين، واللتين، وكان القياس اللذيان واللتيان واللذيين واللتيين بإثبات الياء، كما يقال: الشجيان والشجيين في تثنية الشجيّ وما أشبهه، إلا أن الذي

الأولى عالماً لإطلاقه عليه تعالى بخلاف العاقل. قال الروداني: والعجب كيف لا يتحاشون عن لفظ المذكر أيضاً وقول بعضهم إنهم أرادوا بالمذكر ما ليس بمؤنث لا يدفع البشاعة اللفظية فهو كقول القائل: المراد بالعاقل العالم مجازاً لعلاقة اللزوم. قوله: (لها التي) مقتضاه أن التي مبتدأ ثان خبره محذوف والجملة خبر المبتدأ الأول الذي هو الأنثى وهو غير متعين لجواز أن يكون التي خبر الأنثى. والمعنى الأنثى للذي التي أي مؤنث الذي التي فتأمل. قوله: (وحذفها) أي الياء. قوله: (وتشديدها) أي الياء مكسورة كسر بناء ومضمومة ضم بناء، وقيل: يجوز على لغة التشديد أعرابها بوجوه الإعراب وهو مشكل لقيام موجب البناء بلا معارض. قوله: (إذا ما ثنيا) وكذا إذا جمع ولم يذكره لمجيئه في قوله: جمع الذي الألى الذين ولأن سقوط الياء إذا جمع على قياس جمع المنقوص كالقاضين فلا حاجة لذكره. قيل: كان عليه أن يقول في غير تصغير لأنك تقول في التصغير اللذيان واللتيان بإثبات الياء، والجواب أنه إنما حكم على لفظ الذي والتي المكبرين. قوله: (لا تثبت) بضم التاء الأولى على أنه مسند لضمير المخاطب ولا ناهية والياء مفعول مقدم وهو المناسب لقوله أوله العلامة، ولا يلزم عليه تقديم معمول جواب الشرط على الشرط إذ ليس في كلامه ما يقتضي أن إذا شرطية، وأما جعله بفتح التاء على أنه مسند إلى ضمير الياء والياء مبتدأ ففيه أنه مع عدم مناسبته كان الواجب حينئذٍ رفع تثبت لتجرده عن الناصب والجازم ولا ضرورة خصوصاً عند الناظم اهـ. يس مع زيادة، والمراد لا تجز ثبوتها فلا يقتضي كلامه امتناع حذف الياء في حالة الإفراد.

قوله: (بل ما تليه) تصريح بما علم مما قبله وبل للانتقال لا للإضراب وما واقعة على ما قبل الياء وهو الذال والتاء، والضمير المستتر في تليه عائد على الياء كما أشار إليه الشارح بقوله الياء فهو بدل أو بيان لهذا الضمير لا على ما فالصلة جارية على غير ما هي له ولم يبرز لأمن اللبس. وأما الضمير البارز في تليه فعائد على ما. قوله: (وكان القياس اللذيان إلخ) ظاهر قول المصنف ثنيا وقول الشارح وكان القياس أي قياس التثنية أنها تثنية حقيقية وإليه ذهب بعضهم غير مشترط في التثنية الحقيقية الإعراب. وذهب بعضهم إلى أنهما صيغتان مستأنفتان الدلالة على اثنين وليس وضعهما مبنياً على واحدهما. ويمكن إجراء كلامهما على هذا بأن يكون معنى قول المصنف إذا ما ثنيا إذا

والتي لم يكن ليائهما حظ في التحريك لبنائهما، فاجتمعت ساكنة مع العلامة فحذفت لالتقاء الساكنين (والنُونُ) من مثنى الذي والتي (إنْ تُشْدَدْ فَلاَ ملاَمَهْ) على مشددها وهو في الرفع متفق على جوازه وقد قرىء ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ﴾ [سورة النساء، الآية: ١٦] وأما في النصب فمنعه البصري وأجازه الكوفي وهو الصحيح، فقد قرىء في السبع: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [سورة فصلت، الآية: ٢٩] (والنُّونُ مِن ذَيْن وَتَيْنِ) تثنية ذا وتا (شُدِّدا أَيضاً) مع الألف باتفاق ومع الياء على الصحيح. وقد قرىء: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَـٰنَانِ﴾ [سورة القصص، الآية: ٣٢] - ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَـٰتَيْنِ﴾ [سورة القصص، الآية: ٢٧] بالتشديد فيهما (وَتَعْويضٌ بِذَاكَ) التشديد من المحذوف وهو الياء من الذي والتي، والألف من ذا وتا (قُصِدَا) على الأصح. وهذا التشديد المذكور لغة تميم وقيس.

أتى بهما على صورة المثنى. ومعنى قول الشارح وكان القياس أي قياس صورة المثنى. والأصح أنهما مبنيان. والظاهر: أن بناءهما على الألف أو الياء. قوله: (فحذفت لالتقاء الساكنين) ولقصد الفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبني سم. قوله: (والنون أن تشدد فلا ملامه) والنون المزيدة قال الفارسي: هي الثانية لئلا يلزم الفصل بين ألف التثنية ونونها. وقال أبو حيان: هي الأولى لئلا يكثر العمل بإسكان الأولى وإدغامها. قال في التوضيح وشرحه: وبلحارث وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان في حالة الرفع تقصيراً للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشيء الواحد. قال الفرزدق:

أبـنـي كـلـيـب إنّ عـمـي الـلـذا   قـتـلا الـمـلـوك وفـكـكـا الأغـلالا

الهمزة للنداء وبني منادي، والغلّ بالضم حديد يجعل في العنق اهـ. مع حذف. وبلحارث أصله بنو الحارث وبعضهم يستعمله هكذا ثم نحت من الكلمتين كلمة واحدة كما نحت من عبد القيس عبقسي في النسب. وشاهد حذف نون اللتان قوله:

هـمـا الـلـتـا لـو ولـدت تـمـيـم   لـقـيـل فـخـر لـهـم صـمـيـم

وفيهما لغة رابعة لذان ولتان بحذف أل. قوله: (وقد قرىء واللذان) هي قراءة سبعية، وكذا فذانك. قوله: (وأما في النصب) أي والجر وترك ذكره لعلمه بالمقايسة. قوله: (ربنا أرنا اللذين) ضبطه البعض بسكون الراء لأن من يشدد النون يسكن راء أرنا وهذا مستحسن لا واجب لأن التلفيق من قراءتين جائز إذا لم يختلّ المعنى والإعراب كما هنا. قوله: (وتعويض) مبتدأ خبره قصده. وسوغ الابتداء به ما في الجملة من معنى الحصر لأن المعنى ما قصد بذاك إلا التعويض فهو على حد شيء بك أي ما جاء بك إلا شيء، وفائدة هذا الحصر الرد على القول الضعيف. قال سم: ينبغي على أن التشديد للتعويض أن لا يجوز التشديد في المصغر لعدم الحذف منه فلا تعويض اهـ. وإنما لم يعوضوا في يدين ودمين لأن الحذف فيهما ليس للتثنية بخلاف ما نحن فيه فحصل الفرق. قوله: (على الأصح) من جملة مقابله أن التشديد لتأكيد الفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبني. قوله:

وألف شددا وقصدا للإطلاق. انتهى حكم تثنية الذي والتي. وأما (جَمْعُ ٱلَّذِي) فشيئان: الأول (الأُلَى) مقصوراً وقد يمد قال الشاعر:

وَتُبْلِي الأُلَى يَسْتَلْئمونَ عَلَى الأُلَى ... تَرَاهُنَّ يَومَ الَّروعِ كَالِحدَإِ القُبْلِ (١)

وقال الآخر:

أَبَـى اللهُ لِـلـشُّـمِّ الألاَءِ كـأَنَّـهُـم ... سُيُوفٌ أَجَادَ القَينُ يَوماً صِقَالَهَا(٢)

(الألي) يلزمه أل فلا يشتبه بإلى الجارة ولهذا يكتب بغير واو كما في التصريح عن ابن هشام بخلاف أولى الإشارية فتكتب بواو بعد الهمزة لعدم أل فيها فتشتبه بإلى الجارة. قوله: (وتبلى) الضمير راجع إلى المنون في البيت قبله وهو الموت. ويستلؤون يلبسون اللأمة وهي الدرع وعلى الألى حال أي حالة كونهم على الخيول الألى إلخ. والروع بالفتح الفزع والمراد الحرب والحدأ كعنب جمع حدأة كعنبة وهي الطائر المعروف. والقبل بضم فسكون جمع قبلاء كحمراء وهي التي في عينها قبل بفتحتين أي حول. قاله العيني.

قوله: (للشم) قال العيني في محل نصب على المفعولية جمع أشم من الشمم وهو ارتفاع

---

(١) قبله:

فَتِلْـكَ خُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا ... قَدِيماً فَتُبْلِينَا ٱلْمَنُونُ وَمَا نُبْلِي

قالهما أبو ذؤيب خويلد الهذلي. وهما من قصيدة طويلة من الطويل. الفاء للعطف، وتلك مبتدأ وخطوب خبره وهو جمع خطب وهو الأمر العظيم. قوله: (قد تملت) أي استمتعت شبابنا، وقديماً نصب على الظرف. قوله: (المنون) أي المنية مرفوع لأنه فاعل تبلينا من الإبلاء وهو الإفناء، وثلاثية بلى يبلى بلاء بكسر الباء، ومفعول وما نبلى مخذوف أي وما نبليها، أي نحن ما نقدر على إبلاء المنون كإبلائها إيانا. ويجوز أن تكون هذه الجملة حالاً. قوله: (وتبلى) بضم التاء من الإبلاء وفاعله مستتر فيه وهو المنون. قوله: (الألى يستلئمون) مفعوله: أي الذين يلبسون اللأمة وهي الدرع، وفيه الشاهد حيث أطلق الألى على الذين، وفي قوله على الألى أيضاً حيث أطلقه على اللاتي لأن المعنى على الخيول اللاتي تراهن يوم الروع بفتح الراء أي يوم الحرب. ومحل على الأولى النصب على الحال. قوله: (كالحدأ) في محل النصب على أن مفعول ثان لترى وهو بكسر الحاء وفتح الدال وفي آخره همزة جمع حدأة وهي الطائر المعروف كعنب وعنبة. والقبل بضم القاف وسكون الباء الموحدة وهي التي في أعينها قبل بفتحتين وهو الحور. قال الأصمعي: وفي العين الحول والقبل، يقال: حولت عينه تحول حولاً، وأحولت حوالاً. وقبلت تقبل قبلا، وأقبلت قبالاً. فالحول أن تكون كأنها تنظر إلى الحجاج. والقبل كأنها تنظر إلى عرض الأنف. والحجاج بفتح الحاء وكسرها وبعدها جيمان بينهما ألف وهو العظم الذي ينبت عليه الحاجب.

(٢) قاله كثير بن عبد الرحمن الشاعر المشهور كان رافضياً توفي سنة خمس ومائة بالمدينة. وكثير تصغير كثير وإنما صغر لأنه كان حقيراً شديد القصر. وكان يلقب زب الذباب. وهومن قصيدة من الطويل. قوله للشم في محل نصب على المفعولية، وهو جمع أشم من الشمم وهو ارتفاع في قصبة الأنف مع استواء أعلاه. قوله: (الألاء) أي الذين وفيه الشاهد فإنها موصولة بمعنى الذين للجمع المذكر =

والكثير استعماله في جمع من يعقل، ويستعمل في غيره قليلاً. وقد يستعمل أيضاً جمعاً للتي كما في قوله في البيت الأول على الألى تراهن.

وقوله:

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الأُلَى كُنَّ قَبلَهَا[(١)]

والثاني (الَّذِينَ) بالياء (مُطلَقًا) أي رفعاً ونصباً وجراً (وَبَعضُهُمْ) وهم هذيل أو عقيل (بالوَاوِ رَفعاً نَطَقَا قال:

نَحنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَومُ النُّخَيلِ غَارَةً مِلحَاحَا[(٢)]

قصبة الأنف مع استواء أعلاه. والقين الحدّاد، والصقال الجلاء اهـ. وكأنه يشير إلى أن الشم مفعول به دخلت عليه اللام الزائدة، وحينئذٍ ففي الكلام حذف أي أبي الله ضرر الشم إلخ. وبحث الروداني في الاستشهاد بالبيت على أن المدلغة باحتمال أنه ضرورة. وقد يقال: الأصل عدم الضرورة. قوله: (أو عقيل) كذا بالشك في التصريح أيضاً وعقيل بالتصغير. قوله: (بالواو رافعاً نطقاً) وهل هو حينئذٍ معرب أو مبني جيء به على صورة المعرب؟ قولان الصحيح الثاني إذ هذا الجمع ليس حقيقياً حتى يعارض شبه الحرف لاختصاص الذين بالعقلاء وعموم الذي للعاقل وغيره، ولأن الذي ليس علماً ولا صفة ولهذا لم تتفق العرب على إجرائه مجرى المعرب بخلاف التثنية، ولعل وجه الأول أنه على صورة الجمع الذي هو خصائص الأسماء فيعارض. قوله: (صبحوا الصباحا) أي صبحوهم أي

= ولهذا وصف بها المذكر. والقين الحداد وهو فاعل أجاد أي أحكم ويوماً نصب على الظرف، وصفاً لها: كلام إضافي منصوب لأنه مفعول أجاد القين.

(١) تمامه: وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يكُنْ حُلَّ مِنْ قَبلُ

قاله مجنون ليلى قيس بن ملوح، وهو من قصيدة من الطويل. قوله: (حبها) فاعل محا، أي حب ليلى. قوله: (حب الألى) كلام إضافي مفعول: أي حب النساء اللاتي كن قبلها. وفيه الشاهد حيث استعمل الألى موضع اللاتي. قوله: (وحلت) أن ليلى مكاناً أي في مكان لم يكن حل فيه أحد من قبلها. ولما قطع قبل عن الإضافة بني علم الضم. وحل على صيغة المجهول فاعله مستتر فيه، ويجوز أن يكون على صيغة المعلوم ويكون فاعله هو من بفتح الميم في من قبل، والتقدير لم يكن حل فيه من كان قبلها جناحه.

(٢) قاله رجل من بني عقيل جاهلي، كذا قاله أبو زيد وابن الأعرابي. وقيل قاله رؤبة، وقال الصنعاني: قالته ليلى الأخيلية في قتل دهر الجعفي:

نَحن قَتَلْنَا المَلكِ الْجَحْجَاحَا دَهْرًا فَهَيَّجْنَا بِهِ أَنْوَاحَا

لا كَذِبَ اليَومَ ولا مُزَاحَا قَوْمِي الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا

يَومَ النُّخَيلِ غَارَةً مِلحَاحَا

والجحجاح بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة بعدها جيم أيضاً وبعد الألف حاء مهملة أيضاً ومعناه السيد. وقوله: دهراً عطف بيان للجحجاح أو بدل منه. والأنواح جمع نوح. قوله: (لا كذب) بفتح الكاف وكسر الذال والمزاح بالزاي المعجمة. وقال أبو حاتم: بالراء المهملة من مرح إذا بطر. =

تنبيه: من المعلوم أن الألى اسم جمع لا جمع، فإطلاق الجمع عليه مجاز، وأما الذين فإنه خاص بالعقلاء، والذي عام في العاقل وغيره، فهما كالعالم والعالمين انتهى (باللاتِ وَاللاَّءِ) بإثبات الياء وحذفها فيهما (ألَّتي قَد جُمِعَا) التي مبتدأ، وقد جمع خبره وباللات متعلق بجمع،

أتوهم في الصباح، وذكر الصباح تأكيد لانفهامه من صبحوا، والنخيل بالتصغير موضع بالشام والغاراة اسم مصدر من الإغارة على العدوّ مفعول له أو بمعنى مغيرين حال. والملحاح بكسر الميم الشديد الدائم. هذا ملخص ما في التصريح والعيني. ويكتب الذون على هذه اللغة بلامين لمشابهته المعرب الذي تظهر معه أل كما في يس، وقد مرت المسألة عن الفنري بتعليل آخر قريباً.

قوله: (مجاز) أي بالحذف والتقدير اسم جمع الذي أو بالاستعارة لعلاقة المشابهة بالجمع الحقيقي في إفادة كل التعدد. ولك أن تجعل الجمع بمعناه اللغوي وحينئذ لا تجوز. قوله: (فإنه خاص بالعقلاء إلخ) كذلك في ابن الناظم، ورد بأن عموم الذي لا يمنع جرى جمعه على سنن الجموع بل إن كان للعاقل جمع على الذين وإن كان لغيره منع كسائر الأوصاف من نحو: قائم وداخل وخارج فإنها عامة للعاقل وغيره وتجمع إن كانت للعاقل وإلا فلا، ويكون جمعها على سنن الجموع قطعاً. والحق أن الجمع غير جار على سنن الجموع لكن لا من الحيثية التي ذكرها الشارح بل من حيث إن الذي ليس علماً ولا صفة، والتثنية جارية على ما حقه أن يكون على سنن تثنية المبنيات فإن المبني لا حظ له من الحركة فياؤه ساكنة وحقها الحذف لالتقاء الساكنين كما تقدم. وإثبات الياء حق المعربات لا حق المبنيات كذا في الروداني. ولك منع الرد بأن الذي ليس صفة كما اعترف به بعد فكيف يقاس على سائر الأوصاف؟ فتأمل. وإنما اختص الذين بالعقلاء لأنه على صورة ما يختص بهم كالزيدين والعمرين. والمراد بالعقلاء العقلاء حقيقة أو تنزيلاً كما في شرح الجامع. ومثل للثاني بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٩٤] بتنزيل المشركين الأصنام منزلة من يعقل.

قوله: (فهما كالعالم والعالمين) أي في اختصاص الجمع بالعقلاء وعموم المفرد لهم ولغيرهم أي فيكون الذين اسم جمع كالعالمين وهو مبني على خلاف التحقيق كما مر بيانه. قوله: (باللات)

= قوله: (نحن) مبتدأ وخبره اللذون صبحوا وفيه الشاهد فإنه أجراه مجرى المذكر السالم حيث رفعه بالواو في حالة الرفع، وهذه لغة هذيل. وقيل لغة بني عقيل. والتشديد في صبحوا ليس للتكثير من صبحته إذا أتيته صباحاً، والمفعول محذوف تقديره نحن الفرسان اللذون صبحوهم صباحاً أي في وقت الصباح، فانتصابه على الظرفية وكذا يوم النخيل نصب على الظرفية، وهو بضم النون وفتح الخاء المعجمة تصغير نخل في الأصل، وهو اسم لعدة مواضع. وأراد به الشاعر موضعاً بالشام مسمى بنخيل. والغارة اسم من الإغارة على العدو، وانتصابه على التعليل. ويجوز أن يكون حالاً والتقدير مغيرين. والملحاح بكسر الميم من ألح السحاب إذا دام مطره، وألح السائل إذا ألحف، وأراد غارة شديدة لازمة.

أي التي قد جمع باللاتي واللائي نحو: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ﴾ [سورة النساء، الآية: ١٥] ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ﴾ [سورة الطلاق، الآية: ٤] وقد تقدم أنها تجمع على الأولى وتجمع أيضاً على اللواتي بإثبات الياء وحذفها، وعلى اللواء ممدوداً ومقصوراً، وعلى اللا بالقصر واللاآءت مبنياً على الكسرة أي معرباً إعراب أولات، وليست هذه بجموع حقيقة وإنما هي أسماء جموع (وَاللاَّءِ كَالَّذِين نَزْراً وَقَعَا) واللاء مبتدأ، ووقع خبره، وكالذين متعلق به، ونزراً أي قليلاً حال من فاعل وقع، وهو الضمير المستتر فيه والألف للإطلاق، والمعنى: أن اللاء وقع جمعاً للذي قليلاً، كما وقع الألى جمعاً للتي كما تقدم، ومن هذا قوله:

فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنّ مِنْهُ عَلَيْنَا اللاَّءِ قَدْ مَهدُوا الحُجُورَا[(١)]

الباء بمعنى على أو للآلة. قوله: (أي التي قد جمع باللاتي) لم يقل كالنظم باللات بلا ياء إشارة إلى أن إثبات الياء هو الأصل، ويشير إلى ذلك أيضاً تقديمه إثباتها على حذفها في قوله بإثبات إلخ. قوله: (على الألى) أي فتكون الألى مشتركة بين جمع الذي وجمع التي اهـ. دماميني. قوله: (وتجمع أيضاً على اللواتي) هذا عطف على قوله: وقد تقدم إلخ، قال الروداني: والصحيح أن اللوائي واللواتي جمعان للائي واللاتي كالهادي والهوادي. واللاءات جمع اللائي اهـ. ويؤخذ من مجموع كلامه وكلام الشارح أنه يقال: اللوائي بالمد وإثبات الياء واللواء بالمد وحذف الياء واللوا بالقصر وحذف الياء واللاءات بألفين بينهما همزة. قوله: (واللاء كالذين) قال شيخنا: يحتمل أن يريد أن اللاء وقع موضع الذين ويحتمل أن يريد أنه كالذين في أنه يزاد فيه الياء والنون فيقال اللائين كما قال الشاعر:

وأنا من اللائين إن قدروا عفوا وإن أتربوا جادوا وإن تربوا عفوا

وسمع اللاؤون رفعاً كما سمع اللذون رفعاً اهـ. ولتبادر الأول جرى عليه الشارح. قوله: (وكالذين متعلق به) ظاهره أنه ظرف لغو متعلق بوقع وهو غير ظاهر، وعبارة المعرب متعلق بحال محذوفة من فاعل وقع ونزرا حال أخرى منه اهـ. وهذا هو الظاهر، ويمكن إرجاع كلام الشارح إليه ومن هنا يعرف ما في كلام البعض فتأمل.

قوله: (والمعنى أن اللاء إلخ) قال شيخنا: فيكون اللاء مشتركاً بين جمع الذي والتي كالألى اهـ. وقد يدعى أن استعمال اللاء بمعنى الذين مجاز ويفرق بينه وبين استعمال الألى بمعنى اللائي بقلته التي صرّح بها المصنف، ويؤيده تقديمهم احتمال المجاز على احتمال الاشتراك فتأمل. قوله: (وقع جمعاً) أي اسم جمع وكذا يقال فيما بعد. قوله: (بأمنّ منه) أي من هذا الممدوح واللاء إلخ

---

(١) قاله رجل من بني سليم. وهو من الوافر. ومعناه ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا ومهدوا أمرنا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر امتناناً علينا من هذا الممدوح. الفاء للعطف أن تقدمه شيء وما بمعنى ليس. وقوله: بأمن منه خبره والباء زائدة، والضمير في منه يرجع إلى الممدوح. قوله: (اللاء) =

والمشترك ستة: من وما وأل وذو وذا وأي على ما سيأتي شرحه، وقد أشار إليه بقوله: (وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي) أي في الموصولية (مَا ذُكِرَ) من الموصولات (وَهٰكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّىءٍ شُهِرْ) بهذا فأما من فالأصل استعمالها في العالم وتستعمل في غيره لعارض تشبيه به كقوله:

أَسِرْبَ القَطَا هَلْ مَن يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعلِّي إلى مَنْ قَدْ هَويتُ أَطِيرُ(١)

وقوله: ....

صفة لآباؤنا وفيه الفصل بين النعت والمنعوت بأجنبي وتجويزه قول. قوله: (وأل) نقل عن السعد وغيره أن الخلاف الجاري في أل المعرفة من أنها أل بجملتها أو اللام فقط يجري في الموصولة. قوله: (تساوي ما ذكر) أي تساوي كلاً مما ذكر سابقاً أي تستعمل فيما يستعمل فيه كل مما ذكر. قوله: (في الموصولية) لو قال في الاستعمال أي استعمالها في المذكر والمؤنث والمفرد وقسيميه لكان أولى، إذ ليس الغرض مساواة هذه لما ذكر في مجرد كون كل موصولة لأنه لا يفيد لاشتراك الذي هو المقصود. قوله: (وهكذا إلخ) هكذا أي هكذا حال من الضمير في شهر وذو مبتدأ وشهر خبره أي ذو شهر حالة كونه كمن وما وأل وإفراد اسم الإشارة بتأول المذكور. قوله: (بهذا) أي بالمساواة التي تضمنها تساوي تضمن الفعل حدثه الذي هو معنى مصدره. وتذكير اسم الإشارة باعتبار المذكور أو بالتساوي اللازم لتساوي فافهم.

قوله: (وتستعمل في غيره) أي مجازاً بالاستعارة وإليه أشار بقوله: لعارض تشبيه أو مرسلاً لعلاقة الجزئية وإليه أشار بقوله: أو تغليبه عليه لأن التغليب مجاز مرسل علاقته الجزئية على ما قاله ابن كمال باشا، أو لعلاقة المجاورة وإليه أشار بقوله: أو اقترانه إلخ هذا ما ظهر لي في تقرير عبارته. والضمير في تستعمل عائد على من لا بقيد كونها موصولة فصح تمثيله بقوله: أسرب القطا إلخ مع أن من فيه نكرة لا موصولة. قوله: (أسرب القطا) الهمزة للنداء، والسرب القطيع من كل شيء، وهويت بكسر الواو من باب رضي، وأما هوى يهوى كرمى يرمي فبمعنى سقط. فنداؤه

= صفة لآباؤنا وفيه الشاهد حيث أطلق اللاء على جماعة المذكر موضع الذين، والأكثر كونها لجمع المؤنث نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِى يَئِسْنَ﴾ [سورة الطلاق، الآية: ٤] وحذف منه الياء أيضاً إذ أصله اللائي وقد قرىء بهما جميعاً.

(١) قاله العباس بن الأحنف. وتمامه:

لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ

وهو من قصيدة من الطويل. والسرب بكسر السين وسكون الراء المهملتين وفي آخره باء موحدة وهو الجماعة من القطا. ومثله السربة بالضم والهمزة فيه حرف نداء وهل للاستفهام من مبتدأ. ويعير جناحه في محل الرفع خبره وفيه الشاهد حيث أطلق من على غير العاقل لأنه لما نادى سرب القطا كما ينادى العاقل وطلب منها إعارة الجناح لأجل الطيران نحو محبوبته التي هو متشوق إليها وباك لأجلها نزلها منزلة العقلاء. ويروى هل من معير جناحه فلا شاهد فيه فافهم.

أَلا عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البالِي وَهَل يَعِمَنْ مَن كَانَ فِي الْعُصُرِ الخالِي[١]

أو تغليبه عليه في اختلاط نحو: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [سورة الرعد، الآية: ١٥]

السرب وطلب إعارة الجناح منه يقتضي تشبيهه بالعالم. قوله: (ألاعم صباحاً) قيل أصل عم أنعم من نعم ينعم بكسر العين فيهما أي تنعم حذفت الهمزة والنون تخفيفاً على غير قياس، ويصح أن يكون أمراً من وعم يعم كوعد يعد بمعنى نعم أي تنعم، وكذا يصح الوجهان في قوله يعمن. ويقال عم بفتح العين من نعم ينعم كعلم يعلم أو من وعم يعم كوضع يضع. وصباحاً منصوب على الظرفية أو التمييز عن الفاعل. والطلل ما شخص من آثار الديار. والبالي المشرف على العدم والاستفهام إنكاري. والعصر بضمتين لغة في العصر بفتح فسكون كالعصر بضم فسكون. وعم صباحاً من تحية الجاهلية دماميني ببعض زيادة.

قوله: (في اختلاط) أي في حال اختلاط العاقل بغيره. قال في المغني: يغلبون على الشيء غيره لتناسب بينهما كما في الأبوين للأب والأم والمشرقين والمغربين إلا أن يراد مشرقا الصيف والشتاء ومغرباهما والخافقين للمشرق والمغرب وإنما الخافق المغرب ثم تسميته خافقاً مجاز لأنه مخفوق فيه أي مغروب فيه والقمرين للشمس والقمر ولاختلاط كما في تغليب المخاطبين على الغائبين في: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢١] بعد قوله: ﴿ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢١] لأن لعلكم مرتبط بخلقكم لا باعبدوا والمذكر على المؤنث حتى عدت منهم في ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [سورة التحريم، الآية: ١٢] بناء على أن من تبعيضية. والملائكة على إبليس حتى استثنى منهم في: ﴿فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٣٤] ولهذا عد جماعة الاستثناء متصلاً والذين آمنوا بشعيب عليه في ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٨٨] بعد

---

(١) قاله امرؤ القيس بن حجر الكندي. وهو أول قصيدة طويلة من الطويل. وهو مصرع فلذلك أتت عروضه سالمة وكلمة إلا للعرض والتحضيض وعم فعل وفاعل. وأصله أنعم حذفت منه الألف والنون استخفافاً. ويجوز في العين الفتح والكسر والفتح من أنعم مفتوح العين والكسر من مكسورها. وقيل إنه من وعم يعم مثل وعد يعد بمعنى نعم ينعم. وهو من تحابا الجاهلية ففي الغدوات يقولون عم صباحاً، وفي العشاءات عم مساء. وانتصاب صباحاً على الظرف كأنه قال: أنعم في صباحك. ويجوز أن يكون تمييزاً منقولاً نحو: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [سورة مريم، الآية: ٤] وأيها منادى حذف حرف ندائه. والطلل صفة للمنادى تابع له وهو ما شخص من آثار الدار، والبالي صفته من بلى يبلى إذا اخلولق وهذا من عاداتهم يخاطبون الجمادات ويعنون أهلها. قوله: **(وهل)** استفهام على سبيل الإنكار والمعنى قد تفرق أهلك وذهبوا فتغيرت بعدهم عما كنت عليه فكيف تنعم بعدهم؟ وكأنه يعني بذلك نفسه. قوله: **(يعمن)** أصله ينعمن وهو فعل مؤكد بالنون ومن فاعله، وفي الشاهد حيث استعملها في غير العقلاء تنزيلاً لها منزلة العقلاء. والعصر بضمتين بمعنى العصر بفتح العين وسكون الصاد وهو الدهر والزمان ويجمع على عصور، والخالي صفته من خلا الشيء يخلو خلاء.

أو اقترانه به في عموم فصل بمن نحو: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [سورة النور، الآية: ٤٥] لاقترانه بالعاقل في كل دابة. وتكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً، والأكثر في ضميرها اعتبار اللفظ نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّن يُؤْمِنُ بِهِۦ﴾ [سورة يونس، الآية: ٤٠] ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٣١] ويجوز اعتبار المعنى نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [سورة يونس، الآية: ٤٢] ومنه قوله:

قوله تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٨٨] فإنه عليه الصلاة والسلام لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه والمخاطبين على الغيب والعقلاء على غيرهم في يذرؤكم فيه بعد قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا﴾ [سورة الشورى، الآية: ١١] وإلا لقال يذرؤكم وإياها: ومعنى يذرؤكم فيه يبثكم ويكثركم بهذا الجعل اهـ. مع اختصار وبعض زيادة من الدماميني.

قوله: (نحو ولله يسجد) أي يخضع فلا إشكال في وصف غير العاقل به. وما ذكره الشارح ليس لفظ الآية فلعله لم يرد التلاوة فلا اعتراض عليه قال في التوضيح: ونحو ﴿مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾ [سورة النور، الآية: ٤٥] فإنه يشمل الآدمي والطائر اهـ. قال شيخنا: ومنه يعلم أن ذكر الشارح له ليس للتمثيل به بل لنظم الآية لأنه ليس من الثاني بل من الأول يعني التغليب. قوله: (أو اقترانه) أي غير العاقل به أي العاقل ولم يعبر بالاختلاط بدل الاقتران تفنناً لتعبير المغني بالاختلاط في هذه الآية الثانية أيضاً، أو لحمله العموم في صورة التغليب على الكل المجموعي وفي هذه الآية على الكل الإفرادي فافهم. قوله: (فصل بمن) أي الجارة هذا هو الأوجه لأنها المتقدمة في الذكر والأقرب إلى عبارته لأنه لو كان مراده الموصولة لقال بها بالإضمار لأن الكلام فيها وفي التصريح بمن الموصولة. قوله: (نحو فمنهم من يمشي إلخ) فيه أنه يحتمل أن تكون من نكرة موصوفة إلا أن يقال: هذا مثال والمثال لا يضره الاحتمال، ويظهر أن من الوسطى للاقتران والتغليب معاً لشمولها الإنسان والطائر واقترانهما في العموم السابق.

قوله: (والأكثر في ضميرها) أي من لا بقيد الموصولة بدليل التمثيل بقوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٣١] ومحل كون الأكثر مراعاة اللفظ إذا لم يحصل من مراعاته لبس نحو أعط من سألتك لا من سألك أو قبح نحو من هي حمراء أمك فيجب مراعاة المعنى، فلا يقال: أعط من سألك ولا من هو حمراء أمك لقبح الإخبار بمؤنث عن مذكر كعكسه نحو: من هي أحمر أمك ولا من هو أحمر أمك لأن الموصول وصلته كشيء واحد، فكأنك أخبرت من مذكر بمؤنث لكن القبح في الصورتين الأوليين أشد، لأن تخالف الخبر والمخبر عنه فيهما في الصلة وفي الموصول وخبره، وفي الصورة الثالثة في الموصول وخبره فقط، وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لاَ تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَاذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ(١)

وأما ما فإنها لغير العالم ....

وإن من النسوان من هي روضة

فأنث الضمير لتقدم ذكر النسوان كذا في التصريح مع زيادة من حاشية الروداني عليه، ومن الدماميني. ولي فيه بحث لأنه يلزم على مراعاة اللفظ في قوله من هي روضة أيضاً الإخبار بمؤنث عن مذكر، فمقتضى التعليل به لوجوب مراعاة المعنى في قوله: من هي حمراء أمك وجوب مراعاة المعنى في قوله: من هي روضة أيضاً، إذ لا فرق بين المؤنث بالتاء والمؤنث بالألف كما في الدماميني، ولا بين الصفات كحسنة وحمراء والأسماء كروضة وصحراء بدليل ما مر من استقباح من هو حمراء أمك فتدبر.

فائدة: يعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيراً نحو: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ وقد يعتبر اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ نحو: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ﴾ إلى قوله: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا﴾ [سورة لقمان، الآية: ٦ ـ ٧]. وأما الاقتصار على اعتبار المعنى ثم اللفظ فممنوع كما نقله الفارسي عن النحويين وعللوه بأنه يكون إلباسا بعد البيان بخلاف اعتبار اللفظ ثم المعنى فإنه يكون تفسيراً، وأقره ابن هشام وغيره اهـ. دماميني ملخصاً، لكن قال في الهمع وتجوز البداءة بالمعنى كقولك من قامت وقعد وشرط قوم لجوازه وقوع الفصل بين الجملتين نحو من يقومون في غير شيء وينظر في أمرنا قومك اهـ. وفي الرضي ما نصه: وأما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من أول الأمر فنقل أبو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والأولى الجواز على ضعف إلا في اللام الموصولة فإنه يمنع ذلك فيها فلا يقال الضاربة جاء لخفاء موصوليتها اهـ.

قوله: (تعش) الخطاب لذئب وقوله لا تخونني أي على أن لا تخونني وقيل جواب القسم الذي تضمنه عاهدتني. قوله: (فإنها لغير العالم) أي موضوعة لغير العالم. قال في التلويح: كون ما

---

(١) قاله الفرزدق: وهو من قصيدة يخاطب بها الذئب الذي أتاه وهو نازل في بعض أسفاره في بادية، وكان قد أوقد ناراً ثم رمى إليه من زاده وقال له: تعال تعش ثم بعد ذلك ينبغي أن لا يخون أحد منا صاحبه حتى نكون مثل الرجلين اللذين يصطحبان. قوله: (تعش) أمر والخطاب للذئب. وفي كتاب سيبويه تعال: قوله لا تخونني قيل أنه جواب الشرط ولا محل لها من الإعراب، والحق أن يكون الجواب هو قوله: نكن مثل من يا ذئب، ويكون قوله لا تخونني جواب القسم الذي تضمنه عاهدتني، أو يكون جملة حالية. قوله: (مثل من) كلام إضافي منصوب لأنه خبر نكن، ومن موصولة، ويصطحبان صلتها. وقوله: يا ذئب معترض بين الموصول وصلته. والشاهد في مثل من حيث راعى معنى من في قوله يصطحبان بالتثنية، ومن الموصولة يجوز في ضميرها الاعتباران للفظ والمعنى.

نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾ [سورة النحل، الآية: ٩٦] وتستعمل في غيره قليلاً إذا اختلط به نحو: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [سورة النساء، الآية: ٤٩] وتستعمل أيضاً في صفات العالم نحو: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [سورة النساء، الآية: ٣] وحكى أبو زيد سبحان ما يسبح الرعد بحمده، وسبحان ما سخركنّ لنا. ....

لغير العقلاء قول بعض أئمة اللغة والأكثرون على أنها للعقلاء وغيرهم اهـ. قال في شرح الجامع: روى ذلك أي كونها لغير العقلاء عن النبي ﷺ كما في كثير من كتب الأصول وغيرها أن ابن الزبعري لما سمع قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٩٨] قال لأخصمن محمداً فجاء إلى النبي ﷺ فقال: أليس قد عبدت الملائكة أليس قد عبد المسيح فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال له النبي ﷺ: «**مَا أَجْهَلَكَ بِلُغَةِ قَوْمِكَ؟**» ما لما لا يعقل اهـ. وهذا إن صح كان نصاً في المسألة. قوله: (نحو ما عندكم ينفد) قيل أي ما عندكم من متاع الدنيا ومتاع الدنيا يشمل الرقيق وهو عاقل فيكون من الاستعمال في غير العالم للاختلاط. قوله: (وتستعمل في غيره) الضمير لغير العالم وغير غيره هو العالم واستعمالها فيه إما على طريق الاستعارة أو المجاز المرسل وإن لم يشر الشارح إلا إلى الثاني بقوله إذا اختلط به أي بأن غلب غير العالم على العالم.

قوله: (في صفات العالم) أي في ذوات العالم ملحوظاً فيها الصفات غير المفهومة من الصلة كالبكارة والثيوبة في المثال الأول لأنه لما كان الملحوظ فيها الصفات وهي من غير العالم كان كأنها مستعملة في غير العالم وإنما قلنا أي في ذوات الخ لأن ما في الأمثلة ليست واقعة على الصفات نفسها إذ النكاح في المثال الأول لا يتعلق إلا بالذات والتنزيه في المثالين الأخيرين للذات، وإنما قلنا غير المفهومة من الصلة لئلا يرد عليه أن كل موصول استعمل في العالم نحو: جاءني من قام ملحوظ فيه الصفة المفهومة من صلته لوجوب ملاحظة الصلة. وعبارة الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [سورة النساء، الآية:٣] ما نصه وقيل ما ذهابا إلى الصفة ولأن الإناث من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء اهـ. قال السعد في حواشيه: عليه التفرقة أي بين من وما إذا أريد الذات أي لا مع ملاحظة الصفة، أما إذا أريد الصفة أي لوحظت مع الذات نحو ما زيد أفاضل أم كريم وفي الموصولة نحو: أكرم ما شئت من هؤلاء الرجال القائم والقاعد فما كمن بحكم الوضع على ما ذكره المصنف أي الزمخشري والسكاكي وغيرهما وإن أنكره البعض. والمعنى ههنا انكحوا الموصوفة بأي صفة أردتم من البكر والثيب إلى غير ذلك من الأوصاف اهـ. ويوجد في بعض نسخ الشارح بعد: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [سورة النساء، الآية: ٣] أي الطيب، والمتبادر منه أن المراد الصفة المفهومة من الصلة وليس كذلك كما مر فالجيد سقوطه كما في غالب النسخ.

وقيل: بل هي فيها لذوات من يعقل. وتستعمل في المبهم أمره كقولك ـ وقد رأيت شبحاً من بعد ـ: انظر إلى ما أرى؛ وتكون بلفظ واحد كمن.

تنبيه: تقع من وما موصولتين كما مر، واستفهاميتين نحو: من عندك، وما عندك، وشرطيتين نحو: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِىٓ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٧٨] وما تفعلوا من خير يوف إليكم ونكرتين موصوفتين كقوله:

أَلاَ رُبَّ مَــنْ تَــغْــتَــشُــهُ لَــكَ نَــاصِــحُ

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً قَلْبَهُ قَـدْ تَـمـنَّـى لِيَ مَوْتـاً لَـمْ يُـطَـعْ

وقوله:

لِمَا نَافِعٍ يَسْعَى ٱللَّبِيبُ فَلاَ تَكُنْ بشيء بعيدٍ نَفْعُهُ ٱلدَّهْرَ سَاعِيَا

وقوله:

قوله: (لذوات من يعقل) أي أعم من أن يلاحظ الصفات معها أولاً وكان الأولى يعلم بدل يعقل. قوله: (وتستعمل) أي حقيقة كما في يس. وقوله في المبهم أمره أي الذي لم يدرأ إنسان هو أو غير إنسان. قال المصنف: وكذا لو علمت إنسانيته ولم يدر أذكر هو أو أنثى كقوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٣٥]. قوله: (وتكون بلفظ واحد كمن) أي والأكثر في ضميرها اعتبار اللفظ، ويجوز اعتبار المعنى. قوله: (تقع من وما الخ) ذكر خمسة معان تشترك فيها من وما وتنفرد ما عن من بمعان أخر ككونها تعجبية ونافية وكافة وزائدة ومصدرية ظرفية وغير ظرفية ومهيئة كما في حيثما فإن ما هيأت حيث للشرطية أو مغيرة كما في لو ما ضربت زيداً فإن ما غيرت لو من الشرطية إلى التحضيض. قال المصنف في التسهيل: ويوصف بها أي بما على رأى اهـ. قال الدماميني نحو لأمر ما جدع قصير أنفه أي لأمر أي أمر وهذه التي يعبر عنها بالإبهامية، ويتفرع على الإبهام الحقارة نحو أعطه شيئاً، والفخامة نحو لأمر ما جدع قصير أنفه، والنوعية نحو اضربه ضرباً ما، قال المصنف: والمشهور أنها زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل وهو أولى لأن زيادتها عوضاً عن محذوف ثابتة في كلامهم نحو أما أنت منطلقاً انطلقت، فزادوها عوضاً من كان، وليس في كلامهم نكرة موصوف بها جامدة إلا وهي مردفة بمثل الموصوف نحو: مررت برجل أي رجل، وطعمنا شاة كل شاة فالحكم على ما المذكورة بالإسمية واقتضاء الوصفية حكم بما لا نظير له فوجب اجتنابه اهـ. باختصار.

قوله: (وما تفعلوا من خير يوفّ إليكم) المتجه أن الشارح لم يقصد لفظ التلاوة حتى يرد اعتراض البعض كغيره بأنه لفق من آيتين فكان الصواب أن يقول أما ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٧٢] وأما ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [سورة البقرة، الآية:

رُبَّ مَا تَكْرَهُ ٱلنُّفُوسُ مِنَ الأَمْرِ ... لـه فَـرْجَـةٌ كَـحَـلِّ ٱلْـعِـقَـالِ[١]

ومن ذلك فيهما قولهم: مررت بمن معجب لك، وبما معجب لك. ويكونان أيضاً نكرتين تامتين: أما من فعلي رأى أبي عليّ زعم أنها في قوله:

وَنِـعْـمَ مَـنْ هُـوَ فِـي سِـرّ وَإِعْـلاَنِ[٢]

١٩٧] بل قصد ذكر مثال ما عنده. قوله: (رب ما تكره) يجب فصل رب من ما لأن الذي يوصل برب ما الكافة وما هنا نكرة موصوفة بالجملة بعدها والرابط ضمير محذوف أي تكرهه. وقوله فرجة بالفتح أي انفراج. وقال النحاس: الفرجة بالفتح في الأمر المعنوي وبالضم فيما يرى من الحائط ونحوه كذا في العيني. وفي القاموس: أن الفرجة بمعنى الخلوص من الهم مثلثة وأن فرجة نحو الحائط بالضم. والعقال بالكسر الحبل الذي تشد به الدابة ليمنعها من القيام ووجه الشبه السهولة والسرعة. قال في المغني: ويجوز أن تكون ما كافة والمفعول المحذوف اسماً ظاهراً أي قد تكره النفوس من الأمر شيئاً أي وصفاً فيه، أو الأصل من الأمور أمراً وفي هذا إنابة المفرد عن الجمع وفيه وفي الأول إنابة الصفة غير المفردة عن الموصوف إذ جلمة له فرجة إلخ عليهما صفة للمحذوف اهـ. وقوله: إنابة الصفة إلخ أي وهي لا تجوز اختياراً إلا إذا كان الموصوف بعض اسم سابق مجرور بمن أو في نحو منا ظعن ومنا أقام وفينا ظعن وفينا أقام. قوله: (فعلى رأي أبي علي) متعلق بمحذوف أي

---

(١) قاله أمية بن أبي الصلت. ونسبه في الحماسة البصرية إلى حنيف بن عمير اليشكري. وقيل: هو لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب لعنه الله، والأول أشهر. وهو من الخفيف. المعنى: رب شيء تكرهه النفوس من الأمر له انفراج سهل سريع كحل عقال الدابة. وفي رواية سيبوية: ربما تجزع النفوس. ورب من الحروف الجارة. وكلمة ما بمعنى شيء نكرة مجردة عن معنى الحروف ناقصة موصوفة، والتقدير رب شيء تكرهه النفوس، فحذف العائد الذي هو مفعول تكره، والجملة صفة ما، وفيه الشاهد. ويجوز أن تكون ما كافة والمفعول المحذوف اسماً ظاهراً أي قد تكره النفوس من الأمر شيئاً والأصل من الأمور أمراً. وفي هذا إنابة المفرد عن الجمع، وفيه وفي الأول إنابة الصفة غير المفردة عن الموصوف إذ الجملة بعده صفة له. قوله: (فرجة) بفتح الفاء وهي التفصي والانفراج. وقال النحاس: الفرجة بالفتح في الأمر وبالضم فيما يرى من الحائط. والعقال بكسر العين وهو القيد، وقال ابن الأثير: هو الحبل الذي يعقل به البعير:

(٢) صدره:

وَنِـعْـمَ مَـزْكَـاءُ مَـنْ ضَـاقَـتْ مَـذَاهِـبُـهُ

وقبله:

وَكَـيْـفَ أَرْهَـبُ أَمْـرًا أَوْ أُرَاعُ لَـهُ ... وَقَـدْ زَكَـأْتُ إِلَـى بِـشْـرِ ٱبْـنِ مَـرْوَانِ

وهما من البسيط. قوله: (مزكاء) بفح الميم وسكون الزاي المعجمة مفعل من زكأت إلى فلان أي لجأت إليه. قوله: (ونعم من هو) قال ابن القطاع: نعم مكررة وقيل: إن فاعله مستتر تقديره ونعم هو من هو ومن تمييز وهو مخصوص بالمدح. وحكى أبو علي بأن من ههنا نكرة تامة غير موصوفة. وفيه الشاهد. وقيل من موصولة فاعل نعم، وهو مبتدأ وخبره هو آخر محذوف تقديره نعم من هو =

تميز والفاعل مستتر وهو هو المخصوص بالمدح. وقال غيره: من موصول فاعل، وقوله هو مبتدأ خبره هو آخر محذوف على حد قوله: شعري شعري. وأما ما فعلى رأي البصريين إلا الأخفش في نحو: ما أحسن زيداً؛ إذ المعنى شيء حسن زيدا على ما سيأتي بيانه في بابه. وفي باب نعم وبئس عند كثير من النحويين المتأخرين، منهم الزمخشري نحو: غسلته غسلاً نعماً، أي نعم شيئاً ....

فتكون نكرة تامة على رأي أبي علي. قوله: (والفاعل مستتر) أي يعود على التمييز كما سيأتي في قوله:

ويرفعان مضمراً يفسره مميز كنعم قوماً معشره

وسيأتي أنه مما يغتفر عوده على متأخر لفظاً ورتبة. قوله: (وهو هو المخصوص) أي ولفظ هو هو المخصوص فهو إما مبتدأ خبره متعلق الجار والمجرور المحذوف والمعنى هو الممدوح مثلاً في سر وإعلان، أو الجملة قبله والجار والمجرور في محل نصب على الحال وإما خبر مبتدأ محذوف على ما يأتي. قوله: (خبره هو آخر) أي والجملة صلة الموصول والجار والمجرور متعلق بهو المحذوف لما فيه من معنى الفعل أي ونعم من هو الموصوف بالفضائل في حالتي سر وإعلان. قال ابن هشام: ويحتاج إلى تقدير هو ثالث يكون مخصوصاً خبره الجملة قبله. قال الدماميني: ورابع على القول بأن المخصوص مبتدأ حذف خبره اهـ، وفيه أنه لا يتعين تقدير الخبر هو لجواز تقديره الممدوح مثلاً. فإن قيل: هلا جعل الجار والمجرور خبر هو المذكور؟ أجيب: بأنه لو كان كذلك لكان متعلقاً بكون عام والمراد تعلقه بكون خاص هو معنى هو المحذوف إذ المراد ونعم من هو الموصوف بالفضائل في سر وإعلان. وفيه أنه يجوز تعلقه بخاص لقرينة المدح أي الممدوح في سر وإعلان كما جرينا عليه آنفاً.

قوله: (على حد قوله شعري شعري) أي على طريقته في التأويل بما يخرجهما عن الاتحاد من كل وجه بأن يراد بهو المبتدأ الذات بقطع النظر عن صفتها وبهو الخبر الذات الموصوفة بالفضائل. قوله: (إلا الأخفش) اعترض بأنه لا يمنع ذلك بل يجوزه، ويجوز كون ما موصولة أو نكرة موصوفة والخبر عليهما محذوف وجوباً تقديره شيء عظيم. قوله: (وفي باب نعم وبئس) عطف على قوله على رأي البصريين الخ. وزاد بعضهم موضعاً ثالثاً وهو قولهم إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل الكتابة مثلاً إن زيداً مما أن يكتب أي من شيء كتابة فـ: ما بمعنى شيء وأن وصلتها في تأويل مصدر بدل من ما أو عطف بيان، والمعنى أنه ملازم للكتابة حتى كأنه خلق منها أفاده الدماميني.

= هو في سر وإعلان، والظرف يتعلق بالمحذوف لأن فيه معنى الفعل: أي ونعم من هو الثابت في حالتي السر والإعلان. (قلت) ويحتاج في ذلك إلى تقدير هو ثالث يكون مخصوصاً بالمدح فافهم.

فما نصب على التمييز. وأما أل فللعاقل وغيره. وما ذكره الناظم من أنها اسم موصول هو مذهب الجمهور. وذهب المازني إلى أنها حرف موصول، والأخفش إلى أنها حرف تعريف. والدليل على اسميتها أشياء: **الأول**: عود الضمير عليها في نحو: قد أفلح المتقي ربه. وقال المازني: عائد على موصوف محذوف. ورد بأن لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلا لضرورة وليس هذا منها. **الثاني**: استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف، نحو: جاء الكريم، فلولا أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف. **الثالث**: إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي فلولا أنها موصولة واسم الفاعل في تأويل الفعل ....

قوله: (فما نصب على التمييز) اعترض بأن ما مساويه للمضير في الإبهام فكيف تميزه. وأجيب بمنع المساواة لأن معناها شيء عظيم، وبهذا الاعتبار يحصل التمييز اهـ. شمني، ثم الفاعل على هذا ضمير مستتر في نعم يعود على التمييز والمخصوص محذوف تقديره هو وما درج عليه الشارح أحد أقوال في ما هذه ستأتي في باب نعم وبئس، وقد درج عليه في المعنى في موضع، ودرج في موضع آخر على قول آخر منها وهو أنها معرفة تامة فاعل ومثل بها للمعرفة التامة الخاصة أي المقدرة من لفظ اسم تقدمها هي وعاملها صفة له في المعنى فتقديرها في المثال نعم الغسل، ومثل للتامة العامة أي المقدرة بالشيء وهي ما لم يتقدمها ذلك بنحو: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٧١] أي فنعم الشيء هي والأصل فنعم الشيء إبداؤها، لأن الكلام فيه فخذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فانفصل وارتفع، والحاصل أن ما الإسمية كما تكون نكرة ناقصة وهي الموصوفة وتامة وهي غير الموصوفة تكون معرفة ناقصة وهي الموصولة وتامة كما مر. قوله: (هو مذهب الجمهور) محل الخلاف حيث لا عهد أي في الخارج وإلا فهي حرف تعريف اتفاقاً نحو: جاء محسن فأكرمت المحسن قاله الرضي. قوله: (إلى أنها حرف موصول) رد بأنها لو كانت كذلك لأولت مع ما بعدها بمصدر. قوله: (إلى أنها حرف تعريف) رد بأنها لو كانت كذلك لمنعت من أعمال اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال لإبعادها لهما عن شبه الفعل كالتصغير وبدخولها على الجملة. قوله: (عود الضمير عليها) أي والضمير لا يعود إلا على الأسماء. قوله: (بان لحذف الموصوف مظان) أي مواقع وهي ثلاثة: كون النعت صالحاً لمباشرة العامل، وكون المنعوت بعض اسم سابق مخفوض بمن أو في نحو: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سورة سبأ، الآية: ١١] أي دروعاً ومنا ظعن ومنا أقام أي فريق، وفينا سلم وفينا هلك. قوله: (إلا لضرورة) كقوله:

ترمي بكفي كان من أرمى البشر

أي بكفي رجل. قوله: (وليس هذا منها) قد يقال: هو من الأول لأن النعت صالح لمباشرة

لكان منع اسم الفاعل حينئذٍ معها أحق منه بدونها. **الرابع**: دخولها على الفعل في نحو:

مَـا أَنْـتَ بِـالْـحَـكَـمِ ٱلْـتُـرضَـي حُـكـومَـتُـهُ[1]

والمعرفة مختصة بالاسم. واستدل على حرفيتها بأن العامل يتخطاها نحو: مررت بالضارب، فالمجرور ضارب ولا موضع لأل؟ ولو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب. قال الشلوبين: الدليل على أن الألف واللام حرف قولك: جاء القائم، فلو كانت اسماً لكان فاعلاً واستحق قائم البناء لأنه على هذا التقدير مهمل لأنه صلة والصلة لا يسلط عليها عامل الموصول. وأجاب في شرح التسهيل بأن مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة لأن نسبتها منه نسبة عجز المركب منه، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجمل لا

العامل. قوله: (نحو جاء الكريم) فيه أن كريماً صفة مشبهة وأل المتصلة بها حرف تعريف على الأصح فكان الأولى التمثيل بنحو جاء الضارب. قوله: **(لكان منع اسم الفاعل)** أي منع اسم الفاعل بمعنى المضي حينئذٍ أي حين إذ كانت غير موصولة بل حرف تعريف. وقوله أحق منه أي من منع عمل اسم الفاعل بمعنى المضي بدونها أي والواقع أنه يعمل معها ويمتنع عمله بدونها ووجه الأحقية أن عمله بسبب شبهه الفعل المضارع وهي مبعدة له عن شبهة ومقربة له من الجوامد لأنها حينئذ من خصائص الأسماء التي الأصل فيها الجمود لأن أصل وضعها للذوات والتزم الأخفش كون اسم الفاعل بمعنى المضي لا يعمل معها فلم ينهض عليه هذا الدليل.

قوله: **(على حرفيتها)** أي في القولين الأخيرين. قوله: **(لكان لها موضع من الإعراب)** أي واستحق مدخولها عدم الإعراب لكون العامل أخذ مقتضاه كما يؤخذ مما بعده. قوله: **(قال الشلوبين)** تقوية وإيضاح لما قبله. قوله: **(واستحق قائم البناء)** يعني عدم الإعراب بدليل ما بعده. قوله: **(مهمل)** أي لا يتسلط عليه عامل. قوله: **(لا يتسلط عليها عامل الموصول)** أي لآخذه مقتضاه من العمل في الموصول. قوله: **(وأجاب)** أي الناظم. وقوله: بأن مقتضى الدليل أي القياس على جعل الإعراب على عجز المركب المزحى الشبيه بمجموع الموصول وصلته أخذاً مما يأتي. قال الروداني: وإنما لم يمنع مجموع أل وصلتها من الصرف مع أنه شبيه بالمزجي لعدم العلمية اهـ. وبحث الدماميني في الجواب بما حاصله: الفرق بين الموصول والمركب المزجي بأن المقصود الموصول وإنما جيء بالصلة لتوضيحه فحق الإعراب أن يدور عليه بخلاف المركب المزجي، والدليل على ذلك ظهور الإعراب في أيّ الموصولة واللذين واللتين على القول بإعرابهما والذين واللائين على لغة، وأجاب الرضي عن الدليل بأن أل لما كانت على صورة الحرف نقل إعرابها إلى صلتها عارية كما في **لا** التي بمعنى غير. قوله: (لأن نسبتها منه نسبة عجز المركب منه) ولهذا لا

---

(١) ذكره العيني في شواهد الكلام، شاهداً لدخول الألف واللام على الفعل المضارع تشبيهاً له بالصفة.

تتأثر بالعوامل، فلما كانت صلة الألف واللام في اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع انتهى ويلزم في ضمير أل اعتبار المعنى نحو: الضارب والضاربة والضاربين والضاربات. وأما ذو فإنها للعاقل وغيره قال الشاعر:

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي ... يَرْمِي وَرَائِيَ بِامسَهمِ وَامسَلِمَهْ[1]

وقال الآخر:

فَقُولاَ لِهَذَا ٱلْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِياً ... هَلُمَّ فَإِنَّ المشْرَفِيَّ الفرائِضُ

وقال الآخر:

فَإِمَّا كِرامٌ مُوسِرونَ لَقيتُهُمْ ... فَحَسْبيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُم ما كَفانيَا[2]

وقال الآخر:

فَإِنَّ المَاءُ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي ... وَبِئْري ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ[3]

يتبع الموصول ولا يخبر عنه ولا يستثنى منه قبل تمام الصلة. قوله: **(ويلزم في ضمير أل إلخ)** أي لخفاء موصوليتها وجوز أبو حيان مراعاة اللفظ إذا لم يقع خبراً أو نعتاً نحو: جاء الضارب. قوله: **(وذو يواصلني)** عطف على خليلي وجملة يرمي إلخ خبر ثان لذاك وقوله: وامسلمة بكسر اللام وهي الحجر. قوله: **(ساعياً)** أي آخذاً لصدقات الأموال. والمشرفي: السيف المنسوب إلى مشارف موضع بأرض العرب، والفرائض الزكوات.

---

(١) قاله بحير بن غنمة الطائي شاعر جاهلي مقل. وقد ركب ابن الناظم وأبوه من قبله صدر البيت على عجز بيت آخر فإن الرواية فيه:

وَإِنَّ مَوْلاَيَ ذُو يُعَيِّرُنِي ... لاَ إِحْنَةٌ بَيْنَنَا وَلاَ جَرِمَهْ
يَنْصُرُنِي مِنْكَ غَيرَ مُعْتَذِرٍ ... يَرْمِي وَرَائِي بامْ سَهْم وأم سَلِمَهْ

وفي رواية السهيلي والجوهري وذو يعاتبني. وهو من المنسرح. وأصله مستفعلن مفعولات مستفعلن مرتين. قوله: **(ذاك)** مبتدأ وخليلي خبره، أي صاحبي. وذو بمعنى الذي. وفيه الشاهد حيث جاء بمعنى الذي للمذكر. واستشهد به الزمخشري على مجيء الميم مكان لام التعريف في قوله بامسهم وامسلمة والأصل بالسهم والسلمة. وأهل اليمن يجعلون عوض اللام ميماً. والسلمة بفتح السين واللام واحدة السلم وهو شجر من شجر العضاه، كذا فسره باليعلي في شرح الجرجانية وتبعه على هذا بعض المتأخرين. وليس كذلك، بل الصحيح أن سلمة ههنا بكسر اللام وهي واحدة السلام وهي الحجارة، ولما ذكر الجوهري السلمة بكسر اللام استشهد عليه بهذا البيت. **(فإن قلت)**: يرمى ما موقعه من الإعراب؟ **قلت**: خبر ثان ويجوز أن يكون حالاً. وقيل الواو في وذو يعاتبني زائدة والجملة صفة لقوله ذاك. وقوله خليلي بدل منه ويرمي خبر لذاك وفيه نظر لا يخفى.

(٢) ذكر العيني هذا الشاهد في شواهد المعرب والمبني بلفظ «من ذي» دليلاً على إعراب ذي بمعنى الذي إعراب ذي بمعنى صاحب، ولم يذكره الأشموني هناك، وذكره هنا بلفظ ذو دليلاً على صحة إطلاقها على العاقل ولم يذكره العيني.

(٣) قاله سنان بن الفحل من طيىء وهو من قصيدة من الوافر والفاء في فإن للتعليل. قوله: وبئري =

والمشهور فيها البناء وأن تكون بلفظ واحد كما في الشواهد. وبعضهم يعربها إعراب ذي بمعنى صاحب، وقد روي بالوجهين قوله:

فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

(وكَالَّتي أَيْضاً لَديْهِمْ) أي عند طيىء (ذَاتُ) أي بعض طيىء أَلحق بذو تاء التأنيث مع بقاء البناء على الضم، حكى الفراء: بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله بَهْ (وَمَوْضِعَ اَللَّاتِي أَتى ذَوَاتُ) جمعاً لذات. قال الراجز:

جَمَعتُها مِنْ أَيْنُقٍ موارِقِ ذَواتِ يَنهَضْنَ بِغَيرِ سَائِقِ[١]

قوله: (وبعضهم يعربها الخ) استشكل الإعراب بقيام سبب البناء وعدم معارض له. قوله: (إعراب ذي بمعنى صاحب) أي بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جراً. وخص بعضهم الإعراب بحال الجر قال: لأنه المسموع كما في التصريح. قوله: (ألحق بذو تاء التأنيث) أي بعد قلب الواو ألفاً، ومفاد عبارته: أن ذات ليست صيغة مستقلة بل أصلها ذو ومفاد عبارة غيره كالغزي أنها صيغة مستقلة فتأمل. وقوله: مع بقاء البناء على الضم ينبغي حذف لفظ بقاء لاقتضائه أن ذو مبنية على الضم مع أنها مبنية على السكون وفي التوضيح. وحكى إعراب ذات وذوات إعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات أي مع التنوين لعدم الإضافة كما في التصريح. وحكى إعراب ذات إعراب جمع المؤنث السالم كما في الهمع وشرح ابن عقيل على النظم فيكون في ذات ثلاث لغات. قوله: (بالفضل الخ) ليس بشعر كما توهم أي أسألكم بالفضل. وبه الأخيرة بفتح فسكون أصله بها نقلت حركة الهاء إلى الباء بعد سلب حركتها فكسنت الهاء وحذفت الألف لالتقاء الساكنين. قوله: (جمعتها) أي النوق المتقدمة في البيت قبله، والأينق جمع ناقة وأصلها نوقة قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وأصل أينق أنوق قدمت الواو لتسلم من الضم وقلبت ياء مبالغة في التخفيف. والموارق جمع مارقة أي سوابق. وقوله: ذوات ينهضن بدل أو نعت على مذهب الكوفيين

= كلام إضافي مبتدأ، وقوله: ذو حفرت خبره، وفيه الشاهد فإن ذو فيه موصولة، وأطلقه على المؤنث وهي البئر أي وبئري التي حفرت والتي طويت والعائد فيهما محذوف أي حفرتها وطويتها، يقال: طويت البئر إذا بنيتها بالحجارة. وتسمى هذه ذو الطائية فإن طيا يقولون هذا ذو قال ذاك ورأيت ذو قال ذاك ومررت بذو قال ذاك، فيستعملونه للمذكر والمؤنث جميعاً.

(١) قاله رؤبة، أي جمعت النوق المذكورة فيما قبله. والأينق بسكون الياء آخر الحروف ثم النون المضمومة جمع ناقة وأصلها نوقة فتجمع على أنوق في القلة، فاستثقلت الضمة على الواو فقدمت الواو فصار أونق، ثم قلبت الواو فصار أينق. وتجمع على أيانق جمع الجمع. والموارق جمع مارقة من مرق السهم من الرمايا شبهت هذه الأينق بالسهام التي تمرق من الرمايا في سرعة مشيها وجريها وسبقها. وروى سوابق جمع سابقة. وقوله: ذوات موصولة بمعنى اللاتي، وفيه الشاهد فإنه جمع ذات لغة جماعة من طيىء، وأكثرهم يستعملون ذو الموصولة بلفظ واحد للمفرد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث. قوله: ينهضن صلة الموصول. قوله: بغير سائق من السوق فافهم.

تنبيه: ظاهر كلام الناظم أنه إذا أريد غير معنى التي واللاتي يقال ذو على الأصل، وأطلق ابن عصفور القول في تثنية ذو وذات وجمعهما. قال الناظم: وأظن أن الحامل له على ذلك قولهم ذات وذوات بمعنى التي واللاتي فأضربت عنه لذلك، لكن نقل الهروي وابن السراج عن العرب ما نقله ابن عصفور (وَمِثْلُ ما) الموصولة فيما تقدم من أنها تستعمل بمعنى الذي وفروعه بلفظ واحد (ذَا) إذا وقعت (بَعْدَ ما ٱستِفهام) باتفاق (أَوْ) بعد (مَنْ) استفهام ....

المجوّزين تخالف النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً في المدح والذم أو خبر لمحذوف أي هن ذوات الخ. ويجوز كون ذوات بمعنى صاحبات أضيف إلى الفعل بمعنى المصدر أي ذوات نهوض كقولهم اذهب بذي تسلم أي بوقت ذي سلامة. وقوله بغير سائق بالهمز من السوق.

قوله: (إذا أريد) أي على لغة من يقول ذات وذوات، وقوله: غير معنى التي واللاتي بأن أريد المفرد المذكر أو المثنى مطلقاً أو جمع الذكور أي مع أن مثنى المؤنث يقال له على هذه اللغة ذات لا ذو. قال الرضي في ذو الطائية أربع لغات: أشهرها ما مر أعني عدم تصريفها أصلاً مع بنائها، والثانية ذو للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه في الأحوال الثلاثة وذات مضمومة للمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه، والثالثة كالثانية إلا أنه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة في الأحوال كلها. والرابعة: تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع إعراب جميع تصريفاتها حملاً على التي بمعنى صاحب وكل هذه لغات طائية اهـ. والمصنف ذكر الأولى وكذا الثالثة بنوع تأويل بأن يجعل في كلامه حذف والتّقدير وكالتي واللتين لديهم إلخ. ولا مكان هذا التقدير قال الشارح: ظاهر كلام الناظم إلخ فافهم.

قوله: (وأطلق ابن عصفور القول في تثنية الخ) المتجه أن الجار والمجرور متعلق بالقول ومعنى إطلاق القول فيه عدم تقييده ببعض طيىء بل أسنده إليهم جملة فعلية مؤاخذة من هذه الجهة أيضاً نبه عليه الشاطبي وغيره، لكن الشارح لم يتعرض لها بل إنما تعرض لمؤاخذة المنصف إياه من جهة إثبات غير ذو وذات وذوات وإنما لم يتعرض الشارح لتلك الجهة لأن في نقل هذا الإطلاق عن ابن عصفور نظراً. قال ابن عصفور في المقرب. وذو وذات في لغة طيىء وتثنيتهما وجمعهما عند بعضهم. وقال السيوطي في النكت: لم يذكر ابن مالك في جميع كتبه تثنية ذو وجمعه فبان أن لا إطلاق في عبارة ابن عصفور لتصريحه بأن ذلك خاص ببعض طيىء وأن ابن مالك إنما نازع في الثبوت كذا في الروداني، وعلى هذا كان ينبغي للشارح أن يقول: وحكى ابن عصفور تثنية الخ. قوله: (على ذلك) أي على قوله بتثنية ذو وذات وجمعهما. قوله: (لذلك) أي لكونه قاله قياساً على ما قالوه. قوله: (ومثل ماذا) لعل التشبيه بما دون من مثلاً لموازنتها ذا ولخفتها باختتامها بالألف فتدبر. قوله: (من أنها إلخ) إنما قصر وجه الشبه على ذلك لأن من جملة ما تقدم كون ما لغير العاقل مع أن ذا تكون للعاقل بعد من ولغيره بعد ما كما نقله ابن غازي. قوله: (من استفهام) ففي

على الأصح وهذا (إذا لَمْ تُلْغَ) ذا (فِي ٱلْكَلاَمِ) والمراد بإلغائها أن تجعل مع ما أو من اسماً واحداً مستفهماً به ويظهر أثر الأمرين في البدل من اسم الاستفهام وفي الجواب، فتقول عند جعلك ذا موصولاً: ماذا صنعت أخير أم شر بالرفع على البدلية من ما لأنه مبتدأ وذا وصلته خبر، ومثله من ذا أكرمت أزيد أم عمرو قال الشاعر:

ألا تَسـألانِ ٱلـمرءَ مـا ذا يُـحَـاوِلُ ... أَنَحْبٌ فَيُقضَى أَم ضَلالٌ وبَاطِلٌ[1]

وتقول عند جعلهما اسماً واحداً: ماذا صنعت أخيراً أم شراً، ومن ذا أكرمت أزيداً أم عمراً

المتن حذف من الثاني لدلالة الأول لكن في صنيع الشارح تحريك من مع سكونها في المتن. قوله: (على الأصح) وقيل بعد ما الاستفهامية فقط ورد بالسماع في كليهما. قوله: (اسماً واحداً ومستفهماً به) أي أو مع ما اسماً واحداً موصولاً أو نكرة موصوفة، فصور التركيب ثلاثة ويقال له الإلغاء الحكمي وإلغاؤها الحقيقي جعل ذا زائدة وما استفهامية على رأي الناظم تبعاً للكوفيين المجوّزين زيادة الأسماء قالوا: وذلك المجموع المجعول اسماً واحداً مستفهماً به مخصوص بجواز عمل ما قبله فيه نحو أقول ماذا، ذكره الدماميني نقلاً عن المصنف وغيره وكذا في الروداني وغيره فما ذكره البعض من عدم عمل ما قبله فيه توهماً منه أنه كبقية أسماء الاستفهام غير صحيح. ويظهر أثر الإلغاءين في نحو سألته عماذا فتثبت الألف مع الجار على تقدير الإلغاء الحكمي وتحذف معه على تقدير الحقيقي قاله الشيخ يحيى.

قوله: (لأنه مبتدأ وذا وصلته خبر) قال شيخنا: الظاهر أنه يجوز عكسه بل هو أولى لأن ذا معرفة حينئذ فتأمل اهـ. وجاز هنا الإخبار بمعرفة عن نكرة لأن هذا التركيب من قبيل كم مالك وقد قال الناظم: لا يخبر بمعرفة عن نكرة وإن تخصصت إلا في نحوكم مالك وخير منك زيد عند سيبويه. وفي النسخ نحو: فإن حسبك الله، على أن ابن هشام اكتفى في الإخبار عن النكرة بالمعرفة بتخصيصها ثم الموافق للصناعة أن الخبر أو المبتدأ الموصول فقط لا مجموع الموصول والصلة كما صنع الشارح فتدبر. قوله: (قال الشاعر إلخ) قال الدماميني: يجوز في البيت كون ماذا اسماً واحداً مبتدأ خبره يحاول والرابط محذوف أي يحاوله لجواز مثل هذا في الشعر أو مفعولاً ليحاول ونحب خبر محذوف أي هو نحب. قوله: (يحاول) أي يطلب. والنحب في الأصل المدة يقال فلان نحبه أي مدة حياته وأراد به هنا النذر والمعنى ألا تسألان المرء ماذا يطلبه باجتهاده في أمور الدنيا أنذر أوجبه على نفسه فهو يسعى في قضائه أم هو ضلال وباطل.

قوله: (وتقول عند جعلهما اسماً واحداً) فيصح أيضاً في هذه الحالة تقدير ضمير منصوب

---

(١) قاله لبيد العامري. وهو من قصيدة من الطويل. وكلمة ألا كلمة تنبيه، وما استفهامية مبتدأ وذا خبرها، ويجوز العكس على الخلاف، وفيه الشاهد فإن ذا فيه بمعنى الذي والجملة بعدها صلتها وذلك لأن تقدمها استفهام بما وهذا بالاتفاق. ومعنى يحاول يطلب والعائد فيه محذوف أي يحاوله.

بالنصب على البدلية من ماذا أو من ذا لأنه منصوب بالمفعولية مقدماً وكذا تفعل في الجواب نحو: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢١٥] قرأ أبو عمرو برفع العفو على جعل ذا موصولاً، والباقون بالنصب على جعلها ملغاة كما في قوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟ خَيْرًا﴾ [سورة النحل، الآية: ٣٠] فإن لم يتقدم على ذا ما ومن الاستفهاميتان لم يجز أن تكون موصولة، وأجازه الكوفيون تمسكاً بقوله:

عَدَسْ ما لِعبَادِ عَلَيْكِ إمارَةٌ ... نَجَوْت وهذَا تَحْمِلينَ طليقُ[1]

وخرّج على أن هذا طليق جملة اسمية وتحملين حال أي وهذا طليق محمولاً.

بالفعل وجعل ماذا في موضع رفع مبتدأ خبره الجملة الفعلية والعائد الضمير المقدر أو في موضع نصب بمحذوف يفسره المذكور، ولكن كل هذا تكلف مع أنه يرد على الأول أن حذف رابط جملة الخبر مخصوص بالشعر كما يفيده ما مر عن الدماميني، وعلى الثاني: أن حذف الضمير الشاغل قبيح كما سيأتي في باب الاشتغال. قوله: (وكذا تفعل في الجواب) أي استحساناً لأن حق الجواب أن يطابق السؤال اسمية أو فعلية. قوله: (قل العفو) أي الزائد على قدر الحاجة. قوله: (وأجازه الكوفيون) أي كما أجازوا في بقية أسماء الإشارة أن تكون موصولة تمسكاً بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٨٥] وقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾ [سورة طه، الآية: ١٧] أي الذين تقتلون والتي بيمينك. وأجيب بجعل تقتلون وبيمينك حالاً قاله الدماميني. قوله: (عدس) اسم صوت يزجر به البغل وقد يسمى به البغل. والإمارة بالكسر الحكم، والبيت من قصيدة هجا بها الشاعر عباد بن زياد بن أبي سفيان وقد كتب هجوه على الحيطان فلما ظفر به ألزمه محوه بأظفاره ففسدت أنامله ثم أطال سجنه فكلموا فيه معاوية فوجه له بريداً فأخرجه وقدمت له بغلة فنفرت فقال ذلك. عيني باختصار.

قوله: (وتحملين حال) أي من ضمير طليق بناء على الأصح من جواز تقديم الحال على

---

(١) قاله يزيد بن مفرغ الحميري. وهو من قصيدة من الطويل هجى بها عباد بن زياد بن أبي سفيان وملأ البلاد من هجوه وكتبه على الحيطان. فلما ظفر به ألزمه محوه بأظفاره ففسدت أنامله، ثم أطال سجنه فكلموا فيه معاوية فوجه بريداً يقال له حمحام فأخرجه وقدمت له فرس من خيل البريد فنفرت فقال:

عدس ما لعباد عليك إمارة

إلخ. ويقال: قدمت له بغلة وهو الأظهر. قوله: عدس بفتح العين والدال والسين المهملات وهو في الأصل صوت يزجر به البغل، وقد يسمى البغل به، وتقديره يا عدس حذف منه حرف النداء. وقوله: إمارة بكسر الهمزة أي أمر وحكم، وارتفاعه على الابتداء وخبره قوله ما لعباد. قوله: أمنت جملة كاشفة لمعنى الجملة السابقة. قوله: وهذا بمعنى الذي وفيه الشاهد على رأي الكوفيين فإنهم قالوا هذا هنا موصول. وقال البصريون: هو اسم إشارة فلا يقع موصولاً وتحملين حال، والتقدير وهذا طليق محمولاً. وعلى قولهم هذا مبتدأ، وطليق خبره، وتحملين صلة الموصول، والعائد محذوف: أي والذي تحمليه طليق أي مطلق من الحبس:

تنبيه: يشترط لاستعمال ذا موصولة مع ما سبق أن لا تكون مشاراً بها نحو: ماذا التواني؟ وماذا الوقوف؟ وسكت عنه لوضوحه. (وَكُلُّها) أي كل الموصولات (يَلْزَمُ) أن تكون (بَعْدَهُ صِلَهْ) تعرفه ويتم بها معناه إما ملفوظة نحو: جاء الذي أكرمته أو منوية كقوله:

نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا[1]

أي نحن الألى عرفوا بالشجاعة بدلالة المقام. وأفهم بقوله بعده أنه لا يجوز تقديم الصلة

عاملها الصفة المشبهة كما في شرح الجامع. قوله: (أن لا تكون مشاراً بها) زاد البعض تبعاً لشيخنا شرطاً آخر وهو أن لا يكون بعدها اسم موصول نحو: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٥٥] ولا حاجة إليه للاستغناء عنه بقوله: إذا لم تلغ في الكلام لأنها في هذه الحالة ملغاة فتكون مع من مبتدأ والذي خبر، وفي الدماميني أن الإلغاء يترجح في هذه الحالة أيضاً ولا يتعين لأنه يحتمل أن تكون ذا موصولة، والذي تأكيد له أو خبر لمبتدإ محذوف اهـ. وفي البيضاوي أن من مبتدأ وذا خبر والذي بدل اهـ. قوله: (وكلها يلزم بعده صلة) قال في التسهل: وقد ترد صلة بعد موصولين أو أكثر مشتركاً فيها أو مدلولاً بها على ما حذف اهـ. فالاشتراك فيما إذا ناسبت الصلة جميع ما قبلها من الموصولات والدلالة فيما إذا لم تناسب إلا واحداً منها، والقسم الأول داخل تحت قول الشارح ملفوظة، والثاني داخل تحت قوله أو منوية. قوله: (بعده) ويجوز الفصل بينه وبينها بالجملة القسمية والندائية والاعتراضية كما في الهمع والدماميني. قوله: (تعرفه) اعترض بأن الموصول لو كان معرّفاً بصلته لتعرفت النكرة الموصوفة بصفتها، وأجيب: بأن تعين الموصول بصلته وضعي لوضعه معرفة مشاراً به إلى المعهود بمضمون صلته بين المتكلم والمخاطب، فمعنى قولك لقيت من ضربته إذا كانت موصوله لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروباً لك، فهي موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها. وأما إذا جعلتها موصوفة فالمعنى لقيت إنساناً مضروباً لك فالتخصيص بمضروبية المخاطب وإن حصل لقولك إنساناً لكنه ليس تحصيصاً وضعياً بل هو عارض لأن إنساناً موضوع لإنسان ما، بخلاف الذي ومن مثلاً فإنهما وضعا لمخصوص بمضمون صلتها فالفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة أن تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم، وليس المراد به مطلق التخصيص، ألا ترى أنك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء آخر مع أنها لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعي كقولك: اعبد إلهاً خلق السموات والأرض اهـ. دماميني

---

(١) قاله عبيد بفتح العين وكسر الباء الموحدة ابن الأبرص، شاعر فحل من شعراء الجاهلية وهو من قصيدة من الكامل. قوله: (نحن) مبتدأ وخبره قوله الألى، وهو بمعنى الذين وصلتها محذوفة لدلالة قوله فاجمع جموعك إلى آخره عليه. وفيه الشاهد وهو أن الصلة لا بد منها للموصول إما لفظاً وإما تقديراً. والتقدير: نحن الذين جمعنا جموعنا فاجمع أنت أيضاً جموعك. وقال أبو عبيد: الذين ههنا لا صلة لها. قوله: (ثم وجههم) عطف على فاجمع. وفيه شاهد آخر وهو أن الألى بمعنى الذين.

ولا شيء منها على الموصول، وأما نحو: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [سورة يوسف، الآية: ٢٠] ففيه متعلق محذوف دلت عليه صلة أل لا بصلتها والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين، ويشترط في الصلة أن تكون معهودة ....

ببعض تلخيص، وسيأتي قريباً جواب آخر فتنبه. قوله: (ولا شيء منها) أي ولو ظرفاً أو جاراً ومجروراً. قوله: (على الموصول) وأما تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض فجائز نحو: جاء الذي قائم أبوه. قال في التسهيل: وقد يلي معمول الصلة الموصول إن لم يكن حرفاً أو أل. وعلل في الشرح المنع مع الحرف وأل بأن امتزاج الحرف بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته فتقديم معمولها كإيقاع كلمة بين جزءي مصدر وكذا اشتد امتزاج أل. قال المرادي: وفصل في الحرف قوم فأجازوا في غير العامل نحو: عجبت مما زيداً تضرب ومنعوا في العامل كأن.

قوله: (ففيه متعلق إلخ) اختار قوم كابن الحاجب جواز تقديم معمول صلة أل إذا كان ظرفاً كما في الآية وعليه لا تقدير. قال ابن الحاجب: والفرق عندنا بين أل وغيرها أن أل على صورة الحرف المنزل جزءاً من الكلمة فكانت كغيرها من الأجزاء التي لا تمنع التقدم وفرقنا بينها وبين غيرها في ذلك كالفرق بينها وبين غيرها اتفاقاً في جعل صلتها اسم فاعل أو اسم مفعول لتكون مع أل كالاسم الواحد. واختار السيوطي ما نقله في الهمع عن الكوفيين من جواز تقديم الظرف المتعلق بصلة الموصول اسمياً كان أو حرفياً. قوله: (بمحذوف) تقديره وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وعلى هذا يكون من الزاهدين إما صفة مؤكدة نحو: عالم من العلماء أو مؤسسة على معنى ممن بلغ بهم الزهد إلى أن يعدوا من الزاهدين أو خبر ثان لكان أفاده الدماميني. قوله: (دلت عليه صلة أل) لا يرد أن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً لأن ذلك في باب الاشتغال قاله يس.

قوله: (أن تكون معهودة) بأن يعلمها المخاطب ويعلم تعلقها بمعين أما صفة النكرة فالشرط فيها علم المخاطب بها فقط هذا هو الفرق بينهما، ومنه يعلم وجه تعرف الموصول بصلته دون النكرة بصفتها قيل: محل اشتراط العهد إذا أريد بالموصول معهود، فإن أريد به الجنس أو الاستغراق فالشرط كون صلته كذلك، وفي الروداني بعد كلام والتحرير أن المراد بكون الصلة معهودة أن تكون معروفة للسامع سواء كان تعريفها تعريف العهد الخارجي نحو: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٣٧] أو تعريف الحقيقة: أي من حيث هي نحو: المعطي خير من الآخذ، أو تعريف الحقيقة في ضمن بعض الأفراد نحو: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٧١] أو في ضمن جميع الأفراد نحو: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٥] بناء على أن أل موصولة أو الذي يشرك أو الذين يشركون أو من يشرك أو نحو ذلك، فالصلة في الجميع معهودة والعهد خارجي في الأول وذهني في غيره وأما نحو: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [سورة طه، الآية: ٧٨] فالظاهر أنه من تعريف الحقيقة في ضمن كل فرد ويحتمل العهد الخارجي أي الذي يعرف في الخارج أنه غشيهم فإن المعهود خارجاً يجوز أن يكون مجملاً كما يكون مفصلاً فظهر أن العهد في

أو منزلة منزلة المعهود والإ لم تصلح للتعريف فالمعهودة نحو: جاء الذي قام أبوه، والمنزلة منزلة المعهود هي الواقعة في معرض التهويل والتفخيم نحو: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [سورة طه، الآية: ٧٨] ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ [سورة النجم، الآية: ١٠] وأن تكون (عَلَى ضَمِيرٍ لائِقٍ) بالموصول أي مطابق له في الإفراد والتذكير وفروعهما (مُشْتَمِلَهْ) ليحصل الربط بينهما وهذا الضمير هو العائد على الموصول وربما خلفه اسم ظاهر كقوله:

سُعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا

وقوله:

وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ الله أَطْمَعُ[1]

الجميع وأن استثناء مقام إرادة الجنس أو الاستغراق أو التهويل غير صحيح.

قوله: (أو مزلة منزلة المعهود) إجراء لدلالتها بقرينة المقام على عظمة موصولها مجرى العهد لتعيينها موصولها بهذا الاعتبار، فاندفع قول سم وأقرّه شيخنا والبعض. قد يقال: إن عرفت الصلة مع الإبهام فلا معنى لاشتراط العهد مطلقاً على أنه قد يشكل الاكتفاء بالتنزيل في حصول التعريف فليتأمل، وعبارة التوضيح معهودة إلا في مقام التفخيم والتهويل فيحسن إبهامها اهـ. وعلى هذا لا حاجة إلى التنزيل المذكور. قوله: (في معرض التهويل) أي التخويف والتفخيم أي التعظيم أي المجرد عن التخويف فلا يقال: من لازم التهويل التفخيم. وقوله نحو: ﴿فَغَشِيَهُم﴾ [سورة طه، الآية: ٧٨] إلخ مثال للتخويف. وقوله: ﴿فَأَوْحَىٰٓ﴾[سورة النجم، الآية: ١٠] إلخ مثال للتفخيم. قوله: (وأن تكون إلخ) يلزم على صنيعه تغيير إعراب قول المصنف مشتملة. قوله: (أي مطابق له إلخ) المراد المطابقة أعم من أن تكون لفظاً ومعنى كما في الموصولات الخاصة أو لفظاً فقط أو معنى فقط كما في المشتركة غير أل على ما مر. هذا ويجوز مراعاة المعنى بعد مراعاة اللفظ كثيراً وعكسه قليلاً بل قيل بمنعه، ومراعاة اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ كما مر ذلك. قوله: (وربما خلفه اسم ظاهر) قال شيخنا: الظاهر أن بقية الروابط الآتية في الابتداء تأتي هنا إذ لا فرق ومن خلف الظاهر قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٨١] فاللام الأولى للابتداء وما موصول بمعنى الذي مبتدأ وآتيتكم صلة عائدها محذوف أي آتيتكموه وثم جاءكم عطف على آتيتكم عائدها معكم لأنه اسم ظاهر خلف عن الضمير والأصل مصدق له، ولتؤمنن به جواب قسم محذوف ومجموع القسم والجواب خبر المبتدأ وقيل غير ذلك.

قوله: (في رحمه الله) لو أضمر لقال في رحمتك نظراً إلى المبتدإ أو رحمته نظراً إلى الخبر

---

(١) قاله مجنون بني عامر كذا قيل. وصدره:

فَيَارَبِّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ

=

كما سبقت الإشارة إليه وهو شاذ فلا يقاس عليه.

تنبيه: الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال في العائد، وإن خالف لفظه معناه فلك في العائد وجهان: مراعاة اللفظ وهو الأكثر، ومراعاة المعنى كما سبقت الإشارة إليه، وهذا ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس فإن لزم لبس نحو: أعط من سألتك لا من سألك وجبت مراعاة المعنى.

(وَجُملَةٌ أو شِبْهُهَا) من ظرف ومجرور تامين (اَلّذِي وُصِلْ بهِ) الموصول (كَمَنِ عِندِي الذِي أَبْنُهُ كُفِلْ) فعندي: ظرف تام صلة من، وابنه: كفل جملة اسمية صلة الذي. وإنما كان الظرف والمجرور التامان شبيهين بالجملة لأنهما يعطيان معناها لوجوب كونهما هنا متعلقين بفعل مسند

واعتبار الخبر أكثر وأقيس كما في التسهيل وشرحه للدماميني ولاحتمال الضمير هنا وتعينه في الشاهد قبله للغيبة عدد الشاهد. قوله: (فلا إشكال في العائد) أي في مطابقته لظهور حصول المطابقة لفظاً ومعنى. قوله: (وهو الأكثر) أي في غير أل على ما مر. قوله: (فإن لزم لبس إلخ) اعترض بأن اللازم في المثال إجمال لا لبس ولا محذور في الإجمال بل قد يكون من مقاصد البلغاء، ويمكن دفعه بأن المراد باللبس هنا الإجمال في مقام البيان وهو معيب وكاللبس قبح الإخبار بمؤنث عن مذكر في نحو: من هي حمراء أمك على ما تقدم بيانه فتنبه.

قوله: (وجملة) خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر لأنه المعرفة وتجويز البعض كغيره العكس غير صحيح على ما ذكره الناظم كما مر. وفي وصل ضمير يعود إلى كلها هو نائب الفاعل وظاهر صنيع الشارح عوده إلى الموصول المعلوم من المقام أو المتقدم في قوله موصول الأسماء، ومنهم من جعل نائب فاعل وصل الضمير المجرور بعده.

قوله: (من ظرف ومجرور تامين) فيه أنهما هنا متعلقان بفعل فتكون الصلة حينئذٍ جملة فلا حاجة لقوله أو شبهها إلا أن يقال: مراده بالجملة في قوله وجملة الملفوظ بها وبشبهها الجملة المقدرة كما في الدماميني. والمراد بالتام ما يفهم عند ذكره متعلقه العام وكذا الخاص إذا دلت عليه قرينة كما قاله الدماميني ومثل له بأن يقال اعتكف زيد في الجامع وعمرو في المسجد فتقول بل زيد الذي في المسجد وعمرو الذي في الجامع وبالناقص ما لا يفهم عند ذكره متعلقه الخاص لعدم القرينة عليه وبهذا التحقيق يعلم ما في كلام البعض. قوله: (يعطيان معناها) أي يدلان عليه لأنهما يدلان على نفس الجملة ويلزم من ذلك دلالتهما على معناها. قوله: (متعلقين بفعل) قال في

= وهو من الطويل. قوله: (وأنت) مبتدأ وخبره الذي في رحمة الله أطمع، والتقدير أنت الذي أطمع في رحمتك. وهذا من المواضع التي خلف الضمير العائد اسم ظاهر كما في قولهم: أبو سعيد الذي رويت عن الخدري. وفيه الشاهد إذ القياس وأنت الذي في رحمته أطمع، أو في رحمتك، ولكنه أتى بالظاهر على خلاف القياس.

إلى ضمير الموصول تقديره الذي استقر عندك والذي استقر في الدار. وخرج عن ذلك ما لا يشبه الجملة منهما وهو الظرف والمجرور الناقصان نحو: جاءِ الذي اليوم والذي بك، فإنه لا يجوز لعدم الفائدة.

تنبيه: من شرط الجملة الموصول بها مع سبق أن تكون خبرية لفظاً ومعنى، فلا يجوز: جاء الذي أضربه أوليته قائم أو رحمه الله خلافاً للكسائي في الكل وللمازني في الأخيرة، وأما قوله:

وَإِنّـي لَـرَاجٍ نَـظْـرَةً قِـبَـلَ الـتـي ... لَعَلّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

وقوله:

وَمَاذَا عَسَى ٱلْوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا ... سِوَى أَنْ يَقولُوا إِنَّنِي لَكِ عَاشِقُ

فمخرّج على إضمار قول في الأول أي قبل التي أقول فيها لعلي أزورها، وأن ماذا في

المغني: قال ابن يعيش: وإنما لم يجز في الصلة أن يقال إن نحو جاء الذي في الدار بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف على حد تماماً على الذي أحسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا، ولي فيه بحث إذ مقتضي تعليله صحة تقدير مستقر على أنه خبر مبتدإ محذوف إذا طالت الصلة لفظاً نحو: جاء الذي في الدار النفيسة لانتفاء العلة حينئذٍ وظاهر إطلاقهم يخالفه. ولعل هذا وجه عدول الدماميني عن تعليل المنع بما ذكره ابن يعيش إلى تعليله بأن شرط الحذف من الصلة أن لا يصلح الباقي للوصل وهو مفقود هنا لصلاحية الباقي وهو الجار والمجرور للوصل فليتأمل.

قوله: (خبرية) اعترض بأن شرط الخبرية قصد نسبتها بالذات كما أفاده السيد في شرح المفتاح وجملة الصلة ليست كذلك وكذا جملة الصفة والحال والخبر. ويمكن أن يجاب بأن تسميتها خبرية باعتبار الأصل قبل جعلها صلة وبجواز عدم موافقة النحاة على هذا الشرط. ومن الخبرية الجملة القسمية عند من يسميها خبرية نظراً إلى الجواب. وأما من يسميها إنشائية نظراً إلى القسم فيستثنيها من عدم جواز الوصل بالإنشائية والشرطية كالقسمية في جواز الوصل بها إذا كان جوابها خبراً وإلا فلا كذا في الروداني، وإنما اشترط كون جملة الصلة خبرية لأنه يجب أن يكون مضمونها معلوم الانتساب إلى الموصول للمخاطب قبل الخطاب، والجمل الإنشائية ليست كذلك لأن مضمونها لا يعلم إلا بعد إيراد صيغها أفاده الدماميني ولم يكتف عن قيد الخبرية بقيد العهد إذ يلزم من كونها معهودة كونها خبرية، قال الروداني دفعاً لتوهم أنها في مقام التهويل قد تكون غير خبرية. قوله: (جاء الذي أضربه إلخ) المثال الأول للإنشائية لفظاً ومعنى الطلبية صراحة والثاني للإنشائية لفظاً ومعنى الغير الطلبية صراحة والثالث للإنشائية معنى لا لفظاً. قوله: (شطت نواها) أي بعد بعدها وتأنيث الفعل لاكتساب الفاعل التأنيث من المضاف إليه: وفسر الدماميني والشمني نواها بجهة قصدها من السفر. وعد في القاموس من معاني النوي الدار، والتأنيث على هذين الوجهين ظاهر. قوله: (وأن ما ذا في الثاني إلخ) قال بعض المحققين: المشهور أن عسى إنشاء لكن دخول

الثاني اسم واحد وليست ذا موصولة لموافقة عسى لعل في المعنى وأن تكون غير تعجبية، فلا يجوز جاء الذي ما أحسنه وإن كانت عندهم خبرية، وأجازه بعضهم وهو مذهب ابن خروف قياساً على جواز النعت بها، وأن لا تستدعي كلاماً سابقاً فلا يجوز جاء الذي لكنه قائم (وَصِفَةٌ صَرِيحَة) أي خالصة الوصفية (صِلَةَ أَلْ) الموصولة. والمراد بها هنا اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة، وفي الصفة المشبهة خلاف. وجه المنع أنها لا تؤوّل بالفعل لأنها للثبوت، ومن ثم كانت أل الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق، وخرج بالصريحة الصفة التي غلبت عليها الإسمية نحو: أبطح وأجرع وصاحب، فأل في مثلها حرف تعريف لا موصولة.

الاستفهام عليها نحو: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾ [سورة محمد، الآية: ٢٢] ووقوعها خبراً لأن نحو: إني عسيت صائماً دليل على أنه فعل خبري، وإذا ثبت كونها خبراً فينبغي أن يجوز وقوعها صلة بلا خلاف اهـ.

قوله: (لموافقة عسى) علة لمحذوف تقديره وإنما كانت جملة عسى إنشائية لموافقة إلخ. قوله: (وإن كانت عندهم خبرية) أي بحسب الأصل لا بحسب الاستعمال فإنها بحسبه إنشائية اتفاقاً فحينئذٍ عدم استعمالها صلة لأنها في الاستعمال إنشائية لا خبرية كذا في الروداني، وقيل: لأن التعجب إنما يكون فيما خفي سببه ففيه إبهام مناف لما يقصد بالصلة من التبيين. قوله: (وأن لا تستدعي إلخ) بقي من الشروط أن لا تكون معلومة لكل أحد نحو جاء الذي حاجباه فوق عينيه قاله يس نقلاً عن المصنف، ولعل وجه عدم تعيين مثل هذه الصلة للموصول لثبوتها لكل ذي حاجبين وعينين، وعلى هذا يتجه جواز نحو هذا المثال إذا قصد الاستغراق فاستفده فإنه نفيس. قوله: (وصفة إلخ) نقل يس عن الزمخشري في المفصل والسعد في المطوّل أن الوصف مع مرفوعه الواقع صلة أل جملة لا شبه جملة وجعله في التوضيح شبه جملة وهو الظاهر، ولعل مراد القائل بأنه جملة أنه جملة في المعنى. قوله: (اسم الفاعل واسم المفعول) أي اللذان أريد بهما الحدوث فإن أريد بهما الثبوت كالمؤمن والصانع كانت أل الداخلة عليهما معرفة لأنها حينئذٍ صفة مشبهة اهـ. يس. قوله: (وجه المنع) أي منع كونها صلة لأل ووجه الجواز شبه الفعل باعتبار رفعها الظاهر باطراد مطلقاً بخلاف أفعل التفضيل فإنه لا يرفع الظاهر باطراد إلا في مسألة الكحل. قوله: (لأنها للثبوت) أي والفعل للتجدد والحدوث. قوله: (ومن ثم) أي من أجل أن منع وصل أل بالصفة المشبهة من حيث إنها لا تؤول بالفعل، وفيه: أن هذا إنما ينتج أصل المنع لا المنع باتفاق إلا أن يجعل كلامه من باب ذكر جزء العلة وحذف جزئها الثاني وهو عدم رفع أفعل التفضيل الظاهر باطراد إلا في مسألة الكحل بخلاف الصفة فتدبر. قوله: (التي غلبت عليها الاسمية) أي بسبب كثرة استعمالها في الذات بقطع النظر عن الصفة. قوله: (نحو أبطح وأجرع وصاحب) أما أبطح فهو في الأصل وصف لكل مكان منبطح أي متسع من الوادي ثم صار اسماً للأرض المتسعة. وأما أجرع فهو في الأصل وصف لكل مكان مستو ثم صار اسماً للأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئاً. وأما الصاحب فهو

والصفة الصريحة مع أل اسم لفظاً فعل معنى ومن ثم حسن عطف الفعل عليها نحو: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾ [سورة العاديات، الآية: ٣] - ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾ [سورة الحديد، الآية: ١٨] ﴿وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [سورة الحديد، الآية: ١٨] وإنما لم يؤت بها فعلاً كراهة أن يدخلوا على الفعل ما هو على صورة المعرفة الخاصة بالاسم فراعوا الحقين. (وَكَوْنُهَا) أي صلة أل (بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ) وهو المضارع (قَلْ) من ذلك قوله:

مَا أَنتَ بِالحَكَمِ التُرضَى حُكُومَتُهُ ... وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ

وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة، ومذهب الناظم جوازه اختياراً وفاقاً

في الأصل وصف للفاعل ثم صار اسماً لصاحب الملك. قال الشاطبي: والدليل على أن هذه الأسماء انسلخ عنها الوصفية أنها لا تجري صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميراً.

قوله: (فالمغيرات صبحاً) أي فالخيول المغيرات في الصبح. والنقع الغبار. قوله: (فراعوا الحقين) أي حق الموصولية فأدخلوها على ما هو في معنى الجملة وحق المشابهة الصورية فأدخلوها على مفرد لفظاً. قوله: (وكونها) مصدر كان الناقصة وهو مبتدأ والضمير المضاف إليه اسمه في محل جر باعتبار الإضافة ومحل رفع باعتبار اسمية الكون والجار والمجرور خبره من حيث النقصان وقل بخبره من حيث الابتداء. قوله: (أي صلة أل) على هذا الحل تكون الباء بمعنى من ويصح عود الضمير على أل فالباء على ظاهرها أي وكون أل موصولة بمعرب إلخ. قوله: (بمعرب الأفعال) بحث الدماميني أن أل إذا وصلت بجملة مضارعية أو غير مضارعية كان لها محل من الإعراب وكان محلها بحسب ما يقتضيه العامل في المفرد الذي يصح حلوله محلها من رفع أو نصب أو جر، وأن قولهم جملة الصلة لا محل لها من الإعراب ليس على إطلاقه. ورأيت بخط الشنواني عازياً لسم ما نصه: يمكن أن يرد هذا البحث بأن الجملة إنما يكون لها محل إن صح حلول المفرد محلها إذا كان ذلك المفرد مفرداً حقيقة. أما إذا كان مفرداً صورة جملة حقيقة فلا يكون للجملة التي يصح حلولها محلها. وقد بين الرضي أن صلة أل المفرد: اسم صورة، فعل حقيقة اهـ. وكذا قال الشمني وزاد: أو يقال محل ذلك إذا كان إعراب ذلك المفرد بالأصالة وإعراب الاسم بعد أل عارية منها كما مر.

قوله: (الترضي) بإدغام اللام وتركه بخلاف لام أل الحرفية فإنه يجب إدغامها في التاء ونحوها تخفيفاً لكثرة الاستعمال قاله سم. قوله: (وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة) بناء على قولهم إنها ما وقع في الشعر مما لا يقع مثله في النثر. وما قاله ابن مالك بناء على قوله إنها ما اضطر إليه الشاعر ولم يجد عنه مندوحة. ولهذا قال لتمكنه من أن يقول المرضى لكن ضعف مذهبه بأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها بنظم تركيب آخر. ورأيت بخط الشنواني عازياً لسم ما نصه: قد يقال مراد المصنف بما ليس عنه مندوحة ما هو كذلك بحسب العبارات المتبادرة التي يسهل استحضارها في العادة فلا يرد عليه ما ردّ به عليه فليتأمل اهـ. وهو جواب حسن كان يخطر كثيراً ببالي. قوله: (وفاقاً

لبعض الكوفيين، وقد سمع منه أبيات.

تنبيه: شذ وصل أل بالجملة الاسمية كقوله:

مِنَ القَوْمِ الرسولُ الله مِنهُمْ ... لَهُم دَانَت رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ[(١)]

وبالظرف كقوله:

مَنْ لاَ يَزَالُ شَاكِراً عَلَى المَعَه ... فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ[(٢)]

و(أَيٌّ) تستعمل موصولة خلافاً لأحمد بن يحيى في قوله: أنها لا تستعمل ....

لبعض الكوفيين) في التصريح أن ما عليه المصنف اختيار ثالث في المسألة لأن بعض الكوفيين يجيزونه اختياراً والجمهور يخصونه بالضرورة، فالقول بالجواز أي اختياراً على قلة قول الثالث اهـ. وتبعه على ذلك البعض فحمل قول الشارح وفقاً لبعض الكوفيين، على أن المراد وفاقاً لبعض الكوفيين في الجواز اختياراً لا في القلة لعدم قولهم بها. والذي يظهر لي أن بعضهم المذكور يقول بالقلة أيضاً وإن لم يصرح بها إذ يبعد غاية البعد أن يقول بكثرته اختياراً فيكون الخلاف على قولين فقط. ثم رأيت في كلام الروداني ما يؤيده.

قوله: (على المعه) أي الكائن معه، فيجب تقدير المتعلق اسماً لما تقدم من أن صلتها مفرد في معنى الفعل فيكون مستثنى من إطلاقهم أن الظرف إذا وقع صلة وجب تقدير متعلقه فعلاً أفاده الإسقاطي. وقوله حر أي حقيق. قوله: (تستعمل موصولة) مع قوله وتكون بلفظ واحد إشارة إلى وجه الشبه في قوله كما وأنه ناقص لأن ما لغير العاقل وأيا لهما وما مبنية دائماً وأيا مبنية في حالة فقط فعلم أن قوله: وتكون إلخ ليس دخولاً على قول المصنف كما وإن زعمه البعض بل قوله كما مرتبط بكل من قوله تستعمل إلخ وقوله وتكون إلخ فافهم. قوله: (خلافاً لأحمد بن يحيى) هو ثعلب ورد عليه بقوله:

فسلم على أيهم أفضل

لأن الاستفهامية والشرطية لا يبنيان على الضم ولا يصلحان هنا اهـ. تصريح بالمعنى. وبحث

---

(١) هو من الوافر. أصله من القوم الذين رسول الله منهم. وفيه الشاهد حيث أتى بوصل الألف واللام الموصولة على صورة الجملة الاسمية على وجه الشذوذ، وقيل: إن الألف واللام من الذين مبقاة والباقي محذوف للضرورة، والرسول مرفوع بالابتداء، ومنهم خبره. قوله: (لهم) بدل من قوله من القوم. ورقاب مرفوع بدانت أي ذلت وخضعت. وبنو معد هم قريش وهاشم. ومعد بفتح الميم هو ابن عدنان بن أدد بن هميع بن نبت بن قيدار بن إسماعيل بن إبراهيم خليل الرحمن صلوات الله عليهم.

(٢) لم أقف على اسم راجزه. ومن مبتدأ وخبره فهو حر. ودخله الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط. والشاهد في قوله على المعه حيث وصل الموصول بالظرف وهو شاذ، وأصله على الذي معه. وحر بفتح الحاء وكسر الراء أي فهو جدير لائق بعيشة واسعة. يقال: حر وحرى وحري كلها بمعنى واحد.

إلا شرطاً أو استفهاماً، وتكون بلفظ واحد في الإفراد والتذكير وفروعهما (كَمَا) وقال أبو موسى: إذا أريد بها المؤنث لحقتها التاء، وحكى ابن كيسان: أن أهل هذه اللغة يثنونها ويجمعوها (وَأُعْرِبَتْ) دون أخواتها (مَا لَمْ تُضَفْ، وصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ) فإن أضيفت وحذف صدر صلتها بنيت على الضم نحو: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [سورة مريم، الآية: ٦٩] التقدير أيهم هو أشد، وإن لم تضف أو لم يحذف نحو: أي قائم وأي هو قائم وأيهم هو قائم أعربت، وقد سبق الكلام على سبب إعرابها في المبنيات (وَبَعْضُهُمْ) أي بعض النحاة وهو

فيه باحتمال أن تكون أيّ في البيت استفهامية هي وخبرها مقول قول محذوف نعت لمجرور على محذوفاً أي على شخص مقول فيه أيهم أفضل كما قالوا مثل ذلك في: ما هي بنعم الولد، ما ليلي بنام صاحبه. سيأتي جوابه قريباً فتفطن. قوله: (إلا شرطاً أو استفهاماً) أي لا موصولة فالحصر إضافي إذ لا ينفي استعمالها نعتاً وحالاً ووصله لنداء ما فيه أل.

قوله: (يثنونها ويجمعونها) يقال: أيان وأيتان وأيون وأيات بالإعراب في جميع الأحوال إعراب المثنى والجمع. ولك أن تصرح بالمضاف إليه كأن تقول: أيتهن وأياهم وأيتاهن وأيوهم وأياتهن وعلى هذه اللغة لا تكون أي من المشترك. وفي صرف أية وأيات ومنع صرفهما للتأنيث والتعريف بنية الإضافة لمعرفة الذي هو شبه العلمية خلاف. قال الروداني والجمهور على الصرف أي لأن التعريف بنية الإضافة ليس من علل منع الصرف عندهم. قوله: (ما لم تضف) أي مدة انتفاء إضافتها المقيدة أخذاً من واو الحال بحذف صدر صلتها بأن ينتفيا معاً نحو: أيّ هو قائم أو تنتفي الإضافة دون الحذف نحو أي قائم، أو ينتفي الحذف دون الإضافة نحو أيهم هو قائم، فهذه الصور الثلاث منطوق عبارته على قاعدة أن النفي إذا توجه إلى مقيد بقيد صدق بانتفاء المقيد والقيد معاً وانتفاء المقيد فقط وانتفاء القيد فقط، أما إذا أضيفت وحذف الصدر فتبنى وهذه صورة المفهوم، والشارح قدم بيان المفهوم على بيان المنطوق لقلته. ووجه البناء في الأخيرة قيام موجبه وهو الشبه الافتقاري مع عدم المعارض لتنزيل المضاف إليه منزلة صدر الصلة فكأنه لا إضافة. ومن إعرابها في هذه الصورة أيضاً لم يقل بهذا التنزيل. ووجه إعراب الثلاث الأول وجود المعارض من الإضافة اللفظية في الثالثة والتقديرية في الأوليين لقيام التنوين فيهما مقام المضاف إليه ولم ينزل التنوين في الثانية منزلة الصدر لضعفه عن ذلك ولأن قيام التنوين مقام المضاف إليه معهود كما في كل وبعض وحينئذٍ بخلاف قيامه مقام المبتدأ. قوله: (وصدر وصلها ضمير) ظاهره التقييد بالضمير. ويحتمل أن يقال: إن الاسم الظاهر كذلك نحو جاء أيهم ضاربه أي جاء أيهم زيد ضاربه في مقام عهد فيه أن زيداً ضرب واحداً من الجماعة سم. ويؤخذ مما ذكر ما نقل عن أبي حيان أنها إذا وصلت بظرف أو مجرور أو جملة فعلية أعربت إجماعاً.

قوله: (على الضم) للإشارة به لكونه أقوى الحركات إلى أن للكلمة حالة إعراب وأصل التحرك لالتقاء الساكنين. قوله: (وإن لم تضف) أي سواء ذكر صدر الصلة أو حذف بقرينة تمثيله.

الخليل ويونس ومن وافقهما (أَعرَبَ) أيا (مُطلَقًا) أي وإن أضيفت وحذف صدر صلتها، وتأولاً الآية: أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر والتقدير: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾ [سورة مريم، الآية: ٦٩] الذي يقال فيه أيهم أشد. وأما يونس فجعلها استفهامية أيضاً لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل، لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب، واحتج عليهما بقوله:

إذَا مَـا لَـقِـيـتَ بَـنـي مَـالِـكٍ فَـسَـلِّـمْ عَـلَـى أَيُّـهُـمْ أَفْـضَـلُ(١)

بضم أي لأن حروف الجر لا يضمر بينها وبين معمولها قول ولا تعلق. وبهذا يبطل قول من زعم أن شرط بنائها أن لا تكون مجرورة بل مرفوعة أو منصوبة، ذكر هذا الشرط ابن أياز وقال: نص عليه النقيب في الأمالي. ويحتمل أن يريد بقوله: وبعضهم إلى آخره أن بعض

قوله: (وتأولاً الآية إلخ) فالمفعول على قول الخليل محذوف وأي مبتدأ فضمته إعراب وأشد خبر والجملة نائب فاعل يقال، وأما على قول يونس فسدت جملة أيهم أشد مسد المفعول. وبقي رأي ثالث للأخفش والكسائي وهو جعلها استفهامية والمفعول كل شيعة ومن زائدة بناء على قولهما إنها تزاد في الإيجاب، وجملة الاستفهام مستأنفة شرح الجامع. قوله: (فجعلها استفهامية أيضاً) اعترض عليه بأن الاستفهام لا يقع بعد الفعل إلا إذا كان من أفعال العلم أو القول على الحكاية، فلا يجوز ضربت أزيد عندك أم عمرو وننزع ليس منها. قوله: (الذي يقال فيه) أي الفريق الذي إلخ. ويلزم على هذا الحل حذف الموصول وبعض الصلة وهو ممتنع، فلو قال فريقاً يقال فيه إلخ لكان أولى.

قوله: (وبين معمولها) اعترض بأنه على تقدير القول لا يكون معمولها اسم الاستفهام بل شيئاً آخر. وأجيب بأن المراد بالمعمول ما يليق أن يكون معمولاً وهو اسم الاستفهام المذكور، ويكون المراد بالمعمول ما يليق أن يكون معمولاً للحرف يندفع اعتراض آخر وهو أن ما قاله الشارح ينافيه تقديرهم القول في قولهم ما هي بنعم الولد وقولهم على بئس العين. وحاصل الجواب: أن ما بعد الحرف هنا يليق أن يكون معمولاً فلا ضرورة إلى تقدير القول بخلافه فيما ذكر لأن ما بعده فعل. وعبارة المغني في توجيه رد بيت الشاعر الأقوال الثلاثة السابقة نصها لأنه لا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته وحرف الجر لا يعلق ولا يستأنف ما بعد الجار اهـ. بتقديم وتأخير مراعاة لترتيب الأقوال كما سبق.

---

(١) قاله غسان بن وعلة. وهو من المتقارب، وكلمة ما زائدة، وإذا فيها معنى الشرط فلذلك دخلت الفاء في جوابها وهو فسلم. قوله: (أيهم) أي موصول مضاف إلى الضمير وصدر صلته محذوف والتقدير على أيهم هو أفضل. وفي الشاهد حيث حذف صدر صلته فلذلك بني على الضم. وروي بالجر على لغة من أعرب أيا مطلقاً. وهذا حجة على أحمد بن يحيى في زعمه أن أياً لا يكون إلا استفهاماً أو جزءاً.

العرب يعربها في الصور الأربع، وقد قرىء شاذاً أيهم أشد بالنصب على هذه اللغة.

تنبيهان: الأول: لا تضاف أي لنكرة خلافاً لابن عصفور، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم كما في الآية والبيت. وسئل الكسائي لم لا يجوز أعجبني أيهم قام فقال: أي كذا خلقت. **الثاني:** تكون أي موصولة كما عرف. وشرطاً نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [سورة الإسراء، الآية: ١١٠] واستفهاماً نحو: ﴿فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٨١] ووصلة

قوله: **(لا تضاف أي)** أي الموصولة التي الكلام فيها، أما الواقعة نعتاً أو حالاً فلا تضاف إلا إلى نكرة، وأما الشرطية والاستفهامية فيضافان إلى النكرة، وكذا إلى المعرفة الدالة على متعدد نحو: أي الرجال أفضل، أو المفردة المقدر قبلها دال على متعدد نحو: أي زيد أحسن أي: أي أجزائه أحسن وأي الدينار دينارك أي: أيّ أفراده أو المفردة المعطوف عليها مثلها بالواو كقول الشاعر:

أيـي وأيـك فـارس الأحـزاب

وهما مع النكرة بمنزلة كل فيراعى في الضمير المضاف إليه ومع المعرفة بمنزلة بعض فيراعى المضاف فيقال أي غلامين أتيا أي غلمان أتوا أي الغلامين أتى أي الغلمان أتى كما تقول ذلك عند الإتيان بلفظ كل وبعض. إن قيل: الموصول معرفة بصلته فيلزم اجتماع معرفين على أيّ. أجيب: بأن أيا لوضعها على الإبهام محتاجة إلى تعريف جنس ما وقعت عليه وإلى تعريف عينه فالأول بالمضاف إليه والثاني بالصلة بخلاف غيرها فإنه محتاج إلى الثاني فقط فأي معرفة بالإضافة والصلة من جهتين كذا قالوا. ولي فيه بحث لأنه لا يتأتى فيما إذا كانت أي الموصولة للجنس لأن صلتها حينئذٍ لا تعرف العين، ويمكن دفعه بأن المراد بالعين التي تعرفها صلة أي ما يعم قسم الجنس المعرف بالإضافة. لا يقال: تعريف العين بالصلة يستلزم تعريف الجنس لأنا نمنع ذلك فقد يتميز الشيء ببعض صفاته مع الجهل بجنسه. هذا: وجوز الرضي اجتماع معرفين مختلفين وفرع عليه جواز إضافة العلم مع بقاء علميته. وإنما لم تجز إضافتها إلى النكرة مع أن بيان جنس ما وقعت عليه يحصل بها لأن الموصول مراد تعيينه وإضافته إلى النكرة تقتضي إبهامه فيحصل التدافع ظاهراً.

قوله: (ولا يعمل فيها إلخ) هذا مذهب الكوفيين وتبعهم الموضح. وقال الناظم في التسهيل تبعاً للبصريين ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافاً للكوفيين. قوله: (والبيت) اعترض بأن أيا لم يعمل فيها في البيت فعل فضلاً عن كونه مستقبلاً لأن العامل فيها حرف جر. وأجيب بأن الجار والمجرور متعلق بالفعل فهو عامل في المجرور محلاً. قوله: (وسئل الكسائي) أي في حلقة يونس. تصريح. قوله: (أي كذا خلقت) أي وضعت ووجه ابن السراج ذلك كما في التصريح بأن أيا وضعت على الإبهام، ولو قلت: أعجبني أيهم قام كان على التعيين، وإيضاحه أن معنى أعجبني أيهم قام أعجبني الشخص الذي وقع منه القيام في الخارج فهو متعين في الخارج بوقوع القيام منه في الماضي بالفعل وإذا قلت: يعجبني أيهم يقوم فمعناه يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام وهو مبهم

لنداء ما فيه أل، ونعتاً لنكرة دالاً على الكمال نحو: مررت برجل أي رجل، وتقع حالاً بعد المعرفة نحو: هذا زيد أي، رجل ومنه قوله:

فَأَوْمَيْتُ إِيمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ فَلِلَّهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيَّمَا فَتى

(وَفِي ذَا الحَذْفِ) المذكور في صلة أي وهو حذف العائد إذا كان مبتدأ (أَيًّا غَيرُ أَيٍّ) من الموصولات (يَقْتفِي) غير أي مبتدأ، ويقتفي خبره، وأيا مفعول مقدم. وأصل التركيب غير أي من الموصولات يقتفي أيا أي يتبعها في جواز حذف صدر الصلة (إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ) نحو: ما أنا بالذي قائل لك سوءاً أي بالذي هو قائل لك، ومنه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [سورة الزخرف،

لعدم تعينه بوقوع القيام منه خارجاً، ومثله قولك: اضرب أنت أيهم يقوم فعلم أن الإبهام في يعجبني أيهم يقوم ليس من جهة صلاحية المضارع للحال والاستقبال حتى يرد اعتراض شيخنا على التوجيه بأن الأمر يعمل فيها ولا إبهام فيه لأنه للاستقبال فقط، نعم يرد أن مفاد التوجيه أن سبب التعيين وعدمه مضي الصلة واستقبالها لا مضي العامل واستقباله فافهم، وإنما اشترط التقدم لتمتاز الموصولة عن الشرطية والاستفهامية لأنهما لا يعمل فيهما إلا متأخر. قوله: (ووصلة لنداء ما فيه أل) قال الرضي: وذلك لأنهم استكرهوا اجتماع آلتي التعريف حاولوا أن يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج إلى ما يزيل إبهامه فيصير المنادى في الظاهر ذلك المبهم، وفي الحقيقة ذلك المخصص الذي يزيل الإبهام ويعين الماهية فوجدوا ذلك الاسم أياً إذا قطع عن الإضافة واسم الإشارة لوضعهما مبهمين مشروطاً إزالة إبهامهما إلا أن اسم الإشارة قد يزال إبهامه بالإشارة الحسية فلا يحتاج إلى الوصف بخلاف أي فكانت أدخل في الإبهام فلهذا جاز يا هذا ولم يجز يا أي بل لزم أن يردفه ما يزيل إبهامه اهـ. وبهذا أيضاً كان الفصل بأي أكثر من الفصل باسم الإشارة.

قوله: (دالاً على الكمال) أي فيما أضيفت إليه مشتقاً أو جامداً والثناء على الموصوف في الأول باعتبار الوصف المدلول عليه بالمضاف إليه وفي الثاني باعتبار كل ما يمدح به الموصوف من أوصاف الكمال فيكون أبلغ كمررت بفارس أي فارس وبرجل أي رجل. قال الفارسي رجل الثاني غير الأول لأن الأول واحد، والثاني جنس لأن أيا بعض ما تضاف إليه. قوله: (لحبتر) اسم رجل ويلزم في هذين الوجهين أي كونها نعتاً وكونها حالاً الإضافة إلى مماثل الموصوف لفظاً ومعنى أو معنى فقط نحو: مررت برجل أي إنسان بخلاف مررت برجل أي عالم فلا يجوز كما في التسهيل والهمع. قوله: (حذف العائد إذا كان مبتدأ) أخذ كونه عائداً من قوله ضمير وأخذ كونه مبتدأ من قوله وصدر وصلها. قوله: (إن يستطل) أي يعدّ طويلاً فالسين والتاء لعدّ الشيء كذا كاستحسنه أو يطل بالبناء للمجهول أي يطيلها المتكلم فهما زائدتان فزيادتهما لا تتوقف على بنائه للفاعل كما توهمه البعض، ولم يشترط طول الصلة في أي لملازمتها للإضافة لفظاً أو نية، فالطول بالإضافة لازم لأي، فكان مغنياً عن اشتراط طول الصلة لكن يقبح يعجبني أي قائم وإن جاز لعدم الطول لفظاً نقله ابن خروف وغيره عن سيبويه. قوله: (ومنه وهو الذي في السماء إله) فإله خبر مبتدأ محذوف

الآية: ٨٤] أي هو في السماء إلٰه (وَإِنْ لَمْ يَسْتَطَل) الوصل (فالحَذْفُ نَزْرٌ) لا يقاس عليه وأجازه الكوفيون. ومنه قراءة يحيى بن يعمر تماماً على الذي أحسنُ، وقراءة مالك بن دينار وابن السماك ﴿مَّا بَعُوضَةٌ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٦] بالرفع. وقوله:

لا تَنْو إلاَّ الَّذي خَيرٌ فما شَقِيَت إلاَّ نُفوسُ الألَى لِلشَّرِّ ناوُونا

وقوله:

مَنْ يُعْنَ بالحَمدِ لا يَنطِقْ بمَا سَفَهٍ وَلا يَحِدْ عَنْ سَبِيل المجدِ وَالكَرَمِ[١]

هو العائد وفي السماء متعلق بإله لأنه بمعنى معبود ولا يجوز تقدير إله مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو فاعلاً بالظرف لخلوّ الصلة حينئذٍ من العائد على الموصول، ولا يحسن جعل الظرف متعلقاً بفعل هو صلة وإله الأول والثاني بدلين من الضمير المستتر فيه، وفي الأرض معطوف على في السماء لتضمنه الإبدال مرتين مع اتحاد المبدل منه وهو ضعيف بل قيل بامتناعه ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون في الأرض إله مبتدأ وخبراً لئلا يلزم فساد المعنى أن استؤنف وخلوّ الصلة من عائد إن عطف كذا في التصريح والروداني عليه والمغني.

قوله: (فالحذف نزر) إلا في لا سيما زيد فإنهم جوّزوا إذا رفع زيد أن تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدأ محذوف وجوباً باطراد لتنزيلهم لا سيما منزلة إلا استثنائية وهي لا يصرح بعدها بجملة، فإذا قيل: لا سيما زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت ذكر ذلك في المغني. قوله: (وابن السماك) بالكاف على وزن العطار فإن صدر بأب فباللام كذا نقل عن الفراء. قوله: (بالرفع) أي في الآيتين. أما بنصب أحسن فالذي اسم موصول حذف عائده أي على العلم الذي أحسنه، وجوز الكوفيون كونه موصولاً حرفياً فلا يحتاج لعائد أي على إحسانه وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج لصلة ويكون أحسن حينئذٍ اسم تفضيل لا فعلاً ماضياً وفتحته إعراب لا بناء وهي علامة الجر كذا في الروداني. وأما بنصب بعوضة فبعوضة بدل من مثلاً وما حرف زائد للتوكيد. وقيل: ما نكرة موصوفة وبعوضة صفة لما ويجوز على قراءة الرفع أن تكون ما حرفاً زائداً ويضمر المبتدأ تقديره مثلاً هو بعوضة كذا في إعراب القرآن لأبي البقاء.

قوله: (من يعن) بالبناء للمجهول على اللغة المشهورة أي من يعنيه ويهمه حمد الناس له

---

(١) هو من البسيط. قوله: (من) موصولة في محل الرفع على الابتداء، ولا ينطق خبره مجزوم لتضمن المبتدأ معنى الشرط. ويعن بضم الياء آخر الحروف، وسكون العين، وفتح النون من قولهم عنيت بحاجتك بضم أوله أعني بها. والمعنى: من يعتني بحصول الحمد أي من يرغب في حمد الناس له فلا يتكلم بالذي هو سفه: أي كلام فاحش. وما في بما موصولة وصدر صلتها محذوف أي بما هو سفه: أي بالذي هو سفه. وفيه الشاهد حيث حذف العائد المرفوع بالابتداء مع عدم طول الصلة وهو ضعيف. قوله: (ولا يحد) بالجزم عطفاً على لا ينطق من حاد عن الطريق يحيد حيوداً وحيدة وحيدودة: إذا مال وعدل عنه.

(وَأَبَوْا أَن يُخْتَزَلْ) العائد المذكور أي يقتطع ويحذف (إن صَلُحَ البَاقِي) بعد حذفه (لِوَصلٍ مُكْمِلٍ) بأن كان ذلك البافي بعد حذفه جملة أو شبهها لأنه والحالة هذه لا يدري أهناك محذوف أم لا لعدم ما يدل عليه، ولا فرق في ذلك بين صلة أي وغيرها، فلا يجوز جاءني الذي يضرب أو أبوه قائم أو عندك أو في الدار، على أن المراد: هو يضرب أو هو أبوه قائم أو هو عندك أو هو في الدار، ولا يعجبني أيهم يضرب أو أبوه قائم أو عندك أو في الدار كذلك، أما إذا كان الباقي غير صالح للوصل بأن كان مفرداً أو خالياً عن العائد نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [سورة مريم، الآية: ٦٩] ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [سورة الزخرف، الآية: ٨٤] جاز كما عرفت للعلم بالمحذوف.

تنبيهان: الأول: ذكر غير الناظم لحذف العائد المبتدأ شروطاً أخر: **أحدهما**: أن لا يكون معطوفاً نحو: جاء الذي زيد وهو فاضلان. **ثانيها**: أن لا يكون معطوفاً عليه نحو: جاء الذي هو وزيد قائمان، نقل اشتراط هذا الشرط عن البصريين، لكن أجاز الفراء وابن السراج في هذا المثال حذفه. **ثالثها**: أن لا يكون بعد لولا نحو: جاء الذي لولا هو لأكرمتك. **الثاني**: أفهم كلامه أن العائد إذا كان مرفوعاً غير مبتدأ لا يجوز حذفه فلا يجوز جاء اللذان قام ولا اللذان جنَّ

لرغبته فيه، ويحد بفتح الياء التحتية وكسر الحاء المهملة من حاد إذا مال. قوله: (العائد المذكور) أي الذي هو صدر الصلة والأكثر فائدة جعل الضمير عائداً على العائد مطلقاً سواء كان صدر صلة أو لا كما صنع ابن عقيل، فلا يجوز حذف الهاء من ضربته في قولك: جاء الذي ضربته في داره لأن الباقي بعد حذفه صالح للوصل. قوله: (ويحذف) عطف تفسير. قوله: (مكمل) أي للموصول وهو صفة لازمة. قوله: (جملة أو شبهها) أي مشتملة على العائد. قوله: (لأنه والحالة هذه إلخ) فيه أن غاية ذلك حصول الإجمال وهو ليس بعيب ولو قال: لأن المتبادر حينئذٍ إلى فهم السامع عدم الحذف لاستقام التعليل. قوله: (على أن المراد هو يضرب إلخ) أما على قطع النظر عن الضمير وجعل الباقي بعد حذفه صلة مستقلة فيجوز. قوله: (بأن كان مفرداً) أي اسماً واحداً. قوله: (نحو أيهم أشد إلخ) في كلامه لف ونشر مرتب. قوله: (أن لا يكون معطوفاً) اشترط هذا الشرط مع أن الكلام في حذف العائد المبتدأ لأن المعطوف على المبتدإ مبتدأ، واشترطوه لأن حذفه وحده يؤدي إلى بقاء العاطف بدون المعطوف ومع العاطف فيه صورة الإخبار عن مفرد بمثنى. قوله: (أن لا يكون معطوفاً عليه) لأنه يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدراً أو الإخبار عن مفرد بمثنى صورة.

قوله: (أن لا يكون بعد لولا) لوجوب حذف الخبر بعدها بقيده الآتي فلو حذف العائد لأدى إلى الإجحاف، وبقي شرطان آخران أن لا يكون بعد حرف نفي نحو: جاء الذي ما هو قائم وأن لا يكون بعد حصر نحو: جاء الذي ما في الدار إلا هو وإنما في الدار هو، وأما اشتراط كونه غير منسوخ احترازاً عن نحو اللذان كانا قائمين فمعلوم من إطلاق لفظ المبتدأ لأن المنسوخ لا يسمى مبتدأ على الإطلاق. قوله: (افهم كلامه) أي حيث أشار إلى حذف الصدر بقوله: وفي ذا الحذف. قوله: (فلا يجوز جاء اللذان قام إلخ) لأن الفاعل ونائبه لا يحذفان إلا في مواضع ليس هذا منها.

(والحَذْفُ عِنْدَهُم) أي عند النحاة أو العرب (كَثيرٌ مُنجَلى في عائِدٍ مُتَّصِلٍ إنِ انْتَصَب بِفِعلٍ) تام (أو وَصْفٍ) هو غير صلة أل فالفعل (كَمَن نَرْجُو يَهَب) أي نرجوه، أو هذا الذي بعث الله رسولاً أي بعثه، (ومما عملت أيدينا) أي عملته. والوصف كقوله:

ما الله مُوليكَ فَضْلٌ فأحمدَنْهُ به فما لدَى غَيرِهِ نَفْعٌ ولا ضَرَرُ[١]

قوله: (عندهم) متعلق بكثير، وقوله: كثير منجلي خبران للحذف. وقوله: في عائد متعلق بكثير ومنجلي على سبيل التنازع هذا هو الظاهر. وفي كلامه من عيوب القافية التضمين وهو تعلقها بما بعدها إلا أن يخص بكون ما بعدها ركن الإسناد كما قاله بعضهم. قوله: (متصل) في مفهومه تفصيل فإن كان انفصال الضمير لمعنى يفوت بحذفه بأن كان للتقديم أو لكونه بعد أداة الحصر امتنع حذفه وإن لم يكن لذلك جاز نحو: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٣] بناء على تقدير العائد منفصلاً لأنه أرجح أي رزقناهم إياه على أنه سيأتي عن الروداني أن المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال، وعليه يخرج القسم الأول ويدخل الثاني. قوله: (وإن انتصب بفعل أو وصف) فإن قلت: وقد نصوا في قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [سورة القصص، الآية: ٦٢] أنه يجوز أن يكون التقدير يزعمونهم شركائي وهذا لا إشكال فيه، وأن يكون التقدير تزعمون أنهم شركائي وعلى هذا فقد صح حذف العائد المنصوب بغير فعل ولا وصف. **قلت**: الذي اعتمد بالحذف المعمول المشتمل على الضمير ولم يعتمد الضمير بالحذف ورب شيء يجوز تبعاً لغيره ولا يجوز مستقلاً، مثاله حذف الفاعل في نحو: زيداً ضربته تبعاً للفعل وحذف الفاء في نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٠٦] تبعاً للقول اهـ. دماميني. قوله: (أو وصف) أي تام أيضاً ليخرج نحو: جاء الذي أنا كائنه.

قوله: (غير صلة أل) أما منصوب صلة أل فلا يجوز حذفه إن عاد إليها لدلالتهم بذكر الضمير على اسميتها الخفية وعند حذفه يفوت الدليل، فإن عاد إلى غيرها جاز حذفه نحو: جاء الذي أنا الضارب أي الضاربة وبذلك يقيد إطلاقه الآتي أيضاً، أما جاء رجل أنا الضارب أي الضاربه فلا حاجة إلى الاحتراز عنه بالتقييد لأن المحذوف غير عائد الموصول والكلام في حذف عائده. قوله: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ [سورة يس، الآية: ٧١] ونحو قوله تعالى: ﴿وما عملت أيديهم﴾ في قراءة الكوفيين إلا حفصاً بالحذف أي عملته كما في قراءة الباقين. قال الأصفهاني شارح اللمع: لم يأت في القرآن إثبات العائد اتفاقاً إلا في ثلاث آيات: ﴿ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَـٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ [سورة البقرة،

---

(١) هو أيضاً من البسيط. وكلمة ما موصولة في محل الرفع على الابتداء وخبره فضل. وقوله الله موليك جملة من المبتدأ والخبر صلة للموصول، والعائد محذوف تقديره موليكه أي موليك إياه: من أولاه النعمة إذا أعطاه إياها. وفيه الشاهد وهو حذف الضمير المنصوب بالوصف العائد إلى الموصول. والفاء في الموضعين للتعليل. والنون في أحمدنه مخففة للتأكيد والباء في به تصلح للسببية، والضمير يرجع إلى الفضل. قوله: فما لدى غيره أي ليس عند غير الله نفع حاصلاً ولا ضرر.

أي الذي الله موليكه فضل، وخرج عن ذلك نحو: جاء الذي إياه أكرمت، وجاء الذي إنه فاضل، وجاء الذي كأنه زيد، والضاربها زيد هند، فلا يجوز حذف العائد في هذه الأمثلة، وشذ قوله:

مَا الْمُسْتَفِزُّ الهوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ وَلَـو أُتِيـحَ لَـهُ صَـفْـوٌ بِـلا كَـدَرِ(١)

وقوله:

في الْمُعَقِبِ الْبَغْي أَهْلَ الْبَغْي مَا يَـنْـهَـى امْـرَءًا حَـازِمـاً أَن يَـسأَمَـا(٢)

الآية: ٢٧٥] ﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَـٰطِينُ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٧١] ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَـٰهُ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٧٥] شرح الجامع. قوله: (أي الذي الله موليكه) قدر الضمير متصلاً مع أن الراجح انفصاله لأن الكلام في المتصل، ومنه يعلم أن المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال قاله الروداني. قوله: (نحو جاء الذي إياه أكرمت) أي وجاء الذي لم أكرم إلا إياه فلا يجوز حذف العائد لأنه لو حذف في الأول لتبادر إلى الذهن تقديره مؤخراً فيفوت الغرض من تقديره وهو الحصر أو الاهتمام، ولو حذف في الثاني لتبعه في الحذف إلا فيتوهم نفي الفعل عن المذكور والمراد نفيه عن غيره قاله ابن هشام في شرح بانت سعاد. ويؤخذ من العلة ما قدمناه من أن محل منع حذف المنفصل إذا كان انفصاله بسبب التقديم أو الحصر، فلو كان لغرض لفظي جاز حذفه نحو: ﴿فَـٰكِهِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْ﴾ [سورة الطور، الآية: ١٨] أي آتاهم إياه. ولا يقدر متصلاً لما مر من أن انفصال ثاني الضميرين المتحدين غيبة المختلفين في الإفراد والتذكير وفروعهما مع الفصل بينهما بحرف أو حرفين أحسن من اتصال فالمناسب حمل القرآن عليه وبهذا تعرف ما في كلام البعض فتأمل. قوله: (ما المستفز) أي المستخف. والهوى فاعل المستفز والهاء المحذوفة مفعوله أي المستفزة. وأتيح بفوقية فتحتية فحاء مهملة أي قدر كذا في العيني.

قوله: (في المعقب البغي إلخ) أي في الشيء الذي يعقبه البغي أهل البغي ما يمنع الرجل

---

(١) هو أيضاً من البسيط. قوله: (ما بمعنى) ليس والمستفز من الاستفزاز وهو الاستخفاف والهوى فاعله والمفعول محذوف تقديره ما المستفزه الهوى وفيه الشاهد حيث حذف فيه الضمير المنصوب الذي لصلة الألف واللام إذا أصله ما الذي هو مستفزه الهوى وهذا نادر. وقوله محمود عاقبة: كلام إضافي منصوب لأنه خبر ما. قوله: (ولو أتيح) أي ولو قدر له: من أتاح الله الشيء إذا قدره ومادته تاء مثناة من فوق وياء آخر الحروف وحاء مهملة، والمعطوف عليه محذوف تقديره إن لم يتح له صفو وإن أتيح له. وكذا جواب الشرط محذوف وهو لا يحمد عاقبته. حذف لدلالة الجملة الأولى عليه. وحاصل المعنى ليس الذي استفزه الهوى أي استخفه وغلبه محموداً عاقبته وإن قدر له صفاء بلا كدر.

(٢) هو من البسيط المجزوء السالم. معناه في الشيء الذي يعقب البغي أهل البغي من النكال ما يمنع الرجل الجازم الضابط أن يسأم أي يمل من سلوك طريق السداد. والمعقب اسم فاعل من أعقب وهو يتعدى إلى مفعولين، قال تعالى: ﴿فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا﴾ [سورة التوبة، الآية: ٧٧] والبغي مرفوع لأنه فاعله. وأهل البغي كلام إضافي مفعول أول، والمفعول الثاني هو العائد المحذوف لأن أصله في المعقبه، البغي وفيه الشاهد حيث حذف العائد المنصوب بالوصف وهو قليل والجملة خبر عن ما=

وقوله:

أَخٌ مُخْلِصٌ وَافٍ صَبُورٌ مُحَافِظٌ عَلَى الوُدِّ والعَهدِ الَّذِي كَانَ مَالِكُ

أي كأنه مالك.

تنبيهات: في عبارته أمور: **الأول**: ظاهرها أن حذف المنصوب بالوصف كثير كالمنصور بالفعل وليس كذلك، ولعله إنما لم ينبه عليه للعلم بأصالة الفعل في ذلك وفرعية الوصف فيه مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف. **الثاني**: ظاهرها أيضاً التسوية بين الوصف الذي هو غير صلة أل والذي هو صلتها. ومذهب الجمهور أن منصوب صلة أل لا يجوز حذفه. وعبارة التسهيل وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام. **الثالث**: شرط جواز حذف هذا العائد أن يكون متعيناً للربط قاله ابن عصفور، فإن لم يكن معيناً لم يجز حذفه نحو: جاء الذي ضربته في داره. **الرابع**: إنما لم يقيد الفعل بكونه تاماً اكتفاء بالتمثيل كما هي عادته.

الضابط أن يسأم من سلوك طريق السداد. فالبغي فاعل وأهل مفعوله الأول مؤخر والهاء المحذوفة مفعوله الثاني مقدم أي المعقبة، كذا في العيني، وإسناد النهي إلى مدلول الضمير الراجع إلى ما مجاز. قوله: (كان مالك) علم لرجل والضمير في كانه إلى الأخ[1]. قوله: (تنبيهات) وفي نسخ تنبيه وكل منهما غير مناسب أما الأولى فلأن المعدود الأمور لا التنبيهات ما عدا الخامس، وأما الثانية فلأن الخامس ليس من الأمور الواردة على عبارة المصنف، والمناسب تنبيهان بالتثنية الأول في عبارته أمور ثم يقول بدل قوله الخامس الثاني. قوله: (بأصالة الفعل في ذلك) أي في حذف المعمول الذي هو نوع من التصرف الذي الأصل فيه الفعل. قوله: (وعبارة التسهيل إلخ) مقابل لما قبله ويمكن حملها على منصوب صلة أل العائد إلى غيرها، فلا ينافي كلام الجمهور ولا يعارضه التعبير بقد لأن التقليل نسبي فاندفع ما للبعض. قوله: (حذف هذا العائد) لو حذف لفظ هذا لكان أحسن لأن هذا الشرط عام كما سيأتي قاله سم. قوله: (لم يجز حذفه إلخ) لأن الضمير المجرور يغني عنه في الربط فيتبادر إلى ذهن السامع أن لا حذف وأن المجرور هو الرابط مع ملاحظة المتكلم المحذوف رابطاً ولأنه لا يدري أمدلول الموصول هو المضروب أم غيره في داره؟ مع أن المقصود إفادة أنه المضروب، فلو قطع النظر عن المحذوف ولوحظ المجرور رابطاً ولم يقصد إفادة عين المضروب جاز الحذف. قوله: (إنما لم يقيد الفعل بكونه تاماً إلخ) فيه أن الناظم لا يراه كما صرح

= في قوله ما ينهى، وهي موصولة وينهى صلتها، وامرءًا مفعوله، وحازماً صفته، وأن مصدرية والتقدير ينهاه عن السآمة في سلوك طريق السداد فافهم.

(١) قوله: والضمير في كأنه للأخ لا يخلو عن شيء، فإنه على ذلك لم يكن عائداً على الموصول مع أن البيت مسوق للاستشهاد على حذف العائد المنصوب بالفعل الناقص شذوذاً، فالأولى ما أفاده غيره من أن قوله أخ إلخ خبر مقدم ومالك مبتدأ مؤخر، واسم كان ضمير مستتر يعود على مالك وخبرها هو المحذوف العائد على الذي، أي الذي كان مالك إياه، أي عليه تأمل اهـ. مصححه.

الخامس: إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والعطف عليه خلاف أجازه الأخفش والكسائي، ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة؛ واتفقوا على مجيء الحال منه إذا كانت متأخرة عنه نحو: هذه التي عانقت مجردة: أي عانقتها مجردة، فإن كانت الحال متقدمة نحو: هذه التي مجردة، عانقت فأجازها ثعلب ومنعها هشام. وهذا شروع في حكم حذف العائد المجرور، وهو على نوعين: مجرور بالإضافة ومجرور بالحرف. وبدأ بالأول فقال: (كَذَاكَ) أي مثل حذف العائد المنصوب المذكور في جوازه وكثرته (حَذْفُ مَا بِوَصفٍ) عامل (خُفِضَا كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ) فعل (أَمرٍ مِنْ قَضَى) قال تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [سورة طه، الآية: ٧٢] أي قاضيه. ومنه قوله:

وَيَصْغُرُ في عَيْنِي تِلادِي إذا انْثَنَتْ ... يَمِينِي بِإدْراكِ الَّذِي كُنْتُ طَالِبَا[1]

بذلك قاله يس. قوله: (ففي توكيده) نحو: جاء الذي ضربت نفسه، والعطف عليه نحو: جاء الذي ضربت وعمرا. قوله: (أجازه الأخفش) تبع في العزو للأخفش الشيخ المرادي والذي لغيره المنع عنه كما في المغني. والأخافشة ثلاثة، لكن المراد عند الإطلاق أبو الحسن الأخفش شيخ سيبويه قاله الشيخ يحيى. قوله: (فأجازها ثعلب) هو الراجح. قوله: (ما يوصف عامل) أي ناصب للعائد محلاً باعتبار أنه في المعنى مفعوله لاستيفائه شروط عمله وإن كان جاراً له محلاً أيضاً باعتبار الإضافة، والمراد بالوصف هنا خصوص اسم الفاعل فلا يجوز حذف العائد المخفوض باسم المفعول نحو: جاء الذي أنت مضروبه قاله في التصريح، وظاهره: ولو اسم مفعول المتعدي إلى اثنين نحو: جاء الذي أنت معطاه والذي تميل إليه نفسي جواز حذف مخفوضة. لا يقال: إذا اشترط في الوصف الخافض كونه ناصباً محلاً كان هذا مكرراً مع قوله والحذف عندهم إلخ لأنا نقول: المراد بالمنصوب فيما مر المنصوب فقط لا المنصوب والمجرور باعتبارين. قوله: (بعد أمر من قضى) أي بعد فعل أمر مشتق من قضى بقصر الممدود للضرورة على تقدير المصدرية أو من مادة قضى فعلاً ماضياً على تقدير الفعلية قاله الشيخ خالد. قوله: (ويصغر في عيني تلادي) هو بكسر الفوقية ما ولد عندك من مالك كالتالد. والتلد بفتح التاء وضمها، والتلد بفتحتين والتليد والمتلد قاله

---

(١) قاله سعد بن ناشب من بني مازن، وكان أصاب دماً فهدم بلال داره. وقيل: إن الحجاج هو الذي هدم داره بالبصرة وحرقها وهو من قصيدة من الطويل. قوله: (تلادى) بكسر التاء المثناة من فوق هو ما تحبه أنت من مال، وهو فاعل تصغر، وأراد به صغر، القدر وخص التلاد لأن النفس أضن به. ونبه بهذا على أنه كما يخف على قلبه ترك الدار خشية التزام العار كذلك يقل في عينه إنفاق المال عند إدراك المطلوب. قوله: (إذا انثنت) أي انصرفت. المعنى يحقر في عيني أعز أموالي ولا أراه شيئاً إذا ظفرت بإدراك ما أنا طالبه، وجواب إذا مقدم عليه. والشاهد في قوله طالباً حيث حذف العائد المجرور بإضافة الوصف إليه، إذ أصله كنت طالبه، كما في قوله تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [سورة طه، الآية: ٢٣] أي قاضيه.

أي طالبه. أما المجرور بإضافة غير وصف نحو: جاء الذي وجهه حسن، أو بإضافة وصف غير عامل نحو: جاء الذي أنا ضاربه أمس فلا يجوز حذفه.

تنبيه: إنما لم يقيد الوصف بكونه عاملاً اكتفاء بإرشاد المثال إليه. وَ (كَذا) يجوز حذف العائد (اَلَّذِي جُرَّ) وليس عمدة ولا محصوراً (بِمَا اَلْمَوْصُولَ جَرْ) من الحروف مع اتحاد متعلقي الحرفين لفظاً ومعنى (كَمُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرْ) أي مررت به ومنه: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [سورة المؤمنون، الآية: ٣٣] أي منه. وقوله:

لاَ تَرْكَنَنَّ إِلَى الأمْرِ الَّذِي رَكَنَتْ ... أَبْنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ(١)

أي ركنت إليه وقوله:

في القاموس. وخصه بالذكر لأن النفس أضنّ به إذا انثنت أي انصرفت، أي يحقر في عيني أعز أموالي إذا ظفرت بإدراك ما كنت طالبه.

قوله: (**فلا يجوز حذفه**) لأن الحذف إنما هو لكون المجرور منصوباً محلاً وهو فيما ذكر غير منصوب محلاً. قوله: (**يجوز حذف العائد**) حل معنى أشار به إلى وجه الشبه لأحل إعراب وإلا فكذا خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر. قوله: (**وليس عمدة إلخ**) حاصله: أن شروط حذف العائد المجرور بالحرف باطراد سبعة: ثلاثة تؤخذ من قول المصنف بما الموصول جر وهي جر الموصول بالحرف وأن يكون الجار له موافقاً لجار العائد لفظاً ومعنى كما يدل على ذلك كلام الشارح الآتي، وزاد الشارح أربعة تؤخذ من مثال المصنف وهي: أن لا يكون العائد عمدة ولا محصوراً، وأن يتحد متعلقاً الحرفين لفظاً ومعنى، أما حذفه في نحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [سورة الشورى، الآية: ٢٣] أي به فسماعي. قوله: (**لفظاً**) أي مادة لا هيئة فلو كان أحدهما ماضياً والآخر مضارعاً، أو فعلاً والآخر اسم فاعل لم يضر.

قوله: (**أي منه**) لم يقدر العائد منصوباً أي تشربونه لأن ما كان مشروباً لهم لا ينقلب مشروباً لغيرهم وتصحيحه بجعل المعنى مما تشربون جنسه تكلف. قوله: (**إلى الأمر**) أي الفرار من القتال

---

(١) قاله كعب بن زهير قائل بانت سعاد الذي أنشده بحضرة النبي ﷺ: وقبله بيت آخر وهو:

إِنْ تُغْنَ نَفْسُكَ بِالأَمْرِ الَّذِي عُنِيتْ ... نُفُوسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَظْفَر بِمَا ظَفِروا

وهما من البسيط. قوله: (**لا تركنن**) من ركن يركن بفتح عين الفعل فيهما ركنا: إذا مال. ولغة سفلى مضر ركن يركن من باب نصر ينصر. وقال قوم ركن يركن بالكسر في الماضي والضم في الغابر وهو شاذ. قوله: (**ركنت أبناء يعصر**) صلة للموصول والعائد محذوف تقديره ركنت إليه. وفيه الشاهد حيث حذف الضمير المجرور بالحرف لأن الموصوف بالموصول مجرور بمثله، ففي مثل ذلك يجوز حذف العائد لكون الموصوف هو الموصول في المعنى. ويعصر بفتح الياء آخر الحروف وسكون العين وضم الصاد وفي آخره راء كلها مهملات، وهو اسم رجل لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل، وهو اسم أبي قبيلة منها باهلة. والضمير في اضطرها يرجع إلى الأبناء، والتأنيث باعتبار القبيلة.

لَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْراءَ حِقْبَةً ... فَبُحْ لاَنَ مِنهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ(١)

أي بائح به. وخرج عن ذلك نحو: جاء الذي مررت به، ومررت بالذي مر به، ومررت بالذي ما مررت إلا به، ورغبت في الذي رغبت عنه، وحللت في الذي حللت به، ومررت بالذي مررت به؛ تعني بإحدى الباءين للسببية والأخرى الإلصاق، وزهدت في الذي رغبت فيه، وسررت بالذي فرحت به، ووقفت على الذي وقفت عليه؛ تعني بأحد الفعلين الوقف والآخر الوقوف، فلا يجوز حذف العائد في هذه الأمثلة. وأما قول حاتم:

كما قاله يّس. ويعصر كينصر أبو قبيلة كما قاله العيني. قوله: (سمراء) اسم امرأة، حقبة بحاء مهملة مكسورة فقاف ساكنة فموحدة أي مدة طويلة، وضبطه بعضهم بخاء معجمة مضمومة ففاء فتحتية من خفي الشيء إذا لم يظهر والأول أصح. وقوله: فبح بضم الموحدة جواب شرط محذوف تقديره إذا كان كذلك فبح وقوله لان: أصله الآن نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الهمزة لالتقائهما اهـ. عيني ببعض زيادة وحذف. قوله: (ورغبت في الذي رغبت عنه) ظاهر صنيعه أن المتعلقين في هذا المثال متحدان لفظاً ومعنى لأنه سيذكر أمثلة اختلافهما مع أنهما مختلفان معنى لأن معنى الأول المحبة والثاني الزهد. وأجاب شيخنا بأنهما متحدان معنى بقطع النظر عن الحرف قال: وفيه بعد، وأجاب غيره بأن اختلاف معنى المتعلق في هذا المثال حاصل غير مقصود. قوله: (وسررت بالذي فرحت به) استوجه شيخ الإسلام ما ذهب إليه بعضهم من جواز حذف العائد في هذه الصورة وخرّج عليه قوله تعالى: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾ [سورة الحجر، الآية: ٩٤] أي اؤمر بما تؤمر به، وقال الأول الحذف تدريجي فالمحذوف في الآية عائد منصوب لا مجرور، وله أن يقول: التقدير تؤمره على لغة تعديته إلى الثاني بنفسه كقوله: أمرتك الخير أو ما موصول حرفي كما جوزه غير واحد كالبيضاوي واستظهره في المغني أي أجهر بأمرك.

---

(١) قاله عنترة بن شداد العبسي. وهو من قصيدة طويلة من الطويل. وسمراء اسم امرأة. وحقبة بكسر الحاء وسكون القاف وفتح البار الموحدة. ومعناها مدة طويلة، وانتصابها على الظرفية، وأصلها في اللغة يطلق على ثمانين عاماً. وقد ضبطه بعضهم خفية من خفى الشيء إذا لم يظهر والأول أصح. قوله: (فبح) جواب شرط محذوف تقديره إذا كان كذلك فبح، وهو بضم الباء الموحدة وسكون الحاء المهملة أمر من باح بالشيء يبوح به إذا أعلن. والبائح فاعل منه. قوله: (لان) أصله الآن، فحذف منه الهمزتين، ويقال لان لغة في الآن، كما يقال فيه تلان أيضاً بالتاء المثناة من فوق. وقد روى الأعلم هذا البيت هكذا:

تَـعَـزَّفْـتَ عَـنْ ذِكْـرَى سُـمَـيَّـةَ حِـقْـبَـةً ... فَـبُـحْ عَـنْـكَ مِـنْـهَـا بِـالَّـذِي أَنْـتَ بَـائِـحُ

ثم قال: الحقبة السنة. ومعنى فبح عنك منها أي أخبر عن نفسك ما كنت تكتمه من حبها والاشتياق إليها. قوله: (أنت بائح) جملة اسمية صلة للموصول، والعائد محذوف تقديره أنت بائح به. وفيه الشاهد وذلك لأن العائد إذا كان مجروراً بحرف لا يحذف إلا إذا دخل على الموصول حرف مثله، نحو: مررت بالذي مررت به. ولك أن تقول: مررت بالذي مررت بدون به.

وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَومِي وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي(١)

أي فيه. وقول الآخر:

وَإِنَّ لِسَانِي شَهدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وهُوَّ عَلَى مَن صَبَّهُ للّهُ عَلْقَمُ(٢)

أي عليه فشاذان وحكم الموصوف بالموصول في ذلك حكم الموصول كما في قوله:

لاَ تَـرْكَـنَـنَّ إلَـى ٱلْأَمْـرِ الـذِي رَكَـنَـتْ

البيت. وقد أعطى الناظم ما أشرت إليه من القيود بالتمثيل.

(تنبيهات): الأول حذف العائد المنصوب هو الأصل، وحمل المجرور عليه لأن كلاً منهما فضلة. واختلف في المحذوف من الجار والمجرور **أولاً**: فقال الكسائي: حذف الجار

قوله: (ومن حسد) من تعليلية. قوله: (شهدة) أي كالشهدة وكذا قوله علقم. وهو بتشديد الواو كما هو أحد اللغات السابقة، والشاهد في قوله على من صبه الله إذ فيه حذف العائد مع اختلاف متعلقي الحرفين إذ متعلق الأول متعلق الكاف الداخلة تقديراً على علقم كما مر أو نفس علقم لتأوله بمعنى المشتق أي شاق ومتعلق الثاني صب فعلم ما في كلام البعض من التساهل. قوله: (فشاذان) رد بأن محل الشروط المتقدمة ما لم يتعين الحرف المحذوف كما في البيتين فلا شذوذ. قوله: (وحكم الموصوف بالموصول إلخ) مثل ذلك المضاف للموصول كمررت بغلام الذي مررت أي به كما قاله المرادي والدماميني كلاهما في شرح التسهيل، والمضاف بالموصوف بالموصول كمررت بغلام الرجل الذي مررت أي به كما بحثه الشنواني وغيره. قوله: (واختلف في المحذوف إلخ) لا يخفى أن الخلاف ليس في المحذوف أولاً لأن القول الثاني إنما هو بحذفهما معاً فلا أولية فكان الأولى أن يقول: واختلف في كيفية الحذف.

قوله: (فقال الكسائي إلخ) تظهر فائدة الخلاف في نحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [سورة

---

(١) قاله حاتم بن عدي الطائي. وهو من الوافر. قوله: (ومن) للتعليل كما في قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ﴾ [سورة نوح، الآية: ٢٥] يتعلق بيجور، أي لأجل الحسد يجور على قومي. والحسد تمني زوال نعمة المحسود. والجور الظلم. قوله: (وأي) ههنا استفهامية أضيفت إلى الدهر. وذو بمعنى الذي وهي ذو الطائية. ولم يحسدوني جملة صلتها. والعائد محذوف تقديره لم يحسدونني فيه وفيه الشاهد فإنه حذف العائد المجرور والحال أن شروطه لم تكمل. وهذا شاذ وقيل نادر.

(٢) قاله رجل من همدان لم يسم. وهو من الطويل. وشهدة بضم الشين وهي العسل المشمع. قوله: (يشتفى بها) جملة في محل الرفع صفة لشهدة. قوله: (وهوّ) بتشديد الواو مبتدأ وعلقم خبره على تأويل مروفيه الشاهد حيث حذف العائد المجرور بالحرف مع اختلاف المتعلق، إذ التقدير وهو علقم على من صبه الله عليه. وهذا شاذ. وفيه شذوذ آخر وهو اختلاف متعلق الحرفين، فإن على الظاهر يتعلق بقوله علقم المقدر، وعلى المقدر يتعلق بقوله صبه، وهو من صببت الماء فانصب: أي سكبته فانسكب. والعلقم الحنظل. والمعنى أن لساني مثل العسل يشتفي به الناس، ولكنه مثل العلقم على من سلطه الله عليه.

أولاً ثم حذف العائد. وقال غيره: حذفا معاً. وجوّز سيبويه والأخفش الأمرين اهـ. **الثاني**: قد يحذف ما علم من موصول غير أل، ومن صلة غيرها: فالأول كقوله:

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ الله مِنْكُمْ ... وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ

والثاني كقوله:

نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُو ... عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

وقد تقدم هذا الثاني.

خاتمة: الموصول الحرفي كل حرف أول مع صلته بمصدر وذلك ستة: ....

الشورى، الآية: ٢٣] أي به فعلى رأي الكسائي الحذف قياسي لأن المحذوف عائد منصوب، وعلى رأي غيره سماعي لعدم جر الموصول بل حذف كل عائد مجرور على قول الكسائي من حذف المنصوب بخلافه على قول غيره، ويلزم حينئذٍ أن الكسائي ينكر حذف العائد المجرور ولا يقول به، اللهم إلا أن تجعل تسميته مجروراً على قوله باعتبار ما قبل الحذف فتأمل. قوله: (من موصول) أي اسمي لأن الكلام فيه، أما الحرفي فلا يجوز حذفه إلا أن فيجوز حذفها باطراد إجماعاً في نحو: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [سورة النساء، الآية: ٢٦] وعلى خلاف في نحو: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾ [سورة الروم، الآية: ٢٤] وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه. ويجوز حذف صلة الحرفي إن بقي معمولها نحو: أما أنت منطلقاً انطلقت أي لأن كنت منطلقاً انطلقت فحذفت كان وبقي معمولها، فإن لم يبق معمولها فلا كما في التسهيل.

قوله: (كل حرف إلخ) اعترض هذا الضابط بشموله همزة التسوية. وأجيب بأن المؤوّل بالمصدر ما بعدها لا هو معها أو يدّعي عدّها من الموصولات الحرفية وفي كل من الجوابين نظر وإن أقرهما البعض وغيره، أما الأول فلأن المؤول بالمصدر في الموصولات الحرفية أيضاً ما بعدها لتصريحهم بأنها آلة في السبك والمسبوك ما بعدها، وأما الثاني فتلاعب بارد والأقرب أن فيه حذفاً والتقدير كل حرف مصدري. هذا ومقتضى كلامه حرفية الذي المصدرية وهو أيضاً مقتضى كلام التوضيح وهو الظاهر ونقل في التصريح عن الرضي أنه قال: لا خلاف في اسميه الذي المصدرية على القول بمجيئها مصدرية. قوله: (أول) أي بالقوة والصلاحية وإن لم تؤوّل بالفعل. قوله: (مع صلته) أي ما اتصل به فالمراد الصلة اللغوية، فلا يقال: العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول ففي التعريف دور أفاده اللقاني. قوله: (ستة) الراجح خمسة بإسقاط الذي، وأما وخضتم كالذي خاضوا فأجيب عنه بأنه يحتمل أن الأصل كالذين حذفت النون على لغة أو أن الأصل كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصوف والعائد وأن الأصل كالجمع الذي خاضوا فأفرد أولاً باعتبار لفظ الجمع وجمع ثانياً باعتبار معناه، واستشكل اللقاني القول بأنها تكون موصولاً حرفياً باقترانها بأل لأنها بجميع أقسامها من خواص الاسم وأقره شيخنا والبعض، ولصاحب هذا القول دفع الإشكال بمنع أنها بجميع أقسامها من خواص الاسم بدليل أن أل الموصولة تدخل على غير الاسم فليكن مثلها أل في الذي فتأمل.

أن. وأن ....

قوله: (أن) أي المشددة وتوصل بمعموليها وتؤوّل بمصدر من خبرها مضاف إلى اسمها إن كان خبرها مشتقاً أو بالكون المضاف إلى اسمها إن كان جامداً ومثلها المخففة منها. قوله: (وأن) أي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماض خلافاً لابن طاهر في دعواه أن الموصولة بالماضي غير الموصولة بالمضارع مستدلاً بأنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعه بالنصب كما حكم على موضعه بالجزم بعد إن الشرطية ولا قائل به. وأجاب ابن هشام بأن الحكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطية لأنها أثرت في معناه القلب إلى الاستقبال فأثرت الجزم في محله بخلاف أن المصدرية أو مضارعاً أو أمراً على قول سيبويه في هذا وصحح، واستدل عليه بدخول حرف الجر في قولهم: كتبت إليه بأن قم لأن حرف الجر ولو زائداً لا يدخل إلا على اسم أو مؤوّل به، وقال أبو حيان: لا يقوى عندي وصلها بالأمر لأمرين: **أحدهما**: أنها إذا سبكت والفعل بمصدر فات معنى الأمر المطلوب. **والثاني**: أنه لا يوجد في كلامهم يعجبني أن قم ولا يجوز ذلك ولو كانت توصل به لجاز. وأجاب بن هشام عن الثاني بأن عدم الجواز إنما هو عدم صحة تعلق الإعجاب ونحوه بالإنشاء وكان ينبغي له أن لا يسلم مصدرية كي لأنها لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً وإنما تقع مخفوضة بلام التعليل، وعن الأول فإن فوات الأمر لا يضر كفوات المضي والاستقبال، وبحث الدماميني في هذا الجواب عن الأول بأن فيه تسليم فوات الأمر عند السبك وهو قابل للمنع، ففي الكشاف ما يفيد أن معناه عند السبك مصدر طلبي حيث قال في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ أَنۡ أَنذِرۡ قَوۡمَكَ﴾ [سورة نوح، الآية: ١] أي بالأمر بالإنذار، فعلى هذا يقدر في نحو: كتبت إليه بأن قم ولا تقعد كتب إليه بالأمر بالقيام والنهي عن القعود فلا يفوت معنى الطلب وعلى تقدير التسليم فلا نسلم[١] أن فوات الأمر كفوات المضي والاستقبال لأن السبك مفوّت للأمر بالكلية لعدم دلالة اللفظ حينئذٍ عليه بوجه بخلافهما لدلالة المصدر على مطلق الزمان التزاماً، وفي الجواب عن الثاني بأنا إذا جعلنا أن الموصولة بالأمر مؤوّلة مع صلتها بمصدر طلبي كما مر لم يكن مانع من تعلق نحو الإعجاب به إذ التقدير أعجبني الأمر بالقيام. ثم قال: ويتجه أن يقال لم يقم دليل للجماعة على أنّ أنْ الموصولة بالماضي والأمر هي الناصبة للمضارع لا سيما وسائر الحروف الناصبة لا تدخل على غير المضارع فادعاء خلاف ذلك في أن من بين أدوات النصب خروج[٢] عن النظائر ولا دليل[٣] لهم أيضاً على أن التي يذكر بعدها فعل الأمر والنهي موصول حرفي إذ كل موضع تقع فيه كذلك محتمل

---

(١) قوله: (فلا نسلم إلخ) فيه أن الذي قاس عليه ابن هشام فوات خصوص المضي والاستقبال واللازم إنما هو مطلق زمن.

(٢) قوله: (خروج) قد يقال: هي أم الباب.

(٣) قوله: (ولا دليل) عدم الوجدان لا يقتضي عدم الوجود على أن هذا سوء ظن بالأئمة.

وما. وكي. ولو. والذي. نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [سورة العنكبوت، الآية: ٥١] - ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٨٤] - ﴿بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [سورة ص، الآية: ٢٦] -

---

لأن تكون تفسيرية أو زائدة[١] فالأول نحو: أرسلت إليه أن قم أو لا تقم. والثاني نحو: كتبت إليه بأن قم أو لا تقم زيدت فيه أن كراهة دخول حرف الجر على الفعل في الظاهر، والمعنى كتبت إليه بقم أو بلا تقم أي بهذا اللفظ فالباء إنما دخلت في الحقيقة على اسم فتأمل.

فائدة: في حاشية السيوطي على المغني عن ابن القيم أن فائدة العدول عن المصدر الصريح إلى أن والفعل ثلاثة أمور: دلالتهما على زمان الحدث: من مستقبل في نحو: يعجبني أن تقوم، وماض في نحو: أعجبني أن قمت، والدلالة على إمكان الفعل دون وجوبه واستحالته، والدلالة على تعلق الحكم بنفس الحدث تقول: أعجبني أن قدمت أي نفس قدومك ولو قلت أعجبني قدومك لاحتمل أن إعجابه لحالة من أحواله كسرعته لا لذاته، ثم نقل عن ابن جني فرقين: أن أن والفعل لا يؤكد بهما الفعل فلا يقال: ضربت أن اضرب، ولا يوصفان فلا يقال يعجبني أن تضرب الشديد بخلاف المصدر الصريح فيهما اهـ. أقول: بقي أمران: **أحدهما:** سد أن والفعل مسد الاسم والخبر في نحو: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا﴾ [سورة البقرة، الآية: ٩٦] بناء على نقصان عسى ومسد المفعولين في نحو: أحسب الناس أن يتركوا. **ثانيهما:** صحة الإخبار به عن الجثة بلا تأويل عند بعضهم في نحو زيد إما أن يقول كذا وإما أن يسكت لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بينهما بخلاف المصدر الصريح.

قوله: (وما) وتكون زمانية أي يقدر الزمان قلبها وغير زمانية، وتوصل بالماضي والمضارع المتصرفين ولو تصرفا ناقصاً بدليل وصلها بدام وندر وصلها بجامد كخلا وعدا وتوصل أيضاً على الأصح بجملة اسمية[٢] لم تصدر بحرف بخلاف المصدرة به نحو: ما أن نجماً في السماء فالتقدير ما ثبت أن نجماً في السماء، قال في المغني وعدلت عن قول كثير ظرفية إلى قولي زمانية لتشمل نحو: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٠] فإن الزمان المقدر هنا مخفوض أي كل وقت إضاءة لهم والمخفوض لا يسمى ظرفاً، وجعل الأخفش كما في المغني ما المصدرية موصولة اسمية واقعة على الحدث مقدراً عائدها فمعنى أعجبني ما قمت أعجبني القيام الذي قمته. قوله: (وكي) أي الناصبة للمضارع وتقرن بلام التعليل لفظاً أو تقديراً وتوصل بالمضارع خاصة. قوله: (ولو) وتوصل بالماضي والمضارع المتصرفين قال ابن هشام: ولا يحفظ وصلها بجملة اسميه. قال الدماميني: قلت قد جاء في قوله تعالى: ﴿يَوَدُّوا۟ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِى ٱلْأَعْرَابِ﴾ [سورة الأحزاب،

---

(١) قوله: (أو زائدة) في التسهيل تزادان جوازاً بعد لما وبين القسم ولو شذوذاً بعد كاف الجر. قال الدماميني: وتزاد أيضاً شذوذاً بعد إذ.

(٢) قوله: (بجملة اسمية) أي نص فيها فلا يرد ما بعد.

﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٣٧] ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٩٦] - ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [سورة التوبة، الآية: ٦٩].

المُعرَّفُ بِأَدَاةِ ٱلتَّعْرِيفِ

(أَلْ) بجملتها (حَرْفُ تَعْرِيفِ) كما هو مذهب الخليل وسيبويه على ما نقله عنه في التسهيل وشرحه. (أَوِ اللاَّمُ فَقَطْ) كما هو مذهب بعض النحاة ونقله في شرح الكافية عن سيبويه (فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ النَّمَطْ) فالهمزة على الأول عند الأول همزة قطع أصلية وصلت لكثرة الاستعمال،

الآية: ٢٠] فلو هذه مصدرية وقعت بعدها أن وصلتها كما وقع ذلك بعد لو الشرطية وقد ذهب كثير إلى أن ما بعدها رفع بالابتداء والخبر محذوف أي ثابت، فمقتضى هذا القول جعل ما بعد لو المصدرية كذلك فتكون قد وصلت بالجملة الاسمية على هذا الرأي. نعم، ينبغي أن تقيد الاسمية بهذا النوع ولا تؤخذ على الإطلاق فتأمله اهـ ملخصاً. والغالب وقوعها بعد مفهم التمني كودّ وأحب. ومن خلاف الغالب:

ما كان ضرّك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق

المعرف بأداة التعريف

الأخضر والأنسب بتراجم بقية المعارف أن يقول ذو الأداة، والتعبير بأداة التعريف أولى من التعبير بأل لجريانه على جميع الأقوال وصدقه على أم في لغة حمير. قوله: (كما هو مذهب إلخ) أي كالقول الذي هو مذهب والمغايرة بين المشبه والمشبه به بالاعتبار لاعتبار النسبة إلى المصنف في المشبه والنسبة إلى سيبويه في المشبه به، وجعل الكاف بمعنى على أي بناء على إلخ يوقع في إشكال آخر وهو اتحاد المبنى والمبنى عليه فتحمل شيخنا والبعض به لا يجدي. قوله: (أو اللام) أو لتنويع الخلاف وتفصيله إلى قولين لا للتخيير وخبر اللام محذوف أي حرف تعريف. قوله: (فقط) الفاء قيل زائدة لتزيين اللفظ وقط بمعنى حسب. وقيل في جواب شرط مقدر، وقط بمعنى انته فيكون اسم فعل أو حسب أي إذا عرفت ذلك فانته عن طلب غيره أو فهو حسب أي كافيك.

قوله: (فنمط عرفت) أي أردت تعريفه، واعترض بأنه لا فائدة فيه لأنه في الوضوح غاية، وأجيب بأنه لما كان الباب معقوداً للمعرف بالأداة قبح أن يذكر الأداة ولا ينعطف على ذكر المعرف بها وبأنه قصد الإشارة إلى محل أداة التعريف وأنه مخالف لمحل أداة التنكير. والنمط يطلق على نوع من البسط وعلى الجماعة الذين أمرهم واحد، وعلى الطريقة وعلى غير ذلك، ونمط مبتدأ سوغ الابتداء به الوصف بالجملة بعده. وقوله قل فيه النمط خبر، والنمط مقول القول وصح نصبه بالقول مع أنه مفرد لأن المراد لفظة. قوله: (على الأول) أي كونها أل بجملتها. وقوله عند الأول أي الخليل. وقوله: وعند الثاني أي سيبويه زائدة أي همزة وصل زائدة معتد بها في الوضع كما في الهمع وغيره وإن أوهم صنيع الشارح أنها عنده همزة قطع. ومعنى الاعتداد بها وضعاً أنها جزء أداة

وعند الثاني زائدة معتد بها في الوضع، وعلى الثاني همزة وصل زائدة لا مدخل لها في التعريف، وقول الأول أقرب لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أَهلية فيه للزيادة وهو الحرف، وللزوم فتح همزته، وهمزة الوصل مكسورة وإن فتحت فلعارض كهمزة أيمن الله فإنها إنما فتحت لئلا ينتقل من كسر إلى ضم دون حاجز حسين، وللوقف عليها في التذكر، وإعادتها بكمالها لها حيث اضطر إلى ذلك كقوله.

يَاخَلِيلَيَّ ٱرْبَعَا وَٱسْتَخْبِرَا ٱلْـ ـمَنْزِلَ ٱلدَّارِسَ عَنْ حَيّ حِلَالِ[1]

التعريف وإن كانت زائدة في أداته فهي كهمزة اضرب واللام الأولى في لعل فاندفع اعتراض اللقاني بأن الاعتداد بها وضعاً ينافي زيادتها، وحاصل الدفع: أن المنافي للاعتداد وضعاً الزيادة على الأداة لا فيها أفاده يس. قوله: (وعلى الثاني) أي من قولي المتن وهو كون الأداة اللام فقط وتظهر ثمرة الخلاف بين هذا والقولين قبله في نحو قام القوم، فعليه لا همزة هناك أصلاً لعدم الاحتياج إليها وعليهما حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها كذا في الهمع. قال شارح الجامع: وقيل الأداة الهمزة فقط وزيدت اللام الفرق بينها وبين همزة الاستفهام، فالأقوال أربعة: قولان ثنائيان وقولان أحديان.

قوله: (لا مدخل لها في التعريف) بدليل سقوطها في الدرج وقد يقال: سقوطها لكثرة الاستعمال. قوله: (فيما لا أهلية فيه للزيادة) أي لأن يزاد فيه لأن الزيادة نوع من التصريف والحرف لا يقبله كما يأتي في قوله:

حرف وشبهه من الصرف برى

ولا يرد لعل فإنها حرف ولامها الأولى زائدة لأنها خارجة عن القياس فلا يقاس عليها أفاده سم. قوله: (وللزوم فتح إلخ) دليل لقوله همزة قطع وما عداه من الأدلة دليل لقوله أصلية. قوله: (وإن فتحت فلعارض) قد يقال فتحها هنا أيضاً لعارض وهو كثرة الاستعمال اهـ. دماميني. قوله: (وللوقف عليها) أي ولا يوقف على أحادي. وقوله في التذكر أي تذكر ما بعدها وللعرب في الوقف عليها فيه طريقان: سكون آخرها وإلحاق مدة تشعر باسترساله في الكلام فيقولون إلى وتعاد على كلا الطريقين كما يستفاد من الهمع وشرح التسهيل للمرادي وغيرهما، ولهذا جعلوا البيتين الأولين من الوقف للضرورة لا للتذكر والبيت بعدهما للتذكر وبهذا يعرف ما في كلام الشارح، ولو قال: وحيث اضطر إلى الوقف لاستقام كلامه.

قوله: (يا خليليّ أربعاً) من ربع يربع بفتح الموحدة فيهما إذا وقف وانتظر، والدارس

---

(١) قالهما عبيد بن الأبرص وهما من قصيدة من الرمل وفيه الخبن والقصر. قوله: (أربعا) أمر من ربع يربع بفتح عين الفعل فيها إذا وقف وانتظر واستخبرا عطف عليه والشاهد فيه حيث فصل أل من قوله منزل فإن أصله استخبرا المنزل الدارس فدل هذا على ما ذهب إليه الخليل كما ذكرنا، وكذا في قوله بعدك أل قطر حيث فصل فيهما، ولو كانت اللام وحدها للتعريف لما جاز فصلها من الكلمة =

مِثْلَ سَحْقِ ٱلْبُرْدِ عَفيَّ بَعْدَكَ ٱلْـ قَـطْـرُ مَغْـنَـاهُ وَتَـأْوِيـبُ ٱلـشَّـمَـالِ

وكقوله:

دَعْ ذَا وَعَـجِّلْ ذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَا ال بِالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلِلْنَاهُ بَجَلْ[١]

ودليل الثاني شيئان: **الأول**: هو أن المعرف يمتزج بالكلمة حتى يصير كأحد أجزائها، ألا

المندرس، وقوله حلال بكسر الحاء أي حالين، ومثل بالنصب حال من المنزل، وقول البعض تبعاً للعيني صفة لمنزل لا يصح على القول الصحيح من اشتراط مطابقة النعت للمنعوت تعريفاً وتنكيراً لأن مثل لا تتعرف بالإضافة لتوغلها في الإبهام. وسحق البرد بفتح السين من إضافة الصفة إلى الموصوف أي البرد السحق أي البالي. وعفى بالتشديد أبلى والمغنى بالغين المعجمة المنزل من غنى كرضى أي أقام كما في القاموس والضمير فيه للحي. والشمال بفتح الشين ريح تهب من جهة القطب الشمال. وتأويبها ترديد هبوبها بسرعة على ما في العيني أوهبو بها النهار كله على ما في القاموس.

قوله: **(مللناه)** بكسر اللام من الملل وهو السآمة كذا أفاده العيني وغيره، ولعل الهاء فيه عائدة على ذا في قوله: دع ذا والأقرب عندي أنه من قولهم مللت اللحم بكسر اللام الأولى أي أدخلته في الملة بفتح الميم وتشديد اللام وهو الرماد الحار والجمر والهاء عليه عائدة على الشحم كما هو المتبادر. وقوله: بجل ضبطه بعضهم بفتح الباء والجيم بمعنى حسب وبعضهم بباء مكسورة جارة وخاء معجمة وهو الأقرب كما في الشواهد. قوله: **(ودليل الثاني)** أي القول الثاني من قولي المتن وهو أن المعرف اللام فقط. قوله: **(أن المعرف يمتزج بالكلمة)** أي ولا يمتزج إلا الحرف الأحادي واستدل على هذا الامتزاج بأمرين ذكرهما في قوله: ألا ترى الخ. إلا أنه كان المناسب في

= التي عرفها. والمنزل بالنصب مفعول استخبرا، والدارس بالنصب صفته من درس إذا عفى. قوله: **(حلال)** بكسر الحاء المهملة وتخفيف اللام أي حي حالين أي نازلين. قوله: **(مثل)** بالنصب لأنه صفة المنزل والسحق بفتح السين المهملة وسكون الحاء هو الثوب البالي. والبرد بضم الباء الموحدة نوع من الثياب معروف. قوله: **(عفى)** بالتشديد فعل، والقطر فاعله: أي المطر. ومغناه بالغين المعجمة مفعوله أي منزله. وتأويب الشمال بفتح الشين المعجمة وتخفيف الميم عطف عليه، وهي الريح التي تهب من ناحية القطب. وتأويبها تردد هبوبها مع السرعة.

(١) قاله غيلان بن حريث الربعي الراجز. وهو من الرجز المسدس. **(قوله)** عجل أمر ولنا في محل النصب مفعوله وكذا هذا. (قوله) وألحقنا وفي رواية سيبويه والزقنا. قوله: (بذا أل) أراد به باذ الشحم، فأفرد أل ثم أعادها في الشطر الثاني بقوله بالشحم بطريق البدل. وفيه الشاهد حيث احتج به الخليل على أن حرف التعريف هو أل، وذلك لأن الشاعر وقف عليها ثم أعادها فصار كقد فلا يقال الألف واللام كما لا يقال القاف والدال. قوله: (إنا قد مللناه) بكسر اللام الأولى من الملالة. قوله: (بجل) بفتح الباء والجيم بمعنى حسب. وضبطه بعض شراح أبيات الكتاب بخل بالباء الجارة والخاء المعجمة، وأراد به الخل المعهود وهذا أقرب.

ترى أن العامل يتخطاه ولو أنه على حرفين لما تخطاه، وأن قولك رجل والرجل في قافيتين لا يعد إيطاء ولو أنه ثنائي لقام بنفسه. **الثاني**: أن التعريف ضد التنكير وعلم التنكير حرف أحادي وهو التنوين فليكن مقابله كذلك، وفيهما نظر وذلك لأن العامل يتخطى ها التنبيه في قولك: مررت بهذا وهو على حرفين، وأيضاً فهو لا يقوم بنفسه، ولا الجنسية من علامات التنكير وهي على حرفين فهلا حمل المعرف عليها؟ واعلم أن اسم الجنس الداخل عليه أداة التعريف قد يشار به إلى نفس حقيقته الحاضرة في الذهن من غير اعتبار لشيء مما صدق عليه من الأفراد، نحو: الرجل خير من المرأة، فالأداة في هذا لتعريف الجنس، ومدخولها في معنى علم الجنس، وقد يشار به إلى حصة مما صدق عليه من الأفراد معينة في الخارج لتقدم ذكرها في اللفظ صريحاً أو

الاستدلال عليه بهما أن يقول: ألا ترى أن العامل يتخطاها ولو لم يمتزج لما تخطاه، وأن قولك رجل والرجل في قافيتين لا يعد إيطاء ولو لم يمتزج لقام بنفسه فيعد إيطاء لكنه أقام كونه ثنائياً مقام عدم الامتزاج لاستلزامه عند المستدل عدم الامتزاج فافهم. قوله: (**ولو أنه على حرفين**) أي ولو ثبت أنه على حرفين. قوله: (**وأن قولك**) عطف على أن العامل. قوله: (**ولو أنه ثنائي**) أي ولو ثبت أنه ثنائي لقام بنفسه أي فيحصل الإيطاء وفيه أن قيام أل بنفسها لا يقتضي أن ما بعدها نكرة لأنه معرفة على كل حال والنكرة والمعرفة مختلفان معنى فالإيطاء مدفوع والاستدلال ممنوع ومعنى قيامه بنفسه كونه كلمة مستقلة بذاتها ترسم وحدها. قوله: (**وعلم التنكير**) أي علامته. قوله: (**يتخطى ها التنبيه**) وكذا لا نحو بلا مال وإن لا تفعل. قوله: (**وهو على حرفين**) أي فلا يقتضي التخطي الامتزاج المستلزم للأحادية كما يقول صاحب القول الثاني.

قوله: (**وأيضاً**) أي ويبطل الثاني من دليلي الامتزاج أيضاً لأن ها التنبيه لا يقوم بنفسه فلا يلزم من عدم القيام بالنفس الامتزاج المستلزم للأحادية كما يقول صاحب القول الثاني. قوله: (**ولا الجنسية**) أي التي لنفي الجنس وهذا إبطال للشيء الثاني. قوله: (**أن اسم الجنس**) أراد به ما يشمل الدال على الحقيقة والدال على الفرد وصريح كلامه أن أقسام أل أربعة: **أولها**: للحقيقة والثلاثة للفرد وهو أحد احتمالات. **ثانيها**: ورجحه السيد الصفوي وصرح به **التفتازاني** أن أل قسمان كما في التوضيح وغيره: **الأول**: التي للعهد الخارجي بأقسامه الثلاثة الذكرى والعلمي والحضوري، **الثاني**: التي للجنس وتحتها أيضاً ثلاثة أقسام التي للحقيقة وهي ما قصد به الحقيقة من حيث هي والتي للعهد الذهني وهي ما قصد به الحقيقة فمن ضمن فرد مبهم والتي للاستغراق وهي ما قصد به الحقيقة في ضمن جميع الأفراد. **ثالثها**: ورجحه العلامة القوشجي أنها موضوعة للحقيقة لا بشرط شيء لكن تقصد بدلالة القرينة، تارة من حيث هي، وتارة من حيث وجودها في ضمن فرد معين، وتارة من حيث وجودها في ضمن فرد مبهم وتارة من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد.

قوله: (**يشار به**) أي بمصاحبه من الأداة إشارة عقلية أو المراد قد يراد به أفاده يس. قوله: (**مما صدق عليه**) الصلة جارية على غير من هي له ولم يبرز لأمن اللبس. قوله: (**نحو الرجل إلخ**)

كناية، نحو: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٣٦]، فالذكر تقدم ذكره في اللفظ مكنياً عنه بما في قولها: ﴿نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٣٥] فإن ذلك كان خاصاً بالذكور، والأنثى تقدم ذكرها صريحاً في قولها: ﴿رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٣٦] أو لحضور معناها في علم المخاطب نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [سورة التوبة،

أي حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة، وهذا لا ينافي خيرية بعض أفراد حقيقة المرأة لخصوصيات فيه من بعض أفراد حقيقة الرجل، ومن هذا القسم أل الداخلة على المعرفات نحو: الإنسان حيوان ناطق، ومنه: والله لا أتزوّج النساء ولا ألبس الثياب فهي هنا لتعريف حقيقة مدخولها وهو هنا جمع وأقلة ثلاث فلا بد في الحنث من أقله كما يقول الشافعية بناء على أن معنى الجمع باق مع أل الجنسية وليس مسلوباً بها، ومنهم من حنث بواحدة اعتباراً بالجنسية دون الجمعية بناء على زواله معها، فليست أل في المثال للاستغراق وإلا لتوقف الحنث على تزوّج نساء الدنيا وليس ثيابها، قال التفتازاني في تلويحه: فإن نواه الحالف لم يحنث قط ويصدق ديانة وقضاء لأنه حقيقة كلامه، وقيل ديانة فقط لأنه نوي حقيقة لا تثبت إلا بالنية فصار كأنه نوى المجاز. قوله: (فالأداة في هذا لتعريف الجنس) أي نفس الحقيقة من غير نظر إلى ما تصدق عليه من الأفراد وتسمى لام الحقيقة والماهية والطبيعة شرح الجامع. قوله: (ومدخولها في معنى إلخ) من ظرفية الدال في المدلول، والفرق أن علم الجنس يدل على الحقيقة بجوهره والمعرف بأل بواسطة الأداة، وكذا الفرق بين علم الشخص والمعهود خارجاً. ومعنى كونه في معناه أنه يدل على ما يدل عليه لا أنه في مرتبته تعريفاً، فلا ينافي أن العلم مطلقاً أعرف من المحلى بأل. قوله: (إلى حصة) أي بعض واحداً أو أكثر. وقوله مما صدق عليه ضمير صدق يرجع إلى اسم الجنس وضمير عليه إلى ما فالصلة جرت على غير من هي له ولم يبرز لأمن اللبس ومن الأفراد بيان لما وقوله لتقدم علة لمعينة.

قوله: (مكنياً عنه بما) أي باعتبار تقييدها بمحرراً وإلا فما عامة للذكر والأنثى وهي كناية اصطلاحية على قول صاحب التلخيص أن الكناية ذكر الملزوم وإرادة اللازم لأن ما باعتبار تقييدها بمحرراً ملزوم للذكر لأن المحرر لا يكون إلا ذكراً فيكون ذكرها بذلك الاعتبار من ذكر الملزوم وإرادة اللازم وهو الذكر. قال الفنري: وهو من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة بأن تختص صفة من الصفات بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها إلى الموصوف وهو هنا الذكر ولا يتأتى جريان الكتابة الاصطلاحية على قول السكاكي إنها اللفظ المراد به ملزوم ما وضع له لأن التحرير ليس لازماً للذكر حتى يقال أطلق ما باعتبار تقييدها بمحرراً وأريد الملزوم وهو الذكر. قوله: (محرراً) قال في الكشاف معتقاً لخدمة بيت المقدس لا يد لي عليه ولا أستخدمه ولا أشغله بشيء فكان هذا النوع من النذر مشروعاً عندهم اهـ. قوله: (فإن ذلك) أي التحرير المفهوم من محرراً أو النذر المفهوم من نذرت. قوله: (أو الحضور معناها) أي الحصة أي معنى هو الحصة فالإضافة للبيان. قوله: (في علم المخاطب) أي الناشيء عن غير المشاهدة والذكر كما يؤخذ من

الآية: ٤٠] أو حثه نحو: القرطاس لمن فوّق سهماً، فالأداة لتعريف العهد الخارجي ومدخولها في معنى علم الشخص، وقد يشار به إلى حصة غير معينة في الخارج بل في الذهن نحو قولك: ادخل السوق حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج. ومنه: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [سورة يوسف، الآية: ١٣] والأداة فيه لتعريف العهد الذهني ومدخولها في معنى النكرة، ولهذا نعت بالجملة في قوله:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى ٱللَّئِيمِ يَسُبُّنِي

وقد يشار به إلى جميع الأفراد على سبيل الشمول أما حقيقة نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [سورة العصر، الآية: ٢] أو مجازاً ....

المقابلة. هذا وجعله أل في الحاضر معناه في علم المخاطب للعهد الخارجي تبع فيه أهل البيان وجعلها النحاة فيه للعهد الذهني قاله يس. قوله: (أو حسه) أي الإحساس به بالبصر أو اللمس أو سماع صوته وقصر البعض كشيخنا له على الإحساس به بالبصر قصور. قوله: (القرطاس) بالنصب: أي أصب القرطاس. وقوله: لمن فوّق سهماً أي رفعه للرمي. قوله: (وقد يشار به إلى حصة غير معينة) جعل غيره أل في نحو: ادخل السوق للحقيقة في ضمن فرد مبهم وهو اللائق بجعلهم المعرف بهذه اللام معرفة لتعين الحقيقة في نفسها ذهناً وتقييدها بكونها في ضمن فرد مبهم لا يخرجها نفسها عن التعيين فيكون جعلهم هذا القسم في معنى النكرة بالنظر إلى الفرد المبهم الذي اعتبرت الحقيقة في ضمنه فتدبر.

قوله: (بل في الذهن) أي باعتبار ما فيه من الحقيقة وإلا فنفس الحصة ليست معهودة لا خارجاً ولا ذهناً. قوله: (ولهذا نعت بالجملة إلخ) أي بناء على جعلها نعتاً ويصح جعلها حالاً أي حالة كونه يسبني وجعلها حالاً لا يقتضي تقييد السب بحال المرور كما يوهمه كلام يس الذي ذكره شيخنا والبعض وأقراه بل تقييد المرور بحال السب، نعم رجح جماعة جعلها نعتاً بأنه يشعر بأن السب دأبه بخلاف جعلها حالاً لأن الغالب كون الحال مفارقه، ورجح ابن يعقوب جعلها حالاً بأنه المناسب لقوله ثمت. **قلت**: لا يعنيني لأن المتبادر منه لا يعنيني بالسب الذي سمعته منه لما مررت عليه مع أن الحال إذا جعلت لازمة أفادت الدوام. قوله: (وقد يشار به إلى جميع الأفراد) وعند عدم قرينة البعضية تحمل أل على الاستغراق سواء وجدت قرينة الكلية أو لا. قوله: (على سبيل الشمول) تأكيد لقوله إلى جميع الأفراد. وقوله: أما حقيقة إلخ راجع لقوله إلى جميع الأفراد. قوله: (أو مجازاً) أي بالاستعارة بأن شبهت جميع الخصائص بجميع الرجال بجامع الشمول في كل واستعمل اللفظ الموضوع لجميع الرجال وهو الرجل بأل الاستغراقية في جميع الخصائص ويدل لهذا قوله وفي الثاني لاستغراق خصائصه لكن مقتضاه في المفرد أن معنى أنت الرجل أنت كل خصيصة وحينئذٍ فالحمل أما على المبالغة أو على تقدير مضاف أي جامع كل خصيصة، ولو جعل التجوّز باستعارة اللفظ الموضوع لجميع الرجال للرجل الواحد لمشابهته جميعهم في استجماع الخصائص

نحو: أنت الرجل علماً وأدباً، فالأداة في الأول لاستغراق أفراد الجنس ولهذا صح الاستثناء منه، وفي الثاني لاستغراق خصائصه مبالغة. ومدخول الأداة في ذلك في معنى نكرة دخل عليها كل (وَقَدْ تُزادُ) أل كما يزاد غيرها من الحروف فتصحب معرفاً بغيرها وباقياً على تنكيره، وتزاد (لاَزماً) وغير لازم، فاللازم في ألفاظ محفوظة وهي الأعلام التي قارنت أل وضعها (كَالَّلاتِ) والعزى علمي صنمين، والسموأل واليسع علمي رجلين ....

لكان أقرب، ثم رأيت اللقاني كتب على قول التوضيح فهي لشمول خصائص الجنس ما نصه: هذا بيان الحاصل المعنى المراد في قولك: أنت الرجل لا لمدلول اللفظ إذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة والمراد منه أنت الجامع لخصائص كل رجل اهـ. فاحفظه. قوله: (أنت الرجل علماً وأدباً) أي كل رجل من جهة العلم والأدب، وفيه أن هذا ليس مستغرقاً لخصائص الرجال بل للوصفين المذكورين فقط، ويجاب بأن المراد بالخصائص عند التقييد بصفة خصائص تلك الصفة أي جميع أحوالها وأصنافها، وعند الإطلاق خصائص جميع الأوصاف فهو أبلغ.

قوله: (لاستغراق أفراد الجنس) أي آحاده ولو كان مدخول أل جمعاً على ما حققه التفتازاني في شرحي التلخيص. قوله: (ولهذا صح الاستثناء منه) ظاهر تخصيص هذا القسم بصحة الاستثناء أن الثاني ليس كذلك، والظاهر أنه كذلك إذ لا مانع من أن يقال زيد الرجل إلا في الشجاعة كما لا يمتنع زيد الكامل إلا في ذلك ذكره الدماميني. قوله: (وقد تزاد أل) فيه إشارة إلى أن ضمير تزاد راجع إلى لفظة أل في قول المصنف أل حرف إلخ، ومن زعم كالبعض أن هنا استخداماً فقد سها لأن المراد بأل وضميرها واحد وهو لفظ أل، وعدم اعتبارنا في الضمير الحكم على المرجع بأنه حرف تعريف لا يقتضي الاستخدام فلا تغفل. والمراد بزيادتها كما قاله الناصر اللقاني كونها غير معرفة لاصلاحيتها للسقوط إذ اللازم لا يصلح له، وبهذا يندفع اعتراض الدماميني على القول بزيادة أل في السموأل واليسع بأن العلم مجموع أل وما بعدها فهي جزء من العلم كالجيم من جعفر، ومثل هذا لا يقال بأنه زائد. قوله: (معرفاً بغيرها) كالعلم والموصول. وقوله: وباقياً على تنكيره كالتمييز. قوله: (لازماً) حال من ضمير تزاد غير أنه ذكر بعدما أنث إشارة إلى جواز الأمرين فالتأنيث باعتبار الكلمة أو الأداة والتذكير باعتبار الحرف أو اللفظ وكذا سائر الحروف ويصح جعله صفة لمفعول مطلق محذوف: أي زيداً لازماً مصدر زاد زيداً وزيادة. قوله: (لازماً وغير لازم) تعميم المعرف فقط، أما المنكر فغير لازم فقط.

قوله: (وضعها) أي للعلمية فدخل ما قارنت أل نقله للعلمية كالنضر، وما قارنت أل ارتجاله كالسموأل أفاده المصرح. قوله: (علمي صنمين) وقيل العزى اسم لشجرة كانت لغطفان، والقولان حكاهما الخازن. قوله: (علمي رجلين) **الأول**: علم شاعر يهودي **والثاني**: علم نبي، قيل هو يوشع بن نون فتي موسى عليهما الصلاة والسلام. واختلف فيه فقيل: هو أعجمي وأل قارنت

(وَ) الإشارة نحو (الآنَ) للزمن الحاضر بناء على أنه معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة لتضمنه معناها، فإنه جعل في التسهيل ذلك علة بنائه وهو قول الزجاج، أو أنه متضمن معنى أداة

ارتجاله وقيل عربي وأل قارنت نقله من مضارع وسع، واستشكل الثاني بأنهم نصوا على أن لا عربي من أسماء الأنبياء إلا شعيباً وهوداً وصالحاً ومحمداً. وأجيب بأن المراد العربي المصروف لا العربي مطلقاً، وبأن المراد العربي المتفق على عربيته، واستشكل الأول بأن أل كلمة عربية فكيف تقارن الوضع العجمي. وأجيب بأن الواضع اللّه تعالى ولا مانع من أنه تعالى يضم العربي إلى العجمي. وأورد عليه أن الأعلام خارجة من محل الخلاف فإن الواضع لها الأبوان اتفاقاً، ولك أن تقول: إنما ذلك فيما لا يمكن فيه الوحي، أما أسماء أولاد الأنبياء وأصحابهم فيمكن أن يكون واضعها اللّه تعالى بالوحي إلى ذلك النبي نحو: ﴿ٱسۡمُهُۥ يَحۡيَىٰ﴾ [سورة مريم، الآية: ٧] ﴿وَبَشَّرۡنَٰهُ بِإِسۡحَٰقَ﴾ [سورة الصافات، الآية: ١١٢] ﴿ٱسۡمُهُ ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٤٥] واليسع من هذا القبيل كذا في الروداني مع بعض زيادة وهو صريح في أن اليسع غير مصروف وبه يعرف ما في قول البعض أنه مصروف لوجود أل وإن كانت زائدة، وضعف سم استشكال الأول بما مر بأنه يتوقف في أن أل ليست في لغة العجم.

قوله: (والإشارة) اعلم أنه اختلف في الآن فالجمهور على أنه علم جنس للزمان الحاضر ثم اختلفوا في سبب بنائه فقال الزجاج: تضمنه معنى الإشارة فإنه بمعنى هذا الوقت، وقيل شبه الحرف في ملازمة لفظ واحد لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ونحوها، وقيل غير ذلك وغير الجمهور على أنه اسم إشارة حقيقة للزمان، كما أن هناك اسم إشارة حقيقة للمكان وعليه الموضح أفاده الروداني. إذا عرفت هذا فقول الشارح والإشارة إن حمل على مذهب الجمهور بجعل المعنى، وشبيه الإشارة أي شبيه اسم الإشارة في الدلالة على الحضور في كل نافاه قوله معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة لأن تعريفه على مذهبهم بالعلمية. وإن حمل على مقابل قولهم بجعل المعنى واسم الإشارة حقيقة نافاه قوله وهو قول الزجاج إذ هو من الجمهور القائلين بأنه علم جنس للزمان الحاضر، وإنما اختلافهم في سبب البناء. ويمكن اختيار الثاني وجعل الضمير في قوله وهو قول الزجاج إلى جعل تضمن معنى الإشارة علة بنائه فقط وبهذا يعرف ما في كلام البعض. قوله: (نحو الآن) لو قال وهي الآن لكان مستقيماً. قوله: (بما تعرفت به أسماء الإشارة) قيل هو الحضور وفيه أن المعروف أنها تعرفت بالإشارة الحسية. قوله: (معناها) أي معنى الإشارة والإضافة للبيان. قوله: (فإن جعل في التسهيل ذلك) أي التضمن المذكور لأن الإشارة من المعاني التي حقها أن تؤدى بالحرف كما مر، فيكون التضمن المذكور أكسبها التعريف والبناء وكذا تضمن معنى أداة التعريف على القول الثاني. قوله: (متضمن معنى إلخ) أي لأن أل الموجودة زائدة ولا يخفي ما فيه من الغرابة للحكم فيه بتضمن الكلمة معنى حرف موجود فيها لفظه وإلغاء هذا الحرف الموجود لفظه.

التعريف، ولذلك بنى لكنه رده في شرح التسهيل، أما على القول بأن الأداة فيه لتعريف الحضور فلا تكون زائدة (وَالَّذِينَ ثُم اَللَّاتي) وبقية الموصولات مما فيه أل بناء على أن الموصول يتعرف بصلته. وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بأل إن كانت فيه نحو الذي وإلا فبنيتها نحو: من وما إلا أياً فإنها تتعرف بالإضافة، فعلى هذا لا تكون أل زائدة. وغير اللازم على ضربين: اضطراري وغيره، وقد أشار إلى الأول بقوله: (وَلاِضْطِرَارٍ) أي في الشعر (كَبَنَاتِ اَلْأَوْبَرِ) في قوله:

وَلَقَدْ جَنيْتك أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً ... وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ[1]

أراد بنات أوبر لأنه علم ضرب من الكمأة رديء كما نص عليه سيبويه، وزعم المبرد أن بنات أوبر ليس بعلم، فأل عنده غير زائدة بل معرفة ....

قوله: (أما على القول إلخ) هذا هو المختار والكلمة عليه معربة كما في نكت السيوطي. قوله: (والذين) المناسب لما أسلفه الشارح في نظيريه أن يقول والموصولات كالذين إلخ وحكمه بلزوم أل في الذين واللاتي ونحوهما مبني على لغة أكثر العرب، وإلا فقد قال في التسهيل وقد يقال لذي ولذان ولذين ولتي ولتان ولاتي اهـ. قوله: (وإلا فبنيتها) ظاهره شمول ذلك لأل الموصولة فتكون معرفة بنية أل المعرفة ولا مانع منه. قوله: (ولاضطرار) أي وغير لازم لاضطرار فحذف المقابل اكتفاء بدليله سم. قوله: (كبنات الأوبر) التمثيل به مبني على أن بنات أوبر علم كما في الشرح لا على أنه جمع ابن أو بر كبنات عرس جمع ابن عرس أو بنت عرس تفرقة بين جمع العاقل وغيره لأنه إذا كان جمعاً دخلته أل المعرفة لأنه حينئذٍ نكرة فحكم البعض على بنات الأوبر في كلام المصنف بأنه جمع ابن أوبر غير سديد إلا أن يكون كلامه باعتبار ما قبل العلمية.

قوله: (ولقد جنيتك) أي جنيت لك فهو على الحذف والإيصال وحسنه موازنة نهيتك والأكمؤ جمع كمأ واحد الكمأة فهو على خلاف الغالب من كون التاء في الواحد والعساقل جمع عسقول كعصفور نوع من الكمأة، وأصل عساقل عساقيل كعصافير فحذفت المدة للضرورة قاله العيني وزكريا، وفي شرح الدماميني للمغني أن العساقل الكمأة الكبار البيض وأن بنات أوبر كمأة صغار مزغبة على لون التراب. قوله: (لأنه علم) أي والعلم لا تدخله أل المعرفة. قوله: (ليس بعلم) أي بل نكرة وعليه فمنعه من الصرف إذا جرد من أل للوزن والوصفية الأصلية لأن أوبر في الأصل

---

(١) هو من الكامل. الواو للقسم، واللام للتأكيد، وقد للتحقيق. قوله: (جنيتك) أي جنيت لك، من جنيت الثمرة أجنيها فحذف الجار توسعاً. قوله: (اكمؤاً) مفعول جنيت وهو بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفي آخره همزة جمع كمء عَلَى وزن فلس وهو واحد كماة على وزن فعلة على العكس من باب تمر وتمرة. قوله: (وعساقلا) عطف عليه جمع عسقول بضم العين وسكون السين المهملتين، وهو نوع من الكمأة وأصله عساقيل فحذفت المدة للضرورة. وبنات الأوبر كمأة صغار مزغبة على لون التراب، وهي اردأ الكمآت. وفيه الشاهد حيث زاد الألف واللام في الأوبر للضرورة، إذا أصله بنات أوبر.

و(كَذَا) من الإضطراري زيادتها في التميز نحو: (وطِبْتَ ٱلنَّفسَ يَا قَيْسُ السَّري) في قوله:

رَأَيتُكَ لَمَّا أنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو[1]

أراد طبت نفساً لأن التمييز واجب التنكير خلافاً للكوفيين. وأشار إلى الثاني بقوله: (وَبَعْضُ ٱلأعْلاَمِ) أي المنقولة (عَلَيْهِ دِخَلاَ لِلَمحِ مَا قَدْ كَانَ) ذلك البعض (عَنْهُ نُقِلا) مما يقبل أل من مصدر (كَالفَضْلِ وَ) صفة مثل (ٱلحارِثِ وَ) اسم عين مثل (ٱلنُّعمَانِ) وهو في الأصل اسم من

وصف بمعنى كثير الوبر وطروّ الاسمية على الوصفية الأصلية لا يخرجها عن منعها الصرف كأسود للحية وأدهم للقيد. ومنعه على الأول للوزن والعلمية لأن جزء العلم في حكمه. قوله: (كذا) خبر عن قوله وطبت وقول الشارح من الاضطراري إلخ حل معنى بين به وجه الشبه لا حل إعراب. والواو في وطبت من المحكي والسري: الشريف. قوله: (من الاضطراري) زيادتها في التمييز ويلحق بذلك ما زيد شذوذاً في الأحوال نحو: ادخوا الأول فالأول وجاؤوا الجماء الغفير أي أدخلوا واحداً فواحداً وجاؤوا جميعاً سندوبي. قوله: (وجوهنا) أي أكابرنا أو ذواتنا وضمن طبت معنى تسليت فعداه بعن أي طبت عن عمرو المقتول وكان صديق قيس ويحتمل أن عن متعلقة بصددت. قوله: (أراد طبت نفساً إلخ) قيل لا يتعين ذلك لجواز أن تكون النفس في البيت مفعول صددت وتمييز طبت محذوف أو لا تمييز له. قوله: (عليه دخلاً) الضمير لأل، وذكر باعتبار أنها لفظ أو حرف وهذا أحسن من جعل الألف للتثنية عائدة على الألف واللام المفهومين من أل.

قوله: (للمح) أي ملاحظة ما أي المعنى الذي قد كان هو أي ذلك البعض كما ذكر الشارح فالصلة جارية على غير من هي له، وضمير عنه يرجع إلى ما. قوله: (مما يقبل أل) بيان لما على تقدير مضاف أي مدلول اللفظ الذي يقبل أل فصح ما قاله شيخنا واندفع اعتراض البعض عليه بأن ما واقعة على المعنى والقابل اللفظ الدال عليه، فلا يصح أن يكون مما يقبل أل بياناً لما مع أنه يمكن إيقاع ما على اللفظ بأن يراد بما نقل عنه العلم أصله قبل العلمية من المصدر أو الصفة أو اسم العين ويقدر مضاف في كلام الناظم أي للمح معنى ما كان إلخ، وعلى هذا يصح أن يكون قوله كالفضل إلخ تمثيلاً لبعض الإعلام وهو المتبادر أو لما وعلى الأول يتعين الأول فافهم. وقوله: من مصدر بيان لما يقبل أل. قوله: (والنعمان) أي الذي لم يقارن أل وضعه للمعلمية، أما هذا وهو اسم

---

(١) قاله رشيد بن شهاب اليشكري، وما قيل أنه مصنوع غير صحيح. وهو من قصيدة من الطويل. والخطاب لقيس بن معسود بن قيس بن خالد اليشكري، وهو المراد من قوله يا قيس عن عمرو، هو بمعنى أبصرتك فلذلك اقتصر على مفعول واحد. وكلمة أن زائدة والمراد بالوجوه الأنفس أو الذوات أو الأعيان منهم، يقال هؤلاء وجوه القوم: أي أعيانهم وساداتهم. قوله: (صددت) جواب لما، أي أعرضت. قوله: (وطبت النفس) أي طابت نفسك عن عمرو الذي قتلناه. وكان عمرو حميم قيس. وفيه الشاهد حيث ذكر التمييز معرفاً بالألف واللام. وكان حقه أن يكون نكرة وإنما زادها للضرورة. قوله: (عن عمرو) يتعلق بطبت والتقدير عن قتل عمرو.

أسماء الدم. وأفهم قوله وبعض الأعلام أن جميع الأعلام المنقولة مما يقبل أن لا يثبت له ذلك وهو كذلك، فلا تدخل على نحو: محمد وصالح ومعروف إذ الباب سماعي. وخرج عن ذلك غير المنقول كسعاد وأدد، والمنقول عما لا يقبل أل كيزيد ويشكر، فأما قوله:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً[1]

النعمان بن المنذر ملك العرب كما في الشمني فليس مما للمح ولهذا لم يسمع بدونها وعليه يحمل تمثيل المصنف في شرح التسهيل لما قارنت أل وضعه بالنعمان. وأما قوله:

أيا جبلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص إليّ نسيمها

فليس مما نحن فيه بالكلية لأن نعمان فيه بالفتح كما في يس عن الشمني. وفي القاموس والصحاح وغيرهما ما يؤيده اسم لواد في طريق الطائف يخرج إلى عرفات ويقال له نعمان الأراك، وبه يعرف ما في كلام المصرح الذي تبعه شيخنا والبعض من الخلل. والضمير في نسيمها يرجع إلى محبوبة الشاعر وهو مجنون ليلى أو إلى النسيم الأول مراداً به الريح وبالنسيم الثاني نفسها الضعيف، ويؤيد هذا رواية طريق الصبا إذ الضمير عليها يرجع إلى الصبا وبعد هذا البيت:

فإن الصبا ريح إذا ما تنسمت على نفس مهموم تجلت همومها

فائدة: الصبا ريح مهبها المستوى من مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار. قال الصفدي: الظاهر أنها يختلف مزاجها وتأثيرها باختلاف البقاع التي تمر عليها والفصول لأنا نشاهدها بدمشق وما قاربها يابسة المزاج تجفف الرطوبات وتنحل الأجسام وتحرق الثمار والزروع، وهي في الديار المصرية أشد منها في الشامية مع أن أشعار العرب مملوءة من الاستروواح بها ووصفها باللطف وتنفيس الكرب، فلعلها في الحجاز وما أشبهه بهذه الصفة. وعن الواحدي صاحب التفسير أنها استأذنت ربها أين تأتي يعقوب بريح يوسف عليهما السلام قبل أن يأتيه البشير بالقميص فأذن لها فأتته بذلك فلذلك يتروح بها كل محزون. من شرح شواهد المغني للسيوطي.

قوله: **(على نحو محمد إلخ)** أي من الإعلام التي لم يسمع دخول أل عليها للمح فاندفع اعتراض شيخنا تبعاً للشارح في شرح الأوضح بأن الوجه حذف نحو. قوله: **(إذ الباب سماعي)** أي باب إدخال أل للمح الأصل فما سمع من العرب إدخالها عليه كان لك إدخالها عليه ولو في غير مسماهم ومالا فلا، فالقيود المتقدمة ليست شروطاً لجواز إدخال أل للمح بل بيان لمورد السماع، وبهذا يندفع ما قاله سم حيث كان الباب سماعياً فلا كبير حاجة إلى التقييد بالمنقول عما يقبل أل والاحتراز عن غيره. قوله: **(رأيت الوليد إلخ)** لقد كذب الشاعر فإن الوليد هذا كان فاسقاً متهتكاً مولعاً بالشرب والغناء جباراً عنيداً، تفاءل يوماً في المصحف فخرج له ﴿وَٱسْتَفْتَحُواْ وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ١٥] فمزق المصحف وأنشد:

---

(١) قد مر الكلام فيه مستوفى في شواهد المعرب والمبني.

فضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد. ثم قوله للمح إن أراد أن جواز دخول أل على هذه الأعلام مسبب عن لمح الأصل أي ينتقل النظر من العلمية إلى الأصل فيدخل أل (فَذِكْرُ) أل (ذَا) حينئذٍ (وَحَذْفُهُ سِيَّانِ) إذ لا فائدة مترتبة على ذكره، وإن أراد أن دخول أل سبب للمح الأصل فليسا بسيين لما يترتب على ذكره من الفائدة وهو لمح الأصل. نعم هما سيان من حيث عدم إفادة التعريف فليحمل كلامه عليه. قال الخليل: دخلت أل في الحارث والقاسم والعباس والضحاك والحسن والحسين لتجعله الشيء بعينه.

تنبيه: في تمثيله بالنعمان نظر لأنه مثل به في شرح التسهيل لما قارنت الأداة فيه نقله، وعلى هذا فالأداة فيه لازمة والتي للمح الأصل ليست لازمة.

(وَقَدْ يَصِيرُ عَلَماً) على بعض مسمياته **(بِالْغَلَبَهْ)** عليه **(مُضَافٌ)** كابن عباس وابن عمرو وابن الزبير وابن مسعود فإنه غلب على العبادلة حتى صار علماً عليهم دون من عداهم ....

تهدد كل جبار عنيد	فها أنا ذاك جبار عنيد
إذا ما جئت ربك يوم حشر	فقل يا رب مزقني الوليد

فلم يلبث إلا أياماً حتى ذبح وعلق رأسه على قصره ثم على سور بلده. نسأل اللّه السلامة من شرور أنفسنا. قوله: (فضرورة) وقيل نكر يزيد ثم دخلت عليه أل للتعريف. قال المصرح: وعندي فيه نظر لأنه وإن نكر لا يقبل أل نظراً إلى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل أل بخلاف زيد إذا نكر. قوله: (سهلها تقدم ذكر الوليد) أي فيكون دخولها للمشاكلة وأل في الوليد للمح. قوله: (ثم قوله للمح إلخ) هذا الترديد متفرع على كون اللام للعلة الباعثة أو للعلة الغائية فالشق الأول مبني على الأول والثاني على الثاني واللامح على الأول المتكلم وعلى الثاني السامع. قال شيخنا: وقدم الشق الأول لأنه الظاهر. قوله: (فيدخل) أي النظر على المجاز العقلي أو الوضع المفهوم من السياق. قوله: (إذ لا فائدة إلخ) اعترض بأن ذكر أل دليل للسامع على لمح مدخل أل الأصل وعند حذفها لا دليل على ذلك فكيف يكونان سيين. قوله: (قال الخليل إلخ) دليل على أن الدخول سبب للمح. وقوله لتجعله الشيء بعينه أي لتجعل المذكور من الأعلام أي لتجعل مسماه الشيء نفسه أي المعنى المنقول عنه نفسه في ذهن السامع فأل في الحارث تجعل مسماه ذاتياً يحصل منها حارث. وفي العباس ذاتاً يحصل منها عبوس كثير في وجوه الأعداء وهكذا. قوله: (وقد يصير إلخ) قال ابن هشام، ذكره في باب العلم أحسن فيقال العلم ضربان علم بالوضع وعلم بالغلبة لأن النوعين المضاف وذا أل يكونان حينئذٍ مذكورين في مركزهما بخلاف ذكر المضاف هنا فإنه استطراد. قوله: (بالغلبة عليه) هي أن يغلب اللفظ على بعض أفراد ما وضع له وهي تحقيقية إن استعمل بالفعل في غير ما غلب عليه وإلا فتقديرية.

قوله: (وابن مسعود) قيل: الصواب أن يذكر بدله عبد اللّه بن عمرو بن العاصي لموت ابن

من إخوتهم (أَوَ مَصْحُوبُ أَلْ) العهدية (كَالْعَقَبَهْ) والمدينة والكتاب والصعق والنجم لعقبة أبلى، ومدينة طيبة، وكتاب سيبويه، وخويلد بن نفيل، والثريا (وَحَذْفَ أَلْ ذِي) الأخيرة (إِنْ تُنَادِ) مدخولها (أَوْ تُضِفْ أَوْجِبْ) لأن ....

مسعود قبل إطلاق اسم العبادلة على الأربعة وليس بشيء لأنه إنما يرد لو قال الشارح غلب اسم العبادلة على فلان وفلان وفلان وابن مسعود بعد أن كان جمع عبد الله أياً كان، وهو إنما قال غلبت هذه الأعلام الأربعة على العبادلة أي الأشخاص الأربعة الذين سمي كل منهم بعبد الله بحيث صارت لا تطلق إلا عليهم دون من عداهم من إخوتهم، فابن مسعود مثلاً صار علماً بالغلبة على عبد الله بن مسعود دون من عداه من إخوته، غاية الأمر: أن الشارح استعمل لفظ العبادلة في كلامه بالمعنى الوضعي لا الغلبي ولا محذور فيه. قوله: (من إخوتهم) الأحسن أن المراد بإخوتهم نظراؤهم في اسم الأب لا خصوص الإخوة في النسب. قوله: (العهدية) أي بحسب الأصل وإلا فهي الآن زائدة، ولا يخفى أن أل العهدية تدخل على كل فرد عهد بين المتخاطبين على البدل فمصحوبها كل فرد عهد بينهما كذلك مثلاً. لفظ العقبة المعرف بأل العهدية وضع في الأصل لأن يستعمل في كل فرد عهد بينهما على البدل فخصصته الغلبة بعقبة أيلة، فسقط بهذا التحقيق ما اعترض به الناصر وسكتوا عليه من أن اللفظ الذي يستحقه كل فرد من الأفراد بالوضع هو المجرد من أل لا المقرون بها، لأن المستحق له الفرد المعهود بين المتخاطبين دون من عداه فافهم ذلك والله تعالى الموفق.

قوله: (لعقبة أيلى) بالقصر والذي في التصريح والقاموس وغيرهما أيلة بالتاء فلعل ما في الشرح سهو. والعقبة في الأصل اسم للطريق الصاعد في الجبل. قوله: (وخويلد بن نفيل) كان رجلاً يطعم الناس بتهامة فهبت ريح فسفت في جفانه أي أوعية طعامه التراب فسبها، فرمى بصاعقة فسمى الصعق بكسر العين فعل بمعنى مفعول، والصعق في الأصل اسم لمن رمي بصاعقة. قوله: (والثريا) تصغير ثروى من الثروة وهي الكثرة لكثرة كواكبها لأنها سبعة وقيل أكثر، وأصله ثريوي اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء. قوله: (وحذف أل ذي إلخ) اعترض تخصيص حذف أل للنداء والإضافة بهذه بأن أل لا تجامع الإضافة وكذا النداء إلا ضرورة كما سيذكره المصنف بقوله:

وباضطرار خص جمع يا وأل

وأجيب بأنه ليس مراده أن أل هذه لا تباشر حرف النداء حتى يرد أن أل مطلقاً لا تباشره، بل مراده أن أل هذه لا تثبت مع حرف النداء أصلاً حتى لا يتوصل لنداء ما هي فيه بأي أو ذا كما يتوصل لنداء ما أل غيرها فيه بذلك فلا تقول: يا أيها النابغة ولا ياذا النابغة كما تقول: يا أيها الرجل ويا ذا الرجل، لكن هذا الجواب إنما ينفع بالنسبة إلى النداء دون الإضافة كما لا يخفى. وقد يقال: إنما خص هذه لدفع توهم أنها لكونها في الحالة الراهنة زائدة تجامع النداء والإضافة. قوله: (لأن

أصلها المعرفة فلم تكن بمنزلة الحرف الأصلي اللازم أبداً كما هي في نحو: اليسع كما تقدم، فتقول: يا صعق ويا أخطل وهذه عقبة أبلى ومدينة طيبة. ومنه:

أَحَقًّا أَنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي(١)

أصلها المعرّفة) وصارت الآن زائدة. قوله: (كما هي في نحو اليسع) المتبادر من سياقه أنه متعلق بالمنفي وهو تكن لا بالنفي، وأن أل في نحوه تبقى مع النداء والإضافة بل قوله كما تقدم أي كون أل في نحو اليسع لازمة قد يعين أن مراده ذلك، وجزم بهذا شيخنا تبعاً لما مشى عليه الفارضي من البقاء المذكور واستدل بقوله في الكافية:

وقد تقارن الأداة التسمية فتستدام كأصول الأبنية

وتبعه على الجزم به البعض وزاد أن الهمزة تقطع وهو خلاف ما في الهمع والتسهيل وشرحه لابن عقيل وغيره وحاشية الروداني على التصريح. قال في الهمع: أل فيما غلب بها لازمه ويجب حذفها في النداء والإضافة وقلّ حذفها في غيرهما، وأما ما غلب بالإضافة فلا يفصل منها بحال. ولو قارنت اللام نقل علم كالنضر والنعمان أو ارتجاله كاليسع والسموأل فحكمها حكم ما غلب بها من اللزوم إلا في النداء والإضافة. قال ابن مالك: هذا النوع أحق بعدم التجرد لأن الأداة فيه مقصودة في التسمية قصد همزة أحمد وياء يشكر وتاء تغلب بخلافها في الأعشى ونحوه فإنها مزيدة للتعريف، ثم عرض بعد زيادتها شهرة وغلبة اغتني بها، إلا أن الغلبة مسبوقة بوجودها فلم تنزع اهـ. مع حذف. وقال في التسهيل ومثله ما قارنت الأداة نقله أو ارتجاله اهـ. قال ابن عقيل في شرحه عليه: أي مثل الذي فيه أل من العلم بالغلبة في نزع أل منه حيث تنزع أل من العلم بالغلبة كالنداء اهـ. وسنذكر كلام الروداني ومن الحذف للنداء فيما قارنت الأداة نقله قول خالد بن الوليد:

يا عز كفرانك لا سبحانك إني رأيت اللّه قد أهانك

فإن عز مرخم عزى. نعم قد يقال أل المقارنة لوضع العلم جزء منه كالجيم من جعفر كما مر عن الدماميني وهذا يمنع من تجويز حذفها عند النداء والإضافة إلا أن يقال كونها في صورة المعرفة التي لا تجامع النداء والإضافة اقتضى حذفها عندهما فاعرفه. ولولا قول الشارح كما تقدم لجعلنا قوله كما هي في نحو اليسع متعلقاً بالنفي فتأمل. قوله: (أحقاً) الاستفهام للتوبيخ أي أفي الحق أي

---

(١) صدره: أَلاَ أَبْلِغْ بَنِي خَلَفٍ رَسُولاً

قاله النابغة الجعدي قيس بن عبد الله، أو عبد الله بن قيس، أو حبان بن قيس، عاش مائتين وأربعين سنة. وفد على النبي ﷺ، وهو من قصيدة من الوافر يهجو بها الأخطل النصراني حين هجاه الأخطل. وألا للتنبيه، وأبلغ أمر من الإبلاغ، وبني خلف مفعوله وهم رهط الأخطل، وهم من بني تغلب. ويروى بني جشم وهي أيضاً قبيلة. قوله: (رسولاً) حال من الفاعل، أو اسم للمصدر بمعنى الرسالة فيكون مفعولاً ثانياً، والهمزة في أحقاً للإنكار التوبيخي، وانتصاب حقاً على أحد وجهين: إما=

والأخطل من يهجو ويفحش. وغلب على الشاعر المعروف حتى صار علماً عليه دون غيره. وتقول أعشى تغلب، ونابغة ذبيان (وَفِي غَيْرِهِمَا) أي في غير النداء والإضافة (قَدْ تَنحَذِفُ) سمع هذا عيوق طالعاً، وهذا يوم اثنين مباركاً فيه.

تنبيهان: الأول: المضاف في أعلام الغلبة كابن عباس لا ينزع عن الإضافة بنداء ولا غيره، إذ لا يعرض في استعماله ما يدعو إلى ذلك. **الثاني**: كما يعرض في العلم بالغلبة الاشتراك

أفي الأمر الثابت أن أخطلكم هجاني. قوله: (أعشى تغلب) أصله الأعشى فحذفت منه أل وأضيف إلى تغلب بفتح الفوقية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام اسم قبيلة سميت باسم أبيها. وكذا يقال فيما بعده. والأعشى في الأصل اسم لكل من لا يبصر ليلاً ثم غلب على أعشى تغلب.

قوله: (ونابغة ذبيان) بضم الذال المعجمة وكسرها كما في القاموس. والنابغة في الأصل اسم لكل من ظهر الشعر وأجاده والتاء فيه للمبالغة ثم غلب على نابغة ذبيان. قوله: (عيوق) فيعول بمعنى فاعل كقيوم وضع لكل عائق أي حاجز، ثم غلب على النجم المعروف لعوقه الدبران عن الثريا لكونه بينهما. قوله: (يوم اثنين) أصله يوم الاثنين وهو من إضافة المسمى إلى الاسم وبحث في التمثيل به بأن اثنين في الأصل اسم لمجموع شيئين لا للفرد المتأخر منهما فقط، وحينئذٍ فعلميته على اليوم المعين بالنقل لا بالغلبة. وذكر الروداني أن الصحيح أن أسماء الأسبوع أعلام جنسية منقولة من الأعداد دخلت عليه أل للمح المعنى العددي، وأل فيها مقارنة للنقل فلا ينبغي التمثيل بها لذي غلبة حذفت منه أل، بل لما حذفت منه أل المقارنة للوضع فإنه أيضاً كذي الغلبة يحذف منه أل في النداء والإضافة وجوباً وقد يحذف في غيرهما. قوله: (ما يدعو إلى ذلك) أي إلى نزعه عن الإضافة لأنه ينادي ويضاف معها فيقال: يا ابن عباس وهو ابن عباسنا كذا قيل، وفيه أن المضاف إن كان تمام العلم ناقض ما تقدم في باب العلم عند قول المصنف:

وإن يكونا مفردين فأضف إلخ

من أن العلم الإضافي لا يضاف، وإن كان المضاف إليه فقط ورد أمران: **الأول**: أن المضاف لا بد أن يكون كلمة مستقلة وهو هنا جزء كلمة لأن العلم مجموع المتضايقين فكل منهما كالزاي من زيد، ويمكن الجواب عن هذا برعاية الأصل. **الثاني**: أن القصد ليس توضيح مسمى المضاف إليه فقط بالإضافة بل توضيح مسمى العلم بتمامه بها ويمكن الجواب عن هذا أيضاً بأن إضافة المضاف إليه يحصل بها المقصود من توضيح مسمى العلم فتدبر منصفاً. قوله:

= ظرف مجازي التقدير أفي حق هجاني أخطلكم وإليه ذهب سيبويه، وإما صفة لمصدر محذوف أي أهجاني أخطلكم هجواً حقاً، وإليه ذهب المبرد. والشاهد في أخطلكم لأنه علم بالغلبة على غياث بن غوث النصراني الشاعر المشهور، فلما نكره نزع منه الألف واللام وأضافه إلى قبيلته ليعرفه بهم، وأن بالفتح في محل الرفع على الابتداء وخبره قوله أحقاً. والتقدير أفي حق هجو أخطلكم إياي.

فيضاف طلباً للتخصيص كما سبق، كذلك يعرض في العلم الأصلي. ومنه قوله:

عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأسَ زَيْدِكُمْ ... بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَينِ يَمَانِي

وقوله:

بِاللهِ يَا ظَبَيَاتِ القَاعِ قُلْنَ لَنَا ... لَيْلاَيَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ ٱلْبَشَرِ

خاتمة: عادة النحويين أنهم يذكرون هنا تعريف العدد، فإذا كان العدد مضافاً وأردت تعريفه عرفت الآخر، وهو المضاف إليه، فيصير الأول مضافاً إلى معرفة، فتقول: ثلاثة الأثواب، ومائة الدرهم، وألف الدينار، ومنه قوله:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إزَارَهُ ... فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ ٱلأَشْبَارِ

وقوله:

وَهَلْ يُرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ العَنَا ... ثَلاَثُ الأَثَافي وَالدِّيَارُ البَلاَقِعُ

(طلباً للتخصيص) كان المناسب أن يقول للإيضاح لأن التخصيص في النكرات والإيضاح في المعارف. قوله: (كما سبق) من نحو أعشى تغلب ونابغة ذبيان. قوله: (خاتمة) نظم العلامة الأجهوري حاصلها فقال:

وعدد تريد أن تعرّفا ... فأل بجزئية صلن أن عطفا

وإن يكن مركباً فالأول ... وفي المضاف عكس هذا يفعل

وخالف الكوفي في الأخير ... فعرف الجزءين يا سميري

والمراد بالأخير غير الأول فيشمل الثاني وهو المركب لأن الكوفي خالف فيه أيضاً كما سيأتي وكان الأحسن أن يقول بدل الأخير:

وخالف الكوفي في هذين ... ففيهما قد عرف الجزءين

قوله: (عرفت الآخر) بكسر الخاء ولم يقل الثاني ليشمل ما فيه أكثر من إضافة نحو خمسمائة ألف دينار، وفي كلام شيخنا أن منهم من لا يضيف بل يعرف الأول فقط فيقول: هذا الخمسة أثواباً وخذ المائة درهماً ودع الألف ديناراً. قوله: (ما زال) اسم زال ضمير مستتر يعود على يزيد في البيت قبله وخبرها يدني في بيت بعده. وقوله فسما بالفاء العاطفة على عقدت. وأراد بخمسة الأشبار السيف. قوله: (وهل يرجع التسليم) بضم الياء مضارع أرجع أو بفتحها مضارع رجع لمجيئه متعدياً أيضاً، والأثافي بالمثلثة ثم الفاء فالتحتية التي تشدد في غير هذا البيت وتخفف أحجار يوضع عليها القدر جمع أثفية بضم الهمزة وكسرها وتشديد التحتية وهي أحد تلك الأحجار كما في القاموس وإن أوهم كلام البعض أن الأثفية هي نفس تلك الأحجار. وقال الأسقاطي: بالفوقية ثم النون أصله أتانين حذفت نونه الأخيرة ضرورة وهو جمع أتون كتنور وقد تخفف أخدود الخباز،

وأجاز الكوفيون الثلاثة الأثواب تشبيهاً بالحسن الوجه. قال الزمخشري: وذلك بمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء، وإذا كان العدد مركباً ألحقت حرف التعريف بالأول تقول: الأحد عشر درهماً والاثنتا عشرة جارية ولم تلحقه بالثاني لأنه بمنزلة بعض الاسم، وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون، فقالوا: الأحد العشر درهماً، والاثنتا العشرة جارية لأنهما في الحقيقة اسمان والعطف مراد فيهما ولذلك بنيا، ويدل عليه إجازتهم ثلاثة عشر وأربعة عشر وتاء التأنيث لا تقع حشواً، فلولا ملاحظة العطف لما جاز ذلك. ولا يجوز الأحد العشر الدرهم لأن التمييز واجب التنكير، نعم يجوز عند الكوفي، وقد استعمل ذلك بعض الكتاب. وإذا كان معطوفاً عرفت الاسمين معاً تقول: الأحد والعشرون درهماً لأن حرف العطف فصل بينهما. واعلم أن في تعريف المضاف قد يكون المعرف إلى جانب الأول كما تقدم، وقد يكون بينهما اسم واحد نحو: خمسمائة الألف، وقد يكون بينهما اسمان نحو: خمسمائة ألف الدينار، وقد يكون بينهما ثلاثة أسماء نحو: خمسمائة ألف دينار الرجل، وقد يكون بينهما أربعة أسماء

وأقره البعض كشيخنا، وفيه نظر لأن جمع أتون المخفف أتن كعمود وعمد وجمع المشدد أتاتين بفوقية ثانية بعد الألف اللينة لا نون كما هو قياس جمع تنور ونحوه. وقد ورد الجمعان كما أفاده صاحب القاموس فلعل الفوقية تحرفت على الجماعة بنون واللّه تعالى أعلم. والبلاقع جمع بلقع وهي الأرض المقفرة. والمعنى: وهل يرد التحية أو يزيل تعب المحبة مواضع طبخ الأحباب وديارهم الخالية؟. قوله: (تشبيهاً بالحسن الوجه) رد بأن الإضافة في ذلك لفظية لا تقيد تعريفاً بخلاف العدد. قوله: (عند أصحابنا) أي البصريين. قوله: (عن القياس واستعمال الفصحاء) أما الأول فلأن إدخال أل في كل من المتضايفين إنما يكون إذا كان الأول وصفاً نحو الضارب الرجل، ولأن فائدة أل التعريف وتعريف المضاف حاصل بتعريف المضاف إليه، فيكون دخول أل على المضاف ضائعاً. وأما الثاني فلأن المسموع والمشهور دخول اللام على المضاف إليه دون المضاف.

قوله: (ولذلك بنيا) أي في غير اثني عشر واثنتي عشرة بقرينة ما مر أن إعراب اثنين واثنتين كإعراب المثنى وإن ركبا مع عشر وعشرة. وظاهر قوله بنيا أن فتحة آخر الجزء الأول بناء والظاهر أن البناء عند البصري على آخر الجزء الأخير فقط لأن محله آخر الكلمة وآخر الجزء الأول صار حشواً بالتركيب ففتحته ليست بناء بل بنية، ويمكن أن يقال: المراد بني مجموعهما. قوله: (وتاء التأنيث إلخ) في معنى التعليل لقوله ويدل، ولو قال: لأن تاء التأنيث إلخ لكان أوضح. قوله: (ولا يجوز الأحد العشر الدرهم) أي ولا الأحد عشر الدرهم ولا أحد عشر الدرهم. قوله: (عرفت الاسمين معاً) لم يذكر فيه خلافاً. وفي الدماميني: أن قوماً أجازوا ترك تعريف المعطوف واختاره الآمدي. قوله: (واعلم أن) اسم أن ضمير الشأن. قوله: (في تعريف المضاف) أي في حالة تعريف العدد المضاف. وقوله: قد يكون المعرّف بفتح الراء أي المعرف بأل أو بكسرها أي المعرف للمضاف إليه وهو أل. وقوله: إلى جانب الأول أي مضموماً إلى جانب الأول. وقوله: كما تقدم

نحو: خمسمائة ألف دينار غلام الرجل، وعلى هذا: ولو قلت عشرون ألف رجل امتنع تعريف المضاف إليه، لأن المضاف منصوب على التمييز، فلو عرف المضاف إليه صار المضاف معرفة بإضافته إليه والتمييز واجب التنكير، نعم يجوز ذلك عند الكوفيين، ولو قلت: خمسة آلاف دينار جاز تعريف المضاف إليه نحو خمسة آلاف الدينار، وكذلك حكم المائة لأن مميزها يجوز تعريفه كما عرفت، ولا تعرف الآلاف لإضافتها والله أعلم.

أي في ثلاثة الأثواب ومائة الدرهم وألف الدينار. قوله: (وعلى هذا) أي قس الفصل بينهما بأكثر من أربعة. قوله: (ولو قلت عشرون إلخ) تقييد لإطلاقه في أول الخاتمة تعريف المضاف إليه من العدد الإضافي. قوله: (كما عرفت) أي من التمثيل سابقاً بمائة الدرهم وألف الدينار. قوله: (لإضافتها) أي إلى ما بعدها سواء أضيفت لمعرفة أو نكرة لأن أل لا تدخل على المضاف في مثل ذلك. وأما ما وقع في صحيح البخاري في باب: الكفالة في القرض والديون ثم قدم الذي كان أسفله وأتى بالألف دينار فأوله الدماميني بتقدير مضاف مبدل من المعرف أي بالألف ألف دينار قال: ولا يقال إن أل زائدة لأن ذلك لا ينقاس.

الابتـداء

هذا شروع في الأحكام التركيبية. والتركيب المفيد إما جملة اسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف مع مرفوعه المغني عن الخبر. أو فعلية ومنها الجملة الندائية، ولم يقل المبتدأ والخبر لأن الابتداء يستدعي مبتدأ وهو يستدعي خبراً أو ما يسد مسده غالباً على ما ستعرفه فأطلق الابتداء وأراد ما يلزمه مباشرة أو بواسطة، ففي الترجمة به تأدية للمقصود مع الاختصار والإشارة إلى عدم تلازم المبتدأ والخبر، فلا يقال ترجم لشيء ولم يبينه وبين شيئاً ولم يترجمه. نعم قد يقال: هذه النكتة حاصلة لو قال المبتدأ فلم لم يترجم به، ويمكن أن يجاب بأنه آثر التعبير بالابتداء على التعبير بالمبتدإ للإشارة في الترجمة إلى أنه العامل فتأمل. وقدم باب المبتدإ على باب الفاعل لما قيل إنه أصل المرفوعات لأنه مبدوء به. وقيل الفاعل لأن عامله لفظي. وقيل كل أصل. قال الدماميني: تظهر فائدة الخلاف في نحو زيد جواباً لمن قام، فعلى الأول يترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر، وعلى الثاني يترجح كونه فاعلاً لفعل محذوف، وعلى الثالث يستوي الوجهان، ثم اعترض بأن استحسان مطابقة الجواب للسؤال في الاسمية والفعلية يقتضي ترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر مطلقاً. وأجاب: بأن جملة من قام اسمية في الصورة فعلية في الحقيقة. وبيان ذلك: أن قولك من قام؟ أصله: أقام زيد أم عمرو أم خالد إلى غير ذلك لا أزيد قام أم عمرو أم خالد لأن الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيراً فيقع فيه الإبهام ولما أريد الاختصار وضعت كلمة من دالة إجمالاً على تلك الذوات المفصلة ومتضمنة لمعنى الاستفهام، وبهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذات فعلية في الحقيقة، فإن أجبت بالفعلية نظراً إلى جانب الحقيقة فالمطابقة حاصلة معنى، وإن أجبت بالاسمية نظراً إلى الصورة فالمطابقة

الإِبْتِدَاءُ

المبتدأ هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً

حاصلة لفظاً، فإذن لا ترجيح بمجرد المطابقة لوجودها في الصورتين فبقي الترجيح بأصالة الفاعل أو المبتدإ سالماً فتدبر اهـ. وفيه نظر لأن مقتضى قولهم همزة الاستفهام يليها المسؤول عنه أن أصل من قام أزيد قائم أم عمرو أم خالد؟ إذ المسؤول عنه بمن قام القائم لا القيام فاعرفه.

قوله: **(المبتدأ هو الاسم إلخ)** لم يعرف الابتداء مع أنه المترجم به لقصد تعريفه عند قوله:

ورفعوا مبتدأ بالابتدا

وكأنه لم يعكس لعدم قصد الابتداء بالذات من الترجمة بل المقصود بالذات منها المبتدأ ومرفوعه. قوله: **(العاري إلخ)** أورد على التقييد به أنه يخرج اسم أن ولا التبرئة مع أنه يجوز رفع صفته على المحل فهو مبتدأ وليس عارياً. وأجيب بأنه باعتبار الرفع عار لأن الحرف كالعدم باعتباره وإنما يعتد به إذا اعتبر النصب كذا نقل شيخنا السؤال والجواب وأقرهما وتبعه البعض، وفي الجواب تسليم أنه مبتدأ، والذي يظهر لي منعه بدليل ما سيأتي في بابي إن ولا من أن رفع الصفة على المحل مبني على القول بأنه لا يشترط في مراعاة المحل بقاء المحرز أي الطالب لذلك المحل لعدم المحرز هنا وهو الابتداء، وإذا عدم الابتداء عدم المبتدأ وحينئذ لا يرد الاعتراض من أصله فتأمل. قوله: **(عن العوامل)** أل للجنس، وقوله: اللفظية نسبة إلى اللفظ نسبة المفعول إلى المصدر إن أريد باللفظ التلفظ. أو الجزئي إلى الكلي إن أريد الملفوظ. والمراد اللفظية تحقيقاً أو تقديراً لتدخل العوامل المقدرة، وقوله غير الزائدة أي وشبهها كرب ولعل الجارة والقيدان للإدخال كما هو شأن قيد القيد.

قوله: **(مخبراً عنه)** أي محدثاً عنه فالأخبار لغوي لا مذكوراً بعده خبره الاصطلاحي للزوم الدور لأخذ الخبر حينئذٍ في تعريف المبتدأ وأخذ المبتدأ في التعريف الآتي للخبر، وجعله حالاً من الضمير في العاري أولى من جعله حالاً من الاسم وإن اقتصر عليه شيخنا والبعض لثبوت الخلاف في مجيء الحال من الخبر كالمبتدأ. قوله: **(أو وصفاً إلخ)** عطف على مخبراً عنه المجعول حالاً من الضمير في العاري، وفي ذلك تصريح باشتراط العروفيّ في الوصف أيضاً فيخرج نحو: لاهية قلوبهم، على أنا لا نسلم أنه رافع لمكتفي به كما قاله الروداني وهو ظاهر، والمراد الوصف ولو تأويلاً ليدخل لا نولك أن تفعل لأن نول وإن كان مصدراً بمعنى التناول إلا أنه هنا بمعنى المفعول أي ليس متناولك هذا الفعل أي لا ينبغي لك تناوله، فنولك: مبتدأ، وأن تفعل: نائب فاعله. وقول المصرح ومن تبعه كالبعض أن تفعل فاعله غير صحيح كما في الروداني، وقال أبو حيان: نولك: مبتدأ، وأن تفعل: خبره، وأورد على التعريف أنه غير جامع إذ لا يشمل أقل رجل يقول ذلك فإن أقل مبتدأ وليس مخبراً عنه ولا وصفاً رافعاً، ولا غير قائم الزيدان فإن غير مبتدأ وليس مخبراً عنه ولا وصفاً رافعاً، وأجيب عن الأول بأن المعرف المبتدأ الاطرادي وهذا سماعي لا يقاس عليه، وإنما لم

لمستغنى به. فالاسم يشمل الصريح والمؤول نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٨٤] وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه والعاري عن العوامل اللفظية مخرج لنحو الفاعل واسم كان، وغير الزائدة لإدخال نحو: بحسبك درهم، و﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [سورة فاطر، الآية: ٣]، ومخبراً عنه أو وصفاً إلى آخره مخرج لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب، ورافعاً لمستغنى به يشمل الفاعل نحو: أقائم الزيدان ونائبه نحو: أمضروب العبدان، وخرج به نحو: أقائم من قولك أقائم أبوه زيد، فإن مرفوعه غير مستغنى به. ....

يخبروا عنه لأنه ليس في المعنى مبتدأ إذ المعنى قلّ رجل يقول ذلك. وقيل لأن صفة النكرة بعده أغنت عن الخبر في الإفادة على أن بعضهم أجاز جعل الجملة خبراً عن أقل، وعن الثاني بأن المبتدأ مضاف للوصف الرافع والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، وبأن الوصف وإن خفض لفظاً في قوّة المرفوع بالابتداء وكأنه قيل ما قائم الزيدان.

قوله: (والمؤوّل) قد يدّعي أنه اسم حقيقة فلا اعتراض على إرادته في التعريف بلزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز فيه، أو يقال: النحاة لا يبالون بمثل ذلك أفاده سم. قوله: (وتسمع إلخ) أي لأنه على تقدير أن وقيل الفعل إذا أريد به مجرد الحدث صح أن يسند إليه ويضاف إليه ويكون اسماً حكماً كما في: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٦] ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [سورة المائدة، الآية: ١٩] فيكون المراد بالاسم ما يعم الحقيقي والحكمي أفاده سم. قوله: (**نحو بحسبك درهم**) أي مما يلي حسبك فيه نكرة فإن وليها معرفة نحو بحسبك زيد فالمعرفة هي المبتدأ وحسبك الخبر لأنه نكرة لا يتعرف بالإضافة. وإن تخصص بها. قال الناظم: ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وإن تخصصت إلا في نحوكم مالك وخير منك زيد عند سيبويه، وفي النسخ نحو: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾ [سورة الأنفال، الآية: ٦٢] وأيده سم وغيره، واكتفى ابن هشام في الإخبار بمعرفة عن المبتدأ النكرة بتخصيصه وجعل حسب مبتدأ سواء وقع بعده نكرة أو معرفة لأن الباء لا تزاد في الخبر في الإيجاب. والذي عليه الجمهور كما في المغني أنه لا يخبر عن النكرة بالمعرفة وإن تخصصت مطلقاً، وهل المجرور بحرف الجر الزائد أو شبهه مرفوع تقديراً ولا محذور في اجتماع إعرابين لفظي وتقديري من جهتين مختلفتين، أو محلاً ولا يختص المحلى بالمبنيات قولان. واعلم أن زيادة الباء في نحو بحسبك سماعية بخلاف زيادة من في نحو الآية الآتية فقياسية. قوله: (غير الله) أما نعت لخالق لرفعه تقديراً أو محلاً على الخلاف والخبر محذوف أي لكم، أو هو الخبر، ولا يصح أن يكون غير الله فاعلاً لخالق أغنى عن الخبر لأن الوصف الذي له فاعل أغنى عن الخبر بمنزلة الفعل والفعل لا تدخل عليه من الزائدة فكذا ما هو بمنزلته كذا في يس والروداني، ولا كون يرزقكم هو الخبر لأن هل لا تدخل على مبتدأ خبره فعل إلا شذوذاً عند سيبويه.

قوله: (مخرج لأسماء الأفعال) أي بعد التركيب. قوله: (ورافعاً لمستغنى به يشمل إلخ) الأولى ومستغنى به يشمل إلخ لأن الفاعل ونائبه من أفراد المستغنى به لا الرافع. قوله: (غير مستغنى

وأو في التعريف للتنويع لا للترديد أي المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر، وقد أشار إلى الأول بقوله: (مُبْتَدَأٌ وَعَاذِرٌ خَبَرٌ) أي له (إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ) وإلى الثاني بقوله: (وَأَوَّلٌ) أي من الجزءين (مُبْتَدَأٌ وَالثَّانِي) منهما (فَاعِلٌ اغْنَى) عن الخبر (فِي) نحو: (أَسَارٍ ذَانِ) الرجلان. ومنه قوله:

أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا(١)

وقوله:

أَمُنْجِزٌ أَنْتُمُو وَعْداً وَثِقْتُ بِهِ أَمِ اقْتَفَيْتُمْ جَمِيعاً نَهْجَ عُرْقُوبِ

به) لاحتياج الضمير إلى مفسر يسبقه فيكون زيد مبتدأ وقائم خبراً مقدماً وأبوه فاعلاً، أو أبوه مبتدأ ثانياً وقائم خبراً عنه مقدماً والجملة خبر زيد، وجوّز بعضهم كون قائم مبتدأ ثانياً وأبوه فاعلاً أغنى عن الخبر والجملة خبر زيد بناء على أن المراد باستغناء الوصف بمرفوعه استغناؤه عن الخبر لا مطلقاً. وبحث فيه بعد اعتماد الوصف لأن الاستفهام في المثال داخل في الحقيقة على زيد لا عليه وقد يمنع فتأمل. نعم يظهر لي أن محل المنع إذا لم يعلم المرجع أما إذا علم كأن جرى ذكر زيد فقيل أقائم أبوه فلا منع لأن التركيب حينئذٍ بمنزلة أقائم أبو زيد ويشعر بهذا تعليلهم. واعلم أن قولهم الوصف من مرفوعه ولو اسماً ظاهراً من قبيل المفرد يستثنى منه الوصف الواقع مبتدأ استغنى بمرفوعه عن الخبر، وكذا الوصف الواقع صلة لأل الموصولة على قول كما مر لأنه في قوّة الفعل في الصورتين.

قوله: (وأول) سوّغ الابتداء به قصد التقسيم أو كونه قريناً للثاني المعرف. قوله: (والثاني فاعل أغنى عن الخبر) قال في التسهيل لشدة شبهه بالفعل ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة اهـ. قوله: (أغنى عن الخبر) أي عن أن يكون له خبر فلا اعتراض باقتضاء كلامه أن له خبراً أغنى عنه المرفوع مع أنه لا خبر له أصلاً لأنه بمعنى الفعل والفعل لا خبر له. قوله: (أقاطن) أي مقيم، والظعن الرحيل، والعيش المعيشة والحياة. قوله: (نهج عرقوب) أي طريقته وهو رجل يضرب به المثل في إخلاف الوعد. قوله: (وقس على

شواهد الابتداء

(١) تمامه: إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا

وهو من البسيط، والهمزة للاستفهام. وقاطن مبتدأ، وقوم سلمى فاعله قد سد مسد الخبر لأنه مع الوصف في قوة الفعل، فلذلك حسن عطف الفعل وفاعله عليهما بأم المعادلة. من قطن بالمكان إذا أقام به، وفيه الشاهد حيث سد الفاعل مسد الخبر. وهذا لا يحسن إلا إذا اعتمد على ما يقربه من الفعل وهو الاستفهام أو النفي. قوله: (فعجيب عيش من قطنا) جواب الشرط وارتفاع عيش بالابتداء مضاف إلى من، وخبره عجيب مقدماً. والظعن بفتحتين وبسكون العين أيضاً ـ مصدر ظعن يعظن بالفتح فيهما ـ إذا سار. والمعنى قوم سلمى التي هي المحبوبة هل هم مقيمون أم نووا الرحيل؟ فإن هم نووه فعيش من يقيم ويتخلف عنهم يكون عجيباً.

(وَقِسْ) على هذا ما أشبهه من كل وصف اعتمد على استفهام ورفع مستغنى به. ثم لا فرق في الوصف بين أن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة، ولا في الاستفهام بين أن يكون بالهمزة أو بهل أو كيف أو من أو ما. ولا في المرفوع بين أن يكون ظاهراً أو ضميراً منفصلاً. (وَكَاسْتِفهَامٍ) في ذلك (النَّفْيُ) ....

هذا) أي الوصف المذكور في المثال، ولو قال على هذين المبتدأين كما فعل المكودي والمرادي لكان أكثر فائدة. قوله: (من كل وصف) لا فرق بين أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال أولا بخلاف عمله النصب كما يأتي، ولا بين أن يكون ملفوظاً أو مقدراً نحو: أفي الدار زيد؟ وأعندك عمرو؟ على أحد احتمالات، إذ يحتمل كون المرفوع مبتدأ مؤخراً أو فاعلاً لمبتدأ محذوف تقديره كائن مثلاً أغنى هذا الفاعل عن الخبر فالجملة اسمية أو فاعلاً لاستقر مثلاً محذوف فهي فعلية أو فاعلاً للظرف فهي ظرفية كذا في المغني. قوله: (أو صفة مشبهة) أو اسم تفضيل أو منسوباً نحو: هل أحسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره وما قرشى الزيدان، والظاهر عندي أن مثل ذلك نحو: أذو مال العمران لأنه في معنى المشتق، ثم رأيت في كلام الشارح عند قول المصنف: وإن:

يشتق فهو ذو ضمير مستكن

ما يؤيده.

قوله: (أو كيف أو من أو ما) نحو كيف جالس العمران، وما راكب البكران، ومن ضارب الزيدان وكيف في الأول في محل نصب على الحال، وما ومن في الأخيرين في محل نصب على المفعولية. وكالأدوات المذكورة بقية أدوات الاستفهام كأين ومتى. قوله: (أو ضميراً منفصلاً) فلا يسد المستتر مسد الخبر، فإذا قلت: أقائم زيد أم قاعد فليس قاعد مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعلاً سد مسد الخبر، بل قاعد خبر مبتدأ محذوف أي هو قاعد. وإذا قلت: أقائم الزيدان وأردت العطف وجب إفراد الوصف المعطوف وإبراز الضمير منفصلاً فتقول أم قاعدهما، وحكى أم قاعدان على المطابقة واتصال الضمير، وعليه فقال ابن هشام: قاعدان مبتدأ لأنه عطف بأم المتصلة على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل منفصل. وإنما جاز ذلك لأنهم يتوسعون في الثواني اهـ. فأشار إلى فاعلية الضمير المستتر وإغنائه عن الخبر لأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، ومثله يجري في المثال الأول، وجوّز غيره كون قاعدان خبر مبتدأ محذوف أي أم هما قاعدان، فتكون أم منقطعة العطف من عطف الجمل وهذا قياس ما سبق في أقائم زيد أو قاعد فتأمل.

قوله: (وكاستفهام النفي) أي ولو معنى نحو: إنما قائم الزيدان لأنه في قوّة قولك ما قائم إلا الزيدان كذا في التصريح، ومنه يعلم أن النفي المنقوض يكفي في الاعتماد، وأفهم تقييدهم الاعتماد بالنفي والاستفهام أن مطلق الاعتماد غير كاف هنا، فلا يجوز في زيد قائم أبواه كون قائم مبتدأ وإن اعتمد على المخبر عنه كما في المغني. قال في التصريح: وهل تقدم النفي أو الاستفهام شرط في

الصالح لمباشرة الاسم حرفاً كما وهو ما ولا وأن، أو اسماً وهو غير، أو فعلاً وهو ليس إلا أن الوصف بعد ليس يرتفع على أنه اسمها، أو الفاعل يغني عن خبرها: وكذا ما الحجازية، وبعد غير يجر بالإضافة وغير هي المبتدأ وفاعل الوصف أغنى عن الخبر، ومن النفي بما قوله:

خَلِيلَيّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَن أُقَاطِعُ(١)

ومن النفي بغير قوله:

غَيْرُ لاَهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحِ اللَّهْـوَ وَلاَ تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمْ

وقوله:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ(٢)

العمل أو في الاكتفاء بالمرفوع من الخبر؟ قولان أرجحهما الثاني كما في المغني. قوله:(الصالح إلخ) حمل الشارح الاستفهام والنفي في عبارة المصنف على اللفظ المستفهم به واللفظ المنفي به فوصف النفي بالصالح إلخ وقسمه إلى حرف وغيره لأن هذا شأن اللفظ لا المعنى المصدري ولا عيب فيما صنع وإن عابه البعض تبعاً لشيخنا، ولو أبقى الشارح المصدر على ظاهره وقال النفي بلفظ صالح إلخ لصح أيضاً واحترز بالصالح عما لا يصلح مما يختص بالفعل كان ولم ولما. قوله:(على أنه اسمها) وإدخاله فيما نحن فيه باعتبار كونه مبتدأ في الأصل، وكذا يقال في اسم ما الحجازية. وقوله بغني عن خبرها وإدخال الفاعل فيما نحن فيه باعتبار كونه مغنياً عن خبر مبتدأ في الأصل، وكذا يقال في خبر ما الحجازية ثم في إغناء الفاعل عن خبر ليس، أو ما إغناء مرفوع عن منصوب ولا ضرر في ذلك. ويظهر أنه لا يقال هذا الفاعل في محل نصب باعتبار إغنائه عن خبر ليس أو ما لأنه ليس لليس أو ما في هذه الحالة خبر حل محله الفاعل بل الذي تستحقه بعد اسمها فاعل اسمها فتدبر. قوله:(وبعد غير يجر بالإضافة) وإدخاله فيما نحن فيه باعتبار أن ما أضيف إليه أي إلى هذا الوصف مبتدأ، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد أو باعتبار أنه في قوة المرفوع بالابتداء كما مر. قوله:(فاطرح اللهو) بتشديد الطاء وكسر الراء، والسلم بالكسر والفتح: الصلح أي بسلم عارض. قوله:(على زمن) نائب فاعل الوصف أغنى عن خبر غير.

---

(١) هو من الطويل: أي يا خليلي، وكلمة ما نافية ووافٍ مبتدأ وحذفت الضمة منه استثقالاً في اللفظ. وقوله؛ أنتما فاعل له، وقد سد مسد الخبر. وفيه الشاهد حيث سد مسده لاعتماده على النفي. ومن موصولة وأقاطع صلتها، والعائد محذوف أي أقاطعه من قطع أخاه وقاطعه. المعنى: يا صاحباي ما أنتما وافيان بعهدي وصحبتي إذا لم تكونا لأجلي على من أقاطعه وأهجره.

(٢) قاله أبو نواس الحسن بن هانىء الحكمي، وهو من الطبقة الأولى من المولدين ولد سنة خمس وأربعين ومائة، وتوفي سنة خمس أو ست أو ثمان وتسعين ومائة ببغداد، لقب بذلك لذؤابتين كانتا له تنوسان على عاتقيه. وما ينسب إليه من الأمر البشيع فغير صحيح وبعده:

إِنَّمَا يَرْجُو الْحَيَاةَ فَتًى عَاشَ فِي أَمْنٍ مِنَ الْمِحَنِ =

(وَقَدْ يَجُوزُ) الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد على نفي أو استفهام نَحْوُ: (فَائِزٌ أُولُو ٱلرَّشَدْ) وهو قليل جداً خلافاً للأخفش والكوفيين، ولا حجة في قوله:

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاَ تَكُ مُلْغِياً مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطيرُ مَرَّتِ[1]

قوله: (وقد يجوز إلخ) اعلم أن المذاهب ثلاثة كما في الهمع: مذهب البصريين وهو منع الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد، ومذهب المصنف وهو الجواز بقبح كما صرح في التسهيل وأشار إليه هنا بقد لأن تقليل الجواز كناية عن قبحه، وأشار إليه الشارح أيضاً بقوله: وهو قليل جداً، ومذهب الكوفيين والأخفش وهو الجواز بلا قبح، فقول الشارح خلافاً للأخفش والكوفيين أي في قولهم بالجواز بلا قبح، وفي كلامه حذف أي وللبصريين في قولهم بالمنع بالكلية، وقوله: ولا حجة أي للمصنف والأخفش والكوفيين على أصل الجواز في قوله الخ فهو تورك من الشارح على بعض أدلتهم على أصل الجواز بعد موافقته أياهم في المستدل عليه، فاندفع بتقريرنا عبارة الشارح على هذا الوجه ما ادعاه البعض من مناقاتها لعبارة المتن فافهم. قوله: (من غير اعتماد إلخ) ويكون المسوّغ للابتداء به مع أنه نكرة عمله في المرفوع بعده لاعتماده على المسند إليه وهو المرفوع، وأما تعليل المصرح وتبعه شيخنا والبعض بأن الأخفش أي والكوفيين لا يشترطون في عمله الاعتماد فمقتضاه عدم الاعتماد هنا وليس كذلك ما عرفت، ولئن سلم فالتعليل بعدم اشتراط الاعتماد لا يأتي على مذهب المصنف لأنه مع كونه يجوز ابتدائية الوصف من غير اعتماد على نفي أو استفهام يشترط في عمله الاعتماد للأعم كما سيأتي في باب أعمال اسم الفاعل فتأمل. قوله: (خبير بنو لهب إلخ) المعنى أن بني لهب عالمون بالزجر والعيافة فلا تلغ مقالة رجل لهبيّ إذا زجر وعاف حين يمر عليه الطير وزجر الطير بالزاي فالجيم فالراء عيافته، وهي كما في القاموس أن تعتبر بأسمائها ومساقطها وأنوائها فتسعد أو تتشاءم.

= يذم بهما الزمان الذي هذه حالته، فكأنه قال: زمان ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه، فزمان مبتدأ وما بعده صفة له وغيره خبره، ثم حذف المبتدأ مع صفته وجعل إظهار الهاء مؤذناً بالمحذوف، فصار بعد الحذف والإظهار:

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن

ذكر هذه تمثيلاً للاكتفاء في باب المبتدأ والخبر لا استشهاداً به لأن أبا نواس وأمثاله لا يحتج بهم. قوله: (بالهم) حال أي ينقضي مشوباً بالهم.

(١) قاله رجل من الطائيين. وهو من الطويل. قوله خبير مبتدأ، والخبير بالشيء العالم به. وبنو لهب بكسر اللام وسكون الهاء حي من الأزد وهم أزجر قوم، وهو فاعل خبير سد مسد الخبر. وفيه الشاهد حيث سد مسده من غير اعتماد على استفهام أو نفي، وهذا قبيح عند سيبويه وسائغ عند الكوفيين قيل سيبويه معهم والصحيح خلافه. فإن قلت: خبير نكرة فكيف وقع مبتدأ؟ **قلت**: هو عامل فيما بعده وقد عدوه من جملة المخصصات. وملغياً من الإلغاء يقال: ألغيت كلامه إذا عددته ساقطاً. واللهبي نسبة إلى بني لهب. والمعنى: أن بني لهب عالمون بالزجر والعيافة، فلا تلغ كلام رجل لهبي إذا زجر أو عاف حين يمر عليه الطير.

لجواز كون الوصف خبراً مقدماً على حد: ﴿وَالْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [سورة التحريم، الآية: ٤] وقوله:

هن صديق للذي لم يشب

(والثَّانِي مُبْتَدَأ) مؤخر (وَذَا الْوَصْفُ) المذكور (خَبَرٌ) عنه مقدم (إنْ فِي سِوى الْإِفْرَادِ) وهو التثنية والجمع (طِبقاً اسْتقر) أي استقر الوصف مطابقاً للمرفوع بعده، نحو: أقائمان الزيدان، وأقائمون الزيدون، ولا يجوز أن يكون الوصف في هذه الحالة مبتدأ وما بعده فاعلاً أغنى عن الخبر إلا على لغة أكلوني البراغيث، فإن تطابقا في الإفراد جاز الأمران نحو: أقائم زيد وما

قوله: (على حد إلخ) جواب عما يقال: كيف أخبر عن الجمع بالمفرد. **وحاصله**: أنه على طريقة الآية وتوجيهها أن ظهير على وزن المصدر كصهيل ونهيق والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فكذا ما يوازنه كذا قالوا. وفيه أنه يقتضي استواء المذكر والمؤنث في فعيل سواء كان بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول، فينافي ما قالوه من أن محل استوائهما فيه إذا كان بمعنى مفعول. ويمكن التوفيق بأن هذا شرط لقياسية الاستواء، فلا ينافي سماعه في فعيل بمعنى فاعل لكونه على وزن المصدر فتكون موازنة نكتة السماع لا علامة الجواز باطراد، فاحفظه فإنه نفيس. قوله: (والثاني مبتدأ) بإبدال الهمزة ألفاً ثم حذفها لالتقاء الساكنين. قوله: (وهو التثنية والجمع) أي سواء كان جمع تصحيح أو جمع تكسير وقيل جمع التكسير كالمفرد. قوله: (مطابقاً) أشار به إلى أن الطبق بمعنى المطابق كالمثل والشبه بمعنى المماثل والمشابه، وأنه حال من فاعل استقر وليس الطبق مصدراً بمعنى المطابقة حتى يرد أن حالية المصدر سماعية وحتى يقال الأولى جعله تمييزاً محولاً عن فاعل استقر أي استقر طبقه أي مطابقته، فما ذكره البعض تبعاً للمعرب غير صحيح فلا تغفل. قوله: (فإن تطابقا في الإفراد) مثل ذلك ما إذا كان الوصف يستوي فيه المفرد وغيره نحو: أجنب زيد أو الزيدان أو الزيدون.

قوله: (جاز الأمران) لكن الأرجح الأول وهو كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلاً، لأن الوصف عدم التقديم والتأخير بل يتعين في صورتين لمانع فيهما من الثاني وهما: أحاضر القاضي امرأة ونحو: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [سورة مريم، الآية: ٤٦] بناء على الظاهر من عدم تقدير متعلق للجار والمجرور، والمانع من الثاني في الصورة الأولى لزوم عدم تطابق المبتدأ والخبر، وفي الثانية[1] لزوم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وهو أنت، وقد يتعين الابتداء لمانع من الفاعلية نحو: أفي داره زيد إذ يلزم على الفاعلية عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. وأما أفي داره قيام زيد فمنعه الكوفيون مطلقاً: أما على الفاعلية فلما مر، وأما على الابتداء فلأن الضمير

---

(١) قوله: (وفي الثانية) قال الدماميني: ويرده ﴿وَفِي النَّارِ هُمْ خَٰلِدُونَ﴾ [سورة التوبة، الآية: ١٧] والتوسع في الظرف مشهور وقوله واعلم إن نظرت لكون الجمع لمذكر أو مؤنث كثرت اهـ.

ذاهبة هند (وَرَفَعُوا) أي العرب (مُبْتَدأً بِالابتِدَاء) وهو الاهتمام بالاسم وجعله مقدماً ليسند إليه فهو أمر معنوي ....

لم يعد على المبتدأ بل على ما أضيف إليه المبتدأ والمستحق للتقديم هو المبتدأ. وأجازه البصريون على الابتداء للسماع، ولأن ما هو من تمام مستحق التقديم مستحق للتقديم، ثم جواز الوجهين في نحو: أقائم أنت مذهب البصريين. وأوجب الكوفيون ابتدائية الضمير ووافقهم ابن الحاجب، واحتجوا بأن الضمير المرتفع بالفعل لا ينفصل عنه لا يقال قام أنا، ويجاب بأنه إنما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه لأنه يكون معه مستتراً بخلافة مع الفعل فإنه يكون بارزاً كقمت وقمت ولأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فاحتمل معه الفصل، ولأن مرفوع الوصف سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل كذا في المغني. واعلم أن صور المطابقة وعدمها تسع بالفوقية: ثلاثة في المطابقة وهي: أقائم زيد، أقائمان الزيدان، أقائمون الزيدون، وحكم الأولى جواز الأمرين وحكم الأخيرتين تعين كون الوصف خبراً مقدماً: وست في عدمها: أقائم الزيدان، أقائم الزيدون، أقائمان زيد، أقائمون زيد، أقائمان الزيدون، أقائمون الزيدان. وحكم الأوليين من الست تعين كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلاً. وحكم الأربع الأخيرة الفساد. وإذا فصلت الجمع إلى صحيح ومكسر كانت الصور اثنتي عشرة[1] صورة إذا علمت ما تلوناه عليك ظهر لك أن قول شيخنا والبعض حاصل الصور سبعة بالموحدة قصور. بقي شيء آخر وهو أنه أورد على تجويز كون الثاني مبتدأ مؤخراً أن تأخيره يلبس بالفاعل وقد منعوا تأخيره في زيد قام لذلك. وأجيب بأن اللازم على تأخير المبتدإ في أقائم زيد إجمال لا إلباس بخلاف اللازم على التأخير في زيد قام، ولئن سلم أنه إلباس فليس فيه كبير ضرر لأن الجملة اسمية على كل حال بخلافه في زيد قام فافهم.

قوله: (أي العرب) لو قال: أي سيبويه وموافقوه لكان أحسن لعدم حكم العرب بأن رفع المبتدإ بالابتداء ذكره البعض. ولك أن تقول ليس في عبارته ما يتقضي أنهم حكموا بأن رفع المبتدإ بالابتداء إذ غاية مفادها: أن العرب رفعوا المبتدأ وأن رفعهم إياه حاصل بالابتداء أي بحسب ما فهم سيبويه وموافقوه، ونظير عبارته قولك: رفع العرب الفاعل بالفعل فافهم. قوله: (وهو الاهتمام بالاسم) اعلم أن الابتداء في اللغة الافتتاح، وفي الاصطلاح قيل كون الاسم معرى عن العوامل اللفظية، وقيل جعل الاسم أولاً ليخبر عنه، فقول الشارح الاهتمام بالاسم من باب ذكر لازم المعنى معه، إذ يلزم معنى الابتداء بالاسم في اللغة وفي الاصطلاح الاهتمام به، فعلم أن جعل البعض الاهتمام معنى لغوياً للابتداء تخليط. ثم قيل: إن الاهتمام والجعل من أوصاف الشخص المهتم والجاعل لا الكلمة والابتداء وصف لها لأن معناه كونها مبتدأ بها ويمكن أن يجاب بأن الاهتمام والجعل في كلامه مصدران للمنبي للمجهول. قوله: (ليسند إليه) لا يشمل ابتداء الوصف المستغنى

---

(١) قوله: (اثنتي عشرة) بل ست عشرة تأمل اهـ.

(كَذَاكَ رَفعُ خَبرٍ بالمبْتدَأ) وحده. قال سيبويه: فأما الذي بنى عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء. وقيل: رافع الجزأين هو الابتداء لأنه اقتضاهما، ونظير ذلك: أن معنى التشبيه في كأن لما اقتضى مشبهاً ومشبهاً به كانت عاملة فيهما. وضعف بأن أقوى العوامل لا يعمل رفعين بدون اتباع، فما ليس أقوى أولى أن لا يعمل ذلك. وذهب المبرد إلى أن الابتداء رافع للمبتدأ وهما رافعان للخبر وهو قول بما لا نظير له. وذهب الكوفيون إلى أنهما مترافعان وهذا الخلاف لفظي. ....

بمرفوعه عن الخبر لعدم إسناد شيء إليه لأنه مسند فلو قال للإسناد لكان أولى. قوله: (كذاك) أي كرفع المبتدأ بالابتداء رفع الخبر بالمبتدأ في الانتساب إليهم، فكذلك خبر مقدم ورفع مبتدأ مؤخر وبالمبتدأ ظرف لغو متعلق برفع، ويحتمل أن كذاك حال وما بعده مبتدأ وخبر والأول أقرب.

قوله: (**فأما الذي إلخ**) أي المبتدأ الذي والضمير المنفصل الأول للشيء والثاني للذي وأشار به إلى أن الخبر عين المبتدأ في المعنى أي بحسب الـ:ما صدق لا المفهوم على ما سيأتي تفصيله، وقوله: فإن المنبي عليه أي فإن الشيء المبني عليه أي على ذلك الذي بنى عليه شيء، وقوله كما ارتفع هو أي ذلك الذي بنى عليه شيء. واعترض القول برفع المبتدأ للخبر بأن المبتدأ عين الخبر في المعنى فيلزم رفع الشيء نفسه، وبأن المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو القائم أبوه ضاحك فيلزم رفع العامل الواحد معمولين بغير اتباع ولا نظير له وبأنه قد يكون جامداً كزيد، والعامل إذا كان غير متصرف لا يجوز تقديم معموله عليه، والمبتدأ ولو جامداً يجوز تقديم خبره عليه. وأجيب عن الأول بأن الخبر عين المبتدأ في الـ:ما صدق فقط أما في المفهوم فمختلفان على أن اختلاف اللفظ يكفي. وعن الثاني بأن جهة طلبه للفاعل مخالفة لجهة طلبه للخبر. وعن الثالث بأن ما ذكر فيه إنما هو في العامل المحمول على الفعل والمبتدأ ليس عمله في الخبر بالحمل على الفعل بل بالأصالة.

قوله: (**لأنه اقتضاهما**) أي استلزمهما لأن الابتداء يستلزم مبتدأ والمبتدأ يسلزم خبراً أو ما يسد مسده. قوله: (**ونظير ذلك إلخ**) في التنظير نظر إذ العامل في النظير لفظ كأن لا التشبيه المقتضى لما ذكر بخلاف ما نحن فيه، وأيضاً العملان في النظير مختلفان وفيما نحن فيه متحدان. قوله: (**وضعف إلخ**) اعترض بأن من العوامل اللفظية ما يعمل رفعين بدون اتباع وهو المبتدأ المتعدد الخبر. وأجيب بأن الخبر المتعدد في المعنى متحد وهو لا يظهر في نحو زيد عالم شجاع، إلا أن يقال: هو في تأويل زيد متصف بالعمل والشجاعة. قوله: (**بأن أقوى العوامل**) وهو الفعل. قوله: (**وهو قول بما لا نظير له**) أي من اجتماع عاملين على معمول واحد. وأجيب بأن العالم عنده مجموع الأمرين لا كل منهما فالعامل واحد قاله الدماميني. قوله: (**مترافعان**) أي رفع كل منهما الآخر، لطلب كل منهما صاحبه قياساً على عمل كل من اسم الشرط والفعل المجزوم به في صاحبه نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [سورة الإسراء، الآية: ١١٠] وقد يفرق باتحاد العمل في المقيس واختلافه في المقيس عليه. قوله: (**لفظي**) أي لا يترتب عليه فائدة ومنعه بعضهم بأنك إذا قلت زيد قائم وعمرو

(وَٱلْخَبَرُ ٱلْجُزْءُ ٱلْمُتِمُّ ٱلْفَائِدَهْ) مع مبتدأ غير الوصف المذكور بدلالة المقام والتمثيل بقوله: (كَاللهُ بَرٌّ وٱلْأَيَادِي شَاهِدَهْ) ....

جالس وأردت جعله من عطف المفردات يكون صحيحاً عن القول بأن العامل في الجزأين الابتداء بخلافه على بقية الأقوال للزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين. قوله: (والخبر إلخ) لم يكتف بالإشارة بقوله وعاذر خبر إلى تعريفه كما اكتفى بالإشارة في المبتدأ اهتماماً بمحط الفائدة وتوطئة إلى تقسيمه إلى مفرد وجملة سم.

قوله: (المتم الفائدة) أي المحصل لها فلا اعتراض[١] باقتضاء كلامه حصولها قبله بالمسند والمسند إليه، وإنما هو متم لها أي زيادة فيها فلا يصدق الحد إلا بالفضلة، والمراد المتم الفائدة ولو بواسطة شيء يتعلق به فدخل نحو: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [سورة النمل، الآية: ٥٥] وأورد أن التعريف غير جامع لخروج خبر المبتدأ الثاني في نحو قولك: زيد أبوه قائم إذ لا يحصل به مع مبتدئه فائدة إذ الجملة الواقعة خبراً غير مقصود إسنادها بالذات، ولذلك قالوا: إن النسبة فيها من قبيل النسبة التقييدية لا التامة، فمعنى زيد أبوه قائم زيد قائم الأب، وأيضاً لا بد في إفادة هذه الجملة من تقدم المرجع وغير مانع لشموله نحو يضرب في قولك زيد يضرب أبوه لحصول الفائدة به مع مبتدئه مع كونه ليس خبراً بل جزء خبر. وأجيب عن الأول بأن المراد المتم الفائدة ولو بحسب الأصل. والجملة الواقعة خبراً خبرها قبل جعلها خبراً كذلك، ومن حيث نفس الإسناد وتوقف الإفادة على المرجع من حيث الضمير. وعن الثاني بأن المراد الفائدة المطلوبة والفائدة التي أفادها يضرب وحده غير الفائدة المطلوبة التي يفيدها جملة يضرب أبوه. واعلم أنه استشكل وقوع الاستدراك خبراً في نحو: زيد وإن كثر ماله لكنه بخيل مع وقوعه في كلامهم، وخرجه بعضهم على أن الاستدراك خبر عن المبتدإ مقيداً بالغاية، وبعضهم جعل الخبر محذوفاً والاستدراك منه كذا في الشهاب على البيضاوي. قوله: (مع مبتدأ) خرج به فاعل الفعل ونائبه، وقوله غير الموصوف المذكور خرج به فاعل الوصف المذكور ونائبه، فقول الشارح بعد فلا يرد الفاعل أي فاعل الفعل وفاعل الوصف على التوزيع، وما قاله البعض من أنه لو قيل بدل قولهم خرج الفاعل نائبه وخرج الفعل لكان حسناً لأنه الذي يلتبس بالخبر من جهة كون كل حديثاً عن غيره مدفوع بأن الفاعل يلتبس أيضاً بالخبر من جهة كون كل اسماً ملازم الرفع متأخراً عن مصاحبه من مبتدإ أو فعل.

قوله: (بدلالة المقام) راجع لكل من قوله مع مبتدإ وقوله غير الوصف المذكور، أما في الأول فلدلالة قوله مبتدأ زيد إلخ على أن الخبر لا يصاحب إلا المبتدأ وأما في الثاني فلدلالة قوله أغنى على أن الوصف لا خبر له. قوله: (كالله بر) أي محسن والأيادي جمع أيد جمع يد بمعنى النعمة

---

(١) قوله: (فلا اعتراض إلخ) لا ورود له بعد تفسير أقوى العوامل بالفعل، نعم لو فسر بالعامل اللفظي ورد اهـ.

فلا يرد الفاعل ونحوه (وَمُفْرَداً يَأْتِي) الخبر وهو الأصل. والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة كبرّ وشاهدة (وَيَأْتِي جُمَلَهْ) وهي فعل مع فاعله، نحو: زيد قام وزيد قام أبوه، أو مبتدأ مع خبره نحو: زيد أبوه قائم. ويشترط في الجملة أن تكون (حَاوِيَةً مَعْنَى) المبتدإ (ٱلَّذِي سِيقَتْ) خبراً (لَهْ) ليحصل الربط، وذلك بأن يكون فيها ضميره لفظاً كما مثل، ....

مجازاً. قوله: (فلا يرد الفاعل ونحوه) يعني نائب الفاعل. قوله: (ومفرداً) حال من فاعل يأتي. قوله: (وهو الأصل) أي الغالب أو السابق لأنه جزء الجملة والجزء سابق على الكل. قوله: (ويأتي جملة) لم يقل وظرفاً وجاراً ومجروراً لما سيفيده كلامه من أنهما لا يخرجان عن المفرد والجملة. واعلم أن الجملة أعم من الكلام لأنه لا يشترط أن يكون إسنادها مقصوداً لذاته بخلاف الكلام وقيل ترادفه. قوله: (وهي فعل مع فاعله) لو قال كالفعل مع فاعله إلخ لكان أحسن ليدخل اسم الفعل مع فاعله نحو العقيق هيهات، والفعل مع نائب الفاعل نحو زيد ضرب، وكان مع اسمها وخبرها وإن كذلك، ولا فرق في الجملة بين أن تكون خبرية أو إنشائية على الصحيح بخلاف النعت فلا يصح بالإنشائية، والفرق أن الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب ولا يميز له إلا بما هو معلوم عنده قبل الخطاب والإنشائية ليست كذلك لأن مدلولها لا يحصل إلا بها لكن إذا وقعت الجملة الإنشائية خبراً طلباً كانت أو غيره لم تكن خبريتها عن المبتدإ باعتبار نفس معناها لقيامه بالطالب والمنشىء لا بالمبتدأ بل باعتبار تعلق معناها بالمبتدإ فإذا قلت: زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حالاً من أحوال زيد إلا باعتبار تعلقه به، وبهذا الاعتبار كانت الجملة خبراً عنه فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه أو مستحق لأن يطلب ضربه، وبه أيضاً صح احتمال الكلام للصدق والكذب. هذا خلاصة ما نقله الدماميني عن بعض المتأخرين وقال هو في غاية الحسن.

قوله: (وزيد قام أبوه) قال الدماميني: بعض المحققين على أنه لا إسناد للجملة من حيث هي جملة إلى زيد بل القيام في نفسه مسند إلى الأب ومع تقييده مسند إلى زيد، وأما المجموع المركب من الأب والقيام والنسبة الحكمية بينهما فلم يسند إلى زيد ولذلك يؤوّلون زيد قام أبوه بأنه قائم الأب، وقولهم الخبر الجملة بأسرها توسع اهـ. قوله: (حاوية معنى الذي إلخ) أي مشتملة على ما يدل على معنى المبتدإ. قوله: (وذلك) أي احتواؤها على معنى المبتدإ. قوله: (بأن يكون فيها ضميره) يشمل ضميره الذي عطف هو أو ملابسه على شيء في الجملة بالواو وخاصة لأنها لمطلق الجمع، فالاسمان معها أو الأسماء كمثنى أو جمع فيه ضمير نحو: زيد قام عمرو وهو أو وأبوه والذي في نعت أو بيان شيء فيها نحو: زيد ضربت رجلاً يحبه أو ضربت عمراً أخاه فإن قدرت أخاه بدلاً امتنعت المسألة بناء على المشهور أن عامل البدل ليس عامل المبدل منه بل مقدر فكان الضمير من جملة أخرى، ومن ثم امتنع حسن الجارية الجارية أعجبتني هو لأن هو بدل اشتمال.

فائدة: قد يكون الضمير الذي في الجملة لغير المبتدأ ويحصل به الربط لقيامه قيام ظاهر مضاف لضمير المتبدأ كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾ [سورة البقرة،

ي منوان منه، أو خلف عن ضميره كقولها: زوجي المس مسّ
: أل عوض عن الضمير، والأصل مسه مس أرنب وريحه ريح
ة من البصريين وجعلوا منه ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ
ورة النازعات، الآية: ٤٠] أي مأواه، والصحيح أن الضمير
ي المأوى له، وإلا لزم جواز نحو: زيد الأب قائم وهو فاسد،
ىٰ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٢٦] أو إعادته بلفظه

كالكسائي الأصل يتربص أزواجهم فجيء بالنون مكان الأزواج
أن النون لا تضاف كسائر الضمائر، وحصل الربط بالمضير القائم
المبتدأ. وقيل يقدر أزواج قبل الذين وقيل يقدر أزواجهم قبل
ربصن كذا في المغني.

قراءة ابن عامر في سورة الحديد: ﴿وكلٌ وعد الله الحسنى﴾ وهي
منع البصريين حذف الضمير العائد على لفظ كل إذا كان مبتدأ.
ـوذ قراءة ابن عامر. وسلك الأدب ابن أبي الربيع فقال جاء في
ة ابن عامر. وحكى الصفار عن الكسائي والفراء إجازة ذلك اهـ.
برفع كل في سورة النساء بل بنصبه كالجماعة مناسبة للفعلية قبله
منا كعصا مكيال أو ميزان، وتقلب ألفه ياء أيضاً في التثنية كذا في
غ الابتداء به الوصف المقدر أي منوان منه. قوله: (زوجي إلخ)
ذلك عن لين بشرته وطيب رائحته والزرنب نوع من الطيب، وقيل
.

زيد الأب قائم) قال سم: جواز ذلك لازم على الصحيح أيضاً. لا
جوزون مثل هذا التركيب ومحل ما ذهبوا إليه من تقدير له أو منه
صريح به لأنا نقول: للكوفيين أيضاً أن يقولوا بنظير ذلك. قوله:
لزيد وأن زيداً القائم مع أنه ابن والقائم أبوه. قوله: (أو كان فيها
ن في قوله بأن يكون فيها ضميره إلخ، ولو قال أو إشارة إليه إلخ
س التقوى) أي على قراءة من رفع لباس وأن ذلك مبتدأ إما على
ي سبعية أيضاً أو الرفع على أنه بدل أوعطف بيان أو نعت كما
جماعة بناء على أن النعت قد يكون أعرف من المنعوت فالخبر
لا يختص ذلك بمواقع التفخيم وإن كان فيها أكثر لأن وضع الظاهر

نحو: ﴿الْحَاقَّةُ ۝١ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [سورة الحاقة، الآية: ١] قال أبو الحسن: أو بمعناه نحو: زيد جاءني أبو عبد الله إذا كان أبو عبد الله كنية له، أو كان فيها عموم يشمله نحو: زيد نعم الرجل. وقوله:

فأما القتالُ لا قتال لديكُمُ[١]

كذا قالوه وفيه نظر لاستلزامه جواز زيد مات الناس وخالد لا رجل في الدار، وهو غير جائز، فالأولى أن يخرّج المثال على ما قاله أبو الحسن بناء على صحته، وعلى أن أل في فاعل نعم للعهد لا للجنس، أو وقع بعدها جملة مشتملة على ضميره بشرط كونها إما معطوفة بالفاء نحو: زيد مات عمرو فورثه، وقوله:

موضع المضمر قياسي وإن لم يكن باللفظ الأول ذكره البعض. قوله: (ما الحاقة) ما للاستفهام التفخيمي مبتدأ ثان خبره ما بعده وسوّغ الابتداء بها عمومها على أنها معرفة عند ابن كيسان كما تقدم. قوله: (بمعناه) أي حال كون الإعادة ملتبسة بمعناه لا بلفظه الأول. قوله: (نحو زيد نعم الرجل) أي بناء على الأصح أن أل للجنس المستغرق لا للعهد، ومثله نعم الرجل زيد على القول بأن زيد مبتدأ خبره الجملة قبله وأن أل للجنس المستغرق لا للعهد. قوله: (وهو غير جائز) قد يقال: لا مانع من التزام جوازه أخذاً من هذا الكلام. اللهم إلا أن يكونوا صرحوا بامتناعه أفاده سم.

قوله: (أن يخرّج المثال) أي زيد نعم الرجل هذا هو الظاهر أي ويخرّج البيت على أنه من إعادة المبتدإ بلفظه بناء على إرادة الجنس في المبتدإ واسم لا. قوله: (بناء على صحته) أي صحة ما قاله أبو الحسن وإنما قال ذلك لمخالفة الجمهور له. قوله: (وعلى أن أل) أي وبناء على أن أل. قوله: (لا للجنس) أو للجنس ويراد بالجنس زيد مبالغة. قوله: (أو وقع بعدها إلخ) زاد في المغني عكس ذلك وهو أن تعطف على جملة مشتملة على ضمير المبتدإ جملة أخرى خالية منه بالفاء نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [سورة الحج، الآية: ٦٣]. قوله: (إما معطوفة إلخ) التحقيق أن الخبر مجموع الجملتين المتعاطفتين بالفاء أو الواو لا المعطوف عليها فقط فالرابط حينئذٍ الضمير. وانظر هل يقال مثل ذلك في نحو زيد يقوم عمرو إن قام الظاهر نعم.

---

(١) تمامه:

وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

وقبله:

فَضَحْتُمْ قُرَيْشًا بِالْفِرَارِ وَأَنْتُمُ قَمُدُّونَ سُودَانٌ عِظَامُ الْمَنَاكِبِ

وهما من الطويل. قال أبو الفرج: هذا مما هجي به قديماً بنو أسدين أبي العيص بن أمية بن عبد شمس، وعراض المواكب بالعين المهملة والضاد المعجمة أي في شقها وناحيتها. وقد صحفه من يقول جمع عرصة الدار. والمواكب جمع موكب وهم القوم الركوب على الإبل للزينة وكذلك جماعة الفرسان. وقمدون جمع قمد بضم القاف والميم وتشديد الدال وهو القوي الشديد، والشاهد في قوله لا قتال حيث حذف منه الفاء التي تدخل بعد أما كما في: من يفعل الحسنات الله يشكرها وهو خبز لقوله القتال. وسيراً نصب على المصدر على تقدير تسيرون سيراً.

وَإِنْسَانُ عَيْنِي يحسِرُ المَاءُ تَارَةً ... فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يجُمّ فَيَغْرَقُ[1]

قال هشام: أو الواو نحو: زيد ماتت هند وورثها. وأما شرطاً مدلولاً على جوابه بالخبر نحو: زيد يقوم عمرو إن قام (وَإِنْ تَكُنْ) الجملة الواقعة خبراً عن المبتدإ ....

قوله: (يحسر) بضم السين أي ينكشف ويأتي متعدياً أيضاً فيقال حسره أي كشفه. ويجم بضم الجيم وكسرها أي يكثر ويتراكم، شمني.

قوله: (أو الواو) أي بناء على أن الواو للجمع في الجمل أيضاً. ورده في المغني. بجواز هذان قائم وقاعد دون يقوم ويقعد. وفي كلام الرضي أو ثم فإنه قال: الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدإ والصفة والصلة إذا عطفت نجملة أخرى متعلقة بها معنى يكون مضمونها بعد مضمون الأولى بتراخ أو تعقب أو مقارناً جاز تجريد إحدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في أختها التي هي كجزئها سواء كان مضمون الأولى سبباً لمضمون الثانية كما في مثال الذباب أولا كما تقول الذي جاء فغربت الشمس زيد، لأن المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد، وتقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد لأن المعنى الذي تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد. وتقول الذي تزول الجبال ولا يزول أنا إذ المعنى الذي تقترن عدم زواله بزوال الجبال أنا، فههنا تتساوى الواو والفاء وثمّ من جهة التعلق المعنوي وهو البعدية والاقتران المعلوم من قرينة الحال. بخلاف قولك الذي قام وقعدت هند أنا فإنه لا يجوز لعدم التعلق المعنوي وهو الاقتران إذ لا دليل عليه، ولو وجد الدليل لجاز كما تقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحال أنا اهـ. وأقرّه الدماميني إلا أنه نظر في قصر التعلق المعنوي في الواو على الاقتران إذ قد تقوم القرينة فيها على التعقيب أو التراخي كما تقول الذي قام وقعدت هند بعقب تلك الحال أو بتراخ عنها أنا.

قوله: (وإن تكن إياه معنى إلخ) قال يس قال الناظم في شرح التسهيل: الجملة المتحدة بالمبتدإ معنى كل جملة مخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام ومنه ضمير الشأن اهـ. وبه يسقط الاعتراض المشهور بأنه إن أريد بكون الجملة نفس المبتدإ الاتحاد في الـ:ما صدق ولو باعتبار قصد المتكلم دون الوضع فكل مبتدأ وخبر كذلك أو في المفهوم فباطل لأنه يؤدي إلى إلغاء الحمل اهـ. وهذا يدل على أن المراد بالشأن القصة والحديث، وأن المراد بخبره لفظ الجملة كما

---

(١) قاله ذو الرمة غيلان، وهو من قصيدة من الطويل، وإنسان عيني إضافي مبتدأ وهو المثال الذي يرى في السواد، وخبره يحسر الماء أي يكشف بالحاء المهملة. وتارة نصب على المصدر. قوله: (فيبدو) جملة خبر بعد خبر، وفيه الشاهد حيث وقع الجملتان خبراً ولا رابط إلا في الجملة الأخيرة وهو الضمير الذي في فيبدو، وذلك لأن الجملة عطفت على الأخرى، بالفاء التي هي للسببية فتنزلتا منزلة الشرط والجزاء فاكتفى بضمير واحد كما يكتفي في جملتي الشرط والجزاء نحو: إن جاء زيد جاء عمرو فأكرمه، وفي العطف بالواو نحو: زيد يقوم بكرو يغضب خلاف، وتارات جمع تارة. ويجم بالجيم من الجموم وهو الكثرة، وهو خبر مبتدأ محذوف أي هو يجم. وفيغرق عطف عليه.

(إِيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَىٰ بِهَا) عن الرابط (كَنُطْقِي ٱللهُ حَسْبِيَ وكَفَى) فنطقي: مبتدأ، وجملة الله حسبي: خبر عنه، ولا رابط فيها لأنها نفس المبتدأ في المعنى. والمراد بالنطق المنطوق، ومنه قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [سورة يونس، الآية: ١٠] وقوله عليه الصلاة والسلام: (**أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ**) (وَ) الخبر (الْمُفْرَدُ الْجَامِدُ) منه (فَارِغٌ) من ضمير المبتدأ خلافاً للكوفيين (وَإِنْ يُشْتَقَّ) المفرد بمعنى يصاغ من المصدر ليدل على

في منطوقي الله حسبي لا أن المراد بالشأن الحالة والصفة، وبخبره مضمون الجملة وإن نقله البعض عن البهوتي وأقره، ومما يؤيد ذلك قولهم خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة إذ لو لم يكن المراد بالشأن القصة والحديث بل الحالة والصفة لصح الإخبار عنه بالمفرد بأن يقال هو الأحدية مثلاً فتنبه. قوله: (اكتفى) أي المبتدأ بها والمعنى أنه لا ضمير فيها لا أنه مستثنى عنه مع إمكان الإتيان به. قوله: (كنطقي الله حسبي) الحكم على الخبر في هذا المثال ونحوه بأنه جملة إنما هو بحسب الظاهر، أما في الحقيقة فمفرد كما قاله المرادي لأن المقصود بالجملة لفظها، فالمعنى منطوقي هذا اللفظ. والمراد بالنطق المنطوق والإضافة في نطقي للعهد. قوله: (وكفى) فاعله ضمير مستتر وهو من باب الحذف والإيصال والأصل وكفي به حسيباً لأن الأكثر في فاعل كفى أن يجرّ بالباء الزائدة اهـ. خالد مع زيادة. قوله: (وآخر دعواهم) أي دعائهم قال البعض كغيره أن مخففة من الثقيلة اهـ. وهو غير مناسب لجعل الشارح الآية من الإخبار بجملة هي عين المبتدأ في المعنى لأن الخبر حينئذٍ مفرد لتأولها مع معموليها بمصدر وجعلها تفسيريه يمنعه أن التفسيرية يشترط كونها بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه لأنها هنا بعد مفرد فتأمل.

قوله: (منه) قدره للإشارة إلى أن الجامد مبتدأ ثان خبره فارغ والجملة خبر المفرد والرابط محذوف تقديره منه، وإنما فعل ذلك لئلا يعود الضمير في قوله وإن يشتق للموصوف بدون صفته على تقدير جعل الجامد صفة لأنه خلاف المتبادر وإن كان جائزاً عند القرينة وهي هنا استحالة كون الجامد مشتقاً. وفيه أن جعل الجامد مبتدأ ثانياً بتقدير الرابط خلاف المتبادر أيضاً إلا أن يقال: تقدير الرابط كثير بخلاف إرجاع الضمير إلى الموصوف بدون صفته بل جعله الشاطبي خطأ مستدلاً بقول سيبويه وغيره من النحاة: الموصوف والصفة بمنزلة الاسم الواحد وإن نوزع في التخطئة. قوله: (فارغ) أي على الصحيح خلافاً للكوفيين في قولهم بتحمله الضمير ومحل الخلاف الجامد الذي ليس في تأويل المشتق، أما هو كأسد بمعنى شجاع فمتحمل اتفاقاً، والمناطقة يوجبون تأويل الجامد المحض بالمشتق في نحو هذا زيد لأن الجزئي الحقيقي لا يكون محمولاً عندهم أصلاً، فلا بد من تأويله بمعنىً كلي وإن كان في الواقع منحصراً في شخص، فيؤول زيد في نحو هذا زيد بصاحب هذا الاسم حتى عند من لا يشترط في الخبر أن يكون مشتقاً كذا في شرح الجامع. وقوله: والمناطقة أي جمهورهم وإلا فمنهم من لا يوجب ذلك لتجويزه حمل الجزئي الحقيقي.

قوله: (بمعنى يصاغ من المصدر إلخ) هذا هو المشتق بالمعنى الأخص وهو المراد هنا، أما

متصف به كما صرح به في شرح التسهيل (فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ) فيه يرجع إلى المبتدأ. والمشتق بالمعنى المذكور هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل. وأما أسماء الآلة والزمان والمكان فليست مشتقة بالمعنى المذكور فهي من الجوامد وهو اصطلاح.

تنبيهان: الأول: في معنى المشتق ما أول به نحو: زيد أسد أي شجاع، وعمرو تميمي أي منتسب إلى تميم، وبكر ذو مال أي صاحب مال. ....

المشتق بالمعنى الأعم فهو ما أخذ من المصدر للدلالة على ذات وحدث وهو بهذا المعنى يتناول أسماء الزمان والمكان والآلة فلا تصح إرادته هنا لخلو الثلاثة المذكورة من الضمير. والمراد بالمصدر ما يشمل المستعمل والمقدر ليدخل نحو ربعة من الصفات التي أهملت مصادرها. واستظهر بعضهم أن نحو ربعة ليس مشتقاً أصلاً بل أجرى مجرى المشتق لكونه بمعناه كما قاله المصنف في نحو شمردل بمعنى طويل. قوله: (فهو ذو ضمير) أي واحد. نعم أن تعدد المشتق وجعل الخبر المجموع نحو: الرمان حلو حامض ففيه خلاف: قيل إنه واحد تحمله معنى المجموع المجعول خبراً وهو مز لأنه لا يجوز خلو الخبرين من الضمير لئلا تنتقض قاعدة المشتق ولا انفراد أحدهما به لأنه ليس أولى من الآخر، ولا أن يكون فيهما ضمير واحد لأن عاملين لا يعملان في معمول واحد، ولا أن يكون فيهما ضميران لأنه يصير التقدير كله حلو وكله حامض وهو خلاف الغرض، وقيل واحد مستتر في الأول لأنه الخبر في الحقيقة والثاني كالصفة والتقدير: الرمان حلو فيه حموضة. وقال الفارسي: واحد مستتر في الثاني لأن الأول بمنزلة الجزء من الثاني، والثاني هو تمام الخبر. وقال أبو حيان. اثنان تحملهما جزءا الخبر ولا يلزم أن يكون كل منهما خبراً على حدته لأن المعنى أنه ذو طعم بين الحلاوة والحموضة الصرفتين، قال أبو حيان: وتظهر ثمرة الخلاف إذا جاء بعدهما اسم ظاهر نحو: هذا البستان حلو حامض رمانه. فإن قلنا لا يتحمل إلا أحدهما تعين أن يكون الرمان مرفوعاً به، وإن قلنا، يتحمل كل كان من باب التنازع كذا في الهمع، ومحل كون الخبر المشتق ذا ضمير إذا لم يرفع الظاهر وإلا كان فارغاً لأنه لا يرفع فاعلين نحو: زيد قائم أبوه. قوله: (مستكن) أي وجوباً إلا لعارض يقتضي البروز كالحصر في نحو: زيد ما قائم إلا هو، والجريان على غير من هوله في نحو: زيد عمرو ضاربه هو، ومذهب سيبويه جواز الإبراز كما يؤخذ من تجويزه في نحو: مررت برجل مكرمك هو أن يكون فاعلاً وتوكيداً للضمير المستتر.

قوله: (يرجع إلى المبتدأ) الظاهر أن المراد إلى مبتدأ ذلك الخبر. وأورد عليه أنه قد يرجع إلى غيره في نحو: زيد عمرو ضاربه هو، وأجيب بأن كلامه جرى على الغالب. وسينبه على خلاف الغالب بقوله وأبرزنه إلخ. وأجاب شيخنا بأن فرض كلام الناظم في المستكن فلهذا قال الشارح يرجع إلى المبتدأ والضمير في المثال المذكور بارز، وهذا جواب وجيه كما لا يخفي على نبيه فالبعض الذي شنع عليه هو الأحق بالتشنيع والأجدر باللوم والتقريع. لا يقال: جوابه وإن دفع إيراد المثال المذكور لا يدفع إيراد نحو زيد هند ضاربها لأن الضمير في الخبر مستتر مع رجوعه إلى غير

ففي هذه الأخبار ضمير المبتدإ. **الثاني**: يتعين في الضمير المرفوع بالوصف أن يكون مستتراً أو منفصلاً ولا يجوز أن يكون بارزاً متصلاً، فألف قائمان وواو قائمون من قولك: الزيدان قائمان والزيدون قائمون ليستا بضميرين كما هما في يقومان ويقومون، بل حرفا تثنية وجمع وعلامتا إعراب (**وَأَبرِزَنْهُ**) أي الضمير المذكور (**مُطلَقاً**) أي وإن أمن اللبس (**حَيْثُ تَلاَ**) الخبر (**ما**) أي مبتدأ (**لَيْسَ مَعْنَاهُ**) أي معنى الخبر (**لَهُ**) أي لذلك المبتدإ (**مُحَصَّلاً**) مثاله عند خوف اللبس أن تقول عند إرادة الأخبار بضاربية زيد ومضروبية عمرو زيد عمرو ضاربه هو، فضاربه خبر عن عمرو ومعناه هو الضاربية لزيد، وبإبراز الضمير علم ذلك ولو استتر آذن التركيب بعكس المعنى. ومثال ما أمن فيه اللبس زيد هند ضاربها هو وهند زيد ضاربته هي فيجب الإبراز أيضاً لجريان الخبر على غير من هو له. وقال الكوفيون: لا يجب الإبراز حينئذٍ ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب واستدلوا لذلك بقوله:

مبتدئه لأنا نقول: المتن جار على مذهب البصريين من وجوب إبراز الضمير إذا جرى الخبر على غير من هو له مطلقاً، وحينئذٍ لا يصح هذا المثال فلا يرد أصلاً فافهم. قوله: (**ففي هذه الأخبار ضمير المبتدأ**) ويرتفع بها الظاهر إذا جرت على غير من هي له كما يرتفع بالمشتقات نحو: زيد أسد أبوه قاله الفارضي. قوله: (**وأبرزنه**) يوهم كلامه أن وجوب الإبراز خاص بضمير الخبر المفرد مع أنه يجب في الجملة أيضاً نحو زيد عمرو ضربه هو لوجود المحذور فيها أيضاً، وكذا ما احتمل أن يكون مفرداً أو جملة من الظرف والجار والمجرور نحو زيد عمرو في داره هو أو عنده هو، وهل يجوز وضع الظاهر موضعه عند الإيهام؟ قال أبو حيان نعم، وخالفه المرادي. قوله: (**حيث تلا الخبر**) مثله الحال والنعت والصلة كركب عمرو الفرس طارده هو، ومر زيد برجل ضاربه هو، وبكر الفرس الراكبه هو وكذا إذا وقعت الثلاثة جملة فعلية فالفعل كالوصف المفرد في الثلاثة والخبر حكماً وخلافاً كما في الهمع.

قوله: (**مثاله**) أي الإبراز عند خوف اللبس والضمير في صورة الخوف فاعل عن الكل إلا الرضي فإنه قال: تأكيد للضمير المستتر، وفي صورة الأمن فاعل عند البصريين. وجوز الكوفيون كونه فاعلاً وكونه تأكيداً، وتظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع فيقال على تقدير. فاعلية الضمير الهندان الزيدان ضاربتهما هما وعلى تقدير كونه تأكيداً ضاربتاهما هما، ومثل ذلك الجمع المسموع من العرب إفراد الوصف في مثل ذلك إلا في لغة أكلوني البراغيث قاله الدماميني. قوله: (ومثال ما أمن فيه اللبس) قال اللقاني ينبغي أن يخص بظهوره إذا لم يلبس استتارة عموم قوله:

وفي اختيار لا يجيء المنفصل إلخ

قوله: (واستدلوا لذلك إلخ) وجه التمسك به أن قومي مبتدأ أول وذري المجد مبتدأ ثان وبانوها جمع بان من بني يبني خبر الثاني والجملة خبر الأول والهاء عائدة على ذرى المجد والعائد

قَوْمِي ذُرَى المَجدِ بانُوها وَقَدْ عَلِمَت بِكُنهِ ذَلِكَ عَدْنانٌ وقَحْطَانُ[1]

تنبيهان: الأول: من الصور التي يتلو الخبر فيها ما ليس معناه له أن يرفع ظاهراً نحو: زيد قائم أبوه، فالهاء في أبوه هو الضمير الذي كان مستكناً في قائم، ولا ضمير فيه حينئذ لامتناع أن يرفع شيئين ظاهراً ومضمراً. **الثاني**: قد عرفت أنه لا يجب الإبراز في زيد هند ضاربته، ولا هند زيد ضاربها، ولا زيد عمرو ضاربه تريد الإخبار بضاربية عمرو لجريان الخبر على من هو له، بل يتعين الاستتار في هذا الأخير لما يلزم على الإبراز من إيهام ضاربية زيد (وَأَخْبَرُوا بِظَرفِ) نحو: زيد عندك (أَوْ بِحَرْفِ جَرْ) مع مجروره نحو: زيد في الدار (نَاوِينَ) متعلقهما ....

على المبتدأ الأول مستتر في بانوها فقد جرى الخبر على غير من هو له، ولم يبرز الضمير لكون اللبس مأموناً للعلم بأن الذرى مبنية لا بانية، ولو أبرز لقيل على اللغة الفصحي بانيهاهم لأن الوصف كالفعل إذا أسند إلى ظاهر أو ضمير منفصل مثنى أو جمع وجب تجريده من علامتهما وعلى غير الفصحى بانوهاهم. وأجاب البصريون باحتمال أن يكون ذرى المجد معمولاً لوصف محذوف يفسره المذكور والأصل بانون ذرى المجد بانوها. وفيه أن اسم الفاعل هنا بمعنى المضي ومجرد من أل فلا عمل له فلا يفسر عاملاً. وأجيب بأنه لا مانع من أن يراد بالوصف الدوام والاستمرار فيكون بمنزلة الحال في صحة العمل فيفسر عاملاً كما قاله الناظر.

فائدة: تكتب ذرى بالألف عند البصريين لانقلاب ألفه عن واو، وياء عند الكوفيين لضم أوله.

قوله: **(قد عرفت)** أي من مفهوم قوله:

ما ليس معناه له محصلا

قوله: **(بظرف)** أي تام يحصل بالإخبار به فائدة أخذاً من تعريف الخبر السابق. والمراد بالظرف ما يعم المكاني والزماني الواقع خبراً عن غير جثة أو عنها مع الفائدة وقصره على المكاني كما فعل البعض قصور. قوله: **(مع مجروره)** لو قال ومجروره لكان أولى لاقتضاء عبارته أن المجرور قيد للخبر الذي هو حرف الجر كما هو شأن الحال والنعت لا جزء منه. هذا. وقد حقق الرضي أن المحل أي محل النصب بالمتعلق المحذوف بناء على أنه الخبر أو بالمتعلق الملفوظ به

---

(١) هو من البسيط. قوله: **(قومي)** مبتدأ، وذرى المجد مبتدأ ثان، وهو جمع ذروة الشيء وهو أعلاه. والمجد الكرم. قوله: **(بانوها)** أي بانوا ذرى المجد، أي زادوا عليها، من البون بضم الباء وهو الفضل والمزية، يقال: بانه يبونه ويبينه، قاله الجوهري: وهو خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر الأول. وفيه الشاهد حيث ذكر بانوها بدون إبراز الضمير حيث لم يقل بانوها هم لأن إبراز الضمير إنما يكون عند خوف اللبس ولا لبس ههنا. وأخبر ببانوها عن الذرى وإنما هو في المعنى للقوم لأنهم البانون. قوله: **(وقد علمت)** الواو للقسم، وقد للتحقيق، وعدنان فاعل علمت، وقحطان عطف عليه، وذلك إشارة إلى ما سبق من الكلام، والتذكير باعتبار المذكور.

إذ هو الخبر حقيقة حذف وجوباً وانتقل الضمير الذي كان فيه ....

في نحو: زيد جالس في الدار وذهبت بزيد. أو الرفع بالمبني للمجهول في نحو مر بزيد إنما هو للمجرور فقط لأن الجار لتوصيل معاني الأفعال وما في حكمها إلى الأسماء كالهمزة والتضعيف في أذهبت زيداً وفرحته، لكن هذا الذي حققه لا يقتضي أن الإخبار في الظاهر الذي أراده المصنف بالمجرور فقط، فتفريع البهوتي على كلام الرضي أن الخبر المجرور فقط وأن المصنف أطلق الجار وأراد المجرور مجازاً لعلاقة المجاورة غلط، وإن نقله البعض وأقره. وقال السيد في حواشي الكشاف: المحل لمجموع الجار والمجرور في المستقر وللمجرور فقط في اللغو نحو: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة الفاتحة، الآية: ٧] ومر بزيد اهـ. ومراده بالمحل الذي للمجموع في الخبر الظرفي محل الرفع بناء على أن الجار والمجرور هو الخبر فلا ينافي ما للرضي فتنبه. والحاصل: أن محل المجموع في المستقر تارة يكون رفعاً إذا كان خبراً وتارة يكون نصباً إذا كان حالاً مثلاً، وتارة يكون جراً إذا كان صفة لموصوف مجرور، ومحل المجرور في اللغو تارة يكون رفعاً كما في مر بزيد بالبناء للمجهول، وتارة يكون نصباً كما في مررت بزيد ولا يكون جراً فاحفظ ذلك.

قوله: (إذا هو الخبر حقيقة) وقيل: الظرف أو الجار والمجرور وقيل المجموع واختاره الرضي وابن الهمام. والقائل بالأول نظر إلى أن العامل هو الأصل وأن معموله قيد له، والقائل بالثاني نظر إلى الظاهر، والقائل بالثالث نظر إلى توقف مقصود المخبر على كل منهما. قال الروداني: حاول بعضهم جل الخلاف لفظياً، ومن تأمله حق التأمل علم أنه حقيقي، ثم الخلاف في المتعلق بالكون العام، أما المتعلق بالكون الخاص فالخبر ذلك الخاص ذكر أو حذف لدليل اتفاقاً. واعلم أن كلاً من الظرف والجار والمجرور قسمان: لغو ومستقر بفتح القاف فاللغو ما ذكر عامله ولا يكون إلا خاصاً، والمستقر ما حذف عامله عاماً كان ولا يكون إلا واجب الحذف أو خاصاً واجب الحذف نحو: يوم الجمعة صمت فيه أو جائزه نحو: زيد على الفرس أي راكب. وقيل المستقر ما متعلقة عام واللغو ما متعلقة خاص وعليه اقتصر الدماميني وهو مقتضي قول المغني لا ينتقل الضمير من المحذوف إذا كان خاصاً إلى الظرف والجار والمجرور اهـ. وسمي اللغو لغواً لخلوه من الضمير في المتعلق، والمستقر مستقراً أي مستقراً فيه لاستقرار الضمير فيه. قوله: (حذف وجوباً) إنما قال وجوباً لأن كلام المصنف في المتعلق العام، فاندفع اعتراض سم وأقره شيخنا والبعض بأن هذا يقتضي أن المحذوف كون عام إذ الخاص لا يجب حذفه في هذا المقام مع أن المحذوف قد يكون خاصاً كما أوضحه السيد في بحث الحمد الله من حاشية الكشاف هذا. وجوّز ابن جني إظهار المتعلق العام.

قوله: (وانتقل الضمير إلخ) في كلامه تلفيق من مذهبين فإن القائلين بالانتقال هم القائلون بأن الخبر الظرف أو الجار والمجرور وهم جمهور البصريين. وأما القائلون بأنه المتعلق فالضمير عندهم باق في المتعلق لم ينتقل كما يفيده كلام الهمع وغيره. وعبارة الهمع بعد ذكره القولين في أن الخبر

في الظرف والجار والمجرور، وزعم السيرافي أنه حذف معه ولا ضمير في واحد منهما وهو مردود بقوله:

فَإِنْ يَكُ جُثْمانِي بِأَرْضٍ سِواكُمُ ... فَإِنَّ فُؤادِي عِنْدَكِ الدهرَ أَجْمعُ

والمتعلق المنوي أما من قبيل المفرد وهو ما في (مَعنى كَائِنٍ) نحو ثابت ومستقر (أَو)

الظرف أو متعلقه المقدر، وأن التحقيق الثاني نصبها والوجهان جاريان في عمله الرفع هل هو له حقيقة أو للمقدر؟ وفي تحمله الضمير هل هو فيه حقيقة أو في المقدر؟ والأكثرون في المسائل الثلاث على أن الحكم للظرف حقيقة اهـ. ولهذا قال الروداني: هذا يعني قول الشاعر فإن يك جثماني إلخ دليل على ضعف أن الخبر المتعلق أو منعه، ودليل على ترجيح أنه الظرف لأن الضمير إنما يستكنّ في الخبر اهـ. فاحفظ ذلك فقد غفل عنه. وأرجح الاحتمالات كما قاله ابن قاسم أن الانتقال مع الحذف لا قبله ولا بعده لأنه لا يلزم عليه شيء بخلاف الثاني فإنه يلزم عليه تفريغ العامل من الضمير وهو ممتنع، وإن أجيب بمنع امتناعه بدليل أنه بعد الحذف فارغ منه فقد يفرق بأنه بعد الحذف ناب عنه الظرف في تحمل الضمير فلم يضر فراغه منه بخلافه قبل الحذف، وبخلاف الثالث فإنه يلزم عليه حذف العامل في الضمير المتصل مع بقائه وهو غير ممكن، وإن أجيب بأن البعدية أمر اعتباري تقديري فإنه لا يخلو من ضعف فتأمل.

قوله: (إلى الظرف والجار والمجرور) فيرتفع بهما على الفاعلية كارتفاعه بالمنتقل عنه، وكذا يرتفع بهما السببي إن جاء بعدهما كزيد خلفك أبوه. شرح الجامع. قوله: (في واحد منهما) أي الظرف والجار والمجرور. قوله: (وهو مردود بقوله: فإن يك إلخ) وجهه أن أجمع لا يصح كونه تأكيداً لفؤادي ولا للدهر لنصبهما ولا للضمير المحذوف مع المتعلق لامتناع حذف المؤكد على الراجح لمنافاة الحذف للتوكيد، ولا لفؤادي باعتبار محله قبل دخول الناسخ لزوال الطالب للمحل بدخوله فتعين كونه تأكيداً للضمير في الظرف. ولا يشكل عليه الفصل بالأجنبي وهو الدهر لجوازه ضرورة قاله في التصريح. أقول سبق في باب المعرب والمبني أن الخليل وسيبويه يجيزان حذف المؤكد، وسيأتي في باب إن أن مذهب الناظم تبعاً للكوفيين وبعض البصريين عدم اشتراط بقاء الطالب للمحل وأنه يجوز مراعاة حال المنسوخ وإن زال الابتداء بدخول الناسخ وعليه لا ينهض الرد على السيرافي. وقول الشاعر سواكم على حذف مضاف أي سوى أرضكم قاله السيوطي في شرح شواهد المغني وهو يفيد أن بأرض سواكم تركيب توصيفي لا إضافي وإلا لم يحتج لتقدير المضاف، وقوله عندك ضبطه البغدادي بكسر الكاف قال: لأنه خطاب لامرأة وإنما قال سواكم لأن المرأة قد تخاطب بخطاب جماعة الذكور مبالغة في سترها.

قوله: (ناوين معنى إلخ) أي ناوين كائناً أو استقر أو ما في معناهما لا خصوص هذا اللفظ قاله سم. قوله: (ما في معنى كائن) من ظرفية الدال في المدلول والمراد كائن. وما في معناه من كل

الجملة وهو ما في معنى (اَسْتَقَرَ) وثبت والمختار عند الناظم الأول. قال في شرح الكافية وكونه اسم فاعل أولى لوجهين: **أحدهما**: أن تقدير اسم الفاعل لا يحوج إلى تقدير آخر لأنه واف بما يحتاج إليه المحل من تقدير خبر مرفوع. وتقدير الفعل يحوج إلى تقدير اسم فاعل إذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر في موضع الخبر، والرفع المحكوم عليه به لا يظهر إلا

وصف عام المعنى ولو بمعنى الماضي لأن الوصف بمعنى الماضي يعمل في الجار والمجرور اتفاقاً وفي الظرف على الأصح. وكائن المقدر من كان التامة لا الناقصة وإلا كان الظرف أو الجار والمجرور في موضع الخبر لها فيقدر له متعلق آخر وهكذا إلى ما لا نهاية له نقله الشمني عن السعد. واعلم أن الأصل تقدير المتعلق مقدماً على الظرف والجار والمجرور كسائر العوامل مع معمولتها وقد يعرض ما يقتضى تقديره مؤخراً نحو: إن في الدار زيداً لأن إن لا يليها مرفوعها ونحو: في الدار زيد على تقديره فعلاً لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ، أما على تقديره وصفاً فيستوي الوجهان لأن رجحان تقديره مؤخراً بكونه في الحقيقة الخبر والأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ يعارضه أن المتعلق عامل والأصل في العامل أن يتقدم على المعمول. هذا ما انحط عليه كلام ابن هشام في المغني. قوله: (أو الجملة) فيه أن المتعلق المنوي ليس الجملة بل الفعل وحده فكان ينبغي أن يقول: والمتعلق المنوي إما من قبيل الاسم وهو ما في معنى كائن إلخ أو الفعل وهو ما في معنى استقر. ويمكن أن يجاب بأن تعبيره بالجملة للإشارة إلى أن الخبر الذي هو ظرف أو جار ومجرور لا يخرج عن أحد القسمين المارين في قوله:

ومـفـرداً يـأتـي ويـأتـي جـمـلـة

وإنما أفرده المصنف نظراً إلى الظاهر أو إلى أنه لا يتعين فيه واحد فافهم.

قوله: (والمختار عند الناظم الأول) ولهذا قدمه هنا واختار بعضهم الثاني وذهب ابن هشام إلى تساويهما ما لم يتقض المقام أحدهما فإذا كان المعنى على الحال قدر الاسم، أو المضارع أو على الاستقبال قدر المضارع، أو على المضي قدر الماضي، قال: فإن جهلت المعنى فقدر الوصف لأنه صالح للأزمنة كلها وإن كان حقيقة في الحال اهـ. قال الدماميني: كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال فالمخرج من العهدة أن لا يقدم على تقدير شيء معين بل يردّد الأمر ويقال إن أريد الماضي قدر كذا، وإن أريد الحال قدر كذا، وإن أريد المستقبل قدر كذا. قوله: (إلى تقدير آخر) بالتنوين وبالإضافة أي تقدير اسم فاعل آخر. قوله: (وتقدير الفعل يحوج إلخ) بحث فيه الدماميني بأن كون الجملة ذات محل من الإعراب لا يقتضي كونها مقدرة بمفردة مأخوذ منها بل يكفي في ذلك وقوعها موقع مفرد ما. قوله: (إلى تقدير اسم فاعل) أي إلى تقدير الفعل باسم فاعل. قوله: (إذا ظهر) أي الفعل. قوله: (والرفع المحكوم عليه به) أي على محل الفعل بالرفع، وقوله لا يظهر إلا في اسم الفاعل أي فلا بد من تقدير الفعل به ثانياً ليظهر الرفع، وفيه أن هذا يقتضي أن كل ما لم

في اسم الفاعل. **الثاني**: أن كل موضع كان فيه الظرف خبراً وقدر تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم الفاعل. وبعد أما وإذا الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل نحو: أما عندك فزيد، وخرجت فإذا في الباب زيد لأن أما وإذا الفجائية لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر، وإذا تعين تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل إلى ما لا احتمال فيه ليجري الباب على سنن واحد، ثم قال: وهذا الذي دللت على أولويته هو مذهب سيبويه، والآخر مذهب الأخفش هذا كلامه. ولك أن تقول ما ذكره من الوجهين لا دلالة فيه لأن ما ذكره في الأول معارض بأن أصل العمل للفعل، وأما الثاني فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد أما وإذا إنما هو لخصوص المحل كما أن وجوب كونه فعلاً في نحو: جاء الذي في الدار، وكل رجل في الدار فله درهم كذلك لوجوب كون الصلة وصفة النكرة ....

يظهر فيه الإعراب ولو مفرداً لا بد من تقديره بما يظهر فيه ولم يذهب أحد إلى ذلك ولا فارق، فالحق أن تقدير الفعل لا يحوج إلى تقدير شيء آخر كما تقدم. قوله:(وبعد أما إلخ) في قوة التعليل المقدر أي ولا عكس لأنه بعد أما إلخ.

قوله:(وإذا الفجائية) في بعض النسخ وإذا المفاجأة بإضافة الدال إلى المدلول. قوله:(يتيعن التعلق باسم الفاعل) أما في أما فلأنها مقدرة بأداة الشرط وفعله أي أعني مهما يكن والجواب ما بعد الفاء فتعذر إيلاؤها الفعل لأن أداة الشرط لا يليها من الأفعال إلا فعل الشرط ثم جوابه. وأما في إذا فلأنها لا يليها إلا الاسم على الأصح فرقاً بينها وبين إذا الشرطية. قوله:(ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع) أي مواضع الخبر كما نبه عليه سابقاً بقوله: كان الظرف فيه خبراً فلا ترد الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ وفي خبرها الفاء. قوله:(وجب رد المحتمل) أي ترجح لأن الخلاف إنما هو في الراجح. قوله:(لا دلالة) أي معمولاً بها فلا يرد أن المعارضة تمنع العمل بالمعارض بفتح الراء لا الدلالة. قوله:(معارض بأن إلخ) قد يقال: يتقوى الأول بأن الأصل في الخبر الإفراد. قوله:(إنما هو لخصوص المحل) أي لعارض اقتضاه خصوص المحل لا لوقوع الظرف أو الجار والمجرور خبراً، وقد يقال ما تعين تقديره في بعض مواضع الخبر لخصوص المحل أرجح مما لم يتعين في بعضها لخصوص المحل. قوله:(كما أن إلخ) تنظير في كون التعين لأمر عارض، وقوله كذلك أي لخصوص المحل فليس قصد الشارح منع ما اقتضاه كلام المصنف في شرح الكافية من اختصاص التعين باسم الفاعل حتى يتعرض على الشارح بأن كلام المصنف في الخبر لا في الصلة والصفة، لأنه لو كان قصده ذلك لقال، وأما الثاني فممنوع بوجوب تقدير الفعل في نحو: جاء الذي إلخ. قوله:(في نحو جاء الذي في الدار) قال ابن يعيش: إنما لم يجز في الصلة تقدير المفرد على أنه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم تماماً على الذي أحسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا اهـ. مغني. ولنا فيه بحث أسلفناه في الموصول. قوله:(وصفة النكرة إلخ) وأما قوله:

كل أمر مباعد أو مداني فمنوط بحكمة المتعالي

الواقعة مبتدأ في خبرها الفاء جملة، على أن ابن جني سأل أبا الفتح الزعفراني هل يجوز إذا زيداً ضربته؟ فقال نعم فقال ابن جني: يلزمك إيلاء إذا الفجائية الفعل ولا يليها إلا الأسماء، فقال: لا يلزم ذلك لأن الفعل ملتزم الحذف، ويقال مثله في أما فالمحذور ظهور الفعل بعدهما لا تقديره بعدهما لأنهم يغتفرون في المقدرات ما لا يغتفرون في الملفوظات. سلمنا أنه لا يليهما الفعل ظاهراً. ولا مقدراً لكن لا نسلم أنه وليهما فيما نحن فيه إذ لا يجوز تقديره بعد المبتدإ فيكون التقدير أما في الدار فزيد استقر، وخرجت فإذا في الباب زيد حصل. لا يقال: إن الفعل وإن قدر متأخراً فهو في نية التقديم إذ رتبة العامل قبل المعمول. لأنا نقول: هذا المعمول ليس في مركزه لكونه خبراً مقدماً، وكون المتعلق فعلاً هو مذهب أكثر البصريين ونسب لسيبويه أيضاً.

تنبيه: إنما يجب حذف المتعلق المذكور حيث كان استقراراً عاماً كما تقدم، فإن كان استقراراً خاصاً نحو: زيد جالس عندك أو نائم في الدار وجب ذكره لعدم دلالتهما عليه عند الحذف حينئذ.

فنادر اهـ. مغني. قوله: (الواقعة مبتدأ) أي أو مضافاً إليها المبتدأ كما في المثال. قوله: (على أن ابن جني إلخ) هذا رد لقول المصنف في دليله الثاني وبعد أما وإذا الفجائية إلخ أورده بعد تسليم امتناع تقدير الفعل بعد أما وإذا الفجائية واللائق العكس كما هو مقرر في آداب البحث. قوله: (لا يلزم ذلك) أي لزوماً مضراً وإلا فتقدير الفعل بعد إذا في مثاله لا بد منه. قوله: (إذ يجوز تقديره بعد المبتدأ) كان ينبغي أن يقول إذ يجب لما سيأتي أنه يجب تأخير الخبر إذا كان فعلاً ظاهراً أو مقدراً عن المبتدأ فإن قلت: علة امتناع تقديم الخبر الفعلي على المبتدإ خوف التباس الجملة الاسمية بالفعلية وهذا إنما يكون في الملفوظ لا المقدر. **قلت**: أعطوا المقدر حكم الملفوظ وإن كانت العلة لا توجد في المقدر إجراء للباب على سنن واحد قاله الشمني. قوله: (ليس في مركزه) أي محله الأصلي بل مقدم فمتعلقه الذي هو ذلك العامل كذلك فالوالي لـ: أما في الحقيقة والرتبة هو المبتدأ. قوله: (لكونه خبراً) أي بحسب الظاهر أو على أحد الأقوال الثلاثة.

قوله: (وكون إلخ) يظهر أنه وجه آخر لضعف ما ذهب إليه المصنف. قوله: (إنما يجب حذف المتعلق المذكور) أي في قول المصنف:

ناوين معنى كائن أو استقر

لكن لا بقيد عمومه المفهوم من هذه العبارة ليكون لقول الشارح حيث كان عاماً فائدة. واعترض البعض تبعاً لشيخنا على الحصر بأنه قد يجب حذف المتعلق الخاص نحو: يوم الجمعة صمت فيه والأمثال نحو الكلاب على البقر أي أرسل، وهو سهو عن كون موضوع الكلام متعلق الخبر الظرف أو الجار والمجرور كما يصرح به قوله المذكور. قوله: (وجب ذكره) أي إن لم يدل عليه دليل كما يؤخذ من التعليل فإن دل عليه دليل جاز حذفه نحو: زيد على الفرس أي راكب، ومن لي بفلان أي من يتكفل لي به لكن لا ينتقل الضمير من الخاص إلى الظرف ولا يسمى معه الظرف خبراً ولا يكون محله رفعا ذكره الدماميني.

(وَلاَ يَكُونُ ٱسْمُ زَمَانٍ خَبَراً عَنْ جُثَّةٍ) فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة (وَإِنْ يُفِدْ)ذلك بواسطة تقدير مضاف هو معنى (فَأَخْبِرَا) كما في قولهم الهلال الليلة والرطب شهري ربيع، واليوم خمر وغداً أمر، وقوله: أكل عام نعم تحوونه، أي طلوع الهلال ووجود الرطب وشرب خمر وإحراز نعم، فالإخبار حينئذ باسم الزمان إنما هو عن معنى لا جثة. ....

قوله: (ولا يكون اسم زمان خبراً عن جثة) أي ذات والتقييد باسم الزمان والجثة نظراً للغالب من أن اسم الزمان إنما يفيد الإخبار به عن المعنى لا عن الجثة، وأن ظرف المكان يفيد الإخبار به عن كليهما، فإن لم يفد الإخبار بالزمان عن المعنى نحو القتال زماناً أو حيناً وبالمكان على الجثة أو المعنى نحو: زيد أو القتال مكاناً امتنع. هذا محصل ما ذكره الشاطبي قال سم: وهو حسن جداً، ومن المعني الزمان نحو الجمعة اليوم، ومثل الخبر الحال والصفة والصلة. وما ذكره المصنف مبني كما استظهره سم على مذهب من يشترط تجدد الفائدة، أما على مذهب من لا يشترط تجددها فيجوز. واعلم أن الزمان إذا أخبر به عن المعنى يرفع غالباً إن استغرق المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة نحو الصوم يوم والسير شهر أي زمن الصوم يوم إلخ وقد ينصب ويجر بفي، فإن لم يستغرق الجميع أو الأكثر أو كان الزمان معرفة نصب أو جر بفي غالباً نحو: الخروج يوماً أو في يوم والصوم اليوم أو في اليوم، وفي يرفع ومنه ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٩٧] وأن ظرف المكان المتصرف إذا أخبر به عن اسم عين ترجح رفعه على نصبه إن كان المكان نكرة نحو: المسلمون جانب والمشركون جانب، ويجوز جانباً، فإن كان معرفة ترجح نصبه على رفعه نحو: زيد أمامك وداري خلف دارك بالنصب، ويجوز الرفع ولا يختص رفع المعرفة بكونها بعد اسم مكان كما علمت من التمثيل خلافاً للكوفيين ويجب نصب غير المتصرف كفوق. ثم اعلم أنه يجوز رفع اليوم ونصبه إذا أخبر به عن اسم زمان تضمن عملاً كاليوم الجمعة أو السبت أو العيد لتضمنها معنى الجمع والقطع والعود، ومنه اليوم يومك لتضمنه معنى شأنك الذي تذكر به، ويتعين الرفع إذا لم يتضمن كالأحد إلى الخميس وأجاز الفراء وهشام النصب. ويتعين رفع أسماء الشهور في نحو أول السنة المحرم، والوقت الطيب المحرم أفاده في الهمع، وقوله: وأن ظرف المكان المتصرف إذا أخبر به عن اسم عين إلخ الظاهر أن اسم المعنى كاسم العين في ذلك فتدبر.

قوله: (بواسطة تقدير مضاف) اعلم أن الفائدة تحصل بأحد أمور ثلاثة: **الأول**: أن يتخصص الزمان بوصف أو إضافة مع جره بفي كنحن في يوم طيب أو شهر كذا. **الثاني**: أن تكون الذات مشبهة للمعنى في تجددها وقتاً فوقتاً نحو الرطب شهري ربيع. **الثالث**: تقدير مضاف هو معنى نحو اليوم خمر. إذا علمت ذلك ظهر لك أن اقتصار الشارح على الثالث ليس في محله، وأن نحو الرطب شهري ربيع لا يحتاج إلى تقدير المضاف لمشابهته للمعنى فيما ذكر كما قاله الناظم في تسهيله، لكن يدفع عنه الاعتراض قوله هذا مذهب جمهور البصريين. قوله: (وغداً أمر) من تتمة المثال ولا شاهد فيه لأن الإخبار فيه عن معنى. وهذا الكلام قاله امرؤ القيس حين أخبر بقتل والده.

هذا مذهب جمهور البصريين. وذهب قوم منهم الناظم في تسهيله إلى عدم تقدير مضاف نظراً إلى أن هذه الأشياء تشبه المعنى لحدوثها وقتاً بعد وقت وهذا الذي يقتضيه إطلاقه. (وَلاَ يَجُوزُ الإِبْتِدَا بِالنَّكِرهْ مَا لَمْ تُفِدْ) كما هو الغالب فإن أفادت جاز الابتداء بها ولم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلى حصول الفائدة. ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواضع الفائدة فتتبعوها، فمن مقلّ مخلّ ومن مكثر مورد ما لا يصح، أو معدد لأمور متداخلة، والذي يظهر انحصار مقصود ما ذكروه في الذي سيذكر، وذلك خمسة عشر أمراً:

قوله: (**هذا مذهب جمهور البصريين**) الإشارة إلى تقدير المضاف الذي به حصلت الفائدة بدليل المقابلة بقوله: وذهب قوم إلخ. قوله: (**نظراً إلى أن هذه الأشياء تشبه المعنى إلخ**) الشبه المذكور غير ظاهر بالنسبة لقولهم اليوم خمر، وقوله أكل عام إلخ والتقصير من الشارح لأن المصنف لم ينظر إلى ذلك في هذه الأشياء كلها كما يعلم بالوقوف على التسهيل.

قوله: (**ولا يجوز الابتدا بالنكرة**) لأن معناها غير معين والإخبار عن غير المعين لا يفيد ما لم يقارنه ما يحصل به نوع فائدة كالمسوّغات الآتية. ولا يرد مجيء الفاعل نكرة مع أنه مخبر عنه في المعنى لتخصصه قبل ذكره بالحكم المتقدم عليه كذا قالوا. ومقتضاه جواز الابتداء بالنكرة إذا تقدم خبرها أيّ خبر كان نحو: قائم رجل ولم يقولوا بذلك مع أنه مبحوث فيه بأن اختصاص الفاعل بالحكم أثر الحكم، فيكون الحكم على غير مختص ولذا اختار الرضي أن الفاعل كالمبتدأ فتأمل. والكلام في النكرة المخبر عنها كما يرشد إليه التعليل السابق لا التي لها فاعل أغنى عن الخبر لصحة الابتداء بها وإن كانت نكرة محضة كما سيأتي عن الدماميني. ثم ما ذكره مبني على اشتراط تجدد الفائدة، أما من لا يشترطها فيجوز عنده الابتداء بها مطلقاً، ويمكن أن يقال منعه هنا من الابتداء بالنكرة وسابقاً من الإخبار باسم الذات عن الجثة باعتبار الكلام المعتد به عند البلغاء لا مطلق الكلام فيكون كلامه جارياً على القولين. قوله: (**كما هو**) أي عدم الإفادة والأحسن أن الكاف بمعنى لام التعليل لمقدر أي وتخصيص النكرة بالذكر مع أن الإفادة شرط في الكلام مطلقاً لأن الغالب عدم إفادة الابتداء بالنكرة. قوله: (**ولم يشترط سيبويه والمتقدمون إلخ**) يعني أنهم لم يعتنوا بتعديد الأماكن التي يسوغ الابتداء فيها بالنكرة، وإنما ذكروا ضابطاً كلياً وهو أنه متى حصلت الفائدة جاز الإخبار عن النكرة. دماميني. قوله: (**إلا حصول الفائدة**) أي علم حصولها إذ نفس الحصول متأخر عن الابتداء والشرط مقارن. قاله الناصر وهو إنما يظهر إذا أريد الحصول بالفعل لا الحصول بالشأن فافهم. وفي يس: لنا نكرة لا تحتاج إلى مسوغ مذ ومنذ.

قوله: (**فمن مقلّ مخلّ**) فيه أوجه: من أظهرها أن من تبعيضية والجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف والمجرور صفة لمحذوف والتقدير فبعضهم من فريق مقل مخل. قوله: (**انحصار مقصود ما ذكروه إلخ**) قد يتوقف في اندراج بعض ما ذكروه فيما سيذكر ككون النكرة محصورة بـ: إنما في

الأول: أن يكون الخبر مختصاً ظرفاً أو مجروراً أو جملة ويتقدم عليها (كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ) وفي الدار رجل، وقصدك غلامه إنسان، قيل: ولا دخل للتقديم في التسويع وإنما هو لما في التأخير من توهم الوصف. فإن قلت: الاختصاص نحو: عند رجل مال، ولإنسان ثوب امتنع لعدم الفائدة. **الثاني**: أن تكون عامة أما بنفسها كأسماء الشرط والاستفهام نحو: من يقم أكرمه وما تفعل أفعل، ونحو: من عندك وما عندك، أو بغيرها وهي الواقعة في سياق استفهام أو نفي نحو: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [سورة النمل، الآية: ٦٠] (وهَلْ فَتىً فِيكُمْ فَمَا خِلٌّ لَنَا) وما أحد أغير من الله. **الثالث**: إن تخصص بوصف إما لفظاً ....

نحو: إنما رجل قائم أفاده الدماميني. قوله: **(أن يكون الخبر مختصاً)** المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور في الخبر الجار والمجرور والمضاف إليه في الظرف والمسند إليه في الجملة صالحاً للإخبار عنه قاله الشمني. قوله: **(كعند زيد نمرة)** هي اسم لبردة من صوف تلبسها الأعراب. غزى. قوله: **(قيل ولا دخل إلخ)** قائله ابن هشام في المغني، ووجه تمريض هذا القول أن المبتدأ يتخصص بتقديم الخبر كما قيل بذلك في الفاعل لأنه إذا قيل في الدار علم أن ما يذكره بعد وهو رجل مثلاً موصوف بالاستقرار في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة كما في الجامي وأقره شيخنا والبعض. وقد يقال: كان ينبغي حينئذٍ الاكتفاء بالتقديم في التسويغ وإن لم يكن الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو جملة مع أنه يرد عليه أن اختصاص المبتدأ المؤخر بالحكم أثر الحكم فيكون الحكم على غير مختص كما مر نظيره في الفرق بين المبتدأ والفاعل. ولذا قال غير واحد: الحق ما قاله ابن هشام فتدبر.

قوله: **(فإن فات الاختصاص إلخ)** لم يمثل لفوات الاختصاص في الجملة فيوهم كلامه أنها لا تكون إلا مختصة مع أنها قد تكون غير مختصة كما في ولد له ولد رجل كذا ينبغي أن يمثل. وأما تمثيل البهوتي بمات في يوم رجل غير صحيح وإن أقره البعض لفساده على تقدير اختصاصه أيضاً لأن فيه تقديم الخبر الفعلي الرافع لضمير المبتدأ على المبتدأ. قوله: **(وما تفعل أفعل)** التمثيل به مبني على أن ما مبتدأ والعائد محذوف أي ما تفعله أفعله لا على أن ما مفعول مقدم لتفعل. قوله: **(في سياق استفهام)** اعترض بأن الكلام في العموم الشمولي والنكرة في سياق الاستفهام إنما يكون عمومها شمولياً إذا كان إنكارياً كما في الآية التي مثل بها الشارح لأنه في معنى النفي لا إذا كان غير إنكاري كما في مثال المصنف. نعم قد تكون في غير المنفي وما في معناه، والنهي للعموم الشمولي مجازاً فينزل عليه مثال المصنف، على أنه لا مانع من جعل الاستفهام في مثاله أيضاً إنكارياً فلا يكون ثم إشكال فتدبر.

قوله: **(وما أحد أغير من الله)** الأنسب بالمقام جعل ما تميمية لأن الكلام في المبتدأ في الحال. قوله: **(أن تخصص بوصف)** مقتضاه جواز حيوان ناطق في الدار وامتناع إنسان في الدار لوصف المبتدأ في الأول وعدمه في الثاني مع أن المعنى متحد فيهما. ويمكن الفرق بأن في الأول

نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٢١] (وَرَجُلٌ مِنَ ٱلْكِرَامِ عِنْدَنَا) أو تقديراً نحو: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٥٤] أي وطائفة من غيركم بدليل ما قبله، وقولهم السمن منوان بدرهم أي منه. ومنه قولهم: شرّ أهرّ ذا ناب أي شر عظيم، أو معنى نحو: رجيل عندنا لأنه في معنى رجل صغير، ومنه ما أحسن زيداً لأن معناه شيء عظيم حسن زيداً، فإن كان الوصف غير مخصص لم يجز نحو: رجل من الناس جاءني لعدم الفائدة. **الرابع**: أن تكون عاملة إما رفعاً نحو: قائم الزيدان إذا جوزناه أو نصباً نحو أمر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة. (وَرَغْبَةٌ فِي ٱلْخَيْرِ خَيْرٌ) وأفضل منك عندنا، إذ المجرور فيهما منصوب المحل بالمصدر والوصف، أو جراً نحو: خمس صلوات كتبهن الله. (وَعَمَلُ بِرّ يَزِينُ) ومثلك لا يبخل، وغيرك لا يجود. ....

نكتة الإجمال ثم التفصيل بخلاف الثاني. ثم رأيت سم نقل بهامش الدماميني عن شيخه السيد الصفوي ما نصه: تحقيق المقام أن العرب اعتبروا التخصيص لنكتة توجد في بعض المواضع وحكموا باطراد الحكم لتلك النكتة وإن لم يظهر أثرها في بعض المواضع. وعلى هذا اندفع الإيراد لأن الحكم بعدم صحة إنسان وصحة حيوان ناطق لا لأمر معنوي فيهما بل لقاعدة حكموا بها لنكتة يظهر أثرها في موضع آخر طرد اللباب فافهمه ينفعك في مواضع اهـ. قوله: (نحو ولعبد مؤمن) وقيل المسوغ معنى العموم. وقيل لام الابتداء. قوله: (وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) الواو للحال فهي مسوغ آخر. وقوله من غيركم المراد بالغير المنافقون. قوله: (شرّ أهرّ ذا ناب) أي جعل الكلب هاراً أي مصوّتاً مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر. قوله: (أو معنى) الفرق بين الموصوف تقديراً والموصوف معنى أن استفادة الوصف في الأول من مقدر وفي الثاني من النكرة المذكورة بقرينة لفظية كياء التصغير أو حالية كما في التعجب. وقد يصح في المعنوي التصريح بالوصف كما في صورة التصغير فما ذكره شيخنا والبعض هنا من الفرق بأن الأول يصح التصريح معه بالوصف بخلاف الثاني فيه نظر.

قوله: (نحو قائم الزيدان إذا جوزناه) أي حكمنا بجوازه على رأي من لا يشترط اعتماد الوصف على نفي أو استفهام وتعقبه الدماميني بأن الكلام في المبتدأ المخبر عنه أما الوصف الرافع لمغن عن الخبر فشرطه التنكير كما نصوا عليه فكان الصواب التمثيل بنحو: ضرب الزيدان حسن، ويؤيد تعقبه أن تعليلهم امتناع الابتداء بالنكرة بأنها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد لا يجري فيه لأن المبتدأ هنا محكوم به لا محكوم عليه. قوله: (خمس صلوات) مبتدى وجملة كتبهن الله أي أوجبهن نعت. وقوله: في اليوم والليلة، خبر أو جملة كتبهن خبر، وقوله في اليوم والليلة خبر بعد خبر. ولا يظهر جعله ظرفاً لغواً متعلقاً بـ: كتب لاستلزامه كون الكتب في كل يوم وليلة مع أن الكتب في ليلة الإسراء إظهار وفي الأزل قضاء. قوله: (ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود) لا يقال: المبتدأ فيهما معرفة لإضافته إلى الضمير لتوغل مثل وغير في الإبهام فلا تفيدهما الإضافة تعريفاً. قوله:

الخامس: العطف بشرط أن يكون أحد المتعاطفين يجوز الابتداء به نحو: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [سورة محمد، الآية: ٢١] أي أمثل من غيرهما، ونحو: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٦٣] **السادس**: أن يراد بها الحقيقة نحو: رجل خير من امرأة. ومنه تمرة خير من جرادة. **السابع**: أن تكون في معنى الفعل وهذا شامل لما يراد بها الدعاء نحو: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾ [سورة الصافات، الآية: ١٣٠] - ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [سورة المطففين، الآية: ١] ولما يراد بها التعجب نحو: عجب لزيد. وقوله:

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٍ وَإِقَامَتِي ... فِيكُمْ عَلى تِلْكَ القَضِيَّة أَعْجَبُ

ونحو: قائم الزيدان عند من جوزه فيكون فيه مسوغاً كما في نحو: ﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌۢ﴾ [سورة ق، الآية: ٤] فقد بان أن منعه عند الجمهور ليس لعدم المسوغ بل لعدم شرط الاكتفاء

(العطف بشرط إلخ) إنما كان العطف بهذا الشرط مسوغاً لأن حرف العطف مشرك فهو يصير المتعاطفين كالشيء الواحد فالمسوّغ في أحدهما مسوّغ في الآخر. قوله: (يجوز الابتداء به) بأن يكون معرفة أو نكرة مسوغة فتحته أربع صور لكن الشارح اقتصر في التمثيل على صورتي التنكير لعلم صورتي التعريف بالأولى.

قوله: (طاعة وقول معروف) مثال من غير القرآن. أما طاعة وقول معروف الذي في قوله تعالى: ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ ۝٢٠ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [سورة محمد، الآيات: ٢٠ - ٢١] فليس خبره مقدراً بل مذكور قبله وهو أولى أو هو خبر وأولى مبتدأ. قوله: (أن يراد بها الحقيقة) أي الماهية من حيث هي، وقال في شرح الجامع باعتبار وجودها في فرد غير معين فتعم حينئذٍ جميع الأفراد إذ ليس بعض أولى بالحمل عليه من بعض آخر، ولهذا عبر ابن مالك عن هذا المسوغ بأن يراد بالنكرة العموم اهـ. وأراد بقوله فتعم حينئذٍ إلخ العموم الشمولي لأنه المشوع. وفي تفريعه على إرادة الحقيقة في ضمن فرد ما نظر علم مما أسلفناه، وأما تعبير ابن مالك عن هذا المسوغ بأن يراد بالنكرة العموم فينبغي حمله على إرادة الحقيقة في ضمن كل فرد وكأنه قيل: كل رجل خير من كل امرأة أي باعتبار حقيقته فلا ينافي أن بعض أفراد المرأة خير باعتبار ما اشتمل عليه من الخصوصيات.

قوله: (لما يراد بها الدعاء) أي لشخص أو عليه. قوله: (عجب) مبتدأ ولتلك خبر وقضية بالنصب على الحال أو تمييز المفرد والجر على البدلية من تلك والرفع على الخبرية لمحذوف. قيل الوجه نصب عجباً بالفعل المحذوف وجوباً كما في حمداً وشكراً لعدم اطراد الرفع في مثل ذلك على ما يقتضيه كلام سيبويه وهو لا يرد على البيت لأن الرفع فيه مسموع بل على المثال. قوله: (فيكون فيه مسوغان) هما كونه في معنى الفعل وعمله الرفع فيما بعده. وقوله: كما في نحو إلخ أي كالمسوغين في نحو إلخ وهما الوصف وكون الخبر مجروراً مختصاً مقدماً. قوله: (أن منعه) أي

بمرفوعه وهو الاعتماد. **الثامن**: أن يكون وقوع ذلك للنكرة من خوارق العادة نحو: بقرة تكلمت. **التاسع**: أن تقع في أول الجملة الحالية سواء ذات الواو وذات الضمير كقوله:

سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا مُحَيَّاكِ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ[(١)]

وكقوله:

الذِّئْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدْيَةٌ بِيَدِي

العاشر: أن تقع بعد إذا المفاجأة نحو: خرجت فإذا أسد بالباب: وقوله:

حَسِبْتُكَ فِي الْوَغَى بُرْدَىٰ[(٢)] حُرُوبِ إِذَا خَوَرٌ لَدَيكَ فَقُلْتُ سُحْقاً

قائم الزيدان. قوله: (وقوع ذلك) أي معنى الخبر كالتكلم في المثال. قوله: (في أول الجملة الحالية) أي لحصول الفائدة بجعل نسبة هذه الجملة قيداً لما قبلها وعلل في المغني إفادة الإبتداء بالنكرة في أول الجملة الحالية وبعد إذا الفجائية بأن العادة لا توجب مقارنة معنى العامل لمعنى الجملة الحالية ولا مفاجأة الأسد مثلاً عند الخروج وبه يتضح التعليل الأول. قوله: (محياك) أي وجهك، وقوله كل شارق أي كل كوكب طالع من شرق يشرق شروقاً كطلع يطلع طلوعاً لفظاً ومعنى. قوله: (الذئب يطرقها إلخ) قبله:

تركت ضأني تود الذئب راعيها وأنـهـا لا تـرانـي آخـر الأبـد

والشاهد في قوله مدية بيدي فإنها جملة حالية من ياء المتكلم مبتدؤها نكرة والرابط الضمير في بيدي، وروي نصب مدية على أنه مفعول لحال محذوفة أي ممسكاً كما في المغني، أو على أنه بدل اشتمال من الياء كما ارتضاه الدماميني وناقشه الشمني بأن بدل الاشتمال ما اشتمل المبدل منه عليه من حيث إشعاره به إجمالاً وتقاضيه له بوجه ما، وليست المدية مع ضمير المتكلم كذلك. والطروق والطرق: المجيء ليلاً، وضمير يطرقها بضم الراء كما في المصباح وغيره للضأن، وقوله: واحدة أي مرة واحدة والمدية السكين وتفرقة الشاعر بينه وبين الذئب بما ذكره بقوله الذئب يطرقها إلخ غير ظاهرة فتأمل. قوله: (حسبتك في الوغى إلخ) الوغى الحرب، وبردى تثنية برد على ما قاله البعض، وضبطه شيخنا السيد بفتحات على وزن جمزي قال: وهو البحر وجبل بالحجاز، والخور

---

(١) هو من الطويل. قوله: (سرينا) من السرى. وقد يتصحف بشربنا من الشارب. والواو في ونجم للحال وهو مبتدأ. وقد أضاء خبره. وفيه الشاهد حيث وقع المبتدأ نكرة والمسوغ وقوعه بعد واو الحال. قوله: (فمذ بدا) في محل الرفع على الابتداء وخبره قوله: أخفى ضوءه، والتقدير فمذ بد محياك أي وجهك أخفى ضوءه كل شارق، أو فمذ وقت بدو. وقوله كل شارق مفعول أخفى وهو يطلق على كل شيء يشرق أي يضيء من الشمس والقمر والنجوم وغيرها.

(٢) ضبطه الأستاذ محمد محي الدين في شرحه على شواهد الأشموني «مردى» وقال: المردى - بكسر الميم وسكون الراء المهملة - الحجر يرمى به، ويقال للشجاع: إنه لمردى حروب. وهو واضح، ومناسب للمقام.

بناء على أن إذا حرف كما يقول الناظم تبعاً للأخفش، لا ظرف مكان كما يقول ابن عصفور تبعاً للمبرد، ولا زمان كما يقول الزمخشري تبعاً للزجاج. **الحادي عشر**: أن تقع بعد لولا كقوله:

لَـوْلاَ اصْـطِـبَـارٌ لَأَوْدَى كُـلُّ ذِي مِـقَـةٍ[1]

الثاني عشر: أن تقع بعد لام الابتداء نحو لرجل قائم. **الثالث عشر**: أن تقع جواباً نحو: رجل في جواب من عندك التقدير رجل عندي. **الرابع عشر**: أن تقع بعدكم الخبرية كقوله:

كَـمْ عـمَّـةٌ لَـكَ يـا جَـرِيـرُ وَخَـالَـةٌ فَدْعاءُ قَدْ حَلبَتْ عليَّ عِشارِي[2]

بفتح الخاء المعجمة والواو: الجبن، وهو مبتدأ خبره الظرف بعده، وسحقاً بضم السين كما في القاموس أي بعداً.

قوله: (لا ظرف مكان) وعلى هذين القولين تكون هي الخبر والمسوغ وصفه في المثال بقوله بالباب، وفي البيت بقوله لديك كذا قيل وهو ظاهر في البيت على القولين لكون المبتدإ فيه اسم معنى، وأما في المثال فلا يظهر على القول بأنه ظرف زمان لكون المبتدإ فيه اسم عين إلا أن يقدر مضاف هو معنى أي رؤية أسد أو وجود أسد. قوله: (أن تقع بعد لولا) إنما كان هذا مسوغاً لحصول الفائدة بتعليق الجواب على الجملة المبتدإ فيها بالنكرة. قوله: (لأودى كل ذي مقة) بكسر الميم أي هلك كل ذي محبة والهاء عوض من الواو يقال ومقة يمقه بالكسر فيهما أي أحبه فهو وامق. قوله: (أن تقع بعد لام الابتداء) أي لتخصيص مدخولها بالتأكيد بها. قوله: (التقدير رجل عندي) وليس التقدير عندي رجل إلا على ضعف لأن الجواب يسلك به سبيل السؤال قاله المصنف في شرح التسهيل. قال سم هذا الدليل يقتضي أنه لا فرق بين المعرفة والنكرة في السلوك بالجواب سبيل السؤال ويؤيده كلام غيره.

قوله: (كقوله كم عمة إلخ) أي بناء على أن كم خبرية أو للاستفهام التهكمي في محل نصب

---

(١) تمامه:

لَـمَّـا اسْـتَـقَـلَّـتْ مَـطَـايَـاهُـنَّ لِـلـظَّـعْـنِ

هو من البسيط. واصطبار مرفوع بالابتداء وفيه الشاهد حيث وقع مبتدأ وهو نكرة. ولكن المسوغ كونه تلو لولا والخبر محذوف وهو موجود أو حاصل. قوله: (لأودى) جواب لولا أي لهلك، وهو فعل لازم، والمقة المحبة من ومق يمق. قوله: (لما استقلت) ويروى حين استقلت أي انتهضت. والمطايا جمع مطية وهي الناقة التي يركب مطاها أي ظهرها. والظعن بفتحتين: الرحيل مصدر من ظعن إذا سار.

(٢) قاله الفرزدق. وهو من قصيدة من الكامل يهجو جريراً. قوله: (كم) خبرية أو استفهامية، ويجوز في عمة مع الخالة المعطوفة عليها الحركات الثلاث الجر على أن كم خبرية وعمة تمييزها، والنصب على أن كم استفهامية وهي تمييزها، والاستفهام على سبيل الاستهزاء والتهكم، والرفع على أن يكون =

الخامس عشر: أن تكون مبهمة كقوله:

مُـرَسَّـعَـةٌ بَـيْـنَ أرْسَـاغِـهِ ... بِـهِ عَـسَـمٌ يَـبْـتَـغِـي أرْنَـبَـا[1]

على الظرفية أو المصدرية مميزها محذوف أي كم وقت أو كم حلبة بجر التمييزان كانت خبرية ونصبه إن كانت استفهامية، وناصبها حلبت، وعمة مرفوع بالابتداء ولك صفة عمة، وفدعاء صفة خالة، والخبر قد حلبت فيكون فيه مسوغان. أما على أن كم استفهامية وعمة بالنصب تمييز لها أو خبرية وعمة بالجر تمييز لها فلا شاهد في البيت لأن كم نفسها على هذين الوجهين هي المتبدأ في محل رفع خبرها قد حلبت لا أن المبتدأ ما بعدكم. والفدعاء بفاء ودال وعين مهملتين المرأة التي اعوجت أصابعها من كثرة الحلب، ولم يقل فدعاوين قد حلبتا لأنه حذف مع كل من الموصوفين ما أثبته للآخر. حذف خبر أحدهما لدلالة خبر الآخر. والعشار جمع عشراء كالنفاس جمع نفساء والعشراء التي أتى عليها من زمن حلبها عشرة أشهر. وأشار بعلى إلى أنه كان مكرهاً على أن يحلب عشاره أمثال عمة جرير وخالته لأنهما عنده أدنى من ذلك.

قوله: (أن تكون مبهمة) أي مقصوداً إبهامها لأن البليغ قد يقصده فلا يرد أن إبهام النكرة هو المانع من صحة الابتداء بها فكيف يكون مسوغاً؟. قوله: (مرسعة) بالسين والعين المهملتين على

= عمة مبتدأ وصفت بقوله لك، وخبره قد حلبت والمميز على هذا محذوف فلا يخلو إما أن يقدر مجروراً أو منصوباً على اختلاف كم وعلى التقديرين كم في محل النصب بالظرف أو المصدر، أي كم وقت عمة لك أو كم حلبة عمة لك. والعامل فيه قد حلبت، وأما في الوجهين الأولين فكم في محل الرفع على الابتداء وخبره قد حلبت. والشاهد في رفع عمة وهي نكرة لوقوعها بعدكم الخبرية. قوله: (فدعاء) بالفاء وهي المرأة التي اعوجت أصبعها من كثرة حلبها. وقيل هي التي أصاب رجلها فدع من كثرة مشيها وراء الإبل، وهي صفة لخالة، وإنما لم يقل فدعاوين صفة لهما لأنه حذف صفة العمة والتقدير كم عمة لك فدعاء وخالة لك فدعاء، وكذا الكلام في قد حلبت حيث لم يقل قد حلبتا لما ذكرنا من التقدير. قوله: (عشاري) كلام إضافي مفعول حلبت. وهو بكسر العين جمع عشر، أو هي الناقة التي أتت عليها من زمان حلبها عشرة أشهر. **(فإن قلت)** ما معنى على ههنا؟ **(قلت)**: أشار بذلك إلى أنه كان متكرهاً أن يحلب عشاره أمثال عمة جري وخالته، منزلتهما كانت أدنى من ذلك.

(١) قاله امرؤ القيس بن مالك النميري. وقيل: إنه لامرىء القيس بن حجر الكندي. وقال أبو القاسم الآمدي في المختلف والمؤتلف: هذا ليس بصحيح والصحيح الأول. **(قلت)** هو مثبت في ديوان الكندي وقال في شرحه وهي رواية أبي عبيدة والأصمعي، وكذا نص عليه الأعلم. وهو من قصيدة من المتقارب وأولها:

أيـا هـنـد لا تـنـكـحـي بـوهـة ... عـلـيـه عـقـيـقـتـه أحـسـبـا

مرسعة إلى آخره. وهند هي أخت أمرىء القيس، يقول لها: لا تتزوجي رجلاً مثل البوهة بضم الباء الموحدة وهي البومة العظيمة. قال أبو حاتم: رجل بوهة لا خير فيه. قوله: (عقيقته) أي شعره الذي خرج به من بطن أمه، أراد أنه لا يطلى ولا يحلق شعره ولا يتنظف. والأحسب الأحمر في سواد، وهو حال من العقيقة. قوله: (مرسعة) بضم الميم وفتح الراء والسين المشددة والعين المهملتين، =

(وَلْيُقَسْ) على ما قيل (ما لَمْ يُقَلْ) والضابط حصول الفائدة (وَٱلأَصْلُ فِي ٱلأَخْبارِ أَنْ تُؤَخَّرا) عن المبتدآت لأن الخبر يشبه الصفة من حيث أنه موافق في الإعراب لما هو له، دالّ

زنة اسم المفعول: تميمة تعلق على الرسغ مخافة البلاء أو الموت. وفي القاموس رسع الصبي كمنع شد في يده أو رجله خرزاً لدفع العين اهـ. وهو مبتدأ وبين أرساغه خبره، وهو جمع رسغ عظم بين الكوع والكرسوع. وفي قوله أرساغه تغليب الرسغ على غيره. والعسم بفتح العين والسين المهملتين يبس في مفصل الرسغ تعوج منه اليد. ويبتغي أي يطلب، والأرنب حيوان معروف. وفي الكلام حذف مضاف أي كعب أرنب لأنهم كانوا يعلقون كعب الأرنب حفظاً من العين والسحر، لأن الجن تمتطي الثعالب والظباء والقنافذ وتجتنب الأرانب لحيضها ومرجع هذه الضمائر في بين قبله. عيني مع زيادة وحذف. قوله: (وليقس) أي على ما أشير إليه سابقاً من الأمور المسوغة ما لم يقل من بقية المسوغات. والإشارة بالكاف في قوله كعند زيد نمرة إلى بقية أمثلة تلك الأمور فلا تكرار أفاده سم. قوله: (والأصل في الأخبار أن تؤخرا) اعلم أن للخبر في نفسه حالتين التقدم والتأخر، والأصل منهما التأخر بقطع النظر عن كونه واجباً أو جائزاً، ولهما ثلاثة أحكام: وجوب التأخر وامتناع التقدم والعكس، وجواز التأخر والتقدم وهذا هو الأصل من الثلاثة إذ الأصل عدم الموجب والمانع قاله اللقاني. قوله: (من حيث أنه إلخ) حيثية تعليل أو تقييد. وقوله: لما أي للمبتدأ الذي هو أي الخبر له أي خبر له. وقوله: دال خبر بعد خبر. وقوله على الحقيقة أي الذات أي ذات المبتدأ كزيد قائم فقائم يدل على ذات هي ذات زيد. وقوله: أو على شيء من سببية أي على ذات

= وهي التميمة التي تعلق على الرسغ مخافة أن يموت أو يصيبه بلاء. وقيل بكسر السين اسم فاعل والهاء للمبالغة كعلامة وهو الذي يجعل التميمة في رسغه، وارتفاعه بالابتداء. وفيه الشاهد حيث وقع مبتدأ وهو نكرة، والمسوغ أن النكرة إذا لم يرد بها معين ساغ الابتداء بها لأنه لا يريد مرسعة دون مرسعة، بخلاف رجل قائم، ويروى بنصب مرسعة على الأكثر. قوله: (بين أرباعة) خبره، ويروى وسط أرباعه، ويروى بين أرساغه. ويروى بين أرباقه، فالمعنى على الأولى أنه ملازم أرباعه أي منازله لا يسافر ولا يغزو ولا يهتدي لخبره، فهو يرسع تميمته أي يجعلها في رسغه يتعوذ بها، وعلى الثانية ظاهر. والأرساغ جمع رسغ. وعلى الثالثة أنه يرسع على الأرباق وهي حبال فيها عدة عرى، والواحدة ربق بكسر الراء وسكون الباء الموحدة وفي آخره قاف، وينبغي أن يكون بالكسر على الأولى، والثالثة وبالفتح على الثانية فافهم فإن به دقة. قوله: (عسم) مبتدأ بفتح العين والسين المهملتين وهو يبس في الرسغ وزيغ. قوله: (به) مقدماً خبره، والجملة صفة للمرسعة إذا كان بكسر السين والرفع، وبفتحها والنصب صفة لبوهة، فحينئذ لا شاهد فيه. قوله: (يبتغي) أي يطلب، وفاعله مستتر فيه، وأرنباً مفعوله وهو الحيوان المشهور، والكلام فيه كالكلام في الجملة الأولى. وإنما خص الأرنب لأنهم كانوا يعقلون كعبها كالمعاذة، ويزعمون أن من علقه لا تضره عين ولا سحر، لأن الجن تمتطي أي تركب الثعالب والظبا والقنافذ وتجتنب الأرانب لمكان الحيض لأنها تحيض من بين سائر الحيوانات. وقد قيل: إن الذكر منها يتحول سنة أنثى وسنة ذكراً، وكذلك الأنثى تتحول سنة ذكراً وسنة على حالها أنثى. والله أعلم.

عَلَى الحقيقة أو على شيء من سببيه، ولما لم يبلغ درجتها في وجوب التأخير توسعوا فيه (وَجَوَّزُوا ٱلتَّقدِيمَ إذْ لاَ ضَرَر) في ذلك نحو: تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك، فإن حصل في التقديم ضرر فلعارض كما ستعرفه. إذا تقرر ذلك (فَامْنَعْهُ) أي تقديم الخبر (حِينَ يَستَوِي الجزآنِ) يعني المبتدأ والخبر (عُرْفاً وَنُكْراً) أي في التعريف والتنكير ....

من الذوات التي تتعلق بزيد كزيد قائم أبوه ومبنية داره، فكل من قائم ومبنية يدل على ذات تتعلق بزيد وهي ذات أبيه في الأول وذات داره في الثاني. والمراد بالذات ما يشمل الصفة فيما إذا كان السبي صفة كزيد غزير علمه. وبهذا التحقيق يعلم أنه لا حاجة إلى ما تكلفه شيخنا والبعض في تقرير عبارة الشارح.

قوله: (ولما لم يبلغ درجتها في وجوب) أي حالتها المتسببة في وجوب إلخ أي التي هي سبب في وجوب تأخير الصفة، وتلك الدرجة والحالة هي ما حوته الصفة من وجوب مطابقة الموصوف تعريفاً وتنكيراً ومتابعته في إعرابه المتجدد أيضاً فهي تابعة للموصوف من كل وجه، فلما لم يحو الخبر هذه الدرجة توسعوا فيه وجوزوا تقديمه، وبتقرير عبارة الشارح على هذا الوجه سقط قول البعض: كان الصواب حذف قوله في وجوب التأخير لاقتضائه أن كلاً منهما واجب التأخير لكن درجة الخبر في ذلك أحط وأنزل وذلك غير صحيح في نفسه وغير ملائم لما بعده. قوله: (وجوزوا التقديم) أي لم يمنعوه وليس المراد بالجواز استواء الطرفين لما علمت من أن التأخير هو الأصل الراجح، وهذا ذكر لأول أحوال الخبر الثلاثة: جواز التقديم والتأخير ومنع التقديم ووجوبه وسيأتيان، وبدأ بالأول لأنه الأصل من الثلاثة كما مر عن اللقاني، ثم بالثاني لأنه على الأصل من جهة التأخير ومخالفته له من جهة الوجوب ثم بالثالث لمخالفته الأصل من كل وجه. قوله: (إذ لا ضرر) الأحسن والأنسب بقول المصنف: فامنعه حين إلخ أن إذ ظرفية لا تعليلية. قوله: (ومشنوء) أي مبغوض. قوله: (فإن حصل في التقديم ضرر فلعارض) هذا الكلام منه مبني على أن إذ تعليلية وهو خلاف ما رجحناه، واللائق على كونها ظرفية أن يقول فإن حصل في التقديم ضرر امتنع. قوله: (فامنعه حين يستوي الجزآن إلخ) أي على مذهب الجمهور، فقد نقل الدماميني عن قوم منهم ابن السيد أنهم أجازوا في نحو صديقي زيد كون زيد مبتدأ وكونه خبراً ولم يبالوا بحصول اللبس نظراً إلى حصول أصل المعنى، فعلم أن في تقديم الخبر على المبتدأ هنا خلافاً كتقديم المفعول على الفاعل في نحو: ضرب موسى عيسى، فحصل الجواب عما ذكره شيخنا والبعض من التوقف في ذلك فاحفظه.

قوله: (أي في التعريف والتنكير) أشار إلى أنهما اسما مصدرين للتعريف والتنكير وأنهما منصوبان بنزع الخافض لأن المعنى عليه وإن كان مقصوراً على السماع أوضح من جعلهما تمييزين محوّلين عن فاعل يستوي، والمراد الاستواء في جنس التعريف بأن يكون كل منهما معرفة وإن كان أحدهما أعرف من الآخر قيل: هذا ما عليه النحاة، وذهب أهل المعاني إلى تعين الأعرف للابتداء،

(عادِمَيْ بيَانِ) أي قرينة تبين المراد نحو: صديقي زيد، وأفضل منك أفضل مني، لأجل خوف اللبس، فإن لم يستويا نحو: رجل صالح حاضر، أو استويا واجدي بيان أي قرينة تبين المراد نحو: أبو يوسف أبو حنيفة جاز التقديم، فتقول حاضر رجل صالح، وأبو حنيفة أبو يوسف، للعلم بخبرية المقدم. ومنه قوله:

ولعل المراد بالنحاة جمهورهم لما مر قريباً عن الدماميني، ولقول المغني: يجب الحكم بابتدائية المقدم من معرفتين متساويتين أو متفاوتتين هذا هو المشهور، وقيل: يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً، وقيل المشتق خبر وإن تقدم. والتحقيق أن المبتدأ هو الأعرف عند علم المخاطب بهما أو جهله لهما أو لغير الأعرف فقط، والمعلوم له غير الأعرف عند جهله بالأعرف، والمعلوم له عند تساويهما تعريفاً اهـ. بإيضاح من الشمني. ثم قال المغني: فإن علمهما وجهل النسبة يعني واستويا تعريفاً فالمقدم المبتدأ يعني وتقدم أيهما شئت. ثم قال: ويستثنى من المتفاوتتين اسم الإشارة المقرون بالتنبيه مع معرفة أخرى فيتعين للابتداء لمكان التنبيه إلا مع الضمير فإن الأفصح جعله المبتدأ وإدخال التنبيه عليه فتقول: ها أنا ذا وسمع قليلاً هذا أنا، وما حكاه من أن المشتق خبر وإن تقدم هو رأي الفخر الرازي قال: لأنه الدال على المعنى المسند إلى الذات والذات هي المسند إليها فيكون الدال عليها هو المبتدأ. فإذا قلت: زيد المنطلق أو المنطلق زيد فزيد مبتدأ والمنطلق خبره فيهما، قال صاحب التلخيص ورد بأن المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة جعلت دالة على الذات ومسنداً إليها، والاسم جعل دالاً على أمر نسبي ومسنداً. قال بهاء الدين السبكي: وقد يقال الدال على الوصفية إنما هو منطلق، أما المنطلق فأل فيه موصول بمعنى الذي فهو في الجمود والدلالة على الذات كزيد اهـ. وقد يعكر على النقل السابق عن أهل المعاني قول المطول والمختصر الذي يقدم ويجعل مبتدأ هو ما يعلم المخاطب اتصاف الذات به، والذي يؤخر ويجعل خبراً هو ما يجهل المخاطب اتصاف الذات به، فإذا عرف المخاطب زيداً بعينه واسمه وجهل اتصافه بأنه أخوك قلت زيد أخي، وإذا عرف أن لك أخاً وجهل عينه واسمه قلت أخي زيد. قال: ويتضح هذا في قولنا رأيت أسوداً غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب اهـ. أي لأن الأسود لا بد لها من الغاب فيكون معلوماً فاعرف ذلك. والاستواء في نوع التنكير بأن يكون كل منهما نكرة محضة أو نكرة مسوغة، وإن اختلف المسوغ فلا يؤثر الاستواء في جنس التنكير مع كون أحدهما فقط نكرة مسوغة، هذا ما يدل عليه كلام الشارح، وقيل المراد الاستواء في جنس التنكير كالتعريف فنحو رجل صالح حاضر خارج بقوله عادمي بيان لأن الصفة قرينة لفظية مبينة هذا أحسن.

قوله: **(عادمي بيان)** حال من فاعل يستوي والبيان بمعنى المبين بدليل قول الشارح أي قرينة إلخ. قوله: **(نحو صديقي زيد)** فالمجهول للسامع هو الذي يجعل خبراً في مثل ذلك على ما مر. قوله: **(وأفضل منك أفضل مني)** أي لكوني دونك أو مساويك. قوله: **(لأجل خوف اللبس)** علة لا منعه. قوله: **(للعلم بخبرية المقدم)** أما في نحو حاضر رجل صالح فلتعين المبتدأ والخبر من عدم

بَنُونَا بَنُوا أَبنَائِنَا وَبَنَاتُنَا بَنُوهنَّ أبنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ[١]

أي بنو أبنائنا مثل بنينا و(كَذا) يمتنع التقديم (إِذَا مَا ٱلْفِعَلُ) من حيث الصورة المحسوسة، وهو الذي فاعله ليس محسوساً بل مستتراً (كَانَ ٱلخبرَا) لإيهام تقديمه والحالة هذه فاعلية المبتدأ، فلا يقال في نحو: زيد قام قام زيد، على أن زيداً مبتدأ بل فاعل، فإن كان الخبر ليس فعلاً في الحس بأن يكون له فاعل محسوس من ضمير بارز أو اسم ظاهر نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، وزيد قام أبوه جاز التقديم، فتقول: قام الزيدان وقاموا الزيدون وقام أبوه زيد

الاستواء، وأما في نحو أبو حنيفة أبو يوسف فللقرينة المعنوية الدالة على تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة لا العكس وكونه من التشبيه المقلوب نادر فلا التفات إلى احتماله قال في المغني: اللهم إلا أن يقتضي المقام المبالغة. قوله: (إذا ما الفعل) قال الروداني مثله اسم الفعل فلا يتقدم في نحو زيد هيهات اهـ. قيل ومثله الوصف المسبوق بنفي أو استفهام نحو ما زيد قائم وأزيد قائم لوجود التباس المبتدإ بالفاعل لو قدم الخبر وقيل لا يمتنع، والفرق أن ضرر اللبس في الفعل أشد لأنه يخرج الجملة من الاسمية إلى الفعلية لو قدم بخلاف الوصف وعدم الامتناع هو ما يدل عليه قول الشارح سابقاً، فإن تطابقا في الإفراد جاز الأمران نحو: أقائم زيد وما ذاهبة هند. قوله: (من حيث الصورة المحسوسة) دفع به ما يقال الواقع خبراً هو الجملة من الفعل والفاعل لا الفعل وحده. قوله: (لإيهام تقديمه والحالة هذه) أي كون الخبر فعلاً في الصورة فاعلية المبتدأ أي فيفوت غرضان تفيدهما الجملة الاسمية الدوام وتقوى الحكم بتكرار الإسناد لكن حقق السيد كما في الدماميني أن الجملة الاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد لا الدوام وعليه فلا يفوت إلا التقوى والمراد بإيهام الفاعلية جعلها المتبادرة إلى الوهم أي الذهن لا مجرد الطرق الاحتمال فلا يرد أن من كلامهم مختاراً وعميراً، والأول يحتمل اسم الفاعل واسم المفعول، والثاني يحتمل تصغير عمرو تصغير عمر ويؤخذ من تعليل امتناع تقديم الخبر الفعلي بالعلة المذكورة جواز تقديم معموله على المبتدإ لانتفاء العلة فيجوز عمراً زيد ضرب.

قوله: (فاعلية المبتدأ) أي أو نائبية الفاعل في نحو: زيد ضرب. قوله: (فتقول فإما الزيدان) فيه أو الألف تحذف لفظاً لالتقاء الساكنين فاللبس حاصل لفظاً. وأجيب بأنه يمكن دفعه بالوقف على

---

(١) استشهد به النحاة على جواز تقديم الخبر مع كونه مساوياً للمبتدأ لقيام قرينة على تعيين كل منهما، لأنه من المعلوم أن المراد تشبيه بني الأبناء بالأبناء لا تشبيه الأبناء بأبناء الأبناء. قوله: (بنو أبنائنا) مبتدأ، وبنونا مقدماً خبره. والمعنى بنو أبنائنا مثل بنينا. والمراد الحكم عليهم بأنهم كالبنين لا العكس. وقد قيل: لا تقديم فيه ولا تأخير، وإنه جاء على عكس التشبيه للمبالغة فلا شاهد فيه حينئذٍ. والفرضيون على دخول أبناء الأبناء في الميراث وإن الأنساب إلى الآباء، والفقهاء كذلك في الوصية. وأهل المعاني والبيان في التشبيه. قوله: (وبناتنا) كلام إضافي مبتدأ، وبنوهنّ كذلك مبتدأ ثان، وأبناء الرجال كذلك خبره، والجملة خبر الأول، والأباعد صفة الرجال جمع أبعد.

للأمن من المحذور المذكور، إلا على لغة أكلوني البراغيث، وليس ذلك مانعاً من تقديم الخبر لأن تقديم الخبر أكثر من هذه اللغة، والحمل على الأكثر راجح، قاله في شرح التسهيل. وأصل التركيب كذا إذا ما الخبر كان فعلاً، لأن الخبر هو المحدث عنه، فلا يحسن جعله حديثاً لكنه قلب العبارة لضرورة النظم وليعود الضمير على أقرب مذكور في قوله (أَوْ قُصِدَ ٱسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِراً) أي وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا استعمل منحصراً نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٤٤] - ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾ [سورة الرعد، الآية: ٧] إذ لو قدم الخبر والحالة هذه لانعكس المعنى المقصود، ولأشعر التركيب حينئذ بانحصار المبتدأ. فإن قلت: المحذور منتف إذا تقدم الخبر المحصور بإلا مع إلا. قلت: هو كذلك إلا أنهم ألزموه التأخير حملاً على المحصور بإنما. وأما قوله:

وَهَـلْ إلاَّ عَـلَـيْـكَ ٱلْـمُـعَـوَّل[1]

قاما أو الوصل بنية الوقف، نعم لا لبس بحال في نحو: قاما أخواك ودعوا الزيدان فلا إشكال في جوازه. قوله: (إلا على لغة إلخ) راجع لقوله للأمن من المحذور المذكور بالنسبة للمثالين الأولين، وقوله وليس ذلك أي وجود المحذور المذكور على هذه اللغة. قوله: (أكثر من هذه اللغة) أي ومن كون الظاهر بدلاً من الضمير لأنه خلاف الظاهر، ولهذا قالوا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [سورة المائدة، الآية: ٧١] وقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٣] إن كثير والذين مبتدآن مؤخران لا بدلان.

قوله: (منحصراً) يروى بكسر الصاد وأورد عليه أن المنحصر فيما نحن فيه هو المبتدأ، وأما الخبر فمحصور فيه ويمكن دفعه بتقدير مضاف أي منحصراً مبتدؤه، فيه وما أجاب به بعضهم وارتضاه البعض من أن المراد بالمنحصر المقرون بأداة الحصر فلا يظهر في الحصر بإنما. ويروى بفتحها أي منحصراً فيه على الحذف والإيصال وهو أقرب من الكسر إلى المقصود وإن ضعف بأن الحذف والإيصال سماعي فقد يمنع كونه سماعياً. قوله: (وما محمد إلا رسول) الحصر إضافي وكذا في إنما أنت منذر. قوله: (ولأشعر إلخ) العطف للتفسير. قوله: (بانحصار المتبدأ) أي بالانحصار فيه أي بانحصار الخبر فيه. قوله: (وأما قوله وهل إلخ) وارد على قوله ألزموه التأخير. قوله: (وهل إلا عليك المعوّل) صدره:

---

(١) بعض شطرة بيت، صدره:

فَيَا رُبُّ هَلْ إِلاَّ بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيْهِمْ..............

قاله الكميت بن زيد شاعر مقدم من شعراء مضر، كان في أيام بني أمية، ولم يدرك الدولة العباسية، وهو من قصيدة طويلة من الطويل يرثي فيها زيد بن علي وابنه الحسين بن زيد ويمدح بين هاشم. ومعناه ما النصر على الأعداء يرتجى إلا بك، ولا المعول أي الاعتماد في الأمور إلا عليك. قوله: (فيا رب) أصله ربي حذفت الياء للضرورة، وهل نافية. قوله: (النصر) مبتدأ وخبره قوله بك، =

فشاذ وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا كانت لام الابتداء داخلة على المبتدأ نحو: لزيد قائم كما أشار إليه بقوله: (أَوْ كَانَ) أي الخبر (مُسْنَداً لِذِي لاَمِ ابْتِدَاء) لاستحقاق لام الابتداء الصدر. وأما قوله:

خَالِي لأَنْتَ وَمَن جَرِيرٌ خَالُهُ ... يَنَلِ الْعَلاَءَ وَيُكْرِمِ الأَخْوَالاَ[1]

فشاذ أو مؤول. وقيل اللام زائدة وقيل اللام داخلة على مبتدأ محذوف أي لهو أنت. وقيل أصله لخالي أنت أخرت اللام للضرورة (أَوْ) مسنداً لمبتدأ (لَزِمِ ٱلصَّدْرِ) كاسم الاستفهام والشرط

فيا رب هل إلا بك النصر يرتجى

ولم يأت به لاحتمال أن يكون بك هو الخير ويرتجى حال، وعليه ففيه الشاهد أيضاً وأن يكون يرتجى هو الخبر، وبك متعلق به وعليه فلا شاهد فيه لأن المتقدم المحصور فيه معمول الخبر لا الخبر، إلا أن يقال: ما ثبت لمعمول الخبر يثبت للخبر، وفيه ما لا يخفى، وأول العجز عليهم، والاستفهام إنكاري بمعنى النفي. قوله: (فشاذ) ولا يجوز أن يكون المعول فاعلاً للجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام لأن إلا مانعة من ذلك لأنه حينئذٍ كالفعل ويمتنع هل إلا قام زيد. قوله: (ينل العلاء ويكرم الأخوالا) خبر من، وجزمهما وإن كانت من موصولة إجراء لها مجرى الشرطية وحركهما بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، ويجوز في يكرم الرفع أي وهو يكرم والعلاء بالفتح والمد العلوّ، وبالضم والقصر جمع عليا بالضم والقصر والأخوالا مفعول يكرم إن بني للفاعل ومنصوب بنزع الخافض إن بني للمجهول أي للأخوال هذا ما ظهر.

قوله: (أي لهو أنت) ضعف بأن الحذف ينافي التأكيد باللام لاستدعائه الطول وفيه ما مر. قوله: (لمبتدأ لازم الصدر) ومنه ضمير الشأن وما أشبهه نحو كلامي زيد منطلق كما في التسهيل. قوله: (كاسم الاستفهام والشرط إلخ) إنما وجب تقديمها لأنها تدل على نوع الكلام والحكمة تقتضي تقديم ما يدل على نوع من أنواع الكلام ليعلمه السامع من أول الأمر وينتفي عنه التحير الذي

= وهو يتعلق بيرتجى، وفيه الشاهد حيث قدم الخبر المحصور بإلا للضرورة. وكان حقه أن يقول: وهل النصر يرتجى إلا بك؟ وكذا في إلا عليك المعول، والأصل فيه وهل المعول إلا عليك؟ ولا يجوز أن يقال: المعول مرفوع بالظرف لاعتماده لأنه حينئذٍ في محله، لأنه خلف عن الفعل فكما لا يجوز ما إلا قام زيد كذلك لا يجوز ما إلا في الدار زيد.

(١) هو من الكامل. قوله: (خالي) مبتدأ، ولأنت خبره. وفيه الشاهد حيث دخلت اللام الخبر والحال أن لها صدر الكلام وهو شاذ، وعن هذا أولوه بأن أصله لخالي أنت، فاخر اللام للضرورة، أو المراد لأنت خالي فقدم الخبر على المبتدأ وإن كانت فيه اللام للضرورة. ويروى ومن تميم خاله. ويروى ومن عويف خاله، وهو في محل الرفع على الإبتداء، وخبره ينل العلاء أي العلو والارتفاع. وقوله جرير مبتدأ وخاله خبر. وينل ويكرم كلاهما مجزومان. ولما اتصلتا باللام حركتا بالكسر الذي هو أصل. وحذفت الألف من ينال لالتقاء الساكنين، ويجوز في يكرم الرفع على تقدير وهو يكرم.

والتعجب وكم الخبرية (كَمَن لِي مُنجِدَا) ومن يقم أحسن إليه، وما أحسن زيدا، وكم عبيد لزيد. ومنه قوله:

كَم عَمَّةٍ لَكَ يا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدْعَاءَ قَد حَلبَت عَليَّ عِشَارِي

وفي معنى اسم الاستفهام والشرط ما أضيف إليهما، نحو: غلام من عندك وغلام من يقم أقم معه، فهذه خمس مسائل يمتنع فيها تقديم الخبر.

تنبيه: يجب أيضاً تأخير الخبر المقرون بالفاء نحو: الذي يأتيني فله درهم قاله في شرح الكافية. وهذا شروع في المسائل التي يجب فيها تقديم الخبر (وَنَحو عِندِي دِرهَمٌ وَلِي وَطَرْ) وقصدك غلامه رجل (مُلْتَزَمٌ فِيه تقَدُّمُ ٱلْخَبرْ) رفعاً لإيهام كونه نعتاً في مقام الاحتمال، إذ لو

يحصل له لو قدم غيره لاحتمال الكلام حينئذٍ كل نوع من أنواع الكلام. فإن قيل: فيلزم أن يقدم كل من زيد أو ضربت إذا قيل زيداً ضربت لأنه إذا قدم زيداً تحير السامع فيما بعده أضربت أو أكرمت مثلاً، وإذا قدم ضربت تحير السامع فيما بعده أزيداً أو عمراً مثلاً. **قلت**: أجاب ابن الحاجب في أماليه بوجوه: **منها** أن هذا لا يمكن أن يكون إلا كذلك لأنه لابد من تقديم جزء على جزء فمهما قدم أحد الجزأين احتمل الآخر كل ما يصلح. **ومنها**: أن هذا التباس في آحاد أجزاء الكلام وذلك التباس في أنواع الكلام فكان أهم.

قوله: (ومنه قوله كم عمة إلخ) أي على رواية جر عمة على أن كم خبرية لأنه على رواية النصب تكون كم استفهامية وعلى رواية الرفع تكون خبرية أو استفهامية في محل نصب على الظرفية أو المصدرية فلا يكون مما نحن فيه. قوله: (ماأضيف إليهما) أي لأنه استحق التصدير لاكتسابه الاستفهام والشرط بالإضافة إلى اسم الاستفهام واسم الشرط، فالشرط والجواب حينئذٍ للمضاف لا للمضاف إليه كما قاله الناصر، وعليه فمن مجردة في هذه الحالة عن الاستفهام والشرط لخلعها ذلك على المضاف، وظاهره: أن الجازم المضاف لا من لكن، قال الروداني: الظاهر أن الجزم بمن لا بغلام اهـ. ومثل ما أضيف إليهما ما أضيف إلى كم الخبرية نحو مال كم رجل عندك كما في التوضيح. قوله: (يجب أيضاً تأخير الخبر المقرون بالفاء) أي لأن الفاء إنما دخلت في الخبر المذكور لشبهه بالجزاء والجزاء لا يتقدم على الشرط، وبقيت أشياء منها ما إذا كان الخبر جملة طلبية أو مقروناً بالباء الزائدة نحو: ما زيد بقائم على لغة الإهمال أو كان المبتدأ مذ أو منذ نحو ما رأيته مذ أو منذ يومان عند من أعربهما مبتدأين.

قوله: (وهذا شروع في المسائل إلخ) أل للجنس فإنه لم يستوفها كما ستعرفه. قوله: (ونحو عندي درهم) اعترض بأن هذا معلوم من قوله سابقاً كعند زيد نمرة، وأجيب بأن ذكره هناك من حيث توقف الابتداء بالنكرة عليه وهنا من حيث توقف دفع اللبس عليه. قوله: (ولي طر) أي حاجة. قوله: (في مقام الاحتمال) أي احتمال كونه نعتاً أي احتمالاً راجحاً لأن الاحتمال على

قلت: درهم عندي، ووطر لي، ورجل قصدك غلامه احتمل أن يكون التابع خبراً للمبتدأ وأن يكون نعتاً له لأنه نكرة محضة؛ وحاجة النكرة إلى التخصيص ليفيد الإخبار عنها فائدة يعتد بمثلها آكد من حاجتها إلى الخبر. ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها نحو وأجل مسمى عنده، و (كَذَا) يلتزم تقدم الخبر (إذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ مِمَّا) أي من المبتدأ الذي (بِهِ) أي بالخبر (عَنْهُ) أي عن ذلك المبتدإ (مُبِيناً يُخْبَرُ) والمعنى أنه يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ نحو على التمرة مثلها زبداً. وقوله:

أَهَابُكِ إِجْلالاً وَمَا بِكِ قُدرَةٌ عَلَيَّ وَلكِنْ مِلءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا[1]

فلا يجوز مثلها زبداً على التمرة، ولا حبيبها ملء عين لما فيه من عود الضمير على متأخر

الاستواء إجمال ولا محذور في الإجمال. قوله: (لأنه نكرة محضة) علة لمحذوف أي وكونه نعتاً أقرب لأنه إلخ. قوله: (ليفيد الإخبار) علة لحاجة لأنها بمعنى احتياج. قوله: (ولهذا) أي لكون وجوب التقديم لدفع إيهام الصفة التي تحتاج النكرة إليها. قوله: (كذا) أي مثل التزام تقدم الخبر فيما مر يلتزم تقدمه إذا عاد عليه مضمر من المبتدإ الذي بذلك الخبر يخبر عنه حال كون الخبر مبيناً أي مفسراً للضمير العائد إليه من المبتدأ فمبيناً حال من الضمير في به لبيان الواقع فصل بينها وبين صاحبها بأجنبي للضرورة. قال ابن غازي: هذا البيت مع ما فيه من التعقيد كان يغني عنه وعما بعده أن يقول:

كذا إذا عاد عليه مضمر من مبتدأ وما به يصدر

قوله: (زبداً) تمييز مفرد أو حال ويجوز رفعه بدلاً أو بياناً أو مبتدأ أو فاعلاً بالظرف عند من لا يشترط الاعتماد على النفي أو الاستفهام، وعلى هذين فمثل منصوب على الحال من النكرة المؤخرة وفتحته إعراب أو بناء. وبحث الدماميني في تمثيلهم بقولهم على التمرة مثلها زبداً بأن الخبر الكون المطلق المحذوف وهو يصح تقديره مؤخراً على الأصل كما تذكره مؤخراً لو كان كوناً خاصاً مثل على اللّه عبده متوكل، ويمكن أن يجاب بأن التمثيل بذلك مبني على أن الظرف هو الخبر فتدبر. قوله: (أهابك) بكسر الكاف. قوله: (لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة) أي وهو غير

---

(١) قاله نصيب بن رياح الأكبر. وكان عبداً أسود شاعراً إسلامياً حجازياً من شعراء بني مروان، ونصيب الأصغر هو مولى المهدي. وهو من الطويل. قوله: (إجلالاً) نصب من قبيل قولك قعدت جلوساً، لأن معنى أهابك أجلك لأن من هاب أحداً فقد أجله، ويجوز أن يكون نصباً على التعليل أي لأجل إجلالك وتعظيمك. وقد قبل نصب على الحال بمعنى مجلا. قوله: (وما بك قدرة علي) حال، والمعنى أهابك لا لاقتدارك علي ولكنْ إعظاماً لقدرك، لأن العين تمتلىء بمن تحبه فتحصل لها المهابة. والضمير في حبيبها للعين وإن جعل للمرأة يجوز. قاله الخطيب التبريزي. وهو مبتدأ وملء عين كلام إضافي مقدماً خبره. وفيه الشاهد حيث يجب فيه تأخير المبتدأ إذ لو قدم يلزم عود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة وذلك لا يجوز.

لفظاً ورتبة، وقد عرفت أن قوله عاد عليه هو على حذف مضاف أي عاد على ملابسه. و(كَذَا) يلتزم تقدم الخبر (إِذَا يَسْتَوْجِبُ ٱلتَّصْدِيرَا) بأن يكون اسم استفهام أو مضافًا إليه (كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَاً) وصبيحة أي يوم سفرك (وَخَبَرَ) المبتدأ (ٱلْمَحْصُورِ) فيه بإلا أو بإنما (قَدِّمْ أَبَدَا) على المبتدأ (كَمَا لَنَا ٱلاَّ ٱتِّبَاعُ أَحْمَدَا) وإنما عندك زيد لما سلف.

تنبيه: كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ أن وصلتها نحو: عندي أنك فاضل، إذ لو قدم المبتدأ لالتبست أن المفتوحة بالمكسورة، وأن المؤكدة بالتي هي لغة في لعل، ولهذا يجوز ذلك بعد أما كقوله:

عِنْدِي ٱصْطِبَارٌ وَأَمَّا أَنَّنِي جَزِعٌ   يَوْمَ ٱلنَّوَى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِي[1]

لأن إن المكسورة ولعل لا يدخلان هنا أ هـ. ....

جائز هنا اتفاقاً بخلافه في نحو: ضرب غلامه زيداً فإن فيه خلافاً، والفرق أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في الثاني دون الأول. قوله: (وقد عرفت) أي من التمثيل. قوله: (هو على حذف مضاف) أي عاد على ملابسه يستثنى من ذلك ما إذا أمكن تقديم المفسر وحده على المبتدإ، فإن أمكن صح تأخير الخبر جوازاً نحو عمراً علمه نافع أو وجوباً نحو عمراً علمه نفع عند البصريين وبعض الكوفيين، ومنع أكثرهم تقديم المفسر وحده في الصورتين كما في التسهيل والهمع. وأما قول البعض: الأولى إبقاء المتن على ظاهره إلى آخر ما قال فغير مستقيم فتأمله.

قوله: (يستوجب) أي يستحق التصدير أي في جملته فلا يرد نحو زيد أين مسكنه. قوله: (صبيحة أي يوم سفرك) أي ابتداء سفرك لأنه المظروف في الصبيحة ولا ريب أنه لا يستغرق الصبيحة ولا أكثرها فيكون صبيحة بالنصب ويقل فيها الرفع كما علم مما أسلفناه وبهذا يعرف ما في كلام البعض من الخلل. قوله: (وخبر المحصور) أي المحصور فيه كما صرح به الشارح فهو على الحذف والإيصال. قوله: (لما سلف) الذي سلف هو تعليل امتناع تقديم الخبر بأنه لو قدم لانعكس المعنى المقصود والمطلوب هنا تعليل وجوب تقديمه بأنه لو أخر لانعكس المعنى المقصود فلا بد من تقدير مضاف أي لنظير ما سلف. قوله: (كذلك يجب تقديم الخبر إلخ) ومن مواضع وجوب التقديم ما لو قرن المبتدأ بفاء الجزاء نحو أما عندك فزيد أو كان تأخيره يخل بفهم المقصود نحو: للّه درك فإنه لو أخر لم يفهم منه التعجب أو كان الخبر اسم إشارة مكان نحو: ثم أو هنا زيد. قوله: (لالتبست) أي خطأ فقط في التباس أن المفتوحة بالمكسورة ولفظاً وخطأ في التباسها بأن التي هي لغة في لعل. قوله: (ولهذا) أي لكون علة وجوب التقديم خوف الالتباس المذكور. قوله: (كاد يبريني) بفتح ياء المضارعة من بريت القلم أي نحته. قوله: (لا يدخلان هنا) لأن أما لا يفصل بينها

---

(١) هو من البسيط. قوله: (إصطبار) مبتدأ، وعندي مقدماً خبره، وأما حرف شرط وتفصيل وتوكيد، والشاهد في قوله أنني جزع، وذلك أن المبتدأ إذا كان أن المفتوحة وصلتها يجب تقديم الخبر =

(وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ) من الجزأين بالقرينة (جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ زَيْدٌ) من غير ذكر الخبر (بَعْدَ) ما يقال لك (مَنْ عِنْدَكُمَا) والتقدير زيد عندنا. وإن شئت صرحت به. ولو كان المجاب به نكرة نحو رجل قدر الخبر أيضاً بعده. قال في شرح التسهيل: ولا يجوز أن يكون التقدير عندي رجل إلا على ضعف (وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قلْ دَنِفٌ) بغير ذكر المبتدأ (فَزَيْدٌ) المبتدأ (اُسْتُغْنِيَ عَنْهُ) لفظاً (إذْ) قد (عُرِفْ) بقرينة السؤال والتقدير ....

وبين الفاء بجملة وإن المكسورة مع معموليها جملة وكذا أن بمعنى لعل.

قوله: (ما يعلم) أي بعينه فلا يكفي علمه إجمالاً بأن يعلم أن في الكلام حذفاً. قوله: (من الجزءين) أي المبتدأ والخبر كما هو موضوع المقام أما المبتدأ الرافع لمستغنى به فلا يحذف هو ولا مرفوعه كما نقله يس عن الشاطبي. وخرج أيضاً فاعل الفعل ونائب الفاعل فلا يحذفان وإن علماً واختلف فيما إذا دار الأمر بين جعل المحذوف المبتدأ أو الخبر، فقيل الأحسن حذف الخبر لأن الحذف تصرف وتوسع والأحق بذلك الخبر فإنه يقع مفرداً مشتقاً وجامداً وجملة اسمية وفعلية وظرفية ولأن الحذف أليق بالإعجاز، وقيل: الأحسن حذف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة. قوله: **(جائز)** أي غير ممتنع فيصدق بوجوب حذف المبتدأ وحذف الخبر كما سيأتي تفصيله. قوله: **(كما تقول إلخ)** لم يقل تقولان ليوافق عندكما لاحتمال أن المجيب أحد المسؤولين فقط. قوله: **(لك)** كان ينبغي لكما لأن المخاطب اثنان وإن كان المجيب واحداً. قوله: **(قدر الخبر أيضاً بعده)** والمسوغ وقوعه في الجواب سم. قوله: **(ولا يجوز)** أي جوازاً مستوى الطرفين بل هو خلاف الأولى لأنه يلزم عليه عدم مطابقة الجواب للسؤال في ترتيب أجزاء الجملة. فقوله: إلا على ضعف أي خلاف الأولى كما أفاده سم، وإلا بمعنى لكن. قوله: **(قل دنف)** أي مريض من العشق أو غيره مرضاً ملازماً كما في القاموس وهو مبني على أن كيف اسم غير ظرف وأنها في محل رفع، أما على قول سيبويه أنها ظرف كأين وأن المعنى في أي حال فيكون الجواب في صحة مثلاً قاله يس. وعبارة الدماميني: اعلم أن في كيف ثلاث عبارات: **إحداها**: أنها ظرف يستفهم به عن الأحوال فمعناها في أي حال على أن الظرفية مجازية كما في زيد في حالة حسَنة، وهذه عبارة سيبويه، فموضعها عنده نصب دائماً. **الثانية**: أنها اسم يستفهم به عن الأحوال فمعناها على أي حال، وهذه عبارة السيرافي والأخفش، فموضعها عندهما رفع مع المبتدأ ونصب مع غيره. **الثالثة**: أنها سؤال عن وصف ما يذكر بعدها فمعناها ما نعت زيد، وهذه عبارة ابن المصنف والمراد بالوصف عليها اللفظ الدال على ذات باعتبار معنى هو المقصود لا هذا المعنى وإلا اتحد هذا بالقول الثاني. ثم اعترض القول الأول

= خوفاً من التباس المكسورة بالمفتوحة، وإذا كان بعد أما لم يلزم ذلك، بل يجوز التقديم والتأخير كما في هذا البيت، وجزع بكسر الزاي، صفة مشبهة من الجزع بفتحتين وهو نقيض الصبر. والنوى بالنون: البعد والفراق.

هو دنف وإن شئت صرحت به. وقد يحذف الجزءان معاً إذا حلا محل مفرد كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾ [سورة الطلاق، الآية: ٤] أي فعدتهن ثلاثة أشهر فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد، وهو كذلك لدلالة الجملة التي قبلها وهي: ﴿فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ﴾ [سورة الطلاق، الآية: ٤] عليها. واعلم أن حذف المبدإ والخبر منه ما سبيله الجواز كما سلف، ومنه ما سبيله الوجوب وهذا شروع في بيانه. (وَبَعْدَ لَوْلاَ) الامتناعية (غَالِباً) أي في غالب أحوالها وهو كون

والثاني بأمور ثم قال: وأما القول الثالث فلا إشكال عليه ألبتة. ثم ذكر أن كيف قد تسلب معنى الاستفهام وتخلص لمعنى الحال كما في قول بعضهم: انظر إلى كيف يصنع زيد أي إلى الحال التي يصنعها ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها اهـ. ملخصاً.

قوله: (هو دنف) قدره ضميراً تبعاً للنحاة لئلا يتوهم المغايرة، وظاهر قول المصنف فزيد إلخ أنه يقدر اسماً ظاهراً وهو صحيح. قوله: (إذا حلا محل مفرد) ليس بقيد بدليل صحة قولك نعم لمن قال أزيد قائم كذا في يس عن ابن هشام، وهو لا يظهر إلا على القول بأن الجملة مقدرة بعد نعم لا على القول بأنها مفهومة من نعم بلا تقديرها، ولعل كلام الشارح مبني على هذا فتأمل. قوله: (كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾) إنما لم يجعل اللائي معطوفاً على اللائي قبله وما بينهما خبر لاقتران الخبر بالفاء، وتقدم أن الخبر المقرون بها يجب تأخيره لتنزله من المبتدأ منزلة الجواب من الشرط، وأيضاً لو جاز ذلك لاستدعى جواز زيد قائمان وعمرو مع أنه لا يجوز للقبح اللفظي بخلاف زيد في الدار وعمرو نقله يس عن ابن هشام. وفي استدعاء جواز ذلك جواز زيد قائمان وعمرو نظر للفرق بحصول المطابقة بين المعطوف عليه والخبر في الآية دون المثال المذكور فليس فيها قبح لفظي بخلافه، على أن الذي في المغني صحة عدم تقدير شيء في الآية بالجعل السابق. ولا يرد عندي اقتران الخبر بالفاء لأن المتقدم عليه تابع المبتدأ ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع. ثم ما درج عليه الشارح منن تقدير الخبر فعدتهنّ ثلاثة أشهر قول الفارسي ومن تبعه ليكون المقدر من لفظ الخبر المذكور، قال في المغني: والأولى أن يكون الأصل واللائي لم يحضن كذلك لأنه ينبغي تقليل المحذوف ما أمكن ولأن أصل الخبر الإفراد ولأنه لو صرح بالخبر لم يحسن إعادة ذلك المتقدم تقليلاً للتكرار. قوله: (لدلالة الجملة إلخ) علة لحذفت بعد تعليله بالعلة الأولى فاندفع الاعتراض بلزوم تعلق حرفي جر متحدي اللفظ والمعنى بعامل واحد لاختلاف العامل بالإطلاق والتقييد على ما قيل في نظائره.

قوله: (وبعد لولا) متعلق بحذف أو حتم، وتقديم معمول المصدر عليه إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً جائز على ما قال التفتازاني أنه الحق. وقال ابن هشام في شرح بانت سعاد: إن كان المصدر ينحل بأن والفعل امتنع مطلقاً وإلا جاز. قوله: (الامتناعية) خرج التحضيضية إذ لا يقع بعدها المبتدأ كما صرح به الناظم في قوله: وأولينها الفعل. قوله: (أي في غالب أحوالها وهو إلخ) أشار بذلك إلى دفع الاستشكال بأن الوجوب ينافي الغلبة. وحاصله: أن الوجوب منصب على

الامتناع معلقاً بها على وجود المبتدإ الوجود المطلق (حَذْف الخَبرْ حَتْمٌ) نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٥١] أي ولولا دفع الله الناس، موجود، حذف موجود وجوباً للعلم به، وسد جوابها مسده، أما إذا كان الامتناع معلقاً على الوجود المقيد وهو غير الغالب عليها، فإن لم يدل على المقيد دليل وجب ذكره نحو: لولا زيد سالماً ما سلم، وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام: **(لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم)** وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه ....

الحذف والغلبة منصبة على بعض معين من أحوال لولا وهو كون الامتناع معلقاً بها على وجود المبتدإ الوجود المطلق وبتعين محل الغلبة يتعين محل الوجوب. قوله: (للعلم به) علة لأصل الحذف، وقوله وسد إلخ علة لوجوبه وكذا يقال فيما يأتي وبكون العلم بالمحذوف علة لأصل الحذف لا لوجوبه. لا يرد ما قيل إن العلة التي هي العلم موجودة إذا كان الخبر وجوداً مقيداً، ودلت القرينة الخارجية عليه مع أن الحذف حينئذٍ غير واجب حتى يحتاج إلى الجواب عنه بأن المراد علم ذلك بمقتضى لولا إذ هي دالة على امتناع الجواب وجود المبتدإ لا بقرينة خارجية لأنهم لاعتنائهم بالخبر لكونه ركن الإسناد ومحط الفائدة لا يكتفون في وجوب حذفه بالقرينة الخارجية وإن مشى على وروده، والجواب عنه بهذا البعض مع أن في الجواب بحثاً لأنه إن أراد الخارجية عن كلام لولا ورد عليه أن القرينة مع المقيد قد تكون من نفس الكلام وإن كانت غير نفس لولا كما في لولا أنصار زيد حموه ما سلم ولولا الغمد يمسكه لسالا، لدلالة الأنصار على الحماية والغمد على الإمساك، وإن أراد الخارجية عن لولا وإن كانت من الكلام وهذا هو المتبادر من عبارته، ورد عليه أن اعتبار دلالة لولا في وجوب الحذف دون دلالة غيرها من أجزاء الكلام تحكم، ولهذا قال سم في الجواب ما نصه: كأنهم اعتبروا في وجوب الحذف أن يكون الخبر مدلولاً عليه من الكلام لا من قرينة خارجية عن الكلام اعتناء بالخبر اهـ. وإن ورد عليه ما ذكرناه في الشق الأول فتدبر. نعم قد يقال: سد الجواب مسد الخبر المحذوف إذا كان وجوداً مقيداً أيضاً مع أن حذفه غير واجب، اللهم إلا أن يمنع السد حينئذ فتأمل.

قوله: (وسد جوابها مسده) أي فهو عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض، ولا فرق في ذلك بين الجواب المذكور والمقدر نحو: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾ [سورة الفتح، الآية: ٢٥] أي لأذن لكم في الفتح وإن لزم في الثاني حذف العوض والمعوض معاً لأن القرينة تجعله في قوة المذكور، والمراد بسد الجواب مسده قيامه مقامه وحلوله محله كما يؤخذ من التصريح. قوله: (على الوجود المقيد) أي بقيد زائد على أصل الوجود كالمسالمة. قوله: (لولا قومك حديثو عهد) أي قريبو زمن والخطاب لعائشة، وممن روى هذه الرواية البخاري في كتاب العلم من صحيحه، فما نقل عن ابن أبي الربيع من أنه لم يقف على ورودها من طريق صحيح فيه ما فيه. قوله: (وإن دل عليه دليل) أي سواء كان من أجزاء كلام لولا كما مثل أو من غيرها كقولك في جواب هل زيد محسن إليك لولا

نحو: لولا أنصار زيد حموه ما سلم، وجعل منه قول المعرّي:

يُذِيبُ الرُعْبُ منه كُلَّ عَضْبٍ ... فَلَوْلاَ الغِمْدُ يُمْسِكُه لَسَالاَ[١]

واعلم أن ما ذكره الناظم هم مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين، وذهب الجمهور إلى أن الخبر بعد لولا واجب لحذف مطلقاً بناء على أنه لا يكون إلا كوناً مطلقاً، وإذا أريد الكون المقيد جعل مبتدأ فتقول: لولا مسالمة زيدايانا ما سلم، أي موجودة، وأما الحديث

زيد أي محسن إليّ لهلكت. قوله: (لولا أنصار إلخ) الدليل قوله أنصار لأن شأن الناصر الحماية. قوله: (وجعل منه قول المعري إلخ) لأن شأن الغمد إمساك السيف. قوله: (كل عضب) هو السيف القاطع والغمد غلاف السيف. فإن قلت: عجز البيت يناقض صدره إذ العجز يقتضي عدم السيلان لأن جواب لولا منتف والصدر يقتضي وجوده لأن الإذابة الإسالة وهي إيجاد السيلان، وإنما عبر بالمضارع لاستحضار الصورة العجيبة أو لقصد الاستمرار. **قلت**: المراد لولا إمساك الغمد له لسال منه فالمنفي سيلان خاص قاله الدماميني.

قوله: (هو مذهب الرماني إلخ) هذا هو الحق. قوله: (مطلقاً) أي في كل تركيب. قوله: (فتقول لولا مسالمة إلخ) أي وأما نحو: لولا زيد سالماً ما سلم فتركيب فاسد. قوله: (فمروي بالمعنى) والمشهور في الروايات لولا حدثان قومك لولا حداثة قومك لولا أن قومك حديثو عهد، ورد بأنه يؤدي إلى رفع الوثوق عن جميع الأحاديث أو غالبها على أنه إنما يتم لو لم يكن رواة الحديث عرباً، أما إذا كانوا عرباً وهو الظاهر فلا لقيام الحجة بلسانهم اهـ. سم وفي حاشية المغني للدماميني: أسقط أبو حيان الاستدلال على الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعربيته إياها بالمعنى، وكثيراً ما يعترض بذلك على الإمام بن مالك في استدلاله بها، ورده

---

(١) قاله أبو العلاء أحمد بن عبد الله التنوخي المعري اللغوي الشاعر الأعمى المتفلسف، ولد سنة ثلاث وستين وثلاثمائة بالمعرة، وتوفي بها سنة تسع وأربعين وأربع مائة، ومكث مدة خمس وأربعين سنة لا يأكل اللحم تديناً، وهو من أول قصيدة طويلة من الوافر، وهي أول قصائد كتابه المسمى بسقط الزند، وأولها:

أَعَنْ وَخْدِ القِلاصِ كَشَفْتَ حَالاً ... وَمِنْ عِنْدِ الظَّلامِ طَلَبْتَ مَالاً

والوخد ـ بالخاء المعجمة والدال المهملة ـ ضرب من السير. والقلاص بالكسر جمع قلوص وهي الشابة من النوق ـ ويذيب من أذاب إذابة أي أسال. والرعب فاعله. ومنه حال من الرعب، وكل عضب مفعوله وهو بفتح العين المهملة وسكون الضاد المعجمة السيف القاطع، والغمد: بكسر الغين المعجمة غلاف السيف وارتفاعه بالابتداء، ويمسكه خبره. وقيل الخبر محذوف، ويمسكه بدل اشتمال. قوله: (لسال) جواب لولا، وهذا للتمثيل لا للاستشهاد فإن المعري لا يحتج بشعره. ووجهه إنه ذكر الخبر بعد لولا، ومع هذا يجوز تركه فإنه لو قال لولا الغمد لسال صح الكلام والمعنى، ولكنه ذكره دفعاً لإيهام تعليق الامتناع على نفس الغمد بطريق المجاز، وقد خطأه بعضهم في هذا حيث أثبت الخبر والمخطىء مخطىء لما ذكرناه.

فمروي بالمعنى ولحنوا المعرّي (وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا) الحكم وهو حذف الخبر وجوبًا (اُسْتَقَرْ) نحو: لعمرك لأفعلن، وأَيمن الله لأقومن، أي لعمرك قسمي، وأيمن الله يميني فحذف الخبر وجوباً للعلم به، وسد جواب القسم مسده، فإن كان المبتدأ غير نص في اليمين جاز إثبات الخبر وحذفه نحو: عهد الله لأفعلن وعهد الله عليّ لأفعلن.

شيخنا ابن خلدون بأنها على تسليم أنها لا تفيد القطع بالأحكام النحوية تفيد غلبة الظن بها لأن الأصل عدم التبديل لا سيما والتشديد في ضبط ألفاظها والتحري في نقلها بأعيانها مما شاع بين الرواة. والقائلون منهم بجواز الرواية بالمعنى معترفون بأنها خلاف الأولى وغلبة الظن كافية في مثل تلك الأحكام بل في الأحكام الشرعية فلا يؤثر فيها الاحتمال المخالف للظاهر، وبأن الخلاف في جواز النقل بالمعنى في غير ما لم يدون في كتب، أما ما دون فلا يجوز تبديل ألفاظه بلا خلاف كما قاله ابن الصلاح، وتدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، وحين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به وغايته يومئذ تبديل لفظ يحتج به بآخر كذلك وثم دون ذلك البدل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى فبقي حجة في بابه صحيحة، ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق في استدلالهم المتأخر اهـ. باختصار. قوله: (ولحنوا المعري) أي خطأوه ورد تلحينه بورود مثله في الشعر الموثوق به كقول الشاعر:

لولا زهير جفاني كنت معتذراً

وكان يغني الجمهور عن تلحينه جعل يمسكه بدل اشتمال من الغمد على أن الأصل أن يمسكه فحذفت أن وارتفع حينئذٍ الفعل كما أفاده الدماميني.

قوله: (وفي نص يمين) من إضافة الصفة إلى الموصوف. قوله: (استقر) إظهاره الكون العام ضرورة أو مراده بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصاً على حد ما قيل في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [سورة النمل، الآية: ٤٠]. قوله: (لعمرك) أي حياتك التزموا فتح عينه في القسم تخفيفاً لكثرة استعماله فيه وإن صح في غيره الفتح والضم أفاده الدماميني. قوله: (وأيمن اللّه) أي بركته. قوله: (للعلم به) أي من كون ما ذكر نصاً في اليمين. قوله: (نحو عهد اللّه) إنما لم يكن نصاً في اليمين لعدم ملازمته له فقد يستعمل في غيره نحو: عهد اللّه يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه قاله المصرّح وأقره شيخنا والبعض، وفيه أن قولهم لعمرك كذلك نحو لعمرك طويل أو مبارك فيه والأقرب عندي أن المراد بالنص الظاهر لغلبة استعمال لعمرك في اليمين بخلاف عهد اللّه، وبحمل إثبات أهل العربية صراحة العمر في القسم على ظهوره فيه ونفي الفقهاء صراحة عمر اللّه وعهده على نفي كونه يميناً معتداً به شرعاً على الإطلاق يجمع بين كلام أهل العربية وقول الفقهاء عمر اللّه وعهد اللّه كل منهما كناية لا ينعقد به اليمن إلا إذا نوى بالعمر البقاء أو الحياة وبالعهد استحقاقه لا يجاب ما أوجبه علينا بخلاف ما إذا أطلق أو نوى بهما ما تعبدنا به

تنبيه: اقتصر في شرح الكافية على المثال الأول، وزاد ولده المثال الثاني وتبعه عليه في التوضيح، وفيه نظر، إذ لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر لجواز كون المبتدإ هو المحذوف والتقدير قسمي أيمن الله بخلاف المثال الأول لمكان لام الابتداء.

(وَ) كذا يجب حذف الخبر الواقع (بَعْدَ) مدخول (وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ) وهي الواو المسماة بواو المصاحبة (كَمِثْلِ) قولك (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ) وكل رجل وضيعته، تقدير مقرونان إلا أنه لا يذكر للعلم به، وسد العطف مسده، ....

لأنهما يطلقان على هذا كما رأيته بخط الشنواني نقلاً عن سم. قوله: (على المثال الأول) يعني لعمرك لأفعلن. وقوله المثال الثاني يعني أيمن الله لأقومن.

قوله: (وفيه نظر إذ لا يتعين إلخ) أجاب سم بأنهم لم يدعوا التعين والمثال يكفيه الاحتمال. قوله: (هو المحذوف) قال سم: ولعل الحذف حينئذٍ أي حين إذ كان المحذوف المبتدأ غير واجب إذ لم يسد الجواب مسده اهـ. أي لعدم حلوله محل المبتدإ، لكن قال الروداني: لا يتوقف وجوب حذف المبتدإ على أن يسد شيء مسده بخلاف الخبر، والفرق أن الخبر محط الفائدة فاعتنى بشأنه فشرط في وجوب حذفه ذلك. قوله: (لمكان لام الابتداء) أي كونها أي وجودها فمكان مصدر ميمي من كان التامة، واعترض بأنه يجوز كون اللام داخلة على مبتدأ مقدرٍ كما قيل في قوله خالي لأنت فوجودها لا ينافي كون مدخولها في اللفظ خبراً. وأجيب بأن دخول اللام على شيء واحد لفظاً وتقديراً أولى من دخولها لفظاً على شيء وتقديراً على آخر، فالحمل على الأول أرجح مع أن حذف المبتدأ ينافيه لام الابتداء كما مر مع ما فيه، ثم رأيت صاحب المغني نقل عن ابن عصفور تجويز الوجهين في المثالين وعن غيره الجزم بأنهما من حذف الخبر. قوله: (عينت مفهوم مع) أي كانت ظاهرة فيه إذ الواو فيما ذكره تحتمل غير المعية كأن يقال: كل صانع وما صنع مخلوقان أفاده سم. قوله: (وما صنع) الأظهر أن ما مصدرية لأن الصنعة هي الملازمة للصانع لا المصنوع. قوله: (وضيعته) أي حرفته، وسميت ضيعة لأن صاحبها يضيع بتركها أو لأنها تضيع بتركها، فإن قلت: الضمير في ضيعته لا يصح عوده إلى كل إذ المعنى عليه كل رجل وضيعة كل رجل مقترنان وهو فاسد ولا إلى رجل إذ المعنى عليه كل رجل وضيعة رجل مقترنان وهو أيضاً فاسد. **قلت**: لما كانت كل نائبة عن أسماء كثيرة كان ضميرها أو ضمير مدخولها أيضاً كذلك ومقابلة الجمع بالجمع تقتضي القسمة آحاداً فكأنه قيل زيد وضيعته مقترنان وعمرو وضيعته مقترنان وهكذا.

قوله: (وسد العطف) اعترض بأن تقدير الخبر مقرونان فهو مثنى فهو خبر عن مجموع المتعاطفين فمحله بعد المعطوف فكيف يسد المعطوف مسده ولهذا قال الرضي: الظاهر أن الحذف غالب لا واجب. وأجاب سم بأن الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه محله قبل المعطوف فسد المعطوف مسد الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه فوجب حذفه من هذه الجهة وإن لم يسد

فإن لم تكن الواو للمصاحبة نصاً كما في نحو: زيد وعمرو مجتمعان لم يجب الحذف. قال الشاعر:

تَمنَّوْا لِيَ الْموتَ ٱلذي يَشْعَبُ الفَتى ... وَكلُّ ٱمْرىءٍ وٱلْموت يَلْتقيانِ[(١)]

وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو: كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لأن معناه مع ضيعته، فكما أنك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها وما يليها في حصول الفائدة، كذلك لا تحتاج إليه مع الواو ومصحوبها (وَقَبْلَ حَالٍ لاَ يكُونُ خَبرَا) أي ويجب حذف الخبر إذا وقع قبل حال لا تصلح خبراً (عَنِ) المبتدأ (ٱلَّذِي خَبرُهُ قَدْ أُضْمِرا) وذلك فيما إذا كان

مسده من حيث هو خبره إذ لا يشترط لوجوب الحذف سد الشيء مسد المحذوف من كل وجه. قوله: (فإن لم تكن الواو للمصاحبة نصاً) أي ظهوراً بأن لم تكن للمصاحبة بالكلية بل لمجرد التشريك في الحكم نحو زيد وعمرو متباعدان أو للمصاحبة لا نصاً أي ظهوراً كما في بيت الشارح ومثاله، لأن ظهور المعية فيهما إنما جاء من مادة الخبر، وأما الواو فتحتمل التشريك والمعية بدون ظهور المعية لأن الظاهرة فيها يصح الاكتفاء بها في إفادة المعية كما قاله الشنواني. قال: ولو قيل كل امرىء والموت أي معه لم يكن كافياً وبذلك التحقيق يعلم ما في كلام البعض فافهم. قوله: (لم يجب الحذف) بل يجوز إن دل دليل عليه. قوله: (يشعب) كيذهب أي يفرق. قوله: (مستغن عن تقدير خبر إلخ) رد بأن كون الواو بمعنى مع لا يستلزم كونها بمنزلتها لأن مع ظرف يصلح للإخبار به بخلاف الواو. زكريا.

قوله: (وقبل حال) أي مفردة أو جملة أو ظرف مثال الثالث ضربي زيداً مع عصيانه على جعله حالاً من ضمير زيد. قوله: (لا تصلح خبراً) أي بحسب ذاتها كالمثال الأول، أو قصد المتكلم كالمثال الثاني، ولهذا قال الشارح: إذا جعل منوطاً جارياً على الحق لا على المبتدأ، فاندفع الاعتراض بأن المثال الثاني تصلح الحال فيه للخبرية، واعترض الراعي المثال الأول بأنه يصح الإخبار عن الضرب بكونه مسيئاً على وجه المجاز، وأجيب بأن المراد لا تصلح على وجه الحقيقة، وقد يقال: لا حجر في المجاز حتى يجب إضمار الخبر، ويمتنع رفع الحال على الخبرية المجازية إلا أن يقال: لا تصلح على وجه المجاز بحسب قصد المتكلم. **والحاصل**: أن المثال الأول لا تصلح الحال فيه للخبرية حقيقة بحسب ذاتها ولا مجازاً بحسب قصد المتكلم فاعرف ذلك.

قوله: (عن الذي خبره قد أضمرا) أي وإن صلحت أن تكون خبراً عن غيره فليس الشرط أن

---

(١) قاله الفرزدق وهو من الطويل. قوله: (يشعب) أي يفرق والجملة صفة الموت. وقوله: وكل امرىء كلام إضافي مبتدأ والموت عطف عليه، ويلتقيان خبره. وفيه الشاهد حيث أثبت فيه ذكر خبر المبتدأ المعطوف عليه بالواو لأنها ههنا ليست صريحة في المصاحبة فلم يجب الحذف. وإذا كانت صريحة فيها فلا يجوز إظهاره نحو كل ثوب وقيمته، لأن الواو وما بعدها قاما مقام مع وسدا مسد الخبر.

المبتدأ مصدراً عاملاً في اسم مفسر لضمير ذي حال بعده لا تصلح لأن تكون خبراً عن ذلك المبتدأ، أو اسم تفضيل مضافاً إلى المصدر المذكور أو مؤوّل به **فالأول**: (كَضَرْبِيَ ٱلعَبْدَ مُسِيئاً وَ) **الثاني** مثل: (أَتمْ. تَبيِيني ٱلحَقَّ مَنُوطاً بِالحكَمْ) إذا جعل منوطاً جارياً على الحق لا على المبتدأ. **والثالث** نحو: أخطب ما يكون الأمير قائماً، والتقدير إذ كان أو إذا كان مسيئاً ومنوطاً

لا تصلح للخبرية أصلاً فلهذا قال عن الذي إلخ فالقصد منه الإشارة إلى ما ذكر لا إلى كون الخبر مضمراً لأنه معلوم من قوله وقبل حال، لأن المعنى ويحذف الخبر وجوباً قبل حال. وقوله قد أضمرا أي قدر. قوله: (مصدراً) أي صريحاً لا مؤوّلاً عند جمهور البصريين ومذهب قوم أنه لا فرق نحو أن ضربت زيداً قائماً. قوله: (في اسم) أي ظاهر كالعبد والحق في المثالين، أو مضمر كإياه في قولك: العبد ضربي إياه مسيئاً، وظاهر عبارته عدم اشتراط إضافة المصدر نحو: ضرب عمراً قائماً. وظاهر كلام الرضي اشتراطها حيث قال: ويكون المصدر مضافاً للفاعل أو للمفعول أولهما إلا أن يقال قصده التعميم في الإضافة لاشتراطها. وقوله: أولهما أي كما في تضاربنا أو مضاربتنا، ففي بعض حواشي الجامي أن نا في محل رفع ونصب باعتبار الفاعل والمفعول، وفي محل جر باعتبار الإضافة والجمهور على أنه لا يجوز اتباع المصدر المذكور فلا يقال ضربي زيداً الشديد قائماً ولا شربي السويق كله ملتوتاً لغلبة معنى الفعل عليه مع عدم السماع، وأجازه الكسائي ووافقه المصنف في تسهيله اتباعاً للقياس. قوله: (لضمير) بالتنوين وهو الضمير في إذ كان أو إذا كان، ويصح ترك التنوين على أن الإضافة للبيان إن أريد ذو الحال الاصطلاحي الذي هو لفظ الضمير أو حقيقية إن أريد ذو الحال المعنوي الذي هو مدلول الضمير. قوله: (بعده) نعت لحال أي بعد الضمير أو المفسر. قوله: (إذا جعل منوطاً جارياً على الحق) أي جعل حالاً من ضميره وقيد بذلك ليكون المثال مما نحن فيه، لأنه لو جعل جارياً على المبتدأ بأن قصد إيقاعه على معنى المبتدأ وأرجع الضمير في الخبر المقدر إلى المبتدأ وجعل منوطاً حالاً من ذلك الضمير لم يكن ما نحن فيه لعدم إضافة إسم التفضيل إلى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال، إذ ليس المفسر حينئذ معمول المصدر بل يكون مما يصلح فيه الحال للخبرية بحسب الذات وقصد المتكلم فيجب رفعه على الخبرية.

قوله: (أخطب ما يكون) أي أخطب كون بمعنى أكوان، ومن أول بالجمع ابتداء فقد تسمح، وأخطب من الخطب وهو الشدة أي أشد أحواله قاله بعضهم. قوله: (والتقدير) أي تقدير ما زاد على متعلق الظرف من المحذوف من هذه المثل، ولم يتعرض لتقدير المتعلق الذي هو حاصل أو حصل مثلاً لوضوحه. قوله: (إذا كان) أي عند إرادة المضي أو إذا كان أي عند إرادة الاستقبال. قاله الدماميني والسيوطي وغيرهما. وفي الرضي: أن إذا هنا للاستمرار كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١١] وقال الروداني: بقي أنه قد يراد الحال أو الاستمرار، ولو قال يقدر وقت كان أو حين كان لكان أشمل لسائر الأزمنة بلفظ واحد اهـ. ورأيت

وقائماً، نصب على الحال من الضمير في كان، وحذفت جملة كان التي هي الخبر للعلم بها وسد الحال مسدها، وقد عرفت أن هذه الحال لا تصلح خبراً لمباينتها المبتدأ، إذ الضرب مثلاً لا يصح أن يخبر عنه بالإساءة. فإن قلت: جعل هذا المنصوب حالاً مبني على أن كان تامة، فلم لا جعلت ناقصة والمنصوب خبرها، لأن حذف الناقصة أكبر. فالجواب: أنه منع من ذلك أمران: **أحدهما**: أنا لم نر العرب استعملت في هذا الموضع إلا أسماء منكورة مشتقة من المصادر فحكمنا بأنها أحوال إذ لو كانت أخباراً لكان المضمرة لجاز أن تكون معارف ونكرات ومشتقة وغير مشتقة. **الثاني**: وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه، كقوله عليه الصلاة والسلام: **«أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ»** وقول الشاعر:

خَيرُ اقترابي مِنَ المَوْلى حَلِيفُ رِضاً وَشَرُّ بُعْدِيَ عَنْهُ وَهْوَ غَضبانُ[1]

بخط الشنواني أنه إذا أريد الاستمرار يؤتي بإذا لأنها تأتي للاستمرار. قوله: (**وحذفت جملة كان**) أي مع الظرف المضاف إليه. وقوله التي هي الخبر، فيه مسامحة إذ الخبر إما متعلق الظرف كما هو الأصح أو نفس الظرف المضاف إلى تلك الجملة. قوله: (**للعلم بها**) أي مع الظرف أي من كون المراد الإخبار عن المصدر أو ما أضيف إليه بالكون مقيداً بحال من أحوال من تعلق به المصدر أو ما أضيف إليه، وقوله: وسد الحال مسدها أي مع الظرف. **والحاصل**: أن الحال قامت مقام إذ كان لأن في الحال معنى الظرفية إذ معنى لقيت زيداً راكباً لقيته في وقت الركوب، وإذ كان سدّ مسد المتعلق الذي هو الخبر في الحقيقة كسداد بقية الظروف مسد متعلقاتها العامة فالحال سدت مسد الخبر في الظاهر مباشرة والخبر في الحقيقة بواسطة.

قوله: (**لمباينتها**) أي بالذات أو باعتبار قصد المتكلم. قوله: (**إلا أسماء منكورة مشتقة**) الحصر إضافي أي لا معارف ولا جوامد فلا ينافي مجيء الحال جملة كما سيأتي. قوله: (**لجاز**) أي جوازاً وقوعياً أن تكون معارف إلخ وكون مجيئها منكورة مشتقة أمراً اتفاقياً لا لكون المنصوب حالاً بعيد، لأن الظاهر أن التزامهم التنكير والاشتقاق لا يكون إلا لنكتة وأن النكتة كونها أحوالاً. قوله: (مقرونة بالواو) ويجوز أيضاً وقوع الاسمية موقعه بلا واو وعلى ما قاله الكسائي وارتضاه المصنف ونقل عن البصريين أيضاً فيجوز ضربي زيداً هو قائم. قوله: (**موقعه**) أي موقع المنصوب. قوله: (**حليف رضا**) أي إذا كنت أو إذا وجدت حليف رضا قاله العيني، وبه يعرف أنه لا يتعين لفظ كان بل مثلها ما في معناها، وأن الضمير الذي يفسره معمول المصدر قد يكون بارزاً عند تقدير الخبر وأن معمول المصدر صادق بما أضيف إليه المصدر ولو ضميراً وإن لزم عليه كون المفسر والمفسر ضميرين لكن الظاهر عندي أنه يصح أن يكون التقدير إذ كان حليف رضا أي مصاحباً للرضا بل هذا أنسب بقوله وهو غضبان لتعلق كل من الحالين حينئذٍ بالمولى فافهم، وحليف الرضا المحالف المعاقد على الرضا. قوله: (وهو غضبان) هذا

---

(١) هو من البسيط. قوله: (خير اقتراني) كلام إضافي مبتدأ، والمراد بالمولى الحليف وهو=

فإن قلت: فما المحوج إلى إضمار كان لتكون عاملة في الحال وما المانع أن يعمل فيها المصدر؟ **فالجواب**: أنه لو كان العامل في الحال هو المصدر لكانت من صلته فلا تسد مسد خبره فيفتقر الأمر إلى تقدير خبر ليصح عمل المصدر في الحال فيكون التقدير ضربي العبد مسيئاً موجود وهو رأي كوفي. وذهب الأخفش إلى أن الخبر المحذوف مصدر مضاف إلى ضمير ذي الحال والتقدير ضربي العبد ضربه مسيئاً. واختاره في التسهيل، وقد منع الفراء وقوع هذه الحال فعلاً مضارعاً وأجازه سيبويه، ومنه قوله:

هو الشاهد. قوله: **(أن يعمل فيها المصدر)** وذلك بأن تجعل حالاً من منصوب المصدر لأن العامل في صاحب الحال عامل فيها. قوله: **(لكانت من صلته)** أي متعلقاته فمحلها قبل الخبر فلا تسد مسده لما علمت من أن الشيء لا يسد مسد غيره إلا إذا كان في محله أفاده سم.

قوله: **(إلى تقدير خبر)** أي بعد الحال، إذ لو قدر قبلها لم يصح عمل المصدر فيها للفصل بين المصدر ومعموله حينئذٍ كذا قيل، وفيه أن الفصل ليس بأجنبي لأن الخبر معمول للمبتدأ إلا أن يجعل كالأجنبي للخلاف في كونه معموله، والمراد تقديره مع عدم ما يسد مسد وإلا فالخبر مقدر على كل حال. قوله: **(وهو رأي كوفي)** أي أعمال المصدر في الحال وتقدير الخبر بعده رأي كوفي أي وهو معترض بفوات المعنى المقصود عليه من الحصر أي حصر الضرب مثلاً في كونه حال الإساءة، ولعل وجه إفادة نحو: ضربي العبد مسيئاً للحصر مشابهة المصدر بإضافته المعرف بلام الجنس، والمعرف بلام الجنس منحصر في الخبر فكذا ما شابهه، وعلى كلامهم يكون الحذف جائزاً لا واجباً لعدم سد شيء مسده. قوله: **(إلى ضمير ذي الحال)** الإضافة للبيان إن أريد ذو الحال الاصطلاحي الذي هو لفظ الضمير لأن صاحب الحال هنا اصطلاحاً الضمير وحقيقية إن أريد ذو الحال المعنوي الذي هو مدلول الضمير.

قوله: **(ضربه مسيئاً)** بالحال حصل التغاير بين المبتدإ والخبر. قوله: **(واختاره في التسهيل)** وكذا ابن هشام في المغني لقلة المقدر عليه، لأن المقدر عليه شيئان والمقدر على الأول خمسة أشياء، ولأن التقدير من اللفظ مع صحة المعنى أولى، ولأن تقدير إذ مع الجملة المضاف إليها لم

= المعاقد باليمين، وحليف رضا كلام إضافي نصب على الحال، ولكنه خبر للمبتدأ بتقدير حذف، أي خير اقتراني من الحليف إذا وجدت حليف رضا، ففي الحقيقة الخبر إذا وجدت، كما في قولك: أكثر شربي السويق ملتوتاً أي إذا كان ملتوتاً، وهذا من المواضع التي يجب فيها حذف الخبر وهو بعد كل مبتدأ هو مصدر منسوب إلى الفاعل أو المفعول أو إليهما مذكور بعده الحال أو أفعل التفضيل، وشر بعدي كلام إضافي أيضاً مبتدأ. وقوله وهو غضبان جملة اسمية حالية سدت مسد الخبر وفيه الشاهد، وهو حجة على سيبويه في منعه مثل هذا إلا إذا كانت اسماً منصوباً كما في الشرط الأول. ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: **«أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ»** وقاس الكسائي التي بلا واو وعلى التي بالواو، ومنعه الفراء.

وَرَأْيُ عَيْنِيَ الْفَتَى أَبَاكَا يُعطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيكَ ذَاكَا[١]

أما إذا صلح الحال لأن يكون خبراً لعدم مباينته للمبتدأ فإنه يتعين رفعه خبراً فلا يجوز ضربي زيداً شديداً، وشذ قولهم حكمك مسمطاً أي حكمك لك مثبتاً، كما شذ زيد قائماً وخرجت فإذا زيد جالساً فيما حكاه الأخفش، أي ثبت قائماً وجالساً. ولا يجوز أن يكون الخبر المحذوف إذ كان أو إذا كان لما عرفت من أنه لا يجوز الإخبار بالزمان عن الجثة.

تنبيه: لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدأ وعدها في غير هذا الكتاب أربعة:

يثبت في غير هذا الموضع، نعم يلزم عليه حذف المصدر وإبقاء معموله والجمهور على منعه. قوله: (ورأى عيني إلخ) رأيُ مصدر مضاف لفاعله والفتى مفعوله وأباك بدل أو بيان، وقوله يعطى الجزيل حال سد مسد خبر رأي، وقوله: فعليك ذا كا أي الزم الإعطاء الذي كان عليه أبوك. قوله: (فإنه يتعين رفعه) أي عند عدم قصد المتكلم جعله حالاً من ضمير معمول المصدر المستتر في الخبر، فإن قصد ذلك وجب النصب وذكر الخبر بأن يقال: ضربي زيداً إذ كان شديداً أو ضربه شديداً كما نقله شيخنا. قوله: (فلا يجوز ضربي زيداً شديداً) بل يجب الرفع عند قصد الخبرية والنصب وذكر الخبر عند قصد الحالية كما مر إذ لو لم يذكر الخبر لربما وقف على المنصوب بالسكون على لغة ربيعة فيتوهم الخبرية والقصد الحالية كذا قيل، وفيه أن هذه العلة تأتي في نحو: أتم تبييني إلخ مع أنهم لم يوجبوا فيه ذكر الخبر فتأمل. قوله: (وشذ قولهم) أي لرجل حكموه عليهم، وشذوذه من وجهين النصب مع صلاحية الحال للخبرية، وكون الحال ليست من ضمير معمول المصدر بل من ضمير المصدر المستتر في الخبر قاله المصرح. قوله: (مسمطاً) بضم الميم الأولى وفتح السين المهملة وتشديد الميم الثانية مفتوحة. قوله: (مثبتاً) يعني نافذاً. قوله: (أي ثبت قائماً وجالساً) التقدير في فإذا زيد جالساً على غير القول بأن إذا الفجائية ظرف مكان أما عليه فلا حذف بل هي الخبر. قوله: (أن يكون الخبر المحذوف) أي في زيد قائماً وخرجت فإذا زيد جالساً.

قوله: (أربعة) بقيت أشياء في الهمع وغيره منها المبتدأ المخبر عنه باسم واقع بعد لا سيما في لا سيما زيد برفع زيد. ومنها المبتدأ المخبر عنه بجار ومجرور مبين لفاعل أو مفعول المصدر قبله البدل عن الفعل نحو: سقياً لك ورعياً لك فلك خبر مبتدأ محذوف وجوباً ليلى الفاعل أو المفعول في المعنى المصدر كما كان يلي الفعل، أي وهذا الدعاء لك نقل هذا الثاني الدنوشري عن الرضي، وعندي أنه إنما يحتاج إليه إذا كان المجرور ضمير المخاطب كما في التمثيل لعدم صحة الجمع بين

---

(١) قاله رؤبة بن العجاج. قوله: (رأى) مضاف إلى عيني إضافة المصدر إلى فاعله مرفوع بالابتداء، والفتى مفعول المصدر وأباك بدل من أو عطف بيان، ويعطى الجزيل جملة فعلية وقعت حالاً وسدت مسد الخبر للمبتدأ وهو الشاهد وهو حجة على الفراء في منعه الجملة الحالية أن تسد مسد الخبر. وعليك اسم فعل معناه الزم، وذاك مفعوله وهو إشارة إلى العطاء الجزيل. والمعنى رؤية عيني أباك حصلت إذا كان يعطى العطاء الجزيل فالزم طريقته وتشبه به في ذلك لأن الولد سر أبيه ومن يشابه أبه فما ظلم.

الأول: ما أخبر عنه بنعت مقطوع للرفع في معرض مدح أو ذم أو ترحم. **الثاني**: ما أخبر عنه بمخصوص نعم وبئس المؤخر، نحو: نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو إذا قدر المخصوص خبراً، فإن كان مقدماً نحو: زيد نعم الرجل فهو مبتدأ لا غير، وقد ذكر الناظم هذين في موضعهما من هذا الكتاب. **الثالث**: ما حكاه الفارسي من قولهم في ذمتي لأفعلن التقدير في ذمتي عهد أو ميثاق. **الرابع**: ما أخبر عنه بمصدر مرفوع جيء به بدلاً من اللفظ بفعله نحو: سمع وطاعة، أي أمري سمع وطاعة. ومنه قوله:

وَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتى بِكَ هٰهُنَا ... أَذُو نَسَبٍ أَم أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ[1]

الخطاب بفعل أمر أو بدله لشخص، والخطاب بغيره لشخص في جملة واحدة، أما نحو سقيا لزيد ورعيا لعمرو فالظاهر أن اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول للمصدر فاحفظ هذا التحقيق. قوله: (ما أخبر عنه بنعت مقطوع إلخ) قال أبو علي: إنما التزموا في النعت المقطوع في المدح والذم والترحم حذف الفعل أو المبتدأ في النصب أو الرفع للتنبيه على شدة الاتصال بالمنعوت، وقيل: للإشعار بإنشاء المدح أو الذم أو الترحم كما فعلوا في النداء دماميني بتصرف، وتسمية المقطوع نعتاً باعتبار ما كان. قوله: (في معرض مدح إلخ) خرج بذلك ما إذا كان النعت للتخصيص أو للإيضاح فإنه يجوز ذكر المبتدإ وحذفه كما في التصريح وغيره.

قوله: (ما أخبر عنه بمخصوص إلخ) إنما وجب حذفه لصيرورة الكلام لإنشاء المدح أو الذم فجري مجرى الجملة الواحدة. قوله: (المؤخر) بيان للواقع إذ لا يكون المخصوص خبراً، إلا إذا أخر. قوله: (من قولهم في ذمتي إلخ) لدلالة الجواب عليه وسد مسده وحلوله محله لأن المبتدأ هنا واجب التأخير. قوله: (في ذمتي عهد) أي متعلق عهد أو ميثاق وهو مضمون الجواب لأنه الذي يستقر في الذمة، دنوشري. قوله: (بدلاً من اللفظ بفعله) أي بواسطة لأن الأصل أسمع سمعاً وأطيع طاعة، حذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم عدل إلى الرفع لإفادة الدوام، وأوجبوا حذف المبتدأ إعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية التي هي حالة النصب إذ يجب فيها حذف الفعل أفاده زكريا. قوله: (وقالت حنان) أي رحمة وأكثر النسخ بإسقاط الواو فيكون فيه الثلم. وقوله: أذو

---

(١) هذا من أبيات الكتاب وهو من الطويل. قوله: (فقالت) أي المرأة المعهودة. قوله: (حنان) خبر مبتدأ محذوف أي أمرى حنان، أي رحمة. وفيه الشاهد حيث حذف منه المبتدأ حذفاً واجباً لأن أصله أتحنن عليك حناناً، ثم حذف الفعل ثم رفع المصدر لأن في رفعه تصير الجملة اسمية وهي أدل على الثبوت والدوام من الفعلية، فلما رفع قدر له مبتدأ كما قدرنا. قوله: (ما) استفهام أي أي شيء أتى بك ههنا يعنى عندنا. قوله: (أذو نسب) الهمزة للاستفهام وذو نسب كلام إضافي خبر مبتدأ محذوف، أي أأنت ذو نسب أم أنت بالحي عارف، والحذف فيه ليس بواجب وحاصل المعنى: لأي شيء جئت ههنا ألك نسب ههنا يعني قرابة جئت لهم؟ أم لك معرفة بالحي، وإنما قالت ذلك خوفاً عليه ورحمة لئلا يتأتى عليه أمر من جهة إنكار الحي إياه. فافهم.

أي أمري حنان أي رحمة. وقول الراجز:

شَكَا إِلى جَمَلِي طُولَ السُّرى   صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلانَا مُبْتَلَى

أي أمرنا صبر جميل (وَأَخْبَرُوا باثْنَينِ أَو بأَكْثَرَا عَنْ) مبتدأ (وَاحِدٍ) لأن الخبر حكم، ويجوز أن يحكم على الشيء الواحد بحكمين فأكثر. ثم تعدد الخبر على ضربين: **الأول**: تعدد في اللفظ والمعنى (كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا) ونحو: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [سورة البروج، الآيات: ١٤ـ ١٦] وقوله:

مَنْ يَكُ ذَا بَتٌّ فَهذَا بَتِّي   مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي(١)

نسب إلخ أي ذو قرابة هنا جئت لهم أم لك معرفة بالحي، وإنما قالت ذلك خوفاً عليه من إنكار الحي إياه قاله العيني، فلقنته الحجة موهمة أنها لا تعرفه. قوله: (وأخبروا باثنين أي بأكثرا) أي مع كون كل مفرداً أو جملة أو شبه جملة أو مع الاختلاف. وفي المغني: زعم الفارسي أن الخبر لا يتعدد مختلفاً بالإفراد والجملة فيتعين عنده في نحو زيد عالم يفعل الخير كون الجملة الفعلية صفة للخبر، ومثله عنده وعند غيره نحو زيد رجل صالح أو يفعل الخبر لعدم إفادة الإخبار بالأول وحده، ويجوز عنده وعند غيره في نحو زيد كاتب شاعر كون شاعر خبراً ثانياً وكونه صفة لكاتب اهـ. بتصرف ثم قال: وأجب الفارسي في: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٦٥] كون خاسئين خبراً ثانياً لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل اهـ. وأما نحو زيد يقرأ يكتب فمن تعدد الخبر لا غير.

قوله: (لأن الخبر حكم) أي محكوم به. قوله: (في اللفظ والمعنى) علامة ذلك صحة الاقتصار على كل من الخبرين أو الإخبار كما في الدماميني. قوله: (سراة) بفتح السين وقد تضم أصلها سرية جمع سرى على غير قياس، إذ قياس جمع فعيل المعتل اللام أفعلاء كنبي وأنبياء وتقي وأتقياء وزكي وأزكياء. وأما قول شيخنا وشيخنا السيد والبعض كغيرهم لأن قياس جمع فعيل فعلاء كشريف وشرفاء فغير مستقيم لأن ما قالوه في فعيل الصحيح اللام وما نحن بصدده من فعيل معتلها وقيل هو اسم جمع.

قوله: (من يك ذا بت) البت الكساء الغليظ المربع، ومن شرطية لا موصولة وإن زعمها

---

(١) قاله رؤبة ومن موصولة مبتدأ وخبره قوله فهذا بتي. قوله: (ذا بت) خبر يك، البت بفتح الموحدة وتشديد الباء المثناة من فوق، وهو الكساء الغليظ المربع، وقيل طيلسان من خز. قوله: (مقيظ) بكسر الياء، وكذلك مصيف، وكذلك مشتي بكسر التاء المثناة من فوق، وفيها الشاهد فإنها أخبار تعددت بلا عاطف كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [سورة البروج، الآيات: ١٤ـ ١٦] والمعنى: فهذا بتي يكفيني لقيظي وهو زمان شدة الحر، ويكفيني للصيف والشتاء فإن قلت: كيف هذا الشرط والجزاء، فإن كون ذلك البت بته لا يتسبب عن كون غيره ذابت؟ **قلت**: المعنى من كان ذا بت فأنا مثله لأن هذا البت بتي، فحذف المسبب وأناب عنه السبب.

وقوله:

يـنَامُ بـإِحْـدَى مُـقْـلَـتَـيْـهِ وَيـتَّـقِـي بأُخْرى الأَعَادي فَهوَ يقْظَانُ نَائمُ[١]

وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه. **والثاني**: تعدد في اللفظ دون المعنى، **وضابطه**: أن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ نحو: هذا حلو حامض أي مز، وهذا أعسر أيسر: أي أضبط. وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف خلافاً لأبي علي هكذا اقتصر الناظم على هذين

البعض تبعاً لصدر كلام العيني المتناقض بدليل يك. والمعنى من يك ذابت فأنا مثله لأن هذا البت بتي فخذف المسبب وأقام السبب مقامه، وقوله مقيظ إلخ أي كاف لي قيظاً وصيفاً وشتاء، والقيظ شدة الحر. قوله: (ينام إلخ) الضمير للذنب والذي وقع في الشارح يقظان نائم لكن المروي الذي يدل عليه بقية القوافي من القصيدة يقظان هاجع أي نائم. والشاهد في قوله فهو يقظان نائم فإن الخبر فيه تعدد لفظاً ومعنى على ما قاله الشارح وغيره وهو منبي على أن المراد يقظان من وجه نائم من وجه، ولك أن تجعله مما تعدد فيه الخبر لفظاً فقط بناء على أن المراد بين اليقظان والنائم أي جامع بين طرف من اليقظة وطرف من النوم. قوله: (يجوز فيه العطف) أي بالواو وغيرها بخلاف النوع الثالث فالعطف فيه لا يكون إلا بالواو أفاده شيخنا السيد. قوله: (وضابطه إلخ) هذا صادق بنحو هذا أبيض أسود للأبلق مع أن الرضي صرح بجواز العطف فيه إلا أن يراد عن المبتدأ كلاً أو بعضاً فيخرج نحو هذا المثال. قوله: (أن لا يصدق الإخبار إلخ) ولهذا قال بعضهم: إطلاق الخبر على كل واحد مجاز من إطلاق ما للكل على الجزء.

قوله: (أي مز) يعني أن الموجود في الرمان هو المزازة، وهي كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة الصرفتين وليس فيه طعم الحلاوة وطعم الحموضة إذ هما ضدان لا يجتمعان فليس المعنى هنا كالمعنى في زيد كاتب شاعر من أنه جامع للصفتين إذ كل من الصفتين الصرفتين موجودة في زيد قاله الناصر اللقاني. قوله: (أي أضبط) أي في العمل لكونه يعمل بكلتا يديه وكان عمر بن الخطاب كذلك، ولا يقال أعسر أيسر كما في الصحاح. قوله: (لا يجوز فيه العطف) أي نظراً للمعنى لأن الخبرين في المعنى شيء واحد والعطف يقتضي خلاف ذلك. قوله: (خلافاً لأبي علي)

---

(١) قاله حميد بن ثور الهلالي وهو من قصيدة طويلة من الطويل يصف بها الذئب تزعم العرب أنه ينام بإحدى عينيه والأخرى مفتوحة يحرس بها، وهو قوله ينام أي الذئب، وهو خبر مبتدأ محذوف أي هو ينام، وقوله ويتقي عطف على ينام. قوله: (بأخرى) أي بمقلة أخرى. وأردا بالمقلتين العينين. والمنايا جمع منية. ويروى بأخرى الأعادي. قوله: (فهو) مبتدأ ويقظان خبر وهاجع خبر آخر، ويتقي عطف على ينام وفيه الشاهد فإنهما خبران عن مبتدأ واحد ويجوز فيه العطف وتركه للمغايرة بين الخبرين لفظاً ومعنى، إما لفظاً فظاهر وإما معنى فإن الهاجع هو النائم. والمعنى جامع بين اليقظة والهجوع كما في قولك هذا مز أي جامع بين الحلاوة والحموضة، ويروى فهو يقظان نائم. وهو وإن كان مثله لكنه يخالف أبيات القصيدة لأن أواخرها كلها عين فكان الذي روى هذا لم يطلع على القصيدة.

النوعين في شرح الكافية، وزاد ولده في شرحه نوعاً ثالثاً يجب فيه العطف وهو أن يتعدد الخبر لتعدد ما هو له أما حقيقة نحو: بنوك كاتب وصائغ وفقيه. وقوله:

يداكَ يدٌ خيرُها يُرتجى وأُخرى لأَعدائِها غائظَهْ[1]

وأما حكماً كقوله تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾ [سورة الحديد، الآية: ٢٠] واعترضه في التوضيح فمنع أن يكون النوع الثاني والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله: أن قولهم حلو حامض في معنى الخبر الواحد بدليل امتناع العطف وأن يتوسط بينهما مبتدأ، وأن نحو قوله:

يداك يد خيرها يرتجى

وأخرى لأعدائها غائطه في قوة مبتدأين لكل منهما خبر، وأن نحو: ﴿إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [سورة الحديد، الآية: ٢٠] ....

فإنه أجاز العطف نظراً إلى تغاير اللفظ. قوله: (وزاد ولده) أي على ما في شرح الكافية فلا ينافي أنه تابع في هذه الزيادة لأبيه في شرح التسهيل. قوله: (لتعدد ما هو له) بهذا التعليل حصل الفرق بين هذا النوع ونحوهم سراة شعراً لأن تعدد الخبر فيه ليس لتعدد المبتدإ لأن كلاً من أفراد المبتدإ فيه متصف بأنه سرى شاعر بخلاف نحو بنوك إلخ فإنه لم يتصف كل من النبين بالأوصاف الثلاثة بل اختص كل بوصف فتعدد الخبر لتعدد المبتدأ.

قوله: (يداك يد إلخ) يد خبر المبتدإ وأخرى معطوف عليه وما بعد كل صفة له. قوله: (وأما حكماً إلخ) إنما كان التعدد حكيماً في الآية ليكون المبتدأ المفرد ذا أقسام فجعل في حكم الجمع الدال على الإفراد. قوله: (إنما الحياة) أي حالها. قوله: (واعترضه) أي ما ذكر من النوعين الثاني والثالث والمفهوم من اعتراض الموضح قصرد تعدد الخبر على تعدده لفظاً ومعنى مع اتحاد المبتدإ لفظاً ومعنى، وابن الناظم لا يقصره على ذلك. قوله: (وأن يتوسط بينهما مبتدأ) كما يمتنع توسط المبتدإ بينهما يمتنع تأخر المبتدإ عنهما فلا يجوز حلو حامض الرمان نقله صاحب البديع عن الأكثر كما في الهمع، فقول البعض بعد عزوه إلى بعضهم ولا وجه له لا يسمع. قوله: (في قوة مبتدأين إلخ) إنما رد بهذا مع إمكان الرد بأن الثاني تابع كما فعل في الآية لأن هذا الذي ذكره يرفع تعدد الخبر معنى واصطلاحاً، بخلاف كونه تابعاً فإنه يرفع التعدد اصطلاحاً فقط. أفاده الناصر. قوله:

---

(١) أنشده الخليل. وما قيل إنه لطرفة لم يثبت، وهو من التقارب يمدح رجلاً بأن إحدى يديه يرتجى منها الخير ويده الأخرى غيظ للأعداء وهو الغضب الكامن. ويداك كلام إضافي مبتدأ وخبره محذوف، وتقديره يداك المشار إليهما أو خبر مبتدأ محذوف أي هاتان يداك. قوله: (يد) خبر لمبتدإ محذوف أي إحداهما يد وخبرها يرتجى جملة وقعت صفة لها. والأوجه أن تكون يداك مبتدأ ويد خبره وأخرى عطف عليه، وفيه الشاهد لتعدد الخبر بتعدد المخبر عنه فوجب العطف بالواو. وقيل: التقدير إحدى يديك يدٌ يرتجى خيرها لما حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه فافهم.

الثاني تابع لا خبر. **قلت**: وفي الاعتراض نظر، أما ما قاله في الأول فليس بشيء إذ لم يصادم كلام الشارح بل هو عينه لأنه إنما جعله متعدداً في اللفظ دون المعنى، وذكر له ضابطاً بأن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدإ كما قدمته فكيف يتجه الاعتراض بما ذكر؟ وأما الثاني فهو أن كون يداك ونحوه في قوة مبتدأين لا ينافي كونه بحسب اللفظ مبتدأ واحداً، إذا النظر إلى كون المبتدإ واحداً أو متعدداً، إنما هو إلى لفظه لا إلى معناه وهو واضح لا خفاء فيه. وأما قوله في الثالث أن الثاني يكون تابعاً لا خبراً، فإنا نقول: لا منافاة أيضاً بين كونه تابعاً وكونه خبراً، إذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه، خبر من حيث عطفه على خبر إذ المعطوف على الخبر خبر، كما أن المعطوف على الصلة صلة، والمعطوف على المبتد مبتدأ، وغير ذلك وهو أيضاً ظاهر.

خاتمة: حق خبر المبتدإ أن لا تدخل عليه فاء لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل

(الثاني تابع) أي الثاني منه تابع فالرابط محذوف وإنما لم يرد بكون المبتدإ في قوة مبتدآت لتعدده حكماً كما فعل فيما قبله مع أنه أقوى في رفع تعدد الخبر كما مر لأن تعدد المبتدأ في الآية خفي لكونه حكيماً فلم يعرج عليه في الرد لذلك فافهم. قوله: (وفي هذا الاعتراض) أي الاعتراض المذكور على النوعين. قوله: (وأما الثاني) أي دفع ما قاله في الثاني.

فائدة: في البحر المحيط للزركشي: قال بعض الفضلاء: الصفات المذكورة في الحدود لا يجوز أن تعرب أخباراً ثواني بل يتعين إعرابها صفة لما يلزم على الأول من استقلال كل جزء بالحد ومن هنا منع جماعة أن يكون حلو حامض خبرين، وأوجب الأخفش أن يكون حامض صفة والجمهور القائلون أن كلاً منهما خبر لا يلزمهم القول بمثله في نحو: الإنسان حيوان ناطق لأن حلو حامض ضدان، فالعقل يصرف عن توهم قصد كل منهما استقلالاً بخلاف الإنسان حيوان ناطق اهـ. ولم يتعرض الشارح كالناظم لتعدد المبتدإ وهو قسمان: **أحدهما**: أن يجرد كل من المبتدآت عن إضافته لضمير ما قبله ويؤتى بعد خبر المبتدأ الأخير بالروابط نحو: زيد عمرو هند ضاربته في داره من أجله، والمعنى هند ضاربته عمرو في داره من أجل زيد. **الثاني**: أن يضاف كل من المبتدآت غير الأول لضمير ما قبله نحو: زيد عمه خاله أخوه قائم، والمعنى أخو خال عم زيد قائم.

قوله: (لأن نسبته) أي الخبر من المبتدإ أي إلى المبتدإ نسبة الفعل من الفاعل أي كنسبة الفعل إلى الفاعل، يعني أن الخبر بالنسبة إلى المبتدأ كالفعل بالنسبة إلى الفاعل، ووجه الشبه كون كل منهما محكوماً به، وبسبب هذه المشابهة منع الخبر من الفاء كما منع منها الفعل إلا لمقتض كإفادة التسبب في نحو: قام زيد فدخل عمرو، فاندفع الاعتراض بأن الفعل يقترن بالفاء كما في هذا المثال. هذا ملخص ما قاله البعض، والأقرب عندي في تقرير عبارة الشارح ودفع الاعتراض عنها أن يبقى كلام الشارح على ظاهره من أن التشبيه بين النسبتين لا بين الخبر والفعل، وأن يجعل المعنى أن نسبة الخبر إلى المبتدإ كنسبة الفعل إلى الفاعل في أن كلاً نسبة محكوم به إلى محكوم

ونسبة الصفة من الموصوف، إلا أن بعض المبتدءات يشبه أدوات الشرط فيقترن خبره بالفاء إما وجوباً وذلك بعد أما نحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَهُمْ﴾ [سورة فصلت، الآية: ١٧]. وأما قوله:

أَمَّا الْقِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُمْ

فضرورة، وإما جوازاً وذلك إما موصول بفعل لا حرف شرط معه، أو بظرف وإما موصوف بهما أو مضاف إلى أحدهما، وإما موصوف بالموصول المذكور ....

عليه، فكما لا يفصل بين الفعل وفاعله بالفاء لا يفصل بين الخبر ومبتدئه بالفاء. فإن قلت: هذا التقرير يؤدي إلى جواز فقائم زيد لعدم الفصل بين المبتدأ والخبر. **قلت**: رتبة المبتدأ التقديم فالفصل حاصل تقديراً، فافهمه فإنه نفيس. قوله: **(يشبه أدوات الشرط)** أي أسماءه أي في العموم. قوله: **(فيقترن خبره بالفاء)** أي إن تأخر عن المبتدأ فإن سبقه تحوله درهم الذي يأتيني وجب ترك الفاء لأن الجواب إنما يقترن بالفاء إذا تأخر. قوله: **(إما وجوباً وذلك بعد أما)** كان ينبغي إسقاط هذا القسم لأن اقتران الخبر فيه بالفاء لأجل أما المتضمنة معنى الشرط لا لشبه المبتدأ بأداة الشرط. قوله: **(وذلك)** أي المبتدإ الذي يقترن خبره بالفاء جوازاً إما موصول إلخ وجملة صوره خمس عشرة صورة: موصول بفعل لا حرف شرط معه، موصول بظرف موصول بجار ومجرور، موصوف بأحد هذه الثلاثة، فهذه ست صور، مضاف إلى الموصول أو الموصوف المذكورين وتحته ست صور موصوف بالموصول المذكور وتحته ثلاث صور وقد تدخل الفاء على خبر كل مضافاً إلى غير موصوف نحو: كل نعمة فمن الله، أو موصوف بغير ما ذكر نحو:

كل أمر مباعد أو مداني فمنوط بحكمة المتعالي

قيل: ومنه حديث: «كل أمر ذي بال» إلخ وفيه بحث أبديته في رسالتي الكبرى في البسملة. قوله: **(لا حرف شرط معه)** فلو كان معه حرف شرط نحو الذي إن يأتني أكرمه مكرم امتنعت الفاء لأنها إنما دخلت في الخبر لشبه المبتدإ بالشرط وهو هنا منتف إذ لا يدخل شرط على شرط، وأجاز بعضهم دخولها في هذا أيضاً، وخرج بقوله بفعل أو ظرف الموصول بغيرهما فلا يجوز الذي أبوه محسن فمكرم خلافاً لابن السراج، ولا القائم فزيد أو فاضربه خلافاً للناظم في تسهيله فإنه صرح فيه بجوازه، ومثل له في شرحه بقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [سورة المائدة، الآية: ٣٨] وجعل الجمهور الخبر محذوفاً أي مما يتلى عليكم حكم السارق، وكان على الشارح أن يزيد وأن لا يكون مصدراً بعلم استقبال ولا بقد ولا بما النافية أو بقول موصول بفعل صالح للشرطية كما في التسهيل ليفيد اشتراط ما ذكر. قوله: **(أو بظرف)** المراد به ما يشمل الجار والمجرور كما يدل عليه تمثيله بالجار والمجرور. قوله: **(وإما موصوف)** أي اسم منكر موصوف. وقوله بهما أي بواحد من الفعل والظرف. قوله: **(أو مضاف إلى أحدهما)** أي الموصول والموصوف المذكورين بأقسامهما. واعلم أن المضاف إلى الموصول بما ذكر لا يشترط أن يكون لفظ كل وما بمعناها كجميع، فيجوز غلام الذي عندك فلا درهم معه. وأما المضاف إلى النكرة الموصوفة بما ذكر

بشرط قصد العموم واستقبال معنى الصلة أو الصفة، نحو: الذي يأتيني أو في الدار فله درهم، ورجل يسألني أو في المسجد فله برّ، وكل الذي تفعل فلك أو عليك، وكل رجل يتقي الله فسعيد، والسعي الذي تسعاه فستلقاه. فلو عدم العموم لم تدخل الفاء لانتفاء شبه الشرط، وكذا لو عدم الاستقبال أو وجد مع الصلة أو الصفة حرف شرط، وإذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاءان لم يكن إن أو أن أو لكن بإجماع المحققين، فإن كان الناسخ إن وأن ولكن جاز بقاء الفاء، نص على ذلك في أن وأن سيبويه وهو الصحيح الذي ورد نص القرآن المجيد به كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [سورة الأحقاف، الآية: ١٣] ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٩١] ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ

فيشترط أن يكون لفظ كل وما بمعناها، فقول الشارح وكل الذي تفعل إلخ ذكر كل فيه ليس قيداً، وقوله كل رجل يتقي الله إلخ ذكر كل فيه قيد معتبر قاله شيخنا السيد. قوله: **(بشرط قصد العموم)** قيد في جميع ما قبله ولو حذف لفظ قصد كما في قوله فلو عدم العموم وكما في قول التسهيل عام لكان أخصر لعدم الحاجة لذكره، بل لا حاجة كما قاله الدماميني إلى اشتراط العموم من أصله بعد كون موضوع المسألة المبتدأ المشبه لاسم الشرط في العموم. قوله: **(واستقبال معنى الصلة)** يفهم أنه لا يشترط استقبال لفظها وهو كذلك، فشمل نحو: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [سورة الشورى، الآية: ٣٠] ويدل على أن ما موصولة سقوط الفاء في قراءة نافع وابن عامر. همع.

قوله: (فلو عدم العموم) وعدمه إما بتقييد الصلة أو الصفة كالسعي الذي تسعاه في الخير ستلقاه، وكل رجل يأتيني في المسجد له كذا، وإما بتقييد الموصوف نحو؛ كل رجل كريم يأتيني له كذا هذا ما قالوه وفيه بحث لأن ما ذكر من الأمثلة لم يعدم فيه العموم بل قلّ. فإن قيل: المراد بعدم العموم قلته لا عدمه رأساً، **قلت**: لا وجه لإرادة ذلك لأن قلة العموم لا تخرج المبتدأ عن شبه اسم الشرط لأنها توجد فيه نحو: من يقم في المسجد فله درهم فتأمل. قوله: (وكذا لو عدم الاستقبال) نحو: الذي زارنا أمس له كذا، وأجاز بعضهم دخول الفاء هنا أيضاً تمسكاً بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٦٦] وأول على معنى وما يتبين إصابته أياكم قاله الدماميني. قوله: (الذي اقترن خبره بالفاء) أي الذي يجوز اقتران خبره بالفاء وقوله أزال الفاء أي أزال جواز دخولها، وليس المراد أن النواسخ دخلت على تركيب فيه الفاء فأزالتها كما نبه عليه الدماميني، لكن هذا التأويل مع كونه غير ضروري يأباه قول الشارح بعد جاز بقاء الفاء، وكون المراد جاز بقاء جواز الفاء لا يخفى ما فيه، وإنما أزال الناسخ جواز الفاء لزوال شبه المبتدأ بالشرط بدخول الناسخ لأن اسم الشرط لازم التصدير فلا يعمل فيه ما قبله، وهنا تقدم على المبتدأ الناسخ وعمل فيه. قوله: (جاز بقاء الفاء) أي لأنها ضعيفة العمل إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع

بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٢١] ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [سورة الأنفال، الآية: ٤١] ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ [سورة الجمعة، الآية: ٨] ومثال ذلك مع لكن قول الشاعر:

بِكُلِّ دَاهِيَةٍ أَلْقَى العِدَاءَ وَقَدْ ... يُظَنُّ أَنِّيَ فِي مَكْرِي بِهِمْ فَزِعُ

كَلاً وَلَكِنَّ مَا أُبْدِيهِ مِنْ فَرَقٍ ... فَكَيْ يُغَرُّوا فَيُغْرِيهِمْ بِيَ الطَّمَعُ

وقال الآخر:

فَوَاللهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِياً لَكُمْ ... وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

وروي عن الأخفش أنه منع دخول الفاء بعد أن، وهذا عجيب لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط نحو: زيد فقائم، فإذا دخلت إن على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في خبر زيد وشبهه، وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد، والله أعلم:

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

(تَرْفَعُ كَانَ الْمبْتَدَأ) إذا دخلت عليه ويسمى (اسْماً) لها. ....

الابتداء ولهذا جاز العطف معها بالرفع على الاسم مراعاة لمحل الابتداء بخلاف بقية أخوات إن فإنها قوية في العمل لتغييرها المعنى. قوله: (قل إن الموت إلخ) كان الأنسب تقديمه على ما قبله لتتصل أمثلة إن المكسورة بعضها ببعض، وقد يوجه تأخيره بأنه من الموصوف بالموصول وهو آخر الأقسام في كلامه سابقاً. قوله: (من فرق) أي خوف وبابه فرح. قوله: (فوجود الفاء في الخبر) أي خبر المبتدأ المشبه لاسم الشرط، وقوله أحسن وأسهل لعل الأحسنية من جهة المعنى والأسهلية من جهة اللفظ. والله تعالى أعلم.

كان وأخواتها

أي نظائرها في العمل ففيه استعارة مصرحة أصلية وأفرد كان بالذكر إشارة إلى أنها أم الباب ولذا اختصت بزيادة أحكام. وإنما كانت أم الباب لأن الكون يعم جميع مدلولات أخواتها. ووزنها فعل بفتح العين لا بضمها لمجيء الوصف على فاعل لا فعيل ولا بكسرها لمجيء المضارع على يفعل بالضم لا الفتح. قوله: (ترفع كان المبتدأ) أي تجدد له رفعاً غير الأول الذي عامله معنوي وهو الابتداء وتسميته مبتدأ باعتبار حاله قبل دخول الناسخ، وأل في المبتدإ للجنس فإن منه ما لا تدخل عليه كلازم التصدير إلا ضمير الشأن ولازم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع وما لا يتصرف بأن يلزم الابتداء كطوبي للمؤمن كذا في الهمع والتصريح وغيرهما.

قوله: (ويسمى اسماً لها) تسمية المرفوع اسمها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن

وقال الكوفيون. هو باق على رفعه الأول. (وَٱلْخَبَرَ تَنْصِبُهُ) ....

المناسبة لأن زيداً في كان زيد قائماً اسم للذات لا لكان والأفعال لا يخبر عنها إلا أن يقال: الإضافة لأدنى ملابسة، والمعنى اسم مدلول مدخولها وخبرها أي الخبر عنه وقد يسمى المرفوع فاعلاً والمنصوب مفعولاً مجازاً. قوله: (وقال الكوفيون) أي ما عدا الفراء فإنه موافق للبصريين، ورد مذهبهم بأنه يلزم عليه أن الفعل ناصب غير رافع ولا نظير له، وأما الرد عليهم بأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي فلا ينهض عليهم وإن أقره البعض واقتصر عليه لأن العامل في المبتدأ عندهم ليس معنوياً بل هو لفظي وهو الخبر، وتظهر ثمرة الخلاف في كان زيد قائماً وعمرو جالساً، فعلى مذهب الكوفيين لا يجوز للزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين، وعلى مذهب البصريين يجوز لأن العامل واحد، هكذا ظهر لي فاحفظه. قوله: (باق على رفعه الأول) فهو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها.

قوله: (والخبر تنصبه) أل فيه أيضاً للجنس فإن منه ما لا تدخل عليه كالخبر الطلبي فلا يقال: كان زيد اضربه، والإنشائي فلا يقال كان عبدي بعتكه على قصد الإنشاء لأن هذه الأفعال إن كانت خبرية فهي صفات لمصادر أخبارها في الحقيقة إذ معنى كان زيد قائماً لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي، ومعنى أصبح زيد قائماً لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح، وقس على هذا سائرها وكون الخبر طلبياً أو إنشائياً ينافي حصوله في الماضي فيناقض آخر الكلام أوله وإن كانت غير خبرية، فإن توافق طلبها وطلب أخبارها اكتفي بطلبها عن طلب أخبارها إذ الطلب فيها طلب في أخبارها تقول كن قائماً أي قم، وهل تكون قائماً؟ أي هل تقوم؟ ولا تقول كن قم ولا هل تكون هل تقوم؟ أما قوله:

وكوني بالمكارم ذكريني

فذكريني فيه بمعنى تذكريني وإن اختلف الطلبان كأن يكون أحدهما أمراً والآخر استفهاماً نحو كوني هل ضربت؟ اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو محال أفاده الرضي. وكالخبر الفعلي الماضوي في صار وما بمعناها ودام وزال وأخواتها لدلالتها على اتصال الخبر بزمن الإخبار والماضي على انقطاعه فيتنافيان وهذا متفق عليه وكالخبر المفرد المضمن معنى الاستفهام في دام وليس والمنفي بما على الأصح، فلا يقال: لا أكلمك كيف ما دام زيد، ولا أين ما زال زيد، ولا أين ما يكون زيد، ولا أين ليس زيد، وجوزه الكوفيون بخلاف المنفي بغير ما وغير المنفي نحو: أين لا يزال زيد وأين كان زيد كذا في الهمع وغيره، قال الدماميني نقلاً عن غيره: ينبغي أن تكون أن كذلك لأن لها الصدر بدليل أنها تعلق نحو: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٥٢] ثم ذكر أن لا في جواب القسم كذلك، وسيأتي إيضاحه في باب ظن وأخواتها، وعلة المنع كما في الدماميني ازدحام اثنين على طلب الصدرية في المنفي بما ولزوم تأخير ما له الصدر أو تقدم معمول الصلة في دام ولزوم تقدير خبر ليس عليها في ليس والصحيح منعه، قال

باتفاق ويسمى خبرها (كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ) فعمر: اسم كان وسيداً: خبرها و(كَكَانَ) في ذلك (ظَلَّ) ومعناها اتصاف المخبر عنه بالخبر نهاراً و(بَاتَ) ومعناها اتصافه به ليلاً و(أَضْحَى) ومعناها اتصافه به في الضحى و(أَصْبَحَا) ومعناها اتصافه به في الصباح و(أَمْسَى) ومعناها اتصافه به في المساء (وَصَارَ) ومعناها التحول من صفة إلى صفة (ولَيْسَ) ومعناها النفي ....

الدماميني: ويوافق نقل الجواز عن الكوفيين نقل المصنف عنهم أن ما النافية لا تلزم الصدر.

قوله: (باتفاق) أي وإن اختلفوا في نفس المنصوب فقال الفراء: هو شَبيه بالحال وبقية الكوفيين حال حقيقة وعلى مذهبهم أين خبر المرفوع؟ وهل يقال: سدت الحال مسده والبصريون شبيه بالمفعول وهو الصحيح لوروده باطراد معرفة وجامداً. وأما اعتراض الكوفيين عليهم بأنه لو كان مشبهاً بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفاً ولا جاراً ومجروراً، فأجيب عنه بأن المفعول قد يكون جملة وذلك بعد القول وفي التعليق، وأما الظرف وشبهه فليسا الخبر على الأصح إنما الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم مفرد قاله الدماميني. قوله: (وككان في ذلك) أي في العمل المذكور لا في المعنى ومعنى كان اتصاف المخبر عنه بخبرها أي بمدلول خبرها التضمني وهو الحدث في زمان صيغتها. قوله: (ومعناها) أي مع معموليها لأن معناها وحدها مطلق حدث في زمان ماض نهاري. وقوله بالخبر أي بمدلوله التضمني. وقوله نهاراً أي ماضياً، ومثل ذلك كله يقال فيما بعده.

قوله: (ومعناها التحول إلخ) أي فهي موضوعة له، وأما استفادة التحول من غيرها لدلالة الفعل على التجدد والحدوث فبطريق اللزوم لموضوعها فحصل الفرق أفاده سم. قوله: (وليس) أصلها عند الجمهور ليس بكسر العين فخفف بالسكون لثقل الكثرة على الياء ولم تقلب الياء ألفاً لأنه جامد فكرهوا فيه القلب دون التخفيف لأنه أسهل من القلب، ولو كانت بالفتح لم تسكن لخفة الفتح بل كان يلزم القلب، ولو كانت بالضم لقيل فيها لست بضم اللام وعلى ما حكاه أبو حيان من قولهم لست بضم اللام تكون قد جاءت من البابين. وحكى الفراء لست بكسر اللام كذا في الهمع مع زيادة من الدماميني.

فائدة: ذكر في التسهيل أن ليس تختص بجواز الاقتصار على اسمها وحذف خبرها قال الدماميني. حكى سيبويه ليس أحد أي هنا اهـ. وقد بسط المسألة صاحب الهمع فقال قال أبو حيان: نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها لا اختصاراً ولا اقتصاراً، أما الاسم فلأنه يشبه الفاعل وأما الخبر فكان قياسه جواز الحذف لأنه إن روعي أصله وهو خبر المبتدإ جاء حذفه أو ما آل إليه من شبهه بالمفعول فكذلك لكنه صار عندهم عوضاً من المصدر لأنه في معناه إذ القيام مثلاً كون من أكوان زيد والأعواض لا يجوز حذفها فالواو قد يحذف في الضرورة، ومن النحويين من أجاز حذفه لقرينة اختياراً وفصل ابن مالك فمنعه في الجميع إلا ليس فأجاز حذف خبرها اختياراً ولو بلا قرينة إذا كان اسمها نكرة عامة تشبيهاً بلا، وإلى هذا ذهب الفراء

وهي عند الإطلاق لنفي الحال وعند التقييد بزمن بحسبه و(زَالَ) ماضي يزال و(بَرِحَا) و(فَتِيءَ وَٱنْفَكَّ) ومعنى الأربعة ملازمة الخبر المخبر عنه على ما يقتضيه الحال نحو: ما زال زيد ضاحكاً، وما برح عمرو أزرق العينين. وكل هذه الأفعال ما عدا الأربعة الأخيرة تعمل بلا شرط. (وَهٰذِي الْأَرْبَعَه) الأخيرة لا تعمل إلا بشرط كونها (لِشِبْهِ نَفي) والمراد به النهي والدعاء (أَوْ لِنَفْي مُتْبَعَه) سواء كان النفي لفظاً نحو: ما زال زيد قائماً. ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [سورة هود، الآية: ١١٨] - ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [سورة طه، الآية: ٩١] وقوله:

لَيسَ يَنفَكُّ ذا غِنًى وَٱعْتِزازِ ... كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقِلّ قَنُوعِ[1]

أيضاً اهـ. وكتب سم على قوله ولا حذف خبرها انظر هل هذا يخالف ما يأتي في نحو: إن خير فخير من أن خير الأول اسم كان المحذوفة مع خبرها فقد جوزوا حذف الخبر هناك أو هذا مخصوص بذاك أو بحذف الخبر وحده فليحرر اهـ.

قوله: (وهي عند الإطلاق) خرج نحو: ليس خلق الله مثله فهي في هذا للماضي واسمها ضمير الشأن ونحو: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [سورة هود، الآية: ٨] فهي في هذا للمستقبل. قوله: (لنفي الحال) أي لانتفاء الحدث في الحال ويرد عليه أنه فعل ماض وزمن الفعل الماضي ماض، ويمكن أن يجاب بأن مخالفتها لسائر الأفعال في الدلالة على المضي عارض نشأ من شبهها الحرف في الجمود وفي المعنى. قوله: (ماضي يزال) احتراز عن زال ماضي يزيل يفتح أوله فإنه تام متعد بمعنى ماز، وعن زال ماضي يزول فإنه تام قاصر بمعنى انتقل وذهب، ومصدر الأول الزيل ومصدر الثاني الزوال ولا مصدر للناقصة ووزن الناقصة فعل بكسر العين ووزن غيرها فعل بفتحها كما في التصريح وغيره. قوله: (وفتىء) بتثليث التاء وأفتأ. همع. قوله: (ومعنى الأربعة) أي مع النفي. قوله: (على ما يقتضيه الحال) أي ملازمة جارية على ما يقتضيه الحال من الملازمة مدة قبول المخبر عنه للخبر سواء دام بدوامه نحو: ما زال زيد أزرق العينين، ما زال الله محسناً أولا نحو ما زال زيد ضاحكاً. قوله: (وهذي الأربعة) أي موادها، فاندفع ما قيل إن هذه الأربعة أفعال ماضية والنهي لا يدخل على الماضي. قوله: (إلا بشرط إلخ) لأن المقصود من الجملة الإثبات والأربعة متضمنة للنفي ونفي النفي إثبات. قوله: (والمراد به النهي والدعاء) ظاهر إطلاقه الدعاء عدم تقييده بلا وهو المتجه عندي وإن نقل المصرح عن الارتشاف تقييده بلا فيدخل صدر قول الشاعر:

لن تزالوا كذلكم ثم لازلت لكم خالداً خلود الجبال

بناء على ورود لن للدعاء كما في البيت، ووجه الشبه عدم تحقق حصول الفعل في كل قيل ومثلهما الاستفهام الإنكاري. قوله: (ليس ينفك إلخ) ليس إما مهملة وإما عاملة اسمها ضمير

---

(١) هو من الخفيف معناً لم يزل كل ذي عفاف وإقلال وقناعة غنياً وعزيزاً. قوله: (ليس) أهمل هنا =

أو تقديراً نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [سورة يوسف، الآية: ٨٥] وقوله:

فَقُلْتُ يمينَ ٱللهِ أَبرَحُ قاعداً وَلَوْ قَطَعوا رأسي لَدَيْكِ وأوْصَالِي[(١)]

ولا يحذف النافي معها قياساً إلا في القسم كما رأيت، وشذ قوله:

وَأبرحُ ما أدامَ الله قَوْمي بِحمدِ الله مُنتَطِقاً مُجِيداً[(٢)]

أي لا أبرح. ومثال النهي قوله:

صاحِ شَمِّرْ وَلا تَزلْ ذاكِرَ الموْ تِ فَنِسْيانُهُ ضَلالٌ مُبينُ[(٣)]

ومثال الدعاء قوله: ....

الشأن، وجملة ينفك إلخ خبرها وكل اسم ينفك وذا غنى خبرها مقدماً كما قاله زكريا وغيره، ولا يصح أن يكون كل اسم ليس مؤخراً لأن الكلام عليه من باب سلب العموم والقصد عموم السلب فتأمل. قوله: (يمين اللّه) خبر لمبتدأ محذوف أي قسمي أو هو المبتدأ والمحذوف الخبر والأوصال جمع وصل وهو العضو. قوله: (معها) أي مع الأفعال الأربعة. قوله: (إلا في القسم) أي بشرط كون الفعل مضارعاً والنافي لا كما في التصريح وغيره. قوله: (منتطقاً مجيداً) أي صاحب نطاق وجواد وهما خبران لـ:أبرح بناء على الراجح من جواز تعدد الخبر في هذا الباب أو الثاني نعت

= ولم يعمل ويجوز أن تعمل بأن يضمر فيها ضمير الشأن، ويكون اسمه ما بعده خبره، وينفك من الأفعال الناقصة، وفيه الشاهد حيث أعمل عمل كان لتقدم النفي عليها. وكل ذي عفة اسمه، وذا غنى خبره مقدماً. قوله: (مقل قنوع) مجرور إن على الوصفية، وضبط الشيخ أبو حيان مقل قنوع برفع قنوع على الابتداء، ومقل مقدماً خبره، والمقل بضم القاف وتشديد اللام بمعنى القليل دخلت عليه باء الجر، وقيل تنازع ليس وينفك في قوله كل ذي عفة، والأصح إعمال الثاني لقربه.

(١) قاله امرؤ القيس الكندي وهو من قصيدة طويلة من الطويل، الفاء للعطف. ويمين الله مبتدأ وخبره محذوف، أي على يمين الله، والجملة مقول القول. قوله: (أبرح) أي لا أبرح، وفيه الشاهد حيث حذف منه حرف النفي، وقاعداً خبره، والأوصال جمع وصل: الأعضاء، وجواب لو محذوف دل عليه الكلام الأول، أي ولو قطعوا رأسي لا أبرح.

(٢) قاله خراش بن زهير. وهو من الوافر. والشاهد في قوله وأبرح حيث حذف منه كلمة لا لأن أصله لا أبرح وهو شاذ، لأن لا لا تحذف فيه إلا بعد القسم. وخبره قوله منتطقاً أي صاحب نطاق، يقال: جاء فلان منتطقاً فرسه إذا جانبه ولم يركبه، وقيل أي قائلاً قولاً يستجاد في الثناء على قومي. وقوله مجيداً بضم الميم خبر بعد خبر يتنزل على المعنيين المذكورين. قوله: (بحمد الله) يتعلق بمحذوف أي أحمد على ذلك بحمد الله ويجوز أن يتعلق بأبرح.

(٣) هو من الخفيف يعني يا صاحب اجتهد واستعد للموت ولا تنس ذكره فإن نسيانه ضلال ظاهر. ولا تزل نهي من زال يزال. واسمه مستتر فيه، وخبره ذاكر الموت. وفيه الشاهد فإنه أجرى فيه زال مجرى كان لتقديم شبه النفي وهو النهي. وقد علم أن زال وأخواته لا تفارق أداة النفي في حال نقصانها أما ملفوظاً بها أو مقدرة. والفاء في فنسيانه للتعليل، وهو مبتدأ وضلال خبره ومبين صفته.

أَلاَ يا سْلَمِي يا دَارَ ميَّ على البِلَى ... ولا زالَ مُنهلاً بِجرْعائِكِ القطرُ[1]

(وَمِثْلُ كَانَ) في العمل المذكور (دَامَ مَسْبُوقاً بِمَا) المصدرية الظرفية (كَأعْطِ ما دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمَا) أي مدة دوامك مصيباً.

تنبيه: مثل صار في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال، وذلك عشرة وهي: آض ورجع وعاد واستحال وقعد وارتدّ وتحوّل وغدا وراح كقوله:

وبالمخضِ حتى آضَ جَعْداً عَنطْنَطَا ... إذا قامَ ساوى غارِبَ ٱلفَحلِ غارِبُهْ

وفي الحديث: **«لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً»** وقوله:

وكانَ مُضِليّ مَنْ هُدِيتُ بِرُشدِهِ ... فلِلّهِ مُغْوٍ عادَ بالرشدِ آمِرا

للأول بناء على مقابله. قوله: (ميّ) قال في التصريح: هو اسم امرأة وليس ترخيم مية كما قد يتوهم اهـ. وكأنه قصد الرد على العيني في قوله ومي ترخيم مية اهـ. ومن تتبع كلام ذي الرمة نظماً ونثراً وجده يسمى محبوبته بهما وقوله على البلى أي منه وهو بكسر الباء من بلى الثوب كرضي إذا صار خلقاً والجرعاء أرض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئاً والقطر المطر والمنهل المنكسب والمراد الانهلال الغير المضر بقرينة الدعاء لها فلا اعتراض. قوله: (دام) أي الناقصة أما التامة كما في ما دامت السموات والأرض فلا تعمل العمل المذكور.

قوله: (الظرفية) أما لو كانت مصدرية فقط فلا تعمل العمل المذكور نحو: يعجبني ما دمت صحيحاً أي دوامك صحيحاً، فدام تامة بمعنى بقي وصحيحاً حال ولا توجد الظرفية بدون المصدرية. قوله: (كأعط إلخ) أي كأعط المحتاج درهماً ما دمت مصيباً له ففي الكلام تقديم وتأخير وحذف. قوله: (ما دمت) أصله دومت بضم الواو لنقله من باب فعل المفتوح العين إلى مضمومها عند إرادة اتصال ضمير الرفع المتحرك به فنقلت ضمة الواو إلى الدال بعد سلب حركتها وحذفت الواو لالتقاء الساكنين. قوله: (مثل صارفي العمل) أي على خلاف في ذلك. قوله: (وبالمخض) أي وربيته أي ذلك البعير بالمخض، وهو بالمعجمتين اللبن الخالص، والجعد يطلق على معان منها الكريم والبخيل وكثير الوبر والغليظ كما في القاموس، وأنسبها هنا الأخيران، فعلم ما في قول البعض الجعد: الكريم كما في القاموس والمراد به في البيت الغليظ اهـ. من المؤاخذات. والعنطنط بالعين المهملة المفتوحة والنونين المفتوحتين والطاءين المهملتين كما في القاموس: الطويل.

---

(١) قاله ذو الرمة غيلان، وهو من قصيدة من الطويل. والبلا بكسر الباء من بلى الثوب إذا خلق من باب علم. ومي مرخم مية، ومنهلاً بضم الميم وسكون النون وتشديد اللام من الانهلال وهو انسكاب الماء وانصبابه، وانتصابه على أنه خبر لزال، والقطر اسمه أي المطر. وفيه الشاهد حيث عمل لا زال الرفع والنصب لوجود شرطه وهو تقدم النفي عليه. وقد علم إن زال وبرح وفتيء وانفك من الأفعال الناقصة لا تعمل إلا بشرط تقدم نفي أو شبهه. والجرعاء رملة مستوية لا تنبت شيئاً. والكاف خطاب لمية.

وفي الحديث: «**فاسْتَحَالَتْ غَرْباً**» ومن كلام العرب. أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة. وقال بعضهم:

وما المرءُ إلا كالشهابِ وَضوئِهِ   يحورُ رَماداً بعْدَ إذ هو ساطعُ

وقال الله تعالى: ﴿**أَلْقَنْهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا**﴾ [سورة يوسف، الآية: ٩٦] وقال امرؤ القيس:

وَبُدِّلْتُ قَرْحاً دَامياً بَعْدَ صحَّةٍ   فيا لَكِ من نُعْمى تحوَّلنَ أَبْؤساً

وفي الحديث: «**لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ تَغدُو خِماصاً وَتَرُوحُ بِطَاناً**» وحكى سيبويه عن بعضهم ما جاءت حاجتك بالنصب والرفع بمعنى ما صارت، فالنصب على أن ما استفهامية مبتدأ، وفي جاءت ضمير يعود إلى ما، وأدخل التأنيث على ما لأنها هي الحاجة، وذلك الضمير هو اسم جاءت، وحاجتك خبر، والتقدير: أية حاجة صارت حاجتك؟ وعلى الرفع حاجتك اسم

والغارب بالغين المعجمة والراء: الكاهل. قوله: (غرباً) أي دلواً عظيمة. قوله: (أرهف شفرته) بفتح الشين المعجمة أي سن سكينه، وذكر ابن الحاجب أنه لا يطرد عمل قعد هذا العمل إلا إذا كان الخبر مصدراً بكأن، واستحسنه الرضي فلا يقال قعد زيد كاتباً بمعنى صار وطرده كثير مطلقاً وجعلوا منه قعد لا يسأل حاجة إلا قضاها، وجعل منه الزمخشري قوله تعالى: ﴿فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٢٢].

قوله: (وبدلت) بالبناء للمجهول، قرحاً بفتح القاف وضمها أي جرحاً دامياً أي سائل الدم. والنعمى مثل النعمة وهي بضم النون مع القصر وبفتحها مع المد وجمع النعمة نعم كعنب وأنعم كأفلس وجمع النعماء أنعم أيضاً مثل البأساء والأبؤس كذا في المصباح. ومثله في القاموس. وزاد جمعين للنعماء بالفتح والمد وهما نعم ونعمات بكسرتين وقد تفتح العين. إذا تقرر ذلك عرفت أن النعمى في البيت بالضم لأنها فيه بالقصر ودعوى أن القصر للضرورة غير مسموعة، وعرفت أن النعمى بوجهيها مفردة لا جمع فعود ضمير الجماعة عليها في قوله: تحوّلن أبؤساً باعتبار الخبر أو باعتبار أن هذه النعمة التي هي الصحة بمنزلة نعم عديدة لأنها أم النعم. فقول البعض: النعمي بفتح النون جمع نعمة فاسد. والأبؤس كأفلس جمع بأس قاله البعض كشيخنا وقد استفيد مما مر عن المصباح أنه يصح أن يكون جمع بأساء. قوله: (تغدو خماصاً إلخ) في التمثيل به نظر لأن الظاهر أن الفعلين تامان بمعنى تذهب في الغدوة وترجع في الرواح أي المساء فانتصاب ما بعدهما على الحال. قوله: (وحكى سيبويه) غير الأسلوب لأنه نادر كما في التسهيل. قوله: (ما جاءت حاجتك) ذكر الدماميني أن الأندلسي قال: جاء لا تستعمل بمعنى صار إلا في خصوص هذا التركيب فلا يقال: جاء زيد قائماً بمعنى صار وأن ابن الحاجب طرده في غيره وجعل منه جاء البر قفيزين ونقل هذا السيوطي في الهمع عن قوم. قوله: (وأدخل التأنيث على ما) أي أوقعه على ضميرها أي أنث ضمير ما أو المراد أدخل علامة التأنيث على الفعل المسند إلى ضميرها.

جاءت وما خبرها. وقد استعمل كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيراً، نحو: ﴿وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا ﴿١٩﴾ وَسُيِّرَتِ ٱلْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ [سورة النبأ، الآية: ١٩] وقوله:

بِتَيْهاءَ قَفْرٍ وَالمطيّ كأنَّها ... قطَا الحَزنِ قدْ كانتْ فِراخاً بيُوضُها

ونحو: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [سورة النحل، الآية: ٥٨] وقوله:

ثُمَّ أَضحوْا ككأنهمْ وَرق جفْـ ... ـفَ فألْوَتْ به الصَّبا والدَّبورَ

وقوله:

فأصبحوا قد أعادَ ٱللهُ نِعمَتَهُمْ ... إذ هُمْ قُريشٌ وإذْ ما مِثلُهُم بَشَرُ

وقوله:

أَمسَتْ خَلاءَ وأَمسى أَهلُها احتملوا ... أخنى عليها الذي أخنى عَلَى لُبدِ

قال في شرح الكافية: وزعم الزمخشري أن بات ترد أيضاً بمعنى صار، ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه (وَغيرُ ماضٍ) وهو المضارع والأمر واسم الفاعل والمصدر (مِثْلَهُ) أي مثل الماضي (قَدْ عَمِلا) العمل المذكور (إنْ كانَ غَيرُ الماض مِنْهُ ٱسْتُعمِلا) يعني أن ما تصرَّف من هذه الأفعال يعمل غير الماضي منه عمل الماضي. وهي في ذلك على ثلاثة أقسام: قسم لا يتصرَّف بحال وهو ليس باتفاق ....

قوله: (بتيهاء) أي أرض يتيه فيها السائر فقر أي خالية. والمطيّ الواو للحال وهو اسم جنس جمعي للمطية سميت مطية لأنها تمطو في سيرها أي تسرع كأنها أي في سرعة السير قطا الحزن أي القطافي الحزن بفتح الحاء ما غلظ وصعب من الأرض. وفائدة هذه الإضافة أن الحزن لا تألفه القطا لأن الغالب عليه قلة الماء والعشب فتكون أسرع سيراً فيه، وجملة قد كانت إلخ حال من قطا الحزن، وفائدتها التنبيه على شدة سرعة سيرها لأن إسراعها إلى فرخها غالباً أشد من إسراعها إلى البيض. قوله: (فألوت) أي طارت والصبا والدبور ريحان متقابلتان. قوله: (فأصبحوا إلخ) في الاستشهاد به نظر لما تقدم من اشتراط أن لا يكون خبر صار وما بمعناها ماضياً. قوله: (أمست خلاء) الشاهد في هذا فقط لا في الثاني لكون الخبر فيه ماضياً وصار وما بمعناها لا يكون خبرهما ماضياً كما مر، وأخنى عليها أهلكها، ولبد كعنب[1] نسر عمر طويلاً. قوله: (وهو المضارع إلخ) يشعر بأنه لا يجيء منها اسم مفعول وهو كذلك على الصحيح. وأما قول سيبويه مكوّن فيه فقال في شرح اللمحة: إن أبا الفتح سأل أبا علي عنه فقال: ما كل داء يعالجه الطبيب. قوله: (مثله) حال من فاعل عمل مقدّمة على عامله لتصرفه أو نعت لمفعول مطلق محذوف أي عملاً مثل عمل الماضي، ويشكل على كل منهما ما ذكره بعضهم من منع تقدم معمول الفعل المقرون بقد عليه فلعله غير متفق عليه. قوله: (وهي) أي هذه الأفعال في ذلك أي التصرف ثبوتاً مع التمام أو النقصان والانتفاء.

---

(١) قوله ولبد: كعنب صوابه كصرد كما في القاموس والصحاح.

ودام على الصحيح، وقسم يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو زال وأخواتها، فإنه لا يستعمل منها الأمر ولا المصدر، وقسم يتصرف تصرفاً تاماً وهو باقيها، فالمضارع نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [سورة مريم، الآية: ٢٠] والأمر نحو: ﴿۞ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [سورة مريم، الآية: ٢٠] والمصدر كقوله:

قوله: (ودام على الصحيح) مقابله ما قاله الأقدمون وقليل من المتأخرين أن لها مضارعاً وهو يدوم فهي متصرفة عندهم تصرفاً ناقصاً ذكره في التوضيح وشرحه، قالوا: ولا يرد على القول الصحيح يدوم ودم ودائم ودوام لأنها من تصرفات دوام التامة. ولي بالأقدمين ومن وافقهم أسوة لعدم ظهور الفرق بين قولك لا أكلمك ما دمت عاصياً، وقولك لا أكلمك ما تدوم عاصياً، بل الصحيح عندي أن لها مصدراً أيضاً بدليل أنهم شرطوا سبق ما المصدرية الظرفية عليها، ومن المعلوم أن ما المصدرية تؤوّل مع ما بعدها بمصدر وأن هذا المصدر مصدرها، وقد وقع هذا المصدر في عبارات كثيرين كالشارح عند قول المصنف كأعط إلخ فلا يقال: إنها مع ما بعدها في تأويل مصدر مقدر لا موجود. والحكم عليهم بأن ذلك منهم اختراع لما لم يرد عن العرب جور وسوء ظن. فإذا قلت: أحبك مدة دوامك صالحاً كان دوام مصدر الناقصة وصالحاً خبره مثل أحبك ما دمت صالحاً والفرق تحكم محض فتدبر. قوله: (تصرفاً تاماً) المراد التمام النسبي إذ لم يجيء لها اسم مفعول. قوله: (ولم أك بغياً) أصل أك أكون حذفت ضمته للجازم وواوه لالتقاء الساكنين ونونه للتخفيف فلم يبق من أصول الكلمة إلا فاؤها. وأصل بغياً بغوياً اجتمعت الواو والياء وسبقت أحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وكسرت الغين لمناسبتها وأدغمت الياء في الياء كذا في التصريح ولعل وجه جعله من باب فعول لا من باب فعيل أن فعيلاً لا يستوي فيه المذكر والمؤنث باطراد إلا إذا كان بمعنى مفعول والظاهر أن بغياً هنا بمعنى فاعل. وأما فعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث باطراد إذا كان بمعنى فاعل.

قوله: (قل كونوا حجارة أو حديداً) أصل كونوا قبل اتصال واو الجماعة به كون حذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين قاله في التصريح. قال الروداني: إن قيل لم لم ترجع الواو لزوال التقاء الساكنين في نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [سورة مريم، الآية: ٢٠] بحذف النون؟ **قلنا**: لما كان المقتضى لحذف النون ليس واجباً بل هو أمر جائز وهو مجرد التخفيف صارت كأنها غير محذوفة بل هي ثابتة في التقدير، فموجب حذف الواو من التقاء الساكنين قائم بعينه بخلافه هنا فإنه لما وجب تحريك النون لأجل واو الجماعة زال سكونها لفظاً وتقديراً فزال موجب حذف الواو لفظاً وتقديراً، فلو حذفت لكان حذفها بلا مقتض. قوله: (والمصدر) فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر أضحى وأصبح وأمسى: الإضحاء والإصباح والإمساء ومصدر صار: الصير والصيرورة، ومصدر بات:

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سادَ في قومه ٱلفتى وكَوْنُكَ إِياهُ عليكَ يسيرُ[١]

واسم الفاعل كقوله:

وما كُلُّ من يُبْدي ٱلبشاشةَ كائناً أخاكَ إذا لم تُلْفِهِ لك مُنجِدًا[٢]

وقوله:

قضى الله يا أسماءَ أنْ لَسْتُ زائلاً أُحِبُّكِ حتى يُغْمِضَ ٱلجَفْنِ مُغْمِضُ[٣]

البيات والبيتوتة، ومصدر ظل: الظلول. قوله: (وكونك إياه) أي الفتى المذكور وخبر الكون من حيث النقصان إياه ومن حيث الابتداء يسير.

قوله: (إذا لم تلفه) أي تجده. واعلم أنه إذا قيل ما منفك عمرو قائماً منفك مبتدأ ناقصاً معتمداً على نفي فيحتاج إلى اسم وخبر من حيث النقصان وهما عمرو وقائماً وإلى مرفوع يسد عن خبره من حيث الابتداء فهل هو مجموع الاسم والخبر أو الاسم فقط أو الخبر فقط؟ ويرد على الأول أن فيه إقامة مرفوع ومنصوب مقام مرفوع، وعلى الثاني أن المبتدأ لا يكتفي بهذا المرفوع لعدم حصول الفائدة بدون الخبر، وعلى الثالث أن المغني عن الخبر هو المرفوع والخبر منصوب. واختار الحلبي على شرح الأزهرية أنه الخبر فيكون قائماً في المثال مع كونه خبر منفك من حيث النقصان سد مسد خبر منفك من حيث الابتداء لأن به تمام الفائدة قال ولا يضر كونه منصوباً لأنه ليس خبراً حقيقة وإنما هو سادّ مسده وربما ينازع فيه قولهم ويغني عن الخبر مرفوع وصف إلا أن يقال أنه أغلبي، والأقرب عندي أنه الاسم لأنه مرفوع الوصف ولا يرد عدم الاكتفاء به لأن ذلك لعارض نقصان المبتدأ فافهم. قوله: (أن لست) أن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وجملة لست زائلاً أحبك خبرها وزائلاً خبر ليس واسم زائلاً ضمير مستتر فيها وأحبك خبرها.

---

(١) هو من الطويل، والبذل العطاء يتعلق ساد من السيادة، والفتى فاعله. قوله: (وكونك) مصدر مضاف إلى فاعله وهو اسمه وإياه خبره. وفيه الشاهد حيث عمل فيه مصدر كان عمل كان. وخرج على أن يكون إياه مفعول فعل مقدر حذف فانفصل. والتقدير وكونك تفعله. ويسير مرفوع على أنه خبر لقوله وكونك، وفيه دلالة على أن الأفعال الناقصة لها مصادر كغيرها من الأفعال رداً على من أنكر ذلك.

(٢) هو أيضاً من الطويل، ويبدي من الإبداء وهو الإظهار. والبشاشة بفتح الباء الموحدة مصدر بششت أبش بفتحها وهي طلاقة الوجه، وكائناً خبر ما التي بمعنى ليس، وفيه الشاهد فإنه اسم فاعل وقد عمل عمل فعله حيث نصب أخاك. واسمه مستتر فيه، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «**إِنَّ هَذَا القُرْآنَ كَائِنٌ لَكُمْ أَجْراً وَكَائِنٌ عَلَيْكُمْ وِزْرَاً**». قوله: (لم تلفه) بالفاء أي لم تجده. والضمير المنصوب فيه يرجع إلى من. ومنجداً حال منه من أنجده إذا أعانه، وحاصل المعنى: لا يكون من يبدي البشاشة إليك أخاك إذا لم تجده معيناً لك في مهماتك.

(٣) قاله الحسين بن مطير الأسدي. وهو أول قصيدة من الطويل وبعده:

فَحُبُّكِ بَلْوَى غَيْرَ أَنْ لاَ يَسُوءُنِي وَإن كانَ بَلْوَى أَنَّني لَكِ مُبْغِضُ

قوله: (قضى الله) أي حكم أو قدر. وأسماء: اسم محبوبته. وأن لست مفعول قضى أي بأن لست. =

(وَفي جميعِها) أي جميع هذه الأفعال حتى ليس وما دام (تَوسَّطَ ٱلخبَرْ) بينها وبين الاسم (أَجِزْ) إجماعاً نحو: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الروم، الآية: ٤٧] وقراءة حمزة وحفص: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٧٧] بنصب البر، وقوله:

سَلي إنْ جَهِلْتِ الناسَ عنَّا وَعنهُمُ فليسَ سَواءً عالِمٌ وَجهُولُ(١)

وقوله:

ألا طيبَ للعيشِ ما دَامتْ مُنَغَّصَةً لـذَّاتُهُ بادِّكارِ المـوْتِ والْـهَرَمِ(٢)

تنبيهان: الأول: منع ابن معطي توسط خبر ما دام وهو وهم إذ لم يقل به غيره. ونقل صاحب الإرشاد خلافاً في جواز توسط خبر ليس، والصواب ما ذكرته. **الثاني**: محل جواز توسط الخبر ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه، فمن الموجب أن يكون الاسم مضافاً إلى ضمير يعود على شيء في الخبر نحو: كان ....

قوله: (أجز إجماعاً) لم يكترث بالمخالف في دام وليس لغلطه في هذه المخالفة كما سيذكره الشارح فلهذا حكى الإجماع والشارح أبقى الجواز في كلام المصنف على ظاهره من استواء الطرفين لقوله بعد محل جواز توسطاً لخبر ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه، ويصح أن يراد به ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب كما في ليس في تلك الدار صاحبها. قوله: (لا طيب للعيش) أي الحياة وبحث شيخ الإسلام في الاستشهاد بالبيت باحتمال أنه من التنازع وأعمل الثاني وهو منغصة وأضمر في الأول وهو دامت بل يلزم على الإعراب الأول الفصل بين العامل وهو منغصه والمعمول وهو بادكار بأجنبي وهو لذاته. قوله: (منع ابن معطي إلخ) لعله يرى وجوب ترتيب أجزاء صلة الحرف المصدري. قوله: (والصواب ما ذكرته) إن كان المراد من نفي الخلاف كما قد يتبادر ورد أن المثبت مقدم على النافي إلا أن يقال: المخالفة الشاذة وجودها كالعدم فلا ينبغي اعتبارها. قوله: (نحو كان

= ويروى بارحاً موضع زائلاً وهو خبر لست، وفيه الشاهد فإنه أجراه مجرى فعله والتقدير لست أزال أحبك. قوله: (يغمض) من الإغماض وهو إطباق الجفن على الجفن، ومغمض فاعله.

(١) قاله السموأل بن عاديا الغساني اليهودي. وقيل: قاله اللجلاج الحارثي، والأول أشهر، وهو من قصيدة من الطويل والقافية متواترة، وسلي الخطاب لمؤنث، والناس مفعوله. وقوله إن جهلت شرطية وجوابها سلي وترك الفاء فيه ضرورة، وقد يقع الجواب فعلاً طلبياً كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمُوٓا۟﴾ [سورة الأنفال، الآية: ٤٠] ومفعول جهلت محذوف أي إن جهلت حالنا وحالهم. وعالم اسم ليس، وسواء مقدماً خبره. وفيه الشاهد. وهو جائز خلافاً لابن درستوية، والبيت حجة عليه.

(٢) هو من البسيط. الطيب بكسر الطاء اسم لما تطيبه النفس، وهو خلاف ما تكرهه، وهو اسم لا وخبره محذوف وهو حاصل ونحوه وهو يتعلق به للعيش. وما في ما دامت مصدرية توقيتية، ولذاته بالرفع اسمه، وخبره منغصة. وفيه الشاهد حيث قدم على خبره وهو جائز واقع خلافاً فالابن معطي. والبيت حجة عليه. والادكار هو الذكر. والهرم كبر السن من هرم بالكسر أي وبالهرم.

غلام هند بعلها، وليس في تلك الديار أهلها، لما عرفت. ومن المانع خوف اللبس نحو: كان صاحبي عدوي، واقتران الخبر بإلا نحو: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً﴾ [سورة الأنفال، الآية: ٣٥] وأن يكون في الخبر ضمير يعود على شيء في الاسم نحو: كان غلام هند مبغضها لما عرفت أيضاً (وكُلٌّ) أي كل العرب أو النحاة (سَبْقَهُ) أي سبق الخبر (دَامَ حَظَرَ) أي منع، سبق مصدر نصب بحظر مضاف إلى فاعله. ودام في موضع النصب بالمفعولية. والمراد أنهم أجمعوا عَلَى منع تقديم خبر دام عليها، وهذا تحته صورتان: **الأولى**: أن يتقدم على ما، ودعوى الإجماع على منعها مسلمة. **والأخرى**: أن يتقدم على دام وحدها ويتأخر عن ما وفي دعوى الإجماع على منعها نظر لأن المنع معلل بعلتين: **إحداهما**: عدم تصرفها وهذا بعد تسليمه

غلام هند بعلها) في هذا المثال الأول نظر لعدم وجوب توسط الخبر فيه لجواز تقديم خبر غير دام وليس على الناسخ فالصواب التمثيل بنحو: يعجبني أن يكون في الدار صاحبها فإن الحرف المصدري مانع من التقديم والضمير مانع من التأخير فوجب التوسط. وأجاب سم بأن مراد الشارح بوجوب التوسط امتناع التأخير.

قوله: (لما عرفت) أي في شرح قول الناظم:

كـذا إذا عـاد عـلـيـه مـضـمـر

من لزوم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة لو أخر الخبر. قوله: (واقتران الخبر بإلا) يأتي هنا سؤال الشارح وجوابه اللذان ذكرهما في شرح قوله أو قصد استعماله منحصراً. قوله: (إلا مكاء) أي صغيراً والتصدية التصفيق. قوله: (وأن يكون في الخبر إلخ) الصواب الجواز في مثل هذا لعود الضمير على متقدم رتبة وإن تأخر لفظاً. **والحاصل**: أن للخبر أحوالاً ستة: وجوب التأخير نحو ما كان زيد إلا قائماً وكان صاحبي عدوّي، وجوب التوسط نحو: يعجبني أن يكون في الدار صاحبها، وجوب التقديم على الفعل نحو: أين كان زيد، وجوب التأخير أو التوسط نحو: هل كان زيد قائماً، وجوب التوسط أو التقديم نحو: كان غلام هند بعلها، ونحو: ما كان قائماً إلا زيد لجواز تقديم الخبر على كان مؤخراً عن ما كما قاله سم، جواز الثلاثة نحو: كان زيد قائماً. قوله (أي سبق الخبر) وأما الاسم فقال ابن هشام في الحواشي: إن مرفوع هذه الأفعال مشبه بالفاعل وهو لا يتقدم على الفعل فكذلك ما أشبهه.

قوله: (وهذا) أي تقديم خبر دام عليها كما يفيده ما بعده. قوله: (مسلمة) للزوم تقدم بعض الصلة على الموصول الحرفي وهو ممنوع، ولزوم عمل ما بعد الحرف المصدري فيما قبله وهو أيضاً ممنوع. قوله: (وفي دعوى الإجماع إلخ) ما اعترض به على دعوى الإجماع لا يبطلها لأنه قدح في علة المنع بأنها لا تفيد الاتفاق عليه، ولا يلزم من ذلك عدم الاتفاق لجواز أن يكونوا أجمعوا على هذا الحكم ولو كانت العلة قاصرة فكان الأولى القدح بنقل الخلاف، وقد نقل الخلاف

لا ينهض مانعاً باتفاق بدليل اختلافهم في ليس مع الإجماع على عدم تصرفها، **والأخرى**: أن ما موصول حرفي ولا يفصل بينه وبين صلته، وهذا أيضاً مختلف فيه، وقد أجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفي وصلته إذا كان غير عامل كما المصدرية، لكن الصورة الأولى أقرب إلى كلامه، أشعر بذلك قوله: (كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ) أي كما منعوا أن يسبق الخبر ما المصدرية كذلك منعوا أن يسبق ما النافية (فَجِيءْ بِهَا مَتْلُوَّةً لاَ تَالِيَهْ) أي متبوعة لا تابعة لأن لها الصدر، ولا فرق في ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط في عمله تقدم النفي كزال أو لا ككان، فلا تقول قائماً ما كان زيد ولا قاعداً ما زال عمرو. قال في شرح الكافية: وكلاهما جائز عند الكوفيين لأن ما عندهم لا يلزم تصديرها. ووافق ابن كيسان البصريين في ما كان ونحوه وخالفهم في ما زال ونحوه لأن نفيها إيجاب.

تنبيهات: **الأول**: أفهم كلامه أنه إذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم نحو: قائماً لم يزل زيد، وقاعداً لم يكن عمرو. قال في شرح الكافية عند الجميع، واستدل له بقول الشاعر:

ابن قاسم الغزي في شرحه. ويمكن الجواب عن منع دعوى الإجماع فيها بثبوت الخلاف بحمل الإجماع فيها على إجماع البصريين كما في يحيى. وعن قدح الشارح في التعليل بأن علة المنع مجموع الأمرين لا كل واحد على حدته. قوله: (بدليل اختلافهم في ليس) أي في امتناع تقديم خبرها عليها. قال سم: قد يقال اختلافهم في ليس مع الإجماع على عدم تصرفها لا ينافي الاتفاق في دام لمدرك يخصها. قال المبعض: إذا كان هناك مدرك يخصها يكون هو علة المنع لا ما ذكر من عدم التصرف والكلام فيه على أن ما ذكر لا يتم إلا ببيان المدرك وإلا كان شاهد زور لا لك ولا عليك اهـ. وهو كلام حسن. قوله: (وقد أجاز) الأولى الفاء. قوله: (إذا كان غير عامل) بخلاف العامل كأن. والفرق أن العامل أشد اتصالاً بصلته من غير العامل لطلبه إياها من جهة العمل والموصولية بخلاف غير العامل لأن طلبه أياها من جهة الموصولية فقط.

قوله: (لكن الصورة الأولى) استدراك على قوله وهذا تحته صورتان، وقوله أقرب إلى كلامه أي باعتبار قوله كذاك سبق إلخ، ولهذا أوضح الأقربية بقوله أشعر بذلك قوله إلخ وإلا فالأقرب إلى قوله دام بقطع النظر عن قوله كذاك إلخ الصورة الثانية، ولعل وجه الإشعار كما يشير إليه كلامه بعد حصول التناسب بين المشبه والمشبه به من حيث أن المسبوق في كل منهما ما. قوله: (ما النافية) مثلها همزة الاستفهام وكذا أن النافية عند الرضي وجعل السيوطي إن كلا. قوله: (كذلك) تأكيد لقوله كما منعوا. قوله: (فجيء بها إلخ) هذا الشطر توكيد لما قبله. قوله: (ولا فرق في ذلك) أي في امتناع تقديم الخبر على ما النافية. قوله: (لأن نفيها إيجاب) أي الكلام بدخولها صار إيجاباً لأن مدخولها للنفي وهي للنفي ونفي النفي إيجاب فكأنه لم يكن هناك ما النافية المستحقة للتصدير. وأجاب ابن هشام عن دليل ابن كيسان بأن نحو ما زال زيد قائماً نفي باعتبار اللفظ إيجاب باعتبار المعنى فمنعوا التقديم نظراً إلى اللفظ والاستثناء للفرغ نظراً إلى المعنى. ولما كان التقديم أمراً رجعاً

وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيرِ مَا إنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْراً لاَ يَزَالُ يَزِيدُ[1]

أراد لا يزال يزيد على السن خيراً، فقدم معمول الخبر وهو خيراً على الخبر وهو يزيد مع النفي بلا، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل غالباً، لكنه حكى في التسهيل الخلاف عن الفراء. **قلت**: ومن شواهده الصريحة قوله:

مَهْ عَاذِلِي فَهَائِماً لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ ٱلضُّحَى

الثاني: أفهم أيضاً جواز توسط الخبر بين ما والمنفى بها نحو: ما قائماً كان زيد، وما قاعداً زال عمرو، ومنعه بعضهم والصحيح الجواز. **الثالث**: قوله كذاك يوهم أن هذا المنع مجمع عليه لأنه شبهه بالمجمع عليه وإنما أراد التشبيه في أصل المنع دون وصفه لما عرفت من الخلاف (وَمَنعِ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ ٱصْطُفِي) منع مصدر رفع بالابتداء مضاف إلى مفعوله وهو سبق،

إلى اللفظ نظر فيه إلى اللفظ والاستثناء أمراً رجعاً إلى المعنى لأنه إخراج من معنى الأول نظر فيه إلى المعنى. قوله: (ورجّ الفتى) أي الشاب، للخير أي لفعل الخير، وما زائدة، على السن أي على زيادته أي كلما ازداد عمره. قوله: (وهو خيراً) اقتصر عليه مع أن قوله على السن معموله أيضاً لأنه ظرف متوسع فيه فلا ينهض دليلاً. قوله: (على الخبر إلخ) كذا في بعض النسخ وفي بعضها على النفي بلا وهو أخصر وأولى الكلام في التقدم على النفي لا في التقدم على الخبر. قوله: (غالباً) احترز به عن نحو: إن في الدار زيداً جالس، وزيداً لن أضرب أو لم أضرب وعن نحو: عمراً زيد ضرب على رأي البصريين المجيزين تقديم المعمول فيه على المبتدأ، وعن نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [سورة الضحى، الآية: ٩]. قوله: (لكنه إلخ) استدراك على قول المصنف في شرح الكافية عند الجميع. قوله: (الخلاف عن الفراء) أي أنه يمنع التقديم في جميع حروف النفي. قوله: (ومن شواهده) أي جواز التقديم على النفي بغير ما. قوله: (بمثل أو أحسن) أي بمثل شمس الضحى فحذف من الأول لدلالة الثاني، والأحسن أن أو بمعنى بل. قوله: (بين ما والمنفى بها) سيصرح الشارح في الخاتمة بأنه إذا دخل على غير زال وأخواتها من أفعال هذا الباب ناف كان المنفي هو الخبر، وحينئذٍ لا تستقيم عبارته فكان الأولى أن يقول بين ما والفعل. وقد يجاب بأن المنفي في الظاهر الفعل فهو مراد الشارح بالمنفي. قوله: (وإنما أراد إلخ) أي وليس هذا مراده وإنما أراد إلخ. قوله: (لما عرفت من الخلاف) من قوله سابقاً وكلاهما جائز عند الكوفيين.

قوله: (ومنع سبق خبر إلخ) الخلاف في غير ليس الاستثنائية إذ لا يتقدم عليها الخبر إجماعاً

---

(١) قاله المعلوط القريعي. وهو من الطويل ورج أمر من الترجية من الرجاء، والفتى مفعوله، وللخير مفعول ثان لـ: رج. وما مصدرية وإن زائدة، والتقدير ورج الفتى للخير مدة رؤيتك إياه لا يزال يزيد خيراً على طول السن. ويجوز أن يكون على بمعنى مع أي لا يزال يزيد خيراً مع زيادة سنه، والألف واللام فيه بدل من المضاف إليه وخيراً نصب على أنه مفعول يزيد. ويجوز أن يكون تمييزاً مقدماً على رأي المازني، والجملة خبر لا يزال. وفيه الشاهد حيث قدم الخبر، والفراء منعه في حروف النفي. والبيت حجة عليه.

والفاعل محذوف، وسبق مصدر جر بالإضافة مضاف إلى فاعله وهو خبر، وليس في محل نصب بالمفعولية، واصطفى جملة في موضع رفع خبر المبتدإ. والتقدير منع من منع أن يسبق الخبر ليس اصطفى أي اختير، وهو رأي الكوفيين والمبرد والسيرافي والزجاج وابن السراج والجرجاني وأبي علي في الحلبيات وأكثر المتأخرين، لضعفها بعدم التصرف وشبهها بما النافية. وحجة من أجاز قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [سورة هود، الآية: ٨] لما علم من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل. وأجيب بأن معمول الخبر هنا ظرف والظروف يتوسع فيها أيضاً فإن عسى لا يتقدم خبرها إجماعاً لعدم تصرفها ....

ومثلها لا يكون في الاستثناء، وأفهم كلام المصنف جواز تقدم الخبر على غير دام وليس والمنفي بما وهو كذلك فتقول قائماً كان زيد. نعم إن رفع الخبر اسماً ظاهراً نحو: كان زيد كريماً أبوه امتنع تقديمه بدون مرفوعه لئلا يلزم الفصل بينه وبين معموله بأجنبي كما في الفارضي وغيره فإن قدم مرفوعه فالظاهر الجواز. قال الرضي: فإن كان معمول الخبر منصوباً وقدم الخبر دون منصوبه جاز على قبح نحو: ضارباً كان زيد عمراً لأن منصوبه ليس كجزئه، وإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز بلا قبح نحو ضارباً كان زيد اليوم أو في الدار إذ الظروف يتوسع فيها اهـ. ثم رأيت المسألة بتفاصيلها الثلاثة في التسهيل. ووقع الخلاف إذا كان الخبر جملة اسميه نحو: كان زيد أبوه فاضل أو فعلية نحو: كان زيد يقوم أبوه والأصح جواز تقدمه كما في التسهيل. قوله: (في الحلبيات) هي مسائل أملاها بحلب. قوله: (لضعفها بعدم التصرف) هذه العلة من طرف جميع المانعين. وقوله وشبهها بما النافية من طرف المانعين من غير الكوفيين لما تقدم من تجويز الكوفيين تقدم الخبر على ما النافية لمنعهم وجوب تصديرها.

قوله: (ألا يوم يأتيهم) أي العذاب. قوله: (من أن تقديم المعمول إلخ) أي غالباً فلا يرد نحو زيداً لن أضرب. وإنما امتنع تقديم أضرب لضعف عامله بخلاف زيداً قاله زكريا. قوله: (وأجيب إلخ) أجيب أيضاً بأن يوم يأتيهم معمول لمحذوف أي ألا ترفعون يوم يأتيهم وجملة ليس مصروفاً عنهم حال مؤسسة وإن زعم البعض كشيخنا أنها مؤكدة وبأن يوم في محل رفع بالابتداء وفتحته بناء لإضافته إلى الجملة، وليس مصروفاً عنهم خبره وضمير ليس على هذا لليوم وبأن يوم متعلق بليس بناء على الصحيح من جواز تعلق الظرف والجار والمجرور بكان وأخواتها لدلالتها على الأحداث كما سيأتي. قوله: (بأن معمول الخبر هنا ظرف إلخ) قال الروداني فيه أنه يلزم الجمهور حينئذٍ القول بجواز تقديم خبر ليس إذا كان ظرفاً أو عديله وليس كذلك لإطلاقهم المنع اهـ. وقد يقال: لا لزوم لأن معمول المعمول للناسخ دون المعمول للناسخ، ولا يلزم من تجويز انتقال الضعيف عن رتبته انتقال القوي عن رتبته فافهم. قوله: (وأيضاً فإن عسى إلخ) ليس جواباً ثانياً كما يوهمه ظاهر العبارة بل هو تعليل ثالث لامتناع تقدم خبر ليس عليها فكان الأولى تقديمه على قوله وحجة إلخ، ويمكن

مع عدم الاختلاف في فعليتها، فليس أولى بذلك لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها.

تنبيه: خبر في كلامه منون ليس مضافاً إلى ليس كما عرفت، وإلا توالى خمس حركات وذلك ممنوع.

(وَذُو تَمَامٍ) من أفعال هذا الباب أي التام منها (مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي) أي يستغني بمرفوعه عن منصوبه كما هو الأصل في الأفعال، وهذا المرفوع فاعل صريح (وَمَا سِوَاهُ) أي ما سوى

أن يقال هو معارضة لدليلهم بعد إبطاله. قوله: (مع عدم الاختلاف في فعليتها) يرده ما تقدم في شرح قوله بتا فعلت من أن بعض الكوفيين زعم حرفية عسى ودفعه شيخنا السيد بأن المراد بالاختلاف المعدوم في عسى، والاختلاف الموجود في ليس اختلاف البصريين لاتفاقهم على فعلية عسى وقول بعضهم كالفارسي بحرفية ليس. قوله: (كما عرفت) أي من قوله وليس في محل نصب بالمفعولية إذ لو كان خبراً مضافاً إلى ليس لقال في محل جر بالجر بالإضافة. قوله: (وذلك ممنوع) أي في الشعر.

قوله: (وذو تمام إلخ) فيه إشارة إلى أن التمام الاكتفاء بالمرفوع والنقصان الافتقار إلى المنصوب أيضاً فتسمية هذه الأفعال ناقصة لنقصانها عن بقية الأفعال بالافتقار إلى شيئين وقيل لنقصانها عنها بتجردها من الحدث. قال المحققون كالرضي أي من الحدث المقيد لأن الدال عليه هو الخبر، أما هي فتدل على حدث مطلق يقيده الخبر حتى ليس وحدثها الانتفاء. فإذا قلت: كان زيد قائماً أو ليس زيد قائماً فكأنك قلت في الأول حصل شيء لزيد حصل القيام. وفي الثاني انتفى شيء عن زيد انتفى القيام فيكون في الكلام إجمال ثم تفصيل وعليه فتعمل في الظرف، وقيل لا تدل على الحدث أصلاً بل هي لنسبة الحدث الدال عليه خبرها إلى مرفوعها وزمانه، وممن قال به المحقق الشريف وهو الموافق لقول كثير من علماء المعاني المسند في باب كان هو الخبر وكان قيد له، ولقول المنطقيين إن كان رابطة يربط بها المحمول بالموضوع فلا تعمل في الظرف وهو مشكل عندي فيما له مصدر إذ لا معنى للمصدر إلا الحدث، اللهم أن يكون أصحاب هذا القول ينكرون مجيء مصدر لشيء منها، ثم رأيته مسطوراً، لكن يرد الإنكار:

وكونك إياه عليك يسير

إلا أن يدعي أنه مصدر التامة أن التقدير وكونك تفعله أي المذكور قبل من البذل والحلم، على أن الجملة حال فلما حذف الفعل انفصل الضمير وشمل تعريفه التام كان بمعنى كفل أو غزل لعدم توقف الفعل المتعدي على المفعول. واعلم أن أقرب ما قيل في لأضربنه كائناً ما كان أن ما نكرة خبر كائناً واسمها الضمير المستتر فيها وكان تامة صفة لما أي لأضربنه حالة كونه كائناً شيئاً كان أي كائناً أي شيء وجد. قوله: (بمرفوعه) فيه إشارة إلى أن الرفع بمعنى المرفوع كما هو الأقرب.

المكتفي بمرفوعه (نَاقِصٌ) لافتقاره إلى المنصوب (وَالنَّقْصُ فِي فَتِىءَ) و(لَيْسَ) و(زَالَ) ماضي يزال التي هي من أفعال الباب (دَائِماً قُفِي) فلا تستعمل هذه الثلاثة تامة بحال. وما سواها من أفعال الباب يستعمل ناقصاً وتاماً نحو: ما شاء الله كان أي حدث ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٨٠] أي حضر. وتأتي كان بمعنى كفل وبمعنى غزل، يقال: كان فلان الصبي إذا كفله. وكان الصوف إذا غزله. ونحو: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [سورة الروم، الآية: ١٧] أي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [سورة هود، الآية: ١٠٧] أي ما بقيت. وكقوله:

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِي العَائِرِ الأَرْمَدِ(١)

قوله: (في فتىء) أي لا بفتح التاء أما مفتوحها فيجيء تاماً بمعنى كسر وأطفأ يقال: فتأته عن الأمر كسرته، والنار فتأتها أطفأتها حكاه المصنف في شرح التسهيل عن الفراء، وذكره صاحب القاموس ثم قال عن ابن مالك في كتابه جمع اللغات المشكلة وعزاه للفراء وهو صحيح وغلط أبو حيان وغيره في تغليطه اهـ.

قوله: (بحال) أي في حال. قوله: (أي حدث) تفسير كان في المثال الأول بحدث وفي الثاني بحضر من تفسير الشيء بجزئيات معناه مراعاة للأنسبية والأوضحية فلا ينافي أن كان التامة التي ليست بمعنى كفل أو غزل معناها ثبت. هذا وقال الراغب: كان في الآية ناقصة أي وإن كان ذو عسرة غريماً لكم فحذف الخبر لدلالة السياق عليه، واعلم أن الكون مصدر لكان مطلقاً إلا التي بمعنى كفل فمصدرها الكيانة كالحراسة قاله الدماميني. قوله: (أي ما بقيت) وتأتي دام التامة بمعنى سكن ومنه الحديث: «**لاَ يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي المَاءِ الدَّائِمِ**» أي الساكن. قوله: (وبات وباتت إلخ) الشاهد في بات الأولى لأنها التامة أما الثانية فناقصه بمعنى صار اسمها ليلة وخبرها له بناء على

---

(١) قاله امرؤ القيس بن عانس بالنون قبل السين المهملة الصحابي. وقيل قاله امرؤ القيس بن حجر الكندي على ما ثبت في كتاب الشعراء الستة، وليس بصحيح، والصحيح الأول، نص عليه بن دريد وغيره. وهذا موضع وهم للمحصلين وتمامه:

كليلة ذي العائر الأرمد

وهو من قصيدة من الوافر أولها قوله:

تَطَاوَلَ لَيْلُكِ بِالإثْمِدِ وَنَامَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ

الإثمد: بفتح الهمزة وسكون الثاء المثلثة وضم الميم اسم موضع. وقد روي بكسر الهمزة والميم كالإثمد الكحل. والخلي الخالي عن الهموم والأحزان والعائر بعين مهملة وهمزة بعد ألف وهو الذي تدمع له العين وقيل هو نفس الرمد، فعلى هذا يكون الأرمد صفة مؤكدة. والشاهد في قوله بات حيث استعملها تامة ولم يحتج فيه إلى خبر. والضمير فيه يرجع إلى نفس الشاعر. وفيه التفات من الخطاب إلى الغيبة. وليلة مرفوع لأنه فاعل باتت. والأولى أن يكون الواو للحال: أي وبت والحال أن بيتوتتي كانت شديدة دل على شدتها التشبيه المذكور.

وقالوا: بات بالقوم أي نزل بهم ليلاً، ونحو: ظل اليوم أي دام ظله وأضحينا أي دخلنا في الضحى، ومنه قوله:

إذا الليلةُ الشَّهْبَاءُ أضحَى جَلِيدُهَا

أي بقي جليدها حتى أضحى. أي دخل في الضحى. ويقال: صار فلان الشيء بمعنى ضمه إليه، وصرت إلى زيد تحولت إليه. وقالوا: برح الخفاء وانفك الشيء بمعنى انفصل وبمعنى خلص.

تنبيهان: **الأول**: إنما قيدت زال بماضي يزال للاحتراز عن ماضي يزيل فإنه فعل تام متعد معناه ماز يقولون زل ضأنك عن معزك أي مز بعضها من بعض، ومصدره الزيل، ومن ماضي يزول فإنه فعل تام قاصر معناه الانتقال، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ﴾ [سورة فاطر، الآية: ٤١] ومصدره الزوال. **الثاني**: إذا قلت كان زيد قائماً جاز أن تكون

مذهب الزمخشري أن بات تأتي بمعنى صار والعائر: بالعين المهملة والراء اسم جامد يطلق على القذي الذي تدمع له العين وعلى الرمد وعلى بثر في الجفن الأسفل وعلى كل ما أعلّ العين كما في القاموس، فالأرمد على الثاني صفة لذي العائر مؤكدة، وعلى ما عداه مؤسسة وليس العائر في البيت اسم فاعل من العور بسكون الواو، لأن معناه كما في القاموس وغيره الأخذ والإذهاب والذهاب والإتلاف ولا يناسب هنا شيء من هذه المعاني. إذا فهمت ما ذكرناه في البيت علمت ما في كلام غير واحد كالبعض من الوهم فلا تكن أسير التقليد.

قوله: (باتَ بالقوم) وكذا يقال: بات القوم تعدياً بنفسه أي أتاهم ليلاً. قوله: (ظل اليوم أي دام ظله) في التسهيل أن ظل التامة بمعنى دام وبمعنى طال، ومثل الدماميني الأول بنحو لو ظلّ الظلم هلك الناس، والثاني بنحو ظل الليل وظل النبت. قوله: (إذا الليلة الشهباء) أي التي لا غيم فيها، والجليد البرد الشديد وصدر البيت:

ومن فعلاتي أنني حسن القرى

قوله: (بمعنى ضمه إليه) أي أو قطعه كما في التسهيل، قال شارحه الدماميني نقلاً عن المصنف: يقال صاره يصيره ويصوره أي ضمه أو قطعه اهـ. ومنه بمعنى الضم ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٦٠] وفي الهمع أنها تأتي بمعنى رجع أيضاً ومنه: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [سورة الشورى، الآية: ٥٣]. قوله: (برح الخفاء) أي ذهب وتأتي بمعنى ظهر أيضاً. وقوله بمعنى انفصل وبمعنى خلص معنيان لانفك كما في شرح الجامع والهمع متقاربان.

قوله: (للاحتراز عن ماضي يزيل) مبني على المشهور من أن يزيل لم يرد مضارعاً لزال الناقصة، أما على ما حكاه الكسائي والفراء من وروده مضارعاً لها وأنهم يقولون لا أزيل أفعل كذا فينبغي أن يقال زال لا بمعنى ماز ولا بمعنى انتقل قاله الدماميني. قوله: (وجب أن تكون ناقصة) أي

كان ناقصة فقائماً خبرها، وأن تكون تامة فيكون حالاً من فاعلها، وإذا قلت ككان زيد أخاك وجب أن تكون ناقصة لامتناع وقوع الحال معرفة (وَلاَ يَلِي ٱلعَامِلَ) أي كان وأخواتها (مَعْمُولُ ٱلخَبَرْ) مطلقاً عند جمهور البصريين سواء تقدم الخبر على الاسم نحو: كان طعامك آكلاً زيد خلافاً لابن السراج والفارسي وابن عصفور، أم لم يتقدم نحو: كان طعامك آكلاً، وأجازه الكوفيون مطلقاً تمسكاً بقوله:

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا[1]

ما لم تكن بمعنى كفل. قوله: (ولا يلي العامل إلخ) للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره. قاله في التصريح. قال سم. ويفهم منه جواز نحو زيد كان طعامك آكلاً وبه صرح الدماميني لأن الاسم مستتر وهو سابق على معمول الخبر فلا فصل اهـ. واعلم أن مثل هذا التقديم ممنوع في غير هذا الباب كمنعه فيه، فلو قيل: جاء عمراً يضرب زيد لم يجز لأن سبب المنع إيلاء الفعل معمول غيره فلا يختص بفعل دون فعل، نقله يس عن المصنف. وزيد في مثاله فاعل جاء وفاعل يضرب ضمير مستتر فيه يرجع إلى زيد. قوله: (سواء تقدم الخبر على الاسم) أي وتقدم المعمول أيضاً على الخبر كما مثل، أما إذا تقدم الخبر عليه فإنه يجوز إجماعاً نحو: كان آكلاً طعامك زيد، وكذا يجوز تقدمه على العامل نحو: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٧٧] واعلم أن نحو: كان زيد آكلاً طعامك يتحصل فيه أربع وعشرون صورة حاصلة من ضرب ستة في أربعة، لأن التركيب مشتمل على أربعة ألفاظ، وفي تقدم كل واحد منها ستة أوجه حاصلة من التخالف في الألفاظ الثلاثة بعده: مثلاً إذا قدمت كان فإن ذكر بعده زيد فإما أن يتقدم الخبر أو معموله، وإن ذكر بعده آكلاً فإما أن يتقدم الاسم أو المعمول، وإن ذكر بعده طعامك فإما أن يتقدم الاسم أو الخبر وقس على ذلك، وكلها جائزة عند البصريين إلا كان طعامك زيد آكلاً وكان طعامك آكلاً زيد، وآكلاً كان طعامك زيد كما يؤخذ من كلام الناظم.

قوله: (قنافذ إلخ) قاله الفرزدق يهجو رهط جرير بالفجور والخيانة ويشبههم بالقنافذ في

---

(١) قاله الفرزدق همام يهجو به قوماً وصفهم بالفجور والخيانة، وشبههم بالقنافذ في مشيهم بالليل في طلبهم، والقنفذ يضرب به المثل في السرى يقال هو أسرى من قنفذ. قيل: يحتمل أن يكون مدحاً وثناء لقوم بأنهم يتفقدون بالليل قاصديهم ولا ينامون عن من ينزل بهم والأول أقرب لأنه قيل إن الفرزدق يهجو به جريراً وإن المراد بقوله عطية هو أبو جرير، ومعناه أن أبا جرير هو الذي عودهم ذلك، وهو من الطويل. وقنافذ مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هم قنافذ. وهو استعارة بالكناية حيث شبههم بالقنافذ وطوى ذكر المشبه. قوله: (هداجون) صفته والهداج فعال بالتشديد من الهدجان وهو مشية الشيخ، من هدج من باب ضرب. والباء في بما كان للسببية. والضمير المنصوب في إياهم يرجع إلى رهط جرير إذا كان المراد من عطية أباه وهو اسم كان وخبره عوداً. قوله: (إياهم) مفعول عود، وفيه الشاهد حيث فصل به بين كان واسمه والحال أنه ليس بظرف ولا مجرور =

وخرّج على زيادة كان أو إضمار اسم مراد به الشأن، أو راجع إلى ما وعليهن فعطية مبتدأ وقيل ضرورة وهذا التأويل متعين في قوله:

بَاتَتْ فُؤَادِيَ ذَاتُ ٱلْخَالِ سَالِبَةً ... فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ العَجَبِ(١)

وقوله:

لَئِنْ كَانَ سَلْمَى الشَّيْبُ بِالصَّدِّ مُغْرِياً ... لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

لظهور نصب الخبر. وأصل تركيب النظم ولا يلي معمول الخبر العامل فقدم المفعول وهو

مشيهم ليلاً، فقوله قنافذ تشبيه بليغ أو استعارة مصرحة وهو جمع قنفذ بقاف مضمومة ثم فاء مضمومة أو مفتوحة فذال معجمة كما في التصريح، والهداجون من الهدجان وهي مشية الشيخ والباء في بما سببية وعطية قيل هو أبو جرير والشاهد في إيلائه كان معمول عود الذي هو خبرها. وما مر من أن هذا البيت من كلام الفرزدق هو ما في التصريح وشواهد العيني فقول البعض هو من كلام جرير غير صحيح.

قوله: (أو إضمار اسم) أي لكان، وقوله مراد به الشأن أي وحينئذٍ فعائد الموصول محذوف أي عودهم به ولا تحتاج جملة الخبر إلى رابط لأن الاسم ضمير الشأن. قوله: (أو راجع إلى ما) وعليه فعائد الموصول الضمير المستتر في كان ورابط جملة الخبر بالمبتدأ المنسوخ محذوف أي عودهم به. قوله: (فعطية مبتدأ) ولا يضر تقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ لجوازه عند البصريين كما في سم عن الشيخ خالد. قوله: (وهذا التأويل) أي جعله ضرورة متعين أي بالنسبة لبقية التآويل المذكورة، فلا ينافي في احتمال فؤادي في البيت الأول وسلمى في الثاني للنداء ومعمول سالبة ومغرياً محذوف أي لك، ولا يعارضه في الثاني قوله فيه عنها حيث لم يقل عنك لاحتمال الالتفات فاندفع الاعتراض على الشارح في دعواه التعين. قوله: (إن حم) بالبناء للمجهول أي قدر. قوله: (التحلم) أي تكلف الحلم والصبر عنها أو المراد رؤيتها في الحمل بالضم أي المنام والأول أحسن. قوله: (لظهور نصب الخبر) أي فلا يمكن زيادة كان وبات ولا إضمار ضمير الشأن.

= على رأي الكوفيين، فإنهم يجوزون كان طعامك زيد آكلاً. وأجاب البصريون بأن في كان ضمير الشأن والجملة خبر كان فلا فصل، أو هي زائدة فلا اسم ولا خبر. وما موصولة واسم كان مستتر فيه يرجع إلى ما. وعطية مبتدأ وعود خبره. وإياهم مفعول مقدم والعائد محذوف، والتقدير بالذي كان عطية عودهم أو هو ضرورة فلا اعتبار به.

(١) هو من البسيط. وذات الخال ذات الشامة. وهو اسم باتت، وسالبة خبره. وفؤادي مفعول سالبة وفيه الشاهد حيث ولى باتت معمول خبرها وهو فؤادي وليس هو بظرف ولا مجرور على رأي الكوفيين، وحمله البصريون على الضرورة. قوله: (فالعيش) مبتدأ وخبره من العجب. قوله: (إن حم لي عيش) جملة معترضة، والتقدير إن حم لي عيش فالعيش من العجب، والجزاء هو قوله فالعيش فلذلك دخله الفاء. وحم على صيغة المجهول معناه قدر.

العامل وأخر الفاعل وهو معمول الخبر لمراعاة النظم وليعود الضمير إلى أقرب مذكور من قوله (إِلاَّ إذا ظَرْفاً أَتَى) أي معمول الخبر (أَوْ حَرفَ جَرْ) مع مجروره فإنه حينئذٍ يلي العامل اتفاقاً نحو: كان عندك أو في الدار زيد جالساً أو جالساً زيد للتوسع في الظرف والمجرور (وَمُضْمَرَ ٱلشَّانِ ٱسْماً ٱنْوِ) في العامل (إِنْ وَقَعْ) شيء من كلامهم (مُوهِمُ) جواز (مَا ٱسْتَبَانَ) لك (أَنَّهُ ٱمْتَنَعْ) كما تقدم بيانه في قوله: قنافذ هداجون البيت. وقوله:

فَأَصْبَحُو وَالنَّوى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيسَ كُلَّ النَّوَى يُلْقِي الْمَسَاكِينُ(١)

قوله: (إلى أقرب مذكور من قوله إلخ) فيه أن أقرب مذكور من قوله: إلا إذا إلخ الخبر وليس الضمير عائداً إليه، ألا أن يقال: المراد مذكور مقصود بالذات والمضاف إليه مذكور لتقييد المضاف فافهم. قوله: (أو حرف جرّ) أو مانعة خلوّ فتجوز الجمع إذ يجوز أن يقال كان عندك في الدار زيد جالساً أو جالساً زيد. قوله: (ومضمر الشأن) مفعول مقدم لـ:انو وهو من إضافة الدال إلى المدلول، وقوله اسما حال من مضمر أي حال كونه محكوماً باسميته لكان فيفيد أن كان الشانية ناقصة وهو الأصح لأنه لم يثبت في كلامهم ضمير الشأن إلا مبتدأ في الحال أو في الأصل نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [سورة الأخلاص، الآية: ١] ونحو أشهد أن لا إله إلا الله وقيل تامة فاعلها الضمير والجملة مفسرة له وقيل واسطة.

فائدة: قال في المغني: ضمير الشأن مخالف للقياس من خمسة أوجه: **أحدها**: عوده على ما بعده لزوماً فلا يجوز تقدم الجملة المفسرة له ولا شيء منها عليه. **ثانيا**: أن مفسره لا يكون إلا جملة مصرحاً بجزأيها عند جمهور البصريين. **ثالثها**: أنه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه. **رابعها**: أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه. **خامسها**: أنه ملازم للإفراد فلا يثنى ولا يجمع وإن فسر بحديثين أو أحاديث ويذكر باعتبار الشأن مثلاً ويؤنث باعتبار القصة إن كان في مفسره مؤنث عمدة وتأنيثية حينئذٍ أولى، ولمخالفة القياس من الأوجه الخمسة لا يحسن الحمل عليه إذا أمكن غيره، ومن ثم ضعف قول الزمخشري في إنه يراكم أن اسم إن ضمير الشأن فالأولى كونه ضمير الشيطان، ويؤيده قراءة وقبيله بالنصب إذ ضمير الشأن لا يعطف عليه، واحتمال كونه مفعولاً معه مرجوح هنا فلا ينبغي تخريج التنزيل عليه وضعف قول كثير من النحاة أن اسم أن المفتوحة المخففة ضمير الشأن فالأولى أن يعاد على غيره إذا أمكن، ويؤيده قول سيبويه في أن يا إبراهيم أن تقديره أنك، وفي كتبت إليه أن لا تفعل أن يجزم على النهي وينصب على معنى لئلا ويرفع على أنك اهـ. بتلخيص وبعض زيادة، وأن على الجزم تفسيرية وعلى النصب مصدرية وعلى الرفع مخففة.

قوله: (كما تقدم بيانه) أي كموهم الجواز الذي تقدم بيانه وهو قوله في البيت بما كان إياهم إلخ. قوله: (وقوله عطف على ما) أي وكالموهم في قوله. قوله: (معرسهم) على صيغة المفعول

---

(١) قاله حميد بن ثور الأرقط أحد البخلاء المشهورين، وكان الهجاء للضيفان، وهو من قصيدة =

في رواية تلقى بالتاء المثناة من فوق، وبه احتج من أجاز ذلك مع تقديم الخبر. وقال الجمهور: التقدير ليس هو أي الشأن، وقد عرفت أنه إنما يقدر ضمير الشأن حيث أمكن تقديره. ومن الدليل على صحة تقدير ضمير الشأن في كان قوله:

إذا مُتُّ كانَ النَّاسُ صِنْفانِ شامِتٌ ... وآخَرُ مُثْنٍ بالذي كنْتُ أَصْنَعُ(١)

وهو محل النزول آخر الليل لكن المراد به محل نزولهم ليلاً. قوله: (في رواية تلقي بالتاء المثناة من فوق) قيد بذلك لأنه لا يكون موهماً لجواز ما استبان امتناعه وحجة بحسب الظاهر لجواز إيلاء العامل معمول الخبر عند تقدم الخبر على الاسم إلا على هذه الرواية ليصح كون المساكين اسم ليس وتلقي خبرها لأنه على رواية يلقى بالتحتية وهي الأصح يتعين أن يكون المساكين فاعل يلقى وإلا لقال يلقون ليطابق المساكين في الجمعية. وأما على رواية الفوقية فيغني عن المطابقة في الجمعية تاء التأنيث بتأويل المساكين بالجملة أو الجماعة، وقصد الشاعر وصفهم بكثرة الأكل من التمر الذي قدمه لهم حين نزلوا به وكان أحد البخلاء المشهورين. قوله: (ليس هو أي الشأن) فاسمها ضمير الشأن وكل النوى مفعول تلقى والمساكين فاعل تلقى والجملة خبر ليس. قوله: (وقد عرفت) أي من قوله: وهذا التأويل متعين إلخ والقصد من هذا الكلام تقييد قول المصنف ومضمر الشأن إلخ. قوله: (حيث أمكن تقديره) بأن كان مفسر ضمير الشأن جملة مصرحاً بجزءيها اسمية أو فعلية. قوله: (إذا مت إلخ) لا يقال: يحتمل أنه جاء على لغة من يلزم المثنى الألف لأنا نقول: يمنعه قوله شامت ومثن بالرفع وتقدير مبتدأ خلاف الظاهر.

= من البسيط يصف بها أضيافاً نزلوا به فقدم لهم تمراً، وأوّلها:

لاَ مَرْحَبًا بِوُجُوهِ ٱلْقَوْمِ إِذْ حَضَرُوا ... كَأَنَّهَا إِذْ أَنَاخُوهَا الشَّيَاطِينُ

والنوى مبتدأ، وعالى معرسهم خبره وقعت حالاً، وهو بضم الميم وفتح العين والراء موضع النزول آخر الليل، وأراد به الموضع الذي أنزلهم فيه، فلما أصبحوا ورأى من النوى شيئاً كثيراً في معرسهم أنشد هذه القصيدة، وأشار إلى كثرة أكلهم. واسم ليس مستتر فيه ضمير الشأن. وكل النوى منصوب بيلقى من الإلقاء، والمساكين فاعله، والجملة خبر ليس، واستشهد به ابن الناظم للكوفية في تجويزهم كان طعامك زيد آكلاً، وكان طعامك أكلاً زيد، وهذا وهم منه إذ لو كان المساكين اسم ليس لكان يلقى مسنداً إلى ضميره وكان يجب أن يقال: يلقون أو تلقى بالتاء المثناة من فوق، ولم يرو إلا بالياء آخر الحروف فوجب توجيهه بما ذكرنا. والواو في وليس للحال فافهم.

(١) قاله العجير بن عبد الله السلولي. وهو من قصيدة من الطويل. والمعنى: إذا مت كان الناس نوعين نوع منهم يشمت فيّ ونوع يثني علي بالذي كنت أصنعه في حياتي. والشاهد في قوله كان الناس صنفان حيث وقع اسم كان ضمير الشأن، فالناس مبتدأ وصنفان خبره. ويروى صنفين على أن يكون الناس اسم كان فلا شاهد حينئذٍ. وقوله شامت، خبر مبتدأ محذوف أي أحد الصنفين شامت قيل يجوز أن يكون بدلاً من صنفان. وقوله مثن، أي على، وأصنع أي أصنعه لأنه عائد الموصول فافهم.

(وقَدْ تُزَادُ كانَ في حَشْوٍ) أي بين شيئين، وأكثر ما يكون ذلك بين ما وفعل التعجب (كَمَا كانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا) وما كان أحسن زيداً، وزيدت بين الصفة والموصوف في قوله:

فِي غُرَفِ الجنَّةِ الْعُلْيا التي وَجَبَتْ لـهـم هُنـاكَ بِسْعيِ كـانَ مشكـورِ

وجعل منه سيبويه قول الفرزدق:

قوله: (وقد تزاد كان) أي لا تعمل الرفع والنصب بل لا تعمل شيئاً أصلاً كما هو مذهب الفارسي والمحققين، ونسب إلى الجمهور وهو الأصح، وذهب جماعة إلى أنها تعمل الرفع فقط ومرفوعها ضمير يرجع إلى مصدرها وهو الكون إن لم يكن ظاهراً أو ضميراً بارزاً، ومعنى زيادتها على هذا عدم اختلال المعنى بسقوطها فكان زائدة على المذهب الأول لا تامة ولا ناقصة، وعلى الثاني تامة. فقول المصنف: وقد تزاد كان أي لا بقيد التمام أو النقصان فاعرفه. ثم هي باقية على دلالتها على الزمان الماضي على المشهور ولهذا كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضي. وقال الرضي: لا بل هي لمحض التأكيد فالدالة على الزمن الماضي كما في نحو ما كان أحسن زيداً كالزائدة لا زائدة حقيقة، وتبعه حفيد الموضح، وبني على ذلك أن الحكم بزيادتها بين ما وفعل التعجب فيه تجوّز، وفي كلام شيخنا السيد أنها قد تزاد مجردة عن الزمان لمحض التأكيد وقد تزاد دالة على الزمان الماضي كما كان أصح إلخ، ولا تدل على الحدث اتفاقاً على ما أفاده البعض وهو عندي مشكل لأن مقتضى القول السابق أن لها مرفوعاً بل صريحه دلالتها على الحدث إذ لا يسند في الحقيقة من الأفعال إلا الأحداث، فالوجه أن عدم دلالتها على الحدث عند من يقول بأنها لا فاعل لها فقط فلا تكن من الغافلين. واعلم أن زيادة كان كثيرة في نفسها فالتقليل المستفاد من قول الناظم وقد تزاد بالنسبة إلى عدم زيادتها أفاده يس.

فائدة: قال في المغني: يجوز في كان من نحو: إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب نقصانها وتمامها وزيادتها وهي أضعفها، والظرف متعلق بها على التمام وباستقرار محذوف مرفوع على زيادة ومنصوب على النقصان إلا إن قدرت الناقصة شأنية فالاستقرار مرفوع لأنه خبر المبتدإ. وكان في: ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ [سورة النمل، الآية: ٥١] تحتمل الأوجه الثلاثة لكنها على النقصان لا تكون شأنية لأجل الاستفهام وتقديم الخبر لأن خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة خبرية متأخرة بجميع أجزائها، وكيف حال على التمام، وخبر لكان على النقصان وللمبتدأ على الزيادة اهـ. مع زيادة من الشمني.

قوله: (العليا) بضم العين مع القصر وأما بفتحها فمع المد فلا يناسب البيت لوجوب القصر فيه وجعل القصر فيه للضرورة لا ضرورة إليه والأظهر أنه صفة للغرف. قوله: (وجعل منه سيبويه إلخ) المتجه في البيت ما ذكره الدماميني وفاقاً للمبرد وكثير أنها ناقصة والضمير اسمها ولنا خبرها فليست زائدة، وعلى أنها زائدة فعلى إعمالها هي تامة والضمير فاعلها، وعلى إهمالها قيل الأصل

فَكَيفَ إذا مررتَ بِدارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لنا كَانُوا كِرَامِ(١)

وردّ ذلك عليه لكونها رافعة للضمير، وليس ذلك مانعاً من زيادتها، كما لم يمنع من إلغاءِ ظن عند توسطها أو تأخرها إسنادها إلى الفاعل. وبين العاطف والمعطوف عليه كقوله:

فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَباكَ نُحورُها فِي الجاهلِيَّةِ كانَ وَالإسلامِ

وبين نعم وفاعلها كقوله:

وَلَبِسْتُ سِرْبالَ الشَّبابِ أَزورُهَا وَلَنِعْمَ كانَ شَبِيبَةُ ٱلْمُحْتالِ

ومن زيادتها بين جزأي الجملة قول بعض العرب: وَلدت فاطمة بنت ٱلْخُرْشُب الكملة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم. نعم شذت زيادتها بين الجار والمجرور كقوله:

هم لنا ثم قدم الخبر ووصل الضمير بكان الزائدة إصلاحاً للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل بجانب الفعل، وقيل: الضمير توكيد للمستتر في لنا على أن لنا صفة لجيران ثم وصل لما ذكر، فتحصل في كان في البيت أربعة أقوال أفاده المصرح، وعلى القولين الأخيرين يكون هذا الضمير مستثنى من قاعدة أن الضمير لا يتصل إلا بعامله. قوله: (وردّ ذلك إلخ) الرد مبني على أن معنى زيادتها أنها لا تعمل أصلاً. قوله: (وليس ذلك) أي رفع كان للضمير وهذا رد للرد وهو مبني على أن معنى زيادتها صحة سقوطها وإن عملت عند ذكرها، وقد يمنع قياسه بأن الإلغاء ليس كالزيادة فتأمل. قوله: (في لجة) أي شدة ففيه استعارة تصريحية، وغمرت بحورها ترشيح. قوله: (ولبست سربال الشباب) أي تلبست بالأحوال الدالة على الشباب ففيه استعارة تصريحية تبعية في لبست أو أصلية في سربال. والشبيبة الشباب.

قوله: (بنت الخرشب) بخاء معجمة مضمومة فراء ساكنة فشين معجمة مضمومة، فموحدة والكملة جمع كامل. قال الزمخشري في المستصفي: فاطمة بنت الخرشب الأنمارية ولدت لزياد العبسي الكملة: ربيعاً الكامل، وقيساً الحافظ، وعمارة الوهاب، وأنس الفوارس. وقيل لها أي بنيك أفضل؟ فقالت: ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل، والله أنهم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها. قوله: (نعم شذت إلخ) استدراك على إطلاق قوله في حشو فإنه يوهم أنها تزاد قياساً حتى بين الجار والمجرور واستفيد منه أن زيادتها فيما سبق قياسية وهو

---

(١) قاله الفرزدق من قصيدة من الوافر يمدح بها هشام بن عبد الملك، ويروى وكيف. وروى سيبويه وكيف إذا رأيت ديار قوم. قوله: (وجيران) عطف على قوم، ولنا في موضع جر نعت للجيران على تقدير زيادة كانوا لأنهم قالوا إنها زيادة بين الصفة والموصوف أعني جيران كرام. وقال ابن هشام: وليس من زيادتها قوله فكيف إذا مررت بدار قوم إلى آخره لرفعها الضمير خلافاً لسيبويه، لأنها مسندة إلى الضمير الذي هو الواو وذلك يدل على الاهتمام بها. ورد بأنه لا يمنع إسنادها زيادتها بدليل إلغاء ظننت مسندة متأخرة ومتوسطة. فإن قلت: الواو اسمها ولنا خبرها مقدماً والتقدير وجيران كرام كانوا لنا فلا زيادة، **قلت**: عدم جواز تقديم الخبر في الأصل منع كون لنا خبراً مقدماً.

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ[١]

تنبيهات: الأول: أفهم كلامه أنها لا تزاد بلفظ المضارع، وهو كذلك إلا ما ندر من قول أم عقيل:

أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ[٢]

الثاني: أفهم قوله في حشو أنها لا تزاد في غيره، وهو كذلك خلافاً للفراء في إجازته زيادتها آخراً. **الثالث**: أفهم أيضاً تخصيص الحكم بها أن غيرها من أخواتها لا يزاد، وهو كذلك إلا ما شذ من قولهم: ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها. روى ذلك الكوفيون. وأجاز أبو علي زيادة أصبح وأمسى في قوله:

الذي أيده سم. وفي شرح ابن عقيل على النظم أنها سماعية فيما عدا التعجب وهو المفهوم من قول الدماميني وزيادتها بعدما التعجبية مقيس اهـ. وبهذا علم أن نقل شيخنا السيد والبعض عن الدماميني قياسيتها فيما سبق فيه نظر بالنسبة إلى ما عدا التعجب. اللهم إلا أن يكون له قولان. قوله: (سراة) بفتح السين المهملة جمع سرى أي سيد على غير قياس، تسامى أي تتسامى، والمسوّمة الخيل المجعول عليها سومة بضم السين أي علامة لتترك في المرعى، والعراب العربية ويروى المطهمة الصلاب، والمطهمة: المتناسقة الأعضاء والصلاب: الشداد.

قوله: (من قول أم عقيل) أي وهي تلاعب ولدها عقيل بن أبي طالب. قوله: (نبيل) من النبل بالضم أو بالنبالة وهما الفضل، وشمأل كجعفر كما هو أحد لغاته ريح تهب من ناحية القطب الشمالي. **ثانيها**: شأمل كجعفر مقلوب شمأل. **ثالثها**: شمال كسحاب. **رابعها**: شمل بسكون الميم. **خامسها**: شمل بتحريكها، وبليل بمعنى فاعلة أو مفعولة أي بالة أو مبلولة لما فيها من الندى، والمراد أنها رطبة وكنت بقولها إذا تهب إلخ عن الدوام. قوله: (لا تزاد في غيره) أي الأول والآخر للاعتناء بهما. قوله: (أبردها إلخ) الضميران للدنيا كما قاله زكريا. قوله: (وشانيهما) أي

---

(١) لا يعرف هذا إلا من قبل الفراء، من الوافر، ويروى سراة (.) بني أبي بكر بفتح السين جمع سرى، ولا يعرف فعيل على فعلة غيره يعني خيولهم الجياد وهو جمع جواد وهو الفرس النفيس. وارتفاعه بالابتداء، وتسامى خبره. وأصله تتسامى من السمو وهو العلو، والشاهد في زيادة كان أي على المسومة العراب وهي الخيل التي جعلت عليها علامة وتركت في المرعى. والعراب الخيل العربية ويروى المطهمة الصلاب، يقال: فرس مطهم إذا كان متناسق الأعضاء. وعن الأصمعي: المطهم التام كل شيء منه على حده. ووجه مطهم مجتمع ومدور.

(٢) قالته أم عقيل بن أبي طالب وهي ترقصه، وأنت مبتدأ وما جد خبره، أي كريم من مجد بالضم، وتكون زائدة وفيه الشاهد حيث جاء على لفظ المضارع ومن شرطها إذا كانت زائدة أن تكون بلفظ الماضي وهو شاذ. ونبيل خبر بعد خبر من النبل بالضم وهو الفضل وكذا النبالة. وشمأل فعلل بسكون العين وهي التي تهب من ناحية القطب. وبليل بفتح الباء الموحدة بمعنى مبلولة صفة.

عَـدُوُّ عَـيْـنَـيْـكَ وَشَـانِـيـهِـمَـا أَصْـبَـحَ مَـشْـغُـولٌ بِـمَـشْـغُـولِ

وقوله:

أَعـاذِلَ قُـولـي مـا هَـوِيْـتِ فـأَوِّبـي كَـثيراً أرَى أَمْسى لَـدَيْـكِ ذُنـوبـي

وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب إذا لم ينقص المعنى (وَيحْذِفُونَهَا) أي كان إمّا وحدها أو مع الاسم وهو الأكثر (وَيُبْقُون ٱلْخَبَرْ) على حاله (وَبَعْدَ إنْ وَلَوْ) الشرطيتين (كَثِيراً ذَا) الحكم (ٱشْتَهَرْ) من ذلك: المرء مجزى بعمله إن خيراً فخير وإن شراً فشر. وقوله:

قَـدْ قِـيـلَ مَـا قِـيـلَ إنْ صِـدْقـاً وَإنْ كَـذِبـاً[1]

باغضهما[*]. والقصد بقوله مشغول بمشغول الدعاء عليه بعشق شخص مشغول عنه بعشق غيره، أو المراد مشغول بمشغول به لأن المحب لا يرضى الشركة في حبيبه.

قوله: (أعاذل إلخ) الهمزة للنداء، وعاذل منادى مرخم، وأوّبي من التأويب وهو الترجيع وكثيراً مفعول ثان لأرى. قوله: (أي كان) أي هذه المادة لا بقيد الزيادة ولا بقيد الصيغة الماضوية لما سيأتي عن سيبويه في ولو تمر من تقدير يكون. قوله: (إما وحدها) فالاقتصار على الخبر في قوله ويبقون الخبر لبقائه على الحالتين فلا ينافي هذا الاقتصار قول الشارح، أما وحدها وإن أورده سم وأقره شيخنا والبعض. قوله: (وهو الأكثر) أي لأن الفعل ومرفوعه كالشيء الواحد. قوله: (وبعد إن) الظرف متعلق بـ:اشتهر وكثيراً الأحسن أنه حال من فاعل اشتهر ولا تكرار في الجمع بين الكثرة والشهرة لأنه لا يلزم من إحداهما الأخرى. قال في التصريح: والغالب في هذه أن تكون تنويعية. قوله: (ولو) أي المندرج ما بعدها فيما قبلها فلا يجوز الاحشف ولو تمراً وإنما كثر حذفها بعدهما لأن إن أم أدوات الشرط العاملة ولو أم غير العاملة كما أن كان أم بابها وهم يتوسعون في الأمهات ما لم يتوسعوا في غيرها قاله في التصريح. قوله: (المرء إلخ) قال شيخنا والبعض لفظ الحديث: **«النَّاسُ مجزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ»** إلخ اهـ. وقال شيخنا السيد المرء مجزي بعمله ليس حديثاً وإن صح معناه قاله القليوبي، ولذلك حكاه الحافظ في الهمع بلفظ قيل وكذا غيره اهـ. وهذا قد يفيد أنه

---

(١) تمامه:

فَـمَـا اعْـتِـذَارُكَ مِـنْ قَـوْلٍ إذَا قِـيـلَ

قاله النعمان بن المنذر ملك الحيرة. وهو من قصيدة من البسيط. قوله: (ما قيل) مفعول قد قيل ناب عن الفاعل. قوله: (إن صدقا) أي إن كان القول، صدقاً وإن كان القول كذباً. وفيهما الشاهد حيث حذف كان فيهما وهو حذف شائع ذائع. قوله: (فما اعتذارك) جزاء شرط مقدماً فلذلك دخلت الفاء. والتقدير: إذا قيل قول فما اعتذارك عنه.

(*) قوله: باغضهما الأولى مبغضهما من أبغض، لأن بغض تعديته رديئة كما في كتب اللغة اهـ. (.) رواية العيني «جياد» بدل سرات.

وقوله:

حَدَبِتْ عَلَيَّ بُطُونُ ضَبَّةَ كُلُّهَا إنْ ظَالِماً فِيهِمْ وَإنْ مَظْلُوماً[١]

وفي الحديث: «**الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ**» وقال الشاعر:

لاَ يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكاً جُنُودُهُ ضَاقَ عَنهَا السهلُ وَالْجَبَلُ[٢]

تنبيهان: الأول: قد تحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم، من ذلك: مع أن المرء مجزى بعمله إن خير فخير وإن شر فشر برفعهما أي إن كان في عمله خير فجزاؤه خير، وإن كان في عمله شر فجزاؤه شر. وفي هذه المسألة أربعة أوجه مشهورة هذان والثالث نصبهما على تقدير: إن كان عمله خيراً فهو يجزي خيراً. والرابع عكس الأول أي رفع الأول ونصب الثاني. وهذا الرابع ....

لم يرد مطلقاً، ويؤيده تعبير صاحب التوضيح بقوله وقولهم الناس مجزيون بأعمالهم إلخ، وكذا في همع السيوطي فيما رأيته من نسخه وعلى تسليم ورود الناس مجزيون بأعمالهم إلخ يكون الشارح رواه بالمعنى. قوله: (بعمله) أي بجنس عمله لأن العمل ليس مجزياً به بل عليه قاله الناصر أو الباء بمعنى على. قوله: (حدبت إلخ) حدب بحاء ودال مهملتين كفرح عطف ورقّ. وضبة بفتح الضاد المعجمة وتشديد الموحدة، ويروى بكسر الضاد وتشديد النون، ومدلولا العلمين متغايران.

قوله: (إن كان في عمله خير) لم يقدر كان التامة مع الاستغناء معها عن تقدير المنصوب لتوافق حالة النصب ولأن الناقصة أكثر استعمالاً من التامة. قوله: (أربعة أوجه مشهورة) نص في التسهيل على أنه ربما جر المقرون بأن أو أن لا إذا عاد اسم كان إلى مجرور بحرف قال الدماميني: نحو المرء مقتول بما قتل به إن سيف فسيف أي إن كان قتل بسيف فقتله أيضاً بسيف. وحكى يونس: مررت برجل صالح إن لا صالح فطالح أي إن لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح، وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره لكن هذا مما يسهل الحذف لا مما لا يوجب الاطراد فلا يقال منه إلا ما سمع، هذا مذهب سيبويه ونص المصنف على اطراده اهـ. ببعض حذف. قوله: (وهذا الرابع

---

(١) قاله النابغة الذبياني وهو من قصيدة من الكامل. حدبت من حدب عليه بكسر الدال إذا عطف ورقّ. وبطون ضبة كلام إضافي فاعله. وضبة بفتح الضاد المعجمة وتشديد الباء الموحدة، وهو ضبة بن اد ابن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار. ويروى ضنة بكسر الضاد وتشديد النون، وهو ضنة بن عبد بن كثير بن عذرة بن سعد بن هذيم. وكذا رواه الأعلم. وقال ضنة من قضاعة من عذرة. والشاهد في الشطر الأخير حيث حذف كان في الموضعين. والتقدير إن كنت ظالماً وإن كنت مظلوماً.

(٢) هو من البسيط. المعنى لا يأمن غدرات الزمان صاحب بغي وظلم ولو كان ملكاً له جنود كثيرة بحيث ضاق عنها السهل والجبل. قوله: (ذو بغى) فاعل لا يأمن، والدهر نصب على الظرفية أو مفعول، أي لا يأمن في الدهر الحوادث، أو لا يأمن غدرات الدهر. والشاهد في قوله ولو ملكاً حيث حذف منه كان مع اسمها بعد الشرط. وجنوده مبتدأ والجملة بعده خبره في محل النصب على أنها صفة لملكاً، والسهل فاعل، والجبل عطف عليه. والجملة الصغرى محلها الرفع. وهو من البسيط.

أضعفها والأول أرجحها، وما بينهما متوسطان. ومنه مع لو ألا طعام ولو تمر، جوز فيه سيبويه رفع تمر على تقديره ولو يكون عندنا تمر. الثاني قل حذف كان مع غير أن ولو كقوله:

مِـنْ لَـدُشَـوْلاً فَـإِلَـى إِتْـلائِـهَـا[1]

أضعفها) أفعل التفضيل ليس على بابه بالنسبة إلى الأول، كما أن قوله أرجحها ليس على بابه بالنسبة إلى الرابع. وإنما كان أضعف لأن فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء وكلاهما نادر. ومن هذا يعلم أن أرجحية الأول لسلامته منهما واشتماله على شيئين مطردين وهما إضمار كان واسمها بعد أن وإضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء وإن توسط الثاني والثالث لسلامة كل من أحدهما واشتماله على أحد المطردين ومقتضى هذا أنهما متساويان وبه قال الشولبين، وقال ابن عصفور: رفعهما أحسن من نصبهما ووجه بأن الحذف في الرفع أقل منه في النصب، وقال الدماميني: الرفع ضعيف من جهة المعنى لأن معنى إن كان في عملهم خير غير مقصود لأن مراد المتكلم إن كان نفس عملهم خيراً لا إن كان لهم أعمال منها خير وقد يدفع بأنه على التجريد مثل: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾ [سورة فصلت، الآية: ٢٨] قاله سم.

قوله: (على تقدير ولو يكون عندنا تمر) المناسب عندكم إلا أن يكون استفهام المتكلم من أهل بيته واستفيد منه أن الحذف ليس خاصاً بلفظ الماضي بخلاف الزيادة. قوله: (من لدشولا) بفتح الشين وسكون الواو مع التنوين جمع شائلة على غير قياس إذ قياس جمعها شوائل والشائلة الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية، والشائل بلا هاء الناقة التي تشول بذنبها للقاح أي ترفعه لأجله ولا لبن بها أصلاً وجمعها شول بضم الشين وتشديد الواو

---

(١) هذا من الرجز المشطور أنشده سيبويه في كتابه، وهو مثل المثل بين العرب. قوله: (من لد) أصله من لدن. وشولا: بفتح الشين المعجمة وسكون الواو وفي آخره لام، ومادته تدل على الارتفاع، لكن اختلف في المراد به ههنا فقيل مصدر شالت الناقة بذنبها أي رفعته للضراب فهي شائل بغير هاء، والجمع شول مثل ركع، والتقدير من لدن شالت شولاً. وقال سيبويه: التقدير من لدن كانت شولاً، وفيه الشاهد حيث حذف كان بعد لدن وهو قليل. وقيل اسم جمع شائلة على غير القياس، وهي الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية. والتقدير مثل ما قال سيبويه. وقد رجح الأول بأنه روى من لدشول بالخفض وأجيب بأن التقدير من لد شولان شول، أو زمان شول، أو كون شول، فحذف المضاف، والتقدير الأخير أولى ليتحد المعنى في الروايتين ولكن يحتاج إلى الخبر أي موجوداً، فإن قدر الكون مصدر كان التامة لم يحتج إلى ذلك، وقد يرجح الثاني برواية الجرمي من لدشولا بغير التنوين على أن أصله شولاء بالمد ولكن قصر للضرورة ولكنها تقتضي إن المحدث عنه ناقة لا نوق. وقيل شولا نصب على التمييز أو التشبيه بالمفعول به كانتصاب غدة بعدها في قولهم لدن غدوة، ولا تقدير في البيت. وهذا مردود باتفاقهم على اختصاص هذا الحكم بغدوة. قوله: (إتلائها) بكسر الهمزة وسكون التاء المثناة من فوق ومن أتلت الناقة إذا تلاها ولدها أي تبعها فهي متلية، والولد تلو، والأنثى تلوة، والجمع أتلاء بفتح الهمزة.

قدره سيبويه من لدأن كانت شولا. (وَبَعْدَ أَنْ) المصدرية (تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا) أي عن كان (ٱرْتُكِبْ) فتحذف كان لذلك وجوباً إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض (كَمِثْلِ أما أَنْتَ بَرًّا فاقْتَرِبْ) فأن: مصدرية وما: عوض عن كان وأنت: اسمها وبراً: خبرها، والأصل لأن كنت براً، فحذفت لام التعليل لأن حذفها مع أن مطرد، ثم حذفت كان فانفصل الضمير المتصل بها، ثم عوض عنها ما وأدغمت فيها النون، ومنه قوله:

أَبَـا خُـرَاشَـةَ أمـا أَنْـتَ ذَا نَـفَـرٍ فإنَّ قَوْمِي لَمْ تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ[1]

ك: راكع وركع والفاء زائدة. والإتلاء بالكسر مصدر أتلت الناقة إذا تلاها ولدها أي تبعها أي من زمن كونها شولا إلى زمن تبعية أولادها لها كذا في التصريح وغيره.

قوله: (قدره سيبويه من لد أن كانت شولا) أتى في التقدير بأن لقلة إضافة لدن إلى الجمل واعترض بأنه يلزمه حذف الموصول الحرفي وصلته وإبقاء معمولها وهو ممنوع وإن جاز حذف إن وحدها خلافاً لما يوهمه كلام البعض. وأجيب بأنه حل معنى لا حل إعراب وحل الإعراب من لد كانت وإن كانت إضافة لد إلى الجملة قليلة وقدره بعضهم من لد شالت شولاً فجعل شولاً مصدراً لا جمعاً وهو أقل كلفة من تقدير سيبويه. قوله: (ارتكب) يوهم خروجه عن القياس وليس كذلك لأنهم عوضوا الحرف عن الجملة في نحو يومئذ قياساً فهذا أولى. قوله: (فتحذف كان) أي وحدها إذ لا يجوز حذف الاسم معها كما صرح به الفارضي. قوله: (وجوباً) أي عند الجمهور وأجاز المبرد أما كنت منطلقاً انطلقت، ولم يسمع هذا العمل إلا في ضمير المخاطب، وأجاز سيبويه أما زيد ذاهباً ذهبت. قوله: (إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض) كما لا يجوز حذفهما معاً فلا يقال: إن أنت براً قاله الفارضي. قوله: (فاقترب) الفاء زائدة دخلت تشبيهاً بفاء الجواب لأن الأول سبب والثاني مسبب. قوله: (فأن مصدرية) أي عند البصريين وذهب الكوفيون إلى أنها شرطية بدليل الفاء لأنهم يجيزون فتح همزة إن الشرطية ونقل البعض في بعض نسخ حاشيته الأول عن غير البصريين والثاني عن البصريين سبق قلم، قال الفارضي: وأن المصدرية حينئذٍ في محل نصب أو جر على الخلاف في محلها بعد حذف حرف الجر معها اهـ.

قوله: (وأنت اسمها) أي اسم كان وقيل العامل نفس ما لنيابتها عن كان فالاسم والخبر لها. قوله: (والأصل لأن كنت براً) أي الأصل الثاني والأصل الأول اقترب لأن كنت براً فقدمت العلة على المعلول ثم حذفت اللام إلخ ما قال الشارح وزيدت الفاء لما مر. قوله: (ثم حذفت كان) أي وصلة الموصول الحرفي قد تحذف نحو ما أن حراء مكانه أي ما ثبت أفاده يس. قوله: (أبا خراشة)

---

(١) قاله العباس بن مرداس السلمي الصحابي من المؤلفة قلوبهم، وهو من البسيط يعني يا أبا خراشة، وهو بضم الخاء المعجمة. واسمه خفاف [كغراب] بن ندبة بالنون، وهو أيضاً صحابي وأحد أغربة العرب، وأحد فرسان قيس وشعرائها. قوله: (أما) بفتح الهمزة مركبة من كلمتين الثانية عوض =

تنبيه: حذفت كان مع معموليها بعد أن في قولهم افعل هذا أمالاً، أي إن كنت لا تفعل غيره، فما عوض عن كان، ولا نافية للخبر ومنه قوله:

أَمْـرَعَـتِ الأَرْضُ لَـو أَنَّ مَـالاَ لَـو أَنَّ نُـوقـاً لَـكِ أَوْ جِـمَـالاَ
أَوْ ثَـلَّـةً مِـنْ غَـنَـمٍ إِمَّـا لاَ

بضم الخاء المعجمة صحابي وهو منادي حذف منه حرف النداء، وقوله: أما أنت إلخ حذف معلولي العلتين لدلالة المقام والأصل لأن كنت ذا نفر افتخرت عليّ لا تفتخر عليّ فإن قومي إلخ. والضبع حيوان معروف شبه به السنة المجدبة على طريق الاستعارة التصريحية والأكل ترشيح. وقيل الضبع حقيقة فيها أيضاً. ويحتمل أن المراد به الحيوان المعروف فيكون الكلام كناية عن عدم ضعف قومه لأن القوم إذا ضعفوا عاثت فيهم الضباع قاله السيوطي في شرح شواهد المغني.

قوله: (حذفت كان) أي وجوباً وقوله مع معموليها جعله المصنف من حذفها مع اسمها فقط لأن لا من الخبر فكأنه لم يحذف لبقاء بعضه. قوله: (بعد أن في قولهم إلخ) نقل في التصريح عن الكوفيين جواز حذف الثلاثة بلا عوض، فإذا قيل لك لا تأت الأمير فإنه جائر جاز أن تقول أنا آتيه وإن ومنه قالت وانن. قوله: (فما عوض عن كان) قضيته أنها ليست عوضاً عن اسمها وخبرها أيضاً فيكونان حذفاً بلا تعويض. قوله: (ولا نافية للخبر) الظاهر أن لا جزء من الخبر أي وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه. هذا: وجعل اللقاني ما زائدة لتأكيد إن الشرطية من غير تقدير لكان كما في: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [سورة مريم، الآية: ٢٦] ولا داخلة على فعل الشرط، واستحسن هذا غير واحد لأنه أقل تكلفاً وضعفه الروداني بأن ما لا تزاد قبل الشرط المنفى بلا وبأن الجواب لا يحذف إلا أن كان الشرط ماضياً لفظاً أو معنى والشرط على زعمه مستقبل وجواب الشرط على كل محذوف لدلالة أفعل قبله عليه، والتقدير فافعل هذا. قوله: (أمرعت) أي أخصبت والثلة بضم المثلثة وقد تفتح

= من كان محذوفة، وأصله لأن كنت، فحذفت اللام تناسياً، ثم حذفت كان لكثرة الاستعمال ثم جيء بالضمير المنفصل خلفاً عن المتصل، ثم عوضت عن كان ما الزائدة قبل الضمير، والتزم حذفها لئلا يجتمع العوض والمعوض منه، ثم أدغم نونها في الميم فصار أما أنت وفيه الشاهد حيث حذف كان بعد أن الناصبة، وقيل هي كلمتان الثانية عوض عن كان محذوفة، والأولى أن المصدرية عند البصرية، والشرطية عند الكوفية. وزعموا أن أن المفتوحة قد تحاذى بها، ويؤيده رواية ابن دريد أما كنت بالكسر وبذكر كان، ومجيء الفاء بعدها. وقيل هي مركبة من إن وما التي تدخل للتأكيد. وقال أبو علي وأبو الفتح ما في أما هي الرافعة والناصبة لأنها عاقبت الفعل الرافع الناصب. يعني إن كان فعلمت عمله فيهما. قوله: (ذا نفر) خبر كان والفاء في فإن قيل زائدة، والصواب أنها رابطة لما بعدها بالأمر المستفاد من السابق لأن المعنى تنبه يا أبا خراشة إن كنت كبير القوم عزيزاً، فإن قومي معروفون لم تأكلهم الضبع، أي السنة المجدبة من القلة والضعف وهو بفتح الضاد وضم الباء. قيل هو على التشبيه. وقال أبو علي في الإيضاح: هو اسم للسنة المجدبة يعني عن الحقيقة، ويروى فإن قومك. وهذا وهم لأنه خلاف ما قصده الشاعر.

التقدير: إن كنت لا تجدين غيرها. (وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ) ناقصة كانت أو تامة (مُنْجَزِمْ) بالسكون لم يتصل به ضمير نصب وقد وليه متحرك (تُحْذَفُ نُونٌ) هي لام الفعل تخفيفاً (وَهْوَ حَذْفٌ) جائز (مَا الْتُزِمْ) نحو: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾ [سورة النساء، الآية: ٤٠] في القراءتين بخلاف نحو: ﴿مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٣٥] - ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ﴾ [سورة يونس، الآية: ٧٨] - ﴿وَتَكُونُوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ قَوْمًا صَٰلِحِينَ﴾ [سورة يوسف، الآية: ٩] أن يكنه فلن تسلط عليه ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [سورة النساء، الآية: ١٣٧] وخالف في هذا أخيراً يونس فأجاز الحذف حينئذ تمسكاً بقوله:

فإنْ لَمْ تَكُ المِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبْدَتِ المِرآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ(١)

وحمل على الضرورة، قال الناظم: وبقوله أقول، إذ لا ضرورة لإمكان أن يقال فإن تكن المرآة أخفت وسامة، وقد قرىء شاذاً «لم يكُ الذين كفروا».

خاتمة: إذا دخل على غير زال وأخواتها من أفعال هذا الباب ناف فالمنفي هو الخبر نحو: ما كان زيد عالماً، فإن قصد الإيجاب قرن الخبر بإلاّ نحو: ما كان زيد إلا عالماً، فإن كان الخبر من الكلمات الملازمة للنفي نحو: يعيج لم يجز أن يقترن بإلا، فلا يقال في ما كان زيد يعيج

القطعة من الشيء والظاهر أن لو في الموضعين للتمني كما في: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ [سورة البقرة، الآية:١٦٧] وخبر أن في الموضع الأول محذوف تقدير لك. قوله: (ومن مضارع إلخ) متعلق بتحذف. والحاصل أن نون مضارع كان؛ تحذف بخمسة شروط ذكر المصنف والشارح منها أربعة والخامس أن يكون وصلاً لا وقفاً. قوله: (تحذف نون) أي لكثرة الاستعمال وشبهها بحروف العلة. قوله: (في القراءتين) أي قراءة الرفع على التمام والنصب على النقصان.

قوله: (بخلاف نحو من تكون إلخ) خرج هو وما بعده بالجزم، وقوله وتكونوا إلخ بالسكون وقوله إن يكنه إلخ بقوله لم يتصل إلخ، وقوله لم يك إلخ بقوله وقد وليه متحرك. قوله: (فإن لم تك المرآة إلخ) كأنه نظر وجهه فلم يره حسناً فتسلى بأنه يشبه وجه الضيغم وهو الأسد من الضغم وهو العض. قوله: (إذ لا ضرورة إلخ) مبني على مذهبه في الضرورة وقد مر ما فيه، وقوله لا مكان أن يقال فإن تكن المرآة أخفت وسامة فيه أن هذا أخصّ من كلام الشاعر لأن الشرط على هذا إخفاء الوسامة المقتضي ثبوتها في نفسها، والشرط على كلام الشاعر عدم إبداء الوسامة الصادق بانتفائها في نفسها فتأمل. قوله: (نحو يعيج) أي التي بمعنى ينتفع كما سيذكره الشارح، أما عاج التي بمعنى

---

(١) قاله الخنجر بن صخر الأسدي، وهو من الطويل. والمرآة بكسر الميم آلة مشهورة، فكأنه نظر وجهه فيها فلم يره حسناً فتسلى بأنه يشبه الأسد. الفاء في فإن لم تك للعطف إن تقدمه شيء. وتك أصله تكن والشاهد في حذف نونه مع وقوعها بعد الجازم وهو قبل الساكن، روى ذلك عن يونس والكوفية. والوسامة الحسن والجمال من وسم. والضيغم الأسد من الضغم وهو العض. والياء فيه زائدة.

بالدواء: ما كان زيداً لا يعيج. ومعنى يعيج ينتفع، وحكم ليس حكم ما كان في كل ما ذكر. وأما زال وأخواتها فنفيها إيجاب فلا يقترن خبرها بإلا كما لا يقترن بها خير كان الخالية من نفي

أقام أو وقف أو رجع أو أمال فلا يختص بالنفي، ونحو يعيج أحد وديار وعريب، فلا يقال: ما كان مثلك إلا أحداً.

قوله: (في كل ما ذكر) أي في أن المنفي هو الخبر وفي أنه إذا قصد الإيجاب قرن الخبر بإلا وفي أنه إذا كان الخبر ملازماً للنفي لم يجز أن يقترن بإلا. بقي أن ليس وما كان يشتركان في شيء آخر نبه عليه في التسهيل. وعبارته مع زيادة من الدماميني عليه: وتختص ليس بجواز اقتران خبرها بواو وإن كان جملة موجبة بإلا كقوله:

ليس شيء إلا وفيه إذا ما قابلته عين البصير اعتبار

ومنع بعضهم ذلك وتأول البيت إما على حذف الخبر والجملة حال أو على زيادة الواو ويشاركها في ذلك كان بعد نفي كقوله:

ما كان من بشر إلا وميتته محتومة لكن الآجال تختلف

وربما شبهت الجملة المخبر بها في هذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقاً كقوله:

وكانوا أناساً ينفحون فأصبحوا وأكثر ما يعطونك النظر الشزر

وقوله:

فظلوا ومنهم سابق دمعه له وآخر يثنى دمعة العين بالمهل

وقوله:

وهذا إنما أجازه الأخفش دون غيره من البصريين ولا حجة في البيتين لاحتمال أصبح وظل فيهما للتمام وجعل الجملة حالية، أو يقال هما ناقصان والخبر محذوف اهـ. وقال في التسهيل: ورفع ما بعد إلا في نحو: ليس الطيب إلا المسك لغة تميم اهـ. أي حملاً لها عند انتقاض نفيها على ما في الإهمال كما في المغني. قال الدماميني: حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء ثم نقل في رد نحو هذا التركيب إلى اللغة المشهورة تأويلات منها أن الطيب اسمها وإلا المسك نعت للاسم لأن تعريفه تعريف الجنس والخبر محذوف أي ليس طيب غير المسك موجوداً، وأورد عليه أن فيه التزام حذف الخبر بلا ساد مسده ثم قال: قال ابن هشام وما تقدم من نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات اهـ. وقوله موجوداً عبارة المغني طيباً. قوله: (فنفيها إيجاب) أي باعتبار مآل المعنى لما مر من أنها للنفي ونفي النفي إيجاب. قوله: (فلا يقترن خبرها بإلا) أي لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب إلا في الفضلات على قلة والخبر ليس فضلة فلا يجوز مازال زيد إلا قائماً لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات إلا القيام.

لتساويهما في اقتضاء ثبوت الخبر وما أوهم خلاف ذلك فمؤوّل كقوله:

حَرَاجِيجُ لا تَنفَكُّ إلاّ مُنَاخَةً عَلَى ٱلْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بهَا بَلَداً قَفْراً

أي ما تنفصل عن الأتعاب إلا في حال إناختها على الخسف إلى أن نرمي بها بلداً قفراً، فتنفك هنا تامة، ويجوز أن تكون ناقصة وخبرها على الخسف، ومناخة منصوب على الحال أي لا تنفك على الخسف إلا في حال إناختها والله أعلم.

فصل في ما ولا ولات وأن المشبهات بليس

إنما شبهت هذه بليس في العمل لمشابهتها إياها في المعنى. وإنما أفردت عن باب كان لأنها حروف وتلك أفعال (إِعْمَالَ لَيسَ أُعْمِلَتْ مَا) النافية نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [سورة يوسف،

قوله: (فمؤوّل) أي بوجهين: أولهما أحسنهما للاعتراض على ثانيهما بأن عامل الحال إن جعل تنفك ففيه أن ما قبل إلا لا يعمل بعد المستثنى إلا في تابعه أو في المستثنى منه، وعلى الخسف ليس واحداً منهما، وإن جعل الظرف لزم تقدم المستثنى في الاستثناء المفرغ على عامله وقد منعه البصريون وتقدم الحال على عاملها الظرف وهو نادر وبأن الاستثناء المفرغ في الفضلات قليل في الإيجاب. وخرج ابن جني البيت على أن تنفك ناقصة وإلا زائدة كما جوزه الواحدي في قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٧١]. قوله: (حراجيج) جمع حرجوج بحاء مهملة فراء فجيمين بينهما واو كعصفور وهي الناقة السمينة أو الشديدة أو الضامرة والمراد بالخسف حبسها عن المرعي يعني أنها تناخ معدة للسير فلا ترسل من أجل ذلك إلى المرعى، وأو بمعنى إلى أن كما صنع الشارح تبعاً للمرادي فتسكين الياء للضرورة على رواية نرمي بالنون. قال الدماميني: وأحسن منه جعلها عاطفة على مناخة ونائب فاعل يرمي على روايته بالتحتية قوله بها. قوله: (إلا في حال إناختها إلخ) أي فهي تنتقل من مشقة إلى مشقة. وقوله على الخسف أي على وجه الخسف.

فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس

أي في العمل كما أشار إليه الشارح. قوله: (لمشابهتها إياها في المعنى) وهو النفي. والمثبت لإعمالها عمل ليس هو الاستقراء وتلك المشابهة علة إعمال العرب إياها عمل ليس لا أن المثبت قياسنا إياها على ليس، وتلك المشابهة جامع القياس إذ لا قياس مع النص، فالاعتراض بأن هذا قياس في اللغة وهو ممتنع ساقط جداً، نعم قال سم: إنما يظهر التعليل بمشابهتها ليس في المعنى لو كان عمل ليس لما فيها من النفي وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاض نفيها. قوله: (لأنها حروف) إن قلت: الفعل أقوى من الحرف فهلا قدم عليها أفعال المقاربة. قلت: لأنها أظهر شبهاً بباب كان من حيث ظهور عملها الرفع والنصب كثيراً لكثرة مجيء خبرها مفرداً بخلاف أفعال المقاربة، ومن حيث موافقتها لبعض باب كان معنى وعملاً بخلاف أفعال المقاربة. قوله: (أعملت ما) أي عند

الآية: ٣١] ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [سورة المجادلة، الآية: ٢] وهذه لغة الحجازيين، وأهملها بنو تميم وهو القياس لعدم اختصاصها بالأسماء. ولأعمالها عند الحجازيين شروط أشار إليها بقوله: (دُونَ إِنَ مَعَ بَقَاءِ ٱلنَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زُكِنْ) أي علم. فإن فقد شرط من هذه الشروط بطل عملها نحو: ما إن زيد قائم فما حرف نفي مهمل وإن زائدة وزيد مبتدأ وقائم خبره. ومنه قوله:

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ ... وَلاَ صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمُ ٱلْخَزَفُ

وأما رواية يعقوب بن السكيت ذهباً بالنصب فمخرَّجة على أن إن نافية مؤكدة لما لا

البصريين وجعل الكوفيون المرفوع مبتدأ والمنصوب خبره على نزع الخافض وهي وإن عند الإطلاق لنفي الحال كليس كما في الهمع. قوله: (وأهملها بنو تميم) بلغتهم قرأ ابن مسعود ما هذا بشر بالرفع، ونقل عن عاصم ماهن أمهاتهم بالرفع.

قوله: (شروط) أي أربعة ذكر الناظم منها ثلاثة صراحة وواحداً ضمناً في قوله: وسبق حرف جر إلخ فإنه تضمن أن شرط عملها لا يتقدم معمول خبرها وهو غير ظرف على اسمها. وزاد قوم شرطين آخرين أن لا تتكرر ما نحو ما ما زيد قائم، وأن لا يبدل من خبرها موجب بإلا نحو ما زيد شيء إلا شيء لا يعبأ به، وتركهما المنصف لأن الأول إن كان المراد منه أن لا تتكرر على أن الثانية نافية مؤسسة فهو داخل في شرط بقاء النفي لأن نفي النفي إزالة للنفي، وإن كان المراد منه أن لا تتكرر على أن الثانية نافية مؤكدة فهو ضعيف كما ستعرفه. والثاني له داخل في شرط بقاء النفي لأن إيجاب البدل إيجاب للمبدل منه مع أن ابن عقيل رجح في شرحه على الناظم أن إبدال موجب من خبرها لا يبطل عملها وعليه مشى الشارح في الاستثناء جاعلاً رفع البدل على محل الخبر. وعبارة المغني إذا قلت ليس زيد شيئاً إلا شيئاً لا يعبأ به جاز كون النصب على الاستثناء أو البدل، فإن جئت بما مكان ليس بطلت البدلية لأن ما لا تعمل في الموجب اهـ. قال الشاطبي: لا تعمل ما إلا بهذه الشروط بخلاف ليس فإنها تعمل دون شرط منها وأورد عليه سم أن إن لا تلي ليس كما اعترف به بعد ذلك يعني ومقتضى عموم قوله دون شرط منها أن ليس تعمل وإن وليها إن مع أنها لا تلي ليس أصلاً، هذا مراد سم ولم يفهم البعض مراده فقال ما قال.

قوله: (دون إن) أي المزيدة لا النافية المؤكد بها كما يستفاد من قول الشارح فمخرجة على أن إن نافية إلخ، وبالأولى تأكيد ما النافية بما نافية أخرى فلا يبطل عملها كما يصرح به كلام المصنف في شرح التسهيل واعتمده الدماميني والمرادي وإن خالف في ذلك بعضهم كما مر، وقد يتبادر من هذا الكلام أن تعقيب ما النافية بما أخرى زائدة لا نافية مبطل للعمل فلينظر. وإنما لم تعمل مع إن لبعدها عن شبه ليس بوقوع إن بعدها وقيل لضعفها عن تخطي إن وكذا يقال في زيادة ما بعدها إن قلنا بإبطالها العمل. قوله: (مع بقاء النفي) أي نفي الخبر فلا يضر انتفاض نفي معمول خبرها نحو ما زيد ضارباً إلا عمراً سم. قوله: (أي علم) أي من باب المبتدأ والخبر فإنه علم منه أن حق المبتدأ التقدم والخبر التأخر. قوله: (بني غدانة) بضم الغين المعجمة. والصريف: الفضة. والخزف

زائدة، وكذا إذا انتقض النفي بإلا نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٤٤] فأما قوله:

وَمَا ٱلدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ ٱلْحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبَا(١)

فشاذ أو مؤوَّل. وكذا يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها نحو: ما قام زيد. ومنه قوله:

وَمَا خُذَّلٌ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعِدَا وَلَكِنْ إذَا أَدْعُوهُمُ فَهُمُ هُمُ(٢)

الفخار. قوله: (لا زائدة) أي كما هي على رواية الإهمال فالتأكيد بأن على أنها نافية لفظي لأنه بمنزلة تكرير ما وعلى أنها زائدة معنوي كالتأكيد بسائر الحروف الزائدة، وكذا في حاشية السيوطي على المغني. قوله: (وكذا) أي كوجود إن إذا انتفض إلخ وهذه الجملة معطوفة على محذوف قبل قوله نحو: ما إن زيد قائم تقديره فيبطل عملها إذا وجدت إن نحو إلخ والمعطوف والمعطوف عليه تفصيل لقوله: فإن فقد شرط إلخ فانتظمت عبارة الشارح.

قوله: (بإلا) خرج الانتقاض بغير فلا يبطل العمل عند البصريين نحو: ما زيد غير قائم. قوله: (وما الدهر) قال الناصر: المراد به نفس الفلك مجازاً لا حركته فيكون اسم عين فصح أنه من باب ما زيد إلا سيراً والمنجون الدولاب الذي يسقى عليه الماء وضم دالة أكثر من فتحها. قوله: (أو مؤوّل) بجعله من باب ما زيد إلا سيراً. والأصل وما الدهر إلا يدور دوران منجنون، وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذباً أي تعذيباً فهما منصوبان على المفعولية المطلقة لفعلين محذوفين مختلفين بتقدير مضاف في الأول وجعل معذباً مصدراً ميمياً بمعنى تعذيباً أو مؤوّل بجعلهما مفعولين لفعلين محذوفين متحدين أي يشبه منجنوناً ويشبه معذباً وهذا أقل كلفة. قوله: (نحو ما قائم زيد) أي على

شواهد ما ولا ولات وإن المشبهات بليس

(١) منع بعضهم الاحتجاج به وهو من الطويل أي وما الزمان إلا يدور دوران منجون تارة يرفع وتارة يضع، وهو بفتح الميم الدولاب التي يستقى عليها. فيكون انتصابه كنصب المصادر، أو بفعل محذوف أي وما الدهر إلا يشبه منجنوناً. وزعم ابن باب شاد أن أصله إلا كمنجنون ثم حذف الجار فانتصب المجرور. ورواه المازني:

أرى الدهر إلا منجنوناً بأهله

ثم حكم بزيادة إلا وتبعه ابن مالك فيه. والأول هو المحفوظ، والشاهد في منجنونا ومعذباً حيث نصبا مع بطلان عمل ما بدخول إلا. قال ابن الناظم: هذا نادر وسكت عن تأويله وقد ذكرناه.

(٢) هو من الطويل. وخذل بضم الخاء جمع خاذل من خذله إذا ترك عونه. ونصره وهو خبر ما. وقومي اسمه وفيه الشاهد حيث أبطل فيه عمل ما لتقدم خبرها على اسمها. قوله: (فأخضع) بالنصب لأنه جواب النفي والتقدير فأنا أخضع. والعدى بكسر العين جمع عدو. قوله: (فهم هم) مبتدأ وخبر وقعت جواب الشرط فلذلك دخلت عليها الفاء أي هم الكاملون في الشجاعة الكاملة.

وأما قول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ ٱللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُم قُرَيْشٌ وَاذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرُ(١)

فشاذ وقيل غلط سببه أنه تميمي وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز، ولم يدر أن من شرط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر وقيل مؤول.

تنبيهان: الأول: قال في التسهيل: وقد تعمل متوسطاً خبرها وموجباً بإلا وفاقاً لسيبويه في الأول وليونس في الثاني: **الثاني**: اقتضى إطلاقه منع العمل عند توسط الخبر ولو كان ظرفاً أو مجروراً. قال في شرح الكافية: من النحويين من يرى عمل ما إذا تقدم خبرها وكان ظرفاً أو

جعل قائم خبراً أما على جعله مبتدأ رافعاً لمكتفى به عن الخبر فلا إشكال في بقاء العمل لبقاء التركيب والمرفوع بالمبتدإ في هذه الحالة فاعل بالوصف أغنى عن خبر ما على ما تقدم قاله شيخنا السيد. قوله: (وقيل غلط) أي لحن وفيه أن المعروف أن العربي لا يقدر أن يلحن كما أنه لا يقدر أن ينطق بغير لغته كذا في الروداني. ثم قال: والذي ينبغي أن لا يشك فيه أن ذلك إذا ترك العربي وسليقته، أما لو أراد النطق بالخطأ أو بلغة غيره فلا يشك في أنه لا يعجز عن ذلك. وقد تكلمت العرب بلغة الحبش والفرس واللغة العبرانية وغيرها وأبو الأسود عربي، وقد حكى قول بنته لأمير المؤمنين عليّ ما أشد الحر بالرفع، فقول سيبويه في قصته مع الكسائي في مسألة كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي مرهم يا أمير المؤمنين أن ينطقوا بذلك لا بد من تأويله كأن يقال: المراد مر من لم يسمع مقالة الكسائي ولم يدر القصة أو نحو ذلك مما يقتضي نطقهم على سليقتهم الذي هو المعيار اهـ. وهو كلام في غاية النفاسة طالما جرى في نفسي.

قوله: (وقيل مؤول) أي بأن فتحته بناء لإضافته إلى مبني فهو في محل رفع بالابتداء أو بأن الخبر محذوف أي موجود ومثلهم حال من الضمير في الخبر، وإنما قدرنا الخبر مرفوعاً لما علم من أن الشاعر تميمي. قوله: (وفاقاً لسيبويه في الأول) رد بأن المنصوص عن سيبويه المنع والمجوز إنما هو الجرمي والفراء. قوله: (اقتضى إطلاقه) لا يقال: قوله وسبق إلخ يقيد هذا الإطلاق لشموله نفس الخبر ومعموله والتمثيل بالمعمول في قوله كما بي إلخ لا يخصص والقاعدة حمل المطلق على المقيد لأنا نقول: عادته إعطاء الحكم بالمثال مع أن العميم مبنيّ على مذهب ابن عصفور المخالف

---

(١) قاله الفرزدق. وهو من قصيدة من البسيط يمدح بها عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه. فأصبحوا بمعنى صاروا. وقوله قد أعاد الله نعمتهم. حال، ويروى دولتهم. وإذ للتعليل. وهم قريش مبتدأ وخبر. وإذ الثاني عطف عليه، والشاهد في مثلهم حيث نصب مع تقدمه على اسم ما وهو نادر. قيل هذا من غلط الفرزدق لأنه تميمي وليس من لغته نصب الخبر، فقصد أن يتكلم باللغة الحجازية ولم يعلم أن من شرط نصب الخبر تأخره فغلط. وقيل: هو نصب على الحال لأنه صفة لبشر، وصفة النكرة إذا تقدمت عليها نصبت على الحال. والتقدير وإذ ما في الدنيا بشر حال كونه مثلهم. وقيل ظرف والتقدير وإذ ما مكانهم بشر أي في مثل حالهم.

مجروراً وهو اختيار أبي الحسن ابن عصفور (وَسَبْقَ حَرْفِ جَرّ) مع مجروره (أَوْ ظَرْفٍ) مدخولي ما مع بقاء العمل. (كَما بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا) وما عندك زيد قائماً (أَجازَ العُلَمَاء) سبق مصدر نصب بالمفعولية لأجاز مضاف إلى فاعله، والمراد: أنه يجوز تقديم معمول خبر ما على اسمها إذا كان ظرفاً أو مجروراً كما مثل. ومنه قوله:

بِأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ وَإِنْ كُنْتَ آمِناً فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوالِي مُوَالِيَا(١)

فإن كان غير ظرف أو مجرور بطل العمل نحو؛ ما طعامك زيد آكل. ومنه قوله:

وَقَالوا تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنًى وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ(٢)

للجمهور ومنهم المصنف. قوله: (وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور) وتأييده بقياسه على معمول الخبر يمنع بالفرق بأنه يتوسع في الفضلة ما لا يتوسع في العمدة. فإن قيل: قد اغتفروا تقدم خبر أن وأخواتها على اسمها إذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً. أجيب بأن هذه الحروف ضعيفة لأنها فرع الفرع لأنها محمولة على ليس وليس محمولة على كان على ما قيل بخلاف أن وأخواتها. قوله: (وسبق إلخ) أشار به كما تقدم إلى شرط رابع وهو أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها إذا كان غير ظرف أو جار ومجرور لأن هذه الأحرف ضعيفة العمل فلا تقوى على أن يتصرف معها، ويؤخذ من العلة منع تقديم معمول الخبر على الخبر نفسه ومنع تقديم معمول الاسم عليه، فلا يقال: ما زيد طعامك آكلاً ولا ما زيداً ضارب قائماً للزوم الفصل بينها وبين معمولها بأجنبي وإن تردد فيها سم كذا في يس، واستظهر البعض عدم بطلان العمل بتقدم معمول الخبر على الخبر، وللنفس ميل إليه لأن الفصل فيه ليس بين ما ومعموليها معاً بخلاف تقدم معمول الاسم عليه. وانظر هل يجوز تقدم معمول الاسم عليه إذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً للتوسع فيهما أولاً؟

قوله: (أو ظرف) لا يبعد أن أو مانعة خلو تجوز الجمع. قوله: (مدخولي ما) مفعول سبق دفع به توهم أن المراد سبق ذلك على ما لامتناعه لأن مالها الصدارة. قوله: (والمراد إلخ) عبر بالمراد لإيهام العبارة شمول نفس الخبر أيضاً. قوله: (بأهبة حزم) الأهبة كما في القاموس العدة بالضم. قوله: (وإن كنت آمناً) عطف على محذوف أي إن لم تكن آمناً وإن كنت آمناً، أو الواو للحال وإن وصلية فيكون خلاف هذه الحالة مفهوماً بالأولى والشاهد في تقدم كل حين لأن كل بحسب ما بعدها وما بعدها ظرف فتكون هي ظرفاً. قوله: (تعرفها المنازل) أي اطلب معرفتها في

---

(١) هو أيضاً من الطويل. والباء في باهبة تتعلق بلذ، وهو أمر من لاذ والأهبة في الأصل عدة الحرب، ولكن المراد ههنا الاستعداد والتهيء. والحزم ضبط الأمر، وإن كنت آمناً معطوفة على محذوف أي إن لم تكن آمناً وإن كنت آمناً. قوله: (فما) الفاء للتعليل، وما بمعنى ليس ومن في محل الرفع اسمه وموالياً خبره، وكل حين نصب على الظرف وهو معمول الخبر، فلما تقدم لم يبطل عمل ما. وفيه الشاهد لأن معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً لا يبطل به العمل إذا تقدم على اسمها فافهم.

(٢) قاله مزاحم بن الحارث العقيلي شاعر إسلامي وهو من الطويل، يقال تعرفت ما عند فلان أي =

وأجاز ابن كيسان بقاء العمل والحالة هذه. (وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلٰكِنْ أَوْ بِبَلْ مِنْ بَعْدِ) خبر (مَنْصُوبٍ بِمَا) الحجازية (آلْزَمْ حَيْثُ حَلْ) رفع مصدر نصب بالمفعولية لـ: ألزم مضاف إلى مفعوله، والفاعل محذوف، والتقدير: الزم رفعك معطوفاً بلكن أو ببل إلى آخره. وإنما وجب الرفع لكونه خبر مبتدأ مقدر. ولا يجوز نصبه عطفاً على خبر ما لأنه موجب وهي لا تعمل في الموجب، تقول ما زيد قائماً بل قاعد، وما عمرو شجاعاً لكن كريم، أي بل هو قاعد ولكن هو كريم. فإن كان العطف بحرف لا يوجب كالواو والفاء جاز الرفع والنصب نحو: ما زيد قائماً ولا قاعد ولا قاعداً. والأرجح النصب.

تنبيه: قد عرفت أن تسمية ما بعد بل ولكن معطوفاً مجاز إذ ليس بمعطوف، وإنما هو خبر مبتدأ مقدر» وبل ولكن حرفا ابتداء.

(وَبَعْدَمَا) النافية (وَلَيْسَ جَرَّ البَاء) الزائدة (الخَبَرْ) كثيراً نحو: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ﴾ [سورة

المنازل. والشاهد في قوله: وما كل إلخ حيث أهمل ما عند تقدم معمول خبرها الذي ليس ظرفاً ولا مجروراً، هذا على رواية نصب كل، أما على رواية رفعه فكل اسمها وجملة أنا عارف في محل نصب خبرها والعائد محذوف أي عارفه. ولا شاهد فيه حينئذٍ.

قوله: (من بعد منصوب) أي أو مجرور بالباء الزائدة ولا يجوز جره سم. قوله: (ولا يجوز نصبه) أي على رأي الجمهور، أما على رأي يونس المتقدم من عدم اشتراط بقاء النفي فالنصب جائز. قوله: (لأنه موجب) أي على مذهب الجمهور، وأجاز المبرد كون بل ناقلة النفي إلى ما بعدها فعليه يجوز ما زيد قائماً بل قاعداً بالنصب أي بل ما هو قاعداً أفاده اللقاني وفيه إشكال لأن نقل النفي إلى ما بعد العاطف صير ما قبله غير منفي فما وجه نصبه؟ وجوابه: أن النفي إنما انتقل بعد تمام العمل فالنصب متجه. قوله: (جاز الرفع) أي على إضمار مبتدأ أو اتباعاً لمحل الخبر قبل دخول الناسخ بناء على مذهب من لا يشترط بقاء المحرز أي وجود الطالب للمحل. قوله: (ولا قاعداً) لا زائدة للتأكيد. قوله: (قد عرفت) أي من قوله لكونه خبر مبتدأ مقدر. قوله: (مجاز) أي بالاستعارة التصريحية لعلاقة المشابهة الصورية. قوله: (وبعدما) أي عاملة أو مهملة ما لم يكن، إهمالها لانتقاض النفي فإن كان له لم تدخل الباء لأن الكلام حينئذٍ إيجاب. قوله: (وليس) أي غير الاستثنائية لأنها بمعنى إلا، ومصحوب إلا لا يقترن بالباء كذا في التصريح، وسيأتي عن ابن هشام ما يوافقه. قوله: (جر البا الخبر) بشرط عدم نقض نفيه بإلا كما تقدم فلا يجوز ما زيد إلا بقائم وقبوله

= تطلبت حتى عرفت، والضمير يرجع إلى محبوبته، والمنازل نصب على الظرفية. ومنى قرية ينحر بها الهدايا. أراد أنه اجتمع بها في الحج ثم فقدها فسأل عليها فقالوا تعرفها وسل عنها في منازل الحج من منى، فقال: لا أعرف كل من وافى منى حتى أسأل عنها. قوله: (وما) نفي، وكل نصب على أنه مفعول عارف على لغة تميم وليس بظرف. ويجوز أن يرفع على أنه اسم ما والجملة أعني أنا عارف خبرها، والعائد محذوف أي عارفه. والشاهد فيه على إبطال عمل ما لا يلائها معمول الخبر.

فصلت، الآية: ٤٦] - ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [سورة الزمر، الآية: ٣٦] (وَبَعْدَ لاَ) النافية (وَنَفْيِ كَانَ) وبقية النواسخ (قَدْ يُجَرْ) قليلاً. من ذلك قوله:

فَكُنْ لِي شَفيعاً يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ ... بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ ٱبنِ قَارِبِ[1]

الإيجاب فلا يجوز ما مثلك بأحد وأن لا يكون في الاستثناء فلا يجوز قام القوم ليس بزيد أولا يكون بزيد نقله يس عن ابن هشام. وكالخبر الاسم إذا وقع في موضع الخبر على قلة كقراءة بعضهم: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾[2] [سورة البقرة، الآية: ١٧٧] بنصب البرّ وهذه الباء لتأكيد النفي على مذهب الكوفيين وهو الصحيح، وقال البصريون لدفع توهم الإثبات لأن السامع قد لا يسمع أول الكلام، وقيل: إنما زيد الحرف سواء كان الباء أو غيرها لاتساع دائرة الكلام إذ ربما لا يتمكن المتكلم من نظمه أو سجعه إلا بزيادة الحرف ومحل المجرور بها نصب على الأعمال وعليه يحمل ما ورد في القرآن لأن خبر ما لم يقع في القرآن مجرداً من الباء إلا منصوباً ورفع على الإهمال.

فائدة: قال في التسهيل: وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها. قال الدماميني: وهذا هو المعروف عندهم بالعطف على التوهم والذي عليه جمهور النحاة أنه غير مقيس. ثم قال في التسهيل: ويندر ذلك أي جر المعطوف على الخبر المذكور في غير ليس وما ثم قال: وإن ولي العاطف بعد خبر ليس أو ما وصف يتلوه سببي نحو: ليس أو ما زيد قائماً ولا ذاهباً أخوه أعطى الوصف ماله مفرداً فينصب أو يجر على التوهم ورفع به السبي وهو أخوه في المثال أو جعلا مبتدأ وخبراً فترفعهما ويتطابق الوصف حينئذ والمبتدأ فتقول: ولا ذاهبان أخواه ولا ذاهبون إخوته. ولك أن تجعل الوصف مبتدأ والسبي فاعلاً به أغنى عن الخبر لاعتماده على النفي وإن تلاه أجنبي عطف بعد ليس على اسمها والوصف على خبرها فتقول: ليس زيد قائماً ولا ذاهباً عمرو، وإن جر بالباء جاز على الأصح جر الوصف المذكور وليس ذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين لأن جر المعطوف بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة ويتعين رفع الوصف المعطوف مع ما سواء نصبت خبرها أو جررته بالباء لأن خبرها لا يتقدم على اسمها فكذا خبر ما عطف على اسمها فيرجع العطف حينئذ إلى عطف الجمل اهـ. مع زيادة من شرحه للدماميني.

قوله: **(وبعد لا)** أي عاملة عمل أن أو عمل ليس. قوله: **(ونفي كان)** أي وكان المنفية أي غير الاستثنائية كما مر. قوله: **(وبقية النواسخ)** عطف على كان فنفى مسلط عليها والمراد النواسخ غير أن وأخواتها وغير كاد وأخوتها. قوله: **(قليلاً)** أتى به دفعاً لتوهم أن قد ليست للتقليل. قوله:

---

(١) قوله: **(بأن تولوا)** الصواب بأن تأتوا البيوت اهـ.

(٢) قاله سواد بن قارب السدوسي الصحابي رضي الله عنه. وهو من قصيدة من الطويل. والشاهد في قوله لاذ وشفاعة بمغن حيث جاءت لا بمعنى ليس، ودخلت الباء الزائدة في خبرها كما تدخل في خبر ليس. وفتيلاً بفتح الفاء وهو الخيط الذي يكون في شق النواة نصب على أنه مفعول مغن، والأصل قدر فتيل كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [سورة النساء، الآية: ٤٩].

وقوله:

وَإِنْ مُدَّتِ ٱلْأَيْدِي إلى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ(١)

وقوله:

دَعَانِي أَخِي وَالخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدُدِ(٢)

وربما أجروا الاستفهام مجرى النفي لشبهه إياه كقوله:

يَقولُ إذا اقلَوْلَى عليها وأقرَدَتْ أَلا هَلْ أخو عَيشٍ لذيذٍ بِدائِم(٣)

(فكن) الخطاب للنبي ﷺ، والفتيل الخيط الذي في شق النواة وهو منصوب على النيابة عن المفعول المطلق أي إغناء ما، وقوله عن سواد بن قارب من وضع الظاهر موضع المضمر. قوله: (إذ أجشع) من الجشع وهو شدة الحرص على الأكل، وأعجل بمعنى عجل كما في التصريح ولا بقاء أعجل على ظاهره وجه. قوله: (والخيل) يعني الفرسان، والقعدد بضم القاف فسكون المهملة فضم الدال وفتحها الضعيف المتأخر قاله العيني. قوله: (أجروا الاستفهام) ظاهره ولو غير إبطالي، وفي التصريح أن هل في البيت للجحد. قوله: (لشبهه إياه) أي في عدم تحقق مدخول كل. قوله: (يقول إلخ) هو هجو من الفرزدق لجرير بأن قومه كليباً يأتون الأتن فالضمير في يقول إلى الكلبي، إذا

---

(١) قاله الشنفري الأزدي عمرو بن براق. وهو من قصيدة من الطويل. والشاهد في قوله بأعجلهم حيث دخلت الباء فيه وهو خبر كان المنفي. وإذ للظرف بمعنى حين مضاف إلى الجملة التي بعده، والعامل فيه أعجلهم. وأجشع القوم مبتدأ وأعجل خبره وهو من الجشع بالجيم وهو الحرص على الأكل. قال الجوهري: هو أشد الحرص.

(٢) قاله دريد بن الصمة قتل يوم حنين كافراً. وهو من قصيدة من الطويل. قوله: (والخيل) بيني وبينه جملة حالية. وأراد بالخيل الفرسان. وأخوه عبد الله وكان قتل وجعل دريد يندب وهو جريح والشاهد في بقعدد حيث دخلت الباء فيه وهو مفعول ثان لوجد لتقدم النفي عليه وهو بضم القاف وسكون العين وضم الدال الأولى وفتحها. والمعنى ههنا لم يجدني ضعيفاً متأخراً والمعنى طلبني في الحرب والحال أن الفرسان بيني وبينه ولما طلبني لم يجدني متأخراً.

(٣) قاله الفرزدق وصدره:

تقول إذا اقلولي علهيا وأقردت

وهو من قصيدة من الطويل يهجو بها جريراً وكليباً رهطه ويرميهم بإتيان الأتن، كما أن بني فزارة يرمون بإتيان الإبل. قوله: (اقلولي) أي يقول الكلبي إذا ارتفع على الأتان وأقردت الأتان بالقاف يعني لصقت بالأرض وسكنت. قوله: (ألا ليت إلخ) مقول القول. قوله: (ذا) اسم ليت والعيش بدل منه واللذيذ صفته وبدائم خبره. وفيه الشاهد حيث زيدت الباء في خبر ليت. وروى الجوهري الأهل أخو عيش لذيذ بدائم. وعليه تكون الباء زائدة في خبر المبتدأ الذي دخلت عليه هل لشبهها بالنفي. وقد صرف بعضهم معنى البيت إلى معنى حسن ولكنه ليس مراد الشاعر وهو أن الجنازة تقول بلسان الحال إذا ارتفع عليها الميت والحال أنها أقردت أي سكنت: ألا هل صاحب عيش لذيذ يدوم في عيشه؟ والحامل لذلك عدم اطلاعهم على السابق واللاحق.

وندر في غير ذلك كخبر إنَّ ولكن وليت في قوله:

فإنْ تَنْأَ عَنْهَا حِقْبَةً لا تُلاقِهَا فإنكَ مِمَّا أحدَثْتَ بالمجرِّبِ

وقوله:

وَلَكِنَّ أجراً لَوْ فَعَلْتَ بِهَيِّنٍ وهلْ يُنْكَرُ المعروفُ في النَّاس والأجرُ[١]

وقوله:

ألاَ لَيْتَ ذا العَيْشِ اللَّذيذِ بدائِمِ

على إحدى الروايتين. وإنما دخلت في خبر أن في قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾ [سورة الأحقاف، الآية: ٣٣] لأنه في معنى أو ليس الله بقادر.

تنبيهات: **الأول**: لا فرق في دخول الباء في خبر ....

اقلولي أي ارتفع على الأتان، وأقردت الأتان بالقاف أي لصقت بالأرض وسكنت الأهل إلخ مقول القول. واعترض البعض الاستشهاد بهذا بأنه خروج عما نحن فيه إذ الكلام في زيادة الباء بعد الناسخ وهو مدفوع بأن قول الشارح: وربما أجروا الاستفهام غير مقيد بأن يكون الاستفهام داخلاً على ناسخ وإن أوهمته عبارته بل هو أعم، والمعنى ربما أجروا الاستفهام الموجود في الكلام مجرى النفي الداخل على الناسخ فالاستشهاد بالبيت في محله. قوله: (وندر) أي قل جداً. قوله: (كخبر إن إلخ) وكالحال في ما جاءني زيد براكب. قوله: (فإن تنأ) أي تبعد عنها أي عن أم جندب المذكورة في قوله أول القصيدة:

خليليّ مرّا بي على أم جندب لتقضي حاجات الفؤاد المعذب

حقبة أي مدة، لا تلاقها بدل من تنأ لأن عدم الملاقاة هو النأي كما قاله زكريا. قوله: (لو فعلت) معترض بين اسم لكن وخبرها وجواب لو محذوف أي لو فعلته لأصبت أو هي للتمني. قوله: (وإنما دخلت إلخ) جواب عما يرد على قوله وندر. وحاصله: كيف تدعي ندور ما ذكر مع وقوعه في القرآن المنزه عن وقوع النادر استعمالاً. وحاصل الجواب: أن دخولها في الآية لأن مدخولها يؤول بحسب المعنى إلى خبر ليس. قوله: (لأنه في معنى إلخ) بدليل التصريح به في قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ﴾ [سورة يس، الآية: ٨١] أو يقال: لأن أنّ ومعموليها سدا مسد مفعولي يروا العلمية وهي من النواسخ فمدخولها جزء من معمولي الناسخ فكأنه معموله، وقد أجاز الزجاج القياس على ما في الآية أجاز ما ظننت أن أحداً بقائم. قوله: (في خبر

---

(١) هو من الطويل. والشاهد في بهين دخلت عليه الباء وهو خبر لكن لشبهه بالفاعل وهو نادر. قوله: (لو فعلت) معترض بين اسم لكن وخبره، ومفعوله محذوف أي لو فعلته، وجواب لو محذوف، والتقدير ولكن أجرا هين لو فعلته هين. وهل للنفي. قوله: (والأجر) مرفوع عطفاً على المعروف.

ما بين أن تكون حجازية أو تميمية كما اقتضاه إطلاقه وصرح به في غير هذا الكتاب. وزعم أبو علي أن دخول الباء مخصوص بالحجازية وتبعه على ذلك الزمخشري وهو مردود، فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم وهو موجود في أشعارهم فلا التفات إلى من منع ذلك. **الثاني**: اقتضى إطلاقه أيضاً أنه لا فرق في ذلك بين العاملة والتي بطل عملها بدخول أن، وقد صرح بذلك في غير هذا الكتاب. ومنه قوله:

لَعَمْرُكَ مَا إنْ أَبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ وَلاَ بِضَعِيفٍ قُوَاهْ

الثالث: اقتضى إطلاقه أيضاً أنه لا فرق في لا بين العاملة عمل ليس كما تقدم والعاملة عمل أن، نحو قولهم: لا خير بخير بعده النار أي لا خير خير (فِي ٱلنَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لاَ)

ما) الإضافة لأدنى ملابسة بالنسبة للتميمية لأنها لا خبر لها أي الخبر الواقع في حيزها. قوله: (وتبعه على ذلك الزمخشري) بناء منهما على أن المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر وليس كذلك فإن المقتضى نفيه اهـ. دماميني أي بدليل دخولها في نحو: لم أكن بقائم وامتناعها في كنت قائماً. قوله: (في أشعارهم) كقول الفرزدق:

لعمرك ما معن بتارك حقه

قوله: (بدخول إن) أي أو بعدم الترتيب لا بانتقاض النفي بإلا فالمفهوم فيه تفصيل فلا اعتراض.

قوله: (لا خير بخير) بحث فيه باحتمال كون الباء ضرفية لا زائدة والخبر الجار والمجرور. وأجاب غير واحد كالبعض بأن هذا الاحتمال خلاف الظاهر وإن ادعى الدماميني ظهوره. وأنا أقول: لا بد من التزام هذا الاحتمال أو التزام كون الكلام على زيادة الباء مقلوباً لأن المعنى المقصود من هذا الكلام نفي كينونة الخير في الخير الذي بعده النار أي نفي وجود شيء من الخير في الخير الذي بعده النار، وهذا إنما يفيده الكلام إذا جعل مقلوباً، والأصل لا خير بعده النار خير، وليس المقصود نفي الخيرية التي بعدها النار عن الخير كما يفيده جعل الباء زائدة من غير التزام القلب لأن معنى كون لا لنفي الجنس أنها لنفي الخبر عن الجنس. فإن قلت: يغني عن التزام القلب جعل بعده النار صفة لاسم لا، **قلت**: يلزم حينئذٍ الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو خير وحيث كانت دعوى الزيادة محوجة إلى ارتكاب القلب الذي هو خلاف الأصل كان احتمال الظرفية هو الظاهر وفاقاً للدماميني فتدبره فإنه في غاية الحسن والمتانة.

قوله: (في النكرات) إنما اختص عمل لا بالنكرات لأنها عند الإطلاق لنفي الجنس برجحان والوحدة بمرجوحية وكلاهما بالنكرات أنسب اهـ. سم. أما التي لنفي الجنس نصاً فعاملة عمل إن وأورد على تخصيص عمل لا بالنكرات أنه وقع في أمثلة سيبويه ما زيد ذاهباً ولا أخوه قاعداً. وأجيب بأنه لا علم للإبل هي زائدة والاسمان تابعان لمعمولي ما قاله المصرح. قوله: (كليس) حال

النافية بشرط بقاء النفي والترتيب على ما مر، وهو أيضاً خاص بلغة الحجاز دون تميم. ومنه قوله:

تَعزَّ فلا شَيءٌ على الأرضِ بَاقيَا ... وَلا وَزَرٌ مِما قضى الله واقيَا(١)

تنبيهات: **الأول**: ذكر ابن الشجري أنها أعملت في معرفة، وأنشد للنابغة الجعدي:

وَحَلَّتْ سَوادَ القلب لا أَنَا باغِيَا ... سِواها ولا عنْ حُبِّها مُتراخِيَا(٢)

وتردد رأي الناظم في هذا البيت، فأجاز في شرح التسهيل القياس عليه، وتأوله في شرح

من لا أو مفعول مطلق على معنى عملاً كعمل ليس. قوله: (بشرط بقاء النفي والترتيب) أي بين اسمها وخبرها ولم يقل وعدم الاقتران بأن، لأنها لا تقترن بها أصلاً فلا يحتاج إلى اشتراطه. وبقي شرطان: عدم تقدم معمول خبرها على اسمها وهو ظرف أو جار ومجرور وأن لا تكون لنفي الجنس نصاً ولا يرد البيت الآتي أعني تعز إلخ لأن التنصيص على نفي الجنس فيه من القرينة الخارجية لا من نفس لا. قوله: (على ما مر) أي من البيان قيل ومن الخلاف. قوله: (تعز) أي تصبر وتسلّ والوزر: الملجأ، والشاهد في الشطرين وقيل لا شاهد في الشطر الأول لاحتمال أن باقياً حال من الضمير في على الأرض وعلى الأرض خبر فيكون محتملاً للرفع والنصب، وفيه أنا لو سلمنا أن على الأرض خبر لكان نصب الخبر في الشطر الثاني قرينة على نصبه في الأول وإلا كان تلفيقاً بين لغتين، فيكون الاستشهاد بالشطرين غاية الأمر أنه في الأول بقرينة الثاني. قوله: (سواد القلب) أي

---

(١) هو أيضاً من الطويل. وتعز أمر من العزاء وهو الصبر والتسلي. قوله: (فلا شيء على الأرض باقياً) جواب الأمر، ولا في الموضعين بمعنى ليس، والشاهد فيهما حيث علم علمها فيهما. والوزر الملجأ. والواقي الحافظ. المعنى: اصبر وتسل على ما أصابك من المصيبة فإنه لا يبقى شيء على وجه الأرض ولا ملجأ يقي الشخص ويحفظه مما قضى الله رب العالمين.

(٢) قبله:

بَدَتْ فِعْلَ ذِي وُدٍّ فَلَمَّا تَبِعْتُهَا ... تَوَلَّتْ وَبَقَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤادِيَا

قالهما النابغة الجعدي الصحابي عمر مائتين وأربعين سنة. قيل: اسمه عبد الله بن قيس. وقيل: قيس بن عبد الله. وقيل: حيان بن قيس. وهما من قصيدة من الطويل. ولم يورد أبو تمام في حماسته غيرهما لكونهما مختارين وهي تنيف على عشرة أبيات. قوله: (بدت) أي ظهرت أي المحبوبة ويروى دنت. وفعل ذي ود نصب بنزع الخافض أي كفعل ذي ود أي محبة. وبقت بالتشديد، ويروى وخلت حاجتي. قوله: (في فؤاديا) أصله فؤادي بسكون ياء المتكلم، فلما حركت للضرورة أشبعت بالألف. والشاهد في قوله لا أنا باغياً حيث عمل لا بمعنى ليس في المعرفة وهو شاذ. وقد ذهب إليه أبو الفتح وابن الشجري. وأجيب بأن يجعل أنا مرفوعاً بفعل مضمر وباغياً نصب على الحال تقديره لا أرى باغياً سواها أي طالباً غيرها، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل. ويروى:

وحلت سواد القلب لا أنا مبتغى

فعلى هذا لا أيضاً معملة، ولكن سكن ياء مبتغى للضرورة وسواد القلب حبته، وكذلك سوداؤه وسويداؤه.

الكافية فقال: يمكن عندي أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمر ناصب باغياً على الحال تقديره لا أرى باغياً، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل. ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً باغياً على الحال. ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه. ونظائره كثيرة منها قولهم حكمك مسمطاً، أي حكمك لك مسمطاً أي مثبتاً، فجعل مسمطاً وهو حال مغنياً عن عامله مع كونه غير فعل، فأن يعامل باغياً بذلك وعامله فعل أحق وأولى، هذا لفظه. **الثاني**: اقتضى كلامه مساواة لا لليس في كثرة العمل وليس كذلك، بل عملها عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه، وقد نبه عليه في غير هذا الكتاب. **الثالث**: الغالب على خير لا أن يكون محذوفاً حتى قيل أن ذلك لازم كقوله:

مَـنْ صَـدَّ عَـنْ نِـيـرانِـهـا ... فـأنـا ابْـنُ قَـيْـسٍ لا بَـرَاحُ[1]

حبته السوداء وباغياً طالباً. قوله: (مرفوع فعل) أي على أنه نائب فاعل. قوله: (لا أرى) أي لا أبصر إذ لو كانت علمية لكان المنصوب مفعولاً ثانياً حالاً، ولعله لم يجعلها علمية والمنصوب مفعولاً مع أنه أنسب بالمعنى لأن حذف غير القلبي أكثر من حذف القلبي.

قوله: (والفعل المقدر بعده) إنما قدر بعده لما مر من وجوب تأخير الخبر الفعلي الرافع لضمير المبتدإ. قوله: (هذا) أي الوجه الثاني من باب الاستغناء بالمعمول إلخ أي من باب سد الحال مسد الخبر العامل فيها كما يؤخذ مما بعده أي قوله: ونظائره إلخ فلا اعتراض بأن الوجه الأول فيه أيضاً الاستغناء بالمعمول وهو أنا عن العامل وهو فعله المحذوف قاله شيخنا والبعض. ولك أن ترجع اسم الإشارة إلى التأويل بوجهيه ويكون التنظير على وجهه الأول بنحو حكمك مسمطاً في الاستغناء بمطلق معمول عن مطلق عامل وإن لم يكن المعمول حالاً والعامل خبراً وحينئذٍ فلا اعتراض ولا جواب. قوله: (حكمك مسمطاً) تقدم أن هذا شاذ فلا يناسب التنظير به. قوله: (اقتضى كلامه) حيث شبه لا بليس ثم قال: وقد تلي لات فأفاد أن إعمال لا كليس كثير، ولعل مراد الشارح باقتضاء كلام المصنف المساواة في الكثرة اقتضاؤه المساواة في أصل الكثرة فلا يمنع كلام الشارح بأن الغالب ضعف المشبه عن المشبه به. قوله: (قليل) بل قيده في شرح القطر بالشعر وجعله ابن الحاجب سماعياً وتبعه الجامي وعللت القلة بنقصان شبهها بليس لأنها للنفي مطلقاً وليس لنفي الحال وما اقتضاه كلامه هنا صرح به في تسهيله حيث قال: ويلحق بها إن النافية قليلاً ولا كثيراً اهـ. قال السيوطي: قال ابن مالك عمل لا أكثر من عمل إن، وقال أبو حيان، الصواب عكسه لأن إن قد عملت نظماً ونثراً ولا إعمالها قليل جداً بل لم يرد منه صريحاً سوى البيت السابق اهـ. قوله: (عن نيرانها) أي الحرب وقوله فأنا ابن قيس إلخ علة للجواب المحذوف

---

(١) قاله سعد بن مالك جد طرفة، وهو من قصيدة من الكامل المرفل المضمر، فإن «سن لا براح» مستفعلاتن مضمر مرفل. قوله: (من صد) أي أعرض. ومن شرطية والضمير في نيرانها يرجع =

أي لا براح لي. والصحيح جواز ذكره كما تقدم (وَقَدْ تَلى لاَتَ وإن ذَا العَمَلاَ) المذكور أما لات فأثبت سيبويه والجمهور عملها، ونقل منعه عن الأخفش. وأما إن فأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين، ومنعه جمهور البصريين. واختلف النقل عن سيبويه والمبرد، والصحيح الإِعمال، فقد سمع نثراً ونظماً، فمن النثر قولهم: إن أحد خيراً من

أي فأنا لا أصد لأني ابن قيس والقافية مطلقة لا مقيدة بدليل بقية القوافي، فلا يقال: يحتمل أن لا عاملة عمل إن لأن ظهور الضم يمنع هذا الاحتمال قاله الروداني.

قوله: (وقد تلي) من ولى الشيء يليه ولاية إذا تولاه ويشترط لإعمال لات وإن عمل ليس ما اشترط في ما إلا الشرط الأول لأن إن لا تزاد بعدهما فلا معنى لاشتراط عدم زيادتها بعدهما، ويظهر قياساً على ما سبق في ما أن تأكيد أن النافية بأن نافية أخرى لا يبطل عملها وتزيد لات باشتراط أن يكون معمولاها اسمي زمان وقد للتحقيق بالنسبة للات وللتقليل النسبي بالنسبة لأن بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه، فلا ينافي قول صاحب التوضيح وعملها أي لات إجماع من العرب وعلى تسليم أن قد للتقليل بالنسبة إلى لات أيضاً يقال الإجماع على الجواز فلا ينافي قلة الوقوع. فإن قلت: إذا أجمعت العرب على إعمالها فكيف منعه بعض النحاة كالأخفش؟ **قلت**: معنى إجماع العرب على إعمالها كما في الروداني أنه وجد في لغة الحجازيين والتميميين بعدها مرفوع وحده ومنصوب وحده فهذا مراده بالعمل المجمع عليه، وهذا لا ينافي اختلاف النحاة في ذلك الموجود هل هو معمول لها أو لا. قوله: (ذا العملا) اسم الإشارة راجع إلى عمل ليس في قوله أعمال ليس لا إلى عمل لا في قوله في النكرات إلخ كما ظنه سم لكونه أقرب فاعترض وتبعه البعض بإشعار كلامه باشتراط التنكير مع لات وإن وهو غير مسلم في إن لأنها تعمل في المعارف والنكرات بل فيل باشتراط المعرفة.

قوله: (ونقل منعه عن الأخفش) وعليه فالمرفوع الذي يليها مبتدأ حذف خبره والمنصوب الذي يليها مفعول لفعل محذوف تقديره أرى مثلاً أفاده في التصريح. قوله: (ومنعه جمهور البصريين) ومما يتخرج عليه قول بعضهم إن قائم بتشديد النون أصله إن أنا قائم حذفت همزة أنا اعتباطاً وأدغمت النون في النون وحذفت ألفها للوصل، ومثل هذا في ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [سورة

= إلى الحرب. قوله: (فأنا) مبتدأ وابن قيس خبره، والجملة جواب الشرط. والشاهد في قوله لا براح حيث استعمل لا بمعنى ليس، والخبر محذوف أي لا براح لي، أي ليس لي براح. قيل يجوز أن يكون براح مبتدأ. ورد بأن لا الداخلة على الجملة الاسمية يجب إعمالها أو تكرارها فلما لم تكرر علم أنها عاملة. ورد بأن هذا شعر فيجوز فيه أن ترد غير عاملة ولا مكررة. ورد بأن الأصل كون الكلام على غير الضرورة. (فإن قلت): ما موقع لا براح؟ **قلت**: مستأنفة كأنه قال: أنا ابن قيس الذي عرفت بالشجاعة فلا يحتاج إلى البيان. ثم قال على سبيل الاستئناف لا براح لي. ويجوز أن يكون حالاً مؤكدة كأنه أنا ابن قيس ثابتاً في الحرب نحو: زيد أبوك عطوفاً فافهم.

أحد إلا بالعافية. وجعل منه ابن جني قراءة سعيد بن جبير: ﴿إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم﴾ على أن إن نافية رفعت الذين ونصبت عباداً أمثالكم خبراً ونعتاً. والمعنى: ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم في الاتصاف بالعقل، فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين، فكيف حالكم في عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والإدراك؟ ومن النظم قوله:

إِن هُوَ مُسْتَوْلِياً على أَحَدِ إلاَّ على أَضْعَفِ المَجَانِينِ[(١)]

وقوله:

إِن ٱلْمَرءُ مَيْتاً بانقِضاءِ حياتِهِ ولكنْ بأنْ يُبْغَى عليهِ فيُخْذَلا[(٢)]

وقد عرفت أنه لا يشترط في معموليها أن يكونا نكرتين ....

الكهف، الآية: ٣٨] فأصله لكن أنا ففعل فيه ما مر وسمع إن قائماً على الأعمال أفاده المغني. قال الدماميني: قرأ ابن عامر لكنا بإثبات ألف أنا وصلاً ووقفاً تعويضاً بالألف عن الهمزة المحذوفة وغيره بإثباتها وقفاً فقط على الأصل اهـ. وانظر لم لم ترسم إن قائم بألف عقب النون مع أنه القياس لثبوتها وقفاً ولعله لدفع التباس إن خطا بأنا التي هي ضمير رفع منفصل وإعراب ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ لكن حرف استدراك أنا مبتدأ أول خبره الجملة بعده ورابطها ياء المتكلم وهو ضمير الشأن مبتدأ ثان خبره الجملة بعده ولا تحتاج لرابط لأنها عين المبتدأ والله مبتدأ ثالث خبره ربي. وهذه الآية مما اجتمع فيه الجملة الكبرى فقط والصغرى فقط والكبرى والصغرى باعتبارين.

قوله: (قراءة سعيد إلخ) خرّجها بعضهم على أن إن مخففة من الثقيلة ناصبة للجزءين للتوافق القراءتان إثباتاً وهو تخريج على شاذ لأن نصبها الجزءين شاذ. قوله: (خبراً ونعتاً) على اللف والنشر المرتب. قوله: (والمعنى إلخ) أشار به إلى دفع التنافي بين القراءة المشهورة المثبتة للمثلية ومقابلها النافية لها، وحاصل الدفع أن النفي والإثبات لم يتواردا على مثلية واحدة فالمثبتة المماثلة في العبودية والمنفية المماثلة في الإنسانية وأحوالها كالعقل. قوله: (إلا إلى أضعف المجانين) يعلم منه أن انتقاض النفي بالنسبة إلى معمول الخبر لا يبطل عمل إن كما. قوله: (وقد عرفت) أي من

---

(١) أنشده الكسائي. وهو من الوافر. والشاهد في قوله إن، فإنها نافية بمعنى ليس وعملت عملها وهو نادر. قوله: (هو) اسمها ومستولياً خبرها والاستثناء مفرغ. ويروى إلا على حزبه الملاعين. وفيه شاهد آخر وهو أن انتقاض النفي بعد الخبر يقدح في العمل.

(٢) هو من الطويل. المعنى ليس المرء ميتاً بانقضاء حياته ولكن إنما يموت إذا بغى عليه فيخذل عن النصر والعون. والشاهد في قوله: إن المرء ميتاً حيث عمل فيه إن عمل ليس. قوله: (يبغى عليه) على صيغة المجهول. والتقدير ولكن يموت بأن يبغى عليه من البغى وهو الظلم. قوله: (فيخذلا) بالنصب عطف عليه أي فيترك نصره وعونه.

(وَمَا لِلاَتَ فِي سِوَى) اسم (حِينٍ) أي زمان (عَمَلْ) بل لا تعمل إلا في أسماء الأحيان نحو: حين وساعة وأوان. قال تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [سورة ص، الآية: ٣]. **وقال الشاعر**:

نَـدِمَ الْـبُـغَـاةُ ولاتَ سَـاعَـةَ مَـنْـدَمِ[(١)]

وقال الآخر:

طَـلَـبـوا صُـلْـحَـنـا وَلاَتَ أَوَانٍ فـأَجَـبْـنَـا أنْ لَـيْـسَ حِـيـنَ بَـقَـاءُ[(٢)]

أي وليس الأوان أوان صلح، فحذف المضاف إليه أوان منوى الثبوت، وبنى كما فعل بقبل وبعد، إلا أن أو أنا لشبهه بنزال وزناً بني على الكسر ونوّن اضطراراً. وأما قوله:

لَهفِي عَلَيكَ لِلَهْفَةٍ منْ خائفٍ يَبْغِي جِوَارَكِ حِينَ لاَتَ مُجِيرُ[(٣)]

الأمثلة. قوله: **(في سوى اسم حين)** قدر اسم لدفع توهم أن المراد لفظ حين فقط كما قيل بذلك. قوله: **(مناص)** أي فرار. قوله: **(ولات ساعة مندم)** الواو للحال والمندم الندامة.

قوله: **(أن ليس)** أن تفسيرية واسم ليس ضمير مستتر عائد إلى الأوان. وقوله حين بقاء أي بقاء للصلح. قوله: **(أي وليس إلخ)** تفسير لقوله ولات أوان. قوله: **(منويّ الثبوت)** أي معنى ليصح البناء. قوله: **(وبنى)** أي عند الجمهور وذهب الفراء إلى أنها قد يجر بها الزمان كما في البيت وقراءة بعضهم ولات حين مناص بالجر. وأجيب بأن الجر في الآية على تقدير من الاستغراقية ويجوز ذلك في البيت أيضاً. قوله: **(لشبهه بنزال إلخ)** قد يستفاد منه جواز بناء أمام في الحالة المذكورة على الكسر لشبهها بنزال فتأمل. قوله: **(بني على الكسر)** قال البعض: ويحتمل أن يكون مبنياً على السكون وكسر على أصل التقاء الساكنين ونوّن للضرورة اهـ. وهو فاسد لأن التقاء الساكنين يمنع البناء على السكون. قوله: **(لهفي)** بفتح الهاء من باب فرح كما في القاموس أي

---

(١) قاله محمد بن عيسى التميمي. وقيل مهلهل بن مالك الكناني وهو من الكامل. والبغاة جمع باغ. والشاهد في قوله: ولات ساعة مندم حيث زيدت التاء بعد لات التي بمعنى ليس، والجملة حال. والمعنى ندموا وقت لا ينفعهم الندم. والبغي مبتدأ ومرتع مبتغية كلام إضافي مبتدأ ثان، ووخيم خبره والجملة خبر الأول وهو من الوخامة.

(٢) قال أبو زبيد المنذر بن حرملة الطائي مات على دين النصرانية. وقد أدرك الإسلام، وكان عثمان رضي الله عنه يقر له ويدني مجلسه. وهو من قصيدة طويلة من الخفيف. والشاهد في قوله ولات أوان حيث وقع خبره لفظة أوان كالحين، وهي حالية أي ليس الأوان أوان صلح، فحذف المضاف إليه ثم بنى أوان كما بنى قبل وبعد عند حذف المضاف إليه، ولكنه بني على الكسر لشبهه بنزال في الوزن، ثم نون للضرورة، وإن تفسيريه وليس للنفي، واسمه محذوف. وقوله حين بقاء خبره، أي ليس الحين حين بقاء الصلح.

(٣) قاله شمردل الليثي وهو من قصيدة من الكامل يرثي بها منصور بن زياد. أي حسرتي عليك من لهف إذا تحسر. ولهفي مبتدأ وعليك خبره أي حاصل عليك. واللام في اللهفة للتعليل، أراد أنه يتلهف عليه لأجل تلهف الخائف الذي كان يطلب جواره، وقد قيل إنه كلهفة بكاف التشبيه أي يتلهف كتلهف الخائف، ولكن الرواية بلام التعليل، وأيضاً فيه من المبالغة ما ليس في الكاف. قوله: (يبغي) =

فارتفاع مجير على الابتداء أو الفاعلية، أي لات يحصل مجير أو لات له مجير، ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان.

تنبيه: للنحويين في لات الواقع بعدها هنا كقوله:

حَـنَّـتْ نَـوارِ وَلاَتَ هُـنَّـا حَـنَّـتِ

مذهبان: **أحدهما**: أن لات مهملة لا اسم لها ولا خبر. وهنا في موضع نصب على الظرفية لأنه إشارة إلى المكان. وحنت مع أن مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء، والتقدير حنت نوار ولات هنالك حنين وهذا توجيه الفارسي. **والثاني**: أن تكون هنا اسم لات وحنت خبرها على حذف مضاف، والتقدير وليس الوقت وقت حنين. وهذا الوجه ضعيف لأن فيه إخراج هنا عن الظرفية وهي من الظروف التي لا تتصرف، وفيه أيضاً إعمال لات في معرفة وإنما تعمل في نكرة. واختصت لات بأنها لا يذكر معها معمولاها معاً، بل لا بد من حذف أحدهما. (وَحَذْفُ ذِي الرَّفعِ) منهما وهو الاسم ....

حزني مبتدأ خبره عليك. أو للهفة أي لأجل لهفة أي أتحزّن عليك لأجل تحزن الخائف الذي يطلب جوارك أي إغاثتك. قوله: (فارتفاع مجير على الابتداء) والمسوّغ له وقوعه بعد النفي أو تقدم الخبر وإلى هذا أشار بقوله: أولات له مجير. قوله: (أو الفاعلية) أي بفعل محذوف. قوله: (أي لات إلخ) لف ونشر مشوّش. قوله: (هنا) أي بضم الهاء وتشديد النون ومثلها مكسورتها ومفتوحتها لما مرّ أن الثلاثة جاءت للزمان. قوله: (ولات هنا) بضم الهاء كما في الدماميني. قوله: (وهنا في موضع إلخ) أي خبر مقدم. قوله: (على حذف مضاف) أي والفعل إذا أضيف إليه كان لمجرد الحدث فهو اسم حكماً كما ذهب إليه بعضهم ومرّ بيانه. قوله: (والتقدير وليس الوقت إلخ) جرى على القليل من استعمال هنا للزمان ولم يجر على الكثير من استعمالها للمكان فراراً من عمل لات في غير الزمان.

قوله: (وفيه أيضاً إلخ) وفيه أيضاً الجمع بين معمولي لات وحذف المضاف إلى جملة. قوله: (إعمال لات في معرفة) أي ظاهرة كما في المغني. وقوله: وإنما تعمل في نكرة أي عملاً ظاهراً فلا ينافي أن المقدر لا بد أن يكون معرفة كما قاله المصنف، وأشار إليه الشارح بقوله سابقاً فليس الأوان أوان صلح، وبقوله بعد: ولات الحين حين مناص. قال المصنف: لأن المراد نفي كون الحين الخاص حيناً ينوصون فيه لا نفي كون جنس الحين اهـ. ولعل هذا إذا كان المقدر الاسم بدليل

= أي يطلب وجوارك مفعوله. وحين نصب على الظرف. ولات مهملة. وفيه الشاهد حيث أهملت عن العمل لعدم دخولها على الزمان، لأن شرط علمها كون معموليها اسمي زمان، وعند الجمهور هي تعمل عمل ليس ولا يذكر بعدها إلا أحد المعمولين والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع. وقوله مجير، فاعل من أجار، وارتفاعه بالابتداء وخبره محذوف. وتقديره حين لات مجير له.

(فَشَا) فتقدير ولات حين مناص ولات الحين حين مناص، أي وليس الوقت وقت فرار، فحذف الاسم وبقي الخبر (وَٱلعكْسُ قلْ) جداً قرأ بعضهم شذوذاً ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [سورة ص، الآية: ٣] برفع حين على أنه اسمها والخبر محذوف، والتقدير ولات حين مناص لهم، أي كائناً لهم.

خاتمة: أصل لات لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث كما في ربت وثمت، قيل ليقوى شبهها بالفعل، وقيل للمبالغة في النفي كما في نحو: علامة ونسابة للمبالغة. وحركت فرقاً بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل، وليس لالتقاء الساكنين بدليل ربت وثمت فإنها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها. وقيل أصلها ليس قلبت الياء ألفاً والسين تاء، وهو ضعيف لوجهين: **الأول**: أن فيه جمعاً بين إعلالين وهو مرفوض في كلامهم لم يجيء منه إلا ماء وشاء، ألا ترى أنهم لم يدغموا في يطد ويتد فراراً من حذف الواو التي هي الفاء وقلب العين إلى جنس اللام. **والثاني**: **أن قلب الياء الساكنة ألفا وقلب السين تاء شاذان لا يقدم عليهما إلا بدليل ولا دليل والله أعلم.**

تقديرهم الخبر نكرة في قراءة من رفع حين مناص. قوله: (فشا) أي كثر، لأن الخبر محط الفائدة. قوله: (أي كائناً لهم) ظاهره جعل كائناً خبر لات وهو لا يصح لأن من شروط عملها كون معموليها اسمي زمان فيجب أن يقدر ولات حين مناص حيناً كائناً لهم، فيكون كائناً صفة للخبر لا خبراً. قوله: (كما في ربت وثمت) أي فالتأنيث المستفاد من تاء لات للفظ. قال في التصريح: زيادة التاء في لات أحسن من زيادتها في ربت وثمت لأن لات محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على إن. قوله: (بالفعل) يعني ليس، إذ بلحاق التاء لها صارت بوزن ليس وعدد حروفها. قوله: (وقيل للمبالغة) يرد عليه وقفهم عليها بالتاء غالباً كما في الدماميني. قوله: (كما في نحو علامة ونسابة) التشبيه في مطلق المبالغة فلا ينافي أن التاء في لات أصل المبالغة في النفي وفي علامة ونسابة لزيادة المبالغة في الإثبات.

قوله: (وحركت إلخ) متعلق بالقول بأن التاء للتأنيث فكان الأوضح تقديمه على قوله وقيل للمبالغة. قوله: (أصلها ليس) أي بكسر الياء كما في المغني والتصريح وإن صرح الشارح بعد بأنها ساكنة فهي حينئذٍ فعل ماض. وقيل هي ماضي يليت أي ينقص يقال: لات يليت وألت يألت وبهما قرىء قوله تعالى: ﴿لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾ [سورة الحجرات، الآية: ١٤]. قوله: (والسين تاء) كما قيل أصل ست سدس قلبت السين تاء وكذا الدال وأدغمت. قوله: (بين إعلالين) أي قلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وقلب السين تاء. قوله: (وهو مرفوض إلخ) قال بعضهم: الحق عدم الرفض بدليل باب قه وعه، بل قد يجتمع أكثر من إعلالين كما في باب قضايا وخطايا فتدبر. قوله: (الإماء وشاء) أصلهما موه وشوه قلبت الواو ألفاً والهاء همزة. قوله: (في يطد ويتد) مضارعاً وطد الشيء وطداً وطدة أثبته، ووتده وتداً وتِدة: ثبته وأصلهما يوطد ويوتد حذفت الواو لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة. قوله: (وقلب العين إلخ) أي ليتأتى الإدغام. قوله: (الياء الساكنة) فيه أنها عند هذا القائل متحركة كما مر.

أفعالُ المقاربة

أعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل: أفعال المقاربة وهي ثلاثة: كاد وكرب وأوشك، وضعت للدلالة على قرب الخبر. وأفعال الرجاء وهي أيضاً ثلاثة: عسى وحرى واخلولق. وضعت للدلالة على رجاء الخبر. وبقية أفعال الباب للدلالة على الشروع في الخبر وهي: أنشأ وطفق وأخذ وجعل وعلق، فتسمية الكل أفعال مقاربة من باب التغليب

أفعال المقاربة

لم يقل كاد وأخواتها على قياس ما سبق لأن هذه العبارة تدل على أن كاد أم بابها ولا دليل عليه بخلاف أمية كان لأن أحداث أخوات كان داخلة تحت حدثها ولأن لها من التصرفات ما ليس لغيرها والمقاربة مفاعلة على غير بابها، والمراد أصل القرب لأن الفعل هنا من واحد كسافر لا من اثنين كقاتل أفاده سم وتبعه البعض وغيره. ولك أن تجعلها على بابها لقرب كل من معنى الاسم ومعنى الخبر من الآخر وإن كانت دلالتها على قرب الخبر بالوضع وعلى قرب الاسم باللزوم. وهل عين كاد ياء أو واو قولان، واستدل لكونها واواً بحكاية سيبويه كدت بضم الكاف أكاد، وكان قياس مضارع هذه اللغة أكود لكنهم شذوا فقالوا أكاد، وجعله ابن مالك من تداخل اللغتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة الكاف عن مضارع مضمومها.

قوله: (وضعت للدلالة إلخ) اللام تعليلية لا صلة الوضع فلا ينافي أن الموضوع له نفس قرب الخبر لا الدلالة عليه وكذا يقال فيما بعد. قوله: (على قرب الخبر) أي قرب معناه من مسمى الاسم وقربه منه لا يستلزم وقوعه بل قد يستحيل عادة كما في ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾ [سورة النور، الآية: ٣٥]. قوله: (على رجاء الخبر) يعني الطمع في الخبر محبوباً والإشفاق أي الخوف منه مكروهاً ففي كلامه إطلاق الرجاء على الطمع والإشفاق وهو تغليب كما قاله يس. وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢١٦] الآية كما في المغني. قال الدماميني: **فالأولى**: للترجي **والثانية**: للإشفاق بحسب ما في نفس الأمر أي ما كرهتموه من الغزو ينبغي أن يترجى لأنه خير لأن فيه إما الظفر والغنيمة أو الشهادة والجنة، وما أحببتموه من القعود عن الغزو ينبغي أن يكره لأن فيه الذلّ وحرمان الغنيمة والأجر. وقال الشمني: **الأولى**: لإشفاق المخاطبين نظراً إلى ما عندهم من الكراهة. **والثاني**: لترجيهم نظراً إلى ما عندهم من المحبة. قوله: (على الشروع) أي التلبس بأول أجزاء الفعل. قوله: (من باب التغليب) أي تغليب بعض أنواع الباب لشهرة غالبه وكثرة وقوعه في الكلام على بقية الأنواع فلا ترد شهرة عسى لأنها المشهورة فقط من نوعها وهو أفعال الرجاء. وما قاله الشارح أولى من قول صاحب التوضيح من باب تسمية الكل باسم جزئه لقول الناصر اللقاني تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن إطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة. وأما تسمية الأشياء المجتمعة من غير تركيب منها فتغليب كالعمرين والقمرين. هذا وقد قيل

(كَكَانَ) في العمل (كَادَ وَعَسى لَكِنْ نَدَرْ غَيْرُ) جملة فعل (مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ) وأخواتهما من أفعال الباب (خَبَرْ) فلذلك افترقا ببابين، وغير جملة المضارع المفرد كقوله:

فَـأُبْـتُ إلَـى فَـهْـمٍ وَمَـا كِـدْتُ آيِـبـاً(١)

إن في أفعال الرجاء وأفعال الشروع أيضاً مقاربة. وممن أفاد ذلك النيلي حيث قال: المقاربة تختلف فتارة تكون لمقاربة الفعل من الرجاء كعسى لأن رجاء الفعل دنوّ لتقدير نيله، وتارة تكون للأخذ فيه لأن الشروع في الفعل يلزمه القرب منه اهـ. وعلى هذا لا تغليب أيضاً لأن الكل عليه أفعال مقاربة ولو بطريق الاستلزام أفاده الروداني.

قوله: (في العمل) أي لا في كل أحكامها فإن الخبر لا يتقدم هنا ويجوز حذفه إن علم بخلافه في باب كان في المسألتين على كلام في الثانية مرّ وسنذكره، وأما توسط الخبر فجائز باتفاق إذا لم يقترن بأن وعلى أحد القولين إذا اقترن بأن وصححه ابن عصفور كذا في الهمع والدماميني. ولما كانت عبارة المصنف توهم عمل كاد في كل ما تعمل فيه كان دفع ذلك بالاستدراك. قوله: (كاد وعسى) أي وأخواتهما الآتية. قوله: (لكن ندر إلخ) قال الدماميني نقلاً عن المصنف: وقع الخبر في هذا الباب غير مضارع تنبيهاً على أصل متروك وذلك أن سائر أفعال هذا الباب مثل كان في الدخول على مبتدأ وخبر فالأصل أن يكون خبرها كخبر كان في وقوعه مفرداً وجملة اسمية وفعلية وظرفاً فترك الأصل والتزم كون الخبر مضارعاً. ثم نبه على الأصل شذر ذا في مواضع. قوله: (غير جملة إلخ) قدر جملة لأن الخبر ليس الفعل فقط لكن يرد أن خبرهما إذا اقترن بأن خرج من باب الجملة إلى باب المفرد إلا أن يراد الجملة ولو بحسب الصورة الظاهرة. قوله: (وأخواتهما) زاده دفعاً لما يقال غير المضارع يصدق بالجملة الاسمية والماضوية وهما لم يخبر بهما عن كاد وعسى بالكلية وظاهر النظم يوهم ورودهما خبراً عنهما. وحاصل الدفع: أن في المتن حذف الواو مع ما عطفت أي لهذين وأخواتهما والمعنى على التوزيع. ويجاب أيضاً بأن غير نكرة في سياق الإثبات فلا عموم لها.

قوله: (فلذلك افترقا) أي لاختصاص خبرها بما ذكر وهذا أيضاً حكمة تأخيرها عما حمل على ليس مع أنها حروف وهذه أفعال. قوله: (فأبت) أي رجعت إلى فهم: قبيلة. قوله: (لا

شواهد أفعال المقاربة

(١) قاله تأبط شراً واسمه ثابت بن جابر. وتمامه:

وَكَـمْ مِـثْـلُـهَـا فَـارَقْـتُـهَـا وَهْـيَ تُـصْـفِـرُ

وهو من قصيدة من الطويل. قوله: (فأبت) أي رجعت. وهم قبيلة. وهي فهم بن عمرو بن قيس بن غيلان. والشاهد في قوله: وما كدت آيباً حيث استعمل خبر كاد اسماً مفرداً وإما قياسه الفعل. ويرى وما كنت آيباً فإن صح فلا استشهاد فيه. وكم خبرية بمعنى كثير وخبره قوله فارقتها أي وكم مثل هذه الخطة فارقتها والحا أنها تصفر: من صفير الصائر ومثلها مجرور تمييز.

وقوله:

لاَ تُكْثِرَنْ إنّي عَسِيتُ صَائِماً[١]

وأما ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ﴾ [سورة ص، الآية: ٣٣] فالخبر محذوف أي يمسح مسحاً. والجملة الاسمية كقوله:

وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِي زِيَادٍ مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ[٢]

وجملة الماضي كقول ابن عباس رضي الله عنهما: فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج

تكثرن) أي من العذل. قوله: (أي يمسح مسحاً) قيل فيه حذف عامل المصدر المؤكد وهو ممنوع عند الناظم. وأجيب بأنه ليس بمؤكد بل نوعي لتعلق ما بعده به وهو بالسوق أي فطفق يمسح السيف مسحاً كائناً بسوق الخير وأعناقها. قوله: (وقد جعلت إلخ) القلوص: الناقة الشابة. والأكوار: جمع كور بفتح الكاف وهو الرحل أي المنزل والمرتع المرعي ومن الأكوار متعلق بقريب. والمعنى طفقت تقرب مرتعها من الأكوار لما بها من الإعياء.

قوله: (فجعل الرجل إلخ) الاستشهاد به مبني على أن إذا ظرف لأرسل غير شرط. فإن

---

(١) صدره:

أَكْثَرْتَ فِي الْعَذْلِ مُلِحًّا دَائِماً

قال أبو حيان هذا مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد فسقط الاحتجاج به. وكذا قال عبد الواحد في بغية الأمل. (قلت) لو كان الأمر كذلك لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه لم يعلم قائلها. وقد حرف ابن الشجري هذا الرجز فأنشده:

قُمْ قَائِماً قُمْ قَائِمَا إنّي عَسِيتُ صَائِمَا

وإنما قم قائماً صدر رجز آخر. وملحاً حال من الإلحاح. ودائماً صفته. ولا تكثرن نهي مؤكد بالنون الخفيفة. ويروى لا تلحني بمعنى لا تلمني. والشاهد في عسيت صائماً. وذلك لأن الأصل أن يكون خبر عسى فعلاً مضارعاً وقد جاء ههنا مفرداً وهو نادر.

(٢) هذا من أبيات الحماسة ولم يعز إلى أحد. وقبله:

فَلَسْتُ بِنَازِلٍ إلاَّ أَلَمَّتْ بِرَحْلِيَ أَوْ خَيَالَتُهَا الْكَذُوبُ

وبعده:

كَأَنَّ لَهَا بِرَحْلِ الْقَوْمِ بَوًّا وَمَا إنْ طِبُّهَا إلاَّ اللُّغُوبُ

وهي من الوافر. والخيالة بمعنى الخيال. والقلوص الشابة من النوق بمنزلة الجارية من النساء ويروى «بني سهيل» والأكوار جمع كور ومرتعها مرعاها. والمعنى طفقت لقرب مرتعها من الأكوار. وجعلت ههنا من أفعاله المقاربة أسندت إلى قلوص. والشاهد في قوله: مرتعها قريب فإنها جملة اسمية وقعت خبراً لجعلت مع أن الأصل أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً ومن الأكوار يتعلق بقريب. قيل جعلت ههنا بمعنى طفقت ولذلك لا يتعدى. ومرتعها قريب حال أي أقبلت قلوص هذين الرجلين قريبة المرتع من رحالهم لما بها من الإعياء. والبو بفتح الباء الموحدة وتشديد الواو وهو جلد الحوار يحشى فتعطف عليه الناقة إذا مات ولدها. واللغوب بفتح اللام وهو التعب والإعياء وهي لغة في اللغوب بضم اللام، قرأ يحيى بن يعمر وسعيد بن جبير ويزيد النحوي: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُغُوبٍ﴾ [سورة ق، الآية: ٣٨] بالفتح.

أرسل رسولا (وَكَوْنُهُ) أي كون المضارع الواقع خبراً (بِدُونِ أنْ) المصدرية (بَعْدِ عَسَى نَزْرٌ) أي قليل. ومنه قوله:

جعلت شرطية فخبر جعل الجملة الشرطية وجملة أرسل جواب الشرط ولا شاهد فيه حينئذٍ. هذا ما قاله البعض تبعاً لشيخنا وفي التصريح ما يرده، ويصحح الاستشهاد به على أن إذا شرطية حيث قال بعد ذكر كلام ابن عباس ما نصه: فأرسل خبر جعل وهو فعل ماض. قال الموضح في شرح الشواهد: وهذا لم أر من يحسن تقريره. ووجه أن إذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله فأول الجملة في الحقيقة أرسل فافهموه اهـ. قوله: (بعد عسى نزر) لأن المترجي مستقبل فناسبه أن. وقيل تجردها من أن خاص بالشعر وإنما ساغ الإخبار بأن يقوم مثلاً مع أنه في تأويل مصدر ولا يخبر عن الذات بالمعنى لأنه على تقدير(١) مضاف أي عسى حال زيد أن يقوم أو عسى زيد ذا أن يقوم أو على سبيل المبالغة، وقيل: المصدر المؤوّل قد يصح حمله على الاسم من غير تأويل. وقيل يقدر أن الإخبار إنما وقع أولاً بالفعل ثم جيء بأن لتؤذن بالتراخي لا لقصد السبك، وبهذا الجواب الأخير يندفع الاعتراض المتقدم على تقدير الشارح جملة. وقيل: المقرون بأن مفعول به على تضمين الفعل معنى قارب أو على إسقاط الخافض على تضمينه معنى قرب. وقيل بدل اشتمال من الفاعل على تضمينه معنى قرب. وعسى على هذين القولين تامة. وقيل بدل اشتمال من المرفوع وسدّ هذا البدل مسدّ الجزأين كما سدّ مسدّ المفعولين في قراءة حمزة: ﴿ولا تحسبن الذين كفروا أنما نلي لهم خير لأنفسهم﴾ بالتاء الفوقية وفتح السين ولا محذور في لزوم البدل لأنه المقصود بالحكم ولا ينافيه كونه تابعاً فرب تابع يلزم كتابع مجرور رب الظاهر عند الأكثر ولم يجعل المبدل منه اسم عسى وأول مفعولي تحسب لأن المبدل منه في حكم المطروح. وعسى على هذا القول ناقصة كقول الجمهور كذا في المغني وحواشيه، ولك أن تقول: نص الزمخشري وغيره على أنه ليس معنى كون المبدل منه في حكم المطروح أنه مهدر بل أن البدل مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالنعت والبيان وحينئذٍ لا مانع من جعل المبدل منه اسم عسى وأول مفعولي تحسب كما أن الفاعل في نحو: نفعني زيد علمه هو المبدل منه لا بدل الاشتمال فتأمل.

فائدة: قال الشيخ اللقاني: عسى موضوعة للزمن الماضي ولم تستعمل فيه فلا تكون حقيقة فهي في كلام الخلق للرجاء المجرد عن الزمان وفي كلامه تعالى للعلم المجرد فهما معنيان مجازيان بدون معنى حقيقي، فقول العلامة المحلى لم يثبت مثل هذا في كلامهم ممنوع. وأجاب سم بأن مراده لم يعلم ثبوته وما ذكره في عسى غير معلوم إذ كونها موضوعة للزمان غير معلوم وإن كان

---

(١) قوله: (على تقدير إلخ) قال الدماميني: وفي هذا العذر تكلف إذ لم يظهر المضاف الذي قدروه يوماً من الدهر لا في الاسم ولا في الخبر اهـ.

عَسَى الْكَرْبُ الذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[١]

(وكادَ الأمرُ فِيهِ عُكِساً) فاقترانه بأن بعدها قليل كقوله:

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيظَ عَلَيْهِ[٢]

وقوله: ....

جائزاً إذ المفهوم كما قاله السيد الصفوي من شرح المفصل للشيخ ابن الحاجب عدم وضع عسى للزمان لكنها لما وجد فيها خواص الفعل قدر ذلك إدراجاً لها في نظم أخواتها، ومنه يتحقق أن المراد الوضع التحقيقي أو التقديري اهـ. ومن المعلوم أن الوضع التقديري لا يكفي في كون اللفظ مجازاً وكونها في كلامه تعالى للعلم المجرد أمر غير ثابت وإن قاله جماعة لاحتمال كونها في كلامه تعالى للرجاء باعتبار المخاطبين كما هو نص سيبويه في لعل. وقال الرضي أنه الحق كذا في يس؟ وقول اللقاني عسى موضوعة للزمن الماضي أي للرجاء مع الزمن الماضي، وقول الصفوي ومنه يتحقق أن المراد أي بالوضع في قولهم الفعل الماضي موضوع للزمان الماضي.

قوله: (الذي أمسيت فيه) روي بفتح التاء وضمها. وقوله يكون إلخ قال الدماميني: ينبغي أن يجعل فرج مبتدأ خبره وراءه والجملة في محل نصب خبر يكون واسمها ضمير فيها يعود إلى الكرب لما يلزم على جعل فرج اسم يكون، ووراءه خبرها من رفع الفعل من الخبر أجنبياً عن الاسم وهو ممنوع كما يأتي. قوله: (عكساً) لدلالة كاد على قرب الخبر فكأنه في الحال. قوله: (أن تفيظ

---

(١) قاله هدبة بن خشرم العذري وهو من قصيدة قالها. وهو في السجن وهي طويلة من الوافر. والكرب اسم عسى ويكون خبره، وفيه الشاهد حيث استعمل عسى استعمال كاد في أن خبره مضارع بغير أن وفرج اسم يكون وخبره قوله وراءه وقريب صفته والصواب أن فرج مبتدأ وخبره الظرف، والجملة خبر كان، واسمها مستتر لأن خبر هذا الباب لا يرفع الظاهر إلا شاذاً، تقول: كاد زيد يموت ولا يقال كاد زيد يموت أخوه إلا شذوذاً. وقيل: يجوز أن تكون تامة ويكون فاعلها ضمير الكرب والجملة الاسمية حالاً فافهم.

(٢) تمامه: إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ

وهو أيضاً من الخفيف. يرثي به الشاعر ميتاً. ألا ترى كيف قال: إذ غدا حشو ريطة وبرود؟ يعني حين صار حشو الكفن. والكفن يكون منهما. والريطة بفتح الراء الملاءة إذا كانت قطعة واحدة. والبرود بضم الباء جمع برد من الثياب ويجمع على إبراد أيضاً. والشاهد في قوله كادت النفس أن تفيظ حيث جاء الخبر مقروناً بأن وهو قليل والأكثر تجريده عنها. وتفيظ بالظاء المعجمة من فاظ الميت وفاظت نفسه. قال الزجاجي: وفاظت نفسه بالظاء جائز عند الجميع إلا الأصمعي فإنه لا يجمع بين الظاء والنفس بل يقول: فاظ الرجل بالظاء وفاضت نفسه بالضاد. وقال ابن بري: المجوز فاظت نفسه بالظاء يحتج بهذا البيت. وقال أبو زيد وأبو عبيدة فاظت نفسه بالظاء لغة قيس. وبالضاد لغة تميم. وفي كتاب الضاد والظاء لأبي الفرج بن سهيل يقال: فاظ الميت يفيظ فيظاً إذا قضى. وقيل: فاظت تفوظ وهو نادر.

أَبَيْتُمْ قَبولَ السِّلْمِ مِنَّا فَكِدْتُمُو ... لَدَى الحرْب أَنْ تُغْنُو ٱلسُّيوفَ عَنِ السَّلِّ(١)

وأنشد سيبويه:

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاجِدٍ ... فَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ

وقال: أراد بعد ما كدت أن أفعله، فحذف أن وأبقى عملها. وفيه إشعار باطراد خبر كاد بأن، لأن العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا أطرد ثبوته **(وَكَعَسَى)** في العمل والدلالة على الرجاء **(حَرَى وَلٰكِنْ جُعَلا خَبَرُهَا حَتْماً بِأَنْ مُتَّصِلاً)** نحو: حرى زيد أن يقوم، ولا يجوز حرى زيد يقوم **(وَأَلْزَموا اخْلَوْلَقَ، أَنْ مِثْلَ حَرَى)** فقالوا: أخلولقت السماء أن تمطر، ولم يقولوا: أخلولقت تمطر **(وَبَعْدَ أَوْشَكَ أنْتِفَا أَنْ نَزُرَا)**أي قل، والكثير الاقتران بها كقوله:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا ... إذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا(٢)

عليه) بالفاء والضاد المعجمة أي تخرج. قوله: **(فلم أر مثلها)** أي مثل تلك الأموال من الإبل والغنم وغيرهما التي كان أراد نهبها. وقوله خباسة بضم الخاء المعجمة أي مغنم، ونهنهت: زجرت، وكدت بكسر الكاف وضمها. قوله: **(أراد بعدما كدت أن أفعله)** وقيل: الأصل بعدما كدت أفعلها أي تلك الفعلة ففعل به ما فعل بقولهم والكرامة ذات أكرمكم اللّه به بفتح الباء، ورجحه في المغني بكون الخبر عليه من الكثير. قوله: **(وفيه إشعار بإطراد إلخ)** دفع لما قد يقال يحتمل أن إثبات أن في البيتين السابقين شاذ لا قليل فقط.

قوله: **(وألزموا أخلولق أن مثل حرى)** للإشعار بأنهما للرجاء ولما كانت عسى شهيرة فيه لم تلزمها أن وإن اشتركت الثلاثة في الرجاء المختص بالمستقبل. قوله: **(وبعد أوشك انتفا أن نزرا)** قال اللقاني: لأن القرب المرجح للتجرد من أن أمر عارض فيها دون أختيها كاد وكرب لأنها موضوعة للإسراع المفضي إلى القرب بخلاف كاد وكرب فللقرب فلهذا اختصت عنهما بغلبة الاقتران بأن وضبط شيخنا السيد نقلاً عن البهوتي أوشك في قوله وبعد أوشك بسكون الكاف لئلا ينتقل من الرجز إلى الكامل سهو ظاهر لأن هذا إنما هو في أوشك في قوله بعد عسى اخلولق أوشك.

---

(١) هو من الطويل. والسلم بالكسر والفتح الصلح. وقوله أن تغنوا خبر كدتمو وفي الشاهد حيث جاء مقروناً بأن حملاً على عسى. وقد جاء في النثر قول جبير بن مطعم: كاد قلبي أن يطير، والمعنى: إنا عرضنا عليكم الصلح فلم تقبلوه، فلما التقينا جبنتم وعجزتم عن مقاومتنا حتى كدتم تغنونا عن سل السيوف لعدم احتفالنا بكم. ولدى الحرب معترض.

(٢) هو من الطويل. المعنى أن من طبع الناس أنهم لو سئلوا أن يعطوا تراباً وقيل لهم هاتوا التراب لمنعوا ذلك التراب وملوا. والتراب مفعول ثان لسأل. ولأوشكوا جواب الشرط والضمير فيه اسمه، وخبره أن يملوا. وفيه الشاهد حيث جاء الخبر فعلاً مضارعاً مقروناً بأن كعسى غالباً. وفيه رد على الأصمعي وأبي علي حيث أنكرا أوشك بصيغة الماضي. قال أبو علي: لا يقال أوشك ولا يوشك بفتح الشين ذكره ابن قرقول في المطالع وإذا قيل معترض وهاتوا مقول القول ومفعوله محذوف، أي هاتوا التراب.

ومن التجرد قوله:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ... فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا[١]

(وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَا) بفتح الراء ونقل كسرها أيضاً، يعني أن إثبات بعدها قليل ومنه قوله:

قَدْ بُرْتَ أو كَرَبْتَ أَنْ تَبُورَا ... لَمَّا رَأَيْتَ بَيْهَسًا مَثْبُورَا[٢]

وقوله:

سَقَاهَا ذَوُو الأحلامِ سَجْلاً عَلى الظَّمَا ... وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أن تَقطَّعَا[٣]

قوله: (غراته) بكسر الغين أي غفلاته. قوله: (ومثل كاد إلخ) أي في أنها للمقاربة وفي أن الكثير تجردها من أن وإن اقتضى كلام الشارح أن التشبيه في الثاني فقط. قوله: (في الأصح) مقابله شيئان: مقتضى كلام سيبويه حيث لم يذكر فيها إلا التجرد. ومذهب ابن الحاجب حيث جعلها من أفعال الشروع وسيذكر الشارح الأول، واقتصار شيخنا والبعض على كونه أشار بقوله في الأصح إلى خلاف ابن الحاجب قصور. قوله: (قد برت) بضم الموحدة أي هلكت. وبيهس اسم رجل، والمثبور الهالك. قوله: (سقاها) الضمير إلى العروق المتقدمة في قوله:

مدحت عروقاً للندى مصت الثرى

قيل: المقصود بالعروق جماعة أراد الشاعر هجوهم بأنهم حديثون في الغنى والعطاء، وأن

---

(١) قاله أمية بن أبي الصلت الثقفي وهو من قصيدة من المنسرح. قوله: **(يوشك)** بكسر الشين، ومن فرّ صلة وموصول وقعت اسمية، وخبره قوله يوافقها، وفيه الشاهد حيث استعمل ككاد في كون خبره مضارعاً بلا إن. والغرات بكسر الغين المعجمة جمع غرة وهي الغفلة. أراد أن من يفر من منيته أي موته في الحرب يوشك أن يقع فيها بسبيل الغفلة.

(٢) قال العجاج الراجز. قوله: (برت) بضم الباء الموحدة من بار يبور إذا هلك، والتاء في كربت اسمه وخبره أن تبورا. وفيه الشاهد حيث جاء مضارعاً مقروناً بأن. والبيهس بفتح الباء الموحدة وسكون الياء وفتح الهاء وفي آخره سين مهملة اسم رجل، وهو في الأصل اسم أسد سمي به الرجل ومن ضبطه بالنون بعد الهاء فقد حرف. والمثبور من الثبور بالثاء المثلثة ثم الباء الموحدة وهو الهلاك والخسران.

(٣) قاله أبو زيد الأسلمي، وهو من قصيدة من الطويل والضمير في سقاها يرجع إلى العروق المذكورة في البيت الذي في أولها وهو:

مَدَحْتُ عُروقًا لِلنَّدَى مَصَّتِ الثرى

وذوو الأحلام أصحاب العقول، ويروى ذوو الأرحام. وسجلاً مفعول ثان لسقي وهو بفتح السين الدلو إذا كان فيه ماء قل أوجل ولا يقال هي فارغة. الواو في وقد كربت للحال. وأعناقها اسم كرب وأن تقطعا خبره وفيه الشاهد حيث جاء بأن، ولا يجيء ذلك إلا في الضرورة. وقد زعم سيبويه أن خبره لا يقترن بأن. وفيه رد عليه. وأصل أن تقطعا بتائين كما في ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [سورة الليل، الآية: ١٤] وتقطع أعناقها إما لشدة العطش أو للذل الذي هي فيه.

والكثير التجرد ولم يذكر سيبويه غيره. ومنه قوله:

كَرَبَ القَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قالَ الوُشَاةُ هِنْدٌ غَضوبُ(١)

(وَتَرْكُ أَنْ مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا) لما بينهما من المنافاة لأن أفعال الشروع للحال وأن للاستقبال (كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقْ) زيد يعدو بكسر الفاء وفتحها، وطبق بالياء أيضاً و(كَذَا جَعَلْتُ) أتكلم (وَأَخَذْتُ) أقرأ (وَعَلِقْ) زيد يسمع. ومنه قوله:

أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا وَظُلْمُ الجَارِ إِذْلاَلُ المُجِيرِ

تنبيهات: **الأول**: عد الناظم في غير هذا الكتاب من أفعال الشروع هب وقام، نحو: هب زيد يفعل، وقام بكر ينشد. **الثاني**: إذا دل على خبر هذا الباب جاز حذفه ومنه الحديث: (مَنْ تَأَنَّى أَصَابَ أَوْ كَادَ، وَمَنْ عَجلَ أَخْطَأَ أَوْ كَادَ) **الثالث**: يجب في المضارع الواقع خبراً لأفعال هذا الباب غير عسى أن يكون رافعاً لضمير الاسم. وأما قوله:

أصلهم الفاقة وعدم العطاء قاله العيني في شواهده الكبرى، وهو يفيد أن العروق بضم العين جمع عرق ويؤيده الجمع في قوله أعناقها، فتفسير البعض العروق في البيت بالفرس الخفيفة لحم اللحيين بانياً ذلك على أنها بفتح العين ليس في محله. والأحلام العقول والسجل بالفتح قال في القاموس: الدلو العظيمة مملوءة اهـ. ونقل شيخنا عن الشارح في شرحه للتوضيح أنه الدلو التي فيها ماء قلّ أو جلّ. وتقطعاً أصله تتقطع. قوله: (من جواه) أي شدة وجده. قوله: (وترك أن إلخ) تحصل من كلام المصنف أن خبر أفعال هذا الباب بالنسبة إلى اقترانه بأن وتجرده منها أربعة أقسام ما يجب اقترانه وهو حري وأخلولق وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع وما يغلب اقترانه وهو عسى وأوشك وما يغلب تجرده وهو كاد وكرب.

قوله: (وطبق بالباء) أي المكسورة كما في التصريح. قوله: (هب وقام) أقول: يجب أن يعد منها شرع في نحو شرع زيد يأكل. قوله: (ينشد) أما مضارع الثلاثي نشد الضالة ينشدها من باب نصر أو مضارع الرباعي أنشد الشعر. قوله: (على خبر هذا الباب) أي بخلاف باب كان فقد قال السيوطي في الهمع. قال أبو حيان: نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها لا اختصاراً ولا اقتصاراً اهـ. قال سم: ولينظر ذلك مع ما ذكروه في نحو: إن خير فخير من أن خير الأول اسم كان المحذوفة مع خبرها اللهم إلا أن يخص المنع بغير ذلك اهـ. ثم نقل في الهمع قولين آخرين في حذف خبر كان وأخواتها وقد مرا في بابها. قوله: (أن يكون رافعاً

---

(١) قاله كلحبة اليربوعي، وقيل رجل من طيىء وهو من الخفيف، وكرب بفتح الراء بمعنى كاد فلذلك جاء خبره من غير أن وهو يذوب وهو الشاهد. والجوي شدة الوجد. والوشاة جمع واش من وشى به إذا نم عليه. ويروى حين قال العذول هند غضوب. وغضوب فعول يستوي فيه المذكر والمؤنث. والمعنى: كاد القلب يذوب من شدة شوقه حين قاله اللائم: محبوبتك هند غضوب عليك. وهند يجوز صرفه ومنعه.

وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُثُّهُ ... تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهْ[١]

وقوله:

وقَدْ جَعَلْتُ إذَا مَا قُمتُ يُثْقِلُنِي ... ثَوْبي فَأَنهَضُ نهْضَ الشاربِ الثملِ[٢]

فأحجاره وثوبي بدلان من اسميّ كاد وجعل. وأما عسى فإنه يجوز في المضارع بعدها

لضمير الاسم) لوضعتها على ارتباط الفعل المقرب أو المرجى أو المشروع فيه بنفس مرفوعها. وجوز في التسهيل رفعه السببي على قلة ومثل له الدماميني بقول الشاعر: وقد جعلت إذا إلخ.

قوله: (وأما قوله إلخ) مثله قوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ [سورة التوبة، الآية: ١١٧] فيؤول بأن قلوب بدل من الضمير في كاد الراجع إلى القوم وفاعل تزيغ ضمير راجع إلى القلوب لتقدمها رتبة وسيتضح ذلك، لكن هذا إنما يتأتى على قراءة من قرأ (تزيغ) بالتاء الفوقية أما على قراءة من قرأه بياء الغيبة فلا لوجوب تأنيث الفعل إذا أسند إلى ضمير المؤنث، وكذا لا يتأتى أن يكون في الكلام تنازع لما ذكرنا وإنما هو على إضمار ضمير الشأن كذا قال الدماميني، وفي كونه على إضمار ضمير الشأن نظر ظاهر، وإذا أرجع إلى الضمير في يزيغ بياء الغيبة إلى القلوب باعتبار الجمع كان ضمير مذكر. قوله: (وأسقيه) أي ربع مية بدمعي وشكواي مما أبثه أظهره، وما موصول اسمي. وملاعبه مواضع اللعب. قوله: (الثمل) أي السكران.

قوله: (بدلان من اسمي كاد وجعل) أي الأولُ بدل بعض إن كانت الأحجار والملاعب من أجزاء الربع وهو ظاهر وإلا فبدل اشتمال كالثاني أي لا فاعلان ليثقلني وتكلمني والتقدير جعل ثوبي

---

(١) قاله ذو الرمة. وهو من قصيدة طويلة من الطويل. قوله: (وأسقيه) أي ربع مية، وحتى بمعنى إلى، واسم كاد الضمير فيه الذي يرجع إلى الربع وتكلمني خبره. قوله: (أحجاره) بالرفع بدل من اسم كاد. وليس هو بفاعل تكلمني وفيه الشاهد لأن من الشرط أن يكون كاد رافعاً لضمير الاسم والتقدير حتى كادت أحجاره تكلمني مما أبثه أي من أجل ما أظهر له بثي وحزني وكذلك ملاعبه لأنه عطف على أحجاراً، والتقدير: حتى كادت ملاعبه تكلمني وهو جمع ملعب وهو موضع اللعب. وما في مما يجوز أن تكون موصولة وأن تكون مصدرية.

(٢) قاله أبو حية النمري واسمه المشمر بن الربيع. وحية بالياء آخر الحروف. وقد نسب للحكم بن عبدل الأعرج وليس بصحيح. ويروي الشطر الثاني: فقمت قيام الشارب السكر، وكنت أمشي على رجلي. وهكذا رواه الحافظ في كتاب الحيوان في باب العرجان. وأنشد هكذا:

وَقَدْ جَعلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُوجِعُنِي ... ظَهْرِي فَقُمْتُ قِيَامَ ٱلشَّارِبِ ٱلسَّكِرِ

وَكُنْتُ أَمشِي عَلَى رِجْلَيَّ مُعْتَدِلاً ... فَصِرْتُ أَمْسِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ

وهما من البسيط، والتاء في جعلت اسمه وقوله يُثقلني خبره، وقوله: ثوبي بدل عن اسم جعلت بدل اشتمال وفيه الشاهد، وليس هو فاعل يثقلني. والتحقيق أنه أقام السبب وهو الإثقال مقام المسبب وهو النهوض نهض الشارب الثمل أي السكران، وهو بفتح الثاء وكسر الميم. والمعنى وقد جعلت أنهض نهض الثمل لإثقال ثوبي إياي، فقدم ذكر السبب. والسكر بفتح السين وكسر الكاف صفة بمعنى السكران:

خاصة أن يرفع السبي كقوله:

وَماذَا عسى الحجَّاجُ يَبلُغُ جَهدُهُ ... إذا نحنُ جاوزْنَا حَفِيرَ زِيادِ[(١)]

روي بنصب جهده ورفعه، ولا يجوز أن يرفع ظاهراً غير سبي وأما قوله:

عَسَى الكَرْبُ الذي أمسَيْتُ فيهِ ... يكُونُ وَراءَهُ فَرجٌ قَرِيبُ[(٢)]

فإن في يكون ضمير الاسم والجملة بعده خبر كان (وَٱسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لأَوْشَكَا) كما رأيت وهو أكثر استعمالاً من ماضيها (وعسى لا غيرُ) أي دون غيرهما من أفعال الباب، فإنه ملازم لصيغة الماضي (وَزادُوا مُوشِكَا) اسم فاعل من أوشك معملاً عمله كقوله:

فَمُوشِكَةٌ أرضُنَا أنْ تَعُودَا ... خِلاَفَ الأنِيسِ وَحُوشاً يَبَابا[(٣)]

يثقلني وكادت أحجاره تكلمني فعاد الضمير على البدل لأنه المقصود بالحكم مع تقدمه رتبة وصار يثقلني وتكلمني خبرين لعامل البدل المقدر فأغنى ذلك عن عود الضمير إلى المبدل منه وعن خبري عامل المبدل منه فلم يرفع الخبر إلا ضمير الاسم لا خبرين لكاد وجعل المذكورين لأن الفعل حينئذ رافع لغير ضمير الاسم فلا يتم الجواب. قاله الناصر. قوله: (أن يرفع السبي) أي الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود إلى الاسم. قوله: (وماذا) مبتدأ وذا ملغاة أو اسم موصول وعسى إلخ على إضمار القول صلة لأن الإنشاء لا يقع صلة أي ما الذي يقال فيه عسى إلخ. والمعنى ما الذي يرجى للحجاج أن يناله مني أحبسي أم قتلي؟ أو لا يرجى له شيء من ذلك. والجهد بالضم الوسع والطاقة والبيت من كلام الفرزدق حين توعده الحجاج الثقفي فهرب من العراق. وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد هو أخو معاوية بن أبي سفيان كان أميراً بالعراق نيابة عن معاوية. تصريح.

قوله: (روى بنصب جهده) أي على المفعولية ليبلغ ولا شاهد فيه حينئذٍ لرفعه ضمير الاسم وعائد الموصول محذوف أي يبلغ به، وقوله ورفعه أي على الفاعلية والمفعول ضمير محذوف في يبلغ يعود على الموصول هو العائد. قوله: (خبر كان) أي مضارع كان ولو قال خبر يكون لكان أحسن. قوله: (كما رأيت) أي من قوله: يوشك من فر إلخ. قوله: (فموشكة أرضنا إلخ) موشكة

---

(١) قاله الفرزدق: وهو من الطويل. وكلمة ما استفهام وذا إشارة، والحجاج اسم عسى، وأراد به الحجاج بن يوسف الثقفي الظالم. وكان قد توعد الفرزدق فهرب من العراق إلى الشام وأنشده. ويبلغ جهده خبره وفيه الشاهد حيث جاء بدون أن وهو قليل. ويجوز في جهده الرفع على أنه فاعل يبلغ، والنصب على أنه مفعوله لأنه يستعمل لازماً ومتعدياً. وحفير زياد بين الشام والعراق، وهو زياد بن أبي سفيان أخو معاوية أمير العراق نيابة عنه.

(٢) تقدم الكلام عنه في الشواهد آنفاً.

(٣) قاله أبو سهم الهذلي وهو من المتدارك. قوله: (فموشكة) بمعنى توشك. وفيه الشاهد حيث استعمل اسم الفاعل من يوشك وهو نادر. وأرضنا اسمه وخبره أن تعودا. قوله: (خلاف الأنيس) أي بعد المؤانس. ومنه قوله تعالى: ﴿فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾ [سورة التوبة، =

وقوله:

فَــإِنَّــكَ مُــوشِــكٌ أَلاَّ تَــرَاهَــا ... وَتَعْـدُو دُونَ غَـاضِـرَةَ ٱلعَـوَادِي(١)

وهو نادر.

تنبيهان: الأول: أثبت جماعة اسم الفاعل من كاد وكرب، وأنشدوا على الأول قوله:

أَمُـوتُ أَسـىً يَـوْمَ الـرِّجَـامِ وَإِنَّـنـي ... يَـقـيـنـاً لَـرَهْـنٌ بـالـذِي أَنـا كـائِـدُ(٢)

خبر مقدم وأرضنا مبتدأ مؤخر وفي موشكة ضمير هو اسمها وأن تعود خبرها. خلاف الأنيس أي بعد الأنيس كقوله تعالى: ﴿فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٨١] وحوشاً بفتح الواو أي متوحشة وبضمها أي ذات وحوش يباباً أي خراباً خبر تعود بمعنى تصير.

قوله: (وتغدو دون غاضرة) بالغين والضاد المعجمتين أي تعوق دون هذه الجارية العوائق، وهو من وضع الظاهر موضع المضمر. قوله: (قوله) أي قول كبير بالباء الموحدة والتكبير ابن عبد الرحمن كما في التصريح، ولا ينافيه قول الشارح بعد في شرح ديوان كثير أي بالمثلثة والتصغير لاحتمال أن تكلمه على هذا البيت استطرادي لا لكونه في الديوان، لكن نقل شيخنا عن شرح التوضيح للشارح أنه قول كثير عزة. وكان كثير بالمثلثة والتصغير رافضياً سيء الاعتقاد. وكان عمر بن عبد العزيز رضي اللّه تعالى عنه يقول: إني لأعرف صالح بني هاشم ببعضه لكثير وفاسدهم بحبه له.

قوله: (أموت أسى) أي حزناً، والرجام بكسر الراء وبالجيم اسم موضع وقعت به وقعة. لرهن

= الآية: ٨١] أي بعده. ووحوشاً نصب على الحال بمعنى متوحشة وهو جمع وحش يقال بلد وحش أي قفر. وقيل بفتح الواو صفة كصبور فيستوي فيه التأنيث والتذكير. قوله: (يبابا) بفتح الياء آخر الحروف، وتخفيف الباء الموحدة بعدها ألف ساكنة وبعدها باء أخرى. يقال: أرض يباب أي خراب، قال الجوهري: يقال خراب يباب وليس باتباع، يعنى يقال على سبيل التأكيد، مثل سبلاً فجاجاً. قيل يجوز أن يكون أصله يباباً فحذف حرف العطف للضرورة. وأن وحوشاً بدلاً من خلاف الأنيس. (قلت) له وجه إذا كان الخلاف على حقيقته.

(١) قاله كثير بن عبد الرحمن وهو من قصيدة من الوافر قالها في غاضرة ـ بالغين والضاد المعجمتين ـ جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز. والشاهد في قوله موشك حيث استعمل اسم الفاعل من أوشك وهو نادر قليل وأن لا تراها خبر موشك. قوله: (وتعدو) إلى آخره حال أي وتصرف دونها الصوارف، لأن العوادي بالعين المهملة عوائق الدهر.

(٢) قاله كبير بن عبد الرحمن وهو من قصيدة من الطويل. قوله: (أموت) جملة وقعت خبراً لقوله:

وَكِدْتُ وَقَدْ سَالَتْ مِنَ ٱلْعَيْنِ عَبْرَةٌ ... سَمَـى عَـائِـدٌ مِـنْـهَـا وَأَسْبَـلَ عَـائِـدُ

وأسى نصب على التعليل من أسيت على الشيء إذا حزنت. والرجام بكسر الراء المهملة وبالجيم اسم موضع. وكثير منهم حتى بعض الفضلاء قد صحفه بالزاي المعجمة والحاء المهملة واللام في لرهن للتأكيد وهو خبر إن. ويقيناً صفة لمصدر محذوف أي إنني لرهن رهناً يقيناً أي حقاً، ويجوز أن =

وعلى الثاني قوله:

أَبُنَـيَّ إنَّ أَبـاكَ كـارِبُ يَـوْمِـهِ فَإذا دُعِيتَ إلى المكارِمِ فَاعْجَلِ[1]

والصواب: أن الذي في البيت الأول كابد بالباء الموحدة كما جزم به ابن السكيت في شرح ديوان كثير، اسم فاعل من المكابدة غير جار على فعله إذ القياس مكابد. قال ابن سيد: كابده مكابدة وكباداً قاساه، والاسم كابد كالكاهل والغارب، وإن كاربا في البيت الثاني اسم فاعل من كرب التامة نحو قولهم: كرب الشتاء أي قرب كما جزم به الجوهري وغيره. **الثاني**: حكى الأخفش طفق يطفق كضرب يضرب، وطفق يطفق كعلم يعلم. وسمع أيضاً: إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه (بَعْدَ عَسَى) و(اخْلَولَقَ) و(أَوْشِكْ قَدْ يَرِدْ غِنًى بِأَنْ يَفْعَلَ)

أي مرهون بالذي أنا كائد أي كائد آتية فالخبر محذوف. قوله: (كارب يومه) أي كارب في يومه يموت فالخبر محذوف. قوله: (اسم فاعل من كرب التامة) وأصله كارب يومه برفع يوم أي قريب يوم وفاته. قوله: (كضرب وقوله كعلم) الأحسن كجلس وكفرح ليفيد زنة المصدر أيضاً فإن مصدر المفتوح طفوق كجلوس ومصدر المكسور طفق كفرح قاله الناصر. قوله: (حتى يجعل) بالرفع لأن حتى ابتدائية وفي هذا المسموع ما تقدم في قول ابن عباس فجعل الرجل إلخ. قوله: (بعد عسى إلخ) أي لا بعد غير هذه الثلاثة وكأنه لعدم السماع.

قوله: (غنى بأن يفعل إلخ) أعلم أن مذهب الجمهور أنها في هذه الحالة أفعال تامة وأن يفعل فاعلها ولا خبر لها ومذهب الناظم أنها ناقصة وأن يفعل سد مسد معموليها كما سد مسد المفعولين في نحو: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ [سورة العنكبوت، الآية: ٢] وكلام الناظم محتمل لهما، ومعناه على مذهب الجمهور غنى بأن يفعل عن أن يكون لها ثان لتمامها، وعلى مذهبه غنى بأن يفعل عن أول وثان لكن لم يذكر الأول لظهور إغناء أن يفعل عنه لوقوعه في محله بخلاف الثاني. والشارح رحمه اللّه تعالى حمل كلامه على غير مذهبه والمناسب خلافه، ويلزم على مذهب الناظم أن أن

= يكون مفعولاً مطلقاً. وقوله أنا كايد. جملة اسمية وقعت وصلة للموصول، والعائد محذوف أي كايده. وفيه الشاهد حيث استعمل من كاد اسم الفاعل وهو لا يجيء منه غير المضارع. وقيل الصواب كابد بالباء من المكابدة وبهذا جزم ابن السكيت في شرح ديوان كثير فحينئذٍ لا استشهاد فيه. (فإن قلت): لا يجيء من الكابدة إلا مكابد. **قلت**: هذا ليس بجار على فعله. وقال ابن سيده: كابده مكابدة وكبادا أي قاساه. والاسم كابد كالكاهل والغارب. فإن قلت: ما الدليل على دعوى الصواب؟. (قلت): قيل عدم مجيء الخبر له وفيه نظر.

(١) قاله عبد قيس بن خفاف. وهو من قصيدة لامية من الكامل. ويورى أجبيل. والهمزة فيه حرف النداء. والشاهد في كارب يومه حيث استعمل من كرب اسم الفاعل. وقد أوله بعضهم منهم الجوهري أنه فاعل من كرب التامة في نحو قولهم كرب الشتاء. أي قرب وليس هو من كرب من أفعال المقاربة التي تستدعي الاسم والخبر. قوله إلى المكارم ويروى إلى العظائم.

أي يستغني بأن والمضارع (عَنْ ثَانٍ) من معموليها (فَقِدْ) وتسمى حينئذ تامة نحو: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢١٦] واخلولق أن يأتي، وأوشك أن يفعل، فأن والمضارع في تأويل اسم مرفوع بالفاعليه مستغنى به عن المنصوب الذي هو الخبر. وهذا إذا لم يكن بعد أن والمضارع اسم ظاهر فإن كان نحو: عسى أن يقوم زيد فذهب الشلوبين إلى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعاً بيقوم وأن ويقوم فاعل عسى وهي تامة لا خبر لها، وذهب المبرد والسيرافي والفارسي إلى تجويز ذلك، وتجويز وجه آخر وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعاً بعسى اسماً لها، وأن والمضارع في موضع نصب خبراً لها متقدماً على الاسم، وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر، وجاز عوده عليه متأخر التقدمه في النية، وتظهر فائدة الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث فتقول على رأيه عسى أن يقوم الزيدان، وعسى أن يقوم الزيدون، وعسى أن تقوم الهندات، وعسى أن تطلع الشمس بتأنيث تطلع وتذكيره، وعلى رأيهم يجوز ذلك ويجوز عسى أن يقوما الزيدان، وعسى أن يقوموا الزيدون، وعسى أن يقمن الهندات، وعسى أن تطلع الشمس بتأنيث تطلع فقط، وهكذا أوشك واخلولق.

تنبيه: يتعين الوجه الأول في نحو عسى أن يضرب زيد عمراً فلا يجوز أن يكون زيد اسم عسى لئلا يلزم الفصل بين صلة أن ومعمولها وهو عمراً بأجني وهو زيد، ونظيره قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن ....

يفعل في محل رفع ونصب ولا مانع منه لوجود محلين مختلفين لشيء واحد باعبارين في نحو: أعجبني كونك مسافراً. قوله: (مستغنى به عن المنصوب) أي عن أن يكون له منصوب فاندفع الاعتراض بأن الشارح ماش على مذهب الجمهور ولا منصوب لها عندهم حتى يقال: إن أن والفعل أغنى عنه. قوله: (وتجويز وجه آخر) أورد على هذا المذهب لزوم التباس اسم عسى المبتدأ في الأصل بفاعل الفعل بعدها، وقد منعوا في باب المبتدأ تقديم الخبر الفعلي الرافع لضمير المبتدأ خوفاً من التباس المبتدأ بالفاعل. وقد يجاب: بأن هذا اللبس لا محذور فيه هنا لأنه لا يخرج الجملة عن كونها فعلية لابتدائها بفعل أبداً وهو عسى بخلافه هناك فإنه يخرج الجملة من الاسمية إلى الفعلية، وقد يدفع هذا الجواب تجويز تقدير الاسم الظاهر مبتدأ مؤخراً كما ذكره الشارح في شرحه على التوضيح أفاده سم. وإنما منع الشلوبين هذا الوجه لضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر بينها وبين الاسم كما في الأوضح.

قوله: (أن يكون الاسم الظاهر مرفوعاً بعسى) قال سم: هل يجوز ذلك الوجه إذا لم يقترن الفعل بأن نحو عسى يقوم زيد اهـ؟ قال البعض: الظاهر جوازه إذ لا فرق تأمل اهـ. وأقول: بل يجب إذا لم يجعل الفعل على تقدير أن لعدم ما يصلح لمرفوعية عسى غيره. قوله: (بتأنيث تطلع وتذكيره) أي لجوازهما في المسند إلى ظاهر مجازي التأنيث. قوله: (بتأنيث تطلع فقط) لوجوب تأنيث المسند إلى ضمير المؤنث ولو كان مجازي التأنيث. قوله: (ونظيره قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن

يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٧٩] (وَجَرِّدَنْ عسى) وأختيها أخلولق وأوشك من الضمير واجعلها مسندة إلى أن يفعل كما مر (أوِ ٱرْفَعْ مُضْمَرًا بِهَا) يكون اسمها وأن يفعل خبرها (إِذَا ٱسْمٌ قَبْلَها قَدْ ذُكِرَا) ويظهر أثر ذلك في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول على الأول: الزيدان عسى أن يقوما والزيدون عسى أن يقوموا، وهند عسى أن تقوم، والهندان عسى أن يقوما، والهندات عسى أن يقمن. وهكذا أخلولق وأوشك، هذه لغة الحجاز. وتقول على الثاني الزيدان عسيا، والزيدون عسوا، وهند عست، والهندان عستا، والهندات عسين. وهكذا أخلولق وأوشك. وهذه لغة تميم.

تنبيهان: **الأول**: ما سوى عسى واخلولق وأوشك من أفعال الباب يجب فيه الإضمار، تقول: الزيدان أخذا يكتبان وطفقا يخصفان، ولا يجوز أخذ يكتبان وطفق يخصفان. **الثاني**: اختلف فيما يتصل بعسى من الكاف وأخواتها نحو: عساك وعساه فذهب سيبويه إلى أنه في موضع نصب حملاً على لعل كما حملت لعل على عسى في اقتران خبرها بأن كما في الحديث:

يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٧٩]) أي إن جعل نصب مقاماً بالفعل المذكور على أنه ظرف أو غير ذلك فإن جعل نصبه بمحذوف على المصدرية أي فتقوم مقاماً جاز أن تكون عسى تامة وأن تكون ناقصة على التقديم والتأخير قاله الفارضي. قوله: **(إذا اسم قبلها قد ذكرا)** أي لفظاً كما مثل أو رتبة كما في عسى أن يقوم زيد على جعل زيد مبتدأ مؤخراً فيجوز حينئذٍ في عسى الوجهان رفعها المضمر وتجريدها منه. قاله الشارح في شرح التوضيح قال سم. ويشكل على تجويزه جعل زيد مبتدأ مؤخراً أنه يلزم التباس المبتدأ بالفاعل وقد تحرزوا منه كما مر في المبتدأ.

قوله: **(لغة الحجاز)** وعليها قوله تعالى: ﴿لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ﴾ [سورة الحجرات، الآية:١١].
قوله: **(يجب فيه الإضمار)** أما فيما لا يقترن خبره بأن فلعدم جواز إسناد الفعل إلى الفعل، وأما فيما يقترن بأن كحرى فلعدم السماع. قوله: **(وأخواتها)** كالهاء والياء التحتية في عساه وعساني. قوله: **(في موضع نصب)** أي اسماً لها فمذهبه إبقاء طرفي الإسناد بحالها والمنعكس إنما هو العمل ويدل له:

فقلت عساها نار كأس وعلها

برفع نار. قوله: **(حملاً على لعل)** أي في العمل بجامع الترجي أو الإشفاق في كل، قال في التوضيح وشرحه التصريح ما نصه: وهي حينئذٍ أي حين إذ نصبت الاسم ورفعت الخبر حرف كلعلّ لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف وفاقاً للسيرافي ونقله أي نقل السيرافي القول بحرفيته عن سيبويه وخلافاً للجمهور في إطلاق القول بفعليته ولابن السراج وثعلب في إطلاق القول بحرفيته. فالحاصل في عسى ثلاثة أقوال: فعل مطلقاً حرف مطلقاً التفصيل إن عمل عمل لعل فحرف وإلا ففعل ومحل الخلاف في عسى الجامدة. أما عسى المتصرفة فإنها فعل باتفاق ومعناها اشتد اهـ. ببعض حذف.

(فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ) وذهب المبرد والفارسي إلى أن عسى على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر، لكن الذي كان اسماً جعل خبراً والذي كان خبراً جعل اسماً. وذهب الأخفش إلى أن عسى على ما كانت عليه إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع كما ناب عنه في قوله:

يا ابْنَ الزُّبيرِ طالما عَصَيْكا وَطالَما عَنَّيْتَنا إلَيْكا

وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر في التوكيد نحو: رأيتك أنت، ومررت بك أنت، وهذا ما اختاره الناظم قال: ولو كان الضمير المشار إليه في موضع نصب كما يقول سيبويه والمبرد لم يقتصر عليه في مثل:

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

لأنه بمنزلة المفعول، والجزء الثاني بمنزلة الفاعل، والفاعل لا يحذف، وكذا ما أشبهه

قوله: (ألحن) أي أفصح. قوله: (لكن الذي كان اسماً) أي كان حقه أن يجعل اسماً لعسى لكونه المخبر عنه وهو المبتدأ في الأصل وهو الضمير جعل خبراً أي مقدماً، والذي كان خبراً أي كان حقه أن يجعل خبراً لها وهو خبر المبتدإ في الأصل جعل اسماً أي مؤخراً، فمذهب المبرد إقرار العمل والمنعكس إنما هو طرفا الإسناد ويلزم عليه جعل خبر عسى اسماً صريحاً وهو نادر كما تقدم.

قوله: (وذهب الأخفش إلى أن عسى على ما كانت عليه) أي من رفع الاسم ونصب الخبر مع بقاء طرفي الإسناد بحالهما فاللازم على مذهبه إنما هو التجوّز في الضمير بجعل ضمير النصب مكان ضمير الرفع. قوله: (وهذا ما اختاره الناظم) ردّ بأمرين: **الأول**: أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبتت في المنفصل نحو ما أنا كأنت، وأما:

يا ابن الزبير طالما عصيكا

فالكاف بدل من التاء بدلاً تصريفياً لا من باب إنابة ضمير عن ضمير. **الثاني**: ظهور الخبر مرفوعاً في قوله:

فقلت عساها نار كأس وعلها

قاله الدماميني. قوله: (كما يقول سيبويه والمبرد) لأنهما اتفقا على أنه في محل نصب وإن افترقا في أن سيبويه يقول هو اسم والمبرد يقول هو خبر مقدم. قوله: (لم يقتصر عليه إلخ) قد يقال: إن علك في البيت الذي أنشده قد اقتصر فيه على ما هو موضع نصب، فلو كان الاقتصار في عساك على الكاف يمنع كونه في موضع نصب لمنع الاقتصار في علك على الكاف كونه في موضع نصب ولا قائل به للاتفاق على أنه في موضع نصب اسم علّ ويدفع بأن عسى فعل، وجنس الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ولعلّ حرف وجنس الحرف لا يرفع الفاعل ولا ينصب المفعول، فالذي يشبه الفاعل والذي يشبه المفعول هو مرفوع عسى ومنصوبها لا مرفوع لعلّ ومنصوبها. قوله: (والجزء الثاني) أي من معمولي عسى وهو الخبر.

انتهى. وفيه نظر. (وَالفَتْحَ والكَسْرَ أَجِزْ فِي ٱلسِّينِ مِنْ) عسى إذا اتصل بها تهاء الضمير أو نوناه كما في (نحوِ عَسَيْتُ) وعسينا وعسين (وَٱنتِقَا ٱلْفَتْحِ زُكِنْ) انتقا بالقاف مصدر انتقى الشيء أي اختاره وزكن علم أي اختيار الفتح علم لأنه الأصل وعليه أكثر القراء في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾ [سورة محمد، الآية: ٢٢] وقرأ نافع بالكسر.

خاتمة: قال في شرح الكافية: قد اشتهر القول بأن كاد إثباتها نفي ونفيها إثبات حتى جعل هذا المعنى لغزاً:

أَنَحْوِيَّ هَذَا العَصْرِ مَا هِي لَفظَةٌ ... جرَتْ فِي لِسَانَيْ جُرْهُم وَثَمُودُ

إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُورةِ الجحْدِ أَثْبتَتْ ... وَإِنْ أَثْبتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

ومراد هذا القائل كاد. ومن زعم هذا فليس بمصيب بل حكم كاد حكم سائر الأفعال، وأن معناها منفي إذا صحبها حرف نفي وثابت إذا لم يصحبها. فإذا قال قائل: كاد زيد يبكي فمعناه قارب زيد البكاء، فمقاربة البكاء ثابتة ونفس البكاء منتف، وإذا قال: لم يكد يبكي فمعناه

قوله: (وفيه نظر) لأنه لا يلزم من كون شيء بمنزلة شيء أن يعطي سائر أحكامه على أنه ورد حذف المرفوع في قولهم: إن مالاً وإن ولداً، بل عهد حذف الفاعل في مواضع يمكن قياس ما هنا عليها. قوله: (والكسر) لأن كسر سين عسى بوزن رضي لغة فاحفظه. قوله: (أو نوناه) فيه تغليب نون الإناث على نا. قوله: (لأنه الأصل) أي الغالب. قوله: (فهل عسيتم) استدل به بعضهم على أن عسى خبر لأن الاستفهام لا يدخل على الإنشاء، والجواب أنه محمول على المعنى كما قال الزمخشري، والمعنى: هل قاربتم أن تفسدوا في الأرض بمعنى أتوقع إفسادكم؟ فأدخل هل مستفهماً عما هو متوقع عنده والاستفهام للتقرير وإثبات أن المتوقع كائن وأنه صائب في توقعه كذا في يس.
وحاصله: أن المراد من عسى مجرد المقاربة فهي في معنى الخبر. قوله: (بأن كاد إثباتها نفي إلخ) أعلم أن ظاهر هذا المشهور أن كاد إثباتها نفي لها نفسها ونفيها إثبات لها نفسها. والرد الآتي مبنيّ على حمله على هذا الظاهر وحمله كثير على أن كاد إثباتها نفي للخبر ونفيها إثبات للخبر، ورده على هذا الحمل بأن الخبر بمقتضى كاد منفيّ على كل حال فالشق الأول مسلم والثاني غير مسلم. قوله: (أنحوي هذا العصر إلخ) قائله المعري، وجرهم وثمود قبيلتان من العرب وأراد باللسان اللغة وقد أجابه الشهاب الحجازي بقوله:

لقد كاد هذا اللغز يصدىء فكرتي ... وما كدت منه أشتفي بورود

فهذا جواب يرتضيه أولو النهي ... وممتنع عن فهم كلّ بليد

قوله: (ونفس البكاء إلخ) أي لأن القرب من الفعل يستلزم انتفاءه إذ لو حصل لكان الموصوف متلبساً به لا قريباً منه كذا قيل، وقد يمنع الاستلزام وعبارة المغني لأن الإخبار بقرب الشيء يقتضي عرفاً عدم حصوله وإلا كان الإخبار حينئذٍ بحصوله لا بمقاربته، إذ لا يحسن عرفاً أن يقال لمن صلى قارب الصلاة وإن كان ما صلى حتى قارب الصلاة اهـ. ويمكن حمل الأول على

لم يقارب البكاء، فمقاربة البكاء منتفية، ونفس البكاء منتف انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة، ولهذا كان قول ذي الرمة:

إذَا غَيَّرَ النأيُ المحِبيِّنَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ ٱلهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

صحيحاً بليغاً لأن معناه إذا تغير حب كل محب لم يقارب حبي التغير، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه، فهذا أبلغ من أن يقول لم يبرح لأنه قد يكون غير رباح وهو قريب من البراح بخلاف المخبر عنه بنفي مقاربة البراح. وكذا قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [سورة النور، الآية: ٤٠] هو أبلغ في نفي الرؤية من أن يقال لم يرها لأن من لم ير قد يقارب الرؤية بخلاف من لم يقارب. وأما قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٧١] فكلام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر. والتقدير: فذبحوها بعد أن كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له. وهذا واضح والله أعلم:

إنَّ وَأَخَوَاتهَا

(لإن) و(أنَّ) و(لَيتَ)و (لٰكِنَّ) و(لَعَلْ) و(كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ) الناقصة (مِنْ عَمَلْ) فتنصب المبتدأ اسماً لها وترفع الخبر خبراً لها.

هذا. قوله: (قول ذي الرمة) بضم الراء وتشديد الميم قطعة الحبل البالية واسمه غيلان قيل لقب ذا الرمة لأنه أتى مية صاحبته وعلى كتفه قطعة حبل بالية فاستسقاها فقالت له: اشرب يا ذا الرُّمة فلقب به وقيل غير ذلك. قوله: (النأي) أي البعد. والرسيس يطلق على أول الشيء وعلى الشيء الثابت كما في القاموس. ومن بيانية لرسيس الهوى أو للهوى ويشير إلى الأول قول الشارح: لم يقارب حبي، ولو جرى على الثاني لقال: لم يقارب رسيس حبي ويبرح يذهب. قوله: (وأما قوله تعالى إلخ) جواب عما يقال: لو كان خبر كاد المنفية منفياً بالأولى لكان قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ [سورة البقرة، الآية: ٧١] الآية متناقضاً، ويوضح جوابه قول الرضي: قد يكون مع كاد المنفية قرينة تدل على ثبوت مضمون الخبر بعد انتفائه وانتفاء قربه فتكون تلك القرينة هي الدالة على ثبوت مضمونة في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء قربه لا لفظ كاد، ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وذلك كما في: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٧١]. قوله: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٧١]) ضمير يفعلون عائد لضمير كادوا كما هو القاعدة من رجوع ضمير من الخبر إلى الاسم. قال يس: ولا مانع من كون مرجع الضمير ضميراً. قوله: (فكلام إلخ) إنما جعله كلاماً واحداً لأن قوله: (وما كادوا يفعلون) حال من فاعل ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ فيكون المجموع جملة واحدة. قوله: (كل واحد منهما إلخ) أي ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر.

إن وأخواتها

قوله: (فتنصب المبتدأ) أل في المبتدأ والخبر للجنس فإن من المبتدأ ما لا تنصبه كلازم

كَـأنَّ زَيْـداً عَـالِـمٌ بِـأنِّـي كُـفْءٌ وَلَـكِـنَّ ٱبـنَـهُ ذُو ضِغْـنِ

أي حقد. وقس الباقي هذه اللغة المشهورة. وحكى قوم منهم ابن سيده أن قوماً من العرب تنصب بها الجزأين معاً من ذلك قوله:

إذَا اسوَدَّ جُنحُ الليلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطاكَ خِفَافاً إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وقوله:

يَـا لَـيـتَ أَيَّـامَ الـصِّـبَـا رَوَاجِـعَـا

التصدير إلا ضمير الشأن وكواجب الابتداء نحو: طوبي للمؤمن، ومن الخبر ما لا ترفعه كالطلبي والإنشائي. قال الدماميني: ومن هنا يعلم أن جملتي نعم وبئس خبريتان لا إنشائيتان لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [سورة النساء، الآية: ٥٨] ولقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٩] وسيأتي في ذلك كلام في باب نعم وبئس إن شاء اللّه تعالى اهـ. أشار بقوله: وسيأتي إلخ إلى ما ذكره هناك وسنذكره إن شاء اللّه تعالى من قول جماعة كابن الحاجب إن نعم وبئس لإنشاء المدح والذم واعتراض الدماميني عليه بما هو متجه ولمن يجعلهما للإنشاء تأويل الآيتين بإضمار القول كما قيل به في قول الشاعر:

إن الـذيـن قـتـلـتـم أمـس سـيـدهـم لا تـحـسـبوا ليلهم عن ليلكم ناما

أو جعلهما واردين على الاستعمال الثاني في نعم وبئس وشبههما وهو استعمالهما أخباراً كما سيأتي في باب نعم وبئس. قال في المغني: ينبغي أن يستثني من منع الإخبار هنا بالطلب خبر أن المفتوحة المخففة فإنه يجوز أن يكون جملة دعائية كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلْخَـٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ [سورة النور، الآية: ٩] على القراءة بتخفيف النون بعدها جملة فعلية. وقولهم: أما أن جزاك اللّه خيراً على فتح الهمزة اهـ. وحذف أحدهما لقرينة جائز على قلة إلا الاسم الذي هو ضمير الشأن فإن حذفه كثير، وعليه خرج المصنف حديث: «**إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ القِيَامَةِ المُصَوِّرُونَ**» والتزم حذف الخبر في ليت شعري مردفاً باستفهام نحو: ليت شعري هل قام زيد أي ليت شعري جواب أو بجواب هذا الاستفهام حاصل. وقيل: جملة الاستفهام هي الخبر على تقدير مضاف أي ليت مشعوري جواب هذا الاستفهام. وتختص ليت أيضاً بجواز اتصال أن ومعموليها بها سادة مسد معموليها نحو: ليت أنك قائم، وقيل الخبر محذوف تقديره حاصل مثلاً وقاس الأخفش لعل على ليت فجوز لعل أن زيداً قائم.

قوله: (وحكى قوم إلخ) ظاهره أن ذلك لغة وبه صرح بعضهم ومنع الجمهور ذلك وأولوا ما ثبت منه بأن الجزء الثاني حال والخبر محذوف والتقدير في أن حراسنا أسداً تلقاهم أسداً، وفي يا ليت إلخ أقبلت رواجعاً، وفي كأن أذنيه إلخ يحكيان قادمة بل التأويل في الثالث متعين لئلا يلزم الإخبار بالمفرد عن المثنى. قوله: (جنح الليل) بالضم والكسر طائفة منه، والخطاء بالكسر والمد

وقوله:

كَـأَنَّ أُذْنَـيـهِ إذَا تَـشَـوَّفَـا ... قَـادِمَـةً أَو قَـلَـمـاً مُـحَـرَّفَـا

تنبيهات: **الأول**: لم يذكر الناظم في تسهيله أن المفتوحة نظراً إلى كونها فرع المكسورة، وهو صنيع سيبويه حيث قال: هذا باب الحروف الخمسة. **الثاني**: أشار بقوله عكس ما لكان إلى لهذه الأحرف من الشبه بكان في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، فعملت عملها معكوساً ليكونا معهن كمفعول قدم وفاعل أخر تنبيهاً على الفرعية، ولأن معانيها في الأخبار فكانت كالعمد والأسماء كالفضلات فأعطيا إعرابيهما. **الثالث**: معنى إن وأن التوكيد، ولكن الاستدراك

لكن قصره الشاعر للوزن جمع خطوة بالفتح كركوة وركاء كما في الصحاح. وهي نقل القدم. وجعلها بالضم جمع خطوة بالضم ما بين القدمين كما زعمه الشمني فتبعه شيخنا والبعض غير مناسب في البيت.

قوله: (كأن أذنيه) أي الحمار والتشوف التطلع، والعامل في إذا معنى التشبيه في كأن، والقادمة واحدة قوادم الطير وهي مقادم ريشه وهي عشر في كل جناح اهـ. شمني. قوله: (نظراً إلى كونها إلخ) وإنما ذكر كأن مع أن أصلها إن المكسورة أدخلت عليها الكاف التشبيهية ففتحت الهمزة لانتساخ هذا الأصل بإدخال الكاف وجعل المجموع كلمة واحدة بدليل عدم احتياج الكاف إلى متعلق عدم كون مدخولها في موضع جر عند الجمهور بخلاف أن المفتوحة فليس أصلها منسوخة بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كما يعطف بعد المكسورة قاله في الهمع. قوله: (في لزوم المبتدأ والخبر) بيان لوجه الشبه، واحترز باللزوم عن ألا وأما الاستفتاحيتين لدخولهما على الجملتين، وقوله: والاستغناء بهما إلخ احتراز عن لولا الامتناعية لاحتياجهما معها إلى جواب وإذا الفجائية لاحتياجها معهما إلى سبق كلام. قوله: (معكوساً) ليس من جملة المفرع إذ المشابهة لا تنتج العكس ولذلك احتاج إلى تعليله بقوله: ليكونا إلخ فينبغي جعله معمولاً لمحذوف أي وعملت عملاً معكوساً ليكونا إلخ. قوله: (تنبيهاً على الفرعية) أي بإعطائها الفرع الذي هو تقدم شبه المفعول وتأخر شبه الفاعل ولم يحتج لذلك في ما وأخواتها المحمولة على ليس لعدم احتياج فرعيتها إلى تنبيه لعدم اتفاق العرب على إعمالها واشتراط شروط في عملها يبطل بفقدان واحد منها. قوله: (ولأن معانيها في الأخبار) قال سم: وقد يقال وكان وأخواتها كذلك اهـ. قال الأسقاطي: هو كذلك لكن هذا الوجه عارضه في كأن وأخواتها أصالتها فأعطيت الأصل وهو تقديم المرفوع على المنصوب بخلافه في أن وأخواتها اهـ. بقي أن الدماميني اعترض على العلتين بجريانهما في ما الحجازية وأخواتها مع أن منصوبها لم يقدم على مرفوعها وقد أسلفنا قريباً دفعه عن العلة الأولى فتأمل. قوله: (فأعطيا) أي الأخبار والأسماء. وقوله: إعرابيهما أي العمد والفضلات. وفي الكلام توزيع.

قوله: (التوكيد) أي تقوية النسبة وتقريرها في ذهن السامع إيجابية أو سلبية على الصحيح،

والتوكيد، وليست مركبة على الأصح. وقال الفراء: أصلها لكن أن فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين. كقوله:

وَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلاَ أَسْتَطِيعُهُ وَلاكِ اسْقِنِي إنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ

وقال الكوفيون: مركبة من لا وإن والكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفاً. ومعنى ليت التمني في الممكن والمستحيل لا في الواجب، فلا يقال: ليت غداً يجيء. وأما قوله تعالى: ﴿فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٩٤] مع أنه واجب فالمراد تمنيه قبل وقته وهو الأكثر. ولعل الترجي في المحبوب نحو: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [سورة الطلاق، الآية: ١] والإشفاق في المكروه نحو: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ﴾ [سورة هود، الآية: ١٢] وقد

وتوكيد النسبة تارة يكون لدفع الشك فيها وتارة يكون لدفع إنكارها وتارة يكون لا ولا، فالأول مستحسن والثاني واجب والثالث لا ولا، قاله في التصريح فالثالث غربي إلا أنه غير بليغ ولذا لم يذكره أهل المعاني قاله الروداني، قال سم: ولا ينافي كون المفتوحة للتوكيد أنها بمعنى المصدر وهو لا يفيد التوكيد لأن كون الشيء بمعنى الشيء لا يلزم أن يساويه في كل ما يفيده فاندفع ما لأبي حيان. قوله: (الاستدراك) هو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم منه ثبوته أو إثبات ما يتوهم منه نفيه هذا هو التعريف السالم من التكلف المحتاج إليه في تصحيح تعريفه بقولهم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه وهو جعل نفيه بالجر عطفاً على ضمير ثبوته. هذا. وذكر شيخنا السيد عن الدماميني ويس أن رفع التوهم ليس لازماً للكن بل هو أغلبي فقط لأنها قد لا تكون لرفع التوهم نحو: زيد قائم لكنه ضاحك، فالتعريفان المذكوران مبنيان على الغالب، وفسر بعضهم الاستدراك كما في الروداني بمخالفة حكم ما بعد لكن لحكم ما قبلها مع التوهم أولا وهذا أعم. قوله: (والتوكيد) أي على قلة نحو: لو جاء زيد لأكرمته لكنه لم يجيء إذ عدم المجيء معلوم من لو. قوله: (لكن أن) بفتح الهمزة كما في الهمع وسم. قوله: (ونون لكن للساكنين إلخ) أنشد البيت ليدفع بما دل عليه من عهد حذف نون لكن للساكنين ما يقال هلا كان المحذوف النون الأولى من أن لأن الضرر حصل بها ويدفع أيضاً بلزوم الإجحاف حينئذٍ فافهم.

قوله: (ولست بآتية إلخ) هذا حكاية لكلام ذئب دعاه المخاطب ليرافقه ويؤاخيه. فقوله: ولست بآتية أي ما دعوتني إليه والفضل الزيادة. قوله: (من لا وإن) أي المكسورة الهمزة كما هو صريح كلام يس وشيخنا السيد. قوله: (والكاف الزائدة) أي المفتوحة أصالة لكن كسرت اتباعاً للهمزة كما قاله يس، وقال شيخنا السيد: كسرتها كسرة نقل من الهمزة. قوله: (لا التشبيهية) لأن المعنى على الاستدراك لا التشبيه. قوله: (وحذفت الهمزة) أي بعد نقل حركتها إلى الكاف على ما قاله شيخنا السيد وقد مر. قوله: (وليت) ويقال لت بإبدال الياء تاء وإدغامها في التاء. همع. قوله: (في الممكن) أي غير المتوقع أي المنتظر وقوعه بخلاف الممكن في الترجي فمنتظر وقوعه. قوله: (وهو الأكثر) أي التمني في المستحيل. قوله: (والإشفاق) هو توقع المخوف. قوله: (فلعلك تارك

اقتصر على هذين في شرح الكافية وزاد في التسهيل أنها تكون للتعليل والاستفهام فالتعليل نحو: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ﴾ [سورة طه، الآية: ٤٤] والاستفهام نحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ﴾ [سورة عبس، الآية: ٣] وتابع في الأول والأخفش وفي الثاني الكوفيين وتختص لعل بالممكن وليست مركبة على الأصح، وفيها عشر لغات مشهورة، ....

إلخ) أورد أن ترك بعض ما يوحي إليه غير ممكن لعصمته. وأجيب بأن المراد بالممكن في قوله وتختص لعل بالممكن الممكن عقلاً وإن استحال عادة أو شرعاً كذا في حاشية البعض. وفيه نظر لأن ترك النبي بعض ما يوحي إليه مستحيل عقلاً لأن دليل استحالته عقلي كما قرر في فن الكلام. قوله: (لعله يزكي) أي يزكي أي ما يدريك جواب هذا السؤال.

قوله: (وتختص لعل إلخ) لا يرد قول فرعون: ﴿لَعَلِّي أَطَّلِعُ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [سورة القصص، الآية: ٣٨] لأنه في زعمه الباطل ممكن. هذا: وقد اختلف في لعل الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله في حقه تعالى فقيل إنها باعتبار حال المخاطبين، فالرجاء والإشفاق متعلق بهم كما أن الشك في أو كذلك. وفي شرح المناوي على الجامع الصغير أن لعل في كلام الله تعالى وكلام رسوله للوقوع اهـ. وفيه نظر ظاهر وكلعل عسى، ويؤخذ من التصريح كما قال الروداني أن معنى عسى ولعل في القرآن أمر بالترجي أو الإشفاق. وفي حاشية الكشاف للتفتازاني لعل موضوعة لتوقع محبوب وهو الترجي أو مكروه وهو الإشفاق والتوقع بوجهيه قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما تشهد به موارد الاستعمال، وقد وردت في القرآن للإطماع مع تحقق حصول المطمع فيه لكن عدل عن طريق التحقيق إلى طريق الإطماع دلالة على أنه لا خلف في إطماع الكريم وأنه كجزمه بالحصول. ولما كان ما بعد لعل الإطماعية محقق الحصول وصالحاً لكونه غرضاً مما قبلها زعم ابن الأنباري وجماعة أن لعل قد تكون بمعنى كي، ورده المصنف يعني الزمخشري بأن عدم صلوحها لمجرد معنى العلية يأباه، ألا تراك تقول: دخلت على المريض كي أعوده ولا يصح لعل وقد لا تصلح لعل لشيء من هذه المعاني كما في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢١] أما كونها ليست للإشفاق فظاهر أو لترجي الله فلاستحالته أو لترجي المخلوقين فلأنهم لم يكونوا حال الخلق عالمين بالتقوى حتى يرجوها، أو للإطماع فلأنه إنما يكون فيما يتوقعه المخاطب ويرغب فيه من جهة المتكلم والتقوى ليست كذلك بل هي مستعارة لحالة شبيهة بالترجي لتردد حال العباد بين التقوى وعدمها كتردد المترجي بين حصول المرجوّ وعدمه أو مجاز في الطلب. نعم إن قلنا بأن لعل قد تأتي للتعليل صح حملها في الآية عليها عند من لا يمنع تعليل فعله تعالى بالغرض العائد إلى العباد فإن منعه بعيد جداً لمخالفته كثيراً من النصوص اهـ. باختصار.

قوله: (وفيها عشر لغات) قال في التسهيل: وقد يقال في لعل عل ولعن وعن ولأن وأن ورعنّ ورغنّ ولغنّ أي بغين معجمة في هذين ولعلت. قال شيخنا: وزاد بعضهم لغتين وغلّ وغن

وكأن التشبيه وهي مركبة على الصحيح وقيل بإجماع. من كاف التشبيه وأن، فأصل كأن زيداً أسد أن زيداً كأسد، فقدم حرف التشبيه اهتماماً به ففتحت همزة أن لدخول الجار (وَرَاعِ ذَا ٱلتَّرْتِيبَ) وهو تقديم اسمها وتأخير خبرها وجوباً (إِلاَّ في) الموضع (الَّذِي) يكون الخبر فيه ظرفاً

بالمعجمة فيهما، وفي الهمع زيادة لونّ ولعا ورعلّ بمهملة. ونقل البعض زيادة عل وأل بفتح اللام في هذين، فإن أراد فتح اللام مشددة لزمه التكرار بضم عل المشددة اللام في كلامه وإن أراد فتحها مخففة، ورد عليه قول الشارح في آخر الباب خاتمة لا يجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها اهـ. فإن هذا الكلام وإن قاله الشارح في مقام تخفيف حروف الباب بالسكون يفيد ظاهره ثبوت التشديد في جميع لغات لعل. وبالجملة فزيادة هذين محتاجة إلى تحرير ونقل صريح ولم أقف عليه ومجموع اللغات بهما سبع عشرة. قوله: (وكأن التشبيه) أي المؤكد. وقيد البطليوسي كونها للتشبيه بما إذا كان خبرها اسماً أرفع من اسمها أو أحط وليس صفة من صفاته نحو: كأن زيداً ملك وكأن زيداً حمار فإن كان خبرها فعلاً أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو صفة من صفات اسمها كانت للظن نحو: كأن زيداً قام أو قائم أو عندك أو في الدار لأن زيداً نفس القائم ونفس المستقر والشيء لا يشبه بنفسه.

فائدة: قال الرضي: أولى ما قيل في كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل أن التقدير كأنك تبصر بالدنيا أي تشاهدها كما في قوله تعالى: ﴿فَبَصُرَتْ بِهِۦ عَن جُنُبٍ﴾ [سورة القصص، الآية: ١١] والجملة بعد المجرور بالباء حال بدليل رواية ولم تكن ولم تزل. وقولهم: كأني بالليل وقد أقبل وكأني يزيد وهو ملك، وأما قولهم: كأنك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرج آت فالأولى فيه أن ما بعد المجرور هو الخبر والمجرور متعلق به.

قوله: (لدخول الجار) أو تخفيفاً لثقل الكلمة بالتركيب. قوله: (وراع ذا الترتيب) أي المعلوم من الأمثلة السابقة لضعف العمل بالحرفية. قوله: (إلا في الذي إلخ) إن قلت: حيث توسع في الظرف والمجرور فهلا جاز تقديم خبرها عليها نفسها إذا كان ظرفاً أو مجروراً؟ قلت: لم يجز لأن لها الصدر كما في الحاجبية قالوا ليعلم من أول الأمر اشتمال الكلام على التأكيد أو التشبيه أو الاستدراك أو التمني أو الترجي سوى أن المفتوحة فليس لها الصدر. فإن قلت: فحينئذ لم لم يجر تقدم خبرها عليها. **قلت:** يوجه بالحمل على المكسورة فإنها فرعها. فإن قلت: فلم امتنع تقدم خبر ما الحجازية على اسمها وإن كان ظرفاً أو مجروراً كما تقدم؟ **قلت:** يوجه بأن هذه أقوى لأنها تشبه الأفعال لفظاً من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعداً ومبنية على الفتح ومعنى لأنها بمعنى أكدت وشبهت وتمنيت إلخ، ولأنها مشبهة بفعل متصرف وهو كان وما مشبهة بفعل جامد وهو ليس والفعل المتصرف أقوى سم باختصار ووجه استثناء أن المفتوحة من لزوم الصدر أنها تستدعى سبق بعض كلامها فلا ترد لكن لأنها تستدعي سبق كلام تام فلا ينافي صدارتها في كلامها فاعرفه.

أو مجروراً (كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ ٱلْبَذِي) للتوسع في الظروف والمجرورات. قال في العمدة: ويجب أن يقدر العامل في الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف.

تنبيهان: الأول: حكم معمول خبرها حكم خبرها فلا يجوز تقديمه إلا إذا كان ظرفاً أو جارًا ومجروراً، نحو: إن عندك زيداً مقيم وأن فيك عمراً راغب، ومنه قوله:

فَلا تـلْحَـنـي فـيـهـا فـإنّ بِـحـبـهـا أخاكَ مُصَابُ القلْبِ جَمٌّ بلابلُهْ[1]

وقد صرح به في غير هذا الكتاب ومنعه بعضهم. **الثاني:** محل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً في غير نحو: إن عند زيد أخاه وليت في الدار صاحبها لما سلف. (وَهمزَ إنَّ ٱفْتَحْ) وجوباً ....

قوله: (غير البذي) أي فاحش اللسان. قوله: (بعد الاسم) هذا يؤدي إلى أن المتقدم على الاسم معمول الخبر لا الخبر بناء على أن الخبر هو العامل مع أنه كلامه في تقديم الخبر إلا أن يقال: جعل المثالين من تقديم الخبر باعتبار الظاهر وقطع النظر عن المتعلق بالمحذوف. قوله: (وهو غير ظرف) كما في قولهم: إن مالاً وإن ولداً. قوله: (فلا يجوز تقديمه) أي على الاسم ويجوز تقديمه مطلقاً على الخبر كما يأتي في قوله: وتصحب الواسط معمول الخبر ويفرق بأن في تقديمه على الاسم فصلاً لها من معموليهما معاً. قوله: (فلا تلحني) أي تلمني، جم كثير بلا بله وساوسه وهمومه. قوله: (ومنعه بعضهم) الوجه خلافه لأنه يجوز تقديمه في ما وهذه أقوى بدليل جواز تقديم الخبر إذ كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً هنا وامتناعه هناك أفاده سم. وما علل به المنع من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل والعامل هنا لا يتقدم نظر فيه شيخنا بأنه أغلبي كما مر لا كلي.

قوله: (محل جواز تقديم الخبر إلخ) إذا حمل الجواز على مقابل الامتناع صدق بالوجوب فلا يحتاج إلى التقييد. قوله: (في غير نحو إلخ) أي من كل تركيب لابس فيه الاسم ضميراً يعود على شيء في الخبر فيجب التقديم فراراً من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. وقد يمتنع نحو: إن زيداً لفي الدار لامتناع تقديم الخبر المصحوب باللام. وأما التمثيل لممتنع التقديم بنحو إن صاحب الدار فيها فنوقش بأن امتناع التقديم فيه مذهب الكوفيين، وأما البصريون فأجازوه لأن الاسم وإن تأخر لفظاً متقدم رتبة فكذا ما أضيف هو إليه. قوله: (وجوباً) أبقى الشارح الأمر هنا على ظاهره لأن

---

(١) هو من أبيات الكتاب. وهو من الطويل. يقال: لحيت الرجل ألحاه لحياً إذا لمته وعذلته، من باب فتح يفتح، فيها أي في المحبوبة، والفاء في فإن للتعليل، والشاهد في بحبها فإنه يتعلق بقوله مصاب القلب فهو معمول الخبر قدم على الاسم، ولا يجوز ذلك إلا عند البعض وقد تعلقوا به، وقوله أخاك اسم إن. ومصاب القلب كلام إضافي في خبره. وبلابله أي وساوسه، وهو مبتدأ. وجم خبره وجم خبر مقدماً أي عظيم. وهذه الجملة إما خبر آخر أو بدل من مصاب القلب.

(لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا) مع معموليها لزوماً بأن وقعت في محل فاعل نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [سورة العنكبوت، الآية: ٥١] أو مفعول غير محكي بالقول نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٨١] أو نائب عن الفاعل نحو: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ﴾ [سورة الجن، الآية: ١] أو مبتدأ نحو: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ [سورة فصلت، الآية: ٣٩] أو خبر عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو: اعتقادي أنك فاضل، بخلاف قولي أنك فاضل، واعتقاد زيد أنه حق، ....

التأويل في الثاني أعني قوله: وفي سوى ذاك اكسر بجعله شاملاً للكسر الواجب والجائز على طريق استعمال صيغة الأمر في حقيقتها ومجازها أولى من التأويل هنا وإبقاء الثاني على ظاهره. قوله: (لسد مصدر) هو مصدر خبرها إن كان مشتقاً والكون إن كان جامداً. قوله: (لزوماً) متعلق بسد. قوله: (في محل فاعل) أي ولو لفعل مقدر نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [سورة الحجرات، الآية: ٥] أي ثبت أنهم صبروا على قول الكوفيين أن المرفوع بعد لو فاعل ثبت مقدراً واختاره المحققون، وقال أكثر البصريين: هي مبتدأ محذوف الخبر وجوباً ونحو اجلس ما إن زيداً جالس أي ما ثبت بناء على أن ما المصدرية لا توصل بالجملة الاسمية وهو الأصح. فقول البعض: إن ما المصدرية لا تدخل إلا على الفعل إجماعاً فأن ومعمولاها بعدها فاعل لمقدر إجماعاً غير صحيح. قوله: (مفعول) أي به أوله نحو: جئت أني أجلك أو معه نحو: يعجبني جلوسك وأنك تحدثنا وتقع مستثنى نحو: يعجبني أمورك إلا أنك تشتم الناس، لا مفعولاً فيه ولا مفعولاً مطلقاً ولا حالاً ولا تمييزاً كذا في الدماميني وغيره. قوله: (غير محكي) أي بالقول وكان عليه أن يزيد وغير خبر في الأصل ليخرج نحو: ظننت زيداً أنه قائم إلا أن يقال تركه لاستفادته من التنبية الآتي قريباً. قوله: (أو مبتدأ) أي في الحال كما في الآية أو في الأصل نحو: كان عندي أنك فاضل. قوله: (نحو من آياته إلخ) هذا مذهب الخليل، ونقل المطرزي عن سيبويه أن اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل له وإن لم يعتمد الظرف على شيء قال ومنه: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ﴾ [سورة فصلت، الآية: ٣٩] أفاده في التصريح.

قوله: (أو خبر عن اسم معنى إلخ) حاصله: أن المخبر عنه إذا كان اسم معنى فإما أن يكون قولاً أو غيره، وعلى كل إما أن يكون خبر إن صادقاً على اسم المعنى أي يصح حمله عليه أولاً. وتكلم الشارح على ثلاثة وسكت عما إذا كان قولاً وخبر إن صادقاً عليه نحو قولي إنه حق لعلم وجوب كسرها بالأولى لأنها إذا كانت تكسر مع واحد من كون اسم المعنى قولاً وصدق خبر إن عليه فمعهما أولى. نعم في صورة كون اسم المعنى قولاً إذا كان خبر إن قولاً واتحد قائل القولين جاز الفتح والكسر نحو قولي إني أحمد الله كما سيأتي، فإن اختلف القائل وجب الكسر نحو قولي إن زيداً يحمد الله. قوله: (عليه خبرها) أي على المعنى خبر إن. قوله: (اعتقادي أنك فاضل) أي معتقدي فضلك ولم يجز الكسر على أن تكون مع معموليها جملة مخبراً بها عن المبتدأ لعدم الرابط. قوله: (واعتقاد زيد أنه حق) لم يصح الفتح على معنى اعتقاد زيد كون اعتقاده حقاً لاختلاف الضمير

أو مجرور بالحرف نحو: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [سورة الحج، الآية: ٦٢] أو الإضافة نحو: ﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [سورة الذاريات، الآية: ٢٣] أو معطوف على شيء من ذلك نحو: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٤٧] أو مبدل منه نحو: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [سورة الأنفال، الآية: ٧].

تنبيه: إنما قال لسد مصدر ولم يقل لسد مفرد لأنه قد يسد المفرد مسدها. ويجب الكسر نحو: ظننت زيداً إنه قائم (وَفي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ) على الأصل (فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا) أما حقيقة نحو: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾ [سورة الفتح، الآية: ١] أو حكماً كالتي واقعة بعد ألا الاستفتاحية نحو: ﴿أَلَآ

ومرجعه لأن الاعتقاد الواقع عليه الضمير في قولنا اعتقاد زيد أنه حق غير الاعتقاد المجعول مبتدأ الراجع أبيه الضمير بحسب الظاهر لأن هذا هو المتعلق بكون ذلك حقاً فاستفده. قوله: (ذلك بأن الله هو الحق) أي متلبس بحقية الله. قوله: (أو الإضافة) أي إن كان المضاف إليها مما لا يضاف إلا إلى المفرد بدليل ما سيأتي، فاندفع اعتراض سم وغيره بأن الفتح لا يجب عند كل إضافة لوجوب الكسر إذا كان المضاف إلى أن مما لا يضاف إلا إلى الجملة كحيث، وجواز الفتح والكسر إذا كان مما يضاف إلى المفرد والجملة.

قوله: (مثل ما أنكم) ما زائدة. قوله: (وأني فضلتكم) عطف خاص على عام. قوله: (أنها لكم) أي استقرارها لكم وهو بدل اشتمال من إحدى الطائفتين. قوله: (نحو ظننت زيداً إنه قائم) فإن فيه واجبة الكسر لعدم سد المصدر مسدها إذ لا يصح ظننت زيداً قيامه. قوله: (اكسر) أي أدم الكسر. قوله: (في الابتداء) أي ابتداء جملتها إما حقيقة بأن لا يسبقها شيء له تعلق بتلك الجملة أو حكماً بأن يسبقها ذلك، ومن القسم الأول الواقعة بعد كلا بناء على قول الجمهور إنها حرف ردع وزجر لا غير حتى أجازوا أبداً الوقف عليها والابتداء بما بعدها، وحتى قال جماعة منهم متى سمعت كلاً في سورة فاحكم بأنها مكية لأن أكثر ما نزل التهديد والوعيد بمكة لأن أكثر العتوّ كان بها. وقال أبو حاتم: تكون بمعنى ألا الاستفتاحية ووافقه على ذلك الزجاج وغيره وعليه تكون من القسم الثاني. وقال النضر بن شميل: تكون حرف تصديق كأن. وقال الكسائي: تكون بمعنى حقاً وضعف بأنه لم يسمع فتح إن بعدها وهو واجب بعد حقاً وما بمعناه، قال مكي: وهي حينئذٍ اسم كمرادفها ولتنوينها في قراءة بعضهم: ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ [سورة مريم، الآية: ٨٢] وقال غيره: اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل مخالف للأصل ومحوج لتكلف علة لبنائها وخرج التنوين في الآية على أنه بدل من حرف الإطلاق المزيد في رؤوس الآي ثم وصل بنية الوقف أفاده في الهمع. قوله: (بعد ألا الاستفتاحية) أي التي يستفتح بها الكلام لتنبيه المخاطب على ذلك الكلام لتأكد مضمونه عند المتكلم اهـ. دماميني. وفي المغني: ألا تكون للتنبيه فتدل على تحقق ما بعدها ويقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها اهـ. ويقال فيها هلا بإبدال الهمزة هاء اهـ. همع. وهل هي بسيطة أو مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية قولان.

﴿إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾ [سورة يونس، الآية: ٦٢] والواقعة بعد حيث نحو: اجلس حيث أن زيداً جالس، والواقعة خبراً عن اسم الذات نحو: زيد أنه قائم، والواقعة بعد إذ نحو: جئتك إذ أن زيداً غائب (وَفِي بَدْءِ صِلَةْ) نحو: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾ [سورة القصص، الآية: ٧٦] بخلاف حشو الصلة نحو: جاء الذي عندي أنه فاضل، ولا أفعله ما أن في السماء نجماً، إذ التقدير ما ثبت أن في السماء نجماً. (وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ) يعني وقعت جواباً له سواء مع اللام أو دونها نحو: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [سورة العصر، الآيات: ١ ـ ٢] ـ ﴿حمٓ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ

قوله: (والواقعة بعد حيث) أي عقب حيث فخرج نحو: جلست حيث اعتقاد زيد أنه مكان حسن فإن هذه واجبة الفتح كما علم مما مر. هذا والصحيح جواز الفتح عقب حيث. أما على القول بجواز إضافتها إلى المفرد فظاهر. وأما على المشهور من وجوب إضافتها إلى الجملة فلأنه يقدر تمام الجملة من خبر أو فعل، وقيل: يكتفي بإضافتها إلى صورة الجملة وإذ مثل حيث في جواز الفتح فميا يظهر. قوله: **(والواقعة خبراً عن اسم الذات)** لم يصح الفتح لتأول المفتوحة بمصدر ولا يخبر به عن اسم الذات إلا بتأويل وهو ممتنع مع أن على ما ذكره المصرح وإن كان للبحث فيه مجال. وما نقل عن السيد من جواز الإخبار بالمصدر المؤول عن اسم الذات من غير تأويل الظاهر أنه مفروض في بعض التراكيب نحو: عسى زيد أن يقوم وعمرو إما أنه قائم أو قاعد، فقول البعض: الظاهر على كلام السيد جواز الفتح غير ظاهر فتأمل. قوله: **(وفي بدء صلة)** أي لموصول إسمي أو حرفي وقد مثل الشارح لهما ومثل الصلة الصفة نحو: مررت برجل إنه فاضل. قوله: **(ما إن مفاتحه لتنوء)** أي تثقل والاستشهاد مبني على أن ما موصولة ويصح كونها نكرة موصوفة. قوله: **(بخلاف حشو الصلة)** أي بحسب اللفظ فلا ينافي كونها في الصدر باعتبار الرتبة في جاء الذي عندي أنه فاضل، والمراد باللفظ ما يشمل المقدر ليدخل في الحشو لا أفعله ما أن في السماء نجماً.

قوله: **(سواء مع اللام)** أي ولا فرق معها بين وجود فعل القسم أولاً. وقوله أو دونها أي مع حذف فعل القسم فلا يعارض. هذا ما يأتي من جواز الوجهين عند عدم اللام وذكر فعل القسم، على أن من فتح في هذه الصورة الآتية لم يجعلها جواب القسم كما سيذكره الشارح، وكلاً منا هنا فيما إذا كانت جواباً، فبان لك أن كلام المصنف والشارح شامل لثلاث صور وإن لم يمثل الشارح إلا لصورتين، وأن قول البعض الكلام هنا في قسم لم يصرح بفعله بقرينة قول الشارح فيما يأتي أو فعل قسم ظاهر غير ظاهر لأنه يلزم عليه عدم تعرض المصنف هنا وفيما يأتي لحكم صورة ذكر فعل القسم مع ذكر اللام وما استند إليه من القرينة لا يشهد له كما لا يخفى، ولا يشهد له أيضاً قول الشارح فيما يأتي والتقييد إلخ لما ستعرفه، هذا وفي التصريح أن ابن كيسان حكى عن الكوفيين جواز الوجهين إذا حذف الفعل ولم تذكر اللام نحو: والله إن زيداً قائم وأنهم يفضلون الفتح في هذا المثال على الكسر وأن أبا عبد الله الطوال منهم يوجبه ولم يثبت لهم سماع بذلك اهـ. وفي شرح الجامع: أن القول بجواز الفتح في نحو هذا المثال لم يؤيده سماع وليس له وجه بل هو غلط وأطال

﴿أَنزَلْنَٰهُ﴾ [سورة الدخان، الآية: ١] (أَوْ حُكِيَتْ بالقَوْلِ) نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [سورة مريم، الآية: ٣٠] فإن لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن وجب الفتح، ومن ثم روى بالوجهين قوله:

أَتَـقُـولُ إِنَّـكَ بِـالْـحَـيَـاةِ مُـمَـتَّـعٌ[١]

(أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ حالٍ) إما مع الواو (كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ) ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ [سورة الأنفال، الآية: ٥].

وقوله:

مَـا أَعْـطَـيَـانِـي وَلاَ سَـأَلْـتُـهُـمَـا إلا وإِنِّـي لَـحَـاجِـزِي كَـرَمِـي

أو بدونه نحو: ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [سورة الفرقان، الآية: ٢٠] (وَكَسَرُوا) أيضاً (مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ) قلبي (عُلِّقا) عنها (بِاللَّامِ كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقى) ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [سورة المنافقون، الآية: ١] وأنشد سيبويه:

أَلَـمْ تَـرَ إِنِّـي وَابْـنَ أَسْـوَدَ لَـيْـلَـةً لَنَسْرِي إلى نارَيْنِ يَعْلُوُ سَناهُما[٢]

في بيان ذلك كما نقله شيخنا ولعدم سماع الفتح حكى في التوضيح إجماع العرب على تعين الكسر في الصور الثلاث.

قوله: (أو حكيت بالقول) الباء للآلة. قوله: (فإن لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن) أي بالفعل بأن عمل عمله وجعل بمعناه بالفعل فلا منافاة بين إيجاب الشارح الفتح في هذه الحالة وبين تجويز المرادي الفتح والكسر عند صلاحية القول للحكاية به ولإجرائه مجرى الظن قبل اختيار أحدهما وارتكابه بالفعل قال: لأن الحكاية بالقول مع استيفائه شروط إجرائه مجرى الظن جائزة. قوله: (أوحلت محل حال) لم تفتح حينئذٍ لأن وقوع المصدر حالاً وإن كثر سماعي، على أن السماع إنما ورد في المصدر الصريح لا المؤوّل، ولأن المصدر المنسبك من أن المفتوحة الناصبة لمعرفة معرفة والحال نكرة ولا بد من كون أن في ابتداء الحال ليخرج نحو: خرج زيد وعندي أنه فاضل. قوله: (كما أخرجك) ما مصدرية. قوله: (إلا أنهم) أي المرسلين ولكسر إن في الآية سبب آخر وهو وقوع اللام في خبرها. قوله: (علقا عنها باللام) أي لام الابتداء واحترز عن غير اللام من المعلقات الآتية. قوله: (ليلة) ظرف لتسري وقوله سناهما أي ضوءهما.

---

(١) قيل قاله الفرزدق. وعجزه:

وَقَـدْ ٱسْـتَـبَـحْـتَ دَمَ ٱمْـرِىءٍ مُـسْـتَـسْـلِـمِ

وهو من الكامل، الهمزة للاستفهام على وجه الإنكار. والشاهد في قوله أنك حيث يجوز فيه الوجهان: الفتح على أعمال تقول أعمال تظن، والكسر على الحكاية والواو في وقد للحال.

(٢) قال سيبوية: سمعناه ممن ينشد من العرب، وهو من الطويل. والهمزة للاستفهام دخلت على النفي كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [سورة الشرح، الآية: ١] والشاهد في قوله أني حيث كسرت إن لمجيء اللام في الخبر وهو لنسرى. والسنة مقصور: الضوء.

و(بَعْدَ إذا فُجَاءَةٍ أوْ) فعل (قَسَمٍ) ظاهر (لاَ لاَمَ بَعْدَهُ بِوَجْهَينِ نُمِي) أي نسب نظراً لموجب كل منهما لصلاحية المقام لهما على سبيل البدل، فمن الأول قوله:

وَكُنت أُرى زيداً كما قيل سيِّداً إذا إنَّهُ عَبدُ ٱلقَفَا وٱللَّهَازِمِ[1]

يروى بالكسر على معنى فإذا هو عبد القفا، وبالفتح على معنى فإذا العبودية أي حاصلة، كما تقول: خرجت فإذا الأسد. قال الناظم: والكسر أولى لأنه لا يحوج إلى تقدير. ....

قوله: (بعد إذا) حال من الضمير في نمى الراجع إلى همز إن. قوله: (ظاهر) أي حقيقة أو حكماً بأن كان مقدراً جائز الذكر بأن كان حرف القسم الباء الموحدة دون الواو والتاء الفوقية. قوله: (نمى) أي همز إن بقطع النظر عن كونه مفتوحاً أو مكسوراً. قوله: (نظراً لموجب كل منهما) موجب الكسر مع إذا اعتباران ومعموليها جملة بلا احتياج إلى تقدير خبر، ومع فعل القسم اعتبار ذلك جملة جواب القسم، وموجب الفتح مع إذا اعتبار ذلك مفرداً مبتدأ مع تقدير الخبر ومع فعل القسم اعتبار تقدير الخافض كما سيبينه الشارح، وقوله لصلاحية علة لنظر وضمير لهما إلى الموجبين.

قوله: (وكنت أرى) بضم الهمزة بمعنى أظن لغلبة استعماله بالضم في معنى أظن كما قاله يس وإن جاز في الذي بمعنى أظن الفتح أيضاً وتتعدى إلى مفعولين سواء فتحت أو ضمت، فزيداً مفعوله الأول وسيداً مفعوله الثاني كما قاله المصرح والعيني ووجه تعدية المضموم إلى مفعولين مع أنه مضارع أرى المتعدي إلى ثلاثة استعماله بمعنى أظن المتعدي إلى اثنين من باب الاستعمال في اللازم كما قاله الغزي، إذ معنى أراني زيد عمراً فاضلاً جعلني زيد ظاناً عمراً فاضلاً، ويلزم هذا المعنى ظن المتكلم عمراً فاضلاً، لكن في شرح المتن للمرادي أن من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة أرى بالبناء للمفعول مضارع أريت بمعنى أظننت كذلك وكذا في شرحه للتسهيل، وزاد فيه عن سيبويه وغيره أن أريت بمعنى أظننت لم ينطق له بمبني للفاعل كما لم ينطق بأظننت التي أريت بمعناها قال: ولا يكون المفعول الأول لأريت هذه ومضارعها إلا ضمير متكلم كأريت وأرى ونرى، وقد يكون ضمير مخاطب كقراءة من قرأ ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾ [سورة الحج، الآية: ٢] بضم التاء ونصب الناس اهـ يس، والقفا مؤخر العنق واللهازم جمع لهزمة بالكسر طرف الحلقوم وخصهما بالذكر لأن القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز. وقوله كما قيل أي ظناً موافقاً لما يقوله الناس من أنه سيد.

---

(١) هو من أبيات الكتاب، ولم ينسب فيه إلى أحد، وهو من الطويل. وأرى بمعنى أظن، وزيداً مفعوله الأول، وسيداً الثاني وكما قيل معترض بينهما، وما مصدرية أي كقول الناس فيه. والشاهد في إذا أنه حيث جاز فيه الوجهان: الكسر لأنها في ابتداء الجملة، والفتح على تقديرها بالمفرد أي فإذا عبوديته حاصلة. وعبد القفا واللهازم كناية عن الخسة. واللهازم جمع لهمزة بكسر اللام هي طرف الحلقوم، وقيل: هي مضغة تحت الأذن أراد أنه ظن سيادته فلما نظر إلى قفاه ولهازمه تبين عبوديته ولؤمه، وخص هذين لأن القفا موضع الصفع. واللهازم موضع اللكز. وقيل: المعنى كنت أظنه سيداً كما قيل فإذا هو ذليل خسيس عبد البطن.

لكن ذهب قوم إلى أن إذا هي الخبر، والتقدير فإذا العبودية، أي ففي الحضرة العبودية، وعلى هذا فلا تقدير في الفتح أيضاً فيستوي الوجهان، ومن الثاني قوله:

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ ... أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ(١)

يروى بالكسر على جعلها جواباً للقسم، وبالفتح على جعلها مفعولاً بواسطة نزع الخافض أي على أني. والتقييد بكون القسم بفعل ظاهر للاحتراز عما مر قريباً في المكسورة. وبقوله: لا لام بعده عما بعده اللام من ذلك حيث يتعين فيه الكسر نحو: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٥٦] و﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ﴾ [سورة المائدة، الآية: ٥٣]

قوله: (لكن ذهب قوم إلخ) يحتمل أنه من كلام الناظم وأنه من كلام الشارح وعلى كل ليس المقصود به منازعة قول الناظم والكسر أولى إلخ حتى يرد عليه اعتراض غير واحد كالبعض بأنه لا ينهض على المصنف لأن مذهبه أن إذا حرف بل دفع ما يتوهم من أن أولوية الكسر متفق عليها. قوله: (هي الخبر) أي لكونها ظرف مكان بقرينة قوله أي ففي الحضرة العبودية وإن ذهب بعضهم إلى أنها ظرف زمان وأنها خبر أي ففي الوقت العبودية. قوله: (أو تحلفي) أو بمعنى إلى أو إلا وذيالك تصغير ذلك على غير قياس.

قوله: (على جعلها مفعولاً إلخ) أي ساداً مسد الجواب. قوله: (للاحتراز عما مر) أي بعض ما مر وهو الصورتان اللتان مثل لهما عند قول المصنف:

وحيث أن ليمين مكمله

وهما صورة عدم ذكر فعل القسم مع عدم ذكر اللام وصورة عدم ذكر فعل القسم مع ذكر اللام لوجوب الكسر حينئذٍ. قوله: (عما بعده اللام) أي عن فعل القسم الظاهر الذي بعده اللام، وقوله من ذلك أي مما مر أي حالة كونه بعض ما مر من الصور الثلاث الداخلة تحت قول المصنف سابقاً:

---

(١) قبله:

لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ ٱلْقَصِيِّ ... مِنِّيَ ذِي ٱلْقَاذُورَةِ ٱلْمَقْلِيِّ

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ ٱلْعَلِيِّ ... أَنِّي إلخ..................

قالهما رؤبة الراجزي. أي لتقعدين أيتها المرأة، فلما دخلت نون التأكيد سقطت نون الكلمة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وكسرت الدال لمتدل على الياء المحذوفة. ومقعد القصي إما مفعول مطلق على أن يكون المقعد بمعنى القعود، أو على أنه مفعول فيه أي في مقعد القصي أي البعيد، من قصى المكان يقصو إذا بعد. يقال: رجل قاذورة وذو قاذورة لا يخالط الناس لسوء خلقه. والمقلى المبغوض من قلاه يقليه قلى بالكسر، وهما صفتان للقصى. قوله: (أو) بمعنى إلى، فلذلك نصب الفعل بإضماران بعدها. والشاهد في أني حيث يجوز فيه الوجهان: الكسر لأنه جواب القسم، والفتح على إضماء على أي أو تحلفي بربك على أني، فلما أضمر الجار فتحت أن. وذيالك مصغر ذلك، كما أن مصغر ذاك ذياك.

وقد اتضح لك أن من فتح إن لم يجعلها جواب القسم، لأن الفتح متوقف على كون المحل مغنياً فيه المصدر على أن وصلتها، وجواب القسم لا يكون كذلك، فإنه لا يكون إلا جملة، ويجوز الوجهان أيضاً (مَعْ تلْوِفَا ٱلجزَا) نحو: ﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٥٤] جواب ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ﴾ [سورة الأنفال، الآية: ٤١] قرىء بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة أي فهو غفور رحيم، وبالفتح على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدأ محذوف أي فجزاؤه الغفران، أو مبتدأ خبره محذوف أي فالغفران جزاؤه، والكسر أحسن في القياس. قال الناظم: ولذلك لم يجىء الفتح في القرآن إلا مسبوقاً بأن المفتوحة (وَذَا) الحكم أيضاً (يَطَّرِدُ فِي) كل موضع وقعت أن فيه خبر قول وكان خبرها قولاً والقائل واحد كما في (نحوِ خَيْرُ ٱلْقَوْلِ إني أَحْمَدُ) الله، فالفتح على معنى خير القول حمد الله، والكسر على الإخبار بالجملة ....

وحيث أن اليمين مكمله

كما قدمناه. قوله: (وقد اتضح لك) أي من قوله: يروى بالكسر إلخ. قوله: (لم يجعلها جواب القسم) أي بل مفعولاً كما تقدم ولا يضر عدم الجواب لأن الجار والمجرور يقوم مقامه ويؤدي مؤداه. قوله: (ويجوز الوجهان أيضاً) أشار بذلك إلى أن الظرف معطوف على بعد إذا بحذف حرف العطف. قوله: (مع تلو فالجزا) مثل فاء الجزاء ما يشبهها كما في قوله: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [سورة الأنفال، الآية: ٤١]. قوله: (هو خبر مبتدأ محذوف) هو أولى مما بعده لأن نظائره أكثر نحو: ﴿وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ﴾ [سورة فصلت، الآية: ٤٩] أي فهو يئوس. قوله: (أحسن في القياس) لعدم إحواجه إلى تقدير. قوله: (إلا مسبوقاً بأن المفتوحة) أي كقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٦٣] وقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ﴾ [سورة الحج، الآية: ٤] بخلاف ما لم تسبق بـ: أن المفتوحة فواجبه الكسر نحو: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ﴾ [سورة طه، الآية: ٧٤] ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [سورة يوسف، الآية: ٩٠] ولذلك لم يفتح ﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٥٤] إلا من فتح ﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٥٤] ونافع ممن فتح أنه من عمل وكسر فإنه غفور رحيم كذا في البيضاوي. قوله: (وذا الحكم) أي جواز الوجهين. قوله: (خبر قول) أي ما بمعنى القول سواء كان من مادة القول أو الكلام أو نحوهما، وكذا يقال في قوله وكان خبرها قولاً. قوله: (خير القول) إنما كان المخبر عنه هنا قولاً لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه. قوله: (فالفتح) إذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية وإذا كسرت فهو بمعنى المقول. قاله في التصريح ولا بد في كل حال من جعل أل للعهد أي قولي أو القول مني لئلا يلزم الإخبار بخاص عن عام.

قوله: (حمداً لله) أي اللغوي بأي عبارة كانت. قوله: (على الإخبار بالجملة) ولم تحتج إلى

لقصد الحكاية، كأنك قلت: خير القول هذا اللفظ، أما إذا انتفى القول الأول فالفتح متعين، نحو: عملي أني أحمد الله، أو القول الثاني أو لم يتحد القائل فالكسر، نحو قولي: إني مؤمن وقولي: أن زيداً يحمد الله.

تنبيه: سكت الناظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان: **الأول**: أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾ [سورة طه، الآية: ١١٨] قرأ نافع وأبو بكر بالكسر إما على الاستئناف أو العطف على جملة أن الأولى والباقون بالفتح عطفاً على أن لا تجوع. **الثاني**: أن تقع بعد حتى فتكسر بعد الابتدائية نحو: مرض زيد حتى أنهم لا يرجونه، وتفتح بعد الجارة والعاطفة نحو: عرفت أمورك

رابط لأنها عين المبتدأ قال الشارح في شرح التوضيح ومثل سيبويه هذه المسألة بقوله أول ما أقول أني أحمد الله، وخرج الكسر على أنه من باب الإخبار بالجملة وعليه جرى أكثر النحويين وقيل الكسر على أن الجملة مقول القول محكية به والخبر محذوف كأنك قلت: أول قولي هذا اللفظ ثابت وليس بمرضي، ثم أطال في بيان ذلك وعلل في شرح الجامع رده بأن مفهوم الكلام عليه أن غير أول القول من بقيته غير ثابت وليس مراداً اللهم إلا أن يدعي زيادة أول والبصريون لا يجيزونها. قوله: **(لقصد الحكاية)** أي حكاية لفظ الجملة أي الإتيان بها بلفظها وليس المراد أنها مقول القول كما اتضح مما نقلناه عن شرح التوضيح للشارح وإن زعم شارح الجامع أنها مقول القول. قوله: **(نحو عملي أني أحمد الله)** محل وجوب الفتح في هذا المثال إذا لم يرد بالعمل المعمول اللساني وهو المنطوق وتجعل الإضافة للعهد فإن كان كذلك جاز الكسر وكان هذا التركيب مثل قولي: إني أحمد الله في جواز الوجهين وفاقاً لحفيد الموضح وابن قاسم الغزي. وقال في شرح الجامع مؤيداً وجوب الفتح إن البصريين يمنعون حكاية الجمل بما يرادف القول كالكلام فما لا يرادفه مما أريد به معناه كما في هذا المثال على الوجه المذكور أولى بالمنع فعلى قواعدهم يجب الفتح في المثال حينئذٍ اهـ. وأقره شيخنا والبعض وفيه نظر إذ ليس الكلام على الكسر من حكاية الجمل حتى يتجه ما ذكر بل من الإخبار بالجملة فاعرفة.

قوله: **(سكت الناظم)** أي لم يصرح بذلك وإلا فهي داخلة في كلامه. قوله: **(بعد واو)** ليست الواو قيداً. قوله: **(صالح للعطف عليه)** احتراز عن نحو: إن لي مالاً وإن عمراً فاضل فما لا غير صالح لعطف إن الثانية عليه لصيرورة المعنى إن لي مالاً وفضل عمرو. قوله: **(فتكسر بعد الابتدائية)** أي التي تبتدأ بها الجمل وتستأنف وهي بمعنى فاء السببية، وبحث البعض في عدّ هذا من مواضع جواز الوجهين بأن المراد جوازهما في تركيب واحد، والتركيب هنا مختلف. وهو بحث قوي وإن كان يمكن دفعه بأن اتحاد ما قبل إن في التركيبين هنا كاف. هذا وما ذكره الشارح من وجوب الكسر بعد الابتدائية قال شيخنا السيد مخالف لما لابن الحاجب حيث قال: إذا وقعت إن بعد حتى

حتى أنك فاضل. **الثالث**: أن تقع بعد إما نحو: أنك فاضل فتكسر إن كانت إما استفتاحية بمنزلة ألا، وتفتح إن كانت بمعنى حقاً كما تقول: حقاً أنك ذاهب، ومنه قوله:

أَحَقّاً أَنَّ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا(١)

أي أفي حق هذا الأمر؟. **الرابع**: أن تقع بعد لا جرم نحو: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ﴾ [سورة النحل، الآية: ٢٣] فالفتح عند سيبويه على أن جرم فعل وأن وصلتها فاعل، أي وجب أن الله يعلم ولا صلة، وعند الفراء على أن لا جرم بمنزلة لا رجل ومعناه لا بد، ومن بعدها مقدرة

الابتدائية فإن قلنا لا يجوز في المبتدأ الواقع بعدها أن يحذف خبره وجب كسرها، وإن قلنا يجوز حذفه وإثباته جاز الكسر والفتح. قوله: (حتى أنك فاضل) الأظهر أنها فيه عاطفة، ومثال الجارة أصاحبك حتى إنك تعصى. قوله: (فتكسر) قدم الكسر لأنه الكثير. قوله: (ما استفتاحية) أي حرف استفتاح على ما مر قريباً في ألا بسيطاً، وقيل مركب من همزة الاستفهام وما النافية، وفي الهمع أن همزتها تبدل هاء وعيناً وأن ألفها تحذف في الأحوال الثلاثة وأن همزتها تحذف مع ثبوت الألف اهـ. قال الدماميني، وأجاز المصنف الفتح على أن المصدر المؤول مبتدأ خبره محذوف كأنه قيل أما معلوم أنك فاضل اهـ. وهو يستلزم جواز الفتح بعد ألا الاستفتاحية ونقل عن بعضهم.

قوله: (بمعنى حقاً) الذي صوبه في المغني أنها بمعنى أحقاً وأنها كلمتان همزة الاستفهام وما التامة بمعنى شيء وذلك الشيء هو الحق وموضع ما على هذا نصب على الظرفية الاعتبارية كما نصب حقاً عليها في البيت الآتي على قول سيبوية. وقال المبرد: حقاً مصدر لحق محذوفاً وأن وصلتها فاعل. وقال ابن خروف أما هذه حرف بسيط وهي مع أن ومعموليها كلام تركب من حرف واسم كما قال الفارسي في يا زيد كذا في شرح التوضيح للشارح. وفي المغني عن بعضهم أنها اسم وأنها عند هذا البعض وابن خروف بمعنى حقاً. قوله: (واستقلوا) أي نهضوا مرتحلين.

قوله: (ولا صلة) الذي في الدماميني عن سيبويه أن لا نافية رد على الكفرة، ثم رأيت

---

(١) تمامه:

فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقُ

قاله المفضل بن معسر البكري. وسمى مفضلاً بالقصيدة التي هذا البيت منها. ونسب في الحماسة البصرية إلى عامر بن أسحم الكندي الجاهلي. وهي من الوافر. وحقاً نصب على الظرف المجازي عند سيبويه والجمهور. والأصل أفي حق هذا الأمر. وقال المبرد: انتصب على المصدرية، التقدير أحق حقاً. وارتفاع إن عنده على الفاعلية، ونسبه ابن الناظم إلى ولده لعدم اطلاعه على النقل من المبرد. والشاهد في أن جيرتنا حيث فتحت أن فيه بعد حقاً كما تقول: حقاً إنك ذاهب أي أفي حق ذهابك. وفيه وجهان: أن يكون مبتدأ وخبره الظرف، أي أفي حق استقلال جيرتنا، وأن يكون فاعلاً بالظرف لاعتماده وهو الأوجه. والجيرة بالكسر جمع جار واستقلوا أي نهضوا مرتحلين. وأراد بقوله فنيتنا الوجه الذي يقصده المسافر من قرب أو بعد ومعنى فريق متفرقة. وهو يقع للواحد وغيره.

والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول: لا جرم لآتينك. (وَبَعْدَ ذَاتِ ٱلْكَسْرِ تَصْحَبُ ٱلْخَبَرْ) جوازاً (لَامُ ٱبْتِدَاءٍ نَحْوُ: إِنِّي لَوَزَرْ) أي ملجأ، وكان حق هذه اللام أن تدخل على أول الكلام لأن لها الصدر، لكن لما كانت للتأكيد وإن للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد ....

الوجهين في المغني. قوله: (من أن بعضهم) أي العرب. قوله: (فيقول لا جرم لآتينك) فأجيبت باللام كما يجاب بها القسم قال شيخنا وهو صريح في أن لآتينك جواب لا جرم وهو أظهر من جعل البعض لآتيتك جواب قسم محذوف قام مقامه لا جرم، وانظر ما إعرابها على ما حكاه الفراء هل هو كما يقول سيبويه فيكون الجواب مغنياً عن الفاعل، أو كما يقول الفراء فيكون الجواب مغنياً عن خبر لا؟ الأقرب الثاني لكون الحاكي هو الفراء، وزاد في الأوضح في مواضع جواز الوجهين أن تقع في موضع التعليل نحو: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ [سورة الطور، الآية: ٢٨] قرىء بالفتح على تقدير لام العلة وبالكسر على أنه تعليل مستأنف مثل: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [سورة التوبة، الآية: ١٠٣] قوله: (وبعد ذات الكسر) الظرف متعلق بتصحب قدم لإفادة الحصري لا بعد ذات الفتح ولا غيرها من أخوات المكسورة ونحوهن فالحصر إضافي فلا ينافي أنها تصحب المبتدأ وكذا خبره المقدم نحو لقائم زيد على الأصح قيل والفعل نحو ليقوم زيد ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [سورة المائدة، الآية: ٦٢] ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [سورة التوبة، الآية: ١٢٨] والمشهور أنها في ذلك لام القسم وأنها لا تدخل على الجملة الفعلية إلا في باب إن قاله في المغني. قوله: (تصحب الخبر لام ابتداء) بشروط أربعة: تأخره عن اسم، وكونه مثبتاً، وغير ماض متصرف، وغير جملة شرطية بأن كان مفرداً أو مضارعاً ولو مقروناً بحرف تنفيس خلافاً للكوفيين أو ماضياً غير متصرف أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو جملة اسمية وأول جزئيها أولى باللام، فقولك: إن زيداً لوجهه حسن أولى من إن زيداً وجهه لحسن بل في البسيط أنه شاذ لا عدم تقدم معمول الخبر عليه خلافاً لابن الناظم بدليل ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ [سورة العاديات، الآية: ١١] وسميت لام الابتداء لدخولها على المبتدأ أو على غيره بعد أن المكسورة العاملة فيهما أصله المبتدأ.

قوله: (وكان حق هذه اللام إلخ) أي كما أن حق إن وأخواتها ذلك لأن لها أيضاً الصدارة إلا أن هذا لم يكن مانعاً من تقدم لام الابتداء بحسب الأصل لجواز أن يكون تقدمها كتقدم حرف العطف وألا الاستفتاحية لا يفوت صدارة ما بعدها فاندفع اعتراض البعض على قوله لأن لها الصدر بأنه قد يعارض بأن إن وأخواتها لها أيضاً الصدر. قوله: (بين حرفين لمعنى واحد) أورد عليه أمران: **الأول**: هلا جمع بينهما على طريق التأكيد اللفظي؟ وأجاب سم بأن التأكيد اللفظي إعادة اللفظ بعينه أو مرادفه وذلك مفقود هنا وفيه نظر وإن أقره شيخنا والبعض وغيرهما لوجود الترادف لاتحاد المعنى كما صرح به الشارح وقد عدوا من التوكيد اللفظي بالمرادف في الحروف قول الشاعر:

وقلن على الفردوس أول مشرب ... نعم جيران كانت أبيحت دعائره

فزحلقوا اللام إلى الخبر.

تنبيه: اقتضى كلامه أنها لا تصحب خبر غير إن المكسورة وهو كذلك، وما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتها، فمن ذلك قراءة بعض السلف: ﴿إلاّ أنهم يأكلون الطعام﴾ بفتح الهمزة وأجازه المبرد، وما حكاه الكوفيون من قوله:

وَلَـكِـنَّـنِـي مِـنْ حُـبِّـهَـا لَـعَـمِـيـدُ[1]

ومنه قوله:

وسيأتي هذا للشارح في باب التوكيد فافهم. **الثاني**: أنهم جمعوا بينهما في لهنك قائم بإبدال الهمزة هاء سواء قيل إن اللام للقسم أو للابتداء لأن كلاً منهما لتأكيد النسبة كان وهن وأيضاً اجتمع حرفاً تأكيد في لقد قام زيد فإن قد لتحقيق النسبة وهو التأكيد وحرفاً تنبيه في ألا يا ليتك تقوم، وقد يدفع إيراد لهنك بأن الاجتماع سهله زوال صورة ما له الصدر بإبدال همزته هاء كما في الروداني. قوله: (فزحلقوا اللام) بالقاف والفاء، أي أخروا ولم يزحلقوا إن لأنها قويت بالعمل وحق العامل التقدم، وإنما ادعى أن الأصل في إن زيداً لقائم لأن زيداً قائم ولم يدع أن الأصل إن لزيداً قائم لئلا يفصل بين إن ومعموليها معاً بما له صدر الكلام، ولنطقهم باللام مقدمة على أن في قولهم لهنك ولأن صدارتها بالنسبة لما قبل إن دون ما بعدها، دليل الأول أنها تمنع من تسلط فعل القلب على إن ومعموليها ولهذا كسرت في نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [سورة المنافقون، الآية: ١] ودليل الثاني أن عمل إن يتخطاها تقول إن في الدار لزيداً وإن زيداً لقائم وأن عمل العامل بعدها يتخطاها تقول: إن زيداً طعامك لآكل كذا في المغني.

قوله: (اقتضى كلامه) لتقديمه الظرف. قوله: (لا تصحب خبر غير إن المكسورة) إنما لم تدخل اللام على خبر غيرها لأنها تدخل على الجملة ولا تغير معناها ولا حكمها بخلاف أخواتها فليت تحدث في الخبر التمني ولعل الترجي وكأن التشبيه ولكن تصير الجملة لا تستعمل إلا بعد كلام وأن المفتوحة تصير جملة في تأويل المصدر قاله يس. قوله: (بزيادتها) أي مع كونها مفيدة للتأكيد فالمنسلخ عنها كونها لام الابتداء فقط. قوله: (بفتح الهمزة) أي شذوذاً فلا يشكل بما تقدم من وجوب كسران في صدر الحال. قوله: (لعميد) من عمدة العشق بكسر الميم أي هذه. قوله: (ومنه قوله) أعاد من لاختلاف النوع ولدفع توهم أنه مما حكاه الكوفيون. وقيل: إن اللام داخلة

---

(١) ذكر النحاة أن قائل هذا لا يعرف ولا تحفظ له تتمة. والشاهد في لعميد حيث دخلت عليه اللام، وهو خبر لكن على رأي الكوفيين، وهو من عمدة العشق بكسر الميم إذا هده. وقيل هو من انكسر قلبه بالمودة. ويروى لكميد من الكمد وهو الحزن. وتأوله البصرية على أن أصله ولكن أنا من حبها العميد، فحذفت الهمزة واتصلت لكن بنا وأدغمت النون في النون فصار كما ترى. واستشهد به الزمخشري على أن أصل لكنني لكن أنني بدليل دخول اللام في خبرها.

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرضى مِنَ اللَّحْمِ بِعظْمِ الرَّقَبهْ(١)

وقوله:

فَقَالَ مَنْ سُئِلُوا أَمْسَى لَمَجْهُودَا

وقوله:

وَمَا زِلْتُ من لَيلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكلِّ مَرَادِ(٢)

وقوله:

أَمْسَى أبانٌ ذَليلاً بَعْدَ عِزَّتِهِ وَما أَبانٌ لَمِنْ أَعْلاَجِ سُودَانِ

على مبتدأ مقدر أي لهي عجوز فلا تكون من الداخلة على خبر غير إن المكسورة. قوله: (شهربة) أي فانية ومن تبعيضية إن قدر مضاف أي بلحم عظم الرقبة وبمعنى بدل إن لم يقدر. قوله: (فقال من سألوا) بالبناء للفاعل والعائد محذوف أي من سألوه أو للمفعول وهذا أقرب لمساعدة الرسم له لأن الهمزة مكتوبة بصورة الياء ولو كان مبنياً للفاعل لكتبت بصورة الألف ولعدم إحواجه إلى تقدير وإن كان في الأول مراعاة لفظ من هو أكثر من مراعاة معناها فادعاء البعض أولوية الأول غير مسلم وصدر البيت:

مروا عجالي فقالوا كيف سيدكم

قوله: (من ليلى) أي من أجل حبها والهائم الذاهب لا يدري أين يتوجه والمقصى بضم الميم وفتح الصاد المهملة المبعد والمراد بفتح الميم المذهب. قوله: (أبان) بالصرف نظراً إلى أن وزنه فعال وبمنعه نظراً إلى أن وزنه أفعل منقول من أبان ماضي يبين وهو الأصح، والأعلاج جمع علج بكسر العين الرجل الغليظ من كفار العجم. وسودان جمع أسود. وذهب الكوفيون كما في شرح

---

(١) قاله رؤبة. وقال في العباب: قاله عنترة بن عروس. وأم الحليس مبتدأ بضم الحاء المهملة وفتح اللام وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره سين مهملة. وقوله لعجوز خبرها، إذا حكمنا بزيادة اللام، وإن قلنا للتأكيد يكون العجوز خبر مبتدأ أي لهي عجوز، والجملة خبر المبتدأ الأول. وفيه الشاهد وهو أن المبتدأ إذا اقترن بلام الابتداء يؤكد الاهتمام بأوليته وتأخيره مناف لذلك، وشهر به صفة في الحالتين وهي الفانية، وكذلك الشهيرة، وكذلك ترضى صفة، ومن والباء يتعلقان به، ومن للبدل كما في قوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٣٨] والمعنى ترضى بدل اللحم بعظم الرقبة أي بلحم عظم الرقبة والمضاف محذوف.

(٢) قاله كثير عزة. وهو من قصيدة لامية. وفي موضع مراد سبيل. ويحتمل أن لا يكون من القصيدة المنسوبة إلى كثير وهو محل نظر. والتاء في وما زلت اسمه وخبره قوله لكالهائم. وفيه الشاهد حيث دخلت فيه لام التأكيد وهو خبر زال وهو نادر. والهائم من هام على وجهه يهيم هيماً وهيماناً ذهب من العشق أو غيره. والمقصى بضم الميم المبعد مفعول من أقصى إقصاء. قوله: (بكل مراد) بفتح الميم أي كل مذهب. وهو في الأصل مراد الريح وهو المكان الذي يذهب فيه ريحاً. قوله: (لدن أن عرفتها) أي عند معرفتي إياها، وأن مصدرية. فافهم.

(وَلاَ يَلِي ذِي ٱللاَّمَ مَا قَدْ نُفِيَا) ذي إشارة واللام نصب بالمفعولية وما من قوله ما قد نفيا في موضع رفع بالفاعلية، أي لا تدخل هذه اللام على منفى إلا ما ندر من قوله:

وَأَعْـلَـمُ أَنَّ تَـسْـلِـيـمـاً وَتَـركـاً … لَـلاَ مُـتَـشَـابِـهَـانِ وَلاَ سَـوَاءُ[1]

(وَلاَ) يليها أيضاً (مِنَ ٱلْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا) ماض متصرف غير مقرون بقد، فلا يقال: إن زيداً لرضى، وأجازه الكسائي وهشام، فإن كان الفعل مضارعاً دخلت عليه: متصرفاً كان نحو:

الجامع إلى أن اللام بمعنى إلا فلا شاهد فيه، وهذا المعنى هو المناسب هنا لأن المقام للذم وللبصريين أن يجعلوا التنوين في سودان للتعظيم والنفي منصباً على القيد فيناسب الذم.

قوله: (ولا يلي) ليس المراد بالولي التبعية من غير فاصل وإلا اقتضى جواز التبعية مع الفصل بين اللام وما نفي بأداة النفي مع أنه ممتنع، وإنما لم يلها لأن غالب أدوات النفي مبدوءة باللام فلو وليتها لزم توالي لامين وهو مكروه وحمل الباقي، وللتنافي بين اللام التي هي لتأكيد الإثبات وبين حرف النفي. قوله: (ذي إشارة إلخ) كان الأولى بل الصواب أن يقول ذي اسم إشارة في محل نصب على المفعولية واللام بدل أو عطف بيان أو صفة. قوله: (وأعلم إن) بالكسر تسليماً أي على الناس، وقيل: المراد تسليم الأمر وتركا أي للتسليم لـ: لامتشابهان أي متقاربان ولا سواء أي ولا متساويان وكان حقه أن يقول لا سواء ولا متشابهان لكنه اضطر فقدم وأخر، وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء فلذلك صح وقوعه خبراً عن اثنين، فقول البعض سواء في الأصل مصدر فيه مسامحة قال في التصريح وتبعه غير واحد. وفيه أي في البيت شذوذ من وجهين: دخول اللام على الخبر المنفي وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت إن وكان القياس أن لا يعلق لأن الخبر المنفي ليس صالحاً للام وسوغ ذلك كما قيل إنه شبه لا بغير فأدخل عليها اللام اهـ. وقد يقال: كيف يحكم بشذوذ التعليق وكسران مع وجود موجبهما وهو لام الابتداء وإن كان وجوده هنا شاذاً إلا أن يقال: جعل ذلك شاذاً من حيث ترتبه على الشاذ. قوله: (من الأفعال) بيان لما تقدم عليه مشوب بتبعيض، وقوله ماض إلخ بدل أو عطف بيان لقوله ما كرضيا وأشار به إلى وجه الشبه. قوله: (فلا يقال إن زيداً لرضي) أي على أن اللام للابتداء فيقال على أنها للقسم.

قوله: (وأجازه الكسائي وهشام) أي على إضمار قد كما في المغني وسيأتي في الشرح وفي الأوضح بدل الكسائي الأخفش ويمكن الجمع. قوله: (دخلت) عليه أي لشبهه بالاسم كما تقدم.

---

(١) قاله أبو حزام غالب بن الحارث العكلي. وهو من الوافر، والمعنى: أعلم واجزم أن التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين ولا قريبين من السواء. ولولا الضرورة كان حقه أن يقول للاسواء ولا متشابهان. وقيل معناه أعلم أن تسليم الأمر لكم وتركه ليسا متساويين ولا متشابهين. والشاهد في قوله للامتشابهان حيث زيدت اللام للتأكيد في الخبر المنفي بلا وهو شاذ. والسواء في الأصل مصدر بمعنى المساوات فلذلك صح وقوعه خبراً عن متعدد.

إن زيداً ليرضى، أو غير متصرف نحو: إن زيداً ليذر الشر. وظاهر كلامه جواز دخول اللام على الماضي إذا كان غير متصرف نحو: إن زيداً لنعم الرجل، أو لعسى أن يقوم، وهو مذهب الأخفش والفراء، لأن الفعل الجامد كالاسم، والمنقول عن سيبويه أنه لا يجيز ذلك، فإن اقترن الماضي المتصرف بقد جاز دخول اللام عليه كما أشار إليه بقوله:

(وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَإِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى ٱلعِدَا مُسْتَحْوِذَا)

لأن قد تقرّب الماضي من الحال فأشبه حينئذ المضارع، وليس جواز ذلك مخصوصاً بتقدير اللام للقسم خلافاً لصاحب الترشيح. وقد تقدم أن الكسائي وهشاماً يجيزان أن زيداً لرضى، وليس ذلك عندهما إلا لإضمار قد، واللام عندهما لام الابتداء، أما إذا قدرت اللام للقسم فإنه يجوز بلا شرط. ولو دخل على أن والحالة هذه ما يقتضي فتحها فتحت مع هذه اللام نحو: علمت أن زيداً لرضى (وَتَصْحَبُ) هذه اللام أعني لام الابتداء أيضاً (ٱلْوَاسِطَ) بين اسم أن

قوله: (أو غير متصرف) أي تصرفاً تاماً وإلا فقد جاء ليذر أمر نحو فذرهم الآية. قوله: (إذا كان غير متصرف) دخل في ظاهر عمومه ليس مع أنه يمتنع دخول اللام عليها. قال الشاطبي: ولعله لم يحترز عنها اتكالاً على علة امتناع دخول اللام على أدوات النفي. وقال ابن غازي وتبعه البعض بل على أنه داخل في قوله ما قد نفيا وفيه نظر ظاهر إذ ليست ليس مما قد نفي لأنها للنفي. قوله: (كالاسم) أي الجامد في عدم التصرف. قوله: (مستحوذاً) أي غالباً. قوله: (فأشبه حينئذٍ المضارع) أي المشبه للاسم ومشبه المشبه مشبه. قوله: (وليس جواز ذلك) أي دخول اللام على قد بقطع النظر عن كونها لام الابتداء لئلا يعارضه قوله بتقدير اللام للقسم. قوله: (خلافاً لصاحب الترشيح) خطاب بن يوسف الماردي حيث ذهب إلى أن لام الابتداء لا تدخل على الماضي المقترن بقد، وإذا سمع دخول اللام عليه قدرت لام جواب القسم فالتقدير في إن زيداً لقد قام إن زيد والله لقد قام.

قوله: (وقد تقدم أن الكسائي إلخ) قيل: هو رد لكلام صاحب الترشيح. **وحاصله**: أن الكسائي وهشاماً ذهبا إلى أن قد المضمرة مجوزة لدخول لام الابتداء فقد الظاهرة بالأولى. وأنت خبير بأن هذا معارضة مذهب بمذهب وهي لا تصلح رداً، فالأولى جعله تذكيراً بمخالفتهما صاحب الترشيح. قوله: (واللام عندهما إلخ) جملة حالية. وقوله: أما إذا قدرت مقابل قوله واللام عندهما إلخ. وقوله بلا شرط أي بلا شرط إضمار قد لأن لام القسم تدخل على الماضي مطلقاً. قوله: (والحالة هذه) أي تقدير اللام القسم وقوله فتحت مع هذه اللام أي لما مر من أن كسر إن إنما يكون بعد الفعل المعلق بلام الابتداء لا بغيرها من بقية المعلقات كلام القسم. قوله: (الواسط) أي المتوسط من وسط الشيء كوعد أي توسطه. وقوله بين اسم إن وخبرها جرى على ظاهر المتن ولو حمل الواسط على المتوسط بين الألفاظ الواقعة بعد إن لكان أولى ليدخل نحو: إن عندك لفي الدار زيداً جالس مما وقع فيه المعمول المقرون باللام بعد معمول آخر قبل الاسم والخبر، وقوله معمول الخبر بدل أو عطف بيان أو حال. والمراد بمعمول الخبر عند المصنف ما يشمل المفعول به

وخبرها (مَعْمُولَ ٱلْخَبَرْ) بشرط كون الخبر صالحاً لها نحو: أن زيداً لعمرا ضارب، فإن لم يكن الخبر صالحاً لها لم يجز دخولها على معموله المتوسط، نحو: أن زيداً عمراً ضرب، لأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر، وبشرط أن لا يكون ذلك المعمول حالاً، فإن كان حالاً لم يجز دخولها عليه، فلا يجوز أن زيداً لراكباً منطلق. واقتضى كلامه أنها لا تصحب المعمول المتأخر، فلا يجوز أن زيداً ضارب لعمراً (وَ) تصحب أيضاً (الْفَصْل) وهو الضمير

والمفعول المطلق نحو: إن زيداً لضربا ضارب، والمفعول له نحو: إن زيداً لا جلالاً قادم ونازع أبو حيان في الأخيرين.

قوله: (بشرط إلخ) الشروط أربعة: واحد في المتن وهو التوسط وذكر الشارح شرطين يمكن أخذ أولهما من المتن بجعل أل في الخبر للعهد أي الخبر الذي سبق أنه يصح اقترانه باللام. والشرط الرابع أن لا تدخل اللام على الخبر فلا يجوز إن زيداً لعمر الضارب وأجازه بعضهم قاله الشارح على الأوضح كذا ذكره شيخنا. قال البعض: **وظاهره**: أن الرابع لم يذكره الشارح وليس كذلك بل صرح به بقوله تنبيه إذا دخلت اللام إلخ اهـ. وهو غفلة عجيبة، فإن الشارح لم يتعرض في التنبيه المذكور لامتناع دخول اللام على الخبر ومعموله معاً أصلاً كما ستعرفه. قوله: **(لم يجز دخولها على معموله إلخ)** جوزه الأخفش والفراء محتجين بأن المانع قام بالخبر لكونه فعلاً ماضياً والمعمول ليس كذلك، ورجحه الموضح قال بدليل إجازة البصريين تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدإ مع حكمهم بامتناع تقديم نفس الخبر لأن المانع من تقديمه الإلباس وذلك لا يوجد في المعمول. قوله: **(فرع دخولها على الخبر)** أي وهي لا تدخل عليه فكذا معموله. قوله: **(حالاً)** مثله التمييز والفرق بينهما وبين المفعول أنه ينوب عن الفاعل فيصير عمدة وإذا قدم صار مبتدأ واللام تدخل عليه بخلافهما أفاده المصرح وسم. قوله: **(لا تصحب المعمول المتأخر)** أي لأن المعمول من تمام الخبر فإذا دخلت عليه مع تقدمه كان كدخولها على الخبر لكونه في موضعه بخلافه مع التأخر وكالمتأخر المتقدم على الاسم فلا يقال إن لعندك زيداً جالس.

قوله: **(وتصحب الفصل)** قيل: هو حرف لا محل له من الإعراب وعليه أكثر النحاة كما في الروداني فتسميته ضميراً مجاز علاقته المشبهة في الصورة. وسمي ضمير الفصل لفصله بين الخبر والصفة في نحو: زيد هو القائم، وعماداً لاعتماد المتكلم عليه في رفع الاشتباه بين الخبر والصفة. وقيل: اسم لا محل له من الإعراب كما أن اسم الفعل كذلك. وقيل: محله محل ما قبله. وقيل: محل ما بعده، ففي نحو زيد هو القائم محله رفع باتفاق القولين الأخيرين وفي نحو: كان زيد هو القائم محله رفع على أولهما ونصب على ثانيهما، وفي نحو: إن زيداً هو القائم بالعكس وإنما يكون على صيغة ضمير الرفع مطابقاً لما قبله غيبة وحضوراً وغيرهما بين مبتدأ وخبر في الحال أو في الأصل معرفتين أو ثانيهما كالمعرفة في عدم قبول أل كأفعل من، وفي بعض هذه الشروط خلاف

المسمى عماداً نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٦٢] إذا لم يعرب هو مبتدأ (وَ) تصحب (اسْماً) لإن (حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ) نحو: إن عندك لبراً، وأن لك لأجراً. وفي معنى تقدم الخبر تقدم معموله نحو: إن في الدار لزيداً قائم.

تنبيه: إذا دخلت اللام على الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر، فلا يجوز أن زيداً لهو لقائم، ولا أن لفي الدار لزيداً، ولا أن في الدار لزيداً لجالس. (وَوَصْلُ مَا) الزائدة ....

بسطه في المغني، وفائدته الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا صفة وتأكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط وقصر المسند على المسند إليه. قال التفتازاني في حاشية الكشاف: وهذا إنما يتأتى فيما الخبر فيه نكرة وإلا فتعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدإ وإن لم يكن معه ضمير فصل، مثل زيد الأمير وعمرو الشجاع وتعريف المبتدأ بلام الجنس يفيد قصره على الخبر وإن كان معه ضمير الفصل نحو: الكرم هو التقوى. وقال في المطول: التحقيق أنه قد يكون للتخصيص أي قصر المسند على المسند إليه نحو: زيد هو أفضل من عمرو، وزيد هو يقاوم الأسد. وقد يكون لمجرد التأكيد إذا كان في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند إليه نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ﴾ [سورة الذاريات، الآية: ٥٨] أي لا رزاق إلا هو، أو قصر المسند إليه على المسند نحو: الكرم هو التقوى أي لا كرم إلا التقوى اهـ. قال الناظم: وجاز دخول لام الابتداء عليه لأنه مقوٍّ للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعاً فنزل منزلة الجزء الأول من الخبر أي إذا كان الخبر جملة اسمية.

قوله: (إذا لم يعرب هو مبتدأ) فإن أعرب مبتدأ كان جزءاً من الخبر فتكون داخلة عليه وكان غير ضمير فصل كما في التصريح. قوله: (حل قبله الخبر) في هذا البيت إيطاء لكن في بعض النسخ تنكير خبر الثاني وهو دافع للإيطاء على الأصح. قوله: (وفي معنى تقدم الخبر معموله) مثله تقدم معمول الاسم نحو: إن في الدار لساكناً رجل. قوله: (أو على الاسم المتأخر) أي عن الخبر أو عن معموله كما يفيده التمثيل. قوله: (ووصل ما الزائدة) فخرجت الموصولة والموصوفة والمصدرية نحو: إن ما عندك حن وإن ما فعلت حسن وتكتب مفصولة من إن بخلاف ما الزائدة، واعلم أن إنما وأنما يفيدان الحصر وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿قُلْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [سورة الكهف، الآية: ١١٠] أي ما يوحي إلي إلا قصر الإله على الوحدة فالحصر الأول من قصر الصفة على الموصوف قصر قلب نزل المخاطبون المشركون منزلة من اعتقد إيحاء الإشراك إلى نبينا ﷺ حيث أصروا عليه **والثاني**: من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب أيضاً والإتيان به مبالغة في الرد وإلا فمجرد ثبوت الوحدة ناف للتعدد، والاعتراض على إفادة إنما الحصر بفواته عند التأويل بالمصدر مدفوع بأن الحصر من اللفظ المصرح به ولا يضر فواته بالتأويل كفوات التأكيد لأنه أمر تقديري. ثم قيل: الحصر من اجتماع إن وهي للإثبات وما وهي للنفي فصرف الإثبات للمذكور والنفي لغيره. وقيل: لاجتماع مؤكدين إن وما الزائدة، واعترض هذا بأن اجتماع مؤكدين لا يستلزم الحصر وإلا

(بِذِي ٱلْحُرُوفِ مُبْطِلٌ إعْمَالها) لأنها تزيل اختصاصها بالاسماء وتهيئها للدخول على الفعل فوجب إهمالها لذلك، نحو: إنما زيد قائم، وكأنما خالد أسد، ولكنما عمرو جبان، ولعلما بكر عالم (وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ) وتجعل ما ملغاة وذلك مسموع في ليت لبقاء اختصاصها كقوله:

قَالَتْ ألاَ لَيْتَمَا هَذَا ٱلْحَمَامَ لَنَا إلَى حَمَامَتِنَا أوْ نِصْفَهُ فَقَدِ[1]

يروى بنصب الحمام على الأعمال ورفعه على الإهمال. وأما البواقي فذهب الزجاج وابن السراج إلى حوازه فيها قياساً، ووافقهم الناظم ولذلك أطلق في قوله: وقد يبقى العمل، ....

لوجد في إن زيداً لقائم مثلاً والأول بأنه ينافي ما قدمنا من أن ما الملحقة بإن وإن زائدة. وقد يجاب عن اعتراض الثاني بأن اجتماع مؤكدين على وجه تركهما أقوى لشدة التلاصق فيه وعن اعتراض الأول بأن ما هذه نافية أصالة لكن انسلخ عنها النفي بعد التركيب فصارت زائدة بدليل عدم ذكر منفيها، هذا ما ظهر لي فاعرفه. واعترض في المغني الأول أيضاً بأن إن ليست للإثبات بل لتوكيد الكلام إثباتاً نحو: إن زيداً قائم، أو نفياً نحو: إن زيداً ليس بقائم. قال الشمني: فيه بحث لأن إن لتوكيد النسبة التي بين اسمها وخبرها وهي لا تكون إلا ثبوتاً وإن كان نفس خبرها نفياً. قوله: (مبطل إعمالها) أي وجوب إعمالها فلا ترد ليت. قوله: (تزيل اختصاصها بالأسماء) أي ما عدا ليت كما سيأتي. قوله: (فوجب إهمالها) أي ما عدا ليت ووجوب الإهمال هو مذهب سيبويه والجمهور كما يؤخذ مما يأتي في الشرح وقوله لذلك يغني عنه التفريع. قوله: (وقد يبقى العمل) قد للتقليل بالنسبة لغير ليت وللتحقيق بالنسبة لليت لأن إعمالها كثير بل أوجبة بعضهم كما سيأتي ففي كلامه استعمال المشترك في معنييه.

قوله: (ملغاة) أي عن الكف. قوله: (قالت) أي زرقاء اليمامة ولفظ مقولها: ليت الحمام ليه إلى حمامتيه أو نصفه قديه ثم الحمام ميه. وقصتها أنها كانت لها قطاة ومر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت ما ذكر. ثم إن القطا وقع في شبكة صياد فعدّ فإذا هو ستة وستون فإذا ضم إليها نصفها مع قطاتها كانت مائة. قوله: (أو نصفه) أو بمعنى الواو. قوله: (قياساً) قال الدماميني: ظاهر كلام

---

(١) قاله النابغة الذبياني. وهو من قصيدة من البسيط. والضمير في قالت يرجع إلى الزرقاء: امرأة من بقية طسم وجديس يضرب بها المثل في حدّة النظر. قيل: كانت ترى من مسافة ثلاثة أيام، ولها قصة ذكرناها في الأصل. وألا هنا للمتمني والشاهد في ليتما هذا الحمام حيث يجوز فيه أعمال ليت بعد دخول ما الكافة وإهمالها. فعلى الأول ينصب الحمام وعلى الثاني يرفع. والحمام عند العرب ذات الأطواق من نحو الفواخت والقماري والقطا والوراشين ونحوها، وعند العامة هي الدواجن فقط. قوله: (لنا) خبر ليت وإلى بمعنى مع كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٥٢] أي مع الله. وأو بمعنى الواو. والدليل عليه أنه روى ونصفه بالواو، وهو بالرفع والنصب جميعاً عطفاً على الحمام. قوله: (فقد) يعني فحسب. وأصله البناء على السكون، وكسر هنا للضرورة وهو مبتدأ وخبره محذوف أي فحسبي ذلك.

ومذهب سيبويه المنع لما سبق من أن ما أزالت اختصاصها بالأسماء وهيأتها للدخول على الفعل نحو: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ١٠٨] - ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [سورة الأنفال، الآية: ٦] وقوله:

فوالله مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِياً لَكُمْ ... وَلكنَّ ما يُقْضَى فَسَوْفَ يَكونُ

وقوله:

أَعِدْ نَظَراً يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا ... أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمارَ الْمُقَيَّدَا

بخلاف ليت فإنها باقية على اختصاصها بالاسماء، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب الأعمال في ليتما، وهو يشكل على قوله في شرح التسهيل: يجوز إعمالها وإهمالها بإجماع. (وَجَائِزٌ) بالإجماع (رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى مَنْصُوبِ إنَّ) ....

الزجاجي في الجمل أنه مسموع من العرب وذلك أنه قال في باب حروف الابتداء: ومن العرب من يقول: إنما زيداً قائم، ولعلما بكراً قائم فيلغي ما وينصب بأن وكذلك أخواتها هذا كلامه اهـ. قوله: (ومذهب سيبويه) أي والجمهور وصححه ابن الحاجب كما في النكت. قوله: (لما سبق إلخ) للمصنف ومن وافقه أن يقول يكفي في صحة الإعمال الاختصاص بحسب الأصل ولا يضر عروض زواله، ولذلك نظائر كثيرة كجواز إعمال أن المخففة من الثقيلة على قلة مع تعليلهم إعمالها بكثرة بزوال اختصاصها بالأسماء كما في وإن كانت لكبيرة أفاده سم. قوله: (ولكن ما يقضي إلخ) الصواب التمثيل بدله بقوله امرىء القيس:

ولكنما أسعى لمجد مؤثل

لأن ما في البيت الذي ذكره موصول اسمي بدليل عود الضمير في يقضي عليها. قوله: (أعد إلخ) غرض الشاعر هجو عبد قيس بأنه يفعل بالحمار الفاحشة. وأضاء قد يستعمل متعدياً كما في البيت.

قوله: (ولذلك) أي لبقائها على اختصاصها بالأسماء. قوله: (هو يشكل إلخ) قد يقال: لم ينظر المصنف إلى هذا الخلاف لكونه واهياً فحكى الإجماع. قوله: (معطوفاً على منصوب إن) **ظاهره**: أن المعطوف عليه هو اسم إن فيكون الرفع باعتبار محله قبل إن بناء على القول بعدم اشتراط وجود الطالب للمحل ونسب إلى الكوفيين وبعض البصريين وهو الأقرب إلى عبارة المصنف وسيأتي بقية الأوجه. ولو قال: رفعك تالي عاطف لكان جارياً على سائر الأوجه الآتية. وفي التسهيل: أن النعت والتوكيد وعطف البيان كعطف النسق عند الجرمي والزجاج والفراء تقول: إن زيداً قائم الفاضل أو أبو عبد الله أو نفسه بالنصب والرفع. قال سم فيما كتبه بهامش شرح التسهيل للدماميني: هو ظاهر إن قلنا أن الرفع على العطف على محل اسم إن فإن قلنا على الابتداء وأنه من عطف الجمل فالقياس امتناع ما عدا النسق فليتأمل. وقاس الرضي البدل ومثل له بقوله: إن الزيدين قد

المكسورة (بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلا) خبرها نحو: إن زيداً آكل طعامك وعمرو، ومنه:

فَمَنْ يَكُ لَم يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَانَّ لَنَا ٱلامَّ ٱلنَّجِيبَةَ وَالأَبُ[١]

وليس معطوفاً حينئذ على محل الاسم مثل ما جاءني من رجل وامرأة بالرفع، لأن الرافع في مسألتنا الابتداء، وقد زال بدخول الناسخ، بل إما مبتدأ خبره محذوف والجملة ابتدائية عطف على محل ما قبلها من الابتداء، أو مفرد معطوف على الضمير في الخبر إن كان فاصل كما في المثال والبيت، فإن لم يكن فاصل نحو: إن زيداً قائم وعمرو تعين الوجه الأول. وقد أشعر قوله وجائز أن النصب هو الأصل والأرجح، أما إذا عطف على المنصوب المذكور قبل استكمال إن

استحسنتهما شمائلهما بالرفع. وقيل: الرفع مخصوص بعطف النسق. قال في الهمع: وهو الأصح. قال في شرح الجامع: ولم يقيد العطف بالواو لأن لا كذلك تقول: إن زيداً قائم لا عمراً أو لا عمرو اهـ. والظاهر أن الفاء وثم وأو وحتى كذلك.

قوله: (بعد أن تستكملا) متعلق برفعك أو معطوفاً لا بجائز خلافاً للمكودي لما فيه من الفصل بالمتبدأ وهو أجنبي من الخبر. قوله: (لم ينجب) أي يلد ولداً ناجباً. وقوله النجيبة من وضع فعيل موضع مفعل أي المنجبة، أو الأصل النجيبة أبناؤها فحذف المضاف واتصل الضمير. قوله: (وليس معطوفاً إلخ) أي كما هو ظاهر كلام المصنف. ويمكن أن تسميته معطوفاً عليه مجاز علاقته المشابهة الصورية. قوله: (مثل ما جاءني إلخ) ظاهره أن رجلاً إعرابه محلي وهو القول الأصح لعدم لزوم اجتماع حركتي إعراب وقيل تقديري ويلزم عليه ما ذكر لكن مر في أول الابتداء دفعه. قوله: (وقد زال بدخول إلخ) لم يشترط بعض البصريين بقاء الطالب لذلك المحل ونسب إلى الكوفيين أيضاً كما مر، وعليه لا إشكال في العطف على محل اسم إلا من جهة لزوم الفصل بين التابع والمتبوع بأجنبي وهو الخبر وذلك ممنوع كما في الروداني. قوله: (ابتدائية) أي استئنافية. قوله: (على محل ما قبلها من الابتداء) من باب لما على تقدير مضاف أي ذات الابتداء أي الجملة الابتدائية أي المستأنفة. وفي عبارته أمران: **الأول**: كان ينبغي حذف محل لأن الابتدائية لا محل لها. **الثاني**: القصور لعدم شمولها البيت لأن الجملة فيه جواب الشرط الجازم فهي في محل جزم لا ابتدائية، وكذا ما عطف عليها. قوله: (تعين الوجه الأول) أي كونه من عطف الجمل أي عند الجمهور وإلا فبعضهم يجيز العطف على الضمير المستتر بلا فصل بقلة فعلية يجوز الوجه الثاني.

---

(١) هو من الطويل. قوله: (فمن) موصولة مبتدأ وخبره فإن لنا، دخلت الفاء فيه لتضمن المبتدأ معنى الشرط. وينجب بضم الياء من أنجب الرجل، إذا ولد ولداً نجيباً، ولا يقال للمرأة التي تلد النجباء إلا منجبة ومنجاب، وههنا قال نجيبة، أما على حذف الزوائد للضرورة، أو يكون الأصل النجيبة أبناؤها، ثم حذف المضاف وأناب عنه المضاف إليه فارتفع واستتر. والشاهد في قوله والأب حيث رفع عطفاً على محل الأم لأنه في الأصل مبتدأ.

خبرها تعين النصب وأجاز الكسائي الرفع مطلقاً تمسكاً بظاهر قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [سورة المائدة، الآية: ٦٩] وقراءة بعضهم: ﴿إنّ الله وملائكتُهُ يصلّون﴾ برفع ملائكته. وقوله:

فَمَنْ يَكُ أَمسى بالمدينةِ رَحْلُهُ فـإنـي وقَـيَّـارٌ بـهـا لَـغـريـبُ(١)

قوله: (تعين النصب) أي لما يلزم على الرفع من العطف قبل تمام المعطوف عليه إن جعل من عطف الجمل ومن تقدم المعطوف على المعطوف عليه إن عطف المرفوع على الضمير في الخبر. قال سم: لم لا يجوز الرفع قبل الاستكمال على أنه مبتدأ حذف خبره ويكون من قبيل الاعتراض بين اسم إن وخبرها لا العطف. وأقول: مقتضى التعليل بما ذكر جواز الرفع بالعطف على محل اسم إن بناء على عدم اشتراط بقاء طالب المحل. وقال الرضي: إنما منعوا رفع المعطوف قبل الاستكمال لأن العامل في خبر المبتدأ هو المبتدأ وفي خبر إن هو إن فيكون قائمان من قولك إن زيداً وعمرو قائمان خبراً عن إن وعمرو معاً فيعمل عاملان مستقلان في معمول واحد ولا يجوز ذلك اهـ. ومقتضى هذا التعليل تخصيص المنع بما إذا كان الخبر للاسمين معاً، وبه صرح ابن هشام في شرح بانت سعاد كما سيأتي قريباً، ومقتضى إطلاق الموضح وغيره والتعليل السابق وبحث سم فيه شمول المنع لغير ذلك نحو: إن زيداً وعمرو قائم وهو الذي حققه الروداني. وصنيع الشارح فيما يأتي أقرب إلى هذا فتدبر.

قوله: (وأجاز الكسائي إلخ) موضع الخلاف حيث يتعين جعل الخبر للاسمين جميعاً نحو: إن زيداً وعمرو ذاهبان، فإن لم يتعين ذلك نحو إن زيداً وعمرو في الدار جاز اتفاقاً، قاله الموضح في شرح بانت سعاد وهو مخالف لما أطلقه هنا كذا في التصريح، ومثل إن زيداً وعمرو في الداران زيداً وعمرو قائم وقد رد الفاضل الروداني كلام الموضح في شرح بانت سعاد وحقق أن نحو: إن زيداً وعمرو في الدار أو قائم من محل الخلاف فتنبه. قوله: (مطلقاً) أي سواء قبل الاستكمال وبعده وسواء ظهر إعراب المعطوف عليه أو خفي فالإطلاق في مقابلة التقييد السابق والتقييد اللاحق وإن جعله البعض في مقابلة اللاحق فقط. قوله: (رحله) أي منزله. وقيار اسم فرس الشاعر وقيل اسم

---

(١) قاله ضابىء ـ بالضاد المعجمة وبعد الألف باء موحدة ثم همزة ـ ابن الحارث البرجمي، وهو من قصيدة من الطويل، والشطر الأول كناية عن السكنى بالمدينة واستيطانها، وقيار بفتح القاف وتشديد الياء آخر الحروف اسم رجل. وزعم الخليل أنه اسم فرس له غبراء. وقال أبو زيد: اسم جملة، ومعنى الشطر الثاني أنه ومركوبه غريبان في المدينة مقيمان بها. قال ذلك حين حبسه عثمان رضي الله عنه بالمدينة لجرم اقترفه، والشاهد في عطف قيار على محل اسم أن، واحتج به الكسائي والفراء. والمحققون على أنه مرفوع بالابتداء وخبره محذوف، والتقدير فإني بها لغريب وقيار غريب أو قيار كذلك. وقيل لغريب خبر عن الاسمين جميعاً لأن فعيلاً يخبر به عن الفاعل فما فوقه نحو: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [سورة التحريم، الآية: ٤] ورد بأنه لا يكون للاثنين وإن كان يجوز كونه للجمع. وعورض بقوله: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [سورة ق، الآية: ١٧] وأجيب بأن أصله قعيدان.

وخرّج ذلك على التقديم والتأخير أو حذف الخبر من الأول كقوله:

خَليليَّ هَلْ طِبٌّ فإنيِّ وَأَنتما وإنْ لم تَبوحا بالهوى دَنِفانِ[(١)]

ويتعين الأول في قوله:

فإنِّي وَقَيارٌ بها لَغريبُ

لأجل اللام في الخبر، والثاني في وملائكته لأجل الواو في يصلون إلا إن قدرت للتعظيم مثلها في: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [سورة المؤمنون، الآية: ٩٩] ووافق الفراء الكسائي فيما خفي فيه إعراب المعطوف عليه نحو: إنك وزيد ذاهبان، وأن هذا وعمرو عالمان تمسكا ببعض ما سبق. قال سيبويه: ....

جمل. وقوله فإني إلخ دليل الجواب أي فأنا لا يمسي فيها رحلي لأني إلخ. قوله: (على التقديم والتأخير) أي تقديم المعطوف وتأخير الخبر والقصد العكس والتقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن الخ، والصابؤون والنصارى كذلك ومن آمن في محل رفع بالابتداء وخبره فلا خوف إلخ والجملة خبر إن وخبر الصابؤون محذوف أي كذلك كما علم. ويجوز أن يكون من آمن إلخ خبر الصابؤون وخبر إن محذوف لدلالة خبر الصابؤون عليه فالحذف على هذا من الأول لدلالة الثاني وعلى الأول من الثاني لدلالة الأول وهو الكثير كما في المغني والعائد على كل محذوف أي من آمن منهم. وأورد بعضهم على التخريج على التقديم والتأخير أنه يستلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه ومجرد ملاحظة التقديم والتأخير لا يدفع ذلك وقد يقال: بل يدفعه التقدم المعطوف عليه بتمامه حينئذٍ في النية. هذا. وقال الروداني: اعتبار التقديم والتأخير وأمثاله إنما يرجع إليه في التخريج المسموع، ولا يجوز لأحد اليوم أن يتكلم بمثل ذلك ويدعي أنه نوى التقديم والتأخير. قوله: (هل طب) مثلث الطاء كما في القاموس. قوله: (ويتعين الأول إلخ) نظر فيه سم بجواز أن تقدر اللام داخلة على مبتدأ محذوف أي لهو غريب وقد يقال الأصل والظاهر عدم التقدير وكلام الشارح مبني عليه. قوله: (إلا إن قدرت للتعظيم) بحث فيه بأنه لم يسمع إنا قائمون على التعظيم بل لا بد من المطابقة اللفظية على حد: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾ [سورة الحجر، الآية: ٢٣] كما في المغني.

قوله: (فيما خفي) أي في تركيب خفي إلخ أي لكونه مبنياً أو مقصوراً مثلاً. قال سم: انظر لو خفي إعراب المعطوف دون المعطوف عليه. ويحتمل أنه عنده كذلك. وقال الروداني: قضية التعليل بالاحتراز من تنافر اللفظ أن خفاء إعراب المعطوف كذلك فيجوز عنده العطف بالرفع في أن

---

(١) هو من الطويل، يعني يا خليلي، وطب مرفوع بالابتداء وخبره موجود المقدر وهو مثلث الطاء، والشاهد في قوله فإني حيث حذف خبره لدلالة خبر المعطوف عليه وهو قوله دنفان. والتقدير: فإني دنف وأنتما دنفان، وهو بفتح الدال وكسر النون من الدنف بفتحتين وهو المرض الملازم، فإذا كسرت النون انثت وثنيت وجمعت، وإذا فتحت يستوي فيه الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث. يقال: باح بسره إذا أظهره، وإن لم تبوحا عطف على مقدر تقديره بحتما بالهوى وإن لم نبوحا.

واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون وأنك وزيد ذاهبان (وأُلحِقتْ بإنَّ) المكسورة فيما تقدم من جواز العطف بالرفع بعد الاستكمال (لَكِنَّ) باتفاق كقوله:

وَمَا قَصَّرَتْ بي فِي التَّسامِي خُؤُلَةٌ ... وَلكِنَّ عَمِّي الطيِّبُ الأصْلِ وَالْخالُ(١)

(وأن) المفتوحة على الصحيح إذا كان موضعها موضع الجملة بأن تقدمها علم أو معناه نحو: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٣] (مِن دونِ لَيتَ وَلعلَّ وَكَأَنَّ) حيث لا يجوز في المعطوف مع هذه الثلاث

زيداً والفتى ذاهبان اهـ. قوله: (وأعلم) بهمزة المتكلم والقصد بنقل ما ذكر الرد به على الفراء والكسائي، ولا يخفى أنه من باب رد دعوى بدعوى. وقوله يغلطون من باب فرخ. واعترض بأنه كيف يسند الغلط إلى العرب. وأجيب بأنه لا مانع من ذلك لما سبق من أن الحق قدرة العربي على الخطأ إذا قصد الخروج عن لغته والنطق بالخطأ. وقيل: مراد سيبويه بالغلط مجرد توهم أن ليس في الكلام إن وهذا هو ما يدل عليه بقية كلامه كما بسطه في المغني، ويحتمل أن مراده بالغلط شدة الشذوذ. قوله: (باتفاق) ولهذا قدم المصنف لكن على إن. قوله: (في التسامي) أي العلو والعراقة في النسب، خؤولة أي ولا عمومة بدليل ما بعده. قال العيني: هي إما مصدر أو جمع خال كالعمومة وفيه ما فيه. قوله: (وأن المفتوحة على الصحيح) اختلف فيه دون إن لكن لعدم نقلهما الجملة إلى باب المفرد فأشبها الحروف الزائدة للتأكيد بخلافها. قوله: (إذا كان موضعها موضع الجملة) لأنها حينئذٍ بمنزلة المكسورة وذلك بأن وقعت في محل الجملة بحسب الأصل لسدها ومعموليها بعد العلم مسد مفعولية وهما أصلهما المبتدأ والخبر، وخرج بذلك نحو: أعجبني إن زيداً قائم وعمراً فيتعين النصب لأنها ليست في موضع الجملة ولذلك جاز دخول لام الابتداء وكسر إن في نحو: علمت إن زيداً لقائم، وامتنع ذلك في نحو: أعجبني أن زيداً قائم كما قاله الدماميني نقلاً عن ابن الحاجب.

قوله: (أو معناه) أي دال معناه كأذان في الآية الشريفة أي إعلام. قوله: (ورسوله) أي بالرفع

---

(١) وقبله:

وما زِلْتُ سبَّاقًا إلى كل غايةٍ ... بها يُبتَغى في النّاسِ مجدٌ وإجلالُ

وهما من الطويل، والسباق مبالغة سابق، وأراد بغاية غاية المراتب والمفاخر والمجد والكرم، والإجلال التعظيم، والتسامي العلو والعراقة في النسب. ويروى في المعالي. والخؤلة بضم الخاء: إما بمعنى المصدر كالعمومة، أو جمع خال كالعمومة جمع عم والمعنى أنه حصل له السؤدد من وجهين: أحدهما من قبل نفسه وهو كونه سباقاً إلى غاية المفاخر. والآخر من قبل نفسه من جهتي أبيه وأمه، وإلى الثاني أشار بقوله: خؤله، أما الأول فلأن في البيت حذفاً تقديره ولا عمومة يدل على ذلك عجزه فافهم. والشاهد في قوله والخال حيث عطف على محل عمي لأنه في الأصل مبتدأ، والتقدير والخال طيب الأصل كذلك، والدليل على الرفع القافية فإنها مرفوعة.

إلا النصب تقدم المعطوف أو تأخر لزوال معنى الابتداء معها، وأجاز الفراء الرفع معها أيضاً متقدماً ومتأخراً بشرطه السابق وهو خفاء الإعراب (وَخُفِّفَتْ إِنَّ) المسكورة (فَقَلَّ ٱلْعَمَلُ) وكثر الإهمال لزوال اختصاصها حينئذ نحو: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [سورة يس، الآية: ٣٢] وجاز إعمالها استصحاباً للأصل نحو: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [سورة هود، الآية: ١١١] ....

وقرىء شاذاً ورسوله بالنصب عطفاً على لفظ اسم إن كما في الفارضي. قوله: (لزوال معنى الابتداء) أي معنى الجملة ذات الابتداء لأن الكلام قبل هذه الثلاثة للإخبار عن المسند إليه بالمسند، وبعدها لتمني المسند للمسند إليه أو ترجيه له أو تشبيهه به. وقيل: لأن هذه الثلاثة تغير معنى الجملة بنقلها من الخبر إلى الإنشاء فيلزم عليه عطف الخبر على الإنشاء، لكن هذا التعليل لا يتم على القول بجواز عطف الخبر على الإنشاء ولا على أن العطف على الضمير في خبر إن ولهذا قال في متن الجامع: يرفع مطلقاً تالي العاطف إن نسق على ضمير الخبر وبعد إن وأن ولكنّ إن قدر مبتدأ إلخ، وكذا لا يتم على أن العطف على محل الأسم، هذا وقد لزم مما تقرر أن الكلام مع كأن إنشاء لا خبر وقد يتوقف فيه فتأمل. ثم رأيت صاحب المغني صرح بأن كأن للأخبار، ورأيت الدماميني نقل قولاً آخر عن بعضهم أنها لإنشاء التشبيه.

قوله: **(بشرطه السابق)** راجع إلى قوله متقدماً فقط كما هو صريح قول الهمع وأجازه أي الرفع الفراء في ليت وأختيها بعد الخبر مطلقاً وقبله بشرطه المذكور عنه. قوله: (وخففت إن) أي بشرط أن لا يكون اسمها ضميراً وأن يكون خبرها صالحاً لدخول اللام ويستثنى الخبر المنفي لأنه وإن لم تدخل عليه اللام لا يتوهم معه أن إن نافية نقله يس عن ابن هشام. قوله: **(فقل العمل)** إنما قل هنا وبطل فيما إذا كفت بما على مذهب سيبويه، مع أن العلة في الموضعين زوال الاختصاص بالأسماء لأن المزيل هناك أقوى لأنه لفظ أجنبي زيد وهو ما بخلافه هنا فإنه نقصان بعض الكلمة، ومحل ما ذكر إن وليها اسم فإن وليها فعل كما في الأمثلة الآتية وجب الإهمال ولا يدعى الإعمال وإن اسمها ضمير الشأن والجملة الفعلية خبرها. قاله زكريا. قوله: **(نحو وإن كل لما إلخ)** أي على قراءة تخفيف الميم، أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لأن إن عليها نافية ولما بمعنى إلا. وإعرابه على التخفيف كل مبتدأ واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع خبر ومحضرون نعته وجمع على المعنى ولدينا متعلق به أو جميع مبتدأ ثان ومحضرون خبره والجملة خبر الأول، وهذا أولى لما يلزم على الأول من دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ، والمسوّغ للابتداء بجميع العموم أو الإضافة تقديراً، والرابط على جعل جميع مبتدأ ثانياً إعادة المبتدأ بمعناه لأنه على هذا بمعنى كل وعلى الأول بمعنى مجموع.

قوله: (وإن كلا لما إلخ) أي على قراءة تخفيف الميم أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لما مر، ولعل نصب كلاً حينئذٍ بمحذوف تقديره أرى ثم رأيته في المغني. وإعرابه على التخفيف كلا

(وَتَلْزَمُ ٱللَّامُ إِذَ مَا تُهْمَلُ) لتفرق بينها وبين أن النافية ولهذا تسمى اللام الفارقة، وقد عرفت أنها لا تلزم عند الاعمال لعدم اللبس.

تنبيه: مذهب سيبويه وبين أن هذه اللام هي لام الابتداء. وذهب الفارسي إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق، ويظهر أثر الخلاف في نحو قوله عليه الصلاة والسلام: (قد علمنا إن كنت لمؤمناً)، فعلى الأول يجب كسران، وعلى الثاني يجب فتحها (وَرُبَّمَا ٱسْتُغْنِيَ عَنْهَا) أي عن اللام

اسم إن واللام الأولى لام الابتداء وما زائدة للفصل بين اللامين أو موصولة خبر إن وليوفينهم جواب قسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وإن كلا اللذين والله ليوفينهم، قال في المغني: لكن الصلة في المعنى جملة الجواب فقط، وإنما جملة القسم مسوقة لمجرد التأكيد فلا يقال: جملة القسم إنشائية والصلة لا تكون إلا خبرية اهـ. وقيل: ما نكرة موصوفة بقول مقدر حذف وأقيم معموله وهو جملة القسم مقامه أي وإن كلاً لخلق مقول فيهم والله ليوفينهم ولا حاجة لتقدير القول كما علم ما مر عن المغني، وكذا الإعراب على التخفيف مع تشديد النون، وأما على تشديد النون والميم معاً فقال ابن الحاجب: أحسن ما قيل فيه أن لما هي الجازمة حذف فعلها تقديره لا يهملوا، واعترضه في الغني بأن لما تفيد توقع منفيها وإهمال الكفار غير متوقع. وأجاب الدماميني بأن توقع منفيها غالب لا لازم ولو سلم فالكفار يتوقعون الإهمال ولا يشترط في التوقع أن يكون من المتكلم. ثم قال في المغنى والأولى عندي أن يقدر لما يوفوا أعمالهم لدلالة ليوفينهم إلخ عليه ولتوقع التوفية.

قوله: **(وتلزم اللام)** أي عند عدم القرينة على المراد بدليل ما يأتي فلا تنافي بين قوله وتلزم اللام وقوله وربما استغنى إلخ، وينبغي كما بحثه الروداني أن محل لزوم اللام إذا قصد البيان وأنه إذا قصد الإجمال لم تلزم لأن الإجمال من مقاصد البلغاء. قوله: **(إذا ما تهمل)** أي أو تعمل مع حصول اللبس بأن كان إعراب الاسم خفياً نحو: إن هذا أو الفتى لقائم كما يؤخذ من قول الشارح لعدم اللبس وصرح به الدماميني. قوله: **(وذهب الفارسي إلخ)** قال الدماميني: حجته دخولها على الماضي المتصرف نحو: إن زيد لقام، وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه نحو: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٠٢] وكلاهما لا يجوز مع المشددة اهـ. وقد يجاب: بأن المخففة ضعفت بالتخفيف فتوسع معها ما لم يتوسع مع غيرها فتأمل. قوله: **(يجب فتحها)** أي لطلب العامل ولا معلق لأن اللام الفارقة على الثاني ليست من المعلقات، وظاهر هذا الكلام دخول اللام الفارقة على خبر أن المفتوحة المخففة مع أنها لا تلتبس بأن النافية حتى يحتاج الفرق. وقد يقال: أنها دخلت بعد إن المكسورة للفرق فلما دخل الفعل فتحت الهمزة وأبقيت اللام، فالكسر وقصد الفرق سابقان على دخول الطالب لفتح الهمزة، أو يقال: لام الفرق قد تدخل مع عدم الاحتياج إلى الفرق كما تدخل بعد المكسورة عند قيام القرينة والاستغناء عن اللام.

قوله: **(وربما استغنى عنها)** ليس المراد بالاستغناء عدم الاحتياج إلى اللام حتى يعترض بأن

(إِنْ بَدَا) أي ظهر (مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا) على قرينة إما لفظية كقوله:

إِنِ ٱلْحَقُّ لاَ يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ

أو معنوية كقوله:

أَنَا ٱبْنُ أُبَاةِ ٱلضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ ٱلْمَعَادِنِ(١)

(وَٱلْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً) للابتداء وهو كان وكاد وظن وأخواتها (فَلاَ تُلْفِيهِ) أي لا تجده (غَالِباً بانْ ذِي) المخففة من الثقيلة (مُوصَلاً) وإن كان ناسخاً وجدته موصلاً بها كثيراً نحو: ﴿وَإِن

التعبير بربما يقتضي أن اللام قد لا يستغنى عنها مع القرينة بل المراد به ترك اللام ولا شك أنه مع القرينة يجوز ترك اللام وذكرها. قوله: (إن الحق إلخ) القرينة اللفظية فيه لفظ لا فإنه يبعد معها أن يراد بأن النفي إذ لو أريد ما ذكر لجيء بالإثبات بدلاً عن نفي النفي الصائر إلى الإثبات، وفيه أيضاً قرينة معنوية وهي أنه لو أريد بأن النفي ونفي النفي إثبات لكان المعنى الحق يخفى على ذي بصيرة وفساده ظاهر. وينبغي أن تكون القرينة المعتمد عليها هذه القرينة المعنوية لأن لا مبعدة للنفي لا مانعة منه فتأمل. قوله: (أنا ابن أباة إلخ) القرينة هنا دلالة مقام المدح على أن الكلام إثبات فلأجلها لم يقل كانت لكرام، وأما عدم قوله لكانت كرام فلما مر من امتناع أن يلي اللام فعل متصرف خال من قد، وما قيل من أن هذا الامتناع مخصوص بأن العاملة دون المهملة يرده تصريح أبي حيان في ارتشافه باستوائهما في ذلك، وبأن اللام لو دخلت في هذا البيت لدخلت على كرام فاعرف ذلك. والأباة جمع آب كقضاة وقاض من أبى إذا امتنع. والضيم الظلم. ومالك اسم قبيلة، ولهذا قال كانت، وصرفها مراعاة للحي قاله المصرح. قوله: (غالباً) ظرف زمانٍ أو مكان متعلق بالنفي والمعنى انتفى في غالب الأزمنة أو في غالب التراكيب وجود الفعل موصلاً بأن إذا لم يكن ناسخاً، ومفهوم ذلك أن وجود الفعل الناسخ موصلاً بأن لم ينتف في الغالب فيصدق بالكثرة، ولو جعل متعلقاً بالمنفي لكان المفهوم أن وجود الفعل الناسخ موصلاً بأن غالبي مع أن القوم إنما ذكروا الكثرة لا الغلبة أفاده سم. قوله: (موصلاً) اسم مفعول من أوصل الرباعي المتعدي وثلاثية اللازم وصل بمعنى اتصل وإن كان وصل يستعمل متعدياً أيضاً، فقول البعض تبعاً لما نقله شيخنا عن الغزي اسم مفعول من أوصل بمعنى اتصل فاسد.

قوله: (وجدته موصلاً إلخ) بشرط كونه غير ناف ليخرج ليس وغير منفي ليخرج زال وأخواتها

---

(١) قاله الطرماح، واسمه الحكم بن حكيم، وهو من الطويل. والأباة جمع آب كالقضاة جمع قاض من أبى إذا امتنع. والضيم الظلم. ومالك اسم أبي القبيلة، ومالك الثاني هو القبيلة، ولهذا قال: كانت كرام المعادن بتأنيث الفعل وصرف للضرورة. قوله: (من آل مالك) بدل من قوله ابن أباة الضيم، والشاهد في قوله: وإن مالك كانت حيث ترك فيه لام الابتداء التي تفرق بين أن المخففة من المثقلة وبين أن النافية، والتقدير وإن مالك لكانت.

يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ ﴾ [سورة القلم، الآية: ٥١] ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [سورة الشعراء، الآية: ١٨٦] وأكثر منه كونه ماضياً نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٤٣] - ﴿إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾ [سورة الصافات، الآية: ٥٦] - ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ [سورة الأعراف، الآية:١٠٢] ومن النادر قوله:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً[(١)]

ولا يقاس عليه، نحو: إن قام لأنا وإن قعد لزيد خلافاً للأخفش والكوفيين، وأندر منه

وغير صلة ليخرج دام ودخول اللام مع الفعل الناسخ على ما كان خبراً في الأصل نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٤٣] ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٠٢] ومع غير الناسخ على معموله فاعلاً كان أو مفعولاً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً فالفاعل بقسميه نحو: إن يزينك لنفسك وإن يشنك لهيه. والمفعول الظاهر نحو: إن قتلت لمسلماً وأما المفعول الضمير فكما لو عطف على قولك إن قتلت لمسلماً قولك وإن أهنت لإياه لكن إنما تدخل على المفعول دون الفاعل إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً كما رأيت أو مستتراً نحو: زيد إن ضرب لعمراً. قوله: (وأكثر منه) أي من كون مدخولها مضارعاً المفهوم من الأمثلة أو من نحو: وإن يكاد إلخ. والحاصل: أن الأقسام أربعة كثير وأكثر ويقاس عليهما اتفاقاً، ونادر وفي القياس عليه خلاف، وأندر ولا يقاس عليه اتفاقاً. وسبب ذلك أن إن المشددة مختصة بالمبتدأ والخبر فلما ضعفت بالتخفيف وزال اختصاصها بهما عوضوها كثرة الدخول على فعل يختص بهما وهو الناسخ مراعاة لحقها الأصلي في الجملة وكان الماضي أكثر لشبهها بعض الماضي كقيل في عدد الحروف والهيئة والبناء على الفتح ولما انتفى في الثالث اختصاص مدخولها بالمبتدأ والخبر كان نادراً، ولما انتفى الاختصاص والشبه في الأخير كان أندر.

قوله: (شلت) بفتح الشين من باب فرح والضم لغة رديئة. قوله: (خلافاً للأخفش والكوفيين) تبع في هذا العز والتوضيح والتسهيل، والذي في الهمع والمغني أن الكوفيين لا يجيزون تخفيف إن المكسورة ويؤوّلون ما ورد مما يوهم ذلك بأن إن نافية واللام إيجابية بمعنى إلا ولذلك رد عليهم بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ [سورة هود، الآية: ١١١] في قراءة من خفف إن ولما وإن أجيب عنهم بأن لهم أن يجعلوا نصب كلا بأرى محذوفاً واللام بمعنى إلا كما هو رأيهم في مثلها

---

(١) قالته عاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كانت من المهاجرات. وهو من قصيدة من الكامل ترثي بها الزبير بن العوام رضي الله عنه. والخطاب لعمرو بن جرموز قاتل الزبير. قوله: (شلت) بفتح الشين أخباره ومعناه الدعاء. وفي العباب يقال شلت يمينه تشل. وشلت على ما لم يسم فاعله لغة رديئة. والشاهد في قوله إن قتلت لمسلماً حيث ولى إن فعلا وليس هو من نواسخ الابتداء، وذلك أن إن المخففة إذا وليهما فعل لم يكن في الغالب إلا من نواسخ الابتداء، وإذا كان من غيره يكون شاذاً فلا يقاس عليه، فلا يقال: إن قام زيد خلافاً للأخفش وحلت عليك أي وجبت.

كونه ناسخاً ولا ماضياً، كقولهم: إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه. (وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ) المفتوحة (فَاسْمُهَا) الذي هو ضمير الشأن (اُسْتَكَنْ) بمعنى حذف من اللفظ وجوباً ونوى وجوده لا أنها تحملته لأنها حرف، وأيضاً فهو ضمير نصب وضمائر النصب لا تستكن. وأما بروز اسمها وهو غير ضمير الشأن في قوله:

فَلَوْ أَنَّكِ فِي يَوْمِ ٱلرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ(١)

وقوله:

وما مزيدة للفصل بين اللامين أو موصولة أو نكرة على ما مر، ويمكن الاعتذار بأن ذكر الكوفيين مع الأخفش نظراً إلى موافقتهم له صورة لقياسهم أيضاً على إن قتلت لمسلماً وإن كان قياسهم عليه على وجه أن إن نافية واللام بمعنى إلا، وقياس الأخفش عليه على وجه أن إن مخففة واللام لام الابتداء فمراد الشارح خلافاً لمن ذكروا في مطلق القياس على إن قتلت لمسلماً. قوله: (الذي هو ضمير الشأن) أي فقط عند ابن الحاجب وهو أو غيره عند المصنف والجمهور فكان المناسب حذف القيد ليجري في حل كلام المصنف على مذهبه ومما يتعين فيه تقدير ضمير الشأن قول الشاعر:

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى وينتعل

قال ابن الحاجب في شرح المفصل: ولولا أن ضمير الشأن مقدر لم يستقم تقديم الخبر هنا فالذي سوّغ التقديم كون الجملة واقعة خبراً لا كون إن بطل عملها فصار ما بعدها مبتدأ وخبراً لأنهم يعتبرون مع التخفيف ما يعتبرونه مع التشديد من امتناع تقديم خبرها اهـ. باختصار. قوله: (وأما بروز إلخ) وارد على قوله فاسمها الذي هو ضمير الشأن استكن. وحاصل الإيراد: أنه وجد في كلامهم اسم أن المخففة غير ضمير الشأن وغير مستكن. قوله: (فلو أنك إلخ) يصف هذا الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى لو سأله الحبيب الفراق لأجابه كراهة رد السائل وخص يوم الرخاء بالذكر لأن الإنسان ربما يفارق الأحباب في الشدة. وجملة وأنت صديق خالية قيد بها لأن الإنسان لا يعز عليه فراق عدوه. وصديق فعيل بمعنى اسم المفعول أي مصادقة بفتح الدال أو من إجراء فعيل بمعنى فاعل مجرى فعيل بمعنى مفعول، وفي المصباح: يقال امرأة صديق وصديقة.

---

(١) هو من الطويل يصف نفسه بالجود حتى لو سأله الحبيب الفراق لأجابه إلى ذلك كراهة رد السائل وإن كانت في يوم الرخاء، خصه بالذكر لأن الإنسان ربما يفارق الأحباب في يوم الشدة. والشاهد في قوله: فلو أنك حيث خففت أن من المثقلة وبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن وهو قليل لأن الواجب فيه أن يكون المحذوف غير ضمير الشأن ويكون خبرها جملة وههنا الكاف اسمها وسألتني خبرها. والخطاب في أنك وسألتني وفراقك وأنت كلها للمؤنث، ومع هذا قال صديق على تأويل أنت إنسان صديق، أو شبه فعيلاً بمعنى فاعل بفعيل بمعنى مفعول. وقوله: لم أبخل جواب الشرط، وأنت صديق حال.

بِـأَنْـكَ رَبِـيـعٌ وَغَـيْـثٌ مَـرِيـعٌ وَأَنْـكَ هُـنَـاكَ تَـكُـونُ الـثِّـمَـالا[1]

فضرورة (وَٱلْخَبَرَ ٱجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ) نحو: علمت أن زيد قائم، فأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف وزيد قائم جملة في موضع رفع خبرها.

تنبيه: أن المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة لأن لفظها كلفظ عض مقصوداً به الماضي أو الأمر. والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كجد فلذلك أوثرت أن المفتوحة المخففة ببقاءِ عملها على وجه يبين فيه الضعف وذلك بأن جعل اسمها محذوفاً لتكون بذلك عاملة كلا عاملة. ومما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بمعمولها ولا تطلب

قوله: (مريع) بفتح الميم أي كثير العشب من مرع الوادي بتثليث الراء أي كثر عشبة كأمرع فوصف الغيث به من وصف الحال بوصف المحل، وبضمها من أراع الشيء أي نما وكثر كـ:راع يريع ريعاً أفاده في القاموس. والثمال بكسر المثلثة الغياث. قوله: (فضرورة) أي من وجهين عند ابن الحاجب كون اسمها غير ضمير الشأن وكونه مذكوراً. ومن الوجه الثاني فقط عند الناظم. قوله: (والخبر اجعل جملة) أي أن حذف الاسم سواء كان ضمير شأن أو لا على مذهب المصنف، فإن ذكر الاسم جاز كون الخبر جملة وكونه مفرداً وقد اجتمعا في قوله: بأنك ربيع إلخ. قوله: (من بعد أن) من وضع الظاهر موضع المضمر للضرورة. قوله: (تنبيه أن المفتوحة إلخ) هذا جواب عما قيل: لماذا أعملوا أن المفتوحة وأهملوا المكسورة غالباً وكان اللائق التسوية أو العكس لئلا يلزم مزية الفرع عن الأصل؟ وحاصل الجواب: أن الفرع قد يميز على الأصل لمعنى فيه لا يوجد في الأصل. قوله: (لا تشبه إلا الأمر) قد يقال: بل تشبه نحو قيل وبيع أيضاً إلا أن يقال صيغة المجهول محولة عن صيغة المعلوم لا أصلية. قوله: (فلذلك) أي لكونها أشبه بالفعل إلخ أوثرت أي خصت، وقوله على وجه إلخ ليس من جملة التفريع إذ لا ينتجه ما قبل التفريع فهو متعلق بمحذوف دل عليه السياق أي وعملت على وجه إلخ أي لئلا يظهر بالكلية مزية الفرع على أصله، وبه يجاب عما قيل لم أعملوا المفتوحة في محذوف غالباً والمكسورة في مذكور، وأجاب بعضهم بأن ذلك إعطاء للأصل الأصل والفرع الفرع، وبهذا أيضاً يجاب عما قيل لم أعملوا المفتوحة في ضمير والمكسورة في ظاهر.

قوله: (من جهة الاختصاص) أي بالأسماء، وقوله وصليتها أي كونها حرفاً موصولاً بمعمولها.

---

(١) قبله:

لَـقَـدْ عَـلِـمَ ٱلـضَّـيْـفُ وَٱلْـمُـرْمِـلُـونَ إِذَا ٱغْـبَـرَّ أُفُـقٌ وَهَـبَّـتْ شَـمَـالاً

قالتهما جنوب أخت عمرو ذي الكلب من قصيدة من المتقارب. والمرملون من أرمل القوم إذا نفد زادهم، وعام أرمل قليل المطر. قوله: (وهبت) أي الريح وليس بإضمار قبل الذكر لاستحضارها في الذهن بذكر فعل لا يصلح إلا لها. وشمالاً بفتح الشين تمييز أو حال وهو الصحيح. والشاهد في قوله بأنك وفي قوله وأنك حيث صرح باسم أن المخففة في الموضعين للضرورة فأخبر عن الأول بالمفرد وعن الثاني بالجملة. وغيث أي مطر. ومريع بفتح الميم وكسر الراء، يقال: أرض مريعة أي مخصبة كثيرة النبات. والثمال بكسر الثاء المثلثة الغياث، وهو خبر تكون فافهم.

المكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص فضعفت بالتخفيف وبطل عملها بخلاف المفتوحة. (وَإِنْ يَكُنْ) صدر الجملة الواقعة خبر أن المفتوحة المخففة (فِعَلاً وَلَمْ يَكنْ) ذلك الفعل (دُعَا، وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا. فَالأَحْسَنُ) حينئذٍ (الفَصْلُ) بين أن وبينه (بِقَدْ) نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [سورة المائدة، الآية: ١١٣] وقوله:

شهِدْتُ بأنْ قَدْ خُطَّ ما هُو كائِنٌ ... وَأَنَّكَ تَمْحُو ما تَشَاءُ وَتُثْبِتُ

(أَوْ نَفيٍ) بلا أو لن أو لم نحو: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [سورة المائدة، الآية: ٧١] - ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [سورة البلد، الآية: ٥] - ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [سورة البلد، الآية: ٧] (أَوْ) حرف (تَنْفيسٍ) نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [سورة المزمل، الآية: ٢٠] وقوله:

وَاعْلَمْ فعِلْمُ المرءِ ينفعُه ... أن سَوْفَ يأتِي كُلُّ ما قُدِرَا[1]

(أَوْلَوْ) نحو: ﴿وأن لو استقاموا على الطريقة﴾ [سورة الجن، الآية: ١٦] (وَقَلِيلٌ) في كتب

قوله: (وبطل عملها) أي في الغالب كما سبق. قوله: (صدر الجملة إلخ) أشار به إلى أن الضمير في يكن إلى الخبر بتقدير مضاف أي صدر الخبر ولو عبر الشارح بذلك لكان أحسن وإن كان المال واحداً أو دفع بذلك ما يوهمه ظاهر عبارته أن الخبر نفس الفعل. فإن قلت: الظاهر أن الحرف الفاصل بين أن والفعل جزء من الخبر فهو الصدر لا الفعل، **قلت**: المراد صدر ما بعد هذا الحرف من التركيب الإسنادي. قوله: (دعا) أي ذا دعاء أي قصد به الدعاء. قوله: (فالأحسن حينئذ الفصل) أي للفرق بين المخففة والمصدرية التي تنصب المضارع، ولما كانت المصدرية لا تقع قبل الاسمية ولا الفعلية التي فعلها جامد أو دعاء لم يحتج لفاصل معها. وأفعل التفضيل ليس على بابه كما يدل عليه تعبير الموضح بالوجوب فعدم الفصل قبيح، لكن ينبغي أن يكون محل قبحه إذا لم يكن هناك فارق بين المخففة والمصدرية غير الفصل كوقوع أن بعد العلم وإلا لم يقبح كما في الروداني، ويظهر أن ترك الفصل عند وجود فارق آخر خلاف الأولى وأن من الفارق وغير الفصل ظهور رفع المضارع كما في أن تهبطين.

قوله: (وبينه) أي الفعل. قوله: (بلا) أي مع الماضي والمضارع وكذا لو. واستشكل الفصل بلا بأنه فائدة فيه لأن أن المخففة لا تحتاج بعد العلم إلى تمييزها عن المصدرية لأن المصدرية لا تقع بعد العلم، وأما بعد الظن فيقعان لكن لا تميز لا بينهما لوقوعها بعد كل منهما فلا يتم تعليل الفصل بالفرق بين المخففة والمصدرية، وكذا استشكل الفصل بعد العلم بغير لا كـ: قد والسين بأنه لا فائدة فيه لعدم وقوع المصدرية بعد العلم. والجواب: أن كون الفصل للتفرقة المذكورة باعتبار الغالب وفي شرح الجامع أن الفصل بالمذكورات إما لئلا تلتبس بالمصدرية أو ليكون كالعوض من تخفيفها ولا إشكال عليه. قوله: (أن لا تكون) أي على قراءة تكون بالرفع على أن أن مخففة. قوله: (زعيم) أي كفيل

---

(١) أنشده أبو علي ولم يعزه إلى أحد. وهو من الرجز. والشاهد في قوله أن سوف فإنها مخففة من المثقلة ووقع خبرها جملة فعلية وفعلها متصرف وليس بدعاء، وفصل بينها وبين خبرها حرف التنفيس. والجملة سدت مسد مفعولي اعلم. وقوله: فعل المرء ينفعه جملة معترضة والفاء هي التي تميزها من الحالية.

النحاة (ذِكْرُ لَوْ) وإن كان كثيراً في لسان العرب. وأشار بقوله فالأحسن الفصل إلى أنه قد يرد والحالة هذه بدون فاصل كقوله:

عَلِموا أَنْ يُؤَمَّلونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بأَعْظَمِ سُؤْلِ(١)

وقوله:

إنِّي زَعِيمٌ يا نُوَيقَةُ إن أمِنتِ مِنَ الرِّزَاحِ(٢)
وَنَجَوتِ مِنْ عَرَضِ المَنُو نِ مِنَ العَشيّ إلَى الصَّبَاحِ
أن تَهْبِطينَ بِلادَ قَوْ مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلاحِ

أما إذا كانت جملة الخبر اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء فلا تحتاج إلى فاصل كما هو مفهوم الشرط من كلامه نحو: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَنْهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ﴾ [سورة يونس، الآية: ١٠] - ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [سورة النجم، الآية: ٣٩] - ﴿وَٱلْخَمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ [سورة النور، الآية: ٩] (وَخُفِّفَتْ كَأَن أيْضاً) حملاً على أن المفتوحة (فَنُوِي مَنْصُوبُهَا) وهو ضمير الشأن كثيراً (وَثابتاً أيْضاً رُوِي) وهو غير ضمير الشان ....

والرزاح بضم الراء وكسرها الهزال والمنون الموت، وإضافة عرض إليه من إضافه الصفة للموصوف، أي المنون العرض أي العارض، والطلاح بالكسر جمع طلحة بالفتح شجرة من شجر الغضي. قوله: (فلا يحتاج إلى فاصل) أن لما علمت من أن هذه الجمل لا تقع بعد أن الناصبة للمضارع.

قوله: (أن غضب الله) أي في قراءة نافع أن بسكون النون وغضب بصيغة الماضي مقصوداً به الدعاء فهي قراءة سبعية وما في التصريح مما يخالف ذلك سبق قلم. قوله: (فنوى منصوبها إلخ) أي حذف وعلم من ذلك أنها واجبة الإعمال لأنه أثبت لها منصوباً منوياً تارة وثابتاً أخرى قال يس، لكن جوز الدماميني في قوله: كأن ظبية إلخ على رواية رفع ظبية أن يكون الرفع لإهمال كأن بتخفيفها. قوله: (كثيراً) راجع لكل من قوله فنوى، وقوله وهو ضمير الشأن فيفيد أن منصوبها قد يثبت وذكر هذا

---

(١) هو من الخفيف، والشاهد في قوله أن يؤملون حيث جاءت أن مخففة من الثقيلة مصدرة بفعل مضارع من غير فصل والتقدير أنهم يؤملون، واسم أن محذوف والجملة سدت مسد مفعولي علموا وهو على صيغة المجهول من التأميل وهو الرجاء، ومفعول فجادوا محذوف أي فجادوا بالمال كذا قاله بعضهم. والصحيح أن قوله بأعظم سؤال هو مفعوله لأن الباء تتعلق به لا بقوله أن يسألوا، أو الضمير في يسألوا مفعول ناب عن الفاعل والمفعول الثاني محذوف أي قبل أن يسألهم السائلون. والسؤل بالضم بمعنى المسؤول.

(٢) قالها القاسم من معنى قاضي الكوفة. وهي من الكامل المرفل المضمر. والزعيم الكفيل، والرزاح بضم الراء بعدها الزاي المعجمة وهو الهزال، وهو مصدر رزحت الناقة ترزح بالفتح فيها رزوحاً ورزاحاً سقطت من الإعياء: والإبل رزحي ورزاحي بالفتح، ورزحتها أنا ترزيحاً. والمنون الموت. والشاهد في أن تهبطين حيث جاءت أن مخففة من الثقيلة مصدرة بمضارع من غير فصل، وأصله أنك تهبطين فخففها وحذف اسمها وأولاها الفعل المنصرف الخبري. وهذا ليس بنص في الشاهد لاحتمال كونها ناصبة وأنه أهملها حملاً على أختها ما المصدرية. والطلاح بكسر الطاء جمع طلحة بفتحها وهو شجر من العضاة.

قليلاً كمنصوب أن. فمن الأول قوله:

وَصَـدْرٍ مُـشْـرِقِ الـنَّـحْـرِ كَـأَنْ ثَـدْيَـاهُ حُـقَّـانِ(١)

وقوله:

وَيَـوْمـاً تُـوَافِـيـنَـا بِـوَجْـهٍ مُـقَـسَّـمٍ كَأَنْ ظَبيَةٌ تَعْطو إلَى وَارِقِ السَّلَمْ(٢)

المصنف بقوله وثابتاً إلخ وأنه قد ينوي وهو غير ضمير الشأن وسيمثل له الشارح بالشاهد الثاني، هذا هو المناسب لما عليه المصنف من أن اسم كأن المخففة المحذوف قد يكون ضمير الشأن وقد يكون غيره ولما سيذكره الشارح أن الخبر في الشاهد الثاني مفرد إذ لو وجب كون الاسم المحذوف ضمير الشأن لم يجز أن يكون الخبر عند حذف الاسم مفرداً لأن ضمير الشأن لا يخبر عنه بمفرد بخلاف ما لو أرجع كثيراً لقوله فنوى فقط فإن مفاد كلام الشارح على هذا أن اسمها المنوي لا يكون إلا ضمير الشأن، وهذا خلاف مذهب المصنف ومناف لقول الشارح بعد وأن يكون مفرداً كما في الثاني فافهم. قوله: (قليلاً) راجع لقوله وثابتاً إلخ. قوله: (كمنصوب أن) التشبيه في مطلق الثبوت والذكر فلا ينافي أن ثبوت منصوب أن ضرورة كما مر بخلاف ثبوت منصوب كأن فإنه ليس بضرورة.

قوله: **(فمن الأول)** أي المحذوف لا بقيد كونه ضمير الشأن بدليل الشاهد الثاني فإن المحذوف فيه غير ضمير الشأن كما سيصرح به بل ضمير المرأة، على أن الدماميني قال: لا يظهر لي تعين كون الاسم في الشاهد الأول ضمير الشأن إذ يجوز أن يكون ضميراً عائداً إلى المتقدم الذكر أي كأن النحر ثدياه حقان. قوله: **(مشرق النحر)** أي مضيء العنق ثدياه أي الصدر أي الثديان فيه حقان أي في الاستدارة. ويجوز أن يكون ثدياه اسم كأن على لغة من يلزم المثنى الألف وحقان خبرها ولا شاهد فيه حينئذٍ. قوله: **(توافينا)** أي تقابلنا، والمقسم الحسن من القسام وهو الحسن، تعطو أي تأخذ وعداه بإلى وإن كان يتعدى بنفسه لتضمنه معنى الميل. وقال الدماميني: أي تتطاول إلى الشجر لتتناول منه كذا في القاموس اهـ. والجملة صفة لظبية، إلى وارق السلم أي مورق هذا الشجر، يقال: ورق يرق وأورق يورق أي صار ذا ورق.

---

(١) هذا من أبيات الكتاب وهو من الهزج. رواه سيبويه هكذا ووجه، فعلى هذا لابد من تقدير مضاف في ثدياه أي ثديا صاحبه، وروى عنه وصدر فعلى هذا لا تقدير، ورواه الزمخشري ونحر وقيل هو الصواب وهو ظاهر. والواو فيه ووارب فلهذا جرت الوجه. والمعنى: ورب وجه يلوح لونه وثديا صاحبه كحقين في الاستدارة والصغر، أو ورب نحر يلوح وثدياه كحقين، وقيل: يجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف أي ولها وجه أو صدر وله وجه، ولكنهم حتى الزمخشري نصوا على أن الواو فيه واو رب والشاهد فيه تخفيف كان وإلغاء عملها وحذف اسمها ووقوع خبرها جملة، وأصله كأنه والضمير للوجه أو النحر أو الشأن والجملة الاسمية خبر.

(٢) قاله كعب بن أرقم اليشكري يذكر امرأته ويمدحها كذا في المنقد. وقال النحاس: هو لابن صريم اليشكري. قلت: اسمه باعث بالثاء المثلثة وهو من الطويل. قوله: **(ويوماً)** عطف على شيء قبله وأنشده بعضهم ويوم بالجر ثم قال الواو فيه واو رب وتوافينا مضارع من الموافات وهي المقابلة بالإحسان والخير والمجازاة الحسنة والخطاب للمرأة ومقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة أي حسن من القسام وهو الحسن، يقال: رجل قسيم الوجه أي جميله، والشاهد في قوله كأن ظبية بتسكين النون مخففة من المثقلة حيث حذف اسمها وجاء خبرها مفرداً وهو شاذ. ويجوز في ظبية الرفع على الخبرية أي =

على رواية من رفع فيهما، وعلى رواية النصب هما من الثاني. وقد عرفت أنه لا يلزم في خبرها عند حذف الاسم أن يكون جملة كما في أن، بل يجوز أن يكون جملة في البيت الأول وأن يكون مفرداً كما في الثاني.

تنبيه: إذا كان خبر كأن المخففة جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل كما في البيت الأول، وإن كانت فعلية فصلت بقد أو لم نحو: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [سورة يونس، الآية: ٢٤] وكقوله:

لاَ يَهولَنَّكَ اصْطِلاءُ لظَى الْحَرْ ... بِ فَمحذُورُهَا كَأنْ قَدْ ألَمَّا[1]

خاتمة: لا يجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها. وأما لكن فتخفف فتهمل وجوباً نحو: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [سورة الأنفال، الآية: ١٧] وأجاز يونس والأخفش إعمالها حينئذ قياساً. وحكى عن يونس أنه حكاه عن العرب.

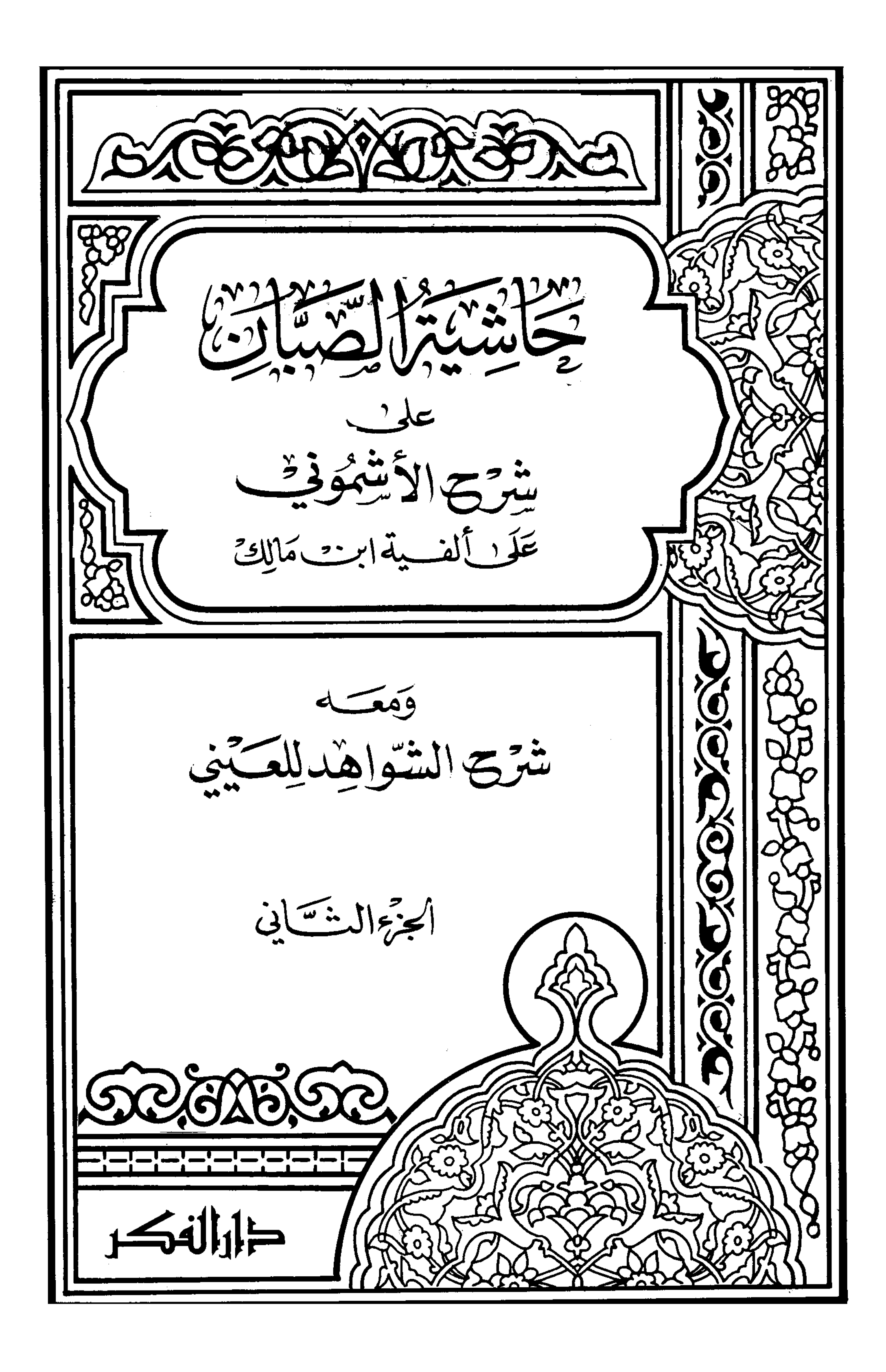
قوله: (هما من الثاني) وعليه فالخبر في البيت الثاني محذوف أي هذه المرأة على عكس التشبيه للمبالغة ويروي ظبية بالجر أيضاً على أن الأصل كظبية وزيدت أن بين الكاف ومجرورها. قوله: (وقد عرفت) أي من التمثيل بالبيت الثاني، وقوله كما في أن راجع للمنفي لا للنفي. قوله: (وأن يكون مفرداً كما في الثاني) لكون الاسم فيه غير ضمير الشأن إذ التقدير كأنها أي المرأة ظبية، وبما قررناه لك يندفع ما أورد هنا مما هو ناشيء عن عدم التأمل في أطراف كلام الشارح. قوله: (وإن كانت فعلية) أي فعلها غير جامد وغير دعاء قياساً على ما مر. قوله: (فصلت بقد أو لم) للفرق بين كأن المخففة وأن الناصبة للمضارع الداخلة عليها كاف الجر. قوله: (لا يهولنك) أي لا يفزعنك. واللظى النار فهي إما استعارة لمشقات الحرب أو إضافتها إلى الحرب من إضافة المشبه به للمشبه واصطلاء النار التدفي بها فهو ترشيح للاستعارة أو التشبيه، والمراد باصطلاء الحرب تعاطيها والتلبس بها ومحذورها هو الموت، كأن قد ألما أي نزل أي فالموت لا بد منه. قوله: (فتهمل وجوباً) لزوال اختصاصها بالأسماء لدخول المخففة على الجملتين.

(تم الجزء الأول، ويليه الجر والثاني وأوله: لا التي لنفي الجنس)

= كأنها ظبية، والنصب على أنها اسم لأن والخبر محذوف أي كأن ظبية هذه المرأة فهذا على جعل المشبه مشبهاً به للمبالغة، ويجوز أن يكون تعطوا خبر وحينئذ فلا عكس والجر على كون أن زائدة والكاف للتشبيه أي كظبية تعطو وهي جملة وقعت صفة لها أي تتناول ولكنه ضمن معنى الميل فلذلك وصل بإلى. والوارق بمعنى المورق وهو نادر إذ فعله أورق كأيفع فهو يافع. وقيل: يقال ورق الشجر كما يقال أورق، فعلى هذا هو على الأصل. والسلم بفتحتين جمع سلمة وهو شجر من شجر العضاة. ويروى إلى ناضر السلم من نضر وجهه بتثليث الضاد إذا حسن، وأراد به الخضرة.

(١) هو من الخفيف. حاله الأمر يهوله إذا أفزعه، يشجعه بهذا ويصبره على الثبات في الحرب والاقتحام فيها. يقول: لا تفزع من دخولها فإن ما تخافه قد وقع فلا فائدة بعد ذلك في الامتناع. والاصطلاء من اصطليت بالنار وتصليت بها. ولظى الحرب نارها أضيف إليه الاصطلاء الذي هو فاعل لا يهولنك. والفاء في فمحذورها للتعليل وارتفاعه على الابتداء وخبره كأن قد ألما. وفيه الشاهد لأنه لما حذف اسم كأن وكان خبرها جملة فعلية فصلت بقد، وربما تفصل بلم نحو قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [سورة يونس، الآية: ٢٤] والإلمام النزول، يقال: ألم به أمر إذا نزل.

فهرس


حاشية الصبان
على
شرح الأشموني
على ألفية ابن مالك
ومعه
شرح الشواهد للعيني
الجزء الثاني
دار الفكر

الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م

Email: darelfkr@cyberia.net.lb
E-mail: darlfikr@cyberia.net.lb
Home Page: www.darelfikr.com.lb



حارة حريك - شارع عبد النور - برقيًا: فكسي - ص.ب: ١١/٧٠٦١
تلفون: ٥٥٩٩٠٠ - ٥٥٩٩٠١ - ٥٥٩٩٠٢ - ٥٥٩٩٠٣
فاكس: ٠٠٩٦١١٥٥٩٩٠٤



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

لاَ التي لنفْي الجِنْسِ

اعلم أنه إذا قصد بلا نفي الجنس على سبيلِ الاستغراق اختصت[1] بالاسم لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزِم وجود من لفظاً أو معنى، ....

لا التي لنفي الجنس

أي لنفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصاً، ونفيه عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفراده، وتسمى لا التبرئة بإضافة الدال إلى المدلول لتبرئة المتكلم وتنزيهه الجنس عن الخبر، والمراد بكونها لنفي الجنس نصاً كونها له في الجملة لأن لا العاملة عمل إن إنما تكون نصاً في نفي الجنس إذا كان اسمها مفرداً، فإن كان مثنى نحو لا رجلين، أو جمعاً نحو لا رجال كانت محتملة لنفي الجنس ولنفي قيد الأثنينية أو الجمعية كما أوضحه السعد في مطوله. وأما لا العاملة عمل ليس فإنها عند إفراد اسمها لنفي الجنس ظهوراً لعموم النكرة مطلقاً في سياق النفي ولنفي وحدة مدخولها المفرد بمرجوحية فتحتاج إلى قرينة، ولهذا يجوز بعدها أن تقول: بل رجلان أو رجال، فإن ثني اسمها أو جمع كانت في الاحتمال مثل لا العاملة عمل إن إذا ثني اسمها أو جمع، فالاختلاف بين العاملة عمل إن والعاملة عمل ليس إنما هو عند إفراد الاسم. فاحفظ هذا التحقيق ولا تلتفت إلى ما وقع في كلام البعض وغيره مما يخالفه. والمهملة كالعاملة عمل ليس. ولا يرد على كون العاملة عمل ليس ليست لنفي الجنس نصاً عند إفراد اسمها أن الجنس منفي نصاً في:

تـعـز فـلا شـيء عـلـى الأرض بـاقـيـا

مع عملها عمل ليس لأن التنصيص فيه لقرينة خارجية.

قوله: (على سبيل الاستغراق) أي نصاً، وقوله اختصت بالاسم أي النكرة بدليل قوله ولا يليق ذلك إلخ. قوله: (لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من) وذلك لأن الموضوع لنفي الجنس نصاً على سبيل الاستغراق لفظة لا متضمنة معنى من قاله سم. قوله: (وجود من) أي

---

(١) قول الشارح: اختصت إلخ. قال السيد: أقول ظاهر العبارة أن قصد نفي الجنس على جهة الاستغراق إنما يستلزم الاختصاص بالاسم بواسطة كونه مستلزماً لمن مع أن استغراق أفراد الجنس كاف في الاختصاص بالاسم، وتضمن من إنما هو علة لاستغراق النفي، إلا أن يريد بقوله: ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النفي على الوجه المذكور من قصد استغراق الأفراد ومن تضمن من ليكون نصاً: ثم رأيت الشنواني قال ما نصه بياناً لهذه العبارة: كأن الحاصل أنهم وضعوا لنفي الجنس نصاً على سبيل الاستغراق لفظة لا مضمنة معنى من البيانية، فلزم من ذلك أنهم إذا قصدوا النفي المذكور اختصت بالاسم فليتأمل اهـ. وسيأتي عن الروداني ما في قوله: أنهم إلخ.

ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات فوجب للا عند ذلك القصد عمل فيما يليها وذلك العمل إما رفع وإما نصب وإما جر، فلم يكن جراً لئلا يعتقد أنه بمن المنوية فإنها في حكم الموجودة لظهورها في بعض الأحيان كقوله:

٢١٣ ـ فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عنهَا بِسَيْفِهِ وقـال أَلا لاَ مـنْ سبيلٍ إلى هِنـدِ

ولم يكن رفعاً لئلا يعتقد أنه بالابتداءِ فتعين النصب ولأن في ذلك إلحاقاً للا بإن لمشابهتها إياها في التوكيد فإن لا لتأكيد النفي وإن لتأكيد الإثبات ولفظ لا مساوٍ للفظ إذا خففت في تضمن متحرك بعده ساكن فلما ناسبتها حملت عليها في العمل. وقد أشار إلى عملها على وجه يؤذن بذلك فقال: **(عَمَلَ إنَّ اَجْعَلْ لِلاَ فِي نَكِرَهْ، مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ)** نحو: لا غلام رجل قائم **(أَوْ مُكَرَّرَهْ)**

الاستغراقية كما في التصريح وهو الموافق لقول الشارح ولا يليق ذلك إلخ ويعبر عنها بالزائدة. وفي سم أنها البيانية. قال شيخنا: وهذا إن صح فوجهه أن أصل لا رجل لا شيء من رجل. قوله: **(ولا يليق ذلك)** أي وجود من لفظاً أو معنى. وقوله إلا بالأسماء النكرات أي لأنها التي تدخل عليها من المذكورة. قوله: **(فوجب إلخ)** تفريع على قوله: اختصت بالاسم وإنما وجب ذلك لأن حق المختص بقبيل أن يعمل فيه. قوله: **(بمن المنوية)** أي تضمناً لا تقديراً كما يفهم من الدماميني وذكره يس. قوله: **(لظهورها في بعض الأحيان)** أي ضرورة كما في حاشية شيخنا السيد. قوله: **(يذود)** أي يطرد. قوله: **(لئلا يعتقد أنه بالابتداء)** يرد عليه أنه يخشى من هذا الاعتقاد في العاملة عمل ليس أيضاً ولم يراعوه إلا أن يقال: اعتناؤهم بالعاملة عمل ليس أقل من اعتنائهم بالعاملة عمل إن لأن العاملة عمل إن أقوى عملاً من العاملة عمل ليس للإجماع على إعمالها دون إعمال العاملة عمل ليس.

قوله: (ولأن في ذلك إلخ) عطف على مقدر مفهوم مما سبق والتقدير فتعين النصب لدفع الاعتقادين المذكورين ولأن إلخ أو لسلامته مما ذكر ولأن إلخ. قوله: (لتأكيد النفي) يعني للنفي المؤكد بمعنى أنها تفيد نفياً أكيداً قوياً وهذا لا يقتضي وجود النفي أولاً بغيرها فلا اعتراض عليه. قوله: (وإن لتأكيد الإثبات) أي إثبات المنسوب للمنسوب إليه ولو كان المنسوب نفياً كما في القضية المعدولة المحمول نحو: إن زيداً ليس في الدار فاندفع الاعتراض بأنها لتوكيد النسبة مطلقاً إثباتاً أو نفياً. قوله: (حملت عليها في العمل) ولذلك كانت منحطة عنها فلم تعمل إلا بالشروط الآتية ولم يجز تقدم خبرها على اسمها ظرفاً أو مجروراً. قوله: (يؤذن بذلك) أي بالحمل. قوله: (شروط

---

٢١٣ ـ هو من الطويل قوله: (فقام) عطف على ما قبله من الأبيات، ويذود الناس جملة وقعت حالاً أي يدفع، من ذاد ذوداً. وقال عطف على فقام، وألا للتنبيه، ولا لنفي الجنس ومن زائدة لإفادة استغراق الجنس. وفيه الشاهد حيث أبرزت للضرورة وإن كانت هي الدالة على البناء والمعنى المذكور، والخبر محذوف وهو نحو حاصل.

نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، وهو مع المفردة على سبيل الوجوب ومع المكررة على سبيل الجواز كما ستراه.

تنبيه: شروط إعمال لا العمل المذكور على ما أفهمه كلامه تصريحاً وتلويحاً سبعة: أن تكون نافية، وأن يكون منفيها الجنس، وأن يكون نفيه نصاً، وأن لا يدخل عليها جار، وأن يكون اسمها نكرة، وأن يتصل بها، وأن يكون خبرها أيضاً نكرة فإن كانت غير نافية لم تعمل. وشذ إعمال الزائدة في قوله:

٢١٤ ـ لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لا ذُنُوبَ لَهَا إِذَن لَـلامَ ذُوُو أَحْـسَـابِـهَـا عُـمَـرَا

إعمال لا إلخ) شمل الإعمال في عبارته إعمال النصب في المضاف والشبيه به، وحينئذ فعده من الشروط كون النفي للجنس وكونه نصاً صريح في أن لا لنفي الجنس نصاً سواء بني اسمها أو نصب وهو كذلك خلافاً للتاج السبكي حيث خص إفادتها ذلك بما إذا بني اسمها. ولابن الهمام حيث ذهب إلى أن المبنية أيضاً ليست نصاً في العموم وأنه يجوز لا رجل بل رجلان كما جاز ذلك في رافعة الاسم، وكما جاز لا رجال بل رجلان اتفاقاً. فإن قيل: تقدم عن سم أن الموضوع لنفي الجنس نصاً على سبيل الاستغراق لا المضمنة معنى من وتضمنها مفقود عند عملها في المضاف وشبهه وإلا لبنيا، قلت: لا نسلم الفقد كما صرح به غير واحد كالروداني، وإنما أعربا لمعارضة الإضافة وشبهها شبه الحرف.

قوله: (سبعة): الثلاثة الأول فهمت من الترجمة: أما الأولان ففهمهما منها ظاهر. وأما الثالث فلأنه متى أطلق نفي الجنس انصرف إلى نفيه نصاً قاله سم وعدم دخول جار عليها من قوله عمل إن اجعل للا لأن عملها عمل إن إنما هو مع عدم دخول الجار لما هو معلوم أن الجار إنما يتعلق بالأسماء، فإذا دخل على لا لم يكن متعلقاً بها بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها معمولاً للجار لا لها فلا عمل لها حينئذ. وتنكير الاسم والخبر من قوله في نكرة والاتصال من قوله الآتي وبعد ذاك الخبر اذكر لإفادته عدم جواز الفصل بينها وبين اسمها بالخبر، وبالأولى عدم جوازه بغيره قاله بعضهم. وبحث فيه بأنه إنما يفيد قوله: وبعد ذاك الخبر اذكر عدم تقدم الخبر على الاسم. وهذا لا يستلزم امتناع الفصل بينها وبين الاسم لجواز أن يكون امتناع تقدم الخبر على الاسم لوجوب الترتيب لا لامتناع الفصل. قوله: (وأن يكون نفيه نصاً) أي أن يقصد المتكلم نفيه نصاً، ولا شك في سبق هذا القصد على المشروط الذي هو عملها عمل إن فلا يرد أن يكون النفي نصاً فرع عن العمل المذكور لأن السامع إنما يفهمه من هذا العمل فلا يكون شرطاً لسبق الشرط على المشروط. قوله: (وشذ إعمال الزائدة) أي لعدم اختصاصها فحقها الإهمال. قوله: (لو لم تكن إلخ) وجه كونها زائدة

---

٢١٤ ـ قاله الفرزدق. وهو من قصيدة من البسيط يهجو بها عمر بن هبيرة الفزاري. وغطفان: قبيلة صرفت هنا للضرورة والشاهد في لا ذنوب لها، فإن كلمة لا زائدة مع أنها عملت عمل غير الزائدة لأن =

وإن كانت لنفي الوحدة أو لنفي الجنس لا على سبيل التنصيص عملت عمل ليس كما مر، وإن دخل عليها جار خفض النكرة نحو: جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء، وشذ جئت بلا شيء بالفتح، وإن كان الاسم معرفة أو منفصلاً أهملت ووجب تكرارها نحو: لا زيد في الدار ولا عمرو، ولا في الدار رجل ولا امرأة. وأما نحو: قضية ولا أبا حسن لها و:

لاَ هَـيْـثَـمَ الـلَّـيْـلَـةَ لِـلْـمِـطـيِّ

أن معنى البيت لو لم يكن لغطفان ذنوب للاموا عمر أي امتنع لومهم عمر بن هبيرة الفزاري الذي كان يهجو قبيلة غطفان لثبوت الذنوب لها المستفاد من النفي المأخوذ من لو المسلط على النفي المأخوذ من لم لأن نفي النفي إثبات فلم يستفد من لا نفي أصلاً فتعين أن تكون زائدة. وإنما أفاد البيت امتناع لومهم لأن لو تدل على امتناع جوابها كشرطها على ما هو المشهور. وقال الروداني: الصواب جعلها نافية والمعنى لو كان لغطفان ذنوب للاموا عمر لأن ذنوبهم كلا ذنوب بالنسبة إلى ذنوبه فما بالك بأنهم يلومونه حين لم يذنبوا يعني أنهم يلومونه على كل حال كان لها ذنوب أو لا مثل لو لم يخف الله لم يعصه اهـ. وما ذكره محتمل لا متعين فالتصويب في غير محله.

قوله: (أو لنفي الجنس) أي مطلقاً عن قيد الوحدة وإلا فالتي لنفي الوحدة لنفي الجنس أيضاً لكن في ضمن الفرد المقيد بالوحدة على ما أفاده البعض. ولك أن تقول إنها لنفي الفرد بقيد الوحدة فتدبر. قوله: (عملت عمل ليس) أي أو أهملت وكررت. قوله: (خفض النكرة) أي ولا ملغاة معترضة بين الجار ومجروره، وعن الكوفيين أن لا حينئذ اسم بمعنى غير مجرور بالحرف وما بعده مجرور بإضافة لا إليه. قوله: (بلا شيء بالفتح) وجه بأن الجار دخل بعد التركيب فأجرى المركب مجرى الاسم الواحد فمحله جر بالباء ولا خبر للا حينئذ لصيرورتها فضلة قاله في التصريح. قوله: (وإن كان الاسم معرفة) سكت عن محترز تنكير الخبر لعلمه من محترز تنكير الاسم بالمقايسة. قوله: (ووجب تكرارها) أي عند الجمهور أما في المعرفة فجبراً لما فاتها من نفي الجنس، وأما في الانفصال فتنبيهاً بالتكرير على كونها لنفي الجنس لأن نفي الجنس تكرار للنفي في الحقيقة أفاده الدماميني، ومنه يعلم أن إلغاءها لا يخرجها عن كونها لنفي الجنس في النكرات، وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار في الموضعين. قوله: (قضية ولا أبا حسن لها) أي هذه قضية ولا أبا حسن قاض لها وهو نثر من كلام عمر في حق علي رضي الله تعالى عنهما كما في شرح الجامع لا شطر بيت ولهذا لم يذكره العيني في شواهده وصار مثلاً يضرب عند الأمر العسير، فقول البعض هو من كلام عليّ وهو من الكامل ودخله الوقص في جزأيه الأول والثاني خبط فاحش. قوله: (ولا هيثم)

= ذنوب اسمها ولها خبرها. وأصل الكلام لو لم تكن عطفان لها ذنوب. والجملة حال. قوله: (إذ اللام) جواب الشرط من اللوم وهو العدل. والأحساب جمع حسب وهو ما يعد من المآثر. وأراد بعمر عمر بن هبيرة الفزاري.

وقوله:

يَـكَـدْنَ ولا أُمَـيَّـةَ فِـي الـبِـلادِ

فمؤول، وعدم التكرار في قوله:

٢١٥ - أَشَاءُ مَا شِئْتِ حَتَّى لا أَزَالَ لِمَا لا أَنْتِ شَائِيَةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَانِي

كلام آخر لقائل آخر والواو عاطفة من كلام الشارح، وهيثم بالمثلثة اسم سارق أو راع أو حاد أقوال. وهذا شطر بيت من الرجز

قوله: (فمؤول) أي بأنه على تقدير مضاف لا يتعرف بالإضافة كلفظ مثل أو بجعله اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى المشهور به مسمى ذلك العلم، والمعنى قضية ولا فيصل لها كما قالوا لكل فرعون موسى بتنوين العلمين على معنى لكل جبار قهار قاله الرضي، والثاني أولى من الأول لأنه معترض بأن العرب التزمت تجرد الاسم المستعمل هذا الاستعمال من أل فلم يقولوا ولا أبا الحسن مثلاً ولو كانت إضافة مثل منوية لم يحتج إلى ذلك الالتزام لعدم منافاة أل حينئذ تنكير اسم لا في الحقيقة، وبأن العرب أخبروا عن الاسم المذكور بمثل كما في قوله:

يـبـكـي عـلـى زيـد ولا زيـد مـثـلـه

ولو كانت إضافة مثل منوية لكان التقدير ولا مثل زيد مثله وهو فاسد وإن كان يجاب عن الأول بأن أل في أبي الحسن وإن كانت للمح إلا أن الأصل فيها أن تكون علامة لفظية للتعريف وتعريف العلمية وإن كان أقوى منها إلا أنه معنوي، فلو وجدت أل مع علامة التنكير وهي لا للزم القبح ظاهراً وعن الثاني بأن الفساد في موضع لمقتض لا يستلزم الفساد في موضع ليس فيه ذلك المقتضي، نعم ذلك يستلزم عدم الاطراد فتأمل، وأما التأويل بإرادة مسمى هذا الاسم فغير مناسب إذ ليس كل مسمى بهذا الاسم بتلك المزية لأنها ليست للاسم حتى تلزم مسماه.

قوله: (حتى لا أزال) الأظهر أن حتى ابتدائية بمعنى فاء السببية فالفعل بعدها مرفوع، وإن اقتصر شيخنا والبعض تبعاً للتصريح على كونها غائية بمعنى إلى والفعل بعدها منصوب. وقوله شاني أي باغضاً خبر لا أزال وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ولما متعلق به وما موصولة أو موصوفة والرابط محذوف أي شائيته. ومن شأننا متعلق بشائية على ما في الشواهد الكبرى والظاهر أنه حال

---

٢١٥ - هو من البسيط. أشاء مضارع للمتكلم، وما شئت مفعوله والتاء مكسورة. وحتى للغاية بمعنى إلى، ولا أزال منصوب بأن المقدرة واسمه الضمير المستتر فيه، وخبره هو قوله شاني، وأصله شانياً بالنصب فترك للضرورة وهو فاعل من الشناء. وهو البغض والشاهد في قوله لا أنت حيث ترك التكرار للضرورة لأن لا إذا كان اسمها معرفة أو منفصلاً منها يجب تكرارها. ومذهب المبرد وابن كيسان أنه لا يشترط التكرار مطلقاً واحتجابه. واللام في لما يتعلق بقوله شاني في آخر البيت. وما موصولة، ولا مهملة عند الجمهور لأن اسمها معرفة وهو أنت وهو مبتدأ، وشائية خبره، وهو من المشيئة فافهم.

ضرورة اهـ. واعلم أن اسم لا على ثلاثة أضرب: مضاف، ومشبه بالمضاف وهو ما بعده شيء من تمام معناه ويسمى مطولاً وممطولاً أي ممدوداً، ومفرد وهو ما سواهما (فَانْصِبْ بِهَا مُضَافاً) نحو لا صاحب بر ممقوت (أَوْ مُضارِعَهْ) أي مشابهه نحو: لا طالعاً جبلاً ظاهر (وَبَعْدَ ذَاكَ) المنصوب (الْخَبَرَ اذْكُرْ) حال كونك (رافِعَهْ) حتماً. وأما الرافع له فقال الشلوبين لا خلاف

من ما أو صفة. قوله: (ومشبه بالمضاف) من حيث أن كلاً منهما اتصل به شيء من تمام معناه. قوله: (وهو ما بعده شيء من تمام معناه) أي بعمل غير الجر أو عطف فلا اعتراض بشموله المضاف والمنعوت مع أنه قسم من المفرد، على أن سم نقل عن الرضي في النداء أن الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف، بل صرح صاحب الهمع في النداء بأن الموصوف بمفرد أو جملة أو ظرف من شبه المضاف، والمراد بالتمام المتمم.

قوله: (فانصب بها مضافاً) قال سم: إنما لم يبن لتعذر التركيب فيما فوق اثنين وإنما بنى ظريف في لا رجل ظريف لأن الصفة وموصوفها واحد في المعنى اهـ. وهذا ظاهر على القول بأن بناء اسمها المفرد لتركبه معها، أما على القول بأنه لتضمنه معنى من فإعراب المضاف لمعارضة الإضافة التي هي من خصائص الأسماء شبه الحرف وحمل المشبه به عليه. ودخل في المضاف ما فصل باللام الزائدة من المضاف إليه نحو: لا أبا لك ولا أخا لك ولا غلامي لك ولا يدي لك بناه على مذهب سيبويه، والجمهور أن مدخول لا مضاف حقيقة إلى المجرور باللام الزائدة لئلا تدخل لا على ما ظاهره التعريف والخبر محذوف والإضافة غير محضة فهي مثل مثلك لأنه لم يقصد نفي أب معين مثلاً بل هو دعاء بعدم الأب وكل من يشبهه أي لا ناصر لك والإضافة غير المحضة ليست محصورة في إضافة الوصف العامل إلى معموله فلم تعمل لا في معرفة، ولو سلم أن الاسم معرفة فهو نكرة صورة، ويؤيد مذهبهم وروده بصريح الإضافة عن العرب شذوذاً، وأوله جماعة كالفارسي وابن الطراوة واختاره السيوطي بأن مدخول لا مفرد لكن جاء أباك وأخاك على لغة القصر وحذف تنوينه للبناء وحذفت نون غلامي ويدي للتخفيف شذوذاً واللام ومجرورها خبر وفيه أن المنصوص عليه أن الجار هنا لا يكون غير اللام وعلى القصر لا بد من التزام جواز كونه غير اللام إذ لا وجه لمنع لا أبا فيها أو عليها على لغة القصر، ومنهم من جعل اللام ومجرورها صفة وجعل الاسم شبيهاً بالمضاف لأن الصفة من تمام الموصوف وجعل حذف التنوين والنون للشبه به.

قوله: (أو مضارعه) جوّز البغداديون ترك تنوينه حملاً له في هذا على المضاف كما حمل عليه في الإعراب، وخرّج ابن هشام على قولهم حديث: **«لاَ مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ وَلاَ مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ»**. قال الدماميني: ويمكن تخريجه على مذهب البصريين الموجبين تنوينه أيضاً بجعل مانع اسم لا مفرداً مبنياً والخبر محذوف أي لا مانع مانع لما أعطيت واللام للتقوية وكذا القول في ولا معطي لما منعت. قوله: (وأما الرافع له) معادلها محذوف أي أما الرافع فلا خلاف فيه وأما الرافع إلخ. قوله: (لا خلاف) أي بين البصريين إذ الكوفيون لا يقولون برفع إن للخبر فلا أولى بذلك أفاده الدماميني.

في أنَّ لا هي الرافعة له عند عدم تركيبها، فإن ركبت مع الاسم المفرد فمذهب الأخفش أنها أيضاً هي الرافعة له. وقال في التسهيل إنه الأصح، ومذهب سيبويه أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ولم تعمل إلا في الاسم.

تنبيه: افهم قوله وبعد ذاك الخبر اذكر أنه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها وهو ظاهر. (وركِّبِ) الاسم (المُفْرَدَ) وهو ما ليس مضافاً ولا مشبهاً به مع لا تركيب خمسة عشر (فاتحاً) له من غير تنوين وهذه الفتحة فتحة بناء ....

قوله: (فمذهب الأخفش إلخ) دليله أن ما استحقت به العمل باق والتركيب لا يبطله. قوله: (ومذهب سيبويه أنه مرفوع إلخ) مقتضاه أنه مرفوع بالمبتدأ قبل دخول الناسخ وهو الاسم بعد دخول الناسخ. وفي التصريح: أن العامل فيه الرفع لا مع اسمها لأن موضعهما رفع بالابتداء عند سيبويه، والذي يتجه كما أشار إليه ابن قاسم حمل عبارة التصريح ونحوها على التسمح وأن العامل في الحقيقة هو النكرة فقط التي هي المبتدأ قبل دخول الناسخ، لكن لما كانت لا كجزء منها نسبوا ذلك إلى المجموع تسمحاً، وبه يندفع الاستشكال بأنه لو كانت لا مع اسمها في محل رفع مبتدأ لزم أن المخبر عنه بالخبر مجموعهما فلا يكون للنفي تسلط على الخبر فيكون معنى لا رجل قائم غير الرجل قائم وليس مراداً. وورد أن المبتدأ لا يكون مجموع اسم وحرف غير سابك. فإن قلت: كون النكرة مبتدأ زال بدخول الناسخ فهي الآن ليست مبتدأ فلا ترفع الخبر. قلت: يجاب بما ذكره المصنف في شرح تسهيله وشرح كافيته أن لا عامل ضعيف فلم تنسخ علم الابتداء لفظاً وتقديراً بل هو باق تقديراً قال: ولهذا أتبعنا اسمها رفعاً باعتبار محله ولم نفعل ذلك في اسم إن لقوتها ونسخها عمل الابتداء لفظاً ومحلاً. فتلخص أن ما في الشارح هو التحقيق وأن ما يخالفه ينبغي إرجاعه إليه بالتأويل هذا. وقد وجه سيبويه عدم عمل لا في الخبر بضعف شبهها بأن حالة التركيب لأنها صارت كجزء كلمة وإنما عملت في الاسم لقربه. وقال في المغني: الذي عندي أن سيبويه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضاً لأن جزء الشيء لا يعمل، وأما لا رجل ظريفاً بالنصب فإنه عنده مثل يا زيد الفاضل بالرفع اهـ. أي أن النصب بالتبعية على اللفظ كما أن الرفع في الفاضل كذلك. قال في شرح الجامع: ويظهر أثر الخلاف بين الأخفش وسيبويه في نحو: لا رجل ولا امرأة قائمان، فعلى قول الأخفش يمتنع لما فيه من إعمال عاملين لا الأولى ولا الثانية في معمول واحد، وعلى قول سيبويه يجوز لأن العامل واحد اهـ بإيضاح وسيأتي عند كلامنا على قول الناظم أو مركباً ما يرده.

قوله: (تقديم خبرها) ولو ظرفاً أو جاراً ومجروراً وكذا معمول خبرها، وهل يتقدم معمول الخبر على نفس الخبر؟ الأقرب عندي نعم ويرشحه قوله:

تعز فلا إلفين بالعيش متعا

قوله: (فاتحاً له) فتحاً ظاهراً أو مقدراً كما في المبني ولو على الفتح قبل دخول لا نحو لا

على الصحيح. وإنما بني والحالة هذه لتضمنه حرف الجر لأن قولنا: لا رجل في الدار مبني على جواب سؤال سائل محقق أو مقدر سأل فقال: هل من رجل في الدار؟ وكان من الواجب أن يقال: لا من رجل في الدار ليكون الجواب مطابقاً للسؤال، إلا أنه لما جرى ذكر من في السؤال استغني عنه في الجواب فحذف فقيل: لا رجل في الدار فتضمن من فبنى لذلك، وبني على الحركة إيذاناً بعروض البناء، ....

خمسة عشر عندنا وفي قوله فاتحاً قصور سيشير الشارح إليه لعدم شموله المثنى والمجموع على حده لأنهما يبنيان على الياء وجمع المؤنث السالم لأنه يبنى على الكسر كالفتح، ويمكن أن يكون اقتصاره على الفتح لكونه الأصل أو مراعاة لمذهب المبرد الآتي قريباً، وفي المثنى والجمع على حده ومذهب ابن عصفور الآتي قريباً في جمع المؤنث السالم. قوله: (على الصحيح) وقيل فتحة إعراب وحذف التنوين تخفيفاً. قوله: (لتضمنه حرف الجر) اعترض بأن المتضمن ذلك إنما هو لا نفسها، ورده الروداني بأنه دعوى بلا دليل ولا نظير إذ ليس في العربية حرف دال على معناه متضمن معنى حرف آخر والتضمن إنما عهد في الأسماء، فالصواب أن المتضمن معنى من إنما هو النكرة وهو وجيه فينبغي حمل من قال بتضمن لا معنى من على التسمح فافهم. قوله: (مبني) أي مرتب على جواب سؤال وكان الصواب إسقاط جواب لأن لا رجل إلخ مرتب على السؤال لا الجواب لأنه نفس الجواب كذا قال البعض، ويمكن دفعه بأن المراد موضوع ومذكور لأجل إجابة سؤال إلخ.

قوله: (أو مقدر) أي مفروض وإنما فرض لأن الكلام بعد السؤال أوقع في النفس. قوله: (من الواجب) أي المستحسن. قوله: (فتضمن من فبني لذلك) كلامه يوهم أن تضمن معنى من مختص بالمبني وليس كذلك كما أسلفناه، وحينئذ فإعراب المضاف وشبهه لمعارضة الإضافة وشبهها شبه الحرف كما مر. وقول البعض كلامه كالصريح في أن تضمن معنى من ليس مختصاً بالمبني غير مسلم واعترض على تعليل البناء بذلك بأن تضمن معنى الحرف هنا عارض بدخول لا، والتضمن المقتضي للبناء يشترط فيه أن يكون بأصل الوضع، ولهذا علل سيبويه وكثير البناء بتركيب الاسم مع لا تركيب خمسة عشر وأشار إليه الناظم بقوله: وركب إلخ، وإن نقل يس عن ابن هشام أن التركيب أيضاً لا يصلح علة لأصل البناء بل للفتح لاقتضائه التخفيف، وبأن هذا التضمن أشبه بالتضمن الذي لا يقتضي البناء كتضمن الحال معنى في والتمييز معنى من بدليل ورود التصريح بمن في قوله: فقام يذود الناس إلخ. ويجاب عن الأول بأن اشتراط كون التضمن بأصل الوضع إنما هو في البناء الأصلي لا العارض، والحاصل أن البناء على ثلاثة أنواع: أصلي وهو المشروط فيه ذلك وهو الذي حصر ابن مالك سببه في شبه الحرف. وعارض واجب ومن أسبابه التضمن العارض والتركيب وتوارد أسباب موانع الصرف. وعارض جائز ومن أسبابه إضافة المبهم إلى المبني وإضافة الظرف إلى الجملة المصدرة بماض. فاحفظ هذا التحقيق ينفعك في مواطن كثيرة، وعن الثاني بأن التصريح بمن ضرورة كما مر فلا يعتبر فليس هذا التضمن كتضمن الحال معنى في والتمييز معنى من. قوله:

وعلى الفتح لخفته. هذا إذا كان المفرد بالمعنى المذكور غير مثنى أو مجموع جمع سلامة وهو المفرد (كَلا حَوْلَ، ولا قُوَّةَ) إلا بالله. وجمع التكسير مثل لا غلمان لك. أما المثنى والمجموع جمع سلامة لمذكر فيبنيان على ما ينصبان به وهو الياءِ كقوله:

٢١٦ ـ تَعَزَّ فلا إلْفَينِ بالعيش مُتِّعا وَلكن لِوُرَّادِ المنونِ تتابُعُ

وقوله:

٢١٧ ـ يُحشرُ النَّاسُ لا بنينَ ولا آ باءُ إلاَّ وقدْ عَنَتْهُمْ شُؤونُ

(لخفته) ولأنه إعراب هذا النوع نصباً. قوله: (وهو المفرد) أي في باب الإعراب والضمير للغير. قوله: (فيبنيان إلخ) لم يعارض التثنية والجمع هنا سبب البناء مع معارضتهما إياه في اللذين والذين على القول بإعرابهما لأن سبب البناء وارد هنا على التثنية والجمع والوارد له قوة وهناك بالعكس، ولا يخفى أن القائل بإعراب اللذين والذين يقول: بأن تثنية اللذين وجمع الذين حقيقيان، فقول البعض أنهما غير حقيقيين إنما يأتي على مذهب القائل ببنائهما وليس الكلام فيه. قوله: (تعز) أي تسلّ وتصبر.

قوله: (وقد عنتهم) أي أهمتهم والشؤون جمع شأن وهو الخطب. قال في التصريح: والجملة أي جملة وقد عنتهم شؤون في موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لأن خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول الحماسي: فأمسى وهو عريان، وقولهم: ما أحد إلا وله نفس أمارة، وليست حالاً خلافاً للعيني لأن واو الحال لا تدخل على الماضي التالي إلا كما قاله الموضح في باب الحال

---

٢١٦ ـ هذا أيضاً من الطويل. وتعز أمر من العزاء وهو الصبر، والفاء للتعليل والشاهد في قوله إلفين حيث جاء بالياء والنون في حالة البناء الذي كان حقه في المعرب النصب، كما في لا غلامين قائمان، ولا كاتبين في الدار. وهو تثنية إلف بكسر الهمزة وهو الأليف، ومتعا خبر لا والباء تتعلق به. والمنون الموت. ورواده الذين يردونه وهو جمع وارد. وتتابع مبتدأ ولورّاد المنون خبره. والمعنى: لا يبقى أحد بعد مضي الإلفين ولكن يتبع بعضهم بعضاً.

٢١٧ ـ هو من الخفيف. قوله: (يحشر الناس) من الحشر وهو الجمع والناس مفعول ناب عن الفاعل. والمعنى: يحشر الله الناس يوم القيامة للعدل والفصل. ولا آباء جمع أب. وقيل: ولا أبناء جمع ابن وهو تحريف وتكرار لقوله لا بنين. والشاهد فيه حيث بنى على الياء لكونه مجموعاً على حد مثناه كما بنى في جمع التكسير على الفتح وهو حال كما في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾ [سورة الرعد، الآية: ٤١] وخبر لا محذوف. قوله: (ولا آباء) عطف عليه والاستثناء مفرغ وقيل لا زائدة. وقد عنتهم شؤون جملة حالية أي أهمتهم شؤون جمع شان وهو الخطب. وقد حرف من روى وقد علتهم من العلو. ويجوز أن تكون الواو زائدة لتأكيد الصفة بالموصوف لأن قوله علتهم شؤون صفة للبنين. وقد قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [سورة الحجر، الآية: ٤] إلا ولها كتاب معلوم جملة واقعة صفة لقرية، وتوسط الواو لتأكيد الصفة بالموصوف كما في الحال، وبهذا يرد على ابن مالك في قوله إلا لا تقع بين موصوف وصفته.

وذهب المبرد إلى أنهما معربان. وأما جمع السلامة لمؤنث فيبنى على ما ينصب به وهو الكسر، ويجوز أيضاً فتحه، وأوجبه ابن عصفور وقال الناظم: الفتح أولى وقد روي بالوجهين قوله:

٢١٨ ـ إنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلا لَذَّاتِ لِلشَّيْبِ

اهـ. قال الروداني: قوله لأن خبر الناسخ إلخ فيه أن هذا غير مسلم على إطلاقه. وحاصل ما في التسهيل والهمع أن الخبر إن كان جملة بعد إلا لم يقترن بالواو إلا بعد ليس وكان المنفية دون غيرهما من النواسخ وبغير إلا يقترن بالواو بعد كان وجميع أخواتها لا بعد جميع النواسخ، هذا عند الأخفش وابن مالك وغيرهما لا يجيز اقتران الخبر بالواو أصلاً، وحملوا ما ورد من ذلك على أنه حال والفعل تام لا ناقص أو محذوف الخبر ضرورة فظهر أن جملة وقد عنتهم شؤون لا يصح أن تكون خبر لا، وأيضاً هذه الجملة بعد إلا الإيجابية، وسيأتي في باب الاستثناء أن لا النافية للجنس لا تعمل في موجب، وصرح في المغني بأن من شروط عملها أي لا يبطل نفيها كما الحجازية فالصواب أن الجملة حال كما قال العيني. وقد نقل الشارح في باب الحال جواز اقتران الماضي التالي إلا بالواو وخبر لا محذوف قبل إلا فلم يبطل نفيها إلا بعد استيفاء عملها نحو ما زيد قائماً، إلا في الدار اهـ. وكتب على قوله وقولهم ما أحد إلخ ما نصه فيه أن ما لإبطال نفيها بإلا ليست ناسخاً، ولو سلم أنه جاء على مذهب يونس الذي لا يشترط عدم إبطاله بإلا فخبر هذا الناسخ لا يقترن بالواو لما تقدم، فأحد مبتدأ محذوف الخبر والجملة بعد إلا حال لا أنه اسم ما وخبرها محذوف قبل إلا كما مر في لا بنين لأن خبر ما لا يجوز حذفه اهـ. وقال الشارح في شرحه على التوضيح الجملة صفة للنكرة عند الزمخشري. قال في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾ [سورة الحجر، الآية: ٤] أن ولها إلخ جملة وقعت صفة للنكرة وتوسط الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه على ذلك أبو البقاء وهو عند غيرهما حال.

قوله: (وذهب المبرد إلى أنهما معربان) لبعدهما بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف، ولو صح هذا لأعرب يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به قاله الشارح في شرحه على التوضيح ومثله في التصريح، وتظهر ثمرة الخلاف في نحو لا بنين كراماً لكم فعنده لا يجوز بناء الصفة على الفتح وعند الجمهور يجوز. قوله: (وهو الكسر) أي بلا تنوين لأن تنوينه وإن كان للمقابلة لا للتمكن مشبه لتنوين التمكن، وجوّز بعضهم تنوينه قياساً لا سماعاً نظراً إلى أن التنوين للمقابلة وهو منقوض بنحو يا مسلمات بلا تنوين قاله الرضي. قوله: (وقد روي بالوجهين) ثبوتهما عن العرب يبطل تعيين أحدهما. قوله: (للشيب) بفتح الشين على ما يتبادر من صنيع العيني فهو على حذف مضاف أي

---

٢١٨ ـ قاله سلامة بن جندل السعدي وهو من قصيدة بائية من البسيط. وشباب كل شيء أوله، وهو اسم إن وخبرها الجملة أعني قوله فيه نلذ، وهو بنون المتكلم، والمعنى: إنما تكون اللذات والطيب =

وقوله:

٢١٩ ـ لاَ سَابِغَاتٍ وَلاَ جَأْوَاءَ بَاسِلَةً تَقِي الْمَنُونَ لَدَى ٱسْتِيفاءِ آجَالِ

(وَالثَّانِي) وهو المعطوف مع تكرر لا كقوة من لا حول ولا قوة إلا بالله **(ٱجْعَلاَ. مَرْفُوعاً)** كقوله:

٢٢٠ ـ لا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلاَ أَبُ

لذي الشيب، وضبطه الشارح على الأوضح بالكسر جمع أشيب وهو أنسب ببقية القوافي.

قوله: **(لا سابغات)** أي دروعاً سابغات أي واسعة. والجأواء كحمراء فاؤها جيم وعينها همزة الجماعة التي يعلوها الجأو أي السواد لكثرة الدروع. وباسلة نعت لجأواء من البسالة وهي الشجاعة. قوله: **(والثاني)** مفعول أول لاجعل لكن سكن الياء ضرورة وحذفها للساكنين. قوله:

= في الشباب. والذي في محل النصب صفة للشباب، ومصدر صلته محذوف تقديره الذي هو مجد. وعواقبه: مرفوع بمجد لأن المصدر يعمل عمل فعله. والمعنى: إذا تعقبت أمور الشباب وجد في عواقبه العز، وليس في الشيب ما ينتفع به إنما فيه الهرم والعلل، والشاهد في قوله ولا لذات حيث يجوز فيه البناء على الفتح والكسر جميعاً، لأن اسم لا إذا كان جمعا بألف وتاء يجوز فيه الوجهان الأشهر البناء على الفتح، نص عليه ابن مالك. قال ابن هشام أنشده ابن مالك:

أَوْدَى الشَّبَابُ الذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ

وهذا تحريف منه والصواب إن الشباب. وقوله: (فيه نلذ) خبر إن. وعلى ما أورده لا يكون له ما يرتبط به، والذي أوله أودى بيت آخر وهو أول القصيدة:

أَوْدَى الشَّبابُ حميدًا ذُو التعاجيب أودى وذلكَ شأوٌ غيرُ مَطْلُوب

قلت: هذا في المفضليات مثل ما أورده ابن مالك. وفي شرحه: ويروى ذاك الشباب ولم يتعرض أصلاً إلى أن فإذاً لا فائدة في التشنيع عليه.

٢١٩ ـ هو من البسيط، ولا لنفي الجنس، وسابغات اسمه. وفيه الشاهد حيث يجوز فيه الوجهان الكسر بلا تنوين والفتح. وهو المختار، وهو جمع سابغة وهي الدرع الواسعة، ولا جأواء عطف عليه وهو بفتح الجيم وبسكون الهمزة وفتح الواو ممدوداً. يقال: كتيبة جأواء بينة الجأو وهي التي يعلوها السواد لكثرة الدروع. والجأوة مثل الجعوة لون من ألوان الخيل والإبل وهي حمرة تضرب إلى السواد يقال: فرس اجأى ورمكة جأواء. وباسلة بالنصب صفة لجأواء من البسالة وهي الشجاعة. قوله: (تقي المنون) أي ترد الموت عند استكمال الأعمار وهو خبر لا فافهم.

٢٢٠ ـ هَذا وَجَدُّكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ

نسبه سيبويه في كتابه إلى رجل من مذحج، وأبو رياش إلى همام بن مرة، وزعم ابن الأعرابي أنه لرجل من بني عبد مناة قبل الإسلام بخمسمائة عام. وقال الحاتمي: هو لابن أحمر، والأصفهاني هو أضمرة بن ضمرة، وكان له أخ يدعى جندباً وكان أبوه وأهله يؤثرونه عليه فأنف من ذلك وقال قصيدة من الكامل هو منها. ومنها قوله:

وَإذا تكُونُ كريهةٌ أُدعَى لَهَا وإِذَا يُحَاسُ الحَيسُ يُدعَى جُندُبُ

وأراد بالكريهة الحرب، أو كل أمر فيه شدة. والحيس بفتح الحاء وبالسين المهملتين بينهما ياء =

(أَوْ مَنْصُوباً) كقوله:

٢٢١ ـ لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً

(أَوْ مُرَكَّباً) كالأول نحو: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٥٤] في قراءة أبي عمرو وابن كثير. ....

(أو منصوباً) هذا أضعف الأوجه بل قيل ضرورة كما في التوضيح. قوله: (اليوم) خبر لا الأولى، وخبر الثانية محذوف لدلالة خبر الأولى أي ولا خلة اليوم وتمامه قيل:

اتسع الخرق على الراقع

وقيل:

اتسع الفتق على الراتق

وعلى هذا القالي وابن الوردي وغيرهما بل قيل هو الصواب لأن القافية قافية.

قوله: (أو مركباً) يجوز على هذا عند سيبويه أن يقدر بعدهما خبر واحد لهما معاً أي لا حول ولا قوة موجودان لنا لأن لا حول عنده في موضع رفع مبتدأ ولا قوة في محل رفع معطوف على المبتدأ فالمقدر خبر عن مجموعهما نحو: زيد وعمرو قائمان فيكون الكلام جملة واحدة ويجوز أن يقدر لكل خبر على حدته أيْ لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين، وكذا يجوز عند غيره أن يقدّر لهما معاً خبر واحد مرفوع بلا الأولى والثانية لأنهما وإن كانتا عاملتين إلا أنهما متماثلتان فيجوز أن يعملا في اسم واحد عملاً واحداً كما في إن زيداً وإن عمراً قائمان، وأن يقدر لكل خبر على حدته كذا في التصريح والدماميني وكتب عليه سم قوله فالمقدر خبر عن

= آخر الحروف ساكنة وهو تمر يخلط بسمن وإقط ثم يدلك حتى يختلط. قوله: (هذا) مبتدأ. والصغار بفتح الصاد خبره أي الذلة والهوان، والواو في وجدكم للقسم. أي وحق حظكم وبختكم. ويروى لعمركم والخبر محذوف أي لعمركم قسمي أو يميني. والعمر بالفتح يستعمل في القسم من عمر الرجل بالكسر إذا عاش زمناً طويلاً، واللام للتأكيد، وبعينه تأكيد للصغار، والباء زائدة وقيل حال بمعنى حقاً. وأم اسم لا النافية ولي خبرها، وكان تامة، وذاك فاعله إشارة إلى الأمر الذي استجلب له الصغار. والجملة الشرطية اعترضت بين المعطوف والمعطوف عليه، وجواب الشرط محذوف لدلالة الجمل عليه، والشاهد في قوله: ولا أب حيث رفع على جعل لا بمعنى ليس عطفاً على محل اسم لا في لا أم لي. فافهم.

٢٢١ ـ قاله أنس بن عباس بن مرداس. ويقال أبو عامر جد العباس. ورواه القالي في نوادره اتسع الفتق على الراتق. وقيل الصواب لأن قبله:

لا صُلْحَ بَيْنِي فَاعْلَمُوهُ وَلا بَيْنَكُمُ مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي

وكلمة لا لنفي الجنس. ونسب اسمها مبني على الفتح. واليوم ظرف في محل الخبر وهو محذوف تقديره لا نسب اليوم حاصل بيننا والشاهد في ولا خلة حيث نصب على تقدير زيادة لا للتأكيد عطفاً على محل اسم لا السابقة. وقال يونس: هو مبني ولكنه نونه للضرورة وليس بشيء. وقال الزمخشري: هو منصوب بفعل مقدر لا إنه اسم لا.

فأما الرفع فإنه على أحد ثلاثة أوجه: العطف على محل لا مع اسمها فإن محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه، وحينئذ تكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف لتأكيد النفي، ....

مجموعهما ظاهره أنه خبر عن مجموع المبتدأين اللذين كل منهما مجموع لا واسمها، وفيه أن الإخبار عن مجموع لا واسمها يستلزم عدم تسلط النفي على الخبر وذلك مناف لكون لا لنفي الجنس بمعنى نفي الخبر عن جنس الاسم، فلا بد من تأويل هذا الكلام كأن يراد أن الخبر للاسمين المتصلين بلا لا لهما مع لا اهـ ببعض تصرف. وكتب الروداني قوله متماثلتان أي لفظاً ومعنى، فلا يرد أن زيد من جلس وقعد زيد ليس فاعلاً بهما بل بأحدهما لعدم تماثل الفعلين لفظاً هذا والحق المتجه أن رفع الخبر في ذلك وفي نحو إن زيداً وإن عمراً قائمان إنما هو بمجموع الحرفين لا بكل إذ لا يعقل معمول لعاملين لا متماثلين ولا مختلفين لاستحالة أثر بين مؤثرين مطلقاً، ولأن قائمان لكونه مثنى لا يخبر به عن كل من الاسمين لكونه مفرداً بل عن مجموعهما فلزم كونه معمولاً لمجموع الحرفين، وكذا نحو زيد وزيد أو وعمرو قائمان، فالرافع للخبر مجموع الاسمين مثل الزيدان قائمان، ولا فرق إلا أن التثنية في الأول بحرف العطف. وفي الثاني بالصيغة ولا أثر له اهـ. واقتصر في المغني على تقدير خبرين عند غير سيبويه.

قوله: (فأما الرفع) أي رفع الثاني مع فتح الأول. قوله: (على محل لا مع اسمها إلخ) فالعطف من عطف المفردات والخبر المحذوف مثنى خبر عنهما معاً. وفي عبارة الشارح هنا وفيما يأتي التسمح المتقدم بيانه، والمحل في الحقيقة للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا فلا تغفل. قوله: (فإن محلهما إلخ) نقل سم عن الدماميني أن الأمر كذلك عند سيبويه في المضاف وشبهه وهذا أيضاً فيه التسمح المتقدم، وفيه بعد عندي نظر لأنه يلزم عليه عدم عمل هذا المبتدأ في شيء عند سيبويه لأن رفع الخبر بلا عنده كغيره إذا كان اسمها مضافاً أو شبهه كما مر إلا أن يقال: النافي والمنفي كالشيء الواحد فعمل أحدهما كأنه عمل الآخر ونظيره غير قائم الزيدان فتأمل. قوله: (زائدة بين إلخ) فيه أن لا على هذا الوجه من جملة المعطوف عليه فلا تسلط لها على المعطوف فكيف تكون لا الثانية زائدة؟ والجواب أن في الكلام تسمحاً كما مر إيضاحه والمحل للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا والعطف عليه[1] فقط بهذا الاعتبار، ومن أحاط بما قدمناه لم يشكل عليه هذا الجواب وإن أشكل على البعض. قال الروداني: والفرق بين لا الزائدة ولا الملغاة أن الزائدة هي التي لا عمل لها أصالة والملغاة هي التي لها عمل أصالة لكن أهملت اهـ. وظاهره أن الزائدة باقية على كونها للنفي، وينافيه قولهم الحرف الزائد هو الذي لا معنى له ولا يختل الكلام بسقوطه إلا أن يكون أغلبياً، والأوجه الفرق بأن الزائدة يستغني الكلام عنها بخلاف الملغاة فتأمل.

---

(١) قوله: (والعطف عليه) أي فتكون الأولى مسلطة على ما بعد الثانية. فإن قلت: كون لا الثانية لتأكيد النفي يقتضي صحة الاستغناء في إفادة المقصود وهو نفي كل من الأمرين وليس كذلك لأن الكلام بدونها لا يحتمل نفي المجموع كما يحتمل نفي كل واحد. قلت: كونها لتأكيد النفي لا ينافي أن تأكيده بها يدفع احتمال نفي المجموع ويعين نفي كل واحد سم اهـ من خط الشنواني.

أو بالابتداء وليس للا عمل فيه، أو أن لا الثانية عاملة عمل ليس. وأما النصب فبالعطف على محل اسم لا، وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف كما مر. (وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلا) إما بالابتداء أو على إعمال لا عمل ليس، فالثاني وهو المعطوف (لا تَنْصِبَا) لأن نصبه إنما يكون بالعطف على منصوب لفظاً أو محلاً، وهو حينئذ مفقود، بل يتعين إما رفعه، كقوله:

قوله: (أو بالابتداء وليس للا عمل فيه) أي بل هي ملغاة عن العمل في الاسم وإن كانت نافية للجنس لوجود شرط جواز إلغائها وهو تكرير لا قاله الدماميني. وظاهر صنيع الشارح حيث جعل الرفع على هذا الوجه بالابتداء دون العطف كما في الوجه الذي قبله أن يكون المرفوع مبتدأ مستقلاً ليس معطوفاً على مبتدأ تقدم فيكون العطف من عطف الجمل. ويجب على هذا أن يقدر لكل خبر لئلا يلزم توارد عاملين وهما لا والمبتدأ عند غير سيبويه والمبتدأ الأول والمبتدأ الثاني المستقل عند سيبويه على معمول واحد هو الخبر، هذا ما ظهر لي. قوله: (أو أن لا الثانية إلخ) وعليه يقدر لكل من لا الأولى ولا الثانية خبر والعطف من عطف الجمل، ولا يصح أن يكون المقدر واحداً خبراً عنهما لامتناع توارد عاملين على معمول واحد ولزوم كون الخبر مرفوعاً منصوباً.

قوله: (وأما النصب فبالعطف إلخ) وعلى هذا يجب عند سيبويه أن يقدر لكل خبر على حدته فيكون الكلام جملتين ويمتنع عنده أن يقدر لهما خبر واحد لأن الخبر بعد لا الأولى مرفوع عنده بما كان مرفوعاً به قبل دخول لا، والخبر بعد الثانية مرفوع بلا الأولى لأن لا الأولى ناصبة لما بعد لا الثانية ولا الناصبة عاملة في الخبر عنده كغيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز. وأما عند غيره فيقدر لهما خبر واحد لأن العامل واحد وهو لا الأولى كذا في شرح الجامع بإيضاح. ومثله في التصريح وفيه عندي نظر أما أولاً فلأن مقتضى جعل النصب بالعطف على محل الاسم ولا الثانية زائدة أن العطف من عطف المفردات والكلام جملة واحدة والمقدر خبر واحد مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل لا عند سيبويه وبلا الأولى عند غيره. وأما ثانياً فلأنه يبعد رفع ما بعد الثانية بالأولى مع عدم رفعها ما بعدها وتعليل ذلك بأن الأولى ناصبة للاسم بعد الثانية أي لفظاً فتكون عاملة في الخبر بعد الثانية يرده إناطة عمل لا في الخبر وعدمه بالتركيب وعدمه كما في عبارة الشارح السابقة وعبارة الهمع وغيرهما. ولا في مبحثنا مركبة فلا عمل لها في الخبر عند سيبويه مطلقاً مع أن المتبادر من الناصبة الناصبة لاسمها بأن كان مضافاً أو شبهه لا مطلق الناصبة ولو للمعطوف على اسمها فاعرف ذلك. وزاد في التصريح: أنه يجوز أن يقدر لكل خبر عند غير سيبويه وفي هذه الزيادة من النظر ما فيها فتأمل.

قوله: (على محل اسم لا) أي أو على لفظه وإن كان مبيناً لمشابهة حركته حركة الإعراب في العروض، ومثل ذلك جائز مطلقاً عند سيبويه وفي الضرورة عند الأخفش كما في شرح التوضيح للشارح لكن الحركة على هذا اتباعية والإعراب مقدر رفعاً أو نصباً فتدبر. قوله: (أما رفعه) وعليه

٢٢٢ ـ فَمَا هَجَرْتُكِ حَتَّى قُلت مُعلِنَةً لا نَـاقـةٌ لِيَ فـي هـذا وَلاَ جَـمَـلُ

وإما بناؤه على الفتح، كقوله:

٢٢٣ ـ فَـلاَ لَـغْـوٌ وَلا تَـأْثِـيـمَ فِـيـهَـا وَمَـا فَـاهُـوا بِـهِ أبـداً مُـقِـيـمُ

فالخبر واحد إن قدرت لا الثانية زائدة وما بعدها معطوفاً سواء جعلت لا الأولى مهملة أو عاملة عمل ليس، ويجب خبر إن إن قدرت لا الأولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس، ولا يصح على هذا بقسميه أن يكون الخبر واحداً لئلا يلزم كون الخبر الواحد مرفوعاً ومنصوباً وتوارد عاملين على معمول واحد، فإن جعلتهما معاً عاملتين عمل ليس جاز لك تقدير خبرين، وكذا تقدير خبر واحد ولا ضرر على ما مر في حالة بنائهما معاً على الفتح فتنبه. واقتصر في المغني على تقدير خبرين عند جعلهما عاملتين عمل ليس. قوله: (وأما بناؤه على الفتح) وعلى هذا يتعين خبران عند الجميع إن جعلت الأولى عاملة عمل ليس لئلا يلزم المحذوران السابقان وكذا إن جعلت مهملة عند غير سيبويه لذلك، وأما عند سيبويه فيجوز خبران، وكذا يجوز خبر واحد عن مجموع المبتدأين إن كان سيبويه لا يوجب كون لا مع اسمها مبتدأ مستقلاً غير معطوف على مبتدأ قبله، فإن كان يوجب ذلك وجب خبران، هكذا ظهر لي، ثم رأيت في كلام الدماميني ما ظاهره وجوب خبرين مطلقاً حيث قال الخامس لا حول ولا قوة برفع الأول على إلغاء لا أو إعمالها عمل ليس وفتح الثاني للتركيب والكلام جملتان اهـ.

قوله: (فلا لغو إلخ) اللغو القول الباطل والتأثيم قولك لآخر أثمت والضمير للجنة. قوله:

---

٢٢٢ ـ قاله الراعي عبيد بن حصين، وهو من قصيدة من البسيط ويروى وما صرمتك، أي ما قطعت حبل ودك حتى تبرأت مني معلنة بذلك حيث قلت: لا ناقة لي في هذا ولا جمل، وهذا مثل ضربه لبراءتها منه، وهو مثل مشهور في هذا المعنى، ومعلنة حال من الضمير الذي في قلت بكسر التاء. والشاهد في قوله: لا ناقة لي في هذا ولا جمل حيث عملت لا عمل ليس لما كررت كما في قوله تعالى: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٥٤] في إحدى القراءات. وهذه الجملة مقول القول. قوله: (لي) في محل الرفع لأنها صفة لناقة. وقوله في هذا خبر لا، ولا جمل عطف عليه، وخبره محذوف أي ولا جمل لي في هذا.

٢٢٣ ـ قاله أمية بن أبي الصلت، وهو من قصيدة من الوافر يذكر فيها أوصاف الجنة وأهلها وأحوال يوم القيامة وأهلها الفاء للعطف. والأصح الواو، ولا لنفي الجنس ولكنها ألغيت وأعملت عمل ليس وهو الشاهد. واللغو القول الباطل اسم لا، وخبرها فيها. ولا تأثيم مبني على الفتح لأنه مفرد، وإن لم تعملها وجب الرفع لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً ومحلاً، وعند سيبويه فيها خبر لهما، ولأحدهما عند آخرين وخبر الآخر محذوف. والتأثيم من أثمته إذا قلت له أثمت. والمعنى: ولا في الجنة هذا القول. قوله: (وما فاهوا به أبداً مقيم) تحريف من النحاة حيث ركبوا صدر بيت على عجز آخر والأصل في القصيدة في ديوانه هكذا:

=

فحاصل ما يجوز في نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله خمسة أوجه: فتحهما، وفتح الأول مع نصب الثاني، وفتح الأول مع رفع الثاني، ورفعهما، ورفع الأول مع فتح الثاني.

تنبيهان: الأول: افهم كلامه أنه إذا كان الأول منصوباً جاز في المعطوف أيضاً الأوجه الثلاثة: الفتح، والنصب، والرفع، نحو: لا غلام رجل ولا امرأةَ ولا امرأةً ولا امرأةٌ. **الثاني**: محل جواز الأوجه الثلاثة في المعطوف إذا كان صالحاً لعمل لا، فإن لم يكن صالحاً تعين رفعه نحو: لا امرأة فيها ولا زيد، ولا غلام رجل فيها ولا عمرو ....

(في نحو لا حول إلخ) أي من كل تركيب تكررت فيه لا وسبق الثانية عطف وكان كل من الاسمين مفرداً صالحاً لعمل لا فإن لم تتكرر لا فسيأتي حكمه في قول المصنف والعطف إن لم تتكرر لا إلخ أو لم يسبق الثانية عطف فالكلام جملتان مستقلتان، أو كان أحد الاسمين غير مفرد فإن كان الأول ففيه أيضاً خمسة أوجه بإبدال فتح الأول بنصبه نحو لا غلام رجل ولا امرأة فيها، وهذا ما في التنبيه الأول وإن كان الثاني تعين رفعه أو نصبه نحو لا امرأة ولا غلام رجل فيها، وإن كان غير صالح لعمل لا تعين الرفع وهذا ما في التنبيه الثاني.

قوله: (خمسة أوجه) أي إجمالاً وثلاثة عشر تفصيلاً لأن ما بعد الأولى إما مبني على الفتح أو مرفوع بالابتداء أو على إعمال لا عمل ليس وما بعد الثانية كذلك أو مرفوع بالعطف على محل لا مع اسمها فهذه اثنا عشر، والثالث عشر بناء ما بعد الأولى على الفتح ونصب ما بعد الثانية وهي بالقسمة العقلية عشرون حاصلة من ضرب أربعة ما بعد الأولى الفتح والنصب والرفع بوجهيه في خمسة ما بعد الثانية هذه الأربعة والرفع بالعطف على محل لا مع اسمها يسقط منها نصب ما بعد الأولى مضروباً في خمسة ما بعد الثانية ورفع ما بعد الأولى بوجهيه مع نصب ما بعد الثانية. إذا سمعت ما تلوناه عليك عرفت أن قول شيخنا والبعض تبعاً للتصريح واثنا عشر تفصيلاً لم يوافق القسمة الواقعية ولا العقلية. قوله: (أفهم كلامه) يعني قوله:

وإن رفعت أولاً لا تنصبا

لأنه علق منع النصب على رفع الأول فأفهم أنه إذا كان مفتوحاً أو منصوباً بأن كان مضافاً أو شبهه جاز فيه الأوجه الثلاثة. قوله: (صالحاً لعمل لا) بأن كان نكرة. قوله: (تعين رفعه) أي بالابتداء أو بالعطف على محل لا مع اسمها لا بإعمال لا عمل ليس لأن العاملة عمل ليس تختص أيضاً بالنكرات.

= وَلا لَغْوٌ وَلا تَأْثِيمَ فِيهَا ولا حَيْنٌ ولا فِيهَا مُلِيمُ
وفِيهَا لَحْمُ سَاهِرةٍ وبَحْرٍ وما فَاهُوا بِهِ لَهُمُ مُقِيمُ

أي وفي الجنة لحم ساهرة وبحر، أي لحم بر وبحر. والساهرة أرض يجددها الله تعالى يوم القيامة. وما موصول مبتدأ. وفاهوا به صلته وأبداً نصب على الظرف ومقيم خبره أي الذي يلفظ به مما يشتهون حاصل موجوداً أبداً لا ينقطع ولا يغيب.

(وَمُفْرَدًا نَعتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي) منعوته أجز فيه الأوجه الثلاثة (فافْتَحْ) على نية تركيب الصفة مع الموصوف قبل دخول لا مثل خمسة عشر، نحو: لا رجل ظريف فيها. (أَوِ انْصِبَنْ) مراعاة لمحل اسم لا نحو: لا رجل ظريفاً فيها. (أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ) مراعاة لمحل لا مع المنعوت، نحو: لا رجل ظريف فيها. (وَغَيْرَ مَا يَلي) منعوته (وَغَيْرَ المفْرَدِ) وهو المضاف والمشبه به (لا تَبْنِ)

قوله: (ومفرداً) مفعول مقدم لأفتح لأن فاءه زائدة للتحسين فلا تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها فقوله أجز فيه إلخ حل معنى لا حل إعراب ونعتاً عطف بيان أو بدل ولمبنى صفة نعتاً ويلي صفة ثانية. هذا ومن النعت المذكور قولهم: لا ماء ماء بارداً عندنا فماء الثاني نعت للأول فيجوز فيه الثلاثة لأنه يوصف بالاسم الجامد إذا وصف بمشتق نحو: مررت برجل رجل صالح ويسمى نعتاً موطئاً، ولا بد من تنوين بارداً لأن العرب لا تركب أربعة أشياء، ولا يصح أن يكون ماء الثاني توكيداً لفظياً ولا بدلاً لأنه مقيد بالوصف والأول مطلق فليس مرادفاً حتى يكون توكيداً ولا مساوياً حتى يكون بدلاً كما في التوضيح وشرحه قاله شيخنا وقيل هو تأكيد لفظي وقد جوزوا التأكيد مع الوصف كقوله تعالى: ﴿نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [سورة العلق، الآية: ١٦] وقال في النكت: يجوز كونه عطف بيان أو بدلاً لجواز كونهما أوضح من المتبوع، ووجه الروداني جواز كونه توكيداً أو بدلاً بأنه لا مانع من اعتبار كون وصف الثاني طارئاً بعد التوكيد أو الإبدال أو يكون وصف الأول محذوفاً لدلالة وصف الثاني عليه وفيه بحث لأن ما ذكره من الوجهين إنما يصلح توجيهاً للتوكيد لا الإبدال لأن حاصل الوجه الأول اتحاد اللفظين إطلاقاً، وحاصل الثاني اتحادهما تقييداً، ومثل: جاءني رجل رجل أو رجل عاقل رجل عاقل إنما هو من التوكيد اللفظي لا من الإبدال.

قوله: (فافتح) جرى على الغالب وإلا فقد يكون مبنياً على غير الفتح كالياء في النعت المثنى أو المجموع على حده، وهل يقال عند بناء النعت أن مجموع النعت والمنعوت في محل نصب أو يحكم بالمحل على كل اختار يس على التصريح الثاني واستظهره بعضهم وفارقت صفة لا صفة المنادى المبني حيث لم تبن لأن الصفة هنا هي المنفية في المعنى بخلاف صفة المنادى فإنها ليست المنادى في المعنى كما قاله سم. قوله: (على نية) أي لنية تركيب الصفة مع الموصوف. فيه أن هذا خلاف ما مشى عليه سابقاً من أن بناء الاسم لتضمنه معنى من إلا أن يقال ما تقدم في أصل البناء وما هنا في كونه على الفتح فلا مخالفة لكن يمنع من هذا قوله بعد التعذر موجب البناء لأن المراد به التركيب، فالأولى أن يقال: مشى في كل من الموضعين على قول من القولين في علة البناء إشارة إلى الخلاف فيها هذا. وجوز بعضهم أن تكون فتحة الصفة إعرابية باعتبار المحل لكن حذف تنوينها للتشاكل وعلى قياس ما مر وما يأتي يجوز أن تكون اتباعية.

قوله: (قبل دخول لا) أي لئلا يلزم تركيب ثلاثة أشياء. قوله: (أو انصبن) مفعوله محذوف وكذا ارفع ولا تنازع لأن الناظم لا يرى التنازع في المتقدم. قوله: (مراعاة لمحل اسم لا) أو اتباعاً للحركة البنائية. قوله: (وغير المفرد إلخ) وفارق صفة المنادى المضافة حيث يتعين فيها النصب

لتعذر موجب البناء بالطول (**وَانْصِبْهُ**) نحو: لا رجل فيها ظريفاً ولا رجل صاحب بر فيها ولا رجلَ طالعاً جبلاً ظاهر. (**أَو الرَّفْعَ اقْصِدِ**) نحو: لا رجل فيها ظريف ولا رجل صاحب برّ فيها ولا رجل طالعاً جبلاً ظاهر. وكذا يمتنع البناء ويجوز الأمران الآخران إذا كان المنعوت غير مفرد نحو: لا غلام سفر ماهراً أو ماهر فيها، وقد يتناوله قوله: وغير المفرد. (**وَالعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لاَ**) معه (**أَحْكُما، لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمِىْ**) من جواز النصب والرفع دون البناء كقوله:

٢٢٤ ـ فَـلاَ أَبَ وَابْـنـاً مِـثْـلَ مَـرْوَانَ وَابْـنِـهِ

ينصب ابن ويجوز رفعه ويمتنع بناؤه على الفتح. وأما ما حكاه الأخفش من نحو: لا رجل وامرأة بالفتح فشاذ، وما ذكره في معطوف يصلح لعمل لا فإن لم يصلح تعين رفعه نحو: لا رجل وهند فيها.

لتعينه ولو باشرتها يا وعدم تعينه لو باشرت النعت هنا لا لجواز رفعه عند التكرار. قوله: (**لتعذر موجب البناء**) أي مقتضيه وهو التركيب، وقوله بالطول غير ظاهر بالنسبة إلى غير ما يلي لأن الفاصل لاحظ له في البناء حتى يكون المانع لبناء المجموع الذي هو منه الطول لأنه خبر والخبر لا يبنى في هذا الباب وكان ينبغي أن يزيد أو بالفصل أفاده سم. قوله: (**وكذا يمتنع البناء إلخ**) هذا مفهوم قول المصنف لمبنيّ. قوله: (أو ماهر فيها) بالرفع على القطع قيل أو بالعطف على محل لا مع اسمها لأن موضعهما رفع بالابتداء عند سيبويه في غير البناء أيضاً كما تقدم وقد أسلفنا ما فيه فتنبه. قوله: (**وقد يتناوله قوله وغير المفرد**) أي بأن يراد وغير المفرد من نعت أو منعوت، وفيه أنه يمنعه قوله أو الرفع اقصد إلا أن يراد برفع المنعوت غير المفرد رفعه على إعمال لا عمل ليس أو إلغائها. قوله: (دون البناء) أي لوجود الفصل بحرف العطف. قوله: (مثل مروان) إما صفة والخبر محذوف فمثل مرفوع أو منصوب أو خبر فهو مرفوع فقط. قوله: (بالفتح) أي فتح البناء. قوله: (فشاذ) وخرجه بعضهم على أن الأصل ولا امرأة فحذفت لا وأبقى النباء بحاله على نية لا.

---

٢٢٤ ـ تمامه:

إِذَا هُـوَ بِـالْـمَـجْـدِ ارْتَـدَى وَتَـأَزَّرَا

قاله رجل من عبد مناة بن كنانة. وذكره سيبويه في كتابه غير معزوة وهو من الطويل. الفاء عاطفة ولا لنفي الجنس وأب اسمها ومثل مروان خبرها. وأراد به مروان بن الحكم وبابنه عبد الملك بن مروان. والشاهد في قوله وابناً حيث عطف بالنصب على لفظ اسم لا. ويجوز فيه الرفع لعدم تكرر لا، وقال أبو علي: يحتمل أن يكون مثل مروان صفة وأن يكون خبراً، فإن كان خبراً فهو مرفوع لا غير ولا حذف، وإن كان صفة تقدر الخبر، ويحتمل مثل النصب على اللفظ والرفع على المحل. قوله: (إذا) منصوب بمثل لما فيه من معنى المماثلة وهو مبتدأ وارتدى خبره وتأزرا عطف عليه، وأفرد الضمير فيهما كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوٓا إِلَيْهَا﴾ [سورة الجمعة، الآية: ١١] وقال أبو الحجاج: ولو أمكنه الوزن لقال ارتديا وإتزرا لكنه اكتفى بالخبر عن الواحد منهما ضرورة. وروى ابن الأنباري: إذا ما ارتدى بالمجد ثم تأزرا. ورواية سيبويه أولى لأن الإتزار قبل الارتداء والواو لا تدل على الترتيب بخلاف ثم. فافهم.

تنبيه: حكم البدل الصالح لعمل لا حكم النعت المفصول نحو: لا أحد رجلاً وامرأة فيها، ولا أحد رجل وامرأة فيها. فإن لم يصلح له تعين الرفع نحو: لا أحد زيد وعمرو فيها. (وَأَعْطِ لاَ) هذه (مَعْ هَمْزَةِ ٱسْتِفْهَامٍ، ما تستحقّ) من الأحكام (دُونَ الاسْتِفْهامِ) على ما سبق بيانه. وأكثر ما يكون ذلك إذا قصد بالاستفهام معها التوبيخ والإنكار، كقوله:

٢٢٥ ـ ألا طِعـانَ ألا فُـرسـانَ عـاديـةً   إلاَّ تـجشُّـؤكـمْ حَـوْلَ الـتَّـنـانـيـرِ

قوله: (حكم البدل إلخ) مثله عطف البيان، وأما التوكيد فقال الرضي: إن كان لفظياً فالأولى كونه على لفظ المؤكد مجرداً عن التنوين وجاز الرفع والنصب اهـ. أي وأما المعنوي فلا يجوز تأكيد المنفي المبني به أي لأنه نكرة وألفاظ التوكيد المعنوي معارف، وفي تأكيد النكرة بالمعرفة قولان وعلى الجواز يتعين الرفع إذ لا تعمل لا في معرفة فاحفظه، وجوز الأندلسي بناء البدل إذا كان مفرداً نكرة نحو: لا رجل صاحب لي قال الرضي: وقوله أقرب إذا لم يفصل عن المنفي المبني لأنه لا يقصر عن النعت الذي يبنى جوازاً بل يربو عليه من حيث كونه المقصود وتعليل امتناع بنائه بأنه على نية تكرار العامل فهناك فاصل مقدر يقتضي جوازه لا امتناعه لأن العامل المقدر هو لا وهي تقتضي الفتح. قوله: (رجلاً) أي منه أي من الأحد فوجه الضمير المشترط في بدل البعض والنصب إما إتباع للمحل أو للفظ. قوله: (رجل) بالرفع بدل من محل لا مع اسمها. قوله: (تعين الرفع) أي على الإبدال من محل لا مع اسمها فالعامل فيه الابتداء. قوله: (نحو لا أحد زيد) منه بدلاً البعض والاشتمال المضافان إلى ضمير المبدل منه فإن لم يضافا إلى ضميره بل جر ضميره بعدهما بالحرف كانا من الصالح. قوله: (هذه) الأولى حذفه لشمول الإعطاء للعاملة عمل ليس أيضاً. قوله: (مع همزة استفهام) هذا باعتبار ما كان وهي الآن همزة توبيخ وإنكار كذا في الشيخ يحيى والروداني وكلامهما بالنسبة لغير صورة الاستفهام عن النفي واستعمال الهمزة في غير الاستفهام الحقيقي مجاز كما سنوضحه في باب العطف. قوله: (من الأحكام) كالإعمال عمل إن وجواز الإلغاء إذا تكررت وجواز رفع المعطوف ونصبه بلا تكرار لا وجواز تثليث النعت والمعطوف بعد لا الثانية بالشروط السابقة.

قوله: (وأكثر ما يكون ذلك) أي الإعطاء المذكور. قوله: (التوبيخ) أي على الفعل الماضي والإنكار أي على الحال ويصح جعل كليهما على كليهما، والمراد بالإنكار عدّه منكراً قبيحاً لا الجحد والنفي. قوله: (ألا طعان) أي موجود وألا فرسان أي موجودون على رواية من نصب عادية

---

٢٢٥ ـ قاله حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه. وهو من قصيدة من البسيط يهجو بها الحارث بن كعب المجاشعي. الهمزة للاستفهام دخلت على لا النافية للجنس، وفيه الشاهد حيث قصد بها التوبيخ والإنكار مع بقاء عملها. والطعان من طاعن يطاعن مطاعنة وطعاناً، وهو اسم لا وليس لها خبر عند سيبويه والخليل، وعند غيرهما محذوف أي ألا طعان موجود وكذا قوله ألا فرسان وهو جمع فارس. وفي كتاب سيبويه: ولا فرسان بواو العطف. وعادية حال من الفرسان بالعين المهملة من =

وقوله:

٢٢٦ ـ أَلاَ ارْعِواءَ لِمن ولَّتْ شَبيبتُهُ وآذَنَتْ بِمَشيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ

ويقل ذلك إذا كان مجرد استفهام عن النفي حتى توهم الشلوبين أنه غير واقع، كقوله:

٢٢٧ ـ أَلاَ اصْطِبَارَ لِسلمى أم لها جلدٌ إذا أُلاقي الَّذي لاقاهُ أمثالِي

نعتاً لفرسان، أما على رواية من رفعها فهي خبر لا الثانية، والفرسان بضم الفاء جمع فارس وعادية يروى بالعين المهملة من العدو وهو إسراع السير أو العدوان وهو الظلم كناية عن القوة والشجاعة وبالمعجمة من الغدوّ ضد الرواح. وقوله: إلا تجشؤكم أي الناشىء من كثرة الأكل والاستثناء منقطع والتنور ما يخبز فيه. من شرح شواهد المغني للسيوطي مع زيادة. قوله: (ألا ارعواء) أي انكفاف والشبيبة الشباب وهو لغة حداثة السن. وعند الأطباء كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية قوية قالوا: وهو سن الوقوف ويكون من نحو ثلاثين إلى نحو خمس وثلاثين أو أربعين سنة. والمشيب قيل الشيب وقيل دخول الرجل في حدّ الشيب والشيب بياض الشعر والهرم كبر السن. شمني مع زيادة. قال الدماميني: وآذنت إن كان حالاً على تقدير قد فلا إشكال أو عطفاً على الصلة فارتباط الصلة المعطوفة بعود الضمير منها على الشبيبة المضافة إلى ضمير الموصول مع أنه يمكن جعل الصلة مجموع الجملتين فيكفي ضمير شبيبته في الربط لأن مجموعهما حينئذ كجملة واحدة اهـ باختصار.

قوله: (ويقل ذلك) أي الإعطاء المذكور، وقوله عن النفي متعلق باستفهام وتجرده خلوّه من التوبيخ والإنكار. وقرر البعض العبارة بما لا ينبغي فاحذره. قوله: (لسلمى) هي زوجته. وقوله

= العدو، وقيل: بالمعجمة من الغدو الذي يقابل الرواح. وقال أبو الحسن بالمهملة أحب إلي للعموم ويروى بالرفع فوجهه إن صح يكون خبراً والاستثناء منقطع. والتجشؤ بالجيم والشين المعجمة من الجشاء. ويقال بالمهملتين من الإحساء. وروي بالرفع على أن إلا بمعنى غير. وقال النحاس: هو غلط. والمعنى ألا طعان عندكم ولا فرسان منكم يعدون على أعدائهم أي لستم بأهل حرب وإنما أنتم أهل أكل كثير عند التنانير. وكنى بالتجشؤ عن كثرة الأكل لأن الجشاء لا يحصل إلا من امتلاء المعدة وهو من كثرة الأكل. والتنانير جمع تنور وهو الذي يوقد فيه النار.

٢٢٦ ـ هو من البسيط. والهمزة للاستفهام ولا لنفي الجنس قصد بها التوبيخ والإنكار. وهو الشاهد. والارعواء الانكفاف عن القبيح اسم لا وخبره محذوف، واللام تتعلق به، والشبيبة الشباب أي لمن أدبر شبابه، وآذنت أعملت بمشيب، أي شيخوخة بعدها هرم أي فناء.

٢٢٧ ـ نسبه بعضهم إلى قيس بن الملوح. وذكر موضع سلمى ليلى، وهو من البسيط، المعنى: ليت شعري إذا لاقيت ما لاقاه أمثالي من الموت أينتفي الصبر من هذه المرأة، أم لها تثبت وجلد؟ وكنى عن الموت بما ذكره تسلية لها. والشاهد في قوله ألا اصطبار حيث أريد مجرد الاستفهام عن النفي والحرفان باقيان على معنييهما وهو قليل حتى توهم الشلوبين أنه غير واقع وبه رد عليه. قوله: (لسلمى) يتعلق بالخبر المحذوف، وأم متصلة معادلة للهمزة عطفت بها الجملة على الجملة، وجلد مرفوع بالابتداء ولها خبره، وإذا للظرف والذي مفعول ألاقي، وأمثالي فاعل لاقاه.

أما إذا قصد بالاستفهام التمني وهو كثير كقوله:

٢٢٨ ـ أَلا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطاعٌ رُجوعُهُ فَيِرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلاتِ

فعند الخليل وسيبويه أن ألا هذه بمنزلة أتمنى فلا خبر لها، وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها، ولا إلغاؤها إذا تكررت، وخالفهما المازني والمبرد، ولا حجة لهما في

الذي لاقاه أمثالي يعني الموت وأم تحتمل الاتصال فيكون المطلوب بها وبالهمزة التعيين والانقطاع فتكون إضراباً عن الاستفهام عن عدم الصبر إلى الاستفهام عن الصبر. دماميني. قوله: (أما إذا قصد بالاستفهام) أي مع لا إذ المجموع هو الدال على التمني على المذهبين الآتيين. وقوله بالاستفهام أي بالهمزة التي للاستفهام باعتبار ما كان وإلا فالآن قد انسلخ عنها الاستفهام كما انسلخ النفي عن لا أفاده الروداني. قوله: (فيرأب) أي يصلح منصوب في جواب التمني أثأت أخربت. قوله: (بمنزلة أتمنى فلا خبر لها) أي لا لفظاً ولا تقديراً كما قاله الدماميني كما أن أتمنى كذلك إذ لا خبر للفعل وبحث فيه الروداني بأن كونها بمنزلة أتمنى أن أوجب أن لا يكون لها خبر أوجب أيضاً أن لا يكون لها اسم فإنّ أتمنى كما لا خبر له لا اسم له وذلك باطل. قال: والحق أنهما إن أرادا بأنه لا خبر لها أنه يحذف ولا يذكر فمسلم وإلا فتسليط التمني على مجرد الاسم دون معنى فيه لا يعقل والمعقول إنما هو تمني المعنى في الاسم فيلزم كون ذلك المعنى خبراً اهـ. وقد يقال: كما حصلت الفائدة المطلوبة بقوله أتمنى ماء حصلت بما هو بمنزلته فلم يحتج إلى خبر فلا يرد قوله: وإلا فتسليط إلخ. والحاصل أن ألا ماء كلام تام حملاً على معناه وهو أتمنى ماء كما قاله الدماميني والاسم هنا بمنزلة المفعول به وأتمنى له مفعول به فلا يرد قوله إن أوجب كونها بمنزلة أتمنى إلخ.

قوله: (وخالفهما المازني والمبرد) فجعلاها كالمجردة من الهمزة واستدلا بالبيت لأن مستطاع إما خبر للا أو صفة لاسمها ورفع مراعاة لمحل لا مع اسمها والخبر على هذا محذوف أي راجع، وعلى كل فرجوعه نائب فاعل مستطاع وأياً كان يبطل المذهب الأول. قال في الهمع: والفرق بين المذهبين من جهة المعنى أن التمني واقع على الاسم على الأول وعلى الخبر على الثاني. قوله: (ولا حجة لهما) أي للمازني والمبرد. قوله: (خبراً) أي حتى يمنع قول الخليل وسيبويه لا خبر لها،

---

٢٢٨ ـ هو من الطويل. ألا كلمة واحدة للتمني، وفيه الشاهد حيث أريد بها التمني، وقيل: الهمزة للاستفهام دخلت على لا التي لنفي الجنس ولكن أريد به التمني فيبقى للا بعده ما كان لها من العمل. أو لكن ليس لها خبر لا لفظاً ولا تقديراً، فقوله عمر اسمها مبني على الفتح، وولي جملة وقعت صفة له، وكذا قوله مستطاع رجوعه صفة أخرى، ورجوعه مرفوع بالابتداء أو على الفاعلية، قوله فيرأب بالنصب جواب التمني مقرون بالفاء من رابت الإناء إذا شعبته وأصلحته، ومادته راء وهمزة وباء موحدة. قوله: (ما أثأت يد الغفلات) في محل النصب على المفعولية وما موصولة، وأثات أي أخرمت، ومادته ثاء مثلثة وهمزة وتاء مثناة من فوق، ويد الغفلات فاعله، والجملة صلة والعائد محذوف أي ما أثأته. واستعار للغفلات التي هي جمع غفلة يد تشبيهاً بمن يكتسب أشياء بيده.

البيت، إذ لا يتعين كون مستطاع خبراً أو صفة ورجوعه فاعلاً، بل يجوز كون مستطاع خبراً مقدماً ورجوعه مبتدأ مؤخراً والجملة صفة ثانية ولا خبر هناك.

تنبيه: تأتي ألا لمجرد التنبيه وهي الاستفتاحية، فتدخل على الجملتين نحو: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة يونس، الآية: ٦٢] ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [سورة هود، الآية: ٨] وللعرض والتخصيص فتختص بالفعلية نحو: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [سورة النور، الآية: ٢٢] ﴿أَلَا تُقَـٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَـٰنَهُمْ﴾ [سورة التوبة، الآية: ١٣] وقوله:

٢٢٩ ـ ألا رجُلاً جزاهُ اللّهُ خيراً ... يدُلُّ على مُحَصِّلةٍ تبيتُ

وقوله أو صفة أي حتى يمنع قولهما لا تجوز مراعاة محلها مع اسمها ففي كلامه لف ونشر مرتب. قوله: (ورجوعه) أي على الوجهين فاعلاً أي نائب فاعل. قوله: (والجملة صفة ثانية) أي في محل نصب اتباعاً لمحل اسم لا المفرد أو للفظه لمشابهة حركته البنائية حركة الإعراب في عروضها بعروض لا وزوالها بزوالها فكأنها عاملة لها قاله الشمني. وما ذكر من كون الجملة صفة ثانية يشكل عليه ما صرح به الرضي في المنادى أن الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف، وحينئذ فلو كان من الموصوف بالجملة لوجب نصبه إلا أن يخرّج على ما أجازه المصنف من ترك تنوين الشبيه بالمضاف مع إعرابه اهـ سم. أو يقال: هو من وصف المنفي لا من نفي الموصوف فيكون الوصف متأخراً عن البناء كما يقال في صورة النداء من وصف المنادى لا من نداء الموصوف، وهذا الإشكال وارد على كلام المازني والمبرد أيضاً لأن جملة ولى صفة لعمر كما نبه عليه الشارح بقوله صفة ثانية، وسيأتي في باب النداء جواز جعل نحو يا حليماً لا يجعل من المفرد وجعله من الشبيه بالمضاف. هذا وبحث الروداني في كون مستطاع رجوعه صفة ثانية بأنه كمكابرة مقتضى العقل إذ لا يشك عاقل تأمل في أن المتمنى إنما هو استطاعة رجوع عمر ولى، فيكون مستطاع خبراً ولا يعقل أن المتمنى هو العمر المدبر المستطاع رجوعه.

قوله: (لمجرد التنبيه) أي فتدل على تحقق ما بعدها وتقوّيه لتركبها في الأصل من همزة الإنكار الإبطالي ولا النافية ونفي النفي يستلزم الثبوت فهو كدعوى الشيء ببينة كذا في المغني والدماميني عليه. قال الشمني قال التفتازاني: لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه لا مثل ألا إن زيداً قائم، وكذا الكلام في أما والأكثر على أنهما حرفان موضوعان لا تركيب فيهما اهـ. قوله: (ألا يوم يأتيهم) مثال لدخولها على الفعلية لأن ألا داخلة في الحقيقة على ليس. قوله: (وللعرض) أي الطلب برفق والتحضيض أي الطلب بإزعاج وقد مثل لهما على اللف والنشر المرتب. قوله: (فتختص بالفعلية) أي ولو تقديراً كما في البيت، ويشترط في الجملة أن تكون خبرية فعلها مضارع أو مؤوّل به كما سيأتي. قوله: (ألا رجلاً إلخ) بعده:

---

٢٢٩ ـ هذا من أبيات الكتاب وبعده:

=

. . . .

تـرجـل لـمـتـي وتـقـمّ بـيـتـي وأعـطـيـهـا الإتـاوة إن رضـيـت

قال الأزهري: هما لأعرابي أراد أن يتزوج امرأة بمتعة، ورجلاً منصوب بمحذوف أي ألا تروني رجلاً أو هو منصوب بما يفسره جزاه قاله البعض تبعاً لغيره، وفيه أن نصبه بما يفسره جزاء يخرج ألا عن كونها للعرض أو للتحضيض لكون الفعل إنشائياً فلا يطلب ويصيرها استفتاحية فلا يكون البيت شاهداً لمدعى الشارح. ثم رأيته في الدماميني على المغني. ثم رأيت صاحب المغني اعترض أيضاً جعله من الاشتغال بأن طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء له فالحمل عليه أولى، وبأن شرط منصوب الاشتغال أن يقبل الرفع بالابتداء ورجلاً نكرة. وأجيب بأن النكرة هنا موصوفة بقوله يدل على محصلة تبيت وباستلزامه الفصل بين الموصوف وصفته بالجملة المفسرة. وأجيب بأن ذلك جائز كقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [سورة النساء، الآية: ١٧٦] وبقي وجه ثالث وهو قول يونس ألا للتمني ونوّن الاسم ضرورة ويروى بالجر على تقدير من وبالرفع على الابتداء. والمحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن واختارها لتكون عوناً له على استخراج الذهب من تراب معدنه. وقوله تبيت بفتح التاء من بات يفعل كذا إذا فعله ليلاً واسمه الضمير الذي فيه وخبره قوله في البيت الثاني: ترجل لمتي إلخ. وقيل بضم التاء من أبات أي تبيتني عندها. وقيل معناه تكون لي بيتاً أي امرأة بنكاح وقوله ترجل لمتي أي تسرح شعر رأسي. واللمة بكسر اللام هي في الأصل الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن فإذا بلغ المنكبين فهو جمة بضم الجيم. وقوله وتقمّ بيني بضم القاف أي تكنسه. والإتاوة بكسر الهمزة وبالفوقية الخراج كما قاله العيني ولعل المراد به هنا المهر.

= تُـرَجِّـلُ لِـمَّـتِـي وَتَـقُـمُّ بَـيْـتِـي وأَعْـطِـيـهـا الإِتَـاوَةَ إنْ رَضِـيـتُ

قال الأزهري: هما لأعرابي أراد أن يتزوج امرأة بمتعة، وهما من الوافر، وألا ههنا للعرض والتحضيض، وفيه الشاهد ومعناهما طلب الشيء، ولكن العرض طلب بلين والتحضيض بحث، ورجلاً منصوب بمقدر تقديره: ألا تروني رجلاً، ويقال فيه حذف على شريطة التفسير أي ألا جزى الله رجلاً جزاه الله. ويروى رجل بالجر على تقدير ألا من رجل وأنشده ابن فارس بالرفع، فإن صح فوجهه أن يكون مبتدأ تخصص بتقديم الاستفهام عليه وخبره قوله يدل، وعلى النصب هو صفة، والمحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن. وتبيت بفتح التاء من باب يفعل كذا إذا فعل بالليل، واسمه الضمير الذي فيه وخبره قوله ترجل في البيت الثاني. ويقال: بضم التاء من أبات، يقال غابت فلانة عن منزلها فتبيتنا عندها، وقيل معناه تكون لي بيتاً أي امرأة بنكاح. وقال ابن هشام اللخمي في شرح أبيات الجمل: هو تبيث بثاء مثلثة والعرب تقول بثت الشيء ثابو وبثته بيثاً إذا استخرجته، فأراد امرأة تعينه على استخراج الذهب وتخليصه من تراب المعدن. وهذا وهم فاحش منشأه من عدم الاطلاع على البيت الثاني. وكذا وهم الأعلم في تفسيره الرواية المشهورة بقوله طلبها للمبيت إما للتحصيل وإما للفاحشة. والترجيل: من رجلت الشعر إذا سرحته. واللمة: بكسر اللام وتشديد الميم الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن، فإذا بلغ المنكبين فهو جمة. والإتاوة بكسر الهمزة الخراج.

وليست الأولى مركبة على الأظهر، وفي الأخيرتين خلاف، وكلامه في الكافية يشعر بالتركيب. (وَشَاعَ فِي ذَا البَابِ إِسْقَاطُ الخَبَرْ) جوازاً عند الحجازيين ولزوماً عند التميميين والطائيين (إِذَا المُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ) بقرينة نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟ فَلَا فَوْتَ﴾ [سورة سبأ، الآية: ٥١] ﴿قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ﴾ [سورة الشعراء، الآية: ٥٠] فإن خفي المراد وجب ذكره عند الجميع ولا فرق بين الظرف وغيره. قال حاتم:

٢٣٠ ـ وَرَدَّ جَازِرُهُم حَرْفاً مُصَرَّمَةً وَلا كَرِيمَ مِنَ الوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

قوله: (وليست الأولى) أي الاستفتاحية مركبة أي من همزة الاستفهام ولا النافية. قوله: (على الأظهر) أي من الخلاف بدليل تعبير التصريح بالأصح فما يوهمه قوله وفي الأخيرتين خلاف من أنه لا خلاف في تركيب الأولى غير مراد. ولعل وجه صنيعه أنه لم يظهر له ترجيح في الأخيرتين بخلاف الأولى لكن في التصريح أن الأصح البساطة في الثلاث. قوله: (يشعر بالتركيب) إلا أنهما انسلخا عن المعنى الأصلي. قوله: (إسقاط الخبر) ومنه لا سيما ولا إله إلا الله فلفظ الجلالة بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف وهو موجود لا خبر لا لوجوب تنكيره ولأن خبرها خبر في الأصل لاسمها، ولا يصح أن يكون لفظ الجلالة خبر إله لتعريفه وتنكير إله، ولما قال ابن الحاجب من أن المستثنى من مذكور لا يكون خبراً عن المستثنى منه لأنه لم يذكر إلا لبيان ما قصد بالمستثنى منه واحترز بقوله من مذكور من نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٤٤] وقيل بدل من محل لا مع اسمها، وقيل من محل اسمها قبل دخولها، وسنتكلم على القولين في الاستثناء. فإن قلت: البدل هو المقصود بالنسبة وهي بالنظر إلى المبدل منه سلبية فيفيد التركيب ضد المطلوب. قلت: النسبة إنما وقعت للبدل بعد نقض النفي بإلا فالبدل هو المقصود بالنفي المعتبر في المبدل منه لكن بعد نقضه ونفي النفي إثبات أفاده الدماميني. قوله: (إذا المراد) بإذا الشرطية أو إذ التعليلية والشرط أولى لإيهام التعليل ظهور المراد في كل تركيب وقعت فيه لا وليس كذلك. قوله: (فلا فوت) أي لهم بدليل ﴿وَأُخِذُوا۟ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ [سورة سبأ، الآية: ٥١] ﴿قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ﴾ [سورة الشعراء، الآية: ٥٠] أي علينا بدليل ﴿إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾ [سورة الشعراء، الآية: ٥٠].

قوله: (قال حاتم) نوزع في نسبته إلى حاتم. والحرف الناقة المهزولة وقيل المسنة.

---

٢٣٠ ـ زعم الزمخشري أنه لحاتم. وأورد في المفصل عجزه فقط وهذا مما ركب فيه صدر بيت على عجز آخر. وقد أورده سيبويه والجرمي وأبو علي وابن الناظم وغيرهم هكذا. وقيل: سلم الزمخشري من هذا الغلط ولكنه غلط في نسبته إلى حاتم كما غلط الجرمي في نسبته كله لأبي ذؤيب. والصواب أنه لرجل جاهلي من بني النبيت اجتمع هو وحاتم والنابغة الذبياني عند ماوية بنت عفزر خاطبين لها فقدمت حاتماً عليهما وتزوجته فقال هذا الرجل:

هَلَّا سَأَلْتِ النَّبِيتِيِّينَ مَا حَسَبِي عِنْدَ الشِّتَاءِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ
وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفَاً مُصَرَّمَةً فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفي الأَصْلاءِ تَمْلِيحُ =

تنبيه: ندر من هذا الباب حذف الاسم وإبقاء الخبر، من ذلك قولهم: لا عليك، يريدون لا بأس عليك اهـ.

خاتمة: إذا اتصل بلا خبر أو نعت أو حال وجب تكرارها نحو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [سورة الصافات، الآية: ٤٧] ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ [سورة النور، الآية: ٣٥] وجاء زيد لا خائفاً ولا آسفاً.

أما قوله:

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا ... حَيَاتُكَ لا نَفْعٌ وَمَوتُكَ فَاجِعُ

وقوله:

بَكَتْ جَزَعاً وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ ... رَكَائِبُهَا أَنْ لا إلَيْنَا رُجُوعُهَا

وقوله:

قَهَرْتُ العِدَا لا مُسْتَعِيناً بِعُصْبَةٍ ... وَلَكِن بِأَنْوَاعِ الخَدَائِعِ وَالْمَكْرِ

فضرورة والله أعلم.

والمصرّمة بفتح الراء المشددة التي يعالج ضرعها لينقطع لبنها ليكون أقوى لها. والولدان جمع وليد من صبي وعبد. والمصبوح اسم مفعول من صبحته أي سقيته الصبوح وهو الشراب صباحاً. وقد لفق الشارح عجز بيت إلى صدر بيت آخر كما بينه العيني. قوله: (ندر في هذا الباب إلخ) كما ندر حذفهما معاً في قولك لا في جواب القائل أعليّ بأس. قوله: (إذا اتصل بلا خبر إلخ) وتكون حينئذ مهملة. قوله: (وجب تكرارها) ما لم يكن الخبر أو النعت أو الحال جملة فعلية نحو: زيد لا يقوم ومررت برجل لا يكرم أخاه وجاء زيد لا يركب فرساً. قوله: (نفع) أي لا نافية ويحتمل أنها عاملة علم ليس والخبر محذوف أي لا نفع فيها فلا شاهد فيه.

= إذَا اللِّقَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصِرَّتُهَا ... وَلا كَرِيمَ مِنَ الوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

وهي من البسيط. النبيتيون: جمع نبيتي نسبة إلى نبيت وهو عمرو بن مالك بن أوس. والجازر الذي ينحر الإبل وأراد به الجنس ههنا إذ لا يكون للحي جازر واحد عادة وهو فاعل رد. وحرفاً مفعوله وهي الناقة المهزولة. وقيل المسنة ومصرمة صفتها، يقال ناقة مصرمة إذا قطع طبياها ليبس الإحليل ولا يخرج اللبن ليكون أقوى لها. ويروى مضمرة أي مهزولة من الضمر وهو الهزال، والشاهد في الشطر الثاني حيث ذكر فيه خبر لا لأنه لم يكن مما يعلم فإذا لم يعلم يجب ذكره. والأصلاء: جمع صلا وهو ما حول الذنب ويروى وفي الأنقاء جمع نقي بكسر النون وسكون القاف وهو كل عظم فيه مخ أو شيء من دسم. قوله: (تمليح) أي شيء من ملح أي شحم سمي الشحم بالملح تشبيهاً له به. واللقاح: جمع لقوح وهي الناقة الحلوب. والأصرة: جمع صرار بكسر الصاد وهو خيط يشدّ به ضرع الناقة لئلا يرضعها ولدها، وإنما يلقى إذا لم يكن ثم در. والولدان: جمع وليد وهو الصبي والعبد. ومصبوح من صبحته إذا سقيته الصبوح وهو الشراب بالغداة.

ظن وأخواتها

هذه الأفعال تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين، وهي على نوعين: أفعال قلوب سميت بذلك ....

ظن وأخواتها

ما دخلت عليه كان تدخل عليه هذه الأفعال وما لا فلا إلا المبتدأ الذي هو اسم استفهام أو مضاف إليه فإن هذه الأفعال تدخل عليه ويقدم عليها نحو: أيهم ظننت أفضل ولا تدخل عليه كان لأن اسمها لا يقدم عليها، وأما الخبر فيجوز أن يكون اسم استفهام أو مضافاً إليه في البابين إذ لا مانع من تقديمه فيهما نحو: أين كنت وأين ظننت عمراً قاله سم. قوله: (تدخل بعد استيفاء فاعلها) جرى على الغالب فلا يرد أن الفاعل قد يتأخر ويتقدم المبتدأ والخبر على الفاعل بل قد يتقدمان على العامل قاله يس. قوله: (على المبتدأ والخبر) يشكل عليه حسبت أن زيداً قائم وأن يقوم زيد كلاهما على مذهب سيبويه أنه لا حذف في الكلام لا على مذهب المبرد أن الخبر محذوف أي ثابتاً أو مستقراً وحسبت زيداً عمراً وأفعال التصيير كصيرت الطين خزفاً. وأجيب عن الجميع بأنه ليس في العبارة أن هذه الأفعال لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر، وعن الأخيرين بأن أصل المفعولين فيهما المبتدأ والخبر لكن الإخبار في ثانيهما باعتبار الأول وفي أولهما باعتبار اعتقاد أن المسميين بالاسمين واحد كذا قاله البعض، وفيه أن القائل ظننت زيداً عمراً ربما اعتقد التغاير كما هو الواقع ولكن اعتقد أن المرئي له عمرو وهو في الواقع زيد فينبغي التعبير بما يصدق باعتقاد الاتحاد واعتقاد التغاير كأن يقال باعتبار اعتقاد أن زيداً هو عمرو أي أنهما متحدان أو أن المرئي الذي هو زيد في الواقع عمرو.

قوله: (وهي على نوعين) جعل الأخفش من هذا الباب سمع المتعلقة بعين الخبر بعدها بفعل دال على صوت نحو: سمعت زيداً يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع نحو سمعت كلاماً، ووافقه على ذلك الفارسي وابن بابشاذ وابن عصفور وابن الصائغ وابن أبي الربيع وابن مالك واحتجوا بأنها لما دخلت على غير مسموع أتي بمفعول ثان يدل على المسموع، كما أن ظن لما دخلت على غير مظنون أتي بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المظنون والجمهور أنكروا ذلك وقالوا لا تتعدى سمعت إلا إلى مفعول واحد، فإن كان مما يسمع فهو ذاك، وإن كان عيناً فهو المفعول والفعل بعده في موضع نصب على الحال وهو على حذف مضاف أي سمعت صوت زيد في حال كونه يتكلم وهذه الحال مبينة، واحتج ابن السيد لقولهم بأنها من أفعال الحواس وأفعال الحواس كلها تتعدى إلى مفعول واحد وبأنها لو تعدت إلى اثنين لكانت إما من باب أعطى أو من باب ظن، ويبطل الأول كون الثاني فعلاً، والفعل لا يكون في موضع الثاني من باب أعطى، ويبطل الثاني أنها لا يجوز إلغاؤها وباب ظن يجوز فيه الإلغاء اهـ همع. وللأخفش ومن وافقه اختيار الثاني ودفع هذا الإبطال بأن من باب ظن ما لا يجوز إلغاؤه كهب وتعلم وأفعال التصيير كما يأتي فلتكن سمع مثل ما ذكر فتدبر.

لقيام معانيها بالقلب، وأفعال تصيير، وقد أشار إلى الأول بقوله: (إنْصِبْ بِفِعْلِ القَلْبِ جُزْأَي ابْتِدَا) يعني المبتدأ والخبر (أَعْنِي) بفعل القلب (رَأَى) بمعنى علم وهو الكثير كقوله:

٢٣١ ـ رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيءٍ مُحَاوَلَةً وأَكْثَرَهُمْ جُنُوداً

وبمعنى ظن وهو قليل. وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [سورة المعارج، الآيات:٦ ـ ٧] أي يظنونه ونعلمه، فإن كانت بصرية أو من الرأي ....

قوله: **(لقيام معانيها)** أي التضمنية[٢]. قوله**(جزأي ابتدا)** أي جزأي جملة ذات ابتداء وعبارته توهم جواز كون المفعول الثاني جملة إنشائية وليس كذلك ولهذا قال في تسهيله: ولهما أي للمفعولين من التقديم والتأخير ما لهما مجردين أي عن هذه الأفعال ولثانيهما من الأقسام والأحوال ما لخبر كان اهـ. قال الدماميني: فمن الأحوال أنه لا يكون جملة طلبية ولهذا قال ما لخبر كان ولم يقل ما لخبر المبتدأ، وأما قول أبي الدرداء وجدت الناس أخبر تقله، فعلى إضمار القول أي وجدت الناس مقولاً في حق كل واحد منهم أخبر تقله كما أول قول الشاعر:

وكوني بالمكارم ذكريني

بأنه خبر معنى أي تذكرينني. قوله: (رأى بمعنى علم إلخ) يستثنى منه أرى المبني للمفعول فإنه استعمل بمعنى أظن ولم يستعمل بمعنى أعلم، وإن استعمل في الأكثر أريت بمعنى أعلمت نقله اللقاني عن الرضي. قوله: (يرونه) أي يظنون البعث ممتنعاً ونعلمه واقعاً لأن العرب تستعمل البعد في الانتفاء والقرب في الحصول. قال الشيخ يحيى: لا يخفى أنهم جازمون بالبعد فحمله على الظن مشكل إلا أن يحمل الظن على ما يشمل الاعتقاد الجازم المخالف للواقع.

قوله: (أو من الرأي) بمعنى الاعتقاد الناشيء عن اجتهاد يقال رأى أبو حنيفة حل كذا أي أعتقد حله فيتعدى إلى واحد ولا يرد رأي أبو حنيفة كذا حلالاً لجواز أن يكون بمعنى ظن أو علم، لكن صرح بعضهم كما في الدماميني بأن رأى الاعتقادية متعدية إلى اثنين. وقال الرضي: لا دلالة في قولك رأى أبو حنيفة حل كذا على أن رأى التي من الرأي متعدية إلى واحد دائماً لجواز أن تتعدى تارة إلى مفعولين كرأى أبو حنيفة كذا حلالاً وتارة إلى واحد هو مصدر ثاني هذين المفعولين مضافاً إلى أولهما كرأى أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم المتعدية لاثنين هذا الاستعمال اهـ.

شواهد ظن وأخواتها

٢٣١ ـ قاله خداش بن زهير وهو من قصيدة من الوافر. ورأيت من رؤية القلب بمعنى العلم وهو الشاهد، فلذلك يقتضي مفعولين: أولهما لفظة الله والآخر أكبر وهو مضاف إلى كل، ومحاولة تمييز أي من حيث المحاولة أي القدرة والطاقة، وأكثر بالنصب عطف على أكبر، وجنوداً تمييز.

(١) قوله: (أي التضمنية) أي في الجملة فلا يرد زعم على بعض الأقوال. قوله: (تقله) قال الشيخ المدابغي في باب التوابع قلى يقلي كرمى يرمي، وقلى يقلى كرضى يرضى اهـ.

أو بمعنى أصاب رئته تعدت إلى واحد. وأما الحلمية فستأتي و(خَالَ) بمعنى ظن كقوله:

٢٣٢ ـ إخَالُكَ إنْ لَم تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَا هَوًى يَسُومُكَ مَا لا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ

وبمعنى علم وهو قليل كقوله:

٢٣٣ ـ دَعَانِي الغَوَانِي عَمَّهُنَّ وَخِلْتُنِي لِيَ اَسْمٌ فَلا أُدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ

وهذا صريح في جواز استعمال أفعال هذا الباب متعدية إلى واحد هو مصدر ثاني الجزأين مضافاً إلى أولهما من غير تقدير مفعول ثان لأن هذا المصدر هو المفعول به في الحقيقة كما صرح به الرضي غير مرة فليجز الاقتصار عليه في العبارة. وفي الدماميني ما يخالف ذلك وعلله بأن المضاف إليه غير مقصود لذاته بل لغيره وهذه الأفعال مستدعية في المعنى لشيئين ينعقد منهما المعنى المراد فشرطوا استقلال كل منهما بنفسه فلا يكون أحدهما كالتتمة للآخر وهو قابل للبحث وما قدمناه عن الرضي أوجه فتأمل.

قوله: (أصاب رئته) بالهمز عضو ذو شعبتين في القلب. قوله: (إخالك) بكسر الهمزة على غير قياس وقد تفتح وذا هوى مفعوله الثاني، تغضض الطرف أي تكفه، يسومك أي يكلفك والضمير المستتر للهوى. قوله: (دعاني) أي سماني الغواني جمع غانية وهي المرأة المستغنية بجمالها عن الحلي والحلل، وخلتني الياء مفعول أول وجملة لي اسم مفعوله الثاني. وقوله فلا أدعى يظهر أنه على تقدير همزة الاستفهام الإنكاري أي أفلا أدعى به وهو اسم لي وجملة وهو أول

---

٢٣٢ ـ هو من الطويل. إخالك أي أظنك. وفيه الشاهد حيث نصب مفعولين: أحدهما الكاف والآخر ذا هوى ويستعمل عند الجمهور بكسر الهمزة وإن كان القياس فتحها على ما هو لغة بني أسد من خال يخال خيلاً وخيلة وخيلولة وخيلاناً فهو خائل والشيء مخيل، والأمر خل كدع. قوله: (إن لم تغضض) الطرف شرطية معترضة وجوابها أظنك ذا هوى أي عشق ومحبة إن لم تنم ولم يأخذك النوم لأن صاحب الهوى لا ينام. قوله: (يسومك) أي يكلفك الهوى جملة في محل الجر لأنها صفة لهوى وما لا يستطاع مفعول ثان أي ما لم يقدر عليه، ومن الوجد بيان لما وهو شدة العشق من وجدت بفلانة وجداً إذا أحببتها حباً شديداً.

٢٣٣ ـ قاله النمر بن تولب الصحابي رضي الله عنه وهو من قصيدة من الطويل. الغواني: جمع غانية بالغين المعجمة وهي المرأة التي غنيت بحسنها وجمالها. ويروى العذارى جمع عذراء وهي الجارية التي لم يمسها رجل وهي بكر، وهو فاعل دعاني، وقد جاء تذكير الفعل عند إسناده إلى المؤنث الحقيقي، فحكى سيبويه قال فلانة، وما قيل إنه ضرورة لا يصح. ورواه أبو علي دعاء العذارى عمهن والتقدير: أنكرت دعاء العذارى إياي عمهن أي تسميتهن إياي بالعم والشاهد في خلتني فإن خال فيه بمعنى اليقين أي خلت نفسي والمعنى: تيقنت في نفسي أن لي اسماً كنت أدعى به وأنا شاب. قوله: اسم مبتدأ ولي مقدماً خبره والجملة في محل النصب على المفعولية، والتقدير: تيقنت أن لي اسماً فلا أدعى به أي فلم لا أسمى به وهو أول أي والحال أنه أول أي الاسم الأول الذي كنت أدعى به، والحاصل أنه ينكر عليهن دعاء العم لأنه لا يدعى به إلا الشيوخ ولا تدعو النساء بمثل ذلك إلا من لا التفات لهن إليه لأن ميلهن إلى الشباب أظهر وأغلب.

فإن كانت بمعنى تكبر أو ظلع فهي لازمة و(عَلِمْتُ) بمعنى تيقنت كقوله:

٢٣٤ ـ عَلِمْتُكَ البَاذِلَ المعْرُوفَ فَانْبَعَثَتْ   إليْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوقِ والأمَلِ

وقوله:

عَلِمْتُكَ مَنَّاناً فَلَسْتُ بِآمِلٍ   نَدَاكَ وَلَوْ ظَمْآنَ غَرْثَانَ عَارِيَا

وبمعنى ظننت وهو قليل نحو: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [سورة الممتحنة، الآية: ١٠] فإن كانت من قولهم علم الرجل إذا انشقت شفته العليا فهو أعلم فهي لازمة. وأما التي بمعنى عرف فستأتي و(وَجَدَا) بمعنى علم نحو: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٠٢] ومصدرها الوجود، فإن كانت بمعنى أصاب تعدت إلى واحد ومصدرها الوجدان. وإن كانت بمعنى استغنى أو حزن أو حقد فهي لازمة. و(ظَنَّ) بمعنى الرجحان كقوله:

٢٣٥ ـ ظَنَنْتُكَ إنْ شَبَّتْ لَظَى الحربِ صالياً   فَعَرَّدْتَ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعرِّدَا

حال وقد عمل خال هنا في ضميرين لشيء واحد وهو خاص بأفعال القلوب فلا يقال ضربتني كما سنبسطه. قوله: (أو ظلع) من باب نفع كما في المصباح أي عرج. قوله: (المعروف) بالنصب مفعول الباذل أو الجر بإضافة الباذل إليه فانبعثت أي انطلقت واجفات الشوق أي دواعيه وأسبابه.

قوله: (مناناً) أي معدداً للنعم. والندى الجود. والغرثان بفتح الغين المعجمة فسكون الراء بعدها ثاء مثلثة الجائع. قوله: (علم الرجل) بالفتح فالكسر وأما علمه بفتحتين فمتعد إلى واحد بمعنى شق شفته العليا كذا في القاموس. قوله: (شفته العليا) أما مشقوق السفلى فأفلح. قوله: (ومصدرها الوجود) وقيل الوجدان. قوله: (ومصدرها الوجدان) بكسر الواو كما في القاموس قيل والوجود أيضاً. قوله: (فهي لازمة) ومصدر الأولى وجد بتثليث الواو، ومصدر الثانية وجد بفتحها ومصدر الثالثة موجدة اهـ. سم أي بفتح الميم وكسر الجيم. قوله: (إن شبت) بفتح الشين وضمها كما في القاموس أي اتقدت، صالياً هو اسم فاعل من صلى النار كرضى قاسى حرّها، فعرّدت بالعين

---

٢٣٤ ـ هو من البسيط. الشاهد في علمتك حيث نصب علمت مفعولين: أحدهما الكاف والآخر الباذل المعروف. ويجوز في المعروف الجر بالإضافة والنصب على المفعولية، والفاء للتعليل، وبي صلة انبعثت في محل النصب على المفعولية، وإليك: حال معترض بينهما، وواجفات الشوق: فاعل انبعثت أي دواعيه وأسبابه المشوقة إلى الانبعاث إليه لأجل معروفه، والشوق نزاع النفس إلى الشيء والأمل بالجر عطف على الشوق. والتقدير: علمتك صاحب الإحسان والكلام فلأجل ذلك انبعثت بي واجفات الشوق قاصدة إليك.

٢٣٥ ـ هو من الطويل. الشاهد فيه ظننتك فإن الظن فيه يحتمل أن يكون بمعنى اليقين وأن يكون بمعنى الرجحان، والغالب فيه هو الثاني كباب حسب وخال، ومفعوله الأول الكاف والثاني صالياً، وإن شبت لظى الحرب معترض بينهما وإن للشرط وشبت مجهول فعل الشرط من شبت النار والحرب أشبها شباً وشبوباً إذا أوقدتها، ولظى الحرب مفعول ناب عن الفاعل أي نارها. والفاء في فعردت تصلح للتعليل من عرد الرجل بالتشديد انهزم وترك القصد، والمعرد: فاعل منه وهو المنهزم والباقي ظاهر.

وبمعنى اليقين وهو قليل نحو:

وظنوا أنهم ملاقو ربهم

وأما التي بمعنى اتهم فستأتي و(حَسِبْتُ) بمعنى ظننت كقوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٧٣] ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [سورة الكهف، الآية: ١٨] وبمعنى تيقنت وهو قليل كقوله:

٢٣٦ ـ حَسِبتُ التُّقَى والجودَ خَيْرَ تجارَةٍ رَباحاً إذَا مَا المرءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاً

وفي مضارعها لغتان: فتح السين وهو القياس وكسرها وهو الأكثر في الاستعمال، ومصدرها الحسبان بكسر الحاء والمحسبة، فإن كانت بمعنى صار أحسب ـ أي ذا شقرة أو حمرة أو بياض كالبرص ـ فهي لازمة (وَزَعَمْتُ مَعَ عَدْ) بمعنى الرجحان، فالأول كقوله:

٢٣٧ ـ زَعَمَتْنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشيخٍ إنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يدِبُّ دَبِيبَا

ومصدرها الزعم. قال السيرافي: هو قول مقرون باعتقاد صح أم لا. وقال الجرجاني: هو

المهملة فالراء المشددة أي انهزمت. قوله: (وظنوا أنهم ملاقو ربهم) التلاوة ﴿الذين يظنون أنهم ملاقو رَبهم﴾ ولعله لم يرد نظم القرآن. قوله: (ثاقلاً) أي ميتاً. قوله: (وفي مضارعها لغتان) بخلاف التي بمعنى عد فهي بفتح السين ومضارعها بالضم ومصدرها حسب بالفتح وحسبان بالضم والكسر وحساب وحسبة وحسابة بكسرهن كذا في القاموس، فقول البعض مصدرها الحسبان فيه قصور. قوله: (والمحسبة والمحسبة) أي بفتح السين وكسرها. قوله: (مع عد) حال من مفعول أعني.

قوله: (يدب) بكسر الدال أي يمشي متمهلاً. قوله: (ومصدرها الزعم) بتثليث الزاي كما في القاموس. قوله: (قال السيرافي إلخ) ساق كلام السيرافي دليلاً لقوله للرجحان، لكن قد يقال: الاعتقاد هو الحكم الجازم فالدليل مناف للمدلول إلا أن يجاب بأن المراد بالاعتقاد الظن كهو في قول المصنف وجعل اللذ كاعتقد أوبالرجحان ما عدا اليقين فيشمل الجزم لا عن دليل المسمى اعتقاداً، وساق كلام الجرجاني وكلام ابن الأنباري ليقابل بكل منهما القول الأول، أما مقابلته بكلام الجرجاني فلاشتراط الجرجاني في الزعم العلم المستلزم للصحة والجزم والدليل، وأما مقابلته بكلام

---

٢٣٦ ـ قاله لبيد بن ربيعة العامري، وهو من قصيدة من الطويل، الشاهد في قوله حسبت حيث جاء بمعنى علمت، ونصب مفعولين: أحدهما التقى والآخر خير تجارة ولفظة خير ههنا للتفضيل فلذلك استوى فيه الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث. ورباحاً: نصب على التمييز أي من حيث الربح والفائدة، وإذا للظرف، وما زائدة، والمرء مبتدأ، وأصبح ثاقلاً خبره، وثاقلاً نصب لأنه خبر أصبح، أراد ميتاً لأن الأبدان تخف بالأرواح فإذا مات الإنسان يصير ثاقلاً كالجماد.

٢٣٧ ـ قاله أبو أمية الحنفي واسمه أوس. وهو من قصيدة من الخفيف. الشاهد في قوله زعمتني حيث جاء بمعنى الظن فلذلك نصب مفعولين: أحدهما الضمير المتصل به والآخر شيخاً، والباء في بشيخ زائدة وهو خبر ليس، ومن يدب أي من يدرج في المشي رويداً، ودبيباً نصب على المصدرية.

قول مع علم. وقال ابن الأنباري: إنه يستعمل في القول من غير صحة، ويقوي هذا قولهم زعم مطية الكذب أي هذه اللفظة مركب الكذب، فإن كانت بمعنى تكفل أو رأس تعدت لواحد تارة بنفسها وتارة بالحرف، وإن كانت بمعنى سمن أو هزل فهي لازمة.

تنبيه: الأكثر تعدي زعم إلى أن وصلتها نحو: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْ﴾ [سورة التغابن، الآية: ٧] وقوله:

٢٣٨ ـ وقَدْ زَعَمَتْ أَنّي تَغيرتُ بَعدَهَا ومَـنْ ذا الـذي يـا عـزُّ لا يَـتَـغَـيَّـرُ

والثاني كقوله:

٢٣٩ ـ فلا تَعْدُدِ المولَى شَريكَكَ فِي الغِنَى ولكنَّما المولَى شريكُكَ فِي العُدْمِ

ابن الأنباري فلاشتراط ابن الأنباري عدم الصحة وإطلاقه القول عن قيد اقترانه بالاعتقاد، فعلم أن بين القول الأول وقول الجرجاني التباين بناء على أن المراد بالاعتقاد في الأول الظن أو بالرجحان ما قابل اليقين كما مر، وأن بين الأول وقول ابن الأنباري العموم والخصوص من وجه نعم إن حمل كلام ابن الأنباري على أن الزعم يستعمل في القول من غير صحة غالباً كما في كلام كثير فلا ينافي أنه قد يستعمل في القول الصحيح كما في قول أبي طالب يخاطبه صلى الله عليه وسلم:

ودعـوتـنـي وزعـمـت أنـك نـاصـح ولـقـد صـدقـت وكـنـت ثـم أمـيـنـا

كان بينه وبين كلام السيرافي العموم والخصوص المطلق. وأما بين قول الجرجاني وقول ابن الأنباري فالتباين لاشتراط الصحة في أولهما لأن المعلوم لا بد أن يكون صحيحاً كما عرفت واشتراط عدمها في ثانيهما على ما مر والمراد الصحة وعدمها في الواقع وإن خالفه الاعتقاد. وتقرير البعض كلام الشارح على غير هذا الوجه ناشىء عن عدم التأمل. قوله: (فإن كانت بمعنى تكفل إلخ) عبارة الهمع: فإن كانت بمعنى كفل تعدت إلى واحد والمصدر الزعامة أو بمعنى رأس تعدت تارة إلى واحد وأخرى بحرف الجر اهـ. وفي القاموس: الزعيم الكفيل وقد زعم به زعماً وزعامة ثم قال: والزعامة الشرف والرياسة. قوله: (وتارة بالحرف) أي الباء في الأولى وعلى في الثانية. قوله: (هزل) هو بمعنى أصابه الهزال مما لزم البناء للمجهول، وأما هزل المبني للفاعل فضد الجد كما في الصحاح. قوله: (إلى أن) أي المشددة والمخففة منها بدليل الأمثلة، وكزعم في أكثرية التعدي إلى أن وصلتها تعلم كما سيذكره الشارح وبعكسهما هب فإن تعديه إلى أن وصلتها قليل حتى منعه الجوهري والحريري كذا في المغني والدماميني. قوله: (والثاني) أي عد. قوله: (المولى) أي

---

٢٣٨ ـ قاله كثير بن عبد الرحمن، وهو كثير عزة، وهو من قصيدة من الطويل. الواو للعطف وقد للتحقيق والشاهد في زعمت أني حيث وقع على أن لأن وقوعها على أن وإن كثير نحو: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْ﴾ [سورة التغابن، الآية: ٧] وقوله أني مع اسمها وخبرها سد مسد مفعولي زعمت، والضمير في بعدها لعزة، ومن استفهامية مبتدأ وذا خبره ويا عز معترض بين الموصول وصلته وأصله يا عزة رخمت.

٢٣٩ ـ قاله النعمان بن بشير الأنصاري له ولأبيه صحبة رضي الله عنهما. وهو من قصيدة من الطويل. =

فإن كانت بمعنى حسب تعدت لواحد و(حَجَا) بمعنى ظن، كقوله:

٢٤٠ ـ قَدْ كُنتُ أَحْجُو أَبا عَمْرٍو وأَخا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْماً مُلِمَّاتُ

فإن كانت بمعنى غلب في المحاجاة أو قصد أورد تعدت إلى واحد، وإن كانت بمعنى أقام أو بخل فهي لازمة و(دَرَى) بمعنى علم كقوله:

٢٤١ ـ دُرِيتَ الوفيَّ العَهْدَ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِط فَإِنَّ اغتِبَاطاً بِالوفَاءِ حَمِيدُ

والأكثر فيه أن يتعدى إلى واحد بالباء تقول: دريت بكذا، فإن دخلت عليه همزة النقل

الصاحب مفعول ثان وشريكك مفعول أول أي مخالطك في حال الغنى. والعدم كقفل: الفقر.

قوله: (بمعنى حسب) أي بفتح السين. قوله: (ثقة) بالنصب صفة أخا فمعنى ثقة موثوقاً به أو الخفض بإضافته إليه، فمعنى ثقة وثوق والملمات الحوادث النازلة بالشخص. قوله: (في المحاجاة) في القاموس حاجيته محاجاة وحجاء فحجوته فاطنته فغلبته. قوله: (أورد) أي أو ساق أو حفظ أو كتم كما في التسهيل. قوله: (دريت) التاء المفتوحة كما في شرح التوضيح للشارح نائب فاعل وهو المفعول الأول والوفي مفعول ثان مضاف للعهد أو ناصب له أو رافع له والنصب أرجحها والرفع أضعفها وعرو منادى مرخم عروة فاغتبط أي دم على الاغتباط وهو تمني مثل حال المغبوط من غير أن يزول عنه. قوله: (والأكثر فيه إلخ) عطف على مقدر أي هذا الاستعمال قليل والأكثر إلخ أي الكثير إذ لا كثرة في الاستعمال الأول. قوله: (فإن دخلت عليه همزة النقل إلخ) محله إذا لم يدخل على الفعل استفهام فإن دخل عليه تعدى إلى ثلاثة مفاعيل نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾

= الفاء للعطف، ولا للنهي وتعدد مجزوم به وحرك بالكسر للوصل، وفيه الشاهد حيث جاء بمعنى الظن فلذلك نصب مفعولين: أحدهما المولى والآخر شريكك، والمولى جاء لمعان كثيرة وأراد به هنا الصاحب أو الحليف، والعدم بضم العين: الفقر.

٢٤٠ ـ قاله تميم بن أبي مقبل فيما زعم ابن هشام، ونسبه في المحكم لأبي شنبل الأعرابي، وهو من البسيط. وأحجو بمعنى أظن. وفيه الشاهد فلذلك نصب مفعولين: أحدهما أبا عمرو والآخر أخا ثقة. ولم يذكر أحد من النحاة أن حجا يحجو يتعدى إلى مفعولين غير ابن مالك، وحتى للغاية بمعنى إلى، والملمات: النوازل جمع ملمة أي كنت أظن كذا إلى أن نزلت بنا النوازل، وبنا في محل النصب على المفعولية، ويوماً نصب على الظرفية، وملمات فاعل ألمت.

٢٤١ ـ هو من الطويل. ودريت مجهول من درى إذا علم. وفيه الشاهد فلذلك اقتضى مفعولين: أولهما التاء التي نابت مناب الفاعل والآخر الوفي. وله استعمالان أغلبهما بالباء نحو: ﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [سورة يونس، الآية: ١٦] ويعدى إلى الضمير بالهمزة وأندرهما أن يتعدى إلى اثنين بنفسه كما في البيت. ويجوز في العهد الخفض بالإضافة والنصب على التشبيه بالمفعول به والرفع على الفاعلية وتقدير الضمير أي العهد منه، فأرجحها النصب وأضعفها الرفع، ويا عرو منادى مرخم أي يا عروة، والفاء في فاغتبط جواب شرط محذوف لأن التقدير إذا دريت الوفي العهد فاغتبط من الغبطة وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه بخلاف الحسد. والفاء في فإن للتعليل والباء تتعلق بالخبر أعني حميد أي بوفاء العهد.

تعدى إلى واحد بنفسه وإلى آخر بالباء نحو: ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [سورة يونس، الآية: ١٦] وتكون بمعنى ختل أي خدع فتتعدى لواحد نحو: دريت الصيد أي ختلته (وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقِدْ) في المعنى نحو: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [سورة الزخرف، الآية: ١٩] فإن كانت بمعنى أوجد أو وجب تعدت إلى واحد نحو: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١] وتقول: جعلت للعامل كذا والتي بمعنى أنشأ قد مضى الكلام عليها في بابها وأما التي بمعنى صير فستأتي (وَهَبْ) بلفظ الأمر بمعنى ظن، كقوله:

٢٤٢ ـ فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ وإلا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا

أي اعتقدني و(تَعَلَّمْ) بمعنى اعلم، كقوله:

٢٤٣ ـ تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ وَالمكْرِ

[سورة القارعة، الآية: ٣] فالكاف مفعول أول والجملة بعدها سدت مسد المفعولين قاله شيخ الإسلام. ولا يبعد عندي منع التقييد وجعل الجملة سادة مسد الثاني المتعدي إليه بالحرف لما في الهمع والمغني أنها تسد مسد المفعول المتعدي إليه بالحرف فتكون في محل نصب بإسقاط الجار كما في فكرت أهذا صحيح أم لا.

قوله: (كاعتقد) أي ظن كما يدل عليه عد الشارح وغيره له مما يدل على الرجحان كما سيأتي إلا أن يراد بالرجحان ما عدا اليقين فيشمل الجزم لا عن دليل كما قد يراد بالظن ذلك كما في الأطول. ثم قضية المتن أن اعتقد يتعدى إلى اثنين وقد نقل في الهمع عن السكاكي زيادة أفعال منها اعتقد وتوهم. قوله: (وجعلوا الملائكة) قال الناظم في شرح الكافية: أي اعتقدوا. وقال ابن الناظم: أي ظنوا. وقال الزمخشري: أي صيروا كذا في شرح الغزي، فالتمثيل بالآية مبني على غير ما ذكره الزمخشري. قوله: (تعدت إلى واحد) أي بنفسها فلا ينافي أن جعل بمعنى أوجب يتعدى إلى ثان بحرف الجر كما في المثال.

قوله: (بمعنى ظن) احتراز عن هب أمراً من الهبة وهب أمراً من الهيبة. قوله: (أي اعتقدني) بمعنى ظنني كما عبر به في الهمع، أو أراد بالظن في قوله سابقاً بمعنى ظن ما قابل اليقين فلا منافاة في كلامه. قوله: (غرة) أي غفلة، وقوله وإلا تضيعها أي هذه الوصية فإنك قاتله أي مدركه

---

٢٤٢ ـ قاله ابن همام السلولي. وهو من المتقارب. المعنى: قلت يا أبا خالد أجرني وأغثني وإن لم تجرني فظنني من الهالكين. وأبا خالد منادى منصوب حذف حرف ندائه. قوله: (وإلا) أصله وإن لم تفعل الشرط محذوف وجزاؤه فهبني؛ وهب ههنا بمعنى الظن. وفيه الشاهد فلذلك نصب مفعولين: أحدهما الضمير المتصل به والآخر قوله امرءاً.

٢٤٣ ـ قاله زياد بن سيار. وهو من الطويل وتعلم بمعنى اعلم وفيه الشاهد حيث نصب مفعولين مثله، ولكن أكثر استعماله في أن وبدونها قليل، وأحد المفعولين شفاء النفس والآخر قهر عدوها. قوله: (فبالغ بلطف) عطف على تعلم والباقي ظاهر.

والكثير المشهور استعمالها في أن وصلتها كقوله:

٢٤٤ ـ فَقُلْتُ تَعلَّمْ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً وإلا تُضَيِّعْهَا فإنَّكَ قَاتِلُهْ

وقوله:

تَعلَّمْ رسولَ الله أَنَّكَ مُدْرِكي

وفي حديث الدجال: «**تَعَلَّمُوا أَنَّ رَبَّكُمْ لَيسَ بِأَعْوَرَ**» أي اعلموا فإن كانت بمعنى تعلم الحساب ونحوه تعدت لواحد، فقد بان لك أن أفعال القلوب المذكورة على أربعة أنواع: **الأول**: ما يفيد في الخبر يقيناً وهو ثلاثة: وجد وتعلم ودرى. **والثاني**: ما يفيد فيه رجحاناً وهو خمسة: جعل وحجا وعد وزعم وهب. **والثالث**: ما يرد للأمرين والغالب كونه لليقين وهو اثنان رأى وعلم. **والرابع**: ما يرد لهما والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة: ظن وخال وحسب.

تنبيه: إنما قال أعني رأى إلى آخره إيذاناً بأن أفعال القلوب ليست كلها تنصب مفعولين إذ منها ما لا ينصب إلا مفعولاً واحداً نحو: عرف وفهم، ومنها لازم نحو: جبن وحزن. وهذا شروع في النوع الثاني من أفعال الباب وهي أفعال التصيير (**وَالَّتي كَصَيَّرا**) من الأفعال في الدلالة على التحويل نحو: جعل واتخذ وتخذ ....

ومصيبه. قوله: (بمعنى تعلم الحساب) أي حصل علمه في المستقبل بتعاطي أسبابه بخلاف التي بمعنى اعلم فهي أمر بتحصيل العلم في الحال بما يذكر من المتعلق بالالتفات إلى سماع المتكلم فحصل الفرق واندفع الاعتراض بأن معنى اعلم موجود في نحو تعلم الحساب لأنه أمر بالعلم فأيّ فرق أفاده سم. قوله: (في الخبر) أي في ثبوته للمخبر عنه سم. قوله: (كصيرا) تضعيف صار أخت كان وربما أتى بالهمزة بدل التضعيف فقيل أصار كما في التسهيل. وأما صير بمعنى نقل تضعيف صار اللازم بمعنى انتقل فليست من أفعال هذا الباب.

قوله: (نحو جعل إلخ) إنما قال نحو لإدخال ما زاده كثير من حذاق النحاة كما في الغزي وهو ضرب العامل في المثل نحو: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا﴾ [سورة النحل، الآية: ١١٢] ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ﴾ [سورة يس، الآية: ١٣] لكن الذي اختاره المصنف في تسهيله عدم عده من أفعال هذا الباب وعليه فهو بمعنى ذكر متعد لواحد والمنصوب الآخر بيان أو بدل وما زاده بعضهم من نبذ في نحو: ﴿نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٠١] فكتاب الله

---

٢٤٤ ـ قاله زهير بن أبي سلمى. وهو من قصيدة من الطويل. الواو للعطف على ما قبله، وتعلم بمعنى اعلم. وفيه الشاهد كما في البيت السابق ولكن بان أكثر كما ذكرنا، ومنه في حديث الدجال: «تعلموا أن ربكم ليس بأعور» أي اعلموا وأن بالفتح مع اسمها وخبرها سد مسد مفعولي تعلم، وإلا مركبة من إن ولا وليست للاستثناء. وقوله: فإنك قاتله، جواب الشرط. والمعنى: إن لم تصنع ما قلت لك من الوصية فإنك قاتل هذا الصيد لأنه ربما كان مغتراً.

ووهب وترك ورَد (أيضاً بِهَا أنصِبْ) بعد أن تستوفي فاعلها (مُبْتَدأ وَخَبَرا) نحو:

٢٤٥ ـ فَصُيِّروا مِثْلَ كَعَصْفٍ مأكُول

ونحو: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [سورة الفرقان، الآية: ٢٣] ونحو: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [سورة النساء، الآية: ١٢٥] وكقوله:

٢٤٦ ـ تَخِذْتُ غُرَازَ إِثْرَهُمْ دَلِيلاَ

مفعول أول ووراء مفعول ثان، ولا يصح أن يكون ظرفاً لنبذ لأن الظرف لا بد أن يكون حاوياً لفاعل العامل فيه وذلك متعذر هنا كذا نقله غير واحد كالبعض عن ابن هشام وأقره، وهو يقتضي أن ما كان بمعنى نبذ كرمى وطرح مثلها في ذلك، وأن الظرفية للعامل لا تصح في نحو: خلفت زيداً ورائي وأجلست عمراً أمامي وهو بعيد جداً، ثم رأيت الفاضل الروداني قال: ينبغي أن لا يشك في بطلان هذه الدعوى إذ لا شك في صحة أبصرت الهلال في السماء وبين السحاب مع عدم احتواء الظرف على الفاعل. فالحق أن الظرف تارة يحوي الفاعل كدعوت الله في المسجد، وتارة يحوي المفعول كالذي مر، وتارة يحويهما معاً كضربت زيداً في السوق فلا نسلم إلحاق نبذ بأفعال التصيير.

قوله: (ووهب) وهو بهذا المعنى لازم المضي. قوله: (فصيروا مثل كعصف مأكول) هو عجز بيت من السريع الموقوف، فلام مأكول ساكنة وكاف كعصف قيل زائدة ومثل مضاف إلى عصف وفيه قطع الجار عن العمل بلا كاف فالأولى أنها اسم بمعنى مثل تأكيد لمثل الأولى أو مضافة إلى عصف ومضاف إليها مثل. وأجيب كما في الروداني بأنه نظير لا أبا لك حيث جر الضمير بالمضاف وزيدت اللام عند الجمهور. والعصف زرع أكل حبه وبقي تبنه وقيل ورق الزرع. قوله: (غراز)

---

٢٤٥ ـ قاله رؤبة بن العجاج. وصدره:

وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلْ

وهو من السريع مستفعلن مستفعلن مفعولات مرتين. الشاهد في صيروا حيث نصب مفعولين لأنه من أفعال التصيير التي تنصبهما. كجعل واتخذ أحدهما المفعول النائب عن الفاعل، والآخر مثل، وفيه شاهد آخر لم يقصد ههنا وهو زيادة الكاف في كعصف وهو بقل الزرع، ومأكول بالجر صفته.

٢٤٦ ـ تمامه:

وَفَرُّوا فِي الحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي

قاله أبو جندب بن مرة الهذلي. وهو من قصيدة من الوافر. الشاهد في تخذت بفتح التاء وكسر الخاء حيث نصب مفعولين، وهو بمعنى اتخذت: أحدهما غراز بضم الغين المعجم وتخفيف الراء وفي آخره زاي معجمة اسم واد وقد حرف من فسره بأنه اسم رجل وصحف من قال في آخره نون وهو موضع بناحية عمان وهو لا ينصرف للعلمية والتأنيث والآخر دليلاً. وأثرهم نصب على الظرف يعني عقيبهم، والضمير في فروا يرجع إلى بني لحيان في البيت السابق، وكذا في أثرهم. وكلمة في بمعنى إلى كما في قوله تعالى: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ٩] أي إلى أفواههم واللام في ليعجزوني للتعليل وهو منصوب بأن المقدرة فافهم.

وما حكاه ابن الأعرابي من قولهم: وهبني الله فداءك ونحو: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [سورة الكهف، الآية: ٩٩] وقوله:

٢٤٧ ـ وَرَبَّيْتُهُ حتى إذا ما تركتُهُ أُخَا القَوْمِ وَاسْتغنى عَنِ المسح شاربهُ

ونحو: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٠٩] وقوله:

٢٤٨ ـ فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضاً وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ البيضَ سُودَا

بضم الغين المعجمة وفتح الراء ثم زاي اسم واد ومنع من الصرف لقصد البقعة، إثرهم أي عقب رحيلهم ودليلاً بالدال المهملة. قوله: (فداءك) بالمد والقصر وقد يفتح المقصور كذا في القاموس.

قوله: (فردّ) الضمير يرجع إلى الحدثان في البيت قبله وهو قوله:

رمى الحدثان نسوة آل حرب بمقدار سمدن له سمودا

والحدثان بالكسر كما في القاموس، وحدثان الأمر ابتداؤه، وحدثان الدهر كما هنا تجدد مصائبه. وفي العيني ما يقتضي أنه محرك مثنى لأنه فسره بالليل والنهار، وعليه فالضمير في فرد للمقدار. وسمدن بفتح الميم كما يستفاد من القاموس أي حزن. وقال العيني بالبناء للمفعول، ثم قال: والسامد الساكت والحزين الخاشع اهـ. ففي كلامه تناف لأن فاعلاً إنما يصاغ من المبني

---

٢٤٧ ـ قاله فرعان بن الأعرف. وهو من قصيدة من الطويل قالها في ابنه منازل. والضمير في ربيته يرجع إليه، وحتى للابتداء وإذا في موضع نصب والعامل فيه جوابه، والتقدير: حتى إذا ما تركته، ويجوز أن تكون حرفاً جارة ويكون ذا في موضع الجر على ما ذهب إلى نحو هذا الأخفش، وما زائدة، والشاهد في تركته حيث نصب مفعولين لأنه إذا كان فيه معنى التحويل يستدعي مفعولين فأحدهما الضمير والآخر أخا القوم. وقيل: هو حال من الضمير المنصوب في تركته. وجاز ذلك لأنه وإن كان معرفة في اللفظ لكنه لا يعني به قوماً بأعيانهم وإنما يريد تركته قوياً لاحقاً بالرجال. فعلى هذا لا استشهاد فيه. وفي واو واستغنى وجهان: العطف والحال.

٢٤٨ ـ قاله عبد الله بن الزبير بفتح الزاي وكسر الباء الأسدي من قصيدة من الوافر. الفاء للعطف والضمير في رد يرجع إلى قوله بمقدار في البيت الذي قبله وهو:

رَمَى الحدَثَانِ نِسْوَةَ آلِ حرْبٍ بِمِقْدَارٍ سُمِدْنَ لَهُ سُمُودَا

وفيه الشاهد في الموضعين حيث نصب مفعولين لأنه بمعنى صير: أحدهما شعورهن والآخر بيضاً، وكذا في الشطر الثاني. والسود جمع أسود والبيض بالكسر جمع أبيض والحدثان الليل والنهار. قوله: (سمدن) على صيغة المجهول أي أحزن وأسكتن. والسامد: الساكت، والحزين: الخاشع. وفيه من فن البديع العكس والتبديل وهو أن يقدم في الكلام جزء ثم يؤخر، وهو على وجوه منها أن يقع بين متعلقي فعلين في جملتين كما في قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الروم: ١٩] ومنه البيت المذكور فإنه قدم السود على البيض في الجملة الأولى وأخره عنه في الثانية.

(وَخُصَّ بالتَّعلِيقِ) وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً (وَالإلْغاءِ) وهو إبطاله لفظاً ومحلاً (مَا) ذكر (مِنْ قَبْلِ هَبْ) من أفعال القلوب وهو أحد عشر فعلاً وذلك لأن هذه الأفعال لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثير الفعل في المفعول لأن متناولها في الحقيقة ليس هو الأشخاص، وإنما متناولها

للفاعل. قوله: (وخص بالتعليق إلخ) المناسب لما قبله من قوله: والتي كصيرا

أيضاً بها انصب مبتدأ وخبرا

أن يكون خص فعل أمر ولما بعد من قوله: والأمر هب قد ألزما أن يكون خص ماضياً مبنياً للمجهول ويرجح الأول قوله: اجعل كل ما له زكن. وقوله: وانو ضمير الشان، وقوله: وجوّز الإلغاء. وقوله: والتزم التعليق بناء على أن الرواية في هذين بصيغة الأمر كما هو المشهور. ثم التخصيص إضافي أي بالنسبة لهب وما بعده فلا يرد جريان التعليق في نحو فكر وأبصر، أو التخصيص بالنظر إلى مجموع الإلغاء والتعليق والباء داخلة على المقصور. ومما خص به الأفعال القلبية المتصرفة أيضاً جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدين معنى نحو: ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [سورة العلق، الآية: ٧] وظننتني داخلاً، وظننتك داخلاً وهل يجوز وضع نفس مكان الضمير الثاني نحو: ظننت نفسي عالماً. قال ابن كيسان نعم والأكثرون. لا وألحق بها في ذلك رأي البصرية والحلمية بكثرة، وعدم وفقد ووجد بقلة ولا يجوز ذلك في بقية الأفعال فلا يجوز ضربتني مثلاً بالاتفاق وعلله سيبويه بالاستغناء عنه بالنفس نحو: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى﴾ [سورة القصص، الآية:١٦] وقيل لئلا يكون الفاعل مفعولاً وقيل لئلا يجتمع ضميران. أحدهما مرفوع والآخر منصوب وهما لشيء واحد، وقيل لأن الغالب في غير أفعال القلوب تغاير الفاعل والمفعول، فلو قالوا: ضربتني مثلاً لربما سبق إلى الفهم ما هو الغالب من التغاير ولم تقو حركة المضمر على دفع ذلك، وأما أفعال القلوب فمفعولها ليس المنصوب الأول في الحقيقة بل مصدر الثاني مضافاً إلى الأول فجاز فيها ذلك، وأيضاً ليس الغالب فيها المغايرة لأن علم الإنسان بصفات نفسه وظنه إياها أكثر فإن كان أحد الضميرين منفصلاً جاز في كل فعل نحو: ما ضربت إلا إياك ويمتنع الاتحاد في هذا الباب وفي غيره أن أضمر الفاعل متصلاً مستتراً مفسراً بالمفعول فلا يجوز زيداً ظن قائماً ولا زيداً ضرب تريد ظن نفسه وضرب نفسه، أما مع الانفصال والبروز فجائز نحو: ما ظن زيداً قائماً إلا هو، وما ضرب عمراً إلا هو، هذا حاصل ما في الهمع مع زيادة من الدماميني. وفي المغني وغيره أنه يجب فيما أوهم كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين متحدين معنى تقدير نفس نحو: ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾ [سورة مريم، الآية: ٢٥] ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ﴾ [سورة القصص، الآية: ٣٢] ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٣٧] أي إلى نفسك وقس.

قوله: (وذلك) أي تخصيص ما ذكر من قبل هب بالتعليق والإلغاء ثابت لأن إلخ. قوله: (تأثير الفعل) أي تأثيراً كتأثير الفعل غيرها في المفعول وذلك لأنك إذا قلت: ضربت زيداً كان متعلق الضرب الذات لا الحدث بخلاف أفعال هذا الباب فإن متعلقها الإحداث كقيام زيد في قولك:

الأحداث التي تدل عليها أسامي الفاعلين والمفعولين، فهي ضعيفة العمل بخلاف أفعال التصيير، وإنما لم يدخل التعليق والإلغاء هب وتعلم وإن كانا قلبيين لضعف شبههما بأفعال القلوب من حيث لزوم صيغة الأمر كما أشار إليه بقوله: (وَالأمرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا، كَذَا تَعلَّمْ) ألزما ماض مجهول فيه ضمير مستتر يعود على هب نائب عن الفاعل والألف للإطلاق، والأمر نصب بالمفعولية، والجملة خبر المبتدأ وهو هب (وَلِغَيرِ الماضِ) وهو المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر (مِنْ، سِواهُمَا) أي سوى هب وتعلم من أفعال الباب (أَجْعَلْ كُلَّ ما لَهُ) أي للماضي (زُكِنْ) أي علم من الأحكام من نصب مفعولين هما في الأصل مبتدأ وخبر، نحو: ظن زيداً قائماً، ويا هذا ظن زيداً قائماً، وأنا ظان زيداً قائماً، ومررت برجل مظنون أبوه قائماً، وأعجبني ظنك زيداً قائماً، ومن جواز الإلغاء في القلبي وتعليقه على ما ستراه ....

علمت زيداً قائماً فمراده بمتناولها متعلقها. وقيل: وجه التخصيص أن أفعال القلوب ضعيفة من حيث خفاء معانيها لكونها باطنية. قوله: (التي تدل) أي دلالة تضمنية. قوله: (أسامي) أي الواقعة مفاعيل ثانية غالباً. قوله: (بخلاف أفعال التصيير) فإن متناولها الذات فهي قوية في العمل. قوله: (لضعف شبههما بأفعال القلوب) أي غيرهما أي فلا يضم إليه وإلى ضعفهما الحاصل لغيرهما أيضاً من أفعال القلوب وهو ما ذكره الشارح آنفاً ضعف آخر وهو دخول الإلغاء والتعليق لئلا يجتمع على الكلمة ثلاث مضعفات، فلا يقال: إن تعليل الشارح يقتضي ثبوت التعليق والإلغاء فيهما بالأولى. قوله: (كذا تعلم) قال الدماميني: هذا مذهب الأعلم، وذهب غيره إلى أنها تتصرف وهو الصحيح، حكى ابن السكيت تعلمت أن فلاناً خارج قال سم: وقياس تصرفها أن يدخلها الإلغاء والتعليق. قوله: (ألزما ماض مجهول إلخ) يلزم على هذا الإعراب تقديم معمول الخبر الفعلي وفيه خلاف والبصريون يجيزونه ولو رفع الأمر على أنه مبتدأ أول وهب مبتدأ ثان وقد ألزما خبر المبتدأ الثاني والرابط محذوف تقديره ألزمه لسلم من ذلك.

قوله: (ولغير الماض) مفعول ثان لاجعل ومن سواهما حال لازمة من غير أتى به لبيان الواقع أي اجعل كل الأحكام التي علمت للماضي ثابتة لغير الماضي حالة كونه جائياً من سوى هب وتعلم. قوله: (وهو المضارع إلخ) نبه بالحصر على أن دخول الصفة المشبهة وأفعل التفضيل وفعل التعجب غير مراد لأن الأولى لا تصاغ إلا من لازم والأخيرين لا ينصبان مفعولين وما نقله البعض عن البهوتي وأقره من التعليل بأنهما لا يصاغان من فعل قلبي لا يخفى بطلانه إذ لا يمنع أحد زيد أعلم من عمرو وما أعلم زيداً. قوله: (ومن جواز الإلغاء) أي في غير المصدر أما فيه فيجب الإلغاء إذا تقدم عليه مفعولاه أو أحدهما لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه كما سيأتي، والمراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب. قوله: (في القلبي) قيد به لإخراج أفعال التصيير الداخلة في قوله سابقاً من أفعال الباب. قوله: (وتعليقه) إن عطف على جواز فلا إشكال أو على الإلغاء فالمراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب، فلا ينافي ما سيأتي من أن التعليق لازم عند وجود

(وَجوّزِ الإلغَاءَ لا فِي) حال (الابتِدَا) بالفعل بل في حال توسطه أو تأخره، وصدق ذلك بثلاث صور: **الأولى**: أن يتوسط الفعل بين المفعولين، والإلغاء والإعمال حينئذ سواء كقوله:

٢٤٩ ـ شَـجَـاكَ أَظُـنُّ رَبْـعَ الـظَّـاعِـنِـيـنَ

يروى برفع ربع على أنه فاعل شجاك أي أحزنك، ....

المعلق لا جائز أو المراد بجوازه جواز الإتيان بسببه وهو المعلق. قوله: (بل في حال توسطه أو تأخره) لكن يقبح الإلغاء إذا أكد الفعل بمصدر لمنافاة تأكيده لإلغائه ويقل إذا أكد باسم إشارة أو ضمير عائدين إلى المصدر المفهوم منه نحو: زيد ظننت ذاك أي الظن منطلق وزيد ظننته أي الظن منطلق، ورأيت بخط الشنواني على هامش شرح التسهيل للدماميني نقلاً عن سم ما نصه: ذكر المرادي أن لجواز الإلغاء هنا قيدين أهملهما المصنف: أحدهما: أن لا تدخل لام الابتداء على الاسم فإن دخلت نحو لزيد قائم ظننت وجب الإلغاء. الثاني: أن لا ينفى الفعل فإن نفي امتنع فيمتنع نحو زيد قائم لم أظن لبناء الكلام على النفي، ولم يتعرض المصنف ولا غيره من أتباعه لهذا الذي ذكره المرادي وهو محل نظر إذ قد يدفع الأول بأنه لا حاجة لاستدراكه لأنه من باب التعليق إذ الظاهر أن تأخير الفعل مع وجود المعلق لا يمنع من التعليق ويدفع الثاني بمنعه وقد يؤيد اهـ. أي يؤيد منعه بعدم منافاة بناء الكلام على النفي للإلغاء وبقول الشاعر:

وما إخال لدينا منك تنويل

على ما فيه وما نقله المرادي نقله السيوطي في نكته عن أبي حيان شيخ المرادي. قال سم: وينبغي أن يكون كاللام غيرها من المعلقات اهـ. وقد تصرف البعض في عبارة السيوطي بلا فهم صحيح فوقع في الخلل حيث قال عقب الشرط الأول: فلا يجوز لزيد قائم ظننت ولا لزيد ظننت قائم.

قوله: (وصدق ذلك) أي قول المصنف لا في الابتداء لأن المراد بالابتداء أن لا يسبق على الفعل شيء كما هو صريح صنيع الشارح بعد. قوله: (سواء) أي لأن العامل اللفظي لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوي الذي هو الابتداء، وقيل الإعمال أقوى لأن اللفظي أقوى وإن توسط ورجحه في التوضيح وكل من التعليلين لا يجري في نحو قول الشاعر شجاك إلخ على تقرير الشارح الآتي إذ ليس فيه على تقريره عامل معنوي كما ستعرفه وإنما يجريان في نحو زيد ظننت قائم. قوله: (شجاك) أي أحزنك ربع الظاعنين أي منزل الراحلين. قوله: (يروى برفع ربع إلخ) مفاد كلام الشارح تعين الإلغاء على رفع ربع وتعين الإعمال على نصبه وأن جوازهما عند عدم التزام واحد

---

٢٤٩ ـ تمامه:

وَلَـمْ تَـعْـبَـأْ بِـعَـذْلِ الـعَـاذِلِـيـنَـا

هو من الوافر. شجاك: أي أحزنك من الشجو والربع الدار بعينها، وارتفاعه على أنه فاعل شجاك، وأظن معترض بينهما. وفيه الشاهد حيث ألغى عمله لتوسطه بينهما ومنهم من نصب الربع على =

وأظن لغو وبنصبه على أنه مفعول أول لأظن، وشجاك المفعول الثاني مقدم. **الثانية**: أن يتأخر عنهما والإلغاء حينئذ أرجح كقوله:

٢٥٠ ـ آتٍ الـمـوْتُ تَـعْـلَـمُـونَ فَـلا يُـرْ هِبُكُمْ من لَظَى الحرُوبِ اضطِرامُ

الثالثة: أن يتقدم عليهما ولا يبتدأ به بل يتقدم عليه شيء. نحو: متى ظننت زيداً قائماً

بعينه من الرفع والنصب وهو كلام صحيح لا ينبغي أن يقع فيه خلاف بين بصري وكوفي. وأما قول المصنف في تسهيله وإلغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافاً للكوفيين، فالظاهر عندي أن مراده بمرفوع الفعل ما يصلح مرفوعاً له لا المرفوع له بالفعل، وكيف يدّعي أحد جواز الإلغاء مع فرض ما قبل العالم فعلاً وما بعده مرفوعاً به على الفاعلية. وبما ذكرناه يعلم ما في كلام البعض فافهم ولا تغفل. قوله: (وأظن لغو) فهو مع فاعله جملة معترضة كما في المغني والجملة المعترضة تقع بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره فاعتراض البعض بأنه يلزم على الإلغاء المذكور الفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبي مدفوع.

قوله: (وشجاك المفعول الثاني) أي جملة في محل نصب مفعول ثان وجعل الدماميني وغيره شجا في البيت اسماً مضافاً إلى الكاف لا فعلاً ماضياً، والشجا الحزن. والمعنى أن سبب حزنك ربع الأحبة الظاعنين أي المرتحلين باعتبار ما تثيره عندك رؤيته خالياً منهم من لوعة الفراق وتذكر أوقات الأنس الفائتة. قوله: (أن يتأخر عنهما) وجملته حينئذ استئنافية كما في المغني. قوله: (فلا يرهبكم) بفتح الياء والهاء أو بضم الياء وكسر الهاء أي يخفكم اضطرام أي اشتعال. قوله: (بل يتقدم عليه شيء) أي سواء صلح لأن يكون معلوم الخبر كمتى في المثال أو لم يصلح كأني في البيت الآتي كما يدل عليه قول الشارح الآتي نعم يجوز إلخ. وإنما جوّز تقدم ذلك الإلغاء لتنزيله منزلة تقدم معمول الفعل، وفي كلام شيخنا وغيره تقييد الشيء المتقدم بأن لا يكون معمولاً للفعل فإن كان معمولاً له كمتى في المثال إن جعل معمولاً للفعل لا للخبر امتنع الإلغاء عند البصريين لأن المتقدم على ظن حينئذ معمولها فهي في الحقيقة في الابتداء بخلاف معمول الخبر لأنه أجنبي من الفعل إذ معمول

= أنه مفعول أول لأظن وعلى أن شجاك في محل النصب على أنه مفعول ثان مقدماً ويكون فيه ضمير يرجع إلى الربع لأنه مؤخر تقديراً. ولم تعباً: لم تلتفت حال. والألف في الظاعنينا أي الراحلين، والعاذلينا: أي اللائمين للإشباع.

٢٥٠ ـ هو من الخفيف. المعنى: تعلمون أن الموت آت ألبتة فلا يخوفكم اضطرام نار الحرب. قوله: (آت) اسم فاعل من أتى مرفوع على أنه خبر لمبتدأ متأخر وهو الموت. والجملة مفعول تعلمون، وفيه الشاهد حيث ألغى عمل تعلمون لتأخره عنها. والفاء جواب شرط محذوف تقديره إن كان الأمر كذلك فلا يرهبكم وهو نفي وليس بنهي. واضطرام فاعله. ولظى الحروب: نارها وشدتها والمجرور في محل الرفع على أنه صفة لاضطرام.

والإعمال حينئذ أرجح. وقيل واجب، ولا يجوز إلغاء المتقدم خلافاً للكوفيين والأخفش (وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّأنِ) ليكون هو المفعول الأول، والجزءان جملة في موضع المفعول الثاني (أوْ) انو (لامَ ابْتِدَا) لتكون المسألة من باب التعليق (في مُوهِمِ إلغاءَ ما تَقَدَّما) كقوله:

٢٥١ ـ أرْجُو وَآمُلُ أنْ تَدْنو مَوَدَّتُهَا ... وَمَا إخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

وقوله:

٢٥٢ ـ كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي ... أنِّي رَأَيْتُ مِلاكُ الشِّيمَةِ الأدَبُ

المعمول ليس بمعمول. قوله: (وقيل واجب) لأن العبرة في الابتداء بالفعل بوقوعه قبل المفعولين وإن سبقه شيء غيرهما.

قوله: (ولا يجوز إلغاء المتقدم) هذا بيان لمفهوم قوله لا في الابتداء ودخول على المتن، والمراد المتقدم على المفعولين وغيرهما بأن لا يتقدم عليه شيء كما يدل عليه كلامه قبل لكن ينافيه تمثيله بعد لموهم إلغاء المتقدم بالبيتين الآتيين لأن الفعل فيهما مسبوق بشيء، وإنما يكون هذا التمثيل مناسباً لو حمل تقدم الفعل على تقدمه على المفعولين وإن سبق بشيء غيرهما مما يتعلق بالجملة، ويمكن أن يعمم في قول المصنف: وانو إلخ بأن يراد انو وجوباً وذلك إذا لم يسبق الفعل بشيء وباعتبار هذا القسم اتجه الدخول على المتن بقوله: ولا يجوز إلخ أو استحساناً وذلك إذا سبق بشيء غير مفعوليه، وإن اقتصر الشارح في التمثيل على القسم الثاني، وقد يؤيد هذا قوله نعم يجوز إلخ فتأمل. قوله: (وآمل) من عطف المرادف ولا يكون إلا بالواو كما قاله زكريا وغيره.

قوله: (تنويل) أي إعطاء. قوله: (كذاك) أي مثل الأدب المذكور. وقوله ملاك الشيمة بكسر

---

٢٥١ ـ قاله كعب بن زهير بن أبي سلمى الصحابي رضي الله عنه. وهومن قصيدته المشهورة التي أولها:

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول

من البسيط. وأرجو وآمل جملتان من الرجاء والأمل، وليس من عطف الشيء على نفسه لاختلاف اللفظ كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٤٦] وهذا العطف من خصائص الواو، وأن تدنو في محل النصب على المفعولية وأن مصدرية والتقدير دنو مودتها، وسكنت الواو للضرورة. والشاهد في إلغاء الفعل القلبي وهو إخال المقدم على مفعوليه، وبذلك استدل الأخفش والكوفيون. وقيل: إنما ألغي عمله لتوسطها بين النافي وهو ما والمنفي، وقيل علقها عن العمل لام مقدرة أي وما إخال للدنيا. وقيل: ليست بملغاة ولا معلقة بل المفعول الأول محذوف أي وما إخاله أي الأمر والشأن. والجملة أعني لدينا منك تنويل في محل النصب على أنها مفعول ثان، وتنويل مبتدأ، ولدينا خبره. ومنك حال من التنويل، وهو من نولته بالتشديد إذا أعطيته نوالاً وهو العطاء.

٢٥٢ ـ قاله بعض الفزاريين. وقبله:

أَكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لِأُكْرِمَهُ ... وَلا أُلَقِّبُهُ وَالسَّوْءَةُ اللَّقَبُ

وهما من البسيط. وقد وقع هذا البيت مرفوع القافية عند الشراح. ووقع في الحماسة منصوب =

فعلى الأول التقدير إخاله ورأيته أي الشان، وعلى الثاني لملاك وللدينا. فالفعل عامل على التقديرين. نعم يجوز أن يكون ما في البيتين من باب الإلغاء لتقدم ما في الأول وأنى في الثاني على الفعل، لكن الأرجح خلافه كما عرفت، فالحمل على ما سبق أولى (وَالتَزِم التَّعْلِيقَ) عن العمل في اللفظ إذا وقع الفعل قبل شيء له الصدر كما إذا وقع (قَبْلَ نَفْيِ مَا) النافية نحو: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٦٥] (وَإِنْ وَلاَ) النافيتين في جواب قسم ملفوظ أو مقدّر نحو: علمت والله إن زيد قائم، وعلمت أن زيد قائم، وعلمت والله لا زيد في

الميم وفتحها ما يقوم به. والشيمة بالكسر الخلق. قوله: (فالفعل عامل على التقديرين) لكنه على تقدير ضمير الشأن عامل في محل كل من المفعولين على حدته أعني ضمير الشأن المقدر والجملة بعده وعلى تقدير لام الابتداء عامل في محل الجملة السادة مسد المفعولين. قوله: (نعم يجوز إلخ) استدراك على مايوهمه التمثيل بالبيتين من أنه لا يصح أن يكون من باب الإلغاء. قوله: (كما عرفت) أي من قوله: والإعمال حينئذ أرجح وقيل واجب. قوله: (فالحمل على ما سبق) أي حمل البيتين على نية ضمير الشأن أو لام الابتداء. قوله: (نفي ما) أي ما النافية فلا حاجة لقول الشارح النافية. قوله: (لقد علمت ما هؤلاء ينطقون) جملة هؤلاء ينطقون لفظها واحد قبل التعليق وبعده، وإنما الفرق بينهما أن المحل للجملة السادة مسد المفعولين بعد التعليق ولكل من جزأيها قبله قاله يس. قوله: (وإن) أي سواء كانت عاملة أو مهملة وإن لم يمثل الشارح إلا للمهملة.

قوله: (ولا) أي سواء كانت عاملة عمل إن أو عمل ليس أو مهملة وإن اقتصر الشارح في التمثيل على المهملة وقيدها شارح اللباب بالنافية للجنس. قوله: (في جواب قسم) قيل الصحيح أنه ليس بقيد لكن في المغني ما يظهر به وجه التقييد حيث نقل فيه أن الذي اعتمده سيبويه أن لا النافية إنما يكون لها الصدارة حيث وقعت في صدر جواب القسم. وقال في محل آخر: لا النافية في جواب القسم لها الصدر لحلولها محل ذوات الصدر كلام الابتداء وما النافية اهـ. وإن كلا. قوله: (علمت والله أن زيد قائم) جواب القسم مع الفعل المقدر وهو أقسم في محل نصب سد مسد المفعولين. وقولهم جواب القسم لا محل له إذا لم يضم إلى غيره كما هنا، ولا يضر وقوع المعلق بالكسر في غير صدر الجملة المعلقة، أما على القول بعدم اشتراط ذلك فظاهر، وأما على الاشتراط فلأن المقصود بالقسم تأكيد الجواب فهو معه كالشيء الواحد فالمتقدم عليه كالمتقدم على القسم هذا

= القافية. ملاك الشيمة الأدبا. والسوءة اللقبا. وكذلك إشارة إلى ما ذكر من قوله أكنيه حين أناديه والكاف للتشبيه أي كمثل الأدب المذكور أدبت وهو على صيغة المجهول وحتى للغاية وأنى بفتح الهمزة فاعل صار. وملاك الشيمة: بكسر الميم وفتحها ما يقوم بها. والشيمة بالكسر الخلق وارتفاعه بالابتداء، والأدب خبره. والشاهد فيه إبطال عمل رأيت بتقدير لام الابتداء في المبتدأ والتقدير لملاك الشيمة الأدب: هكذا أوله النحاة مستشهدين به على أنه لا ضرورة إلى ذلك لأجل الإلغاء بل القافية منصوبة كما ذكرنا. ويروى وجدت موضع رأيت.

الدار ولا عمرو، وعلمت لا زيد في الدار ولا عمرو و(لامُ أبتداءٍ أوْ) لام جواب (قَسَمْ، كَذَا) نحو: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَىٰهُ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٠٢] وكقوله:

٢٥٣ ـ وَلَقَدْ عَلِمتُ لَتأتِيَنَّ مَنِيَّتِي إنَّ المنَايا لا تَطيشُ سِهَامُهَا

(والاسْتفهامُ ذَا) الحكم (لَهُ انْحتَمْ) سواء كان بالحرف نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ١٠٩] أم بالاسم سواء كان الاسم مبتدأ نحو: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [سورة الكهف، الآية: ١٢] ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا﴾ [سورة طه، الآية: ٧١] أم خبراً نحو:

ما قالوه. ولقائل أن يقول: العلم إنما تعلق بمضمون جملة الجواب فقط فهي التي في محل نصب سدت مسد المفعولين ولا يرد أن جملة الجواب لا محل لها لجواز أن يكون لها محل باعتبار التعليق ولا يكون لها باعتبار الجواب كما جوّز المصرح في قول الناظم في باب إعراب الفعل وستره حتم نصب أن الجملة حالية معترضة ولها محل من حيث إنها حالية ولا محل لها من حيث إنها معترضة ولا منافاة أو يخصص قولهم جملة الجواب لا محل لها بما إذا لم يتسلط عليها عامل فاعرفه. قوله: (لام ابتداء) مبتدأ خبره كذا أي كنفي ما وإن ولا. قوله: (نحو ولقد علموا إلخ) اللام الأولى لام القسم ولا شاهد فيها والثانية لام الابتداء وفيها الشاهد، ومن مبتدأ أول وخلاق مبتدأ ثان مجرور بمن الزائدة وله خبره والجملة خبر من، وجملة من اشتراه إلخ في محل نصب سدت مسد المفعولين.

قوله: (ولقد علمت لتأتين إلخ) اللام الأولى للتأكيد والثانية لام جواب القسم كما قاله العيني، وجملة القسم المقدرة وجوابه في محل نصب سدت مسد المفعولين على ما قيل وفيه ما مر ولك جعل اللام الأولى لام جواب قسم آخر بأن يكون أقسم على العلم وأقسم على الإتيان. قوله: (والاستفهام) أي ولو بهل على الصحيح كما بسطه الدماميني. قوله: (ذا الحكم) أي التعليق لالتزامه لقوله انحتم. قوله: (وإن أدري إلخ) أي ما أدري جواب هذا السؤال، وما توعدون مبتدأ خبره ما قبله أو فاعل بقريب لاعتماده على استفهام أو ببعيد على التنازع والجملة على كل في محل نصب بأدري. قوله: (أحصى) فعل ماض وقيل اسم تفضيل على غير قياس لأنه من رباعي. ورده في

---

٢٥٣ ـ قاله لبيد بن عامر كذا قالوا. ولكني لم أجد في ديوانه إلا الشطر الثاني حيث يقول:

صَادَفْنَ مِنْهَا غِرَّةً فَأَصَبْنَهُ إنَّ المنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا

قاله في جملة قصيدة طويلة من الكامل في وصف بقرة صادفتها الذئاب فأصبن ولدها، وقد أكد قوله: ولقد علمت بالواو للقسم واللام للتأكيد وقد للتحقيق. واللام في لتأتين جواب القسم. والشاهد فيه أنها علقت علمت عن العمل يعني منعته من الاتصال بما بعده والعمل في لفظه. وبهذا ظهر الفرق بين التعليق والإلغاء لأن الملغى لا علم له لفظاً ولا تقديراً بمنزلة الحرف المهمل، والمعلق عامل معنى إذ لولاه لظهر فافهم. والمنية الموت والمنايا جمعها. وطاش السهم عن الهدف عدل. والمعنى: إن الموت لا تعدل سهامه عن أحد.

علمت متى السفر، أم مضافاً إليه المبتدأ نحو: علمت أبو من زيد أم فضلة نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [سورة الشعراء، الآية: ٢٢٧] فأي نصب على المصدر بما بعده أي ينقلبون منقلباً أي انقلاب، وليس منصوباً بما قبله لأن الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله.

تنبيهات: الأول: إذا كان الواقع بين المعلق والمعلق غير مضاف نحو: علمت زيداً من هو جاز نصبه وهو الأجود لكونه غير مستفهم به ولا مضاف إلى مستفهم به، وجاز أيضاً رفعه لأنه

المغني بأن الأمد ليس محصياً بل محصى وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلاً في المعنى كزيد أكثر مالاً واللام على الأول زائدة وعلى الثاني للتعدية. قوله: (أم مضافاً إليه المبتدأ) أي أو الخبر نحو علمت صبيحة أي يوم سفرك. قوله: (أبو من) أبو اسم استفهام مبتدأ مضاف إلى من، فقول الشارح أو مضافاً إليه المبتدأ هو بالنظر للأصل وإلا فاسم الاستفهام بعد الإضافة هو أبو كما مر. لا يقال: ما له الصدر لا يعمل فيه ما قبله فكيف عمل أبو في من لأنا نقول: محل ذلك إذا لم يكن العامل جاراً.

قوله: (فأي نصب على المصدر إلخ) عبارة الفارضي فأي اسم استفهام مفعول مطلق منصوب بينقلبون وهو مقدم من تأخير لأن الأصل ينقلبون أي منقلب يعني أي انقلاب فقدم لأن له صدر الكلام. قوله: (منقلباً أي انقلاب) يوهم أن أياً صفة لمصدر محذوف وهو ينافي ما أسلفه من كونها استفهامية لأن الاستفهامية لا تكون صفة كما أن الصفة لا تكون استفهامية كما نص عليه الشمني. قوله: (فلا يعمل فيه ما قبله) ما لم يكن حرف جر نحو ممن أخذت وبم جئت وعم تسأل وعلى أي حال أتيت أو مضافاً نحو غلام من أنت. قوله: (جاز نصبه) أي على أنه مفعول أول والجملة بعده مفعول ثان وهذه الصورة مستثناة من كون التعليق واجباً وليس من ذلك أرأيت زيداً أبو من هو بمعنى أخبرني عن زيد لأن زيداً منصوب بنزع الخافض وجوباً والجملة بعده مستأنفة ولا تعليق، فإن وقع بعد التاء كاف فهي حرف خطاب. قال الشهاب في حواشي البيضاوي: استعمال أرأيت بمعنى أخبرني مجاز ووجه المجاز أنه لما كان العلم بالشيء وإبصاره سبباً للإخبار عنه استعمل رأى التي بمعنى علم أو أبصر في الإخبار والهمزة التي للاستفهام عن الرؤية في طلب الإخبار لاشتراكهما في مطلق الطلب ففيه مجازان اهـ باختصار.

قوله: (وهو الأجود) وعليه فالتعليق ليس إلا عن المفعول الثاني، وقد نقل الدماميني عن صاحب الانتصاف أنه قال: التعليق عن أحد المفعولين فيه خلاف وعن صاحب التقريب أنه استشكل وقوع الجملة الاستفهامية مفعولاً ثانياً بأنه لا معنى لقولك علمت زيداً جواب هذا الاستفهام ويمكن دفعه بتقدير متعلق بدل جواب. قوله: (أيضاً) لعل أيضاً مقدمة من تأخير ويختص تعليقها بدرى فلا تعلق غيره كما في الجامع وشرحه. ومنها كم الخبرية أيضاً كما قاله الزمخشري وأيده صاحب المغني في الجملة السادسة من الباب الخامس، بل قال الدماميني: إنما

المستفهم عنه في المعنى، وهذا شبيه بقولهم أن أحداً لا يقول ذلك، فأحداً هذا لا يستعمل إلا بعد نفي وهنا قد وقع قبل النفي لأنه والضمير في لا يقول شيء واحد في المعنى. **الثاني**: من المعلقات أيضاً لعل نحو: ﴿وَإِنۡ أَدۡرِي لَعَلَّهُۥ فِتۡنَةٞ لَّكُمۡ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ١١١] ذكر ذلك أبو علي في التذكرة، ولو الشرطية كقوله:

وَقَدْ عَلِمَ الأقوامُ لوْ أنَّ حاتماً أرادَ ثَراءَ المالِ كانَ لَهُ وَفْرُ

وإنَّ التي في خبرها اللام نحو: علمت أن زيداً لقائم، ذكر ذلك جماعة من المغاربة، والظاهر أن المعلق إنما هو اللام لا إنَّ، إلا أن ابن الخباز حكى في بعض كتبه أنه يجوز: علمت أن زيداً قائم بالكسر مع عدم اللام وأن ذلك مذهب سيبويه، فعلى هذا المعلق إن. **الثالث**: قد عرفت أن الإلغاء سبيله عند وجود سببه الجواز، والتعليق سببه الوجوب، وأن الملغى لا عمل له البتة والمعلق عامل في المحل حتى يجوز العطف بالنصب على المحل كقوله:

سكت عنها النحويون استغناء بتصريحهم بأن لها الصدر كالاستفهامية إذ كل ما له الصدر يعلق، نعم لا تعلق على ما حكاه الأخفش عن بعض العرب من عدم التزام صدارتها وقال إنه لغة رديئة. قوله: (لو أن حاتماً) أي ومعمولاها فاعل ثبت محذوفاً وثراء المال بالفتح والمد كثرته والوفر الكثير. قوله: (في خبرها) أي أو اسمها المتأخر نحو علمت ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةٗ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٣] أو معمول خبرها نحو: علمت أن زيداً لفي الدار قائم. قوله: (والظاهر أن المعلق إنما هو اللام) يفيد أن المعلق لا يشترط أن يكون في صدر الجملة المعلق عنها. وقد يقال: إن اللام حقها في الأصل صدر الجملة لكن زحلقت عنه كراهة توالي حرفي توكيد كما مر فهي مصدرة حكماً نقله شيخنا.

قوله: (فعلى هذا المعلق إنّ) أي ولا يحتاج إلى ما سبق من اشتراط وجود اللام في خبرها لأن إن أيضاً لها الصدارة قال سم: لعل التعليق هنا جائز لا واجب فيستثنى من وجوب التعليق، ونقل عن غيره أنه واجب فلا استثناء، ولك أن تقول: معنى تجويز سم التعليق هنا أنه لا يتعين كسر إنّ وتعليق الفعل بها بل يجوز الفتح وجعل الفعل غير معلق. ومعنى إيجاب غيره التعليق أنه يتعين ما دام كسر إنّ فلا خلاف في الحقيقة. قوله: (الجواز) أي في غير المصدر أما إذا كان الملغى مصدراً متوسطاً أو متأخراً فإلغاؤه واجب لأن المصدر لا يعمل في متقدم نحو زيد قائم ظني غالب وزيد ظني غالب قائم، وفي غير اقتران المفعول الأول المقدم على عامله بلام الابتداء فالإلغاء حينئذ واجب على ما مر.

قوله: (والمعلق عامل في المحل) أي في محل الجملة بعد أن كان عاملاً في لفظ كل من الجزأين أو في محله. قوله: (حتى يجوز إلخ) حتى ابتدائية تفريعية فالفعل بعدها واجب الرفع. ويستفاد من جواز العطف بالنصب على المحل أن المعلق إنما يمنع العمل بالنسبة للجملة التي اتصل

٢٥٤ ـ وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا البُكَا ولا مُوجِعَاتِ القَلْبِ حَتى تَوَلَّتِ

يروى بنصب موجعات بالكسر عطفاً على محل قوله: ما البكاء ووجه تسميته تعليقاً أن العامل ملغى في اللفظ عامل في المحل فهو عامل لا عامل فسمي معلقاً أخذاً من المرأة المعلقة التي لا مزوجة ولا مطلقة. ولهذا قال ابن الخشاب: لقد أجاد أهل هذه الصناعة في هذا اللقب لهذا المعنى. **الرابع**: قد ألحق بأفعال القلوب في التعليق أفعال غيرها نحو: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [سورة الكهف، الآية: ١٩] ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝٥ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [سورة القلم، الآيات:

بها لا بالنسبة لتوابعها وأن العطف على المحل جائز لا واجب. قوله: (كقوله وما كنت إلخ) قال الدماميني: ليس بقاطع لاحتمال أن تكون ما زائدة والبكاء مفعول به أو أن الأصل ولا أدري موجعات القلب فيكون من عطف الجمل اهـ. ولا يخفى كفاية الظواهر في أمثال هذه المقامات. قوله: (ولا موجعات) عطف على محل ما البكا ولا بد من تقدير ما هي بعد موجعات القلب أو اعتبار أن موجعات القلب في معنى الجملة أي ولا موجعات لقلبي وإلا لزم عمل أدري في مفعول واحد وهو لا يجوز على ما مر، فيشترط على المشهور في المعطوف على المحل أن يكون جملة في الأصل لفظاً نحو: علمت لزيد قائم وبكراً قاعداً، أو تقديراً نحو الذي مرّ على الوجه الأول فيه أو معنى نحو: علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره لأنه بمعنى وزيداً متصفاً بغير ذلك، ونحو الذي مر على الوجه الثاني فيه فلا يجوز علمت لزيد قائم وعمراً بدون تقدير. وبهذا التحقيق يعلم ما في كلام البعض. قوله: (من المرأة المعلقة) أي المفقود زوجها فقوله: لا مزوجة أي بحسب الصورة.

قوله: (ولهذا) أي لشبه المعلق بالمرأة المذكورة. قوله: (بأفعال القلوب) أي الناصبة للمفعولين، وقوله أفعال غيرها أي غير أفعال القلوب الناصبة لهما بأن كان فعلاً غير قلبي كما في الأمثلة غير أو لم يتفكروا إلخ أو فعلاً قلبياً غير ناصب لهما بل لواحد فقط كنسي وعرف ولم يمثل له الشارح أولاً لشيء أصلاً كما في أو لم يتفكروا، ويختص التعليق في القسم الأول أعني غير القلبي بالاستفهام بخلاف القلبي هذا هو المناسب لتمثيل الشارح والمغني بقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٨٤] بناء على الظاهر كما قاله الشمني إن ما نافية لكن في التسهيل والهمع تخصيص تعليق هذه الأفعال الملحقة بالاستفهام، وعليه يكون الوقف على قوله: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ﴾ وما بعده استئناف. قال الشمني: وقيل ما استفهامية بمعنى النفي أي أي شيء بصاحبكم من الجنون أي ليس به شيء منه اهـ. وعليه لا مخالفة فتأمل.

---

٢٥٤ ـ قاله كثير عزة. وهو من قصيدة من منتخبات قصائده من الطويل. الواو للعطف وما للنفي والتاء في كنت اسم كان وأدري خبره وما الهوى مفعوله. والشاهد في: ولا موجعات القلب حيث عطف بنصب التاء على محل مفعول أدري، وهو بمعنى أعلم يقتضي مفعولين، وما الاستفهامية علقته عن العمل لفظاً وحتى للغاية بمعنى إلى أن تولت.

٦،٥] ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٨٤] ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ [سورة الذاريات، الآية: ١٢] ﴿وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ﴾ [سورة يونس، الآية: ٥٣] ومنه ما حكاه سيبويه من قولهم: أما ترى أي برق ههنا (لِعلْم عِرْفانٍ وَظَنِّ تُهمَة، تَعْدِيَةٌ لِواحِدٍ مُلْتزَمَهْ) نحو: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [سورة النحل، الآية: ٧٨] أي لا تعرفون. وتقول: سرق مالي وظننت زيداً: أي اتهمته. واسم المفعول منه مظنون وظنين، قال الله تعالي: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [سورة التكوير، الآية: ٢٤] أي بمتهم. وقد نبهت على استعمال بقية أفعال القلوب

فائدة: الجملة بعد المعلق سادة مسد المفعولين إن كان يتعدى إليهما ولم ينصب الأول فإن نصبه سدت مسد الثاني نحو: علمت زيداً أبو من هو وإن لم يتعد إليهما فإن كان يتعدى بحرف الجر فهي في موضع نصب بإسقاط الجار نحو فكرت أهذا صحيح أم لا وإن كان يتعدى إلى واحد سدت مسده نحو: عرف أيهم زيد، فإن كان مفعوله مذكوراً نحو عرفت زيداً أبو من هو فقال جماعة: الجنة حال. وردّ بأن الجملة الإنشائية لا تكون حالاً. وقال آخرون بدل فقيل بدل كل بتقدير مضاف أي عرفت شأن زيد، وقيل بدل اشتمال ولا حاجة إلى تقدير. وقال الفارسي: مفعول ثان لعرفت بتضمينه معنى علمت واختاره أبو حيان كذا في الهمع ومثله في المغني وزاد أن القول الأخير رد بأن التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس، ورجح في محل آخر القول بالبدلية قال: وعلى تضمين عرف معنى علم هل يقال الفعل معلق أم لا؟ قال جماعة من المغاربة: إذا قلت علمت زيد لا أبوه قائم أو ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة عامل في محلها النصب على أنه مفعول ثان وخالف بعضهم لأن حكم الجملة في مثل هذا أن تكون في موضع نصب وأن لا يؤثر العامل في لفظها وإن لم يوجد معلق نحو: علمت زيد أبوه قائم.

قوله: (أو لم يتفكروا إلخ) ما نافية على ما مر والجنة الجنون وتفكر لازم علق بما عن المجرور إذ الأصل أو لم يتفكروا فيما ذكر. قوله: (لعلم عرفان) من إضافة الدال للمدلول أي لهذه المادة الدالة على العرفان بأي صيغة كانت وكذا يقال فيما بعده، والجار والمجرور خبر تعدية، وملتزمة نعت تعدية، أو ملتزمة الخبر والجار والمجرور متعلق به. قوله: (تعدية لواحد ملتزمه) للفرق في المعنى بين علم العرفانية وعلم المتعدية إلى اثنين بأن الأولى تتعلق بنفس الشيء وذاته كعلمت زيداً أي عرفت ذاته، والثانية باتصاف الشيء بصفة كعلمت زيداً قائماً أي عرفت اتصاف زيد بالقيام كالفرق بين عرف وعلم، فمعنى علمت أن زيداً قائم علمت اتصاف زيد بالقيام لا علمت حقيقة القيام المضاف إلى زيد في نفسه، ومعنى عرفت أن زيداً قائم عرفت القيام في نفسه لا اتصاف زيد به وبين المعنيين فرق ظاهر. هذا ما ذهب إليه ابن الحاجب وغيره. وقال الرضي: لا فرق بينهما في المعنى. والفرق في العمل إنما هو باختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين معنى بحكم لفظي. قوله: (واسم المفعول منه) أما اسم المفعول من ظن التي للرجحان فمظنون فقط

في غير ما يتعدى فيه إلى مفعولين كما رأيت. وإنما خص هو علم وظن بالتنبيه لأنهما الأصل إذ غيرهما لا ينصب المفعولين، إلا إذا كان بمعناهما. وأيضاً فغيرهما عند عدم نصب المفعولين يخرج عن القلبية غالباً بخلافهما (وَلِرَأي) التي مصدرها (الرُّؤيَا) وهي الحلمية (أنْم) أي انسب (مَا لِعَلمَا، طَالِبَ مَفْعُولَينِ مِنْ قَبلُ أنْتَمىٰ) أي انتسب ما موصول صلته انتمى في موضع نصب مفعول لانم، وطالب حال من علم ولرأي متعلق بانم، ولعلما متعلق بانتمى، وكذلك من قبل، والتقدير انسب لرأي التي مصدرها الرؤيا الذي انتسب لعلم متعدية إلى مفعولين من الأحكام، وذلك لأنها مثلها من حيث الإدراك بالحس الباطن. قال الشاعر:

٢٥٥ ـ أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنِي وَطَلْقٌ وَعَمَّارٌ وآونَةً أُثَالاَ

وأراد اسم المفعول في المعنى فلا يرد أن ظنيناً ليس على وزن اسم المفعول. قوله: (في غير ما) أي التركيب أو ما واقعة على المعنى وفي في فيه سببية.

قوله: (بالتنبيه) أي على استعمالهما في غير مايتعديان فيه إلى المفعولين. قوله: (غالباً) احتراز من نحو وجد بمعنى حزن وحقد وحجا بمعنى بخل. قوله: (بخلافهما) أي عند نصبهما مفعولاً واحداً الذي نبه عليه المتن وإن عم ظاهر الشرح لزومهما أيضاً فلا يرد علم إذا انشقت شفته العليا فإنه لازم. قوله: (التي مصدرها الرؤيا) حل معنى لا حل إعراب وما يلزمه من تغيير إعراب المتن مغتفر لأنه غير ظاهر. قوله: (وهي الحلمية) بضم الحاء نسبة إلى الحلم بضم فسكون وبضمتين كما في القاموس مصدر حلم بفتح اللام أي رأى في منامه. قوله: (من قبل) أي قبل ذكر علم العرفانية، وهو ظرف لغو متعلق بانتمى كما سيذكره الشارح أتى به لمجرد الإيضاح ويصح كونه مستقراً حالاً من علم. قوله: (من الأحكام) أي إلا التعليق والإلغاء خلافاً للشاطبي كما في التصريح وغيره.

قوله: (أبو حنش يؤرقني إلخ) أبو حنش وطلق وعمار وأثالة أشخاص فقوله، أثالا مرخم في

---

٢٥٥ ـ قالها عمرو بن أحمر الباهلي. وهي من قصيدة من الوافر يذكر بها جماعة من قومه لحقوا بالشام فصار يراهم إذا أتى أول الليل. وأبو حنش كنية رجل مبتدأ وخبره يؤرقني أي يسهرني من أرقه تأريقاً إذا أسهره، وثلاثيه أرق بكسر العين، وطلق اسم رجل عطف عليه، وكذا عمار، وآونة نصب على الظرف جمع أوان. قوله: (أثالا) بضم الهمزة وبالثاء المثلثة اسم رجل وأصله أثالة فرخم. وفيه محذوران: أحدهما هو الفصل بين حرف العطف والمعطوف، لأن تقديره وعمار وأثالة آونة، والآخر الترخيم في غير حده. وعندي وجه للتخريج وهو أن الواو بمعنى باء الجر كما في بعت الشياه شاة ودرهماً أي بدرهم، وتكون للظرف أي بآونة أي فيها. ويكون أصل أثالا وأثالا بواو العطف فحذف للضرورة وهو كثير في الشعر. وعلى كل تقدير لا يخلو عن تعسف. والشاهد في أراهم حيث نصبت أرى التي هي من الرؤيا مفعولين. أحدهما: الضمير والآخر رفقتي وحتى ابتدائية، وإذا للظرف وما زائدة، ويجوز أن تكون حتى جارة وإذا في موضع جر، وتجافى الليل انطوى، وانخزل انقطع. قوله: (إذا) =

أَرَاهُــمْ رُفْـقَـتِـي حَـتَّــى إِذَا مَـا تـجَافَى اللـيلُ وانـخزلَ انـخِزالاَ
إِذَا أَنــا كــالــذِي يـجـرِي لِـورْدٍ إلــى آلٍ فَـلَـمْ يُـدْرِكْ بِـلالاَ

فهم من أراهم مفعول أول، ورفقتي مفعول ثان. وإنما قيد بقوله طالب مفعولين من قبل لئلا يعتقد أنه أحال على علم العرفانية. فإن قلت: ليس في قوله الرؤيا نص على المراد إذ الرؤيا تستعمل مصدر الرأي مطلقاً حلمية كانت أو يقظية. قلت: الغالب والمشهور كونها مصدراً للحلمية (وَلا تُجِزْ هُنَا) في هذا الباب (بِلا دَلِيلٍ، سُقُوطَ مَفْعُولَينِ أَوْ مَفْعُولٍ) ....

غير النداء للضرورة. يؤرقني أي يسهرني وآونة جمع أوان وهو الحين أي الزمن كذا في القاموس. وقول البعض وأوان جمع آن مخالف للمنصوص مع كونه يرده أن فعالاً ليس من صيغ الجموع وهو منصوب على الظرفية فصل به بين العاطف والمعطوف أعني أثالاً. وإذا الأولى ظرفية شرطية والثانية فجائية، والليل الزمن المعروف ويجوز أن يكون أراد به النوم ومعنى تجافى زال وكذا معنى انخزل، واللام في لورد تعليلية والورد بالكسر المنهل أي الماء الذي يورد، والآل بالمد قال في المصباح: هو الذي يشبه السراب اهـ. والسراب كما في القاموس ما تراه نصف النهار كأنه ماء. وقال في القاموس: الآل السراب أو خاص بما في أول النهار اهـ. والبلال بالكسر ما يبل به الحلق من ماء وغيره وأراد به هنا الماء. وبحث الدماميني في الاستشهاد بذلك بأن القصد أنه رأى ذواتهم لا كونهم رفقته لأنه محقق ليس الكلام فيه، وجعل رفقتي حالاً وضعف بأن رفقتي معرفة والحال لا يكون معرفة. وأجيب بأن الرفقة بمعنى المرافقين فهو بمعنى اسم الفاعل وإضافته غير محضة. ولك أن تقول المحقق كونهم رفقته في اليقظة لا كونهم رفقته في المنام الذي كلام الشاعر فيه فلا يرد البحث.

قوله: (وإنما قيد بقوله إلخ) ظاهر صنيعه أن من قبل ظرف مستقر حال وهو يخالف ما قدمه من أنه لغو متعلق بانتمى. قوله: (أو يقظية) في تعبيره باليقظة دون البصرية إشعار بأن الرؤيا قد تكون مصدراً لرأى العلمية والبصرية. هذا ومذهب الحريري والمصنف أن الرؤيا لا تكون إلا مصدر الحلمية وعليه لا إشكال. قوله: (الغالب إلخ) أي وأما الرؤية بالتاء فالغالب كونها مصدر رأى البصرية ورأى العلمية. قال في القاموس: الرؤية النظر بالعين وبالقلب. قوله: (في هذا الباب) لانعدام الفائدة بانعدامهما أو انعدام أحدهما أما في الثاني فظاهر، وأما في الأول فلأن الشخص لا يخلو عن ظن أو علم بخلاف المفعول في غيره فيجوز حذفه بدليل وبلا دليل لحصول الفائدة

= للمفاجأة وأنا مبتدأ وخبره كالذي أي كالرجل الذي، ويروى يجري لوردٍ وهو الأشهر. والورد بكسر الواو خلاف الصدر من ورد الماء، واللام فيه للتعليل، والآل الذي تراه أول النهار وآخره كأنه يرفع الشخوص وليس هو. والسراب الذي تراه نصف النهار كأنه ماء وبلالاً بكسر الباء الموحدة ما يبل به الحلق من الماء وغيره، وأراد به ههنا الماء.

ويسمى اقتصاراً. أما الثاني فبالإجماع وفي الأول وهو حذفهما معاً اقتصاراً خلاف: فعن سيبويه والأخفش المنع مطلقاً كما هو ظاهر إطلاق النظم. وعن الأكثرين الجواز مطلقاً تمسكاً بنحو: ﴿أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ﴾ [سورة النجم، الآية: ٣٥] أي يعلم ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [سورة الفتح، الآية: ١٢] وقولهم من يسمع يخل، ....

مطلقاً، وينبغي أن محل امتناع الحذف إذا أريد الإخبار بحصول مطلق ظن أو علم، أما إذا أريد ظننت ظناً عجيباً أو عظيماً أو نحو ذلك، أو أريد إعلام السامع بتجدد الظن أو العلم أو إبهام المظنون أو المعلوم لنكتة فينبغي الجواز أفاده الروداني. ومما يجوز الحذف أيضاً تقييد الفعل بظرف أو جار ومجرور نحو ظننت في الدار أو ظننت لك لحصول الفائدة حينئذ نص عليه في التسهيل.

قوله: (ويسمى اقتصاراً) أي يسمى الحذف بلا دليل اقتصاراً للاقتصار على نسبة الفعل إلى الفاعل بتنزيله منزلة اللازم في صورة حذف المفعولين، وعلى أحد المفعولين لتنزيله منزلة المتعدي إلى واحد في صورة حذف أحدهما. فعلم أن الاقتصار للتنزيل المذكور ولا ينافي ذلك نص البيانيين، على أن المنزل منزلة اللازم لا مفعول له لأن نظرهم إلى المعاني الحاصلة في الحال ونظر النحاة إلى الألفاظ بحسب الوضع تعدياً ولزوماً ووافق في المعنى البيانيين، ويحتمل أن الاقتصار لا للتنزيل بل مع ملاحظة المفعولين من غير إقامة دليل عليهما، والمتجه عندي ضعف القول بالمنع على احتمال التنزيل وضعف القول بالجواز على احتمال الملاحظة وأن الأولى الجمع بين القولين بتوزيعهما على الاحتمالين فاحفظه. قوله: (أما الثاني فبالإجماع) إنما أجمع هنا واختلف فيما بعده لأن المفعول حقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد في ظننت زيداً قائماً فحذف أحدهما كحذف جزء الكلمة وحذف الكلمة بتمامها كثير بخلاف حذف جزئها. ومثله يقال في الحذف لدليل. وإنما أجمع على منع حذف أحدهما اقتصاراً واختلف في حذف أحدهما اختصاراً لأن المحذوف لدليل كالمذكور، ولهذا أجمع على جواز حذفهما اختصاراً واختلف في حذفهما اقتصاراً.

قوله: (مطلقاً) أي في أفعال العلم وأفعال الظن فهو في مقابلة تفصيل الأعلم الآتي. قوله: (فهو يرى) أي ما يعتقده حقاً، وقد يقال كما في الروداني إن قوله تعالى: ﴿أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ﴾ [سورة النجم، الآية: ٣٥] يشعر بالمفعولين فحذفهما لدليل. قوله: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [سورة الفتح، الآية: ١٢] أي ظننتم انقلاب الرسول والمؤمنين إلى أهليهم منتفياً أبداً، وظن السوء مفعول مطلق. ، ولي في كون الحذف هنا لغير دليل نظر لأن قوله تعالى: ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا وَزُيِّنَ ذَٰلِكَ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [سورة الفتح، الآية: ١٢] يشعر بالمفعولين أو بما سد مسدهما وهو أن لن ينقلب إلخ. قوله: (من يسمع يخل) أي مسموعه حقاً وجعله جماعة كالرضي من الحذف لدليل. قال الروداني: وينبغي أن لا يختلف في أنه الحق لظهور أن يسمع دليل على المفعول الأول وحال التخاطب دليل على الثاني، وما قيل لا دلالة فيه على الثاني قطعاً مكابرة لمقتضى الذوق السليم اهـ. ومنهم من تخلص عن ذلك بحمل جعله من الحذف لغير دليل على أن المعنى من يسمع

وعن الأعلم الجواز في أفعال الظنّ دون أفعال العلم. أما حذفهما لدليل ويسمى اختصاراً فجائز إجماعاً نحو: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [سورة القصص، الآية: ٦٢] وقوله:

٢٥٦ ـ بِـأَيِّ كِـتَـابٍ أَمْ بِـأَيَّـةِ سُـنَّـةٍ تَـرَى حُبَّـهُـمْ عَـاراً عَـلـيَّ وتـحْـسِـبُ

وفي حذف أحدهما اختصاراً خلاف: فمنعه ابن ملكون وأجازه الجمهور من ذلك، والمحذوف الأول قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٨٠] في قراءة يحسبنَّ بالياء آخر الحروف، أي ولا يحسبنَّ الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيراً. ومنه ـ والمحذوف الثاني ـ قوله:

٢٥٧ ـ وَلَـقَـدْ نَـزَلْـتِ فَـلا تَـظُـنِّـي غَـيْـرَهُ مِـنِّـي بِـمَـنْـزِلَـةِ الـمُـحَـبِ الـمُـكْـرَمِ

خبراً يحصل له خيلة أي ظن بتنزيله منزلة اللازم. قوله: (وعن الأعلم الجواز في أفعال الظن) لكثرة السماع فيها اهـ تصريح. قوله: (تزعمون) التقدير تزعمونهم شركائي أو تزعمون أنهم شركائي جرياً على الأكثر من تعدي زعم إلى أن وصلتها، ولا يرد أن الكلام في حذف المفعولين لا في حذف ما يسد مسدهما لأن ما يسد مسدهما بمنزلتهما. قوله: (وتحسب) جعل الواو بمعنى أو أبلغ في المعنى قاله الروداني.

قوله: (ابن ملكون) ضبطه بعضهم بضم الميم فحرره. قوله: (هو خيراً) هو ضمير فصل والمفعول الأول محذوف قدره الشارح فيما يأتي ما يبخلون به ويصح تقديره بخلهم. قوله: (بالياء آخر الحروف) أما على قراءة الفوقية فالفعل استوفى مفعوليه مع تقدير مضاف أي ولا تحسبنّ بخل الذين يبخلون إلخ. قوله: (ولقد نزلت إلخ) كون البيت منه مبني على أن مني متعلق بنزلت وهو الظاهر، أما على أنه مفعول ثان لتظن أي فلا تظني غيره كائناً مني فليس منه، فقول الشارح أي لا تظني غيره واقعاً مني موهم خلاف المراد والتاء مكسورة كما في التصريح ولعل ضمير غيره للنزول المفهول من نزلت. والمحب المكرم بوزن اسم المفعول فيهما كما في التصريح.

---

٢٥٦ ـ قاله كميت بن زيد الأسدي وهو من الطويل. الباء تتعلق بترى وأي للاستفهام والضمير في حبهم يرجع إلى أهل البيت، لأن البيت من قصيدة في مدحهم، والشاعر كان يتغالى في محبتهم جداً، والشاهد في وتحسب حيث حذف منه مفعولاه والتقدير: وتحسبه عاراً علي. وهذا جائز بلا خلاف عند قيام القرينة.

٢٥٧ ـ قاله عنترة العبسي في قصيدته المشهورة من الكامل، أراد أنت عندي بمنزلة المحب المكرم فلا تظني غير ذلك، الواو للقسم واللام للتأكيد وقد للتحقيق. والخطاب في نزلت لمحبوبته، فلا تظني جواب القسم معترض بين الجار ومتعلقه. وغيره مفعول أو لتظني والثاني محذوف أي واقعاً أو نحوه. وفيه الشاهد حيث حذفه للاختصار دون الاقتصار وهو جائز عند الجمهور خلافاً لابن ملكون والمحب بفتح الحاء بمعنى المحبوب أخرجه على أصله. ويروى الأكرم موضع المكرم وهو لتفضيل المفعول دل عليه المكرم.

أي فلا تظني غيره واقعاً مني (وَكَتظُنُّ) عملاً ومعنى (ٱجْعَلْ) جوازاً (تَقُولُ) مضارع قال المبدوء بتاء الخطاب، فانصب به مفعولين (إن وَلِي، مُسْتَفْهَمًا بِهِ) من حرف أو اسم (وَلَمْ يَنْفَصِلِ) عنه (بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرفٍ) وهو الجارّ والمجرور (أَوْ عَمَلْ) أي معمول (وإِنْ بِبَعْضِ ذِي) المذكورات (فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ) فمن ذلك حيث لا فصل قوله:

٢٥٨ ـ علامَ تَقُولُ الرمحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي إذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إذا الخيلُ كَرَّتِ

وقوله:

قوله: (وكتظن) مفعول ثان لأجعل ومفعوله الأول تقول. قوله: (عملاً ومعنى) أي عند الجمهور وقيل عملاً فقط وتظهر ثمرة الخلاف كما بحثه صاحب التصريح في الإلغاء والتعليق فيجريان فيه على الأول دون الثاني. قوله: (جوازاً) فلذا تجوز الحكاية مع استيفاء الشروط الآتية لكن إذا حكي به كان بمعنى التلفظ كما في الروداني. قوله: (مضارع قال) وألحق به السيرافي. قلت بالخطاب والكوفيون قل بالأمر كما في التصريح. قوله: (بتاء الخطاب) أي لا بقيد الإفراد والتذكير. دماميني. قوله: (مستفهماً به) أي عن الفعل أوعن غيره مما يتعلق به كما في الدماميني وغيره، وإن اقتضى كلام بعضهم كالمصرح اشتراط كون الاستفهام عن الفعل فالثاني نحو علام تقول البيت فإن الاستفهام عن سبب القول لا عن القول ونحو:

متى تقول القلص الرواسما

البيت، فإن متى ظرف ليدنين. قوله: (أي معمول) المراد به ما يعم المفعولين معاً نحو: أزيداً قائماً تقول ومعمول المعمول نحو أهنداً تقول زيداً ضارباً، والمعمول غير المفعول كالحال نحو أراكباً تقول زيداً آتياً أفاده سم. قوله: (وإن ببعض ذي) أي منفرداً أو مجتمعاً مع أحد أخويه أو معهما فالفصل بكلها كالفصل ببعضها على ما بحثه سم، قال لأن الأصل في ضم الجائز إلى الجائز الجواز، قال يس: والأقرب أنه احتراز عن الفصل بكلها، قال: ويشهد له النهي عن تتبع الرخص في الشرعيات وعلى هذا يندفع أن قوله: وإن ببعض ذي إلخ حشو لأنه لم يفد زيادة على ماقبله.

قوله: (علام تقول إلخ) ما استفهامية حذفت ألفها لدخول الجار عليها وأطعن بضم العين وفتحها يدل عليه قول القاموس طعنه بالرمح كمنعه ونصره طعناً ضربه ووخزه اهـ. قيل: والطعن في

---

٢٥٨ ـ قاله عمرو بن معد يكرب المذحجي الصحابي رضي الله عنه، وهو من قصيدة من الطويل. وأصل علام على ما وما للاستفهام فلما اتصل به حرف الجر حذفت الألف منه. والشاهد في تقول حيث نصب مفعولين لأنه بمعنى تظن أحدهما الرمح والآخر الجملة أعني قوله يثقل عاتقي من الإثقال. والمعنى: بأي حجة أحمل السلاح إذا لم أقاتل عند كر الخيل، ويجوز في الرمح الرفع على الابتداء وخبره يثقل على أن يكون تقول على بابه وإذا ظرف لقوله يثقل، وإذا الخيل: ظرف لقوله لم أطعن، والجملتان بعد إذا في الموضعين اسميتان في الصورة فعليتان في التقدير، إذ أصلهما إذا لم أطعن أنا وإذا كرت الخيل فحذف الفعل لدلالة الثاني عليه.

٢٥٩ ـ مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّوَاسِمَا يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وقَاسِمَا

ومنه ـ مع الفصل بالظرف ـ قوله:

٢٦٠ ـ أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَملي بِهِمْ أَمْ تَقولُ البُعدَ محتومَا

ومنه ـ مع الفصل بالمعمول ـ قوله:

٢٦١ ـ أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أم مُتَجَاهِلِينَا

فإن فقد شرط من هذه الأربعة تعين رفع الجزءين على الحكاية نحو: قال زيد عمرو منطلق، ويقول زيد عمرو منطلق، ....

السن من باب منع، وفي المصباح طعنه بالرمح ضربه وطعن في المفازة ذهب وفي السن كبر وفي الأمر أخذ فيه ودخل وطعن فيه بالقول وعليه طعناً وطعاناً قدح وعاب وباب الكل نصر، وجاء الأخير من باب منع في لغة وأجاز الفراء فتح عين المضارع في الكل لمكان حرف الحلق اهـ بالمعنى، وإذا الأولى ظرف ليثقل والثانية ظرف للم أطعن والمعنى بأيّ حجة أحمل السلاح إذا لم أقاتل عند كرّ الخيل. قوله: (القلص) بضمتين جمع قلوص الناقة الشابة، الرواسم جمع راسمة من الرسم وهو التأثير في الأرض لشدة الوطء كذا في القاموس. قوله: (أبعد بعد إلخ) هذا مثال الفصل بالظرف الزماني ومثال الفصل بالظرف المكاني أعندي تقول زيداً جالساً. قوله: (شملي) مصدر شملهم الأمر كفرح ونصر شملاً وشملاً وشمولاً إذا عمهم كما في القاموس. وفي شواهد العيني هو الاجتماع. وفي المصباح: جمع الله شملهم أي ما تفرق من أمرهم، وفرق شملهم أي ما اجتمع من أمرهم.

---

٢٥٩ ـ قاله هدبة بن خشرم العذري. الشاهد في تقول حيث نصب مفعولين لأنه بمعنى تظن: أحدهما القلص جمع قلوص وهي الشابة من النوق، والرواسم صفته جمع راسمة من الرسيم نوع من سير الإبل والآخر يحملن، ويروى متى تظن فلا شاهد فيه. ويقال: الصواب أم خازم لقصة تقتضي هذا ذكرناها في الأصل.

٢٦٠ ـ هو من البسيط. الهمزة للاستفهام، وبعد نصب على الظرف، والعامل فيه تقول وبعد بضم الباء مجرور بالإضافة. وبينهما جناس محرف والشاهد في تقول حيث نصب المفعولين وهما الدار جامعة وكذا تقول الثاني نصب البعد محتوماً وشملي معمول لجامعة وهو الاجتماع، يقال: جمع الله شمله إذا دعا له بتأليف.

٢٦١ ـ قاله كميت بن زيد الأسدي، وهو من قصيدة من الوافر يمدح بها مضر على أهل اليمن والهمزة للاستفهام. وتقول بمعنى تظن وهو الشاهد، وجهالاً جمع جاهل مفعوله الثاني. وبني لؤي مفعوله الأول. وأراد بهم قريشاً. والمعنى: أتظن بني لؤي جهالاً أم متجاهلين حين استعملوا أهل اليمن على أعمالهم وآثروهم على المضريين مع فضلهم عليهم، والمتجاهل الذي يرى من نفسه الجهل وليس به. ولعمر أبيك معترض بين المعطوف والمعطوف عليه، وخبره محذوف أي قسمي وأم معادلة للهمزة والألف للإشباع.

وأنت تقول: زيد منطلق، وأأنت تقول زيد منطلق؟

تنبيه: زاد السهيلي شرطاً آخر وهو أن لا يتعدى باللام نحو: أتقول لزيد عمرو منطلق؟ وزاد في التسهيل أن يكون حاضراً، وفي شرحه أن يكون مقصوداً به الحال. هذا كله في غير لغة سليم (وَأُجْرِيَ القَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقاً) أي ولو مع فقد الشروط المذكورة (عِنْدَ سُلَيْمٍ نحو قُلْ ذا مُشْفِقَا) وقوله:

قوله: (وأأنت تقول زيد منطلق) إنما يتعين فيه الرفع إذا جعل الضمير مبتدأ، فإن جعل فاعل محذوف يفسره المذكور جاز العمل اتفاقاً لتوفر الشروط كذا في التوضيح. واستشكله في التصريح بما نقله عن الموضح في الحواشي من أن الحكم إنما هو للمذكور، وأما المضمر فلا عمل له إلا في الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام لكن هذا غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بأن الحكم للمضمر وذكر الظاهر لمجرد التفسير. قوله: (باللام) لأنها تبعده من الظن. قوله: (أن يكون حاضراً) وعليه فيشترط في الاستفهام أن لا يكون بهل لأنها تخصص المضارع بالاستقبال، والذي عليه الأكثر عدم اشتراط الحضور فالاستفهام على إطلاقه، واستدل لما عليه الأكثر بنحو قوله:

فـمـتـى تـقـول الـدار تـجـمـعـنـا

بنصب الدار على أنه المفعول الأول وتجمعنا في موضع الثاني فقد عمل تقول مع استقباله لأن متى ظرف مستقبل متعلق به. وبحث فيه الموضح والدماميني وغيرهما بأنا لا نسلم تعلق متى بتقول بل هي متعلقة بتجمعنا فالمستقبل هو الجمع وأما الظن فحال، وكون الاستفهام عن القول غير شرط كما مر حتى يتوجه نظر الشيخ خالد بأن الفعل على هذا البحث ليس هو المسؤول عنه. قال الدماميني: فإن قيل المسؤول عنه هو ما يلي أداة الاستفهام فالجواب أن ذلك في الهمزة وأم وهل على ما فيه لأنها أحرف لا موضع لها من الإعراب، فأما الأسماء فإنها ترتبط بعواملها أو معمولاتها فذلك هو المسؤول عنه.

قوله: (وفي شرحه أن يكون إلخ) ظاهر العبارة أن هذا شرط آخر غير ما ذكره في التسهيل وليس كذلك بل هو تفسير له فيؤول كلام الشارح بأن المعنى وفسره في شرحه بأن يكون إلخ. قوله: (وأجرى القول كظن مطلقاً، عند سليم) وهل يعملونه باقياً على معناه أو لا يعملونه حتى يضمنوه معنى الظن؟ قولان اختار ثانيهما ابن جني، وعلى الأول الأعلم وابن خروف وصاحب البسيط، واستدلوا بقوله قالت وكنت إلخ اهـ سم، ووجه الاستدلال أنه ليس المعنى على الظن لأن هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضباً فقالت هذا إسرائين لأنها تعتقد في الضباب أنها من مسخ بني إسرائيل، قال ابن عصفور: ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون هذا مبتدأ وإسرائين على تقدير مضاف أي مسخ بني إسرائين فحذف المضاف الذي هو الخبر وبقي المضاف إليه على جره بالفتحة لأنه غير منصرف

٢٦٢ ـ قَالَتْ ـ وكُنْتُ رَجُلاً فَطِيناً ـ هَـذا لَـعَـمْـرُ اللهِ إسْـرَائِـيـنَـا

تنبيه: على هذه اللغة تفتح أن بعد قلت وشبهه، ومنه قوله:

٢٦٣ ـ إذَا قُلتُ أنّي آيِبٌ أَهْلَ بَلْدَةٍ وضَعْتُ بها عنْهُ الوليَّةَ بالهجرْ

خاتمة: قد عرفت أن القول إنما ينصب المفعولين حيث تضمن معنى الظن، وإلا فهو وفروعه مما يتعدى إلى واحد، ومفعوله إما مفرد ....

للعلمية والعجمة لأنه لغة في إسرائيل اهـ تصريح. قوله: (هذا) إشارة إلى ضب صاده الأعرابي قائل هذا البيت، والضمير في قالت إلى امرأته إسرائينا أي من ممسوخ بني إسرائين لغة في إسرائيل ومعناه عبد الله.

قوله: (على هذه اللغة) مقتضاه عدم الفتح على غير لغة سليم وإن أجرى القول مجرى الظن وهو المنقول عن الكوفيين لقوة إجرائه مجرى الظن عند سليم دون غيرهم، والمنقول عن البصريين الفتح إذا أجري مجرى الظن على لغة سليم وغيرها. قوله: (تفتح أن) أي جواز لما مر أن الحكاية جائزة حتى مع استيفاء الشروط، وقوله وشبهه أي من بقية تصرفات القول. قوله: (آيب أهل بلدة) أي إلى أهل بلدة اسم فاعل من أبت إلى بني فلان أتيتهم ليلاً كذا في شواهد العيني. وفي القاموس أنه بمعنى رجع وضمير عنه يعود إلى الجمل، والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد التحتية البرذعة. والهجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والأصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر كما في التصريح وغيره. قوله: (حيث تضمن معنى الظن) المناسب لقوله سابقاً وكتظن عملاً ومعنى أن يقول حيث كان بمعنى الظن لإيهام عبارته أن القول في هذه الحالة مستعمل في معناه الأصلي أيضاً.

---

٢٦٢ ـ قاله أعرابي صاد ضباً وأتي به إلى امرأته فقالت له هذا ـ وأشارت إليه ـ لعمر الله إسرائين: أي ما مسخ من بني إسرائيل. وإسرائين بالنون لغة في بني إسرائيل باللام ومعناه عبد الله. وقيل سمي يعقوب عليه السلام إسرائيل لأنه لما هرب من أخيه عيصو كان يسري بالليل ويكمن بالنهار. الشاهد في قالت حيث نصب مفعولين لأنه بمعنى ظننت على لغة سليم. أحدهما هذا والآخر إسرائينا. وفيه حذف تقديره: هذا ممسوخ إسرائين أي بني إسرائيل، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وأشبعت حركة النون بالألف. ولعمر الله معترض بينهما وهو مبتدأ وخبره محذوف أي لعمر الله يميني أو قسمي. وكذا قوله: وكنت رجلاً معترض بين القول ومعموليه. والفطين من الفطنة وهو الذكاء والفهم الجيد.

٢٦٣ ـ قاله الحطيئة جرول بن أوس. وهو من قصيدة من الطويل يمدح فيها بعيره وأوصافه التي ترغب في الإبل. وإذا للشرط، وقلت بمعنى ظننت، وفيه الشاهد فلذلك جاءت أتى بالفتح وهو على لغة سليم. وأهل بلدة كلام إضافي منصوب بآيب وأصله آيب إلى أهل بلدة، يقال: أبت إلى بني فلان إذا أتيتهم ليلاً. قوله: (وضعت) جواب إذا والباقي بها بمعنى في وكذا التي في بالهجر، وهو بفتح الهاء نصف النهار عند اشتداد الحر، وأصله تحريك الجيم وسكنت للضرورة. والولية: بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء آخر الحروف وهي البرذعة، قاله أبو عبيد. ويقال: هي التي توضع تحت البرذعة. والضمير في بها يرجع إلى البلدة وفي عنه إلى بعيره الممدوح.

وهو على نوعين: مفرد في معنى الجملة نحو: قلت شعراً وخطبة وحديثاً، ومفرد يراد به مجرد اللفظ نحو: ﴿يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٦٠] أي يطلق عليه هذا الإسم، ولو كان مبنياً للفاعل لنصب إبراهيم خلافاً لمن منع هذا النوع. وممن أجازه ابن خروف والزمخشري، وأما جملة فتحكى به فتكون مع موضع مفعوله. والله أعلم:

أَعْلَمَ وَأَرَى

(إلَى ثَلاثَةٍ) من المفاعيل ....

قوله: (وهو على نوعين) بقي ثالث وهو المفرد الذي مدلوله لفظ نحو قلت كلمة إذا كنت تلفظت بلفظة زيد مثلاً صرح به الرضي. قوله: (لمن منع هذا النوع) وجعل إبراهيم في الآية منادى أو خبراً لمبتدأ محذوف. قوله: (وأما جملة) أي ملفوظ بجميع أجزائها أولاً كما في: ﴿فَقَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ﴾ [سورة هود، الآية: ٦٩] أي سلمنا سلاماً وعليكم سلام.

قوله: (فتحكى به) يقتضي اعتبار كونها متلفظاً بها قبل هذا الكلام وإلا لم يكن القول حكاية لها وهو كذلك، وأما الحكاية به لما لم يتلفظ به قبل وكقول المصنف قال محمد إلخ فعلى طريق المجاز كما مر. واعلم أن الأصل في الحكاية بالقول أن يحكى لفظ الجملة كما سمع وتجوز على المعنى بإجماع، فإذا قال زيد عمرو منطلق فلك أن تقول: قال زيد عمرو منطلق أو المنطلق عمرو كذا في الهمع. وقال الرضي: فلك أن تقول حكاية عمن قال زيد قائم قال فلان قام زيد، وإذا قال زيد أنا قائم وقلت لعمرو أنت بخيل فلك أن تقول: قال زيد أنا قائم وقلت لعمرو أنت بخيل رعاية للفظ المحكى، وأن تقول قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى اعتباراً بحال الحكاية فإن زيداً وعمراً فيه غائبان اهـ وصريح صدر عبارته جواز تغيير الاسمية بالفعلية وهو ما رأيته بخط الشنواني. والظاهر أن العكس كذلك قال في الهمع: وتحكى الجملة الملحونة بالمعنى فتقول في قول زيد عمرو قائم بالجر قال زيد عمرو قائم بالرفع، وهل تجوز حكايتها باللفظ؟ قولان صحح ابن عصفور المنع قال: لأنهم إذا جوزوا المعنى في المعربة فينبغي أن يلتزموه في الملحونة اهـ. والوجه عند الجواز إذا كان قصد الحاكي حكاية اللحن. قوله: (في موضع مفعوله) أي المفعول به عند الجمهور والمفعول المطلق النوعي عند غيرهم.

أعلم وأرى

كذا في نسخ، وفي نسخ أخرى أرى وأعلم، ووجهت هذه بأن فيها موافقة الترجمة لما بعدها في الترتيب، ووجهت الأولى بأن المخالفة ليتعادل كل من أرى وأعلم إذ لا مزية لإحداهما على الأخرى فليست إحداهما تابعة في العمل للأخرى، فليست إحدى النسختين أحسن كما زعمه يس وتبعه البعض. وأصل أرى أرأي قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها.

(رَأى وَعَلِمَا) المتعديين إلى مفعولين (عَدَّوْ إذَا) دخلت عليهما همزة النقل و(صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا) لأن هذه الهمزة تدخل على الفعل الثلاثي فيتعدى بها إلى مفعول كان فاعلاً قبل، فيصير متعدياً إن كان لازماً، نحو: جلس زيد وأجلست زيداً، ويزاد مفعولاً إن كان متعدياً: نحو: لبس زيد جبة، وألبست زيداً جبة، ورأيت الحق غالباً، وأراني الله الحق غالباً، وعلمت الصدق نافعاً، وأعلمني الله الصدق نافعاً. (وَمَا) حقق (لِمَفْعُولَيْ عَلِمْتُ) ورأيت من الأحكام (مُطْلَقَا، لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ) من مفاعيل أعلم وأرى (أَيْضَا حُقِّقَا) فيجوز حذفهما معاً اختصاراً إجماعاً، وفي حذف أحدهما اختصاراً ما سبق. ويمتنع حذف أحدهما اقتصاراً إجماعاً، وفي حذفهما معاً اقتصاراً الخلف السابق. ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما نحو عمرو أعلمت زيداً قائم ومنه البركة أعلمنا الله مع الأكابر، وقوله:

٢٦٤ ـ وَأَنْتَ أَرانِي اللهُ أَمْنَعُ عاصِمٍ وأَرْأَفُ مُسْتَكْفًى وأسمحُ وَاهِبِ

قوله: (رأى) ولو حلمية نحو: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا﴾ [سورة الأنفال، الآية: ٤٣]. قوله: (على الفعل الثلاثي) قيد بذلك لأن غير الثلاثي لا تدخل عليه همزة النقل. قوله: (إن كان متعدياً) أي لواحد أو اثنين بقرينة التمثيل. قوله: (وما حقق) قدر المتعلق حقق دون كان أو استقر مثلاً لأنه الذي يشعر به قول المصنف للثان والثالث أيضاً حققا. قوله: (مطلقاً) حال من ضمير حقق متعلق قوله لمفعولي أو حققا متعلق قوله للثان والثالث، أو صفة لمفعول مطلق أي تحقيقاً مطلقاً أي عن التقييد بحكم بخصوصه من الأحكام المتقدمة ويحتمل على جعله مرتبطاً بحققا متعلق قوله للثان والثالث أن الإطلاق عن التقييد ببعض الأحوال كبناء أعلم ونحوه للمجهول رداً على من اشترطه لجواز الإلغاء والتعليق في هذا الباب ليكون بمنزلة ظننت لفظاً في طلب مفعولين. قوله: (للثان والثالث) أي لأن أصلهما المبتدأ والخبر كمفعولي علمت ورأيت. قوله: (فيجوز حذفهما معاً) أي مع ذكر الأول أو حذفه بل يجوز حذف الثلاثة ولو اقتصاراً ففي التصريح أما حذف الثلاثة فالصواب كما قال الناظم جوازه مطلقاً لحصول الفائدة إذ الإعلام قد يخلو عنه الشخص فلا يكون كحذف مفعولي ظننت وحينئذ فالمتن مخصوص بغير الحذف.

قوله: (وفي حذف أحدهما اختصاراً ما سبق) أي من الخلاف ووجه القول بالمنع ما في حذف أحدهما من الاقتصار على ما هو كجزء الكلمة كما أوضحناه في الباب السابق. قوله: (وفي حذفهما معاً إلخ) قال سم: قضيته أن المانع هناك مانع هنا وهو غير لازم لحصول الفائدة هنا بذكر الأول بخلافه هناك على أن الفائدة تحصل بدون ذكر الأول أيضاً كما علمت مما مر عن ابن مالك. قوله: (وأنت أراني الله إلخ) الأصل أراني الله إياك أمنع عاصم فلما قدم المفعول الثاني أبدل بضمير الرفع

شواهد أعلم وأرى

٢٦٤ ـ هو من الطويل. وأنت مبتدأ. وأمنع عاصم خبره. وأفعل في المواضع الثلاثة للتفضيل. والشاهد=

وكذلك يعلق الفعل عنهما نحو: أعلمت زيداً لعمرو قائم، وأريت خالداً لبكر منطلق. وأما المفعول الأول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا إلغاؤه. ويجوز حذفه اختصاراً واقتصاراً (وَإِنْ تَعَدَّيَا) أي رأى وعلم (لِوَاحِدٍ بِلا هَمْزٍ) بأن كانت رأى بصرية وعلم عرفانية (فَلاِثْنَيْنِ بِهِ) أي بالهمز (تُوُصِّلا) لما عرفت، فتقول أريت زيداً الهلال، وأعلمته الخبر (وَالثَّانِ مِنْهُمَا) أي من هذين المفعولين (كَثَانِي اثْنَيْ) مفعولي (كَسَا) وبابه من كل فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر نحو: كسوت زيداً جبة وأعطيته درهماً (فَهْوَ) أي الثاني من هذين المفعولين (بِهِ) أي بالثاني من مفعولي باب كسا (في كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا) أي ذو اقتداء، فيمتنع أن يخبر به عن الأول، ويجوز الاقتصار عليه وعلى الأول ويمتنع الإلغاء. نعم يستثنى من إطلاقه التعليق، فإن أعلم وأرى هذين يعلقان عن الثاني لأن أعلم قلبية وأرى إن كانت بصرية فهي ملحقة بالقلبية في

وجعل مبتدأ، والعاصم الحافظ. قوله: (مستكفى) بفتح الفاء كما في العيني أي مطلوباً منه الكفاية.

قوله: (ويجوز حذفه) أي مع حذفهما أو ذكرهما وكذا مع حذف أحدهما فقط اختصاراً على الخلاف. قوله: (فلاثنين به توصلا) اعترض بأن المسموع تعدية علم بمعنى عرف إلى اثنين بالتضعيف نحو: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [سورة البقرة، الآية: ٣١] لا بالهمزة. وأجيب بأن في كلام الشاطبي دلالة على سماع تعديتها بالهمزة إلى اثنين، ولو سلم عدم السماع فالقياس على نحو: ألبست زيداً جبة جائز. وتوصلا إما ماض مبني للمجهول أو فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، ويرجح هذا وجود الفاء بدون احتياج إلى تقدير قد عقبها بخلاف الأول. قوله: (لما عرفت) أي في أول الباب. قوله: (اثني مفعولي) الإضافة بيانية. قوله: (فهو به إلخ) أتى به دفعاً لما قد يتوهم من أن التشبيه في بعض الأحكام فقط لكن لو قال بدل هذا الشطر:

ومن يعلق ههنا فما أسا

لكان أحسن كما ستعرفه. قوله: (في كل حكم ذو ائتسا) منه عدم صحة كونه جملة كالمشبه به وكأن هذا حكمة اقتصار الناظم على الثاني لأنه لو شبه المفعولين بمفعولي كسا لتوهم أنه من تشبيه المجموع بالجميع وأنه في غير امتناع كون الثاني جملة بدليل أن الأول لا يكون جملة قاله سم. (ويجوز الاقتصار عليه وعلى الأول) ويجوز حذفهما معاً كما في التصريح وغيره. قوله: (ويمتنع الإلغاء) تقول زيداً الهلال أريت وزيداً الكتابة أعلمت بالإعمال وجوباً، كما تقول زيداً درهماً أعطيت. وإنما امتنع الإلغاء لامتناع الإخبار بالثاني عن الأول.

قوله: (ومن تعليق أرى عن الثاني) أي بناء على أن الرؤية هنا بصرية وهو الظاهر، وقيل علمية

= في أراني الله حيث ألغى عمل أرى الذي يستدعي ثلاثة مفاعيل بتوسطه بين مفعوليه. ومستكفى اسم مفعول من استكفيته الشيء فكفانيه. والرأفة: الشفقة والحنو. والسماحة: الجود والكرم.

ذلك، ومن تعليق أرى عن الثاني قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٦٠] (وَكَأَرَى السَّابِقِ) المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل فيما عرفت من الأحكام (نَبَّا) و(أَخْبَرَا) و(حَدَّثَ) و(أَنْبَأَ) و(كَذَاكَ خَبَّرَا) لتضمنها معناه كقوله:

٢٦٥ ـ نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الأَشْعَارِ

فلا شاهد فيها لما نحن بصدده وفي التمثيل بالآية لتعليق الفعل بحث لاحتمال أن تكون كيف بمعنى الكيفية لأن كيف تستعمل اسماً معرباً مجرداً عن الاستفهام بمعنى كيفية كما قيل به في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ [سورة الفيل، الآية: ١] ويكون مضافاً إلى الفعل بعده بتأويله بالمصدر كما في يوم ينفع فالمعنى أرني كيفية إحيائك الموتى، فظهر أن أرني كيفية إحيائك تفسير لكيف برديفه لا تأويله بالمصدر وإن سبك جملة تحيي بإحياء لكونها مضافاً إليها أفاده الروداني، وتقرير المصرح وتبعه غير واحد كالبعض البحث بأن جملة كيف تحيي الموتى يحتمل كونها في تأويل مصدر مفعول أرني أي أرني كيفية إحيائك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك في قوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ٤٥] أن التقدير كيفية فعلنا بهم فليست الآية من باب التعليق يرد عليه أن الكيفية ليست مصدراً.

قوله: (نبا وأخبرا إلخ) قال شيخ الإسلام: اعلم أن نبأ وأنبأ وحدث وأخبر وخبر لم تقع تعديتها إلى ثلاثة مفاعيل في كلام العرب إلا وهي مبنية للمفعول اهـ. وقد وقع في القرآن تعدية نبأ مبنية للفاعل إليها واحد صريح واثنين سد مسدهما إن المكسورة المعلقة باللام ومعمولاها في قوله تعالى: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ﴾ [سورة سبأ، الآية: ٧] الآية إلا أن يقال: مراد شيخ الإسلام ثلاثة مفاعيل صريحة، وفي الدماميني: من ألحق هذه الأفعال بأعلم ليس قائلاً بأن الهمزة والتضعيف فيها للنقل إذ لم يثبت في لسانهم ما ينقل عنه ما ذكر وإنما هو من باب التضمين أي تضمينها معنى أعلم، وفي قول الشارح لتضمنها معناه إشارة إلى ذلك، وفي التصريح عن الناظم أن أولى من اعتبار التضمين حمل الثاني منها على نزع الخافض والثالث على الحال وعندي فيه نظر، إذ الحال قيد في عاملها على معنى في فيكون التقدير أخبرت زيداً بعمرو في حال كونه قائماً فيعطي الكلام تقييد الإخبار بحال قيام عمرو ولا يعطي ما المخبر به من أحوال عمرو مع أن هذا هو المطلوب دون ذاك، وانظر ما المانع من كون الهمزة والتضعيف للنقل عن فعل مقدر فإن له نظائر كثيرة فاعرفه.

قوله: (نبئت زرعة إلخ) التاء نائب فاعل وهي المفعول الأول وزرعة مفعول ثان وجملة يهدي

---

٢٦٥ ـ قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الكامل يهجو بها زرعة بن عمرو بن خويلد. الشاهد في قوله: نبئت حيث اقتضى ثلاثة مفاعيل: الأول التاء التي نابت عن الفاعل أي أخبرت. والثاني: زرعة. والثالث: يهدي إلي. قوله: (والسفاهة) مبتدأ وكاسمها خبره اعترض بين المفعولين. أراد السفاهة كاسمها قبيح فكذلك المسمى بهذا الاسم قبيح لأن السفه كما ينكر فعله ينكر اسمه. وغرائب الأشعار كلام إضافي مفعول يهدي.

وكقوله:

٢٦٦ ـ ومَا عَلَيْكِ إذَا أُخْبِرْتِنِي دَنِفاً   وغَابَ بَعْلُكِ يَوْمًا أنْ تَعُودِيني

وكقوله:

٢٦٧ ـ أوْ مُنِعْتُمْ مَا تُسْألونَ فَمنْ حُدْ   دِثْـتُـمـوهُ لَـهُ عَـلَـيْـنَـا الـوَلاءُ؟

وكقوله:

٢٦٨ ـ وَأُنـبِـئـتُ قَـيْـسـاً ولَـمْ أَبْـلُـهُ   كـمـا زَعَـمُـوا خيـرَ أهْـلِ الـيَـمَـنْ

وكقوله:

إلى إلخ مفعول ثالث وجملة والسفاهة كاسمها أي قبيحة اعتراضية عرض الشاعر فيها بذم زرعة الذي كان يسفه عليه في أشعاره. قوله: (وما عليك إلخ) ما للاستفهام الإنكاري أي أيّ شيء عليك؟ وقوله أن تعوديني أي في أن تعوديني متعلق بما تعلق به عليك. وقول البعض أن تعوديني مفعول لعليك فاسد. قوله: (ما تسألون) بالبناء للمجهول كما قاله شيخنا. قوله: (ولم أبله) أي أجربه كما

---

٢٦٦ ـ وبعده:

وَتَـجْـعَـلِـي نُـطْـفَـةً فِـي الـقَـعْـبِ بَـارِدَةً   وَتَـغْـمِـسِـي فَـاكِ فِـيـهَـا ثُـمَّ تـسـقِـيـنِـي

قالهما رجل من بني كلاب. وهما من البسيط. وما بمعنى ليس أي ليس بأس عليك. وقيل: ما استفهام مبتدأ وعليك خبره وإذا متعلقة به والشاهد في أخبرتني حيث نصب ثلاثة مفاعيل التاء والضمير المنصوب. ودنفاً: وهو بفتح الدال وكسر النون وفي آخره فاء صفة مشبهة من الدنف بفتحتين وهو المرض الملازم. وغاب بعلك حال، ويوماً ظرف لأخبرتني. قوله: (أن تعوديني) أي بأن تعوديني والباء تتعلق بخبر ما وأن مصدرية والمعنى: ليس عليك بسبب عيادتك إياي بأس وقت غياب بعلك أي زوجك.

٢٦٧ ـ قاله الحارث بن حلزة اليشكري. وهو من قصيدته المشهورة من الخفيف. قوله: (أو منعتم) عطف على قوله أو سكتم في البيت السابق. والمعنى: أو منعتم ما تسألون من النصفة فيما بيننا وبنكم فلأي شيء كان ذلك منكم مع ما تعرفون من عزنا وامتناعنا وما موصولة. وتسألون: مجهول صلتها والعائد محذوف أي تسألونه. ومن استفهام في معنى النفي كما في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٣٥] والشاهد في حدثتموه حيث نصب ثلاثة مفاعيل: الضمير المرفوع الذي ناب عن الفاعل والضمير المنصوب والجملة أعني قوله له علينا العلاء. والمعنى: فمن بلغكم أنه اعتلانا أو قهرنا في قديم الدهر فتطمعون في ذلك منا، ولا يجوز أن يكون حالاً لأنها هي المحدث بها.

٢٦٨ ـ قاله الأعشى بن ميمون بن قيس من قصيدة طويلة من المتقارب يمدح بها قيس بن معدي كرب الشاهد في أنبئت حيث نصب ثلاثة مفاعيل: التاء وقيساً وخير أهل اليمن. قوله: (ولم أبله) حال أي لم أختبره من بلوته بلواً إذا جربته واختبرته. قوله: (كما زعموا) صفة لمصدر محذوف أي لم أبله بلواً مثل الذي زعموا أي قالوا. وما موصولة والعائد محذوف أي كما زعموا فيه. ويجوز أن تكون مصدرية أي كزعمهم فيه أنه من خير أهل اليمن.

٢٦٩ ـ وخُبِّرْتُ سَوداءَ الغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ من أهلي بِمِصْرَ أَعُودُهَا

تنبيه: دخول همزة النقل وصوغ الفعل للمفعول متقابلان بالنسبة إلى ما ينشأ عنهما، فدخول الهمزة على الفعل يجعله متعدياً إلى مفعول لم يكن متعدياً إليه بدونها، وصوغه للمفعول يجعله قاصراً عن مفعول كان متعدياً إليه قبل الصوغ، فالذي لا يتعدى إن دخلته همزة النقل تعدى إلى واحد، والمتعدي إلى ثلاثة إذا صغته للمفعول صار متعدياً إلى اثنين، وذو الاثنين يصير متعدياً إلى واحد، وذو الواحد يصير غير متعد، فإن كان المصوغ للمفعول من باب أعلم لحق بباب ظن، وإن كان من باب ظن لحق بباب كان، وكالمصوغ للمفعول في ذلك المطاوع اهـ.

خاتمة: أجاز الأخفش أن يعامل غير علم ورأى من أخواتهما القلبية الثنائية معاملتهما، في النقل إلى ثلاثة بالهمزة، فيقال على مذهبه أظننت زيداً عمراً فاضلاً؟ وكذلك أحسبت وأخلت وأزعمت. ومذهبه في ذلك ضعيف لأن المتعدي بالهمزة فرع المتعدي ....

زعموا أي بلواً كالبلو الذي زعموه. قوله: (سوداء الغميم) سوداء لقب امرأة كانت تنزل بموضع من بلاد غطفان يسمى الغميم بفتح الغين المعجمة واسمها ليلى. وقوله بمصر صفة لأهلي أي الكائنين بمصر وجملة أعودها حال من تاء فأقبلت.

قوله: (فالذي لا يتعدى إلخ) تفريع على قوله فدخول الهمزة إلخ ولم يقل والذي يتعدى إلى واحد إن دخلته همزة النقل تعدى إلى اثنين والذي يتعدى إلى اثنين إن دخلته همزة النقل تعدى إلى ثلاثة لتقدم ذلك أول الباب، وإنما ذكر القسم الأول مع تقدمه هناك أيضاً توطئة لقوله والمتعدي إلى ثلاثة إلخ. قوله: (لحق بباب ظن) أي في التعدي إلى اثنين لا في سائر الأحكام كما هو ظاهر، فلا يقال المفعولان في باب ظن لا يجوز حذفهما اقتصاراً لعدم الفائدة كما تقدم بخلافه هنا. قوله: (المطاوع) هو الدال على أثر فاعل فعل آخر ككسرته فانكسر فمطاوع المتعدي إلى ثلاثة متعد إلى اثنين كأعلمته الصدق نافعاً فعلمه نافعاً، ومطاوع المتعدي إلى اثنين متعد إلى واحد كعلمته الحساب فتعلمه، ومطاوع المتعدي إلى واحد لازم ككسرته فانكسر. قوله: (الثنائية) أي التعدية إلى اثنين أما غير الثنائية من القلبية كفهم وحزن فلا يعامل معاملة علم ورأى في النقل إلى ثلاثة بالهمزة اتفاقاً وإن

---

٢٦٩ ـ قاله العوام بن عقبة بن كعب بن زهير. وهو من قصيدة من الطويل، والشاهد في خبرت حيث نصب ثلاثة مفاعيل: التاء وسوداء الغميم بالغين المعجمة وهي امرأة كانت تنزل الغميم من بلاد غطفان وكان عقبة بن كعب تشبب بها ثم علقها بعده ابنه العوام بن عقبة، فخرج إلى مصر في ميرة فبلغه أنها مريضة فترك ميرته وكر نحوها، وأنشأ يقول البيت. ومنها:

فَيَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَغَيَّر بَعْدَنَا مَلاحَةُ عَيْنَيْهَا أَمِ اَغْبَرَّ جِيدُهَا

ويروى سوداء القلوب وهو لقبها، واسمها ليلى. والثالث مريضة. قوله: (بمصر) صفة لقوله أهلي، وأعودها جملة وقعت حالاً.

بالتجرد وليس في الأفعال متعدّ بالتجريد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة، وكان مقتضى هذا أن لا ينقل علم ورأى إلى ثلاثة لكن ورد السماع بنقلهما فقبل، ووجب أن لا يقاس عليهما ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع، ولو ساغ القياس على علم أو رأى لجاز أن يقال ألبست زيداً عمراً ثوباً، وهذا لا يجوز إجماعاً: والله أعلم.

الفاعِلُ

(الفاعِلُ) في عرف النحاة هو الاسم (الَّذِي) أسند إليه فعل تام أصلي الصيغة أو مؤوَّل به (كمَرْفُوعَيْ) الفعل والصفة من قولك: (أَتَى زَيْدٌ مُنِيراً وَجْهُهُ نِعْمَ الْفَتَى) فكل من زيد والفتى فاعل

كان منه ما ينقل بها إلى اثنين كفهم وإلى واحد كحزن. قوله: (بالتجرد) أي من الهمزة والتضعيف. قوله: (فيحمل) أي يقاس بالنصب في جواب النفي. قوله: (ووجب أن لا يقاس عليهما) لأن الخارج عن القياس لا يقاس عليه. قوله: (لجاز أن يقال ألبست إلخ) فيه أن نحو ما ذكر لا يجوز ولو جوّزنا القياس على أعلم وأرى لأن لبس متعد لواحد فالهمزة إنما تعديه إلى الثاني فقط فكان الأولى أن يقول لجاز أن يقال أكسوت زيداً عمراً جبة.

الفاعل

قوله: (في عرف النحاة) وأما في اللغة فمن أوجد الفعل. قوله: (أسند إليه فعل) أي على وجه الإثبات أو النفي أو التعليق أو الإنشاء، فدخل الفاعل في لم يضرب زيد وإن ضرب زيد وهل قام زيد والمتبادر من الإسناد الإسناد أصالة فخرج من التوابع البدل والمعطوف بالحرف لأن الإسناد فيهما تبعي قال يس: على أنا لا نسلم الإسناد في البدل بناء على أن عامله مقدر من جنس الأول. قال شيخنا: أي فالمذكور لم يسند إليه أصلاً وكلامنا فيه لا في المقدر اهـ. وأما بقية التوابع فلا إسناد فيها والمراد الإسناد ولو غير تام فيدخل فاعل المصدر وفاعل اسم الفاعل. قوله: (تام) قال الشارح في شرحه على التوضيح: لا حاجة إلى هذا القيد لأن المخرج به وهو اسم كان خرج بقيد أسند إليه فعل لأن اسم كان لم يسند إليه كان لأن معناه ليس منسوباً إليه وإنما هو منسوب إلى مضمون الجملة اهـ. وفيه نظر يعلم مما قدمناه في باب كان وأخواتها. قوله: (أصليّ الصيغة) المراد بأصالتها عدم تحويلها إلى صيغة ما لم يسم فاعله لا عدم التصرف فيها مطلقاً حتى يعترض بخروج فاعل نعم وفاعل شهد بفتح فسكون أو بكسر فسكون أو بكسرتين لأن الفعل فيهما ليس أصلي الصيغة لأن الصيغة الأصلية بفتح فكسر، نعم لو قال على طريقة فعل لكان أوضح والصيغة كما قال اللقاني كيفية تعرض لحروف الكلمة باعتبار حركاتها وسكناتها وتقدم بعضها على بعض.

قوله: (أو مؤوّل به) أي الفعل كما مشى عليه الشارح فيما يأتي ومعنى كونه مؤوّلاً بالفعل كونه بمعناه وحالاً محله فدخل اسم الفعل. قوله: (كمرفوعي أتى) عد[1] فاعلي أتى ونعم واحداً كما

---

(١) قوله: (عد إلخ) أظهر منه أن قوله نعم إلخ لم يقصد به التمثيل للفاعل بل قصد به التعميم في العامل.

لأنه أسند إليه فعلٍ تام أصلي الصيغة، إلا أن الأول متصرف والثاني جامد، ووجهه فاعل لأنه أسند إليه مؤوّل بالفعل المذكور وهو منيراً: فالذي أسند إليه فعل يشمل الاسم الصريح كما مثل والمؤوّل به نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [سورة العنكبوت، الآية: ٥١] والتقييد بالفعل يخرج المبتدأ، وبالتام نحو اسم كان، وبأصلي الصيغة النائب عن الفاعل، وذكر أو مؤوّل به لإدخال الفاعل المسند إليه صفة كما مثل ....

أشار إليه الشارح لأن الرافع في كل فعل. قوله: (الصريح) المراد به ما قابل المؤوّل بقرينة المقابلة فدخل فيه الضمير في نحو قاما وقم. قوله: (والمؤوّل به) أي لوجود سابك ولو تقديراً وهو هنا أن المفتوحة وأن الناصبة للفعل وما دون كي ولو فلا يؤوّل الفاعل بالاسم من غير سابك عند البصريين وإنما يقدر منه أن الساكنة النون لعدم ثبوت تقدير غيرها كذا في التصريح، واستثنى الدماميني باب التسوية إن جعلنا سواء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٦] خبراً وما بعده فاعلاً. وظاهر كلام الشارح أن الفاعل لا يكون جملة وهو كذلك على مذهب البصريين المختار. وقيل تقع فاعلاً مطلقاً نحو: يعجبني يقوم زيد وظهر لي أقام زيد بدليل: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْأَيَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [سورة يوسف، الآية: ٣٥] ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ٤٥] ولا حجة فيهما، أما الأول فلاحتمال أن يكون فاعل بدا ضميراً مستتراً فيه راجعاً إلى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بداء كما جاء مصرحاً به في قوله:

بـدا لـي مـن تـلـك الـقـلـوص بـداء

وجملة ليسجننه جواب قسم محذوف ومجموع القسم وجوابه مفسر لذلك البداء ولا يمنع من هذا كون القسم إنشاء لأن المفسر هنا في الحقيقة المعنى المتحصل من الجواب الذي هو خبر وهذا المعنى هو سجنه عليه الصلاة والسلام فهذا هو البداء الذي بدا لهم كذا في المغني. وأما الثاني فلما يأتي. وقيل تقع إن علق عنها فعل قلبي بمعلق. وقال الدماميني تبعاً للمغني إن كان التعليق بالاستفهام كالمثال الثاني والآية الثانية لأن الإسناد حينئذ في الحقيقة إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة إذ المعنى ظهر لي جواب أقام زيد وهذا التقدير لا بد منه دفعاً للتناقض إذ ظهور الشيء مناف للاستفهام عنه اهـ. فالأقوال أربعة، وصرح بعضهم بأن إسناد الفعل إلى الجملة عند من جوزه إنما هو باعتبار مضمونها.

قوله: (يخرج المبتدأ) أورد عليه أنه يدخل في قوله أو مؤوّل به فإن زيد من زيد قائم أسند إليه مؤوّل بالفعل. وأجاب سم بأن المتبادر من قوله أسند إليه فعل أو مؤول به ما يكون المسند فيه ما ذكر فقط ولا كذلك زيد قائم فإن المسند اسم الفاعل مع الضمير المستتر فيه. قوله: (وبأصلي الصيغة النائب عن الفاعل) ومن يسميه فاعلاً بحذف هذا القيد كما أن من يسمي اسم كان فاعلاً يحذف قيد التمام، وكلام الشارح مبني على الصحيح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم أما على القول بأنها صيغة أصلية فيحتاج إلى إبدال قولنا أصلي الصيغة بقولنا على طريقة فعل. قوله: (صفة)

أو مصدر أو اسم فعل أو ظرف أو شبهه.

تنبيه: للفاعل أحكام أعطى الناظم منها بالتمثيل البعض وسيذكر الباقي: **الأول**: الرفع وقد يجر لفظه بإضافة المصدر نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٥١] أو اسمه نحو: «من قبلة الرجل امرأته الوضوء» أو بمن أو الباء الزائدتين نحو: ﴿أَن تَقُولُوا مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ [سورة المائدة، الآية: ١٩] ونحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [سورة النساء، الآية: ١٦٦] وقوله:

ألَمْ يأتيكَ والأنباء تَنمي بما لاقت لبونُ بني زياد

ويقضى حينئذ بالرفع على محله ....

المراد بها ما يشمل اسم الفاعل واسم التفضيل وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة ومن الصفة الجامد المؤول بالمشتق كأسد بمعنى شجاع. قوله: (أو مصدر) لعله أراد به ما يشمل اسم المصدر، فالمصدر نحو: أعجبني ضرب زيد الأمير واسمه نحو أعجبني عطاء المال عمرو، واسم الفعل نحو هيهات نجد، والظرف نحو أعندك زيد، وشبهه هو الجار والمجرور نحو: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ١٠] وهذان بحسب الظاهر وإلا ففي الحقيقة العامل في الفاعل متعلق الظرف وشبهه. قوله: (أحكام) أي سبعة بحسب ما ذكره المصنف والشارح لكن من أحكامه ما لم يذكراه كوحدته[(١)] فلا يتعدد فالفاعل[(٢)] في نحو اختصم زيد وعمرو المجموع إذ هو المسند إليه فلا تعدد إلا في أجزائه لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع الإعراب جعل في أجزائه. وأما قوله:

فتلقفها رجل رجل

فالأصل فتلقفها الناس رجلاً رجلاً أي متناوبين فحذف الفاعل[(٣)] وأقيم الحال مقامه.

قوله: (بإضافة المصدر) أي بالمصدر المضاف أو الباء سببيه ليجري كلامه على الأصح من أن العامل المضاف، وما ذكره الشارح من تسمية المجرور بالمصدر أو الحرف الزائد فاعلاً هو المشهور. وذهب بعضهم إلى أن المجرور بالمصدر وبالحرف الزائد أو شبهه لا يسمى فاعلاً اصطلاحاً. قوله: (بمن أو الباء الزائدتين) مثلهما اللام الزائدة نحو: ﴿۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [سورة المؤمنون، الآية: ٣٦]. قوله: (بما لاقت) فالباء زائدة وما فاعل يأتيك وجملة والأنباء تنمي أي تشيع حالية. قوله: (على محله) جرى على أحد القولين مبني على عدم اختصاص المحلي بالمبنيات والجمل. وأيد بعدم لزوم اجتماع حركتي إعراب في آخر الكلمة وهذا قول الأكثر، والثاني أنه

---

(١) قوله: (كوحدته) لأن الأثر الواحد لا ينشأ إلا من واحد.

(٢) قوله: (فالفاعل إلخ) فيه أن الثاني تابع كما مر، وتوقف معنى الفعل على شيء آخر لا يمنع التبعية.

(٣) قوله: (فحذف الفاعل) فيه أن المعتبر الظاهر فيكون الثاني تابعاً بإسقاط العاطف. ولو كان من باب الحذف لذكر في المواضع الآتية.

حتى يجوز في تابعه الجر حملاً على اللفظ والرفع حملاً على المحل نحو: ما جاءني من رجل كريم وكريم. وما جاءني من رجل ولا امرأة ولا امرأة، فإن كان المعطوف معرفة تعين رفعه نحو: ما جاءني من عبد ولا زيد لأن شرط جر الفاعل بمن أن يكون نكرة بعد نفي أو شبهه.
الثاني: كونه عمدة لا يجوز حذفه ....

تقديري لا محلي بناء على اختصاص المحلى بهما. وأيد بقول الرضي معنى كون الكلمة معربة بكذا محلاً أنها في موضع لو كان فيه اسم معرب كان إعرابه كذا لاقتضائه أن المحلي لا يكون في المعرب. كما هنا وفرقهم بين المحلي والتقديري بأن المانع في المحلى قائم بجملة الكلمة وفي التقديري بالحرف الأخير منها لقيام المانع هنا بالحرف الأخير. ويمكن إجراء كلام الشارح على هذا القول بأن يراد بالمحلى ما قابل اللفظي. قوله: (حتى يجوز) حتى ابتدائية فالفعل مرفوع بعدها لكن جواز رفع التابع مخصوص بالفاعل المجرور بالحرف الزائد دون المجرور بالمصدر قاله البعض، ثم فرق بفرق أحسن منه أن يقال الفرق ضعف الجار في الأول لكونه حرفاً زائداً وقوّته في الثاني، لكن في حاشية شيخنا أن ما أضيف إليه المصدر أو اسمه يجوز في تابعه الرفع والجر ولو كان معرفة اهـ. وهذا هو الذي سيصرح به المصنف في باب المصدر بقوله:

وجـرّ مـا يـتـبـع مـا جـرّ ومـن   راعى في الاتباع المحل فحسن

فانظر من أين أتى للبعض ما قاله. قوله: (فإن كان المعطوف) أي على المجرور بمن وكذا إذا كان المعطوف نكرة والعطف ببل أو لكن لأنهما بعد النفي والنهي لإثبات الحكم لما بعدهما، نعم إن قصد ببل نقل النفي لما بعدها كما جوزه المبرد وعبد الوارث جاز الجر فيما يظهر. قوله: (جر الفاعل بمن) بخلاف الباء واللام الزائدتين. قوله: (كونه عمدة لا يجوز حذفه) عد الشارح هنا كونه عمدة وكونه لا يجوز حذفه حكماً واحداً، وعدهما في باب النائب عن الفاعل حكمين وهو ظاهر، ولعل وجه ما هنا أن العمدية لازمة لعدم جواز الحذف غالباً فتأمل. قوله: (لا يجوز حذفه) أي بدون رافعه أما معه فيجوز لدليل كما في التسهيل. ويستثنى من عدم جواز حذفه خمسة أبواب: بناء الفعل للمجهول نحو ضرب عمرو، والمصدر نحو ضرباً زيداً أو إطعام في يوم بناء على ما ذكروه من عدم تحمله الضمير لجموده، وذهب السيوطي إلى أنه في مثل ذلك يتحمل لأن الجامد إذا أول بمشتق تحمل، وضرباً زيداً في معنى اضرب وإطعام في معنى أن يطعم وهذا تأويل بمشتق والفعل المؤكد بالنون في نحو: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ [سورة القصص، الآية: ٨٧] وكون الفاعل فيه محذوفاً لعلة فهو كالثابت لا يمنع كونه محذوفاً بل يقرره فلا معنى لاعتراض البعض بذلك والتعجب نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [سورة مريم، الآية: ٣٨] أي بهم فحذف فاعل الثاني، والاستثناء المفرغ نحو: ما قام إلا زيد الأصل ما قام أحد إلا زيد، وفي استثناء هذين نظر أما التعجب فلاحتمال أن الفاعل ضمير استتر حين حذفت الباء لا محذوف، ولو سلم أنه محذوف فهو فضلة لفظاً فكان المحذوف غير فاعل، ثم رأيت شيخنا السيد نقل في باب التنازع عن الدماميني ما نصه على مذهب سيبويه والبصريين يجوز

لأن الفعل وفاعله كجزأي كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، وأجاز الكسائي حذفه تمسكاً بنحو قوله:

٢٧٠ ـ فإنْ كانَ لا يُرضيكَ حتى ترُدَّني إلـى قَـطَـرِيٍّ لا إخَـالُـك رَاضِـيَـا

وأوله الجمهور على أن التقدير فإن كان هو أي ما نحن عليه من السلامة. **الثالث**: وجوب تأخيره عن رافعه، فإن وجد ما ظاهره تقدم الفاعل وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً، وكون المقدم إما مبتدأ كما في نحو: زيد قام، وإما فاعلاً محذوف الفعل كما في نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٦] ويجوز الأمران في نحو: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [سورة

أحسن وأجمل بزيد على أن يكون الأصل أحسن به ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها، ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر الثاني في قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [سورة مريم، الآية: ٣٨] اهـ، وهو نص فيما قلناه أولاً فلله الحمد. وأما الاستثناء المفرغ فلأن الفاعل اصطلاحاً هو ما بعد إلا وهو مذكور وكون الأصل ما قام أحد إلا زيد هو بالنظر إلى المعنى ونظر النحاة إلى الألفاظ. قال يس: وبقي سادس وهو ما قام وقعد إلا زيد لأنه من الحذف لا من التنازع لأن الإضمار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفي الفعل عنه وإنما هو منفي عن غيره مثبت له اهـ. وقد يقال: يضمر في أحدهما مع الإتيان بإلا أخرى فلا يرد ما قاله فتأمل.

قوله: (لأن الفعل وفاعله إلخ) مقتضاه أنه لا يجوز حذف الفعل مع أنه يجوز لقرينة، فالأولى أن يعلل بأن مدلول الفعل عرض قائم بمدلول الفاعل، فلو حذف لزم شبه قيام العرض بنفسه. هكذا ينبغي تقرير هذا التعليل لا كما قرره البعض. قوله: (تمسكاً بنحو قوله فإن كان إلخ) أي حيث حذف اسم كان وهو فاعل مجازاً وفاعل يرضيك أيضاً وإن لم يتعرض له الشارح في التأويل اكتفاء بالتعرض لاسم كان. وحتى للغاية بمعنى إلى كما في العيني. وقطري بفتح القاف والطاء رجل خارجي. قوله: (على أن التقدير فإن كان هو) أي فالفاعل ضمير مستتر عائد على معلوم من المقام لا محذوف. قوله: (وجوب تأخيره) أي عند البصريين دون الكوفيين ولهذا يجيزون فاعلية زيد في زيد قام كما سيذكره الشارح. قوله: (كما في نحو وإن أحد إلخ) أي على الأصح من أن جملة

شواهد الفاعل

٢٧٠ ـ قاله سوار بن المضرب من قصيدة من الطويل حين هرب من الحجاج خوفاً على نفسه. الفاء للعطف وإن للشرط وكان لا يرضيك فعله، وجوابه لا إخالك. والشاهد في حذف فاعل كان الذي هو اسمه فإن التقدير: فإن كان هو لا يرضيك أي ما نحن عليه من السلامة. واحتج به الكسائي على جواز حذف الفاعل وحتى للغاية. وتردني منصوب بأن المقدرة ويتعلق به إلى قطري. وأراد به قطري بن الفجاءة الخارجي. والأفصح كسر الهمزة في لا إخالك أي لا أظنك. والكاف مفعوله الأول وراضياً مفعوله الثاني.

التغابن، الآية: ٦] و﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ﴾ [سورة الواقعة، الآية: ٥٩] والأرجح الفاعلية لما سيأتي في باب الاشتغال، وإلى هذا الثالث الإشارة بقوله: (وَبَعْدَ فِعْلٍ) أي وشبهه (فَاعِلٌ) فاعل مبتدأ خبره في الظرف قبله، أي يجب أن يكون الفاعل بعد الفعل (فَإِنْ ظَهَرْ) في اللفظ نحو: قام زيد والزيدان قاما (فَهْوَ) ذاك (وَإِلاَّ) أي وإن لم يظهر في اللفظ (فَضَمِيرٌ) أي فهو ضمير (ٱسْتَتَر) نحو: قم وزيد

الشرط لا تكون إلا فعلية، وجوّز الكوفيون كونها اسمية فأجازوا كون أحد مبتدأ مخبراً عنه بالفعل بعده وسوّغ الابتداء به وقوعه بعد الشرط ونعته بالجار والمجرور بعده. قوله: (لما سيأتي) من أن الأصل في الاستفهام أن يكون عما يتجدد والمفيد لذلك أصالة الفعل فالغالب دخول الاستفهام على الجملة الفعلية واعترض ترجيح الفاعلية في الآية الثانية بأن مرجح الفعلية فيها وهو الاستفهام عارضه مرجح الاسمية وهو عطف: ﴿أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [سورة الواقعة، الآية: ٥٩] لاقتضائه اسمية المعطوف عليه ليتناسب المتعاطفان فتساقطا. ودفعه الروداني بأن مرجح الفعلية أقوى لأنه أمر معنوي كما عرفت، بخلاف مرجح الاسمية فإنها مجرد مناسبة لفظية فلا تعارض لأنه لا يكون إلا بين متساويين.

قوله: (وبعد فعل فاعل) أي بعد كل فعل فاعل فالنكرة للعموم كما في علمت نفس، ويستثنى الفعل المكفوف بما كقلما وكثرما وطالما كذا قالوا. قال الشاطبي: وهو غير متعين في قلما لأنها تستعمل للنفي المحض فيمكن أن تكون حرفاً نافياً كما فلا تطلب فاعلاً، وقوله تستعمل للنفي المحض أي غالباً وقد تستعمل لإثبات الشيء القليل كما قاله الرضي، وعندي أن ما مصدرية هي وما بعدها في تأويل مصدر فاعل ثم رأيته في المغني عن بعضهم وذكر فيه أن الفعل المكفوف بما لا يليه إلا جملة فعلية صرح بفعلها وأن إيلاؤها فعلاً مقدراً يفسره المذكور في قول الشاعر:

صددت فأطولت الصدود وقلما ... وصال على طول الصدود يدوم

ضرورة. وقيل هو من تقديم الفاعل على فعله للضرورة. ويستثنى أيضاً الفعل المؤكد كما في «أتاك أتاك اللاحقون» وكان الزائدة على الصحيح قاله ابن هشام. قوله: (أي وشبهه) وإنما خص الفعل بالذكر لأنه الأصل، ويحتمل أن المراد الفعل اللغوي أي وبعد مفهوم فعل إلخ فلا اقتصار في كلامه.

قوله: (فاعل مبتدأ) والمسوّغ للابتداء بالنكرة وقوع الخبر ظرفاً مختصاً إذ المراد باختصاصه كما مر في محله عن الشمني أن يكون ما أضيف إليه الظرف صالحاً لأن يبتدأ به وهو هنا كذلك، لأن المراد كما أسلفناه وبعد كل فعل وكل فعل صالح لأن يبتدأ به فهو مختص بالمعنى المذكور وإن كان عاماً فلا تغفل. قوله: (فإن ظهر) أي الفاعل في المعنى أي داله، والمراد بالفاعل في المعنى المحكوم عليه بالفعل فهو ذاك أي الفاعل في الاصطلاح، فلا اتحاد بين الشرط والجزاء معنى كذا قال المرادي. وفيه أن مرجع الضمير الفاعل في قوله وبعد فعل فاعل والمراد به الاصطلاحي إذ هو المتكلم عليه هنا ولأنه

قام وهند قامت لما مر من أن الفعل وفاعله كجزأي كلمة، ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها، وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته تمسكاً بقول الزباء:

٢٧١ ـ مَا لِلْجِمالِ مَشْيُها وَئِيدَا أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أمْ حَدِيدَا

وأوله البصريون على أن مشيها مبتدأ محذوف الخبر والتقدير مشيها يكون أو يوجد وئيداً. وقيل ضرورة وقد روي مثلثاً: ....

الواجب التأخير عن الفعل. اللهم إلا أن يرتكب الاستخدام ثم التقسيم إلى ظاهر وضمير فيما عدا مواضع حذف الفاعل فلا اعتراض على قوله: وإلا فضمير استتر بأنه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز أنه محذوف فاعرفه فإنه أحسن مما ارتكبه غير واحد هنا. قوله: (لما مر إلخ) علة لقوله أي يجب أن يكون الفاعل إلخ. قوله: (وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل إلخ) فلا يضر عندهم عدم تميز المبتدأ من الفاعل في نحو: زيد قام. وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع فنحو الزيدان قام والزيدون قام جائز عند الكوفيين ممتنع عند البصريين، وفي كلام الدماميني ما يفيد أن من المانعين للتقدم من يخص منعه بالاختيار حيث قال نص الأعلم وابن عصفور في قول الشاعر:

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

على رفع وصال بيدوم وقدم للضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه، فقد تحقق تقديم الفاعل على رافعه في الجملة اهـ. وكذا في التصريح. قوله: (تمسكاً بقول الزباء) ملكة الجزيرة حيث رفع مشيها فاعلاً للحال أعني وئيداً، ولا يجوز كونه مبتدأ لعدم وجود خبر له وما للجمال مبتدأ وخبر والوئيد صفة مشبهة من التؤدة وهي التأني. والجندل الحجر وإنما لم يجعل مشيها فاعلاً للجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام لأن الجار والمجرور على هذا التقدير رافع للاسم الظاهر فلا ضمير فيه يرجع إلى ما فتخلو الجملة الخبرية عن رابط والتقدير تكلف. قوله: (محذوف الخبر) أي وجوباً لسد الحال مسده وأورد عليه المغني أنه تخريج على شاذ لعدم استكمال شروط حذف الخبر وسد الحال مسده لأن هذه الحال تصلح خبراً عن المبتدأ. قوله: (وقيل ضرورة) قائل ذلك وهو بعض البصريين لا يطلق منع تقدم الفاعل بل يخصه بالسعة كما مر، فلا يقال: هذا القول لا

---

٢٧١ ـ قالته الخنساء بنت عمرو الصحابية رضي الله عنها. وجمهور أهل اللغة على أنه للزباء بفتح الزاي المعجمة وتشديد الباء الموحدة وما استفهام. والجمال جمع جمل، واللام تتعلق بمحذوف أي استقر، والشاهد في مشيها وئيداً حيث استدلت به الكوفية على جواز تقديم الفاعل، وإن مشيها فاعل ارتفع بقوله وئيداً، وهو اسم فاعل كالقوي والسمين بفتح الواو وكسر الهمزة وهو صوت شدة الوطء على الأرض يسمع كالدوي من بعد. وقالت البصرية: هو مبتدأ خبره محذوف باق معموله والتقدير: مشيها يكون وئيداً أو وجد. وقيل: روي هذا مثلثاً، الرفع على ما ذكرنا من الخلاف، والنصب على المصدر أي تمشي مشيها، والخفض بدل اشتمال من الجمال والهمزة للاستفهام. وجندلاً منصوب بيحملن وهو الحجر، وأم متصلة عطف على أجندلاً أي أم يحملن حديداً.

الرفع على ما ذكرنا، والنصب على المصدر أي تمشي مشيها، والخفض بدل اشتمال من الجمال (وَجَرِّدِ الفِعْلَ) من علامة التثنية والجمع (إذَا مَا أُسْنِدَا لاثْنَيْنِ) كفاز الشهيدان ويفوز الشهيدان (أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا) ويفوز الشهداء وفازت الهندات وتفوز الهندات. هذه اللغة المشهورة (وَقَدْ يُقَالُ) على لغة قليلة (سَعِدَا) الزيدان ويسعدان الزيدان (وَسَعِدُوا) العمرون ويسعدون العمرون. وسعدن الهندات ويسعدن الهندات. ومن ذلك قوله:

٢٧٢ ـ تَوَلَّى قِتالَ المَارقينَ بِنفسِهِ وَقَدْ أَسْلَماهُ مُبْعَدٌ وَحمِيمُ

يظهر لأن البصريين يمنعون مطلقاً، والكوفيون يجيزون مطلقاً. قوله: (على ما ذكرنا) أي من الوجهين. قوله: (وجرد الفعل) هذا هو الحكم الرابع ومثل الفعل الوصف كما قاله ابن هشام ففي قوله الفعل ما تقدم في قوله وبعد فعل. قوله: (لاثنين) أي لدال اثنين أو جمع أي دال جمع ولو بطريق العطف فيهما على الصحيح نحو: ما قاما زيد وعمرو، وقاموا زيد وعمرو وبكر. ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة جاءوني من جاءك لأنها لم تسمع في ذلك، وضعفه في المغني بأنه إذا كان سبب لحاق الواو بيان جمعية الفاعل كان لحاقها هنا أولى لخفاء الجمعية قال: وقد جوّز الزمخشري في: ﴿لَا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ [سورة مريم، الآية: ٨٧] كون من فاعلاً والواو علامة.

قوله: (على لغة قليلة) في الدماميني: ينبغي على هذه اللغة ترك العلامة جوازاً في قولك: قام اليوم أخواك ووجوباً في قولك: ما قام إلا أخواك كما يفعل في علامة التأنيث أي على أحد القولين في الفصل بإلا كما يأتي، وأنه إذا قيل قاما وقعدا أخواك فإنه يتصل بكل من الفعلين ألف إلا أنها في المهمل ضمير وفي المعمل علامة، وجوّز في المغني في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [سورة المائدة، الآية: ٧١] تنازع العاملين في الظاهر وجعل الواو فيهما علامة وتقدير ضمير مستتر في المهمل. قال: وهذا أعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين من غرائب العربية اهـ. قيل: مما جاء على هذه اللغة قوله عليه الصلاة والسلام: «أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ» والمناسب أن يكون هم مبتدأ مؤخراً ومخرجيّ خبراً مقدماً فيكون على اللغة الفصحى التي هي لغته ﷺ وقد قال الناظم سابقاً:

والثان مبتدأ وذا الوصف خبر إن في سوى الإفراد طبقاً استقر

قوله: (تولى) أي مصعب بن الزبير. والمارقين الخارجين. أسلماه أي خذلاه وأسلماه إلى

---

٢٧٢ ـ قاله عبد الله بن قيس الرقيات من قصيدة طويلة من الطويل يرثي بها مصعب بن الزبير بن العوام رضي الله عنهما. الضمير في تولى يرجع إلى مصعب، وبنفسه تأكيد والباء زائدة. وأراد بالمارقين الخوارج من مرق السهم من الرمية مروقاً إذا خرج من الجانب الآخر. والشاهد في قوله: وقد أسلماه حيث ثنى الفعل المسند إلى الفاعلين الظاهرين وهما مبعد وحميم، والقياس أسلمه أي خذلاه. يقال: أسلمت فلاناً إذا لم تعنه ولم تنصره على عدوه. والجملة حال. وأراد بالمبعد الأجنبي. وبالحميم الصاحب الذي يهتم لصاحبه.

وقوله:

نُسِيَا حاتِمٌ وأوْسٌ لَدُنْ فَا ضَتْ عَطاياكَ يا ٱبنَ عَبْدِ العَزِيزِ

وقوله:

نَصرُوكَ قَوْمِي فاعتزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ وَلَو أنَّهمْ خذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلا

وقوله:

٢٧٣ ـ يلُومُونَنِي في ٱشْتراءِ النَّخـ ـيلِ أهلي فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ

وقوله:

٢٧٤ ـ رأَيْنَ الغوَانِي الشَّيْبَ لاحَ بعَارِضي فأَعرَضْنَ عَنّي بالخدُودِ النَّواضِرِ

ويعبر عن هذه اللغة بلغة أكلوني البراغيث، وعليها حمل الناظم قوله عليه الصلاة والسلام: «**يَتَعاقَبُونَ فِيكُمْ مَلائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلائِكَةٌ بِالنَّهَارِ**» أخرجه مالك في الموطأ. ثم قال: لكنني أقول في حديث مالك أن الواو فيه علامة إضمار لأنه حديث مختصر. ....

عدوّه. والمبعد قال في التصريح: اسم مفعول من الإبعاد والمراد به الأجنبي من للنسب اهـ. والظاهر أنه يصح كونه اسم فاعل من أبعد بمعنى تباعد مراداً به غير الصاحب والحميم القريب كما في التصريح أو الصاحب الذي يهتم بصاحبه كما في غيره والبيت رثاء فيه بعد موته. قوله: (أكلوني البراغيث) عبر بأكلوني مع أن حقها أكلتني أو أكلنني لأن الواو للعقلاء سواء كانت ضميراً أو علامة جمع تشبيهاً لها بهم من حيث فعلها فعلهم من الجور والتعدي المعبر عنه بالأكل مجازاً كذا في شرح الجامع والمغني.

قوله: (يتعاقبون) أي تأتي طائفة عقب طائفة. قوله: (ثم قال لكنني أقول إلخ) تبع فيه المرادي. قال الشيخ يحيى: هذا كلام السهيلي، وأما الناظم فاستدل به على تلك اللغة فالشارح خلط الكلامين. قوله: (لأنه حديث مختصر) أي من الراوي يعني أن الراوي اختصر اللفظ النبوي

---

٢٧٣ ـ هو من المتقارب. الشاهد في يلومونني حيث جمع الفعل المسند إلى الظاهر وهو قوله أهلي. قوله: (فكلهم) مبتدأ، وألوم خبره من اللوم وهو العذل. ويروى يعذل من العذل. وإفراد الخبر بالنظر إلى لفظ كل أو للضرورة فافهم.

٢٧٤ ـ قاله أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي من ولد عتبة بن أبي سفيان وهو من الطويل. الشاهد في رأين حيث جمع مع أنه مسند إلى الفاعل الظاهر. والقياس رأت الغواني وهو جمع غانية وهي المرأة التي غنيت بحسنها وجمالها. والشيب: مفعول رأين وهو من رؤية العين فلذلك اقتصر على مفعول واحد، ولاح بعارضي حال أي ظهر في صفحة خدي. وفاء عرضن عطف على رأين والفاء تصلح للتسبب. والباء في بالخدود تتعلق بأعرضن. يقال: أعرض عنه بخده إذا لم يلتفت إليه. ويجوز أن تكون للسببية أي بسبب الخدود النواضر أعرضن عني لأن الخدود النواضر لا تكون إلا في الشبيبة وهو جمع ناضر من النضر وهي الحسن والرونق.

رواه البزار مطولاً مجرداً فقال: «إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ» وحكى بعض النحويين أنها لغة طيىء، وبعضهم أنها لغة أزدشنوءة (وَالفِعْلُ) عَلَى هذه اللغة ليس مسنداً لهذه الأحرف بل هو (لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ) وهذه أحرف دالة على تثنية الفاعل وجمعه كما دلت التاء في قامت هند على تأنيث الفاعل. ومن النحويين من يحمل ما ورد من ذلك على أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر. ومنهم من يحمله على إبدال الظاهر من المضمر وكلا الحملين غير ممتنع فيما سمع من غير أصحاب هذه اللغة. ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الإبدال أو التقديم والتأخير، لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن اتفقوا على أن قوماً من العرب يجعلون هذه الأحرف علامات للتثنية والجمع، وذلك بناء منهم على أن من العرب من يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الألف في فعل الاثنين، والواو في جمع المذكر، والنون في فعل جمع المؤنث، فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفاً. وقد لزمت للدلالة على التثنية والجمع كما لزمت التاء للدلالة على التأنيث، لأنها لو كانت أسماء للزم إما وجوب الإبدال أو التقديم والتأخير، وإما إسناد الفعل مرتين واللازم باطل اتفاقاً. ....

الذي هو الحديث المطول بحذف صدره واللفظ النبوي: «إِنَّ لِلَّهِ مِلَائِكَةً يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ» فالواو في يتعاقبون ضمير يرجع إلى ملائكة السابق، وقوله: ملائكة بالليل إلخ بيان لما أجمل في ملائكة السابق وهكذا الحال بعد الاختصار فالواو في المختصر عائدة على ملائكة الأولى المحذوفة قاله البهوتي دافعاً به بحث سم بأن اللفظ المختصر يتعين كون الواو فيه حرفاً لإسناد الفعل إلى الظاهر أي فلا يتم الجواب بالاختصار ولا يخفى ما في كلام البهوتي من البعد فتأمل. قوله: (رواه البزار) ومثل ما رواه البزار في صحيح البخاري. قوله: (مجرداً) أي من علامة الجمع الموجودة مع الاسم الظاهر لعدم إسناده إلى الظاهر بل إلى الضمير. قوله: (فقال إن لله ملائكة إلخ) لم يذكر تمام الحديث لأخذه مما سبق. قوله: (أزد شنوءة) حي من اليمن ويقال أيضاً أسد شنوءة بالسين المهملة بدل الزاي، وقد وجد هكذا في بعض نسخ الشارح. قوله: (للظاهر) أو الضمير المنفصل في نحو: ما قاما إلا هما وإنما قاما هما. قوله: (حمل جميع ما جاء إلخ) أي ما سمع من أصحاب هذه اللغة وما سمع من غيرهم. قوله: (كما لزمت التاء إلخ) الفرق بينها وبين علامتي التثنية والجمع على مذهب جمهور العرب أنهما قد يتوهم فاعليتهما لوجود الفاعل على صورتهما بخلافها، وأيضاً الاحتياج إلى تاء التأنيث أتم لأن الفاعل قد لا يعلم منه التأنيث إذ اللفظ قد يكون بصورة المذكر والمراد منه مؤنث وبالعكس بخلاف لفظ التثنية والجمع فإنه لا احتمال فيه ولا إبهام قاله سم. قوله: (للزم) أي عند هؤلاء الأقوام المخصوصين.

قوله: (وأما إسناد الفعل مرتين) أي إن جعل كل من الضمير والظاهر فاعلاً. قوله: (واللازم باطل اتفاقاً) لقائل أن يقول: لا نسلم هذه الدعوى وأي مانع من القول بأحد هذه اللوازم عند

(وَيَرْفَعُ الفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا) أي حذف من اللفظ إما جوازاً كما إذا أجيب به استفهام محقق (كَمِثْلِ زَيدٌ في جَوَابِ مَنْ قَرَا) إذا جعل التقدير قرأ زيد. ومنه ﴿ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن الله﴾ أي خلقهن الله أو مقدر كقراءة ابن عامر وشعبة ﴿يسبح له فيها بالغدو والأصال رجال﴾ وقراءة ابن كثير: ﴿كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله﴾ وقراءة بعضهم: ﴿زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم﴾ وقوله:

٢٧٥ ـ لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَوائِحُ

ببناء الأفعال للمفعول، والأسماء المذكورة رفع بالفاعلية لأفعال محذوفة، كأنه قيل: من يسبح؟ ومن يوحي؟ ومن زينه؟ ومن يبكيه؟ فقيل: يسبح رجال، ويوحي الله، وزينه شركاؤهم، ويبكيه ضارع. وهذا أولى من تقدير هذه المرفوعات أخبار مبتدآت محذوفة لاعتضاد التقدير

أصحاب هذه اللغة فلو قال وهو بعيد لكان أولى. فإن قلت: كيف يتصوّر إسناد الفعل الواحد إلى فاعلين؟ قلت: لا مانع من ذلك عقلاً إذا اتحد الفاعلان في المعنى كما هنا لأن مدلول الضمير والاسم الظاهر واحد. قوله: (ويرفع الفاعل فعل) هذا هو الحكم الخامس. قوله: (استفهام محقق) أي ملفوظ بداله وإن كان في حيز شرط لم يوجد مدلوله في الخارج كما في: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [سورة العنكبوت، الآية: ٦١] وقوله أو مقدر أي غير ملفوظ بداله. قوله: (يسبح له فيها إلخ) له نائب فاعل والآصال جمع أصل بضمتين جمع أصيل وهو المساء ويجمع آصال على أصائل.

قوله: (وقراءة بعضهم) هذه القراءة شاذة بخلاف ما قبلها ولذلك أبهم القارىء. قوله: (ضارع) أي مسكين لخصومة علة للفعل المحذوف ومختبط أي محتاج وما مصدرية أي من أجل إطاحة الأشياء المطيحة أي المهلكة وكان القياس أن يقول المطيحات لكنه وضع فاعل موضع مفعل اضطراراً. قوله: (لأفعال محذوفة) أي قياساً على الأصح إلا إذا توهم كون المذكور نائب فاعل فلا يجوز يوعظ في المسجد رجل على أن رجل فاعل فعل محذوف. قوله: (لاعتضاد التقدير الأول) لا

---

٢٧٥ ـ قاله نهشل بن حرّي النهشلي. وعزاه الثعلبي إلى الحارث بن نهيك النهشلي. والنيلي لضرار النهشلي، وبعضهم لمزرد، وأبو عبيدة لمهلهل. وهو من قصيدة من الطويل يرثي بها أخاه يزيد. واللام في ليبك لام الفعل والفعل مجهول وقد ارتفع يزيد به. والشاهد في ضارع حيث رفع بفعل مقدر أي يبكيه ضارع أي ذليل مسكين. ورواه الأصمعي بنصب يزيد وليبك معلوماً فعلى هذا لا شاهد فيه. واللام تتعلق به ويجوز أن تكون بمعنى عند ومختبط عطف عليه أي محتاج. وقال النحاس: هو طالب المعروف وما في مما مصدرية أي من إطاحة الأشياء المطيحة. يقال: طوحته الطوائح أي نزلت به المهالك وأصله من طاح يطيح إذ هلك وسقط وكان القياس أن يقال المطاوح ولكنه اضطر وقال الطوائح والمعنى: ليبك يزيد رجلان خاضع: متذلل لمن يعاونه وطالب معروف ومتوقع إحسان.

الأول بما رجحه، أما الآية الأولى فلثبوته فيما يشبهها وهو: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [سورة الزخرف، الآية: ٩] وفيما هو على طريقتها وهو: ﴿قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [سورة يس، الآية: ٧٨] ﴿قَالَتْ مَنْ أَنبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [سورة التحريم، الآية: ٣] وأما البواقي فبالرواية الأخرى وهي رواية البناء للفاعل. نعم في غير ما ذكر يكون الحمل على الثاني أولى لأن المبتدأ عين الخبر،

يقال: يعارض هذا كون جملة الاستفهام اسمية لاقتضاء ذلك كون الجواب كذلك للتناسب لأنا نقول: قال السيد جملة السؤال فعلية حقيقة وإن كانت إسمية صورة لأن قولك: من قام أصله أقام زيد أم عمرو أم بكر إلخ لا أزيد قائم أم عمرو أم بكر إلخ لأن الاستفهام للفعل أولى فاختصر وأتى بلفظ من الدالة إجمالاً على تلك الذوات المفصلة ولتضمنها معنى الاستفهام وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة فنبه بإيراد الجواب جملة فعلية على أصل السؤال فالمطابقة حاصلة باعتبار الحقيقة ولم يترك هذا التنبيه إلا لمانع هنا منه كما في آية: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٦٣] فإن قصد الاختصاص هنا أوجب تقديم المسند إليه اهـ. وفيه كما قال الروداني تبعاً لحفيد السعد أن المسؤول عنه بالهمزة ما يليها ففي أخلق الله المشكوك فيه إنما هو صدور الخلق من خالقه أو أن الفعل المحقق صدوره من الله هل هو خلق أو غيره، فعلى الأول يقال أخلق الله أم لم يخلق، وعلى الثاني أخلق الله أم أرسل، وتقول أقام زيد أم لم يقم وأقام زيد أم ضرب، ويقال إذا سئل عن الفاعل آلله خالق أم غيره وأزيد قائم أم عمرو فلا نسلم أن من خلق بمعنى أخلق لأنهم لا يشكون في صدور الخلق ولا في أن الفعل الصادر هو الخلق لا غيره، وإنما السؤال عن الخالق أهو الله أم غيره فمن خلق حينئذ في معنى آلله خلق أم غيره فهو جملة اسمية لفظاً، ومعنى قال في الأطول ونكتة ترك المطابقة على هذا أن في رعايتها بإيراد الجواب جملة اسمية إيهام قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام اهـ. أي لأن التقوية شأن ما يشك فيه أو ينكر واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام.

قوله: (فلثبوته فيما يشبهها) وجه الشبه أن كلاً سؤال عن خلق السموات والأرض. فإن قلت: هذا معارض بالمثل فيقال الدليل على أنه مبتدأ وقوعه كذلك كقوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ - إلى قوله - قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا﴾ [سورة الأنعام، الآيات: ٦٣-٦٤]. قلت: وقوعه فاعلاً أكثر والقليل لا يعارض الكثير. قوله: (وفيما هو على طريقتها) من حيث أن كلاً سؤال عن شيء ولكون التناسب بين الآية الأولى والآية التي شبهها بها أتم منه بين الأولى وآية ﴿قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ﴾ [سورة يس، الآية: ٧٨] عبر في الأول بالشبه دون الثاني. (وأما البواقي) أي وأما اعتضاد التقدير الأول في البواقي إلخ.

قوله: (فبالرواية الأخرى) أي بالحمل عليها. قوله: (نعم في غير ما ذكر) أي في غير ما أجيب به استفهام محقق أو مقدر وقد عضد تقدير كونه فاعلاً مرجح وغير ما ذكر كزيد في جواب من

فالمحذوف عين الثابت فيكون الحذف كلا حذف، بخلاف الفعل فإنه غير الفاعل، أو أجيب به نفي كقوله:

٢٧٦ ـ تَجلَّدْتُ حتَّى قِيلَ لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ ... مِنَ الوَجْدِ شيءٌ قُلْتُ بَلْ أعْظَمُ الوَجْدِ

أي بل عراه أعظم الوجد، أو استلزمه فعل قبله كقوله:

٢٧٧ ـ أَسْقى الألَهُ عُدْوَاتِ الوَادي ... وجَـوْفَـهُ كُـلَّ مُـلِـثٍّ غَـادي ... كُـلُّ أَجَشَّ حَـالِـكِ الـسَّـوَاد

أي سقاها كل أجش، وإما وجوباً كما إذا فسر بما بعد الفاعل من فعل مسند إلى ضميره أو ملابسه نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٦] وهلا زيد قام أبوه، أي

القائم فجعله خبراً أولى من جعله فاعلاً، وأما تمثيل البعض بدنف في جواب كيف زيد فغير ظاهر لتعين كونه خبراً لا رجحانه فقط. قوله: (أو أجيب به نفي) عطف على قوله: أجيب به استفهام والظاهر أن المراد النفي بالجملة الفعلية كما في الشاهد فإن كان بالجملة الاسمية فلا يترجح كون المرفوع فاعلاً كما لو قيل:

تجلدت حتى قيل لا وجد عنده ... فقلت مجيب القول بل أعظم الوجد

فالأرجح أن التقدير عندي أعظم الوجد هذا ما ظهر لي. قوله: (أسقى الإله إلخ) العدوات بضمتين جمع عدوة بضم العين وكسرها مع سكون الدال فيهما جانب الوادي، والملث بالمثلثة من ألث المطر دام أياماً، والغادي الآتي في الغداة، والأجش بالجيم والشين المعجمة السحاب الذي معه رعد شديد. وحالك السواد شديده والشاهد في قوله كل أجش فإنه فاعل فعل محذوف استلزمه أسقى تقديره سقى ما ذكر كل إلخ على الإسناد المجازي لأن إسقاء الله عدوات الوادي وجوفه الماء يستلزم سقي الماء عدوات الوادي وجوفه ولا يقدح في ذلك استعمال أسقى بمعنى سقى أيضاً هكذا ينبغي تقرير هذا المحل لا كتقرير البعض له بما لا يناسب. قوله: (وإما وجوباً) عطف على قوله: إما جوازاً. قوله: (أو ملابسه) أي الضمير عطف على قوله ضميره وقد مثل للأمرين على اللف

---

٢٧٦ ـ هو من الطويل. ولم يعر هو من عراه هذا الأمر إذ غشيه، واعتراه همه. وقلبه منصوب به، وشيء بالرفع فاعله. وبل للإضراب. والشاهد في أعظم الوجد حيث حذف فيه الفعل الرافع تقديره بل عراه أعظم الوجد وهو شدة الاشتياق.

٢٧٧ ـ قاله رؤبة. والعدوات جمع عدوة بضم العين المهملة وكسرها وهو جانب الوادي وحافته. وروى سيبويه جنبات الوادي وجوفه بالنصب عطف على عدوات. وكل ملث بالنصب أيضاً مفعول أسقى كما تقول: أسقيت زيداً ماء وهو بضم الميم وكسر اللام وتشديد الثاء المثلثة من ألث المطر إذ دام أياماً لا يقلع. والغادي بالغين المعجمة هو الآتي في الغداة. والشاهد في كل أجش حيث حذف منه الفعل إذ تقدير سقاها كل أجش لدلالة اسقى عليه وهو السحاب الذي فيه صوت الرعد الشديد. وقوله: حالك السواد أي شديده: من حلك الشيء حلوكة اشتد سواده واحلولك مثله. ويوصف السحاب بذلك لكثرة ما يحمله من المطر. ويجوز في الحالك الرفع على أنه صفة لكل والجر على أنه صفة لأجش.

وإن استجارك أحد استجارك، وهلا لابس زيد قام أبوه إلا أنه لا يتكلم به لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المضمر فلا يجمع بينهما (وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي المَاضِي إِذَا، كَانَ لِأُنْثَى) لتدل على تأنيث الفاعل وكان حقها أن لا تلحقه لأن معناها في الفاعل إلا أن الفاعل لما كان كجزء من الفعل جاز أن يدل ما اتصل بالفعل على معنى في الفاعل، كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في الأفعال الخمسة وسواء في ذلك التأنيث الحقيقي (كَأَبَتْ هِنْدُ الأَذَى) والمجازي كطلعت الشمس (وَإِنَّمَا تَلْزَمُ) هذه التاء من الأفعال (فِعْلَ) فاعل (مُضْمَرٍ، مُتَّصِلٍ) سواء عاد على مؤنث حقيقي كهند قامت والهندان قامتا، أو مجازي كالشمس طلعت والعينان نظرتا (أَوْ) فعل

والنشر المرتب. قوله: (وتاء تأنيث إلخ) هذا هو الحكم السادس والإضافة من إضافة الدال للمدلول. قوله: (تلي الماضي) أي وجوباً أو جوازاً على التفصيل الآتي وكالماضي الوصف نحو أقائمة هند. وقوله لأنثى أي مسنداً لأنثى والمراد بالأنثى المؤنث حقيقة أو مجازاً أو تأويلاً كالكتاب مراداً به الصحيفة أو حكماً كالمضاف إلى المؤنث. قوله: (لتدل على تأنيث الفاعل) أي من أول الأمر فلا يقال الدلالة حاصلة بتاء التأنيث التي في الفاعل على أنه قد يخلو الفاعل المؤنث من التاء كهند وقد تلحق المذكر كطلحة. وأيضاً في عدم الاكتفاء بتاء الاسم إجراء الباب على وتيرة واحدة. قوله: (تأنيث الفاعل) لو قال تأنيث مرفوع الفعل ليدخل في ذلك نائب الفاعل واسم كان لكان أحسن إلا أن يقال قيد بالفاعل لكون الكلام فيه.

قوله: (لما كان كجزء إلخ) فإن قلت: يلزم لحاق التاء لما هو كحشو الكلمة فهلا ألحقت بالفاعل لأنه الآخر؟ قلت: لما كان بعض أفراد الفاعل تأنيثه لفظيّ كفاطمة لحقت التاء الفعل لئلا يلزم اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة ولم يكتف في هذ البعض بتائه لما ذكرناه قريباً. قوله: (وسواء في ذلك) أي في تلو تاء التأنيث الماضي. قوله: (التأنيث الحقيقي) معنى حقيقية التأنيث حقيقية إطلاق المؤنث على الشيء. ومعنى مجازيته مجازية إطلاق المؤنث عليه. قوله: (فعل مضمر) أي فعل فاعل مضمر مستتراً كان أو بارزاً كما يؤخذ من تمثيل الشارح. ويستثنى من كلامه نحو قمت وقمن فإن تاء التأنيث لا تلحق فيما ذكر فضلاً عن لزومها لعدم الحاجة إليها، ونحو نعمت امرأة هند لأن الفاعل وإن كان ضمير مؤنث متصلاً يعود على التميز كما في الدماميني وغيره لكن لا تلزم التاء في فعله بل تجوز لما ستعرفه في قول المصنف: والحذف في نعم الفتاة إلخ وإنما لزمت مع المضمر لخفاء حاله. ثم هذا اللزوم باق إذا عطف عليه مذكر نحو: هند قامت هي وزيد كما يلزم في نحو: قامت هند وزيد، وكما يلزم التذكير في عكسه نحو قام زيد وهند وقولهم يغلب المذكر على المؤنث عند الاجتماع خاص بنحو: هند وزيد قائمان. قوله: (أو فعل فاعل ظاهر إلخ) يستثنى منه كفى المجرور فاعله بالباء نحو كفى بهند لأنه في صورة الفضلة وهي لا يؤنث لها الفعل. قوله: (ظاهر متصل) أي بفعله فيكون المصنف حذف قيد الاتصال من الثاني لدلالة الأول غليه. قوله: (حِرْ) بكسر الحاء أصله حرح بدليل تصغيره على حريح وجمعه على أحراح حذفت لامه

فاعل ظاهر متصل (مُفْهِمِ ذَاتَ حَرِ) أي فرج، وهو المؤنث الحقيقي، كقامت هند وقامت الهندان وقامت الهندات، فيمتنع هند قام، والهندان قاما، والشمس طلع، والعينان نظرا، وقام هند، وقام الهندان، وقام الهندات. وقد أفهم أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين فلا تلزم في المضمر المنفصل نحو: هند ما قام إلا هي وما قام إلا أنت، ولا في الظاهر المجازي التأنيث نحو: طلع الشمس ولا في الجمع غير ما ذكر على ما سيأتي بيانه.

تنبيهان: الأول: يضعف إثبات التاء مع المضمر المنفصل. **الثاني**: تساوي هذه التاء في اللزوم وعدمه تاء مضارع ....

اعتباطاً وجعل كيد ودم. وقد يعوض منها راء ويدغم فيها عين الكلمة. قوله: (أي فرج) المراد به كما في يس المحل المعد للوطء فيه ولو دبراً فقط كما في الطير، وبه يجاب عن إيراد أن الحر خاص بفرج المرأة مع أن الحكم عام لذات الفرج مطلقاً. نعم قال في النكت: يرد عليه اسم الجنس الذي واحده بالتاء كشاة وبقرة وحمامة فإن التاء تلحق المسند إليه لزوماً سواء كان ذكراً أو أنثى بلا خلاف. قال ابن عصفور: وهذا بخلاف الإخبار عنه فإنه بحسب ما يراد من المعنى اهـ.

قوله: (وهو المؤنث الحقيقي) أي تأنيثاً معنوياً فقط كزينب أو معنوياً ولفظياً كفاطمة، ويستثنى من ذلك المجرد من التاء الذي لا يتميز مذكره عن مؤنثه كبرغوث فإنه لا يؤنث وإن أريد به مؤنث كما أن المؤنث بالتاء الذي لا يتميز مذكره عن مؤنثه كنملة يؤنث وإن أريد به مذكر قاله أبو حيان. والحاصل أنه يراعي اللفظ لعدم معرفة حال المعنى في الواقع. قوله: (فلا تلزم في المضمر المنفصل) أي بل تجوز مع ضعف كما سيذكره المصنف والشارح وهذا محترز قوله مضمر متصل، أما محترز الاتصال مع الظاهر فذكره المصنف بقوله: وقد يبيح الفصل إلخ وقول الشارح ولا في الظاهر المجازي التأنيث أي بل تجوز مع رجحان محترز قوله مفهم ذات حر. قوله: (ولا في الجمع غير ما ذكر) نحو قام الهنود وذكر هذا في حيز التفريع يدل على أن قوله فلا تلزم في المضمر إلخ تفريع على كلام المصنف وعلى اقتصار الشارح في التمثيل على جمع المؤنث السالم لا تفريع على كلام المصنف وحده ولا تفصيل لقوله: وقد أفهم أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين لأن عبارة المصنف لا تفهم عدم اللزوم في غير الجمع المذكور.

قوله: (تنبيهان الأول إلخ) قيل لا حاجة إلى ذكر هذا الأول لعلمه من قول المصنف:

والحذف مع فصل بإلاّ فُضِّلا

وهو ممنوع لأن من أفراد الضمير المنفصل ما لم يعلم ضعف لحاق التاء لفعله من قول المصنف والحذف إلخ نحو: إنما قام أنت وإنما قام هي.

قوله: (في اللزوم) أي بأحد السببين المتقدمين. وقوله وعدمه أي بسبب أحد الأمور الآتية فيستفاد من كلامه مساواة تاء المضارع لتاء التأنيث فيما سيأتي أيضاً فلا قصور فيه كما توهمه البهوتي

الغائبة والغائبتين (وَقَدْ يُبيحُ الفَصْلُ) **بين الفعل وفاعله الظاهر الحقيقي التأنيث** (تَرْكَ التَّاءِ) **كما** (فِي، نَحوِ أَتَى القَاضِيَ بِنتُ الوَاقِفِ) وقوله:

٢٧٨ ـ لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ

وقوله:

٢٧٩ ـ إنِ ٱمرُءً غَرَّهُ مِنكُنَّ وَاحِدَةٌ بَعْدِي وَبَعْدَكِ في الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ

والأجود الإثبات (وَالحذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإلا فُضِّلا) على الإثبات (كَمَا زَكَا إلاَّ فَتَاةُ ابْنِ العَلا) إذ معناه ما زكا أحد إلا فتاة ابن العلا، ويجوز ما زكت نظراً إلى اللفظ، وخصه الجمهور بالشعر

وتبعه البعض. قوله: (الغائبة والغائبتين) لا المخاطبة والمخاطبتين لأن تاءهما للخطاب لا للتأنيث، والظاهر أن تاء الغائبات كتاء الغائبة والغائبتين فكان عليه أن يزيد ذلك. قوله: (وقد يبيح الفصل) أي بغير إلا بدليل ما يأتي وفي التعبير بقد والإباحة إشعار بأن الإثبات أجود. قوله: (كما في نحو) أي كالفصل الذي في نحو أو كالترك الذي في نحو، وإنما أتى الشارح بقوله كما دفعاً لتوهم كون الظرف قيداً. قوله: (والأجود الإثبات) بل قيل واجب وفرض كلامه فيما إذا كان المسند إليه حقيقي التأنيث وهل الحكم كذلك إذا كان المسند إليه مجازي التأنيث أو الأجود الحذف؟ نقل الدماميني عنهم الثاني قال: إظهاراً لفضل الحقيقي على غيره ثم قال: والذي يظهر لي خلاف ذلك فإن الكتاب العزيز قد كثر فيه الإتيان بالعلامة عند الإسناد إلى ظاهر غير حقيقي كثرة فاشية فقد وقع فيه من ذلك ما ينيف على مائتي موضع ووقع فيه مما تركت فيه العلامة في الصورة المذكورة نحو خمسين موضعاً، وأكثرية أحد الاستعمالين دليل أرجحيته فينبغي أن إثبات العلامة أحسن، ونازعه سم بأن كثرة الإثبات في القرآن يحتمل أن تكون لاقتضاء المقام إياها.

قوله: (مع فصل بإلاّ فضلا) وقيل واجب ومثل إلاّ سوى وغير وإن كان مذكراً لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه ويدل على أنهما مثل إلا قوله إذ معناه إلخ قاله سم. قوله: (إذ معناه ما زكا أحد) أي فالمسند إليه بالنظر إلى المعنى الذي هو أولى من النظر إلى اللفظ مذكر.

---

٢٧٨ ـ قاله جرير بن الخطفي. وتمامه:

عَلَى بَابِ ٱسْتِهَا صُلُبٌ وَشَامُ

وهو من قصيدة من الوافر يهجو بها الأخطل ويذم تغلب. اللام وقد للتأكيد. والشاهد في ولد حيث ترك فيه التاء والحال أنه مسند إلى أم سوء لوجود الفصل. والصلب بضمتين جمع صليب النصارى. والشام جمع شامة. وأراد أنه عارف بذلك الموضع.

٢٧٩ ـ هو من البسيط. الشاهد في غره حيث ذكره مع إسناده إلى واحدة، لأن التقدير امرأة واحدة كذا قدره سيبويه والجمهور. والتأنيث حقيقي وذلك للفصل بالمفعول والجار والمجرور. وقال المبرد: التقدير خصلة واحدة فلا دليل حينئذ فيه، لأن التأنيث مجازي، ومنكن في محل الرفع صفة الواحدة، ويجوز أن يكون حالاً. قوله: (بعدي) ظرف لغره. ولمغرور خبر إن واللام للتأكيد.

كقوله:

٢٨٠ ـ مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمٍّ فِي حَرْبِنَا إلا بَنَاتُ العَمِّ

وقوله:

٢٨١ ـ فَمَا بَقِيَتْ إلا الضُّلُوعُ الجَرَاشِعُ

قال الناظم: والصحيح جوازه في النثر أيضاً، وقد قرىء ﴿فأصبحوا لا تُرىٰ إلا مساكنهم﴾ ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾ [سورة يس، الآية: ٢٩] (والحذْفُ قَدْ يأْتِي) مع الظاهر الحقيقي التأنيث (بلا فَصْلٍ) شذوذاً، حكى سيبويه قال فلانة (وَمَعْ، ضَميرِ ذِي) التأنيث (المجاز) الحذف (فِي شِعْرٍ وَقَعْ) أيضاً كقوله:

قوله: (الجراشع) كقنافذ جمع جرشع كقنفذ أي الضلوع المنتفخة الغليظة فتكون الخفيفة قد ذهبت. والجمع في هذا البيت وفي آية «فأصبحوا لا ترى مساكنهم» وإن كان للتكسير إلا أن جواز الإثبات معه يفيد جوازه مع واجب الإثبات عند عدم الفصل بالأولى فاندفع ما اعترض به البعض.

قوله: (وقد قرىء إلخ) القراءتان المذكورتان في الآيتين ليستا سبعيتين. قوله: (مع الظاهر الحقيقي التأنيث) لعله لم يقل ومع ضميره لأنه لم يسمع. قوله: (بلا فصل) أي لا بإلا ولا بغيرها. قوله: (ذي التأنيث المجاز) التأنيث بمعنى إطلاق لفظ المؤنث فالمعنى ومع ضمير الفاعل ذي الإطلاق المجاز أي الذي يطلق عليه المؤنث مجازاً. ولا يخفى أن الإطلاق يوصف بالمجاز حقيقة لما تقرر في محله من أن المجاز يطلق بالاشتراك على اللفظ المخصوص وعلى إطلاقه، فقول البعض: التأنيث لا يوصف بالمجاز إلا مجازاً كما هو ظاهر، فلو قال: ومع ضمير المؤنث ذي

---

٢٨٠ ـ هو رجز لم أدر راجزه. الشاهد في برئت حيث جاء بالتأنيث فإن الأصل فيه أن تحذف التاء فلا يجوز ما قامت إلا هند إلا في الضرورة، والبيت من هذا القبيل وإذا كانت الفاصل بين الفعل وفاعله غيراً لا يجوز فيه الوجهان، والتأنيث أكثر، وإذا كان إلا فالتذكير أكثر إلا في الشعر. وقد جاء في النثر على قراءة من قرأ: إن كان إلا صيحة بالرفع.

٢٨١ ـ قاله ذو الرمة غيلان. وصدره:

طَوى النَّحزُ والإجْرازُ ما فِي غُروضِها

وهو من قصيدة من الطويل يصف فيها ناقته. وطوى من الطي وأراد به التهزيل. والنحز فاعله ـ وهو النخس والدفع ـ بفتح النون وسكون الحاء المهملة وبالزاي المعجمة. والإجراز: عطف عليه جمع جرز وهي أرض لا نبات بها ومادته جيم وراء وزاي وما في غروضها مفعوله، وهو بضم الغين المعجمة جمع غرض بضم الغين وسكون الراء وبالضاد المعجمة، وهو حزام الرجل. والفاء تصلح للتفسيرية. والشاهد في بقيت حيث أنثه مع أن المختار حذف التاء لوجود الفصل بإلا كذا قال ابن الناظم. ولكن نص الأخفش أن التأنيث خاص بالشعر. والجراشع صفة الضلوع جمع جرشع بضم الجيم والشين المعجمة: المنتفخ البطن والجنب.

٢٨٢ ـ فَـإِمَّـا تَـرَيْـنِـي ولِـي لِـمَّـةٌ　　فَـإِنَّ الـحَـوادِثَ أَوْدَى بِـهَـا

وقوله:

٢٨٣ ـ فَـلاَ مُـزْنَـةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَـهَـا　　وَلا أَرْضُ أَبْـقَـلَ إِبْـقَـالَـهَـا

المجاز لكان أولى ممنوع. قوله: (فإما تريني) إن شرطية أدغمت في ما الزائدة، وجملة ولي لمة حالية واللمة بكسر اللام شعر الرأس دون الجمة، أودى بها أي أهلكها ولم يقل أودت بها لأجل التأسيس وهو ألف قبل الروي بحرف متحرك كما في عالم لوجوب توافق القوافي في التأسيس كذا قال العيني وتبعه غيره، وهو إنما يتم لو كان الروي هاء الضمير وهم يأبون كونه روياً كما قرر في محله، فينبغي أن يقال لأجل الردف وهو حرف لين يتلوه الروي وهو هنا الباء لوجوب توافق القوافي في الردف أيضاً.

قوله: (فلا مزنة) هي السحابة البيضاء. ودقت ودقها أي أمطرت كإمطارها. وأبقل إبقالها أي أنبتت البقل كإنباتها. وقيل التذكير في أبقل على اعتبار المكان والتأنيث في إبقالها على اعتبار البقعة، ولا مانع من إعادة ضميرين على جائز التذكير والتأنيث: أحدهما باعتبار تذكيره والآخر

---

٢٨٢ ـ قاله الأعشى ميمون بن قيس. وهو من قصيدة من المتقارب يمدح بها رهط قيس بن معدي كرب، ويزيد بن عبد المدان الحارثي. الفاء للعطف. وأما أصله إن ما، فإن شرطية وما زائدة. والمعنى: فإن تريني كما في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [سورة مريم، الآية: ٢٦] وقد اشتبه على كثير منهم ظانين بأنها أما التفصيلية، ودل على ذلك ما رواه ابن كيسان

فـإن تـعـهـدي لامـرىء لـمـة

قوله: (ولي لمة) جملة حالية، وهي بكسر اللام وتشديد الميم شعر الرأس دون الجمة. والفاء في فإن جواب الشرط. والحوادث جمع حادثة. وقيل: أراد بها الحدثان الليل والنهار، والشاهد في أودى حيث لم يقل أودت بها لأن تأنيث الحوادث مجازي لأنه جمع، والجمع واسم الجمع واسم الجنس كلها تأنيث مجازي، يقال: أودى إذا هلك، ويتعدى بالباء وإنما لم يقل أودت وإن كان لا يضر الوزن لأن القافية مؤسسة، والتأسيس هو الألف الواقع قبل حرف الروي بحرف متحرك كألف عالم. والروي هو حرف القافية. والقافية هي اللفظ الأخير من البيت الذي يكمل البيت.

٢٨٣ ـ قاله عامر بن جوين الطائي. وهو من المتقارب. يصف به سحابة وأرضاً نافعتين. الفاء للعطف، ومزنة مبتدأ أو اسم لا على إلغائها أو إعمالها عمل ليس. وودقت خبر للمبتدأ أو خبر لا أو نعت لمزنة والخبر محذوف أي موجودة، وهي السحابة البيضاء وودق المطر يدق إذا قطر، ومنه سمي المطر ودقاً، وودقها نصب على المصدر. ولا أرض عطف على ما قبله. وأرض اسم لا التبرئة وأبقل خبرها. وفيه الشاهد حيث ذكر الفاعل مع إسناده إلى الأرض وهي مؤنثة. وقال ابن الناظم: لأجل الضرورة، ولا ضرورة على ما لا يخفى، بل تأنيث الأرض ليس بحقيقي، وقيل: روي إبقالها بالرفع فلا شاهد فيه حينئذ. وقيل: لا شاهد على النصب أيضاً على أن يكون الأصل ولا مكان أرض، فحذف المضاف وقال أبقل على اعتبار المحذوف وإبقالها على اعتبار المذكور. وأبقلت الأرض إذا خرج بقلها.

(وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ، مُذَكَّرٍ) والسالم من مؤنث كما مر (كَالتَّاءِ مَعْ) المؤنث المجازي وهو ما ليس له فرج حقيقي مثل (إِحْدَى اللَّبِنْ) أعني لبنة، فكما تقول: سقطت اللبنة وسقط اللبنة تقول: قامت الرجال وقام الرجال، وقامت الهنود وقام الهنود، وقامت الطلحات وقام الطلحات. فإثبات التاء لتأوله بالجماعة، وحذفها لتأوله بالجمع. وكذا تفعل باسم الجمع كنسوة، ومنه: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ﴾ [سورة يوسف، الآية: ٣٠].

باعتبار تأنيثه، وممن نص على أن البيت من هذا القبيل البهاء السبكي في عروس الأفراح فقول التصريح التذكير في أبقل باعتبار المكان يأباه الهاء في إبقالها غير مسلم، ونص الدماميني في حاشية المغني على أنه لا يجوز تذكير ضمير حقيقي التأنيث باعتبار التأويل، وأنه لا يقال هند قام مثلاً على تأويل هند بشخص.

قوله: (والتاء مع جمع) أشار به إلى أن اللزوم السابق مختص بغير الجمع المذكور، والمراد بالجمع ما دل على جماعة، فدخل اسم الجمع كالنساء واسم الجنس الجمعي كالبقر فإن حكمهما كذلك قاله سم. قال ابن جني: إذا أنثت الجمع أعدت الضمير إليه مؤنثاً وإن ذكرته أعدت الضمير مذكراً، فتقول: ذهبت الرجال إلى إخوتها، وذهب الرجال إلى إخوتهم كذا في يس. والظاهر أن هذا على سبيل الأولوية لا الوجوب كما يعلم مما مر في القولة السابقة. قوله: (سوى السالم إلخ) قال شيخنا قال الشاطبي ما حاصله: أن الجمع السالم إذا لزم فيه تغيير الواحد أو غلب أو جاء على شكل السالم وليس فيه شروطه كأرضين جاز فيه الوجهان، وكذلك ما جاء من هذا النحو بالألف والتاء نحو لذات حكم التاء معه التخيير اهـ. وفي كلام الشارح في التنبيه الآتي ما يؤيده. قوله: (والسالم من مؤنث) أي من جمع مؤنث حقيقي التأنيث فخرج نحو طلحات وتمرات فيجوز الوجهان في نحوهما كما قاله المصنف في تسهيله في الأول والشاطبي في الثاني. قوله: (حقيقي) لا حاجة إليه إذ الفرج لا ينقسم إلى حقيقي ومجازي. قوله: (تقول قامت الرجال إلخ) لكن حذف التاء أجود فيما ذكر من جمع التكسير مطلقاً والجمع بالألف والتاء لمذكر واسم الجمع واسم الجنس الجمعي على ما للدماميني. والذي للسيوطي استواء الأمرين في الأربعة وتقدم رجحان الإثبات في المجازي وحينئذ فقول الناظم كالتاء مع إحدى اللبن أي في أصل الجواز فلا يرد اختلافهما في الرجحان.

قوله: (وقام الهنود) إنما لم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد لأن المجازي الطارىء أزال الحقيقي كما أزال التذكير الحقيقي في رجال قاله الدماميني. قوله: (لتأوله بالجماعة) أي وهي مؤنث مجازي قال في شرح الشذور: وليس لك أن تقول التأنيث في نحو النساء والهنود حقيقي لأن الحقيقي الذي له فرج والفرج لآحاد الجمع لا للجمع وإنما أسندت الفعل إلى الجمع لا إلى الآحاد اهـ. وفيه عندي نظر لما تقرر من أن الحكم على الجمع من باب الكلية، وحينئذ فالفعل مسند في الحقيقة إلى آحاد الجمع إلا أن يكون كلامه باعتبار الظاهر فاعرفه. قوله: (وكذا تفعل باسم الجمع)

تنبيه: حق كل جمع أن يجوز فيه الوجهان إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجبت التذكير في نحو: قام الزيدون، والتأنيث في نحو: قامت الهندات، وخالف الكوفيون فجوزوا فيهما الوجهين، ووافقهم في الثاني أبو علي الفارسي، واحتجوا بقوله: ﴿ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [سورة يونس، الآية: ٩٠] ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [سورة الممتحنة، الآية: ١٢] وقوله:

٢٨٤ ـ فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

وأجيب بأن البنين والبنات لم يسلم فيهما نظم الواحد، وبأن التذكير في جاءك للفصل، أو لأن الأصل النساء المؤمنات أو لأن أل مقدرة باللاتي وهو اسم جمع ....

قيده في التصريح بالمعرب وقال: إن المبني نحو الذين لا يقال فيه قالت الذين وإن قيل إنه جمع الذي اهـ. أي اسم جمع الذي. وكاسم الجمع اسم الجنس الجمعي كبقر ونخل كما مر. قوله: (أن يجوز فيه الوجهان) أي لتأتي التأويلين المتقدمين فيه. قوله: (أوجبت التذكير إلخ) أي لأن الواحد كالمذكور حينئذ وعند الإسناد إلى الواحد يجب ما ذكر. قوله: (وخالف الكوفيون) وعليه يحمل قول بعضهم وقيل إنه الزمخشري:

إن قومي تجمعوا، وبقتلي تحدثوا لا أبالي بجمعهم، كل جمع مؤنث

أي وجوباً أو جوازاً. قوله: (شجوهن) أي لشجوهن أي حزنهن. وتصدعوا تفرقوا. قوله: (لم يسلم فيهما نظم الواحد) أي لأنه تغير شكله وحذفت لامه، واعترض على هذا الجواب بأن قضيته جواز التذكير في نحو جاءت الحبليات ودفع بظهور أن التغيير المشترط في التكسير هو الاعتباطي كما في بنات لا التصريفي فإنه لكونه عن علة كلا تغيير. قوله: (وبأن التذكير في جاءك إلخ) اعترض على الأجوبة الثلاثة عن التذكير في جاءك، أما الأول فلما تقدم من أن الراجح في الفصل بغير إلا الإثبات وقد أجمعت السبعة على الحذف فيلزم إجماع السبعة على مرجوح. وأما الثاني فلما يلزم عليه من حذف الفاعل وهو غير جائز عند البصريين. وأما الثالث فلأن أل في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبات والدوام لا للتجدد فهو صفة مشبهة، ويمكن دفعه عن الأول بأنه مشترك الإلزام إذ الظاهر أن الكوفيين أيضاً يرجحون الإثبات على أن بعضهم التزم أن السبعة قد تجمع على الوجه المرجوح، وعن الثاني بقيام الصفة مقام الموصوف، وعن الثالث بأن الصفة هنا لا يبعد أن يراد بها التجدد كما يشعر به قصة الآية.

---

٢٨٤ ـ هو من الكامل. الشاهد في فبكى بناتي حيث جاء الفعل بلا تأنيث. واحتج به الكوفية والفارسي على أن سلامة نظم الواحد وجمع المؤنث لا يوجب التأنيث. وقالت البصرية: سلامته في جمع التصحيح توجب التذكير إن كان الجمع للمذكر والتأنيث إن كان للمؤنث. وأجابوا بأن البنات لم يسلم فيها لفظ الواحد وكذا البنون. وشجوهن نصب على التعليل، وهو الحزن والهم. وتصدعوا: تفرقوا.

(والحَذفَ فِي نِعْمَ الفَتَاةُ) وبئس الفتاة (اَستَحْسَنُوا) أي رأوه حسناً (لِأَنَّ قَصدَ الجِنْسِ فِيهِ بَيِّنْ) فالمسند إليه الجنس، وأل في الفتاة جنسية خلافاً لمن زعم أنها عهدية، ومع كون الحذف حسناً الإثبات أحسن منه. (والأَصْلُ فِي الفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلا) بالفعل لأنه كجزء منه، ألا ترى أن علامة الرفع تتأخر عنه في الأفعال الخمسة. (والأَصْلُ في المفْعولِ أَنْ يَنْفَصِلَا) عنه بالفاعل لأنه فضلة. (وقد يُجاء بخلافِ الأصلِ) فيتقدم المفعول على الفاعل إما جوازاً وإما وجوباً، وقد يمتنع ذلك كما سيأتي. (وَقَدْ يَجي المَفْعُولُ قَبْلَ الفِعْلِ) وفاعله وهو أيضاً على ثلاثة أوجه: جائز نحو: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٣٠] وواجب نحو: من أكرمت، ....

قوله: (في نعم الفتاة) قال السيوطي مثله نعم فتاة هند. قوله: (لأن قصد إلخ) مقتضاه جواز الوجهين في نحو صارت المرأة خيراً من الرجل لما ذكر وهو كذلك وليس من ذلك ما قامت امرأة لأن المرأة هنا لم يرد بها الجنس بل المراد واحدة، والعموم لأفراد الجنس إنما جاء من النافي بخلاف ما قامت من امرأة فبالخيار لأن دخول من أفاد معنى الجنس قاله الشاطبي. ونقل ابن هشام أن الأكثر في المؤنث المقرون بمن الزائدة أن لا تلحقه علامة التأنيث كذا في يس. قوله: (والأصل) أي الغالب والراجح وهذا شروع في الحكم السابع. قوله: (والأصل في المفعول أن ينفصلا) تصريح بما علم من الجملة الأولى. وقال سم: وكل هذا لا يغني عنه ما قبله لاحتمال أن يكون الأصل في كل منهما الاتصال كما نقل عن الأخفش اهـ. ونوقش بأنه لا يتأتى اتصالهما معاً حتى يكون الأصل في كل منهما الاتصال، ويمكن دفعه بأن معنى كون الأصل في كل منهما الاتصال أن الأصل اتصال أحدهما أياً كان منهما لا اتصال الفاعل بعينه واتصال المفعول بعينه فتدبر. والمراد بالمفعول المفعول به أو مطلق المفعول. ولا يقدح في ذلك امتناع مجيء المفعول معه بخلاف الأصل لأن الأصل قد يلزم. وقوله: وقد يجاء بخلاف الأصل لا يفيد أن المجيء بخلاف الأصل في كلها.

قوله: (وقد يجاء إلخ) أفاد بقد أمرين: أن ذلك قليل وأنه قد لا يجيء المفعول قبل الفاعل، وعدم مجيئه قبله إما للاقتصار على أحد الجائزين أو لكونه ممتنعاً كما في أكرمتك. فقول الشارح: وقد يمتنع ذلك أي تقدم المفعول على الفاعل ليس من زيادته على المتن، والحاصل أن ارتكاب الأصل قد يكون واجباً نحو أكرمتك، وقد يكون جائزاً نحو ضرب زيد عمراً، وقد يكون ممتنعاً نحو ضربني زيد ومخالفة الأصل في الأول ممتنعة وفي الثاني جائزة وفي الثالث واجبة. قوله: (وقد يجي) قصره على لغة من يقول جا يجي وشا يشي بالقصر. قوله: (وواجب) في مسألتين: أن يكون المفعول مما له الصدر نحو من أكرمت؟ أياً ما تدعوا، وغلام من أكرمت وغلام أيّ رجل تضرب أضرب، وأن يقع عامله بعد الفاء وليس له منصوب غيره مقدم عليها نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [سورة المدثر، الآية: ٣] ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [سورة الضحى، الآية: ٩] بخلاف نحو أما اليوم فاضرب زيداً كذا في التوضيح.

وممتنع ويمنعه ما أوجب تأخره أو توسطه على ما سيأتي بيانه (وَأَخِّرِ المَفْعُولَ) عن الفاعل وجوباً (إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ) بسبب خفاء الإعراب وعدم القرينة إذ لا يعلم الفاعل من المفعول والحالة هذه إلا بالرتبة كما في نحو: ضرب موسى عيسى وأكرم ابني أخي، فإن أمن اللبس لوجود قرينة جاز التقديم نحو: ضربت موسى سلمى، وأضنت سعدى الحمى.

تنبيه: ما ذكره الناظم هو ما ذهب إليه ابن السراج وغيره وتظافر عليه نصوص المتأخرين، ونازع في ذلك ابن الحاج في نقده على ابن عصفور، فأجاز تقديم المفعول والحالة هذه محتجاً بأن العرب تجيز تصغير عمر وعمرو على عمير، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء، وبأنه يجوز ضرب أحدهما الآخر، وبأن تأخير البيانِ إلى وقت الحاجة جائز عقلاً وشرعاً، وبأنه قد نقل

قوله: (ما أوجب تأخره) كالحصر فيه نحو: إنما ضرب زيد عمراً، والتباسه نحو ضرب موسى عيسى، أو توسطه ككونه ضميراً متصلاً، والفاعل اسم ظاهر نحو: ضربني زيد، ويمنع أيضاً تقدم المفعول على العامل كون المفعول أن المشدّدة ومعموليها إلا أن يسبقها، أما نحو أما إنك فاضل فعرفت وكونه أن المخففة ومعموليها، وكونه معمول فعل تعجبي أو واقع صلة حرف مصدري ناصب بخلاف غير الناصب فيجوز عجبت مما زيداً تضرب. ومنهم من أطلق في المنع ولم يقيد بالناصب، أو مجزوم إلا إذا قدم على الجازم أيضاً فيمتنع لم زيداً أضرب، ويجوز زيداً لم أضرب وكذا المنصوب بلن، أما المنصوب بأن أو كي فمن الواقع صلة حرف مصدري ناصب وهو لا يجوز تقدم معموله عليه مطلقاً، وأما المنصوب بإذن فالراجح منع تقدم معموله عليه وحده وأما تقدمه عليه وعلى إذن معاً، فقال أبو حيان: لا أحفظ فيه نصاً للبصريين ومقتضى قواعدهم المنع وجوزه الكسائي أو مقرون بلام ابتداء غير مسبوقة بأن بخلاف المسبوقة بها فيمتنع عمراً ليرضي زيداً، ويجوز إن زيداً عمراً ليرضي أو لام قسم أو قد أو سوف أو قلما أو ربما أو نون توكيد، هذا ما في الهمع مع زيادة من الدماميني.

قوله: (وإن لبس حذر) أي إن خيف لبس المفعول بالفاعل. قوله: (بسبب خفاء الإعراب) بأن كان تقديرياً أو محلياً وتحت كل منهما أقسام كثيرة. قوله: (وعدم القرينة) عطف عام. قوله: (لوجود قرينة) أي لفظية كالمثال الأول أو معنوية كالمثال الثاني. قوله: (وتظافر) هكذا اشتهر بالظاء المشالة والصواب تضافر بالضاد المعجمة يقال تضافر القوم أي تعاونوا كما في كتب اللغة. قوله: (محتجاً بأن العرب إلخ) لو قال محتجاً بأن العرب تجيز الإجمال وتقصده كتصغير عمر وعمرو على عمير ونحو ضرب أحدهما الآخر لكان أحسن وأخصر. قوله: (وبأن الإجمال إلخ) مبني على أن لا فرق بين اللبس والإجمال والحق الفرق وأن الأول تبادر فهم غير المراد، والثاني احتمال اللفظ للمراد وغيره من غير تبادر لأحدهما وأن الأول مضر دون الثاني وتصغير عمر وعمرو على عمير وضرب أحدهما الآخر من الثاني. قوله: (وبأن تأخير البيان إلخ) هذا في المجمل لا في الملتبس،

الزجاج أنه لا اختلاف في أنه يجوز في نحو: ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ١٥] أن تكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس، قلت: وما قاله ابن الحاج ضعيف لأنه لو قدم المفعول وأخر الفاعل والحالة هذه لقضى اللفظ بحسب الظاهر بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل فيعظم الضرر ويشتد الخطر، بخلاف ما احتج به فإن الأمر فيه لا يؤدي إلى مثل ذلك وهو ظاهر. (أَوْ أُضْمِرَ الفَاعِلُ) أي وأخر المفعول عن الفاعل أيضاً: وجوباً إن وقع الفاعل ضميراً (غَيْرَ مُنْحَصِرْ) نحو: أكرمتك وأهنت زيداً (وَمَا بِإلا أَوْ بِإنَّمَا انْحَصَرْ) من فاعل أو مفعول ظاهراً كان أو مضمراً (أَخِّرْ) عن غير المحصور منهما: فالفاعل المحصور نحو: ما ضرب عمراً إلا زيد أو إلا أنا، وإنما ضرب عمراً زيد أو أنا؛ والمفعول المحصور نحو: ما ضرب زيد إلا عمراً،

قوله: (يجوز في نحو فما زالت إلخ) أي فلم يبالوا بالتباس الاسم بالخبر فكذلك التباس الفاعل بالمفعول.

قوله: (قلت إلخ) حاصله بالنسبة لغير الوجه الأخير أن ما استدل به ابن الحاج من باب الإجمال وما نحن فيه من باب الالتباس. والثاني ضار لتبادر غير المراد فيه دون الأول لعدم تبادر شيء فيه قال سم قال يس: وهذا الجواب لا يجدي الناظم نفعاً لما سيأتي له في باب التعدي واللزوم من أن الحذف مع إن وأن يطرد مع أمن اللبس. واحترز بأمن اللبس من نحو رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل فلا يحذف الجار للالتباس فسمى ما لا يتبادر منه شيء التباساً اهـ. وقد يقال: لا يلزم من شمول اللبس للإجمال عند المصنف في بعض الأبواب شموله له عنده في بقية الأبواب لكن ينظر ما الفارق. ثم قال سم: وأما بالنسبة للوجه الأخير فهو أنه لا يلزم من إيراد الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في نحو ضرب موسى عيسى لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها اهـ. وكأن وجهه أن الاسم والخبر أصلهما المبتدأ والخبر والمبتدأ عين الخبر في المعنى بخلاف الفاعل والمفعول. ورد شيخنا ذلك بأن الناظم لا يفرق بين الاسم والخبر وبين الفاعل والمفعول، قال: ويظهر أن المصنف لا يسلم للزجاج ما نقله ويؤيد منعه أن النحويين منعوا تقديم الخبر على المبتدأ في غير النسخ إذا خيف الالتباس أي فلتكن حالة النسخ كحالة عدم النسخ.

قوله: (لا يؤدي إلى مثل ذلك) أي لأن اللازم عليه إما الإجمال وهو لا يضر أو الإلباس الغير الضار. قوله: (أي وأخر المفعول إلخ) المراد بوجوب تأخيره عن الفاعل عدم جواز توسطه بينه وبين الفعل فيصدق بوجوب تأخره عنهما كالمثال الأول وجواز تقدمه عليهما كالمثال الثاني وهذا حكمة تعداد المثال فالوجوب إضافي بالنسبة إلى التوسط. قوله: (إن وقع الفاعل ضميراً) أي متصلاً إذ لو أخر لزم أن لا يكون متصلاً والفرض أنه متصل. قوله: (غير منحصر) على صيغة اسم الفاعل أي منحصراً فيه غيره كما يدل عليه قوله: انحصر. قوله: (انحصر) أي فيه، وقوله عن غير

وما ضربت إلا عمراً وإنما ضرب زيد عمراً وإنما ضربت عمراً (وَقَدْ يَسْبِقُ) المحصور فاعلاً كان أو مفعولاً غير المحصور (إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ) بأن كان الحصر بإلا وتقدمت مع المحصور بها نحو: ما ضرب إلا زيد عمراً، وما ضرب إلا عمراً زيد؛ ومن الأول قوله:

٢٨٥ ـ فَلَمْ يَدْرِ إلا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَـشِـيَّـةَ إِنـآءِ الـدِّيَـارِ وِشَـامُـهَـا

وقوله:

٢٨٦ ـ مَا عَابَ إلاَّ لَئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ وَلا جَـفَـا قَـطُّ إِلا جُـبَّـأٌ بَـطَـلاَ

المحصور أي فيه، وكذا يقال فيما بعد وما ذكر من قصر الصفة على الموصوف إلا أنه إذا كان المحصور فيه الفاعل فالصفة المقصورة مضروبية المفعول وإذا كان المفعول فالصفة المقصورة ضاربية الفاعل، فقولك ما ضرب عمراً إلا زيد لقصر مضروبية عمرو على زيد أي أنه لم يحصلها لعمرو إلا زيد، وقولك: ما ضرب زيد إلا عمراً لقصر ضاربية زيد على عمرو أي أنه لم يتعد أثرها، إلا إلى عمرو.

قوله: (وما ضربت إلا عمراً) كان الأولى، بل الصواب أن يقول: وما ضرب زيد إلا إياك لأن العموم السابق في قوله ظاهراً كان أو مضمراً في المحصور فيه، وكذا يقال في إنما ضربت عمراً وفي نسخ إسقاط قوله وما ضربت إلا عمراً. قوله: (وقد يسبق إلخ) قد يقال: لم أجيز هنا تقديم المحصور فيه مع إلا ومنع في باب المبتدأ والخبر حتى حكموا بشذوذ قوله:

وهـل إلا عـلـيـك الـمـعـول

وأجاب شيخنا السيد بأن الفرق أن الفعل أقوى في العمل فاحتمل معه تقديم المحصور وبأن اللازم فيه تقديم أحد المعمولين على الآخر لا تقدم المعمول على العامل ولا كذلك المبتدأ والخبر. قوله: (عشية إلخ) منصوب على الظرفية والإنآء كالإبعاد وزناً ومعنى. والوشام بكسر الواو جمع وشيمة وهي الكلام الشر والعداوة ووشامها فاعل هيجت. قوله: (جبأ) بضم الجيم وتشديد الموحدة

---

٢٨٥ ـ هو من الطويل. الفاء للعطف وإلا بمعنى غير. وفيه الشاهد حيث احتج الكسائي به. على أن الفاعل المحصور بإلا لا يجب تأخيره على مفعوله بل يجوز تقديمه، فإن قوله إلا الله فاعل. وما هيجت مفعوله. وأوله الجمهور على أنه مفعول للفعل المقدر وليس مفعولاً للمذكور تقديره درى ما هيجت لنا: أي ما أثارت. يقال: هيجت وهجت كلاهما متعديان. وعشية نصب على الظرف مضاف إلى إنآء الديار، وهو جمع ناء وهو البعد، والتقدير: إنآء أهل الديار. فسمى أهل الديار دياراً تسمية للحال باسم المحل. قوله: (وشامها) بالرفع فاعل هيجت. وهو بكسر الواو جمع وشم. من وشم يده إذا غرزها بإبرة ثم ذر عليها النيلة. ويروى عشية بالرفع فإن صحت فوجهه أن يكون فاعل هيجت وحينئذ ينتصب وشامها على المفعولية.

٢٨٦ ـ هو من البسيط. واللئيم البخيل المهين النفس الدنيء. وإلا بمعنى غير في الموضعين. ولا جفا عطف على ماعاب وجبأ. بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة بعدها همزة من غير مد، وهو الجبان والبطل الشجاع، وانتصابه على المفعولية. والشاهد فيه أن الكسائي احتج به على أن الفاعل المحصور =

ومن الثاني قوله:

٢٨٧ ـ تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ ... فَمَا زَادَ إلا ضِعْفَ مَا بِي كَلامُهَا

وقوله:

٢٨٨ ـ وَلَمَّا أَبَى إلاَّ جِمَاحاً فُؤَادُهُ ... وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلا أَهْلِ

فإن لم يظهر القصد بأن كان الحصر بإنما أو بإلا ولم تتقدم مع المحصور امتنع تقديمه لانعكاس المعنى حينئذ وذلك واضح.

تنبيه: الذي أجاز تقديم المحصور بإلا مطلقاً هو السكسائي محتجاً بما سبق. وذهب بعض البصريين إلى منع تقديم المحصور مطلقاً. واختاره الجزولي والشلوبين حملاً لإلاّ على

والهمزة: الجبان. قوله: (ولما أبى إلا جماحاً) أي إسراعاً وجواب لما في بيت بعده.

قوله: (الذي أجاز) أي قبل المصنف وعبارته توهم أنه تقدمت إشارة إلى أن هناك قائلاً بالجواز مطلقاً غير المصنف والقصد الآن تعيينه مع أنه لم يتقدم إشارة إلى ذلك فكان الظاهر إسقاط لفظ الذي ويكون التنبيه بمعناه اللغوي. قوله: (مطلقاً) أي فاعلاً كان أو مفعولاً. قوله: (وذهب بعض البصريين إلخ) قال الفاكهي: هو الأصح اهـ. وعليه فما تقدم من الأبيات شاذ أو مؤول بتقدير عامل للمنصوب والمرفوع غير المحصورين كأن يقدر قبل ما هيجت درى، وقبل كلامها زاد وقوله

= بإلا لا يجب تأخيره. والجمهور على وجوب تأخيره عن المفعول كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [سورة فاطر، الآية: ٢٨].

٢٨٧ ـ قاله مجنون بني عامر. وهو من الطويل. بتكليم ساعة في محل النصب على المفعولية. وإضافة تكليم إلى ساعة من قبيل إضافة يا سارق الليلة. والفاء تصلح للتعليل. وزاد فعل متعد، وكلامها بالرفع فاعله، والمستثنى المنصوب مفعوله مقدماً. وفيه الشاهد حيث احتجت به البصرية على جواز تقديم المفعول المحصور بإلا على فاعله، وقيل: لا دليل فيه على ذلك لجواز أن يكون فاعل زاد مستتراً راجعاً إلى التكليم، ويقدر عامل آخر لكلامها ورد بأن هذا إنما يحسن إذا كان في الكلام السابق إبهام فتستأنف له جملة توضحه فيكون جواباً لسؤال. وأجيب بأن الفاعل لما كان مستتراً حصل الإبهام فسوّغ السؤال والجواب.

٢٨٨ ـ ذكر البياري شارح الحماسة أن الذي قاله هو دعبل بن علي الخزاعي، وهو من المحدثين، وليس ممن يحتج بهم وهو من الطويل ولما ظرف وجوابه في البيت الثاني وهو قوله:

تَسَلَّى بأخرى غيرها فإذا التي ... تَسَلَّى بِهَا تُغْرِي بِلَيْلَى ولا تُسْلِي

وأبى امتنع، وفؤاده فاعله، وإلا جماحاً: استثناء من موجب فيجوز نصبه. فالناصب هو إلا عند المحققين. ولكن جماحاً في الحقيقة مفعول حصر بإلا وتقدم على فاعله، وفيه الشاهد حيث احتجت البصرية به على جواز تقديم المفعول المحصور بإلا على الفاعل. وذهبت طائفة إلى أن المحصور بإلا يجب تقديم فاعله كما في المحصور بإنما نحو: إنما ضرب زيد عمراً. والجماح ههنا من جمح إذا أسرع إسراعاً فلا يرده شيء، والجموح من الرجال الذي يركب هواه فلا يمكن رده. قوله: (ولم يسل) عطف على أبى من السلو. ويغري من الإغراء وهو الاشلاء والتحريض.

إنما. وذهب الجمهور من البصريين والفراء وابن الأنباري إلى منع تقديم الفاعل المحصور. وأجازوا تقديم المفعول المحصور لأنه في نية التأخير. (وَشَاعَ) في لسان العرب تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل عليه (نَحْوَ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ) وقوله:

٢٨٩ ـ جَاءَ الخِلافَةَ أَوْ كَانَتْ لَه قَدَراً كَمَا أَتَى رَبَّه مُوسَى عَلَى قَدَرِ

لأن الضمير فيه وإن عاد على متأخر في اللفظ إلا أنه متقدم في الرتبة (وَشَذَّ) في كلامهم تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه (نَحْوُ زَانَ نُورُهُ الشَّجَرْ) لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. قال الناظم: والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا، والصحيح جوازه؛ واستدل على ذلك بالسماع. وأنشد على ذلك أبياتاً منها قوله:

٢٩٠ ـ وَلَوْ أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا

إلى منع تقديم المحصور أي بإلا مطلقاً أي فاعلاً كان أو مفعولاً، ووجه الدماميني هذا المذهب بأنه إذا قدم المحصور فيه بإلا كأن قيل: ما ضرب إلا زيد عمراً فإن أريد أن زيداً وعمراً مستثنيان معاً والتقدير ما ضرب أحد أحداً إلا زيد عمراً أفاد أن الضرب إنما وقع من زيد لعمرو ولم يحصل من غيره لغيره وهذا غير ما يفيده تأخير المحصور فيه لأن مفاده أن ضرب عمرو محصور في زيد، وهذا لا ينافي أن الضرب حصل من غير زيد لغير عمرو، ولزم محذور آخر وهو استثناء شيئين بأداة واحدة بغير عطف وهو ممنوع مطلقاً كما ستعرفه في باب الاستثناء وإن أريد أن عمراً مقدم معنى وليس مستثنى لم يلزم المحذوران المذكوران لكن يلزم عمل ما قبل إلا فيما بعدها مما لم يذكروا جواز عمل ما قبل إلا فيه في قولهم لا يعمل ما قبل إلا فيما بعدها إلا إن كان مستثنى نحو: ما قام إلا زيد أو مستثنى منه نحو ما قام إلا زيداً أحد أو تابعاً له نحو ما قام أحد إلا زيداً فاضل اهـ. وللكسائي اختيار الشق الثاني وزيادة المحصور المقابل للمحصور فيه فيما جوزوا عمل ما قبل إلا فيه فتدبر.

قوله: (في نية التأخير) أي فتقديمه كلا تقديم. قوله: (جاء الخلافة) الضمير يرجع إلى الممدوح وهو عمر بن عبد العزيز وقوله أو كانت يروى بأو بمعنى الواو وبإذ، وقوله قدراً أي مقدرة. قوله: (وشذ) أي على مذهب الجمهور لا على مذهبه لما ستعلمه. قوله: (والصحيح

---

٢٨٩ ـ قاله جرير بن الخطفي، وهو من قصيدة من البسيط يمدح بها عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه. والضمير في جاء يرجع إلى عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه. والخلافة بالنصب مفعوله. ويروى أتى الخلافة، وإذا ظرف بمعنى حين، وكانت أي الخلافة له أي لعمر قدراً مقدرة، والكاف للتشبيه وما مصدرية. والجملة في محل النصب على أنها صفة لمصدر محذوف. والتقدير أتى الخلافة إتياناً كإتيان موسى بن عمران عليه السلام ربه عز وجل. وربه بالنصب مفعول، وليس بإضمار قبل الذكر لأن الفاعل مقدم في الرتبة. وفيه الشاهد حيث توسط المفعول بين الفعل والفاعل.

٢٩٠ ـ قاله حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه. المجد: الشرف والكرم، يقال: رجل مجيد أي شريف. وأخلد من الإخلاد وهو الإبقاء وهو خبر أن، وواحداً مفعوله. والدهر: نصب على =

وقوله:

وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ المَرْءَ رَاجِياً جَزَاءَ عَلَيْهَا مِن سِوَى مَنْ لَهُ الأَمْرُ

وقوله:

٢٩١ ـ جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغِيلانِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

وقوله:

٢٩٢ ـ كَسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلْمِ أَثْوابَ سُودَدٍ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى في ذُرَى المَجْدِ

وقوله:

٢٩٣ ـ جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكلابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

جوازه) أي نظماً ونثراً. قوله: (أبا الغيلان) بكسر الغين المعجمة، وعن بمعنى بعد. وقوله كما يجزى أي جزى. وسنمار بكسر السين والنون وتشديد الميم اسم لرجل رومي بنى قصراً عظيماً بظهر الكوفة للنعمان بن امرىء القيس ملك الحيرة، فلما فرغ من بنائه ألقاه من أعلاه لئلا يبني لغيره مثله، فضربت به العرب المثل في سوء المجازاة.

قوله: (جزاء الكلاب العاويات) قيل هو الضرب والرمي بالحجارة. وقيل هو دعاء عليه بالأبنة

= الظرف في الموضعين. ومن الناس: صفة لواحد. وأبقى: جواب لو. والشاهد في مجده حيث أعاد الضمير فيه إلى مطعم وهو متأخر للضرورة. وأراد به مطعم بن عدي والد جبير الصحابي رضي الله عنه. وانتصابه على أنه مفعول أبقى.

٢٩١ ـ قاله سليط بن سعد. وهو من البسيط. الشاهد في جزى بنوه حيث أعاد الضمير إلى أبي الغيلان وهو متأخر عنه للضرورة وهو بكسر الغين المعجمة كنية رجل، وعن بمعنى في أي في كبر. وحسن فعل: أي وعن حسن فعل إليه. والكاف للتشبيه وما مصدرية، والجملة في محل النصب على أنها صفة لمصدر محذوف. أي جزى بنوه جزاء كجزاء سنمار بكسر السين والنون وتشديد الميم، وهو اسم صانع رومي بنى الخورنق الذي بظهر الكوفة للنعمان مالك الحيرة، وهو قصر عظيم لم تر العرب مثله، فلما فرغ ألقاه من أعلاه فخر ميتاً لئلا يبني لغيره مثله، فضربت به العرب مثلاً في سوء المكافأة. ويجزى مضارع مجهول لحكاية الحال الماضية لغرابتها.

٢٩٢ ـ هو من الطويل. معناه كسى حلم الممدوح صاحب الحلم ثياب السيادة، وأعلى عطاؤه صاحب العطاء في أعلى مراتب المجد والكرم. والشاهد في كسى حلمه ونداه فإن الضمير فيهما للفاعل ولم يسبق ذكره فأجاز ذلك ابن جني مطلقاً وتبعه على ذلك ابن مالك والجمهور على أنه مختص بالضرورة. ورقى بالتشديد من الرقي وهو الصعود والارتفاع. والندى بفتح النون العطاء والذرى بضم الذال المعجمة جمع ذروة بكسر الذال، وذروة كل شيء أعلاه. ومنه ذروة السنام.

٢٩٣ ـ عزاه بعضهم إلى النابغة الذبياني، وأبو عبيدة إلى عبد الله بن همارق، والأعلم لأبي الأسود، وقيل: لم يدر قائله حتى قال ابن كيسان أحسبه مولداً مصنوعاً. والشاهد في قوله جزى ربه حيث احتج به الأخفش وجماعة من المتأخرين على صحة القول بنحو زان نوره الشجر، والجمهور على المنع مطلقاً، فأجابوا بأن الضمير يرجع إلى الجزاء الذي دل عليه جزى كما في: =

وذكر لجوازه وجهاً من القياس. وممن أجاز ذلك قبله وقبل أبي الفتح الأخفش من البصريين والطُّوَال من الكوفيين. وتأول المانعون بعض هذه الأبيات بما هو خلاف ظاهرها. وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون النثر وهو الحق والإنصاف لأن ذلك إنما ورد في الشعر.

تنبيهات: الأول: لو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائداً على ما اتصل بالمفعول المتأخر نحو: ضرب أبوها غلام هند امتنعت المسألة إجماعاً، كما امتنع صاحبها في الدار. وقيل فيه خلاف. واختلف في نحو: ضرب أباها غلام هند فمنعه قوم وأجازه آخرون، وهو الصحيح لأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم.

الثاني: كما يعود الضمير على متقدم رتبة دون لفظ ويسمى متقدماً حكماً كذلك يعود على متقدم معنى دون لفظ، وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل: نحو: أدب ولدك في الصغر ينفعه في الكبر، أي التأديب، ومنه: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [سورة المائدة، الآية: ٨] أي العدل.

لأن الكلاب إنما تتعاوى عند طلب السفاد. وعديّ بن حاتم الطائي صحابي فلا يليق به هذا الهجو.

قوله: (وجهاً من القياس) يعني أنه قاسه على المواضع التي يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وستأتي قريباً. وأجيب بأنها مخالفة للقياس فلا يقاس عليها أفاده في التصريح ونقل شيخنا عن الهمع أن هذا الوجه هو أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل فجعل لكثرته كالأصل. وعبارة الشارح على التوضيح اكتفاء بتقديم المفعول في الشعور لأن الفعل المتعدي إشعاراً به فعاد الضمير على متقدم شعوراً، ومن في كلام الشارح على الحل الأول بيانية والقياس عليه بمعناه المعروف، وأما على الوجهين الأخيرين فمن تبعيضية والقياس بمعنى النظر أي من أوجه النظر والرأي. قوله: (وممن أجاز ذلك إلخ) اختار هذا المذهب أيضاً الرضي. قوله: (والطوال) بضم الطاء وتخفيف الواو. فوله: (وتأول المانعون بعض إلخ) قالوا في قوله جزى إلخ الضمير عائد إلى الجزاء المفهوم من جزى أو لشخص غير عدي.

قوله: (في الشعر) أي للضرورة. قوله: (متنعت المسألة إجماعاً) أجمع هنا واختلف في نحو زان نوره الشجر لاختلاف العامل هنا في مرجع الضمير وملابسه واتحاده في زان نوره الشجر فهو طالب للمرجع أيضاً فكأنه متقدم رتبة. وقوله كما امتنع إلخ أي لما مر من اختلاف العامل. قوله: (في نحو ضرب أباها غلام هند) أي من كل ما اتصل فيه المفعول المتقدم بضمير يعود على ما اتصل

= ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [سورة المائدة، الآية: ٨] أي جزى رب الجزاء، أو ضرورة، أو شاذ أو الضمير لغير عدي. وجزاء الكلاب نصب على المصدرية. أو بنزع الخافض أي كجزاء الكلاب. والعاويات جمع عاوية من عوى الكلب والذئب وابن آوى يعوي عواء: صاح. واختلف في جزائها فقيل هو الضرب والرمي بالحجارة. وقال الأعلم ليس بشيء وإنما دعي عليه بالأبنه، إذ الكلاب تتعاوى عند طلب السفاد، قال: وهذا من ألطف الهجو. قوله: (وقد فعل) الواو للحال: أي وقد فعل الله ذلك أي الجزاء.

الثالث: يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة سوى ما تقدم في ستة مواضع: أحدها الضمير المرفوع بنعم وبئس: نحو نعم رجلاً زيد، وبئس رجلاً عمرو، بناء على أن المخصوص مبتدأ لخبر محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف. الثاني: أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما كقوله:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأخِلاَّءُ إنَّنِي ... لِغَيرِ جميلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمَلُ

على ما سيأتي في بابه الثالث: أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره، نحو: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٢٩]. **الرابع**: ضمير الشأن والقصة نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص، الآية: ١] ﴿فَإِذَا هِىَ شَاخِصَةٌ أَبْصَـٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٩٧]. **الخامس**: أن يجر برب وحكمه حكم ضمير نعم وبئس في وجوب كون مفسره تمييزاً وكونه مفرداً، كقوله:

رُبَّـهُ فِـتْـيَـةً دَعَـوْتُ إلـى مَـا ... يُـورِثُ الـمـجـدَ دَائِـبـاً فَـأَجَـابُـوا

ولكنه يلزم أيضاً التذكير فيقال ربه امرأة لا ربها، ويقال نعمت امرأة هند. السادس: أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسر له: كضربته زيداً. قال ابن عصفور: أجازه الأخفش ومنعه سيبويه. وقال ابن كيسان: هو جائز بإجماع انتهى.

خاتمة: قد يشتبه الفاعل بالمفعول، وأكثر ما ....

بالفاعل المتأخر. قوله: (بناء على أن المخصوص إلخ) أما على أنه مبتدأ خبره الجملة قبله فهو مما عاد فيه الضمير على متقدم رتبة. قوله: (على ما سيأتي في بابه) أي من الخلاف فالبصريون يجيزونه والكوفيون يمنعونه. قوله: (أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره) كان الأولى أن يقول مخبراً عنه بخبر يفسره والمراد غير ضمير الشأن لئلا يتكرر مع ما بعده، والأصح أن الضمير في الآية عائد على معلوم من السياق لا على الحياة الدنيا المخبر بها وإلا كان التقدير إن حياتنا الدنيا إلا حياتنا الدنيا وهو ممنوع إلا أن يجاب بأن الضمير راجع إلى الموصوف بقطع النظر عن صفته. قوله: (ضمير الشأن والقصة) المراد بالشأن والقصة الحديث كما تقدم في باب المبتدأ وهو ضمير غيبة يفسره جملة خبرية بعده مصرح بجزأيها ويؤتى به للدلالة على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه ويذكر باعتبار الشأن ويؤنث باعتبار القصة. وإنما يؤنث إذا كان في الجملة بعده مؤنث عمدة وتأنيثه حينئذ أولى نحو إنها هند حسنة إنها قمر جاريتك ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ [سورة الحج، الآية: ٤٦] ولا يفسر بجملة فعلية إلا إذا دخل عليه ناسخ وبقية الكلام عليه سلفت في باب كان وأخواتها.

قوله: (وكان مفرداً إلخ) أجاز الكوفيون مطابقته للتمييز في التأنيث والتثنية والجمع وليس بمسموع. مغني. قوله: (دائباً) أي دائماً. قوله: (ولكنه يلزم أيضاً التذكير) أي فيخالف ضمير نعم من هذه الجهة. قوله: (قد يشتبه الفاعل) أي في الواقع بالمفعول أي في الواقع. قوله: (وأكثر ما

يكون ذلك إذا كان أحدهما اسماً ناقصاً والآخر اسماً تاماً، وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع، وإن كان منصوباً ضميره المنصوب، وتبدل من الناقص اسماً بمعناه في العقل وعدمه، فإن صحت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة قبله وإلا فهي فاسدة، فلا يجوز أعجب زيد ما كره عمرو إن أوقعت ما على ما لا يعقل، لأنه لا يجوز أعجبت الثوب، ويجوز نصب زيد لأنه لا يجوز أعجبني الثوب، فإن أوقعت ما على أنواع من يعقل جاز رفعه، لأنه يجوز أعجبت النساء وتقول أمكن المسافر السفر بنصب المسافر لأنك تقول: أمكنني السفر، ولا تقول: أمكنت السفر والله أعلم.

النَّائِبُ عَنِ الفَاعِلِ

(يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ) حذف لغرض: إما لفظي كالإيجاز وتصحيح النظم، أو معنوي كالعلم به والجهل والإبهام والتعظيم والتحقير والخوف منه أو عليه. ....

يكون ذلك) أي الاشتباه. قوله: (اسماً ناقصاً) أراد به الاسم الموصول لعدم دلالته على معناه إلا بصلته وما أشبهه مما لا يتضح معناه إلا بضميمة كما الموصوفة وبالتام ما عداه، وقيل أراد بالناقص خفي الإعراب وبالتام ظاهره. قوله: (وطريق معرفة ذلك) أي الفاعل الصواب والمفعول الصواب. قوله: (إن كان مرفوعاً) أي في عبارة المتكلم أعم من أن يكون رفعه صواباً أو خطأ.

قوله: (اسماً بمعناه) أي الناقص. وقوله في العقل إما أن تكون في بمعنى من بياناً للمعنى أو متعلقة بمحذوف صفة ثانية للاسم مفسرة للصفة الأولى أي مماثلاً له في العقل وعدمه. وإنما ذكره دفعاً لتوهم أن المراد بكونه بمعناه ترادفهما. قوله: (ويجوز نصب زيد) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا اعتراض بأن نصب زيد واجب. وقوله جاز رفعه أي ونصبه. قوله: (على أنواع من يعقل) أراد بالأنواع ما يشمل الأفراد. قوله: (وتقول أمكن إلخ) هذا من غير الأكثر لأن الفاعل والمفعول اسمان تامان.

النائب عن الفاعل

هذه العبارة أولى وأخصر من قول كثير المفعول الذي لم يسم فاعله لصدقه على ديناراً من أعطى زيد ديناراً، وعدم صدقه على الظرف وغيره مما ينوب عن الفاعل وإن أجيب بأن المفعول الذي لم يسم فاعله صار كالعلم بالغلبة على ما ينوب مناب الفاعل من مفعول وغيره. قوله: (لغرض) المراد بالغرض هنا السبب الباعث لا الفائدة المترتبة على الفعل المقصودة منه لأنه لا يظهر في جميع ما ذكره من الأغراض. قوله: (كالعلم به) نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [سورة النساء، الآية: ٢٨] وقوله: والجهل نظر فيه ابن هشام بأن الجهل إنما يقتضي أن لا يصرح باسمه الخاص به لا أن يحذف بالكلية، ألا ترى أنك تقول: سأل سائل وسام سائم. وقد يقال: لا يشترط في الغرض من الشيء أن لا يحصل من غيره. فاعرفه. قال شيخنا وتبعه البعض: جعل الشارح الجهل من

وسيأتي أنه ينوب عن الفاعل أشياء غير المفعول به لكن هو الأصل في النيابة عنه (فِيما لَهُ) من الأحكام كالرفع والعمدية ووجوب التأخير وغير ذلك (كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ) فخير نائب عن الفاعل المحذوف إذ الأصل نال زيد خير نائل، نعم النيابة مشروطة بأن يغير الفعل عن صيغتة الأصلية

الغرض المعنوي تبع فيه الناظم وهو غير ظاهر، والظاهر ما في التوضيح من جعله مقابلاً للغرض اللفظي والمعنوي اهـ. وعندي أن الظاهر ما مشى عليه الناظم والشارح فتأمل. وقوله والإبهام أي على السامع كقول مخفي صدقته تصدق اليوم على مسكين ويأتي فيه تنظير ابن هشام. وقوله والتعظيم أي تعظيم الفاعل بصون اسمه عن لسانك أو عن مقارنة المفعول نحو خلق الخنزير. وقوله والتحقير أي تحقير الفاعل نحو طعن عمر وقتل الحسين. ومن المعنوي كراهة السامع سماع لفظ الفاعل قال ابن هشام: وهذا من تطفل النحويين على صناعة البيان اهـ. وأراد بالبيان ما يشمل علم المعاني لأن ما ذكر من تعلقات علم المعاني.

قوله: (وسيأتي أنه ينوب إلخ) إشارة إلى سؤال وجواب منشؤهما اقتصار المصنف هنا على المفعول به. قوله: (فيما له من الأحكام) لا يعترض بأن من جملتها أنه إذا قدم أعرب مبتدأ والنائب إذا كان ظرفاً أو مجروراً وقدم لا يعرب مبتدأ وأنه يؤنث الفعل له، والنائب إذا كان أحدهما لا يؤنث الفعل له لأن كلامه هنا في النائب المفعول به لا مطلق النائب. قوله: (كالرفع إلخ) وكوجوب ذكره واستحقاقه الاتصال بالعامل وكونه كالجزء منه وتأنيث الفعل لتأنيثه على التفصيل السابق وإغنائه عن الخبر في نحو أمضروب العبدان وتجريد العامل من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى. قوله: (ووجوب التأخير) صرح بالوجوب هنا فقط للخلاف فيه دون الأولين. وقول البعض للخلاف في الأولين سبق قلم. قوله: (نائل) اسم مصدر بمعنى النوال أي العطاء.

قوله: (نعم النيابة إلخ) استدراك على قوله:

ينوب مفعول به عن فاعل

فيما له دفع به توهم نيابته عنه من غير تغيير لصيغته مع أن نائب الفاعل لا يرتفع إلا بالفعل المغير أو اسم المفعول، وفي ارتفاعه بالمصدر المؤول بأن والفعل المبني للمجهول خلاف فقيل بالمنع مطلقاً لأن ما يرفع الفاعل من فعل أو وصف لا يكون على صيغة ما يرفع المفعول والمصادر لا تختلف صيغها فلا تصلح لذلك ولأنه قد يلبس بالمصدر الرافع للفاعل. وقيل بالجواز مطلقاً والأصح الجواز حيث لا لبس كعجبت من أكل الطعام بتنوين أكل ورفع الطعام بخلاف الملبس كعجبت من ضرب عمرو، وعلى جواز ذلك يجوز أيضاً إضافة المصدر لنائب فاعله فيكون في محل رفع كما يجوز جعل ما أضيف إليه المصدر في محل نصب على المفعولية والفاعل حذف من غير نيابة شيء عنه وعلى المنع يتعين إضافة المصدر لما بعده على أنه في محل نصب على المفعولية أفاده في شرح الجامع.

قوله: (عن صيغته الأصلية) هذا كالصريح في أن المبني للمفعول فرع المبني للفاعل وهو

إلى صيغة تؤذن بالنيابة (فَأَوَّلَ الفِعْلِ) الذي تبنيه للمفعول (اَضْمُمَنْ) مطلقاً (وَ) الحرف (المُتصِلْ، بِالآخِرِ) منه (اَكْسِرْ فِي مُضِيِّ كَوُصِلْ) ودحرج (واَجْعَلْهُ) أي المتصل بالآخر (مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحا، كَيَنْتَحِي المَقُولِ فِيهِ) عند البناء للمفعول (يُنْتَحَى. و) الحرف (الثَّانِيَ التَّالِيَ تا المُطَاوَعَهْ) وشببها من كل تاء مزيده (كالأَوَّلِ اَجْعَلْهُ بِلا مُنازَعَهْ) تقول: تدحرج الشيء وتغوفل عن الأمر باتباع الثاني للأول في الضم. (وَثَالِثَ) الفعل (الَّذِي) بدىء (بِهَمزِ الوَصْلِ، كالأَوَّلِ اَجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِي) الشراب، واستخرج المال فتتبع الثالث أيضاً للأول في الضم (واَكْسِرْ أو اَشْمِمِ فَا) فعل (ثلاثِيّ أُعِلْ، عَيْناً) واوياً أو يائياً فقد قرىء وقيل: ﴿يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾ [سورة

مذهب الجمهور وقيل كل أصل. قوله: (اضممن) أي ولو تقديراً كنيل وقوله مطلقاً أي ماضياً أو مضارعاً. قوله: (اكسر) أي ولو تقديراً كرد وطلب كسره ظاهر إذا لم يكن مكسوراً في الأصل، فإن كان مكسوراً في الأصل فإما أن يقال يقدر أن الكسر الأصلي ذهب وأتى بكسر بدله، أو يقال: المراد اكسر إذا لم يكن مكسوراً في الأصل، وكذلك يقال في قوله:

واجعله من مضارع منفتحاً

والكسر هو الكثير في لسان العرب ومنهم من يسكنه ومنهم من يفتحه في المعتل اللام ويقلب الياء ألفاً، فيقول في رؤي زيد رأى بفتح الهمزة وقلب الياء ألفاً فتحصل في الماضي المعتل اللام ثلاث لغات قاله المصرح. قوله: (منفتحاً) أي ولو تقديراً كيقال. (كينتحي) من الانتحاء وهو الاعتماد. وقيل الاعتراض والمقول بالجر نعت له أو بالضم على الاستئناف. قوله: (والثاني) أتى به ليفيد أن هذا في الماضي لأن تالي تاء المطاوعة لا يكون ثانياً في المضارع بل ثالثاً فيه لزيادة حرف المضارعة قبلها فالتالي لتاء المطاوعة في المضارع باق على ما كان عليه في المبني للفاعل وسماها تاء المطاوعة مع أن التي للمطاوعة هي المبنية بنفسها لاختصاص تلك التاء بهذه البنية فسميت باسمها كذا في الشاطبي والمطاوعة حصول الأثر من الأول للثاني نحو علمته فتعلم وكسرته فتكسر. قوله: (من كل تاء مزيدة) أي زيادة معتادة لتخرج التاء من قولهم ترمس الشيء بمعنى رمسه أي دفنه فلا يضم ثاني الفعل معها إذا بني للمجهول كما في التصريح وإنما كانت غير معتادة لأن الأصل في التوصل إلى الساكن المصدر به الكلمة أن يكون بالهمزة. قوله: (تدحرج الشيء وتغوفل عن الأمر) فيه مع قوله تاء المطاوعة وشبهها لف ونشر مرتب. وفي التمثيل بالأول نظر لأنه لا يبنى للمفعول به إلا المتعدي. قوله: (وثالث الفعل) أي الماضي الزائد على أربعة أحرف لأن همزة الوصل لا تلحق المضارع والماضي الثلاثي والرباعي. قوله: (كالأول) أي كالحرف الأول. قوله: (فتتبع) بالنصب في جواب الأمر.

قوله: (أو اشمم) بنقل حركة الهمزة إلى الواو. قوله: (أعل عيناً) أي غيرت عينه فخرج المعتل الذي لم تغير عينه نحو عور وصيد واعتور فإنه إذا بني للمفعول سلك به مسلك الصحيح، وقوله واوياً كان أي كقيل أو يائياً أي كغيض، وأصل قيل قول نقلت كسرة الواو لاستثقالها عليها إلى

هود، الآية: ٤٤] بهما والإشمام هو الإتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر، وقد يسمى روماً (وَضَمٌّ جَا) في بعض اللغات (كَبُوعَ) وحوك (فَاحْتُمِلْ) كقوله:

٢٩٤ ـ لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ ... لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وكقوله:

٢٩٥ ـ حُوكَتْ عَلَى نِيرَيْن إذْ تُحَاكُ ... تَخْتَبِطُ الشَّوكَ وَلا تُشَاكُ

القاف بعد سلب حركتها فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما في ميزان، وأصل غيض غيض نقلت كسرة الياء كذلك. قوله: (والإشمام) أي هنا ويطلق عند القراء على الإشارة بالشفتين إلى الرفع أو الضم عند الوقف على نحو نستعين ومن قبل وعلى الإنحاء بالكسرة نحو الضمة فتميل الياء الساكنة نحو الواو وعلى خلط الصاد بالزاي في الصراط وأصدق، وقوله بين الضم والكسر بأن يؤتى بجزء من الضمة قليل سابق وجزء من الكسرة كثير لاحق ومن ثم تمحضت الياء قاله العلوي فالبينية على وجه الإفراز لا الشيوع، وفي الأشباه والنظائر للسيوطي عن صاحب البسيط وغيره أن الحركات ست الثلاث المشهورة وحركة بين الفتحة والكسرة وهي التي قبل الألف الممالة وحركة بين الفتحة والضمة وهي التي قبل الألف المفخمة في قراءة ورش نحو الصلاة والزكاة والحياة وحركة بين الكسر والضمة وهي حركة الإشمام في نحو قيل وغيض على قراءة الكسائي.

قوله: (وضم) سوغ الابتداء به وقوعه في معرض التفصيل. قوله: (ليت إلخ) ليت الثانية مراد بها لفظها فاعل ينفع وليت الثالثة تأكيد للأولى التي لها الاسم والخبر، وشيئاً مفعول مطلق لا مفعول به وفاقاً للموضح وخلافاً للعيني. قوله: (حوكت على نيرين) أي نسجت على طاقين لتقوى،

---

٢٩٤ ـ هذا رجز عزاه بعضهم إلى رؤبة ولم يثبت. وليت للتمني ولو في المستحيل. وليت الثالث تأكيد له، وليت الثاني فاعل مع فعله أعني ينفع معترض بين المؤكد والمؤكد. وشيئاً مفعول به وهل للنفي. ويروى ليت وما ينفع شيئاً ليت. وشباباً اسم ليت الأول وبوع خبره، وفاشريت عطف عليه. والشاهد في بوع فإن القياس فيه بيع لأنه مجهول باع، لكن من العرب من يخفف هذا النوع بحذف حركة عينه، فإن كانت واواً سلمت كما في حوكت في البيت الآتي. والقياس حيكت. وإن كانت ياء قلبت واواً لسكونها وانضمام ما قبلها كما في بوع فإن أصله بيع بضم الباء وكسر الياء، فحذفت حركة الياء، فصار بيع بضم الباء وسكون الياء فقلبت الباء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها.

٢٩٥ ـ هو أيضاً رجز. والشاهد في حوكت، فإن القياس فيه حيكت، وقد قررناه الآن من حاك الثوب يحوكه حوكاً وحياكة نسجه، فهو حائك، وهم حاكة، وحوكة. والنول بفتح النون وسكون الواو وهو الخشب الذي يلف عليه الحائك الثوب. ويقال له المنوال أيضاً. ويروى على نيرين بكسر النون وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره راء. والنير علم الثوب ولحمته أيضاً، فإذا نسج على نيرين كان أصفق وأبقى، تقول: نرت الثوب أنيره نيراً وكذلك أنرته ونيرته. والضمير فيه مفعول ناب عن الفاعل يرجع إلى كل واحدة من إزاره وردائه، لأنه يصفهما بغاية الصفاقة حتى إنها تختبط الشوك ولا يؤثر بها. على نولين في محل النصب على الحال وإذ ظرف، وتحاك بمعنى حيكت، والضمير في =

تنبيه: أشار بقوله فاحتمل إلى ضعف هذه اللغة بالنسبة للغتين الأوليين، وتعزى لبني فقعس وبني دبير (وإن بشكل) من هذه الأشكال (خيف لبس يجتنب) ذلك الشكل ويعدل إلى شكل آخر لا لبس فيه، فإذا أسند الفعل الثلاثي المعتل العين بعد بنائه للمفعول إلى مضير متكلم أو مخاطب: فإن كان يائياً كباع من البيع اجتنب كسره وعدل إلى الضم أو الإشمام لئلا يلتبس بفعل الفاعل. نحو: بعت العبد فإنه بالكسر ليس إلا، وإن كان واوياً كسام من السوم اجتنب ضمه وعدل إلى الكسر أو الإشمام لئلا يلتبس بفعل الفاعل. نحو: سمت العبد فإنه بالضم ليس إلا. **تنبيه**: ما ذكره من وجوب اجتناب الشكل الملبس على ما هو ظاهر كلامه هنا وصرح به شرح الكافية لم يتعرض له سيبويه، بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة مطلقاً، ولم يلتفت للالتباس لحصوله في نحو مختار وتضار. نعم الاجتناب أولى وأرجح (وَمَا لِبَاعَ) ونحوه من

والضمير للرداء وهو يذكر ويؤنث، وقوله إذ تحاك أي إذ حيكت. قوله: (وبني دبير) بالتصغير. قوله: (من هذه الأشكال) ظاهره أن الإشمام شكل ولا مانع منه وإن منعه البعض لأن المراد بالشكل الكيفية الحاصلة للفظ لكن الإشمام لا يخاف به لبس فكان الأحسن أن يقول من شكلي الضم والكسر. قوله: (خيف لبس) أي بين الفعل المبني للفاعل والفعل المبني للمفعول. قوله: (يجتنب) أي حيث لا قرينة على المراد كما هو معلوم من نظائره فلا اعتراض على إطلاقه على أن اللبس إنما يتحقق عند عدم القرينة.

قوله: (أو مخاطب) أو نون الإناث كما في شرح الجامع. قوله: (فإن كان يائياً) ينبغي أن يكون مثله الواوي الذي مضارعه بفتح العين نحو خفت فيضم أو يشم عند إرادة بنائه للمفعول لئلا يلتبس بالمبني للفاعل فإنه بالكسر ليس إلا. ثم رأيت في سم ما يؤيده. قوله: (نحو بعت العبد) مثال لفعل الفاعل، وكذا قوله بعد نحو سمت العبد. قوله: (فإنه) أي فعل الفاعل بالكسر إلخ. قوله: (وإن كان واوياً) أي مضارعه على غير يفعل بفتح العين كما علم مما مر. قوله: (على ما هو ظاهر كلامه) إنما قال ظاهر لاحتمال أن يراد يجتنب جوازاً أو استحساناً.

قوله: (لحصوله في نحو مختار وتضار) أي في الاسم والفعل إذ الأول يحتمل اسم الفاعل فتكون ألفه منقلبة عن ياء مكسورة واسم المفعول فتكون منقلبة عن ياء مفتوحة. والثاني يحتمل البناء للفاعل فتكون الراء الأولى قبل الإدغام مكسورة والبناء للمفعول فتكون مفتوحة، ورد بأنهما من باب الإجمال لا من باب اللبس الذي كلامنا فيه. قوله: (وما لباع إلخ) قال سم وتبعه غيره هذا شامل لمسألة اللبس المتقدمة فيجتنب الشكل الملبس في المضاعف كالضم في رد لإلباسه بالأمر فيعدل إلى الكسر أو الإشمام وإنما لم يعدل إلى أحدهما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ﴾ [سورة الأنعام،

= تختبط يرجع إلى الإزار والرداء باعتبار كل واحدة. والشوك مفعوله، ولا تشاك جملة أخرى معطوفة عليها: أي ولا يدخل فيها شوك، والجملتان استئناف فافهم.

جواز الضم والكسر والإشمام (قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبْ) وردّ من كل فعل ثلاثي مضاعف مدغم، ولكن الأفصح هنا الضم حتى قال بعضهم: لا يجوز غيره. والصحيح الجواز، فقد قرأ علقمة: «رِدت إلينا ولو رِدوا» (وَمَا لِفَا بَاعَ) ونحوه من جواز الأوجه الثلاثة ثابت (لِمَا العَينُ تَلِي، فِي) كل فعل على وزن افتعل أو انفعل نحو: (ٱخْتَارَ وَٱنْقَادَ وَشبهِ يَنْجَلِي) فتقول: اختور وانقود، واختير وانقيد بضم التاء والقاف وكسرهما والإشمام وتحرك الهمزة بحركتهما (وَقَابِل) للنيابة (مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِن مَصْدَرِ، أَوْ) مجرور (حَرْفِ جَرِ بِنِيَابَةٍ حَرِي) أي حقيق وما لا فلا. فالقابل للنيابة من الظروف والمصادر هو المتصرف المختص: نحو صيم رمضان. وجلس أمام الأمير ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [سورة الحاقة، الآية: ١٣] بخلاف اللازم منهما نحو: عند وإذا وسبحان ومعاذ لامتناع الرفع، وأجاز الأخفش جلس عندك، وبخلاف المبهم نحو: صيم رمضانٌ وجلس مكان

الآية: ٢٨] لأن وقوعه بعد لو قرينة تدفع اللبس بالأمر لأنه لا يقع بعد أداة الشرط اهـ. ولا يخفى ما في كون المترتب على الضم في رد إلباساً لأنه إجمال فافهم. بقي أن ظاهر كلامه يوهم أن الذي يكسر هناك يكسر هنا وكذلك الإشمام والضم وليس كذلك إلا في الإشمام فمن يكسر هناك يضم هنا ومن يضم هناك يكسر هنا. ومن ثم كان الضم هنا أفصح اللغات فالإشمام فالكسر وكان الأمر في باع بالعكس أفاده الشاطبي. قوله: (لما العين تلي) أي للحرف الذي تليه العين. قوله: (على وزن افتعل أو نفعل) ولو مضاعفين كاشتد وانهل فإن اللغات الثلاث تجري في ذلك أيضاً كما قاله الشاطبي وإن أوهم كلام المصنف خلافه حيث اقتصر على التمثيل بالمعتل. قوله: (وتحرك الهمزة بحركتهما) أي من ضم أو كسر أو إشمام وإن أوهم كلام المصنف لزوم الضم مطلقاً لأنه أطلق أولاً أن الفعل يضم أوله واقتصر هنا على جريان الأوجه الثلاثة فيما قبل العين قاله الشاطبي. قوله: (وقابل من ظرف إلخ) إسناد الفعل عند نيابة المفعول به حقيقة وعند نيابة غيره من الظرف والمجرور والمصدر مجاز عقلي كما عليه الدماميني وغيره. ونازع فيه السيد الصفوي وكذا الروداني فإنه حقق أن الإسناد في الثلاثة أيضاً حقيقة. قوله: (أو من مصدر) مراده به ما يشمل اسم المصدر كما يؤخذ من تمثيل الشارح فيما يأتي بسبحان.

قوله: (أو مجرور حرف جر) أجرى المتن على مذهب البصريين من أن نائب الفاعل المجرور فقط مع أن مذهب المصنف على مقتضى ظاهر كلامه في الكافية والتسهيل أنه مجموع الجار والمجرور ونقل ترجيحه عن ابن هشام فكان الأنسب إجراء كلامه هنا عليه، لكن في الروداني ما نصه وقول التسهيل أو جار ومجرور منتقد بأنه لم يذهب أحد إلى أن الجار والمجرور معاً هو النائب اهـ. وكذا في الهمع عن أبي حيان. قوله: (هو المتصرف المختص) المتصرف من الظروف ما يفارق النصب على الظرفية والجر بمن ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية والمختص من الظروف ما خصص بشيء من أنواع الاختصاص كالإضافة والصفة والعلمية ومن المصادر ما يكون لغير مجرد التوكيد. قوله: (لامتناع الرفع) تعليل لقوله بخلاف اللازم منهما. قوله: (جلس عندك) أي بالنصب على

وسير سير، لعدم الفائدة، فامتناع سير على إضمار السير أحق خلافاً لمن أجاز. فأما قوله:

٢٩٦ ـ وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ يَسُؤْكَ وإنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ

فمعناه ويعتلل هو أي الاعتلال المعهود، أو اعتلال عليك، فحذف عليك لدلالة عليك الأول عليه، كما هو شأن الصفات المخصصة ....

الظرفية ويكون حينئذ في محل رفع فليست الدال مضمومة كما توهم إذ الأخفش لا يقول بخروجه عن ملازمة الظرفية وإنما الخلاف في نيابته عن الفاعل وعدمها فالأخفش يجوّز نيابة الظرف غير المتصرف مع بقائه على النصب صرح به الدماميني. قوله: (لعدم الفائدة)لدلالة الفعل على المبهم من المصدر والزمان وضعاً وعلى المبهم من المكان التزاماً. قوله: (فامتناع سير)أي بالبناء للمجهول على إضمار السير أي إضمار ضمير يعود على السير المبهم المفهوم من سير أحق أي بالمنع من سير سير لأن الضمير أكثر إبهاماً من الظاهر، أما على إضمار ضمير يعود على سير مخصوص مفهوم من غير العامل فجائز كما في بلى سير لمن قال ما سير سير شديد كما في الهمع، ويدل عليه كلام الشارح بعد.

قوله: (خلافاً لمن أجازه)يعني ابن درستويه ومن معه كما يأتي. قوله: (ويتعلل)أي يعتذر أو يتجنى لمجيء الاعتلال بالمعنيين، وقوله: وإن يكشف غرامك أي حرارة غرامك بالوصال تدرب من باب فرح أي تعتد أي يصر لك ذلك عادة، والمراد أنها لا تقطع وصاله دائماً فيحمله ذلك على اليأس والسلو، ولا تصله دائماً فيتعود ذلك ويطلبه كل حين كذا قال العيني، ومقتضاه أن تدرب بالدال المهملة. وضبطه الدماميني والشمني بالذال المعجمة أي يحتد لسانك. قوله: (أي الاعتلال المعهود)أي بين المتكلم والمخاطب لا المفهوم من الفعل لعدم إفادة النائب حينئذ ما لم يفده الفعل كذا قال الشمني: أي فالضمير الذي هو نائب فاعل عائد إلى مصدر مختص بأل العهدية مفهوم جنسه من الفعل لا مبهم. وقوله: أو اعتلال عليك أي فالضمير الذي هو نائب فاعل عائد إلى مصدر مختص بصفة محذوفة لدلالة ما قبل مفهوم جنسه من الفعل لا مبهم، فالموصوف مرجع الضمير لا الضمير حتى يرد ما قيل إن الضمير لا يوصف فلا يتم قوله كما هو شأن الصفات المخصصة. قوله: (كما هو)أي الحذف جواز الدليل شأن الصفات المخصصة كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَزْنًا﴾ [سورة الكهف، الآية: ١٠٥] أي نافعاً بدليل ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُم﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٩].

---

٢٩٦ ـ قاله امرؤ القيس الكندي وهو الصحيح. ومن قال لعلقمة بن عبدة فقد وهم وهماً فاحشاً. المعنى: إن بخل عليك بالوصال واعتل ساءك ذلك، وإن وصلت وكشف غرامك كان ذلك عادة لك ودربة. حاصله أنها لا تقطع وصاله كل القطع فيحمله ذلك على اليأس والسلو ولا تصل كل الوصال فيتعود ذلك. الشاهد في ويعتلل فإن النائب عن الفاعل فيه هو ضمير المصدر أي يعتلل هو أي الاعتلال المعهود، أو التقدير يعتلل اعتلال عليك، فيقدر عليك ههنا لدلالة عليك الظاهر عليه. ويسؤك جواب متى: من ساءه إذا أحزنه. وتدرب جواب الشرط وحركت الباء للضرورة.

وبذلك يوجه ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ﴾ [سورة سبأ، الآية: ٥٤] وقوله:

٢٩٧ ـ فَيَالَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا ... وَما كُلُّ مَا يَهْوَى ٱمْرُؤٌ هُوَ نَائِلُهْ

والقابل للنيابة من المجرورات هو الذي لم يلزم الجار له طريقة واحدة في الاستعمال، كمذ ومنذ ورب وحروف القسم والاستثناء ونحو ذلك، ولا دل على تعليل كاللام والباء، وعن إذا جاءت للتعليل، فأما قوله:

قوله: (وبذلك) أي بكون الضمير عائداً على مختص بالعهد أو الصفة فيكون التقدير وحيل هو أي الحول المعهود أو حول بينهم إلا أن الصفة هنا مذكورة. ومثل ذلك يقال في قول الشاعر حيل دونها فلا يكون فيهما دليل لمن أجاز نيابة ضمير المصدر المبهم المفهوم من الفعل لكن يحتاج إلى جعل المرجع الموصوف مقدماً على الضمير وإن تأخرت الصفة، أو جعله المصدر المفهوم من الفعل لا بقيد كونه مبهماً بقرينة صفته، أو جعل تقدم مفهم جنسه وهو الفعل كتقدمه، وإنما احتيج إلى ذلك لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة فتأمل. ولا يصح كون الظرف نائباً لأن بين ودون غير متصرفين كما في التصريح. نعم يتجه أن يكون بينهم ودونها نائب فاعل بناء على قول الأخفش بجواز إنابة غير المتصرف. قوله: (فيا لك من ذي حاجة) يا للنداء واللام للاستغاثة ومن ذي حاجة متعلق بمحذوف أي أستغيثك من أجل ذي حاجة وجعل العيني اللام للاستغاثة ويا للتنبيه لا للنداء لا يخفى ما فيه. قوله: (كمذ ومنذ إلخ) مثال للمنفي فمذ ومنذ مختصان بجر الزمان ورب بالنكرات وحروف القسم بالمقسم به وحروف الاستثناء بالمستثنى. قوله: (ونحو ذلك) كحتى المختصة بالظاهر الذي هو غاية لما قبلها.

قوله: (ولا دل على تعليل) لأنه مبني على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى وبهذا يعلل منع نيابة المفعول لأجله والحال والتمييز. وأما علة منع نيابة المفعول معه والمستثنى فوجود الفاصل بينهما وبين الفعل وفي المقام بحث وهو أن كون المفعول له والحال مبنيين على سؤال مقدر دون المفعول به لم يتضح وجهه وإن شاع عندهم، لأنه كما يجوز أن يقدر كيف جئت ولم جئت في قولك جئت راكباً محبة يجوز أن يقدر من ضربت في قولك ضربت زيداً، ثم هو اعتبار ضعيف لا ينبغي جعله سبباً لمنع نحو: يقام لإجلال زيد ويهتز من اشتياقه مما هو كلام مفيد فتأمل.

قوله: (إذا جاءت) أي الثلاثة للتعليل فإن لم تجىء له بأن كانت لغيره لم يمتنع إنابة

---

٢٩٧ ـ قاله طرفة بن العبد البكري. وهو من قصيدة من الطويل الفاء للعطف ويا للتنبيه ليست للندا. واللام للاستغاثة ومن ذي حاجة يتعلق بمحذوف. والشاهد في حيل فإن النائب عن الفاعل فيه ضمير المصدر. والتقدير حيل هو أي الحول. وما الأولى للنفي، والثانية موصولة، فالعائد محذوف، أي يهواه من هوى يهوي من باب علم يعلم. ونائله من نال إذا أصاب.

٢٩٨ ـ يُغضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهابَتِهِ فَلا يُكَلَّمُ إلا حِينَ يَبْتَسِمُ

فالنائب فيه ضمير المصدر كذلك على ما مر، لا قوله من مهابته.

تنبيهات: **الأول**: ذكر ابن إياز أن الباء الحالية في نحو: خرج زيد بثيابه لا تقوم مقام الفاعل، كما أن الأصل الذي تنوب عنه كذلك وكذلك المميز إذا كان معه من، كقولك طبت من نفس فإنه لا يقوم مقام الفاعل أيضاً. وفي هذا الثاني نظر، فقد نص ابن عصفور على أنه لا يجوز أن تدخل من على المميز المنتصب عن تمام الكلام. **الثاني**: ذهب ابن درستويه والسهيلي

مجرورها. قوله: (يغضي حياء) الضمير يرجع إلى زين العابدين عليّ بن الحسين رضي الله تعالى عنهما. والإغضاء إدناء الجفون بعضها من بعض. واستقرب الروداني جعل النائب ضميراً عائداً على الطرف المفهوم التزاماً من يغضي لأن الإغضاء خاص بالطرف. قوله: (كذلك) أي كالمذكور من الآية والبيتين. وقوله على ما مر أي على الوجه الذي مر في ويعتلل لكن الصفة هنا مذكورة. قوله: (لا تقوم) على حذف مضاف أي لا يقوم مدخولها وقوله كما أن الأصل يعني الحال التي تعلقت بها الباء. قوله: (إذا كان معه من) مقتضاه أنه إذا لم يكن معه من يقوم مقام الفاعل وهو قول والصحيح خلافه فليجعل التقييد لكون الكلام في المجرور بالحرف. قوله: (وفي هذا الثاني) أي في مثاله لأن مناقشته إنما هي في المثال أما الحكم وهو عدم نيابة التمييز المجرور بمن عن الفاعل فقد سلمه. قوله: (فقد نص ابن عصفور إلخ) بل سيأتي في قول الناظم:

واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد والفاعل المعنى كطب نفساً تفد

وغيرهما هو تمييز المفرد كقفيز برّ ورطل زيت. قوله: (المنتصب عن تمام الكلام) أراد بتمام الكلام متممه الذي يحصل به فائدته وهو الفاعل وعن متعلقة بمحذوف أي المحوّل عن تمام الكلام أي الفاعل فاندفع قول شيخنا والبعض أن كل تمييز ينتصب عن تمام الكلام أي بعده فكان الظاهر أن يقول المحوّل عن الفاعل. قوله: (ذهب ابن درستويه إلخ) اعلم أنه لا خلاف في إنابة المجرور بحرف زائد وأنه في محل رفع كما في ما ضرب من أحد. فإن جر بغير زائد ففيه أقوال أربعة: أحدها وعليه الجمهور أن المجرور هو النائب في محل رفع. ثانيها: وعليه ابن هشام أن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل وجعل مبهماً ليحتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو زمان أو مكان إذ

---

٢٩٨ ـ قاله الفرزدق: وهو من قصيدة طويلة من البسيط يمدح بها زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه. قوله: (يغضي) على صيغة المعلوم من الإغضاء هو إدناء الجفون. والضمير فيه يرجع إلى زين العابدين في محل الرفع، على أنه خبر لمبتدأ محذوف: أي هو يغضي. وحياء نصب على التعليل. والشاهد في يغضى الثاني فإنه مجهول. والنائب فيه على الفاعل ضمير المصدر أي هو أي الإغضاء ومن للتعليل. والاستثناء من غير موجب، فيجوز النصب على الاستثناء والرفع على البدلية فافهم.

وتلميذه الرندي إلى أن النائب في نحو: مر بزيد ضمير المصدر، لا المجرور، لأنه لا يتبع على المحل بالرفع، ولأنه يتقدم: نحو: ﴿كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٣٦] ولأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو مر بهند. ولنا: سير بزيد سيراً، وأنه إنما يراعى محل يظهر في الفصيح، نحو لست بقائم ولا قاعداً بالنصب، بخلاف مررت بزيد الفاضل بالنصب، ومر بزيد الفاضل بالرفع؛ لأنك تقول لست قائماً ولا تقول في الفصيح مررت زيداً، ولا مر زيد، على أن ابن جني أجاز أن يتبع على محله بالرفع والنائب في الآية ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم كان وهو المكلف، وامتناع الابتداء لعدم التجرد وقد أجازوا النيابة في نحو: لم يضرب من أحد، مع امتناع من أحد لم يضرب، وقالوا في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٩٦] إن المجرور فاعل مع

لا دليل على تعيين أحدها. ثالثها: وعليه الفراء أن النائب حرف الجر وحده في محل رفع كما يقول بأنه وحده بعد الفعل المبني للفاعل في محل نصب نحو مررت بزيد. رابعها: وعليه ابن درستويه والسهيلي والرندي أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ويتفرع على هذا الخلاف جواز تقديم الجار والمجرور على الفعل وامتناعه. فعلى الأول والثالث يمتنع وعلى الثاني والرابع يجوز اهـ همع باختصار. ولا يبعد عندي جواز تقديمه حتى على الأول والثالث لأن علة المنع إلباس الجملة الفعلية بالاسمية وهي مفقودة هنا وكالمجرور الظرف فاعرفه.

قوله: (الرندي) بضم الراء وسكون النون نسبة إلى رندة قرية من قرى الأندلس. قوله: (ضمير المصدر) أي الضمير الراجع إلى المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه كذا في التصريح، فنائب الفاعل عند ابن درستويه ومن معه ضمير مصدر مبهم لأنه المفهوم من الفعل ويؤيده الرد عليهم بسير بزيد سيراً فهؤلاء هم المراد بمن في قول الشارح سابقاً، فامتناع سير على إضمار السير أحق خلافاً لمن أجازه اهـ. وبهذا يعرف ما في كلام البعض هنا من الخلل. قوله: (لأنه لا يتبع إلخ) فلا يقال: مر بزيد الظريف ولا ذهب إلى زيد وعمرو برفع التابع فيهما مراعاة لمحل النائب كما في تابع الفاعل المجرور بحرف الجر الزائد وبالمصدر المضاف. قوله: (ولأنه يتقدم) أي على عامله ولو كان نائب فاعل لم يتقدم عليه كما أن أصله وهو الفاعل لا يتقدم على عامله. وفيه أنهم إن أرادوا أنه يتقدم مع كونه نائب فاعل منع وإن أرادوا لا مع كونه نائب فاعل لم يفد لأن الفاعل نفسه يتقدم لا مع كونه فاعلاً ونائبه غير المجرور يتقدم لا مع كونه نائبه فكان الأولى أن يتركوا هذا التعليل فتأمله فإنه وجيه.

قوله: (ولنا) أي المقوّي لنا معشر الجمهور. وقوله سير بزيد سيراً رد لدعواهم من أصلها لأن العرب لم تنب المصدر الظاهر مع وجود المجرور فبالأولى عدم إنابة ضميره. وقوله وإنه إنما يراعي إلخ رد أول للدليل الأول. وقوله: على أن ابن جني رد ثان له، وقوله يظهر في الفصيح احتراز من

امتناع كفت بهند. **الثالث**: مذهب البصريين أن النائب إنما هو المجرور لا الحرف ولا المجموع، فكلام الناظم على حذف مضاف لكن ظاهر كلامه في الكافية والتسهيل أن النائب المجموع (وَلا يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي) المذكورات أعني الظرف والمصدر والمجرور (إِن وُجِدْ، فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ) بل يتعين إنابته. هذا مذهب سيبويه ومن تابعه، وذهب الكوفيون إلى جواز إنابة غيره مع وجوده مطلقاً (وَقَدْ يَرِدْ) ذلك كقراءة أبي جعفر ﴿لِيَجْزِىَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [سورة الجاثية، الآية: ١٤] وقوله:

٢٩٩ ـ لَمْ يُعْنَ بِالعَلْيَاءِ إلاَّ سَيِّداً وَلا شَفَى ذَا الْغَيِّ إلاَّ ذُو هُدى

نحو تمرون الديار. وقوله والنائب في الآية رد للدليل الثاني. وقوله: ضمير إلخ أي لا عنه بل المجرور في محل نصب على المفعولية. وقوله: وهو المكلف أي المعلوم من السياق أي لا كل كما هو مبني كلام الثلاثة. وقوله: وامتناع الابتداء لعدم التجرد أي من العوامل اللفظية الأصلية رد أول للدليل الثالث. وقوله: وقد أجازوا أي هؤلاء رد ثان له وإنما أجازوا ذلك لأن من زائدة وهم إنما يمنعون نيابة المجرور بأصليّ لكن هذا الرد لا يتجه عليهم لأنهم لم يدّعوا أن كل نائب فاعل يصح تقديمه على أنه مبتدأ بل قالوا إذا تقدم أي صح أن يقدم يكون مبتدأ ويمكن جعله تنظيراً في عدم جواز التقدم على الابتداء لا رداً ثانياً حتى يرد ما ذكر. وقوله مع امتناع من أحد أي لأن من لا تزاد إلا بعد النفي لا لوقوع أحد في الإثبات لأن نفي ضميره مسوّغ كقوله:

إذا أحد لم يعنه شأن طارق

نص عليه ابن مالك في التصريح. وقوله: وقالوا في كفى بالله رد للدليل الرابع وإنما امتنع كفت بهند ومررت بهند لكون المسند إليه في صورة الفضلة وإنما قيل: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٥٩]. ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ﴾ [سورة فاطر، الآية: ١١] لأن جر الفاعل بمن كثير فضعف كونه في صورة الفضلة قاله سم.

قوله: (لا الحرف) أي خلافاً للفراء ومذهبه في غاية الغرابة إذ الحرف لاحظ له في الإعراب أصلاً. قوله: (إن وجد في اللفظ) احتراز عما لو وجد في المعنى بأن كان الفعل يطلب المفعول به لكن لم يذكر في اللفظ فلا يمتنع إنابة غيره سم. قوله: (مفعول به) ولو منصوباً بإسقاط الجار فيمتنع إنابة غيره مع وجوده، فلو اجتمع منصوب بنفس الفعل ومنصوب بإسقاط الجار نحو اخترت زيداً الرجال امتنع إنابة الثاني عند الجمهور وجوّزها الفراء ووافقه في التسهيل. قوله: (مطلقاً) أي تقدم النائب على المفعول به أو تأخر. قوله: (وقد يرد) أي ورد ضرورة أو شذوذاً.

---

٢٩٩ ـ أصل الكلام لم يعن الله بالمرتبة العلياء إلا سيداً، أي لم يجعل الله أحداً يعتني بالعلياء إلا من له سيادة، فحذف الفاعل وأنيب قوله بالعلياء عنه. واستثنى السيد على جهة التفريغ فترك الاسم العام الذي هو أحد، وقدر السيد مفعولاً، وقد كان في الأصل بدلاً من أحد ومنصوباً على الاستثناء. =

وقوله:

٣٠٠ - وَإِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّه   مَا دَامَ مَعْنِيّاً بِذِكْرٍ قَلْبَهُ

ووافقهم الأخفش، لكن بشرط تقدم النائب كما في البيتين. **تنبيه**: إذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء. قيل: ولا أولوية لواحد منها. وقيل: المصدر أولى وقيل المجرور. وقال أبو حيان: ظرف المكان(وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ) المفعول(الثَّانِ مِنْ، بَابِ كَسَا فِيمَا التِبَاسُهُ أُمِنْ) نحو: كسى زيداً جبة، وأعطى عمراً درهم، بخلاف ما لم يؤمن من التباسه نحو:

قوله: (المنيب) من الإنابة وهي الرجوع إلى الله تعالى بفعل الطاعات وترك المعاصي. قوله: (كما في البيتين) ويؤول هو والجمهور الآية السابقة بأن النائب فيها ضمير مستتر يعود إلى الغفران المفهوم من يغفروا. وغاية ما فيه إنابة المفعول الثاني وهو جائز ويحمل الجمهور البيتين على الضرورة. قال في شرح الجامع: والحق أنه إن كان الغير أهمّ في الكلام كان أولى بالنيابة من المفعول به. مثلاً: إذا كان المقصود الأصلي وقوع الضرب أمام الأمير أقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به كا أفاده السيد. قوله: (وقيل المصدر أولى) لأنه أشرف جزأي مدلول العامل. وقوله: وقيل المجرور أي لأنه مفعول به بواسطة الجار. وقوله: وقال أبو حيان إلخ. أي لأن في إنابة المجرور خلافاً ودلالة الفعل على المكان لا بالوضع بل بالالتزام كدلالته على المفعول به فهو أشبه بالمفعول به من المصدر وظرف الزمان لدلالة الفعل وضعاً على الحدث والزمان كذا في الهمع. وبحث فيه سم بأن شرط إنابة المصدر وظرف الزمان اختصاصهما والفعل لا يدل على الحدث والزمان المختصين، لكن هذا البحث لا يمنع أولوية ظرف المكان لأن غايته عدم دلالة الفعل أصلاً على الحدث والزمان المختصين ودلالته التزاماً على المكان فلم يخرج عن كونه أشبه بالمفعول به منهما. قوله: (من باب كسا) هو كل فعل نصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ولم ينصب أحدهما بإسقاط الجار، فبالأول خرج باب ظن وبالثاني خرج نحو اخترت الرجال زيداً.

قوله: (فيما التباسه أمن) أي في تركيب أمن فيه التباس. قال سم: قد يتوهم أنه لو كان

= وقيل: يحتمل أن يكون استثناء منقطعاً: أي لكن السيد عني بالعليا الشاهد فيه في نيابة حرف الجر فيه عن الفاعل كما ذكرناه. وهذا لا يجوز عند البصرية فهذا وأمثاله ضرورة، فإن عندهم لا يجوز نيابة الظرف ولا المصدر ولا حرف الجر مع وجود المفعول به، خلافاً للأخفش والكوفية. والغي - بفتح الغين المعجمة -: الضلال.

٣٠٠ - هو من الرجز ويرضي من الإرضاء والمنيب من الإنابة وهو الرجوع إلى الله تعالى بالتقوى وترك الذنوب. وربه مفعوله، والضمير فيما دام اسمه، ومعنياً خبره. وهو بفتح الميم وسكون العين المهملة وكسر النون وتشديد الياء آخر الحروف من قولهم عنيت بحاجتك أعني بها فأنا بها معنى أي اهتممت بها وهو اسم المفعول حكمه حكم ما لم يسم فاعله في رفعه نيابة عن الفاعل. ومعناه يعنى بذكر ربه، وقوله: بذكر جار ومجرور ناب عن الفاعل، وترك المفعول به وهو قلبه. وفيه الشاهد حيث احتج الكوفية والأخفش على جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده.

أعطيت زيداً عمراً، فلا يجوز اتفاقاً أن يقال فيه أعطى زيداً عمرو، بل يتعين فيه إنابة الأول لأن كلاً منهما يصلح لأن يكون آخذاً.

تنبيه: فميا ذكره من الاتفاق نظر. فقد قيل بالمنع إذا كان نكرة والأول معرفة، حكي ذلك عن الكوفيين. وقيل بالمنع مطلقاً. وقوله وقد ينوب الإشارة بقد إلى أن ذلك قليل بالنسبة إلى إنابة الأول. أو أنها للتحقيق اهـ. (فِي بَابِ ظَنَّ وَ) باب (أَرَى المَنْعُ) من إقامة المفعول الثاني (أَشْتَهَرْ) عن النحاة وإن أمن اللبس، فلا يجوز عندهم ظن زيداً قائم، ولا أعلم زيداً فرسك مسرجاً (وَلا أَرَى مَنْعاً) من ذلك (إِذَا القَصْدُ ظَهَرْ) كما في المثالين، وفاقاً لابن طلحة وابن عصفور في الأول، ولقوم في الثاني، فإن لم يظهر القصد تعينت إنابة الأول اتفاقاً، فيقال في ظننت زيداً عمراً وأعلمت بكراً خالداً منطلقاً، ظن زيد عمراً، وأعلم بكر خالداً منطلقاً. ولا يجوز ظن زيداً عمرو، ولا أعلم بكراً خالد منطلقاً لما سلف.

المفعول الثاني مؤنثاً وأنيب مناب الفاعل وأنث الفعل لذلك أن اللبس يندفع وليس كذلك لأن غاية ما يدل عليه تأنيث الفعل أن المؤنث هو النائب ولا يلزم من كونه النائب أنه المفعول الثاني لجواز أنه الأول. قوله: (فلا يجوز اتفاقاً) إن قيل هلا جاز ذلك ومنع من تقديمه ويكون ذلك دافعاً للالتباس كما قيل بمثله في ضرب موسى عيسى وصديقي صديقك فإنهم احترزوا من اللبس بالرتبة. أجيب بأنه هنا يمكن الاحتراز بالكلية بإقامة غير الثاني بخلاف الموضعين المذكورين فإنه لا طريق إلى دفع اللبس إلا بحفظ الرتبة قاله سم. وأقوى من جوابه أن يقال: لما كانت إنابة الثاني توهم فاعليته معنى لكون الأصل إنابة ما هو فاعل معنى كان ذلك معارضاً لتأخره لزوماً فضعفت دلالته على كون المتأخر هو المأخوذ بخلاف الموضعين المذكورين لعدم المعارض فيهما.

قوله: (فقد قيل بالمنع إذا كان إلخ) وجهه أن النائب عن الفاعل مسند إليه كالفاعل والمعرفة أحق بالإسناد إليها من النكرة، لكن هذا إنما يقتضي أولوية إنابة المعرفة لا وجوبها. قوله: (وقيل بالمنع مطلقاً) أي سواء كان الأول معرفة أو نكرة طرداً للباب. قوله: (لما سلف) أي لنظير ما سلف لأن السالف هو قوله لأن كلاً منهما يصلح لأن يكون آخذاً فيقال هنا لأن كلاً منهما يصلح لأن يكون مظنوناً أنه الآخر في باب ظن ولأن يكون معلماً ومعلماً به في باب أرى. قوله: (يشترط لإنابة المفعول الثاني) أي لظن لأنه الذي يتصور وقوعه جملة بخلاف ثاني كسا وأرى لعدم تصور ذلك فيه. وكباب ظن في امتناع إنابة الجملة غيره على الصحيح إلا إذا كانت محكية بالقول لأنها لكون المقصود لفظها في حكم المفرد نحو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١١] أو مؤوّلة بالمفرد نحو فهم كيف قام زيد. وفي إنابة المفعول الثاني إذا كان ظرفاً أو مجروراً مع وجود المفعول الأول المذاهب الثلاثة في إنابة غير المفعول مع وجوده. وعلى الجواز فالنائب المجرور دون متعلقه بل لا يتصور له متعلق حينئذ على ما ارتضاه سم قال: وفي كلام الشاطبي ما يؤيده اهـ وفيه نظر والظاهر أن له متعلقاً وأن هذا المتعلق هو النائب في الحقيقة كما أنه المفعول

تنبيهات: **الأول**: يشترط لإنابة المفعول الثاني مع ما ذكره أن لا يكون جملة. فإن كان جملة امتنعت إنابته اتفاقاً. **الثاني**: أفهم كلامه أنه لا خلاف في جواز إنابة المفعول الأول في الأبواب الثلاثة. وقد صرح به في شرح الكافية. وأما الثالث في باب أرى، فنقل ابن أبي الربيع وابن هشام الخضراوي وابن الناظم الاتفاق على منع إنابته. والحق أن الخلاف موجود، فقد أجازه بعضهم حيث لا لبس وهو مقتضى كلام التسهيل: نحو: أعلم زيداً فرسك مسرج. **الثالث**: احتج من منع إنابة الثاني في باب ظن مطلقاً بالإلباس فميا إذا كانا نكرتين أو معرفتين وبعود الضمير على متأخر لفظ ورتبة إن كان الثاني نكرة نحو: ظن قائم زيداً، لأن الغالب كونه مشتقاً. واحتج من منع إنابته مطلقاً في باب أعلم، وهم قوم منهم الخضيراوي والأبدي وابن عصفور بأن الأول مفعول صريح، والآخران مبتدأ وخبر، شبها بمفعولي أعطى، وبأن السماع إنما جاء بإنابة الأول كقوله:

الثاني في الحقيقة على الأصح فتدبر. قوله: (مع ما ذكره) أي من أمن اللبس. قوله: (فافهم كلامه) قيل وجه الإفهام أنه حكى خلافاً في إنابة الثاني في بابي ظن وأرى والاتفاق على إنابته في باب كسا وسكت عن الأول في الثلاثة فيعمل أنه لا خلاف في إنابته، وفيه أنه سكت عن الثالث في باب أرى أيضاً مع أنه لا اتفاق على إنابته إلا أن يقال لم يسكت عنه لأنه ثاني مفعولي ظن وقد ذكر حكمه.

قوله: (وهو مقتضى كلام التسهيل) ظاهر كلامه أن المصنف أهمله هنا وهو ما قاله الموضح ورده المصرح بأنه ثاني مفعولي ظن وقد ذكر حكمه. قوله: (احتج من منع إلخ) لا ينهض هذا الاحتجاج على المصنف لشرطه عدم اللبس قاله سم. وقوله مطلقاً أي من غير قيد ومن غير شرط. وقوله فيما إذا كانا نكرتين أو معرفتين. مثال الأول: ظننت أفضل منك أفضل من زيد، ومثال الثاني: ظننت صديقك زيداً. قوله: (ويعود الضمير إلخ) وذلك لأن رتبة نائب الفاعل التقدم والاتصال بالفعل فإذا قلت: ظن قائم زيداً لزم عود الضمير في قائم على زيد المتأخر لفظاً وهو ظاهر ورتبة لأنه وإن كان مفعولاً أول ورتبته التقديم لكن لما أنيب الثاني صار رتبة الأول التأخير وقد يقال هذه العلة تنتفي عند تأخير النائب وتقديم المفعول الأول، فهلا قال بالمنع عند تقديم النائب والجواز عند تأخيره مع أنه قد يقال المفعول الأول من حيث كونه مفعولاً أول رتبته التقديم وهذا كاف في جواز عود الضمير عليه مع تأخره لفظاً. وسكت عن القسم الرابع وهو ما إذا كان الثاني معرفة والأول نكرة لعدمه.

قوله: (بأن الأول مفعول صريح) أي ليس أصله مبتدأ ولا خبراً بل هو مفعول به حقية واقع عليه الإعلام. وفي بعض النسخ صحيح وهو بمعنى صريح. وقوله: والآخران مبتدأ وخبر أي في الأصل شبهاً أي في نصبهما بمفعولي أعطى أي فإطلاق المفعولية عليهما مجاز قاله في التصريح ورد سم هذه الحجة بأنها لا تقتضي المنع بل أولوية إنابة الأول وهذه الحجة والتي بعدها يفيدان امتناع إنابة الثالث أيضاً. قال الإسقاطي: ولا تجري هذه الحجة في باب ظن كما توهم لعدم المفعول

٣٠١ ـ وَنُبِّئْتُ عَبْدَ اللهِ بالجوِّ أصْبَحَتْ كِراماً مَوَاليهَا لَئِيماً صَمِيمُها

الرابع: حكى ابن السراج أن قوماً يجيزون إنابة خبر كان المفرد، وهو فاسد لعدم الفائدة، ولاستلزامه إخباراً عن غير مذكور ولا مقدر؛ وأجاز الكسائي نيابة التمييز، فأجاز في امتلأت الدار رجالاً امتلىء رجال، وإلى ذلك أشار في الكافية بقوله:

وَقَولُ قوم قد ينوبُ الخبرُ بباب كان مُفرداً لا يُنصَر

وناب تمييزٌ لدى الكِسائي لِشاهدٍ عن القياس نَائِي

واعلم أنه كما لا يرفع رافع الفاعل إلا فاعلاً واحداً، كذلك لا يرفع رافع النائب عنه إلا نائباً واحداً (وَمَا سِوَى) ذلك (النَّائبِ مِمَّا عُلِّقَا، بالرَّافِعِ) له (النَّصبُ لَهُ مُحَقَّقَا) إما لفظاً إن لم يكن جاراً ومجروراً، أو محلاً إن يكنه.

تنبيه: قال في الكافية:

الصريح. قوله: (ونبئت عبد الله) اسم قبيلة وقوله بالجو متعلق بمحذوف صفة لعبد الله أي الكائنة بالجو والجو أرض اليمامة وجملة أصبحت مفعول ثالث ومواليها فاعل كراماً والموالي العبيد والصميم الخالص والمراد رؤساء القبيلة وأعيانها كذا في التصريح. قوله: (إنابة خبر كان المفرد) نحو كين قائم وظاهر التقييد بالمفرد أن خبرها الجملة متفق على عدم إنابته وليس كذلك لثبوت الخلاف عن الفراء والكسائي كما في الهمع. قوله: (لعدم الفائدة) إذ معنى كين قائم حصل كون لقائم ومعلوم أن الدنيا لا تخلو عن حصول كون لقائم. قوله: (ولاستلزامه) عطف سبب على مسبب وقوله عن غير مذكور هو الاسم وقد يمنع الاستلزام بأن الخبر لما ناب عن الاسم انسلخ عن كونه خبراً وصار محدّثاً عنه بالفعل المجهول كما انسلخ عمرو في ضرب عمرو عن كونه مفعولاً وصار محدثاً عنه بالفعل المجهول فتدبر.

قوله: (وما سوى النائب) أي وتابعه مما علقا بالرافع أي تعلق به من حيث كونه معمولاً له وقوله بالرافع له أي لذلك النائب. وقوله النصب له أي لما سوى النائب مبتدأ وخبر ونصبه برافع النائب على الصحيح فيكون متجدداً، وقيل برافع الفاعل المحذوف فيكون مستصحباً، وقيل بفعل مقدر تقديره في أعطى زيد درهماً قبل أو أخذ. قوله: (إن لم يكن جاراً ومجروراً إلخ) اعترض عليه غير واحد كالبعض بأنه كان الأولى أن يقول لفظاً إن كان مما يظهر إعرابه أو محلاً أو تقديراً إن لم يكن كذلك ليدخل المبني والمقدر. وأجاب الروداني بأن المراد باللفظي أن يتوصل إليه العامل بنفسه

---

٣٠١ ـ قاله الفرزدق. وهو من الطويل. الشاهد في نبئت حيث ناب عن الفاعل فيه المفعول الأول وهو التاء، والثاني عبد الله وهو اسم قبيلة لا علم لمفرد، والثالث أصبحت وهذا يفسر أن عبد الله اسم قبيلة ولهذا ذكره بالتأنيث ولم يقل أصبح. والجو بفتح الجيم وتشديد الواو جو اليمامة، كانت جواً ثم سميت باليمامة. وكراماً خبر أصبحت، وهو جمع كريم. ومواليها مرفوع به، ولئيماً خبر بعد خبر. ويروى لئاماً. وصميمها مرفوع به، وصميم الشيء خالصه، وأراد به رؤوس عبد الله وأعيانها.

ورفعُ مفعولٍ به لا يُلْتَبَسْ معْ نصب فاعل رَوَوا فلا تقسْ

أي قد حملهم ظهور المعنى على إعراب كل من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر، كقولهم: خرق الثوب المسمار. وقوله:

مثل القنَافِذِ هَداجون قد بلغت نَجرانَ أو بَلَغَتْ سوآتِهم هَجَرُ

ولا يقاس على ذلك اهـ. **خاتمة**: إذا قلت: زيد في رزق عمرو عشرون ديناراً تعين رفع عشرين على النيابة، فإن قدمت عمراً فقلت: عمرو زيد في رزقه عشرون جاز رفع العشرين ونصبه، وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير فيجب توحيده مع المثنى والمجموع، ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ. وعلى النصب فالفعل متحمل للضمير فيبرز في التثنية والجمع، ولا يجب ذكر الجار والمجرور.

اَشْتِغَالُ العَامِلِ عَنِ المَعْمُولِ

....

وبالمحل أن يتوصل إليه بواسطة حرف الجر كما قالوا بمثل ذلك في قول الناظم في باب الاشتغال بنصب لفظه أو المحل فدخل ما ذكر ومقابلة لفظاً بمحلاً ظاهرة في إرادة ذلك فافهم. قوله: (ورفع مفعول به إلخ) مقتضاه أن المنصوب فاعل والمرفوع مفعول فيكون فيه نقض للقاعدة وجعل الشاطبي المرفوع فاعلاً والمنصوب مفعولاً اصطلاحاً وإن كان المعنى على خلافه هذا. ومن العرب من يرفعهما معاً ومنهم من ينصبهما معاً عند ظهور المراد.

قوله: (تعين رفع عشرين على النيابة) أي عند الجمهور المانعين إنابة غير المفعول مع وجوده. قوله: (جاز رفع العشرين) أي على النيابة والرابط للخبر المبتدأ الضمير المجرور. وقوله ونصبه أي على المفعولية بالفعل ونائب الفاعل ضمير يعود على المبتدأ هو الرابط. قوله: (فيبرز في التثنية والجمع) فيقال العمران زيدا في رزقهما عشرين، والعمرون زيدوا في رزقهم عشرين وإن شئت حذفت المجرور.

اشتغال العامل عن المعمول

المقصود بالذكر هو المشتغل عنه ووسطوا ذكره بين المرفوعات والمنصوبات لأن بعضه من المرفوعات وبعضه من المنصوبات، وأركان الاشتغال ثلاثة: مشغول وهو العامل نصباً أو رفعاً ويشترط[1] فيه أن يصلح للعمل فيما قبله فيشمل الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل غير المتصرف كفعل التعجب لأنه لا يفسر في

---

(١) قوله: (ويشترط) لا يظهر في الرافع ودعوى أنه إن تأخر الاسم المرفوع عمل فيه الرافع خلاف مرادهم على أنه لا معنى لمنع الاشتغال في المصدر وما معه حينئذ.

(إنْ مُضمَرُ اسمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ، عَنْهُ بِنصبِ لَفْظِهِ أَوِ المَحَلْ) .

هذا الباب إلا ما يصلح للعمل فيما قبله، نعم يجوز الاشتغال مع المصدر واسم الفعل على القول بجواز تقدم معمولهما عليهما ومع ليس على القول بجواز تقدم خبرها عليها كما سيأتي وأن لا يفصل[1] بينه وبين الاسم السابق كما سيأتي. ومشغول عنه وهو الاسم السابق الذي شأنه أن يعمل فيه العامل أو مناسبة الرفع أو النصب لو سلط عليه ويشترط فيه أن يكون متقدماً فليس من الاشتغال نحو ضربته زيداً بل الاسم إن نصب كان بدلاً من الضمير أو رفع كان مبتدأ خبره الجملة قبله وأن يكون قابلاً للإضمار، فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور بما لا يجر المضمر كحتى وأن يكون مفتقراً لما بعده، فليس من الاشتغال نحو في الدار زيد فأكرمه وأن يكون مختصاً لا نكرة محضة ليصح رفعه بابتداء وإن تعين نصبه لعارض[2] كصور وجوب النصب فليس من الاشتغال قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ [سورة الحديد، الآية: ٢٧] بل المنصوب معطوف على ما قبله بتقدير مضاف أي وحب رهبانية وابتدعوها صفة كما في المغني، وأن يكون واحداً لا متعدداً على ما فيه من الخلاف الآتي قريباً. قيل قد يكون الاسم المشغول عنه ضميراً منفصلاً كقوله تعالى: ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٤٠] ﴿فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ﴾ [سورة العنكبوت، الآية: ٥٦] ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٤١] ونحوه لأن الفعل اشتغل بعمله في الياء المحذوفة بعد نون الوقاية تخفيفاً والتقدير وإياي ارهبوا فارهبون ونقل عن السعد في حواشي الكشاف أنه ليس منه لمكان الفاء بل إياي منصوب بفعل مضمر يدل عليه فارهبون فهو من باب مطلق التفسير الذي هو أعم من الاشتغال، وفي كلام الروداني تضعيف الاحتجاج بوجود الفاء حيث قال إضافة مضمر إلى اسم لأدنى ملابسة أي مضمر يلاقي اسماً متقدماً في ذات واحد، فيدخل ما إذا كان الشاغل والمشغول عنه ضميرين لذات واحد نحو: ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ فإن تقديره إن كنتم ترهبون أحداً فإياي ارهبوا ارهبون فالفاء الشرطية مزحلقة عن الصدر فسقط ما قيل إن ما بعد الفاء الشرطية لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملاً اهـ. أي لأن الفاء إنما تمنع إذا كانت في محلها. ومشغول به ويشترط أن يكون ضميراً معمولاً للمشغول أو من تتمة معموله كزيداً ضربته أو مررت به أو ضربت غلامه أو مررت بغلامه. ويجوز حذف الضمير الشاغل بقبح لما فيه من القطع بعد التهيئة.

قوله: (إن مضمر اسم) المتبادر من الاسم الاسم الواحد لأنه نكرة في سياق الإثبات، ففيه تنبيه على أن شرط المشغول عنه أن يكون اسماً واحداً، فلا يجوز أن يقال: زيداً درهماً أعطيته إياه لأنه لم يسمع، وأجازه الأخفش إذ أجاز أن يعمل الفعل المقدر في أكثر من واحد كما في المثال.

---

(١) قوله: (وأن لا يفصل) أي بالنسبة للفعل دون الوصف.

(٢) قوله: (لعارض) فيه أن ما امتنع كونه مفسراً إنما هو للعارض والظاهر أن للمرفوع ضابطاً آخر وتأمل في المقام.

أي حقيقة باب الاشتغال أن يسبق اسم عاملاً مشتغلاً عنه بضميره أو ملابسه لو تفرغ له هو أو مناسبه لنصبه لفظاً أو محلاً، فيضمر للاسم السابق عند نصبه عامل مناسب للعامل الظاهر مفسر به على ما سيأتي بيانه، فالضمير في عنه وفي لفظه للاسم السابق، والباء في بنصب بمعنى

وعن الرضي أنه يجوز أن يتوالى اسمان أو أكثر لعاملين مقدرين أو عوامل كزيد أخاه غلامه ضربته أي لابست زيداً أهنت أخاه ضربت غلامه، ويرد على من اشترط كون الاسم واحداً أن من الاشتغال اتفاقاً زيداً وعمراً وبكراً ضربتهم إلا أن يقال المعطوف تابع والاسم المتبوع واحد فاعرفه. وقوله فعلاً مثله اسم الفاعل واسم المفعول كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله عاملاً وسكت المصنف عنهما هنا لذكرهما بعد بقوله: وسوّ في ذا الباب إلخ. وقوله شغل أي ذلك المضمر والمراد بشغل المضمر الفعل ما هو أعم من شغله إياه بنفسه أو بملابسه كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله. أو ملابسه أي ملابس ضمير الاسم. وقوله بنصب ظاهره وظاهر قول الشارح لنصبه أن العامل إذا اشتغل برفع ذلك المضمر نحو: إن زيد قام يكرم لا يكون من باب الاشتغال، وكلام الشارح في الخاتمة كالتوضيح يقتضي أنه منه وهو المنقول عن شرح التسهيل للمصنف وأبي حيان، ويؤيده ما في شرح الجامع وهو المتجه، وحينئذ ففي الضابط قصور فزيد في المثال مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور وإن كان لا يعمل قام في زيد لو فرضناه فارغاً من الضمير لأن عدم عمله فيه لعارض تقدمه المانع من رفع الفعل المتأخر عند له على الفاعلية لا لذاته بدليل أنه لو تأخر عن الفعل لعمل فيه، فلا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملاً فافهم، والجمهور على اشتراط اتحاد جهة نصب المشغول به والمشغول عنه. ونقل الأخفش عن العرب: أزيداً جلست عنده وهو يقتضي عدم الاشتراط لأن زيداً مفعول به وعنده مفعول فيه وصححه الدماميني.

قوله: (لو تفرغ له هو أو مناسبه)ظاهره يقتضي أن المناسب أيضاً مشتغل وليس كذلك إلا أن يقال: المراد بالتفرغ التسلط. قوله: (لنصبه)أي لصلح في حد ذاته لنصبه وإن لم يصلح باعتبار العارض فيشمل قسم وجوب الرفع لأن الراجح أنه من باب الاشتغال كما سيأتي، فقول المصنف بنصب لفظه أو المحل يعني به النصب باعتبار حالته الذاتية وإن منع منه مانع عرض، ويخرج ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كفعل التعجب واسم التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل لا يقال يرد عليه قول المصنف الآتي في الوصف:

إن لـم يـك مـانـع حـصـل

ومثلوا للمانع بوقوع الوصف صلة مع امتناع عمل الصلة فيما قبلها لا لذاتها. لأنا نقول: اشتراط المصنف عدم المانع للنصب بما يفسره الوصف لا لعده من الاشتغال كما يعلم مما يأتي أفاده سم. قوله: (والباء في بنصب إلخ)ويحتمل أن تكون سببية متعلقة بشغل وضمير لفظه للمضمر، والمراد بنصب لفظ الضمير تعدي الفعل إليه بلا واسطة حرف الجر كزيداً ضربته. وبنصب

عن، وهو بدل اشتمال من ضمير عنه بإعادة العامل، والألف واللام في المحل بدل من الضمير، والتقدير إن شغل مضمر اسم سابق فعلاً عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق: أي نحو زيداً ضربته، أو محله نحو هذا ضربته (فالسَّابِقَ ٱنْصِبْهُ) إما وجوباً وإما جوازاً راجحاً أو مرجوحاً أو مستوياً، لا أن يعرض ما يمنع النصب على ما سيأتي بيانه (بِفِعْلٍ أضْمِرَا، حَتْمًا) أي إضماراً حتماً أي واجباً، أو هو حال من الضمير في أضمر أي محتوماً. وذلك لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به فلا يجمع بينهما (مُوَافِقٍ) ذلك الفعل المضمر (لِمَا قَدْ أظْهِرَا) إما لفظاً ومعنى كما في نحو: زيداً ضربته، إذ تقديره ضربت زيداً ضربته، ....

محله تعديه إليه بواسطته كزيداً مررت به ولا يرد على هذا أنه يلزم التكرار في قوله الآتي:

وفصل مشغول بحرف جر

لأن ما يأتي أعم مما هنا لأنه يشمل ما لو كان حرف الجر داخلاً على ضمير الاسم السابق وهو ما هنا، وما لو كان داخلاً على مضاف إلى الضمير ولو بواسطة ولا تكرار مع ذكر الأعم قاله سم. قوله: (بإعادة العامل) أي بمعناه لا بلفظه. قوله: (بدل من الضمير) أي على مذهب الكوفيين وإن اختار المصنف خلافه. قوله: (أما وجوباً إلخ) أشار بهذا التفصيل إلى أن الأمر في كلام الناظم للإباحة المقابلة للمنع الصادقة بالإيجاب. قوله: (ما يمنع النصب) كوقوع الاسم بعد إذا الفجائية وليتما. قوله: (أو هو حال) عطف على مقدر متصيد من الكلام السابق تقديره هو وصف المحذوف أو هو حال أي حال سببي أي محتوماً إضماره لكن فيه حذف مرفوع السببي وهو غير جائز، ولعل هذا مراد سم بقوله. قوله أي محتوماً فيه شيء لا يخفى.

قوله: (كالبدل) أي العوض فالمراد البدل اللغوي فلا اعتراض وقوله من اللفظ أي التلفظ. قوله: (فلا يجمع بينهما) أي لأن الجمع ينافي العوضية وأما قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [سورة يوسف، الآية: ٤] فليس من باب الاشتغال بل رأيت الثاني تأكيد للأول أو المفعول الثاني لرأيت الأول محذوف لدلالة ما بعد عليه والتقدير: إني رأيت أحد عشر كوكباً ساجدين لي والشمس والقمر مفعول لمحذوف يفسره المذكور بعد والجمع على هذا في رأيتهم وساجدين للتعظيم.

قوله: (لما قد أظهرا) ولا محل لجملة الظاهر على الصحيح لأنها مفسرة لكن كون المفسر جملة ظاهره في اشتغال المنصوب الذي كلامنا الآن فيه، وأما في اشتغال المرفوع فلا لأن المفسر الفعل وحده لا الجملة بدليل أن المفسر المحذوف فعل لا جملة فليكن مفسره كذلك. وقال الشلوبين: جملة التفسير بحسب ما تفسره فهي في نحو زيداً ضربته لا محل لها وفي نحو: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [سورة المائدة، الآية: ٩] في محل نصب إذ لو صرح بالموعود به المفسر بجملة لهم إلخ لكان منصوباً وفي نحو: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾

وإما معنى دون لفظ كما في نحو: زيداً مررت به، إذ تقديره جاوزت زيداً مررت به.

تنبيه: يشترط في الفعل المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق، فلو قلت: زيداً أنت تضربه لم يجز للفصل بأنت (وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلا)أي تبع الإسم (السَّابِقُ مَا)أي شيئاً (يَخْتَصُّ بِالفِعِلْ)وذلك كأدوات الشرط (كَإِنْ وَحَيْثُمَا)وأدوات التخصيص، وأدوات الاستفهام غير الهمزة

[سورة القمر، الآية: ٤٩] ونحو زيد الخبز يأكله بنصب الخبز في محل رفع ولهذا يظهر الرفع إذا قلت آكله، وقال:

فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن

يجزم نؤمنه موافقة للفعل المحذوف وضعف الاحتجاج بالبيت بأنه من تفسير الفعل بالفعل، وكلامنا في تفسير الجملة بالجملة. قال ابن هشام: وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل. ولم يثبت الجمهور وقوع البيان أو البدل جملة ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان. واختلف في المبدل منه وقال أبو علي: الفعل المذكور والفعل المحذوف في نحو قوله:

لا تجزعي إن منفساً أهلكته

مجزومان محلاً وجزم الثاني ليس على البدلية إذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير إن: أي إن أهلكت منفساً إن أهلكته وساغ إضمار إن وإن لم يسغ إضمار لام الأمر إلا في ضرورة لاتساعهم فيها ولقوّة الدلالة عليها بتقديم مثلها. واستغني بجواب إن الأولى عن جواب الثانية، كما استغني في نحو أزيداً ظننته قائماً بثاني مفعولي ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي ظننت المقدرة انظر المغنى، وفي حاشية الدماميني عليه أنه لا يتعين كون قائماً ثاني مفعولي ظننت المذكورة بل يجوز كونه ثاني مفعولي المقدرة بل هو الأولى لأن المقدرة هي المقصودة بالذات والثانية إنما أتى بها لضرورة التفسير.

قوله: (وإما معنى)أي وإما موافقة له في المعنى. قال سم: بقي أن لا يوافقه لفظاً ولا معنى لكن يكون لازماً للمذكور كزيداً ضربت أخاه فإن ضرب أخي زيد ملزوم أي عرفاً لإهانة زيد اهـ. ويمكن أن يراد بالموافقة في المعنى أن يدل الملفوظ به وضعاً أو لزوماً عرفياً على معنى المقدّر، فالأول كما في زيداً مررت به فالمقدر جاوزت والمجاوزة والمرور والمتعدّي بالباء بمعنى واحد بخلاف المتعدي بعلى فإنه بمعنى المحاذاة. والثاني كما في زيد ضربت أخاه أي أهنت وزيداً ضربت عدوّه أي أكرمت، وكما في زيداً مررت بغلامه أي لابست. قوله: (في الفعل)أي دون الوصف وقوله أن لا يفصل أي بغير الظرف لما سيذكره الشارح من أن الفصل بالظرف كلا فصل وأنه لا يضر فصل الوصف. قوله: (لم يجز)أي فيتعين الرفع وأجاز الكسائي النصب مع الفصل قياساً على الوصف وسيأتي الفرق. قوله: (يختص بالفعل)الباء داخلة على المقصور عليه.

قوله: (وأدوات الاستفهام غير الهمزة)فجميعها إلا الهمزة يختص بالفعل إذا رأته في حيزها،

نحو: إن زيداً لقيته فأكرمه ....

وإنما خصوا هل يذكر ذلك لأن الاستفهام أصل تضمني في وضع غيرها وطارىء عليها بالتطفل على الهمزة. أما الهمزة فتدخل على الاسم وإن كان الفعل في حيزها لكن الغالب دخولها على الفعل وإنما لم تختص كأخواتها لأنها أم الباب وهو يتوسعون في الأمهات، ولكونها أم الباب اختصت بجواز الحذف والدخول على النافي وواو العطف وفائه وثم والشرط وإن كما في الهمع. وأنا لا أرى بأساً بدخول هل أيضاً على الشرط. وإنما كانت إما لأن دلالتها على الاستفهام بذاتها ودلالة غيرها عليه بالتضمين أو التطفل، ولأنها أعم مورداً لأنها ترد لطلب التصديق نحو أقام زيد، ولطلب التصور نحو أزيد قائم أم عمرو، ونحو أقائم زيد أم قاعد، وهل لا تكون إلا لطلب التصديق وبقية الأدوات لا تكون إلا لطلب التصور؟ فإن قلت: المسند إليه في نحو أزيد قائم أم عمرو، والمسند في نحو أقائم زيد أم قاعد متصوران للمتكلم قبل استفهامه، فكيف يطلب تصورهما؟ وإنما المطلوب له في الأول التصديق بنسبة القيام إلى أحد الشخصين على التعيين وفي الثاني التصديق بنسبة أحد الوصفين على التعيين إلى زيد لأن هذين التصديقين غير حاصلين عند المتكلم إذ الحاصل عنده في الأول التصديق بنسبة القيام إلى أحد الشخصين لا بعينه، وفي الثاني التصديق بنسبة أحد الوصفين لا بعينه إلى زيد. قلت: لما كان الاختلاف بين التصديقين الأولين والأخيرين باعتبار تعيين المسند إليه أو المسند في الأولين وعدم التعيين في الأخيرين وكان أصل التصديق حاصلاً توسعوا فحكموا بأن التصديق حاصل، وأن المطلوب(١) صور المسند إليه أو المسند أو قيد من قيودهما نقله الدماميني على المغني واستحسنه، وذكر في محل آخر أن هل أتت لطلب التصور ندوراً كما في قوله عليه الصلاة والسلام لجابر بن عبد الله: «**هَلْ تَزَوَّجْتَ بِكْراً أَمْ ثَيِّباً**» ثم أورد على قولهم بقية الأدوات لطلب التصور أم المنقطعة المقدرة ببل والهمزة أو الهمزة فقط فإنها لطلب التصديق وممن عد أم من أدوات الاستفهام السكاكي في المفتاح وأبو حيان وغيره من النحاة، ثم قال: لكني أستشكل عدهم أم منها أما المتصلة فلأن مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فمشاركته له في كونه مستفهماً عنه بقضية العطف، ألا ترى أنك إذا أبدلت أم بأو كان ما بعد أو مستفهماً عنه كما كان مع أم وإن كان المطلوب مع أم التعيين دون أو كما بسطه في المغني في بحث أم ولم يقل أحد بأن أو من أدوات الاستفهام، وأما المنقطعة فلا نسلم أن الاستفهام جزء معناها أو أحد معنييها اهـ ببعض إيضاح. قال الشمني: لعلهم إنما عدوا أم من أدوات الاستفهام لأن المتصلة ملازمة للاستفهام الحقيقي أو المجازي سابقاً عليها أو المنقطعة مصاحبة في الغالب له متأخراً عنها ولم يريدوا أنها موضوعة للاستفهام اهـ. ولم يعدها منها الزمخشري في المفصل وابن الحاجب وشراح كلامهما. ثم قال

---

(١) قوله: (وأن المطلوب)لا يقال: التصور حاصل أيضاً. لأنا نقول: لما كان الجواب بالمفرد أوثر التصور ولك أن تقول إن المطلوب تصور المعين من حيث إفراده تدبر.

وحيثما عمراً لقيته فأهنه، وهلا بكراً ضربته، وأين زيداً وجدته. ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ لأنه لو رفع والحالة هذه لخرجت هذه الأدوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل، نعم قد يجوز رفعه بالفاعلية لفعل مضمر مطاوع للظاهر كقوله:

٣٠٢ ـ لا تَـجْـزَعِـي إن مُـنْـفِـسٌ أَهْـلَـكْـتُـهُ

الدماميني: فإن قيل السائل بقوله من جاءك مثلاً قد حصل التصديق بأن أحداً جاء المخاطب وهذا التصديق غير التصديق بأن زيداً مثلاً جاء فهو بسؤاله يطلب التصديق الثاني فتكون من لطلب التصديق على قياس ما سبق في نحو أزيد قائم أم عمرو. قلت: فرق[١] بينهما لأن السائل بمن جاءك لم يتصور خصوص زيد أو غيره بهذا السؤال، فإذا أجيب بزيد مثلاً أفاده تصور خصوصه واختلف بحسبه التصديق أيضاً بخلاف نحو أزيد قائم أم عمرو إذ لا يفيد جوابه تصوراً لتصور السائل الشخصين قبله بل مجرد تصديق اهـ ببعض إيضاح وستأتيك بقية مباحث الاستفهام في باب العطف.

قوله: (وحيثما عمراً إلخ) التمثيل بهذه الأمثلة مجاراة لما يقتضيه ظاهر إطلاق المتن من جواز دخول ما يختص بالفعل كالأدوات المذكورة على الاسم المنصوب المقدر قبله فعل في النثر والنظم، وسيجيء أنه لا يليها في النثر إلا الفعل الصريح ما لم تكن أداة الشرط إذا مطلقاً أو أن الفعل ماض. قوله: (ولا يجوز رفع) كان الأولى فاء التفريع لتفرعه على قول المصنف والنصب حتم إلخ. قوله: (على أنه مبتدأ) ينبغي جواز الرفع بالابتداء عند من أجاز وقوع المبتدأ بعد أدوات الشرط والتخصيص والاستفهام. قوله: (والحالة هذه) أي كونه مبتدأ. قوله: (نعم قد يجوز إلخ) استدراك على قول المصنف: والنصب حتم إلخ أفاد به تقييده[٢] بما إذا لم يقدر فعل برفع الاسم، ولو قال: فيجوز إلخ تفريعاً على قوله: ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ لكان أقرب. قال سم: يمكن أن يستفاد ذلك أي جواز الرفع بالفاعلية من كلام المصنف بأن يقال[٣] المراد بتحتم النصب امتناع الرفع على الابتداء أخذاً من قوله ما يختص بالفعل إذ يفهم منه أن وجوب النصب ليس إلا لتحصيل الفعل فلو حصل مع الرفع كفى لوجود المقصود اهـ.

قوله: (مطاوع) قيد به لأن كلامه فيما إذا كان العامل الظاهر ناصباً لضمير الاسم السابق. قوله: (لاتجزعي) أي لا تخافي الفقر إن منفس بضم الميم وكسر الفاء أي مال نفيس يصف الشاعر

---

(١) قوله: (فرق) لا يخفى أن المطلوب بالهمزة في مثاله التصور كما مر.

(٢) قوله: (تقييده) وإن كان الكلام في المنصوب تدبر.

(٣) قوله: (بأن يقال إلخ) لا يوافق ما مر.

شواهد اشتغال العامل عن المعمول

٣٠٢ ـ قاله النمر بن تولب من قصيدة من الكامل. الشاهد في أن منفس حيث جاء مرفوعاً بفعل مضمر مطاوع للظاهر. والتقدير إن هلك منفس بضم الميم وهو المال النفيس، ويروى منصوباً =

وفي رواية منفس بالرفع، وقوله:

فَإنْ أَنْتَ لَمْ يَنفَعْكَ عِلْمُكَ فانْتسِبْ لعلَّكَ تَهْدِيكَ القُرونُ الأوائِلُ

التقدير إن هلك منفس أهلكته، وإن لم تنتفع بعلمك لم ينفعك علمك.

تنبيه: لا يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام إلا في الشعر. وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريح الفعل إلا إذا كانت أداة الشرط إذا مطلقاً أو إن والفعل ماض فيقع في الكلام فتسوية الناظم بين إن وحيثما مردودة. (وإنْ تَلا) الاسم ....

نفسه بالكرم ولما لامته امرأته على إتلاف ماله جزعاً من الفقر قال لها لا تجزعي إلخ. عيني. قوله: (فإن أنت إلخ) أي إن لم تتعظ بعلمك بموت صاحب لك فانتسب إلى أجدادك لتجدهم ماتوا جميعاً فتقيس نفسك عليهم فتتعظ فلعل تعليلية أفاده السيوطي في شرح شواهد المغني. قوله: (وإن لم تنتفع بعلمك) أي فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل. قوله: (لا يقع الاشتغال إلخ) قال الروداني: أي لا يقع وقوعاً حسناً لأنه يقع بعدهما في النثر أيضاً لكنه قبيح. قوله: (والاستفهام) أي غير الهمزة بقرينة ما تقدم إذ الاشتغال بعدها جائز نظماً ونثراً. وسكت الشارح عن أدوات التحضيض مع أنها كأدوات الشرط والاستفهام لا تدخل في النثر إلا على الفعل الصريح فكان الأولى ذكرها. قوله: (وأما في الكلام) أي النثر وقوله فلا يليهما إلا صريح الفعل أي في باب الاشتغال كما فرضه الشارح فلا ينافي صحة إيلائها الاسم اتفاقاً إذا لم تر الفعل في حيزها نحو أين زيد. ويستثنى من كلامه أما فإن الاسم يليها ولو كان في حيزها فعل نحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [سورة فصلت، الآية: ١٧] بنصب ثمود على الاشتغال بمقدر بعده أي وأما ثمود فهدينا هديناهم أو هو جار على القول بأنها ليست أداة شرط كما نقل عن أبي حيان أفاده سم ويس. قوله: (إلا إذا كانت أداة الشرط إذا) أي لأنها لا تجزم قال الروداني: مثل إذا في ذلك كل شرط لا يجزم كلو نحو: «لو ذات سوار لطمتني» لو غيرك قالها يا أبا عبيدة. قوله: (مطلقاً) أي سواء كان الفعل ماضياً أو مضارعاً. قوله: (أو إن) لأنها أم أدوات الشرط وهم يتوسعون في الأمهات.

قوله: (والفعل ماض) أي لفظاً نحو: إن زيداً لقيته فأكرمه، أو معنى نحو إن زيداً لم تلقه فانتظره، والفرق أنها لما جزمت المضارع لفظاً قوي طلبها له فلا يليها غيره بخلاف الماضي فإنها لم تجزمه لفظاً إما لكونه ماضياً عرفاً أو مضارعاً مجزوماً بغيرها فضعف طلبها له فيليها غيره ظاهراً قاله المصرح. قوله: (فتسوية الناظم إلخ) أجيب بأن التسوية بينهما في وجوب النصب وفي مطلق الاختصاص بالفعل وإن كان أحدهما أقوى من الآخر، وعبارة الناظم لا تقتضي غير ذلك. قوله: (ما

= على شريطة التفسير لأن إن تقديره أهلكت منفساً أهلكته، يصف نفسه بالكرم، ولما لامته امرأته على إتلاف ماله جزعاً من الفقر قال لها لا تجزعي إلى آخره. الفاء الأولى للعطف والثانية زائدة، والثالثة جواب إذا. وسيبويه يجعل الثانية جواب الشرط، والثالثة لعطف الإنشاء على الخبر، فافهم.

(السَّابِقُ مَا بالابْتِدَا، يَخْتَصُّ) كإذا الفجائية وليتما (فالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أبَدَا) على الابتداء، وتخرج المسألة عن هذا الباب إلى باب المبتدأ والخبر، نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو وليتما بشر زرته، فلو نصبت زيداً وبشراً لم يجز لأن إذا المفاجأة وليت المقرونة بما لا يليهما فعل ولا معمول فعل. ومما يختص بالابتداء أيضاً واو الحال في نحو: خرجت وزيداً يضربه عمرو فلا يجوز وزيداً يضربه عمرو بنصب زيد و(كَذَا) التزم رفع الاسم السابق (إذَا الفِعْلُ) المشتغل عنه (تَلا) أي تبع (مَا) أي شيئاً (لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِما بَعْدُ وُجِدْ) كأدوات الشرط، والاستفهام، والتحضيض، ولام الابتداء، وما النافية، وكم الخبرية، والحروف الناسخة، والموصول،

بالابتدا) أي بذي الابتداء. قوله: **(فالرفع التزمه أبداً)** أي على الصحيح وللرد على المقابل أكيد بقوله أبداً. قوله: **(وتخرج المسألة عن هذا الباب إلخ)** أي لأنه يعتبر في الاشتغال أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو تفرغ له العامل أو مناسبه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وقد تبع الشارح في ذلك التوضيح والمتجه ما اقتضاه إطلاق كلام الناظم من عده منه لأن العامل صالح للعمل في الاسم السابق لذاته والمنع من عمله لعارض كما تقدم عن سم.

قوله: (وليتما بشر زرته) فلا يجوز نصب بشر على الاشتغال لامتناع تقدير الفعل الناصب بناء على عدم إزالة ما اختصاص ليت بالجمل الاسمية وجوزه ابن أبي الربيع بناء على الإزالة. قال في المغني: والصواب أن انتصابه بليت لأنه لم يسمع ليتما قام زيد مثلاً. قوله: (إذا المفاجأة) من إضافة الدال للمدلول ولا يصح النصب على الوصفية إلا بتكلف. قوله: (لا يليهما فعل) أي ظاهر ولا معمول فعل أي مقدر فالمراد أنه لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر. قوله: (ومما يختص بالابتداء) فصله عما قبله لأن اختصاص واو الحال بالابتداء ليس في جميع الأحوال بل في حالة كون الواقع بعد الاسم مضارعاً مثبتاً. قوله: (في نحو خرجت إلخ) أي من كل فعل مضارع مثبت بعد اسم مصحوب بواو الحال وقوله فلا يجوز إلخ أي لما يأتي في الحال من أن الجملة المضارعية المثبتة الواقعة حالاً يمتنع فيها الربط بالواو ومما يختص بالابتداء لام الابتداء أيضاً إذا كان بعد الاسم مدخولها فعل ماض متصرف لم يقترن بقد نحو: إني لزيد ضربته. قوله: (ما لم يرد إلخ) أي شيئاً لم يرد ما قبله معمولاً لما وجد بعده. قوله: (كأدوات الشرط إلخ) أي وكأدوات الاستثناء نحو: ما زيد إلا يضربه عمرو برفع زيد لا غير كما في التسهيل وشروحه وكلا النافية في جواب القسم ولهذا قال سيبويه في قول الشاعر:

آليت حب العراق الدهر أطعمه

إن نصب حب بإسقاط على لا بالاشتغال وإن كان مقيساً دون إسقاط الخافض لأن أطعمه بتقدير لا أطعمه بخلاف حرف التنفيس على الراجح فيجوز النصب في نحو: زيد سأضربه أو سوف أضربه كما في الهمع. قوله: (والتحضيض) مثله العرض. قوله: (وكم الخبرية) قيد بالخبرية لدخول الاستفهامية في قوله: والاستفهام.

والموصوف، تقول: زيد إن زرته يكرمك، وهل رأيته، وهلا كلمته، وهكذا إلى آخرها بالرفع. ولا يجوز النصب لأن هذه الأشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا يفسر عاملاً فيه لأنه بدل من اللفظ به (وَٱخْتِيرَ نَصْبٌ) أي رجح على الرفع في ثلاثة أحوال: **الأول**: أن يقع اسم الاشتغال (قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ) وهو الأمر والنهي والدعاء نحو زيداً اضربه، أو ليضربه عمرو، أو لا تهنه، واللهم عبدك ارحمه، أو لا تؤاخذه، وبكراً غفر الله له، وإنما وجب الرفع في نحو: زيد أحسن

فائدة: كم في قوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢١١] استفهامية فإن جعلت كناية عن جماعة مثلاً وحذف تمييزها لفهم المعنى ومن زائدة وآية مفعولاً ثانياً فكم مبتدأ أو مفعول لآتينا مقدراً بعده لأن الاستفهام له الصدارة على طريقة الاشتغال وإن جعلت كم كناية عن آية ومن بيانية لم يجز واحد من الوجهين لعدم الراجع حينئذ إلى كم وتعين كونها مفعولاً ثانياً مقدماً، وجوز الزمخشري كونها خبرية والجملة بيان لكثرة الآيات المسؤول عنها المحذوفة والأصل سل بني إسرائيل عن الآيات التي آتيناهم. لخصته من المغني والدماميني.

قوله: (وهكذا إلى آخرها) نحو: زيد لأنا ضاربه، زيد ما ضربته، زيد كم ضربته، زيد إني ضربته، زيد الذي ضربته، زيد رجل ضربته. قوله: (ولا يجوز النصب) أي على وجه الاشتغال وقوله لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لأن لها الصدر ولو عمل ما بعدها فيما قبلها لزم وقوعها حشواً وقوله فلا يفسر عاملاً فيه أي على الوجه المعتبر في هذا الباب وهو كون المشغول عوضاً عن العامل المقدر، فلو نصبت بمقدر وقصدت الدلالة عليه بالملفوظ فقط دون التعويض جاز ولم تكن المسألة من باب الاشتغال، فالمجعول دليلاً دون تعويض لا يلزم صلاحيته للعمل فيما قبله ولهذا صرح المصنف بأن دلوي في:

يا أيها المائح دلوي دونكا

مفعول لفعل محذوف يفسره دونك مع أن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ويترتب على ذلك جواز إظهار المحذوف بخلاف الاشتغال سم إيضاح وزيادة. قوله: (لأنه بدل من اللفظ به) أي لأن ما بعدها من العامل المذكور بدل من اللفظ بالعامل المحذوف أي وشأن البدل موافقة المبدل منه فلا بد من جواز عمل المذكور فيما قبله كالمحذوف. قوله: (ذي طلب) أي بنفس الفعل أو بواسطة حرف طلب فعل كان أو طلب ترك باللفظ والمعنى كان الطلب أو بالمعنى فقط بدليل أمثلة الشارح، ولا إشكال في الاشتغال في نحو: زيداً لتضربه أو لا تضربه لما في الروداني عن شرح المقرب أن لام الأمر ولا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما فيفسر العامل ولا يلزم من عدم تقديم الفعل عليهما كونهما مما يلزم الصدر كما لم يلزم ذلك في نحو: لم ولما ولن فما يفيده كلام التصريح ومن تبعه كالبعض مما يخالف ذلك غير سديد وإنما اختير النصب لأن وقوع هذه الأشياء أخباراً للمبتدأ قليل بل قيل بمنعه.

قوله: (وإنما وجب الرفع إلخ) مقتضاه أن أحسن في التعجب دال على الطلب حتى احتيج إلى الجواب عنه مع أن الصحيح أنه ماض جيء به على صورة الأمر ولا دلالة له على الطلب. وقد

به لأن الضمير في محل رفع. وإنما اتفق السبعة عليه في نحو: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ﴾ [سورة النور، الآية: ٢] لأن تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني. ثم استؤنف الحكم، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا، ولذا قال في قوله:

٣٠٣ ـ وَقَائِلَةٍ خَوْلانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ

يقال: الاحتياج إلى الجواب عنه باعتبار كونه على صورة الأمر، وإنما أجاب الشارح بما ذكره لا بمنع دلالته على الطلب لاستلزام ما ذكره منع دلالته على الطلب، ومن قال كالزمخشري إنه أمر حقيقة وفيه ضمير المخاطب والباء للتعدية فامتناع نصب زيد عنده لا لما ذكره الشارح بل لأن فعل التعجب لجموده لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملاً. قوله: (لأن الضمير) أي المجرور بالباء في محل رفع أي وإنما ينصب الاسم السابق إذا لم يكن ضميره في محل رفع. قوله: (وإنما اتفق السبعة إلخ) دفع للاعتراض بلزوم إجماع السبعة على الوجه المرجوح. وحاصل الدفع أن هذا ليس مما نحن فيه بل الاسم المرفوع عند سيبويه مبتدأ خبره محذوف والجملة بعده مستأنفة فالكلام جملتان، وعند المبرد مبتدأ خبره الجملة بعده ودخلت الفاء لما في المبتدأ من معنى الشرط، فلهذا لم يجز نصب الاسم إذ لا يعمل الجواب في الشرط فكذا ما أشبهه وما لا يعمل لا يفسر عاملاً. وقال ابن السيد وابن بابشاذ مما نحن فيه والرفع يختار في العموم كالآية. قال البعض: وذكر السعد أنه لا يمتنع إجماع السبعة على المرجوح كقوله تعالى: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ﴾ [سورة القيامة، الآية: ٩] لأن المختار جمعت لكون الفاعل مؤنثاً غير حقيقي بلا فاصل اهـ. أي ولا يمنع من اختيار التأنيث عطف مذكر على الفاعل كما تقدم.

قوله: (ثم استؤنف) فيه إشارة إلى أن الفاء استئنافية لا عاطفة لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر. قوله: (لا تدخل عنده) وأجاز الأخفش وجماعة زيادتها في الخبر مطلقاً وقيد الفراء وجماعة الجواز بكون الخبر أمراً أو نهياً تصريح. قوله: (في نحو هذا) أي من كل تركيب لم يكن المبتدأ فيه موصولاً بفعل أو ظرف أو موصوفاً بأحدهما على ما تقدم. قوله: (وقائلة) أي ورب قائلة وخولان

---

٣٠٣ ـ قائله مجهول، وهو من الطويل وتمامه:

وَأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا

الواو واو رب أي رب امرأة قائلة. وخولان مبتدأ اسم قبيلة، وفانكح فتاتهم خبره. وفيه الشاهد وهو أن الفاء لا تدخل على الخبر ولكنه أول بتقدير هؤلاء خولان، إذا كان كذلك فانكح فتاتهم. وفيه إشارة إلى ترتيب الحكم على الوصف. والأكرومة كالأعجوبة من الكرم، وأراد بالحيين حي أبيها وحي أمها، أراد أنها كريمة الطرفين، وهو مبتدأ وخلو خبره بكسر الخاء بمعنى خلية عن الأزواج، والجملة حال. وما في كما إما موصولة مبتدأ محذوف الخبر: أي كالحال التي هي عليها، وما كافة لحرف الجر والضمير مبتدأ محذوف الخبر أيضاً. وإما زائدة والضمير المرفوع وقع موضع الضمير المجرور نحو: ما أنا كانت. وفيه عشرة أشياء ذكرناها في الأصل.

إن التقدير هذه خولان. وقال المبرد: الفاء لمعنى الشرط، ولا يعمل الجواب في الشرط فكذلك ما أشبهه، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً. وقال ابن السيد وابن بابشاذ: يختار الرفع في العموم كالآية، والنصب في الخصوص كزيداً اضربه (وَ) الثاني أن يقع (بَعْدَ مَا إيلاؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ) أي بعد ما الغالب عليه أن يليه فعل فإيلاؤه مصدر مضاف إلى المفعول الثاني والفعل مفعول أول لأنه الفاعل في المعنى. والذي يليه الفعل غالباً أشياء: منها همزة الاستفهام نحو: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ [سورة القمر، الآية: ٢٤] فإن فصلت الهمزة فالمختار الرفع نحو: أأنت زيداً تضربه، إلا في نحو: أكلّ يوم زيداً تضربه لأن الفصل بالظرف كلا فصل، وقال ابن الطراوة: إن كان الاستفهام عن الاسم ....

بفتح الخاء المعجمة قبيلة باليمن. والفتاة الشابة. قوله: (لمعنى الشرط) أي لما في المبتدأ من معنى الشرط وهو التعليق أو العموم فالمعنى من زنت ومن زنى فاجلدوا إلخ. قوله: (ولا يعمل الجواب في الشرط) فهم الجماعة أن المراد في اسم الشرط. ولهذا قال اللقاني: لعل الجمهور لا يوافقونه على ذلك لأن إذا من أسماء الشرط وهي منصوبة عندهم بجوابها ولم يفرقوا بين كونه بالفاء وعدمه اهـ. ومثل إذا بقية أدوات الشرط التي هي ظروف فلا وجه لتخصيص الإيراد بإذا، ويحتمل عندي أن المراد في فعل الشرط يعني أن الاسم المرفوع قام مقام كل من أداة الشرط وفعله فلم يجز أن يعمل فيه ما بعد الفاء المشبه لجواب الشرط لأن الجواب لا يعمل في فعل الشرط فكذا لا يعمل مشبه الجواب فيما قام مقام فعل الشرط فتأمل فإنه وجيه. وحاصل كلام الشارح أن المانع من الاشتغال عند سيبويه كونهما من جملتين، وعند المبرد كون الاسم السابق في معنى الشرط وما بعده في معنى الجواب.

قوله: (ابن السيد) بكسر السين وسكون الياء، وبابشاذ كلمة أعجمية مركبة يتضمن معناها الفرح والسرور قاله في التصريح. قوله: (في العموم) أي ذي العموم لشبهه بالشرط. قوله: (أن يليه فعل) فيه إشارة إلى أن في عبارة المصنف تأخير المفعول الذي هو فاعل في المعنى وتقديم المفعول الذي بخلافه ولهذا فرع عليه قوله: فإيلاؤه إلخ. قوله: (لأنه الفاعل في المعنى) أي لأنه الذي يلي الأشياء الآتية. قوله: (منها همزة الاستفهام) بخلاف بقية أدوات الاستفهام فيجب النصب معها كما تقدم سم. قوله: (فإن فصلت إلخ) أي هذا إن اتصلت بالاسم المشتغل عنه فإن فصلت إلخ. وقوله: فالمختار الرفع أي لأن الاستفهام حينئذ عن الضمير رفعت ما بعده أو نصبت فيترجح الرفع لأنه لا يحوج إلى تقدير، هذا إن لم تجعل الضمير فاعل فعل مقدر برز وانفصل حين حذف بل جعلته مبتدأ وإلا وجب النصب بالفعل المقدر كما صرح به الدماميني ونقله شيخنا السيد عن سم لأن الاستفهام حينئذ عن الفعل الواقع على ما بعد الضمير والرفع يفيد أنه عن مجرد الفعل، فقول التصريح وأقره شيخنا والبعض المختار النصب إذا جعل فاعل فعل مقدر برز وانفصل فيه نظر ولا ترد صورة الفصل على الناظم لأن البعدية ظاهرة في الاتصال. قوله: (إلا في نحو إلخ) أي مما

فالرفع نحو: أزيد ضربته أم عمرو، وحكم بشذوذ النصب في قوله:

٣٠٤ ـ أَثَعْلَبَةَ الفَوَارِسَ أَمْ رِيَاحاً عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ وَالخِشَابَا

ومنها النفي بما أو لا أو إن: نحو ما زيداً رأيته، ولا عمراً كلمته، وإن بكراً ضربته. وقيل: ظاهر كلام سيبويه اختيار الرفع. وقال ابن الباذش وابن خروف: يستويان ومنها حيث المجردة من ما نحو: اجلس حيث زيداً ضربته. (وَ) الثالث أن يقع (بَعْد عَاطِفٍ بلا فَصْلٍ عَلى،

فصل فيه بظرف أو جار ومجرور. قوله: (فالرفع) أي واجب بدليل قوله: وحكم بشذوذ إلخ وإنما وجب لأن الاستفهام عن تعيين المفعول أما الفعل فمحقق فلا تعلق للهمزة به والحق عدم الوجوب لأن السؤال عن الاسم إنما يوجب دخول الهمزة عليه فقط لا مع رفعه مبتدأ بدليل أن السؤال في نحو أزيداً ضربت أم عمراً بلا ضمير إنما هو عن الاسم مع أنه واجب النصب إجماعاً.

قوله: (أثعلبة إلخ) ثعلبة ورياحاً وطهية والخشاب قبائل، ومراده مدح الأولين وذم الآخرين. وثعلبة منصوب بفعل مقدر من معنى العامل المذكور تقديره أحقرت ثعلبة إلخ. والفوارس صفة لثعلبة ورياحاً بالياء التحتية. وطهية بضم الطاء المهملة منصوب على المفعولية إن كان عدلت بمعنى ساويت وبنزع الخافض والباء بدلية إن كان بمعنى ملت أي ملت بدلهم إلى طهية. والخشابا بخاء معجمة مكسورة وشين معجمة وباء موحدة. قوله: (النفي بما إلخ) قيد بالثلاثة لأن لم ولما ولن لا يليها الاسم إلا ضرورة ويجب نصبه عند ذلك لاختصاصها بالفعل. قوله: (ولا عمراً كلمته) مقتطع من كلام أي لا زيداً رأيته ولا عمراً كلمته لأن لا الداخلة على الماضي غير الدعائية يجب تكرارها كذا نقله شيخنا عن الدنوشري وأقره هو والبعض، وعندي أنه يقوم مقام تكرار لا الاتيان بدل لا الأولى بما النافية كما في المثال لأنها مثلها في الدلالة على النفي وفي الصورة إذ كل منهما لفظ ثنائي آخره ألف لينة فافهم. قوله: (اختيار الرفع) لعله لأن مرجح عدم التقدير أقوى عنده من مرجح غلبة الدخول على الفعل. وأما ما علل به البعض هنا من أن المذكورات تدخل على الأسماء والأفعال على السواء فيرجع إلى مرجح عدم الإضمار فغير صحيح لأنه يصادم جعل الشارح وغيره المذكورات مما يغلب دخولها على الفعل.

قوله: (ابن الباذش) بكسر الذال المعجمة تصريح. قوله: (يستويان) لأن لكل مرجحاً يساوي عنده مرجح الآخر. قوله: (وبعد عاطف) أي ولو غير الواو كما في الشاطبي. وقوله بلا فصل أي

---

٣٠٤ ـ قاله جرير من قصيدة من الوافر. الهمزة للاستفهام وثعلبة منصوب بفعل مضمر يفسره ما بعده. والتقدير: أساويت ثعلبة بطهية. وإنما قدرنا ساويت لأن عدلت لا يتعدى إلا بالحرف فلا وجه. إلا أن يضمر فعل من معناه. وفيه الشاهد حيث نصب ثعلبة بعد بهمزة الاستفهام. وحكم ابن الطراوة بشذوذ لوجوب الرفع إذا. وكان الاستفهام عن اسم ثعلبة ورياح بكسر الراء والياء آخر الحروف. وطهية بضم الطاء وفتح الهاء، والخشاب بكسر الخاء وبالشين المعجمتين كلها قبائل الفوارس بالنصب صفة ثعلبة جمع فارس على غير قياس وأم متصلة ويروى أو رياحاً والألف في الخشابا للإشباع.

مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلا) سواء كان ذلك المعمول منصوباً نحو: لقيت زيداً وعمراً كلمته، أو مرفوعاً نحو: قام زيد وعمراً أكرمته، وإنما رجح النصب طلباً للمناسبة بين الجملتين، لأن من نصب فقد عطف فعلية على فعلية، ومن رفع فقد عطف إسمية على فعلية، وتناسب المتعاطفين أحسن من تخالفهما. واحترز بقوله بلا فصل من نحو: قام زيد وأما عمرو فأكرمته، فإن الرفع فيه أجود لأن الكلام بعد أما مستأنف مقطوع عما قبله، وبقوله فعل مستقر أولاً من العطف على جملة ذات وجهين وستأتي.

تنبيهان: **الأول**: تجوّز الناظم في قوله على معمول فعل إذ العطف حقيقة إنما هو على الجملة الفعلية كما عرفت. **الثاني**: لترجيح النصب أسباب أخر لم يذكرها ههنا: **أحدها**: أن يقع

بينه وبين اسم الاشتغال صفة لعاطف. قوله: (نحو قام زيد وعمراً أكرمته) الفرق بينه وبين عكسه وهو عمرو أكرمته وقام زيد حيث ترجح الرفع مع أن طلب التناسب بين المتعاطفين يقتضي ترجح النصب فيه أيضاً أن النصب فيه يأتي على صورة النصب الضعيف في زيداً ضربته إذا لم يأت بعده شيء لعدم تقدم مرجحه، فتأتي الفعلية بعد استقرار الضعف في الصورة ولا كذلك قام زيد وعمراً أكرمته لأن تقديم الفعلية تقديم لما يستدعي النصب ويمهد له هذا ما أفاد البعض أن ابن هشام استقر رأيه عليه بعد أن كان يقول باستواء الصورتين في ترجح النصب، واقتصر الروداني على ما يخالفه فقال: كما يترجح النصب لمشاكلة جملة سابقة يترجح لمشاكلة جملة لاحقة نحو زيداً ضربته وأكرمت عمراً اهـ. وكذا في شرح الجامع عن ابن هشام وهو الذي رأيته في مغنيه، ولو قيل بتساوي الرفع والنصب في هذه الصورة لكان له وجه فتدبر. قوله: (طلباً للمناسبة إلخ) ولم يعارضه أن الأصل عدم التقدير لضعفه بكثرة الحذف في العربية وقلة تخالف المتعاطفين جداً بل نقل في المغني عن الإمام الرازي أن التخالف قبيح. فاندفع ما قيل إن في الرفع تخلصاً من تقدير العامل فلكل مرجح فينبغي التساوي ووجه اندفاعه أن اعتبار التخلص من التخالف أقوى من اعتبار التخلص من التقدير لأن التقدير خطبه سهل والتخالف قليل قبيح، لكن محل ذلك ما لم يقتض الحال تخالفهما كقصد إفادة التجدد في الفعلية والثبوت في الاسمية كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٩٣].

قوله: (فإن الرفع فيه أجود) ما لم يرجح النصب مرجح كوقوع الاسم قبل فعل ذي طلب كأكرم زيداً وأما عمراً فأهنه. قال الرضي: ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها إلا مع أما لكونها في غير محلها أو إذا كانت زائدة. قال الدماميني: ويمتنع أن يقدر الفعل قبل الفاء لأنه لا يفصل بينها وبين أما بأكثر من جزء واحد. قوله: (مستأنف إلخ) يقال هذا حينئذ خارج بقوله بعد عاطف لأن الواو حينئذ ليست عاطفة فلا حاجة لقوله بلا فصل، ويمكن دفعه بأنه أتى به دفعاً لتوهم أن المراد عاطف ولو صورة فيكون الشارح إنما أخرج هذا بقوله بلا فصل لأنه أصرح في إخراجه. قوله: (تجوّز الناظم) أي بتقدير المضاف أي على جملة معمول فعل. قوله: (بعد شبيه بالعاطف) إعطاء لشبه

اسم الاشتغال بعد شبيه بالعاطف على الجملة الفعلية نحو: أكرمت القوم حتى زيداً أكرمته، وما قام بكر لكن عمراً ضربته، فحتى ولكن حرفا ابتداء أشبها العاطفين، فلو قلت: أكرمت خالداً حتى زيد أكرمته، وقام بكر لكن عمرو ضربته تعين الرفع لعدم المشابهة إذ لا تقع حتى العاطفة إلا بين كل وبعض، ولا تقع لكن العاطفة إلا بعد نفي وشبهه. **ثانيها**: أن يجاب به استفهام منصوب كزيداً ضربته جواباً لمن قال: أيهم ضربت أو من ضربت، ومثل المنصوب المضاف إليه نحو: غلام زيد ضربته جواباً لمن قال غلام أيهم ضربت. **ثالثها**: أن يكون رفعه يوهم وصفاً مخلاً بالمقصود ويكون نصبه نصاً في المقصود كما في ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [سورة القمر، الآية: ٤٩] إذ النصب نص في عموم خلق الأشياء خيرها وشرّها بقدر وهو المقصود، ....

العاطف على الجملة الفعلية حكم العاطف عليها من ترجح النصب بعده طلباً للمناسبة بين المتعاطفين. قال الشارح في شرح التوضيح: وإنما لم تكن حتى ولكن في المثالين الآتيين عاطفتين لدخولهما على الجمل والعاطف منهما إنما يدخل على المفردات، ووجه الشبه بالعاطف في حتى أن ما بعدها بعض مما قبلها وفي لكن وقوعها بعد النفي ومثل لكن بل. قوله: (حتى زيداً أكرمته) محل كون زيداً منصوباً بفعل مقدر إذا لم يجعل معطوفاً على القوم وأكرمته تأكيد أي لأكرمت زيداً الذي تضمنه أكرمت القوم لشمولهم زيداً لا لأكرمت القوم وإن أوهمه كلام بعضهم لاختلافهما مفعولاً.

قوله: (تعين الرفع) الحق أنه لا يتعين بل يترجح كما يفيده قول المصنف الآتي:

والـرفـع فـي غـيـر الـذي مـر رجـح

إذ لاوجه لتعينه غايته أنه حينئذ مثل زيد ضربته أفاده سم. قوله: (استفهام منصوب) أي مستفهم به إذ هو الموصوف بالنصب وإنما ترجح النصب ليطابق الجواب السؤال، ولهذا لو رفع اسم الاستفهام كما لو قيل أيهم ضربته برفع أي ترجح الرفع في الجواب أفاده يس. قوله: (ومثل المنصوب المضاف إليه) أي إلى المنصوب وتسميته منصوباً باعتبار ما كان وإلا فهو بعد الإضافة مجرور. قوله: (إذ النصب نص إلخ) اعترضه الرضي بأن المعنى على الوصف بالمخلوقية رفعت أو نصبت جعلت على الرفع خلقناه صفة أو خبراً إذ لا يصح أن يراد كل ما وقع عليه الشيء لأنه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية لأن الخلق الإيجاد وغير المتناهي لا يدخل تحت الوجود فلا بد على كل حال من تقييد الشيء بكونه مخلوقاً، فالمعنى على النصب وعلى الرفع مع كون خلقناه خبراً كل شيء مخلوق خلقناه بقدر، وعلى الرفع مع كون خلقناه صفة كل شيء خلقناه كائن بقدر والمعنيان متحدان. وأجاب السعد بأن الشيء اسم للموجود أو مقيد به فلا يرد أنه لم يخلق ما لا يتناهى مع وقوع لفظ الشيء عليه على أنه لو سلم التقييد بالمخلوق فلا نسلم اتحاد المعنيين لظهور الفرق بأن المعنى الأول يفيد أن كل شيء مخلوق مخلوق له تعالى، بخلاف الثاني فإن مفاده أن كل شيء مخلوق له تعالى كائن بقدر والمحكوم عليه في الأول أعم منه في الثاني مفهوماً بل وما صدقاً

وفي الرفع إيهام كون العفل وصفاً مخصصاً وبقدر هو الخبر، وليس المقصود إيهامه وجود شيء لا بقدر لكونه غير مخلوق، ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الإيهام مرجحاً للنصب، وقال: النصب في الآية مثله في زيداً ضربته قال: وهو عربي كثير، وقد قرىء بالرفع لكن على أن خلقناه في موضع الخبر للمبتدأ والجملة خبر إن وبقدر حال، وإنما كان النصب نصاً في المقصود لأنه لا يمكن حينئذ جعل الفعل وصفاً لأن الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملاً فيه ومن ثم وجب الرفع في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾ [سورة القمر، الآية: ٥٢](وَإِنْ تَلا المَعْطُوفُ) جملة ذات وجهين غير تعجبية بأن تلا(فِعْلاً مُخْبَرًا بِهِ) مع معموله(عَنِ اسمٍ) غير ما التعجبية

عند المعتزلة، كذا في شرح الجامع ببعض زيادة، وحينئذ فجعل الجملة صفة غير مقصودة لإيهامه ما ذكره الشارح.

قوله: (وفي الرفع إيهام كون الفعل إلخ) إنما قال إيهام لأن الكلام عند رفع كل كما يحتمل كون الفعل وصفاً وبقدر خبراً يحتمل كون الفعل خبراً وبقدر حالاً من الهاء كما سيذكره الشارح. قوله: (لكونه غير مخلوق) أي له تعالى وهذا مذهب المعتزلة في أفعال العباد الاختيارية والشر. قوله: (ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الإيهام مرجحاً للنصب) أي لأنه يدفعه المقام فلا ينظر إليه ويلزم عليه مرجوحية قراءة الأكثر والوجه اعتباره مرجحاً، وأورد الروداني أن إيهام الوصفية حاصل مع النصب أيضاً لأنه يجوز كون خلقناه صفة وكل شيء منصوب بخلقناه مقدراً لا من باب الاشتغال والأصل خلقنا كل شيء خلقناه مثل وفعلت فعلتك التي فعلت ثم حذف العامل جواز الدلالة المتأخر عليه وحينئذ لا مرجح للنصب، وقد يدفع بأن احتمال الوصفية على النصب ضعيف عن احتمالها على الرفع.

قوله: (ومن ثم) أي من أجل أن الصفة لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملاً، وقوله وجب الرفع أي لتأتي الوصفية التي بها استقامة المعنى إذ النصب يقتضي أنهم فعلوا في الزبر أي صحف الأعمال كل شيء مع أنهم لم يفعلوا فيها شيئاً إذ لم يوقعوا فيها فعلاً بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة. فإن قلت: يستقيم المعنى على النصب إذا جعل الظرف نعتاً لكل شيء لأن المعنى حينئذ فعلوا كل شيء مثبت في صحائف أعمالهم وهو معنى مستقيم. قلت: هو وإن كان مستقيماً خلاف المعنى المقصود حالة الرفع إذ المراد فيه أن كل ما فعلوه مثبت في صحائف أعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة كما في آية: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾ [سورة القمر، الآية: ٥٣]. قوله: (وإن تلا المعطوف) أي غير المفصول بأما أما المفصول بها نحو زيد قام وأما عمرو فأكرمته فالمختار رفعه ما لم يرجح النصب مرجح كوقوع الاسم قبل الطلب نظير ما مر قاله شارح الجامع. قوله: (جملة ذات وجهين) يعني اسمية الصدر فعلية العجز كما في التسهيل، لكن هذا خلاف المعنى المشهور لذات الوجهين وهوما كانت صغرى باعتبار وكبرى باعتبار نحو أبوه غلامه منطلق في قولنا: زيد أبوه غلامه منطلق.

(فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا) في اسم الاشتغال بين الرفع والنصب على السواء بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم الأول، أو عطفت بالفاء نحو: زيد قام وعمرو أكرمته في داره، أو فعمراً أكرمته برفع عمرٍو ونصبه، فالرفع مراعاة للكبرى والنصب مراعاة للصغرى، ولا ترجيح لأن في كل منهما مشاكلة، بخلاف ما أحسن زيداً وعمرو أكرمته عنده فإنه لا أثر للعطف فيه، فإن لم يكن في الثانية ضمير الاسم الأول ولم تعطف بالفاء فالأخفش والسيرافي يمنعان النصب، والفارسي وجماعة منهم الناظم يجيزونه. ....

قوله: (بشرط أن يكون في الثانية إلخ) هذا الشرط لجواز الاسم المشغول عنه لأن جملته حينئذ تكون معطوفة على الخبر فلا بد فيها من رابط كالخبر. والتمثيل بما ذكر مبني على عود الضمير الثاني إلى الاسم الأول، ولا يضر احتمال عوده إلى الثاني لأن المثال يكفي فيه الاحتمال فسقط ما للبعض كغيره هنا من المقال. قوله: (أو عطفت بالفاء) في هذا العطف حزازة ولو قال: أو عطف بالفاء أو قال: أو تكون الثانية معطوفة بالفاء لكان مستقيماً، وإنما قامت الفاء مقام الضمير لأنها لإفادتها السببية تربط إحدى الجملتين بالأخرى كالضمير. قوله: (لأن في كل منهما مشاكلة) ولأن سلامة الرفع من الحذف والتقدير عارضها ترتب النصب على أقرب المشاكلين. شرح الجامع. قوله: (مشاكلة) أي للمعطوف عليه. قوله: (عنده) لا حاجة إليه إن رجع الضمير لزيد لأنه ليس مبتدأ بل هو مفعول ولا معنى له إن رجع الضمير للمبتدأ أعني ما والحامل له على ذكره مراعاة قوله سابقاً بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم الأول إلخ. قوله: (فإنه لا أثر للعطف فيه) أي على الجملة الصغرى يعني أنه لا يصح العطف عليها لأنه يلزم عليه تسلط ما التعجبية على الجملة المعطوفة وهو لا يصح لعدم قصد التعجب بها، فالراجح الرفع على العطف على مجموع الجملة الاسمية بناء على خبريتها أو جواز عطف الخبر على الإنشاء، ويجوز النصب على العطف المذكور وإن لم يكن فيه تناسب المتعاطفين.

قوله: (يمنعان النصب) أي بناء على أن العطف على الصغرى لعدم الرابط كما في التصريح فلا ينافي عزو المصنف في تسهيله إلى الأخفش ومن وافقه ترجيح الرفع لا وجوبه لأنه مبني على أن العطف على الكبرى لفوات التناسب في النصب حينئذ فاعرفه. قوله: (يجيزونه) أي مع كون العطف على الصغرى كما صرح به الدماميني وسم. قال الإسقاطي: فيكون مستثنى مما يحتاج إلى الرابط كما يدل عليه قول المصرح بعد ذكره أن هذا المذهب الثاني ظاهر كلام سيبويه ما نصه: ونقل ابن عصفور أن سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميراً واستدل لذلك بإجماع القراء على نصب ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾ [سورة الرحمن، الآية: ٧] وهي معطوفة على يسجدان من: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [سورة الرحمن، الآية: ٦] وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر اهـ. ووجه الاستثناء أنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل اهـ كلام الإسقاطي وأقره شيخنا وغيره. فعلم أن الخلاف معنوي لا لفظي وأن بناء البعض الجواز في القول الثاني على أن العطف على الكبرى وإن فات التناسب

وقال هشام: الواو كالفاءِ وهو ما يقتضيه كلام الناظم.

تنبيه: شبه العاطف في هذا أيضاً كالعاطف، وشبه الفعل كالفعل، فالأول نحو: أنا ضربت القوم حتى عمراً ضربته، والثاني نحو: هذا ضارب زيداً وعمراً يكرمه برفع عمرو ونصبه على السواء فيهما.

(وَالرَّفعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ) أنه يجب معه النصب أو يمتنع أو يكون راجحاً أو مساوياً(رَجَحْ) على النصب، لسلامة الرفع من الإضمار الذي هو خلاف الأصل، فرفع زيد بالابتداء في قولك: زيد ضربته أرجح من نصبه بإضمار فعل، ونصبه عربي جيد خلافاً لمن منعه، وأنشد ابن الشجري على جوازه قوله:

٣٠٥ ـ فَارِساً مَا غَادَرُوهُ مُلحَماً ... غَيْرَ زُمَّيْلٍ وَلا نِكْسٍ وَكِلْ

فيكون الخلف لفظياً مصادم للمنقول، وعزوه إلى التوضيح أن الخلف لفظي تقول باطل. بل قول الموضح عقب مذهب الأخفش والسيرافي وهو المختار يدل على أنه معنوي، وظهر أن قوله تفريعاً على ما ذكره مما مر ما نصه فلا حاجة إلى استثناء مثل ذلك من اشتراط وجود الرابط ولا إلى بيان وجه استثنائه خلافاً لسم باطل مبني على باطل نعوذ بالله من التساهل.

قوله: (وقال هشام) هذا القول أخص من قول الفارسي ومن معه لشمول قولهم العطف بغير الفاء والواو كثم. قوله: (الواو كالفاء) ردّ بأن الواو إنما تكون للجمع في المفردات ولذا لم يجوزوا هذان يقوم ويقعد لكن ستعلم في باب العطف أن كونها للجمع في المفردات فقط أحد قولين. قوله: (وهو ما يقتضيه كلام الناظم) أي حيث أطلق في المعطوف بل إطلاقه يقتضي أن ثم مثلاً كالفاء. قوله: (شبه العاطف) وهو حتى ولكن وبل الابتدائيات. قوله: (في هذا) أي في جواز الأمرين على السواء إذا سبقه جملة ذات وجهين ولا يأتي لصحة النصب هنا اشتراط الضمير أو الفاء إذ لا عطف هنا حتى يحتاج إلى الرابط. قوله: (أيضاً) أي كما في الموضع الثالث من مواضع اختيار النصب. قوله: (وشبه الفعل) أي الوصف الناصب للمفعول بخلاف ما لم ينصبه فالرفع أرجح فقولك مثلاً هذا قائم الأب وعمرو يكرمه هو أرجح من قولك: هذا قائم الأب وعمراً يكرمه لأن مشابهة هذا الوصف للفعل غير تامة.

قوله: (برفع عمرو ونصبه إلخ) في تساوي الرفع والنصب في المثال الثاني بحث لأنه إذا نصب عمرو أفاد الكلام أن عمراً مفعول به الإكرام وإذا رفع أفاد أنه فاعل الإكرام إلا إذا برز الضمير لجريان الخبر على غير من هو له، وقيل هذا ضارب زيداً وعمرو يكرمه هو فعند عدم الإبراز كما في عبارة الشارح لا يتحد معنى الرفع والنصب حتى يتخير المتكلم بينهما بل يتعين عليه الوجه الذي يفيد مقصوده وحينئذ لا يكون الوصف في مثال الشارح كالفعل الذي خير المصنف فيه المتكلم بين الرفع والنصب لاتحاد المعنى ووجود التناسب على كل ولو نبه الشارح على الإبراز مع الرفع أو مثل بنحو: هذا ضارب زيداً وعمراً أكرمته في داره لكان أولى. قوله: (في غير) متعلق برجح على ما قال

---

٣٠٥ ـ قاله علقمة. وقيل امرأة من بلحارث بن كعب. وهو من الرمل. الشاهد في فارساً حيث =

ومنه قراءة بعضهم: ﴿جناتَ عدن يدخلونها﴾ بنصب جنات. ثم إذا عرفت ما أوردناه من القواعد (فما أُبِيحَ)لك فيما يرد عليك من الكلام أن ترده إليه وتخرجه عليه (اَفْعَلْ وَدَعْ ما لَمْ يُبَحْ)لك فيه ذلك (وَفَصْلُ مَشْغُولٍ)من ضمير الاسم السابق (بِحَرْفِ جَرٍّ)مطلقاً (أو بإضافَةٍ)وإن

الشيخ خالد أنه ظاهر. قوله: (فارساً ما غادروه)أي تركوه وما زائدة، ملحماً بالحاء المهملة المفتوحة أي غشيه الحرب فلم يجد له مخلصاً غير زميل بضم الزاي وتشديد الميم أي غير جبان، ولا نكس بكسر النون وسكون الكاف أي ضعيف، وكل بفتح الواو وكسر الكاف من وكل أمره إلى غيره لعجزه ويحتمل أن بفتح الكاف فعل. فإن قلت: شرط الاسم المشتغل عنه أن يكون مختصاً كما مر وفارساً نكرة محضة. أجيب بأن ما وإن كانت زائدة هي قائمة مقام الوصف أي فارساً أي فارس. قوله: (فما أبيح إلخ)فائدته دفع توهم أن ما خالف المختار من الوجوه السابقة لا يقاس عليه بل يقتصر فيه على السماع نقله سم عن الشاطبي.

قوله: (فيما يرد إلخ)حال من ما التي هي مفعول مقدّم لأفعل وقول البعض حال من ما على رأي سيبويه أو من ضميره في الخبر على رأي غيره مبني على زعم أن ما مبتدأ وهو خروج عن الظاهر المستقيم إلى التعسف السقيم. وقوله: أن ترده إليه نائب فاعل أبيح كما أشار إليه شيخنا وصرح به البعض لكن يلزم عليه حذف المتن نائب فاعل أبيح وهو لا يجوز، فالذي ينبغي جعله بدل اشتمال من الضمير في أبيح وضمير ترده وتخرجه إلى ما أبيح وإليه وعليه إلى ما أوردناه من القواعد والمعنى فافعل الحكم من رفع ونصب الذي أبيح لك ردّه إلى ما أوردناه عليك من القواعد وتخريجه عليه حالة كون ذلك الحكم كائناً فيما يرد على لسانك من الكلام، ولو قال الشارح فما أبيح لك بمقتضى تلك القواعد افعل ودع ما لم يبح بمقتضاها لكان أخصر وأوضح وأولى. قوله: (وفصل مشغول)أي عامل مشغول. وقوله من ضمير متعلق بفصل وقوله مطلقاً أي غير مقيد بحرف بخصوصه. وقوله أو بإضافة أي بمضاف أو ذي إضافة وقوله أو بهما معاً فيه إشارة إلى أن أو في كلام المصنف مانعة خلوّ فتجوّز الجمع، واعترض الشاطبي كلام المصنف بأن الفصل لا يتقيد بما ذكر إذ يجوز زيداً ضربت راغباً فيه وزيداً أكرمت من أكرمه اهـ. وحينئذ فليست أو مانعة جمع ولا مانعة خلو.

= اختير فيه النصب على الرفع والتقدير: غادروا فارساً ما غادروه. والرفع أرجح لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار. وهو حجة على من منع مثل هذا، وما زائدة وغادروه تركوه. ومنه الغدير لأنه ترك فيه الماء بعد ذهاب السيل. وملحماً: مفعول ثان لغادروه بضم الميم وفتح الحاء المهملة من ألحم الرجل واستلحم إذا نشب في الحرب فلم يجد له مخلصاً، وألحمه غيره. وقد ضبطه بالجيم فما أظنه صحيحاً، وغير زميل: حال أي غير جبان بضم الزاي المعجمة وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره لام. ولا نكس: عطف على المضاف إليه بكسر النون وسكون الكاف وفي آخره سين مهملة وهو الرجل الضعيف. قوله: (وكل)بفتح الواو وبالكاف وهو الذي يكل أمره إلى غيره لعجزه وضعف رأيه وقلة معرفته بالأمور. وهذه صفة النكس، واللام مجرورة ولكنها سكنت لأجل الضرورة.

تتابعت أو بهما معاً (كَوَصْلٍ يَجْري) في جميع ما تقدم، فالأحكام الخمسة الجارية مع اتصال الضمير بالمشغول تجري معَ انفصاله منه بما ذكر. فيجب النصب في نحو: إن زيداً مررت به أو بغلامه، أو حبست عليه أو على غلامه، أو أكرمت أخاه، أو غلام أخيه أكرمك، كما يجب في نحو: إن زيداً أكرمته، ويمتنع النصب ويتعين الرفع في نحو: خرجت فإذا زيد مر به أو بغلامه، أو حبس عليه أو على غلامه، أو يضرب أخاه أو غلام أخيه عمرو، كما وجب الرفع في نحو: فإذا زيد يضربه عمرو، وقس على ذلك بقية الأمثلة.

تنبيه: النصب في نحو: زيداً ضربته أحسن منه في نحو: زيداً ضربت أخاه. وفي نحو: زيداً ضربت أخاه أحسن منه في نحو: زيداً مررت بأخيه.

(وَسَوِّ فِي ذَا البَابِ وَصْفًا ذَا عَملْ) ....

قوله: (في جميع ما تقدم) أي من الأحكام الخمسة فلا يرد أن المقدر في الوصل مقدر من لفظ المذكور وفي الفصل من معناه أو لازمه كما مر، والمراد التشبيه في مطلق ثبوت الأحكام الخمسة فلا يرد أن النصب في الوصل أحسن منه في الفصل كما سيذكره. قوله: (أو حبست عليه إلخ) أتى بهذا إشارة إلى أنه لا فرق في حرف الجر بين الباء وغيرها فهو مراعاة لقوله السابق بحرف جر مطلقاً. قوله: (بقية الأمثلة) الأولى بقية الأحكام إلا أن يكون اسم الإشارة راجعاً إلى ما ذكر من أمثلة الحكمين، فالمراد بقية أمثلة الأحكام أي ويختار النصب في نحو زيداً مر به أو بغلامه أو أكرم أخاه أو غلام أخيه كما يختار في زيداً اضربه، ويستوي الأمران في نحو زيد قام وعمرو مررت به في داره كما يستويان في زيد قام وعمرو أكرمته في داره، ويترجح الرفع في زيد مررت به كما يترجح في زيد ضربته. قوله: (أحسن منه في نحو زيداً ضربت أخاه) لأن المقدر في الأول من لفظ المذكور ومعناه. وفي الثاني من لازم معناه فقط ولعدم الفصل فيه بين العامل وضمير الاسم المشغول عنه بخلاف الثاني، وقول البعض بين العامل وشاغله سهو ولم يقل وأحسن منه في نحو زيداً مررت بأخيه لانفهامه بالأولى كما ستعرفه. قوله: (وفي نحو زيداً ضربت أخاه أحسن إلخ) لأن الفصل فيه أقل من الفصل في الثاني ولم يتعرض لزيداً مررت به مع زيداً ضربت أخاه، والمنقول عن أبي حيان أن النصب في الأول أحسن منه في الثاني لاتحاد الفعلين المذكور والمقدر في المعنى واتحاد متعلقهما وهما الظاهر والضمير في المعنى في الأول دون الثاني لاختلاف الفعلين معنى واختلاف متعلقهما معنى فيه.

قوله: (وسوّ في ذا الباب وصفاً) أي في الجملة إذ لا يتأتى وجوب النصب لأنه لا يكون إلا إذا وقع الاسم بعدما يختص بالفعل وإلى هذا الإشارة بقول الشارح في جواز إلخ ويرشد إليه كما قاله سم قول المصنف السابق والنصب حتم إلخ إذ المختص بالفعل لا يتصوّر في الاسم، ولا فرق في الوصف بين المفرد والمثنى والمجموع جمع تصحيح كزيداً أنتما ضارباه أو أنتم ضاربوه أو أنتنّ ضارباته، وكذا جمع التكسير عند بعضهم كزيداً أنتم ضرّابه أو أنتن ضواربه. قوله: (ذا عمل) أي

وهو اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال (بالفِعْلِ)في جواز تفسير ناصب الاسم السابق، نحو: أزيداً أنت ضاربه، أو مكرم أخاه، أو مارّ به، أو محبوس عليه، تريد الحال أو الاستقبال، كما تقول: أزيداً تضربه أو تكرم أخاه أو تمر به أو تحبس عليه، وإنما امتنع زيداً أنت تضربه بخلاف أنت ضاربه لاحتياج الوصف إلى ما يعتمد عليه، بخلاف الفعل فإن كان الوصف غير عامل لم يجز أن يفسر عاملاً، فلا يجوز أزيداً أنت ضاربه، أو محبوس عليه أمس وإنما يكون الوصف العامل كالفعل في التفسير (إنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ)يمنعه من ذلك كوقوعه صلة

فيما قبله سم فتخرج الصفة المشبهة. قوله: (وهو اسم الفاعل)أراد به ما يشمل مثال المبالغة. قوله: (في نحو أزيداً أنت ضاربه)قال سم: ينبغي أن يكون خبر المبتدأ الوصف المحذوف، وحينئذ فرفع المذكور لكونه مفسراً للمحذوف المرفوع وقائم مقامه اهـ. وقال الدماميني: أجاز صاحب البسيط في المثال أن يكون نصب زيد بإضمار فعل، وأن يكون بتقدير اسم الفاعل لصحة اعتماده وهو مبتدأ وأنت مرتفع به أو اسم الفاعل المقدر خبر لأنت مقدم وضاربه على هذا التقدير خبر مبتدأ آخر اهـ، يعني تقدير اسم الفاعل بوجهيه ولأجل أولهما جيء بالاستفهام. قوله: (أو محبوس عليه) نائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو إن نظر إلى الموصوف المحذوف أي شخص محبوس أي مقصور وأنت إن نظر إلى المبتدأ الذي هو أنت وليس نائب الفاعل الضمير المجرور بعلى وإلا لم يكن في محل نصب.

قوله: (بخلاف أنت ضاربه)أي بخلاف زيداً أنت ضاربه بدون استفهام هذا هو المتبادر من عبارته وحينئذ لا يرد على قوله لاحتياج الوصف إلى ما يعتمد عليه قول سم قد يقال يكفي الاعتماد على الاستفهام اهـ. وإيضاح وجه عدم وروده أن مراد الشارح توجيه منع زيداً أنت تضربه وجواز زيداً أنت ضاربه بلا استفهام فيهما بقرينة قوله: وإنما امتنع زيداً أنت تضربه، ثم هذه المخالفة كما قاله سم لا تنافي قوله سوّ لأن المعنى أن الوصف العامل كالفعل العامل من غير نظر لمادة مخصوصة. بقي شيء آخر وهو أن الوصف لا يفصل من معموله بأجنبي كما صرحوا به في الكلام على قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي﴾ [سورة مريم، الآية: ٤٦] حينئذ لو لم يشتغل الوصف بالضمير وسلط على الاسم المتقدم لم ينصبه للفصل فلم يصدق ضابط الاشتغال على ما نحن فيه. ويجاب بأن المراد كما مر أنه لو سلط عليه لصلح بذاته لأن يعمل وإن عرض ما يمنع العمل والفصل عارض أو يقال أخذاً من كلامهم هنا وكلامهم على قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي﴾ [سورة مريم، الآية: ٤٦] الفصل الممنوع وقوع الأجنبي بعد العامل مع تأخر المعمول عنهما كما في الآية، بخلاف وقوعه قبل العامل مع تقدم المعمول عليهما كما في أزيداً أنت ضارب لأن المعمول وإن تقدم لفظاً متأخر رتبة فكأنه لا فصل فتدبر.

قوله: (إن لم يك مانع حصل)قد يقال: هذا الشرط معلوم من تسوية المصنف الوصف بالفعل إذ الفعل لا يكون مفسراً لناصب الاسم السابق إلا إذا فقد المانع. وأجيب بأنه إنما صرح به

لأل لامتناع عمل الصلة فيما قبلها. وما لا يعمل لا يفسر عاملاً. ومن ثم امتنع تفسير الصفة المشبهة. فلا يجوز زيداً أنا الضاربه، ولا وجه الأب زيد حسنه.

تنبيه: يتعين الرفع في زيد عليكه، أو زيد ضربا إياه لأنهما غير صفة. نعم يجوز النصب

اهتماماً بجانب الاسم لأنه أضعف من الفعل في العمل ولئلا يتوهم من السكوت عنه مع تقييد الوصف بكونه ذا عمل أنه ليس بشرط وقد مر[١] عن سم أن قول المصنف: إن لم يكِ مانع حصل شرط لنصب الاسم السابق بما يفسره الوصف لا لعده من الاشتغال حتى يقال: قد تقدم أن مدار الاشتغال على صلاحية العامل في ذاته لأن ينصب الاسم السابق لو سلط عليه وإن عرض مانع من ذلك وصلة أل عاملة لذاتها وعدم عملها لعارض وقوعها صلة فلا موقع لهذ الشرط فعلم سقوط استشكال البعض بذلك وعدم الاحتياج إلى ما تكلفه من الجواب بأن الصلة متممة للموصول فهي كالجزء منه فكان منع العمل للذات. قوله: (ومن ثم) أي من أجل أن ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملاً. قوله: (امتنع تفسير الصفة المشبهة) ظاهره ولو مع الظرف وإن جاز عملها فيه مع تقدمه ولا مانع من استثنائه ولا يرد على إخراجها من قول المصنف وصفاً ذا عمل لأن الكلام في الاشتغال على العموم أو بالنظر للمفعول به الذي هو الأصل في الباب اهـ اسم. قوله: (يتعين الرفع في نحو زيد عليكه) أي على أن زيد مبتدأ خبره الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر قاله في التصريح، قال شيخنا: علم من قوله خبره الفعل النائب إلخ[٢] سقوط استشكال بعضهم رفع الاسم بأنه لا يصح أن يكون اسم الفعل أو المصدر خبره لأن اسم الفعل لا محل له على الراجح والمصدر منصوب اهـ. وهو ظاهر بالنسبة إلى المصدر، أما بالنسبة إلى اسم الفعل فالظاهر أنه هو ومعموله خبر ولا يرد عليه ما ذكره من أن اسم الفعل لا محل له لأن المحل على ما قلنا لمجموع اسم الفعل ومعموله والمنفي محلية اسم الفعل وحده فاعرفه ومراده بتعين الرفع امتناع النصب بمحذوف يفسره المذكور على طريق الاشتغال فلا ينافي جواز نصبه بمحذوف مدلول عليه بالمذكور لا على طريق الاشتغال أما فعل كالزم واضرب إذ لا يشترط توافق المفسر والمفسر اسمية وفعلية على ما قيل ويؤيده ما مر عن صاحب البسيط، وأما اسم فعل ومصدر على مذهب من يجوّز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين.

قوله: (نعم يجوز النصب) أي على الاشتغال بفعل محذوف أو اسم فعل ومصدر محذوفين على ما مر، ومحل جوز النصب إذا لم يمنع منه مانع كما هو ظاهر فيتعين في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾ [سورة محمد، الآية: ٨] كون الذين مبتدأ وتعساً مصدر لفعل محذوف هو الخبر أي

---

(١) قوله: (وقد مر) عبارة الشارح تفيد أنه شرط للتفسير إلا أن يقال للتفسير الناصب له.

(٢) قوله: (النائب إلخ) فيه أن اسم الفعل مدلوله لفظ الفعل الدال على معناه فلا نيابة اللهم إلا على بعض الأقوال.

عند من يجوّز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائي، ومعمول المصدر الذي لا ينحل بخرف مصدري وهو المبرد والسيرافي. (وَعُلْقَةٌ) بين العامل الظاهر والاسم السابق (حَاصِلَةٌ بَتَابِعِ) سببي له جار على متبوع أجنبي منه، وهو الشاغل نعتاً أو عطف نسق بالواو أو عطف بيان ....

تعسهم الله تعساً ودخلت الفاء في الخبر مع أن فعل الصلة ماض لجواز ذلك على قلة نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُواْ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [سورة البروج، الآية: ١٠] ولا يصح نصبه على الاشتغال بمحذوف يفسره تعساً لوجود المانع وهو الفاء لأن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر في باب الاشتغال عاملاً قاله الدماميني. وتعليله بوجود الفاء أولى من تعليل المغني بأن اللام متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين لا بالمصدر لأنه لا يتعدى باللام وليست لام التقوية لأنها لازمة ولام التقوية غير لازمة يعني فالضمير من جملة أخرى غير جملة التفسير، فقد رد[1] الدماميني دعوى لزومها بقول ابن الحاجب في شرح المفصل: إنها تسقط فيقال سقياً زيداً ورعياً إياه، فعلى كونها لام التقوية يجوز الاشتغال في نحو زيداً سقياً له كما عليه جماعة منهم أبو حيان وإن خالفهم في المغني بناء على تعليله السابق، وكاسم الفعل والمصدر على هذا المذهب ليس على القول بجواز تقدم خبرها فيصح الاشتغال معها عليه نحو: زيداً لست مثله أي باينت زيداً.

قوله: (الذي لا ينحل إلخ) هو الواقع بدلاً من اللفظ بفعله كضرباً في المثال واحترز مما ينحل فإنه لا يجوز عمله فيما قبله اتفاقاً لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول فلا تفسر عاملاً قاله الشارح على التوضيح. قوله: (وعلقة بين العامل الظاهر إلخ) يعني أن الارتباط بينهما الذي لا بد منه في الاشتغال ليكون العامل متوجهاً للاسم السابق في المعنى كما يحصل بسبب نفس الشاغل للعامل لكونه ضمير الاسم السابق أو مضافاً لضميره يحصل بتابع الشاغل الأجنبي لاشتمال ذلك التابع على ضمير الاسم السابق، فالعلقة بمعنى الارتباط والباء في قوله بتابع وبالاسم سببية لأن كلاً من التابع والاسم سبب باعتبار عمل العامل فيه أو في متبوعه في حصول الارتباط بين العامل والاسم السابق وسيذكر الشارح وجهاً آخر. قوله: (سببي له) أي للاسم السابق. قوله: (نعتاً) أي لذلك المتبوع ومراده تقسيم التابع، وبقي البدل وسيذكر الشارح أنه لا يصح مجيئه هنا والتوكيد وهو أيضاً لا يصح مجيئه هنا لأن الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبداً، فلا يكون رابطاً للعامل بالاسم السابق والتوكيد بالمرادف لا ضمير فيه أصلاً، نعم يرد عليه أن العلقة تكون في غير ما ذكره كصلة الشاغل نحو هنداً ضربت الذي تبغضه أو يبغضها وصلة المعطوف على الشاغل نحو زيداً لقيت عمراً والذي يحبه أي يحب زيداً وصفة المعطوف على الشاغل نحو: زيداً لقيت عمراً ورجلاً يحبه وبيان المعطوف على الشاغل نحو: زيداً ضربت رجلاً وعمراً أخاه وحينئذ فالتقسيم غير مستوف ولو حمل التابع على التابع اللغوي لدخل ما ذكر. قوله: (أو عطف نسق بالواو) أي بشرط أن لا يعاد معه

---

(١) قوله: (رد إلخ) سبق أن سقياً لك يتعين فيه أنها للتبيين ويطرد الباب، فما للمغني متجه.

(كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْمِ) السببي (الواقِع) شاغلاً، فكما تقول: زيداً أكرمت أخاه أو محبه فتكون العلقة بين زيداً وأكرمت عمله في سببه، كذلك تقول: زيداً أكرمت رجلاً يحبه، أو أكرمت عمراً وأخاه أو عمراً أخاه فتكون العلقة عمله في متبوع سببه المذكور؛ ويجوز أن يكون المراد بالعلقة الضمير الراجع إلى الاسم السابق فتكون الباء بمعنى في أي أن وجود الضمير في تابع الشاغل كاف في الربط كما يكفي وجوده في نفس الشاغل، وإن كان الأصل أن يكون متصلاً بالعامل أو منفصلاً عنه بحرف جر ونحو.

تنبيه: لو جعلت أخاه من قولك زيداً أكرمت عمراً أخاه بدلاً امتنعت المسألة نصبت أو رفعت، لأن البدل في نية تكرير العامل فتخلو الأولى عن الرابط، نعم يجوز ذلك إن قلنا إن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، وكذا تمتنع إذا كان العطف بغير الواو لإفادة الواو معنى الجمع، بخلاف غيرها من حروف العطف.

خاتمة: إذا رفع فعل ضمير اسم سابق نحو أزيد قام أو غضب عليه، أو ملابساً لضميره نحو: أزيد قام أبوه ....

العامل كما في التسهيل وإلا لم يحصل به الربط لخروجه عن تبعية الشاغل بكونه من جملة أخرى. قوله: (بنفس الاسم السببي) كان الأحسن حذف السببي ليشمل الضمير في نحو زيد ضربته كما في سم.

قوله: (فتكون العلقة بين زيداً وأكرمت عمله) أي مسبب عمله وفي كلامه إشارة إلى أن في كلام المصنف حذفاً أي بالعمل في متبوع تابع سببي وبالعمل في نفس الاسم ولا حاجة إلى ذلك كما يعلم مما قدمناه في قوله: وعلقة بين العامل الظاهر إلخ. قوله: (فتكون الباء بمعنى في) لو قال بمعنى مع لكان أولى. قوله: (ونحوه) أي كالمضاف. قوله: (في نية تكرير العامل) يعني أن عامل البدل فعل مقدر فهو مع البدل جملة أخرى في الحقيقة وإن كانوا يسمون الكلام المشتمل على المبدل منه والبدل جملة واحدة اعتباراً بظاهر اللفظ. وقال الروداني: عامل البدل وإن كان مقدراً لكنه غير مقصود بالإسناد حتى يكون جملة، ونظيره قمت قمت في تأكيد الضمير فقط فإن الفعل غير مقصود بالإسناد، وعزا الدماميني القول بأن البدل على نية تكرار العامل إلى الأخفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين، وعزا القول بأن عامله العامل في متبوعه إلى سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب ومال إليه.

قوله: (فتخلو الأولى عن الرابط) فلا يصح أن تكون خبراً إن رفعت لعدم الرابط بين المبتدأ والخبر ولا مفسرة لناصب الاسم السابق إن نصبت لعدم الرابط بين الاسم السابق والعامل. قوله: (معنى الجمع) أي معنى مطلق الجمع فالاسمان أو الأسماء معها بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير اهـ دماميني. قوله: (إذا رفع فعل ضمير اسم) أي على الفاعلية أو النيابة عن الفاعل ولذا مثل

فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء كخرجت فإذا زيد قام، وليتما عمرو قعد إذا قدرت ما كافة، أو بالفاعلية نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٦] وهلا زيد قام. وقد يكون راجح الابتدائية على الفاعلية نحو: زيد قام، وذلك عند المبرد وتابعيه وغيرهم يوجب ابتدائيته لعدم تقدم طلب الفعل، وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية نحو: زيد ليقم، ونحو: قام زيد وعمرو قعد، ونحو: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [سورة التغابن، الآية: ٦] و﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ﴾ [سورة الواقعة، الآية: ٥٩] ....

بمثالين، وقوله: نحو أزيد قام أبوه كان عليه أن يزيد أو ضرب أبوه. قوله: (فقد يكون إلخ) كالصريح في أن ما ذكر من باب الاشتغال وبه صرح في التسهيل ويصرح به قول صاحب الهمع أيضاً الاشتغال في الرفع كالنصب فيجب كون الرفع بإضمار فعل في نحو إن زيد قام، ويترجح في نحو أزيد قام ويجب كونه بالابتداء إلخ اهـ بتصرف. لا يقال: ضابط الاشتغال لا يصدق على ما ذكر لأن العامل لو فرغ عن الضمير لا يعمل في الاسم المتقدم لأن الفاعل ونائبه لا يجوز تقديمهما. لأنا نقول: المنع من العمل لعارض أن الفاعل ونائبه لا يتقدمان لا لذات العامل. قوله: (إذا قدرت ما كافة) أما إذا قدرتها زائدة غير كافة كان الرفع جائزاً لا واجباً لجواز الإعمال والإلغاء حينئذ وكالكافة في وجوب الرفع المصدرية لكن الرفع بعد المصدرية بالفاعلية لفعل محذوف يفسره المذكور لأنه يجب أن يليها فعل ظاهر أو مقدّر على المشهور. قوله: (أو بالفاعلية) لو قال: أو بفعل لكان أحسن إذ الفاعلية ليست رافعة إلا أن تحمل الباء على السببية وأعم ليدخل نائب الفاعل في نحو إن زيد ضرب بالبناء للمفعول.

قوله: (وإن أحد من المشركين استجارك) أورد على اللقاني أن أداة الشرط إنما تطلب فعلاً رافعاً أو ناصباً وكون استجارك تفسيراً لا يتعين لجواز أن يكون نعتاً والتقدير إن وجدت أحداً. وأجاب يس بأن مراد الشارح بتعين الرفع على الفاعلية امتناع الرفع بالابتداء لا امتناع النصب بعامل مقدر، وأجاب الروداني بأنه لا يمنع أحد مثل ذلك في غير الآية إذا لم يرد به الاشتغال. وأما ما نحن فيه من الآية ومن إرادة معنى الاشتغال في غيرها فيمتنع لأن التلاوة رفع أحد وفي غير القرآن لا يكون نصب أحد بوجدت من الاشتغال. قوله: (على الفاعلية) أي بفعل مقدر يفسره المذكور. قوله: (عند المبرد ومتابعيه) يبنغي أن يزاد الكوفيون فإنهم قائلون بجواز تقدم الفاعل على رافعه فيكون جواز الاشتغال في ذلك عندهم أقيس من جوازه عند من قال لا يتقدم قاله الدماميني. قوله: (وغيرهم) وهم جمهور البصريين. قوله: (لعدم تقدم طلب الفعل) أي من نفي أو استفهام. قوله: (نحو زيد ليقم) إنما ترجحت الفاعلية فيه فراراً من الأخبار بالجملة الطلبية المختلف فيها وفيه كما قال المصرح أن ذلك يستدعي حذف الفعل المقرون بلام الأمر وهو شاذ فكيف يكون راجحاً وفي نحو قام زيد وعمرو قعد ترجحت الفاعلية طلباً للتناسب بين المتعاطفين وفي نحو: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [سورة التغابن، الآية: ٦] لأن الغالب أن همزة الاستفهام يليها الفعل وكذا في: ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ﴾ [سورة

وقد يستويان نحو: زيد قام وعمرو قعد عنده، والله أعلم.

تعدي الفعل ولزومه

(عَلامَةُ الفِعْلِ المُعَدَّى) إلى مفعول به فأكثر، ويسمى أيضاً واقعاً لوقوعه على المفعول به، ومجاوزاً لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به، أمران: الأول صحة (أَنْ تَصِلْ، هَا) ضمير راجع إلى (غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ) والثاني أن يصاغ منه اسم مفعول تام وذلك (نَحْوَ عَمِلْ) فإنك تقول منه: الخير عمله زيد فهو معمول، بخلاف نحو خرج فإنه لا يقال منه زيد خرجه عمرو، ولا هو مخروج بل هو مخروج به أو إليه فلا يتم إلا بالحرف. والاحتراز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فإنها

الواقعة، الآية: ٥٩] لكن فيه كلام تقدم في باب الفاعل. قوله: (نحو زيد قام وعمرو قعد عنده) إنما استوى الأمران فيه لأن في كل منها مشاكلة المعطوف عليه فالرفع على الابتدائية مراعاة للكبرى وعلى الفاعلية مراعاة للصغرى، والشرط المتقدم موجود وهو اشتمال الثانية على ضمير الاسم السابق.

تعدي الفعل ولزومه

من إضافة الصفة إلى الموصوف أي الفعل المتعدي أي بنفسه بحسب الوضع لأنه المراد عند الإطلاق لا المتعدي بحرف الجر ولا المتعدي بنفسه بواسطة إسقاط الخافض. والفعل اللازم وإنما جعلنا الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف لأن الذي سيذكره صراحة المتعدي واللازم. وفي هذا الباب ذكر المفعول به. قوله: (إلى مفعول به) أما بقية المفاعيل فيعمل فيها المتعدي واللازم. قوله: (أمران الأول إلخ) فيه تغيير إعراب المتن إلا أن يقال هو حل معنى لا حل إعراب، لكن لا يخفى مافي تحميل الشارح كلام المصنف، الأمر الثاني من التكلف الذي لا حاجة إليه ولا دليل عليه. قوله: (أن تصل) أي ولو بحسب الأصل فلا يرد على عكس التعريف الأفعال اللازمة للبناء للمفعول لأنها صالحة لذلك بحسب الأصل فهي متعدية واستعمالها لازمة للبناء للمفعول عارض بعد الوضع قاله الروداني. والمراد أن تصل من غير توسع بحذف الجار كما هو المتبادر فلا يرد على طرد التعريف الليلة قمتها والنهار صمته والدار دخلتها. وأما إيراد الصديق كنته فسيذكر الشارح جوابه وأورد لزوم الدور لتوقف معرفة المتعدي على معرفة الصحة المذكورة والعكس. وأجيب بأن الصحة المذكورة تعرف بقبول النفس وصل الهاء إذ لا تقبل النفس قمته بإعادة الضمير إلى غير المصدر كما تقبل ضربته كذلك فلا تتوقف معرفة الصحة على معرفة المتعدي أفاده سم. قوله: (ها ضمير إلخ) الإضافة بيانية، وخرج بها هاء السكت فإنها تتصل بالقسمين. قوله: (أن يصاغ منه) أي صحة أن يصاغ من مصدره ليوافق مذهب البصريين. قوله: (تام) أي مستغن عن حرف الجر زاد في التسهيل باطراد لإخراج نحو تمرون الديار فإنه يصح أن يصاغ منه اسم مفعول فيقال الدار ممرورة لكن لا باطراد.

تتصل باللازم والمتعدي نحو الخروج خرجه زيد، والضرب ضربه عمرو.

تنبيه: هذه الهاء تتصل بكان وأخواتها، والمعروف أنها واسطة أي لا متعدية ولا لازمة، ولعله جعلها من المتعدي نظراً إلى شبهها به، وربما أطلق على خبرها المفعول (فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إنْ لَمْ يَنُبْ) ذلك المفعول (عَنْ فَاعِلٍ نَحْوَ تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ) فإن ناب عنه رفعته به كما سلف (وَلازِمٌ غَيْرُ المُعَدَّى) غير المعدى مبتدأ ولازم خبره: أي ما سوى المعدى هو اللازم إذ لا واسطة، ويسمى قاصراً أيضاً لقصوره على الفاعل، وغير واقع، وغير مجاوز لذلك (وَحُتِمْ، لُزُومُ أفْعَالِ السَّجَايَا) وهي الطبائع. والمراد بأفعال السجايا ما دل على معنى قائم بالفاعل لازم له (كَنَهِمْ) بكسر الهاء الرجل إذا كثر أكله، وشجع، وجبن، وحسن، وقبح، ....

قوله: (هذه الهاء) أي هاء غير المصدر. قوله: (والمعروف أنها) أي في حال نقصانها أما في حال تمامها فهي من قسم اللازم تارة والمتعدي تارة أخرى. قوله: (إلى شبهها به) أي في عمل الرفع والنصب والظاهر أن موضوع كلام المصنف الفعل التام بقرينة قوله فانصب به مفعوله وإلا لقال مفعوله أو خبره ولتقدم الكلام على الأفعال الناقصة فتكون أل في الفعل في عبارة المصنف للعهد فتدبر. قوله: (مفعوله) أي المفعول به لما مر. قوله: (إن لم ينب عن فاعل) أي ولم يضمن معنى فعل لازم وإلا كان لازماً أو في حكم اللازم كما سيأتي في الخاتمة، وكان الأولى التنبيه على هذا لأن ما ذكره من عدم نصب المفعول إذا ناب عن الفاعل علم من باب النائب عن الفاعل، واعترض اللقاني كلام المصنف بأن مقتضاه أن فعل المجهول متعد وفيه نظر لأن التعدي إلى شيء نصبه إياه ومرفوعه ليس منصوباً لفظاً ولا محلاً وهو مدفوع بأنه متعد بحسب الأصل ومرفوعه منصوب بحسب الأصل بناء على الأصح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم. قوله: (إذ لا واسطة) أي على ما يستفاد من كلامه هنا حيث قدم الخبر وإلا فالجمهور على أن كان وأخواتها واسطة كما تقدم، والمصنف في التسهيل على أن ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر مع شيوع كل من اللغتين كشكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له واسطة وهو الأصح من مذاهب ثلاثة فيه ثانيها متعد والحرف زائد. ثالثها لازم وحذف الحرف توسع ولا يرد ما تعدى ولزم مع اختلاف المعنى كفغر فاه بمعنى فتحه. وفغر فوه بمعنى انفتح. وكزاد ونقص لأنه لا يخرج عن القسمين. قوله: (لذلك) أي للازم ذلك إذ عدم الوقوع على المفعول به وعدم المجاوزة إليه لازمان للقصور المذكور. قوله: (لازم له) أي غالباً أو بشرط عدم المانع فلا يرد أن كثرة الأكل والحسن يزولان عند المرض أفاده سم.

قوله: (إذا كثر أكله) أي كان كثرة الأكل سجية له فلا يرد ما قاله ابن هشام كثرة الأكل عرض لا سجية، لكن فسر الجوهري وابن سيده النهم باشتداد الشهوة للأكل، وفي القاموس النهم محركة وسحابة إفراط الشهوة في الطعام وأن لا تمتلىء عين الآكل ولا يشبع. نهم كفرح وعنى فهو نهم

وطال، وقصر، وما أشبه ذلك و(كَذا) ما وازن (اَفْعَلَلَّ) نحو: اقشعر واشمأز، واطمأن، وما ألحق به وهو أفوعل نحو: أكوهد الفرخ إذا ارتعد (وَ) كذا (المُضَاهِي) أي المشابه في الوزن افعنلل نحو: احرنجم، يقال: احرنجمت الإبل أي اجتمعت، وما ألحق به وهو وزناً افعنلل بزيادة إحدى اللامين نحو (اَقْعَنْسَسا) يقال: اقعنسس البعير إذا امتنع من الانقياد، وافعنلى نحو: أحرنبى الديك إذا انتفش للقتال، واسلنقى الرجل إذا نام على ظهره. وقد جاء منه المتعدي

ونهيم ومنهوم اهـ. فلعل قول الشارح أي كثر أكله قول آخر أو تفسير باللازم وفي التمثيل لأفعال السجايا بنهم المكسور العين ما يفيد أن أفعال السجايا لا يلزم أن تكون مضمومة العين وفي التصريح خلافه. بقي أن اللازم لا يصاغ منه اسم مفعول كما مر فكيف قيل منهوم اللهم إلا أن يقال هذا شاذ. قوله: (وطال) أصله طول بضم الواو كما نقله شيخنا عن الشارح. قوله: (واشمأز) نقل الروداني أنه جاء متعدياً قالوا اشمأز الشيء أي كرهه. قوله: (وما ألحق به) أي وكذا ما وازن ما ألحق بافعلل في الزنة والإلحاق جعل مثال أنقص من آخر موازناً له ليصير مساوياً له في عدد الحروف والحركات المعينة والسكنات وفي التكسير والتصغير وغيرهما من الأحكام، وربما اختلف المعنى بالزيادة للإلحاق كما في حوقل وكوثر فإنهما مخالفان لمعنى حقل وكثر، وقد لا يكون لأصل الملحق معنى في كلامهم كما في كوكب وزينب فإنه لا معنى لككب وزنب وإنما كان افوعل ملحقاً بافعلل لزيادة حرف فيه غير الألف وهو الواو بخلاف افعلل.

قوله: (وهو افوعل) لو قال كافوعل لكان شاملاً لنحو ابيضض. قوله: (اكوهد) أصله كهد أي أسرع اهـ فارضي. قوله: (إذا ارتعد) يعني لأمه لتزقه. قوله: (افعنلل) أي أصلي اللامين. وقوله: وما ألحق به عطف على افعنلل فيكون المشبه به افعنلل أصلي اللامين وافعنلل زائد إحداهما وهل الزائد الثانية أو الأولى قولان وافعنلى والمشبه الأفعال المشبهة لهذه الصيغ في الوزن نحو احرنجم واقعنسس واحرنبى فاعتراض البعض بأن ظاهر الشارح أنه معطوف على افعنلل فيكون من المشبه به، وحينئذ فأين المشبه؟ فكان الظاهر أن يقول بدل قوله وما ألحق به والذي شابه افعنلل وزنان أو يحذف قوله وهو وتكون الجملة مستأنفة معقودة من مبتدأ وخبر لبيان المشبه والمضاهي في غاية السقوط إذ لا داعي إلى جعل المشبه والمضاهي بكسر الهاء ما ألحق بافعنلل أصلي اللامين من الوزنين الأخيرين بل تمثيل الشارح المضاهي افعنلل بنحو احرنجم والمضاهي افعنلل زائد إحدى اللامين بنحو اقعنسس والمضاهي افعنلل نحو احرنبى صريح فيما قلنا من أن المشبه والمضاهي بكسر الهاء الأفعال المشبهة للصيغ الثلاث في الوزن وإياك أن تتوهم أن كلام الشارح في التنبيه يأباه فإن كلامه إنما هو بالنظر لبعض تلك الأفعال مع بعض لا بالنظر لها مع تلك الصيغ فاحفظ ما تلوناه عليك. قوله: (وهو وزنان افعنلل) لو قال كافعنلل لكان شاملاً لنحو احونصل.

قوله: (وقد جاء منه المتعدي) أي شذوذاً فلا يرد على المتن أفاده المصرح. قوله:

نحو: اسرندى واغرندى: أي علا وركب في قول الراجز:

قَدْ جَعلَ النُّعَاسُ يَسْرَنْدِينِي أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَغْرَنْدِينِي

تنبيه: يجوز في اقعنسس أن يكون مفعولاً للمضاهي، والأولى أن يكون فاعلاً له والمفعول محذوف: أي والمضاهيه اقعنسس لما عرفت أنه ملحق باحرنجم (وَ) كذلك حتم أيضاً لزوم (مَا اقْتَضَى) من الأفعال (نَظَافَةً أَوْ دَنَسًا) نحو نظف، وطهر، ووضؤ، ودنس، ونجس، وقذر (أَوْ عَرَضاً) وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم فاعل غير ثابت فيه، كمرض وكسل، ونشط، وفرح، وحزن، ونهم إذا شبع (أَوْ طَاوَعَ المُعَدَّى، لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا) ودحرجت الشيء

(واغرندى) بالغين المعجمة مرادف اسرندى كما في المغني فقول الشارح أي علا وركب راجعان لكل منهما. قوله: (أن يكون مفعولاً للمضاهي) أي على طريق عكس التشبيه. قوله: (والمفعول محذوف) أي على رأي المصنف من جواز حذف عائد أل الموصولة. قوله: (ما اقضى) أي أفاد. قوله: (نحو نظف إلخ) أي بضم العين فيما عدا دنس فإنه بكسرها لا غير وورد فتح العين أيضاً في طهر وكسرها وفتحها أيضاً في نجس وقذر. هذا مجموع ما في القاموس والمصباح ومختار الصحاح وبه يعلم ما وقع للبعض من القصور والدعوى التي تحتاج إلى بينة.

قوله: (أو عرضاً) زاد في المغني أو لوناً كأحمر وأخضر وأدم واحمارّ واسوادّ أو حلية كدعج وكحل وشنب وسمن وهزل وزاد أيضاً كون الفعل على فعل بالفتح أو فعل بالكسر ووصفهما ليس إلا على فعيل كذلّ وقوى وكونه على أفعل بمعنى صار كذا كأغدّ البعير أي صار ذا غدة وكونه على استفعل كذلك كاستحجر الطين أي صار حجراً. قوله: (ما ليس حركة جسم) أما ما هو حركته فمنه لازم كمشى ومتعد كمد. ويدخل في التعريف فهم وعلم مع أنهما متعديان فإن أخرجتهما منه بجعلهما ثابتين أو منزلين منزلة الثابت أشكلا على تعريف أفعال السجايا أفاده الدنوشري أي لدخولهما فيها حينئذ مع أنهما متعديان. وذكر ما اقتضى عرضاً بعد ذكر ما أقضى نظافة أو دنساً من ذكر العام بعد الخاص لأن النظافة والدنس من العرض وأفاد الشارح بتعريف العرض بما ذكره أنه ليس المراد بالعرض هنا العرض بالمعنى العام المقابل للجوهر حتى يرد أن الفعل من حيث هو عرض ولم يذكر في تعريف السجية السابق هذا القيد أعني ليس حركة جسم لظهوره ثم أفاده سم. قوله: (غير ثابت فيه) أي غير دائم فيه وبهذا القيد فارقت هذه الأفعال أفعال السجايا. قوله: (كمرض وكسل إلخ) وكلها بكسر العين قاله الشارح.

قوله: (أو طاوع إلخ) المطاوعة قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقاً، وإن شئت قلت حصول الأثر من الأول للثاني مع التلاقي اشتقاقاً والقيد الأخير لإخراج نحو ضربته فتألم وقد يتخلف معنى الثاني عن معنى الأول لتوقفه على شيء من جانب فاعل الثاني لم يحصل كعلمته فيجوز أن يقال فما تعلم بخلاف نحو كسرته فلا يجوز أن يقال فما انكسر لعدم توقفه على شيء من

فتدحرج. أما مطاوع المتعدي لأكثر من واحد فإنه متعد كما مر (وَعَدِّ لازِماً بِحَرْفِ جَرِّ) نحو: ذهبت بزيد بمعنى أذهبته، وعجبت منه، وغضبت عليه (وَإِنْ حُذِفْ) حرف الجر (فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِ)وجوباً، وشذ إبقاؤه على جره في قوله:

٣٠٦ ـ أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِ الأَصَابِعُ

جانب المنكسر كذا قالوا وهو مبني على ما زعموه من كون علمته موضوعاً لما هو من جانب المعلم فقط وفيه بحث لأنه يلزم عليه أن لا يكون تعلم من قولك علمته فتعلم مطاوع علم لأنه حينئذ مثل أضجعته فنام مما يفضي فيه كثيراً الأول إلى الثاني بلا مطاوعة وكذا علمته فما تعلم يلزم أن يكون مثل أضجعته فما نام لأن الحقيقة المنفية ليست حينئذ لازمة للمثبتة ولا مستلزمة لها والإجماع على أن تعلم مطاوع علم إثباتاً ونفياً، فالوجه أن علم لما هو من جانب المعلم والمتعلم معاً ولا يلزم التناقض في علمته فما تعلم لاحتمال التجوز بعلمته في عالجت تعليمه وأنه يجوز أن يقال كسرته فما انكسر على هذا التجوز ولا وجه لمنعه فلا فرق حينئذ بين علمته وكسرته في صحة المعنى المجازي في النفي دون المعنى الحقيقي فاحفظه، وقضية كلام المصنف أن الفعل ومطاوعه لا يجوز أن يكونا لازمين معاً أو متعديين معاً إلى مفعول أو مفعولين وعليه الجمهور. وزعم أبو علي أنهما جاءا لازمين سمع في شعرهم منهوي ومنغوي من هوى وغوى وهما لازمان، وردّ بأنهما ضرورة وقيل مطاوعان لأهويته وأغويته وضعف بأن انفعل لأفعل شاذ، وزعم ابن بري أنهما يقعان متعديين إلى اثنين نحو استعطيته درهماً فأعطاني درهماً وإلى واحد نحو استنصحته فنصحني، ورد بأن هذا ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والإجابة كما في المغني.

قوله: (وعد لازماً) المراد باللازم ولو بالنسبة إلى ما يتعدى إليه بحرف الجر فيدخل المتعدي إلى المفعول الثاني بحرف الجر. قوله: (بمعنى أذهبته) فيه إشارة إلى أن الباء والهمزة على حد سواء وهو الراجح وقيل الباء تفيد مع التعدية المصاحبة بخلاف الهمزة واعترض نحو: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٧]. وأجيب بأن المراد تفيد المصاحبة ما لم يمنع مانع منها كما في الآية فإن استحالة الذهاب عليه تعالى منع من المصاحبة، ثم هذه التعدية التي تعاقب عليها الباء الهمزة وبها يصير الفاعل مفعولاً هي التعدية الخاصة بالباء، أما التعدية العامة التي هي إيصال معنى الفعل إلى الاسم فيشترك فيها جميع حروف الجر، ففي تمثيل الشارح إشارة إلى أن المراد بالتعدية في المتن ما يشمل الخاصة والعامة. قوله: (فالنصب للمنجر) وناصبه عند البصريين الفعل وعند الكوفيين إسقاط الجار. يس. قوله: (وشذ إبقاؤه إلخ) ويطرد في رب نحو: وليل كموج البحر. قوله: (أشارت إلخ) صدره؛

شواهد تعدي الفعل ولزومه

٣٠٦ ـ صدره:

=

أي إلى كليب. وحيث حذف الجار في غير أنّ وأن فإنما يحذف (نَقْلاً) لا قياساً مطرداً، وذلك على نوعين: **الأول**: وارد في السعة نحو شكرته، ونصحته، وذهبت الشام، **والثاني**: مخصوص بالضرورة. كقوله:

إذا قيل أي الناس شرّ قبيلة

أشارت إلخ والأصل أشارت إلى كليب الأكف بالأصابع فدخله الحذف والقلب وقيل الباء بمعنى مع فتكون الإشارة بالمجموع، وروي كليب بالرفع على أنه خبر لمحذوف أي هي كليب فيكون جمع بين العبارة والإشارة وكليب قبيلة جرير والبيت للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريراً.

قوله: **(فإنما يحذف نقلاً)** جعل الشارح نقلاً متعلقاً بمحذوف من مادة حذف فيكون في المعنى راجعاً لقوله حذف لا للنصب ولا لهما معاً والمتجه عندي ما صنعه الشارح وإن قال شيخ الإسلام الوجه رجوعه إليهما معاً بقرينة قوله: وفي أن وأن يطرد إلخ ولأن الحذف هو اللائق بأن يوصف بكونه سماعياً لأنه متبوع النصب، ولصحة مايفيده هذا الوصف من أن نقيض الحذف وهو عدم الحذف قياسي بخلاف النصب فإنه تابع للحذف، ولا يصح ما يفيده وصفه بكونه سماعياً من أن نقيض النصب عند الحذف وهو الجر قياسي فافهم. قوله: **(مطرداً)** صفة لازمة. قوله: **(الأول وارد في السعة)** ظاهر تمثيله أن المراد الورود مع الفصاحة وعدم الندرة، وحينئذ يبقى عليه نوعان الوارد في السعة مع الفصاحة والندرة كقوله تعالى: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٦] أي على صراطك والوارد في السعة مع الضعف والندرة سمع مررت زيداً. قوله: **(نحو شكرته ونصحته)** مبني على القول بأنهما لازمان قال حفيد الموضح: جعل الحذف مع أن وأن قياساً دون نصح وشكر غير ظاهر لأن المراد بقياسية الحذف معهما جواز حذف حرف معهما من أي تركيب سمع شخصه أو لم يسمع وهذا بعينه في نصح وشكر.

قوله: **(وذهبت الشام)** الحذف مع ذهب خاص بالشام فإن ذكر غير الشام لم يحذف حرف الجر اختياراً، فلا يقال: ذهبت المسجد أو الدار مثلاً بخلاف دخل، ومثل ذهبت الشام توجهت مكة ومطرنا السهل والجبل وضربت فلاناً الظهر والبطن قاله في شرح التسهيل، وكلام الشارح يفيد أن الشام مفعول به، وقيل إنه منصوب على الظرفية شذوذاً لأن اطراد الظرفية المكانية في المكان المبهم، وكذا الخلاف في المنصوب بدخلت. قوله: **(مخصوص بالضرورة)** فلا يجوز لنا استعماله

= إذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ

قاله الفرزدق من قصيدة من الطويل يخاطب بها جريراً. وإذا للظرف فيه معنى الشرط، وأشارت جوابه، وأي الناس مبتدأ، وشر قبيلة خبره والجملة مقول القول. والشاهد في كليب حيث جاء بالجر وأصله إلى كليب فأسقط الجار وأبقى عمله، والأصل النصب توسعاً وأراد به رهط جرير وهو كليب بن يربوع بن حنظلة. والأصابع مرفوع بأشارت والباء تتعلق به.

٣٠٧ ـ آلَيْتَ حَبَّ العِرَاقِ الدهرَ أَطْعَمُهُ

وقوله:

٣٠٨ ـ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

أي على حب العراق وفي الطريق (و) حذفه (في أَنَّ وأَنْ يَطَّرِدُ) قياساً (مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا) ﴿أَوَ عَجِبْتُمْ أَن جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٦٣] ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٨] أي من أن يدوا أي يعطوا الدية، ومن أن جاءكم،

نشراً ولو في منصوبه المسموع قاله الروداني. قوله: (آليت) بفتح التاء أي أقسمت خطاب لملك هجاه الشاعر فحلف أن لا يأكل الشاعر حب العراق كناية عن عدم سكناه. وقوله أطعمه بفتح الهمزة والعين وحذف لا النافية أي لا آكله.

قوله: (كما عسل) بالإهمال والفتحات أي اضطرب وصدر البيت:

لدن بهزّ الكف يعسل متنه

فيه كما عسل، يصف رمحاً بأنه لدن أي لين والباء في بهز سببية. وقوله يعسل متنه أي يضطرب ويهتز صدره. وقوله فيه أي مع هزّ الكف. قوله: (وحذفه في أنّ وأن) أي معهما وظاهره اختصاص اطراد الحذف بما ذكر وليس كذلك إذ منه كما في التسهيل نحو دخلت المسجد، ونحو اعتكفت يوم الجمعة، ونحو جئتك إكراماً، ونحو: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [سورة الكهف، الآية: ١٩] وليت شعري هل قام زيد مما علق فيه العامل عن الجملة والتقدير فلينظر في جواب أيها أزكى إلخ، وليست شعري بجواب هل إلخ حاصل، وفي كلام شيخنا والبعض أن الحذف في القسم الأخير واجب، وتقدم فيه إعراب آخر ومنه أيضاً كما سينبه عليه الشارح نحو: جئت كي تكرمني

---

٣٠٧ ـ قاله المتلمس جرير بن عبد المسيح، وهو من البسيط. آليت أي حلفت على حب العراق إني لا أطعمه الدهر، مع أن الحب متيسر يأكله السوس وهو قمل القمح ونحوه. واختلف في حركة التاء فقيل بالضم يخبر عن نفسه. وقيل بالفتح يخاطب به ملك الحيرة. والشاهد في حب العراق حيث حذف منه حرف الجر للضرورة ونصبه. والدهر نصب على الظرف. قوله: (أطعمه) أي لا أطعمه. فحذف منه حرف لا النافية. والحب مبتدأ والجملة خبره في محل النصب على الحال.

٣٠٨ ـ البيت بتمامه

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ   فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

قاله ساعدة بن جوية الهذلي من قصيدة من الكامل. قوله: (لدن) خبر مبتدأ محذوف أي هو لدن بفتح اللام وسكون الدال وفي آخره نون أي ناعم لين. ويروى لذ بمعنى لذيذ من اللذة. والباء تتعلق بيعسل، والهز مصدر مضاف إلى فاعله ومفعوله محذوف تقديره بهز الكف إياه يعني الرمح. ويعسل بالعين والسين المهملتين من العسلان وهو اهتزاز الرمح. وأراد بالمتن ظهر الرمح فيه أي في هزه والكاف للتشبيه وما مصدرية أي كعسلان الثعلب في الطريق. والثعلب فاعل عسل والشاهد في الطريق حيث نصب بتقدير في توسعاً إجراء للازم مجرى المتعدي.

وبأنه، فإن خيف اللبس امتنع الحذف كما في رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل لإشكال المراد بعد الحرف. وأما قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [سورة النساء، الآية: ١٢٧] فيجوز أن يكون الحذف فيه لقرينة كانت، أو أن الحذف لأجل الإبهام ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهنّ، ومن يرغب عنهنّ لدمامتهنّ وفقرهنّ. وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين.

تنبيهان: **الأول**: إنما أطرد حذف حرف الجر مع أن وأن لطولهما بالصلة. **الثاني**: اختلفوا

على جعل كي مصدرية مقدراً قبلها لام التعليل لا تعليلية مقدراً بعدها أن. وفي الدماميني عن ابن عصفور أن الأخفش الأصغر وابن الطراوة ذهبا في الفعل المتعدّي إلى اثنين: أحدهما بنفسه والآخر بالجار أنه يجوز حذف الجار إن تعين الجار وتعين موضوعه لطول الفصل بالمفعولين فيجوز عندهما بريت القلم السكين وقبضت الدراهم زيداً ومنه: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٥٥] قال ابن عصفور: ويحتمل أن قومه مفعول وسبعين بدل والمجرور محذوف أي من بني إسرائيل ويكون المراد بقومه نخبة قومه والذي في التسهيل عن الأخفش المذكور جواز حذف الجار متى تعين من غير اشتراط تعدي الفعل إلى مفعولين. قوله: (لإشكال المراد بعد الحذف) أي عدم فهمه فيكون إجمالاً فهو مبني على مذهب المصنف من شمول اللبس للإجمال وأنه مانع كاللبس، وكذا إيراد الآية الآتية مبني على هذا أيضاً لأنها من الإجمال، وقد مر غير مرة أن الحق أن بينهما فرقاً وأن الإجمال ليس معيباً ما لم يكن المقصود التعيين، ويمكن حمل مذهب المصنف على صورة قصده فتنبه.

قوله: (فيجوز إلخ) حاصل الجواب الأول أنه لا إجمال في الآية لأن قرينة سبب النزول تدل على الحرف المحذوف، ولا يرد عليه اختلاف العلماء في المقدر هل هو في أو عن لأنه لاختلافهم في سبب النزول، فالخلاف في الحقيقة في القرينة قاله في المغني. وحاصل الثاني أن الإجمال مقصود في الآية لعموم الفائدة وإنما يمتنع الإجمال إذا لم يقصد لنكتة. قوله: (لقرينة كانت) أي حين النزول يفهم منها المراد وهو في عند القائلين أن سبب النزول يدل على معنى في فقط، وعن عند القائلين أنه يدل على معنى عن فقط، وقيل إن المقول في شأنهم كانوا فرقتين، فرقة ترغب فيهنّ لما لهنّ وفرقة ترغب عنهنّ لدمامتهنّ، وهذا لا ينافي وجود القرينة إذ لا مانع من قيام قرينة في حق كل تناسبه. قوله: (لأجل الإبهام) أي لأجل قصد المتكلم الإبهام على السامع والبلغاء تقصد الإبهام إذا ناسب المقام. قوله: (لدمامتهنّ) بالمهملة أي قبحهنّ ومنه ما وراء الخلق الدميم إلا الخلق الذميم. قوله: (وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين) أي تقدير في وتقدير عن فكان المناسب أن يقول كما في المرادي وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين إذ ليس هذا الجواب عن إيراد الآية كذا قال البعض، ويمكن أن يكون مراد الشارح بالتقديرين الجوابين فلا إشكال في تعبيره بأجاب فافهم.

قوله: (لطولهما بالصلة) أورد أن الموصول الإسمي طويل بالصلة ولا يحذف معه الجار،

في محلهما بعد الحذف: فذهب الخليل والكسائي إلى أن محلهما جر تمسكاً بقوله:

٣٠٩ ـ وَمَا زُرتُ لَيْلَى أنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إلـيَّ ولاديْـنٍ بـهـا أَنَـا طَـالِـبُـهْ

بجر دين. وذهب سيبويه والفراء إلى أنهما في موضع نصب وهو الأقيس. ومثل إن وأن في حذف حرف الجر قياساً كي المصدرية نحو: جئتك كي تقوم أي لكي تقوم (وَالأَصْلُ) في ترتيب مفعولي الفعل المتعدي إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر (سَبْقُ فَاعِلٍ) أي أن سبق الفاعل (مَعْنًى) منهما المفعول معنى ....

وأجيب بأن العلة النحوية غير مطردة وبأنهم فروا في الموصول الحرفي من دخول الحرف على الحرف في الظاهر بخلاف الإسمي. قوله: (فذهب الخليل إلخ) كذا في البسيط والتسهيل لكن قال شيخنا وغيره: الصواب ذكر سيبويه مكان الخليل والخليل مكان سيبويه كما في المغني والتصريح اهـ. وعبارة المغني بعد نقل النصب عن سيبويه وأكثر النحويين، وجوز سيبويه أن يكون المحل جراً فقال بعد ما حكى قول الخليل ولو قال إنسان إنه جر لكان قولاً قوياً اهـ. فليس في كلام سيبويه تعيين الجر كما يوهمه جعله مذهباً له فافهم. قوله: (تمسكاً بقوله إلخ) أي حيث جر المعطوف على أن تكون ومعنى البيت وما زرت ليلى لأن تكون حبيبة لي ولا لدين أنا طالبها به وإنما زرتها لضرورة نزلت بي ففي العبارة قلب، ويحتمل أن الباء بمعنى على نحو: ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٧٥] أي دين عليها قاله الدماميني، ويحتمل أنها بمعنى من متعلقة بطالب. قوله: (وهو الأقيس) أي الأقوى قياساً لأن قائله قاس على ما إذا كان المجرور غير أنّ وأن فإنه ينتصب لضعف حرف الجر عن أن يعمل محذوفاً، وقائل القول الأول قاس على مجرور رب مع أن من النحاة من يجعل الجر عند حذف رب بواو رب لا برب فأفعل التفضيل على بابه، ولعل القائل بالنصب يجيب عن البيت بأن جرّ دين بالعطف على توهم اللام. قوله: (كي المصدرية) فيحذف معها ما يدخل عليها من حروف الجر وهو اللام فقط كما في المغني.

قوله: (سبق فاعل معنى) أي وسبق ما لا يجر على ما قد يجر نحو: اخترت زيداً الرجال فالأصل تقدم زيد لأن الفعل يتعدى إليه بنفسه، بخلاف الرجال فإن الفعل قد يصل إليه بالحرف فنقول: اخترت زيداً من الرجال، قال المصنف في الشرح: يعني ابن مالك في شرح التسهيل ولذا يقال: اخترت قومه عمراً ولا يقال اخترت أحدهم القوم إلا على قول من أجاز ضرب غلامه زيداً

---

٣٠٩ ـ قاله الفرزدق من قصيدة من الطويل يمدح بها المطلب بن عبد الله المخزومي. المعنى: ما زرت ليلى لتكون لي حبيبة ولا لأجل طلب دين لي عليها ولكن لأجل ضرورة تنزل بالشخص. الشاهد في قوله أن تكون حبيبة حيث حذف حرف الجر منه، إذ أصله لأن تكون، وفيه خلاف فادعى الخليل أن محله الجر بدليل عطف قوله ولا دين بالجر عليه أي ولا لأجل دين ومذهب سيبويه أنه النصب وتكون بمعنى كانت والباء في بها بمعنى من تتعلق بطالبه، وأنا مبتدأ، وطالبه خبره، والجملة صفة لدين وقيل الباء بمعنى على كما في ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٧٥].

(كَمَنْ، مِنْ) قولك (أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُم نَسْجَ اليَمَنْ) فإن من هو اللابس فهو الفاعل في المعنى، ونسج اليمن هو الملبوس فهو المفعول في المعنى. ويجوز العدول عن هذا الأصل فيقدم ما هو مفعول في المعنى على ما هو فاعل في المعنى، فيقال: ألبسن نسج اليمن من زاركم (و) قد (يَلْزَمُ الأَصْلُ) المذكور (لِمُوجِبٍ عَرَى) أي وجد، وذلك كخوف اللبس نحو: أعطيت زيداً عمراً، وكون الثاني محصوراً كما أعطيت زيداً إلا درهماً، أو ظاهراً والأول ضمير متصل نحو: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [سورة الكوثر، الآية: ١] (وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ) لمانع وجد (حَتْمًا قَد يُرَى) أي قد يرى واجباً، وذلك كما إذا كان الذي هو الفاعل في المعنى محصوراً نحو: ما أعطيت الدرهم إلا زيداً، أو ظاهراً والثاني ضميراً متصلاً نحو: الدرهم أعطيته زيداً، أو ملتبساً بضمير الثاني نحو: أسكنت الدار بانيها. فلو كان الثاني ملتبساً بضمير الأول كما في نحو: أعطيت زيداً

دماميني. قوله: (من البسن) بضم السين أمراً للجماعة ليطابق من زاركم ويجوز فتحها على أن الميم للتعظيم أو أن المأمور بالإلباس واحد من الجماعة المزورين ونسج بمعنى منسوج. قوله: (وقد يلزم الأصل) التقليل بالنسبة إلى عدم اللزوم. قوله: (نحو أعطيت زيداً عمراً) توقف سم في جواز تقديمهما مرتبين على الفعل وفي جواز تقديم الثاني على الفعل، واستظهر البعض الجواز وعلله بعدم اللبس أي والحاصل في الصورة الثانية إجمال لا لبس، وحينئذ فالمراد بلزوم الأصل امتناع تقديم الثاني على الأول متأخرين معاً عن الفعل أو متقدمين معاً عليه فتأمل.

قوله: (محصوراً) أي فيه. قوله: (أو ظاهراً والأول ضمير) اعترضه حفيد الموضح بأنه يجوز تقديم الثاني على الفعل. وأجيب بأن لزوم الأصل إضافي بالنسبة إلى امتناع تقديم الثاني على الأول لا مع الفعل. قوله: (أي قد يرى واجباً) إشارة إلى أن حتماً مفعول ثان ليرى مقدم، ويحتمل أن يكون إشارة إلى أنه حال من ضمير يرى مقدمة، ويجوز أيضاً أن يكون صفة مصدر محذوف أي تركاً حتم أو حالاً من ترك على مذهب سيبويه، ويرى على هذه الثلاثة بمعنى يعتقد كما في رأى الشافعي حل كذا بناء على القول بأن رأى بمعنى اعتقد متعدية إلى واحد كما مر في محله. قوله: (كما إذا كان الذي هو الفاعل في المعنى محصوراً) أي فيه قال سم ما ملخصه: انظر إذا تعارض خوف اللبس وكون الفاعل في المعنى محصوراً في نحو: ما أعطيت عمراً إلا زيداً إذا كان زيد هو الفاعل في المعنى فإنه إن قدم لخوف اللبس انعكس الحصر وإن قدم عمر لأجل الحصر في زيد حصل اللبس، ويمكن أن يقال: يراعى الحصر مع القرينة الدافعة للبس اهـ. أي كأن يقال: ما أعطيت عمراً عبدي إلا زيداً ويظهر لي أن من مراعاة الحصر مع دفع اللبس تقديم إلا مع المحصور فيه كأن يقال: ما أعطيت إلا زيداً عمراً، بقي ما إذا تعارض خوف اللبس وعود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة كأعطيت المرأة زوجها إذا كان زوجها هو الفاعل في المعنى، والظاهر فيه أيضاً مراعاة الضمير مع القرينة الدافعة للبس كأن يقال: أعطيت المرأة الرقيقة زوجها وهذا أولى من قول الروداني: الظاهر أنه يعدل عن التركيب المؤدي إلى ذلك فيقال في هذا زوج الجارية أعطيته إياها، وفيما قبله عمرو ما أعطيته

ماله جاز وجاز، على ما عرف في باب الفاعل.

تنبيه: حكم المبتدأ مع خبره إذا وقعا مفعولين كحكم الفاعل في المعنى مع المفعول في المعنى في هذه الأمور الثلاثة، فجواز تقديمه في نحو: ظننت زيداً قائماً، ووجوبه في نحو: ظننت زيداً عمراً، وامتناعه في نحو: ظننت في الدار صاحبها. (وَحَذْفَ فَضْلَةٍ) وهي المفعول من غير باب ظن (أَجِزْ) اختصاراً أو اقتصاراً (إِنْ لَمْ يَضِرْ) حذفها كما هو الأصل، ويكون ذلك لغرض: إما لفظي كتناسب الفواصل نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [سورة الضحى، الآية: ٣] ونحو: ﴿إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ﴾ [سورة طه، الآية: ٣] وكالإيجاز في نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٤] وإما معنوي كاحتقاره في نحو: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ﴾ [سورة المجادلة، الآية: ٢١] أي الكافرين، أو

إلا لزيد أو نحو ذلك مما يؤدي المراد بلا محذور. قوله: (جاز وجاز) أي جاز تقديم الثاني وجاز تأخيره لأنه عند تقديمه يعود الضمير على متقدم رتبة. قوله: (كحكم الفاعل إلخ) ولم يتعرض لهما الناظم لعلم حكمهما من باب المبتدأ والخبر.

قوله: (وهي المفعول من غير باب ظن) لو قال وهي ما عدا مفعولي باب ظن مما ليس بعمدة لكان أعم وكان التخصيص بالمفعول لكون الكلام فيه، أما مفعول ظن فيجوز حذفه اختصاراً لا اقتصاراً كما تقدم في قوله:

ولا تجز هنا بلا دليل

إلخ. قوله: (أجز) مراده بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالوجوب نحو: ضربت وضربني زيد سم. قوله: (أو اقتصاراً) لا يقال: هذا لا يأتي في المفعول به لأن الفعل المتعدي يدل عليه إجمالاً فلا يكون حذفه إلا لدليل لأنا نقول: المراد دليل يدل على خصوصه لا ما يدل عليه إجمالاً، وبهذا يعلم ما في كلام الشاطبي هنا فافهم، ومن الحذف اقتصاراً حذف مفعول الفعل المنزل منزلة اللازم على رأي النحاة، ورأي البيانيين ووافقهم في المغني أنه لا مفعول له أصلاً. وعبارة المغني بعد ذكر رأي النحاة والتحقيق أن يقال إنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه فيجاء بمصدره مسنداً إليه فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نهب، وتارة يتعلق بالإعلام بإيقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوي إذ المنوي كالثابت، ولا يسمى محذوفاً لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٥٨] وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران وهذا النوع الذي إذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [سورة الضحى، الآية: ٣] ﴿أَهَٰذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [سورة الفرقان، الآية: ٤١] اهـ باختصار. قوله: (لغرض) أي حكمة فلا يشكل في جانب الله تعالى. إسقاطي. قوله: (كتناسب الفواصل) جمع فاصلة وهي رأس الآية. تصريح. قوله: (لمن يخشى) الأصل يخشاه أي القرآن، ويحتمل أن لا حذف وأن المفعول تنزيلاً. قوله: (وكالإيجاز إلخ) أي وكتصحيح النظم وهو كثير. قوله: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾ [سورة

استهجانه كقول عائشة رضي الله عنها: ما رأيت منه ولا رأى مني، أي العورة. فإن ضر الحذف امتنع وذلك (كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَاباً) لسؤال سائل كضربت زيداً لمن قال من ضربت (أَوْ حُصِرْ) نحو: ما ضربت إلا زيداً. وإنما ضربت زيداً، أو حذف عامله نحو: إياك والأسد.

تنبيه: قوله يضر هو بكسر الضاد مضارع ضار يضير ضيراً بمعنى ضر يضر ضراً قال الله تعالى: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٢٠] أي لم يضركم (وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا) أي ناصب الفضلة (إِنْ عُلِمَا) بالقرينة، وإذا حذف فقد يكون حذفه جائزاً نحو: قالوا

البقرة، الآية: ٢٤] أي الإتيان بسورة من مثله ودعاء شهدائكم بدليل ما قبل. قوله: (أو استهجانه) أي استقباح التصريح به أي وكالعلم به أو الجهل به أو تعظيمه أو الخوف منه، وبالجملة يحذف المفعول لما يحذف له الفاعل من الأغراض اللفظية والمعنوية. قوله: (كحذف ما سيق) أي مفعول سيق مع الفعل والفاعل لكن لما كان محط الجواب المفعول اقتصر عليه أي وكحذف المفعول في الاشتغال نحو: زيداً ضربته، وفي التنازع نحو: ضربني وضربته زيد، وكحذف مفعول أكرمته في نحو: جاء الذي أكرمته في داره لأن حذفه يوهم أن العائد الضمير في داره. قوله: (هو بكسر الضاد إلخ) قال يس نقلاً عن ابن هشام: ويجوز ضمها على أن الفعل أجوف واوي أو على أنه مضعف وقف عليه في القافية بالتخفيف لكن الكسر أنسب اهـ. قوله: (أي لم يضركم) المناسب أي لا يضركم.

قوله: (ويحذف الناصبها) وإذا حذف فالأصل تقديره في مكانه الأصلي إلا لمانع أو مقتض، فالأول نحو أيهم رأيته إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ونحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [سورة فصلت، الآية: ١٧] فيمن نصب إذ لا يلي أما فعل ونحو في الدار زيد فيجب تأخير متعلق الظرف عن زيد إن قدرته فعلاً لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا، ونحو إن خلفك زيداً فيجب تأخير المتعلق قدرته اسماً أو فعلاً لأن مرفوع إن لا يسبق منصوبها بخلاف كان خلفك زيد فيجوز تقديم المتعلق ولو قدرته فعلاً لأن خبر كان يجوز تقديمه مع كونه فعلاً إذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية. والثاني كتأخير متعلق باء البسملة الشريفة لإفادة الحصر كذا في المغني، وناقش الدماميني التعليل بعدم الالتباس بأنك إذا قلت: كان يقوم زيد فالالتباس حاصل فيما دخل عليه الناسخ لاحتمال كون زيد فاعل يقوم والجملة خبر ضمير الشأن دخلت عليه كان فاستتر فيها وكونه مبتدأ مؤخراً خبره يقوم، وافتراق الجملتين بتقوّي الحكم وعدمه قبل دخول الناسخ لا يزيله دخوله، فالالتباس حاصل بعده أيضاً، على أن ابن عصفور رجح منع التقدم في نحو كان زيد يقوم. قال: لأن الذي استقر في باب كان أنك إذا حذفتها عاد اسمها وخبرها إلى المبتدأ والخبر ولو أسقطتها في المثال لم يرجعا إلى ذلك. وأجاب الشمني بأن احتمال كون اسم كان ضمير الشأن بعيد. وقد قال ابن هشام: لا ينبغي الحمل على ضمير الشأن متى أمكن غيره، ولا يخفى ما في قوله وكونه مبتدأ مؤخراً خبره يقوم فتأمل.

قوله: (إن علما) اشترط في حذف الناصب علمه دون حذف الفضلة لأنه أحد ركني الإسناد

خيراً. (وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمًا) كما في باب الاشتغال والنداء والتحذير والإغراء بشرطه، وما كان مثلاً: نحو: الكلاب على البقر، أي أرسل الكلاب، أو أجرى مجرى المثل. نحو: ﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [سورة النساء، الآية: ١٧١].

خاتمة: يصير المتعدّي لازماً أو في حكم اللازم بخمسة أشياء: **الأول**: التضمين لمعنى لازم. والتضمين إشراب اللفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين

وعمدتيه فلا يستغني الإسناد عنه حتى يحذف بلا دليل بخلاف الفضلة. قوله: (قالوا خيراً) أي أنزل خيراً بدليل ماذا أنزل. قوله: (كما في باب الاشتغال والنداء) إذ لا يجمع بين العوض والمعوض. قوله: (بشرطه) أي بشرط كل من التحذير والإغراء، فشرط التحذير أن يكون بإياك نحو إياك والأسد أو بالعطف نحو رأسك والسيف أو بالتكرار نحو الأسد الأسد، وشرط الإغراء العطف نحو: المروءة والنجدة، أو التكرار نحو: أخاك أخاك. قوله: (الكلاب على البقر) أي بقر الوحش كما في التصريح والمراد خل الناس جميعاً خيرهم وشرهم واسلك طريق السلامة. وقيل: المراد إذا أمكنتك الفرصة فاغتنمها. قوله: (أو أجري مجرى المثل) الفرق بينه وبين المثل كما أفاده الدنوشري أن المثل مستعمل في غير ما وضع له للمشابهة بين ما وضع له وغيره على طريق الاستعارة التمثيلية وما أجري مجراه مستعمل فيما وضع له، لكن أشبه المثل في كثرة الاستعمال وحسن الاختصار فأعطي حكمه في عدم التغيير.

قوله: (انتهوا خيراً لكم) أي انتهوا عن التثليث وائتوا خيراً لكم. قوله: (لازماً) بأن ينسلخ عن التعدية بالكلية بحسب الظاهر وبحسب الحقيقة كما في الثاني والثالث. وقوله: أو في حكم اللازم بأن يكون بحسب الظاهر لازماً، وأما باعتبار المعنى أو بعض المعنى فمتعد كما في الأول والرابع والخامس، فإن المضمن باعتبار دلالته على معنى الفعل المتعدي متعد، والضعيف عن العمل متعد في المعنى للمفعول وطالب له، وكذلك في الضرورة هذا ما ظهر. قوله: (لمعنى لازم) بالإضافة أي لمعنى فعل لازم. قوله: (معنى لفظ آخر) ظاهره وجوب تغاير المعنيين وهو غير ظاهر في نحو قوله تعالى: ﴿أَحْسَنَ بِىٓ إِذْ أَخْرَجَنِى مِنَ ٱلسِّجْنِ﴾ [سورة يوسف، الآية: ١٠٠] فإن تعدية أحسن بالباء لتضمينه معنى لطف والإحسان هو اللطف، فالأولى أن يقال: التضمين إلحاق مادة بأخرى في التعدي أو اللزوم لتناسب بينهما في المعنى أو اتحاد كذا قيل.

قوله: (لتصير الكلمة إلخ) فيكون اللفظ مستعملاً في مجموع المعنيين مرتبطاً أحدهما بالآخر فيكون مجازاً لا في كل منهما على حدته حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز المختلف فيه نقله البعض عن ابن كمال باشا. وانظر ما علاقة المجاز على هذا؟ لا يقال: العلاقة الجزئية. لأنا نقول: نقل الناصر اللقاني في حواشيه على المحلي عن السعد التفتازاني أنه لا بد في اعتبار الجزئية من كون تركب الكل من الأجزاء حقيقياً لا اعتبارياً كما هنا، والأقرب عندي أنه مستعمل في كل من المعنيين

نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [سورة النور، الآية: ٦٣] أي يخرجون ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [سورة الكهف، الآية: ٢٨] أي تنب أذاعوا به أي تحدثوا ﴿وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ﴾ [سورة الأحقاف، الآية: ١٥] أي بارك لي. ومنه قول الفرزدق:

كَيْفَ تَرَانِي قَالِياً(١) مِجَنّي قَدْ قَتَلَ اللهُ زِيَاداً عَنّي

أي صرفه بالقتل. ومنه قول الآخر:

ضَمِنَتْ بِرِزْقِ عِيَالِنَا أَرْمَاحُنَا

على حدته وإن لزم عليه الجمع المذكور فتختلف العلاقة باختلاف المعنيين فتكون تارة المشابهة بينهما وتارة تكون غيرها، ويؤيده ما نقل عن ابن عبد السلام وجزم به الدماميني وغيره أنه مستعمل في حقيقته ومجازه. وهذا هو التضمين النحوي وفي كونه مقيساً خلاف. ونقل أبو حيان في ارتشافه عن الأكثرين أنه ينقاس. وأما البياني فهو تقدير حال يناسبها المعمول بعدها لكونها تتعدى إليه على الوجه الذي وقع عليه ذلك المعمول، ولا تناسب العامل قبلها لكونه لا يتعدى إلى ذلك المعمول على الوجه المذكور وهو قياسي اتفاقاً لكونه من حذف العامل لدليل هذا ما درج عليه السعد ومتابعوه. وقال ابن كمال باشا: الحق أن التضمين البياني هو التضمين النحوي وإنما جاء الوهم للسعد من عبارة الكشاف حيث قدر خارجين عن أمره فتوهم أنه تقدير لعامل آخر وليس كذلك بل هو تفسير للفعل المضمن. قوله: (أي يخرجون) اقتصار على بيان المعنى الطارىء لأنه المحتاج للبيان وكذا ما بعده إلا قوله أي صرفه بالقتل فهو بيان للمعنيين. قوله: (أي تنب) أي تبعد. قوله: (وأصلح لي في ذريتي أي بارك) جعله ابن الحاجب في باب فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع، أي من تنزيل المتعدي منزلة اللازم كأنه قيل يفعل الإعطاء والمنع والوصل والقطع، وإذا قصد هذا المعنى ثم قصد ذكر خصوص متعلقه أتى به مجروراً بفي كأنه محل له، فالمعنى في الآية أوقع الصلاح في ذريتي. دماميني.

قوله: (ومنه) أي من التضمين من حيث هو لا بقيد كون المضمن فعلاً متعدياً صار بالتضمين لازماً، ولهذا فصله بمن فاندفع ما قاله شيخنا وأقره البعض أن البيت ليس مما نحن فيه لأن الفعل فيه متعد إلى واحد وصار بالتضمين متعدياً إلى ثان بحرف الجر. قوله: (كيف تراني قالياً مجني) بكسر الميم وفتح الجيم أي في أي حالة تراني باغضاً ترسي، ثم أجاب بقوله: وقد قتل الله إلخ أي ذلك في حال قتل الله زياداً عني لأمني حينئذ. وقيل: المراد بالمجن المحل فالمعنى في أي حالة تراني باغضاً محلي لست قالياً له لأن الله قتل زياداً عني، فالاستفهام على هذا إنكاري وأراد بزياد زياد بن أبيه الذي استلحقه معاوية بن أبي سفيان بنسبه واعترف بأنه أخوه لأبيه. قوله: (ومنه قول الآخر)

---

(١) صوابه «قالباً» بالموحدة: أي جاعلاً أعلاه أسفله. أو لابساً إياه على غير الوجه الذي يلبسه عليه الناس.

أي تكفلت. وهو كثير جداً. **الثاني**: التحويل إلى فعل بالضم لقصد المبالغة والتعجب، نحو: ضرب الرجل، وفهم، بمعنى أما أضربه وأفهمه: **الثالث**: مطاوعته المتعدّي لواحد كما مر. **الرابع**: الضعف عن العمل إما بالتأخير نحو: ﴿إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾ [سورة يوسف، الآية: ٤٣] ﴿لِّلَّذِينَ هُمۡ لِرَبِّهِمۡ يَرۡهَبُونَ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٥٤] أو بكونه فرعاً في العمل نحو: ﴿مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٩٧] ﴿فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [سورة البروج، الآية: ١٦] **الخامس**: الضرورة كقوله:

تَبَلَتْ فُؤَادَكَ فِي المنَام خَريدَةٌ تَسْقِي الضَّجيعَ بِبَارِدٍ بَسَّام

ويصير اللازم متعدياً بسبعة أشياء: **الأول**: همزة النقل كما أسلفته، **الثاني**: تضعيف العين نحو: فرح زيد وفرّحت زيداً. وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ

فصله بمن مع أنه مما نحن فيه ليناسب ما قبله في الفصل بمن. قوله: (لقصد المبالغة والتعجب) خرج به التحويل إلى فعل بالضم لا لهذا القصد بل لنقل ضمة العين إلى الفاء في نحو قلته وطلته على قول سيبويه أن الأصل فعل بفتح العين فلما سكن آخره للضمير ولزم حذف عينه حوّل إلى فعل بالضم لتنتقل ضمته إلى فائه فيعلم أن عينه واو كما حوّلوا نحو باع إلى فعل بالكسر ليدل على أنه عينه ياء فإن هذا التحويل لا يقضي باللزوم، أما على قول ابن الحاجب أن الصحيح أن الضم لبيان بنات الواو لا للنقل فالقيد لبيان الواقع.

قوله: (الضعف عن العمل إلخ) فالعامل فيما يذكر متعد في المعنى إلى ما بعد اللام الزائدة لكنه بحسب الظاهر لازم فهو مما في حكم اللازم كما قدمناه، فزيادة اللام لا تنافي كون الفعل لازماً بحسب الظاهر، مع أن لام التقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة كما في المغني فسقط اعتراض البعض. قوله: (تبلت) بالفوقية فالموحدة أي أصابت. ويقال أتبل بالهمزة، والخريدة المرأة الحسناء، والضجيع بمعنى المضاجع، ببارد أي بريق بارد، بسام أي بسام محله، والشاهد في قوله ببارد فإن الفعل يتعدى إليه بنفسه فجعله الشاعر لازماً بالنسبة إليه للضرورة، ويحتمل عندي أنه ضمنه معنى تشفي فعداه بالباء، وجوز الدماميني أن يكون المراد تسقي الضجيع ريقها بفم بارد ريقه فيكون المفعول محذوفاً والباء للاستعانة. قوله: (ويصير اللازم متعدياً) كان عليه أن يقول: أو في حكم المتعدي لأن السادس والسابع يصيرانه في حكم المتعدي لا متعدياً. قوله: (همزة النقل) قال في المغني: الحق أن دخولها قياسي في اللازم دون المتعدي. وقيل قياسي فيه وفي المتعدي إلى واحد. وقيل: النقل بالهمزة كله سماعي اهـ. قوله: (كما أسلفته) أي في باب أعلم وأرى، ويحتمل أن المراد كهذا اللفظ. قوله: (تضعيف العين) ما لم تكن همزة نحو نأى فيمتنع تضعيفها لئلا يؤدي إلى إدغام الهمزة أو الإدغام فيها، وقلّ في غيرها من باقي حروف الحلق كدهنه وبعده كذا في التسهيل وشرحه. قال في المغني: التضعيف سماعي في اللازم وفي المتعدي لواحد ولم يسمع في المتعدي لاثنين. وقيل قياسي في الأولين اهـ.

يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٣] **الثالث**: المفاعلة تقول في جلس زيد ومشى وصار جالست زيداً وماشيته وسايرته. **الرابع**: استفعل للطلب أو النسبة للشيء كاستخرجت المال، واستحسنت زيداً، واستقبحت الظلم. وقد ينقل ذا المفعول الواحد إلى اثنين نحو: استكتبته الكتاب، واستغفرت الله الذنب. ومنه قوله:

أستغفر الله ذنباً لست أحصيه

وإنما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت أي طلبت التوبة. **الخامس**: صوغ الفعل على فعلت بالفتح أفعل بالضم لإفادة الغلبة تقول: كرمت زيداً أكرمه أي غلبته في

فائدة: قال الزمخشري والسهيلي وغيرهما: التضعيف يقتضي التكرار والتمهل بخلاف الهمزة، وقيل لا يقتضي ذلك بل هو كالهمزة بدليل: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ [سورة الفرقان، الآية: ٣٢] والظاهر الأول وأن محله حيث لا قرينة وجملة واحدة قرينة فهو محل وفاق. ثم رأيت في الكشاف ما يصرح به حيث قال في تفسير هذه الآية نزل ههنا بمعنى أنزل لا غير كخبر بمعنى أخبر وإلا كان متدافعاً.

قوله: (الثالث المفاعلة) أي ألف المفاعلة كما عبر به في المعنى أو دلالته على المفاعلة أو اشتقاقه من المفاعلة، وقول البعض أي المشتق منها سهو عن كون المعدود الأشياء التي يصير بها اللازم متعدياً لا الأفعال المتعدية. قوله: (الرابع استفعل) أي كون الفعل على استفعل أو صوغه على استفعل كما عبر به في المغني والشارح في الخامس. قوله: (للطلب أو النسبة) احترز عن استفعل للصيرورة فإنه لازم كاستحجر الطين. قوله: (كاستخرجت المال) مثال للطلب وما بعده مثالان للنسبة أي نسبة الحسن ونسبة القبح، فأصل استحسنت زيداً واستقبحت الظلم حسن زيد وقبح الظلم وكلاهما لازم فصار بنقلهما إلى استفعل متعديين. قوله: (وقد ينقل) أي استفعل ذا المفعول الواحد أي الفعل صاحب المفعول الواحد أي وقد لا ينقل كاستفهمت الخبر أي طلبت فهمه. ومثل استفعل التضعيف فقد ينقل كما في علم وقد لا ينقل كما في كسر، وأما همزة النقل فتنقل كل ما دخلت عليه ولا يرد توافق نحو رتج الباب وأرتجه أي أغلقه لأن الهمزة ليست للنقل. قوله: (نحو استكتبته إلخ) الأصل كتب الكتاب وغفر الله الذنب فنقلتهما صيغة استفعل إلى التعدي لاثنين. قوله: (ومنه قوله أستغفر الله ذنباً) قال سم: انظر هذا مع قولهم في باب لا: إن هذا على معنى من اهـ. وقد يقال: يجوز أن تكون السين والتاء ناقلة للفعل من التعدي إلى واحد إلى التعدي إلى اثنين، ويجوز أن لا تكونا إذ لا يلزم من وجودهما نقله إليه كما أشار إليه الشارح بقد، فما هنا مبني على الأول، وجعل أستغفر الله ذنباً بمعنى أطلب غفر الله وما في باب لا مبني على الثاني، وجعل أستغفر الله بمعنى أستتيب كما يشير إليه قول الشارح: وإنما جاز إلخ فلا تنافي فتأمل. ونقل الدماميني عن ابن الحاجب وغيره أن أستغفر يتعدى للثاني تارة بنفسه وتارة بمن.

الكرم. **السادس**: التضمين نحو: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٣٥] أي لا تنووا لأن عزم لا يتعد إلا بعلى: تقول عزمت على كذا لا عزمت كذا. ومنه رحُبتكم الطاعة، وطلُع بشر اليمن: أي وسعتكم وبلغ اليمن. **السابع**: إسقاط الجار توسعاً نحو: ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٥٠] أي عن أمره، واقعدوا لهم كل مرصد أي عليه. وقوله:

كما عَسَلَ الطَّريقَ الثَّعلَبُ

أي في الطريق. وليس انتصابهما على الظرفية، خلافاً للفارسي في الأول، وابن الطراوة في الثاني لعدم الإبهام. والله أعلم.

التَّنَازُعُ فِي العَمَلِ

(إنْ عَامِلانِ) فأكثر ....

قوله: (السادس التضمين) قال في المغني: ويختص التضمين عن بقية المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة ولذلك عدى ألوت بقصر الهمزة بمعنى قصرت إلى مفعولين بعد ما كان قاصراً وذلك في نحو قولهم: لا آلوك نصحاً لما تضمن معنى لا أمنعك. وعدي أخبر وخبر وحدّث وأنبأ ونبأ إلى ثلاثة لما تضمنت معنى أعلم وأرى بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار نحو: ﴿أَنْبِئْهُم بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُم بِأَسْمَائِهِمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٣٣] ﴿نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٤٣] اهـ. قوله: (رحبتكم الطاعة وطلع بشر اليمن) بضم العين فيهما، قال في المغني: ولا ثالث لهما أي ليس ثم فعل مضموم العين عدى بالتضمين إلى المفعول غير هذين. قوله: (كما عسل الطريق الثعلب) قال الفارضي في إسناد العسلان إلى الثعلب تجوز لاختصاصه بالذئب نص عليه السيوطي في المزهر. قوله: (لعدم الإبهام) أي الذي هو شرط في نصب اسم المكان على الظرفية كما سيأتي، وإنما كان الإبهام معدوماً لأن المرصد مختص بالمكان الذي يرصد فيه والطريق اسم للمكان المستطرق. قاله في المغني.

التنازع في العمل

التنازع لغة التجاذب[١] واصطلاحاً أن يتقدم عاملان على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى. غزي. قوله: (إن عاملان) أي مذكوران كما صرح به في التصريح فلا تنازع بين محذوفين نحو زيداً في جواب من ضربت وأكرمت، ووجه الروداني كون زيداً في المثال ليس من التنازع بأن[٢] الجواب على سنن السؤال، وضربت وأكرمت لم يتنازعا من لتقدمها بل عمل فيها الأول وعمل الثاني في ضميرها محذوفاً فهو مثل ضربت زيداً وأكرمت زيداً ولا تنازع في ذلك، فحينئذ

---

(١) قوله: (التجاذب) أي بالكلام. وقوله أن يتقدم بل هو طالب عاملين إلخ.

(٢) قوله: (بأن إلخ) أي لمطابقة الفرع لأصله إلا لداع ولا داعي هنا يقال إذا لم يكن في الجواب كقولك: زيداً منكراً أو متعجباً بعد قوله: ضربت وأكرمت زيداً وفيه تنازع ولعله يطرد الباب.

(اَقْتَضَيَا) أي طلبا (فِي اسْمِ عَمَلْ) متفقاً أو مختلفاً (قَبْلُ) أي حال كونهما قبل ذلك الاسم (فَلِلوَاحِدِ مِنْهُمَا العَمَلْ) اتفاقاً والاحتراز بكونهما مقتضيين للعمل من نحوه:

٣١٠ ـ أَتَـاكَ أَتَـاكَ الـلاحِـقُـونَ

يكون الجواب كالسؤال التقدير ضربت زيداً وأكرمت زيداً فذكر مفعول أحد العاملين المقدرين وحذف مفعول الآخر من باب دلالة الأوائل على الأواخر أو العكس لا من باب التنازع فاعرفه ولا بين محذوف ومذكور كقولك في جواب هذا السؤال: أكرمت زيداً، ولا بد أن يكون بين العاملين ارتباط بالعاطف مطلقاً[1] قال في المغني: أو عمل أولهما في ثانيهما نحو: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا﴾ [سورة الجن، الآية: ٧] اهـ. وفيه تسمح لا يخفى أو كون ثانيهما جواباً للأول جواب السؤال أو الشرط نحو: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ [سورة النساء، الآية: ١٧٦] ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [سورة الكهف، الآية: ٩٦] أو نحو ذلك من أوجه الارتباط كما في المغني فلا يجوز قام قعد أخوك. قوله: (اقتضيا) أي وجوباً على ما ذهب إليه جماعة من أنه يشترط في التنازع وجوب توجه العاملين فلا تنازع في نحو: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا﴾ [سورة الجن، الآية: ٤] لاحتمال عمل كان في ضمير الشأن فلا تكون متوجهة إلى سفيهنا ولم يشترط ذلك آخرون فجوزوا التنازع في المثال على تقدير عدم عملها في ضمير الشأن وهذا هو الأظهر وإن استظهر الدماميني الأول. نعم لا تنازع في قام أظن زيد. لا على الأول لعدم وجوب التوجه لاحتمال أن تكون أظن ملغاة فلا توجه لها إلى زيد، ولا على الثاني لأنها إذا لم تقدر ملغاة وقدرت متوجهة إليه تعين إعمالها في ضميره وليس هناك ضمير أفاده الدماميني.

قوله: (في اسم) أي ظاهر أو ضمير منفصل مرفوع أو منصوب أو متصل مجرور نحو: زيد إنما قام وقعد هو، ونحو: ما ضربت وأكرمت إلا إياك، ونحو: وثقت وتقويت بك على خلاف في الأخيرين. وفي اسم متعلق بعمل قدم عليه مع أنه مصدر للضرورة هذا ما قال الشيخ خالد أنه الظاهر خلافاً لقول المكودي متعلق باقتضيا. قوله: (اتفاقاً) أي ممن لا يجوز عمل العاملين معاً فلا يرد عليه أن الفراء يقول بعملهما معاً إذا اتفقا في طلب المرفوع كما سيأتي. قوله: (أتاك أتاك اللاحقون) بفتح

شواهد التنازع في العمل.

٣١٠ ـ البيت بتمامه:

فَـأَيْـنَ إِلَـى أَيْـنَ الـنَّـجَـاءُ بِـبَـغْـلَـةٍ ... أتاكَ أَتاكَ اللاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

هو من الطويل. الفاء للعطف، وأين للاستفهام متعلق بمحذوف: أي فأين تذهب. والنجاء بالمد الإسراع مبتدأ وخبره إلى أين مقدماً والشاهد في أتاك أتاك اللاحقون فإنهما عاملان في اللفظ ولكن الثاني منهما لا يقتضي إلا التأكيد، إذ لو كان عاملاً لقيل: أتوك أتاك أو أتاك أتوك والنون في اللاحقون سقطت بالإضافة إلى كاف الخطاب ومفعول احبس محذوف تقديره احبس نفسك، والثاني تأكيد.

(١) قوله: (مطلقاً) نقل في النكت أن شرطه أن لا يكون أحدهما مقروناً بلا أو بل.

إذ الثاني توكيد، وإلا فسد اللفظ إذ حقه حينئذ أن يقول: أتاك أتوك أو أتوك أتاك، ومن نحو:

٣١١ ـ كَـفَـانِـي وَلَـمْ أَطْـلُـبْ قَـلِـيـلٌ مِـنَ الـمَـالِ

فإن الثاني لم يطلب قليل، وإلا فسد المعنى، إذ المراد كفاني قليل من المال ....

الكاف بقرينة تمام الشطر وهو احبس احبس لأن كتابتهما بلا ياء نص في أنهما خطاب لمذكر فيكون ما قبلهما كذلك ومفعول احبس محذوف احبس نفسك كما قاله العيني. قوله: (إذا الثاني توكيد) أي فهو بمنزلة حرف زيد للتوكيد فلا فاعل له أصلاً قال المرادي في شرح التسهيل: ويحتمل قوله أتاك أتاك أن يكون من التنازع ويكون قد أضمر مفرداً كما حكى سيبويه ضربني وضربت قومك بالنصب أي ضربني من ثمت؛ وقد أجاز أبو علي التنازع في قوله:

فـهـيـهـات هـيـهـات الـعـقـيـق وأهـلـه

قال: ارتفع العقيق بهيهات الثانية وأضمرت في الأولى أو بالأولى وأضمرت في الثانية. وأجاز ابن أبي الربيع في نحو: قام قام زيد أن يكون زيد فاعلاً بالثاني وأضمر في الأول وأن يكون فاعلاً بالأول والثاني توكيد لا فاعل له، وأجاز المصنف فيه أن ينسب العمل لهما لكونهما شيئاً واحداً في اللفظ والمعنى فكأن العامل واحد اهـ مع زيادة من الدماميني.

قوله: (وإلا فسد اللفظ) أي من جهة الصناعة النحوية. قوله: (وإلا فسد المعنى) أي المعنى المراد إذ المعنى المراد كفاني إلخ ومعنى فساده إفادة الكلام خلافه فاندفع ما قيل تعليله لا ينتج مدعاه من فساد المعنى، وعلل بعضهم الفساد بلزوم التناقض لأنه على التنازع يكون ولم أطلب معطوفاً على كفاني ليحصل الربط المعتبر هنا فيلزم كونه مثبتاً لطلب القليل لوقوع النفي في حيز لو المفيدة امتناع جوابها وما عطف عليه لامتناع شرطها ونفي النفي إثبات والحال أنه نفاه أولاً بقوله:

ولـو أن مـا أسـعـى لأدنـى مـعـيـشـة

---

٣١١ ـ قاله امرؤ القيس بن حجر الكندي. وصدره:

فَـلَـوْ أَنَّ مَـا أَسْـعَـى لِأَدْنَـى مَـعِـيـشَـةٍ

وهو من قصيدة من الطويل. قوله: (كفاني) جواب لو. والشاهد فيه وفي ولم أطلب حيث تنازعا في قليل. قالت الكوفية أعمل الأول مع إمكان إعمال الثاني من غير ضرورة مع ارتكاب أمر محذور وهو حذف المفعول من الثاني فدل ذلك على أن إعمال الأول أولى. وأجيب بأنه ليس من التنازع لفساد المعنى لأن كفاية المال منتفية لانتفاء سعيه لأدنى معيشة بناء على أن لو التي هي لامتناع الثاني لا امتناع الأول إذا دخلت على المنفي يصير مثبتاً والعكس بالعكس. وهذا يقتضي أن لا يكون طالباً لقليل من المال. وقوله: ولم أطلب على تقدير كونه موجهاً إلى ما وجه إليه الأول يقتضي أن يكون طالباً له بناء على أن ما هو معطوف على جواب لو حكمه حكم ذلك الجواب فيكون طالباً له وغير طالب، وإنه ممتنع، فإذا تعذر توجهه إلى قليل يكون مفعوله محذوفاً وهو ملك أو مجد. فافهم.

ولم أطلب الملك، وبكونهما قبل من نحو: زيد قام وقعد لأن كل واحد منهما أخذ مطلوبه أعني ضمير الاسم السابق فلا تنازع هكذا مثل الناظم وغيره وعللوا؛ وفي كل من المثال والتعليل نظر: أما المثال فظاهر، وأما التعليل فلقصور العلة لأن ذلك يقتضي أن لا يمتنع مطلوبهما إذا طلبا وعاملان في كلامه رفع بفعل مضمر يفسره اقتضيا، وعمل مفعول به وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

لاقتضاء لو النفي كما عرف والسعي لأدنى معيشة هو نفس طلب القليل أو مستلزم له، فعلم من ذلك أن تجويز بعض النحاة كون البيت من التنازع إذا جعلت الواو استئنافية غير مسلم لفوات الربط المعتبر هنا إذا جعلت الواو استئنافية أفاده الفارضي وصاحب المغني، وقال الكوفيون والفارسي إن البيت من التنازع وإعمال الأول ووجهه جماعة منهم ابن الحاجب بأنه على تقدير الواو للحال وعليه الارتباط حاصل بلا تناقض، فإنك لو قلت: لو دعوته أجابني غير متوان أفادت لو انتفاء الدعاء والإجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم إثبات التواني ونظر فيه في المغني بما نوقش فيه، نعم يرد أن النفي إذا دخل على كلام مقيد توجه إلى تقييده إلا أن يقال هذا أغلبي ولعل الشارح لاحظ ما ذكر فعلل عدم التنازع بمخالفة المراد دون التناقض. قوله: (ولم أطلب الملك) يدل على هذا المحذوف قوله:

ولكنما أسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي

هذا ولا يخفى أن ما ذكره الشارح في توجيه البيت إنما يخرجه عن فساد المعنى، وأما فساد اللفظ فباق لما فيه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه إلا أن يجوز ذلك في الشعر قاله يس.

قوله: (أما المثال فظاهر) لأن كلاً من الفعلين لم يطلب الاسم لأن يعمل فيه لأن الفعل لا يطلب الاسم المتقدم عليه بل ضميره فالمثال خارج بقوله اقتضيا في اسم عمل. قوله: (فلقصور العلة) أي إفهامها ما لا يصح. وقوله: أن لا يمتنع تقديم مطلوبهما أي على سبيل التنازع إذا طلبا نصباً كما في زيداً ضربت وأكرمت أي لعدم أخذ كل منهما مطلوبه يعني والحال أنه ممتنع على وجه التنازع لأخذ الأول المعمول بمجرد وقوعه عقبة فلا يكون للثاني طلبه كما قاله بعضهم، أو لأنه يلزم عليه تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع في غير الهمزة من نحو: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ﴾ [سورة يوسف، الآية: ١٠٩] كما قاله الدماميني، فيخرّج المثال على أن زيداً إنما طلبه أول العاملين، وأما الثاني فطالب لضميره لكن حذف لكونه فضلة يجوز ذكره وحذفه، وذهب جماعة منهم الرضي كما هو صريح عبارته لا ظاهرها وإن زعمه البعض إلى جواز التنازع في المتقدم المنصوب، وأجازه الفارسي في المتوسط نحو: ضربت زيداً وأكرمت ودعوى البعض أن ثم قولاً بجواز التنازع في المتقدم ولو مرفوعاً مع كونها في غاية البعد تحتاج إلى سند فإن كان سنده فيها عبارة التوضيح لإيهامها ما ذكره قلنا: من تأمل كلام شارحه علم أن الخلاف في المنصوب والله أعلم.

قوله: (وعمل مفعول به) أي للفعل المقدر. قوله: (يشبهانهما) أي في العمل لا في التصرف بدليل التمثيل بـ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [سورة الحاقة، الآية: ١٩] وقول الشاعر:

تنبيهات: **الأول**: مراده بالعاملين فعلان متصرفان، أو اسمان يشبهانهما، أو اسم وفعل كذلك: فالأول نحو: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [سورة الكهف، الآية: ٩٦] والثاني كقوله:

٣١٢ ـ عُهِدْتَ مُغِيثاً مُغْنِياً مَنْ أَجَرْتَهُ

والثالث نحو: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [سورة الحاقة، الآية: ١٩] وقوله:

٣١٣ ـ لَقِيتُ وَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضربِ مِسْمَعا

ولا تنازع بين حرفين، ولا بين حرف وغيره، ....

لقيت ولم أنكل عن الضرب مسمعا

وفي شرح التوضيح للشارح: المراد بالاسم المشبه للفعل اسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل والمصدر اهـ. ويظهر أن اسم المصدر كالمصدر. قوله: (أو اسم وفعل كذلك) أي اسم يشبه الفعل وفعل متصرف. قوله: (نحو آتوني أفرغ عليه قطراً) فأعمل الثاني ونوى الضمير في الأول وإنما حذفه لكونه فضلة يجب حذفه عند إهمال الأول كما سيأتي. قوله: (عهدت) بالبناء للمجهول وتاء الخطاب. قوله: (هاؤم اقرؤوا كتابيه) هاء اسم فعل بمعنى خذ والميم علامة الجمع والأصل هاكم أبدلت الكاف واواً ثم الواو همزة، وفي إعراب القرآن للسمين زعم القتيبي أن الهمزة بدل من الكاف فإن عنى أنها تحل محلها فصحيح، وإن عني البدل الصناعي فليس بصحيح اهـ. قوله: (ولم أنكل) أي أعجز وبابه دخل وطرب مسمعاً بكسر الميم الأولى اسم رجل. قوله: (ولا تنازع بين حرفين) لضعف الحرف ولفقد شرط صحة الإضمار في المتنازعين إذ الحروف لا يضمر فيها وعندي فيه نظر لأن المراد بالإضمار في هذا الباب ما يشمل اعتبار الضمير ولو مع حذفه كما في ضربت وضربني زيد وهذا يتأتى في الحروف كما في: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ﴾ [سورة المزمل، الآية: ٢٠]

---

٣١٢ ـ تمامه:

فَلَمْ أَتَّخِذْ إلاَّ فِنَاءَكَ مَوئِلاَ

هو من الطويل. عهدت مجهول من العهد: بمعنى معرفة الشيء على ما كان عليه، والشاهد في مغيثاً من الإغاثة. ومغنياً من الإغناء، فإنهما حالان تنازعا في من أجرته من أجاره من فلان إذا أنقذه، والفاء للتعليل: أي فلأجل ذلك لم أتخذ موئلاً أي ملجأ إلا فناءك أي جوارك وقربك. والمستثنى منصوب لأنه من غير موجب.

٣١٣ ـ قاله المرار الأسدي. وصدره:

لقد عَلِمَتْ أُولى المغيرة أنني

وهو من قصيدة من الطويل: أي الخيل المغيرة ولقيت خبر أن. وروي لحقت. وعند الزمخشري كررت. وعدن البعلي ضربت. ولم أنكل عطف على لقيت. أي ولم أعجز ويروى بالفاء والشاهد في لقيت وعن الضرب حيث تنازعا في قوله مسمعاً بكسر الأول اسم رجل. فالأول فعل والثاني اسم وعكسه نحو قوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [سورة الحاقة، الآية: ١٩] وفيه شاهد آخر لم يورد له وهو نصب المصدر المعرف باللام. فافهم.

ولا بين جامدين، ولا جامد وغيره. وعن المبرد إجازته في فعلي التعجب نحو: ما أحسن وأجمل زيداً، وأحسن به وأجمل بعمرو، واختاره في التسهيل: **الثاني**: قد يكون التنازع بين أكثر من عاملين. وقد يتعدد المتنازع فيه من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «**تُسَبِّحُونَ وَتُحَمِّدُونَ وَتُكَبِّرُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلاةٍ ثَلاثاً وَثَلاثِينَ**» وقول الشاعر:

طَلَبْتُ فَلَمْ أُدْرِكْ بِوَجْهِي فَلَيْتني قَعَدْتُ وَلم أَبْغِ النَّدَى عِنْدَ سائبِ

وقد نقل الدماميني عن شرح المفصل لابن الحاجب ما نصه: وقالوا في لعل وعسى زيد أن يخرج إنه على إعمال الثاني لصحة عسى زيد أن يخرج وذلك يستلزم حذف معمولي لعل للقرينة. وقالوا لو أعمل الأول لقيل لعل وعسى زيداً خارج وليس بواضح إذ لا يقال عسى زيد خارجاً وهذا أيضاً يستلزم حذف منصوب عسى اهـ. قال الدماميني: وانظر من الذي قال هذا من النحاة فإن المعروف من كلامهم كون العاملين من الفعل وشبهه وكيف وجب إذا أعمل الأول أن يقال خارج مع أن خبر لعل يقترن بأن كثيراً، وانظر أيضاً أي محذور يلزم في حذف منصوب عسى وقد قال الشاعر:

يـا أبـتـا عـلـك أو عـسـا كـا

وقد وقع في المسائل الدمشقيات الدائرة بين أبي علي الفارسي وأبي الفتح ابن جني ما قد يشهد لأن التنازع قد يقع في الحروف اهـ. قال يس: وأما فإن لم تفعلوا فالعامل لم، ولم والفعل في محل جزم بإن.

قوله: **(ولا بين جامدين)** أي فعلين جامدين. وقوله ولا جامد أي فعل جامد فلا يرد **(هاؤم اقرؤوا كتابيه)** ولا البيت. قال الروداني: ينبغي تقييده بما إذا تقدم الجامد لأنه حينئذ يلزم الفصل بين الجامد ومعموله، أما لو تأخر فلا مانع إذ لا فصل سواء أعملت الأول أو الثاني نحو: أعجبني ولست مثل زيد. قوله: **(وعن المبرد إجازته في فعلي التعجب)** أي سواء أعملت الثاني أو الأول ويغتفر الفصل بين فعل التعجب ومعموله لامتزاج الجملتين بحرف العطف واتحاد ما يقتضي العاملان، ورجح هذا القول الرضي. همع. قوله: **(نحو ما أحسن إلخ)** هذا في إعمال الثاني وتقول على إعمال الأول ما أحسن وأجمله زيداً وأحسن وأجمل به بعمرو، وإنما جيء على إعمال الثاني مع الأول المهمل بالضمير المجرور بالباء بناء على الصحيح أنه عمدة لأنه فاعل ويجب تركه عند القائلين إنه فضلة. قوله: **(واختاره في التسهيل)** شرط في شرحه للجواز إعمال الثاني تخلصاً من الفصل المذكور. قوله: **(من ذلك)** أي ما تعدد فيه المتنازع وهي الأفعال الثلاثة والمتنازع فيه وهو الظرف أعني دبر والمفعول المطلق أعني ثلاثاً وثلاثين وأعمل الأخير إذ لو أعمل الأول لأضمر عقب الثاني والثالث فيه إياها، ولو أعمل الثاني لأضمر ذلك عقب الثالث، وقد يدعي أنه أعمل غير الأخير بناء على جواز حذف الفضلة مطلقاً كما اختاره في التسهيل قاله سم.

قوله: **(طلبت إلخ)** المتنازع طلبت وأدرك وأبغ والمتنازع فيه الندى وعند. قوله: **(أن يكون**

الثالث: اشترط في التسهيل في المتنازع فيه أن يكون غير سببي مرفوع فنحو زيد قام وقعد أخوه. وقوله:

٣١٤ ـ وَعَـزَّةُ مَـمْـطُـولٌ مُـعَـنًّـى غَـرِيـمُـهـا

محمول على أن السببي مبتدأ، والعاملان قبله خبران عنه أو غير ذلك مما يمكن بخلاف

غير سببي مرفوع) أي للزوم إسناد أحدهما إلى السببي والآخر إلى ضميره فيلزم خلو رافع ضمير السببي من رابطه بالمبتدأ. واعترض بأنه يكفي في الربط رفعه لضمير السببي المضاف إلى ضمير المبتدأ، كما اكتفى المصنف تبعاً للأخفش والكسائي بضمير الأزواج المرتبطات بالمبتدأ في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٣٤] أي أزواجهم بأن الفساد المتقدم حاصل في نحو قولك: زيد ضربت وأهنت أخاه، مع أن المتنازع فيه سببي منصوب ولا فساد في نحو قولك: زيد أكرمه وأحسن إليه أخوه مع أن المتنازع فيه سببي مرفوع فلا معنى لتقييد المنع بالمرفوع والجواز بالمنصوب بل مدار الجواز على وجود ضمير المبتدأ مع كل من العاملين سواء كان السببي مرفوعاً أو منصوباً، ومدار المنع على عدم وجوده مع كل منهما مرفوعاً كان السببي أو منصوباً، وكوجود ضمير المبتدأ مع كل العطف بالفاء نحو: زيد يقوم فيقعد أبوه. قوله: (مبتدأ) أي ثان وقوله والعاملان أي مع ضميريهما لأن الخبر المجموع لا العامل وحده أي والجملة في المثال خبر المبتدأ الأول ويلزم على هذا الإعراب بالنسبة إلى المثال أي زيد إلخ تقدم الخبر الفعلي على المبتدأ والجمهور على منعه وقول البعض يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلي سهو. قوله: (أو غير ذلك) عطف على أن السببي، ومن الغير كون ممطول خبراً ومعنى حال من غريمها وغريمها نائب فاعل ممطول. قوله: (بخلاف السببي المنصوب) نحو: زيد ضربت وأكرمت

---

٣١٤ ـ صدره:

قَـضَـى كُـلُّ ذِي دَيْـنٍ فَـوَفَّـى غَـرِيـمَـهُ

قاله كثير من قصيدة من الطويل. وكل ذي دين فاعل قضى. وفوفى عطف عليه، وغريمه مفعول وفى. واحتجت به البصرية على أولوية إعمال الثاني في باب التنازع، فإن قضى ووفى تنازعا في غريمه وأعمل الثاني، إذ لو أعمل الأول لقيل فوفاه وكذا غريمها للعامل الثاني، وهو معنى من التعنية وهو الأسر، إذ لو كان الممطول من المطل وهو التسويف لقيل معنى هو لأنه حينئذ صفة جرت على غير من هي له وهو الغريم. وأجيب بأن معنى لو أعمل لكان ممطول جارياً على عزة لفظاً وهو الغريم لأنه هو الممطول، وكان حقه أن يبرز الضمير فيقال ممطول هو وإنما لم يبرز لأنه إضمار على شريطة التفسير إذ الأصل ممطول غريمها فحذف اعتماداً على التفسير بعده وكأنه لم يجر على غير من هو له لذكر الفاعل بعده. قوله: (وعزة) مبتدأ، وغريمها مبتدأ ثان، وممطول معنى خبره، والمبتدأ الثاني مع خبره خبر المبتدأ الأول. وقيل ممطول خبره ومعنى حال منه فالصفتان جاريتان على الغريم لا على عزة. والتقدير: وعزة غريمها ممطول حال كونه معنى، فعلى هذا لا تنازع فيه، وهو محل الشاهد لأنه لا تنازع فهي بالتوجيه المذكور.

السببي المنصوب كما مر، ولم يذكر هذا الشرط أكثر النحويين، وأجاز بعضهم في البيت التنازع. (وَالثَّانِ) من المتنازعين (أَوْلَى) بالعمل من الأول (عِنْدَ أَهْلِ البَصْرَهْ) لقربه (وَٱخْتَارَ عَكْساً) من هذا وهو أن الأول أولى لسبقه (غَيرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ) أي غير البصريين وهم الكوفيون، مع اتفاق الفريقين على جواز إعمال كل منهما.

تنبيه: سكتوا عن الأوسط عند تنازع الثلاثة، وحكى بعضهم الإجماع على جواز إعمال كل منها. ومن إعمال الأول قوله:

كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فاشْكُرَنْ لَهُ   أَخٌ لَكَ يُعْطِيكَ الجزِيلَ ونَاصِرُ

ومن إعمال الثالث قوله:

جِيءْ ثم حالِفْ وقِفْ بِالقَوْمِ إنهُمُ   لِـمَـنْ أَجـارُوا ذَوُو عِـزّ بـلا هُـونِ

(وَأَعْمِلِ المُهْمَلَ) منهما وهو الذي لم يتسلط على الاسم الظاهر مع توجهه إليه في المعنى (فِي ضَمِيرِ مَا، تَنَازَعَاهُ وَالتزِمْ) في ذلك (مَا التُزِمَا) من مطابقة الضمير للظاهر ومن امتناع حذف

أخاه، ومنع الشاطبي التنازع فيه وعلله بأنك إذا أعملت الأول فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه ولهذا قال في التصريح: الوجه امتناع التنازع في السببي مطلقاً. قوله: (كما مر) كان الأولى حذفه لأنه لم يتقدم له تمثيل السببي المنصوب.

قوله: (والثان من المتنازعين أولى بالعمل من الأول عند أهل البصرة لقربه) قال يس: ولو كان أضعف من الأول في العمل اهـ. ثم كل مما قبله أولى من سابقه كما قاله سم للعلة المذكورة وعللت أيضاً أولوية الثاني بسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه ومن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وإن اغتفر ذلك هنا للضرورة. قوله: (وهو أن الأول أولى لسبقه) ثم كل ما يليه أولى من لاحقه للعلة المذكورة وهناك قول ثالث هما سواء، ومحل الخلاف ما لم يوجد مرجح لأحدهما ففي بل نحو ضربت بل أكرمت عمراً يجب إعمال الثاني وبالعكس في لا نحو: ضربت لا أكرمت زيداً نقله في النكت عن صاحب البسيط واستحسنه، وعللت أيضاً أولوية الأول بسلامته من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة إن أعمل الثاني وأضمر في الأول ضمير الرفع كما هو رأي البصريين، أو حذف الضمير من الأول إن أعمل الثاني وحذف من الأول ضمير الرفع كما هو رأي الكسائي أو عمل العاملين في معمول واحد إن اتفق العاملان في طلب المرفوع، وتأخير ضمير الأول إن اختلفا كما هو رأي الفراء كما سيأتي في الشرح.

قوله: (ذا أسره) ضبطه الشيخ خالد بفتح الهمزة وفسره الغزي بالجماعة القوية، لكن في القاموس الأسرة بالضم الدرع الحصينة، ومن الرجل الرهط الأدنون. قوله: (على جواز إعمال كل منهما) أي إذا لم يستلزم إعمال الثاني أن يضمر في الأول ضمير رفع فإن الكوفيين يمنعونه كما سيأتي فلا منافاة بين ما هنا وبين ما يأتي فلا تغفل. قوله: (ومن إعمال الأول) أي بدليل الإضمار في الثاني والثالث. قوله: (ومن إعمال الثالث) أي بدليل تعدية الثالث بالحرف وحذف الضمير من

هذا الضمير حيث كان عمدة، وسواء في ذلك كان الأول هو المهمل (كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ٱبْنَاكَا) أم الثاني (وَ) ذلك نحو: (قَدْ بَغَى وَٱعْتَدَيَا عَبْدَاكَا) وهذا المثال الثاني متفق على جوازه، والأول منعه الكوفيون لأنهم يمنعون الإضمار قبل الذكر في هذا الباب فذهب الكسائي ومن وافقه إلى وجوب حذف الضمير من الأول والحالة هذه للدلالة عليه تمسكاً بظاهر قوله:

٣١٥ ـ تَعَفَّقَ بالأَرْطَى لَهَا وأرادهَا رجالٌ فبذت نَبْلُهُمْ وَكَلِيبُ[1]

الأولين ولم يمثل لإعمال الثاني لأنه لم يحفظ إعماله في كلام العرب كما قاله المرادي. قوله: (في ذلك) أي في حال إعمال المهمل في الضمير. قوله: (من مطابقة الضمير للظاهر) في التسهيل أن هذه المطابقة أغلبية لإجازة سيبويه ضربني وضربت قومك بالنصب أي ضربني من ذكر، وسيذكره الشارح لكن صرح الدماميني نقلاً عن سيبويه بقبحه فيكون المراد التزام ذلك في الفصيح ومحل المطابقة ما لم يستوفه المذكر والمؤنث وإلا أضمر مفرداً مذكراً لا غير نحو أجريح وقتيل هند أو الزيدان أو الزيدون. قوله: (كيحسنان إلخ) المثالان من تنازع الوصفين قولك أقائم هما وذاهب الزيدان، وأقائم وذاهب هما الزيدان، وأقائم أنتما، وذاهب أنتما وأقائم وذاهب أنتما أنتما، فأنتما الأول في المثال الأخير مضمر الثاني المهمل وأنتما الثاني فاعل الأول المعمل وبعكسه المثال قبله كذا يؤخذ من الدماميني على المغني. قوله: (وهذا المثال الثاني متفق على جوازه) قال شيخنا: هذا ينافي ما سيأتي عن الفراء من إعمالهما معاً في الظاهر عند اتفاقهما في طلب المرفوع اهـ. ويجاب بما قدمناه من أن المراد اتفاق من لا يجوز عمل العاملين معاً فتدبر.

قوله: (والأول منعه الكوفيون) أي من حيث اشتماله على إضمار ضمير الرفع في الأول قبل الذكر لا من حيث اشتماله على إعمال الثاني بدليل كلامه بعد، فلا ينافي هذا قوله سابقاً مع اتفاق الفريقين على جواز إعمال كل منهما. قوله: (قبل الذكر) أي لفظاً ورتبة. قوله: (فذهب الكسائي إلخ) تفصيل لمحذوف أي واختلفوا في كيفية إعمال الثاني مع طلب الأول الرفع. قيل: ما وقع فيه أشنع مما فر منه لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر وهذا هو المشهور عنه وفي شرح الإيضاح ما حكي عن الكسائي من أنه يحذف الفاعل في نحو ضربني وضربت الزيدين باطل بل هو عنده مستتر في الفعل مفرد في الأحوال كلها قاله يس. قوله: (تمسكا بظاهر قوله تعفق) أي استتر.

---

(١) يصح عطف كليب على رجال. وفاعل «بذت» يعود على البقرة الوحشية. ومعنى بذت: سبقت وغلبت، وعلى هذا يكون نبلهم منصوباً. يعني لسرعة البقرة الوحشية سبقت نبل الصائد. وهو أقوى في المعنى.

٣١٥ ـ قاله علقمة بن عبدة. وهو من قصيدة طويلة من الطويل يمدح بها الحارث بن جبلة الغساني. الشاهد في تعفق أي استتر وأرادها حيث تنازعا في رجال. واحتج به الكسائي على وجوب حذف الفاعل لأنه أعمل الثاني، ولو أعمل الأول لقيل تعفق بالأرطى رجال ثم أرادوها لأنه عائد على جمع فيجب كونه على وفق الظاهر، ولو أعمل الثاني لأبرز الضمير في تعفق على وفق الظاهر لأنه ضمير جمع فعدم الإبراز دليل على حذف الفاعل. وأجيب بأنه يجوز أن لا يبرز الضمير المرفوع وإن لم يكن مفرداً =

وقال الفراء: إن اتفق العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما ولا إضمار، نحو: يحسن ويسيء ابناكا، وإن اختلفا أضمرته مؤخراً نحو: ضربني وضربت زيداً هو. والمعتمد ما عليه البصريون وهو ما سبق لأن العمدة يمتنع حذفها، ولأن الإضمار قبل الذكر ....

وضبطه الشارح في شرحه على التوضيح بالغين المعجمة، وفي التصريح أنه بالعين المهملة بالأرطى شجر، لها أي للبقرة الوحشية، فبذت بتشديد الذال المعجمة أي غلبت، والنبل السهام، وكليب جمع كلب كعبيد جمع عبد، ووجه التمسك به أنه لم يضمر في واحد من تعفق وأراد فلم يقل تعفقوا على إعمال الثاني ولا أرادوها على إعمال الأول وإنما قال بظاهر لإمكان تأويله بما سيأتي في الشرح.

قوله: (في طلب المرفوع) الظاهر أن مثله اتفاقهما في طلب المنصوب ويرشد إليه عبارة الهمع ونصها وقال الفراء: كلاهما يعملان فيه إن اتفقا في الإعراب المطلوب. قوله: (فالعمل لهما) أورد عليه أن العوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد إلا أن يريد أن العمل لمجموعهما كما في زيد وعمرو قائمان وفيه نظر للفرق بأن كلاً من الفعلين يستقل برفع زيد، وكل من الاسمين لا يستقل برفع هذا الخبر فليتأمل. قوله: (ولا إضمار) أي على أحد نقلين عنه، ونقل عنه أنه يجوز الإضمار مؤخراً في حال طلبهما المرفوع أيضاً فتقول: قام وقعد أخواك هما. قوله: (أضمرته مؤخراً) أي إن كان الأول هو الطالب للمرفوع كما في المثال على ما هو قضية كلام التسهيل والتصريح، فإن كان الأول هو الطالب للمنصوب فإن أعملته فمرفوع الثاني ضمير فيه وإن أهملته فلا إضمار فيه، وما نقله الشارح عن الفراء إذا اختلفا هو ما نقله المصنف عنه والذي نقله الجمهور عنه وجوب إعمال الأول حينئذ كما في الهمع. قوله: (نحو ضربني وضربت زيداً هو) فهو فاعل ضربني لا توكيد لمستتر في الفعل لأنه يمنع أن فيه ضميراً مستتراً كما مر. قوله: (والمعتمد ما عليه البصريون) أي من وجوب إضمار ضمير الرفع في الأول عند إعمال الثاني. قوله: (لأن العمدة يمتنع حذفها) اعترض اللقاني هذا الدليل بأنه لا يفيد وجوب الإضمار بخصوصه بل هو أو الإظهار، ويمكن أن يجاب بأنه اقتصر على جزء العلة لكفايته في الرد على مجوّز الحذف وهو الكسائي والجزء الثاني لزوم التكرار عند الإظهار، وقد يقال: التكرار لا يقتضي منع الإظهار بل ضعفه فقط على أنه عند حذف الفاعل في مواضع معروفة تقدم بيانها فافهم.

قوله: (ولأن الإضمار) بهذا يرد على جميع الكوفيين بخلاف الدليل الذي قبله فيرد به على

= على مذهب البصرية بل ينوي مفرداً في الأحوال كلها، فتقول: ضربني وضربت الزيدين، كأنك قلت ضربني من ثم فعلى هذا كأنه قال تعفق من ثم، ولهذا قال سيبويه أفرد وهو يريد الجمع، والأرطى من الأشجار التي يدبغ بها واحدتها أرطأة. والضمير في لها وأرادها للبقرة. قوله: (فبذت) بالباء الموحدة والذال المعجمة أي غلبت ونبلهم فاعله وكليب عطف عليه وهو جمع كلب كعبيد جمع عبد. ويروى تعفق بضم القاف يعني البقرة أي تلوذ بالأرطى فيكون الفاعل فيه مضمراً، وأصله تتعفق فحذف إحدى التاءين.

قد جاء في غير هذا الباب نحو: ربه رجلاً ونعم رجلاً، وقد سمع أيضاً في هذا الباب، من ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم: ضربوني وضربت قومك. ومنه قوله:

٣١٦ ـ جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلاَّءَ إِنَّنِي لِغَيْرِ جميلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمِلُ

وقوله:

٣١٧ ـ هَوِينَنِي وهَوِيتُ الغَانِيَاتِ إلى أَنْ شِبْتُ فانْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ آمَالِي

وقوله:

٣١٨ ـ وَكُمْتاً مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

الكسائي ومن يقول بقوله فقط. قوله: (قد جاء في غير هذا الباب) أي فيقاس عليه هذا الباب، وقد يعارض هذا الدليل بالمثل فيقال: جاء حذف الفاعل في غير هذا الباب فيقاس عليه هذا الباب. وبحث فيه اللقاني أيضاً بأن جواز الإضمار قبل الذكر في غير هذا الباب لغرض إيراد الشيء مجملاً ثم مفصلاً ليكون أوقع في النفس لا يفيد جوازه مطلقاً ولك دفعه بأنه لا مانع من كون الغرض هنا أيضاً الإجمال ثم التفصيل فتأمل. قوله: (وقد سمع) ترقّ من قياس الإضمار قبل الذكر في هذا الباب على الإضمار قبل الذكر في غيره إلى سماعه في هذا الباب فكأنه قال: على أنه قد سمع إلخ أي سمع كثيراً نظماً ونثراً وذلك علامة الاطراد، فاندفع ما قيل للكسائي أن يقول سمع حذف الفاعل هنا أيضاً كما في قوله تعفق إلخ، على أن ما استدل به على حذف الفاعل هنا غير صريح كما ستعرفه أفاده يس.

قوله: (وكمتاً) أي ترى خيلاً كمتاً جمع أكمت من الكمتة وهي حمرة تضرب إلى سواد مدماة

---

٣١٦ ـ هو من الطويل. الشاهد فيه جواز الإضمار قبل الذكر في باب التنازع، وذلك أن جفوني ولم أجف تنازعا في الأخلاء جمع خليل، وقد أعمل الثاني وأضمر الفاعل على شريطة التفسير وهو مذهب البصرية والفراء، ومنعته الكوفية لأجل الإضمار قبل الذكر وهو حجة عليهم، وهو في هذا الباب ثابت عن العرب، حكى سيبويه ضربوني وضربت قومك، ومهمل خبر إن من الإهمال وهو الترك.

٣١٧ ـ هو من البسيط. الشاهد في هويننى وهويت حيث تنازعا في الغانيات، فأعمل الثاني وأضمر في الأول. وهو جمع غانية بالغين المعجمة وهي المرأة التي تستغني بجمالها عن الحلي. وإن مصدرية والتقدير إلى شيبوبتي. فانصرفت عطف على أن شبت، وآمالي فاعله جمع وهو الرجا.

٣١٨ ـ قاله طفيل بن عوف الغنوي من قصيدة من الطويل في وصف خباء وخيل. وكمتاً عطف على قوله:

وَفِينَا رِبَاطُ الخَيْلِ كلُّ مُطَهَّمٍ وَخَيْلٍ كَسِرْحَانِ الغَضَى المتَأَوِّبِ

أي ترى فينا رباط الخيل وترى كمتاً جمعَ أكمت، وليس بجمع كميت من الكمية وهي حمرة تضرب إلى السواد، وأراد بالمدمات شديدة الحمرة مثل الدم. والمتون جمع متن وهو الظهر والشاهد في جرى واستشعرت حيث توجها إلى معمول واحد ظاهر بعدهما وهو قوله لون مذهب، بناء على أن مذهب البصرية إعمال الأقرب وإضمار الفاعل في الأسبق تقديره جرى هو أي سال، ومعنى استشعرت جعلت شعارها وهو علامتهم في الحرب كذا قيل. والصحيح جعلت شعاراً ولباساً. والمذهب المموه بالذهب تقديره لون شيء مذهب. وقيل: المذهب اسم من أسماء الذهب، فعلى هذا لا تقدير. فافهم.

ولا حجة فيما تمسك به المانع لاحتمال إفراد ضمير الجمع. وقد أجاز ذلك البصريون في الأحوال كلها، تقول: ضربني وضربت الزيدين، كأنك قلت ضربني من، على ما لا يخفى (وَلا تَجيءْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلا، بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ) وهو النصب لفظاً أو محلاً (أُوهِلا) أي جعل أهلا (بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إن يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ) في الأصلَ لأنه حينئذ فضلة فلا حاجة إلى إضمارها قبل الذكر فتقول: ضربت وضربني زيد، ومررت ومر بي عمرو. ولا يجوز ضربته وضربني زيد. ولا مررت به ومر بي عمرو. وأما قوله:

٣١٩ ـ إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ ويُرْضِيكَ صَاحِبٌ

أي شديدة الحمرة مثل الدم متونها ظهورها استشعرت لون مذهب أي جعلته شعاراً ولباساً لها. والمذهب بضم الميم المموه بالذهب ووجه الاستشهاد أنه أعمل الثاني وأضمر في الأول ضميره قبل الذكر، لكن هذا البيت لا يحتج به على الكسائي لأن الضمير في الأول وهو جري غير بارز فله أن يدعي خلوه منه ويحتج به على الفراء لاختلاف العاملين وعدم ذكر الضمير مؤخراً. قوله: (لاحتمال إفراد ضمير الجمع) أي على تأوله بمن ذكر كما سيشير إليه أو تأوله بالجمع، واعترض بأن الإفراد قبيح كما مر عن الدماميني فكيف ينفى عن الحجية؟ ويمكن أن يقال: احتمال البيت أمراً جائزاً ولو مع قبح ينفي حجيته على ثبوت أمر آخر فتأمل، وقد روي كما في العيني تعفق بضم القاف على أنه مضارع حذفت منه إحدى التاءين مسنداً إلى ضمير الرجال لأنهم في معنى الجماعة ولا شاهد فيه للكسائي حينئذ، وقول العيني ومن تبعه كالبعض الضمير على هذه الرواية راجع إلى البقرة لا يلائم قوله لها إلا بتكلف. قوله: (وقد أجاز ذلك) أي الإفراد لا بقيد تعلقه بضمير الجمع لقوله في الأحوال كلها أي إسناد الفعل إلى الواحد والاثنين والجماعة لكن الإفراد في الاثنين والجماعة قبيح كما مر.

قوله: (لفظاً أو محلاً) مراده بالمنصوب لفظاً ما يصل إليه العامل بنفسه وبالمنصوب محلاً ما يصل إليه بواسطة الحرف كما في التصريح فلا يرد أن إعراب المضمرات محليّ دائماً لبنائها. قوله: (أوهلا) يقال أهلك الله للخير بتشديد الهاء وأوهلك أي جعلك أهلاً له. قوله: (بل حذفه الزم) أي على ما اختاره المصنف هنا، وكذا قوله وأخرنه إلخ كما سيتضح. قوله: (إن يكن غير خبر) حذف في الوضعين جواب إن التي فعلها مضارع وهو ضرورة قاله الشاطبي. قوله: (فلا حاجة إلى إضمارها) أي لفظاً فلا ينافي أنها منوية وعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة إنما يهرب منه إذا كان الضمير ملفوظاً به.

---

٣١٩ ـ تمامه:

جِهاراً فَكُن في الغَيْبِ أحفَظَ لِلْوُدِّ

وَأَلْغِ أَحاديثَ الوُشَاةِ فَقَلَّمَا يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيرَ إفْسَادِ ذِي عَهْدِ =

فضرورة (وَأَخِّرْنَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الخَبَرْ) لأنه منصوب فلا يضمر قبل الذكر، وعمدة في الأصل فلا يحذف، فتقول: كنت وكان زيد قائماً، إياه وظنني وظننت زيداً عالماً إياه. أما امتناع الإضمار مقدماً فادعى الشارح الاتفاق عليه في دعواه نظر فقد حكى ابن عصفور ثلاثة مذاهب: **أحدها**: جوازه كالمرفوع. وفي كلام والده في الكافية وشرحها ميل إلى جواز إضمار المنصوب مطلقاً مقدماً، واحتج له وهو أيضاً ظاهر كلام التسهيل. وأما الحذف فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون لأنه مدلول عليه بالمفسر وهو أقوى المذاهب لسلامته من الإضمار قبل الذكر ومن الفصل.

تنبيهات: **الأول**: اقتضى كلامه أنه يجاء بضمير الفضلة مع الثاني المهمل نحو: ضربني وضربته زيد، ومر بي ومررت بهما أخواك لدخوله تحت قوله:

قوله: (وأخرنه) أي اذكره مؤخراً فكلامه متضمن لشيئين، ولهذا علل الشارح الأمرين على اللف والنشر المشوش. قوله: (وعمدة في الأصل فلا يحذف) يرد عليه أن خبر كان ومفعولي ظن يجوز حذفها لدليل ولهذا كان مذهب الكوفيين الآتي أقوى. قوله: (ثلاثة مذاهب) هي في منصوب كان وظن وأخواتهما كما يدل عليه كلام التوضيح لا في الإضمار مقدماً كما قد يتوهم من عبارة الشارح، وزاد في التوضيح رابعاً وهو الإظهار. قوله: (أحدها جوازه) أي الإضمار للمنصوب مقدماً كالمرفوع ثانيها وجوب تأخيره وهو ما في النظم، ثالثها جواز حذفه وعليه الكوفيون. قوله: (ميل إلى جواز إلخ) وقضية تجويز إضماره مؤخراً بالأولى سم. قوله: (مطلقاً) أي عمدة كان في الأصل أو فضلة. قوله: (واحتج له) أي بشواهد من لسان العرب. قوله: (وأجازه الكوفيون) نقل المصرح عن أبي حيان أن شرطه عندهم أن يكون المحذوف مثل المثبت إفراداً وتذكيراً وفروعهما وإلا لم يجز حذفه نحو علمني وعلمت الزيدين قائمين، فلا بد أن يقول إياه متقدماً أو متأخراً، ولا ينافي هذا ما سيأتي من وجوب الإظهار إذا لم يطابق الضمير المفسر وإن زعمه سم لأن ما سيأتي مذهب البصريين والكلام في مذهب الكوفيين وهم لا يقولون بوجوب الإظهار حينئذ.

قوله: (لأنه مدلول عليه بالمفسر) أي وحذف المعمول لدليل جائز حتى في باب كان وظن. قوله: (لسلامته من الإضمار قبل الذكر) أي إذا أضمر مقدماً كما مال إليه في شرح الكافية ومن

= هما من الطويل. الشاهد في ترضيه حيث أضمر فيه ضمير المفعول، وأعمل يرضيك لما تنازعا في صاحب، وكان القياس حذفه كما في ضربت وضربني زيد، وهو عند الجمهور ضرورة. قوله: (جهاراً) أي عياناً نصب بتقدير في والفاء في فكن جواب إذا، وأحفظ خبر كن، والود بالضم المحبة، وفي الغيب حال من صاحب، وألغ أمر من الإلغاء، وأحاديث الوشاة مفعوله، وهو جمع واش كالقضاة جمع قاض: من وشى يشي وشاية إذا نم عليه. وقوله فقلما جواب الأمر فلذلك أتى بالفاء. وقل فعل دخلت عليه ما المصدرية، والتقدير قل محاولة الواشي غير إفساد ذي العهد. يقال: حاولت الشيء إذا أردته. وأراد بالعهد ما عليه المتحابان من المودة والقيام بموجباتها.

وأَعْمَلِ المهمَلَ فِي ضَميرِ مَا، تنازعاه. ولم يخرجه ومنه قوله:

٣٢٠ ـ إذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةٍ تُنُخِّلَ فاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحَلِ

وأنه يجوز حذفه لمفهوم قوله: والتزم ما التزما، وهذا لم يلتزم ذكره لأنه فضلة. ومنه قوله:

٣٢١ ـ بِعُكَاظَ يُعْشِي الناظريـ ـنَ إذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ

الفصل أي بين العامل الأول المهمل ومعموله إذا أضمر مؤخراً كما قال به هنا. قوله: (إذا هي) أي المرأة والأراكة واحدة الأراك تنحل بالبناء للمجهول، والحاء المهملة على ما ذكره شيخنا السيد أي اختير، لكن التنخل بالمعجمة هو المفسر في القاموس وغيره بالاختيار وهو جواب إذا، والإسحل بكسر الهمزة فسكون السين المهملة ففتح الحاء المهملة شجر دقيق الأغصان يشبه الأثل يتحذ منه أيضاً السواك كذا في العيني. والذي في القاموس والصحاح: الإسحل بالكسر شجر يستاك به وضبطت الحاء بالقلم في نسخ القاموس الصحيحة بالكسر وهو الأقرب إلى قولهما بالكسر. والشاهد في تنحل واستاكت حيث تنازعا عود إسحل فأعمل الأول وأضمر في الثاني ضمير عود إسحل وذكره

قوله: (بعكاظ) سوق كانت في الجاهلية تجتمع فيها قبائل العرب فيتبايعون ويتعاكظون أي يتفاخرون ويتناشدون الشعر. قال في الصحاح: بناحية مكة شهراً، وقال في القاموس: بصحراء بين

---

٣٢٠ ـ قاله عمر بن أبي ربيعة فيما زعمه الزمخشري وشارح الكتاب. وقال النحاس: قال الأصمعي: قاله طفيل الغنوي ونسبه الجرمي للمقنع الكندي، والصواب مع الأصمعي. وهو من قصيدة من الطويل يصف فيها امرأة تدعى سعدى، وإذا للشرط، وهي ضمير منفصل لتعذر اتصاله، فحذف عامله تقديره إذا لم تستك هي أي سعدى: من الاستياك. والأراكة بالفتح واحدة الأراك، وهو شجر مر يتخذ منه المساويك. قوله: (تنخل) مجهول وقع جزاء الشرط أي اختير. والشاهد فيه وفي فاستاكت حيث تنازعا في عود إسحل، فأعمل الأول وأضمر الثاني. واحتجت فيه الكوفية على أولوية إعمال الأول، وأجيب بأنه يدل على الجواز ولا خلاف فيه، وإما أن يدل على الأولوية فلا. قوله: (به) في محل النصب على أنه مفعول فاستاكت، والفاء للعطف، والإسحل بكسر الهمزة وسكون السين المهملة وفتح الحاء المهملة: شجر دقيق الأغصان يشبه الإثل ينبت بالحجاز يتخذ منه السواك.

٣٢١ ـ قالته عاتكة بنت عبد المطلب عمة النبي ﷺ. اختلف في إسلامها. وهو من قصيدة من مربع الكامل وفيه الإضمار والترفيل الباء تتعلق بمجمع في قولها فيما قبله:

قَيْسًا ومَا جمعُوا لَنَا فِي مَجْمَعٍ بَاقٍ شَنَاعُهْ

وعكاظ بضم العين المهملة وتخفيف الكاف وفي آخره ظاء معجمة: موضع بقرب مكة كانت تقام به في الجاهلية سوق، فيقيمون فيه أياماً. ويعشى من الإعشاء بالعين المهملة وقيل بالمعجمة. وشعاعه بالرفع فاعله، والضمير يرجع إلى السلاح المذكور فيما قبله. والناظرين مفعوله وقد تنازع يعشى ولمحوا في شعاعه فأعمل الأول وأضمر في الثاني إذ أصله لمحوه وفيه الشاهد حيث حذف الضمير ضرورة. واللمح سرعة إبصار الشيء. والشعاع ما يظهر من النور. وإذا للمفاجأة. وهم مبتدأ. ولمحوه خبره. والشناع: القبح.

وخص بعضهم حذفه بالضرورة كالبيت لأن في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه لغير معارض. **الثاني**: كلامه هنا مخالف للتسهيل من وجهين: الأول جزمه بحذف الفضلة من الأول المهمل، والثاني جزمه بتأخير الخبر، ولم يجزم بهما في التسهيل بل أجاز التقديم. **الثالث**: يشترط لحذف الفضلة من الأول المهمل أمن اللبس، فإن خيف اللبس وجب التأخير نحو: استعنت واستعان على زيد، لأنه مع الحذف لا يعلم هل المحذوف مستعان به أو عليه. **الرابع**:

نخلة والطائف وكان قيامها هلال ذي القعدة وتستمرّ عشرين يوماً، والباء في بعكاظ ظرفية، وقوله يعشي بالعين المهملة كيعطي أي يسيء أبصارهم من العشا بالقصر وهو سوء البصر بالليل وقيل بالمعجمة كيرضى والضمير في شعاعه للسلاح. والشاهد في يعشي ولمحوا حيث تنازعا شعاعه فأعمل الأول وأضمر في الثاني ضميره وحذفه. قوله: (وخص بعضهم حذفه بالضرورة) مقتضى التوضيح ترجيح هذا وأنه مذهب الجمهور فإنه قال: وبعضهم يجيز حذف غير المرفوع لأنه فضلة كقوله بعكاظ إلخ. ولنا أن في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه والبيت ضرورة اهـ. قوله: (تهيئة العامل) يعني لمحوا للعمل أي في الاسم الظاهر، وقوله لغير معارض دفع لما يقال التهيئة والقطع لأزمان على إعمال الثاني مع الحذف أيضاً والمعارض عليه لزوم الإضمار قبل الذكر، ومن جعل التهيئة عبارة عن إيلاء العامل ما هو معمول له معنى استغنى عن قوله لغير معارض لفصل العامل الأول من المعمول بالعامل الثاني في حال إعمال الثاني مع الحذف. قال سم: وكأنهم أي المجوزين اختياراً حذفه عند إعمال الأول لا يعدون التهيئة والقطع مانعاً، أو يقال إعمال العامل الآخر في المذكور دافع لتهيئة هذا فتأمله فإنه حسن.

قوله: (بل أجاز التقديم) أي ذكر الضمير مقدماً عمدة في الأصل أو فضلة فليس الإضراب راجعاً لقوله والثاني جزمه بتأخير الخبر فقط حتى يكون في كلامه قصور كما توهمه البعض. قوله: (لحذف الفضلة من الأول المهمل) وكذا يشترط لجواز حذفها من الثاني المهمل على ما يظهر، فلو ألبس لم يجز حذفه نحو استعان واستعنت به على زيد. قوله: (أمن اللبس) ولم يذكره الناظم لعلمه بطريق المقايسة على الأبواب السابقة ومن قوله سابقاً:

وحذف فضلة أجز إن لم يضر

قوله: (وجب التأخير) وعلى ما قدمه عن التسهيل والكافية وشرحها يجوز التقديم. قوله: (نحو استعنت واستعان عليّ زيد) وجه اللبس أن المتبادر أن المحذوف بعد استعنت عليه بقرينة معمول الفعل الثاني مع أن المراد استعنت بزيد، أما إذا أريد استعنت على زيد فالحذف جائز لعدم اللبس لأن المتبادر هو المراد أفاده سم.

قوله: (لأنه مع الحذف لا يعلم إلخ) لو علله بما أسلفناه لكان مناسباً لأن تعليله إنما ينتج الإجمال لا اللبس لكن مرّ أنهم قد يطلقون اللبس على ما يعم الإجمال وإن كان الصواب الفرق

قوله غير خبر يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان المفعول الأول في باب ظن يجب حذفه، وليس كذلك، بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التأخير نحو: ظننت منطلقة وظنتني منطلقاً هند إياها، فإياها مفعول أول لظننت ولا يجوز تقديمه، وفي حذفه ما سبق، ولذلك قال الشارح لو قال بدله:

واحْذِفْهُ إنْ لَمْ يَكُ مَفعُولٌ حُسِبْ وإنْ يَكُنْ ذَاكَ فأخِّرْهُ تُصِبْ

لخلص من ذلك التوهم. لكن قال المرادي: قوله مفعول حسب يوهم أن غير مفعول حسب يجب حذفه وإن كان خبراً، وليس كذلك لأن خبر كان لا يحذف أيضاً، بل يؤخر كمفعول حسب، نحو: زيد كان وكنت قائماً إياه. وهذا مندرج تحت قول المصنف غير خبر. ولو قال:

بَلْ حذْفُهُ إنْ كانَ فَضْلةً حتمْ وَغَيرُهَا تَأْخِيرُهُ قَدِ التُزمْ

لأجاد. قلت: وعلى هذا أيضاً من المؤاخذة ما على بيت الأصل من عدم اشتراطه أمن اللبس كما أسلفته، فكان الأحسن أن يقول:

واحذفه لا إن خيف لبس أو يرى لعمدة فجيء به مؤخراً

الخامس: قاس المازني وجماعة المتعدي إلى ثلاثة على المتعدي إلى اثنين وعليه مشى في التسهيل: فتقول على هذا عند إعمال الأول، أعلمني وأعلمته إياه إياه زيد عمراً قائماً،

بينهما معنى وحكماً كما تقدم بيانه. وقوله هل المحذوف إلخ أي هل مدلول الضمير المحذوف المجرور بالحرف شخص مستعان به فيكون اللفظ المحذوف لفظ به أو شخص مستعان عليه فيكون اللفظ المحذوف لفظ عليه وليس المراد هل اللفظ المحذوف كما توهمه البعض. فاعترض بأن الأولى حذف مستعان إذ هو ليس من المحذوف. قوله: (يوهم إلخ) لأن من الغير المفعول الأول لأنه مبتدأ في الأصل. قوله: (بل لا فرق بين المفعولين إلخ) لأن كلاً منهما عمدة في الأصل، ويمكن الجواب عن المصنف بأنه عبر بالملزوم وهو الخبر وأراد اللازم وهو العمدة وبأن المبتدأ كما قال بعضهم مفهوم بالأولى لأشرفيته والاتفاق على عمديته فهو أولى بالذكر. قوله: (وفي حذفه ما سبق) أي من المنع عند البصريين والجواز عند الكوفيين، وكان عليه أن يحذف قوله: ولا يجوز تقديمه ويقول وفي حذفه وإضماره مقدماً ما سبق لأن صنيعه يشعر بأنه لا خلاف في عدم جواز إضماره مقدماً وليس كذلك لوجود الخلاف في إضماره مقدماً أيضاً. قوله: (ولذلك) أي لكونه لا فرق بين المفعولين. قوله: (لكن قال المرادي) استدراك على قوله لخلص من ذلك التوهم دفع به توهم أن هذه العبارة لا يرد عليها شيء أصلاً.

قوله: (أو يرى لعمدة) بكسر اللام أي منتسباً لعمدة أو بفتحها على أنها زائدة للضرورة وفي نسخ بالكاف. قوله: (قاس المازني إلخ) أي في أنه إذا أعمل الأول أضمر في الثاني ضمير المفعولين الثاني والثالث بجانبه لعودهما على متقدم في الرتبة وإذا أعمل الثاني أضمر في الأول

ويختار إعمال الثاني نحو: أعلمني وأعلمت زيداً عمراً قائماً إياه إياه، وأعلمت وأعلمني زيد عمراً قائماً إياه إياه. (وَأَظْهِرِ اَنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ حبَرَا) أي في الأصل (لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ المُفَسِّرَا) أي في الإفراد والتذكير وفروعها، لتعذر الحذف بكونه عمدة، والإضمار بعدم المطابقة فتعين الإظهار وتخرج المسألة من هذا الباب (نَحْوُ أَظُنُّ ويظُنَّانِي أَخَا، زَيداً وَعمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا) على إعمال الأول فزيداً وعمراً أخوين مفعولا أظن، وأخا ثاني مفعولي يظناني، وجيء به مظهراً لتعذر إضماره، لأنه لو أضمر فإما أن يضمر مفرداً مراعاة للمخبر عنه في الأصل وهو الياء من يظناني، فيخالف مفسره وهو أخوين في التثنية، وإما أن يثنى مراعاة للمفسر فيخالف المخبر عنه، وكلاهما ممتنع عند البصريين. وكذا الحكم لو أعملت الثاني نحو: يظناني وأظن الزيدين أخوين أخا. وأجاز الكوفيون الإضمار على وفق المخبر عنه نحو: أظن ويظناني إياه الزيدين أخوين، عند إعمال الأول وإهمال الثاني. وأجازوا أيضاً الحذف نحو: أظن ويظناني الزيدين أخوين.

تنبيه: وَجه كون هذه المسألة من هذا الباب هو أن ....

ضميرهما مؤخراً لما تقدم، وأما المفعول الأول فهو فضلة محضة فلا يجاء بضميره مع الأول المهمل بل يجب حذفه ويجوز ذكره وحذفه مع الثاني المهمل كما سبق. قوله: (ويختار إعمال الثاني) أي عند البصريين لقربه كما مر. قوله: (وأعلمت وأعلمني زيد عمراً قائماً إياه إياه) لا يخفى أن إياه الأول ضمير المفعول الثاني وإياه الثاني ضمير المفعول الثالث ولم يذكر ضمير زيد الذي هو المفعول الأول لما تقدم. قوله: (وأظهر) أي ضمير المتنازع فيه أي ائت به اسماً ظاهراً. وقوله لغيرما يطابق المفسر أي لمبتدأ في الأصل غير مطابق للمفسر كالياء في يظناني في المثال المذكور.

قوله: (بعدم المطابقة) أي للمخبر عنه إن أتى به مطابقاً للمفسر وللمفسر إن أتى به مطابقاً للمخبر عنه وتخرج المسألة من هذا الباب حينئذ بالنسبة إلى المفعول الثاني لا بالنسبة إلى المفعول الأول لتنازعهما فيه فأعملنا في مثالنا الأول وأضمرنا في الثاني ضميره وهو الألف في يظناني. قوله: (وكذا الحكم لو أعملت الثاني نحو إلخ) صوره في عكس المثال مع أنه يمكن فيه وهو باق على حاله بأن يقال أظن ويظنني زيد وعمرو وأخا إياهما أخوين لأن ما ذكره أشبه في العمل بمثال المتن وأقصر مسافة. قوله: (على وفق المخبر عنه) أي وإن خالف المفسر ويؤيده أن الرضي كما نقله الإسقاطي لم يوجب المطابقة بين الضمير ومرجعه إذا أمن اللبس واستدل له بقوله تعالى: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾ [سورة النساء، الآية: ١١] ثم قال: ﴿وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً﴾ [سورة النساء، الآية: ١١] مع أن الضمير فيها للأولاد لظهور المقصود. قوله: (عند إعمال الأول وإهمال الثاني) فإن أعملت الثاني وأهملت الأول. قلت: على ما يظهر أظن ويظنني الزيدان أخا إياهما إياهما. قوله: (وأجازوا أيضاً الحذف) يعكر عليه ما تقدم نقله عن أبي حيان. قوله: (وجه كون هذه المسألة من هذا الباب هو أن

الأصل أظن ويظنني الزيدين أخوين، فتنازع العاملان الزيدين فالأول يطلبه مفعولاً والثاني يطلبه فاعلاً، فأعملنا الأول فنصبنا به الاسمين، وأضمرنا في الثاني ضمير الزيدين وهو الألف، وبقي علينا المفعول الثاني يحتاج إلى إضماره، فرأيناه متعذراً لما مر، فعدلنا به إلى الإظهار وقلنا أخا فوافق المخبر عنه، ولم تضره مخالفته لأخوين لأنه اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسره.

خاتمة: لا يتأتى التنازع في التمييز وكذا الحال خلافاً لابن معطي، وكذا نحو: ما قام

الأصل إلخ) ظاهره أن كونها من هذا الباب إنما هو بالنسبة إلى المفعول الأول لا الثاني وبه صرح الموضح، واستظهر سم وغيره أنها منه بالنسبة إلى الثاني أيضاً باعتبار كونه مطلوباً لكل من العاملين على أنه مفعول ثان بقطع النظر عن كونه مثنى أو مفرداً وأطال في إيضاح ذلك. قوله: (فعدلنا به) أي الإضمار أي عنه. قوله: (لا يتأتى التنازع إلخ) لأن كلاً من الحال والتمييز لا يضمر لوجوب تنكيره. وقوله خلافاً لابن معطي حيث أجازه في الحال. قال الفارضي نحو زرني أزرك راغباً، على إعمال الثاني، وزرني أزرك في هذه الحالة راغباً على إعمال الأول اهـ. وفيه أن هذا مثل إعادة لفظ الحال ولا تنازع فيه.

قوله: (وكذا نحو ما قام إلخ) لأنه إن أضمر في الفعل المهمل بدون إلا انعكس المعنى المراد من الإثبات على وجه الحصر إلى النفي وإن أضمر فيه مع إلا بأن يقال: ما قام إلا هو وما قعد إلا زيد كما نقل عن ابن هشام فإن أراد مع حذف إلا هو، ورد أن البصري لا يجيز حذف الفاعل هنا وهذا التركيب جائز عنده وإن أراد مع عدم حذفه فهو خلاف المسموع، وصرح الرضي وغيره بأن هذا المنع خاص بالمرفوع، أما المنصوب فلا يمتنع وقوع التنازع فيه نحو ما ضربت وأكرمت إلا زيداً. وفرق بأن المنصوب فضلة لا تتوقف صحة الكلام على تقدير ضميره بخلاف المرفوع. ولا يخفى أنه فرق غير نافع مع انعكاس المراد إن أضمر في الفعل المهمل بدون إلا ولزوم حذف الفضلة المحصور فيها إن أضمر مع إلا. وقد صرحوا بأن المحصور فيه لا يحذف ولو فضلة وأنه يقتضي الامتناع إذا كان المنصوب عمدة في الأصل نحو ما علمت وظننت إلا زيداً قائماً، ولو سوى بين المرفوع والمنصوب في الامتناع أو الجواز لكان أحسن. ثم رأيت الروداني صحح تخريج التركيب على التنازع وسوى في جواز التنازع بين المرفوع والمنصوب وبين الحصر بإلا والحصر بإنما فقال: الذي يفهمه المتأمل أن تخريج ذلك إنما هو على التنازع وبيانه أن القياس يقتضي أن يقال ما قام وقعد إلا زيد هو لأن العاملين فرغا لما بعد إلا فيعمل أحدهما في الظاهر والآخر في ضميره المنفصل، لكن لما أمكن اتصال هذا الضمير بعامله الملغى مع ظهور معنى الحصر لوجود دليله حال اتصال الضمير تعين ذلك فاتصل بعامله ثم بسبب عوده إلى ما بعده لفظاً ورتبة يلزم أن يكون هو مقدماً لفظاً مؤخراً رتبة لأن رتبة الضمير وأصله أن يتأخر عن مرجعه ويلزم من كونه مؤخراً رتبة كونه موجباً محصوراً بإلا التي قبله بحسب رتبته وأصله فتأخيره الأصلي دليل على إيجابه وحصره وعروض تقديمه لأجل إصلاح اللفظ لا يعتد به مانعاً مما بالأصل من الحصر، وقولهم إذا قصد

وقعد إلا زيد، وما ورد مما ظاهره جواز ذلك مؤوَّل. ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات. والله تعالى أعلم.

المفعولُ المطْلَقُ

زاد في شرح الكافية في الترجمة: وهو المصدر، وذلك تفسير للشيء بما هو أعم منه مطلقاً، كتفسير الإنسان بأنه الحيوان إذ المصدر أعم مطلقاً من المفعول المطلق، لأن المصدر يكون مفعولاً مطلقاً، وفاعلاً ومفعولاً به وغير ذلك، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدراً نظراً إلى أن ما يقوم مقامه مما يدل عليه خلف عنه في ذلك وأنه الأصل. واعلم أن المفاعيل خمسة:

الحصر وجب انفصال الضمير إنما هو في الضمير الذي جاء على أصله وهو المتأخر لفظاً ورتبة ولم أقف على أحد يستشكل التنازع بعد إنما التي يجب انفصال الضمير بعدها أيضاً لإفادة الحصر مع أنها مثل إلا، قياس التنازع فيها أن يقال إنما قام وقعد زيد هو والاستعمال على خلافه وجوابه كما تقدم أن الحصر مدلول التأخير الأصلي ولا يفوت بعروض اتصال الضمير بعامله اهـ باختصار. قوله: (وما ورد إلخ) كقوله:

ما صاب قلبي وأضناه وتيمه إلا كواعب من ذهل بن شيبانا

فيؤوّل بأنه من الحذف لدليل لكن يلزم عليه حذف الفاعل. وأجيب بأنه سوّغ ذلك وجوده معنى باعتبار المذكور وفيه ما فيه فتأمل. قوله: (ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات) استثني منها المفعول له. قال بعضهم: وقياس جوازه في المفعول فيه جوازه في المفعول له فكما يقدر الضمير في المفعول فيه مقترناً بفي يقدر في المفعول له مقترناً باللام، وفرق الروداني بتوسعهم في الظروف دون غيرها ألا ترى أنه لو لم يقدر في، وقيل صمت وسرت اليوم على أن التقدير صمته لصح هذا التقدير للتوسع بخلاف المفعول له فلا يقال قمت وسرت خوفاً إذ لا يجوز قمته أي الخوف لعدم التوسع فيه والنفس إلى جواز التنازع فيه أميل فتنبه.

المفعول المطلق

قوله: (زاد في شرح الكافية إلخ) يحتمل أن مراده التورك على الناظم بأنه كان ينبغي أن يزيد هنا ذلك لتظهر مطابقة الترجمة للمترجم له لأنه لا تصريح فيما سيذكره بأن المفعول المطلق أي شيء هو وإن كان يؤخذ ذلك من قوله المصدر إلخ بمعونة ذكره بعد الترجمة المشعر بأن المفعول المطلق ما ذكر وكونه منصوباً مفيداً للتوكيد أو مبيناً للنوع أو العدد يؤخذ من قوله بمثله إلخ وقوله توكيداً إلخ ويحتمل أن مراده استحسان اقتصار المصنف هنا على قوله المفعول المطلق وتوركه على زيادته في شرح الكافية وهذا هو الظاهر وإن جزم البعض بالاحتمال الأول. قوله: (وذلك تفسير للشيء إلخ) جوّزه المتقدمون بناء على المقصود التمييز في الجملة. قوله: (لا يكون) أي أصالة بدليل ما بعد. قوله: (نظراً إلى أن ما يقوم مقامه) أي المصدر أي يحل محله ويوضع في مكانه مما

مفعول به وقد تقدم في باب تعدي الفعل ولزومه، ومفعول مطلق، ومفعول له، ومفعول فيه، ومفعول معه؛ وهذا أول الكلام على هذه الأربعة: فالمفعول المطلق ما ليس خبراً من مصدر مفيد توكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده، فما ليس خبراً مخرج لنحو المصدر المبين للنوع في قوله: ضربك ضرب أليم، ومن مصدر مخرج لنحو الحال المؤكدة نحو: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [سورة النمل، الآية: ١٠] ومفيد توكيد عامله إلخ مخرج لنحو المصدر المؤكد في قولك: أمرك سَير سَير، وللمسوق مع عامله لغير المعاني الثلاثة نحو: عرفت قيامك، ومدخل لأنواع المفعول

يدل عليه كلفظ كل وبعض المضافين إلى المصدر وكالعدد خلف عنه في ذلك أي في المفعولية المطلقة وأنه أي المصدر الأصل أي والاعتبار ليس إلا بالأصل. أما إذا نظرنا إلى أن القائم مقامه يعطى حكمه ويعتبر اعتباره كان بينهما العموم والخصوص الوجهي. قوله: (ما) أي اسم وقوله من مصدر بيان لما والمراد المصدر الصريح فلا يقع المؤول مفعولاً مطلقاً ولم يقل منصوب نظراً إلى أنه قد يرفع نائباً عن الفاعل كما سيذكره وفيه ما سيأتي، وإنما خص النفي بالخبر دون غيره كالمبتدأ والفاعل لأنه الذي قد يجيء مبيناً لنوع عامله كما في ضربك ضرب أليم أو عدده كما في ضربك ضربتان.

قوله: (مفيد إلخ) مما خرج به كراهتي في قولك كرهت كراهتي على أن كراهتي مفعول به لكرهت إذ هو حينئذ لا يؤكد ولا يبين نوع عامله ولا عدده فالاعتراض بأن التعريف صادق عليه غير متوجه. قوله: (توكيد عامله) أي مصدر عامله الذي تضمنه ليتحد المؤكد والمؤكد إذ ذلك شرط في التأكيد اللفظي الذي هذا منه، فمعنى قولك ضربت ضرباً أحدثت ضرباً ضرباً هذا ما أفاده الدماميني والرضي. وبحث فيه بأنه يرفع التجوّز كالنفس والعين، وردّ بأن التأكيد اللفظي قد يكون لرفع التجوّز، ففي المختصر والمطول وأقره السيد أن نحو قطع اللص الأمير الأمير لرفع توهم التجوز فاعرفه. والمراد إفادته التوكيد من غير بيان نوع أو عدد وإلا فالتوكيد لازم للمفعول المطلق مطلقاً وإن كان لا يقصد، وأو في قوله أو بيان نوعه أو عدده لمنع الخلو لكن تجويزها الجمع بالنظر إلى القسمين الأخيرين كما في ضربت وضربني الأمير لا بالنظر إلى القسم الأول لتقييده بعدم بيان النوع والعدد فلا يجتمع مع واحد من القسمين الأخيرين وبهذا يعلم ما في كلام البعض.

قوله: (فما ليس خبراً) لو قال فليس خبراً لكان أحسن إذ لا دخل لما في إخراج ما ذكر، ولأن شأن الجنس أن لِا يخرج به وقوله لنحو المصدر إلخ أي من كل ما هو خبر ولو غير مصدر. قوله: (لنحو الحال المؤكدة) يتبادر من نحو أن ثم شيئاً آخر غير الحال المؤكدة لم يخرج إلا بقولنا من مصدر ولم نعثر عليه فلعله أشار بنحو إلى شيء آخر يخرج بقولنا من مصدر وإن خرج بما بعده أيضاً كالجملة المحكية بالقول بناء على الصحيح أنها مفعول به فاعرفه. قوله: (المصدر المؤكد) هو المصدر الثاني المؤكد للخبر، ووجه خروجه أنه لم يؤكد عامله بل مثله ولا بين نوعه لأن الذي بين

المطلق ما كان منها منصوباً لكونه فضلة نحو: ضربت ضرباً، أو ضرباً شديداً، أو ضربتين، ومرفوعاً لكونه نائباً عن الفاعل نحو: غُضب غَضب شديد. وإنما سمي مفعولاً مطلقاً لأن حمل المفعول عليه لا يحوج إلى صلة، لأنه مفعول الفاعل حقيقة، بخلاف سائر المفعولات فإنها ليست بمفعول الفاعل، وتسمية كل منها مفعولاً إنما هو باعتبار إلصاق الفعل به أو وقوعه لأجله أو فيه أو معه. فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها إلى التقييد بحرف الجر بخلافه، وبهذا استحق أن يقدم عليها في الوضع وتقديم المفعول به لم يكن على سبيل القصد بل على سبيل الاستطراد والتبعية. ولما كان المفعول المطلق هو المصدر مع ضميمة شيء آخر كما عرفت بدأ بتعريف المصدر لأن معرفة المركب موقوفة على معرفة أجزائه ....

نوع عامله هو المصدر الأول. قوله: (أو مرفوعاً إلخ) فيه أنه بعد رفعه لا يسمى اصطلاحاً مفعولاً مطلقاً بل نائب فاعل. قوله: (لأن حمل المفعول عليه) أي اطلاق لفظ المفعول على جزئياته أو المراد الإخبار بالمفعول عن جزئياته. قوله: (لا يحوج إلى صلة) أي بالحرف أو الظرف أو المراد لا يحوج إلى ذلك لغة، فلا ينافي أنه مقيد عند النحاة بالإطلاق ولهذا قال في المغني: المفعول إذا أطلق في اصطلاح النحاة إنما ينصرف إلى المفعول به لأنه أكثر دوراناً في الكلام، ولا يصدق على المصدر المذكور إلا مقيداً بقيد الإطلاقي. قوله: (لأنه مفعول الفاعل حقيقة) أي الفعل الذي يصح إسناده إليه، وليس المراد أنه موجد له حتى يرد مات موتاً، والمراد بالإسناد ما يعم ما على جهة الإيجاب أو السلب فلا يرد لم يضرب زيد ضرباً. قوله: (فإنها ليست بمفعول الفاعل) أورد عليه المفعول لأجله وبعض أفراد المفعول به نحو كرهت قيامي ولك أن تقول المراد مفعول الفاعل من حيث إنه فاعل لذلك الفعل المذكور فيخرج ما ذكر فتأمل.

قوله: (باعتبار إلصاق الفعل به) وإن لم يكن موجوداً قبل ذلك الفعل نحو: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [سورة العنكبوت، الآية: ٤٤] فالسموات مفعول به وإن كان وجودها بذلك الفعل لا قبله، ومن جعلها مفعولاً مطلقاً كالشيخ عبد القاهر بناه على ما التزمه من أن المفعول به ما كان موجوداً فأوجد الفاعل فيه شيئاً آخر وغيرهم لا يلتزمون ذلك. قوله: (إلى التقييد بحرف الجر) أي أو الظرف كما في المفعول معه، أو أراد بحرف الجر عامله مطلقاً. قوله: (والتبعية) أي لبيان تعدي الفعل ولزومه وبعضهم قدمه على سبيل القصد لكثرته، والعطف قال شيخنا عطف سبب أو تفسير مراد. قوله: (مع ضميمة شيء آخر) أي كونه غير خبر ومفيداً تأكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده كلما أشار إلى ذلك المصنف بقوله توكيداً إلخ. قوله: (المصدر إلخ) لا يقال: يدخل في هذا التعريف اسم المصدر لأنا نقول: اسم المصدر ليس مدلوله الحدث بل لفظ المصدر كما صرح به الشيخ خالد ونقله الدماميني عن ابن يعيش وغيره وأقره أفاده سم. وقيل مدلوله الحدث كالمصدر لكن دلالته عليه بطريق النيابة عن المصدر، وعلى هذا يخرج اسم المصدر من تعريف المصدر بأن تقيد الدلالة على الحدث في تعريفه بالأصالة.

فقال: (الْمَصْدَرُ اسمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ، مَدْلُولَي الفِعلِ) أي اسم الحدث، لأن الفعل يدل على الحدث والزمان، فما سوى الزمان من المدلولين هو الحدث (كَأَمْنٍ مِنْ) مدلولي (أَمِنَ) وضرب من مدلولي ضرب ....

قوله: (اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل) صرح السيد والرضي بأن المفعول المطلق هو الأثر الناشىء عن تأثير فاعل الفعل المذكور أي إيقاعه الذي معناه أمر اعتباري وهو تعلق القدرة بالمقدور وذلك الأثر نفس الحركات والسكنات كما صرح به التفتازاني في شرح العقائد، ويطلق المصدر على كل منهما. وأنت خبير بأن ما قالاه لا يظهر في نحو الحسن والقبح والموت مما ليس فيه تأثير فاعل الفعل المذكور وأنه يقتضي أن المصدر المستعمل في التأثير كأثرت تأثيراً وأوقعت إيقاعاً لا يسمى مفعولاً مطلقاً والوجه خلافه. والحاصل أن المصدر يطلق بالاشتراك وقيل بالحقيقة والمجاز على ثلاثة: على التأثير وهو متعلق بالفاعل وعلى الأثر الحاصل عنه وهو متعلق بالفاعل باعتبار الصدور منه، وبالمفعول باعتبار الوقوع عليه، وعلى نحو الضاربية والمضروبية: أي الكون ضارباً والكون مضروباً، ويسمى نحو الضاربية بالمصدر المبني للفاعل ونحو المضروبية بالمصدر المبني للمفعول. والثاني أعني الأثر هو المختلف في كونه مخلوقاً للعباد أولاً بيننا وبين المعتزلة كما في شرح العقائد للتفتازاني وهو المكلف به على ما صرح به ابن أبي شريف في حواشي المحلى وابن قاسم في آياته. ولي فيه بحث وهو أن الثاني يتوقف حصوله على الأول فيكون أيضاً مكلفاً به لأن ما لا يتم المكلف به إلا به فهو مكلف به، ويمكن دفعه بأن مراده أن المكلف به أولاً وبالذات الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر، فلا ينافي التكليف بالفعل بالمعنى المصدري ثانياً وبالتبع. وكونه أمراً اعتبارياً لا وجود له خارجاً لا يمنع التكليف به تبعاً فتأمل.

قوله: (من مدلولي الفعل) أورد أبو حيان أن من المصادر ما لا فعل له وبالعكس. وأجيب بأن ما لم يوضع يقدر. يس. قوله: (اسم الحدث) المراد بالحدث المعنى القائم بالغير. قوله: (لأن الفعل يدل على الحدث والزمان) أي على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة في مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام، ويدل على أحدهما تضمناً وعلى الفاعل والمكان التزاماً. وأما على مذهب آخرين كالسيد من أن النسبة إلى الفاعل المعين جزء مفهوم الفعل فدلالته على مجموع الحدث والزمان تضمن وفي المقام بحث أبداه الشاطبي فقال: دلالة الفعل على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة فتكون دلالته على أحدهما خارجة عن الدلالات الثلاث، أما خروجها عن المطابقة فلأن مجموع الحروف والصيغة لم يوضع لواحد من المعنيين. وأما خروجها عن التضمن فلأن دلالة اللفظ على جزء مسماه مشروطة بأن تكون نسبة ذلك اللفظ إلى جميع أجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة بالنسبة إلى كل من الخمستين وليس ما نحن فيه كذلك لأن دلالته على الزمان ليست من الجهة التي يدل بها على الحدث لما علمت من أن دلالته على الأول بالصيغة وعلى الثاني بالمادة، وأما خروجها عن الالتزام فلأن دلالة الالتزام هي الدلالة على الخارج والزمان

(بِمِثْلِهِ) ولو معنى دون لفظ (أَوْ فِعْلٍ أو وَصْفٍ نُصِبْ) نحو: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٦٣] ويعجبني إيمانك تصديقاً ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [سورة النساء، الآية: ١٦٤] ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا﴾ [سورة الذاريات، الآية: ١] (وَكَوْنُهُ) أي المصدر (أَصْلاً) في الاشتقاق (لِهَذَيْنِ) أي للفعل والوصف (ٱنْتُخِبْ) أي اختير، وهو مذهب البصريين وخالف بعضهم فجعل الوصف مشتقاً من الفعل فهو فرع الفرع. وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل لهما. وزعم ابن طلحة أن كلاً من المصدر والفعل أصل برأسه ليس أحدهما مشتقاً من الآخر. والصحيح مذهب البصريين لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة، والفعل والوصف مع المصدر بهذه المثابة، إذ المصدر إنما يدل على مجرد الحدث، وكل منهما يدل على الحدث وزيادة

والحدث لم يخرجا عنه اهـ. وأنا أقول: نختار[1] أنها من دلالة التضمن ونمنع اشتراط ما ذكره في دلالة التضمن وسند المنع نحو الرجل فإن دلالته على الذات وتعينها ليست من جهة واحدة فتفطن. واعترض قولهم الفعل يدل بمادته على الحدث أو مادة الفعل تدل على الحدث بأنا لا نسلم أن مادته تدل على الحدث بقطع النظر عن صيغته وإلا لزم دلالة ضرب بكسر الضاد أو ضمها مع فتح الراء أو ربض أو برض مثلاً على الحدث المخصوص ولا قائل به. والجواب أن المراد أنها تدل بشرط الصيغة مع أن صيغة الفعل ليست بخصوصها شرطاً بل الشرط صيغته أو صيغة المصدر أو الوصف فاعرفه.

قوله: (بمثله) أي المفعول المطلق أي بمصدر مثله في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط. وقوله نصب أي المفعول المطلق أو ضمير بمثله للمصدر من حيث هو وضمير نصب للمصدر بقيد كونه مفعولاً مطلقاً ففيه على هذا استخدام. قال زكريا: وشرط نصب مثل المصدر له إرادة الحدث كما يأتي. قوله: (ولو معنى دون لفظ) أي على الأصح عند المصنف لأن ما ذهب إليه الجمهور من أن العامل في المماثل معنى فقط عامل مقدر من لفظ المصدر لا يطرد في نحو حلفت يميناً، وكان على المصنف أو الشارح أن ينبه على اشتراط المماثلة في جانب الفعل والوصف أيضاً ولعله تركه للمقايسة هذا. وقال شيخ الإسلام: التحقيق إبقاء المماثلة في اللفظ والمعنى، وأما نحو يعجبني إيمانك تصديقاً فمن باب النيابة وستأتي في قوله: وقد ينوب عنه إلخ. قوله: (أو فعل) أي متصرف فخرج فعل التعجب وغير ناقص فخرج كان وأخواتها وغير ملغى عن العمل فلا يقال زيد قائم ظننت ظناً.

قوله: (أو وصف) أي متصرف اسم فاعل أو اسم مفعول أو بناء مبالغة لا اسم التفضيل ولا الصفة المشبهة وألحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل. قوله: (فإن جهنم إلخ) بحث في

---

(١) قوله: (نختار إلخ) لك أن تقول اللفظ اسم لمجموع المادة والصيغة، فنسبة دلالة المجموع على كل نسبة واحدة هي الدلالة على الجزء.

(تَوْكِيداً أو نوعًا يُبِينُ) المصدر المسوق مفعولاً مطلقاً (أَوْ عَدَدْ) أي لا يخرج المفعول المطلق عن أن يكون لغرض من هذه الأغراض الثلاثة فالمؤكد (كَسِرتُ) سيراً ويسمى المبهم ومبين العدد ويسمى المعدود، كسرت (سَيْرَتَيْنِ) و﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾ [سورة الحاقة، الآية: ١٤] ومبين النوع كسرت (سَيْر ذِي رَشَدْ) أو سيراً شديداً أو السير الذي تعرفه، ويسمى المختص هكذا فسره بعضهم. والظاهر أن المعدود من قبيل المختص كما فعل في التسهيل، فالمفعول المطلق على قسمين: مبهم ومختص، والمختص على قسمين: معدود وغير معدود (وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ) أي عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق (مَا عَلَيهِ) أي ما على المصدر (دَلْ) وذلك ستة عشر

التمثيل بالآية بأن الجزاء بمعنى المجزي به بدليل حمله على جهنم فليس العامل مصدراً في الحقيقة، ولك أن تقول لا يتعين ذلك بل يصح إبقاء الجزاء على مصدريته بتقدير مضاف أي محل جزائكم أو بلا تقدير قصداً للمبالغة. قوله: (أصلاً في الاشتقاق) معنى كونه أصلاً فيه أن يكون هو المشتق منه والاشتقاق ردّ لفظ إلى آخر بمناسبة بينهما في المعنى والحروف. قوله: (إلى أن الفعل) أي المضارع على الأصح بناء على ما هو التحقيق من أسبقيته زماناً لأن الماضي كان قبل وجوده مستقبلاً وحين وجوده حالاً وبعد وجوده ومضيه ماضياً، وقيل: الماضي لسبق زمانه على زمان المضارع بمضيه. وهذا القائل فرض زماني الفعلين في شيئين بخلاف الأول فإنه فرض الأزمنة في شيء واحد فهو أولى بالترجيح، وأما الأمر فمقتطع عندهم من المضارع ويظهر على قول الكوفيين أن غير الأصل من المضارع والماضي مشتق من الأصل منهما. قوله: (أن كلاً إلخ) أنظر على هذا المذهب ما أصل الوصف. قوله: (لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة) كالمفرد والمثنى والجمع. والزيادة في الفعل دلالته على الزمن وفي الوصف دلالته على الذات، لا يقال: يلزم مزية الفرع على أصله وهي ممنوعة. لأنا نقول: الفرع الممنوع مزيته على أصله هو ما كان أصله أعلى منه رتبة كجمع المؤنث بالنسبة لجمع المذكر وما هنا ليس كذلك أفاده الدنوشري. هذا وقد ناقش سم قولهم إن من شأن الفرع الزيادة على الأصل بأنه لا برهان يقتضي ذلك وأطال فراجعه.

قوله: (يبين المصدر المسوق إلخ) أشار إلى رجوع ضمير يبين إلى المصدر بقيد كونه مفعولاً مطلقاً ويصح إعادته للمفعول المطلق في الترجمة. قوله: (أي لا يخرج إلخ) أخذ هذا الحصر من تقديم المعمول. قوله: (كسرت سير ذي رشد إلخ) ذهب بعضهم كالدماميني إلى أن المضاف من النيابة إذ يستحيل أن يفعل الإنسان فعل غيره. وإنما يفعل مثاله فالأصل سيراً مثل سير ذي رشد فحذف الموصوف ثم المضاف وهو حقيق بالقبول وإن رده البعض بما لا يسمع، غير أن هذا لا يرد على المصنف لأن مراده التمثيل للمصدر الواقع مفعولاً مطلقاً مبيناً للنوع سواء كان أصلياً أو نائباً، والظاهر أن المعرف بأل العهدية كالمضاف في ذلك. قوله: (أن المعدود من قبيل المختص) لتخصصه بتحديده بالعدد المخصوص. قوله: (وقد ينوب عنه إلخ) ظاهر كلامه أن المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازني وعند الجمهور ناصبه فعل مقدر من لفظه تصريح. والأصح الأول لما مر. قوله: (أي عن المصدر) أي المتأصل في المفعولية المطلقة وهو ما كان من

شيئاً فينوب عن المصدر المبين [للنوع] ثلاثة عشر شيئاً: **الأول**: كليته (كَجِدَّ كُلَّ الجِدِّ) ومنه: ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [سورة النساء، الآية: ١٢٩] وقوله:

٣٢٢ ـ يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أن لا تَلَاقِيَا

الثاني: بعضيته نحو: ضربته بعض الضرب. **الثالث**: نوعه نحو: رجع القهقرى، وقعد القرفصا. **الرابع**: صفته نحو سرت أحسن السير وأي سير. ....

لفظ عامله لا مطلق المصدر حتى يرد أن المفعول المطلق في أفرح الجذل مصدر. قوله: (ثلاثة عشر) يظهر لي زيادة ملاقيه في الاشتقاق نحو: ﴿وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٣٧] واسم المصدر غير العلم نحو توضأ وضوء العلماء. قوله: (كليته) أي دال كليته كلفظ كل وجميع وعامة، وكذا قوله أو بعضيته أي دال بعضيته كبعض ونصف وشطر.

قوله: (كجد) أمر من جد يجد بكسر الجيم وضمها أي اجتهد كذا في القاموس، وبه يعلم أن الأمر أيضاً بكسر الجيم وضمها. قوله: (القرفصا) بضم القاف والفاء ممدوداً أو بكسرهما[1] مقصوراً، أن يجلس على أليبه ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه أو يجلس على ركبتيه منكباً ويلصق فخذيه ببطنه ويتأبط كفيه، وعد القهقرى والقرفصا من النائب عن المصدر مع أنهما مصدران لقهقر وقرفص لكونهما من غير لفظ العامل قاله سم، وصحح الروداني أنهما إنما يكونان مصدرين إذا جريا على فعلهما نحو قهقر قهقرى وقرفص قرفصا، أما بعد نحو رجع وقعد فهما اسمان لنوع مخصوص من الرجوع ونوع مخصوص من القعود. قوله: (نحو سرت أحسن السير إلخ) أي سرت السير أحسن السير وسرت سيراً أيّ سير. ومن نيابة الصفة كا قاله الدماميني ضربت ضرب الأمير وسرت سير ذي رشد على ما مر بيانه، ومنه سرت طويلاً بناء على أن التقدير سيراً طويلاً، ويحتمل الظرفية أي زماناً طويلاً والحالية أي سرته أي السير حال كونه طويلاً ومثله: ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [سورة ق، الآية: ٣١] أي إزلافاً غير بعيد أو زماناً غير بعيد أو أزلفته الجنة أي الإزلاف حال كونه أي الإزلاف غير بعيد، إلا أن هذه الحال مؤكدة من الجنة والتذكير باعتبار تأويل الجنة بالبستان أو غير

شواهد المفعول المطلق

٣٢٢ ـ قاله قيس بن الملوح المجنون. وصدره:

وَقَدْ يَجْمَعُ اللهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَ مَا

وهو من قصيدة من الطويل. الضمير في يظنان يرجع إلى الشتيتين. والشاهد في كل الظن حيث نصب بنيابته عن المصدر كما في ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [سورة النساء، الآية: ١٢٩] وإن مخففة من المثقلة وهي مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعولي يظنان والتقدير يظنان أنه لا تلاقي. وضمير الشأن هو اسم إن. وتلاقيا اسم لا، وخبرها محذوف.

(١) في عبارة المحشي إيهام في الضبط. وعبارة القاموس: «قعد القرفصى ـ مثلثة القاف والفاء ـ مقصورة. والقرفصاء بالضم. والقرفصاء بضم القاف والراء على الاتباع».

الخامس: هيئته نحو يموت الكافر ميتة سوء، **السادس**: مرادفه نحو قمت الوقوف (وَافْرَحِ الجَذَلْ) ومنه قوله:

٣٢٣ ـ يُعجِبُهُ السَّخُونُ وَالبَرودُ وَالتَّمرُ حُبّاً مَا لَهُ مَزِيدُ

السابع: ضميره نحو عبد الله أظنه جالساً، ومنه: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [سورة المائدة، الآية: ١١٥]. **الثامن**: المشار به إليه نحو: ضربته ذلك الضرب. **التاسع**: وقته، كقوله:

ذلك كذا في المغنى. قوله: (هيئته) أي دال هيئته كفعلة. قوله: (ومنه) أي من المرادف أي مقارب المرادف لأن الحب ليس مرادفاً للإعجاب بل لازم له ولهذا فصله عما قبله. قوله: (يعجبه السخون) ما سخن من المرق والبرود ما برد منه، والسين والباء مفتوحتان.

قوله: (عبد الله أظنه جالساً) الضمير للظن المفهوم من أظن وعبد الله مفعول أول وجالساً مفعول ثان فإن أرجع إلى عبد الله منصوباً على الاشتغال أو مرفوعاً على الابتداء لم يكن مما نحن فيه، قال الروداني: وكان الأولى التمثيل برفعهما على إلغاء العامل المتوسط لتعين مصدرية الضمير على رفعهما بخلاف نصبهما كما مر اهـ. ويعارضه ما مر من اشتراط عدم إلغاء ناصب المفعول المطلق فتأمل. ويرد على الشارح أن كلامه الآن في النائب عن المصدر المبين للنوع وهذه الهاء ليست منه لأن مرجعها وهو المصدر المفهوم من الفعل مجرد عن الوصف وأل العهدية والإضافة فلا تكون نائبة عن مبين النوع ولهذا اختار ابن هشام أنها نائبة عن المصدر المؤكد، نعم إن أرجع الضمير إلى مبين للنوع كظني أو الظن المعهود لدلالة المقام صح كون الهاء نائبة عن مبين النوع، وعدلنا إلى قولنا لدلالة المقام عن قول البعض تبعاً لغيره لأن الضمير معرفة فلا يقوم مقام النكرة لما يرد عليه من أن قيامه مقام المعرفة لا يقتضي كونه مبيناً للنوع، ألا ترى أنه يقوم مقام المعرف بأل الجنسية ولا بيان فيه للنوع فتأمل.

قوله: (لا أعذبه) الضمير للعذاب بمعنى التعذيب فصح كونه ضمير المصدر والمراد عذاباً عظيماً فصح كون الهاء نائبة عن مبين النوع فسقط ما قيل هنا. بقي شيء أخر وهو أنه لا بد في الآية من تقدير والأصل لا أعذب تعذيباً مثل التعذيب المذكور لأن نفس التعذيب الواقع على مرجع ضمير أعذبه الأول يستحيل وقوعه على أحد من العاملين سواه حتى ينفى، والذي يمكن وقوعه على سواه إنما هو مثله وحينئذ فهذا الضمير في الحقيقة ليس نائباً عن المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة فتنبه. قوله: (المشار به)

---

٣٢٣ ـ قاله رؤبة. الضمير في يعجبه يرجع إلى معهود. والسخون بالفتح ما يسخن من المرق فاعله. والبرود بالفتح يعني البارد والتمر معطوفان عليه. والشاهد في حباً حيث نصب بقوله يعجبه من قبيل قولهم افرح الجذل، وفرحت جذلاً، وأحببته معه لأن في الإعجاب معنى المحبة. ويجوز أن ينتصب بفعل محذوف أي يحب ذلك حباً. وما له مزيد صفة لحباً.

٣٢٤ ـ أَلَـمْ تَـغْـتَـمِـضْ عَـيـنَـاكَ لَـيـلَـةَ أرمَـدَا

أي اغتماض ليلة أرمد، وهو عكس فعلته طلوع الشمس إلا أنه قليل. **العاشر**: ما الاستفهامية نحو ما تضرب زيداً. **الحادي عشر**: ما الشرطية نحو ما شئت فاجلس. **الثاني عشر**: آلته نحو ضربته سوطاً، وهو يطرد في آلة الفعل دون غيرها، فلا يجوز ضربته خشبة. **الثالث عشر**: عدده نحو: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾ [سورة النور، الآية: ٤] وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم نحو: برّ برة وفجر فجار. وفي شرح التسهيل: أن اسم المصدر لا يستعمل مؤكداً

أي وإن لم يكن متبوعاً بالمصدر عند الجمهور نحو ضربته ذلك، وذهب الناظم إلا أن الاتباع شرط وإنما يكون اسم الإشارة نائباً عن المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة في مثل ما إذا قيل ضرب اللص فتقول: ضربت ذلك الضرب، أما لو قيل ضرب زيد اللص فقلت ضربت ذلك الضرب فالإشارة غير نائبة عن المصدر المذكور لأن فعل زيد لا تفعله أنت بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر المذكور والأصل ضربت ضرباً مثل ذلك الضرب. قوله: (إلا أنه قليل) أي ما نحن فيه من إنابة الظرف عند المصدر أما عكسه فكثير كما يأتي. قوله: (نحو ما تضرب زيداً) أي أيّ ضرب تضربه. وقوله نحو ما شئت فاجلس أي أيّ جلوس شئته فاجلس. قوله: (آلته) أي اسم آلته. وقوله ضربته سوطاً أي ضربة سوط. قوله: (في آلة الفعل) أي المعهودة له.

قوله: (اسم المصدر العلم) يظهر لي أن الفرق بين اسم المصدر العلم وغير العلم أن الأول موضوع للفظ المصدر باعتبار تعينه ذهناً والثاني للفظه لا باعتبار التعين إن قلنا مدلول اسم المصدر لفظ المصدر أو الأول لحقيقة الحدث باعتبار تعينها ذهناً والثاني لها لا باعتبار التعين إن قلنا مدلول اسم المصدر الحدث كالمصدر وإنما الفرق بين المصدر واسمه اشتمال المصدر على حروف فعله ونقصان اسمه عن حروف فعله فتدبر. قوله: (نحو برّ برّة وفجر فجار) يشكل على التمثيل فرقهم بين المصدر واسمه بأن الأول ما جمع حروف الفعل والثاني ما لم يجمعها لجمع كل من برّة وفجار حروف فعله إلا أن يدعي أن ذلك أغلبي، أو أن مراد الشارح اسم المصدر ولو لغير الفعل المذكور كأبره وأفجره أي صيره بارّاً وصيره فاجراً، لكن كان ينبغي على هذا أن يقول الشارح نحو أبرّ برّة وأفجر فجار فتأمل. قوله: (أن اسم المصدر) أي العلم كما في التصريح لا مطلقاً لنصه في التسهيل

---

٣٢٤ ـ قاله الأعشى ميمون بن قيس من قصيدة من الطويل في مدح النبي ﷺ. وكان قد خرج إليه في الهدنة يريد الإسلام. فرده مشركو مكة، فلما وصل إلى قرية من قرى اليمن رمى به بعيره فقتله. وعجزه:

وَعَـادَ كـمـا عـاذَ الـسَّـلِـيـمُ مُـسَـهَّـدَا

الهمزة للاستفهام على سبيل التقرير. والشاهد في ليلة أرمدا حيث نصب ليلة بالنيابة عن المصدر. والتقدير اغتماضاً مثل اغتماض ليلة الأرمد. وليس انتصابها على الظرف. وأصله ليلة أرمد بجر الأرمد. ولكنه نصب للضرورة ليوافق مسهداً، لأن البيت مصرع وهو بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الهاء، المسهر: الذي لا ينام لئلا يدب السم فيه والسليم: اللديغ.

ولا مبيناً. وينوب عن المصدر المؤكد ثلاثة أشياء: **الأول**: مرادفه نحو شنأته بغضاً، وأحببته مقة، وفرحت جذلاً.

الثاني: ملاقيه في الاشتقاق نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [سورة نوح، الآية: ١٧] ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ [سورة المزمل، الآية: ٨] والأصل إنباتاً وتبتلاً. **الثالث**: اسم مصدر غير علم نحو: توضأ وضوءاً، واغتسل غسلاً، وأعطى عطاء. (وَمَا) سيق من المصادر (لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدًا) لأنه بمنزلة تكرير الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع (وَثَنِّ وَٱجْمَعْ غَيْرَهُ) أي غير المؤكد

على أن اسم المصدر غير العلم يقوم مقام المؤكد بل الظاهر أنه يقوم مقام المبين أيضاً كما مر. قوله لا يستعمل إلخ لا يرد عليه سبحان لأن مذهب المصنف عدم علميته. قوله: (ثلاثة أشياء) زاد الروداني الضمير واسم الإشارة. قوله: (شنأته بغضاً) في القاموس شنأه كمنعه وسمعه شنأ ويثلث وشنأة ومشنأ ومشنأة ومشنؤة وشنآناً أبغضه.

قوله: (ملاقيه في الاشتقاق) أي المجتمع معه في الاشتقاق أي في أصول مادة الاشتقاق وهي الباء والتاء واللام أو النون والباء والتاء. فاندفع اعتراض شيخ الإسلام بأن الأولى مشاركة في المادة لأن المصدر ليس مشتقاً على المشهور كما توهمه عبارته. قوله: (نباتاً) فيه أنه اسم مصدر غير علم لأنبت مثل عطاء لأعطى فهلا ذكره بعد في اسم المصدر غير العلم، وقد يقال: جعله من الملاقي في الاشتقاق إشارة إلى كفاية ملاحظة الملاقاة المذكورة في النيابة أو نظراً إلى ما قاله الموضح من أنه اسم عين للنبات ناب عن المصدر أفاده سم. لكن نص غير واحد على أن النبات مصدر سمي به النابت كما سمي بالنبت. قوله: (غير علم) فلا يستعمل اسم المصدر العلم مؤكداً لأن معنى العلم زائد على معنى العامل قال المصنف: ولأنه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل دماميني. قوله: (نحو توضأ وضوءاً إلخ) قال اللقاني: لقائل أن يقول إن كان مراده باسم المصدر ما ليس جارياً على الفعل العامل فيه وإن كان جارياً على فعل آخر كما في: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ [سورة المزمل، الآية: ٨] فكان ينبغي أن يدخل فيه تبتيلاً وإن كان مراده ما ليس جارياً على فعل أصلاً فما مثل به ليس كذلك لجريان الغسل مثلاً على غسل إلا أن يجاب بأن مراده بما ليس جارياً على فعله ما نقص فيه بعض حروف فعله اهـ. وأجاب بعضهم أيضاً بأن المراد الأول لكن مع كونه صيغ لغير الثلاثي بوزن ما للثلاثي كما عرفوه بذلك وهو بمعنى جواب اللقاني، وما أجيب به إنما ينفع في عدم إدخال تبتيلاً في اسم المصدر غير العلم لا في عدم إدخال نباتاً من قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [سورة نوح، الآية: ١٧] لصدق اسم المصدر بالمعنى المذكور عليه، وقد مر آنفاً الاعتذار عن عدم ذكره في أمثلة اسم المصدر فتنبه.

قوله: (لأنه بمنزلة تكرير الفعل) كان الأولى أن يقول: لأن المقصود به الجنس من حيث هو كما أن المؤكد وهو المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك وهو يصدق بالقليل والكثير لما تقدم من أنه مؤكد لمصدر عامله الذي تضمنه لا للعامل بتمامه فلا يكون بمنزلة تكرير الفعل. قوله: (غيره)

وهو المبين (وَأَفْرِدَا) لصلاحيته لذلك أما العددي فباتفاق نحو: ضربته ضربة، وضربتين، وضربات. واختلف في النوعي فالمشهور الجواز نظراً إلى أنواعه نحو سرت سيري زيد: الحسن والقبيح، وظاهر مذهب سيبويه المنع، واختاره الشلوبين (وَحَذْفُ عَامِلِ) المصدر (الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ) لأنه إنما جيء به لتقوية عامله وتقرير معناه، والحذف ينافي ذلك. ونازع في ذلك الشارح (وَفِي)

تنازعه العاملان قبله وأعمل الثاني وحذف مفعول أفرد لدلالة ما قبله. قوله: (وأفردا) دفع به ما يتوهم من ظاهر الأمر في قوله: وثن إلخ ولا يغني عنه مفهوم فوحد أبداً لصدقه بكون السلب كلياً أي لا يوجد غيره دائماً، ويؤيد هذا الاحتمال ظاهر الأمر المذكور اهـ سم، فلا اعتراض بأن جواز الإفراد ظاهر لأنه الأصل. قوله: (لصلاحيته) أي المبين لذلك أي المذكور من التثنية والجمع لأن الجنس الواحد يتعدد بتعدد أنواعه وآحاده. قوله: (فالمشهور الجواز) ودليله قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ١٠] والألف زائدة تشبيهاً للفواصل بالقوافي. تصريح. قوله: (وحذف عامل المؤكد امتنع) وكذا يمتنع تأخيره عن مؤكده بخلاف عامل النوعي والعددي فلا يمتنع تأخيره عنهما قاله الروداني. قوله: (لتقوية عامله) أي تثبيت معناه في النفس لتكريره وقوله وتقرير معناه أي رفع توهم المجاز عنه لا يؤكد نقله الزركشي في البحر المحيط في الأصول ونقض بقوله تعالى: ﴿وَمَكَرْنَا مَكْرًا﴾ [سورة النمل، الآية: ٥٠] وقول الشاعر:

وعجت عجيجاً من جذام المطارف

وأجيب بأنه يرفع المجاز فيما يحتمل الحقيقة والمجاز كقتلت قتلاً لا فيما هو مجاز لا غير كذا في القسطلاني على البخاري، فالمتعين للمجاز يؤكد كما في الآية والبيت، فقولهم المجاز لا يؤكد ليس على إطلاقه.

قوله: (ونازع في ذلك الشارح) أي بما حاصله أن المؤكد قد لا يكون للتقوية والتقرير معاً بل قد يكون للتقرير فقط فلا ينافي الحذف لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور جاز أن يقرر معنى المحذوف بالأولى وأن السماع ورد بحذف عامل المؤكد جوازاً نحو أنت سيراً، ووجوباً نحو سقياً ورعياً وأنت سيراً سيراً. ورد بأن الحذف مناف للتوكيد مطلقاً لأن التوكيد يقتضي الاعتناء بالمؤكد والحذف ينافي ذلك فدعواه الأولوية مردودة، وما ذكره وإن كان من أمثلة المؤكد مستثنى من عموم قوله:

وحذف عامل المؤكد امتنع

لنكات تأتي كما يدل على ذلك قوله بعد: والحذف حتم إلخ، وفيه أن نحو سيراً لا دليل على استثنائه لعدم تحتم حذف عامله، فالجواب بالنسبة إليه لا ينهض مع أن الخليل وسيبويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيد كما مر. ورد ابن عقيل المنازعة بأن جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من المؤكد بل المصدر فيها نائب مناب الفعل عوض منه دال على ما يدل عليه ويدل على ذلك أنه يمتنع

حذف عامل (سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ) عند الجميع كأن يقال ما ضربت، فتقول بلى ضرباً مؤلماً، أو بلى ضربتين، وكقولك لمن قدم من سفر: قدوماً مباركاً، ولمن أراد الحج أو فرغ منه: حجاً مبروراً، فحذف العامل في هذه الأمثلة وما أشبهها جائز لدلالة القرينة عليه وليس بواجب (وَالحَذْفُ حَتْمٌ) أي واجب (مَعَ) مصدر (آتٍ بَدَلاً، مِنْ فِعْلِهِ) لأنه لا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه، وهو على نوعين: واقع في الطلب. وواقع في الخبر، فالأول هو الواقع أمراً أو نهياً (كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلا) في قوله:

الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد، وأنه لا خلاف في عدم عمل المصدر المؤكد، واختلفوا في عمل المصدر الواقع موقع الفعل والصحيح أنه يعمل ولا يخفى أن دليله الأول لا يأتي في نحو أنت سيراً وأنه يلزم على كلامه زيادة أقسام المصدر على الثلاثة المذكورة في قوله توكيداً أو نوعاً إلخ، إلا أن يكون مراده أن تلك الأمثلة ليست من المؤكد الآن وإن كانت منه بحسب الأصل فتأمل.

قوله: (متسع) أي اتساع مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله هذا هو المناسب لحل الشارح، ويحتمل أن المعنى والحذف في سواه متسع فيكون بمعنى متسع فيه وإنما جاز حذف العامل فيما ذكر لدلالة المصدر على معنى زائد على معنى العامل فأشبه المفعول به فجاز حذف عامله. قوله: (ما ضربت) ما نافية لا استفهامية بدليل الجواب وبلى لإثبات المنفي قبلها. قوله: (حجاً مبروراً) يقدر في الأول تحج وفي الثاني حججت. قوله: (والحذف حتم إلخ) في قوة الاستثناء من قوله: وحذف عامل المؤكد امتنع. قوله: (بدلاً من فعله) أي عوضاً من اللفظ بفعله ولو المقدر في المصدر الذي لم يستعمل له فعل كويح وويل. قال الدماميني: والعامل المحذوف في هذا المصدر إما فعل مرادف لفعله المهمل على حد قعدت جلوساً عند الجمهور وإما فعله المهمل وإن لم يصح النطق به إذ لا يلزم من كونه عاملاً محذوفاً صحة النطق به وعلى الأول اقتصر الشارح في الخاتمة.

قوله: (وواقع في الخبر) المراد بالخبر ما قابل الطلب فيشتمل الإنشاء الذي ليس من الطلب كحمداً وشكراً لا كفراً، وصبراً لا جزعاً وعجباً، وطاعة وسمعاً، نقله الدنوشري عن اللقاني، وفي الهمع عن الشلوبين وابن مالك أن عجباً وحمداً وشكراً لا كفراً إنشاء، وعن ابن عصفور أنها أخبار لفظاً ومعنى. قوله: (فالأول هو الواقع) أي المصدر الواقع وإن لم يكن متعدياً على ما يؤخذ من الأمثلة الآتية، ومن تمثيل السيوطي في الهمع بخيبة خلافاً لما وقع في كلام الشاطبي وتبعه البعض. وهذا النوع الأول مقيس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه وأن يكون مفرداً منكراً بخلاف النوع الثاني الآتي فسماعي على الصحيح إلا ما سيذكره المصنف من الواقع تفصيلاً ومكرراً وذا حصر ومؤكداً للجملة وذا تشبيه فقياسي، وكذا من السماعي ما كان من الأول لا فعل له من لفظه كويحه وويله أو لم يكن مفرداً منكراً.

٣٢٥ ـ عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِم فَنَدْلاً زُرَيقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ

فندلاً بدل من اللفظ باندل. والأصل اندل يا زريق المال: أي اختطفه. يقال: ندل الشيء إذا اختطفه ومنه: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [سورة محمد، الآية: ٤] أي فاضربوا الرقاب. وتقول قياماً لا قعوداً: أي قم ولا تقعد كذا أطلق الناظم، وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار كقوله:

٣٢٦ ـ فَصَبْرًا فِي مَجَالِ المَوْتِ صَبْرًا

قوله: (والأصل اندل يا زريق) يقتضي أن زريقاً اسم رجل، وفي العيني أنه اسم قبيلة وعليه فالأصل اندلي أو اندلوا. ويمكن جعل صنيع الشارح على تأويل القبيلة بالجمع أو الحزب مثلاً والجمع بأن الرجل أبو القبيلة وأنها سميت باسم أبيها. قوله: (وتقول إلخ) لو قال: وكقولهم قياماً لا قعوداً لكان أنسب. قوله: (أي قم ولا تقعد) فيه أن حذف مجزوم لا الناهية ممنوع فالأولى أن يجعل قياماً منصوباً بفعل محذوف ولا قعوداً معطوفاً عليه أي افعل قياماً لا قعوداً، ولا يخفى أن التخلص بهذا من المحذور السابق أقرب من تخلص أبي حيان منه بأن لا نافية للجنس وقعوداً اسمها ونوّن شذوذاً مع أنه يحتاج معه كما قال الدماميني إلى أن يقال إنه خبر بمعنى النهي. قوله: (بالتكرار) ليقوم التكرار مقام العامل. قوله: (أو دعاء) عطف على أمراً أي دعاء له أو عليه وقد مثل لهما.

---

٣٢٥ ـ قبله:

يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافاً عِيَابُهُم وَيَخْرُجْنَ مِن دَارِينَ بُجْرَ الحَقَائِبِ

قاله الأحوص فيما زعم بعضهم، وعزاهما الجوهري إلى جرير، والصحيح ما قاله في الحماسة البصرية أنهما لأعشى همدان يهجو لصوصاً. وهما من الطويل، يمرون أي اللصوص، وقيل التجار لأنه في وصفهم. وبالدهنا في محل النصب على المفعولية ـ وهو موضع ببلاد تميم ـ ويمد ويقصر، وههنا بالقصر. وخفافاً حال. وعيابهم: مرفوع به جمع عيبة ـ بالمهملة ـ وهو ما يجعل فيه الثياب. ويخرجن: عطف على يمرون، وأنثه على تأويل الجماعة وهو غريب، ودارين بكسر الراء: موضع في البحرين يؤتى منه بالطيب، وبجر الحقائب: حال من يخرجن ـ بضم الباء الموحدة وسكون الجيم وفي آخره راء ـ وهو جمع بجراء وهي الممتلئة، والحقائب جمع حقيبة وهي وعاء يجعل الرجل فيها زاده ويحتقبه الراكب خلفه في سفره. قوله: (على حين) يروى بالإعراب والبناء. وألهى من الإلهاء وهو الإشغال. وجل أمورهم فاعله. والشاهد في فندلاً حيث جاء بدلاً من فعله، إذ التقدير فيه اندل يا زريق ندلاً وهو النقل والاختطاف. وزريق بضم الزاي وفتح الراء اسم قبيلة. والمال منصوب بالمقدر الذي ذكرناه، وندل الثعالب منصوب بنزع الخافض.

٣٢٦ ـ قاله قطري بن الفجاءة الخارجي. وتمامه:

فَمَا نَيلُ الخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ

وهو من قصيدة من الوافر. الشاهد في فصبراً وصبراً حيث حذف منه فعله وهو الطلب. أي اصبري يا نفس صبراً، وذلك لأنه وقع مكرراً على ما زعم ابن عصفور، لأنه شرط في وجوب الحذف التكرار، وابن مالك أطلقه. والفاء جواب الشرط، لأن التقدير إذا لم تطاعي يا نفس في سؤالك بقا يوم على الأجل الذي قدر لك فاصبري في مجال الموت بفتح الميم من جال يجول جولاً وجولاناً. وصبراً تأكيد للأول.

أو دعاء نحو: سقيا ورعيا وجدعا وكيا، أو مقروناً باستفهام توبيخي نحو: أتوانياً وقد جد قرناؤك. وقوله:

٣٢٧ - أَلُؤْمَا لا أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابَا

قوله: (نحو سقيا ورعيا إلخ) اعلم أن من هذه المصادر نحوها ما سمع مضافاً نحو: ويحك وويلك وبعدك وسحقك والنصب واجب عند الإضافة، ولا يجوز الرفع لأنه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له، ويجوز عند الإفراد النصب والرفع على الابتداء كذا في الهمع، وأطلق في التسهيل جواز الرفع ولم يقيده بعدم الإضافة وهو الأقرب ولا نسلم أنه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له إذ لا مانع من تقديره، وعبارة التسهيل مع زيادة من الدماميني وقد يرفع مبتدأ أو خبراً المفيد طلباً كقوله:

صبر جميل فكلانا مبتلى

أي صبر جميل أجمل أو أمري صبر جميل وخبراً المكرر نحو سير سير، والمحصور نحو ما زيد الأسير والمؤكد نفسه نحو له عليّ ألف اعتراف أي هذا اعتراف، والمؤكد لغيره نحو زيد قائم حق والمفيد خبراً إنشائياً كقوله: عجب لتلك قضية، وقيل لبعض العرب: كيف أصبحت؟ قال حمد الله وثناء عليه أي أمري عجب وشأني حمد الله وثناء عليه، وقيل عجب مبتدأ ولتلك خبر والمفيد خبراً غير إنشائي اهـ. أي نحو أفعل ذلك وكرامة أي ولك كرامة. والظاهر أن ما لتفصيل العاقبة كذلك، ثم قال الدماميني: وظاهر كلام سيبويه أن الرفع غير مطرد لأنه قال وقد جاء بعض هذه رفعاً اهـ. وفيه نظر لأن جاء في كلامه بمعنى ورد وسماع البعض لا ينافي قياس غيره عليه فالأوجه الاطراد كما يفيده كلام ابن عصفور، قال في الهمع: ورفع المعرف بأل أحسن من نصبه نحو الويل له والخيبة لكن إدخال أل ليس مطرداً في جميعها وإنما هو سماع نص عليه سيبويه، فلا يقال السقي لك والرعي وقال الفراء والجرمي بقياسه اهـ. وبقولهما أقول والمجرور بعد نحو سقياً ورعياً معمول لمحذوف مسوق للتبيين أي لك أعني أو لزيد أعني أو الجار والمجرور خبر لمحذوف تقديره إرادتي أو دعائي، وعلى كل فالكلام جملتان كذا قالوا وهو متجه إذا كان المجرور مخاطباً نحو سقياً لك، أما إذا لم يكن مخاطباً نحو سقيا لزيد فالمتجه عندي أن يجعل معمولاً للمصدر واللام للتقوية فالكلام جملة واحدة كما نقل عن الكوفيين، إذ لا يلزم حينئذ المحذور من اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة، على أن المحذور إنما يلزم في سقيا لك إن جعل سقيا نائباً عن اسق فإن جعل نائباً عن سقي على أن الخبر بمعنى الطلب فلا. قوله: (وجدعا) بالدال المهملة يستعمل في قطع الأنف وفي قطع الأذن كما في يس.

قوله: (أو مقروناً باستفهام توبيخي) في كلام غيره الاكتفاء في وجوب الحذف بالتوبيخ ولو مجرداً عن الاستفهام، ونوقش في جعل هذا الاستفهام من أقسام الطلب بأن الاستفهام مجازي لأنه خبر في المعنى وأجيب بأنه منها بحسب الصورة أو باعتبار استلزامه الطلب. قوله: (ألؤماً إلخ) بضم

---

٣٢٧ - صدره: =

والثاني ما دل على عامله قرينة وكثر استعماله، كقولهم عند تذكر النعمة: حمداً وشكراً لا كفراً، وعند تذكر الشدة: صبراً لا جزعاً، وعند ظهور معجب، عجباً، وعند الامتثال، سمعاً وطاعة، وعند خطاب مرضي عنه أفعل ذلك وكرامة ومسرة، وعند خطاب مغضوب عليه: لا أفعل ذلك ولا كيداً ولا هماً، ولا فعلت ذلك ورغماً وهواناً. (وَمَا) سيق من المصادر (لِتَفْصِيلِ) أي لتفصيل عاقبة ما قبله (كَإِمَّا مَنًّا) من قوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [سورة محمد، الآية: ٤] (عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا) أي حيث عرض، لما ذكر من أنه بدل من اللفظ بعامله، ....

اللام وسكون الهمزة أي أتلؤم لؤماً وتغترب اغتراباً. وقوله: لا أبا لك جملة قصد بها الدعاء على المخاطب وقد تقدم إشباع الكلام فيها والاغتراب البعد عن الأوطان. قوله: (والثاني) أي الواقع في الخبر بالمعنى المتقدم وذلك خمسة أقسام كما في التوضيح الأول ما أشار إليه الشارح بقوله: ما دل إلخ والأربعة ستأتي في المتن. قوله: (حمداً وشكراً لا كفراً) وجوب الحذف خاص باجتماع الثلاثة لجريان هذا التركيب مجرى الأمثال، فلا اتجاه للاعتراض بأنه يقال: حمدت الله حمداً وشكرته شكراً مع أن الكلام بذكر الفعل يكون خبراً لا إنشاء، وكلامنا عند قصد الإنشاء وعنده يكون المصدر والفعل متعاقبين إذا ذكر أحدهما ترك الآخر كذا قال الدماميني نقلاً عن الشلوبين.

قوله: (وما سيق إلخ) المتبادر أن ما مبتدأ ويحذف إلخ[1] خبره فيوهم أن هذا القسم للآتي بدلاً من فعله مع أنه قسم منه فإن الآتي بدلاً من فعله إما واقع في الطلب كندلاً وإما واقع في الخبر وهذا الثاني إما مسموع ولم يتعرض له، وإما مقيس وهو الواقع تفصيلاً لعاقبة جملة تقدمت أو مكرراً إلخ، فالأولى جعل قوله وما لتفصيل إلخ عطفاً على ندلاً فيكون مثالاً ثانياً، وعليه فقوله عامله يحذف تأكيد لما استفيد من التمثيل به للآتي بدلاً المتحتم حذف عامله أفاده يس عن ابن هشام. قوله: (لتفصيل عاقبة ما قبله) أي لتفصيل المترتب على مضمون ما قبله، وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما لتفصيل عاقبة مفرد نحو لزيد سفر فإما يصح صحة أو يغتنم

= أَعَـبْـدًا حَـلَّ فِـي شُـعَـبَـى غَـرِيـبًـا

قاله جرير من قصيدة من الوافر يهجو بها خالد بن يزيد الكندي: أي يا عبداً، فيكون نصباً على النداء، وقيل على الحال، والتقدير اتفخر عبداً حل أي نزل في شعبي بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة اسم موضع، وألفه للتأنيث، فلا ينصرف وغريباً حال من الضمير الذي في حل. والشاهد في ألؤماً واغتراباً حيث جاء المصدران بدلاً من اللفظ بفعله بمعنى أتلؤم لؤماً وتغترب اغتراباً، وهو من قبيل الطلب الذي هو استفهام على قصد التوبيخ. قوله: (لا أبا لك) معترض بين المعطوف والمعطوف عليه، تارة يذكر في المدح وتارة في الذم كما في لا أم لك، وتارة في معرض التعجب وبمعنى جد في أمرك. وقد تحذف اللام.

(١) قوله: ويحذف إلخ خبره، هكذا في الأصل الذي بيدي، ولعل صوابه وعامله يحذف إلخ خبره. تأمل اهـ.

والتقدير فإما تمنون وأما تفادون (كَذا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ) كل منهما (نَائِبَ فِعلٍ لاِسمِ عَينٍ ٱسْتَنَدْ) نحو: أنت سيراً سيراً، وإنما أنت سيراً، وما أنت إلا سيراً فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل، والحصر ينوب مناب التكرير، فلو لم يكن مكرراً ولا محصوراً جاز الإضمار والإظهار، نحو: أنت سيراً وأنت تسير سيراً. والاحتراز باسم العين عن اسم المعنى، نحو: أمرك سير سير، فيجب أن يرفع على الخبرية هنا لعدم الاحتياج إلى إضمار فعل هنا، بخلافه بعد اسم العين لأنه يؤمن معه اعتقاد الخبرية، إذ المعنى لا يخبر به عن العين إلا مجازاً، كقوله:

فَـإِنَّـمَـا هِـيَ إِقْـبَـالٌ وَإِدبَـارُ

أي ذات إقبال وإدبار (وَمِنهُ) أي ومن الواجب حذف عامله (مَا يَدعونَهُ مُؤَكِّدَا) وهو إما

اغتناماً. قوله: (والتقدير فإما تمنون إلخ) وفي بعض النسخ: فإما تمنوا إلخ بحذف نون الرفع لغير ناصب وجازم على لغة قليلة. قوله: (كذا) أي مثل ما سبق إلخ. قوله: (فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل) فيه أن العوض نفس المصدر لا تكراره بدليل جعلهم المكرر من إفراد المصدر الآتي بدلاً من فعله كما مر إلا أن يقال: لما كانت بدلية المصدر المكرر من فعله مشروطة بتكراره جعل التكرار بدلاً تسمحاً.

قوله: (جاز الإضمار إلخ) هذا ظاهر بالنسبة إلى المصدر المبين دون المؤكد لامتناع إضمار عامله عند الناظم كما قال قبل:

وحـذف عـامـل الـمـؤكـد امـتـنـع

وبهذا يعلم ما في تمثيل الشارح إلا أن يكون جرى على رأي ابن الناظم. قوله: (والإظهار) أي إن لم يكن مستفهماً عنه ولا معطوفاً عليه وإلا تعين الإضمار لقيام الاستفهام أو العطف مقام التكرار نحو: أأنت سيراً وأنت أكلاً وشرباً قاله المصرح. قوله: (والاحتراز باسم العين إلخ) الذي يتجه عندي أن هذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز إذ المصدر في أمرك سير سير ليس نائب فعل استند إلى اسم معنى، بل المصدر نفسه استند إلى اسم المعنى فهو خارج بقوله نائب فعل.

قوله: (فيجب أن يرفع إلخ) هذا بيان مراد وإن لم يفهم من النظم إذ مفهومه أنه لا يحذف عامله وجوباً، وهذا صادق بجواز الحذف ووجوب الذكر مرفوعاً إن جعل العامل المبتدأ أو منصوباً إن جعل فعلاً. قوله: (بخلافه) أي المصدر بعد اسم العين فإنه يحتاج إلى إضمار فعل لعدم صحة الخبرية، وقوله لأنه يؤمن معه إلخ علة لمحذوف أي وإنما جاز حذف العامل بعد اسم العين لأنه يؤمن إلخ. قال يس: ومقتضى التعليل أن مثل اسم العين اسم المعنى الذي لا يصح وقوع المصدر خبراً عنه نحو: أملك سيراً سيراً، وحينئذ ففي مفهوم قوله لاسم عين تفصيل. قوله: (إلا مجازاً) مقتضى قوله أي ذات إقبال وإدبار أنه مجاز بالحذف ولا يتعين بل يجوز أن يكون مجازاً مرسلاً علاقته التعلق. قوله: (ومنه ما يدعونه مؤكداً) لا يشكل على قوله سابقاً:

مؤكد (لِنَفْسِهِ أَو غيرِهِ فَالمُبتَدَا) من النوعين، وهو المؤكد لنفسه، هو الواقع بعد جملة هي نص في معناه. وسمي بذلك لأنه بمنزلة إعادة الجملة فكأنه نفسها (نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا) أي اعترافاً، ألا ترى أن له عليّ ألف هو نفس الاعتراف (وَالثَّانِ) وهو المؤكد لغيره، هو الواقع بعد جملة تحتمل غيره فتصير به نصاً. وسمي بذلك لأنه أثر في الجملة فكأنه غيرها لأن المؤثر غير المؤثر فيه (كَابْنِي أَنْتَ حَقّاً ....

وحـذف عـامـل الـمـؤكـد امـتـنـع

لأن الامتناع عنده في غير الصور المشار إليها بقوله: والحذف حتم إلخ التي منها مؤكد الجملة لقيام الجملة مقام العامل فكأنه مذكور. قوله: (هو الواقع بعد جملة) الأصح كما في التسهيل منع تقديمه كالذي بعده على الجملة ومنع التوسط بين جزأيها. قال الدماميني: لأنها دليل العامل فيه فلا يفهم منها إلا بعد تمامها. قوله: (هي نص في معناه) إن أراد لا تحتمل غيره حقيقة فما بعده وهو المؤكد لغيره كذلك، وإن أراد ولو مجازاً فممنوع سم أي لاحتمال أن تكون للتهكم مجازاً. ويجاب باختيار الشق الثاني على معنى أنها لا تحتمل غيره ولو مجازاً احتمالاً قريباً. قوله: (فكأنه نفسها) الأنسب بالتسمية أن يقول فكأنها نفسه لكنه راعى قوله لأنه بمنزلة إعادة الجملة ولو جمع لكان أحسن. قوله: (ألا ترى أن له علي ألف هو نفس الاعتراف) فيه تسمح والمراد أن التكلم بهذه العبارة نفس الاعتراف، ولو قال: ألا ترى أن له عليّ ألف نص في الاعتراف لكان أسلم وأوفق بما قبل. قوله: (لأنه أثر في الجملة) أي برفع احتمال الغير.

قوله: (كابني أنت حقاً) الذي يظهر لي أن حقاً هنا بمعنى حقيقة ليكون رافعاً لاحتمال المجاز، أما إذا كان حقاً بمعنى ضد الباطل فهو غير رافع لصحة الإتيان به مع إرادة المجاز كأن يريد بنوّة العلم لكن هذا إنما يتجه على ما درج عليه الشارح من أن قولنا حقاً لرفع احتمال المجازي. والذي في الرضي والدماميني أنه لرفع احتمال بطلان القضية أي عدم تحققها في الواقع. قال الرضي: المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه وإلا فليس بمؤكد لأن معنى التوكيد تقوية الثابت بأن تكرره، وإذا لم يكن الشيء ثابتاً فكيف يقوّى؟ وإذا كان ثابتاً فمكرره إنما يؤكد نفسه ثم قال: معنى هذا المصدر تدل عليه الجملة السابقة نصاً بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ وجميع الأخبار من حيث اللفظ لا تدل إلا على الصدق، وأما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله، وأما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم أن الكذب مدلول اللفظ الخبر كالصدق، بل المعنى أنه يحتمل الكذب من حيث العقل أي لا يمتنع أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتاً. قال: ويقوّي ذلك أنه لا يجوز لك أن تقول زيد قائم غير حق أو هو عبد الله قولاً باطلاً لأن اللفظ السابق لا يدل عليه. قال: وإنما قيل لمثل هذا المصدر مؤكد لغيره مع أن اللفظ السابق دال عليه نصاً لأنك إنما تؤكد بمثل هذا التوكيد إذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الأمر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكأنك أكدت باللفظ النص محتملاً لذلك المعنى ولنقيضه، فلذلك

صِرْفًا) فحقاً رفع ما اجتمله أنت ابني من إرادة المجاز و(كَذَاكَ) مما يلزم إضمار ناصبه المصدر المشعر بالحدوث (ذُو التَّشْبيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ) حاوية معناه، وفاعله غير صالح ما اشتملت عليه للعمل فيه (كَلِي بُكاً بُكَاءَ ذَاتِ عُضلَهْ) أي ممنوعة من النكاح، ولزيد ضرب ضرب الملوك، وله صوت صوت حمار، فالمنصوب في هذه الأمثلة قد استوفى الشروط السبعة، بخلاف ما في نحو: لزيد يد يد أسد لعدم كونه مصدراً، ونحو: له علم علم الحكماء، لعدم الإشعار بالحدوث، ونحو:

قيل مؤكد لغيره، وأما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فسمي مؤكداً لنفسه اهـ. وقال الدماميني بعد تمثيله للمؤكد لغيره بنحو زيد قائم حقاً ما نصه: فالجملة المذكورة قبل دخول المصدر كانت محتملة لأن يكون مضمونها ثابتاً في الواقع فيكون حقاً ولأن يكون مضمونها غير ثابت في الواقع فيكون غير حق فلما جاء المصدر المؤكد صارت به نصاً في الواقع، وسمي مؤكداً لغيره لأن الجملة غير هذا المصدر لفظاً ومعنى اهـ. فعلى ما قاله المراد بالحق ضد الباطل فاعرفه، ومثل أنت ابني حقاً لا أفعله البتة أو أفعله البتة فالبتة مصدر حذف عامله وجوباً أي أبت البتة، والتاء للوحدة والبت القطع أي أقطع بذلك القطعة الواحدة أي لا أتردد بعد الجزم ثم أجزم مرة أخرى فيحصل قطعتان أو أكثر وكأن اللام للعهد أي القطعة المعلومة مني التي لا تردد معها، فقولك لا أفعله محتمل لاستمرار النفي وانقطاعه ولفظ ألبتة محقق لاستمراره. وأل في البتة لازمة الذكر وقيل يجوز حذفها، ولم يسمع فيها إلا قطع الهمزة والقياس وصلها. قاله في التصريح.

قوله: (صرفاً) أي خالصاً نعت لحقاً. قوله: (مما يلزم إلخ) بيان لوجه الشبه ويجوز رفعه بدلاً مما قبله أو صفة له على تقدير مثل، وهل النصب أرجح من الرفع أو هما مستويان؟ قولان. قوله: (المشعر بالحدوث) أي التجدد أي الدال على أمر يتجدد لا على أمر راسخ ثابت. دماميني. قوله: (وفاعله) أي فاعل معنى المصدر كالياء في مثال المصنف وإرجاع الضمير إلى معنى المصدر المحدث عنه الذي هو الثاني يرد عليه أن مثال المصنف ومثالي الشارح لم تشتمل الجملة فيها على فاعل معنى المصدر الثاني لأن فاعل البكاء الثاني والضرب الثاني والصوت الثاني ذات العضلة والملوك والحمار، ولم تشتمل الجملة على شيء من الثلاثة. ويجاب بأن معنى بكاء ذات عضلة بكاء مثل بكاء ذات عضلة، وفاعل هذا البكاء المثل قد اشتملت عليه الجملة، وكذا يقال في مثالي الشارح أفاده سم. قوله: (كلي بكاً بكاء ذات عضلة) قصر بكاء الأول للضرورة فلا يقال: إن البكا بالقصر إسالة الدموع وبالمد رفع الصوت فلم تشتمل الجملة على معنى المصدر، وينبغي أن يكون قوله كلي الخ. صفة لجملة أي بعد جملة في هذا الكلام ليكون إشارة إلى بقية الشروط أفاده يس عن الشاطبي. قوله: (وله صوت صوت حمار) هو مصدر صات يصوت إذا صاح فهو بمعنى التصويت لا اسم مصدر نائب مناب المصدر كما زعمه البعض.

قوله: (لعدم الإشعار بالحدوث) لأنه من قبيل الملكات. قال في الهمع: لم ينصب ذكاء الحكماء في له ذكاء ذكاء الحكماء لأن نصب صوت وشبهه إنما كان لسكون ما قبله بمنزلة يفعل

له صوت صوت حسن، لعدم التشبيه، ونحو: صوت زيد صوت حمار لعدم تقدم جملة، ونحو: له ضرب صوت حمار لعدم احتواء الجملة قبله على معناه، ونحو: عليه نوح نوح الحمام لعدم احتوائها على صاحبه، فيجب رفعه في هذه الأمثلة ونحوها. وقد ينتصب في هذا الأخير لكن على الحال، وبخلاف ما في نحو: أنا أبكي بكاء ذات عضلة، وزيد يضرب ضرب الملوك حيث يتعين كون نصبه بالعامل المذكور في الجملة قبله لا بمحذوف لصلاحية المذكور للعمل فيه. وإنما لم يصلح المصدر المشتملة عليه الجملة في نحو: لي بكاً، ولزيد ضرب للعمل، لأن شرط إعمال المصدر أن يكون بدلاً من الفعل أو مقدراً بالحرف المصدري والفعل، وهذا ليس واحداً منهما.

تنبيه: مثل له صوت صوت حمار قوله:

مسنداً إلى فاعل التقدير في له صوت هو يصوت فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل في موضعه وذلك لا يمكن في له ذكاء فلم يستقم النصب. قوله: (لعدم احتوائها على صاحبه) أي لأن ضمير عليه للمنوح عليه لا للنائح، فلم يكن في الجملة فاعل معنى المصدر بخلاف مثال المصنف فالفرق بينهما في غاية الظهور، فدعوى البعض أن هذا المثال كمثال المصنف وأن الفرق بينهما تحكم في غاية العجب. قوله: (فيجب رفعه في هذه الأمثلة ونحوها) الذي يتجه لي صحة النصب في نحو لزيد يد يد أسد، أو علم علم الحكماء أو ضرب صوت حمار على الحال من الضمير المستتر في الخبر بتقدير مضاف أي مثل يد أسد إلخ، أو على المفعولية لفعل محذوف أي تماثل يد أسد إلخ فتأمل. قوله: (لكن على الحال) أي بتقدير مثل فلا يرد أن نوح الحمام معرفة فلا يكون حالاً وهو حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور في النكت والدماميني جواز نصبه على المصدرية على ضعف. قوله: (حيث يتعين) حيثية تعليل.

قوله: (لأن شرط إلخ) ذهب الناظم في تسهيله إلى أنه لا يشترط ذلك في عمله بل هوغالب فقط فعليه يصح أن يكون النصب بالمصدر المذكور في الجملة، بل قال الدماميني بعد ذكره أن كون المصدر المذكور منصوباً بالفعل المقدر مذهب الأكثر ما نصه: قال الرضي: وظاهر كلام سيبويه أن المنصوب أي في له صوت صوت حمار منصوب بصوت لا بفعل مقدر قال، وإنما انتصب لأنك مررت به في حال تصويت ومعالجة اهـ. ومنه يؤخذ ما مر أن المراد بالصوت التصويت أي إحداث ما يسمع إخراجه لا نفس ما يسمع وإن زعمه المرادي في شرح التسهيل وجعله الداعي للجمهور إلى تقدير الناصب وعدم جعله منصوباً بصوت لأنه بمعنى ما يسمع ليس مقدراً بالحرف المصدري والفعل ولا بدلاً من فعله بخلافه بمعنى التصويت فقد رده الدماميني. قال البعض: وإنما لم يكن مقدراً بالحرف المصدري لوقوعه مبتدأ والأصل فيه الاسم الصريح ولذلك يؤول الحرف المصدري والفعل به اهـ وفيه نظر لاقتضائه منع عمل كل مصدر وقع مبتدأ وهو ممنوع، ومفاد ما مر عن المرادي في شرح التسهيل في له صوت صوت حمار أنه يقدر بالحرف المصدري والفعل.

٣٢٨ ـ مَا إنْ يَمَسُّ الأَرْضَ إلاَّ مَنْكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاق طَيَّ المِحْمَلِ

لأن ما قبله بمنزلة له طي قاله سيبويه. **خاتمة**: المصدر الآتي بدلاً من اللفظ بفعله على ضربين: **الأول**: ما له فعل وهو ما مر. **والثاني**: ما لا فعل له أصلاً كبله إذا استعمل مضافاً كقوله:

تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا بَلْهَ الأَكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

في رواية خفض الأكف، فبله حينئذ منصوب نصب ضرب الرقاب. والعامل فيه فعل من معناه وهو اترك، لأن بله الشيء بمعنى ترك الشيء فهو على حد النصب في نحو: شنأته بغضاً، وأحببته مقة. ويجوز أن ينصب ما بعد بله فيكون اسم فعل بمعنى اترك وهي إحدى الروايتين في البيت، وسيأتي في بابه. ومثل بله المضاف ويله، وويحه، وويسه، وويبه؛ ....

قوله: (ما أن يمس إلخ) ما نافية وإن زائدة وحرف الساق معطوف على منكب. والمحمل بكسر الميم الأولى وفتح الثانية علاقة السيف. والمعنى أن هذا الفرس مدمج الخلق كطي المحمل متجاف كتجافي المحمل وأنه بلغ في الضمور إلى أن لا يصل بطنه إلى الأرض إذا اضطجع، وإنما يمس الأرض منكبه وحرف ساقه. والكلام مسوق للمدح فطي منصوب بمحذوف وجوباً على حد له صوت صوت حمار لكون الجملة بمنزلة له طي كذا في التصريح وغيره. قوله: (تذر) أي السيوف. والجماجم جمع جمجمة بضم الجيمين عظم الرأس المشتمل على الدماغ، وتطلق على الإنسان بتمامه مجازاً وهو أليق بقوله هاماتها إذ هي جمع هامة وهي الرأس وضاحياً من ضحا يضحو إذا برز عن محله بله الأكف مصدر بمعنى ترك لفعل مهمل أقيم هو مقامه مضافاً إلى المفعول على أحد الأوجه الآتية في بله، كأنها لم تخلق متعلق بضاحيا والضمير للهامات. والمعنى أن هذه السيوف تترك القوم بارزة رؤوسهم عن محالها منفصلة كأنها لم تخلق على الأبدان فتركاً لذكر الأكف لأنها سهلة القطع بالنسبة إلى الرؤوس. قوله: (فيكون اسم فعل إلخ) وعلى هذا ففتحته بنائية. وبقيت رواية ثالثة وهو رفع ما بعدها على الابتداء خبره بله بمعنى كيف لأنها تستعمل اسم استفهام بمعنى كيف وفتحته على هذا أيضاً بنائية. والمعنى عليه كيف الأكف لا تترك ضاحية عن الأيدي مع أنها أسهل من الرؤوس، فعلى هذا بله في البيت للاستفهام التعجبي.

قوله: (ومثل بله إلخ) أي في وجوب حذف الناصب وكون ناصبه ليس من لفظه لا في النصب على المفعولية المطلقة لما سيذكره الشارح من أن تقدير عاملها ألزمه الله فتكون مفعولاً به، وفي

---

٣٢٨ ـ قاله أبو كبير بالباء الموحدة المكسورة: عامر بن الحليس الهذلي، وهو من قصيدة من الكامل. يصف فرسه بخماصة البطن: يعني إذا اضطجع لم يندلق، إنما يمس منكبه الأرض وهو خميص البطن. وأراد بطي المحمل أنه مدمج الخلق كطي المحمل بكسر الميم الأولى وهو علاقة السيف. وما نافية وإن زائدة، وحرف الساق بالرفع عطف على منكب، والشاهد في طي المحمل حيث نصب بتقدير يطوى طي المحمل.

وهي كنايات عن الويل، وويل كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ، ثم كثرت حتى صارت كالتعجب يقولها الإنسان لمن يحب ولمن يبغض، ونصبها بتقدير ألزمه الله، وهو قليل، ولذلك لم يتعرض له هنا.

المَفْعُولُ لَهُ

ويسمى المفعول لأجله ومن أجله. وقدَّمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه في المفعولية، وأقرب إلى المفعول المطلق بكونه مصدراً. كما أشار إلى ذلك بقوله: (يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ المصْدَرُ) أي القلبي (إِنْ، أَبَانَ تَعْلِيلاً) أي أفهم كونه علة للحدث ....

كلام غيره أن نصبها بالمفعولية المطلقة وأن تقدير العامل أحزن. قوله: (وهي كنايات عن الويل) أي عند بعض اللغويين، وذكر الجوهري أن ويح كلمة رحمة وويل كلمة عذاب. وذكر شيخنا أن ويس كويح وويب كويل ومراد الشارح أنها كنايات عن الويل بالنظر لأصل الوضع، فلا ينافي ما سيذكره الشارح من أنها صارت كالتعجب يقولها الإنسان لمن يحب ولمن يبغض. قوله: (تقال عند الشتم والتوبيخ) أي عند إرادتهما. قوله: (وهو قليل) أي هذا النوع الذي لا فعل له من لفظه.

المفعول له

أل فيه موصولة بدليل عود الضمير إليها، ومانع موصولية أل يرجع الضمير إلى الموصوف المحذوف. قال المرادي في شرح التسهيل: ولا يجوز تعدده منصوباً أو مجروراً إلا بإبدال أو عطف. قال في الهمع: ولذا امتنع في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٣١] تعلق الجار بالفعل إن جعل ضراراً مفعولاً له وإنما يتعلق به إن جعل حالاً. قوله: (لأنه أدخل منه إلخ) أي لكونه مفعول الفاعل حقيقة كما أسلفناه. فقوله وأقرب إلخ عطف علة على معلول ومن قدم المفعول فيه علله بأن احتياج الفعل إلى الزمان والمكان أشد من احتياجه إلى العلة. قوله: (وأقرب إلى المفعول المطلق) بل قال الزجاج والكوفيون أنه مفعول مطلق تصريح. قوله: (كما أشار إلى ذلك) أي إلى أقربيته بكونه مصدراً. قوله: (ينصب مفعولاً له المصدر) أي بالفعل قبله على تقدير حرف العلة عند جمهور البصريين فعليه هو من المفعول به المنصوب بعد نزع الخافض. وقال الزجاج: ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتك أكرمك إكراماً وعليه فهو مفعول مطلق. وقال الكوفيون: ناصبه الفعل المقدم عليه لأنه ملاق له في المعنى مثل قعدت جلوساً وعليه أيضاً فهو مفعول مطلق، ولذا قال في التصريح: قال الزجاج والكوفيون إنه أي المفعول له مفعول مطلق اهـ. قوله: (إن أبان تعليلاً) ظاهر كلامه وكلام الشارح حيث قال فيما يأتي أي يشترط لنصب المفعول له إلخ أن هذه الشروط شروط لنصبه وأنه عند جره يسمى مفعولاً له والجمهور على أنه حينئذ مفعول به وعليه فهذه الشروط لتحقق ماهية المفعول له، ومعنى قوله أبان تعليلاً أظهر علة الشيء أي الباعث على الفعل سواء كان غرضاً نحو جئتك جبراً لخاطرك أو لا كقعدت عن الحرب جبناً. قوله:

ويشترط كونه من غير لفظ الفعل (كَجُدْ شُكْراً) أي لأجل الشكر فلو كان من لفظ الفعل كحيل محيلاً كان انتصابه على المصدرية (وَدِنْ) طاعة (وَهْوَ) أي المفعول له (بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ، وَقْتاً وَفَاعِلاً) الجملة حالية. ووقتاً وفاعلاً نصب بنزع الخافض: أي يشترط لنصب المفعول له مع كونه مصدراً قلبياً سيق للتعليل أن يتحد مع عامله في الوقت وفي الفاعل. فالشروط حينئذ خمسة: كونه مصدراً فلا يجوز جئتك السمن والعسل. قاله الجمهور. وأجاز يونس أما العبيد فذو عبيد بمعنى مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد. وأنكره سيبويه. وكونه قلبياً: فلا يجوز جئتك قراءة للعلم، ولا قتلاً للكافر. ....

(ويشترط كونه من غير لفظ الفعل) أي وغير معناه ويغني عن هذا الشرط قول المصنف إن أبان تعليلاً. قوله: (أي لأجل الشكر) أي لأجل أن تكون شاكراً سم.

قوله: (كحيل محيلاً) بفتح الميم وكسر الحاء وسكون الياء مصدر ميمي. قوله: (طاعة) أشار به إلى أن دن مثال ثان بمعنى اخضع حذف مفعوله، قال البعض لدلالة الأول عليه وفيه نظر ظاهر، ولو جعل الشارح مفعوله المحذوف شكراً آخر لكان الحذف لدليل، ثم كلام الشارح يقتضي أن المفعول له يجوز حذفه وهو ظاهر إذا دل عليه دليل. قوله: (بما يعمل) الباء بمعنى مع متعلقة بمتحد خالد. قوله: (نصب بنزع الخافض) كذا في بعض النسخ وفيه أن النصب به سماعي على الراجح وفي بعض النسخ نصب على التمييز أي المحول عن الفاعل وهي أولى. قوله: (أن يتحد مع عامله في الوقت) بأن يقع حدث الفعل في بعض زمان المصدر كجئتك طمعاً أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر كحبستك خوفاً من فرارك أو بالعكس كجئتك إصلاحاً لحالك قاله الرضي. قوله: (فالشروط حينئذ خمسة) بل ستة. سادسها ما ذكره الشارح سابقاً بقوله: ويشترط كونه من غير لفظ الفعل. قوله: (وأجاز يونس أما العبيد فذو عبيد) كان المناسب أن يقول: وأجاز يونس كونه غير مصدر تمسكاً بقولهم: أما العبيد فذو عبيد لأن هذا المثال ليس من عنديات يونس بل من كلام العرب. وقد يقال مراده وأجاز يونس كون أما العبيد إلخ من المفعول لأجله القياسي وجعله بعض النحاة مفعولاً به لمحذوف أي مهما تذكر العبيد ولم يلتزم هذا البعض كيونس تقدير أما بمهما كمهما يكن من شيء بل قدره في كل مكان بما يليق به. وجعله الزجاج مفعولاً له بتقدير مضاف أي مهما تذكره لأجل تملك العبيد.

قوله: (وأنكره سيبويه) أي أنكر القياس عليه قائلاً: إن رواية النصب خبيثة رديئة فلا يجوز التخريج عليها. قوله: (وكونه قلبياً) قال في التصريح لأن العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك اهـ. وعزا هذا الشرط السيوطي في الهمع إلى بعض المتأخرين وعزاه الرضي إلى بعضهم معللاً بما مر، ثم رده فقال: إن أراد وجوب تقدم الحامل وجوداً فممنوع وإن أراد وجوب تقدمه إما وجوداً أو تصوّراً فمسلم ولا ينفعه وينتقض

وأجاز الفارسي جئتك ضرب زيد: أي لتضرب زيداً. وكونه علة، فلا يجوز أحسنت إليك إحساناً إليك لأن الشيء لا يعلل بنفسه. وكونه متحداً مع المعلل به في الوقت. فلا يجوز جئتك أمس طمعاً غداً في معروفك، ولا يشترط تعيين الوقت في اللفظ بل يكفي عدم ظهور المنافاة، وفي الفاعل فلا يجوز جئتك محبتك إياي خلافاً لابن خروف.

تنبيه: قد يكون الاتحاد في الفاعل تقديرياً كقوله تعالى: ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [سورة الرعد، الآية: ١٢] لأن معنى يريكم يجعلكم ترون اهـ.

ما قاله بجواز جئتك إصلاحاً لأمرك وضربته تأديباً اتفاقاً، فإن قال: هو بتقدير مضاف أي إرادة إصلاح وإرادة تأديب قلنا: فجوّز أيضاً جئتك إكرامك لي وجئتك اليوم إكراماً لك غداً، بل جوّز جئتك سمناً ولبناً فظهر أن المفعول له هو الظاهر لا مضاف مقدر وأن المفعول له على ضربين ما يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبناً فيكون من أفعال القلوب وما يتقدم على الفعل تصوّراً أي يكون غرضاً ولا يلزم كونه فعل القلب نحو: ضربته تقويماً وجئته إصلاحاً اهـ. قوله: (وأجاز الفارسي جئتك ضرب زيد) أي مع أن المصدر ليس قلبياً ولعله لا يقول باشتراط اتحاده مع العامل فاعلاً أيضاً حتى يجيز هذا المثال لعدم هذا الشرط أيضاً فيه وربما يفهم ذلك قول الهمع شرط الأعلم والمتأخرون مشاركته لفعله في الوقت والفاعل نحو ضربت ابني تأديباً ثم قال: ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدمين فجوزوا اختلافهما في الوقت واختلافهما في الفاعل اهـ. وتقدم عن الرضي رد اشتراط كونه قلبياً. بقي أن التأديب هو الضرب كما صرح به الرضي فلا يصح أن يكون علة للضرب لأن الشيء لا يكون علة لنفسه، لا يقال: يندفع هذا بتقدير إرادة لأنا نقول: يصير المعنى حينئذ أدبت ابني لإرادة التأديب أو ضربته لإرادة الضرب وفيه ركاكة لا تخفى لأن الباعث على الشيء ليس مجرد إرادته. والحاسم عندي لمادة الاعتراض مع قرب المسافة أن يحمل التأديب على التأدب الذي هو أثر التأديب بناء على عدم اشتراط الاتحاد وقتاً وفاعلاً أو على إرادة التأدب الذي هو هذا الأثر بناء على الاشتراط فاحفظه.

قوله: (وكونه علة) أي كونه مفهماً العلة وما قيل من أن العلية محل الشروط فكيف تكون شرطاً ممنوع كما ذكره يس بل محل الشروط ماهية المفعول له أو نصبه على ما مر. قوله: (خلافاً لابن خروف) فإن لم يشترط الاتحاد في الفاعل تمسكاً بقوله تعالى: ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [سورة الرعد، الآية: ١٢] وسيذكر الشارح جوابه وجوز ابن الضائع ـ بمعجمة ثم مهملة ـ تعدد الوقت بل قدمنا عن الهمع أن سيبويه والمتقدمين لم يشترطوا الاتحاد وقتاً ولا الاتحاد فاعلاً. قوله: (تقديرياً) أي باعتبار التقدير والمعنى. قوله: (يجعلكم ترون) أي ففاعل الرؤية التي تضمنها يريكم وفاعل الطمع والخوف واحد وهو المخاطبون، وفيه أن هذا خلاف الظاهر وأن العامل الذي تتعلق به الأحكام النحوية هو يريكم لا ترون وأنه لا يظهر كون الخوف والطمع علة للرؤية لأنهم لا يرون لأجل الخوف والطمع بل يريهم الله لأجل أن يخافوا ويطمعوا فاستدلال ابن خروف قوي

(وَإِنْ شَرْطٌ) من الشروط المذكورة ما عدا قصد التعليل (فُقِدْ. فَاجْرُرْهُ بالحَرْفِ) الدال على التعليل وهو اللام أو ما يقوم مقامها، وفي بعض النسخ باللام أي أو ما يقوم مقامها، ففقد الأول وهو كونه مصدراً نحو: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [سورة الرحمن، الآية: ١٠]. والثاني وهو كونه قلبياً نحو: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُم مِّنْ إِمْلَـٰقٍ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٥١] بخلاف خشية إملاق. والثالث وهو الاتحاد في الوقت نحو قوله:

٣٢٩ ـ فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا

والرابع وهو الاتحاد في الفاعل نحو:

٣٣٠ ـ وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ

جلي، فإن كان ولا بد من التأويل فالأقرب أو يؤول الخوف والطمع بالإخافة والإطماع أو يجعلا حالين من المخاطبين على إضمار ذوي أو على التأويل باسمي فاعل. قوله: (ما عدا قصد التعليل) أي ما عدا كونه علة فأطلق السبب وأراد المسبب فلا يقال: قصد التعليل ليس أحد الشروط المارة وإنما استثناه لأنه عند فقد التعليل لا يصلح للجر بحرف التعليل أيضاً إذ لا تعليل.

قوله: (أو ما يقوم مقامها) هو الباء وفي ومن. زاد الشاطبي الكاف نحو: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٩٨] وفي شرح اللمحة لابن هشام أن حروف السبب سبعة هذه الخمسة وحتى نحو: أسلم حتى تدخل الجنة وكي نحو: جئتك كي تكرمني وأن الكاف وحتى وكي لا تدخل على المفعول له لأنها لا تكون للتعليل إلا مع الفعل المقرون بالحرف المصدري اهـ. وينبغي زيادة على نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٨٥]. قوله: (وفي بعض النسخ باللام) واقتصر عليها لأنها الأصل. قوله: (وقد نضت) بتخفيف الضاد أي خلعت.

شواهد المفعول له

٣٢٩ ـ صدره:

لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ

قاله امرؤ القيس الكندي من قصيدته المشهورة من الطويل. الفاء للعطف. وقد نضت حال: من نضوت الثوبت إذا ألقيته عنك، والشاهد في النوم حيث أبرز فيه لام التعليل وذلك لأن النوم لم يقارن نضوها ثيابها. والشرط هو المقارنة. والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب واحد. والمعنى: جئت إليها في حالة قد ألقت ثيابها عن جسدها لأجل النوم، ولم يبق عليها إلا لبس ـ بكسر اللام ـ المتفضل، وهو الثوب الواحد الذي يتوشح به، وانتصاب لبسة على الاستثناء.

٣٣٠ ـ تمامه:

كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

قاله أبو صخر الهذلي من قصيدة من الطويل. الواو للعطف. ولتعروني خبر إن، من عراه الشيء إذا غشيه، واللام للتأكيد. والشاهد في لذكراك حيث أبرزت فيه لام التعليل لعدم بعض شروط =

وقد انتفى الاتحادان في: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٧٨] (وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ) جره باللام أو ما يقوم مقامها (مَعَ) وجود (الشُّرُوطِ) المذكورة (كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ. وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا) أي اللام (المُجَرَّدُ) من أل والإضافة كهذا المثال، حتى قال الجزولي إنه ممنوع، والحقي جوازه، ومنه قوله:

٣٣١ ـ مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرْ

(وَالعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ) وهو أن جره باللام كثير ونصبه قليل (وَأَنْشَدُوا) شاهداً لجوازه قول الراجز:

٣٣٢ ـ لا أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

تنبيهان: الأول: أفهم كلامه أن المضاف يجوز فيه الأمران على السواء نحو: جئتك ابتغاء الخير، ولابتغاء الخير. **الثاني:** أفهم أيضاً جواز تقديم المفعول له على عامله منصوباً كان أو مجروراً كزهداً ذا قنع ولزهد ذا قنع.

خاتمة: إذا دخلت أل على المفعول له أو أضيف إلى معرفة تعرّف بأل أو بالإضافة خلافاً

قوله: (في نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس) ففاعل الإقامة المخاطب وفاعل الدلوك أي الميل عن وسط السماء الشمس وزمنهما مختلف فزمن الإقامة متأخر عن زمن الدلوك، وفيه مانع آخر وهو كون المصدر ليس قلبياً. وفي المغني: أن اللام في لدلوك بمعنى بعد وعليه فلا تعليل أيضاً فلا تكون اللام لام التعليل. قوله: (كلزهد ذا قنع) فيه تقديم معمول الخبر الفعلي وهو جائز عند الجمهور كما مر. قوله: (أي اللام) فيه أن النسخة التي شرح عليها بالحرف وحينئذ فكان المناسب أن يقول أي الحرف وتأنيث الضمير حينئذ باعتبار الكلمة. قوله: (أفهم كلامه أن المضاف إلخ) وجهه أنه لم يذكر فيه قلة ولا كثرة كما فعل في قسيميه، فدل على استواء الأمرين فيه. قوله: (منصوباً كان أو مجروراً) أما

= النصب باللام المقدرة، وهو اتحاده بالفاعل، وذلك لأن لذكراك فاعله المتكلم، وفاعل تعروني هزة. والكاف للتشبيه. وما مصدرية. وبلله القطر: حال من العصفور بتقدير قد كما في ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ﴾ [سورة النساء، الآية: ٩٠].

٣٣١ ـ هذا أيضاً رجز. وتمامه:

وَمَن تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرْ

المعنى: من قصدكم لأجل رغبة في إحسانكم فقد ظفر بمقصوده، ومن تكونوا أنتم ناصرين له فقد انتصر على عدوه. ومن موصولة ـ وأمكم أي قصدكم صلته ـ في محل الرفع على الابتداء، وخبره ظفر. والتقدير في الحقيقة فهو ظفر، لأن المبتدأ يتضمن معنى الشرط. والشاهد في لرغبة فإنه مفعول له، وقد برزت فيه اللام. وهذا حجة على من منع ذلك عند استكمال الشروط. فهذا وإن كان جائزاً ولكن نصبه أرجح.

٣٣٢ ـ هذا رجز لم أدر راجزه، والشاهد في الجبن حيث جاء بالألف واللام، وهو مفعول له وهو قليل، والأكثر خلوه عنهما. والهيجاء ـ تمد وتقصر ـ: الحرب. والزمر جمع زمرة. ولو هذه استغنت عن الجواب لدلالة السياق عليه.

للرياشي والجرمي والمبرد في قولهم إنه لا يكون إلا نكرة، وإن أل فيه زائدة وإضافته غير محضة.

المفعولُ فيه وهو المسمَّى ظَرفاً

وتقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق بكونه مستلزماً له في الواقع، إذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان، ولأن العامل يصل إليه بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ بخلافه (الظَّرْفُ) لغة الوعاء واصطلاحاً (وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ) أي اسم وقت أو اسم مكان. ....

إفهامه جواز تقديم المجرور فظاهر، وأما إفهامه جواز تقديم المنصوب فلعله بطريق المقايسة.

المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً

أي عند البصريين، واعترضهم الكوفيون بأن الظرف الوعاء المتناهي الأقطار، وليس اسم الزمان والمكان كذلك أفاده المصرح. وأجيب بأنهم تجوزوا في ذلك واصطلحوا عليه ولا مشاحة في الاصطلاح. قال المصرح: وسماه الفراء محلاً، والكسائي وأصحابه صفة اهـ. ولعله باعتبار الكينونة فيه. قوله: (بكونه) أي المفعول المطلق أي معناه مستلزماً له أي الظرف أي معناه في الواقع أي في نفس الأمر وإن لم يستلزم نفس المفعول المطلق نفس الظرف في الاصطلاح. قوله: (لا بواسطة حرف ملفوظ) أي ولا مقدر بل بواسطة نزع الخافض، والتقييد بالملفوظ ليفهم من مقابلته بالمفعول معه أن الفعل يتعدى إلى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ. إذ لو أسقط القيد لصدق قوله بخلافه بأن الفعل يتعدى إلى المفعول معه بواسطة حرف مقدر. هذا وقال الرضي: لم يصل إليه بنفسه بل بواسطة حرف مقدر أي كما يصل إلى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ. قوله: (بخلافه) فإنه يصل إليه العامل بواسطة الواو. قوله: (وقت) أي ولو متخيلاً كما في أمس قبل اليوم فإن التقدير أمس في الزمان قبل اليوم. ومعلوم أن الزمان ليس في زمان فكون أمس في زمان مجرد تخيل، وكما في الله قبل العالم، فإن من العالم الزمان فوجود الله تعالى في زمان قبل العالم الذي منه الزمان مجرد تخيل فتأمل.

قوله: (أي اسم وقت أو اسم مكان) قدر ذلك لأن المفعول فيه من صفات الألفاظ والمراد لفظ يدل على أحدهما ولو بالتأويل فيدخل ما عرضت دلالته على أحدهما أو جرى مجراه. فالأول نحو: سرت عشرين يوماً ثلاثين فرسخاً. والثاني نحو: أحقاً أنك ذاهب كما في التوضيح. ودخل في التعريف ما استعمل تارة زماناً وتارة مكاناً نحو أي وكل فإنهما بحسب ما يضافان إليه لأن المعنى أن الظرف لا يخرج عنهما لا أنه إما للزمان دائماً وإما للمكان دائماً قاله يس. وخرج ما ضمن معنى في باطراد وليس واحداً منهما نحو: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [سورة النساء، الآية: ١٢٧] أي في أن تنكحوهن على أحد التقديرين فإن النكاح ليس اسم زمان ولا مكان أفاده الشيخ خالد. قال البهوتي وأقره الإسقاطي وشيخنا والبعض. وقد يقال: حيث ضمن هذا معنى في باطراد ينبغي أن يجعل ظرفاً

ضمناً) معنى (في) دون لفظها (باطراد لنحو امكث أزمناً) فهنا اسم مكان، وأزمناً اسم زمان، وهما مضمنان معنى في لأنهما مذكوران للواقع فيهما وهو المكث. والاحتراز بقيد ضمنا في من نحو: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾ [سورة النور، الآية: ٣٧] ونحو: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٢٤] فإنهما ليسا على معنى في، فانتصابهما على المفعول به وناصب حيث يعلم محذوفاً لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً، وبمعنى في دون لفظها من نحو:

لأنه مكان اعتباري وأنا أقول: معنى كونه باطراد كما قاله شيخنا والبعض وغيرهما وسيأتي: أن يتعدى إليه سائر الأفعال والاطراد في نحو: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [سورة النساء، الآية: ١٢٧] ليس بهذا المعنى وحينئذ يكون خارجاً بقيد الاطراد بمعناه المذكور فلا يتم كلام الشيخ خالد ولا كلام البهوتي. فتدبر.

قوله: (ضمنا معنى في) هو الظرفية ومعنى تضمنه معناها إشارته إليه لكونه في قوة تقديرها وإن لم يصح التصريح بها في الظروف التي لا تتصرف كعند. قوله: (باطراد) بأن يتعدى إليه سائر الأفعال، وأورد عليه أنه مخرج لأسماء المقادير فإنها إنما ينصبها أفعال السير، وما صيغ من الفعل فإنه إنما ينصبه ما اجتمع معه في مادته كما يأتي. وأجيب بأنهما مستثنيان من شرط الاطراد بدليل ما سيأتي. قوله: (لأنهما مذكوران للواقع) أي حالة كونهما ظرفين للواقع فيهما. قوله: (من نحو يخافون يوماً) إذ المراد أنهم يخافون نفس اليوم لا أن الخوف واقع فيه. قوله: (ونحو الله أعلم إلخ) إذ المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا أن العلم واقع فيه. قوله: (فانتصابهما على المفعول به) أورد عليه أن في جعل حيث مفعولاً به ضرباً من التصرف. وفي التسهيل أن تصرفها نادر وحينئذ فلا ينبغي حمل التنزيل عليه، ولذا قال الدماميني: لو قيل إن المعنى يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد ولم يكن فيه إخراج حيث عن الظرفية. قوله: (وناصب حيث) أي محلاً. قوله: (لا ينصب المفعول به) لا يقال: ما لا يعمل لا يفسر عاملاً. لأنا نقول: ذاك خاص بباب الاشتغال كما مر. قوله: (إجماعاً) نوقش بوجود القول بعمل اسم التفضيل في المفعول به. فقد قال المصرح قال الموضح في الحواشي: قال محمد بن مسعود في كتابه البديع غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى: ﴿هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا﴾[(١)] [سورة الإسراء، الآية: ٨٤] وليس تمييزاً لأنه ليس فاعلاً كما هو في زيد أحسن وجهاً، وقول العباس بن مرداس:

واضرب منا بالسيوف القوانسا

اهـ. وقال أبو حيان في الارتشاف: قال محمد بن مسعود أفعل التفضيل ينصب المفعول به

---

(١) قول المحشي وهو أهدى سبيلاً التلاوة بلا واو اهـ.

سرت في يوم الجمعة، وجلست في مكانك فإنه لا يسمى ظرفاً في الاصطلاح على الأرجح، وباطراد من نحو: دخلت البيت وسكنت الدار مما انتصب بالواقع فيه، وهو اسم مكان مختص فإنه غير ظرف إذ لا يطرد نصبه مع سائر الأفعال، فلا يقال: نمت البيت ولا قرأت الدار، فانتصابه على المفعول به بعد التوسع بإسقاط الخافض، هذا مذهب الفارسي والناظم، ونسبه لسيبويه وقيل منصوب على المفعول به حقيقة، وأن نحو دخل متعدّ بنفسه وهو مذهب الأخفش وقيل على الظرفية تشبيهاً له بالمبهم، ونسبه الشلوبين إلى الجمهور وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد باطراد، وعلى الأول يحتاج إليه خلافاً للشارح.

تنبيهان: الأول: تضمن الاسم معنى الحرف على نوعين: الأول يقتضي البناء وهو أن يخلف الاسم الحرف على معناه ويطرح غير منظور إليه كما سبق في تضمن متى معنى الهمزة

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [سورة النحل، الآية: ١٢٥] اهـ. وأجيب بأنه لم يلتفت إليه لشدة ضعفه وفيه نظر.

قوله: (من نحو سرت في يوم الجمعة) فإن هذا التركيب مضمن لفظ في بمعنى أنه مشتمل على لفظها ومصرح بلفظها فيه هذا هو المتبادر من تضمن لفظها وعليه جرى الشارح الأشموني فردّ على ابن الناظم كما سيأتي إيضاحه. قوله: (فلا يقال نمت البيت) قال ابن قاسم: كما لا يقال ذلك لا يقال نمت فرسخاً ولا قرأت مكاناً فما الفرق؟ اهـ. ويظهر لي في الفرق أن الأفعال الداخلة على نحو الفرسخ والمكان كثيرة فنزل كثرتها منزلة الاطراد بخلاف الأفعال الداخلة على نحو البيت والمسجد فإنها قليلة دخل وسكن ونزل كما قاله الرضي. قوله: (بعد التوسع إلخ) أي فهو مفعول به مجازاً كما في تمرون الديار. قوله: (وأن نحو دخل متعدّ بنفسه) أي يتعدى بنفسه من غير توسع بإسقاط الجار لأنه يتعدى كذلك مرة وبالحرف أخرى وكثرة الأمرين فيه تدل على أصالتهما. قوله: (وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد باطراد) بل لا يصح على رأي الشلوبين لأنه داخل في الظرف حقيقة غاية الأمر أنه من المبهم تنزيلاً، وإنما لم يحتج إليه على رأي الأخفش لخروج نحو دخلت البيت بقولنا ضمن معنى في. قوله: (وعلى الأول) أي كونه مفعولاً به بعد التوسع يحتاج إليه لأنه مع كونه غير ظرف مضمن معنى أنه مشير إلى معنى في لكونه في قوة تقديرها كما مر خلافاً للشارح ابن الناظم في دعواه عدم الاحتياج إليه على الأول أيضاً لخروجه بقوله ضمناً معنى في لأنه عليه مضمن لفظ في بناء منه، على أن المراد بالتضمن اللفظي ما هو أعم من أن يكون لفظها في التركيب أو ملاحظاً فيه بأن كان موجوداً ثم حذف، وقد علمت أن المتبادر من التضمن اللفظي كون التركيب مشتملاً على لفظها كما درج عليه الشارح الأشموني فقيد باطراد محتاج إليه على القول الأول، فرد البعض تبعاً لغيره على الشارح وجعله الحق مع ابن الناظم ناشىء عن عدم التدبر.

قوله: (أن يخلف الاسم الحرف على معناه) أي حالة كونه دالاً على معناه بأن يصير الاسم مؤدياً معنى الحرف بجوهره. وقوله غير منظور إليه أي غير ملاحظ في نظم الكلام. قوله: (وهو أن

وإن الشرطية، والثاني: لا يقتضي البناء وهو أن يكون الحرف منظوراً إليه لكون الأصل في الوضع ظهوره، وهذا الباب من هذا الثاني. **الثاني**: الألف في ضمنا يجوز أن تكون للاطلاق وأن تكون ضمير التثنية، بناء على أن أو على بابها وهو الأظهر، أو بمعنى الواو وهو الأحسن لأن كل واحد منهما ظرف لا أحدهما. انتهى (فَانْصِبْهُ بِالوَاقِعِ فِيهِ) ....

يكون الحرف منظوراً إليه) أي ملاحظاً في نظم الكلام أي فلم يؤد الاسم معنى الحرف بل يشير إليه فقط، ومعناه باق فيه يؤديه هو محذوفاً. قوله: (بناء على أن أو على بابها إلخ) فيه لف ونشر مرتب. وفيه أن أو إذا كانت على بابها فهي للتنويع لا للشك فيجب فيها المطابقة فالألف للتثنية مطلقاً. قوله: (وهو الأظهر) أي المتبادر إلى الذهن لأن الأصل بقاء أو على حالها. قوله: (بالواقع فيه) أي في جميعه إن استغرقه الواقع فيه أو في بعضه إن لم يستغرقه فالأول نحو صمت يوم الجمعة والثاني نحو صمت رمضان. وفي عبارة المصنف تسمح وسينبه عليه الشارح.

فائدة: قال الدماميني الزمان أربعة أقسام: مختص معدود كرمضان والمحرم والصيف والشتاء فيقع جواباً لكم ولمتى، ولا معدود ولا مختص فلا يقع جواباً لواحد منها كحين ووقت، ومعدود غير مختص فيقع جواباً لكم فقط نحو يومين وثلاثة أيام وأسبوع وشهر وحول، ومختص غير معدود فيقع جواباً لمتى فقط نحو يوم الخميس وشهر المضاف إلى أحد أسماء الشهور كشهر رمضان وشهر ربيع الأول، فالذي يصلح جواباً لكم فقط أو لها ولمتى معرفة كان أو نكرة يستغرقه الحدث الذي تضمنه ناصبه إن لم يكن الحدث مختصاً ببعض أجزاء ذلك الزمان فإذا قيل: كم سرت؟ فقلت شهراً وجب أن يقع السير في جميع الشهر ليله ونهاره. إلا أن يقصد المبالغة والتجوز، وكذا إذا قلت في جوابه المحرم مثلاً فإن كان حدث الناصب مختصاً ببعض أجزاء الزمان استغرق جميع ذلك البعض، كما إذا قلت شهراً في جواب كم صمت أو كم سريت، فالأول يعم جميع أيامه دون لياليه، والثاني بالعكس، وكذا الأبد والدهر والليل والنهار مقرونة بأل. وأما أبداً فلاستغراق ما يستقبل لا لاستغراق جميع الأزمنة، تقول: صام زيد الأبد فيشمل كل زمن من أزمنة عمره القابلة، للصوم إلى حين وفاته، ولا تقول صام أبداً وتقول لأصومنّ أبداً وما سوى ذلك جائز فيه التعميم والتبعيض كاليوم والليلة وأسماء أيام الأسبوع وأسماء الشهور مضافاً إليها لفظ شهر كشهر رمضان، بخلاف صورة عدم إضافته إليها كما مر، ووجه ذلك كما قاله الصفار أن أسماء الشهور كالمحرم وصفر من المعدود فكل منها اسم للثلاثين يوماً، فمعنى سرت المحرم سرت ثلاثين يوماً فيصلح جواباً لكم، وكذا لفظ شهر بدون إضافته إلى اسم شهر من الشهور، وأما شهر المحرم فمعناه وقت المحرم فخرج لفظ شهر بإضافته عن كونه معدوداً اسماً لثلاثين يوماً لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه وصار شهر المحرم بمنزلة يوم الجمعة ولم يخالف في ذلك إلا الزجاج فذهب إلى أن المحرم كشهر المحرم فجوز كون الحدث في جميعه وفي بعضه، ومقتضى ما ذكر جواز إضافة لفظ شهر إلى جميع أسماء الشهور وهو قول أكثر النحويين. وقيل يختص ذلك بربيع الأول وربيع الثاني ورمضان اهـ باختصار وفي الهمع:

من فعل وشبهه (مُظْهَرَا، كَانَ) الواقع فيه نحو: جلست يوم الجمعة أمامك، وأنا سائر غداً خلف الركب (وَإلاّ) أي وإن لم يكن ظاهراً بل كان محذوفاً من اللفظ جوازاً أو وجوباً (فَانْوِهِ مُقَدَّرَا) فالجواز نحو يوم الجمعة لمن قال متى قدمت، وفرسخين لمن قال كم سِرت؛ والوجوب فيما إذا وقع خبراً نحو: زيد عندك، أو صلة نحو: رأيت الذي معك، أو حالاً نحو: رأيت الهلال بين السحاب، أو صفة نحو: رأيت طائراً فوق غصن، أو مشتغلاً عنه نحو: يوم الجمعة سرت فيه، أو مسموعاً بالحذف لا غير كقولهم حينئذ الآن: أي كان ذلك حينئذ واسمع الآن.

تنبيهان: الأول: العامل المقدر في هذه المواضع سوى الصلة استقرّ أو مستقر، وأما الصلة فيتعين فيها تقدير استقر لأن الصلة لا تكون إلا جملة كما عرفت. **الثاني**: الضمير في فانصبه للظرف وهو اسم الزمان أو المكان، ....

أن ما صلح جواباً لكم أو متى يكون الفعل في جميعه تعميماً أو تقسيطاً. فإذا قلت: سرت يومين فالسير واقع في كل منهما من أوله إلى آخره وقد يكون في بعض كل ولا يجوز أن يكون في أحدهما فقط، وكذا يحتمل الأمرين قولك سرت المحرم. ثم نقل عن ابن السراج أنه أنكر ورود جواب كم معرفة.

قوله: (من فعل وشبهه) من مصدر أو صفة ولو تأويلاً نحو: أنا زيد عند الشدائد وأنا عمرو عند القتال، فعند منصوب بزيد ويوم منصوب بعمرو لأنهما في تأويل المشهور أو المعروف قاله أبو حيان. قوله: (مظهراً كان) أي إن كان مظهراً فحذف الشرط لدلالة المقابلة، والجواب لدلالة قوله فانصبه عليه. ويحتمل أن كان زائدة ومظهراً حال والأول أنسب بقوله وإلا إلخ. قوله: (مقدراً) حال مؤكدة. قوله: (نحو يوم الجمعة لمن قال متى إلخ) الفرق بين متى وكم أن متى يطلب بها تعيين الزمان خاصة وكم يطلب بها تعيين المعدود زماناً أو مكاناً أو غيرهما فهي أعم منها وقوعاً. قوله: (فيما إذا وقع خبراً إلخ) قال في التصريح: لا يقع الظرف المقطوع عن الإضافة المبني على الضم صفة ولا صلة ولا حالاً ولا خبراً. لا يقال مررت برجل أمام، ولا جاء الذي أمام، ولا رأيت الهلال أمام، ولا زيد أمام، لئلا يجتمع عليها ثلاثة أشياء: القطع والبناء والوقوع موقع شيء آخر اهـ. قال يس: محل المنع إذا لم يعلم المضاف إليه لعدم الفائدة حينئذ.

قوله: (نحو يوم الجمعة سرت فيه) لم يقل سرته لأن ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفي قاله المصرح. وسيأتي عن الشاطبي أنه قد ينصب على التوسع. قوله: (كقولهم حينئذ الآن) هذا مثل يذكر لمن ذكر أمراً تقادم عهده أي كان ما تقوله واقعاً حين إذا كان كذا، واسمع الآن ما أقول لك فهما من جملتين والمقصود نهي المتكلم عن ذكر ما يقوله وأمره بسماع ما يقال له. قوله: (الثاني الضمير إلخ) أشار به إلى أن الكلام على حذف مضافين كما سيصرح به الشارح آخراً لا إلى أن فيه استخداماً كما زعمه البعض اغتراراً بظاهر أول عبارة الشارح وغفلة عن آخر كلامه. نعم كلام المتن في حد ذاته محتمل له بأن يكون أعاد الضمير أولاً على الظرف بمعنى اللفظ وثانياً

وفي فيه لمدلوله وهو نفس الزمان أو المكان. وأراد بالواقع دليله من فعل وشبهه لأن الواقع هو نفس الحدث وليس هو الناصب. والأصل فانصبه بدليل الواقع في مدلوله فتوسع بحذف المضاف من الأول والثاني لوضوح المقام. انتهى.

(وَكُلُّ) اسم (وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ) النصب على الظرفية: مبهماً كان أو مختصاً، والمراد بالمبهم ما دل على زمن غير مقدر كحين ومدة ووقت، تقول: سرت حيناً ومدة ووقتاً. وبالمختص ما دل على مقدر معلوماً كان وهو المعرف بالعلمية كصمت رمضان واعتكفت يوم الجمعة، أو بأل كسرت اليوم وأقمت العام، أو بالإضافة كجئت زمن الشتاء ويوم قدوم زيد، أو غير معلوم وهو النكرة نحو: سرت يوماً أو يومين أو أسبوعاً أو وقتاً طويلاً. (وَمَا، يَقْبَلُهُ المَكَانُ إِلاَّ) في حالتين: الأولى أن يكون (مُبْهَمَا) ....

على الظرف بمعنى مدلول اللفظ. قوله: (وفي فيه لمدلوله) أي للظرف بتقدير مدلوله ليوافق صريح آخر عبارته. قوله: (وأراد بالواقع دليله) يوهم أن المجاز لغوي لا بحذف المضاف فينافي ما بعد، إلا أن يقال: المعنى أراد بقوله الواقع إلخ. قوله: (وكل اسم وقت) أي اسم ظاهر فلا يرد أنه يصدق على ضمير الظرف مع أنه لا ينصب على الظرفية بل على التوسع كما قاله الشاطبي، وشمل كلامه على ما صيغ على مفعل مراداً به الزمان من فعله الناصب له نحو: قعدت مقعد زيد مراداً به زمان القعود فإنه ينصب ظرف زمان كما ينصب ظرف مكان إذا أريد به المكان.

قوله: (تقول سرت حيناً ومدة) فحيناً ومدة تأكيد معنوي لزمن الفعل لأنه لا يزيد على ما دل عليه الفعل ومثله: ﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [سورة الإسراء، الآية: ١] لأن الإسراء لا يكون إلا ليلاً فالظرف يكون مؤكداً كالمفعول المطلق إلا أن تأكيد الظرف لزمن عامله وتأكيد المفعول المطلق لحدث عامله. قوله: (ما دل على مقدر) منه المعدود كسرت يومين كما سيذكره الشارح. قوله: (واعتكفت يوم الجمعة) يقتضي أن العلم مجموع يوم الجمعة، والذي في كلام غيره أن العلم الجمعة فالإضافة من إضافة المسمى إلى الاسم. قوله: (أو بالإضافة) ولم تضف العرب لفظ شهر إلا إلى رمضان والربيعين مع جواز ترك الإضافة أيضاً معها. والراجح جواز الإضافة إلى غير الثلاثة قياساً عليها. قوله: (أو وقتاً طويلاً) فيه أنه جعل المختص ما دل على مقدر وهذا ليس كذلك فينبغي جعله من المبهم.

قوله: (وما يقبله المكان إلا مبهماً) وجه ابن الحاجب في أماليه عدم نصب المختص من الأمكنة على الظرفية كما انتصب المبهم منه وظرف الزمان مطلقاً بأمور: منها أنه لو فعل ذلك فيه لأدى إلى الإلباس بالمفعول به كثيراً، ألا ترى أنك تقول: اشتريت يوم الجمعة وبعت يوم الجمعة وما أشبه ذلك ولا يلبس، ولو استعملت الدار ونحوها هذا الاستعمال لالتبس بالمفعول به. ومنها أن ظرف الزمان المبهم والمختص كثير في الاستعمال فحسن فيه الحذف للكثرة وظرف المكان إنما كثر

لا مختصاً والمراد هنا بالمختص ما له صورة وحدود محصورة: نحو الدار والمسجد والبلد. وبالمبهم ما ليس كذلك (نَحْوَ الجِهَاتِ) الست وهي أمام، ووراء، ويمين، وشمال، وفوق، وتحت، وما أشبهها في الشياع كناحية ومكان وجانب (وَ) نحو (المَقَادِيرِ) كفرسخ وبريد وغلوة، تقول جلست أمامك، وناحية المسجد، وسرت فرسخاً (وَ) الثانية (مَا صِيغَ مِنَ) مادة (الفِعْلِ)

منه في الاستعمال المبهم دون المختص فأجرى المبهم لكثرته مجرى ظرف الزمان وبقي ما لم يكثر في الاستعمال على أصله. قوله: (هنا) أي في ظرف المكان بخلافه في ظرف الزمان كمامرّ. قوله: (ما له صورة) أي هيئة وشكل يدرك بالحس الظاهر، وحدود أي نهايات من جهاته محصورة أي مضبوطة. قوله: (نحو الجهات الست) أي أسمائها وإنما كانت مبهمة لعدم لزومها مسمى بخصوصه لأنها أمور اعتبارية أي باعتبار الكائن في المكان، فقد يكون خلفك أماماً لغيرك وقد تتحوّل فينعكس الأمر ولأنه ليس لها أمد معلوم فخلفك مثلاً اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا كذا في التصريح.

قوله: (وما أشبهها في الشياع كناحية إلخ) ما مبتدأ وكناحية خبر والجملة مستأنفة لبيان نحو الجهات، وما أفاده كلامه من صحة نصب ناحية ومكان وجانب ونحوها كجهة ووجه هو ما يفيده كلام الهمع، ونقل الحفيد عن الرضي أنه قال: يستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وخارج الدار وداخلها وجوف البيت فلا ينتصب شيء منها على الظرفية بل يجب التصريح معه بالحرف اهـ. قال الحفيد: ومنه ظاهر وباطن ولذا يلحن من يقول: ظاهر باب الفتوح اهـ. والذي في الدماميني نقلاً عن المصنف عدم صحة نصب نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف، قال: لأن فيها اختصاصاً ما إذ لا تصلح لكل بقعة اهـ. وهو يؤيد كلام الشارح فتدبر. قوله: (ونحو المقادير) جعلها من المبهم أحد مذاهب للنحاة، والثاني أنها من المختص لأن الميل مثلاً مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقي، والثالث وصححه أبو حيان أنها شبيهة بالمبهم من حيث إنها ليست شيئاً معيناً في الواقع، فإن الميل مثلاً يختلف ابتداؤه وانتهاؤه وجهته بالاعتبار فهي مبهمة حكماً، ويحتمل أن المصنف جرى على هذا، وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكماً، وسيذكر الشارح هذه المذاهب الثلاثة على ما في بعض النسخ. وظاهر إعادة الشارح لفظ نحو قبل المقادير أن لها نحواً غير الجهات وما أشبهها، وما صيغ من الفعل العامل فيه فلينظر ما هو، وكلام المصنف يكفي في صدقه وجود نحو بعض الأشياء التي ذكرها. قوله: (كفرسخ إلخ) الفرسخ ثلاثة أميال، والبريد أربعة فراسخ، والغلوة بفتح الغين المعجمة مائة باع، والميل قدر مد البصر وهو عشر غلوات فهو ألف باع نقله شيخنا عن الشارح. وفسر جماعة الغلوة بمقدار رمية السهم.

قوله: (والثانية ما صيغ) أي أن يكون اسم المكان ظرفاً صيغ فتناسب الحالتان، وجرى الشارح في حل النظم على خلاف ما يتبادر منه من كون ما صيغ معطوفاً على الجهات فيكون من المبهم لأن الظاهر من كلامه في شرح الكافية ونص عليه غيره أنه من المختص كما سيأتي، وعليه فما صيغ معطوف على مبهماً والتقدير إلا في حال كونه مبهماً أو مصوغاً من الفعل. قوله: (من مادة

العامل فيه (كَمَرْمَى مِنْ) مادة (رَمَى) تقول: رميت مرمى زيد، وذهبت مذهب عمرو، وقعدت مقعد بكر، ومنه: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [سورة الجن، الآية: ٩] (وَشَرطُ كَوْنِ ذا) المصوغ من مادة الفعل (مَقِيساً أَنْ يَقَعْ، ظَرْفاً لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ) أي لما اجتمع معه في أصل مادته كما مثل. وأما قولهم هو مني مزجر الكلب ومناط الثريا، وعمرو مني مقعد القابلة ومعقد الإزار ونحوه فشاذ، إذ التقدير هو مني مستقر في مزجر الكلب فعامله الاستقرار، وليس مما اجتمع معه في أصله، ولو أعمل في المزجر زجر وفي المناط ناط وفي المقعد قعد لم يكن شاذاً.

الفعل) أي حروفه قال سم: مما يدل على أن المراد من مادة الفعل لا من نفسه قوله الآتي لما في أصله معه اجتمع اهـ. وإنما قدر لفظ مادة دون مصدر كما قدره غيره ليجري على القولين فيما اشتق منه غير الفعل والمصدر هل هو الفعل أو المصدر. قوله: (الفعل العامل فيه) جعل الشارح أل في الفعل للعهد والمعهود الفعل العامل فيه، ويلزم على ذلك ضياع الشرط الذي ذكره المصنف بعد، إذ يلزم من صوغه من مادة الفعل العامل فيه اجتماعه معه في المادة ثم الفعل ليس بقيد إذ العامل فيه قد يكون وصفاً نحو: أنا جالس مجلس زيد أو مصدراً نحو: أعجبني جلوسك مجلس زيد. قوله: (تقول رميت إلخ) قال شيخنا: والبعض عدد الأمثلة إشارة إلى أنه لا فرق في المصوغ المذكور بين الصحيح والمعتل والمفرد والجمع وهو لا ينهض حكمة لتعداده مثال المفرد الصحيح.

قوله: (ظرفاً) هذا زائد على المقصود اشتراطه وهو الاجتماع في المادة. وإنما أتى به ليعلق به قوله لما في أصله إلخ وإنما كان زائداً لأن الظرفية مفهومة من اسم الإشارة الراجع إلى ما صيغ الواقع على الظرف المصوغ بقرينة المقام، وبهذا يعلم ما في كلام البعض. قوله: (في أصل مادته) الإضافة للبيان فالأصل في المتن بمعنى المادة لا المصدر حتى يرد عليه نحو سرني جلوسك مجلس زيد لأنه ظرف لأصله لا لما اجتمع معه في أصله، وإنما لم يكتف في نصب هذا النوع على الظرفية بالتوافق المعنوي كما اكتفى به في المفعول المطلق نحو قعدت جلوساً لكون نصبه على الظرفية مخالفاً للقياس لكونه مختصاً فلم يتجاوز به السماع بخلاف نحو قعدت جلوساً. قاله في المغني. قوله: (هو مني مزجر الكلب ومناط الثريا) جعل الدماميني من متعلقة بمضاف محذوف تقديره في هذين المثالين بعده مني، وفي المثالين الآتيين قربه مني، وهو لا يناسب ما هو فرض الكلام من كون مزجر وأخواته ظرفاً والمناسب له ما في التصريح من أن من والظرف متعلقان باستقرار محذوف خبر عن هو أي هو مستقر مني في مزجر الكلب ومناط الثريا أي في مكان بعيد كبعد مزجر الكلب من زاجره وكبعد مناط الثريا أي مكان نوطها وتعلقها من الشخص، والأول ذم والثاني مدح كما قاله الدماميني. قوله: (وعمرو مني مقعد القابلة ومعقد الإزار) أي في مكان قريب كقرب مكان القابلة أي المولدة من المولدة، وكقرب محل عقد الإزار من عاقده. قوله: (ولو أعمل إلخ) أي بأن قدر بعد المجرور زجر بالبناء للمفعول وناط وقعد، ويظهر على هذا أن من بمعنى إلى وأن خبر هو

تنبيهان: الأول: ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم، وظاهر كلامه في شرح الكافية أنه من المختص وهو ما نص عليه غيره. وأما النوع الذي قبله فظاهر كلام الفارسي أنه من المبهم كما هو ظاهر كلام الناظم وصححه بعضهم. وقال الشلوبين: ليس داخلاً تحت المبهم وصحح بعضهم أنه شبيه بالمبهم لا مبهم. **الثاني**: إنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان، لأنه يدل على الزمان بصيغته، وبالالتزام، ويدل على المكان بالالتزام فقط، فلم يتعد إلى كل أسمائه بل يتعدى إلى المبهم منها لأن في الفعل دلالة عليه في الجملة، وإلى المختص الذي صيغ من مادة العامل لقوة الدلالة عليه حينئذ انتهى. (وَمَا يُرَى) من أسماء الزمان أو المكان (ظَرفاً) تارة (وَغَيْرَ ظَرْف) أخرى ....

الفعل المقدر أي هو بالنسبة إلى زجر مزجر الكلب وناط مناط الثريا إلخ، بل جعل من بمعنى إلى محتاج إليه على غير هذا الاحتمال أيضاً فيما يظهر، وأما قول المصرح المعنى على هذا هو مستقر مني قعد مقعد القابلة وزجر إلخ فلا يظهر فتأمل.

قوله: (ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم) لأن المتبادر أن ما صيغ من الفعل معطوف على الجهات فيكون من أنواع المبهم، وقد يوجه ظاهر النظم بأنه أراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكماً كما مر وهذا منه لأن مجلس زيد مثلاً وإن تعين بالإضافة فهو مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار وعدم كونه محدوداً أفاده سم. قال شيخنا: والذي في غالب النسخ: تنبيه إنما استأثرت إلخ وإسقاط التنبيه الأول. قوله: (النوع الذي قبله) وهو المقادير. قوله: (ليس داخلاً تحت المبهم) أي لاختصاصه بقدر معلوم. قوله: (إنه شبيه بالمبهم) أي من حيث إنه ليس شيئاً معيناً في الواقع فإن الميل مثلاً يختلف ابتداؤه وانتهاؤه وجهته بالاعتبار فهي مبهمة حكماً، ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكماً كما مر، ولاحتمال كلام المصنف هذا قال الشارح فيما تقدم كما هو ظاهر كلام الناظم ولم يقل كما هو صريح كلام الناظم. قوله: (بصيغته) أي بهيئته الموضوعة له مطابقة. وقوله: وبالالتزام أي لأنه يدل على الحدث بمادته الموضوعة له مطابقة والحدث يستلزم الزمان فقد دل على الزمان ثانياً بواسطة دلالته على الحدث بخلاف المكان فإنه يدل عليه التزاماً بواسطة دلالته على الحدث فقط. قوله: (فلم يتعدّ) أي بنفسه. قوله: (في الجملة) أي من بعض الوجوه وهو الالتزام لأنه لا بد لحدث الفعل من مكان ما. قوله: (وإلى المختص) هذا جرى منه على ما جرى عليه أولاً في حل النظم من أن ما صيغ من الفعل من المختص كما سلف.

قوله: (لقوة الدلالة عليه حينئذ) لدلالة الفعل بالالتزام على مكان حدثه، والظرف المصوغ من مادة الفعل يدل على مكان حدث الفعل فقويت دلالة الفعل على مدلول الظرف بدلالة الظرف عليه ثانياً. قوله: (حينئذ) أي حين إذ صيغ من مادة العامل. قوله: (وغير ظرف) أي مما لا يشبه الظرف

(فذاك ذو تصرّفٍ في العُرف) النحوي كيوم ومكان تقول: سرت يوم الجمعة، وجلست مكانك، فهما ظرفان. وتقول: اليوم مبارك ومكانك طاهر، وأعجبني اليوم ومكانك، وشهدت يوم الجمل، وأحببت مكان زيد، فهما في ذلك غير ظرفين لوقوع كل منهما ....

بدليل قوله وغير ذي التصرف إلخ. قوله: (فذاك ذو تصرف) أي ظرف ذو تصرف أي يسمى بذلك حالة كونه ظرفاً لا مطلقاً بدليل ما سبق، وكذا يقال فيما بعد. واعلم أن من المتصرف ما هو كثير التصرف كيوم وشهر ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال وما هو متوسطه كغير الأربعة الأخيرة وغير فوق وتحت من أسماء الجهات بخلاف فوق وتحت فلا يستعملان غير ظرفين أصلاً كما في التسهيل. قال الدماميني: وأجاز بعض النحويين فيهما فتصرف في نحو فوقك رأسك وتحتك رجلاك برفعهما بخلاف ما فوق الرأس نحو فوقك قلنسوتك، وما تحت الرجل نحو تحتك نعلاك تفرقة بينهما. والذي حكاه الأخفش عن العرب في فوقك رأسك وتحتك رجلاك هو النصب، لكن وقع لبعض رواة البخاري وفوقه عرش الرحمن برفع فوق، ويتوقد تحته ناراً برفع تحت وإنما يخرّجان على التصرف فتأمله اهـ. ببعض اختصار. ، وبين مجردة من التركيب وما والألف وما هو نادرة كالآن وحيث ودون لا بمعنى رديء ووسط بكسون السين، فتصرف الأول كقوله عليه الصلاة والسلام حين سمع وجبة أي سقطة: **«هٰذَا حَجَرٌ رُمِيَ بِهِ فِي النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفاً فَهُوَ يَهْوِي فِي النَّارِ الآنَ حِينَ انْتَهَى»** فالآن مبتدأ خبره حين انتهى، وتصرف الثاني كقول الشاعر:

لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم

وتصرف الثالث كقوله:

ألم تريا أني حميت حقيبتي   وباشرت حد الموت والموت دونُها

برفع دون، وتصرف الرابع كقوله:

وَسْطُهُ كاليَرَاعِ[1] أَوْ سُرُجِ المَجْـ   ـدَلِ طَوْرًا يَخْبُو وَطَوْرًا يُنِيرُ

برفع وسط على الابتداء، ويروى بالنصب على الظرفية خبراً مقدماً والكاف مبتدأ، أما وسط بتحريك السين فظرف كثير التصرف، ولهذا إذا صرح بفي فتحت السين كما نقله الصفار عن العرب، وقال الفراء: إذا حسنت في موضعه بين كان ظرفاً نحو: قعدت وسط القوم وإن لم تحسن كان اسماً نحو احتجم وسط رأسه ويجوز في كل منهما التسكين والتحريك، لكن السكون أحسن في الظرف، والتحريك أحسن في الاسم. وقال ثعلب: يقال وسط بالسكون في متفرق الأجزاء نحو وسط القوم ووسط بالتحريك في غير متفرقها نحو وسط الرأس، وقال جماعة: الساكن ظرف والمتحرك اسم لا

---

(١) اليراع: ذباب يرى بالليل كأنه نار، وسرج جمع سراج. والمجدل: القصر. يخبو من خبت النار: طفئت.

في الأول مبتدأ وفي الثاني فاعلاً، وفي الثالث مفعولاً به، وكذا ما أشبهها (وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ) منهما هو (الَّذِي لَزِمْ، ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الكَلِمْ) أي غير المتصرف وهو الملازم للظرفية على نوعين: ما لا يخرج عنها أصلاً كقط وعوض، تقول: ما فعلته قط ولا أفعله عوض. وما يخرج عنها إلى شبهها وهو الجر بالحرف نحو: قبل وبعد ولدن وعند. فيقضي عليهن بعدم التصرف مع أن من تدخل عليهنّ، إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى ما يشبهها، لأن الظرف والجار والمجرور سيان في التعلق بالاستقرار والوقوع خبراً وصلة وحالاً وصفة. ثم الظرف المتصرف:

ظرف تقول جلست وسط الدار أي في داخلها، وضربت وسطه أي منتصفه كذا في الهمع والدماميني. قوله: (في الأول) أي المقول الأول المشتمل على مثالي الزمان والمكان، وكذا يقال فيما بعد قاله سم. قوله: (وكذا ما أشبهها) أي الأمثلة السابقة وفي نسخ بضمير التثنية أي اليوم والمكان. قوله: (أي شبهها) معطوف على محذوف كما سيشير إليه الشارح أي أو لزم ظرفية أو شبهها، ولا يجوز عطفه على ظرفية في النظم لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية إن جعلت أن تنويعية أو أن غير المتصرف هو ما يلزم أحد الأمرين الدائر فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها إن جعلت أو للأحد الدائر واللزوم منصباً على الأحد الدائر. قوله: (وهو الملازم للظرفية) أي الحقيقية والمجازية بدليل تقسيمه على النوعين بعده. قوله: (كقط) ظرف يستغرق ما مضى من الزمان، وعوض ظرف يستغرق ما يستقبل منه ولا يستعملان إلا بعد نفي أو شبهه، والأفصح في قط فتح القاف وتشديد الطاء مضمومة واشتقاقها من قططته أي قطعته، فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع ومضى من عمري، وبنيت لتضمنها معنى من، وإلى إذا المعنى من يوم خلقت إلى الآن، وعلى حركة لئلا يلتقي ساكنان، وكانت ضمة تشبيهاً بالغايات، وقد يكسر على أصل التقاء الساكنين. وقد تتبع قافه طاءه في الضم وقد تخفف مع ضمها أو إسكانها وعوض معرب إن أضيف نحو لا أفعله عوض العائضين مبني إن لم يضف على الضم أو الكسر أو الفتح، وسمي الزمان عوضاً لأنه كلما مضى منه جزء جاء عوضه آخر أفاده في المغني.

قوله: (وهو الجر بالحرف) أي من فقط لكثرة زيادتها في الظروف فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف. وجر متى بإلى وحتى وأين بإلى مع عدم تصرفهما شاذ قياساً. قوله: (نحو قبل وبعد إلخ) سيأتي الكلام على قبل وبعد وشبههما ولدن وعند ولدي وحيث وإذا وإذ ولما ومع في باب الإضافة وعلى مذ ومنذ في باب حروف الجر وعلى سحر في باب ما لا ينصرف. قوله: (مع أن من تدخل عليهنّ) قال الرضي: ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك: ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [سورة فصلت، الآية: ٥] وأما جئت من عندك وهب لي من لدنك فلابتداء الغاية اهـ. وفي التصريح عن الناظم أن من الداخلة على قبل وبعد وأخواتهما زائدة. قوله: (لأن الظرف والجار والمجرور إلخ) لا يخفى أن التعليل ينتج أعم من المدعي الذي هو جعل شِبه الظرفية الجر بمن خاصة فكان الأولى التعليل بما قلناه آنفاً. قوله: (ثم الظرف

منه منصرف نحو يوم وشهر وحول، ومنه غير منصرف وهو غدوة وبكرة علمين لهذين الوقتين قصد بهما التعيين أو لم يقصد. قال في شرح التسهيل: ولا ثالث لهما، لكن زاد في شرح الجمل لابن عصفور ضحوة فقال: إنها لا تنصرف للتأنيث والتعريف. والظرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف ....

المتصرف منه متصترف إلخ) أي ومنه مبني على السكون كإذ عند إضافة اسم الزمان إليها نحو: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٨] أو على غيره كأمس عند الحجازيين. قوله: (وهو غدوة وبكرة) الأولى: من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، والثانية: من طلوع الشمس إلى الضحوة.

قوله: (علمين لهذين الوقتين) أي علمين جنسيين بمعنى أن الواضع وضعهما علمين جنسيين لهذين الوقتين أعم من أن يكونا من يوم بعينه أولاً، وهذا معنى قوله قصد بهما التعيين أو لم يقصد كما وضع لفظ أسامة علماً للحقيقة الأسدية أعم من أن يقصد به واحد بعينه أولاً، فالتعيين المنفي قصده هو التعيين الشخصي لا النوعي إذ هو لا بد منه فلا اعتراض بأن عدم قصد التعيين يصيرهما نكرتين منصرفتين. ويؤيد ما ذكرناه قول الدماميني كما يقال عند قصد التعميم: أسامة شر السباع، وعد التعيين هذا أسامة فاحذره يقال عند قصد التعميم غدوة أو بكرة وقت نشاط وعند قصد التعيين لأسيرنّ الليلة إلى غدوة وبكرة. قال: وقد يخلوان من العلمية فينصرفان، ومنه: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [سورة مريم، الآية: ٦٢] وحكى الخليل جئتك اليوم غدوة وجئتني أمس بكرة. والتعيين في هذا لا يقتضي العلمية حتى يمنع الصرف لأن التعيين أعم من العلمية، فلا يلزم من استعمالهما في يوم معين أن يكونا علمين لجواز أن يشار بهما إلى معين مع بقائهما على كونهما من أسماء الأجناس النكرات بحسب الوضع، كما تقول: رأيت رجلاً وأنت تريد شخصاً معيناً فيحمل على ما أردته من المعين ولا يكون علماً اهـ. ببعض اختصار. وقال في الهمع: ذكر بعضهم أن غدوة[1] في الآية إنما نونت لمناسبة عشياً اهـ. قوله: (والتعريف) أي بالعلمية الجنسية.

قوله: (والظرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف) أي ومنه مبني على السكون كمذ ولدن أو على غيره كمنذ وما ركب من أسماء الزمان أو المكان كصباح صباح ويوم يوم وصباح مساء، فإن فقد التركيب وأضيف أحدهما إلى الآخر أو عطف عليه أعرب وتصرف، والمعنى مع التركيب والإضافة والعطف واحد في الجميع عند الجمهور أي كل صباح وكل يوم، وكل صباح ومساء، وخالف الحريري في صباح مساء ففرق فيه بأن المعنى مع الإضافة أنه يأتي في الصباح وحده كما يختص الضرب في قولك ضربت غلام زيد بالغلام وحده دون زيد بخلافه مع التركيب العطف، وكبين بين فإن فقد التركيب أعرب وتصرف، ومنه: ﴿مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ [سورة العنكبوت، الآية: ٢٥] ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٩٤] ومن قرأه منصوباً مرفوع المحل فحملاً له

---

(١) قوله غدوة في الآية، صوابه بكرة.

فالمنصرف نحو سحر، وليل، ونهار، وعشاء، وعتمة، ومساء، وعشية، غير مقصود بها كلها التعيين. وغير المنصرف نحو سحر مقصوداً به التعيين. ومن العرب من لا يصرف عشية في التعيين. (وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ) ظرف (مَكانِ مَصْدَرُ) فينتصب انتصابه نحو: جلست قرب زيد، أي مكان قربه. ولا يقاس على ذلك لقلته فلا يقال آتيك جلوس زيد تريد مكان جلوسه. (وَذَاكَ فِي

على أغلب أحواله وهو كونه ظرفاً منصوباً كما قيل بذلك في: «ومنا دون ذلك» وقيل غير ذلك. ومن غير المتصرف بالتاء عند غير خثعم ذا وذات مضافين إلى زمان فيلتزمون نصبهما على الظرفية نحو: لقيته ذا صباح وذا مساء وذات يوم وذات ليلة أي وقتاً ذا صابح ووقتاً ذا مساء، ومدة ذات يوم ومدة ذات ليلة أي وقتاً صاحب هذا الاسم ومدة صاحبة هذا الاسم. وأما خثعم فيخرجونهما على الظرفية كما حكاه عنهم سيبويه فيقولون سير عليه ذو يوم وذات يوم بالرفع، وإنما منع غيرهم تصرفهما لقلة إضافة المسمى إلى الاسم واستقباح كل العرب تصرف صفات الأزمان القائمة مقام موصوفاتها إذا لم توصف، فيقبح عند الجميع سير عليه طويل أي زمن طويل دون سير عليه طويل من الدهر، ومن غير المتصرف بالتاء أيضاً حوال وحوالي وحول وحولي وأحوال وأحوالي وليس المراد حقيقة التثنية والجمع، ومنه بدل بمعنى مكان لا بمعنى بديل نحو: خذ هذا بدل هذا أي مكانه، أما بمعنى بديل فاسم متصرف لا ظرف، ومنه مكان بمعنى بدل، فكل من لفظ مكان وبدل إذا استعمل في أصل معناه فهو متصرف، وإن استعمل في معنى الآخر لزم طريقة واحدة قاله الدماميني وغيره. قال صاحب ديوان الأدب: ويستعمل حواليك مصدراً كلبيك لأن الحوال والحول كما يطلقان بمعنى جانب الشيء المحيط به يطلقان بمعنى القوة.

قوله: (فالمنصرف نحو سحر إلخ) فيه أن سحراً وليلاً ونهاراً ونحوها متصرفة. ومن خروج سحر عن الظرفية وشبهها قوله تعالى: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [سورة القمر، الآية: ٣٤] فكيف جعلها من غير المتصرف؟. قوله: (غير مقصود بها كلها التعيين) فإن قصد بها التعيين فما وجد فيه علة أخرى كسحر وعتمة وعشية لم يصرف وإلا صرف، ففي مفهومه تفصيل فلا اعتراض، والعلة الأخرى في سحر العدل عن السحر وفي عتمة وعشية التأنيث لكن منع صرف عتمة وعشية حينئذ إحدى لغتين كما يأتي. قوله: (وغير المنصرف نحو سحر) أي وعشية وعتمة وإنما لم يذكرهما لأن صرفهما مع التعيين هو الفصيح ومنعهما الصرف معه لغة قليلة كما قاله الدماميني. وأشار إليه الشارح في عشية بقوله: ومن العرب إلخ قال الدماميني: ولا يقدح في تنكيرهما وصرفهما قصد أزمنة معينة منهما لما تقدم من أن التعيين أعم من العلمية. وقوله: ومن العرب إلخ إشارة إلى مثال آخر لغير المتصرف من غير المنصرف، وفصله عما قبله لضعفه عنه كما عرفت. وقوله عشية. أي وعتمة فيكونان كغدوة وبكرة السابقتين إذ لا فرق، وفي بعض النسخ ومنهم من يصرف بحذف لا فيكون إشارة إلى اختلاف العرب في بعض مفهوم قوله غير مقصود بها كلها التعيين فافهم. قوله: (فينتصب انتصابه) فهو مفعول فيه بطريق النيابة. قوله: (ولا يقاس على ذلك لقلته) قال سم: لك أن تقول هذا من حذف

ظرف الزمان يكثر) فيقاس عليه. وشرطه إفهام تعيين وقت أو مقدار: نحو كان ذلك خفوق النجم وطلوع الشمس، وانتظرته نحر جزور وحلب ناقة، والأصل وقت خفوق النجم، ووقت طلوع الشمس ومقدار نحر جزور ومقدار حلب ناقة، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

تنبيه: قد يحذف أيضاً المصدر الذي كان الزمان مضافاً إليه فينوب ما كان هذا المصدر مضافاً إليه من اسم عين، نحو: لا أكلمه القارظين، ولا آتية الفرقدين، والأصل مدة غيبة القارظين ومدة بقاء الفرقدين، انتهى.

خاتمة: مما ينوب عن الظرف أيضاً صفته وعدده، وكليته أو جزئيته، نحو: جلست طويلاً من الدهر شرقي مكان، وسرت عشرين يوماً ثلاثين بريداً، ومشيت جميع اليوم حميع البريد، أو كل اليوم كل البريد أو نصف اليوم نصف البريد، أو بعض اليوم بعض البريد.

المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وذلك مقيس عند الناظم إذا كان المضاف إليه غير قابل لنسبة الحكم إليه كما هنا، إذ لا يتصوّر كون الجلوس في القرب بالمعنى المصدري فلم حكم على هذا بأنه غير مقيس. قوله: (يكثر) أي لقوة دلالة الفعل على الزمن كما مر. قوله: (أو مقدار) أي من الزمن وإن لم يكن معيناً. قوله: (خفوق النجم) أي غروب الثريا. وقوله: وحلب ناقة بسكون اللام وتحرك: استخراج ما في الضرع من اللبن، مصدر حلب يحلب بضم لام المضارع وكسرها. والحلب بالتحريك اللبن المحلوب كذا في القاموس. قوله: (لا أكلمه القارظين) هما رجلان خرجا يجنيان القرظ فلم يرجعا فصارا مثلاً. قوله: (صفته وعدده إلخ) أي دوالّ هذه المذكورات.

قوله: (فائدة) هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه؟ قال في المغني: أجاز الفارسي في قوله تعالى: ﴿وَأُتْبِعُوا۟ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [سورة هود، الآية: ٦٠] أن يكون يوم القيامة عطفاً على محل هذه اهـ. قال الدماميني: إن أريد بالدنيا الأزمنة السابقة ليوم القيامة، فلا إشكال في عطفه عليها لأن كلاً منهما زمان، وإن أريد بها هذه الدار من حيث هي مكان ففيه عطف زمان على مكان. وفي الكشاف ما يقتضي منعه فإنه لما تكلم في تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٢٥] قال فإن قلت: كيف عطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن؟ قلت: معناه وموطن يوم حنين أو في أيام مواطن كثيرة، ويجوز أن يراد بالمواطن الوقت كمقتل الحسين اهـ. ووجهه بعض الأفاضل بأن الفعل مقتض لظرف الزمان اقتضاءه لظرف المكان فلا يجوز جعل أحدهما تابعاً للآخر، فلا يعطف عليه كما لا يعطف المفعول فيه على المفعول به ولا المفعول على الفاعل ولا المصدر على شيء من ذلك، وبأن ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقاً بخلاف ظرف المكان فإنه يشترط فيه الإبهام فلما اختلفا من هذه الجهة لم يجز عطف أحدهما على الآخر، وبعدم سماع عطف أحدهما على الآخر لكن جوّزه بعضهم لاشتراكهما في الظرفية تقول: ضربت زيداً يوم الجمعة وفي المسجد أو في المسجد ويوم الجمعة، وعليه جرى جدي ابن المنير في الانتصاف مناقشاً به صاحب الكشاف اهـ. باختصار.

المفعُول مَعَهُ

(يُنْصَبُ) الاسم الفضلة (تَالِي الوَاوِ) التي بمعنى مع التالية لجملة ذات فعل أو اسم يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه (مَفْعُولاً مَعَهُ) كما (فِي نَحْوِ ....

المفعول معه

قوله: (الاسم الفضلة) قدر الموصوف معرفة وإن كان تالي الواو اسم فاعل مضافاً إلى معموله فلا تفيده الإضافة تعريفاً ولا تخصيصاً كما سيأتي، لأن المراد من اسم الفاعل هنا الثبوت لا الحدوث فتفيده الإضافة تعريفاً لعدم عمله حينئذ فتكون إضافته معنوية، أو الاستمرار الشامل للأزمنة الثلاثة فتفيده الإضافة تعريفاً باعتبار دلالته على المضي لعدم عمله بهذا الاعتبار كما قرروا مثل ذلك في قوله تعالى: ﴿مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [سورة الفاتحة، الآية: ٤] ذكره يس في حواشي المختصر. قوله: (تالي الواو) فيه إشارة إلى عدم جواز الفصل بين الواو والمفعول معه ولو بالظرف وإن جاز الفصل به بين الواو العاطفة ومعطوفها لتنزل الواو هنا والمفعول معه منزلة الجار والمجرور ذكره يس. ويجب ذكر هذه الواو إذ لم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه كما في المغني. قوله: (التي بمعنى مع) أي التي للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق أي مقارنته له في الزمان سواء اشتركا في الحكم كجئت وزيداً أو لا كاستوى الماء والخشبة وبذلك فارقت واو العطف فإنها تقتضي المشاركة في الحكم ولا تقتضي المقارنة في الزمان وإن وجدت في نحو كل رجل وضيعته ذكره شارح الجامع، فلو لم يمكن التنصيص بها على المصاحبة لنصب ما قبلها وصحة تسلط العامل على ما بعدها كما في: ضربت زيداً وعمراً كانت للعطف اتفاقاً كما قاله الدماميني. ومما خرج بالتي بمعنى مع بالمعنى السابق نحو: أشركت زيداً وعمراً وخلطت البر والشعير فما بعد الواو في مثل هذا مفعول به لا مفعول معه لأن المعية في مثله مستفادة مما قبل الواو لا منها فإنها لمجرد العطف فتدبر.

قوله: (ذات فعل) هذا مفهوم من قوله الآتي بما من الفعل إلخ سم. قوله: (أو اسم يشبهه) أي في العمل ومنه اسم الفعل بدليل تمثيلة به فيما يأتي. واستثنوا الصفة المشبهة وأفعل التفضيل فلينظر وجهه. ثم رأيت في المغني ما يؤخذ منه وجهه حيث قال: وقد أجيز في حسبك وزيداً درهم كون زيداً مفعولاً معه وكونه مفعولاً به بإضمار يحسب وهو الصحيح لأنه لا يعمل في المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به. قوله: (مما فيه معنى الفعل وحروفه) يشكل عليه تمثيله فيما يأتي بقدني فتأمل، وقد أشار المصنف إلى هذه الشروط بالمثال. قوله: (كما في نحو) أي كالتالي للواو في نحو إلخ فزاد الشارح لفظة كما دفعا لتوهم تقييد تالي الواو بالطريق وأن الإشارة بنحو إلى غير سيري من بقية العوامل، وغفل البعض عن هذه الدقيقة وعن بقاء إعطاء القيود بالمثال مع زيادة كما فقال: كان الأظهر عدم زيادة كما، ويكون الظرف وهو قوله في نحو قيداً لينصب بناء على طريقة المصنف من إعطائه القيود بالمثال فيكون مشيراً إلى بقية القيود التي ذكرها الشارح.

سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ) وأناسائر والنيل، وأعجبني سيرك والنيل، فالطريق والنيل نصب بالمفعول معه، وخرج بالاسم نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، ونحو: سرت والشمس طالعة، فإن تالي الواو في الأول فعل وفي الثاني جملة، وبالفضلة نحو: اشترك زيد وعمرو، وبالواو نحو: جئت مع عمرو، وبكونها بمعنى مع نحو: جاء زيد وعمرو قبله أو بعده، وبكونها تالية لجملة نحو: كل رجل وضيعته، فلا يجوز فيه النصب خلافاً للصيمري، وبكون الجملة ذات فعل أو اسم يشبهه نحو: هذا لك وأباك فلا يتكلم به خلافاً لأبي علي، وأما قولهم: ما

قوله: (سيري والطريق) يفيد أنه لا يشترط في نصب الاسم على أنه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه وهو كذلك خلافاً لابن جني اهـ سم. ومما لا يصح فيه العطف استوى الماء والخشبة إن كان استوى بمعنى ارتفع، فإن كان بمعنى تساوى أي تساوي الماء والخشبة في العلو فهو مما يصح فيه العطف. قوله: (بالمفعول معه) أي بسبب كونه مفعولاً معه ولم يقل نصباً لأن المصدر يخبر به عن الواحد وغيره. قوله: (وتشرب اللبن) أي بنصب تشرب كما قيده بذلك ابن هشام وعليه فالمراد بالاسم في التعريف الاسم الصريح وقال حفيد الموضح ينبغي أن يكون ذلك في غير نصب تشرب وإلا فهو اسم تأويلاً فينبغي أن يكون مفعولاً معه وبه صرح بعضهم اهـ. والأول ظاهر صنيع الشارح لأن ظاهره أن الواو في المثال بمعنى مع وهي إنما تكون بمعنى مع على النصب كما قاله شيخنا. قوله: (فإن تالي الواو في الأول فعل إلخ) فيه أن تالي الواو في الأول جملة أيضاً، وقد يقال: لما كان أحد ركني الجملة في الأول غير ظاهر بل ضمير مستتر كان التالي بحسب الظاهر الفعل فقط، وباعتبار الظاهر يندفع أيضاً ما يقال إن مقدرة قبل الفعل فتالي الواو اسم في الحقيقة وبأن المراد بالاسم في التعريف الاسم الصريح كما مر. قوله: (وفي الثاني جملة) أي وإن كانت الواو الحالية تفيد المقارنة. قوله: (نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده) قال البعض تبعاً للمصرح هذا خارج بقوله فضلة، فلو قال بدل جاء رأيت لكان أولى اهـ. ويرد بأن المراد بالفضلة كما هو أحد معنييها ما يتم الكلام بدونه ولو مرفوعاً كالمعطوف في المثال بدليل أنه لو أريد بالفضلة غير المرفوع لدخل في التعريف نحو اشترك زيد وعمراً بالنصب مع أن المقصود خروجه لفساده فتدبر.

قوله: (نحو كل رجل وضيعته) أي إذا قدر الخبر مثنى كأن قيل: كل رجل وضيعته مقترنان، أما إذا قدر مفرداً معطوفاً على ضميره ما بعد الواو كأن قيل كل رجل موجود وضيعته لم يخرج لصحة كون ما بعد الواو حينئذ مفعولاً معه. قوله: (فلا يجوز فيه النصب) أي في هذا المثال الأخير. قوله: (للصيمري) بفتح الميم وضمها. قوله: (فلا يتكلم به) أي لفساده لتعين أن يقال: هذا لك ولأبيك على رأي الجمهور ويجوز وأبيك على مذهب المصنف كما سيأتي في محله. قوله: (خلافاً لأبي علي) فإنه أجاز مثل ذلك بناء على مذهبه من الاكتفاء بما فيه معنى الفعل كالتنبيه والإشارة والظرف ولهذا أجاز في قوله:

أنت وزيداً، وكيف أنت وقصعة من ثريد، وما أشبهه فسيأتي بيانه. (بِمَا مِنَ الفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ، ذَا النَّصْبُ) ذا النصب رفع بالابتداء خبره في المجرور الأول وهو بما، وسبق صلة ما ومن الفعل متعلق بسبق: أي نصب المفعول معه إنما هو بما تقدم في الجملة قبله من فعل وشبهه. (لاَ بِالوَاوِ فِي القَوْلِ الأَحَقْ) خلافاً للجرجاني في دعواه أن النصب بالواو، إذ لو كان الأمر كما ادعى لوجب اتصال الضمير بها فكان يقال: جلست وك، كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو: إنك ولك وذلك ممتنع باتفاق، وأيضاً فهي حينئذ حرف مختص بالاسم غير منزل منزلة الجزء فحقه أن لا يعمل إلا الجر كحروف الجر، ولا بالخلاف. خلافاً للكوفيين. وإنما قيل غير منزل منزلة الجزء للاحتراز من لام التعريف فإنها اختصت بالاسم، ولم تعمل فيه لكونها كالجزء منه بدليل تخطي العامل لها. وتناول إطلاق الفعل الظاهر كما مثل، والمقدر كقوله:

هـذا ردائـي مـطـويـاً وسـربـالاً

أن سربالاً نصب على المعية بهذا والجمهور على أنه نصب بمطوياً لا غير كما سيأتي. قوله: (فسيأتي بيانه) أي في قوله وبعدما استفهام إلخ. قوله: (ذا النصب رفع بالابتداء) فيه مسامحة إذ المرفوع بالابتداء ذا والنصب بدل أو عطف بيان. قوله: (متعلق بسبق إلخ) أي بمعمول سبق لتعلق من بحال محذوفة من ضمير سبق العائد على ما أي حال كونه كائناً من الفعل وشبهه والعامل في صاحب الحال عامل فيها. قوله: (إنما هو بما تقدم إلخ) أي بواسطة الواو فهي معدية العامل إلى المفعول معه، دماميني.

قوله: (لوجب اتصال) يعني لصح اتصال الضمير إذ اللازم على تقدير أن الناصب الواو الصحة لا الوجوب، ألا ترى أن إن واللام مثلاً يدخلان على الظاهر والضمير، ولا ترد إلا الاستثنائية لما سيذكره الشارح في أوائل الاستثناء. قوله: (فهي حينئذ) أي حين إذ عملت. قوله: (ولا بالخلاف) أي مخالفة ما بعدها لما قبلها معطوف على قول المتن لا بالواو فهي قول ثالث للكوفيين. وكان الأولى تأخيره وذكره قبيل قوله وتناول لأن ما بعده مرتبط بما قبله، ومما ردّ به قول الكوفيين؛ أن الخلاف معنى من المعاني ولم يثبت النصب بالمعاني وإنما ثبت الرفع بها كالابتداء والتجرد، وأن الخلاف لو نصب لقيل ما قام زيد بل عمراً بالنصب وهو لا يقال اتفاقاً. وبقي قول رابع وهو أن المفعول معه مفعول به لفعل محذوف أي سرت ولابست النيل.

قوله: (خلافاً للكوفيين) تبع في حكايته عنهم المصنف في التسهيل. قال الدماميني: ما حكاه المصنف عن الكوفيين إنما هو قول بعضهم. وقال معظمهم والأخفش انتصابه على الظرف، وذلك أن الواو لما أقيمت مقام مع المنصوب على الظرفية والواو في الأصل حرف لا يحتمل النصب أعطى ما بعده إعرابه عارية كما أعطى ما بعد إلا التي بمعنى غير إعراب غير ولو كان الأمر كما قاله هؤلاء لجاز النصب في كل رجل وضيعته مطرداً وليس كذلك. قوله: (وتناول إطلاق الفعل) وتناول أيضاً

فَمَا لَكَ وَالتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ [وَقَدْ ضَاقَتْ تِهَامَةُ بِالرِّجَالِ]

أي ما تصنع والتلدد. ومن أعمال شبه الفعل قوله:

فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

وقوله:

٣٣٣ ـ فَقَدْنِي وَإِيَّاهُم فَإِنْ أَلْقَ بَعْضَهُمْ يَكُونُوا كَتَعْجِيلِ السَّنَامِ المُسَرْهَدِ

الفعل المتعدي وهو الصحيح خلافاً لمن شرط اللزوم لئلا يلتبس بالمفعول به والناقص ككان وهو الصحيح بناء على أنها مشتقة وأنها تدل على معنى سوى الزمان سم. قوله: (أي ما تصنع) يؤخذ منه أنه ليس المراد بالمقدر المحذوف بل ما يعمه، والعامل الذي يؤول إليه معنى الكلام فإن تصنع لا يتأتى أن يكون محذوفاً في هذا التركيب لأنه لا يتعلق به الجار المذكور، ويحتمل أن التقدير ما ثبت لك أو ما كان لك فيكون العامل محذوفاً وهذا ما ذكره المصنف في التسهيل، ويمكن إجراء كلام الشارح عليه بأن يكون قوله أي ما تصنع بياناً لحاصل المعنى لا للفعل المقدر. فإن قلت: لم اكتفى بتقدير الفعل فيما ذكر ولم يكتف به في هذا لك وأباك حيث منع فيه النصب؟ أجيب بقوة الداعي للفعل فيما ذكر وهو تقدم الاستفهام الغالب دخوله على الفعل ووجود الجار والمجرور الذي الأصل في العمل فيه الفعل بخلاف ذاك فإن الداعي فيه وجود الجار والمجرور فقط ذكره الفاكهي.

قوله: (فحسبك إلخ) أي بناء على أن حسب اسم فعل بمعنى يكفي والكاف مفعوله وسيف فاعله والجمهور على أنه صفة مشبهة بمعنى كافي مبتدأ وسيف خبره والضحاك مفعول به لمحذوف أي ويحسب الضحاك أي يكفيه من أحسب إذا كفى وفاعل يحسب ضمير يعود على سيف لتقدمه رتبة والواو عاطفة جملة على جملة مفعول معه لأن الصفة المشبهة لا تنصب المفعول معه كما مر، فضمته على الأول بنائية وعلى الثاني إعرابية له. وروي كما في المغني جر الضحاك ورفعه أيضاً فالجرّ قيل بإضمار حسب أخرى وقيل بالعطف والرفع على أن الأصل وحسب الضحاك فحذف حسب وخلفه المضاف إليه. قوله: (فقدني) أي يكفيني. كتعجيل خبر يكونوا أي كذوي تعجيل. والمسرهد السمين.

شواهد المفعول معه

٣٣٣ ـ قاله أسيد بن دبير الهذلي. وهو من الطويل. الفاء للعطف إن تقدمه شيء. وقدني يكفيني. والشاهد في إياهم فإنه مفعول معه. ولم يتقدم عليه فعل، بل تقدم عليه ما تضمن معنى الفعل كما في حسبك وزيداً درهم. وفيه اختلاف: فالجمهور على أن العامل في هذا الباب الفعل أو معناه. وقال الزجاج: هو منصوب بإضمار فعل بعد الواو. وقال الجرجاني: هو منصوب بنفس الواو على ما عرف في موضعه. والفاء في فإن للتعليل ويكونوا جواب الشرط. وكتعجيل السنام خبر يكونوا. ويحتمل أمرين: أن يكون مصدراً فيكون المضاف محذوفاً أي كذي تعجيل السنام، وأن يكون اسماً. والمسرهد بالجر صفة السنام: أي السمين وربما يقال الشحم السنام المسترهد.

وقوله:

٣٣٤ ـ لا تَحْبسَنَّكَ أَثْوَابِي فَقَدْ جُمِعَتْ هَـذَا رِدَائِـي مَـطْـوِيّـاً وَسِـرْبَـالا

فسربالا: نصب على المفعول معه والعامل فيه مطوياً لا هذا، خلافاً لأبي علي في تجويزه الأمرين. **تنبيه**: أفهم بقوله سبق أن المفعول معه لا يتقدم على عامله وهو اتفاق. فلا يجوز والطريق سرت، وفي تقدمه على مصاحبه خلاف والصحيح المنع. وأجاز ذلك ابن جني تمسكاً بقوله:

٣٣٥ ـ جَمَعتَ وفُحْشًا غِيبَةً وَنَمِيمَةً ثَلاثُ خِصَالٍ لستَ عَنهَا بِمَرْعَوِي

وقوله:

٣٣٦ ـ أُكْنِيـهِ حِيـنَ أُنَـادِيـهِ لِأُكْـرِمَـهُ وَلا أُلَـقِّـبُـهُ وَالـسَّـوْأَةَ الـلَّـقَـبَـا

على رواية من نصب السوأة واللقب. يعني أن المراد في الأول جمعت غيبة ونميمة مع فحش. وفي الثاني ولا ألقبه اللقب مع السوأة لأن من اللقب ما يكون لغير سوأة ولا حجة له فيهما لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هي ومعطوفها وذلك في البيت الأول ظاهر. وأما

قوله: (في تجويزه الأمرين) أي بناء على مذهبه السابق من الاكتفاء بالعامل المعنوي. قوله: (وهو اتفاق) أي محل اتفاق وفيه أن الرضي جوّز تقديمه على العامل مع تأخره عن المصاحب نحو إياك والنيل سرت. قوله: (أكنيه) بفتح الهمزة أي أدعوه بكنيته. قوله: (قدمت هي ومعطوفها) أي

---

٣٣٤ ـ هو من البسيط. وأثوابي فاعل لا تحبسنك. والفاء للاستئناف: أي فهي قد جمعت. وهذا مبتدأ وردائي خبره. ومطوياً: حال من ردائي. والشاهد في وسربالاً حيث نصب على أنه مفعول معه ولم يتقدمه الفعل بل ما يتضمن معناه وهو مطوياً وأجاز أبو علي أن يكون العامل هذا.

٣٣٥ ـ قاله يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي من قصيدة من الطويل. التاء في جمعت لخطاب المذكر. والشاهد في وفحشاً حيث ذهب ابن جني إلى أنه مفعول معه. والتقدير جمعت مع فحش غيبة. والجمهور على أن الواو للعطف لأنه معطوف على قوله: ونميمة، ولكنه قدم عليها ضرورة. والتقدير جمعت غيبة ونميمة وفحشاً. وهذه ضرورة قبيحة. وثلاث بالنصب على أنه صفة للمذكورات الثلاث. ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف: أي هي ثلاث. ولست عنها بمرعوي صفة لثلاث. والباء زائدة. وهو من الارعواء وهو الكف عن القبيح.

٣٣٦ ـ قاله بعض الفزاريين. وهو من البسيط. وأكنيه من كنى يكني: أي أكني ذلك الرجل. واللام في لأكرمه للتعليل. وإن المصدرية مقدرة فيه أي لأجل إكرامه. ولا ألقبه بالرفع عطفاً على أكنيه. والشاهد في والسوأة فإنه مفعول معه عند ابن جني مع تقدمه على مصحوبه. والتقدير ولا ألقبه اللقب والسوأة أي مع السوأة لأن من اللقب ما يكون لغير سوأة كتلقيب الصديق عتيقاً لعتاقة وجهه أي حسنه أو لكونه عتيقاً من النار. والمعنى إن لقبته لقبته بغير سوء. وعند الجمهور الواو للعطف قدمت هي ومعطوفها والتقدير لا ألقبه اللقب. وأسوء السوأة. فاللقب مفعول به، والسوأة مفعول مطلق، ثم حذف ناصب السوأة وقدم العاطف ومعمول الفعل المحذوف.

في الثاني فعلى أن يكون أصله ولا ألقبه اللقب ولا أسوؤه السوأة، ثم حذف ناصب السوأة (وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أو كَيْفَ نَصَبْ) الاسم على المعية (بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ) وجوباً (بَعْضُ العَرَبْ) فقالوا: ما أنت وزيداً. ومنه قوله:

٣٣٧ - مَـا أنْـتَ وَالـسَّـيـرَ فِـي مَـتْـلَـفِ

وقالوا كيف أنت وقصعة من ثريد، والأصل ما تكون وزيداً، وكيف تكون وقصعة، فاسم كان مستكن وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام، فلما حذف الفعل من اللفظ انفصل الضمير. **تنبيهان: الأول**: من ذلك أيضاً قوله:

ضرورة كما سيأتي في باب العطف. قوله: (فعلى أن يكون إلخ) فتكون السوأة مفعولاً مطلقاً وعطفه من عطف الجمل. وأما اللقب فمفعول به ثان لألقب، تقول لقبته لقباً وبلقب كسميته اسماً وباسم. ودعوى البعض أن هذا غير ظاهر وأن الظاهر كونه مفعولاً مطلقاً غير ظاهرة بل كونه مفعولاً به أظهر لإحواج المفعولية المطلقة إلى تأويل اللقب بالتلقيب.

قوله: (بفعل كون) أي بفعل مشتق من لفظ الكون لكن إذا صلح الكلام لتقدير غير فعل الكون كتصنع وتلابس جاز تقديره. فإن قلت: لم اكتفى بتقدير الفعل في نحو ما أنت وزيداً ولم يكتف به في نحو هذا لك وأباك؟ أجيب بقوة الداعي للفعل في نحو: ما أنت وزيداً لوجود مقتضيين له: تقدم الاستفهام الذي هو أولى بالفعل، والضمير المنفصل الذي كان متصلاً به على أنه فاعله بخلاف نحو هذا لك وأباك فإن فيه مقتضياً للفعل واحداً كما بيناه قريباً. قوله: (وجوباً) صرح غيره بل هو أيضاً في شرح التوضيح بأنه جوازاً وهو الحق. قوله: (فقالوا ما أنت وزيداً) وقالوا ما شأنك وزيداً أي ما يكون شأنك. قوله: (ما أنت والسير في متلف) بفتح الميم اسم مكان أي طريق قفر يتلف فيه سالكه. وهو شطر بيت من المتقارب المثلوم وأنشده في الهمع وما أنت ولا ثلم عليه.

قوله: (فاسم كان مستكن) صريح في أنها ناقصة ولا يتعين بل يصح أن تكون تامة فكيف حال وما مفعول مطلق ذكره يس. قوله: (من ذلك) أي من إضمار ناصب المفعول معه ولما لم يكن

---

٣٣٧ - تمامه:

يُـبَـرِّحُ بِـالـذَّكَـرِ الـضَّـابِـطِ

قاله أسامة بن الحارث الهذلي من قصيدة من الوافر. الفاء لتزيين الكلام مع إقامة الوزن. لأنه أول القصيدة ولم يسبقه شيء. وما استفهام على وجه الإنكار ينكر على نفسه السفر في مثل هذا المتلف - بفتح الميم - وهو القفر الذي يتلف فيه من سلكه، وذلك لأن أصحابه كانوا سألوه أن يسافر معهم حين سافروا إلى الشام فأبى وقال هذا الشعر. ويروى فما أنا. والشاهد في والسير حيث انتصب بالفعل المحذوف. أي ما تصنع والسير. ويجوز الرفع على أن تكون الواو عاطفة. ويبرح من برح به الأمر تبريحاً إذا أجهده. وبالذكر مفعوله أي الذكر من الإبل، فإذا برح بالذكر وهو أقوى كان أحرى أن يبرح بالناقة. والضابط بالجر صفته أي القوي.

٣٣٨ ـ أَزْمَانَ قَومِي وَالجَمَاعَةَ كَالَّذِي لَـزِمَ الرِّحَـالَـةَ أَنْ تَـمِيـلَ مَـمِـيـلا

فالجماعة نصب على المعية بفعل كون مضمر، والتقدير أزمان كان قومي والجماعة، كذا قدره سيبويه. **الثاني**: في قوله بعض العرب إشارة إلى أن الأرجح في مثل ما ذكره الرفع بالعطف (وَالعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بِلا ضَعْفٍ) من جهة المعنى أو من جهة اللفظ (أَحَقْ) وأرجح من النصب على المعية، كما في نحو: جاء زيد وعمرو، وجئت أنا وزيد ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٣٥] برفع ما بعد الواو على العطف لأنه الأصل، وقد أمكن بلا ضعف، ويجوز النصب على المعية في مثله (وَالنَّصْبُ) على المعية (مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ) إما من جهة

هنا استفهام فصله عما قبله. قوله: (أزمان قومي) جمع زمن وقومي اسم كان المحذوفة أو فاعلها وكالذي خبرها أو حال أي كالراكب الذي. والرحالة بكسر الراء سرج من جلد لا خشب فيه كانوا يتخذونه للركض الشديد أن تميل أي بسبب أن تميل. والضمير للرحالة ولعل لا مقدرة أي بسبب أن لا تميل، ويحتمل أن التقدير خوف أن تميل على أنه تعليل لكان قومي فيكون الضمير للجماعة بل هذا أقرب. ومميلاً مصدر بمعنى ميلاً. ورأيت بخط الشنواني بهامش الدماميني أن المراد بالبيت وصف ما كان من استواء الأمور واستقامتها قبل قتل عثمان رضي الله تعالى عنه اهـ. قوله: (والتقدير أزمان كان قومي) تقدير كان هنا متعين، وتحتمل النقصان والتمام كما مر وتعينها هنا يرجح تقديرها في باقي الأمثلة ولأنها أعم الأفعال اهـ دماميني. وفيه أنه لا مانع هنا من تقدير نحو ثبت ووجد فتأمل.

قوله: (وأرجح من النصب) لعدم الخلاف في جوازه بخلاف النصب إذ القائل بأن النصب سماعي كما سيأتي في الخاتمة لا يجيزه ولصيرورة العمدة في النصب فضلة ولأن الأصل في الواو العطف ومحل جواز الأمرين، إذا قصد المتكلم مطلق النسبة، فإن قصد التنصيص على المعية تعين النصب، وإن قصد عدم التنصيص عليها وبقاء الاحتمال تعين الرفع أفاده الدماميني. قوله: (وزوجك) عطف على المستتر في اسكن وعمل فعل الأمر في الاسم الظاهر إنما يمتنع إذا لم يكن تابعاً، أما إذا كان تابعاً فلا لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فلا حاجة لما قيل إنه فاعل لمحذوف أي وليسكن زوجك الجنة على أنه يلزم عليه حذف الفعل المقرون بلام الأمر وهو شاذ. قوله: (لأنه الأصل) أي الغالب في الواو. قوله: (ويجوز النصب على المعية) المحل لفاء التفريع.

---

٣٣٨ ـ قاله الراعي عبيد بن حصين شاعر فحل إسلامي، حتى كان يعين بين جرير والفرزدق حكماً. وهو من الكامل. قوله: (أزمان قومي) أي أزمان كان قومي. وفيه الشاهد حيث حذف كان. وليست هي بعد أن المصدرية لأن كثرة حذفها بعدها وبدونها قليل. والجماعة منصوب على المعية. قوله: (كالذي) أي كالراكب الذي والرحالة بكسر الراء وتخفيف الحاء: سرج من جلود ليس فيه خشب كانو يتخذونه للركض الشديد. والباء السببية مقدرة في أن تميل: أي بسبب ميلها. فأن مصدرية ومميلاً بفتح الميم الأولى نصب على المصدر يعني ميلاً.

المعنى كما في نحو قولهم: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، فإن العطف فيه ممكن على تقدير لو تركت الناقة ترأم فصيلها وترك فصيلها يرضعها لرضعها، لكن فيه تكلف وتكثير عبارة فهو ضعيف، فالوجه النصب على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها. ونحو قوله:

٣٣٩ ـ إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنَ آمْرِىءٍ ... فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ واللَّيَالِيَا

وقوله:

٣٤٠ ـ فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ ... مَكَانَ الكُلْيَتَينِ مِنَ الطِّحَالِ

لأن في العطف تعسفاً في الأول وتوهيناً للمعنى في الثاني، وفي النصب على المعية سلامة منهما فكان أولى. وإما من جهة اللفظ كما في نحو: جئت وزيداً واذهب وعمراً، لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن ولا يقوى إلا مع الفصل ولا فصل. فالوجه النصب لأن فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف عنه مندوحة. (وَالنَّصْبُ) على المعية (إِنْ لَمْ يَجُزِ

قوله: (على تقدير لو تركت إلخ) أي لأن مجرد تركهما لا يتسبب عنه الرضاع لاحتمال نفرتها من ولدها أو تباعدهما بخلاف تركها ترأم فصيلها من باب سمع أي تعطف عليه وتركه يرضعها أي يتمكن من رضاعها فإنه يتسبب عن ذلك رضاعه إياها بالفعل. قوله: (وتكثير عبارة) أي تكثير للعبارة المقدرة والعطف من عطف السبب على المسبب. قوله: (على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها) أي معية في الحس والمعنى لئلا يرد احتمال كونه معها وهي نافرة منه فلا يرضعها فتفطن. قوله: (إذا أعجبتك) أي أوقعتك في عجب. ومعنى قوله: وواكل أمره والليالیا على العطف اترك أمره لليالي واترك الليالي لأمره وهذا وجه التعسف الذي سيذكره. قوله: (مكان الكليتين) بضم الكاف ويقال الكلوتين بضم الكاف مع الواو لحمتان حمراوان لاصقتان بعظم الصلب والطحال بكسر الطاء دم متجمد. قوله: (تعسفاً في الأول) تعبيره هنا بالتعسف وفيما مر بالتكلف تفنن. قوله: (وتوهيناً) أي تضعيفاً للمعنى في الثاني وجهه اقتضاء كون بني الأب مأمورين وهو خلاف المقصود لأن المقصود أمر المخاطبين بأن يكونوا مع بني أبيهم وبحث فيه بأنه ينتج التعين لا الرجحان فقط وإلى تعين النصب مال أبو البقاء وتبعه المصرح.

---

٣٣٩ ـ هو من الطويل. والدهر منصوب على الظرفية. وحال بالرفع فاعل أعجبتك. والفاء جواب الشرط. وواكل أمر من واكلت فلاناً مواكلة إذا اتكلت عليه واتكل هو عليك. والشاهد في والليالیا حيث نصب لأنه مفعول معه وهذا أرجح على قول من يقول إنه منصوب باعتبار العطف لأن فيه تعسفاً.

٣٤٠ ـ هو من الوافر. الفاء للعطف. واسم كونوا مستتر فيه. وأنتم تأكيد له. والشاهد في وبني أبيكم فإن فيه وجهين: النصب على المعية والعامل فيه الفعل الظاهر وهو الراجح، والرفع عطفاً على أنتم وهو ضعيف من جهة المعنى. وأراد بهم الإخوة. والمعنى كونوا أنتم مع إخوتكم متوافقين متصلين اتصال بعضكم ببعض كاتصال الكليتين وقربهما من الطحال. وأراد بهذا الحث على الائتلاف والتقارب في المذهب. وضرب لهم مثلاً بقرب الكليتين من الطحال.

(العَطْفُ) لمانع معنوي أو لفظي (يَجِبْ) فالمانع المعنوي كما في: سرت والنيل، ومشيت والحائط، ومات زيد وطلوع الشمس، مما لا يصح مشاركة ما بعد الواو منه لما قبلها في حكمه، والمانع اللفظي كما في نحو: مالك وزيداً ....

قوله: (يجب) جواب الشرط والشرط وجوابه خبر المبتدأ وهذا أولى من جعل جواب الشرط محذوفاً ويجب خبر المبتدأ لأن حذف الجواب مع كون الشرط مضارعاً ضرورة كذا قال غير واحد. وفيه أن محل كونه ضرورة إذا لم يكن الشرط المضارع مجزوماً بلم وإلا جاز حذف الجواب كما سيأتي لكونه ماضياً في المعنى. واعلم أن عبارة المصنف تحتمل أمرين: الأول كون أو للتخيير والمعنى إذا امتنع العطف كما في سرت والنيل وجب أحد أمرين: إما النصب على المعية وإما النصب بإضمار عامل. الثاني: كون أو للتنويع والمعنى أن ما امتنع فيه العطف نوعان: نوع يجب فيه النصب على المعية نحو سرت والنيل ونوع لا يجوز فيه النصب على المعية بل ينصب بإضمار عامل نحو:

علفتها تبناً وماء بارداً

وعلى هذا حل الشارح غير أنه زاد في النوع الثاني وجهاً وهو تأويل العامل بما يصلح للمعطوف عليه ويرد على الاحتمال الأول ما لا تصح فيه المعية نحو علفتها إلخ وعلى الثاني أن دعوى عدم صحة تقدير العامل في النوع الأول غير مسلمة لأنه يصح في نحو سرت والنيل أن التقدير سرت ولابست النيل. قوله: (مما لا يصح) أي من تركيب أو كلام لا يصح فيه ما ذكر ومنه: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [سورة يونس، الآية: ٧١] إذ لا يقال أجمع زيد الشركاء بل جمعهم، ويقال أجمع أمره وعلى أمره أي عزم، فنصب شركاءكم لكونه مفعولاً معه أو بتقدير اجمعوا بوصل الهمزة ومنه: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ [سورة الحشر، الآية: ٩] إذ الإيمان لا يتبوّأ فنصبه لكونه مفعولاً معه أو بتقدير أخلصوا مثلاً أو بتأويل تبوّؤوا بلزموا.

قوله: (كما في نحو ما لك وزيداً) أي بناء على غير مذهب المصنف أما على مذهبه فيصح العطف لأنه لا يقول بوجوب إعادة الجار في العطف على الضمير المجرور وإنما لم يمنعوا النصب كما منعوه في هذا لك وأباك لما أسلفناه، وفي التسهيل وشرحه للدماميني ما نصه: والنصب في هذين المثالين ونحوهما بكان مضمرة قبل الجار والتقدير ما كان لك وزيداً وما كان شأنك وزيداً، أو بمصدر لابس منوياً بعد الواو فالتقدير مالك وملابستك زيداً، وكذا في المثال الآخر، وهذان التوجيهان أجازهما سيبويه لكن على الثاني يخرج المنصوب عن كونه مفعولاً معه إلى كونه مفعولاً به. فإن قلت: ويلزم عليه إعمال المصدر منوياً. قلت: قد اعتذر عن ذلك بأن المصدر هنا في قوة الملفوظ به لوضوح الدلالة عليه على أن المصنف صرح بجواز إعمال المصدر منوياً وأطنب في الاستدلال عليه وذكر جملة من الشواهد عليه، وإذا قدر الناصب مصدراً منوياً احتمل أن يكون معطوفاً على الخبر الذي هو كائن المحذوف الذي يتعلق به لك، فالمعنى ما ملابستك زيداً إذ

وما شأنك وعمراً لأن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور، فيتعين النصب على المعية. هذا حيث أمكن النصب على المعية كما رأيت. فأما إذا امتنع مع امتناع العطف وهو رابع الأقسام وذلك كما في نحو قوله:

٣٤١ - عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِدًا

وقوله:

٣٤٢ - إِذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالعُيُونَا

فإن العطف ممتنع لانتفاء المشاركة والنصب على المعية ممتنع، لانتفاء المصاحبة في الأول، وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني، ....

المعطوف على الخبر خبر وهو معنى صحيح اهـ. مع حذف. ومنه يعلم أن في تعين نصب زيداً في المثال على المعية نظراً إلا أن يجاب بما يأتي قريباً. قوله: (وما شأنك وعمراً) بحث فيه الدماميني بأنه يجوز الجر على حذف المضاف وهو شأن وإبقاء المضاف إليه على جره كما في قوله:

أكل امرىء تحسبين امرأً ونار توقد بالليل نارا

والرفع على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فدعوى تعين النصب فيه على المعية ممنوعة، ويجاب بأن تعين النصب فيه إضافي أي بالنسبة إلى الجر على العطف على الضمير. قوله: (ممتنع عند الجمهور) أي الجمهور البصريين لا النحويين لأن الكوفيين وبعض البصريين لا يوجبون إعادة الجار كالناظم كذا قال البعض تبعاً لغيره، والذي في الدماميني أن أهل الأمصار انضموا في المنع إلى أكثر البصريين فصار المجموع أكثر من الكوفيين، وبعض البصريين فصحت إرادة جمهور النحويين. قوله: (هذا) أي ما تقدم من الأقسام الثلاثة أو الإشارة للقسم الأخير والأول أولى. قوله: (لانتفاء المشاركة) أي مشاركة الماء للتبن في العلف والعيون للحواجب في التزجيج الذي هو تدقيقها وتطويلها كما في التصريح وغيره. قوله: (وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني) في سم: فيه نظر، قال البعض كشيخنا تبعاً لبعضهم: وجهه أن المقصود مصاحبة العيون للحواجب المزججة لا

---

٣٤١ - رجز لم يعلم قائله. والضمير في علفتها يرجع إلى الدابة المعهودة. والشاهد في وماء حيث عطفه على تبناً فلا يصح أن يقال: الواو بمعنى مع لانعدام معنى المصاحبة، فيتعين أن ينصب بفعل مضمر يدل عليه سياق الكلام وهو سقيتها ماء، ويروى حتى بدت، ويروى حتى غدت، ومعناها واحد، وعيناها فاعله، وهمالة تميز من هملت العين إذا صبت دمعها.

٣٤٢ - قاله الراعي عبيد. وهو من الوافر. وكلمة ما زائدة، والغانيات مرفوع بفعل محذوف يفسره الظاهر، وهو جمع غانية وهي المرأة التي تستغني بجمالها عن الحلي. وزججن عطف على برزن من زججت حاجبها دققته وطولته. والزجج دقة في الحاجبين وطول. والشاهد في والعيونا حيث نصب بفعل مضمر أي وكحلن العيونا. ولا يجوز بالعطف لعدم المشاركة، ولا باعتبار المعية لعدم الفائدة بالإعلام بمصاحبة العيون الحواجب.

فأول العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما، فأول علفتها بأنلتها، وزججن بزينّ كما ذهب إليه الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي. (أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ) ملائم لما بعد الواو ناصب له (تُصِبْ) أي وسقيتها ماء وكحلن العيون، وإلى هذا ذهب الفراء والفارسي ومن تبعهما.

تنبيه: بقي من الأقسام قسم خامس وهو تعين العطف وامتناع النصب على المعية نحو: كل رجل وضيعته، واشترك زيد وعمرو، وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده. انتهى.

خاتمة: ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن هذا الباب سماعي. وذهب غيره إلى أنه مقيس في كل اسم استكمل الشروط السابقة وهو ما اقتضاه إيراد الناظم وهو الصحيح. والله تعالى أعلم.

الاسْتِثْنَاءُ

الاستثناء هو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً أو منزلاً منزلة الداخل.

لمطلق الحواجب وفي الإعلام بها فائدة اهـ. وأنت خبير بأن قوله والعيونا لم يقع إلا بعد إفادة تزجيج الحواجب فلا محصل له إلا مصاحبة العيون لتلك الحواجب المزججة وهذا معلوم مما قبله فلا فائدة للإعلام به.

قوله: (فأول العامل إلخ)أي ويكون ذلك مجازاً مرسلاً لا من باب التضمين كما زعمه البعض. قوله: (أو اعتقد إلخ) عطف على يجب من عطف الإنشاء على الإخبار للضرورة أو جرياً على القول بجوازه والرابط لجملة اعتقد إلخ بالمبتدأ على جعل يجب خبراً عن النصب محذوف تقديره عامل له. قوله: (نحو كل رجل إلخ) المراد بنحو ما ذكر كل تركيب فقد فيه قيد من القيود السابقة. قوله: (وهو ما اقتضاه إيراد الناظم) حيث بوّب له مع الأبواب القياسية ولم ينبه على كونه سماعياً.

فائدة: قال الفارضي: إذا اجتمعت المفاعيل قدم المفعول المطلق ثم المفعول به الذي تعدى إليه العامل بنفسه ثم الذي تعدى إليه بواسطة الحرف ثم المفعول فيه الزماني ثم المكاني ثم المفعول له ثم المفعول معه كضربت ضرباً زيداً بسوط نهاراً هنا تأديباً وطلوع الشمس اهـ باختصار. والظاهر أن هذا الترتيب أولى لا واجب.

الاستثناء

السين والتاء زائدتان وهو من الثني بمعنى العطف لأن المستثنى معطوف عليه بإخراجه من حكم المستثنى منه أو بمعنى الصرف لأنه مصروف عن حكم المستثنى منه. قوله: (الاستثناء هو الإخراج إلخ) أظهر لأن الاستثناء في الترجمة بمعنى المستثنى بدليل ذكره في المنصوبات والاستثناء المعرف بالمعنى المصدري. قوله: (لما كان داخلاً) أي في مفهوم اللفظ لغة وإن كان خارجاً من

فالإخراج جنس. وبإلا إلى آخره يخرج التخصيص ونحوه. وما كان داخلاً يشمل الداخل حقيقة والداخل تقديراً وهو المفرَّغ. والقيد الأخير لإدخال المنقطع على ما ستراه (مَا استَثْنَتِ ٱلاَّ مَعْ) كلام (تَمام) أي غير مفرغ ....

أول الأمر في النية أو المراد بإخراج مكان داخلاً إظهار خروج ما يتوهم دخوله، فلا ينافي ما قالوه أنه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الأمر بحيث يكون المستثنى منه مستعملاً فيما عدا المستثنى والاستثناء قرينة على ذلك لئلا يلزم التناقض بإدخال الشيء ثم إخراجه، والكفر ثم الإيمان في لا إله إلا الله. قوله: (فالإخراج جنس) لشمول المعرف وغيره كالإخراج بالصفة وبدل البعض والشرط والغاية نحو: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [سورة النساء، الآية: ٩٢] أكلت الرغيف ثلثه اقتل الذمي إن حارب ﴿أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٨٧] قاله المصرح. قوله: (يخرج التخصيص) أراد به التخصيص بالوصف والإضافة لشيوعه فيهما وبنحوه التقييد بالغاية والشرط والحال والبدل ونحوها فلا يقال: إن الاستثناء من التخصيص. قوله: (يشمل الداخل حقيقة إلخ) قال سم: الوجه أن يقال الداخل حقيقة لفظاً أو تقديراً فإن المستثنى في الاستثناء المفرغ داخل حقيقة إلا أن الدخول تقديري من حيث إن المستثنى منه الذي هو محل الدخول مقدر لا ملفوظ. قوله: (ما استثنت إلا) أي الاستثنائية أما الوصفية فستأتي في الشرح.

فائدة: قال في الهمع: الاستثناء في حكم جملة مستأنفة فلا يقدم معمول تالي إلا عليها فيمتنع ما أنا زيداً إلا ضارب، ولا يؤخر معمول متلوها عنها فيمتنع ما ضرب إلا زيد عمراً، وما ضرب إلا عمراً زيد، وما مر إلا زيد بعمرو إلا على إضمار عامل يفسره ما قبله، ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته فيجوز تأخيرهما نحو: ما قام إلا زيداً أحد، وما مررت بأحد إلا زيداً خير من عمرو، وأجاز الكسائي تأخير المعمول مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً، واستدل بقوله:

فما زادني إلا غراماً كلامها

وقوله:

وما كف إلا ماجد ضرّ بائس

وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا﴾ [سورة النحل، الآية: ٤٣] إلى قوله: ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾ [سورة النحل، الآية: ٤٤] ووافقه ابن الأنباري في المرفوع والأخفش في الظرف والمجرور والحال نحو ما جلس إلا زيد عندك، وما مر إلا عمرو بك، وما جاء إلا زيد راكباً واختاره أبو حيان اهـ باختصار. وقوله: ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته أي وما فرغ له العامل نحو ما ضرب إلا زيد.

قوله: (مع تمام أي غير مفرغ) في تفسير الشارح إشارة إلى أن التمام بمعنى التام أي مع العامل التام ولا حاجة إلى ذلك إذ يصح إبقاء التمام على مصدريته أي مع ذكر المستثنى منه أي

موجباً كان أو غير موجب (يَنْتَصِبُ) إلا أن الانتصاب مع الموجب متحتم اتفاقاً، سواء كان المستثنى متصلاً ....

ولو بالضمير المستتر. قوله: (موجباً كان) أي العامل التام وعلى هذا التعميم يكون قوله الآتي: وبعد نفي إلخ تفصيلاً لما أجمل هنا، ويجوز أن يقيد ما هنا بالإيجاب بقرينة ما يأتي فيكون مقابلاً له وهو أظهر، والمراد بالانتصاب على الأول مايعم الواجب والجائز، وعلى الثاني الواجب. قوله: (متحتم اتفاقاً) فيه نظر فإن الاتباع جائز في لغة حكاها أبو حيان وخرّج عليها قراءة بعضهم شذوذاً فشربوا منه إلا قليل منهم، وسيأتي أنه في تأويل لم يكونوا مني بدليل: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٤٩] قال شيخنا: الظاهر أن الوجوب إضافي بالنسبة لامتناع الاتباع فلا يرد أنه يجوز في الاسم بعد إلا في التام الموجب رفعه على أنه مبتدأ مذكور الخبر أو محذوفه ويكون المستثنى حينئذ الجملة كماقاله الفارضي وغيره اهـ. وظاهر إطلاقه جريان ما ذكر في المتصل والمنقطع ولا بعد فيه بل يأتي ما يؤيده، وعبارة الدماميني: اعلم أن المستثنى المنقطع قد يكون مفرداً كما تقدم وقد يكون جملة نحو: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ۝٢٢ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ۝٢٣ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ﴾ [سورة الغاشية، الآيات: ٢٢-٢٤] قال ابن خروف من مبتدأ ويعذبه الله الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع. قلت: وأهمل الأكثرون عدّ هذه الجملة في الجمل التي لها محل من الإعراب وينبغي أن تعد على هذا اهـ. أقول: ممن عدها منها صاحب المغني فإنه قال: والحق أنها تسع والذي أهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند إليها ومثل الأولى بالآية ونقل كلام ابن خروف فيها وبقراءة بعضهم: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٤٩] على قول الفراء أن قليل مبتدأ حذف خبره أي لم يشربوا ثم قال: وأما الثانية فنحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٦] إذا أعرب سواء خبراً وأنذرتهم مبتدأ ونحو تسمع بالمعيدي خير من أن تراه إذا لم يقدر الأصل أن تسمع بل قدر تسمع قائماً مقام السماع كما أن الجملة بعد الظرف في نحو: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ﴾ [سورة الكهف، الآية: ٤٧] وفي نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ في تأويل المصدر وإن لم يكن معهما حرف سابك اهـ. ومتى كان ما بعد إلا جملة فإلا بمعنى لكن ولو كان الاستثناء متصلاً كما في الدماميني عن توضيح الناظم لكن إن نصب تالي إلا فهي كلكن المشددة وإن رفع فكالمخففة.

قوله: (سواء كان المستثنى متصلاً) هكذا في نسخ وعليه فتعريفاه للمتصل والمنقطع ظاهران لا تحتاج صحتهما إلى تقدير، لكن الأشهر جعل الاتصال والانقطاع وصفين للاستثناء لا المستثنى. وفي نسخ سواء كان الاستثناء متصلاً وهو الموافق للأشهر، لكن عليه تحتاج صحة تعريفه للمتصل إلى تقدير أي وهو ذو ما كان بعضاً أي وهو الاستثناء صاحب المستثنى الذي كان بعضاً وكذا تعريف المنقطع، والصحيح أن الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع لتبادر المتصل منه إلى الفهم عند التجرد عن القرائن وهذا شأن الحقيقة، وقيل مشترك لفظي فيهما وقيل معنوي. قوله: (ما كان

وهو ما كان بعضاً من المستثنى منه أو منقطعاً وهو ما لم يكن كذلك. وسواء كان متقدماً على المستثنى منه أو متأخراً عنه، تقول: قام القوم إلا زيداً، وخرج القوم إلا بعيراً، وقام إلا زيداً القوم، وخرج إلا بعيراً القوم. وهكذا تقول مع عامل النصب والجر.

تنبيه: ناصب المستثنى هو إلا، لا ما قبلها بواسطتها، ولا مستقلاً، ولا استثنى مضمراً، خلافاً لزاعمي ذلك على ما أشعر به كلامه وصرح باختياره في غير هذا الكتاب. وقال: إنه

بعضاً من المستثنى منه) أولى من قول غيره ما كان من جنس المستثنى منه لأنه يصدق على قام القوم إلا حماراً، وجاء بنوك إلا ابن زيد مع أنهما من المنقطع. وتأويل الجنس بالنوع إنما يدفع ورود الأول لا الثاني ولأنه يخرج عنه نحو أحرقت زيداً إلا يده مما كان فيه المستثنى جزءاً من المستثنى منه مع أنه من المتصل، ويعلم من هذا أن المراد بالبعض في التعريف ما يشمل الفرد والجزء. واعترض على تعريف المنقطع بما ذكر بأنه لا يشمل الاستثناء في قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [سورة الدخان، الآية: ٥٦] وقوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلَا﴾ [سورة النساء، الآية: ٢٩] فإن المستثنى فيهما بعض من المستثنى منه ومن جنسه مع أن الاستثناء منقطع، فينبغي أن يقال: إن الاستثناء المتصل أن يحكم على ما بعد إلا مثلاً وهو بعض مما قبلها بنقيض ما حكم به على ما قبلها فإن فقد أحد القيدين كان منقطعاً، ففقد القيد الأول نحو: قام القوم إلا حماراً، وفقد الثاني نحو الآيتين فإنه لم يحكم على الموتة الأولى بذوقهم لها في الجنة الذي هو نقيض عدم ذوقهم لها فيها، ولا على التجارة عن التراضي بعدم منع أكلها بالباطل الذي هو نقيض منع أكلها بالباطل أفاده الشهاب القرافي، وأسهل منه أن يقال في تعريف المتصل إخراج شيء دخل فيما قبل إلا مثلاً بها.

قوله: (أو منقطعاً) شرطه أن يناسب المستثنى منه فلا يجوز قام القوم إلا ثعباناً وأن لا يسبق ما هو نص في خروجه فلا يجوز صهلت الخيل إلا الإبل بخلاف صوتت الخيل إلا الإبل نقل شيخنا الأول عن الحلبي والثاني عن الشارح، وصرح به الدماميني. قوله: (لا ما قبلها بواسطتها) هذا رأي السيرافي، وعزاه ابن عصفور وغيره إلى سيبويه والفارسي وجماعة من البصريين. وقال الشلوبين: هو مذهب المحققين وعدل عن قوله في التسهيل لا بما قبلها معدى بها لأن التعدية إنما هي معروفة في الفعل وشبهه فلا تتناول عبارته بحسب الظاهر نحو قولك: القوم إخوتك إلا زيداً كذا في الدماميني وإنما قال بحسب الظاهر لأنه إذا أول إخوتك بالمنتسبين لك بالأخوة كان من شبه الفعل. وقوله: ولا مستقلاً معطوف على محل بواسطتها وهو النصب على الحال.

قوله: (على ما أشعر به كلامه) حيث قال ما استثنت إلا وسيقول وألغ إلا إلخ بناء على أن المراد إلغاؤها عن العمل، وظاهر كلامه أن الخلاف في عامل المنقطع أيضاً، ويؤخذ من كلام ابن الحاجب أن عامله إلا بالاتفاق فإنه قال بعد ذكر الأقوال وهذا كله في المتصل، وأما المنقطع فإن

مذهب سيبويه والمبرد والجرجاني، ومشى عليه ولده لأنها حرف مختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء. وما كان كذلك فهو عامل فيجب في إلا أن تكون عاملة ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله، فتلغى وجوباً إن كان التفريغ محققاً نحو: ما قام إلا زيد، وجوازاً إن كان مقدراً نحو: ما قام أحد إلا زيد فإنه في تقدير ما قام إلا زيد، لأن أحداً مبدل منه والمبدل منه في حكم الطرح، وإنما لم تعمل الجر لأن عمل الجر بحروف تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، ....

العامل فيه إلا وعملها فيه عمل لكن ولها خبر يقدر بحسب المعنى، ومنهم من يجيز إظهاره، ومنهم من يقول إنه حينئذ كلام مستأنف اهـ. لكن قال الدماميني بعد نقله كلام ابن الحاجب هذا ما نصه: وقال الرضي أما المنقطع فمذهب سيبويه أنه أيضاً منتصب بما قبل إلا من الكلام كما انتصب المتصل به فما بعد إلا عنده مفرد سواء كان متصلاً أو منقطعاً فهي وإن لم تكن حرف عطف إلا أنها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح أن بعدها نحو زيد غني إلا أنه شقي. والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا إنها الناصبة بنفسها نصب لكن لاسمها وخبرها في الأغلب محذوف نحو: جاءني القوم إلا حماراً أي لكن حماراً لم يجىء قالوا وقد يجيء خبرها ظاهراً نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُوا۟ كَشَفْنَا عَنْهُمْ﴾ [سورة يونس، الآية: ٩٨] وقال الكوفيون: إلا في المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل، وتأويل البصريين أولى لأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفياً وإثباتاً كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لأنك تقول لي عليك ديناران سوى الدينار الفلاني، وذلك إذا كان صفة وأيضاً لكن للاستدراك وإلا في المنقطع كذلك لأنها ترفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع أنه ليس بداخل اهـ مع بعض حذف.

قوله: (مختص بالأسماء) اعترض بأنها دخلت على الفعل في نحو: نشدتك الله إلا فعلت كذا. وأجيب بأنها داخلة على الاسم تأويلاً، إذ المعنى لا أسألك إلا فعلك كذا. قوله: (فيجب في إلا إلخ) لو قال فهي عاملة لاتضحت نتيجة القياس الذي ركبه من الكل الأول التي أشار إليها بقوله فيجب في إلا إلخ. قوله: (ما لم تتوسط) أي لأن العامل حينئذ طالب لما بعدها وهو أقوى منها فقدم عليها سم. قوله: (إنْ كان التفريغ محققاً) لعدم شيء في اللفظ يشتغل به العامل. قوله: (وجوازاً إلخ) أي لأن ما يشتغل به العامل في نية الطرح كما سيأتي فالرفع باعتبار التفريغ المقدر والنصب باعتبار وجود ما يشتغل به لفظاً، ويرد عليه أنه لا يتأتى أن يكون العامل مفرغاً إلا على القول بأن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، والصحيح أن العامل فيه مقدر فلا تفريغ للعامل المذكور لا محقق ولا مقدر، وتفريغ العامل المقدر محقق ويمكن دفعه بأنه لما كان عامل البدل غير ظاهر وكان العامل المذكور طالباً في المعنى للبدل وكان المبدل منه في نية الطرح كان العامل المذكور باعتبار عدم ظهور عامل البدل وكون المبدل منه في نية الطرح مفرغاً للبدل.

وتنسبها إليها وإلا ليست كذلك، فإنها لا تنسب إلى الاسم الذي بعدها شيئاً بل تخرجه من النسبة، فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها. وإنما لم يجز اتصال الضمير بها لأن الانفصال ملتزم في التفريغ المحقق والمقدر، فالتزم مع عدم التفريغ ليجري الباب على سنن واحد اهـ. (وَبَعْدَ نَفْي) ولو معنى دون لفظ (أَوْ كَنَفْي) وهو النهي والاستفهام المؤول بالنفي وهو الإنكاري (انْتُخِبْ) أي اختير (اتْبَاعُ مَا اتَّصَلْ) لما قبل إلا في إعرابه فمثاله بعد النفي لفظاً ومعنى: ما قام أحد إلا زيد، وما رأيت أحداً إلا زيداً، وما مررت بأحد إلا زيد. ومثاله بعد النفي معنى دون لفظ قوله:

قوله: (وتنسبها إليها) عطف تفسير على تضيف. قوله: (تخرجه من النسبة) أي نسبة الجملة قبله مثبتة أو منفية، وهل يصير في حكم المسكوت عنه أو الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي؟ قولان يحتمل كلام الشارح كلاً منهما خلافاً لبعضهم والصحيح الثاني، وعليه فهل هو منطوق أو مفهوم؟ قولان. قوله: (فلما خالفت الحروف الجارة إلخ) يرد عليه الجر بخلا وعدا فكان الأولى أن يقول ما في شرحه على التوضيح وإنما لم تعمل الجر لموافقتها الفعل معنى كما. قوله: (وإنما لم يجز اتصال الضمير بها إلخ) دفع لما يقال: لو كانت إلا عاملة لجاز اتصال الضمير بها لأن الضمير يتصل بعامله. قوله: (لأن الانفصال ملتزم إلخ) أي لعدم عملها في حال التفريغ. قوله: (ولو معنى دون لفظ) تعرض الشارح للنفي لفظاً ومعنى والنفي معنى فقط ولم يذكر النفي لفظاً فقط نحو: ﴿لَا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ [سورة الواقعة، الآية: ٧٩] لأنه نهي في المعنى ويمكن إدراجه في النهي بأن يراد به النهي ولو معنى فقط كما في الآية فإن النفي فيها بمعنى النهي، وكما في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ﴾ [سورة الأنفال، الآية: ١٦] فإنه شرط في معنى النهي أو لا تولوا الأدبار إلا متحرفين فتأمل. ومن النفي معنى فقط ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٣٢] أي لا يريد الله إلا ذلك وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين أي لا تسهل إلا عليهم، لكن هذه الأمثلة من التفريغ الذي ليس الكلام فيه الآن وقلّ رجل يقول ذلك إلا زيد أي لا رجل يقول ذلك إلا زيد. وأما لو فالنفي فيها ضمني لا قصدي، فإذا قلت لو جاءني أخوتك إلا زيداً لأكرمتهم تعين النصب وأما: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٢٢] فإلا بمعنى غير كما نقله يس عن ابن هشام وسيجيء في الشرح.

قوله: (وهو الإنكاري) مراده به ما يشمل التوبيخي والفرق بينهما أن المستفهم عنه في الأول غير واقع ومدعيه كاذب، وفي الثاني واقع ومدعيه صادق وإن كان ملوماً فالمراد بكون الثاني في معنى النفي أنه في معنى نفي الابتغاء واللياقة، ويقال للأول الإبطالي أيضاً. قوله: (انتخب اتباع ما اتصل) أي إن لم يطل الفصل بين التابع والمتبوع ولم يكن رداً لكلام تضمن استثناء ولم يتقدم المستثنى على المستثنى منه كما سيأتي في المتن، وإلا كان المختار النصب نحو ما جاءني أحد حين كنت جالساً هنا إلا زيداً لأن اختيار الاتباع ليتشاكل المستثنى والمستثنى منه ومع طول الفصل لا

٣٤٣ ـ وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ عَافٍ تَغَيرَ إِلاَّ النُّؤْيُ وَالوَتِدُ

فإن تغير بمعنى لم يبق على حاله. ومثال شبه النفي لا يقم أحد إلا زيد، وهل قام أحد إلا زيد ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٣٥].

تنبيهات: الأول: المستثنى عند البصريين ....

يتبين ذلك، ونحو: ما قاموا إلا زيداً رداً لقول قائل قاموا إلا زيداً. ليتطابق الكلامان ودعوى بعضهم تعين النصب في هذه الصورة مردودة كما أفاده الدماميني، بل نازع أبو حيان في اختيار النصب فيها وفي الصورة قبلها كما في الهمع ونحو ما قام إلا زيداً أحد. وإذا انتقض النفي أو النهي بإلا كانا في حكم الإثبات فينصب ما بعد إلا الثانية نحو ما شرب أحد إلا الماء إلا زيداً، ولا تأكلوا إلا اللحم إلا عمراً، وما مررت بأحد إلا قائماً إلا بكراً، فهذا ونحوه بمنزلة ما لا نفي فيه ولا نهي إذا المعنى شربوا الماء إلا زيداً وكلوا اللحم إلا عمراً ومررت بهم قائمين إلا بكراً قاله الدماميني، وظاهر المتن والشرح اختيار الاتباع على البدلية في صورة نصب المستثنى منه أيضاً نحو: ما ضربت أحداً إلا زيداً وبه صرح في المغني قال الدماميني: ومقتضى التعليل بتشاكل المستثنى والمستثنى منه تساوي البدلية والنصب على الاستثناء في هذه الصورة. قوله: (وبالصريمة) أي في الرملة المنصرمة من معظم الرمل. والخلق بفتحتين البالي، والعافي الدارس، والنؤي بنون مضمومة وهمزة ساكنة حفيرة حول الخباء تصنع لمنع دخول ماء المطر. والوتد معروف.

قوله: (ومن يغفر الذنوب) أي أيّ موجود، أي ليس موجود يغفر الذنوب إلا الله فاندفع ما قيل إن الكلام في الاستثناء من كلام تام وما في الآية مفرغ. قوله: (الأول المستثنى) أي وحده على المشهور وقال غير واحد من المحققين المستثنى مع إلا لأن البدل يحل محل الأول فيقال: ما قام إلا زيد ولا يقال ما قام زيد، وحينئذ لا يرد الاعتراض الذي سيذكره الشارح ولا يخرج على هذا القول عن كونه بدل بعض لأن إلا زيد بمعنى غير زيد وغير زيد بعض أحد لصدق أحد بزيد وغيره

شواهد الاستثناء

٣٤٣ ـ قاله الأخطل غوث بن غوث. وهو من البسيط الواو للعطف. والباء للظرف. والصريمة كل رملة انصرمت من معظم الرمل، يقال أفعى صريمة. ومحلها الرفع على أنه خبر للمبتدأ المؤخر وهو منزل. ومنهم حال منه. وخلق بفتحتين أي بال صفته. وعاف صفة أخرى أي دارس من عفا المنزل يعفو درس، يتعدى ولا يتعدى، وتغير صفة أخرى. والشاهد في إلا النؤى فإنه استثناء من الضمير المستتر الذي في تغير على طريق الإبدال مع أن التغير موجب، فلا يجوز الإبدال في الموجب، فلا يقال: قام القوم إلا زيد بالرفع على الإبدال. وإنما جاز ههنا نظراً إلى معنى تغير فإن معناه لم يبق على حاله، فهو وإن كان موجباً لفظاً ولكنه منفي معنى، وإذا تقدم النفي لفظاً أو معنى يختار الإبدال: أما لفظاً فنحو: ما قام أحد إلا زيد، وأما معنى فهذا. والنؤي بضم النون وسكون الهمزة وفي آخره ياء: حفرة تكون حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر.

والحالة هذه بدل بعض من المستثنى منه. وعند الكوفيين عطف نسق قال أبو العباس ثعلب: كيف يكون بدلاً وهو موجب ومتبوعه منفي؟ وأجاب السيرافي بأنه بدل منه في عمل العامل فيه، وتخالفهما في النفي والإيجاب لا يمنع البدلية لأن سبيل البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه. وقد يتخالف الموصوف والصفة نفياً وإثباتاً نحو: مررت برجل لا كريم ولا لبيب. **الثاني**: إذا تعذر البدل على اللفظ أبدل الموضع نحو: ما جاءني من أحد إلا زيد ....

هذا هو الأظهر، ونقل شيخنا عن الشارح ما يفيد أنه على هذا بدل كل من كل وتوجيهه أن غير زيد نفس المنفي عنه القيام في الواقع وإن كان بعض مدلول لفظ أحد لغة. قوله: (بدل بعض) ولا يحتاج هنا إلى ضمير رابط لأن إلا قرينة على أن الثاني كان بعض ما يتناوله الأول لولاها قال الدماميني. قوله: (عطف نسق) أي لأن إلا عندهم من حروف العطف في الاستثناء خاصة اهـ تصريح ورد الجمهور مذهبهم باطراد نحو: ما قام إلا زيد وليس لنا حرف عطف يلي العامل باطراد. وأجاب ابن هشام بأنه ليس تاليها في التقدير إذ الأصل ما قام أحد إلا زيد قال الدماميني: لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه باطراد والفرض أنه غير مطرد.

قوله: (قال أبو العباس إلخ) اعتراض على مذهب البصريين واعترض أيضاً بأن بدل البعض لا بد فيه من ضمير يربطه بالمبدل منه وهو مفقود في نحو: ما قام أحد إلا زيد، وجوابه أن خصوص ربطه بالضمير غير واجب إنما الواجب مطلق ربطه وهو حاصل في المثال بإلا لدلالتها على إخراج الثاني من الأول وكونه بعضاً منه كما مر عن الدماميني. قوله: (وهو موجب ومتبوعه منفي) أي ويجب تطابق البدل والمبدل منه إثباتاً ونفياً، ومحصل الجواب منع ذلك والسؤال والجواب مبنيان على القول بأن البدل هو المستثنى وحده دون القول بأنه هو مع إلا وهو المفهوم من قول الرضي كما جاز في نحو: مررت برجل لا ظريف ولا كريم أن يجعل حرف النفي مع الاسم بعده صفة والإعراب على الاسم، كذلك يجوز في ما جاء القوم إلا زيد أن يجعل قولنا إلا زيد بدلاً والإعراب على الاسم اهـ. ونقله الدماميني عن بعض الفضلاء وأيده. قوله: (في عمل العامل) أي مماثل العامل لما عرفت أي بقطع النظر عن النفي والإثبات، فقولهم هو المقصود بالنسبة أي نسبة مثل العامل بقطع النظر عن النفي والإثبات. قوله: (كأنه لم يذكر) أي ولا تعلق للنفي والإثبات بذلك.

قوله: (وقد يتخالف الموصوف والصفة) الظاهر أنه تأييد لمنع وجوب توافق البدل والمبدل منه بأن لتخالفهما في ذلك نظيراً وهو تخالف الصفة والموصوف فسقط ما ذكره البعض ومثلهما المعطوف والمعطوف عليه نحو: قام زيد لا عمرو. قوله: (إذا تعذر البدل على اللفظ إلخ) التمثيل لذلك بلا أحد فيها إلا زيد يدل على أنهم أرادوا باللفظ ما يشمل المحل المجدد بدخول العامل الموجود فإن المنفي في المثال التبعية للنصب محلاً لا لفظاً قاله سم. قوله: (أبدل على الموضع) قال البهوتي: انظر ما الحكمة في ارتكاب هذا التكلف مع أن القاعدة أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، ومثلوا به بنحو قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٣٥] كما مر

ولا أحد فيها إلا زيد، وما زيد شيئاً إلا شيء لا يعبأ به برفع ما بعد إلا فيهن، ونحو: ليس زيد

بيانه أي فهلا جاز ما بعد إلا في المثال الأول والأخير ونصبه في الثاني والثالث بناء على هذه القاعدة، ويرده تصريح بعض المحققين بأن ذلك ليس قاعدة مطردة في كل محل بل معناه قد يغتفر إلخ.

قوله: (ولا أحد فيها إلا زيد) برفع زيد مراعاة لمحل لا مع اسمها أو اسمها قبل دخول الناسخ أما الأول فمال إليه في المغني ووجهه بأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ويصح إحلال البدل محلهما فيقال زيد فيها واستشكله الدماميني، وأسلفنا في باب لا تأويل كلام سيبويه بما يرجعه إلى الثاني، وأما الثاني فنقله في المغني عن الأكثرين واستشكل بعدم صحة إحلال البدل محل المبدل منه، وأجاب الشلوبين بأن هذا الكلام على توهم ما فيها أحد إلا زيد وهذا يمكن فيه الإحلال بأن يقال ما فيها إلا زيد، وهذا القول الثاني إنما يأتي على عدم اشتراط وجود طالب المحل، وذهب كثير إلى أنه بدل من الضمير المستكن في الخبر، والأقوال الثلاثة تأتي في رفع الاسم الشريف من كلمة التوحيد لكن على الأول يذكر الخبر عند الإحلال فيقال الله موجود كما في المغني، وعلى الثاني يكون الإحلال لكون المعنى ما في الوجود إله إلا الله وهذا يمكن فيه الاحلال، وقيل رفع الاسم الشريف على الخبرية وضعفه في المغني بما نقل الدماميني جوابه ومر في باب لا كلام في ذلك وقد ينصب على الاستثناء من الضمير المستكن في الخبر المقدر.

فائدة: قال في المغني: يجوز في نحو ما أحد يقول ذلك إلا زيد رفع زيد بدلاً من أحد وهو المختار أو بدلاً من ضميره ونصبه على الاستثناء فرفعه من وجهين ونصبه من وجه. ونحو: ما رأيت أحداً يقول ذلك إلا زيداً نصبه من وجهين ورفعه من وجه، ومن مجيئه مرفوعاً قوله:

في ليلة لا نرى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبها

اهـ. وقوله وهو المختار أي لأن الإبدال من صاحب الضمير أرجح لأنه الأصل ولأنه لا يحوج إلى التأويل الذي في الإبدال من الضمير وهو أن صحة الإبدال من الضمير لشمول النفي للضمير معنى لأن معنى ما أحد يقول ذلك، ما يقول أحد ذلك، ولا بد من جعل رأى في مثاله الثاني علمية على تقييد سيبويه جواز الإبدال من الضمير يكون صاحبه مبتدأ في الحال أو في الأصل. وقال الرضي: أنا لا أرى بأساً مع غير الابتداء ونواسخه أيضاً بالإبدال من ضمير راجع إلى ما يصلح للإبدال منه إذا شمل النفي عامل ذلك الضمير نحو: ما كلمت أحداً ينصفني إلا زيد لأن المعنى ما أنصفني أحد كلمته إلا زيد بخلاف لا أؤذي أحداً يوحد الله إلا زيداً فلا يجوز الإبدال من ضمير يوحد لأن التوحيد ليس بمنفي بل الأذى فقط اهـ دماميني وشمني.

قوله: (إلا شيء) بالرفع لمراعاة محل شيئاً قبل دخول الناسخ بناء على عدم اشتراط وجود الطالب للمحل وعلى اشتراطه يجعل شيء خبر مبتدأ محذوف أي هو شيء لا يعبأ به وإلا حينئذ

بشيء إلا شيئاً، بنصبه، لأن من والباء لا يزادان في الإيجاب، وما ولا لا يقدران عاملتين بعده كما تقدم في موضعه. **الثالث**: أفهم قوله انتخب أن النصب جائز، وقد قرىء في السبع ﴿ما فعلوه إلا قليلاً منهم﴾ ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾ [سورة هود، الآية: ٨١] بالنصب اهـ. (وَٱنْصِبْ) والحالة هذه أعني وقوع المستثنى بعد نفي أو شبهه (ما ٱنْقَطَعْ) تقول: ما قام أحد إلا حماراً، وما مررت بأحد إلا حماراً، هذه لغة جميع العرب سوى تميم، وعليها قراءة السبعة ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [سورة النساء، الآية: ١٥٧] (وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إبْدَالٌ وَقَعْ) كالمتصل فيجيزون ما قام أحد إلا حمار، وما مررت بأحد إلا حمار. ومنه قوله:

بمعنى لكنّ. قوله: (لا يزادان في الإيجاب) أي على غير مذهب الأخفش والمراد لا يزادان قياساً فلا يرد بحسبك درهم وكفى بالله لقصوره على السماع. قوله: (إلا امرأتك بالنصب) كلامه مبني على أن النصب على الاستثناء من أحد، وفر الزمخشري من تخريج قراءة الأكثر على اللغة المرجوحة وإن جوّزه بعضهم فجعل النصب على الاستثناء من أهلك والرفع على الاستثناء من أحد فاعترض بلزوم تناقض القراءتين لاقتضاء النصب كون المرأة غير مسري بها والرفع كونها مسري بها لأن الالتفات بعد الإسراء. وردّ بأن إخراجها من أحد لا يقتضي أنها مسري بها بل إنها معهم فيجوز أن تكون سرت بنفسها، وقد روي أنها تبعتهم وأنها التفتت فرأت العذاب فصاحت فأصابها حجر فقتلها. وقال في المغني: الذي أجزم به أن قراءة الأكثر لا تكون مرجوحة، وأن الاستثناء من أهلك على القراءتين بدليل سقوط ولا يلتفت منكم أحد في قراءة ابن مسعود وأن الاستثناء منقطع لسقوطه في آية الحجر ولأن المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته، ووجه الرفع أنه على الابتداء وما بعده الخبر كما في آية: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ [سورة الغاشية، الآية: ٢٢].

قوله: (تقول ما قام أحد إلا حماراً) نقل عن القرافي أن أحداً إذا كان في سياق النفي لا يختص بمن يعقل وعليه فلا يظهر ما ذكر مثالاً للمنقطع. واعلم أن إلا في المنقطع بمعنى لكن عند البصريين كما مر بيانه. قوله: (وعن تميم فيه إبدال وقع) وعلى لغتهم قرأ بعضهم ما لهم به من علم إلا اتباع الظن بالرفع وجعل منها الزمخشري: ﴿قل لا يعلم مَن في السموات والأرض الغيب إلا اللّهَ﴾ فأعرب من فاعلاً والله بدلاً عن لغة تميم في المستثنى المنقطع، واعترض بأنه تخريج لقراءة السبعة على لغة مرجوحة، وجعل ابن مالك الاستثناء متصلاً بتقدير متعلق الظرف يذكر لا استقر وجعل غيرهما من مفعولاً والغيب بدل اشتمال منه والله فاعلاً. قوله: (كالمتصل) التشبيه في مجرد جواز الإبدال وإن كان برجحان في المتصل ومرجوحية في المنقطع. قوله: (فيجيزون ما قام أحد إلا حمار) فحمار بدل غلط صرح به الرضي، وقال سم: بدل كل بملاحظة معنى إلا، إذ معنى إلا حمار غير حمار وغير حمار يصدق على الأحد اهـ. وفيه أنه كيف يكون الأعم بدل كل من كل نعم

٣٤٤ ـ وَبَلْدَةٍ ليسَ بِهَا أنيسُ إلاَّ اليعافِيرُ وَإلاَّ العيسُ

وقوله:

٣٤٥ ـ عَشِيَّةَ لا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكانَها وَلا النَّبْلُ إلاَّ المَشْرَفِيُّ المُصَمِّمُ

وقوله:

٣٤٦ ـ وَبِنْتِ كِرَامٍ قَدْ نَكَحْنا وَلم يكُنْ لَنا خَاطِبٌ إلا السِّنانُ وَعامِلُهُ

تنبيه: شرط جواز الإبدال عندهم والحالة هذه أن يكون العامل يمكن تسلطه على المستثنى كما في الأمثلة والشواهد. ....

إن أريد من العام خاص كما يأتي نظيره صح فتدبر. قوله: (اليعافير) جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس جمع عيساء وهي الإبل التي يخالط بياضها صفرة. قوله: (عشية) منصوب على الظرفية بأجاهد في البيت السابق مكانها أي مكان الحرب والمشرفي نسبة إلى مشارف وهي قرى من أرض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرفي ولا يقال مشارفي لأن الجمع لا ينسب إليه لا يقال جعافري قاله العيني، وفي المصباح مشارف الأرض أعاليها الواحد مشرف وزان جعفر اهـ. فعلم أن المنسوب إليه جمع واقع على القرى المذكورة وأن القياس في النسبة إلى مشارف مشرفي لأن القياس في النسبة إلى الجمع أن تنسب إلى مفرده، فقول البعض نسبة إلى مشارف على غير قياس فاسد. والمصمم اسم فاعل الماضي حده.

قوله: (وعامله) أي السنان وهو ما يليه. قوله: (شرط جواز الإبدال إلخ) يشعر بهذا الشرط

---

٣٤٤ ـ قاله جران العود. واسمه العامر بن الحارث. الواو فيه واو رب. وبلدة مجرورة بها. وأنيس اسم ليس أي مؤانس وبها مقدماً خبره. والشاهد في إلا اليعافير فإنه استثناء من قوله أنيس على الإبدال مع أنه منقطع على لغة بني تميم. وأهل الحجاز يوجبون النصب وهو جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية. والعيس بالكسر جمع عيساء وهي الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة.

٣٤٥ ـ قاله ضرار بن الأزور رضي الله عنه. وهو من الطويل وعشية نصب على الظرف، والعامل فيه أجاهد في البيت الذي قبله وهو:

أجاهِدُ إذْ كانَ الجِهادُ غنيمةً وَلَلَّهُ بالعبدِ المجاهِدِ أَعْلَمُ

ومكانها أي مكان الحرب ولا النبل أي ولا يغني النبل أي السهام. والشاهد في إلا المشرفي فإنه استثناء منقطع على الإبدال على لغة بني تميم أي السيف المشرفي. قال أبو عبيد: المشرفية سيوف تنسب إلى مشارف، وهي قرى من أرض العرب تدنو من الريف. يقال: سيف مشرفي ولا يقال مشارفي لأن الجمع لا ينسب إليه إذا كان على هذا الوزن. لا يقال: جعافري ولا مهالبي. والمصمم الماضي من صمم السيف إذا مضى في العظم فقطعه.

٣٤٦ ـ قاله الفرزدق. وهو من الطويل. وبنت منصوب بفعل مقدر يفسره الظاهر. والواو في ولم يكن للحال. وخاطب اسم كان ولنا خبره. والشاهد في إلا السنان بالرفع فإنه استثناء منقطع على البدل من خاطب على لغة بني تميم. وعامله عطف عليه وهو ما يلي السنان.

فإن لم يمكن تسلطه وجب النصب اتفاقاً نحو: ما زاد هذا المال إلا مانقص، وما نفع زيد إلا ماضر، إذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر، وحيث وجد شرط جواز الإبدال فالأرجح عندهم النصب اهـ. **(وَغَيْرُ نَصْبِ)**مستثنى **(سَابِقٍ)**على المستثنى منه ....

قوله فيه إبدال لأن من شأن البدل أن يصح وقوعه موقع المبدل منه من حيث هو مقصود بالحكم سم. قوله: **(يمكن تسلطه على المستثنى)**بحث فيه شيخنا بما حاصله: إن كان المراد مع إلا بأن يقال ما قام إلا حمار وليس بها إلا اليعافير لم يوافق ظاهر قوله إذ لا يقال: زاد النقص ولا نفع الضرر وإن كان المراد بدون إلا أشكل علينا البيت إذ لا يقال: ليس بها اليعافير لفساد المعنى ويمكن دفعه باختيار الشق الثاني وأن المراد إمكان التسلط ولو في مادة أخرى فافهم.

قوله: **(وجب النصب)**أي على الاستثناء المنقطع من المذكور قبل إلا كهذا المال وزيد لا على المفعولية والاستثناء مفرغ كما زعمه الشلوبين لأنه لا مناسبة بين النقصان والزيادة كذا قيل، وبحث فيه الدماميني بأن مراتب النقص متفاوتة، فإذا أخذ من المال مرة ثم مرة أخرى فهو من المرة الأخرى يزيد في النقص على المرة الأولى قال: وماذا يفعلون في نحو مال زيد أنقص من مال عمرو؟ وكيف يفهمون أن أنقص صيغة تفضيل مع أن اسم التفضيل ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره؟ اهـ، أي فيجوز أن يكون هذا المال زاد نقص غيره بسبب أخذه من هذا الغير مثلاً بعد الأخذ منه أولاً، والمراد بوجوب النصب امتناع الإبدال فيجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف تقديره في المثال لكن النقص شأنه أو على الخبرية لمحذوف والتقدير لكن شأنه النقص فسقط اعتراض البعض على حكاية الشارح الاتفاق على وجوب النصب. قوله: **(نحو ما زاد إلخ)** ونحو: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ﴾ [سورة هود، الآية: ٤٣] فمن رحم في محل نصب لأنك لو حذفت المستثنى منه وسلطت لا على المستثنى لم يصح كذا في الدماميني وهو مبني على أن الاستثناء في الآية منقطع أي لكن من رحمه الله يعصمه وقيل متصل أي إلا الراحم وهو الله تعالى أو لإمكان من رحمهم الله تعالى وهم المؤمنون وهو السفينة. قوله: **(إلا ما نقص)**ما مصدرية كما يؤخذ من كلام الشارح بعد. قوله: **(إذ لا يقال زاد النقص)**الظاهر أن انتفاء قول ذلك إذا كانت زاد متعدية وأنه يقال إذا كانت لازمة فتأمل. قوله: **(وغير نصب سابق)**أي نصبه على الاستثناء فيشمل الغير نصبه على الاتباع وهذا البيت تقييد لقوله:

وبعد نفي أو كنفي انتخب

اتباع ما اتصل. قوله: **(مستثنى سابق إلخ)**قال سم: انظر ولو منقطعاً نحو ما جاء إلا حمار أحد فيراد بأحد معنى يقع على الحمار لتصح البدلية، ونحو ما جاء إلا حمار القوم فيراد بالقوم مركوب القوم وهو الحمار حرره اهـ بأدنى تغيير وجزم البعض بالتعميم ويضعفه بعد التكلف المتقدم. قوله: **(على المستثنى منه)**أي بدون عامله لامتناع تقديمه عليهما عند المصنف وأما قوله:

خلا الله لا أرجو سواك وإنما ... أعد عيالي شعبة من عيالكا

(فِي النَّفْيِ قَدْ، يأتِي) على قلة بأن يفرغ العامل له ويجعل المستثنى منه تابعاً له كقوله:

٣٤٧ ـ لِأَنَّهُمْ يَرْجون مِنه شَفاعَةً إذا لم يكُنْ إلا النَّبيونَ شَافِعُ

قال سيبويه: وحدّثني يونس أن قوماً يوثق بعربيتهم يقولون ما لي إلا أبوك ناصر.

تنبيه: المستثنى منه حيئنذ بدل كل من المستثنى، وقد كان المستثنى بدل بعض منه، ونظيره، في أن المتبوع أخر فصار تابعاً ما مررت بمثلك أحد اهـ. (وَلٰكِنْ نَصْبَهُ) على الاستثناء (اخْتَرْ إنْ وَرَدْ) لأنه الفصيح الشائع. ومنه قوله:

٣٤٨ ـ وَمَا لِيَ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَا لِيَ إلا مَذْهَبَ الحقِّ مَذْهَبُ

بنصب آل ومذهب الأول. واحترز بقوله في النفي عن الإيجاب فإنه يتعين النصب كما تقدم.

تنبيه: إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان: **أحدهما**: لا يكترث بالصفة بل يكون البدل مختاراً كما يكون إذا لم يذكر الصفة. وذلك كما في نحو: ما فيها أحد إلا أبوك صالح كأنك لم تذكر صالحاً. وهذا رأي سيبويه. **والثاني**: أن لا يكترث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدماً بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحاً وهو اختيار

فضرورة بخلاف تقديمه على أحدهما فقط فجائز نحو: جاء إلا زيداً القوم والقوم إلا زيداً ضربت، نعم إن قدم عليهما وتوسط بين جزأي الكلام نحو القوم إلا زيداً جاءوا إذا جعل زيداً مستثنى من الضمير في جاءوا فقيل يمنع مطلقاً، وقيل يجوز مطلقاً، وقيل إن كان العامل متصرفاً، وأجاز الكسائي تقديم المستثنى أول الكلام دماميني. قوله: (في النفي) أي أو شبه النفي ولم يصرح به اكتفاء بعلمه من قوله وبعد نفي أو كنفي إلخ. قوله: (قد يأتي على قلة) وهل يقاس على هذه اللغة أو لا؟ قولان وإلى القياس عليها ذهب الكوفيون والبغداديون وابن مالك كما قاله السيوطي. قوله: (بدل كل) أي من كل لأن العامل فرغ لما بعد إلا، والمؤخر عام أريد به خاص فصح إبداله من المستثنى.

قوله: (إن ورد) أي السابق أي أردت وروده منك بالتكلم به أو المراد إن ورد من العرب. وحينئذ فمعنى اختيار نصبه الحكم بأن نصبه أرجح وإلا فما ورد عن العرب يتبع نصباً أو اتباعاً. قوله: (بل يكون البدل مختاراً) فيه أنه يلزم عليه تقديم البدل على النعت والواجب العكس إلا أن

---

٣٤٧ ـ قاله حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه. وهو من الطويل. اللام للتعليل. والضمير في منه يرجع إلى النبي ﷺ. ولم يكن تامة: أي إذا لم يوجد. الشاهد في إلا النبيون، فإنه استثناء مقدم على المستثنى منه. وكان النصب متعيناً إلا أنه رفع على تفريغ العامل. وحكى يونس ما لي إلا أبوك ناصر. وشافع بالرفع بدل كل. فافهم

٣٤٨ ـ قاله كميت بن زيد الأسدي من قصيدة من الطويل يمدح به بني هاشم. الواو للعطف وما بمعنى ليس. وشيعة اسمه وخبره لي. والشاهد في إلا آل أحمد حيث تعين فيه النصب لتقدمه على المستثنى منه. وكان قبله يجوز الوجهان النصب والبدل، والكلام في الشطر الثاني كالأول.

المبرد والمازني. قال في الكافية وشرحها: وعندي أن النصب والبدل مستويان لأن لكل مرجحاً فتكافآ اهـ. (وَإنْ يُفَرَّغْ سَابِقُ إلاَّ) من ذكر المستثنى منه (لِمَا، بَعْدُ) أي لما بعد إلا وهو الاستثناء من غير التمام قسيم قوله أولاً ما استثنت إلا مع تمام (يَكُنْ كَمَا لَوِ إلاَّ عُدِمَا) فأجر ما بعدها على حسب ما يقتضيه حال ما قبلها من إعراب، ولا يكون هذا الاستثناء المفرغ إلا بعد نفي أو شبهه. فالنفي نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٤٤] ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [سورة النور، الآية: ٥٤] وشبه النفي نحو: ﴿وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾

يكون مبنياً على مذهب من يرى عدم وجوب الترتيب بين التوابع قاله الدنوشري. قوله: **(لأن لكل مرجحاً)** فمرجح البدل تقدم الموصوف ومرجح النصب على الاستثناء تأخر الصفة. قوله: **(سابق)** تنوينه متعين لاختلال الوزن بالإضافة فتجويز الشيخ خالد لها سهو، وقوله إلا مفعول سابق وقوله من ذكر المستثنى منه متعلق بيفرغ، وكذا قوله لما بعد، ويرد على الشارح أن ذكر المستثنى منه ليس وصفاً للسابق فكيف يفرغ منه؟ فكان ينبغي أن يقول من ارتباطه بالمستثنى منه لفظاً، ويمكن الجواب بجعل كلامه من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم. وقوله وهو أي تفريغ العامل السابق. قوله: **(يكن)** أي السابق أو ما بعد كما لو إلا عدماً أي عند غير الكسائي أما هو فيجيز النصب في نحو: ما قام إلا زيد بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل قاله سم عند الكلام على شرح قول المصنف واستثن مجروراً إلخ، وما في قوله كما لو إلا عدما يجوز أن تكون مصدرية ولو زائدة ويجوز العكس أي يكن كعدم إلا أي كذي عدم إلا في الحكم. وقول البعض إن الكلا على تقدير مضاف أي كحكم عدم إلا ليس بشيء. قال الشيخ خالد: وإلا مرفوع بفعل محذوف يفسره عدم اهـ وهو ظاهر على قراءة عدم بالبناء للمجهول، أما على قراءته بالبناء للمعلوم والفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى السابق أو ما بعد فإلا منصوب على المفعولية لا مرفوع على نيابة الفاعل.

قوله: **(حال ما قبلها)** أي حال اللفظ قبلها ولو غير عامل كالخبر في نحو: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [سورة النور، الآية: ٥٤] فحال هذا اللفظ وهي خبريته تقتضي رفع ما بعد إلا مبتدأ، وكالفعل في نحو ما قام إلا زيد فحال هذا اللفظ وهي كونه فعلاً لم يذكر له فاعل قبل إلا تقتضي رفع ما بعد إلا فاعلاً وقس. وقوله: من إعراب بيان لما يقتضيه ولو حذف حال لكان أخصر وأقرب. ثم لا تنافي بين كون تالي إلا في التفريغ مستثنى وكونه فاعلاً أو مبتدأ مثلاً في نحو: ما قام إلا زيد وما زيد إلا قام لأن الأول بالنظر إلى المعنى لأن تالي إلا مستثنى من مقدر في المعنى إذ المعنى ما قام أحد إلا زيد وما زيد شيء إلا قائم. والثاني بالنظر إلى اللفظ نقله الدماميني عن الشلوبين. قوله: **(وما على الرسول إلا البلاغ)** الواو جزء من الآية الممثل بها فتكون واو العطف مقدرة هنا كما في نظائره الآتية لا من كلام الشارح لعطف مثال على مثال لأن الآية التي فيها لفظ المبين بالواو بخلاف التي ليس فيها لفظ المبين فإنها بدون الواو لكن نسخ الشارح بلفظ المبين.

[سورة النساء، الآية: ١٧١] ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [سورة العنكبوت، الآية: ٤٦] ﴿فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ [سورة الأحقاف، الآية: ٣٥] ولا يقع ذلك في إيجاب، فلا يجوز قام إلا زيد. وأما ﴿وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٣٢] فمحمول على المعنى أي لا يريد.

تنبيهات: الأول: الضمير في يكن يجوز أن يكون عائداً على سابق: أي يكون السابق في طلبه لما بعد إلا كما لو عدم إلا، وأن يعود على ما من قوله لما بعد أي يكون ما بعد إلا في تسلط ما قبل إلا عليه كما لو عدم إلا. **الثاني**: يصح التفريغ لجميع المعمولات إلا المصدر المؤكد، فلا يجوز ما ضربت إلا ضرباً. وأما ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنّٗا﴾ [سورة الجاثية، الآية: ٣٢] فمتأول. **الثالث**: قوله سابق أحسن من قوله في التسهيل عامل لأن السابق يكون عاملاً وغير عامل كما في الأمثلة اهـ. (وَأَلْغِ إِلاَّ ذَاتَ تَوْكِيدِ) وهي التي يصح طرحها والاستغناء عنها لكون ما بعدها تابعاً لما بعد إلا قبلها بدلاً منه وذلك إن توافقا في المعنى، ....

قوله: (ولا يقع ذلك في إيجاب) جوزه ابن الحاجب فيه إذا كان فضلة وحصلت فائدة نحو: قرأت إلا يوم كذا فإنه يجوز أن تقرأ في جميع الأيام إلا يوم كذا بخلاف ضربت إلا زيداً إذ من المحال أن تضرب جميع الناس إلا زيداً. قوله: (فلا يجوز قام إلا زيد) لأن المعنى قام جميع الناس إلا زيداً وهو بعيد ولا قرينة في الغالب على إرادة جماعة مخصوصة وقد يقال مثل ذلك قد يوجد في النفي نحو: ما مات إلا زيد. وأجيب بأنه قليل فأجري الحكم فيه طرداً للباب. وقد يؤخذ من التعليل أنه يجوز إذا قامت قرينة على إرادة جماعة مخصوصة بأن يكون المعنى قام غير زيد من الجماعة المعهودة وقد يقال هو قليل فلا يلتفت إليه طرداً للباب نظير ما مر. قوله: (لجميع المعمولات) أي المعمولات بالأصالة، أما التوابع فلا تفريغ لها إلا البدل، وأجازه الزمخشري وأبو البقاء والرضي في الصفات أيضاً قاله سم. قوله: (إلا المصدر المؤكد) أي لأن فيه تناقضاً بالنفي أولاً والإثبات ثانياً ومثله الحال المؤكدة وكان عليه أن يستثني المفعول معه فلا يقال ما سرت إلا والنيل. قوله: (فمتأول) أي بكونه مصدراً نوعياً أي إلا ظناً ضعيفاً فاختلف المثبت والمنفي فلا تناقض. قوله: (كما في الأمثلة) فإنه عامل فيما عدا ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ﴾ [سورة النور، الآية: ٥٤] وغير عامل في(ما على الرسول إلا البلاغ) لأن الخبر لا يعمل في المبتدأ على الراجح، نعم إن جعل المستثنى فاعلاً بالمجرور لاعتماده على النفي كان عاملاً. قوله: (والغ إلا إلخ) أطلق هنا فدل على أن هذا الحكم يكون في الإيجاب والنفي وشبهه. قوله: (والاستغناء عنها) عطف لازم على ملزوم. قوله: (بدلاً منه) أي بدل كل من كل كمثال الناظم أو بعض من كل نحو ما أعجبني إلا زيداً لا وجهه، أو اشتمال نحو: ما أعجبني إلا زيد إلا علمه أو إضراب نحو: ما أعجبني إلا زيد إلا عمرو أي بل عمرو أفاده في التصريح. فقول الشارح إن توافقا في المعنى قاصر لاختصاصه ببدل الكل مع أنه يجوز كونه عطف بيان كما بينه الرضي.

ومعطوفاً عليه إن اختلفا فيه فالأول (كَلا، تَمْرُرْ بِهِم إلا الفَتَى إلاَّ العَلاَ) فالعلا بدل كل من الفتى، وإلا الثانية زائدة لمجرد التأكيد، والتقدير: إلا الفتى العلا. والثاني نحو: قام القوم إلا زيداً وإلا عمراً، فعمراً عطف على زيد وإلا الثانية لغو، والتقدير قام القوم إلا زيداً وعمراً. ومن هذا قوله:

٣٤٩ ـ وَمَا الدَّهْرُ[١] إلاَّ لَيلَةٌ وَنَهَارُهَا ... وَإلا طُلوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

أي وطلوع الشمس. وقد اجتمع البدل والعطف في قوله:

٣٥٠ ـ مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاَّ عَمَلُهْ ... إلاَّ رَسِيمُهُ وَإلاَّ رَمَلُهْ

قوله: (ومعطوفاً عليه) أي بالواو خاصة كما في التسهيل. قوله: (إن اختلفا فيه) إلا إذا كنت غالطاً أو أردت الإضراب اهـ. يس أي فلا عطف بل يجب الإبدال. قوله: (فالعلا بدل كل من الفتى) والفتى نصب على الاستثناء أو جر بدلاً من الهاء بدل بعض وعليه فكون العلا بدلاً من الفتى مبني على جواز الإبدال من البدل. واستشكل سم كون العلا بدلاً إذا نصبنا الفتى على الاستثناء بأن الصحيح أن العامل في البدل نظير العامل في المبدل منه فلا تكون إلا مؤكدة للاحتياج إليها للعمل في البدل والفرض أنها مؤكدة، فينبغي أن يجعل العلا عطف بيان إذا نصبنا الفتى على الاستثناء ليندفع هذا الإشكال، ويجوز جعل العلا عطف بيان إذا جررنا الفتى بدلاً من الهاء، وعليه يندفع الاعتراض بالبناء على الضعيف من جواز الإبدال من البدل. والحاصل أن جعل العلا عطف بيان يدفع الاعتراض على بدلية العلا المبني على جر الفتى بدلاً من الضمير والاعتراض عليها المبني على نصب الفتى على الاستثناء. قوله: (والتقدير إلا الفتى العلا) صريح في أنه لو عبر بذلك لكان العلا بدلاً فعلى أن العامل في البدل نظير العامل في المبدل منه يكون العامل في العلا حينئذ إلا مقدرة. فعلم أن إلا قد تعمل مقدرة أي حيث نصبنا الاسم على الاستثناء قاله سم، وسنذكر في حذف إلا مزيد كلام.

قوله: (ثم غيارها) بكسر الغين المعجمة أي غيابها من غارت الشمس أي غابت. قوله: (مالك من شيخك) أي جملك. والرسيم والرمل نوعان من السير. قوله: (فرسيمه بدل) أي بدل

(١) رواية العيني: «هل الدهر»

٣٤٩ ـ قاله أبو ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي من قصيدة من الطويل يرثي بها نشبة بن محرث. وهل نافية. والدهر مبتدأ وليلة خبره. والشاهد في وإلا طلوع الشمس حيث لا عمل لها هنا لأنها زائدة مؤكدة لما قبلها، ولم تعمل إلا فيما قبلها لأن الاستثناء مفرغ، وثم غيارها بالرفع عطف على إلا طلوع الشمس وهو بكسر الغين المعجمة وبالياء آخر الحروف من غارت الشمس إذا غربت.

٣٥٠ ـ رجز لم أدر راجزه. وما للنفي وانتقض عملها بإلا. والشاهد في تكرر إلا زيادة مؤكدة للتي قبلها، ودخولها كخروجها، ولا تعمل شيئاً فيما تدخل عليه إلا أن هنا تابعين: أحدهما بدل وهو رسيمه فإن الرسيم نوع من السير وهو نفس العمل والآخر معطوف بالواو وهو رمله وهو نوع آخر من السير. وقال النحاس: رسيمه ورمله تفسيران لعمله.

أي إلا عمله رسيمه ورمله. فرسيمه بدل ورمله معطوف، وإلا المقرونة بكل منهما مؤكدة (وَإنْ تُكَرَّرْ لاَ لِتَوْكِيدِ) بل لقصد استثناء بعد استثناء فلا يخلو إما أن يكون ذلك مع تفريغ أو لا (فَمَعْ، تَفْرِيغِ التَّأْثِيرَ بِالعَامِلِ) المفرغ (دَعْ) أي اتركه باقياً (فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلاَّ ٱسْتُثْنِي، ....

بعض لأن المراد بالعمل مطلق السير. قوله: (وإن تكرر إلخ) لم يتعرض المصنف والشارح لما إذا لم تكرر وتعدد المستثنى. قال الدماميني ما ملخصه مع الإيضاح: لا ينصب على الاستثناء بأداة واحدة دون عطف شيئان وموهم ذلك: إن كان في الإيجاب فالأول مستثنى والثاني معمول عامل مضمر، وإن كان في غيره فكذلك أو الأول بدل مثال الإيجاب أعطيت القوم الدراهم إلا زيداً الدنانير فزيد منصوب على الاستثناء والدنانير مفعول لمحذوف أي أعطيته الدنانير أو أخذ الدنانير، ومثال غيره ما أعطيت أحداً شيئاً إلا زيداً درهماً فزيداً مستثنى أو بدل ودرهماً مفعول لمحذوف، وما ضرب أحد إلا بكر خالداً فبكر إن رفعته كان بدلاً من أحد وإن نصبته كان مستثنى وخالداً مفعول لمحذوف فتعدد المستثنى قد يكون مع تعدد المستثنى منه وقد يكون مع اتحاده، وجوّز ابن السراج كون الاسمين بدلين في نحو: ما أعطيت أحداً أحداً إلا زيداً عمراً، وما ضرب أحد أحداً إلا زيد بكراً، ورده المصنف بأن البدل لم يعهد تكرره إلا في بدل البداء وبأن حق بدل البعض أن يقترن بالضمير وجعلوا في باب الاستثناء اقترانه بإلا مغنياً عن الضمير. والاسم الثاني غير مقترن بإلا لفظاً، ومن النحاة من لا يجيز هذه التراكيب مطلقاً ويحكم بفسادها على كل وجه أما مع العطف فقد يمتنع أيضاً كما في الأمثلة المتقدمة لأن العطف فيها يفسد المعنى وقد يجوز كما في ما جاءني أحد إلا زيد وعمرو، فالعطف في هذا المثال هو المصحح له فيما يظهر ولا يظهر حمل الثاني على أنه معمول لمضمر أي وجاءني عمرو اهـ. وفي حاشية المغني للدماميني أن جماعة أجازوا نصب شيئين بأداة واحدة دون عطف وعليه مشى صاحب الكشاف في مواضع منها: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٥٣] الآية. فقال: إن المستثنى الظرف والحال معاً وأن الحصر في كل منهما مقصود أي لا تدخلوا في وقت من الأوقات على حال من الأحوال إلا في هذا الوقت على هذا الحال اهـ.

قوله: (لا لتوكيد) عطف على محذوف أي لتأسيس لا لتوكيد كما أشار إليه الشارح بالإضراب. قوله: (بالعامل المفرغ) حمل العامل على ما قبل إلا تبعاً للموضح، وحمله المرادي على إلا أي اترك تأثير إلا النصب في واحد أي لا تجعلها مؤثرة في واحد، ويؤيد الأول قوله مما بإلا إذ لو كان العامل هو إلا لكان القياس أن يقول مما به وإن أمكن أن يقال أظهر للضرورة، ويؤيده أيضاً أن المصنف عليه يكون ذاكراً هنا حكم الواحد بخلافه على الثاني فإنه يكون ساكتاً هنا عن حكم الواحد المتروك تأثير إلا فيه وإن كان يعلم من قوله فيما مر وأن يفرغ سابق إلا إلخ، ويؤيد الثاني عدم إحواجه إلى تقدير في دع. قوله: (باقياً في واحد) دفع به إيهام المتن أن المراد اترك التأثير في واحد واجعله مؤثراً في البقية، هذا إن أريد بالعامل ما قبل إلا كما مشى عليه الشارح، فإن

(وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ) أي سوى ذلك الواحد الذي أشغلت به العامل (مُغْنِي) فتقول: ما قام إلا زيد إلا عمراً إلا بكراً. وما ضربت إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً، وما مررت إلا بزيد إلا عمراً إلا بكراً، ولا يتعين لإشغال العامل واحد بعينه بل أيها أشغلته به جاز، والأول أولى. (وَدُونَ تَفْرِيغ مَعَ التَّقَدُّم) على المستثنى منه (نَصْبَ الجَمِيعِ) على الاستثناء (أَحْكُمْ بِهِ وَالتَزِم) نحو: قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً القوم، وما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً أحد. (وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ) عنه، أما في الإيجاب فمطلقاً نحو: قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً، وأما في غير الإيجاب فكذلك. (وَ) لكن (جِيءْ بِوَاحِدِ، مِنْهَا) معرباً بما يقتضيه الحال (كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ) عليه. ففي الاتصال

أريد به إلا كان الكلام على ظاهره أي اترك تأثير إلا النصب في واحد أي لا تجعلها مؤثرة النصب في واحد واجعلها مؤثرة النصب في البقية.

قوله: (وليس عن نصب إلخ) مغني اسم ليس والخبر محذوف أي موجوداً أو الاسم ضمير مستتر يرجع إلى الواحد أو إلى التأثير، ومغني خبر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، لا يقال: ظاهر كلامه أنه لا يجوز رفع سوى الواحد وليس كذلك بل يجوز على قصد بدل البداء لأنا نقول: إلا في هذه الحالة لمجرد التأكيد وليس الكلام الآن فيها. قوله: (والأول أولى) أي لقربه من العامل تصريح. قوله: (ودون تفريغ مع التقدم) قال جماعة كالبعض الظرفان تنازعهما الفعلان بعدهما اهـ. وهو إنما يصح على مذهب من يجيز التنازع في المعمول المتقدم ونصب الجميع مفعول لمحذوف يفسره المذكور أي امض نصب الجميع ولا يصح نصبه بالتزم لأن ما بعد الواو لا يعمل فيما قبلها، ولما كان ما ذكر لا يستلزم الوجوب قال والتزم. قوله: (وما قام إلا زيداً إلخ) لا يعارض هذا قوله فيما مر وغير نصب سابق إلخ لأن ما مر في غير تكرر المستثنى، وبحث سم جواز إعراب واحد بما يقتضيه العامل وجعل المستثنى منه المؤخر بدلاً من هذا الواحد نظير ما مر في ما لي إلا أبوك ناصر ونصب ما عدا هذا الواحد على الاستثناء. قال: وحينئذ فقول المصنف نصب الجميع إلخ ينبغي أن يكون باعتبار الأغلب والأشهر واعترض بأنه يلزم عليه أمران الفصل بين التابع والمتبوع بأجنبي واستعمال اللغة الضعيفة في غير المحل الذي ثبتت فيه. قوله: (وانصب) أي الجميع وجوباً إذا كان الكلام موجباً وجوازاً بمرجوحية في واحد ووجوباً في البقية إذا كان الكلام منفياً وكان الاستثناء متصلاً وجوازاً برجحان في واحد ووجوباً في البقية إذا كان الكلام منفياً وكان الاستثناء منقطعاً، هذا ما درج عليه الشارح في تقرير المتن.

قوله: (أما في الإيجاب فمطلقاً) أي في جميعها بقرينة ما بعد، وقد جعل الشارح قول المصنف وانصب لتأخير شاملاً لصورة الإيجاب وصورة النفي فيكون قوله وجيء بواحد بياناً للراجح في بعض الصور الداخلة في قوله: وانصب لتأخير، ويجوز أن يخص بصورة الإيجاب فيكون قوله وجيء بواحد مقابلاً له تأمل. قوله: (بواحد) أي فقط وأجاز الأبدي اتباع الجميع بناء على جواز تعدد البدل بدون عطف. قوله: (كما لو كان) قال المكودي في موضع الحال من واحد لتخصيصه

تبدل واحداً على الراجح وتنصب ما سواه (كَلَمْ يَفُوا إلاَّ ٱمْرُؤٌ إلا عَلِي) إلا بكراً فعليّ بدل من الواو فإنه لا يتعين للإبدال واحد لكن الأول أولى، ويجوز أن يكون امرؤ هو البدل وعلي منصوب، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، وفي الانقطاع ينصب الجميع على اللغة الفصحى نحو: ما قام أحد إلا حماراً إلا فرساً إلا جملاً، ويجوز الإبدال على لغة تميم (وَحُكْمُهَا) أي حكم هذه المستثنيات سوى الأول (فِي القَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ) فإن كان مخرجاً لوروده على موجب فهي مخرجة، وإن كان مدخلاً لوروده على غير موجب فهي أيضاً مدخلة.

تنبيه: محل ما ذكر إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض كما رأيت. أما إذا أمكن ذلك كما في نحو: له عليّ عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحداً، فقيل الحكم كذلك، وأن الجميع مستثنى من أصل العدد. والصحيح أن كل عدد مستثنى متلوه فعلى الأول يكون مقراً

بالصفة أو هو صفة بعد صفة وما زائدة ولو مصدرية أو العكس وكان تامة ودون زائد حال من الضمير في كان، والكلام على تقدير مضاف أي وجيء بواحد كحال وجوده دون زائد عليه، ويلزم على ما قاله المكودي تشبيه الواحد بحال وجوده دون زائد عليه وفيه تسمح فالأولى جعل الجار والمجرور خبر محذوف والجملة حال من واحد أو صفة له أي وجوده مثل وجوده دون زائد عليه أو صفة لمفعول مطلق محذوف أي مجيئاً كوجوده إلخ، ويمكن جعل ما اسماً واقعاً على الواحد ولو زائدة والجملة بعدها صلة أو صفة. قوله: (تبدل واحداً على الراجح) وأما على اللغة المرجوحة فتنصب الجميع. قوله: (كلم يفوا) الواو واو الجماعة فاعل وهو المستثنى منه، والأصل يوفيون حذفت النون للجازم والواو لوقوعها بين عدوّتيها الياء والكسرة فصار يفيوا نقلت ضمة الياء إلى الفاء بعد سلب حركتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين.

قوله: (ويجوز الإبدال) أي في واحد فقط. قوله: (في القصد) أي المعنى المقصود من إدخال وإخراج كما بينه الشارح. فإن قلت: مقتضى تعريف الاستثناء بالإخراج أنه دائماً إخراج ومقتضى ما هنا أنه قد يكون إدخالاً. قلت: لا منافاة لأن كل استثناء إخراج مما قبله من الإثبات والنفي لكن إذا كان ما قبله نفياً كان هو مستلزماً للإدخال في النسبة الثبوتية أي مستلزماً لاتصال المستثنى بالنسبة الثبوتية والتفصيل إلى إخراج وإدخال باعتبار هذا اللازم فافهم. قوله: (محل ما ذكر) أي من أن حكمها في القصد حكم الأول، هذا ما يفيده ظاهر صنيع الشارح، وجعل المصنف في تسهيله عدم إمكان استثناء بعضها من بعض قيداً فيما ذكر من التفصيل في إلا المتكررة لا للتوكيد. قوله: (والصحيح أن كل عدد مستثنى من متلوه) فلو لم يمكن استثناء تال من متلوه لكونه أكثر من متلوه نحو له عليّ عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة، فمذهب السيرافي أن الأربعة كالثلاثة في الإخراج من العشرة فيكون المقرّ به ثلاثة. وزعم الفراء أن المقر به في هذه الصورة أحد عشر لأنك أخرجت من العشرة ثلاثة فبقي سبعة وزدت على السبعة أربعة بقولك بعد ذلك إلا أربعة جرياً على

بثلاثة وعلى الثاني بسبعة، وعليه فطريق معرفة ذلك أن تجمع الأعداد الواقعة في المراتب الوترية وتخرج منها مجموع الأعداد الواقعة في المراتب الشفعية أو تسقط آخر الأعداد مما قبله، ثم ما

قاعدة أن الاستثناء الأول إخراج والثاني إدخال. ورد بأن هذه القاعدة فيما إذا أمكن استثناء كل من متلوه لا مطلقاً ولهذا قال بعضهم: إن قول الفراء هذا أعجوبة من الأعاجيب. ويمكن أن يتكلف له وجه بجعل الثاني مستثنى من مفهوم عشرة إلا ثلاثة وكأنه قيل له عليّ سبعة لا غيرها إلا أربعة فتأمل، قوله: (فطريق معرفة ذلك) أي كونه مقراً بسبعة في المثال.

قوله: (في المراتب الوترية) كالأولى والثالثة فالمراد بها ما يشمل المستثنى منه والشفعية كالثانية والرابعة، هذا ولم يتكلم المصنف والشارح على عكس المسألة المذكورة وهو تعدد ما يصلح للاستثناء منه مع اتحاد المستثنى فنقول: إذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض ففيه مذاهب: أحدها وهو الأصح أنه يعود للكل إلا لدليل يخصصه بالبعض كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ﴾ [سورة النور، الآية: ٤] الآية فقوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ﴾ [سورة النور، الآية: ٥] عائد إلى فسقهم وعدم قبول شهادتهم معاً دون الجلد لما قام عليه من الدليل سواء اختلف العامل الذي في الجمل أم لا بناء على أن العامل في المستثنى هو إلا لا الأفعال السابقة، وسواء سيقت الجمل لغرض واحد أو لا كان عطفها بالواو أو بغيرها. ثانيها: إن اتحد العامل فللكل أو اختلف فللأخيرة فقط إذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد وهو مبني على أن عامل المستثنى الأفعال السابقة دون إلا. ثالثها: إن سيقت لغرض واحد نحو حبست داري على أعمامي ووقفت بستاني على أخوالي إلا أن يسافروا فللكل وإلا فللأخيرة فقط. نحو: أكرم العلماء وأعتق عبيدك إلا الفاسق منهم. رابعها: إن عطفت بالواو فللكل أو بالفاء أو بثم فللأخيرة فقط. خامسها: للأخيره فقط واختاره أبو حيان وأما الوارد بعد مفردين وهو بحيث يصلح للكل منهما فإنه للثاني فقط كما جزم به ابن مالك نحو غلب مائة مؤمن مائتي كافر إلا اثنين فإن تقدم الاستثناء على أحدهما تعين للأول نحو: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ٢ نِّصۡفَهُۥٓ﴾ [سورة المزمل، الآية: ٣] فإلا قليلاً صالح لكونه من الليل ومن نصفه فاختص بالليل لأن الأصل في الاستثناء التأخير، وكذا لو تقدم عليهما معاً ولم يكن أحدهما مرفوعاً لفظاً أو معنى نحو: استبدلت إلا زيداً أصحابنا بأصحابكم فإن كان أحدهما كذلك اختص به مطلقاً أولاً كان أو ثانياً نحو ضرب إلا زيداً أصحابنا أصحابكم وملكت إلا الأصاغر أبناءنا عبيدنا، وضرب إلا زيداً أصحابكم أصحابنا وملكت إلا الأصاغر عبيدنا أبناءنا فالأبناء في المثالين فاعل معنى لأنهم المالكون فإن لم يصلح إلا لأحدهما فقط تعين له نحو: طلق نساءهم الزيدون إلا الحسنيات وأصبى الزيدين نساؤهم إلا ذوي النهى واستبدلت إلا زيداً إماءنا بعبيدنا اهـ همع ببعض تصرف. وقوله كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ﴾ [سورة النور، الآية: ٤] الآية أي وكما في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ ٱغۡتَرَفَ غُرۡفَةَۢ بِيَدِهِۦۚ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٤٩] فإنه استثناء من جملة: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنۡهُ فَلَيۡسَ مِنِّي﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٤٩] لا من جملة ﴿وَمَن لَّمۡ يَطۡعَمۡهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ﴾ [سورة

بقي مما قبله وهكذا فما بقي فهو المراد اهـ. (وَٱسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرِ مُعْرَبَا، بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِإِلاَّ نُسِبَا)

البقرة، الآية: ٢٤٩] لاقتضائه أي من اغترف غرفة بيده ليس منه وليس كذلك لإباحة الاغتراف باليد لهم، والذي حرم عليهم الكرع في الماء والشرب بالفم وسهل الفصل بالجملة الثانية كونها مفهومة من الأولى فالفصل بها كلا فصل كذا في المغني والدماميني عليه، وما ذكره في الوارد بعد مفردين إذا لم يمكن تشريكهما وإلا عادلهما معاً ومثل له الدماميني بنحو: اهجر بني زيد وبني عمرو إلا من صلح فمن صلح مستثنى من بني زيد وبني عمرو جميعاً.

فائدة: يقع تالي إلا خبراً لما قبلها نحو ما زيد إلا قائم أو يقوم أو أبوه قائم ويمتنع ما زيد إلا قام كما في الهمع والتسهيل أو حالاً منه نحو ما جاءني زيد إلا ضاحكاً أو يضحك أو قد ضحك أو يده على رأسه وجعل منه نحو: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [سورة الحجر، الآية: ١١] وما أنعمت عليه إلا شكر، قال الدماميني: وهو لا ينطبق على المراد إذ الغرض من قولك: ما أنعمت عليه إلا شكر أنك مهما أنعمت عليه شكر فهو كالشرط والجزاء في ترتب الثاني على الأول، وليس المراد أنك لم تنعم عليه إلا في حال شكره أو في حال عزمه على الشكر حتى تكون حال مقارنة أو منتظرة، ثم أجاب باختيار الثاني على أن المعنى ما أنعمت عليه إلا مقدراً شكره بعد ذلك من الله تعالى، وإذا كان المقدر هو الله تعالى لزم وقوع المقدر فيفيد الكلام حينئذ ما أراده المتكلم من استعقاب إنعامه شكر المنعم عليه، وجوز الزمخشري أن يقع تاليها صفة لما قبلها نحو: ما مررت برجل إلا قائم وما مررت بأحد إلا زيد خير منه أو يقوم. وجعله الأخفش وأبو علي والمصنف في الأول صفة بدل محذوف أي إلا رجل قائم وفي الثاني حالاً قاله الدماميني. ومما جعله الزمخشري من التفريغ في الصفات نحو: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ [سورة النساء، الآية: ١٥٩] فجعل ليؤمنن به جواب قسم محذوف والجملة صفة موصوف محذوف مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله تقديره وإن من أهل الكتاب أحد وجعل غيره تالي إلا خبراً لمحذوف موصوف بالجار والمجرور تقديره وإن أحد من أهل الكتاب. وأورد عليه أنه يلزمه حذف موصوف الظرف وهو مخصوص بالشعر كحذف موصوف الجملة. وأجاب الدماميني بأن الاختصاص إذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بمن كما في الآية أو بفي، ورده الشمني بأنه يشترط تقدم المجرور على المنعوت كما في التسهيل وغيره.

قوله: **(بغير)** بمعنى غير بيد لكنها تخالفها من أربعة أوجه: أنها لا تقع صفة ولا يستثنى بها إلا في الانقطاع ولا تضاف إلى غير أن وصلتها ولا تقطع عن الإضافة ويقال فيها ميد بالميم، وظاهر كلامه في التسهيل أنها اسم، لكنه قال في توضيحه: المختار عندي أنه حرف استثناء بمعنى لكن ولا دليل على اسميتها قال الدماميني. وبقي خامس وهو أنها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة كما في المغني تقول فلان كثير المال بيد أنه بخيل وقيل تأتي بمعنى من أجل أيضاً كما في حديث: «**أنا**

مجروراً مفعول باستثن، وبغير متعلق باستثن، ومعرباً حال من غير، وبما متعلق بمعرباً، وما موصول صلته نسب، ولمستثنى متعلق بنسب، وبإلا متعلق بمستثنى. والمعنى أن غيراً يستثنى بها مجرور بإضافتها إليه وتكون هي معربة بما نسب للمستثنى بإلا من الإعراب فيما تقدم فيجب نصبها في نحو: قام القوم غير زيد. وما نفع هذا المال غير الضرر عند الجميع، وفي نحو: ما قام أحد غير حمار عند غير تميم، وفي نحو: ما قام غير زيد أحد عند الأكثر. ويترجح في هذا المثال عند قوم وفي نحو: ما قام أحد غير حمار عند تميم ويضعف في نحو: ما قام أحد غير زيد، ويمتنع في نحو: ما قام غير زيد.

تنبيهات: الأول: أصل غير أن يوصف بها إما نكرة نحو: ﴿صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا

أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ وَاسْتُرْضِعْتُ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ» وقال ابن مالك وغيره: هي فيه بمعنى غير على حدّ قوله:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهنّ فلول من قراع الكتائب

كذا في المغني أي من تأكيد المدح بما يشبه الذم كما بسطه الدماميني. قال السيوطي: هذا حديث غريب لا يعرف له سند فتأمل، وأجرى الشاطبي في غير التفاصيل السابقة في تكرار إلا لتوكيد أو لغيره، لكن لا يظهر أن يقال في غير بالإلغاء إذا تكررت لتوكيد، فإذا قلت: قام القوم غير زيد وغير عمرو فعمرو مجرور بغير لا بالعطف فليست ملغاة قاله سم. قوله: (متعلق باستثن) الوجه أن يقال تنازعه استثن ومجروراً اهـ سم. قوله: (معرباً) وقد تبنى على الفتح في الأحوال كلها عند إضافتها إلى مبني كما في التسهيل، وأجاز الفراء بناءها على الفتح في نحو: ما قام غير زيد لتضمنها معنى إلا قاله الفارضي. وفي التصريح تفارق غير إلا في خمس مسائل: إحداها أن إلا تقع بعدها الجمل دون غير. الثانية: أنه يجوز أن يقال عندي درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندي درهم إلا جيد. الثالثة: أنه يجوز أن يقال قام غير زيد ولا يجوز قام إلا زيد. الرابعة: أنه يجوز أن يقال ماقام القوم غير زيد وعمرو بجر عمرو على لفظ زيد ورفعه حملاً على المعنى لأن المعنى ما قام إلا زيد وعمرو ولا يجوز مع إلا مراعاة المعنى. الخامسة: أنه يجوز ما جئتك إلا ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير إلا بالجر نحو ما جئتك لغير ابتغاء معروفك، وما ذكره من منع مراعاة المعنى مع إلا هو مذهب الجمهور وجوّزها المصنف مع إلا أيضاً كما سيأتي.

قوله: (**فيجب نصبها في نحو قام القوم غير زيد**) أي على اللغة المشهورة أما على لغة جواز الاتباع مع الإيجاب والتمام كما تقدم فينبغي أن يجوز رفع غير قاله سم. قوله: (**عند قوم**) كما أسلفه المصنف حيث قال فيما تقدم وغير نصب سابق إلخ. قوله: (**وفي نحو ما قام أحد غير حمار**) معطوف على قوله في هذا المثال. قوله: (**ويمتنع في نحو ما قام غير زيد**) أي عند غير الكسائي فإنه أجاز في نحو؛ ما قام إلا زيد النصب بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل كما مر عن سم. قوله: (**أصل غير إلخ**) أي وضعها الأصلي على أن يوصف بها لأنها في معنى اسم الفاعل فتفيد مغايرة مجرورها

نَعْمَلُ﴾ [سورة فاطر، الآية: ٣٧] أو شبهها نحو: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة الفاتحة، الآية: ٧] فإن الذين جنس لا قوم بأعيانهم، وأيضاً فهي إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها، فلما ضمنت معنى إلا حملت عليها في الاستثناء، وقد تحمل إلا عليها فيوصف بها ....

لموصوفها إما بالذات نحو: مررت برجل غير زيد، أو بالوصف نحو: دخلت بوجه غير الذي خرجت به. قال الرضي: والأصل الأول والثاني مجاز. قوله: **(أو شبهها)**من المعرفة المراد بها الجنس كالموصول في المثال فإنه مبهم باعتبار عينه. قوله: **(فإن الذين جنس إلخ)**حاصله أن غير متوغلة في الإبهام فلا بد لوقوعها صفة لمعرفة في الآية من تأويل، فإما أن يراعى أصلها من التوغل في الإبهام ويعتبر كون موصوفها كالنكرة في المعنى فيتطابق الصفة والموصوف في مطلق التنكير وهذا هو الذي أشار إليه الشارح بقوله: فإن الذين إلخ وحاصله التأويل في الموصوف بتقريبه إلى النكرة، وإما أن يراعى ضعف إبهامها في هذه الحالة لوقوعها بين ضدين ويعتبر كونها حينئذ كالمعرفة فيتطابق الصفة والموصوف في مطلق التعريف وهذا هو الذي أشار إليه الشارح بقوله وأيضاً إلخ، وحاصله التأويل في الصفة بتقريبها إلى المعرفة هذا هو المتبادر من كلام الشارح. وأما قول البعض مراده بقوله وأيضاً فهي إذا وقعت إلخ أفاد أن غير إذا وقعت بين ضدين تتعرف بالإضافة فيصح أن تقع صفة للمعرفة أي ولو كانت تلك المعرفة مشبهة للنكرة فيبعده قوله ضعف إبهامها دون أن يقول زال إبهامها فافهم. بقي شيء آخر وهو أن في غير ثلاثة أقوال قيل لا تتعرف مطلقاً. وقيل تتعرف مطلقاً. وقيل تتعرف إذا وقعت بين ضدين كما في: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ﴾ [سورة الفاتحة، الآية: ٧] الآية فعلى هذين القولين تكون في الآية صفة، وعلى الأول تكون بدلاً بدل نكرة من معرفة وحينئذ لا تحتاج إلى التأويل الذي ذكره الشارح إلا لو قيل إنها لا تتعرف مطلقاً وأنها في الآية صفة ولم نعثر عليه.

قوله: **(فلما ضمنت معنى إلا)**مرتبط بقوله أصل غير إلخ وأعربت حينئذ لمعارضة الشبه بالإضافة للمفرد على أن بعضهم يبنيها حينئذ كما تقدم. وعبارة الرضي في توجيه حمل غير على إلا وحمل إلا على غير نصها: أصل غير أن تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتاً أو صفة، وأصل إلا مغايرة ما بعدها لما قبلها نفياً أو إثباتاً، فلما اجتمع ما بعد إلا وما بعد غير في معنى المغايرة حملت إلا على غير في الصفة فصار ما بعد إلا مغايراً لما قبلها ذاتاً أو صفة من غير اعتبار مغايرته له نفياً أو إثباتاً، وحملت غير على إلا في الاستثناء فصار ما بعدها مغايراً لما قبلها نفياً أو إثباتاً من غير اعتبار مغايرته له ذاتاً أو صفة، إلا أن حمل غير على إلا أكثر من حمل إلا على غير لأن غير اسم والتصرف في الأسماء أكثر منه في الحروف فلذلك تقع غير في جميع مواقع إلا انتهت وبها يتضح كلام الشارح. قوله: **(فيوصف بها)**أي مع بقائها على حرفيتها كما صرح به غير واحد، بل حكى عليه السعد في حاشية الكشاف الإجماع كما قال الدماميني قال: ولو ذهب ذاهب إلى أنها تصير حينئذ اسماً لكن لا يظهر إعرابها إلا فيما بعدها لكونها على صورة الحرف لم يبعد كما قيل في لا في نحو قولك زيد لا قائم ولا قاعد إنه بمعنى غير وجعل إعرابه على ما بعده بطريق العارية على

بشرط أن يكون الموصوف جمعاً أو شبهه، وأن يكون نكرة أو شبهها، فالجمع نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٢٢] وشبه الجمع كقوله:

لو كانَ غَيرِي سُلَيْمَى الدَّهرَ غَيَّرَهُ وَقعُ الحَوادِثِ إلاَّ الصَّارِمُ الذَّكَرُ

فالصارم صفة لغيري. ومثال شبه النكرة قوله:

أُنيخَت فألْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَليلٌ بِها الأصوَاتُ إلا بُغامُها

فالأصوات شبيه بالنكرة لأن تعريفه بأل الجنسية، لكن تفارق إلا هذه غيراً من وجهين: أحدهما أنه لا يجوز حذف موصوفها فلا يقال: جاءني إلا زيد، ويقال: جاءني غير زيد، ونظيرها في ذلك الجمل والظروف فإنها تقع صفات، ....

ما صرح به السخاوي اهـ. ونظير ذلك أيضاً أل الموصولة فيعرب ما بعدها مضافاً إليه مجروراً بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة إعراب إلا الظاهر فيه، وينبني على ذلك ما قاله الدماميني أن الوصف بمجموع إلا وما بعدها على حرفيتها وبها وحدها على اسميتها فيكون ذكر ما بعدها لبيان ماتعلقت به المغايرة.

قوله: (بشرط أن يكون الموصوف جمعاً إلخ) فلا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة، والمراد بشبه الجمع ما كان مفرداً في اللفظ دالاً على متعدد في المعنى كغيري في المثال الآتي، ويشبه النكرة ما أريد به الجنس كالمعرّف بأل الجنسية. وإنما اشترط كون الموصوف جمعاً أو شبهه مراعاة لأصلها وهو الاستثناء وكونه نكرة أو شبهها مراعاة لمعنى غير المتوغلة في التنكير. قوله: (سليمى) أي يا سليمى والدهر نصب على الظرفية المستقرة خبراً للفعل قبله أو على المفعولية لمحذوف أي يقاسي هذا الدهر أي شدائده وجواب لو غيره والصارم السيف القاطع. والذكر والمذكر من السيوف ما كان ذا ماء ورونق كما قاله الشمني. قوله: (صفة لغيري) فيه تسمح إذ الصفة إلا لكن لما ظهر إعرابها فيما بعدها صار كأنه هي، وفي النكت عن التسهيل أن الوصف إلا مع ما بعدها وقد أسلفنا قريباً تحقيق ذلك فتأمله. قوله: (أنيخت) أي الناقة والمراد بالبلدة الأولى صدرها وبالثانية الأرض التي أناخها فيها. والبغام بضم الموحدة وتخفيف الغين المعجمة حقيقة صوت الظبي فاستعاره لصوت الناقة. فإن قلت: الصفة في البيت مخصصة مع أن ما بعد إلا مخالف لما قبلها إذ ما بعدها مفرد وما قبلها جمع وسيأتي عن المغني أن الصفة عند التخالف مؤكدة. قلت: أجاب الدماميني بأن البغام هنا متعدد بحسب المعنى فلا تخالف. واعلم أنه دخل تحت كلام الشارح أربع صور: أن يكون الموصوف جمعاً حقيقياً ونكرة حقيقية كما في الآية. وأن يكون شبيهاً بالجمع ونكرة حقيقية كما في البيت الأول والعكس كما في البيت الثاني، وأن يكون شبيهاً بالجمع شبيهاً بالنكرة كالمفرد المعرف بأل الجنسية ولم يمثل له الشارح. قوله: (لكن تفارق إلخ) استدرك على قوله: وقد تحمل إلا عليها. قوله: (ولا يجوز حذف موصوفها) أي لأن الوصف بها خلاف الأصل بخلاف غير. قوله: (في ذلك) أي في عدم جواز حذف موصوفها.

ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها. ثانيهما: أنه لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء فيجوز عندي درهم إلا دانق لأنه يجوز إلا دانقاً، ويمتنع إلا جيد لأنه يمتنع إلا جيداً. ويجوز عندي درهم غير جيد، هكذا قال جماعات. وقد يقال: إنه مخالف لقولهم في ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٢٢] ....

قوله: (ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها)أي إلا فيما إذا كان الموصوف بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في كقولهم منا ظعن ومنا أقام كما سيأتي في النعت. قوله: (إلا حيث يصح الاستثناء)قال سم: يمكن أن يوجه بأن غيراً إنما حملت على إلا لتضمنها معنى الاستثناء فلا تحمل إلا عليها إلا حيث يصح الاستثناء. قوله: (إلا دانق)بكسر النون وفتحها ويقال أيضاً داناق وهو سدس درهم وعلى الوصفية يكون مقراً بدرهم كامل، وعلى الاستثناء يكون مقراً بدرهم إلا سدساً. ولما كان الدرهم يشبه الجمع من حيث اشتماله على الدوانق وصفة بإلا، وبهذا يجاب أيضاً عما يقال الوصف في هذا المثال مؤكد، وسيأتي عن المغني أن الوصف عند مطابقة ما بعد إلا لما قبلها في الإفراد مثلاً مخصص. قاله الدماميني. قوله: (لأنه يجوز إلا دانقاً)أي بناء على جواز استثناء الجزء من الكلي وهو الراجح ومنعه ابن هشام ومن تبعه. قوله: (لأنه يمتنع إلا جيداً)أي لأن درهم نكرة في سياق الإثبات فعمومه للجيد وغيره بدلي والمستثنى منه لا يكفي شموله للمستثنى شمولاً بدليلاً، فلا يقال عندي رجل إلا زيداً وإن أجاز قوم الاستثناء من النكرة المثبتة إذا حصلت الفائدة. قوله: (وقد يقال إلخ)أشار بقد إلى إمكان دفعه وقد دفعه بعضهم بأن المراد بالاستثناء في قولهم لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء ما هو أعم من المتصل والمنقطع وإنما يمتنع في الآية والمثال المتصل لا المنقطع. قال الدماميني: وهذا يقتضي إلغاء الشرط المذكور لكونه لم يحترز به عن شيء وهو كلام متين. وما أجيب به عنه من أن ذلك لا يضر لأن الأصل في القيود أن تكون لبيان الواقع لا يقاومه.

قوله: (في لو كان فيهما آلهة إلا الله إلخ)أي فإنه لا يجوز في إلا هذه أن تكون للاستثناء وما بعدها بدلاً لا من جهة المعنى ولا من جهة اللفظ: أما الأول فلأن التقدير حينئذ لو كان فيهما آلهة أخرج منهم الذات العلية لفسدتا وهو يقتضي عدم الفساد عند عدم الإخراج وليس بمراد بل المراد ترتيب الفساد على مجرد التعدد، ولهذا كان إلا الله من الصفة المؤكدة الصالحة للإسقاط إذ المعنى لو كان فيهما من الآلهة متعدد غير الواحد، ومن المعلوم مغايرة المتعدد للواحد والقاعدة أنه إن طابق ما بعد إلا موصوفها فالوصف مخصص نحو: لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا وإن خالفه بإفراد أو غيره فالوصف مؤكد كالآية، ويؤخذ هذا من قول النحاة إذا قيل له عندي عشرة إلا درهماً فقد أقرّ له بتسعة، وإن قال: إلا درهم فقد أقر له بعشرة لأن المعنى عشرة مغايرة لدرهم وكل عشرة مغايرة للدرهم. وأما الثاني فلأن آلهة جمع منكر في الإثبات فلا عموم لها شمولياً فلا يصح الاستثناء منها كذا في المغني، وبمثل هذا الثاني يوجه عدم صحة الاستثناء في المثال أعني لو كان معنا رجل إلخ

ومن أمثلة سيبويه لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا. وشرط ابن الحاجب في وقوع إلا صفة تعذر الاستثناء. وجعل من الشاذ قوله:

وكُلُّ أَخٍ يُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إلا الفَرْقَدَانِ

الثاني: انتصاب غير في الاستثناء كانتصاب الاسم بعد إلا عند المغاربة واختاره ابن عصفور، وعلى الحال عند الفارسي واختاره الناظم، ....

كما قاله سم. فإن قلت: لو للامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه فتكون النكرة في الآية والمثال في سياق النفي فتعم. قلت: قال الدماميني: العرب لا تعتبر مثل هذا النفي بدليل أنهم لا يقولون لو جاءني ديار أكرمته ولا لو جاءني من أحد أحسنت إليه، ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار وما جاءني من أحد. فإن قلت: جوّز الزمخشري في تفسير سورة الحجر في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ﴾ [سورة الحجر، الآية: ٥٨] أن آل لوط استثناء منقطع من قوم مجرمين وهو نكرة في الإثبات. قلت: أجاب الدماميني بأن النكرة في الإثبات تعم إذا قامت قرينة العموم، والنكرة في هذه الآية كذلك بدليل آية لوط إنا أرسلنا إلى قوم لوط والقصة واحدة.

قوله: (ومن أمثلة سيبويه)أي لإلاّ الوصفية فهو تأييد للاعتراض، وكذا قوله: وشرط ابن الحاجب إلخ لأن ما ذكره ابن الحاجب عكس ما ذكره تلك الجماعات. قال الشمني قال الرضي: مذهب سيبويه جواز وقوع إلا صفة مع صحة الاستثناء. قال: ويجوز في قولك ما أتاني أحد إلا زيداً أن تقول إلا زيداً بدلاً أو صفة وعليه أكثر المتأخرين تمسكاً بقوله: وكل أخ إلخ. قوله: (وجعل من الشاذ قوله وكل أخ إلخ)أي لصحة الاستثناء فيه وجوّز فيه بعضهم أن لا تكون إلا صفة بل للاستثناء. وأتى بالفرقدين بالألف جرياً على لغة من يلزم المثنى الألف وفيه تخلص مما يلزم على وصفية إلا من المخالفة للكثير من وجهين آخرين: وصف المضاف والمشهور وصف المضاف إليه إذ هو المقصود وكل لإفادة الشمول فقط، والفصل بين الموصوف والصفة بالخبر وهو قليل. قوله: (كانتصاب الاسم بعد إلا)أي في أن نصب كل منهما على الاستثناء وإن كان العامل فيما بعد إلا هو إلا على الصحيح وفي غير ما في الجملة قبله من فعل أو شبهه وإنما نصبت على الاستثناء مع أن المستثنى هو الاسم الواقع بعدها لأنه لما كان مشغولاً بالجر لكونه مضافاً إليه جعل ما كان يستحقه من الإعراب المخصوص لولا ذلك على غير سبيل العارية، والدليل على أن الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله كما يأتي قاله الدماميني. وانظر إذا لم يكن في الجملة قبله فعل أو شبهه ما العامل نحو: ما أحد أخوك غير زيد هل هو أعني مقدراً فتكون غير مفعولاً به أو الجملة بتمامها كما قيل به في محل ما بعد خلا وعدا إذا جرا كما سيأتي كل محتمل.

قوله: (وعلى الحال عند الفارسي)فتؤول بمشتق أي قام القوم مغايرين لزيد في الفعل وأورد عليه أن مجرورها لا محل له حينئذ وقد نصبوا المعطوف عليه مراعاة لمحله. وقد يقال: مذهب الفارسي والناظم أن ذلك من العطف على المعنى لا على المحل ومدار العطف على المعنى كون

وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة واختاره ابن الباذش. **الثالث**: يجوز في تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى، تقول: قام القوم غير زيد وعمرو وعمراً، فالجر على اللفظ والنصب على المعنى لأن معنى غير زيد إلا زيداً وتقول: ما قام أحد غير زيد وعمرو بالجر وبالرفع لأنه على معنى إلا زيد. وظاهر كلام سيبويه أنه من العطف على المحل. وذهب الشلوبين إلى أنه من باب التوهم (وَلِسِوَى) بالكسر و(سُوَى) بالضم مقصورتين و(سَوَاءٍ) بالفتح والمد (اْجْعَلاَ . عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيرِ جُعِلاَ) من الأحكام فيما سبق لأنها مثلها لأمرين: أحدهما

الكلام بمعنى كلام آخر فيه نصب ذلك الاسم وإن لم يكن له محل لا في الأصل ولا في الحال. قوله: (وعلى التشبيه بظرف المكان) بجامع الإبهام في كل. قوله: (ومراعاة المعنى) أي المؤدي بتركيب آخر مشتمل على إلا كما مر، وهو بهذا المعنى لا يستلزم كون الاسم له محل.

قوله: (ما قام أحد غير زيد)أي برفع غير بناء على اللغة الفصحى من الاتباع مع النفي والاتصال، ولهذا اقتصر على الجر والرفع في عمرو وإن جاز فيه النصب أيضاً نظراً إلى غير اللغة الفصحى من نصب المستثنى بإلا ونصب غير مع النفي والاتصال فتلخص أن في عمرو الجر والرفع على وجه الرجحان الذي نظر الشارح إليه فقط والنصب على وجه المرجوحية، وحصل الجواب علي اعتراض البعض كغيره على قوله بالجر والرفع بأنه كان عليه أن يقول وبالنصب لما تقدم من جواز النصب بمرجوحية في نحو ذلك. قوله: (أنه من العطف على المحل) أي محل مجرور غير بحسب الأصل وما كان يستحقه بواسطة حمل غير على إلا لما تقدم من أن الأصل في مجرور غير. والذي كان يستحقه لولا اشتغاله بالجر بمقتضى الإضافة أن يجري عليه الإعراب المخصوص الذي يقتضيه حمل غير على إلا فسقط ما قاله البعض، وعلم أن مدار العطف على المحل كون المحل يستحق ذلك الإعراب في الحال أو بحسب الأصل بخلاف مراعاة المعنى كما سبق فحصل الفرق بينهما. قوله: (إلى أنه من باب التوهم) مداره على أن يكون ذلك الإعراب لذلك اللفظ مع لفظة أخرى فيعطى لذلك اللفظ مع غير تلك اللفظة على توهم أنه معها فتبين الفرق بين الثلاثة الذي هو ظاهر صنيع الشارح حيث قال أولاً: ومراعاة المعنى، ثم قابله بقوله: وظاهر إلخ هذا ما قاله سم. وقال الإسقاطي: الذي يظهر من كلام الشارح أن العطف على المعنى عام يشمل العطف على المحل والعطف على التوهم وأن قوله وظاهر إلخ بيان للمراد من القسمين اهـ. والإنصاف أن كلام الشارح محتمل لتقابل الثلاثة وللبيان بعد الإجمال. وفي الهمع أن العطف على المعنى هو العطف على التوهم إلا أنه إذا جاء في القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدباً. واعلم أن تابع المستثنى بإلا كتابع المستثنى بغير في مراعاة المعنى على ما ذكره المصنف في التسهيل، فيجوز جر تابع المستثنى بإلا مراعاة لكون إلا بمعنى غير والجمهور على منع ذلك في إلا.

قوله: (من الأحكام) كوقوعها في الاستثناء المتصل والمنقطع وصفة لنكرة أو شبهها وقبولها

إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل قاموا سواك وقاموا غيرك واحد، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان. **والثاني**: أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف، والواقع في كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذلك، فمن وقوعها مجرورة بالحرف قوله عليه الصلاة والسلام: **«دَعَوْتُ رَبِّي أَنْ لاَ يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِي عدواً مِنْ سِوَى أَنْفُسِهَا»** وقوله ﷺ: **«مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ أَلاَّ كَالشَّعْرَةِ البَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الأَسْوَدِ»** وقول الشاعر:

٣٥١ ـ وَلا يَنطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ ... إذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلا مِنْ سِوَائِنَا

وقوله:

وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ المَوْتَ مُخْطِئُهُ ... مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الحَقِّ مَكْذُوبُ

وبالإضافة قوله:

فَإنَّنِي وَالَّذِي يَحُجُّ لَهُ النَّا ... سُ بِجَدْوَى سِوَاكَ لَمْ أَثِقِ

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قوله:

٣٥٢ ـ وَإذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أوْ تُشْتَرى ... فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ المُشْتَرِي

تأثير العامل المفرغ قاله الدماميني. قوله: **(وأنه لا أحد منهم إلخ)** عطف على إجماع عطف لازم على ملزوم. قوله: **(أن من حكم بظرفيتها)** أي من النحاة فلا ينافي ما قبله والمراد الخليل وسيبويه وأتباعهما لا ما يشمل الرماني والعكبري إذ هما لا يقولان بلزومها الظرفية مع قولهما بظرفيتها. وقوله بظرفيتها أي بكونها ظرف مكان بمعنى مكان كما سيأتي. قوله: **(خلاف ذلك)** أي خلاف ما حكم به من اللزوم. قوله: **(ولا ينطق الفحشاء)** أي نطق الفحشاء أو بالفحشاء فهو مفعول مطلق على حذف مضاف أو منصوب بنزع الخافض ويحتمل أنه ضمن ينطق معنى يذكر فعداه بنفسه فالفحشاء مفعول به ومن في قوله مناولاً من سوائنا بمعنى في متعلقة بينطق.

قوله: **(مرفوعة بالابتداء)** يحتمل أن تكون في البيت خبراً مقدماً. قوله: **(كريمة)** أي خصلة

---

٣٥١ ـ قاله المرار بن سلامة العجلي. وهو من الطويل. الواو للعطف إن تقدمه شيء. والفحشاء هي الفاحشة وهي كل سوء جاوز حده، وانتصابها إما على أنها مفعول لا ينطق لأن النطق بالفحشاء فحشاء، وإما بنزع حرف الجر أي بالفحشاء، وإما بحذف المضاف أي نطق الفحشاء، وإما بتضمين ينطق يذكر أي لا يذكر الفحشاء ومن فاعل ينطق موصولة وكان منهم صلتها، والعامل في إذا ينطق ومنا يتعلق بمحذوف في موضع الحال من هم، والتقدير ولا ينطق الفحشاء من كان منهم منا ولا من سوائنا إذا جلسوا. فقدّم وأخر، وقيل معناه من أجلنا، فيتعلق بإذا جلسوا، أي لا ينطق الفحشاء إذا جلسوا من أجلنا، والشاهد في من سوائنا حيث احتج به سيبويه أن سوى ظرف غير متصرف ولا تفارقها الظرفية إلا في الضرورة. وعورض بعند فإنه ظرف ويدخل عليه من. فافهم.

٣٥٢ ـ قاله ابن المولى محمد بن عبد الله بن مسلم المدني، يخاطب به يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المطلب. وهو من قصيدة من الكامل. الواو للاستفتاح وإذا للشرط وخبره فسواك. وفيه الشاهد=

ومرفوعة بالناسخ قوله:

أَأَتْرُكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى لَيْلَةٍ إِنِّي إذاً لَصَبُورُ

وبالفاعلية قوله:

٣٥٣ ـ وَلَمْ يَبْقَ سِوَى العُدْوَا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

وحكى الفراء أتاني سواك. ومنصوبه بأن قوله:

٣٥٤ ـ لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالمُنَى لِمُؤَمِّلٍ وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

هذا تقدير ما ذهب إليه الناظم، وحاصل ما استدل به في شرح الكافية وغيره ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن سوى من الظروف اللازمة ....

كريمة وأو بمعنى الواو كما في العيني. وقال بعضهم: لا مانع من إبقاء أو على حالها وأن يكون قول الشاعر فسواك بائعها راجعاً لقوله. وإذا تباع، وقوله وأنت المشتري راجعاً لقوله أو تشتري. والمعنى إذا وجد بيع للكريمة فلا يوجد منك بل من سواك وإذا وجد شراء لها فلا يوجد من غيرك بل منك. قوله: (إني إذا) أي إذا تركتها في هذه الحالة فحذف الجملة المضاف إليها وعوض عنها التنوين وليست إذا الناصبة كما قد يتوهم أفاده يس. قوله: (دناهم كما دانوا) أي جزيناهم كجزائهم والجملة جواب فلما في البيت قبله. قوله: (لديك كفيل) أي عندك جود كفيل أو الكلام من باب التجريد. وقوله يشقى أي يخيب أمله.

قوله: (أن سوى من الظروف) أي المكانية بمعنى مكان بمعنى عوض، فمعنى جاء الذي سواك في الأصل جاء الذي في مكانك أي حل فيه عوضك ثم توسعوا واستعملوا مكانك وسواك

= حيث وقع مرفوعاً بالابتداء. وخرج عن النصب على الظرفية. وأراد بكريمة فعلة كريمة أي حسنة. وأو بمعنى الواو.

٣٥٣ ـ قاله الفند الزماني واسمه شهل بن شيبان، وليس في العرب شهل بالشين المعجمة غيره. وهو من قصيدة من الهزج قالها في حرب البسوس. ولم يبق عطف على قوله:

فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ فَأَمْسَى وَهْوَ عُرْيَانُ

وسوى العدوان فاعله بضم العين وهو الظلم الصريح. من عدا عليه. والشاهد فيه فإن سوى وقع هنا فاعلاً فدل على أنه لا يلزم الظرفية ولكن قالوا: إنه لا يخرج عن النصب على الظرفية إلا في الشعر كما في هذا الموضع. قوله: (دناهم) أي جازيناهم من الدين بالكسر وهو الجزاء، يقال دانه ديناً أي جازاه وهو جواب فلما. والكاف للتشبيه. وما مصدرية. والجملة في محل نصب على أنها صفة لمصدر محذوف أي دناهم ديناً كدينهم: أي جازيناهم جزاء كجزائهم، ومفعول دانوا محذوف أي كما دانونا. فافهم.

٣٥٤ ـ هو من الطويل وكفيل مبتدأ أي ضامن ولديك مقدماً خبره. والباء تتعلق به والمؤمل بكسر الميم الثانية حال والشاهد في سواك حيث نصب على أنه اسم إن لا على أنه ظرف. ومن يؤمله يشقى خبرها. ومن موصولة. ويؤمله صلتها. ويشقى خبر من.

لأنها يوصل بها الموصول نحو: جاء الذي سواك. قالوا: ولا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر. وقال الرماني والعكبري: تستعمل ظرفاً غالباً، وكغير قليلاً، وهذا أعدل. ولا ينهض ما استدل به الناظم حجة لأن كثيراً من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر، وبعضه قابل للتأويل اهـ.

تنبيهات: الأول: حكى الفاسي في شرح الشاطبية في سوى لغة رابعة وهي المد مع الكسر. **الثاني**: أفهم كلامه أنه يجوز في المعطوف على المستثنى بها اعتبار المعنى كما جاز في غير ويساعده قوله في التسهيل: تساويها مطلقاً سوى، بعد ذكره جواز اعتبار المعنى في المعطف على مجرور غير. **الثالث**: تفارق سوى غيراً في أمرين: أحدهما أن المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى نحو: ليس غير ....

بمعنى عوضك وإن لم يكن ثم حلول فظرفيتهما مجازية ولهذا لم يتصرفا أفاده في الهمع. قوله: **(لأنها يوصل بها الموصول)** فيه أنه لا يدل إلا على كونها تقع ظرفاً لا على أنها ملازمة للظرفية وفيه أيضاً أنه لا مانع أن تكون فيما ذكر خبراً لمحذوف والجملة صلة، وإنما حذف صدر الصلة لطولها بالإضافة أو حالاً معمولة لثبت مضمراً. قوله: **(ولا تخرج عن الظرفية)** المناسب لقول الشارح بعد لأن كثيراً من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر أي بمن أن يكون المراد بالظرفية ما يشمل شبهها وهو الجر بمن، لكن ينافي هذا قول السيوطي في نكته لا تكون إلا منصوبة على الظرفية وعليه فجرها في النثر بمن مما يرد عليهم فافهم. قوله: **(إلا في الشعر)** بهذا الاستثناء يندفع استدلال المصنف عليهم بالأبيات السابقة. قوله: **(وهذا أعدل)** أي لأنه لا يحوج إلى تكلف في موضع من المواضع. قوله: **(لأن كثيراً من ذلك أو بعضه إلخ)** الذي يظهر لي في حل هذه العبارة أن أو بمعنى بل الإضرابية عن التعبير بكثير إلى التعبير ببعض لأن الذي لا يخرج الظرف عن اللزوم من ذلك وهو الجر بمن خاصة اثنان فقط مما تقدم وليسا بكثير، ولعل الحامل له على التعبير أولاً به أن بعضهم عبر به فأتى به ثم أضرب عنه إشارة إلى الاعتراض عليه فاحفظه. وأما قول البعض المراد كثرته في نفسه لأنه ذكر أربعة أدلة فيها الجر بالحرف فغفلة عن كون المراد الجر بمن خاصة لأنه الذي لا يخرج الظرف عن اللزوم. وأما قوله لعله أتى بقوله أو بعضه لعدم اطلاعه على ما استدل به المصنف واحتمال أن ما استدل به كثير جداً بحيث لا تعد الأدلة الأربعة كثيرة بالنسبة إليه فغفلة عن قول الشارح سابقاً، هذا تقرير ما ذهب إليه الناظم وحاصل ما استدل به في شرح الكافية وغيره فتدبر. قوله: **(وبعضه قابل للتأويل)** أي بكونه شاذاً أو ضرورة.

قوله: **(حكى الفاسي)** لا حاجة لإسناده للفاسي مع حكاية أبي حيان وابن هشام له سم. قوله: **(أفهم كلامه)** أي حيث أثبت لسوى ما ثبت لغير ومن جملة ما ثبت لغير جواز اعتبار المعنى في العطف على مجرورها وإن لم يذكره المصنف هنا. قوله: **(أن المستثنى بغير)** مثله المستثنى بإلا. قوله: **(نحو ليس غير)** أي في قولك مثلاً قبضت عشرة ليس غير، وفيه أن المستثنى به هو ليس

بالضم ....

لا غير بل هي مستثنى فالمحذوف ما أضيف إليه غير لا المستثنى إلا أن يراد بالمستثنى ما أفيدت مخالفته لشيء والمضاف إليه غير أفيدت مخالفته لغيره، هذا ملخص ما قاله البعض. وفي الدماميني ما يدفع السؤال من أصله حيث قال: يحذف المستثنى بشرط فهم المعنى وكون أداة الاستثناء إلا أو غيراً وتقدم ليس عليهما. قال الأخفش والمصنف أو لا يكون تقول قبضت عشرة ليس إلا أو ليس غير أي ليس المقبوض شيئاً إلا إياها أو غيرها فأضمر اسم ليس عائداً على المقبوض المفهوم من قبضت وحذف خبرها للتفريغ اهـ باختصار. نعم هذا الدفع إنما يتم في غير على أن في ليس ضميراً هو اسمها كما ذكره لا على أن اسمها هو غير وسيأتي ذلك. بقي حذف أداة الاستثناء وقد قال ابن الحاجب وابن مالك في نحو ما قام وقعد إلا زيد أنه من باب الحذف لا التنازع خلافاً لبعضهم والتقدير ما قام إلا زيد. وما قعد إلا زيد، وقال في المغني: قال السهيلي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾ [سورة الكهف، الآية: ٢٣] الآية لا يتعلق الاستثناء بفاعل إذ لم ينه عن أن يصل ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [سورة الكهف، الآية: ٢٣] بقوله ذلك ولا بالنهي لأنك إذا قلت أنت منهي عن أن تقوم إلا أن يشاء الله فلست بمنهي فقد سلطته على أن يقوم ويقول شاء الله ذلك. وتأويل ذلك أن الأصل إلا قائلاً إلا أن يشاء الله وحذف القول كثير اهـ. فتضمن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جيمعاً والمتجه أن الاستثناء مفرغ كما عليه تأويل السهيلي وأن المستثنى مصدر تقديره إلا قولاً مصحوباً بأن يشاء الله، أو حال تقديرها إلا ملتبساً بأن يشاء الله أي بذكر أن يشاء الله. وقد علم أن ذكره لا يكون إلا مع إلا فطوي ذكرها لذلك وعليهما فالباء محذوفة من أن. وقال بعضهم: يجوز أن يكون إلا أن يشاء الله كلمة تأبيد أي لا تقولنه أبداً كما قيل في: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٨٩] لأن عودهم في ملتهم مما لا يشاؤه الله ويرده أنه يقتضي النهي عن قوله: إني فاعل ذلك غداً قيده بالمشيئة أولاً، وبهذا يرد أيضاً قوله من زعم أن الاستثناء منقطع، وكذا تجويز الزمخشري رجوع الاستثناء إلى النهي على أن المعنى إلا أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك فيه مع أن من المعلوم أن كل أمر ونهي يستمر إلى إتيان نقيضه اهـ كلام المغني ببعض تصرف، فعلى ما اختاره يكون المحذوف أداة الاستثناء وحدها كما قاله الشمني وجميع ما ذكره بعد كلام السهيلي سبقه إليه ابن الحاجب لكن ليس في كلامه أن إلا محذوفة فإنه قال الوجه أن الاستثناء مفرغ على أن الأعم المحذوف حال أو مصدر إلى أن قال: وحذفت الباء من أن يشاء الله والتقدير إلا بأن يشاء الله أي إلا بذكر المشيئة، وقد علم أن ذكر المشيئة في الإخبار عن فعل مستقبل هو ذكرها مع حرف الشرط وما في معناه نحو إن شاء الله إلا أن يشاء الله بمشيئة الله اهـ. وهذا أولى وأسهل.

قوله: (بالضم) قال المبرد والمتأخرون هو ضم بناء لشبهها بالغايات كقبل وبعد، فعلى هذا يحتمل أن تكون اسم ليس وأن تكون خبرها، وقال الأخفش ضم إعراب لأنه ليس اسم زمان ولا

وبالفتح وبالتنوين بخلاف سوى. ثانيهما: أن سوى تقع صلة الموصول في فصيح الكلام كما سلف بخلاف غير. **الرابع**: تأتي سوا بمعنى وسط وبمعنى تام فتمد فيهما مع الفتح نحو: ﴿فِي سَوَآءِ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [سورة الصافات، الآية: ٥٥] وهذا درهم سواء. وتأتي بمعنى مستو فتقصر مع الكسر نحو: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [سورة طه، الآية: ٥٨] وتمد مع الفتح نحو: مررت برجل سواء والعدم، ويخبر بها حينئذ ....

اسم مكان بل هو ككل وبعض لكن حذف المضاف إليه ونوى لفظه قاله الدماميني. قوله: (وبالفتح) ظاهره أنه فتح بناء. ووجهه أن الأسماء المتوغلة في الإبهام كمثل وغير يجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت لمبنى كالضمير، فعلى هذا تحتمل الاسمية والخبرية، ويصح جعله فتح إعراب لنية لفظ المضاف إليه المحذوف فعلى هذا تتعين للخبرية. قوله: (وبالتنوين) أي في شبهي الحالتين المذكورتين وشبهاهما الرفع والنصب والحركة عند التنوين إعرابية. قوله: (تقع صلة الموصول) أي في ظاهر اللفظ وإلا فهي في الحقيقة جزء صلة إن قدر قبلها مبتدأ ومعمول الصلة إن قدر قبلها ثبت كذا قال الدماميني. قوله: (كما سلف) فيه أنه لم يقيد فيما سلف بفصيح الكلام. قوله: (بخلاف غير) فيه نظر إذ الظاهر أن غيراً كسوى في الوقوع صلة على تقدير مبتدأ حذف لطول الصلة[1] بالإضافة كذا قال بعضهم. وقال الدماميني بعد أن ذكر أن سواك في جاء الذي سواك جزء الصلة إن قدر مبتدأ قبله ومعمول الصلة إن قدر ثبت قبله ما نصه: وعلى التقدير الأول أعني تقدير المبتدأ فلا اختصاص لسوى بذلك بل يجوز في غير مع أي بلا شرط نحو: جاء أيهم غير جاهل ومع غير أي بشرط طول الصلة نحو: جاء الذي غير ضارب أبوه عمراً ومع عدم الطول شاذاً عند البصريين وقياساً عند الكوفيين اهـ وهو صريح في عدم الاكتفاء في طول الصلة بإضافتها، ولك أن تقول: إن كان الفرق مبنياً على ظرفية سوى فظاهر وإلا فلا.

قوله: (بمعنى وسط) اعترض بأنه ينافي ما قدمه عن أهل اللغة من أنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان لأنها إذا كانت بمعنى وسط كانت عبارة عن مكان. وأجيب بأن محل ما قدمه عنهم إذا وقعت في تراكيب الاستثناء وما نحن فيه ليس كذلك وقد أسلفنا في باب الظرف الكلام على لفظ وسط. قوله: (فتقصر مع الكسر) أي أو الضم وبهما قرىء قوله تعالى: ﴿لَّا نُخۡلِفُهُۥ نَحۡنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى﴾ [سورة طه، الآية: ٥٨]. قوله: (مكاناً سوى) أي مستوياً طريقنا إليه وطريقك إليه كما قاله المفسرون فتحقق التعدد الذي يقتضيه الاستواء. قوله: (سواء والعدم) بجر سواء صفة لرجل والمختار في العدم النصب على المعية لضعف العطف لفظاً لعدم الفصل كذا

---

(١) لطول إلخ قد يقال: إن سوى ملازمة للإضافة لفظاً. بخلاف غير فإضافتها اللفظية كلا إضافة فلم تفد طولاً، وهذا كاف في الفرق، وهو مراد الشارح، ويكون جارياً على رأي المصنف. وبهذا يعلم ما في كلامه آخراً.

عن الواحد فما فوقه نحو: ﴿لَيْسُوا سَوَآءً﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١١٣] لأنها في الأصل مصدر بمعنى الاستواء اهـ. (وَٱسْتَثْنِ نَاصِبًا) للمستثنى (بِلَيْسَ وَخَلا، وَبِعَدَا وَبِيَكُونَ بَعْدَ لا) النافية نحو: قاموا ليس زيداً، وخلا عمراً، وعدا بكراً، ولا يكون خالداً. أما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما واجب النصب لأنه خبرهما، واسمهما ضمير مستتر وجوباً يعود على البعض المدلول عليه بكله السابق، فتقدير قاموا ليس زيداً ليس هو أي بعضهم، ....

قالوا، ويشكل عليه عندي أن الاستواء يقتضي متعدداً فيكون العطف واجباً كما في اشترك زيد وعمرو، وأما قولهم استوى الماء والخشبة بالنصب فليس الاستواء فيه بمعنى التماثل بل بمعنى الارتفاع أو الاستقرار على ما يظهر فتأمل. قوله: (عن الواحد فما فوقه) أي ويعطف على ضميرها في الأول شيء يتحقق به التعدد إذ الاستواء لا يعقل إلا بين متعدد فاندفع ما اعترض به هنا.

قوله: (مصدر) أي اسم مصدر. **فائدة**: أجيز في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٦] كون سواء خبراً عما قبلها فما بعدها في تأويل المصدر فاعل لها لأن باب التسوية مما لا يحتاج إلى سابك أو خبراً عما بعدها فما بعدها في تأويل المصدر مبتدأ أو مبتدأ فما بعدها في تأويل المصدر خبر، ولا يرد أن الاستفهام واجب التصدير فلا يكون فاعلاً ولا مبتدأ مؤخراً ولا خبراً مؤخراً لأن هذه الهمزة سلخ عنها الاستفهام وجردت للتسوية. فإن قيل: أم لأحد الأمرين وما يتعلق به سواء لا يكون إلا متعدداً. فالجواب أن أم هنا سلخ عنها الأحد وجردت للعطف والتشريك. فإن قيل: يلزم على كون الهمزة للتسوية تكرارها مع سواء. فالجواب: أن الاستواء المفهوم من الهمزة هو الاستواء الذي تضمنته حين كونها لحقيقة الاستفهام أي الاستواء في علم المستفهم والاستواء المستفاد من سواء هو الاستواء في الغرض المسوق له الكلام كأنه قيل المستويان في علمك مستويان في عدم النفع. وذهب الرضي إلى رأي آخر في المسألة وهو أن سواء خبر مبتدأ محذوف أي الأمران سواء وما بعد سواء بيان للأمرين والهمزة بمعنى إن الشرطية وأم بمعنى أو والجملة الاسمية دالة على الجزاء أي إن أنذرتهم أم لم تنذرهم. فالأمران سواء قال: وإنما أفادت الهمزة فائدة إن لاستعمالهما فيما لم يتيقن حصوله، وجعلت أم بمعنى أو لاستعمالهما في الأحد كذا في شرح الدماميني على المغني. قوله: (بليس وخلا إلخ) والاستثناء بما ذكر لا يكون إلا مع التمام والاتصال وخلا في الأصل لازم وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كما في خلا الاستثنائية والتزم ذلك فيها ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بإلا، ولذلك التزموا إضمار فاعله أما عدا فهو في الأصل يتعدى بنفسه وبعن ومعناه جاوز وترك كما في القاموس، والأولى أن يكون بليس تنازعه استثن وناصباً نظير ما مر.

قوله: (ولا يكون خالداً) أي لا تعدّ ولا تحسب فيهم خالداً فلا منافاة بين استقباله ومضى قاموا سم. قوله: (مستتر وجوباً) ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بإلا كما مر، وقيل لأنه لو برز

فهو نظير: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾ [سورة النساء، الآية: ١١] بعد ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ﴾ [سورة النساء، الآية: ١١] وقيل عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق والتقدير ليس هو أي القائم. وقيل عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق والتقدير ليس هو: أي ليس فعلهم فعل زيد، فحذف المضاف، ويضعف هذين عدم الاطراد لأنه قد لا يكون هناك فعل كما في نحو: القوم أخوتك ليس زيداً. وأما خلا وعدا ففعلان غير متصرفين لوقوعهما موقع إلا وانتصاب المستثنى بهما على المفعولية وفاعلهما ضمير مستتر، وفي مرجعه الخلاف المذكور.

تنبيهان: الأول: قيل موضع جملة الاستثناء من هذه الأربع نصب على الحال. وقيل

للزم الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى. قوله: (فهو نظير فإن كنّ نساء إلخ) أي في كون الضمير عائداً على البعض المفهوم من كلامه السابق إذ النون عائد على الإناث وهنّ بعض الأولاد المتقدم ذكرهم، ومحط الفائدة قوله فوق اثنتين وذكر نساء توطئة له فلا يقال: لا فائدة في قولنا فإن كانت الإناث نساء. قاله المصرح وقيل الضمير للأولاد وأنثه باعتبار الخبر. قوله: (على اسم الفاعل) لو قال على الوصف لكان أحسن ليشمل اسم المفعول في نحو قولك: أكرمت القوم ليس زيداً إذ المرجع فيه اسم مفعول. قوله: (على الفعل) أي اللغوي وهو الحدث بواسطة تقدير مضاف كما ذكره الشارح. قوله: (والتقدير ليس هو أي ليس فعلهم إلخ) عبارة الدماميني والتقدير في مثل قاموا ليس زيداً ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف الذي هو الخبر وأقيم المضاف إليه مقامه ثم قال: ومما يرد عليهم أن تقديرهم لا يؤدي المقصود من الاستثناء وهو إخراج زيد من القوم والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار وجعلهم أن التقدير ليس قيامهم قيام زيد لا يفيد ذلك. قوله: (لأنه قد لا يكون إلخ) أجاب الدماميني بأن قائلي ذلك إنما خصوا الفعل بالذكر لأنهم إنما مثلوا بما اشتمل على الفعل تنبيهاً على كيفية التخريج في غيره، فإذا لم يكن هناك فعل ملفوظ تصيد من الكلام ما يعود عليه الضمير ففي نحو القوم إخوتك ليس زيداً التقدير ليس هو أي المنتسب إليك بالأخوّة زيداً أو ليس انتسابهم انتساب زيد. قوله: (وأما خلا وعدا ففعلان غير متصرفين) لو قال: فالمستثنى بهما جائز النصب وهما أيضاً فعلان إلخ لحسنت المقابلة وسلم من إيهام أن ليس ولا يكون متصرفان. قوله: (على المفعولية) لأنهما متعلقان بمعنى جاوز.

قوله: (ضمير مستتر) أي وجوباً. قوله: (وفي مرجعه الخلاف المذكور) والأصح منه أن مرجعه البعض المدلول عليه بكله السابق، ونظر فيه الرضي بأنه لا يفيد المقصود لأن مجاوزة البعض لزيد في قولك قام القوم خلا زيداً لا يلزم منها مجاوزة الكل. وأجيب بأن البعض مبهم ومجاوزته لا تتحقق إلا بمجاوزة الكل وبأن المراد بالبعض ما عدا المستثنى. ولي ههنا احتمال وهو أن يكون مرجع الضمير في خلا وعدا وحاشا نفس الاسم السابق، لكن التزم فيه التذكير والإفراد ليكون الاستثناء بها كالاستثناء بإلا ولجريان ذلك مجرى الأمثال التي لا تغير كما قالوه في حبذا زيد، حيث التزم تذكير اسم الإشارة وإفراده لذلك ولا يرد على هذا تنظير الرضي فاعرفه. قوله: (نصب على

مستأنفة لا موضع لها، وصححه ابن عصفور. **الثاني**: لا تستعمل يكون في الاستثناء مع غير لا من أدوات النفي اهـ. (وَٱجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكُونُ) وهما خلا وعدا (إنْ تُرِدْ) الجر فإنه جائز وإن كان قليلاً، فمن الجر بخلا قوله:

٣٥٥ ـ خَلا اللهِ لا أَرْجُو سِوَاكَ وإنما أَعُدُّ عِيالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكا

ومن الجر بعدا قوله:

٣٥٦ ـ أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وَأَسْراً عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ

تنبيهان: **الأول**: لم يحفظ سيبويه الجر بعدا، قيل ولا بخلا وليس كذلك، بل ذكر الجرّ بخلا. **الثاني**: قيل يتعلقان حينئذ بما قبلهما من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر. وقيل: موضعهما نصب عن تمام الكلام وهو الصواب ....

الحال) ولم تقترن بقد في ليس وخلا وعدا مع أن ذلك واجب في الحال إذا كانت جملة ماضوية لاستثناء أفعال الاستثناء، أو يقال: محل ذلك الأفعال المتصرفة. قوله: (مستأنفة) أي غير متعلقة بما قبلها في الإعراب وإن تعلقت به في المعنى. قاله المصرح. قوله: (وصححه ابن عصفور) علله بعدم الربط للحال ثم قال: فإن قيل إذا عاد الضمير على البعض المضاف لضمير المستثنى منه حصل الربط في المعنى فالجواب أن ذلك غير منقاس. قوله: (لا تستعمل بكون إلخ) أي كما لا يستعمل فيه غير يكون من تصاريف الكون ككان. قوله: (شعبة) أي فرقة. قوله: (أبحنا حيهم إلخ) يحتمل أن حيهم نصب بنزع الخافض أي في حيهم وقتلاً مفعول به، ويحتمل أن حيهم مفعول به وقتلاً تمييز محوّل عنه. والشمطاء التي يخالط سواد شعرها بياض والمراد بها العجوز.

قوله: (حينئذ) أي حين إذ جر بهما، وقوله مما قبلهما أي في الرتبة وإن تأخر في اللفظ كما في الشاهد الأول. قوله: (على قاعدة حروف الجر) فموضع مجرورهما نصب بالفعل أو شبهه. قوله: (موضعهما) أي موضع مجرورهما. وقوله عن تمام الكلام أي نصباً ناشئاً عن تمام الكلام أي

---

٣٥٥ ـ هو من الطويل. الشاهد في خلا الله حيث جر خلا لفظة الله. وشعبة مفعول ثان لأعد: أي طائفة. ومن عيالكا في محل النصب صفة لشعبة. وفيه نوع غلو:

٣٥٦ ـ قبله:

تَرَكْنا في الحَضِيضِ بناتِ عُوجٍ عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إلى النُّسُورِ

هما من الوافر. وإنما أنشدهما مع أنّ الأول لا شاهد فيه ليعلم أن القوافي مخفوضة. وأراد بالحضيض الموضع المعين وإن كان هو القرار من الأرض عند منقطع الجبل. وبنات عوج مفعول تركنا. أي بنات خيول عوج العين جمع أعوج. وهو فرس مشهور في العرب. وعواكف مفعول ثان ـ جمع عاكفة ـ من عكف على الشيء إذ أقبل عليه مواظباً. وقد خضعن حال، وإلى النسور: يتعلق به. وهو جمع نسر. وأبحنا من الإباحة. وحيهم مفعول وقتلاً وأسراً منصوبان على التمييز. والشاهد في عدا الشمطاء حيث جر عدا ما بعده وهو قليل لم يحفظ فيه سيبويه إلا أن يكون فعلاً. والشمطاء العجوزة. والرجل أشمط، وهو الذي يخالط سواد شعره بياض. والطفل بالجر عطف على الشمطاء.

لعدم اطراد الأول، ولأنهما لا يعديان الأفعال إلى الأسماء: أي لا يوصلان معناها إليها، بل يزيلان معناها عنها، فأشبها في عدم التعدية الحروف الزائدة، ولأنهما بمنزلة إلا وهي غير متعلقة اهـ(وَبَعْدَ مَا) المصدرية(انْصِبْ) حتماً لأنهما تعينا بها للفعلية كقوله:

٣٥٧ ـ ألا كُـلُّ شـيءٍ مـا خَـلا الـلـهَ بـاطِـلُ

وقوله:

٣٥٨ ـ تَملُّ النَّدامى ما عَدَانِي فإنَّنِي بِكُلِّ الذي يَهْوَى نَدِيمَي مُولَعُ

وموضع الموصول وصلته نصب بالاتفاق: فقال السيرافي على الحال وهذا مشكل لتصريحهم في غير هذا الموضع بأن المصدر المؤوّل لا يقع حالاً ....

عن تمام الجملة قبلهما فتكون هي الناصبة، ونظير ذلك نصب الجملة تمييز النسبة كما في التصريح ولا متعلق للحرف على هذا. قوله:(لعدم اطراد الأول) لأنه لا يأتي في نحو القوم إخوتك خلا زيد وفيه ما مر عن الدماميني فاعرفه. قوله:(لا يعديان الأفعال إلخ) رده بعضهم بأنه لا يلزم أن يكون معنى التعدية إيصال الحرف معنى الفعل إلى الاسم على وجه الثبوت، بل يجوز أن يكون معناها جعل الاسم مفعولاً لذلك الفعل وإيصال معنى الفعل إليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوت أو انتفاء، ألا ترى أن المفعول به في النفي نحو لم أضرب زيداً لم يخرجه انتفاء وقوع الفعل عليه عن كونه مفعولاً.

قوله:(ولأنهما بمنزلة إلا) أي في المعنى ورد بأن ذلك لا يقتضي مساواتهما لها في جميع الأحكام ألا ترى أنهما يجران بخلاف إلا. قوله:(المصدرية) فيه أن الحرف المصدري لا يوصل بفعل جامد، إلا أن يقال هما في الأصل متصرفان والجمود عارض فلم يكن مانعاً من الوصل، أو يقال هما مستثنيان. وعلى كل فالمصدر المنسبك ملاحظ فيه جانب المعنى كا يؤخذ من تعبير الشارح في حل المعنى بمادة المجاوزة. قوله:(حتماً) فيه أن هذا مناف لقول المصنف بعد وانجرار قد يرد إلا أن يجعل جرياً على مذهب من لا يجيز الجر بهما بعد ما لأنه الراجح عند الشارح كما سيشير إليه فتأمل. قوله:(تمل) بالبناء للمجهول من الملل وهو السآمة. والندامى جمع نديم. قوله:(على الحال) بتأويلها باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثناء تصريح. قوله:(لا يقع حالاً) أي لتعرفه بالضمير المشتمل عليه فلا تقول جاء زيد أن يقوم لتأوله بمصدر مضاف للضمير والحال لا تكون معرفة. وأما تعرف نحو العراك في قولهم أرسلها العراك ففي معنى التنكير لأنه بأل الجنسية قاله الدماميني، ثم رأيت في المغني ما يدفع الإيراد عن السيرافي فإنه عد من اللفظ المقدر بشيء

---

٣٥٧ ـ قد مر الكلام فيه مستوفى في أول الكتاب. والشاهد في خلا حيث نصب ما بعده على أنه فعل.

٣٥٨ ـ تقدم الكلام فيه مستوفى في شواهد النكرة والمعرفة. والشاهد فيه في عدا حيث دخلت عليه ما المصدرية فتعين النصب حينئذ لتعين الفعلية.

كما يقع المصدر الصريح في نحو: أرسلها العراك، وقيل على الظرف، وما وقتية نابت هي وصلتها عن الوقت، فالمعنى على الأول: قاموا مجاوزين زيداً، وعلى الثاني: قاموا وقت مجاوزتهم زيداً. وقال ابن خروف على الاستثناء كانتصاب غير في: قاموا غير زيد (وَٱنْجِرارُ) بهما حينئذ (قَدْ يَرِدْ) أجاز ذلك الجرمي والربعي والكسائي والفارسي لكن على تقدير ما زائدة لا مصدرية، فإن قالوه بالقياس ففاسد لأن ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو: عما قليل، فبما رحمة، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به (وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ) بالاتفاق (كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلانِ) بالاتفاق وسواء في الحالين اقترنا بما أو تجردا عنها (وَكَخَلا) في جواز جر المستثنى بها ونصبه (حَاشَا) تقول: قام القوم حاشا زيد وحاشا زيداً، فإذا جرت كانت حرف جر. وفيما تتعلق به ما سبق في خلا وإذا نصبت كانت فعلاً والخلاف في فاعلها وفي محل الجملة كما في خلا.

تنبيهان: الأول: الجر بحاشا هو الكثير الراجح، ولذلك التزم سيبويه وأكثر البصريين

مقدر بآخر ما خلا وما عدا، وعلى قول السيرافي ما مصدرية وهي وصلتها حال فيها معنى الاستثناء ثم قال: قال ابن مالك فوقعت الحال معرفة لتأولها بالنكرة اهـ. والتأويل خالين عن زيد ومتجاوزين زيداً اهـ. قوله: **(كما يقع)** راجع للمنفي. قوله: **(وما وقتية)** سميت وقتية لنيابتها هي وصلتها عن الوقت كما أشار إلى ذلك الشارح، فالذي في محل النصب على الظرفية مجموع الموصول والصلة كما أفاده الشارح خلافاً لمن قال هو ما فقط.

قوله: **(كانتصاب غير)** أي على الاستثناء بناء على مذهبه. قوله: **(حينئذ)** أي حين إذ وقعا بعد ما. قوله: **(بالقياس)** أي على زيادتها بعد بعض حروف الجر نحو فبما رحمة، وقد بين الفرق بين المقيس والمقيس عليه بقوله: لأن ما إلخ. قوله: **(بل بعده)** أي بعد الجار. قوله: **(فهو من الشذوذ بحيث إلخ)** أي فهو من أمكنة الشذوذ في مكان لا يحتج به. قوله: **(وحيث جرا فهما حرفان)** أجرى الظرف مجرى الشرط فأدخل الفاء كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ﴾ [سورة الأحقاف، الآية: ١١]. قوله: **(وسواء في الحالين إلخ)** التعميم مبني على مذهب من يجيز الجر بهما مع ما المشار إليه بقول المصنف وانجرار قد يرد. قوله: **(وكخلا حاشا)** إذا جررت بالثلاثة قلت خلاي وحاشاي وعداي بدون نون الوقاية. وإن نصبت فبنون الوقاية ويجوز في خلاك وخلاه وحاشاك وحاشاه وعداك وعداه كون الضمير منصوباً ومجروراً.

قوله: **(وفيما تتعلق به)** أي وجوداً وعدماً إذ ليس الخلاف السابق في العامل الذي تتعلق به بل في كونها لها متعلق أولاً ولو قال وفي كونها تتعلق أوّلاً ما سبق لكان أوضح. وقوله في فاعلها أي في مرجع فاعلها إذ لم يتقدم خلاف في نفس فاعلها. وقوله وفي محل الجملة أي وجوداً وعدماً إذ الخلاف السابق في جملة خلا قولان: أنها في محل نصب على الحال وأنها مستأنفة لا محل لها.

حرفيتها ولم يجيزوا النصب، لكن الصحيح جوازه فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأخفش وابن خروف، وأجازه المازني والمبرد والزجاج، ومنه قوله:

٣٥٩ ـ حَاشَا قُرَيْشاً فَإِنَّ الله فَضَّلَهُم عَلَى البَرِيَّةِ بِالإِسْلامِ والدِّينِ

وقوله:

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعْ حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الأَصْبَغْ

وقوله:

٣٦٠ ـ حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ فَدْمِ

قال المرزوقي في رواية الضبي: حاشا أبا ثوبان بالنصب. **الثاني**: الذي ذهب إليه الفراء أنها فعل لكن لا فاعل له، والنصب بعده إنما هو بالحمل عن الأول، ولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا، على أنه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك اهـ. (وَلَا تَصْحَبُ مَا) فلا يجوز قام القوم ما حاشا زيداً. وأما قوله:

قوله: (اللهم اغفر لي إلخ) هذا نثر وأبو الأصبغ بفتح الهمزة وإهمال الصاد وإعجام الغين اسم رجل كما في حاشية شيخنا السيد. قال في التصريح وجعله قريناً للشيطان تنبيهاً على التحاقه به في الخسة وقبح الفعل. فإن قلت: سيأتي أن حاشا إنما يستثنى بها في مقام التنزيه، والغفران لا ينزه منه. قلت: بولغ في قبح الشيطان وأبي الأصبغ وخستهما حتى كأن الغفران ينقص بمرتبتهما في القبح والخسة. قوله: (حاشا أبا ثوبان) قيل: يحتمل أنه على لغة القصر فلا شاهد فيه لكن إن علم أن قائله ليس من أهل هذه اللغة صح الاستشهاد بل إذا لم يعلم أن قائله من أهلها صح لرجحان الحمل على الأشهر. والبكمة بالضم البكم وهو الخرس فالمراد بذي بكمة. والفدم بفتح الفاء وسكون الدال العي الثقيل.

قوله: (لكن لا فاعل له) أي ولا مفعول كما قاله بعضهم وقوله بالحمل على إلا أي فيكون منصوباً على الاستثناء ومقتضى حمله على إلا أنه العامل للنصب فيما بعده. قوله: (على أنه يمكن) أي مع أنه يمكن. قوله: (ولا تصحب ما) أي مصدرية كانت أو زائدة لأنها فعل جامد وما المصدرية

---

٣٥٩ ـ هو من البسيط. الشاهد في حاشا قريشاً حيث وقع هنا فعلاً فلذلك نصب قريشاً.

٣٦٠ ـ قاله الجميح واسمه المنقذ بن الطماح الأسدي من قصيدة من الكامل، هذا هو أصل البيت فيها. وأكثر النحاة يركب صدر البيت على عجز بيت آخر منها فينشدونه هكذا:

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضِنّاً عَنِ المَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ

وليس بصواب. والشاهد في حاشى أبي ثوبان حيث جر حاشى ما بعده. وروي أبا ثوبان بالنصب فدل أنه يأتي حرفاً وفعلاً. وهو حجة على سيبويه في التزامه حرفيته. والبكمة بضم الباء الموحدة وسكون الكاف من البكم وهو الخرس. وفدم صفة لبكمة بفتح الفاء وسكون الدال أي عي ثقيل. والضن بكسر الضاد: البخل. والملحاة بفتح الميم مصدر ميمي كالملاحاة وهي المنازعة.

٣٦١ ـ رَأيت النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإنَّا نَحْن أَفْضَلُهُمْ فَعَالا

فشاذ. (**وَقِيلَ**)في حاش (**حَاشَ وَحَشَا فاحْفَظْهُمَا**)وهل هاتان اللغتان في حاشا الاستثنائية أو التنزيهية؟ الأول ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها، والثاني ظاهر كلامه في التسهيل وهو الأقرب.

تنبيه: حاشا على ثلاثة أوجه: **الأول**: تكون استثنائية وقد تقدم الكلام عليها. **والثاني**: تكون تنزيهية نحو حاش لله وليست حرفاً. قال في التسهيل: بلا خلاف، بل هي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل. قالوا لتصرفهم فيها بالحذف، ولإدخالهم إياها على الحرف. وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية. قالوا: والمعنى في الآية جانب يوسف المعصية لأجل

لا توصل بجامد، وحملت الزائدة على المصدرية. وأما خلا وعدا فخرجا عن القاعدة سم. قوله: (**رأيت الناس**)قال الدماميني الظاهر أن مفعول رأيت الثاني محذوف أي دوننا، ويحتمل أن يكون هو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأي الأخفش في مثل زيد فقائم. وقوله فعالاً بفتح الفاء في الخير وبكسرها في الشر قاله شيخنا السيد. وقال الدماميني وغيره: الفعال بفتح الفاء الكرم وبكسرها جمع فعل. واقتصر العيني على ضبطه بفتح الفاء وفسره بالكرم قال ويروى فأما الناس.

قوله: (**وهو الأقرب**)أي لاتفاقهم على نفي حرفيتها فتكون أقبل للتصرف من الاستثنائية المتفق على أنها تكون حرفاً بل التزمه بعضهم. قوله: (**تنزيهية**)أي مدلولاً بها على تنزيه ما بعدها من السوء قال الرضي: وربما يريدون تبرئة شخص من سوى فيبتدئون بتنزيه الله تعالى ثم يبرئون من أرادوا تنزيهه على معنى أن الله تعالى منزه عن أن لا يطهر ذلك الشخص مما يعيبه اهـ. فإن قلت: إن معنى التنزيه موجود في حاشا الاستثنائية والمتصرفة أيضاً فلم خصوا هذه باسم التنزيهية. قلت: قال الشمني: التنزيهية هي التي يراد بها معنى التنزيه وحده وبهذا خرج الوجهان الآخران لأنهما يراد فيهما مع التنزيه معنى آخر اهـ يعني الاستثناء، ولوجود معنى التنزيه في الاستثنائية إنما يستثنى بها حيث يكون الاستثناء فيما ينزه عنه المستثنى، نحو: ضربت القوم حاشا زيداً نقله الشمني عن الرضي وأقرّه، وذكره الدماميني أيضاً لكن قال عقب ما تقدم ولذلك لا يحسن صلى الناس حاشا زيداً لفوات معنى التنزيه كذا قال ابن الحاجب اهـ. وظاهر قوله لا يحسن أن الشرط المتقدم شرط للحسن لا للجواز فتأمل. قوله: (**بالحذف**)أي حذف ألفها الأولى تارة والثانية أخرى. قوله: (**على الحرف**)وهو اللام في نحو حاش لله. قوله: (**ينفيان الحرفية**)أي لأن شان الحرف عدم التصرف أي ما لم يقم دليل على الحرفية فلا ترد سوف وعدم الدخول على الحرف. قوله: (**ولا يثبتان الفعلية**)أي التي هي مدعاهم لاحتمال الاسمية فدليلاهم قاصران. قوله: (**في الآية**)يعني قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء.

---

٣٦١ ـ قاله الأخطل. وهو من الوافر. ورأيت من الرأي فلهذا اكتفى بمفعول واحد. ويروى فإما الناس وهو الأصح، والشاهد في ما حاشى حيث دخلت ما على حاشى وهو قليل، والفاء في فإنا على توهم دخول أما في أول الكلام على هذه الرواية. وفعالاً بفتح الفاء تمييز: أي أفضلهم كرماً.

الله، ولا يتأتى مثل هذا التأويل في حاش لله ما هذا بشراً، والصحيح أنها اسم مرادف للتنزيه منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل، بدليل قراءة ابن مسعود حاش الله بالإضافة، كمعاذ الله، وسبحان الله، وقراءة أبي السَّمَّال حاشاً لله بالتنوين أي تنزيهاً لله، كما يقال رعياً لزيد، والوجه في قراءة من ترك التنوين أن تكون مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظاً ومعنى. **الثالث**: أنها تكون فعلاً متعدياً متصرفاً، تقول: حاشيته بمعنى استثنيته. ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال: «**أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ**» ما نافية، والمعنى أنه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة. وتوهم الشارح أنها المصدرية وحاشا الاستثنائية بناء على أنه من

قوله: (ولا يتأتى مثل هذا التأويل إلخ) إذ لا يصح أن يكون المعنى جانب يوسف البشرية لأجل الله بلى المعنى على تنزيه الله عن العجز والتعجب من قدرته تعالى على خلق جميل مثله كما في الكشاف. قوله: (اسم مرادف للتنزيه) وهل هي مصدر لفعل لم ينطق به كما في بله وويح أو اسم مصدر انظره، ثم رأيت في الدماميني قال: إذا قلنا بأنها اسم فهل هو مصدر أو اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثاني قال: ومعنى حاش لله بريء الله فاللام زائدة في الفاعل كما في: ﴿۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [سورة المؤمنون، الآية: ٣٦] وفسرها الزمخشري ببراءة الله فتكون مصدراً وهو خلاف الظاهر، ثم بحث الدماميني في كونه خلاف الظاهر. وأيضاً هي على تفسير الزمخشري يحتمل أن تكون اسم مصدر فتأمل. هذا وتنوين حاشا في قراءة من نونه تنوين تنكير أن قلنا إنه اسم فعل، وتنوين تمكين إن قلنا إنه مصدر أو اسم مصدر قاله الدماميني في شرح المغني، وكونه تنوين تمكين هو ما درج عليه الشارح. قوله: (منصوبة انتصاب المصدر إلخ) والعامل فيها فعل من معناها. قوله: (بدليل) راجع لقوله اسم أي وكل من الإضافة والتنوين يمتنع في الحرف والفعل. قوله: (بالإضافة) أي لا بسبب كونها حرف جر لاختصاص ذلك بالاستثنائية خلافاً لابن عطية في زعمه أنها في قراءة ابن مسعود حرف جر قاله في المغني. ويظهر لي أن حاش على هذه القراءة معربة لمعارضة الإضافة موجب البناء، وقد يؤخذ هذا من قول الشارح كمعاذ الله وسبحان الله. قوله: (أبي السمال) باللام كشداد. قوله: (لفظاً ومعنى) أما لفظاً فظاهر، وأما معنى فلأن معنى التنزيهية الإبعاد والحرفية الإخراج وهما متقاربان.

قوله: (حاشيته إلخ) قال الدماميني: يجوز أن يكون مأخوذاً من لفظ حاشا حرفاً أو اسماً كقولهم: لو ليت أي قلت لولا، ولا ليت أي قلت لالا، وسوفت أي قلت سوف وسبحت وسبحلت أي قلت سبحان الله، ولبيت أي قلت لبيك، وهو كثير فيكون معنى حاشيت زيداً قلت حاشا زيداً. قوله: (والمعنى إلخ) مبني على أنه من كلام الراوي كما تدل عليه رواية الطبراني الآتية. قوله: (وتوهم الشارح أنها) أي ما حاشا التي في الحديث والتأنيث باعتبار أنها كلمة والمصدرية نعت لمحذوف أي ما المصدرية. وخبر إن مجموع المتعاطفين. ، ويحتمل عود الضمير على ما وعطف حاشا على الضمير. قوله: (بناء على أنه إلخ) وعلى هذا يكون المعنى أسامة أحب الناس إليّ إلا

كلامه صلى الله عليه وسلم، فاستدل به على أنه قد يقال قام القوم ما حاشا زيداً، ويرده أن في معجم الطبراني ما حاشى فاطمة ولا غيرها، ودليل تصرفه قوله:

وَلا أرَى فَاعِلاً فِي النَّاس يُشْبِهُهُ ... وَلا أُحَاشِي مِنَ الأقْوَامِ مِنْ أحَدِ

وتوهم المبرد أن هذا مضارع حاشا الاستثنائية، وإنما تلك حرف أو فعل لتضمنه معنى الحرف كما مر اهـ.

خاتمة: جرت عادة النحويين أن يذكروا لاسيما مع أدوات الاستثناء مع أن الذي بعدها منبه على أولويته بما نسب لما قبلها، ويجوز في الاسم الذي بعدها الجر والرفع مطلقاً، والنصب أيضاً إذا كان نكرة. وقد روى بهنّ قوله:

وَلا سِيَّمَا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

والجَر أرجحها، وهو على الإضافة، وما زائدة بينهما مثلها في أيما الأجلين، والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة، والتقدير ولا مثل الذي هو يوم أو ولا مثل شيء هو يوم ويضعفه في نحو: ولا سيما زيد، حذف العائد المرفوع مع عدم الطول

فاطمة فليس أحب إليّ منها فيحتمل أن تكون هي أحب إليه ويحتمل أن يتساويان في الحب، . دماميني. قوله: (ويرده إلخ)وجه الرد أن لا في قوله ولا غيرها زائدة لتأكيد النفي فيتعين كون ما قبلها نافية وأن ذلك من كلام الراوي، واحتمال أن لا نافية وغير مفعول لاستثنى محذوفاً فيكون من كلام النبي بعيد لا يؤثر في الأدلة الظنية. قوله: (وإنما تلك إلخ)رد من الشارح لما توهمه المبرد. قوله: (لتضمنه معنى الحرف)أي الاستثنائي وهو إلا. قوله: (لا سيما)سي كمثل وزناً ومعنى وعينها واو قلبت ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء قاله الدماميني. قوله: (مع أن الذي بعدها منبه على أولويته)أي كونه أولى بما نسب لما قبلها أي وذلك مناف للاستثناء لأنه إخراج وما بعد لاسيما داخل بالأولى، وقد وجه ذكرها هنا بأنه لما كان ما بعدها مخالفاً بالأولوية لما قبلها أشبهت أدوات الاستثناء المخالف ما بعدها لما قبلها. قوله: (مطلقاً)أي نكرة أو معرفة.

قوله: (يوم بدارة جلجل)هي غدير ماء ويومها يوم دخول امرىء القيس خدر عنيزة وعقره مطيته للعذارى حين وردن الغدير يغتسلن فقعد على ثيابهنّ وحلف لا يعطي واحدة منهن ثوبها حتى تخرج مجردة فتأخذه فأبين ذلك حتى تعالى النهار، فخرجن وأخذن ثيابهنّ وقلن له: قد حبستنا وأجعتنا فذبح لهن ناقته قاله الشمني. قوله: (وهو على الإضافة وما زائدة بينهما)وهل هي لازمة أو يجوز حذفها، نحو لا سي زيد زعم ابن هشام الخضراوي الأول ونص سيبويه على الثاني كذا في الهمع، ويجوز أن تكون ما نكرة تامة والمجرور بعدها بدل منها أو عطف بيان. قوله: (لمضمر محذوف)أي ضمير محذوف وجوباً لما تقدم من أن لاسيما بمنزلة إلا وهي لا تقع بعدها الجملة غالباً. قوله: (بالجملة)تنازعه كل من موصولة وموصوفة. دماميني. قوله: (في نحو ولا سيما زيد)

وإطلاق ما على من يعقل، وعلى الوجهين ففتحة سيّ إعراب لأنه مضاف، والنصب على التمييز، كما يقع التمييز بعد مثل في نحو: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [سورة الكهف، الآية: ١٠٩] وما كافة عن الإضافة، والفتحة بناء مثلها في لا رجل، وأما انتصاب المعرفة نحو: ولا سيما زيداً فمنعه الجمهور، وتشديد يائها ودخول لا عليها ودخول الواو على لا واجب. قال ثعلب: من استعمله على خلاف ما جاء في قوله ولا سيما يوم فهو مخطىء. ....

بخلاف نحو ولا سيما زيد المتقدم على أقرانه لوجود الطول(١). قوله: (ففتحة سي إعراب) لأنه اسم لا التبرئة مضاف للاسم على زيادة ما ولما على الوجه الثاني باحتماليه لكنه لا يتعرف بالإضافة لتوغله في الإبهام كمثل فلهذا صح عمل لا فيه وخبرها محذوف أي موجود.

قوله: (كما يقع التمييز بعد مثل) أي الذي هو بمعناه فيكون تمييز مفرد. ومقتضى كلامه أن التمييز لسي. وفي كلام بعضهم أنه لما وأنها نكرة تامة بمعنى شيء مفسرة بالتمييز قاله سم. وما نقله عن بعضهم رجح بأنه لو كان تمييزاً لسي لكان معمولاً لها فتكون شبيهة بالمضاف فتكون فتحته إعرابية وبأن الشيخ في قولنا مثلاً أكرم العلماء وسيما شيخاً لنا ليس نفس السي المنفي حتى يفسره بل هو غيره فتعين أنه تمييز ما وسي مضافة إليها. قوله: (وما كافة عن الإضافة) وعليه ففتحة سي بنائية وأما على قول غيره أنها نكرة تامة فإعرابية كما في الوجهين السابقين. قوله: (وأما انتصاب المعرفة إلخ) مقابل قوله سابقاً والنصب أيضاً إذا كان نكرة. قوله: (فمنعه الجمهور) وجوزه بعضهم موجهاً بأن ما كافة وأن لا سيما بمنزلة إلا الاستثنائية فما بعدها منصوب على الاستثناء المتصل لإخراجه عما قبل لا سيما من حيث عدم مساواة ما قبلها له وضعف بأن إلا لا تقترن بالواو. لا يقال جاء القوم وإلا زيداً ووجهه الدماميني بأن ما تامة بمعنى شيء والنصب بتقدير أعني أي ولا مثل شيء أعني زيداً. قوله: (ودخول الواو) أي الاعتراضية كما في الرضي. قوله: (من استعمله على خلاف ما جاء إلخ) أعلم أن لا سيما تستعمل أيضاً بمعنى خصوصاً فيؤتى بعدها بالحال مفردة أو جملة وبالجملة الشرطية كما نص عليه الرضي، وتكون منصوبة المحل على أنها مفعول مطلق مع بقاء سي على كونه اسم لا ويظهر أنه لا خبر لها كما في نحو ألا ماء بمعنى أتمنى ماء كما مر في محله، قال الدماميني: وما على هذا كافة اهـ نحو أحب زيداً ولا سيما راكباً فراكباً حال من مفعول الفعل المقدر وهو أخصه أي أخصه بزيادة المحبة في هذه الحال، ونحو أحبه ولاسيما وهو راكب أو ولاسيما إن ركب، وجواب الشرط مدلول عليه بالفعل المقدر أي إن ركب أخصه بزيادة المحبة، ويجوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم أي اختصاصاً فيكون معنى لاسيما راكباً يختص بزيادة محبتي راكباً. فقول المصنفين ولا سيما والأمر كذا تركيب عربي خلافاً للمرادي. قال الدماميني: ونظير جعل لاسيما الذي بمعنى خصوصاً منصوب المحل على المفعولية المطلقة مع بقاء سي على كونه اسم لا التبرئة

(١) قوله لوجود الطول: سبق في الموصول أن لا سيما مستثناة من شرط الطول كأي.

وذكر غيره أنها قد تخفف وقد تحذف الواو كقوله:

فِهْ بِالعُقُودِ وَبِالأَيمَانِ لا سِيَمَا عَقدٌ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ القُرَبِ

وهي عند الفارسي نصب على الحال، وعند غيره اسم للا التبرئة وهو المختار. والله أعلم.

الحَالُ

(الحال) يذكر ويؤنث. ومن التأنيث قوله:

إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهرَ حَالٌ مِنِ امْرِئٍ فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ واللَّيَالِيَا

وسيأتي الاستعمالان في النظم وهو اصطلاح النحاة.

(الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ، ....

نقل أيها الرجل من النداء إلى الاختصاص مع بقائه على حالته في النداء من ضم أي ورفع الرجل. قوله: (قد تخفف) أي بحذف عينها وهي ياؤها الأولى على ما اختاره أبو حيان. وقال ابن جني: المحذوف لامها وحركت العين بحركة اللام كذا في الهمع، وفيه أيضاً أن العرب أبدلت سينها تاء فوقية فقالوا لاتيما كما قرىء: «قل أعوذ برب النات» ولامها كذلك فقالوا تاسيما. قوله: (وقد تحذف الواو) أما حذف لا فقال الدماميني: حكى الرضي أنه يقال سيما بالتثقيل والتخفيف مع حذف لا ولم أقف عليه من غير جهته بل في كلام الشارح يعني المرادي أن سيما بحذف لا لم يوجد إلا في كلام من لا يحتج بكلامه اهـ باختصار. قوله: (فه) فعل أمر من وفى يفي، والهاء للسكت قال الدماميني والشمني فينطق بها وقفاً ولا ينطق وتكتب بها وصلاً اهـ. وقد يقال: هلا جاز النطق بها وصلاً إجراء للوصل مجرى الوقف. قوله: (وهي عند الفارسي) أي إذا تجردت عن الواو وإلا وافق غيره لأن الحال المفردة لا تقترن بالواو قاله الدماميني. قوله: (نصب على الحال) أي ولا مهملة فمعنى قاموا لاسيما زيد قاموا غير مماثلين لزيد في القيام. والفارسي يكتفي بالتكرير المعنوي في لا المهملة الداخلة على الحال، وهو موجود هنا لأن معنى قاموا لا مساوين لزيد في القيام ولا أولى منه. فلا يقال إذ أهملت لا وجب تكرارها قاله الدماميني.

الحال

يطلق لغة على الوقت الذي أنت فيه، وعلى ما عليه الشخص من خير أو شرّ. وألفها منقلبة عن واو لجمعها على أحوال وتصغيرها على حويلة. واشتقاقها من التحول. قوله: (يذكر ويؤنث) أي لفظه وضميره ووصفه وغيرها لكن الأرجح في الأول التذكير بأن يقال حال بلا تاء وفي غيره التأنيث. قوله: **(وصف)** أي صريح أو مؤول فدخلت الجملة وشبهها قاله المصرح. قوله: **(منتصب)** أي أصالة وقد يجر لفظه بالباء ومن بعد النفي لكن ليس ذلك مقيساً على الأصح، نحو:

فما رجعت بخائبة ركابٌ حكيمُ بن المسيب منتهاها

مُفْهِمُ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ) فالوصف جنس يشمل الحال وغيره، ويخرج نحو القهقرى في قولك: رجعت القهقرى، فإنه ليس بوصف إذ المراد بالوصف ما صيغ من المصدر ليدل على متصف، وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل، وفضلة يخرج العمدة كالمبتدأ في نحو: أقائم الزيدان، والخبر في نحو: زيد قائم، ومنتصب يخرج النعت لأنه ليس بلازم النصب، ومفهم في حال كذا يخرج التمييز في نحو: لله دره فارساً.

تنبيهان: الأول: المراد بالفضلة ما يستغنى عنه من حيث هو هو. وقد يجب ذكره لعارض

ونحو قراءة زيد بن ثابت: ﴿قالوا سبحانك ما كان ينبغي لنا أن نُتّخَذ دونك من أولياء ولكن متعتهم وآباءهم حتى نسوا الذكر وكانوا قوماً بوراً﴾ بضم النون وفتح الخاء، فمن أولياء حال بزيادة من كذا في ابن عقيل على التسهيل، وكذا في الدماميني عليه ثم قال: قال ابن هشام: ويظهر لي فساده في المعنى لأنك إذا قلت ما كان لك أن تتخذ زيداً في حالة كونه خاذلاً فأنت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه، وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية فتأمله اهـ. وفي تفسير البيضاوي وقرىء نتخذ بالبناء للمفعول من اتخذ الذي له مفعولان كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [سورة النساء، الآية: ١٢٥] ومفعوله الثاني من أولياء ومن للتبعيض اهـ. وإنما قال الذي له مفعولان لأنه قد يتعدى لواحد نحو: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓا۟ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٢١] ولم يجعل من زائدة في المفعول الثاني لأنها لا تزاد فيه. قوله: (مفهم في حال) أي في حال كذا فهو على نية الإضافة فيقرأ بلا تنوين كذا في شرح السندوبي نقلاً عن البصير. قوله: (ويخرج نحو القهقرى) لأنه اسم للرجوع إلى خلف لا وصف، وقد مشى في الإخراج به على مذهب من يجوز الخروج بالجنس إذا كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص من وجه كابن عصفور والسعد والفاكهي، أو يقال: معنى الإخراج بالجنس الدلالة به على عدم إرادة نحو القهقرى مثلاً.

قوله: (ما صيغ من المصدر إلخ) أو مؤول بما صيغ منه لتدخل الجملة وشبهها والحال الجامدة لتأول كل بالمشتق حتى في المسائل الست الآتية في الشرح على ما هو ظاهر كلام المصنف في شرح الكافية وصرح به ولده. نعم لا تدخل بهذه الزيادة الحال الجامدة في المسائل الست على ما هو الراجح عند الشارح من عدم تأولها بالمشتق، وكان الأولى كما أفاده سم أن يقول هو ما دل على معنى في متبوعه. قوله: (يخرج النعت) أي لكون المتبادر منه والمراد منتصب وجوباً. قوله: (ويخرج التمييز) أي لأنه على معنى من لا في لأنه لبيان جنس المتعجب منه. وقوله في نحو لله دره فارساً أي في كل تمييز وقع وصفاً مشتقاً. قوله: (من حيث هو هو) الأقرب في هذه العبارة وإن لم يتنبه له البعض أن الضمير الأول لما والثاني تأكيد والخبر محذوف والمعنى من حيث اللفظ نفسه معتبر أي باعتبار نفس اللفظ وقطع النظر عما عرض له، أو الثاني راجع للحال خبر أي من حيث ذلك اللفظ حال لا من حيث توقف المعنى عليه، ولو قال كبعضهم ما يستغني الكلام عنه من حيث

كونه ساداً مسد عمدة، كضربي العبد مسيئاً، أو لتوقف المعنى عليه كقوله:

إِنَّمَا المَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيبًا ... كَاسِفاً بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

الثاني: الأولى أن يكون قوله كفرداً أذهب تتميماً للتعريف لأن فيه خللين: **الأول**: أن في قوله منتصب تعريفاً للشيء بحكمه، **والثاني**: أنه لم يقيد منتصب باللزوم وإن كان مراده ليخرج النعت المنصوب كرأيت رجلاً راكباً، فإنه يفهم في حال ركوبه وإن كان ذلك بطريق اللزوم لا بطريق القصد، فإن القصد إنما هو تقييد المنعوت (وَكَوْنُه) أي الحال (مُنتَقِلاً) عن صاحبه غير لازم له (مُشْتَقّاً) من المصدر ليدل على متصف (يَغْلِبُ لٰكِنْ لَيْسَ) ذلك (مُسْتَحَقّاً) له، فقد جاء غير منتقل كما في الحال المؤكدة نحو: زيد أبوك عطوفاً ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [سورة مريم، الآية: ٣٣] والمشعر عاملها بتجدد صاحبها نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [سورة النساء، الآية: ٢٨] وقولهم: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها. وقوله:

هو كلام نحوي لكان أوضح. وإنما لم يقتصر على هو الأولى لأن قولك من حيث هو حيثية إطلاق ومن حيث هو هو حيثية تقييد بالنظر إلى الذات.

قوله: (لأن فيه خللين) أي يزولان بجعله تتميماً للتعريف، هذا مقتضى كلامه. ولا يخفى أن الخلل الأول لا يزول بذلك لأنه لا ينفي كون منتصب جزءاً من التعريف، فكان على الشارح أن يقول: الأولى أن يكون منتصب خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة، وكفرداً أذهب تتميماً للتعريف لأن فيه خللين إلخ، وإنما قال: الأولى ولم يقل الصواب لإمكان دفع الأول وهو أن التعريف للشيء بحكمه يوجب الدور لأن الحكم فرع التصور، والتصور موقوف على الحد بأنه يكفي في الحكم التصور بوجه آخر غير الحدّ ودفع الثاني بما أشار إليه الشارح أولاً من أن المراد منتصب وجوباً، وبأن المتبادر من قولنا مفهم في حال كذا كون الإفهام مقصوداً واللفظ يحمل على المتبادر فيخرج النعت المذكور. قوله: (ليخرج إلخ) تعليل للمنفي وهو التقييد فيكون النفي منصباً عليه أيضاً. قوله: (وإن كان ذلك) أي الإفهام. قوله: (لكن ليس مستحقاً) دفع به توهم أن يكون الغالب واجباً في الفصيح كما قاله سم وضمير ليس إما للكون فمستحقاً بفتح الحاء وإما للحال فمستحقاً بكسرها كما قال خالد. قوله: (كما في الحال المؤكدة) أي لمضمون الجملة قبلها كالمثال الأول أو لعاملها كالثاني أو لصاحبها في نحو: لآمن من في الأرض كلهم جميعاً لا في نحو جاءني القوم جميعاً لأن اجتماعهم في المجيء ينتقل.

قوله: (بتجدد صاحبها) أي حدوثه بعد أن لم يكن ومأخذ لزومها أنها مقارنة للخلق أي الإيجاد فهي خلقية جبلية لا تتغير ولا يرد عليه خلق الإنسان طفلاً لأن انتقاله من طور إلى طور بمنزلة خلق له متجدد فتكون الحال الأولى للخلق الأول والثانية لازمة للخلق المتجدد. قوله: (الزرافة) بفتح الزاي أفصح من ضمها ويديها بدل بعض وأطول حال. وبعضهم قال يداها أصول

٣٦٢ ـ وجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ العِظَامِ كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاءُ

وغيرهما نحو: دعوت الله سميعاً. قائماً بالقسط. وجاء جامداً (وَيَكْثُرُ الجُمُود فِي) الحال الدالة على (سِعْرٍ) أو مفاعلة أو تشبيه أو ترتيب (وَفِي) كل (مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلا تَكَلُّفِ. كَبِعْهُ) البر (مُدّاً بِكَذَا) أي مسعراً، وبعه (يَدًا بِيَدْ) أي ....

على المبتدأ والخبر فالحال الجملة. قوله: (وجاءت به) أي جاءت أم الممدوح به سبط العظام بفتح السين وسكون الموحدة وإن جاز في غير هذا البيت كسرها أي حسن القد، وقوله: كأنما:

عمامته بين الرجال لواء

أي راية صغيرة أي في الارتفاع والعلو على الرؤوس والمراد مدحه بطوله وعظم جسمه. قوله: (وغيرهما) أي غير المؤكدة والمشعر عاملها بحدوث صاحبها ولا ضابط لذلك الغير بل مرجعه السماع. قوله: (قائماً بالقسط) حال من فاعل شهد وهو الله ولا شك أن قيامه بالعدل لازم، وأفرده بالحال مع ذكر غيره معه لعدم الإلباس فلا يرد أنه لا يجوز جاء زيد وعمرو راكباً قاله الزمخشري، وسكت عن نكتة تأخيره عن المعطوفين، قال التفتازاني: كأنها الدلالة على علوّ مرتبتهما ويجوز إعرابه بالنصب على المدح وشهد بمعنى علم.

قوله: (ويكثر الجمود إلخ) أي ويقل في غير المذكورات. قوله: (أو مفاعلة إلخ) كان الأولى أن يؤخر هذه الثلاثة عن قوله: «وفي، مبدي تأول بلا تكلف» ويقول كالدال على مفاعلة إلخ. قوله: (مداً بكذا) مداً حال وبكذا صفة لمداً أكائنات بكذا هذا مقتضى قانون الإعراب وإن كان الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة من مجموع الموصوف والصفة، وهكذا يقال في يداً بيد أي مع يد، ويرد أن الشارح سيذكر الحال الموصوفة في الأحوال الجامدة غير المؤولة، وهذا ينافي جعل المثال من الحال الجامدة المؤولة إلا أن يجعل مستثنى من الحال الموصوفة فتأمل اهـ. ويجوز رفع مد على الابتداء وبكذا خبر والجملة حال بتقدير رابط أي مد منه.

قوله: (مسعراً) بفتح العين حال من المفعول الذي هو الهاء الراجعة إلى البر بناء على رجوع الهاء إلى البر، كما يدل له قول الشارح على ما في نسخ كبعه أي البر. ومن المفعول المحذوف الذي تقديره البر بناء على رجوع الهاء إلى المشتري المعلوم من السياق كما يدل له قول الشارح على ما في نسخ أخرى كبعه البر، وبالكسر حال من الفاعل الذي هو الضمير المستتر. قوله: (أي

شواهد الحال

٣٦٢ ـ قاله رجل من بني خباب بن بلقين. وهو من الطويل. الضمير في جاءت يرجع إلى أم جندح المذكورة فيما قبله. وفي به يرجع إلى جندح. وهو في محل النصب على المفعولية. والشاهد في سبط العظام فإنه حال غير منتقلة بمعنى وصف لازم وهو قليل. يقال: هو سبط العظام إذا كان حسن القد والاستواء. واللواء بكسر اللام دون العلم، أراد به طول جندح عظم جسمه.

مقابضة (وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَأَسَدْ) أي مشبهاً لأسد وادخلوا رجلاً رجلاً: أي مترتبين.

تنبيهان: الأول: قد ظهر أن قوله: «**وفي، مبدي تأول بلا تكلف**» من عطف العام على الخاص، إذ ما قبله من ذلك خلافاً لما في التوضيح. **الثاني**: تقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق في ست مسائل وهي: أن تكون موصوفة نحو: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [سورة يوسف، الآية: ٢] ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [سورة مريم، الآية: ١٧] وتسمى حالاً موطئة أو دالة على عدد نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٤٢] أو طور واقع فيه تفضيل نحو: هذا بسراً أطيب منه رطباً، أو تكون نوعاً لصاحبها نحو: هذا مالك ذهباً، أو فرعاً له نحو: هذا حديدك خاتماً ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٧٤] أو أصلاً له نحو: هذا خاتمك حديداً. و﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٦١] وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق

مقابضة) بلفظ اسم الفاعل المضاف إلى الضمير الراجع إلى المشتري المعلوم من السياق، أو بلفظ المصدر كما في غالب النسخ على التأويل باسم الفاعل. قوله: (أي كأسد) على هذا يكون الأسد مستعملاً في حقيقته والتجوّز إنما هو بالحذف، وعلى قول التوضيح كر زيد أسداً أي شجاعاً يكون الأسد مستعملاً في غير حقيقته وهو الشجاع فيكون التجوز لغوياً بناء على ما اختاره السعد من تجويز الاستعارة فيما إذا وقع المشبه به خبراً عن اسم المشبه أو حالاً منه مثلاً والأمران صحيحان. قوله: (وادخلوا رجلاً رجلاً) أي أو رجلين رجلين أو رجالاً رجالاً، وضابطه أن يأتي بعد ذكر المجموع تفصيل ببعضه مكرراً، والمختار أن كلاً منهما منصوب بالعامل لأن مجموعهما هو الحال فهو نظير هذا حلو حامض. وقال ابن جني: الثاني صفة للأول بتقدير مضاف أي ذا رجل أو مفارق رجل أي متميزاً عنه واستحسن بعضهم أن يكون نصب الثاني بعطفه على الأول بتقدير الفاء، ولا يجوز توسط عاطف بينهما إلا الفاء قال الرضي وثم، وجوز بعضهم الرفع على البدلية،

قوله: (قد ظهر)أي من قوله أي مسعراً فإنه تأويل للحال الدالة على سعر. قوله: (خلافاً لما في التوضيح) من أن الحال الدالة على سعر من الجامد الذي لا يؤول، وعليه يكون المصنف تعرض للحال الجامدة المؤولة وغير المؤولة. قوله: (غير مؤولة بالمشتق) أي تأويلاً بغير تكلف كما يدل عليه المقابلة. وقوله بعد: وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق إلى أن قال وفيه تكلف. قوله: (فتمثل لها بشراً سوياً) إن كان معنى تمثل تشخص وظهر فالحالية ظاهرة أو تصور فينبغي جعل النصب بنزع الخافض وهو الباء إذ التصور ليس في حال البشرية بل في حال الملكية كما قاله اللقاني، قيل تمثل لها في صورة شاب أمرد سوي الخلق لتستأنس به وتهيج شهوتها فتنحدر نطفتها إلى رحمها كما في البيضاوي. قوله: (موطئة) بكسر الطاء أي ممهدة لما بعدها فهو المقصود بالذات. قوله: (طور) أي حال واقع فيه تفضيل بالضاد المعجمة أي تفضيل له أو عليه. قوله: (طيناً) حال من منصوب خلقت المحذوف لا من من، والأولى كما قاله اللقاني كونه منصوباً بنزع الخافض أي من طين لأن طينيته غير مقارنة لخلقه بشراً. قوله: (من المؤول بالمشتق) أي مقروءاً

وهو ظاهر كلام والده في شرح الكافية وفيه تكلف اهـ.

(وَالحَالُ إنْ عُرِّفَ لَفظًا فَاعْتَقِد، تَنْكِيرَهُ مَعنًى كَوحْدكَ اجْتَهِدْ).

وكلمته فاه إلى فيّ. وأرسلها العراك، وجاءوا الجماء الغفير: فوحدك، وفاه، والعراك، والجماء: أحوال، وهي معرفة لفظاً لكنها مؤول بنكرة، والتقدير اجتهد منفرداً، وكلمته مشافهة، وأرسلها معتركة، وجاءوا جميعاً. وإنما التزم تنكيره لئلا يتوهم كونه نعتاً لأن الغالب كونه مشتقاً وصاحبه معرفة. وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقاً بلا تأويل فأجازوا جاء زيد الراكب. وفصل الكوفيون فقالوا: إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظاً نحو: عبد الله

عربياً ومتصفاً بصفات بشر سويّ ومعدوداً ومطوراً بطور البشر أو الرطب ومنوعاً ومصنوعاً ومتأصلاً.

قوله: (إن عرف لفظاً) أي في لسان العرب فالإتيان بها معرفة لفظاً مقصور على السماع كما قاله الشاطبي.

قوله: (فاه إلى فيّ) ففاه حال كما ذكره الشارح لكن الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة من مجموع فاه إلى في. قال الدماميني؛ وإلى في تبيين مثل لك بعد سقيا اهـ. والأظهر عندي قياساً على ما مر في مداً بكذا أن إلى فيّ صفة لفاه أي الكائن إلى في أي الموجه إلى فيّ، وما ذكره الشارح أحد أقوال: منها أن فاه معمول جاعلاً ناب منابه في الحالية ويروى كلمته فوه إلى فيَّ فالحال جملة المبتدأ والخبر، قال الدماميني: ويجب الرفع إن قدمت الظرف لأن التبيين لا يتقدم اهـ. ثم نقل عن سيبويه وأكثر البصريين جواز تقديم فاه إلى في على كلمته وعن الكوفيين، وبعض البصريين المنع قال في التسهيل: ولا يقاس عليه خلافاً لهشام. قال الدماميني لخروجه عن القياس بالتعريف والجمود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء، وجعل الجملة حالاً إذ الحال في الحقيقة مجموع فاه إلى فيّ وأجاز هشام أن يقال قياساً عليه جاورته منزله إلى منزلي وناضلته قوسه عن قوسي ونحو ذلك، وينبغي لبقية الكوفيين أن يوافقوه لأنهم يرونه مفعولاً لمحذوف اعتماداً على فهم المعنى وذلك مقيس اهـ باختصار.

قوله: (وأرسلها) أي الإبل وقوله معتركة أي مزدحمة، ولو قال أي معاركة كما قال ابن الخباز لكان أحسن لأن اسم فاعل العراك معارك لا معترك. وقيل: العراك مفعول مطلق لمحذوف هو الحال أي تعارك العراك أو معاركة العراك، وقيل للمذكور على حذف مضاف أي إرسال العراك.

قوله: **(الجماء)** أي الجماعة الجماء من الجموم وهو الكثرة، والغفير من الغفر وهو الستر أي ساترين لكثرتهم وجه الأرض وحذفت التاء من الغفير وإن كان بمعنى غافر حملاً له على فعيل بمعنى مفعول، أو التذكير باعتبار معنى الجمع. قوله: **(مشافهة)** بلفظ اسم الفاعل المضاف إلى الضمير على أنه حال من تاء الفاعل أو بلفظ المصدر الذي بمعنى اسم الفاعل على أنه حال من التاء. قوله: (لئلا يتوهم كونه نعتاً) أي ولو مقطوعاً عند اختلاف الحركة، فلا يقال هذا لا يظهر إلا عند اتحاد

المحسن أفضل منه المسيء، فالمحسن والمسيء حالان، وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط، إذ التقدير عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء، فإن لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصحح مجيئها بلفظ المعرفة، فلا يجوز جاء زيد الراكب إذ لا يصح جاء زيد إن ركب.

تنبيه: إذا قلت: رأيت زيداً وحده، فمذهب سيبويه أن وحده حال من الفاعل. وأجاز المبرد أن يكون حالاً من المفعول. وقال ابن طلحة: يتعين كونه حالاً من المفعول لأنه إذا أراد الفاعل يقول: رأيت زيداً وحدي. وصحة مررت برجل وحده ـ وبه مثل سيبويه ـ تدل على أنه حال من الفاعل، وأيضاً فهو مصدر أو نائب المصدر، والمصادر في الغالب إنما تجيء أحوالاً من الفاعل. وذهب يونس إلى أنه منتصب على الظرفية لقول بعض العرب زيد وحده والتقدير زيد موضع التفرد. (وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حالاً يَقَعْ، بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ) وجاءَ زيد ركضاً، وقتلته صبراً. وهو عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف. أي باغتاً وراكضاً ومصبوراً: أي

حركتي الحال وصاحبها، أو يقال: حملت حالة الاختلاف في الحركة على حالة الاتفاق فيها طرداً للباب. قوله: (فالمحسن والمسيء إلخ) جعل الجمهور نصبهما بتقدير إذ كان أو إذا كان. قوله: (إن وحده حال من الفاعل) أي حالة كوني موحده أي مفرده بالرؤية فهو اسم مصدر أو حد مؤوّل باسم الفاعل أو حالة كوني متوحدة أي متوحداً به أي منفرداً برؤيته. فهو مصدر وحد يحد وحداً بمعنى انفرد. فعلم أنه إذا كان حالاً من الفاعل جاز كونه مصدراً أو اسم مصدر نائباً عن المصدر كما يدل له قول الشارح وأيضاً إلخ وعلم ما في كلام البعض من التسمح والقصور فتنبه. قوله: (من المفعول) أي حالة كونه منفرداً فهو مصدر وحد يحد وحداً بمعنى انفرد.

قوله: (يقول رأيت زيداً وحدي) أي ليطابق ما قبله في التكلم ويدفع بعدم تعين ذلك لصحة ضمير الغيبة الراجع إلى المفعول في الحالية من الفاعل أيضاً على أنه من إضافة اسم المصدر إلى مفعوله الحقيقي أو المصدر إلى مفعوله بعد التوسع بحذف باء الجر كما مرت الإشارة إليه كما أنه على الحالية من المفعول من إضافة المصدر إلى فاعله. قوله: (وبه مثل سيبويه) جملة معترضة. قوله: (تدل إلخ) أي لتعين كون الحال هنا من الفاعل لكون المجرور نكرة بلا مسوّغ من المسوّغات الآتية، وبحث فيه الشنواني بأن مجيء الحال من النكرة المذكورة جائز بقلة كما سيأتي، فمجرد الصحة لا تدل على ما ذكر. ويمكن دفعه بأن المراد الصحة الاطرادية عند الجميع وجواز مجيء الحال من النكرة المذكورة ليس مطرداً عند الجميع لأن الخليل ويونس يقصرانه على السماع كما سيأتي. قوله: (أو نائب المصدر) أي اسم مصدر نائب مناب المصدر وقد فهمت وجه الاحتمالين. قوله: (على الظرفية) أي المكانية. قوله: (صبراً) هو أن يحبس ثم يرمى حتى يموت كما في القاموس. قوله: (وهو) أي المصدر المذكور عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف أي حال على التأويل بالوصف ثم قابل الحالية بما عدا القول الأخير وقابل التأويل بالوصف بالقول الأخير.

محبوساً. وذهب الأخفش والمبرد إلى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية، والعامل فيه محذوف، والتقدير: طلع زيد يبغت بغتة، وجاء يركض ركضاً، وقتلته يصبر صبراً، فالحال عندهما الجملة لا المصدر، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبا إليه، ولكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأوله بفعل من لفظ المصدر، فطلع زيد بغتة عندهم في تأويل بغت زيد بغتة. وجاء ركضاً في تأويل ركض ركضاً. وقتلته صبراً في تأويل صبرته صبراً. وقيل: هي مصادر على حذف مصادر، والتقدير طلع زيد طلوع بغتة، وجاء مجيء ركض وقتلته قتل صبر. وقيل: هي مصادر على حذف مضاف. والتقدير: طلع ذا بغتة، وجاء ذا ركض، وقتلته ذا صبر.

تنبيهان: الأول: مع كون المصدر المنكر يقع حالاً بكثرة هو عندهم مقصور على السماع. وقاسه المبرد: فقيل مطلقاً، وقيل فيما هو نوع من عامله نحو: جاء زيد سرعة وهو المشهور عنه. وقاسه الناظم وابنه في ثلاثة: الأول قولهم أنت الرجل علماً فيجوز أنت الرجل أدباً ونبلاً،

ومحصل ما ذكره المصنف والشارح من الأقوال في المصدر المنصوب في نحو زيد طلع بغتة خمسة لا أربعة كما زعمه البعض تبعاً لشيخنا.

قوله: (وذهب الأخفش والمبرد إلخ) رد بلزوم حذف عامل المؤكد. قوله: (على حذف مصادر) أي نابت المذكورات عنها في المفعولية المطلقة. قوله: (على حذف مضاف) أي غير مصدر، ذلك المضاف هو الحال في الأصل فلما حذف المضاف ناب عنه المضاف إليه في الحالية كما تفيده عبارة المرادي. ونصها وقيل هي أحوال على حذف مضاف أي أتيته ذا ركض إلخ. قوله: (مقصور على السماع) لأن الحال نعت في المعنى والنعت بالمصدر غير مطرد فكذا ما في معناه. وقد يتوقف في ذلك بأن غاية أمره أنه مجاز ويكفي في صحة المجاز ورود نوعه على الصحيح وقد ورد هنا النوع. نعم يظهر على القول باشتراط ورود شخص المجاز. قوله: (وقاسه المبرد) ظاهره أنه يقول بأنه منصوب على الحال وهو ينافي قوله قبل. وذهب الأخفش والمبرد إلخ فلعل له قولين، أو المراد قاس وقوع المصدر في هذا الموضع وإن لم يكن نصبه على الحال عنده. قوله: (فقيل مطلقاً إلخ) قال ابن هشام: الذي يظهر أنه مطرد في النوعي وغيره كما يطرد وقوع المصدر خبراً فإن الحال بالخبر أشبه منه بالنعت ولكثرة ما ورد من ذلك. قال الدماميني: إنما كان شبه الحال بالخبر أقوى لأن حكم الحال مع صاحبها حكم الخبر مع المخبر عنه أبداً فإنك إذا طرحت هو وجاء وضربت مثلاً من قولك: هو الحق بيناً، وجاء زيد راكباً، وضربت اللص مكتوفاً، بقي الحق بين، وزيد راكب واللص مكتوف، ولا يمكن اعتبار مثل ذلك في الشبه النعتي. قوله: (فيما هو نوع من عامله) أي مدلول عامله. قوله: (قولهم أنت الرجل علماً) أي ونحوه مما قرن فيه الخبر بأل الدالة على الكمال فعلماً بمعنى عالماً حال من الضمير في الرجل لتأوله بالمشتق إذ معناه الكامل والعامل

والمعنى الكامل في حال علم وأدب ونبل. وفي الارتشاف يحتمل عندي أن يكون تمييزاً. الثاني: نحو زيد زهير شعراً. قال في الارتشاف: والأظهر أن يكون تمييزاً. الثالث نحو: أما علماً فعالم تقول ذلك لمن وصف عندك شخصاً بعلم وغيره منكراً عليه وصفه بغير العلم. والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف. وصاحب الحال هو المرفوع به والتقدير مهما يذكر إنسان في حال علم فالمذكور عالم، ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء وصاحبها الضمير المستكن فيه، وهي على هذا مؤكدة، والتقدير: مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم. فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها نحو: أما علماً فهو ذو علم تعين الوجه الأول. فلو كان المصدر التالي لأما معرفاً بأل فهو عند سيبويه مفعول له. وذهب الأخفش إلى أن المنكر والمعرف كليهما بعد أما مفعول مطلق. وذهب الكوفيون على ما نقله ابن هشام إلى أن القسمين

فيها الرجل لما ذكر أفاده المصرح. قوله: (ونبلاً) بالضم الفضل كالنبالة.

قوله: (يحتمل عندي أن يكون تمييزاً) أي محولاً عن الفاعل وهو ضمير الرجل بمعنى الكامل بل هو أظهر كما في الذي بعده، بل يحتمل في الثالث أيضاً، ونقل الشارح في شرحه على التوضيح عن ثعلب أنه مصدر مؤكد بتأول الرجل باسم فاعل مما بعده أي أنت العالم علماً. قوله: (نحو زيد زهير شعراً) أي من كل خبر مشبه به مبتدؤه، فشعراً بمعنى شاعراً حال والعامل فيه زهير لتأوله بمشتق إذ معناه مجيد، وصاحب الحال ضمير مستتر فيه قاله المصرح. قوله (أن يكون تمييزاً) أي محولاً عن الفاعل وهو ضمير زهير بمعنى جيد. وقال في التصريح أي تمييزاً لما انبهم في مثل المحذوفة وهي العاملة فيه وفيه نظر لأن تمييز المفرد عين مميزه، ألا ترى أن المثل في قولك على التمرة مثلها زبداً نفس الزبد وليس المثل في المثال السابق نفس الشعر ثم رأيته في الدماميني. قوله: (نحو أما علماً فعالم) أي من كل تركيب وقع فيه الحال بعد أما في مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصاً بوصفين وأنت تعتقد اتصافه بأحدهما دون الآخر. قوله: (ما بعد الفاء) اعترضه زكريا وتبعه شيخنا والبعض وغيرهما بأن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها وهو مدفوع بما مر عن الرضي وغيره من أن ذلك في غير الفاء الواقعة بعد أما لكونها مزحلقة عن مكانها فلا تغفل.

قوله: (لا يعمل فيما قبلها) لجمود المضاف وعدم عمل المضاف إليه فيما قبل المضاف مع كونه أعني المضاف إليه مصدراً لا يتحمل ضميراً يكون صاحب الحال كذا قال سم. وقد يقال للشارح: هلا جوزت عمل المضاف في هذا المثال فيما قبله لتأوله بالمشتق وهو صاحب. قوله: (مفعول له) أي والعامل فيه فعل الشرط كما مر أي مهما يذكر إنسان لأجل علم، ولعل المعنى لأجل ذكر علم ليتحد الفاعل فتدبر. وظاهر كلامه أن سيبويه يوجب ذلك وقد حكى عنه كقول الأخفش: فكان ينبغي أن يذكر عنه الوجهين. قاله الدماميني. قوله: (مفعول مطلق) أي منصوب بعالم أي مهما يذكر شيء فالمذكور عالم علماً. وفيه أن المعرف لا يكون مؤكداً ودعوى زيادة أل

مفعول به بفعل مقدر، والتقدير: مهما تذكر علماً أو العلم فالذي وصف عالم. قال في شرح التسهيل: وهذا القول عندي أولى بالصواب وأحق ما أعتمد عليه في الجواب. **الثاني**: أشعر كلامه أن وقوع المصدر المعرف حالاً قليل وهو كذلك، وذلك ضربان: علم جنس نحو قولهم: جاءت الخيل بداد، ومعرف بأل نحو: أرسلها العراك. والصحيح أنه على التأويل بمتبددة ومعتركة كما مر. (وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الحَالِ) لأنه كالمبتدأ في المعنى فحقه أن يكون معرفة. (إنْ، لَمْ يَتَأَخَّرْ) عن الحال فإن تأخر كان ذلك مسوّغاً لمجيئه نكرة نحو: فيها قائماً رجل. وقوله:

٣٦٣ - لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ

مخالفة للأصل. قاله زكريا. قوله: (وهذا القول عندي أولى إلخ) وجه أولويته وأحقيته من القول بالحالية اطراده في التعريف والتنكير ومن القول بأنه مفعول له قلة نصب المحلى بأل مفعولاً له. ومن القول بأنه مفعول مطلق كون المصدر المؤكد لا يعرف، ودعوى زيادة أل خلاف الأصل ومن هذين القولين مجيئه تارة غير مصدر نحو أما قريشاً فأنا أفضلها. قوله: (بداد) علم جنس للتبديد بمعنى التفرق مبني على الكسر كحذام، ووقع حالاً لتأوله بوصف نكرة أي متبددة هذا هو الصحيح كما سيذكره الشارح. قوله: (والصحيح أنه على التأويل إلخ) مقابله على ما أفاده أربعة أقوال: بقية الأقوال الخمسة المتقدمة في المصدر المنكر. قوله: (لأنه كالمبتدأ في المعنى) أي لكونه محكوماً عليه معنى بالحال ولم يشبه بالفاعل فينكر كالفاعل مع أن الفاعل أيضاً محكوم عليه لأن شبهه بالمبتدأ أقوى لتأخر المحكوم به مع كل بخلاف الفاعل.

قوله: (كان ذلك مسوّغاً لمجيئه نكرة) أي قياساً على المبتدأ إذا تأخر بناء على أن تأخيره للتسويغ، وتعليل بعضهم بعدم لبس الحال حينئذ بالوصف لأن الوصف لا يسبق الموصوف لا يناسب تعليل الشارح عدم تنكير صاحب الحال بأنه كالمبتدأ، ولا يناسب أيضاً جعل الشارح تبعاً للتوضيح تقديم حال النكرة عليها مسوغاً لمجيء الحال منها، وإنما يناسب ما في المغني والرضي من أن التقديم لدفع لبس الحال بالصفة إذا كان صاحبها منصوباً وطرد الباب في غير هذه الحالة. قال المصرح: وعلى هذا فالمسوّغ في المثال تقديم الخبر وفي البيت يعني لمية إلخ الوصف اهـ. وقوله الوصف أي وتقديم الخبر وكالمثال البيت الثاني مع أنه يرد على هذا التعليل الموافق لما في المغني والرضي أنه يقتضي امتناع ما فيه لبس الحال بالوصف مع أنهم صرحوا بجواز الحال من النكرة المخصصة المقدمة ومنها رأيت غلام رجل قائماً مع حصول اللبس فيه فتدبر. قوله: (لمية موحشاً طلل) فيه أن صاحب الحال المبتدأ وهو مذهب سيبويه دون الجمهور، فالأولى أن يجعل صاحب الحال الضمير في الخبر لا شاهد فيه، وكذا يقال في البيت بعده وتمامه:

---

٣٦٣ ـ قاله كثير. وتمامه:

=

وقوله:

٣٦٤ ـ وَبِالجِسْمِ[1] مِنِّي بَيِّناً لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وإنْ تَسْتَشْهِدِي العينَ تَشْهَدِ

(أَوْ يُخَصَّصْ) إما بوصف كقراءة بعضهم: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٨٩] وقوله:

٣٦٥ ـ نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نُوحاً واسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلُكٍ مَاخِرٍ فِي اليَمِّ مَشْحُونَا

وإما بإضافة، نحو: ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [سورة فصلت، الآية: ١٠] وإما بمعمول.

يـلـوح كـأنـه خـلـل

بالكسر جمع خلة بالكسر بطانة يغشى بها أجفان السيوف كما في التصريح والعيني. قال يس: وعلى القول بجواز الحال من المبتدأ يكون عامل الحال غير عامل صاحبها إذ لا يصح أن يكون عاملها الابتداء لضعفه وعدم صلاحيته لأن تكون قيداً له اهـ. ونقل حفيد السعد في حواشي المطول أن العامل في الحال من المبتدأ على هذا القول انتساب الخبر إلى المبتدأ لأنه معنى فعلي قابل للتقييد.

قوله: (شحوب) مصدر شحب بالفتح يشحب بالضم أي تغير. وأما شحب بضم عين الماضي فمصدره شحوبة كما في شيخ الإسلام. وجملة لو علمته بكسر التاء معترضة وجواب لو محذوف أي لرحمتني. قوله: (كقراءة بعضهم) هي شاذة وقد يقال: لا شاهد فيه ولا في البيت بعده لاحتمال أن يكون الحال من المستتر في الجار والمجرور. قوله: (ماخر) بالخاء المعجمة أي شاق للبحر.

= يَـلُـوحُ كَـأَنَّـهُ خِـلَـلُ

وهو من مجزوّ الكامل من العروضة الثالثة. وطلل مبتدأ وهو ما شخص من آثار الديار. ولمية خبره. والشاهد في موحشاً حيث وقع حالاً من طلل، وهو نكرة فلذلك تقدمت عليه. وقيل الحق أنه حال من الضمير في الخبر وهو معرفة، وفيه نظر لأن الضمير لا يعمل. والابتداء أيضاً لا يعمل في الفضلات. قوله: (يلوح) أي يلمح. وخلل بكسر الخاء المعجمة جمع خلة بالكسر وهي بطانة يغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب. وسيور أيضاً تلبس ظهور القسي.

(١) رواية العيني: «وفي الجسم».

٣٦٤ ـ هو من الطويل. ويروى بالجسم وهو في تقدير الرفع على أنه خبر عن قوله شحوب من شحب جسمه إذا تغير. ومني صفة للجسم على تقدير زيادة الألف واللام، أو حال منه على الأصل. والشاهد في بيناً حيث وقع حالاً مقدماً على ذي الحال لكونه نكرة وهو شحوب. ولو علمته معترضة. ويروى أن نظرته والخطاب للمؤنث. قوله: (وإن تستشهد العين) أي وإن تطلبي الشهادة من العين تشهد لك بأن في جسمي شحوباً بيناً أي ظاهراً.

٣٦٥ ـ هو من البسيط. ويا رب معترض بين الفاعل والمفعول وهو نوحاً. وماخر صفة فلك بالخاء المعجمة وهو الذي يشق الماء. واليم البحر. والشاهد في مشحوناً أي مملوءاً حيث وقع حالاً من فلك، وهو نكرة ولكنه تخصص بالصفة وفيه دلالة على بطلان قول من يقول: الواو للترتيب.

نحو: عجبت من ضرب أخوك شديداً. (أَوْ يبِنْ) أي يظهر الحال (مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ) أي مشابهه وهو النهي والاستفهام: فالنفي نحو: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾ [سورة الحجر، الآية: ٤] وقوله:

مَـا حُـمَّ مِـنْ مَـوتٍ حِـمًـى وَاقِـيـاً

والنهي (كَلا، يَبْغِ أمْرُؤٌ عَلَى أمْرِىءٍ مُسْتَسْهِلاً) وقوله:

٣٦٦ ـ لا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إلَى الإِحْجَامِ   يَـوْمَ الـوَغَـى مُـتَـخَـوِّفـاً لِـحِـمَـامِ

والاستفهام كقوله:

٣٦٧ ـ يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِياً فَترى   لِنَفْسِكَ العُذْرَ فِي إبْعَادِهَا الأَمَلا

قوله: (أي يظهر الحال) كان عليه أن يقول أي يظهر ذو الحال لأن الكلام فيه وقد وجد كذلك في بعض النسخ. قوله: (والاستفهام) هل المراد الإنكاري أو الأعم قياساً على ما سبق في المبتدأ قيل وقيل. والأظهر الثاني.

قوله: (نحو وما أهلكنا إلخ) فجملة ﴿وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾ [سورة الحجر، الآية: ٤] حال من قرية الواقعة بعد النفي على المشهور. وفيه مسوغ آخر وهو اقتران الجملة الحالية بالواو كما سيأتي، ولا ينافي ذلك قول المصرح إنما يحتاج إلى هذا المسوغ في الإيجاب نحو: ﴿أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٥٩] فعلم ما في كلام البعض. ومقابل المشهور قول الزمخشري إن الجملة في نحو الآيتين صفة والواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف لأنها في أصلها للجمع المناسب للإلصاق وإن لم تكن الآن عاطفة. والاعتراض عليه بأن الواو فصلت بينهما فكيف أكدت التصاقهما دفع بأن المراد اللصوق المعنوي لا اللفظي. قوله: (ما حم) أي قدر، ومن موت متعلق بحمى أو واقياً، والحمى الشيء المحمى المحفوظ كما في القاموس وغيره وبه يعلم ما في قول البعض. والحمى ما به الحماية والحفظ، وواقياً حال من حمى، وفيه مسوغ آخر وهو التخصيص بقوله من موت على جعله متعلقاً بحمى. قوله: (الإحجام) أي التأخر. والوغى الحرب والحمام بالكسر الموت.

قوله: (باقياً) حال من عيش. وقوله: فترى جواب الاستفهام الإنكاري. قوله: (مما ورد فيه

---

٣٦٦ ـ قاله قطري بن الفجاءة الخارجي. وما وقع في نسخة ابن الناظم من عزوه إلى الطرماح غلط فاحش. وهو من قصيدة من الكامل. لا يركنن فعل نهي مؤكد بالنون الخفيفة. وأحد فاعله. والإحجام بكسر الهمزة النكوص والتأخر. والوغى ـ بالغين المعجمة ـ الحرب. والشاهد في متخوفاً حيث وقع حالاً من أحد وهو نكرة، ولكنه وقع في سياق النفي، ولحمام يتعلق به أي لأجل حمام، وهو الموت.

٣٦٧ ـ قاله رجل من طي. وهو من البسيط أي يا صاحب فرخم. وهل للاستفهام على وجه الإنكار. وحم بضم الحاء أي قدر. والشاهد في باقياً حيث وقع حالاً من عيش وهو نكرة. ولكنه وقع في سياق الاستفهام. قوله: (فترى) أي فأنت ترى جواب الاستفهام. والعذر مفعوله. والأملا مفعول المصدر المضاف إلى فاعله. وألفه للإشباع.

واحترز بقوله غالباً مما ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مسوغ، من ذلك قولهم: مررت بماءٍ قعدة رجل. وقولهم: عليه مائة بيضاً. وأجاز سيبويه: فيها رجل قائماً. وفي الحديث: «**صلى وراءه رجال قياماً**» وذلك قليل.

تنبيه: زاد في التسهيل من المسوغات ثلاثة: **أحدها**: أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٥٩] لأن الواو ترفع توهم النعتية. **ثانيها**: أن يكون الوصف بها على خلاف الأصل: نحو هذا خاتم حديداً. **ثالثها**: أن تشترك النكرة مع معرفة في الحال نحو: هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين. (وَسَبْقَ حَالِ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ، أَبَوْا) سبق مفعول مقدم لأبوا، وهو مصدر مضاف إلى فاعله، والموصول في موضع النصب على المفعولية: أي منع أكثر النحويين تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف، فلا يجيزون في نحو: مررت بهند جالسة مررت جالسة بهند. وعللوا منع ذلك بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين فجعلوا عوضاً من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير. قال الناظم: (وَلا أَمْنَعُهُ) أي بل أجيزه وفاقاً لأبي علي وابن كيسان وابن برهان لأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى. فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما

صاحب الحال إلخ) أي قياساً عند سيبويه وسماعاً عند الخليل ويونس قاله المصرح. قوله: (قعدة رجل) بكسر القاف أي مقدرا قعدته. قوله: (لأن الواو ترفع توهم النعتية) يقتضي أن التعريف أو ما يقوم مقامه لرفع التباس الحال بالوصف والذي قدمه أنه لشبهه بالمبتدأ. وأجيب بأنه أشار إلى صحة التعليل بكل من العلتين وفيه ما مر. قوله: (على خلاف الأصل) أي لجمودها فلا يتبادر الذهن إلى النعتية. قوله: (مع معرفة) أي أو نكرة مخصصة نحو هذا رجل صالح وامرأة مقبلين كما قاله الدماميني. قوله: (ما بحرف) أي غير زائد كما سيأتي. وفي مفهوم قوله بحرف تفصيل يأتي قريباً في الشرح حاصله أن الإضافة إن كانت محضة امتنع التقديم أو لفظية فلا، وجعل الكوفيون المنصوب كالمجرور بالحرف فمنعوا تقديم الحال في نحو: لقيت هنداً راكبة لأن تقديمها يوهم كونها مفعولاً وصاحبها بدلاً. قوله: (في موضع النصب) أي إن نون حال وإلا كان في موضع جر بالإضافة وهذا أعم لشموله تقدم الحال على صاحبها وعلى عاملها، أما على التنوين فلا يشمل إلا التقدم على الصاحب قاله يس.

قوله: (أي منع أكثر النحويين) فيه صرف لقوله أبوا عن ظاهره من إرادة جميع النحاة، ويجاب عن تعبيره بذلك بأنه نزل الأكثر لقلة المخالف لهم منزلة الجميع سم. قوله: (بأن تعلق العامل بالحال) أي في المعنى والعمل ثان أي تابع لتعلقه بصاحبه في ذلك. قوله: (لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين) أي مع التصريح بالواسطة أو المراد لا يتعدى بدون اتباع اصطلاحي فلا يرد مررت برجل كريم. قوله: (التزام التأخير) أي ليكون الحال في حيز الجار. قوله: (وأيضاً فقد ورد إلخ) أورد

لا يمتنع تقديم حال المفعول به، وأيضاً (فَقَدْ وَرَدْ) السماع به من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سورة سبأ، الآية: ٢٨] وقول الشاعر:

٣٦٨ ـ تَسَلَّيْتُ طُرّاً عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكم ... بِذِكْرَاكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُمُ عِنْدِي

وقوله:

٣٦٩ ـ لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الماءِ هَيْمَانَ صَادِياً ... إلَيَّ حَبِيبَاً إنَّهَا لَحَبِيبُ

عليه أن ما استدل به من الآية والأبيات محتمل للتأويل، وأجيب بأنه يكفي في الظنيات ظواهر الأدلة ما لم يردها صريح لاسيما مع مساعدة القياس أفاده المرادي.

قوله: (وما أرسلناك إلا كافة للناس) فكافة بمعنى جميعاً حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم عليه وأورد عليه أن يلزم عليه تقديم الحال المحصور فيها وتعدى أرسل باللام والكثير تعديته بإلى. وأجيب عن الأول بأن تقديم الحال المحصور فيها مع إلا جائز لعدم اللبس قياساً على جواز تقديم الفاعل والمفعول المحصور فيهما مع إلا كما أشار إليه سابقاً في قوله: وقد يسبق إن قصد ظهر، على أنه يمكن أن يجعل المحصور إرساله والمحصور فيه كونه للناس كافة، وحينئذ فكل من المحصور والمحصور فيه في محله. وعن الثاني يأن التخريج على القليل إذا كان قياسياً فصيحاً كما هنا سائغ قاله سم، بقي أن المصنف اعترف في تسهيله بضعف تقديم الحال المذكورة فكيف خرج الآية على الضعيف، ولهذا جعل الزمخشري كافة صفة مصدر محذوف أي إرساله كافة للناس، لكن اعترض بأن كافة مختص بمن يعقل وبالنصب على الحال كطراً وقاطبة. وأجيب بنقل السيد عبد الله في شرحه على اللباب عن عمر بن الخطاب أنه قال: قد جعلت لآل بني كاكلة على كافة بيت المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهباً إبريزاً كتبه عمر بن الخطاب. ختمه كفى بالموت واعظاً يا عمر. قال: وهذا الخط موجود في آل بني كاكلة إلى الآن اهـ. وقد يقال هذا شاذ. قال التفتازاني: كافة في نحو جاء القوم كافة هو في الأصل اسم فاعل من كف بمعنى منع كأن الجماعة منعوا باجتماعهم أن يخرج منهم أحد. دماميني وشمني.

قوله: (بعد بينكم) أي فراقكم وحتى ابتدائية. قوله: (هيمان صادياً) كلاهما بمعنى عطشان

---

٣٦٨ ـ هو من الطويل. الشاهد في طراً حيث وقع حالاً من المجرور في عنكم وتقدم عليه ومعناه جميعاً، وهو من المشتقات والبين الفراق. والباء في بذكراكم تتعلق بتسليت. وهو على وزن فعلى بالكسر مصدر مضاف إلى مفعوله، والفاعل مطوي. وحتى ابتدائية فافهم.

٣٦٩ ـ قاله كثير عزة من قصيدة من الطويل. اللام للتأكيد في الأصل، ولكنها تسمى ههنا مؤذنة لإيذانها بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على شرط، وموطئة لأنها وطأت الجواب للقسم أي مهدته. وأنها لحبيب جواب الشرط وحبيباً خبر كان. والشاهد في هيمان حيث وقع حالاً عن الياء في إلي وتقدمت عليه مع كونه مجروراً. والتقدير لئن كان برد الماء حبيباً إلى حال كوني هيمان صادياً إنها لحبيب. والهيمان بفتح الهاء وسكون الياء آخر الحروف العطشان، ويروى حران بمعناه أيضاً. =

وقوله:

٣٧٠ ـ غَافِلاً تَعْرِضُ المنيَّةُ لِلْمَرْ ءِ فَيُدْعَى وَلاتَ حِينَ إباءِ

وقوله:

٣٧١ ـ فَإنْ تَكُ أَذْوادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْغًا بِقَتْلِ حِبَالِ

وقوله:

٣٧٢ ـ مَشْغُوفَةً بِكَ قَدْ شُغِفْتُ وَإِنَّمَا حُمَّ الفِرَاقُ فَمَا إِلَيْكَ سَبِيلُ

وقوله:

إِذَا المَرْءُ أَعْيَتْهُ المُرُوءَةُ نَاشِئاً فَمَطْلَبُهَا كَهْلاً عليه شَدِيدُ

وهما حالان من ياء المتكلم، أو الثاني حال من ضمير هيمان فهو من الحال المتداخلة على هذا والمترادفة على الأول. قوله: (فإن تك أذواد) جمع ذود وهو من الإبل ما بين الثلاثة والعشرة، وأصبن خبرتك، وحبال اسم ابن أخي طليحة قائل هذا البيت، وفرغاً بكسر الفاء وفتحها كما في شيخ الإسلام وإن اقتصر العيني ومن تبعه على الكسر أي هدراً حال من قتل.

قوله: (إذا المرء) بنصب المرء على تقدير إذا أعيت المروءة المرء، وبالرفع على تقدير إذا

= وصادياً أيضاً حال إما من المترادفة أو من المتداخلة: من الصدى وهو العطش. وقد خرج على أن برد مصدر، وهيمان منصوب به على أنه مفعول به، على تقدير لئن كان برد الماء جوفاً هيمان صادياً إلي حبيباً إنها لحبيب، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه وأراد بالجوف جوف نفسه. وقيل يجوز أن يكون حالاً من الماء أي في حال هيام الماء على حد المبالغة. وفيه بعد. وكل هذا هروب من وقوع الحال من المجرور متقدمة عليه. ولكن الشعر فيه يسوغ ما لا يسوغ في غيره.

٣٧٠ ـ هو من الخفيف. الشاهد في غافلاً حيث وقع حالاً من المرء وهو مجرور في محل النصب على أنه مفعول تعرض. والمنية فاعله وهو الموت. قوله: (فيدعى) عطف على تعرض، أي فيطلب المرء. ولات بمعنى ليس. وحين إباء كلام إضافي خبره. واسمه محذوف أي ليس الحين حين إباء أي امتناع. والواو للحال.

٣٧١ ـ قاله طليحة بن خويلد الأسدي من قصيدة من الطويل. وأذواد بالرفع ـ اسم تك ـ جمع ذود بفتح الذال المعجمة وسكون الواو من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر، وأصبن خبره. قوله: (فلن يذهبوا) جواب إن وبقتل يتعلق به وحبال بكسر الحاء المهملة وبالباء الموحدة اسم ابن طليحة. والشاهد في فرغاً بكسر الفاء وسكون الراء وبالغين المعجمة حيث وقع حالاً من قوله بقتل حبال متقدماً مع كون ذي الحال مجروراً، فدل على جواز مررت جالسة بهند. يقال: ذهب دمه فرغاً: أي هدراً لم يطلبه به. وفيه قصة مذكورة في الأصل.

٣٧٢ ـ هو من الكامل. الشاهد في مشغوفة حيث وقع حالاً من المجرور وهو الكاف في بك: من شغفه الحب أي بلغ شغافه. وهو غلاف القلب، وهو جلدة دونه كالحجاب. ويجوز بالعين المهملة من شغفه الحب إذا أحرق قلبه. وقيل أمرضه. والتقدير قد شغفت بك حال كوني مشغوفة. وحم مجهول أي قدر. والفاء للتعليل. وما بمعنى ليس. وسبيل اسمه. وإليك خبره مقدماً.

والحق أن جواز ذلك مخصوص. وحمل الآية على أن كافة حال من الكاف، والتاء للمبالغة لا للتأنيث، وقد ذكر ابن الأنباري الإجماع على المنع.

تنبيهات: **الأول**: فصل الكوفيون فقالوا: إن كان المجرور ضميراً نحو: مررت ضاحكة بها، أو كانت الحال فعلاً نحو: تضحك مررت بهند جاز، وإلا امتنع. **الثاني**: محل الخلاف إذا كان الحرف غير زائد، فإن كان زائداً جاز التقديم اتفاقاً، نحو: ما جاء راكباً من رجل. **الثالث**: بقي من الأسباب الموجبة لتأخير الحال عن صاحبها أمران: **الأول**: أن يكون مجروراً بالإضافة نحو: عرفت قيام زيد مسرعاً، وأعجبني وجه هند مسفرة، فلا يجوز بإجماع تقديم هذه الحال واقعة بعد المضاف، لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولا قبله لأن المضاف إليه مع المضاف كالصلة مع الموصول، فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف وهذا في الإضافة المحضة كما رأيت، أما غير المحضة نحو: هذا شارب السويق ملتوتاً الآن أو غداً فيجوز، قاله في شرح التسهيل. لكن في كلام ولده وتابعه

عيى المرء. وعلى كل هو من باب الاشتغال إلا أن العامل في المرء على النصب يقدر من لفظ العامل المذكور وعلى الرفع يقدر مطاوعاً للمذكور على حدّ:

لا تجزعي إن منفس أهلكته

أي هلك منفس، وناشئاً شاباً.

قوله: (وحمل الآية إلخ) لا يخفى ما فيه من التعسف كا قاله الرضي فلا يرد على المصنف لأن الاحتمال البعيد لا يقدح في الأدلة الظنية قاله سم. ونقل في التصريح هذا الحمل عن الزجاج ثم نقل رده عن المصنف فانظره. قوله: (والتاء للمبالغة) والمعنى إلا شديد الكف للناس أي المنع لهم من الشرك ونحوه. وقال الزمخشري: إلا إرساله كافة فجعل كافة نعت مصدر محذوف. ويعارضه نقل ابن برهان أن كافة لا تستعمل إلا حالاً. قاله المصرح قال شيخنا ولذلك غلط من يقول ولكافة المسلمين. قوله: (جاز) قال شيخنا والبعض: لعله لعدم ظهور الإعراب في صاحبها في الأول وفيها في الثاني فلا حاجة حينئذ لتعويض لزوم التأخير عن تسلط العامل بالواسطة لضعفها بخفاء العمل. قوله: (فإن كان زائداً جاز التقديم) استثنى منه بعضهم الزائد الممتنع الحذف أو القليل نحو أحسن بزيد مقبلاً وكفى بهند جالسة فلا يجوز تقديم الحال فيهما. قوله: (أمران) زاد بعضهم كون صاحبها منصوباً بكأن أو ليت أو لعل أو فعل تعجب أو ضميراً متصلاً بصلة آل نحو القاصدك سائلاً زيد أو بصلة الحرف المصدري نحو: أعجبني أن ضربت زيداً مؤدباً. قوله: (الآن أو غداً) قيد بذلك لتكون الإضافة غير محضة.

قوله: (فيجوز) لأن غير المحضة في نية الانفصال فالمضاف إليه فيها مفعول به وتقديم حاله عليه جائز. قال الدماميني: وليس كل إضافة لا تعرف غير محضة بل غير المحضة هي التي في

عليه صاحب التوضيح ما يقتضي التسوية في المنع. **الأمر الثاني**: أن تكون الحال محصورة نحو: ﴿وَمَا نُرۡسِلُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٤٨]. **الرابع**: كما يعرض للحال وجوب التأخير عن صاحبها كما رأيت كذلك يعرض لها وجوب التقديم عليه، وذلك كما إذا كان محصوراً نحو: ما جاء راكباً إلا زيد. (وَلا تُجِزْ حَالاً مِنَ المُضَافِ لَهْ) لوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها وذلك يأباه (إلاَّ إذَا اقْتَضَى المُضَافُ عَمَلَهْ) أي عمل الحال وهو نصبه نحو: ﴿إليه مرجِعُكُمْ جميعاً﴾ [سورة يونس، الآية: ٤] وقوله:

٣٧٣ ـ تَقُولُ ابْنَتِي إنَّ انْطِلاقَكَ وَاحِدًا ... إلَى الرَّوْعِ يَوْماً تَارِكِي لاَ أَبَالِيَا

تقدير الانفصال وهو في نحو مثلك مفقود فاعتراض أبي حيان بامتناع التقديم في نحو هذا مثلك متكلماً مع أن الإضافة فيه غير محضة سهو. قوله: (أن تكون الحال محصورة) أي محصوراً فيها ويستثنى منه المحصور بإلا إذا تقدمت مع إلا كما مر. قوله: (كما إذا كان محصوراً) أي فيه وكما إذا كان صاحب الحال مضافاً إلى ضمير ما يلابسها نحو: جاء زائر هند أخوها. قوله: (ولا تجز حالاً إلخ) دخل عليه السندوبي بقوله: وتقع الحال من الفاعل والمفعول والمجرور والخبر، وكذا من المبتدأ على مذهب سيبويه ولا تأتي من المضاف إليه إلا في مسائل عند المصنف نبه عليها بقوله: ولا تجز حالاً إلخ. قوله: (لوجوب كون العامل إلخ) أي لأن الحال وصاحبها كالنعت والمنعوت وعاملهما واحد وما ذكره من وجوب ذلك هو مذهب الجمهور، وذهب سيبويه إلى عدم وجوب ذلك لأن الحال أشبه بالخبر وعامله غير عامل المبتدأ على الصحيح، واختاره المصنف في تسهيله فقال: وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها خلافاً لمن منع.

قوله: (وذلك يأباه) أي الوجوب المذكور يأبى جواز مجيء الحال من المضاف إليه لأن المضاف من حيث إنه مضاف لا يعمل النصب. قوله: (أي عمل الحال) أي العمل فيه بأن كان ذلك المضاف عامل الحال، وقيل المراد عمل المضاف إليه أي العمل فيه من حيث إنه كالفعل لا من حيث إنه مضاف بأن كان المضاف مما يعمل عمل الفعل وإلا فغلام مثلاً من غلام زيد عامل في المضاف إليه لكن عمل الحرف المنوي لا عمل الفعل. وقيل: المراد عمل المضاف بناء على أن اقتضاءه العمل إنما هو إذا دل على الحدث كالمصدر بناء على أن المتبادر من اقتضائه العمل اقتضاؤه ذلك لذاته ولا يمكن ذلك إلا فيما فيه معنى الحدث قاله سم، ومآل الأوجه الثلاثة واحد. قوله: (إليه مرجعكم جميعاً) مرجع مصدر ميمي بمعنى الرجوع والقياس فتح عينه كمذهب. قوله: (إلى الروع) بفتح الراء وهو الخوف والمراد سببه وهو الحرب. قوله: (وهذا اتفاق) أي مجيء الحال من

---

٣٧٣ ـ قاله مالك بن الذئب التميمي من قصيدة من الطويل. وابنتي فاعل، والجملة بعده مقول القول. والشاهد في واحداً حيث نصب على الحال من الكاف الذي أضيف إليها الانطلاق لأنه فاعل له. وأراد بالروع بالفتح الحرب. وتاركي خبر لإن. ولا أباليا في محل النصب على المفعولية، وأصله لا أب لي موجود حينئذ. وزيدت فيه الألف كما يقال: يا غلاميا في يا غلامي.

ونحو: هذا شارب السويق ملتوتاً. وهذا اتفاق كما ذكره في شرحي التسهيل والكافية. (أَوْ كَانَ) المضاف (جُزءَ مَا لَهُ أُضِيفَا) نحو: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾ [سورة الحجر، الآية: ٤٧] نحو: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [سورة الحجرات، الآية: ١٢] (أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلا تَحِيفَا) والمراد بمثل جزئه ما يصح الاستغناء به عنه نحو: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [سورة النحل، الآية: ١٢٣] وإنما مجيء الحال من المضاف إليه في هذه المسائل الثلاث ونحوها لوجود الشرط المذكور، أما في الأولى فواضح، وأما في الأخيرتين فلأن العامل في الحال عامل في صاحبها حكماً، إذ المضاف والحالة هذه في قوة الساقط لصحة الاستغناء عنه بصاحب الحال وهو المضاف إليه.

تنبيه: ادّعى المصنف في شرح التسهيل الاتفاق على منع مجيء الحال من المضاف إليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة، نحو: ضربت غلام هند جالسة وتابعه على ذلك ولده في شرحه. وفيما ادّعياه نظر فإن مذهب الفارسي الجواز، وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجري في أماليه. (وَالحَالُ) مع عامله على ثلاثة أوجه: واجب التقديم عليه، وواجب التأخير عنه، وجائزهما كما هو كذلك مع صاحبه على مامر. فالحال (إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا، أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ) الفعل (المُصَرَّفَا) وهي ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقبل علامات الفرعية، وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة (فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ) على ذلك الناصب له وهذا هو

المضاف إليه عند اقتضاء المضاف العمل المذكور. قوله: (فلا تحيفا) أي لا تمل عن ذلك إلى زيادة عليه أو نقص عنه. قوله: (ما يصح الاستغناء به عنه) إشارة لوجه الشبه المقتضي لصحة مجيء الحال من المضاف إليه. قوله: (ونحوها) قيل: الصواب إسقاطه إذ لم يبق غير الثلاثة يجوز فيه مجيء الحال من المضاف إليه، وأجاب البهوتي بأنه تجوّز باسم المسألة عن المثال تسمية للجزئي باسم كليه ويرده وصف المسائل بالثلاث لأن الأمثلة السابقة أكثر من ثلاثة إلا أن يقال: نزل الأمثلة التي ذكرها لكل مسألة منزلة مثال واحد لاتحادها نوعاً وفيه بعد.

قوله: (لوجود الشرط المذكور) أي في قوله لوجوب كون العامل في الحال إلخ. قوله: (وفيما ادعياه نظر إلخ) يؤيد النظر تعليل المنع بوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها لأن تعليله بذلك يقتضي أن من لم يقل بوجوب ما ذكر وهو غير الجمهور لا يقول بالمنع. قوله: (بفعل صرفا) أي إن لم يقع صلة لحرف مصدري ولا تالياً للام الابتداء أو القسم وإلا امتنع التقديم كما سيأتي. قوله: (أو صفة) أي لم تقع صلة لأل أي أو مصدر نائب عن فعله فإنه يجوز تقديم حاله عليه أيضاً. قوله: (وقبل علامات الفرعية) أي العلامات الدالة على الفرعية كالتثنية والجمع والتأنيث والمراد قبلها قبولاً مطلقاً فلا يرد أفعل التفضيل فإنه إنما يقبلها إذا عرّف بأل أو أضيف كما سيأتي لكن يرد فعيل كقتيل فإنه إنما يقبلها إذا لم يجر على موصوفه مع أنه يجوز تقديم الحال عليه فلعله مستثنى.

قوله: (فجائز تقديمه) أي وإن كانت الحال جملة مصدرة بالواو خلافاً لمن منع فيها. قوله:

الأصل. فالصفة (كَمُسْرِعاً، ذَا رَاحِلٌ) ومجرداً زيد مضروب. وهذا تحملين طليق. فتحملين في موضع نصب على الحال، وعاملها طليق وهو صفة مشبهة (وَ) الفعل نحو: (مُخْلصاً زَيْدٌ دَعَا) و﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [سورة القمر، الآية: ٧] وقولهم: شتّى تؤوب الحلبة والاحتراز بقوله صرفاً وأشبهت المصرفا مما كان العامل فيه فعلاً جامداً نحو: ما أحسنه مقبلاً، أو صفة تشبه الجامد وهو اسم التفضيل نحو: هو أفصح الناس خطيباً، أو اسم فعل نحو: نزال مسرعاً، أو عاملاً معنوياً هو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كما أشار إليه بقوله: (وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الفِعْلِ لا، حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلا. كَتِلْكَ) و(لَيْتَ وَكَأَنّ) والظرف والمجرور المخبر بهما، تقول: تلك هند مجردة، وليت زيداً أميراً أخوك. وكأن زيداً راكباً أسد، وزيد عندك أو في الدار

(وعاملها طليق) لا يقال: معمول الصفة المشبهة يجب أن يكون سببياً مؤخراً لأنا نقول: ذاك فيما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وعملها في الحال بسبب ما فيها من معنى الفعل قاله المصرح. قوله: (ومخلصاً زيد دعا) فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جرياً على القول بجوازه ورجحه الرضي. قوله: (شتى) جمع شتيت تؤوب الحلبة بالتحريك جمع حالب أي يرجعون متفرّقين. قوله: (نحو ما أحسنه مقبلاً) فلا يجوز تقديم الحال على عاملها بل ولا على صاحبها ولو كان اسماً ظاهراً كما في شرح العمدة. قوله: (تشبه الجامد) أي في عدم قبول علامات الفرعية، وفيه أن من الأفعال الجامدة ما يقبلها كنعم وبئس وعسى وليس إلا أن يكون مراده خصوص فعل التعجب وفعل الاستثناء. قوله: (خطيباً) هو حال من الضمير في أفصح. قوله: (أو اسم فعل) عطف على قوله فعلاً جامداً، وظاهره أن هذا خارج بالقيد. وفيه أن اسم الفعل ليس فعلاً ولا صفة فهو خارج من أصل الموضوع، وكذا يقال في قوله أو عاملاً معنوياً.

قوله: (وهو ما تضمن) أي لفظ تضمن فليس المراد بالعامل المعنوي نحو الابتداء والتجرد والعوامل المتضمنة ما ذكره عشرة ذكر المصنف والشارح منها تسعة وأسقطا النداء نحو:

يا أيها الربع مَبكياً بساحته

لما في مجيء الحال من المنادى من الخلاف فقد منعه بعضهم وإن كان الأصح كما في جامع ابن هشام الجواز، وفي الهمع أن أبا حيان اختار أن اسم الإشارة وحرف التنبيه وليت ولعل وباقي الحروف لا تعمل في الحال ولا الظرف ولا يتعلق بها حرف إلا كأن وكاف التشبيه وأن بعضهم منع عمل كأن أيضاً في الحال. وفي الأشباه والنظائر أن الأصح عدم عمل كان وأخواتها وعسى في الحال فتستثنى من العوامل اللفظية. قوله: (مؤخراً) أي ولا محذوفاً كما صرح به في المغني غير مرة وإن استظهر الدماميني جواز زيد قائماً جواباً لمن قال من في الدار أي زيد فيها قائماً لقوة الدلالة على المحذوف. قوله: (المخبر بهما) الظاهر أنه ليس بقيد بل الواقع نعتاً مثلاً كذلك نحو: مررت برجل عندك قائماً. قوله: (تلك هند مجردة) فمجردة حال من هند والعامل فيها اسم الإشارة لما فيه من معنى الفعل أعني أشير. قوله: (وليت زيداً أميراً أخوك) وسط الحال في هذا المثال وما بعده

جالساً. وهكذا جميع ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كحرف التنبيه والترجي والاستفهام المقصود به التعظيم نحو: يا جارتا ما أنت جاره. ....

ليكون حالاً من الاسم فيكون معمولاً للناسخ على كلا المذهبين السابقين في إن وأخواتها إذ لو أخر لكان حالاً من الخبر وهو على أحد المذهبين مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول الناسخ لا به، وكليت وكأن لعل كما سيذكره الشارح، ويظهر أن إنّ وأنّ ولكن كذلك.

قوله: (كحرف التنبيه) نحو ها أنت زيد راكباً فراكباً حال من زيد أو من أنت على رأي سيبويه، فالعامل في راكباً حرف التنبيه لتضمنه معنى أنبه ونحو هذا زيد قائماً فالعامل في قائماً حرف التنبيه لما مر. وقيل اسم الإشارة لتضمنه معنى أشير، وقيل كلاهما لتنزلهما منزلة كلمة واحدة. فإن قلنا: العامل حرف التنبيه جاز أن تقول ها قائماً ذا زيد ولا يجوز على الوجهين الأخيرين كذا في يس عن ابن بابشاذ. وأورد على كلام الشارح أن الكلام في عامل ضمن معنى الفعل لا في مطلق ما تضمن ذلك. وأنت خبير بأن المراد العامل ولو في الحال فقط. وحرف التنبيه يعمل في الحال على ما ذكره الشارح فلا خروج عما الكلام فيه. نعم يرد على من جعل حرف التنبيه عاملاً في الحال عدم اتحاد الحال وصاحبها عاملاً، ولعله لا يقول بوجوب الاتحاد كما ذهب إليه بعضهم. وفي التصريح وشرح الجامع أن إسناد العمل إلى الأشياء العشرة ظاهري، وأن العامل في الحقيقة الفعل المدلول عليه بها كأشير وأنبه وفعل الشرط في أما علماً فعالم إذ التقدير مهما يذكر إنسان، في حال علم، وحينئذ فيتحد العامل في الحال وصاحبها بلا إشكال. وفي المغني: المشهور لزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها، وليس بلازم عند سيبويه، ويشهد له نحو أعجبني وجه زيد متبسماً وصوته قارئاً فإن عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وقوله:

لمية موحشاً طلل

فإن عامل الحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف، وعامل صاحبها وهو طلل الابتداء ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٩٢] فإن عامل الحال حرف التنبيه أو اسم الإشارة وعامل صاحبها إن ومثله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٥٣] وقوله:

ها بينا ذا صريح النصح فاصغ له

فعامل الحال ها التنبيه وليست عامل صاحبها، ولك أن تقول: لا أسلم أن صاحب الحال طلل بل ضميره المستتر في الظرف لأن الحال حينئذ من المعرفة. وأما البواقي فاتحاد العامل فيها موجود تقديراً إذ المعنى أشير إلى أمتكم وإلى صراطي وتنبه لصريح النصح. وأما مثالا الإضافة فصلاحية المضاف فيهما للسقوط تجعل المضاف إليه كأنه معمول للفعل وعلى هذا فالشرط في المسألة اتحاد العامل تحقيقاً أو تقديراً اهـ باختصار. وقال الرضي في باب المبتدأ: التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة ألجأتهم إليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب إليه المالكي اهـ.

وأما نحو: أما علماً فعالم فلا يجوز تقديم الحال على عاملها في شيء من ذلك. وهذا هو القسم الثاني. (وَنَدَرْ) تقديمها على عاملها الظرف والمجرور المخبر بهما (نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرّاً) عندك أو (في هَجَرْ) فما ورد من ذلك مسموعاً يحفظ ولا يقاس عليه. هذا هو مذهب البصريين. وأجاز ذلك الفراء والأخفش مطلقاً. وأجازه الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمر نحو: أنت قائماً في الدار. وقيل: يجوز بقوّة إن كان الحال ظرفاً. أو حرف جر. ويضعف إن كان غيرهما. وهو مذهبه في التسهيل. واستدل المجيز بقراءة من قرأ: ﴿والسموات مطوياتاً بيمينه﴾ ﴿ما في بطون هذه الأنعام خالصةً لذكورنا﴾ بنصب مطويات وخالصة. وبقوله:

٣٧٤ ـ رَهْطُ ابْنِ كُوزِ مُحْقِبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِم وَرَهْطُ رَبِيعَةَ ابنِ حُذَارِ

وقوله:

قوله: (وأما) معطوف على حرف التنبيه. قوله: (نحو أما علماً فعالم) أسلف الشارح أنه حال من مرفوع فعل الشرط الذي نابت عنه أما فهو العامل حقيقة ونسبة العمل لأما باعتبار نيابتها عنه. قوله: (هو القسم الثاني) أي ما يجب فيه تأخير الحال عن العامل. قوله: (وندر) أي شذ بدليل قول الشارح فما ورد إلخ وقال الموضح قلّ. قوله: (مستقراً) قال سم: حال مؤكدة وهو صريح في أن المراد به الاستقرار العام وقال غيره: أي ثابتاً غير متزلزل فهو خاص إذ لو كان عاماً لم يظهر. قال بعض المتأخرين: قد يقال محل عدم ظهوره إذا كان له معمول يقع بدلاً عنه وإلا جاز ظهوره، وعندي أن هذا متعين إذ لا يشك أحد في جواز هذا ثابت هذا حاصل مثلاً. قوله: (فيما كانت الحال فيه من مضمر) أي من مضمر مرجعه مضمر كما في المثال فإن قائماً حال من الضمير المستكن في العامل الذي هو الجار والمجرور ومرجعه أنت وإن شئت جعلت كلام الشارح على حذف مضاف أي من مفسر مضمر بفتح السين والمآل واحد. ولعل وجه مذهبهم أنه لما كان مرجع صاحب الحال مماثلاً له وكان متقدماً كان كأن صاحب الحال متقدم فكأن العامل متقدم، بخلاف ما إذا لم يكن صاحب الحال ضميراً نحو: أنت قائماً في الدار أبوك، وما إذا لم يكن مرجعه ضميراً نحو: زيد قائماً في الدار فلا يجوزان عند الكوفيين. وقرر شيخنا عبارة الشارح بوجه آخر حيث قال فقائماً حال من أنت عند الكوفيين القائلين بأن المبتدأ والخبر ترافعا، فالعامل في الحال وصاحبها واحد متأخر عن الحال وهو الخبر اهـ. وانظر ما وجه التخصيص بالضمير على هذا.

قوله: (إن كان الحال ظرفاً أو حرف جر) أي مع مجروره نحو زيد عندك أمامك أو في الدار أمامك إذا جعل عندك وفي الدار حالين من الضمير في الظرف بعدهما. وقوله إن كان غيرهما كمثال المتن. قوله: (واستدل المجيز) أي مطلقاً. قوله: (بقراءة من قرأ) أي شذوذاً. قوله: (رهط ابن كوز) بضم الكاف وآخره زاي مبتدأ خبره فيهم. ومحقبي أدراعهم حال من الضمير المستكن فيه أي

---

٣٧٤ ـ قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الكامل يخاطب بها زرعة بن عمر واستوفى ذكره في الأصل =

٣٧٥ ـ بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهْوَ بَادِىءِ ذِلَة لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَعْدَمْ وَلاءً وَلا نَصرَا

وتأول ذلك المانع.

تنبيهات: **الأول**: محل الخلاف في جواز تقديم الحال على عاملها الظرف إذا توسط كما رأيت. فإن تقدم على الجملة نحو: قائماً زيد في الدار امتنعت المسألة إجماعاً، قاله في شرح الكافية. لكن أجاز الأخفش في قولهم: فداء لك أبي وأمي أن يكون فداء حالاً والعامل فيه لك، وهو يقتضي جواز التقديم على الجملة عنده إذا تقدم الخبر، وأجازه ابن برهان فيما إذا كانت الحال ظرفاً نحو: هنالك الولاية لله الحق، فهنالك ظرف في موضع الحال والولاية مبتدأ ولله الخبر. **الثاني**: أفهم كلامه جواز نحو: في الدار قائماً زيد وهو اتفاق. **الثالث**: قد يعرض للعامل المتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه ككونه مصدراً مقدراً بالحرف المصدري نحو:

جاعلين أدراعهم في حقائبهم جمع درع. ورهط الثاني معطوف على رهط الأول. وحذار بضم المهملة وتخفيف الذال المعجمة. والرهط ما دون العشرة من الرجال.

قوله: (بنا عاذ عوف إلخ) فقدم الحال وهو بادىء ذلة على صاحبها أعني الضمير المستكن في لديكم الذي هو خبر هو. قوله: (وتأوّل ذلك المانع) أي بأن البيتين ضرورة وأن السموات عطف على الضمير المستتر في قبضته لأنها بمعنى مقبوضة ومطويات حال من السموات وبيمينه ظرف لغو متعلق بمطويات. والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر موجود هنا بقوله يوم القيامة. وأن خالصة حال من المستتر في صلة ما فهي العاملة في الحال وتأنيث خالصة باعتبار معنى ما لأنها واقعة على الأجنة. قوله: (لكن أجاز الأخفش) لما كان تقدم الحال على الجملة صادقاً بتقدم الخبر وتأخره وبكون الحال ظرفاً وغيره وكانت حكاية الإجماع غير مسلمة في تقدم الخبر وفي كونها ظرفاً استدرك على حكاية الإجماع فقال لكن إلخ. قوله: (وهو اتفاق) لأن الحال متأخرة عن العامل حينئذ. قوله: (مقدراً بالحرف) أي مع الفعل واقتصر على الحرف لأنه المانع من تقدم الحال كما قاله الدماميني فإن كان المصدر غير مقدر بذلك جاز تقديم الحال عليه نحو قائماً ضرباً زيداً. قوله:

= في شواهد العلم. ورهط مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف: أي هو رهط يزيد بن حذيفة بن كوز بضم الكاف وفي آخره زاي معجمة. ورهط الرجل قومه وقبيلته ما دون العشرة من الرجال ليست فيهم امرأة. والشاهد في محقبي أدراعهم حيث وقع حالاً من فيهم، وهو ضمير مجرور وهو شاذ لا يقاس عليه. وقيل هو نصب على المدح فلا شذوذ فيه ولا شاهد، وهو من أحقب زاده خلفه إذا جعله وراءه حقيبة. والأدراع جمع درع الحديد. ورهط ربيعة عطف على الرهط الأول. وحذار بضم الحاء المهملة وتخفيف الذال المعجمة.

٣٧٥ ـ هو من الطويل. الباء تتعلق بعاذ. وعوف اسم رجل فاعله. والشاهد في بادىء ذلة حيث وقع حالاً من الضمير المجرور بالظرف وهو لديكم، وتقدم عليه وهو شاذ. والبادىء من البدء وهو الظهور. فلم يعدم عطف على عاذ. وولاء مفعوله من الموالاة ضد المعاداة.

سرني ذهابك غازياً، أو فعلاً مقروناً بلام الابتداء أو قسم نحو: لأصبر محتسباً ولأقومن طائعاً أو صلة لأل، أو الحرف مصدري نحو: أنت المصلي فذاً، ولك أن تتنفل قاعداً، قال الناظم وولده: أو نعتاً نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسوراً سرجها. قال في المغني: وهو وهم منهما فإنه يجوز أن يتقدم عليه فاصلاً بين النعت ومنعوته فتقول: مررت برجل مكسوراً سرجها ذاهبة فرسه. **الرابع**: لم يتعرض هنا للقسم الثالث وهي الحال الواجبة التقديم وذلك نحو: كيف جاء زيد.

(وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ، عَمْرٍو مُعَانًا) وبكر قائماً أحسن منه قاعداً، مما وقع فيه اسم التفضيل متوسطاً بين حالين من اسمين، مختلفي المعنى أو متحديه، مفضل أحدهما في حالة على الآخر في أخرى (مُسْتَجَازٌ لَن يَهِنْ) على أن اسم التفضيل عامل في الحالين فيكون ذلك مستثنى مما تقدم من أنه لا يعمل في الحال المتقدمة عليه. وإنما جاز ذلك هنا لأن اسم التفضيل وإن انحط درجة عن اسم الفاعل والصفة المشبهة بعدم قبوله علامات الفرعية، فله مزية على العامل الجامد لأن فيه ما في الجامد من معنى الفعل، ويفوقه بتضمن حروف الفعل ووزنه، فجعل موافقاً للعامل الجامد في امتناع تقديم الحال عليه إذا لم يتوسط بين حالين نحو: هو

(أو فعلاً مقروناً بلام الابتداء) أي في غير باب إن لتصريحهم هناك بجواز نحو إن زيداً مخلصاً ليعبد ربه. قاله الدماميني. قوله: (أو صلة لأل) بخلاف غير أل فيجوز من الذي خائفاً جاء لجواز تقديم معمول الصلة عليها لا على الموصول.

قوله: (أو لحرف مصدريّ) أي ولو غير عامل نحو سرني ما فعلت محسناً. قوله: (فإنه يجوز أن يتقدم عليه إلخ) مثل الحال من معمول النعت في جواز التقدم على النعت غيرها من معمولات النعت كالمفعول به والظرف والمجرور. قوله: (مكسوراً سرجها ذاهبة فرسه) الضمير عائد على متأخر لفظاً متقدم رتبة فبطل ما قيل تقديم الحال في المثال وإن لم يمتنع من جهة أن عاملها نعت لجواز تقديم معمول النعت عليه لا على المنعوت فهو ممتنع من جهة تقديم المضمر على ما يفسره فاعرف ذلك. قوله: (نحو كيف جاء زيد) أي في أي حال سواء قلنا إنه ظرف شبيه باسم المكان غير مفتقر إلى التعلق كما هو مذهب سيبويه، أو اسم غير ظرف كما هو مذهب الأخفش لأن الحال مطلقاً على معنى في. هذا ما ظهر لي، وبه يعرف ما في كلام البعض هنا تبعاً للتصريح فتدبر. قوله: (مفرداً) حال من الضمير في أنفع ومعاناً حال من عمرو والعامل فيهما أنفع.

قوله: (مختلفي المعنى) أي كالمثال الأول وقوله أو متحديه أي كالمثال الثاني. قوله: (مستجاز) السين والتاء زائدتان أو للنسبة أي منسوب إلى الجواز ومعدود من الجائز. واعلم أن ما جاز بعد الامتناع يجب فلا يعترض عليه بأن اللائق التعبير بالوجوب بدل الاستجازة. قوله: (على العامل الجامد) يعني المعنوي كما يدل عليه ما بعده. قوله: (فجعل موافقاً للعامل الجامد إلخ) لما

أكفؤهم ناصراً. وجعل موافقاً لاسم الفاعل في جواز التقديم عليه إذا توسط بين حالين. واعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب سيبويه والجمهور. وزعم السيرافي أن المنصوبين في ذلك ونحوه خبران لكان مضمرة مع إذ في المضي وإذا في الاستقبال. وفي تكلف إضمار ستة أشياء. وبعد تسليمه يلزم إعمال أفعل في إذ وإذا فيكون واقعاً في مثل ما فر منه.

تنبيه: لا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل ولا تأخيرهما عنه، فلا تقول: زيد قائماً قاعداً أحسن منه، ولا زيد أحسن منه قائماً قاعداً. (والحَالُ) لشبهها بالخبر والنعت (قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ، لِمُفْرَدِ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدِ) فالأولى نحو: جاء زيد راكباً ضاحكاً وقوله:

كان شبهه بالجامد أقوى من شبهه باسم الفاعل خصت موافقته للجامد بما هو الغالب وهو حالة عدم توسطه. هذا ما قاله البعض وقد يمنع كون شبهه بالجامد أقوى. والأولى عندي أن يقال: خصت موافقته للجامد بأغلب حاليه وهو عدم التوسط لأن ذلك أبلغ في إظهار انحطاط درجته عن اسم الفاعل والتحاقه بالجامد من العكس فتدبر. قوله: (خبران لكان مضمرة) صريح في أن كان ناقصة. والذي في التصريح وشرح الجامع عن السيرافي أنها تامة والمنصوبان حالان ونسب شارح الجامع القول بأنها ناقصة والمنصوبان خبران لها إلى بعض المغاربة. قوله: (إضمار ستة أشياء) هي إذ أو إذا وكان واسمها مع الأول والثاني. قوله: (فيكون واقعاً في مثل ما فر منه) الذي فر منه هو عمل أفعل النصب في حال متقدمة عليه، وقد وقع في مثله وهو عمله في ظرف متقدم عليه. ، وقد يقال: يتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيره.

قوله: (لا يجوز تقديم إلخ) أي دفعاً للبس. فإن قلت: يندفع اللبس يجعل أحدهما تالياً لأفعل والآخر للضمير في منه. قلت: يلزم الفصل بين أفعل ومن ولم يغتفروه إلا بالظرف والمجرور والتمييز لسماعه فيها ولم يسمع ذلك في الحال هكذا ينبغي الجواب. ونقل الدماميني عن بعضهم جواز ذلك فيجوز على هذا زيد أحسن قائماً منه قاعداً. قال: واختاره الرضي. قوله: (لشبهها بالخبر) أي في كونها محكوماً بها في المعنى على صاحبها وإن كان الحكم في الخبر قصدياً وفي الحال تبعياً، والنعت أي في إفهام الاتصاف بصفة وإن كان قصدياً في النعت وتبعياً في الحال إذ القصد بها تقييد الفعل وبيان كيفية وقوعه، وقدم شبهها بالخبر لأنه أشد من شبهها بالنعت. قال في المغني: ومن ثم اختلف في تعددهما واتفق على تعدد النعت وعلل الدماميني الأشدية بأنك لو حذفت العامل من نحو: جاء زيد راكباً انتظم من الحال وصاحبها مبتدأ وخبر تقول: زيد راكب ولا ينتظم منهما منعوت ونعت. قوله: (قيد يجيء ذا تعدد) أي جوازاً ووجوباً، فالثاني بعد إما ولا نحو: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [سورة الإنسان، الآية: ٣] ونحو: جاء زيد لا خائفاً ولا آسفاً. وجاء إفرادها بعد لا ضرورة كما في قوله:

قهرت العدا لا مستعيناً بعصبة ولكن بأنواع الخدائع والمكر

عَلَيَّ إذَا ما جِئْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللهِ رَجْلانَ حَافِيَا

ومنع ابن عصفور هذا النوع ما لم يكن العامل فيه أفعل التفضيل. نحو: هذا بسراً أطيب منه رطباً. ونقل المنع عن الفارسي وجماعة، فالثاني عندهم نعت للأول أو حال من الضمير فيه. والثانية قد يكون بجمع نحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ٣٣] ونحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ﴾ [سورة النحل، الآية: ١٢] وقد يكون بتفريق نحو: لقيت هنداً مصعداً منحدرة. وقوله:

والأول فيما عدا ذلك. قوله: (فاعلم) جملة اعتراضية أتى بها لرد قول ابن عصفور الآتي. شاطبي. قوله: (فالأولى) هي المتعددة لمفرد، وتكون بعطف نحو: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًا﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٣٩] الآية وبغير عطف كأمثلة الشارح. قوله: (رجلان) أي ماشياً حافياً أي غير منتعل، والحالان قال المصرح: إما من فاعل الزيارة المحذوف والتقدير زيارتي بيت الله أو من ياء المتكلم المجرورة بعلى اهـ، والأنسب الأول. قوله: (ومنع ابن عصفور هذا النوع) أي قياساً على الظرف قال ابن الناظم: وليس بشيء أي للفرق الظاهر بينهما لأن وقوع الفعل الواحد في زمانين ومكانين محال، وأما تقييده بقيدين فلا بأس به. قوله: (ما لم يكن العامل فيه أفعل التفضيل) أي المتوسط بين حالين على ما يؤخذ من التمثيل ليخرج زيد أحسن من إخوته متكلماً ضاحكاً. وإنما جوز ابن عصفور تعدد الحال لمفرد في نحو: هذا بسراً إلخ لأن صاحب الحال وإن كان واحداً في المعنى متعدد في اللفظ والتعدد اللفظي يكفي عنده هذا ما ظهر لي. قوله: (نحو هذا بسراً أطيب منه رطباً) وجه كونه من هذا النوع كما قاله سم أن الحالين لمفرد في المعنى وإن تعدد في اللفظ والبسر مرتبة قبل الرطب وبعد البلح. قوله: (نعت للأول) أي بناء على الأصح من جواز نعت المشتق باعتبار دلالته على الذات. قوله: (أو حال من الضمير) أي ويكون حالاً متداخلة.

قوله: (بجمع) الباء بمعنى مع أو للملابسة والمراد بالجمع ما قابل التفريق فيشمل التثنية وذلك في صورة اتحاد الحال لفظاً ومعنى، لأن الجمع حينئذ أخصر سواء كان العامل واحداً وعمله في غير الحال كذلك نحو: جاء زيد وعمرو راكبين أو عمله مختلف نحو: ضرب زيد عمراً راكبين، أو كان العامل متعدداً وعمله كذلك نحو: جاء زيد وضربت عمراً راكبين، أو العمل متحد نحو: جاء زيد وذهب عمرو مسرعين، ويظهر أن العامل في الحال عند تعدد العامل مجموع العاملين أو العوامل لئلا يلزم اجتماع عاملين أو عوامل على معمول واحد، ولذلك نظائر كثيرة تقدمت، وهل الجمع في ذلك واجب أو لا؟ استظهر العلوي الوجوب ثم نقل عن الرضي أنه قال: لا أمنع من التفريق كلقيت راكباً زيداً راكباً أو لقيت زيداً راكباً راكباً. قوله: **(دائبين)** أي دائمين بتغليب المذكر. قوله: **(وقد يكون بتفريق)** أي مع إيلاء كل حال صاحبها نحو: لقيت مصعداً زيداً منحدراً أو تأخير الأحوال كما مثله الشارح.

٣٧٦ ـ لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفًا مُنْجِدَيهِ فَأَصَابُوا مَغْنَمَا

فعند ظهور المعنى يرد كل حال إلى ما يليق به كما في المثال والبيت، وعند عدم الظهور يجعل أول الحالين لثاني الإسمين وثانيهما للأول، نحو: لقيت زيداً مصعداً منحدراً. فمصعداً حال من زيد، ومنحدراً حال من التاء.

تنبيه: الظاهر أن قد في قوله قد يجيء للتحقيق لا للتقليل. (وَعَامِلُ الحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا) أي الحال على ضربين: مؤسسة وتسمى مبنية وهي التي لا يستفاد معناها بدونها كجاء زيد راكباً. ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها وهي على ثلاثة أضرب: إما مؤكدة لعاملها وهي كل وصف وافق عامته إما معنى دون لفظ (فِي نَحْوِ لا تَعْثَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدًا) ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٢٥] أو معنى ولفظاً نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [سورة النساء، الآية: ٧٩] وقوله:

قوله: (يجعل أول الحالين لثاني الاسمين) أي ليكون أول الحالين غير مفصول من صاحبه وهذا مذهب الجمهور. وذهب قوم إلى عكسه واختاره السيوطي مراعاة للترتيب. قال الدماميني: وقياساً على ما هو أحسن عند أهل المعاني وهو اللف والنشر المرتب اهـ. أي عند محققيهم لانسياق الذهن إلى الترتيب. ونقل الدماميني عن ابن هشام في حواشي التسهيل أنه فرّق بين النشر وتعدد الحال بأن النشر إنما يجوز عند الوثوق بفهم المعنى، وردّ السامع ما لكل واحد من الأمور المتعددة إليه وليس هذا شرطاً في تعدد الحال فوجب الحمل على الأقرب إلا عند قيام قرينة غيره، ولم يتعرض الشارح لكون الجعل الذي ذكره واجباً أو أولى والذي في المغني وجوبه. قال الشمني: أي بالنسبة إلى عكسه فلا ينافي ما في الرضي أنه ضعيف أي بالنسبة إلى جعل كل حال بجنب صاحبها اهـ باختصار. والأجود عدم العطف هنا لأنه ربما يوهم كون الأحوال لواحد في وقتين أو أوقات. ومن العطف بلا إيهام قول عمرو بن كلثوم.

وأنا سوف تدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا

أي لها. بقي ما إذا كانت الحال مفردة مع تعدد ما تصلح له نحو: لقيت زيداً راكباً فالأقرب كونها للأقرب كما أشار إليه في التسهيل ومنع بعضهم هذه الصورة. قوله: (الظاهر أن قد إلخ) مقابلة أن قد للتقليل النسبي. قوله: (أي الحال على ضربين مؤسسة) تفسير للنظم بما يفيده منطوقه ومفهومه فلا يقال المؤسسة لم تذكر في كلامه. قوله: (أما معنى دون لفظ) قدمه على قسميه لكثرته وقلة الثاني ولذا لم يمثل له الناظم. قوله: (في نحو لا تعث) يقال عثا يعثو عثواً وعثى يعثي عثي. وعلى الثاني جاءت الآية، وأما مثال الناظم فيحتمل الضبطين قاله الشاطبي. قوله: (في الأرض)

---

٣٧٦ ـ هو من المديد. الشاهد في خائفاً منجديه حيث وقع خائفاً حالاً من ابني، ومنجديه من أخويه، والعامل فيهما لقي. وهذا مثال لتعدد الحال مع تعدد صاحبها. وهو تثنية منجد من النجدة إذا أعانه. فأصابوا مغنماً نالوا غنيمة عطف على لقي تمامه:

وَالزَمْ تَوَقِّي خَلْطِ الجِدِّ بِاللَّعِبِ

٣٧٧ ـ أَصِخْ مُصِيخاً لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ

ومؤكدة لصاحبها نحو: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [سورة يونس، الآية: ٩٩] ومؤكدة لمضمون جملة وقد أشار إليها بقوله: (وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ، عَامِلُهَا) أي عامل الحال وجوباً (وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ) عن الجملة وجوباً أيضاً. ويشترط في الجملة أن تكون معقودة من اسمين معرفتين جامدين نحو: زيد أخوك عطوفاً. وقوله:

٣٧٨ ـ أَنَا ابنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ

والتقدير أحقه عطوفاً وأحق معروفاً.

تنبيه: قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط تعريف جزأي الجملة من تسميتها مؤكدة

بحذف الياء لفظاً ونقل فتحة الهمزة إلى اللام. قوله: (أصخ) أي استمع. قوله: (ومؤكدة لمضمون جملة) هو معنى المصدر المأخوذ من مسندها مضافاً إلى المسند إليه فيها إن كان المسند مشتقاً كقيام زيد في زيد قائم وقام زيد والكون المضاف إلى المسند إليه مخبراً عنه بالمسند إن كان المسند جامداً. وهذا هو الممكن هنا لما سيأتي من اشتراط جمود جزأي الجملة ككون زيد أخاً في زيد أخوك عطوفاً والتأكيد في الحقيقة للازم الكون أخاً كما قاله الشنواني وهو العطف والحنو، ففي عبارته حذف مضاف أي للازم مضمون جملة. قوله: (فمضمر عاملها) أي وصاحبها. قوله: (وجوباً) لأن الجملة كالعوض من العامل ولا يجمع بين العوض والمعوض.

قوله: (يؤخر عن الجملة وجوباً) أي لضعف العامل بوجوب الحذف فيجب تأخيرها عما هو كالعوض منه وهو الجملة. قوله: (جامدين) أي جموداً محضاً ليخرج الجامد الذي في حكم المشتق كما في أنا الأسد مقداماً وزيد أبوك عطوفاً كما سينبه عليه الشارح. قوله: (أنا ابن دارة) هي اسم أمه ويا للاستغاثة. قوله: (والتقدير أحقه) بفتح الهمزة وضمها من حققت الأمر أو أحققته بمعنى تحققته أو أثبته، أو بمعنى أثبته. ومحل تقدير ما ذكر إن لم يكن المبتدأ أنا وإلا قدر نحو حقني أمراً أو أحق مبنياً للمفعول قاله يس. قوله: (قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط إلخ) لم يتعرض الشارح لمأخذ اسمية الجزأين ولعله كون عاملها مضمراً أو كون الحال مؤكدة للجملة لأنه إذا كان أحد الجزأين فعلاً كان عاملاً في الحال، فلا يكون عاملها مضمراً ولا تكون الحال مؤكدة للجملة على قياس ما سيذكره في الجمود فتدبر.

---

٣٧٧ ـ هو من البسيط. وأصخ أمر من أصاخ أي استمع. والشاهد في مصيخاً حيث وقع حالاً من ضمير أصخ مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى. واللام يتعلق بأصخ. والزم أمر عطف عليه. والتوقي التحفظ والتحرز. والجد بالكسر ضد الهزل.

٣٧٨ ـ قاله سالم بن دارة اليربوعي من قصيدة من البسيط يهجو بها فزارة. الشاهد في معروفاً فإنه حال مؤكدة لمضمون الجملة الإسمية أعني أنا ابن دارة. وبها نائب عن الفاعل. ويروى لها. ونسبي فاعل معروفاً. وهل استفهام على وجه الإنكار من بدارة. والتقدير هل عار بدارة. ويا للناس معترض بين المبتدأ والخبر. ويا لمجرد التنبيه أو للنداء والمنادى محذوف أي يا قوم. واللام مفتوحة للتعجب.

لأنه لا يؤكد إلا ما قد عرف، وجمودهما من كون الحال مؤكدة للجملة لأنه إذا كان أحد الجزأين مشتقاً أو في حكمه كان عاملاً في الحال فكانت مؤكدة لعاملها لا للجملة، ولذلك جعل في شرح التسهيل قولهم: زيد أبوك عطوفاً، وهو الحق بيناً، من قبيل المؤكدة لعاملها وهي موافقة له معنى دون لفظ لأن الأب والحق صالحان للعمل، ووجوب تأخير الحال من كونها تأكيداً، ووجوب إضمار عاملها من جزمه بالإضمار. (وَمَوْضِعَ الحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ) كما تجيء موضع الخبر والنعت وإن كان الأصل فيها الإفراد، ولذلك ثلاثة شروط: **أحدها**: أن تكون خبرية. وغلط من قال في قوله:

قوله: (لأنه لا يؤكد إلا ما قد عرف) أي على مذهب البصريين، وما قيل من أن المؤكد مضمون الجملة وهو لا يوصف بتعريف ولا تنكير رد بأن مضمون الجملة كما مر معنى المصدر المأخوذ إلخ، وهو يوصف بالتعريف والتنكير بحسب تعريف المسند إليه وتنكيره. قوله: (فكانت مؤكدة لعاملها) أورد عليه أن مجرد كون العامل مشتقاً حقيقة أو حكماً لا يستلزم كون الحال مؤكدة له وإنما يستلزمه اشتمال العامل على معنى الحال، فكان الأولى أن يقول: فكانت غير مؤكدة لمضمون الجملة ليكون شاملاً للمؤسسة وللمؤكدة لعاملها أو صاحبها. قوله: (ولذلك) أي لكون أحد الجزأين إذا كان مشتقاً أو في حكم المشتق كان عاملاً جعل في شرح التسهيل إلخ. قوله: (من قبيل المؤكدة لعاملها) هو في المثال الأول أبوك المتأول بالعاطف وفي الثاني الحق المتأول بالبين. قوله: (لأن الأب والحق صالحان للعمل) لتأول الأول بالعاطف وكون الثاني صفة مشبهة فتأول الثاني بالبين لتكون الحال مؤكدة لا لصحة العمل، ولم يجعل الأخ كالأب لضعف دلالته على العطف والحنو بالنسبة إلى الأب. قوله: (ووجوب تأخير الحال) يقتضي صنيعه أن هذا من الشروط وليس كذلك بل من الأحكام، وكذا يقال في قوله: ووجوب إضمار عاملها. قوله: (من كونها تأكيداً) رد بأن المؤكدة لعاملها تأكيد ولا يجب تأخيرها. قوله: (وموضع الحال) أي المفردة فلا ينافي أن الجملة حال حقيقة بدليل تقسيمهم الحال إلى مفرد وجملة كالخبر والنعت.

فائدة: يجوز في قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٤٦] أن يكون ربيون نائب فاعل قتل وأن يكون ربيون فاعلاً بالظرف لاعتماده على ذي الحال وهو ضمير النبي المستتر في قتل والظرف حال، وأن يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة حال، ويختلف المعنى على الأول والأخيرين قيل: وإذا قرىء قتل بالتشديد وجب ارتفاع ربيون بالفعل لأن قتل الواحد لا تكثير فيه، ويرد بأن النبي هنا متعدد لا واحد بدليل كأين، وإنما أفرد الضمير بحسب لفظها كذا في المعنى.

قوله: (أن تكون خبرية) تغليباً لشبهه بالنعت في كونه قيداً مخصصاً على شبهه بالخبر في كونه محكوماً به لأن الغرض من الإتيان بها تقييد عاملها بحيث يتخصص وقوع مضمونه بوقت وقوع مضمونها، والإنشائية إما طلبية أو إيقاعية كبعت واشتريت فالطلبية لا يتيقن حصول مضمونها فكيف

٣٧٩ ـ اطْـلُـبْ وَلا تَـضْـجَـرَ مِـنْ مَـطْـلَـبِ

إن لا ناهية والواو للحال. والصواب أنها عاطفة، مثل ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـًٔاۖ﴾ [سورة النساء، الآية: ٣٦] **الثاني**: أن تكون غير مصدرة بعلم استقبال وغلط من أعرب سيهدين من قوله تعالى: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهۡدِينِ﴾ [سورة الصافات، الآية: ٩٩] حالاً. **الثالث**: أن تكون

يخصص بوقته حصول مضمون العامل والإيقاعية غير منظور فيها إلى وقت يحصل فيه مضمونها والمقصود بها إنما هو مجرد الإيقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع كذا في الدماميني نقلاً عن الرضي، نعم إن جعلت الإنشائية مقولاً لقول مقدر هو الحال صح كالنعت إذ ليست الإنشائية حالاً حينئذ نقله الشمني عن السيد وغيره. قال أبو حيان: ويستثنى من الخبرية التعجبية إن قلنا إن التعجب خبر فلا تقع حالاً فلا يقال: مررت بزيد ما أحسنه. قوله: (اطلب ولا تضجر من مطلب) أي طلب وبعده:

وآفةُ الطالبِ أن يَضْجَرَا أما ترى الحبلَ بتكراره في الصَّخرة الصَّماء قد أثَّرَا

قوله: (إن لا ناهية) ليس هذا محل الغلط بل قوله: والواو للحال ولو اقتصر عليه لكان أولى، فتضجر على هذا الغلط مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة تخفيفاً، وكذا على أن لا ناهية والواو عاطفة جملة على جملة وهو ما استصوبه الشارح كما يفيده قوله عاطفة مثل: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـًٔاۖ﴾ [سورة النساء، الآية: ٣٦] وإن اقتضى كلام البعض خلافه، ويحتمل أن تكون لا نافية والواو عاطفة مصدر منسبك من أن والفعل أي عاطفة عدمه المفهوم من لا على مصدر متصيد من الأمر السابق أي ليكن منك طلب وعدم ضجر فالفتحة فتحة إعراب والعطف كالعطف في قولك ائتني ولا أجفوك بالنصب أفاده في التصريح. قوله: (بعلم استقبال) أي علامته كالسين ولن لأنها لو صدرت بعلم استقبال لفهم استقبالها بالنظر لعاملها فتفوت المقارنة وللتنافي بين الحال والاستقبال بحسب اللفظ وإن لم يكن هناك تناف بحسب المعنى لأن المنافي للاستقبال الحال الزمانية لا النحوية المرادة هنا. ويرد على التعليل الأول أن يقال: هلا جوزتم تصديرها بعلم الاستقبال وجعلتم المصدرة به حالاً منتظرة فتأمل. وقد ظهر باشتراط عدم تصدير الحال بعلم الاستقبال بطلان قول من قال إن الجملة الشرطية تقع حالاً. قال المطرزي: لا تقع جملة الشرط حالاً لأنها مستقبلة فلا تقول: جاء زيد إن يسأل يعط. فإن أردت صحة ذلك قلت وهو إن يسأل يعط فتكون الحال جملة اسمية، وظهر أيضاً وجه استشكال الناس قول سيبويه أن لا مختصة بنفي

---

٣٧٩ ـ هو من شعر المحدثين فلا يحتج به إلا تمثيلاً، وتمامه:

وَآفَـةُ الـطَّـالِـبِ أَنْ يَـضْـجَـرَا

والتمثيل فيه في الواو فإن بعضهم ادعى أنه للحال ولا ناهية. وغلط في هذا. والصواب أنه للعطف كما في: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـًٔاۖ﴾ [سورة النساء، الآية: ٣٦] وحركة الراء إعراب كما في: لا تأكل السمك وتشرب اللبن. وليست بناء بأن يكون أصله ولا تضجرن حذفت منه النون.

مرتبطة بصاحبها على ما سيأتي (كَجَاءَ زَيْدٌ وَهوَ نَاوٍ رِحْلَهْ) مثال لما استكملت الشروط. (وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ، حَوَتْ ضَمِيرًا) يربطها (وَمِنَ الوَاوِ خَلَتْ) وجوباً لشدّة شبهه باسم الفاعل، تقول: جاء زيد يضحك، وقدم الأمير تقاد الجنائب بين يديه. ولا يجوز جاء ويضحك، ولا قدم وتقاد. (وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا، لَهُ المُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مسْنَدَا) أي إذا جاء من كلامهم ما ظاهره أن جملة الحال المصدرة بمضارع مثبت تلت الواو حمل على أن المضارع خبر مبتدأ محذوف، من ذلك قولهم: قمت وأصك عينه: أي وأنا أصك. وقوله:

٣٨٠ ـ فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا

وقوله:

٣٨١ ـ عُلِّقْتُهَا عَرَضاً وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا

المستقبل مع قوله أن المضارع المنفي بلا يقع حالاً اهـ دماميني باختصار. وتصحيح بعضهم وقوع الشرط حالاً في نحو: ﴿كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٧٦] بانسلاخ الشرط حينئذ عن أصله إذ معنى الآية فمثله كمثل الكلب على كل حال يبعده وجود الجواب في الآية فتأمل.

قوله: (مرتبطة بصاحبها) أي بالضمير أو بالواو أو بهما والأصل الضمير بدليل الربط به وحده في الحال المفردة والخبر والنعت قاله الدماميني. قوله: (وذات بدء بمضارع) فإن بدئت بمعمول المضارع جاز الربط بالواو ولذلك جوز البيضاوي إعراب ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [سورة الفاتحة، الآية: ٥] حالاً من فاعل نعبد. قوله: (لشدة شبهه باسم الفاعل) بخلاف الماضي فليس شبهه به شديداً لأنه وإن أشبهه في وقوعه صفة وصلة وحالاً يزيد المضارع بكونه على حركاته وسكناته وكالماضي الجملة الاسمية. قوله: (وذات واو) مبتدأ خبره جملة أنو والرابط محذوف أي أنو فيها، وأما الضمير في بعدها فعائد على الواو ويجوز نصب ذات على الاشتغال بعامل مقدر من معنى المذكور أي اقصد ذات واو إن جوزناه مع حذف الشاغل. قوله: (حمل على أن المضارع) أي جملة المضارع. قوله: (فلما خشيت إلخ) أي لما خفت سيوفهم نجوت وأبقيت في أيديهم مالكاً. قوله: (علقتها) بالبناء للمجهول أي حببت فيها عرضاً أي تعليقاً عرضاً أي عارضاً أي غير مقصود لي.

---

٣٨٠ ـ قاله عبد الله بن همام السلولي. وهو من المتقارب المعنى لما خشيت حملة عبد الله بن زياد وإنشاب أظفاره نجوت وخليت مالكاً في يده. الفاء للعطف. ونجوت جواب لما. والشاهد في وأرهنهم مالكاً حيث وقع حالاً وهو مضارع مثبت، والأصل فيه عدم الواو وهو كما قلنا ضرورة أو مؤول بالاسمية. فافهم.

٣٨١ ـ تمامه:

زَعْمًا لَعَمْرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمِ

قاله عنترة من قصيدته المشهورة من الكامل. علقتها مجهول من علق الرجل امرأة من علاقة =

أي وأنا أرهنهم مالكاً، وأنا أقتل قومها. وقيل: الواو عاطفة لا حالية والفعل بعدها مؤوّل بالماضي.

تنبيهان: الأول: تمتنع الواو في سبع مسائل: الأولى ما سبق. الثانية: **الواقعة بعد عاطف نحو**: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٤] الثالثة: **المؤكدة لمضمون الجملة** نحو: هو الحق لا شك فيه ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢]. الرابعة: الماضي التالي إلا، نحو: ما تكلم زيد إلا قال خيراً. ومنه: ﴿إِلَّا كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [سورة يس، الآية: ٣٠] **الخامسة**: الماضي المتلوّ بأو نحو: لأضربنه ذهب أو مكث. ومنه قوله:

٣٨٢ ـ كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارَ أَوْ عَدَلا وَلاَ تَـشِـحَّ عَـلَـيْـهِ جَـادَ أَوْ بَـخِـلا

قوله: (والفعل بعدها مؤول بالماضي) أي على سبيل الأولوية لمناسبة المتعاطفين فقط، وإلا فيجوز عطف المضارع على الماضي من غير تأويل ولم يؤول الأول بالمضارع لأن تأويل الثاني في وقت الحاجة. قوله: (الواقعة بعد عاطف) أي الجملة الاسمية الواقعة إلخ أي فراراً من اجتماع حرفي عطف صورة قاله المصرح. قوله: (أو هم قائلون) من القيلولة وهي نصف النهار. قوله: (المؤكدة لمضمون الجملة) أي لأن المؤكد عين المؤكد فلو قرن بالواو لزم عطف الشيء على نفسه صورة وقد يشعر صنيع الشرح هنا وفيما بعد بأن المؤكدة لمضمون الجملة لا تكون إلا اسمية، والظاهر أنها تكون فعلية نحو: هو الحق لا شك فيه. قوله: (لا ريب فيه) في كونه مؤكداً نظر إلا إذا جعلت أل في الكتاب للكمال. والمعنى ذلك الكتاب البالغ غاية الكمال فإن هذا يستلزم انتفاء كونه محلاً للريب والشك كما في البيضاوي. قوله: (الماضي التالي إلا) أي لأن ما بعد إلا مفرد حكماً كما مر، وذهب بعضهم إلى جواز اقترانه بالواو تمسكاً بقوله:

نـعـم امـرؤٌ هـرم لـم تَـعْـرُ نـائـبَـةٌ إلا وكـان لِـمُـرتـاع بـهـا وَزَرَا

وحكم الأول بشذوذه. قوله: (الماضي المتلو بأو) أي لأنه في تقدير فعل الشرط إذ المعنى

= الحب. يقال علق حبها بقلبه علوقاً إذا هويها. والتاء مفعول ناب عن الفاعل. والهاء مفعول ثان. وعرضاً تمييز: أي من جهة ما يعرض للإنسان لا من حيث القصد. والشاهد في وأقتل قومها حيث وقع حالاً وهو مضارع مثبت والأصل فيه ترك الواو، وتأول بالجملة الاسمية أي وأنا أقتل، وقيل هو ضرورة. وقيل الواو للعطف والمضارع مؤول بالماضي. وزعماً منصوب على المصدرية أي طمعاً: من زعم بالكسر إذا طمع. ويجوز أن يكون حالاً بمعنى زاعماً ولعمر أبيك مبتدأ قسم واللام فيه للتأكيد وخبره محذوف أي يميني أو قسمي. وليس بمزعم جملة وقعت صفة لزعماً. والمزعم المطمع.

٣٨٢ ـ هو من البسيط، والخليل الصاحب والصديق والنصير بمعنى الناصر. والشاهد في جار حيث وقع حالاً وهو ماض بدون قد والواو لكونه قد عطف بأو وكذا إذا وقع بعد إلا كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [سورة يس، الآية: ٣٠] وكذا الكلام في قوله جاد. قوله: (ولا تشح) عطف على كن، وفي عطف النهي على الأمر خلاف مشهور، وألف عدلاً وبخلاً للإطلاق.

السادسة: المضارع المنفي بلا نحو: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ [سورة المائدة، الآية: ٨٤] ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [سورة النمل، الآية: ٢٠] وقوله:

٣٨٣ ـ وَلَوَ أَنَّ قَوْماً لارْتِفَاعِ قَبِيلَةٍ ... دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلْتُهَا لا أُحْجَبُ

فإن ورد بالواو أول على إضمار مبتدأ على الأصح كقراءة ابن ذكوان: ﴿فاستقيما ولا تتّبعان﴾ وقوله:

٣٨٤ ـ وَكُنْتُ وَلا يُنَهْنِهُنِي الوعِيدُ

وقوله:

إن ذهب وإن مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذا المقدر به. قوله: (المضارع المنفي بلا) قال الدماميني: وإنما امتنعت الواو في المضارع المنفي بما أولاً لأنه في تأويل اسم الفاعل المخفوض بإضافة غير وهو لا تدخل عليه الواو، وأورد عليه أن هذا التوجيه جار في المنفي بلم أو لما فما وجه صحة الواو فيهما دون لا وما. ويمكن دفعه بأن مضي المنفي بلم أو لما في المعنى قربه من الفعل الماضي الجائز الاقتران بالواو وأبعده من الشبه باسم الفاعل المذكور بخلاف المنفي بما أو لا فتدبره فإنه نفيس. قوله: (وما لنا لا نؤمن بالله) أي أيّ شيء ثبت لنا حالة كوننا غير مؤمنين.

قوله: (أول على إضمار مبتدأ على الأصح) مقابلة عدم التقدير وجعل الواو الحالية مباشرة للمضارع شذوذاً وهذا قول ابن عصفور، وجعل الواو للعطف وهذا قول الجرجاني، ويرد على الأول وروده في التنزيل والثاني لزم عطف الخبر على الإنشاء حيث يكون السابق جملة طلبية نحو: ﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ [سورة يونس، الآية: ٨٩] بتخفيف النون قاله الدماميني، وبه يعلم كلام ما في شيخنا والبعض من القصور. قوله: (ولا تتبعان) أي بتخفيف النون، قوله: (وكنت) أي وجدت.

---

٣٨٣ ـ هو من الكامل. الواو للعطف. ولو للشرط في المستقبل إلا أنها لا تجزم، وتقع إن بعدها كثيراً وموقعها الرفع إما على الابتداء والخبر محذوف كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٠٣] أي ولو أن إيمانهم ثابت. وقال سيبويه: لا يحتاج إلى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه. وإما على الفاعلية والفعل مقدر بعدها أي ولو ثبت أن قوماً. قوله: (دخلتها) جواب لو. والشاهد في لا أحجب حيث وقع حالاً من ضمير دخلت مجردة عن الواو. وقد علم أن الحال إذا كان مضارعاً مثبتاً أو منفياً بلا استغنت عن الواو.

٣٨٤ ـ صدره:

أَمَاتُوا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي

قاله مالك بن رقية. وهو من الوافر، وكنت من كان التامة فلا يحتاج إلى خبر أي وجدت غير منهنه بالوعيد أي غير منزجر به من نهنهت الرجل عن الشيء أي كففته وزجرته. فنهنه أي كف، والشاهد في ولا ينهنهني الوعيد فإنه مضارع منفي وقع حالاً. وقد جاء بالضمير والواو وهو قليل.

٣٨٥ ـ أَكْسَبَتْهُ الوَرِقُ البِيضُ أَبَا وَلَقَدْ كَانَ وَلا يُدْعَى لِأَبْ

نص على ذلك في التسهيل وفي كلام ولده خلافه. السابعة: المضارع المنفي بما كقوله:

عَهِدْتُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَبِيبَةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبّاً مُتَيَّمَا

الثاني: تلزم الواو مع المضارع المثبت إذا اقترن بقد نحو: ﴿وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [سورة الصف، الآية: ٥] ذكره في التسهيل (وَجُمْلَةُ الحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا) يجوز ربطها (بِوَاوٍ) وتسمى هذه الواو الحال، وواو الابتداء، وقدرها سيبويه والأقدمون بإذ، ولا يريدون أنها بمعناها إذ لا يرادف الحرف الاسم بل إنها وما بعدها قيد للعامل السابق (أَوْ بِمُضْمَرٍ) يرجع إلى صاحب الحال (أَوْ بِهِمَا) معاً وسوى ما قدم هو الجملة الاسمية وجملة الماضي مثبتتين كانتا أو منفيتين وجملة المضارع المنفي، ويستثنى من ذلك ما تقدم التنبيه عليه وهو الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكدة، وجملة الماضي التالي إلا، والمتلو بأو والمضارع المنفي بلا أو بما على ما

وقوله ولا ينهنهني أي يزجرني. قوله: (أكسبته الورق إلخ) أي أظهرت الدراهم نسبه وقد كان وهو مجهول النسب وكان في البيت تامة. قوله: (المضارع المنفي بما) كذا في التوضيح وغيره وجزم به في التسهيل وجوز بعضهم فيه الاقتران. قال أبو حيان: والقياس كون إن بمنزلة ما قاله الدماميني. قوله: (عهدتك ما تصبو) أي تميل إلى الجهل، والمتيم من تيمه الحب أي استعبده وأذله. قوله: (تلزم الواو مع المضارع إلخ) تقييد لإطلاق المتن وإنما تلزم مع ذلك قيل لأن قد أضعفت شبهه باسم الفاعل لعدم دخولها عليه وهذا التوجيه إنما ينتج الجواز كما أفاده سم، ونازع السعد فيما ذكره الشارح فقال: التقدير في الآية وأنتم قد تعلمون، ومثل ما ذكر في لزوم الواو الجملة الفاقدة للضمير نحو: جاء زيد وما طلعت الشمس.

قوله: (يجوز ربطها بواو إلخ) الجواز منصب على التقييد بالواو أو بالضمير أو بهما فلا ينافي كون مطلق الربط واجباً، قال الدماميني: هذه الواو مستعارة من العطف لربط جملة الحال بعاملها كاستعارة الفاء من العطف لربط الجزاء بالشرط وإنما خصت الواو لأنها للجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع العامل. قوله: (واو الابتدا) لأنها تدخل كثيراً على المبتدأ وإن لم تلزمه أو لوقوعها في ابتداء الحال. قوله: (بل إنها إلخ) أي فالمراد تشبيه واو الحال بإذ فيما ذكر لا بيان معناها. قوله: (على ما مر) أي من الخلاف في امتناع اقتران المنفي بلا بالواو، والخلاف موجود في المنفي

---

٣٨٥ ـ قاله مسكين الدارمي. الورق بفتح الواو وكسر الراء الدراهم المضروبة، هو فاعل أكسبته. والضمير المفعول يرجع إلى الذي يذمه، المعنى أنه كان مجهول النسب ولم يكن يعرف له أب ينسب إليه، فلما أعطي مالاً ظهر له نسب واشتهر له أب يدعى إليه. والبيض بكسر الباء جمع أبيض صفة للورق، وأبا مفعول ثان لأكسبت. والواو في ولقد للحال. واللام للتأكيد. وقد للتحقيق، وكان تامة. والشاهد في ولا يدعى لأب حيث وقع حالاً، وهو مضارع منفي بالواو وهو قليل والأكثر مجيئه بلا واو.

مر، فلم يبق من أنواع المضارع المنفي سوى المنفي بلم أو لما. وأما المنفي بلن فلا يمكن هنا، وأمثلة ذلك مع الجملة الاسمية غير ما تقدم: جاء زيد والشمس طالعة، ومنه: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [سورة يوسف، الآية: ١٤] جاء زيد يده على رأسه. ومنه: ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٣٦] أي متعادين. وقوله:

٣٨٦ - ثُمَّ رَاحُوا عَبَقُ المِسْكِ بِهِمْ

بما أيضاً كما أسلفناه لكنه لم يبينه سابقاً فيه. قوله: (سوى المنفي بلم أو لما) الفرق بينه وبين المنفي بلا أو ما أنه ماض في المعنى لأن كلاً من لم ولما يقلبه إلى الماضي فساغ ربطه بالواو كالماضي لفظاً.

قوله: (فلا يمكن هنا) أي لما تقدم من أن شرط الجملة الحالية أن لا تصدر بعلم استقبال. قوله: (وأمثلة ذلك) أي الربط بالواو أو بالضمير أو بهما معاً. قوله: (غير ما تقدم) أي الجملة الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكدة لمضمون جملة. قوله: (والشمس طالعة) فإن قلت: الحال وصف لصاحبها وهذا لا يظهر في المثال. قلت: التقدير موافقاً طلوع الشمس مثلاً. قوله: (ونحن عصبة) حال من الذئب أو من ضمير يوسف مرتبطة بالواو فقط لأن الضمير فيها أعني نحن لا يصلح لصاحب الحال وهو الذئب أو ضمير يوسف. قوله: (ومنه قلنا اهبطوا إلخ) قيل: الخطاب لآدم وحوّاء وإبليس والحية والأمر عليه ظاهر. وقيل: لآدم وحوّاء فقط بدليل آية قلنا اهبطا وصححه الزمخشري، وعليه فالجمع والتعادي باعتبار ما فيهما من الذرية التي كالذر كذا قيل، وفيه أن تعادي الذرية ليس مقارناً للهبوط حتى تكون الحال مقارنة ولا هما مقدران التعادي ولا ذريتهما مقدرون التعادي حتى تكون الحال مقدرة وهو مبني على ما ذكره البعض من أن المقدر للحال المقدرة هو حال صاحبها، وقد أسلفنا في باب الاستثناء عن الدماميني ما هو صريح في عدم وجوب ذلك وجواز كون المقدر هو الله تعالى، وعليه يصح كون الحال هنا مقدرة بلا إشكال أي اهبطوا حال كونكم مقدراً تعاديكم من الله تعالى فتأمل.

قوله: (عبق) مصدر عبق به الطيب يعبق من باب فرح أي لصق به. قوله: (جنان الليل) بفتح

---

٣٨٦ - تمامه:

يُلْحِفُونَ الأرْضَ هُدَّابَ الأُزُرْ

قاله طرفة بن العبد البكري من قصيدة من الرمل. الشاهد في عبق المسك بهم حيث وقع حالاً، وهي جملة اسمية بدون الواو. والعبق بفتحتين مصدر عبق به الطيب بالكسر إذا لزق به. أراد أن رائحة المسك لازمة لهم لاصقة بهم. ويلحفون يروى مجهولاً ومعلوماً من لحفت الرجل لحفاً إذا طرحت عليه اللحاف. قال الأعلم: أي يجرون إزرهم على الأرض من الخيلاء ويغطونها بها وهو أيضاً حال. وهداب الأزر نصب على المفعولية بضم الهاء وتشديد الدال وهو الهدب. وأراد به طرة الأزر بضم الهمزة جمع إزار.

وقوله:

٣٨٧ ـ وَلَوْلا جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ ... إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ

وجاء زيد ويده على رأسه. ومنه: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٢] وهكذا النفي وأمثلته مع جملة الماضي غير ما تقدم: جاء زيد وقد طلعت الشمس، ومنه قوله:

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ.

جاءَ زيد قد علته سكينة، ومنه: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [سورة النساء، الآية: ٩٠] ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴿١٦﴾ قَالُوا﴾ [سورة يوسف، الآية: ١٦] أي قائلين وقوله:

٣٨٨ ـ وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ البِلَى ... مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِلُ

جاء زيد وقد علته سكينة. ومنه: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٤٦] ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٦٨] وهكذا النفي، وأمثلته مع المضارع المنفي بلم أو لما: جاء زيد ولم يقم عمرو. ومنه قوله:

الجيم أي ظلامه، وآب رجع. قوله: **(وأمثلته)** أي الربط بأقسامه الثلاثة. قوله: **(غير ما تقدم)** أي الماضي التالي إلا والمتلوّ بأو. قوله: **(نجوت وقد بل المرادي سيفه)** تمامه

مـن ابـن أبـي شـيـخ الأبـاطـح طـالـب

والمرادي بضم الميم نسبة إلى مراد قبيلة كما قاله يس في آخر باب الإضافة وهو عبد الرحمن بن ملجم قاتل عليّ رضي الله تعالى عنه وكرّم الله وجهه. قوله: (بربع الدار) الربع المنزل فالإضافة للبيان ومعارفها ما يعرف منها عامراً آهلاً، والساريات عطف على البلى وهي السحب التي تسري ليلاً، والهواطل المتتابعة المطر وأتت الحال من المضاف إليه لأن المضاف كجزء المضاف إليه في صحة الإسقاط.

قوله: (المنفي بلم أو لما) كان المناسب إسقاط قوله أو لما اكتفاء بقوله الآتي وهكذا المنفي بلما قيل ولعل الحامل له على ذلك أنه أخذ المضارع المنفي بلم أو لما فيما سبق قسماً واحداً مقابلاً

---

٣٨٧ ـ قاله سلامة بن جندل. وهو من الطويل. وأنشده الفارسي في الإغفال هكذا:

وَلَوْلا جِنَانُ اللَّيْلِ مَا آلَ جَعْفَرٌ ... إِلَى عَامِرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُخَرَّقِ

وجنان الليل ظلمته ويروى: ولولا جنون الليل أي ما أستر من ظلمته. وما آب عامر جواب لولا أي لما رجع. والشاهد في سرباله لم يمزق حيث وقعت حالاً وهي جملة اسمية بدون الواو.

٣٨٨ ـ قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الطويل يرثي بها النعمان بن الحارث. والربع المنزل والشاهد في قد غير البلا حيث وقع حالاً، وهو ماض مقرون بقد دون الواو وهو قليل بالنسبة إلى مجيئه بهما. وأقل منهما تجريده منهما. والبلا بكسر الباء الموحدة من بلي الثوب إذا خلق. ويروى معالمها، والساريات جمع سارية وهي السحابة التي تأتي ليلاً. والهواطل جمع هاطلة من الهطل وهو تتابع المطر وسيلانه.

٣٨٩ ـ وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَكُنْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَيْ ضَمْضَمِ

جاء زيد لم يضحك. ومنه قوله:

٣٩٠ ـ كَأَنَّ فُتَاتَ العِهْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الفَنَا لَمْ يُحَطَّمِ

جاء زيد ولم يضحك. ومنه: ﴿أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٩٣] وقوله:

٣٩١ ـ سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ

وهكذا النفي بلما ومنه: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ﴾ [سورة آل عمران: ١٤٢].

تنبيهات: الأول: مذهب البصريين ـ إلا الأخفش ـ لزوم قد مع الماضي المثبت مطلقاً

لبقية الأقسام فجمع بينهما هنا. قوله: (بأن أموت) الباء زائدة وقول العيني الباء للسببية غير ظاهر. قوله: (كأن فتات العهن) بضم الفاء أي ما تفتت وتناثر من القطن أو الصوف الذي علق بهوادج نسوتهم، وحب الفنا بفتح الفاء والقصر عنب الذئب والضمير في نزلن لنسوتهم. لم يحطم أي لم يكسر ووجه الشبه الحمرة وقيد بقوله لم يحطم لأنه إذا حطم ظهر لون غير الحمرة. قوله: (سقط النصيف) هو الخمار. قوله: (لزوم قد مع الماضي المثبت) أي لأنها تقربه إلى الزمن الحاضر فتشعر

---

٣٨٩ ـ قاله عنترة من قصيدته المشهورة من الكامل. الواو للعطف، واللام للتأكيد، وقد للتحقيق، والباء للسببية، وأن مصدرية. والمعنى خشيت بسبب موتي والحال لم تكن دائرة للحرب. والشاهد في ولم تكن حيث وقع المضارع المنفي بلم حالاً مقرونة بالواو. وابنا ضمضم حصين ومرة من ذبيان من بني مرة. ويروى الشطر الثاني:

جَزَرًا لِخَامِعَةٍ ونَسْرٍ قَشْعَمِ

وكذا رواه الأعلم والجزر بفتح الجيم والزاي المعجمة: اللحم الذي تأكله السباع. والخامعة بالخاء المعجمة الضبع، لأنها تخمع. والقشعم من النسور والرجال: المسن.

٣٩٠ ـ قاله زهير بن أبي سلمى من قصيدته المشهورة من الطويل يمدح بها الحارث بن عوف وهدم بن سنان، ويروى حتات العهن بكسر العين وهو الوصف. قوله: (به) أي فيه، وحب الفنا خبر كان بفتح الفاء والنون مقصور وهو شجر ثمره حب أحمر وفيه نقطة سوداء ويسمى عنب الذئب. والشاهد في لم يحطم حيث وقع حالاً مجردة عن الواو أي لم يكسر. والمعنى إنما يفتت من العهن الذي علق بالهودج إذا نزلن في منزل كحب الفنا الصحيح الذي لم ينكسر، لأنه إذا كسر ظهر لون غير حمرة، وهو تشبيه لما تفتت منه بحب الفنا الصحيح.

٣٩١ ـ تمامه:

فَتَنَاوَلَتْهُ وَاتَّقَتْنَا بِالْيَدِ

قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الكامل. النصيف بفتح النون وكسر الصاد المهملة هو الخمار الذي تتخمر به المرأة، أي سقط نصيفها أي نصيف تلك المرأة المعهودة، والشاهد فيه ولم ترد حيث وقع حالاً وهو مضارع منفي بلم مقرون بالواو كما في قوله تعالى: ﴿أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٩٣]. قوله: (فتناولته) عطف على لم ترد، واتقتنا من اتقى إذا حفظ.

ظاهرة أو مقدرة، والمختار وفاقاً للكوفيين والأخفش لزومها مع المرتبط بالواو فقط. وجواز إثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو بهما معاً تمسكاً بظاهر ما سبق إذ الأصل عدم التقدير لا سيما مع الكثرة. نعم في ذلك أربع صور مرتبة في الكثرة هي: جاء زيد وقد قام أبوه، ثم جاء زيد قد قام أبوه، ثم جاء زيد وقام أبوه، ثم جاء زيد قام أبوه، وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة وهو خلاف ما في التسهيل. **الثاني**: تمتنع قد مع الماضي الممتنع ربطه بالواو وهو تالي إلا والمتلوّ بأو. وندر قوله:

٣٩٢ ـ مَتَى يَأْتِ هٰذَا المَوْتُ لَمْ يُلْفِ حَاجَةً لِنَفْسِيَ إلاَّ قَدْ قَضَيْتُ قَضَاءَهَا

الثالث: قد يحذف الرابط لفظاً فينوى نحو: مررت بالبرّ قفيز بدرهم: أي منه. وقوله:

نَصَفَ النَّهَارُ المَاءُ غَامِرُهُ

أي والماء غامره. ....

بمقارنة زمن الحال لزمن عاملها ولولاها لتوهم مضي زمن الحال بالنسبة إلى زمن عاملها فتفوت المقارنة هذا ملخص ما قاله الدماميني. وقد ينازع في ذلك الإشعار إذ لا يلزم من تقريبه إلى الزمن الحاضر مقارنته لزمن العامل، ثم رأيته في حاشيته على المغني ناقش بمثل ذلك ثم قال: وإنما المفهم للمقارنة جعله قيداً للعامل فلا فرق بين وجود قد وعدمها كما ذهب إليه الكوفيون وخرج بالمثبت المنفي فلا يقترن بقد فيما يظهر. قوله: (مطلقاً) أي سواء ربط بالواو أو بالضمير أو بهما. قوله: (بظاهر ما سبق) أي من قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [سورة النساء، الآية: ٩٠] ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴿١٦﴾ قَالُواْ﴾ [سورة يوسف، الآية: ١٦] ﴿ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُواْ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٦٨].

قوله: (نعم في ذلك إلخ) استدراك على قوله: وجواز إثباتها وحذفها إلخ لدفع توهم مساواة الصور في الكثرة واسم الإشارة يرجع إلى الماضي المثبت الواقع حالاً. قوله: (وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة) قال ابن هشام: هو الصواب ولعل وجهه احتمال العطف في الثالثة احتمالاً قريباً. قوله: (الثاني تمتنع قد إلخ) في الرضي أنهما قد يجتمعان بعد إلا نحو: ما لقيته إلا وقد أكرمني. قوله: (لم يلف) أي لم يجد وقضاءها بالمد. قوله: (نصف النهار) أي انتصف، الماء غامره الضمير يرجع إلى غائص لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري حاله، ولما لم يكن الضمير لصاحب الحال الذي هو النهار لم يصلح رابطاً. قوله: (أي والماء غامره) الذي يظهر لي أن

---

٣٩٢ ـ قاله قيس بن الخطيم من قصيدة من الطويل متى للشرط ويأتي مجزوم به ولا تلف حاجة جوابه أي لا توجد من الفي إذا وجد الشاهد في قد قضيت فإنها جملة وقعت حالاً مصدرة بقد وفيها ضمير يرجع إلى ذي الحال، وقد علم أن الجملة الماضوية المثبتة التالية لا لا إذا وقعت حالاً لا بد أن يكون معها ضمير وأن تكون خالية عن الواو وعن قد فافهم.

الرابع: الأكثر في الاسمية الجائز فيها الأوجه الثلاثة: الربط بالواو والضمير معاً، ثم الواو وحدها، ثم الضمير وحده، وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر خلافاً للفراء والزمخشري لما تقدم، ومثل هذه الاسمية في ذلك على ما يظهر جملة المضارع المنفي الجائز فيها الأوجه الثلاثة. **الخامس**: كما يقع الحال جملة يقع أيضاً ظرفاً نحو: رأيت الهلال بين السحاب وجاراً ومجروراً نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ [سورة مريم، الآية: ١١] في زينته ويتعلقان باستقرار محذوف وجوباً، وأما ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [سورة النمل، الآية: ٤٠] فليس مستقراً فيه هو المتعلق لأنه كون خاص إذ معناه عدم التحرك وذلك مطلق الوجود. (وَالحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ،

تقدير الواو هنا والضمير فيما قبله إشارة إلى جواز تقدير كل، إذ يجوز تقدير الرابط هنا ضميراً أي غامره فيه وتقديره فيما قبله واواً أي وقفيز بدرهم، ويظهر لي أيضاً أن تقدير الواو أرجح حملاً على الكثير في ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو فاعرف ذلك. ثم رأيت ما يؤيد ما ظهر لي أولاً للدماميني وما يؤيد ما ظهر لي ثانياً للشمني. قوله: (الجائز فيها إلخ) هي ما عدا الواقعة بعد عاطف والمؤكدة لمضمون الجملة. قوله: (ثم الضمير وحده) قال سم: هلا كان الربط بالضمير أقوى لإيهام العطف. قوله: (مع قلته) أي بالنسبة للربط بالواو وللربط بالواو والضمير. وقوله: بنادر أي بقليل جداً في نفسه. قوله: (لما تقدم) أي من قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟﴾ [سورة البقرة، الآية: ٣٦] الآية والبيتين بعده. قوله: (جملة المضارع المنفي الجائز إلخ) هو المضارع المنفي بلم أو لما. قوله: (يقع ظرفاً) أي تاماً وكذا الجار والمجرور. قوله: (ويتعلقان إلخ) قال سم: حاصله أن المتعلق كون عام فيجب حذفه ويتجه جواز كونه خاصاً وحينئذ لا يجب حذفه إذا وجدت قرينة وهذا قياس ما حررناه في الخبر.

قوله: (فليس مستقراً فيه هو المتعلق) أي متعلق الظرف الواقع حالاً عند الحذف وإلا فهو متعلق الظرف في هذا التركيب. قوله: (وذلك) أي المتعلق. قوله: (والحال قد يحذف إلخ) قيل منه قيماً في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ قَيِّمًا﴾ [سورة الكهف، الآية: ١] والتقدير أنزله قيماً فجملة النفي معطوفة على: ﴿أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [سورة الكهف، الآية: ١] وقيل حال من الكتاب فجملة النفي معترضة أو حال أوّلي بناء على جواز تعدّد الحال وإن اختلفت جملة وإفراداً لا معطوفة لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها، وقيل حال من الضمير المجرور باللام العائد إلى الكتاب. وقيل المنفية حال وقيماً بدل منها عكس عرفت زيداً أبو من هو. ومن العجائب ما حكاه بعضهم أنه سمع شيخاً يعرب لتلميذه قيماً صفة لعوجاً، ونظيره إعراب أحوى صفة لغثاء على تفسير الأحوى بالأسود من شدة الخضرة لكثرة الري كما فسر ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ [سورة الرحمن، الآية: ٦٤] وإنما هو على هذا حال من المرعى وأخر لتناسب الفواصل، وأما على تفسيره بالأسود من الجفاف واليبس فهو صفة لغثاء كذا في المغني. والغثاء بتخفيف المثلثة وتشديدها ما يقذف به السيل على جانب الوادي من الحشيش ونحوه. شمني.

وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ) أي منع، يعني أنه قد يحذف عامل الحال جوازاً لدليل حالي، نحو: راشداً للقاصد سفراً، ومأجوراً للقادم من حج. أو مقالي نحو: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ [سورة القيامة، الآية: ٤] ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٣٩] أي تسافر: ورجعت، ونجمعها، وصلوا. ووجوباً قياساً في أربع صور: نحو ضربني زيداً قائماً. ونحو: زيد أبوك عطوفاً وقد مضتا، والتي بين فيها ازدياد أو نقص بتدريج نحو: تصدق بدرهم فصاعداً، واشتر بدينار فسافلاً، وما ذكر لتوبيخ نحو: أقائماً وقد قعد الناس، وأتميمياً مرة وقيسياً أخرى، أي أتوجد؟ وأتتحول؟ وسماعاً في غير ذلك نحو: هنيئاً لك: أي ثبت لك الخير هنيئاً أو هنأك هنيئاً.

تنبيه: قد تحذف الحال للقرينة، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولاً أغنى عنه المقول نحو: ﴿وَالْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ [سورة الرعد، الآية: ٢٣] أي قائلين ذلك ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِۦمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٢٧] أي قائلين ذلك.

خاتمة: تنقسم الحال باعتبارات: **الأول**: باعتبار انتقالها عن صاحبها ولزومها له إلى المنتقلة وهو الغالب والملازمة، **والثاني**: باعتبار قصدها لذاتها وعدمه إلى المقصود وهو الغالب، والموطئة وهي الجامدة الموصوفة. **والثالث**: باعتبار التبيين والتوكيد إلى المبينة وهو

قوله: (وبعض ما يحذف إلخ) وقد يمتنع حذف عاملها كما إذا كان معنوياً لضعفه كاسم الإشارة والظرف. قوله: (وقد مضتا) الأولى في باب المبتدأ والثانية في هذا الباب. قوله: (فصاعداً) اقتران الحال بالفاء أو ثم هنا لازم كما في التسهيل والمشهور أنها عاطفة جملة إخبارية على جملة إنشائية أي فذهب العدد صاعداً مع أن فيه الخلاف. ويحتمل عندي أن المقدر إنشاء أي فاذهب بالعدد صاعداً فتكون عاطفة إنشائية على إنشائية. قوله: (وما ذكر لتوبيخ) أي مع استفهام كما مثل الشارح أولاً. وصريح كلامه لا ظاهره فقط وإن زعمه البعض أن ذلك مقيس وهو مذهب سيبويه وقيل سماعي. قوله: (وأتتحوّل) راجع لقوله أتميمياً إلخ ونظر فيه بأنه ليس المراد أنه يتحوّل حالة كونه تميمياً إلخ بل إنه يتخلق تارة بأخلاق التميمي وأخرى بأخلاق القيسي، فالأولى تقدير عامل الحال توجد. واستظهر جماعة كونه مفعولاً مطلقاً على حذف مضاف والأصل أتتخلق تخلق تميمي مرة إلخ.

قوله: (هنيئاً) من هنيء بكسر النون وضمها يهنأ بتثليث النون هنأ وهناءة أي ساغ. كذا في القاموس. قوله: (أي ثبت لك الخير هنيئاً) على هذا تكون حالاً مؤسسة، وقوله أو هناك بفتح النون وعليه فهي مؤكدة. قوله: (قد تحذف الحال للقرينة) وقد يمتنع حذفها لنيابتها عن غيرها أو توقف المراد عليها كما مر وكما قد تحذف الحال قد يحذف صاحبها نحو: ﴿أَهَٰذَا الَّذِى بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [سورة الفرقان، الآية: ٤١] أي بعثه. قوله: (إلى المبينة إلخ) وقد تكون محتملة لهما كما في هنيئاً

الغالب وتسمى المؤسسة والمؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها. وقد تقدمت هذه الأقسام. **والرابع**: باعتبار جريانها على من هي له وغيره إلى الحقيقة وهو الغالب، والسببية نحو: مررت بالدار قائماً سكانها. **والخامس**: باعتبار الزمان إلى مقارنة لعاملها وهو الغالب ومقدرة وهي المستقبلة نحو: مررت برجل معه صقر صائداً به غداً: أي مقدَّراً ذلك. ومنه: ﴿فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [سورة الزمر، الآية: ٧٣] ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمۡ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [سورة الفتح، الآية: ٢٧] أي ناوين ذلك قيل وماضية ومثل لها في المغني بجاء زيد أمس راكباً وسماها محكية وفيه نظر.

التمييز

يقال: تمييز ومميز، وتبيين ومبين، وتفسير ومفسر، وهو في الاصطلاح (اسْمٌ بِمَعنَى مِنْ

ولما لم تخرج عنهما لم يتعرض لها فاندفع اعتراض البعض. قوله: (وهي المستقبلة) قال في شرح الجامع: علامتها أن يصح تقديرها بالفعل ولام العلة، ومن ثم اعترض بعضهم على التمثيل لها بـ﴿مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمۡ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [سورة الفتح، الآية: ٢٧] في الآية لأنك لو قدرت الفعل واللام لكان خطأ لأن دخولهم البيت ليس ليحلقوا ويقصروا اهـ. ولمن مثل بذلك التخلص بأن العلامة لا يجب انعكاسها. قوله: (أي مقدراً ذلك) أنت خبير بأنه إذا نظر إلى أن معنى صائداً به غداً مقدراً ذلك كانت الحال مقارنة لمقارنة التقدير المرور فجعلها مستقبلة إنما هو بالنظر إلى الصيد نفسه لا إلى تقديره، وهل يلزم أن يكون المقدر للحال هو صاحبها أو لا؟ جرى على الأول صاحب المغني واحتج له الشمني بما فيه نظر وعلى الثاني الدماميني.

قوله: (ومنه) ﴿فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [سورة الزمر، الآية: ٧٣] التلاوة فادخلوها لكن حذف مثل هذه الفاء في مثل هذه الحالة جائز كما نقله الدماميني على المغني مبسوطاً. قوله: (لتدخلن إلخ) محل الاستشهاد محلقين ومقصرين، لأن الحلق والتقصير بعد الدخول لا مقارنان له، لا آمنين إذ هي مقارنة للدخول. قوله: (وفيه نظر) أي في إثبات هذا القسم والتمثيل له بما ذكر لأن العبرة بمقارنة الحال لزمن العامل وهي موجودة لا لزمن التكلم، غاية ما هناك أنه عبر باسم الفاعل الذي هو حقيقة في الحال عن الماضي حكاية للحال الماضية مجازاً.

التمييز

قوله: (اسم) أي صريح. قوله: (بمعنى من) أي معناها الشائع استعمالها فيه كالبيان والابتداء والتبعيض كما يتبادر من إضافة المعنى إليها، فلا يرد أنها تكون بمعنى في فلا تخرج الحال بهذا القيد بل بقوله مبين، والمراد بكونه بمعنى من أنه يفيد معناها لا أنها مقدرة في نظم الكلام إذ قد لا يصلح لتقديرها، فعلم مما مر أنه لا تحمل من في قوله بمعنى من على خصوص من البيانية ليكون قوله مبين هو المخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنباً كما صنع الشارح، ويجوز بقطع النظر عما صنعه

مُبِينٌ نَكِرَهْ) فاسم جنس وبمعنى من مخرج لما ليس بمعنى من كالحال فإنه بمعنى في. ومبين مخرج لاسم لا التبرئة، ونحو ذنباً من قوله:

٣٩٣ ـ أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيهِ

ونكرة مخرج لنحو الحسن وجهه. ثم ما استكمل هذه القيود (يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ) من المبهمات. والمبهم المفتقر للتمييز نوعان: جملة ومفرد ....

الشارح حمل من على خصوص البيانية بقرينة قوله مبين، فيكون لقوله مبين فائدة على هذا أيضاً وإن لم تكن للإخراج هكذا ينبغي تقرير المقام. قوله: (مبين) نعت لاسم أي مزيل لإبهام اسم قبله مجمل الحقيقة أو إبهام نسبة في جملة أو شبهها اهـ توضيح وشرحه للشارح. والأوفق بما يأتي عن ابن الحاجب أن يقال أي مزيل لإبهام ما قبله بإيضاح جنسه ولو بالتأويل كما في تمييز النسبة فإنه يبين جنس ما المقصود نسبة العامل إليه، مثلاً طاب زيد نفساً مؤول بطاب شيء زيد أي شيء يتعلق بزيد، وهذا الشيء مبهم يفسره نفساً واستفيد منه أن التمييز لا يكون مؤكداً وهو رأي سيبويه، وأما شهراً من قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [سورة التوبة، الآية: ٣٦] فهو وإن كان مؤكداً لما استفيد من قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٣٦] مبين لعامله وهو اثنا عشر قاله في المغني.

قوله: (مخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنباً إلخ) فإنهما وإن كانا على معنى من لكنها في الأول للاستغراق. وفي الثاني للابتداء أي استغفاراً مبتدأ من أول الذنوب إلى ما لا يتناهى قاله في التصريح. ولك أن تجعلها في الثاني تعليلية بل هو أظهر فتدبر، وإنما عدّي بمن لتضمنه معنى استتيب وإلا فقد عدت السين والتاء من المعديات فيصح كون ذنباً مفعولاً به كما مر بيان ذلك. قوله: (مخرج لنحو الحسن وجهه) أي بالنصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز لعدم تنكيره وهذا رأي البصريين، ولا يرد وطبت النفس لأن أل فيه زائدة للضرورة فهو نكرة. قوله: (قد فسره) صلة أو صفة جرت على غير ما هي له ولم يبرز لأمن اللبس بناء على مذهب الكوفيين وهو الصحيح. قوله: (جملة) كان الأولى أن يقول نسبة ليشمل تمييز النسبة في غير الجملة كالتي في

شواهد التمييز

٣٩٣ ـ تمامه:

رَبَّ العِبَادِ إِلَيهِ الوجْهُ والعَمَلُ

هو من أبيات الكتاب من البسيط. الشاهد في ذنباً. فإنه منصوب بنزع الخافض، وليس بتمييز، لأنه وإن كان نكرة يتضمن معنى من ولكنه ليس لبيان ما قبله من الإبهام والتمييز نكرة يتضمن معنى من وهي لبيان ما قبله من إبهام. ولما قيدوه بقولهم لبيان ما قبله من إبهام خرج عن حده مثل ذنباً فإنه ليس لبيان ما قبله لعدم الإبهام، ولست محصيه صفة لذنباً. ورب العباد بالنصب لأنه صفة قوله الله. ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف: أي هو رب العباد. قوله: (الوجه) أي التوجه.

دال على مقدار، فتمييز الجملة: رفع إبهام ما تضمنته. من نسبة عامل، فعلاً كان أو ما جرى مجراه: من مصدر أو وصف أو اسم فعل إلى معموله: من فاعل أو مفعول، نحو: طاب زيد نفساً ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [سورة مريم، الآية: ٤] والتمييز في مثله محوّل عن الفاعل، والأصل طابت نفس زيد، واشتعل شيب الرأس، ونحو: غرست الأرض شجراً ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [سورة القمر، الآية: ١٢] والتمييز فيه محول عن المفعول والأصل غرست شجر الأرض وفجرنا عيون الأرض. وتقول: عجبت من طيب زيد ....

عجبت من طيب زيد نفساً إلا أن يُراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلاً كما يقتضيه كلامه بعد، ولأن المقابل في الاصطلاح لتمييز المفرد تمييز النسبة، وجعل ابن الحاجب التمييز مطلقاً مفسراً لإبهام الذات، غاية الأمر أن الذات إما مذكورة أو مقدرة. وإنما عبروا عن الثاني بتمييز النسبة نظراً للظاهر. قال الدماميني: لأن النسبة في الحقيقة لا إبهام فيها إذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم إنما الإبهام في المتعلق الذي ينسب إليه الطيب في الحقيقة، إذ يحتمل أن يكون داراً أو علماً أو غيرهما، فالتمييز في الحقيقة إنما هو لأمر مقدر يتعلق بزيد كما تقدم بيانه.

قوله: (دال على مقدار) أي أو شبهه مما حمل عليه نحو ذنوب ماء ونحو لنا مثلها إبلاً وغيرها شاء، ونحو خاتم حديداً كما سيأتي فلا قصور. قوله: (فتمييز الجملة إلخ) قال الدماميني: تجب مطابقة تمييز الجملة للاسم السابق إن كان الثاني عين الأول نحو كرم زيد رجلاً وكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجالاً، وكذا إن كان غيره وهو مصدر قصد اختلاف أنواعه لاختلاف محاله بعد جمع نحو خسر الأشقياء أعمالاً، أو غير مصدر وتعدد وخيف اللبس نحو كرم الزيدون آباء إذا كان لكل منهم أب، ويجب تركها إن كان معنى التمييز في الواقع واحداً والاسم السابق متعدداً نحو: كرم الزيدون أباً إذا كان أبوهم واحداً أو بالعكس، وخيف اللبس نحو: نظف زيد أثواباً وكرم أباه، أو كان التمييز مصدراً لم يقصد اختلاف أنواعه نحو: الأتقياء جادوا سعياً. وتترجح في نحو حسن زيد عيناً ولميت هند شفة ويترجح تركها في نحو حسن الزيدان أو الزيدون وجهاً اهـ بتصرف وزيادة. قوله: (من نسبة) بيان لما، وقوله إلى معموله متعلق بنسبة، وقوله من فاعل بيان للمعمول وكلامه يقتضي أن المراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلاً. قوله: (والتمييز في مثله محوّل عن الفاعل) التحويل في تمييز النسبة ليس بلازم فقد يكون غير محول نحو امتلأ الإناء ماء ولله دره فارساً بناء على أن الثاني من تمييز النسبة وسيأتي الكلام عليه، وأما تمييز المفرد فلا تحويل فيه أصلاً. قوله: (والأصل إلخ) وإنما عدل عن هذا الأصل ليكون فيه إجمال ثم تفصيل فيكون أوقع في النفس لأن الآتي بعد الطلب أعز من المنساق بلا طلب. قوله: (والتمييز فيه) أي في مثله فهو من الحذف من الثاني لدلالة الأول.

قوله: (وتقول) غير الأسلوب لأن هذا مما أجري مجرى الفعل. قوله: (عجبت من طيب زيد

نفساً وزيد طيب نفساً، وسرعان ذا إهالة وناصب التمييز في هذا النوع عند سيبويه والمبرد والمازني ومن وافقهم هو العامل الذي تضمنته الجملة لا نفس الجملة، وهو الذي يقتضيه كلام الناظم في آخر الباب ونص عليه في غير هذا الكتاب. وذهب قوم إلى أن الناصب له نفس الجملة واختاره ابن عصفور ونسبه للمحققين. ويصح تخريج كلامه هنا على المذهبين فلا اعتراض لأنه يصح أن يقال إنه فسر العامل لأنه رفع إبهام نسبته إلى معموله، وأنه فسر الجملة لأنه رفع إبهام ما تضمنته من النسبة. وأما تمييز المفرد فإنه رفع إبهام ما دل عليه من مقدار

نفساً) أي من طيب نفس زيد فهو محول عن المضاف إليه الذي هو في الحقيقة فاعل المصدر وفيما بعده عن فاعل طيب أي زيد طيبة نفسه هذا هو الأوفق بما يأتي للشارح عند قول المصنف والفاعل المعنى وإن جاز أن يكون محوّلاً عن المبتدأ. وعليه اقتصر البعض تبعاً لشيخنا. قوله: (وسرعان ذا إهالة) سرعان بتثليث السين والبناء على الفتح اسم فعل ماض أي سرع وذا فاعله وإهالة تمييز محوّل عن الفاعل أي إخافة[1] وإفزاعاً. ويجوز جعله بمعنى اسم الفاعل حالاً. قال في القاموس: وأصله أن رجلاً كانت له نعجة عجفاء ورغامها يسيل من منخريها لهزالها فقيل له ما هذا؟ فقال ودكها فقال السائل ذلك ونصب إهالة على الحال أي سرع هذا الرغام حال كونه إهالة. أو تمييز كقولهم: تصبب زيد عرقاً وهو مثل يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته اهـ. قوله: (وهو الذي يقتضيه إلخ) أي حيث قال:

وعامل التمييز قدم مطلقا والفعل ذو التصريف نزراً سبقا

قوله: (فلا اعتراض إلخ) تفريع على قوله: ويصح إلخ لكن كان الأوضح تأخيره عن قوله لأنه إلخ، وفي نسخ بالواو وهي واضحة، والمراد اعتراض ابن هشام بما حاصله أن مفسر تمييز النسبة هو النسبة وليست العامل بل العامل الفعل أو شبهه على قول والجملة على قول. وحاصل جواب الشارح أنه يصح جعل المميز نفس العامل لصحة وصفه بالإبهام من حيث نسبته لتعلقها به فيوصف بوصفها والجملة لصحة وصفها بالإبهام من حيث نسبتها لتعلقها بطرفيها فتوصف بوصفها، فيحمل كلام المصنف على العامل أو الجملة، فعلم أن قول البعض إن قول الشارح وأنه فسر الجملة إلخ تتميم للفائدة ولا دخل له في دفع الاعتراض ناشىء عن قلة تدبر المقام.

قوله: (إبهام ما دل عليه) ضمير دل يرجع إلى المفرد وضمير عليه إلى ما ومن مقدار بيان لما والصلة أو الصفة جرت على غير ما هي له لأمن اللبس، وفي قوله من مقدار حذف مضاف أي من مقدر مقدار إذ التمييز له لا للمقدار الذي هو ما يكال أو يوزن أو يمسح به فاندفع الاعتراض بأن المجمل الذي بينه التمييز في الحقيقة هو المقدر بالمقدار لا نفس المقدار، فكان الأولى أن يقول:

---

(١) قوله: (أي إخافة إلخ) لا يناسب معنى المثل الإخافة، بل الإهالة، وهي الودك اهـ.

مساحي أو كيلي أو وزني (كَشِبْرٍ أرْضاً وَقفِيزٍ بُرّاً، ومَنَوَيْنِ عَسلاً وَتَمْرًا) وناصب التمييز في هذا النوع مميزة بلا خلاف (وَبَعْدَ ذِي) المقدرات الثلاث (ونحوها) مما أجرته العرب مجراها في الافتقار إلى مميز، وهي الأوعية المراد بها المقدار كذنوب ماء، وحب عسلاً، ونحي سمناً، وراقود خلاً، وما حمل على ذلك من نحو: لنا مثلها إبلاً، وغيرها شاء، وما كان فرعاً للتمييز

لأنه رفع إبهام ما دل عليه المفرد من مقدر به، وفيه اكتفاء أيضاً أي من مقدار أو شبهه مما حمل عليه فلا قصور. قوله: **(مساحي)** نسبة إلى المساحة بكسر الميم وهي الذرع كذا في القاموس. قوله: **(وقفيز)** من المكيل ثمانية مكاكيك والمكوك مكيال يسع صاعاً، ومن الأرض مائة وأربعة وأربعون ذراعاً وليس مراداً هنا، جمعه أقفزة وقفزان. قوله: **(ومنوين)** تثنية مناً كعصا ويقال فيه منّ وهو رطلان. قوله: **(مميزه بلا خلاف)** وإنما عمل مع جموده لشبهه اسم الفاعل في الطلب المعنوي لمعموله وقيل لشبهه أفعل من ورجحه المصرح.

فائدة: إذا كان المقدار مخلوطاً من جنسين فقال الفراء: لا يجوز عطف أحدهما على الآخر بل يقال عندي رطل سمناً عسلاً على حد الرمان حلو حامض، وقال غيره: يعطف بالواو لأنها للجمع الصادق بالخلط، وجوّز بعض المغاربة الأمرين كذا في الهمع.

قوله: **(وبعد ذي المقدرات)** يعني المقدر بالمقدار المساحي والمقدر بالمقدار الكيلي والمقدر بالمقدار الوزني الممثل لتلك المقدرات بشبر وقفيز ومنوين، والمتبارد من المتن أن المشار إليه الأمثلة الثلاثة التي هي جزئيات فيكون المراد بنحوها غيرها سواء كان مقدراً بأحد المقادير الثلاثة أو لا. وظاهر صنيع الشارح إرجاع الإشارة إلى أنواع المقدرات الثلاثة كما قررناه، وحمل نحوها على غير تلك الأنواع وكأنه حمل كلام المصنف على الاستخدام بذكره المقدرات الثلاثة أولاً مراداً بها الجزئيات وإرجاع الإشارة إليها مراداً بها الكليات فتأمل. قوله: (مما أجرته العرب مجراها) إنما أجرته مجراها لشبهه بالمقدر بالمقادير الكيلية وإنما لم تكن مقدرة بمقدار كيلي حقيقة لأن هذه الأوعية لا تختص بقدر معين. قوله: (وهي الأوعية) أي أسماء الأوعية. قوله: (المراد بها المقدار) أي مقدر المقدار أي المقدر بذلك المقدار الذي هو الوعاء والذنوب الدلو أو التي فيها ماء أو الممتلئة ماء أو القريبة من الامتلاء كذا في القاموس، والحب بضم الحاء المهملة الخابية، والنحي بكسر النون وسكون الحاء المهملة الزق أو زق السمن خاصة كالنحي بفتح فسكون والنحى كفتى كذا في القاموس. والراقود دن كبير يطلى داخله بالقار. قوله: (وما حمل على ذلك) أي على ما أجرته العرب مجرى المقادير وجامع الحمل أن كلاً مجمل الحقيقة مرفوع إجماله بما بعده.

قوله: **(من نحو لنا مثلها إبلاً وغيرها شاء)** اعترضه سم بأن هذين المثالين مما وجد فيهما شرط وجوب النصب الآتي فذكرهما هنا ليس بظاهر لعدم تأتي الجر وقد يعتذر بجعل ذكرهما من حيث إنهما نحو المقدرات في أن المنصوب بعدهما تمييز فتأمل. قوله: **(وما كان فرعاً)** معطوف

نحو: خاتم حديداً، وباب ساجاً، وجبة خزاً (اجْرُرْهُ إذَا، أَضَفْتَهَا) إليه (كَمُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا) وشبر أرض، ومنواً تمر، وذنوب ماء، وحُب عسل، وخاتم حديد، وباب ساج.

تنبيهان: الأول: النصب في نحو ذنوب ماء وحب عسلاً أولى من الجر، لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور. وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك، وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك. **الثاني**: إنما لم يذكر تمييز العدد مع تمييز هذه المقدرات لأن له باباً يذكره فيه، ولانفراد تمييزها بأحكام: منها جواز الوجهين المذكورين. وتمييز العدد إما واجب النصب كعشرين درهماً، أو واجب الجر بالإضافة كمائتي درهم ومنها جواز الجر بمن كما سيأتي. ومنها أنه يميز تمييز العدد إذا وقعت هذه

على نحو لنا إلخ. قوله: (نحو خاتم حديداً إلخ) اعلم أن جر نحو خاتم حديداً أرجح من نصبه كما سيأتي، وإذا نصب فقال المبرد والمصنف كون نصبه على التمييز أرجح من كونه على الحالية لجمود هذا المنصوب ولزومه وتنكير صاحبه والغالب على الحال الاشتقاق والانتقال وتعريف صاحبها. وقال سيبويه وأتباعه تتعين الحالية لأنه ليس بعد مقدار ولا شبهة واستظهر ابن هشام رجحانيتها فقط، أما نحو هذا خاتمك حديداً بتعريف الاسم فتتعين فيه الحالية كما قاله المصنف أفاده الدماميني. قوله: (اجرره) أي جوازاً، نعم إن أريد نفس الآلة التي يقدر بها وجب الجر لكن ليس هذا مما نحن فيه لأن الإضافة فيه على معنى اللام لا من حتى يكون تمييزاً ولهذا لم يتعرض له المصنف والشارح، وظاهر كلام المصنف والشارح وغيرهما أن المجرور المذكور يسمى تمييزاً، وقال ابن هشام: لا يسمى تمييزاً.

قوله: (إذا أضفتها) إنما قيد لأنه لو أطلق توهم بقاء تنوينها ونونها وإن جره بمن مقدرة كما في تمييز كم أو ظاهرة كما يأتي في قوله: واجرر بمن إلخ فيفوت المعنى الذي أراده سم. قوله: (كمد حنطة غذا) مد مبتدأ وغذا خبر. هذا ما قاله المكودي وهو أقرب من جعل غذا بدلاً أو حالاً والخبر محذوف أي عندي: وقول الشارح وشبر أرض برفع شبر كما يرشد إليه ومنوا تمر والظاهر على إعراب المكودي أنه مبتدأ عطف عليه ما بعد والخبر محذوف أي كالمد في جواز الجر بالإضافة ويجوز تقديره عندي. وأما على الإعراب الثاني فهو معطوف على مد حنطة. قوله: (في نحو ذنوب ماء) أي من المقدرات وما أجري مجراها مما يتوهم عند جر تمييزه خلاف المقصود بخلاف نحو خاتم حديد فإن جره أكثر كما صرح به الرضي وغيره لأن في جره تخفيفاً بحذف التنوين مع عدم توهم خلاف المقصود بخلاف نحو شبر أرض فإن الأظهر عدم أكثرية نصبه لعدم توهم خلاف المقصود حال الجر بل قد يقال جره أكثر لما مر تأمل. قوله: (لأن النصب يدل) أي فهو نص في المقصود بخلاف الجر. قوله: (الوعاء الصالح لذلك) أي أو الصنجة الموزون بها أو المكيال الذي يكال به أو الشيء الذي يمسح به. قوله: (إنما لم يذكر تمييز العدد) أي مع أنه تمييز المفرد. قوله: (ومنها أنه) أي تمييز هذه المقدرات يميز بالبناء للفاعل وتمييز العدد مفعول به لا مفعول مطلق، وقوله

المقدرات تمييزاً له نحو: عشرين مداً براً، وثلاثين رطلاً عسلاً، وأربعين شبراً أرضاً. (وَالنَّصْبُ) للتمييز (بَعْدَ مَا أُضِيفَ) من هذه المقدرات لغير التمييز (وَجَبَا، إِنْ كَانَ) المضاف لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه. (مِثْلَ) ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٩١] (مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا) ما في السماء قدر راحة سحاباً إذ لا يصح ملء ذهب، ولا قدر سحاب، فإن صح إغناء المضاف عن المضاف إليه جاز نصب التمييز وجاز جره بالإضافة بعد حذف المضاف إليه، نحو: هو أشجع الناس رجلاً، وهو أشجع رجل.

تنبيه: محل ما ذكره من وجوب نصب هذا التمييز هو إذا لم يرد جره بمن كما يذكره بعد، وقد أعطى ذلك أيضاً بالمثال اهـ. (وَالفَاعِلَ المعْنَى انْصِبَنْ) على التمييز (بِأَفْعَلا، مُفَضِّلاً) له على غيره. والفاعل في المعنى هو السببي، ....

تمييزاً له أي العدد فبراً وعسلاً وأرضاً تمييزات لتمييز العدد وهو مداً ورطلاً وشبراً. (والنصب إلخ) هذا البيت تقييد لسابقه فمعنى اجرره إذا أضفتها أي إلى التمييز كما قاله الشارح سابقاً، بخلاف ما إذا كانت مضافة إلى غيره والمراد الإضافة ولو تقديراً، فدخل نحو الكوز ممتلىء ماء وزيد متفقىء شحماً إذ التقدير ممتلىء الأقطار ماء ومتفقىء الأعضاء شحماً فلا يجوز ممتلىء ماء ولا متفقىء شحم.

قوله: (من هذه المقدرات) يشكل على هذا التقييد محترز قوله: إن كان إلخ وهو قوله أشجع الناس رجلاً إذ المضاف هنا ليس من المقدرات فهو خارج بهذا القيد لا بقوله إن كان إلخ وأيضاً فملء وقدر من الشبيه بمقدرات لأنهما كالمقدر المساحي لا منها فالوجه التعميم كما فعل المرادي. قوله: (لا يصح إغناؤه إلخ)إشارة إلى وجه الشبه في قوله: إن كان مثل إلخ. قوله: (ملء الأرض) برفع ملء على الحكاية كما أشار إليه الشارح. قوله: (الأرض) بنقل حركة الهمزة إلى اللام. قوله: (فإن صح إغناء المضاف إلخ) قد يقال: الذي يغني عن المضاف إليه هو التمييز لأنه الذي يقع في محله لا المضاف، ويدل له قول الهمع: ولا يحذف عند جر التمييز بالإضافة شيء غير التنوين أو النون إلا مضاف إليه صالح لقيام التمييز مقامه نحو: زيد أشجع الناس رجلاً فيقال أشجع رجل بخلاف نحو: لله دره رجلاً وويحه رجلاً فلا يقال در رجل ولا ويح رجل اهـ. قوله: (وجاز جره بالإضافة إلخ) ناقش فيه بعضهم بأنه بعد الإضافة لم يبق تمييزاً بدليل صحة قولك هو أشجع رجل قلباً فتميزه،وقد يمنع عدم بقائه تمييزاً وتمييزه لا ينافي كونه تمييزاً لما مر في كلام الشارح أن تمييز المقدرات يميز تمييز الأعداد. قوله: (محل ما ذكره إلخ) قد يقال: الوجوب إضافي والمقصود بوجوب النصب امتناع الجر بالإضافة فلا ينافي جواز جره بمن سم.

قوله: (والفاعل المعنى) بنصب الفاعل بانصبن ونصب المعنى بإسقاط الخافض اهـ سندوبي. والظاهر أنه يصح جر المعنى بإضافة الفاعل إليه، ومعنى كونه فاعل المعنى أنه المتصف بالمعنى في الحقيقة إذ المتصف بالأحسنية في الحقيقة هو الوجه في قولك مثلاً زيد أحسن وجهاً، وفي آخر ما سننقله عن نكت السيوطي إشارة إلى هذا فتنبه. قوله: (هو السببي) أي المتصف في المعنى بالشيء

وعلامته أن يصلح للفاعلية عند جعل أفعل فعلا (كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلا) وأكثر مالاً إذ يصح أن يقال: أنت علا منزلك وكثر مالك، أما ما ليس فاعلاً في المعنى وهو ما أفعل التفضيل بعضه، وعلامته أن يصح أن يوضع موضع أفعل بعض ويضاف إلى جمع قائم مقامه نحو: زيد أفضل فقيه، فإنه يصح فيه أن يقال زيد بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالإضافة إلا أن يكون أفعل التفضيل مضافاً إلى غيره فينصب نحو: زيد أكرم الناس رجلاً (وَبَعْدَ كُلِّ مَا ٱقْتَضَى تَعَجُّبًا، مَيِّزْ كَأَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ) رضي الله تعالى عنه (أَبَا) وما أكرمه أباً؟ ولله دره فارساً، وحسبك به كافلاً، وكفى بالله

الجاري في اللفظ على غيره أي غير ذلك المتصف، فإن المنزل مثلاً هو المتصف في المعنى بالعلو والعلو جار في اللفظ على المخاطب. قوله: (إذ يصح أن يقال أنت علا منزلك وكثر مالك) أي ولا يضر فوات التفضيل إذ لا يجب بقاؤه في الفعل الموضوع موضع أفعل التفضيل، أو يقال: المراد علا علواً زائداً وكثر كثرة زائدة فلم يفت التفضيل فصح كون هذا التمييز محولاً عن الفاعل كما يتبادر من كلام الشارح وسيصرح به بعد، وقال السيوطي في نكته نقلاً عن ابن هشام: التحقيق أن التمييز في هذا النوع محول عن مبتدأ مضاف وأصل أنت أحسن وجهاً وجهك أحسن، فجعل المضاف تمييزاً والمضاف إليه مبتدأ فانفصل وارتفع ولا يريد المصنف بقوله الفاعل المعنى أن هذا النوع محول عن الفاعل كما فهم بعضهم لأنك إذا قلت حسن وجهك لم يستفد التفضيل فكيف يكون أنت أحسن وجهاً محولاً عن حسن وجهك وإنما يريد أن هذا التمييز هو المنسوب إليه ذلك المعنى اهـ ملخصاً، وقد علمت الجواب. قوله: (أما ما ليس فاعلاً في المعنى إلخ) والضابط أن تمييز أفعل التفضيل إذا كان من جنس ما قبله جر نحو زيد أفضل رجل وإن لم يكن من جنس ما قبله نصب نحو زيد أكثر مالاً. قوله: (قائم مقامه) أي مقام التمييز. قوله: (وبعد كل ما اقتضى تعجباً) إما وضعاً وهو ما أفعله وأفعل به أو لا نحو لله دره فارساً وما بعده. فإن قلت: لا فائدة في هذا البيت لأن الإتيان بالتمييز بعد دال التعجب جائز لا واجب كالتمييز بعد غير دال التعجب فلا خصوصية لداله. أجيب: بأن المقصود إفادة وجوب نصب التمييز بعد داله ومنع جره بالإضافة كما يشعر به المثال. قوله: (ولله دره فارساً) يقال: در اللبن يدر ويدر دراً ودروراً كثر، ويسمى اللبن نفسه دراً، والأقرب أن المراد هنا اللبن الذي ارتضعه من ثدي أمه وأضيف إلى الله تعالى تشريفاً يعني أن اللبن الذي تغذى به مما يليق أن يضاف وينسب إلى الله تعالى لشرفه وعظمه حيث كان غذاء لهذا الرجل الكامل في الفروسية. والمقصود التعجب كأنه قيل: ما أفرس هذا الرجل، ونقل سم عن شرح التسهيل أن التمييز بعد الضمير نحو: لله دره فارساً ويا لها قصة من تمييز النسبة إن كان الضمير معلوم المرجع نحو: لقيت زيداً فللّه دره فارساً وجاءني زيد فيا له رجلاً، وزيد حسبك به ناصراً، ولله درك عالماً، وكذا بعد الاسم الظاهر نحو: لله در زيد رجلاً ويا لزيد رجلاً، ومن تمييز المفرد إن كان مجهوله. ثم رأيته في الرضي أيضاً ثم قال ما ملخصه: فتمييز النسبة قد يكون نفس المنسوب إليه كما في نحو: لله در زيد رجلاً وكفى بزيد رجلاً إذ المعنى لله در رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد وقد

عالماً. ويَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ (وَاجْرُرْ بِمِن) لفظاً كل تمييز صالح لمباشرتها (إِنْ شِئْتَ) لأنها فيه معنى كما أن كل ظرف فيه معنى في وبعضه صالح لمباشرتها، وكل تمييز فإنه صالح لمباشرة من (غَيْرَ ذِي العَدَدْ وَالفَاعِلَ) في (المَعْنَى) المحوّل عن الفاعل في الصناعة (كَطِبْ نَفْساً تُفَدْ) إذ أصله لتطب نفسك. فهذان لا يصلحان لمباشرتها، فلا يقال: عندي عشرون من عبد، ولا طاب زيد من نفس. ومنه نحو: أنت أعلى منزلاً. ويجوز فيما سواهما نحو: عندي قفيز من بر، وشبر من أرض ومنوان من عسل، وما أحسنه من رجل.

تنبيهات: **الأول**: كان ينبغي أن يستثنى مع ما استثناه التمييز المحول عن المفعول نحو: غرست الأرض شجراً ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [سورة القمر، الآية: ١٢] وما أحسن زيداً أدباً، فإنه يمتنع فيه الجر بمن. **الثاني**: تقييد الفاعل في المعنى بكونه محولاً عن الفاعل في الصناعة

يكون متعلقه كما في نحو طاب زيد علماً. قوله: (لفظاً) حال من من أي حالة كون من ملفوظة وليس متعلقاً بقوله اجرر لأن الجر قد يكون تقديرياً.

قوله: (وكل تمييز إلخ) فيه تغيير وجه نصب غير في كلام المتن لاقتضائه نصب غير على الاستثناء مع أنه في كلام المتن منصوب على المفعولية لأجرر. قوله: (غير ذي العدد) أي الصريح فلا يرد أن تمييز كم الاستفهامية يجوز جره بمن مع أنه تمييز عدد، وإنما امتنع دخول من في المسائل المستثناة لأن وضع من البيانية أن يفسر بها وبما بعدها اسم جنس قبلها صالح لحمل ما بعدها عليه نحو: ﴿أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [سورة الكهف، الآية: ٣١] وفي العدد لا يصح الحمل لكونه متعدداً والتمييز مفرد، وفي المحول عن الفاعل والمفعول كذلك لأن ما بعد من وهو التمييز مباين لما قبلها وهو الفاعل والمفعول كذا في التصريح. وعندي في هذا التعليل نظر: أما أولاً فلأنه لا يتم على جميع الأقوال الآتية في من هذه بل على أنها بيانية كما لا يخفى. وأما ثانياً فلأنه يقتضي امتناع من في نحو امتلأ الإناء ماء لعدم صحة حمل الماء على الإناء ومقتضى المتن الصحة لأن التمييز في نحوه ليس فاعلاً في المعنى ولا مفعولاً، وقد يدفع بأن الكلام في من المعهودة في جر التمييز وهي البيانية على أصح الأقوال كما سيأتي، ومن في المثال ليست منها لأنها إما ابتدائية أو سببية، ويؤخذ منه أن جر التمييز الفاعل في المعنى بمن غير المعهودة في جر التمييز كالابتدائية والسببية جائز ولا بعد فيه فتدبر.

قوله: (عن الفاعل في الصناعة) دخل فيه نحو: زيد أطيب نفساً لأن التمييز فيه محول عن فاعل أفعل التفضيل صناعة والأصل زيد أطيب نفسه وإن كان رفعه الظاهر قليلاً أو عن فاعل الفعل والأصل زيد طابت نفسه على ما أسلفه الشارح وقدمنا ما فيه فلا حاجة لزيادة غيره، أو عن المبتدأ. قوله: (ومنه) أي من الفاعل في المعنى المحول عن الفاعل في الصناعة أنت أعلى منزلاً فمنزلاً محول عن فاعل أفعل التفضيل صناعة، والأصل أنت أعلى منزلك وإن كان رفعه الظاهر قليلاً أو عن

لإخراج نحو: لله دره فارساً، وأبرحت جاراً، فإنهما وإن كانا فاعلين معنى إذ المعنى عظمت فارساً وعظمت جاراً إلا أنهما غير محولين فيجوز دخول من عليهما، ومن ذلك نعم رجلاً زيد يجوز فيه نعم من رجل. ومنه قوله:

٣٩٤ ـ فَنِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِي

فاعل الفعل والأصل أنت علا منزلك كما أسلفه الشارح أي علواً زائداً على علو منزل غيرك فلا يرد أنه إذا قيل علا منزلك فات التفضيل مع أنه قد يمنع ضرر فواته كما قدمناه، وفي التوضيح أنه محول عن المبتدأ والأصل منزلك أعلى فجعل المضاف تمييزاً والمضاف إليه مبتدأ فارتفع وانفصل بعد أن كان متصلاً مجروراً وهو أيضاً صحيح وقد أسلفناه. قال شارح الجامع: لا منافاة بين كونه فاعلاً في المعنى ومحولاً عن المبتدأ في الصناعة لأن ما صلح لأن يخبر بالتفضيل عنه صلح لأن يكون فاعلاً في المعنى. قوله: (وأبرحت جاراً) أي أعجبت. ويصح في التاء الكسر على خطاب المؤنث والفتح على خطاب المذكر ولا يتعين أن يكون مراد الشارح أبرحت جاراً في قول الأعشى:

أقول لها حين جدّ الرحيـ ـل أبرحت رباً وأبرحت جارا

حتى يتعين الكسر كما قيل. نعم الأولى أن يكون مراده ذلك ليكون جاراً في المثال متعيناً لعدم التحويل لأن قصد الشاعر بقرينة سياقه مدحها بأنها نفسها جارة معجبة لا بأن جارها معجب حتى يكون محولاً عن الفاعل، ولو لم يكن مراد الشارح ذلك لاحتيج إلى أن يقال تمثيله بهذا المثال لغير المحول مبني على أحد احتماليه والمثال يكفيه الاحتمال. ونظيره كرم زيد ضيفاً. قال في المغني: إن قدر أن الضيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل يمتنع أن تدخل عليه من وإن قدر نفسه احتمل الحال والتمييز وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال من اهـ، أي للتنصيص على المقصود والتمييز على التقدير. الثاني من تمييز الجملة غير المحول قاله الدماميني. قوله: (إذ المعنى عظمت فارساً إلخ) ففارساً واقع على مدلول التاء التي هي الفاعل فيلزم أن يكون فاعلاً في المعنى. قوله: (ومن ذلك) أي من الفاعل في المعنى غير المحول عن الفاعل في الصناعة. قوله: (نعم رجلاً زيد) مثله حبذا رجلاً زيد. قال الشاعر:

يا حبذا جبل الريان من جبل

دماميني.

قوله: (تهامي) بكسر التاء إن كان تخفيف ياء النسبة لأجل الروي، وبفتحها إن كان لأجل

---

٣٩٤ ـ صدره:

تَخَيَّرهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِواهُ

قاله أبو بكر بن الأسود. وهو من الوافر، الفاء للتعليل، ويعدل من العدل بالكسر بمعنى المثل أي فلم يجعل غيره مثلهم الشاهد في من رجل فإنه تمييز مجرور بمن، وقد علم أن كل ما ينصب على =

الثالث: أشار بقوله إن شئت إلى أن ذلك جائز لا واجب. **الرابع**: اختلف في معنى من هذه. فقيل للتبعيض، وقال الشلوبين: يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند سيبويه، كما زيدت في نحو: ما جاءني من رجل، قال: إلا أن المشهور من مذاهب النحاة ما عدا الأخفش أنها لا تزاد إلا في غير الإيجاب. قال في الارتشاف: ويدل لذلك يعني الزيادة العطف بالنصب على موضعها. قال الحطيئة:

٣٩٥ ـ طَافَتْ أُمَامَةُ بِالرُّكْبَانِ آوِنَةً ... يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقَبَا

بنصب منتقبا على محل قوام. **الخامس**: إذا قلت عندي عشرون من الرجال لا يكون ذلك

تعويض الفتحة عن التشديد على أحد مذهبين فيكون كيمان نسبة إلى تهامة بالكسر تطلق على مكة وعلى أرض معروفة لا بلد وإن وهم فيه الجوهري، هذا ما يفيده كلام القاموس والمصباح، وقد نقل الدماميني في الضبطين وبه يعرف ما في كلام البعض. وتمييز باب نعم من تمييز المفرد على ما صرح به الرضي وغيره. وأيده الدماميني بأن الضمير في نحو: نعم رجلاً زيد وزيد نعم رجلاً لا يعود على زيد تأخر أو تقدم وإنما يعود على مبهم عام والرابط بين المبتدأ والخبر العموم اهـ. أي وتمييز العائد على مبهم تمييز مفرد كما مر في نحو: لله دره فارساً، والمبهم العام هو رجلاً كما يصرح به جعلهم ضمير نعم مما يعود على متأخر لفظاً ورتبة ومن تمييز الجملة على ما نقله الدماميني عن المصنف. قوله: (فقيل للتبعيض إلخ) بقي قول ثالث وهو أنها لبيان الجنس صرح به الشاطبي في باب حروف الجر ونقله المصرح عن الموضح في الحواشي وقال هو ظاهر. قوله: **(وما أشبهها)** أي مما أجري مجراها وما حمل عليه. قوله: **(ويدل لذلك)** أي الزيادة وفيه أن ما ذكره لا ينهض دليلاً للزيادة لأنه يصح مراعاة محل المجرور بغير الزائد إذا كان يظهر في الفصيح فلا مانع هنا من كونها غير زائدة والعطف على محل مجرورها الثابت له بحسب الأصل لظهوره في الفصيح عند حذفها فتأمل. قوله: (آونة) بمد الهمزة جمع أوان. من قوام بفتح القاف أي قامة وما زائدة. ومنتقباً بفتح القاف موضع النقاب.

قوله: (لا يكون ذلك من جر إلخ) أي بل قوله من الرجال صفة لعشرون. قوله: **(لأن تمييز**

= التمييز يجوز جره بمن ظاهرة إلا تمييز العدد والفاعل في المعنى إلا في تعجب وشبهه نحو: لله دره من فارس. والذي في البيت المذكور تهام بفتحة التاء نسبة إلى تهامة فلأجل الفتح لم تشدد الياء كما تقول: رجل يمان وشآم فافهم.

٣٩٥ ـ قاله الحطيئة من قصيدة من البسيط. وأمامة بضم الهمزة اسم امرأة. والركبان جمع ركب أصحاب الإبل في السفر دون الدواب العشرة فما فوقها، والباء في محل النصب على المفعولية، وآونة بالمد نصب على الظرف. قال يعقوب: يقال فلان يصنع ذلك الأمر آونة إذا كان يصنعه مراراً ويدعه مراراً، والآونة جمع أوان أيضاً ويا حسنه في موضع التعجب وحرف النداء لمجرد التنبيه. والشاهد في من قوام فإنه تمييز جر بمن الزائدة في الكلام الواجب. ولهذا عطف على موضعها بالنصب وهو منتقباً بفتح القاف: موضع النقاب منها. وكلمة ما صلة للتأكيد.

من جر تمييز العدد بمن، بل هو تركيب آخر لأن تمييز العدد شرطه الإفراد، وأيضاً فهو معروف اهـ. **(وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقًا)** أي ولو فعلاً متصرفاً وفاقاً لسيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلاً في الأصل. وقد حوَّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة، فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل. أما غير المتصرف فبالإجماع، وأما قوله:

٣٩٦ - وَنَـارُنَـا لَـمْ يُـرَ نَـاراً مِـثْـلُـهَـا

فضرورة. وقيل الرؤية قلبية وناراً مفعول ثان. **(وَالفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا)** هو مبني للمفعول، ونزراً حال من الضمير المستتر فيه النائب عن الفاعل أي مجيء عامل التمييز الذي هو فعل متصرف مسبوقاً بالتمييز نزر أي قليل. من ذلك قوله:

(العدد) أي المنصوب بقرينة أن الكلام في جواز جر التمييز المنصوب بمن فلا يرد أن تمييز العشرة إلى الثلاثة جمع. قوله: **(شرطه الإفراد)** ولذلك قالوا في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٦٠] أن أسباطاً بدل مما قبله والتمييز محذوف أي فرقة. قوله: **(وعامل التمييز قدم)** وأما توسط التمييز بين العامل ومعموله نحو طاب نفساً زيد فنقل بعضهم الإجماع على جوازه. قوله: **(كونه فاعلاً في الأصل)** أي وأعطي غير الفاعل في الأصل حكم الفاعل إجراء للباب على وتيرة واحدة.

قوله: **(لقصد المبالغة)** أي في إسناد الطيب لزيد فإنه يفيد قبل التخصيص بالتمييز أنه طاب من جميع الوجوه فالمبالغة من حيث أول الكلام. وقيل لقصد الإجمال ثم التفصيل، ويشكل عليه ما مر من جواز التوسط لفوات الإجمال ثم التفصيل بالتوسط كذا قال شيخنا والبعض، وقد يقال كما يشكل على هذا يشكل على تعليل الشارح أيضاً. على أن النظر إلى الأصل والغالب فلا إشكال. قوله: (فلا يغير عما كان يستحقه إلخ) لا يقال: قد يخرج الشيء عن أصله كنائب الفاعل فإنه كان جائز التقديم على العامل وصار بالنيابة ممتنعه، فأي مانع من إعطاء التمييز بصيرورته فضلة حكم المفعول من جواز التقديم. لأنا نقول: الأصل عدم الخروج عن الأصل. قوله: (ونارنا إلخ) فناراً تمييز وهو مقدم على عامله وهو مثلها لأنه تمييز مفرد قوله: (ونزراً حال إلخ) قال سم: فيه نظر

---

٣٩٦ - تمامه:

قَـدْ عَـلِـمَـتْ ذَاكَ مَـعَـدٌّ كُـلُّـهَـا

رجز لم يدر قائله. الواو للعطف. ونارنا مبتدأ ولم ير ناراً مثلها خبره. والشاهد في ناراً فإنه تمييز تقدم على عامله الاسم الجامد وهو مثلها، وهو مختص بالضرورة. وارتفاع مثلها على أنه مفعول للم ير ناب عن الفاعل واقتصر على مفعول واحد لأنه من رؤية البصر. وقد يجوز أن يكون من رؤية القلب فيكون ناراً أحد مفعوليه فلا يبقى حينئذ شاهد. ومعد بالفتح أبو العرب ابن عدنان. وادعى سيبويه أصالة ميمه لتعدده، وخولف فيه.

٣٩٧ ـ أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنَى   وَدَاعِي المَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا

وقوله:

٣٩٨ ـ وَمَا كَانَ نَفْساً بِالفِرَاقِ تَطِيبُ

وقوله:

٣٩٩ ـ ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِيَ الأَمَلا   وَمَا ٱرْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِيَ ٱشْتَعَلا

وأجاز الكسائي والمازني والمبرد والجرمي القياس عليه محتجين بما ذكر، وقياساً على

والوجه كونه مفعولاً مطلقاً أي سبقاً نزراً اهـ. ووجه النظر أن جعله حالاً من ضمير سبق يقتضي أن النظر وصف للفعل مع أنه وصف للتقديم عليه هذا ما ظهر لي وهو أدق من توجيه شيخنا النظر بأن وقوع المصدر حالاً سماعي. قوله: (ما كان نفساً) كان زائدة وضمير تطيب يرجع إلى ليلى في صدر البيت وهو:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها

قوله: (ضيعت حزمي إلخ) الحزم ضبط الأمور وإتقانها والارعواء الانزجار. قوله: (بما ذكر) أي من الأبيات. وأجيب بأنه ضرورة.

---

٣٩٧ ـ هو من المتقارب. الهمزة للاستفهام والشاهد في نفساً فإنه تمييز قدم على عامله وهو في تطيب أنت فاعله، والباء تتعلق به والمنى جمع منية. وداعي المنون أي الموت مبتدأ. وينادي خبره. وجهاراً إما صفة مصدر محذوف أي نداء جهاراً وإما حال أي مجاهراً.

٣٩٨ ـ صدره:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا

قاله المخيل السعدي وعزاه شارح اللب شيخ شيخي إلى أعشى همدان ناقلاً عن ديوانه، وابن سيده إلى قيس بن معاذ من قصيدة من الطويل. الهمزة للاستفهام. وليلى فاعل تهجر، وحبيبها مفعوله أي محبها وعاشقها. واللام في للفراق للتعليل، ويجوز أن تكون بمعنى الباء والشاهد في نفساً فإنه تمييز عن تطيب وتقدم عليه. وقد ذهب إليه الكوفية والمازني والمبرد وتبعهم ابن مالك. والجمهور على أنه ضرورة فلا يقاس عليه. وعن الزجاج أن الرواية الصحيحة.

وما كان نفسي بالفراق تطيب

فحينئذ لا شاهد فيه. وقيل روي كاد وكان وسلمى وليلى وتطيب بالتذكير والتأنيث ونفساً ونفسي وتطيب بضم التاء من الإطابة فعلى هذا نفساً مفعوله وفاعله ضمير ليلى، وفي كان أو كاد ضمير الشأن. ونقل أبو الحسن أنه في ديوانه هكذا:

أتؤذن سلمى بالفراق حبيبها   ولم تك نفسي بالفراق تطيب

٣٩٩ ـ هو من البسيط. والحزم أخذ الأمور بالثقة. وما ارعويت ما رجعت: من ارعوى فلان عن فعله القبيح إذا رجع عنه رجوعاً حسناً. والشاهد في وشيباً فإنه تمييز قدم على عامله. ورأسي مبتدأ. واشتعلا خبره. وألفه للاطلاق من اشتعال النار وهو اضطرامها.

غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف. ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب.

تنبيهان: الأول: مما استدل به الناظم على الجواز قوله:

٤٠٠ ـ رَدَدْتُ بِمْثلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلِّصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءَ تَحَلَّبَا

وقوله:

إِذَا المَرْءُ عَيْناً قَرَّ بِالعَيْشِ مُثْرِيًا وَلَمْ يُعْنَ بِالإِحْسانِ كَانَا مُذَمَّمَا

وهو سهو منه لأن عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور، والناصب للتمييز هو

قوله: (وقياساً على غيره من الفضلات) أجيب بالفرق فإن تقديم التمييز مخلّ بالغرض السابق من التأخير بخلاف غيره من الفضلات، قاله الدماميني: ويرد عليه أن توسط التمييز أيضاً مخل بالعرض مع أنه جائز فتدبر. قوله: (رددت بمثل السيد) أي بفرس مثل السيد بكسر السين أي الذئب. نهد بفتح النون أي ضخم مقلص بكسر اللام المشددة أي طويل القوائم. كميش بكاف مفتوحة فميم مكسورة فتحتية ساكنة فشين معجمة أي سريع العدو والثلاثة صفات لمثل. والشاهد في ماء حيث قدمه على عامله وهو تحلبا أي سال. قوله: (عيناً قر) قال في القاموس: قرت عينه تقر بالكسر والفتح قرة وقد تضم وقروراً: بردت وانقطع بكاؤها، أو رأت ما كانت متشوّقة إليه اهـ. ومثرياً حال أي كثير المال كما في القاموس وتفسير البعض له بمعطياً لا يوافق اللغة ولا يناسب البيت.

قوله: (وهو سهو منه إلخ) نظر فيه سم بأن عطفاه والمرء عند الناظم مبتدآن ففي التسهيل: وقد تغني ابتدائية اسم بعد إذا عن تقدير فعل اهـ. فكان الأولى أن يقول بدل قوله وهو سهو ولا يصلحان للاستدلال لاحتمال أن يكون عطفاه والمرء مرفوعين بفعل محذوف وقد يدفع النظر بأن التعبير بالسهو نظراً إلى قوله في الخلاصة:

وألزوا إذا إضافة إلى

---

٤٠٠ ـ قبله:

وَوَارِدَةٍ كَأَنَّهَا عُصَبُ القَطَا تُثِيرُ عَجَاجاً بِالسَّنابِكِ أَصْهَبَا

قالهما ربيعة بن مقروم من قصيدة من الطويل. الواو في وواردة واو رب فلهذا جرت، وأراد بها القطع من الخيل. والعصب بضمتين جمع عصبة وهي الجماعة، شبه الخيل في سرعتها بالقطا. وتثير من الإثارة. وعجاجاً مفعوله وهو الغبار. وأصهبا صفته. والسنابك جمع سنبك بالضم وهو طرف مقدم الحافر. والباء فيها تتعلق بتثير. قوله: (رددت) جواب رب المضمرة. والباء في بمثل السيد تتعلق به: أي رددت بفرس مثل السيد بكسر السين المهملة وهو الذئب. ونهد بالجر صفته أي ضخم. ومقلص بكسر اللام المشددة صفة أخرى: أي طويل القوائم. وكميش صفة أخرى: أي بفتح الكاف وكسر الميم وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره شين معجمة أي حاد في عدوه مسرع. ويروى جهيز بفتح الجيم وكسر الهاء وفي آخره زاي معجمة أي شديد الجري. قوله: (إذا عطفاه) أي إذا تحلب عطفاه أي جانباه، فهو مرفوع بفعل مضمر يفسره الظاهر. والشاهد في ماء حيث انتصب على التمييز فتعلق به ابن مالك على جواز تقديم التمييز على عامله لكونه فعلاً متصرفاً. ولا دليل فيه لأن عطفاه مرفوع بمحذوف كما ذكرنا. وما مفعول لذلك المحذوف لا الفعل المذكور المتأخر. وألف تحلبا للتثنية أي سالا ماء.

المحذوف. **الثاني**: أجمعوا على منع التقديم في نحو: كفى بزيد رجلاً، لأن كفى وإن كان فعلاً متصرفاً إلا أنه في معنى غير المتصرف وهو فعل التعجب لأن معناه ما أكفأه رجلاً.

خاتمة: يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور، ويفترقان في سبعة أمور فأما أمور الاتفاق فإنهما: اسمان نكرتان فضلتان ومنصوبتان رافعتان للإبهام. وأما أمور الافتراق **فالأول**: أن الحال تجيء جملة وظرفاً ومجروراً كما مرَّ والتمييز لا يكون إلا اسماً. **الثاني**: أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كما عرفت في أول باب الحال، ولا كذلك التمييز. **الثالث**: أن الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات. **الرابع**: أن الحال تتعدد كما عرفت بخلاف التمييز. **الخامس**: أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو وصفاً يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح. **السادس**: أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان فتأتي الحال جامدة كهذا مالك ذهباً، ويأتي التمييز مشتقاً نحو: لله دره فارساً وقد مرّ. **السابع**: الحال تأتي مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز، فأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [سورة التوبة، الآية: ٣٦] فشهراً مؤكد لما فهم من أن عدة الشهور. وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فمبين، وأما إجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلاً زيد فمردودة. وأما قوله:

تَـزَوَّدْ مِـثْـلَ زَادِ أَبِـيـكَ فِـيـنَـا ... فَـنِـعْـمَ الـزَّادُ زَادُ أَبِـيـكَ زَادَا

فالصحيح أن زاداً معمول لتزوَّد: إما مفعول مطلق إن أريد به التزود، أو مفعول به إن أريد به الشيء الذي يتزود به من أفعال البر، وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالاً. وأما قوله:

نِعْمَ الفَتَاةُ فَتَاةٌ هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ ... رَدَّ الـتَّـحِـيَّـةِ نُـطْـقًـا أَوْ بِـإِيـمَـاءِ

ففتاة حال مؤكدة والله أعلم.

جمل الأفعال. قوله: (ولا كذلك التمييز) ممنوع فقد يتوقف معنى الكلام على التمييز نحو: ما طاب زيد إلا نفساً. شمني. قوله: (مبينة للهيئات) ليس المراد بالهيئة الصورة المحسوسة كما يتبادر منها وإلا خرج نحو تكلم صادقاً، ولا يرد جاء زيد والشمس طالعة لأنه في معنى جاء مقارناً لطلوعها فالحال فيه بحسب التأويل مبينة للصفة. قاله الدماميني.

قوله: (مبين للذوات) أي أو النسب ليوافق ما مشى عليه سابقاً وإن التزم ابن الحاجب أن تمييز النسبة أيضاً في الحقيقة تمييز لذات مقدرة كما مر بيانه. قوله: (بخلاف التمييز) أي فإنه لا يتعدد أي بدون عطف أما بالعطف فيجوز أن يتعدد. قوله: (لعامله) أي مع قطع النظر عما أخبر عنه بهذا العامل. قوله: (فمردودة) لأن الإبهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة للتمييز. قوله: (إما مفعول مطلق إلخ) الظاهر أنه يصح أن يكون حالاً مؤكدة من الزاد على قياس ما فعله في قول الشاعر نعم الفتاة إلخ. قوله: (نعت له) أي بحسب ما كان بدليل بقية كلامه. قوله: (فصار حالاً) أي كما هو شأن صفة النكرة إذا تقدمت نحو:

لـمـيـة مـوحـشـاً طـلـل

حروف الجرّ

(هَاكَ حُرُوفَ الجَرِّ وَهْيَ) عشرون حرفاً (مِنْ) و(إِلَى) و(حَتَّى) و(خَلاَ) و(حَاشَا) و(عَدَا) و(فِي) و(عَنْ) و(عَلَى) و(مُذْ) و(مُنْذُ) و(رَبَّ) و(الَّلامُ) و(كَيْ) و(وَاوٌ وَتَا، وَالكَافُ وَالبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى) كلها مشتركة في جر الاسم على التفصيل الآتي. وقد تقدم الكلام على خلا وحاشا وعدا

حروف الجر

قدمها على الإضافة لما قيل إن العمل فيها للحرف المقدر. وإنما سميت حروف الجر إما لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء أي توصلها إليها فيكون المراد من الجر المعنى المصدري ومن ثم سماها الكوفيون حروف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال أي توصلها إلى الأسماء. وإما لأنها تعمل الجر فيكون المراد بالجر الإعراب المخصوص كما في قولهم حروف النصب وحروف الجزم، ولا يرد على الأول أن مقتضاه أن لا يكون خلا وعدا وحاشا في الاستثناء أحرف جر لأنهن لتنحية معنى الفعل عن مدخولهن لا لإيصاله إليه، لأن المراد بإيصال حرف الجر معنى الفعل إلى الاسم ربطه به على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوته له أو انتفائه عنه قاله الدماميني.

قوله: (هاك حروف الجر) ها بالقصر هنا وقد تمد كما في: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾ [سورة الحاقة، الآية: ١٩] اسم فعل بمعنى خذ والكاف حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية بحسب حال المخاطب من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع كالكاف في رويدك ومع اسم الإشارة وأرأيتك بمعنى أخبرني ونحو إياك. قاله يس وغيره. قوله: (وهي من إلخ) الخبر مجموع المتعاطفات فالعطف ملحوظ قبل الإخبار ويقال في من منا كإلى، بل قيل إنها الأصل فخففت لكثرة الاستعمال بحذف الألف وسكون النون. قوله: (ورب) ويقال رب بفتح الراء ورب بضم الراء والباء، وربت بضم الراء وفتح الباء والتاء، وربت بضم الراء وفتح الباء وسكون التاء، وربت بفتح الثلاثة، وربت بفتح الأولين وسكون التاء، وبتخفيف الباء من هذه السبعة، وربتا بالضم وفتح الباء المشددة، ورب بالضم فالسكون، ورب بالفتح فالسكون، فهذه سبع عشرة لغة اهـ همع.

فائدة: ما مشى عليه المصنف من حرفية رب هو مذهب البصريين وذهب الأخفش والكوفيون إلى اسميتها وأيده الرضي بأنها في التقليل أو التكثير مثل كم الخبرية في التكثير، إذ معنى رب رجل قليل أو كثير من هذا الجنس، كما أن معنى كم رجل كثير من هذا الجنس ولا خلاف في اسمية كم. ثم استشكل حرفية رب بأمور فراجعه. وجنح إليه الدماميني أيضاً. قال ويمكن أن يكون سبب بنائها مع اسميتها ما قيل في كم من تضمنها معنى الإنشاء الذي حقه أن يؤدى بالحرف أو مشابهتها الحرف وضعاً في بعض لغاتها وهو تخفيف الباء وحمل التشديد عليه.

قوله: (على التفصيل الآتي) أي من اختصاص بعضها بالوقت وبعضها بالنكرات وبعضها بالظاهر إلى غير ذلك. قوله: (وقد تقدم الكلام إلخ) اعتذار عن سكون الناظم عن الستة في التفصيل

في الاستثناء. وقل من ذكر كي ولعل ومتى في حروف الجر لغرابة الجر بهن. أما كي فتجر ثلاثة أشياء: الأول ما الاستفهامية المستفهم بها عن علة الشيء نحو: كيمه بمعنى له، والثاني: ما المصدرية مع صلتها كقوله:

٤٠١ ـ يُـرَادُ الـفَـتـى كَـيْـمَـا يَـضُـر وَيَـنْـفَـع

أي للضر والنفع قاله الأخفش. وقيل ما كافة. الثالث: أن المصدرية وصلتها نحو جئت كي أكرم زيداً إذا قدرت أن بعدها، فأن والفعل في تأويل مصدر مجرور بها، ويدل على أن أن تضمر بعدها ظهورها في الضرورة كقوله:

٤٠٢ ـ فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

والأولى أن تقدر كي مصدرية فتقدر اللام قبلها بدليل كثرة ظهورها معها نحو: ﴿لِّكَيْلَا

الآتي. قوله: (كيمه) أصلها كيما فحذفت ألف ما وجوباً لدخول حرف الجر عليها وجيء بهاء السكت وقفاً حفظاً للفتحة الدالة على الألف المحذوفة وهكذا يفعل مع سائر حروف الجر الداخلة على ما الاستفهامية قاله المصرح وغيره. قوله: (ما المصدرية مع صلتها) كان الأولى أن يقول المصدر المنسبك من صلة ما وكذا يقال فيما بعده، يدل على ذلك قوله بعد في تأويل المصدر مجرور بها كذا قال البعض، والأوجه أن مجموع الحرف وصلته مجرور محلاً بالحرف لأنه الذي تسلط عليه الحرف، ودلالة قول الشارح في تأويل مصدر مجرور بها إنما يظهر إذا قرىء مجرور بالجر، فإن قرىء بالرفع خبر ثان لقوله فإن والفعل فلا ولم يقل على هذا مجروران لأن المراد مجموع أن والفعل فتأمل. قوله: (للضر والنفع) أي ضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع.

قوله: (وقيل ما كافة) أي لكي عن عملها الجر مثلها في ربما. قوله: (فقالت أكل الناس إلخ) كل مفعول أول لمانحاً ولسانك أي حلاوة لسانك المفعول الثاني كما في التصريح وغيره وإن عكس البعض وعطف تخدع تفسيري والخدع إرادة المكر بالغير من حيث لا يعلم. قوله: (والأولى) أي

شواهد حروف الجر

٤٠١ ـ صدره:

إِذَا أَنـتَ لَـمْ تَـنْـفَـعْ فَـضُـرَّ فَـإِنَّـمَـا

قاله النابغة: فقيل الذبياني وقيل الجعدي من الطويل: أي إذا لم تنفع أنت، لأن إذا لا تدخل إلا على الجمل الفعلية. وفضر جواب الشرط، ويجوز في التثليث: الفتح لأنه أخف، والضم لأجل الضمة. والكسر لأنه الأصل. والفاء للتعليل. ويروى يرجى الفتى والشاهد في كيما حيث دخلت كي على ما المصدرية وهو نادر. وقيل كافة. والمعنى يضر من يستحق الضر وينفع من يستحق النفع.

٤٠٢ ـ قاله جميل بن عبد الله، وهو أصح مما قاله الزمخشري إنه لحسان. وهو من الطويل. الهمزة للاستفهام وكل الناس منصوب بمانحاً من المنح وهو العطاء، وهو خبر أصبحت، ولسانك مفعول ثان له. والشاهد في كيما أن حيث ظهرت فيه أن للضرورة. وألف تخدعا للاطلاق.

تَأۡسَوۡاْ ﴾ [سورة الحديد، الآية: ٢٣] وأما لعل فالجر بها لغة عقيل ثابتة الأول ومحذوفته مفتوحة الآخر ومكسورته، ومنه قوله:

٤٠٣ ـ لَعَلَّ اللَّهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيءٍ إِنَّ أُمَّكُمْ شَرِيمُ

وقوله:

٤٠٤ ـ لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

وأما متى فالجر بها لغة هذيل وهي بمعنى من الابتدائية. سمع من كلامهم أخرجها متى كمه أي من كمه. وقوله:

٤٠٥ ـ شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

وأما الأربعة عشر الباقية فسيأتي الكلام عليها.

تنبيهان: **الأول**: إنما بدأ بمن لأنها أقوى حروف الجر ولذلك دخلت على ما لم يدخل

في الموضع الثالث. قوله: (ثابتة الأول إلخ) حال من الضمير المجرور بالباء فهذه أربع لغات يجوز الجر فيها ولا يجوز في غيرها من بقية لغات لعل كما قاله المصرح. قوله: (لعل الله) فالله مرفوع تقديراً بالابتداء منع من ظهوره حركة حرف الجر الشبيه بالزائد، وفضلكم خبر وإن أمكم شريم أي مفضاة بدل من شيء.

قوله: (وهو بمعنى من الابتدائية) قال في الهمع: وتأتي اسماً بمعنى وسط. حكى وضعها متى كمه: أي وسطه. قوله: (شربن) أي السحب وضمن شربن معنى روين فعداه بالباء أو هي بمعنى من، وقوله لهن نئيج أي صوت حال من النون في شربن وهذا على قول العرب والحكماء إن السحاب يأخذ الماء من البحر ثم يمطره، قال في التصريح: يقال إن السحاب في بعض المواضع تدنو من البحر الملح فتمتد منها خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة إلى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب بإذن الله تعالى في زمن صعودها وترفعها ثم تمطر حيث يشاء الله تعالى اهـ. قوله: (لأنها أقوى حروف الجر) ولأن من معانيها الابتداء فناسب الابتداء

---

٤٠٣ ـ هو من الوافر. الشاهد في لعل فإنه حرف جر ههنا. ولهذا جر لفظة الله وهي لغة عقيل. وعلينا في محل النصب على المفعولية. وشريم بفتح الشين المعجمة هي المرأة المفضاة، وكذلك الشروم.

٤٠٤ ـ قاله كعب بن سعد الغنوي. وصدره:

فَقُلْتُ ادعُ أخرى وَٱرفَعِ الصَّوْتَ دَعْوَةً

وهو من الطويل. الشاهد في لعل حيث جرّ أبي المغوار بكسر الميم وسكون الغين المعجمة كنية رجل. ويروى أبا المغوار على أصله اسم لعل. وقريب خبره.

٤٠٥ ـ قاله أبو ذؤيب يصف به السحاب من قصيدة من الطويل. الضمير في شربن يرجع إلى السحب وضمن معنى روين فلذلك وصلت بالباء. وقيل شاذ وترفعت أي توسعت. والشاهد في متى لجج فإنها حرف جر ههنا بمعنى من، وهي لغة هذيل. ولجج جمع لجة وهي معظم الماء. ونئيج مبتدأ. ولهن خبره: من نأجت الريح تنأج نئيجاً تحركت ولها نئيج، أي مر سريع مع صوت.

عليه غيرها نحو من عندك. **الثاني**: عد بعضهم من حروف الجر ها التنبيه وهمزة الاستفهام إذا جعلت عوضاً من حرف الجر في القسم. قال في التسهيل: وليس الجر في التعويض بالعوض خلافاً للأخفش ومن وافقه. وذهب الزجاج والرماني إلى أن أيمن في القسم حرف جر وشذا في ذلك. وعد بعضهم منها الميم مثلثة في القسم نحو م الله. وجعله في التسهيل بقية أيمن قال: وليست بدلاً من الواو ولا أصلها مُنْ خلافاً لمن زعم ذلك. وذكر الفراء أن لات قد تجر الزمان. وقرىء ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [سورة ص، الآية: ٣] وزعم الأخفش أن بله حرف جر بمعنى من

بها. قوله: (نحو من عندك) أي من كل ظرف ملازم النصب على الظرفية. قوله: (ها التنبيه) أي صورة لا معنى إذ هي حرف قسم، وكذا يقال في قوله وهمزة الاستفهام كما في سم، وقوله إذا جعلت أي كلتاهما. قوله: (في التعويض) أي أصورة تعويض ها التنبيه وهمزة الاستفهام عن باء القسم يقال ها الله بقطع الهمزة ووصلها مداً وقصراً فاللغات أربع، وآلله بالمد مع الوصل، وأالله بالقطع بلا تعويض شيء عن الباء كذا في الهمع. قال الدماميني: وأضعف اللغات الأربع في ها الله حذف ألف ها مع قطع همزة الله بل أنكر هذه اللغة ابن هشام لكن نقلها غير واحد عن الجرمي. قوله: (بالعوض) أي بل بالمعوض عنه المحذوف وهو الباء لأنها أصل حروف القسم.

قوله: (خلافاً للأخفش ومن وافقه) أي حيث ذهبوا إلى أن الجر بالعوض وهو المتجه عندي بدليل أن الجر بواو القسم وتائه مع أن الواو عوض من الباء والتاء عوض من الواو وقياس ها التنبيه وهمزة الاستفهام على فاء السببية وواو المعية حيث لم يكن النصب بهما بل بأن المضمرة قياس مع الفارق لأن الفاء والواو ليستا في الحقيقة عوضين عن أن بدليل إضمارها بعدهما بخلاف ها التنبيه والهمزة فافهم. قوله: (إلى أن أيمن) بفتح الهمزة وضم الميم هذا هو الأفصح، وبالكسر فالضم، وبالكسر فالفتح، وبفتحتين. ويقال أيم بكسر فضم، وأيم بفتح فضم، وأيم بكسرتين، وهيم بفتح الهاء المبدلة من الهمزة فضم. قال أبو حيان: وهي أغرب لغاتها. وإم بكسرتين، وأم بفتحتين، وأم بفتح فضم، وأم بفتح فكسر، وأم بكسر فضم، وأم بكسر ففتح ومن بفتح الحرفين وكسرهما وضمهما، وم مثلثاً، فهذه عشرون لغة كذا في الهمع.

قوله: (وشذا في ذلك) لأنها اسم بمعنى البركة. قوله: (نحو م الله) هو على هذا القول مبني على إحدى الحركات لأنه حرف جر، وبهذا يعرف ما في كلام البعض فانظره. وأما على غيره فالحركة حركة بنية وحركة الإعراب على النون المحذوفة تخفيفاً. قوله: (وليست بدلاً من الواو) رد لقول بعضهم السابق ووجهه أنها لو كانت بدلاً لوجب فتحها كما في التاء قاله الدماميني. وفيه أن الواو بدل من الباء ولم توافقها في الحركة إلا أن يقال خالفتها للتخفيف. قوله: (ولا أصلها من) أي التي هي حرف قسم على رأي جماعة مشى عليه المصنف في تسهيله في مبحث من الجارة مختص برب مضافاً إلى الياء نحو من ربي لأفعلن بضم الميم وكسرها مع سكون النون فيهما وإنما لم يكن الأصل من هذه فحذفت نونها لأن الأشهر في من هذه الاختصاص بربي، وأما رواية الأخفش من الله

والصحيح أنها اسم. وذهب سيبويه إلى أن لولا حرف جر إذا وليها ضمير متصل نحو: لولاي ولولاك ولولاه فالضمائر مجرورة بها عند سيبويه. وزعم الأخفش أنها في موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ولا عمل للولا فيها كما لا تعمل لولا في الظاهر. وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله:

٤٠٦ ـ أَتُطْمِعُ فِينـا مَنْ أَرَاقَ دِمَـاءَنَـا وَلَوْلاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنْ

وقوله:

٤٠٧ ـ وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

فشاذة بخلاف م. وأما من التي هي لغة في أيمن فمثلثة الحرفين كما مر قاله الدماميني بعضه في مبحث من الجارة وبعضه في مبحث أيمن. قوله: (والصحيح أنها اسم) أي مصدر أو اسم فعل أو بمعنى كيف كما تقدم في المفعول المطلق. قوله: (أن لولا حرف جر) أي لا يتعلق بشيء كرب ولعل الجارة تنزيلاً للثلاثة منزلة الجار الزائد كذا في المغني وفيه نظر للفرق باختلال أصل المعنى بحذف لولا دون رب ولعل، ولهذا ضعف الرضي مذهب سيبويه هذا بأن حرف الجر الأصلي لا بد له من متعلق ولا متعلق للولا. فافهم. والضمير بعدها في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف فيكون للضمير محلان على رأي سيبويه، فقول الشارح وزعم الأخفش أنها في موضع رفع أي فقط.

قوله: (ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع) أي وإن كان غالب نيابة الضمائر في الضمائر المنفصلة فقد وجدت في المتصلة كما في عساه وعساك وعساني على قول تقدم في أفعال المقاربة. وانظر هل وضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع لازم على مذهب سيبويه من حيث إن الضمير في محل رفع بالابتداء أو غير لازم؟ الظاهر الثاني لما مر من أن معنى كون الكاف والهاء والياء ليست ضمائر رفع أنها لا تكون في محل رفع فقط، فلا ينافي أنها تكون في محل رفع وجر كما في عجبت

---

٤٠٦ ـ قاله عمرو بن العاص من قصيدة نونية من الطويل. والهمزة للاستفهام وتطمع بالضم من الأطماع. وفينا في محل النصب على المفعولية. ومن أراق كذلك مفعول من الإراقة. والشاهد في لولاك فإنه حجة على المبرد حيث أنكر مجيء نحوه في الفصيح. والحاصل أن الأصل في لولا أن يكون فيما يليه ضمير الرفع. فلولاك ولولاه ولولاي قليل. وأنكره المبرد أصلاً وقال: لا يوجد في كلام من يحتج به. والأحساب جمع حسب الرجل وهو ما يعد من المآثر. وقيل الفعل الحسن. وأراد بالحسن حسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

٤٠٧ ـ قاله يزيد بن الحكم من قصيدة من الطويل. وكم خبرية بمعنى كثير. وموطن مميزه والشاهد في لولاي فإنه حجة على المبرد كما ذكرنا آنفاً، وطحت بفتح التاء جوابه أي هلكت من طاح يطوح ويطيح والكاف للتشبيه وما مصدرية أو موصولة. وهوى سقط من باب ضرب يضرب. والأجرام جمع جرم الشيء وهو جثته، والباء فيه في محل النصب. والقنة بضم القاف وتشديد النون مثل القلة أو هي: أعلى الجبل. والنيق بكسر النون وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره قاف: أرفع موضع في الجبل. ومنهو بضم الميم الهاوي وهو فاعل هوى.

انتهى. (بِالظَّاهِرِ اَخْصُصْ مُنْذُ) و(مُذ وَحَتَّى، وَالكَافَ وَالوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّا) وكي ولعل ومتى وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة وما عدا ذلك فيجر الظاهر والمضمر على ما سيأتي بيانه. (وَاَخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتًا) وأما قولهم: ما رأيته منذ أن الله خلقه فتقديره منذ زمن أن الله خلقه أي منذ زمن خلق الله إياه.

تنبيه: ويشترط في مجرورهما مع كونه وقتاً أن يكون معيناً لا مبهماً، ماضياً أو حاضراً لا مستقبلاً؛ تقول: ما رأيته مذ يوم الجمعة أو مذ يومنا ولا تقول مذ يوم، ولا أراه مذ غدٍ وكذا في منذ اهـ. (وَ) اخصص (بِرُبْ، مُنَكَّرَا) نحو رب رجل ولا يجوز رب الرجل (وَالتَّاءُ

من ضربك زيداً. واعلم أنك إذا عطفت على مدخول لولا اسماً ظاهراً تعين رفعه إجماعاً لأنها لا تجر الظاهر نبه عليه الدماميني. قوله: **(حسن)** قال العيني: أراد به الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما، ويروى عبس بسكون الموحدة اسم قبيلة. ويروى جبن. قوله: **(وكم موطن)** كم خبرية بمعنى كثير في محل نصب بطحت أو رفع بالابتداء خبره جملة لولاي طحت والرابط محذوف أي طحت فيه. وطحت بفتح التاء مع كسر الطاء أو ضمها من طاح يطيح ويطوح أي هلك. وقوله كما هوى ما مصدرية وهوى بفتح الواو سقط وفاعله منهوي أي ساقط. والأجرام جمع جرم بالكسر وهو الجثة. والقنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل وكذا النيق بكسر النون وبالقاف آخره فالإضافة من إضافة المسمى إلى الاسم.

قوله: **(بالظاهر اخصص)** الباء داخله على المقصور عليه على عكس قوله الآتي: واخصص بمذ ومنذ وإنما اختصت المذكورات بالظاهر لضعف غالبها باختصاص بعضه بالوقت وبعضه بالمنكر وبعضه بالآخر أو المتصل بالآخر وكون بعضها عوضاً عن باء القسم لا أصلاً فيه، وغرابة الجر ببعضها ولتأدية إدخال الكاف على الضمير إلى اجتماع كافين في نحو كك وطردنا المنع. قوله: **(واخصص بمذ ومنذ وقتاً)** قال ابن عصفور ما يسأل به عن الوقت كالوقت بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفاً فتقول: منذ كم ومذ متى ومذ أي وقت، ولا تقول: مذ ما لأن ما لا تكون ظرفاً. فإن قلت: سينص على دخولهما على الأفعال فكيف يصح دعوى الاختصاص بالوقت؟ أجيب بأنهما حينئذ ليسا حرفي جر باتفاق. والكلام فيما إذا كانا جارين اهـ يس على أن منهم من يرى أنهما حينئذ داخلان على زمان مقدر مضاف للجملة وعليه لا إشكال. قوله: **(منذ أن الله خلقه)** أي على رواية فتح الهمزة أما على رواية الكسر فمنذ اسم لدخولها على الجملة. قوله: **(ويشترط في مجرورهما)** وكذا في مرفوعهما وبقي شرط رابع وهو أن يكون متصرفاً فلا يجوز منذ سحر تريد سحر يوم بعينه، ويشترط في عاملهما أن يكون فعلاً ماضياً منفياً نحو: ما رأيته منذ يوم الجمعة أو متطاولاً نحو سرت منذ يوم الخميس ولا يجوز قتلته منذ يوم الخميس قاله يس.

قوله: **(واخصص برب منكراً)** أي في الكثير فلا يرد قوله الآتي: وما رووا إلخ على أن مذهب جماعة كابن عصفور والزمخشري أن مثل هذا الضمير نكرة لأنه عائد على واجب التنكير،

لله ورَبْ) مضافاً للكعبة أولياء المتكلم نحو: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٥٧] وترب الكعبة، وتربي لأفعلن، وندر تالرحمن وتحياتك (وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتَى) وقوله:

٤٠٨ ـ وَرُبَّـهُ عَـطَـبـاً أَنْـقَـذْتَ مِـنْ عَـطَـبِـهْ

(نَزْرٌ) أي قليل **تنبيه**: يلزم هذا الضمير المجرور بها الإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى، فيقال: ربه رجلاً وربه امرأة. قال الشاعر:

وقال جماعة كالفارسي معرفة جار مجرى النكرة وقد يعطف على مجرورها مضاف إلى ضميره نحو رب رجل وأخيه لأنه نكرة تقديراً إذ التقدير وأخ له، وإنما لم يجز رب أخي الرجل لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، وأما رب رجل وزيد مثلاً فلا يجوز. قال في التسهيل: ولا يلزم وصفه أي المنكر المجرور بها خلافاً للمبرد ومن وافقه. قوله: (والتاء لله ورب) يوهم التسوية في الدخول عليهما وليس كذلك فإن دخولها على رب قليل وقد يؤخذ عدم التسوية من تقديم لفظ الجلالة. قوله: (ربه فتى) قال الجامي: هذا الضمير عائد عل مبهم في الذهن يعني قبل ذكره مؤخراً تمييزاً فلا ينافي عدهم هذا الضمير مما يعود على متأخر لفظاً ورتبة كما مر هذا ما ظهر.

قوله: (وربه عطباً) أي مشرفاً على العطب أي الهلاك قاله العيني، ولا ينافيه قوله أنقذت من عطبه لأن المراد أبعدته عن العطب وإنما عبر بالانقاذ المشعر بالوقوع مبالغة. قوله: (أي قليل) أي بالنسبة للظاهر، وقيل معنى نزر شاذ من جهة القياس وإن كان كثيراً مطرداً في الاستعمال. قوله: (الإفراد والتذكير) أي استغناء بمطابقة التميز للمعنى المراد وهذا مذهب البصريين، وجوز الكوفيون مطابقة الضمير لفظاً نحو ربها امرأة وربهما رجلين وهكذا واستندوا إلى السماع. قوله: (والتفسير بتمييز بعده) يؤخذ منه وجوب ذكره وهو كذلك بخلاف مميز نعم وبئس، ولعل الفرق قوة العامل في باب نعم وبئس فاحتمل معه ترك التمييز بخلافه في ربه رجلاً فإنه ضعيف، وإشعار المخصوص بنوع

---

٤٠٨ ـ صدره:

وَاهٍ رَأَبْـتُ وَشِـيـكـاً صَـدْعَ أَعـظُـمِـهِ

هو من البسيط أي رب واه من وهى الحائط إذا هم بالسقوط. ورأبت أصلحت. ومادته راء وهمزة وباء موحدة. وقد صحفه كثير منهم فظنه من الرؤية البصرية. وصدع أعظمه كلام إضافي مفعوله. ووشيكاً نصب على أنه صفة لمصدر محذوف أي رأباً وشيكاً أي سريعاً والشاهد في وربه عطباً حيث دخلت رب على الضمير وهو مجهول عند البصرية فلا يعود على ظاهر. وعطباً تمييز بحسب الضمير. ويروى عطب بالجر على نية من وهو شاذ. وأنقذت فعل وفاعل أي خلصت والمفعول محذوف أي أنقذته. والعطب الأول صفة مشبهة بكسر الطاء. والثاني مصدر بفتحتين أي ربه من عطب أي مشرف على الهلاك أنقذته من عطبه أي من هلاكه. فافهم.

٤٠٩ ـ رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إلَى مَا يُورِثُ المَجْدَ دَائِباً فَأجَابُوا

وقد سبق التنبيه عليه في آخر باب الفاعل (كَذَ كَهَا وَنَحْوُهُ أتَى) أي قد جرت الكاف ضمير الغيبة قليلاً كقوله:

٤١٠ ـ وأُمَّ أوْعَالٍ كَهَا أوْ أقْرَبا

وقوله:

٤١١ ـ وَلا تَرَى بَعْلاً وَلا حَلائِلاَ كَهِ وَلا كَهُنَّ ألاَّ حَاظِلاَ

التمييز في باب نعم وبئس وعدم إشعار شيء به في رب فتنبه. قوله: (دائباً) أي إرثاً دائباً أي دائماً.

قوله: (وأم أوعال كها أو أقربا) صدره:

خلى الذنابات شمالاً كثبا

وضمير خلى لحمار وحشي والذنابات بفتح الذال المعجمة اسم موضع وشمالاً ظرف أي ناحية شماله وكثباً بفتح الكاف والمثلثة أي قريباً منه والمفعول الثاني لخلى إما شمالاً وكثباً حال أو بالعكس وأم أوعال اسم موضع مرتفع وهو منصوب عطفاً على الذنابات أو مرفوع بالابتداء خبره كها أي كالذنابات وأقربا على الأول معطوف على محل الجار والمجرور وعلى الثاني معطوف على المجرور. قوله: (ولا ترى بعلاً) أي زوجاً ولا حلائلاً أي زوجات كه أي كالحمار الوحشي ولا

---

٤٠٩ ـ هو من الخفيف. الشاهد في ربه فتية حيث جاء الضمير فيه مفرداً والمميز جمعاً. فإن فتية جمع فتى والمشهور أن الضمير يفرد دائماً والمميز بحسب القصد، وعند الكوفية هذا الضمير يرجع إلى مذكور تقديراً فيثنى ويجمع ويؤنث على حسب مميزه. وكلمة ما موصولة، ودائباً بالباء الموحدة أي دائماً صفة لمصدر محذوف أي إيراثاً دائباً فافهم.

٤١٠ ـ صدره:

خَلَّى الذَّنَابَاتِ شَمَالاً كَثَبَا

قاله العجاج من قصيدة مرجزة يصف بها الحمار الوحشي. والضمير في خلي يرجع إليه. والذنابات بفتح الذال المعجمة والنون وبعد الألف باء موحدة وبعد الألف الأخرى تاء مثناة من فوق اسم موضع بعينه. ويروى نحى الذنابات. وشمالاً مفعول ثان وكثباً صفته بفتح الكاف والثاء المثلثة والباء الموحدة أي قريباً. والمعنى جعل الذنابات ناحية شماله قريبة منه في عدوه كأنه نحاها عن طريقه وهي شماله بالقرب من الموضع الذي عدا فيه. قوله: (وأم أوعال) مبتدأ وخبره قوله كها أي كالذنابات. وفيه الشاهد حيث أدخل فيه كاف التشبيه على الضمير وهو قليل. وأم أوعال اسم هضبة بعينها وهي في الأصل جمع وعل وهو ذكر الأروى. قوله: (أو أقربا) عطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار. ويجوز نصب أم أوعال عطفاً على الذنابات على معنى جعل أم أوعال كالذنابات أو أقرب فيكون أقرب عطفاً على محل المجرور. فافهم.

٤١١ ـ قاله رؤبة من قصيدة مرجزة. الفاء للعطف. والبعل الزوج. والحلائل جمع حليلة الرجل وهي امرأته. والشاهد في كه وكهن حيث أدخل الكاف على الضمير أي كالحمار الوحشي ولا كالأتن. والحاظل بالحاء المهملة والظاء المعجمة وهو المانع من التزويج كالعاضل إلا أنه بالضاد، وهو استثناء من بعلاً.

وهذا مختص بالضرورة. **تنبيه**: قوله ونحوه يحتمل ثلاثة أوجه: **الأول**: أن يكون إشارة إلى بقية ضمائر الغيبة المتصلة كما في قوله كه ولا كهن. **الثاني**: أن يكون إشارة إلى بقية الضمائر مطلقاً. وقد شذ دخول الكاف على ضمير المتكلم والمخاطب كقوله:

٤١٢ ـ وَإِذَا الـحَـرْبُ شَـمَّـرَتْ لَـمْ تَـكُـنْ كِـي

وكقول الحسن: أنا كك وأنت كي. وأما دخولها على ضميرالرفع نحو: ما أنا كهو، وما أنا كأنت، وما أنت كأنا، وعلى ضمير النصب نحو: ما أنا كإياك وما أنت كإياي فجعله في التسهيل أقل من دخولها على ضمير الغيبة المتصل. قال المرادي وفيه نظر بل إن لم يكن أكثر فهو مساو. **والثالث**: أن يكون إشارة إلى بقية ما يختص بالظاهر أي أن بقية ما يختص بالظاهر دخوله على الضمير قليل كقوله:

كهن أي الأتن إلا حاظلاً استثناء من بعلاً والحاظل المانع من التزويج كالعاضل وكانت عادة الجاهلية إذا طلقوا امرأة منعوها أن تتزوج بغيرهم إلا بإذنهم. قوله: (وهذا مختص بالضرورة) أي خلافاً لما توهمه عبارة المصنف من أن دخول الكاف على ضمائر الغيبة المتصلة قليل فقط حيث شبهه بربه مع أنه قليل جداً وضرورة ويجاب بأن التشبيه في أصل القلة. قوله: (مطلقاً) أي سواء كانت ضمائر غيبة أو تكلم أو خطاب متصلة أو منفصلة.

قوله: (وقد شذ إلخ) غرضه التورك على المتن إذا حملت عبارته على الاحتمال الثاني بإيهام عبارته أن دخول الكاف على غير ضمائر الغيبة من بقية الضمائر كدخولها على ضمائر الغيبة مع أنه دون دخولها على ضمائر الغيبة لأنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه بخلاف دخولها على ضمائر الغيبة فجائز ضرورة حتى لنا. قوله: (وإذا الحرب شمرت) أي نهضت وكي بكسر الكاف لمناسبة ياء المتكلم كما في الدماميني عن سيبويه. قوله: (وأما دخولها) مقابل لمحذوف أي هذا دخولها على ضمير الجر وأما إلخ. قوله: (فجعله في التسهيل أقل) يتجه لي أن المراد الأقلية من حيث القياس وحينئذ لا يرد عليه نظر المرادي الذي سيذكره الشارح وأن وجه أقليته أنه شاذ من جهتين كون مدخول الكاف ضميراً وكون ذلك الضمير ضمير رفع أو نصب بخلاف ما مر فإن شذوذه من الجهة الأولى فاعرفه فإنه في غاية النفاسة. قوله: (قال المرادي وفيه نظر إلخ) حاصله منع الأقلية بأنه إن لم يكن أكثر في لسان العرب كان مساوياً. قوله: (كقوله) أي في حتى الجارة التي الكلام فيها، أما

---

٤١٢ ـ هو من الخفيف. وتمامه:

حِـيـنَ تَـدْعُـو الـكُـمَـاةُ فِـيـهَـا نَـزَالِ

التقدير وإذا شمرت الحرب أي نهضت وقامت على ساقها ولم يكن جواب الشرط. والشاهد في كي حيث أدخل الكاف على ضمير المتكلم على معنى لم تكن أنت مثلي وهذا شاذ لا يستعمل إلا في ضرورة. والكماة بالضم جمع كمي وهو الشجاع المتكمي في سلاحه.

٤١٣ ـ فَـلا واللهِ لا يُـلْـفِـي أُنَـاسٌ فَـتًـى حَـتَّـاكَ يَـا ابـنَ أبـي زِيَـادِ

وقوله:

أَتَـتْ حَـتَّـاكَ تَـقْـصِـدُ كُـلَّ فَـجٍّ تُـرَجِّي مِـنْـكَ أَنْـهَـا لا تَـخِـيـبُ

اهـ

وهذا شروع في ذكر معاني هذه الحروف (بَعِّضْ وَبَيِّن وَٱبْتَدِىء فِي الأَمكِنَهْ، بِمِنْ) أي تأتي من لمعان ....

حتى العاطفة فتدخل على المضمر كضربتهم حتى إياك. وقال ابن هشام الخضراوي لا تعطف إلا الظاهر كالجارة اهـ فارضي.

قوله: (فلا والله إلخ) الفاء عاطفة ولا لتأكيد لا في جواب القسم على ما قاله العيني وغيره، وفيه أن الحقيق بكونه تأكيداً لا الثانية دون الأولى فيكون القسم مقحماً بين النافي والمنفي إلا أن يراد التوكيد اللغوي ولا يلفى جوابه أي لا يجد وأناس فاعل وفتى مفعول، وقوله حتاك أي إليك أي إلى لقيك والمعنى: لا يجدون فتى إلى أن يلقوك فحينئذٍ يجدون الفتى هذا ما ظهر لي. قوله: (في ذكر معاني إلخ) اعلم أن مذهب البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياساً كما لا تنوب حروف الجزم والنصب عن بعض وما أوهم ذلك محمول على نحو تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف أو على شذوذ النيابة فالتجوز عندهم في غير الحرف أو في الحرف لكن على الشذوذ وجوز الكوفيون واختاره بعض المتأخرين نيابة بعضها عن بعض قياساً كما في التصريح والمغني، وإن اقتضى كلام البعض خلافه فالتجوز عندهم في الحرف قال في المغني: وهذا المذهب أقل تعسفاً. قوله: (بمن) قال في الهمع: الغالب في نون من إذا وليها ساكن أن تكسر مع غير لام التعريف وتفتح معها وحذفها مع لام لم تدغم فيما بعدها، قال ابن مالك: قليل، وابن عصفور: ضرورة، وأبو حيان: كثير حسن، فإن كانت اللام مدغمة لم يجز حذف النون فلا يقال في من الظالم ومن الليل م الظالم وم الليل ونظيره حذف نون بني فإنهم لا يحذفونها إلا إذا لم تدغم اللام بعدها، وأما نون عن فالغالب فيها الكسر مطلقاً مع اللام وغيرها وحكى الأخفش ضمها مع اللام قال أبو حيان: وليس له وجه من القياس اهـ باختصار. قوله: (أي تأتي من لمعان) أشار به إلى أن الأمر في كلام المصنف ليس على حقيقته إذ المراد الإخبار عما نقل عن العرب لا طلب ذلك، وظاهر كلام الشارح أن المعاني العشرة حقائق والظاهر خلافه وأن الزيادة وما عدا التعليل من الخمسة الأخيرة مجازية لعدم تبادرها الذي هو علامة الحقيقة.

---

٤١٣ ـ هو من الوافر. الفاء للعطف. ولا لتأكيد القسم. ولا يلفي جوابه: أي لا يجد. وفتى مفعول. والشاهد في حتاك حيث جر حتى الضمير. والأصل أن تجر المظهر وهو شاذ، ويروى يا ابن أبي يزيد.

وجملتها عشرة اقتصر منها هنا على الخمسة الأولى. **الأول**: التبعيض نحو: ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٩٢] وعلامتها أن يصح أن يخلفها بعض ولهذا قرىء بعض ما تحبون. **الثاني**: بيان الجنس نحو: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [سورة الحج الآية: ٣٠] وعلامتها أن يصح ....

قوله: (على الخمسة الأولى) قد ذكر الخامس بقوله: ومن وباء يفهمان بدلاً. قوله: (التبعيض) إن أريد به التبعيض الملحوظ لغيره أي لكونه حالة بين المتعلق والمجرور وآلة لربط أحدهما بالآخر فلا مسامحة في العبارة، وإن أريد به مطلق التبعيض كان في العبارة مسامحة لأن معنى من ليس مطلق التبعيض بل التبعيض الملحوظ لغيره لما تقرر أن معنى الحرف في غيره وقس على ذلك بقية المعاني الآتية للحروف، قال في المطول والمختصر: قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف وإلا لما كانت حروفاً بل أسماء لأن الاسمية والحرفية إنما هما باعتبار المعنى وإنما هي متعلقات لمعانيها أي إذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني إلى هذه بنوع استلزام اهـ. وكتب سم على قوله معاني الحروف ما نصه كالابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة والغرض المخصوص، وكتب على قوله بنوع استلزام ما نصه لأن الخواص تستلزم العوام اهـ. وبذلك يفهم أن قول الشارح أن يخلفها بعض أي في أصل المعنى لا من كل وجه، وأن مراده بقوله الخامس أن تكون بمعنى بدل توافقهما في أصل المعنى، وكذا يقال في نظائر ذلك من العبارات المتسامح فيها، ولا خلاف في كون المعنى المستعمل فيه الحرف جزئياً ملحوظاً للغير، وإنما اختلفوا في كون هذا الجزئي هو الموضوع له أو لا، ذهب إلى الأول العضد والسيد ومن وافقهما فقالوا معاني الحروف جزئيات وضعاً واستعمالاً، فمن مثلاً موضوعة لكل فرد من الابتداءات الجزئية الملحوظة للغير مستحضرة بكلي يعمها. وذهب إلى الثاني الأوائل(١) فقالوا هي كليات وضعاً جزئيات استعمالاً. قال عبد الحكيم في حاشية المطول: ذهب الأوائل إلى أنها موضوعة للمعاني الكلية الملحوظة لغيرها فلهذا شرط الواضع في دلالتها ذكر الغير معها فمعنى من مثلاً هو الابتداء لكن من حيث إنه آلة لتعرّف حال غيره فلهذا وجب ذكر الغير وهذا ما اختاره الشارح في تصانيفه اهـ يعني التفتازاني. وما قيل يلزم حينئذ أن لا تستعمل إلا في معان جزئية فيلزم أن تكون مجازات لا حقائق لها مع أنهم ترددوا في أن المجاز يستلزم الحقيقة أولاً مدفوع بأن هذا إنما يلزم لو كان استعمالها في الجزئيات من حيث خصوصياتها، أما إذا كان من حيث أنها أفرادها المعاني الكلية فلا اهـ باختصار. وبسط الكلام على ذلك في رسالتنا البيانية.

---

(١) الأوائل إلخ. اعلم أن الواضع رأى وضعها للكلي، لكن لاحظ حين الوضع الاستعمال في الجزئي الذي هو آلة، ولا كذلك الأسماء. تأمل.

أن يخلفها اسم موصول. **الثالث**: ابتداء الغاية في الأمكنة باتفاق نحو: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [سورة الإسراء، الآية: ١] (وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ) الغاية في (الأَزْمِنَةْ) أيضاً خلافاً لأكثر البصريين نحو: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [سورة التوبة، الآية: ١٠٨] وقوله:

٤١٤ ـ تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إلى اليَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

الرابع: التخصيص على العموم أو تأكيد التنصيص عليه وهي الزائدة، ولها شرطان: أن

قوله: (أن يخلفها اسم موصول) أي مع ضمير يعود على ما قبلها لكن هذا إن كان ما قبلها معرفة فإن كان نكرة فعلامتها أن يخلفها الضمير فقط نحو: ﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [سورة الكهف، الآية: ٣١] أي هي ذهب، ولو قال أن يصح الإخبار بما بعدها عما قبلها لكان أحسن. واعلم أن من البيانية مع مجرورها ظرف مستقر في محل نصب على الحالية إن كان ما قبلها معرفة نعت تابع لما قبلها في إعرابه إن كان نكرة. قوله: (ابتداء الغاية) يعني المسافة لا معناها الحقيقي الذي هو آخر الشيء فهو من تسمية الكل باسم الجزء وعلامتها أن يحسن في مقابلتها إلى أو ما يفيد فائدتها نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، لأن معنى أعوذ بالله ألتجيء إليه فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء نقله الشمني عن الرضي. قوله: (في الأمكنة) الأولى أن يراد بها ما عدا الأزمنة فيشمل ما ليس زماناً ولا مكاناً نحو: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾ [سورة النمل، الآية: ٣٠]. قوله: (نحو لمسجد أسس على التقوى من أول يوم) إن أريد بالتأسيس البناء فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع الأساس فمن بمعنى في كما قاله الرضي قال: ومن في الظروف كثيراً ما تقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده: ﴿وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [سورة فصلت، الآية: ٥].

قوله: (تخيرن) مبني للمجهول أي اصطفين وضميره يرجع إلى السيوف، ويوم حليمة من أيام حروب العرب المشهورة وحليمة بنت الحارث بن أبي شمر ملك غسان وجه أبوها جيشاً إلى المنذر بن ماء السماء فأخرجت لهم طيباً وطيّبتهم فلما قدموا على المنذر قالوا له أتيناك من عند صاحبنا وهو يدين لك ويعطيك حاجتك فتباشر هو وأصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل ذلك الجيش على المنذر وقتلوه. وقال إنه ارتفع في ذلك اليوم من العجاج ما غطى عين الشمس. والتجارب كمساجد جمع تجربة كذا في المصباح. قوله: (ولها شرطان) يؤخذ من الشرح شرط ثالث وهو كون النكرة فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ أي أو مفعولاً مطلقاً على ما جنح إليه ابن هشام ومثل له تبعاً لأبي البقاء بقوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٣٨] أي من تفريط فلا تزاد

---

٤١٤ ـ قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الطويل، يصف بهذا البيت السيوف، والضمير في تخيرن يرجع إليها. والشاهد في من أزمان فإن من ههنا جاء لابتداء الغاية في الزمان، كما أن أكثر مجيئها لابتداء الغاية في المكان، وهو حجة على من ينكر ذلك. ويوم حليمة من أشهر أيام العرب، وهو اليوم الذي سافر فيه المنذر بن المنذر بالعرب إلى الحارث الأعرج الغساني وهو بفتح الحاء المهملة وكسر اللام. إلى اليوم أي إلى يومنا هذا. وكل التجارب منصوب بطريق النيابة عن المصدر.

يسبقها نفي أو شبهه وهو النهي والاستفهام، وأن يكون مجرورها نكرة وإلى ذلك الإشارة بقوله: (وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرْ، نَكِرَةً) ولا تكون هذه النكرة إلا مبتدأ (كَما لِبَاغٍ مِنْ مَفَرْ) أو فاعلاً نحو: لا يقم من أحد، أو مفعولاً به نحو: ﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [سورة الملك، الآية: ٣] والتي لتنصيص العموم هي التي مع نكرة لا تختص بالنفي والتي لتأكيده هي التي مع نكرة تختص به كأحد وديار. وذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط النفي وشبهه وجعلوها زائدة في نحو قولهم: قد كان من مطر. وذهب الأخفش إلى عدم اشتراط الشرطين معاً فأجاز زيادتها في الإيجاب جارة

مع غير هذه الأربعة عند الجمهور، وقيل تزاد قبل الحال كقراءة من قرأ: ﴿ما كان ينبغي لنا أن نُتَّخَذْ من دونك من أولياء﴾ ببناء نتخذ للمفعول، وتقدم في باب الحال عن ابن هشام رده بأنه يلزم على الحالية إثبات الملائكة لأنفسهم الولاية وجعل ابن مالك من الداخلة على الظروف التي لا تتصرف زائدة كما مر في محله.

قوله: (أن يسبقها نفي أو شبهه) فلا تزاد في الإثبات ويستثنى منه تمييز كم الخبرية إذا فصل بينه وبين كم فعل متعد نحو: ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ﴾ [سورة الدخان، الآية: ٢٥] كما نقله التفتازاني عن القوم. قوله: (والاستفهام) أي بهل وكذا الهمزة على الأوجه فلا تزاد مع غيرهما لعدم السماع ولأن غيرهما لا يطلب به التصديق بل التصور بخلافهما فإن هل لطلب التصديق فقط والهمزة له ولطلب التصور. قوله: (إلا مبتدأ) أي ولو في الأصل فدخل فيه أول مفعولي ظن وثاني مفاعيل أعلم كما قاله الدماميني. قوله: (أو مفعولاً به) أي حقيقة فخرج ثاني مفعولي ظن وثالث مفاعيل أعلم لأنهما خبران في الأصل لا مفعولان حقيقة، والمفعول حقيقة ما يتضمنه ثانيهما مضافاً إلى أولهما إذ المظنون في ظننت زيداً قائماً قيام زيد قاله الدماميني. قوله: (هي التي مع نكرة لا تختص بالنفي) أي لأنها قبل دخول من تحتمل نفي الوحدة بمرجوحية ونفي الجنس على سبيل العموم براجحية فدخولها منصص على الثاني فيمتنع أن يقال ما جاءني من رجل بل رجلان. فإن قلت: إذا أفادت التنصيص فكيف تكون زائدة؟ قلت: المراد بزيادتها وقوعها في موضع يطلبه العامل بدونها فتكون مقحمة بين طالب ومطلوب وإن كان سقوطها مخلاً بالمقصود قاله المصرح. قوله: (مع نكرة تختص به) أي بالنفي أو شبهه وإنما كانت لتأكيده لأن النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نصاً فزيادة من تأكيد لذلك.

قوله: (وذهب الكوفيون) أي بعضهم أما الكسائي وهشام منهم فيوافقان الأخفش في عدم اشتراط الشرطين معاً واختاره في التسهيل كذا في الهمع. قوله: (وجعلوها زائدة إلخ) أجيب بأن من تبعيضية أو بيانية لمحذوف أي قد كان شيء من مطر. واعترض بأن حذف الموصوف وإقامة الجملة أو الظرف مقامه قليل لا سيما إذا كان الموصوف فاعلاً. وأجيب أيضاً بأن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم فاعل تضمنه الفعل والتقدير كان هو أي كائن من جنس المطر والظرف مستقر

لمعرفة وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [سورة الأحقاف، الآية: ٣١]. **الخامس**: أن تكون بمعنى بدل نحو: ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٣٨] وقوله:

أخذوا المخاضَ من الفصيلِ غُلُبَّةً ظُلْماً وَيُكْتَبُ لِلأميرِ أَفِيلا

السادس: الظرفية نحو: ﴿مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [سورة فاطر، الآية: ٤٠] ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [سورة الجمعة، الآية: ٩]. **السابع**: التعليل نحو: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ [سورة نوح، الآية: ٢٥] وقوله:

٤١٥ ـ يُغْضِي حَياءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ

حال من الضمير وبأن زيادتها في ذلك حكاية كأنه سئل هل كان من مطر؟ فأجيب بذلك على سبيل حكاية السؤال كما قالوا دعنا من تمرتان كذا في الدماميني. قوله: (وجعل من ذلك قوله تعالى إلخ) أجيب بأن من للتبعيض ولا ينافيه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [سورة الزمر، الآية: ٥٣] لأن الذنوب في الأول ذنوب أمة نوح عليه الصلاة والسلام. وفي الثاني ذنوب أمة نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام على أنه لا يناقض الموجبة الجزئية إلا السالبة الكلية لا الموجبة الكلية. قوله: (أخذوا إلخ) أي عمال الزكاة والمخاض النوق الحوامل لا واحد لها من لفظها بل من معناها وهو خلفة. والفصيل ولد الناقة إذا فصل عنها. والغلبة بالغين المعجمة واللام المضمومتين وتشديد الموحدة الغلبة، والأفيل صغير الإبل لأفوله أي غيبته بينها ونصبه بفعل محذوف أي أدّى فلان أفيلاً.

قوله: (ماذا خلقوا من الأرض إلخ) كونها للظرفية، أو بمعنى عن أو الباء أو على مذهب الكوفيين، وللبصريين أن يجعلوها في هذه الآية لبيان الجنس وفي: ﴿يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٦٧] للابتداء لإفادة أن ما بعد ذلك من العذاب أشد. قال الدماميني قال ابن هشام: وعلى هذا تكون متعلقة بويل كما في: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ [سورة ص، الآية: ٢٧] لكن التعلق في آية: ﴿يَٰوَيْلَنَآ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٩٧] معنوي لا صناعي للفصل اهـ ملخصاً، وكذا ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [سورة الشورى، الآية: ٤٥] وفي: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٧٧] على تضمين نصر معنى نجى كما قيل بكل ذلك. وقال الدماميني والشمني: إن أريد كون الظرف آلة للنظر فمن بمعنى الباء أو مبدأ له فهي للابتداء فهما معنيان متغايران موكولان إلى إرادة المستعمل.

---

٤١٥ ـ تمامه:

فَمَا يُكَلَّمُ إلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ

ذكر مستوفى في شواهد النائب عن الفاعل والشاهد فيه ههنا «من مهابته» حيث جاء من للتعليل.

الثامن: موافقة عن نحو: ﴿يَٰوَيۡلَنَا قَدۡ كُنَّا فِي غَفۡلَةٖ مِّنۡ هَٰذَا﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٩٧]. **التاسع**: موافقة الباء نحو: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرۡفٍ خَفِيّٖ﴾ [سورة الشورى، الآية: ٤٥]. **العاشر**: موافقة على نحو: ﴿وَنَصَرۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٧٧] (لِلانْتِهَا حتى وَلامٌ وإِلَى) أي تكون هذه الثلاثة لانتهاء الغاية في الزمان والمكان، وإلى أمكنُ في ذلك من حتى لأنك تقول سرت البارحة إلى نصفها ولا يجوز حتى نصفها لأن مجرور حتى يلزم أن يكون آخراً أو متصلاً بالآخر نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، ونحو: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [سورة القدر، الآية: ٥] واستعمال اللام للانتهاء قليل نحو: ﴿كُلّٞ يَجۡرِي لِأَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ [سورة الرعد، الآية: ٢] وسيأتي الكلام على بقية معانيها في هذا الباب وعلى بقية أحكام حتى في باب إعراب الفعل. وأما إلى فلها ثمانية معان: **الأول**: انتهاء الغاية مطلقاً كما تقدم. **الثاني**: المصاحبة نحو: ﴿وَلَا

قوله: (موافقة عن) أي لازم موافقتها وهو المجاوزة، وكذا يقال في نظائره الآتية ومن التي للمجاوزة على أظهر أوجه في الهمع الداخلة على ثاني المتضادين نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِۚ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٢٠] ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلۡخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِۗ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٧٩]. قوله: (موافقة الباء) أي باء الاستعانة دماميني. قوله: (وإلى أمكن في ذلك) أي أقوى لاستعمالها فيما لم تستعمل فيه حتى بما بينه الشارح ولأنه يجوز كتبت إلى زيد وأنا إلى عمرو أي هو غايتي وسرت من البصرة إلى الكوفة ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو لوضع حتى لإفادة تفضي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً إلى الغاية وليس ما قبل حتى في المثالين مقصوداً به التفضي ولا حتى الكوفة لضعف حتى في الغاية فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية ذكره في المغني، ولا ينافيه أن حتى قد تستعمل فيما لم يستعمل فيه إلى وهو جر أن المضمرة والمضارع المنصوب بها نحو سرت حتى أدخلها لأنه قد يلتزم أن ما انفردت به إلى أكثر مما انفردت به حتى، وظاهر كلام المصنف والشارح أن حتى الجارة للانتهاء دائماً ومحله ما لم تدخل على المضارع المنصوب بأن المضمرة وإلا فقد تكون له وقد تكون للتعليل وللاستثناء كما سيأتي قاله الدماميني. قوله: (لأن مجرور حتى إلخ) خالفه في التسهيل فقال: لا يلزم كونه آخر جزء ولا ملاقي آخر جزء خلافاً لزاعم ذلك. قوله: (أن يكون آخراً إلخ) أي وأن يكون ظاهراً لا ضميراً إلا ما شذ كما سيأتي. قيل لأنها لو دخلت على الضمير قلبت ألفها ياء كما في إلى وعلى ولدى وهي فرع عن إلى فيلزم مساواة الفرع لأصله بلا ضرورة. قوله: (نحو أكلت السمكة إلخ) فيه لف ونشر مرتب. قوله: (ونحو سلام هي إلخ) نقل يس عن ابن هشام أن حتى متعلقة بتنزل لا بسلام ويلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملة سلام هي. قوله: (انتهاء الغاية مطلقاً) أي في الزمان والمكان في الآخر والمتصل بالآخر وغيرهما.

قوله: (الثاني المصاحبة) قال بذلك الكوفيون وجماعة من البصريين ومن أنكره جعلها في مثل الآية التي ذكرها الشارح للانتهاء والمعنى ولا تأكلوا أموالهم مضمومة إلى أموالكم. دماميني. قوله: (نحو ولا تأكلوا إلخ) أي من كل تركيب اشتمل على ضم شيء إلى آخر في كونه محكوماً به على

﴿تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْۚ﴾ [سورة النساء، الآية: ٢]. **الثالث**: التبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعدما يفيد حباً أو بغضاً من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [سورة يوسف، الآية: ٣٣]: **الرابع**: موافقة اللام نحو: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [سورة النمل، الآية: ٣٣] وقيل لانتهاء الغاية أي منته إليك: **الخامس**: موافقة في نحو: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [سورة النساء، الآية: ٨٧] وقوله:

فلا تـتـرُكَـنِّي بـالـوعـيـدِ كـأَنَّـنـي ... إلى الناسِ مَطْلِيٌّ بِه القارُ أجرَبُ

السادس: موافقة من كقوله:

تقولُ وقدْ عاليْتُ بالكُورِ فَوْقَهَا ... أَيُسْقى فلا يرْوى إليّ ابنُ أحمَرَا

السابع: موافقة عند كقوله:

أم لا سبيلَ إلى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ ... أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

الثامن: التوكيد وهي الزائدة، أثبت ذلك الفراء مستدلاً بقراءة بعضهم: ﴿أفئدة من الناس تَهوَى إليهم﴾ بفتح الواو. وخرجت على تضمين تهوى معنى تميل.

شيء أو محكوماً عليه بشيء أو متعلقاً بشيء سواء كان من جنسه أو لا فلا يجوز إلى زيد مال بمعنى مع زيد مال إذ ليس فيه ضم شيء إلى آخر في شيء مما ذكرنا كذا في المغني والشمني. قوله: (من فعل تعجب أو اسم تفضيل) أي مشتقين من لفظي الحب والبغض كذا قاله الشمني وأقره شيخنا والبعض ويظهر لي أن المشتق مما في معناهما كالمشتق منهما نحو ودّ وكره ويشير إليه قول الشارح بعدما يفيد حباً أو بغضاً فتدبر. ثم رأيت في الدماميني ما يؤيده وسيأتي. قوله: (موافقة اللام) أي الاختصاصية. قوله: (نحو ليجمعنكم إلخ) وقيل ضمن يجمع معنى يضم. قوله: (وقوله) أي النابغة الذبياني يخاطب النعمان بن المنذر.

قوله: (مطليّ) أي جمل مطلي به القار أي الزفت فيه قلب نكتته الإشارة إلى كثرة القار التي تزيد في النفرة عنه فافهم واعترض جعل إلى بمعنى في بأنه لو صح ذلك لساغ أن يقال زيد إلى الكوفة بمعنى فيها وهو لا يجوز فتجعل إلى متعلقة بمحذوف أي مضافاً إلى الناس وفيه نظر، إذ الظاهر جواز زيد إلى الكوفة بمعنى فيها على مذهب الكوفيين الذي عد هذه المعاني عليه كما علم مما مر. قوله: (تقول) أي الناقة وقد عاليت أي علوت بالكور بكاف مضمومة ثم راء الرحل والباء بمعنى على ويسقى مبني للمجهول فلا يروى مضارع روي من باب رضي أي زال عطشه، والسقي كناية عن الركوب وعدم الارتواء كناية عن عدم السآمة من الركوب وابن أحمر هو عمرو بن أحمر قائل البيت. وكل من إلى وابن أحمر معمول ليسقى أو تنازعهما الفعلان. قوله: (وذكره إلخ) جملة حالية والرحيق من أسماء الخمر والسلسل السهل الدخول في الحلق، ويظهر لي أنه لا مانع من جعل إلى في البيت للتبيين كهي في زيد أحب إليّ لوجود ضابطها تأمل، ثم رأيت الدماميني صرح به فللّه

تنبيه: إن دلت قرينة على دخول ما بعد إلى وحتى نحو: قرأت القرآن من أوله إلى آخره. ونحو قوله:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

أو على عدم دخوله نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٨٧] ونحو قوله:

سَقَى الحَيَا الأرضَ حَتَّى أمكنٍ عُزِيَتْ لَهُمْ فَلا زَالَ عَنْهَا الخَيْرُ مَحْدُودَا

عمل بها، وإلا فالصحيح في حتى الدخول وفي إلى عدمه مطلقاً حملاً على الغالب فيهما عند القرينة. وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى، وليس كما ذكر بل الخلاف مشهور، وإنما الاتفاق في حتى العاطفة لا الخافضة. والفرق أن

الحمد. قوله: (نحو قرأت القرآن إلخ) قال سم: كأن القرينة هنا وقوع القرآن الظاهر في جميعه مفعولاً لقرأت اهـ. وفيه إشارة إلى أن القرآن قد يستعمل في القدر المشترك الصادق بالقليل والكثير وقيل القرينة ظهور إرادة الاستيفاء.

قوله: (ألقى الصحيفة) الضمير في ألقى يرجع إلى المتلمس كان هو وطرفة بن العبد هجوا عمرو بن هند فبلغه ذلك فلم يظهر لهما شيئاً ثم مدحاه فكتب لكل منهما كتاباً إلى عامله بالحيرة وأوهم أنه كتب لكل بصلة فلما وصلا الحيرة قال المتلمس لطرفة: إنا هجوناه ولعله اطلع على ذلك، ولو أراد أن يصلنا لأعطانا فهلم ندع الكتابين إلى من يقرؤهما فإن كان خيراً وإلا فررنا فامتنع طرفة، ونظر المتلمس إلى غلام قد خرج من المكتب فقال له: أتحسن القراءة؟ قال نعم، فأعطاه الكتاب فقرأه فإذا فيه قتله، فألقاه في النهر وفر إلى الشام وأتى طرفة إلى عامل الحيرة بالكتاب فقتله. وقوله حتى نعله بالجر لأن الكلام في حتى الجارة كما هو ظاهر وإن روي أيضاً بالنصب على الاشتغال فحتى ابتدائية والهاء في ألقاها للنعل أو على العطف فحتى عاطفة والهاء للنعل أو الصحيفة أو الثلاثة وجملة ألقاها توكيد والرفع على الابتداء فحتى ابتدائية والهاء للنعل والقرينة على دخول النعل فيما قبل حتى قوله ألقاها بناء على الظاهر من عود الهاء إلى النعل أو الثلاثة، وأورد أن الذي قبل حتى الصحيفة والزاد والنعل غير داخلة فيها قطعاً. وأجيب بتأويلهما بالمثقل وهو يشمل النعل فكأنه قال ألقى ما يثقله حتى نعله. ولما كانت النعل متصلة بالآخر وهو القدم جرها بحتى.

قوله: (ثم أتموا الصيام إلى الليل) القرينة نهي الشارع عن المواصلة وكون الصيام شرعاً إنما هو الإمساك عن المفطر جميع النهار وإلى متعلقة بالصيام لكونه مما يمتد لا بأتموا لأن الإتمام فعل الجزء الأخير فلا يمتد والمغيا لا بد أن يكون ممتداً. قوله: (سقى الحيا) بالقصر وقد يمد أي المطر والقرينة دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه. وقوله محدوداً بحاء ودالين مهملات أي ممنوعاً، أو بجيم ودالين مهملتين أو معجمتين أو مقطوعاً قال الدماميني: ولا أعلم الرواية. قوله: (مطلقاً) أي سواء كان ما بعدها من جنس ما قبلها أو لا وهو راجع إلى الدخول في حتى وعدمه في

العاطفة بمنزلة الواو. انتهى. (وَمِن وباءُ يُفْهِمَانِ بَدَلا) أي تأتي من والباء بمعنى بدل، أما من فقد سبق بيان ذلك فيها، وأما الباء فسيأتي الكلام عليها قريباً إن شاء الله تعالى. (وَالَّلامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ وَفِي، تَعْدِيَةٍ أَيْضاً وَتعْلِيلِ قُفِي. وَزِيدَ) أي تأتي اللام الجارة لمعان جملتها أحد وعشرون معنى: **الأول**: انتهاء الغاية وقد مر. **الثاني**: الملك نحو المال لزيد. **الثالث**: شبه الملك نحو الجل للدابة ويعبر عنها بلام الاستحقاق أيضاً، لكنه غاير بينهما في التسهيل وجعلها في شرحه الواقعة بين معنى وذات نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١] ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [سورة المطففين، الآية: ١] وقد يعبر عن الثلاث بلام الاختصاص. **الرابع**: التعدية، ومثل له في شرح الكافية بقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ [سورة مريم، الآية: ٥] لكنه قال في شرح التسهيل: إن هذه اللام لشبه التمليك، قال في المغني: والأولى عندي أن يمثل للتعدية بما أضرب زيداً لعمرو وما أحبه لبكر. **الخامس**: التعليل نحو: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [سورة النساء، الآية: ١٠٥] وقوله:

إلى والمقابل في الأول القول بعدم الدخول مطلقاً، والقول بأن ما بعدها إن كان من جنس ما قبلها دخل نحو: سرت بالنهار حتى وقت العصر وإلا فلا نحو سرت بالنهار حتى الليل، والمقابل في الثاني القول بالدخول مطلقاً والقول بالتفصيل فالأقوال الثلاثة في كل من إلى وحتى على الصحيح خلافاً للقرافي، هذا ما تفيده عبارة الفارضي، وانظر حكم اللام إذا كانت للغاية والأقرب أنها كإلى.

قوله: (للملك) وهي الواقعة بين ذاتين ومدخولها يملك. قوله: (نحو الجل للدابة) الجل بالضم والفتح ما تلبسه الدابة لتصان به. قاموس. قوله: (وجعلها) أي لام الاستحقاق وعليه فلام شبه الملك هي الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك وقد تسمى لام الاختصاص أقول أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يملك نحو أنت لي وأنا لك ولزيد ابن كما يؤخذ من تمثيل الهمع للام الاختصاص بنحو: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾ [سورة يوسف، الآية: ٧٨] ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ﴾ [سورة النساء، الآية: ١١] فتدبر. قوله: (وويل للمطففين) التمثيل به مبني على أن ويل اسم للعذاب لا على أنه اسم واد في جهنم لأنه على هذا اسم ذات. قوله: (وقد يعبر عن الثلاث إلخ) وقد يعبر بلام الاختصاص عن الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك نحو الجلّ للدابة أو بين ذاتين، ومصاحب مدخولها لا يملك نحو لزيد ابن كما مر. قوله: (بلام الاختصاص) الراجح أن المراد بالاختصاص هنا التعلق والارتباط لا القصر. قوله: (الرابع التعدية) أي المجردة فلا ينافي أنها في بقية المواضع للتعدية لكن مع إفادة شيء آخر قاله الحفيد.

قوله: (بما أضرب زيداً لعمرو إلخ) أي لأن ضرب وحبّ مثلاً متعديان في الأصل وببنائهما للتعجب نقلاً إلى فعل بضم العين فصارا قاصرين ثم عديا بالهمزة إلى زيد وباللام إلى عمرو وبكر، هذا مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين أن الفعلين باقيان على تعديتهما إلى المفعول كعمرو وبكر

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ(١)

السادس: الزائدة وهي إما لمجرد التوكيد كقوله:

٤١٦ ـ وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ العِرَاقِ وَيَثْرِبٍ مُلْكًا أجارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهَدِ

وإما لتقوية عامل ضعف بالتأخير أو بكونه فرعاً عن غيره نحو: ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٥٤] ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [سورة يوسف، الآية: ٤٣] ونحو: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٩١] ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [سورة هود، الآية: ١٠٧] هذا ما ذكره الناظم في هذا الكتاب. ....

وأنهما لم ينقلا فليست اللام للتعدية وإنما هي مقوية للعامل لضعفه باستعماله في التعجب وهذا الخلاف مبني على الخلاف في فعل التعجب المصوغ من متعد، فمذهب الكوفيين أنه يبقى على تعديته ومذهب البصريين أنه لا يبقى كذا في التصريح. واعلم أنه سيأتي في باب التعجب أن هذه اللام للتبيين فلا تكون للتعدية المجردة اللهم إلا أن يكون فيها خلاف فما هنا قول وما سيأتي قول آخر تأمل. قوله: (السادس الزائدة) فيه أن الكلام في عد معاني اللام والزائدة ليست من معاني اللام بل نفس اللام فكان الأولى أن يقول كما قال سابقاً ولاحقاً السادس التوكيد وهي الزائدة وقول البعض كان الأولى أن يقول الزيادة غير مستقيم أيضاً إذ الزيادة ليست من معاني اللام فافهم. قوله: (إما لمجرد التوكيد) هي الواقعة بين فعل ومفعوله وبين المتضايفين نحو لا أبا لك على أحد الأوجه فيه وفائدتها تقوية المعنى دون العامل فغايرت المزيدة لتقوية العامل. قوله: (وملكت) بتاء الخطاب. قاله الشاعر يمدح به عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان. تصريح. قوله: (وإما لتقوية إلخ) ولما لم تكن اللام المقوية زائدة محضة نظراً لجهة التقوية تعلقت بالعامل الذي قوته عند الموضح بخلاف الزائدة المحضة فلا تتعلق بشيء أفاده في التصريح.

فائدة: قال في المغني قال ابن مالك: ولا تزاد لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنين لأنها إن زيدت في مفعوليه فلا يتعدى فعل إلى اثنين بحرف واحد، وإن زيدت في أحدهما لزم الترجيح من غير مرجح وهذا الأخير ممنوع لأنه إذا تقدم أحدهما دون الآخر وزيدت اللام في المقدم لم يلزم ذلك، وقد قال الفارسي في قراءة من قرأ ولكل وجهة هو موليها بإضافة كل إنه من هذا وإن المعنى الله مولى كل ذي وجهة وجهته فقدم المفعول الأول وزيدت فيه لام التقوية وحذف المضاف والمفعول الثاني. والضمير في موليها على هذا للتولية المفهومة من مولى وإنما لم يستغن عن تقدير

---

(١) ذكر مستوفى في شواهد المفعول له.

٤١٦ ـ قاله ابن ميادة الرماح من قصيدة يمدح بها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان. ويثرب مدينة النبي ﷺ وأجار معناه عدى مسلماً ومعاهداً أي ذمياً. والشاهد في لمسلم حيث جاءت فيه اللام زائدة للتأكيد.

السابع: التملك نحو وهبت لزيد ديناراً. **الثامن**: شبه التمليك نحو: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾. **التاسع**: النسب نحو لزيد أب ولعمرو عم. **العاشر**: القسم والتعجب معاً كقوله:

لِـلّـهِ يَـبْـقَـى عـلـى الأيـامِ ذو حِـيَـدِ

ونحو: لله لا يؤخر الأجل. وتختص باسم الله تعالى. **الحادي عشر**: التعجب المجرد عن القسم، ويستعمل في النداء ....

المضاف ويجعل الضمير للجهة لئلا يتعدى العامل إلى الظاهر وضميره معاً ولهذا قالوا في الهاء من قوله:

هـذا سـراقـة لـلـقـرآن يـدرسـه

إن الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن اهـ. بإيضاح وبعض تصرف، وأجاب الدماميني عن ابن مالك بحمل كلامه على ما يذكر فيه المفعولان معاً مع كونهما متقدمين على العامل أو متأخرين عنه، وأجاز التفتازاني في حاشية الكشاف الاستغناء عن تقدير المضاف وجعل الضمير للجهة ودفع لزوم تعدي العامل إلى الظاهر وضميره معاً بتقدير عامل للظاهر يفسره عامل الضمير أي لكل وجهة الله مول موليها والمفعول الآخر على هذا محذوف أي أهلها نقله الشمني.

قوله: (نحو وهبت لزيد ديناراً) فيه أن التمليك مستفاد من الفعل لا من اللام بدليل أنك لو أسقطت اللام وقلت: وهبت زيداً ديناراً كان الكلام صحيحاً دالاً على التمليك، ولو مثل بجعلت لزيد ديناراً لكان أحسن. قوله: (شبه التمليك إلخ) قد يقال: المفيد لشبه التمليك مجموع الكلام لا اللام وحدها وكذا يقال في النسب بل وفي التمليك على التمثيل له بجعلت لزيد ديناراً كما هو التحقيق في التمثيل، اللهم إلا أن يقال لما توقف فهم شبه التمليك والنسب والتمليك من التركيب على اللام نسبت إليها فتأمل. قوله: (نحو لزيد أب) جعل في الهمع من أمثلة لام الاختصاص ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾ [سورة يوسف، الآية: ٧٨] ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ﴾ [سورة النساء، الآية: ١١]. قوله: (القسم والتعجب معاً) قولهم في باب التعجب إن المفيد للتعجب التركيب بتمامه يدل على أن نسبة الدلالة على التعجب هنا إلى اللام كنسبتهم الطلب إلى السين والتاء على ما حققه السيد من أنها مجاز من نسبة ما للكل إلى الجزء اهـ دنوشري.

قوله: (لله) بكسر اللام يبقى أي لا يبقى، والحيد بكسر المهملة ففتح التحتية جمع حيدة كبدرة وبدر العقدة في قرن الوعل وتمامه:

بـمـشـمـخـرّ بـه الـظـيّـان والآس

بشين ثم خاء معجمتين الجبل العالي. والظيان بالظاء المشالة والتحتية المشددة ياسمين البر والآس شجر معروف. كذا في الشمني والدماميني. وقوله جمع حيدة أي بفتح فسكون كما يصرح به التنظير ببدرة وبدر وإن كان المقيس جمعه على فعل بكسر فسكون على ما يفيده قول المصنف في

كقولهم: يا للماء والعشب إذا تعجبوا من كثرتهما. وقوله:

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجومَهُ … بِكُلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

وفي غيره كقولهم: لله دره فارساً. ولله أنت. وقوله:

شَبابٌ وَشِيبٌ وَٱفْتِقارٌ وَثَرْوَةٌ … فَلِلَّهِ هذا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدا

الثاني عشر: الصيرورة نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [سورة القصص، الآية: ٨] وتسمى لام العاقبة ولام المآل. **الثالث عشر**: التبليغ وهي الجارة لاسم السامع نحو: قلت له كذا، وجعله الشارح مثالاً للام التعدية. **الرابع عشر**: التبيين على ما سبق في إلى.

جمع التكسير ولفعلة فعل. والذي في القاموس أن اسم العقدة في قرن الوعل الحيد أي بفتح فسكون ثم قال والجمع حيود وأحياد وحيد كعنب اهـ. فلعل في المفرد لغتين: التأنيث بالتاء وتركه. والمعنى أن هذا الوعل لا يحتاج إلى الخروج إلى موضع يمكن أن يصاد فيه لأن عنده المرعى المستلزم للماء غالباً ومع هذا لا بد أن يفنى.

قوله: (يا للماء والعشب) بفتح اللام على أنهما مستغاث بهما مجازاً لتشبيههما بمن يستغاث به حقيقة أي يا ماء ويا عشب أقبلا فهذا وقتكما، واللام على هذا متعلقة بالفعل المحذوف بتضمينه هنا معنى أتعجب وفي نحو: يا لزيد لعمرو معنى ألتجىء على خلاف سيأتي، وبكسرها على أنهما متسغاث لأجلهما والمستغاث به محذوف واللام متعلقة بالفعل المحذوف والمعنى أدعو قومي للماء والعشب على خلاف أيضاً سيأتي. قوله: (فيا لك) الأظهر جعل ما بعدها مستغاثاً به مجازاً والمغار اسم مفعول من أغرت الحبل فتلته فإضافته إلى الفتل للمبالغة، وقوله شدّت أي ربطت والباء في بيذبل بمعنى في ويذبل علم جبل لا ينصرف وإنما جره لأجل الروي والمعنى كأن نجومه لطوله وعدم غيبتها ربطت بالحبال المفتولة في يذبل فلا تسير هذا ما ظهر لي. قوله: (وثروة) أي غنى. قوله: (الصيرورة) أنكرها البصريون وجعلوا اللام في مثالها للتعليل المجازي حيث شبه ترتب العداوة والحزن لكونه نتيجة التقاطهم بترتب المحبة والتبني واستعيرت له اللام. قوله: (نحو قلت له كذا) وأذنت له وفسرت له ومنه: ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ ٱلْقَوْلَ﴾ [سورة القصص، الآية: ٥١] دماميني.

قوله: (التبيين على ما سبق في إلى) اعلم أن ما بعد إلى التبيينية فاعل وما قبلها مفعول واللام التبيينية بعكس ذلك، فإذا قلت: زيد أحب إليّ كنت أنت المحب وزيد المحبوب، وإذا قلت: زيد أحب لي كنت أنت المحبوب وزيد المحب، إذا علمت ذلك علمت أن كلام الشارح يوهم خلاف المراد، ثم اعلم أنهم جعلوا من لام التبيين اللام في نحو: تباً لزيد واللام في نحو سقياً لعمرو وجعلوا الأولى لتبيين الفاعل والثانية لتبيين المفعول قالوا: وهي ومجرورها خبر لمحذوف أي إرادتي لزيد أو متعلق بمحذوف أي لزيد أعني فالكلام جملتان والأولى عندي جعل هذه اللام زائدة للتقوية متعلقة بالمصدر فالكلام جملة واحدة فتأمل، ثم رأيت الدماميني نقل عن ابن الحاجب وابن

الخامس عشر: موافقة على في الاستعلاء الحقيقي نحو: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [سورة الإسراء، الآية: ١٠٩] وقوله:

فَخَرَّ صريعاً لليدَيْنِ وَلِلفَمِ

والمجازي نحو: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٧]، واشترطي لهم الولاء، وأنكره النحاس. **السادس عشر**: موافقة بعد نحو: ﴿أَقِمِ الصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٧٨]. **السابع عشر**: موافقة عند نحو: كتبته لخمس خلون، وجعل منه ابن جني قراءة الجحدري: ﴿بل كذّبوا بالحق لِمَا جاءهم﴾ بكسر اللام وتخفيف الميم. **الثامن عشر**: موافقة في نحو: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَٰزِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَٰمَةِ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٤٧] ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٨٧] وقولهم: مضى لسبيله. **التاسع عشر**: موافقة من كقوله:

مالك ما يوافقه، نعم يتعين ما قالوه في نحو سقياً لك إن جعل سقياً نائب عن إسق إذ لا يجتمع خطابان لشخصين في جملة واحدة، فإن جعل نائباً عن سقي على أن الخبر بمعنى الطلب كان الأولى فيه أيضاً ما قلنا فتدبر. قوله: (ويخرّون للأذقان) جمع ذقن بالتحريك مجتمع اللحيين من أسفلهما كما في القاموس والمراد يسقطون على وجوههم وإنما ذكر الذقن لأنها أقرب ما يكون من الوجه إلى الأرض عند الهويّ للسجود.

قوله: (وأنكره النحاس) أنظر هل مرجع الضمير كونها للاستعلاء المجازي أو كونها للاستعلاء مطلقاً؟ الأظهر الثاني وعبارة المغني ونحو قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة: «**اشترطي لهم الولاء**». وقال النحاس: المعنى من أجلهم قال ولا يعرف في العربية لهم بمعنى عليهم اهـ. قوله: (نحو كتبته لخمس خلون) الأظهر ما نقله الدماميني عن بعضهم أنها في المثال بمعنى كما أنها في قولك كتبته لليلة بقيت بمعنى قبل، وفي قولك كتبته لغرة كذا بمعنى في. قوله: (قراءة الجحدري) في القاموس الجحدر القصير ثم قال: وجحدر كجعفر رجل. قوله: (لا يجليها لوقتها إلا هو) أي في وقتها، إن قلت: الساعة وقت فيلزم ظرفية الشيء في نفسه. أجيب بأنه يصح أن يراد بالساعة زمن البعث من القبور وبالوقت اليوم الآخر كله فتكون الظرفية من ظرفية الجزء في الكل أو المراد لا يجلي ما فيها.

قوله: (موافقة من) أي البيانية على خلاف يأتي في أفعل التفضيل. قوله: (راغم) أي لاصق بالرغام بفتح الراء وهو التراب كناية عن الذلة والاحتقار. قوله: (موافقة عن) جعل ابن الحاجب من هذا المعنى قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ [سورة الأحقاف، الآية: ١١] ولولا ذلك لقيل ما سبقتمونا يعني لو جعلت اللام للتبليغ لكن يندفع ما قال بأمور: أحدها أن يكون في الكلام التفات عن الخطاب إلى الغيبة. الثاني: أن يكون اسم المقول عنهم محذوفاً: أي ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [سورة الأحقاف، الآية: ١١] عن طائفة أخرى أسلمت ﴿لَوْ كَانَ

لَنا الفَضلُ في الدنيا وَأنفُكَ راغِمٌ ونحنُ لكمْ يومَ القِيامةِ أفضلُ

المتمم عشرين: موافقة عن نحو: ﴿قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٣٨] وقوله:

كضرائرِ الحسْنَاء قُلْنَ لِوَجْهِهَا حَسَداً وبُغْضاً إنَّه لَدَمِيمٌ

الحادي والعشرون: موافقة مع كقوله:

فلما تفرّقنا كأنّي ومالكاً لِطولِ اجتماع لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعاً

(وَالظَّرْفِيَّةَ اَسْتَبِنْ بِبَا، وَفِي وقد يُبَيِّنَانِ السَّبَبا. بِالبَا اَسْتَعِنْ وَعَدّ عَوِّضْ أَلْصِقِ، وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ وعَنْ بِهَا أَنْطِقِ) أي تأتي كل واحدة من الباء وفي لمعان. أما في فلها عشرة معان ذكر منها هنا معنيين: **الأول**: الظرفية حقيقة ومجازاً نحو: زيد في المسجد، ونحو: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٧٩] **الثاني**: السببية نحو: ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ﴾ [سورة الأنفال، الآية:

خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ [سورة الأحقاف، الآية: ١١] الثالث: أنه يجوز اعتبار اللفظ والمعنى في المحكي بالقول فلك في حكاية من قال أنا قائم أن تقول قال زيد أنا قائم رعاية للفظ المحكي، وأن تقول: قال زيد هو قائم رعاية للمعنى وحال الحكاية فإن زيداً غائب حال الحكاية، وكذا إذا خاطبت شخصاً بأنت بخيل وأردت الحكاية فلك أن تقول: قلت لعمرو أنت بخيل وقلت لعمرو هو بخيل قاله الرضي. قوله: (نحو قالت أخراهم لأولاهم) يحتمل أن المعنى في شأن أولاهم وكذا فيما بعده فلا شاهد فيهما. قوله: (لدميم) بالدال المهملة من الدمامة وهي القبح أو معناه مطلي بالدمام ككتاب وهو ما يطلى به الوجه لتحسينه.

فائدة: كسر لام الجر مع الظاهر إلا المستغاث وفتحها مع الضمير إلا الياء هو المشهور وفتحها بعض العرب مع الظاهر مطلقاً وكسرها خزاعة مع الضمير. وكسر الباء مطلقاً هو المشهور، قال أبو حيان: وحكى أبو الفتح عن بعضهم فتحها مع الظاهر كذا في الهمع.

قوله: (استبن) أي اطلب بيانها والدلالة عليها بما ذكر. قوله: (وقد يبينان السببا) قد للتحقيق بالنسبة إلى الباء وللتقليل بالنسبة إلى في فهي من المشترك المستعمل في معنييه أو هي للتحقيق فقط فلا اعتراض بأن بيان السبب بالباء كثير لا قليل. قوله: (ومثل مع إلخ) حال من الضمير المجرور بالباء متقدمة عليه لجواز ذلك على مذهب المصنف كما مر، والمراد المثلية في أصل المصاحبة، فلا ينافي أن مدلول مع المصاحبة الكلية الملحوظة لذاتها ومدلول الباء المصاحبة الجزئية الملحوظة لغيرها كما هو معنى الحرف على ما اشتهر عند المتأخرين وقد مر بيانه. قوله: (حقيقة) أي بأن يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز، فإن فقدا نحو في علمه نفع أو الاحتواء نحو زيد في سعة أو التحيز نحو في صدر زيد علم فمجاز، ومنه الزمانية نحو زيد في يوم كذا أفاده يس، وقضية كلام المغني والهمع أن الزمانية حقيقة فتدبر. فإن قلت: الظرفية في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ

٦٨] وفي الحديث: «**دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا**» وتسمى التعليلية أيضاً. **الثالث**: المصاحبة نحو: ﴿قَالَ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٍ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٣٨] **الرابع**: الاستعلاء نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ [سورة طه، الآية: ٧١] وقوله:

بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ

الخامس: المقايسة نحو: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٣٨]. **السادس**: موافقة إلى نحو: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ٩] **السابع**: موافقة من كقوله:

أَلاَ عِمْ صَبَاحاً أَيُّها الطَّلَلُ البَالي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي

وَعُيُونٍ﴾ [سورة الذاريات، الآية: ١٥] حقيقية بالنسبة إلى الجنات مجازية بالنسبة إلى العيون فيلزم استعمال كلمة في حقيقة ومجازاً فما وجهه عند مانع ذلك؟ أجيب بأنه يجعل من عموم المجاز بجعل في مستعملة في ظرفية مجازية تناسبهما وهي مطلق الملابسة، ومن المكانية الحقيقية أدخلت الخاتم في أصبعي والقلنسوة في رأسي إلا أن فيهما قلباً لأنه لما كان المناسب نقل المظروف للظرف والأمر هنا بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار ونظيرهما في القلب عرضت الناقة على الحوض لأن المعروض ليس له اختيار وإنما الاختيار للمعروض عليه فقد يقبل وقد يرد، لكن لما كان المناسب أن يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه والأمر هنا بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار، وقيل المقلوب عرضت الحوض على الناقة، وقيل لا قلب في واحد منهما من الدماميني والشمني.

قوله: (دخلت امرأة إلخ) المرأة من بني إسرائيل والمتبادر من كون دخولها النار بسبب الهرة أنها مؤمنة. قوله: (لأصلبنكم في جذوع النخل) أي عليها فشبه الاستعلاء المطلق بالظرفية المطلقة فسرى التشبيه لجزئيات كل فاستعير بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسراية لفظة في لمعنى على وهو استعلاء جزئي هذا مذهب الكوفيين، وجعلها البصريون للظرفية بناء على تشبيه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال فيه على طريق الاستعارة بالكناية أو تشبيه الجذوع بالظروف بجامع التمكن في كل على طريق الاستعارة بالكناية أيضاً، وفي على الوجهين تخييل وبهذا التحقيق يعرف ما في الحواشي من التساهل. قوله: (في سرحة) أي شجرة عظيمة والمعنى أنه طويل كأن ثيابه على شجرة عظيمة. قوله: (المقايسة) أي كون ما قبلها ملحوظاً بالقياس إلى ما بعدها وهي الواقعة بين مفضول سابق وفاضل لاحق كما في المغني ويظهر لي صحة العكس أيضاً. قوله: (موافقة من) أي التبعيضية وحملها الشمني على الابتدائية، فالمعنى في البيت ثلاثين شهراً مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال فتكون المدة خمسة أعوام ونصفاً وكذا عند من جعلها للمصاحبة، وتقدم الكلام على البيت الأول في الموصول. قوله: (من كان أحدث عهده) لعل المراد طلل كان أقل زمن مضى من تأنسه بأهله تلك المدة واستعمل من في غير العاقل مجازاً. قوله: (موافقة الباء) أي التي للإلصاق حقيقة أو مجازاً شمني.

وَهَل يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ثَلاثِينَ شَهْراً فِي ثَلاثَةِ أحوالِ

أي من ثلاثة أحوال. **الثامن**: موافقة الباء كقوله:

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ يَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الأَبَاهِرِ والكُلا

التاسع: التعويض وهي الزائدة عوضاً من أخرى محذوفة كقولك: ضربت فيمن رغبت تريد ضربت من رغبت فيه أجاز ذلك الناظم قياساً على قوله:

وَلا يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إلاَّ أُخُو ثِقَةٍ فَانظُرْ بِمَنْ تَثِقُ

أي فانظر من تثق به. **العاشر**: التوكيد وهي الزائدة لغير تعويض أجاز ذلك الفارسي في مضرورة كقوله:

أَنَا أَبُو سَعْدٍ إذَا اللَّيْلُ دَجَا يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرَنْدَجَا

وأجاز بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُواْ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ [سورة هود، الآية: ٤١]. وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة: **الأول**: البدل نحو: ما يسرني بها حمر النعم. وقوله:

٤١٧ - فلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْماً إذَا رَكِبُوا شَنُّوا الإغَارَةَ فُرْسَاناً وَرُكْبَانَا

الثاني: الظرفية نحو: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٢٣] و﴿نَّجَّيْنَٰهُم

قوله: (يوم الروع) بفتح الراء الفزع والفوارس جمع فارس على غير قياس، والأباهر جمع أبهر وهو عرق إذا انقطع مات صاحبه. قال الجوهري: وهما أبهران يخرجان من القلب والكلا جمع كلية أو كلوة بضمهما. قوله: (قياساً إلخ) أورد عليه أن المقيس عليه لا يتعين زيادة الباء فيه لجواز أن تكون من استفهامية لا موصولة وأن الكلام تم بقوله: فانظر ثم ابتدأ مستفهماً استفهاماً إنكارياً بقوله بمن تثق على أن زيادة الباء في مثل ذلك غير قياسي فلا يقاس عليه غيره، وفي الهمع أن ابن مالك حكى الزيادة عوضاً في الباء وعن وعلى وقاسها في إلى وفي واللام ومن فيقال عرفت ممن عجبت ولمن قلت وإلى من أويت وفيمن رغبت وأن أبا حيان منعها في الجميع. قوله: (ولا يؤاتيك) مهموز الفاء ولك إبدال الهمزة واواً كما قاله الدماميني أي يساعدك. قوله: (دجا) أي أظلم، يخال بالبناء للمجهول يرندجا بفتح الياء والراء وسكون النون أي جلداً أسود كذا قال البعض، وعبارة القاموس الأرندج ويكسر أوله جلد أسود، ثم قال: واليرندج السواد يسوّد به الخف أو هو الزاج اهـ. ويحتمل أن تكون في سببية فلا شاهد فيه.

قوله: (شنوا) أي فرقوا، والإغارة مفعول به أو المفعول به محذوف أي فرقوا الأعداء، والإغارة مفعول له والفرسان ركاب الخيل والركبان ركاب الإبل. قوله: (الظرفية) أي زمانية أو

---

٤١٧ - ذكر مستوفى في شواهد المفعول له. والشاهد في بهم فإن الباء فيه للبدل. والإغارة نصب على التعليل.

بِسَحَرٍ﴾ [سورة القمر، الآية: ٣٤]. **الثالث**: السببية نحو: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾ [سورة العنكبوت، الآية: ٤٠] **الرابع**: التعليل نحو: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [سورة النساء، الآية: ١٦٠]. **الخامس**: الاستعانة نحو: كتبت بالقلم. **السادس**: التعدية وتسمى باء النقل وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً وأكثر تعدى الفعل القاصر نحو: ذهبت بزيد بمعنى أذهبته. ومنه: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٧] وقرىء: ﴿أذهب الله نورهم﴾.

مكانية ولهذا مثل بمثالين. قوله: (الثالث السببية) منها الباء التجريدية نحو: لقيت بزيد أسداً أي بسبب لقاء زيد فهو على حذف مضاف كما قال الرضي، وقيل إنها ظرفية وقيل للمعية والتجريد أن ينتزع من ذي صفة آخر مثله مبالغة في كماله في تلك الصفة كذا في الدماميني والشمني. قوله: (الرابع التعليل) ينبغي إسقاطه كما في المغني وغيره لأن التعليلية والسببية شيء واحد كما قاله أبو حيان والسيوطي وغيرهما، ويوافقه قوله في الكلام على في السببية وتسمى التعليلية أيضاً. وفرق الشيخ يحيى بين العلة والسبب بأن العلة متأخرة في الوجود متقدمة في الذهن وهي العلة الغائية والغرض، وأما السبب فهو متقدم ذهناً وخارجاً لكن يمنع من توجيه صنيع الشارح بهذا تمثيله للتعليل وبسبب متقدم وكان الموافق له أن يمثله بنحو حفرت البئر بالماء. قوله: (الاستعانة) الفرق بينها وبين السببية أن باء السببية هي الداخلة على سبب الفعل نحو: مات بالجوع وباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل أي الواسطة بين الفاعل ومفعوله نحو: بريت القلم بالسكين قاله سم.

قوله: (التعدية) أي الخاصة كما يفيده ما بعده. قوله: (وهي المعاقبة للهمزة) التعدية بهذا المعنى مختصة بالباء، وأما التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى الاسم فمشتركة بين حروف الجر التي ليست بزائدة ولا في حكم الزائدة. شمني ودماميني. قوله: (في تصيير الفاعل مفعولاً) لكن مفعوليته مع الباء بواسطتها ومع الهمزة بلا واسطة. قوله: (وأكثر ما تعدى) الرابط محذوف أي تعديه كما جزم به الدماميني، وقوله الفعل القاصر خبر أكثر وجعل البهوتي وأقره البعض نصب الفعل على المفعولية لتعدي أولى بناء على أن ما مصدرية وخبر أكثر محذوف أي ثابت ناشىء عن عدم التأمل. قال في المغني: ومن ورودها مع المتعدي دفع الله بعض الناس ببعض وصككت الحجر بالحجر والأصل دفع بعض الناس بعضاً وصك الحجر الحجر قال الدماميني: ويرد عليه أنه إذا كان الأصل ذلك لم تكن الباء داخلة على ما كان فاعلاً بل على ما كان مفعولاً، فلا يشملها ضابط باء التعدية المتقدم ولو جعل الأصل دفع بعض الناس بعض وصك الحجر الحجر بتقديم المفعول لم يرد ذلك اهـ.

قوله: (بمعنى أذهبته) ولا فرق بينهما خلافاً لمن فرق باقتضاء ذهبت بزيد المصاحبة في الذهاب بخلاف أذهبت زيداً ومما يرده قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٧] وإن أجيب عن الآية بأنه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق كما وصف

السابع: التعويض نحو: بعت هذا بألف، وتسمى باء المقابلة أيضاً. **الثامن**: الإلصاق حقيقة ومجازاً نحو: أمسكت بزيد، ونحو مررت به. وهذا المعنى لا يفارقها، ولهذا اقتصر عليه سيبويه. **التاسع**: المصاحبة نحو: ﴿ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٍ﴾ [سورة هود، الآية: ٤٨] أي معه. **العاشر**: التبعيض نحو: ﴿عَيۡنًا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [سورة الإنسان، الآية: ٦] وقوله:

نفسه تعالى بالمجيء في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [سورة الفجر، الآية: ٢٢] لأنه ظاهر البعد. نعم ممن فرق صاحب الكشاف حيث قال: والفرق بين أذهبه وذهب به أن معنى أذهبه أزاله وجعله ذاهباً، ويقال ذهب به إذا استصحبه ومضى معه وذهب السلطان بماله أخذه ثم قال: والمعنى أخذ الله نورهم وأمسكه اهـ. قال الشمني: ولا يخفى ما في قول الزمخشري والمعنى إلخ من الجواب عن الآية بحملها على معنى آخر لذهب مع الباء لا محذور في نسبته إلى الله تعالى أصلاً. قوله: (التعويض إلخ) المناسب لقوله باء البدل أن يقول باء العوض، والفرق بين باء التعويض وباء البدل كما قاله سم أن في باء التعويض مقابلة شيء بشيء بأن يدفع شيء من أحد الجانبين. ويدفع من الجانب الآخر شيء في مقابلته وفي باء البدل اختيار أحد الشيئين على الآخر فقط من غير مقابلة من الجانبين، وقيل باء البدل أعم مطلقاً وهو ما استظهره في الهمع فتكون هي الدالة على اختيار شيء على آخر أعم من أن يكون هناك مقابلة أو لا، والأول أشهر وأوفق بصنيع الشارح.

قوله: (نحو أمسكت بزيد إلخ) فيه لف ونشر مرتب، فمعنى أمسكت بزيد قبضت على شيء من جسمه أو ما يحبسه من ثوب أو نحوه ولهذا كان أبلغ من أمسكت زيداً لأن معناه المنع من الانصراف بأي وجه كان، ومعنى مررت بزيد ألصقت مروري بمكان يقرب منه قاله في المغني، ونازع الدماميني في كون الإلصاق في صورة القبض على نحو الثوب حقيقي واستظهر أنه مجاز بجعل إلصاق الإمساك بالثوب إلصاقاً بزيد لما بينهما من المجاورة وقد يعدى المرور بعلى فتكون للاستعلاء المجازي كأن المارّ بمجاوزته الممرور به استعلى عليه. قوله: (وهذا المعنى لا يفارقها) التزامه يحوج في بعض الأماكن إلى تكلف كما في ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٧] وبالله لأفعلن. قوله: (نحو اهبط بسلام) ونحو: ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ﴾ [سورة النصر، الآية: ٣] بناء على أن المصدر مضاف لمفعوله أي مع حمدك ربك وقيل للاستعانة بناء على أنه مضاف لفاعله أي بما حمد الرب به نفسه قاله في المغني. قوله: (العاشر التبعيض) اختلف في الباء من قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ [سورة المائدة، الآية: ٦] فنقل صاحب الكشاف عن مالك أنها زائدة فيجب مسح كل الرأس قال: وهو وإن كان عملاً بالمجاز لكنه أحوط، وقال بعض أتباعه هي للإلصاق فيجب أيضاً الاستيعاب إذ المعنى ألصقوا المسح بالرأس وهو اسم لكله لا لبعضه، وقال بعض من لم يوجب الاستيعاب كإمامنا الشافعي هي للتبعيض نحو: ﴿عَيۡنًا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [سورة الإنسان، الآية: ٦] لما في صحيح مسلم من أنه ﷺ مسح بناصيته وعلى عمامته، وما في سنن أبي داود وغيرها من أنه ﷺ مسح مقدم رأسه بدون ذكر مسح على العمامة كما في فتح الباري، وقال بعضهم

٤١٨ ـ شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

الحادي عشر: المجاوزة كعن نحو: ﴿فَسْئَلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [سورة الفرقان، الآية: ٥٩] بدليل ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٢٠] وإلى هذه الثلاثة الإشارة بقوله:

ومثل مع ومن وعن بها انطق

هذا ما ذكره في هذا الكتاب. **الثاني عشر**: موافقة على نحو: ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٧٥] بدليل ﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ﴾ [سورة يوسف، الآية: ٦٤]. **الثالث عشر**: القسم وهي أصل حروفه ولذلك خصت بذكر الفعل معها نحو: أقسم بالله. والدخول على الضمير نحو: بك لأفعلن. **الرابع عشر**: موافقة إلى نحو: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ﴾ [سورة يوسف، الآية: ١٠٠] أي إليّ وقيل ضمن أحسن معنى لطف. **الخامس عشر**: التوكيد وهي

للاستعانة نحو: كتبت بالقلم لكن مسح يتعدى لمفعول بنفسه وهو المزال عنه ولآخر بالباء وهو المزيل فحذف الأول والأصل وامسحوا أيديكم برؤوسكم فلم يقع المسح المأمور به على الرأس حتى يجب استيعابه بل على اليد وجعل الرأس آلة فاستفادة التبعيض على هذا ليس من كون الباء موضوعة له بل من كون مدخولها آلة لمسح اليد دماميني ملخصاً.

قوله: (نحو عيناً إلخ) وقيل ضمن يشرب معنى يروى. وقال الزمخشري: المعنى يشرب بها الخمر كما تقول: شربت الماء بالعسل فجعلها للمصاحبة. قوله: (**المجاوزة**) قال بعضهم: يختص هذا المعنى بالسؤال وقيل لا يختص بدليل قوله تعالى: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾ [سورة الحديد، الآية: ١٢] ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ [سورة الفرقان، الآية: ٢٥] وأنكر البصريون مجيء الباء للمجاوزة وحملوها مع السؤال على السببية، ورد بأن الكلام حينئذ لا يفيد أن المجرور هو المسؤول عنه مع أنه المقصود وجعلها بعضهم في وبأيمانهم ظرفية أي ويكون في أيمانهم لأن أصل النور فيها لأن بها أخذ السعداء صحائفهم وما بين أيديهم منبسط منه وفي بالغمام للاستعانة لأن الغمام كالآلة، وجعلها البيضاوي سببية بتقدير مضاف فقال بسبب طلوع الغمام منها وهو الغمام المذكور في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢١٠] اهـ. قوله: (هذا ما ذكره في هذا الكتاب) اعترض بأن المصنف لم يذكر التعليل ولهذا قال الشارح سابقاً وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة وهذا مناف لقوله: هذا ما ذكره إلخ لاقتضائه أن ما ذكره أحد عشر فكان الصواب تأخيره بعد قوله: هذا ما ذكره إلخ. ويمكن دفعه بأن المصنف ذكر التعليل بذكره السبب لاتحادهما معنى على ما مر، وإنما عد أولاً ما ذكره المصنف عشرة نظراً لاتحادهما معنى، وثانياً أحد عشر نظراً إلى اختلافهما عبارة. قوله: (**ولذلك خصت إلخ**) بقي

---

٤١٨ ـ والشاهد في بماء البحر، فإن الباء فيه بمعنى من للتبعيض، وإذا ضمن شربن معنى روين يكون على حاله فافهم.

الزائدة نحو: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [سورة النساء، الآية: ٧٩] ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٩٥] بحسبك درهم ليس زيد بقائم (عَلَى لِلاِسْتِعْلا وَمَعْنَى فِي وَعَنْ) أي تجيء على الحرفية لمعان عشرة ذكر منها هنا ثلاثة: **الأول**: الاستعلاء وهو الأصل فيها، ويكون حقيقة ومجازاً نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [سورة المؤمنون، الآية: ٢٢] ونحو: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٥٣] **الثاني**: الظرفية كفي نحو: ﴿عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾ [سورة القصص، الآية: ١٥]. **الثالث**: المجاوزة كعن كقوله:

خاصة ثالثة وهي استعمالها في القسم الاستعطافي وهو ما جوابه إنشائي نحو: بالله هل قام زيد؟ وزاد بعضهم رابعة وهي جرها في القسم وغيره ورد بأن اللام كذلك اهـ دماميني. ومنهم من لا يجعل الاستعطاف قسماً بل الباء فيه متعلقة بأسألك محذوفاً لا بأقسم.

قوله: (نحو كفى بالله شهيداً إلخ) عدد الأمثلة إشارة إلى أنها زيدت مع الفاعل ومع المفعول ومع المبتدأ ومع خبر ليس وزيدت مع غير ذلك أيضاً كما مر في فصل في ما ولا إلخ، والزائدة مع الفاعل قد تكون لازمة وهي المصاحبة لفاعل أفعل في التعجب على قول الجمهور كما سيأتي في بابه وجائزة في الاختيار وهي المصاحبة لفاعل كفى وواردة في الضرورة نحو:

ألم يأتيك والأنباء تنمى ... بما لاقت لبون بني زياد

والزائدة مع المفعول غير مقيسة وإن كان مفعول كفى نحو كفى المرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع كذا في الجنى الداني وقاسها الرضي في مفعول عرف وعلم الذي بمعناه وجهل وسمع وأحسن، وكذا مع المبتدأ نحو: كيف بك إذا كان كذا وبحسبك درهم، وكذا مع خبره نحو:

ومنعكها بشيء يستطاع

فلا قياس معهما. والزائدة مع خبر ليس وما النافية وكان المنفية ومع التوكيد بالنفس والعين مقيسة. دماميني ملخصاً. قوله: (أن تجيء على الحرفية) قيد بالحرفية هنا دون الكاف وعن مع مجيء كل اسماً لبعد تنبيه المصنف الآتي على الاسمية في على وقربه في الكاف وعن. قوله: (ويكون حقيقة ومجازاً) قال الفارضي وأما نحو: توكلت على الله، فهو بمعنى الإضافة والإسناد أي أضفت توكلي وأسندته إلى الله إذ لا يعلو على الله تعالى شيء لا حقيقة ولا مجازاً اهـ. قوله: (ونحو فضلنا إلخ) جعل الدماميني الاستعلاء المجازي الاستعلاء على ما يقرب من المجرور نحو: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾ [سورة طه، الآية: ١٠] أي هادياً وجعل الاستعلاء المعنوي على نفس المجرور نحو: ﴿فَضَّلْنَا﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٥٣] إلخ ونحو: ﴿وَلَهُمْ عَلَىَّ ذَنۢبٌ﴾ [سورة الشعراء، الآية: ١٤] حقيقياً.

٤١٩ - إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ

الرابع: التعليل كاللام نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٨٥] وقوله:

علام تقول الرمحُ يثقل عاتقي

الخامس: المصاحبة كمع نحو: ﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٧٧] ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [سورة الرعد، الآية: ٦]. **السادس**: موافقة من نحو: ﴿إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [سورة المطففين، الآية: ٢]. **السابع**: موافقة الباء نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَّا أَقُولَ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٠٥] وقد قرأ أبيّ بالباء. **الثامن**: الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله:

إنَّ الكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلْ ... إنْ لَمْ يجد يوماً على منْ يَتَّكل

أي من يتكل عليه. **التاسع**: الزيادة لغير تعويض وهو قليل كقوله:

أبَى اللهُ إلاَّ أنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ ... عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ العِضَاهِ تَرُوقُ

وفيه نظر. **العاشر**: الاستدراك ....

قوله: (كقوله إذا رضيت عليّ) وقيل ضمن رضي معنى عطف. قوله: (على حبه) أي مع حب المال وقيل على تعليلية والضمير لله. قوله: (موافقة من) من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «**بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَىٰ خَمْسٍ**» أي منها، وبه يندفع ما يقال هذه الخمس هي الإسلام فكيف يكون مبنياً عليها؟ وأجيب أيضاً بأنه من بناء الكل على أجزائه والتغاير بالكلية والجزئية كاف. قوله: (يعتمل) أي يعمل بالأجرة، وقيل إن مفعول يجد محذوف أي إن لم يجد شيئاً ثم استأنف مستفهماً استفهاماً إنكارياً فقال: على من يتكل. قوله: (أفنان العضاه) جمع فنن وهو الغصن والعضاه بكسر العين المهملة آخره هاء كما في الشمني وغيره جمع عضه كعنب، أو عضهة كعنبة، أو عضاهة كرسالة كل شجرة ذات شوك أو ما عظم منها كذا في القاموس. وتروق أي تعجب وهو يتعدى بنفسه يقال: راقه أعجبه كما في القاموس، وإيقاع الإعجاب على الأفنان على طريق المجاز، وقيل كنى الشاعر بالسرحة عن امرأة مالك وبالأفنان عن بقية النسوة وعليه فالإيقاع حقيقي.

قوله: (وفيه نظر) وجهه أنه لا يتعين كون تروق بمعنى تعجب حتى تكون على زائدة إذ يصح

---

٤١٩ ـ تمامه:

لَعَمْرُ اللهِ أعْجَبَنِي رِضَاهَا

قاله قحيف العامري من الوافر. الشاهد في على فإن على فيه بمعنى عن. ويحتمل أن يكون رضى ضمن معنى عطف. وبنو قشير بضم القاف قبيلة. وخبر لعمر الله محذوف أي يميني وأعجبني رضاها جواب إذا. والضمير في رضاها يرجع إلى بني قشير.

والإضراب كقوله:

بِكُلٍّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشْفَ مَا بِنَا عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ البُعْدِ
عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا كَانَ مَنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِذِي وُدِّ

(بِعَنْ تَجَاوُزاً عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ. وَقَدْ تَجِي) عن (مَوْضِعَ بَعْدِ وَ) موضع (عَلَى، كَمَا عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلَا) كما رأيت. وجملة معاني عن عشرة أيضاً اقتصر منها الناظم على هذه الثلاثة: **الأول**: المجاوزة وهي الأصل فيها. ولم يذكر البصريون سواه، نحو: سافرت عن البلد ورغبت عن كذا. **الثاني**: البعدية وهو المشار إليه بقوله: وقد تجي موضع بعد، نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [سورة المؤمنون، الآية: ٤٠] ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [سورة الانشقاق، الآية: ١٩] أي حالاً بعد حال. ....

أن يكون بمعنى تزيد وتفضل وهو بهذا المعنى يتعدى بعلى كما في القاموس، هذا ما ظهر لي في وجه النظر ولا يخفى حسنه على غيره مما قيل هنا. قوله: (والإضراب) أي عما توهمه الجملة قبلها وهو من عطف اللازم وهو إضراب إبطالي فإن قوله: على أن قرب الدار خير من البعد أبطل به ما يوهمه قوله فلم يشف ما بنا من تساوي القرب والبعد من كل وجه، وقوله على أن قرب الدار ليس بنافع أبطل به ما توهمه الجملة قبله من أن القرب مطلقاً خير من البعد، وعلى التي بهذا المعنى يحتمل أن تكون غير متعلقة بشيء لكونها بمنزلة حرف الاستدراك والإضراب كما قيل بذلك في حاشا الجارة، ويحتمل أن الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف أي والتحقيق كائن على أن إلخ لأن ما قبلها وقع لا على وحه التحقيق. قوله: (وقد تجي عن موضع بعد) قال أبو حيان: يلزم أن تكون حينئذ ظرفاً ولا أعلم أحداً قال إنها اسم إلا إذا دخل عليها حرف الجر همع. قوله: (كما على إلخ) فيه وصل ما المصدرية بجملة اسمية وهو جائز وإن كان قليلاً. قوله: (كما رأيت) أي في قوله:

إذا رضيت علـيّ بنـو قشـيـر

قوله: (المجاوزة) هي بعد شيء مذكور أو غير مذكور عما بعدها بسبب الحدث قبلها، فالأول نحو: رميت السهم عن القوس أي جاوز السهم القوس بسبب الرمي. والثاني نحو: رضي الله عنك أي جاوزتك المؤاخذة بسبب الرضا، ثم المجاوزة تارة تكون حقيقية كهذين المثالين وتارة تكون مجازية نحو: أخذت العلم عن عمرو كأنه لما علمت ما يعلمه جاوزه العلم بسبب الأخذ، هذا ملخص ما أفاده سم. ومن المجازية سألت زيداً عن كذا كأنه لما عرفك المسؤول بالمسؤول عنه جاوزه المسؤول عنه بسبب السؤال. وأنت خبير بأن هذا إنما يظهر إذا أفاد المسؤول المسؤول عنه لا إذا لم يفده وأن المناسب لهذا المثال جعل البعد للمجرور عن الشيء لا جعل البعد للشيء عن المجرور فلا يلائم تعريفهم المجاوزة هذا المثال فاعرف ذلك.

قوله: (ولم يذكر البصريون سواه) وتكلفوا لها في المحال التي لا تظهر فيها المجاوزة معنى يصلح للمجاوزة ولم يرتكبوا التضمين ولا غيره مما ارتكبوه في غيرها من الحروف. قوله: (أي

الثالث: الاستعلاء كعلى نحو: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [سورة محمد، الآية: ٣٨] وقوله:

٤٢٠ ـ لاهِ ابنُ عمِّكَ لا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

الرابع: التعليل نحو: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ [سورة هود، الآية: ٥٣] ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [سورة التوبة، الآية: ١١٤] **الخامس**: الظرفية كقوله:

وآس سَراةَ الحيِّ حيثُ لَقيتَهُمْ ولا تَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّباعَةِ وَانِيَا

السادس: موافقة من نحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [سورة الشورى، الآية: ٢٥] ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُواْ﴾ [سورة الأحقاف، الآية: ١٦]. **السابع**: موافقة الباء نحو: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [سورة النجم، الآية: ٣] والظاهر أنها عَلَى حقيقتها وأن المعنى وما يصدر قوله عن الهوى. **الثامن**: الاستعانة قاله الناظم ومثل له بنحو: رميت عن القوس لأنهم يقولون رميت

حالاً بعد حال) من البعث والسؤال والموت، وقيل من النطفة إلى ما بعدها، وقيل غير ذلك، قال في شرح اللباب: والأولى أن عن باقية على ظاهرها والمعنى طبقاً متجاوزاً في الشدة عن طبق آخر دونه. قوله: (لاه ابن عمك) أي لله در ابن عمك فحذف لام الجر واللام الأولى من اسم الجلالة ففيه شذوذ من وجهين وحذف المضاف وأناب عنه المضاف إليه، ولك أن تستغني عن تقدير المضاف. أفضلت أي زدت. دياني أي مالكي. فتخزوني أي تسوسني وتقهرني وهو بسكون الواو إما تخفيفاً من فتحة النصب مثل ما تأتينا فتحدثنا بالنصب وإما رفعاً عطفاً على الجملة الاسمية المنفية قبله لأن المعنى ما أنت دياني فما أنت تخزوني.

قوله: (نحو وما نحن إلخ) ويحتمل أن المعنى تركاً صادراً عن قولك: لا صادراً عن موعدة. قوله: (وآس سراة الحي) من آساه بمد الهمزة أي واساه أي أعط أشرافهم. والرباعة بالكسر نجوم الحمالة أي أقساط ما يتحمله الإنسان من دية أو غيرها فعن بمعنى في بدليل: ﴿وَلَا تَنِيَا فِى ذِكْرِى﴾ [سورة طه، الآية: ٤٢] قال في المغني: والظاهر أن معنى ونى عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه وونى فيه دخل فيه وفتر اهـ. أي والمراد في البيت المعنى الأول فكيف تجعل عن فيه ظرفية. قوله: (عن عباده) ويحتمل أن المعنى الصادرة عن عباده. قوله: (بنحو رميت عن القوس) أي إن أريد جعل

---

٤٢٠ ـ قاله ذو الأصبح العدواني، واسمه الحرثان بن الحارث بن محرث من قصيدة طويلة من البسيط أي لله در ابن عمك. يقال هذا في المدح، وابن عمك مبتدأ ولله خبر. والشاهد في عني فإن عن بمعنى على، وأنت مبتدأ، ودياني خبره، وأصله دياني حذفت نون الوقاية للتخفيف: أي ولا أنت مالك أمري فتخزوني أي فتسوسني من خزاه يخزوه إذا ساسه وقهره، خزواً، والخزي مصدر خزى يخزي إذا ذل، والمعنى فما أنت دياني فما تخزوني وهو مرفوع لأن شرط النصب بعد الفاء التي تقع جواب النفي أن يكون خالصاً من معنى الإثبات، فإن لم يكن خالصاً تعين الرفع نحو: ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا.

بالقوس، وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي المرمية. **التاسع**: البدل نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾ [سورة البقرة، الآية: ٤٨]. وفي الحديث: «**صُومِي عَنْ أُمِّكِ**». **العاشر**: الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله:

أَتَجْزَعُ أَنْ نَفْسٌ أَتاها حِمامُها فَهَلَا التي عنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

(شَبَّهْ بِكافٍ وَبِها التَّعليلُ قدْ، يُعنَي وَزائداً لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ) أي تجيء الكاف لمعان وجملتها أربعة اقتصر منها في النظم على ثلاثة: **الأول**: التشبيه وهو الأصل فيها نحو: زيد كالأسد. **الثاني**: التعليل نحو: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٩٨] أي لهدايتكم. وعبارته هنا وفي التسهيل تقتضي أن ذلك قليل، لكنه قال في شرح الكافية: ودلالتها على التعليل كثيرة. **الثالث**: التوكيد وهي الزائدة نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [سورة الشورى، الآية: ١١] أي ليس شيءٌ مثله. وقوله:

القوس آلة للرمي ومستعاناً بها فيه. قوله: (في إنكاره أن يقال ذلك إلخ) على هذا تكون الباء للتعدية ويكون رمى متعدياً تارة بنفسه وتارة بالباء كذا يظهر. قوله: (أتجزع إن نفس) يصح في أن فتح الهمزة على أنها مخففة من الثقيلة وكسرها على أنها شرطية داخلة على فعل حذف لدلالة ما بعده عليه، وأبقي فاعله وهو نفس أي إن هلكت نفس والحمام الموت. وقوله فهلا إلخ الأصل فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فحذف الجار قبل الموصول وزيد بعده عوضاً عنه، قال الدماميني: ظاهر كلام المغني والتسهيل أن شرط زيادتها التعويض، وفي تفسير الثعلبي أنهم اختلفوا في قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾ [سورة الأنفال، الآية: ١] فقيل عن علمها، وقيل عن صلة وعلى هذا قرأ ابن مسعود وهذا الخلاف مبني على أن السؤال هل هو سؤال استخبار أو سؤال استعطاء فقد حكى قولاً بالزيادة ولا تعويض.

قوله: (أربعة) زاد في المغني خامساً وهو المبادرة، قال: وذلك إذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل، وصل كما يدخل الوقت، ذكره ابن الخباز والسيرافي وغيرهما وهو غريب جداً اهـ. ويمكن تخريجهما على زيادة الكاف وجعل ما مصدرية وقتية أي سلم وقت دخولك وصل وقت دخول الصلاة فتستفاد المبادرة. قوله: (الثاني التعليل) جعل قوم منه قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [سورة القصص، الآية: ٨٢] أي أعجب لعدم فلاح الكافرين. قوله: (تقتضي أن ذلك قليل) أي بناء على المتبادر من قد الداخلة على المضارع، وقد يقال التقليل بالنسبة إلى التشبيه فلا ينافي كثرته في نفسه.

قوله: (ليس كمثله شيء) أي بناء على رأي عزاه في المغني إلى الأكثرين قالوا: إذ لو لم تكن زائدة لزم المحال وهو إثبات المثل، قال التفتازاني في حاشية العضد: لأن النفي يعود إلى الحكم لا إلى المتعلقات، فقولنا ليس كابن زيد أحد يدل ظاهراً على أن لزيد ابناً وإن كان يحتمل أن يكون نفي

٤٢١ ـ لَوَاحِقُ الأَقْرابِ فِيها كالمَقَقْ

أي فيها المقق أي الطول. **الرابع**: الاستعلاء، قيل لبعضهم: كيف أصبحت؟ قال: كخير أي على خير وهو قليل، أشار إلى ذلك في التسهيل بقوله وقد توافق على (وَٱسْتُعمِلَ) الكاف (ٱسْماً) بمعنى مثل كما في قوله:

٤٢٢ ـ يَضْحَكْنَ عَنْ كالبَرَدِ المُنْهَمّ

المثل له بناء على عدمه، وقد يجاب بمنع إثبات مثله تعالى كيف وهو من قبيل الظاهر ونقيضه وهو نفي مثله قطعي اهـ. ومنع كثيرون زيادتها في الآية فبعض هؤلاء قالوا المثل بمعنى الصفة وبعضهم قالوا المثل بمعنى الذات، والمحققون منهم قالوا: الآية من باب الكناية للمبالغة في التنزيه فهي باقية على حقيقتها من نفي مثل مثله لكن المراد لازم ذلك وهو نفي مثله وإنما كان لازماً لأنه لو كان له مثل لكان هو مثلاً لمثله فلا يصح نفي مثله ولأن مثل الشيء من يكون على أوصافه، فإذا نفوه عمن يماثله فقد نفوه عنه ونظيره مثلك لا يبخل فإنهم نفوا البخل عن مثله والمراد نفيه عنه، فليس المراد بالذات من الآية حقيقتها من نفي مثل المثل حتى يلزم وجود المثل وقد صرحوا بأنه لا يضر استحالة المعنى الحقيقي للكناية فضلاً عن استحالة لازمها لأن المعنى الحقيقي لها غير مقصود منها بالذات فاعرفه.

قوله: (لواحق الأقراب) قاله رؤبة يصف خيلاً أي ضوامر الأقراب جمع قرب بضمتين وبضم فسكون الخاصرة أو من الشاكلة إلى مراق البطن كما في القاموس. والضمير في فيها يرجع إلى الخيل الموصوفة. والمقق الطول الفاحش مع رقة. قوله: (على خير) وقيل الكاف بمعنى الباء أي بخير وقد قيل في قولهم كن كما أنت أن المعنى كن على الحال الذي أنت عليه، وقيل إن المعنى كن كالشخص الذي هو أنت أي كن فيما يستقبل مماثلاً لنفسك فيما مضى. قوله: (واستعمل اسماً) فيكون فاعلاً ومفعولاً وغيرهما، وزعمها ابن مضاء اسماً دائماً كما في الهمع. قوله: (عن كالبرد) أي عن مثل البرد أي عن سن مثل البرد والمنهم بسكون النون وتشديد الميم الثانية الذائب أي الذي

---

٤٢١ ـ قاله رؤبة يصف به خيلاً: أي هي لواحق الأقراب وهي الضوامر من الخيل. والأقراب جمع قرب بضم القاف والراء وفي آخره باء موحدة وهو من الشاكلة إلى مراق البطن. والمقق بفتح الميم وبالقافين الطول الفاحش فيه رقة. والشاهد في زيادة الكاف فيه فإن التقدير فيها مقق.

٤٢٢ ـ قاله العجاج. وصدره:

بِيضٌ ثَلاثٌ كَنِعَاجٍ جُمٍّ

والبيض جمع بيضاء. والنعاج جمع نعجة وهي البقرة. ولا يقال لغير البقر من الوحش نعاج. والجم بضم الجيم جمع جماء وهي التي لا قرن لها، وبالفتح الكثير، ويضحكن خبر عن بيض. والشاهد في كالبرد فإن الكاف فيه اسم بمعنى المثل. والدليل عليه دخول عن عليها. والمنهم الذائب يعني النسوة يضحكن عن أسنان كالبرد الذائب لطافة ونظافة.

أي عن مثل البرد. وقوله:

٤٢٣ ـ بِكَا لِلَّقْوَةِ الشَّغْواءِ جُلْتُ فَلَمْ أَكُنْ ... لأولَعَ إلاّ بالكَمِيِّ المُقَنَّعِ

وهو مخصوص عند سيبويه والمحققين بالضرورة وأجازه كثيرون منهم الفارسي والناظم في الاختيار (وَكَذَا عَنْ وَعَلى) استعملا اسمين: الأول بمعنى جانب والثاني بمعنى فوق (مِنْ أَجْل ذا عَلَيهِمَا مِنْ دَخَلا) في قوله:

ذاب منه شيء فصغر. وبحث سم في الاستشهاد بالبيت باحتمال أن الكاف حرف ومجرور عن محذوف موصوف بقوله كالبرد فلا شاهد فيه حينئذ، ويضعفه أن حذف موصوف الجملة وشبهها لا يطرد في مثل هذا الموضع. قوله: (بكاللقوة) أي بفرس كاللقوة بفتح اللام وكسرها وسكون القاف كما في القاموس وهي العقاب. والشغواء بمعجمتين المعوجة المنقار. وجلت من الجولان. والكمي الشجاع المتكمي بسلاحه أي المتغطي به. والمقنع المغطي رأسه بالبيضة قاله زكريا. قوله: (في الاختيار) فأجازوا في زيد كالأسد أن تكون الكاف في موضع رفع والأسد مخفوضاً بالإضافة. مغني.

قوله: (استعملا اسمين) وهما حينئذ مبنيان لمشابهة الحرف في اللفظ. وأصل المعنى كما قاله ابن الحاجب وغيره، ونقل أبو حيان عن بعض أشياخه أنهما معربان كذا في الهمع، والقول بإعراب عن الاسمية مع التزام سكونها لا يظهر له وجه. وفي الهمع عن ابن الطراوة والفارسي والشلوبين أن على اسم دائماً معرب واستعملت على فعلاً ماضياً، تقول علا يعلو علوّاً وعلي يعلى علاء كبقي يبقى بقاء، ولم يتعرض له لشهرته ولأن علا الفعلية ليس رسمها كرسم على الحرفية لأنها ترسم بالألف لأن أصلها علو بخلاف الحرفية فترسم بالياء، ومقتضى هذا أن علي الاسمية ترسم بالياء وهو إنما يظهر إذا كانت من علي يعلى، أما إذا كانت من علا يعلو فكتابتها بالألف لأنها حينئذ واوية لكن يكفي في نكته ذكر على الاسمية دون الفعلية موافقة الاسمية الحرفية لفظاً ورسماً على أحد الوجهين، بخلاف الفعلية فإنها لا توافق الحرفية رسماً في وجه أصلاً فاعرفه. ولم يتعرض المصنف لإلي مع أنها جاءت اسماً بمعنى المنتهى ولعل ذلك لقلته وجاءت منونة بمعنى النعمة. قوله: (من أجل ذا عليهما من دخلا) استشهاد على استعمالهما اسمين لا تقييد ولذا خص من لأنها المسموع دخولها عليهما كثيراً وسمع جر عن بعلى نادراً فعلم أن اسميتها لا تتقيد بدخول من، نعم تتعين اسميتها بدخولها وكذا بدخول غيرها من حروف الجر، فإذا قلت زيد على السطح وسرت عن البلد

---

٤٢٣ ـ هو من الطويل. الشاهد في بكا للقوة حيث جاءت الكاف فيه اسماً لأنه مجرور بالباء. والمعنى بمثل اللقوة الشعواء جلت. وهو بفتح اللام وسكون القاف العقاب. والشغواء بالمعجمتين سميت بذلك لاعوجاج منقارها. والغارة الشعواء بالعين المهملة وهي التي تأتي من كل جانب. وجلت من الجولان ولأولع منصوب بأن المقدرة من أولع بالشيء فهو مولع به بفتح اللام أي مغرى به. والكمي الشجاع المتكمي في سلاحه أي المستتر بالدرع والبيضة. والمقنع الذي على رأسه بيضة.

٤٢٤ ـ وَلَقَدْ أرانِي لِلرِّماحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِينِي تارَةً وَأمَامِي

وكقوله:

٤٢٥ ـ غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ ما تَمَّ ظِمْؤهَا تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزِيزاءِ مَجْهَلِ

(وَمُذْ ومُنْذُ) يستعملان أيضاً اسمين وحرفين فهما (اَسْمَانِ حَيثُ رَفَعَا) اسماً مفرداً (أَو أُولِيَا) جملة كما إذا أوليا (الفِعْلَ) مع فاعله وهو الغالب، ولهذا اقتصر على ذكره، أو المبتدأ مع

احتملا الاسمية والحرفية وعند دخول من تتعين اسميتها. قوله: (دريئة) بهمزة بعد تحتية ساكنة مفعول ثان لأرى وهي الحلقة التي يتعلم عليها الرمي والطعن. قاله العيني والمصرح، وفي شرح شواهد المغني للسيوطي جواز ياء بدل الهمزة.

قوله: (غدت) أي سارت القطاة من عليه أي الفرخ والظمء بكسر الظاء المشالة وسكون الميم بعدها همزة مدة صبرها عن الماء وتصل بفتح الفوقية وكسر المهملة أي تصوّت أحشاؤها من العطش، وقوله: وعن قيض عطف على قوله من عليه، والقيض بفتح القاف وسكون التحتية بعدها ضاد معجمة. قال الدماميني: القشر الأعلى من البيض، وزيزاء بزايين معجمتين مكسورة أولاهما وتفتح كما قاله السيوطي أرض غليظة، مجهل بفتح الميم على قاعدة اسم المكان من مفعل أي محل لجهل السائر وتوهانه[1] قال في التصريح نقلاً عن ابن السيد وهو مجرور بإضافة زيزاء إليه ولا يجوز أن يكون نعتاً لزيزاء عند البصريين اهـ. ولك أن تجعله بدلاً. قوله: (ومذ ومنذ) وكسر ميمهما لغة همع. قوله: (اسمين وحرفين) قال الشاطبي: قد يحتملان الاسمية والحرفية كما في ما رأيته مذ أو منذ أن الله خلقه بفتح الهمزة أما إن كسرت فالاسمية متعينة. قوله: (كما إذا أوليا الفعل) جعل الشارح قول المصنف الفعل مثالاً لا قيداً والمراد الفعل الماضي فلا يجوز مذ يقوم لأن عاملهما لا

---

٤٢٤ ـ قاله قطري الخارجي من قصيدة من الكامل. الواو للعطف واللام للتأكيد وقد للتحقيق، وفاعل أراني مستتر يرجع إلى يوم الوغا فيما قبله. واللام للتعليل. ودريئة مفعول ثان لأرى بفتح الدال وكسر الراء المهملتين بعدهما همزة، وهي الحلقة التي يتعلم عليها الطعن والرمي. والشاهد في من عن يميني فإن عن ههنا اسم بمعنى جانب بدليل دخول حرف الجر عليها. وتارة نصب على المصدر.

٤٢٥ ـ قاله مزاحم بن الحارث العقيلي. الصحيح أنه إسلامي من قصيدة من الطويل في وصف القطا. واسم غدت مستتر فيه يعود على القطا والشاهد في من عليه فإن على ههنا اسم فلذلك دخل عليه من، معناه من فوقه أي فوق الفرخ وما مصدرية أي بعد تمام ظمئها وهو مدة صبرها عن الماء، وهو ما بين الشرب إلى الشرب، ويروى خمسها بكسر الخاء وهو ورود الماء في كل خمسة أيام، وتصل بالصاد المهملة خبر غدت أي تصوّت أحشاؤها من العطش. وعن قيض عطف على من عليه بفتح القاف وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره ضاد معجمة، وأراد به الفرخ ههنا، وببيداء صفة لقيض وهي الفلاة التي تبيد من سكنها أي تهلك. ويروى بزيزاء وهي الغليظة من الأرض. ومجهل صفتها إما مصدر ميمي للمبالغة أو اسم مكان.

(١) قوله: (وتوهانه) كذا بالأصل، وصوابه وتيهانه بالياء اهـ.

خبره، فالأول نحو: ما رأيته مذ يومان أو منذ يوم الجمعة، وهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبر، والتقدير أمد انقطاع الرؤية يومان، وأول انقطاع الرؤية يوم الجمعة، وقد أشعر بذلك قوله حيث رقعا. وقيل بالعكس ....

يكون إلا ماضياً فلا يجتمع مع المستقبل ولم يجيزوه على حكاية الحال لئلا يجتمع مجازان تأويل المضارع بالمصدر لأنه مضاف إليه واستعماله في الماضي نقله يس عن ابن هشام، وينبغي جواز ذلك عند من جوز اجتماع مجازين في الكلمة فتدبر.

قوله: (فالأول) أي ما إذا رفعا اسماً مفرداً. قوله: (وهما حينئذ مبتدآن) أي حين إذ رفعا ما بعدهما وساغ الابتداء بهما لأنهما معرفتان لفظاً ومعنى أو معنى فقط على الخلاف إذ معناهما أمد انقطاع الرؤية وأول أمد انقطاع الرؤية، وأورد على ابتدائيتهما أنه هلا جاز يومان مذ كما جاز يومان أمد ذلك، وأجيب بأنهما أجروهما رافعين مجراهما خافضين في أنهما لا يدخلان إلا على اسم الزمان أفاد بعض ذلك سم وبعضه الدماميني. قوله: (والتقدير أمد إلخ) فيه لف ونشر مرتب ومثل المعدود كما في المغني الحاضر نحو مذ يومنا بناء على تجويز بعض العرب رفعهما الحاضر كما هو المفهوم من قول الشارح الآتي: أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر. قوله: (وأول انقطاع) أي أول أمد انقطاع فوافق قول المغني وإن كان أي الزمان ماضياً فمعناهما أول المدة، فاقتصار البعض على الاعتراض بأن ظاهر كلام الشارح يخالف ما في المغني تقصير. قوله: (وقد أشعر إلخ) أي لأن المبتدأ هو الرافع للخبر من غير عكس على المختار.

قوله: (وقيل بالعكس) قال في التصريح: وهو مذهب الأخفش وأبي إسحاق الزجاج وأبي القاسم الزجاجي ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان اهـ. قال ابن الحاجب: وهذا القول وهم لأن المعنى واللفظ يأبياه: أما الأول فلأنك تخبر عن جميع المدة بأنها يومان وذلك غير محقق على هذا الإعراب. وأما الثاني فلأن يومان نكرة لا مسوغ لها وليس الظرف الواقع خبراً ظرفاً للمبتدأ حتى يكون تقديمه مسوغاً إذ لو كان ظرفاً لكان زائداً عليه وهو مناف للمراد إذ المراد أنه هو اهـ. وأنا أقول في كل من توجيهه للأول وتوجيهه للثاني نظر؛ أما النظر في توجيهه للأول فلأن هذا التركيب على هذا الإعراب وإن لم يفد أن جميع المدة يومان باعتبار أصل اللغة لأن كينونة اليومين بينه وبين لقائه لا تنافي كينونة غيرهما أيضاً لكن يفيده باعتبار العرف إذ لا يقال مثلاً بيني وبين لقائه يومان عرفاً إلا إذا لم يكن إلا اليومان فقط، وأما النظر في توجيهه للثاني فيمنع قوله يومان نكرة لا مسوغ لها بل المسوغ موجود وهو تقديم الظرف المختص وتعليله عدم كون تقديمه مسوغاً بأن الظرف المجعول خبراً ليس ظرفاً للمبتدأ إذ لو كان ظرفاً إلخ مردود لبطلان الملازمة إذ لا يجب كون ظرف الشيء زائداً عليه بل يجوز كونه مساوياً له بدليل صحة نحو في يوم الخميس صوم وبين طلوع الفجر وطلوع الشمس وقت صلاة الصبح، وليت شعري كيف يحكم على إعراب هؤلاء الجماعة بالوهم مع أن التركيب المعرب به كالمثال الثاني المجمع على إعرابه بهذا

والمعنى بيني وبين الرؤية يومان. وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف أي مذ كان أو مذ مضى يومان، وإليه ذهب أكثر الكوفيين واختاره السهيلي والناظم في التسهيل. والثاني. (كَجِئْتُ مُذْ دَعَا) وقوله:

٤٢٦ ـ مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ

الإعراب إذ معنى مذ يومان على كلامهم بيني وبين لقائه يومان أي كائن بيني وبين لقائه يومان فهو كالمثال الثاني فوجب أن يكون الحكم فيه كالحكم في المثال الثاني، وقد علم من هذا التحقيق أن جعلهم مذ ومنذ خبرين على التسامح الشائع في إعراب نحو زيد في الدار بقولهم زيد مبتدأ وفي الدار خبر وأن الخبر في الحقيقة متعلق مذ ومنذ على الراجح وهذا المتعلق نكرة، وحينئذ لا يرد ما قيل إذا كان معنى مذ ومنذ على هذا القول بين وبين مضافين إلى المعرفة كانا معرفتين فهما الحقيقان بالمبتدئية فتدبر ما قلناه بإنصاف فإنه متين. قال الدماميني: واعترض على جعل مذ ومنذ خبراً بأن المعنى عليه كما قالوه بيني وبين لقائه يومان وبين زمانية هنا فكيف يكون الشيء ظرفاً لنفسه؟ والجواب أن هذا يرد على قولك بيني وبين لقائه يومان وهو جائز فما كان جواباً عن هذا فهو جواب عن ذلك اهـ. وقد أسلفنا في أول باب المفعول فيه ما يؤخذ منه الجواب فاعرفه.

قوله: (والمعنى بيني إلخ) أورد عليه عدم اطراده لأنه لا يأتي في نحو قولك يوم الأحد ما رأيته مذ يوم الجمعة إلا أن يجعل على حذف العاطف والمعطوف أي بيني وبين رؤيته يوم الجمعة وما بعده إلى الآن وفيه تكلف. قوله: (وقيل ظرفان إلخ) على هذا القول يكون التركيب كلاماً واحداً مشتملاً على جملتين بخلافه على الأولين فكلامان ثانيهما وهو مذ كذا مستأنف استئنافاً بيانياً كما في الدماميني. قوله: (مذ كان) أي وقت وجد. قوله: (أو مذ مضى يومان) فيه أنا إذا قدرنا كان أو مضى كان مفاد الكلام انتفاء الرؤية وقت وجود اليومين ومضيهما فيصدق بالرؤية فيهما قبل تمامهما والمقصود انتفاء الرؤية فيهما اللهم إلا أن يقدر مضاف، ويلاحظ استمرار الانتفاء إلى آن التكلم والتقدير وقت وجود أول اليومين ومضيه أي واستمر الانتفاء إلى الآن فتأمل.

قوله: (والثاني) أي ما إذا أوليا الجملة الاسمية أو الفعلية. قوله: (يافع) أي ناهز الحلم أو

---

٤٢٦ ـ تمامه:

فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ

وبعده:

يُدْنِي كَتَائِبَ مِنْ كَتَائِبَ تَلْتَقِي ... فِي ظِلِّ مُعْتَرِكِ العَجَاجِ مُثَارِ

قالهما الفرزدق من قصيدة من الكامل يمدح بها يزيد بن المهلب. واسم ما زال مستتر فيه يرجع إلى يزيد وخبره يدني. قوله: (فسما) أي علا وارتفع عطف على عقدت. وفأدرك عطف عليه. والشاهد في قوله مذ عقدت حيث أضيف مذ إلى الجملة الفعلية. وفيه شاهد آخر في خمسة الأشبار حيث جرد المضاف من حرف التعريف فإنه مستعمل في الفصيح بخلاف ما يراه الكوفية نحو الثلاثة =

وقوله:

٤٢٧ ـ وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الخَيْرَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ

والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان إلى الجملة. وقيل: إلى زمن مضاف إلى الجملة. وقيل: مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر (وَإِنْ يجُرَّا) فهما حرفا جر ثم إن كان ذلك (فِي مُضيٍّ فَكَمِنْ، هُمَا) في المعنى نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة أي من يوم الجمعة (وَفِي الحضُورِ مَعْنَى فِي ٱسْتَبِنْ) بهما نحو: ما رأيته مذ يومنا أو منذ يومنا أي في يومنا هذا مع المعرفة كما رأيت، فإن كان المجرور بهما نكرة كانا بمعنى من وإلى معاً كما في المعدود، نحو: ما رأيته مذ أو منذ يومين، وكونهما إذا جرا حرفي جر هو ما ذهب

عشرين سنة على الخلاف يقال: أيفع الغلام فهو يافع ولا يقال موفع وإن كان هو القياس. قوله: (وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة) انظر ما الداعي لتقدير الزمن على هذا القول مع كونهما ظرفين. قوله: (وقيل مبتدآن) هذا القول مقابل المشهور وليس معطوفاً على قيل الذي قبله شمني. قوله: (يكون هو الخبر) أي لتوقف صحة الإخبار عليه حينئذ. قوله: (فكمن) أي الابتدائية. قوله: (معنى في استبن) أي اطلب بيان معنى في وهو الظرفية والدلالة عليه بهما. قوله: (نكرة) أي معدودة إذ لا يجوز مذ يوم كما تقدم أول الباب ولا ينافيه ما في البيت الآتي ومذ دهر لأنه متعدد في المعنى، وبهذا يعلم أن الكاف في قول الشارح كما في المعدود استقصائية وفي نسخ فإن كان المجرور بهما نكرة معدوداً كان بمعنى من وإلى معاً نحو مذ يومين وهو واضح. قوله: (نحو ما رأيته مذ أو منذ يومين) فالمعنى ما رأيته من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها.

= الأثواب. وكنى به عن الارتفاع واللحوق بحد الصبي على زعم الفلاسفة أن المولود لتمام مدة الحمل السالم عن طرو الآفة في الرحم يكون في قدر ثمانية أشبار من شبر نفسه، فإذا جاوز الصبي أربعة أشبار فقد أخذ في الترقي إلى غاية الكمال. وقيل: أراد بها السيف لأن الأغلب فيه خمسة أشبار. ومن قال أراد به أنه لم يزل منذ نشأ مهيباً فائزاً بالمعالي حتى مات فأقبر في اللحد وهو خمسة أشبار فقد أبعد الصواب وأغرب في الاغتراب. والكتائب جمع كتيبة وهو الجيش. ويروى يدني خوافق من خوافق جمع خافقة وهي الراية. والمعترك موضع المعركة. والعجاج الغبار. ومثار بضم الميم من أثار الغبار صفة العجاج بزيادة أل فيه. فافهم.

٤٢٧ ـ تمامه:

وَلِيدًا وَكَهْلاً حَيْثُ شِبْتُ وَأَمْرَدَا

قاله الأعشى ميمون من قصيدة من الطويل وأبغي أطلب والوليد الصبي. والشاهد فيه في قوله مذ أنا يافع حيث أضيف مذ إلى الجملة الاسمية كما في البيت السابق، وفيه شاهد آخر وهو قوله وليداً حيث نصب على أنه خبر كان المقدر تقديره ومذ كنت وليداً المعنى ما زلت مكتسباً في حالاتي هذه. والكهل بعد الثلاثين وقيل بعد الأربعين إلى خمسين أو ستين، والأمرد الذي ليس على وجهه شيء من الشعر. وقوله وكهلاً: عطف في التقدير على أمرد لأن الكهولة بعد الأمردية.

إليه الأكثرون، وقيل هما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما.

تنبيهات: الأول: أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه كقوله:

٤٢٨ ـ وَرَبْعٍ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أزْمَانِ

وعلى ترجيح رفع مذ للماضي على جره فمن القليل فيها قوله:

٤٢٩ ـ لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ

الثاني: أصل مذ منذ بدليل رجوعهم إلى ضم الذال من مذ عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم، ولولا أن الأصل الضم لكسروا ولأن بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن. وقال ابن مُلْكُون: هما أصلان لأنه لا يتصرف في الحرف وشبهه ويرده تخفيفهم إن وكأن ولكن

قوله: (وربع عفت آثاره) أي ومنزل اندرست علاماته. وقوله منذ أزمان قال سم: لعل هذا من العدد فتكون بمعنى من وإلى معاً. قوله: (بقنة الحجر) القنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والمراد بالحجر بكسر الحاء حجر ثمود. وأقوين أي خلون حال من الديار بتقدير قد والحجج بالكسر السنون. قوله: (رجوعهم إلى ضم الدال) أي على الأشهر وجاء كسرها عند ملاقاة الساكن لا يقال: يحتمل أن الضم لكراهة الكسر بعد الضم لأنا نقول: هذا الكسر عارض مثل: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ﴾ [سورة المزمل، الآية: ٢] فلا يكره نعم قد يقال: الضم إتباع للميم لا رجوع إلى الأصل. قوله: (ولأن بعضهم يقول مذ إلخ) قد يقال: الضم إتباع. قوله: (ملكون) قال شيخنا السيد بضم الميم وسكون اللام وضم الكاف. قوله: (في الحرف وشبهه) قال الشارح عند قول المصنف:

حرف وشبهه من الصرف بري

ما نصه: المراد بشبه الحرف الأسماء المبنية والأفعال الجامدة وذلك عسى وليس ونحوهما

---

٤٢٨ ـ صدره:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ

قاله امرؤ القيس الكندي من قصيدة من الطويل. وهو مصرع، ولهذا عروضه قبضت، وقفا خطاب للاثنين والمراد واحد، وهو من عادتهم يخاطبون الواحد بذلك. وأصله قفن فأبدلت من النون ألف. ونبك مجزوم لأنه جواب الأمر، والذكرى مصدر ذكر. وعرفان الديار أي معرفتها. والرابع ربع الدار بعينها والمحلة أيضاً. وروي ورسم عفت أي اندرست. والشاهد في منذ أزمان حيث وقع منذ لابتداء الغاية وجر الأزمان، وهو مرجح على رفعه في مثل هذا الموضع.

٤٢٩ ـ قاله زهير بن أبي سلمى من قصيدة من الكامل يمدح بها هرم بن سنان. الديار مبتدأ وخبره لمن مقدماً، ومن استفهامية ومتعلق اللام والباء محذوف أي الكائنة بقنة الحجر بضم القاف وتشديد النون وهو أعلى الجبل. والحجر بكسر الحاء وسكون الجيم حجر ثمود، وأقوين حال بتقدير قد أي خلون. والشاهد في مذ في الموضعين فإنها لابتداء الغاية في الزمان الماضي وجرها الماضي وهو قليل، لأن الأكثر على جرها للحاضر. وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه.

ورب. وقال المالقي: إذا كانت مذ اسماً فأصلها منذ أو حرفاً فهي أصل. **الثالث**: بقي من الحروف رب وهي للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً: فالأول كقوله صلى الله عليه وسلم: «**يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ يَوْمَ القِيَامَةِ**» وقول بعض العرب عند انقضاءِ رمضان: يا رب صائمه لن يصومه وقائمه لن يقومه. والثاني كقوله:

٤٣٠ ـ أَلا رُبَّ مَولُودٍ وَلَيْسَ لَه أَبٌ ... وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوانِ

فإنها تشبه الحرف في الجمود اهـ. قوله: (ويرده تخفيفهم أن إلخ) أي وهذا التخفيف تصرف جرى في الحرف شذوذاً كما سيذكره الشارح في أول باب التصريف فليكن تخفيفهم منذ من هذا القبيل. قوله: (المالقي) نقل شيخنا السيد أنه بفتح اللام. قوله: (بقي من الحروف رب) أي بقي من معاني الحروف معنى رب، وأما نفس رب فقد ذكرها المصنف ولعل المصنف لم يذكر معناها لما فيه من الخلاف فقيل التكثير دائماً وقيل التقليل دائماً وعزي إلى الأكثرين، وقيل: التكثير كثيراً والتقليل قليلاً، وقيل العكس.

قوله: (يا رب كاسية) أي مكتسية يقال: كسيى بكسر السين يكسى بفتحها فهو كاس، ويا للتنبيه أو النداء والمنادى محذوف وفي الدنيا ظرف لغو متعلق بكاسية وعارية خبر المبتدأ الذي هو كاسية هذا هو الظاهر المتجه. وقول البعض كاسية مبتدأ وفي الدنيا صفته وعارية خبره أو الظرف خبر وعارية خبر بعد خبر ركيك بوجهيه، أما الأول فلأن جعل في الدنيا ظرفاً مستقراً صفة كاسية غير صريح في كون اكتسائها في الدنيا الذي هو المراد وأما الثاني فلأن المقصود من الحديث الإخبار عن الكاسية في الدنيا بأنها عارية يوم القيامة لا الإخبار عن الكاسية بأنها في الدنيا كما لا يخفى على أحد، وجوّز البعض في عارية الجر صفة لكاسية على اللفظ والرفع صفة لها على المحل والنصب على الحال المنتظرة من الضمير في كاسية والخبر على الثلاثة محذوف أي ثابتة وفي الأخير نظر لأن صاحب الحال لا يقدر العري فكيف تكون عارية حالاً منتظرة إلا أن يجعل المعنى مقدراً عريها بزنة المفعول لا مقدر عريها بزنة الفاعل. وإنما كانت ربّ في الحديث للتكثير لأنه مسوق للتخويف والتقليل لا يناسبه وكذ قول بعض العرب.

قوله: (يا رب صائمة إلخ) استدل به الكسائي على إعمال اسم الفاعل ماضياً، إذ لو لم يكن عاملاً النصب في ضمير رمضان لكانت إضافته إليه محضة لأنها إضافة وصف إلى غير معموله فتفيد التعريف مع أن رب لا تجر المعرفة، وقد يجاب بأنه حكاية حال ماضية بلفظ حكايتها قبل مضيها فاسم الفاعل غير ماض تنزيلاً. وقوله لن يصومه ولن يقومه عبر بلن الاستقبالية لأن المراد لن يجوز ثواب صيامه وقيامه يوم القيامة أو لن يعيش إلى صيام مثله وقيامه. قوله: (ألا رب مولود وليس له

---

٤٣٠ ـ قاله رجل من أزد الشراه. وعن الفارسي أن عمر الخيش لقي امرؤ القيس فأنشده. فأجاب امرؤ القيس بأن المولود من غير أب عيسى، وذو الولد من غير الأبوين آدم عليه السلام ولا للتنبيه. =

(وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءِ زِيد مَا، فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا) لعدم إزالتها الاختصاص نحو: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [سورة نوح، الآية: ٢٥] ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [سورة المؤمنون، الآية: ٤٠] ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٥٩] (وَزِيدَ بَعْدَ رُبَّ وَالكَافِ فَكَفّْ) عن الجر غالباً وحينئذ يدخلان على الجمل كقوله:

٤٣١ ـ رُبَّمَا الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ

وكقوله:

أب) هو عيسى عليه الصلاة والسلام. وقوله: وذي ولد إلخ هو آدم عليه الصلاة والسلام، وضمير لم يلده إلى ذي ولد، وأصله لم يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكنت اللام تشبيهاً بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعاً للياء أو بالضم اتباعاً للهاء كذا في التصريح وغيره، وعندي أنه يجوز التحريك بالكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين. قوله: (فلم يعق إلخ) نقل في الهمع أن ما تكف بقلة الباء ومن ويدخلان حينئذ على الفعل. قوله: (نحو مما خطاياهم إلخ) فخطاياهم مجرورة بكسرة مقدرة بدليل ظهورها في القراءة الثانية خطيئاتهم ولو مثل بها لكان أظهر ولا يقدح في هذا المثال وما بعده احتمال ما للاسمية بمعنى شيء فيكون ما بعدها بدلاً لأن المثال يكفيه الاحتمال.

قوله: (وزيد بعد رب إلخ) قد يفرق بين رب والكاف وبين الثلاثة قبلها بأن اختصاصها بالأسماء أقوى لجرها كل اسم بخلاف رب والكاف فإنهما إنما يجران بعض الأسماء فلضعفهما بما ذكر كفا عن العمل بخلافها سم. قوله: (فكف) أنكر أبو حيان كف الكاف بما وأولّ ما يوهم ذلك بجعل ما مصدرية منسبكة مع الجملة بعدها بمصدر بناء على جواز وصلها بالاسمية همع. قوله: (ربما الجامل المؤبل) الجامل بالجيم القطيع من الإبل والمؤبل بالموحدة المعدّ للقنية. والعناجيج بعين مهملة وجيمين الخيل الجياد. والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والأنثى مهرة وفيهم خبر الجامل وحذف خبر عناجيج لعلمه من خبر الجامل.

= والشاهد في رب فإنه هنا للتعليل. والواو في وليس للحال، وذي ولد عطف على مولود. ولم يلده أبوان في محل الجر صفته وهو بسكون اللام وفتح الدال وأصله لم يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكنت اللام تشبيهاً بكتف فالتقى ساكنان فحرك الدال بالفتح. واستوفيت الكلام فيه في الأصل.

٤٣١ ـ قاله أبو داود لحارثة بن الحجاج. وهو من قصيدة من الخفيف الشاهد في ربما حيث دخلت على رب ما الكافة فكفتها عن العمل ودخلت على الجملة الاسمية وهو نادر. والجامل بالجيم جماعة من الإبل لا واحد له من لفظه وقيل القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه. والمؤبل بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة المشددة يقال إبل موبل إذا كانت للقنية. والعناجيج جمع عنجوج بالضم وهو الجمل الطويل الأعناق. والمهار بكسر الميم جمع مهر.

٤٣٢ ـ كَـمَـا الـحَـبَـطَـاتُ شَـرُّ بَـنِـي تَـمِـيـمِ

(وَقَدْ تَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفْ) كقوله:

٤٣٣ ـ رُبَّـمَـا ضَـرْبَـةٍ بِـسَـيْـفٍ صَـقِـيـلٍ بَـيْـنَ بُـصْـرَى وَطَـعْـنَـةٍ نَـجْـلَاءِ

وكقوله:

٤٣٤ ـ وَنَـنْـصُـرُ مَـوْلَانَـا وَنَـعْـلَـمُ أَنَّـهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

تنبيه: الغالب على رب المكفوفة بما ....

قوله: (كما الحبطات) جماعة من تميم سموا باسم أبيهم الحبط بفتح فكسر وبفتحتين وهو الحارث بن مالك بن عمرو، وسمي بذلك لأكله نباتاً بالبادية يسمى الذرق وهو الحندقوق فانتفخ بطنه وانتفاخ البطن من أكله يسمى الحبط بفتحتين والمنتفخ بطنه منه يسمى الحبط بفتح فكسر فلهذا لقب بذلك. من القاموس والعيني. وبهذا يعلم ما في كلام البعض من الخطأ. قوله: (بين بصرى) أي بين جهاتها فحصل التعدد الذي تقتضيه بين وهي من أرض الشام. وقوله وطعنة نجلاء أي واسعة عطف على ضربة. قوله: (وننصر مولانا) لعل المراد به مولى الموالاة وقوله مجروم عليه وجارم من الجرم بضم الجيم وهو الذنب أي مذنب عليه ومذنب ويروى مظلوم عليه وظالم.

قوله: (الغالب على رب المكفوفة بما) مثلها غير المكفوفة فإن الغالب في العامل بعدها كونه فعلاً ماضياً كما في المغني. وقال في الهمع: والأصح أن رب تتعلق بالعامل الذي يكون خبراً لمجرورها أو عاملاً في موضعه أو مفسراً له، ويجب كونه أي العامل الذي تتعلق به رب ماضياً معنى

---

٤٣٢ ـ صدره:

فَـإِنَّ الـحُـمْـرَ مِـنْ شَـرِّ الـمَـطَـايَـا

قاله زياد الأعجم من أبيات من الوافر. الفاء للعطف والحمر بضم الحاء المهملة جمع حمار هكذا وجدته في نسخة صحيحة لأبي علي. وفي غيرها فإن الخمر بفتح الخاء المعجمة وهي التي تشرب وهذا أقرب وإن كان ذاك أصوب. وقد شبه الخمر بالمطية التي لا خير فيها، ووجه الشبه حصول الشر من كل منهما. والشاهد في كما الحبطات فإن الكاف للتشبيه دخلت عليها ما فكفتها عن العمل. والحبطات مرفوع بالابتدا. وشر بني تميم خبره. وكان الحارث بن عمرو بن تميم يسمى الحبط لأنه كان في سفر فأكل من الزرق وهو الحندقوق فانتفخ بطنه فلقب حبطاً ثم سمي أولاده كلهم حبطات.

٤٣٣ ـ قاله عدي بن الرغلاء الغساني من قصيدة من الخفيف. الشاهد في ربما ضربة حيث دخلت ما على رب ولم تكفها عن العمل وهو قليل. بين بصرى أي بين جهات بصرى فاكتفى بالمفرد إذ كان مشتملاً على أمكنة، وهي بضم الباء بلدة بالشام كرسي حوران. ونجلاء صفة لطعنة: أي واسعة.

٤٣٤ ـ قاله عمرو بن البراقة النهمي بكسر النون من قصيدة من الطويل. والشاهد في كما الناس حيث دخلت ما على الكاف ولم تكف عملها فلهذا جرت الناس. والمجروم من الجرم بالجيم والراء ويروى مظلوم عليه وظالم.

أن تدخل على فعل ماض كقوله:

٤٣٥ - رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ

وقد تدخل على مضارع نزل منزلته لتحقق وقوعه نحو: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [سورة الحجر، الآية: ٢] وندر دخولها على الجملة الإسمية كقوله:

رُبَّمَا الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فِيهِمْ

حتى قال الفارسي يجب أن تقدّر ما اسماً مجروراً بمعنى شيء، والجامل خبر لضمير محذوف، والجملة صفة ما: أي رب شيء هو الجامل المؤبل (وَحُذِفَتْ رُبَّ) لفظاً (فَجَرَّتْ) منوية (بَعْدَ بَلْ، وَالفَا) لكن على قلة كقوله:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ الفِجَاجِ قَتَمُهْ لا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

قاله المبرد والفارسي وابن عصفور. وقال أبو حيان: إنه المشهور عند الأكثرين. وقيل يأتي حالاً أيضاً قاله ابن السراج، قيل: ويأتي مستقبلاً أيضاً قاله ابن مالك اهـ مع حذف وترجيحه تعلق رب سيجري الشارح على خلافه. وقوله أو مفسراً له فيه نظر إذ الظاهر أن تعلقها في صورة الاشتغال بالعامل المحذوف لا بالمذكور المفسر له. قوله: (على فعل ماض) أي حقيقة لا تنزيلاً لأن دخولها على الماضي تنزيلاً من جملة المقابل للغالب كما سيصنع الشارح. قوله: (ربما أوفيت في علم) أي نزلت على جبل. قوله: (نزل منزلته إلخ) حاصل ما أشار إليه الشارح أن يوّد مستقبل حقيقة لأنه في يوم القيامة، لكن لما كان معلوماً لله تعالى نزل منزلة الماضي بجامع التحقق في كل. واعلم أن عبارة الشارح هي عبارة التوضيح بعينها، فزعم البعض أنه لم يعتدّ بقيد التنزيل في التوضيح باطل ونقله عن التوضيح عبارة ليست عبارته تقوّل فاضح ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قوله: (حتى قال الفارسي) غاية لقوله وندر. قوله: (والجملة صفة ما) وفيهم متعلق بحال محذوفة أي رب شيء هو الجامل المؤبل كائناً فيهم، وإنما قدّر الفارسي ضميراً محذوفاً ولم يجعل الجملة على حالها صفة لما ليحصل الربط بين الصفة والموصوف. تصريح. قوله: (أي رب شيء إلخ) وعلى هذا تكتب ما مفصولة من رب بخلاف ما الكافة فإنها تكتب موصولة. قوله: (بعد بل والفا) قيل وبعد ثم. همع. قوله: (ملء الفجاج) بكسر الفاء جمع فج وهو الطريق الواسع. والقتم بفتحتين والقتم بفتح وسكون والقتام كسحاب الغبار. وقوله لا يشتري كتانه وجهرمه أي جهرميه

---

٤٣٥ - تمامه:

تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ

قاله جذيمة الأبرش ومن نسبه إلى تأبط شراً فقد غلط. وهو من المديد. الشاهد في قوله ربما فإن ما دخلت على رب وكفتها عن العمل، ودخلت على الجملة الفعلية وأوفيت أي نزلت. والعلم الجبل وفي بمعنى على. وترفعن أصله ترفع زيدت فيه نون التأكيد الخفيفة للضرورة. وشمالات فاعله. وثوبي مفعوله وهو بفتح الشين جمع شمال وهو الريح التي تهب من ناحية القطب.

وقوله:

٤٣٦ - بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعُدٍ وَأَضْبَابْ

وقوله:

٤٣٧ - فَمِثْلُكِ حُبْلَى قَدْ طَرقْتُ ومرْضِعٍ

وقوله:

٤٣٨ - فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ

(وَبَعْدَ الوَاوِ شَاعَ ذَا العَمَلْ) بكثرة كقوله:

بحذف ياء النسب للضرورة والمراد به البسط المنسوبة إلى جهرم بفتح الجيم قرية بفارس، وقيل الجهرم البساط من الشعر والجمع جهارم وجواب رب قطعت في بيت بعد. من شرح شواهد المغني للسيوطي. قوله: (ذو صعد) بضمتين جمع صعود بفتح الصاد العقبة وأضباب جمع ضب وهو الحيوان المعروف والباء الواقعة روياً في هذا البيت يجب إسكانها كما لا يخفى على من له إلمام بفن العروض. قوله: (فمثلك حبلى) خص الحبلى والمرضع بالذكر لأنهما أزهد النساء في الرجال. وقوله قد طرقت أي أتيتها ليلاً. قوله: (فحور) جمع حوراء وهي شديدة سواد العين مع شدة بياضها وعين جمع عيناء وهي الواسعة العين.

---

٤٣٦ - قاله رؤبة: أي بل رب بلد ملء الطرق. والقتم الغبار. والشاهد فيه حيث أضمرت رب وبقي عملها. قوله: (جهرمه) أي جهرميه بياء النسبة وهو بسط من الشعر تنسب إلى قرية بفارس تسمى جهرم بفتح الجيم. وجعل الجهرم اسماً بإخراج ياء النسبة عنه.

٤٣٧ - تمامه:

فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُغْيَلِ

قاله امرؤ القيس الكندي من قصيدته المشهورة من الطويل: أي رب مثلك. وفيه الشاهد حيث حذف رب والعرب تبدل من رب الواو وتبدل من الواو الفاء لاشتراكهما في العطف. ومعنى طرقت أتيتها ليلاً. ويروى فمثلك بكراً قد طرقت وثيباً ويروى ومرضعاً فألهيتها، أي شغلتها. والتمائم التعاويذ واحدتها تميمة. والمغيل بضم الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الياء آخر الحروف وهو المرضع وأمه حبلى أو الذي يرضع وأمه تجامع. وأما المغيل بكسر الغين وسكون الياء فهي التي تؤتى وهي ترضع أو حامل. ويروى محول على الأصل والقياس محيل.

٤٣٨ - قاله المتنخل مالك بن عويمر. وتمامه:

نَوَاعِمَ فِي المُرُوطِ وَفِي الرِّيَاطِ

من قصيدة من الوافر الشاهد في فحور حيث أضمر رب بعد الفاء أي فرب حور بضم الحاء المهملة وهي الشديدة بياض العين الشديدة سوادها. وعين بالجر صفة، جمع عيناء وهي الواسعة العين. وقد لهوت بهن معترض من لهوت بالشيء ألهو لهواً إذا لعبت به. والنواعم جمع ناعمة. والمروط جمع مرط بكسر الميم وهو إزار له علم. والرياط جمع ريطة بكسر الراء وسكون الياء آخر الحروف وهي الملاءة التي لم تلفق.

٤٣٩ ـ وَلَـيْـلٍ كَـمَـوْجِ الـبَـحْـرِ أَرْخَـى سُـدُولَـهُ

تنبيهان: الأول: قد يجر بها محذوفة بدون هذه الأحرف كقوله:

٤٤٠ ـ رَسْـمِ دارٍ وَقَـفْـتُ فِـي طَـلَـلِـهْ كِـدْتُ أَقْـضِـي الـحَـيَـاةَ مِـنْ جَـلَـلِـهْ

وهو نادر. وقال في التسهيل: تجر رب محذوفة بعد الفاء كثيراً وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلاً ومع التجرد أقل. ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية أي كثير بالنسبة إلى بل. **الثاني**: قال في التسهيل وليس الجر بالفاء وبل باتفاق. وحكى ابن عصفور أيضاً الاتفاق، لكن في الارتشاف: وزعم بعض النحويين أن الجر هو بالفاء وبل لنيابتهما مناب رب، وأما الواو فذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الجر بها والصحيح أن الجر برب المضمرة وهو مذهب البصريين (وَقَدْ يُجر بِسِوَى رُبَّ) من الحروف (لَدَى، حَذْفٍ) وهذا بعضه يرى غير مطرد يقتصر فيه على السماع وذلك كقول رؤبة وقد قيل له: كيف أصبحت؟ قال: خير عافاك الله. التقدير على خير وقوله:

قوله: (وليل كموج البحر) أي في كثافته وظلمته. والسدول الستور والابتلاء الاختبار. قوله: (رسم دار) أي رب رسم دار ورسم الدار ما كان من آثارها لاصقاً بالأرض كالرماد والطلل ما شخص من آثارها كالوتد والأثافي، وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الأولى أي من أجله أو من عظيم شأنه لأن الجلل يطلق بمعنى أجلّ وعظيم وحقير، وأما جلل بالبناء على السكون فحرف بمعنى نعم من المغني وشرح شواهده للسيوطي. قوله: (وهو نادر) أي جداً كما يدل عليه ما بعده. قوله: (كثير بالنسبة إلى بل) أي وإن كان قليلاً بالنسبة إلى الواو فلا ينافي قول الشارح سابقاً لكن على قلة. قوله: (لكن في الارتشاف إلخ) يجاب بأن المصنف وابن عصفور لم يعتدا بالمخالف لشذوذه فحكيا الاتفاق. قوله: (والصحيح أن الجر برب المضمرة) لأنه لم يعهد الجر ببل والفاء أصلاً ولا بالواو إلا في القسم. قوله: (وهذا) أي الجر بسوى رب لدى الحذف. قوله: (كقول رؤبة) بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج بن رؤبة كان من فصحاء العرب. قوله: (التقدير على خير) أي أو بخير كما في التصريح. قوله: (حتى تبذخ) أي تكبر والأعلام الجبال. قوله: (وذلك) أي البعض الذي

---

٤٣٩ ـ تمامه:

عَـلَـيَّ بـأنْـوَاعِ الـهُـمُـومِ لِـيَـبْـتَـلِـي

قاله امرؤ القيس من قصيدته المشهورة أيضاً. الشاهد في وليل حيث حذف رب فيه بعد الواو أي رب ليل كموج البحر في كثافة ظلمته. وأرخى سدوله صفة الليل أي ستوره. قوله: (ليبتلي) أي لينظر ما عندي من الصبر والجزع أو ليختبرني أو ليعذبني وأصله ليبتليني فحذف المفعول.

٤٤٠ ـ قاله جميل بن معمر من قصيدة من الخفيف، أي رب رسم دار. وفيه الشاهد حيث جر رسم برب المضمرة ولم يتقدمها لا واو ولا فاء ولا بل وهو قليل جداً. ورسم الدار ما كان لاصقاً بالأرض من آثار الدار كالرماد ونحوه. والطلل ما شخص من آثارها. قوله: (من جلله) بفتح الجيم أي من أجله وقيل من عظمه في عيني.

٤٤١ ـ أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بالأكُفِّ الأصَابِعُ

وقوله:

٤٤٢ ـ حَتَّى تَبَذَّخَ فارْتَقَى الأعلامِ

أي إلى كليب وإلى الأعلام (وَبعضُهُ يُرَى مَطَّرِدا) وذلك في ثلاثة عشر موضعاً: **الأول**: لفظ الجلالة في القسم دون عوض نحو: الله لأفعلن. **الثاني**: بعد كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر نحو: بكم درهم اشتريت أي من درهم خلافاً للزجاج في تقديره الجر بالإضافة كما يأتي في بابها. **الثالث**: في جواب ما تمضن مثل المحذوف نحو: زيد في جواب بمن مررت. **الرابع**: في المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف متصل نحو: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٤ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سورة الجاثية، الآية: ٤] أي وفي اختلاف الليل. وقوله:

أَخْلِقْ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنِ القَرْعِ للأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا

يرى مطرداً من الجر بسوى رب لدى الحذف. قوله: (دون عوض) أي من حرف القسم المحذوف وقيد بذلك ليكون من الجر بالمحذوف اتفاقاً لأنه مع العوض قيل هو الجار كما مر ذلك. قوله: (في جواب ما) أي سؤال تضمن مثل المحذوف أي اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف. قوله: (بحرف متصل) متعلق بالمعطوف وليس الجر بالعطف على خلقكم حتى يقال الجر بفي المذكورة لا المحذوفة لما يلزم عليه من العطف على مفعولي عاملين مختلفين وهو ممنوع على الأصح. المعمولان خلق وآيات والعاملان في والابتداء، فعلى ما ذكره الشارح يكون العطف من عطف الجمل. قوله: (أن يحظى) قال في القاموس: الحظوة بالضم والكسر والحظة كعدة المكانة والحظ من الرزق والجمع حظاً وحظاء. وحظي كل واحد من الزوجين عند صاحبه كرضي واحتظى وهي حظية كغنية اهـ. ولم أجد فيه ولا في غيره حظي متعدياً بالباء فلعله على تضمين معنى ظفر أو تنعم مثلاً. وقوله ومدمن أي مديم والولوج الدخول.

---

٤٤١ ـ صدره:

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ

ذكر مستوفى في شواهد تعدي الفعل ولزومه. والشاهد هنا في كليب حيث جر بإلى المقدرة تقديره أشارت إلى كليب ولا خلاف في شذوذ هذا الجر.

٤٤٢ ـ صدره:

وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسَ أَلَفْتُهُ

هو من الكامل. وفيه تعسفات ثلاثة: إدخال الهاء في كريمة وهو صفة مذكر أي رب رجل كريم، وحذف التنوين من قيس للضرورة، وحذف إلى في قوله الأعلام أي إلى الأعلام وهو الشاهد. وألفته بفتح الهمزة واللام أي أعطيته ألفاً من باب ضرب يضرب. وأما ألف يألف من الألف فهو من باب علم يعلم وحتى ابتدائية. وتبذخ تكبر وعلا من البذخ بفتحتين وهو الكبر. والأعلام جمع علم وهو الجبل.

أي وبمد من. **الخامس**: في المعطوف عليه بحرف منفصل بلا كقوله:

٤٤٣ ـ مَا لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أنْ يَهْجُرَا ... وَلا حَبِيبٍ رَأفَةٌ فَيَخْبُرَا

السادس: في المعطوف عليه بحرف منفصل بلو كقوله:

مَتَى عُذْتُم بِنَا وَلَوْ فِئَةٍ مِنَّا ... كُفِيتُمْ وَلَمْ تَخْشَوْا هَوَاناً ولا وَهْناً

السابع: في المقرون بالهمزة بعدما تضمن مثل المحذوف، نحو: أزيد ابن عمرو استفهاماً لمن قال: مررت بزيد. **الثامن**: في المقرون بهلا بعده، نحو: هلا دينار لمن قال: جئت بدرهم. **التاسع**: في المقرون بأن بعده، نحو: امرر بأيهم أفضل إن زيد وإن عمرو، وجعل سيبويه إضمار هذه الباء بعد أن أسهل من إضمار رب بعد الواو فعلم بذلك اطراده. **العاشر**: في المقرون بفاء الجزاء بعده. حكى يونس مررت برجل صالح إلا صالح فطالح: أي إلا أمرر بصالح فقد مررت بطالح، والذي حكاه سيبويه إلا صالحاً فطالح، وإلا صالحاً فطالحاً، وقدره إلا يكن صالحاً فهو

قوله: (أي وبمد من)ولو لم يقدر الباء لزم العطف على معمولي عاملين مختلفين، المعمولان ذي وأن يحظى والعاملان الباء وأخلق لكن قد يقال: أن يحظى بدل اشتمال من ذي الصبر فالعامل واحد وهو الباء إلا أن يقال: العامل في البدل باء أخرى مقدرة على ما رجحه أكثر المتأخرين فالمحذور موجود. قوله: (في المعطوف عليه)أي على ما تضمن مثل المحذوف. قوله: (ما لمحب جلد أن يهجرا)أي قوة للهجر، والشاهد في قوله ولا حبيب وقوله فيجبرا بالنصب على إضمار أن. قوله: (ولو فئة)أي ولو بفئة ولو عذتم بفئة وعدم صحة كون الجر هنا بالعطف على نا لأن لولا تدخل إلا على الجملة دون المفرد، والغالب في مثل هذا النصب كقولهم ائتني بدابة ولو حماراً كما في الهمع.

قوله: (بعده)أي بعد ما تضمن مثل المحذوف وكذا الضمير في نظائره الآتية. قوله: (أسهل من إضمار رب إلخ)أي فيكون عملها محذوفة بعد أن أكثر مما ذكر، ووجهه كما في زكريا أن أن مختصة بالأفعال وهي قوية الطلب للجار. قوله: (مررت برجل صالح)أي في اعتقادي وقوله إلا صالح أي في نفس الأمر فطالح أي في نفس الأمر فلا تنافي، وليس لفظ صالح الأول في عبارة المرادي والأمر عليها ظاهر. قوله: (إلا صالح فطالح)الشاهد في فطالح، وأما جر صالح فمن الموضع التاسع لأنه لم يقيد فيه المقرون بأن بالتكرار ولا بعدم الفصل أفاده شيخنا. قوله: (أي إلا أمرر بصالح فقد مررت بطالح)قال في التصريح: هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه إلا أكن مررت

---

٤٤٣ ـ رجز لم أدر قائله. جلد بفتح اللام قوة من جلد بالضم فهو جلد بالسكون وجليد. وأن مصدرية واللام ثيه مقدرة أي ما لمحب قوة للهجران، والشاهد في ولا حبيب حيث جر لكونه عطفاً على لمحب بحرف منفصل وهو لا أي ولا لحبيب رأفة أي رحمة وشفقة، وفيجبر بالنصب بتقدير إن أي فإن يجبر، والمفعول محذوف أي فيجبره. والألف في الموضعين للإشباع.

طالح، وإلا يكن صالحاً يكن طالحاً. **الحادي عشر**: لام التعليل إذا جرت كي وصلتها ولهذا تسمع النحويين يجيزون في نحو: جئت كي تكرمني أن تكون كي تعليلية وأن مضمرة بعدها، وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها. **الثاني عشر**: مع أن وأن نحو: عجبت أنك قائم وأن قمت على ما ذهب إليه الخليل والكسائي، وقد سبق في باب تعدي الفعل ولزومه. **الثالث عشر**: المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الجار. أجاز سيبويه في قوله:

٤٤٤ ـ بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلا سَابِقٍ شَيئاً إِذَا كَانَ جَائِياً

الخفض في سابق على توهم وجود الباء في مدرك، ولم يجزه جماعة من النحاة. ومنه قوله:

أَحَقّاً عِبَادَ الله أَنْ لَسْتُ صَاعِداً وَلا هَابِطاً إِلاَّ عَلَيَّ رَقِيبُ
وَلا سَالِكٍ وَحْدِي وَلا فِي جَمَاعَةٍ مِنَ النَّاسِ إِلاَّ قِيلَ أَنْتَ مَرِيبُ

وقوله:

مَشَائِيمُ لَيسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلا نَاعِبٍ إِلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

وقوله:

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حبِيبَةً إِلَيَّ وَلا دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

بصالح فبطالح قيل وتقدير سيبويه هو الصواب لأنك إذا قلت إلا أمرر نقضت إخبارك أولاً بالمرور فيما مضى لأن إلا أمرر معناه إلا أمرر فيما يستقبل فلا بد من تقدير الكون أي إلا أكن فيما يستقبل موصوفاً بكوني مررت فيما مضى بصالح فأنا قد مررت بطالح اهـ ملخصاً. ويمكن حمل تقدير ابن مالك على هذا بأن يجعل معنى إلا أمرر إلا أكن مررت. قوله: (على ما ذهب إليه الخليل والكسائي) أي من أن أن وصلتها أو إن وصلتها في موضع جر بالحرف المقدر أما على ما ذهب إليه سيبويه فموضعهما نصب بنزع الخافض. قوله: (الصالح لدخول الجار) أي بأن يكون اسماً لم ينقض نفيه.

قوله: (ولم يجزه جماعة من النحاة) وأما الجر بالمجاورة نحو هذا جحر ضب خرب فأثبته جمهور البصريين والكوفيين في نعت وتوكيد زاد بعضهم وعطف ورده أبو حيان بأنه ضعيف لأنه تابع بواسطة بخلافهما، وأما الآية ففي المسح على الخف على قول، وزاد ابن هشام عطف البيان قياساً وسيأتي بسطه في أول النعت. قوله: (مريب) بفتح الميم اسم مفعول. قوله: (مشائيم) جمع مشؤوم وناعب بالعين المهملة أي صائح وبابه ضرب ونفع كما في المصباح والبين البعد. وقوله غرابها أي غراب تلك المشائيم. قوله: (وما زرت ليلى إلخ) ينبغي إسقاط هذا البيت إذ ليس فيه ليس ولا ما

---

٤٤٤ ـ ذكر مستوفى في شواهد إن وأخواتها. والشاهد هنا في ولا سابق فإنه مجرور بالباء المقدرة عطفاً على خبر ليس على توهم إثبات الباء فيه. وقد روي بالنصب عطفاً على اللفظ فلا شاهد فيه.

تنبيه: لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره في الاختيار، وقد يفصل بينهما في الاضطرار بظرف أو مجرور كقوله:

إنَّ عَمْراً لا خَيْرَ فِي اليَوْمَ عَمْرِو

وقوله:

وَلَيْسَ إلى مِنْهَا النُّزُولِ سَبِيلُ

وندر الفصل بينهما في النثر بالقسم، نحو: اشتريته بوالله درهم.

خاتمة: يجب أن يكون للجار والظرف متعلق وهو فعل أو ما يشبهه أو مؤول بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه نحو: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة الفاتحة، الآية: ٧] ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٣] أي وهو المسمى بهذا الاسم ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [سورة القلم، الآية: ٢] أي انتفى ذلك بنعمة ربك، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً في اللفظ قدر الكون المطلق متعلقاً كما تقدم في الخبر والصلة. ويستثنى من ذلك

العاملة عملها بل الجر فيه ليس من جر التوهم أصلاً بل الجر فيه بسبب العطف على أن تكون، لأن محله جر باللام المقدرة على ما ذهب إليه الخليل والكسائي، نعم هو من جر التوهم على المذهب الآخر فيمكن أنه مراد الشارح ويكون قوله سابقاً: ومنه قوله إلخ أي من الجر على التوهم أعم من أن يكون بعد ليس وما أو لا فتنبه.

قوله: (يجب أن يكون للجار والظرف متعلق) أي لأن الحرف موضوع لإيصال معنى الفعل إلى الاسم والظرف لا بد له من شيء يقع فيه فالموصل معناه والواقع هو المتعلق. والتحقيق أن ذلك المتعلق إنما يعمل في المجرور وأنه الذي في محل نصب بالمتعلق بمعنى أنه يقتضي نصبه لو كان متعدياً إليه بنفسه فتعلق المجرور به تعلق عمل، وأما الجار فلا عمل للمتعلق فيه ونسبة التعلق إليه مسامحة أو مرادهم تعلق الإيصال لأن الحرف يوصل معاني الأفعال إلى الأسماء، فعلم أن المحل للمجرور فقط، هذا إذا لم يقعا عوضاً عن العامل المحذوف وإلا حكم على محل مجموعهما بإعراب العامل رفعاً نحو زيد في الدار، أو نصباً نحو خرج زيد بثيابه، أو جراً نحو مررت برجل من الكرام، أفاده الدماميني وغيره. قوله: (أو ما يشبهه) أي في العمل وهو المشتق والمصدر واسمه وكذا اسم الفعل وإن لم يذكره غير واحد كالبعض. قوله: (أو ما أول بما يشبهه) كلفظ الجلالة فإنه مؤول بالمسمى بهذا الاسم أو بالمعبود. قوله: (أو ما يشير إلى معناه) أي معنى الفعل وسيأتي التمثيل له بما في قوله تعالى: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [سورة القلم، الآية: ٢] وظاهره أن ما هي المتعلق وهو مبني على جواز التعلق بأحرف المعاني ومذهب الجمهور المنع، فعلى مذهبهم المتعلق هو الفعل الذي يسير إليه النافي كما في المغني. قوله: (نحو أنعمت عليهم إلخ) فيه لف ونشر مرتب. قوله: (أي انتفى ذلك) أي الكون مجنوناً وهو تفسير لمعنى ما وليس مراده أن المتعلق الفعل الذي دل عليه النافي وإلا لنافي آخر كلامه أوله.

خمسة أحرف. **الأول**: الزائد كالباء ومن في نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [سورة الرعد، الآية: ٤٣] ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾ [سورة فاطر، الآية: ٣]. **الثاني**: لعل في لغة عقيل لأنها بمنزلة الزائد ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية. **الثالث**: لولا فيمن قال لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه أن لولا جارة فإنها أيضاً بمنزلة لعل في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء. **الرابع**: رب في نحو رب رجل صالح لقيت أو لقيته، لأن مجرورها مفعول في الأول ومبتدأ في الثاني أو مفعول أيضاً على حد زيداً ضربته. ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لأن رب لها الصدر من بين حروف الجر وإنما دخلت في المثالين لإفادة التكثير أو التقليل لا لتعدية عامل. هذا قول الرماني وابن طاهر. وقال الجمهور: هي فيهما حرف جر معد، فإن قالوا إنها عدت الفعل المذكور فخطأ لأنه يتعدى بنفسه ولاستيفائه مفعوله في المثال الثاني. وإن قالوا: عدت محذوفاً تقديره حصل أو نحوه ففيه تقدير ما لا حاجة إليه ولم يلفظ به في وقت. **الخامس**: حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا إذا خفضن لما سبق في باب الاستثناء، والله تعالى أعلم.

قوله: (الأول الزائد)لأنه إنما أتي به للتأكيد لا لربط الفعل بالمفعول لعدم احتياجه إليه في الربط. نعم استثنى من الزائد اللام المقوية فإنه لا مانع من تعليقها بالعامل المقوي لأن زيادتها ليست محضة كما مر عن ابن هشام. قوله: (بدليل ارتفاع ما بعدها)أي بعد مجرورها ولو قال ما بعده أي بعد المجرور لكان أوضح. قوله: (لأن مجرورها مفعول)أي مفعول فعل يتعدى إليه بنفسه من غير احتياج إلى توسط الحرف وإلا فالمجرور بحرف يتعلق مفعول في المعنى فلا يتم التعليل أفاده سم. قوله: (لا قبل الجار إلخ)أي ولا بين الجار والمجرور لأن الفعل لا يقع بعد رب إلا مكفوفة بما كما مر. قوله: (لأن رب لها الصدر)أي صدر جملتها فلا ينافي جواز نحو زيد رب شجاع يغلبه كما أفاده الدماميني. قوله: (وإنما دخلت إلخ)دفع لما يوهمه كون مجرورها مفعولاً من أنها معدية. قوله: (فإن قالوا إلخ)وأيضاً فلو كان كما يقولون لم يعطف على محل مجرورها رفعاً ونصباً في الفصيح، وقد جاء العطف تقول رب رجل وأخاه أكرمت، فيجعلون لها حكم الزائد في الإعراب وإن لم تكن زائدة، ولا يجوز في الفصيح بزيد وأخاه مررت. دماميني.

قوله: (فخطأ لأنه يتعدى بنفسه)وأجاب سم بأن تعدي الفعل بنفسه لا يمنع تعديته بحرف الجر إذا قصد معنى لا يحصل بدون تعديه بذلك الحرف كما هنا، فإنه لو عدى بنفسه لفات معنى التقليل والتكثير، ونظيره أخذت من الدراهم فقد عدى الفعل بمن لإفادة التبعيض وإن كان متعدياً بنفسه، على أن من الأفعال ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو نصح وشكر. قوله: (ولاستيفائه مفعوله في المثال الثاني)أجاب سم بأن ذلك لا يمنع كونه معمولاً لمثله كما في زيداً ضربته.

الإضَافَةُ

(نُونًا تَلِي الإعْرَابَ) وهي نون المثنى والمجموع على حده وما ألحق بهما (أَوْ تَنْوِينًا) ظاهراً أو مقدراً (مِمَّا تُضِيفُ احذِفْ) كـ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ [سورة المسد، الآية: ١] فيه ثنتا حنظل، وكالمقيمي الصلاة وهذه عشرو زيد، و(كَطُورِ سِينَا) ومفاتح الغيب. أما النون التي تليها علامة الإعراب فإنها لا تحذف نحو: بساتين زيد وشياطين الإنس.

تنبيه: قد تحذف تاء التأنيث للإضافة عند أمن اللبس كقوله:

وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

أي عدة الأمر، وقراءة بعضهم: ﴿لَأَعَدُّواْ لَهُۥ عُدَّهُ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٤٦] أي عدته وجعل الفراء منه: ﴿وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ﴾ [سورة الروم، الآية: ٣] وإقام الصلاة بناء على أنه لا يقال دون إضافة في الإقامة أقام ولا في الغلبة غلب انتهى (وَالثَّانِيَ) من المتضايفين وهو المضاف إليه (أَجْرُرْ) بالمضاف ....

الإضافة

هي لغة الإسناد، وعرفاً نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبداً. قال يس وعينها ياء لأنها مشتقة من الضيف لاستناده إلى من ينزل عليه. وقال في شرح الجامع يكفي في إضافة الشيء إلى غيره أدنى ملابسة نحو قوله تعالى: ﴿عَشِيَّةً أَوۡ ضُحَىٰهَا﴾ [سورة النازعات، الآية: ٤٦] لما كانت العشية والضحى طرفي النهار صح إضافة أحدهما إلى الآخر.

قوله: (نوناً) أي نطق بها أو لم ينطق بها كما في لبيك وذوَى مال وذوِي مال. قوله: (تلي الإعراب) أي حرف الإعراب. قوله: (أو مقدراً) وذلك في الاسم الممنوع من الصرف والمانع من ظهوره مشابهة الفعل. قوله: (مما تضيف) أي تريد إضافته. قوله: (احذف) أي إن كان فيه ما ذكر وإلا فلا حذف كما في لدن زيد إلا أن يقدر فيه التنوين وإن كان مبنياً والحسن الوجه إلا أن يدعى أن الإضافة قبل دخول أل قاله زكريا. قوله: (التي تليها علامة الإعراب) قال البعض تبعاً للمصرح: هذا مبني على أن الإعراب متأخر عن آخر الكلمة والأصح أنه مقارن له. وقد يقال: مراده بتلو علامة الإعراب للحرف تبعيتها له تبعية العارض للمعروض لا تبعيتها له في الوجود اللفظي، فالتبعية رتبية لا زمانية فليس كلامه مبنياً على خلاف الأصح. قوله: (قد تحذف تاء التأنيث) أي جوازاً فلا يرد على المصنف لأن كلامه في الحذف الواجب الكثير وحذف هذه التاء جائز على قلة حيث أمن اللبس وإلا لم يجز حذفها كما في تمرة وخمسة. ثم هو سماعي وقيل قياسي كذا في النكت، ولا يرد على وجوب حذف النون المذكورة قول الشاعر:

لا يزالون ضاربين القبابِ

لما مر أول الكتاب.

وفاقاً لسيبويه لا بالحرف المنوي خلافاً للزجاج (وَأنْوِ) معنى (مِنْ أو) معنى (فِي إِذَا لَمْ يَصْلُحِ) ثم (إلاَّ ذَاكَ) المعنى فانو معنى من فيما إذا كان المضاف بعضاً من المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه، كثوب خز، وخاتم فضة، التقدير ثوب من خز وخاتم من فضة، ألا ترى أن الثوب بعض الخز والخاتم بعض الفضة، وأنه يقال: هذا الثوب خز وهذا الخاتم فضة، وأنو معنى في إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف نحو: مكر الليل أي في الليل (وَالَّلامَ خُذَا ....

قوله: (وفاقاً لسيبويه) أي والجمهور ومن أدلتهم اتصال الضمير بالمضاف والضمير إنما يتصل بعامله. قوله: (لا بالحرف المنوي) عبارة التصريح لا بمعنى اللام خلافاً للزجاج ولا بالإضافة ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف اهـ. وهي تقتضي أن العامل عند الزجاج معنى اللام لا الحرف المقدر، ويمكن حمل عبارة الشارح على عبارة التصريح. قوله: (وأنو معنى من) أي البيانية كما نقله الإسقاطي عن الجامي أي التي لبيان جنس المضاف، ويؤخذ من كلام الشارح أن بيانها مشوب بتبعيض وهو صحيح وزاد لفظ معنى إشارة إلى أن المراد أن الإضافة على ملاحظة المعنى المذكور لا أن لفظ الحرف مقدر إذ قد لا يصلح الكلام لتقديره. واعلم أنه يصح في الإضافة التي على معنى من اتباع المضاف إليه للمضاف بدلاً أو عطف بيان ونصبه على الحال أو التمييز. قال يس: والاتباع أقل الأوجه وفي التي على معنى في نصب المضاف إليه على الظرفية.

قوله: (إذا لم يصلح إلا ذاك) أي بحسب القصد بأن أريد بيان الظرفية أو الجنس فلا يرد أن التي على معنى من أو في يصلح أن تكون على معنى لام الاختصاص لأن كلاً من الظرف والبعض يصلح فيه معنى لام الاختصاص. وقوله لما سوى ذينك أي بأن لم يرد ما ذكر، وبه يعلم أن مثل حصير المسجد يجوز أن يكون على معنى في إن أريد معنى الظرفية، وأن يكون على معنى اللام الاختصاصية قاله يس. قوله: (فيما إذا كان) ما نكرة موصوفة أو اسم موصول وإذا زائدة والجملة بعدها صفة أو صلة والعائد محذوف. قوله: (بعضاً) المراد بالبعض ما يعم الجزئي والجزء الخارج بقوله: مع صحة إلخ وإنما عممنا لئلا يلزم استدراك قوله مع صحة إلخ قاله سم. قوله: (مع صحة إلخ) فإن فقد الشرطان كثوب زيد وحصير المسجد أو الأول فقط كيوم الخميس، أو الثاني فقط كيد زيد فليس على معنى من بل هي في هذه الأمثلة على معنى لام الملك أو لام الاختصاص، وبهذا تعلم حكمة تعداد الشارح الأمثلة في قوله نحو ثوب زيد إلخ ومثل بمثالين لما فقد فيه الشرطان ليفيد أن المراد باللام ما يعم لامي الملك والاختصاص، ونقل في الهمع عن ابن كيسان والسيرافي أنهما لم يشترطا صحة الإخبار بل اكتفيا بكون المضاف بعضاً. قوله: (ظرفاً للمضاف) أي زمانياً أو مكانياً حقيقياً أو مجازياً نحو مكر الليل يا صاحبي السجن ألد الخصام قاله شارح الجامع. قوله: (واللام خذا) أي اجعل معنى اللام ملحوظاً فيما سوى دينك، وليس المراد أن اللام مقدرة في نظم الكلام إذ قد لا يصلح لتقديرها نحو كل رجل، فإن معنى اللام ملحوظ فيه لأنه بمعنى أفراد الرجل ولا يصلح نظمه لأن تقدر فيه اللام، ففي الجامي لا يلزم صحة التصريح، باللام بل تكفي إفادة مدلولها،

لِمَا سِوى ذَيْنِكَ) إذ هي الأصل نحو: ثوب زيد، وحصير المسجد، ويوم الخميس، ويد زيد.

تنبيهان: الأول: ذهب بعضهم إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا نيته. وذهب بعضهم إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال. وذهب سيبويه والجمهور إلى أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو من، وموهم الإضافة بمعنى في محمول على أنها فيه بمعنى اللام توسعا. **الثاني**: اختلف في إضافة الأعداد إلى المعدودات، فمذهب الفارسي أنها بمعنى اللام، ومذهب ابن السراج أنها بمعنى من، واختاره في شرحي التسهيل والكافية فقال بعد

فقولك يوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك بمعنى اللام الاختصاصية ولا يصح إظهارها فيه، وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من مواد الإضافة اللامية ولا يحتاج فيه إلى التكلفات البعيدة اهـ.

قوله: (لما سوى ذينك) دخل في عمومه الإضافة اللفظية، فقد صرح بعضهم كابن جني بأنها على معنى اللام، لكن أورد عليه نحو زيد حسن الوجه إذ ليس حسن مضافاً إلى الوجه على تقدير حرف بل هو هو كما قاله الدماميني، ومن ثم صرح السيوطي في جمع الجوامع بأنها ليست على معنى حرف، وحكى الأول بقيل وكونها ليست على معنى حرف هو قضية كلام ابن الحاجب وكلام ابن هشام في القطر أيضاً وظهورها في نحو: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [سورة هود، الآية: ١٠٧] لا يدل للأول وإن استدل به قائله لأن هذه اللام لام التقوية لا اللام التي الإضافة على معناها كما عرف. قوله: (إذ هي الأصل) قال في الهمع: ولهذا يحكم بها عند صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو: يد زيد يعني إذا لم تقم قرينة على تقدير غيرها، وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو عنده ومعه اهـ. قوله: (ليست على تقدير حرف) شبهته أنه لو كان كذلك لزم مساواة غلام زيد لغلام لزيد في المعنى وليس كذلك إذ معنى المعرفة غير معنى النكرة. وأجيب بمنع لزوم المساواة لأن المراد بكون الإضافة على معنى اللام مثلاً أنها ملحوظ فيها معنى اللام ولا يلزم منه مساواة غلام زيد لغلام لزيد في المعنى من كل وجه، وقولهم غلام زيد بمعنى غلام لزيد أي من حيث ملاحظة معنى اللام في كل فقط، فمرادهم به مجرد تفسير جهة الإضافة في المثال المذكور من الملك أو الاختصاص. قوله: (ولا نيته) عطف تفسير. قوله: (إلى أن الإضافة بمعنى اللام) علل ذلك بأن كلاً من الظرف والبعض يصح فيه اعتبار معنى اللام الاختصاصية. قوله: (على كل حال) أي سواء كان المضاف ظرفاً أو بعضاً أو غيرهما. قوله: (لا تعدو) أي لا تتجاوز. قوله: (وموهم الإضافة بمعنى إلخ) قيل حيث اعتبر معنى اللام الاختصاصية فلا فرق بين التي بمعنى في والتي بمعنى من فلم اعتبر الحمل في الأولى دون الثانية؟ وأجيب بأن التي بمعنى في قليلة فردت إلى الإضافة بمعنى اللام تقليلاً للأقسام بخلاف التي بمعنى من فكثيرة فاستحقت جعلها قسماً مستقلاً.

قوله: (توسعا) لا حاجة إليه لأن معنى اللام الاختصاصية ظاهر في الظرف. قوله: (في إضافة الأعداد) أي كعشرة رجال وتسع نسوة. قوله: (أنها بمعنى اللام) أي الاختصاصية سم. قوله: (أنها بمعنى من) لا يخفى أنه أظهر، وجوز بعضهم الوجهين لصحة المعنيين أي بحسب القصد على ما

ذكر ما المضاف فيه بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه. ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات والمقادير إلى المقدرات، وقد اتفقا فيما إذا أضيف عدد إلى عدد نحو ثلاثمائة على أنها بمعنى من اهـ. (وَٱخْصُصْ أَوَّلاَ) من المتضايفين (أَوْ أعطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلاَ) يعني أن المضاف يتخصص بالثاني إن كان نكرة نحو: غلام رجل، ويتعرف به إن كان معرفة نحو: غلام زيد (وَإِنْ يُشَابِهِ المُضَافُ يَفْعَلُ) أي الفعل المضارع بأن يكون (وَصْفًا) بمعنى الحال أو الاستقبال ....

مر. قوله: (والمقادير إلى المقدرات) أي كقفيز بر ورطل زيت. قوله: (نحو ثلثمائة) واحتياج صحة إطلاق سم المضاف إليه على المضاف فيما ذكر إلى تأويل مائة بمئات لا يضر. قوله: (على أنها بمعنى من) قيل أي مانع من اعتبار معنى اللام الاختصاصية هنا أيضاً. قوله: (واخصص أولا) أي احكم بخصوصه أي قلة اشتراكه فليس المراد بالتخصيص هنا ما يشمل التعريف حتى يرد على المصنف أنه جعل قسم الشيء قسيماً له. قوله: (أو أعطه التعريف) أو للتقسيم لا للتخيير ومن هذا القسم المضاف إلى الجملة على الصحيح كما قاله المرادي لأنها في تأويل مصدر مضاف إلى فاعلها أو مبتدئها وهو ظاهر إن كان الفاعل أو المبتدأ معرفة، فإن كان نكرة فالظاهر أن المضاف من النوع الأول، والمراد بالتعريف الكون معرفة. فإن قلت: وقوع الجمل صفات للنكرات ينافي تعريف المضاف إليها. قلت: أجاب سم بأن وقوعها كذلك باعتبار ظاهرها وقطع النظر عن تأويلها بالمصدر لأن وقوعها كذلك لا يتوقف على تأويل بخلاف وقوعها مضافاً إليها لأن المضاف إليه لا يكون إلا اسماً على المختار فاحتيج إلى تأويلها بالمصدر وهو معرفة فتعرف المضاف إليها، ويؤخذ من ذلك أن قولهم الجمل نكرات بقطع النظر عن التأويل. قوله: (يعني أن المضاف إلخ) لما لم يقيد المصنف حالة التخصيص بكون المضاف إليه نكرة وحالة التعريف بكونه معرفة قال يعني إلخ وإنما ترك المصنف القيدين لشهرتهما. قوله: (وإن يشابه المضاف يفعل) كنى بيفعل عن مطلق الفعل المضارع وخرج من كلامه المصدر واسمه وأفعل التفضيل. قوله: (وصفاً) حال من المضاف فكلام الشارح حل معنى وهي حال لازمة لأن المضاف لا يشابه يفعل إلا إذا كان وصفاً والمراد الوصف ولو باعتبار التأويل كضرب زيد بمعنى مضروبه.

قوله: (بمعنى الحال أو الاستقبال) أي لا بمعنى الماضي أو مطلق الزمن فإن إضافته محضة ومثل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال كونه بمعنى الاستمرار كما صرح به الرضي فيما سننقله عنه. ونقل شيخنا السيد عن بعضهم أن الوصف إذا أريد به الاستمرار جاز كونها معنوية نظراً للماضي، وكونها لفظية نظراً للحال والاستقبال لأن الاستمرار صادق بالجميع فيجوز قصد أحد الاعتبارين بما يترتب عليه من تعريف التابع أو تنكيره، ثم رأيت الدماميني ذكره نقلاً عن شرح الكشاف لليمني حيث قال: اسم الفاعل المضاف إذا كان بمعنى الماضي فقط كانت إضافته حقيقية لنقص مشابهته المضارع التي هي العلة في عمله، وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط كانت إضافته غير حقيقة

. . . .

لتمام المشابهة، وأما إذا كان بمعنى الاستمرار ففي إضافته اعتباران: اعتبار المضي فتكون محضة فيقع صفة للمعرفة ولا يعمل، واعتبار الحال والاستقبال فتكون غير محضة فيقع صفة للنكرة ويعمل فميا أضيف إليه اهـ باختصار، ورأيت الشمني ذكره نقلاً عن شرح الكشاف للتفتازاني حيث قال الاستمرار يحتوي على الأزمنة الماضي والحال والاستقبال فتارة يعتبر جانب الماضي فتجعل الإضافة حقيقية كما في: ﴿مَـٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [سورة الفاتحة، الآية: ٤] وتارة يعتبر جانب الأخيرين فتجعل الإضافة غير حقيقية كما في: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٩٦] لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك يوم الدين عن الوصفية إلى البدلية، ويجعل سكناً منصوباً بفعل محذوف والتعويل على القرائن والمقامات، هذا ما ذكره في توجيه التوفيق بين كلامي الزمخشري في الآيتين اهـ باختصار.

ثم نقل الشمني عن السيد الجرجاني أنه اختار في توجيه التوفيق أن الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوتي وفي جاعل الليل سكناً تجددي بتعاقب أفراده، فكان الثاني عاملاً وإضافته لفظية لورود المضارع بمعناه دون الأول، هذا وقوله بمعنى إلخ لا يناسب قوله الآتي أو صفة مشبهة إذ هي ليست بمعنى الحال أو الاستقبال بل للثبات والدوام، نعم هي وإن كانت كذلك لا تتعرف بالإضافة أصلاً كما في الرضي والتصريح لأنها تشبه المضارع في بعض أحواله وذلك إذا أفاد الاستمرار نحو زيد يعطي كذا علل غير واحد. ويرد عليه أن الاستمرار في الصفة المشبهة ثبوتي وفي المضارع تجددي كما مر في كلام السيد فلا تشبهه، فإن اكتفوا بالمشابهة في أصل الاستمرار أشكل[1] الفرق بينها وبين اسم الفاعل الذي للاستمرار الثبوتي على ما مر عن السيد أن إضافته معنوية وعلى إطلاق ما مر عن غيره أن اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فيه اعتباران فالأولى التعليل بما يأتي عن الرضي أنها دائماً عامله في محل المضاف إليه إما رفعاً أو نصباً وإضافة الوصف إلى معموله لفظية ثم قول[2] صاحب التوضيح إن اسم الفاعل إذا أريد به الثبوت كان صفة مشبهة يشكل على ما مر عن السيد وعلى إطلاق ما مر عن غيره فتأمل، وعبارة الرضي كون إضافة الصفة المشبهة لفظية مبني على كونها عاملة في محل المضاف إليه إما رفعاً أو نصباً فالصفة المشبهة جائزة العمل دائماً فإضافتها لفظية دائماً، وأما اسما الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع جائز مطلقاً لأن أدنى رائحة فعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فإضافتهما إلى فاعلهما معنى لفظية دائماً نحو ضامر بطنه ومسوّد وجهه، وأما عملهما في المفعول به ونحوه فيحتاج إلى شرط كونهما بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاستمرار لأنهما إذن يشبهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة فإضافتهما إذن لفظية.

---

(١) قوله: (أشكل إلخ) قد يقال: لا يلزم من اتحاد المعنى اتحاد الحكم بدليل علم القلبية والعرفانية. وأيضاً لاسم الفاعل شروط فلذا شدد فيه بخلاف الصفة، وأيضاً فليسا من واد واحد.

(٢) قوله: (ثم قول إلخ) في اسم الفاعل بمعنى الثبوت خلاف قيل إنه صفة مشبهة وقيل لا فكلام السيد مبني على الثاني فلا إشكال اهـ.

اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة (فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لا يُعْزَلُ) بالإضافة لأنه في قوة المنفصل (كَرُبَّ رَاجِينَا عظِيمِ الأَمَلِ، مُرَوَّعِ القَلْبِ قَلِيلِ الحِيَلِ) فراجي اسم فاعل، ومروّع اسم مفعول، وعظيم وقليل صفتان مشبهتان وكل منهما مضاف إلى معرفة ومع ذلك فهو باق على تنكيره بدليل دخول رب. ومثله قوله:

٤٤٥ ـ يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لاقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرمَانَا

ومن أدلة بقاء هذا المضاف على تنكيره نعت النكرة نحو: هدياً بالغ الكعبة وانتصابه على الحال نحو: ثاني عطفه. وقوله:

٤٤٦ ـ فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الفُؤَادِ مُبَطَّناً سُهُداً إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الهَوْجَلِ

والدليل على أنها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك: ضارب زيد ضارب زيداً،

قوله: (اسم فاعل) مراده به ما يشمل صيغة المبالغة. قوله: (فعن تنكيره) أشار بإضافة تنكير إلى ضمير المضاف إلى أن تنكيره حال الإضافة هو الذي كان قبلها فأفاد أن إضافته لا تفيده التخصيص كما لا تفيده التعريف قاله يس. قوله: (لأنه في قوة المنفصل) أي عن الإضافة بالضمير فاعل الوصف لأن ضارب زيد في قوة ضارب هو زيداً كما سيأتي. قوله: (كرب راجينا) قبل هذا المثال مشكل لأن رب تصرف ما بعدها إلى المضي فتكون إضافتة محضة وفيه نظر، فإن المذكور في همع الهوامع إنما هو أن الأكثرين يقولون بوجوب مضي ما تتعلق به رب بناء على أنها تتعلق لا أنهم يقولون بوجوب مضي مجرورها، وأن ابن السراج يجوز كونه حالاً وابن مالك يجوز كونه حالاً أو مستقبلاً، وقد قال في التسهيل: ولا يلزم وصف مجرورها خلافاً للمبرد ومن وافقه ولا مضيّ ما تتعلق به. قوله: (فأتت به) أي ولدته حوش الفؤاد بضم الحاء المهملة أي حديده، مبطناً بفتح الطاء المشددة كما في القاموس أي ضامر البطن وهو وصف محمود في الذكور. سهداً بضم السين المهملة والهاء أي قليل النوم. والهوجل بالجيم الأحمق وإسناد نام إلى ليل مجاز عقلي من إسناد الفعل إلى زمنه، والأصل إذا نام الهوجل في الليل.

---

٤٤٥ ـ قاله جرير من قصيدة من البسيط يهجو فيها الأخطل. ويا لمجرد التنبيه أو يقدر المنادى. والشاهد في غابطنا فإن الإضافة فيه غير محضة فلهذا دخلت عليه رب من غبطته بما نال أغبطه غبطة. وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير إرادة زوالها عنه عكس الحسد ولاقى جواب لو. والحرمان من حرمه الشيء يحرمه من باب ضرب يضرب.

٤٤٦ ـ قاله أبو كثير الهذلي من قصيدة من الكامل قالها في تأبط شراً وكان زوج أمه. والضمير في به يرجع إلى تأبط شراً. يعني ولدته حال كونه حوش الفؤاد أي حديده. والشاهد فيه فإن الإضافة لم تفد فيه شيئاً من التعريف والتخصيص فلذلك وقع حالاً، إذ الحال لا تكون إلا نكرة. ومبطناً حال أيضاً أي ظاهر البطن وكذا سهداً بالضمتين أي قليل النوم، وما زائدة ومصدرية وجعل الفعل لليل لوقوعه فيه أي نام الهوجل فيه وهو الوخم الثقيل.

فالاختصاص موجود قبل الإضافة وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف أو رفع القبح، أما التخفيف فحذف التنوين الظاهر كما في ضارب زيد وضارب عمرو وحسن الوجه، أو المقدر كما في ضوارب زيد، وحواج بيت الله، أو نون التثنية كما في ضاربا زيد، والجمع كما في ضاربو زيد. وأما رفع القبح في حسن الوجه فإن في رفع الوجه قبح خلو الصفة عن ضمير الموصوف، وفي نصبه قبح إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي، وفي الجر تخلص منهما، ومن ثم امتنع الحسن وجهه أي بالجر لانتفاء قبح الرفع أي على الفاعل لوجود الضمير، ونحو الحسن وجه أي بالجر أيضاً لانتفاء قبح النصب لأن النكرة تنصب على التمييز. (وَذِي الإِضَافَةُ اَسْمُهَا لَفظِيَة) وغير محضة ومجازية لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط ....

قوله: (التخفيف) أي في اللفظ بحذف التنوين أو النون كما سيذكره الشارح وقوله أو رفع القبح أي إزالة قبح التركيب عند الرفع أو النصب. قوله: (في حسن الوجه) أي من قولك مررت برجل حسن الوجه مثلاً. واعلم أن ما سموه هنا قبيحاً سموه في باب الصفة المشبهة ضعيفاً فلا تنافي بين الموضعين. قوله: (خلو الصفة عن ضمير الموصوف) أي لأن الكلمة لاترفع ظاهراً وضميراً معاً. قوله: (إجراء وصف القاصر) أي الفعل القاصر مجرى المتعدي[1] أي الفعل المتعدي أي في نصبه المعرفة على المفعولية. قوله: (وفي الجر تخلص منهما) أي من الإجراء والخلو المذكورين فلا قبح. قوله: (ومن ثم) أي من أجل أن الإضافة فيما ذكر إنما هي لرفع قبح الرفع والنصب امتنع الحسن وجهه والحسن وجه بالجر فيهما. واعترض بأن الإضافة في الضارب الرجل لم تفد تخفيفاً لعدم التنوين بوجود أل ولا رفع قبح لأن المضاف وصف متعد مضاف لمفعوله فلا قبح في نصبه. وأجيب بأن العرب شبهوا الضارب الرجل بالحسن الوجه في تجويز الجر لاشتراكهما في تعريف الجزأين بأل كما عكسوا في النصب وإن كان نصب المشبه في العكس قبيحاً كما علم. قوله: (لأن النكرة تنصب على التمييز) أي والتمييز ينصبه المتعدي والقاصر. قوله: (وذي الإضافة) أي إضافة الوصف إلى معموله لا بقيد تنكير الوصف الذي هو موضوع كلامه السابق بقرينة قوله فعن تنكيره لا يعزل ليدخل في كلامه إضافة نحو الضارب الرجل فإنها لفظية كما يؤخذ من الاعتراض السابق قريباً وصرح به سم فيما كتبه بهامش الهمع.

قوله: (لأن فائدتها إلخ) علة لتسميتها لفظية وقوله وهي في تقدير الانفصال علة لتسميتها غير محضة. وأما تسميتها مجازية فعللها في شرح التوضيح بكونها لغير الغرض الأصلي من الإضافة كذا قال شيخنا وغيره وقد يشير إليه تعليله هنا تسمية الأولى حقيقية بقوله: وذلك هو الغرض الأصلي من الإضافة. وقال شيخنا السيد: اعلم أن تسمية اللفظية مجازية ليست بمعنى المجاز المتعارف حتى تحتاج لعلاقة وقرينة بل المراد أنها إضافة في الظاهر والصورة لا الحقيقة والمعنى اهـ. وعلى هذا

---

(١) قوله: (مجرى المتعدي) الأولى مجرى وصف المتعدي كما هي عبارة الشارح اهـ.

بتخفيف أو تحسين وهي في تقدير الانفصال (وَتِلْكَ) الإضافة الأولى اسمها (مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ) وحقيقية لأنها خالصة من تقدير الانفصال وفائدتها راجعة إلى المعنى كما رأيت وذلك هو الغرض الأصلي من الإضافة.

تنبيهات: الأول: ذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير محضة، والصحيح أنها محضة لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله:

٤٤٧ ـ إنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَـاذِراً فِيكَ مَنْ عَـهِدْتُ عَـذُولاَ

وذهب ابن السراج والفارسي إلى أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة، والصحيح أنها

يصح أن يكون الشارح علل هنا تسميتها مجازية بقوله وهي في تقدير الانفصال. قوله: (بتخفيف) أي بحذف التنوين الظاهر أو المقدر أو النون وقوله أو تحسين أي برفع قبح الرفع أو النصب كما مر. قوله: (وتلك) أي الإضافة المغايرة لإضافة الوصف إلى معموله. قوله: (لأنها خالصة إلخ) علة لتسميتها محضة وقوله وفائدتها إلخ علة لتسميتها معنوية وقوله وذلك هو الغرض إلخ علة لتسميتها حقيقية على ما يؤخذ مما أسلفناه عن شارح التوضيح أو قوله لأنها خالصة إلخ علة لتسميتها حقيقية أيضاً على ما يؤخذ مما بحثناه سابقاً بعد نقل كلام شيخنا السيد هكذا ينبغي تقرير العبارة وإن وقع البعض في خلافه فتدبر. وقوله كما رأيت أي من إفادتها التخصيص أو التعريف. قوله: (غير محضة) لا يظهر له وجه إلا حال إضافته لمنصوبه لأنها في تقدير الانفصال بفاعل المصدر بخلافه حال إضافته لمرفوعه. قوله: (بنعته بالمعرفة) أي إذا أضيف إلى معرفة كما في الشاهد.

قوله: (عاذراً) مفعول ثالث مقدم والأول الياء والثاني من عهدت والعائد محذوف أي عهدته وعذولاً حال من العائد المحذوف، ولا يصح أن يكون عذولاً مفعول عهد لما يلزم عليه من خلو الموصول عن العائد، فقول شيخنا السيد أنه مفعول عهد سهو. قوله: (أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة) قال البعض: لا وجه له لأنها ليست في تقدير الانفصال إذ أفعل التفضيل لا ينصب المفعول كما سيأتي اهـ. وفيه عندي نظر لأنه لا يتوقف كون الإضافة في تقدير الانفصال على كون الوصف ينصب المفعول بدليل جعلهم إضافة اسم الفاعل القاصر كقائم الآن ومسود الوجه في تقدير الانفصال مع أنه لا ينصب المفعول وحينئذ يوجه كون إضافة أفعل غير محضة بأنها في تقدير الانفصال بالضمير فاعل أفعل أي أنها منفصلة به في الحقيقة، والتقدير وقد نقل في التصريح هذا

---

٤٤٧ ـ هو من الخفيف. الشاهد في وجدي فإنه مصدر مضاف إلى فاعله واكتسب التعريف فلذلك وصف بالمعرفة وهو الشديد. وبك في محل النصب مفعوله، وأراني خبر إن في محل الرفع. وأراني يستدعي ثلاثة مفاعيل: الأول الياء، والثاني قوله من عهدت ومن موصولة في محل النصب. والثالث قوله: عاذراً وعذولاً مفعول ثان لعهدت ومفعوله الأول محذوف وهو الضمير العائد إلى الموصول أعني عهدته وفيك حال من عذولاً.

محضة نص عليه سيبويه لأنه ينعت بالمعرفة. **الثاني**: ظاهر كلامه انحصار الإضافة في هذين النوعين وهو المعروف لكنه زاد في التسهيل نوعاً ثالثاً وهي المشبهة المحضة وحصر ذلك في سبع إضافات: الأولى إضافة الاسم إلى الصفة نحو مسجد الجامع، ومذهب الفارسي أنها غير محضة، وعند غيره أنها محضة. الثانية: إضافة المسمى إلى الاسم نحو شهر رمضان. الثالثة: إضافة الصفة إلى الموصوف نحو سحق عمامة. الرابعة: إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة كقوله:

٤٤٨ ـ عَلا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَى رَأْسَ زَيْدِكُمْ

القول عن أبي البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولي وابن أبي الربيع وابن عصفور ونسبه إلى سيبويه وقال إنه الصحيح بدليل قولهم: مررت برجل أفضل القوم ولو كانت إضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة فإن خرجه المخالف على البدل أبطلناه بأن البدل بالمشتق قليل اهـ. قوله: (لأنه ينعت بالمعرفة) أي إذا أضيف إلى معرفة. قوله: (لكنه زاد في التسهيل نوعاً ثالثاً) قال: لأن للإضافة في هذا النوع الثالث اعتبارين اتصالاً من حيث إن الأول غير مفصول بضمير منوي وانفصالاً من حيث إن المعنى لا يصح إلا بتكلف خروجها عن ظاهرها كذا في الهمع، والذي يظهر أنه ليس زائداً في الحقيقة على هذين النوعين بل هو قسم من غير المحضة بدليل تسميته مشبهاً بالمحضة وحينئذ لا يجوز تسميته مشبهاً بغير المحضة لاقتضائه أنه ليس من غير المحضة فتجويز البعض تبعاً لشيخنا تسميته مشبهاً بغير المحضة مبني على تباين الثلاثة المتبادر من تثليث القسمة وهو خلاف ما حققناه. قوله: (إضافة الاسم إلى الصفة) هو كعكسه غير مقيس كما سيأتي، واعلم أنه سيأتي عند قول الناظم:

ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى وأول موهماً إذا ورد

أن هذا وعكسه ونحوهما يجب تأويلها وصرفها عن ظاهرها على ما سيأتي تفصيله، وباعتبار التأويل تكون الإضافة محضة فلعل جعلها غير محضة بقطع النظر عن التأويل. قوله: (**إنها** غير محضة) لشبهه بحسن الوجه فكما أن أصل حسن الوجه حسن وجهه فأزيل عن الرفع. وأصل صلاة الأولى مثلاً الصلاة الأولى عن النعت فأزيل عن حده. همع. قوله: (**أنها محضة**) اختاره أبو حيان لأنه لا يقع بعد رب ولا أل ولا ينعت بنكرة ولا ورد نكرة إذ لم يحفظ صلاة أولى مثلاً همع. قوله: (إضافة المسمى إلى الاسم) كما يقال لها ذلك باعتبار قصد تسمية الأول بالثاني يقال لها الإضافة التي للبيان باعتبار قصد بيان الأول بالثاني وسماها قوم البيانية وفرق غيرهم بأن التي للبيان بين جزأيها عموم وخصوص مطلق والبيانية بين جزأيها عموم وخصوص من وجه.

قوله: (كقوله علا زيدنا إلخ) المتجه أن البيت ونحوه من إضافة الشيء إلى ملابسه بعد تنكير =

---

٤٤٨ ـ قاله رجل من طيء وتمامه:

أي علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم، فحذف الصفتين وجعل الموصوف خلفاً عنهما في الإضافة. الخامسة: إضافة المؤكد إلى المؤكد، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان نحو يومئذ وحينئذ وعامئذ. وقد يكون في غيرها كقوله:

٤٤٩ ـ فَقُلْتُ انْجُوَا عَنهَا نجَا الجلْدِ إنَّهُ سَيُرْضِيكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِبُهْ

السادسة: إضافة الملغى إلى المعتبر كقوله:

٤٥٠ ـ إلَى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلامِ عَلَيْكُمَا

العلم وإضافته إلى الضمير إضافة محضة من غير تأويل بما ذكر كما أفاده الدماميني. قوله: (في الإضافة) أي إلى الضمير، وقوله سابقاً القائم مقام الصفة أي في الاتصال بالموصوف فاندفع ما قيل بين طرفي كلامه تناف لاقتضاء أول كلامه أن خلف الصفة هو الضمير واقتضاء آخره أنه الموصوف. قوله: (في أسماء الزمان) أي المبهمة. قوله: (نحو يومئذ إلخ) استظهر غير واحد أنه من إضافة العام إلى الخاص لتخصيص الظرف الثاني بالجملة المضاف إليها القائم مقامها التنوين وهو إنما يصح على إطلاقه إذا أريد باليوم زمن ما لا خصوص المدة المحدودة بطرفي النهار وإلا كان فيه تفصيل قدمناه أول الكتاب في الكلام على التنوين فراجعه. قوله: (فقلت انجوا) بالجيم يقال نجوت جلد البعير عنه وأنجيته أي سلخته. والضمير في عنها يرجع إلى الناقة التي ذبحها الشاعر لضيفين له فقالا إنها مهزولة فاعتذر لهما بهذا الشعر. والشاهد في نجا الجلد فإن النجا بالجيم مقصوراً الجلد والسنام بالفتح معروف والغارب أعلى الظهر.

قوله: (إضافة الملغى إلى المعتبر) معنى كونه ملغى أن المعنى يستقيم بدونه كالحرف الزائد قيل ومنه ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٢٢] أي كمن هو في الظلمات ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ﴾ [سورة محمد، الآية: ١٥] الآية أي الجنة التي وعد المتقون. قوله: (إلى الحول) أي

= بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِي

وهو من الطويل. الشاهد في زيدنا فإن فيه إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف أي علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم فحذف الصفتين وجعل الموصوفين خلفاً عنهما في الإضافة. وقال الزمخشري: أجرى زيداً مجرى النكرات فأضافه. ويوم النقى بالنون والقاف: أي يوم الحرب عند النقى وهو الكثيب من الرمل، كما يقال يوم أحد أي يوم الحرب عند أحد.

٤٤٩ ـ قاله أبو الجراح، قاله القالي، وقال الصاغاني أبو العمر الكلابي وقد نزل عنده ضيفان فنحر لهما ناقة فقالا إنها مهزولة، فقال معتذراً لهما: أي انجوا عن الناقة من نجوت جلد البعير عنه إذا سلخته وكذلك أنجيته. والشاهد في نجا الجلد حيث أضاف المؤكد إلى المؤكد لأن النجا مقصور هو الجلد. والأحسن ما قاله الفراء إن العرب تضيف الشيء إلى نفسه عند اختلاف اللفظين كقوله حق اليقين. وسنام فاعل لسيرضيكما، وغاربه عطف عليه وهو بالغين المعجمة أعلى الظهر.

٤٥٠ ـ قاله لبيد وتمامه:

وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كَامِلاً فَقَدِ اعْتَذَرْ =

السابعة: إضافة المعتبر إلى الملغى نحو: اضرب أيهم أساء. وقوله:

٤٥١ ـ أَقَامَ بِبَغْدَادِ العِرَاقِ وَشَوْقُهُ ... لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقٌ مُبَرِّحُ

الثالث: أهمل هنا مما لا يتعرف بالإضافة شيئين: أحدهما ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو: رب رجل وأخيه، وكم ناقة وفصيلها، وفعل ذلك جهده وطاقته، ....

ابكيا عليّ إلى الحول والخطاب لبنتيه. قوله: (نحو اضرب أيهم أساء) إنما كان المضاف إليه ملغى لأن تعرّف أيّ إنما هو بصلتها كغيرها من الموصولات، فلو اعتد بالإضافة لزم اجتماع معرفين على معرف واحد كذا نقل الدماميني عن المصنف، ويشكل على هذا ما مر في باب الموصول، وسيأتي أيضاً من أن لها إبهاماً من جهة الجنس وإبهاماً من جهة الشخص وأن إضافتها إلى المعرفة لتعيين الجنس والصلة لتعيين الشخص فإنه يقتضي اعتبار المضاف إليه إلا أن يقال إلغاء المضاف إليه من حيث تعيين الشخص فتأمل.

قوله: (ببغداد العراق إلخ) الشاهد في بغداد العراق ودمشق الشام، وإنما لم يجعل الأول هو الملغى لوقوعه في مركزه. والمبرح بكسر الراء المشددة المؤلم وقد يقال: الإضافة في البيت كالإضافة في نجا الجلد المتقدم فما وجه التفرقة؟. قوله: (أهمل هنا إلخ) قال سم: قد يقال لا إهمال لإمكان دخولهما في قوله واخصص أولاً فإنه لم يضبط هذا النوع المفيد للتخصيص بضابط فيمكن تفسيره بما يشمل ذلك. قوله: (ما وقع موقع نكرة إلخ) لكن إضافته محضة مفيدة للتخصيص كما في الدماميني والتوضيح وشرحه واقتضاه ما مر قريباً عن سم. قوله: (وفعل ذلك جهده وطاقته)

= وهو من أبيات من الطويل. وإلى الحول متعلق بقوله وقولا في البيت الذي قبله وهو:

فَقُومَا وَقُولا بِالَّذِي تَعْلَمَانِهِ ... وَلا تَخْمِشَا وَجْهًا وَلا تَحْلِقَا شَعَرْ

والخطاب لابنتيه. والمعنى: اذكراني بعدي بالذي تعلمانه فيّ من الشفقة والإحسان إليكما ثم ابكيا عليّ إلى الحول، ولا بد من تقدير ابكيا بقرينة قوله: ولا تخمشا لأن النهي عن الخمش وحلق الشعر لا يكون إلا في البكا فأمرهما بالبكا عليه بدون هذين. ثم اسم السلام عليكما كناية عن الأمر بترك ما كان قد أمرهما به من القول بما فيه والبكا عليه إلى سنة. وفيه الشاهد حيث أضيف اسم إلى السلام وهو إضافة الملغى إلى المعتبر. ولما كان الحول نهاية الزمان المشتمل على الساعات والأيام والجمع والشهور خصه بالذكر. وما قيل لأنه كان مدة عزاء الجاهلية غير صحيح لأنه لم يقل هذا إلا في الإسلام عند موته وقد كان الشرع أبطل ذلك. ولقد خبط هنا شراح هذا البيت تخابيط كثيرة سيما بعض من شرح أبيات المفصل حيث قدروا قبل إلى الحول بكيت، وقالوا يخاطب الشاعر خليليه بقوله بكيت إلى حول من فراقكما، ثم سلمت عليكما، ومن يبك سنة فهو معذور لو ترك البكا. وهذا كما ترى خبط، والصحيح ما ذكرته لك. فافهم.

٤٥١ ـ قاله بعض الطائيين من الطويل. الشاهد في بغداد العراق ودمشق الشام فإن الإضافة فيهما إضافة المعتبر إلى الملغى عكس البيت السابق. وبغداد لا ينصرف فبالإضافة دخلها الجر. وشوقه مبتدأ. وشوق الثاني خبره، والواو للحال. ومبرح بالتشديد شديد مؤلم.

لأن رب وكم لا يجران المعارف والحال لا يكون معرفة. ثانيهما: ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه كمثل وغير وشبه. قال في شرح الكافية: إضافة واحد من هذه وما أشبهها لا تزيل إبهامه إلا بأمر خارج عن الإضافة كوقوع غير بين ضدين كقول القائل: رأيت الصعب غير الهين، ومررت بالكريم غير البخيل وكقوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ [سورة الفاتحة، الآية: ٧] وكقول أبي طالب:

يـا رَبِّ إمَّـا تُـخْـرِجَـنَّ طَـالِـبِـي فِي مِقْنَبٍ منْ تِلْكُمُ المقَانِبِ
فلْيَكُنِ المغلُوبُ غَيْرَ الغالِبِ وَلْيَكُنِ المسْلوبُ غَيْرَ السَّالِبِ

فبوقوع غير بين ضدين يرتفع إبهامه لأن جهة المغايرة تتعين بخلاف خلوّها من ذلك كقولك مررت برجل غيرك، وكذا مثل إذا أضيف إلى معرفة دون قرينة تشعر بمماثلة خاصة فإن الإضافة لا تعرّفه ولا تزيل إبهامه فإن أضيف إلى معرفة وقارنه ما يشعر بمماثلة خاصة تعرَّف هذا

أي حالة كونه جاهداً ومطيقاً. قوله: (لأن رب وكم إلخ) علة لمحذوف أي وإنما كان المعطوف في هذه الأمثلة واقعاً موقع نكرة لا تقبل التعريف لأن إلخ وجعل بعضهم المعطوف في الأولين معرفة وقال: إنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل.

قوله: (كمثل وغير وشبه) إنما كانت شديدة الإبهام لأنها بمعنى اسم الفاعل الذي بمعنى الحال لأنها بمعنى مماثل ومغاير ومشابه فإضافتها للتخفيف نقله الدماميني عن سيبويه والمبرد. وهذا كصنيع الهمع يقتضي أن إضافته لفظية لا تفيد تخصيصاً أيضاً وهو خلاف ما في التوضيح وشرحه، ومقتضى كلام سم السابق وقيل لأن غير زيد يشمل كل موجود سواه، ومثله وشبهه يشمل كل مماثل ومشابه فمدلوله شائع شيوعاً غير مضبوط، وفيه أن إضافة ما ذكر إن كانت عهدية فلا شمول فتكون كالضارب مراداً به العهد أو استغراقية أو جنسية فهو كالضارب مراداً به الاستغراق أو الجنس مع أن الضارب معرفة بكل حال والكاف في عبارة الشارح لإدخال خدن وترب بكسر أولهما وحسب وكافي ونحوهما. وأما شبيهك فمعرفة نقله شيخنا السيد وفيه نظر. هذا وقال سم: ينبغي أن هذه الكلمات كما لا تتعرف بالإضافة إلا فيما استثني لا تتعرف بأل أيضاً لأن المانع من تعريفها بالإضافة مانع من تعريفها بأل اهـ. ونقل الشنواني عن السيد أنه صرح في حواشي الكشاف بأن غيراً لا تدخل عليها أل إلا في كلام المولدين. قوله: (لا تزيل إبهامه) أي إزالة تقتضي التعيين فلا ينافي أنه يتخصص بالإضافة وتسمى إضافته محضة ومعنوية كذا قال البعض ويوافقه ما مر عن التوضيح وشرحه وسم وهو لا يأتي على ما مر عن سيبويه والمبرد أن إضافة نحو مثل للتخفيف. قوله: (يا رب أما تخرجن إلخ) إن شرطية وما زائدة، وقوله فليكن أي الطالب جواب الشرط، والمقنب كمنبر المراد به هنا جماعة الخيل كما قاله حفيد السيد، ويطلق على مخلب الأسد وعلى الذئب.

قوله: (لأن جهة المغايرة) أي ما به المغايرة. قوله: (وقارنه ما يشعر بمماثلة خاصة) كقولك زيد مثل حاتم فإن القرينة وهي اشتهار حاتم بالجود تدل على أن المراد المماثلة في ذلك الوصف

كله. وقال أيضاً في شرح التسهيل: وقد يعني بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما، وأكثر ما يكون ذلك في غير إذا وقع بين متضادين. وهذا الذي قاله في غير هو مذهب ابن السراج والسيرافي ويشكل عليه نحو: ﴿صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٥٣] وقعت بين ضدين ولم تتعرَّف بالإضافة لأنها وصف النكرة. (وَوَصْلُ أَلْ بِذَا المضَافِ) أي المشابه بفعل (مُغْتَفَرْ إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَالجَعْدِ الشَّعَرْ) وقوله:

٤٥٢ - وَهُـنَّ الـشـافِـيـاتُ الـحَـوَائِـمِ

المخصوص. قوله: (وقال أيضاً في شرح التسهيل) تقوية لما قبله. قوله: (هو مذهب ابن السراج والسيرافي) وذهب المبرد إلى أن غيراً لا تتعرف أبداً وذهب بعضهم إلى أنها لا تتعرف بالإضافة مطلقاً كما تقدم حكاية ذلك في باب الاستثناء. قوله: (لأنها وصف النكرة) أجيب بمنع أنها وصف بل هي على هذا القول بدل لا وصف كما صرح به غير واحد كزكريا. قوله: (بذا المضاف أي المشابه يفعل) خرج المضاف إضافة محضة فلا تدخل عليه أل لأن المضاف فيها إلى معرفة تعرف بالإضافة فلا تدخل عليه أل لئلا يلزم اجتماع معرفين على معرف واحد والمضاف فيها إلى نكرة تخصص بالإضافة ولو أدخلت عليه أل لزم إضافة المعرفة إلى النكرة وهي ممنوعة. قوله: (إن وصلت بالثان) قال يس: إنما اشترطت أل في المضاف إليه مع الصفة المشبهة التي هي أصل المسألة لأن رفع قبح نصب ما بعدها بالإضافة لا يحصل إلا حينئذ لعدم قبح نصب النكرة على التمييز بعد الصفة المشبهة وحمل اسم الفاعل عليها كما مر ذلك اهـ بإيضاح. وأيضاً ليكون دخول أل على المضاف الذي هو خلاف الأصل كالمشاكلة. واختلف في تابع المضاف إليه فسيبويه يجوّز عدم وصله بأل نحو جاء الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على أن زيد عطف بيان والمبرد لا يجوّز ذلك بل يوجب أن يصح وقوع التابع موقع متبوعه ورجح الأول بأنه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع قاله الرضي.

قوله: (وهن) أي السيوف الشافيات الحوائم أي العطاش ولعل المراد بالعطش التشوف للقتل وإنما كانت السيوف شافيات لأنها آلة السفك. وأصل الحوائم العطاش التي تحوم حول الماء ثم

---

٤٥٢ ـ البيت بتمامه:

أَبـانَـا بِـهَـا قَـتْـلِـي وَمـا فـي دِمـائِـهَـا شِـفَـاءٌ وَهُـنَّ الـشَّـافِـيـاتُ الـحـوائِـمِ

قاله الفرزدق من قصيدة من الطويل قالها في قتل قتيبة بن مسلم ومدح سليمان بن عَبد الملك: أي قتلنا بالسيوف وفي ديوانه أبانا بهم أي بأهل الوقعة. يقول ليس الشفاء في الدماء التي تهريقها السيوف وإنما هن أي هي الشافيات لأنه لولاها لما سفكت الدماء. والشاهد في قوله الشافيات الحوائم حيث دخلت الألف واللام على الشافيات التي هي مضافة إلى الحوائم لأن الإضافة لفظية كما في الجعد الشعر. والحوائم العطاش التي تحوم حول الماء جمع حائمة، من الحوم وهو الطواف حول الشيء.

(أَوْ بالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي، كَزَيْدٌ الضَّارِبُ رأْسِ الجانِي) وقوله:

٤٥٣ ـ لَـقَـدْ ظَـفِـرَ الـزُّوَّارُ أَقْـفِـيَـةِ الـعِـدَا

أو بما أضيف إلى ضميره الثاني كقوله:

٤٥٤ ـ الـوُدُّ أَنْـتِ الـمُـسْـتَـحِـقَّـةُ صَـفْـوِهِ

ومنع المبرد هذه (وَكَوْنُهَا في الوصفِ كافٍ إنْ وَقَعْ، مُثَنًّى أو جمعاً سَبِيلَهُ اتَّبَعْ) أي وكون أل أي وجودها في الوصف المضاف كاف في اغتفاره وقوعه مثنى أو جمعاً اتبع سبيل المثنى وهو جمع المذكر السالم كقوله:

٤٥٥ ـ إنْ يَغْنَيَا عَنِّي المسْتَوْطِنَا عَدَنِ فَإِنَّنِي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُما بِغَنِي

سمى كل عطشان حائماً كما في القاموس. قوله: (أو بالذي له أضيف الثاني) لقيام وجودها فيه مقام وجودها في الثاني لكون المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ولذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف وما فيه أل أكثر من مضاف واحد أفاده في التصريح فلا يجوز الضارب رأس عبد الجاني. قوله: (أقفية العدا) جمع قفا. قوله: (أو بما أضيف إلى ضميره) نائب فاعل أضيف قوله الثاني.

قوله: (ومنع المبرد هذه) وأوجب النصب وهو محجوج بالسماع والأفصح في المسائل الثلاث النصب باسم الفاعل قاله الشارح في شرح التوضيح. قوله: (مثنى أو جمعاً) أي أو ملحقاً بهما. قوله: (أي وجودها) أشار به إلى أن كون مصدر كان التامة ويصح كونه مصدر كان الناقصة وفي الوصف خبره. قوله: (كاف إلخ) لأنه لما طال ناسبه التخفيف فلم يشترط وصل أل بالمضاف إليه. قوله: (في اغتفاره) قدره ليحصل الربط بين المبتدأ والخبر المشتق الخالي من الضمير لرفعه الظاهر. قوله: (إن يغنيا) بفتح النون مضارع غني بكسرها أي استغنى وإثبات الألف مع أنه مسند إلى

---

٤٥٣ ـ تمامه:

بِـمَـا جـاوَزَ الآمـالَ مِـلْ أَسْـرِ وَالـقَـتْـلِ

هو من الطويل. والشاهد في الزوار أقفية العدى، فإن الزوار الذي هو جمع زائر بالألف واللام مضاف إلى أقفية التي هي جمع قفا التي هي مضافة إلى العدا بالألف واللام جمع عدو كما في الضارب رأس الجاني، لكون الإضافة لفظية والباء تتعلق بظفر الزوار. والآمال بالمد جمع أمل وهو الرجاء ومل أسر أصله من الأسر على لغة أهل اليمن.

٤٥٤ ـ تمامه:

مِـنِّـي وإن لَـمْ أَرْجُ مِـنْـكِ نـوَالا

هو من الكامل. الود مبتدأ. وأنت بالكسر مبتدأ ثان. والمستحقة صفوه خبره. والجملة خبر الأول وفيه الشاهد فإن المستحقة مضاف إلى صفوه وهو مضاف لضمير ما هو مقرون بأل وهو الود. وذهب المبرد إلى أن مثل هذا لا يجوز فيه إلا النصب والصحيح جواز الجر كما في الشاهد وهو حجة عليه وإن واصلة بما قبله وصدر الكلام أغنى عن الجواب.

٤٥٥ ـ هو من البسيط. غنى يغني من باب علم يعلم أي استغنى. والشاهد في المستوطنا عدن حيث دخلت الألف واللام في المضاف للمثنى لكون الإضافة لفظية. والباء في بغنى زائدة. وتخفيف الياء ضرورة.

وقوله:

الشَّـاتِـمِـي عِـرْضِـي وَلَـمْ أَشْـتِـمْـهُـمَـا

وكقوله:

وَالـمُـسْـتَـقِـلُّـو كَـثِـيـرَ مَـا وَهَـبُـوا

فإن انتفت الشروط المذكورة امتنع وصل أل بذا المضاف. وأجاز الفراء ذلك فيه مضافاً إلى المعارف مطلقاً نحو: الضارب زيد والضارب هذا بخلاف الضارب رجل. وقال المبرد والرماني في الضاربك وضاربك موضع الضمير خفض. وقال الأخفش وهشام نصب. وعند سيبويه الضمير كالظاهر فهو منصوب في الضاربك مخفوض في ضاربك، ويجوز في الضارباك والضاربوك الوجهان لأنه يجوز الضاربا زيداً والضاربو عمراً. ....

الظاهر على لغة أكلوني البراغيث، وعدن اسم بلد باليمن. قوله: (الشاتمي عرضي) قد يبحث فيه باحتمال عدم الإضافة وأن النون حذفت للتخفيف كما يأتي. قوله: (فإن انتفت الشروط) أي وصل أل بالثاني أو بما أضيف إليه الثاني أو بما أضيف إلى ضميره الثاني أو وقوع الوصف مثنى أو جمعاً على حده بأن لم يوجد واحد من الأحوال الخمسة وسماها شروطاً باعتبار أنه لا بد من وجود واحد منها في دخول أل. قوله: (ذلك) أي وصل أل. قوله: (مضافاً إلى المعارف) حال من الضمير المجرور بفي العائد إلى المضاف وهو داخل في حيز الإجازة بدليل قول التوضيح وجوّز الفراء إضافة الوصف المحلى بأل إلى المعارف كلها اهـ. فهو لا يوجب كون الضمير في محل جر إذا أضيف الوصف المحلى بأل إلى الضمير نحو الضاربك بل يجوز كونه في محل نصب على المفعولية أيضاً بخلاف المبرد والرماني كما يأتي. وقوله مطلقاً أي سواء كان المضاف إليه علماً أو اسم إشارة أو ضميراً أو غيرها. قوله: (بخلاف الضارب رجل) أي فإنه لا يجوز لامتناع إضافة المعرفة إلى النكرة. قوله: (وقال المبرد والرماني إلخ) أي فيكونان موافقين للفراء في الضمير دون الظاهر لكنهما موجبان والفراء مجيز. قوله: (وعند سيبويه الضمير إلخ) هذا هو الموافق لكلام الناظم. قوله: (كالظاهر) أي غير المحلى بأل بدليل التفريع بعده. قوله: (فهو منصوب في الضاربك)أي لانتفاء شرط إضافة الوصف المحلى بأل.

فائدة: قال في المغني: مثل هذا الضمير في النصب قولهم لا عهد لي بألأم قفا منه ولا أوضعه بفتح العين فالهاء في موضع نصب كالهاء في الضاربه إلا أن ذاك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً وليست مضافاً إليها والأخفض أوضع بالكسرة، وعلى هذا فإذا قلت: مررت برجل أبيض الوجه لا أحمره فإن فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل وإن كسرتها فهي مجرورته اهـ.

قوله: (مخفوض في ضاربك) أي محلاً لعدم تنوين الوصف وعدم تحليته بأل. قوله: (الوجهان) أي الخفض بناء على أن النون حذفت للإضافة والنصب بناء على أنها حذفت للتخفيف للطول هذا مذهب سيبويه. وقال الجرمي والمازني والمبرد وجماعة: هو في موضع جر فقط إذ

وتحذف النون في النصب كما تحذف في الإضافة ومنه قوله:

الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم وكف

وقوله:

العارفو الحق للمدل به والمستقلو كثير ما وهبوا

في رواية من نصب الحق وكثير. نعم الأحسن عند حذف النون الجر بالإضافة لأنه المعهود والنصب ليس بضعيف لأن الوصف صلة فهو في قوّة الفعل فطلب معه التخفيف واحترز بقوله سبيله اتبع عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم.

تنبيه: قوله إن وقع هو بفتح أن، وموضعه رفع على أنه فاعل كاف على ما تبين أولاً. وقال الشارح: هو مبتدأ ثان وكاف خبره والجملة خبر الأول يعني كونها. وقال المكودي في موضع نصب على إسقاط التعليل والتقدير وجود أل في الوصف كاف لوقوعه مثنى أو مجموعاً على حده ويجوز في همز إن الكسر وقد جاء كذلك في بعض النسخ (وَرُبَّما أَكْسَبَ ثَانٍ) من

الأصل سقوط التنوين للإضافة فلا يعدل عنه إلا إذا تعين غيره كما في قولك هذان الضاربا زيداً قاله الشارح في شرح التوضيح. قوله: (ومنه) أي من حذف النون للتخفيف لا للإضافة. قوله: (عورة العشيرة) هي كل ما يستحيا منه. والوكف كجبل الجور وكأنه لم يقل هنا في رواية من نصب عورة كما قال فيما بعده لاتفاق الرواة على نصب عورة وإن جوزت العربية الجر فتأمل. قوله: (للمدل به) قال شيخنا السيد بكسر الدال اهـ، ولعله على هذا اسم فاعل من أدل لغة في دل كما في المصباح والباء بمعنى على. قوله: (نعم الأحسن إلخ) استدراك على قوله: ويجوز في الضارباك لدفع توهم مساواة الوجهين. قوله: (عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم) فإن حكمهما حكم المفرد كما علم مما مر. قوله: (والجملة خبر الأول) أي والرابط محذوف تقديره في اغتفاره كما مر.

قوله: (وقال المكودي في موضع نصب إلخ) فيه عندي نظر لأن وجود أل في المضاف ليس هو الكافي عن وجود أل في المضاف إليه وإنما الكافي عن ذلك وقوع المضاف مثنى أو مجموعاً لأن وجود أل في المضاف خلاف حقه فيحتاج إلى مسوّغ له من وجود أل في المضاف إليه أو فيما أضيف إليه المضاف إليه أو كون المضاف مثنى أو جمعاً، أو نحو ذلك مما مر فتدبره. قوله: (ويجوز في همزة إن الكسر) أي على أنها شرطية ووقع فعل الشرط والجواب محذوف لدلالة ما سبق عليه ويرد على الكسر ما أوردناه على كلام المكودي فافهم. قوله: (أو تذكيراً) ففي كلام المصنف اكتفاء. وخص التأنيث بالذكر لأنه الأغلب، ويكتسب المضاف من المضاف إليه غيرهما أيضاً، كالأمور المتقدمة من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح، وكالظرفية في نحو كل حين، والمصدرية في نحو كل الميل، ووجوب التصدير في نحو غلام من عندك، والإعراب في نحو هذه خمسة عشر زيد عند من أعربه، والبناء في نحو: ﴿مِثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [سورة الذاريات، الآية: ٢٣] والتعظيم في نحو: بيت الله. والتحقير في نحو: بيت العنكبوت، والجمع في نحو:

المتضايفين وهو المضاف إليه (أَوَّلاً) منهما وهو المضاف (تَأنِيثًا إنْ كانَ لِحذْفٍ مُوهَلا) أي صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثاني فمن الأول: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٣٠] وقوله:

٤٥٦ ـ جادتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ

وقولهم: قطعت بعض أصابعه. وقراءة بعضهم: ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ [سورة يوسف، الآية: ١٠] وقوله:

٤٥٧ ـ طُولُ اللَّيالي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي

فما حبّ الديار شغفن قلبي ولكن حبّ من سكن الديارا

كذا في يس. ويرد على قوله والإعراب إلخ أن الإعراب في مثاله لمعارضة الإضافة سبب البناء لا لاكتساب الإعراب من المضاف إليه بدليل أن من يعرب هذه خمسة عشر زيد يعرب هذه خمسة عشرك كما قاله الدماميني. قوله: (أي صالحاً للحذف) لما كان معنى الموهل المجعول أهلاً وليس هو الشرط بل الشرط كونه في نفسه أهلاً للحذف فسره تفسير مراد بقوله أي صالحاً للحذف فهو من إطلاق المسبب وإرادة السبب. وزاد في التسهيل شرطاً آخر وهو أن يكون المضاف بعض المضاف إليه كصدر القناة أو كبعضه كمر الرياح فإن لم يكن بعضاً ولا كبعض فلا اكتساب وإن صلح للحذف فلا يجوز أعجبتني يوم العروبة لكن زيادة هذا الشرط لا تناسب تمثيل الشارح بيوم تجد كل نفس و:

جادت عليه كل عين ثرة

ولهذا قال الدماميني بعد قول التسهيل: أو كان المضاف بعضه أو كبعضه ما نصه: وزاد الفارسي قسماً آخر يجوز فيه التأنيث وهو أن يكون المضاف إلى المؤنث كله كقول عنترة:

جادت عليه كل عين ثرة

إلى أن قال: قال الشارح يعني المرادي والأفصح في هذا القسم التأنيث بخلاف ما سبق.

قوله: (جادت عليه) أي النبت المذكور قبله كل عين ثرة بفتح المثلثة أي كثيرة الماء. قوله:

---

٤٥٦ ـ قاله عنترة وتمامه:

فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كالدِّرْهَمِ

من قصيدته المشهورة من الكامل. الشاهد في جادت حيث أنث مع إسناده إلى لفظه كل لاكتساب كل التأنيث من المضاف إليه والضمير في عليه يرجع إلى النبت في البيت السابق وهو:

أَوْ رَوْضَةً أُنُفًا تَضَمَّنَ نَبْتَهَا غَيْثٌ قَلِيلُ الدِّمْنِ لَيْسَ بِمُعْلَمِ

وثرة بفتح الثاء المثلثة وتشديد الراء أي كثيرة الماء. يقال سحاب ثر وناق ثرة واسعة الإحليل.

٤٥٧ ـ تمامه:

نَقَضْنَ كُلِّي وَنَقَضْنَ بَعْضِي =

وقوله:

٤٥٨ ـ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

وقوله:

٤٥٩ ـ أَتْيُ الفَوَاحِشِ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ وَلَدَيْهِمُ تَرْكُ الجَمِيلِ جَمِيلُ

وقوله:

٤٦٠ ـ مَشَيْنَ كَما ٱهْتَزَّت رِماحٌ تَسَفَّهَتْ أَعالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ

ومن الثاني قوله:

٤٦١ ـ إنارةُ العَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى وَعَقْلُ عاصي الهَوى يزْدادُ تنويرا

وقوله:

٤٦٢ ـ رُؤيَةُ الفِكْرِ مَا يؤولُ لهُ الأمْـ ـرُ مُعينٌ عَلَى اجتنابِ التَّوانِي

(كما شرقت) بكسر الراء أي غصت صدر القناة أي الرمح. قوله: (أتي الفواحش) بفتح الهمزة مصدر أتى بمعنى الإتيان. قوله: (مشين) أي النسوة كما اهتزت أي مشياً كاهتزاز رماح تسفهت أي أمالت أعاليها مرّ الرياح النواسم. قوله: (رؤية الفكر إلخ) قد يقال: الأول هنا ليس صالحاً للحذف

= قاله الأغلب العجلي كان من المعمرين. الشاهد في أسرعت فإنه خبر عن المذكر وهو طول الليالي والقياس أسرع ولكن المبتدأ اكتسب التأنيث من المضاف إليه فلذلك أنث الخبر.

٤٥٨ ـ قاله الأعشى ميمون بن قيس. وصدره:

وَتَشْرَقُ بِالقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ

من قصيدة من الطويل. الكاف للتشبيه وما مصدرية والشاهد في شرقت حيث أنث مع أن فاعله مذكر وهو الصدر والقياس شرق ولكن لما كان الصدر الذي هو مضاف بعض المضاف إليه أعطى له حكمه. والقناة الرمح. وشرق بريقه إذا غص من باب علم يعلم. والإذاعة الإفشاء.

٤٥٩ ـ قاله الفرزدق يذم به قوم الأخطل: أي إتيان الفواحش عند قوم الأخطل معروف. والشاهد في معروفة حيث أنثها مع أنها خبر لقوله أتى الفواحش لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه.

٤٦٠ ـ قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة من الطويل يمدح بها الملازم بن حريث الحنفي. مشين أي النسوة والكاف للتشبيه وما مصدرية أي كاهتزاز الرماح. والشاهد في تسفهت حيث أنثه مع أن فاعله مذكر وهو مر الرياح لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه أي مالت بأعاليها مرّ الرياح. والنواسم جمع ناسمة من نسمت الريح نسيماً ونسماناً وهو أول الريح حين تهب بلين قبل أن تشتد.

٤٦١ ـ هو من البسيط وفيه معنى رائق وموعظة حسنة. والشاهد فيه عكس الشاهد في البيت السابق لأن فيه تذكير المؤنث وهو مكسوف، والقياس مكسوفة لأنه خبر عن المؤنث وهو إنارة العقل لأنه اكتسب التذكير من المضاف إليه. ويزداد خبر لقوله وعقل عاصي الهوى وتنويراً نصب على التمييز.

٤٦٢ ـ هو من الخفيف والشاهد فيه عكس ما ذكره في البيتين السابقين حيث قال له الأمر، ولم يقل لها على تأويل الفكر الذي يؤول أي يرجع له الأمر. وحيث قال معين ولم يقل معينة لأنه خبر لقوله =

ويحتمله ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٥٦] ولا يجوز قامت غلام هند ولا قام امرأة زيد لانتفاء الشرط المذكور.

تنبيه: أفهم قوله وربما أن ذلك قليل، ومراده التقليل النسبي أي قليل بالنسبة إلى ما ليس كذلك لا أنه قليل في نفسه فإنه كثير كما صرح به في شرح الكافية نعم الثاني قليل. (وَلا يُضَافُ اسمٌ لِما بِهِ اتَّحَدْ، مَعْنًى) كالمرادف مع مرادفه والموصوف مع صفته لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه فلا بد أن يكون غيره في المعنى، فلا يقال: قمح برّ ولا رجل فاضل، ولا فاضل رجل. (وأوِّلْ مُوهِماً إذَا وَرَدْ) أي إذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب

فلم يوجد الشرط إلا أن يقال: المراد حذفه مع متعلقاته وإذا حذف الأول هنا مع ما يتعلق به استقام الكلام إذ يصح أن يقال الفكر معين إلخ.

قوله: (ويحتمله) أي اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير، وعبر بالاحتمال لما في إطلاق المذكر على الله تعالى من سوء الأدب كذا قال البعض كغيره، وفيه أن التذكير وصف للفظ الجلالة لأنه المضاف إليه لا لذاته تعالى حتى يلزم سوء الأدب فتأمل، ولأنه يبعده التذكير حيث لا إضافة في ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [سورة الشورى، الآية: ١٧] ولأن فيه احتمالات أخرى منها أن قريب على وزن فعيل وهو وإن كان بمعنى فاعل قد يعطى ما بمعنى فاعل حكم ما بمعنى مفعول من استواء المذكر والمؤنث، وقيل إنه بمعنى مفعول أي مقربة. ومنها أن التذكير على تأويل الرحمة بالغفران. ومنها ما ذكر الفراء أنهم التزموا التذكير في قريب إذا لم يرد قرب النسب قصداً للفرق. قوله: (أفهم قوله وربما إلخ) فيه أنها تحتمل أن تكون للتكثير فلا إفهام. قوله: (فإنه كثير) المتبادر أنه مطرد وبه صرح بعضهم. قوله: (نعم الثاني) أي اكتساب التذكير. قوله: (لما به اتحد معنى) أي بحسب المراد فلا يرد ابن الابن وأبو الأب فإنه صحيح، وأراد بالاتحاد ما يشمل الترادف كما في الليث والأسد والتساوي كما في الإنسان والناطق سواء كان التساوي بحسب الوضع كالمثال أو بحسب المراد كما في الصفة والموصوف اهـ سم. والترادف الاتحاد ما صدقاً ومفهوماً والتساوي الاتحاد ما صدقاً فقط. ودخل فيما اتحد معنى ما اتحد لفظاً ومعنى، فلا يقال جاء زيد زيد، بالإضافة بل بالاتباع على التوكيد، ونقل يس عن الفارسي جواز الإضافة وخرج منه ما غاير معنى وإن اتحد لفظاً فتجوز فيه الإضافة نحو عين العين.

قوله: (والموصوف مع صفته) تقدمت الصفة أو تأخرت بقرينة التمثيل. قوله: (لأن المضاف يتخصف بالمضاف إليه) أي يتخصص به على وجه نسبته إليه وكونه بعضاً أو مظروفاً أو مملوكاً أو

= رؤية الفكر، وذلك لسريان التذكير من المضاف إليه وهو الفكر. والتواني التكاسل. ويروى على اكتساب الثواب.

تأويله فما أوهم إضافة الشيء إلى مرادفه قولهم: جاءني سعيد كرز، وتأويله أن يراد بالأول المسمى وبالثاني الاسم أي جاءني مسمى هذا الاسم. ومما أوهم إضافة الموصوف إلى صفته قولهم: حبة الحمقاء، وصلاة الأولى. ومسجد الجامع. وتأويله أن يقدر موصوف أي حبة البقلة الحمقاء، وصلاة الساعة لأولى، ومسجد المكان الجامع. ومما أوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم جرد قطيفة وسحق عمامة. ....

مختصاً كما استفيد مما سبق وهذا لا يتأتى إلا إذا تغاير المتضايفان معنى، فلا يرد أن الموصوف يتخصص بصفته فهلا جاز إضافته إليها للتخصيص كما جاز نعته بها للتخصيص، وعلل بعضهم منع إضافة الموصوف إلى الصفة بأن الصفة تابعة لموصوفها في الإعراب، فلو أضيف إليها الموصوف لكانت مجرورة أبداً ولم تتصوّر التبعية المذكورة، وعلل منع العكس بأن الصفة يجب أن تكون تابعة ومؤخرة، وفي الإضافة لا يمكن ذلك، وعلل منع إضافة أحد المترادفين أو المتساويين إلى الآخر بعدم الفائدة إذ المقصود حاصل من لفظ المضاف مع قطع النظر عن الإضافة فتكون لغواً. لا يقال: هي مفيدة للتخفيف بحذف التنوين فلا تكون لغواً. لأنا نقول: ترك الإضافة بالكلية أخف لأن فيها حذف كلمة تامة وهذا التعليل يقتضي امتناع ذكر المرادف الآخر أو المساوي الآخر على وجه الاتباع أيضاً وليس كذلك أفاده سم. قوله: (أن يراد بالأول إلخ) هذا إذا كان الحكم مناسباً للمسمى، فإن كان مناسباً للاسم كان الأمر بالعكس نحو كتبت سعيد كرز. واعلم أن هذه الإضافة بهذا التأويل على معنى لام الاختصاص، وكذا الإضافة في نحو مسجد الجامع بالتأويل الذي ذكره فيها أفاده سم، وإنما أضيف سعيد إلى كرز ولم يضف أسد إلى سبع لأن الأعلام كثرت فجاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها نقله يس عن ابن الحاجب.

(ومما أوهم إضافة الموصوف إلى صفته إلخ) قال الدماميني: واعلم أن إضافة الموصوف إلى صفته والصفة إلى موصوفها لا تنقاس اهـ. ومنه يعلم أن التأويل الذي ذكره الشارح لا يسوغ اعتباره ارتكابنا تلك الإضافة. وإنما هو تخريج للمسوغ على وجه جائز. قوله: (حبة الحمقاء) بالمد وهي المسماة بالرجلة وإنما وصفت بالحمق مجازاً لأنها تنبت في مجاري السيول فتمرّ بها فتقطعها فتطؤها الأقدام، وعندي فيما ذكره الشارح من أن هذا مما يوهم جواز إضافة الموصوف إلى صفته نظر لأنه إنما يظهر لو كانت الحبة تطلق على الرجلة ونحوها من البقول. أما إذا كانت واحدة الحب كما في القاموس كالبر وبزر الرجلة وسائر الحبوب والبزور فلا. والذي في القاموس بقلة الحمقاء والبقلة الحمقاء وإيهام الأول جواز ما ذكر ظاهر. قوله: (أن يقدر موصوف) أي يكون الأول مضافاً إليه إضافة الشيء إلى جنسه كالمثال الأول أو زمنه كالمثال الثاني أو كله كالمثال الثالث، وانظر ما المانع من جعل الإضافة في حبة الحمقاء من إضافة العام إلى الخاص كشجر أراك فلا يحتاج إلى التأويل. قوله: (وصلاة الساعة الأولى) أي من الزوال أو المراد أول ساعة أدّيت فيها الصلاة المفروضة. قوله: (ومسجد المكان الجامع) ويصح أن يكون التقدير ومسجد الوقت الجامع. قوله: (جرد قطيفة

وتأويله أن يقدر موصوف أيضاً وإضافة الصفة إلى جنسها أي شيء جرد من جنس القطيفة وشيء سحق من جنس العمامة.

تنبيه: أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين ووافقه ابن الطراوة وغيره ونقله في النهاية عن الكوفيين وجعلوا من ذلك نحو: ﴿وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ﴾ [سورة يوسف، الآية: ١٠٩] ﴿لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾ [سورة الواقعة، الآية: ٩٥] و﴿حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [سورة ق، الآية: ١٦] ﴿وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾ [سورة ق، الآية: ٩] وظاهر التسهيل وشرحه موافقته (وَبَعضُ الأَسْمَاءِ) تمتنع إضافته كالمضمرات والإشارات وكغير أي من الموصولات ومن أسماء الشروط ومن أسماء الاستفهام وبعضها (يضَافُ أَبَداً) فلا يستعمل مفرداً بحال (وَبَعْضُ ذَا) الذي يضاف أبداً (قَدْ يأتِ لَفْظاً مُفْرداً) أي يأتي مفرداً في اللفظ فقط وهو مضاف في المعنى نحو كل وبعض وأي، قال الله تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [سورة يس، الآية: ٤٠] ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٥٣] ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾ [سورة الإسراء، الآية: ١١٠].

إلخ) جرد بمعنى مجرودة وسحق بمعنى بالية. قوله: (أن يقدر موصوف أيضاً) أي كما يقدر فيما قبلها وإن اختلف المحل. قوله: (وإضافة الصفة إلى جنسها) أي جنس موصوفها أي فالإضافة حينئذ من إضافة الشيء إلى جنسه كخاتم فضة. قوله: (من جنس القطيفة) صرح بمن لبيان أن الإضافة على معنى من.

قوله: (ولدار الآخرة) لعل تأويله عند الجمهور ولدار الحالة الآخرة أو الحياة الآخرة أو يقولون: الإضافة من إضافة العام إلى الخاص، ولعلهم يقولون الإضافة فيما بعده من إضافة العام إلى الخاص، قال سم: تمتنع إضافة الخاص إلى العام كأحد اليوم لعدم الفائدة بخلاف عكسه كيوم الأحد. قوله: (تمتنع إضافته) أي لأنه لا يعرض له ما يحوج إلى إضافته ولشبهه بالحرف والحرف لا يضاف. قوله: (وكغير أي إلخ) بخلاف أي فإنها ملازمة للإضافة لفظاً أو تقديراً لضعف شبهها بالحرف بما عارضه من شدة افتقارها إلى ما تضاف إليه لتوغلها في الإبهام. قوله: (نحو كل) أي إذا لم يقع توكيداً أو نعتاً وإلا تعينت الإضافة لفظاً نحو: جاء القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل كما قاله الدنوشري. واعلم أن كلاً وبعضاً عند قطعهما لفظاً عن الإضافة إلى المعرفة معرفتان بنيتها عند سيبويه والجمهور ولهذا جاءت الحال منهما مؤخرة. وقال الفارسي نكرتان كذا في التصريح ولتعريفهما عند سيبويه والجمهور منعوا إدخال أل عليهما. قوله: (وأي) أي شرطية أو موصولة أو استفهامية، أما الواقعة نعتاً أو حالاً فمتعينة الإضافة لفظاً. قوله: (وكل في فلك يسبحون) أي كلهم فالتنوين عوض عن المضاف إليه والضمير للشموس والأقمار فإن اختلاف الأحوال يوجب تعدداً ما في الذات أو للكواكب فإن ذكرهما مشعر بها قاله البيضاوي فليس الليل والنهار من مدلول الضمير كما يفيده كلام البعض لأنهما لا يوصفان بالسباحة في الفلك كما لا يخفى، وجمعت جمع العاقل تشبيهاً لها به لفعلها فعله من السباحة والجري، وأفرد في فلك مراعاة لكل وجمع في يسبحون

تنبيه: أشعر قوله وبعض الأسماء وقوله وبعض ذا قد يأت لفظاً مفرداً أن الأصل والغالب في الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد وأن الأصل في كل ملازم للإضافة أن لا ينقطع عنها في اللفظ. واعلم أن اللازم للإضافة على نوعين: ما يختص بالإضافة إلى الجمل وسيأتي، وما يختص بالمفردات وهو ثلاثة أنواع: ما يضاف للظاهر والمضمر وذلك نحو: كلا وكلتا وعند ولدى وسوى وقصارى الشيء وحماداه بمعنى غايته، وما يختص بالظاهر وذلك نحو: أولى وأولات وذي وذات، وما يختص بالمضمر وإليه الإشارة بقوله: (وَبَعْضُ مَا يضَافُ حَتْمًا) أي وجوباً (امْتَنَعْ، إِيلاؤُهُ اسماً ظاهِراً حَيثُ وَقَعْ) وهذا النوع على قسمين: قسم يضاف إلى جميع الضمائر (كَوَحْدَ) نحو: جئت وحدي وجئت وحدك وجاء وحده، وقسم يختص بضمير

مراعاة للمضاف إليه المحذوف. فلا يقال: الآية تقتضي تحاد فلك الشمس والقمر على الاحتمال الأول وفلك الكواكب على الثاني.

قوله: (واعلم أن اللازم إلخ) غرضه الدخول على المتن وتتميم أقسام ما يضاف بذكر ما فاته المصنف وهو ما يختص بالظاهر. واعلم أن جملة أقسام الاسم باعتبار الإضافة وعدمها تسعة: ما تجوز إضافته، وما تمتنع، وما تجب إضافته لجملة فعلية فقط، وما تجب إضافته للجملة مطلقاً، وما تجب إضافته لفظاً أو نية للمفرد مطلقاً، وما تجب إضافته لفظاً للمفرد مطلقاً أو للظاهر فقط أو للضمير مطلقاً أو لضمير المخاطب. قوله: (كلا وكلتا) فإنهما يضافان للظاهر والمضمر لكن لا يضافان لكل مضمر بل للفظ هما وكما ونا خاصة. قوله: (قصارى الشيء) بضم القاف ويقال قصيرى بضم القاف وفتح الصاد وسكون الياء. وقصار بحذف الألف الأخيرة مع فتح القاف أو ضمها وقصر بحذف الألفين مع فتح القاف وسكون الصاد كذا في القاموس، وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من القصور. قوله: (وحماداه) بضم الحاء المهملة وقوله بمعنى غايته راجع لكليهما. قوله: (وذي وذات) أي وفروعهما وندر إنما يصطنع المعروف من الناس ذووه. قوله: (كوحد) قال في الهمع: هو لازم النصب على المصدرية بفعل من لفظه حكى الأصمعي وحد الرجل يحد إذا انفرد، وقيل لم يلفظ بفعله كالأبوة والخؤولة، وقيل محذوف الزوائد من إيحاد، وقيل نصبه على الحال لتأوّله بموحد، وقيل على حذف حرف الجر والأصل على وحده ولازم الإفراد والتذكير لأنه مصدر وقد يثنى شذوذاً أو يجر بعلى، سمع جلساً على وحديهما، وقلنا ذلك وحدينا، وجلس على وحده أو إضافة نسيج وقريع على وزن كريم وجحيش وعبير مصغرين إليه ملحقات بالعلامات على الأصح، يقال هو نسيج وحده وقريع وحده إذا قصد قلة نظيره في الخير وأصله في الثوب لأنه إذا كان رفيعاً لم ينسج على منواله. والقريع السيد وهو جحيش وحده عيير وحده إذا قصد قلة نظيره في الشر وهما مصغرا عير وهو الحمار وجحش وهو ولده يذم بهما المنفرد باتباع رأيه، ويقال هما نسيجا وحدهما وهم نسيجو وحدهم وهي نسيجة وحدها وهكذا. وقيل لا يتصل بنسيج وأخواته العلامات فيقال هما نسيج وحدهما وهكذا وزاد الشاطبي رجيل وحده اهـ ببعض اختصار.

المخاطب نحو: (لَبَى وَدَوَالَى) و (سَعْدَى) وحنانى وهذاذى، تقول: لبيك بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة، من ألب بالمكان إذا أقام به، ودواليك بمعنى تداولاً لك بعد تداول، وسعديك بمعنى إسعاداً لك بعد إسعاد، ولا يستعمل إلا بعد لبيك وحنانيك بمعنى تحنناً عليك بعد تحنن. وهذاذيك بذالين معجمتين بمعنى إسراعاً لك بعد بعد إسراع (وَشَذَّ إِيلاءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ) في قوله:

٤٦٣ ـ دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا فَلَبَّى فَلَبَّي يَدَيْ مِسْوَرِ

كما شذت إضافته إلى ضمير الغائب في قوله:

٤٦٤ ـ لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي

قوله: (تقول لبيك) أصله ألب لك إلبابين أي أقيم لطاعتك إلباباً كثيراً لأن التثنية للتكرير نحو: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [سورة الملك، الآية: ٤] فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه وحذف زوائده وحذف الجار من المفعول وأضيف المصدر إليه كل ذلك ليسرع المجيب إلى التفرغ لاستماع الأمر والنهي، ويجوز أن يكون من لب بمعنى ألب فلا يكون محذوف الزوائد قاله الرضي ومثله في حذف الزوائد الباقي. قوله: (بمعنى تداولاً لك بعد تداول) وقال جماعة بمعنى مداولة لك بعد مداولة والأمران متقاربان وكلاهما أحسن من قول بعضهم بمعنى إدالة بعد إدالة لعدم ظهور مناسبة معاني الإدالة كالغلبة هنا، بخلاف التداول بمعنى التناوب والمداولة بمعنى المناوبة وفي الكلام حذف مضاف أي تداولاً لطاعتك فاحفظه. قوله: (بمعنى تحنناً عليك بعد تحنن) لو قال بمعنى حناناً عليك بعد حنان لكان أنسب بلفظ حنانيك. قوله: (دعوت إلخ) أي طلبت مسوراً للأمر الذي أصابني وهو غرم دية لزمته فلبى أي قال لبيك وقوله فلبى يدي مسور أي إقامة على إجابته بعد إقامة إذا سألني في أمر نابه جزاء لصنعه. وخص اليدين لأن العطاء بهما ففيه إشعار بأن مسوراً أجاب بالفعل كما أجاب بالقول، وقيل ذكر اليدين مقحم والفاء الأولى تعقيبية والثانية سببية.

قوله: (لقلت لبيه) كان مقتضى الظاهر لبيك لكنه التفت من الخطاب إلى الغيبة وحكى

---

٤٦٣ ـ قاله أعرابي من بني أسد من مسدس المتقارب: أي طلبت مسوراً اسم رجل لما أصابني من النائبة فلبى: أي قال لبيك، تقديره فلباني، فحذف المفعول. والشاهد في فلبى يدي مسور حيث جاء لبى مضافاً إلى ظاهر وهو نادر شاذ لأن هذا من الأسماء التي تلزم الإضافة إلى المضمر نحو: دواليك وحنانيك وهذاذيك. ومعناه فإجابة مني بعد إجابة له إذ سألني في أمر نابه جزاء لصنعه. وخص يديه بالذكر لأنهما اللتان أعطتاه المال. وقيل هذا مقحم والفاء الأولى للعطف المؤذن بالتعقيب والثانية سببية، فافهم.

٤٦٤ ـ قبله:

إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي زَوْرَاءُ ذَاتُ مَتْرَعٍ بَيُونِ

رجز لم يدر قائله. ودوني زوراء جملة حالية وهي الأرض البعيدة. وذاتَ مترع صفتها من قولهم حوض ترع بالتاء المثناة من فوق وتحريك الراء ممتلىء. وقيل منزع بالنون والزاي المعجمة =

تنبيه: مذهب سيبويه أن لبيك وأخواته مصادر مثناة لفظاً ومعناها التكثير، وأنها تنصب على المصدرية بعوامل محذوفة من ألفاظها إلا هذاذيك ولبيك فمن معناهما. وجوز سيبويه في هذاذيك في قوله:

٤٦٥ ـ ضَـرْبـا هَـذاذَيْـكَ وَطَـعْـنـاً وَخْـضَـا

وفي دواليك في قوله:

٤٦٦ ـ إذَا شُقَّ بُردٌ شُقَّ بِالبُرْدِ مِثْلُهُ دَوَالَيْك حَتَّى كُلُّنا غَيْرُ لابِسِ

بالمعنى. قوله: (مصادر) قال شيخنا: والبعض أي حقيقة لا أسماء مصادر اهـ. وعليه فهي مصادر محذوفة الزوائد كما مر. قوله: (ومعناها التكثير) لأنهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علماً على ذلك لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره تصريح. قوله: (من ألفاظها) فيقدر في دواليك أداول، وفي سعديك أسعد مضارع أسعد رباعياً أي ساعد وأعان كما في القاموس. وفي حنانيك أتحنن على ما يقتضيه قول الشارح سابقاً بمعنى تحنناً إلخ أو أحن على ما هو الأنسب بلفظ حنانيك. قوله: (فمن معناهما) فيقدر أسرع وأقيم لأن فعلهما لم يستعمل، ولا ينافيه قوله السابق من ألب بالمكان لأن أخذه مما ذكر باعتبار المناسبة في المعنى لا يقتضي أن ما ذكر فعله كذا قالوا، وكان الحامل لهم على ذلك أن لبيك تثنية ثلاثي وألب رباعي فلا يكون فعلاً له وهو فاسد لوجود مثل ذلك في سعديك مع فعله وهو أسعد على أنه يقال لب ثلاثياً بمعنى أقام كما في القاموس وشرح الكافية للرضي كما مر فالمتجه عندي أنه منصوب بفعل من لفظه. نعم ذكر قوم أن معنى لبيك إجابة بعد إجابة وعليه فالناصب فعل من معناه إذ ليس لب وألب بمعنى أجاب فاحفظه.

قوله: (وخضا) بخاء وضاد معجمتين أي مسرعاً للقتل. قوله: (إذا شق برد إلخ) الباء في بالبرد بدلية. قال في التصريح قال أبو عبيدة: كان الرجل إذا أراد توكيد المودة بينه وبين من يحبه

= من قولهم بئر نزوع ونزيع. إذا كانت قريبة القعر والأول أصح. وبيون بفتح الباء الموحدة وضم الياء آخر الحروف. أي واسعة بعيدة الأطراف. والشاهد في لبيه حيث أضيف إلى ضمير الغائب وهو شاذ، وهو مقول القول.

٤٦٥ ـ قاله العجاج من قصيدة مرجزة يمدح بها الحجاج ويذكر فيها ابن الأشعث وأصحابه. وضرباً نصب على المصدر. أي يضرب ضرباً. والشاهد في هذاذيك فإنه مصدر قصد من تثنيته التكرار. وليس المراد منه شيئين فقط، من الهذ وهو الإسراع في القطع. ووخضاً صفة لطعناً بفتح الواو وسكون الخاء وبالضاد المعجمتين وهو الطعن الجائف.

٤٦٦ ـ قاله سحيم عبد بن الحسحاس من قصيدة من الطويل. والشاهد في دواليك فإنه مصدر مثنى مضاف إلى ضمير المخاطب مخصوص به. ومعناه التكرار وهو من المداولة وهي المناوبة. كانت عادة العرب أن يلبس كل من الزوجين برد الآخر ثم يتداولان على تخريقه حتى لا يبقى فيه لبس طلباً لتأكيد المودة. وشق الثاني جواب إذا.

الحالية بتقدير نفعله مداولين وهاذين أي مسرعين وهو ضعيف للتعريف. ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولاً مطلقاً. وجوّز الأعلم في هذاذيك في البيت الوصفية وهو مردود بما ذكر ولأنه معرفة وضرباً نكرة. وذهب يونس إلى أن لبيك اسم مفرد مقصور أصله لبى قلبت ألفه ياء للإضافة إلى الضمير كما في على وإلى ولدى. وردّ عليه سيبويه بأنه لو كان كذلك لما قلبت مع الظاهر في قوله: فلبى يدي مسور. وقول ابن الناظم: إن خلاف يونس في لبيك وأخواته وهم. وزعم الأعلم أن الكاف حرف خطاب لا موضع له من الإعراب مثلها في ذلك. ورد عليه بقولهم لبيه ولبى يدي مسور، وبحذفهم النون لأجلها ولم يحذفوها في ذانك، وبأنها لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحرف اهـ. النوع الثاني من اللازم للإضافة وهو ما يختص بالجمل على قسمين: ما يختص بنوع من الجمل، وسيأتي، وما لا يختص وإليه الإشارة بقوله: (وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الجُمَل، ....

شق كل منهما برد صاحبه يرى أن ذلك أبقى للمودة بينهما. قوله: (الحالية)أي على تأويله بالمشتق كما نبه عليه بعد. قوله: (مداولين)المناسب لتفسيره دواليك بتداولاً لك بعد تداول أن يقول متداولين. قوله: (أي مسرعين)تفسير لهاذين فقط على الظاهر. قوله: (للتعريف)أي وحق الحال التنكير. وقوله: ولأن المصدر إلخ دفع بهذا التعليل ما قد يقال: يحتمل أن هذه الحال مما جاء معرفاً لفظاً وإن كان منكراً معنى. قوله: (الوصفية)أي لضرباً والمعنى اضرب ضرباً مكرراً كذا قال البعض تبعاً لشيخنا، ويحتمل أن المعنى على الوصفية اضرب ضرباً مسرعاً مسرعاً بل هذا أنسب بما مر في معنى هذا ذيك.

قوله: (بما ذكر)أي من أن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولاً مطلقاً. قوله: (ولأنه معرفة)في الرد بهذا على الأعلم بحث لأنه سيذكر الشارح عنه أنه يقول بحرفية الكاف في لبيك وأخواته وحينئذ لا إضافة فلا تعريف على مذهبه وزاد بعضهم رداً ثالثاً وهو أن ضرباً مفرد وهذا ذيك مثنى ولا يوصف المفرد بالمثنى. قوله: (أصله لبى)أي بوزن فعلى بسكون العين كما في التصريح. وقد يؤخذ منه أن الألف للتأنيث فتأمل. قوله: (كما في على إلخ)أشار به إلى أن الألف لا تبدل للإضافة ياء دائماً بدليل فتاك وعصاك. قوله: (ورد عليه سيبويه إلخ)ليونس أن يجيب بأن قوله فلبى يدي مسور شاذاً فلا يصلح للرد فتأمل. قوله: (وهم)أي بل خلافه في لبيك فقط. قوله: (مثلها في ذلك)أي في هذا اللفظ. قوله: (ورد عليه بقولهم إلخ)أي لأن قيام ضمير الغيبة والاسم الظاهر مقام الكاف يدل على اسميتها لأن الاسم إنما يقوم مقامه مثله. وأجاب في التصريح عن هذا بأن لبيه ولبي يدي مسور شاذان فلا يصلحان للرد. وعن الثاني بأن النون يجوز حذفها لشبه الإضافة كما صرح به الأعلم في نفس المسألة وكما في اثني عشر، وإنما لم يحذف من ذانك للإلباس. قوله: (لأجلها)أي لأجل كاف الخطاب وكذا الضمير في قوله وبأنها. قوله: (إلى الجمل)أي الخبرية الغير المشتملة على ضمير يرجع إلى المضاف. دماميني.

حَيْثُ وَإِذْ) فشمل إطلاقه ....

قوله: (حيث وإذ) الأول ظرف مكان تصرفه نادر وقد يراد به الزمان وثاؤها بالحركات الثلاث وقد تبدل ياؤه واواً بل قال ابن سيده هي الأصل كما في الدماميني. وبنو فقعس يعربونها ولا يضاف إلى الجملة من أسماء المكان غيرها كما في المغني. والثاني ظرف زمان ماض لا يتصرف إلا إذا أضيف إليه ظرف زمان كيومئذ. قال جماعة منهم الناظم أو وقع مفعولاً به نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٨٦] أو بدلاً منه نحو: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾ [سورة مريم، الآية: ١٦] فإذ انتبذت بدل اشتمال من مريم ومنع ذلك الجمهور وأولوا كما سيأتي، وترد للتعليل فتكون حرفاً وقيل ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام وهذا القول لا يتأتى إذا اختلف زمنا العلة والمعلل نحو: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [سورة الزخرف، الآية: ٣٩] الآية أي لن ينفعكم يوم القيامة اشتراككم في العذاب لظلمكم في الدنيا. ولصاحب هذا القول أن يجعل إذ في الآية لمجرد الظرفية بدلاً من اليوم على معنى إذ ثبت ظلمكم عندكم وعلى هذا الوجه يجوز أن تكون أن ومعمولاها تعليلاً على حذف لام العلة وفاعل ينفع ضمير مستتر فيه راجع إلى قولهم: ﴿يَٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ﴾ [سورة الزخرف، الآية: ٣٨] أو إلى القرين ويؤيدهما قراءة بعضهم بكسر إن على استئناف العلة كما في المغني. وللمفاجأة بعد بينا وبينما وهل هي حينئذ ظرف زمان أو مكان أو حرف مفاجأة أو حرف زائد أقوال. فإذا قلت: بينا أو بينما أنا قائم إذ أقبل عمرو فعلى القول بزيادة إذ يكون الفعل بعدها هو العامل في بينا أو بينما كما يكون ذلك لو لم توجد إذ بعد بينا أو بينما وهو الأكثر، وعلى القول بأنها حرف مفاجأة فالعامل في بينا أو بينما فعل محذوف يفسره ما بعد إذ وعلى القول بالظرفية، قال ابن جني وابن الباذش: عاملها الفعل الذي بعدها لأنها غير مضافة إليه وعامل بينا أو بينما محذوف يفسره الفعل المذكور، فمعنى المثال أقبل عمرو في زمن بين أوقات قيامي. وقال الشلوبين: إذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا في بينا أو بينما لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله بل عاملهما محذوف يدل عليه الكلام وإذ بدل منهما أي بين أوقات قيامي حين أقبل عمرو وافقت إقبال عمرو. واعلم أن أصل بين أن تكون مصدراً بمعنى الفراق، فمعنى جلست بينكما جلست مكان فراقكما ومعنى أقبلت بين خروجك ودخولك أقبلت زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فتبين أن بين المضافة إلى المفرد تستعمل في الزمان والمكان فلما قصدوا إضافتها إلى الجملة اسمية أو فعلية والإضافة إلى الجملة كلا إضافة زادوا عليها تارة ما الكافة لأنها تكف المقتضي عن اقتضائه وأشبعوا تارة أخرى الفتحة فتولدت ألف لتكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه لأنه حينئذ كالموقوف عليه لأن الألف قد يؤتى بها للوقف كما في أنا والظنونا، وتعين حينئذ أن لا تكون إلا للزمان لما تقرر أنه لا يضاف إلى الجمل من المكان إلا حيث وإضافة بينما أو بينا في الحقيقة إلى زمان مضاف إلى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين أوقات زيد قائم أي بين أوقات قيام زيد كذا قرره الرضي، وقد يضاف

الجمل الجملة الاسمية والفعلية، فالاسمية نحو: جلست حيث زيد جالس ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [سورة الأنفال، الآية: ٢٦] والفعلية نحو: جلست حيث جلست، واجلس حيث أجلس ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٨٦] ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [سورة الأنفال، الآية: ٣٠] ومعنى هذا المضارع المضي حينئذ. وأما نحو قوله:

بينا إلى مفرد مصدر دون بينما على الصحيح كذا في الدماميني والهمع، وتقدير أوقات لأن بين إنما تضاف لمتعدد وناقش فيه أبو حيان بأن بينا قد تضاف للمصدر المتجزىء كالقيام مع أنهم لا يحذفون المضاف إلى الجملة في مثل هذا. قال في الهمع: وما ذكر من أن الجملة بعد بينا وبينما مضاف إليها قول الجمهور. وقيل ما والألف كافتان فلا محل للجملة بعدهما، وقيل ما كافة دون الألف بل هي مجرد إشباع اهـ. وعلى عدم إضافتهما عاملهما ما في الجملة التي تليهما كما في المغني.

قوله: (الجملة الاسمية والفعلية) لكن إضافة حيث إلى الفعلية أكثر ولهذا ترجح النصب في نحو: جلست حيث زيداً أراه كذا في المغني. قال في الهمع وتقبح إضافة إذ إلى اسمية عجزها فعل ماض نحو جئتك إذ زيد قام ووجه قبحه أن إذ لما مضى والفعل الماضي مناسب لها في الزمان وهما في جملة واحدة فلم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضارعاً نحو إذ زيد يقوم فإنه حسن اهـ. وقال في التصريح شرط الاسمية بعد إذ أن لا يكون خبر المبتدأ فيها فعلاً ماضياً نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضياً لفظاً نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٨٦] أو معنى لا لفظاً نحو: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٢٧] ثم قال: وشرط الاسمية بعد حيث أن لا يكون الخبر فيها فعلاً نص على ذلك سيبويه اهـ. ولعل معنى قوله شرط الاسمية بعد إذ شرط حسنها فلا ينافي كلام الهمع، ولعل معنى قوله وشرط الاسمية بعد حيث شرط رجحانها، فلا ينافي ما مر عن المغني أن النصب في نحو جلست حيث زيداً أراه أرجح فقط، ومن كلام الهمع يعرف ما في كلام البعض وغيره من الخلل. قوله: (واذكروا إذ أنتم قليل) إذ فيها وفيما بعدها مفعول به عند جماعة وقال الجمهور ظرف لمفعول محذوف أي ﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ﴾ و﴿إِذْ كُنتُمْ﴾ ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ﴾ اهـ تصريح وقالوا في: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾ [سورة مريم، الآية: ١٦] أن إذ انتبذت ظرف لمحذوف أي قصة مريم إذ انتبذت وعلى مذهبهم يتعين في: ﴿ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ﴾ [سورة المائدة، الآية: ٢٠] كون إذ ظرفاً لنعمة وعلى مذهب غيرهم يجوز ذلك وكونها بدل كل من نعمة.

قوله: (ومعنى هذا المضارع) أي الواقع في الجملة المضاف إليها إذ بخلاف المضارع بعد حيث، وقد يقال لا حاجة إلى ذلك لتصريح ابن هشام في المغني بأن إذ قد تستعمل في المستقبل كما أن إذا قد تستعمل في الماضي. والجواب أن المحوج موافقة الواقع لأن نزول الآية بعد وقوع المكر مع أن الجمهور لا يثبتون مجيء إذ للاستقبال ويجعلون ما يوهمه من تنزيل المستقبل منزلة

٤٦٧ ـ أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعَا

وقوله:

٤٦٨ ـ حَيْثُ لَيِّ العَمَائِمِ

فشاذ لا يقاس عليه خلافاً للكسائي.

تنبيه: قولهم إذ ذاك ليس من الإضافة إلى المفرد بل إلى الجملة الاسمية والتقدير: إذ ذاك كذلك أو إذ كان ذاك. (وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ. إِفْرَادُ إِذْ) أي وإن ينون إذ يحتمل إفرادها لفظاً. وأكثر ما يكون ذلك مع إضافة اسم الزمان إليها كما في نحو: يومئذ وحينئذ. ويكون التنوين عوضاً من

الماضي كما في المغني. قوله: (أما ترى) هي بصرية مفعولها طالعاً وحيث ظرف مكان مبني. وقيل إذا أضيف إلى مفرد يكون معرباً كذا في العيني. وقيل مفعولها حيث وطالعاً حال من سهيل، وقيل من حيث على معنى طالعاً فيه. وقيل علمية مفعولاها حيث وطالعاً أي طالعاً فيه. أقول: أو طالعاً مفعول أول وحيث ظرف مستقر مفعول ثانٍ. قال زكريا: والشاهد في إضافة حيث إلى مفرد. وقيل سهيل مرفوع فحيث مضافة إلى جملة فلا شاهد فيه والتقدير حيث سهيل مستقر طالعاً. قوله: (حيث ليّ العمائم) قال شيخنا: أي شد العمائم على الرؤوس، ويؤيده قول العيني أراد بمكان ليّ العمائم الرؤوس.

قوله: (إذ ذاك كذلك) أي أو ثابت أو نحو ذلك. قوله: (وإن ينون إلخ) ألحق الكافيجي بإذ في ذلك إذا فيجوز أن تقطع عن الإضافة ويعوض عنها التنوين كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَطَعْتُم بَشَرًا مِّثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَاسِرُونَ﴾ [سورة المؤمنون، الآية: ٣٤] اهـ نكت. قوله: (أي وإن ينون إذ إلخ) أشار إلى أن الضمير في ينون عائد إلى إذ وأن في قوله إفراد إذ إقامة الظاهر مقام المضمر دفعاً لتوهم رجوع

---

٤٦٧ ـ قائله مجهول: وتمامه

نَجْمٌ يُضِيءُ كَالشِّهَابِ لامِعَا

الهمزة للاستفهام. وترى من رؤية البصر فلذلك اقتصر على مفعول واحد وهو طالعاً. والشاهد في حيث سهيل حيث أضيف إلى مفرد وهو شاذ لأن حقه أن يضاف إلى الجملة، فعلى هذا يكون حيث معرباً لأن الموجب لبنائه إضافته إلى الجمل إما منصوب على الظرفية أو على المفعولية إذا جعل ترى من رؤية القلب. وقيل هو مبني دائماً. وقيل مضاف إلى الجملة تقديراً لأن سهيلاً مرفوع بالابتداء وخبره محذوف أي مستقر وظاهر في حال طلوعه.

٤٦٨ ـ البيت بتمامه:

وَيَطْعُنُهُمْ تَحْتَ الحُبَا بَعدَ ضَرْبِهِمْ بِبِيضِ المَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ العَمَائِمِ

هو من الطويل. طعنه بالرمح يطعنه بالفتح فيهما وطعن في السن يطعن بالضم في الغابر. والحبا بضم الحاء المهملة وتخفيف الباء الموحدة جمع حبوة بكسر الحاء، أراد به أوساطهم كما أراد من لي العمائم رؤوسهم: أي نطعنهم في أوساطهم بعد ضربهم بحديد السيوف في رؤوسهم. والبيض بفتح الباء الحديد وبالكسر جمع أبيض وهو السيف. والمواضي السيوف والإضافة فيه نحوها في جرد قطيفة. والشاهد في حيث حيث لم تضف فيه إلى جملة فيكون معرباً. ومحله النصب على الحال.

لفظ الجملة المضاف إليها كما تقدم بيانه في أول الكتاب. وأما نحو: وأنت إذ صحيح فنادر (وَمَا كإِذْ مَعْنًى) في كونه ظرفاً مبهماً ماضياً نحو: حين ووقت وزمان ويوم إذا أريد بها الماضي (كَإِذْ) في الإضافة إلى ما تضاف إليه إذ، ....

الضمير إلى غير إذ. قوله: (وأما نحو وأنت إذ صحيح فنادر) هذا مقابل قوله: وأكثر ما يكون إلخ وبه يتبين أن أفعل التفضيل في أكثر على غير بابه، وفي بعض النسخ إسقاط قوله وأما إلخ. قوله: (وما كإذ إلخ) الأقرب ما أشار إليه الشارح من أن ما مبتدأ وكإذ صلتها والخبر كإذ الثانية وأضف جوازاً استئناف في موقع الاستدراك ما أشار إليه الشارح، ويحتمل أن ما مفعول مقدم لأضف وعليه فقوله كإذ الثانية صفة مفعول مطلق لأضف أي إضافة كإضافة إذ في كونها إلى الجملة.

قوله: (ظرفاً مبهماً) يعني بالظرف اسم الزمان سواء كان منصوباً على الظرفية أم لا كما في المغني، وكما يرشد إليه تمثيل الشارح بعد ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَۖ﴾ [سورة غافر، الآية: ١٦] و﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْۚ﴾ [سورة المائدة، الآية: ١١٩]. إذ الأول بدل من المفعول به في ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [سورة غافر، الآية: ١٥] والثاني خبر، والمراد بالمبهم ما ليس محدوداً مما سيذكره الشارح مما لا اختصاص له أصلاً كحين ومدة ووقت وزمن أوله اختصاص بوجه دون وجه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء بخلاف المحدود كأمس وغد وكأسبوع وشهر وحول وسنة وعام وكيومين كذا قالوا، وفيه أن نحو نهار من المحدود اللهم إلا أن يراد به مطلق وقت كما قالوه في يوم كما سيأتي لكن يكون حينئذ مما لا اختصاص له إلا أن يراد مطلق وقت، شمني. وفي شرح ابن غازي: أن المحدود ما دل على عدد صراحة كيومين وأسبوع وشهر وسنة فتأمل. وممن ذكر عدم جواز الإضافة في السنة السيوطي، وفي العام الدماميني فليحرر قول شيخنا السيد أجروا السنة مجرى العام في جواز الإضافة إلى الجملة. ثم رأيت في المغني شاهداً على إضافة العام فإنه قال: لا يعود ضمير من الجملة المضاف إليها إلى المضاف فأما قوله:

مضت سنة لعام ولدت فيه

فنادر وقد خفي هذا الحكم على أكثر النحاة اهـ. وسبقه إلى ذلك الناظم وعلله بأن المضاف إلى الجملة مضاف في التقدير إلى مصدر منها فكما لا يعود ضمير من المصدر المضاف إليه إلى المضاف لا يعود منها. قال الدماميني: وقضيته امتناع العود لا ندوره ولا حجة فميا استشهد به لجواز تعلق الظرف بمحذوف فيكون الضمير من جملة أخرى. قوله: (ويوم) أي إذا أريد به مطلق الزمن لا المقدار المخصوص وإلا كان من المحدود أفاده سم.

فائدة: إذا قلت أتيتك يوم لا حرّ ولا برد جاز لك رفع حرّ وبرد على أن لا ملغاة أو عاملة عمل ليس وفتحهما على أن لا عاملة عمل إن وجرهما على أن لا زائدة حكى الأخفش الأوجه الثلاثة كذا نقلوا. فيه أن جعل لا زائدة لا يلائم المعنى إلا أن يراد بكونها زائدة كونها معترضة بين المتضايفين كلا المعترضة بين الجار والمجرور في جئت بلا زاد كما عبر بذلك الدماميني ولو جعل الجر على أن لا اسم بمعنى غير لكان أوضح فتأمل.

لكن(أَضِفْ) هذه(جَوَازًا) لما سبق أن إذا تضاف إليه وجوباً(نحو حين جَا نُبِذْ) وجاء زيد يوم الحجاجُ أمير، ونحو: مجيئك نبذ، وجاء زيد يوم إمرة الحجاج فتضاف للمفرد. فإن كان الظرف المبهم مستقبل المعنى لم يعامل معاملة إذ، بل يعامل معاملة إذا فلا يضاف إلى الجملة الاسمية بل إلى الفعلية كما سيأتي. وأما ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ [سورة الذاريات، الآية: ١٣] وقوله:

٤٦٩ ـ فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لا ذُو شَفَاعَةٍ   بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ

فمما نزل المستقبل فيه منزلة الماضي لتحقق وقوعه. هذا مذهب سيبويه وأجاز ذلك الناظم على قلة تمسكاً بظاهر ما سبق. وأما غير المبهم وهو المحدود فلا يضاف إلى جملة وذلك نحو: شهر وحول، بل لا يضاف إلا إلى المفرد نحو شهر كذا(وَٱبْنِ أَوِ ٱعرِبْ مَا كإِذْ قَدْ أُجرِيَا) مما سبق أنه يضاف إلى الجملة جوازاً، أما الإعراب فعلى الأصل، ....

قوله: (أضف هذه) أي الألفاظ المشبهة، إذ ولو قال هذا أي ما كإذ لكان أحسن. قوله: (لما سبق) اللام للتعدية متعلقة بأضف لا للتعليل. قوله: (ونحو حين مجيئك إلخ) ظاهر صنيعه أن هذا أيضاً مثال لإضافة ما كإذ إلى ما سبق أن إذ تضاف إليه وجوباً وليس كذلك كما هو ظاهر فكان الأولى أن يقول: ومثال إضافة ما كإذ إلى المفرد نحو حين إلخ. قوله: (مستقبل المعنى) بقي ما إذا كان حالاً فانظره. قوله: (وأجاز ذلك الناظم على قلة) على هذا لا يكون مشبه إذا كإذا فيقال ما الفرق بينه وبين مشبه إذ حيث أعطي حكم إذ في الإضافة. قوله: (بظاهر ما سبق) أي من الآية والبيت. قوله: (فلا يضاف إلى جملة) لأنه حينئذ بعد الشبه بإذ ولأنه لم يسمع.

قوله: (ما كإذ قد أجريا) تنازعه الفعلان قبله وقيد المصنف في كافيته جواز بناء ما ذكر بما إذا لم يثنّ وإلا وجب إعرابه ولا يتقيد جواز بناء ما ذكر بحال الإضافة إلى الجملة بل يجوز بناؤه إذا أضيف إلى مفرد مبني كيومئذ وحينئذ ومثله كل اسم ناقص الدلالة لإبهامه كغير ومثل ودون وبين. وذهب الناظم إلى أنه لا يبنى مضاف إلى مبني بسبب إضافته إليه أصلاً لا ظرف ولا غيره لأن الإضافة من خصائص الأسماء التي تكف سبب البناء وتلغيه فكيف تكون داعية إليه والفتحات فيما استشهدوا به حركات إعراب فمثل في ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [سورة الذاريات، الآية: ٢٣] حال من ضمير لحق وبين ودون في: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٩٤] ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [سورة الجن، الآية: ١١] منصوبان على الظرفية وفاعل تقطع ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل وبينكم حال منه ومبتدأ منا محذوف ودون ذلك صفته أي قوم دون ذلك قال سم: ويشكل على

---

٤٦٩ ـ قاله سواد بن قارب الأزدي الصحابي رضي الله عنه. ذكر مستوفى في شواهد ما ولا وإن المشبهات بليس. والشاهد في يوم فإنه بمنزلة إذ في كونه اسم زمان مبهم لما يأتي فلذلك نزل منزلته فيما أضيف إليه. فهذا ونحوه نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه بمنزلة ما قد وقع ومضى.

وأما البناء فحملاً على إذ(وَٱخْتَرْ بِنَا مَتْلُوَّ فِعْلٍ بُنِيَا) أي أن الأرجح والمختار فيما تلاه فعل مبني البناء للتناسب كقوله:

٤٧٠ ـ عَلى حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ عَلى الصِّبَا

وقوله:

٤٧١ ـ عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيم

(وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا، أَعْرِبْ) نحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [سورة المائدة، الآية: ١١٩] وكقوله:

التعليل بناء يوم في يومئذ إلا أن يوجه بالحمل على شبهه وهو إذ اهـ. وهل مشبه إذا كمشبه إذ في جواز البناء والإعراب إذا أضيف إلى الجملة على التفصيل المذكور. قال ابن هشام: لم أر من صرح به وقياسه عليه ظاهر. قال في النكت وقد صرح به الشاطبي جازماً به.

قوله:(فحملا على إذ) اعترض بأن شرط القياس وجود علة الحكم في الفرع وعلة بناء إذ مشابهتها الحرف في الافتقار إلى الجملة وهي غير موجودة في الفرع وقد يقال: إنما اشترط ذلك في القياس الموجب للحكم لا المجوز له فتأمل. قوله:(فيما تلاه فعل مبني) أي بناء أصلياً أو عارضاً ولذا مثل بمثالين. قوله:(على حين عاتبت إلخ) أي في حين عاتبت على حد قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾ [سورة القصص، الآية: ١٥] وكذا فيما يأتي. قوله:(على حين يستصبين) أي النسوة من استصبيت فلاناً أي عددته صبياً كذا قيل، والأنسب أنه من استصباه أي طلب أن يصبو إليه أي يميل.

قوله:(وقيل فعل معرب) صريح في جواز وقوع المضارع بعد الظرف الذي بمعنى إذ وهو

---

٤٧٠ ـ قاله النابغة الذبياني. وتمامه:

وَقُلْتُ أَلَمَّا أصحُ وَالشَّيْبُ وازِعُ

من قصيدة من الطويل. الشاهد في حين حيث بني على الفتح لإضافته إلى فعل بناؤه لازم. ويجوز كسره للإعراب. وعلى الأول ظرف كفى كما في: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾ [سورة القصص، الآية: ١٥] أي في وقت غفلة والمعنى في وقت عاتبت، وعلى الثاني للتعليل أي لأجل الصبا كما في: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٨٥] والهمزة للاستفهام. ولما من الجوازم. وأصح مجزوم به، والواو للحال، ووازع من وزعت الرجل إذا كففته.

٤٧١ ـ هو من الطويل. وصدره

لَأَجْتَذِبَنْ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمَا

والشاهد في على حين حيث جاء مبنياً لإضافته إلى الجملة. وهذا البيت حجة على من ذهب إلى أن المضارع المتصل به نون الإناث باق على إعرابه. يقال: استصبيت فلاناً إذا عددته صبياً يعني جعلته في عداد الصبيان. قوله:(لأجتذبن) بنون التأكيد الخفيفة والتحلم بالتشديد تكلف الحلم بالكسر وهو الأناة.

٤٧٢ ـ أَلَمْ تَعْلَمِي يا عَمْرَكِ اللهُ أَنَّنِي كَرِيمٌ عَلَى حينِ الكِرام قَليلُ

ولم يجز البصريون حينئذ غير الإعراب، وأجاز الكوفيون البناء، وإليه مال الفارسي والناظم، ولذلك قال: (وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا) أي لن يغلط. واحتجوا لذلك بقراءة نافع: ﴿هذا يومَ ينفع﴾ [سورة المائدة، الآية: ١١٩] بالفتح، وقد روي بهما قوله:

عَلى حِينَ الكِرَامِ قَلِيلُ

وقوله:

٤٧٣ ـ تَذَكَّر مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى عَلى حِينِ التَّوَاصُلِ غَيْرَ دَانِ

إنما يتم إذا جعل ذلك المضارع بمعنى الماضي ولو تنزيلاً كما في إذ إذا وقع بعدها المضارع على ما ذكره الشارح سابقاً، ولا يخفى أن الأقرب في الظرف قبل المضارع المجعول بمعنى الماضي تنزيلاً أن يجعل بمعنى إذا ويستغنى عن تكلف جعل المضارع بمعنى الماضي تنزيلاً. قوله: (يا عمرك الله) يا للتنبيه أو للنداء والمنادى محذوف وعمر منصوب على المصدرية بمعنى التعمير ويرفع بالابتداء إذا دخلت عليه اللام فيكون بمعنى الحياة والله منصوب بنزع الخافض والأصل عمرتك بالله عمراً أي ذكرتك به تذكيراً يعمر قلبك وحكي رفعه على الفاعلية للمصدر. قوله: (واحتجوا بقراءة نافع) قال الرضي: لا دليل فيها لاحتمال أن يوم نصب على الظرفية خبر لهذا مشاراً به للمذكور قبله لا لليوم وأورد عليه أنه يلزم مخالفة هذه القراءة حينئذ لقراءة الرفع والأصل عدمها. قوله: (ما تذكر من سليمى) أي الذي تذكره منها وأبهمه تعظيماً له وتفخيماً والداني القريب.

---

٤٧٢ ـ قاله مويال بن جهم المذحجي من قصيدة من الطويل. الهمزة للاستفهام وإن مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعولي تعلمي. ويا عمرك الله معترض. ويا لمجرد التنبيه. وعمرك منصوب نصب المصادر فإذا دخلت عليه اللام يرفع بالابتداء. ومعناه بتعميرك الله أي بإقرارك له بالبقاء. وظاهره القسم وليس مراداً ههنا على المعنى الذي ذكرناه، ويقال مراده: سألت الله أن يطيل عمرك يا فلانة فعلى هذا يكون دعاء. وتكون الجلالة الشريفة مرفوعة على الفاعلية بيطيل ويا على أصلها في النداء. والشاهد في على حين حيث أعرب لأنه وقع قبل مبتدأ وهو الكرام وقليل خبره. وكذا يعرب إذا وقع قبل المعرب كما في: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [سورة المائدة، الآية: ١١٩] ففي هذين الموضعين الإعراب جائز بلا خلاف. وأما البناء فمنعه البصرية وأجازته الكوفية واختاره ابن مالك ولهذا روي البناء على الفتح ههنا.

٤٧٣ ـ هو من الوافر: وصدره

تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى[1]

والشاهد في على حين حيث يجوز فيه الإعراب والبناء ولكن البناء على الفتح أرجح من الإعراب، ولم تجز البصرية غيره. والتواصل مبتدأ وغير داني خبره. ويروى على حين التراجع.

---

(١) اقتصر العيني في الاستشهاد على ذكر الشطرة الأخيرة فلذلك ذكر صدره.

(وَأَلْزَمُوا إِذَا) الظرفية(إِضَافَةَ إِلَى، جُمَلِ الأَفْعَالِ) خاصة نظراً إلى ما تضمنته من معنى الشرط غالباً ....

قوله: (الظرفية) احترازاً عن إذا الفجائية لأنها حرف على الأصح والحرف لا يضاف. ومن أحسن ما استدل به المصنف على حرفيتها أنها وردت رابطة لجواب الشرط نحو: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [سورة الروم، الآية: ٢٥] فلو كانت ظرفاً للزم اقتران الجملة الجوابية في مثل ذلك بالفاء لأنها اسمية، وقال جماعة: هي ظرف زمان والتقدير في خرجت فإذا زيد خرجت ففي الوقت زيد أي حضوره إذ لا يخبر بالزمان عن الجثة. هذا إن قدرت خبراً فإن قدرت متعلقة بخبر محذوف أي ففي الوقت زيد حاضر كما هي متعلقة بالخبر المذكور في خرجت فإذا زيد حاضر فلا إشكال في الإخبار ومقتضاه أن لا تكون إذا مضافة للجملة إذ لا يعمل شيء من المضاف إليه في المضاف وهو خلاف المقرر في إذا الظرفية. ولك أن تجعل التقدير فحضور زيد أو فزيد حاضر في زمن خرجت، فتكون الإضافة إلى جملة مقدرة. وقال جماعة: ظرف مكان والتقدير في فإذا زيد ففي المكان زيد أو ففي الحضرة زيد ومقتضاه كالقول قبله، وجعل إذا على هذا القول مضافة لجملة مقدرة ينافيه أنه لا يضاف من ظروف المكان إلى الجملة إلا حيث كما مر، ويجوز فإذا زيد جالساً بالنصب حالاً والخبر إذا أو محذوف ولا يليها في المفاجأة إلا الجملة الاسمية دفعاً لالتباسها بالشرطية، ومن ثم امتنع النصب في نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو وجوزه كثير من النحويين. وجوز الأخفش أن يليها الفعل المقرون بقد دون المجرد منها. وقد تقع بعد بينا وبينما وتلزم الفاء إذا الفجائية وهل هي زائدة أو عاطفة الجملة بعدها على الجملة قبلها أو جزائية كهي في جواب الشرط أقوال. واعلم أن إذا غير الفجائية ملازمة للظرفية عند الجمهور، وقال المصنف: قد تقع مفعولاً به كقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله تعالى عنها: «**إِنِّي لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتِ عَنِّي رَاضِيَةً وَإِذَا كُنْتِ عَلَيَّ غَضْبَى**» وأوله غيره بجعل إذا ظرفاً لمحذوف هو المفعول أي لأعلم شأنك إذا كنت إلخ ومجرورة بحتى نحو: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾ [سورة الزمر، الآية: ٧١] الآية والغاية في الحقيقة ما ينسبك من الجواب مرتباً على فعل الشرط فالمعنى: وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمراً إلى أن تفتح أبوابها وقت مجيئهم فيقطع السوق وجعل الجمهور حتى في مثل ذلك ابتدائية ومبتدأ نحو إذا يقوم زيد إذا يقوم عمرو أي وقت قيام زيد وقت قيام عمرو، ونقله الرضي عن بعضهم ثم قال: ولم أعثر له على شاهد من كلام العرب كذا في الدماميني مع زيادة من الهمع. قوله: (إلى جمل الأفعال) بنقل حركة الهمزة إلى اللام أي الماضوية كثيراً والمضارعية قليلاً وقد اجتمعا كثيراً في قوله:

والنفس راغبة إذا رغبتها ... وإذا ترد إلى قليل تقنع

قوله: (ما تضمنته إلخ) ولم تعمل لمخالفتها الشروط بتحقق وقوع تاليها قاله يس. وعبارة الهمع ولكون إذا خاصة بالمتيقن والمظنون بخلاف إن لم تجزم إلا في الضرورة. قوله: (غالباً)

(كَهُنْ إِذَا ٱعْتَلَى) ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [سورة النصر، الآية: ١] فإذا ظرف فيه معنى الشرط مضاف إلى الجملة بعده والعامل فيه جوابه على المشهور، وأما نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [سورة الإنشقاق، الآية: ١] فمثل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٦] وقوله:

٤٧٤ ـ إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَـهُ وَلَـدٌ مِـنْـهَـا فَـذَاكَ الْـمُـذَرَّعُ

فعلى إضمار كان الشانية كما أضمرت هي واسمها ضمير الشأن في قوله:

سيأتي مقابله في كلام الشارح. قوله: (كهن إذا اعتلى) أي كن متواضعاً هنياً إذا تكبر غيرك. قوله: (فإذا ظرف) أي للحدث المستقبل وقد تجيء للماضي نحو: ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَـٰرَةً﴾ [سورة الجمعة، الآية: ١١] الآية على ما ذكره جماعة، وللحال في القسم نحو: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [سورة الليل، الآية: ١] على ما ذكره جماعة لأن إذا متعلق بفعل القسم وهو إنشاء والإنشاء حال أو بكائناً حالاً من الليل لأن عامل الحال عامل صاحبها وعامله فعل القسم بواسطة الحرف، والأصل في الحال مقارنتها زمن عاملها ويلزمهما كون الأقسام في وقت غشيان الليل. قال الرضي وهو فاسد ولا يبعد تعلق الظرف بمضاف يدل عليه القسم إذ لا يقسم بشيء إلا لعظمته والتقدير وعظمة الليل إذا يغشى اهـ. قوله: (على المشهور) مقابله أن العامل تاليه لا جوابه لاقتران جوابه بالفاء وإذا الفجائية وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما. وأجيب بأن الظرف الجائز التأخير يتوسع فيه بالتقديم فما ظنك بالممتنع التأخير وبأن قولهم بعاملية الجواب إذا لم يمنع منها مانع وإلا كان العامل محذوفاً يدل عليه الحواب، ويلزم القائلين بالمقابل أن يقولوا لا إضافة لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف كما نقله عنهم في المغني وأن يفرقوا بين إذا وإذ وحيث بأن إذا تربط بكونها شرطاً كما في أين وأنى، وأما إذ وحيث فلولا الإضافة ما حصل ربط. يس بزيادة. قوله: (إذا باهليّ إلخ) نسبة إلى باهلة أرذل قبيلة من قيس. وحنظلية نسبة إلى حنظلة أكرم قبيلة من تميم كما في القاموس وشيخ الإسلام والتصريح وغيرها. فقول البعض أرذل قبيلة من تميم خطأ. والمذرع بذال معجمة من أمه أشرف من أبيه. وقيل بالدال المهملة أي المتأهل للبس الدرع.

قوله: (الشانية) لا حاجة إليه لجواز أن تكون غير شانية والاسم المرفوع وهو باهليّ اسمها والجملة بعدها خبرها. قوله: (كما أضمرت إلخ) أي لأن أداة التحضيض لا يليها، إلا الفعل.

---

٤٧٤ ـ قاله الفرزدق وهو من الطويل، أي إذا كان باهلي، فلا بد من هذا التقدير لأن إذا الشرطية لا تدخل على الاسمية وهو الشاهد خلافاً للأخفش والكوفية. حيث جوزوا دخولها على الاسمية محتجين به ورد بما ذكرنا. والباهلي نسبة إلى باهلة قبيلة من قيس غيلان. وله ولد جملة في محل الرفع صفة لباهلي، ويجوز أن يكون نصباً على الحال بدون الواو على القلة. وقوله فذاك المذرع جواب الشرط وهو بضم الميم وفتح الذال المعجمة، وتشديد الراء وفي آخره عين مهملة، وهو الذي أمه أشرف من أبيه.

٤٧٥ ـ فَـهَـلاَّ نَـفْـسُ لَـيْـلاَ شَـفِـيـعُـهَـا

هذا مذهب سيبويه. وأجاز الأخفش إضافتها إلى الجمل الاسمية تمسكاً بظاهر ما سبق. واختاره في شرح التسهيل. والاحتراز بقولي غالباً عن نحو: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ ﴿وَالَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾ [سورة الشورى، الآيات: ٣٧ـ٣٩] فإذا فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها، ولا شرطية فيها وإلا لكان يجب اقتران الجملة الاسمية بالفاء.

تنبيه: مثل إذا هذه لما الظرفية فلا تضاف إلى جملة اسمية، وتلزم الإضافة إلى الفعلية نحو: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٨٩] وأما قوله:

قوله: (وأجاز الأخفش) أي تبعاً للكوفيين كما أجازوا دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية. وفصل ابن أبي الربيع فأجاز وقوع الاسم بعدها إذا أخبر عنه بفعل ومنعه إذا أخبر عنه باسم. قوله: (لكان يجب إلخ) وقول بعضهم إنه على إضمار الفاء رد بأن الفاء لا تحذف إلا في ضرورة أو نادر من الكلام. وقول بعضهم: إن الضمير توكيد لا مبتدأ وإن ما بعده الجواب تعسف ومن ذلك إذا التي بعد القسم نحو: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [سورة الليل، الآيات: ١ـ٢] ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [سورة النجم، الآية: ١] إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جواباً في المعنى فيلزم تعليق القسم الإنشائي وهو ممتنع اهـ مغني وقوله وقول بعضهم ذكر هذا الوجه الرضي فإنه جوّز في الآيتين كون هم تأكيداً للواو في غضبوا وللضمير المنصوب في أصابعهم وكون جواب إذا جملة اسمية بغير فاء قال لعدم عراقة إذا في الشرطية اهـ. وقوله تعسف أي لأن المقام لا يقتضي تأكيد المسند إليه بل اسمية الجملة هو الموافق للمراد من أن ذلك شأنهم الدائم. قوله: (لما الظرفية) جرى على القول بأنها اسم بمعنى حين وقيل بمعنى إذ واستحسنه في المغني لاختصاصها بالماضي وذهب سيبويه إلى أنها حرف وجود لوجود.

قوله: (وتلزم الإضافة إلى الفعلية) أي الماضوية كما في التصريح ويكون جوابها ماضياً ومضارعاً وجملة اسمية مقرونة بالفاء أو إذا الفجائية نحو: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٦٧] ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ الرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ الْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا﴾ [سورة هود، الآية: ٧٤] ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [سورة لقمان، الآية: ٣٢] ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [سورة العنكبوت، الآية: ٦٥] وخالف كثير في الثاني والثالث وجعلوا الجواب في الآيتين محذوفاً أي أقبل يجادلنا

---

٤٧٥ ـ قاله قيس بن الملوح. وقيل ابن الدمينة. وقال ابن عصفور العمة بن عبد الله القشيري. وصدره:

وَنُـبِّـئْـتُ لَـيْـلَـى أرْسَـلَـتْ بِـشَـفَـاعَـةٍ

إليّ. وهو من الطويل أي أخبرت. فالتاء مفعوله الأول نابت عن الفاعل. وليلى مفعول ثان. وأرسلت بشفاعة مفعول ثالث. وهلا حرف تحضيض مختص بالجمل الفعلية الخبرية. فلذلك يقال ههنا محذوف: أي فهلا كان هو أي الشان وهو الشاهد. ونفس ليلى كلام إضافي. وشفيعها خبره.

أَقُولُ لِعَبْدِ اللهِ لَمَّا سِقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَا، شِمِ

فمثل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٦] لأن وها في البيت فعل بمعنى سقط. وشم أمر من قولك شمته إذا نظرت إليه. والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه (لِمُفْهِمِ ٱثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلا، تَفَرُّق أُضِيفَ كِلْتَا وَكِلَا)أي مما يلزم الإضافة كلا وكلتا، ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط: **أحدها**: التعريف فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين خلافاً للكوفيين في إجازتهم إضافتهما إلى النكرة المختصة نحو: كلا رجلين عندك قائمان، وحكى كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها أي تاركة للغزل. **الثاني**: الدلالة على اثنين إما بالنص نحو: كلاهما وكلتا الجنتين، أو بالاشتراك كقوله:

٤٧٦ ـ كِلانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ

وانقسموا قسمين فمنهم إلخ، وتبع الشارح في كون لما الظرفية مضافة إلى الجملة بعدها ابن هشام في شرح القطر ومنعه غيره، وقد صرح في المغني في إذا بأنها على قول القائلين بأن العامل فيها شرطها غير مضافة كما يقول الجميع فيها إذا جزمت. قوله: (أقول لعبد الله إلخ)قد يلغز به فيقال أين فعل لما وحينئذ يكتب وهي بالألف لأجل الألغاز وإن كان حقه أن يكتب بالياء. قوله: (والمعنى لما سقط إلخ)يوهم أن جواب لما محذوف لتقدم دليله وأن تقديره قلت إلخ وهو ما صرح به في المغني. قال الدماميني: إنما يحتاج إليه على القول بأن لما حرف شرط أما على القول بأنها ظرف بمعنى حين فلا بل تجعل متعلقة بأقول الملفوظ به لأن الظاهر أنها على هذا القول خالية عن معنى الشرط اهـ وقد يمنع. ويؤيد المنع أنه نقل بعد ذلك عن ابن مالك أنها ظرف بمعنى إذ فيه معنى الشرط.

قوله: (لمفهم اثنين)متعلق بأضيف والمراد شيئين ليشمل المذكرين والمؤنثين وإلا لقال أو اثنتين قاله يس. قوله: (أي مما يلزم إلخ)فيه إشارة إلى أن قول المصنف أضيف أي لزوماً بدليل أن الكلام في واجب الإضافة. قوله: (إلى النكرة المختصة)قال السيوطي بناء على جواز توكيدها وهو رأي الكوفيين وعليه مشى الناظم في التوكيد حيث قال:

وإن يفد توكيد منكور قبل

فاشتراط المصنف هنا التعريف مبني على غير مختاره قاله سم. قوله: (عندك)هو فيه وفيما بعده صفة للنكرة وراعى في الأول المعنى فثنى الخبر وفي الثاني اللفظ فأفرده. قوله: (الدلالة على اثنين)أي بحسب الوضع أو بحسب القصد كما سيتضح. قوله: (أو بالاشتراك)بقي قسم ثالث وهو الدال على اثنين بحسب القصد كما في الجمع المراد به اثنان نحو كلا رؤوس الكبشين، والمفرد المراد به اثنين نحو:

---

٤٧٦ ـ هو من الطويل. وتمامه:

وَنَحْنُ إذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا

فإن كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجمع، وإنما صح قوله:

٤٧٧ ـ إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى ... وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ

لأن ذا مثناة في المعنى مثلها في قوله تعالى: ﴿لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٦٨] أي وكلا ما ذكر وبين ما ذكر. **الثالث**: أن يكون كلمة واحدة كما أشار إليه بقوله بلا تفرق، فلا يجوز كلا زيد وعمرو. وأما قوله:

٤٧٨ ـ كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُداً ... فِي النَّائِبَاتِ وَإِلْمَامِ الْمُلِمَّاتِ

وقوله:

٤٧٩ ـ كِلَا الضَّيْفَنِ الْمَشْنُوءِ وَالضَّيْفِ نَائِلٌ ... لَدَيَّ الْمُنَى وَالأَمْنَ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ

فمن الضرورات النادرة (وَلا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ، أيّاً) المفردة مطلقاً لأنها ....

وكلا ذلك وجه وقبل

وإلى هذا القسم أشار بقوله: وإنما صح إلخ. قوله: (وكلا ذلك وجه وقبل) الوجه والقبل بفتحتين الجهة أي وكلا ذلك ذو جهة يصرف إليها. قوله: (لأن ذا مثناة في المعنى) لأن العرب اتسعت في اسم الإشارة الموضوع للمفرد البعيد فاستعملته للمثنى كما ذكر وللجمع نحو: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [سورة الزخرف، الآية: ٣٥] شاطبي. قوله: (لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) الفارض المسنة. والبكر الفتية. والعوان النصف. قوله: (فلا يجوز كلا زيد وعمرو) لأن كلا موضوع لتأكيد المثنى كما نقله يس عن ابن الحاجب. قوله: (الضيفن المشنوء) أي الطفيلي المبغوض. قوله: (المفردة) أي غير المكررة وأخذ هذا القيد مما بعده. وقياس هذا أن يقول لمفرد معرف لم ينو به الأجزاء أخذاً مما بعده أيضاً.

قوله: (مطلقاً) أي سواء كانت موصولة أوشرطية أو استفهامية أو نعتاً أو حالاً. قوله: (لأنها

---

٤٧٧ ـ قاله عبد الله بن الزبعري من قصيدة من الرمل، قالها يوم أحد وهو مشرك ثم أسلم. مدى بفتح الميم أي غاية. والشاهد في كلا حيث أضيف إلى ذلك، وهو وإن كان مفرداً في اللفظ ولكنه يرجع إلى شيئين في المعنى لأن المذكور هو الخير والشر، فكان المعنى وكلا ما ذكر من الخير والشر كما في عوان بين ذلك. وقبل بفتحتين أي جهة.

٤٧٨ ـ هو من البسيط، الشاهد فيه أن كلا أضيف إلى كلمتين، ولا يجوز ذلك فلا يقال كلا زيد وعمرو قاما. وهذا ضرورة نادرة. وكلا أخي مبتدأ، وخليلي عطف عليه، وواجدي خبره، وإفراده باعتبار لفظ كلا فالياء مفعول أول لواجدي وعضدا مفعول ثان. والنائبات المصائب. والإلمام الإتيان والنزول، والملمات جمع ملمة وهي النازلة من نوازل الدهر.

٤٧٩ ـ هو من الطويل. والشاهد فيه أن كلا أضيف إلى مفرد معطوف عليه آخر، ولا يجوز ذلك إلا في الضرورة. والضيفن تابع الضيف وهو الطفيلي. والنون فيه زائدة فوزنه فعلن لا فيعل. والمشنوء المبغض من شنيء الرجل. وواجد خبر لكلا الضيفن. والمنى مفعوله. والأمن عطف عليه. وفي اليسر حال. والعسر عطف عليه. فيه لف ونشر.

بمعنى بعض (وَإِنْ كَرَّرْتَهَا)بالعطف (فَأَضِفِ)إليه كقوله:

٤٨٠ ـ فَلَئِنْ لَقِيتُكَ خَالِيَيْنِ لِتَعْلَمَنْ أَيِّـي وأَيُّـكَ فَـارِسُ الأَحْـزَابِ

وقوله:

٤٨١ ـ أَلاَ تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّي وَأَيُّكُمْ غَدَاةَ التَقَيْنَا كَانَ خَيْراً وَأَكْرَمَا

لأن المعنى حينئذ أينا (أَوْ تَنْوِ)بالمفرد المعرف الجمع بأن تنوي (الاجْزَا)نحو: أيّ زيد أحسن يعني أيّ أجزائه أحسن (وَٱخْصُصَنْ بِالمَعْرِفَهْ، مَوْصُولَةً أَيّاً)أياً مفعول باخصص وبالمعرفة متعلقة به وموصولة حال من أي متقدم عليها: أي تختص أي الموصولة بأنها لا تضاف إلا إلى معرفة غير ما سبق منعه وهو المفرد نحو: امرر بأي الرجلين هو أكرم وأي الرجال هو أفضل وأيهم أشد ولا تضاف لنكرة خلافاً لابن عصفور. ....

بمعنى بعض)أي حيث أضيفت للمعرف أي والمفرد المعرف شيء واحد ليس له أبعاض بخلاف ماإذا أضيفت للمنكر فإنها حينئذ بمعنى كل كما قاله ابن الناظم. قوله: (وإن كررتها)أي سواء كان المجرور بها أولاً ضمير المتكلم أو غيره وأوجب بعضهم إضافتها أولاً إلى ضمير المتكلم وضمير كررتها يرجع إلى أي لا بالعموم السابق لأن التكرار لا يجيء في الوصفية والحالية. قوله: (بالعطف) أي بالواو كما في التسهيل. قوله: (فأضف)أي أجز إضافتها إلى ما ذكر. قوله: (لأن المعنى حينئذ أينا إلخ)أشار به إلى أن أيا الثانية مؤكدة للأولى زيدت لضرورة العطف على الضمير المجرور وأن الياء والكاف قائمان مقام نا الدالة على المتعدد. قوله: (أو تنو الأجزا)عطف على كررتها فلهذا حذف الياء للجزم والمعطوف عليه بمعنى المضارع لأنه شرط وهو لا يكون إلا مستقبلاً فحصل تناسب المتعاطفين وفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله: فأضف لأنه جواب الشرط فليس بأجنبي. لا يقال: المعطوف له حكم المعطوف عليه فيلزم تقديم الجزاء على الشرط لأنا نقول: يغتفر كثيراً في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل قاله يس.

قوله: (الجمع)أي أو الجنس نحو أي الدينار دينارك، أو يعطف عليه بالواو نحو أي زيد وعمرو قام صرح به الدماميني، وعليه لا يشترط تكرير أي كما قاله المصنف بل يكفي تكرير المفرد. قوله: (وبالمعرفة)الباء داخلة على المقصور عليه. قوله: (وهو المفرد)لم يقل وهو المعرفة المفرد كما قاله في نظيره الآتي مع أن الذي سبق هو المعرفة المفرد استغناء هنا بكون

---

٤٨٠ ـ هو من الكامل. الشاهد في أيي وأيك وذلك أن أيا لا يضاف إلى مفرد معرفة إلا إذا تكررت، ولا يأتي ذلك إلا في الشعر. فأيي مبتدأ. وأيك عطف عليه. وفارس الأحزاب خبره جمع حزب وهو الطائفة من كل شيء. والجملة مفعول لتعلمن. فافهم.

٤٨١ ـ هو من الطويل. والشاهد فيه كالشاهد فيما قبله. وألا للتنبيه. وغداة نصب على الظرف أضيف إلى الجملة، وكان خيراً خبر المبتدأ أعني أيي. وخيراً خبر كان. وأكرما عطف عليه.

(وَبالعكْسِ)من الموصولة (الصِّفَه)وهي المنعوت بها والواقعة حالاً فلا تضاف إلا إلى نكرة كمررت بفارس أي فارس وبزيد أي فتى. ومنه قوله:

٤٨٢ ـ فَلِلَّهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيِّمَا فتى

(وَإنْ تَكُنْ)أيّ (شَرْطاً أو اسْتِفهَامَا، فَمُطْلَقاً كَمِّلْ بِهَا الكَلامَا)أي تضاف إلى النكرة والمعرفة مطلقاً سوى ما سبق منعه وهو المفرد المعرفة نحو: أي رجل يأتني فله درهم ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [سورة القصص، الآية: ٢٨] ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾ [سورة النمل، الآية: ٣٨] ﴿فَبِأَيِّ

المستثنى هو المعرفة. قوله: (وبالعكس من الموصولة الصفة)أي في المعنى فتدخل الحالية كما نبه عليه الشارح، وكان الأولى أن يقول: وبالضد الصفة لأن العكس لغة جعل آخر الشيء أوله وليس مراداً هنا. قاله الشاطبي. قوله: (فلا تضاف إلا إلى نكرة)لأن القصد من الوصفية الدلالة على الكمال والداخلة على المعرفة بمعنى بعض فلا تدل عليه. ويشترط في النكرة أن تكون مماثلة للموصوف لفظاً ومعنى أو معنى فقط نحو: مررت برجل أي رجل وبرجل أي إنسان. ولا يجوز برجل أي عالم وعكسه. قاله الدماميني وغيره.

قوله: (فمطلقاً)أي تكميلاً مطلقاً إلخ أو مطلقاً حال من ضمير بها. وتذكير الحال باعتبار أنها لفظ لا من ضمير تكن لأن فاء الجواب لا تدخل على أجنبي منه. وقضيته جواز إضافة الشرطية للمفرد المعرف المنوي به الأجزاء نحو: أي زيد أعجبك أعجبني وهو ما صرح به الدماميني بل قول المصنف أو تنو الأجزاء يدل على الجواز في الشرطية والاستفهامية لأن كلامه هناك في أي مطلقاً أي غير الحالية والوصفية فمنع ابن عقيل ذلك ممنوع أفاده سم. ويؤخذ مما ذكره من أن كلام المصنف هناك في أي مطلقاً جواز إضافة أي الموصولة والاستفهامية والشرطية إلى المفرد المعرف إذا كررت أو نوى به الأجزاء، وحينئذ يكون استثناء الشارح المفرد المعرف مما تضاف إليه أي الموصولة والاستفهامية والشرطية محله بقرينة ما مر إذا لم تكرر أو تنو الأجزاء فتأمل. قوله: (إلى النكرة والمعرفة)بيان للإطلاق في كلام المصنف الذي هو في مقابلة التقييد في الموضعين قبله وقول الشارح مطلقاً أي سواء كان كل من النكرة والمعرفة مفرداً أو مثنى أو مجموعاً بدليل قوله سوى ما

---

٤٨٢ ـ صدره:

فأومَأْتُ إيماءً خَفِيّاً لِحَبْتَرٍ

قاله الراعي عبيد من قصيدة من الطويل. أي أشرت إشارة. وحبتر بفتح الحاء المهملة وسكون الباء الموحدة وفتح التاء المثناة من فوق وفي آخره راء اسم رجل. واللام في فلله للتعجب. وعينا حبتر مبتدأ وخبره لله. والشاهد في أيما فتى حيث وقع أيا صفة أي كامل، كما في مررت برجل أيما رجل. وأنشده ابن مالك مثالاً لوقوع أي حالاً لمعرفته. وقال أبو حيان: أنشده أصحابنا بالرفع على أنه مبتدأ أو خبر مبتدأ وقدروه أي فتى هو. ولم يذكروا كون أي يقع حالاً. قلت: لا يلزم من عدم ذكرهم عدم الوقوع.

حَدِيثٍ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٨٥] فظهر أن لأي ثلاثة أحوال.

تنبيه: إذا كانت أي نعتاً أو حالاً وهي المراد بالصفة في كلامه فهي ملازمة للإضافة لفظاً ومعنى. وإن كانت موصولة أو شرطاً أو استفهاماً فهي ملازمة لها معنى لا لفظاً وهو ظاهر.

(وَأَلزَمُوا إِضافَةً لَدُنْ فَجَرْ) ما بعده بالإضافة لفظاً إن كان معرباً ومحلاً إن كان مبنياً أو جملة، فالأول نحو: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [سورة النمل، الآية: ٦]. وقوله:

٤٨٣ ـ تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ فِي ظُهَيْرِي مِنْ لَدُنِ الظهرِ إلى العُصَيْرِ

والثاني نحو: ﴿وَعَلَّمْنَـٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [سورة الكهف، الآية: ٦٥] ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [سورة الكهف، الآية: ٢]. والثالث كقوله:

وَتَذْكُرُ نُعْماهُ لَدُن أَنْتَ يافِعُ

سبق إلخ. قوله: (ثلاثة أحوال) الأول: الإضافة إلى النكرة والمعرفة وذلك في الشرطية والاستفهامية. الثاني: لزوم الإضافة إلى النكرة وذلك في الوصفية والحالية. الثالث: لزوم الإضافة إلى المعرفة وذلك في الموصولة.

قوله: (إذا كانت أي إلخ) بقي قسم ثالث لا تجوز إضافته وهو أي المجعولة وصلة لنداء ما فيه أل نحو: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَـٰنُ﴾ [سورة الانفطار، الآية: ٦] ولم يذكره لأن المقام مقام ما يضاف. قوله: (لدن) بفتح اللام وضم الدال وفتحها وكسرها وضمهما وسكون النون ويقال فيه لدن كجير ولدن كخفن فعل أمر الإناث من الخوف، ولدن كقلت ماضي المخاطبة ولدن كقلن فعل أمر من القول، ولد كعل ولد كهل ولد كقم، ويقال فيها غير ذلك أيضاً كما في الهمع والقاموس. وفي باب التقاء الساكنين من الهمع أن نون لدن تحذف لساكن وليها وشذ كسرها في قوله: من لدن الظهر إلى العصير. قوله: (فجر) فائدته بعد قوله إضافة بيان أن عامل الجر هو المضاف كما في الصحيح وهذه الفائدة لم تستفد إلا من هذا، وقوله في إعمال المصدر:

وبعد جره الذي أضيف له

قاله سم وتبعه غيره. أقول: ومن قوله في إعمال اسم الفاعل:

وانصب بذي الأعمال تلوا واخفض

ومن قوله في الصفة المشبهة باسم الفاعل:

فارفع بها وانصب وجر مع أل

فاحفظه. قوله: (وتذكر نعماه) بضم النون والقصر النعمة وكذا النعماء بالفتح والمد. واحتمال أنها في البيت بالفتح وقصرها للضرورة بعيد لا حاجة إليه. واليافع الشاب.

---

٤٨٣ ـ راجزه طائي لم يدر اسمه والرعدة من الارتعاد. وظهيري تصغير ظهر يعني يقوم على الارتعاد من عند الظهر إلى العصر، والشاهد في من لدن حيث جاءت معربة وهي لغة قيس.

وقوله:

٤٨٤ ـ صَرِيعُ غَوانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ ... لَدُن شَبَّ حَتَّى شابَ سُودُ الذَّوَائِبِ

ولم يضف من ظروف المكان إلى الجملة إلا لدن وحيث. وقال ابن برهان: حيث فقط هذا هو الأصل الشائع في لسان العرب (ونَصبُ غُدْوَةٍ بِها عَنْهُمْ نَدَرْ)كما في قوله:

٤٨٥ ـ فَما زَالَ مُهْرِي مَزجَرَ الكلبِ مِنهُمُ ... لَدُن غُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُروبِ

فلدن حينئذ منقطعة عن الإضافة لفظاً ومعنى. وغدوة بعدها نصب على التمييز أو على التشبيه بالمفعول لشبه لدن باسم الفاعلَ في ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى لكن يضعفه سماع النصب بها محذوفة النون أو خبراً لكان محذوفة مع إسمها أي لدن كانت الساعة غدوة. ويجوز

قوله: (صريع غوان)أي مصروعهن. راقهن ورقنه أي أعجبهن وأعجبنه. وفي العيني تفسير رقنه بأصبنه لا حراك به أي لا حركة به. قوله: (إلا لدن وحيث)مقتضاه أن لدن عند إضافتها إلى الجملة ظرف مكان بل ظاهره أنها دائماً ظرف مكان، ويمنع الأمرين تصريح الرضي بأن لدن اسم لمبدأ غاية زمان أو مكان وعند إضافتها إلى الجملة مطلقاً تتمحض للزمان، فقوله وقال ابن برهان حيث فقط هو الحق. قوله: (هذا هو الأصل)الإشارة إلى قول الناظم: وألزموا إلخ فهو دخول على قوله: ونصب إلخ. قوله: (ونصب غدوة بها)هذا شامل للنصب على التمييز وللنصب على التشبيه بالمفعول به، فإن جعلت الباء للمصاحبة شمل النصب بإضمار فعل أيضاً سم. قوله: (مزجر الكلب)ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال، فإن قدر من مادته كمزجوراً كان نصبه على الظرفية قياسياً وإلا ككائناً كان سماعياً كما مر في محله. قوله: (نصب على التمييز)أي للدن فيكون من تمييز المفرد ووجهه أن لدن اسم لأول زمان مبهم ففسر بغدوة. قاله الدماميني. قوله: (لكن يضعفه)أي الشبه سماع إلخ وذلك لأنه لو كان المقتضي لنصبها ما ذكر لم تنصب عند حذف نون لدن لأن اسم الفاعل لا ينصب محذوف التنوين ولا يرد الضارب زيداً والضاربا عمراً والضاربو بكراً لأن أل كالعوض من التنوين في الأول والنون في الأخيرين. قوله: (أو خبراً)عطف على قوله على التمييز وعلى هذا تكون لدن مضافة إلى الجملة وعلى الأولين لا إضافة، ولهذا استحسن الناظم هذا الوجه لما فيه من إبقاء لدن على ما ثبت لها من الإضافة.

---

٤٨٤ ـ قاله القطامي من قصيدة من الطويل. الشاهد في جواز إضافة لدن إلى الجملة. ومعناه عند شيبه. وحتى للغاية. والذوائب جمع ذؤابة الشعر. وغوان جمع غانية وهي الجارية التي غنيت بجمالها عن الحلي. وراقهن أعجبهن. ورقنه أعجبنه حتى لا حراك به كذا فسره في ديوانه.

٤٨٥ ـ هو من الطويل. ومزجر الكلب خبر ما زال. ومنهم في محل النصب على الحال. والشاهد في لدن غدوة حيث نصب غدوة بعدها تشبيهاً بالمفعول. ومنهم من يرفعها تشبيهاً بالفاعل. ومنهم من جرها على القياس. ولم يقع غدوة بعد لدن إلا مصروفة. واختار ابن مالك نصبها على التمييز. وقيل هو خبر لكان المقدر. والتقدير لدن كانت الساعة غدوة. وقوله لغروب أي لوقت غروب.

جر غدوة بالإضافة على الأصل، فلو عطفت على غدوة المنصوبة جاز جر المعطوف مراعاة للأصل وجاز نصبه مراعاة للفظ ذكر ذلك الأخفش، واستبعد الناظم نصب المعطوف وقال إنه بعيد عن القياس، وحكى الكوفيون رفع غدوة بعد لدن فقيل هو بكان تامة محذوفة والتقدير لدن كانت غدوة. وقيل خبر لمبتدأ محذوف والتقدير لدن وقت هو غدوة وقيل على التشبيه بالفاعل. قال سيبويه: ولا ينتصب بعد لدن من الأسماء غير غدوة.

تنبيه: لدن بمعنى عند إلا أنها تختص بستة أمور: **أحدها**: أنها ملازمة لمبدأ الغايات، ومن ثم يتعاقبان في نحو: جئت من عنده ومن لدنه. وفي التنزيل: (آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما) بخلاف جلست عنده فلا يجوز جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا. **ثانيها**: أن الغالب استعمالها مجرورة بمن. **ثالثها**: أنها مبنية ....

قوله: (مراعاة للأصل) أي الغالب في تالي لدن من الجر فهو نظير نصب المعطوف على مجرور غير في الاستثناء، فالمقتضي للجر كون المعطوف عليه واقعاً في مكان اسم مجرور غالباً لا كونه في محل جر حتى يرد اعتراض أبي حيان على من أجاز الجر بأن غدوة عند نصبه ليس في محل جر حتى يراعى هذا المحل. قوله: (وجاز نصبه) لا يقال: يلزم نصب غير غدوة بعد لدن والنصب لم يحفظ إلا فيها لأنا نقول: يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل. قوله: (واستبعد الناظم إلخ) أي للزوم نصب غير غدوة بعد لدن. قوله: (بعيد عن القياس) لأن القياس جر ما بعد لدن كغيرها من الظروف ونصب غدوة بعدها سمع على خلاف القياس فالقياس على غدوة بعيد عن القياس. قوله: (لدن وقت هو غدوة) يستفاد منه أن لدن على هذا الوجه مضافة إلى مفرد منوي وهذا هو الظاهر، وإن استظهر البعض هنا قطعها عن الإضافة في هذه الحالة مع أنه جزم فيما بعد بما قلناه أما على الوجه الأول الذي قبله فمضافة إلى الجملة، وأما على الوجه الثالث الآتي فغير مضافة أصلاً.

قوله: (على التشبيه بالفاعل) قال في التصريح ظاهره أنها مرفوعة بلدن أي لشبهها باسم الفاعل فيما مر. قوله: (بمعنى عند) بكسر العين وفتحها وضمها كما في الهمع وهي للمكان كثيراً وللزمان قليلاً، ومنه كما في الدماميني عن المصنف إنما الصبر عند الصدمة الأولى ولا تخرج عن الظرفية إلا إلى الجر بمن. قوله: (لمبدأ الغايات) أي لأول المسافات فمسماها نفس أول الزمان أو المكان وبهذا فارقت من فإنها لابتداء الزمان أو المكان ومن ثم كانت حرفاً ولدن اسماً أفاده سم. قوله: (ومن ثم) أي من أجل أن لدن ملازمة لمبدأ الغايات وعند تكون لمبدأ الغايات وذلك إذا دخل عليها من الابتدائية يتعاقبان في نحو إلخ أي يعقب كل منهما الآخر أي يخلفه. قوله: (وعلمناه) أي الخضر. قوله: (لعدم معنى الابتداء هنا) بل المراد جلست في مكان قريب منه. قوله: (أن الغالب) ومن غير الغالب لدن شبّ ولدن أنت يافع. قوله: (إنها مبنية) أي على السكون في بعض لغاتها على ما علم مما مر وإنما بنيت لشبهها بالحرف في الجمود لملازمتها الظرفية أو شبهها وقيل لأن بعض

إلا في لغة قيس وبلغتهم قرىء من لدنه. **رابعها**: أنه يجوز إضافتها إلى الجمل كما سبق. **خامسها**: جواز إفرادها قبل غدوة على مامر. **سادسها**: أنها لا تقع إلا فضلة تقول: السفر من عند البصرة ولا تقول من لدن البصرة. وأما لدى فهي مثل عند مطلقاً إلا أن جرها ممتنع بخلاف جر عند وأيضاً عند أمكن منها من وجهين: الأول أنها تكون ظرفاً للأعيان والمعاني تقول هذا القول عندي صواب وعند فلان علم به ويمتنع ذلك في لديّ. قاله ابن الشجري في أماليه. الثاني: أنك تقول عندي مال وإن كان غائباً عنك ولا تقول لديّ مال إلا إذا كان حاضراً. قاله الحريري وأبو هلال العسكري وابن الشجري. وزعم المعري أنه لا فرق بين لدى وعند، وقول غيره أولى (وَ) ألزموا إضافة أيضاً (مَع) وهي اسم ....

لغاتها على وضع الحرف وأجرى البقية مجراه. قوله: (إلا في لغة قيس) قال المصرح: أي فإنها معربة عندهم تشبيهاً بعند اهـ. وخص في التسهيل والهمع إعرابها عندهم بلغتها المشهورة وهي لدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون. قوله: (وبلغتهم قرىء من لدنه) قال المصرح أي بإسكان الدال مع إشمامها الضم وكسر النون وهي قراءة أبي بكر عن عاصم. وحكى ابن الشجري عن الفارسي أن الكسرة في هذه القراءة ليست إعراباً وإنما هي للتخلص من التقاء الساكنين اهـ. وفيه منافاة لما في القولة السابقة عن التسهيل والهمع إلا أن يقال: إسكان الدال في هذه القراءة عارض للتخفيف والأصل ضمها كما يرشد إليه إشمامها للضم في هذه القراءة تنبيهاً على أصلها. ثم رأيت في الهمع التصريح بما ذكر من أن الأصل على هذه القراءة ضم الدال.

قوله: (جواز إفرادها) أي قطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى. قوله: (على ما مر) أي على التفصيل الذي مر من أنها مفردة على أن غدوة منصوبة على التمييز أو التشبيه بالمفعول به أو مرفوعة على التشبيه بالفاعل ومضافة على أن غدوة منصوبة خبراً لكان أو مرفوعة خبراً لمبتدأ محذوف أو فاعلاً لفعل محذوف. قوله: (لا تقع إلا فضلة) أي بخلاف عند تقول السفر من عند البصرة فعند جزء مّا سد مسد العمدة وهو المتعلق المحذوف فأعطى العمدية. قوله: (فهي مثل عند مطلقاً) يقتضي أنها معربة وبه صرح في المغني لكن في شيخ الإسلام أن المصرح به خلافه، وفي شرح المغني للدماميني حكاية القول ببنائها عن ابن الحاجب. قوله: (إلا أن جرها) أي جر الحرف إياها. قوله: (تقول هذا القول إلخ) اقتصر على التمثيل للمعاني لأنها محل الافتراق. قوله: (ويمتنع ذلك في لدى) استظهر البعض أنه نادر لا ممتنع وقد يوجه بأنهم كثيراً ما يعطون المعقول حكم المحسوس ومنه قول بعض المصنفين وأسأله الفوز لديه. ثم رأيت بعضهم رد المنع بقوله تعالى: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ﴾ [سورة ق، الآية: ٢٩]. قوله: (أنه لا فرق بين لدى وعند) انظر هل المراد أنه لا فرق بينهما في كلا الوجهين السابقين أو في الثاني فقط؟ الأقرب الأول فتأمل. قوله: (وألزموا إضافة أيضاً مع) أشار بذلك إلى أن مع معطوفة على لدن ليكون في كلام المصنف تصريح بلزومها الإضافة فمع الثانية

لمكان الاصطحاب أو وقته، والمشهور فيها فتح العين وهو فتح إعراب (مَعْ) بالبناء على السكون(فِيهِ قَلِيلٌ) كقوله:

٤٨٦ ـ فَرِيشي مِنْكُمُ وهوايَ مَعْكُمْ وإنْ كانتْ زِيارَتُكُمْ لِمامَا

وزعم سيبويه أن تسكين العين ضرورة وليس كذلك بل هي لغة ربيعة وغَنْم فإنها مبنية عندهم على السكون. وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف، وادعى النحاس الإجماع عليه وهو فاسد والصحيح أنها باقية على اسميتها كما أشعر به كلام الناظم هذا حكمها إذا اتصل بها متحرك. (وَنُقِلْ) فيها(فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ) بها نحو مع القوم فالفتح طلباً للخفة والكسر على الأصل في التقاء الساكنين.

مبتدأ خبرها قليل، ولا ينافي اللزوم قوله الآتي تفرد مع إلخ لأن محل اللزوم إذا كانت ظرفاً وهي في الإفراد حال على ما سيتضح.

قوله:(لمكان الاصطحاب أو وقته) المراد بالاصطحاب ما يشمل القرب كما في: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [سورة الشرح، الآية: ٦]. قوله:(وهو فتح إعراب) لشبهها بعند في وقوعها خبراً وحالاً وصفة وصلة ودالاً على حضور نحو: ﴿وَنَجِّنِي وَمَن مَّعِيَ﴾ [سورة الشعراء، الآية: ١١٨] أو على قرب نحو: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [سورة الشرح، الآية: ٦] نقله سم عن المصنف. قوله:(فريشي منكم) المراد بالريش اللباس الفاخر أو المال. لما ما بكسر اللام أي وقتاً بعد وقت. قوله:(وغنم) بفتح الغين المعجمة وسكون النون. قوله:(فإنها مبنية عندهم) قيل لجمودها للزومها الظرفي وقيل لتضمنها معنى المصاحبة وهو من المعاني التي حقها أن تؤدى بالحرف وإن لم يوضع لها حرف كالإشارة. قوله:(والصحيح أنها باقية على اسميتها) أي لأن المعنى في الحالين واحد والمعنى الواحد لا يكون مستقلاً وغير مستقل. قوله:(هذا) أي بناء مع الساكنة العين على السكون أي ظهور بنائها على السكون وإلا فبناؤها على السكون ثابت لها في حال اتصالها بساكن أيضاً، غاية الأمر أنه حينئذ مقدر لا ظاهر، فالضمائر في كلام الشارح راجعة إلى مع الساكنة العين بقرينة قوله: فالفتح طلباً للخفة والكسر على الأصل في التقاء الساكنين. ومن هذا يعلم أن الشارح جعل الوجهين اللذين ذكرهما المصنف في الساكنة العين وهو أقرب إلى كلام المصنف من جعل بعض الشراح كلامه على التوزيع، فالفتح للمعربة والكسر للساكنة وذلك لأن الفتح لا يكون لأجل السكون المتصل إلا في الساكنة إلا أن يدعي بعض الشراح أن قول المصنف لسكون راجع لقوله وكسر فقط، نعم في نسخ بدل قوله فالفتح طلباً للخفة إلخ ما نصه: فمن أعربها فتح العين ومن بناها على السكون كسر لالتقاء

---

٤٨٦ ـ قاله جرير من قصيدة من الوافر يمدح بها هشام بن عبد الملك. الريش بكسر الراء المال والخصب والمعاش. والشاهد في معكم حيث بني على السكون وهي لغة ربيعة وتميم. وعند الجمهور عينها مفتوحة معربة. وقوله لماماً بكسر اللام وتخفيف الميم يقال فلان يزور لماماً أي في الأحايين.

تنبيه: تفرد مع مردودة اللام فتخرج عن الظرفية وتنصب على الحال بمعنى جميعاً نحو: جاء الزيدان معاً، وتستعمل للجمع كما تستعمل للاثنين كقوله:

وَأَفْنَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعَا

وقوله:

إذا حَنَّتِ الأولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعَا

وقد ترادف عند فتجر بمن، حكى سيبويه ذهبت من معه ومنه قراءة بعضهم: ﴿هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٢٤] (وَٱضْمُمْ بِناءَ غَيْراً إنْ عَدِمْتَ مَا، لَهُ أُضِيفَ) لفظاً (نَاوِياً مَا عُدِمَا) معنى: أي من الكلمات الملازمة للإضافة غير وهي اسم دال على مخالفة ما قبله حقيقة ما بعده،

الساكنين اهـ وهو ظاهر في جعل كلام المصنف على التوزيع، وعليه يكون اسم الإشارة في قول الشارح هذا راجعاً إلى ما قدمه المصنف من فتح عين مع في لغة وسكونها في لغة، وتكون الضمائر في كلام الشارح راجعة إلى مع من حيث هي، ومعنى قوله فمن أعربها فتح العين أبقى فتح العين. هذا إيضاح المقام.

قوله: (تفرد مع) أي عن الإضافة حالة كونها مردودة اللام لتتقوى باللام حال قطعها عن الإضافة جبراً لما فاتها من الإضافة، فأصل معاً من قولك جاء الزيدان معاً معى ففعل به ما فعل بفتى ففتحة العين على هذا فتحة بنية والإعراب مقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين هذا ما اختاره ابن مالك. وذهب الخليل إلى أن الفتحة فتحة إعراب وليس من باب المقصور واختاره أبو حيان، فعلى الأول تكون ناقصة في الإضافة تامة في الإفراد عكس أب وأخ، وأما يد فناقصة فيهما وغالب الأسماء تامة فيهما فالأقسام أربعة. واستدل ابن مالك بقولهم الزيدان معاً والزيدون معاً كما يقال هم عدى ولو كان باقياً على النقص لقيل مع كما يقال هم يد واحدة على من سواهم. واعترض بأن معاً ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله وهو ظاهر قاله الدماميني. قوله: (وتنصب على الحال) أي دائماً وقيل كثيراً وقد تكون ظرفاً مخبراً به. قوله: (بمعنى جميعاً) كذا قال المصنف ومال إليه في المغني، وفرق ثعلب بينهما بأن جاء الزيدان معاً يدل على اتحاد وقت مجيئهما بخلاف جاء الزيدان جميعاً.

قوله: (وأفنى) أي الدهر أو الموت كما قاله الشمني. وقوله فبادوا أي هلكوا. قوله: (الأولى) أي الحمامة الأولى وسجعن هدرن. شمني. قوله: (وقد ترادف) أي مع الملازمة للإضافة. قوله: (واضمم إلخ) هذا إشارة إلى أول الأحوال الأربعة في غير كقبل وبعد وسيذكر الشارح بقيتها كما يعلم باستقصاء كلامه. قوله: (ما له أضيف) أي الاسم الذي أضيف إليه لفظ غير فالصلة جرت على غير من هي له لأمن اللبس. قوله: (معنى) تمييز محوّل عن ما. قوله: (أي من الكلمات إلخ) أخذ الشارح ذلك من كون الكلام في واجب الإضافة، نعم لو قال المصنف:

وإذا وقع بعد ليس وعلم المضاف إليه كقبضت عشرة ليس غيرها جاز حذفه لفظاً فيضم بغير تنوين. ثم اختلف حينئذ فقال المبرد ضمة بناء لأنها كقبل في الإبهام فهي اسم أو خبر وهذا ما اختاره الناظم على ما أفهمه كلامه. وقال الأخفش: إعراب لأنها اسم ككل وبعض لا ظرف كقبل وبعد فهي اسم لا خبر وجوّزهما ابن خروف. ويجوز قليلاً الفتح مع تنوين ودونه فهو خبر والحركة إعراب ....

وغـيـر واضـمـمـهـا إذا عـدمـت مـا

لكان أصرح لاستفادة لزوم إضافتها صريحاً من عطف غير على لدن. قوله: (الملازمة للإضافة) أي غالباً فلا يرد أنها تقطع عنها لفظاً ومعنى كما سيأتي. قوله: (على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده) أي معناه إما بالذات نحو مررت برجل غيرك أو بالصفة نحو: دخلت بوجه غير الذي خرجت به وإتيانه بحقيقة قبل ما الثانية دون أن يأتي بها قبل ما الأولى أيضاً أو يسقطها بالكلية مما لم يظهر له وجه. قوله: (بغير تنوين) أي لنية معنى المضاف إليه على البناء وللتخفيف على الإعراب. قوله: (ثم اختلف حينئذ) أي حين إذ ضم لفظ غير من غير تنوين. قوله: (ضمة بناء) خبر مبتدأ محذوف هو ضمير عائد على الضمة المفهومة من يضم. قوله: (لأنها كقبل في الإبهام) أي لأن معناها غير مختص إذ مغايرة المخاطب في نحو: رأيت رجلاً غيرك لا تختص بذات دون أخرى كما أن معاني الغايات كقبل وبعد وفوق وتحت غير محدودة، ولو علل الشارح بناء غير على الضم بعلة بناء قبل على الضم لوافق ما عليه المصنف من حصر سبب بناء الاسم في مشابهته الحرف، ولعله آثر ما علل به لأنه أخصر. قوله: (فهي اسم) أي لليس في محل رفع والتقدير ليس غيرها مقبوضاً. وقوله أو خبر أي لها في محل نصب والتقدير ليس المقبوض غيرها. قوله: (على ما أفهمه كلامه) أي حيث قال بناء.

قوله: (وقال الأخفش إعراب) أي ضمة إعراب ليلائم ما قبله وحذف التنوين حينئذ قيل للتخفيف. وقال المصرح للإضافة تقديراً لأن المضاف إليه ثابت في التقدير اهـ. ويرد عليه كما في المغني أن هذا التركيب مطرد ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور باطراد إلا في نحو: قطع الله يد ورجل من قالها. قوله: (لأنها اسم) مراده به ما عدا الظرف بدليل قوله بعد لا ظرف. قوله: (ككل وبعض) أي في جواز القطع عن الإضافة وإن كان المنظّر غير منوّن والمنظر به منوّناً. قوله: (وجوّزهما) أي الإعراب والنباء. قوله: (الفتح مع تنوين) أي لقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى، وقوله ودونه أي لنية لفظ المضاف إليه. وفي نسخ إسقاط قوله ودونه وهو أولى لسلامته من تكرار قوله بعد يجوز أيضاً على قلة الفتح بلا تنوين. قوله: (والحركة إعراب باتفاق) نقل البعض عن البهوتي عن السيوطي أنه يجوز كون الحركة حينئذ بناء أي لإضافته تقديراً إلى المبني قال: وعلى هذا فدعوى الاتفاق ممنوعة اهـ. وتجويز ذلك بعيد مع التنوين لأن التنوين إما للتمكين أو للتعويض عن مفرد وكلاهما خاص بالمعرب ولعله لبعده لم يكترث به الشارح، على أنه يحتمل أنه قائل بما سننقله

باتفاق كالضم مع التنوين.

تنبيهان: **الأول**: يجوز أيضاً على قلة الفتح بلا تنوين على نية ثبوت لفظ المضاف إليه. قال في التوضيح: فهي خبر والحركة إعراب باتفاق. وفيما قاله نظر لأن المضافة لفظاً تضم وتفتح فإن ضمت تعينت للاسمية وإن فتحت لا تتعين للخبرية لاحتمال أن تكون الفتحة بناء لإضافتها إلى المبني. **الثاني**: قالت طائفة كثيرة لا يجوز الحذف بعد غير وليس من ألفاظ الجحد فلا يقال؛ قبضت عشرة لا غير وهم محجوجون. قال في القاموس: وقولهم لا غير لحن غير جيد، لأن لا غير مسموع في قوله الشاعر:

جَوَاباً بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنَا ... لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لا غَيْرُ تُسْأَلُ

وقد احتج ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل بهذا البيت. وكأن قولهم لحن مأخوذ من قول السيرافي الحذف إنما يستعمل إذا كانت غير بعد ليس، ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع اهـ كلامه، وقد سمع. انتهى كلام صاحب القاموس، والفتحة في لا غير فتحة بناء كالفتحة في لا رجل نقله في شرح

عن شرح الأوضح له أو أن مراده اتفاق المبرد والأخفش المختلفين في الحركة عند الضم. قوله: (كالضم مع التنوين) أي في كون الحركة إعراباً وإلا فغير عند الضم والتنوين اسم ليس لا خبرها. قوله: (لأن المضافة لفظاً تضم) أي ضمة إعراب بقرينة قوله: تعينت للاسمية ولا يخفى أن ذكره حديث الضم غير محتاج إليه في توجيه النظر وكان يكفيه أن يقول لأن المضافة لفظاً حيث فتحت لا تتعين إلخ.

قوله: (لإضافتها إلى المبني) قال الشارح على الأوضح اللهم إلا أن تكون الإضافة إلى المبني إنما تؤثر البناء إذا كان المضاف إليه ملفوظاً به أي لا محذوفاً لضعف سبب البناء بالحذف. قوله: (لا غير لحن) مقول قولهم وقوله غير جيد خبر قولهم. قوله: (والفتحة في لا غير) أي إذا نطق بها مفتوحة فلا ينافي جواز ضمها لنية معنى المضاف إليه ولم يذكره لعلمه من قول المصنف: واضمم بناء غير إلخ. قوله: (كالفتحة في لا رجل) مقتضاه أن غير ليست مضافة تقديراً بل هي مفردة والظاهر جواز كونها مضافة تقديراً والفتحة فتحة إعراب على نية لفظ المضاف إليه. ومقتضاه أيضاً أن لا الواقعة بعدها غير إذا فتحت نافية للجنس وهو قضية قول الرضي لا يحذف منها أي من غير المضاف إليه إلا مع لا التبرئة وليس، بل قضيته أن لا الداخلة على غير المحذوف معها المضاف إليه نافية للجنس سواء فتحت أو ضمت، ولعل وجهه أن عمل لا عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه وخصه ابن هشام في القطر بالشعر، لكن لا يبعد جواز كونها عند ضم غير عاملة عمل ليس وضمة غير حينئذ إعراب إذا نوّنت وقطعت عن الإضافة بالكلية أو لم تنوّن ونوى لفظ المضاف إليه، وبناء إذا لم تنوّن ونوى معنى المضاف إليه ولا جواز كونها عاطفة في نحو: قبضت عشرة لا غير

اللباب عن الكوفيين، وبناء مصدر نصب على الحال، أي بانياً. وغير مفعول باضمم (قَبْلُ كَغَيْرُ) و (بَعْدُ) و (حَسْبُ) و (أَوَّلُ، وَدونَ وَالجِهَاتُ) الست (أيضاً وعل) في أنها ملازمة للإضافة وتقطع عنها لفظاً دون معنى ....

بالنصب بلا تنوين لنية لفظ المضاف إليه أو بتنوين للقطع عن الإضافة أو بالضم لنية معناه، ونحو: جاءني عشرة لا غير بالرفع أو بالضم فاعرف. قوله: (وبناء مصدر إلخ) يحتمل أن يكون مفعولاً مطلقاً على تقدير مضاف أي ضم بناء بل هذا أولى لأن حالية المصدر سماعية. قوله: (قبل كغير إلخ) يجوز في قبل وغير وحسب الضم بغير تنوين حكاية لحال بنائها على الضم ورفع قبل وحسب وجر غير مع تنوين الثلاثة على مجرد إرادة اللفظ ويتعين الضم بلا تنوين فيما عدا الثلاثة لأن الوزن لا يستقيم إلا بذلك. وما وقع في كلام البعض تبعاً للشيخ خالد مما يخالف ما قلنا فخطأ. قوله: (وحسب) أي المشربة معنى لا غير لأنها التي تقطع عن الإضافة لفظاً كما سيأتي.

قوله: (وأول) الصحيح أن أصله أوأل بهمزة بعد الواو بدليل جمعه على أوائل فقلبت هذه الهمزة واواً وأدغمت فيها الواو الأولى. وقيل ووأل قلبت الهمزة واواً والواو الأولى همزة وإنما لم يجمع على ووائل لثقل اجتماع واوين أول الكلمة، وهل يستلزم ثانياً أو لا؟ قال في الهمع: الصحيح لا فتقول: هذا أول مال اكتسبته ثم قد تكتسب بعد شيئاً وقد لا، وقيل يستلزم فلو قال: إن كان أول ولد تلدينه ذكراً فأنت طالق فولدت ذكراً ولم تلد غيره وقع الطلاق على الأول دون الثاني اهـ. ويستعمل اسماً بمعنى مبدأ الشيء نحو ما له أول ولا آخر، وبمعنى السابق نحو لقيته عاماً أولاً فيصرف. وقد تلحقه تاء التأنيث، ووصفاً بمعنى أسبق فيمتع الصرف للوصفية ووزن الفعل وتليه من فيقال: هذا أول من هذين فيكون أفعل تفضيل لا فعل له من لفظه أو جارياً مجراه على الخلاف، وظرفاً نحو: رأيت الهلال أول الناس أي قبلهم قال ابن هشام: وهذا هو الذي إذا قطع عن الإضافة بني على الضم قاله يس وغيره. قوله: (ودون) هو اسم للمكان الأدنى من مكان المضاف إليه كجلست دون زيد ثم توسع فيه باستعماله في الرتبة المفضولة تشبيهاً للمعقول بالمحسوس كزيد دون عمرو فضلاً ثم توسع فيه باستعماله في مطلق تجاوز شيء إلى شيء كفعلت بزيد الإكرام دون الإهانة وأكرمت زيداً دون عمرو. قوله: (والجهات) أي أسماؤها وهي فوق وتحت وقدام وأمام ووراء وخلف وأسفل وكذا يمين وشمال على ما في الهمع وغيره. وخالف الرضي فلم يجوز قطعهما عن الإضافة لفظاً مبنيين على الضم أو معربين بلا تنوين.

قوله: (وعل) بمعنى فوق على ما سيأتي، ومثلها علو كما في الرضي وقوله في أنها ملازمة للإضافة أي غالباً فلا يرد أنها قد تقطع عنها لفظاً ومعنى بل بعضها لا تجوز إضافته لفظاً على الصحيح وهو عل كما سيأتي. لا يقال: المصنف لم يذكر ملازمة غير للإضافة فكيف يجعلها الشارح وجه شبه؟ لأنا نقول: قد علمت سابقاً أنها تؤخذ من سياقه. قوله: (لفظاً دون معنى) أي فينوي معنى المضاف إليه، والذي يظهر لي أن معنى نية المضاف إليه أن يلاحظ معنى المضاف إليه،

فتبنى على الضم لشبهها حينئذ بحروف الجواب في الاستثناء بها عما بعدها مع ما فيها من شبه الحرف في الجمود والافتقار نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ﴾ [سورة الروم، الآية: ٤] في قراءة الجماعة، ونحو؛ قبضت عشرة فحسب، أي فحسبي ذلك. وحكى أبو علي الفارسي: ابدأ بذا من أول بالضم. ومنه قوله:

٤٨٧ ـ عَلَى أيِّنَا تَغْدُو المَنِيَّةُ أوَّلُ

ومسماه معبراً عنه بأي عبارة كانت وأي لفظ كان فيكون خصوص اللفظ غير ملتفت إليه بخلاف نية لفظ المضاف إليه. وإنما لم تقتض الإضافة مع نية المعنى الإعراب لضعفها بخلافها عند نية اللفظ لقوتها بنية لفظ المضاف إليه. قوله: (فتبنى على الضم) هذا إشارة إلى أول الأحوال الأربعة. وقوله أما إذا نوى ثبوت لفظ المضاف إليه إشارة إلى ثانيها. وقوله: كما لو تلفظ به إشارة إلى ثالثها، وقوله: فإن قطعت إلخ إشارة إلى رابعها. قوله: (لشبهها إلخ) علة لأصل البناء وأما كونه على حركة فليعلم أن لها عراقة في الإعراب، وأما كونها ضمة فليكمل لها جميع الحركات ولتخالف حركة بنائها حركة إعرابها. قوله: (بحروف الجواب) كنعم وجير وبلى وإي. قوله: (في الجمود) أي لزومها استعمالاً واحداً وهو الظرفية أو شبهها أو هو عدم التثنية والجمع كذا قالوا وكلاهما لا يظهر في يمين وشمال لتصرفهما كثيراً وتثنيتهما وجمعهما بل في الهمع أن تصرف قبل وبعد وأول وقدام وأمام ووراء وخلف وأسفل متوسط فتدبر.

قوله: (والافتقار) أي إلى المضاف إليه. فإن قلت: الافتقار المقتضي للبناء هو الافتقار إلى الجملة كما مر. قلت: ذاك في المقتضي للبناء الأصلي، أما المقتضي للبناء العارض فقد يكتفي فيه بالافتقار إلى المفرد هذا ما ظهر لي، ولما كان وجود هذا الافتقار حال الإضافة لفظاً معارضاً بظهورها لم يؤثر البناء حالتها. وإنما بنيت حيث وإذ حال إضافتهما لفظاً لأن الإضافة إلى الجمل كلا إضافة لأنها في الحقيقة إلى مصادر الجمل فكأن المضاف إليه محذوف، ولما أبدل التنوين في كل وبعض عن المضاف إليه لم يبنيا لقيام البدل مقام المبدل منه وإنما اختاروا في هذه الظروف البناء دون التعويض لأنها غير متصرفة فناسبها البناء إذ هو عدم التصرف الإعرابي قاله الرضي. قوله: (في قراءة الجماعة) أي السبعة. قوله: (فحسب) الفاء زائدة لتزيين اللفظ وفي قول الشارح فحسبي ذلك إشارة إلى أن حسب مبتدأ محذوف الخبر أو بالعكس وهو أولى لأن حسب بمعنى اسم الفاعل أي كافي فلا يتعرف بالإضافة كما سيذكره الشارح فالأولى جعله خبراً عن المعرفة. وإنما جوّزنا كونه مبتدأ لتخصيصه بالإضافة أفاده المصرح.

قوله: (من أول) أي من أول الأمر. قوله: (تعدو) بالعين المهملة أي تسطو ويروى بالمعجمة

---

٤٨٧ ـ قاله معن بن أوس من قصيدة من الطويل، وصدره:

لَعَمْرُكَ مَا أدرِي وَإنِّي لأَوْجَلُ

=

وتقول: سرت مع القوم ودون، أي ودونهم، وجاء القوم وزيد خلف أو أمام أي خلفهم أو أمامهم. ومنه قوله:

٤٨٨ ـ لَعَنَ الإلهُ تَعِلَّةَ بنَ مُسافِرٍ لَعْناً يُشَنُّ عَليهِ مِن قُدَّامُ

وقوله:

٤٨٩ ـ أَقَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِن عَلُ

أما إذا نوى ثبوت لفظ المضاف إليه فإنها تعرب من غير تنوين كما لو تلفظ به كقوله:

٤٩٠ ـ وَمِنْ قَبْلُ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةٍ

أي ومن قبل ذلك. وقرىء ﴿للّه من قبْلِ ومن بَعْدِ﴾ [سورة الروم، الآية: ٤] بالجر من غير تنوين أي من قبل الغلب ومن بعده. وحكى أبو علي: ابدأ بذا من أول بالجر من غير تنوين أيضاً. فإن قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى أي لم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه أعربت منونة

أي تصبح. قوله: (تعلة ابن مسافر) بفتح الفوقية وكسر العين المهملة وتشديد اللام. قوله: (يشن) أي يصبّ. قوله: (أقب من تحت) خبر لمحذوف كما يفيده كلام العيني أي هو أي الفرس على ما في المغني وشواهد العيني، لكن نقل السيوطي عن الزمخشري أن البيت في وصف بعير أقب من القبب وهو دقة الخصر وضمور البطن كما في القاموس، والمراد ضامر البطن كما قاله العيني. وقوله عريض من عل أي واسع الظهر. وما جرى عليه الشارح من ضم عل في البيت تبع فيه المغني وقد قال السيوطي إنه مجرور لأن قوافي الأرجوزة كما علمت من الأبيات الذي ذكرناها منها.

قوله: (كل مولى) أي ابن عم وقرابة مفعول نادى على قراءته بالنصب أو مضاف إليه

= وعلى يتعلق بتعدو. والمنية الموت فاعله. والشاهد في أول حيث بني على الضم لانقطاعه عن الإضافة.

٤٨٨ ـ قاله رجل من بني تميم من الكامل. وتعلة بفتح التاء المثناة من فوق وكسر العين المهملة وتشديد اللام اسم رجل. ويروى ابن مزاحم. ولعناً نصب على المصدر. وقوله يشن أي يصب. ويروى يصب، والجملة صفة للعناً. والشاهد في من قدام فإن أصله من قدامه، فلما قطعه عن الإضافة ونواها بناه على الضم.

٤٨٩ ـ قاله أبو النجم العجلي من قصيدة مرجزة يصف فيها أشياء وبهذا الشطر يصف الفرس: أي هو أقب أي ضامر البطن، من القب وهو رقة الخصر، ومن تحت في محل الرفع على الوصفية. والشاهد في من عل كما ذكرنا آنفا. والجملة صفة عريض وهو خبر بعد خبر.

٤٩٠ ـ تمامه:

فَمَا عطَفَتْ مَوْلَى عَلَيْهِ العَوَاطِفُ

هو من الطويل. الشاهد في من قبل فإنه معرب لأن المضاف إليه منوي تقديره من قبل ذلك. والمولى يأتي لمعان كثيرة وهنا المراد ابن العم. وقوله مولى بدل من الضمير في عليه ولكنه قدم للضرورة. والمعنى نادى كل ابن عم إلى قرابته وصرخ حتى يعينوه فيما هو فيه من حرب أو نازلة نزلت به، فما رحم عليه أحد منهم ولا أجاب لدعائه.

ونصبت ما لم يدخل عليها جار كما أشار إليه بقوله: (وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إذَا مَا نُكِّرَا، قَبلاً وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرا) كقوله:

٤٩١ ـ فَسَاغَ لِيَ الشَّرابُ وَكُنْتُ قبلاً أَكَادُ أَغَصُّ بِالمَاءِ الفُرَاتِ

وكقوله:

٤٩٢ ـ فَمَا شَرِبُوا بَعْداً عَلَى لَذَّةٍ خَمْراً

وكقوله:

٤٩٣ ـ كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السيلُ مِنْ علُ

والمفعول محذوف تقديره أقاربه على قراءته بالجر. قوله: (نصباً) أي أو جراً بمن واقتصر على النصب لأنه الأصل في الظروف. قوله: (إذا ما نكرا) ما زائدة وضمير نكرا عائد إلى قبل، وما ذكره بعده لأنه وإن تأخر لفظاً متقدم رتبة لأنه مفعول أعربوا فسقط ما اعترض به هنا. قوله: (وما من بعده قد ذكرا) اعترض بأن هذا يخرج غيراً لأنها لم تذكر بعد قبل مع أنها تعرب بالنصب كما تقدم. وأجيب بأن المراد وأعربوا نصباً على الظرفية وذلك لا يأتي فيها وهذا كله وإن أقره شيخنا والبعض إنما يتم على أن المراد بما ذكر بعد قبل ما عطف عليه. ولك أن تقول: المراد ما ذكر بعد قبل ولو على غير وجه العطف فتدخل غير لذكرها بعد قبل في قوله قبل كغير ويكون المراد بالنصب ما هو أعم من النصب على الظرفية، ومع هذا فالأولى حمل كلام المصنف على المجموع ليندفع اعتراض الشارح بعد على المصنف بحسب وعل كما سيتضح. قوله: (أغص) بفتح الهمزة والغين المعجمة من باب فرح وجاء في لغة من باب قتل ويتعدى بالهمزة فيقال أغصصته كذا في المصباح. فعلى الثاني تضم الغين وعلى الثالث تضم الهمزة والفرات العذب. ويروى الحميم أي البارد من أسماء الأضداد. قوله: (كجلمود صخر) الجلمود بالضم كما في العيني وهو الحجر العظيم الصلب.

---

٤٩١ ـ قاله عبد الله بن يعرب وكان له ثأر فأدركه فأنشده. من الوافر أي استمرأ لي الشراب. والواو في وكنت للحال والشاهد في قبلاً فإنه حذف المضاف إليه منه ولم ينوه فلذلك أعربه ولو كان منوياً لبني على الضم، وأغص من غصص يغصص من باب علم يعلم. ويروى بالماء الفرات أي العذب السائغ وهذا أقرب، والأول أشهر[1]. وقد قيل الحميم البارد من الأضداد.

٤٩٢ ـ صدره:

ونَحن قَتَلْنَا الأُسْدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ

هو من الطويل. والأسد بضم الهمزة جمع أسد. وأسد خفية بدل منه بفتح الخاء المعجمة وكسر الفاء وتشديد الياء آخر الحروف. قال ابن سيده: اسم علم لموضع. والشاهد في بعداً حيث أعرب لأنه لم ينو فيه الإضافة. وعلى لذة صفة لقوله خمراً.

٤٩٣ ـ صدره: =

---

(١) قوله: والأول أشهر. يعني كلمة «القراح» التي جاءت في رواية العين بدل «الفرات».

وكقراءة بعضهم من قبل ومن بعد بالجر والتنوين. وحكى أبو علي: ابدأ بذا من أولَ بالنصب ممنوعاً من الصرف للوزن والوصف.

تنبيهات: الأول: اقتضى كلامه أن حسب مع الإضافة أي لفظاً أو نوى معناها أو لفظها معرفة ونكرة إذا قطعت عن الإضافة أي لفظاً ومعنى، إذ هي بمعنى كافيك اسم فاعل مراداً به الحال، فتستعمل استعمال الصفات النكرة فتكون نعتاً لنكرة كمررت برجل حسبِكَ من رجل، وحالاً لمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل. وتستعمل استعمال الأسماء الجامدة نحو:

والشاهد في من عل حيث جر بمن ونوّن لقطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى، هذا ما اقتضاه كلام الشارح وصرح به أرباب الحواشي، وعندي فيه نظر لأن قوله من عل آخر البيت، فليس منوناً بالفعل حتى يستشهد به على قطع عل عن الإضافة لفظاً ومعنى، ولا دليل على أن ترك تنوينه لأجل وقف الروي فالحق أنه محتمل لأن يكون ترك تنوينه لنية لفظ المضاف إليه وأن يكون لأجل وقف الروي فلا يصلح شاهداً على القطع فاستفده. قوله: (بالنصب)ينبغي بالفتح لأنه مجرور بالفتحة وهذا ينافيه ما تقدم من أن الكلام هنا في أول التي هي ظرف بمعنى قبل فتدبر.

قوله: (تنبيهات إلخ)اعترض الشارح على المصنف في التنبيه الأول اعتراضين وفي الثاني اعتراضين. قوله: (اقتضى كلامه)أي منطوقاً ومفهوماً فإن كلامه يقتضي بمنطوقه تنكير حسب في حال قطعها عن الإضافة رأساً كقبل وبعد وبمفهومه تعريفها في غير هذه الحالة كقبل وبعد، والمسلم من ذلك مجرد التنكير دون القطع والتعريف كما سيشير إليه الشارح. قوله: (أن حسب إلخ)لم يمنع الشارح التعريف في غير حالة القطع إلا بالنسبة إلى حسب فيفيد أن تعريف ما عداها في غير حالة القطع مسلم وهو كذلك. قوله: (أو نوى معناها)لو قال أو نية لمعناها أو لفظها لكان حسناً. قوله: (إذ هي بمعنى كافيك)تعليل لمحذوف تقديره وليس كونها معرفة مسلماً إذ هي إلخ وكان ينبغي التصريح به. قوله: (فتستعمل استعمال الصفات)أي نظراً إلى كونها بمعنى كافي، والاستعمال الثاني نظراً إلى لفظها الجامد. قوله: (من رجل)من باب جر التمييز بمن. قوله: (وتستعمل استعمال الأسماء الجامدة)فتقع مبتدأ وخبراً وحالاً أو قبل دخول الناسخ بقرينة التمثيل وهذا مستأنف لا معطوف على تستعمل الأولى لاقتضاء العطف تفريع استعمالها استعمال الأسماء الجامدة على

= مِـكَـرٍّ مِـفَـرٍّ مُـقْـبِـلٍ مُـدْبِـرٍ مَـعًـا

قاله امرئ القيس الكندي في قصيدته المشهورة من الطويل، ومكر بكسر الميم لا يسبق في الكر، مجرور لأنه صفة لمنجرد قيد الأوابد هيكل فيما قبله. ومفر بالكسر أيضاً لا يسبق في الفرار صفة أخرى، وكذا مقبل مدبر صفتان، يعني إذا استقبلته حسن وإذا استدبرته حسن، ومعاً بمعنى جميعاً نصب على الحال. والجلمود بالضم الصخرة الملساء. وحطه السيل صفته: أي حدره، والإضافة فيه إضافة الخاص إلى العام. والشاهد في من عل حيث أعرب لأنه أريد به النكرة: أي من مكان عال.

﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾ [سورة المجادلة، الآية: ٨] ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾ [سورة الأنفال، الآية: ٦٢] بحسبك درهم. وهذا يرد على من زعم أنها اسم فعل فإن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال، وتقطع عن الإضافة فيتجدد لها إشرابها معنى دالاً على النفي ويتجدد لها ملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتداء والبناء على الضم تقول: رأيت رجلاً حسب ورأيت زيداً حسب، قال الجوهري: كأنك قلت حسبي أو حسبك فأضمرت ذلك ولم تنوّن اهـ. وتقول في الابتداء: قبضت عشرة فحسب أي فحسبي ذلك. **الثاني**: اقتضى كلامه أيضاً أن عل تجوز إضافتها وأنه يجوز أن تنصب على الظرفية أو الحالية، وتوافق فوق في معناها، وتخالفها في أمرين: أنها لا تستعمل إلا مجرورة بمن وأنها لا تستعمل مضافة، فلا يقال: أخذته من عل السطح كما يقال من

كونها بمعنى اسم الفاعل وهو لا يصح. قوله: (حسبهم جهنم) حسبهم مبتدأ وجهنم خبره أو بالعكس وهو أولى لما مر. ويتعين في بحسبك درهم أن حسبك مبتدأ خبره درهم ولا يجوز العكس لعدم مسوغ الابتداء بدرهم قاله المصرح.

قوله: (وهذا) أي ما ذكر من المثالين الأخيرين، وكذا الأول إن جعل حسبهم خبراً لا إن جعل مبتدأ لعدم دخول عامل لفظي عليه حينئذ، ويصح رجوع اسم الإشارة إلى ما يعم مثالي استعمال حسب استعمال الصفات. قوله: (فإن العوامل اللفظية لا تدخل إلخ) أي باتفاق، وكذا المعنوية كالابتداء على الأصح من أقوال تأتي في بابها. قوله: (وتقطع عن الإضافة) أي مع استعمالها استعمال الصفات في الوصفية والحالية واستعمال الأسماء الجامدة في الابتداء. قوله: (إشرابها معنى دالاً على النفي) يعني معنى لا غير، ولو قال معنى النفي لكان أخصر وأحسن. قوله: (والبناء على الضم) عطف على الوصفية أي وملازمتها للبناء على الضم أي فلا تنصب مقطوعة عن الإضافة رأساً خلافاً لما يقتضيه كلام الناظم. قوله: (كأنك قلت حسبي أو حسبك) أي فيجوز تقدير المضاف إليه ضمير المتكلم أو ضمير المخاطب. قوله: (فأضمرت ذلك) أي حذفته ونويت معناه. قوله: (اقتضى كلامه أيضاً) أي منطوقاً ومفهوماً فاقتضاؤه الأمر الأول بقوله قبل كغير والثاني بقوله وأعربوا نصباً إلخ.

قوله: (على الظرفية أو الحالية) فيه أن كلام المصنف لا يقتضي إلا النصب وأما كونه على إحدى هاتين فلا. قوله: (وتوافق فوق إلخ) هذا استئناف وقبله حذف تقديره وليس كذلك، ولو قال: وليس كذلك بل توافق إلخ لكان واضحاً. قال شيخنا والذي في النسخ الصحيحة التي منها نسخة الشيخ أبي بكر الشنواني التي بهوامشها خطه.

تنبيه: قال في شرح الكافية إلخ وليس فيها هذان التنبيهان فهما والله أعلم ملحقان من غير الشارح بدليل ما فيهما من عدم التحرير كما لا يخفى على التحرير اهـ.

قوله: (وأنها لا تستعمل مضافة) أي لفظاً بل إنما تستعمل مبنية على الضم لنية معنى المضاف

علوه ومن فوقه. وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك. وأما قوله:

يَـا رُبَّ يَـوْمٍ لِـي لا أُظَـلَّـلُـهْ أَرْمَضُ مِن تَحْتُ وَأَضْحَى مِنْ عَلُهْ

فالهاء فيه للسكت بدليل أنه مبني ولا وجه لبنائه لو كان مضافاً انتهى. **الثالث**: قال في شرح الكافية: وقد ذهب بعض العلماء إلى أن قبلاً في قوله: وكنت قبلاً معرفة بنية الإضافة. إلا أنه أعرب لأنه جعل ما لحقه من التنوين عوضاً من اللفظ بالمضاف إليه فعومل قبل مع التنوين لكونه عوضاً من المضاف إليه بما يعامل به مع المضاف إليه كما فعل بكل حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين عوضاً وهذا القول عندي حسن (وَمَا يَلِي الْمُضَافَ)وهو المضاف إليه (يَأْتِي خَلَفًا، عَنْهُ فِي الإعْرَبِ)غالباً (إِذَا مَا حُذِفَا)لقيام قرينة تدل عليه ....

إليه أو منونة لقطعها عن الإضافة رأساً، وقد مر الاستشهاد في الشرح على هذين الوجهين فحصر البعض هنا استعمالها في البناء على الضم مناف لما أسلفه الشارح وقرره هو أيضاً سابقاً. وانظر هل تستعمل غير منونة لنية لفظ المضاف إليه؟ الظاهر نعم ويحتمله قول الشاعر:

كـجـلـمـود صـخـر حـطـه الـسـيـل مـن عـل

كما أسلفناه. قوله: (من علوه)بضم العين وكسرها وسكون اللام ضد السفل. قوله: (لا أظلله)أي لا أظلل فيه. أرمض مضارع رمض الرجل يرمض رمضاً كفرح يفرح فرحاً أي أصابه حر الرمضاء وهي الحجارة الحامية من حر الشمس، وأضحى من عله أي يصيبني حر الشمس من فوق من ضحى يضحى كرضى يرضى وسعى يسعى أي برز للشمس فأصابه حرها. قوله: (لو كان مضافاً)لأن الإضافة من خواص الأسماء تقتضي الإعراب لا البناء. لا يقال: الإضافة إلى المبني مما يجوز النباء. لأنا نقول: البناء الجائز بالإضافة إلى المبني هو البناء على الفتح والكلام في البناء على الضم. قوله: (معرفة بنية الإضافة)أي نية معنى المضاف إليه بدليل الاعتذار عن إعرابها بقوله: إلا أنه أعرب إلخ، وهذا القول مقابل لما في النظم إلا أن يراد بالتنكير بحسب اللفظ فقط. قوله: (وهذا القول عندي حسن)لاقتضاء القياس على النظير المذكور إياه.

قوله: (وهو المضاف إليه)أي الصالح لإعراب المضاف، فلو كان المضاف إليه جملة لم يجز حذف المضاف لأنها لا تصلح فاعلاً ولا مفعولاً مثلاً، وكذا إذا كان محلى بأل والمضاف منادى فلا يصح يا الخليفة أي يا مثل الخليفة، والمراد المضاف إليه ولو بواسطة فيشمل ما إذا حذف اثنان كما يأتي في التنبيه الثاني على أن الأصح أن الحذف تدريجي كما يأتي وحينئذ لا حاجة إلى هذه الغاية. قوله: (غالباً)أخذه من البيت بعده. قوله: (إذا ما حذفا)اعلم أن المضاف إذا حذف للقرينة فتارة يكون مطروحاً وتارة يكون ملتفتاً إليه، ويعلم هذا بعود الضمير إليه وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٤] فأرجع الضمير أولاً إلى القرية طرحاً للمضاف وثانياً إلى المضاف التفاتاً إليه قاله يس. ولا تناقض لاختلاف الوقت. قوله: (لقيام قرينة تدل عليه)فإن لم تكن قرينة امتنع الحذف ولا ينافيه ما قالوه في نحو: جاء زيد

نحو: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [سورة الفجر، الآية: ٢٢] أي أمر ربك ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [سورة يوسف، الآية: ٨٢] أي أهل القرية.

تنبيهان: الأول: كما قام المضاف إليه مقام المضاف في الإعراب يقوم مقامه في التذكير كقوله:

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عَلَيْهِمُ ... بَرَدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

بردى مؤنث فكان حقه أن يقول تصفق بالتاء، لكنه أراد ماء بردى. وفي التأنيث كقوله:

مَـرَّتْ بِـنَـا فِـي نِـسْـوةٍ خَـوْلَـةٌ ... والـمِـسْـكُ مِـنْ أَرْدانِـهَـا نَـافِـحَـةْ

أي رائحة المسك. وفي حكمه نحو: «**إن هذين حرام على ذكور أمتي**» أي استعمال هذين ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ﴾ [سورة الكهف، الآية: ٥٩] أي أهل القرى وفي الحالية نحو: تفرقوا

نفسه من أن نفسه لدفع توهم نية المضاف وإن اعترض بذلك الدماميني لأن باب التوهم واسع لا يقتضي جواز ارتكاب المتوهم كما قاله سم، ولأن عقل السامع ربما يجوّز وجود قرينة خفيت عليه. قوله: (نحو وجاء ربك إلخ) ونحو: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٩٧] ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٨٩] أي حج أشهر معلومات وبر من اتقى وهذا أولى من تقدير المضاف مع الجزء الأول كأن يقال: مدة الحج أشهر معلومات ولكن ذا البر من اتقى لأن الحذف أليق بالأواخر ولأن التقدير مع الآخر في وقت الحاجة إليه.

قوله: (كما قام المضاف إليه إلخ) قال سم: وإنما اقتصر المصنف على الإعراب لأنه المقصود بالذات في هذا الفن. وقال يس: لم يتعرض لغير الإعراب لأنه مبني على مراعاة المحذوف وهو خلاف الأكثر. قوله: (من ورد البريص) بالصاد المهملة اسم واد وبردى بفتحات نهر بدمشق وألفه للتأنيث كما في الهمع والرحيق الخمر والسلسل من الماء العذب أو البارد ومن الخمر اللينة كذا في القاموس وبه يعلم ما في كلام البعض. ويصفق حال من بردى، وقوله بالرحيق السلسل تشبيه بليغ أي بماء كالرحيق السلسل في اللذة. قوله: (لكنه أراد ماء بردى) أي فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. قوله: (خولة) بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو كما نقل عن خط الشارح علم امرأة. والأردان جمع ردن بالضم وهو أصل الكم كما في القاموس. نافحة بالحاء المهملة أي فائحة. قوله: (وفي حكمه) أي الحكم عليه بشيء كالحرمة في المثال الأول والهلاك في المثال الثاني. قوله: (أي أهل القرى) كان الأحسن أي أهل تلك القرى لأن المضاف إليه تلك لا القرى، لكن لما كانت تلك إشارة إلى القرى تسمح في التعبير قال في المغني: وأما: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٤] فقدر النحويون الأهل بعد من وأهلكنا وجاء وخالفهم الزمخشري في الأولين لأن القرية تهلك ووافقهم في فجاء لأجل أو هم قائلون اهـ. هذا وذهب كثير إلى أنه لا حذف فيما ذكر فقيل لأن القرية عبر بها عن أهلها مجاز وتأنيثها باعتبار لفظها وقيل اسم القرية مشترك بين المكان وأهله. قوله: (وفي الحالية) مثلها الصفة نحو: مررت بقوم

أيادي سبأ أي مثل أيادي سبأ لأن الحال لا تكون معرفة. **الثاني**: قد يكون الأول مضافاً إلى مضاف فيحذف الأول والثاني ويقام الثالث مقام الأول في الإعراب نحو: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [سورة الواقعة، الآية: ٨٢] أي وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم. و﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ﴾ [سورة الأحزاب:١٩] كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت. ومنه قوله:

٤٩٤ ـ فَأَدْرَكَ إِرْقَالَ العَرَادَةِ ظَلْعُهَا وَقَدْ جَعَلَتْنِي مِنْ حَزِيمَةَ إِصْبَعَا

أي ذا مسافة إصبع (وَرُبَّما جُرُّوا الذِي أَبْقَوْا) وهو المضاف إليه (كَمَا، قَدْ كانَ قَبْلَ حَذْفِ

أيادي سبأ، ولو قال بدل الحالية التنكير كما في التسهيل لشملهما. ويؤخذ من كلام الشارح أن الحالية العارضة تجامع التعريف فقوله لأن الحال لا تكون معرفة أي الحال بالأصالة.

قوله: (أيادي سبا) أي أبناء سبأ فعبر بالجزء عن الكل أو شبه الأبناء بالأيادي بجامع المعاونة. قوله: (قد يكون الأول إلخ) وقد يحذف ثلاثة متضايفات نحو: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ [سورة النجم، الآية: ٩] أي فكان مقدار مسافة قريبة مثل قاب فحذفت ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها كذا قدر الزمخشري وهو ظاهر على تفسير القاب بالقدر، فإن فسر بما بين مقبض القوس وطرفها احتيج في الخبر إلى تقدير مضاف ثان أي مثل قدر قاب وعليه قيل في الآية قاب والأصل قابى قوس. قوله: (فيحذف الأول والثاني) أي تدريجاً على الراجح كما في الدماميني وإن كان قول الشارح ويقام الثالث مقام الأول يميل إلى أنه دفعي. قوله: (فأدرك إرقال إلخ) الإرقال بكسر الهمزة إسراع السير وهو مفعول مقدم والعرادة بكسر العين[1] المهملة اسم فرس الشاعر. وظلعها بظاء مشالة مفتوحة ولام ساكنة وعين مهملة غمزها في مشيها وهو فاعل مؤخر. وجملة وقد جعلتني إلخ حال من العرادة. وحزيمة بفتح الحاء المهملة وكسر الزاي اسم رجل أغار على إبل الشاعر. والمعنى أنه لما تبع الشاعر حزيمة ولم يبق بينهما إلا قدر مسافة أصبع أدرك فرسه العرج فتأخر عنه ففاته حزيمة.

قوله: (وربما جروا) أي استداموا جرّ. قوله: (كما قد كان) أي كالجر الذي قد كان والمغايرة

---

٤٩٤ ـ قاله كلحبة بن عبد الله اليربوعي، وهذا أصح مما قاله الزمخشري إن قائله هو الأسود يصف فرساً، من قصيدة من الطويل. الفاء للعطف. وظلعها فاعل أدرك بفتح الظاء المعجمة أي غمزها في مشيها. والإرقال بكسر الهمزة نوع من السير. والعرادة اسم فرس كلحبة. وقد جعلتني حال وحزيمة بفتح الحاء المهملة وكسر الزاي المعجمة هو ابن طارق الذي أغار على إبله كذا ضبطه ابن دريد في الجمهرة. وضبطه ابن سيده في المحكم بالراء المهملة. والشاهد في الشطر الثاني حيث حذف فيه المضاف والمضاف إليه جميعاً وأقيم المضاف إليه الثاني الذي هو الثالث مقامهما لأن التقدير فجعلتني من حزيمة قدر مسافة أصبع. فالحاصل أنه لما تبعه لحقه ولم يبق بينه وبينه إلا قدر مسافة أصبع حتى أدرك فرسه الظلع فقصرت ففاته حزيمة. ولقد غلط من فسر حزيمة بالقبيلة فافهم.

---

(١) قوله: والعرادة بكسر العين. الذي في القاموس أنها بفتحات كسحابه.

مَا تَقَدَّمَا) وهو المضاف (لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ، مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ) سواء اتصل العاطف بالمعطوف أو انفصل عنه بلا كقوله:

٤٩٥ ـ أَكُلَّ ٱمْرِىءٍ تَحْسِبِينَ ٱمرءاً ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نَارَا

أي وكل نار وقوله:

ولَم أرَ مِثْلَ الخَيْرِ يَترُكُهُ الفَتَى ولا الشَّرِّ يأتِهِ امْرُءٌ وَهْوَ طَائِعُ

أي ولا مثل الشر لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين، بأن تجعل قوله نار بالجر معطوفاً على امرىء والعامل فيه كل، ونار الثاني معطوفاً على امرءاً والعامل فيه تحسبين.

تنبيه: الجر والحالة هذه مقيس، وليس ذلك مشروطاً بتقدم نفي أو استفهام كما ظن بعضهم. والجر فيما خلا من الشروط محفوظ لا يقاس عليه كالجر بدون عطف في قوله: رأيت التيمي تيم عدي: أي أحد تيم عدي، ومع العاطف المفصول بغير لا كقراءة ابن جماز: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةِ﴾ [سورة الأنفال، الآية: ٦٧] ....

بين المشبه والمشبه به لا بالذات بل باعتبار اختلاف صورة التركيب أو على أن العرض لا يبقى زمانين، ووجه الشبه كون كل بالمضاف وفائدة قوله كما قد كان إلخ دفع توهم أن هذ جر جديد بجار آخر غير المضاف. قوله: (بشرط إلخ) أي ليكون المعطوف عليه دليلاً على المحذوف. قوله: (مماثلاً) أي لفظاً ومعنى. قوله: (لما عليه قد عطف) الصلة جارية على غير من هي له. قوله: (توقد) مضارع أصله تتوقد. قوله: (مثل الخير) مفعول أول ويتركه الفتى مفعول ثان. قوله: (لئلا يلزم إلخ) علة لمحذوف أي وإنما جعل المجرور مجروراً بالمضاف المحذوف لا معطوفاً على امرئ أو الخبر لئلا الخ. قوله: (العطف على معمولي الخ) أي وذلك ممنوع عند سيبويه ومن وافقه والعاملان في البيت الثاني أر ومثل والمعمولان الخير وجملة يتركه الفتى والمعطوف على الخير الشر وعلى يتركه الفتى يأتيه امرؤ. قوله: (من الشروط) أي العطف ومماثلة المحذوف للمعطوف عليه وعدم الانفصال إلا بلا. وبه يعلم أن الإضافة في قول المصنف بشرط إلخ للجنس. قوله: (كالجر بدون عطف) قاسه الكوفيون. قوله: (أي أحد تيم عدي) الدليل على هذا المحذوف استحالة أن يكون التيمي نفس القبيلة إذ هو واحد منهم. قوله: (ومع العاطف المفصول بغير لا) نقل سم أنه مقيس عند الأكثرين. قوله: (كقراءة ابن جماز) قال في التوضيح: هي مخالفة للقياس من وجه آخر وهو أن المضاف ليس معطوفاً

---

٤٩٥ ـ قاله ابن أبي داود في جارية بن الحجاج وهو من المتقارب. المعنى أكل رجل تحسبينه رجلاً وكل نار تحسبينها ناراً. يعني ليس كل من له صورة امرىء بامرىء كامل، بل المرء الكامل من له خصال سنية وأوصاف بهية وليس كل نار توقد بالليل بنار، إنما النار نار توقد لقرى الزوار. الهمزة للاستفهام وكل امرىء مفعول تحسبين وامرءاً مفعوله الثاني. والشاهد في ونار حيث حذف فيه المضاف وترك المضاف إليه بإعرابه إذ تقديره وكل نار أي وتحسبين كل نار. ويروى بالنصب على إقامته مقام المضاف. وتوقد أصله تتوقد فحذفت إحدى التاءين صفة للنار. وناراً مفعول ثان لتحسبين المقدر.

أي عرض الآخرة كذا قدره الناظم وجماعة. وقيل: التقدير ثواب الآخرة أو عمل الآخرة، وبه قدره ابن أبي الربيع في شرحه للإيضاح، وعلى هذا فالمحذوف ليس مماثلاً لما عليه قد عطف بل مقابلاً له. انتهى. (وَيُحْذَفُ الثَّانِي) وهو المضاف إليه وينوي ثبوت لفظه (فَيَبْقَىٰ الأَوَّلُ) وهو المضاف (كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ) فلا ينون، ولا ترد إليه النون إن كان مثنى أو مجموعاً، لكن لا يكون ذلك في الغالب إلا (بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى، مِثْلِ الذِي لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلاَ) لأن بذلك يصير المحذوف في قوة المنطوق به، وذلك كقولهم: قطع الله يد ورجل من قالها، الأصل قطع الله يد من قالها، ورجل من قالها فحذف ما أضيف إليه يد وهو من قالها لدلالة ما أضيف إليه رجل عليه، وكقوله:

٤٩٦ ـ يا مَنْ رأى عارِضاً أُسَرُّ بِهِ بَيْنَ ذِراعَيْ وجَبْهَةِ الأَسَدِ

بل المعطوف جملة فيها المضاف. قوله: (أي عرض الآخرة) المراد بالعرض بالنسبة إلى الآخرة ما عرض وحدث وإن كان باقياً وإيثار التعبير به للمشاكلة فيكون المذكور دليل المحذوف.

قوله: (فيبقى الأول) أي حال الأول وقوله كحاله في المغايرة بين المشبه والمشبه به ما مر ووجه الشبه كون كل بالمضاف. قوله: (إذا به يتصل) أي إذا يتصل الأول بالثاني أو العكس. قوله: (بشرط عطف) أي على ذلك الأول ولو بغير الواو وسنعرفك وجهاً آخر. قوله: (وإضافة) أي إضافة المعطوف ومثل الإضافة عمل المعطوف في مثل ما أضيف إليه الأول كقوله:

بمثل أو أحسن من شمس الضحى

قوله: (إلى مثل) أي لفظاً ومعنى. قوله: (لأن بذلك) اسم أن ضمير الشأن. قوله: (يا من رأى) المنادى محذوف أي يا قوم ومن استفهامية. ويحتمل أن تكون موصولة وهي المنادى فلا حذف اهـ دماميني. وقوله عارضاً أي سحاباً معترضاً. وقوله أسرّ به أي لوثوقي بمطره. وقوله بين ذراعي صفة ثانية لعارضاً. والأسد مجموع كواكب على صورة الأسد. والذراع كوكبان نيران ينزلهما القمر. والجبهة أربعة أنجم ينزلها أيضاً القمر. قال السيوطي: قال ابن يعيش يصف الشاعر سحاباً اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة وهما من أنواء الأسد وأنوائه أحمد الأنواء. وذكر الذراعين والنوء للذراع المقبوضة لاشتراكهما في الأسد وفي التسمية كقوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾

---

٤٩٦ ـ قاله الفرزدق وصدره:

يَا مَنْ رَأى عَارِضاً أُسَرُّ بِهِ[1]

من المنسرح. والعارض السحاب. أسر به. ويروى اكفكفه. ويروى أرقت له وبين نصب على الظرف معمول الرؤية دون السرور لفساد المعنى. والشاهد في ذراعي وجبهة الأسد حيث فصل بين المضاف أعني ذراعي ـ والمضاف إليه أعني الأسد ـ بما ليس بظرف أعني وجبهة، وأصله بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد.

---

(١) اقتصر العيني في الاستشهاد على الشطر الثاني، فلذلك ذكر صدر البيت.

أي بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد. وقوله:

٤٩٧ ـ سَقَى الارَضِينَ الغيثُ سَهلَ وَحَزْنَهَا

أي سهلها وحزنها. وقد يكون ذلك بدون الشرط المذكور كما مر من نحو قوله:

ومِنْ قَبْلُ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرابَةٍ

وقد قرىء شذوذاً: ﴿فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٣٨] أي فلا خوف شيء عليهم.

تنبيهان: الأول: ما ذكره الناظم هو مذهب المبرد. وذهب سيبويه إلى أن الأصل في قطع الله يد ورجل من قالها: قطع الله يد من قالها ورجل من قالها، فحذف ما أضيف إليه رجل،

[سورة الرحمن، الآية: ٢٢] وإنما يخرج من أحدهما اهـ. ونقل الدماميني عن بعض شراح أبيات المفصل إن قصد وصف ممدوحه بالشجاعة حيث سماه أسداً وقلبه بالسماحة حيث سماه سحاباً. قوله: (وحزنها) ضد السهل. قوله: (ومن قبل) أي من قبل ذلك وقيل الأصل ومن قبلي فحذفت الياء وأبقيت الكسرة دليلاً عليها، وعليه فلا شاهد فيه لأن حذف ياء المتكلم المضاف إليها جائز كثيراً بدون الشروط المذكورة. قوله: (فلا خوف عليهم) أي بالضم من غير تنوين مع كسر الهاء فتكون لا عاملة عمل ليس أو مهملة، وقرأ يعقوب بفتح الفاء من غير تنوين مع ضم الهاء، فإن قدرت الفتحة فتحة إعراب ففيها شاهد أيضاً أو فتحة بناء فلا، وعلى قراءته تكون لا عاملة عمل إن.

قوله: (هو مذهب المبرد) قال البعض تبعاً للمصرح: جعلها المبرد من باب التنازع فأعمل الثاني لقربه وحذف معمول الأول لأنه فضلة فهي جائزة قياساً اهـ. وقد ينافيه قول الشارح سابقاً الأصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها إذ جعلها من باب التنازع يقتضي أن الأصل قطع الله يده ورجل من قالها مع أنه يشترط في عاملي التنازع أن يكونا فعلين أو اسمين يشبهانهما والعاملان هنا ليسا كذلك فتدبر. قوله: (وذهب سيبويه إلخ) لعل الحامل له على ذلك أن الحذف أليق بالثواني لكنه مع ما فيه من التكلف يضعفه قول الشاعر:

بنو وبناتنا كرام فمن نوى ... مصاهرة فلينأ إن لمن يكن كفأ

وقول الآخر:

بمثل أو أحسن من شمس الضحى

---

٤٩٧ ـ تمامه:

فنيطَتْ عُرَى الآمالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ

هو من الطويل الغيث المطر فاعل سقى. والشاهد في سهَل وحزنها حيث حذف منه المضاف إليه إذ أصله سهلها بالنصب بدل من الأرضين بدل البعض من الكل. وهو نقيض الجبل. والحزن بالفتح ما غلظ من الأرض. الفاء للسببية ونيطت تعلقت. والعرى جمع عروة. والآمال بالمد جمع أمل وهو الرجاء. والضرع كل ذات ظلف أو خف.

فصار قطع الله يد من قالها ورجل، ثم أقحم رجل بين المضاف الذي هو يد والمضاف إليه الذي هو من قالها. قال بعض شراح الكتاب: وعند الفراء الاسمان مضافان إلى من قالها ولا حذف في الكلام. **الثاني**: قد يفعل ما ذكر من الحذف مع مضاف معطوف على مضاف إلى مثل المحذوف وهو عكس الأول كقول أبي برزة الأسلمي رضي الله تعالى عنه: «غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات وثماني» بفتح الياء دون تنوين، والأصل ثماني غزوات هكذا ضبطه الحافظ في صحيح البخاري. (فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعلٍ ما نَصَبْ، مَفْعُولاً أو ظَرْفاً أَجِزْ) فصل مفعول بأجز مقدم وهو مصدر مضاف إلى مفعوله، وشبه فعل نعت لمضاف وما نصب موصول وصلته في

إذ لا يفصل بين المتضايفين إذا كان الثاني ضميراً ولأن مطلوب أحسن من ومجرورها ومطلوب مثل مضاف إليه كذا في الدماميني. وأما تضعيفه بأنه يلزم عليه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الأمور الثلاثة الآتية وذلك مختص بالضرورة ففيه أن سيبويه لا يسلم الحصر في الثلاثة. ولك أن تجعل كلام المصنف صالحاً لمذهب سيبويه أيضاً بأن تجعل معنى قوله: وإضافة إلى مثل إلخ أي إلى مضاف إليه مذكور مماثل لمحذوف أضيف إليه المضاف الأول كما هو مذهب المبرد أو إلى مضاف إليه محذوف مماثل لمذكور أضيف إليه المضاف الأول كما هو مذهب سيبويه، نعم المتبادر من كلامه هو الأول. قوله: (ثم أقحم إلخ) قال ابن الحاجب: إنما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايفين ليبقى المضاف إليه المذكور في اللفظ عوضاً مما ذهب اهـ مغني. وإنما احتيج إلى ذلك لأن تمام الاسم الذي ليس بأل بالتنوين أو الإضافة، ولعدم المحوج إلى الاعتراض بين المبتدأ والخبر في نحو: زيد وعمرو قائم جعله سيبويه من باب الحذف من الأول، إذ لو كان قائم خبراً عنه لقدّم على العطف إذ لا حاجة إلى تأخيره لعدم القبح في زيد قائم وعمرو. قوله: (وعند الفراء الاسمان إلخ) خصه كما قال السيوطي بالمصطحبين كاليد والرجل والربع والنصف، وقبل وبعد لأنهما كالشيء الواحد، فكأن المضاف العامل في المضاف إليه شيء واحد، فلا يرد أنه لا يتوارد عاملان على معمول واحد بخلاف نحو دار وغلام. قوله: (وهو عكس الأول) أي على مذهب المبرد وتشمله عبارة النظم كما علم مما وجهنا به صلاحية النظم لمذهب سيبويه.

قوله: (فصل مضاف) أي من المضاف إليه بشرط أن لا يكون ضميراً اهـ يس. قوله: (شبه فعل) أي مصدر أو اسم فاعل. قوله: (ما نصب) خرج المرفوع فإن الفصل به مختص بالضرورة كما سيأتي وذلك لأنه متمكن في موضعه بخلاف المنصوب فإنه في نية التأخير فالفصل به كلا فصل. قوله: (مفعولاً إلخ) أي غير جملة فلا يجوز أعجبني قول عبد الله منطلق زيد للطول قال سم: انظر هل يجوز الفصل بمجموع الأمور التي جاز الفصل بكل منها؟ قال البعض: القياس على ما تقدم في قوله: ولم ينفصل بغير ظرف أو كظرف أو عمل يقتضي جواز الفصل بالمجموع إلا أن يفرق. وأنا أقول: مقتضى تعليلهم منع الفصل بالمفعول الجملة بالطول عدم الجواز. والفرق بين ما هنا وما قاس عليه غرابة الفصل بين المتضايفين لكونهما كالشيء الواحد بخلاف الفصل فيما قاس عليه فتنبه.

موضع رفع بالفاعلية، وعائد الموصول محذوف أي نصبه ومفعولاً أو ظرفاً حالان من ما أو من الضمير المحذوف. وتقدير البيت أجز أن يفصل المضاف منصوبه حال كونه مفعولاً أو ظرفاً. والإشارة بذلك إلى أن من الفصل بين المتضايفين ما هو جائز في السعة خلافاً للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقاً. فالجائز في السعة ثلاث مسائل: **الأولى**: أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله. والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر ﴿قتلُ أولادَهم شركائهم﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٣٧]. وقول الشاعر:

٤٩٨ ـ فَسُقْنَاهُمُ سَوْقَ الْبُغَاثَ الأجادِلِ

وقوله:

٤٩٩ ـ فَدَاسَهُمُ دَوْسَ الحَصِيدَ الدَّائِسِ

قوله: **(في موضع رفع)** لو قدمه على الصلة لكان أولى لأن الموضع للموصول فقط.

قوله: **(خلافاً للبصريين إلخ)** ولما تبع الزمخشري مذهبهم رد قراءة ابن عامر الآتية ولا عبرة برده مع ثبوتها بالتواتر. قوله: **(مطلقاً)** أي سواء كان ذلك بالأمور الثلاثة أو بغيرها. قوله: **(مصدراً)** أي مقدراً بأن والفعل. شاطبي. قوله: **(والمضاف إليه فاعله)** لو قال معموله لدخل المصدر المفصول بينه وبين مفعوله بالظرف. وجعل بعضهم منه ترك يوماً نفسك وهواها أي تركك يوماً نفسك، وجعله الشارح من المفصول بينه وبين فاعله والمعنى عليه ترك نفسك شأنها وهواها. قوله: **(قتل أولادهم شركائهم)** أي برفع قتل على أنه نائب فاعل زين ونصب أولادهم وجر شركائهم وجعل الشركاء فاعل القتل باعتبار أمرهم به. قوله: **(سوق البغاث)** بتثليث الموحدة وغين معجمة وثاء مثلثة

---

٤٩٨ ـ صدره:

عَتَوْا إذ أَجَبْنَاهُمْ إلى السِّلْمِ رأفَةً

وبعده:

وَمَنْ يُلْغِ أعقابَ الأمور فإنَّهُ جَديرٌ بِهُلْكٍ آجلٍ أو مُعاجِلِ

هما من الطويل. عتوا أفسدوا. وإذ بمعنى حين. والسلم بالكسر الصلح. والشاهد في سوق البغاث الأجادل حيث فصل بين المضاف وهو السوق والمضاف إليه وهو الأجادل جمع أجدل طائر بقوله البغاث بتثليث الباء الموحدة والغين المعجمة وفي آخره ثاء مثلثة، وهو طائر ضعيف يصاد ولا يصطاد. ومن شرطية ويلغ من الإلغاء، وفإنه جواب الشرط والهلك بالضم الهلاك.

٤٩٩ ـ صدره:

وَحَلَقِ الماذِيِّ والقَوانِسِ

قاله عمرو بن كلثوم من الرجز المسدس. وحلق مجرور بالعطف على ما قبله من المجرور. والماذيُّ بالذال المعجمة وتشديد الياء من الدروع البيضاء. والقوانس جمع قونس وهو أعلى البيضة من الحديد. والشاهد في دوس الحصاد الدائس فإن الحصاد منصوب لأنه مفعول وقع بين المضاف وهو دوس والمضاف إليه وهو الدائس. والدوس نصب على المصدر.

وقوله:

٥٠٠ ـ فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

وأما ظرفه كقول بعضهم: ترك يوماً نفسك وهواها سعى لها في رداها. **الثانية**: أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥ﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ٤٧] وقول الشاعر:

٥٠١ ـ وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَهُ المحتاجِ

أو ظرفه كقوله عليه الصلاة والسلام: «**هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِيَ صَاحِبِي**» وقوله:

٥٠٢ ـ كَنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ

وقد شمل كلامه في البيت جميع ذلك. **الثالثة**: أن يكون الفاصل القسم. وقد أشار إليه بقوله: (وَلَمْ يُعَبْ. فَصْلُ يَمِينٍ) نحو هذا غلام والله زيد حكى ذلك الكسائي. وحكى أبو عبيدة: إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها.

طائر ضعيف يصاد ولا يصيد. والأجادل جمع أجدل وهو الصقر. قوله: (فزججتها) أي طعنتها. والمزجة بكسر الميم رمح قصير والقلوص الناقة الشابة. قوله: (وصفا) أي اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ولم يذكروا اسم المفعول. قوله: (أما مفعوله الأول) الصواب تأخير أما بعد قوله الفاصل لأن التنويع إنما هو في الفاصل. قوله: (هل أنتم تاركو لي صاحبي) قال الدماميني: يحتمل عدم الإضافة بأن تكون النون محذوفة كحذفها في قراءة الحسن وما هم بضاري به من أحد.

قوله: (بعسيل) بعين وسين مهملتين على وزن أمير مكنسة العطار التي يجمع بها العطر بكسر

---

٥٠٠ ـ هو من الكامل يقال: زججت الرجل أزجه زجاً فهو مزجوج إذا طعنته بالرمح. والمزجة بكسر الميم رمح قصير كالمزراق. ولقد لحن من فتح ميمها. وأبو مزادة كنية رجل. والقلوص بفتح القاف الشابة من النوق. والشاهد في زج القلوص أبي مزادة حيث فصل بين المضاف أعني زج والمضاف إليه أعني أبي مزادة بقوله القلوص. وقال الزمخشري: سيبويه بريء من نحو هذا وليس لقائله عذر سوى مس الضرورة.

٥٠١ ـ صدره:

مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَؤُمُّكَ بِالغِنَى

هو من الوافر. من يؤمك من يقصدك فاعل يوقن. والشاهد في مانع فضله المحتاج، فإن فضله فصل بين المضاف وهو مانع والمضاف إليه وهو المحتاج للضرورة.

٥٠٢ ـ من الطويل وصدره:

فَرُشْنِي بِخَيْرٍ لا أكُونَنْ وَمِدْحَتِي

أي أصلح حالي بخير على التشبيه من رشت السهم إذا ألزقت عليه الريش. والواو في ومدحتي بمعنى مع والشاهد في كناحت يوماً صخرة فصل بين المضاف وهو ناحت والمضاف إليه وهو صخرة بقوله يوماً. والعسيل بفتح العين وكسر السين المهملتين مكنسة العطار التي يجمع بها العطر وهو كناية عن كون سعيه فيها لا فائدة فيه مع حصول التعب والكد.

تنبيه: زاد في الكافية الفصل بإما كقوله:

٥٠٣ ـ هُمَا خُطَّتَا إمَّا إسارٍ وَمِنَّةٍ ... وَإمَّا دَمٍ وَالقَتْلُ بالحُرِّ أَجْدَرُ

اهـ. وما سوى ذلك فمختص بالشعر. وقد أشار إلى ثلاث مسائل من ذلك بقوله: (وَاضْطِرَاراً وُجِدَا) أي الفصل والألف للاطلاق (بِأَجْنَبِي أَوْ بِنَعْتٍ أو نِدَا) أي الأول من هذه الثلاث الفصل بأجنبي، والمراد به معمول غير المضاف فاعلاً كان كقوله:

٥٠٤ ـ أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ ... إذْ نَجلاَهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلاَ

أي أنجب والداه به أيام إذ نجلاه. أو مفعولاً كقوله:

٥٠٥ ـ تَسْقِي أمْتِيَاحاً نَدَى المِسْوَاكَ رِيقَتِهَا

الميم وفتح النون. قوله: (هما) أي الخطتان المعلومتان من السياق. والخطة بالضم الخصلة والإسار بالكسر الإسر، وعد الإسر والمنة بعده بالإطلاق خطة واحدة لتلازمهما في الجملة. قوله: (بأجنبي) متعلق بمحذوف حال من ضمير وجد أي وجد المضاف مفصولاً بأجنبي، ولا يصح رجوع الضمير للفصل وتعلق بأجنبي به على رأي من أجاز إعمال ضمير المصدر لأن ضميره الذي أجيز إعماله على هذا الرأي بارز وهذا مستتر أفاده الشاطبي. قوله: (معمول غير المضاف) يدخل في الأجنبي على هذا التفسير النعت والمنادى فيلزم عطف الخاص على العام بأو وهو لا يجوز، ويمكن أن يقيد بما أشار إليه بقوله. فاعلاً كان إلخ سم. قوله: (فاعلاً) أي لغير المضاف إذ فاعل المضاف ليس أجنبياً وإن كان الفصل به أيضاً ضرورة كما سيذكره الشارح. قوله: (أنجب أيام والده به) أي ولدا ولداً نجيباً. ونجلاه ولداه والفصل في هذا البيت بالفاعل وبالجار والمجرور أيضاً لكنهم اكتفوا بالتنبيه على الفصل بالأشرف، ويؤخذ منه جواز الفصل باثنين من المعمولات الأجنبية في الضرورة. قوله: (تسقي امتياحاً) أي وقت امتياح أو ممتاحة والامتياح الاستياك.

---

٥٠٣ ـ قاله تأبط شراً من قصيدة من الطويل. والشاهد في فصل أما بين المضاف وهو خطتا والمضاف إليه وهو أسار. وأصله خطتان حذفت النون للإضافة وهو بالضم القصة والحالة. والإسار بالكسر الأسر. والتقدير خطتا أسر. والمعنى ليس لي إلا واحدة من خصلتين على زعمكم: إما أسر والتزام منكم إن رأيتم العفو، وإما قتل وهو بالجر أجدر مما يكسبه الذل. فهاتان الخصلتان هما اللتان أشار إليهما بقوله هما، وقد ثلثهما بخطة أخرى فيما بعد وهذا كله تهكم واستهزاء.

٥٠٤ ـ قاله الأعشى ميمون بن قيس يمدح به سلامة ذا فابس. وأنجب فعل. ووالداه فاعله. والشاهد في أيام فإنه ظرف منصوب فصل به بينهما إذ التقدير أنجب والداه به أيام إذ نجلاه. وأنجب الرجل إذا ولد نجيباً وإذ ظرف. ونجلاه من النجل وهو النسل والمخصوص بالمدح محذوف أي نعم ما نجلاهما.

٥٠٥ ـ تمامه:

كَمَا تَضَمَّنَ مَاءَ المُزْنَةِ الرَّصَفُ

قاله جرير من قصيدة من البسيط يمدح بها يزيد بن عبد الملك ويهجو آل المهلب. الضمير في تسقي يرجع إلى أم عمرو المذكورة فيما قبله. والشاهد في المسواك فإنه منصوب على أنه مفعول ثان =

أي تسقي ندى ريقتها المسواك. أو ظرفاً كقوله:

٥٠٦ ـ كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْماً ... يَـهُـودِيٍّ يُـقَـارِبُ أَوْ يَـزِيـلُ

الثانية: الفصل بنعت المضاف كقوله:

٥٠٧ ـ وَلَئِنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لأَحْلِفَنْ ... بِيمِينِ أُصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ

أي بيمين مقسم أصدق من يمينك. وقوله:

٥٠٨ ـ مِـنِ ابْـنِ أَبِـي شَـيْـخِ الأبَـاطِـحِ طَـالِـبِ

قوله: **(كما خط)** ما مصدرية يهودي يقارب أي بين حروف الكتابة أو يزيل بفتح أوله أي يباعد بينها، والجملة صفة ليهودي كما في العيني والتصريح فالضمير في الفعلين له. وقول البعض الضمير فيهما للخط خطأ. وخص اليهودي لأنه من أهل الكتاب والمعنى أن رسم هذه الدار كخط الكتاب.

قوله: **(من ابن إلخ)** صدره:

نـجـوت وقـد بـل الـمـرادي سـيـفـه

قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتل معاوية وعمرو بن العاص وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم فسلم الأولان وقتل علي، قتله عبد الرحمن بن ملجم بكسر الجيم وفتحها

= لتسقي فصل به بين المضاف وهو ندى والمضاف إليه وهو ريقتها، إذ التقدير تسقى ندى ريقتها المسواك. وندى مفعول أول. وامتياحاً حال بمعنى ممتحة أي متسوكة، أو منصوب بنزع الخافض أي عند الامتياح أي الاستياك. والكاف للتشبيه. وما مصدرية. والرصف فاعل تضمن. وماء المزنة مفعوله وهي السحابة. والرصَف بفتحتين جمع رصفة وهي حجارة مرصوف بعضها إلى بعض. وماء الرصف أرق وأصفى.

٥٠٦ ـ قاله أبو حية النميري. ويروى كتحبير الكتاب. والكاف للتشبيه. وما مصدرية في محل الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي رسم هذه الدار كخط الكتاب. والشاهد في بكف يوماً يهودي حيث فصل بين المضاف ـ وهو بكف ـ والمضاف إليه وهو يهودي بقوله يوماً وهو أجنبي، فلا يجوز إلا في الضرورة. وخص اليهودي بالذكر لأنه من أهل الكتاب. ويقارب أي الخط صفة ليهودي، أو يزيل عطف عليه أي يفرق فيما بينه ويباعد.

٥٠٧ ـ قاله الفرزدق من الكامل واللام في لئن للتأكيد، وفي لأحلفن جواب الشرط. والشاهد في أصدق من يمينك حيث فصل بين المضاف وهو بيمين والمضاف إليه وهو مقسم.

٥٠٨ ـ صدره:

نَـجَـوْتُ وَقَـدْ بَـلَّ الـمُـرَادِيُّ سَـيْـفَـهُ

قاله معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما لما اتفق ثلاثة من الخوارج أن يقتل كل منهم كل واحد من علي بن أبي طالب وعمرو بن العاص ومعاوية، فسلم الاثنان وقتل علي رضي الله عنه. والواو في وقد للحال، والمرادي هو عبد الرحمن بن عمرو المعروف بابن ملجم لعنه الله. والشاهد في ـ من ابن أبي شيخ الأباطح طالب ـ إذ التقدير من ابن أبي طالب شيخ الأباطح فوصف قبل ذكر المضاف إليه وأراد به شيخ مكة شرفها الله تعالى فإن أبا طالب كان من أعيان أهلها وأشرافها.

أي من ابن أبي طالب شيخ الأباطح. **الثالثة**: الفصل بالنداء كقوله:

٥٠٩ ـ كَأَنَّ بِرْذَوْنَ أَبَا عِصَامِ ... زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ

أي كأن برذون زيد يا أبا عصام. وقوله:

٥١٠ ـ وِفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ ... تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالخُلْدِ فِي سَقَرَا

أي وفاق بجير يا كعب.

تنبيه: من المختص بالضرورة أيضاً الفصل بفاعل المضاف كقوله:

٥١١ ـ نَرَى أَسْهُماً لِلْمَوتِ تُصْمِي وَلا تُنْمِي ... وَلا نَرعَوِي عَنْ نَقْضِ أَهْواؤُنَا العَزْمِ

وقوله:

٥١٢ ـ مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبِّ ... وَلا عَدِمْنَا قَهْرِ وجْدُ صَبِّ

المرادي بفتح الميم[1] نسبة إلى مراد قبيلة قاله يس، ويرد على الشارح أن الفاصل ليس نعتاً للمضاف بل لمجموع المضاف والمضاف إليه وقد يقال لما كان المتأثر بالعوامل المختلفة الجزء الأول جعل النعت له. قوله: (كأن برذون إلخ) قال ابن هشام: يحتمل أن أبا مضاف إليه على لغة القصر. وزيد بدل أو عطف بيان فلا شاهد فيه.

قوله: (وفاق كعب بجير إلخ) بجير أخو كعب بن زهير صاحب بانت سعاد أسلم بجير قبل أخيه وصار يدعوه إلى الإسلام إلى أن أسلم. وكعب منادى حذف منه حرف النداء. قوله: (نرى)

---

٥٠٩ ـ رجز لم يدر راجزه. والشاهد في أبا عصام حيث فصل به بين المضاف ـ وهو برذون ـ والمضاف إليه وهو زيد. والتقدير يا أبا عصام كأن برذون زيد. وحمار بالرفع خبر كأن. ودق باللجام صفته.

٥١٠ ـ قاله بجير بن زهير بن أبي سلمى أخو كعب صاحب بانت سعاد، أخوان صحابيان، من قصيدة من البسيط يحرض بها أخاه كعباً على الإسلام. قوله وفاق مبتدأ مضاف إلى بجير. وكعب منادى حذف منه حرف النداء. وفيه الشاهد حيث فصل بين المضافين. ومنقذ خبر المبتدأ. والتهلكة الهلاك. وسقراً اسم جهنم، والمدة فيه لأجل القافية.

٥١١ ـ هو من الطويل. ونرى من رؤية البصر. وأسهماً مفعوله. وتصمي من الإصماء من أصميت الصيد إذا رميته فقتلته بحيث تراه صفة لأسهماً. ويجوز أن يكون مفعولاً ثانياً لنرى إذا جعلت من رؤية القلب. ولا تنمي من الإنماء من أنميت الصيد إذا رميته فغاب عنك ثم مات. ويجوز عطف المنفي على المثبت كما بالعكس. والارعواء الكف عن القبيح. والشاهد في عن نقض أهواؤنا العزم حيث فصل أهواؤنا المرفوع بالمصدر بين المضاف وهو نقض والمضاف إليه وهو العزم مع أن الفاعل متعلق بالمضاف وهو ضعيف والتقدير عن نقض العزم أهواؤنا أي عن أن ينقض أهواؤنا العزم.

٥١٢ ـ هو من الرجز ويروى ما إن عرفنا للهوى. ولا جهلنا موضع ولا عدمنا. ومن زائدة. والشاهد في قهر وجد صب حيث فصل بين قهر المضاف مفعول عدمنا وبين صب المضاف إليه بقوله: وجد بالرفع فاعل المضاف. والصب العاشق.

(١) قوله: (المرادي) ضبطه في أول الباب بالضم، وهو الموافق لما في القاموس حيث قال: ومراد ـ كغراب ـ أبو قبيلة لأنه تمرّد وكسحاب وكتاب العنق اهـ.

والأمر في هذا أسهل منه في الفاعل الأجنبي كما في قوله:

أنجبَ أيامَ والداه به

البيت. ويحتمل أن يكون منه. وأن يكون من الفصل بالمفعول قوله:

٥١٣ ـ فَإنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٍ حَرَامُ

بدليل أنه يروى أيضاً ينصب مطر ورفعه، والتقدير فإن نكاح مطر إياها أو هي. ومنه الفصل بالفعل الملغى كقوله:

٥١٤ ـ بِأَيِّ تَرَاهُمُ الأَرَضِينَ حَلُّوا

أي بأي الأرضين. زاده في التسهيل. وزاد غيره الفصل بالمفعول لأجله كقوله:

بالنون كما قاله الدماميني: تصمي من أصميته إذا رميته فقتلته بحيث تراه. ولا تنمي من أنميته إذا رميته فغاب عنك ثم مات. والمعنى نرى أسهماً للموت تقتل ولا تبطىء والارعواء الكف عن القبيح. قوله: (فإن نكاحها مطر حرام) أي في رواية خفض مطر بإضافة نكاح إليه والفصل بالهاء وهي محتملة للفاعلية والمفعولية لما ذكره الشارح، فعلى الفاعلية يكون من إنابة ضمير غير الرفع مناب ضمير الرفع وإن لم تعهد النيابة إلا في الضمائر المنفصلة، وبهذا التقرير يعرف ما في كلام البعض، ويعرف أيضاً أن الهاء ليست في موضع جر بالإضافة حتى يتوجه استشكال صاحب التوضيح خفض مطر بالإضافة بأن المضاف لا يضاف لشيئين. ومطر اسم رجل كان من أقبح الناس وكانت زوجته من أجمل النساء وكانت تريد فراقه ولا يرضى بذلك. وصدر البيت:

لئن كان النكاح أحل شيء

قوله: (بالفعل الملغى) أي الذي يستقيم المعنى المراد بدونه وليس المراد الملغى بالمعنى المصطلح لأن ترى في البيت عامل في المفعولين وهما الضمير وحلوا فاندفع اعتراض الدنوشري.

---

٥١٣ ـ وصدره:

لَئِنْ كَانَ النِّكَاحُ أَحَلَّ شَيءٍ

قاله الأحوص من قصيدة من الوافر يصف فيها أحوال مطر. اسم رجل كان أقبح الناس وكانت امرأته من أجمل النساء، وكانت تريد فراقه ولا يرضى بذلك. الفاء جواب الشرط. والشاهد في مطر بالجر فإنه فصل بين المتضايفين وليس بضرورة. فإنه يمكن الرفع ويكون المصدر مضافاً إلى مفعوله والنصب عكس ذلك.

٥١٤ ـ هو من الوافر. وتمامه:

الدَّابِرَانِ أَمْ عَسَفُوا الكِفَارَا

والدابران بفتح الدال والباء الموحدة، والكفار بكسر الكاف موضعان. والهمزة للاستفهام. وفيه إضمار. والتقدير هل حلوا الدابران أم عسفوا أي أم توجهوا نحو الكفار. وأم متصلة لمعادلتها الهمزة في إفادة التسوية. والباء في بأي تتعلق بحلوا. وفيه الشاهد حيث فصل بينه وبين الأرضين الذي هو مضاف إليه بقوله تراهم.

٥١٥ ـ مُعَاوِدُ جُرأَةً وَقْتِ الهَوَادِي ... أَشَمُّ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسٌ

أراد معاود وقت الهوادي جرأة. وحكى ابن الأنباري: هذا غلام إن شاء الله أخيك ففصل بإن شاء الله اهـ.

خاتمة: قال في شرح الكافية: المضاف إلى الشيء يتكمل بما أضيف إليه تكمل الموصول بصلته، والصلة لا تعمل في الموصول ولا فيما قبله، وكذا المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله، فلا يجوز في نحو: أنا مثل ضارب زيداً أن يتقدم زيداً على مثل وإن كان المضاف غيراً وقصد بها النفي جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه كما يتقدم معمول المنفي بلا، فأجازوا أنا زيداً غير ضارب كما يقال: أنا زيداً لا أضرب. ومنه قوله:

إنَّ امْرءاً خَصَّنِي عَمْداً مَوَدَّتَهُ ... عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيرُ مَكْفُورِ

فقدم عندي وهو معمول مكفور مع إضافة غير إليه لأنها دالة على نفي، فكأنه قال: لعندي لا يكفر. ومنه قوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾ [سورة المدثر، الآية: ١٠] فإن لم يقصد بغير

قوله: (معاود جرأة وقت الهوادي) في شواهد العيني أن صدره:

أشم كأنه رجل عبوس

وكذا في الهمع. وفي بعض نسخ الشارح جعله عجزاً. والأشم من الشمم وهو التكبر. يصف الشاعر رجلاً بأنه يظهر الكبر ويعاود الحرب وقت ظهور الهوادي جمع هاد: أي أعناق الخيل لأجل جرأته في الحرب. والجرأة بضم الجيم. قوله: (فلا يجوز في نحو أنا مثل إلخ) أي عند الجمهور وكذا يمتنع التقديم عندهم إذا كان المضاف لفظ أول أو حق وجوزه مع كل من الثلاثة بعض فإن كان المضاف غير مثل وأول وحق وغير امتنع التقديم اتفاقاً أفاده الدماميني. قوله: (وقصد بها النفي) بأن صح حلول حرف النفي والمضارع محل غير ومخفوضها. قوله: (معمول ما أضيفت إليه) ولو كان غير ظرف أو جار ومجرور كما يدل عليه التمثيل هذا مذهب السيرافي والزمخشري وابن مالك، وقال ابن السراج: يمتنع تقدمه مطلقاً، وقيد بعضهم جواز تقدمه بكونه ظرفاً أو جاراً ومجروراً قاله الدماميني. قوله: (ومنه قوله تعالى إلخ) أي على أن على الكافرين متعلق بيسير ويصح تعلقه بعسير

---

٥١٥ ـ هو من الوافر. وصدره:

أَشَمُّ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسٌ(١)

قوله اسم من الشمم وهو التكبر يصف به الشاعر رجلاً يظهر بالتكبر والامتناع، ولكنه يعاود الحرب وقت ظهور أعناق الخيل لأجل جرأته في الحروب. والشاهد في قوله جرأة حيث فصل بين المضاف الذي هو قوله معاود، والمضاف إليه الذي هو قوله وقت الهوادي [جمع هاد وهو] العنق. يقال أقبلت هوادي الخيل إذا بدت أعناقها.

---

(١) جعله الأشموني عجزاً للبيت. وقد نبه الصبان على هذا الاختلاف.

نفي لم يتقدم عليها معمولي ما أضيفت إليه فلا يجوز في قولك: قاموا غير ضارب زيداً، قاموا زيداً غير ضارب لعدم قصد النفي بغير. هذا كلامه. والله أعلم.

المضاف إلى ياء المتكلم

إنما أفرده بالذكر لأن فيه أحكاماً ليست في الباب الذي قبله أشار إلى ذلك بقوله: (آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا ٱكْسِرْ) أي وجوباً (إذَا، لَمْ يَكُ مُعْتَلاً) منقوصاً أو مقصوراً (كَرَام وَقَذَا، أَوْ يَكُ) مثنى أو مجموعاً على حده. (كَابْنَيْنِ وَزَيدِينَ فَذِي) الأربعة (جَمِيعُهَا) آخرها واجب السكون و (اليَا بَعدُ) أي بعدها (فَتْحُهَا ٱحتُذِي) أي اتبع (وَتُدْغَمُ اليَا) من المنقوص والمثنى والمجموع على حده في حالتي جرهما ونصبهما (فِيهِ) أي في الياء المذكورة يعني ياء المتكلم (و) كذا (الوَاوُ) من المجموع حال رفعه فتقول: هذا رامي ورأيت رامي ومررت برامي، ورأيت ابني وزيدي ومررت بابني وزيدي وهؤلاء زيدي. والأصل في المثنى والمجموع المنصوبين أو المجرورين ابنين لي وزيدين لي فحذفت النون واللام للإضافة ثم أدغمت الياء في الياء. ....

فلا يكو فيه شاهد. قوله: (غير ضارب زيداً) أي إلا شخصاً ضرب زيداً. قوله: (لعدم قصد النفي بغير) أي لأنه لا يصح وضع حرف النفي والمضارع موضع غير ومجرورها فلا يقال قاموا لا يضرب زيداً لعدم الرابط للجملة الحالية، ويؤخذ منه أن المضاف إليه غير لو كان جمعاً نحو قاموا غير ضاربين زيداً جاز تقديم المعمول لصحة الحلول المذكور إذ يصح أن يقال قاموا لا يضربون زيداً، فجملة المضارع حال مرتبطة بالضمير كما كانت غير في المثال حالاً.

المضاف إلى ياء المتكلم

قوله: (لأن فيه أحكاماً إلخ) وذلك ككسر آخره وجوباً إذا لم يكن معتلاً ولا مثنى ولا جمعاً على حده. قوله: (أشار إلى ذلك) أي إلى أن فيه أحكاماً ليست في الباب الذي قبله. قوله: (إذا لم يك معتلاً) أي بالاصطلاح النحوي وهو ما آخره حرف علة قبلها حركة مجانسة له فخرج نحو دلو وظبي كما أشار إليه الشارح بقوله منقوصاً أو مقصوراً. قوله: (أو يك) أي ولم يك. قوله: (فذي) مبتدأ وجميعها تأكيد والياَ مبتدأ ثان وفتحها مبتدأ ثالث واحتذى خبر المبتدأ الثالث. وقوله بعد أي بعدها أي الأربعة حال من إليا أو متعلق باحتذى ويجوز جعل جميعها مبتدأ ثانياً. قوله: (آخرها واجب السكون) إنما أتى الشارح به لأنه المقابل لقول المصنف اكسر ولم يذكره المصنف مع أن كلامه أولاً في آخر المضاف اكتفاء بقوله وتدغم الياء فيه والواو، وقوله وألفا سلم لاستلزام ذلك تسكين الآخر. قوله: (وكذا الواو إلخ) أي بعد قلبها ياء ولم يذكره المصنف اكتفاء بأخذه من قوله: وإن ما قبل واو إلخ. قوله: (فتقول هذا رامي) فرامي مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون الواجب لأجل الإدغام لا الاستثقال كما هو حكمه في غير هذه الحالة كما قاله سم لعروض وجوب السكون في هذه الحالة بأقوى من الاستثقال وهو الإدغام.

قوله: (فحذفت النون واللام للإضافة) هذا هو التحقيق عندي وإن اشتهر أن اللام إنما حذفت

والأصل في الجمع المرفوع زيدوي فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «أَوَ مُخرِجِيَّ هُمْ» وقول الشاعر:

٥١٦ ـ أَوْدَى بَنِيَّ وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً عِنْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةً لا تَقْلَعُ

هذا إذا كان ما قبل الواو مضموماً كما رأيت وإليه أشار بقوله: (وَإِنْ، مَا قَبْلَ واوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ) فإن لم ينضم بل انفتح بقي على فتحه نحو مصطفون فتقول: جاء مصطفى (وَأَلِفَا سَلِّمْ) من الانقلاب سواء كانت للتثنية نحو يداي، أو للمحمول على التثنية نحو: ثنتاي بالاتفاق، أو آخر المقصور نحو: عصاي على المشهور. (وَفِي المَقْصُورِ عَنْ، هُذَيلٍ انقِلابُهَا يَاءً حَسَنٌ) نحو: عصى. ومنه قوله:

٥١٧ ـ سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَواهُمُ فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

للتخفيف خلافاً لمن جعل في كلام الشارح مسامحة كالبعض. قوله: (والأصل في الجمع) أي بعد الإضافة ولم يذكر أصله قبلها اكتفاء بعلمه مما قبله. قوله: (ثم قلبت الضمة كسرة) صريح في أن هذا بعد قلب الواو ياء وهو الراجح واختار ابن جني العكس. قوله: (لتصح الياء) أي المنقلبة إليها الواو وعلامة الرفع حينئذ الواو المنقلبة ياء للموجب. قوله: (أودى بنيّ) أي هلكوا والعبرة بفتح العين المهملة الدمع. قوله: (هذا) أي قلب الضمة كسرة. قوله: (يهن) بضم الهاء أي يسهل النطق بالكلمة قاله الشاطبي. قوله: (انقلابها ياء) أي عوضاً عما يستحقه ما قبل ياء المتكلم من الكسر فهو من نيابة حرف عن حركة في غير أبواب الإعراب، ومثله لا رجلين ولا قائمين نقله يس عن ابن هشام.

قوله: (سبقوا) الضمير يرجع إلى خمسة بنين للشاعر هلكوا جميعاً في طاعون وهم المراد بالبنين في البيت السابق أعني أودى بنيّ إلخ. وقوله: وأعنقوا لهواهم أي تبع بعضهم بعضاً في الموت فتخرموا بالخاء المعجمة مبنياً للمجهول أي اخترمتهم المنية كذا في العيني فمراد الشاعر

شواهد المضاف إلى ياء المتكلم

٥١٦ ـ قاله أبو ذؤيب من الأبيات التي فيها البيت السابق. وتمامه:

بَعْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةً مَا تَقْلَعُ

أودى هلك. والشاهد في بني حيث قلب فيه واو الجمع ياء ثم أدغمت الياء في الياء، إذ أصله بنوي بإسقاط النون للإضافة. وأعقبوني أي أورثوني حسرة وتلهفاً.

٥١٧ ـ قاله أبو ذؤيب الهذلي من قصيدة من الكامل يرثي بها بنيه الخمسة هلكوا جميعاً في طاعون. والضمير في سبقوا يرجع إليهم. والشاهد في هوي حيث قلب فيه ألف المقصورة ياء وأدغمت الياء في الياء، فإن أصله هواي وهذه لغة هذيل. وأعنقوا أي تبع بعضهم بعضاً. قوله فتخرموا مجهول أي أخذوا واحداً واحداً، وتخرمتهم المنية. ولكل جنب مصرع حال.

وحكى هذه اللغة عيسى بن عمر عن قريش، وقرأ الحسن يا بشري.

تنبيهان: **الأول**: يستثنى مما تقدم ألف لدى وعلى الاسمية فإن الجميع اتفقوا على قلبها ياء، ولا يختص بياء المتكلم بل هو عام في كل ضمير نحو: لديه وعليه ولدينا وعلينا. **الثاني**: يجوز إسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسر آخره وهو ما سوى الأربع المستثنيات، وذلك أربعة أشياء: المفرد الصحيح نحو: غلامي وفرسي، والمعل الجاري مجراه نحو: ظبيي ودلوي، وجمع التكسير نحو: رجالي وهنودي، وجمع السلامة لمؤنث نحو: مسلماتي. واختلف في الأصل منهما فقيل: الإسكان وقيل: الفتح. وجمع بينهما بأن الإسكان أصل أول إذ هو الأصل في كل مبني، والفتح أصل ثان إذ هو الأصل فيما هو على حرف واحد، وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلاً عليها وقد يفتح ما وليته فتقلب ألفاً، وربما حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها. فالأول كقوله:

خَلِيلِ أمْلَكُ مِني لِلَّذِي كَسَبَتْ ... يَدِي وَماليَ فيما يَقْتني طَمَعُ

والثاني كقوله:

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُم آوي ... إلى أُمَّا وَيُرْويني النَّقيعُ

أراد إلى أمي. **والثالث**: كقوله:

بالهوى الموت. قوله: (يستثنى مما تقدم) أي من إطلاق قوله: وألفا سلم لاقتضائه سلامتها عند الجميع في غير المقصور حتى في هذه الأمور وليس كذلك. قوله: (الاسمية) قيد بذلك ليكون مما نحن فيه وهو المضاف للياء وإلا فالحرفية أيضاً تقلب ألفها ياء ومثل على الاسمية إلى الاسمية على ما قاله أبو حيان سم. قوله: (اتفقوا على قلبها ياء) نظر في المصرح بأن بعض العرب لا يقلب كما قاله المرادي في شرح التسهيل. قوله: (وهو ما سوى الأربع المستثنيات) لا يرد عليه نحو في وأبي وأخي على لغة رد اللام وقلبها ياء وإدغامها في ياء المتكلم وإعرابها بحركة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها السكون الواجب للإدغام لأن الثلاثة صارت في هذه الحالة من المنقوص الذي هو أحد الأربع المذكورة. وقول البعض تبعاً لسم إذا وقعت هذه الثلاثة مرفوعة كان رفعها بالواو المنقلبة ياء ينافيه كون شرط إعرابها الحروف إضافتها لغير ياء المتكلم. ودفع سم المنافاة بحمل الشرط المذكور على حالة عدم رد لام هذه الأسماء عند الإضافة فيه أن هذا الحمل لا داعي إليه ولا دليل من كلامهم عليه ومن ادعى ذلك فعليه البيان.

قوله: (والمعل الجاري إلخ) كذا في بعض النسخ ومراده بالمعل ما آخره حرف علة لا المغير عن أصله بالفعل وإن كان هذا مصطلحهم، والذي في أكثر النسخ والمعتل وهو واضح. قوله: (وقد تحذف هذه الياء) أي إن لم تكن الإضافة للتخفيف كإضافة الوصف الحالي أو الاستقبالي وإلا فلا حذف ولا قلب لأنها على تقدير الانفصال فلم تكن الياء ممازجة لما اتصلت به. قوله: (فتقلب ألفاً) أي لتحركها وانفتاح ما قبلها قال سم: الظاهر أن هذه الألف اسم لأنها منقلبة عن اسم فهي مضاف

وَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فاتَ مِني بِلَهفَ وَلا بِلَيْتَ وَلا لَوْ أنِّي

وأما ياء المتكلم المدغم فيها فالفصيح الشائع فيها الفتح كما مر، وكسرها لغة قليلة حكاها أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب، وبها قرأ حمزة: ﴿مَآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ٢٢] وكسر ياء عصاي الحسن وأبو عمرو في شاذه وهو أضعف من الكسر مع التشديد.

خاتمة: في المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب: **أحدها**: أنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة وهو مذهب الجمهور. **والثاني**: أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة وفي الجر بكسرة ظاهرة واختاره في التسهيل. **والثالث**: أنه مبني وإليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب. **والرابع**: أنه لا معرب ولا مبني وإليه ذهب ابن جني. وكلا هذين المذهبين بين الضعف. ، والله أعلم.

إعمال المصدر

(بِفِعْلِهِ المَصْدَرَ أَلْحِقْ في العَمَلْ) تعدياً ولزوماً، فإن كان فعله المشتق منه لازماً فهو لازم،

إليه في موضع جرّ بل قد يدعى أنها ياء المتكلم غاية الأمر أن صفتها تغيرت. قوله: (بلهف) أي بقولي يا لهف إلخ فالأصل يا لهفا. قوله: (وأما ياء المتكلم المدغم فيها) هذا مقابل قوله: يجوز إسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسره آخره.

قوله: (وكسرها لغة قليلة) قيل الكسر لالتقاء الساكنين وسوغ الكسر مع ثقله على الياء أن الياء إذا سكن ما قبلها كانت بمنزلة الحرف الصحيح كدلو وظبي. قوله: (وهو أضعف من الكسر مع التشديد) لعل وجهه أن الكسرة في عصاي تالية للألف وهي لا تناسب الكسرة وفي مصرخي تالية للياء وهي تناسب الكسرة. قوله: (بكسرة ظاهرة) أي خلفت كسرة المناسبة وردّ بأن الأصل بقاء ما كان قاله الدماميني. قوله: (مبني) ردّ بأنه لا مقتضى للبناء والإضافة للمبني إنما تجوّز البناء إذا توغل المضاف في الإبهام قاله يس. قوله: (لا معرب ولا مبني) وعلى هذا إذا قلت: غلامي حاضر فغلام مبتدأ في محل رفع إذ ليس الإعراب المحلى مخصوصاً بالمبني هذا هو الظاهر وإن توقف فيه البهوتي وسكت عليه البعض.

إعمال المصدر

قوله: (بفعله المصدر ألحق في العمل) اعترض بأنه يقتضي أن عمل المصدر لشبهه بالفعل وليس كذلك بل لأنه أصل الفعل كما سيصرّح بذلك الشارح وقد يدفع بمنع الاقتضاء المذكور، وإنما التعبير بالإلحاق لكون الأصل في العمل للفعل فهو من إلحاق الفرع في العمل بالأصل فيه لا من إلحاق المشبه بالمشبه به، مع أن الدماميني صرح بأن عمل المصدر بسبب قوة مشابهته للفعل فتأمل. قوله: (فإن كان فعله المشتق منه لازماً إلخ) هذه العبارة تقتضي أن بعض الأفعال لا يتعدى بنفسه ولا بحرف الجر فيكون لازماً ومصدره كذلك، ومثل له ابن الناظم بحدث وعرض وردّه شيخ

وإن كان متعدياً فهو متعد إلى ما يتعدى إليه بنفسه أو بحرف جر.

تنبيه: يخالف المصدر فعله في أمرين: **الأول**: أن في رفعه النائب عن الفاعل خلافاً ومذهب البصريين جوازه، وإليه ذهب في التسهيل. **الثاني**: أن فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل وإذا حذف لا يتحمل ضميره خلافاً لبعضهم. واعلم أنه لا فرق في إعمال المصدر عمل فعله بين كونه (**مُضافًا أَوْ مُجرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ**) لكن إعمال الأول أكثر نحو: (ولولا دفع الله الناس) والثاني أقيس نحو: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ [سورة البلد، الآية: ١٤] وقوله:

٥١٨ - بِضَرْبٍ بالسُّيوفِ رُؤوسَ قَوْمٍ

الإسلام بأنه يقال حدث لفلان وعرض له كذا فالأولى التمثيل بنحو ظرف وشرف. ورد أيضاً بأنه يقال ظرف في أخلاقه وشرف في قومه وتقتضي أيضاً أن المتعدي بحرف الجر يسمى متعدياً بالإطلاق مع أن المتعدي بالإطلاق إنما ينصرف إلى المتعدي بنفسه فلا يشمل عند الإطلاق المتعدي بحرف الجر كما صرح به العصام وغيره، وتقدم في باب تعدي الفعل ولزومه. قوله: (**أن في رفعه النائب عن الفاعل خلافاً**) وجه المنع وهو مذهب الأخفش والشلوبين وغيرهما ما فيه من الإلباس لأنك إذا قلت مثلاً: عجبت من ضرب عمرو تبادر إلى الذهن المبني للفاعل. وقال أبو حيان: يجوز إذا كان فعله ملازماً للبناء للمجهول كزكم لعدم الإلباس حينئذ فيجوز أعجبني زكام زيد فالأقوال ثلاثة حكاها في الهمع. زاد الدماميني قولاً رابعاً عن ابن خروف وهو الجواز إذا لم يقع لبس نحو أعجبني قراءة في الحمام القرآن وأكل الخبز وشرب الماء. ويضاف المصدر إليه على اعتقاد معنى الرفع ولذلك قال سيبويه في قولهم عجبت من إيقاع أنيابه بعضها فوق بعض أن التقدير من أن أوقعت أنيابه. قوله: (**بخلاف فاعل الفعل**) أي فإنه لا يجوز حذفه إلا في مسائل مرت في باب الفاعل. قوله: (**وإذ حذف إلخ**) استئناف مسألة لا أنه من جملة الفرق الثاني بين المصدر والفعل لأن الفعل أيضاً إذا حذف فاعله لا يتحمل ضميره لأن ضمير الفاعل الذي يتحمله الفعل مستتر لا محذوف. قوله: (**لا يتحمل ضميره**) أي في غير المصدر النائب عن فعله، أما هو كضرباً زيداً فيحتمل الضمير لاستتاره فيه كما سيأتي.

قوله: (**أو مجرداً**) أي من أل والإضافة. قوله: (**أقيس**) أي أوفق بالقياس على الفعل في العمل لأنه لتنكيره أشبه بالفعل من المضاف والمحلى الموجود فيهما ما أبعد شبههما بالفعل وهو الإضافة وأل اللتان هما من خصائص الأسماء. قوله: (**ذي مسغبة**) أي مجاعة. قوله: (**بضرب إلخ**) تمامه كما في بعض النسخ:

شواهد إعمال المصدر

٥١٨ ـ تمامه:

أزَلْنا هَامَهُنَّ عَنِ المَقِيلِ

=

وإعمال الثالث قليل كقوله:

٥١٩ ـ ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ /

وقوله:

٥٢٠ ـ لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

وقوله:

٥٢١ ـ فإنَّكَ وَالتَّأْبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَ ما دَعاكَ وَأَيْدِينَا إلَيهِ شَوارِعُ

أزلنا هامهن عن المقيل

والهام جمع هامة وهي الرأس فإضافته إلى ضمير الرؤوس للتأكيد وتطلق الهامة على جمجمة الدماغ والإضافة عليه من إضافة الجزء إلى الكل، وأراد بالمقيل العنق لأنها مقيل الرأس أي مستقره. قوله: (أولى المغيرة) أو أوائل الخيل المغيرة أي ركابها أنكل أي أعجز بتثليث الكاف وماضيه بفتحه وكسرها ومصدره النكول كذا في القاموس. ومسمع كمنبر اسم رجل. قوله: (فإنك والتأبين) هو في نسخ الشارح بموحدة بعد الهمزة فتحتية فنون وفسره البعض تبعاً لبعض نسخ شواهد العيني بالمراقبة وعد في القاموس من معانيه أن تعيب الإنسان في وجهه ولعله أنسب هنا من المراقبة. وفي بعض نسخ شواهد العيني رسمه بالنون بعد الهمزة فتحتية فموحدة وتفسيره بالتعنيف فليحرر. قال البعض وهو منصوب على أنه مفعول معه وعروة مفعول التأبين وخبر إن في البيت اللاحق ويروى البيت:

فما لك والتأنيب عروة بعد ما

= قاله المرار بن منقد التميمي من الوافر. الباء في بضرب تتعلق بأزلنا وفي بالسيوطي بضرب. والشاهد في رؤوس قوم حيث نصب بضرب وهو مصدر منون منكر. قوله هامهن أي هام الرؤوس وهو جمع هامة وهي الرأس. وليست بإضافة الشيء إلى نفسه لاختلاف اللفظين، ومثل هذا تأكيد، وأراد بالمقيل بفتح الميم الأعناق لأنها مقيل الرأس.

٥١٩ ـ تمامه:

يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ

هو من أبيات الكتاب من المتقارب أي هو ضعيف النكاية. والشاهد فيه فإن النكاية مصدر معرف باللام وقد عمل عمل فعله فنصب أعداءه. ويخال يظن، والفرار مفعوله الأول، ويراخي الأجل جملة مفعوله الثاني أي يحسب أن الفرار عن الموت يباعد الأجل.

٥٢٠ ـ قاله المرادي الأسدي. ذكر مستوفى في شواهد التنازع. والشاهد فيه أن قوله الضرب مصدر معرف باللام نصب مسمعاً بكسر الميم اسم رجل.

٥٢١ ـ هو من الطويل. الشاهد في والتأبين عروة حيث نصب التأبين من أبنت الرجل رقبته: أي تأبينك عروة وهو مصدر معرف بأل. ودعاك من الدعاء. وقيل بالواو من الوعي وهو الحفظ. والواو في وأيدينا للحال. وشوارع جمع شارعة.

وقد أشار إلى ذلك في النظم بالترتيب.

تنبيه: لا خلاف في إعمال المضاف، وفي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف. والثاني: أجازه البصريون ومنعه الكوفيون، فإن وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو عندهم بفعل مضمر. وأما الثالث فأجازه سيبويه ومن وافقه ومنعه الكوفيون وبعض البصريين. (إنْ كانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلْ، مَحَلَّهُ) أي المصدر إنما يعمل في موضعين: **الأول**: أن يكون بدلاً من اللفظ بفعله نحو: ضرباً زيداً. وقوله:

٥٢٢ ـ فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

وقوله:

يا قابِلَ التَّوْبِ غُفْرَاناً مآثِمَ قَدْ ... أَسْلَفْتُهَا أَنا مِنْها خَائِفٌ وَجِلُ

فزيداً والمال ومآثم نصب بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الأصح. والثاني أن يصح تقديره بالفعل مع الحرف المصدري بأن يكون مقدراً بأن والفعل أو بما والفعل، وهو المراد هنا

إلخ. ويروى وعاك بالواو أي حفظك بدل دعاك. وشوارع ممتدة. قوله: (وقد أشار إلى ذلك) أي إلى كون الأول أكثر، والثاني كثيراً، والثالث قليلاً لا إلى ذلك مع كون الثاني أقيس حتى يرد اعتراض البعض بأن كلام المصنف لا يشير إلى الأقيسة.

قوله: (أي المصدر إنما يعمل إلخ) لا يخفى أن الأول خارج عن عبارة المصنف فلا وجه لذكره في حيز تفسيرها. قوله: (في موضعين) أي لا في غيرهما كالمصدر المؤكد والمبين للعدد، أما المبين للنوع فيعمل كما علمت من الأمثلة لأن المضاف مبين للنوع فيجوز ضربت زيداً ضرب عمرو بكراً. قوله: (بدلاً من اللفظ بفعله) اختلف فيه فقيل لا ينقاس عمله وقيل ينقاس في الأمر والدعاء والاستفهام فقط وقيل والإنشاء نحو: حمداً الله والوعد نحو:

قالت نعم وبلوغاً بغية ومنى

والتوبيخ نحو:

وفاقاً بني الأهواء والغي والهوى

قوله: (وجل) أي خائف فهو توكيد لما قبله. قوله: (نصب بالمصدر) واختلف في ناصب

---

٥٢٢ ـ قبله:

يَمُرُّونَ بالدَّهْنَا خِفَافاً عِيَابُهمْ ... وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الحقَائِبِ

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ ... فَنَدلاً.................

ذكر البحث فيهما مستوفى في شواهد المفعول المطلق. والشاهد فيه ههنا في فندلاً فإنه بدل من اندل، أمر من ندل يندل إذا اختلس. والمصدر إذا كان بدلاً من اللفظ بالفعل يعمل عمل الفعل لأنه يقوم مقامه فلذلك احتمل فيه ضمير الفاعل ونصب المفعول به وهو المال التقدير اندل يا زريق المال كندل الثعالب.

فيقدر بأن إذا أريد المضي أو الاستقبال نحو: عجبت من ضربك زيداً أمس أو غداً، والتقدير من أن ضربت زيداً أمس أو من أن تضربه غداً. ويقدر بما إذا أريد الحال نحو: عجبت من ضربك زيداً الآن أي مما تضربه.

تنبيهات: الأول: ذكر في التسهيل مع هذين الحرفين أن المخففة نحو: علمت ضربك زيداً، فالتقدير علمت أن قد ضربت زيداً فأن مخففة لأنها واقعة بعد علم، والموضع غير صالح للمصدرية. **الثاني**: ظاهر قوله إن كان أن ذلك شرط لازم وقد جعله في التسهيل غالباً. وقال في شرحه: وليس تقدير بأحد الثلاثة شرطاً في عمله، ولكن الغالب أن يكون كذلك. ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قول العرب: سمع أذني أخاك يقول ذلك. **الثالث**: لإعمال المصدر شروط

المصدر ففي الإيضاح أنه مفعول به عند سيبويه أي ألزم ضرباً وغيره يراه منصوباً باضرب اهـ دماميني، ومنه يعلم أن كون هذا المصدر بدلاً من اللفظ بفعله إنما يظهر على مذهب غير سيبويه. قوله: (ويقدر بما إلخ) إنما خص تقدير ما بإرادة الحال مع صحة تقديرها عند إرادة الماضي والاستقبال أيضاً إيثاراً للأدل على المضي مع الماضي وعلى الاستقبال مع المضارع وهو أن لأنها مع الماضي للمضي ومع المضارع للاستقبال بخلاف ما فإنها صالحة للأزمنة الثلاثة مطلقاً كما أفاده شارح الجامع. فاندفع اعتراض الدماميني وتبعه البعض بأن مقتضى كلامهم أن ما لا تقدر مع الماضي والمستقبل وليس كذلك بل يجوز تقديرها مع كل من الثلاثة. قوله: (أن المخففة) قد يقال: قول الناظم مع أن يشملها والذي دعاه في التسهيل لذكر أن المخففة جعله المصدرية قسيمة لها على أن تقدير ما سائغ بعد أفعال العلم.

قوله: (نحو علمت ضربك زيداً) إما أن تكون علمت في المثال بمعنى عرفت فيكفيها مفعول واحد، وإما أن تكون المتعدية إلى مفعولين فيكون الثاني محذوفاً تقديره حاصلاً مثلاً، أو يقال: المصدر المقدر بأن المخففة يسد مسد المفعولين كما أنها كذلك فتدبر. قوله: (والموضع غير صالح للمصدرية) أي لأنها لا تقع بعد العلم ولا تسد مسد مفعوليه اهـ سم. قوله: (وقد جعله في التسهيل غالباً) عبارته فيه والغالب إن لم يكن بدلاً من اللفظ بالفعل تقديره به بعد أن المخففة والمصدرية أو ما أختها اهـ. قوله: (وليس تقديره إلخ) أي بدليل عمله مع امتناع التقدير بذلك في نحو ضربي زيداً قائماً وإن إكرامك زيداً حسن، وكان تعظيمك زيداً حسناً ولا إعراض عن أحد إلا أن يقال: التقدير سائغ في الأصل وإن امتنع لعارض وقوعه في هذه المواضع التي التزمت فيها العرب عدم وقوع الحرف المصدري والفعل لأنهم كما قاله الدماميني لا يقولون إن أضرب زيد قائماً ولا يوقعون أن وصلتها بعد إن إلا مفصولة بالخبر ونحوه نحو: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ﴾ [سورة طه، الآية: ١١٨] ومثل إن كان ولا يوقعون الحرف المصدري وصلته بعد لا غير المكررة، أو يقال: اللفظ الذي يقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به مكانه كما ذكره الدماميني وشارح الجامع.

قوله: (سمع أذني أخاك يقول ذلك) حال كالحال في ضربي العبد مسيئاً فالتقدير سمع أذني

ذكرها في غير هذا الكتاب. **أحدها**: أن يكون مظهراً فلو أضمر لم يعمل خلافاً للكوفيين وأجاز ابن جني في الخصائص والرماني إعماله في المجرور وقياسه في الظرف. **ثانيها**: أن يكون مكبراً فلو صغر لم يعمل. **ثالثها**: أن يكون غير محدود فلو حد بالتاء لم يعمل. وأما قوله:

٥٢٣ ـ يُحَايِي بِهِ الجَلْدُ الذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ المَلا نَفْسَ رَاكِبِ

فشاذ. **رابعها**: أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله فلا يجوز أعجبني ضربك المبرح زيداً لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول ....

أخاك حاصل إذ كان أو إذا كان، فصاحب الحال ضمير الفعل المحذوف لا الأخ وإن زعمه البعض. وإنما لم يكن المصدر هنا مقدراً بما أو أن المخففة لاشتراط أن يسبقهما أو المصدر المقدر بهما شيء ولم يوجد، وإنما لم يكن مقدراً بأن المصدرية لأن المراد الإخبار بأن سمع أذنه قول أخيه حاصل وأن تقتضي أنه سيحصل لأنها تخلص المضارع للاستقبال كذا قال البعض، وفيه نظر إذ تقدير أن والماضي لا يقتضي أن السمع سيحصل فتدبر. قوله: (فلو أضمر لم يعمل) لضعفه بالإضمار بزوال حروف الفعل فلا يجوز على الأصح مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح. وتوقف البهوتي هل هذا الخلاف في ضمير اسم الفاعل أيضاً نحو مكرم زيداً عالم وهو بكراً جاهل، أو يعمل اتفاقاً ولا يعمل اتفاقاً. وقول الدماميني: لم أر أحداً حكى إجازة إعمال اسم الفاعل مضمراً يمنع الاحتمال الثاني ويضعف الأول ويقوي الثالث. قوله: (فلو صغر لم يعمل) لخروجه بالتصغير عن الصيغة التي هي أصل الفعل وقيل يعمل مصغراً ويوافقه رويداً زيداً. قوله: (غير محدود) أي دال على المرة. قوله: (فلو حد بالتاء) أي تاء الوحدة لم يعمل لأن صيغته حينئذ ليست الصيغة التي هي أصل الفعل، فلو كانت التاء في أصل بناء المصدر كرحمة ورغبة ورهبة عمل كما قاله الشاطبي لعدم الوحدة حينئذ فلا يكون محدوداً. قوله: (يحايي) أي يحيى به أي بالماء والجلد بفتح الجيم وسكون اللام القوي فاعل، والحازم الضابط والملا مقصور هو التراب. والشاهد في نصبه بضربة ونفس مفعول يحايي يصف الشاعر مسافراً معه ماء فتيمم وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشاً. قوله: (أن يكون غير منعوت إلخ) أي لأن النعت من خصائص الأسماء المبعدة عن الفعل وإنما لم يؤثر بعد تمام العمل لضعفه بتأخره عن استقرار العمل.

قوله: (قبل تمام عمله) أي بذكر سائر متعلقاته. قوله: (بمنزلة الصلة من الموصول) إنما قال بمنزلة نظراً إلى حال التصريح بالمصدر لأن المعمول في حال التصريح به ليس صلة ولا جزء صلة

---

٥٢٣ ـ هو من الطويل. يحايي أي يحيي. والجلد بالفتح القوي فاعله. والباء في به للاستعانة أو السببية والضمير يرجع إلى الماء يصف به مسافراً معه ماء فتيمم وأحيا به نفس راكب كاد يموت عطشاً. والشاهد في بضربة كفيه الملا فإن ضربة مصدر محدود وأضيف إلى فاعله. ونصب الملا بفتح الميم مقصور وهو التراب. وهو شاذ لأن المصدر المحدود لا يعمل. ونفس راكب مفعول يحايي.

فلا يفصل بينهما، فإن ورد ما يوهم ذلك فعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر. فلو نعت بعد تمامه لم يمنع. والأولى أن يقال غير متبوع بدل غير منعوت لأن حكم سائر التوابع حكم النعت في ذلك. **خامسها**: أن يكون مفرداً. وأما قوله:

٥٢٤ ـ قَدْ جَرَّبُوهُ فَما زَادَتْ تَجَارِبُهُم أَبَا قُدَامَةَ إلاَّ الـمَجْدَ وَالـفَنَعَا

فشاذ. وليس من الشروط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه يعمل لا لشبهه بالفعل بل لأنه أصل الفعل، بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل لشبهه بالمضارع فاشترط كونه حالاً أو مستقبلاً لأنهما مدلولا المضارع (وَلاِسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ) واسم المصدر هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوّه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما في فعله، كذا عرفه في التسهيل، فخرج نحو قتال فإنه خلا من ألف قاتل لفظاً لا تقديراً ولذلك نطق بها في بعض المواضع،

وإن كان بعد تقدير المصدر بأن أو ما والفعل جزء صلة فلا حاجة لما قيل هنا من التكلف نعم كان الأولى أن يقول بمنزلة جزء الصلة كما علم من تقريرنا. قوله: **(فلا يفصل بينهما)** أي بالنعت وكذا غيره من التوابع كما سيصرح به الشارح وبالأولى الأجنبي ولهذا لا يصح أن يكون يوم في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [سورة الطارق، الآيات:٨-٩] معمولاً لرجع للفصل بالخبر كما سيذكره الشارح في الخاتمة. قوله: **(أن يكون مفرداً)** أي لأن تثنيته وجمعه يخرجانه عن صيغته الأصلية التي هي أصل الفعل. وجوز عمله مجموعاً جماعة منهم ابن عصفور والناظم. وبقي من الشروط تقدمه على معموله فلا يجوز أعجبني زيداً ضرب عمرو. نعم جوز بعضهم تأخره عن معموله إذا كان بدلاً من اللفظ بفعله نحو زيداً ضرباً أو كان المعمول ظرفاً وهو الراجح وبقي منها أيضاً ذكره **فلا يعمل** محذوفاً على الأصح كما في الهمع وغيره.

قوله: **(تجاربهم)** بكسر الراء جمع تجربة. والفنع بالفاء والنون المفتوحتين والعين المهملة الخير والكرم والفضل والثناء. قوله: **(ولاسم مصدر عمل)** أي مضافاً أو مجرداً أو مع أل كما أفاده سم. قوله: **(في الدلالة على معناه)** أي معنى المصدر وهو الحدث، وبهذا خرج نحو الدهن والكحل بضم أولهما، فإن كلاً منهما وإن اشتمل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل على ذات. ومقتضى عبارته أن موضوع اسم المصدر الحدث كالمصدر، والذي يدل عليه قولنا اسم مصدر وجزم به ابن يعيش وأبو حيان وغيرهما وصوبه بعضهم أن موضوعه المصدر نفسه. قوله: **(دون عوض)** متعلق بخلوه قوله: **(ما في فعله)** أي من الحروف أصلية أو زائدة كما يؤخذ مما بعده.

---

٥٢٤ ـ هو من قصيدة من البسيط يمدح بها الشاعر أبا قدامة وهو كنية الممدوح. والشاهد في قوله تجاربهم بكسر الراء فإنه جمع تجربة. وقد عمل في قوله أبا قدامة. وفيه خلاف بين النحاة واختار جوازه جماعة منهم ابن عصفور. قوله: والفنعا بالفاء والنون والعين المهملة. قال في العنان: الفنع الخير والكرم والفضل والثناء والزيادة.

نحو: قاتل قيتالاً وضارب ضيراباً، لكنها انقلبت ياء لانسكار ما قبلها، ونحو عدة فإنه خلا من واو وعد لفظاً وتقديراً، ولكن عوض منها التاء فهما مصدران لا اسما مصدر بخلاف الوضوء، والكلام من قولك توضأ وضوءاً وتكلم كلاماً فإنهما اسما مصدر لا مصدران لخلوهما لفظاً وتقديراً من بعض ما في فعلهما، وحق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة نحو توضأ توضؤاً، وبزيادة نحو: أعلم إعلاماً، ثم اعلم أن اسم المصدر على ثلاثة أنواع: علم نحو يسار وفجار وبرة وهذا لا يعمل اتفاقاً وذي ميم مزيدة لغير مفاعلة كالمضرب والمحمدة. وهذا كالمصدر اتفاقاً. ومنه قوله:

٥٢٥ ـ أَظَلُومُ إنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً أَهدَى السَّلامَ تحيةً ظُلْمُ

قوله: (ونحو عدة إلخ) أي ونحو تعليماً وتسليماً فإن التاء عوض عن إحدى اللامين. وأما المدة التي قبل الآخر فليست للتعويض بدليل ثبوتها في المصدر حيث لا تعويض كالانطلاق والإكرام والاستخراج. فعلم من ذلك أن العوض قد يكون آخراً وقد يكون أولاً. قوله: (لخلوهما لفظاً وتقديراً) أي من غير عوض كما يفهم مما قدمه. قوله: (من بعض ما في فعلهما) أي وهو التاء وأحد حرفي التضعيف والمدة فيهما ليست عوضاً لما علمت. قوله: (بمساواة إلخ) فإن نقص عن فعله فإن عوض عن الناقص أو قدر فيه فمصدر وإلا فاسم مصدر كما علم. قوله: (علم) قال في الهمع: اسم المصدر العلم لا يضاف ولا يقبل أل ولا يقع موقع الفعل ولا يقصد به الشياع ولا يوصف.

قوله: (نحو يسار وفجار وبرة) الأول علم لليسر مقابل العسر. والثاني علم للفجور. والثالث علم للبر. واعترض البعض جعل الأخيرين اسم مصدر بانطباق تعريف المصدر عليهما وهو إنما يتجه على أن فعلهما فجر وبر وهو الظاهر الذي يدل عليه قولهم بمعنى الفجور والبر. أما إذا كان فعلهما أفجره وأبره أي صيره ذا فجور وذا بر فلا. قوله: (وهذا لا يعمل اتفاقاً) أي وإن كان ظاهر إطلاق المتن عمله، إلا أن يقال: كلام الناظم مقيد بما قيد به المصدر من كونه يصلح في موضعه أن أو ما والفعل واسم المصدر العلم ليس كذلك. ويشكل عليه أن مصابكم رجلاً لأن ما بعد أن لا يقدر بالحرف المصدري والفعل، ويجاب بما تقدم من أن ذلك سائغ في الأصل وإن عرض منعه بوقوع المصدر اسم إن، أو أن اللفظ المقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به كما مر بيانه. قوله: (وذي ميم مزيدة لغير مفاعلة) تبع فيه ابن الناظم والتوضيح. والذي في كلام غيرهم كابن هشام في شرح الشذور أنه مصدر لا اسم مصدر بل سيأتي في كلامه أيضاً في آخر أبنية المصادر أن نحو مصاب مما جاء فيه المصدر على صيغة اسم المفعول. وهذا مما يقتضيه التعريف السابق.

قوله: (والمحمدة) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية بمعنى الحمد قاله المصرح، وسيأتي في آخر أبنية المصادر أن في الميم الثانية الفتح وأنه القياس. قوله: (أظلوم) المهزة للنداء ومصابكم

---

٥٢٥ ـ قاله الحارث بن خالد المخزومي. وما قاله الحريري في درة الغواص إنه للعرجي. ليس بصحيح =

والاحتراز بغير مفاعلة من نحو مضاربة من قولك ضارب مضاربة فإنها مصدر، وغير هذين وهو مراد الناظم فيه خلاف، فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون والبغداديون. ومنه قوله:

٥٢٦ ـ أَكُفْراً بَعدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّي وبَعدَ عَطَائِكَ المائَةَ الرِّتَاعَا

وقوله:

٥٢٧ ـ بِعِشْرَتِكَ الكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ

وقوله:

قَالوا كَلامُكَ هِنْداً وَهْيَ مُصْغِيَةٌ يَشْفيكَ قُلْتُ صَحيحٌ ذَاكَ لو كَانَا

وقوله:

لأنَّ ثَوَابَ اللَّهِ كُلَّ مُوَحِّدِ جِنَاناً مِنَ الفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ

وقول عائشة رضي الله تعالى عنها: من قبلة الرجل زوجته الوضوء. **تنبيه**: إعمال اسم

مصدر ميمي بمعنى أصابتكم مضاف إلى فعله، ورجلاً مفعوله وجملة أهدى السلام نعت له، وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوساً، وظلم خبر إن. قوله: (وغير هذين) أي العلم وذي الميم المزيدة لغير مفاعلة. قوله: (وهو مراد الناظم) هذه دعوى بلا دليل، إذ الظاهر أن ذا الميم الزائدة لغير مفاعلة على كونه اسم مصدر كما درج عليه الشارح هنا داخل تحت كلام المصنف ومراد له فتدبر. قوله: (المائة الرتاعا) بكسر الراء أي الراتعة من الإبل. قوله: (جناناً) مفعول ثان لثواب.

= من قصيدة من الكامل الهمزة حرف نداء. والصواب ظليم ترخيم ظليمة وهي اسم أم عمران المذكورة في أول القصيدة. والشاهد في مصابكم حيث عمل عمل فعله وهو مصدر ميمي. والتقدير إن أصابتكم رجلاً. وأهدى السلام في محل النصب صفة لرجلاً وتحية نصب من قبيل قعدت جلوساً وظلم مرفوع لأنه خبر إن.

٥٢٦ ـ قاله القطامي من قصيدة من الوافر يمدح بها زفر بن الحارث الكلابي، الهمزة للاستفهام على سبيل الإنكار وكفراً نصب بفعل محذوف أي أكفر كفراً بعد ردّ زفر بن الحارث الموت عني وكانوا قد أسروه ليقتلوه فأنقذه زفر ورد عليه ماله وأعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين أسروه. وأشار إليه بقوله: وبعد عطائك المائة الرتاعا بكسر الراء وهي الإبل التي ترتع. ولقد أفحش في الغلط من فسر الرتاعا بأنه اسم رجل وأنه مفعول. بل الصحيح أن الرتاعا صفة المائة. والمائة نصب باسم المصدر. وفيه الشاهد حيث نصب عطاء الذي هو اسم للمصدر بمعنى الإعطاء المائة. والكاف فاعله والمفعول الآخر محذوف تقديره وبعد إعطائك إياي المائة الرتاعا أي الراتعة من الإبل. وآفة غلطهم عدم اطلاعهم في سوابق البيت ولواحقه. بل الأعظم منه استهوانهم وعدم تقريرهم ورجوعهم إلى دواوين المتقدمين.

٥٢٧ ـ تمامه:

فَلا تَرَيَنْ لِغَيْرِهِمُ الوَفَاءَ

هو من الوافر. والشاهد في بعشرتك الكرام، حيث نصب العشرة اسم مصدر بمعنى المعاشرة الكرام. والباء فيها تتعلق بتعد. والفاء جواب لشرط محذوف: أي إذا كان الأمر كذلك فلا ترين وهو بنون التأكيد المخففة والوفاء بالنصب مفعوله.

المصدر قليل. وقال الصيمري: إعماله شاذ وقد أشار الناظم إلى قلته بتنكير عمل. (**وَبَعْدَ جَرِّهِ الذِي أُضِيفَ لَهُ، كَمِّلْ بِنَصْبٍ أو بِرَفْعٍ عَمَلَهْ**) اعلم أن للمصدر المضاف خمسة أحوال: **الأول**: أن يضاف إلى فاعله ثم يأتي مفعوله نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٥١]. **الثاني**: عكسه نحو: أعجبني شرب العسل زيد. ومنه قوله:

٥٢٨ ـ قَرْعُ القَوَاقِيزِ أفْوَاهُ الأبَارِيقِ

وقوله:

٥٢٩ ـ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

قوله: (**قليل**) أي وإن كان قياسياً كما يؤخذ من المقابلة. قوله: (**كمل بنصب أو برفع عمله**) أي إن أردت التكميل كما سيذكره الشارح فالأمر للإباحة لا للوجوب، ولا يرد وجوب التكميل بالمنصوب في باب ظن إذا لم يدل عليه دليل لظهور استثنائه بقرينة قول المصنف في باب ظن:

ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول

فاندفع ما أطالوا به هنا. وأو مانعة خلوّ فتجوز الجمع فتدخل صورة إضافة المصدر للظرف وتكميله بالرفع والنصب معاً. قوله: (**خمسة أحوال**) هذه الأحوال التي ذكرها ظاهرة في مصدر المتعدي لواحد، أما مصدر المتعدي لاثنين أو ثلاثة فتجوز إضافته لكل من مفعوليه أو مفاعيله ولفاعله وللظرف المتسع فيه. وأما مصدر اللازم فتجوز إضافته لفاعله وللظرف وترك ذلك لعلمه بالمقايسة. قوله: (**قرع القواقيز إلخ**) صدره:

أفنى تلادي وما جمعت من نشب

التلاد بكسر الفوقية المبدلة من الواو. والتليد كأمير المال القديم وضده الطارف والطريف. والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال الثابت كالدار. والقوافيز بقافين وزاي معجمة جمع قاقوزة وهي القدح التي يشرب فيها الخمر. وأفواه بالرفع فاعل قرع. قوله: (**نفي الدراهيم**) صدره:

---

٥٢٨ ـ قاله الأقيشر الأسدي من قصيدة من البسيط. وصدره:

أَفْنَى تِلادِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبِ

الشاهد في قرع القواقيز فإن القواقيز مخفوضة في اللفظ مرفوعة في المعنى. ويروى قرع القواقيز أفواه الأباريق على أن القواقيز هي المفعولة في المعنى، والأفواه هي الفاعلة لأن من قرعك فقد قرعته فتكون إضافة المصدر هنا إلى المفعول، وعلى الأول إلى الفاعل. وهي بالقافين والزاي المعجمة جمع قاقوزة وهي قدح. وقد قالوا قاقوزة وجمعها قواقيز. وأفواه جمع فم والأباريق جمع إبريق. قوله تلادي بكسر التاء المثناة من فوق وهو المال القديم من تراث وغيره مفعول أفنى، وفاعله قرع القوافيز. وما جمعت بتشديد الميم ومن للبيان. والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال الثابت كالدار ونحوها.

٥٢٩ ـ صدره:

=

وليس مخصوصاً بالضرورة خلافاً لبعضهم ففي الحديث: «وَحَجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً» أي وأن يحج البيت المستطيع لكنه قليل. **الثالث**: أن يضاف إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [سورة التوبة: ١١٤] ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ [سورة إبراهيم: ٤٠] **الرابع**: نحو: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [سورة فصلت: ٤٩]. **الخامس**: أن يضاف إلى الظرف فيرفع وينصب كالمنون نحو: أعجبني انتظار يوم الجمعة زيد عمراً.

تنبيه: قوله كمل بنصب إلى آخره يعني إن أردت، لما عرفت من أنه غير لازم (وَجُرَّ

تـنـفـي يـداهـا الـحـصـى فـي كـل هـاجـرة

الضمير للناقة والهاجرة وقت اشتداد الحر، وذلك منتصف النهار. ونفي مفعول مطلق والدراهيم جمع درهام لغة في الدرهم فالياء ليست للإشباع بل هي منقلبة عن ألف المفرد بخلاف ياء الصياريف جمع صيرف. وتنقاد مصدر على تفعال بفتح التاء بمعنى نقد وهو مرفوع فاعل نفي.

قوله: (ففي الحديث إلخ) عدل عن الاستدلال بآية: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٩٧] لعدم تعين من استطاع فيها للفاعلية لاحتمال كونه بدلاً من الناس بدل بعض من كل حذف رابطه لفهمه أي من استطاع منهم وإن أورد عليه لزوم الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبي وهو المبتدأ وأن يكون مبتدأ خبره محذوف أي فعليه أن يحج، أو شرطية جوابها محذوف أي فليحج ولما أورد على جعل من استطاع فاعلاً للمصدر من فساد المعنى لأن المعنى حينئذ: ولله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع فيلزم تأثيم جميع الناس بتخلف مستطيع عن الحج مع أن حج كل مستطيع ليس على غير نفسه قطعاً. وأجيب عنه بأن الفساد مبني على كون أل في الناس للاستغراق وليس كذلك بل للعهد الذكري لأن حج مبتدأ ورتبة المبتدأ مع متعلقاته التقديم، فالمعنى حج المستطيعين البيت واجب لله على هؤلاء المستطيعين. من المغني والدماميني عليه. قوله: (وما كان استغفار إبراهيم) أي ربه.

قوله: (ربنا وتقبل دعائي) أي إياك. قوله: (فيرفع وينصب) أي مع ذكر المرفوع والمنصوب أو أحدهما أو حذفهما. قوله: (لما عرفت) أي من بيان الأحوال الخمسة إذ في بعضها حذف المفعول وفي بعضها حذف الفاعل قال الدماميني لنا صورة يلزم فيها ذكر المرفوع بالمصدر وهي ما

= تَـنْـفِـي يَـدَاهَـا الـحَـصَـى فِـي كُـلِّ هَـاجِـرَةٍ

قاله الفرزدق من البسيط. وتنفي من نفيت الدراهم أثرتها للانتقاد. ويداها فاعله والضمير يرجع إلى الناقة. والهاجرة وقت اشتداد الحر وقت الظهيرة. ونفي الدراهيم نصب بنزع الخافض أي كنفي الدراهيم جمع درهام لغة في درهم ويروى الدنانير وتنقاد على وزن تفعال مصدر كترداد مضاف إلى مفعوله، ولكنه مجرور بالإضافة. والشاهد فيه حيث أضيف المصدر إلى مفعوله ورفع الفاعل كما في عجبت من شرب العسل زيد. والصياريف جمع صيرف ولكن لما أشبعت كسرة الراء تولدت منها الياء.

مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ) مراعاة للفظه وهو الأحسن (وَمَنْ، رَاعَى فِي الإتْبَاعِ المَحَلَّ فَحَسَنْ) فالمضاف إليه المصدر إن كان فاعلاً فمحله رفع، وإن كان مفعولاً فمحله نصب، إن قدر بأن وفعل الفاعل، ورفع إن قدر بأن وفعل المفعول، فتقول: عجبت من ضرب زيد الظريف بالرفع. ومنه قوله:

٥٣٠ ـ حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المظلُومُ/

فرفع المظلوم على الاتباع لمحل المعقب. وقوله:

٥٣١ ـ السَّالِكُ الثُّغْرَةَ اليَقْظَانُ سَالِكُهَا مَشْيَ الهَلوك عَلَيْهَا الخيْعَلُ الفُضُلُ

إذا كان اسماً للكون ونحوه من مصادر الأفعال الناقصة لأن عدم ذكره يفضي إلى بقاء الخبر بلا مخبر عنه كما لو قلت: يعجبني كون قائم بحذف المرفوع اهـ. قوله: (وجر ما يتبع ما جر) أي جر تابع المجرور الذي هو ما أضيف إليه المصدر ومحل جر التابع ما لم يمنع منه مانع كما في التسهيل، قال الدماميني: كما في أعجبني إكرامك وزيد فإن جر التابع يؤدي إلى العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض وهو ممنوع اهـ. ولا يخفى أنه إنما يظهر على مذهب غير الناظم لا على مذهبه من جواز العطف بلا إعادة الخافض. قوله: (فحسن) أي فهو يعني ما ذكر من مراعاة المحل حسن أو فرأيه حسن أو نحو ذلك. قوله: (حتى تهجر إلخ) حتى غائبة وتهجر سار في الهاجرة، وضميره للحمار الوحشي، والرواح ما بين الزوال والليل. وهاجها أثارها في طلب الماء والضمير لأتان كانت مرافقة لذلك الحمار الوحشي. وطلب المعقب مفعول مطلق لهاج مضاف إلى فاعله وهو المعقب بكسر القاف الغريم الطالب من عقب في الأمر إذا طلبه مجداً. وحقه مفعول المصدر والمظلوم بالرفع مصدر نعت للمعقب على محله.

قوله: (السالك) خبر بعد خبر لأنت في بيت قبله. والثغرة بضم المثلثة وسكون الغين

---

٥٣٠ ـ قاله لبيد العامري من قصيدة من الكامل يصف فيها حماراً وأتاناً قد كانا في خصب زماناً حتى إذا هاج النبات ونضب أكثر العيون وخاف أن ترشقه سهام من القناص أسرع معها إلى كل نجد يرجوان فيه أطيب الكلأ وأهنأ الورد. وحتى للغاية والضمير في تهجر يرجع إلى مسحل وهو الحمار الوحشي المذكور في القصيدة قبله، وهو قوله: أو مسحل المذكور شاهداً في صفحة ٢٩٨.

٥٣١ ـ قاله المتنخل الهذلي من قصيدة من البسيط السالك مرفوع خبر بعد خبر لقوله فيما قبله:

وأنـت الـحـازم الـبـطـل

والثغرة يجوز نصبه على المفعولية وجره على الإضافة، وهي كل ثنية فيها خوف من الأعداء، وكذا يجوز الوجهان في اليقظان لأنه صفة الثغرة. وسالكها فاعله والضمير فيه يرجع إلى الثغرة ويروى كالئها أي حافظها. ومشي الهلوك نصب بتقدير يمشي مشي الهلوك بفتح الهاء وضم اللام وفي آخره كاف وهي المرأة الفاجرة الساقطة. والخيعل مبتدأ وعليها خبره والجملة حال بفتح الخاء المعجمة وسكون الياء آخر الحروف وفتح العين المهملة وهو قميص لا كم له. وقيل قميص قصير =

الفضل اللابسة ثوب الخلوة، وهو نعت للهلوك على الموضع لأنها فاعل المشيُ. وتقول: عجبت من أكل الخبز واللحم فالجر على اللفظ والنصب على المحل كقوله:

٥٣٢ ـ قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا مَخَافَةَ الإفْلاسِ وَاللِّيَانَا/

ولو قلت: واللحم بالرفع جاز على معنى من أن آكل الخبز واللحم. **تنبيه**: ظاهر كلامه جواز الاتباع على المحل في جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين. وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الاتباع على المحل. وفصل أبو عمرو فأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت، والظاهر الجواز لورود السماع، والتأويل خلاف الظاهر.

المعجمة الثنية المخوفة بالنصب على المفعولية للسالك وبالجر على إضافة السالك واليقظان نعت سببي للثغرة فقيه أيضاً الوجهان. ومشي الهلوك مفعول مطلق لمحذوف أي يمشي مشي الهلوك كما قاله العيني وتبعه البعض. ولك أن تجعله عامله السالك على حد قعدت جلوساً. والهلوك بفتح الهاء وضم اللام آخره كاف المرأة الفاجرة. وجملة عليها الخيعل حال. والخيعل بفتح الخاء المعجمة وسكون التحتية وفتح العين المهملة قميص لا كم له. وقيل قميص قصير. والفضل بضم الفاء والضاد المعجمة اللابسة ثوب الخلوة على ما في الشرح نعت للهلوك على محله. وفي شرح الهذليات أنه الخيعل ليس تحته إزار، قال العيني: هذا هو الصحيح وعليه هو صفة للخيعل فلا يكون فيه شاهد.

قوله: (قد كنت داينت بها) الضمير للقنية أي أخذتها في دين لي على حسان. والليان بفتح اللام أكثر من كسرها المطل. قوله: (أنه لا يحوز الاتباع على المحل) أي اتباع مجرور المصدر ومثله الوصف كاسم الفاعل لاشتراط سيبويه ومن وافقه في مراعاة المحل وجود المحرز وهو مفقود هنا لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل في كلمة رفعاً أو نصباً إلا إذا كان محلى بأل أو منوّناً أو مضافاً إلى غير تلك الكلمة وغير متبوعها. قاله الشمني. قوله: (فأجاز في العطف والبدل إلخ) لعل وجه الفرق أن البدل على نية تكرار العامل والعاطف قائم مقام إعادة العامل فيكونان أقوى مما بعدهما. قوله: (والتأويل) أي بجعل المرفوع فاعلاً لمحذوف والمنصوب مفعولاً لمحذوف خلاف الظاهر

= والشاهد في الفضل فإنه مرفوع لأنه صفة للهلوك على الموضع لأنه فاعل المشي وهو بضم الفاء والضاد المعجمة وهي اللابسة ثوب الخلوة. وفي شرح الهذليات هو الخيعل ليس تحته إزار وهذا هو الصحيح. فعلى هذا هو صفة للخيعل فلا يكون فيه شاهد.

٥٣٢ ـ قاله زياد العنبري، وهو الأصح من عزوه إلى رؤبة. وداينت من المداينة يقال: داينت فلاناً عاملته فأعطيته ديناً وأخذت بدين. والضمير في بها يرجع إلى القينة. وحسان اسم رجل مفعول داينت. ومخافة الإفلاس نصب على التعليل. والشاهد في والليانا حيث نصب عطفاً على موضع الإفلاس لأنه نصب لكونه مفعولاً في المعنى للمخافة الذي هو المصدر. وهو بفتح اللام وكسرها والفتح أكثر. وهو المطل بالدين.

خاتمة: قد تقدمت الإشارة إلى أن المصدر المقدر بالحرف المصدري والفعل مع معموله كالموصول مع صلته، فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول، ولا يفصل بينهما بأجنبي كما لا يفصل بين الموصول وصلته، وأنه إن ورد ما يوهم ذلك أول. فمما يوهم التقدم قوله:

وَبَعْضُ الحِلْمِ عِنْدَ الجَهْـ ـلِ لِلذِّلَّةِ إذْعَانُ

فليت اللام من قوله للذلة متعلقة بإذعان المذكور بل بمحذوف قبلها يدل عليه المذكور. والتقدير وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان. وهذا التقدير نظير ما في نحو: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾[سورة يوسف: ٢٠] ومما يوهم الفصل بأجنبي قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ [سورة الطارق: ٨ ـ ٩] فليس يوم منصوباً برجعه كما زعم الزمخشري، وإلا لزم الفصل بأجنبي بين مصدر ومعموله والإخبار عن موصول قبل تمام صلته. والوجه الجيد أن يقدر ليوم ناصب والتقدير يرجعه ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ [سورة الطارق: ٩] ومنه أيضاً قوله:

لأن الأصل عدم الحذف. قوله: (المقدر بالحرف المصدري والفعل) سيأتي مقابله في آخر الباب أما المصدر الآتي بدلاً من اللفظ بفعله.

قوله: (فلا يتقدم ما يتعلق به عليه) قال الرضي: أنا لا أرى منعاً من تقديم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ [سورة النور، الآية: ٢] وقال: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾ [سورة الصافات، الآية: ١٠٢] ومثله في كلامهم كثير والتأويل تكلف وليس كل مقدر بشيء حكمه حكم ماقدر به اهـ. ومما أول به الآيتان جعل الظرف متعلقاً بمحذوف حال من المصدر. قوله: (بأجنبي) هو ما ليس متعلقاً بالمصدر ولا متمماً له كالمبتدأ والخبر وفاعل غير المصدر ومفعوله وغير الأجنبي ما هو متعلق به ومتمم له كفاعل المصدر ومفعوله والظرف والمجرور المتعلقين به فلا يجوز ضربي حسن زيداً في الدار، ويجوز ضربي زيداً في الدار حسن وكغير الأجنبي الجملة المعترضة فيجوز الفصل بها لأنهم أجروها مجرى غير الأجنبي. قوله: (نظير ما في نحو إلخ) أي نظير التقدير الكائن في نحو إلخ إذ التقدير كما مر وكانوا زاهدين فيه. قوله: (أنه) أي الخالق المفهوم من خلق إذ من المعلوم أن لا خالق سواه. قوله: (على رجعه) في الهاء وجهان: أحدهما أنه ضمير الإنسان أي على بعثه بعد موته والثاني أنه ضمير الماء أي رجع المني في الإحليل أو الصلب اهـ شمني.

قوله: (الفصل بأجنبي بين مصدر ومعموله) أجاب بعضهم كابن الحاجب بأن الفصل مغتفر إذا كان المعمول ظرفاً كالآية لاتساعهم فيه. قوله: (والإخبار عن موصول إلخ) المراد الإخبار معنى لا لفظاً فإن المعنى أن رجعه يوم تبلى السرائر يقدر الله عليه. وقوله عن موصول أي عن متضمن موصول وهو المصدر لأنه في تأويل أن والفعل وقوله قبل تمام صلته أي بالظرف. قوله:

الـمـنُّ لِـلـذَّمِّ دَاعٍ بِـالـعَـطَـاءِ فَـلا تَمْنُنْ فَتُلْفَى بِلا حَمْدٍ وَلا مَالِ

فليست الباء الجارة للعطاء متعلقة بالمنّ ليكون التقدير المنّ بالعطاء داع للذم وإن كان المعنى عليه لفساد الإعراب لأنه يستلزم المحذورين المذكورين. فالمخلص من ذلك تعلق الباء بمحذوف. كأنه قيل المن للذم داع المن بالعطاء. فالمن الثاني بدل من المن الأول فحذف وأبقي ما يتعلق به دليلاً عليه. أما المصدر الآتي بدلاً من اللفظ بفعله. فالأصح أنه مساوٍ لاسم الفاعل في تحمل الضمير وجواز تقديم المنصوب به والمجرور بحرف يتعلق به عليه لأنه ليس بمنزلة موصول ولا معموله بمنزلة صلته. والله أعلم.

إعمال اسم الفاعل

(كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي العَمَلِ) واسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي، كذا عرفه في التسهيل. فالصفة

(يرجعه) بفتح الياء لمناسبة المصدر من رجع المتعدي كما في قوله تعالى: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٨٣]. قوله: (لفساد الإعراب) علة لقوله فليست إلخ، والمراد بالمحذورين المذكورين الفصل بالأجنبي والإخبار عن الموصول قبل تمام صلته. قوله: (في تحمل الضمير) أي على القول بأن العمل للمصدر لا للفعل المبدل منه، أما على القول بأن العمل للفعل فالضمير فيه ولا ضمير في المصدر. قوله: (وجواز إلخ) اعلم أنه يجوز تقديم المنصوب سواء جرينا على القول بأن العمل للفعل المبدل منه ونيابة المصدر عنه في المعنى فقط أو على القول بأنه للمصدر كما هو صريح عبارة الشارح بناء على المشهور من أنه مفعول مطلق ناب عن الفعل معنى وعملاً، أما على مذهب سيبويه من أنه مفعول به فممتنع التقديم قال الدماميني لأن ضرباً حينئذ بمعنى أن تضرب.

إعمال اسم الفاعل

قوله: (في العمل) أي عمل التعدي إن كان فعله متعدياً وعمل اللزوم إن كان فعله لازماً، وإنما قال في العمل لمخالفة اسم الفاعل الفعل في جواز إضافته لمعموله ودخول اللام على معموله المتأخر بخلاف الفعل فيهما وفي أنه يصح أن يقع هو ومعطوف عليه خبراً عن مثنى أو وصفاً له فيمتنع تقديم معموله عليه نحو: هذان ضارب زيداً ومكرمه، وجاء رجلان ضارب زيداً ومكرمه بخلاف الفعل والجار والمجرور متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الكاف أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه بناء على القول بجواز التعلق بالحرف الذي فيه معنى الفعل كما مر بيانه في باب حروف الجر. قوله: (على فاعل) أي فاعل حدث تلك الصفة. قوله: (جارية) أي في مطلق الحركات والسكنات ولو بحسب الأصل كما في يقوم وقائم حال من الصفة أو من ضميرها في الدالة، وقوله في التذكير والتأنيث أي في حالتيهما. قوله: (لمعناه) أي مفيدة لمعنى المضارع من حال أو استقبال

جنس. والدالة على فاعل لإخراج اسم المفعول وما بمعناه. وجارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لإخراج الجارية على الماضي نحو فرح. وغير الجارية نحو كريم. وفي التذكير والتأنيث لإخراج نحو أهيف فإنه لا يجري على المضارع إلا في التذكير. ولمعناه أو معنى الماضي لإخراج نحو ضامر الكشح في الصفة المشبهة ويعمل اسم الفاعل عمل فعله في التعدي واللزوم (إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّه بِمَعْزِلِ) بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه إنما عمل حملاً على المضارع وهو كذلك. (وَوَلِي) ما يقربه من الفعلية بأن ولي (استِفْهَامًا) ملفوظاً به نحو: أضارب زيد عمراً. وقوله:

أَمُـنْـجِـزٌ أَنْـتُـمـو وَعْـدًا وَثِـقْـتُ بِـهِ

أو مقدراً نحو: مهين زيد عمراً أم مكرمه. (أَوْ حَرْفَ نِدَا) نحو: يا طالعاً جبلاً. ....

ومثلهما الاستمرار التجددي كما تقدم في باب الإضافة. قوله: (وما بمعناه) كفعيل بمعنى مفعول وكالمصدر الذي بمعنى مفعول نحو الدرهم ضرب الأمير أي مضروبه. والحكم على هذا بالخروج الذي هو فرع عن الدخول لأنه صفة تأويلاً فيكون داخلاً في الجنس، وكفعلة بضم الفاء وسكون العين كضحكة بسكون الحاء أي مضحوك عليه فإن فتحت العين كان بمعنى الفاعل كضحكة بفتح الحاء أي ضاحك على غيره وكذا همزة لمزة. قال الكرماني في شرحه على البخاري: وهذه قاعدة كلية. قوله: (وغير الجارية) أي على شيء من الأفعال.

قوله: (نحو كريم) أي ونحو ضراب وضروب ومضراب. قوله: (إلا في التذكير) أي لأن مونثه هيفاء. قوله: (لإخراج نحو ضامر الكشح إلخ) أي لأن الصفة المشبهة للاستمرار الدوامي. قوله: (من الصفة المشبهة) أي الجارية على المضارع في الحركات والسكنات وإلا ففرح وكريم وأهيف أيضاً صفات مشبهة ولا تنافي بين ما هنا من إخراج نحو فرح وكريم وأهيف من اسم الفاعل، وما سيأتي في أبنية أسماء الفاعلين من أنها أسماء فاعلين لأن ما هنا باعتبار اصطلاحهم المشهور، وما سيأتي باعتبار اصطلاح آخر لهم أيضاً. قوله: (إن كان عن مضيه) أي مضي حدثه بمعزل أي في مكان عزل أي إبعاد والمكان هنا مجازي بمعنى التركيب ومن مضيه متعلق بمعزل لأنه وإن كان اسم مكان يصح تعلق الظرف به لأنه يكتفي بما فيه رائحة الفعل فهو كقولك: رأيت مدخلك إلى الدار فبطل منع البعض صحة تعلقه بمعزل واستغنى عما تكلفه فيه. قوله: (بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال) مثل ذلك ما إذا كان بمعنى الاستمرار التجددي كما تقدم وكلام الناظم شامل له. قوله: (وهو) أي المضارع كذلك أي بمعنى الحال أو الاستقبال. قوله: (نحو مهين) أي أمهين بدليل أم، وفي نسخ ترك ذكر الاستفهام المقدر نصها استفهاماً نحو: أضارب زيداً عمراً. وقوله:

أمـنـجـز أنـتـم وعـداً وثـقـت بـه

أو حرف نداء اهـ. وهذا أولى لسلامته من التكرار مع التنبيه الآتي قبيل قول المصنف وإن يكن صلة إل إلخ.

والصواب أن النداء ليس من ذلك والمسوغ إنما هو الاعتماد على الموصوف المقدر والتقدير: يا رجلاً طالعاً جبلاً. (أَوْ نَفْياً) نحو: ما ضارب زيد عمراً. (أَوْ جَا صِفَةً) إما مذكور نحو: مررت برجل قائد بعيراً، ومنه الحال نحو: جاء زيد راكباً فرساً أو محذوف وسيأتي. (أَوْ مُسْنَدَا) لمبتدأ أو لما أصله المبتدأ نحو: زيد مكرم عمراً وإن زيداً مكرم عمراً، فإن تخلف شرط من هذين لم يعمل بأن كان بمعنى الماضي خلافاً للكسائي ولا حجة له في: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [سورة الكهف، الآية: ١٨] فإنه على حكاية الحال. والمعنى يبسط ذراعيه بدليل ما قبله وهو ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم. أو لم يعتمد على شيء مما سبق خلافاً للكوفيين والأخفش. فلا يجوز ضارب زيداً أمس.

قوله: (والصواب أن النداء ليس من ذلك) أي من مسوّغ عمل اسم الفاعل وذلك لأن حرف النداء مختص بالإسم فكيف يكون مقرباً من الفعل. وأجيب بأن المصنف لم يدّع أنه مسوّغ بل أن الوصف إذا ولي حرف النداء عمل، وهذا لا ينافي كون المسوّغ الاعتماد على الموصوف المحذوف وإنما صرح بذلك حينئذ مع دخوله في قوله بعد، وقد يكون نعت محذوف إلخ لدفع توهم أن اسم الفاعل لا يعمل إذا ولي حرف النداء لبعده عن الفعل. قوله: (أو نفياً) أي أداة نفي ولو تأويلاً نحو: إنما قائم الزيدان أي ما قام إلا الزيدان سم. قوله: (ومنه الحال) أي لأنه صفة في المعنى فليس المراد بالصفة النعت بل الأعم. قوله: (بأن كان بمعنى الماضي) فلا تقول: أن ضارب زيداً أمس إذ لا يقال أنا أضرب زيداً أمس حتى قال بعضهم: لا شيء على من قال أنا قاتل زيداً أمس لأنه لا ينصب ماضياً اهـ فارضي. ثم قال: ولا يقال إن الوصف عمل ماضياً في نحو كان زيد آكلاً طعامك لأن الأصل زيد آكل طعامك فلما دخلت كان قصد حكاية التركيب السابق ذكره ابن إياز اهـ. وقوله قصد حكاية التركيب السابق أي فدخلت كان بعد العمل. قوله: (على حكاية الحال) في حكاية الحال الماضية طريقتان: الأولى وهي المشهورة أن يقدر الفعل الماضي واقعاً في زمن المتكلم، الثانية وهي طريقة الأندلسي أن يقدر المتكلم نفسه موجوداً في زمن وقوع الفعل والتعبير على كل بما للحال. قال بعضهم: لا حاجة إلى تكلف الحكاية لأن حال أهل الكهف مستمر إلى الآن فيجوز أن يلاحظ في باسط الحال فيكون عاملاً وفي كلامهم ما يؤيده.

تنبيه: في النكت أن دلالة اسم الفاعل على التجدد أغلبية ومن غير الغالب نحو مستقر ودائم.

قوله: (بدليل ما قبله) وبدليل أن الواو في وكلبهم حالية إذ يحسن جاء زيد وأبوه يضحك، ولا يحسن وأبوه ضحك. قوله: (فلا يجوز ضارب زيداً أمس) أي لانتفاء الشرطين الاعتماد وكونه لغير الماضي فهو تفريع على قوله فإن تخلف شرط من هذين لم يعمل لأنه يعلم منه بالأولى عدم العمل إذا تخلف كلا الشرطين، وفي نسخ إسقاط أمس فيكون عدم الجواز لتخلف الاعتماد فهو تفريع على القريب منه أعني قوله: أو لم يعتمد على شيء مما سبق. وبما قررناه على زيادة أمس علم سقوط قول البعض كان الأولى بل الصواب حذف أمس كما يظهر بالتأمل اهـ، لأنه مبني على

تنبيهان: الأول: هذا الخلاف في عمل الماضي دون أل بالنسبة إلى المفعول به. وأما رفعه الفاعل فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الظاهر وبه قال ابن جني والشلوبين. وذهب قوم إلى أنه يرفعه وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور. وأما المضمر فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه. وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد. **الثاني**: من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد أيضاً أن لا يكون مصغراً ولا موصوفاً خلافاً للكسائي فيهما لأنهما يختصان بالإسم فيبعدان الوصف عن الفعلية ولا حجة له في قول بعضهم: أظنني مرتحلاً، وسويراً فرسخاً. لأن فرسخاً ظرف يكتفي برائحة الفعل. وقال بعض المتأخرين: إن لم يحفظ له مكبر جاز كما في قوله:

أن قوله فلا يجوز ضارب زيداً أمس تفريع على قوله: أو لم يعتمد على شيء وقد علمت أن الأمر ليس كذلك فتفطن. وعبارة الهمع ضارب زيداً عندنا. قوله: **(هذا الخلاف)** أي الذي بين الجمهور والكسائي. قوله: **(دون أل)** حال من الماضي أما الماضي المقرون بأل فلا خلاف في عمله كما سيأتي في كلام الناظم. قوله: **(إلى أنه يرفعه)** قال السيوطي وهو الأصح لكن بشرط اعتماده على نفي أو استفهام أو موصوف أو مسند إليه، وحينئذ فشرط عمل الرفع في الظاهر الاعتماد لا كونه بمعنى المضارع. وقول المغني إن اشتراط الجمهور الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب يعني به اشتراطهم مجموع الأمرين وإلا فالاعتماد شرط عند الجمهور للعمل في المرفوع أيضاً كذا قال الدماميني والشمني.

قوله: **(وأما المضمر)** أي البارز وأما المستتر فيرفعه بلا خلاف كما في التصريح. قوله: **(المجرد)** أي من أل أما المقرون بها فليس ما ذكر شرطاً فيه. قوله: **(ولا موصوفاً)** أي لا قبل العمل ولا بعده على ما هو ظاهر كلام ابن عصفور واختاره الناظم كما قاله الدماميني وسيذكر الشارح قولين آخرين. والصحيح كما في المغني التفصيل. قوله: **(خلافاً للكسائي فيهما)** محل الخلاف إنما هو في عمله في المفعول به كما أفاده الدماميني، فلا يصح استدلال المخالف بقوله كميت عصيرها لأنه ليس من عمله في المفعول به مع أن في كون كميت اسم فاعل مصغراً نظراً ظاهراً فاعرفه. ونسب في الهمع إعمال المصغر إلى الكوفيين إلا الفراء، وعبارته وقال الكوفيون إلا الفراء ووافقهم النحاس يعمل مصغراً بناء على مذهبهم أن المعتبر شبهه الفعل في المعنى لا الصورة. قال ابن مالك في التحفة وهو قوي بدليل إعماله محوّلاً للمبالغة اعتباراً بالمعنى لا للصورة وقاسه النحاس على التكسير اهـ. قوله: **(لأنهما يختصان بالاسم)** عورض بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء مع أنهما لا يمنعان العمل، وما أجيب به من أنهما جاءا بعد استقرار عمله مفرداً بخلاف التصغير والنعت تحكم محض. قوله: **(يكتفي برائحة الفعل)** أي بما فيه معنى الفعل في الجملة بدليل عمل اسم الفاعل بمعنى الماضي فيه.

تـرَقْـرَقُ فـي الأيْـدي كـمـيـتٍ عـصـيـرُهَـا

حيث رفع عصيرها بكميت. ولا حجة له أيضاً على إعمال الموصوف في قوله:

٥٣٣ ـ إذا فاقِدٌ خَطْباءُ فرْخَيْنِ رَجَّعَتْ ذكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الخليطِ المزَايِلِ

إذ فرخين نصب بفعل مضمر يفسره فاقد، والتقدير فقدت فرخين لأن فاقد ليس جارياً على فعله في التأنيث فلا يعمل، إذ لا يقال هذه امرأة مرضع ولدها لأنه بمعنى النسب. قال في

قوله: (ترقرق في الأيدي إلخ) صدره:

فـمـا طـعـم راح فـي الـزجـاج مـدامـة

الراح والمدامة من أسماء الخمر وجملة ترقرق أي تتلألأ في الأيدي صفة مدامة. وكميت بالجر صفة راح. وروي بالرفع كما ذكره شيخنا ولا شاهد في البيت عليه لأن كميت حينئذ خبر مقدم وعصيرها مبتدأ مؤخر. والكميت الذي يخالط حمرته سواد قاله العيني مع زيادة. ويلزم على جعله كميت صفة راح تقديم غير النعت من التوابع عليه مع أن تفرقته بين الصفتين تحكم. وترقرق بفتح التاء مضارع ترقرق الشيء أي تلألأ ولمع حذف منه إحدى التاءين. هذا هو الموافق لما في كتب اللغة وفي الاستشهاد ما مر. قوله: (إذا فاقد إلخ) فاقد فاعل لمحذوف يفسره المذكور أي إذا رجعت فاقد أي امرأة فاقد، خطباء بالمد أي بينة الخطب أي الكرب، فرخين أي ولدين مفعول لفاقد فصل بينهما بالنعت. ورجعت من الترجيع وهو أن يقال عند المصيبة: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٥٦] والخليط المخالط. والمزايل المباين.

قوله: (إذ فرخين) علة للنفي في قوله ولا حجة. قوله: (لأن فاقد ليس جارياً على فعله في التأنيث) علة لمحذوف تقديره لا بفاقد لأنه إلخ. قال شيخنا في شرح الجامع للعلوي في باب الصفة المشبهة: إن المراد بالجريان على الفعل كونه للتجدد والحدوث كالفعل وما كان بمعنى النسب ليس كذلك بل هو للثبوت فليس جارياً على الفعل بهذا المعنى، وليس المراد بالجريان الموافقة في عدة الحروف والسكنات والحركات وإلا لما صح نفيه عن نحو: فاقد ومرضع وحائض لكونها على عدة

شواهد إعمال اسم الفاعل

٥٣٣ ـ قاله بشر بن أبي حازم من الطويل: أي إذا رجعت فاقد. ففاقد مرفوع بفعل مقدر يفسره الظاهر. وهي المرأة التي تفقد ولديها. وخطباء صفة أي بينة الخطب وهو الأمر العظيم. وفرخين تثنية فرخ وأراد به الولدين. وفيه الشاهد حيث استدل به الكسائي على جواز إعمال اسم الفاعل الموصوف لأن فرخين معمول لفاقد بعدما وصف بخطباء. وأجيب بأنه منصوب بإضمار فعل يفسره فاقد تقديره فقدت فرخين لأنه صفة غير جارية على الفعل في التأنيث. واسم الفاعل إذا لم يجر على الفعل في تذكيره وتأنيثه لا يعمل، إذ لا يقال هذه امرأة مرضع ولدها لأنه بمعنى النسب. ورجعت بالتشديد من الترجيع وهو أن يقول عند المصيبة: «إنا لله وإنا إليه راجعون». قوله: ذكرت جواب إذا. والخليط المخالط. والمزايل المباين.

شرح التسهيل: ووافق بعض أصحابنا الكسائي في إعمال الموصوف قبل الصفة لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها، ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل وأن مذهب الكسائي وباقي الكوفيين إجازة ذلك مطلقاً. (وقَدْ يكونُ) اسم الفاعل (نَعْتَ محذوفٍ عُرِفْ، فَيَسْتَحِقُّ العَمَلَ الَّذِي وُصِفْ) مع المنعوت الملفوظ به نحو: ﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا﴾ [سورة النحل: الآية: ٦٩] أي صنف مختلف ألوانه وقوله:

٥٣٤ ـ كناطِحٍ صخرةً يَوْماً لِيُوهِنَها

حروف الفعل وسكناته وحركاته. ومن ثم ذهب بعضهم إلى أن الصفة المشبهة لا تكون إلا غير جارية على المضارع لأنها بمعنى الثبوت. وقول الشارح في التأنيث لبيان الواقع لكونه لا يذكر اهـ. فعلم ما في كلام البعض. وقوله فلا يعمل إشارة إلى نتيجة القياس المحذوف كبراه. ونظم القياس هكذا فاقد ليس جارياً على فعله في التأنيث وما ليس جارياً على فعله في التأنيث لا يعمل ففاقد لا يعمل فهذا القياس المشار إليه دليل على عدم فاقد وقوله إذ لا يقال إلخ كان عليه أن يجعله نظيراً بأن يقول كما لا يقال إلخ لاستدلاله على عدم عمل فاقد بما أشار إليه من القياس المنطقي لما بينا فعلم ما في كلام البعض. وقوله لأنه بمعنى النسب جعله البعض علة لعدم جريان فاقد على فعله في التأنيث وهو غير متعين لاحتمال أنه علة لقوله لا يقال إلخ أي لأن مرضعاً بمعنى النسب أي ذات رضيع كفاقد وحائض ومطفل أي ذات فقد وذات حيض وذات طفل. وما بمعنى النسب لا يعمل النصب لما مر ويحتمل أن المراد بعدم جريانه على فعله في التأنيث عدم موافقته إياه في لحوق تاء التأنيث لأنه بمعنى النسب وما دخله معنى النسب لا تدخله تاء التأنيث على ما قاله الشاطبي وعلله بأنه ليس على معنى الفعل العلاجي فهو كحائض وطامث وفيه نظر لكثرة ما أنث بالتاء وليس بعلاجي كخائفة وجميلة. ثم يظهر أن فاقداً ومرضعاً يستعملان أيضاً لا للنسب بل للاتصاف بالفقد والإرضاع فيؤنثان بالتاء ويعملان. فتأمل ولا يخفى أن الجريان بالمعنيين المذكورين غير الجريان بالمعنى الذي أراده الشارح في تعريف اسم الفاعل الذي هو الموافقة في الحركات والسكنات كما مر.

قوله: (قبل الصفة) أي قبل ذكره نحو هذا ضارب زيداً عاقل. ومما يؤيد هذا التفصيل القياس على ما مر في المصدر وشمل إطلاق قوله قبل الصفة تقدم معمول اسم الفاعل عليه وعلى صفته معاً نحو: هذا زيداً ضارب أي ضارب والذي في الهمع أن المخالف في منعه الكسائي، وهذا يعارض ما ذكره الشارح من نقل غير المصنف التفصيل عن البصريين والفراء بل قد يعارض نقل المصنف له عن بعض الأصحاب، ويمكن أن يقال: المراد قبل الصفة وبعد الموصوف فلا معارضة أصلاً. قوله: (وقد يكون نعت محذوف) المراد بالنعت مطلق الوصف فيشمل الحال. قوله: (عرف) أي بقرينة مقالية أو حالية.

---

٥٣٤ ـ تمامه: =

أي كوعل ناطح. ومنه: يا طالعاً جبلاً، أي يا رجلاً طالعاً جبلاً. **تنبيه**: الاستفهام المقدر أيضاً كالملفوظ نحو: مهين زيداً عمراً أم مكرمه أي أمهين. (وَأَنْ يَكُنْ) اسم الفاعل (صِلَةَ أَلْ فَفِي المضِي، وَغَيْرِهِ إعمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي) قال في شرح الكافية: بلا خلاف، وتبعه ولده لكنه حكى الخلاف في التسهيل فقال: وليس نصب ما بعد المقرون بأل مخصوصاً بالمضي خلافاً للمازني ومن وافقه ولا على التشبيه بالمفعول به خلافاً للأخفش ولا بفعل مضمر خلافاً لقوم على أن قوله قد ارتضي يشعر بذلك. والحاصل أربعة مذاهب المشهور أنه يعمل مطلقاً لوقوعه موقعاً يجب تأويله بالفعل. (فَعَّالٌ أو مِفْعَالٌ أَو فَعُولُ، في كَثْرَةٍ عَنْ فاعِلٍ بَدِيلُ) أي كثيراً ما يحول اسم الفاعل إلى هذه الأمثلة ....

قوله: (أي كوعل ناطح) بقرينة تمام البيت أعني:

فـلـم يـضـرهـا وأوهـى قـرنـه الـوعـل

وهو ككتف وذهب التيس الجبلي. قوله: (إعماله قد ارتضى) أي من غير اشتراط اعتماد كما في التصريح ومن غير اشتراط كونه غير مصغر ولا موصوف كما صرح به ابن معطي في ألفيته. قوله: (وليس نصب ما بعد المقرون بأل) أي لا بقيد كونه ماضياً كما يفيده ما بعده فالأقوال الأربعة في مطلق اسم الفاعل فتأمل. قوله: (خلافاً للمازني ومن وافقه) أي حيث خصوا النصب بالمضي أخذاً بظاهر تقدير سيبويه اسم الفاعل المقرون بأل بالذي فعل كذا. وأجيب بأن عدم تعرض سيبويه للذي بمعنى المضارع لثبوت العمل له مجرداً فيعمل مع أل بالأولى. قوله: (خلافاً للأخفش) أي حيث ذهب إلى ما ذكر. قال الدماميني: واللام حينئذ حرف تعريف لا موصول أما مع اعتقاد أنها موصول فالنصب على المفعولية. قوله: (في كثرة) أي في التنصيص على كثرة المعنى كماً أو كيفاً كما يؤخذ مما يأتي أما فاعل فمحتمل للقلة والكثرة. قوله: (عن فاعل) متعلق ببديل. قوله: (أي كثيراً ما يحوّل إلخ) أخذ الكثرة من قوله بديل لأنه صيغة مبالغة كما قاله البهوتي وأحسن منه أن يقال أخذها من قوله:

وفـي فـعـيـل قـل ذا وفـعـل

وفي كلامه إشارة إلى أن الإبدال بمعنى التحويل وإن في بمعنى اللام متعلقة ببديل.

= فَـلَـمْ يَـضِـرْهَـا وَأَوْهَـى قَـرْنَـهُ الـوَعِـلُ

قاله الأعشى ميمون من قصيدته المشهورة من البسيط. الشاهد في كناطح صخرة، فإنه اسم فاعل عمل عمل فعله لاعتماده على موصوف مقدر، لأن تقديره كوعل ناطح، وهو خبر مبتدأ محذوف أي أنت كناطح صخرة ليوهنها أي ليزعزعها. ويروى ليفلقها. فلم يضرها من ضار ضيراً بمعنى ضر ضرراً. والوعل الأيل كبش الجبل فاعل أوهى، من أوهيت الجلد إذا خرقته. والضمير في قرنه يرجع إلى الوعل، وليس بإضمار قبل الذكر لأن الفاعل مقدم في الرتبة.

لقصد المبالغة والتكثير (فَيَسْتَحِقُّ ما) كان (لَهُ مِنْ عمَلٍ) قبل التحويل بالشروط المذكورة كقوله:

٥٣٥ ـ أخَا الحَرْبِ لَبَّاساً إلَيْهَا جِلالَهَا

وحكى سيبويه: أما العسل فأنا شراب. وكقول بعض العرب: إنه لمنحار بوائكها. حكاه أيضاً سيبويه. وكقوله:

٥٣٦ ـ ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا .

قوله: (لقصد المبالغة والتكثير) أفاد أنها لا تستعمل إلا حيث يمكن التكثير فلا يقال: موات ولا قتال زيداً بخلاف قتال الناس. وعطف التكثير على المبالغة تفسيري بين به المراد بالمبالغة هنا وأنها ليست المبالغة البيانية. قوله: (فيستحق ما له من عمل) يفيد أن جميع الأمثلة الخمسة تعمل قياساً وهو الأصح اهـ شاطبي. وفي التصريح إعمال أمثلة المبالغة قول سيبويه وأصحابه، وحجتهم في ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لأنها متحولة عنه لقصد المبالغة ولم يجوز الكوفيون إعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها. ويرد عليهم قول العرب: أما العسل فأنا شراب اهـ. وقوله ولمعناه أي لإفادتها المبالغة دون المضارع وعمل فعال أكثر من عمل الاثنين بعده وعمل فعيل أكثر من عمل فعل كذا في الهمع. وانظر هل هي مستوية في المعنى أو متفاوتة بأن تكون الكثرة المستفادة من فعال مثلاً أشد من الكثرة المستفادة من فعول مثلاً لم أر في ذلك نقلاً. وقد يؤخذ من قولهم زيادة البناء تدل على زيادة المعنى أبلغية فعال ومفعال على فعول وفعيل، وأبلغية هذين على فعل فتدبر. قوله: (بالشروط المذكورة) أي في اسم الفاعل. قوله: (أخا الحرب) كنى به عن ملازمته الحرب. وإلى بمعنى اللام وأراد بجلالها دروعها والإضافة لأدنى ملابسة.

قوله: (بوائكها) جمع بائكة وهي الناقة الحسنة. قوله: (بنصل السيف) أي شفرته سوق

---

٥٣٥ ـ تمامه:

وَلَيْسَ بِوَلَّاجِ الخَوَالِقِ أَعْقَلا

قاله القلاح بن حزن بالقاف المضمومة وفي آخره خاء معجمة: وهو من الطويل. وأخا الحرب كلام إضافي حال وكذا لباساً. وذو الحال الضمير في فإنني فيما قبله من البيت وهو:

فإن تكُ فاتَتْكَ السماءُ فإنني بأرفع ما حولي من الأرض أطولا

والشاهد في لباساً فإنه مبالغة لابس، وقد عمل عمل فعله حيث نصب جلالها كاسم الفاعل لغير المبالغة. وأراد بالجلال الدروع والجواشن. والولاج مبالغة والج من الولوج وهو الدخول. والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهي عماد البيت. والمراد به البيت. وأعقلا خبر ليس خبر بعد خبر، وهو بالعين المهملة والقاف: الذي يضطرب رجلاه من فزع يريد أنه لا يفارق الحرب. وكنى عنه بقوله أخا الحرب أي مواخيه وملازمه ثابت القدم في موضع الزلل، وإذا حضر الحرب لا يلج البيت مستتراً بل يظهر ويحارب.

٥٣٦ ـ قاله أبو طالب عبد مناف بن عبد المطلب. وتمامه: =

وكقوله:

٥٣٧ ـ عَشِيَّةَ سُعْدَى لَوْ تَراءَتْ لِرَاهِبٍ ... بِدَوْمَةَ تَجْرُ دُونَهُ[(١)] وَحَجِيجُ

قَلَى دِينَهُ وَاهْتَاجَ لِلشَّوقِ إِنَّهَا ... عَلَى الشَّوقِ إِخْوَانَ العَزَاءِ هَيُوجُ

(وَفي فعيلٍ قَلَّ ذا وَفَعِلِ) كقوله:

سمانها الضمير للإبل والسوق جمع ساق ولعلهم كانوا يفعلون ذلك لإضعاف قوة الإبل ثم يذبحونها. قوله: (عشية) منصوب على الظرفية مضاف إلى الجملة بعده وبدومة صفة لراهب ودومة بضم الدال وفتحها موضع بين الشام والعراق وتسمى دومة الجندل. تجر جمع تاجر مبتدأ سوغ الابتداء به العطف عليه خبره دونه والجملة صفة ثانية لراهب. والذي في شواهد العيني عنده بدل دونه. وحجيج جمع حاج. قلى أي أبغض جواب الشرط. واهتاج أي ثار ونصب إخوان العزاء أي الصبر على المفعولية لهيوج قاله العيني. وما ذكره من أن تجراً وحجيجاً جمعا تاجر وحاج وإن تبعه عليه البعض وغيره ليس على ظاهره بل هما اسما جمع لأن الصحيح أن فعلاً وفعيلاً ليسا من صيغ الجمع. وهيوج مبالغة هائج من هاج المتعدي يقال هاج الشيء وهجته يتعدى ولا يتعدى قاله في المصباح. قوله: (وفي فعيل قل ذا) أي الإبدال عن فاعل للكثرة مع بقاء العمل فكلامه في فعيل وفعل المحولين، لا في نحو خبير وبصير ونحو فرح وأشر مما وضع من أول الأمر على فعيل وفعل ولم يكن محولاً عن شيء فإنه من الصفة المشبهة.

تنبيه: في الفارضي ما نصه: زاد ابن خروف إعمال فعيل كزيد شرب الخمر بالنصب وأجازه أيضاً ابن ولاد حكاه أبو حيان. وشريب من المبالغة سماعاً، ومثله كبار وعجاب بمعنى عجيب، وذكره بعضهم أن صفات الله تعالى التي هي على صيغة المبالغة مجاز لأن المبالغة تكون في صفات

= إذَا عَدِمُوا زَاداً فَإنَّكَ عَاقِرُ

من قصيدة من الطويل يرثي بها أمية بن المغيرة المخزومي. وكان خرج إلى الشام فمات في الطريق. والشاهد في ضروب فإنه مبالغة ضارب، وقد عمل عمل فعله حيث نصب سوق سمانها. والسوق بالضم جمع ساق. والسمان جمع سمينة أي سمان الإبل. وارتفاع ضروب على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هو.

(١) رواية العيني «عنده».

٥٣٧ ـ قالهما الراعي وهو الأصح مما قاله صاحب الجزولية أنهما لأبي ذؤيب. من الطويل. وعشية منصوب لأنه لم يرد بها معين منصوب مضاف إلى الجملة لأن سعدى اسم امرأة مبتدأ ولو تراءت خبر. والدومة بضم الدال بين الشام والعراق التي تسمى دومة الجندل. ومحل بائها الجر لأنها صفة لراهب. قوله: تجر بفتح التاء المثناة من فوق جمع تاجر مبتدأ والمخصص كونه معطوفاً عليه، لأن قوله: وحجيج جمع حاج عطف عليه. وعنده خبره. وقلى دينه بالقاف أي أبغض جواب الشرط. واهتاج أي ثار عطف عليه. والشاهد في هيوج حيث نصب قوله إخوان العزاء لأنه بمعنى اسم الفاعل كما ينصب هو. ومعنى إخوان العزاء أصحاب الصبر، وارتفاعه على أنه خبر أنها أي سعدى.

٥٣٨ ـ فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هلالاً وَالأُخْرَى منهما تُشْبِهُ البَدْرَا

وكقوله:

٥٣٩ ـ أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي

وقوله:

٥٤٠ ـ حَذِرٌ أُمُوراً لا تَضِيرُ وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الأَقْدَارِ

أنشده سيبويه والقدح فيه من وضع الحاسدين. ومما استدل به سيبويه أيضاً على إعمال فعل قول لبيد:

تقبل الزيادة والنقصان وصفات الله تعالى منزهة عن ذلك. وفي الكشاف المبالغة في التواب على كثرة من يتوب عليه. والجمهور أن الرحمن أبلغ من الرحيم قال السهيلي: لأنه على صيغة التثنية والتثنية تضعيف فكأن البناء تضاعفت فيه الصفة. وابن الأنباري أن الرحيم أبلغ لأنه جاء على صيغة الجمع كعبيد وذهب قطرب إلى أنهما سواء اهـ بحروفه. وقد أشبعنا الكلام على الرحمن والرحيم في رسالة البسملة الكبرى.

قوله: (أما منهما) أي واحدة منهما. قوله: (وآمن ما ليس منجيه) لعل المعنى وآمن أمناً ليس منجيه من الأقدار بل موقع له في مصائبها كما هو شأن المفرط. قوله: (والقدح فيه من وضع الحاسدين) قال العيني: زعم أبو يحيى اللاحقي أن سيبويه سأله على تعدي العرب فعلاً بفتح الفاء وكسر العين؟ قال فوضعت له هذا البيت ونسبته إلى العرب وأثبته سيبويه في كتابه

---

٥٣٨ ـ قاله عبد الله بن قيس الرقيات من الطويل: أي هما فتاتان. وفصلهما بأما في الحسن والشبيه. والشاهد في فشبيهة حيث عمل عمل فعلها ونصب هلالاً وهو خبر مبتدأ محذوف أي أما واحدة من الفتاتين فشبيهة، والأخرى بدرج همزتها مبتدأ، وتشبه خبره..

٥٣٩ ـ تمامه:

جِحَاشُ الكِرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ

قاله زيد الخيل الذي سماه رسول الله ﷺ زيد الخير. وكانت له خمسة أفراس مشهورة فأضيفت إليها، وهو من الوافر. وأنهم فاعل أتاني، ومزقون خبر أن جمع مزق بفتح الميم وكسر الزاي. والشاهد فيه حيث عمل عمل مزق لأنه بمعناه ونصب عرضي وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه ويحامي عنه، والجحاش جمع جحش خبر مبتدأ محذوف أي هم، أضيف إلى الكرملين بالكسر اسم ماء في جبل طيىء أراد أن هؤلاء عندي بمنزلة جحاش هذا الموضع التي تصوّت عند ذلك. وهو معنى قوله لها فديد بالفاء أي صوت. وهذه استعارة بليغة. وتخصيص الجحاش للمبالغة في الحقارة.

٥٤٠ ـ قاله أبو يحيى اللاحقي. زعم أن سيبويه سأله: هل تعدى العرب فعلاً بفتح الفاء وكسر العين؟ قال فوضعت له هذا البيت ونسبته إلى العرب. وأثبته سيبويه في كتابه. قال المازني: وحذر خبر مبتدأ محذوف أي هو حذر. والشاهد فيه حيث عمل حاذر ونصب أموراً. ولا تضير صفة أموراً وآمن بالمدّ عطف على حذر وما بعده مفعوله والبيت يحتمل المدح والذم.

٥٤١ ـ أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضادة سَمْحَج بِسَرَاتِهِ نَدْبٌ لها وَكُلُومُ[1]

تنبيه: أفهم قوله عن فاعل بديل أن هذه الأمثلة لا تبنى من غير الثلاثي وهو كذلك إلا ما ندر. قال في التسهيل: وربما بنى فعال ومفعال وفعيل وفعول من أفعل، يشير إلى قولهم دراك وسآر من أدرك وأسأر إذا أبقى في الكأس بقية، ومعطاء ومهوان من أعطى وأهان، وسميع ونذير من أسمع وأنذر، وزهوق من أزهق اهـ. (وَمَا سِوَى المُفْرَدِ) وهو المثنى والمجموع (مِثْلَهُ جُعِلْ) أي جعل مثل المفرد (فِي الحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حيثُمَا عَمِلْ) فمن إعمال المثنى قوله:

اهـ. قوله: (أو مسحل) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الحاء المهملة الحمار الوحشي. شنج بفتح الشين المعجمة وكسر النون وبالجيم أي منقبض مجتمع والمراد به هنا ملازم عضاده. قال في المصباح: العضادة بالكسر جانب العتبة من الباب اهـ. والمراد بها هنا الجانب. سمحج بسين مهملة مفتوحة فميم فحاء مهملة مفتوحة فجيم أي أتان طويلة الظهر ولا يقال للذكر. بسراته بفتح السين المهملة أي ظهره. ندب بفتح فسكون اسم جمع ندبة وهي كما في القاموس أثر الجرح الباقي على الجلد قال. والجمع ندب وأنداب وندوب اهـ. وكلوم جمع كلم وهو الجرح.

قوله: (لا تبنى من غير الثلاثي) لأن اسم فاعل غير الثلاثي لا يكون على فاعل سم. قوله: (إلا ما ندر) منه شبيهة من البيت السابق لأنه من أشبه. قوله: (وهو المثنى والمجموع) أي من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة كما يعلم من الشواهد. وإنما لم يمنع تثنيته وجمعه عمله كالمصدر لأنه أقرب إلى الفعل من المصدر لدلالته على الحدث والزمان بخلاف المصدر فإنه لا يدل على الزمان إلا لزوماً كذا قيل. وفيه نظر ظاهر لأن دلالة اسم الفاعل على الزمان أيضاً لزومية كما صرحوا به في تعريفهم مطلق الاسم بأنه كلمة دلت على معنى في نفسه غير مقترن وضعاً بزمان. وأما قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال فمعناه كما حققه السيد الصفوي أنه حقيقة في المتلبس بالحدث بالفعل ويلزم ذلك الحال.

---

(١) شرح هذا الشاهد مرتبط بشرح الشاهد رقم ٥٢٩.

٥٤١ ـ أي حتى صار هذا المسحل في الهاجرة مع أتانه في الرواح أي في وقت الرواح. وهاجها: أي طلب الحمار هاج الأتان، أي أثارها في وقت طلب الماء. ويروى وهاجه. وقوله طلب منصوب بنزع الخافض. والتقدير هاج الحمار طلب مثل طلب المعقب وهو مصدر مضاف إلى فاعله وهو المعقب من عقب في الأمر إذ تردد في طلبه مجداً وحقه مفعوله. والشاهد في المظلوم حيث رفع حملاً على المحل لأنه صفة للمعقب في المعنى وهو فاعل وإن كان مجروراً في اللفظ. وقيل بدل من الضمير الذي فيه. وقيل حق فعل ماض. والمظلوم فاعله وشنج بفتح الشين المعجمة وكسر النون وبالجيم منقبض مجتمع. والسمحج بالجيم في آخره الأتان الطويلة الظهر. ولا يقال للذكر. والسرات الظهر. والندب الأثر. والكلوم جمع كلم بفتح الكاف وهو الجرح من عض الحمر.

٥٤٢ ـ الشَّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتِمْهُمَا وَالنَّاذِرَيْنِ إذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِي

ومن إعمال المجموع قوله:

٥٤٣ ـ ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبُهُمُ غَيْرَ فُخُرْ

وقوله:

٥٤٤ ـ أَوَ أَلِفاً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي،

وقوله:

٥٤٥ ـ مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ

قوله: (والشاتمي عرضي إلخ) أراد بهما حصيناً ومرة ابني ضمضم كانا يشتمانه وينذران على أنفسهما قتله إذا لقياه يقولان ذلك في الخلاء فإذا لقياه أمسكا عن ذلك هيبة له. وشتم من بابي ضرب ونصر. ودمي مفعول الناذرين على تقدير مضاف أي سفك دمي. قوله: (غفر) بضم الغين المعجمة والفاء جمع غفور. وفخر بضم الفاء والخاء المعجمة جمع فخور أي غير مفاخرين أو بضم الفاء والجيم جمع فجور أي غير كاذبين. والإضافة في ذنبهم لأدنى ملابسة. قوله: (من ورق الحمي) الورق جمع ورقاء وهي التي يضرب بياض لونها إلى سواد. والحمي بفتح الحاء وكسر الميم أصله الحمام حذفت الميم الأخيرة ثم قلبت الألف والفتحة كسرة للروي وقيل غير ذلك. قوله: (ممن حملن به) أي هو ممن حملت به النساء المعلومة من السياق وإن لم يتقدم ذكرهن.

---

٥٤٢ ـ قاله عنترة العبسي وصدره:

الشَّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتِمْهُمَا

من قصيدة من الكامل: وأراد بالشاتمين ابني ضمضم: حصين ومرة. وعرض الرجل حسبه. وقوله الناذرين تثنية ناذر، أراد بهما ينذران على أنفسهما بأنا إذا لقيناه لنقتلنه، يقولان ذلك في الخلا فإذا لقيتهما أمسكا عن ذلك هيبة لي وجبناً عني. والشاهد في الناذرين حيث عمل عمل فعله وهو تثنية، وتثنية اسم الفاعل وجمعه كالمفرد في العمل والشروط.

٥٤٣ ـ قاله طرفة بن العبد من قصيدة من الرمل أي بأنهم فحذفت الباء. والشاهد في غفر بضمتين جمع غفور حيث نصب ذنبهم وهو اسم الفاعل المجموع وهو خبر أن. وغير فخر خبر بعد خبر بضم الخاء والفاء جمع فخور من الفخر.

٥٤٤ ـ قاله العجاج من قصيدة مرجزة. وأوالفاً جمع آلفة من ألف إلفة. والشاهد فيه حيث نصب مكة وهو مجموع اسم الفاعل. وانتصابها على الحال من قوله القاطنات البيت غير الريم بضم الراء جمع رايم من رام إذا برح. والورق بضم الواو جمع ورقاء وهي التي في لونها بياض إلى سواد. وأصل الحمي الحمام فحذف الألف وأبدل إحدى الميمين ياء. وقيل حذف الميم الآخرة فصار الحما ثم قلب الألف ياء للقافية. وقيل غير ذلك.

٥٤٥ ـ قاله أبو كبير الهذلي من قصيدة من الكامل يمدح بها تأبط شراً، وكان زوج أمه. أي هو ممن حملن به أي من الذين حملن به. أي من الفتيان الذين حملت أمهاتهم بهم. ويروى مما حملن أي من الحمل الذي حملن به. والشاهد في عواقد حبك النطاق حيث نصب عواقد حبك النطاق. وفيه دليل =

ومنه: ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٣٥] ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾ [سورة الزمر، الآية: ٣٨] (وَانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْواً وَاخْفِضِ) بالإضافة وقد قرىء بالوجهين ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ [سورة الطلاق، الآية: ٣] ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾ [سورة الزمر، الآية: ٣٨] (وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ) أي ما سوى التلو (مُقْتَضِي) نحو: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٩٦] على تقدير حكاية الحال ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [سورة البقرة، الآية: ٣٠] وهذا معطي زيد درهماً ومعلم بكر عمراً قائماً.

تنبيهات: **الأول**: يتعين في تلو غير العامل الجر بالإضافة كما أفهمه كلامه. وأما غير التلو فلا بد من نصبه مطلقاً، نحو: هذا معطي زيد أمس درهماً، ومعلم بكر أمس خالداً قائماً.

وضمن حمل معنى علق فعداه بالباء ولولا ذلك لعداه بنفسه مثل حملته أمه كرهاً. وحبك النطاق أطرافه حمع حباك جمع حبيكة. والنطاق كما في المصباح شبه إزار تلبسه المرأة وقيل ثوب تلبسه المرأة ثم تشد وسطها بحبل وترسل الأعلى على الأسفل والمهبل. بتشديد الموحدة المفتوحة المعتوه وقيل من هبله اللحم إذا كثر عليه. يعني أن الممدوح حملت به أمه وهي غير مستعدة للوطء بل مكرهة عليه. والعرب تزعم أن المرأة إذا وطئت مكرهة جاء الولد نجيباً ومن كلام بعضهم: إذا أردت أن تنجب المرأة أي تأتي بالولد نجيباً فأغضبها عند الجماع، وكأن السر فيه أن ذلك يكسر سورة شهوتها فلا يكون لها في الولد حظ كامل ويكون كمال الحظ لأبيه فيكون للولد تمام الرجولية اهـ دماميني مع بعض زيادة من العيني.

فائدة: يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه نحو: هذا زيداً ضارب إلا أن جر بمضاف أو حرف غير زائدة فيمتنع نحو: هذا زيداً غلام قاتل، ومررت زيداً بضارب دون ليس زيداً عمراً بضارب. ومنع بعضهم الأخير. واستثنى قوم من المضاف لفظة غير ومثل وأول وحق كما مر في باب الإضافة. ويجوز تقديم معموله على مبتدئه نحو زيداً هذا ضارب. كذا في الهمع.

قوله: (وانصب بذي الإعمال) أي بالوصف ذي عمل النصب. ويؤخذ منه أنه لا يضاف للفاعل وإنما يضاف للمفعول. وحكي إضافته للخبر في أنا كائن أخيك كما قاله ابن هشام. قوله: (واخفض) أي بذي الإعمال تلواً فحذف من الثاني لدلالة الأول. قوله: (بالإضافة) أي بسببها ليجري على الصحيح. قوله: (وقد قرىء بالوجهين) أي في السبع. قوله: (وهو لنصب ما سواه مقتضي) أي إن لم يكن فاعلاً وإلا وجب رفعه كهذا ضارب زيداً أبوه ولم يكن التلو مما يجوز الفصل به بين المتضايفين وإلا جاز خفض ما سوى التلو كهذا معطى درهماً زيد. ولم ينبه المصنف

= على إعمال اسم الفاعل مجموعاً جمع تكسير. ويروى حبك الثياب، والحبك بضمتين الطرائق، الواحدة حبيكة. قوله فشب أي تأبط شراً حال كونه غير مهبل بتشديد الباء الموحدة المفتوحة، من أهبله اللحم وهبله إذا كثر عليه وركب بعضه بعضاً. ويقال هو المعتوه الذي لا يتماسك.

والناصب لغير التلو في هذين المثالين ونحوهما فعل مضمر. وأجاز السيرافي النصب باسم الفاعل لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبهاً بمصحوب الألف واللام وبالمنوّن. ويقوي ما ذهب إليه قولهم: هو ظانّ زيد أمس قائماً فقائماً يتعين نصبه بظان لأن ذلك لو أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه وثاني مفعولي ظانّ وذلك ممتنع، إذ لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولي ظن، وأيضاً فهو مقتض له فلا بد من عمله فيه قياساً على غيره من المقتضيات. ولا يجوز أن يعمل فيه الجر لأن الإضافة إلى الأول منعت الإضافة إلى الثاني فتعين النصب للضرورة. **الثاني**: ما ذكره من جواز الوجهين هو في الظاهر، أما المضمر المتصل فيتعين جره بالإضافة نحو: هذا

على ذلك كله لظهوره من مواضعه. قوله: **(ما سواه)** أي وإن لم يكن التلو مضافاً إليه ولهذا مثل الشارح بأني جاعل في الأرض خليفة. قوله: **(على تقدير حكاية الحال)** جواب عما يقال: جاعل بمعنى الماضي فلا يعمل وبحث فيه بعضهم بأن الجعل مستمر فيجوز أن يلاحظ فيه الحال ولا يحتاج إلى تكلف الحكاية وفي التصريح ما يؤيده. قوله: **(الجر بالإضافة)** أي إن لم يكن فاعلاً وإلا وجب رفعه عند الجمهور نحو: هذا ضارب أبوه أمس فلا يجوز ضارب أبيه عندهم وسيذكر الشارح الخلاف قبيل الخاتمة. وقوله كما أفهمه كلامه أي حيث قال بذي الإعمال. قوله: **(وأما غير التلو فلا بدّ من نصبه مطلقاً)** هذا مقابل التلو في قول الشارح يتعين في تلو غير العامل بقرينة التمثيل بغير العامل. فالمعنى وأما غير تلو غير العامل وحينئذ فالمراد بالاطلاق عدم تقييد غير التلو بأن يكون واحداً أو أكثر بقرينة التمثيل أيضاً.

قوله: (فعل مضمر) لا اسم الفاعل المذكور لعدم علمه ولا اسم فاعل مقدر كما قيل لأنه بمعنى المذكور وهو غير عامل. قوله: (شبهاً بمصحوب الألف واللام) أي من حيث امتناع التنوين في كل أي ومصحوب الألف واللام يعمل ولو كان بمعنى الماضي. وقوله وبالمنوّن أي من حيث إنه لا يضاف. وكان الصواب إسقاط هذا لأن اسم الفاعل المنون إذا كان بمعنى المضي لا ينصب المفعول بل تجب إزالة التنوين منه وإضافته إلى مابعده فمشابهته لا تؤثر عمل النصب. قوله: (أول مفعوليه) أي مفعولي الناصب المضمر. قوله: (إذ لا يجوز الاقتصار الخ) اعترض بأن الحذف هنا اختصاري لا اقتصاري لدلالة المذكور من مفعولي كل من الناصب المضمر وظان على المحذوف من مفعولي الآخر، على أن ابن هشام صرح في نحو: زيداً ظننته قائماً بأنه لا يقدر مفعول ثان لظن المحذوفة نقله عنه يس. فعلى هذا لا يقدر مفعول ثان لظان فتدبر. قوله: (وأيضاً فهو مقتض له) أي طالب له في المعنى وضعف بأن الاقتضاء لا يكفي إلا مع المشابهة القوية بالفعل الذي هو الأصل في العمل وهي غير موجودة فيما نحن فيه فبطل القياس قاله زكريا. قال سم: ولك دفعه بأنه إنما يكون الاقتضاء غير كاف بالنسبة للنصب على المفعولية أصالة والنصب هنا ضرورة لتعذر الجر فكان النصب عوضاً من الجر لا بالأصالة.

قوله: (فيتعين جره) أي كونه في محل جر بإضافة الوصف إليه وإن كان في محل نصب أيضاً

مكرمك. وذهب الأخفش وهشام إلى أنه في محل نصب كالهاء من نحو: الدرهم زيد معطيكه وقد سبق بيانه في باب الإضافة. **الثالث**: فهم من تقديمه النصب أنه أولى وهو ظاهر كلام سيبويه لأنه الأصل. وقال الكسائي: هما سواء. وقيل: الإضافة أولى للخفة. (وَٱجْرُرْ أَوِ ٱنْصِبْ تَابِعَ ٱلَّذِي ٱنْخَفَض) بإضافة الوصف العامل إليه (كَمُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالاً) ومال (مَنْ نَهَضْ) فالجر مراعاة للفظ جاه، والنصب مراعاة لمحله. ومنه قوله:

٥٤٦ ـ هَلْ أَنْتَ باعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا ... أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقِ

فعبد نصب عطفاً على محل دينار وهو اسم رجل. قال الناظم: ولا حاجة إلى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه وإن كان التقدير قول سيبويه، وعلى قوله فهل يقدر فعل لأنه الأصل في العمل أو وصف منون لأجل المطابقة قولان. ولو جر عبد رب لجاز. فإن كان الوصف غير عامل تعين إضمار فعل للمنصوب نحو: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ

بسبب كونه مفعولاً في المعنى، فالمراد بتعين الجر كونه ليس في محل نصب فقط وهذا مذهب سيبويه وأكثر المحققين، ويدل له حذفه التنوين أو النون من الوصف. قوله: (كالهاء من نحو إلخ) يفرق بأن الهاء في المقيس عليه مفصولة بالكاف فلم يتأت الجر بخلاف الكاف في نحو مكرمك. قوله: (واجرر أو انصب إلخ) أي في غير نحو الضارب الرجل وزيداً فيتعين في نحو هذا نصب التابع لعدم صحة إضافة الوصف المحلى بأل إليه كما سبق. هذا ما مشى عليه في التسهيل ومذهب سيبويه الجواز، وأيد بأنه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع كرب شاة وسخلتها، وخرج بتابع الذي انخفض تابع المنصوب فلا يجوز جره خلافاً للبغداديين لأن شرط الاتباع على المحل أن يكون بالأصالة والأصل في الوصف المستوفي شروط العمل إعماله لا إضافته لإلحاقه بالفعل. والمراد بالتابع ما يشمل سائر التوابع والمثال لا يخصص وأشار بتقديم الجر إلى أرجحيته. قوله: (مراعاة للفظ جاه) المراد باللفظ ما يشمل المقدر في نحو مبتغى الفتى والفتاة بقرينة مقابلته بالمحل. وما قاله البعض لا يستقيم فانظره. قوله: (وإن كان التقدير قول سيبويه) لأن شرط العطف على المحل عنده وجود المحرز أي الطالب لذلك المحل وهو هنا غير موجود لأن اسم الفاعل إنما يعمل النصب حيث كان منوناً أو بأل أو مضافاً إلى أحد مفعوليه أو مفاعليه فنحو ضارب في قولك ضارب زيد وعمراً ليس طالباً لنصب زيد بل لجره.

قوله: (لأجل المطابقة) أي مطابقة المحذوف للملفوظ ولأن حذف المفرد أقل كلفة من حذف الجملة. قوله: (قولان) أرجحهما الثاني كما قاله يس لما علمت. قوله: (لجاز) بل هو الأرجح.

---

٥٤٦ ـ هو من البسيط وأنت مبتدأ، وباعث دينار خبره، وهو اسم رجل، وكذا عبد رب. والشاهد فيه حيث نصب بفعل مضمر تقديره أو تبعث عبد رب. وقد بسط القول فيه في الأصل. وأخا عون بدل من عبد رب.

حُسْبَاناً﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٩٦] إذا لم يرد حكاية الحال أي وجعل الشمس والقمر حسباناً. (وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لاِسْمِ فَاعِلٍ) من الشروط (يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ) وهو ما دل على الحدث ومفعوله (بِلا تَفَاضُلِ) فإن كان بأل عمل مطلقاً وإلا اشترط الاعتماد وأن يكون للحال أو الاستقبال فإذا استوفى ذلك (فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلمَفْعُولِ فِي، مَعْنَاهُ) وعمله، فإن كان متعدياً لواحد رفعه بالنيابة، وإن كان متعدياً لاثنين أو ثلاثة رفع واحداً بالنيابة ونصب ما سواه، فالأول نحو: زيد مضروب

قوله: (إذا لم يرد حكاية الحال) فإن أريد جاز النصب بالعطف على محل المجرور لأن الوصف عامل حينئذ ولا يحتاج إلى إضمار ناصب إلا على قول سيبويه المتقدم. قوله: (أي وجعل الشمس إلخ) إنما سكت عن نصب سكناً لعلمه من قوله سابقاً وأما غير التلو فلا بد من نصبه إلخ. ولك أن تقول تقدير ناصب سكناً يغني عن تقدير ناصب ما بعد سكناً لعطفه حينئذ على معمول ناصب سكناً المقدر والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه. قوله: (وكل ما قرر إلخ) أي كل حكم قرر فقول الشارح من الشروط فيه قصور، ثم إن قرىء كل بالرفع على الابتداء جاز في قوله اسم معفول الرفع على أنه نائب فاعل والرابط محذوف هو المفعول الثاني أي يعطاه والنصب على المفعولية ويكون نائب الفاعل ضميراً مستتراً يعود على كل هو الرابط. ويرجح الأول أن النائب عليه المفعول الأول ويرجح الثاني عدم الحذف وإن قرىء كل بالنصب على أنه مفعول ثان مقدم تعين رفع اسم مفعول على أنه نائب فاعل وهذا أحسن من ذينك. وقول البعض اسم مفعول على هذا واجب النصب هو المفعول الأول سهو ظاهر.

قوله: (بلا تفاضل) متعلق بيعطي وأفاد به أنه لا يشترط في عمل اسم المفعول أزيد من شروط عمل اسم الفاعل وهذا لا يفيده قوله وكل إلخ فليس توكيداً له كما زعم. قوله: (والاشتراط الاعتماد إلخ) اقتصر على هذين الشرطين لأنهما اللذان ذكرهما المصنف في اسم الفاعل وإلا فيشترط أيضاً أن لا يصغر ولا يوصف كاسم الفاعل. قوله: (فهو كفعل إلخ) لا يظهر كون الفاء تفريعية على الكلية السابقة لأنها لا تفيد كون اسم المفعول كالفعل المسوغ للمفعول بل ربما تفيد خلافه إلا أن يقال المفرع مطلق العمل وفيه ما فيه، والأولى أنها فصيحة عن شرط مقدر كما يشير إلى ذلك قول الشارح: فإذا استوفى ذلك إلخ والفاء في قول الشارح فإذا استوفى ذلك فصيحة عن شرط مقدر أي إذا أردت تفصيل حكم اسم المفعول فإذا إلخ فاعرفه. قوله: (في معناه) ليس المراد المعنى المطابقي لاختلافهما فيه فإن المعنى المطابقي لاسم المفعول حدث واقع على ذات وتلك الذات وللفعل المصوغ للمفعول حدث واقع على ذات وزمن ذلك الحدث بل المراد المعنى التضمني وهو الحدث الواقع على الذات. بقي أن الكلام في العمل لا في المعنى. وأجيب بأن الناظم تجوز بإطلاق السبب وإرادة المسبب لضيق النظم عليه فإن عمل اسم المفعول عمل فعله مسبب عن كونه بمعناه، وعلى هذا فقول الشارح وعمله عطف تفسير لبيان المراد بالمعنى، ويرمز إلى ذلك التفريع بقوله فإن كان إلخ وحينئذ فإرادتنا من معناه المعنى التضميني لا للذات بل للتوسل إلى إرادة العمل فتدبر. قوله:

أبوه فزيد مبتدأ ومضروب خبره وأبوه رفع بالنيابة. والثاني (كَالمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي) فالمعطى مبتدأ. وأل فيه موصول صلته معطى، وفيه ضمير يعود إلى أل مرفوع المحل بالنيابة وهو المفعول الأول، وكفافاً المفعول الثاني ويكتفي خبر المبتدأ، والثالث نحو: زيد معلم أبوه عمراً قائماً، فزيد مبتدأ ومعلم خبره، وأبوه رفع بالنيابة وهو المفعول الأول، وعمراً المفعول الثاني، وقائماً الثالث (وَقَدْ يُضَافُ ذا) أي اسم المفعول (إلى اسْمِ مُرْتَفِعْ) به (مَعْنًى) بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به (كَمَحْمُودُ المقَاصِدِ الوَرِعْ) أصله الورع محمودة مقاصده، فمقاصده رفع بمحمودة على النيابة، فحول إلى الورع محمود المقاصد بالنصب على ما ذكر، ثم حول إلى محمود المقاصد بالجر.

تنبيه: اقتضى كلامه شيئين: **الأول**: انفراد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز الإضافة إلى مرفوعه كما أشار إليه بقوله: وقد يضاف ذا وفي ذلك تفصيل: وهو أنه إذا كان اسم الفاعل غير

(كفافاً) بفتح الكاف ما كف عن الناس وأغنى من الرزق كما في القاموس.

قوله: (وقد يضاف ذا إلخ) أي إجراء له مجرى الصفة المشبهة وإنما خص الإضافة بالذكر مع أن الجاري مجرى الصفة المشبهة من اسم المفعول وغيره يجوز فيه مع ذلك النصب على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز نحو هذا مضروب الأب أو أباً وهذا قائم الأب أو أباً لأنها أكثر أو لكونهما متلازمين فحيث جاز أحدهما جاز الآخر أفاده الشاطبي قال في التصريح: إذا جرى اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة ورفع السببي كان رفعه إياه على الفاعلية كما هو حال الصفة المشبهة مع مرفوعها لا على النيابة عن الفاعل كما هو حال اسم المفعول قاله الموضح في الحواشي ثم تعقبه فقال: هلا قيل بأن الرفع على ما يقتضيه حال اسم المفعول اهـ. ويجاب بأن حال اسم المفعول إنما يراعى إذا أريد به معنى الحدوث أما إذا أريد به معنى الثبوت فإنه يرفع السببي على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول إن كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة ويجره بالإضافة اهـ ملخصاً. قوله: (معنى) أي من جهة المعنى لكونه نائب فاعل قبل الإضافة. قوله: (بعد تحويل الإسناد عنه إلخ) أي لأن الوصف عين مرفوعه في المعنى، فلو أضيف إليه من غير تحويل لزم إضافة الشيء إلى نفسه وهي غير صحيحة ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلا طريق إلى إضافته إلا بتحويل الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى الموصوف ثم ينصب لصيرورته فضلة حينئذ لاستغناء الوصف بالضمير ثم يجر بالإضافة فراراً من قبح إجراء وصف المتعدي لواحد مجرى وصف المتعدي لاثنين ذكره المصرح.

تنبيه: قال الفارضي: تحويل الإسناد مجاز أي عقلي لأنه أسند الشيء إلى غير من هو له وفائدة المجاز المبالغة بجعله كله محموداً وكذا نحو زيد حسن الوجه.

قوله: (وفي ذلك) أي فيما اقتضاه كلامه من الانفراد المذكور تفصيل أي وليس على إطلاقه. وحاصل التفصيل أن اسم الفاعل اللازم كاسم المفعول في جواز الإضافة إلى مرفوعه اتفاقاً واسم الفاعل المتعدي لأكثر من واحد ليس كاسم المفعول في ذلك اتفاقاً وفي اسم الفاعل المتعدي لواحد

متعد وقصد ثبوت معناه عومل معاملة الصفة المشبهة وساغت إضافته إلى مرفوعه، فتقول: زيد قائم الأب، برفع الأب ونصبه وجره على حد حسن الوجه، وإن كان متعدياً لواحد فكذلك عند الناظم بشرط أمن اللبس وفاقاً للفارسي، والجمهور على المنع. وفصل قوم فقالوا: إن حذف مفعوله اقتصاراً جاز وإلا فلا. وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع، والسماع يوافقه كقوله:

٥٤٧ ـ مَا الرَّاحِمُ القَلْبِ ظَلَّاماً وَإِنْ ظَلَمَا ولا الكَرِيمُ بمناعٍ وإن حُرِمَا

وإن كان متعدياً لأكثر لم يجز إلحاقه بالصفة المشبهة. قال بعضهم بلا خلاف. **الثاني**: اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر وهو المصوغ من المتعدي لواحد كما أشار إليه تمثيله

خلاف. قوله: (وقصد ثبوت معناه) أي لا حدوثه. قوله: (عومل معاملة الصفة المشبهة) اعترض بأن مقتضاه أنه ليس صفة مشبهة حقيقة وليس كذلك كما في التوضيح، ويمكن أن يجاب بأن المراد عومل معاملة الصفة المشبهة التي ليست على وزن اسم الفاعل. قوله: (وساغت إضافته إلخ) أي بعد تحويل الإسناد كما مر. قوله: (فكذلك) أي يقصد ثبوت معناه ويعامل إلخ. قوله: (بشرط أمن اللبس) أي التباس الإضافة للفاعل بالإضافة للمفعول فلو لم يؤمن لم تجز الإضافة، فلو قلت زيد راحم الأبناء وظالم العبيد بمعنى أن أبناءه راحمون وعبيده ظالمون فإن كان المقام مقام مدح الأبناء وذم العبيد جاز لدلالة المقام على أن الإضافة للفاعل وإلا لم يجز وظاهر إطلاقه بل صريح مقابلته بالتفصيل بعده جواز الإضافة إلى المرفوع مع ذكر المنصوب كأن يقال: زيد راحم الأبناء الناس، ولا ينافيه ما في سم أن منصوب الصفة المشبهة لا يزيد على واحد وإن زعمه شيخنا والبعض إذ المنصوب في المثال لم يزد على واحد كما لا يخفى وكأنهما فهما أن مراد سم بالمنصوب ما يعم المنصوب على التشبيه بالمفعول به قبل الإضافة ولا داعي إليه فتدبر. قوله: (جاز) لأنه يصير بذلك كاللازم. قوله: (والسماع يوافقه) مقتضى كون الضمير يرجع إلى أقرب مذكور رجوع الضمير إلى تفصيل قوم بين الحذف اقتصاراً وغيره، وفيه أنه كما يوافق هذا يوافق ما عليه الفارسي والناظم فالأولى رجوعه إلى الجواز على القولين. قوله: (لم يجز إلحاقه بالصفة المشبهة) أي لبعد المشابهة حينئذ لأن منصوبها لا يزيد على واحد كما مر. قوله: (قال بعضهم بلا خلاف) قال البهوتي: يستفاد من كلام الشاطبي أن فيه أيضاً خلافاً.

قوله: (اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر إلخ) ويتضمن ذلك اشتراط تناسي العلاج فيه

---

٥٤٧ ـ هو من البسيط وتمامه:

ولا الكَرِيمُ بمنَّاعٍ وَإِنْ حُرِمَا

أي ما الراحم القلب بذي ظلم كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [سورة فصلت، الآية: ٤٦] وليس المراد منه المبالغة. والشاهد فيه أن الراحم اسم فاعل أضيف إلى فاعله وذا لا يجوز إلا إذا أمن اللبس وفاقاً للفارسي ومن تبعه. والجمهور على منعه.

وصرح به في غير هذا الكتاب. وفي المتعدي ما سبق في اسم الفاعل المتعدي.

خاتمة: إنما يجوز إلحاق اسم المفعول بالصفة المشبهة إذا كان على وزنه الأصلي، وهو أن يكون من الثلاثي على وزن مفعول، ومن غيره على وزن المضارع المبني للمفعول، فإن حول عن ذلك إلى فعيل ونحوه مما سيأتي بيانه لم يجز، فلا يقال: مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبيه. وقد أجازه ابن عصفور ويحتاج إلى السماع. والله أعلم.

أَبْنِيَةُ المَصَادِرِ

(فَعْلٌ) بفتح الفاء وإسكان العين (قِيَاسُ مَصْدَرِ المُعدَّى، مِنْ ذِي ثَلاثَةٍ) سواء كان مفتوح العين (كَرَدَّ رَدًّا) وأكل أكلاً، وضرب ضرباً، أو مكسورها كفهم فهماً، وأمن أمناً، وشرب شرباً،

فلا يقصد به إلا ثبوت الوصف لأنه إذا لم يطلب مفعولاً لزم أن لا يقصد به العلاج ومتى طلبه كان معنى العلاج باقياً فيه ذكره الشاطبي. ثم قال: فإن قلت فأنت تقول على مذهبه أي المصنف هذا معطى الأب ومكسو الأخ وهما مما يتعدى إلى اثنين وكذلك معلم الأب وهو مما يتعدى إلى ثلاثة فالجواب أنا لا نسلم ذلك لأن المتعدي إلى أكثر طالب بمعناه للمنصوب فمعنى العلاج باق فيه وإن سلم فقد يقال: المراد بالمتعدي لواحد ما عمل في واحد خاصة مقتصراً عليه فرفع به عند بنائه للمجهول، فلو كان عاملان في مفعول آخر لم يكن من هذا الباب الذي أشار إليه فهو المحترز عنه اهـ. وقوله تناسى العلاج عبارة الهمع وغيره تناسى الحدوث فلعله المراد من العلاج. قوله: (إنما يجوز إلحاق اسم المفعول بالصفة إلخ) أي قياسه عليها فيما تقدم، وفيه ما مر في قوله عومل معاملة الصفة المشبهة اعتراضاً وجواباً. قوله: (لم يجز) أي لكراهة كثرة التغيرات. قوله: (فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبيه) أي يمتنع ذلك ومقتضاه جواز مررت برجل مكحول عينه ومقتول أبيه وهو المتبادر لأن اسم المفعول المذكور يعامل معاملة الصفة المشبهة وهي يجوز فيها ذلك فتقول: مررت برجل حسن وجهه بإضافة حسن إلى وجهه وإن كان ذلك مع ضعف كما سيأتي.

أبنية المصادر

قوله: (فعل) أي موازن فعل. وقوله المعدى أي الفعل المعدى. وقوله من ذي ثلاثة أي من فعل ذي ثلاثة حال من الضمير في المعدى ومن تبعيضية أي حال كونه بعض الأفعال الثلاثية وهذا أقرب من جعل البعض من ابتدائية والتقدير حالة كون الفعل المعدى مشتقاً من مصدر فعل ذي ثلاثة، قال شيخنا والبعض نقلاً عن سم: يستثنى منه ما دل على صناعة نحو عبر الرؤيا اهـ. أي فإن مصدره فعالة بكسر الفاء على ما يؤخذ مما يأتي وفي كونه صناعة نظر، والمثال الواضح حاك حياكة وخاط خياطة وحجم حجامة. قوله: (سواء كان مفتوح العين إلخ) أي وسواء كان مفتوح العين منه صحيحاً كضرب أو معتل الفاء كوعد أو العين كباع أو اللام كرمى أو مضاعفاً كرد أو مهموزاً كأكل. قوله: (أو مكسورها) أي وسواء كان مكسورها صحيحاً كأمثلة الشارح أو معتل الفاء كوطىء أو العين

ولقم لقماً. والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، لا أنك تقيس مع وجود السماع. قال ذلك سيبويه والأخفش.

تنبيه: اشترط في التسهيل لكون فعل قياساً في مصدر فعل المكسور العين أن يفهم عملاً بالفم كالمثالين الأخيرين، ولمن يشترط ذلك سيبويه والأخفش بل أطلقا كما هنا. (وَفَعِلَ) المكسور العين (اللازِمُ بَابُهُ فَعَلْ) بفتح الفاءِ والعين قياساً سواء كان صحيحاً أو معتلاً أو مضاعفاً (كَفَرَحٍ وَكَجَوًى وَكَشَلَلْ) مصادر فرح زيد، وجوى عمرو، وشلت يده، والأصل شللت. ويستثنَى من ذلك ما دل على لون فإن الغالب على مصدره الفعلة نحو: سمر سمرة، وشهب شهبة، وكهب كهبة، والكهبة لون بين الزرقة والحمرة، واستثنى في التوضيح ما دل على حرفة أو ولاية قال: فقياسه الفعالة. ومثل للثاني فقال: كولي عليهم ولاية، ولم يمثل للأول. وفيما قاله نظر فإن ذلك إنما هو معروف في فعل المفتوح العين وأما ولي عليهم ولاية فنادر. (وَفَعَلَ)

كخاف أو اللام كفنى بفتح الفاء وكسر النون أي لزم خباءه، أو مضاعفاً كمس، أو مهموزاً كأمن، وفي التصريح أن الغالب على فعل المفتوح العين التعدي وفعل المكسورها اللزوم، وأما مضمومها فلا يكون إلا لازماً كما سيأتي. قوله: **(قال ذلك سيبويه والأخفش)** وذهب الفراء إلى أنه يجوز القياس عليه وإن سمع غيره اهـ دماميني وحكى في الهمع عن بعضهم أنه قال: لا تدرك مصادر الأفعال الثلاثية إلا بالسماع فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع. قوله: **(بابه فعل)** أي قياس مصدرة موازن فعل أو قاعدة مصدره موازن فعل وهو اللائق بقول الشارح قياساً. قوله: **(أو معتلاً)** أي بأقسامه الثلاثة كوجع وعور وعمى. قوله: **(وكجوى)** هو الحرقة من عشق أو حزن. قوله: **(فإن الغالب على مصدره الفعلة)** أشار بالتعبير بالغالب إلى أن الغلبة أمارة القياس كما أن عدمها أمارة عدمه، وهذا أولى مما نقله البعض عن البهوتي وأقره. قوله: **(لون بين الزرقة والحمرة)** فسرها في القاموس بالقهبة بضم القاف وهي بياض فيه كدرة وبالدهمة بضم الدال وهي السواد، وبالغبرة المشوبة سواداً والغبرة لون الغبار ولم يذكر ما ذكره الشارح في معنى الكهبة، ونقل البعض عن التصريح أن الكهبة بياض فيه كدرة وهذا النقل إن صح كان ذكر التصريح ذلك في غير هذا الباب إذ لم يذكره فيه.

قوله: **(واستثنى في التوضيح إلخ)** واستثنى ابن الحاج أيضاً ما فيه علاج ووصفه على فاعل فقياس مصدره فعول كقدم وصعد ولصق. قال: وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه أكثرهم. قوله: **(فقياسه الفعالة)** أي بكسر الفاء. قوله: **(كولى عليهم ولاية)** عداه بعلى ليصح التمثيل أما المتعدي بنفسه نحو ولي أمرهم فليس مما نحن فيه لأن الكلام في القاصر لا في المتعدي. قاله المصرح. قوله: **(ولم يمثل للأول)** أي لعدم سماع مثال يخصه أو استغناء بتمثيل الولاية فإن الولايات في معنى الحرف. قوله: **(فإن ذلك)** أي كون المصدر القياسي فيما دل على حرفة أو ولاية

المفتوح العين (اللازِمُ مِثْلُ قَعَدَا، لَهُ فُعُولٌ باطِّرَادِ) معتلاً كان (كَغَدَا) غدواً وسما سمواً، أو صحيحاً كقعد قعوداً وجلس جلوساً (مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوجِباً فِعَالا) بكسر الفاء (أَوْ فَعَلانًا) بفتح الفاء والعين (فَادْرِ أَوَ فُعالا) بضم الفاء أو فعيلاً (فأَوَّلٌ) من هذه الأربعة وهو فعال بكسر الفاء (لِذِي آمْتِنَاعِ) أي مقيس فيما دل على امتناع (كأَبَى) إباء، ونفر نفاراً، وجمح جماحاً، وشرد شراداً، وأبق إباقاً (وَالثَّانِ) منها وهو فعلان بتحريك العين (لِلَّذِي آقْتَضَى تَقَلُّبَا) نحو: جال جولاناً، وطاف طوفاناً وغلت القدر غلياناً (لِلدَّا فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ) أي يطرد الثالث وهو فعال بضم الفاء في نوعين: **الأول**: ما دل على داء أي مرض نحو: سعل سعالاً، وزكم زكاماً، ومشى بطنه مُشاء. **والثاني**: ما دل على صوت نحو: صرخ صراخاً، ونبح نباحاً. وعوى عواء. ....

فعالة. وقول في فعل أي اللازم أو المتعدي بدليل تمثيل الهمع بكتب كتابة وخاط خياطة ونقب نقابة فإن الأولين متعديان والأخير لازم، كما يستفاد من قول القاموس عقب ذكره أن من معاني النقيب عريف القوم ما نصه وقد نقب عليهم نقابة بالكسر. قوله: (مثل قعدا) حال من الضمير في اللازم. وقوله كغدا معطوف عليه بإسقاط العاطف إذ لا وجه لتعداد المثال بغير عطف، وأشار به إلى أنه لا فرق بين الصحيح والمعتل، لكن الكثير في معتل العين الفعل أو الفعالة أو الفعال بكسر الفاء في الأخيرين كصام صوماً وصياماً وقام قياماً وناح نياحة. وقل الفعول كغابت الشمس غيوباً. بخلاف معتل الفاء كوصل أو اللام كغدا والمضاعف كمر. وقوله باطراد حال من المستكن في له. قوله: (مستوجباً) أي مستحقاً. قوله: (أو فعيلاً) أخذه من قول الناظم: وشمل سيراً وصوتاً الفعيل. قوله: (كأبى) أي اللازم وهو الذي بمعنى امتنع لا المتعدي وهو الذي بمعنى كره لأن الكلام في اللازم وإن جاء مصدر المتعدي أيضاً على فعال ففي القاموس: أبى الشيء يأباه ويأبيه إباء وإباءة بكسرهما كرهه اهـ.

قوله: (وجمح) أي شرد. قوله: (للذي اقتضى تقلباً) أي دل على التقلب وهو تحرك مخصوص لا مطلق تحرك فلا انتقاض بنحو قام قياماً وقعد قعوداً ومشى مشياً. قوله: (للدا) بالقصر للضرورة. قوله: (أو لصوت) هو مع قوله وشمل سيراً وصوتاً الفعيل يفيد أن ما دل على الصوت ينقاس فيه كل من الفعال والفعيل، فإذا ورد الفعل دالاً على صوت كان كل منهما مصدراً قياسياً له، وإن ورد أحدهما اقتصر عليه على ما ذهب إليه سيبويه والأخفش، وإن لم يرد واحد منهما كنت مخيراً في مصدره بينهما فأيهما نطقت به جاز. ولا بعد في ذلك بل هو قياس الباب فاندفع ما نقله البعض عن سم وأقره. قوله: (وزكم) هو من الأفعال الملازمة لبناء المجهول فالتمثيل به لفعل بالفتح بالنظر إلى أصله المقدر قاله زكريا. ولا يرد أن أصله متعد وإلا لم يصح بناؤه للمفعول لأن المبني للمجهول قد يكون سماعاً من اللازم نحو جن فيجعل هذا منه أفاده سم، أو يقال لما لم ينطق بهذا الأصل كان في حكم اللازم وجعلوه بفتح العين مع أنه لم ينطق به حملاً على النظائر وإيثاراً للأخف، لكن مفاد القاموس نطقهم بالأصل حيث قال: زكم كعنى وزكمه وأزكمه فهو مزكوم اهـ.

(وَشَمَلْ، سَيراً وَصَوْتَا) الوزن الرابع وهو (الفَعِيلُ كَصَهَلْ) صهيلاً، ونهق نهيقاً، ورحل رحيلاً، وذمل ذميلاً.

تنبيهان: الأول: قد يجتمع فعيل وفعال نحو: نعب الغراب نعيباً ونعاباً. ونعق الراعي نعيقاً ونعاقاً. وأزت القدر أزيزاً وأزازاً. وقد ينفرد فعيل نحو: صهل الفرس صهيلاً، وصخد الصرد صخيداً، وقد ينفرد فعال نحو: بغم الظبي بغاماً، وضبح الثعلب ضباحاً، كما انفرد الأول في السير والثاني في الداء. **الثاني**: يستثنى أيضاً منه ما دل على حرفة أو ولاية فإن الغالب في مصدره فعالة نحو: تجر تجارة، وخاط خياطة، وسفر بينهم سفارة، وأمر إمارة، وذكر ابن عصفور أنه مقيس في الولايات والصنائع (فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلا) بضم العين قياساً (كَسَهُلَ الأَمْرُ) سهولة، وعذب الشيء عذوبة، وملح ملوحة (وَزَيْدٌ جَزُلا) جزالة، وفصح فصاحة، وظرف ظرافة (وَمَا أَتَى) من أبنية مصادر الثلاثي (مُخالِفاً لِمَا مَضَى، فَبَابُهُ النَّقْلُ) لا القياس (كَسُخْطٍ وَرِضَا) بضم السين وكسر الراء، وحزن وبخل بضم أولهما مما قياسه فعل بفتحتين. وكجحود، وشكور، وركوب بضمتين مما قياسه فعل بفتح الفاء وسكون العين. وكموت وفوز ومشى بفتح

وحينئذ لا يتم ما ذكره. قوله: (وشمل) بفتح الميم وكسرها والفتح هنا أنسب بصهل. قوله: (كصهل) من باب ضرب ومنع كما في القاموس. قوله: (وذمل ذميلاً) أي سار سيراً بلين. قوله: (قد يجتمع فعيل وفعال) أي فيما دل على صوت ومما اجتمعا فيه صرخ صراخاً وصريخاً خلافاً لزعم البعض أن مصدره على فعال فقط.

قوله: (وصخد الصرد) هو طائر ضخم الرأس كما في القاموس. وصخد كالذي قبله وبعده بمعنى صوت. قوله: (يستثنى أيضاً منه) أي من فعل المفتوح العين اللازم وحينئذ كان ينبغي إسقاط خاط خياطة لأنه متعد والكلام في اللازم. ويمكن إرجاع ضمير منه إلى فعل المفتوح العين الأعم من اللازم والمتعدي فيصح كلامه، ويؤيد هذا ما قدمناه عن الهمع. قوله: (وسفر) أي أصلح. قوله: (وذكر ابن عصفور) تأييد لما قبله لما علمت من أن الغلبة أمارة القياس. قوله: (فعولة فعالة لفعلا) أي كل منهما مصدر قياسي لفعل مضموم العين، فإذا وردا فذاك أو أحدهما اقتصر عليه أو لم يرد واحد منهما خير بينهما ولا بعد في ذلك كما مر فاندفع ما لسم هنا أيضاً. قال المصرح: ولا يكون فعل مضموم العين إلا لازماً ولا يتعدى إلا بتضمين أو تحويل. قوله: (وزيد جزلاً) أي عظم. قوله: (لما مضى) أي من المصادر القياسية للفعل الثلاثي متعدياً أو لازماً فليس هذا في اللازم فقط كما لا يخفى حتى يرد ما نقله شيخنا والبعض وأقراه من استشكال سم تمثيل المصنف بسخط ورضي حيث قال ما نصه: انظر كيف عدهما من اللازم مع أنه يقال سخطه ورضيه وذلك على التوسع بإسقاط الجار والأصل سخط عليه ورضي عنه اهـ. على أن تعدية الفعل بنفسه على التوسع لا تنافي اللزوم كما أسلفه الشارح. قوله: (فبابه النقل) أي طريقة النقل عن العرب. قوله: (مما قياسه فعول بضمتين) ظاهر في غير مشى إذ هو مما دل على سير فقياسه الفعيل فتأمل. قوله:

الفاء وسكون العين مما قياسه فعول بضمتين. وكعظم وكبر مما قياسه فعولة، وكحسن وقبح مما قياسه فعالة. **تنبيه**: ذكر الزجاج وابن عصفور أن الفعل كالحسن قياس في مصدر فعل بضم العين كحسن وهو خلاف ما قاله سيبويه (**وَغَيْرُ ذِي ثَلاثَةٍ مَقِيسُ، مَصْدَرُهُ**) أي لا بدّ لكل فعل غير ثلاثي من مصدر مقيس، فقياس فعل بالتشديد إذا كان صحيح اللام التفعيل (**كَقُدِّسْ التَّقْدِيسُ**) وتحذف ياؤه ويعوض عنها التاء فيصير وزنه تفعلة قليلاً في نحو: جرب تجربة، وغالباً فيما لامه همزة نحو: جزّأ تجزئة، ووطأ توطئة، ونبأ تنبئة. وجاء أيضاً على الأصل وجوباً في المعتل نحو: غطه تغطية. (**وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً**) وهي تنزي دلوها تنزية. وأما قوله:

٥٤٨ ـ باتَتْ[1] تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًّا

(وكبر) أي مصدر كبر مضموم الباء وهو المستعمل في غير كبر السن من الكبر الحسي والكبر المعنوي، وأما مكسورها فيستعمل في كبر السن فقط تقول كبر زيد بالضم أي ضخم جسمه أو عظم أمره. وكبر بالكسر أي طعن في السن.

قوله: (مما قياسه فعولة) أي أو فعالة. وقوله مما قياسه فعاله أي أو فعولة ففي كلامه احتباك كا أفاده شيخنا، فوافق كلامه ما قدمه المصنف من قوله: فعولة فعالة لفعلاً. واندفع توقف البعض. قوله: (وغير ذي ثلاثة) أي وكل غير فعل ذي ثلاثة وغير مبتدأ خبره مقيس ومصدره نائب فاعله أو هو مبتدأ خبره مقيس والجملة خبر غير. قوله: (كقدس التقديس) من إنابة المصدر مناب الفاعل فالتقديس نائب فاعل. قوله: (قليلاً) أي في قليل من الاستعمال أو حذفاً قليلاً. قوله: (وغالباً إلخ) أي ومن غير الغالب تخطيئاً وتهنيئاً وتجزيئاً وتنبيئاً. قوله: (ووجوباً في المعتل) أي معتل اللام وظاهر صنيعه أن نحو التغطية أصل التفعيل وهذا لا يناسب تقييده آنفاً بقوله إذا كان صحيح اللام فكان الأولى ترك التقييد ويراد التفعيل ولو بحسب الأصل أو جعل المعتل مقابلاً لصحيح اللام بأن يقال: فإن كان معتل اللام فقياس مصدره التفعلة فافهم. قال سم نقلاً عن ابن الحاجب: الأولى أن يكون مصدر المعتل على زنة تفعلة من أول الأمر لا أنه تفعيل ثم غير لأن ذلك تعسف بلا ضرورة اهـ. وقد يقال: الحامل على ذلك رجوعهم إلى تفعيل عند الضرورة.

قوله: (باتت تنزى) بنون مفتوحة فزاي مشددة أي تحرك. قوله: (من تجملا) بضم الميم

شواهد أبنية المصادر

٥٤٨ ـ تمامه:

كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا

رجز لم يعلم راجزه. ويروى: باتت تنزي دلوها: أي تلك المرأة تحرك دلوها. والشاهد في تنزيا =

---

(١) رواية العيني: «وهي» بدل «باتت».

فضرورة وأشار بقوله: (وَأَجمِلا، إجمَالَ مَنْ تَجَمُّلاً تَجَمَّلا. وَٱسْتَعِذِ ٱستِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمْ، إقامَةً وَغالِبًا ذَا التَّا لَزِمْ. وَمَا يَلِي الآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا، مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا ٱفْتُتِحَا. بهمزِ وَصْلٍ كاصْطَفَى) إلى أن قياس أفعل إذا كان صحيح العين الأفعال، نحو: أجمل إجمالاً، وأكرم إكراماً، وأحسن إحساناً، وإن كان معتلها فكذلك ولكن تنقل حركتها إلى الفاء فتقلب ألفاً ثم تحذف الألف الثانية ويعوض عنها التاء، كما في أقام إقامة، وأعان إعانة، وأبان إبانة. والغالب

مصدر مقدم على عامله الذي هو صلة من وذكره هنا مع دخوله تحت قوله الآتي وضم ما يربع إلخ من ذكر الخاص قبل العام ولو أسقطه لكان أخصر. قوله: (وغالباً ذا) أي نحو إقامة هذا هو المتبادر من صنيع الشارح بعد حيث قال في الكلام على مصادر أفعل معتل العين نحو إقامة والغالب لزوم هذه التاء كما أشار إليه بقوله: وغالباً ذا التا لزم، ثم ذكر أن نحو استعاذة يفعل به ما يفعل بنحو إقامة ولم يذكر أنه أيضاً مشار إليه بقوله: وغالباً إلخ، والأولى إرجاع اسم الإشارة إلى المذكور من استعاذة وإقامة ونحوهما ليكون التنبيه على لزوم التاء لنحو استعاذة غالباً نكتة ذكر نحو استعاذة مع أنه مما يدخل في قوله: وما يلي الآخر إلخ كما سيشير إليه الشارح. قوله: (التا لزم) أي صحب فاندفع الاعتراض بأن اللزوم ينافي الغلبة. وأما الجواب الذي نقله شيخنا والبعض عن سم وأقراه فلا يخفى ما فيه على متأمليه. قوله: (وما يلي الآخر) برفع الآخر على أنه فاعل يلي أي والحرف الذي يليه الآخر كما بينه الشارح. قوله: (وافتحا) ذكر الفتح ليبين أن المدة ألف لا واو ولا ياء. قوله: (إلى أن قياس أفعل) أي قياس مصدره.

قوله: (فكذلك) أي قياس مصدره الأفعال. وقوله حركتها أي العين. وقوله: فتقلب هي أي العين ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن. وقوله: ثم تحذف الألف الثانية أي لالتقائها مع الألف المنقلبة العين إليها. وكلامه صريح في أن قلب العين ألفاً سابق على حذف الألف وهو ما في التوضيح أيضاً وأورد عليه أن شرط قلبها ألفاً تحرك التالي. وأجاب سم بأن هذا الشرط في غير أفعال واستفعال مما يستحق ذلك الإعلال لذاته. والاعلال في أفعال واستفعال للحمل على فعلهما، وصريح كلام ابن الناظم أن حذف الألف سابق على إعلال العين وهو أيضاً صحيح. فإن قلت: هلا قيل أنهم لما نقلوا حذفوا لالتقاء الساكنين ولم يتكلفوا أن يقال تحركت الواو إلخ؟ قلت: ما زعمته تكلفاً لا بد منه في الفعل ولا يمكن فيه ماقلته، وأيضاً فإن الراجح أن المحذوف الزائد وهو الألف الثانية لكونه زائداً ولقربه من الطرف وعلى قولك إنما حذف الأصل. قوله: (وقد تحذف) أي شذوذاً

= فإن القياس فيه تنزية بالياء المخففة بعدها تاء التأنيث، كما تقول سمى تسمية، وزكى تزكية. ولكنه أتى كمصدر فعل الصحيح اللازم نحو: سلم تسليماً. والشهلة بالفتح العجوز. شبه يديها إذا جذبت بهما الدلو ليخرج من البئر بيدي امرأة ترقص صبياً. وخص الشهلة لأنها أضعف من الشابة فهي تنزي الصبي باجتهاد.

لزوم هذه التاء كما أشار إليه بقوله: وغالباً ذا التا لزم. وقد تحذف نحو: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [سورة النور، الآية: ٣٧] ومنه ما حكاه الأخفش من قولهم: أراء إراء، وأجاب إجاباً. وقياس ما أوله همزة وصل أن يكسر تلو ثانيه أي ثالثه، وأن يمد مفتوحاً ما يليه الآخر أي ما قبل آخره، كما أشار إليه بقوله: وما يلي الآخر إلخ وما يليه الآخر نحو: اصطفى اصطفاء، وانطلق انطلاقاً، واستخرج استخراجاً. فإن كان استفعل معتل العين فعل به ما فعل بمصدر أفعل المعتل العين، نحو: استعاذ استعاذة، واستقام استقامة، ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل ما كان أصله تفاعل أو تفعل نحو: اطاير واطير أصلهما تطاير وتطير، فإن مصدرهما لا يكسر ثالثه ولا يزاد قبل آخره ألف. وقياس ما كان على تفعل التفعل، نحو: تجمل تجملاً، وتعلم تعلماً، وتكرم تكرماً. (وَضُمَّ مَا، يَرْبَعُ) أي يقع رابعاً (فِي أمثالِ قَدْ تَلَمْلَمَا) صحيح اللام مما في أوله تاء المطاوعة

كما صرح به المصنف آخر الكتاب. قوله: (أراء إراء) أصله ارآيا على وزن أفعال نقلت حركة عينه إلى فائه ثم حذفت العين لالتقاء الساكنين وقلبت اللام همزة لتطرفها بعد ألف زائدة كما سيأتي في قول الناظم:

فأبدل الهمزة من واو ويا

آخراً أثر ألف زيد. وجعل الشارح ذلك من المعتل العين مبني على القول بأن الهمزة من حروف العلة لكنه وإن جعل من معتل العين لم يعط حكم معتلها من كل وجه كما يعلم من النظر في تصريفه وتصريف نحو إقامة بل من حيث وجود النقل والحذف ومطلق القلب واستحقاق التاء فتدبر.

قوله: (وقياس) عطف على قياس السابق. قوله: (فإن كان) أي ما أوله همزة وصل وقوله معتل العين حال من استفعل. قوله: (فعل به ما فعل إلخ) أي من النقل والقلب والحذف والتعويض. وقد جاء بالتصحيح تنبيهاً على الأصل نحو استحوذ استحواذاً وأغيمت المساء إغياماً. قوله: (ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل إلخ) قد يقال: مراد الناظم ما افتتح بهمزة وصل أصالة والهمزة فيما ذكر مجتلبة لعارض فلا استثناء قاله الدماميني. قوله: (أصلهما تطاير وتطير) أي فأدغمت التاء في الطاء واجتلبت همزة الوصل توصلاً إلى النطق بالساكن. قوله: (لا يكسر ثالثه إلخ) أي بل يضم ما يليه الآخر نظراً إلى الأصل فيقال: اطاير يطاير اطايراً. واطير يطيرا اطيراً كما في التصريح، فهو داخل في قوله: وضم ما يربع إلخ. قوله: (ما يربع) من ربعت القوم صرت رابعهم وبابه منع. قوله: (في أمثال قد تلملما) أي في أمثال مصدر قد تلملم أي في الحركات والسكنات وعدد الحروف وإن لم يكن من بابه كما يظهر بالنظر في الأمثلة، وذلك عشرة أبنية ذكر الشارح منها خمسة: تفعل وتفاعل وتفعلل وتفيعل وتفعلى كتدلى. وبقي تمفعل كتمسكن، وتفوعل كتجورب، وتفعنل كتقلنس، وتفعول كترهوك. وتفعلت كتعفرت. قوله: (صحيح اللام) حال من

وشبهها، سواء كان من باب تفعل كما مر، أو من باب تفاعل نحو: تقاتل تقاتلاً، وتخاصم تخاصماً. أو من باب تفعلل نحو: تلملم تلملماً، وتدحرج تدحرجاً، أو ملحقاً به نحو: تبيطر تبيطراً، وتجلبب تجلبباً، فإن لم يكن صحيح اللام وجب إبدال الضمة كسرة إذا كانت اللام ياء نحو: تدلى تدلياً، وتدانى تدانياً، وتسلقى تسلقياً، (فِعْلالٌ أوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلا) وما ألحق به نحو: دحرج دحراجاً ودحرجة، وحوقل حيقالاً وحوقلة. ومعنى حوقل كبر وضعف عن الجماع. (وَٱجْعلْ مَقِيساً) من فعلال وفعللة (ثانِياً لا أوَّلا) وكلاهما عند بعضهم مقيس وهو ظاهر كلام التسهيل.

تنبيه: يجوز في المضاعف من فعلال نحو: الزلزال والقلقال فتح أوله وكسره. وليس في العربية فعلال بالفتح إلا في المضاعف والكسر هو الأصل. وإنما فتح تشبيهاً بالتفعال كما جاء

أمثال على معنى الجنس أو من ما يربع على معنى صحيحاً لامه أي اللام بعده فافهم. قوله: (وشبهها) كالتاء في نحو تكبر تكبراً وتجاهل تجاهلاً.

قوله: (سواء كان من باب تفعل كما مر) في إشارة إلى ما قاله الشاطبي من أن قول المصنف تجمل تجملاً حشو لدخوله تحت الضابط الذي ذكره هنا بقوله: وضم ما يربع الخ. وأجاب سم بأن المصنف لم يقصد بقوله تجمل تجملاً بيان مصدر تفعل، وإنما ذكره تتميماً لمعنى أجملا إجمال، وأجاب يس بأن ذكره هناك من ذكر الخاص قبل العام. قوله: (أو ملحقاً به) أي بتفعلل. قوله: (نحو تبيطر) من بيطر الدابة عالج داءها بالدواء. قوله: (وتجلبب) أي لبس الجلباب وهو ثوب أوسع من الخمار ودون الرداء. قوله: (وجب إبدال الضمة كسرة) أي لمناسبة الياء. قوله: (إذا كانت اللام) أي الثانية ياء أي أصلية كما في الترامي، أو منقلبة عن واو كما في التساوي ولا حاجة إلى هذا الشرط لعلمه من قوله: فإن لم يكن صحيح اللام إذ المصدر المعتل من ذلك لا تكون لامه إلا ياء. قوله: (تسلقى تسلقياً) أي استلقى على ظهره استلقاء مطاوع سلقيته قال في القاموس: سلقيته سلقاء بالكسر ألقيته على ظهره. قوله: (فعلال) أي بكسر الفاء. قوله: (وما ألحق به) أي بفعلل كفوعل نحو حوقل، وفيعل نحو بيطر، ففي مثال الشارح نشر على ترتيب اللف. فعلم مما قررنا أن في قول شيخنا والبعض وهو فوعل قصوراً.

قوله: (نحو دحرج دحراجاً) نقل في التصريح عن الصيمري وغيره أن دحراجاً لم يسمع في دحرج وسمع سرهفت الصبي سرهافاً إذا أحسنت غذاءه. قوله: (وكلاهما عند بعضهم مقيس) ظاهره في المضاعف وغيره. وصاحب التوضيح جعل الأول مقيساً في المضاعف كزلزال. قوله: (يجوز في المضاعف) هو ما فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد، وعينه ولامه الثانية من جنس واحد. قوله: (فتح أوله وكسره) أي وإن كان الأكثر كما في التوضيح والدماميني أن يعني بالمفتوح اسم الفاعل نحو: ﴿مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ﴾ [سورة الناس، الآية: ٤] أي الموسوس، والصلصال بمعنى المصلصل وفي الأشباه والنظائر النحوية للسيوطي نقلاً عن الناظم أن المطرد في المصدر من فعلال

في التفعال التبيان والتقاء بالكسر. والتفعال كله بالفتح إلا هذين، على أنهما عند سيبويه اسمان وضع كل منهما موضع المصدر. وذهب الكسائي والفراء وصاحب الكشاف إلى أن الزلزال بالكسر المصدر وبالفتح الاسم. وكذلك القعقاع بالفتح الذي يتقعقع وبالكسر المصدر والوسواس بالفتح اسم لما وسوس به الشيطان وبالكسر المصدر. وأجاز قوم أن يكون مصدرين (لِفَاعَلَ الفِعالُ والمُفاعَلَهْ) نحو: خاصم خصاماً ومخاصمة، وعاقب عقاباً ومعاقبة، لكن يمتنع الفعال ويتعين المفاعلة فيما فاؤه ياء، نحو: ياسر مياسرة، ويامن ميامنة. وشذ ياومه يواماً لا مياومة (وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ ....

هو الكسر وأن الفتح ندر في قولهم وسوس الشيطان وسواساً، ووعوع الكلب وعواعاً، وغطغط السهم في مروره غطغاطاً إذا التوى. وأن غير ذلك من المفتوح متعين للوصفية المقصود بها المبالغة وأن تجويز الزمخشري الفتح في المصدر الذي لم يسمع فتحه قياساً على ما سمع يرد بأن النادر لا يقاس عليه.

قوله: (والتفعال كله بالفتح) الواو للحال. ومذهب البصريين أن التفعال بالفتح مصدر فعل المخفف جيء به كذلك للتكثير. وقال الفراء وجماعة من الكوفيين: مصدر فعل المضعف العين ورجحه المصنف وغيره لكونه للتكثير وفعل المضعف كذلك ولكونه نظير التفعيل باعتبار الحركات والسكنات والزوائد ومواقعها وهل هو سماعي أو قياسي؟ قولان. وأما التفعال بالكسر كالتبيان والتلقاء فليس بمصدر بل بمنزلة اسم المصدر اهـ دماميني باختصار. قوله: (على أنهما) أرجع شيخنا الضمير إلى المفتوح والمكسور من المضاعف فالظرف حال من قوله: فتح أوله وكسره بمعنى مفتوح الأول ومكسوره على الاستخدام وأرجعه البعض إلى التبيان والتلقاء ويؤيد الأول السياق بعد. قوله: (وبالفتح الاسم) أي الموضوع موضع المصدر هكذا قال البعض. ومقتضى التنظير بعده خلافه فإن التنظير بالقعقاع يقتضي أن الزلزال بالفتح اسم للفاعل والتنظير بالوسواس يقتضي أنه اسم للمزلزل به فتدبر. قوله: (اسم لما وسوس به الشيطان) مناف لما مر عن التوضيح والدماميني. قوله: (وأجاز قوم أن يكونا) أي المفتوح والمكسور مصدرين هو ما ذكره في أول التنبيه على ما سبق عن البعض وغيره على ما سبق عن شيخنا. قوله: (لفاعل الفعال والمفاعله) قال الدماميني: والمطرد دائماً عند سيبويه المفاعلة فقد يتركون الفعال ولا يتركون المفاعلة قالوا جالس مجالسة ولم يقولوا جلاساً. قوله: (فيما فاؤه ياء) أي في مصدر الفعل الذي فاؤه ياء ولم يستثنه المصنف لندرة فاعل الذي فاؤه ياء بل مطلق الفعل الذي فاؤه ياء قليل. قوله: (وشذ ياومه يواماً) لثقل الياء المكسورة أو الكلمة وقوله لا مياومة أي فليست شاذة. وفي بعض النسخ يواماً ومياومة وعليها فالشذوذ منصب على يواماً فقط. والمياومة المعاملة بالأيام كما في القاموس.

قوله: (وغير ما مر) أي وغير المصادر التي مرت لأفعالها الزائدة على ثلاثة أحرف المتقدم

عادَلَهُ) أي كان له عديلاً فلا يقدم عليه إلا بسماع. نحو: كذب كذاباً وهي تنزي دلوها تنزياً. وأجاب إجاباً، وتحمل تحمالاً، واطمأن طمأنينة، وترامَوا رمياً، وقهقر قهقرى، وقرفص قرفصاء، وقاتل قيتالاً.

تنبيه: يجيء المصدر على زنة اسم المفعول في الثلاثي قليلاً نحو: جلد جلداً ومجلودًا. وقوله:

لَـمْ يَـتْـرُكُـوا لِـعِـظَـامِـهِ لَـحـمـاً وَلاَ لِـفُـؤَادِهِ مَـعْـقُـولاَ

وفي غيره كثيراً. ومنه قوله:

وَعِـلْـمُ بَـيَـانِ الـمَـرْءِ عِـنْـدَ الـمُـجَـرَّبِ

أي عند التجربة. وقوله:

أُقَـاتِـلُ حَـتَّـى لا أرَى لِـي مُـقَـاتَـلاً

أي قتالاً. وقوله:

أَظَـلُـومُ إِنَّ مَـصَـابَـكُـمْ رَجُـلاً أهْـدَى الـسَّـلامَ تَـحِـيَّـةً ظُـلْـمُ

أي إصابتكم، وربما جاء في الثلاثي بلفظ اسم الفاعل نحو: فلج فالجاً. وقوله:

ذكرها. قوله: (عادله) يحتمل أنه فعل متصل بمفعوله من المعادلة وهي المقابلة، ويحتمل أن عاد فعل من العود وله جار ومجرور وعليه فإن أرجع الضمير المستتر للسماع والبارز لغير ما مر كان في العبارة قلب وإن عكس فلا. قوله: (نحو كذب كذاباً) بالتشديد فيهما مع كسر الكاف في الثاني. قوله: (تحمالاً) بكسر الفوقية والحاء المهملة كما قاله الدماميني. قوله: (واطمأن طمأنينة) والقياس اطمئناناً لأن أصل اطمأن اطمأنن كاستخرج فأدغمت إحدى النونين في الأخرى. قال الدماميني: وظاهر كلام سيبويه أن الطمأنينة والقشعريرة اسمان وضعا موضع المصدر لا مصدران. قوله: (رمياً) بكسر الراء وتشديد الميم والياء مع كسر الميم. قوله: (قيتالاً) لا ينافي شذوذه كونه الأصل إذ كثيراً ما يهجر الأصل حتى بعد النطق به شذوذاً فاندفع ما للبعض تبعاً لشيخنا. قوله: (يجيء المصدر) أي عند غير سيبويه فقد نقل صاحب المصباح عن بعضهم أن سيبويه ينكر مجيء المصدر على مفعول ويؤوّل ما أوهم ذلك. قوله: (قليلاً) أي فيقتصر فيه على السماع. قوله: (نحو جلد جلداً ومجلوداً) في القاموس: جلد ككرم جلادة وجلودة وجلداً ومجلوداً أي قوي.

قوله: (لم يتركوا لعظامه إلخ) هذا البيت من الكامل الذي استعملته العرب مخمساً شذوذاً إن لم يكن سقط والأصل مثلاً لم يتركوا من هجرهم لعظامه إلخ. قوله: (وعلم بيان المرء) أي علم منطقه الفصيح. قوله: (أي قتالاً) فيه أنه لا داعي إلى جعل مقاتلاً في البيت بمعنى قتالاً بل المعنى على كونه اسم مفعول أظهر. قوله: (نحو فلج فالجاً) اعلم أن فلج بفتح الفاء واللام يفلج بكسر اللام وضمها فلجاً بفتح الفاء وسكون اللام يأتي بمعنى شق وقسم بالفلج بالكسر وهو مكيال

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِ

أي كفاية ونحو: ﴿فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ﴾ [سورة الحاقة، الآية: ٥] أي بالطغيان ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ﴾ [سورة الحاقة، الآية: ٨] أي بقاء (وَفَعْلَةٌ) بالفتح (لِمَرَّةٍ كَجَلْسَهْ) ومشية وضربة (وفِعْلَةٌ) بالكسر (لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَهْ) ومشية وضربة. **تنبيه**: محل ما ذكر إذا لم يكن المصدر العام على فعلة بالفتح نحو: رحمة، أو فعلة بالكسر نحو: ذربة، فإن كان كذلك فلا يدل على المرة أو الهيئة إلا بقرينة أو بوصف نحو: رحمة واحدة وذربة عظيمة. (فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّا المَرَّهْ) نحو: انطلق انطلاقة واستخرج استخراجة، فإن كان بناء مصدره الغام على التاء دل على المرة منه

معروف، وظفر بما طلب، ويقال أفلج برهانه أي قومه وأظهره. وأما فلج يفلج فلجاً كطرب يطرب طرباً فهو للانفراج بين الثنايا. وأما بضم الفاء وكسر اللام فهو فعل ملازم للبناء للمجهول معناه أصابه الفالج وهو استرخاء أحد شقي البدن لانصباب خلط بلغمي تنسد منه مسالك الروح كذا في القاموس وغيره. ولم أر فيه ولا في الصحاح ولا في المصباح ولا في المختار الفالج مصدر الفلج مطلقاً فانظر جعله مصدراً لفلج بأي معنى لفلج والأقرب أنه لفلج المبني للمجهول، وقد مثل في المصباح لمجيء فاعل مصدراً بقولهم قم قائماً أي قياماً. قوله: (بالنأي) بفتح النون وسكون الهمزة أي البعد. قوله: (وفعلة لمرة كجلسة) مقتضى ما مر في باب إعمال المصدر من أن من شروط عمله أن يكون غير محدود بالتاء فلو حد بالتاء لم يعمل أن فعلة التي للمرة كجلسة من المصادر فيكون لجلس مثلاً مصدران: أحدهما دال على المرة وهو جلسة والثاني لا دلالة له عليها وهو جلوس، ولا فرق في بناء فعلة بالفتح للمرة بين كون المصدر المطلق على فعل كضربة أو لا كخرجة من خروج كما في الهمع، ثم فعلة التي للمرة إنما تكون لما يدل على فعل الجوارح الحسية كأمثلة الناظم والشارح لا ما يدل على الفعل الباطني كالعلم والجهل والجبن والبخل أو الصفة الثابتة كالحسن والظرف.

قوله: (وفعلة لهيئة) أي لهيئة الحدث والحدث وإن استلزم الهيئة لكن فرق بين الدلالة مطابقة والدلالة التزاماً قاله سم وفسر الجار بردي الجيئة بالنوع. قوله: (محل ما ذكر) أي كون فعلة بالفتح للمرة وبالكسر للهيئة إذا لم يكن المصدر العام أي المطلق الصادق بالقليل والكثير والخالي عن إرادة الهيئة، ودخل في قوله: لم يكن إلخ المصدر المطلق الذي على فعلة بالضم كالكدرة فيفتح للمرة ويكسر للهيئة كما قاله ابن هشام، وقياسه كما قاله سم أن ما على فعلة بالفتح يكسر للدلالة على الهيئة وبالعكس وهو المتجه وإن نقل عن بعضهم خلافه. قوله: (نحو ذربة) هي الحدة في الشيء يقال: رجل ذرب أي حاد. قوله: (إلا بقرينة) أي حالية أو مقالية فعطف الوصف عليها عطف خاص على عام فإن خصت بالحالية فالعطف مغاير. قوله: (في غير ذي الثلاث بالتا المرة) أي من غير تغيير صيغة المصدر وإنما تلحق التاء من المصادر الأغلب استعمالاً فإذا كان للفعل مصدران قياسيان أو سماعيان لحقت الأغلب أو قياسي وسماعي لحقت القياسي قاله الشاطبي. وانظر ما إذا

بالوصف كإقامة واحدة، واستقامة واحدة. (وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالخِمْرَهْ) من اختمر، والعمة من تعمم، والنقبة من انتقب.

خاتمة: يصاغ من الثلاثي مفعل فتفتح عينه مراداً به المصدر أو الزمان أو المكان إن اعتلت لامه مطلقاً، نحو: مرمى ومغزى وموقى، أو صحت ولم تكسر عين مضارعه نحو: مقتل

كان السماعي أغلب استعمالاً من القياسي. وظاهر أول عبارته أنها تلحق السماعي الأغلب وظاهر آخرها أنها تلحق القياسي غير الأغلب.

قوله: **(بالوصف)** هلا قال كسابقه بالقرينة أو الوصف. قوله: **(وشذ فيه هيئة)** أي شذ في غير ذي الثلاث بناء فعلة بالكسر للهيئة. قوله: **(من اختمر)** يقال: اختمرت المرأة أي غطت رأسها بالخمار. قوله: **(من انتقب)** أي غطى وجهه بالنقاب.

قوله: **(خاتمة)** حاصل المقام أن الفعل تارة يكون معتل اللام وتارة لا فالأول يجب فتح عين مفعل منه مطلقاً والثاني إن كان صحيحاً وضمت عين مضارعه أو فتحت فكذلك وإن كسرت فالمصدر بالفتح وغيره بالكسر، وإن كان معتل الفاء فقط فإن كسرت عين مضارعه ولو بحسب الأصل وجب كسر عين مفعل منه مطلقاً نحو: وعد يعد ووثق يثق، ونحو: وهب يهب ووطىء يطأ فإن فتحت عين مضارعه فتحاً أصلياً نحو: وجل يوجل فأكثر العرب يكسر عين مفعل منه مطلقاً وبعضهم يفتحها في المصدر ويكسرها في غيره هذا عند غير طيىء، وأما طيىء فيجرون معتل الفاء مجرى الصحيح في تفصيله السابق. هذا كله في الثلاثي. وأما غيره فالمصدر وأسماء الزمان والمكان منه بزنة اسم المفعول هكذا ينبغي تقرير هذا المقام وبه يعرف ما في كلام شيخنا والبعض من الخلل في غير موضع كما لا يخفى على متأمله، ومما ذكراه في هذا المقام أن معتل الفاء إذا فتحت عين مضارعه أي ونقلت فتحتها إلى فائه التي هي الواو كودّ يود وجب فتح عين مفعل منه كالمودة. ويرده ما في القاموس وغيره من أن واو المودة تفتح وتكسر فاعرف ذلك. قوله: (يصاغ من الثلاثي مفعل) أي يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي موازن مفعل أي إن كان متصرفاً وقد تلحق مفعلاً هاء التأنيث كالمودة. قوله: (إن اعتلت لامه مطلقاً) أي سواء كسرت عين مضارعه أو لا فهو في مقابلة التقييد اللاحق.

قوله: (نحو مرمى ومغزى وموقى) بواو بعد الميم على ما في بعض النسخ وهو الذي في خط الشارح كما قاله شيخنا، وعليه فالإشارة بتعداد الأمثلة إلى أنه لا فرق بين ما لامه ياء كمرمى وما لامه واو كمغزى ولا بين صحيح الفاء كالمثالين ومعتلها كموقى. وفي أكثر النسخ ومرقى براء بعد الميم وعليه فالإشارة بالتعداد إلى أنه لا فرق بين ما لامه ياء أو واو ولا بين ما عين مضارعه مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة. والنسخة الأولى أولى من هذه لعلم عدم الفرق بين هذه الثلاثة من قوله مطلقاً فتفطن. قوله: (ولم تكسر عين مضارعه) بأن ضمت أو فتحت ولهذا مثل بمثالين. قوله: (فإن

ومذهب، فإن كسرت فتحت في المراد به المصدر، نحو: مضرب وكسرت في المراد به الزمان أو المكان نحو: مضرب، وتكسر مطلقاً عند غير طيىء فيما صحت لامه وفاؤه واو، نحو: مورد وموقف وموئل، وشذ من جميع ذلك ألفاظ معروفة، ذكرها في التسهيل. ويعامل غير الثلاثي

كسرت إلخ) منه ما عين مضارعه ياء مكسورة في الأصل فيقال مبات في المصدر وأصله مبيت بفتح الياء ومبيت في الزمان والمكان. وقيل يخير بين الفتح والكسر مطلقاً، وقيل يقتصر على ما سمع، فلا يقال في معاش معيش ولا في محيض محاض. قال في التسهيل وهو الأولى. قوله: (وتكسر مطلقاً) أي سواء أريد به المصدر أو الزمان أو المكان. قوله: (عند غير طيىء) وأما طيىء فيجرونه مجرى ما فاؤه غير واو فيفصلون فيه بين مكسور عين المضارع وغيره كما مر. قوله: (فيما صحت لامه وفاؤه واو) أي ولم تفتح عين مضارعه أصالة فإن فتحت كيوجل فأكثر العرب يكسر عين مفعل منه مطلقاً وبعضهم يفتحها في المصدر ويكسرها في غيره كما علمت. قوله: (وموئل) الموئل الملجأ.

قوله: (وشذ من جميع ذلك) أي جميع الأقسام المتقدمة ألفاظ معروفة ذكرها في التسهيل مما شذ من معتل اللام في المصدر من عصى وحمى أي أنف وأوى له أي رقّ ورزاه أي أصابه معصية ومحمية ومأوية ومرزية بالكسر فقط في الجميع. وفي المكان مأوى الإبل بكسر الواو فقط كما صرح به في لامية الأفعال، ونقل بعضهم فيه الفتح على القياس. وأما مأوى غير الإبل فبالفتح على القياس. ومما شذ من الصحيح الذي ضمت عين مضارعه في المصدر من رفق وطلع مرفق ومطلع بالكسر. وفتح الثاني الحجازيون على القياس وفي المكان من سجد وشرق وغرب وجزر ونبت وسقط وطلع وظن مسجد قال الدماميني: وهو البيت المبني للعبادة سجد فيه أو لم يسجد. قال سيبويه: وأما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير اهـ. ومشرق ومغرب ومجزر ومنبت ومسقط ومطلع ومظنة بالكسر فقط في الجميع. ومما شذ من الصحيح الذي فتحت عين مضارعه في المصدر من جمع وحمد مجمع ومحمدة بالكسر وجاء فيهما الفتح على القياس. وفي المكان من جمع مجمع بالكسر وجاء فيه الفتح على القياس. ومما شذ من الصحيح الذي كسر عين مضارعه في المصدر من رجع وعذر وعفر وعرف مرجع ومعذرة ومغفرة ومعرفة بالكسر فقط، وفي المكان من زل مزلة بالفتح وجاء فيه الكسر على القياس. ومما شذ من معتل الفاء في المكان من وحل بكسر الحاء المهملة يوحل بفتحها ووضع ووقع موحل وموضع وموقعة بالفتح في الثلاثة، وجاء فيها الكسر على القياس. وجاء بتثليث العين مهلك ومهلكة أي مفازة، ومقدرة أي حاجة ومقبرة ومشرقة بالشين المعجمة والقاف أي موضع القعود في الشمس ومزرعة، ولم يجيء مفعل بضم العين إلا مهلك ومعون ومكرم ومألك بالهمزة أي رسالة وميسر قرىء في الشواذ فنظرة إلى ميسره بالضم والإضافة. وقد صاغوا مفعلة من الثلاثي اللفظ أو الأصل لسبب كثرة مسماه أو محلها مثالها لسبب الكثرة الولد مجبنة مبخلة أي سبب لكثرة الجبن عن الحرب وكثرة البخل ولمحل الكثرة مأسدة

معاملة الثلاثي في ذلك، فمن أراد ذلك بنى منه اسم مفعول وجعله بإزاء ما يقصده من المصدر كما مر أو الزمان أو المكان. ومنه: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [سورة هود، الآية: ٤١] ﴿وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سورة سبأ، الآية: ١٩] وقوله:

الحَمْدُ للهِ مَمْسَانَا وَمَصْبَحُنَا

أَبْنِيَةُ أسمَاء الفَاعِلِينَ وَالمَفْعُولِينَ والصِّفَاتِ المُشَبَّهَةِ بِهَا

....

ومسبعة ومقثأة ومفعاة أي محل لكثرة الأسد والسبع والقثاء والأفعى. وقد أفردت مسألة مفعل برسالة فمن أراد إشباع الكلام فيه فعليه بها.

قوله: (في ذلك) أي في صوغ صيغة منه تصلح مصدراً واسم زمان واسم مكان. ولما كان اسم الإشارة غير موف بذلك لإيهامه الرجوع إلى التفصيل المتقدم في مفعل مع أنه ليس بمراد عقبه بقوله: فمن أراد إلخ. قوله: (كما مر) أي في قوله:

وعلم بيان المرء عند المجرب

وقوله:

أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلا

على ما فيه. وقوله:

أظلوم إن مصابكم رجلاً

قوله: (ومنه) أي من بناء اسم المفعول وجعله بإزاء المقصود من الثلاثة فمجراها ومرساها يحتملان الثلاثة كما في البيضاوي وإن قصرهما البعض على احتمال الزمان والمكان، وممزق مصدر، وممسانا ومصبحنا اسما زمان.

فائدة: اطراد بناء اسم الآلة على مفعل ومفعلة ومفعال بكسر الميم وفتح العين في الثلاثة كمجدح لما يجدح به السويق أي يلتّ ومكسحة ومفتاح وشذ غير ذلك كمنخل ومسعط ومدهن بضم الأول والثالث في الثلاثة، وجاء المسعط على القياس أيضاً وقد تفتح خاء المنخل كما في القاموس وكمشط بتثليث الميم وبوزن كتف وعنق وعتل. وجاء ممشط على القياس. قال في الهمع: وكإراث آلة تأريث النار أي إضرامها وسراد ما يسرد به أي يخرز اهـ. وفي القاموس: أن الإراث ككتاب النار وما أعدّ للنار من حراقة ونحوها. وأن السراد الخرز في الأديم كالسرد اهـ. وهو أيضاً ككتاب:

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها

إضافة أبنية إلى أسماء للبيان أي أبنية هي أسماء الذوات الفاعلين وأسماء الذوات، المفعولين، وغلب العاقل منها على غيره فجمع بالياء والنون فاندفع ما اعترض به. وقوله بها أي بأسماء الفاعلين

(كَفَاعِلٍ صُغْ اَسْمَ فَاعِلٍ إذَا، مِنْ ذِي ثَلاثَةٍ يَكُونُ) لازماً (كَغَذَا) أي بمعجمتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال: غذا الماء فهو غاذ، وذهب زيد فهو ذاهب، وسلم فهو سالم، وفره الفرس فهو فاره. أو متعدياً نحو: ضرب فهو ضارب، وركب فهو راكب (وَهْوَ قَلِيلٌ فِي فَعُلْتُ) بضم العين كطهر فهو طاهر، ونعم فهو ناعم، وفره فهو فاره (وَ) في (فَعِلْ) بكسرها (غَيْر مَعَدًّى)

كطاهر القلب وأسماء المفعولين كمحمود المقاصد فالضمير راجع إلى أسماء الفاعلين والمفعولين، هذا هو المتبادر من الترجمة، لكن قضية كلام التوضيح وقول المصنف بعد الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير إلى أسماء الفاعلين فقط وهو الموافق للمعروف فتأمل. قوله: (كفاعل صغ اسم فاعل) أي صوغاً كصوغ فاعل في الهيئة أو حالة كون اسم الفاعل كفاعل في الهيئة. قال في التسهيل: وربما استغني عن فاعل بمفعل نحو حب فهو محب وعن مفعل بفاعل نحو أيفع الغلام فهو يافع وأورق الشجر فهو وارق اهـ بزيادة الأمثلة من الدماميني. قوله: (من ذي ثلاثة) أي من مصدر فعل ذي ثلاثة ليجري على الصحيح، ولما كان هذا بإطلاقه يشمل فعل مضموم العين وفعل مكسورها اللازم فيوهم كثرة مجيء اسم فاعلهما على فاعل مع أنهما ليسا كذلك دفع هذا الإيهام بقوله: وهو قليل إلخ. قوله: (مفتوح العين) أي عين الكلمة. واحترز به عن غذي كرضي بمعنى تغذى. وكلام المصنف وإن لم يحتمله لكن يستفاد من التقييد أن من هذه المادة فعلاً غير مفتوح العين ففيه فائدة، فحصل الجواب عن اعتراض البعض وغيره بأنه لا حاجة إليه على أنه ساقط في بعض النسخ.

قوله: (فيقال غذا الماء إلخ) اعلم أنه وقع هنا اختلاف في النسخ فبعض النسخ هكذا: لازماً كان كغذا الوادي بالمعجمتين أي سال فهو غاذ، وذهب زيد فهو ذاهب، وسلم فهو سالم، وفره الفرس فهو فاره. أو متعدياً نحو ضرب فهو ضارب، وركب فهو راكب اهـ. ولا غبار على هذه النسخة. نعم لو قال أو متعدياً نحو غذا الصبي باللبن أي رباه فهو غاذ، وضرب إلخ لكان فيه إشارة إلى أن قول المصنف كغذا مثال صالح للحمل على المتعدي واللازم، فيكون رمزاً من المصنف إلى التعميم. وبعض النسخ هكذا لازماً كغذا الوادي بمعجمتين مفتوح العين بمعنى سال، فيقال: غذا الماء فهو غاذ وذهب زيد إلخ. ويرد على هذه النسخة أنه لا حاجة إلى قوله: مفتوح العين كما مر مع الاعتذار عنه، ولا إلى قوله: فيقال غذا الماء. وبعض النسخ هكذا لازماً كغذى الوادي بمعجمتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال غذا الماء فهو غاذ ومتعدياً بهما بمعنى ربى، فيقال: غذا طفله باللبن فهو غاذ وهو قليل إلخ. ويرد على هذه النسخة ما ورد على النسخة الثانية. وكتب البعض على هذه النسخة فاعترضها بأنه كان الأحسن في صوغ التركيب أن يقول كغذا بمعجمتين لازماً بمعنى كذا ومتعدياً بمعنى كذا، ولا يخفى أن صوغ التركيب يحسن بتقدير كغذا بعد قوله ومتعدياً وجعل الواو بمعنى أو فتفطن. قوله: (وفره) يقال فره الفرس يفره بضم الراء فيهما فراهة وفروهة وفراهية بالتخفيف فهو فاره أي نشط وخف. ورجل فاره أي حاذق وجارية فرهاء أي

نحو: سلم فهو سالم (بَلْ قِيَاسُهُ) أي قياس فعل اللازم المكسور العين (فَعِلْ) بفتح الفاء وكسر العين في الأعراض (وَأفْعُلُ) في الألوان والخلق و(فَعْلانُ) فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن (نَحْوَ أشِرٍ) وبطر وفرح (ونحو صَدْيَانَ) وريان وعطشان (وَنَحوُ الأَجْهَرِ) والأحمر. ومما شذ فيه مريض وكهل (وَفَعْلٌ) بفتح الفاء وسكون العين (أوْلَى وَفَعِيلٌ بِفَعُلْ) مضموم العين (كَالضَّخْمِ) والشهم (وَالجميلِ) والظريف (وَالفِعْلُ) لهذه ضخم وشهم و(جَمُلْ) وظرف (وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعَلْ) بفتحتين، وفعال بالفتح وفعال بالضم، وفعل بضمتين، وفعل بكسر الفاء أو ضمها، وفُعّال وفَعول، وفعل بكسرتين كحرش فهو أحرش، ....

حسناء. قوله: (وهو) أي صوغ فاعل قليل أي شاذ. قوله: (أي قياس فعل) أي قياس الوصف من فعل. قوله: (في الأعراض) جمع عرض والمراد به هنا المعنى العارض للذات الغير الراسخ فيها فخرج الألوان والخلق. قوله: (والخلق) بكسر الخاء وفتح اللام جمع خلقة، والمراد بها الحال الظاهري في البدن كالعور والحور والجهر.

قوله: (وحرارة الباطن) الواو بمعنى أو. قوله: (نحو أشر وبطر وفرح) بتنوين الثلاثة لأنها أمثلة للوصف لا للفعل بقرينة قوله: ونحو صديان. والأشر والبطر معناهما الذي لا يحمد النعمة. والصديان العطشان. والأجهر الذي لا يبصر في الشمس وأعاد نحو في قوله: أو نحو صديان وقوله: ونحو الأجهر لاختلاف النوع. وصديان وعطشان مما دل على حرارة الباطن وريان مما دل على الامتلاء. واعترض بأن الريّ انقضاء حاجة الشرب وقد يكون ذلك بدون امتلاء بل قد يحصل من غير تناول شيء أصلاً إلا أن يقال: المراد بالامتلاء حقيقة أو حكماً. قوله: (ومما شذ فيه) أي في فعل المكسور العين اللازم مريض وكهل والقياس مرض وكهل لأنهما من الأعراض. قوله: (أولى) لعله لم يصرح بالقياس لعدم كثرة فعل وفعيل في فعل مضموم العين كثرة تقطع بقياسهما فيه عنده. قال الشاطبي: وغير المصنف يرى أن فعيلاً قياس دون فعل. قوله: (والشهم) هو ذكي الفؤاد. قوله: (والفعل جمل) احتراز عن جميل من جملت الشحم بالفتح أي أذبته فجمل هو بالبناء للمجهول أي أذيب فهو مجمول وجميل لأن فعيلاً فيه بمعنى مفعول فليس مما نحن فيه. قاله الشاطبي وأقره غير واحد كالبعض. ويرد عليه أن كون فعله جمل بالضم معلوم من قوله: وفعل أولى وفعيل بفعل. حيث فرض الكلام في فعل بالضم. ثم الظاهر أن تقييد الشارح الضخم والشهم والظريف بكون فعلها ضخم وشهم وظرف بيان للواقع، هذا ويحتمل أن الواو في قوله: والفعل إلخ استئنافية لا حالية فلا يكون تقييداً بل مستأنفاً لبيان الواقع لكنه غير محتاج إليه فتدبر. قوله: (بالفتح) أي فتح الفاء مع تخفيف العين، وكذا قوله بالضم.

قوله: (وفعال) أي بضم الفاء وتشديد العين وقوله: وفعول أي بفتح الفاء وتخفيف العين. قوله: (كحرش) بالحاء المهملة ثم الشين المعجمة أي خشن وتمثيله من النشر على ترتيب اللف.

وخظب فهو أخظب إذا احمر إلى الكدرة، ونحو: بطل، وحسن فهو حسن. ونحو: جبن فهو جبان، وشجع فهو شجاع، ونحو: جنب فهو جنب، ونحو: عفر فهو عفر أي شجاع ماكر. ونحو: غمر فهو غمر أي لم يجرب الأمور، ونحو: وضؤ فهو وضاء أي وضيء. ونحو: حصرت فهي حصور أي ضاق مجرى لبنها. ونحو: خشن فهو خشن.

تنبيه: جميع هذه الصفات صفات مشبهة إلا فاعلاً كضارب وقائم فإنه اسم فاعل، إلا إذا أضيف إلى مرفوعه، ....

قوله: (وخظب) بالخاء والظاء المعجمتين على ما ذكره المصرح وتبعه غيره. والذي في القاموس أنه بالطاء المهملة وأن فعله من باب فرح لا من باب ظرف كما هو مقتضى كلام الشارح وعبارته في مادة خطب بالخاء المعجمة والطاء المهملة الخطبة بالضم لون كدر مشرب حمرة في صفرة أو غبرة ترهقها خضرة خطب كفرح فهو أخطب ولم أجد مادة خظب بالخاء والظاء المعجمتين لا في القاموس ولا في الصحاح ولا في المصباح. وقوله إلى الكدرة أي مائلاً إلى الكدرة. قوله: (ونحو عفر) بالعين المهملة فالفاء. قوله: (ونحو غمر) بالغين المعجمة فالميم. قوله: (ونحو حصرت) بمهملات مبنياً للمجهول لزوماً فالتمثيل به لفعل المضموم العين باعتبار أصله، ولا يرد أن أصل المبني للمجهول متعد والمضموم العين الذي الكلام فيه لازم لما مر عن سم أن المبني للمجهول قد يكون سماعاً من اللازم نحو جن فيجعل هذا منه، وانظر ما الدليل على أن أصله بضم العين. قوله: (فهو خشن) بكسرتين وفي القاموس أنه ككتف فلعل فيه اللغتين.

قوله: (جميع هذه الصفات إلخ) دفع لما قد يقال: إن المصنف ترجم لأبنية الصفات المشبهة ولم يذكرها وهو معيب، ولا يقال: إنه ذكرها في الباب الآتي لأن المذكور فيه أحكامها لا أبنيتها، لكن كان على الشارح أن يؤخر هذا التنبيه إلى آخر الباب لأن ذكره هنا يوهم أن وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد، واسم المفعول من الثلاثي أو غيره لا يكونان صفتين مشبهتين مع أنهما يكونان صفتين مشبهتين إذا قصد بهما الثبوت دون الحدوث، وأضيفا إلى مرفوعهما أو نصباه على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز كوصف الفاعل من الثلاثي المجرد. قوله: (صفات مشبهة) أي إن قصد بها الثبوت والدوام وإن لم تضف إلى مرفوعها ولم تنصبه على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز، فإن قصد بها الحدوث كانت أسماء فاعلين، ونقل الإسقاطي وغيره أنها إذا قصد بها النص على الحدوث حوّلت إلى فاعل. وفي التصريح عن الشاطبي وغيره: أنه إذا أريد حدوث الحسن مثلاً قيل حاسن لا حسن. وقوله إلا إذا أضيف إلى مرفوعه أي أو نصبه على ما ذكر فلا يكون فاعل صفة مشبهة إلا إذا قصد به الثبوت وأضيف إلى مرفوعه أو نصبه، على ما ذكر. والفرق بين فاعل وغيره من تلك الصفات أن الأصل في فاعل قصد الحدوث وقصد الثبوت طارىء فلا يعتبر إلا مع ما يدل على خروجه عن الأصل واستعماله في الثبوت من الإضافة أو النصب المذكورين، وأما غير فاعل فمشترك في الأصل بين الحدوث والثبوت فاكتفى في كونه صفة مشبهة بقصد الثبوت.

وذلك فيما إذا دل على الثبوت، كطاهر القلب، وشاحط الدار أي بعيدها فهو صفة مشبهة أيضاً. (وَبِسِوَى الفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ) أي وقد يستغنى عن وزن فاعل من فعل بالفتح بغيره كشيخ وأشيب وطيب وعفيف. (وَزِنَةُ المُضَارِعِ اسمُ فَاعِلِ، مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلاثِ كَالمُوَاصِلِ. مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأَخِيرِ مُطْلَقَاً، وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا) أي يأتي اسم الفاعل من غير الثلاثي المجرد على زنة مضارعه بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وكسر ما قبل الأخير مطلقاً: أي سواء كان مكسوراً في المضارع كمنطلق ومستخرج، أو مفتوحاً كمتعلم ومتدحرج. (وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ) أي من هذا (مَا كَانَ انْكَسَرْ) وهو ما قبل الأخير (صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ المُنْتَظَرْ)

قوله: (إذا دلّ على الثبوت) أي الدوام دون الحدوث وليس المراد بالثبوت مطلق الحصول لأنه لا يختص بالصفة المشبهة. قوله: (وبسوى الفاعل قد يغنى فعل) يغنى بفتح الياء مضارع غنى من باب فرح أي استغنى ونسبة الاستغناء إلى فعل مجاز كما أشار إليه الشارح بقوله أي قد يستغنى بالبناء للمجهول، والمراد أنه قد يستعمل في الوصف من فعل غير فاعل دون فاعل. قوله: (وزنة) أي موازن المضارع خبر مقدم واسم فاعل مبتدأ مؤخر ومن غير ذي الثلاث أي من مصدر فعل غير ذي الثلاث نعت لاسم فاعل. قوله: (مع كسر متلو الأخير) أي ما يتلو الحرف الأخير والمراد الكسر ولو تقديراً كمعتل ومختار اسمي فاعل. وأما منتن بضم التاء اتباعاً فشاذ. وشذ فتح ما قبل الآخر في ألفاظ كاسم الفاعل من أحصن وأسهب بسين مهملة آخره موحدة أي تكلم بما لا يعقل، فإن كان بمعنى تكلم بما يعقل فاسم فاعله مسهب بكسر الهاء على القياس وألفح[1] بالفاء والحاء المهملة أي افتقر وصار مفلساً. واجرأشت الإبل: بجيم فراء فهمزة فشين معجمة مشددة أي سمنت. وشذ أيضاً مجيء اسم فاعل أفعل على فاعل كأورس الشجر إذا اخضر ورقه فهو وارس وجاء مورس قليلاً وأمحل البلد إذا قحط فهو ماحل.

قوله: (وضم ميم زائد) وأما نحو منتن بكسر الميم اتباعاً فشاذ. قوله: (وإن فتحت إلخ) أي ولو تقديراً كمعتل ومختار اسمي مفعول وقد يستغنى بمفعول عن مفعل بفتح العين كمحزون ومحموم ومزكوم فإنه لم يسمع محزن ولا محم ولا مزكم مع أن أفعال الثلاثة سمعت ثلاثية ورباعية، يقال حزنه الله وأحزنه وزكم وأزكمه الله وحم الرجل من الحمى وأحمه الله وحم الشيء وأحم قدر فالتزامهم في اسم المفعول من الثلاثة زنة مفعول دليل على استغنائهم بمفعول عن مفعل اهـ دماميني. ومن هذا القبيل مجنون ومهزول، وفي موضع آخر من التسهيل أنه قد يستغنى بمفعول عن مفعل بفتح العين فيما لا ثلاثي له أيضاً، ومثله الدماميني بأرقه فهو مرقوق ولم يقولوا مرق. قال: فإن قلت فقد قالوا رق العبد. قلت: إنما يقولونه بمعنى صار رقيقاً فليس بمعنى أرق اهـ. وقد يجيء اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول والعكس نحو: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [سورة القارعة، الآية: ٧]

---

(١) قوله: (وألفح إلخ) هو بالجيم لا بالمهملة كما في القاموس والصحاح اهـ.

والمستخرج (وَفِي اسم مَفْعُولِ الثُّلاثِيِّ اطَّرَدْ، زِنَةُ مَفْعُولٍ كَآتٍ مِنْ قَصَدْ) يقصد فإنه مقصود، وآت من ضرب مضروب ومن مر ممرور به، ومنه مبيع ومقول مرميّ، إلا أنها غيرت.

تنبيه: مراده بالثلاثي المتصرف (ونَابَ نَقْلاً عَنْهُ) أي عن مفعول (ذُو فَعِيلِ) مستوياً فيه المذكر والمؤنث (نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلِ) أو جريح أو قتيل. **تنبيه**: مراده أنه ينوب عنه في الدلالة على معناه فقط. قال في التسهيل: وينوب في الدلالة لا العمل عن مفعول بقلة. فعل كذبح، ....

ونحو: ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا﴾ [سورة مريم، الآية: ٦١] أي مرضية وآتيا. وقيل: الأول مجاز عقلي أي راض صاحبها والثاني من قولهم أتيت الأمر أي فعلته.

قوله: (إلا أنها غيرت) أي عن صيغة مفعول وأصلها مبيوع ومقوول ومرموي فنقلت حركة ياء الأول إلى الساكن قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين وقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء، ونقلت حركة واو الثاني إلى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين وقلبت واو الثالث ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء والضمة كسرة وأدغمت الياء في الياء. قوله: (مراده بالثلاثي) أي في قوله: وفي اسم مفعول الثلاثي، وكذا قوله فيما مر: إذاً من ذي ثلاثة يكون، وإن تبادر من الشرح قصد الأول فقط. قوله: (المتصرف) خرج الجامد نحو عسى وليس ونعم وبئس فلا يتأتى منه اسم فاعل ولا اسم مفعول. قوله: (نقلاً) أي لا قياساً وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو. قوله: (أي عن مفعول) وقد ينوب عن مفعل بضم الميم وفتح العين نحو أعله المرض فهو عليل أي معلّ، وأعقدت العسل فهو عقيد أي معقد كذا في التسهيل وشرحه. قوله: (ذو فعيل) أي صاحب هذا الوزن أي موازنه.

قوله: (في الدلالة لا العمل) قال الدماميني: فلا يقال مررت برجل ذبيح كبشه، وفي مقرب ابن عصفور واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول اهـ كلام ابن عصفور، فعليه يصح مررت برجل قتيل أبوه، والمصنف موافق على رفعه للضمير لإطلاقه القول بأن الخبر المفرد المشتق متحمل للضمير كذا يلزم على ما فهمه أبو حيان ومتابعوه. ولقائل أن يقول: شروط العمل إنما هي للعمل في المنصوب لا في المرفوع فيجوز عند المصنف أن يعمل في الضمير والظاهر اهـ. وفي الهمع ما نصه: ولا يعمل كعمل اسم المفعول ما جاء بمعناه من فعل وفعل وفعيل كذبح وقنص وقتيل، فلا يقال: مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبوه خلافاً لابن عصفور حيث أجاز ذلك. قال أبو حيان: ويحتاج في منع ذلك أو إجازته إلى نقل صحيح عن العرب اهـ. إذا علمت هذين النقلين علمت أن عزو البعض منع العمل في المرفوع الظاهر إلى ابن عصفور خطأً محض نعوذ بالله من التساهل.

قوله: (فعل) أي بكسر الفاء وسكون العين كذبح وطحن ورعى وطرح بمعنى مفعول. قوله:

وفعل كقنص، وفعلة كغرفة، وبكثرة فعيل اهـ.

خاتمة: قال الشارح: ومجيء فعيل بمعنى مفعول كثير في لسان العرب، وعلى كثرته لم يقس عليه بإجماع. وفي التسهيل: ليس مقيساً خلافاً لبعضهم فنص على الخلاف. وفي شرحه وجعله بعضهم مقيساً فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل نحو: قدر ورحم لقولهم قدير ورحيم. والله أعلم.

(وفعل) أي بفتحتين كما في الدماميني كقنص بقاف ونون مفتوحتين وصاد مهملة كما ضبطه شيخنا وغيره أي وكعدد وتوهم البعض أن قوله كقنص بقاف مفتوحة وموحدة ساكنة وضاد معجمة فقال أي ونقض وعدّ وخبط وهو تحريف لما مر عن الدماميني، ولأن إطلاق المصدر بمعنى المفعول مجازاً كثير مطرد. قوله: (وفعلة) أي بضم الفاء وسكون العين كغرفة وأكلة ومضغة. قوله: (لم يقس عليه) فلا يقال: ضريب بمعنى مضروب ولا عليم بمعنى معلوم. قوله: (خلافاً لبعضهم) أي في نوع منه وهو ما ليس له فعيل بمعنى فاعل كما يدل عليه كلامه في شرح التسهيل الذي نقله الشارح. قوله: (وجعله بعضهم مقيساً فيما ليس له إلخ) أي لأنه لا لبس فيه بخلاف ما له فعيل بمعنى فاعل. قوله: (نحو قدر ورحم) تمثيل للمنفي، وأما ما ليس له ذلك فكقتيل وجريح. وقوله لقولهم إلخ تعليل لمحذوف أي وإنما كان الفعلان لهما فعيل بمعنى فاعل لقولهم إلخ.

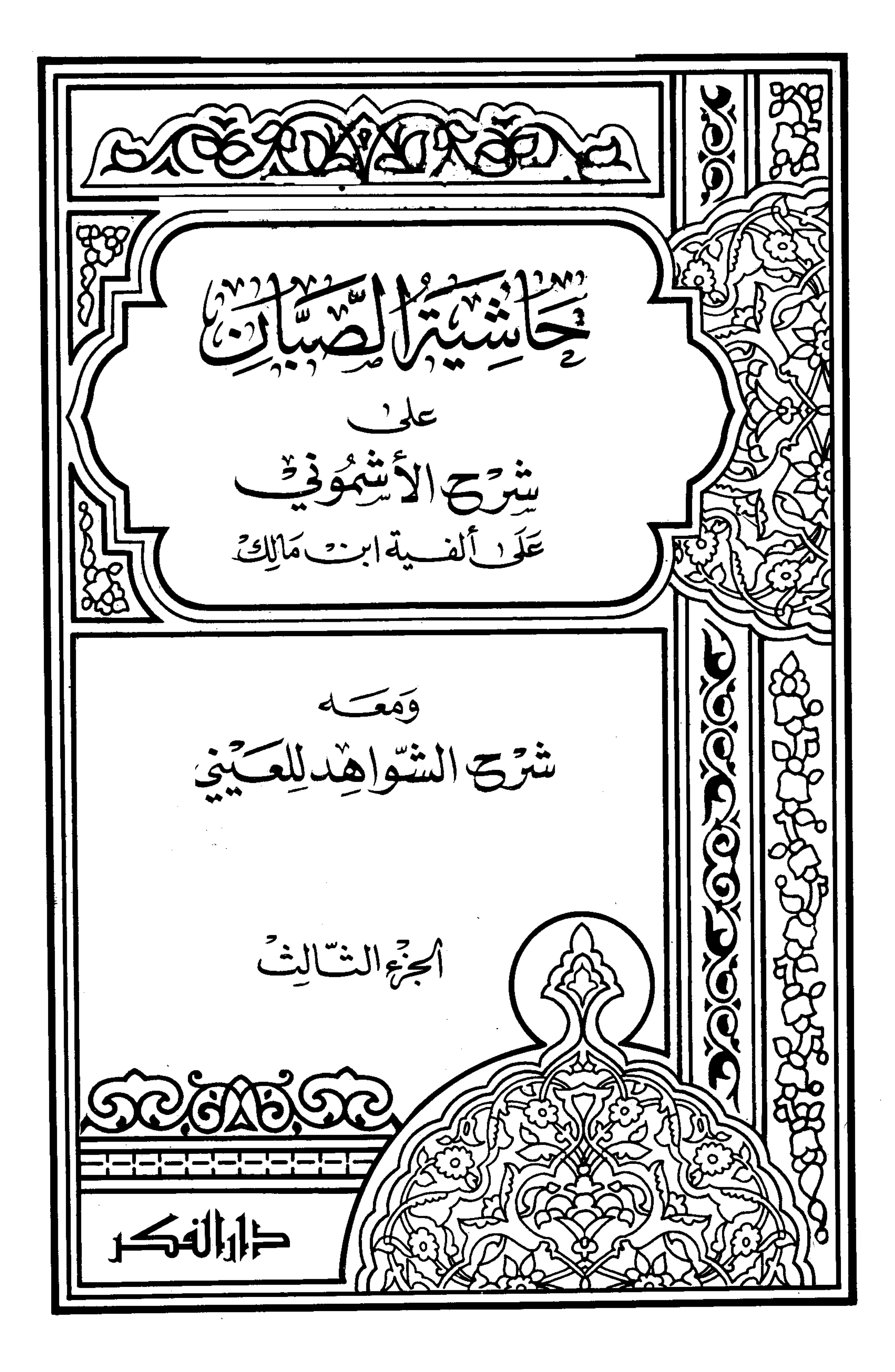
تم الجزء الثاني من حاشية العلامة الصبان على شرح الأشموني

ويليه الجزء الثالث. وأوله: الصفة المشبهة باسم الفاعل

فهرس

حاشية محمد بن علي الصبان

فهرس



حاشية الصبان

على

شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك

ومعه

شرح الشواهد للعيني

الجزء الثالث

دار الفكر

الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م

Email: darelfkr@cyberia.net.lb
E-mail: darlfikr@cyberia.net.lb
Home Page: www.darelfikr.com.lb



حارة حريك - شارع عبد النور - برقياً: فكسي - ص.ب: ١١/٧٠٦١
تلفون: ٥٥٩٩٠٠ - ٥٥٩٩٠١ - ٥٥٩٩٠٢ - ٥٥٩٩٠٣
فاكس: ٠٠٩٦١١٥٥٩٩٠٤



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ باسْمِ الْفَاعِلِ

(صِفَـةٌ اسْتُحْسِـنَ جَـرُّ فَـاعِـلِ مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ)

أي تتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه، فإن اسم الفاعل لا يحسن فيه ذلك لأنه إن كان لازماً وقصد ثبوت معناه صار منها وانطلق عليه اسمها، وإن كان متعدياً فقد سبق أن الجمهور على منع ذلك فيه فلا استحسان.

الصفة المشبهة باسم الفاعل

أي المتعدي لواحد كما يعلم مما يأتي. قوله: (صفة استحسن الخ) تعريف بالخاصة فهو رسم. وأورد عليه صور امتناع الجر الآتية في قوله ولا تجرر بها الخ وصور ضعفه فإن الصفة المشبهة في جميع هذه الصور لا يستحسن جر الفاعل بها. وأجيب بأن المراد استحسان الجر بنوعها وإن لم يكن بشخصها. وأجيب أيضاً عن الثاني بأن المراد بالاستحسان خلاف الاستقباح ولا استقباح في الضعيف وإن قوبل بالحسن بناء على أن المراد بالحسن خلاف القبيح والضعيف، وأما قسم القبيح فلا جر فيه ولو سلم فقد علم جوابه اهـ سم. وقوله: ولو سلم أي أن من القبيح ما هو جر ففي التوضيح أن كاتب الأب بالجر قبيح وهو مبني على جواز الإضافة في المثال كما يأتي. قوله: (معنى) أي في المعنى أو من جهة المعنى لا اللفظ لما يأتي في الشرح. قوله: (المشبهة اسم الفاعل) بنصب اسم على المفعولية وجره بالإضافة. قوله: (عن اسم الفاعل) اعترض بأن المقصود بالتعريف تمييز الصفة المشبهة عما عداها من اسم الفاعل وغيره كما هو شأن سائر التعاريف. وأجيب بأن تخصيصه بالذكر لشدة اشتباهها به لاشتراكهما في كثير من الصيغ والأحوال. قوله: (وقصد ثبوت معناه) فإن لم يقصد باللازم الثبوت بل الحدوث فليس صفة مشبهة سم. قوله: (صار منها) قال سم: ظاهره أنه حينئذ يستحسن جر فاعله ويرد عليه أن صاحب التوضيح صرّح بقبح الإضافة في قولك زيد كاتب الأب والمخلص من ذلك أن يراد بالاستحسان مطلق الجواز والصحة اهـ وعندي في الإيراد والجواب نظر بل كلاهما سهو عما فرض الشارح الكلام فيه وهو اسم فاعل اللازم لأن كتب متعد وبفرض عدم هذا الفرض، فما تقدم من أن المراد استحسان الجر بنوعها يخلص من ذلك أيضاً فتنبه. قوله: (وإن كان متعدياً) أي لواحد لما سبق من أن المتعدي لأكثر تمتنع إضافته إلى الفاعل إجماعاً. قوله: (أن الجمهور على منع ذلك فيه) أي وإن قصد ثبوته ومن القليل من أجاز بشرط قصد الثبوت وأمن اللبس بالإضافة إلى المفعول كالمصنف، ومنهم من أجاز بشرط قصد الثبوت وحذف المفعول اقتصاراً وعلى الجواز فهو أيضاً من الصفة المشبهة على ما ذكره شيخنا والبعض، وفيه أنه لا يلزم من التجويز الاستحسان وحينئذ لا يدخل في تعريف الصفة إلا إذا قالوا

تنبيهان: الأول: إنما قيد الفاعل بالمعنى لأنه لا تضاف الصفة إليه إلا بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلاً إلا من جهة المعنى. **الثاني**: وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل أنها تدل على حدث ومن قام به وأنها تؤنث، وتثنى وتجمع ولذلك حملت عليه في العمل، وعاب الشارح التعريف المذكور بأن استحسان الإضافة إلى الفاعل لا يصلح لتعريفها وتمييزها عما عداها، لأن العلم به موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة، وعرفها بقوله: ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث، وقد يقال: إن العلم باستحسان الإضافة موقوف على المعنى لا على العلم بكونها صفة مشبهة فلا دور، أو إن قوله المشبهة اسم الفاعل مبتدأ. وقوله: صفة استحسن إلى آخره خبر. وقوله:

بالاستحسان. اللهم إلا أن يراد الاستحسان مطلق الجواز أو الاستحسان في الجملة واسم الفاعل يستحسن جر فاعله به في الجملة أي في بعض الصور وذلك إذا كان لازماً.

قوله: (لأنه لا تضاف الخ) قضية هذا التوجيه أن التقييد لبيان الواقع سم. قوله: (تدل على حدث) أي معنى متعلق بالغير. قوله: (وأنها تؤنث) أي بالتاء أي غالباً. وقوله: وتجمع أي جمع سلامة لمذكر أي غالباً وإنما قلنا ذلك لأنه لا يقال في نحو أبيض أبيضة ولا أبيضون ولا في نحو غضبان غضبانون كما يقال ضاربة وضاربون مع عمل أفعل فعلاء وفعلان فعلى عمل سائر الصفات المشبهة. قوله: (وعاب الشارح التعريف الخ) يعني أنه عابه بلزوم الدور وتقريره أن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان إضافتها إلى الفاعل واستحسان إضافتها إلى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفعه الشارح بما حاصله منع توقف الاستحسان على العلم بل إنما يتوقف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حوّل إسنادها عنه إلى ضمير الموصوف لا يكون فيه لبس ولا قبح فتحسن حينئذ الإضافة. قوله: (ما صيغ لغير تفضيل الخ) قال يس نقلاً عن ابن هشام فيه نظر لاقتضائه أن نحو زيد حسن صفة مشبهة والنحاة لا يسمونها مشبهة إلا إذا خفضت أو نصبت وهذا وارد على حد الناظم أيضاً اهـ. وفيه نظر لعدهم من أحوال الصفة المشبهة رفعها معمولها نحو: زيد حسن وجهه وهذا يقتضي تسميتها صفة مشبهة في هذه الحالة. قوله: (من فعل لازم) أي من مصدره والتقييد باللزوم مبني على مذهب الجمهور من منع إجراء اسم فاعل المتعدي لواحد عند قصد ثبوته مجرى حسن الوجه كما مر. قوله: (دون إفادة معنى الحدوث) أفاد شيخنا السيد عن التسهيل وشرحه للدماميني أنه إذا قصد حدوث الصفة المشبهة في الماضي أو الاستقبال حوّلت إلى فاعل، فنقول في عفيف وشريف وحسن: عاف وشارف وحاسن أمس أو غداً اهـ. والظاهر أن الأمر كذلك إذا قصد حدوثها في الحال كما يدل عليه إطلاق قول المصرح ما نصه: إذا أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن، وإذا أردت حدوثه قلت: حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره اهـ. ثم راجعت الدماميني فرأيته صرح بما استظهرته. قوله: (أو إن قوله الخ) بكسر إن لأنه معطوف على مقول القول واعترض بأن الإعراب على الأول كذلك فلا يخلص

(وَصَوْغُهَا مِنْ لاَزِمٍ لِحَاضِرِ) إلى آخره عطف عليه لتمام التعريف، أي ومما تتميز به الصفة المشبهة أيضاً عن اسم الفاعل أنها لا تصاغ قياساً، إلا من فعل لازم كطاهر من طهر وجميل من جمل وحسن من حسن. وأما رحيم وعليم ونحوهما فمقصور على السماع بخلافه فإنه يصاغ من اللازم كقائم ومن المتعدي كضارب وأنها لا تكون إلا للمعنى الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع، والمستقبل بخلافه كما عرفت، وأنها لا تلزم الجري على المضارع بخلافه، بل قد تكون جارية عليه (كَطَاهِرِ الْقَلْبِ) وضامر البطن، ومستقيم الحال، ومعتدل القامة. وقد لا تكون وهو الغالب

بمجرده من الإشكال. وأجاب البعض بأن مراده أن كلام الناظم من حيز الإخبار والحكم لا التعريف قال: ولا ينافيه قوله بعد ذلك عطف عليه لتمام التعريف لأنه بالنسبة إلى الأول لا الثاني.

قوله: (وقوله وصوغها الخ) المتبادر من عبارته أن هذا من تتمة الجواب الثاني والظاهر أنه لا يتوقف عليه وأن العطف أولى فقط وأن الاستئناف جائز. قوله: (من لازم) أي من مصدر فعل لازم أصالة أو عروضاً كما في رحمن ورحيم وعليم فإنها لازمة بالتنزيل أو النقل إلى فعل بالضم أفاده سم. فقول الشارح: وأما رحيم وعليم ونحوهما فمقصور على السماع لا يتم إلا إذا أريد اللزوم أصالة فقط. قوله: (بخلافه) أي اسم الفاعل. قوله: (الدائم) فيه إشارة إلى أن المراد بالحاضر في عبارة المصنف الدائم لا الحال فقط لأن الصفة المشبهة للدوام فلا يعترض على المصنف بأنه ترك قيد الدوام أو يقال هو مأخوذ من قوله: كطاهر القلب بجعله قيداً لقوله لحاضر. والمراد بالدوام الثبوت في الأزمنة الثلاثة. قال يس نقلاً عن غيره: ودلالة الصفة المشبهة على الدوام عقلية لا وضعية لأنها لما لم تدل على التجدد ثبت لها الدوام بمقتضى العقل إذ الأصل في كل ثابت دوامه اهـ. ويوافقه قول الدماميني نقلاً عن الرضي كما أن الصفة المشبهة ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للثبوت في جميع الأزمنة فليس معنى حسن في الوضع إلا ذو حسن سواء كان في بعض الأزمنة أو جميعها، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض كان اللفظ ظاهراً في الاتصاف بالحسن في جميع الأزمنة إلا أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها نحو: كان زيد حسناً فقبح أو سيصير حسناً أو هو الآن فقط حسن فظهوره في الاستمرار ليس وضعياً اهـ. ومنه يؤخذ حمل قول الشارح وأنها لا تكون إلا للمعنى الخ على حالة الإطلاق هذا. وعبارة الشارح في شرح قول الناظم وعمل اسم فاعل المعدى الخ تقتضي أنها وضعية فتدبر.

قوله: (بخلافه) أي اسم الفاعل فإنه يكون للماضي المنقطع وللحال وللمستقبل كهذا ضارب أمس أو الآن أو غداً. وقوله: كما عرفت أي في باب إعمال اسم الفاعل عند قول المصنف إن كان عن مضيه بمعزل. قوله: (وهو الغالب) وأما قول بعضهم لا تكون إلا غير جارية فمبني على أن المراد بالجريان إفادة التجدد والحدوث كذا في شرح الجامع، لكن الذي في الهمع أن الزمخشري

في المبنية من الثلاثي كحسن الوجه و(جَمِيلِ الظَّاهِرِ) وسقط العظام وأسود الشعر (وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ المُعَدَّى) لواحد (لَهَا) أي ثابت لها (عَلَى الحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا) له في بابه من وجوب الاعتماد على ما ذكر.

تنبيه: ليس كونها بمعنى الحال شرطاً في عملها لأن ذلك من ضرورة وضعها لكونها وضعت للدلالة على الثبوت والثبوت من ضرورته الحال. فعبارته هنا أجود من قوله في الكافية:

والاعتماد واقتضاء الحال شرطان في تصحيح ذا الأعمال

اهـ. (وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ) ....

وابن الحاجب منعا موازنتها المضارع وأن نحو ضامر الكشح ومطمئن القلب ومعتدل القامة أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة لا أنها صفات مشبهة. قوله: (في المبنية من الثلاثي) خرج المبنية من غيره فإنها لازمة الجري على المضارع كما في التسهيل. قوله: (كحسن الوجه الخ) راجع لقوله وقد لا تكون فهو تمثيل لغير الجارية على المضارع أو لقوله: في المبنية من الثلاثي فهو تمثيل لها. قوله: (وأسود الشعر) التمثيل به غير صحيح لأن فعله سوّد يسوّد كعلم يعلم فأسود جار على المضارع، وأما اسودّ الخماسي فالوصف منه مسودّ لا أسود حتى يصح تصحيح البعض التمثيل بأنه تمثيل لغير الجارية على مضارعها أي وإن كانت مبنية من غير الثلاثي مع أنه يرده ما مر قريباً عن التسهيل ونقله هو أيضاً وأقره فلا تكن من الغافلين. قوله: (وعمل اسم فاعل المعدى لها الخ) قال ابن هشام: المراد بالعمل عمل النصب على طريقة المفعول به، وأما عمل الرفع أو عمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما أن اسم الفاعل هكذا. قال في النهاية: الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه والمشبه بالمفعول به. وذكر في موضع آخر أنها لا تعمل في المفعول المطلق اهـ يس والمتجه الأول. قوله: (ثابت لها) أي صورة فلا يرد أن منصوب اسم الفاعل مفعول به حقيقة ومنصوب الصفة المشبهة شبيهة بالمفعول به. قوله: (على الحد) أي كائناً على الحد فهو حال من ضمير عمل المنتقل إلى الظرف بعد حذف الاستقرار سم.

قوله: (من وجوب الاعتماد على ما ذكر) ولو قرنت بأل بناء على الأصح من أنها مع الصفة المشبهة حرف تعريف وترك اشتراط الحال أو الاستقبال لأنه لا يتجه فيها مع كونها للدوام المتضمن للحال والاستقبال، وبقي من الشروط أن لا تصغر فلو صغرت لم تعمل ذكره شيخنا وأن لا توصف. قوله: (لأن ذلك من ضرورة وضعها) أي فهو لا يفارقها وإنما يعد شرطاً ما قد يفارق. قوله: (أجود الخ) أي لأن قوله على الحد الذي قد حدا يمكن تأويله بأن يراد في الجملة بخلاف عبارته في الكافية. قوله: (وسبق ما تعمل فيه) أي بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريقة المفعول به لأنه الذي تفارق فيه الصفة اسم الفاعل أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان فيهما

بخلاف اسم الفاعل أيضاً ومن ثم صح النصب في نحو زيداً أنا ضاربه وامتنع في نحو وجه الأب زيد حسنه (وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ) أي ويجب في معمولها أن يكون سببياً: أي متصلاً بضمير

لأن المرفوع فاعل والمجرور مضاف إليه والفاعل والمضاف إليه لا يتقدمان قاله يس. قوله: (بخلاف اسم الفاعل) أي فإنه يتقدم منصوبه، قال في الارتشاف: إلا إذا كان بأل أو مجروراً بإضافة أو حرف جر غير زائد نحو هذا غلام قاتل زيداً ومررت بضارب زيداً، فإن جر بحرف جر زائد نحو: ليس زيد بضارب عمراً جاز التقديم فتقول ليس زيد عمراً بضارب ومنع ذلك المبرد قاله يس.

قوله: (ومن ثم الخ) مراده كما تنادي به عبارته بيان شيء يترتب على تخالف الصفة واسم الفاعل فيما ذكر أي ومن أجل هذا التخالف صح النصب في نحو: زيداً أنا ضاربه لصحة عمل ضارب المذكور في زيداً لو تفرغ من الضمير لجواز تقدم منصوب اسم الفاعل عليه وإذا صح عمله في زيداً لو تفرغ له صح أن يفسر عامله المحذوف لقاعدة أن ما يعمل يفسر العامل وامتنع في نحو وجه الأب زيد حسنه لعدم صحة عمل حسن في وجه لو تفرغ من الضمير لعدم جواز تقدم منصوب الصفة عليها، وإذا لم يصح عمله في وجه لو تفرغ له لم يصح أن يفسر عامله المحذوف لقاعدة أن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً وليس مراد الشارح بيان تقدم منصوب اسم الفاعل دون الصفة كما توهمه البعض فقال: كان الأولى حذف الضمير المتصل بالوصف ليكون أصرح في الدلالة. قوله: (وكونه ذا سببية وجب) أي وكون ما تعمل فيه بحق الشبه باسم الفاعل فلا يرد أحسن الزيدان وما قبيح العمران لأن عملها في هذين بما فيها من معنى الفعل وبقي مما يتخالفان فيه أنه يعمل محذوفاً، ولهذا أجازوا أنا ضارب زيد وعمراً بخفض زيد ونصب عمرو بإضمار فعل أو وصف منوّن. وأما العطف على محل المخفوض فممتنع عند من اشترط وجود المحرز ومنعوا مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل وأنه لا تقبح إضافته إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: مررت برجل قاتل أبيه ويقبح مررت برجل حسن وجهه وأنه يفصل منه مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب في الدار أبوه عمراً، ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه رفعت أو نصبت، وأنه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة لأن معمولها لما كان سببياً مرتبطاً بمتقدم أشبه الضمير وهو لا ينعت فكذا ما أشبهه قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة. ورد عليهم بما في الحديث في صفة الدجال: «**أعور عينه اليمنى**». وأجيب بأن اليمنى خبر لمحذوف أو مفعول لمحذوف وأنه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط وجود المحرز. ويحتمل أن يكون منه: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ﴾ [سورة الأنعام، الآية:٩٦] ولا يجوز هو حسن الوجه والبدن بجر الوجه ونصب البدن خلافاً للفراء وأنه إذا حلى هو ومعموله بأل فنصب المعمول أكثر نحو جاء الضارب الرجل. وإذا حليت الصفة ومعمولها بأل فجر المعمول أكثر نحو جاء الحسن الوجه كذا في المغني والدماميني عليه. قوله: (في معمولها) أي المنصوب كما عرفت فوجهه والوجه في مثالي الشارح منصوبان. قوله: (أي متصلاً) أي هو أو مكمله كالصلة والوصف ليكون شاملاً لأنواع

الموصوف لفظاً نحو حسن وجهه، أو معنى نحو حسن الوجه أي منه. وقيل: أل خلف عن المضاف إليه. ولا يجب ذلك في معمول اسم الفاعل كما عرفت.

تنبيهات: الأول: قول الشارح إن جواز نحو زيد بك فرح مبطل لعموم قوله: إن المعمول لا يكون إلا سببياً مؤخراً مردود لأن المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه، وعملها في الظرف ونحوه إنما هو لما فيها من معنى الفعل. **الثاني**: ذكر في التسهيل أن معمول الصفة المشبهة يكون ضميراً بارزاً متصلاً كقوله:

٥٤٨ ـ حَسَنُ الْوَجْهِ طَلْقُهُ أَنْتَ فِي السِّلْـ ـمِ وَفِي الْحَرْبِ كَالِحٌ مُكْفَهِرُّ

السببي الآتية وإن لم يشمل المعمول الذي هو ضمير بارز متصل كما يأتي عن التسهيل.

قوله: (ولا يجب ذلك في معمول اسم الفاعل) نحو زيد ضارب عمراً. قوله: (ما عملها فيه بحق الشبه) أي وهو المنصوب على طريق المفعول به كما تقدم لا المرفوع ولا المنصوب على وجه آخر. قوله: (ونحوه) أي من الفضلات التي ينصبها القاصر والمتعدي كالحال والتمييز تصريح. قوله: (من معنى الفعل) هو الحدث. قوله: (ضميراً بارزاً متصلاً) أي ليس منفصلاً مستقلاً بنفسه أعمّ من أن يتصل بالصفة نحو: زيد حسن الوجه جميله أو ينفصل عنها بضمير آخر نحو: قريش خير الناس ذرية وكرامهموها. فإن قلت: كما أن معمول الصفة يكون ضميراً مستتراً نحو: زيد حسن فما الوجه الداعي إلى تخصيص الضمير البارز؟ قلت: وجهه أن المقصود ذكر ما تعمل فيه الصفة من حيث هي صفة مشبهة وعملها في المستكن من حيث هي صفة لا بقيد كونها مشبهة اهـ دماميني. قوله: (طلقه) هذا هو محل الشاهد لأنه أعمل طلق في الها. وأما أنت فمبتدأ مؤخر وحسن الوجه طلقه خبران مقدمان أما جعل البعض أنت فاعل الوصف فلا يتمشى على الصحيح من اشتراط اعتماد المبتدأ المكتفي بمرفوعه عن الخبر على نفي أو استفهام. وأما جعل العيني الشاهد في عمل طلق في أنت فرد بأن المعمول الواجب كونه سببياً ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريق المفعول به كما مر وأنت ليس كذلك بخلاف الهاء لأن ما أضيف إليه الصفة أصله بعد تحويل إسنادها عنه النصب كما مر في إعمال اسم الفاعل وبأن أنت منفصل لا متصل وطلق الوجه ضد عبوسه. والسلم بالكسر وبفتح الصلح. والكالح من الكلوح وهو التكشر في عبوس والمكفهر من اكفهر الرجل إذا عبس فهو تأكيد. وقوله في السلم حال من أنت أو من الضمير المستتر في الوصف.

---

٥٤٨ ـ هو من الخفيف: أي طلق الوجه غير عبوس. وفيه الشاهد حيث عمل حسن الوجه ـ وهو صفة مشبهة ـ في الضمير البارز وهو أنت مع أنه غير سببي وهو المتلبس بضمير صاحب الصفة لفظاً ومعنى، وأجيب بأن المراد بالسببي أن لا يكون أجنبياً فإنها لا تعمل فيه. وأما عملها في الموصوف فلا إشكال فيه. والسلم بالكسر الصلح. والكالح من الكلوح وهو التكشر في عبوس. والمكفهر الرجل إذا عبس.

فعلم أن مراده بالسببي ما عدا الأجنبي فإنها لا تعمل فيه. **الثالث**: يتنوع السببي إلى اثني عشر نوعاً فيكون موصولاً كقوله:

٥٤٩ ـ أَسِيلاَتُ أَبْدَانٍ دِقَاقٌ خُصُورُهَا ... وَثِيرَاتُ مَا الْتَفَّتْ عَلَيْهِ الْمَآزِرُ

وموصوفاً بشبهه كقوله:

٥٥٠ ـ أَزُورُ امْـرَأً جَـمّـاً نَـوَالٌ أَعَـدَّهُ ... لِمَنْ أَمَّهُ مُسْتَكفياً أَزْمَةَ الدَّهْرِ

والشاهد في جما نوال. ومضافاً إلى أحدهما كقوله:

٥٥١ ـ فَعُجْتُهَا قِبَلَ الأَخْيَارِ مَنْزِلَةً ... وَالطَّيِّبي كلِّ مَا التَاثَتْ بِهِ الأُزُرُ

قوله: (يتنوع السببي) يظهر لي أخذاً من الشواهد الآتية أن مراده بالسببي المنصوب السابق حقيقة أو حكماً بأن كان مرفوعاً صالحاً للنصب تشبيهاً بالمفعول به كما في الشاهد الثاني أو مجروراً صالحاً لذلك كما في الأول والثالث فأعرفه. قوله: (أسيلات أبدان) أي طويلات أبدان والوثيرات جمع وثيرة بفتح الواو وكسر المثلثة وهي السمينة كما في القاموس أي سمينات الأرداف والأعجاز فهي المراد بما التفت عليه المآزر وقول العيني أي وطيئات الأرداف والأعجاز لا يناسب المقام. وإنما كان ما التفت الخ سببياً لأن الأصل المآزر منهن أو مآزرهن بالضمير العائد إلى الموصوف وعائد الموصول الضمير المجرور بعلى. وبحث في الاستشهاد بالبيت بأنه يحتمل أن تكون ما موصوفة بمعنى شيء فيكون من النوع الثاني. قوله: (يشبهه) أي الموصول في كون صفته جملة كصلة الموصول. قوله: (جما) أي كثيراً ونوال أي عطاء فاعله وجملة أعده صفة نوال والضمير البارز فيها لنوال، والمستتر لأمر أو لم يبرز لأمن اللبس. وأمه بمعنى قصده ومستكفياً حال من فاعل أم. والأزمة بفتح الهمزة وسكون الزاي الشدة وما في العيني مما يخالف ما قلنا غير ظاهر. قوله: (فعجتها) أي الناقة من عجت البعير أعوجه عوجاً ومعاجاً أي عطفت رأسه بالزمام. قبل الأخيار أي

---

٥٤٩ ـ قاله عمر بن أبي ربيعة وصدره:

أسـيـلات أبـدان دقـاق خـصـورهـا

من الطويل. وأسيلات جمع أسيلة وهي الطويلة. والشاهد في وثيرات ما التفت فإن وثيرات صفة مشبهة أضيفت إلى الموصول. وهو جمع وثيرة بفتح الواو وكسر الثاء المثلثة. أراد وطيات الأرداف والأعجاز. وارتفاعه على أنه خبر بعد خبر. وأسيلات خبر مبتدأ محذوف أي هن.

٥٥٠ ـ هو من الطويل. الشاهد في جماً نوال حيث رفع جماً نوال مع أنه غير متلبس بضمير صاحب الصفة لفظاً وفي المعنى. التقدير جماً نواله أي عظيماً عطاؤه. وأعده من الإعداد جملة في محل الرفع صفة لنوال كذا قالوا. والأصوب أن يكون صفة لامرءاً والضمير المنصوب يرجع إليه. قوله لمن أمه أي قصده ومستكفياً مفعول ثان لأعده. واللام في لمن يتعلق به. وأزمة الدهر منصوب بمستكفياً: أي شدته.

٥٥١ ـ قاله الفرزدق من قصيدة من البسيط. الفاء للعطف. وعجتها أي الناقة من عجت البعير أعوجه عوجاً ومعاجاً إذا عطفت رأسه بالزمام. وقبل الأخيار أي نحوهم. ومنزلة تمييز. والشاهد في والطيبي =

ونحو رأيت رجلاً دقيقاً سنان رمح يطعن به. ومقروناً بأل نحو حسن الوجه، ومجرداً نحو حسن وجه، ومضافاً إلى أحدهما نحو حسن وجه الأب، وحسن وجه أب، ومضافاً إلى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه، ومضافاً إلى مضاف إلى ضميره نحو حسن وجه أبيه، ومضافاً إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفه ذكره في التسهيل. ومضافاً إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها ذكره في شرح التسهيل. وجعل منه قوله:

٥٥٢ ـ سَبَتْنِي الْفَتَاةُ الْبَضَّةُ الْمُتَجَرِّد الْـ لطِيفَةِ كشحه وَمَا خِلْت أن أُسْبَى

(فَارْفَعْ بهَا) أي بالصفة المشبهة.

جهتهم. منزلة تمييز. التاثت بفوقية بعد اللام ثم مثلثة أي اختلطت والتفت. وأزر بضمتين جمع الإزار. وهذا كناية عن عفتهن وضمير الموصوف محذوف أي الأزر لهن أو أل خلف عنه نظير ما تقدم. وقد يبحث في الشاهد باحتمال أن ما نكرة موصوفة لا موصولة.

قوله: (إلى ضمير مضاف) بإضافة ضمير إلى مضاف أي ضمير عائد إلى مضاف الخ. قوله: (جميلة أنفه) بجر جميلة صفة ثانية لامرأة ورفع أنفه فاعلاً لجميلة ونصبه على التشبيه بالمفعول به وجره بإضافة جميلة إليه وضمير الموصوف مذكور ضمناً لأن المعنى جميلة أنف وجه جاريتها فعلم ما في كلام البعض وغيره. قوله: (ومضافاً إلى ضمير معمول صفة أخرى) فيه أن المثال الذي قبله كذلك فهلا اكتفى به إلا أن يخص هذا بكون معمول الصفة الأخرى غير مضاف. قوله: (البضة) بفتح الموحدة وتشديد الضاد المعجمة رقيقة الجلد ممتلئته والمتجرد بكسر الراء البدن إذا تجرد عن ثيابه وقول العيني بفتح الراء غير ظاهر وضمير كشحه للمتجرد والكشح ما بين الخاصرة والضلع الخلف. قوله: (فارفع بها) اعلم أن الصفة المشبهة الرافعة سببي المنعوت إن صلحت للمذكر والمؤنث لفظاً ومعنى بأن لا يكون وزنها أو معناها مختصاً بأحدهما جاز تبعيتها لمثلها في التذكير والتأنيث نحو مررت برجل حسن وجهه وبامرأة حسنة عينها ولما يخالفها فيهما نحو: مررت برجل

= كل ما التانيث، فإن الطيبي صفة مشبهة مضافة إلى كل الذي هو مضاف إلى موصول. والالتياث الاختلاط والالتفاف، والأزر جمع إزار. وهذا كناية عن توصيفهم بالعفة لأنهم يكنون بالشيء عما يحويه ويشتمل عليه.

٥٥٢ ـ هو من الطويل. البضة بفتح الباء الموحدة وتشديد الضاد المعجمة أي رقيق الجلد ممتلئه. والشاهد في البضة المتجرد اللطيفة كشحه، فإن الكشح هو ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف مضاف إلى ضمير المتجرد المضاف إليه البضة. ونظيره مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها، فإن المعمول مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى. وهذ تركيب نادر. يقال فلان حسن المتجرد بفتح والمجرد والجردة، كقولك حسن العرية والمعرى وهما بمعنى واحد. قوله وما خلت أي ما ظننت. وأن أسبى مفعول من السبي وهو الأسر.

(وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أَلْ وَدونَ أَل مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصلْ بِهَا)

أي بالصفة المشبهة.

(مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً وَلاَ تَجْرُرْ بِهَا مَعْ أَلْ سُماً)

حسنة عينه وبامرأة حسن وجهها لانتفاء القبح اللفظي والمعنوي وإلا بأن اختصت بأحدهما لفظاً ومعنى كأكمر ورتقاء، أو لفظاً فقط كآلي أي كبير الألية، وعجزاء أي كبيرة العجيزة، أو معنى فقط كخصي وحائض لم تتبع إلا بما يماثلها على الصحيح، فلا تقول: مررت بامرأة أكمر ابنها ولا برجل رتقاء بنته، وقس لوجود القبح في اللفظ والمعنى أو في أحدهما. وأجاز الأخفش تبعيتها في الأقسام الثلاثة لما يخالفها أيضاً هذا ملخص ما في التسهيل وشرحه للدماميني.

قوله: (وانصب وجر) أي بها فحذف معمولها لدلالة الأول. وإنما جاز في النصب والجر إسناد الصفة المشبهة إلى ضمير صاحبها مع كونها مسندة في المعنى إلى سببيه لكون تلك الصفة في اللفظ جارية على صاحبها خبراً له أو حالاً أو نعتاً، وفي المعنى دالة على صفة له في ذاته سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فإنه متصف بالحسن لحسن وجهه أو كانت غيرها نحو زيد أبيض اللحية أي شيخ، وكثير الأخوان أي متقوّ بهم، فيحسن حينئذ أن تجعل صفة سببية كصفة نفسه فيستتر ضميره في صفة سببية نحو: زيد حسن وجهاً كما يستتر في صفة نفسه نحو: زيد حسن فيخرج السببي عن ظاهر الفاعلية إلى النصب أو الجر لأن الصفة لا ترفع فاعلين ولم يترك مرفوعاً على أن يكون بدلاً من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل، فإن لم تجر في اللفظ على صاحب السبب نحو زيد وجهه حسن أو جرت عليه لكنها لم تدل على صفة في ذاته نحو: زيد أحمر نوره لم يجز استتار ضمير ذي السبب فيها، فلا يقال: زيد أسود فرس غلام الأخ، وزيد أحمر النور لأنه لا معنى لذلك إلا أنه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور ولم تدل صفة سببيه على صفة في ذاته فكيف يضمر في صفة سببيه صفة نفسه، فإن قيل: أليس الصفة في نحو زيد أحمر نوره تدل على صفة في ذاته وهي كونه صاحب نور؟ قلنا كونه صاحبه مفهوم من كون النور سببياً لزيد لا من صفة السبب قاله الرضي وصرح بمثله فيما أجري مجرى الصفة المشبهة من اسمي الفاعل والمفعول اللازمين ومنه أخذ السعد قوله في حاشية الكشاف عند قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ أن الصفة المشبهة لا تضاف لمرفوعها إلا عند صحة تحملها لضمير صاحبها.

قوله: (مع أل) حال من الضمير المجرور، ومصحوب تنازعه الثلاثة فأعمل الأخير وأضمر فيما قبله وحذف الضمير لكونه فضلة، وهو إشارة إلى أحد السببي الاثني عشر المتقدمة، ودخل تحت قوله وما اتصل بها مضافاً ثمانية وهي ما عدا هذا وما عدا الموصول والموصوف والمجرد سواهما كحسن وجه والحسن وجه فإن هذه الثلاثة دخلت تحت قوله: أو مجرداً أي من أل والإضافة. قوله: (ولا تجرر بها الخ) استثناء لصور الامتناع. قوله: (سما) بتثليث السين وهو

أي اسماً.

(مِنْ أَلْ خَلاَ وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا ... لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالجَوَازِ وُسِمَا)

أي لمعمول هذه الصفة ثلاث حالات: الرفع على الفاعلية قال الفارسي أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، وعلى التمييز إن كان نكرة والخفض بالإضافة. والصفة مع كل من الثلاثة إما نكرة أو معرفة وهذه الستة في أحوال السببي المذكورة في التنبيه الثالث. فتلك اثنان وسبعون صورة، ....

منصوب بفتحة مقدرة على أنه كفتى وظاهرة على أنه كيد. قوله: (ومن إضافة لتاليها) أي لتالي أل ولو بواسطة الإضافة لضميره فيشمل الإضافة لضمير تاليها كما في سم. قوله: (وما لم يخل) أي من أل والإضافة لتاليها فهو بالجواز أي جواز الجر وسما أي علم وذلك ثلاث صور تضم إلى صور الرفع والنصب مع تعريف الصفة بأل أو تنكيرها وصور الجر مع تنكير الصفة فيحصل ثلاث وستون صورة مفهومة من قوله: فارفع بها إلى قوله ومن إضافة لتاليها. وأما قوله: وما لم يخل الخ فتأكيد لما قبله لعلمه منه. قوله: (الرفع على الفاعلية) قد يتعين كما في مررت بامرأة حسن الوجه لأن الصفة لو تحملت الضمير لوجب تأنيث الوصف بالتاء، وقد يتعين عدمه كما في مررت بامرأة حسنة الوجه لأن الوجه لو كان فاعلاً لوجب تذكير الوصف وقد يجوز الأمران كما في نحو: مررت برجل حسن الوجه. قوله: (أو على الإبدال من ضمير الصفة[1]) أي إبدال بعض من كل يعني حيث أمكن الإبدال لا مطلقاً فلا يرد عليه ما حكى من قولهم مررت بامرأة حسن الوجه ومررت بامرأة قويم الأنف لوجود المانع من الإبدال فيما ذكر وهو عدم تأنيث الوصف مع وجوبه عند تحمل الوصف الضمير. فإن قيل على القول بأن العامل في البدل مقدر يلزم عمل الصفة المشبهة محذوفة وهو ممنوع. أجيب بأنه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع قاله سم. قوله: (على التشبيه بالمفعول به) أي بمفعول اسم الفاعل لشبه الصفة به فيما تقدم وخصوا التشبيه بالمفعول به دون غيره من المفاعيل لأنه الذي يشتبه بالفاعل بخلاف بقية المفاعيل. وكما يسمى هذا مشبهاً بالمفعول به يسمى المنصوب على التوسع بحذف الجار مشبهاً بالمفعول به أفاده شارح الجامع.

قوله: (وعلى التمييز) كان الأولى وعليه أو على التمييز إن كان نكرة لجواز الوجهين فيه حينئذ. قوله: (بالإضافة) أي بسببها لما مر. قوله: (أو معرفة) أي لاقترانها بأل. قوله: (في أحوال السببي المذكورة) أي الاثني عشر. قوله: (فتلك اثنان وسبعون صورة) صوابه اثنتان لما سيأتي في العدد، ويضم إليها ثلاث صور سيذكرها الشارح قبيل الخاتمة: **الأولى**: أن يكون معمول الصفة ضميراً مجروراً باشرته الصفة المجردة من أل كمررت برجل حسن الوجه جميله. **الثانية**: أن تفصل

---

(١) قول المحشي: (من ضمير الصفة) كذا في نسخ الحواشي. ولكن عبارة الشرح من ضمير مستتر في الصفة اهـ.

الممتنع منها ما لزم منه إضافة ما فيه أل إلى الخالي منها، ومن الإضافة لتاليها أو لضمير تاليها كما صرّح بهذا في التسهيل. وذلك تسع صور وهي: الحسن وجه، الحسن وجه أب، الحسن وجهه، الحسن وجه أبيه، الحسن ما تحت نقابه، الحسن كل ما تحت نقابه الحسن نوال أعده الحسن سنان رمح يطعن به الحسن وجه جاريتها الجميل أنفه، وليس منه الحسن الوجنة الجميل خالها بجر خالها لإضافته إلى ضمير ما فيه أل وهو الوجنة. نعم هو ضعيف لأن المبرد يمنعه كما عرفت في باب الإضافة، وما سوى ذلك فجائز كما أشار إليه بقوله: وما لم يخل فهو

الصفة من الضمير وهي مجردة من أل نحو قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها. **الثالثة**: أن تتصل به ولكن تكون الصفة بأل نحو: زيد الحسن الوجه الجميله فصارت الصور خمساً وسبعين. والصفة إما مفردة أو مثناة أو مجموعة جمع سلامة أو تكسير مذكرة أو مؤنثة، فإذا ضربت الثماني في خمس وسبعين صارت ستمائة. والصفة أيضاً إما مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة فإذا ضربت الثلاث في ستمائة صارت ألفاً وثمانمائة. ومعمول الصفة إما مفرد أو مثنى أو مجموع جمع سلامة أو تكسير مذكر أو مؤنث، فإذا ضربت الثماني في الألف وثمانمائة صارت أربعة عشر ألفاً وأربعمائة، تسقط منها مائة وأربعة وأربعون من صور المعمول الضمير، لأنه وإن انقسم إلى ضمير إفراد وتثنية وجمع لا يكون مجموعاً جمع سلامة ولا جمع تكسير، فالباقي أربعة عشر ألفاً ومائتان وستة وخمسون بعضها جائز وبعضها ممتنع، فيخرج منها الممتنع على ما تقدم أفاده في التصريح.

قوله: (ما لزم منه الخ) سيأتي قبيل الخاتمة أن محل الامتناع في الصفة المفردة، أما المثناة والمجموعة على حد المثنى فيجوز إضافتها مع تعريفها بأل إلى الخالي وتقدم في باب الإضافة أيضاً. قوله: (وذلك تسع صور) لأنها بقية الاثني عشر بعد إخراج ما فيه أل والمضاف لتاليها أو لضمير تاليها. قوله: (وهي الحسن وجه الخ) وجه الامتناع في الأولين أن الواجب في الإضافة المعنوية إضافة النكرة إلى المعرفة فلم يجوّزوا في الإضافة اللفظية التي هي فرعها أن تكون على عكس أصلها نقله سم عن الصفوي، ومراده بالواجب الإضافي أي بالنسبة إلى إضافة المعرفة إلى النكرة فلا ينافي ما مر أن من المعنوية إضافة النكرة إلى النكرة للتخصيص. وهذا أولى مما أوّل به البعض. ثم قال سم: ووجهه في البقية عدم الفائدة والإضافة اللفظية إنما تجوز إذا أفادت تخفيفاً أو رفع قبح كما تقدم ولا تخفيف فيما ذكر لسقوط التنوين بأل ولا رفع قبح لوجود الضمير مع المعمول. قوله: (الحسن وجهه) ينبغي أن محل امتناعه إذا كان الموصوف فيه وفي الأمثلة الثلاثة بعده غير محلى بأل كزيد وإلا فلا امتناع لأن الصفة حينئذ مضافة لمضاف لضمير ما فيه أل، وكذا في المثال الأخير فمحل امتناعه إذا كان الموصوف نحو هند لا نحو امرأة قاله سم. قوله: (وليس منه) أي من الممتنع.

قوله: (كما أشار إليه بقوله وما لم يخل الخ) لو جعل الإشارة بقوله: فارفع بها إلى قوله ومن إضافة لتاليها لكان أحسن لعلم قوله وما لم يخل الخ من الكلام قبله فهو تأكيد كما مر، ولاختصاص

بالجواز وسما، أي علم. لكنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قبيح وضعيف وحسن، فالقبيح رفع الصفة مجردة كانت أو مع أل المجرد من الضمير والمضاف إلى المجرد منه وذلك ثمان صور هي: الحسن وجه، الحسن وجه أب، حسن وجه، حسن وجه أب، الحسن الوجه، الحسن وجه الأب، حسن الوجه، حسن وجه الأب. والأربع الأولى أقبح من الثانية لما يرى من أن أل خلف عن الضمير. وإنما جاز ذلك على قبحه لقيام السببية في المعنى مقام وجودها في اللفظ، لأن معنى حسن وجه حسن وجه له أو منه ودليل الجواز قوله:

٥٥٣ ـ بِبُهْمَةٍ مُنِيتُ شَهْمٍ قَلْبُ مُنَجِّذٍ لاَ ذِي كَهَامٍ يَنْبُو

فهو نظير حسن وجه. والمجوز لهذه الصورة مجوّز لنظائرها إذ لا فرق. والضعيف نصب الصفة المنكرة المعارف مطلقاً، ....

قوله: وما لم يخل الخ بالجر كما تقدم. وقوله وما سوى ذلك عام في الجر والنصب والرفع بقرينة مقابلته لقوله الممتنع منها ما لزم منه الخ الواقع هو، وقوله وما سوى ذلك الخ تفصيلاً لقوله فتلك اثنان وسبعون صورة، إلا أن يدفع الثاني بأن المراد كما أشار إليه بقوله: وما لم يخل الخ مع قوله: فارفع بها الخ. قوله: (لكنه ينقسم) استدراك على قوله وما سوى ذلك فجائز دفع به توهم تساوي الصور في الجواز. قوله: (فالقبيح رفع الصفة الخ) أي لما فيه من خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف. قوله: (وذلك ثمان صور) لأن المجرد من الضمير معمولاً كان أو مضافاً إليه المعمول إما محلى بأل أو لا فهذه أربع صور تضرب في صورتي الصفة بثمان. قوله: (لما يرى) أي في الأربع الثانية. وقوله من أن أل خلف عن الضمير أي كما هو مذهب الكوفي. قوله: (لقيام السببية في المعنى) يعلم منه أن القبح بانتفاء السببية في اللفظ.

قوله: (ودليل الجواز) أي من السماع. قوله: (ببهمة) بضم الموحدة الفارس الذي لا يدري من أين يؤتى لشدة بأسه، وباؤه متعلقة بمنيت بضم الميم وكسر النون مخففة أي ابتليت. شهم بفتح الشين المعجمة قوي القلب ذكيه. قلب فاعل شهم. منجذ بضم الميم وفتح النون وكسر الجيم مشددة آخره ذال معجمة أي مجرب للأمور لا ذي كهام أي صاحب سيف كهام بفتح الكاف أي كليل. ينبو أي يبعد عن الإصابة. قوله: (والضعيف نصب الصفة المنكرة المعارف مطلقاً) أي لما فيه من إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي كذا في التصريح. قال سم: ومقتضاه أن الصفة

---

٥٥٣ ـ رجز لم أقف على اسم راجزه. البهمة بضم الباء الموحدة الفارس الذي لا يدري من أين يؤتى من شدة بأسه. الباء فيه يتعلق بمنيت. أي ابتليت على صيغة المجهول. وشهم بفتح الشين المعجمة وسكون الهاء أي جلد ذكي الفؤاد. وقلب مرفوع به وفيه شاهد على جواز حسن وجهه بالرفع وهو ضعيف لعدم رابط في اللفظ بين الصفة وموصوفها. ومنجذ بالذال المعجمة أي مجرب حنكته الأمور. ويقال سيف كهام أي كليل. وينبو من نبا الشيء أي تباعد وتجافى.

وجرها إياها سوى المعرف بأل والمضاف إلى المعرف بها، وجر المقرونة بأل المضاف إلى ضمير المقرون بها، وذلك خمس عشرة صورة هي: حسن الوجه، حسن وجه الأب، حسن وجهه، حسن وجه أبيه، حسن ما تحت نقابه، حسن كل ما تحت نقابه، حسن وجه جاريتها جميلة أنفه، حسن الوجنة جميل خالها، وحسن وجهه، حسن وجه أبيه، حسن ما تحت نقابه، حسن كل ما تحت نقابه، حسن وجه جاريتها جميلة أنفه، حسن الوجنة جميل خالها، والحسن الوجنة الجميل خالها. ويدل للجواز في الأول والثاني قوله:

٥٥٤ ـ وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

المعرفة كذلك إلا أن يفرق بأن في المعرفة اعتماداً على أل وإن كانت معرفة على الأصح نظراً إلى القول بأنها موصولة ففيها قوة العمل بخلاف المنكرة، لكن ينافي هذا فرض الموضح في باب الإضافة ذلك مع تعريف الصفة والمعمول اهـ. وقد اعترض الشارح في شرح التوضيح على الموضح بأنه كان الأولى له التمثيل بحسن الوجه، قال سم: ولما كان الإجراء المذكور دون خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف في القبح جعلوا هذا القسم ضعيفاً والذي قبله قبيحاً اهـ. وقد أسلفنا في باب الإضافة أن بعض ما عبروا عنه هنا بالضعف عبروا عنه هناك بالقبح تساهلاً فلا ينافي ما هنا جعلهم هناك الإجراء المذكور قبيحاً، وقوله: مطلقاً أي سواء كان تعريفها بأل أو بالإضافة ودخل تحت ما ذكره ثمان صور هي الباقية بعد أن تسقط من أنواع السببي النكرة الموصوفة والمضاف إليها والمجرد والمضاف إليه.

قوله: (وجرها إياها) قيل وجه الضعف ما فيه من شبه إضافة الشيء إلى نفسه كما سيذكره الشارح وقيل: وجهه أن فيه زيادة ضمير غير محتاج إليه ولهذا استثنى المعرف بأل والمضاف إلى المعرف بها لأنه لا زيادة فيهما وهذا التوجيه أولى لأنه عليه يظهر وجه استثناء الصورتين المذكورتين، لا يقال: يرد على الوجهين أنهما موجودان في الصفة المعرفة كالمنكرة فهلا قالوا بضعف الجر مع الصفة المعرفة بأل أيضاً دون الامتناع؟ لأنا نقول: لما وجد معهما في الصفة المعرفة شيء آخر يقتضي امتناع الجر بها معناه فاندفع اعتراض البعض بذلك على التوجيه الأول فتأمل. ودخل تحت هذا ست صور هي بقية الثمان المتقدمة بعد الصورتين اللتين استثناهما. قوله: (وجرّ المقرونة الخ) وجه ضعفه ما تقدم من أن المبرد يمنعه. قوله: (وذلك) أي الضعيف أو المذكور من النصب والجر. قوله: (وحسن وجهه) أعاد الواو هنا. وفي قوله والحسن الوجنة الخ دون غيرهما إشارة في المحل الأول إلى أن ما بعدها أمثلة النوع الثاني وفي المحل الثاني إلى أن ما بعدها مثال النوع الثالث. قوله: (في الأول والثاني) أي نصب الصفة المنكرة المعرّف بأل ونصبها المضاف إلى المعرف بها.

قوله: (ونأخذ بعده الخ) روي نأخذ بالجزم عطفاً على جواب الشرط والرفع استئنافاً والنصب

---

٥٥٤ ـ قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الوافر يمدح بها النعمان بن الحارث الأصغر أي بعد=

في رواية نصب الظهر وفي بقية المنصوبات قوله:

٥٥٥ ـ أَنْعَتُهَا إِنِّيَ مِن نُعَّاتِهَا كُومَ الذُّرى وادقَةً سُرَّاتِهَا

إذ لا فرق وفي المجرورات سوى الأخير قوله:

٥٥٦ ـ أقامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الأعالِي جَوْنَتَا مُصْطَلاهُمَا

بأن مضمرة كما سيذكره الشارح في شرح قول المصنف والفعل من بعد الجزا الخ والضمير في بعده للمدوح وهو النعمان بن الحارث الأصغر. وذناب الشيء بكسر الذال المعجمة عقبه. والأجب المقطوع. والسنام بالفتح ما ارتفع من ظهر البعير. والمعنى نتمسك بعده بطرف عيش قليل الخير بمنزلة البعير المهزول الذي ذهب سنامه لشدة هزاله. أي نبقى بعده في شدة وسوء حال وفي أجب الجر صفة لعيش وجره بالكسرة إن أضعف إلى ما بعده وإلا فبالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل والرفع خبراً لمحذوف والنصب حالاً. وروى الظهر بالرفع على الفاعلية والجر على الإضافة والنصب على التشبيه بالمفعول به. وإنما كان هذا دليلاً للثاني أيضاً لأن المضاف للمحلى بأل بمنزلته إذ لا فرق. قوله: (أنعتها) أي أصفها والضمير للنوق وإني الخ تعليل لما قبله. والنعات جمع ناعت أي واصف وكوم، منصوب على المدح بضم الكاف جمع كوماء كحمر وحمراء وهي عظيمة السنام. والذرى جمع ذروة بتثليث الذال المعجمة وهي أعلى الشيء والمراد بها هنا السنام. ووادقة صفة لكوم من ودقت السرة إذا دنت من الأرض لفرط السمن. والشاهد فيه لأنه صفة مشبهة على وزن فاعل نصب سراتها بالكسر وهو مضاف إلى ضمير الموصوف. قوله: (إذ لا فرق) علة لمحذوف أي وإنما كان دليلاً للجواز في بقية المنصوبات مع أنه ليس فيه إلا نوع من تلك البقية لأنه لا فرق. قوله: (أقامت على ربعيهما) على بمعنى في والضمير

= النعمان. ويروي ونمسك بعده نبقى بعده في شدة وسوء حال، ونتمسك بطرف عيش قليل الخير، بمنزلة البعير المهزول الذي ذهب سنامه وانقطع لشدة هزاله. والذناب بكسر الذال المعجمة عقب كل شيء. وأجب الظهر أي مقطوع السنام. والشاهد فيه حيث يجوز فيه رفع أجب ونصب الظهر مثل حسن الوجه وهو ضعيف. وارتفاع أجب على أنه خبر مبتدأ محذوف ونصب الظهر على التشبيه بالمفعول أو على التمييز على رأي الكوفية. ويجوز نصب أجب ورفع الظهر: النصب على الحال والرفع به. وجرهما جميعاً: أما جر الأجب فعلى أنه صفة لعيش، وأما جر الظهر فعلى الإضافة.

٥٥٥ ـ قاله عمرو بن لحي ـ بالحاء المهملة ـ التيمي. الضمير في أنعتها يرجع إلى النوق. والنعات بضم النون وتشديد العين جمع ناعت. وكوم الذرى نصب على الفتح بضم الكاف جمع كوماء وهي العظيمة السنام. والذرى بضم الذال المعجمة جمع ذروة أعلى السنام. والشاهد في وادقة فإنه صفة مشبهة من ودقت السرة إذا دنت من الأرض من السمن نصبت المضاف إلى ضمير الموصوف وعلامة النصب الكسر في سراتها كما في مسلمات. وفيه دليل على جواز زيد حسن وجهه بالنصب.

=

٥٥٦ ـ قبله:

والجر عند سيبويه في هذا النوع من الضرورات. ومنعه المبرد مطلقاً لأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه وأجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح. ففي حديث أم زرع «صفر وشاحها» وفي حديث الدجال: «أعور عينه اليمنى» وفي صفة النبي ﷺ: «شثن أصابعه» ويدل للأخير قوله: سبتني الفتاة البضة... البيت في رواية جر كشحه. وأما الحسن فهو ما عدا ذلك وجملته أربعون صورة، وهي تنقسم إلى حسن، وأحسن فما كان فيه ضمير واحد أحسن مما فيه

للدمنتين في البيت قبله تثنية دمنة بكسر الدال وهي ما بقي من آثار الدار وجارتا صفا فاعل أقامت. وأراد بهما حجرين يوضع عليهما القدر بجانب الصفا: أي الجبل وكميتا الأعالي صفة جارتا أي شديدتا حمرة الأعالي: أي الأعليين فالجمع مستعمل في الاثنين. جونتا مصطلاهما صفة ثانية أي مسودتا موضع الاصطلاء بالنار وهو الأسفل. والشاهد فيه حيث جرّ جونتا وهو صفة مشبهة المضاف إلى ضمير الموصوف، ومثله بقية المجرورات سوى الأخير إذ لا فرق.

قوله: (في هذا النوع) أي المجرورات سوى الأخير. قوله: (مطلقاً) أي في الضرورة والسعة. قوله: (يشبه إضافة الشيء إلى نفسه) أي لأن الوصف عين مرفوعه في المعنى. وإنما قال يشبه لأنه لم يضف إليه إلا بعد تحويل الإسناد عنه كما مر. قوله: (صفر وشاحها) بكسر الصاد المهملة والمعنى أنها ضامرة البطن فكأن وشاحها خال. والوشاح شيء مرصع بالجواهر تجعله المرأة من نساء الملوك بين عاتقها وكشحها وفي رواية: صفر ردائها. قوله: (أعور عينه اليمنى) هذه رواية. وفي رواية أخرى أعور عينه اليسرى وكلتاهما صحيحة، قال ابن عبد البر: رواية اليمنى أصح إسناداً ولا يظهر الجمع بينهما. قوله: (شثن أصابعه) بفتح الشين المعجمة وسكون المثلثة أي غليظها. قوله: (فما كان فيه ضمير واحد) كالحسن وجهه بالرفع أحسن مما فيه ضميران كالحسن وجهه

= أَمِنْ دِمْنَتَيـنِ عَرَّجَ الرَّكْبُ فِيهِمَا ... بِحقْلِ الرُّخَامِي قَدْ عَفَا طَلَلَاهُمَا

قالهما الشماخ من قصيدة من الطويل. الهمزة للاستفهام، ومن للتعليل. والدمنة بكسر الدال ما بقي من آثار الدار. وفيهما بمعنى عليهما. والباء في بحقل الرخامي بمعنى في، ومحله النصب على الحال. والحقل بفتح الحاء المهملة وسكون القاف وهو في الأصل الزرع إذا تشعب ورقه قبل أن يغلظا سوقه. والحقل أيضاً القراح الطيب الواحدة حقلة. والقراح الذي لا يشوبه شيء. والرخامي بضم الراء وتخفيف الخاء المعجمة شجر مثل الضال. والمراد بحقل الرخامي ههنا موضع. وقد عفا طللاهما حال من الدمنتين: أي اندرس آثارهما وعلى بمعنى في. وجارتا صفا كلام إضافي فاعل أقامت. وأراد بهما الاثفيتين. والصفا الجبل. وكميتا الأعالي صفة جارتا: أي شديدتا الحمرة. وجونتا مصطلاهما أي أسافلهما مسوّدة. والمصطلى بالضم موضع النار. والشاهد فيه فإن جونتا صفة مشبهة من جان يجون، أضيفت إلى ما أضيف إلى ضمير موصوفهما أعني مصطلاهما. وضمير مصطلاهما يعود إلى جارتا فهي حينئذ مثل مررت برجل حسن وجهه بالإضافة. والمبرد يمنعه مطلقاً. وسيبويه يخصه. وأجازته الكوفية في السعة وهو الصحيح.

ضميران؛ وقد وضعت لذلك جدولاً تتعرف منه أمثلته وأحكامه على التفصيل المذكور بسهولة، مشيراً إلى ما لبعضها من دليل بإشارة هندية، وإن كان كثيراً أشرت إلى كثرته ....

بالنصب فإن فيه مع الهاء ضميراً مستتراً هو فاعل الحسن ووجه الأحسنية السلامة من زيادة ضمير غير محتاج إليه. قوله: (لذلك) أي للمذكور من صور الصفة المشبهة. قوله: (وأحكامه) أي من امتناع وأقبحية وقبح وضعف وحسن وأحسنية.

قوله: (بإشارة هندية) أي فوق حكم ذلك البعض وفوق الدليل كالإشارة بصورة الثمانية التي فوق قوله ببهمة الخ وفوق أقبح الذي هو حكم رفع حسن وجه وحسن وجه أب إلى أن قوله ببهمة الخ شاهد رفعهما ولو وضع أيضاً هذه الإشارة فوق قبيح الذي هو حكم رفع حسن الوجه وحسن وجه الأب وفوق قبيح الذي هو حكم رفع الحسن الوجه والحسن وجه الأب وفوق أقبح الذي هو حكم رفع الحسن وجه الحسن وجه أب لكان أحسن، لأن فيه تنبيهاً على أن قوله ببهمة الخ شاهد الرفع في الصور الثمانية كما مر في الشرح. وكان الموافق لما مر في الشرح أيضاً أن يشير إلى شاهد بقية صور النصب الضعيفة وهو قوله: أنعتها الخ، وإلى شاهد صور الجر الضعيفة سوى أخيرها وهو قوله: أقامت على ربعيهما الخ. واعلم أن الشارح أشار على ما في كثير من النسخ الصحيحة عشر إشارات إلى عشرة شواهد كل شاهد لحكم صورتين إلا الشاهد في الإشارة السابعة فلحكم صورة واحدة لعدم ذكره صورة تناسبها لكن النسخ مختلفة في الرقوم المشار بها. الإشارة الأولى: فوق أحسن حكم جر حسن وجه حسن وجه أب إلى شاهد جرهما وهو قوله:

لاحقِ بطنٍ بِقَرًى سمينِ   لا خَطِلِ الرجعِ ولا قَرُونِ

ولم أر من تكلم على هذا البيت ونحن نتكلم عليه بما تيسر فنقول معنى لاحق بطن ضامر بطن قال في القاموس: لحق كسمع ضمر وهو صفة لفرس فيما يظهر وفيه الشاهد، وقوله: بقرى بفتح القاف كفتى أي ظهر والباء بمعنى مع. وقوله: لا خطل الرجع بفتح الخاء المعجمة وكسر الطاء وفتح الراء وسكون الجيم: أي لا مضطرب الخطو ملتويه، وهو صفة أخرى للفرس الممدوح، والقرون بالقاف والراء كصبور الدابة التي تعرق سريعاً، أو تقع حوافر رجليه موقع يديه. ولاحق إن كان بالجر فلا إشكال وإن كان بالرفع احتيج إلى قراءة سمين بالرفع على أنه نعت مقطوع لقرى ليتفق الشطران في الحركة. وفي نسخ الاستشهاد أيضاً بقوله:

ولاَ سَيِّئي زِيٍّ إذا ما تَلَبَّسُوا   إلى حَاجَةٍ يَوْماً مُخيَّسَةً بُزْلاَ

الشاهد في سيئي والزي بكسر الزاي الهيئة. وقوله إلى حاجة أي لأجل حاجة. ومخيسة منصوب، بتلبسوا بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وتشديد التحتية مفتوحة وسين مهملة أي مذللة

. . . .

صفة في الأصل ليزلا، فلما قدم عليه أعرب حالاً. والبزل بضم الموحدة وسكون الزاي جمع بازل وهو البعير الذي انشق نابه ذكراً كان أو أنثى. الإشارة الثانية: فوق ضعيف حكم نصب حسن الوجه، حسن وجه الأب إلى شاهد نصبهما وهو قوله: أجب الظهر الخ على رواية نصب الظهر. وقد تقدم. هذا هو الموافق لما مر في الشرح من الاقتصار على جعله دليل نصبهما. وأما جعله شاهداً لهما في الأحوال الثلاثة كما فعل البعض تبعاً لما يأتي في آخر طريقة معرفة الجدول. ووجد في عدة نسخ من رسم صورة ستة فوق أحسن حكم جر حسن الوجه حسن وجه الأب، وصورة خمسة فوق ضعيف حكم نصبهما، وصورة أربعة فوق قبيح حكم رفعهما، ورسم الصور الثلاث فوق أجب الظهر الخ تنبيهاً على أنه شاهد في حكم جواز أحوالهما الثلاث فلا يوافق صنيع الشارح سابقاً. الإشارة الثالثة فوق أحسن حكم نصب حسن وجهاً، حسن وجه أب إلى شاهد نصبهما وهو قوله:

هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً عَجْزَاءُ مُدْبِرَةً ... مَمْخُوطَةٌ جُدِّلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيابا

أي هي هيفاء أي ضامرة كما في العيني، ومقبلة حال من الضمير في هيفاء، وقول العيني ذو الحال محذوف أي إذا كانت مقبلة وكان تامة تكلف لا حاجة إليه. والعجزاء كبيرة العجز. ومدبرة حال من الضمير في عجزاء. ممخوطة أي موشومة بالمخط بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وهو ما يوشم به. وجدلت بضم الجيم وكسر الدال المهملة مبني للمجهول من قولهم جارية مجدولة الخلق أي حسنته. والشاهد في شنباء أنياباً من الشنب وهو رقة الأسنان وصفاؤها. الإشارة الرابعة فوق أقبح حكم رفع حسن وجه حسن وجه أب إلى شاهد رفعهما وهو قوله ببهمة الخ وقد تقدم. الإشارة الخامسة: فوق أحسن حكم رفع حسن وجهه، حسن وجه أبيه إلى شاهد رفعهما وهو قوله:

تُعَيِّرُنَا أَنَّا قَلِيلٌ عِدَادُنَا ... فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ الْكِرَامَ قَلِيلُ

الإشارة السادسة: فوق أحسن حكم رفع حسن أنوال عده، حسن سنان رمح يطعن به إلى شاهد رفعهما وهو قوله: أزور امرءاً الخ وقد تقدم. الإشارة السابعة: فوق ضعيف حكم جر الحسن الوجنة الجميل خالها إلى شاهد جره وهو قوله: سبتني الفتاة الخ. وقد تقدم. الإشارة الثامنة: فوق أحسن حكم نصب الحسن الوجه، الحسن وجه الأب إلى شاهد نصبهما وهو قوله:

فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ ... وَلاَ بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا

بكاف عربية. جامعاً في ذلك بين كل متناسبين بإشارة واحدة. وهو هذا:

وثعلبة وفزارة قبيلتان. والشعر بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة جمع أشعر وهو كثير الشعر. وفي نسخ الاستشهاد أيضاً بقوله:

لقد علم الأيقاظ أخفية الكرى

والشاهد في نصب أخفية بالأيقاظ على التشبيه بالمفعول به. والأيقاظ جمع يقظ أي متيقظ والأخفية بخاء معجمة ففاء فتحتية جمع خفي وأراد بها أجفان العيون. والكرى النوم. الإشارة التاسعة: فوق أحسن حكم نصب الحسن وجهاً الحسن وجه أب إلى شاهد نصبهما وهو:

الحزن باباً والعقور كلباً

والحزن بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي ضد السهل وهو ذم لشخص بأن بابه مغلق دون الأضياف وكلبه عقور. الإشارة العاشرة: فوق أحسن حكم رفع الحسن ما تحت نقابه، الحسن كل ما تحت نقابه إلى شاهد رفعهما وهو:

فاقصد بزيد العزيز من قصده

ويرد عليه أن من يحتمل غير الرفع، إلا أن يقال الظاهر حمل الكلام على الأولى حيث لا مانع منه فاعرف ذلك فقد أهمل أرباب الحواشي ضبط إشارات الجدول وشرح شواهده فوقع فيه خبط كثير. قوله: (بكاف عربية) أي مجرورة لا معلقة. والنسخ مختلفة في مواضع هذه الكاف اختلافاً لا وثوق معه. قوله: (جامعاً في ذلك) أي في الدليل بين كل متناسبين أي قسمين متناسبين كحسن الوجه وحسن وجه الأب ولا يرد عليه إفراده الحسن الوجنة الجميل خالها بالإشارة إلى دليل يخصه لأن إفراده بذلك لعدم ذكره قسماً يناسبه كما مر فتدبر.

الصفة	السببي	الرفع	النصب	الجر
زيد الحسن	الوجه	قبيح	أحسن (٨) (٩)	أحسن
زيد الحسن	وجه الأب			
زيد الحسن	وجها	أقبح		ممتنع
زيد الحسن	وجه أب			
زيد الحسن	وجهه	أحسن (١٠)	أحسن	
زيد الحسن	وجه أبيه			
زيد الحسن	ما تحت نقابه			
زيد الحسن	كل ما تحت نقابه			
زيد الحسن	نوال أعده			
زيد الحسن	سنان رمح يطعن به			
الحسن وجه جاريتها الجميلة	أنفه			
بزيد الحسن الجميل الوجنة	خالها			ضعيف (٧)

الصفة	السببي	الرفع	النصب	الجر
حسن	الوجه	قبيح	ضعيف (٢)	أحسن (١)
حسن	وجه الأب			
حسن	وجها	أقبح (٤)	أحسن (٣)	
حسن	وجه أب			
حسن	وجهه	أحسن (٥)	ضعيف	ضعيف
حسن	وجه أبيه			
حسن	ما تحت نقابه			
حسن	كل ما تحت نقابه			
حسن	نوال أعده	أحسن (٦)	حسن	حسن
حسن	سنان رمح يطعن به			
حسن وجه جاريتها الجميلة	أنفه	أحسن	ضعيف	ضعيف
حسن جميل الوجنة	خالها			

١ ـ لاَحِق بَطْنٍ بِقَرَىٍ سَمِينِ لاَ خَطِلِ الرَّجْعِ وَلاَ قَرُونِ

٢ ـ أَجَبَّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

٥٥٧ ـ ٣ ـ هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً عَجْزَاءُ مُدْبِرَةً مَمْخُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنيَابا

٤ ـ بِبُهْمَةٍ مُنِيتُ شَهْمٍ قَلْبُ

٥ ـ تُعَيِّرُنَا أَنَّا قَلِيلٌ عِدَادُنَا فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ الكِرَامَ قَلِيلُ

٦ ـ أَزُورُ امرءاً جَمّاً نَوَالٌ أَعَدَّهُ

٧ ـ سَبَتْنِي الفَتَاةُ البَضَّةُ المَتَجَرِّدِ الـ ـلَطِيفَةِ كَشْحُه

---

٥٥٧ ـ قاله أبو زبيد حرملة الطائي من البسيط: أي هي هيفاء ضامرة. ومقبلة حال. وذو الحال محذوف. أي إذا كانت مقبلة. وكان تامة وكذا الكلام في عجزاء مدبرة، وهو بالزاي عظيمة العجز، مخطوطة خبر بعد خبر. ومبتدؤه محذوف أي موشومة بالمخط بالكسر الذي يوشم به. وجدلت مجهول صفة مخطوطة من قولهم جارية مجدولة الخلق أي حسنة الجدل. من جدلت الحبل فتلته. والشاهد=

٥٥٨ ـ ٨ ـ فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ ابن سَعْدٍ وَلاَ بِـفَـزَارَةَ الـشُّـعْـرِ الـرِّقَـابَـا
٥٥٩ ـ ٩ ـ الْـحَـزْنُ بَـابـاً وَالْـعَـقُـورُ كَـلْـبـاً
١٠ ـ فـاقْـصِـدْ بـزيْـدِ الـعـزيـزُ مـن قَـصَـدَهْ

طريقة معرفة هذا الجدول أن تضع الورقة التي هو مرسوم فيها بين يديك بحيث تكون أبيات الصفة المعرفة بأل مما يليك ثم ترفع بصرك إلى أبيات الصفة المنكرة، فإذا فرغت منها تنظر إلى أبيات الصفة المعرفة بأل، وقد جعل في رأس أبيات النوعين خمس بيوت مكتوب في أول بيت منها الجر وفي الثاني النصب وفي الثالث الرفع وفي الرابع السببي وفي الخامس الصفة، ووصل كل بيت من هذه الأبيات باثني عشر مربعاً، فالمربعات الموصولة ....

قوله: (طريقة معرفة الخ) الظاهر أن هذا ليس من كلام الشارح بل لبعض الطلبة وأن الشارح رسم الجدول عقب قوله وهو هذا ويرشحه عدم وجود هذه الزيادة في بعض النسخ وقوله: في آخرها وقوله جامعاً الخ. قوله: (مما يليك) أي بحيث تكون تحت أبيات الصفة المنكرة. قوله: (ثم ترفع بصرك إلى أبيات الصفة المنكرة) أي لتكون جارياً على عادة القراءة في الورق مثلاً من البداءة بالأعلى. قوله: (في رأس أبيات النوعين) أي أبيات كل من النوعين الصفة المنكرة والصفة المعرفة بأل وإلا فالمجعول في رأس أبيات مجموعهما بيوت عشرة لا خمسة. قوله: (باثني عشر مربعاً) هذا على ما في نسخ وفي أخرى تقليل المربعات المقابلة للجر والنصب والرفع في النوعين بحسب اجتماع بعض صور كل من الثلاثة في حكم كاجتماع حسن الوجه، وحسن وجه الأب، وحسن وجه، وحسن وجه أب، في أحسنية الجر فوضع لحكم الأربعة بيتاً واحداً. وكاجتماع الأولين في ضعف النصب وفي قبح الرفع فوضع لحكمهما بيتاً واحداً وقس على ذلك وهو وضع حسن أيضاً

= في شنباء أنياباً فإن شنباء صفة مشبهة. أي بينة الشنب وهو حدة الأسنان وعذوبتها، نصبت أنياباً مجردة عن أل وفيه دليل على جواز حسن وجهاً وهذا تمييز لأنه نكرة فإذا كان معرف يجوز الوجهان التمييز والتشبيه بالمفعول.

٥٥٨ ـ قاله الحارث بن ظالم من قصيدة من الوافر قالها حين هرب من النعمان بن المنذر فلحق بقريش. الفاء للعطف وما بمعنى ليس والباء في بثعلبة زائدة. والشاهد في الشعر الرقابا فإنه مثل الحسن الوجه بنصب الوجه لأن الشعر جمع أشعر كثير شعر الجسد صفة مشبهة نصب الرقابا وهو معرف بأل.

٥٥٩ ـ قاله رؤبة، وقبله: فذاك وخم لا يبالي السبا. يذم به إنساناً بأن بابه مغلق دون الأضياف وأن كلبه عقور. والشاهد أن الحزن والعقور صفتان مشبهتان. وقد نصبتا باباً وكلباً وهما عاريان عن الألف واللام والإضافة وهو نظير الحسن وجهاً.

(قد وضعنا في جدولنا بدل الستة واحداً، وبدل الخمسة اثنين، وجعلنا موضع الأربعة فوق قبيح خالياً. وجعلنا الأربعة فوق أقبح الذي كان عليه صورة ثمانية في بعض النسخ، وذلك لموافقة تعداد الإشارات في المحشي على ترتيب الأعداد اهـ مصححه).

بالأخيرين منها الصفة ومعمولها السببي المنقسم إلى اثني عشر قسماً كما تقدم، والمربعات الموصولة ببيت الجر مكتوب فيها حكم المعمول السببي الذي في مربعاته كلها وكذلك في بيت النصب وبيت الرفع فما قابله منها ممتنع فهو ممتنع وما قابله حسن فهو حسن وهكذا. ثم ما يحرس هذه الأحكام إشارة هندية: فانظر في الشواهد المكتوبة حول الجدول فما وجدت عليه تلك الإشارة فهو شاهد ذلك الحكم وقوله: جامعاً بين كلّ متناسبين الخ أي كما جمع بين حسن الوجه وحسن وجه الأب بصوره: ستة في الجر وخمسة في النصب وأربعة في الرفع.

تنبيهان: الأول: تقدم أن معمول الصفة يكون ضميراً وعملها فيه جر بالإضافة إن باشرته وخلت من أل نحو مررت برجل حسن الوجه جميله، ونصب إن فصلت أو قرنت بأل فالأول نحو: «هم أحسن وجوهاً وأنضرهموها». **والثاني**: نحو الحسن الوجه الجميله. الثاني إنما تأتي

وأحسن منه تقليلها بحسب الاجتماع في الشاهد إن كان وفي الحكم إن لم يكن. والمربع سطح أحاط به أربع خطوط ولذلك سمي مربعاً. ويحتمل أن تسميته بذلك لاحتوائه على زوايا أربع قائمة إن استقامت الخطوط الأربعة لتساوي الزوايا حينئذ والزوايا المتساوية قوائم وعلى زوايا أربع بعضها وهو مصغر حاد وبعضها وهو ما كبر منفرج إن لم يستقم جميعها، وقول البعض لاحتوائه على زوايا أربع منفرجة إن استقامت الخطوط خطأ فاحش كما لا يخفى على من له أدنى إلمام بفن الهندسة.

قوله: (بالأخيرين) أي البيتين الأخيرين المكتوب في أحدهما لفظ السببي وفي الآخر لفظ الصفة. والضمير في منها يرجع إلى قوله خمسة بيوت. قوله: (حكم المعمول السببي) أي حكم جره وقوله الذي في مربعاته صفة للمعمول السببي والضمير يرجع إليه. قوله: (فما قابله منها) الضمير في منها لأحكام السببي أي أحكام إعرابه المطلوب والجار والمجرور حال من ممتنع. والمعنى أن السببي الذي قابله من أحكام إعراب السببي المطلوب من جر أو نصب أو رفع ممتنع فهو ممتنع الخ. قوله: (ثم ما يحرس الخ) أتى به مع علمه من قوله مشيراً الخ توطئة لما بعده، وقوله هذه الأحكام أي بعضها. قوله: (بصوره: ستة في الجرّ وخمسة في النصب وأربعة في الرفع) هذا على ما في عدة نسخ وهو لا يناسب ما مر في الشارح كما تقدم. قوله: (وعملها فيه جر بالإضافة إن باشرته وخلت من أل) جوّز في التسهيل وفاقاً للكسائي مع المباشرة والخلو من أل أن تعمل الصفة في الضمير النصب على التشبيه بالمفعول به فعلى هذا الجر غالب لا لازم كما قاله الدماميني. قال: ويظهر الفرق بين قصد الإضافة وعدم قصدها في مثل مررت برجل أحمر الوجه لا أصفره بكسر الراء عند قصد الإضافة وفتحها عند عدم قصدها. قوله: (وأنضرهموها) من النضرة وهي الوضاءة والبهجة. وفيه أن ما ذكر صيغة تفضيل لا صفة مشبهة، فكان ينبغي أن يقول كغيره، قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها.

قوله: (الجميله) كون الضمير في محل نصب مذهب سيبويه. ومذهب الفراء أنه في محل جر

مسائل امتناع الإضافة مع الصفة المفردة كما رأيت. فإن كانت الصفة مثناة أو مجموعة على حد المثنى جازت إضافتها مطلقاً كما سبق في باب الإضافة اهـ. **خاتمة**: قال في الكافية:

وضُمِّن الجامدُ معنى الوصف ... وأُستُعمِلَ استعمالَه بِضَعف

كأنت غربال الإهاب وكذا ... فَراشةُ الحلم فراعِ المأخذا

أي من تضمين الجامد معنى المشتق وإعطائه حكم الصفة المشبهة قوله:

فَرَاشَةُ الحِلْمِ فِرْعَوْنُ العَذَابِ وَإِنْ ... تَطْلُبْ نَدَاهُ فَكَلْبٌ دونَهُ كَلْبُ

وقوله:

فَلَوْلا اللهُ وَالْمُهْرُ المُفَدَّى ... لأبتَ وأنتَ غِربالُ الإهابِ

ضمن فراشة الحلم معنى طائش وفرعون معنى أليم، وغربال معنى مثقب، فأجريت مجراها في الإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى ولو رفع بها أو نصب جاز، والله أعلم.

التعجب

....

قاله السيوطي أي لأنه يجوز إضافة الصفة المحلاة بأل إلى كل معرفة. قوله: (مطلقاً) أي سواء كانت الصفة بأل أو لا وسواء كان المضاف إليه خالياً من أل ومن الإضافة لتاليها ولضمير تاليها أو لا، وذلك لحصول فائدة الإضافة من التخفيف بحذف النون. قوله: (فراشة الحلم) بفتح الفاء. قوله: (أي من تضمين الجامد الخ) بيان لقوله كأنت غربال الخ. قوله: (وإعطائه حكم الصفة المشبهة) أي من رفع السببي ونصبه وجره وجعله أبو حيان سماعياً. قوله: (والمهر المفدى) بفتح الفاء والدال المهملة المشددة أي القوي الجري، لأبت أي رجعت وأنت غربال الإهاب أي مثقب الجلد من وقع الأسنة.

التعجب

اعلم أنه لا يتعجب من صفاته تعالى قياساً، فلا يقال ما أعلم الله لأنها لا تقبل الزيادة. وشذ قول العرب: ما أعظم الله وما أقدره وما أجله نقله الشيخ يحيى عن ابن عقيل، والسيوطي عن أبي حيان ثم قال السيوطي: والمختار وفاقاً للسبكي وجماعة كابن السراج وابن الأنباري والصيمري جوازه. ومعنى ما أعظم الله أنه تعالى في غاية العظمة وأن عظمته مما تحار فيه العقول، والقصد الثناء عليه بذلك اهـ باختصار وسيأتي عن الرضي ما يؤيد الجواز. ثم رأيت ابن حجر الهيتمي بعد أن نقل في كتابه الأعلام إفتاء السبكي بالجواز ساق كلام ابن الأنباري، وملخصه: اعترض الكوفيون على البصريين في قولهم إن ما أفعله فعل بأنه يلزمهم أن يكون معنى ما أعظم الله شيء أعظمه والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل، فأجابوا بأن معنى ما أعظم الله شيء وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيماً، والشيء إما من يعظمه من عباده أو ما يدل على عظمته من مصنوعاته أو ذاته تعالى أي أنه

(بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجُّبَا ... أَوْ جِىءْ بِأَفعِلْ قَبْلَ مَجْرورٍ بِبَا)

أي يدل على التعجب، وهو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية بألفاظ كثيرة نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَـٰكُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٨] سبحان الله المؤمن لا ينجس. لله درّه فارساً. لله أنت.

٥٦٠ - يَـا جَـارَتَـا مَـا أَنْـتِ جَـارَهْ

أعظم لذاته لا لشيء جعله عظيماً. وقيل هو إخبار بأنه في غاية العظمة اهـ. ثم ذكر ابن حجر أنه على القول الأول بأوجهه الثلاثة باق على حقيقته من التعجب وعلى الثاني مجاز في الأخبار اهـ. ويكفي في وجود شرط قبول الزيادة هنا أن مطلق العلم ومطلق القدرة ومطلق العظمة مثلاً مما يقبل الزيادة وإن لم يقبلها خصوص علمه تعالى وقدرته وعظمته فتأمل. ولا يجوز على الله تعالى لأنه إنما يكون عند خفاء السبب وهو تعالى لا يخفى عليه خافية، وأما التعجب الوارد في القرآن من جهته تعالى فعلى لسان خلقه نحو: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [سورة البقرة، الآية:١٧٥] أفاده الدماميني وغيره.

قوله: (تعجباً) أي لأجل التعجب أو متعجباً أو في وقت التعجب. قوله: (أي يدل على التعجب الخ) لم يتحمل المتن جميع ذلك حتى يكون تفسيراً له فكان الظاهر أي يتعجب بصيغتين مبوب لهما في كتب النحاة وقد يتعجب بغيرهما نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ [سورة البقرة، الآية:٢٨] الخ. قوله: (وهو استعظام) وعرفه الدماميني بأنه انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر يجهل سببه. ومن ثم قيل إذا ظهر السبب بطل العجب. قوله: (فعل فاعل) يعني صفة موصوف وإن لم يكن له فيه اختيار فدخل نحو: ما أحسن زيداً فاندفع اعتراض البعض كغيره. قوله: (ظاهر المزية) أي بسبب زيادة فيه خفي سببها فلا يتعجب مما لا زيادة فيه ولا مما ظهر سببه. قوله: (نحو كيف تكفرون بالله) أي أتعجب من كفركم بالله فاستعملت كيف في التعجب مجازاً عما وضعت له من الاستفهام عن الأحوال. وكذا استعمال سبحان الله ولله دره فارساً، ولله أنت، وما أنت جارة، في التعجب، فإنه مجاز عن الأخبار بالتنزه ويكون دره منسوباً لله ويكون المخاطب منسوباً لله، وعن الاستفهام عن جوارها إن كانت ما استفهامية، أو عن نفي جوارها إن كانت نافية أي لست جارة بل أعظم منها. قوله: (سبحان الله الخ) قال البعض: انظر هل المتعجب منه مضمون الجملة بعده أو حال المخاطب؟ اهـ والأظهر أنه حال المخاطب المتوهم نجاسة المؤمن إذ عدم نجاسته غير خفي السبب. ثم رأيت في شروح البخاري التصريح به. قوله: (لله أنت) أي في جميع الكمالات كما يدل عليه حذف جهة التعجب فهو أبلغ من نحو: لله درك فارساً.

قوله: (يا جارتا ما أنت جاره) شطر بيت من مجزوء الكامل المرفل، فجاره بالوقف على هاء

---

٥٦٠ ـ قاله الأعشى ميمون من قصيدة طويلة من الكامل المجزوء المرفل المصدع. ويا جارتا منادى =

وقوله:

٥٦١ ـ وَاهـاً لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهاً وَاهَا

والمبوَّب له في كتب العربية صيغتان: ما أفعله وأفعل به لاطرادهما فيه. فأما الصيغة الأولى فما فيها اسم إجماعاً لأن في أفعل ضميراً يعود عليها. وأجمعوا على أنها مبتدأ لأنها مجردة للإسناد إليها. ثم اختلفوا فقال سيبويه: هي نكرة تامة بمعنى شيء. وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب وما بعدها خبر فموضعه رفع. وقال الفراء وابن درستويه: هي استفهامية، ونقله

التأنيث وإن كان منصوباً على التمييز أو الحال إن كانت ما استفهامية أو الخبرية إن كانت نافية حجازية، ومرفوعاً إن كانت نافية تميمية، وجارتا منصوب لأنه مضاف إلى الألف المنقلبة عن ياء المتكلم. قوله: (واها) اسم فعل بمعنى أعجب. قوله: (لاطرادهما) أي كثرة استعمالهما فيه لوضعهما له بخلاف ما مر كذا قالوا، وأورد عليه البعض أنه غير ظاهر في واها ولك رده بأن وضع واها للفظ الفعل الدال على التعجب لا للتعجب بناء على الراجح من أن مسميات أسماء الأفعال ألفاظ الأفعال. قوله: (ضميراً يعود عليها) أي والضمير لا يعود إلاَّ على الأسماء. قوله: (على أنها مبتدأ) أي واجب التقديم لأنها في كلام جرى مجرى المثل فلزم طريقة واحدة. دماميني. قوله: (نكرة تامة) أي غير موصوفة بالجملة بعدها وذلك لأن التعجب إنما يكون فيما خفي سببه فيناسبه التنكير. قوله: (لتضمنها معنى التعجب) أي المناسب له قصد الإبهام لاقتضاء التعجب خفاء السبب والإبهام يناسب الخفاء. والمراد بتضمنها معنى التعجب أن لها دخلاً في إفادته فلا ينافي أن الموضوع للتعجب الجملة بتمامها. وقيل المسوّغ تقدير التخصيص والمعنى شيء عظيم. قوله: (وما بعدها خبر) لكن ليس المقصود بالتركيب في هذه الحالة الإخبار بل إنشاء التعجب، وكذا يقال فيما يأتي، قال الرضي: معنى ما أحسن زيداً في الأصل شيء من الأشياء جعل زيداً حسناً، ثم نقل إلى إنشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب من شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو: ما أقدر الله وما أعلمه. قوله: (هي استفهامية) أي مشوبة بتعجب كما ذكره المصنف في شرح التسهيل. وقال الدماميني استفهامية أي في الأصل ثم نقلت إلى إنشاء التعجب قال: وهذا القول أقوى من جهة المعنى لأن شأن المجهول كسبب الحسن أن يستفهم عنه. وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو: ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [سورة النمل، الآية: ٢٠] اهـ وما بعدها هو الخبر.

= منصوب لأنه مضاف إذ أصله يا جارتي كما تقول يا غلامي ثم يا غلاماً. وما نافية، وأنت مبتدأ، وجارة خبره. وفيه الشاهد حيث يدل على التعجب إذ التقدير عظمت من جارة.

٥٦١ ـ مر ذكر الخلاف في قائله في شواهد المعرب والمبني. والشاهد في واها فإنه كلمة التعجب إذا تعجب من طيب شيء يقول واهاً له ما أطيبه، وهو اسم لأعجب، واللام في لليلى للتعجب مكسور للفرق بينها وبين لام الاستغاثة.

في شرح التسهيل عن الكوفيين. وقال الأخفش: هي معرفة ناقصة بمعنى الذي وما بعدها صلة فلا موضع له أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة فمحله رفع، وعلى هذين فالخبر محذوف وجوباً أي شيء عظيم واختلفوا في أفعل فقال البصريون والكسائي: فعل للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما أفقرني إلى رحمة الله، ففتحته بناء كالفتحة في زيد ضرب عمراً وما بعده مفعول به. وقال بقية الكوفيين: اسم لمجيئه مصغراً في قوله:

٥٦٢ ـ يـا مَـا أُمَـيْـلِـحَ غِـزْلانـاً شَـدَنَّ لَـنَـا

ففتحته إعراب كالفتحة في زيد عندك، ....

قوله: (عن الكوفيين) قال في التصريح: وهو موافق لقولهم باسمية أفعل بفتح العين فإن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء نحو: ﴿مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ﴾ [سورة الواقعة، الآية:٢٧]. قوله: (هي معرفة ناقصة) لاحتياجها في إفهام المراد إلى الصلة. قوله: (أي شيء عظيم) ليس ذكر شيء ضرورياً. قوله: (للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية) قال الدماميني نقلاً عن المصنف: لا يرد على ذلك عليكني ورويدني لأنه يقال عليك بي ورويد بي فلا يلزمان نون الوقاية بخلاف ما أفقرني اهـ قال البعض: وقد يقال هو ظاهر في الثاني لا الأول لأن عليكني بمعنى ألزمني وعليك بي بمعنى استمسك بي كما ذكروه فهو تركيب آخر اهـ. ولك دفعه بأن مراد المجيب أن عليك له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون بخلاف فعل التعجب فإنه ليس له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون مع أن المعروف أن عليك مطلقاً بمعنى ألزم، إلا أنه قد يضمن معنى استمسك فيتعدى بالباء. قوله: (وما بعده مفعول به) لهذا المفعول أحكام خالف فيها أصل المفاعيل منها أنه لا يحذف إلا لدليل ولا يتقدم على عامله ولا يحال بينهما إلا بالظرف على الصحيح ولا يكون إلا معرفة أو نكرة مختصة كما سيذكر الشارح هذا الحكم والمصنف البقية. قوله: (لمجيئه مصغراً) أجاب البصريون بأنه شاذ. قوله: (شدن) من شدن الظبي بالشين المعجمة والدال المهملة أي قوي وطلع قرناه واستغنى عن أمه. ولنا صفة ثانية لغزلانا وتمام البيت:

مـن هـؤلـيّـائـكـن الـضـال والـسـمـر

والضال بضاد معجمة فألف فلام مخففة شجر السدر البري الواحدة ضالة. والسمر بفتح السين المهملة وضم الميم شجر الطلح بحاء مهملة كما في كتب اللغة لا بالعين كما حرفه البعض الواحدة سمرة ويجمع أيضاً على سمرات.

قوله: (ففتحته إعراب) نقل عن بعض الكوفيين أن فتحته بنائية لتضمنه التعجب الذي هو معنى

---

٥٦٢ ـ قاله العرجي. مر الكلام فيه مستوفى في شواهد اسم الإشارة. والشاهد في أميلح فإن الكوفية استدلت به على أن صيغة ما أفعله في التعجب اسم لأنه صغر ههنا والتصغير لا يكون إلا في الأسماء وأجيب بأنه شاذ.

وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضي عندهم نصبه، وأحسن إنما هو في المعنى وصف لزيد لا لضمير ما، وزيد عندهم مشبه بالمفعول به. وأما الصيغة الثانية فأجمعوا على فعلية أفعل، ثم اختلفوا فقال البصريون: لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر وهو في الأصل ماض على صيغة أفعل بمعنى صار ذا كذا. كأغد البعير إذا صار ذا غدة، ثم غيرت الصيغة فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به كامرر بزيد، ولذلك التزمت، بخلافها في نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [سورة النساء، الآية: ٧٩] فيجوز تركها، كقوله:

٥٦٣ ـ كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

حقه أن يؤدي بالحرف. وردّ بأن المؤدي لمعنى التعجب الجملة بتمامها لا أفعل، وحينئذ فقول الشارح بقية الكوفيين أي غالب بقيتهم. قوله: (وذلك) أي كون فتحته فتحة إعراب مع كونه خبراً. قوله: (تقتضي عندهم نصبه) فعامل النصب عندهم المخالفة. قوله: (وأحسن إنما هو الخ) بيان للمخالفة هنا وفيه تنبيه على أن مخالفة الخبر للمبتدأ كونه ليس وصفاً للمبتدأ في المعنى كما في زيد عندك وما أحسن زيداً. ومقتضاه النصب عندهم في نحو زيد أفضل أباً، وفسرها في التصريح بأن يكون الخبر بحيث لا يحمل على المبتدأ لا حقيقة ولا حكماً. قوله: (وصف لزيد لا لضمير ما) فيه إشارة إلى أن معنى أحسن عندهم فائق في الحسن لا صير زيداً حسناً كما هو على مذهب البصريين إذ التصيير صفة لضمير ما لا لزيد فتأمل. قوله: (مشبه بالمفعول به) لوقوعه بعدما يشبه الفعل في الصورة. قوله: (على فعلية أفعل) أي فيها فحصل الربط. وإنما أجمعوا على فعلية أفعل لأن صيغته لا تكون إلا لفعل وأما أصبع فنادر قاله المصرح. قوله: (لفظه لفظ الأمر) على هذا هو مبني على السكون أو حذف حرف العلة كالأمر نظراً لصورته أو على فتحة مقدرة منع من ظهورها مجيئه على صورة الأمر نظراً للمعنى. قوله: (ومعناه الخبر) أي في الأصل وإلا فالجملة بتمامها نقلت إلى إنشاء التعجب أو مراده بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الإنشاء غير الطلب. قوله: (وهو في الأصل ماض الخ) فأصل أحسن بزيد أحسن زيد أي صار ذا حسن فهمزته للصيرورة. قوله: (ثم غيرت الصيغة) أي عند نقلها إلى إنشاء التعجب ليوافق اللفظ في التغيير تغيير المعنى من الإخبار إلى الإنشاء هذا ما ظهر لي.

---

٥٦٣ ـ قاله سحيم عبد بني الحسحاس من قصيدة، أولها من الطويل:

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إن تَجَهَّزْتَ غَادِياً

كفى إلى آخره. وعميرة منصوب بودع، وهو اسم محبوبته التي كان يتشبب بها، وغادياً من الغدوّ والذهاب. والشاهد فيه ترك دخول الباء على فاعل كفى كما لم يترك في **﴿كفى بالله شهيدا﴾** [النساء، الآية: ٧٩] فإن زيادتها غير لازمة ههنا بخلاف باب التعجب.

وإنما تحذف مع أن وأنَّ كقوله:

٥٦٤ ـ وَأَحْـبِـبْ إِلَـيْـنَـا أَنْ تَـكُـونَ الـمُـقَـدَّمَـا

لاطراد حذف الجار معهما كما عرف. وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابنا كيسان وخروف لفظه ومعناه الأمر وفيه ضمير والباء للتعدية. ثم قال ابن كيسان: الضمير للحسن. وقال غيره للمخاطب، وإنما التزم إفراده لأنه كلام جرى مجرى المثل (وَتِلْوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ) أي حتماً لما عرفت.

(كَـــــمَـــــا ....

قوله: (وإنما تحذف مع أن وأنّ) الذي في التصريح نقلاً عن الموضح في الحواشي أنها إنما تحذف مع أن المخففة وأن حذفها مع أن المشددة ممتنع لعدم السماع. ثم قال فهذا حكم اختصت به أن عن أنّ ونظيره عسى أن يقوم زيد فلا يقال عسى أنه يقوم. قوله: (والباء للتعدية) أي فموضع مجرورها نصب على المفعولية. قال المصنف: ولو اضطر شاعر إلى حذفها مع غير أن بعد أفعل لزمه أن يرفع على قول البصريين وأن ينصب على قول الفراء وبهذا ظهرت ثمرة الخلاف اهـ دماميني. هذا وفي الهمع أن الهمزة على قول الفراء ومن وافقه للنقل كهي في ما أفعل والباء زائدة وكذا قال الدماميني الهمزة على هذا القول للتعدية والباء زائدة. ثم قال: ويحتمل أن تكون الهمزة عليه للصيرورة والباء للتعدية لا زائدة وأصل أكرم بزيد أكرم زيد أي صار ذا كرم ثم غير الماضي بالأمر وجيء بالباء المعدية التي تصير الفاعل مفعولاً، وقيل: أكرم بزيد فصار المعنى أجعل زيداً صائراً ذا كرم اهـ ملخصاً وبه يعلم تقصير الشارح. وصريح كلام الدماميني أن المراد بالتعدية التعدية الخاصة التي تعاقب فيها الباء الهمزة ومقتضى قول المغني فالباء معدية مثلها في أمرر بزيد أن المراد بالتعدية التعدية العامة وأن الباء للإلصاق.

قوله: (الضمير للحسن) أي المفهوم من أحسن والتقدير أحسن يا حسن بزيد أي دم به والزمه اهـ تصريح، ولذلك لزم الضمير صورة واحدة ويرده أنه يقال: أحسن بزيد يا عمرو إذ لا يخاطب شيئان في حالة واحدة اهـ دماميني. قوله: (للمخاطب) فمعنى أحسن بزيد اجعل يا مخاطب زيداً حسناً أي صفه بالحسن كيف شئت اهـ دماميني. قوله: (وإنما التزم الخ) جواب سؤال وارد على من قال الضمير للمخاطب. قوله: (لما عرفت) أي من أنه مفعول به أو مشبه بالمفعول به. قوله: (كما

---

٥٦٤ ـ صدره:

وقـال نـبـيُّ الـمـسـلـمـيـنَ تـقـدَّمـوا

قاله عباس بن مرداس أحد المؤلفة قلوبهم، من قصيدة من الطويل. وروى ابن عصفور: وقال أمير المؤمنين. والشاهد في وأحبب إلينا فإنه صيغة التعجب أي ما أحب إلينا، وقد فصل فيه بينه وبين معموله بالظرف، وهو حجة على الأخفش والمبرد في منعهما ذلك وأصل أن تكون بأن تكون. وألف المقدما للإطلاق.

. . . . أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وأَصْدِقْ بِهِمَا)

تنبيه: شرط المنصوب بعد أفعل والمجرور بعد أفعل أن يكون مختصاً لتحصل به الفائدة كما أرشد إليه تمثيله، فلا يجوز ما أحسن رجلاً ولا أحسن برجل انتهى (وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ) مَنصوباً كان أو مجروراً. قوله: (إِنْ كانَ عِنْدَ الحَذْفِ مَعْناهُ يَضِحْ) أي يتضح فالأول كقوله:

٥٦٥ ـ جَزَى اللهُ عَنَّا والجَزَاءُ بِفَضْلِهِ رَبِيعَةَ خَيْراً مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا

أي ما أعفهم وأكرمهم. والثاني: وشرطه أن يكون أفعل معطوفاً على آخرمذكور معه مثل ذلك المحذوف ذكره في شرح الكافية نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [سورة مريم، الآية: ٣٨] أي بهم. وأما قوله:

٥٦٦ ـ فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَ المَنِيَّةَ يَلْقَهَا حَمِيداً وَإِنْ يَسْتَغْنِ يَوْماً فَأَجْدِرِ

أوفى الخ) تمثيل لقوله بأفعل انطق الخ على اللف والنشز المرتب. قوله: (لتحصل به الفائدة) أي المطلوبة وهي التعجب من حال شخص مخصوص بخلاف نحو: ضربت رجلاً فإن المقصود الإخبار بوقوع الضرب على شخص ما.

قوله: (وحذف ما منه) أي من حاله والسين والتاء في استبح زائدتان أو للصيرورة. وشرط في التصريح لحذف المتعجب منه منصوباً كان أو مجروراً ولا وجه لاقتصار البعض في نقل هذا الشرط عن التصريح على المجرور أن يكون ضميراً. قال البعض: فلا يجوز الحذف في نحو أحسن بزيد لعدم الدليل عند الحذف، ولا في نحو زيد أحسن بزيد لأن الإظهار في موضع الضمير في نحو ذلك لنكتة تفوت بالحذف اهـ وعلى قياس ذلك لا يجوز الحذف في نحو ما أحسن زيداً وزيد ما أحسن زيداً. لا يقال: المتجه أخذاً من التعليل جواز الحذف في نحو ما أحسن زيداً وأحسن بزيد إذا كان ثم دليل كما لو قيل ذلك في مقام الثناء على زيد لأنا نمنع كون المحذوف في ذلك اسماً ظاهراً ونحكم بأنه ضمير يرجع إلى المثنى عليه في المقام فتفطن. قوله: (معناه يضح) أورد عليه سم أنه

---

٥٦٥ ـ قاله علي بن أبي طالب كرم الله وجهه من الطويل والجزاء بفضله معترض بين الفاعل والمفعول. والشاهد في ما أعف وأكرما فإنهما صيغتان للتعجب أصلهما ما أعفهم وما أكرمهم، لأن المتعجب منه إذا علم جاز حذفه سواء كان معمول أفعل كما نحن فيه أو معمول أفعل.

٥٦٦ ـ قاله عروة بن الورد الملقب بعروة الصعاليك لجمعه إياهم وقيامه بأمرهم، من قصيدة من الطويل. الفاء للترتيب الذكري، وذلك إشارة إلى الصعلوك في قوله:

وَلِلَّهِ صُعْلُوكٌ صَفِيحَةُ وَجْهِهِ كَضَوْءِ شِهَابِ المَائِسِ المُتَنَوِّرِ

وليس راجعاً إلى قوله:

لَحَا اللَّهُ صُعْلُوكاً إِذَا جَنَّ لَيْلُهُ

وهو مبتدأ والجملة الشرطية خبره. ويلقها جواب الشرط. وحميداً حال من الضمير المنصوب =

أي به فشاذ. **تنبيه**: إنما جاز حذف المجرور بعد أفعل مع كونه فاعلاً لأن لزومه للجر كساه صورة الفضلة فجاز فيه ما يجوز فيها. وذهب قوم منهم الفارسي إلى أنه لم يحذف وأنه استتر في الفعل حين حذفت الباء وردَّ بوجهين: أحدهما لزوم إبرازه حينئذ في التثنية والجمع، والآخران من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من أكرم بنا (وَفِي كِلاَ الْفِعْلَيْنِ) المذكورين.

(قِـــدْمـــاً لَـــزِمَـــا مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا)

ليكون مجيئه على طريقة واحدة أدل على ما يراد به، فالأولى في الماضي كتبارك وعسى، والثاني في الأمر كتعلم بمعنى اعلم. وقيل: إن علة جمودهما تضمنهما معنى الحرف الذي كان حقه أن يوضع للتعجب فلم يوضع.

قد يفيد أنه لا يكفي مطلق الفهم بل لا بد من الوضوح الذي هو قدر زائد على مجرد الفهم مع أن الظاهر الذي يدل عليه كلام التوضيح الاكتفاء بمطلق الفهم وفي تعبيره بقد إشارة إلى الجواب بحمل الوضوح على الانفهام. قوله: (فشاذ) الأوجه عندي أنه ليس بشاذ وأنه لا يشترط هذا الشرط بل المدار على وجود دليل المحذوف.

قوله: (لأن لزومه للجر الخ) ولما لم يلزم الفاعل في نحو: كفى بزيد الجر امتنع حذفه وإن كان في حكم الفضلة بالنسبة للتأنيث إذ لا يقال كفت بهند. قوله: (لزوم إبرازه حينئذ) أي حين استتر في الفعل. وأجيب بأن عدم إبرازه لإلحاقه بضمير أفعل في نحو: ما أحسن زيداً فكما لم يجمع الضمير في أحسن لم يجمع في أحسن به بجامع اتفاق الفعلين في المعنى أو لكونه في تركيب جرى مجرى المثل الذي لا يغير. قوله: (كنا من أكرم بنا) قد يقال: لا مانع من أن يلتزم الفارسيّ امتناع الاستتار في نحو هذا ويخص الاستتار بغيره مما يصح استتاره أفاده سم. قوله: (وفي كلا الفعلين) متعلق بلزم وكذا قدما لأنه نصب على الظرفية أي في الزمن القديم، وكذا بحكم والباء في بحكم سببية وأراد بالحكم كون المجيء على طريقة واحدة أدل على المراد. فقوله: ليكون الخ بدل أو بيان من قوله: بحكم حتماً أو تضمنهما معنى التعجب كما قاله سم.

قوله: (منع تصرف) اعلم أن عدم تصرف الفعل إما بخروجه عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس أو بالاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وإن دل على ما ذكر كيدع ويذر فإنه استغنى عن ماضيهما بماضي ترك وعدم تصرف فعل التعجب لكلا الأمرين. قوله: (ليكون مجيئه) أي كلا الفعلين وأفرد الضمير نظراً للفظ كلا. قوله: (أدل على ما يراد به) أي من التعجب وإنما كان مجيئه على طريقة واحدة أدلّ لأن التصرف فيه ونقله من حالة إلى حالة ربما يشعر بزوال

= بمعنى محمودة. والشاهد في فأجدر فإنه صيغة التعجب على وزن أفعل، ولكن حذف منه المتعجب منه. ولا يسوغ ذلك إلا إذا كان معطوفاً كما في: ﴿**أسمع بهم وأبصر**﴾ أي أبصر بهم. وهنا ضرورة أصله فاحذر به والفاء جواب الشرط.

(وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلاَثٍ صُرِّفَا قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي ٱنْتِفَا
وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلاَ وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلاَ)

أي لا يبنى هذان الفعلان إلا مما استكمل ثمانية شروط: **الأول**: أن يكون فعلاً فلا يبنيان من الجِلف والحمار، فلا يقال ما أجلفه وما أحمره، وشذ ما أذرعها أي ما أخف يدها في الغزل بنوه من قولهم امرأة ذراع. نعم ادعى ابن القطاع أنه سمع ذرعت المرأة خفت يدها في الغزل، وعلى هذا يكون الشذوذ من حيث البناء من فعل المفعول. **الثاني**: أن يكون ثلاثياً فلا يبنيان من دحرج وضارب واستخرج إلا أفعل، فقيل: يجوز مطلقاً، وقيل: يمتنع مطلقاً، وقيل: يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل نحو: ما أظلم هذا الليل وما أقفر هذا المكان وشذ على هذين القولين ما أعطاه للدراهم، وما أولاه للمعرف. ....

المعنى الأول. قوله: (من ذي ثلاث) أي من مصدر فعل ذي ثلاث. قوله: (صرفاً) أي تصرفاً تاماً لأنه المتبادر عند الإطلاق فخرج ما لا تصرف له أصلاً كنعم وبئس وعسى وليس وما له تصرف ناقص كيدع ويذر. قوله: (قابل فضل) أي زيادة وقوله تم أي يكتفى بمرفوعه. قوله: (يضاهي أشهلا) أي في الوزن وكون مؤنثه على فعلاء. قوله: (أي لا يبنى الخ) أخذ الحصر من قيد الاحتراز أعني قوله من ذي ثلاث الخ. قوله: (أن يكون فعلاً) أخذه من كون الأوصاف المذكورة لموصوف مقدر وهو الفعل لأن مجموعها لا يكون إلا له. قوله: (فلا يبنيان من الجلف) بكسر الجيم الرجل الجافي. قوله: (فلا يقال ما أجلفه) أي لبنائه من غير فعل لكن في القاموس جلف كفرح جلفاً وجلافة فأثبت له فعلاً وحينئذ يبنى من فعله ما أجلفه. قوله: (ما أذرعها) بالذال المعجمة والعين المهملة. قوله: (ذراع) كسحاب وقد يكسر كذا في القاموس. قوله: (نعم ادعى ابن القطاع الخ) استدراك على ما قبله المقتضى أنه لم يسمع له فعل وفي بعض النسخ ابن القطان بالنون والأول هو الظاهر لأنه الذي من أئمة اللغة. قوله: (فلا يبنيان من دحرج الخ) أي لما يلزم عليه من حذف بعض الأصول في الرباعي المجرد وحذف الزيادة الدالة على معنى مقصود في غيره كالمشاركة والمطاوعة والطلب في ضارب وانطلق واستخرج قاله المصرح. قوله: (إلا أفعل) استثناء من مفهوم قوله أن يكون ثلاثياً فكأنه قال فلا يبنيان من غيره إلا أفعل أو من معطوف محذوف والتقدير من دحرج وضارب واستخرج ونحوها إلا أفعل.

قوله: (فقيل يجوز مطلقاً) هذا رأي سيبويه واختاره المصنف في التسهيل وشرحه. قوله: (لغير النقل) أي لغير نقل الفعل من اللزوم إلى التعدي أو من التعدي لواحد إلى التعدي لاثنين أو من التعدي لاثنين إلى التعدي لثلاثة بأن وضع الفعل على الهمزة. قوله: (نحو ما أظلم هذا الليل) فإن فعل التعجب المذكور وإن كانت همزته للنقل والتعدية كما سيذكره الشارح في الخاتمة مبني من أفعل الذي همزته لغير النقل، وكذا يقال في المثال الثاني. قوله: (وشذ على هذين القولين الخ) أما الشذوذ على أول القولين فظاهر. وأما على ثانيهما فلأن الهمزة في المثالين للنقل من التعدي لواحد

وعلى الثلاثة ما أتقاه ما أملأَه القربة لأنهما من اتقى وامتلأت، وما أخصره لأنه من اختصر وفيه شذوذ آخر سيأتي. **الثالث**: أن يكون متصرفاً، فلا يبنيان من نعم وبئس. وشذ ما أعساه وأعس به. **الرابع**: أن يكون معناه قابلاً للتفاضل فلا يبنيان من فنى ومات. **الخامس**: أن يكون تاماً فلا يبنيان من نحو كان وظلّ وبات وصار وكاد، وأما قولهم: ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها فإن التعجب فيه داخل على أبرد وأدفأ، وأصبح وأمسى زائدتان. **السادس**: أن يكون مثبتاً فلا يبنيان من منفي سواء كان ملازماً للنفي نحو ما عاج بالدواء أي ما انتفع به أم غير ملازم كما قام. **السابع**: أن لا يكون اسم فاعله على أفعل فعلاء فلا يبنيان من عرج وشهل وخضر الزرع. **الثامن**: أن لا يكون مبنياً للمفعول فلا يبنيان من نحو ضرب وشذ ما أخصره من وجهين،

إلى التعدي لاثنين، فإن الأصل عطا زيد الدراهم أي تناولها، وولى المعروف أي تناوله. قوله: (وما أملأه القربة) كذا في نسخ وفي نسخ وما أملأه للقربة وكلاهما فاسد. أما الأول فمن وجهين: الأول أن فعل التعجب لا ينصب لفظاً إلا مفعولاً واحداً. الثاني: أن ما أملأه مصوغ من ملأ الثلاثي لا من امتلأ الخماسي، والذي سيصرح به الشارح أنه من امتلأ الخماسي. وأما الثاني فمن الوجه الثاني فدعوى البعض ظهور ما أملأه للقربة غفلة عن كلام الشارح والذي بخط الشارح ما أملأ القربة وهي الصواب.

قوله: (لأنهما من اتقى وامتلأت) لم يأخذوهما من تقى بمعنى خاف وملأ بمعنى امتلأ فلا يكونان شاذين لندورهما أفاده في التصريح. قوله: (وشذ ما أعساه وأعس به) تبع في ذلك المصنف حيث قال في شرح التسهيل وشذ ما أعساه وأعس به بمعنى ما أحقه وأحقق به فبنوه من فعل غير متصرف اهـ. وغلطه الدماميني بأن الفعل الجامد عسى التي هي من أفعال الرجاء وليس قولهم ما أعساه وأعس به من عسى المذكورة كما يتأدى عليه قوله بمعنى ما أحقه وأحقق به. قوله: (أن يكون تاماً) أي لأنه لو قيل ما أكون زيداً قائماً لزم نصب أفعل لشيئين ولا يجوز حذف قائماً لامتناع حذف خبر كان ولا جره باللام لامتناع جر الخبر باللام أفاده الشاطبي. قال في التصريح: وحكى ابن السراج والزجاج عن الكوفيين ما أكون زيداً قائماً بناء على أصلهم من أن المنصوب بعد كان حال. قوله: (فلا يبنيان من منفي) أي لالتباسه بالمثبت. قوله: (نحو ما عاج بالدواء) مضارعه يعيج، واعترض بأنه قد جاء في الإثبات كما في نوادر القالي، ويجاب بأن ذلك نادر وأما عاج يعوج بمعنى مال يميل فيستعمل في الإثبات. قوله: (أن لا يكون اسم فاعله على أفعل) أي لمنعهم بناء أفعل التفضيل منه لأنه لو بني منه أفعل التفضيل لالتبس بالوصف وفعل التعجب كأفعل التفضيل في أمور كثيرة فمنعوا بناءه منه كما منعوا بناء أفعل التفضيل منه كذا علل في شرح التسهيل. قوله: (أن لا يكون مبنياً للمفعول) أي دفعاً للبس المبني من فعل المفعول بالمبني من فعل الفاعل. قوله: (من وجهين) هما كونه من غير ثلاثي وكونه من المبني للمفعول.

وبعضهم يستثني ما كان ملازماً لصيغة فعل نحو عنيت بحاجتك وزهى علينا، فيجيز ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا. قال في التسهيل: وقد يبنيان من فعل المفعول إن أمن اللبس.

تنبيهان: **الأول**: بقي شرط تاسع لم يذكره هنا وهو أن لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره، نحو: قال من القائلة فإنهم لا يقولون ما أقيله استغناء بما أكثر قائلته، قال في التسهيل: وقد يغني في التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط كما يغني في غيره أي نحو ترك فإنه أغنى عن ودع. وعدَّ في شرحه من ذلك سكر وقعد وجلس ضدي قام، وقال من القائلة. وزاد غيره قام وغضب ونام وممن ذكر السبعة ابن عصفور. وعد نام فيها غير صحيح لأن سيبويه حكى ما أنومه. **الثاني**: عد بعضهم من الشروط أن يكون على فعل بالضم أصلاً أو تحويلاً أي يقدر رده إلى ذلك لأن فعل غريزة فيصير لازماً ثم تلحقه همزة النقل، وبعضهم أن يكون واقعاً، وبعضهم أن يكون دائماً والصحيح عدم اشتراط ذلك.

قوله: (عنيت بحاجتك) كذا في نسخ بإسقاط ما وهي الصواب وفي أخرى ما عنيت بزيادة ما وهي خطأ كما لا يخفى. قوله: (فيجيز ما أعناه الخ) أي لأمن اللبس. قوله: (إن أمن اللبس) أي بأن كان الفعل ملازماً للبناء للمجهول أو غير ملازم وقامت قرينة على أنه مبني من فعل المفعول فهو أعم من مذهب البعض المتقدم، وقصر البعض أمن اللبس على كون الفعل ملازماً للبناء للمجهول فيكون مساوياً لمذهب بعضهم لا دليل عليه ولا داعي إليه. قوله: (لم يذكره هنا) أي وأشار إليه في التسهيل كما نبه عليه الشارح بقوله: قال في التسهيل الخ ولم يذكره هنا لأن الخارج به ألفاظ قليلة جداً. قوله: (سكر الخ) أي فالمسموع ما أكثر سكره لا ما أسكره وكذا ما بعده. قوله: (وقعد الخ) اعترضه الشاطبي وأقره البعض بأن منع بناء فعل التعجب من القيام والقعود والجلوس لفقد شرط قبول الفضل وعندي فيه نظر لأنها تقبل الفضل من حيث طول زمنها.

قوله: (أي يقدر رده إلى ذلك) بيان للتحويل. قوله: (لأنه فعل غريزة فيصير لازماً) المتبادر منه أن الغرض من هذا التحويل صيرورته لازماً وقضيته عدم التحويل إذا كان فعل بالفتح أو بالكسر لازماً وهو خلاف إطلاق هذا القول مع أنه يرد عليه أيضاً أن التحويل لا يتعين طريقاً لصيرورة الفعل لازماً لحصوله بتنزيله منزلة اللازم بقطع النظر عن مفعوله فأعرفه. قوله: (واقعاً) أي غير مستقبل. قوله: (والصحيح عدم اشتراط ذلك) أي المذكور من كونه على فعل أصلاً أو تحويلاً وكونه واقعاً وكونه دائماً أما الأول فلما مر ولأن فعل بالفتح وفعل بالكسر يشاركان فعل بالضم في قبول همزة النقل فتقدير ردهما عند بناء فعل التعجب منهما إلى فعل لا حاجة إليه ولأن من الأفعال أنواعاً رفضت العرب صوغها على فعل بالضم وهي المضاعف والمعتل العين والمعتل اللام فإذا تعجبت من شيء منها لم تقدر رد الصيغة إلى فعل للرفض المذكور. قال الدماميني: ولصاحب المذهب الأول أن يقول لو كانت الهمزة للنقل من غير رد إلى فعل بالضم للزم في مثل ما أعلم زيداً نقص

(وَأَشْـدِد أَوْ أَشَـدَّ أَوْ شِبْـهُـهُـمَـا يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا)

من الأفعال (وَمَصْدَرُ) الفعل (العَادِمِ) بعض الشروط صريحاً كان أو مؤولاً (بَعْدُ) أي:

بـعـد مـا أفـعـل (يَـنْـتَـصِـبْ وَبَعْدَ أَفْعِلْ جَرُّهُ بِالْبَا يَجِبْ)

فتقول في التعجب من الزائد على ثلاثة ومما الوصف منه على أفعل: ما أشد أو أعظم دحرجته أو انطلاقه أو حمرته، أو أشدد أو أعظم بها. وكذا المنفي والمبني للمفعول إلا أن مصدرهما يكون مؤولاً لا صريحاً نحو: ما أكثر أن لا يقوم، وما أعظم ما ضرب وأشدد بهما. وأما الفعل الناقص فإن قلنا له مصدر فمن النوع الأول وإلا فمن الثاني، تقول ما أشد كونه جميلاً

مفعول لأنه كان يتعدى إلى مفعولين وبعد التعجب يتعدى إلى مفعول واحد، ولك أن تقول: المفعول الثاني مقدر مجرور بالباء على القاعدة الآتية قبيل الخاتمة أي ما أعلم زيداً بكذا أو أن ما أعلم زيداً مصوغ من علم المنزل منزلة اللازم فتفطن وأما الثاني فلجواز ما أحسن ما يكون هذا الطفل وليس بواقع وأما الثالث فلجواز ما أشد لمع البرق وليس بدائم. قوله: (وأشدد أو أشد الخ) المتبادر منه أن أشدد وأشد مصوغان من فعل مستكمل للشروط لأن القصد من الإتيان بنحو أشدد وأشد التخلص من صوغ فعل التعجب من فعل لم يستكمل الشروط مع أن أشدد وأشد مصوغان من غير ثلاثي وهو اشتد الخماسي على الظاهر إذ لا يعلم وروود أشد الرباعي فعلاً إلا فيما. قال صاحب الصحاح والقاموس: أشدّ الرجل إذا كانت معه دابة شديدة والصوغ من هذا في أشد استخراجاً بعيد ثم رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه: قوله أو أشدد وأشد الخ فعلهما المصوغان منه شدد ثلاثياً كما ذكره الناظم في شرح العمدة وبهذا يندفع اعتراض ابن عاشر بأنهما من غير ثلاثي مجرد فلم يستكملا الشروط في أنفسهما فكيف يتوصل بهما إلى غيرهما اهـ. قوله: (أو شبههما) أي كأكثر وأكبر وأعظم. قوله: (يخلف ما بعض الشروط عدماً) أي يخلف فعلي التعجب المأخوذين مما ذكر. قال في التصريح: ولا يختص التوصل بأشد ونحوه بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط نحو ما أشد ضرب زيد لعمرو اهـ. ولا يرد هذا على الناظم لأن مراده يخلف وجوباً.

قوله: (نحو ما أكثر أن لا يقوم) اعترضه سم فقال: هلا جاز المصدر الصريح مضافاً إليه لعدم أو الانتفاء واعترضه زكريا فقال: لا يخفى أن المقصود التعجب من عدم قيامه مثلاً في الزمن الماضي فكيف يقال ذلك وأن للاستقبال. قال سم: وقد يجاب بأن الصيغة صارت للإنشاء وانسلخ عنها معنى الزمان وفيه أن هذا في صيغة فعل التعجب والاعتراض بغيرها ويظهر أنه يصح أن يتعجب من عدم قيامه في المستقبل ومن عدم قيامه في الماضي وأنه يقال في الثاني ما أكثر أن لم يقم لأن أن مع لم ليست للاستقبال فتأمل. قوله: (فإن قلنا له مصدر) أي بناء على أن الفعل الناقص يدل على الحدث. وقوله: وإلا أي بناء على أنه لا يدل عليه والراجح الأول كما مر في محله. قوله: (فلا

أو ما أكثر ما كان محسناً أو أشدد أو أكثر بذلك. وأما الجامد والذي لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما ألبتة.

(وَبالنُّدُورِ ٱحْكُمْ لِغَيرِ مَا ذُكِرْ وَلاَ تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ)

أي حق ما جاء عن العرب من فعلي التعجب مبنياً مما لم يستكمل الشروط أن يحفظ ولا يقاس عليه لندوره، من ذلك قولهم: ما أخصره من اختصر وهو خماسي مبني للمفعول، وقولهم: ما أهوجه وما أحمقه وما أرعنه وهي من فعل فهو أفعل كأنهم حملوها على ما أجهله. وقولهم: ما أعساه وأعس به، وقولهم: أقمن به أي أحقق به بنوه من قولهم هو قمن بكذا أي حقيق به ولا فعل له، وقالوا ما أجنه وما أولعه من جنّ وولع، وهما مبنيان للمفعول وغير ذلك.

(وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا مَعْمولُهُ) عليه (وَوَصْلَهُ بِهِ ٱلْزَمَا)

(وَفَصْلُهُ) منه (بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرْ) متعلقين بفعل التعجب (مُسْتَعْملٌ وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ ٱسْتَقَرْ) فلا تقول ما زيداً أحسن ولا بزيد أحسن، ....

يتعجب منهما) قال البعض: بقي ما لا فعل له والظاهر أنه لا يتعجب منه أيضاً لأنه لا مصدر له حتى يؤتى به بعد أشد منصوباً أو مجروراً اهـ. والمتجه عندي أنه يتعجب منه بزيادة ياء المصدرية أو ما في معناها فيقال: ما أشد حماريته أو ما أشد كونه حماراً فاحفظه.

قوله: (وبالندور الخ) اعترض بأنه لا حاجة إليه بعد تقريره الشروط ولئن سلم الاحتياج إلى قوله: وبالندور الخ فهو يغني عن قوله: ولا تقس الخ إذ معلوم أن النادر لا يقاس عليه. والجواب أنه أتى بالشطر الأول إشارة إلى أن الشروط سمع نادراً تخلفها لدفع توهم أنها لم تتخلف ثم لما كان النادر قد يطلق على القليل الذي يقاس عليه فتكون تلك الشروط شروطاً للكثرة قال: ولا تقس الخ ذكره الشاطبي. قوله: (أثر) أي نقل. قوله: (ما أهوجه) في القاموس الهوج محركة طول في حمق وطيش وتسرع، والهوجاء الناقة المسرعة كأن بها هوجاً. وفيه أيضاً حمق ككرم حمقاً بالضم وبضمتين وحماقة وانحمق واستحمق فهو أحمق قليل العقل. وفيه أيضاً الأرعن الأهوج في منطقه والأحمق المسترخي وقدر عن مثلثة رعونة ورعنا محركة. وذكر صاحب ضياء الحلوم الأهوج في فعل بفتح العين يفعل بكسرها فعليه وعلى ما تقدم يتعذر النطق بقول المؤلف وهي من فعل فهو أفعل اهـ عبد القادر على ابن الناظم. قوله: (كأنهم حملوها على ما أجهله) أي لمناسبتها له في المعنى وهو بيان للمسوغ في الجملة. قوله: (أقمن به) قال جماعة مثله ما أجدره بكذا وردّ بأن ابن القطاع ذكر لأجدر فعلاً فقال: يقال جدر جدارة صار جديراً أي حقيقياً.

قوله: (لن يقدما معموله عليه) أي لعدم تصرفه. قوله: (أو بحرف جر) أو مانعة خلوّ فتجوّز الجمع فيجوز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور هذا ما يقتضيه القياس على ما سبق في غير موضع وإن خالفه كلام الدماميني الذي اقتصر عليه شيخنا والبعض. قوله: (فلا تقول ما زيداً أحسن)

وإن قيل: إن بزيد مفعول به. وكذلك لا تقول ما أحسن يا عبد اللّه زيداً. ولا أحسن لولا بخله بزيد. واختلفوا في الفصل بالظرف والمجرور المتعلقين بالفعل، والصحيح الجواز كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب. وقوله:

٥٦٧ ـ خَلِيلَيَّ مَا أَحْرَى بِذِي اللُّبِّ أَنْ يُرَى ... صَبُوراً وَلَكِنْ لاَ سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

وقوله:

٥٦٨ ـ وَأَحْرِ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلاَ

فإن كان الظرف والمجرور غير متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصل بهما. قال في شرح التسهيل بلا خلاف فلا يجوز ما أحسن بمعروف آمراً، ولا ما أحسن عندك جالساً ولا أحسن في الدار عندك بجالس.

تنبيهات: الأول: قال في شرح الكافية لا خلاف في منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور، وتبعه الشارح في نفي أصل الخلاف عن غير الظرف والمجرور قال كالحال والمنادى، لكن قد أجاز الجرمي من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال نحو ما أحسن مجردة هنداً. وقد ورد في الكلام الفصيح ما

ولا زيداً ما أحسن كما فهم بالأولى. قوله: (وإن قيل إن بزيد مفعول به) أي كما هو رأي الفراء ومن وافقه. قوله: (واختلفوا في الفصل بالظرف الخ) محل الخلاف ما إذا لم يكن في المعمول ضمير يعود على المجرور وإلا تعين الفصل نقله السيوطي عن أبي حيان. وبهذا يعلم ما في غالب أمثلة الشارح لمحل الخلاف من المؤاخذة قاله سم. قوله: (وأحر الخ) صدره:

أقيم بدار الحرب ما دام حربها

والشاهد في إذا حالت فإنه ظرف لأحر فاصل بينه وبين معموله.

قوله: (ولا أحسن في الدار عندك) كذا في نسخ. وهو يدل على ما قلنا من جواز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور وفي نسخ ولا أحسن في الدار أو عندك. قوله: (عن غير الظرف والمجرور) أي عن الفصل بغير الظرف والمجرور. قوله: (كقول علي الخ) أي في حق عمار بن

---

٥٦٧ ـ هو من الطويل، أي يا خليليَّ. والشاهد فيه أنه فصل بين ما أحرى وبين فاعله وهو أن يرى بالجار والمجرور أي بأن يرى. وصبوراً مفعول ثان. وخبر لا التي لنفي الجنس محذوف أي لا سبيل موجود.

٥٦٨ ـ صدره: أَقِيمُ بِدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا

قاله أوس بن حجر من قصيدة من الطويل. وأنَا مستتر في أقيم. أي ما دامت هي حازمة في الإقامة فأنا أيضاً حازم بها، فإذا تحولت هي فالأولى أن أتحول. والشاهد في وأحر حيث فصل بينه وبين فاعله ـ وهو بأن أتحول ـ بالظرف فأجازه الجرمي ومنعه الأخفش.

يدل على جواز الفصل بالنداء وذلك كقول عليّ كرّم الله وجهه: أعزز عليَّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدلاً. قال في شرح التسهيل: وهذا مصحح للفصل بالنداء. وأجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو: ما أحسن إحساناً زيداً. ومنعه الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر. وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا ومصحوبها نحو ما أحسن لولا بخله زيداً ولا حجة له على ذلك. **الثاني**: قد سبق في باب كان أنها تزاد كثيراً بين ما وفعل التعجب نحو: ما كان أحسن زيداً. ومنه قوله:

٥٦٩ ـ مَا كَانَ أَسْعَدَ مَنْ أَجَابَكَ آخِذاً بِـهُـدَاكَ مُـجْـتَـنِـبـاً هَـوًى وعِـنَـادا

ونظيره في الكثرة وقوع ما كان بعد فعل التعجب نحو: ما أحسن مَا كَانَ زيد، فما مصدرية وكان تامة رافعة ما بعدها بالفاعلية، فإن قصد الاستقبال جيء بيكون. **الثالث**: يجر ما تعلق بفعلي التعجب من غير ما ذكر بإلى إن كان فاعلاً نحو: ما أحب زيداً إلى عمرو وإلا فالباء إن كانا من مفهم علماً أو جهلاً نحو: ما أعرف زيداً بعمرو وما أجهل خالداً ببكر، وباللام إن كانا من متعد غيره نحو: ما أضرب زيداً لعمرو، وإن كانا من متعد بحرف جر فيما كان يتعدى به نحو: ما أغضبني على زيد. ويقال في التعجب من كسا زيد الفقراء الثياب وظن عمرو بشراً صديقاً، ما أكسى زيداً للفقراء الثياب وما أظن عمراً لبشر صديقاً وانتصاب الآخر بمدلول عليه بأفعل لا به خلافاً للكوفيين.

ياسر حين رآه مقتولاً وهو نثر لا نظم. وقوله: مجدلاً أي مرمياً على الجدالة بالفتح وهي الأرض. قوله: (لمنعهم أن يكون له) أي لفعل التعجب مصدر لكونه لإنشاء التعجب فأشبه ما لا مصدر له كنعم وبئس اهـ دماميني. قوله: (فما مصدرية الخ) أي وهي ومدخولها في محل نصب مفعول فعل التعجب، وأجاز بعضهم جعل ما اسماً موصولاً وكان ناقصة ونصب زيد على أنه خبرها وضعفه في المغني. قوله: (فإن قصد الاستقبال جيء بيكون) هذا مبنيّ على الصحيح المتقدم من عدم اشتراط كونه واقعاً. قوله: (ما تعلق بفعلي التعجب) أي ما عمل فيه فعل التعجب وقوله من غير ما ذكر أراد بما ذكر ما تعجب من وصفه منصوباً أو مجروراً، ويحتمل أنه أراد به الظرف والمجرور المفصول بهما بين الفعل ومعموله المتعجب من وصفه ولا مانع من إرادتهما معاً. قوله: (بإلى إن كان فاعلاً) وإنما يكون ذلك بعد مفهم حب أو بغض اهـ دماميني. قوله: (إن كانا من متعد غيره) أي بنفسه بدليل ما بعد.

قوله: (نحو ما أضرب زيداً لعمرو) مثله ما أحب زيداً لعمرو فزيد فاعل الحب وعمرو مفعوله بعكس ما أحب زيداً إلى عمرو. قوله: (بمدلول عليه بأفعل) أي بفعل مقدر مدلول عليه بأفعل لا

---

٥٦٩ ـ قاله عبد الله بن رواحة الأنصاري الصحابي رضي الله عنه يخاطب به النبي ﷺ. والشاهد في زيادة كان ما أسعد. ومن أجابك في محل الرفع لأنه فال فاعل التعجب. وآخذاً حال من الضمير الذي في أجابك. وكذا مجتنباً. وهوى مفعوله وعناداً عطفاً عليه.

خاتمة: همزة أفعل في التعجب لتعدية ما عدم التعدي في الأصل نحو: ما أظرف زيداً، أو الحال نحو: ما أضرب زيداً وهمزة أفعل للصيرورة. ويجب تصحيح عينهما إن كانا معتليها نحو: ما أطول زيداً وأطول به. ويجب فك أفعل المضعف نحو أشدد بحمرة زيد. وشذ تصغير أفعل مقصوراً على السماع كقوله:

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لَنَا مِنْ هؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ

وطرده ابن كيسان وقاس عليه أفعل نحو: أحيسن بزيد، والله أعلم.

نِعْمَ وَبِئْسَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

. . . .

بأفعل لما علمت من أنه لا ينصب إلا مفعولاً واحداً تقديره في الأول يكسوهم وفي الثاني يظنه. قوله: (ما عدم التعدي) أي ما عدم أصله الذي صيغ منه التعدي. قوله: (في الأصل) أي قبل التعجب وقوله: أو الحال أي في حال التعجب وهو مبني على أن من شروط التعجب أن يكون الفعل على زنة فعل أصلاً أو تحويلاً وتقدم ما فيه فالهمزة على ـ الصحيح من عدم اشتراط ذلك ـ لتعدية الفعل إلى مفعول كان قبلها فاعلاً.

قوله: (وهمزة أفعل للصيرورة) أي لصيرورة المتعجب من وصفه ذا كذا كأغد البعير، والباء زائدة هذا على الصحيح من أنه ماض في المعنى، وأما عند من جعله أمراً لفظاً ومعنى فقد أسلفناه. قوله: (ويجب تصحيح عينهما) أي دون لامهما حملاً على اسم التفضيل حيث قالوا أقول وأبيع وأدعي وأرمي. قوله: (ويجب فك أفعل الخ) أي كما سيأتي في قوله:

وفك أفعل في التعجب التزم

قوله: (وشذ تصغير أفعل) أي بفتح العين، وقد تبع الشارح الناظم في جعل تصغير أفعل شاذاً وعزوّ اطراده إلى ابن كيسان فقط والذي في المغني أن النحويين أجازوا تصغيره بقياس لشبهه بأفعل التفضيل وزناً وأصلاً وإفادة للمبالغة وأراد بالأصل الفعل المصوغ منه ثم قال: ولم يحك ابن مالك اختيار قياسه إلا عن ابن كيسان وليس كذلك. قال أبو بكر بن الأنباري: ولا يقال إلا لمن صغر سنه اهـ. قال الدماميني: قال أبو حيان: ما حكاه ابن مالك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين، أما الكوفيون فإنهم اعتقدوا اسمية أفعل فهو عندهم مقيس فيه، وأما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وإن كان خارجاً عن القياس. قوله: (مقصوراً على السماع) مستغنى عنه بقوله: وشذ ولم يسمع إلا في أحسن وأملح كما قاله الدماميني ونقله في المغني عن الجوهري.

نعم وبئس وما جرى مجراهما

أي في المدح والذم كحبذا وساء. واعلم أن لنعم وبئس استعمالين: **أحدهما**: أن يستعملا متصرفين كسائر الأفعال فيكون لهما مضارع وأمر واسم فاعل وغيرها، وهما إذ ذاك للإخبار بالنعمة

(فِعْلاَنِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَينِ نِعْمَ وَبِئْسَ) عند البصريين والكسائي بدليل فبها ونعمت، واسمان عند الكوفيين بدليل ما هي بنعم الولد، ونعم السير على بئس العير. وقوله:

٥٧٠ ـ صَبَّحَكَ اللهُ بِخَيرٍ بَاكِرِ بِنِعْمَ طَيرٍ وَشَبَابٍ فَاخِرِ

وقال الأولون هو مثل قوله:

٥٧١ ـ عَمْرُكَ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ

والبؤس، تقول نعم زيد بكذا ينعم به فهو ناعم وبئس يبأس فهو بائس. **الثاني**: أن يستعملا لإنشاء المدح والذم وهما في هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان فأشبها الحرف، والكلام عليهما هنا باعتبار هذا الاستعمال وتجري فيهما على كلا الاستعمالين اللغات الآتية في الشرح أفاده الشاطبي.

قوله: (فعلان) خبر مقدم لنعم وبئس. قوله: (بدليل فبها ونعمت) أي لأن تاء التأنيث الساكنة من خصائص الأفعال وبدليل ما حكاه الكسائي من قولهم نعما رجلين ونعموا رجالاً لأن ضمائر الرفع البارزة المتصلة أيضاً من خصائص الأفعال. قوله: (واسمان عند الكوفيين) أي مبنيان على الفتح لتضمنهما معنى الإنشاء وهو من معاني الحروف. وأورد عليه أن المفيد للإنشاء الجملة بتمامها لا نعم وبئس فقط. ويجاب بأنهما العمدة في إفادة الإنشاء. وفي الدماميني نقلاً عن البسيط من قال باسميتهما فما بعدهما مما هو فاعل عندنا ينبغي أن يكون تابعاً عندهم لنعم بدلاً أو عطف بيان. والمعنى الممدوح الرجل زيد اهـ. قال سم: ويبقى الكلام في نحو نعم رجلاً زيد، ويحتمل أن يقال: إن رجلاً تمييز عن النسبة التي تضمنها نعم بمعنى الممدوح أي الممدوح من جهة الرجولية زيد، ويحتمل أنه حال ثم قياس. ما ذكر في نعم الرجل جر الولد فيما استدلوا به من قوله ما هي بنعم الولد أي ما هي بالممدوح الولد ولعلهم يروونه بالجر فإن فرض أنهم يروونه بالرفع فلعله مقطوع عما قبله، وكذا يقال في العير من قوله على بئس العير اهـ. وفي الفارضي من قال باسمية نعم وبئس أعربهما مبتدأ وما بعدهما خبر ويجوز العكس حكاه أبو حيان في شرح هذا الكتاب.

قوله: (باكر) أي سريع. قوله: (هو مثل قوله الخ) ضمير هو يرجع إلى المذكور من الشواهد

---

٥٧٠ ـ رجز لم يدر راجزه. أي بخير سريع عاجل، من بكرت إذا أسرعت في أي وقت كان. والشاهد في بنعم طير حيث أدخل حرف الجر على نعم، فلا يدل ذلك على اسميّة نعم لأنه على الحكاية وجعلها اسماً. والمعنى صبحك بكلمة نعم منسوبة إلى الطائر الميمون، والأولى أن يحمل على الشذوذ. وهذه الباء بدل من الباء الأولى.

٥٧١ ـ تمامه:

وَلاَ مُخَالِطِ اللَّيَانِ جَانِبُهْ

قاله القناني من الرجز، فإن حركت الهاء فمن مربع الكامل. وفي رواية الصاغاني هكذا:

عَمْرُكَ مَا زَيْدٌ بِنَامَ صَاحِبُهْ وَلاَ مُخَالِطِ اللَّيانِ جَانِبُهْ =

وسبب عدم تصرفهما لزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة ....

أي إلى مجموعها لأنه لا يأتي في البيت لأنه يمنع منه فيه جر طير بإضافة نعم إليه بل تأويله أنه نزل نعم منزلة خير أي بخير طير فجعل نعم اسماً للخير وأضافها لطير وفتحه على الحكاية للفظها قبل عروض الاسمية قاله بعضهم وهو أولى مما ذكره شيخنا والبعض والمثلية في حذف الصفة والموصوف وإقامة المعمول مقامهما هكذا قال شيخنا والبعض، وفيه أنه لا حاجة في بنام صاحبه إلى تقدير الصفة والأصل بليل مقول فيه نام صاحبه بل المحتاج إليه تقدير الموصوف فقط لصحة جعل نام صاحبه نفس الصفة فلا تكن أسير التقليد.

قوله: (لزومهما إنشاء المدح والذم) أي والإنشاء من معاني الحروف ولا تصرف في الحروف والمراد لزومهما في أحد الاستعمالين فلا ينافي أن لهما استعمالاً آخر فارقا فيه الإنشاء، قال الدماميني: وإنما كانا لإنشاء المدح أو الذم لأنك إذا قلت نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو فإنما تنشئ المدح أو الذم وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح أو الذم بموجود خارجاً في أحد الأزمنة مقصود مطابقة هذا الكلام إياه حتى يكون خبراً بل الموجود خارجاً جودة الشخص أو رداءته والقصد بهذا الكلام مدحه أو ذمه بالجودة أو الرداءة، فقول الأعرابي لمن بشره بمولودة وقال نعم الولد هي: والله ما هي بنعم الولد ليس تكذيباً له في المدح إذ لا يمكن تكذيبه فيه وإنما هو إخبار بأن الجودة التي حكمت بحصولها خارجاً ليست بحاصلة فهو تكذيب لما تضمنه الإنشاء من الإخبار بحصول الجودة فالتكذيب والتصديق إنما يتسلطان على ما تضمنه ذلك الإنشاء من الخبر لا عليه نفسه وكذا الإنشاء التعجبي والإنشاء الذي في كم الخبرية وفي رب هذا معنى كلام ابن الحاجب قال الرضي وفيه نظر إذ هذا الذي قرره يطرد في جميع الأخبار لأنك إذا قلت زيد أفضل من عمرو فلا ريب في كونه خبراً، ولا يمكن أن تكذب في التفضيل ويقال لك إنك لم تفضل بل التكذيب إنما يتعلق بأفضلية زيد، وكذا إذا قلت زيد قائم هو خبر بلا شك، ولا يمكن أن تكذب من حيث الإخبار لأنك أوجدته بهذا اللفظ قطعاً بل من حيث القيام فكذا قوله والله ما هي بنعم الولد بيان لكون النعمية أي الجودة المحكوم بثبوتها خارجاً ليست بثابتة وكذا في التعجب وفي كم ورب اهـ ببعض اختصار. قوله: (على سبيل المبالغة) أي لعموم المدح والذم فيهما وعدم تخصيصهما بخصلة معينة عند الإطلاق وعدم التقييد بمخصص نحو نعم الرجل زيد بخلاف نعم زيد عالماً، وكان الأولى أن يقول ويفيد أن

=
يَرْعَى النُّجُومَ مُشْرِقاً مَنَاكِبُهْ   إِنَّ القَمَيْرَ غَابَ عَنْهُ حَاجِبُهْ

ثم قال أي ما زيد برجل نام صاحبه. وعمرك قسم بدليل ما روي والله ما ليلى مبتدأ خبره محذوف أي قسمي أو يميني. والشاهد في بنام حيث لا تدل الباء على اسمية نام لأنه مؤول بما ليلى مقول فيه نام صاحبه فكذا دخولها على نعم أو بئس في قولهم بنعم الولد وعلى بئس العير لا يدل على اسميتها. والليان بفتح اللام وتخفيف الياء آخر الحروف مصدر نحو لين يقال فلان في ليان من العيش أي لين الجانب.

وأصلهما فَعِلَ. وقد يردان كذلك أو بسكون العين وفتح الفاء وكسرها أو بكسرهما. وكذلك كل ذي عين حلقية من فَعِل فعلاً كان كشهد أو اسماً كفخذ. وقد يقال في بئس بَيْس (رَافِعَانِ أَسْمَيْنِ) على الفاعلية (مُقَارِنَيْ أَلْ) نحو نعم العبد وبئس الشراب (أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا كَنِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا) ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة النحل، الآية: ٣٠] ﴿قِيلَ ٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [سورة الزمر، الآية: ٧٢] أو مضافين لمضاف لما قارنها كقوله:

٥٧٢ ـ فَنِعْمَ ٱبنُ أُخْتِ الْقَومِ غَيْرَ مُكَذَّبِ

وإنما لم ينبه على هذا الثالث لكونه بمنزلة الثاني. وقد نبه عليه في التسهيل.

تنبيهات: الأول: اشتراط كون الظاهر معرفاً بأل أو مضافاً إلى المعرف بها، أو إلى المضاف

ذلك على سبيل المبالغة إذ لا دخل لقوله على سبيل المبالغة في تعليل عدم التصرف كما علم.

قوله: (وأصلهما فعل) أي بفتح الفاء وكسر العين. وقوله: وقد يردان كذلك الخ يفيد أن الأوجه الأربعة فيهما إذا استعملا لإنشاء المدح والذم وبعضهم خصها بحالة تصرفهما وأفصحها كما في الدماميني الكسر فالسكون ثم كسر الفاء والعين ثم الفتح فالسكون ثم الفتح فالكسر. قوله: (وكسرها) الوجه إسقاطه لعلمه من قوله وأصلهما فعل لرجوع الضمير إلى نعم وبئس بكسر فسكون. قوله: (حلقية) أي مخرجها الحلق وقوله من فعل أي موازن فعل بفتح فكسر والمراد لفظه فيجوز صرفه بتأويل اللفظ ومنع صرفه بتأويل الكلمة. قوله: (وقد يقال في بئس بيس) أي بموحدة مفتوحة فتحتية ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس كذا في الهمع، ثم إن كان الإبدال في حال الكسر فهو قياسي أو بعد الفتح فهو غير قياسي. قوله: (رافعان) أعربه الفارضي خبر مبتدأ محذوف أي وهما رافعان وهو أولى من إعرابه نعت فعلان لما يلزم عليه من الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو المبتدأ كما قاله الشيخ خالد. قوله: (على الفاعلية) أي على القول بفعليتهما وأما على القول باسميتهما فقد أسلفناه. قوله: (مقارني أل) أي المعرفة لأنها المنصرف إليها اللفظ عند الإطلاق فلا يدخل لفظ الجلالة والذي. قوله: (غير مكذب) حال من الفاعل والمخصوص بالمدح زهير في تمام البيت.

قوله: (وإنما لم ينبه على هذا الثالث) يمكن دخوله في كلامه بأن يراد بما قارنها ولو بواسطة.

---

٥٧٢ ـ تمامه:

زُهَيرٌ حُسَامٌ مفرد مِن حَمَائِلِ

قاله أبو طالب عم النبي ﷺ من قصيدة من الطويل. الفاء للعطف ويروى بالواو. والشاهد في فنعم ابن أخت القوم، فإن فاعل نعم فيه مظهر مضاف إلى ما أضيف إليه المعرف بأل. وغير مكذب كلام إضافي حال. وزهير مخصوص بالمدح مبتدأ. والجملة مقدماً خبره، وهو اسم رجل. وحسام صفته أي سيف. ومفرد صفته. والحمائل جمع حمالة السيف بالكسر.

إلى المعرف بها. وهو الغالب. وأجاز بعضهم أن يكون مضافاً إلى ضمير ما فيه أل كقوله:

٥٧٣ ـ فَنِعْمَ أَخُو الْهَيْجَا وَنِعْمَ شَهَابُهَا

والصحيح أنه لا يقاس عليه لقلته. وأجاز الفراء أن يكون مضافاً إلى نكرة كقوله:

٥٧٤ ـ فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لاَ سِلاَحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانا

ونقل إجازته عن الكوفيين وابن السراج، وخصه عامة الناس بالضرورة. وزعم صاحب البسيط أنه لم يرد نكرة غير مضافة، وليس كذلك بل ورد، لكنه أقل من المضاف نحو نعم غلام أنت ونعم تيم. وقد جاء ما ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف إلى علم كقول بعض العبادلة: بئس

قوله: (هو الغالب) لا يلتئم مع قوله والصحيح الخ فكان الأولى أن يقول بدله هو الراجح أو نحوه ووجد في بعض النسخ الضرب من أول التنبيه إلى الواو من قوله وأجاز وهو مناسب. قوله: (ونعم شبابها) كذا بخط الشارح وفي بعض النسخ شهابها بالهاء بدل الموحدة الأولى. قوله: (والصحيح الخ) وفرق بين هذا وبين ما أجازه في باب الإضافة من نحو:

الواهب المائة الهجان وعبدها

بأن عبدها تابع لما فيه أل وقد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع كذا قال البعض ولا يخفى أنه لا ينفع في نحو:

الود أنت المستحقة صفوه

فالأولى أن يقال باب نعم وبئس لعدم تصرفهما أضيق من باب الإضافة. قوله: (فنعم صاحب قوم الخ) كأن الذي سهل ذلك عند الجمهور عطف المضاف إلى المحلى بأل عليه وعثمان هو المخصوص بالمدح.

قوله: (ما ظاهره) أي تركيب ظاهره، وإنما قال ما ظاهره لإمكان تأويله بجعل الفاعل ضميراً

---

٥٧٣ ـ شطر من الطويل أي صاحب الهيجاء أي الحرب وهو كناية عن ملازمة الحرب وشدة مباشرتها. والشاهد في ونعم شهابها حيث أضيف فاعل نعم إلى ضمير ما فيه أل. والصحيح أن هذا لا يقاس عليه، وأراد به نار الحرب.

٥٧٤ ـ قاله كثير بن عبد الله المعروف بابن الغريرة، أدرك معاوية رضي الله عنه، وعزاه صاحب الموعب وأبو حاتم لأوس بن معرا. وتمامه:

وَصَاحِبُ الركبِ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَا

وقبله:

ضَحُّوا بأَشْمَطَ عُنوانُ السجُود بِهِ يُقَطِّعُ الليلَ تَسْبِيحاً وَقُرْآنَا

من البسيط. وعنوان السجود حال من الضمير الذي في يقطع. ويجوز جره على النعت لأشمط وهو الأشيب. والشاهد في فنعم صاحب قوم حيث رفع نعم صاحب قوم وهو نكرة مضافة، وهي لغة قوم من العرب حكاها الأخفش عنهم أنهم يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة. ولا سلاح لهم في محل الجر صفة لقوم.

عبد الله أنا إن كان كذا، وقوله عليه الصلاة والسلام: «**نعم عبد الله هذا**» وكقوله:

٥٧٥ ـ بِئْسَ قَوْمُ اللهِ قَوْمٌ طُرِقُوا فَقَرَوْا جَارَهُمُ لَحْماً وَحِرْ

وكأن الذي سهل ذلك كونه مضافاً في اللفظ إلى ما فيه أل وإن لم تكن معرفة. وأجاز المبرد والفارسي إسناد نعم وبئس إلى الذي نحو نعم الذي آمن زيد كما يسندان إلى ما فيه أل الجنسية، ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين وهو القياس، لأن كل ما كان فاعلاً لنعم وبئس وكان فيه أل كان مفسراً للضمير المستتر فيهما إذا نزعت منه، والذي ليس كذلك قال في شرح التسهيل: ولا ينبغي أن يمنع لأن الذي جعل بمنزلة الفاعل ولذلك اطرد الوصف به. **الثاني**: ذهب الأكثرون إلى أن أل في فاعل نعم وبئس جنسية ثم اختلفوا فقيل حقيقة. فإذا قلت

مستتراً حذف تفسيره بناء على جواز حذف التمييز في مثل ذلك والعلم مخصوص بالمدح أو الذم وما بعده بدل أو عطف بيان. قوله: (طرقوا) من الطروق وهو الإتيان ليلاً فقروا جارهم أي فأطعموا ضيفهم لحماً وحر بفتح الواو وكسر الحاء المهملة أي دبت عليه الوحرة بفتحات وهي نوع من الوزغ ووقف بالسكون على لغة ربيعة. قوله: (وإن لم تكن معرفة) أي لأنها زائدة لازمة وتعريفه بالعلمية. قوله: (كما يسندان الخ) أي بجامع إرادة الجنس في كل. قوله: (كان مفسراً) أي تمييزاً. قوله: (والذي ليس كذلك) أي لأنه لا تنزع منه أل حتى يصلح لكونه مفسراً للضمير. قوله: (قال في شرح التسهيل الخ) باقي عبارة شرح التسهيل على ما في الهمع ومقتضى النظر الصحيح أنه لا يجوز مطلقاً ولا يمنع مطلقاً بل إذا قصد به الجنس جاز وإذا قصد به العهد منع اهـ. وهو إنما يتّجه على أن أل في نعم الرجل جنسية لا عهدية.

قوله: (ولا ينبغي أن يمنع) أي والكلية السابقة غير مسلمة. قوله: (لأن الذي) أي مع صلته جعل بمنزلة الفاعل أي بمنزلة اسم الفاعل المحلى بأل واسم الفاعل المحلى بأل يقع فاعلاً لنعم وبئس فكذا ما هو بمنزلته والمراد بكونه بمنزلته أنه مؤول به. قوله: (جنسية) أي للجنس في ضمن جميع الأفراد حقيقة أو مجازاً كما يدل عليه تقريره الآتي وأل الجنسية بهذا المعنى هي الاستغراقية حقيقة أو مجازاً وبها عبر بعضهم. قوله: (فقيل حقيقة) أي أنه أريد بمدخولها جميع أفراد الجنس قصداً أو تبعاً للمدوح كما يدل عليه ما بعده. وقوله: فالجنس كله ممدوح أي قصداً أو تبعاً. وقوله: وزيد مندرج تحت الجنس أي ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام واعترض بأن العموم

---

٥٧٥ ـ هو من الرمل. الشاهد في بئس قوم الله حيث أسند بئس إلى قوم أضيف إلى لفظ الله، وذلك لا يجوز لأن الشرط أن الفاعل إذا كان ظاهراً أن يكون معرفاً بأل أو مضافاً إلى معرف بأل، فيحمل على الضرورة، وقوم مخصوص بالذم مبتدأ، والجملة مقدماً خبره. وطرقوا مجهول صفة لقوم من الطروق وهو الإتيان ليلاً. وفقروا من القرى وهو الضيافة. قوله وحر أصله وحرا بفتح الواو وكسر الحاء المهملة وفي آخره راء فأسكنت الراء للضرورة وهو اللحم الذي دبت عليه الوحرة دابة تشبه القطاية وهي نوع من الوزغ.

نعم الرجل زيد فالجنس كله ممدوح وزيد مندرج تحت الجنس لأنه فرد من أفراده ولهؤلاء في تقريره قولان: **أحدهما**: أنه لما كان الغرض المبالغة في إثبات المدح للممدوح جعل المدح للجنس الذي هو منهم إذ الأبلغ في إثبات الشيء جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئاً على المخصوص. **والثاني**: أنه لما قصدوا المبالغة عدوا المدح إلى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غير مدح زيد فكأنه قيل: ممدوح جنسه لأجله وقيل مجازاً، فإذا قلت: نعم الرجل زيد جعلت زيداً جميع الجنس مبالغة ولم تقصد غير مدح زيد. وذهب قوم إلى أنها عهدية ثم اختلفوا فقيل المعهود ذهني كما إذا قيل: اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهوداً تقدم وأراد بذلك أن يقع إبهام ثم يأتي بالتفسير بعده تفخيماً للأمر، وقيل المعهود هو الشخص الممدوح فإذا قلت: زيد نعم الرجل فكأنك قلت: زيد نعم هو. واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس

يؤدي إلى التناقض في نحو: نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وأجيب بأن الشيء قد يمدح ويذم من جهتين مختلفتين ولا تناقض عند اختلاف الجهة.

قوله: (في تقريره) أي تقرير كونها للجنس حقيقة، وقوله إنه أي الحال والشأن. قوله: (جعل المدح للجنس) أي قصداً فجميع أفراده ممدوحة قصداً على هذا القول. قوله: (حتى لا يتوهم) أي فلا يتوهم كونه أي المدح طارئاً على المخصوص وأن جنسه لا يستحق المدح لنقصه فحتى تفريعية. قوله: (عدوا المدح إلى الجنس) أي جعلوه متجاوزاً المخصوص إلى الجنس لا قصداً بل تبعاً للمخصوص مبالغة في مدحه. قوله: (وقيل مجازاً) أي جنسية مجازاً ووجهه أن المراد بمدخولها الفرد المعين مدعي أنه جميع الجنس لجمعه ما تفرق في غيره من الكمالات فالمدح لذلك الفرد لا لغيره من الجنس لا قصداً ولا تبعاً. قوله: (فقيل المعهود ذهني) أي حقيقة معينة في الذهن باعتبار وجودها في ضمن فرد مبهم كما هو شأن مدخول لام العهد الذهني ثم فسر ذلك الفرد المبهم بزيد مثلاً. قوله: (ولا معهوداً تقدم) أي في الذكر صريحاً أو كناية أو في العلم كما هو شأن مدخول لام العهد الخارجي. قوله: (تفخيماً للأمر) أي مدح ذلك الفرد لأن التفسير بعد الإبهام أمكن في ذهن المخاطب وأوقع في نفسه. قوله: (وقيل المعهود هو الشخص الممدوح) أي فتكون أل للعهد الخارجي.

قوله: (فكأنك قلت زيد نعم هو) أي فيكون الرجل من وضع الظاهر موضع الضمير وأل للعهد الخارجي الذكري وهذا ظاهر إذا قدم المخصوص كما في مثال الشارح فإذا أخر كما في نعم الرجل زيد فالظاهر أن الأمر كذلك على القول بأن المخصوص مبتدأ خبره الجملة قبله لتقدم المرجع في الرتبة وإن تأخر لفظاً بخلافه على القول بأنه مبتدأ حذف خبره أو خبر مبتدأ محذوف فعليهما لا إظهار في مقام الإضمار بل ولا تكون أل للعهد الذكري حيث اشترط تقدم ذكر مدخولها كما هو قضية كلامهم. وانظر أل حينئذ لأي أقسام العهد الخارجي. قوله: (واستدل هؤلاء) أي القائلون بأن

لم يسغ فيه ذلك. وقد أجيب عن ذلك على القول بأنها للاستغراق بأن المعنى أن هذا المخصوص يفضل أفراد هذا الجنس إذا ميزوا رجلين رجلين أو رجالاً رجالاً. وعلى القول بأنها للجنس مجازاً بأن كل واحد من الشخصين كأنه على حدته جنس فاجتمع جنسان فثنيا. **الثالث**: لا يجوز اتباع فاعل نعم وبئس بتوكيد معنوي، قال في شرح التسهيل باتفاق وأما التوكيد اللفظي فلا يمتنع وأما النعت فمنعه الجمهور وأجازه أبو الفتح في قوله:

٥٧٦ ـ لَعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهَيِّنٍ لَبِئْسَ الْفَتَى الْمَدْعُوُّ بِاللَّيْلِ حَاتِمُ

أل للعهد مطلقاً ذهنياً أو خارجياً كما يرشد إليه تعليله. قوله: (لم يسغ فيه ذلك) أي لأن الجنس شيء واحد وإن أريد في ضمن جميع أفراده كما هو مراد القائل بأنها للجنس كما مر. قوله: (للاستغراق) أي للجنس في ضمن جميع الأفراد حقيقة بتقريريه السابقين. قوله: (إن هذا المخصوص) أي المثنى أو المجموع يفضل أي يفوق أفراد هذا الجنس أي جنس فاعل نعم المثنى أو المجموع وأخذ الفضل من كونه المخصوص بالمدح.

قوله: (إذا ميزوا) أي فصلوا وقسموا رجلين رجلين أو رجالاً رجالاً أي حالة كونهم أي أولئك الأفراد رجلين رجلين في المثنى أو رجالاً رجالاً في المجموع. وحاصله أن القائل نعم الرجلان أو الرجال ثنى أو جمع أولاً ثم عرف بأل الجنسية فهي لجنس الاثنين في ضمن جميع أفراده التي هي مثنيات ولجنس الجمع الذي في ضمن جميع أفراده التي هي جموع وأما قول البعض وما ذكره لا يظهر إلا على القول بأن أفراد المثنى والجمع مثنيات وجموع، وأما على القول بأن أفرادهما آحاد فلا اهـ. فغفلة لأن محل الخلاف إذا لم تكن أل في المثنى لجنس الاثنين وفي المجموع لجنس الجمع وإلا كانت أفراد المثنى مثنيات وأفراد الجموع جموعاً بلا خلاف للقطع بوجوب صدق المفهوم على أفراده ومفهوم الاثنين والجمع لا يصدق على الواحد فلا يكون فرداً لهما. فعض بنواجذك على هذا التحقيق. قوله: (بتوكيد معنوي) أي فلا يقال نعم الرجل كلهم أو أنفسهم زيد ولا كله أو نفسه زيد لأن الأول منافر للفظ والثاني منافر للمعنى. ولا يقاس الأول على قولهم الدينار الصفر والدرهم البيض لشذوذه وأيضاً ليس المقام مقام تحقيق الإحاطة بالجنس فلا يشذ منه أحد حتى يؤتى بكل ولا رفع احتمال إرادة جنس آخر ملابس للجنس المذكور حتى يؤتى بالنفس كذا قال الدماميني. قال سم: وهو لا يتأتى في المثنى والجمع اهـ. قال في الهمع: قال أبو حيان ومن يرى أن أل عهدية شخصية لا يبعد أن يجيز نعم الرجل نفسه زيد.

قوله: (فلا يمتنع) لأن إعادة اللفظ خشية نحو سهو السامع عنه لا محذور فيه. قوله: (فمنعه الجمهور) أي لأنه إن أفرد خولف المعنى وإن جمع خولف اللفظ قاله الدماميني. وقال الفارضي:

---

٥٧٦ ـ قاله يزيد بن فنانة العدوي. وصدره:

لَـعَـمْـرِي وَمَـا عَـمْـرِي عَـلَـيَّ بِـهَـيِّـنٍ

=

قال في شرح التسهيل: وأما النعت فلا ينبغي أن يمنع على الإطلاق بل يمتنع إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس لأن تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد، وأما إذا تؤول بالجامع لأكمل الفضائل فلا مانع من نعته حينئذ لإمكان أن يراد بالنعت ما أريد بالمنعوت. وعلى هذا يحمل قول الشاعر:

٥٧٧ ـ نِـعْـمَ الْـفَـتَـى الـمُـرِّيُّ أَنْـتَ إِذَا هُـمُ

وحمل أبو علي وابن السراج مثل هذا على البدل وأبيا النعت ولا حجة لهما اهـ. وأما البدل والعطف فظاهر سكوته في شرح التسهيل عنهما جوازهما وينبغي أن لا يجوز منهما إلا ما تباشره نعم (وَيَرْفَعَانِ) أيضاً على الفاعلية (مُضْمِراً) مبهماً ....

لأن النعت يخصصه ويقلل شياعه فينافي المقصود منه وهو الجنس في ضمن جميع الأفراد حقيقة أو مجازاً كما هو المشهور فيه. قوله: (لذلك القصد) أي قصد الجنس على الوجه المتقدم. قوله: (وأما إذا تؤول) أي الفاعل بالجامع لأكمل الفضائل أي بأن أريد الاستغراق مجازاً ومثل ذلك ما إذا أريد الجنس حقيقة ولم يقصد بالنعت التخصيص بل الكشف والإيضاح كما استفيد من مفهوم قوله سابقاً إذا قصد به التخصيص ومثله أيضاً ما إذا أريد العهد. قوله: (لإمكان أن يراد بالنعت الخ) بأن يراد بالنعت الجامع لكمالات جنس هذا النعت. قوله: (المري) بضم الميم وتشديد الراء نسبة إلى مرة أحد أجداده وتمام البيت:

حـضـروا لـدى الـحـجـرات نـار الـمـوقـد

والحجرات جمع حجرة بفتحتين وهي شدة الشتاء. قوله: (إلا ما تباشره نعم) أي ما يصلح لمباشرتها وهو المعرف بأل والمضاف إلى المعرف بها ولو بواسطة وقد جزم بالجواز بهذا القيد السيوطي قال البعض تبعاً لشيخنا وقد يقال الذي ينبغي الجواز مطلقاً ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع اهـ. وأنت إذا تذكرت ما أسلفناه عن بعض المحققين من أن اغتفارهم في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ليس أصلاً مطرداً في كل موضع ولذلك يقولون قد يغتفر الخ هان عليك هذا البحث.

قوله: (مضمراً مبهماً) تقدم أن هذا من المواضع السبعة التي يعود فيها الضمير على متأخر

= من أبيات من الطويل. لعمري أي قسمي وقد تكرر بنحوه. والشاهد في إدخال لام القسم على بئس الدالة على فعلية أفعال المدح والذم. وحاتم مخصوص بالذم مبتدأ والجملة مقدماً خبره.

٥٧٧ ـ قاله زهير بن أبي سلمى. وتمامه:

حَـضَـرُوا لَـدَى الْـحَـجَـرَاتِ نَـارَ الْـمَـوْقِـدِ

من قصيدة من الكامل يمدح بها سنان بن أبي حارثة المري، والشاهد في المري فإنه صفة للفتى الذي هو فاعل نعم، فهذا حكم فيه خلاف فالجمهور على منع نعته خلافاً لأبي الفتح، وحمله أبو علي وابن السراج على البدل ولا حجة لهما. وقوله أنت مخصوص بالمدح مبتدأ وإذا للمفاجأة وهم مبتدأ، وحضروا خبره، والحجرات جمع حجرة بفتحتين وهي شدة الشتاء.

(يُفَسِّرُهُ مُمَيِّزٌ كَنِعْمَ قَوْماً مَعْشَرُهْ) وقوله:

نِعْمَ امْرءاً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ   إِلاَّ وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا

وقوله:

٥٧٨ ـ لَنِعْمَ مَوْئِلاً الْمَوْلَى إِذَا حُذِرَتْ   بَأْسَاءُ ذِي الْبَغْيِ وَاسْتِيلاءُ ذِي الإِحَنِ

وقوله:

نِعْمَ امْرَأَيْنِ حَاتِمٌ وَكَعْبُ   كِلاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبُ

ونحو: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [سورة الكهف، الآية: ٥٠] وقوله:

٥٧٩ ـ تَقُولُ عِرْسِي وَهْيَ لِي فِي عَوْمَرَهْ   بِئْسَ امْرءاً وَإِنَّنِي بِئْسَ الْمَرَهْ

ففي كل من نعم وبئس ضمير هو الفاعل. ولهذا الضمير أحكام: **الأول**: أنه لا يبرز في تثنية ولا جمع استغناء بتثنية تمييزه وجمعه، وأجاز ذلك قوم من الكوفيين وحكاه الكسائي عن

لفظاً ورتبة. قال الفارضي: وندر جره بالباء أي الزائدة نحو نعم بهم قوماً. قوله: (يفسره مميز) فإذا قلت: زيد نعم رجلاً لم يعد الضمير على زيد بل على رجلاً دماميني. قوله: (مميز) يجوز وصف هذا المميز نحو نعم رجلاً صالحاً زيد وكذا فصله خلافاً لابن أبي الربيع نحو: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [سورة الكهف، الآية: ٥٠] همع. قوله: (كنعم قوماً معشره) ينبغي إذا جرينا على أن معشره مبتدأ خبره الجملة قبله أن يكون الرابط عموم الضمير للمبتدأ على أن المراد بالضمير الجنس أو إعادة المبتدأ بمعناه على أن المراد به الشخص فعلم ما في كلام البعض تبعاً لسم من الخفاء والقصور.

قوله: (نعم امرءاً هرم) بفتح الهاء وكسر الراء لم تعر مضارع عرا يعرو بمعنى عرض والوزر الملجأ. قوله: (لنعم موئلا) أي ملجأ وقوله: حذرت بالبناء للمجهول أي خيفت. والإحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع إحنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهي الحقد. قوله: (كلاهما غيث وسيف عضب) أي قاطع وفيه لف ونشر مرتب. قوله: (تقول عرسي الخ) عرس الرجل بالكسر امرأته، ولي بمعنى معي، والعومرة الصخب واختلاط الأصوات. قوله: (أنه لا يبرز) بل هو واجب الاستتار في الأحوال كلها كما أرشد إلى ذلك تمثيله وندر إبرازه مجروراً بالباء كما مر عن الفارضي.

---

٥٧٨ ـ هو من البسيط اللام للتأكيد. الشاهد فيه أن فاعل نعم مستتر فيه مفسر بالتمييز وهو قوله موئلاً تقديره لنعم الموئل موئلاً المولى: أي ملجأ. والمولى مخصوص بالمدح مبتدأ، والجملة مقدماً خبره. وإذا ظرف. والبأساء الشدة. والبغي الظلم. والإحن بكسر الهمزة جمع إحنة وهي الحقد.

٥٧٩ ـ رجز لم أقف على اسم راجزه. وعرس الرجل بالكسر امرأته. والعومرة الصخب والجلبة. والواو في وهي للحال ولي بمعنى معي. وبئس امرءاً مقول القول. وفيه الشاهد حيث أضمر الفاعل فيه وفسرته النكرة المنصوبة على التمييز. قوله بئس المرء خبر إن وفيه ثلاثة أشياء: تذكير الفعل المسند إلى المؤنث أي بئست المرأة. وتقديم المخصوص بالذم على بئس لدخول الناسخ عليه. وتخفيف الهمزة من المرأة.

العرب، ومنه قول بعضهم: مررت بقوم نعموا قوماً وهذا نادر. **الثاني**: أنه لا يتبع. وأما نحو نعم هم قوماً أنتم فشاذ. **الثالث**: أنه إذا فسر بمؤنث لحقته تاء التأنيث نحو: نعمت امرأة هند هكذا مثله في شرح التسهيل. وقال ابن أبي الربيع: لا تلحق وإنما يقال: نعم امرأة هند استغناء بتأنيث المفسر. ونص الخطاب على جواز الأمرين. ويؤيد الأول قوله فبها ونعمت. **الرابع**: ذهب القائلون بأن فاعل نعم الظاهر يراد به الشخص إلى أن المضمر كذلك. وأما القائلون بأن الظاهر يراد به الجنس فذهب أكثرهم إلى أن المضمر كذلك. وذهب بعضهم إلى أن المضمر للشخص قال: لأن المضمر على التفسير لا يكون في كلام العرب إلا شخصاً. ولمفسر هذا الضمير شروط: **الأول**: أن يكون مؤخراً عنه فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس. **الثاني**: أن يتقدم على المخصوص فلا يجوز تأخيره عنه عند جميع البصريين، وأما قولهم نعم زيد رجلاً فنادر. **الثالث**: أن يكون مطابقاً للمخصوص في الإفراد وضديه والتذكير وضده. **الرابع**: أن يكون قابلاً لأل فلا يفسر بمثل وغير وأي ....

قوله: (أنه لا يتبع) أي بشيء من التوابع لقوة شبهه بالحرف بتوقف انفهامه لفظاً ومعنى على التمييز بعده بخلاف الضمير العائد على ما قبله قاله يس. قوله: (نعم هم) الشاهد في هم فإنه توكيد للضمير المستتر وأما أنتم فالمخصوص. قوله: (لحقته تاء التأنيث) أي لحقت فعله وجوباً بقرينة مقابلته بالقول الثالث. قوله: (لا تلحق) أي يمتنع ذلك بقرينة مقابلته بالقول الثالث.

قوله: (ويؤيد الأول) أي القول بوجوب اللحوق واعترض بأن التمييز غير مذكور كما هو محل الخلاف ولك أن تقول المقدر كالمذكور وبأنه إنما يؤيد الأول بالنسبة إلى الثاني لا الثالث. قوله: (يراد به الشخص) أي المعهود خارجاً وقوله إلى أن المضمر كذلك أي يراد به الشخص بأن يجعل راجعاً إلى التمييز المراد به الشخص. قوله: (فذهب أكثرهم إلى أن المضمر كذلك) أي يراد به الجنس في ضمن جميع الأفراد بأن يجعل راجعاً إلى التمييز المراد به الجنس لكونه على نية أل الجنسية إذ الأصل نعم الرجل فاندفع الاعتراض بأن مرجع الضمير التمييز وهو نكرة في سياق الإثبات فلا يعم والضمير كمرجعه فمن أين العموم؟ وسكت عن الضمير على القول بأن الظاهر يراد به المعهود الذهني. وفي سم على المختصر أنه كالظاهر حينئذ أيضاً.

قوله: (وذهب بعضهم إلى أن المضمر للشخص) هذا مقابل قوله: فذهب أكثرهم فضمير بعضهم راجع إلى القائلين بأن الظاهر يراد به الجنس وبهذا يعرف ما في كلام البعض من الخلل. قوله: (على التفسير) أي مع التفسير. قوله: (لا يكون في كلام العرب إلا شخصاً) قد يمنع بأن الضمير كمفسره شخصاً وغيره فتدبر. قوله: (ولمفسر هذا الضمير) خرج مفسر الظاهر فلا يعتبر فيه جميع هذه الشروط إذ يجوز تأخيره عن المخصوص كقوله: بئس الفحل فحلهم فحلاً. قوله: (أن يكون قابلاً لأل) أي أو حالاً محل ما يقبلها فلا يرد فنعما هي على القول بأن ما تميز لأنها وإن لم

وأفعل التفضيل لأنه خلف من فاعل مقرون بأل فاشترط صلاحيته لها. **الخامس**: أن يكون نكرة عامة فلو قلت نعم شمساً هذه الشمس لم يجز لأن الشمس مفرد في الوجود، فلو قلت نعم شمساً شمس هذا اليوم لجاز ذكره ابن عصفور وفيه نظر. **السادس**: لزوم ذكره كما نص عليه سيبويه، وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه وإن فهم المعنى ونص بعض المغاربة على شذوذ فبها ونعمت. وقال في التسهيل لازم غالباً استظهاراً على نحو فبها ونعمت. وممن أجاز حذفه ابن عصفور.

تنبيه: ما ذكر من أن فاعل نعم يكون ضميراً مستتراً فيها هو مذهب الجمهور، وذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل نعم والنكرة عنده منصوبة على الحال، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال: نعم زيد رجلاً. وذهب الفراء إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزاً منقولاً. والأصل في قولك: نعم رجلاً زيد نعم الرجل زيد ثم نقل الفعل إلى الاسم الممدوح فقيل: نعم رجلاً زيد، ويقبح عنده تأخيره لأنه وقع موقع الرجل المرفوع وأفاد إفادته. والصحيح ما ذهب إليه الجمهور لوجهين: **أحدهما** قولهم نعم رجلاً أنت وبئس رجلاً هو فلو كان فاعلاً ....

تقبل أل حالة محل ما يقبلها أفاده زكريا. قوله: (وأفعل التفضيل) لعل مراده المضاف والمقرون بمن لأن غيرهما يقبل أل فيجوز نعم أحسن زيد. قوله: (نكرة عامة) أي متكثرة الأفراد كما يفيده كلامه فلا يرد أن النكرة في سياق الإثبات لا تعمّ وتقدم جواب آخر. قوله: (فلو قلت نعم شمساً شمس هذا اليوم لجاز) أي لأنك لما اعتبرت تعدد الشمس بتعدد الأيام كان شمساً في كلامك نكرة عامة لكل شمس يوم. قوله: (وفيه نظر) وجه النظر بأن علة المنع موجودة في هذه الصورة أيضاً وهو مدفوع باعتبار التعدد بتعدد الأيام وبهذا يستغنى عما أطال به البعض. قوله: (وصحح بعضهم الخ) تقوية لما قبله. قوله: (وإن فهم المعنى) أي كما في الحديث وقوله: استظهاراً يعني اعتماداً وقوله فبها ونعمت أي فبالطريقة المحمدية من الوضوء أخذ ونعمت طريقة الوضوء هذا هو الصواب. وقول البعض في تقرير الحديث ونعمت الطريقة الوضوء غير مناسب لما نحن فيه بل غير صحيح لأنه يلزم عليه حذف الفاعل فتنبه.

قوله: (وذهب الكسائي الخ) الظاهر أنه على مذهب الكسائي والفراء أغنى الفاعل عن المخصوص كما سيأتي نظيره في شرح قول المصنف وما ميز وقيل فاعل الخ. قوله: (ويجوز عنده أن تتأخر) أي لأن الأصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها. قوله: (منقولاً) أي محولاً عن الفاعل كما يدل عليه ما بعده. وقوله: ثم نقل الفعل أي حول إسناده عنه إلى الاسم الممدوح ونصب تمييزاً. قوله: (لوجهين) زيد ثالث وهو قولهم إخوتك نعم رجالاً والفاعل لا يتقدم وفيه نظر وإن أقره البعض وغيره لأن الكسائي والفراء من الكوفيين وهم يجوزون تقديم الفاعل فلا ينهض هذا

لاتصل بالفعل. **الثاني**: قولهم نعم رجلاً كان زيد فأعملوا فيه الناسخ (وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ فِيهِ خِلاَفٌ عَنْهُمُ) أي عن النحاة (قَدِ) اشْتَهَرْ فأجازه المبرد وابن السراج والفارسي والناظم وولده، وهو الصحيح لوروده نظماً ونثراً فمن النظم قوله:

٥٨٠ ـ نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقاً أَوْ بِإِيمَاءِ

وقوله:

٥٨١ ـ وَالتَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً وَأُمُّهُمُ زَلاَّءُ مِنْطِيقُ

وقوله:

٥٨٢ ـ فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

الوجه عليهما. قوله: (لاتّصل بالفعل) أي بارزاً في المثال الأول ومستتراً فيه في المثال الثاني. فإطلاق البعض استتاره ليس في محله. قوله: (قولهم نعم رجلاً كان زيد) قد يناقش باحتمال زيادة كان إلا أن يقال الأصل عدم الزيادة.

قوله: (فأعملوا فيه الناسخ) أي والناسخ لا يدخل على الفاعل بل على المبتدأ. قوله: (نطقاً) أي بنطق بدليل أو بإيماء. قوله: (والتغلبيون) نسبة إلى تغلب بفتح الفوقية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام لكن اللام في المنسوب مفتوحة لاستثقال كسرتين مع ياء النسبة، وقد تكسر نقله شيخ الإسلام عن الجوهري. والتغلبيون قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الأخطل. وأراد بالفحل الأب والزلاء بفتح الزاي وتشديد اللام المرأة اللاصقة العجز الخفيفة الألية، والمنطيق صيغة مبالغة

---

٥٨٠ ـ هو من البسيط. والشاهد فيه أنه جمع فيه بين التمييز وهو فتاة والفاعل الظاهر كما في البيت السابق. وأجاز ذلك المبرد وأبو علي وشيخه أبو بكر بن السراج محتجين به وبأمثاله. وغيرهم حملوه على الضرورة ولم يستحسنوه في النثر. قوله هند مخصوص بالمدح مبتدأ، ونطقاً تمييز، وأو بإيماء عطف عليه.

٥٨١ ـ قاله جرير يهجو الأخطل من البسيط والتغلبيون مبتدأ جمع تغلبي نسبة إلى بني تغلب: قوم من نصارى العرب بقرب الروم. والأخطل منهم. وفحلهم مخصوص بالذم مبتدأ، والجملة مقدماً خبره والكل خبر للمبتدأ الأول. والشاهد في فحلا حيث جمع بينه وهو تمييز وبين الفاعل الظاهر للتأكيد. وقيل حال مؤكدة. والزلاء بفتح الزاي وتشديد اللام ممدودة وهي اللاصقة العجز خفيفة الألية. ومنطيق بكسر الميم صيغة مبالغة يستوي فيها المذكر والمؤنث وهو البليغ ولكن المراد ههنا المرأة التي تتأزر بحشية تعظم بها عجيزتها.

٥٨٢ ـ صدره:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا

قاله جرير من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه. ومثل نصب على أنه صفة لمصدر محذوف: أي تزود زاداً مثل زاد. والشاهد في فنعم الزاد حيث جمع فيه بين الفاعل الظاهر والنكرة المفسرة تأكيداً. وزاد أبيك مخصوص بالمدح مبتدأ. والجملة مقدماً خبره.

ومن النثر ما حكى من كلامهم: نعم القتيل قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب. وقد جاء التمييز حيث لا إبهام يرفعه لمجرد التوكيد كقوله:

٥٨٣ ـ وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدِ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا

ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقاً وتأولاً ما سمع. وقيل: إن أفاد معنى زائداً جاز وإلا فلا كقوله:

٥٨٤ ـ فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِي

وقوله:

٥٨٥ ـ وقَائِلَةٍ نِعْمَ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتَى

من النطق يستوي فيها المذكر والمؤنث ومعناه البليغ، لكن المراد به هنا المرأة التي تتأزر بما تعظم به عجيزتها قاله العيني وغيره. وعبارة القاموس المنطيق البليغ والمرأة المتأزرة بحشية تعظم بها عجيزتها اهـ. وكأن الثاني مأخوذ من النطاق وهو شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها فترسل الأعلى على الأسفل إلى الأرض والأسفل ينجر في الأرض. قوله: (ومن النثر ما حكى) في بعض النسخ إسقاط ما وليس بصواب. قوله: (وقد جاء التمييز الخ) جواب عما يقال: التمييز لرفع الإبهام ولا إبهام مع الفاعل الظاهر. قوله: (وتأولا ما سمع) أي بجعل فتاة وفحلاً وزاداً وقتيلاً أحوالاً مؤكدة أو زاداً مفعولاً به لتزود أول البيت. قوله: (إن أفاد معنى زائداً) أي بنفسه كالمثال الثاني أو بتابعه كالمثال الأول والثالث.

قوله: (كقوله فنعم المرء الخ) مثال لما أفاد معنى زائداً وهو كونه تهامياً فكان الأولى للشارح

---

٥٨٣ ـ قاله أبو طالب عم النبي ﷺ من الكامل. واحتج به الشيعة على إسلام أبي طالب. الواو للقسم، واللام للتأكيد، وقد للتحقيق، والباء زائدة. والشاهد في دينا فإنه تمييز مؤكد. وقد استشهد به على كون فحلاً في البيت السابق تمييزاً مؤكداً.

٥٨٤ ـ قاله أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب وهي أمه. وصدره:

تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ

من الوافر ذكر مستوفى في شواهد التمييز. والشاهد في من رجل فإن من فيه ليس للتمييز وإنما هي للتبعيض فكأنه قال: ونعم المرء الذي هو بعض الحي التهامي أي جزء منه. والأشياء المتوغلة في الإبهام لا تقع تمييزاً لنعم وبئس إلا أن تخصص بالوصف خلافاً لأبي موسى.

٥٨٥ ـ قاله الكروّس بن الحصن. وتمامه:

إِذَا الْمُرْضِعُ الْعَوْجَاءُ جَالَ بَرِيمُهَا

من الطويل. والمرضع المرأة التي ترضع على تأويل ذات إرضاع. وجال من الجولان. والبريم بفتح الباء الموحدة هو الحبل المفتول فيه لونان تشد به المرأة وسطها. وجولان بريمها كناية عن هزالها. قوله وقائلة أي رب امرأة قائلة. والشاهد في من فتى حيث جمع فيه بين التمييز والفاعل الظاهر وهو الفتى. وأنت مخصوص بالمدح مبتدأ والجملة مقدماً خبره.

أي من متفت أي كريم. وفي الأثر «نعم المرء من رجل لم يطأ لنا فراشاً ولم يفتش لنا كنفاً منذ أتانا» وصححه ابن عصفور (وما) في موضع نصب (مُمَيِّزٌ وقِيلَ فَاعِلٌ) فهي في موضع رفع وقيل: إنها المخصوص وقيل: كافة (فِي نَحْوِ نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ) ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٩٠]، فأما القائلون بأنها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال: **الأول**: أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الأخفش والزجاجي والفارسي في أحد قوليه والزمخشري وكثير من المتأخرين. **والثاني**: أنها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف أي شيء. **والثالث**: أنها تمييز والمخصوص ما أخرى موصولة محذوفة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ونقل عن الكسائي. وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال: **الأول**: أنها اسم معرفة تام أي غير مفتقر إلى صلة والفعل صفة لمخصوص محذوف والتقدير نعم الشيء شيء فعلت. وقال به

أن يؤخر قوله: وإلا فلا عن الأمثلة وتهامي نسبة إلى تهامة بكسر الفوقية وهي ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفي النسبة إليها الكسر مع تشديد الياء والفتح مع تخفيفها كيمان كما بينا ذلك في باب التمييز. قوله: (من متفت) قال سم: قد يقال هو بهذا المعنى ليس مما نحن فيه بل هو مباين للفاعل اهـ. وتعقبه البعض فقال هذا يقتضي المباينة في كل ما أفاد معنى زائداً كما لا يخفى ولا يخفى ما فيه اهـ وهو فاسد لأنه لا يأتي فيما أفاد معنى زائداً بتابعه فأعرفه. قوله: (كنفاً) أي ستراً. قوله: (وما مميز الخ) أورد عليه بناء على القولين الأخيرين من أقوال كون ما تمييزاً أن ما مساوية للضمير في الإبهام فكيف تكون مميزة له. وأجيب بأن المراد منها شيء له عظمة أو حقارة أو نحوهما بحسب المقام فتكون أخص منه مع أن التمييز قد يكون للتأكيد والفاعل على أنها مميز للضمير المستتر في نعم وبئس وسكت عن من وهي مثل ما إلا أنها لا تكون معرفة تامة بل هي إما موصولة أو نكرة تامة أو موصوفة كقوله:

ونعم من هو في سر وإعلان

وتقدم الكلام على ذلك في الموصول.

قوله: (في نحو نعم ما يقول الفاضل) أي من كل تركيب وقع فيه بعد نعم أو بئس ما فجملة فعلية. قوله: (إنها تمييز) فيه أنه مشترك بين الأقوال الثلاثة فكان الظاهر أن يقول والثالث كالثاني إلا أن المخصوص ما أخرى اهـ. قوله: (لما الموصولة المحذوفة) أظهر في محل الإضمار للإيضاح. قوله: (والفعل صفة لمخصوص محذوف) أورد عليه وعلى ثاني أقوال كون ما تمييزاً لزوم حذف الموصوف بالجملة مع أنه ليس بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في وسيأتي أنه ضرورة.

قوله: (والتقدير نعم الشيء شيء فعلت) بوصف المخصوص بجملة فعلت تخصص عن الفاعل المراد به الجنس فقد وجد شرط كون المخصوص أخص من الفاعل لا أعم ولا مساوياً كما في الهمع لكنه لا يأتي على القول بأن أل للعهد الخارجي لمساواة المخصوص للفاعل على هذا

قوم منهم ابن خروف ونقله في التسهيل عن سيبويه والكسائي. **والثاني**: أنها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي. **والثالث**: أنها موصولة والفعل صلتها وهي فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص، ونقله في شرح التسهيل عن الفراء والكسائي. **والرابع**: أنها مصدرية ولا حذف والتقدير نعم فعلك وإن كان لا يحسن في الكلام نعم فعلك حتى يقال نعم الفعل فعلك كما تقول أظن أن تقوم ولا تقول أظن قيامك. **والخامس**: أنها نكرة موصوفة في موضع رفع والمخصوص محذوف، وأما القائلون بأنها المخصوص فقالوا: إنها موصولة والفاعل مستتر وما أخرى محذوفة هي التميز والأصل نعم ما ما صنعت والتقدير نعم شيئاً الذي صنعته هذا قول الفراء، وأما القائلون بأنها كافة فقالوا إنها كفت نعم كما كفت قلّ وطال فتصير تدخل على الجملة الفعلية.

تنبيهات: **الأول**: في ما إذا وليها اسم نحو فنعما هي ثلاثة أقوال: **أحدها**: أنها نكرة تامة في موضع نصب على التمييز والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص. **وثانيها**: أنها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهر مذهب سيبويه. ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو

القول ولكن لا ضرر حينئذ لأن اشتراط ما ذكر إنما هو على القول بأن أل للجنس فيما يظهر فتأمل. قوله: (أنها مصدرية) فيه أن الفاعل على هذا مجموع ما فعلت لاماً فقط مع أن الكلام في أقوال القائلين بأن الفاعل ما ولك دفعه بأن معنى قول الشارح سابقاً، وأما القائلون بأنها الفاعل أي ما فقط أو مع ما بعدها، واقتصر البعض على إيراد الاعتراض مدعياً أن الفاعل على هذا القول هو المصدر المنسبك وفيه ما علم من تقريرنا. قوله: (ولا حذف) فيكون هذا المؤول سد مسد الفاعل والمخصوص. قوله: (وإن كان لا يحسن الخ) أي لعدم وجود شرط فاعل نعم. قوله: (فقالوا إنها موصولة) أي والفعل صلتها. قوله: (وأما القائلون بأنها كافة) بهذا صارت الأقوال تفصيلاً في ما المتلوة بجملة فعلية عشرة. قوله: (كفت نعم) لأن نعم وبئس لعدم تصرفهما أشبها الحرف فجاز أن يكفا بما كما يكف الحرف بما نحو ربما. قوله: (في ما إذا وليها الخ) قد يقال: هذا مندرج في كلام المصنف بأن يراد بنحو نعم ما يقول الفاضل كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم متلوة بشيء اسماً كان أو جملة فعلية فإن لم يلها اسم ولا غيره نحو دققته دقاً نعماً فقيل ما معرفة تامة فاعل وقيل نكرة تامة تمييز والفاعل مستتر وعليهما فالمخصوص محذوف، ويمكن دخول هذا أيضاً في كلام المصنف بأن يراد بنحو المثال كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم مطلقاً.

قوله: (وهي الفاعل) أي والاسم المرفوع بعدها هو المخصوص وسكت عنه لعلمه مما قبله والتقدير في الآية فنعم الشيء هي أي الصدقات أي إبداؤها لأن الكلام فيه فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانفصل وارتفع. قوله: (وابن السراج والفارسي) نقل في التسهيل عنهما أنها موصولة والتقدير فنعم التي هي مفعولة لكم أي الفعلة التي فعلتموها من إبداء الصدقات فلهما قولان

قول الفراء. **وثالثها**: أن ما مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الإعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به قوم وأجازه الفراء. **الثاني**: الظاهر أنه إنما أراد الأول من الثلاثة والأول من الخمسة لاقتصاره عليهما في شرح الكافية. **الثالث**: ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذي بدأ به وهو أن ما مميز وكذا عبارته في الكافية. وذهب في التسهيل إلى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل ونقله عن سيبويه والكسائي (وَيذْكَرُ المَخصُوصُ) بالمدح أو الذم (بَعْدُ) أي بعد فاعل نعم وبئس نحو نعم الرجل أبو بكر وبئس الرجل أبو لهب وفي إعرابه حينئذ ثلاثة أوجه: أن يكون (مُبْتَدَا) والجملة قبله خبر (أَوْ) يكون (خَبَرَ ٱسْمٍ) مبتدأ محذوف (لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا) أو مبتدأ خبره محذوف وجوباً والأول هو الصحيح ومذهب سيبويه. قال ابن الباذش: لا يجيز سيبويه أن يكون المختص بالمدح أو الذم إلا مبتدأ وأجاز الثاني جماعة منهم السيرافي وأبو علي

في المسألة ومن هذا يعلم أن الأقوال أربعة لا ثلاثة. قوله: (أن ما مركبة مع الفعل) أي كتركيب حب مع ذا على القول به كما سيأتي. قوله: (والمرفوع بعدها هو الفاعل) سكت عن المخصوص فيحتمل أنه محذوف أو أغنى عنه الفاعل على قياس ما سبق. قوله: (من الثلاثة) أي أقوال التمييز وقوله من الخمسة أي أقوال الفاعلية. قوله: (وذهب في التسهيل إلى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل) هذا عين الأول من الخمسة فلو قال إلى أول الخمسة لكان أخصر وقوله: ونقله عن سيبويه والكسائي مكرر مع قوله سابقاً ونقله في التسهيل عن سيبويه والكسائي. قوله: (ويذكر المخصوص) هو المخصوص بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس وسمي مخصوصاً لأنه ذكر جنسه ثم خص شخصه يس.

قوله: (بعد) أي وجوباً على ظاهر عبارته هنا وفي الكافية وغالباً على ما ذكره في التسهيل وجرى عليه في التوضيح وهو المتجه الذي ينبغي أن تحمل عليه عبارته هنا وفي الكافية عملاً بما قرروه من حمل الظاهر على الصريح. قوله: (حينئذ) أي حين إذ ذكر بعد. قوله: (والجملة قبله خبر) والرابط عموم الفاعل أو إعادة المبتدأ بمعناه كما مر. قوله: (أو خبر اسم الخ) والتقدير الممدوح زيد. وقوله: أو مبتدأ الخ والتقدير زيد الممدوح. قوله: (والأول هو الصحيح) أي لسلامته من التقدير. ومما أورد على قول الإبدال وقول البعض لسلامته من مخالفة الأصل يرد عليه أن تقديم الخبر على المبتدأ خلاف الأصل أيضاً. قال الدماميني: ورجح ابن الحاجب في شرح المفصل. الوجه الثاني: بأنه ليس فيه مما هو خلاف الأصل إلا حذف المبتدأ وهو كثير شائع. وأما الوجه الأول فإن فيه تقديم الخبر الذي هو جملة على المبتدأ وخلو الخبر المذكور من عائد إلى المبتدأ ووقوع الظاهر موقع المضمر وبأن الإبهام والتفسير على الوجه الثاني تحقيقي وعلى الأول تقديري اهـ. قوله: (قال ابن الباذش) هذا تأييد لقوله: ومذهب سيبويه فقوله: إلا مبتدأ أي خبره الجملة قبله بقرينة أن الكلام في القول الأول وأن قول ابن الباذش تأييد لكون القول الأول مذهب سيبويه فقول البعض أو محذوف الخبر وجوباً غير ملائم للسياق.

والصيمري. وذكر في شرح التسهيل أن سيبويه أجازه وأجاز الثالث قوم منهم ابن عصفور. قال في شرح التسهيل وهو غير صحيح لأن هذا الحذف لازم ولم نجد خبراً يلزم حذفه إلا ومحله مشغول بشيء يسد مسده. وذهب ابن كيسان إلى أن المخصوص بدل من الفاعل ورد بأنه لازم وليس البدل بلازم ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم (وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ) أي بالمخصوص (كَفَى) عن ذكره (كَالعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى) فالعلم مبتدأ قولاً واحداً والجملة بعده خبره، ويجوز دخول الناسخ عليه نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [سورة ص، الآية: ٤٤] وقوله:

٥٨٦ ـ إِنَّ ابْـنَ عَـبْـدِ الـلـهِ نِـعْـمَ أَخُـو الـنَّـدَى وَٱبْـنُ الْـعَـشِـيـرَهْ

قوله: (وهو غير صحيح) من هذا يمتنع أن يجعل قوله مبتدأ شاملاً له لكونه غير صحيح عنده ولذلك زاده الشارح بعد ولم يجعله من مصدوق كلام المصنف. قوله: (بشيء يسد مسدّه) أي كحال وجواب قسم وغير ذلك مما تقدم في باب المبتدأ وهنا لم يشتغل المحل بشيء يسد مسد الخبر. قوله: (بدل من الفاعل) قال البعض: أي بدل اشتمال لأنه خاص والرجل عام كما في الهمع اهـ. وهو إنما يظهر على جعل أل جنسية لا عهدية وإلا كان بدل كل من كل. قوله: (وليس البدل بلازم) قال يس: قد يقال لا مانع من كونه لازماً لكونه مقصوداً وكونه تابعاً لا يقدح في اللزوم كتابع مجرور رب. قوله: (ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم) أي قد لا يصلح فلا ينافي أنه قد يصلح نحو نعم الرجل غلام الأمير. قال يس وأقرّه شيخنا والبعض يمكن أن يقال قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع. قال في الارتشاف: قد يجوز في الاسم إذا وقع بدلاً ما لا يجوز فيه إذا ولي العامل فإنهم حملوا إنك أنت قائم على البدل وإن كان لا يجوزان أنت اهـ، والتعبير بقد يفيد الجواب.

قوله: (وأن يقدم مشعر به) أي لفظ مشعر بمعنى المخصوص أي دال عليه سواء صلح لأن يكون المخصوص نفسه لو أخر كما في مثال المتن أو لا نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ﴾ [سورة ص، الآية: ٤٤] هذا هو المناسب لصنيع الشارح وقوله: كفى أي عن ذكر المخصوص ولم يكن مخصوصاً وإن صلح لكونه مخصوصاً لو أخر هذا ظاهر عبارته الذي جاراه الشارح وسيأتي فيها وجه آخر. قوله: (فالعلم مبتدأ قولاً واحداً) المقصود نفي الخلاف المتقدم الذي في المخصوص المؤخر بعنوان كونه مخصوصاً مؤخراً فلا ينافي جواز نصبه على المفعولية لمحذوف أي الزم العلم ورفعه خبراً لمحذوف جوازاً أي الممدوح العلم أو مبتدأ خبره محذوف جوازاً أي العلم ممدوح ففهم أن ما أسلفناه من كون مثال المصنف من تقديم ما يصلح لأن يكون مخصوصاً لو أخر ليس على جميع

---

٥٨٦ ـ قاله أبو دهبل الجمي من أبيات من الكامل. والندى بفتح النون الكرم والسخاء. والشاهد في جواز دخول إنّ على المخصوص بالمدح وتقديمه. وقال ابن مالك: يجوز إدخال النواسخ على المخصوص، فإذا دخل يجوز تقديمه وتأخيره إلا إنّ فإنها يجب تقديمها كقوله إنّ ابن عبد الله إلى آخره.

وقوله:

٥٨٧ ـ إِذَا أَرْسَلُونِي عِنْدَ تَعْذِيرِ حَاجَةٍ أُمَارِسُ فِيهَا كُنْتُ نِعْمَ المُمَارِسُ

تنبيهان: الأول: توهم عبارته هنا وفي الكافية أنه لا يجوز تقديم المخصوص وأن المتقدم ليس هو المخصوص بل مشعر به وهو خلاف ما صرح به في التسهيل. **الثاني**: حق المخصوص أمران: أن يكون مختصاً أو أن يصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفاً بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس، فإن باينه أول نحو: ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾ [سورة الجمعة، الآية: ٥] أي مثل الذين كذبوا اهـ (وَٱجْعَلْ كَبِئْسَ) ....

الأوجه في العلم، وكلام البعض في هذه القولة والتي قبلها لا يخلو عن شيء كما يعلم من تقريرنا وكان الأحسن تأخير قوله والجملة بعده خبره عن قوله قولاً واحداً ليرجع إليهما.

قوله: (عند تعذير حاجة) بعين مهملة فذال معجمة كما بخط الشارح أي تعذرها أمارس فيها أي أتحيل في قضائها. قوله: (توهم عبارته) أي حيث قال ويذكر المخصوص بعد ثم قال وأن يقدم مشعر به كفى، ثم مثل بمثال يصلح المقدم فيه لأن يكون مخصوصاً إذا أخر وإنما قال توهم لاحتمال أن المراد بقوله: ويذكر المخصوص بعد أي غالباً وبقوله: وأن يقدم مشعر به كفى وأن يقدم لفظ مشعر بمعنى المخصوص كفى عن ذكر المخصوص مؤخراً مع كون المقدم مخصوصاً إن صلح لأن يكون مخصوصاً إذا أخر وغير مخصوص إن لم يصلح، وقد جرى على هذا التفصيل صاحب التوضيح، وظاهر عبارته هنا وفي الكافية أن المقدم مشعر بالمخصوص لا نفسه مطلقاً كما مر، وظاهر التسهيل أن المتقدم نفس المخصوص مطلقاً قاله شيخنا. قوله: (وهو خلاف ما صرح به في التسهيل) أي من أن المخصوص قد يذكر قبل نعم وبئس. قوله: (أن يكون مختصاً) أي بأن يقع معرفة أو نكرة موصوفة أو مضافة لأن شرطه أن يكون أخص من الفاعل كما مر مع ما فيه فتنبه. قوله: (للإخبار به عن الفاعل) ومفسر الفاعل كالفاعل فيتناول ما ذكر من الضابط نحو: نعم رجلاً زيد وبئس رجلاً عمرو سم. قوله: (موصوفاً) حال من قوله الفاعل وذلك كقولك في نعم الرجل زيد الرجل الممدوح زيد وفي بئس الولد العاق أباه الولد المذموم العاق أباه، وقول البعض حال من فاعل يصلح سهو كما يدل عليه بقية كلامه. واعلم أنه إذا كان المخصوص مؤنثاً جاز تذكير الفعل وتأنيثه وإن كان الفاعل مذكراً تقول: نعم الثواب الجنة ونعمت والتذكير أجود كذا في التسهيل وشرحه للدماميني. قوله: (فإن باينه) أي في المعنى أوّل أي بتقدير مضاف في الثاني كما يؤخذ من الشرح.

---

٥٨٧ ـ قاله يزيد بن الطثرية من الطويل. أي عند تعذر الحاجة وتعسرها. والشاهد في كنت نعم الممارس حيث دخل كان الذي من نواسخ المبتدأ على المخصوص بالمدح وقدم على نعم. وقال ابن مالك: إذا دخل الناسخ على المخصوص يجوز تقديمه على نعم ثم أنشد البيت المذكور. والضمير في كنت هو المخصوص بالمدح.

معنى وحكماً (سَاءَ) تقول ساء الرجل أبو جهل، وساء حطب النار أبو لهب، وفي التنزيل ﴿وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾ [سورة الكهف، الآية: ٢٩] و﴿سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٣٦] (وَاْجْعَلْ فَعُلاَ) بضم العين (مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ كَنِعْمَ) وبئس (مُسْجَلاَ) أي مطلقاً. يقال: أسجلت الشيء إذا أمكنت من الانتفاع به، مطلقاً أي يكون له ما لهما من عدم التصرف وإفادة المدح أو الذم واقتضاء فاعل كفاعلهما فيكون ظاهراً مصاحباً لأل، أو مضافاً إلى مصاحبها أو ضميراً مفسراً بتمييز، وسواء في ذلك ما هو على فعل أصالة نحو ظرف الرجل زيد وخبث غلام القوم عمرو، وما حول إليه نحو: ضرب رجلاً زيد وفهم رجلاً خالد.

تنبيهات: الأول: من هذا النوع ساء فإن أصله سوأ بالفتح فحول إلى فعل بالضم فصار

قوله: (معنى وحكماً) أي في أصل المعنى وهو الذم فلا يرد أنها تفيد مع ذلك معنى التعجب وفي الأحكام الثابتة لبئس قيل المناسب حذف المعنى لأن مماثلتها لها في المعنى لا تحتاج إلى الجعل. وردّ بأن المراد بالمعنى إنشاء الذم العام وهو بالجعل لا معناها الأصلي قبل الجعل. قوله: (وساءت مرتفقا) أي مكاناً أي نار مرتفق ليوجد شرط التمييز من كونه عين المميز. قوله: (واجعل فعلاً) يدخل فيه كما قاله سم حب مع غير ذا فيثبت له جميع ما ثبت لنعم من الأحكام، ومنه الجمع بين الظاهر والتمييز على القول بجوازه وهو الصحيح والإسناد إلى الضمير وغيره. قوله: (من ذي ثلاثة) أي حالة كون فعل كائناً من فعل ذي ثلاثة أحرف وليس المراد محوّلاً من ذي ثلاثة حتى يرد اعتراض ابن هشام بأن عبارة المصنف ظاهرة في المحوّل عن فعل بالفتح أو الكسر. قوله: (كنعم) أي كباب نعم فيدخل بئس فهو من حذف المضاف أو من باب الاكتفاء سم. قوله: (مسجلاً) إما صفة مفعول مطلق لأجعل أي جعلاً مطلقاً أي في جميع الأحكام، وعلى هذا حل الشارح وهو أقرب، وإما حال من فعل أي حالة كونه مطلقاً عن التقييد بضم العين أصالة. وما في كلام البعض مما يخالف ذلك غير ظاهر.

قوله: (من عدم التصرف الخ) ومن إجراء الخلاف في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر وأن ما في نحو: ﴿سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [سورة الأنعام، الآية:١٣٦] مميز أو فاعل وجواز كون المخصوص مبتدأ أو خبراً وأنه يكفي عن ذكره تقدم ما يشعر به زكريا. قوله: (وإفادة المدح أو الذم) أي إفادة إنشائهما كما مر وما يفيده فعل غير ساء من مدح أو ذم ليس عاماً كما ستعرفه فقول البعض وإفادة المدح أو الذم أي العام فاسد وقد صرح بعد ذلك بما قلناه فتنبه. وقوله: واقتضاء فاعل أي ومخصوص. قوله: (أو مضافاً إلى مصاحبها) أي ولو بواسطة فدخل المضاف إلى المضاف إلى مصاحبها. قوله: (ما هو على فعل أصالة) قد يقال: إن التحويل جار فيما ذكر تقديراً كما قالوه في نحو فلك وهجان فتكون حركاته غير حركاته الأصلية اهـ دنوشري. وقد يدفع بأن الأصل عدم التقدير. قوله: (وما حول إليه) ثم إن كان معتل العين بقي قلبها ألفاً نحو: قال الرجل زيد وباع الرجل زيد أو اللام ظهرت الواو وقلبت الياء واواً نحو: غزو ورمو، وقيل: يقر على حاله فيقال غزا

قاصراً، ثم ضمن معنى بئس فصار جامداً قاصراً محكوماً له بما ذكرنا، وإنما أفرده بالذكر لخفاء التحويل فيه. **الثاني**: إنما يصاغ فعل من الثلاثي لقصد المدح أو الذم بشرط أن يكون صالحاً للتعجب منه مضمناً معناه نص على ذلك ابن عصفور وحكاه عن الأخفش. **الثالث**: يجوز في فاعل فعل المذكور الجر بالباء والاستغناء عن أل وإضماره على وفق ما قبله نحو:

٥٨٨ ـ حَبَّ بِالزَّوْرِ الَّذِي لاَ يُرَى مِنْهُ إلاَّ صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامُ

وفهم زيد، والزيدون كرموا رجالاً نظراً لما فيه من معنى التعجب. **الرابع**: مثل في شرح

ورمى همع. قوله: (ثم ضمن) أي بعد تحويله وصيرورته قاصراً معنى بئس أي إنشاء الذم العام فكان الأولى أن يقول فصار جامداً، ويحذف قوله قاصراً فراراً من التكرار ودفعه بأن إعادة قاصر الدفع توهم تعديه بعد التضمين ردّ بأن هذا لا يتوهم مع التحويل إلى فعل بالضم لأنها لازمة للزوم. قوله: (بما ذكرنا) أي من كونه كبئس في أحكامه. قوله: (لخفاء التحويل فيه) أي بسبب الإعلال وأورد عليه أنه يقتضي ذكر نحو زان وشان لوجود العلة المذكورة فالأولى أن يقال إنما أفرده لأنه للذم العام فهو أشبه ببئس بخلاف نحو جهل فإن الذم فيه خاص ولكثرة استعماله بخلاف غيره قاله الدماميني.

قوله: (صالحاً للتعجب) بأن يستوفي شروطه المارة. قوله: (يجوز في فاعل فعل الخ) يؤخذ من هذا أن قوله سابقاً واقتضاء فاعل كفاعلهما الخ ليس على سبيل الوجوب بل الأولوية. ثم رأيت شيخنا السيد كتب على قوله واقتضاء فاعل كفاعلهما ما نصه: هذا لا ينافي ما بعد لأن ما بعد على الصحيح وهذا على غيره مجاراة لظاهر النظم اهـ. ويؤخذ أيضاً كما قاله سم من تعبيره بالجواز كغيره جواز إضمار فاعل فعل المذكور مفرداً مذكراً دائماً كفاعل نعم نحو: كرم رجلاً زيد أو رجلين الزيدان أو رجالاً الزيدون، وكلامه في غير ساء وإن كانت على وزن فعل لأنها ملازمة لأحكام بئس لا تفارقها كما استظهره الدماميني قال: وهذا إن تحقق كان وجهاً آخر لأفراد ساء بالذكر. قوله: (حب بالزور الخ) أصل حب حبب نقلت حركة الباء إلى الحاء بعد سلب حركتها وأدغم. والزور بالفتح الزائر يستوي فيه المفرد وغيره. وصفحة كل شيء جانبه. واللمام بكسر اللام جمع لمة بكسرها أيضاً الشعر المجاوز شحمة الأذن فإذا بلغ المنكب سمي جمة بضم الجيم وإذا لم يبلغ شحمة الأذن سمي وفرة. قوله: (نظراً لما فيه من معنى التعجب) راجع لكل من الثلاثة قبله فجاز

---

٥٨٨ ـ قاله الطرماح وتمامه:

مِنْهُ إلاَّ صَفْحَةٌ أوْ لِمَامُ

من المديد. والشاهد في حب بالزور حيث زيدت فيه الباء وأدغم فيه إحدى الباءين في الأخرى، إذ أصله حبب الزور بفتح الزاي بمعنى الزائر. يقال: رجل زور وقوم زور. وصفحة كل شيء جانبه. واللمام بالكسر جمع لمة بكسر اللام وتشديد الميم وهو الشعر يجاوز شحمة الأذن، فإذا بلغت المنكبين فهي جمة.

الكافية وشرح التسهيل وتبعه ولده في شرحه بعلم الرجل. وذكر ابن عصفور أن العرب شذت في ثلاثة ألفاظ فلم تحولها إلى فعل بل استعملتها استعمال نعم وبئس من غير تحويل وهي علم وجهل وسمع انتهى. (وَمِثْلُ نِعْمَ) في المعنى حب من (حَبَّذَا) وتزيد عليها بأنها تشعر بأن الممدوح محبوب وقريب من النفس. قال في شرح التسهيل: والصحيح أن حب فعل يقصد به المحبة والمدح، وجعل فاعله ذا ليدل على الحضور في القلب، وقد أشار إلى ذلك بقوله (الفَاعِلُ ذَا) أي فاعل حب هو لفظ ذا على المختار. وظاهر مذهب سيبويه قال ابن خروف بعد أن مثل بحبذا زيد حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدأ وخبره حبذا هذا قول سيبويه وأخطأ عليه من زعم غير ذلك.

تنبيه: في قوله الفاعل ذا تعريض بالرد على القائلين بتركيب حب مع ذا، ولهم فيه مذهبان: قيل: غلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلاً وما بعده فاعل، وقيل: غلبت

الجر بالباء حملاً على أحسن بزيد، وجاز الاستغناء عن أل حملاً على ما أحسن زيداً وجاز إضماره على وفق ما قبله حملاً على قولك الزيدان ما أكرمهما والزيدون ما أكرمهم.

قوله: (وذكر ابن عصفور الخ) في كلام السيوطي أن الذي شذ في هذه الثلاثة بعض العرب لا جميعهم وأن منهم من يحوّلها وحينئذ يكون التمثيل بعلم الرجل صحيحاً فاعرفه. قوله: (في المعنى) أي إنشاء المدح العام أي وفي الفعلية على الأصح والمضي والنقل إلى الإنشاء والجمود وتفارقها في أنها لا يجوز في لفظها إلا هيئة واحدة وفي جواز دخول لا عليها ودخول يا عليها من غير شذوذ بخلاف نعم وإن احتيج إلى التأويل في المحلين اهـ يس. قوله: (حب من حبذا) أشار به إلى أن في عبارة المصنف مسامحة لأن المماثل لنعم حب فقط لا حبذا وإنما ارتكبها اتكالاً على وضوح الحال بقوله الفاعل ذا، وأما قول البعض تبعاً لشيخنا إنما ارتكبها إشارة إلى أن مماثلتها نعم إذا اتصلت بذا فيرده أنها تماثل نعم في نحو حب رجلاً زيد مما قصد به إنشاء المدح والتعجب وإن لم تتصل ذا بحب كما مر فتدبر. قوله: (وقريب من النفس) مفاده استفادة القرب من حب لاستلزام الحب له وهذا لا ينافي استفادته من ذا أيضاً حتى يعارض ما سينقله عن شرح التسهيل. قوله: (على الحضور) أي حضور معناه لكونه محبوباً. قوله: (الفاعل ذا) هو كفاعل نعم لا يجوز اتباعه فإذا وقع بعده اسم فهو مخصوص لا تابع لاسم الإشارة سم. قوله: (وزيد مبتدأ) أي لأنه المخصوص كما علمت والرابط ذا أو العموم إن أريد به الجنس سم. قوله: (هذا) أي ما ذكر من أن حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدأ خبره حبذا.

قوله: (وأخطأ عليه) عداه بعلى لتضمينه معنى كذب هكذا قال البعض. وفيه من إساءة الأدب مع ابن عصفور ما لا يخفى، فالذي ينبغي أنه ضمنه معنى جار مثلاً. وقوله: من زعم هو ابن عصفور كما سيأتي في الشرح. قوله: (فصار الجميع فعلاً) ضعف بأنه يلزم عليه تغليب أضعف

الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسماً مبتدأ وما بعده خبر وهو مذهب المبرد وابن السراج ووافقهما ابن عصفور ونسبه إلى سيبويه. وأجاز بعضهم كون حبذا خبراً مقدماً (وَإِنْ تُرِدْ ذَمّاً فَقُلْ لاَ حَبَّذَا) زيد فهي بمعنى بئس. ومنه قوله:

٥٨٩ ـ ألاَ حَبَّذَا أَهْلُ المَلاَ غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلاَ حَبَّذَا هِيَا

(وَأَوْلِ ذَا المَخْصُوصَ) أي اجعل المخصوص بالمدح أو الذم تابعاً لذا لا يتقدم بحال. قال في شرح التسهيل: أغفل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب. قال ابن بابشاذ: وسبب ذلك توهم كون المراد من زيد في حبذا زيد حب هذا قال في شرح التسهيل: وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله بل المنع من إجراء حبذا مجرى المثل، ويجب في ذا أن يكون بلفظ الإفراد والتذكير (أَيّاً كَانَ) المخصوص أي أي شيء

الجزأين وبأن تركيب فعل من فعل واسم لا نظير له. قوله: (فصار الجميع اسماً) أي بمنزلة قولك المحبوب اهـ دماميني. وضعف بأن حبذا لو كان اسماً لوجب تكرار لا إن أهملت لا نحو: لا حبذا زيد ولا عمرو وعمل لا في معرفة إن أعملت عمل إن أو ليس، وبقي وجه آخر وهو كون حب فعلاً والاسم الظاهر فاعله وذا ملغاة. قوله: (وأجاز بعضهم) أي بعض القائلين بأن حبذا اسم. قوله: (فقل لا حبذا) أورد عليه أن حبذا على الصحيح فعل جامد ولا إنما تدخل على فعل متصرف، وأجيب بأن الجمود نشأ بعد دخول لا فهي لم تدخل إلا على فعل متصرف وبأن النفي صار غير مقصود بل المقصود بلا حبذا إثبات الذم، وبالثاني يجاب عن الاعتراض على الأول بأن لا إذا دخلت على فعل متصرف غير دعائي وجب تكرارها، ويجاب أيضاً عنه بأنه لما نقل إلى الإنشاء أشبه الفعل الدعائي.

قوله: (وأول ذا المخصوص) ذا مفعول ثان مقدم والمخصوص مفعول أول مؤخر أي اجعل المخصوص والياً ذا وما في إعراب الشيخ خالد من عكس ذلك غير ظاهر. قوله: (لا يتقدم بحال) أي لا على ذا ولا على حب. قوله: (وسبب ذلك) أي امتناع التقديم. قوله: (توهم كون المراد الخ) أي فيكون في حب ضمير هو الفاعل عائد على زيد وذا مفعول فيكون مدلول اسم الإشارة غير زيد مع أنه ليس بمراد. قوله: (وتوهم هذا بعيد) وأيضاً هو موجود مع التأخير أيضاً وإن كان أقوى مع التقديم قيل وإنما كان هذا التوهم بعيداً لاشتهار التركيب في غير هذا المعنى وفيه أن التركيب المشتهر حبذا زيد لا زيد حبذا. قوله: (أياً كان) أيا اسم شرط نصب بشرطه وهو كان على حد:

---

٥٨٩ ـ قالته كنزة أم شملة بن برد في مية صاحبة ذي الرمة من قصيدة من الطويل. وألا للتنبيه. وحبذا فعل المدح. وأهل الملا كلام إضافي مخصوص بالمدح مبتدأ، والجملة مقدماً خبره. وغير نصب على الاستثناء. ومي ترخيم مية. والشاهد في فلا حبذا هيا حيث صار حبذا ههنا للذم بدخول حرف لا عليها. وهيا كناية عن مية. والألف فيه للإشباع للقافية.

كان مذكراً أو مؤنثاً مفرداً أو مثنى أو مجموعاً (لاَ تَعْدِلْ بِذَا) عن الإفراد والتذكير (فَهْوَ يُضَاهِي المَثَلاَ) والأمثال لا تغير، فتقول حبذا زيد وحبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وحبذا الهندان وحبذا الهندات، ولا يجوز حب ذان الزيدان ولا حب هؤلاء الزيدون ولا حب ذي هند ولا حب تان الهندان ولا حب أولاء الهندات. قال ابن كيسان: إنما لم يختلف ذا لأنه إشارة أبداً إلى مذكر محذوف والتقدير في حبذا هند حبذا حسن هند وكذا باقي الأمثلة. ورد بأنه دعوى بلا بينة.

تنبيهات: **الأول**: إنما يحتاج إلى الاعتذار عن عدم المطابقة على قول من جعل ذا فاعلاً، وأما على القول بالتركيب فلا. **الثاني**: لم يذكر هنا إعراب المخصوص بعد حبذا وأجاز في التسهيل أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره وأن يكون خبر مبتدأ واجب الحذف وإنما لم يذكر ذلك هنا اكتفاء بتقديم الوجهين في مخصوص نعم هذا على القول بأن ذا فاعل، وأما على القول بالتركيب فقد تقدم إعرابه. **الثالث**: يحذف المخصوص في هذا الباب للعلم به كما في باب نعم كقوله:

٥٩٠ ـ أَلاَ حَبَّذَا لَوْلاَ الحَيَاءُ وَرُبَّمَا مَنَحْتُ الْهَوَى مَا لَيْسَ بِالْمُتَقَارِبِ

﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [سورة الإسراء، الآية: ١١٠] وجملة لا تعدل بذا جواب الشرط على حذف فاء الجزاء. وقوله: فهو الخ تعليل للنهي عن العدول، وعلل مع أن التعليل ليس من وظائف المتون إشارة إلى ردّ توجيه ابن كيسان الآتي في الشرح أو هو جواب الشرط، وجملة لا تعدل بذا معترضة والباء في بذا إما على بابها، وعليه جرى الشارح حيث قال عن الإفراد والتذكير أو بمعنى عن أي لا تعدل عن لفظ ذا إلى غيره وضمير فهو يرجع إلى ذا بتقدير مضاف أي تركيبه أي التركيب المشتمل عليه. قوله: (يضاهي المثلا) أي في كثرة الاستعمال. وقوله: والأمثال لا تغير أي فكذا ما شابهها. قوله: (لأنه إشارة الخ) وقال الفارسي: لأن المراد منه الجنس همع. قوله: (إلى مذكر محذوف) أي مضاف إلى المخصوص. قوله: (ورد) أي هذا التوجيه بأنه دعوى بلا بينة أي دليل لعدم ظهور هذا المقدر في شيء من كلام العرب فالصحيح ما مر من أنه إنما لم يختلف لشبهه بالأمثال.

قوله: (وأما على القول بالتركيب فلا) أي لأن المجموع فعل أو اسم مبتدأ وذا ليس إشارة إلى شيء حتى يعتبر فيه المطابقة. نعم يرد أن المطابقة واجبة بين المبتدأ والخبر وهما حبذا والزيدان مثلاً ولم توجد فيحتاج إلى الاعتذار عن عدم المطابقة بينهما على القول بتركيب حبذا وجعل المجموع اسماً بأنه مراعاة لمعنى كل من الزيدين مثلاً فتأمل. قوله: (خبر مبتدأ واجب الحذف) أي أو مبتدأ محذوف الخبر وجوباً على قياس ما تقدم. وذهب بعض إلى أنه بدل وبعض آخر إلى أنه عطف بيان، ويردهما أنه يلزم عليهما وجوب ذكر التابع، ويرد البدل أنه لا يحل محل الأول، ويرد البيان وروده نكرة اهـ دماميني. وفي رد البدل ما تقدم. قوله: (لولا الحياء) جواب لولا محذوف أي لولا

---

٥٩٠ ـ قاله المرار بن هماس الطائي من أبيات من الطويل. والشاهد فيه حذف المخصوص بالمدح لأن تقديره ألا حبذا حالي معك. وقيل تقديره ألا حبذا ذكر هذه النساء لولا أن استحيي أن أذكرهنّ. =

أي ألا حبذا ذكر هذه النساء لولا الحياء، وسأذكر ما يفارق فيه مخصوص حبذا مخصوص نعم آخراً اهـ (وَمَا سِوَى ذَا ٱرْفَعْ بِحَبَّ أَوْ فَجُرْ بِالْبَا) نحو حب زيد رجلاً وحب به رجلاً (وَدُونَ ذَا ٱنْضِمَامُ الحَا) من حب بالنقل من حركة العين (كَثُرْ) وينشد بالوجهين قوله:

٥٩١ ـ وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

أما مع ذا فيجب فتح الحاء. **تنبيهان: الأول**: قال في شرح الكافية: ....

الحياء يمنعني لذكرتهنّ. وقوله: منحت أي أعطيت الهوى أي هواي ما ليس بالمتقارب أي القريب أي ما لا طمع فيه.

قوله: (أو فجر بالباء) أي على قلة بخلاف فاعل نعم فإن جره بالباء ممتنع وفاعل فعل فإن جره بالباء كثير والفاء زائدة لا عاطفة حتى يستشكل بدخول عاطف على عاطف. قوله: (نحو حب زيد رجلاً) قال البعض تبعاً لسم: هذا صريح في أن فاعل حب يكون علماً وليس كذلك بل يجب أن يكون اسم جنس محلى بأل أو مضافاً إلى المحلى بها أو ضميراً مفسراً بتمييز أو لفظ ما أو من كما صرح به الشاطبي كفاعل نعم اهـ. وما نقله عن تصريح الشاطبي وإن تبادر من عموم قول المصنف:

واجعل فعلا. من ذي ثلاثة كنعم مسجلا

مخالف لقول الشارح سابقاً يجوز في فاعل فعل المذكور الجر بالباء والاستغناء عن أل وإضماره على وفق ما قبله ثم مثل للاستغناء عن أل بنحو فهم زيد ثم قال نظراً لما فيه من معنى التعجب اهـ فتمثيل الشارح بنحو حب زيد رجلاً موافق لما أسلفه سابقاً. قوله: (ودون ذا) حال من محذوف للعلم به أي انضمام الحاء من حب حالة كونها دون ذا كثر. وقوله بالنقل أي بسببه متعلق بانضمام. وقوله: من حركة العين المناسب حذف حركة وهذا صريح في أن أصل حب حبب بضم العين أي صار حبيباً وبه صرح غيره أيضاً. قوله: (وحب بها الخ) صدره:

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها

الضمير للخمر ومزاجها الماء وقتلها به إضعاف حدتها ولهذا عداه بعن. ومقتولة أي ممزوجة منصوب على الحال أو التمييز. قوله: (فيجب فتح الحاء) أي إن جعلتا كالكلمة الواحدة كما في

= والحياء مبتدأ خبره محذوف أي يمنعني. ومنحت أعطيت بتاء المتكلم ما ليس بالقريب. ويروى من ليس بالمتقارب: أي ربما أحببت من لا ينصفني ولا مطمع فيه.

٥٩١ ـ صدره:

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمَزَاجِهَا

قاله الأخطل من قصيدة من الطويل. الفاء للعطف. واقتلوها أي الخمر من قولهم قتلت الشراب إذا مزجته بالماء. والشاهد في وحب بها فإنه بضم الحاء للمدح. وجاء فاعلها بالباء الزائدة فإن بها في موضع الرفع بحب. ومقتولة ـ ممزوجة ـ نصب على التمييز.

وهذا التحويل مطرد في كل فعل مقصود به المدح وقال في التسهيل وكذا في كل فعل حلقي الفاء مراداً به مدح أو تعجب. **الثاني**: قوله: كثر لا يدل على أنه أكثر من الفتح. قال الشارح: وأكثر ما تجيء حب مع غير ذا مضمومة الحاء، وقد لا تضم حاؤها كقوله:

٥٩٢ ـ فَحَبَّذَا رَبّاً وَحَبَّ دِيناً

اهـ. **خاتمة**: يفارق مخصوص حبذا مخصوص نعم من أوجه: **الأول**: أن مخصوص حبذا لا يتقدم بخلاف مخصوص نعم وقد سبق بيانه. **الثاني**: أنه لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصوص نعم. **الثالث**: أن إعرابه خبر مبتدأ محذوف أسهل منه في باب نعم لأن ضعفه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه وهي لا تدخل عليه هنا قاله في شرح التسهيل. **الرابع**: أنه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده نحو حبذا رجلاً زيد، وحبذا زيد رجلاً. قال في شرح التسهيل: وكلاهما سهل يسير واستعماله كثير ....

التوضيح. قال المصرح: فإن جعلتا باقيتين على أصلهما جاز الوجهان.

قوله: (وهذا التحويل) أي نقل حركة العين إلى الفاء. قوله: (في كل فعل مقصود به المدح) ظاهره سواء كان حلقي الفاء كحسن أو لا كضرب وبه صرح في الارتشاف وإن نظر إلى كلامه في التسهيل قيد بحلقي الفاء. قوله: (مدح أو تعجب) لا معنى لتخصيص المصنف المدح بالذكر لمساواة الذم له في الحكم. ثم الصواب أن لو اكتفى بقوله: تعجب عن ذكر المدح والذم لأنه نص فيما مضى على أن فعل الجاري مجرى نعم وبئس مضمن معنى التعجب وإنما ترك المصنف النص على جواز التسكين من غير نقل لأن هذا الحكم ثابت لفعل بضم العين مطلقاً تضمن تعجباً أو لم يتضمنه بل فعلاً كان أو اسماً. دماميني. قوله: (لا يدل على أنه أكثر من الفتح) قال سم: قد يقال بل يدل لأن المراد أكثر بالنسبة إلى الفتح فيفيد أنه أكثر منه. قوله: (فحبذا رباً وحب ديناً) من كلامه ﷺ حين نزل في الخندق. والشاهد في حب دينا. قوله: (وقد سبق بيانه) أي بكون المصنف صرّح بتقديمه في التسهيل وإن كانت عبارته هنا وفي الكافية توهم منع تقديم مخصوص نعم. قوله: (إنه لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصوص نعم) فإنها تعمل فيه نحو نعم رجلاً كان زيد.

قوله: (نشأ من دخول نواسخ الابتداء) أي لأنها لا تدخل إلا على المبتدأ. قوله: (يجوز ذكر التمييز الخ) مثل التمييز الحال كما في التسهيل نحو حبذا مبذولاً المال وحبذا المال مبذولاً إذا قصد

---

٥٩٢ ـ قبله:

بِسْمِ الإِلٰهِ وَبِهِ بَدِينَا وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا فَحَبَّذا..........

قاله عبد الله بن رواحة الأنصاري الصحابي رضي الله عنه. أي أبتدىء بسم الله. وقوله وبه بدينا بكسر الدال. أي ابتدأنا، تأكيداً للأولى. والشاهد في وحب دينا حيث جاء حب للمدح مفتوحة الحاء مع غير ذا. والتقدير حبت عبادته. وذكر ضميرها لتأولها بالدين. وكان الأصل ضم حائه، وفتحت هنا وهي لغة. ورباً وديناً منصوبان على التمييز.

إلا أن تقديم التمييز أولى وأكثر وذلك بخلاف المخصوص بنعم فإن تأخير التمييز عنه نادر كما سبق. والله أعلم.

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

هو اسم لدخول علامات الأسماء عليه. وهو ممتنع من الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل، ولا ينصرف عن صيغة أفعل إلا أن الهَمزة حذفت في الأكثر من خير وشر لكثرة الاستعمال. وقد يعامل معاملتهما في ذلك أحب كقوله:

وَحَبُّ شَيْءٍ إلى الإنْسَانِ مَا مُنِعَا

وقد يستعمل خير وشر على الأصل كقراءة بعضهم: ﴿مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشَرُّ﴾ [سورة القمر، الآية: ٢٦] ونحو:

الحال دون التمييز. قوله: (إلا أن تقديم التمييز أولى) أي لأكثريته. فقوله: وأكثر عطف علة على معلوم ولعدم الفصل بين التمييز ومميزه ومن هنا يعلم أن المراد بإيلاء المخصوص لذا إيقاعه بعده وإن لم يتصل به فالمقصود نفي تقدمه على حبذا لا نفي الفصل بينه وبين ذا. والفرق بين هذا وباب نعم أن الضمير أحوج للتمييز من الإشارة فجعل تالياً للضمير ذكره سم. وقوله: نادر أي شاذ.

أفعل التفضيل

قيل: أولى منه التعبير باسم التفضيل ليشمل خيراً وشراً لأنهما ليسا على زنة أفعل وأولى منهما التعبير باسم الزيادة ليشمل نحو أجهل وأبخل مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل. ويدفع الأول بأن قوله أفعل أي لفظاً أو تقديراً وخير وشر من الثاني ويدفع الثاني بأن المراد بالفضل الزيادة مطلقاً في كمال أو نقص.

قوله: (للزوم الوصفية ووزن الفعل) اعترضه البعض بأنه كان أولى حذف لزوم لأن المقتضى لمنع الصرف الوصفية ووزن الفعل ولا دخل للزوم في اقتضاء منع الصرف، ولك دفعه بأن إضافة لزوم إلى الوصفية من إضافة الصفة إلى الموصوف أي للوصفية اللازمة أي الأصلية لأن الوصفية العارضة لا تمنع الصرف كما يأتي في قول المصنف:

وألـغـيـن عـارض الـوصـفـيـه

الخ فاعرفه. قوله: (ولا ينصرف) أي لفظاً وتقديراً. وقوله: إلا أن الهمزة الخ أي فخير وشر انصرفا عن صيغة أفعل لفظاً لا تقديراً. فقول البعض أي لفظاً أو تقديراً فيه ما فيه. قوله: (حذفت في الأكثر من خير وشر) أي في التفضيل أما في التعجب فالغالب ما أخيره وما أشره وندر ما خيره وما شره. دماميني. قوله: (لكثرة الاستعمال) أي فهما شاذان قياساً لا استعمالاً وفيهما شذوذ من جهة أخرى وهي كونهما لا فعل لهما. قوله: (في ذلك) أي في حذف الهمزة لا في كثرة الاستعمال كما يؤخذ من تعبيره بقد. قوله: (من الكذاب الأشرّ) بفتح الشين وتشديد الراء. قوله: (ونحو بلال

بِـلالُ خَـيْـرُ الـنَّـاسِ وَابْـنُ الأَخْـيَـرِ

(صُغْ مِنْ) كل (مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ) اسماً موازناً (أَفْعَلَ لِلتَّفضِيلِ) قياساً مطرداً نحو هو أضرب وأعلم وأفضل كما يقال ما أضربه وأعلمه وأفضله (وَأْبَ) هنا (اللَّذْأُبِي) هناك لكونه لم يستكمل الشروط المذكورة ثمة وشذ بناؤه من وصف لا فعل له كهو أقمن به أي أحق، وألص من شِظاظ. هكذا قال الناظم وابن السراج. لكن حكى ابن القطاع لصص بالفتح إذا استتر. ومنه اللص بتثليث اللام. وحكى غيره لصصه إذا أخذه بخفية. ومما زاد على ثلاثة كهذا الكلام أخصر من غيره، وفي أفعل المذاهب الثلاثة. وسمع هو أعطاهم للدراهم وأولاهم للمعروف وهذا المكان أقفر من غيره ومن فعل المفعول كهو أزهى من ديك، وأشغل من ذات النحيين،

خير الناس وابن الأخير) شطر بيت من الرجز بدليل قول الفارضي نحو قول الشاعر بلال الخ وبلال بمنع الصرف للضرورة. قوله: (من كل مصوغ منه) أخذ الكلية من مقام البيان لا من النكرة لأنها في سياق الإثبات لا تدل على العموم ومنه نائب فاعل مصوغ. قوله: (نحو هو أضرب) عدد الأمثلة إشارة إلى أنه لا فرق في المصوغ منه بين مفتوح العين ومكسورها ومضمومها. قوله: (لكونه الخ) علة لأب أو أبي. وقوله ثمة أنسب بالثاني خلافاً للبعض. قوله: (وألص من شظاظ) بكسر الشين المعجمة وظاءين معجمتين اسم رجل من ضبة كان لصاً. زكريا.

قوله: (ومما زاد) أي وشذ بناؤه مما زاد. قوله: (كهذا الكلام أخصر من غيره) أي لصوغه من اختصر. وفيه شذوذ من جهة أخرى وهي صوغه من المبني للمجهول. قوله: (وفي أفعل) أي وفي بناء أفعل التفضيل من أفعل المذاهب الثلاثة المتقدمة في التعجب: الجواز مطلقاً والمنع مطلقاً والجواز إن كانت الهمزة لغير النقل والمنع إن كانت للنقل. قوله: (وسمع الخ) المثالان الأولان شاذان على القول بالمنع مطلقاً وعلى القول بالتفصيل قياسيان على القول بالجواز مطلقاً، والمثال الثالث شاذ على القول بالمنع مطلقاً قياسي على غيره والقفر مكان لا نبات فيه ولا ماء. قوله: (كهو أزهى من ديك) حكى ابن دريد بناء فعله للفاعل ولا شذوذ عليه اهـ تصريح إلا أن يقال المتبادر صوغ أزهى من المبني للمفعول لكثرته وندور المبني للفاعل كما تقدم نظير ذلك في التعجب عن التصريح. قال زكريا وخص الديك بالذكر لأنه ينظر إلى حسن ألوانه ويعجب بنفسه. قوله: (وأشغل من ذات النحيين) إنما كان مصوغاً من المبني للمفعول لأن المراد أنها أكثر مشغولية لأنها أكثر شغلاً لغيرها وإن كان يصاغ من المبني للفاعل إذا ناسب المقام ومن مجيء فعله مبنياً للفاعل: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [سورة الفتح، الآية:١١] فما ذكره ابن الناظم من أن شغل مما لزم البناء للمفعول غير مسلم. والنحيين تثنية نحي بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن. وذات النحيين امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فأتى خوات بن جبير الأنصاري قبل إسلامه فساومها فحلت نحياً فقال لها: أمسكيه حتى أنظر إلى غيره ثم حل الآخر وقال لها: أمسكيه فلما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما أراد وهرب ثم أسلم وشهد بدراً رضي الله تعالى عنه. قوله: (وأعني

وأعنى بحاجتك. وفيه ما تقدم عن التسهيل في فعلي التعجب (وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِل لِمَانِعٍ) من أشد وما جرى مجراه (بِهِ إِلَى التَّفْضِيل صل) عند مانع صوغه من الفعل، لكن أشد ونحوه في التعجب فعل وهنا اسم وينصب هنا مصدر الفعل المتوصل إليه تمييزاً فتقول: زيد أشد استخراجاً من عمرو، وأقوى بياضاً، وأفجع موتاً.

بحاجتك) سمع فيه عني كرضى بالبناء للفاعل ولا شذوذ عليه إلا أن يقال ما مر. قوله: (وفيه ما تقدم عن التسهيل) أي من أنه قد يبنى فعلا التعجب من فعل المفعول إن أمن اللبس وعليه فيبنى منه أفعل التفضيل إن أمن اللبس.

قوله: (وما به الخ) يستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل وفاقد الإثبات فإن أشد يأتي هناك ولا يأتي هنا لأن المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما نبه عليه الموضح، والظاهر أنه لا استثناء عند من يجوز تعريف التمييز من الكوفيين، على أنه كما قال سم: يتأتى التوصل بنحو أشد إلى التفضيل من المبني للمفعول الذي لا لبس فيه بالمبني للفاعل لصحة الإتيان بالمصدر الصريح حينئذ على أنه مصدر المبني للمفعول وإن كان بصورة مصدر المبني للفاعل، ومن فاقد الإثبات إذا أضيف العدم أو الانتفاء إلى المصدر الصريح كما مر في التعجب. واعلم أن في قول المصنف وما به الخ تقديم نائب الفاعل على الفعل وهو جائز في الضرورة كتقديم الفاعل بل أولى كما أسلفناه في باب الفاعل بل لا يبعد عندي جواز تقديم نائب الفاعل اختياراً إذا كان ظرفاً أو مجروراً لعدم علة منع التقديم وهي التباس الجملة الفعلية بالإسمية كما قدمناه في باب نائب الفاعل، ومثل ذلك يقال في نحو قوله في باب التصغير:

وما به لمنتهى الجمع وصل

الخ فكن على بصيرة. قوله: (به إلى التفضيل صل) قال الدماميني هاهنا بحث وهو أن أفعل التفضيل يقتضي اشتراك المفضل والمفضل عليه في أصل الحدث وزيادة المفضل على المفضل عليه فيه فيلزم في كل صورة توصل فيها بأشد أن تكون الشدة موجودة في الطرفين وزائدة في طرف المفضل وهذا قيد يتخلف باعتبار القصد فإنك قد تقصد اشتراك زيد وعمرو في الاستخراج مثلاً لا في شدته، وأن استخراج زيد شديد بالنسبة إلى استخراج عمرو لا أشد فكيف يتأتى التوصل في مثل ذلك بأشد مع دلالته على خلاف المقصود اهـ. قوله: (لكن أشد الخ) دفع بالاستدراك توهم تساوي المنصوبين بعد أشد هنا وفي التعجب وإن لم توهمه عبارة المصنف. قوله: (وينصب هنا الخ) أخذه من قول المصنف في باب التميز:

والفاعل المعنى انصبن بأفعلا

الخ. وبهذا يندفع ما يقال الإحالة على باب التعجب توهم جواز نصب المصدر هنا وجره بالباء وأن نصبه على المفعول به وكلاهما غير صحيح قاله الشاطبي.

(وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا تَقْدِيراً أَوْ لَفْظاً بِمِنْ إنْ جُرِّدَا)

من أل والإضافة جارة للمفضول. وقد اجتمعا في ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [سورة الكهف، الآية: ٣٤] أي منك. أما المضاف والمقرون بأل فيمتنع وصلهما بمن.

تنبيهات: الأول: اختلف في معنى من هذه، فذهب المبرد ومن وافقه إلى أنها لابتداء الغاية وإليه ذهب سيبويه، لكن أشار إلى أنها تفيد مع ذلك معنى التبعيض فقال في هو أفضل من زيد: فضله على بعض ولم يعم. وذهب في شرح التسهيل إلى أنها بمعنى المجاوزة وكأن القائل زيد أفضل من عمرو قال، جاوز زيد عمراً في الفضل قال: ولو كان الابتداء مقصوداً لجاز أن يقع بعدها، إلى قال: ويبطل كونها للتبعيض أمران: أحدهما عدم صلاحية بعض موضعها

قوله: (وأفجع موتاً) فيه أن هذا المثال ليس مما نحن فيه لأن المقصود الإخبار بالزيادة في الفجعة لا في الموت فهو على الأصل. قوله: (صله أبداً) أي إن أبقى على أصله من إفادة الزيادة على معين فإن عرى عنها لم يجب وصله بمن لا لفظاً ولا تقديراً كما ستعرفه. قوله: (تقديراً) أي بأن تحذف مع مجرورها للعلم به فلو لم يعلم لم يجز الحذف وقد يذكر مع العلم نحو: ﴿قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ﴾ [سورة الجمعة، الآية: ١١] قاله الدماميني. قوله: (فيمتنع وصلهما بمن) أي التي الكلام فيها وهي الجارة للمفضول ووجه الامتناع إن الوصل في المجرد إنما وجب ليعلم المفضول، وهو مع الإضافة مذكور صريحاً ومع أل في حكم المذكور لأن أل إشارة إلى معين تقدم ذكره لفظاً أو حكماً وتعيينه يشعر بالمفضول، فعلى هذا لا تكون أل في أفعل التفضيل، إلا للعهد لئلا يعرى عن ذكر المفضول أفاده شارح الجامع. قوله: (اختلف في معنى من هذه) أي على ثلاثة أقوال: قول المبرد، وقول سيبويه، وقول المصنف في شرح التسهيل. قوله: (لابتداء الغاية) أي المسافة في ارتفاع نحو خير منه أو انحطاط نحو شر منه. قوله: (وإليه ذهب سيبويه) الضمير يرجع إلى أنها لابتداء الغاية لا بقيد كونه فقط كما يقول المبرد بدليل ما بعد. قوله: (معنى التبعيض) يؤخذ من قول سيبويه في هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم أن المراد بالتبعيض كون مجرورها بعضاً لا التبعيض المتقدم في حروف الجر، وحينئذ لا ينهض الوجه الأول من وجهي إبطال التبعيض الآتيين. قوله: (إلى أنها بمعنى المجاوزة) أي مجاوزة الفاضل المفضول بمعنى زيادته عليه في الوصف، والمراد أنها تفيد ذلك مع بقية التركيب فسقط الاعتراض بأنها لو كانت للمجاوزة لصح أن تقع موقعها عن على أن صحة وقوع المرادف موقع مرادفه إذا لم يمنع مانع وهنا منع مانع وهو الاستعمال لأن اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر إلا من، وهذا الجواب الثاني ذكره المصرح والشمني وهو أولى لأن التزام كون المفيد للمجاوزة جملة التركيب مع كونه قابلاً للمنع يؤدي إلى عدم حسن تقابل الأقوال الثلاثة فالأولى أن المفيد لها من وبقية التركيب قرينة على إرادة المجاوزة من من فتدبر.

والآخر كون المجرور بها عاماً نحو الله أعظم من كل عظيم، والظاهر كما قاله المرادي ما ذهب إليه المبرد، وما رد به الناظم ليس بلازم لأن الانتهاء قد يترك الإخبار به بكونه لا يعلم أو لكونه لا يقصد الإخبار به ويكون ذلك أبلغ في التفضيل إذ لا يقف السامع على محل الانتهاء. **الثاني**: أكثر ما تحذف من ومجرورها إذا كان أفعل خبراً كالآية، ويقل إذا كان حالاً كقوله:

٥٩٣ ـ دَنَـوْتِ وَقَـدْ سِـلْـنَـاكِ كَـالْـبَـدْرِ أَجْـمَـلاَ

أي دنوت أجمل من البدر، أو صفة كقوله:

٥٩٤ ـ تَـرَوَّحِـي أَجْـدَرُ أَنْ تَـقِـيـلِـي غَـداً بِـجَـنْـبِـي بَـارِدٍ ظَـلِـيـلِ

قوله: (كون المجرور بها عاماً) أي أنه قد يكون عاماً. قوله: (من كل عظيم) أوضح منه في العموم من كل شيء. قوله: (والظاهر ما ذهب إليه المبرد) أي من كونها لابتداء الغاية فقط ووجه ظهوره أن من لا تحمل على غير الابتداء إلا إذا منع منه مانع لأنه أشهر معانيها وهنا لا مانع منه فلا حاجة إلى إخراجها عنه. قوله: (ليس بلازم) أي في جميع مواقع استعمال من الابتدائية. قوله: (لأن الانتهاء قد يترك الخ) منه يعلم أن المراد بكون المجرور هو المفضل عليه أنه الذي قصد بيان التفضيل عليه وإلا فالمفضل عليه في الواقع قد يكون أكثر من ذلك. وكذا يقال في معنى كون المضاف إليه هو المفضل عليه أفاده سم. قوله: (ويكون ذلك) أي ترك الإخبار بالانتهاء سواء كان تركه لعدم علمه أو لعدم قصد الإخبار به فقول البعض إن قوله ويكون ذلك الخ راجع للثاني فقط كما هو الظاهر غير ظاهر. قوله: (كالآية) هي قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ ومحل التمثيل من الآية قوله تعالى: ﴿وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [سورة الكهف، الآية: ٣٤].

---

٥٩٣ ـ تمامه:

فَـظَـلَّ فُـؤَادِي فِـي هَـوَاكِ مُـضَـلَّـلاَ

هو من الطويل والخطاب للمؤنث. والشاهد في أجملا فإنه أفعل تفضيل حذفت منه من لكونه حالاً. والتقدير دنوت أجمل من البدر والحال أنا قد خلناك أي ظنناك كالبدر. والكاف وكالبدر مفعولان لخلناك. ومضللاً خبر ظل.

٥٩٤ ـ قاله أحيحة بن الجلاخ من أبيات مرجزة. وتروحي خطاب للفسيل في قوله: تأبري يا خيرة الفسيل، من تروح النبت إذا طال. وقد قالت جماعة من الشراح حتى الأفاضل الذين تصدوا لشرح مثل الكشاف ونحوه أن الخطاب للناقة معناه اصبري على السير وقت الرواح ولقد وهموا وهماً فاحشاً. والذي حملهم على ذلك عدم وقوفهم على السوابق واللواحق وغرهم لفظ التروح وظنوا أنه لا يستعمل إلا بمعنى الرواح وقت العشي. والشاهد في أجدر فإنه أفعل التفضيل استعمل بغير ذكر من لكونه صفة لمحذوف تقديره طولى يا فسيل بفتح الفاء وكسر السين المهملة وهي صغار النخل وخذي مكاناً أجدر من غيره. قوله أن تقيلي أي بأن تقيلي فيه حذف كلمة في فصار تقيليه ثم حذفت الهاء فصار تقيلي من القيلولة وهو النوم في الظهيرة ولكن كني به عن نموها وزهوتها بكونها في جنبي بارد ظليل أي مكان بارد ذي ظل ويجوز أن يكون الأصل بارد وظليل فحذف حرف العطف للضرورة ويكون المراد من البارد الماء ومن الظليل المكان الذي فيه الظل.

أي تروحي وأتى مكاناً أجدر من غيره بأن تقيلي فيه. **الثالث**: قوله: صلة يقتضي أنه لا يفصل بين أفعل وبين من، وليس على إطلاقه بل يجوز الفصل بينهما بمعمول أفعل وقد فصل بينهما بلو وما اتصل بها كقوله:

٥٩٥ ـ وَلَفُوكِ أَطْيَبُ لَوْ بَذَلْتِ لَنا مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْرِ

ولا يجوز بغير ذلك. **الرابع**: إذا بنى أفعل التفضيل مما يتعدى بمن جاز الجمع بينها وبين من الداخلة على المفضول مقدمة أو مؤخرة نحو: زيد أقرب من عمرو من كل خير، وأقرب من كل خير من عمرو. **الخامس**: قد تقدم أن المضاف والمقرون بأل يمتنع اقترانهما بمن المذكورة. فأما قوله:

٥٩٦ ـ نَحْنُ بِغَرْسِ الوَدِيِّ أَعْلَمُنا مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السَّدَفِ

قوله: (أي تروّحي وأتى مكاناً الخ) هذا التقدير إنما يناسب ما قاله بعضهم من أن الخطاب للناقة وتروّحي بمعنى سيري في الرواح أي العشي ولا يناسب ما قاله آخر وصوّبه العيني من أن الخطاب لصغار النخيل. وتروحي من تروح النبت إذا طال. وأجدر على تقدير وخذي مكاناً أجدر. وقوله: بأن تقيلي فيه أي تمكثي فيه وقت الظهيرة. وعلى أن الخطاب لصغار النخيل تكون القيلولة كناية عن نموها وزهوتها كما في العيني، بجنبي بارد ظليل أي في مكان بارد ذي ظل. قوله: (وليس على إطلاقه) أي بل في مفهومه تفصيل فلا يعترض. قوله: (بمعمول أفعل) كقوله تعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٦]. قوله: (بلو وما اتصل بها) مثل ذلك الفصل بالنداء وممن صرّح بجوازه الدماميني والسيوطي. قوله: (لو بذلت لنا) لو للتمني أو شرطية حذف جوابها أي لأحسنت إلينا مثلاً. والموهبة نقرة يستنقع فيها الماء ليبرد. وقوله على خمر صفة ماء أي حاصل على خمر. قوله: (ولا يجوز بغير ذلك) يرد عليه النداء لما عرفت. قوله: (وأقرب من كل خير من عمرو) لا يقال: هذا من صور الفصل بمعمول أفعل ففي كلامه تكرار لأنا نقول ذكره هنا ليس من حيث الفصل بل من حيث تقديم من المعدية على من الجارة للمفضول فلا تكرار. قوله: (بمن المذكورة) أي الداخلة على المفضل عليه أما غيرها فلا يمتنع الجمع بينها وبين أل أو الإضافة كقوله:

فهم الأقربون من كل خير وهم الأبعدون من كلّ ذم

وكقولك زيد أقرب الناس مني. قوله: (الودي) بفتح الواو وكسر الدال المهملة وتشديد الياء

---

٥٩٥ ـ هو من الكامل. الواو للعطف أن تقدمه شيء واللام للتأكيد وفوك مبتدأ وأطيب خبره وفيه الشاهد حيث فصل بينه وبين من التي هي صلته بكلمة لو والأصل عدم الفصل. وموهبة بفتح الميم وسكون الواو وفتح الهاء والباء الموحدة وهي نقرة يستنقع فيها الماء، والجمع مواهب. ويروى على شهد موضع على خمر.

٥٩٦ ـ قاله سعد القرقرة وهو أصح مما قاله ابن عصفور أنه قيس بن الخطيم الأنصاري. من المنسرح =

وقوله:

٥٩٧ ـ وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى

فمؤولان (وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ) أفعل التفضيل (أَوْ جُرِّدَا) من أل والإضافة (أُلْزِمَ تَذْكِيراً وَأَنْ يُوَحَّدَا) فتقول: زيد أفضل رجل وأفضل من عمرو، وهند أفضل امرأة وأفضل من دعد،

جمع ودية وهي النخلة الصغيرة. والجياد جمع جواد وهو الذكر أو الأنثى من الخيل. والسدف بفتح السين والدال المهملتين والفاء الصبح. قوله: (ولست) بتاء الخطاب كما قاله العيني وحصى تمييز أي عدداً وتمام البيت:

وإنما العزة للكاثر

أي للفائق في الكثرة من كثره بالتخفيف إذا غلبه في الكثرة، فقول البعض تبعاً للعيني أي الكثير فيه مساهلة. قوله: (فمؤولان) مما أول به الأول إلغاء المضاف إليه أو جعل منا متعلقاً بمحذوف بدل من أعلمنا أي أعلم منا ومنع ابن جني الإضافة وجعل نا مرفوعاً مؤكداً للضمير في أعلم نائباً عن نحن. ومما أول به الثاني جعل أل زائدة أو جعل منهم متعلقاً بمحذوف. قوله: (ألزم تذكيراً وأن يوحدا) لأن المجرد أشبه بأفعل في التعجب وهو لا يتصل به علامة تثنية ولا جمع ولا تأنيث والمضاف للنكرة بمنزلة المجرد في التنكير. قوله: (زيد أفضل رجل) أصله زيد أفضل من كل رجل فحذف من كل اختصاراً وأضيف أفعل إلى رجل، وجاز كونه مفرداً مع كون أفعل بعض ما يضاف إليه فالأصل أن يكون جمعاً لفهم المعنى وعدم التباس المراد. ووجب تنكير لأن القاعدة أن كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون إلا نكرة فإن جئت بأل رجعت إلى الجمع وإن جمعت أدخلت أل فإن عطفت على المضاف إلى النكرة مضافاً إلى ضميرها قلت: هذا أفضل رجل وأعقله، وهذه أكرم امرأة وأعقله بتذكير الضمير وإفراده في المفرد وضده والمذكر وضده على التوهم كأنك قلت من أول الكلام، فإن أضفت أفعل إلى معرفة ثنيت وجمعت وأنثت وهو القياس. وأجاز سيبويه الإفراد تمسكاً بقوله:

= ونحن مبتدأ وأعلمنا خبره. وفيه الشاهد حيث جمع فيه بين الإضافة ومن. وأجيب بأن تقديره اعلم منا والمضاف إليه في نية المطروح. والودي بفتح الواو وكسر الدال وتشديد الياء جمع ودية وهي النخلة الصغيرة. والجياد جمع جواد وهو الذكر والأنثى من الخيل. والسدف بفتح السين المهملة والدال وفي آخره فاء الصبح وإقباله.

٥٩٧ ـ تمامه:

وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ

قاله الأعشى ميمون من الرجز التاء للخطاب والباء زائدة. والشاهد في بالأكثر منهم حيث جمع فيه بين الألف واللام وكلمة من وذلك ممتنع. لا يقال زيد الأفضل من عمرو. وأجيب بأن من لبيان الجنس أي من بينهم أو التقدير بالأكثر بأكثر منهم والمحذوف بدل من المذكور، أو أل زائدة، أو من بمعنى في أي فيهم. وحصى تمييز أي عدداً. والكاثر بمعنى الكثير.

والزيدان أفضل رجلين وأفضل من بكر، والزيدون أفضل رجال وأفضل من خالد، والهندان أفضل امرأتين وأفضل من دعد، والهندات أفضل نسوة وأفضل من دعد. ولا تجوز المطابقة. ومن ثم قيل في أخر أنه معدول عن آخر. وفي قول ابن هانئ:

٥٩٨ ـ كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا

إنه لحن. **تنبيه**: يجب في هذا النوع مطابقة المضاف إليه ....

ومية أحسن الثقلين جيدا   وسالفة وأحسنه قذالا

أي أحسن من ذكر نقله شيخنا عن يس وأقره هو والبعض. وظاهره وجوب تذكير الضمير وإفراده في نحو: هذه أكرم امرأة وأعقله، وهذان أكرم رجلين وأعقله، وهكذا والوجه عندي جواز المطابقة إن لم تكن واجبة أو أولى فتأمل. قوله: (ومن ثم) أي من أجل لزوم المجرد التذكير والإفراد قيل في أخر جمع أخرى مؤنث آخر إنه معدول عن آخر الذي هو المستحق لأن يستعمل لأنه على وزن أفعل التفضيل وبمعناه في الأصل لأن معناه الأصلي أشد تأخراً وإن صار بمعنى مغاير.

قوله: (وفي قول ابن هانئ) هو أبو نواس الحسن بن هانئ. قوله: (من فقاقعها) هي النفاخات التي تعلو الماء أو الخمرة. قال يس: والمحفوظ في البيت من فواقعها بالواو. قوله: (إنه لحن) أي حيث أنث صغرى وكبرى والواجب التذكير وسيأتي تصحيحه في كلام الشارح. قوله: (يجب في هذا النوع) قال البعض: أورد عليه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ﴾ [سورة التين، الآية:٥] اهـ أقول في البيضاوي وحاشيته للشيخ زاده ما ملخصه إن أسفل إما صفة أمكنة محذوفة أي إلى أمكنة أسفل سافلين وهي النار أو أزمنة محذوفة أي إلى أزمنة أسفل سافلين وهي أرذل العمر أو حال أي رددناه أي صرفناه عن أحسن الصور حال كونه أسفل سافلين وهم أصحاب النار وعلى الوجه الثاني يكون الاستثناء بعد منقطعاً وعلى الأول والأخير متصلاً والمستثنى منه الضمير المنصوب في قوله: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ﴾ [سورة التين، الآية:٥] لأنه في معنى الجمع لرجوعه إلى الإنسان المراد منه الجنس اهـ. أي والجمع بالياء والنون على الأولين لتغليب العاقل. إذا علمت ذلك علمت أن الإيراد مدفوع وأن الاقتصار عليه قصور وتقصير على أن المنقول عن الشاطبي أنه ذكر أن محل

---

٥٩٨ ـ تمامه:

حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

قاله أبو علي الحسن بن هانيء المعروف بأبي نواس الحكمي من البسيط والفقاقع بفتح الفاء والقاف وبعد الألف قاف مكسورة وفي آخره عين مهملة وهي النفاخات التي ترفع فوق الماء. والحصباء الحصا. الشاهد في صغرى وكبرى فإنه قد قيل إنه لحن لأن اسم التفضيل إذا كان مجرداً من أل والإضافة يجب أن يكون مفرداً مذكراً دائماً فتأنيثه لحن واعتذر عنه بأن أفعل العاري إذا تجرد عن معنى التفضيل جاز جمعه فإذا جاز جمعه جاز تأنيثه.

الموصوف كما رأيت وأما ولا تكونوا أول كافر به فتقديره أول فريق كافر به (وَتِلْوُ أَلْ طِبْقٌ) لما قبله من مبتدأ أو موصوف نحو زيد الأفضل، وهند الفضلى، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، والهندان الفضليان، والهندات الفضليات أو الفضل. وكذلك مررت بزيد الأفضل وبهند الفضلى إلى آخره. ولا يؤتى معه بمن كما سبق (وَمَا لِمَعْرِفَهْ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ) منقولين (عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ) هما المطابقة وعدمها (هَذَا إِذَا نَوَيْتَ) بأفعل (مَعْنَى مِنْ) أي التفضيل على ما أضيف إليه وحده. فتقول على المطابقة الزيدان أفضلا القوم، والزيدون أفضلوا القوم وأفاضل القوم، وهند فضلى النساء، والهندان فضليا النساء، والهندات فضل النساء وفضليات النساء. ومنه: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٢٣] وعلى عدم

وجوب مطابقة المضاف إليه للموصوف إذا كان المضاف إليه جامداً أما إذا كان مشتقاً كما في الآية فلا. والله أعلم. ويجب أيضاً كونه من جنسه فلا يقال زيد أفضل امرأة لأن أفعل بعض ما يضاف إليه. قوله: (الموصوف) أراد به هنا ما يشمل الموصوف معنى فقط كالمبتدأ فهو أعم من الموصوف في قوله بعد من مبتدأ أو موصوف. قوله: (فتقديره أول فريق كافر به) أي وفريق جمع في المعنى فحصلت المطابقة باعتبار المعنى وأفرد كافر باعتبار أفراد فريق في اللفظ. قوله: (طبق) أي مطابق لأن اقترانه بأل أضعف شبهه بأفعل في التعجب.

قوله: (والزيدون الأفضلون) أي أو الأفاضل ولو زاده كما فعل في نظيره لكان أحسن. قوله: (ذو وجهين) فالمطابقة لمشابهته المحلى بأل في الخلو عن لفظ من وعدم المطابقة لمشابهته المجرد لنية معنى من. قوله: (هذا إذا نويت الخ) ظاهر صنيعه أن قصد التفضيل على المضاف إليه وحده تارة وعلى كل ما سواه تارة أخرى وعدم قصد التفضيل رأساً تارة أخرى يختص بالمضاف إلى معرفة، والذي سينقله الشارح في التنبيه الآتي عن المصنف في شرح التسهيل صريح في أن المجرد بدون من قد يعرى عن معنى التفضيل رأساً وأن فيه حينئذ وجهين لزوم الإفراد والتذكير وهو المشهور والمطابقة ولا يبعد أن يقاس على ذلك ما إذا عرى المضاف إلى النكرة عن معنى التفضيل أو قصد به التفضيل على المضاف إليه وغيره نحو الأشج والناقص أعدلا بني مروان، ونحو: محمد ﷺ أفضل قرشي(١) فتدبر. قوله: (معنى من) أي المعنى الحاصل معها لأن التفضيل ليس نفس معناها وإنما هو مستفاد من أفعل كما علم مما قدمه الشارح.

قوله: (ومنه) أي من القول الجاري على المطابقة قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ﴾ [سورة الأنعام، الآية:١٢٣] الخ قال البعض: فأكابر مفعول أول جعلنا مضاف إلى مجرميها وفي كل قرية المفعول الثاني اهـ. ولا يخفى ما يلزم عليه من ضعف المعنى. والأولى عندي على الإضافة تفسير الجعل بالتمكين كما في البيضاوي. ويحتمل أن في كل قرية ظرف لغو متعلق بجعلنا وأكابر مفعول

---

(١) قوله: أفضل قرشي، هكذ بالأصل والموافق لما يأتي قريباً في الشرح أفضل قريش اهـ.

المطابقة الزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم وهكذا إلى آخره. ومنه: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٩٦] وهذا هو الغالب، وابن السراج يوجبه فإن قدر أكابر مفعولاً ثانياً ومجرميها مفعولاً أول لزمه المطابقة في المجرد. وقد اجتمع الاستعمالان في قوله ﷺ: **«ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني منازل يوم القيامة؟ أحاسنكم أخلاقاً»** (وَإِنْ لَمْ تَنْوِ) بأفعل معنى من بأن لم تنو به المفاضلة أصلاً أو تنويها لا على المضاف إليه وحده بل عليه وعلى كل ما سواه (فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ) وجهاً واحداً كقولهم: الناقص والأشج أعدلا بني مروان، أي عادلاهم، ونحو محمد ﷺ أفضل قريش، أي أفضل الناس من بين قريش. وإضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص ولذلك جازت إضافة أفعل فيهما إلى ما ليس هو بعضه، بخلاف المنوي فيه معنى من فإنه لا يكون ....

ثان ومجرميها مفعول أول، أو في كل قرية الثاني ومجرميها بدل وعلى هذين الوجهين جعلنا بمعنى صيرنا ولا إضافة ولا يرد ما سيذكره الشارح من أنه يلزم عليه المطابقة في المجرد وهي ممتنعة لأن الإضافة منوية أي أكابرها فتأمل. قوله: (ومنه) أي من القول الجاري على عدم المطابقة قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [سورة البقرة، الآية:٩٦] فأحرص مفعول ثان لتجد ولو طابق لقال أحرصي. قوله: (وهذا) أي عدم المطابقة. قوله: (فإن قدر) أي ابن السراج دفعاً لما يقال كيف يوجب عدم المطابقة وقد وردت في أكابر مجرميها. قوله: (المطابقة في المجرد) أي وهي ممتنعة كما مر في النظم. فإن قال الإضافة منوية كما مر وقع فيما فر منه. قوله: (وقد اجتمع الاستعمالان في قوله الخ) أي حيث أفرد أحب وأقرب وجمع حسن وجعل الزمخشري أحسن من قسم ما قصد فيه الزيادة المطلقة فلذا جمع بخلاف أحب وأقرب فإنهما من قسم ما قصد فيه التفضيل على المضاف إليه وحده فلذا أفرد، وقوله: أحاسنكم أخلاقاً استئناف بياني. قوله: (أو تنويها) بالنصب عطفاً على لم تنو وفي بعض النسخ أو تنوها بحذف الياء ولا وجه له.

قوله: (فهو طبق ما به قرن) من مبتدأ أو موصوف تشبيهاً بالمحلى بأل في الخلو من لفظ من ومعناها. قوله: (وجهاً واحداً) لا يقال هذا ينافيه ما سينقله الشارح عن شرح التسهيل من أن المشهور في أفعل العاري عن معنى التفضيل التزام الأفراد والتذكير لما ستعرفه من أن ما في شرح التسهيل في المجرد من أل والإضافة دون من. قوله: (كقولهم الخ) فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب. قوله: (الناقص والأشج أعدلا بني مروان) أي عادلاهم لأنه لم يشاركهما أحد من بني مروان في العدل. والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان سمي بذلك لنقصه أرزاق الجند. والأشج عمر بن عبد العزيز بن مروان سمي بذلك لشجة أصابته بضرب الدابة. قوله: (من بين قريش) أي حال كونه من بينهم أي من وسطهم وخيارهم. قوله: (لمجرد التخصيص) أي تخصيص الموصوف بأنه من القوم الفلاني مثلاً لا لبيان المفضل عليه سم. قوله: (إلى ما) أي مضاف إليه ليس هو أي أفعل بعضه أي المضاف إليه الواقع عليه ما ولجريان الصفة على غير ما هي له أبرز

إلا بعض ما أضيف إليه، فلذلك يجوز: يوسف أحسن إخوته إن قصد الأحسن من بينهم، أو قصد حسنهم، ويمتنع إن قصد أحسن منهم.

تنبيه: يرد أفعل التفضيل عارياً عن معنى التفضيل ....

الضمير. قوله: (إلا بعض ما أضيف إليه) أي مشمولاً لما أضيف إليه بحسب المعنى الوضعي وإن كان غير مشمول له بحسب المراد منه في المقام إذ المراد من المضاف إليه غير الموصوف مما يشاركه في المعنى الوضعي فلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه قاله سم. وفي كلام الدماميني أن الحصر الذي ذكره الشارح مذهب البصريين دون الكوفيين.

قوله: (فلذلك) أي لكون المنوي فيه معنى من لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه وما لم ينو فيه معنى من لعدم نية المفاضلة أصلاً أو نيتها لا على المضاف إليه وحده بل على كل ما سواه لا يجب فيه ذلك. قوله: (إن قصد الأحسن من بينهم أو قصد حسنهم) لأن أفعل على هذين الوجهين ليس على معنى من فلا يجب كونه بعض ما أضيف إليه. وقوله: ويمتنع إن قصد أحسن منهم أي لكون المنوي فيه معنى من يجب أن يكون بعض ما أضيف إليه وأفعل هنا ليس بعض ما أضيف إليه وإلا لزم إضافة الشيء إلى نفسه في إخوته، فلو قيل: يوسف أحسن الإخوة صح لتحقق الشرط لأن يوسف أحد الإخوة.

قوله: (يرد أفعل التفضيل الخ) أعاده مع علمه مما قدمه توطئة لذكر الخلاف فيه وذكر أمثلة له غير ما تقدم، وعبارة التسهيل واستعماله أي استعمال أفعل التفضيل عارياً من الإضافة والألف واللام دون من مجرداً عن معنى التفضيل مؤولاً باسم فاعل نحو: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [سورة النجم، الآية: ٣٢] أي عالم أو صفة مشبهة نحو: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [سورة الروم، الآية: ٢٧] أي هين مطرد عند أبي العباس المبرد لكثرة الوارد منه والأصح قصره على السماع ولزومه الإفراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة اهـ. مع إيضاح من الدماميني ومنها يؤخذ أن محل الخلاف وجواز المطابقة وتركها هو المجرد من أل والإضافة فلا ينافي ما مر وحينئذ كان المناسب للشارح ترك التمثيل بقوله: فشركما الخ لأنه مضاف، وأن محل وروده كذلك إذا لم يقترن بمن فالمقترن بمن لا يصح تجريده عن معنى التفضيل أصلاً لا قياساً ولا سماعاً لأن من هذه هي الجارة للمفضول. قاله الدماميني ولا يرد عليه قولهم في التهكم أنت أعلم من الحمار ولا قولهم العسل أحلى من الخل لحصول المشاركة التقديرية. وصرح في التسهيل بأن محل عدم تجرد أفعل المقرون بمن في غير التهكم وأن المفضل عليه في التهكم يرد بدون مشاركة المفضل تحقيقاً وتقديراً نحو: أنت أعلم من الحمار والأوجه ما قدمناه من تقدير المشاركة في التهكم أيضاً. وقال الدماميني أيضاً وهاهنا تنبيهان: **الأول**: قال في الكشاف: من وجيز كلامهم الصيف أحر من الشتاء أي الصيف أبلغ في حره من الشتاء في برده هذا نصه وعلى هذا يؤول قولهم العسل أحلى من الخل ونحوه. وتحرير هذا الموضع أن يقال لأفعل أربع حالات: **إحداها**: وهي الحالة الأصلية أن يدل على ثلاثة أمور: **أحدها**: اتصاف من هوله

. . . .

بالحدث الذي اشتق منه وبهذا الأمر كان وصفاً. **والثاني**: مشاركة مصحوبة له في تلك الصفة. **والثالث**: تمييز موصوفه على مصحوبه فيها وبكل من هذين الأمرين فارق غيره من الصفات. **الحالة الثانية**: أن يخلع عنه ما امتاز به عن الصفات ويتجرد للمعنى الوصفي. **الحالة الثالثة**: أن تبقى عليه أموره الثلاثة ولكن يخلع عنه قيد الأمر الثاني ويخلفه قيد آخر وذلك أن الأمر الثاني وهو الاشتراك كان مقيداً بتلك الصفة فصار مقيداً بالزيادة، ألا ترى أن المعنى في المثال أن للعسل حلاوة وأن تلك الحلاوة زائدة وأن زيادتها أكثر من زيادة حموضة الخل. **الحالة الرابعة**: أن يخلع عنه الأمر الثاني وقيد الأمر الثالث وهو كون الزيادة على مصحوبه فتكون دلالته على الاتصاف بالحدث وزيادة مطلقة كما في يوسف أحسن إخوته اهـ. وقد تمنع دعواه خلع الأمر الثاني عنه في الحالة الرابعة. ثم قال: التنبيه الثاني من كلامهم المشهور زيد أعقل من أن يكذب وظاهره مشكل إذ قضيته تفضيل زيد في العقل على الكذب ولا معنى له وقد وجهه في المعنى بتوجيهين: **أحدهما**: أن يكون الكلام على تأويل أن والفعل بالمصدر وتأويل المصدر بالوصف كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ [سورة يونس، الآية:٣٧] أن التقدير ما كان افتراء بمعنى ما كان مفترى وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ﴾ [سورة المجادلة، الآية:٣] أن التقدير يعودون للقول بمعنى يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار كما هو الموافق لقول جمهور العلماء أن العود الموجب للكفارة هو العود إلى المرأة لا العود إلى القول نفسه كما يقوله أهل الظاهر، لكن يضعف هذا الوجه أن التفضيل على الناقص لا فصل فيه. **الثاني**: أن أفعل ضمن معنى أبعد فمعنى المثال زيد أبعد الناس من الكذب لفضله على غيره فمن هذه ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بأفعل لتضمنه معنى أبعد والمفضول متروك أبداً في مثل ذلك لقصد التعميم وهذا الثاني وإن أقره فيه أيضاً نظر من جهة أن الفعل الذي يسبك هو وما بعده في المثال بالمصدر مسند إلى ضمير المفضل فينبغي عند السبك أن يضاف المصدر إلى هذا الضمير كما تقول في أعجبني ما صنعت المعنى أعجبني صنعك، وإذا فعل ذلك في المثال صار معناه زيد أبعد الناس من كذبه فيلزم مشاركة الناس له في البعد من كذب نفسه وزيادته عليهم في ذلك البعد. وهذا عن مظان التوجيه بمعزل. وقال الرضي: ليس المقصود في نحو قولهم أنا أكبر من الشعر وأنت أعظم من أن تقول كذا تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول. وأفعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك أنا بعيد منه تعلقت بأفعل التفضيل بمعنى متباعد بلا تفضيل اهـ باختصار. وحاصل كلام الرضي أن أفعل التفضيل فيما ذكر مستعمل في بعض مدلوله دون بعض، ويرد[1] عليه

---

(١) قوله: (ويرد) لا ورود له لما قالوه في الفرق بين المصدر الصريح وأن الفعل من أن الأول يفيد الحصول بالفعل دون الثاني.

نحو: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٥٤] ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [سورة الروم، الآية: ٢٧] وقوله:

٥٩٩ ـ وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ ... بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

وقوله:

٦٠٠ ـ إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا ... بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

وقوله:

فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا الْفِدَاءُ

وقاسه المبرد وقال في التسهيل: والأصح قصره على السماع وحكى ابن الأنباري عن أبي عبيدة القول بورود أفعل التفضيل مؤولاً بما لا تفضيل فيه. قال: ولم يسلم له النحويون هذا الاختيار، وقالوا: لا يخلو أفعل التفضيل من التفضيل، ....

أيضاً أن فيه نسبة نحو قول كذا والكذب إلى المخاطب وقد يدفع هذا تنظير الدماميني في الثاني بأن نسبة ذلك إليه لتوهمه فيه لالتبسه به فافهم.

قوله: (نحو ربكم أعلم بكم الخ) إنما أول في هذين الموضعين بما ذكر لأنه لا مشارك لله سبحانه وتعالى في علمه ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة إلى قدرته اهـ دماميني. قوله: (وإن مدت الأيدي الخ) الشاهد في بأعجلهم وأعجل فإنهما بمعنى العجل لا في أجشع لأنه كأعور وأجهر كما يؤخذ من قول العيني الأجشع الحريص على الأكل. لكن قول القاموس الجشع محركة أشد الحرص وقد جشع كفرح فهو جشع صريح في أن الوصف منه جشع بفتح فكسر فيكون أجشع أفعل تفضيل. قوله: (سمك السماء) أي رفعها فهو متعد ومصدره سمك ويستعمل لازماً بمعنى ارتفع ومصدره سموك والمراد بالبيت الكعبة وسيأتي وجه آخر والدعائم جمع دعامة بالكسر وهي الأسطوانة. قوله: (فشركما الخ) قبله:

أتهجوه ولست له بكفء

قاله حسان يخاطب به من هجا النبي ﷺ.

قوله: (وحكى ابن الأنباري الخ) إشارة إلى قول ثالث أن أفعل التفضيل لا يجرد عن معنى

---

٥٩٩ ـ ذكر مستوفى في شواهد ما ولا وإن المشبهات بليس. والشاهد هنا في بأعجلهم فإن وزنه أفعل ولكنه لغير التفضيل هنا إذ المعنى لم أكن بعجلهم والأجشع الحريص على الأكل.

٦٠٠ ـ قاله الفرزدق من قصيدة من الكامل سمك السماء أي رفعها يتعدى ولا يتعدى نحو سمك الشيء ارتفع فمصدر الأول سمك والثاني سموك. وأراد بالبيت الكعبة شرفها الله تعالى. والدعائم جمع دعامة بالكسر الأسطوانة. والشاهد في أعز وأطول حيث لم يقصد بهما تفضيل بلهما بمعنى عزيزة وطويلة.

وتأولوا ما استدل به. قال في شرح التسهيل: والذي سمع منه فالمشهور فيه التزام الإفراد والتذكير. وقد يجمع إذا كان ما هو له جمعاً كقوله:

٦٠١ ـ إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمُ كِـرَامـاً وَأَنْـتُـمْ مَـا أَقَـامَ أَلَائِـمُ

قال: وإذا صح جمعه لتجرده من معنى التفضيل جاز أن يؤنث فيكون قول ابن هانئ:

كَـأَنَّ صُـغْـرَى وَكُـبْـرَى مِـنْ فَـقَـاقِـعِـهَـا

صحيحاً اهـ (وَإنْ تَكُنْ بِتِلْوِ مِنْ) الجارة (مُسْتَفْهِماً فَلَهُمَا) أي لمن ومجرورها المستفهم به (كُنْ أَبَداً مُقَدِّمَا) على أفعل التفضيل لا على جملة الكلام كما فعل المصنف، إذ يلزم على تمثيله

التفضيل لا سماعاً ولا قياساً. قوله: (وتأولوا ما استدل به) أما ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٥٤] فلا مانع من جعله للتفضيل باعتبار بعض الوجوه أي أعلم بكم من غيره العالم ببعض أحوالكم فالمشاركة في مطلق علم. وأما ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [سورة الروم، الآية: ٢٧] فيجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس الغائب على الشاهد أو باعتبار عادة الحوادث لا نفس الأمر. وأما بأعجلهم وأعجل فلا مانع من جعلهما للتفضيل. وأما أعز وأطول فقال السعد المراد بالبيت بيت المجد والشرف. وقوله: أعز وأطول أي من دعائم كل بيت وعلى هذا هما للتفضيل:

وأمـا فـشـركـمـا لـخـيـركـمـا الـفـداء

فشرّ وخير فيه ليسا أفعل تفضيل بل اسمان كالسهل والصعب لأنهما يردان كذلك هذا ما ظهر فجعل البعض تأويل ما استدل به بجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد لا نفس الأمر إنما يصح في بعض ما استدل به لا في كله فتدبر. قوله: (إذا غاب) أي عدم. وأسود العين اسم جبل ومعنى البيت أنتم لئام أبداً لأن هذا الجبل لا يغيب. قوله: (وإن تكن يتلو من الخ) بقي ما إذا كان الاستفهام بالهمزة ويتجه أن يقال إن أريد الاستفهام عن المفضل عليه وجب التقديم فتقول أمن زيد أنت أفضل فقد ذكر في علم المعاني أن المسؤول عنه بالهمزة هو ما يليها فيجب التقديم ليكون المسؤول عنه قد وليها وإن أريد الاستفهام عن المفضل وجب التأخير فتقول: أأنت أفضل من زيد ليليها المسؤول عنه وفاء بالقاعدة المذكورة سم. قوله: (لا على جملة الكلام الخ) وإنما فعل الشارح مثل ما فعله المصنف مجاراة لمثال المصنف لا يقال: إذا لم يقدم على الجملة خرج الاستفهام عن الصدارة لأنا

---

٦٠١ ـ قاله الفرزدق من الطويل. وأسود العين: جبل. ولقد أفحش في الغلط من قال إنه اسم رجل ومنهم الركني. يقول أنتم لئام أبداً لأن الجبل لا يغيب. وما أقام أي أسود العين أي مدة إقامته. وكني به عن عدم إزالة البخل عنهم كما لا يزول أسود العين عن موضعه. والشاهد في: ألائم فإنه جمع الألأم. وإنما يجمع أفعل إذا جرد عن معنى التفضيل وكان عارياً عن أل ومن مؤولاً باسم الفاعل كما في قوله تعالى: ﴿هو أعلم بكم﴾ (النجم: ٣٢) أي عليم بكم وكذلك الألأم بمعنى اللئيم.

الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ولا قائل به (كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنتَ خَيْرٌ) ومن أيهم أنت أفضل، ومن كم دراهمك أكثر، ومن غلام أيهم أنت أفضل لأن الاستفهام له الصدر (وَلَدَى إِخْبَارِ) أي وعند عدم الاستفهام (التَّقْدِيمُ نَزْراً وُجِدَا) كقوله:

٦٠٢ ـ فَقَالَتْ لَنَا أَهْلاً وَسَهْلاً وَزَوَّدَتْ ... جَنَى النَّحْلِ بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

وقوله:

٦٠٣ ـ وَلاَ عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا ... قَطُوفٌ وَأَنْ لاَ شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

وقوله:

٦٠٤ ـ إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْماً ظَعِينَةً ... فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ

نقول: صدارته الواجبة له إنما هي بالنسبة لما عمل فيه فقط وهو أفعل. قوله: (الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي) لأن المبتدأ ليس من معمولات الخبر وقد يقال المختار جواز تقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ والخبر في السعة إذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً فليكن ما فعله المصنف مثله إلا أن يفرق بقوة الخبر الفعلي بخلاف الخبر الذي هو أفعل تفضيل فتأمل. قوله: (التقديم نزراً وجدا) وفي التوضيح أنه ضرورة عند الجمهور. قوله: (أهلاً وسهلاً) أي أتيتم أهلاً ومكاناً سهلاً. وقوله جنى النحل أي شبيهه بدليل ما بعده والاستشهاد بالبيت مبني على أن منه متعلق بأطيب. قال زكريا: ويجوز تعلقه بزودت وحينئذ لا شاهد فيه. قوله: (ولا عيب فيها) أي في النساء المذكورة فيما قبله. وقوله غير أن الخ من تأكيد المدح بما يشبه الذم والقطوف بفتح القاف وفي آخره فاء المتقارب الخطا. قوله: (ظعينة) هي في الأصل الهودج كانت فيه امرأة أو لم تكن ثم سميت المرأة ما دامت في الهودج ظعينة. وأملح من الملاحة وهي الحسن.

---

٦٠٢ ـ قاله الفرزدق من أبيات من الطويل. الفاء للعطف على ما تقدمه. وأهلاً وسهلاً منصوبان على تقدير أتيت أهلاً فاستأنس، وأتيت مكاناً سهلاً. والواو في وزودت للحال أو بمعنى بل وهكذا روي أيضاً. والشاهد في منه أطيب حيث قدم المجرور بمن على أفعل التفضيل والحال أنه غير الاستفهام وهو قليل. ويروى أو ما زودت هو أطيب فلا شاهد فيه.

٦٠٣ ـ قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة من الطويل. الواو للعطف. ولا لنفي الجنس وخبره محذوف. أي لا عيب حاصل فيها أي في النساء المذكور فيما قبله، وغير نصب على الاستثناء والقطوف بفتح القاف وفي آخره فاء وهو المتقارب الخطو. وقد وقع هذا البيت هكذا في نسخة ابن الناظم، وليس كذلك في ديوان ذي الرمة، بل فيه هكذا. غير أن سريعها قطوف. والمعنى عليه. وهذا من تأكيد المدح بما يشبه الذم. والشاهد في منهن أكسل حيث قدم المجرور بمن على أفعل التفضيل وهو أكسل المرفوع على الخبرية.

٦٠٤ ـ قاله جرير من الطويل. وسايرت من المسايرة. وأسماء اسم امرأة فاعله. وظعينة مفعوله وهي الهودج كانت فيه امرأة أو لم تكن. ومراده من في الهودج وأملح أفعل التفضيل من ملح الشيء بالضم =

(وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ) أي أفعل التفضيل يرفع الضمير المستتر في كل لغة، ولا يرفع اسماً ظاهراً ولا ضميراً بارزاً إلا قليلاً. حكى سيبويه. مررت برجل أكرم منه أبوه، وذلك لأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل من قبل أنه في حال تجريده لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع، وهذا إذا لم يعاقب فعلاً أي لم يحسن أن يقع موقعه فعل بمعناه (وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيراً) رفعه الظاهر (ثَبَتَا) وذلك إذا سبقه نفي ....

قوله: (ورفعه الظاهر) المراد به المصرح به فيشمل الضمير البارز المنفصل ولهذا أدرجه الشارح في حيز تفسير كلام المصنف وإن أفرده فيه بالذكر. قوله: (يرفع الضمير المستتر) أي لأن العمل فيه ضعيف لا يظهر أثره لفظاً فلا يحتاج إلى قوة العامل سم. قوله: (إلا قليلاً) أي شاذاً. قوله: (لأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل) أي مع عدم ما يجبر الضعف من صحة وقوع فعل بمعناه موقعه فلا يرد أن الضعف موجود حتى في مسألة الكحل. قوله: (في حال تجريده) مثلها حال إضافته إلى نكرة وخص حالة التجريد بالذكر لأنها الأصل فيه كما سيأتي يعني فلما ضعف بعدم قبول العلامات في بعض أحواله انحطت رتبته في جميعها فلم يعمل في الاسم الظاهر إلا بالشروط الآتية. قوله: (لا يؤنث الخ) بهذا فارق الصفة المشبهة فإنها تؤنث وتثنى وتجمع فلهذا عملت في الظاهر كثيراً وإن لم يكن لها فعل بمعناها وهو الثبوت. قوله: (إذا لم يعاقب فعلاً) جارى فيه الناظم وإلا فالأحسن إسناد المعاقبة إلى الفعل كما يشير إليه قول الشارح أي لم يحسن الخ، فعلم أن قوله أي لم يحسن الخ تفسير باللازم فتفطن.

قوله: (إذا سبقه نفي الخ) زاد غيره قيداً وهو أن يكون أفعل صفة لاسم جنس ليكون معتمداً عليه ولم يكف النفي كما في اسم الفاعل لأنه لم يقو قوته ولهذا لا ينصب المفعول به بخلاف اسم الفاعل وإنما اشترط سبق النفي ليكون أفعل التفضيل بمعنى الفعل فيعمل عمله وذلك لأن النفي إذا دخل على أفعل توجه إلى قيده وهو الزيادة فيزيلها فيبقى أصل حسن كحل عين رجل مقيساً إلى حسن كحل عين زيداً ما بأن يساويه أو يكون دونه ومقام المدح يأبى المساواة فيرجع المعنى إلى أن حسن الكحل في عين رجل دون حسنه في عين زيد أفاده الجامي، وأورد عليه أنه لو كان زوال الزيادة بالنفي مجوّزاً لعمل اسم التفضيل في ظاهر لجاز العمل في نحو ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه. وأجيب بالفرق بينه وبين مثال الكحل بأن اسم التفضيل في مثال الكحل خالف الأصل وهو تغاير المفضل والمفضل عليه ذاتاً لاتحادهما فيه ذاتاً فحصل في معناه التفضيليّ ضعف يقتضي أنه إذا زال بالنفي لم يبق لأفعل قوة اقتضاء حكمه وهو امتناع عمله في الظاهر، بخلاف نحو: ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه فإنه لا ضعف في معناه التفضيلي لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتاً فله قوة

= ملحاً وملوحة وملاحة أي حسن فهو مليح وملاح بالضم. والشاهد فيه حيث قدمت من مع مجرورها عليه وهو في غير الاستفهام قليل شاذ.

وكان مرفوعه أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين، نحو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد، فإنه يجوز أن يقال: ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد، لأن أفعل التفضيل إنما قصر عن رفع الظاهر لأنه ليس له فعل بمعناه وفي هذا المثال يصح

اقتضاء حكمه، وقيل: إنما اشترط تقدم النفي ليقوي طلب الموصوف الصفة المقتضي ذلك لقوتها في العمل وذلك لأن طلب النكرة للمخصص في الإثبات دون طلبها له في النفي لأنه في الإثبات لزيادة الفائدة وفي النفي لصون الكلام عن كونه كذباً فإنك إذا قلت ما رأيت رجلاً كان صدق الكلام موقوفاً على تخصيص الرجل بأمر يمكن أنه لم يحصل لمن رأيته من الرجال بخلاف رأيت رجلاً وفي هذا أيضاً ما تقدم إيراداً وجواباً. قوله: (وكان مرفوعه أجنبياً) أي غير ملابس لضمير الموصوف بخلاف نحو ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه فالمراد نفي كونه سببياً بهذا المعنى، فلا ينافي اشتراط ابن الحاجب كونه سببياً بمعنى أن للموصوف به تعلقاً ما كما في المثال قاله سم، واعترض البعض على الشارح بأن هذا القيد مستغنى عنه بقوله: مفضلاً على نفسه باعتبارين لما علمت من أن المفضل والمفضل عليه في نحو: ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه مختلفان بالذات، وفيه أن الاعتراض بإغناء المتأخر عن المتقدم غير ناهض.

قوله: (مفضلاً على نفسه باعتبارين) كان ينبغي أن يقول باعتبار آخر لأن التفضيل أي الزيادة إنما هو باعتبار واحد لا باعتبارين كما لا يخفى إلا أن يجعل فيه اكتفاء والأصل ومفضولاً فمعنى المثال أن الكحل باعتبار كونه في عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال وخرج به نحو: ما رأيت رجلاً أحسن كحل عينه من كحل عين زيد لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتاً لأنه اعتبر فيه فردان من أفراد الكل وأوقع التفاضيل بينهما بخلاف المثال المشهور فإنه اعتبر فيه ماهية الكحل مقيدة بقيد تارة ومقيدة بآخر تارة أخرى. والظاهر الذي يرمز إليه صنيع الشارح أن هذه الشروط شروط لعمل أفعل التفضيل مطلقاً في الظاهر لا لعمل أفعل من فقط كما بينه البعض فانظره.

قوله: (في عينه) حال من الكحل مقدم عليه أو ظرف لغو متعلق بأحسن وفي عين زيد حال من الضمير المجرور بمن. قوله: (فإنه يجوز أن يقال الخ) تعليل لمحذوف أي وإنما كان هذا المثال مما يعاقب فيه أفعل الفعل لأنه يجوز الخ. قوله: (لأن أفعل التفضيل الخ) علة لقول المصنف: ومتى. عاقب فعلاً فكثيراً ثبتا. قوله: (لأنه ليس له فعل بمعناه) أي في الزيادة ليعمل عمله ولا يرد عليه أن أفعال الغلبة بمعناه نحو كاثرني فكثرته أي غلبته في الكثرة وزدت عليه فيها لعدم اطراد الغلبة في كل مادة كما قاله سم، نعم يرد عليه أن الصفة المشبهة ليس لها فعل بمعناها في الثبوت مع عملها في الظاهر وأن أفعل التفضيل المجرد عن معنى التفضيل بمعنى الفعل لعدم دلالته على الزيادة مع أنه لا يعمل في الظاهر على ما يقتضيه إطلاقهم وتعليلهم بما قدمه الشارح في قوله وذلك لأنه ضعيف الشبه الخ. فلا يتم المطلوب بمجرد هذا التعليل بل مع ضميمة التعليل الذي قدمه الشارح

أن يقع موقعه فعل بمعناه كما رأيت. وأيضاً فلو لم يجعل المرفوع فاعلاً لوجب كونه مبتدأ فيلزم الفصل بين أفعل ومن بأجنبي، والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين: أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما رأيت. وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل من إما على الاسم الظاهر أو على محله أو على ذي المحل فتقول: من كحل عين زيد، أو من عين زيد، أو من زيد فتحذف مضافاً أو مضافين وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء نحو: ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل. وقالوا: ما أحد أحسن به الجميل من زيد، والأصل ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل

فتنبه. قوله: (يصح أن يقع الخ) أي بمعونة المقام. قوله: (لوجب كونه مبتدأ) أي مخبراً عنه باسم التفضيل. قوله: (فيلزم الفصل) أي ولو تقديراً كما في ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل فإن تقديره ما رأيت عيناً كعين زيد أحسن فيها الكحل منه في غيرها فلو لم يجعل الكحل فاعلاً بل جعل مبتدأ لزم الفصل بأجنبي تقديراً فلا يقال لزوم الفصل بأجنبي غير مطرد لعدمه في نحو هذا المثال أفاده سم، والأجنبي هنا المبتدأ والمراد بالأجنبي هنا ما ليس من معمولات ذلك العامل لا ما لا تعلق له به بوجه ما ولم يجعل الكحل مبتدأ مؤخراً عن من فلا يلزم الفصل بأجنبي بأن يقال: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل فراراً من التزام مخالفة الأصل وهو تقديم مرجع الضمير عليه بلا ضرورة ولا مقدماً على الوصف بأن يقال: ما رأيت رجلاً الكحل أحسن في عينه منه في عين زيد فراراً من التزام تقديم غير الأهم وهو الوصف بلا ضرورة والتزام مخالفة الأصل وهو النعت بالمفرد بلا ضرورة. قوله: (فتقول من كحل عين زيد) قد يقال: إذا قيل ذلك لم يكن المرفوع مفضلاً على نفسه بل على غيره بالذات، أما على أن أل في الكحل عوض عن ضمير الرجل فالتغاير بالذات ظاهر، وأما على أنها للجنس فلأن الماهية الكلية مغايرة بالذات لفردها الجزئي إلا أن يختار الثاني ويقال لما كان الفرد مندرجاً تحت الماهية الكلية كان كأنها نفسه والتغاير اعتباري فافهم. قوله: (فتحذف مضافاً) أي إذا دخلت من على المحل وهو العين أو مضافين أي إذا دخلت من على ذي المحل وهو زيد. قوله: (وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء) أي اختياراً وذلك إذا تقدم محل المفضل على أفعل كما في مثال الشارح، وكذا إذا تقدم صاحب محل المفضل على أفعل فيما يظهر كما في ما رأيت كزيد أحسن في عينه الكحل فاقتصار البعض على الأول قصور ورأي بصرية على الظاهر والكاف اسمية وأحسن حال من مجرور الكاف على ما قاله البعض ويلزم عليه مجيء الحال من المضاف إليه بدون شرطه أو كعين وأحسن صفتان لعيناً محذوفة ويصح غير ذلك. قوله: (وقالوا الخ) أي فأدخلوا من في اللفظ على غير المفضل عليه وهو ملابسه كما بينه الشارح فهو كقولك: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين زيد لكن مدخول من في هذا التركيب محل المفضل عليه حقيقة وفي ما أحد أحسن به الجميل من زيد ملابس المفضل عليه لا محله حقيقة، ولهذا ذكره الشارح هنا ولم يكتف بقوله: سابقاً وقد يحذف الضمير الثاني الخ فافهم. قوله: (من حسن الجميل بزيد) كان عليه إسقاط حسن لأن المفاضلة بين الجميل ونفسه باعتبارين. لا يقال: الداعي إلى ذكره

بزيد، ثم أضيف الجميل إلى زيد لملابسته إياه ثم حذف المضاف الأول ثم الثاني. ومثله قوله عليه الصلاة والسلام: «**ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من أيام العشر**». والأصل من محبة الصوم في أيام العشر، ثم من محبة صوم أيام العشر، ثم من صوم أيام العشر، ثم من أيام العشر. وقول الناظم:

(كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِن رَفِيقِ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ)

والأصل من ولاية الفضل بالصديق ففعل به ما ذكر.

تنبيهات: **الأول**: إنما امتنع نحو: رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، ونحو: ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه، وإن كان أفعل فيهما يصح وقوع الفعل موقعه لأن المعتبر في اطراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل الذي بني منه مفيداً فائدته وهو في هذين المثالين ليس كذلك، ألا ترى أنك لو قلت: رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد، أو يحسن في عينه الكحل كحلاً في عين زيد بمعنى يفوقه في الحسن فأتت الدلالة على التفضيل في الأول وعلى الغريزة في الثاني. وكذا القول في ما رأيت رجلاً يحسن أبوه كحسنه إذا أتيت في موضع أحسن بمضارع حسن حيث تفوت الدلالة على التفضيل، أو قلت:

تعلق بزيد به لأنا نقول على حذفه يكون بزيد حالاً من مجرور من كما في نظائره ولا حاجة إلى ما نقله شيخنا والبعض عن اللقاني وأقراه من التكلف. ومثل ذلك يقال في الحديث ومثال الناظم الآتي.

قوله: (ما من أيام أحب الخ) أفعل التفضيل فيه مصوغ من فعل المفعول ففيه شذوذ من هذه الجهة إلا على قول من يجعل الصوغ منه مقيساً عند أمن اللبس، وكذا من جهة صوغه من زائد على الثلاثي إن كان من أحب الرباعي، فإن كان من حب الثلاثي فلا شذوذ فيه إلا من الجهة الأولى وبهذا يعلم ما في كلام البعض من المؤاخذة. قوله: (أولى) فيه شذوذ من جهة أنه لا فعل له لأنه بمعنى أحق ولم يستعمل من هذه المادة فعل بهذا المعنى لأن الفعل المستعمل منها ولي بمعنى تولى أو تبع وبهذا يعلم حسن قوله ومتى عاقب فعلاً ولم يقل فعله ولا الفعل لئلا يخرج مثل هذا أفاده شيخنا نقلاً عن يس، قال البعض وينازعه قول الشارح الآتي لأن المعتبر في اطراد الخ اهـ. أي حيث قيد الفعل بالذي بني منه أفعل ويندفع بأن القيد مبني على الغالب فتدبر. قوله: (**إنما امتنع نحو الخ**) المانع في المثال الأول عدم سبق النفي وفي الثاني عدم كون المرفوع أجنبياً. قوله: (**مفيداً فائدته**) أي فائدة أفعل من الدلالة على التفضيل وعلى الغريزة كما يؤخذ مما بعده. قوله: (**ألا ترى أنك لو قلت الخ**) هذا متعلق بالمثال الأول، وقوله وكذا القول الخ متعلق بالمثال الثاني. قوله: (**كحلاً**) مفعول يحسن لتضمنه معنى يفوق. قوله: (وعلى الغريزة في الثاني) لأن يحسن فيه مضارع حسنه إذا فاقه في الحسن فهو متعد وأفعال الغرائز لازمة.

قوله: (حيث تفوت الدلالة على التفضيل) أورد عليه سم أن المثال المشهور يصدق لغة

ما رأيت رجلاً يحسنه أبوه فأتيت موضع أحسن بمضارع حسنه إذا فاقه في الحسن حيث تغير الفعل الذي بني منه أحسن ففاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل. ولو رمت أن توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع. **الثاني**: قال في شرح التسهيل: لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل إلا بعد نفي ولا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي كقوله: لا يكن غيرك أحب إليه الخير منه إليك، وهل في الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن. **الثالث**: قال في شرح الكافية: أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به، فإن وجد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل، نحو: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٢٤] فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه، وهو في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم. ومنه قوله:

بصورتين نقص حسن كحل عين الرجل عن حسن كحل عين زيد وتساويهما والمراد بحسب المقام الأولى لا الثانية كما تقدم، ومثله ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه لصدقه بنقص حسن الأب ومساواته، وإذا عبر بالفعل فيهما صدق التركيب لغة بالأولى وكذا بزيادة حسن كحل عين الرجل وحسن الأب على بعد والمقام يعين الأولى فالتركيبان مستويان في المعنى سواء عبر فيهما بأفعل أو بالفعل، فالحكم بفوات الدلالة على التفضيل في أحدهما دون الآخر تحكم. قوله: (على غير هذين الوجهين) يعني بهما كونه مضارع حسن اللازم وكونه مضارع حسنه أي فاقه في الحسن. قوله: (منه) أي الحمد وقوله بمحسن حال من مجرور من أي حالة كونه ملابساً لمن ذكر. قوله: (أجمعوا الخ) ينافيه قوله بعد وأجاز بعضهم الخ إلا أن يقال لم يعتد المصنف بمخالفة هذا المجيز فحكى الإجماع أو يقال الإجماع في غير المتجرد عن معنى التفضيل كما يؤخذ من تعليل المجيز وكما في شرح الدماميني على المغني فتدبر. قوله: (لا ينصب المفعول به) أي بل يصل إليه بواسطة اللام نحو: هو أوعى للعلم فإن كان مما يتعدى لاثنين نصب الآخر بفعل مقدر نحو: أكسى للفقراء الثياب أي يكسوهم الثياب قاله الدماميني. قال المصرح: وكذا لا ينصب المفعول معه والمفعول المطلق والتمييز إلا إذا كان فاعلاً في المعنى نحو: زيد أحسن الناس وجهاً ويجوز نصبه للباقي، وقال بعضهم: غلط من قال إن أفعل التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى: ﴿هُوَ أَهۡدَىٰ سَبِيلٗا﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٨٤] وليس تمييزاً لأنه ليس فاعلاً في المعنى.

قوله: (فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه) اعترضه أبو حيان بأنه ضرب من التصرف وحيث لا تتصرف، وفي المرادي على التسهيل لم تجيء حيث فاعلاً ولا مفعولاً به ولا مبتدأ اهـ. وفي التسهيل أن تصرفها نادر، قال الدماميني: ولو قيل إن المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه إبقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها. والمعنى أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما آتى رسله لأنه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للإرسال ولستم كذلك. قال الشمني: بل هو بعيد لما فيه من حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته بلا دليل. قوله:

وَأَضْـرَبُ مِـنَّـا بِـالـسُّـيُـوفِ الْـقَـوَانِـسَـا

وأجاز بعضهم أن يكون أفعل هو العامل لتجرده عن معنى التفضيل اهـ.

خاتمة: في تعدية أفعل التفضيل بحروف الجر. قال في شرح الكافية: وحملة القول في ذلك أن أفعل التفضيل إذا كان من متعد بنفسه دال على حب أو بغض عدى باللام إلى ما هو مفعول في المعنى وبإلى إلى ما هو فاعل في المعنى، نحو: المؤمن أحب لله من نفسه، وهو أحب إلى الله من غيره وإن كان من متعد بنفسه دال على علم عدى بالباء نحو زيد أعرف بي وأنا أدرى به، وإن كان من متعد بنفسه غير ما تقدم عدى باللام نحو هو أطلب للثأر وأنفع للجار، وإن كان من متعد بحرف جر عدى به لا بغيره، نحو: هو أزهد في الدنيا وأسرع إلى الخير وأبعد من الإثم وأحرص على الحمد وأجدر بالحلم وأحيد عن الخنى. ولفعل التعجب من هذا الاستعمال ما لأفعل التفضيل، نحو ما أحب المؤمن لله وما أحبه إلى الله، وما أعرفه بنفسه وأقطعه للعوائق وأغضه لطرفه وأزهده في الدنيا، وأسرعه إلى الخير، وأحرصه عليه، وأجدره به اهـ. وقد سبق بعض ذلك في بابه، والله تعالى أعلم.

النعت

....

(القوانسا) جمع قونس وهو أعلى البيضة وعظم ناتئ بين أذني الفرس كما في القاموس. قوله: (لتجرده عن معنى التفضيل) رد بأنه وإن أول بما لا تفضيل فيه لا يلزم كون تعديه كتعديه وخصوصيات الألفاظ لا تنكر، وأجاب الدماميني بأن أصل المتوافقين معنى أن يتوافقا حكماً.

قوله: (وجملة القول) أي مجمله أي مجموعه فهو من الإجمال بمعنى الجمع ضد التفريق لا من الإجمال ضد التفصيل والبيان. قوله: (دال على حب أو بغض) أي على معناهما فيشمل ما كان من مادة الكراهة مثلاً. قوله: (وهو أحب إلى الله من غيره) أي يحب الله المؤمن أكثر من محبته للكافر قال البعض: وظاهره أنه حينئذ مجرد عن معنى التفضيل إذ لا يحب الله تعالى الكافر أصلاً اهـ. وفيه أنه ينافيه ما اشتهر وقدمه هو أيضاً من أن المقرون بمن لا يتجرد عن معنى التفضيل، فالذي ينبغي عندي أنه غير مجرد عن ذلك بل فيه معنى التفضيل باعتبار محبة الله تعالى الكافر من حيث كونه مخلوقاً له مثلاً فتأمل. قوله: (وأحيد عن الخنى) بفتح الخاء المعجمة أي أميل عن الزنا. قوله: (وقد سبق بعض ذلك في بابه) فيه أنه ذكر جميع هذا التفصيل في أفعل التعجب في بابه لا بعضه فقط والله سبحانه وتعالى أعلم.

النعت

ويقال له الوصف والصفة وقيل: النعت خاص بما يتغير كقائم وضارب والوصف والصفة لا يختصان به بل يشملان نحو عالم وفاضل، وعلى الثاني يقال: صفات الله وأوصافه ولا يقال نعوته،

(يَتْبَعُ فِي الإِعْرَابِ الأَسْمَاءَ الأُوَلْ: نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلْ) وتسمى لأجل ذلك

والذي في القاموس أن النعت والوصف مصدران بمعنى واحد وأن الصفة تطلق مصدراً بمعنى الوصف واسماً لما قام بالذات كالعلم والسواد.

قوله: (في الإعراب) يرد عليه نحو: قام قام زيد ولا لا وعطف النسق، إذا لم يكن للمعطوف عليه إعراب كالجملة المستأنفة، والجواب أن المراد في الإعراب وجوداً أو عدماً فيدخل ما ذكر ويرد أيضاً يا زيد الفاضل ويا سعيد كرز بضم الفاضل وكرز إتباعاً لضمة زيد وسعيد فإن تبعية الفاضل وكرز لزيد وسعيد في الضم ليست تبعية في الإعراب، والجواب أن المراد الإعراب وما يشبهه من حركة عارضة لغير الإعراب مع أنهما تابعان لزيد وسعيد في إعراب غير ظاهر بل هو محلي في المتبوع وتقديري في التابع منع من ظهوره حركة الاتباع فعلم أن ضمة التابع ليست ضمة إعراب لعدم الرافع ولا ضمة بناء لعدم مقتضيه هذا هو التحقيق. ثم المراد الإعراب لفظاً أو تقديراً أو محلاً فيدخل نحو جحر ضب خرب فخرب تابع لجحر ورفعه مقدر ونحو: رحم الله سيبويه الذي كان ماهراً في العربية فسيبويه والذي متوافقان في الإعراب محلاً.

فائدة: الجواز يختص بالجر وبالنعت قليلاً والتوكيد نادراً على ما في التسهيل والمغني. وقال الناظم في العمدة يجوز في العطف لكن بالواو خاصة وجعل منه وأرجلكم في قراءة الجر وضعفه في المغني بأن العاطف يمنع التجاور وعلى منع عطف الجوار يكون جر الأرجل للعطف على الرؤوس لا لتمسح بل لينبه بعطفها على الممسوح على طلب الاقتصاد في غسلها الذي هو مظنة الإسراف لكونها من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها وجيء بالغاية دفعاً لتوهم أنها تمسح لأن المسح لم تضرب له غاية في الشرع كذا في الكشاف ويلزم عليه إما استعمال المسح في حقيقته بالنسبة إلى الرؤوس وفي مجازه وهو الغسل الشبيه بالمسح في قلة الماء بالنسبة إلى الأرجل وصاحب الكشاف ممن يمنعه، وأما جعل العطف من عطف الجمل بتقدير: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾ [سورة المائدة، الآية:٦] فكون الأرجل معطوفة على الرؤوس على هذا باعتبار صورة اللفظ وفي هذا حذف الجار وإبقاء عمله وهو ضعيف إلا أن يقال قوة الدلالة عليه بسبق مثله تدفع الضعف. قال شيخنا السيد قال بعضهم: الجر بالجوار مقيس عند سيبويه سماع عند الفراء اهـ. وفي الدماميني أن ابن جني أنكره وجعل خرب صفة ضب بتقدير مضاف أي خرب جحره وأن حركة الجوار حركة مناسبة لا حركة إعرابية وأن الحركة الإعرابية مقدرة بحسب ما يقتضيه عامل المتبوع، وعبارة المغني أنكر ابن جني الجر على الجوار وجعل خرب صفة لضب والأصل خرب جحره ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمه استتار الضمير مع جريان الصفة على غير ما هي له وهو لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللبس.

قوله: (وعطف) أي بيان أو نسق. قوله: (الحاصل) أي في هذا التركيب والمتجدد أي تركيب

التوابع. فالتابع هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر. فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدأ والمفعول الثاني وحال المنصوب. وبغير خبر حامض من قولك هذا حلو حامض.

تنبيهات: **الأول**: سيأتي أن التوكيد والبدل وعطف النسق تتبع غير الاسم وإنما خص الأسماء بالذكر لكونها الأصل في ذلك. **الثاني**: في قوله الأول إشارة إلى منع تقديم التابع على متبوعه. وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف ....

آخر. قوله: (غير خبر) حال من ضمير المشارك. قوله: (فخرج بالحاصل والمتجدد) أي بمجموعهما، ولو قال فخرج بقولنا والمتجدد لكان أحسن لأنه المخرج لخبر المبتدأ أي غير الثاني من الخبر المتعدد كما يدل عليه ما بعده. قوله: (حامض الخ) مقتضاه أن حامض خبر بعد خبر وهو الموافق لما سبق أن نحو الرمان حلو حامض مما تعدد فيه الخبر لفظاً ولا ينافيه قول بعضهم أنه جزء خبر لأنه ناظر إلى المعنى. قوله: (إن التوكيد) أي اللفظي أما المعنوي فمختص بالأسماء كالنعت وعطف البيان ولذلك كانت الأسماء أصلاً في ذلك. قوله: (لكونها الأصل في ذلك) فيكون تقديمها على الفاعل في عبارته للاهتمام لا للحصر. قوله: (إلى منع تقديم التابع الخ) مثل التابع معموله فلا يجوز هذا طعامك رجل يأكل قال البعض: لأن المعمول لا يحل إلا حيث يحل عامله اهـ. وهو منقوض بنحو زيداً لم أضرب. وجوز الكوفيون تقديم المعمول ووافقهم الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾ [سورة النساء، الآية:٦٣] فجعل في أنفسهم متعلقاً ببليغاً.

فائدة: يجوز الفصل بين التابع والمتبوع بغير أجنبي محض كمعمول الوصف نحو: ﴿ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾ [سورة ق، الآية:٤٤] ومعمول الموصوف نحو: يعجبني ضربك زيداً الشديد، وعامله نحو: زيداً ضربت القائم، ومفسر عامله نحو: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [سورة النساء، الآية:١٧٦] ومعمول عامل الموصوف نحو: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾ [سورة المؤمنون، الآية: ٩١- ٩٢] والمبتدأ الذي خبره فيه الموصوف نحو: ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [سورة إبراهيم، الآية:١٠] والخبر نحو: زيد قائم العاقل، والقسم نحو: زيد والله العاقل قائم، وجواب القسم نحو: ﴿بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾ [سورة سبأ، الآية:٣] والاعتراض نحو: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [سورة الواقعة، الآية:٧٦] والاستثناء نحو: ما جاءني أحد إلا زيداً خير منك، ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد ﴿وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [سورة الأحزاب، الآية:٥١] وبين المعطوف والمعطوف عليه ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾ [سورة المائدة، الآية:٦] فصل بين الأيدي والأرجل على قراءة نصب الأرجل، وبين البدل والمبدل منه: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٢ نِّصْفَهُۥٓ﴾ [سورة المزمل، الآية: ٢- ٣] بخلاف الأجنبي بالكلية من التابع والمتبوع، فلا يقال: مررت برجل على فرس عاقل أبيض، وكذا لا يجوز فصل نعت المبهم ونحوه مما لا يستغنى عن الصفة من منعوته فلا يقال: ضربت هذا زيداً الرجل ولا الشعري طلعت العبور كذا في الهمع.

إذا كان لاثنين أو جماعة وقد تقدم أحد الموصوفين، فتقول قام زيد العاقلان وعمرو. ومنه قوله:

٦٠٥ - وَلَسْتُ مُقِرّاً لِلرِّجَالِ ظُلَامَةً أَبَى ذَاكَ عَمِّي الأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تذكر في موضعها. **الثالث**: اختلف في العامل في التابع ....

واعترض الأخير باستغناء الشعري في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعْرَىٰ﴾ [سورة النجم، الآية:٤٩] وما ذكره من أن نصفه بدل من الليل هو أحد أوجه ذكرها البيضاوي وغيره والاستثناء عليه من نصفه والضمير في منه وعليه للأقل من النصف كالثلث فيكون التخيير بين الأقل منه كالربع والأكثر منه كالنصف، ومنها أن الاستثناء من الليل ونصفه بدل من قليلاً فيكون التخيير بين النصف والزائد عليه كالثلثين والناقص عنه كالثلث، واعترضه الشهاب القرافي بأنه يقتضي تسمية النصف قليلاً وهي غير معروفة في استعمال اللغة واختار أن نصفه بدل من الليل إلا قليلاً، وأن المراد بالليل الليالي بناء على استغراقية أل، وبالقليل منها ليالي الأعذار كالمرض والسفر فأبدل نصفه من الليالي التي لا عذر فيها والمعنى قم الليالي التي لا عذر فيها نصفها أي نصف كل منها لكن ذكر الضمير المضاف إليه نصف لكون الليل مفرداً مذكراً في اللفظ، وأن المراد بالقليل في قوله أو أنقص منه قليلاً أو زد عليه أي قليلاً هو السدس فخير ﷺ بين قيام نصف الليل وثلثه وثلثيه.

قوله: (إذا كان) أي الصفة والتذكير باعتبار المذكور أو النعت وفي بعض النسخ إذا كانت وهي ظاهرة. قوله: (ظلامة) قال البعض: منصوب بنزع الخافض أي بظلامة اهـ. ولا حاجة إليه بل الظاهر أنه مفعول به حقيقة أي ولست مبقياً ظلامة لأحد بل أزيلها، قال العيني وتبعه غيره كشيخنا والبعض وذاك إشارة إلى المذكور من الظلامة اهـ. والأحسن إرجاع الإشارة إلى إقرار الظلامة المفهوم من مقراً وفتح ياء المتكلم جائز اختياراً إجماعاً، فقول العيني حركت الياء للضرورة غير صحيح. قوله: (بشروط تذكر في موضعها) أي عند قوله: وحذف متبوع الخ. قوله: (اختلف في العامل في التابع) أي غير البدل بقرينة قوله: فذهب الخ لأن مذهب الجمهور في البدل كما في الهمع أن عامله محذوف بدليل ظهوره جوازاً مع الظاهر ووجوباً مع الضمير نحو: مررت بزيد به فإعادة عامل الجر في نحوه واجبة، وبهذا يعلم ما في كلام الإسقاطي من الخلل وزيف الدماميني الدليل بجعل الجار والمجرور الثاني بدلاً من الجار والمجرور الأول والعامل ما قبل الجار الأول

---

٦٠٥ - هو من الطويل وصدره:

ولست مقراً للرجال ظلامة

وذاك إشارة إلى ما ذكر من الظلامة. وعمي فاعل أبى أي امتنع وخالياً أصله وخالي حركت الياء للضرورة. والشاهد في: الأكرمان فإنه صفة للعم والخال فقدمهما على أحد الموصوفين. ونحوه: قام زيد العاقلان وعمرو فالجمهور على رده.

فذهب الجمهور إلى أن العامل فيه هو العامل في المتبوع واختاره الناظم وهو ظاهر مذهب سيبويه. **الرابع**: لم يتعرض هنا لبيان رتبة التابع. قال في التسهيل: ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت، ثم بعطف البيان، ثم بالتوكيد، ثم بالبدل، ثم بالنسق أي فيقال: جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد. **الخامس**: قدم في التسهيل باب التوكيد على باب النعت، وكذا فعل ابن السراج وأبو علي والزمخشري وهو حسن لأن التوكيد بمعنى الأول والنعت على خلاف معناه لأنه يتضمن حقيقة الأول وحالاً من أحواله، والتوكيد يتضمن حقيقة الأول فقط. وقدم في الكافية النعت كما هنا. وكذا فعل أبو الفتح والزجاجي والجزولي نظراً لما سبق في التنبيه الرابع (فالنَّعْتُ) في عرف النحاة (تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ) أي مكمل المتبوع (بِوَسْمِهِ) أي بوسم المتبوع أي علامته (أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ) فالتابع جنس يشمل جميع التوابع المذكورة، ومتم ما سبق مخرج للبدل والنسق، وبوسمه أو وسم ما به اعتلق ....

وهو غير معاد. وأما مذهب غيرهم فهو أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه. قوله: (فذهب الجمهور) وقيل العامل في النعت والبيان والتوكيد التبعية وقيل: مقدر وفي النسق مقدر وقيل: حرف العطف نيابة كذا في الدماميني والهمع، قال الدماميني: فائدة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فيه هو الأول اهـ. ويظهر أن الأمر كذلك على القول بأن العامل التبعية تأمل. قوله: (ثم عطف البيان) أي ثم يبدأ به بدءاً عرفياً أي بالنسبة لما بعده، وكذا يقال فيما بعده إلا قوله ثم بالنسق فلا يتأتى فيه البدء العرفي فيقدر له عامل يناسبه أي ثم يؤتى بالنسق ولك تقديره في الكل.

قوله: (لأن التوكيد بمعنى الأول) أي فهو كالجزء من النعت لدلالة النعت على الأول وزيادة والجزء مقدم على الكل، وكون التوكيد بمعنى الأول ظاهر في التوكيد اللفظي وفي المعنوي بالنفس والعين، وأما بكل وأجمع ففيه نظر لزيادته لإفادة الشمول فتأمل. قوله: (وحالاً من أحواله) هذا في النعت الحقيقي واقتصر عليه لكونه الأصل. قوله: (نظراً لما سبق الخ) أي من كونه يبدأ به عند اجتماع التوابع. قوله: (متم ما سبق) أي المقصود منه أصالة إتمام متبوعه أي إيضاحه أو تخصيصه كما سيأتي فلا يرد النعت لغير الإيضاح والتخصيص كالمدح والذم والتأكيد لأن هذا أمر عارض، ومنه النعت الكاشف إذا خوطب به العالم بحقيقة المنعوت وسيدفع الشارح الإيراد بوجه آخر. وبحث في التعريف بأنه غير مانع لشموله لقولهم: يا هذا ذا الجمة مع أنه عطف بيان عند سيبويه كما سيأتي والمراد ما سبق ولو تقديراً ليشمل المنعوت المحذوف. قوله: (بوسمه) الباء سببية والوسم يطلق بمعنى العلامة وجرى على هذا الشارح وعليه يقدر مضاف أي بإفهام وسمه. ويطلق بالمعنى المصدري وهو الوسم بالسمة وهي العلامة ولا تقدير على هذا. ومعنى العبارة تابع مكمل لمتبوعه بسبب دلالته على معنى في متبوعه أو في سببي متبوعه، والمراد الدلالة التضمنية فلا يرد علمه من قولنا نفعني زيد علمه لأن دلالة لفظ علم على المعنى الذي في زيد مطابقية لا تضمنية. قوله:

مخرج لعطف البيان والتوكيد لأنهما شاركا النعت في إتمام ما سبق، لأن الثلاثة تكمل دلالته وترفع اشتراكه واحتماله، إلا أن النعت يوصل إلى ذلك بدلالته على معنى في المنعوت أو في متعلقه، والتوكيد والبيان ليسا كذلك. والمراد بالمتم المفيد ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من توضيح نحو: جاءني زيد التاجر أو التاجر أبوه، أو تخصيص نحو: جاءني رجل تاجر أو تاجر أبوه، أو تعميم نحو: يرزق الله عباده الطائعين والعاصين الساعية أقدامهم والساكنة أجسامهم، أو مدح نحو: الحمد لله رب العالمين الجزيل عطاؤه، أو ذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ﴿رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا﴾ [سورة النساء، الآية: ٧٥]، أو ترحم نحو: اللهم أنا عبدك المسكين المنكسر قلبه، أو توكيد نحو: أمس الدابر المنقضي أمده لا يعود، أو إبهام نحو: تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة نافع ثوابها أو شائع احتسابها، أو تفصيل نحو: مررت برجلين عربي وعجمي كريم أبواهما لئيم أحدهما. ويسمى الأول من هذه الأمثلة نعتاً حقيقياً والثاني سببياً (فَلْيُعْطَ) النعت مطلقاً (فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا) أي الذي (لِمَا تَلاَ) وهو المنعوت (كَامْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا) وبقوم كرماء آباؤهم، وبالقوم الكرماء وبالقوم الكرماء آباؤهم.

تنبيهات: الأول: ما ذكره من وجوب التبعية في التعريف والتنكير هو مذهب الجمهور.

(مخرج للبدل والنسق) لأنهما لا يتمان متبوعهما لا بإيضاح ولا تخصيص أي لم يقصد بهما ذلك أصالة، فلا ينافي عروض الإيضاح للبدل بل ولعطف النسق في بعض الصور.

قوله: (أو في متعلقه) بكسر اللام أي ما تعلق به وهو السببي. قوله: (ليسا كذلك) لأن البيان عين الأول وكذا التوكيد اللفظي والمعنوي بالنفس والعين، وأما بكل وأجمع ففيه ما تقدم. قوله: (من توضيح) المراد به رفع الاشتراك اللفظي في المعارف وبالتخصيص تقليل الاشتراك المعنوي في النكرات، فالنعت في الأول جار مجرى بيان المجمل وفي الثاني جار مجرى تقييد المطلق أفاده في التصريح. قوله: (أو تعميم) مجيء النعت للتعميم وما بعده مجاز لأن أصل وضعه للتوضيح أو التخصيص كذا في التصريح. قوله: (الرجيم) أي الراجم للناس بالوسوسة أو المرجوم بالشهب أو اللعنة، وكون هذا النعت للذم لا ينافيه كونه تأكيداً لما فهم من لفظ الشيطان. قوله: (أو إبهام) ينبغي أن يزاد أو شك ويمثل له بمثال الإبهام إذا لم يعرف المتكلم حقيقة الأمر وكان شاكاً نبه عليه الدماميني. ثم نقل عن ابن الخباز أن النعت يجيء لإعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال المنعوت كقولك: جاء قاضي بلدك الكريم الفقيه إذا كان المخاطب يعلم اتصاف القاضي بذلك ولم تقصد مجرد المدح بل قصدت إعلام مخاطبك بأنك عالم بحال الموصوف. وعن بعضهم أنه قد يكون النعت لإفادة رفعة معناه نحو: ﴿يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ﴾ [سورة المائدة، الآية: ٤٤] أجرى هذا الوصف على النبيين لإفادة عظم قدر الإسلام.

قوله: (في التعريف والتنكير) في بمعنى من البيانية لما الأولى، وقول شيخنا لما في لما تلا

وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة، وجعل الأوليان صفة لآخران في قوله تعالى: ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾ [سورة المائدة، الآية: ١٠٧] وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة، وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصاً بذلك الموصوف كقوله:

٦٠٦ ـ أَبِيتُ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

والصحيح مذهب الجمهور وما أوهم خلاف ذلك مؤول. **الثاني**: استثنى الشارح من المعارف المعرف بلام الجنس قال: فإنه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعته بالنكرة

سهو والواو بمعنى أو لأن الثابت للمتلوّ أحدهما. وقوله: تلا صلة أو صفة جرت على غير ما هي له ولم يبرز جرياً على المذهب الكوفي. قوله: (بالمعرفة) متعلق بنعت. قوله: (وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة) أي مطلقاً بقرينة مقابلته بما بعده. قوله: (ساورتني) أي واثبتني بمعنى وثبت عليّ فالمفاعلة على غير بابها. ضئيلة بفتح الضاد المعجمة وكسر الهمزة وهي الحية الدقيقة التي أتى عليها سنون كثيرة فقلّ لحمها واشتد سمها. والرقش بضم الراء وسكون القاف آخره شين معجمة جمع رقشاء وهي الحية التي لها نقط سود وبيض ومن تبعيضية. وقول البعض للبيان غير ظاهر وناقع بالنون والقاف أي بالغ في الإهلاك وفيه الشاهد حيث وصف به السم وهو معرفة لأنه لا يوصف به غير السم ولا يرد قولهم دم ناقع لأنه بمعنى طري.

قوله: (مؤوّل) أي بجعل التابع بدلاً فالأوليان أي الأحقان بالشهادة لقرابتهما ومعرفتها بدل من آخران وناقع بدل من السم. ويصح جعل الأوليان خبر محذوف أي هما الأوليان أو خبر آخران لتخصيصه بالصفة أو مبتدأ خبره آخران أو بدلاً من الضمير في يقومان وجعل ناقع خبراً ثانياً للسم. قوله: (المعرّف بلام الجنس) أي لام الحقيقة في ضمن فرد غير معين وتسميها أهل المعاني لام العهد الذهني لعهد الحقيقة في الذهن. قوله: (لقرب مسافته من النكرة) أي لعدم تعين شيء من الأفراد فيهما. قوله: (بالنكرة المخصوصة) أي بإضافة أو عمل كما يؤخذ من التمثيل بقولهم ما

شواهد النعت

٦٠٦ ـ قاله النابغة الذبياني وتمامه:

مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

من قصيدة من الطويل. ساورتني أي واثبتني. والضئيلة بفتح الضاد المعجمة وكسر الهمزة وفتح اللام الحية الدقيقة أتت عليها سنون كثيرة فقل لحمها واشتد سمها. والرقش بضم الراء وسكون القاف وفي آخره شين معجمة جمع رقشاء حية فيها نقط سواد وبياض. ومن للبيان. والسم مثلثة السين مبتدأ. وفي أنيابها خبره. وناقع بالنون أي بالغ طريّ وهو صفة للسم. وفيه الشاهد حيث وقعت النكرة صفة للمعرفة. قال ابن الطراوة: يجوز ذلك إذا كان الوصف خاصاً لا يوصف به إلا ذلك الموصوف. ومنع ذلك البصرية إلا ما روي عن الأخفش ولا حجة فيه لأنه خبر ثان.

المخصوصة، ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله:

٦٠٧ ـ وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيم يَسُبُّنِي فَأَعِفُ ثُمَّ أَقُولُ لاَ يَعْنِينِي

أن يسبني صفة لا حال، لأن المعنى: ولقد أمر على لئيم من اللئام. ومنه قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [سورة يس، الآية: ٣٧] وقولهم ما ينبغي للرجل مثلك أو خير منك أن يفعل كذا. **الثالث**: لا يمتنع النعت في النكرات بالأخص نحو رجل فصيح وغلام يافع. وأما في المعارف فلا يكون النعت أخص عند البصريين بل مساوياً أو أعم. وقال الشلوبين والفراء: ينعت الأعم بالأخص، قال المصنف وهو الصحيح. وقال بعض المتأخرين: توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة اهـ. ....

ينبغي للرجل الخ. وقول البعض أي بوصف أو إضافة كما يؤخذ من الأمثلة سهو منشؤه توهم أن منك صفة لخير وهو باطل بل هو ظرف لغو متعلق بخير والمراد النكرة المخصوصة وما في حكمها وهو الجملة كما يؤخذ من التمثيل بالبيت والآية، وقد يستفاد من تعبيره بالجواز أن الأحسن النعت بالمعرفة نظراً للفظ وهو كذلك.

قوله: (لا حال) جوّز جماعة الحالية نظراً لصورة التعريف وما ردّ به من أنه ليس المعنى أنه يمر عليه في حال السب بل المراد أن ذلك دأبه يردّ بأنا لا نسلم أنه ليس المعنى ما ذكر بل المراد أن ذلك دأبه لم لا يجوز أن يكون المعنى ما ذكر ولئن سلم فجعل الحال لازمة يفيد أن ذلك دأبه.
قوله: (وآية لهم الليل) أي حقيقة الليل في ضمن فردٌ ما في الليالي فلا ينافيه أن الواقع سلخ النهار من أفراد الليل فلا اعتراض. قوله: (بالأخص) أي الأقل شيوعاً. قوله: (يافع) بالتحتية ثم الفاء أي مراهق. قوله: (فلا يكون النعت أخص) أي أعرف كما في سم فنحو بالرجل أخيك التابع بدل لا نعت لئلا يفضل التابع على المتبوع وقد أسلفنا رده في باب النكرة والمعرفة. قوله: (أو أعم) أي أقل تعريفاً. قوله: (ينعت الأعم بالأخص) قال البعض أي فقط وإلا ساوى ما بعده اهـ. وترجاه شيخنا وفيه نظر إذ يبعد كل البعد أن الفراء والشلوبين يوجبان وصف الأعم بالأخص مع منع غيرهما أيا ولا يجيزان الوصف بالأعم أو المساوي مع إيجاب غيرهما إياه وأي ضرر في كون ما بعده مساوياً له فيكون سوقه لتأييده، ثم رأيت ما يؤيد ما قلته بخط بعض الأفاضل.

قوله: (توصف كل معرفة بكل معرفة) أي إلا اسم الإشارة فإنه لا يوصف إلا بذي أل إجماعاً وإنما وصفوه باسم الجنس المعرّف بأل لبيان حقيقة الذات المشار إليها إذ لا دلالة لاسم الإشارة

---

٦٠٧ ـ قاله رجل من بني سلول من الكامل. الواو للقسم واللام للتأكيد وقد للتحقيق. واللئيم الدنيء الأصل الشحيح النفس. والشاهد في يسبني فإنها جملة وقعت صفة للئيم مع أنه معرف بأل، ومثل هذا لا يجوز ولكن لما كانت للجنس قربت مسافته من التنكير فجاز نعته حينئذ بالنكرة على أنها يجوز أن يكون حالاً. ويروى الشطر الثاني هكذا: فمضيت ثمت قلت لا يعنيني. أي لا يقصدني من عنى عنياً إذا قصد.

(وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا) وهو التثنية والجمع والتأنيث (كَالفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوْا) أي يجري النعت في مطابقة المنعوت وعدمها مجرى الفعل الواقع موقعه، فإن كان جارياً على الذي هو له رفع ضمير المنعوت وطابقه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، تقول: مررت برجلين حسنين وامرأة حسنة، كما تقول: مررت برجلين حسناً وامرأة حسنت. وإن كان جارياً على ما هو لشيء من سببيه فإن لم يرفع السببي فهو كالجاري على ما هو له في مطابقته للمنعوت لأنه مثله في رفعه ضمير المنعوت نحو: مررت بامرأة حسنة الوجه أو حسنة وجهاً، وبرجلين كريمي الأب أو كريمين أباً، وبرجال حسان الوجوه أو حسان وجوهاً، وإن رفع السببي كان بحسبه في التذكير والتأنيث كما هو في الفعل، فيقال: مررت برجال حسنة وجوههم وبامرأة حسن وجهها كما يقال: حسنت وجوههم وحسن وجهها.

تنبيهات: الأول: يجوز في الوصف المسند إلى السببي ....

على حقيقتها وألحق به الموصول لأنه مع صلته بمعنى ذي اللام ولأن الموصول الذي يقع صفة ذو لام وإن كانت زائدة، وكما يجوز في تابع اسم الإشارة كونه نعتاً من حيث دلالته على معنى في متبوعه يجوز كونه عطف بيان من حيث إيضاحه له، والأول مبني على ما عليه جمع محققون أنه لا يشترط كون النعت مشتقاً أو مؤوّلاً به. والثاني مبني على أنه لا يشترط في البيان أن يكون أعرف من المبين وهو الصحيح. قوله: (لدى التوحيد الخ) أي عند ملاحظة التوحيد الخ. قوله: (الواقع موقعه) أي الذي يقع في محل النعت على خلاف الأصل. قوله: (وطابقه في الإفراد الخ) أورد عليه نحو نطفة أمشاج وبرمة أعشار وثوب أخلاق. وأجيب بأن النطفة لما كانت مركبة من أشياء كل منها مشيج. والبرمة من أعشار هي قطعها. والثوب من قطع كل منها خلق كان كل من الثلاثة مجموع أجزاء فجاز وصفه بالجمع. وقيل: أفعال في مثل ذلك واحد لا جمع كذا في الدماميني.

قوله: (على ما هو الخ) أي على منعوت هو أي النعت أي معناه ثابت لشيء من سببيه أي هو سببيه أو بعض أفراد سببيه. قوله: (كان) أي النعت بحسبه أي السببي. وقوله في التذكير والتأنيث أي وأما في الإفراد وضديه فسيأتي في التنبيه الأول والثالث. وقوله: كما هو في الفعل أي كحال هو أي الحال في الفعل إذا وقع نعتاً مثلاً. قوله: (يجوز في الوصف الخ) أي على اللغة الفصحى فظهر وجه اقتصاره على الإفراد والتكثير وذلك لأن التصحيح إنما يجوز على لغة أكلوني البراغيث، وسيصرح بهذا في التنبيه الثالث ولم يتنبه البعض لهذا التحقيق فقال ما قال. واختلف في الأفصح من الإفراد والتكسير فالتكسير أفصح عند سيبويه والمبرد، قال في المغني: وهو الأصح وعكس الشلوبين وطائفة. وفصل آخرون فقالوا: إن كان النعت تابعاً لجمع فالتكسير أفصح وإن كان لمفرد أو مثنى فالإفراد أفصح كذا في التصريح، قال الدماميني: وإنما لم يضعف نحو: مررت برجل كرام آباؤه مع ضعف كريمين آباؤه لأن اسم الفاعل المشابه للفعل إذا كسر خرج عن موازنة الفعل ومناسبته لأن الفعل لا يكسر بخلافه إذا صحح اهـ. ووجه أفصحية التكسير إذا تبع جمعاً المشاكلة. قوله:

المجموع الإفراد والتكسير فيقال: مررت برجل كريم آباؤه وكرام آباؤه. **الثاني**: قد يعامل الوصف الرافع ضمير المنعوت معاملة رافع السببي إذا كان معناه له، فيقال: مررت برجل حسنة العين كما يقال: حسنت عينه حكى ذلك الفراء وهو ضعيف، وذهب كثير منهم الجرمي إلى منعه. **الثالث**: أفهم قوله كالفعل جواز تثنية الوصف الرافع للسببي وجمعه الجمع المذكر السالم على لغة أكلوني البراغيث، فيقال: مررت برجل كريمين أبواه، وجاءني رجل حسنون غلمانه. **الرابع**: ما ذكره من مطابقة النعت للمنعوت مشروط بأن لا يمنع منها مانع كما في صبور وجريح وأفعل من اهـ. (وَٱنْعَتْ بِمُشْتَقٍّ) والمراد به ما دل على حدث وصاحبه وذلك اسم الفاعل كضارب وقائم واسم المفعول كمضروب ومهان والصفة المشبهة (كَصَعْبٍ وَذَرِبٌ) وأفعل التفضيل كأقوى وأكرم، ولا يرد اسم الزمان والمكان والآلة لأنها ليست مشتقة بالمعنى المذكور وهو اصطلاح (وَشِبْهِهِ) أي شبه المشتق والمراد به ما أقيم مقام المشتق في المعنى من الجوامد

(المجموع) فإن كان السببي مثنى تعين الإفراد على اللغة الفصحى.

فائدة: يجوز مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين وإن لزم استتار الضمير في قاعدين مع جريان الصفة على غير من هي له لأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ويمتنع قائمين لا قاعد أبواه على إعمال الثاني للزوم ما ذكر في الأوائل أفاده في المغني.

قوله: (قد يعامل الخ) فيه إشارة إلى أنه قليل والكثير المطابقة كما مر. قوله: (إذا كان معناه) أي الوصف له أي السببي. قوله: (أفهم قوله كالفعل الخ) وأفهم أيضاً جواز نحو برجل قائم اليوم أمه للفصل ونحو بامرأة حسن نغمتها لمجازية التأنيث وبه صرح بعضهم سم. قوله: (بأن لا يمنع منها مانع) ككون الوصف يستوي فيه المذكر والمفرد وأضدادهما وكونه أفعل تفضيل مجرداً أو مضافاً لمنكور. قوله: (وانعت بمشتق الخ) المتبادر منه أنه يشترط في النعت كونه مشتقاً أو مؤوّلاً به وهو رأي الأكثرين وذهب جمع محققون كابن الحاجب إلى عدم الاشتراط وأن الضابط دلالته على معنى في متبوعه كالرجل الدال على الرجولية قاله الدماميني. قوله: (وذلك اسم الفاعل) أراد به ما يشمل أمثلة المبالغة. قوله: (ومهان) كان عليه أن يأتي بالمزيد في اسم الفاعل كما أتى به في اسم المفعول، وأن يأتي باللازم في اسم المفعول كما أتى به في اسم الفاعل ويمكن أن يجعل في كلامه احتباك. قوله: (وذرب) بالذال المعجمة الحاد من كل شيء وبالمهملة المعتاد للأشياء الخبير بها. قوله: (ليست مشتقة بالمعنى المذكور) لأنها لا تدل على صاحب الحدث أي فاعله أو مفعوله بل هي مشتقة بالمعنى الأعم وهو ما أخذ من المصدر للدلالة على شيء منسوب للمصدر، فمفتاح مثلاً مأخوذ من الفتح للدلالة على آلة منسوبة للفتح، ومرمى مأخوذ من الرمي للدلالة على مكان أو زمان منسوب للرمي.

قوله: (وهو) أي المشتق بالمعنى المذكور اصطلاح أي لهم في مثل هذا المقام ولا يرد كونها مشتقة باصطلاح آخر. قوله: (في المعنى) أي من جهة دلالته على معناه. قوله: (غير المكانية) أما

(كَذَا) وفروعه من أسماء الإشارة غير المكانية (وَذِي) بمعنى صاحب والموصولة وفروعهما (وَالمُنْتَسِبْ) تقول: مررت بزيد هذا، وذي المال، وذو قام، والقريشي، فمعناها الحاضر وصاحب المال، والقائم، والمنسوب إلى قريش (وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ) بثلاثة شروط: شرط في المنعوت وهو أن يكون (مُنَكَّرَا) إما لفظاً ومعنى نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٨١] أو معنى لا لفظاً وهو المعرف بأل الجنسية كقوله:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي

وشرطان في الجملة: أحدهما أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف إما ملفوظ كما تقدم أو مقدر كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [سورة البقرة، الآية: ٤٨]

هي كمررت برجل هنا أو هناك أو ثم فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل فهي ظروف لا صفات بل الصفات متعلقاتها. قوله: (والموصولة) إنما يكون قول الناظم وذي شاملاً للموصولة على لغة إعرابها أما على لغة البناء فلا لأنها بالواو لزوماً على هذه اللغة لا بالياء ومثلها في الوصف بها سائر الموصولات المبدوءة بهمزة الوصل بخلاف نحو من وما. قوله: (وذي المال) هل يجوز أن يقال برجل ذي مال أبوه على أن ذي رافع للأب؟ نقل ابن جني عن الأكثرين المنع وعللوه بثلاثة أوجه ذكرها شيخنا فراجعه. قوله: (وذو قام) كذا في نسخ بالواو على لغة بناء ذو الموصولة لكنه لا يناسب ما جرى عليه الشارح من شمول ذي في كلام المصنف للموصولة لأن شموله للموصولة إنما يجيء على لغة الإعراب لأنها في كلامه بالياء وفي نسخ وذي قام بالياء وهي المناسبة للشمول المذكور.

قوله: (شرط في المنعوت الخ) فيه شرط آخر وهو أن يكون مذكوراً إن لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في كما سيأتي اهـ تصريح. وأما أنا ابن جلا فضرورة. قوله: (أن يكون منكراً) أي لتأوّل الجملة بالنكرة فنحو: جاء رجل قام أبوه أو أبوه قائم من كل وصف بجملة المجهول فيها اتصاف المسند إليه بالمسند في تأويل جاء رجل قائم أبوه، ونحو: جاء رجل أبوه القائم أو أبوه زيد من كل وصف بجملة المجهول فيها اتحاد ذاتيهما في تأويل جاء رجل كائن ذات أبيه ذات القائم أو ذات زيد كذا في الدماميني عن ابن الحاجب والرضي لا لكون الجمل نكرات وإن جرى على ألسنتهم ووجهه بعضهم بما ردّه الرضي ثم قال: والحق أن الجملة ليست معرفة ولا نكرة لأن التعريف والتنكير من عوارض مدلول الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسماً وإنما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة لتأولها بالنكرة كما مر. قوله: (على ضمير يربطها بالموصوف) اقتصر على الضمير لأن الرابط هنا لا يكون إلا للضمير بخلاف الخبر والفرق أن المنعوت لا يستلزم النعت صناعة فضعف طلبه له فاحتيج لدليل قوي يدل على ارتباط الجملة به وأنها نعت له بخلاف المبتدأ فإنه يستلزم الخبر فقوي طلبه له فاكتفى بأي دليل يدل على ارتباط الجملة به وأنها خبر عنه أفاده

أي لا تجزي فيه أو بدل منه كقوله:

٦٠٨ ـ كَأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجْسِهَا عَوَازِبُ نَحْلٍ أَخْطَأَ الْغَارَ مُطْنِفُ

أي أخطأ غارها، فأل بدل من الضمير وإلى هذا الشرط الإشارة بقوله: (فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا) والثاني أن تكون خبرية أي محتملة للصدق والكذب وإليه الإشارة بقوله: (وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ) فلا يجوز مررت برجل أضربه أو لا تهنه، ولا بعبد بعتكه قاصداً إنشاء البيع (وَإِنْ أَتَتْ) الجملة الطلبية في كلامهم (فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ) كقوله:

٦٠٩ ـ جَاءوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

سم، ورأيت بخط بعض الفضلاء أن الصحيح عدم تقييد الربط هنا أيضاً بالضمير. قوله: (أي لا تجزي فيه) وهل حذف الجار والمجرور معاً أو الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوباً قولان: الأول عن سيبويه. والثاني عن الأخفش. تصريح. قوله: (أو بدل منه) معطوف على ضمير.

قوله: (كأن حفيف النبل) بالحاء المهملة أي دويّ ذهاب السهام ومن فوق حال من النبل وضمير عجسها للقوس. والعجس بتثليث العين المهملة فجيم فسين مهملة مقبض القوس. والعوازب بعين مهملة وبعد الألف زاي جمع عازبة من عزبت الإبل إذا بعدت في المرعى. ومطنف بضم الميم وكسر النون فاعل أخطأ والمطنف الذي يعلو الطنف كجبل وهو رأس الجبل وأعلاه وكأن المعنى أخطأ غارها منطفها أي العالي منها رأس الجبل الذي هو أي ذلك المنطف كدليلها الذي تتبعه في السير وقيد بقوله أخطأ الخ لأن النحل إذا تاه عن محله عظم دويه. قوله: (فأعطيت ما أعطيته خبراً) أي من أصل الربط وإن كان في النعت بالضمير فقط وفي الخبر به وبغيره على ما تقدم. قوله: (أن تكون خبرية) أي لأن النعت يوضح المنعوت أو يخصصه والجملة لا تصلح لذلك إلا إذا كان مضمونها معلوماً للسامع قبل ومضمون الجملة الإنشائية غير معلوم قبل. قوله: (وامنع هنا) أي لا في الخبر على المختار وكالنعت الحال ففي المفهوم تفصيل.

قوله: (جاؤوا بمذق الخ) قبله:

---

٦٠٨ ـ قاله الشنفري عمرو بن براق من الطويل. وحفيف النبل بالحاء المهملة دوي ذهابه. ومن فوق عجسها حال من النبل أي فوق مقبض القوس وهو مثلث العين. وعوازب نحل خبر كان جمع عازبة من عزبت الإبل إذا بعدت في المرعى لا تروح، والشاهد في أخطأ الغار فإن الألف واللام فيه أغنت عن الضمير العائد إلى الموصوف تقديره أخطأ غارها. ومطنف فاعل أخطأ. والغار مفعوله والجملة صفة لنحل. وهو بضم الميم وكسر النون الذي يعلو الجبل.

٦٠٩ ـ عزي إلى العجاج ولم يثبت. وقبله:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ

ويروى حتى إذا كان الظلام يختلط يصف به قوماً أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء =

أي جاءوا بلبن مخلوط بالماء مقول فيه عند رؤيته هذا الكلام.

تنبيهان: الأول: ذكر في البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية.

الثاني: فهم من قوله:

فأعطيت ما أعطيته خبرا

أنها لا تقترن بالواو بخلاف الحالية فلذلك لم يقل ما أعطيته حالاً (وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا) وكان حقه أن لا ينعت به لجموده، ولكنهم فعلوا ذلك قصداً للمبالغة أو توسعاً بحذف مضاف (فَالْتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا) تنبيهاً على ذلك فقالوا: رجل عدل ورضا وزور، وامرأة عدل ورضا وزور، ورجلان عدل ورضا وزور، وكذا في الجمع أي هو نفس العدل أو ذو عدل، وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق أي عادل ومرضي وزائر.

حتى إذا جن الظلام واختلط

وصف به قوماً أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب في قلة البياض. والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر مذقت اللبن إذا خلطته بالماء، والمراد به هنا الممذوق. قوله: (أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى) أي لاشتمالها على الفعل المناسب للوصف في الاشتقاق وأما الاسمية فقد تخلو عن المشتق بالكلية نحو: جاء رجل أبوه زيد، هكذا ينبغي تقرير التوجيه ونقل شيخنا عن الدماميني أن الماضي أكثر من المضارع. قوله: (لا تقترن بالواو) خلافاً للزمخشري كما في الدماميني. قوله: (تنبيهاً على ذلك) أي ما ذكر من قصد المبالغة والتوسع ولأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وإنما كان منبهاً على قصد المبالغة لأن معنى قصد المبالغة جعل الموصوف نفس المعنى مجازاً لكثرة وقوعه منه والمعنى شيء واحد مذكر على حذف المضاف لأن المصدر يكون كذلك أي مفرداً مذكراً لو صرح بالمضاف نحو: هند ذات عدل والزيدان ذوا عدل وهكذا. قوله: (وهو عند الكوفيين الخ) قد خالف كل من الفريقين مذهبه في باب الحال في أتيته ركضاً فقال البصريون: إن ركضاً بمعنى راكضاً والكوفيون إنه على تقدير مضاف. وقد يقال: إن كلاً ذكر في كل من الموضعين ما هو بعض الجائز عنده. قوله: (على التأويل بالمشتق) أي الذي بمعنى الفاعل كثيراً كما في عدل وزور، وبمعنى المفعول قليلاً كما في رضا قاله الدماميني.

فائدة: قيل من النعت بالمصدر على التأويل باسم المفعول أو تقدير المضاف قولهم مررت برحل ما شئت من رجل لأن ما مصدرية، ومثله قوله تعالى: ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ [سورة

= حتى إن لونه في العشية يشبه لون الذئب. والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وفي آخره قاف وهو اللبن الممزوج بالماء فيقل بياضه بكثرة الماء. والشاهد في هل رأيت الذئب قط، وذلك لأنها جملة إنشائية، وظاهرها أنها صفة لقوله مذق، وليس كذلك، إذ لا توصف النكرة بالجمل الإنشائية، فيؤوّل بمذق مقول فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب قط.

تنبيهان: الأول: وقوع المصدر نعتاً وإن كان كثيراً لا يطرد، كما لا يطرد وقوعه حالاً وإن كان أكثر من وقوعه نعتاً. **الثاني**: أطلق المصدر وهو مقيد بأن لا يكون في أوله ميم زائدة كمزاد ومسير فإنه لا ينعت به لا باطراد ولا بغيره

(وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفْ ....)

الانفطار، الآية:٨] وارتضى في المغني أن ما شرطية حذف جوابها أي فهو كذلك ومجموع الجملتين نعت وأن ما في الآية إما زائدة فالنعت جملة شاء وحدها بتقدير الرابط أي شاءها وفي متعلقة بركبك أو باستقرار محذوف حال من مفعوله أو بعدلك أي وضعك في صورة أي صورة شاء، وأما شرطية فالنعت مجموع الجملتين والرابط محذوف أي ما شاء تركيبك ركبك عليها وفي متعلقة بعدلك لا بركبك لأن الجواب لا يعمل فيما قبل أداة الشرط.

قوله: (لا يطرد) أي بل يقتصر على ما سمع منه ولما لم يستفد من هذا التنبيه أن المسموع منه غير ميمي أتى بالتنبيه الثاني لإفادة ذلك. ولي في المقام بحث وهو أنهم كيف حكموا بعدم الاطراد مع أن وقوع المصدر نعتاً أو حالاً إما على المبالغة أو على المجاز بالحذف إن قدر المضاف أو على المجاز المرسل الذي علاقته التعلق إن أول المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول، وكل من الثلاثة مطرد كما صرح به علماء المعاني. اللهم إلا أن يدعي اختلاف مذهبي النحاة وأهل المعاني، أو أن المطرد عند أهل المعاني وقوع المصدر على أحد الأوجه الثلاثة إذا كان غير نعت أو حال كأن يكون خبراً نحو زيد عدل فتدبر.

قوله: (ونعت غير واحد) بالرفع مبتدأ ولا يجوز نصبه لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملاً والمراد بغير الواحد ما دل على متعدد مثنى أو جمعاً أو اسم جمع أو اسم جنس أو اسمين متعاطفين أو أسماء متعاطفة كذا فسر الدماميني وأورد عليه أن نحو زيد وعمرو إذا اختلف نعته لا يجب فيه التفريق بالعطف بل يجوز فيه ذكر كل نعت بجانب منعوته نحو: جاء زيد العاقل وعمرو الكريم. وما أجيب به من أن المراد بالتفريق ما يشمل إيلاء كل نعت منعوته يرده قوله فعاطفاً إلا أن يقال عاطفاً في الجملة وأيضاً على ما فسر به الدماميني يرد على قوله لا إذا ائتلف نحو: أعطيت زيداً أباه مما اتفق فيه المنعوتان إعراباً لا بسبب العطف فإنه يمتنع جمعهما في وصف واحد بل يفرد كل بوصف أو يجمعان في نعت مقطوع لأن التابع في حكم المتبوع ولا يكون اسم واحد مفعولاً أولاً، وثانياً نص على ذلك الرضي فقول المصنف لا إذا ائتلف أي فلا يفرق بل يجمع محله ما لم يمنع مانع أفاده سم، وفي هذا الإيراد نظر لأن المنعوت في هذه الصورة ليس من غير الواحد بتفسير الدماميني لعدم العطف فاعرفه ولو أريد بغير الواحد المثنى والمجموع لم يرد شيء من ذلك فتأمل.

قوله: (إذا اختلف) أي لفظاً ومعنى كالعاقل والكريم أو معنى لا لفظاً كالضارب من الضرب

.... فَعَاطِفاً فَرِّقْهُ لاَ إِذَا ائْتَلَفْ)

مثال المختلف: مررت برجلين كريم وبخيل، ومثال المؤتلف: مررت برجلين كريمين أو بخيلين. ويستثنى من الأول اسم الإشارة فلا يجوز تفريق نعته، فلا يقال: مررت بهذين الطويل والقصير نص على ذلك سيبويه وغيره كالزيادي والزجاج والمبرد. قال الزيادي: وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف البيان.

تنبيهات: الأول: قيل يندرج في غير الواحد ما هو مفرد لفظاً مجموع معنى كقوله:

٦١٠ ـ فَوَافَيْنَاهُمُ مِنَّا بِجَمْعٍ كَأُسْدِ الْغَابِ مُرْدَانٍ وَشِيبِ

بالعصا مثلاً والضارب من الضرب في الأرض أي السير فيها أو لفظاً لا معنى كالذاهب والمنطلق. قوله: (فعاطفاً فرقه) أي ففرق النعت حال كونك عاطفاً بالواو فقط إجماعاً إذ لو قيل: مررت برجلين صالح فطالح أو ثم طالح لم يستفد الترتيب في المرور بل في حصول الوصفين للرجلين والترتيب في هذا غير مراد أفاده الدماميني. وأما قول ابن الحاجب الإدغام أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك فمردود، بخلاف ما إذا كان المنعوت واحداً فإنه يجوز العطف بغير الواو، حكى سيبويه مررت برجل راكب فذاهب وبرجل راكب ثم ذاهب قاله زكريا أي لأن قصد الترتيب في حصول الوصفين للرجل سائغ. قوله: (كريمين) أي بالتثنية ولا يجوز كريم وكريم بالتفريق، نعم يجوز مررت بإنسانين صالح وصالحة إذ لم يتفقا إلا بالتغليب فالنعت مختلف في الحقيقة فجاز تفريقه نظراً لذلك وجمعه نظراً للاتحاد في التغليب.

قوله: (ويستثنى من الأول) اعترض بأنه لا استثناء لأن نعت اسم الإشارة لا يكون مختلفاً أصلاً فهو خارج بقوله إذا اختلف. قوله: (فلا يجوز تفريق نعته) أي لوجوب مطابقته له لفظاً قال الدماميني: اختص نعت اسم الإشارة بأمور: منها هذا. ومنها وجوب كونه ذا أل. ومنها امتناع فصله من موصوفه فلا يجوز مررت بهذا في الدار الفاضل وإن جاز مررت بالرجل في الدار الكريم. ومنها امتناع قطعه، وأما كونه جنساً لا وصفاً فغالب لا لازم. قوله: (فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير) أي على النعتية بقرينة ما يأتي. قوله: (قيل يندرج الخ) أي لأن المراد بغير الواحد كما مر ما دل على متعدد والنظر الذي ذكره الشارح مبني على أن المراد به المثنى والمجموع فقط، وقد مر خلافه عن الدماميني وعليه فالنظر غير وارد.

---

٦١٠ ـ قاله حسان رضي الله عنه من قصيدة من الكامل. يقال وافى فلان إذا أتى. والباء تتعلق به. ومنّا في محل الجر صفة للجمع. والأسد جمع أسد. والغاب جمع غابة وهي الأجمة. والشاهد في مردان جمع أمرد وشيب جمع أشيب فرق فيه النعت، قاله ابن مالك. ورد عليه بأنه ليس من هذا الباب لأنه قال: يفرق نعت غير الواحد بالعطف إذا اختلفت والمنعوت هنا ليس مثنى ولا مجموعاً، بل هو اسم مفرد وهو يجمع، فلا يطلق عليه أنه غير الواحد، بل هو اسم مفرد وإن كان مدلوله كثيراً، ولذلك صحت تثنيته في قوله تعالى: ﴿يوم التقى الجمعان﴾ (آل عمران: ١٥٥).

وفيه نظر. **الثاني**: قال في الارتشاف: والاختيار في مررت برجلين كريم وبخيل القطع. **الثالث**: قال في التسهيل: يغلب التذكير والعقل عند الشمول وجوباً وعند التفصيل اختياراً (وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ) عاملين (وَحِيدَيْ مَعْنَى وعَمَلٍ أَتْبعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا) أي أتبع مطلقاً نحو: جاء زيد

قوله: (والاختيار في مررت برجلين كريم وبخيل القطع) قال شيخنا: انظره مع ما سيأتي من وجوب اتباع النكرة بنعت اهـ. ولا وجه للتوقف لأن ما يأتي فيما إذا اتحد المنعوت وتعدد نعته. قوله: (عند الشمول) أي جمع النعوت في لفظ واحد نحو: مررت برجل وامرأة صالحين وبرجل وامرأتين صالحين وبرجل وأفراس سابقين ويمتنع صالحتين وصالحات وسابقات والتغليب بالعقل خاص بجمع المذكر. قوله: (وعند التفصيل اختياراً) مراده بالتفصيل التفريق. قال الدماميني: تقول على التغليب مررت بعبيد وأفراس سابقين وسابقين وعلى عدمه سابقين وسابقات اهـ. أي أو سابقات وسابقين والظاهر أن مثله في جواز التغليب وعدمه ما إذا أوليت كل منعوت بنعته.

قوله: (وحيدي معنى وعمل) أي متحدين فيهما سواء اتحدا لفظاً أم لا، فالأول نحو: جاء زيد وجاء عمرو العاقلان وكثاني أمثلة الشارح، والثاني كبقية أمثلته فعلم ما في كلام البعض من المؤاخذة، واشترط بعضهم ثالثاً وهو اتفاق المنعوتين تعريفاً وتنكيراً فلا يجوز جاء رجل وجاء زيد العاقلان ولا عاقلان لما يلزم من نعت النكرة بالمعرفة أو العكس، ورابعاً وهو أن لا يكون أحد المنعوتين اسم إشارة فلا يجوز جاء هذا وجاء زيد العاقلان لعدم جواز الفصل بين المبهم ونعته، فإن أخر اسم الإشارة كجاء زيد وجاء هذا العاقلان جاز عند المصنف، وزاد الشاطبي شرطاً خامساً وهو أن لا يكون أحد المنعوتين في جملة خبرية والآخر في جملة إنشائية فلا يجوز نحو: جاء زيد ومن عمرو العاقلان. وفيه أن العاملين في المثال مختلفان معنى فاتحادهما معنى يغني عن الشرط الخامس في منع نحو هذا المثال. وقول البعض إلا أن يقال في المثال مانعان لا ينهض وجهاً لزيادة الشرط الخامس، ثم منع الشاطبي الاتباع في هذا المثال يوهم جواز القطع بل وجوبه. وفي الرضي منعه أيضاً وعلله بأنه لا يجوز أن تخلط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة، فالذي ينبغي أن يمثل بنحو بعت زيداً الجبة وبعتك الثوب الجديدين مقصوداً بإحدى الجملتين الإخبار وبالأخرى الإنشاء، ونحو: قام زيد وهل قام عمرو العاقلان.

قوله: (أي أتبع مطلقاً) أي سواء كان المتبوعان مرفوعي فعلين أو خبري مبتدأين أو منصوبين وقد مثل الشارح لذلك أو مخفوضين كسقت النفع إلى خالد وسيق لزيد الكاتبين وكمررت بزيد وبعمرو الكاتبين. قال في الهمع قال أبو حيان: ومقتضى مذهب سيبويه أنه لا يجوز الاتباع لما انجر من جهتين كالحرف والإضافة نحو: مررت بزيد وهذا غلام بكر الفاضلين، والحرفين المختلفين لفظاً ومعنى نحو: مررت بزيد ودخلت إلى عمرو الظريفين، أو معنى فقط نحو: مررت بزيد واستعنت بعمرو الفاضلين، والإضافتين المختلفتين معنى نحو: هذه دار زيد وهذا أخو عمرو

وأتى عمرو العاقلان، وهذا زيد وذاك خالد الكريمان، ورأيت زيداً وأبصرت عمراً الظريفين. وخصص بعضهم جواز الإتباع بكون المتبوعين فاعلي فعلين أو خبري مبتدأين، فإن اختلف العاملان في المعنى والعمل أو في أحدهما وجب القطع بالرفع على إضمار مبتدأ، أو بالنصب على إضمار فعل نحو: جاء زيد ورأيت عمراً الفاضلان أو الفاضلين، ونحو: جاء زيد ومضى بكر الكريمان أو الكريمين، ونحو: هذا مؤلم زيد وموجع عمراً الظريفان أو الظريفين. ولا يجوز الإتباع في ذلك لأن العمل الواحد لا يمكن نسبته لعاملين من شأن كل واحد منهما أن يستقل.

تنبيهان: **الأول**: إذا كان عامل المعمولين واحداً ففيه ثلاث صور: الأولى أن يتحد العمل والنسبة نحو قام زيد وعمرو العاقلان. وهذه يجوز فيها الإتباع والقطع في أماكنه من غير إشكال. الثانية: أن يختلف العمل وتختلف نسبة العامل إلى المعمولين من جهة المعنى نحو: ضرب زيد عمراً الكريمان، ويجب في هذه القطع قطعاً. الثالثة: أن يختلف العمل وتتحد النسبة

الفاضلين. قوله: (ورأيت زيداً) أي أبصرته ليتحد مع ما بعده معنى. قوله: (وخصص بعضهم الخ) هذا هو الذي أشار الناظم إلى رده بقوله: بغير استثنا. قوله: (وجب القطع) قال سم: فيه تأمل فإنه يجوز إفراد كل بوصفه بجنبه اهـ. وقد يقال: مراده بوجوب القطع امتناع الاتباع حالة جمع النعتين لا مطلقاً. قوله: (على إضمار فعل) أي كأمدح وأذم وأعني وأذكر. قال الدماميني: قال المصنف في شرح عمدته: إذا كان المنعوت متعيناً لم يقدر أعني بل أذكر اهـ وللبحث فيه مجال فتأمل.

قوله: (أن يستقل) أي ينفرد عن الآخر بالمعنى أو العمل لاختلافهما معنى أو عملاً بخلاف المتحدين معنى وعملاً فإنهما لاتحادهما ينزلان منزلة العامل الواحد فلا يلزم عمل عاملين في معمول واحد. قوله: (والنسبة) أي نسبة العامل إليهما بأن تكون على جهة الفاعلية أو المفعولية مثلاً. قوله: (يجوز فيها الاتباع والقطع) ويجوز أيضاً إفراد كل بوصفه كجاء زيد الظريف وعمرو الظريف كما قاله الرضي. قال الإسقاطي: وهل يجوز تفريق النعتين مع تأخيرهما في الشاطبي ما يفيد المنع اهـ. ومقتضى القياس على ما يأتي عن الرضي في الصورة الثانية الآتية في كلام الشارح الجواز إلا أن يفرق بين هذه والصورة الثانية بأن في الصورة الثانية ما يرد كل نعت إلى منعوته إذا أخر النعت فيها وفرق وهو اختلاف إعراب النعت بخلاف هذه الصورة لعدم ذلك فيها. وقد يقال: لا ضرر فيه إذ لا يترتب عليه اختلاف المعنى فتأمل. قوله: (في أماكنه) أي القطع وهي المواضع التي يتعين فيها المنعوت بدون النعت.

قوله: (ويجب في هذه القطع قطعاً) المراد بوجوب القطع امتناع الاتباع مع جمع النعتين وإلا فيجوز إفراد كل بنعت كما في الرضي، وفيه أيضاً أنه يجوز تأخير النعتين مع إفرادهما فتقول: ضرب زيد عمراً الظريف الظريف، لكن على أن الأول للثاني والثاني للأول لأن اللازم عليه فصل أحدهما

من جهة المعنى نحو: خاصم زيد عمراً الكريمان، فالقطع في هذه واجب عند البصريين وأجاز الفراء وابن سعدان الإتباع، والنص عن الفراء أنه إذا أتبع غلب المرفوع فتقول: خاصم زيد عمراً الكريمان. ونص ابن سعدان على جواز إتباع أي شئت لأن كلاً منهما مخاصم ومخاصم، والصحيح مذهب البصريين. قيل: بدليل أنه لا يجوز ضارب زيد هنداً العاقلة برفع العاقلة نعتاً لهند، لكن ذكر الناظم في باب أبنية الفعل من شرح التسهيل أن الاسمين من نحو ضارب زيد عمراً ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب. قال: ولو أتبع منصوبهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز، ومنه قول الراجز:

٦١١ ـ قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الأُفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

فنصب الأفعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوع لفظاً، لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان. وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير قد سالم الحيات منه القدم، وسالمت القدم الأفعوان. الثاني: قوله أتبع يوهم وجوب الاتباع وليس كذلك لأن القطع في ذلك

من منعوته وهو خير من فصلهما معاً كما سبق مثل ذلك في الحال اهـ. ولا يخفى أن غاية ما يفيده هذا التعليل الأولوية دون الوجوب، فإن كان مراده الأولوية فذاك وإلا منعناه مع أنه قد يقال: فصل أحدهما بمنزلة فصلهما لأن فصل أحدهما بكلمتين وفصل كل منهما بكلمة فتأمل. قوله: (قيل بدليل أنه لا يجوز الخ) وجه التمريض أن هذا الدليل لا يبطل مذهب الخصم لجواز أن يقال المجوز لملاحظة المعنى في الاتباع التغليب ولا تغليب هنا، وأيضاً عدم جواز ضارب الخ غير مجمع عليه فلا يبطل هذا الدليل مذهب الخصم. وقد أشار الشارح إلى هذا بالاستدراك على الدليل بقوله: لكن الخ. قوله: (قد سالم) من المسالمة وهي المصالحة. والأفعوان بضم الهمزة والعين المهملة ذكر الحيات والأنثى أفعى. والشجاع الحية وكذا الشجعم وميمه زائدة. والشاهد في الأفعوان فإنه تابع للحيات لكن نصب نظراً إلى كونه مفعولاً معنى.

قوله: (أسهل) أي لسلامته من كثرة الحذف. قوله: (وسالمت القدم الخ) أي فيكون الأفعوان مفعول فعل حذف للعلم به من التعبير بالمسالمة التي هي مفاعلة من الجانبين. قوله: (يوهم وجوب الاتباع) قال سم، وأقره شيخنا والبعض: قد يقال لا عبرة بهذا الإيهام مع ذكر مسائل القطع فيما

---

٦١١ ـ اختلف في قائله. فقيل أبو حيان الفقعسي. وقيل مساور العبسي. وقيل العجاج. وقيل الدبيري. وقال الصاغاني: عبد بن عبس من قصيدة مرجزة. والشاهد في رفع الحيات ونصب القدما، ثم نصب الأفعوان وما بعده بفعل مضمر دل عليه سالم من المسالمة. وتوجيه آخر وهو أن يكون الحيات مفعوله، وكذلك القدما لأن كل واحد منهما فاعل ومفعول في المعنى، والتقدير سالمت القدم الحيات، وسالمت الحيات القدم. وقيل أصله القدمان فحذفت النون. واستدلوا به على جواز حذف نون التثنية. والقدما مرفوع لأنه فاعل سالم، والحيات منصوب به، والأفعوان وما بعده بدل منهما، والشجاع الحية، وكذا الشجعم. والميم فيه زائدة.

منصوص على جوازه (وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ) أي تبعت منعوتاً (مُفْتَقِراً لِذِكْرِهِنَّ) بأن كان لا يعرف إلا بذكر جميعها (أُتْبِعَتْ) كلها لتنزيلها منه حينئذ منزلة الشيء الواحد، وذلك كقولك: مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب إذا كان هذا الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة أحدهم تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه والآخر فقيه كاتب (وَٱقْطَعْ) الجميع (أَوِ ٱتْبِعْ) الجميع أو اقطع البعض وأتبع البعض (إِنْ يَكُنْ) المنعوت (مُعَيَّنا بِدُونِها) كلها كما في قول خرنق:

٦١٢ - لا يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ ... سُمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزُرِ
النازِلون بكل معتَرَكٍ ... والطيبون معاقدُ الأُزُرِ

فيجوز رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومي، أو على القطع بإضمارهم، ونصبهما

سيأتي اهـ. وفيه أن المصنف إنما ذكر القطع مع تعدد النعوت، وكلامه الآن غير مفروض في التعدد فلا يندفع الإيهام هنا بكلامه الآتي. قوله: (وإن نعوت كثرت) مراده بالكثرة ما قابل الوحدة فيشمل النعتين وإطلاقه شامل للجمل لكن سيأتي أن الواجب في المنعوت النكرة اتباع نعت واحد. قوله: (مفتقراً لذكرهن) قال سم: هل يشكل ما أفاده هذا من أن النعت قد يفتقر إليه وقد يستغني عنه على ما أفاده التعريف من أنه أبداً متمم للمنعوت وذلك يتضمن الافتقار إليه أبداً لأن ما يتم بغيره يفتقر إليه فليتأمل اهـ. ويظهر أنه لا إشكال لأن المراد بإتمامه المنعوت أن شأنه والمقصود الأصلي منه الإتمام فلا يضر عروض عدم ذلك فتأمل. قوله: (أتبعت كلها) أي وجوباً وأورد عليه أن القطع لا يزيد على ترك النعت بالكلية وهو جائز. وأجيب بأن قطعه بعد الذكر يفوت الغرض من ذكره فبينهما تناف بخلاف الترك. وقد يقال: الغرض من الذكر كالتوضيح والتخصيص حاصل عند القطع لأن تلك النعوت المقطوعة في المعنى متعلقة بالمنعوت والتركيب يفهم ذلك فالأولى في الجواب أن يقال لما كان القطع مشعراً بالاستغناء منعوه عند الحاجة لما فيه من التنافي إذ الغرض الاحتياج وهو يدل على عدم الاحتياج. قوله: (واقطع الجميع الخ) لم يتعرض للقطع عند عدم تعدد النعت والصحيح جوازه خلافاً للزجاج المشترط في جواز القطع تعدد النعت. واعلم أن النعت إذا قطع خرج عن كونه نعتاً كما ذكره ابن هشام.

قوله: (أو اقطع البعض وأتبع البعض) قد يشملها كلام المصنف بأن يراد واقطع الجميع أو البعض لأن حذف المعمول يؤذن بالعموم قاله سم. قوله: (لا يبعدن قومي الخ) دعاء لقومها خرج مخرج النهي. ويبعد مضارع بعد من باب فرح أي لا يهلكن والعداة بضم العين جمع عاد. والأزر بضمتين جمع إزار ومعاقدها مواضع عقدها وكني بالطيبين معاقد الأزر عن طهارتهم عن الفاحشة. قوله: (فيجوز رفع النازلين الخ) سكت عن النعت الأول وهو الموصول لخفاء إعرابه فيتبع إن اتبعت

---

٦١٢ - مر الكلام فيهما مستوفى في شواهد الصفة المشبهة. والشاهد هنا في قوله النازلين والطيبون حيث جاء الأول بالقطع والثاني بالاتباع. ويروى بالعكس ويرفع كلاهما باتباعهما. وينصب كلاهما بقطعهما.

بإضمار أمدح أو أذكر، ورفع الأول ونصب الثاني على ما ذكرنا، وعكسه على القطع فيهما (أَوْ بَعْضَهَا اَقْطَعْ مُعْلِنَا) أي إذا كان المنعوت مفتقراً إلى بعض النعوت دون بعض وجب اتباع المفتقر إليه وجاز فيما سواه القطع والاتباع. هكذا في شرح الكافية.

تنبيهات: **الأول**: إذا قطع بعض النعوت دون بعض قدم المتبع على المقطوع ولا يعكس، وفيه خلاف. قال ابن أبي الربيع: الصحيح المنع. وقال صاحب البسيط: الصحيح الجواز. ولو فرق بين الحالة الثانية وهي الاستغناء عن الجميع فيجوز والحالة الثالثة وهي الافتقار إلى البعض دون البعض فلا يجوز لكان مذهباً. **الثاني**: إذا كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الاتباع وجاز في الباقي القطع كقوله:

الجميع، وكذا إن اتبعت البعض وقطعت البعض بناء على الصحيح من أن القطع في البعض والاتباع في البعض مشروط بتقدّم المتبع كما سيذكره الشارح ويقطع إن قطعت الجميع. قوله: (على ما ذكرنا) راجع لرفع الأول ونصب الثاني أي على الاتباع أو القطع بإضمارهم في الرفع وعلى القطع بإضمار أمدح أو أذكر في النصب. قوله: (على القطع فيهما) أي في الرفع والنصب ولم يقل على ما ذكرنا كسابقه لأن مما ذكره فيما قبله الرفع على الاتباع وهو لا يأتي في هذا بناء على الصحيح من امتناع الاتباع بعد القطع.

قوله: (أو بعضها اقطع معلناً) مقتضى حل الشارح أن بعضها بالجر عطفاً على الضمير في لذكرهن أو في بدونها بناء على مذهب المصنف من جواز العطف على ضمير الخفض بغير إعادة الخافض أو على دونها ومفعول اقطع محذوف أي وإن يكن المنعوت مفتقراً لذكر بعضها أو معيناً بدون بعضها أو معيناً ببعضها فاقطع ما سواه على الأول والأخير أو فاقطعه دون ما سواه على الثاني، وعلى هذا يكون المتن مشتملاً على مسألتين: مسألة استغناء المنعوت عن جميع النعوت ومسألة استغنائه عن بعضها وافتقاره إلى بعضها الآخر. وجعل الشيخ خالد بعضها بالنصب مفعولاً مقدماً لأقطع على أن تقدير البيت وأقطع جميع النعوت أو أتبع جميعها أو اقطع بعضها وأتبع بعضها إن يكن المنعوت معيناً بدونها، وعلى هذا فالمسألة الثانية مسكوت عنها في النظم مفهومة بالمقايسة. قوله: (قدم المتبع) هذا هو الراجح كما يشير إليه تقديمه. قوله: (وفيه) أي في العكس المستفاد من يعكس. قوله: (ولو فرق الخ) وجهه أنه في حالة الاستغناء عن الجميع يكون الاتباع كلا اتباع بخلاف حالة الافتقار. قوله: (إذا كان المنعوت نكرة الخ) هل يجري هذا في المعرف بأل الجنسية نظراً إلى أنه في المعنى نكرة فيه نظر سم. قوله: (تعين في الأول الخ) فلو كان نعت النكرة واحداً نحو: جاء رجل كريم لم يجز قطعه إلا في الشعر كما في الهمع، ورأيت بخط بعض الفضلاء أن منع قطعه هو المشهور وأن سيبويه يجوزه. قوله: (وجاز في الباقي القطع) أي وإن لم يتعين مسمى النكرة إلا بالجميع لأن المقصود من نعتها التخصيص وقد حصل بتبعية الأول.

٦١٣ - وَيَــأْوِي إِلَــى نِــسْــوَةٍ عُــطَّــلٍ وَشُعْثاً مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي

الثالث: يستثنى من إطلاقه النعت المؤكد نحو: إلهين اثنين، والملتزم نحو: الشعرى العبور، والجاري على مشاربه نحو: هذا العالم فلا يجوز القطع في هذه (وَٱرْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ) النعت عن التبعية (مُضمِرَا مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِباً لَنْ يَظْهَرَا) أي لا يجوز إظهارهما، وهذا إذا كان النعت لمجرد مدح أو ذم أو ترحم نحو: الحمد لله الحميد بالرفع بإضمار هو ونحو: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [سورة المسد، الآية: ٤] بالنصب بإضمار أذم. أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص ....

قوله: (ويأوي) الضمير للصائد يغيب في صيده الوحش عن نسائه ثم يأتي إليهن فيجدهن في أسوأ حال، وعطل بضم العين وتشديد الطاء جمع عاطلة[1] وهي المرأة التي خلا جيدها من القلائد. وشعثاً منصوب بفعل محذوف على الاختصاص أي وأخص شعثاً ليبين أن هذا الضرب من النساء أسوأ حالاً من الضرب الأول الذي هو العطل وهو جمع شعثاء وهي المغبرة الرأس أي التي لم تسرح شعر رأسها ولم تدهنه ولم تغسله. والمراضيع جمع مرضع والياء للإشباع أو جمع مرضاع فالياء قياسية والسعالى جمع سعلاة بكسر السين كما في القاموس وهي أخبث الغيلان. قوله: (والملتزم) أي الذي التزمت العرب النعت به نحو الشعرى العبور والمراد أنه إذا وقع بعدها وصف كان نعتاً لا أنه يلزم بعدها نعت فلا يرد قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعْرَىٰ﴾ [سورة النجم، الآية: ٤٩] نقله شيخنا السيد عن الدماميني وهو أحسن مما قاله البعض، وسميت العبور لعبورها المجرة. قوله: (لن يظهرا) ألفه للتثنية كما عليه حل الشارح لأن أو تنويعية وهي كالواو كما مر غير مرة فعلم ما في كلام البعض وإنما التزم حذف العامل ليكون حذفه الملتزم أمارة على قصد إنشاء المدح أو الذم أو الترحم.

قوله: (ونحو وامرأته الخ) كان عليه أن يزيد ونحو: اللهم الطف بعبدك المسكين بالرفع والنصب لاستيفاء التمثيل وقوله بالنصب أي لحمالة. قوله: (أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص) أي أو للتعميم أو الإبهام أو التفصيل كما يدل عليه قول الموضح وإن كان لغير ذلك أي لغير المدح

---

٦١٣ - قاله أبو أمية الهذلي من قصيدة من المتقارب. الضمير في يأوي يرجع إلى الصائد. وعطل بضم العين وبالطاء المهملتين يقال عطلت المرأة إذا خلا جيدها من القلائد فهي عطل بضمتين، والمصدر عطل بفتحتين. والشاهد في وشعثا حيث نصب بفعل مضمر على الاختصاص ليبين أن هذا الضرب من النساء أسوأ حالاً من الضرب الأول الذي هو العطل منهن تقديره أعني شعثاً بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة وفي آخره ثاء مثلثة جمع شعثاء وهي المغبرة الرأس. والمراضيع جمع مرضع والمد لإشباع الكسرة، أو جمع مرضاع فالمدة قياسية. والسعالى جمع سعلاة وهي أخبث الغيلان.

---

(١) قوله: جمع عاطلة، الصواب عاطل بلا تاء كما في الصحاح والقاموس اهـ.

فإنه يجوز إظهارهما، فتقول: مررت بزيد التاجر بالأوجه الثلاثة، ولك أن تقول هو التاجر وأعني التاجر (وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ) أي علم (يَجُوزُ حَذْفُهُ) ويكثر ذلك في المنعوت (وَفِي النَّعْتِ يَقِلْ) فالأول شرطه إما كون النعت صالحاً لمباشرة العامل نحو: ﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾ [سورة سبأ، الآية: ١١] أي دروعاً سابغات، أو كون المنعوت بعض اسم مخفوض بمن أو في كقولهم: منا ظعن ومنا أقام: أي منا فريق ظعن ومنا فريق أقام. وكقوله:

٦١٤ ـ لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيثَمِ ... يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمِ

أصله لو قلت أحد يفضلها لم تأثم، فحذف الموصوف وهو أحد، وكسر حرف المضارعة من تأثم وأبدل الهمزة ياء، وقدم جواب لو فاصلاً بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور، والمبتدأ المؤخر وهو أحد المحذوف، فإن لم يصلح ولم يكن المنعوت بعض ما قبله من مجرور

والذم والترحم جاز ذكره أي العامل. قوله: (فإنه يجوز إظهارهما) أي لعدم قصد الإنشاء حينئذ. قوله: (فتقول مررت بزيد التاجر) مثال للنعت الموضح. قوله: (وأعني التاجر) قال البعض: أي إن كان المنعوت غير متعين وإلا قدر اذكر اهـ. ونقله شيخنا عن الدماميني وفيه نظر لأن مقتضاه جواز القطع مع عدم تعين المنعوت مع أن محل القطع إذا تعين المنعوت بدون النعت. وممن صرح به هذا البعض عند قول الشارح سابقاً وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع في أماكنه فتدبر. قوله: (وما من المنعوت والنعت الخ) يشمل حذفهما معاً نحو: ﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ [سورة طه، الآية: ٧٤] أي حياة نافعة إذ لا واسطة بين مطلق الحياة والموت. قوله: (علم) فما لم يعلم منهما لا يجوز حذفه إلا عند قصد الإبهام على السامع نحو: رأيت طويلاً أي شيئاً طويلاً نقله شيخنا عن الدماميني. قوله: (صالحاً لمباشرة العامل) أي بأن يكون مفرداً إن كان منعوته فاعلاً أو مفعولاً مثلاً، وجملة مشتملة على الرابط إن كان المنعوت خبراً مثلاً نحو: أنت يضرب زيداً بالياء التحتية أي أنت رجل يضرب زيداً. قوله: (أي دروعاً) بدليل وألنا له الحديد. قوله: (ظعن) أي سافر. قوله: (لو قلت الخ) فيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير كما أشار إليه الشارح بقوله أصله الخ ومتعلق تيثم محذوف أي في مقالتك والحسب ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه والميسم بكسر الميم وفتح السين المهملة الجمال وأصله موسم قلبت الواو ياء لوقوعها إثر كسرة كميزان.

قوله: (وكسر حرف المضارعة) أي على غير لغة الحجازيين تصريح. قوله: (والمبتدأ المؤخر) قال الشيخ خالد: إنما قدر مؤخراً لأن النكرة المخبر عنها بظرف مختص يجب تقديم خبرها عليها اهـ. ووجه وجوب تقديم الخبر دفع توهم كونه صفة للنكرة لما قالوه من أن النكرة

---

٦١٤ ـ قاله أبو الأسود الحماني يصف به امرأة من الرجز. الشاهد في ما في قومها إذ تقديره ما في قومها أحد يفضلها فحذف الموصوف الذي هو مبتدأ. ولم تيثم بكسر التاء لغة قوم أي لم تأثم. والميسم الجمال أصله موسم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها. ومنه وسيم الوجه أي حسنه.

بمن أو في امتنع ذلك أي إقامة الجملة وشبهها مقامه إلا في الضرورة كقوله:

٦١٥ - لَـكُـمْ قِـبْـصَـةٌ مِـنْ بَـيْـنَ أَثْـرَي وَأَقْـتَـرَا

وقوله:

٦١٦ - تَـرْمِـي بِـكَـفَّـيْ كَـانَ مِـنْ أَرْمَـى الـبَـشَـرْ

وقوله:

٦١٧ - وكَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ

أحوج إلى الصفة منها إلى الخبر فاندفع اعتراض سم، وأقره شيخنا والبعض بما حاصله أن النفي يكفي مسوغاً للابتداء بالنكرة. قوله: (إلا في الضرورة) أي وإلا في قليل من النثر كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٣٤] أي بناء على أن من لا تزاد في الإيجاب ولا داخلة على معرفة قاله في التصريح ولا يلزم حذف الفاعل في غير المواضع المستثناة لأن حذفه الممنوع إذا لم يقم شيء مقامه في اللفظ ونعته هنا قائم مقامه في اللفظ وإن لم يصلح للفاعلية بنفسه قاله سم. قوله: (لكم قبصة الخ) الخطاب لبني أمية يمدحهم. والقبصة بكسر القاف وسكون الموحدة وبالصاد المهملة العدد الكثير من الناس والشاهد في قوله من بين أثري أي من أثرى أي كثر ماله وأقتر أي افتقر فحذف النكرة الموصوفة وأقام الصفة مقامها بدون الشرط المتقدم للضرورة. قوله: (ترمى) بالتاء الفوقية لرجوع ضميره إلى مؤنث وهي الكبداء في قوله قيل:

ما لك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر

والكبداء بفتح الكاف وسكون الموحدة بعدها دال مهملة القوس الواسعة المقبض قاله الدماميني والشمني وغيرهما، وقوله بكفي كان أي بكفي رجل كان. قوله: (كأنك من جمال الخ)

---

٦١٥ - قاله الكميت يمدح به بني أمية. وصدره:

لَكُمْ مَسْجِدُ اللَّهِ الْمَزُورَانِ وَالْحَصَى

من الطويل. أصله مسجدان لله فلما أضيف سقطت النون، وأراد بهما مسجد مكة ومسجد المدينة شرفهما الله تعالى. وهو مبتدأ، ولكم مقدماً خبره، والحصى عطف عليه، وقبصة مبتدأ بكسر القاف وسكون الباء الموحدة وبالصاد المهملة وهو العدد الكثير من الناس، ولكم مقدماً خبره. والشاهد في قوله من بين أثرى وأقترا أي من بين أثرى ومن أقترا من أثرى الرجل بالثاء المثلثة إذا كثر ماله، وأقتر إذا افتقر أي من بين مثر ومقتر. ومن اسم منكورٌ فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ولا يجوز أن تكون موصولة لأنها لا تحذف. فافهم.

٦١٦ - رجز لم يعلم راجزه. وأوله:

مَا لَكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرْ وَغَيْرَ كَبْدَاءَ شَدِيدَةِ الْوَتَرْ

الكبداء بفتح الكاف وسكون الباء الموحدة: قوس واسعة المقبض. ويروى جادت بكفي. والشاهد فيه حيث حذف فيه الموصوف وأقيم الصفة مقامه إذ التقدير بكفي رجل كان من أرمى البشر، وهذا ضرورة.

٦١٧ - قاله النابغة الذبياني. الشاهد في كأنك من إذ تقديره كأنك جمل من جمال بني أقيش، =

والثاني كقوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [سورة الكهف، الآية: ٧٩] أي كل سفينة صالحة. وقوله:

٦١٨ ـ فَلَمْ أُعْطَ شَيْئاً وَلَمْ أُمْنَعِ

أي شيئاً طائلاً. وقوله:

أي كأنك جمل من جمال. وأقيش بضم الهمزة وفتح القاف وسكون التحتية آخره شين معجمة. ويقعقع بالبناء للمفعول أي يصوت نعت ثان للمنعوت المحذوف وإليه يرجع الضمير في رجليه وهو المحوج لتقدير المنعوت والشن بفتح الشين المعجمة وتشديد النون القربة اليابسة وهو أشد لنفور الإبل ووجه الشبه سرعة الغضب وشدة النفور والبيت يشهد لإقامة الجملة وإقامة شبهها. قوله: (والثاني) أي حذف النعت. قوله: (أي كل سفينة صالحة) بدليل أنه قرئ كذلك وأن تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ اهـ مغني.

قوله: (فلم أعط شيئاً ولم أمنع) ببناء الفعلين للمجهول وصدره:

وقد كنت في الحرب ذا تدرأ

بضم الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء آخره همزة أي عدة وقوة. قال العيني: والشاهد في شيئاً إذ أصله شيئاً طائلاً فحذف الصفة، ولولا هذا التقدير لتناقض مع قوله ولم أمنع وسبقه إلى ذلك صاحب المغني، وناقشه الدماميني بأن عدم الإعطاء لا يناقض عدم المنع فتقدير الصفة لتحري الصدق. قال الشمني: وقد يقال هو وإن لم يناقضه عقلاً يناقضه عرفاً والأظهر في تمثيل تقدير النعت لدفع التناقض قوله تعالى: ﴿وَمَا نُرِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾ [سورة الزخرف، الآية:٤٨] أي السابقة ووجه التناقض المدفوع بتقدير السابقة أن أفعل التفضيل يقتضي زيادة المفضل على المفضل عليه فلا يصح الزيدان كل منهما أفضل من الآخر لاقتضائه إثبات الزيادة لكل ونفيها عنه وقوله تعالى: ﴿وَمَا نُرِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾ [سورة الزخرف، الآية:٤٨] شامل لجميع الآيات المرئية لهم فيلزم أن يكون كل منها أكبر من غيرها فيكون أكبر وغير أكبر

= فحذف الموصوف وأقيش بضم الهمزة وفتح القاف وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره شين معجمة وهم حيّ من عكل أو من أشجع أو من اليمن وقيل حيّ من الجن. ولما كانت جمالهم وحشية مشهورة بالنفور حتى قيل إن إبلهم كانت من الجن خصهم بالذكر. يقعقع أي يصوت وهو صفة لذلك المحذوف. والشن بفتح الشين المعجمة: وتشديد النون القربة اليابة وهي أشد لنفورها.

٦١٨ ـ صدره:

وَقَدْ كُنْتُ فِي الحَرْبِ ذَا تَدْرَإٍ

قاله العباس بن مرداس الصحابي رضي الله عنه. الواو للعطف وقد للتحقيق وذا تدرأ أي صاحب عدة وقوة على دفع الأعداء. والشاهد في شيئاً إذ أصله شيئاً طائلاً، فحذف الصفة، ولولا هذا التقدير لتناقض مع قوله ولم أمنع. فافهم.

٦١٩ ـ ورُبَّ أَسِيلَةِ الخَدَّيْنِ بِكْرٍ مُهَفْهَفَةٍ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدُ

أي فرع فاحم وجيد طويل. **تنبيهات: الأول**: قد يلي النعت لا أو أما فيجب تكررهما مقرونين بالواو نحو: مررت برجل لا كريم ولا شجاع، ونحو ائتني برجل إما كريم وإما شجاع. **الثاني**: يجوز عطف بعض النعوت المختلفة المعاني على بعض نحو: مررت بزيد العالم والشجاع والكريم. **الثالث**: إذا صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه مبدلاً منه المنعوت نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ٱللَّهِ﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ١ ـ ٢]. **الرابع**: إذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد وأخرت الجملة غالباً نحو: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾ [سورة غافر، الآية: ٢٨] وقد تقدم الجملة نحو: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٩٢] ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ﴾ [سورة المائدة، الآية: ٥٤] الآية اهـ.

فافهم. قوله: (لها فرع وجيد) الفرع الشعر التام والجيد العنق. قوله: (أي فرع فاحم) أي أسود وجيد طويل الدليل على هذا الحذف أن البيت للمدح وهو لا يحصل بإثبات الفرع والجيد مطلقين بل بإثباتهما موصوفين بصفتين محبوبتين. قوله: (مقرونين بالواو) أي في المرة الثانية كما هو ظاهر. قوله: (عطف بعض النعوت الخ) أي بجميع حروف العطف إلا أم وحتى كما صوبه الموضح في الحواشي والأحسن في الجمل العطف وفي المفردات تركه كما قاله أبو حيان. قوله: (المختلفة المعاني) أما متفقتها فلا لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه. وقال في الهمع: وإنما يحسن العطف عند تباعد المعاني نحو هو الأول والآخر والظاهر والباطن بخلاف ما إذا تقاربت نحو: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [سورة الحشر، الآية: ٢٤]. قوله: (مبدلاً منه المنعوت) قال البعض: أي إن كان المنعوت معرفة أما إذا كان نكرة فينصب نعته المتقدم عليه حالاً نحو:

لمية موحشاً طلل

اهـ. وأنت خبير بأن هذا ليس على إطلاقه فإن من المنعوت النكرة ما هو كالمنعوت المعرفة في إعراب نعته بحسب العوامل وإعرابه هو بدلاً أو عطف بيان نحو: مررت بقائم رجل وقصدت بلد كريم رجل ثم رأيت في الدماميني ما يؤيده حيث ذكر أن نصب نعت النكرة المتقدم عليها حالاً غالب لا واجب على الأصح وأن محل نصبه حالاً إذا قبل الحالية ليخرج النعت في نحو: جاءني رجل أحمر ونحوه من الصفات الثابتة إذا لم يمنع مانع من نصبه حالاً ليخرج الوصف في نحو المثالين المتقدمين. قوله: (أنزلناه مبارك) قال ابن عصفور: الأحسن جعل مبارك خبراً ثانياً. قوله:

---

٦١٩ ـ قاله المرقش الأكبر. وصدره:

وَرُبَّ أَسِيلَةِ الخَدَّيْنِ بِكْرٍ

من الوافر أي لينة الخدين طويلتهما. ومهفهفة بالجر صفة لبكر. والشاهد في لها فرع وجيد، أصلهما فرع وافر وجيد طويل، فحذف الصفة منهما لدلالة لفظ كل منهما عليه. والفرع: الشعر التام. والجيد: العنق.

خاتمة: من الأسماء ما ينعت وينعت به كاسم الإشارة نحو: مررت بزيد هذا وبهذا العالم، ونعته مصحوب أل خاصة، فإن كان جامداً محضاً نحو بهذا الرجل فهو عطف بيان على الأصح، ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به كالمضمر مطلقاً خلافاً للكسائي في نعت ذي الغيبة تمسكاً بما سمع من نحو: صلى الله عليه الرؤوف الرحيم، وغيره: يجعله بدلاً. ومنها ما ينعت ولا ينعت به كالعلم. ومنها ما ينعت به ولا ينعت كأي نحو: مررن بفارس أي فارس. ولا يقال: جاءني أي فارس. والله أعلم.

(**مصحوب أل خاصة**) شامل للموصول ذي أل كالذي والتي وإن كانت أل فيه زائدة وإنما خصوا نعته بمصحوب أل لأنه مبهم وإبهامه لا يرفع بمثله لأنه أيضاً مبهم ولا بالمضاف إلى معرفة لأن تعريفه مكتسب من المضاف إليه فهو كالعارية كذا عللوا ويرد عليه الموصول غير ذي أل كمن وما فلماذا لم ينعت به اسم الإشارة.

قوله: (**كالمضمر**) أما أنه لا ينعت فلأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف فلا حاجة لهما إلى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وحمل على الوصف الموضح الوصف المادح أو الذم أو غيرهما طرداً للباب. وأورد عليه الشنواني أن اسم الله تعالى أعرف المعارف فهو غني عن الإيضاح ومع ذلك ينعت للمدح. وأجيب بأنه نعت نظراً لأصله وهو الإله الذي هو اسم جنس أو إلحاقاً له بالأعم الأغلب إذ الأصل في الاسم الظاهر أن ينعت وأما أنه لا ينعت به فلأنه ليس في الضمير معنى الوصفية لأنه لا يدل إلا على الذات لا على قيام معنى بها كذا قالوا، ويرد على تعليل عدم النعت به ما إذا كان الضمير يرجع إلى مشتق لدلالته حينئذ على قيام معنى بذات لما قالوه من أن الضمير كمرجعه دلالة اللهم إلا أن يقال طردوا الباب فتأمل، قال في الهمع: وكالضمير في أنه لا ينعت ولا ينعت به أسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية والآن وقبل وبعد. قوله: (**وغيره يجعله بدلاً**) أي بناء على أن البدل لا يشترط فيه الجمود. قوله: (**كالعلم**) إنما نعت لإزالة الاشتراك اللفظي ولم ينعت به لأنه ليس بمشتق ولا في حكمه إذ هو موضوع لمجرد الذات نعم العلم المشتهر مسماه بصفة كحاتم يصح أن يؤول بوصف وينعت به.

فائدة: يجوز نعت النعت عند سيبويه ومنه يا زيد الطويل ذو الجمة ومنعه جماعة منهم ابن جني قاله في الارتشاف.

فائدة ثانية: النعت بعد المركب الإضافي للمضاف لأنه المقصود بالحكم وإنما جيء بالمضاف إليه لغرض التخصيص فلا يكون له إلا بدليل ما لم يكن المضاف لفظ كل فالنعت للمضاف إليه لا له لأن المضاف إنما جيء به لقصد التعميم ولذلك ضعف قوله:

وكل أخ مفارقه أخوه ... لعمر أبيك إلا الفرقدان

أفاده في المغني.

التوكيد

هو في الأصل مصدر ويسمى به، التابع المخصوص. ويقال: أكد تأكيداً ووكد توكيداً. وهو بالواو أكثر. وهو على نوعين: لفظي وسيأتي، ومعنوي وهو التابع الرافع احتمال إرادة غير الظاهر. وله ألفاظ أشار إليها بقوله:

(بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الاِسْمَ أَكِّدَا   مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا)

أي في الإفراد والتذكير وفروعهما فتقول: جاء زيد نفسه أو عينه، أو نفسه عينه فتجمع بينهما، والمراد حقيقته. وتقول جاءت هند نفسها أو عينها وهكذا. ويجوز جرهما بباء زائدة فتقول: جاء زيد بنفسه وهند بعينها (وَٱجْمَعْهُما) أي النفس والعين.

(بِأَفْعُلِ إِنْ تَبِعَا   مَا لَيْسَ وَاحِداً تَكُنْ مُتَّبِعَا)

التوكيد

قوله: (ويسمى به الخ) الأنسب بمقام النقل أن يقول ثم سمي به الخ. قوله: (وهو بالواو أكثر) وهي الأصل والهمزة بدل. قوله: (الرافع احتمال الخ) إما أن يكون المراد بالرفع الإبعاد، وإما أن يراد بالاحتمال الاحتمال القوي فوافق كلامه قول ابن هشام الظاهر أنه يبعد إرادة المجاز ولا يرفعها بالكلية لأن رفعها بالكلية ينافي الإتيان بالألفاظ متعددة ولو صار بالأول نصاً لم يؤكد ثانياً، وإنما اقتصر الشارح على رفع الاحتمال المذكور لأن رفع توهم السهو والغلط إنما يكون بالتأكيد اللفظي كما نقله سم عن السعد والسيد، وخرج بقوله: الرافع الخ ما عدا التوكيد حتى البدل فإنه وإن رفع الاحتمال في نحو: مررت بقومك كبيرهم وصغيرهم أولهم وآخرهم إلا أن ذلك عارض نشأ من خصوص المادة قاله شيخنا. قوله: (بالنفس أو بالعين) أي بهاتين المادتين بقطع النظر عن إفرادهما وغيره، وليس المراد بالنفس أو بالعين مفردين حتى يفيد أن النفس والعين يبقيان على إفرادهما وإن أكد بهما مثنى أو مجموع مع أنه ليس كذلك كما يصرح به قوله واجمعهما الخ فاندفع ما أطال به البعض عن البهوتي. واعلم أن البيت إجمالاً بينه البيت بعده على أنه يمكن بقطع النظر عن قول الشارح أي في الإفراد والتذكير وفروعهما أن يحمل الاسم في النظم على المفرد ولا يضيع على هذا قوله:

مع ضمير طابق المؤكدا

وإن زعمه البعض لأن المراد بالمطابقة على هذا المطابقة في التذكير والتأنيث فقط فاعرفه وأو في النظم لمنع الخلو. قوله: (فتجمع بينهما) أي بلا عطف كما سيأتي، والظاهر أن تقديم النفس على العين لازم وقيل: حسن كذا في المرادي. قوله: (بباء زائدة) ومحل المجرور إعراب المتبوع. قوله: (واجمعهما) الأمر مستعمل في الوجوب بالنسبة إلى الجمع وفي الأولوية بالنسبة إلى المثنى. قوله: (بأفعل) أي جمعاً ملابساً لأفعل أو على أفعل.

فتقول: قام الزيدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما. وقام الزيدون أنفسهم أو أعينهم. والهندات أنفسهن أو أعينهن. ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على نفوس وعيون ولا على أعيان، فعبارته هنا أحسن من قوله في التسهيل جمع قلة فإن عيناً تجمع جمع قلة على أعيان ولا يؤكد به.

تنبيه: ما أفهمه كلامه من منع مجيء النفس والعين مؤكداً بهما غير الواحد وهو المثنى والمجموع غير مجموعين على أفعل هو كذلك في المجموع، وأما المثنى فقال الشارح بعد ذكره إن الجمع فيه هو المختار ويجوز فيه أيضاً الإفراد والتثنية. قال أبو حيان: ووهم في ذلك إذ لم يقل أحد من النحويين به. وفيما قاله أبو حيان نظر فقد قال ابن إياز في شرح الفصول: ولو قلت نفساهما لجاز فصرح بجواز التثنية. وقد صرح النحاة بأن كل مثنى في المعنى مضاف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع والإفراد والتثنية والمختار الجمع نحو: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [سورة التحريم، الآية: ٤] ويترجح الإفراد على التثنية عند الناظم وعند غيره بالعكس وكلاهما مسموع كقوله:

٦٢٠ - حَمَامَةَ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرَنَّمِي

قوله: (ولا على أعيان) لو قال: ولا بالعين مجموعاً على أعيان لكان مستقيماً. قوله: (ولا يؤكد به) أي المختار وإلا ففي الدماميني عن شرح العمدة للمصنف والمفصل للزمخشري والكفاية لابن الخباز جواز التوكيد بأعيان. قوله: (وقد صرح النحاة الخ) لما لم يكن كلام ابن إياز راداً على أبي حيان بالنظر إلى الإفراد أتى بهذا الرد الثاني لأنه يرد عليه بالنظر إلى الإفراد والتثنية ولأبي حيان أن يقول ما صرح به النحاة لا يظهر الرد به لأن النفس والعين لم يضافا إلى المتضمن بل إلى ما هو بمعناهما لأن المراد بهما الذات. قوله: (إلى متضمنه) بصيغة اسم الفاعل أي ما اشتمل على المضاف. قوله: (والمختار الجمع) أما على التثنية فلأن المتضايفين كالشيء الواحد فكرهوا الجمع بين تثنيتهما وأما على الإفراد فلأن الاثنين جمع في المعنى. قوله: (حمامة الخ) تمامه:

سقاك من الغر الغوادي مطيرها

والغر جمع غراء وهي البيضاء وهو صفة لمحذوف أي من السحب الغر الخ، والغوادي جمع

شواهد التأكيد

٦٢٠ - تمامه:

سَقَاكِ مِنَ الْغُرِّ الْغَوَادِي مَطِيرُهَا

قاله الشماخ من قصيدة من الطويل أي يا حمامة ترنمي أي رجعي صوتك. والشاهد في بطن الواديين حيث أفرد البطن والقياس بطني الواديين، بل الأحسن بطون الواديين. ومطيرها فاعل سقاك. يقال ليلة مطيرة إذا كانت كثيرة المطر. والغر بالضم جمع غراء وهي البيضاء. والغوادي جمع غادية بالغين المعجمة وهي السحابة التي تنشأ صباحاً.

وكقوله:

٦٢١ ـ وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ

اهـ. (وَكُلاًّ أَذْكُرْ فِي) التوكيد المسوق لقصد (الشُّمُولِ) والإحاطة بأبعاض المتبوع (وَكِلاً) و(كِلْتَا) و(جَمِيعاً) فلا يؤكد بهن إلا ما له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه لرفع احتمال تقدير

غادية وهي السحابة الممطرة صباحاً والمطير بفتح الميم كثير المطر. قوله: (ومهمهين الخ) المهمه المكان القفر، والقذف بفتح القاف والذال المعجمة آخره فاء البعيد والمرت بفتح الميم وسكون الراء آخره فوقية المكان الذي لا نبات فيه وظهراهما مبتدأ ومثل خبر والجملة صفة ثالثة قاله العيني. والمراد بظهريهما ما ارتفع منهما. وقوله: مثل ظهور الترسين أي في الصلابة.

قوله: (وكلا اذكر الخ) أعلم أن كلا وشبهها في إفادة شمول كل فردان كانت داخلة في حيز النفي بأن أخرت عن أداته لفظاً نحو:

ما كل ما يتمنى المرء يدركه

وما جاء كل القوم، وما جاء القوم كلهم، ولم آخذ كل الدراهم، ولم آخذ الدراهم كلها، أو رتبة نحو كل الدراهم لم آخذ، والدراهم كلها لم آخذ توجه النفي إلى الشمول خاصة وأفاد سلب العموم. وإلا بأن قدمت على أداته لفظاً ورتبة توجه النفي إلى كل فرد وأفاد عموم السلب كقوله عليه الصلاة والسلام: كل ذلك لم يكن، وكالنفي النهي قال التفتازاني والحق أن الشق الأول أكثري لا كلي بدليل: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [سورة لقمان، الآية:١٨] ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [سورة البقرة، الآية:٢٧٦] ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ [سورة القلم، الآية:١٠]. قوله: (ويصح وقوع بعضها موقعه) أي في نسبة الحكم إليه سواء كان على وجه إرادة البعض من لفظ الكل مجازاً مرسلاً أو إسناد ما للبعض إلى الكل مجازاً عقلياً أو تقدير المضاف، فقوله: لرفع احتمال تقدير بعض الخ فيه قصور ولعله إنما اقتصر عليه لأنه أقرب الاحتمالات الثلاثة، فإذا اندفع هو اندفع أخواه بالأولى ودخل في قول الشارح إلا ما له أجزاء الخ نحو زيد كله حسن، وعين البقرة الوحشية كلها سواد، لأن المؤكد وإن كان غير متعد له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه. قوله: (تقدير بعض) أي أو ما في

---

٦٢١ ـ قاله خطام المجاشعي، قاله سيبويه. وقال أبو علي: لهميان بن قحافة. وقبله:

وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ

من مشطور السريع. الواو واو رب. والمهمه القفر. وقذفين بفتح القاف والذال المعجمة وفي آخره فاء تثنية قذف وهو البعيد وهو صفة مهمهين. ويروى فدفدين والفدفد الأرض المستوية. ومرتين تثنية مرت بفتح الميم وسكون الراء وفي آخره تاء مثناة من فوق وهو المكان الذي لا نبات فيه. وظهراهما مبتدأ. ومثل ظهور الترسين خبره. والجملة أيضاً صفة مهمهين. والشاهد في جمع الظهور بعد ما ثني، والتثنية أصل، والإفرد جائز، والجمع راجح. وجواب رب هو قوله:

قَطَعْتُهُ بِالسَّمْتِ لاَ بِالسَّمْتَيْنْ

بعض مضاف إلى متبوعهن، نحو: جاء الجيش كله أو جميعه، والقبيلة كلها أو جميعها، والرجال كلهم أو جميعهم، والهندات كلهن أو جميعهن، والزيدان كلاهما والهندان كلتاهما، لجواز أن يكون الأصل، جاء بعض الجيش، أو القبيلة أو الرجال، أو الهندات، أو أحد الزيدين، أو إحدى الهندين. ولا يجوز جاءني زيد كله ولا جميعه. وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما ولا الهندان كلتاهما لامتناع التقدير المذكور. وأشار بقوله: (بِالضَّمِيرِ مُوصَلاَ) إلى أنه لا بد من اتصال ضمير المتبوع بهذه الألفاظ ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه كما رأيت. ولا يجوز حذف الضمير استغناء بنية الإضافة خلافاً للفراء والزمخشري. ولا حجة في ﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٩] ولا قراءة بعضهم إنا كلا فيها على أن المعنى جميعه وكلنا، بل جميعاً حال وكلا بدل من اسم إن أو حال من الضمير المرفوع في فيها. وذكر في التسهيل أنه قد يستغنى عن الإضافة إلى الضمير بالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل، وجعل منه قول كثير:

معناه كأحد وإحدى بدليل قوله بعد أو أحد الزيدين الخ. قوله: (والزيدان كلاهما الخ) فائدة لا يتحد توكيد متعاطفين ما لم يتحد عاملهما معنى فلا يقال: مات زيد وعاش عمرو كلاهما، فإن اتحدا معنى جاز وإن اختلفا لفظاً جزم به الناظم تبعاً للأخفش نحو: انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما. قال أبو حيان: ويحتاج ذلك إلى سماع. سيوطي سم. قوله: (لجواز أن يكون الأصل الخ) فيه ما في التعليل الأول ولو قال الجواز أن يكون المعنى الخ لو في بالاحتمالات الثلاثة. قوله: (وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما الخ) هذا مذهب الأخفش والفراء وهشام وأبي علي، وذهب الجمهور إلى الجواز كما قاله الدماميني ووافق الناظم في تسهيله الجمهور. قوله: (لامتناع التقدير المذكور) أي فلا فائدة في التأكيد حينئذ. قوله: (بالضمير موصلاً) حال من الألفاظ المتقدمة بتأويلها بالمذكور وبالضمير متعلق به.

قوله: (ولا يجوز حذف الضمير) والكلام مفروض فيما إذا جرت على المؤكد فلا يرد نحو: ﴿كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [سورة الأنبياء، الآية:٣٣]. قوله: (على أن المعنى الخ) راجع للمنفي بالميم. قوله: (بل جميعاً حال) بمعنى مجتمعاً إن قيل الحالية تقتضي وقوع الخلق على ما في الأرض حالة الاجتماع وليس كذلك. أجيب بأن خلق بمعنى قدر خلق ذلك في علمه. قوله: (وكلا بدل من اسم أن) وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا أفاد الإحاطة نحو: قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير. قوله: (أو حال من الضمير الخ) قال في المغني فيه ضعفان: تقدمه على عامله الظرفي وتنكير كل بقطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى لأن الحال واجبة التنكير. قوله: (بالإضافة إلى مثل الظاهر) أي لحصول الربط به كما تقدم في الموصول. قوله: (وجعل منه الخ) جعل أبو حيان كل الناس نعتاً أي الكاملين في الحسن والفضل همع.

٦٢٢ ـ يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ

(وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضاً كَكُلٍّ) في الدلالة على الشمول اسماً موازناً (فَاعِلَةً مِنْ عَمَّ فِي التَّوْكِيدِ) فقالوا: جاء الجيش عامته، والقبيلة عامتها، والزيدون عامتهم، والهندات عامتهن. وعد هذا اللفظ (مِثْلَ النَّافِلَهْ) أي الزائد على ما ذكره النحويون في هذا الباب، فإن أكثرهم أغفله، لكن ذكره سيبويه وهو من أجلهم فلا يكون حينئذ نافلة على ما ذكروه، فلعله إنما أراد أن التاء فيه مثلها في النافلة أي تصلح مع المؤنث والمذكر فتقول: اشتريت العبد عامته كما قال تعالى: ﴿وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٧٢].

تنبيه: خالف في عامة المبرد وقال إنما هي بمعنى أكثرهم.

(وَبَعْدَ كُلٍّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا)

فقالوا: جاء الجيش كله أجمع، والقبيلة كلها جمعاء، والزيدون كلهم أجمعون، والهندات كلهن جمع.

(وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ)

المذكورات نحو: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [سورة الحجر، الآية: ٣٩] ﴿لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [سورة الحجر، الآية: ٤٣] وهو قليل ....

قوله: (واستعملوا أيضاً) أي كما استعملوا غير عامة. وقوله: من عم أي مشتقاً من مصدره وقوله: في التوكيد متعلق باستعملوا ويغني عنه قوله: ككل. قوله: **(فاعله من عم)** لم يقل عامة مع أنه أخصر لأن فيه اجتماع ساكنين وهو لا يجوز في النظم. قوله: **(مثل النافلة)** حال من فاعله وقول الشارح وعد هذا اللفظ مثل النافلة حل معنى ولم يجعله زائداً بل مثل الزائد نظراً لكون البعض قد ذكره، وحينئذ لا يرد الاستدراك الذي ذكره الشارح لأنه لم يجعله نافلة بل مثلها أفاده سم. قوله: (ويعقوب نافلة) حال من يعقوب أي حالة كونه نافلة على ما طلبه إبراهيم من ولد صالح وهو إسحاق حيث قال: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [سورة الصافات، الآية: ١٠٠] فوهب له إسحاق وولد لإسحاق يعقوب. قوله: (بمعنى أكثرهم) أي فتكون بدل بعض من كل. قوله: **(المذكورات)** دفع به ما يوهمه تعبير المصنف بالظاهر في موضع الضمير من مغايرة الألفاظ المذكورة في البيت الثاني للألفاظ

---

٦٢٢ ـ قاله كثير عزة. وصدره:

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمْ

من البسيط. وكم خبرية مبتدأ. وقد ذكرتك خبره. والشاهد في كل الناس حيث أضيف فيه كل إلى اسم ظاهر لأن إضافته تجب إلى اسم مضمر. وقال ابن مالك وقد يخلفه الظاهر كما في قوله كم قد ذكرتك إلى آخره. ورد عليه أبو حيان بأنّ كلا ههنا ليست للتأكيد وإنما هو نعت، وليس بشيء لأن التي ينعت بها دال على الكمال لا على عموم الإفراد.

بالنسبة لما سبق، وقد يتبع أجمع وأخواته بأكتع وكتعاء وأكتعين وكتع، وقد يتبع أكتع وأخواته بأبصع وبصعاء وأبصعين وبصع، فيقال: جاء الجيش كله أجمع أكتع أبصع، والقبيلة كلها جمعاء كتعاء بصعاء، والقوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون، والهندان كلهن جمع كتع بصع. وزاد الكوفيون بعد أبصع وأخواته أبتع وبتعاء وأبتعين وبتع. قال الشارح ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب. وشذ قول بعضهم أجمع أبصع. وأشذ منه قول الأخر: جمع بتع. وربما أكد بأكتع وأكتعين غير مسبوقين بأجمع وأجمعين. ومنه قول الراجز:

٦٢٣ ـ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيّاً مُرْضَعَا ... تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا
إِذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا ... إِذاً ظَلِلْتُ الدَّهْر أَبْكِي أَجْمَعَا

وفي هذا الرجز أمور: إفراد أكتع عن أجمع، وتوكيد النكرة المحدودة، والتوكيد بأجمع غير مسبوق بكل، ....

المذكورة في البيت الأول. قوله: (بالنسبة لما سبق) أي من وقوع المذكورات بعد كل أما بالنسبة لنفسه فكثير.

قوله: (ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب) أي بتقديم وتأخير أو بحذف بعض ما في الأثناء. قال الفارضي: قدمت كل على الجميع لعراقتها وكونها أنص في الإحاطة ووليها أجمع لأنه صريح في الجمعية لاشتقاقه من الجمع ووليه أكتع لانحطاطه عنه في الدلالة على الجمع لأنه من تكتع الجلد إذا انقبض ففيه معنى الجمع ووليه أبصع لأنه من تبصع العرق إذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع وأخر أبتع لأنه أبعد من أبصع لأنه طويل العنق أو شديد المفاصل لكن لا يخلو من دلالته على اجتماع اهـ ببعض تلخيص. وإذا اجتمع النفس والعين وكل قدما على كل ولم يتعرضوا لما إذا اجتمع كل وعامة والظاهر تقديم كل على عامة. قوله: (وأشذ منه الخ) أي لأن في الأول حذف واسطة واحدة وهي أكتع وفي الثاني حذف واسطتين وهما كتع وبصع. قوله: (بأكتع وأكتعين) لم يستشهد للثاني وقد استشهد له في الهمع.

قوله: (إفراد أكتع عن أجمع) أي وهو قليل. قوله: (وتوكيد النكرة المحدودة) أي الموضوعة لمدة لها ابتداء وانتهاء أي وهو ممنوع عند البصريين كما سيأتي. قوله: (والتوكيد بأجمع الخ) أي

---

٦٢٣ ـ رجز لم يعلم راجزه والمنادى محذوف، أي يا قوم ليتني. وكنت صبياً مرضعاً خبر ليت. والذلفاء بالذال المعجمة اسم امرأة هنا. وإذا للشرط. وقبلتني جوابه. وأربعاً صفة مصدر محذوف أي تقبيلاً أربعاً. وإذاً حرف مكافأة وجواب وهنا جواب لشرط محذوف، أي إن لم يكن الأمر كذلك إذن ظللت. والشاهد في مواضع: في أكتعا حيث أكد به وهو غير مسبوق بأجمع وشرطه ذلك، وأكد به حولاً وهو نكرة، وشرطه أن يكون معرفة، وفي أجمعا حيث أكد به الدهر وهو غير مسبوق بكل وهو شرط. وفصل بينهما بقوله أبكي والأصل عدمه.

والفصل بين المؤكد والمؤكد، ومثله في التنزيل: ﴿وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٥١].

تنبيهات: الأول: زعم الفراء أن أجمعين تفيد اتحاد الوقت، والصحيح أنها ككل في إفادة العموم مطلقاً بدليل قوله تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [سورة الحجر، الآية: ٣٩]. **الثاني**: إذا تكررت ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع وليس الثاني تأكيداً للتأكيد. **الثالث**: لا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع إلى الرفع ولا إلى النصب. **الرابع**: لا يجوز عطف بعضها على بعض فلا يقال: قام زيد نفسه وعينه، ولا جاء القوم كلهم وأجمعون. وأجازه بعضهم وهو قول ابن الطراوة. **الخامس**: قال في التسهيل وأجرى في التوكيد مجرى كل ما أفاد معناه من الضرع والزرع والسهل والجبل واليد والرجل والبطن والظهر يشير إلى قولهم مطرنا الضرع والزرع، ومطرنا السهل والجبل، وضربت زيداً اليد والرجل، وضربته البطن والظهر. **السادس**: ألفاظ التوكيد معارف: أما ما أضيف إلى الضمير فظاهر، وأما أجمع وتوابعه ففي تعريفه قولان: أحدهما أنه بنية الإضافة ونسب لسيبويه، والآخر بالعلمية ....

وهو قليل بالنسبة للتأكيد بها مسبوقة بكل. قوله: (والفصل الخ) أي وهو خلاف الأصل. قوله: (إفادة العموم مطلقاً) أي لا بقيد اتحاد الوقت. قوله: (لا يجوز في ألفاظ الخ) أي على المختار لمنافاة القطع مقصود التوكيد. قوله: (فلا يقال الخ) عللوه باتحاد معنى النفس والعين واتحاد معنى كل وأجمع وهذا يقتضي جواز نحو: جاء القوم أنفسهم وكلهم لعدم الاتحاد ولم أر من ذكره بل إطلاقهم يخالفه فافهم. قوله: (الضرع) بفتح الضاد المعجمة والزرع أي جميعنا، وكذا يقال فيما بعده. قوله: (وضربت زيداً الخ) أي إذا أريد باليد والرجل وبالبطن والظهر الجملة أما إذا أريد العضوان فقط فبدل بعض. قوله: (معارف) ومن ثم لم تنصب حالاً على الأصح كما في السيوطي أي مع إضافتها فلا ينافي ما قدمه الشارح في خلق لكم ما في الأرض جميعاً إنا كلا فيها. قوله: (بنية الإضافة) قيل: هذا ينافي ما قدمه من امتناع حذف الضمير استغناء بنية الإضافة والحق أنه لا منافاة لأن ما تقدم في غير أجمع وتوابعه كما نبه عليه سم، قال في المغني: يجب تجريد نحو أجمع المؤكد به من ضمير المؤكد، وأما قولهم جاءوا بأجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها فهو جمع لجمع كأفلس وفلس أي بجماعاتهم اهـ. لكن نقل الرضي والبرماوي في شرح ألفية الأصول فتح الميم أيضاً.

قوله: (بالعلمية) أي الجنسية وعليه فهي ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل إلا جمع وتوابعه فللعلمية والعدل وعلى الأول يكون منعها من الصرف للوصفية ووزن الفعل إلا جمع وتوابعه فللوصفية والعدل كأخر كذا قال البعض. وظاهره أن جمعاء وتوابعه كأجمع وتوابعه، ويبطله أنها ليست بوزن الفعل ولو جعل مانع صرفها ألف التأنيث الممدودة لم يبعد. بل يتعين ثم الذي قاله

علق على معنى الإحاطة (وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدَ مَنْكُورٍ) بواسطة كونه محدوداً وكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة (قُبِلْ) وفاقاً للكوفيين والأخفش، نقول: اعتكفت شهراً كله. ومنه قوله:

٦٢٤ ـ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ

وقوله:

تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا

وقوله:

٦٢٥ ـ قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْماً أَجْمَعَا

(وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ) أي عم المفيد وغير المفيد. ولا يجوز صمت زمناً كله

الدماميني أن منع الصرف على الأول لشبه العلمية ووزن الفعل ووجه الشبه كون كل من منوي الإضافة والعلم معرفة بغير معرف لفظي. قوله: (علق على معنى الإحاطة) أي وضع على معنى هو الإحاطة ولا يخفى أن جعل مدلوله الإحاطة يورث اختلال الكلام إذ يكون حينئذ معنى جاء القوم أجمع جاء القوم الإحاطة فلعل في العبارة حذف مضاف أي ذي الإحاطة على أن الإحاطة مصدر المبني للمفعول فافهم. قوله: (وفاقاً للكوفيين والأخفش) فلا يشترط عندهم تطابق التوكيد والمؤكد تعريفاً وتنكيراً. قوله: (رجب) هو كصفر إن أريد به معين فغير منصرف للعلمية والعدل عن المحلى بأل وإلا فمنصرف نقله الدنوشري عن السعد وغيره ونقل شيخنا عن شرح المواهب لشيخه الزرقاني أن رجب من أسماء الشهور مصروف وإن أريد به معين كما في المصباح.

قوله: (الذلفاء) بالذال المعجمة ثم الفاء اسم امرأة. قوله: (قد صرت) بتشديد الراء أي صوتت البكرة أي بكرة البئر كما في العيني وشيخ الإسلام زكريا فتفسير البعض لها بالناقة فيه نظر. وهي بسكون الكاف وجوز بعضهم فتحها. قوله: (ولا يجوز صمت زمنا الخ) أي بإجماع الفريقين

---

٦٢٤ ـ صدره:

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبُ

هو من البسيط وأن بالفتح في محل الرفع على أنه فاعل شاقه. والشوق نزاع النفس إلى الشيء، ويا لمجرد التنبيه. والشاهد في حول كله حيث أكد حول بلفظ كل والحال أنه نكرة وهو مذهب الكوفية. وهذا وأمثاله من الشواذ عند البصرية. قلت: صحة السماع تدل على أنه غير شاذ وكثير منهم ينشدون البيت:

يا ليت عدة شهر كله رجب

وهذا تحريف، والصواب عدة حول كله فافهم.

٦٢٥ ـ قائله مجهول. وقال أبو البركات: لا يستقيم الاحتجاج به. وقيل مصنوع لا يحتج به. والرواية الصحيحة:

قد صرت البكرة يوماً أجمع =

ولا شهراً نفسه (وَٱغْنَ بِكِلْتَا فِي مُثَنًّى وَكِلاَ عَنْ) تثنية (وَزْنِ فَعْلاَءَ وَوَزْنِ أَفعَلاَ) كما استغنى بتثنية سي عن تثنية سواء، فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان، ولا الهندان جمعاوان، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش قياساً معترفين بعدم السماع.

تنبيهان: الأول: المشهور أن كلا للمذكر وكلتا للمؤنث. قال في التسهيل: وقد يستغنى بكليهما عن كلتيهما أشار بذلك إلى قوله:

٦٢٦ ـ يَـمُـتُّ بِـقُـرْبَـى الـزَّيْـنَـبَـيْـنِ كِـلَـيْـهِـمَـا

لأن النكرة في الأول غير محدودة والتوكيد في الثاني ليس من ألفاظ الإحاطة وفي نسخ فلا يجوز بالفاء وهي أولى. قوله: (واغن بكلتا الخ) قال في النكت: ظاهره أن ما عدا ذلك من كل وعامة وجميع يستعمل في المثنى والمجموع لأن كلامه فيما تقدم عام خصوصاً أنه ذكر في التسهيل جواز الاستغناء بكل عن كلا وكلتا ورده أبو حيان وقال إنه يحتاج إلى نقل وسماع من العرب. قوله: (في مثنى) أي فيما دل على اثنين وإن لم يسم في الاصطلاح مثنى ليدخل نحو: جاء زيد وعمرو كلاهما وهند ودعد كلتاهما. قوله: (عن تثنية وزن الخ) قدر تثنية لأن نفس وزن فعلاء لا يصلح للمثنى حتى يستغنى فيه عنه بغيره.

قوله: (فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان ولا الهندان جمعاوان) لو قال: فلا يجوز جاء الجيشان أجمعان ولا القبيلتان جمعاوان لكان أولى لأن ما مثل به لا يجوز وإن قلنا بجواز تثنية أجمع وجمعاء لأنه لا يؤكد بأجمع وجمعاء إلا مفرد ذو أبعاض ومفردة ذات أبعاض فبفرض جواز تثنيتهما إنما يؤكد بهما مثنى واحده مفرد ذو أبعاض ومفردة ذات أبعاض إلا أن يدعي الفرق بين حالتي التثنية والجمع وفيه ما فيه. قوله: (وأجاز ذلك الكوفيون الخ) وهل يجري خلافهم في توابع أجمع وجمعاء وهو أكتع وكتعاء الخ في كلام بعضهم ما يشعر بجريانه والقياس يقتضيه نقله شيخنا. قوله: (يمت) بفتح الميم وتشديد الفوقية أي ينتسب أو بمعنى يتوسل بالقرابة وعليه يحتاج إلى تجريد يمت عن كونه بالقرابة لئلا يتكرر قوله بقربي.

= بلا تنوين. أراد يومي أجمع، فالألف بدل من ياء الإضافة. وصرت صوتت والبكرة للبئر. أراد صوتت بكرة البئر يوماً من أوله إلى آخره. والشاهد في أجمعا حيث احتجت به الكوفية على جواز تأكيد النكرة المحدودة. وجواب البصرية ما ذكرنا. وقطع الزمخشري بعدم جواز تأكيد النكرة لا بكل وأجمع.

٦٢٦ ـ قاله هشام بن معاوية. وتمامه:

إِلَـيْـكَ وَقُـرْبَـى خَـالِـدٍ وَحَـبِـيـبِ

من الطويل. يمت ينتسب، من المت بفتح الميم وتشديد التاء المثناة من فوق: أي ينتسب إليك بقرابة الزينبين، وقرابة خالد وحبيب. والشاهد في كليهما فإنه وقع موقع كلهما على تأويل الشخصين للضرورة.

وقال ابن عصفور: هو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة كأنه قال بقربى الشخصين. **الثاني**: ذكر في التسهيل أيضاً أنه قد يستغنى عن كليهما وكلتيهما بكلهما، فيقال على هذا: جاء الزيدان كلهما والهندان كلهما (وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ المُتَّصِلْ) مستتراً كان أو بارزاً (بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ) الضمير (المُنْفَصِلْ) حتماً (عَنَيْتُ) المتصل (ذَا الرَّفْعِ) نحو: قم أنت نفسك أو عينك، وقوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم، فلا يجوز قم نفسك ولا قوموا أعينكم بخلاف قام الزيدون أنفسهم فيمتنع الضمير، وبخلاف ضربتهم أنفسهم ومررت بهم أعينهم، فالضمير جائز لا واجب.

تنبيه: ما اقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو ما صرح به في شرح الكافية ونص عليه غيره. وعبارة التسهيل تقتضي عدم الوجوب اهـ (وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا) أي بما

قوله: (وقال ابن عصفور هو من تذكير المؤنث الخ) يحتمل أن هذا قول آخر مخالف لما قاله في التسهيل فيكون المراد أن الشاعر احتاج إلى التذكير بتأويل الزينبين بالشخصين فارتكبه فكان إتيانه كليهما في محله فليس المحل حينئذ لكلتيهما فقط حتى يكون الإتيان بكليهما من باب الاستغناء بكليهما عن كلتيهما، ويحتمل أنه تأييد وإيضاح لما قاله في التسهيل بين به وجه الاستغناء. قوله: (وإن تؤكد الضمير المتصل الخ) قال الفارضي: وإنما وجب ذلك لوقوع اللبس في بعض المواضع كما لو قلت هند ذهبت نفسها وسعدى خرجت عينها إذ يحتمل أن تكون نفسها ذهبت وعينها خرجت، فإذا قيل: ذهبت هي نفسها لم يكن لبس ولم يفرقوا بين هذين المثالين وغيرهما طرداً للباب اهـ. وأيضاً إنما وجب ذلك لأن المرفوع المتصل بمنزلة الجزء فكرهوا أن يؤكدوه أولاً بمستقل من غير جنسه فأكدوه أولاً بمستقل من جنسه وبمعناه وهو الضمير المنفصل المرفوع ليكون تمهيداً لتأكيده بالمستقل من غير جنسه وهو النفس والعين اللذان هما من الأسماء الظاهرة، أما إذا كان المؤكد اسماً ظاهراً أو ضمير رفع منفصلاً أو ضمير نصب مطلقاً فلا يشترط هذا الشرط لفقد العلة المقتضية له إذ الظاهر مستقل والمنفصل ليس كالمتصل لاستقلاله بنفسه والمنصوب ليس كالمرفوع في شدة الاتصال. قوله: (بالنفس والعين) إنما اختص هذا الحكم بهما لقوة استقلالهما فإنهما يستعملان في غير التوكيد كثيراً نحو علمت ما في نفسك وعين زيد حسنة بخلاف بقية الألفاظ فلم يكن لها من قوة الاستقلال ما للنفس والعين فلم يكرهوا توكيد المرفوع المتصل بها. قوله: (نحو قم أنت نفسك الخ) ونحو: قمنا نحن أنفسنا ونحو: قاموا هم أنفسهم.

قوله: (فيمتنع الضمير) لأن الظاهر لا يؤكد بالمضمر لكونه دون المضمر تعريفاً فلا يكون تكملة له. قوله: (ما اقتضاه كلامه هنا الخ) وجه اقتضائه الوجوب أن التقدير فتوكيده بعد المنفصل والمصدر الواقع خبراً بمعنى الأمر فكأنه قال فأكده بعد المنفصل والأمر للوجوب وإنما قدرنا كالمكودي فتوكيده لا فأكده كما فعل الشاطبي لأن حذف المبتدأ هو المعهود في جواب الشرط نحو: ﴿وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ﴾ [سورة فصلت، الآية: ٤٩]. قوله: (تقتضي عدم الوجوب) أي عدم وجوب الفصل بالضمير المنفصل فيكفي الفصل بغير الضمير فالشرط مطلق الفصل، وعلى هذا

سوى النفس والعين (وَالْقَيْدُ) المذكور (لَنْ يُلْتَزَمَا) فقالوا: قوموا كلكم وجاءوا كلهم من غير فصل بالضمير المنفصل. ولو قلت: قوموا أنتم كلكم وجاءوا هم كلهم لكان حسناً. (وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي مُكَرَّراً) ما مبتدأ موصول ولفظي خبر مبتدأ محذوف هو العائد، والمبتدأ مع خبره صلة ما. وجاز حذف صدر الصلة وهو العائد للطول بالجار والمجرور وهو متعلق باستقرار، على أنه حال من الضمير المستتر في الخبر إذ هو في تأويل المشتق، ومكرراً حال من فاعل يجي المستتر، وجملة يجي خبر الموصول أي النوع الثاني من نوعي التوكيد وهو التوكيد اللفظي هو إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى، كذا عرفه في التسهيل، فالأول يكون في الاسم والفعل والحرف والمركب غير الجملة والجملة نحو: جاء زيد زيد، ونكاحها باطل باطل باطل. وقوله:

اقتصر السيوطي حيث قال: لا يشترط في الفاصل كونه ضميراً اهـ. بل في الفارضي ما نصه: يجوز على ضعف جاءوا أعينهم وقاموا أنفسهم وجعل منه بعضهم القراءة الشاذة عليكم أنفسكم بالرفع على أنه توكيد للضمير المستتر في عليكم. وقال ابن هشام: الصواب أن أنفسكم مبتدأ على حذف مضاف وعليكم خبره أي عليكم شأن أنفسكم اهـ. قوله: (يجي) حذفت لامه للضرورة أو على لغة قاله الشاطبي. قوله: (مكرراً) أي إلى ثلاث مرات فقط لاتفاق الأدباء على أنه لم يقع في لسان العرب أزيد منها كما نقله الدماميني عن العز بن عبد السلام. قال: وأما تكرير ويل يومئذ للمكذبين في سورة والمرسلات فليس بتأكيد بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد المكذبون بما ذكر قبيل هذا القول فلم يتعدد على معنى واحد، وكذا ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [سورة الرحمن، الآية:١٣] في سورة الرحمن اهـ.

قوله: (وهو) أي الجار والمجرور متعلق الخ. قوله: (إذ هو) أي الخبر وهو لفظي وهذا تعليل لاستتار الضمير فيه. قوله: (هو إعادة اللفظ) قال السيوطي: ولا يضر نوع اختلاف نحو: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَـٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ﴾ [سورة الطارق، الآية:١٧]. قوله: (أو تقويته بموافقه) يوهم أن إعادة لفظه لا تقوية فيها وليس كذلك مع أن التقوية فائدة التوكيد فلا تذكر في حده إلا أن يقال هو رسم، ولو قال: أو ذكر موافقه معنى لكان أولى واعلم أن كلام المتن صادق بالصورتين لأن قوله مكرر، أي لفظاً ومعنى أو معنى فقط. قوله: (بموافقه) ظاهر في إرادة المرادف ويرد عليه نحو عطشان نطشان فإنه توكيد لفظي مع أنه ليس بالمرادف إذ لا يفرد والمرادف يفرد قاله الدماميني. ولك أن تقول إن نحو نطشان مرادف وعدم إفراده عارض في الاستعمال فلا يمنع المرادفة فأعرفه. قوله: (يكون في الاسم) استثنى من ذلك الاسم المحذر إذا ذكر العامل فإنه لا يجوز أن يكرر توكيداً لئلا يجتمع العوض والمعوض منه لما سيأتي من أنهم جعلوا التكرار نائباً عن الفعل وعندي أنه يجوز تكراره توكيداً ولا يلزم الاجتماع المذكور لأن جعلهم التكرار عوضاً عن الفعل في حالة حذف الفعل لا حالة ذكره فاعرفه فإنه متين. قوله: (ونكاحها باطل باطل باطل) أي من قوله ﷺ: **«أيما امرأة**

٦٢٧ ـ فَـإِيَّـاكَ إِيَّـاكَ الـمِـرَاءَ فَـإِنَّـهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

ونحو قام قام زيد، ونحو نعم نعم. وكقوله:

٦٢٨ ـ فَـحَـتَّـامَ حَـتَّـام الـعـنـاءُ الـمـطـولُ

والجملة (كَقَوْلِكَ أَدْرُجِي أَدْرُجِي) وقوله:

٦٢٩ ـ لَـكَ الـلـهُ لَـكَ الـلـهُ

والثاني كقوله:

أَنْـتَ بِـالْـخَـيْـرِ حَـقِـيـقٌ قَـمِـنُ

وقوله:

٦٣٠ ـ وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبِ أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهْ

نكحت نفسها بغير وليّ فنكاحها» الخ. قوله: (المراء) هو الجدال ودعاء بتشديد العين مثال مبالغة. قوله: (ونحو نعم نعم) بفتح النون والعين وسكون الميم. قوله: (العناء) بفتح العين المهملة والمد التعب. قوله: (لك الله لك الله) شطر بيت من الهزج.

قوله: (والثاني) أي تقوية اللفظ بموافقه معنى ويكون أيضاً في الاسم والفعل والحرف والجملة كما في التصريح وإن أوهم صنيع الشارح خلافه. قوله: (وقلن الخ) الضمير للنسوة وعلى

---

٦٢٧ ـ هو من أبيات الكتاب من الطويل. إياك تحذير معناه اتق. وفيه الشاهد حيث كرره للتأكيد والمراء بكسر الميم المجادلة مفعوله. وقال ابن يعيش: أراد والمراء بحرف العطف أو من المراء فحذفه والفاء للتعليل. ودعاء مبالغة داع ذكره بها للوزن، أو قصدت ولكن تركت في جالب للضرورة، والتقدير جلاب فافهم.

٦٢٨ ـ قاله الكميت. وصدره:

فَتِـلْـكَ وُلاَتُ الـسُّـوءِ قَـد طَـالَ مُـلْـكُـهُـمْ

من الطويل. الولاة جمع وال. والشاهد في فحتام حيث كررت حتى للتأكيد، ودخلت عليها ما الاستفهامية، وحذفت ألفها اكتفاء بالفتحة. والعناء بفتح العين المهملة وتخفيف النون المشقة والتعب. وهو مبتدأ. والمطول صفته والخبر محذوف أي منهم أو بين الناس ونحو ذلك.

٦٢٩ ـ شطر من بيتين. وتمامهما:

أَيَـا مَـنْ لَـسْـتُ أَقْـلاَهُ وَلاَ فِـي الْـبُـعْـدِ أَنْـسَـاهُ
لَـكَ الـلَّـهُ عَـلَـى ذَاكَـا لَـكَ الـلَّـهُ لَـكَ الـلَّـهُ

هما من الهزج وأقلاه من قلاه يقليه قلياً وقلاه إذا بغضه. ويقلاه لغة طيىء. والبيت على لغتهم. والشاهد في تأكيد الجملة الاسمية بإعادة لفظها.

٦٣٠ ـ قاله مضرس بن ربعي، ونسبه الصاغاني إلى طفيل بن عوف الغنوي والقول ما قالت حذام. وقال هذا البيت غيرته النحاة وجعلوه خنثى وقد بيناه في الأصل. وقلن أي النسوة حال كونهن نازلات على الفردوس أي البستان وأراد به روضة دون اليمامة. قوله أول مشرب مبتدأ خبره محذوف أي لنا =

وقوله:

٦٣١ ـ صَمِّي لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَامِ

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل. **تنبيه**: الأكثر في التوكيد اللفظي أن يكون في الجمل، وكثيراً ما يقترن بعاطف نحو: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [سورة النبأ، الآية: ٤] الآية، ونحو: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ [سورة القيامة، الآية: ٣٤] ونحو: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [سورة الانفطار، الآية: ١٧] الآية. ويأتي بدونه نحو قوله عليه الصلاة والسلام: **«والله لأغزون قريشاً»** ثلاث مرات ويجب الترك عند إبهام التعدد نحو: ضربت زيداً ضربت زيداً ولو قيل ثم ضربت زيداً لتوهم أن الضرب تكرر منك مرتين تراخت إحداهما عن الأخرى والغرض أنه لم يقع منك إلا مرة واحدة اهـ.

الفردوس حال من الضمير والفردوس البستان. وأول مشرب مبتدأ خبره محذوف أي لنا، وأن للشرط وجوابه محذوف لتقدُّم دليله، أو بالفتح مصدرية بتقدير لام التعليل أي لأن كانت الخ. والدعاثر بالعين المهملة ثم المثلثة جمع دعثور كعصفور وهو الحوض، والضمير فيه للفردوس كذا قال العيني. وقضية قول الشمني المعنى أول مشرب نشربه يكون على الفردوس أن على الفردوس خبر مقدم وأول مشرب مبتدأ مؤخر. قوله: (صمي) بفتح الصاد المهملة وتشديد الميم أمر من صمم من باب علم أصله اصممي بوزن اعلمي نقلت فتحة الميم الأولى إلى الصاد وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وأدغمت الميم في الميم. والخطاب للأذن. وصمام أصله فعل وهو توكيد لفظي وقال كثير الخطاب للداهية وصمام منادى حذف منه حرف النداء. ذكر العيني القولين ويؤيد هذا القول قول القاموس بعد أن ذكر أن صمام كقطام اسم للداهية ما نصه: وصمي صمّام أي زيدي يا داهية، وصمام صمام تصاموا في السكوت اهـ. لكن الاستشهاد بالبيت مبني على القول الأول كما لا يخفى. وبما قررناه يعلم ما في كلام البعض من الخلل والله الموفق.

قوله: (بعاطف) أي وهو ثم خاصة كما في التصريح وجعل الرضي الفاء كثم ويؤيده: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ [سورة القيامة، الآية:٣٤] والمراد بعاطف صورة لأن بين الجملتين تمام الاتصاف فلا تعطف

= أول مشرب، والجملة مقول القول. والشاهد في أجل جير لأن كليهما بمعنى الإيجاب ذكرهما معاً للتأكيد كأنه قال: أجل أجل أو جير جير وأن للشرط وجوابه محذوف أو بالفتح مصدرية تقديره لأن كانت أي لكون دعاثره مباحة، وهو جمع دعثور وهو الحوض. والضمير فيه يرجع إلى الفردوس.

٦٣١ ـ قاله الأسود بن يعفر. وصدره:

فَرَّتْ يَهُودُ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانَهَا

من الكامل. ويهود قبيلة هنا لا ينصرف للعلمية والتأنيث. وجيرانها مفعول أسلمت. قوله: صمي بالفتح أمر من صمم من باب علم يعلم يخاطب به الداهية. وصمام اسم للفعل وهو توكيد لفظي حيث قوي به معنى صمى. والتقدير صمى صمى. وفيه الشاهد. وقيل يخاطب به الأذن أي صمي يا أذن لما فعلت يهود واللام تتعلق به.

(وَلاَ تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ إلاَّ مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلْ)

فتقول قمت قمت، وعجبت منك منك لأن إعادته مجرداً تخرجه عن الاتصال.

(كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلاَ بِهِ جَوَابُ كَنَعَمْ وَكَبَلَى)

الثانية على الأولى حقيقة كما صرح به علماء المعاني، ولأن الحرف لو كان عاطفاً حقيقياً كانت تبعية ما بعده لما قبله بالعطف لا التأكيد. قوله: ونحو: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ [سورة القيامة، الآية: ٣٤]. قال في التوضيح الآية قال صاحب التصريح أي: ﴿ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰٓ﴾ [سورة القيامة، الآية: ٣٥] فأرشد بقوله الآية إلى أن المؤكد ما بعد ثم والشارح مثل بأولى لك فأولى ولم يزد فجعل المؤكد الجملة المقرونة بالفاء على ما قاله الرضي من أن الفاء كثم وكل صحيح خلافاً لمن اعترض على الشارح لأن أولى الثانية مبتدأ حذف خبره أي لك أو أولى فعل فيه ضمير مستتر على ما يأتي، وعلى كل ففي ذلك تأكيد جملة بجملة. وقوله: ﴿ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰٓ﴾ [سورة القيامة، الآية: ٣٥] تأكيد للجملتين. قال الشارح على التوضيح ومعنى أولى لك التهديد والوعيد وهو من الولي وهو القرب وأصله أولاه الله ما يكرهه واللام مزيدة كما في ردف لكم أو أولى له الهلاك. وقيل: أفعل من الويل بعد القلب. وقيل: أفعل من آل يؤول بمعنى عقباه النار اهـ.

قوله: (إلا مع اللفظ الذي به وصل) سواء كان اسماً أو فعلاً أو حرفاً. قوله: (وعجبت منك منك) وزيد مررت به به فلا فرق بين ضمير المتكلم والمخاطب والغائب. قوله: (كنعم وكبلى) نعم حرف تصديق للمخبر وإعلام للمستخبر ووعد للطالب. وبمعنى نعم جير وأجل وإي كما في المغني، وأما بلى فلا تقع باطراد إلا بعد النفي مجرداً نحو: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ قُلْ بَلَىٰ﴾ [سورة التغابن، الآية: ٧] أو مقروناً باستفهام حقيقي كأن يقال: أليس زيد بقائم فتقول بلى، أو توبيخي نحو: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمۚ بَلَىٰ﴾ [سورة الزخرف، الآية: ٨٠] أو تقريري نحو: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٧٢] أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى رعياً للفظه وحده هذا هو الأكثر. ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بنعم رعياً لمعنى الهمزة والنفي الذي هو إيجاب. ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول أحد ولا الاستثناء المفرغ؟ فلا يقال: أليس أحد في الدار ولا أليس في الدار إلا زيد ولهذا نازع جماعة كالسهيلي فيما حكي عن ابن عباس في الآية أنهم لو قالوا نعم لكفروا. نعم لو أجيب ألست بربكم بنعم لم يكف في الإقرار لاحتماله غير المراد ولهذا لا يدخل في الإسلام بلا إله إلا الله برفع إله لاحتمال نفي الوحدة كذا في المغني وإنما كان التقرير مع النفي إيجاباً لأن الهمزة للنفي ونفي النفي إيجاب، ولأن غرض المتكلم تقرير المخاطب بالإيجاب. وحاصل المقام أن قام زيد تصديقه نعم وتكذيبه لا وتمتنع بلى لعدم النفي وما قام زيد تصديقه نعم وتكذيبه بلى وتمتنع لا لأنها لنفي الإثبات لا لنفي النفي، وأقام زيد كقام زيد فإن أثبت القيام قلت نعم وإن نفيته قلت لا ويمتنع بلى، وألم يقم زيد كلم يقم زيد فإن أثبت القيام قلت بلى ويمتنع لا، وإن نفيته قلت نعم لكن إن كان الاستفهام تقريرياً وأمن اللبس جاز لك أن تثبت

وأجل وجير وإي ولا لكونها كالجزء من مصحوبها، فيعاد مع المؤكد ما اتصل بالمؤكد إن كان مضمراً نحو: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ [سورة المؤمنون، الآية: ٣٥] ويعاد هو أو ضميره إن كان ظاهراً نحو: إن زيداً إن زيداً فاضل أو إن زيداً إنه فاضل وهو الأولى ولا بد من الفصل بين الحرفين كما رأيت. وشذ اتصالهما كقوله:

٦٣٢ ـ إِنَّ إِنَّ الكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ ... يَرَيَنْ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيمَا

وأسهل منه قوله:

٦٣٣ ـ حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنْ ... أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرَنْ

وقوله:

بنعم كما مر فعلم أن بلى لا تأتي إلا بعد نفي وأن لا لا تأتي إلا بعد إيجاب وأن نعم تأتي بعدهما قاله في المغني.

قوله: (لكونها) أي الحروف غير حروف الجواب. قوله: (ويعاد هو) أي ما اتصل بالمؤكد بفتح الكاف وكذا الضمير أن في قوله أو ضميره إن كان ظاهراً. قوله: (وهو الأولى) لأنه الأصل وأما الأول فمن وضع الظاهر موضع المضمر قيل من الثاني: ﴿فَفِي رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [سورة آل عمران، الآية:١٠٧] ففي الثاني توكيد للأولى وأعيد مع الثانية ضمير رحمة ولعله مبني على أن هم مبتدأ ثان وخالدون خبره وفي رحمة الله متعلق بخالدون. أما على أن في رحمة الله خبر عما قبله وهم فيها خالدون جملة مستأنفة فليست الآية مما نحن فيه. قال في المغني: ولا يكون الجار والمجرور توكيداً للجار والمجرور لأن الضمير لا يؤكد الظاهر لأن الظاهر أقوى ولا يكون المجرور بدلاً من المجرور بإعادة الجار لأن العرب لم تبدل مضمراً من مظهر اهـ. لكن ذكر في محل آخر أن النحويين أجازوا إبدال المضمر من المظهر. قوله: (ولا بد من الفصل بين الحرفين) هذا يقوم مقام إعادة ما اتصل به. وعبارة السيوطي أو حرف غير جوابي لم يعد اختياراً إلا مع ما دخل عليه أو مفصولاً. قوله: (يحلم) بضم اللام في المضارع وكذا الماضي.

قوله: (حتى تراها) أي المطي. والقرن حبل يقرن به البعيران. قوله: (تأسياً) أي اقتداء بمن

---

٦٣٢ ـ هو من الخفيف. الشاهد في إن إن حيث كررت للتأكيد بغير اللفظ الذي وصلت به فلذلك حكم بشذوذه. ويحلم بضم اللام في الماضي والغابر. وما مصدرية زمانية. ويرين مضارع مؤكد بالنون الخفيفة لذلك عادت الياء الساقطة بالجازم. ومن موصولة في محل النصب على المفعولية. وقد ضيم إما صفة لمن أو حال لأن لم يرين من رؤية البصر، وضيم مجهول من الضيم وهو الظلم. والمعنى الكريم يحلم مدة عدم رؤيته ضيم من أجاره. فافهم.

٦٣٣ ـ قاله خطام المجاشعي. وقيل الأغلب العجيلي من الرجز، وحتى للغاية، والضمير في تراها يرجع إلى المطي المذكورة قبله. والشاهد في وكأن وكأن حيث أكد الحرف قبل أن يتصل به معموله. والقرن بفتحتين حبل يقرن به البعير. ويروى ملززات بقرن.

٦٣٤ ـ لَيْتَ شَعْرِي هَلْ ثُمَّ هَلْ آتِيَنْهُمْ

وقوله:

٦٣٥ ـ لاَ يُنْسِكَ الأَسَى تَأَسِّياً فَمَا مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمَا

للفصل في الأولين بالعاطف وفي الثالث بالوقف. وأشذ منه قوله:

٦٣٦ ـ فَلاَ وَاللهِ لاَ يُلْفَى لِمَا بِي وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ

لكون الحرف المؤكد وهو اللام موضوعاً على حرف واحد. وأسهل من هذا قوله:

٦٣٧ ـ فَأَصْبَحْنَ لاَ يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ

قبلك من الصابرين. قوله: (للفصل في الأولين بالعاطف) قال شيخنا. والبعض فيه نظر بالنسبة لأول الأولين أعني قوله: وكأن وكأن فإن مجموع وكأن الثانية تأكيد لمجموع وكأن الأولى فالواو من جملة المؤكد فلم يفصل بين المؤكد والمؤكد بعاطف اهـ. ولا يخفى أن ما ذكراه غير متعين لجواز أن يكون المؤكد كأن فقط والواو عاطفة فاصلة بينه وبين توكيده كما درج عليه الشارح لكن يرد على هذا أن العطف الذي يفصل به هو ثم وكذا الفاء على قول الرضي لا الواو إلا أن يجعل التقييد بثم والفاء للفصل بالعاطف قياساً وهذا سماع فتدبر. قوله: (وأشذ منه) أي من قوله إن إن الكريم الخ. قوله: (لا يلفي) أي لا يوجد. قوله: (وأسهل من هذا) أي من قوله: ولا للما بهم الخ.

---

٦٣٤ ـ قاله الكميت بن معروف. وتمامه:

أَمْ يَحُولَنَّ دُونَ ذَاكَ حِمَامُ

من الخفيف. ويروى أم يحولن من دون ذاك الردى بفتح الراء الهلاك. والحمام بكسر الحاء الموت، وخبر ليت محذوف أي ليت شعري أي علمي حاصل. والشاهد في هل ثم هل حيث أكد هل الأولى بالثانية مع الفصل بينهما بحرف ثم.

٦٣٥ ـ رجز لم يدر راجزه. ولا ينسك من الإنساء، والأسى فاعله وهو الحزن. وتأسياً مفعول ثان وهو الصبر والاقتداء بالصابرين. والشاهد في فما ما حيث كرر الحرف الواحد للتأكيد وفصل بينهما الوقف، والظاهر أنه جائز اختياراً. والحمام بكسر الحاء الموت.

٦٣٦ ـ قاله بعض بني أسد من الوافر. الفاء للعطف، ولا لتأكيد القسم، ولا يلغى جوابه مجهول أي لا يوجد، ودواء مسند إليه مفعول ناب عن الفاعل. والشاهد في للما بهم حيث كررت فيه اللام وهي حرف واحد وهو غاية الشذوذ والقلة. وما موصولة.

٦٣٧ ـ تمامه:

أَصَعَّدَ فِي عُلْوِ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا

قاله الأسود بن جعفر من قصيدة من الطويل: أي فأصبحت النسوة غير سائلات. والشاهد في عن بما به حيث أدخل الباء بعد عن تأكيداً لما كانا يستعملان في معنى واحد، فيقال سألت به وسألت عنه. والضمير في به يرجع إلى الذي ابتدأ بهن. والهمزة للاستفهام. وصعد أي ارتقى، وفيه ضمير يرجع إلى ما يرجع إليه الضمير الذي في بما به. وأم متصلة. وتصوبا أي نزل. وألفه للإطلاق.

لأن المؤكد على حرفين ولاختلاف اللفظين. أما الحروف الجوابية فيجوز أن تؤكد بإعادة اللفظ من غير اتصالها بشيء لأنها لصحة الاستغناء بها عن ذكر المجاب به هي كالمستقل بالدلالة على معناه، فتقول نعم نعم، وبلى بلى، ولا لا. ومنه قوله:

٦٣٨ ـ لاَ لاَ أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقاً وَعُهُودَا

(وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ)

نحو: قم أنت، ورأيتك أنت، ومررت بك أنت، وزيد جاء هو. ورأيتني أنا.

تنبيه: إذا أتبعت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو: رأيتك إياك فمذهب البصريين أنه بدل، ومذهب الكوفيين أنه توكيد. قال المصنف: وقولهم عندي أصح لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو فعلت أنت، والمرفوع تأكيد بإجماع.

خاتمة في مسائل منثورة: الأولى: لا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه على الأصح. وأجاز الخليل نحو: مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما، وقدره هما صاحباي أنفسهما. **الثانية**: لا يفصل بين المؤكد والمؤكد بإما على الأصح، وأجاز الفراء مررت بالقوم ....

قوله: (لأن المؤكد) بفتح الكاف على حرفين أي فبعد عن قوله للما بهم، وقرب نوع قرب لقوله إن إن الكريم. وصح توكيد عن بالباء لأن الباء بمعنى عن يقال: سألت به وسألت عنه، ومن الأول: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [سورة الفرقان، الآية:٥٩] فهو توكيد للمرادف. قوله: (فيجوز أن تؤكد) الأنسب بقوله من غير اتصالها بشيء كسر كاف تؤكد فتدبر. قوله: (بثنة) بفتح الموحدة وسكون المثلثة بعدها نون اسم محبوبته. قوله: (أكد به كل ضمير اتصل) لكن على وجه استعارته في توكيد ضمير النصب والجر والتوكيد في الكل لفظي بالمرادف وسكت المصنف عن توكيد المنفصل المرفوع أو المنصوب بمنفصل مرفوع. وينبغي أن لا يتوقف في جواز الأول ومقتضى منع الثاني أنه لا يجوز إياك أنت أكرمت وما أكرمت إلا إياك أنت. وفي المغني أن أنت من نحو: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [سورة البقرة، الآية:١٢٧] يصح كونه فصلاً أو توكيداً أو مبتدأ والأول أرجح فالثاني. قوله: (والمرفوع تأكيد بإجماع) أي يجوز أن يكون توكيداً بإجماع كما يجوز أن يكون بدلاً فالإجماع إنما هو على جواز التوكيد. قوله: (لا يحذف المؤكد) أي لأن الغرض من التوكيد التقوية والحذف ينافيه وتقدم ما فيه. قوله: (وقدره الخ) ويجوز نصب أنفسهما بتقدير أعينهما أنفسهما. قوله: (بإما) أما الفصل بغيرهما فثابت كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [سورة

---

٦٣٨ ـ هو من الكامل. الشاهد في تكرار لا التي للنفي للتأكيد. وباح بسره إذا أظهره وأفشاه. وبثنة بفتح الباء الموحدة وسكون الثاء المثلثة وفتح النون وفي آخره هاء اسم محبوبته. والمواثق جمع موثق بمعنى الميثاق. وأصله المواثيق جمع ميثاق فحذفت الياء للضرورة. وعهوداً عطف تفسير جمع عهد.

إما أجمعين وإما بعضهم. **الثالثة**: لا يلي العامل شيء من ألفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد إلا جميعاً وعامة مطلقاً؛ فتقول؛ القوم قام جميعهم وعامتهم، ورأيت جميعهم وعامتهم، ومررت بجميعهم وعامتهم. وإلا كلا وكلا وكلتا مع الابتداء بكثرة ومع غيره بقلة، فالأول نحو القوم كلهم قائم، والرجلان كلاهما قائم، والمرأتان كلتاهما قائمة. والثاني كقوله:

يَمِيدُ إِذَا وَالَتْ عَلَيْهِ دِلاَؤُهُمْ فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهْوَ نَاهِلُ

وقولهم: كليهما وتمرا: أي أعطني كليهما. وأما قوله:

فَلَمَّا تَبَيَّنَّا الهُدَى كَانَ كُلُّنَا عَلَى طَاعَةِ الرَّحْمَنِ وَالْحَقِّ وَالتُّقَى

فاسم كان ضمير الشأن لا كلنا. **الرابعة**: يلزم تابعية كل بمعنى كامل وإضافته إلى مثل

الأحزاب، الآية: ٥١]. قوله: (إما أجمعين وإما بعضهم) محط التمثيل قوله: إما أجمعين لأنه التوكيد المفصول بينه وبين المؤكد بإما لا قوله وإما بعضهم، ولا يلزم من عطفه على أجمعين أن يكون تأكيداً بدليل لم يجئني القوم كلهم بل بعضهم أو ولا بعضهم حتى يرد أنه ليس من ألفاظ التوكيد فسقط ما نقله البعض عن الدماميني وأقره من الإشكال. قوله: (وهو على حاله في التوكيد) أي من إفادة التقوية ورفع الاحتمال واحترز بذلك عن نحو: طابت نفس زيد وفقئت عين عمرو، فإن المراد بالنفس الروح وبالعين الباصرة فليسا على حالهما في التوكيد. ويرد عليه نحو: جاءني نفس زيد وعين عمرو أي ذاتهما وفي التنزيل: ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٥٤] أي ذاته. قوله: (مطلقاً) أي مع الابتداء وغيره. قوله: (جميعهم وعامتهم) الواو بمعنى أو لأنه لا يجمع بين لفظي توكيد بعطف لما مر. قوله: (مع الابتداء بكثرة) لأن الابتداء عامل معنوي فلا يبعد معموله وهو المبتدأ من التأكيد وولي لفظ التوكيد العامل في هذه الحالة باعتبار أن الابتداء سابق في التقدير على لفظ التوكيد الواقع مبتدأ لأن رتبة العامل التقديم على المعمول.

قوله: (فالأول) أي ولي لفظ التوكيد وهو مبتدأ العامل. قوله: (نحو القوم كلهم قائم) القوم مبتدأ أول وكلهم مبتدأ ثاني وقائم خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر الأول والمثال يكفي فيه الاحتمال فلا يقال يحتمل أن كلهم تأكيد للقوم لا مبتدأ. قوله: (يميد) أي يضطرب والضمير فيه وفي عليه وعنه لماء البئر وفي نسخ عنها فيكون راجعاً إلى البئر. وقوله: فيصدر أي يذهب عنه كلها أي كل من الجماعة أصحاب الدلاء وهو ناهل أي ريان. قوله: (لا كلنا) أي حملاً على الكثير لأنه إذا جعل اسم كان ضمير الشأن كان كلنا مبتدأ مخبراً عنه بقوله على طاعة الرحمن والجملة خبر كان وإذا جعل كل اسماً لكان كان استعمالاً لها على ما ثبت لها بقلة. قوله: (يلزم تابعية كل) أي ولا يجوز قطعها وإن كانت كل التي بمعنى كامل نعتاً والنعت يجوز قطعه وكأن وجه ذلك أن أصلها التوكيد وهو لا يقطع. قوله: (بمعنى كامل) فيه أنها لو كانت بمعنى كامل لكان معنى قولنا جاء الرجل كل الرجل جاء الرجل كامل الرجل وفيه تهافت ويدفع بحمل المضاف إليه على الاستغراق. قوله: (إلى مثل متبوعه) أي لفظاً ومعنى كذا قالوا ومقتضى القياس على الاكتفاء في أي الوصفية

متبوعه مطلقاً نعتاً لا توكيداً، نحو: رأيت الرجل كل الرجل، وأكلت شاة كل شاة. **الخامسة**: يلزم اعتبار المعنى في خبر كل مضافاً إلى نكرة نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [سورة العنكبوت، الآية: ٥٧] ﴿كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [سورة المؤمنون، الآية: ٥٣] ولا يلزم مضافاً إلى معرفة فتقول: كلهم ذاهب وذاهبون. والله أعلم.

العطف

(الـعَـطْـفُ إِمَّـا ذُو بَـيَـانٍ أَوْ نَـسَـقْ وَالْـغَـرَضُ الآنَ بَـيَـانُ مَـا سَـبَـقْ)

وهو عطف البيان.

(فَـذُو الْـبَـيَـانِ تَـابِـعٌ شِـبْـهُ الـصِّـفَـهْ ....)

والحالية بالإضافة إلى مثل الموصوف معنى فقط أن يكون هنا كذلك، إلا أن يفرق فتدبر. وقوله: مطلقاً أي سواء تبع معرفة أو نكرة كما يرشد إليه تمثيله. قوله: (اعتبار المعنى) أي معنى كل ومعناها بحسب ما تضاف إليه فيجب مطابقة الخبر للنكرة المضاف إليها كل.

قوله: (في خبر كل) قيد بالخبر لأن ما فيه الضمير وليس خبراً إن كان من جملة كل لزم اعتبار المعنى وإن كان من جملة أخرى لم يلزم اعتبار المعنى، ومن هنا يعلم توجيه عدم المطابقة في قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ﴾ [سورة الحج، الآية:٢٧] بجعل يأتين استئنافاً لا صفة وكذا: ﴿مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ [سورة الصافات، الآية:٧] مع أن جعل لا يسمعون صفة أو حالاً فاسد معنى أيضاً إذ لا معنى للحفظ من شياطين لا يسمعون وأوجب ابن هشام الجمع في الكل المجموعي نحو أعطاني كل رجل فأغنوني إذا كان حصول الغنى من المجموع لا من كل واحد أفاده الدماميني، وجمع الأمرين قوله تعالى: ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ [سورة الزمر، الآية:٧٠] فأفرد أولاً وجمع ثانياً لدلالة كل نفس على متعدد ففي مفهوم الخبر تفصيل. قوله: (فرحون) فيه الشاهد لأنه الخبر. قوله: (ولا يلزم مضافاً إلى معرفة) بل يجوز رعاية لفظ كل في الإفراد والتذكير ومعناها هذا ما درج عليه المصنف في تسهيله وذهب ابن هشام إلى أنه يجب في خبرها رعاية لفظها إذا أضيفت إلى معرفة نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ﴾ [سورة مريم، الآية:٩٥] ﴿كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [سورة الإسراء، الآية:٣٦] هذا كله إذا ذكر المضاف إليه فإن حذف، فالذي صوبه ابن هشام أنه إن كان المقدر مفرداً نكرة وجب الإفراد كما لو صرح به وإن كان جمعاً معرفاً وجب الجمع وإن كانت المعرفة لو صرح بها لم يجب الجمع تنبيهاً على حال المحذوف فيهما فالأول نحو: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [سورة الإسراء، الآية:٨٤] أي كل أحد والثاني نحو: ﴿وَكُلٌّ كَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ﴾ [سورة الأنفال، الآية:٥٤] أي كلهم اهـ دماميني باختصار.

العطف

هو لغة الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه. وسمي هذا التابع عطف البيان لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه به. قوله: (شبه الصفة) أي في الإيضاح والتخصيص وغيرهما فقد جاء

. . . . حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهُ)

فتابع جنس يشمل جميع التوابع، وشبه الصفة مخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد وحقيقة القصد إلى آخره لإخراج النعت: أي أنه فارق النعت من حيث أنه يكشف المتبوع بنفسه لا بمعنى في المتبوع ولا في سببيه (فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ) وهو المتبوع (مَا مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي) وذلك أربعة من عشرة أوجه: الإعراب الثلاثة، والإفراد، والتذكير، والتنكير، وفروعهن. وأما قول الزمخشري: إن ﴿مَّقَامِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٩٧] عطف بيان على ﴿ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٩٧] فمخالف لإجماعهم. وقوله وقول الجرجاني: يشترط كونه أوضح من متبوعه فمخالف لقول سيبويه في يا هذا ذا الجمة إن ذا الجمة عطف بيان مع أن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذي الأداة. وإذا كان له مع متبوعه ما للنعت مع منعوته.

للمدح على ما في الكشاف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا على جهة التوضيح وللتأكيد على ما ذهب إليه بعضهم في يا نصر نصر نصراً، لكن في الهمع عن المصنف أن الأولى جعله توكيداً لفظياً قال: لأن حق عطف البيان أن يكون للأول به زيادة بيان ومجرد تكرير اللفظ لا يحصل به ذلك. قوله: (حقيقة القصد الخ) أي الأصل فيه ذلك فلا يرد عطف البيان الذي للمدح ونحوه. قوله: (لإخراج النعت) اعترضه شيخنا بأن النعت كما في التصريح خرج بقوله: شبه الصفة لأن شبه الشيء غيره، وعلى هذا يكون قوله: حقيقة الخ لبيان الفرق بين النعت وعطف البيان لا للإخراج. قوله: (من حيث أنه يكشف الخ) وكذا يفارقه من حيث أنه لا يكون إلا جامداً والنعت لا يكون إلا مشتقاً أو مؤولاً به على ما مر.

قوله: (فأولينه الخ) تفريع على قوله شبه الصفة. وفي نفسي من عبارته شيء لأنه إن جعل قوله أولاً من وفاق الأول بياناً لما مقدماً عليه استغنى عن قوله: ثانياً من وفاق الأول وإن جعل قوله ثانياً بياناً لما استغنى عن قوله أولاً فعلى كل حال في كلامه تكرار. قوله: (النعت) أي الحقيقي لأنه يجب في البيان أن يكون كالمبين في الإفراد والتذكير وفروعهما كالنعت الحقيقي بخلاف النعت السببي كما مر. قوله: (فمخالف لإجماعهم) أي على وجوب مطابقة البيان والمبين تعريفاً وتنكيراً وإفراداً وغيره وتذكيراً وغيره. ومقام مخالف لآيات من وجوه ثلاثة كما لا يخفى وسننقل عن الرضي تجويز تخالفهما ولا يجوز أن يكون بدلاً لتصريحهم بأن المبدل منه إذا تعدد وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع فخرج عن البدلية فالوجه أنه مبتدأ حذف خبره أي منها مقام إبراهيم. قوله: (أوضح من متبوعه) أي أعرف وإنما أوجبا أوضحية البيان من المبين ولم يوجب أحد أوضحية النعت من المنعوت لأن قصد الإيضاح من عطف البيان أقوى من قصده من النعت لأن البيان يوضح المبين ببيان حقيقته فهو كالتعريف بخلاف النعت. قوله: (ذا الجمة) بضم الجيم الشعر الواصل إلى المنكب. قوله: (إن ذا الجمة عطف بيان) لم يجعله نعتاً لما مر أن نعت اسم الإشارة لا يكون إلا محلى بأل. قوله: (وإذا كان له الخ) أشار به إلى أن قوله: فقد يكونان الخ مفرع على قوله: فأولينه

(فَـقَـدْ يَـكُـونَـانِ مُـنَـكَّـرَيْـنِ كَـمَـا يَـكُـونَـانِ مُـعَـرَّفَـيْـنِ)

لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به، نحو لبست ثوباً جُبَّةً هذا مذهب الكوفيين والفارسي وابن جني والزمخشري وابن عصفور، وجوزوا أن يكون منه ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [سورة المائدة، الآية: ٩٥] فيمن نون كفارة ونحو: ﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ١٦] وذهب غير هؤلاء إلى المنع، وأوجبوا فيما سبق البدلية ويخصون عطف البيان بالمعارف. قال ابن عصفور وإليه ذهب أكثر النحويين. وزعم الشلوبين أنه مذهب البصريين. قال الناظم: ولم أجد هذا النقل من غير جهته. وقال الشارح ليس قول من منع بشيء. وقيل: يختص عطف البيان بالعلم اسماً أو كنية أو لقباً (وَصَالِحاً لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ)ما يمتنع فيه إحلاله محل الأول كما في (نَحْوِ يَا غُلَامُ يَعْمُرَا)وقوله:

٦٣٩ ـ أَيَـا أَخَـوَيْـنَـا عَـبْـدَ شَـمْـسٍ وَنَـوْفَـلاً

الخ لا على قوله شبه الصفة حتى يرد اعتراض ابن هشام بأن الواجب الواو لتعطف هذه المسألة على ما قبلها المفرع على قوله شبه الصفة فتأمل.

قوله: (فقد يكونان الخ)أتى به مع علمه مما قبله رداً على المخالف. قوله: (فيما سبق)أي من المثال والآيتين. وقوله: البدلية أي بدل كل من كل. قوله: (ويخصون عطف البيان بالمعارف) احتجوا بأن البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول. ورد بأن بعض النكرات أخص من بعض والأخص يبين الأعم. قوله: (وصالحاً لبدلية يرى)أشار بتعبيره بالصلاحية إلى ما صرح به في التسهيل من أن عطف البيان أولى من البدل في غير المستثنيات لأن الأصل في المتبوع أن لا يكون في نية الطرح وأن لا يكون التابع كأنه من جملة أخرى. ومال الدماميني إلى أولوية الإبدال معللاً بما لا ينهض فانظره في حاشية شيخنا، وبقي قسم لا يؤخذ من كلامه وهو تعين الإبدال نحو يا عبد اللّه كرز بالضم فالأقسام ثلاثة تعين الإبدال وتعين البيان ورجحان أحدهما وهو البيان عند غير الدماميني والإبدال عنده. وأما تساويهما فمنتف وجعل البعض الأقسام أربعة لعله باعتبار القولين في رجحان أحدهما وفيه من التساهل ما لا يخفى. ثم جواز الأمرين على مقصدين فإن قصدت بالحكم الأول وجعلت الثاني بياناً له فهو عطف بيان وإن قصدت بالحكم الثاني وجعلت الأول كالتوطئة له فهو بدل.

قوله: (يعمرا)بضم الميم وفتحها علم منقول من المضارع منصوب عطف بيان على محل غلام. قوله: (عبد شمس ونوفلاً)فيمتنع كون عبد شمس بدلاً من أخوينا لا لذاته بل لعدم صحة =

شواهد العطف البياني

٦٣٩ ـ تمامه:

أُعِـيـذُكُـمَـا بِـالـلّـهِ أَنْ تُـحْـدِثَـا حَـرْبَـا

(وَنَحْوِ بِشْرٍ تَابِعِ البَكْرِيِّ) في قوله:

٦٤٠ ـ أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

فبشر عطف بيان من البكري (وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ) منه (بِالْمَرْضِيِّ) لامتناع أنا الضارب زيد. نعم الفراء يجيزه فيجيز الإبدال. **تنبيه**: يتعين أيضاً العطف ويمتنع الإبدال في نحو: هند ضربت

ذلك في المعطوف. قوله: (ونحو بشر تابع البكري) أي من كل تركيب عطف فيه اسم خال من أل على معرف بها مضاف إليه وصف محلى بها. قوله: (عليه الطير) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر والجملة حال من البكري، وترقبه حال من المستتر في عليه وقول البعض تبعاً للعيني عليه متعلق بوقوعاً يلزم عليه تقديم معمول معمول الخبر الفعلي على المبتدأ والذي رجحوا جوازه تقديم معمول الخبر الفعلي لا تقديم معمول معموله، ووقوعاً مفعول له حذف متعلقه أي ترقبه لأجل وقوعها عليه. قوله: (وليس أن يبدل بالمرضى) راجع للصورة الثانية كما يشير إليه تعليل الشارح وصرح به مع علمه مما قبله رداً على الفراه المجوز للإبدال. قوله: (لامتناع أنا الضارب زيد) لما مر من قوله ووصل أل بذا المضاف الخ.

قوله: (يتعين أيضاً العطف الخ) يعني أن في كلام الناظم قصوراً لأنه لم يستوف الصور التي لا يصلح فيها البيان للبدلية. قوله: (في نحو هند الخ) أي من كل تركيب أورثت فيه البدلية الاختلال لكون البدل على تقدير عامل آخر وإن صح حلوله محل المبدل منه ومن صور تعين البيان لامتناع حلول الثاني محل الأول نحو: يا أيها الرجل غلام زيد، وكلا أخويك زيد وعمرو عندي، ويا زيد الحارث، ويا زيد هذا إذ يلزم على البدلية اتباع أي في النداء بغير ذي أل وإضافة كلا إلى اثنين بتفريق وإدخال يا على ذي أل واسم الإشارة بدون وصف، واستثناء هذه الصور وصورتي المتن مبني على أن البدل لا بد أن يصلح لحلوله محل الأول، ونظر في ذلك ابن هشام مع جزمه في المغني

= قاله طالب بن أبي طالب من قصيدة من الطويل يمدح بها النبي ﷺ ويبكي أصحاب القليب من قريش. وأيا حرف نداء. والشاهد في عبد شمس ونوفلاً فإنهما عطف بيان عن أخوينا، وليسا ببدل لأن أحد المتعاطفين مفرد، وهما منصوبان، والبدل المجموع لا أحدهما فلا يمكن تقدير حرف النداء، وكلاهما تابع لمنصوب لما يلزم من نصب أحدهما وهو المضاف وبناء المفرد على الضم، والرواية بنصبهما. وقال النبلي: وروي برفعهما على إضمار مبتدأ، وأن تحدثا أي من أن تحدثا، وأن مصدرية.

٦٤٠ ـ قاله المرار الأسدي من الوافر. والشاهد في بشر فإنه عطف بيان عن البكري، وليس ببدل لأنه في حكم تنحية المبدل، فيكون التارك داخلاً على بشر، ولا يجوز التارك بشر كما لا يجوز الضارب زيد. وهو بشر بن عمرو. وكان قد جرح ولم يعلم جارحه. يقول أنا ابن الذي ترك بشراً بحيث تنتظر الطيور أن تقع عليه إذا مات، وذلك لأنها لا تتناول منه ما دام به رمق. والطير مبتدأ وترقبه خبر. والجملة حال من البكري. وعليه يتعلق بوقوعا المنصوب على التعليل: أي ترقبه الطير لأجل وقوعها عليه.

زيداً أخاها، وزيد جاء الرجل أخوه، لأن البدل في التقدير من جملة أخرى فيفوت الربط من الأولى بخلاف العطف.

خاتمة: يفارق عطف البيان البدل في ثمان مسائل: **الأولى**: أن العطف لا يكون مضمراً ولا تابعاً لمضمر لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق. وأما قول الزمخشري أن ﴿اعْبُدُوا

بأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل، وقد جوزوا في أنك أنت زيد كون أنت توكيداً وكونه بدلاً مع أنه لا يجوز إن أنت وفي المستوفى أولى ما يقال في نعم الرجل زيد أن زيد بدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز نعم زيد. وذكر الدماميني من صور تخلف ذلك فتنت هند حسن لها وأكلت الأرغفة جزء منها.

قوله: (من جملة أخرى) أي بناء على الصحيح أن البدل على نية تكرار العامل. قوله: (يفارق عطف البيان البدل) قال الرضي: أنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل ما أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه وساق كلام سيبويه ثم قال: قالوا إن الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فإنه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الأول، والجواب أنا لا نسلم أن المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الإبدال إلا الغلط فإن كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الأول ظاهر، وإنما قلنا ذلك لأن الأول في الأبدال الثلاثة منسوب إليه في الظاهر ولا بد لذكره من فائدة صوناً لكلام الفصحاء عن اللغو وهي في بدل الكل كون الأول أشهر والثاني مشتملاً على صفة نحو: بزيد رجل صالح أو العكس نحو: برجل صالح زيد والعالم زيد أو مجرد الإبهام ثم التفسير نحو برجل زيد وفي بدل البعض وبدل الاشتمال الأخير، فادعاء كون الأول غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوباً إليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح أن ينسب إليه لأجلها دعوى خلاف الظاهر، فما كان من بدل الكل لإيضاح الأول يسمى بعطف البيان. وأما فرقهم بأن البدل على تكرير العامل فإن سلم فيما يكرر العامل فيه ظاهراً لم يسلم في غيره، وإن سلم فلنا أن ندعيه فيما سموه عطف البيان. وفرقهم بجواز تخالف البدل والمبدل منه تعريفاً وتنكيراً بخلاف البيان والمبين لنا منعه بتجويز التخالف في البيان والمبين أيضاً اهـ باختصار. قوله: (في ثمان مسائل) زيد ثلاث أخرى: كون المتبوع في البدل في نية الطرح قيل غالباً. وقال الزمخشري في المفصل: مرادهم بكون البدل في نية طرح الأول أنه مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالتأكيد والصفة والبيان لا إهدار الأول، ألا ترى أنك لو أهدرت الأول في نحو: زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً لم يستقم كلاماً اهـ بخلافه في البيان، وكون حذفه في البدل جائزاً عند بعضهم وخرّج عليه المصنف كالأخفش قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾ [سورة النحل، الآية:١١٦] فجعل الكذب بدلاً من الضمير المحذوف أي تصفه بخلافه في البيان، وكون البدل يجوز قطعه كما سيأتي بخلاف البيان إلا على قول.

قوله: (نظير النعت في المشتق) أي فكما أن الضمير لا ينعت ولا ينعت به كذلك لا يعطف

﴿ٱللَّهَ﴾ [سورة المائدة، الآية: ١١٧] بيان للهاء في ﴿إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦ﴾ [سورة المائدة، الآية: ١١٧] فمردود. **الثانية**: أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره كما مر. **الثالثة**: أنه لا يكون جملة بخلاف البدل فإنه يجوز فيه ذلك كما سيأتي. **الرابعة**: أنه لا يكون تابعاً لجملة بخلاف البدل. **الخامسة**: أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل بخلاف البدل. **السادسة**: أنه لا يكون بلفظ الأول بخلاف البدل فإنه يجوز فيه ذلك بشرطه الذي ستعرفه في موضعه. هكذا قال الناظم وابنه وفيه نظر. **السابعة**: أنه ليس في نية إحلاله محل الأول بخلاف البدل. **الثامنة**: أنه ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل، وقد مر قريباً ....

عطف بيان ولا يعطف عليه. قوله: (بيان للهاء) ومنع هو كونه بدلاً من الهاء لأن المبدل منه في نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد ورده في المغني بأنه لا أثر لتقدير عدم العائد مع وجوده حساً. قال: ولو لزم إعطاء منوي الطرح حكم المطروح لزم إعطاء منويّ التأخير حكم المؤخر فكان يمتنع ضرب زيداً غلامه ويرد ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٢٤] والإجماع اهـ. ويجوز كونه بياناً لما أمرتني به أو بدلاً منه بتأويل قلت بأمرت إذ القول الحقيقي لا يعمل في العبادة وأن على الجميع مصدرية وجوز الزمخشري كونها مفسرة بتأويل قلت بأمرت واستحسنه في المغني قال: وعلى هذا فشرطهم في المفسرة أن لا يكون في الجملة قبلها حروف القول أي باقياً على حقيقته، واستشكل كونها مفسرة بأن الله لا يقول ربي وربكم. وأجيب باحتمال أن يكون مقول الله الذي أمر بقوله: عيسى اعبدوا الله وما بعده من مقول عيسى وقت خطابه قومه على حد: ﴿إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [سورة النساء، الآية: ١٥٧] وأن يكون مقول الله اعبدوا الله ربك وربهم، فعبر عيسى حين خاطبهم عن نفسه بالتكلم وعنهم بالخطاب. قوله: (فمردود) أي بما تقدم من كونه نظير النعت في المشتق فيجعل بدلاً أو خبر مبتدأ محذوف وانتصر الدماميني للزمخشري ورجح جواز كونه عطف بيان قال: ولا يلزم من كون شيء نظير آخر أن يعطي سائر أحكامه ألا ترى أن المنادى المفرد المعين بمنزلة ضمير المخاطب ولذلك بني والضمير مطلقاً لا ينعت على المشهور ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور اهـ مع أن الكسائي يجيز نعت الضمير.

قوله: (أنه لا يكون جملة) يشكل عليه ما ذكره أهل المعاني في الفصل والوصل من أن جملة قال يا آدم عطف بيان على فوسوس إليه الشيطان وكما يشكل على هذا يشكل على قوله إنه لا يكون تابعاً لجملة. قوله: (بشرطه الذي ستعرفه في موضعه) هو كون الثاني معه زيادة بيان كما في قراءة يعقوب: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [سورة الجاثية، الآية: ٢٨] بنصب كل الثانية فإنه قد اتصل بها ذكر سبب الجثو. قوله: (هكذا قال الناظم وابنه) أي تبعاً لابن الطراوة واحتجوا بأن الشيء لا يبين بنفسه. قوله: (وفيه نظر) وجهه أن كلاً من البدل وعطف البيان مبين لمتبوعه وإن كان التبيين في البدل غير مقصود بالذات وبجملة لكونه على تقدير العامل وفي عطف البيان مقصوداً بالذات وبمفرد وحينئذ فلا مانع من كون عطف البيان بلفظ المتبوع إذا كان معه

ما ينبني على هاتين وسيأتي بيان ما يختص بالبدل في بابه إن شاء الله تعالى. والله أعلم.

عطف النسق

(تالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ) فتال أي تابع جنس يشمل جميع التوابع. وبحرف يخرج ما عدا عطف النسق منها. ومتبع يخرج نحو: مررت بغضنفر أي أسد، فإن أسداً تابع بحرف

زيادة كالبدل. قوله: (ما ينبني على هاتين) فينبني على السابعة امتناع بدلية نحو: يعمر وبشر في يا غلام يعمر. و:

أنـا ابـن الـتـارك الـبـكـري بـشـر

وعلى الثامنة امتناع بدلية نحو أخاها وأخوه في هند ضربت زيداً أخاها وزيد جاء الرجل أخوه وبهذا يعرف ما في كلام البعض من القصور.

عطف النسق

تقدم معنى العطف. وأما النسق فقال الفاكهي: اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال: نسقت الكلام أنسقه عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين اهـ. والمعنى على هذا العطف الواقع في الكلام المعطوف بعضه على بعض. وفي الفارضي أن النسق بالتحريك مصدر وقيل: النسق بمعنى الطريقة والإضافة لأدنى ملابسة أي عطف اللفظ الذي جيء به على نسق الأول وطريقته وهو ثلاثة أقسام: **أحدها**: العطف على اللفظ وهو الأصل وشرطه إمكان توجه العامل فلا يجوز في ما جاءني من امرأة ولا زيد جر زيد لأن من الزائدة لا تعمل في معرفة.

الثاني: العطف على المحل وشرطه إمكان ظهور المحل في الفصيح فلا يجوز مررت بزيد وعمراً بالنصب خلافاً لابن جنى وكون المحل بحق الأصالة فلا يجوز هذا ضارب زيداً وأخيه خلافاً للبغداديين ووجود المحرز أي العامل الطالب للمحل على خلاف فيه تقدم بيانه فلا يجوز أن زيداً وعمرو قائمان برفع عمرو. وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل معاً نحو: ما زيد قائماً لكن أو بل قاعد لأن في العطف على اللفظ إعمال ما في الموجب وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ فلم يوجد المحرز والصواب الرفع على إضمار مبتدأ. **الثالث**: العطف على التوهم وشرطه صحة دخول العامل المتوهم، وأما كثرة دخوله فشرط للحسن ولهذا حسن لست قائماً ولا قاعد بالجر ولم يحسن ما كنت قائماً ولا قاعد بالجر. والفرق بين القسمين الأخيرين أن العامل في العطف على المحل موجود دون أثره والعامل في العطف على التوهم مفقود دون أثره.

قوله: (تال بحرف متبع عطف النسق) قال شيخنا: أي معطوف النسق تال مع حرف متبع اهـ فأشار إلى أمور ثلاثة لا تخفاك. قوله: (بحرف) ولو تقديراً لأن حذف العاطف جائز عند المصنف نظماً ونثراً وإن لم يكن المقام مقام سرد الأعداد على ما أفاده البهوتي. قوله: (متبع) أي موضوع للاتباع وهو تشريك الثاني مع الأول في عامله غزى. قوله: (يخرج ما عدا عطف النسق منها) أي

وليس معطوفاً عطف نسق، بل بيان، لأن أي ليست بحرف متبع على الصحيح بل حرف تفسير. وخلص التعريف للعطف بالحروف الآتي ذكرها (كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ) فثناء تابع لودّ بالواو وهي حرف متبع (فَالْعَطْفُ مُطْلَقاً بِوَاوٍ) و (ثُمَّ) و (فَا) و (حَتَّى) و (أَمْ) و (أَوْ) فهذه الستة تشرك بين التابع والمتبوع لفظاً ومعنى. وهذا معنى قوله: مطلقاً (كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا) وهذا ظاهر في الأربعة الأول. وأما أم وأو فقال المصنف أكثر النحويين على أنهما يشركان في اللفظ لا في

وما عدا عطف البيان المسبوق بأي التفسيرية بدليل كلامه بعد وما عدا التوكيد المسبوق بالعاطف نحو: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿٤﴾ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [سورة النبأ، الآية: ٤ـ ٥] لأن هذا أيضاً إنما يخرج بقوله متبع أي محصل للاتباع. نعم إن جعلت الباء في قوله بحرف سببية خرج جميع ذلك بقوله بحرف لأن تبعية البيان المسبوق بأي التفسيرية والتوكيد المسبوق بالعاطف ليست بسبب الحرف لثبوت التبعية لهما مع حذف أي والعاطف لكن الشارح لم يجر على هذا الوجه.

قوله: (بل بيان) أي عطف بيان وليس لنا عطف بيان بعد حرف إلاّ هذا. قوله: (ليست بحرف متبع) لصحة حذفها لفظاً وتقديراً والعاطف ليس كذلك. ورده الدماميني بأن العاطف قد يحذف لفظاً وتقديراً إذا صح الكلام بدونه كما في الأخبار المتعاطفة والصفات المتعاطفة وكما في ﴿أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِي﴾ [سورة يوسف، الآية: ٨٦] إذ يصح حذف الواو فيصير الثاني توكيداً. قوله: (على الصحيح) وقال الكوفيون: إنها عاطفة. قوله: (بل حرف تفسير) وقد ترد زائدة بين المبتدأ والخبر تأكيداً للاتحاد وزيادة في البيان كما قاله السيد الجرجاني، مثال ذلك قول صاحب المغني وقالوا التقدير في قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَتَّقِي بِوَجْهِهِۦ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [سورة الزمر، الآية: ٢٤] أي كمن ينعم في الجنة اهـ فزاد أي بين المبتدأ وهو التقدير بمعنى المقدر والخبر وهو كمن ينعم في الجنة، وتكلف الدماميني جعلها تفسيرية بجعل خبر التقدير محذوفاً تقديره ثابت، وهذا يدل على أن ثم مقدراً فسره بقوله أي كمن ينعم في الجنة فاحرص على هذه الفائدة تنفعك في مواطن عديدة. قوله: (مطلقاً) حال من الضمير في الخبر أي استقر حالة كونه مطلقاً عن التقييد باللفظ وفيه تقديم الحال على عاملها الظرفي وهو جائز عند الأخفش والمصنف ويجوز كونه حالاً من العطف على مذهب سيبويه. قوله: (لفظاً ومعنى) الحاصل أن حروف العطف المذكورة تسعة وهي ثلاثة أقسام: ما يشرك في اللفظ فقط دائماً وهي ثلاثة: بل ولكن ولا لاختلاف المتعاطفين فيها بالإثبات والنفي، إذ ما قبل بل ولكن منفي وما بعدهما مثبت ولا بالعكس. وما يشرك لفظاً ومعنى دائماً وهو أربعة: الواو والفاء وثم وحتى. وما يشرك لفظاً فقط تارة ولفظاً ومعنى تارة أخرى وهو أم وأو. فإن قلت: الواو في عطف الجوار تشرك لفظاً فقط. قلت: هي مشركة في المعنى أيضاً قطعاً لأن العطف في مثل وأرجلكم بالخفض إنما هو على الوجوه ولكنك ناسبت في الحركة بينه وبين ما قبله والإعراب مقدر لاشتغال المحل بحركة المناسبة. أفاده ابن هشام.

قوله: (كفيك صدق ووفا) لا حاجة إليه بعد قوله كاخصص الخ. قوله: (والصحيح أنهما

المعنى. والصحيح أنهما يشركان لفظاً ومعنى ما لم يقتضيا إضراباً، لأن القائل أزيد في الدار أم عمرو عالم بأن الذي في الدار أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه، فالذي بعد أم مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه، وحصول المساواة إنما هو بأم، وكذلك أو مشركة لما قبلها وما بعدها فيما يجاء بها لأجله من شك أو غيره. أما إذا اقتضيا إضراباً إنهما يشركان في اللفظ فقط. وإنما لم ينبه عليه لأنه قليل (وَأَتْبَعَتْ لَفْظاً فَحَسْبُ)أي فقط بقية حروف العطف وهي (بَلْ وَلاَ) و(لَكِنْ كَلَمْ يَبْدُ ٱمْرُؤٌ لَكِنْ طَلاَ)وقام زيد لا عمرو، وما جاء زيد بل عمرو. والطلا الولد من ذوات الظلف.

تنبيه: اختلف في ثلاثة أحرف مما ذكره هنا وهي: حتى وأم ولكن، أما حتى فمذهب الكوفيين أنها ليست بحرف عطف وإنما يعربون ما بعدها بإضمار، وأما أم فذكر النحاس فيها خلافاً وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة، فإذا قلت أقائم زيد أم عمرو فالمعنى أعمرو قائم فتصير على مذهبه استفهامية، وأما لكن فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال: أحدها أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب

يشركان الخ)الخلاف لفظي لأن القائل بعدم تشريكهما في المعنى أراد بالمعنى معنى العامل لأن الاستقرار في الدار مثلاً إنما هو ثابت لأحد المتعاطفين لا بعينه فقط لا لهما معاً والقائل بتشريكهما في المعنى أراد بالمعنى ما يفيد أم من احتمال كل من متعاطفيها لثبوت استقراره في الدار وانتفائه عنه وصلاحية كل منهما له أفاده الشاطبي. قوله: (ما لم يقتضيا إضراباً)أي فإنهما حينئذ يشركان في اللفظ فقط كما سيأتي. قوله: (لأنه قليل)أي ولأن إطلاقه مقيد بما يأتي في كلامه فلا اعتراض. قوله: (والطلا)أي بفتح الطاء مقصوراً وأما الطلاء بالكسر ممدوداً فالخمر، وأما المضموم فممدوده الدم ومقصوره الأعناق أو أصولها جمع طلية أو طلاة كذا في القاموس. قوله: (الولد من ذوات الظلف)وقيل ولد بقر الوحش فقط. قوله: (مما ذكره هنا)قيد به لوقوع الخلاف في أحرف غير هذه الثلاثة لم يذكرها هنا، وهي إما بالكسر وأي وإلا وأين وكيف وهلا وليس.

قوله: (ليست بحرف عطف)أي بل حرف ابتداء. قوله: (وإنما يعربون ما بعدها بإضمار)أي بإضمار عامل، ففي نحو: جاء القوم حتى أبوك ورأيتهم حتى أباك ومررت بهم حتى أبيك يضمرون جاء ورأيت والباء، ويجعلون حتى ابتدائية. قوله: (فالمعنى أعمرو قائم)أي فيكون ما بعدها في مثل هذا التركيب مبتدأ محذوف الخبر وفي النصب والجر يقدر المناسب. قوله: (فذهب أكثر النحويين الخ)فرض في المغني الخلاف فيما إذا وليها مفرد قال فإن وليها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك وليست عاطفة، ويجوز أن تستعمل بالواو نحو: ﴿وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [سورة الزخرف، الآية:٧٦] وبدونها نحو قول زهير: إن ابن ورقاء الخ، وزعم ابن أبي الربيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وأنه ظاهر قول سيبويه اهـ. والواو على قول ابن أبي الربيع

الفارسي وأكثر النحويين. والثاني: أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو والواو مع ذلك زائدة وصححه ابن عصفور، قال وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيبويه والأخفش لأنهما قالا إنها عاطفة ولما مثلا للعطف بها مثلاه بالواو. والثالث: أن العطف بها وأنت مخير في الإتيان بالواو وهو مذهب ابن كيسان. وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد. ووافق الناظم هنا الأكثرين. ووافق في التسهيل يونس فقال فيه وليس منها لكن وفاقاً ليونس اه.

(فَاعْطِفْ بِوَاوٍ سَابِقاً أَوْ لاَحِقا فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِباً مُوَافِقا)

فالأول نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [سورة الحديد، الآية: ٢٦] والثاني نحو: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [سورة الشورى، الآية: ٣] والثالث نحو: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [سورة العنكبوت، الآية: ١٥] وهذا معنى قولهم الواو لمطلق الجمع. وذهب بعض الكوفيين إلى

زائدة وعلى الأول عاطفة جملة فيما يظهر. قوله: (ولا تستعمل إلا بالواو) أي لا تستعمل عاطفة لا مطلقاً بدليل قوله:

إن ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر

والواو على هذا القول زائدة لازمة وعلى القول الذي بعده زائدة غير لازمة. قوله: (وذهب يونس) مقابل قوله فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف. قوله: (عطف مفرد على مفرد) ففي نحو: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٤٠] الآية يجعل رسول معطوفاً بالواو على أبا عطف مفرد على مفرد لا منصوباً بكان المحذوفة والعطف من عطف الجمل وسيأتي في الشرح هذا القول بأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب وسيأتي رد هذا الرد.

قوله: (ووافق في التسهيل يونس) أي في مجرد أن لكن غير عاطفة لكن اختلفا فقال يونس: الواو عاطفة لمفرد على مفرد كما عرفت، وقال المصنف لجملة حذف بعضها. قوله: (فاعطف بواو) وترد للاستئناف نحو لنبين لكم ونقر في الأرحام. قوله: (لمطلق الجمع) هو بمعنى قول بعضهم للجمع المطلق فذكر المطلق ليس للتقييد بالإطلاق بل لبيان الإطلاق فلا فرق بين العبارتين، فاندفع الاعتراض على العبارة الثانية بأنها غير سديدة لتقييد الجمع فيها بقيد الإطلاق مع أن الواو للجمع بلا قيد، قال الشنواني: ومنشأ توهم الفرق بينهما الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء مع الغفلة عن أن ذلك اصطلاح شرعي وما نحن فيه اصطلاح لغوي اه. والمراد بالجمع الاجتماع في الحصول في عطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وفي نسبة العامل إلى المتعاطفين أو المتعاطفات في غير ذلك لا الاجتماع في زمان أو مكان. فإن قلت: لو لم يؤت بالواو في نحو قام زيد وقعد عمرو لكان حصول مضمون الجملتين معلوماً فما فائدة الواو في عطف الجمل التي لا محل لها. قلت: قال الدماميني فائدتها في ذلك النص على حصول المضمونين معاً إذ لولاها لكان

أنها ترتب، وحكى عن قطرب وثعلب والربعي. وبذلك يعلم أن ما ذكره السيرافي والسهيلي من إجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على أن الواو لا ترتب غير صحيح.

تنبيه: قال في التسهيل: وتنفرد الواو بكون متبعها في الحكم محتملاً للمعية برجحان، وللتأخر بكثرة وللتقدم بقلة (وَٱخْصُصْ بِهَا) أي بالواو (عَطَفَ ٱلَّذِي لاَ يُغْنِي مَتْبُوعُهُ) أي لا يكتفي

حصولهما ظاهراً فقط لاحتمال كون الحاصل الثاني فقط بأن يكون الأول غلطاً والثاني إضراباً عنه اهـ باختصار وكونها للجمع مطلقاً أحد قولين والثاني أنها للجمع في المفردات فقط والأول أوجه.
قوله: (وحكى عن قطرب الخ) بل نقله ابن هشام عن الفراء والرضي عن الكسائي وابن درستويه. همع.

قوله: (قال في التسهيل الخ) حاصله أنها وإن كانت موضوعة لمطلق الجمع الصادق بالأمور الثلاثة لكن استعمالها في الأمور الثلاثة الصادق بها مطلق الجمع متفاوت فاستعمالها في المعية أكثر، وفي تقدم ما قبلها كثير وفي تأخره قليل فتكون عند التجرد عن القرائن للمعية بأرجحية ولتقدم ما قبلها برجحان ولتأخره بمرجوحية، فكلام التسهيل كما في التصريح تحقيق للواقع لا قول ثالث.

قوله: (واخصص بها الخ) قال الدماميني: يرد عليه أن أم المتصلة تشاركها في ذلك نحو سواء عليّ أقمت أم قعدت فإنها عاطفة على ما لا يغني اهـ. قال في التصريح: أجيب عنه بأن هذا كلام منظور فيه إلى حالته الأصلية إذ الأصل سواء عليّ القيام والقعود، فالعاطف بطريق الأصالة إنما هو الواو قاله الموضح في الحواشي اهـ. واعلم أن الواو تختص بأحد وعشرين حكماً ذكر الناظم منها ثلاثة: عطف ما لا يغني متبوعه وعطف السابق على اللاحق وعطف عامل حذف وبقي معموله، ذكر هذا في قوله آخر الباب: وهي انفردت. بعطف عامل مزال قد بقي معموله. **الرابع**: عطف سببي على أجنبي في الاشتغال ونحوه نحو: زيداً ضربت عمراً وأخاه، وزيد مررت بقومك وقومه. **الخامس**: عطف الشيء على مرادفه نحو: ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [سورة المائدة، الآية: ٤٨]. **السادس**: فصلها من معطوفها بظرف أو عديله نحو: ﴿وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ [سورة يس، الآية: ٩]. **السابع**: جواز تقديمها مع معطوفها في الضرورة نحو:

جمعت وفحشا غيبة ونميمة

وقيل لا تختص الواو بذلك بل الفاء وثم وأو ولا كذلك. **الثامن**: جواز العطف على الجوار في الجر خاصة نحو وأرجلكم في قراءة من جر. **التاسع**: جواز حذفها إن أمن اللبس كقوله:

كيف أصبحت كيف أمسيت

العاشر: إيلاؤها لا إذا عطفت مفرداً بعد نهي نحو: ﴿وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ﴾ [سورة المائدة، الآية: ٢] أو نفي فلا رفث ولا فسوق أو مؤوّل بنفي نحو: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [سورة الفاتحة، الآية: ٧].
الحادي عشر: إيلاؤها إما مسبوقة بمثلها غالباً إذا عطفت مفرداً نحو: ﴿إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾

الكلام به (كَاصْطَفَّ هَذَا وَأَبْنِي) ويخاصم زيد وعمرو، ....

[سورة مريم، الآية:٧٥]. **الثاني عشر**: عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها نحو: مررت برجلين كريم وبخيل. **الثالث عشر**: عطف العقد على النيف إذا وقعا دفعة كأحد وعشرين فإن تأخر وقوع العقد جاز أن تقول قبضت ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين. **الرابع عشر**: عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو محمد ومحمد في يوم واحد. **الخامس عشر**: عطف العام على الخاص نحو: ﴿ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة إبراهيم، الآية:٤١] أما عطف الخاص على العام لمزية في الخاص فيشاركها فيه حتى نحو: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [سورة الأحزاب، الآية:٧] الآية ومات الناس حتى الأنبياء. ومثل العام والخاص الكل والجزء. **السادس عشر**: العطف التلقيني من المخاطب نحو: ﴿قَالَ وَمَن كَفَرَ﴾ [سورة البقرة، الآية:١٢٦]. **السابع عشر**: اقترانها بلكن نحو: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [سورة الأحزاب، الآية:٤٠]. **الثامن عشر والتاسع عشر**: العطف في التحذير والإغراء نحو: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [سورة الشمس، الآية:١٣] ونحو: المروءة والنجدة. **العشرون**: عطف أي على مثلها نحو:

أيي وأيك فارس الأحزاب

الحادي والعشرون: صحة حكاية العلم بمن مع اتباعه بعلم آخر معطوف عليه بها نحو: من زيداً وعمراً فإنهم شرطوا في حكاية العلم بمن أن لا يتبع إلا إذا كان التابع ابناً متصلاً بعلم أو علماً معطوفاً بالواو، وعد في التصريح من خصائص الواو عطف ما تضمنه الأول لمزية في المعطوف نحو: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [سورة البقرة، الآية:٢٣٨] وفيه أن هذا عطف الخاص على العام ويشاركها فيه حتى كما ذكره بعد. وعد أيضاً من خصائصها امتناع الحكاية بمن إذا اقترنت بها فلا يقال ومن زيداً بالنصب حكاية لمن قال رأيت زيداً. وفيه أنهم أطلقوا العاطف الذي اقترانه بمن يمنع الحكاية ولم يقيدوه بالواو. هذا ملخص ما في حاشية شيخنا. ومنه يعلم ما في كلام البعض من الخلل في غير موضع لكن ما تقدم من اختصاصها بعطف السابق على اللاحق يرد عليه أن حتى تشاركها في ذلك على الصحيح نحو مات كل أب لي حتى آدم كما سيأتي وما تقدم من اختصاصها بعطف عامل حذف، وبقي معموله يرد عليه ما سيأتي أن الفاء تشاركها في ذلك نحو: اشتريته بدرهم فصاعداً وما تقدم من اختصاصها بجواز حذفها خلاف ما في التسهيل من أن أو كالواو في ذلك بل مال الدماميني إلى أن الفاء أيضاً كالواو في ذلك كما سيأتي. وقولنا فيما تقدم إذا عطفت مفرداً بعد نهي الخ قال في المغني: ولم تقصد المعية فلا يجوز ما اختصم زيد ولا عمرو لأنه للمعية وأما: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [سورة فاطر، الآيات: ١٩ ـ ٢٢] فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لأمن اللبس اهـ. وإنما قرنوا الواو بلا في نحو: ما قام زيد ولا عمرو ولا تضرب زيداً ولا عمراً لإفادة نفي القيام عنهما مجتمعين ومفترقين والنهي عن ضربهما كذلك ودفع توهم تقييد النفي أو النهي بحال الاجتماع.

وجلست بين زيد وعمرو، ولا يجوز فيها غير الواو. وأما قوله: بين الدخول فحومل، فالتقدير بين أماكن الدخول فأماكن حومل فهو بمثابة اختصم الزيدون فالعمرون (وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ) أي بلا مهلة وهو المعبر عنه بالتعقيب نحو: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾ [سورة عبس، الآية: ٢١] وكثيراً ما تقتضي أيضاً التسبب إن كان المعطوف جملة نحو: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [سورة القصص،

وقولنا ما حقه التثنية أو الجمع أي ما الأصل فيه التثنية أو الجمع فلا ينافي ما في التسهيل من أن العطف سائغ مع قصد التكثير أو فصل بين المتعاطفين ظاهر أو مقدر. مثال الأخير قول الحجاج يوم مات محمد ابنه ومحمد أخوه: محمد ومحمد في يوم واحد أي محمد ابني ومحمد أخي.

قوله: (بين زيد وعمرو) ويقال بين زيد وبين عمرو بزيادة بين الثانية للتأكيد قاله ابن بري وغيره وبه يرد منع الحريري لذلك. دنوشري. قوله: (ولا يجوز فيها غير الواو) وإنما انفردت الواو بذلك لترجح معنى المصاحبة فيها. قوله: (بين الدخول فحومل) الدخول بفتح الدال وحومل موضعان. قوله: (بين أماكن الخ) أي فهو على حذف مضاف وقدره بعضهم بين أهل الدخول الخ. ويحتمل أن المراد بالدخول وحومل أجزاؤهما. قوله: (والفاء للترتيب) أي المعنوي وقد تكون للترتيب الذكري وأكثر ما يكون في عطف مفصل على مجمل نحو: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [سورة النساء، الآية:١٥٣] والذي انحط عليه كلام سم في الآيات البينات أنه ليس المراد من الترتيب الذكري مجرد ترتيب الشيئين مثلاً في الذكر لأن هذا القدر لازم للذكر مع إسقاط الفاء أيضاً بل ترتيب مراتب المذكور في الذكر أي بيان أن المذكور أولاً حقه أن يتقدم في الذكر لتقدم رتبته على رتبة المتأخر قال: ولعل معنى التعقيب حينئذ بيان أن رتبة المتأخر قريبة من رتبة المتقدم غير متراخية عنها كثيراً فليتأمل اهـ. وقد تكون في غير ذلك كقوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُوٓا۟ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [سورة غافر، الآية:٧٦] وقوله تعالى: ﴿وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ ۖ فَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾ [سورة الزمر، الآية:٧٤] فإن ذكر ذم الشيء أو مدحه يحسن بعد جري ذكره. وأما الفاء من فأخرجهما من قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [سورة البقرة، الآية:٣٦] فللترتيب المعنوي إن رجع ضمير عنها إلى الشجرة أي أوقعهما في الزلة بسبب الشجرة وللذكرى إن رجع إلى الجنة أي أذهبهما عنها، ويرد على هذا أن الذي كانا فيه هو الجنة فأين التفصيل إلا أن يراد فأخرجهما مما كانا فيه من النعيم والكرامة يكون تفصيلاً بعد الإجمال قاله الدماميني.

قوله: (باتصال) أي معه وهو في كل شيء بحسبه يقال: تزوج فلان فولد له إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن طالت. قوله: (أي بلا مهلة) بضم الميم أي تأخر كذا في المصباح وغيره. قوله: (نحو أماته فأقبره) لا يقال: الإقبار مسبب عن الإماتة فالفاء للتسبب في هذه الآية أيضاً وصنيع الشارح يوهم خلافه لأنا نقول: المراد بالتسبب أن يكون المعطوف مسبباً عن المعطوف عليه بالذات لا بواسطة عادة والآية من الثاني لا الأول. قوله: (إن كان المعطوف جملة) أي أو صفة نحو:

الآية: ١٥] وأما نحو: ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٤] ونحو: «**توضأ فغسل وجهه ويديه**» الحديث، فالمعنى أردنا إهلاكها وأراد الوضوء. وأما نحو: ﴿فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً﴾ [سورة الأعلى، الآية: ٥]أي جافاً هشيماً ﴿أَحْوَىٰ﴾ [سورة الأعلى، الآية: ٥] أي أسود، فالتقدير فمضت مدة فجعله غثاء، أو أن الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه وسيأتي ....

﴿لَأَكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ۝٥٢ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ﴾ [سورة الواقعة، الآية: ٥٢-٥٣] الآية وقد تجيء في ذلك لمجرد الترتيب من غير سببية نحو: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ ۝٢٦ فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيْهِمْ﴾ [سورة الذاريات، الآية: ٢٦] ونحو: ﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ۝٢ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا﴾ [سورة الصافات، الآية: ٢] وفي المغني وشرح الدماميني عليه أن للفاء مع الصفة أربعة أحوال: أن تدل على ترتيب معانيها في الوجود أو في غيره كالشرف والخسة أو على ترتيب موصوفاتها في الوجود أو في غيره نحو: زيد الصابح فالغانم فالآيب أي الذي أغار على القوم صباحاً فغنم فآب أي رجع، وجالس الأزهد فالأورع، وولد لزيد الشاعر فالكاتب، ورحم الله المحلقين فالمقصرين اهـ بتلخيص وإيضاح. قوله: (وأما نحو أهلكناها الخ) إيراد على الترتيب لأن مجيء البأس قبل الإهلاك وغسل الأعضاء الأربعة قبل الوضوء كذا قال شيخنا. ولا يظهر الثاني إذا كان المراد غسل جملة الأعضاء لأن غسل جملتها نفس الوضوء لا قبله ولا بعده، وإنما يظهر إذا كان المراد غسل كل منها على انفراده لأنه الذي قبل الوضوء أي في الجملة وإلا فغسل الرجلين بتمامهما ليس قبل الوضوء فتفطن.

قوله: (فالمعنى أردنا الخ)أو يقال الفاء في الآية والحديث للترتيب الذكري اهـ تصريح، أي لأن ما بعد الفاء تفصيل للمجمل قبلها. قوله: (وأما نحو فجعله الخ)إيراد على التعقيب لأن جعله غثاء لا يتصل بإخراجه. قوله: (فالتقدير فمضت مدة الخ)أي فالمعطوف عليه محذوف. قيل: هذا لا يدفع الاعتراض لأن مضي المدة لا يعقب الإخراج وأجيب بأنه يكفي أن أول أجزاء المضي يعقب الإخراج وإن لم يحصل بتمامه إلا في زمن طويل ذكره الرضي والسعد وجعلا منه: ﴿فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [سورة الحج، الآية: ٦٣] قال في المغني: وقيل الفاء في هذه الآية يعني آية فتصبح الأرض مخضرة للسببية لا للعطف وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك أن يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة اهـ. قال الدماميني: الحق أن الأصل في الفاء السببية استلزام التعقيب وإن عدمه في بعض المواضع كالمثال لعدم استكمال السبب إذ السبب التام لدخول الجنة في المثال مجموع الإسلام واستمرار حكمه لكن إطلاق السبب على جزئه مجاز اهـ اختصار. قوله: (أو أن الفاء نابت عن ثم)أو يقال: التعقيب في كل شيء بحسبه قال في الهمع قيل ترد الفاء للاستئناف نحو:

ألم تسأل الربع القواء فينطق

أي فهو ينطق إذ لو كانت لمجرد العطف جزم ما بعدها أو للسببية نصب ونحو: ﴿أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ بالرفع قال ابن هشام: والتحقيق أنها في مثل ذلك عاطفة وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده.

(وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ) أي بمهلة وتراخ نحو: ﴿فَأَقْبَرَهُۥ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [سورة عبس، الآية: ٢١] وقد توضع موضع الفاء كقوله:

٦٤١ ـ كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ العَجَاج جَرَى فِي الأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ

وأما نحو: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٨٩] ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٥٣] ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٥٣] وقوله:

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهْ

فقيل ثم فيه لترتيب الأخبار لا لترتيب الحكم، وأنه يقال: بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب، أي ثم أخبرك أن الذي صنعته أمس أعجب. وقيل: إن ثم بمعنى الواو وقيل غير ذلك. ....

قوله: (وثم) ويقال فم وثمت وثمت قاله في التسهيل. قوله: (كقوله كهز الخ) فإن الهز متى جرى في أنابيب الرمح أعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قاله في المغني واعترضه قريبه فقال الظاهر أنه ليس كذلك بل الاضطراب والجري في زمن واحد فتكون ثم بمعنى الواو، وجوابه أن الترتيب يحصل في لحظات لطيفة والرديني صفة للرمح نسبة إلى امرأة اسمها ردينة كانت تقوِّم الرماح. والعجاج الغبار والأنابيب جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين كذا في التصريح والاعتراض أقوى من الجواب. وهز مصدر بمعنى اهتزاز كما في العيني مضاف إلى فاعله والمشبه اهتزاز فرس كانت تحت الممدوح. قوله: (وأما نحو الخ) وجه الإيراد في الآية الأولى أن خلق حواء قبل خلق الذرية وفي الثانية أن إيتاء موسى الكتاب قبل توصية هذه الأمة بالمشار إليه وفي البيت واضح. دماميني. قوله: (هو الذي خلقكم الخ) التلاوة وهو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل الخ أو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل الخ، والثاني هو الموافق لكون الكلام في ثم فكان عليه حذف هو الذي وأراد بالنفس الواحدة آدم وبزوجها حواء.

قوله: (وقيل غير ذلك) فمما قيل في الآية الأولى أن العطف على محذوف أي من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها أو على واحدة لتأويلها بالفعل أي من نفس توحدت أي انفردت ثم جعل الخ، أو أن الذرية أخرجت من ظهر آدم كالذر ثم خلقت حواء، وهذه الأجوبة أنفع من

شواهد عطف النسق

٦٤١ ـ قاله أبو دواد جارية بن الحجاج من قصيدة من المتقارب، أي كهز الطرف وهو المذكور فيما قبله تحتي، كهز الرديني أي الرمح الرديني نسبة إلى امرأة سمهر تسمى ردينة، وكانا يقومان القنا بخط هجر. وأراد بالهز الاهتزاز وهو كناية عن سرعة حركته وشدة جريه. والطرف بكسر الطاء وفي آخره فاء هو الفرس الكريم. والعجاج الغبار. والأنابيب جمع أنبوب القصب. والشاهدان ثم في موضع الفاء: أي فاضطرب. فإن الهز إذا جرى في الأنابيب اضطرب الرمح بغير تراخ. وثم للتراخي.

وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السودد من قبل الأب والأب من قبل الابن.

تنبيه: زعم الأخفش والكوفيون أن ثم تقع زائدة فلا تكون عاطفة ألبتة وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ

جواب الشارح لأنها تصحح الترتيب والمهلة وجوابه يصحح الترتيب فقط إذ لا تراخي بين الإخبارين، نعم جوابه أعم إذ يصح أن يجاب به عن الآية الثانية والبيت كما فعله كذا في المغني. قال الدماميني: ووجه الترتيب الإخباري في البيت أن سيادة الابن نفسه أخص به من سيادة أبيه وكذا سيادة الأب بالنسبة إلى سيادة الجد. قوله: (وأجاب ابن عصفور عن البيت الخ) حاصل جوابه أن السيادة لما سرت من الابن إلى الأب ومن الأب إلى الجد كانت سيادة الابن متقدمة رتبة ثم سيادة الأب ثم سيادة الجد فثم في البيت للترتيب الرتبي لا الخارجي. ولا ينافيه قوله قبل ذلك على رواية من قال:

ثم قد ساد قبل ذلك جده

لا مكان أن يجعل ساد في قوله ثم قد ساد قبل ذلك جده مستعملاً في السيادة الرتبية والخارجية ويكون الإتيان بثم نظراً إلى السيادة الرتبية. وقوله: قبل ذلك نظراً إلى السيادة الخارجية لأن سيادة الجد الخارجية قبل سيادة الابن وسيادة الأب الخارجيتين وبهذا التدقيق يندفع الاعتراض بأن هذا الجواب إنما يظهر على رواية بعد ذلك لا على رواية قبل ذلك. وأجاب سم عنه بأن اسم الإشارة راجع إلى وقت التكلم ولا يخفى أن جوابنا أدق فاعرفه. قوله: (أتاه السودد) قال في القاموس: السود والسودد والسؤدد بالهمز كقنفذ السيادة اهـ. والسين مضمومة في الأولين أيضاً كما ضبطت به في النسخ الصحيحة من القاموس كنسخة العلامة أبي العز العجمي ويصرح بضم السين في الثانية والثالثة قول الصحاح الدال في سودد زائدة لإلحاق بنائه ببناء جندب وبرفع اهـ. لأن أول جندب وبرقع مضموم وثالث جندب مفتوح كاللغة الثانية وثالث برقع مضموم كاللغة الثالثة.

قوله: (إن ثم تقع زائدة) وتقع الفاء أيضاً زائدة كالفاء الثانية في قوله:

فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

والفاء في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٨٩] عند من جعل كفروا به جواب لما الأولى والثانية تأكيد والفاء زائدة وكذا الواو عند الأخفش كما في الدماميني وعزاه في الهمع للكوفيين أيضاً ومثل بآية: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾ [سورة الزمر، الآية: ٧١] وآية: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيْنَٰهُ﴾ [سورة الصافات، الآية: ١٠٣] فإحدى الواوين فيهما زائدة وغير الأخفش والكوفيين جعلوا الجواب محذوفاً والواو حالية بتقدير قد والمعنى في الآية الأولى جاءوها حال فتح أبوابها إكراماً لهم عن أن يقفوا حتى تفتح. قوله: (بما رحبت) أي مع سعتها وضاقت عليهم أنفسهم أي من فرط الوحشة والغم وظنوا أن

﴿اللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ لِيَتُوبُوٓاْ﴾ [سورة التوبة، الآية: ١١٨]جعلوا تاب عليهم هو الجواب وثم زائدة. وقول زهير:

أَرَانِي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذا هَوًى ... فَثُمَّ إِذَا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ عَادِيَا

وخرجت الآية على تقدير الجواب والبيت على زيادة الفاء (وَاخْصُصْ بِفَاءِ عَطْفَ مَا لَيْسَ) صالحاً لجعله (صِلَهْ) لخلوه من العائد (عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ) نحو اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك، وعكسه نحو الذي يقوم أخواك فيغضب هو زيد، ....

لا ملجأ من الله إلا إليه أي وعلموا أن لا ملجأ من سخط الله إلا إلى استغفاره. قوله: (إذا أصبحت الخ) الهوى بالقصر العشق وإرادة النفس وكأن الثاني هو المراد في البيت يقول أصبح مريد الشيء وأمسى تاركاً له يقال عدا فلان هذا الأمر إذا تجاوزه وتركه اهـ دماميني. قال الشمني: وهذا يدل على أن عاديا بالعين المهملة وهو مضبوط في بعض نسخ المغني وفي غيره بالمعجمة وقد أنشد ابن مالك هذا البيت في شرح الكافية:

أراني إذا ما بتّ بت على هوى ... فثم إذا أصبحت أصبحت غاديا

قال ابن القطاع غدا إلى كذا أصبح إليه اهـ كلام الشمني. وكما أنشده ابن مالك أنشده السيرافي وقال كذا رواية أبي بكر ثم قال يقول أن لي حاجة لا تنقضي أبداً اهـ. قوله: (على تقدير الجواب) أي فرج الله عنهم أو لجأوا إلى الله ثم تاب الخ، فثم عاطفة على هذا المحذوف وتوبة الله تعالى على عبده تكون بمعنى توفيقه للتوبة كما في: ﴿ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيۡهِمۡ﴾ [سورة المائدة، الآية: ٧١] وبمعنى قبول توبته. قال الشمني: وقيل إذا بعد حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى لمجرد الوقت فلا تحتاج إلى جواب بل تكون غاية للفعل قبلها أي خلفوا إلى هذا الوقت ثم تاب عليهم.

قوله: (على زيادة الفاء) لأنه عهد زيادتها ولم يعهد زيادة ثم وترد ثم للاستئناف كما في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ كَيۡفَ يُبۡدِئُ اللَّهُ الۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓۚ إِنَّ﴾ [سورة العنكبوت، الآية: ١٩] فجملة ثم يعيده مستأنفة لأن إعادة الخلق لم تقع فيقرروا برؤيتها ويؤيد كونها مستأنفة قوله تعالى عقب ذلك: ﴿قُلۡ سِيرُواْ فِي الۡأَرۡضِ فَانظُرُواْ كَيۡفَ بَدَأَ الۡخَلۡقَۚ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشۡأَةَ الۡأٓخِرَةَۚ﴾ [سورة العنكبوت، الآية: ٢٠] كذا في المغني. قوله: (واخصص بفاء الخ) وفي التسهيل أنها تنفرد أيضاً بعطف مفصل على مجمل متحدين معنى نحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٞ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابۡنِي مِنۡ أَهۡلِي﴾ [سورة هود، الآية: ٤٥] والترتيب في مثله ذكرى لا معنوي لاتحاد المتعاطفين معنى. قوله: (وعكسه) بالنصب عطفاً على عطف في كلام الناظم. قوله: (فيغضب هو زيد) يحتمل أن هو فاعل يغضب فنكتة الإبراز دفع توهم كون زيد فاعلاً ليغضب فيختل التركيب لعدم الضمير حينئذ في كل من الجملتين لا كون الفعل جرى على غير من هو له كما قيل لأنه ممنوع بل هو جار على من هو له، ويحتمل أن الفاعل ضمير مستتر في يغضب وهو توكيد له وهذا ظاهر كلام الدنوشري وما قبله ظاهر كلام التصريح، ويحتمل أنه

فكان الأولى أن يقول كما في التسهيل وتنفرد الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبر ليشمل مسألتي الصلة المذكورتين. والصفة نحو: مررت بامرأة تضحك فيبكي زيد وبامرأة يضحك زيد فتبكي، والخبر نحو: زيد يقوم فتقعد هند وزيد تقعد هند فيقوم ومن هذا قوله:

٦٤٢ ـ وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ

ويشمل أيضاً مسألتي الحال ولم يذكره نحو: جاء زيد يضحك فتبكي هند، وجاء زيد تبكي هند فيضحك فهذه ثمان مسائل يختص العطف فيها بالفاء دون غيرها، وذلك لما فيها من معنى السببية.

(بَعْضاً بِحَتَّى اَعْطِفْ عَلَى كُلٍّ وَلاَ يَكُونُ إِلاَّ غَايَةَ الَّذِي تَلاَ)

أي للعطف بحتى شرطان: **الأول**: أن يكون المعطوف بعضاً من المعطوف عليه أو كبعضه كما قاله في التسهيل نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، وأعجبتني الجارية حتى حديثها، ولا يجوز حتى ولدها. وأما قوله:

٦٤٣ ـ أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

ضمير منفصل مبتدأ خبره زيد والجملة خبر الموصول، ويحتمل أنه ضمير فصل لا محل له من الإعراب فالاقتصار على الأول تقصير وفاعل يغضب على الأخيرين ضمير مستتر فيه يعود على الذي.

قوله: (فكان الأولى الخ) لو عبر بالواو لكان أولى لوجهين: **الأول**: أن أولوية التعبير بعبارة تشمل مسألتي الصفة والخبر لا تتفرّع على جريان الحكم في عكس صورة المتن أيضاً فلا يظهر التفريع بالنسبة إليهما. **الثاني**: أن ما قبل فاء التفريع علة لما بعدها فلا يحسن التعليل بعد شمول مسألتي كل من الصلة والصفة والخبر فتأمل. قوله: (يحسر الماء) بحاء وسين مهملتين من بابي ضرب وقتل كما في المصباح أي يرتفع وينزاح. وقوله: يجمّ بضم الجيم وكسرها أي يكثر. قوله: (ويشمل أيضاً الخ) الضمير يرجع إلى اختصاص الفاء ويشمل بالرفع على الاستئناف وليس الضمير راجعاً إلى أن يقول كما في التسهيل ويشمل بالنصب عطفاً على مدخول اللام في قوله سابقاً: ليشمل الخ لعدم شمول ذلك القول مسألتي الحال كما قال ولم يذكره أي في التسهيل اللهم إلا أن يراد بالصفة ما يشمل الحال لأنها صفة في المعنى، ويراد بقوله: ولم يذكره أي نصاً وفيه ما لا يخفى من التكلف وبما قررناه اندفع تنظير شيخنا. قوله: (أن يكون المعطوف بعضاً من المعطوف عليه) بأن

---

٦٤٢ ـ ذكر مستوفى في شواهد الابتداء. وتمامه: وتارات يجم فيغرق. والشاهد فيه هنا في فيبدو حيث عطف بالفاء لاقتضائه التسبب.

٦٤٣ ـ عزى هذا إلى المتلمس ولم يقع في ديوانه وإنما هو لأبي مروان النخوي قاله في قصة المتلمس =

فعلى تأويل ألقى ما يثقله حتى نعله. **والثاني**: أن يكون غاية في زيادة أو نقص نحو: مات الناس حتى الأنبياء، وقدم الحجاج حتى المشاة. وقد اجتمعا في قوله:

قَهَرْنَاكُمُ حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْتُمُ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الأَصَاغِرَا

تنبيهات: **الأول**: بقي شرطان آخران: أحدهما أن يكون المعطوف ظاهراً لا مضمراً كما هو شرط في مجرورها إذا كانت جارة، فلا يجوز قام الناس حتى أنا ذكره ابن هشام الخضراوي. قال في المغني: ولم أقف عليه لغيره. ثانيهما: أن يكون ....

يكون جزءاً منه أو فرداً أو نوعاً. وقوله: أو كبعضه أي في شدة الاتصال.

قوله: (فعلى تأويل ألقى ما يثقله)أي تأويل ألقى الصحيفة والزاد بألقى ما يثقله ونعله بعض ما يثقله فالمعطوف بعض تأويلاً وقد روي نعله بالأوجه الثلاثة كما سيذكره الشارح. قوله: (والثاني أن يكون غاية الخ)والتحقيق كما في المطول أن المعتبر في حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهناً من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للأجزاء الأخر نحو: مات كل أب لي حتى آدم، أو في أثنائها نحو: مات الناس حتى الأنبياء، أو في زمان واحد نحو: جاءني القوم حتى زيد إذا جاءوك معاً وزيد أضعفهم أو أقواهم. قوله: (زيادة أو نقص)أي معنويين كمثالي الشارح أو حسيين نحو: فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف ونحو المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة. قوله: **(حتى الكماة)**جمع كمي على غير قياس وهو كما في القاموس الشجاع أو لابس السلاح. قوله: (**بقي شرطان آخران**) زاد في التصريح نقلاً عن الموضح شرطاً آخر وهو أن يكون ما بعدها شريكاً في العامل فلا يجوز صمت الأيام حتى يوم الفطر. قوله: (أن يكون المعطوف **ظاهراً لا مضمراً**)قال الحفيد: لأن معطوفها بعض مما قبلها أو كبعضه ولو دخلت على ضمير غيبة لكان ظاهراً في أنه عين الأول لا بعضه فيلزم عطف الشيء على نفسه، ثم حمل ضمير المتكلم والمخاطب على ضمير الغائب اهـ. وما ذكره في ضمير الغيبة ليس على إطلاقه فإنك لو قلت: زيد ضربت القوم حتى إياه لم يكن معطوفها عين ما قبلها مع أن صورة كون معطوفها عين ما قبلها خارجة بالشرط الأول لأن ما كان عيناً ليس بعضاً فالحق عدم اشتراط كون مجرورها ظاهراً لا ضميراً.

قوله: (الخضراوي)نسبة إلى الجزيرة الخضراء بلد من بلاد الأندلس. دماميني. قوله:

= حين فر من عمرو بن هند وكان قد هجاه وهو من الكامل والصحيفة الكتاب أي ألقاها في النهر وبالغ بإلقاء الزاد والنعل ليخفف عن راحلته وينجو من عدوه المخاطب بقتله ويخفف منصوب بأن المقدرة بعد كي والزاد بالنصب عطف على رحله. والشاهد في حتى نعله فإن المعطوف بحتى لا يكون إلا بعضاً وغاية للمعطوف عليه والنعل ليس بعض الزاد بل بينهما مباينة وتؤوّل بألقي ما يثقله حتى نعله ويجوز فيه النصب على العطف بالتأويل المذكور والرفع على الابتداء وألقاها خبره وبكون حتى ابتدائية والجر على أن يكون حتى جارة بمعنى إلى.

مفرداً لا جملة وهذا يؤخذ من كلامه لأنه لا بد أن يكون جزءاً مما قبلها أو كجزء منه كما تقدم، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات هذا هو الصحيح. وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُّ مَطِيُّهُمْ وَحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأرْسَانِ

فيمن رفع تكل أن جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت بهم. **الثاني**: حتى بالنسبة إلى الترتيب كالواو خلافاً لمن زعم أنها للترتيب كالزمخشري. قال الشاعر:

رِجَالِيَ حَتَّى الأَقْدَمُونَ تَمَالَؤُوا عَلَى كُلِّ أَمْرٍ يُورِثُ المجدَ وَالحمدَا

الثالث: إذا عطف بحتى على مجرور قال ابن عصفور: الأحسن إعادة الجار ليقع الفرق بين العاطفة والجارة. وقال ابن الخباز: تلزم إعادته للفرق، وقيده الناظم بأن لا يتعين كونها

(مفرداً) لو قال اسماً لكان أحسن لأن المفرد يشمل الفعل مع أنها لا تعطفه. قوله: (أن يكون جزءاً) أراد بالجزء البعض ليشمل الجزئي ولو عبر بالبعض لكان أوضح وأوفق بعبارة الناظم. قوله: (ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات) اعترضه الدماميني بأنه لو قيل فعلت مع زيد ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسي كان المعطوف بها بعضاً مع أنه جملة وصرح النحاة وأهل المعاني بأن الجملة تبدل مما قبلها بدل بعض من كل نحو: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ [سورة الشعراء، الآية: ١٣٢- ١٣٣] وأقره الشمني. وأجاب عنه البعض بأن البعضية في المثال إنما تظهر بالنسبة إلى المعنى التضمني، وكلام القائل بالنسبة إلى المعنى المطابقي ولا بعضية فيه ويرد بأن زمن خدمته بنفسه بعض زمن فعل ما يقدر عليه كما أن الخدمة بعض فعل ذلك وحينئذ فالمعنى المطابقي بعض، وأما النسبة فليست جزء مفهوم الفعل على الراجح ولئن سلم أنها جزؤه فبعضيتها باعتبار بعضية أحد طرفيها وهو الخدمة المنسوبة فتدبر.

قوله: (تكل) أي تتعب والمطي اسم جنس جمعي لمطية وهي الدابة. والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد والأرسان جمع رسن بالتحريك وهو الحبل أي وحتى صارت الخيل لا تقاد بمقاودها بل تسير بنفسها وهو كناية عن شدة تعبها قاله الدماميني. قوله: (فيمن رفع تكل) والمعنى حتى كلت ولكنه جاء مضارعاً على حكاية الحال الماضية، وأما من نصب فهي الجارة ولا بد على النصب من تقدير زمان مضاف إلى كلال مطيهم. مغني. والذي يظهر لي على أن تقدير هذا المضاف غير ضروري فتدبر. والواو على النصب عاطفة لمحذوف على سريت بهم تقديره وسريت بهم حتى الجياد الخ فلا يرد أنه لا يستقيم عطف حتى الابتدائية وجملتها على حتى الجارة ومجرورها قاله الدماميني. قوله: (معطوفة بحتى) والصحيح أنها ابتدائية في الموضعين. قوله: (بالنسبة إلى الترتيب) أي إلى عدمه بدليل ما بعده، والمراد الترتيب الخارجي فلا ينافي أنها للترتيب الذهني كما مر بيانه. قوله: (تمالأوا) أي اجتمعوا. قوله: (وقيده الناظم) أي قيد اللزوم، قال في المغني: وهو حسن. قوله: (بأن لا يتعين الخ) الضابط أنه متى صح حلول إلى محلها كانت محتملة

للعطف نحو اعتكفت في الشهر حتى في آخره، فإن تعين العطف لم تلزم الإعادة نحو: عجبت من القوم حتى بنيهم. وقوله:

جُودُ يُمْنَاكَ فَاضَ فِي الخَلْقِ حَتَّى بَـائِـسٍ دَانَ بِـالإِسَـاءَةِ دِيـنَـا

الرابع: حيث جاز الجر والعطف فالجر أحسن، إلا في باب ضربت القوم حتى زيداً ضربته فالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة وضربته توكيد، أو ابتدائية وضربته تفسير، وقد روي بهما قوله: حتى نعله ألقاها، وبالرفع أيضاً على أن حتى ابتدائية ونعله مبتدأ وألقاها خبره اهـ (وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ) ....

للأمرين، وإلا تعينت للعطف. قوله: (نحو عجبت من القوم الخ) إنما لم يصح الجر في المثال والبيت لعدم صلاحية إلى في موضع حتى ولكون ما بعدها ليس آخراً ولا متصلاً بالآخر، هذا حاصل ما في المغني وشراحه كما قاله شيخنا، وناقش الدماميني في التعليل الأول بأنه دعوى بلا دليل وأي مانع من كون العجب في المثال انتهى إلى البنين وفيض الجود في البيت انتهى إلى البائس. وقد يقال: المانع عدم مناسبة ذلك مقام التعجب والمدح ثم البعضية التي هي شرط في العاطفة ظاهرة في البيت وكذا في المثال إن جعلنا الإضافة في بنيهم على معنى من التبعيضية وعليه يحمل قول المغني إنهم بعض القوم، فإن جعلت بمعنى اللام اقتضت عدم دخول بنيهم فيهم فافهم.

قوله: (بائس) البائس من أصابه البؤس أي الشدة، وقوله: دان بالإساءة ديناً بكسر الدال أي تدين بالإساءة تديناً أي جعل الإساءة دينه لتكررها منه كثيراً. قوله: (فالجر أحسن) لقلة العطف بحتى، حتى أنكره الكوفيون كما مر. قوله: (إلا في باب ضربت القوم الخ) أراد ببابه أن يقع بعد الاسم التالي حتى فعل مشتغل بنصب ضميره كما في المغني، فإن اشتغل برفعه نحو قام القوم حتى زيد قام امتنع النصب وجاز الرفع والجر. قوله: (حتى زيداً الخ) أي إذا كان زيد آخر القوم ليوجد شرط جواز الجر. قوله: (فالنصب أحسن الخ) علله في المغني بأن الفعل لا يكون مؤكداً بعد حتى الجارة نقله شيخنا السيد وهو يفيد تعين النصب فيخالف ما يقتضيه كلام الشارح من جواز الجر فتأمل. وقال شيخنا انظر لم كان غير الجر في هذا الباب أحسن اهـ. وقد توجه الأحسنية بأن في النصب مشاكلة الضمير لمرجعه في الإعراب. قوله: (وضربته توكيد) أي لضربت زيداً الذي تضمنه قولك ضربت القوم لدخول زيد في القوم لا لضربت القوم حتى يرد أن الضمير ليس راجعاً للقوم حتى يكون ضربته تأكيداً لضربت القوم بل لزيد. قوله: (بهما) أي الجر والنصب وعليهما فألقاها توكيد إلا إذا جعلت حتى في النصب ابتدائية وألقاها تفسير.

قوله: (وأم بها اعطف إثر همز التسوية) أي بعدها ولا يجوز العطف بأو قياساً، فقول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا خطأ كقولهم يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا لأن الصواب فيه الواو قاله في المغني. ثم ذكر أن قول الصحاح تقول سواء عليّ قمت أو قعدت سهو، وأن قراءة ابن محيصن:

وهي الهمزة الداخلة على جملة في محل المصدر، وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين وهو الأكثر نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٦] الآية، واسميتين كقوله:

﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية:٦] من الشذوذ بمكان اهـ. ونقل الدماميني عن السيرافي أن سواء إذا دخلت بعدها همزة التسوية لزم العطف بأم وإذا وقع بعدها فعلان بغير الهمزة جاز العطف بأو، قال الدماميني: وهذا نص صريح يقضي بصحة كلام الفقهاء وبصحة ما في الصحاح وقراءة ابن محيصن اهـ. قال الشمني: ما في المغني هو مقتضى القياس إذ لا فرق بين همزة التسوية والتسوية بلا همزة اهـ. وكأن من فرّق أي التسوية مع الهمزة أقوى، ونقل الدماميني أيضاً عن سيبويه جواز العطف بعد ما أدري وليت شعري مع الهمزة بأم وبأو ثم قال: والعجب من إيراد المصنف يعني ابن هشام كلام الفقهاء والصحاح وقراءة ابن محيصن في العطف بعد همزة التسوية والفرض أن لا همزة في شيء من ذلك وكأنه توهم أن الهمزة لازمة بعد كلمة سواء فتقدر إن لم تذكر وتوصل بذلك إلى الرد اهـ. ويوافق ما في المغني ما سيذكره الشارح عند قوله: وربما حذفت الهمزة الخ. ثم ذكر الدماميني في قول المغني كقولهم يجب أقل الأمرين الخ أنه يدفع الخطأ في قولهم المذكور بجعل من بيانية لا أقل. قال الدماميني: فإن قلت فما وجه العطف بأو والتسوية تأباه لأنها تقتضي شيئين فصاعداً وأو لأحد الشيئين أو الأشياء قلت: وجهه السيرافي بأن الكلام محمول على معنى المجازاة قال: فإذا قلت سواء عليّ قمت أو قعدت فتقديره إن قمت أو قعدت فهما على سواء، وعليه فلا يكون سواء خبراً مقدماً ولا مبتدأ كما قيل، فليس التقدير قيامك أو قعودك سواء عليّ أو سواء عليّ قيامك أو قعودك بل سواء خبر مبتدأ محذوف أي الأمران سواء، وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر، وصرح الرضي بمثل ذلك اهـ. وإنما قال بمثل ذلك لأن فرض كلام الرضي في أم وقد أسلفناه مع زيادة في الاستثناء. ثم قال في المغني: فإن كان العطف بأو بعد همزة الاستفهام جاز وكان الجواب بنعم أو بلا لأنه إذا قيل أزيد عندك أو عمرو فالمعنى أأحدهما عندك، وإن أجيب بالتعيين صح لأنه جواب وزيادة اهـ. وما مر من أن ابن محيصن يقرأ بأو سيأتي في الشارح عند قول المصنف وربما حذفت الهمزة الخ أنه يقرأ بأم فحرره. واعلم الظاهر أن التسوية في قولنا سواء عليّ أقمت أم قعدت مدلولة لسواء لا للهمزة، وفي قولنا ما أبالي أقمت أم قعدت مستفادة من ما أبالي لا من الهمزة فتسميتها همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل على التسوية. وانظر ما مدلول الهمزة حقيقة ولعلها لتأكيد التسوية فتدبر.

قوله: (على جملة في محل المصدر) المناسب أن يقول على جملة هي معها في محل المصدر كذا في يس وفيه نظر، وهذا من مواضع تأويل الجملة بالمصدر بلا سابك بناء على قول الجمهور إن ما بعد الهمزة مبتدأ مؤخر، ومنها الجملة المضاف إليها الظرف نحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [سورة المائدة، الآية:١١٩] ومنها: تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه بناء على عدم

٦٤٤ ـ وَلَسْتُ أُبَالِي بَعْدَ فَقْدِيَ مَالِكَا أَمَـوْتِـيَ نَـاءٍ أَمْ هُـوَ الآنَ وَاقِـعُ

ومختلفتين نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٩٣] الآية. وإذا عادلت بين جملتين في التسوية فقيل: لا يجوز أن يذكر بعدها إلا الفعلية، ولا يجوز سواء عليّ أزيد قائم أم عمرو منطلق فهذا لا يقوله العرب، وأجازه الأخفش قياساً على الفعلية. وقد عادلت بين مفرد وجملة في قوله:

٦٤٥ ـ سَوَاءٌ عَلَيْكَ النَّفْرُ أَمْ بِتُّ لَيْلَةً بِأَهْلِ القِبَابِ مِنْ عُمَيْرِ بْنِ عَامِرِ

(أوْ) بعد (هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيٍّ مُغْنِيَهْ) وهي الهمزة التي يطلب بها وبأم التعيين، وتقع بين مفردين غالباً، ويتوسط بينهما ما لا يسأل عنه ....

تقدير أن قاله في المغني. قوله: (ولست أبالي) أي أكترث فهو متعد بنفسه لأن معناه لا أفكر فيه ازدراء به فالجملة بعده في محل نصب والفعل معلق أفاده الدماميني. وقد يتعدى أبالي بالباء والوجهان صحيحان كما قاله الشنواني نقلاً عن النووي. وقوله: أموتي ناء أي بعيد.

قوله: (نحو سواء عليكم أدعوتموهم) أي الأصنام أي ونحو: سواء عليّ أزيد قائم أم قعد فتم التمثيل. قوله: (فقيل لا يجوز الخ) يرد عليه أنه سمع ذكر الاسمية بعدها في قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾ [سورة الأعراف، الآية:١٩٣] وفي قول الشاعر: ولست أبالي الخ كما قدم ذلك فلا يصح قوله فهذا لا يقوله العرب ولا قوله وأجازه الأخفش قياساً على الفعلية المقتضى عدم السماع، وفي نسخ إسقاط قوله: وإذا عادلت بين الجملتين الخ وهو أولى. قوله: (مغنيه) أي مع أم كما أشار إليه الشارح فقد حقق الدماميني أن أيا سادة مسد الهمزة وأم جميعاً لا الهمزة فقط. قوله: (وتقع) أي أم المسبوقة بهمزة التعيين. قوله: (بين مفردين غالباً) ومن غير الغالب أن تقع بين مفرد وجملة كقوله تعالى: ﴿إِنۡ أَدۡرِيٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمۡ يَجۡعَلُ لَهُۥ رَبِّيٓ أَمَدًا﴾ [سورة الجن، الآية:٢٥] وبين جملتين كما سيذكره الشارح. قوله: (ويتوسط بينهما الخ) ما لا يسأل

---

٦٤٤ ـ هو من الطويل والنائي هو البعيد. والشاهد في أن أم المتصلة وقعت بين جملتين إسميتين. وقد تقرر أن أم الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين، ولا يكونان معها إلا في تأويل المفردين فتكونان فعليتين كما مر. وتكونان اسميتين كما في هذا، وتكونان مختلفتين نحو: **﴿سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون﴾** [الأعراف: ١٩٣] وهو مبتدأ وواقع خبره والآن نصب على الظرف.

٦٤٥ ـ هو من الطويل. وتمامه:

بِـأَهْـلِ الْـقِـبَـابِ مِـنْ عُـمَـيْـرِ بْـنِ عَـامِـرِ

النفر مبتدأ، وسواء مقدماً خبره، وأم بمعنى الواو. وفيه الشاهد لأنها عادلت بين جملة ومفرد في ذكر التسوية، وهذا خلاف الأصل لأن الأصل أن التسوية لا يقع بعدها إلا الجملتان، وههنا قد وقعت بعدها جملة ومفرد، ولا يذكر بعد التسوية إلا الفعلية، ولا يجوز أن يقال سواء علي أزيد قائم أم عمرو منطلق خلافاً للأخفش.

نحو: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا﴾ [سورة النازعات، الآية: ٢٧] أو يتأخر عنهما نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ١٠٩] وبين فعليين كقوله:

٦٤٦ ـ فَـقُـلْـتُ أَهْـيَ سَـرَتْ أَمْ عَـادَنِـي حُـلُـمُ

عنه في الأول المسند لأن السؤال عن المسند إليه وفي الثاني بالعكس. وبيان ذلك أن شرط الهمزة المعادلة لأم أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما ويلي أم المعادل الآخر ليفهم السامع من أول الأمر ما طلب تعيينه تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ دون الخبر أزيد قائم أم عمرو وإن شئت أخرت زيد قائم لأنه غير مسؤول عنه، وإذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ أقائم زيد أم قاعد. وإن شئت أخرت زيداً لأنه غير مسؤول عنه وقس على هذا نقله الدماميني عن ابن الحاجب وابن هشام وغيرهما، ثم ساق عن سيبويه كلامه الذي هو كما قاله نص في أن إيلاء المسؤول عنه الهمزة أولى لا واجب كما قاله الجماعة.

قوله: (أأنتم أشد خلقاً) هذا الاستفهام توبيخي لا حقيقي ولا ينافيه قول الشارح بعد لأن الاستفهام معها على حقيقته لأنه باعتبار الغالب أو أراد بالاستفهام الحقيقي ما يطلب جواباً وإن كان توبيخياً أو إنكارياً بقرينة المقابلة نقله البعض عن البهوتي، وهو صريح في أن الاستفهام الإنكاري والتوبيخي يطلب جواباً وقد يمنع لأن الأول بمعنى لم يقع أو لا يقع، والثاني بمعنى ما كان ينبغي أو لا ينبغي، ولا يستدعي شيء من ذلك جواباً. ولو قيل أراد بالاستفهام الحقيقي ما ليس خبراً مجرداً عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها لكان أسلم، ثم دعوى أن الاستفهام في الآية توبيخي يردها أن تالي همزة التوبيخ واقع أو يقع وفاعله ملوم نحو: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ صرح به في المغني وهذا منتف في الآية فالظاهر أنه تقريري فتأمل. قال الدماميني: ووجه كونها في الآية بين مفردين مع أن المتقدم عليها في الصورة جملة أن السماء معطوفة على أنتم وأشد خلقاً خبر مؤخر عن المتعاطفين تقديراً اهـ وكالآية في هذا قول زهير:

وما أدري ولست إخال أدري ... أقوم آل حصن أم نساء

وجعل الشمني أم في البيت بين جملتين بتقدير أم هم نساء فارقاً بينه وبين الآية بأن فعل الدراية معلق في البيت والتعليق إنما يكون عن جملة وهي هنا ما بعد الهمزة فيجب أن يكون معادله وهو ما بعد أم جملة أيضاً. ويرد بأن المعلق عنه مجموع الكلام على حد ما أدري أزيد أم عمرو في الدار، نعم إن قلنا الهمزة بعد نحو ما أدري للتسوية وجب تقدير مبتدأ في البيت فقط لأن همزة التسوية إنما تكون بين جملتين بخلاف همزة الاستفهام وسيأتي بسط ذلك. قوله: (أهي) بسكون الهاء ولم يجيء

---

٦٤٦ ـ صدره:

فَـقُـمْـتُ لِـلـطَّـيْـفِ مُـرْتَـاعـاً فَـأَرَّقَـنِـي

قاله زياد بن حمل من قصيدة من البسيط. الفاء للعطف، واللام للتعليل، ومرتاعاً حال أي =

إذ الأرجح أن هي فاعل بفعل محذوف. واسميتين كقوله:

٦٤٧ ـ لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرِ

الأصل أشعيث، ....

بعد الهمزة إلا في الشعر كما نقله الدماميني عن شرح التسهيل للناظم، وعادني أتاني والحلم بضمتين وتسكن اللام ما يراه النائم، والضمير يرجع إلى محبوبته التي رآها في المنام فلما استيقظ قال أهي أتتني حقيقة أم أتاني خيالها في النوم باعتبار عادتهم في مبالغتهم بطريق التجاهل. ويوجد في بعض النسخ صدر البيت وهو:

فـقـمـت لـلـطـيـف مـرتـاعـاً فـأرّقـنـي

أي قمت لأجل خيال المحبوبة المرئي في النوم حالة كوني مرتاعاً للقائه هيبة وأرقني أي أسهرني ذلك لما لم أجد بعد الانتباه شيئاً محققاً.

قوله: (إذ الأرجح) تعليل لقوله بين فعليتين. وقوله بفعل محذوف أي يفسره سرت. وإنما كان هذا أرجح لأنه الذي يدل عليه وقوع الفعل بعد أم المعادلة للهمزة. وقال في التصريح لأن الاستفهام بالفعل أولى من حيث أن الاستفهام عما يشك فيه وهو الأحوال لأنها متجددة، وأما عن الذوات فقليل اهـ. ومن ثم رجح النصب في أزيداً ضربته. قوله: (لعمرك ما أدري الخ) أي ما أدري أي النسبين هو الصحيح وإن كنت دارياً بغير ذلك وشعيث بالمثلثة آخره وصحفه من رواه بالموحدة كما في شرح شواهد المغني للسيوطي. ومنقر ضبطه الدّماميني والشمني بكسر الميم وفتح القاف وبالراء قالا وهو أي البيت هجو لشعيث أي لهذا الحي بأنهم لم يستقروا على أب واحد وضبطه في التصريح بكسر الميم والقاف، ويكتب ابن سهم وابن منقر بالألف لأنه خبر لا نعت ولهذه العلة كان

= خائفاً، ويروى فقمت للزور. وفأرّقني بالتشديد أي أسهرني، وضميره يرجع إلى الطيف وهو طيف الخيال وهو الذي يجيء في النوم. والهمزة في أهي للاستفهام وهي مبتدأ وسرت خبره وسكنت الهاء تشبيهاً بكتف. والشاهد في أم المتصلة حيث وقعت بين جملتين فعليتين في معنى المفردين. والتقدير أسرت هي أم عاد حلمها؟ أي أي هذين؟ وهو بضم الحاء واللام ما يراه النائم في نومه. وحاصل المعنى رأيت الحبيبة في المنام فظننت أنها أتتني فلما استيقظت قلت أهي أتتني حقيقة أم أتاني خيالها في النوم؟

٦٤٧ ـ قاله الأسود بن يعفر التميمي من الطويل، ولعمرك مبتدأ وخبره محذوف أي لعمرك قسمي ومفعول ما أدري هو قوله شعيث بن سهم إذ تقديره أشعيث بن سهم. وأم متصلة والمعنى ما أدري أي النسبين صحيح: نسب شعيث بن سهم أم نسب شعيث بن منقر. والشاهد في مواضع: الأول هو الذي قصده ابن الناظم وهو وقوع أم المتصلة بين جملتين اسميتين وحذف الهمزة الاستفهامية من شعيث بن سهم كما ذكرنا وأن شعيثاً في الموضعين ليس موصوفاً بابن بل هو مخبر عنه به، والتنوين حذف من شعيث للضرورة. وهو في الموضعين بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره ثاء مثلثة. ولقد صحف من قرأه بالباء الموحدة.

فحذفت الهمزة والتنوين منهما. **تنبيهان: الأول**: تسمى أم في هذين الحالين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر. وتسمى أيضاً معادلة لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول والاستفهام في النوع الثاني. ويفترق النوعان من أربعة أوجه: أولها وثانيها أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً لأن المعنى معها ليس على الاستفهام، ....

حق شعيث التنوين. قوله: (فحذفت الهمزة والتنوين منهما) أي للضرورة وقيل حذف الهمزة جائز اختياراً، ونقل الدماميني أن المختار اطراد حذفها اختياراً قبل أم المتصلة لكثرته نظماً ونثراً، ومنع الصرف لإرادة القبيلة، ولا ينافيها الوصف بابن لجواز رعاية التأنيث والتذكير باعتبارين أفاده الدماميني، هذا وكان على الشارح أن يزيد ومختلفين نحو: ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [سورة الواقعة، الآية: ٥٩] بناء على الأرجح من فاعلية أنتم لمحذوف على ما مر في أهي سرت وقد يعارضها هنا تناسب المتعاطفين فتستوي الاسمية والفعلية كما قاله الدماميني.

قوله: (متصلة) قال في الهمع: ويؤخر المنفي فيها بنوعيها فلا يجوز سواء عليّ ألم يجيء زيد أم جاء ولا ألم يقم أم قام. قوله: (لا يستغنى بأحدهما عن الآخر) أما في الحال الأول فلأن المقصود الإخبار بالتسوية وهي لا تتحقق إلا بينهما، وأما في الثاني فلأن المقصود طلب تعيين أحد الأمرين فلا بد من ذكرهما، وقيل: إنما سميت بذلك لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة المقصود بمثابة كلمة واحدة لأنهما جميعاً بمعنى أي، ورجح هذا على الأول بأن الاتصال عليه راجع إلى أم نفسها وعلى الأول راجع إلى متعاطفيها وعورض بأن الثاني إنما يأتي في أم المسبوقة بهمزة الاستفهام لا المسبوقة بهمزة التسوية فيترجح الأول لشموله النوعين وعليه اقتصر في المغني أفاده في التصريح. قوله: (في إفادة التسوية) أي في جملة إفادة التسوية أي في الجملة التي تفيد التسوية، ومعنى معادلتها للهمزة في هذه الجملة أنه يليها عديل ما يلي الهمزة فاندفع بتقرير عبارته على هذا الوجه ما توهمه من أن كلاً من الهمزة وأم له دخل في إفادة التسوية فتدبر. قوله: (في النوع الأول) أي أم بعد همزة التسوية وقوله: في النوع الثاني أي أم بعد همزة الاستفهام بقرينة قوله أن الواقعة بعد همزة التسوية الخ.

قوله: (ليس على الاستفهام) أي بل على الإخبار بالتسوية لانسلاخها عن الاستفهام فهي مجاز بالاستعارة، قال ابن يعيش: وإنما جاز استعارتها للتسوية للاشتراك في معنى التسوية إذ الأمران اللذان تسأل عن تعيين أحدهما مستويان عندك في عدم التعيين اهـ وكما تستعار الهمزة للتسوية تستعار للإنكار الإبطالي فيكون ما بعدها غير واقع ومدعيه كاذباً نحو: ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ﴾ [سورة ق، الآية: ١٥] ومنه: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [سورة الزمر، الآية: ٣٦] و﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [سورة الشرح، الآية: ١] لأنها أبطلت ما بعدها من النفي فصارت الجملة خبرية مثبتة بمعنى الله كاف عبده وشرحنا لك صدرك لا إنشائية، ولهذا صح عطف وضعنا على ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [سورة الشرح، الآية: ١] ومن جعلها فيهما للتقرير أراد التقرير بما بعد النفي، ويظهر أن الهمزة في ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [سورة الشرح،

. . . .

الآية: ١] على هذا ليست من المعطوف عليه وأنها مسلطة على ما بعد العاطف أيضاً وللإنكار التوبيخي، فيكون ما بعدها واقعاً أو يقع وفاعله ملوماً نحو: ﴿أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَٰتِى وَلَمْ تُحِيطُواْ بِهَا عِلْمًا﴾ [سورة النمل، الآية: ٨٤] و﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [سورة الصافات، الآية: ٩٥] وللتهكم نحو: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾ [سورة هود، الآية: ٨٧] وللتعجب كقولك أخلص زيد الأسير متعجباً، وللاستبطاء نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [سورة الحديد، الآية: ١٦] والجامع بين الاستفهام والمعاني المذكورة استلزام كل مطلق الانتفاء، فإن الاستفهام عن شيء يستلزم انتفاء علمه والإنكار الإبطالي يستلزم انتفاء وقوع الشيء المنكر، والتوبيخي يستلزم انتفاء لياقته والتهكم يستلزم انتفاء تعظيم المتهكم به، والتعجب يستلزم انتفاء علم سبب الشيء المتعجب منه، ولهذا يقولون: إذا ظهر السبب بطل العجب. والاستبطاء يستلزم انتفاء المبادرة وللأمر نحو: ءأسلمتم أي أسلموا، وللتهديد كقولك لمن يسيء إليك وهو يعلم أنك أدبت فلاناً على إساءته إليك وأنت تعلم علمه بذلك: ألم أؤدب فلاناً على إساءته إليّ، وللتقرير بمعنى طلب إقرار المخاطب بما يعرفه من نفي أو إثبات ولا يشترط أن يلي الهمزة كما صرح به غير واحد كالتفتازاني نحو: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [سورة المائدة، الآية: ١١٦] ونحو: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [سورة الزمر، الآية: ٣٦] على احتمال، وإنما لم يورد بعد الهمزة في الآيتين نفس المقرر به دفعاً لتهمة تلقين المتكلم للمخاطب الجواب المقرر به والجامع بين الاستفهام والمعاني الثلاثة مطلق الطلب فإن الاستفهام طلب فهم المسؤول عنه والأمر طلب إيقاع المأمور به والتهديد يستلزم طلب ترك الشيء المهدد عليه، والتقرير السابق طلب الإقرار، وللتقرير بمعنى التثبيت والتحقيق نحو: أضربت زيداً أي أنك ضربته ألبتة قاله السعد والجامع ترتب ثبوت الحكم. أما في هذا التقرير فظاهر، وأما في الاستفهام فلأنه يترتب عليه الجواب المترتب عليه الثبوت، فعلم أن للتقرير معنيين لكن استعماله في الثاني قليل بالنسبة للأول كما أشار إليه في شرح التلخيص، ولغير ذلك وهل تشارك الهمزة في الإنكار الإبطالي نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [سورة فاطر، الآية: ٣] والتقرير نحو: ﴿هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ﴾ [سورة المطففين، الآية: ٣٦] ﴿هَلْ فِى ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِى حِجْرٍ﴾ [سورة الفجر، الآية: ٥] والأمر نحو: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [سورة المائدة، الآية: ٩١] هذا هو الصحيح على ما يؤخذ من حاشية السيوطي على المغني، لكن في المغني في بحث هل أنها تختص عن الهمزة بأن يراد بها النفي ولهذا جاز هل قام إلا زيد دون أقام إلا زيد ولا ترد الهمزة في نحو: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٤٠] من حيث أن الواقع انتفاء الإصفاء لأنها للإنكار على مدعي الإصفاء ويلزم منه النفي لا أنها للنفي ابتداء وقد يكون الإنكار توبيخياً بمعنى ما كان ينبغي فعل كذا فيقتضي وقوع الفعل. فتلخص أن الإنكار على ثلاثة أوجه: إنكار على مدعي وقوع الشيء ويلزمه النفي وإنكار على من أوقع الشيء ويختصان بالهمزة وإنكار وقوع الشيء وهذا معنى النفي وتختص به هل عن الهمزة اهـ باختصار.

وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر وليست تلك كذلك لأن الاستفهام معها على حقيقته. والثالث والرابع: أن أم الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين. **الثاني**: قد بان لك أن همزة التسوية لا يلزم أن تكون واقعة بعد لفظة سواء، بل كما تقع بعدها تقع بعد ما أبالي وما أدري وليت شعري ونحوهن (وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الهَمْزَةُ) المذكورة (إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ) كقراءة ابن محيصن ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية:٦] وكما مر من قوله:

وربما استعير لهذه المعاني غير الهمزة وهل من أسماء الاستفهام كالتوبيخ والتعجب في: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [سورة الإسراء، الآية:٤٠] والإبطال في: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [سورة آل عمران، الآية:١٣٥] والتقرير في ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [سورة طه، الآية:١٧] قرره ليقول: ﴿هِيَ عَصَايَ﴾ [سورة طه، الآية:١٧] نقله السيوطي عن أبي البقاء، وما ذكرته من توجيه الاستعارة في المعاني المذكورة هو ما ظهر لي فاعرفه. وفي شرح المغني للدماميني أن استفهام العارف المتجاهل حقيقي بحسب الادعاء.

قوله: (وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب الخ) يعني أن جملة سواء عليّ أقمت أم قعدت وجملة لست أبالي أمات زيد أم عاش ونحوهما يقبل التصديق والتكذيب لأنه خبر بخلاف جملة أزيد قائم أم عمرو، وجملة الاستفهام في قولنا ما أدري أعمري طويل أم قصير، أما مجموع ما أدري أعمري طويل أم قصير فقابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر فافهم هذا التحقيق. قوله: (وليست تلك) أي الواقعة بعد همزة الاستفهام كذلك أي كالواقعة بعد همزة التسوية في الأمرين، وقوله: لأن الاستفهام الخ تعليل للنفي في الأمرين. قوله: (لأن الاستفهام معها على حقيقته) أي غالباً أو أراد بكونه على حقيقته أنه ليس إخباراً مجرداً عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها فلا يرد أن الزمخشري جوز في قوله تعالى في سورة الأنعام ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾ [سورة الأنعام، الآية:١٤٤] كون أم متصلة مقدراً قبلها معادلها أي أتدعون على الأنبياء اليهودية أم الخ والهمزة فيه للإنكار التوبيخي. وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا﴾ [سورة البقرة، الآية:٨٠] كون أم متصلة والهمزة فيه للتقرير ونقلهما في المغني ولم يتعقب واحداً منهما أفاده الشمني لكن الأظهر كون الهمزة في الآية الأولى أيضاً تقريرية فتأمل. قوله: (إلا بين جملتين) أي غالباً فلا ينافي ما قدمه من أنها عادلت بين مفرد وجملة كما في قول الشاعر:

سواء عليك النفر أم بت ليلة

قوله: (قد بان لك) أي من الضابط السابق والاستشهاد بقوله: ولست أبالي الخ.

قوله: (وما أدري الخ) أنت خبير بأن الذي تبين مما قدمه أن الواقعة بعد ما أدري ليست همزة تسوية بل همزة استفهام حيث مثل لهمزة الاستفهام بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا

شُعَيثُ ابنُ سَهمٍ أَمْ شُعَيثُ ابنُ مِنقَرِ

وهو في الشعر كثير. ومال في شرح الكافية إلى كونه مطرداً (وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ) أي تأتي أم منقطعة بمعنى بل (إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ) وهو أن تكون مسبوقة بإحدى الهمزتين لفظاً أو تقديراً (خَلَتْ) ....

تُوعَدُونَ ﴾ [سورة الأنبياء، الآية:١٠٩] وبقول الشاعر: لعمرك ما أدري الخ أي لا أدري جواب هذا الاستفهام وهذا هو الأقرب عندي، ومثل ما أدري ليت شعري ولا يحضرني ونحو ذلك، ثم رأيت الدماميني على المغني استظهر ما قلته مؤيداً له بقصر الرضى همزة التسوية على الواقعة بعد قولهم سواء وقولهم ما أبالي وتصرفاته متعقباً بذلك ما في المغني من التعميم الذي جرى عليه الشارح، ورأيت بعضهم مال إلى أنها للاستفهام بعد ما أبالي أيضاً كما يفيده ما مر عن الدماميني من كونه قلبياً معلقاً عن العمل في الجملة بعده، والمعنى لا أفكر في جواب هذا الاستفهام فتأمل. قوله: (حذفت الهمزة المذكورة) أي الشاملة للنوعين المتقدمين بقرينة تمثيله بالمثالين الآتيين. قال الفارضي: وندر حذف أم ومعطوفها كقوله:

دعاني إليها القلب إني لأمره ... سميع فما أدري أرشد طلابها

التقدير أرشد أم غيّ وإذا استفهم بغير الهمزة عطف بأو نحو: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا ﴾ [سورة مريم، الآية:٩٨] وقد تكون هل بمعنى الهمزة فيعطف بأم بعدها كحديث: «**هل تزوجت بكراً أم ثيباً**» وتكون أم بمعنى الهمزة نحو: أم ضربت زيداً التقدير أضربت زيداً اهـ. وقوله التقدير أرشد أم غي بحث فيه في المغني بجواز جعل الهمزة لطلب التصديق فلا يقدر لها معادل حينئذ.

قوله: (وبانقطاع الخ) ظاهره أنها عاطفة قال شيخنا وفي الرضي خلافه اهـ. وعليه يكون ذكرها هنا استطرادياً لتتميم أقسام أم. ثم رأيت في الدماميني ما يفيد أن في كون أم المنقطعة عاطفة ثلاثة أقوال: فابن جني والمغاربة يقولون: ليست للعطف أصلاً لا في مفرد ولا جملة. وابن مالك للعطف في المفرد قليلاً سمع من كلامهم أن هناك لَإِبلاً أم شاء وفي الجمل كثيراً. وجماعة للعطف في الجمل فقط وتأولوا ما سمع بتقدير ناصب أي أم أرى شاء. قوله: (وبمعنى بل) العطف من عطف أحد المتلازمين على الآخر. قوله: (وفت) الضمير فيه وفي قيدت وخلت راجع إلى أم في قوله: وأم بها اعطف الخ والمراد بها ثم لفظها كما أن المراد بها هنا ذلك فليس في الكلام استخدام ولا شبهه وإن زعمه شيخنا. قوله: (إن تك مما قيدت به خلت) صادق بصور أن لا تسبق بأداة استفهام أصلاً بل تكون مسبوقة بالخبر المحض نحو: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾ [سورة السجدة، الآية:١، ٢] وأن تسبق بأداة استفهام غير الهمزة نحو: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [سورة الرعد، آية: ١٦] وأن تسبق بهمزة لغير حقيقة الاستفهام المطلوب به التعيين وغير التسوية كالإنكار أي النفي نحو: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ

ولا يفارقها حينئذ معنى الإضراب، وكثيراً ما تقتضي مع ذلك استفهاماً إما حقيقياً نحو إنها لإبل أم شاء، أي بل أهي شاء. وإنما قدرنا بعدها مبتدأ محذوفاً لكونها لا تدخل على المفرد، أو إنكارياً نحو: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ﴾ [الطور:٣٩] أي بل أله البنات. وقد لا تقتضيه ألبتة نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد:١٦] أي بل هل تستوي إذ لا يدخل استفهام على استفهام. ونحو: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [السجدة: ٢ـ ٣] وقوله:

بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ﴾ [سورة الأعراف، الآية:١٩٥] الآية والتقرير أي التثبيت أي جعل الشيء ثابتاً نحو: ﴿أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟﴾ [سورة النور، الآية:٥٠] الآية كذا في الدماميني عن الناظم وأبي حيان، وقد ينافي ما مر عن البهوتي والشمني، ولو قيل إن التقريري فقط أعني المطلوب به إقرار المخاطب كالحقيقي لاشتراكهما في طلب الجواب لكان وجهاً فتدبر. قوله: (ولا يفارقها حينئذ)أي حين إذ خلت مما قيدت به وقيل: ترد للاستفهام المجرد نحو: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية:١٠٨]. قوله: (أي بل أهي شاء)كأنه في حال بعده عنها جزم بأنها إبل فلما قرب منها رآها صغيرة فأضرب مستفهماً عن كونها شاء. وكأم فيه أم في نحو: أعندك زيد أم عندك عمرو فقد نص سيبويه على أن أم فيه منقطعة ظن أولاً كون زيد عنده فاستفهم عنه ثم ظن كون عمرو عنده فأضرب عن الأول واستفهم عن كون عمرو عنده. قوله: (لا تدخل على المفرد)لأنها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل إلا على جملة.

فائدة: تدخل همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟﴾ [سورة الأعراف، الآية:١٨٥] ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟﴾ [سورة يوسف، الآية:١٠٩] ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [سورة يونس، الآية:٥١] فالجمهور أن الهمزة قدمت من تأخير وأن هذه الجمل ونحوها معطوفة بالواو والفاء وثم وأن الهمزة كانت بعد هذه الأحرف فقدمت على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التصدير والزمخشري أن الهمزة في محلها الأصلي والعطف على جملة مقدرة بين الهمزة والعاطف والتقدير أمكثوا فلم يسيروا ونحو ذلك وحكى عنه موافقة الجمهور وفي دعوى الزمخشري حذف الجملة وفي دعوى الجمهور تقدم بعض المعطوف على العاطف. فارضي.

قوله: (نحو أم له البنات)إذ لو قدرت للإضراب المحض لكان الكلام إخباراً بنسبة البنات إليه تعالى والله تعالى منزه عن ذلك. قوله: (وقد لا تقتضيه)هذا مذهب الكوفيين ومذهب البصريين أنها أبداً بمعنى بل والهمزة جميعاً نقله في المغني عن ابن الشجري قال: والذي يظهر قول الكوفيين لأنه يلزم البصريين دعوى التأكيد في نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [سورة الرعد، الآية:١٦] ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [سورة النمل، الآية:٨٤] ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ﴾ [سورة الملك، الآية:٢٠] قال الدماميني: والتحقيق أن أهل البلدين متفقون على أن أم تجيء للإضراب المجرد وإنما الخلاف في تسميتها حينئذ منقطعة، فالكوفيون يسمونها منقطعة والبصريون يقولون: لا متصلة ولا منقطعة فهو في أمر لفظي. قوله: (أم يقولون افتراه)إنما لم تقتض الاستفهام هنا وفي البيت لعدم احتياج المقام

٦٤٨ ـ فَلَيْتَ سُلَيْمَى فِي الْمَنَامِ ضَجِيعَتِي   هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمِ

وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين. **تنبيه**: حصر أم في المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور، وذهب بعضهم إلى أنها تكون زائدة. وقال في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ [سورة الزخرف، الآية: ٥١ـ ٥٢] أن التقدير أفلا تبصرون أنا خير. ....

إليه لكن جعل الدماميني معنى الآية بل أيقولون على الإنكار التوبيخي.

قوله: (في المتصلة والمنقطعة). **فائدة**: جواب الاستفهام مع المتصلة بالتعيين وقد يجاب بلا مقصوداً بها نفي وقوع كل من الشيئين أو الأشياء تخطئه للسائل في اعتقاده وقوع أحد الشيئين أو الأشياء كما في قصة ذي اليدين، وهل يجاب بنعم مقصوداً بها إثبات كل من الشيئين أو الأشياء تخطئة للسائل في اعتقاده ثبوت واحد فقط؟ لم أر من ذكره لكنه مقتضى القياس وجواب الاستفهام مع المنقطعة بلا أو نعم. وإذا توالت استفهامات بأم المنقطعة فالجواب لأخيرها للإضراب إليه عما قبله فاعرف ذلك.

قوله: (إن التقدير أفلا تبصرون أنا خير) أي على أن جملة أنا خير مستأنفة، وأما على الأول فجملة أنا خير منه معطوفة على ما قبلها. ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الأصل أم تبصرون فأقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لأنهم إذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بصراء قاله في المغني وأورد عليه أن السبب لاعتقاده كونهم بصراء قولهم أنت خير كما تقرر، والمذكور هنا أنا خير الذي هو مقوله لا مقولهم. وأجيب بأن الأصل أم تقولون أنت خير فحذف القول وحكى المقول بالمعنى. ثم يصح أن يكون في الآية إقامة المسبب مقام السبب لأن اعتقادهم خيريته مسبب عنده عن كونهم بصراء، ثم ظاهر كلام المغني أن أم في الآية متصلة وبه صرح الزمخشري في الكشاف، والذي نص عليه سيبويه أنها منقطعة فإنه قال ما حاصله: إنه إذا كان ما بعد أم نقيض ما قبلها فهي منقطعة نحو: أزيد عندك أم لا وذلك لأن السائل لو اقتصر على قوله أزيد عندك لاقتضى استفهامه، هذا أن يجاب بنعم أو لا، فقوله: أم لا مستغنى عنه في تتميم الاستفهام الأول وإنما يذكره الذاكر ليبين أنه عرض له ظن نفي أنه عنده فاستفهم عنه كما كان قد عرض له ظن ثبوت أنه عنده فاستفهم عنه، وكذا في الآية لو اقتصر على قوله: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [سورة الزخرف، الآية: ٥١] لاستدعى أن يقال له نبصر أو لا نبصر فكان في غنية عن ذكر ما بعده لكنه أفاد بقوله: أم أنا خير أنه عرض له ظن إبصارهم بعدما ظن أولاً عدمه.

---

٦٤٨ ـ هو من الطويل. وسليمى بضم السين اسم محبوبته، وضجيعتي أي مضاجعتي. والرواية الصحيحة في الممات بدليل في جنة أم جهنم لأنه تمنى أن تكون سليمى معه بعد الموت سواء كان في الجنة أو في النار. وهذا من باب الإغراق، وهنالك اسم إشارة إلى المنام أو الممات، وأم في الجنة عطف على في المنام ثم أضرب عن ذلك بقوله أم جهنم لأن أمْ ههنا بمعنى بل. والشاهد فيه مجيء أم المنقطعة بعد الخبر متجردة عن الاستفهام لأن المعنى بل في جهنم.

والزيادة ظاهرة في قول ساعدة ابن جؤية:

يَا لَيْتَ شِعْرِي وَلاَ مَنْجى مِنَ الهَرَمِ أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمِ

(خَيِّرْ) و(أَبحْ) و(قَسِّمْ بِأَوْ وَأَبْهِم وَاشْكُكْ) فالتخيير والإباحة يكونان بعد الطلب ملفوظاً أو مقدراً، وما سواهما فبعد الخبر. فالتخيير نحو: تزوج زينب أو أختها. والإباحة نحو: جالس العلماء أو الزهاد، والفرق بينهما امتناع الجمع في التخيير وجوازه في الإباحة، والتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف، والإبهام نحو: ﴿أَتَنْهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾ [سورة يونس، الآية: ٢٤] وجعل منه نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سورة سبأ، الآية: ٢٤] ....

قوله: (ابن جؤية) بالهمزة اسم أم الشاعر وهو في الأصل تصغير جؤوة وهي حمرة تضرب إلى سواد. قوله: (بأو) تنازعه الأفعال الثلاثة قبله كما أن قوله بها تنازعه الفعلان والمصدر قبله. قوله: (والإباحة) قال الشمني: ليس المراد بها الشرعية لأن الكلام في معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الإباحة بحسب العقل أو بحسب العرف في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا. قوله: (بعد الطلب) أي صيغته وإن لم يكن هناك طلب كما في الإباحة وبعض صور التخيير فقول البعض إذ لا طلب في الإباحة والتخيير فيه تساهل. قوله: (أو مقدراً) نحو: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [سورة البقرة، الآية:١٩٦] أي ليفعل أي الثلاثة قاله الشارح على التوضيح.

قوله: (وما سواهما فبعد الخبر) صرح الشاطبي بأن الذي يختص بالخبر الشك والإبهام، وأما الباقي فيستعمل في الموضعين وكلام المغني يشعر به نقله شيخنا. قوله: (امتناع الجمع في التخيير) فإن قلت: قد مثل العلماء بآيتي الكفارة والفدية للتخيير مع إمكان الجمع. قلت: يمتنع الجمع بين الإطعام والكسوة والتحرير الآتي كل منهن كفارة وبين الصيام والصدقة والنسك الآتي كل منهن فدية بل تقع واحدة منهن كفارة أو فدية والباقي قربة مستقلة خارجة عن ذلك اهـ مغني وآية الكفارة فكفارته إطعام عشرة مساكين الخ وآية الفدية ففدية من صيام أو صدقة أو نسك. قوله: (والتقسيم) أي تقسيم الكلي إلى جزئياته أو الكل إلى أجزائه. قال شيخنا وعبر عنه في التسهيل بالتفريق المجرد أي من الشك والإبهام والتخيير، وبعضهم عبر عنه بالتفصيل بالمهملة اهـ. وبه يعرف ما في كلام البعض. قوله: (والإبهام) أي على السامع.

قوله: (وجعل منه نحو وإنا أو إياكم الخ) قال في المغني الشاهد في الأولى ووجهه الشمني بأن اعتبار الإبهام في إحداهما يغني عن اعتباره في الثانية والأولى أولى بالاعتبار لسبقها وفيه نظر إذ لا مانع من اعتباره فيهما وإن كان اعتباره في الأولى آكد. وقال الدماميني في الأولى والثانية والمعنى وإن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحد الله تعالى وعبده فهو على هدى وإن من عبد غيره فهو في ضلال مبين توطيناً لنفس المخاطب ليكون أقبل لما يلقى إليه. وقال بعضهم: الشاهد في

والشك نحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [سورة الكهف، الآية:١٩] (وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً نُمِي) أي نسب إلى العرب في قول الكوفيين وأبي علي وابن برهان وابن جنى مطلقاً تمسكاً بقوله:

٦٤٩ ـ كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلاَ رَجَاؤكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلاَدِي

وقراءة أبي السمال: ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُواْ عَهْدًا﴾ [سورة البقرة، الآية:١٠٠] بسكون الواو، ونسبه ابن عصفور لسيبويه لكن بشرطين: تقدم نفي أو نهي، وإعادة العامل نحو: ما قام زيد أو ما قام عمرو، ولا يقم زيد أو لا يقم عمرو، ويؤيده أنه قال في: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾

الثانية لأن الشرط تقدم كلام خبري وهو إنما يتحقق بقوله لعلى هدى لأن ما قبله ليس كلاماً، وقد يقال: إن لعلى هدى أو في ضلال مبين خبر عن الأول وحذف خبر الثاني أو بالعكس إذ لا يتعين كونه خبراً عنهما وإن صلح لذلك لأنه جار ومجرور، وعلى كل وجد الشرط مع أنه قد يمنع اشتراطه وإنما خولف بين الحرفين الداخلين على الحق والباطل لأن صاحب الحق كأنه مستعل على جواد يركض به حيث شاء وصاحب الباطل كأنه منغمس في بحر لا يدري أين يتوجه، ومما ظهر لي أن الآية وإن كانت للإبهام ظاهراً إلا أنها ترمز إلى التعيين لاقتضاء التناسب صرف ما بعد أو الثانية لما بعد أو الأولى وصرف ما قبلها لما قبلها ولاقتضاء الترتيب أيضاً ذلك فاعرفه.

قوله: (والشك) الفرق بينه وبين الإبهام أن المتكلم عالم بالحكم في الإبهام دون الشك. غزي. قوله: (وإضراب بها أيضاً نمي) قيل: إنها حينئذ غير عاطفة كأم الإضرابية على رأي الجمهور، وقد نقل بعضهم ذلك عن الرضي والسعد كما في يس، وقيل: عاطفة وإن كان بعدها جملة إذ العطف يكون في المفردات والجمل كما يقول بذلك بعضهم في أم الإضرابية وهذا ظاهر كلام المصنف. قوله: (مطلقاً) أي سواء تقدمها نفي أو نهي أو لا، وسواء أعيد العامل أو لا. قوله: (كانوا) أي العيال المذكورون في البيت قبله. وقوله: أو زادوا يحتمل أن أو بمعنى الواو وكذا في قراءة أبي السمال وهو بسين مفتوحة وميم مشددة ولام آخره. قوله: (بسكون الواو) المعنى: وما يكفر بتلك الآيات البينات إلا الذين فسقوا بل نقضوا عهد الله مراراً كثيرة. قوله: (ونسبه) أي مجيء أو للإضراب بقطع النظر عن الإطلاق السابق بقرينة قوله لكن بشرطين.

قوله: (وإعادة العامل) يعني مع حرف النفي أو حرف النهي شمني. قوله: (ويؤيده) أي يؤيد

---

٦٤٩ ـ قبله:

مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِم لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إلاَّ بِعَدَّادِ

قالهما جرير من قصيدة من البسيط يمدح بها هشام بن عبد الملك. وبرمت بهم من برم به بكسر الراء إذا سئمه وضجر منه. وترى من الرأي في الأمر فلا يتعدى إلا إلى مفعول واحد. وقد برمت صفة للعيال ولم أحص حال، والعداد بفتح العين. والشاهد في أو زادوا فإن أو فيه بمعنى بل الإضرابية، واحتجت به الكوفية وأبو علي وأبو الفتح وابن برهان بأن أو تأتي للإضراب كبل مطلقاً. وقال سيبويه إنما جاء ذلك بشرطين: تقدم نفي أو نهي وإعادة العامل.

[سورة الإنسان، الآية: ٢٤] ولو قلت أو لا تطع كفوراً انقلب المعنى يعني أنه يصير إضراباً عن النهي الأول ونهياً عن الثاني فقط (وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ) أو (الْوَاوَ) أي جاءت بمعناها (إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا) أي إذا أمن اللبس كقوله:

٦٥٠ ـ قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ ... مَا بَيْنَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعِ

وقوله:

٦٥١ ـ فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ ... صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

وقول الراجز:

إِنَّ بِهَا أَكْتَلَ أَوْ رِزَامَا ... خُوَيْرِبَيْنِ يَنْقُفَانِ الْهَامَا

نقل ابن عصفور عن سيبويه أن أو تأتي للإضراب بشرطين. قوله: (أو سافع) أي قابض ناصية فرسه من سفعت بناصيته قبضتها وجذبتها. قال الدماميني: لقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون المراد بين فريق ملحم أو فريق سافع إذ كل واحد من القسمين ذو تعدد اهـ. واستبعد لأن الظاهر أن قصد الشاعر أنهم حين سماع صريخ المستغيث محصورون بين قسمين لا يخرجون عنهما لا أنهم ثابت لهم إحدى البينيتين. قوله: (فظل طهاة اللحم الخ) الطهاة جمع طاه وهو الطباخ، وصفيف شواء مفعول منضج وهو ما فرق وصف على الجمر وهو شواء الأعراب، وقدير معطوف على منضج بتقدير مضاف أي وطابخ قدير أي مطبوخ في القدر ومعجل صفة قدير. وقول العيني قدير معطوف على شواء غير ظاهر وإن أقره شيخنا كما لا يخفى. قوله: (إن بها أكتل الخ) ضمير بها للأرض المذكورة قبل، وأكتل بفوقية مفتوحة، ورزام براء مكسورة فزاي اسما رجلين. وخوير بين تثنية خويرب تصغير خارب وهو اللص كما قاله الدماميني والشمني. وفي شرح شواهد المغني للسيوطي أنه لص الإبل حال من ضمير ينقفان قدمت على عاملها أو من المستكنّ في بها، وقول البعض حال مما قبله لا يتمشى على مذهب الجمهور المانعين مجيء الحال من المبتدأ في الحال أو الأصل وينقفان بضم القاف من النقف وهو كسر الرأس كما قاله الدماميني والشمني والسيوطي فيحتاج الكلام إلى التجريد. والهام اسم جنس جمعي لهامة وهي الرأس، فقول البعض والهام الرأس فيه

---

٦٥٠ ـ قاله حميد بن ثور الهلالي الصحابي رضي الله عنه من الكامل أي هم قوم. ورأيتهم جواب الشرط. وملجم من ألجمت الفرس. والشاهد في أو سافع فإن أو فيه بمعنى الواو من سفعت بناصيته أي أخذت.

٦٥١ ـ قاله امرؤ القيس الكندي من قصيدته المشهورة وفي ديوانه. وظل بالواو. وطهاة اللحم اسمه جمع طاه وهو الطباخ. ومن بين منضج خبره. وصفيف شواء كلام إضافي مفعول اسم فاعل. والشاهد في أو قدير فإن أو فيه بمعنى الواو وهو عطف على شواء، وهو بالراء في آخره وهو ما طبخ في قدر، معجل بالجر صفته. والمعنى من بين منضج صفيف شواء وهو الذي فرق وصف على الجمر وهو شواء الأعراب، أو طابخ قدير أي وطابخ قدير.

وقوله:

وَقَالُوا لَنَا ثِنْتَانِ لاَ بُدَّ مِنْهُمَا ... صُدُورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلاَسِلُ

وجعل منه ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [سورة الصافات، الآية: ١٤٧] أي ويزيدون. هذا مذهب الأخفش والجرمي جماعة من الكوفيين.

تنبيهات: الأول: أفهم قوله وربما أن ذلك قليل مطلقاً. وذكر في التسهيل أن أو تعاقب الواو في الإباحة كثيراً وفي عطف المصاحبة والمؤكد قليلاً، فالإباحة كما تقدم، والمصاحبة نحو قوله عليه الصلاة والسلام: **«فإنما عليك نبي أو صديق أو شهيد»** والمؤكد ....

تساهل. وإنما كانت أو في البيت بمعنى الواو لقوله خوير بين بالتثنية ولو كانت على بابها لأحد الشيئين لقال خوير با بالإفراد.

قوله: (أشرعت) بالبناء للمجهول أي صوّبت نحو العدو وكني بذلك عن الطعن وبالسلاسل عن الأسر. قوله: (وجعل منه وأرسلناه الخ) فصله للاختلاف فيه فقال بعض الكوفيين والبصريين بمعنى الواو والفراد بمعنى بل فتكون للإضراب عن الإخبار بأنهم مائة ألف بناء على حزر الرأي مع علمه تعالى بزيادتهم إلى الإخبار عن تحقيق وبعض البصريين للإبهام، وقيل: للشك مصروفاً للرائي كذا في المغني بزيادة. قال البعض: ويزيدون صفة موصوف محذوف معطوف على ما قبله أي أو جماعة يزيدون اهـ. وفيه أن الموصوف بالجملة المحذوف ليس بعض اسم مجرور بمن أو في ويمكن جعل العطف من باب العطف على المعنى أي إلى جماعة يبلغون مائة ألف أو يزيدون فتأمل. قوله: (مطلقاً) أي سواء كانت أو للإباحة أو لا.

قوله: (وذكر في التسهيل أن أو تعاقب الواو) أي تجيء بمعنى الواو فتكون للجمع. وقوله: في الإباحة أي في صورة الإباحة أي في الصورة التي يظن أن أو فيها للإباحة أي لأحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما وإن لم تكن أو في حالة كونها بمعنى الواو للإباحة لأنها حينئذ للجمع وأو التي للإباحة لأحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما كما سيذكره الشارح عن ابن هشام. وقوله: كثيراً أي لأنه يكثر إرادة الجمع في نحو جالس الحسن أو ابن سيرين. هذا هو الذي أفهمه في هذه العبارة وبه يندفع اعتراضات نشأت من عدم فهم العبارة كفهمنا: **الاعتراض الأول**: ما ذكره البعض وأقره أن صاحب التسهيل لم يذكر الكثرة إلا في معاقبة أو للواو في الإباحة وهذا لم يرده المصنف هنا لذكره إياه فيما تقدم بقوله: أبح، والذي أراده هنا وجعله قليلاً إنما هو القسمان الأخيران الموصوفان في التسهيل أيضاً بالقلة. **الثاني**: ما ذكره شيخنا وأقره أن الإباحة معنى أو أصالة فلا ضرورة إلى جعلها في صور الإباحة بمعنى الواو ووجه اندفاع هذين أنهما مبنياز على أن أو في حال معاقبتها الواو في الإباحة لأحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما وليس كذلك بل للجمع كما علمت. **الثالث**: ما ذكره أيضاً البعض وأقره أن قوله كثيراً يوهم أن أو في الإباحة قد لا تعاقب الواو وليس كذلك فكان الأولى

نحو: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا﴾ [سورة النساء، الآية: ١١٢] **الثاني**: التحقيق أن أو موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء وهو الذي يقوله المتقدمون وقد تخرج إلى معنى بل والواو. وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها. **الثالث**: زعم قوم أن الواو تستعمل بمعنى أو في ثلاثة مواضع: **أحدها**: في التقسيم كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله:

كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

وممن ذكر ذلك الناظم في التحفة وشرح الكافية. قال في المغني: والصواب أنها في ذلك على معناها الأصلي إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس. **ثانيها**: الإباحة قاله الزمخشري وزعم أنه يقال جالس الحسن وابن سيرين أي أحدهما وإنه لهذا قيل: تلك عشرة كاملة بعد ذكر ثلاثة وسبعة ....

أن يقول تعاقب الواو في الإباحة لزوماً وقد تعاقبها في غيرها ووجه اندفاع هذ الاعتراض أن المراد كما علمت أن الصورة التي يظن أن أو فيها للإباحة قد تعاقب فيها أو الواو بأن تكون للجمع، وقد لا تعاقب بأن تكون للإباحة في الواقع أيضاً، فقول المعترض وليس كذلك ممنوع وكذا قوله لزوماً. هذا هو تحقيق المقام وعليك السلام.

قوله: (نحو ومن يكسب خطيئة أو إثماً) حمل بعضهم الخطيئة على الذنب الذي بين العبد وربه والإثم على مظالم العباد. قوله: (وقد تخرج إلى معنى بل والواو) أي مجازاً. قوله: (وأما بقية المعاني الخ) ذكره في المغني قال: ومن العجب أنهم ذكروا من معاني صيغة أفعل التخيير والإباحة ومثلوه بنحو خذ من مالي درهماً أو ديناراً وجالس الحسن أو ابن سيرين ثم ذكروا أن أو تفيدهما ومثلوه بالمثالين المذكورين اهـ. وأجيب بأن كلاً من الصيغة وأو تدل على ما ذكر فحيث مثل بالمثالين للصيغة قطع النظر فيهما عن أو وحيث مثل بهما لأو قطع النظر فيهما عن الصيغة. وقال التفتازاني في تلويحه: إن التخيير والإباحة قد يضافان إلى صيغة الأمر وقد يضافان إلى كلمة أو والتحقيق أن كلمة أو لأخذ الأمرين أو الأمور وأن جواز الجمع وامتناعه إنما هو بحسب موقع الكلام ودلالة القرائن. قوله: (فمستفادة من غيرها) أي معها وذلك لأنها تفيد أحد الشيئين وغيرها يفيد امتناع الجمع إذا كانت للتخيير وجوازه إذا كانت للإباحة وهكذا. وقوله من غيرها أي من القرائن. قوله: (وممن ذكر ذلك الناظم الخ) قال البعض: انظر نسبة هذا للناظم مع تصريحه بأن الواو في التقسيم أجود من أو فإنه يدل على أنها فيه ليست بمعنى أو اهـ. وقد يقال إن له في المسألة قولين. واعلم أن لكل من الواو وأو في التقسيم وجهاً لاجتماع الأقسام في الدخول تحت المقسم وعدم اجتماعها في ذات واحدة خارجاً وإن كانت الواو فيه أكثر. قوله: (قاله الزمخشري) وافقه الناظم وابن هشام في حواشيه على التسهيل راجعاً عما ذكره في المغني كما قاله الدماميني وسبقهم إلى ذلك السيرافي في شرح الكتاب. قوله: (أي أحدهما) أي مع جواز الجمع بينهما أو الترك لكل كما هو مقتضى الإباحة.

لئلا يتوهم إرادة الإباحة. قال في المغني أيضاً: والمعروف من كلام النحويين أن هذا أمر بمجالسة كل منهما وجعلوا ذلك فرقاً بين العطف بالواو والعطف بأو. **ثالثها**: التخيير قاله بعضهم في قوله:

قَالُوا نَأَتْ فَاخْتَرْ لَهَا الصَّبْرَ وَالبُكَا ... فَقُلْتُ البُكَا أَشْفَى إذاً لِغَلِيلِي

أي أو البكا إذ لا يجمع بين الصبر والبكا. ويحتمل أن يكون الأصل من الصبر والبكا أي أحدهما ثم حذف من كما في قوله تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٥٥] ويؤيده أن أبا علي الفارسي رواه بمن اهـ (وَمِثْلُ أَوْ فِي القَصْدِ إمَّا الثَّانِيَهْ فِي نَحْوِ) تزوج (إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَهْ) وجاءني إما زيد وإما عمرو.

تنبيهات: **الأول**: ظاهر كلامه أنها تأتي للمعاني السبعة المذكورة في أو، وليس كذلك فإنها لا تأتي بمعنى الواو ولا بمعنى بل والعذر له أن ورود أو لهذين المعنيين قليل ومختلف فيه، فالإحالة إنما هي على المعاني المتفق عليها ولم يذكر الإباحة في التسهيل لكنها بمقتضى القياس جائزة. **الثاني**: ظاهره أيضاً أنها مثل أو في العطف والمعنى وهو ما ذهب إليه أكثر النحويين. وقال أبو علي وابنا كيسان وبرهان هي مثلها في المعنى فقط ووافقهم الناظم وهو الصحيح، ويؤيده قولهم: إنها مجامعة للواو لزوماً والعاطف لا يدخل على العاطف. وأما قوله:

٦٥٢ ـ يَا لَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا ... إِيـمَـا إِلَـى جَنَّـةٍ إِيـمَـا إِلَـى نَـارِ

قوله: (لئلا يتوهم إرادة الإباحة) ويحتمل أن ذلك لئلا يتوهم إرادة التخيير. قوله: (إن هذا أمر) أي إذن. قوله: (قالوا نأت الخ) من الطويل ودخله الثلم وهو حذف فاء فعولن ويروى وقالوا ولا ثلم فيه حينئذ، وقوله: نأت أي بعدت والغليل حرارة العطش لكن المراد هنا مطلق الحرارة ليشمل حرارة العشق. قوله: (رواه بمن) أي بدل لها. قوله: (أما) ذهب سيبويه إلى أنها مركبة من أن وما وذهب غيره إلى أنها بسيطة وهو الظاهر لأن الأصل البساطة. وقوله الثانية احتراز عن الأولى فإنه لا خلاف في أنها غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام إما زيد وإما عمرو لكن لا مانع من نسبة المعاني للأولى أيضاً لتلازمهما غالباً والنائية البعيدة. قوله: (ظاهر كلامه) أي حيث أطلق القصد فشمل جميع المعاني المقصودة. قوله: (والعذر له) أي في الإطلاق وعدم التقييد بما عدا المذكورين. قوله: (ظاهره أيضاً) أي حيث أطلق القصد فشمل العطف إذ هو مما يقصد. قوله: (مثل أو في العطف والمعنى) ولعل الواو على هذا القول زائدة لازمة كما قيل بمثله في لكن كما مر. قوله: (والعاطف لا يدخل على العاطف) أي فالعاطف إنما هو الواو الداخلة على إما. قوله: (وأما قوله الخ) إيراد على قوله لزوماً. قوله: (شالت نعامتها) كناية عن موتها لأن النعامة باطن القدم ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس رأسه فظهرت نعامته.

---

٦٥٢ ـ قاله سعد بن قرظ من العققة. وعزو الجوهري إياه إلى الأحوص ليس بصحيح. وهو من البسيط. =

فشاذ، وكذلك فتح همزتها وإبدال ميمها الأولى ياء، وفتح همزتها لغة تميم وبها روي البيت المذكور وقد يقال إن قوله: في القصد إشارة إلى ذلك أي أنها مثلها في القصد أي المعنى لا مطلقاً سيما أنه لم يعدها في الحروف أول الباب. وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أنها ليست عاطفة وإنما أوردوها في حروف العطف لمصاحبتها لها. **الثالث**: مقتضى كلامه أنه لا بد من تكرارها وذلك غالب لا لازم فقد يستغني عن الثانية بذكر ما يغني عنها نحو: إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت، وقراءة أبي: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سورة سبأ، الآية: ٢٤] وقوله:

٦٥٣ ـ فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفُ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي
وَإِلاَّ فَاطَّرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوّاً أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

قوله: (وكذا فتح همزتها وإبدال ميمها الخ) أي شاذان أيضاً على سبيل الاجتماع وإلا ففتح همزتها لغة تميمية وقيسية أسدية. تصريح فضمير ميمها يرجع إلى المفتوحة الهمزة كما في البيت لا ميم إما مطلقاً وإن ثبت الإبدال مع الكسر أيضاً كما في الدماميني عن المصنف. قوله: (أي المعنى) فيه إشارة إلى أن القصد بمعنى المقصود وحمل القصد على المعنى مبني على أن المراد بالقصد مقصود جميعهم ومقصود جميعهم المعنى لاختلافهم في العطف. قوله: (وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين الخ) أي وإن كان هذا النقل غير مسلم لما مر في الشرح. قوله: (لمصاحبتها لها) أي لبعضها وهو الواو. قوله: (مقتضى كلامه) أي حيث قال الثانية في نحو الخ وهذا أولى مما ذكره البعض. قوله: (لا بد من تكرارها) أي إما لا بقيد كونها الثانية. قوله: (غثي من سميني) غثى من غثت الشاة غثاً من باب ضرب أي ضعفت. ويقال في الكلام الغث والسمين أي الرديء والجيد ولعل المعنى فأعرف بك الرديء والجيد مني لتبيينك لي الرديء وإبعادك لي عنه والجيد وإعانتك لي عليه ويوجد في بعض النسخ بين البيتين:

فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين

وروي مؤخراً عنهما وهو المتجه. قال شيخنا: وهو ساقط من خط المؤلف ثم قال: وأنشده ابن دريد مع بيتين غير هذين:

= ويا لمجرد التنبيه، أو المنادى محذوف أي يا قوم. وما زائدة، وأمنا بالنصب اسمه، وشالت نعامتها خبره أي ارتفعت جنازتها. والشاهد فيه في مواضع إبدال الميم الأولى من إما المكسورة ياء وفتح همزته. وحذف واو العطف في إيما الثانية. والتقدير يا ليت أمي ارتفعت جنازتها إما إلى الجنة وإما إلى النار.

٦٥٣ ـ قد ذكرنا الخلاف في قائلهما في شواهد المعرب والمبني. الفاء للعطف، وإما للتفصيل، وفأعرف بالنصب عطفاً على أن يكون أي أعرف عنك ما يفسد مما يصلح من الكلام. والشاهد في إلا حيث ناب إلا مناب إما كما في قولك: إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت وهو شاذ.

وقد يستغنى عن الأولى بالثانية كقوله:

تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا

أي إما بدار. والفراء يقيس هذا فيجيز زيد يقوم وإما يقعد كما يجوز أو يقعد. **الرابع**: ليس من أقسام إما التي في قوله: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [سورة مريم، الآية: ٢٦] بل هذه إن الشرطية وما الزائدة (وَأَوْلِ لَكِنْ نَفْياً أَوْ نَهْياً) نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا تضرب زيداً لكن عمراً.

تنبيه: يشترط لكونها عاطفة مع ذلك أن يكون معطوفها مفرداً أن لا تقترن بالواو كما مثل وقد سبق ما في هذا الثاني. وهي حرف ابتداء إن سبقت بإيجاب نحو: قام زيد لكن عمرو لم يقم، ولا يجوز لكن عمرو خلافاً للكوفيين أو تلتها جملة كقوله:

إِنَّ ابْنَ وَرْقَاءَ لاَ تُخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ

أو تلت واواً نحو: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٤٠] أي ولكن كان رسول الله وليس المنصوب معطوفاً بالواو لأن ....

لعمرك إنني وأبا رباح على طول التجاور منذ حين

ليبغضني وأبغضه وأيضاً يراني دونه وأراه دوني

فلو أنا على حجر الخ يريد أنهما لشدة العداوة لا يختلط دماؤهما فلو ذبحا على حجر لافترق الدميان اهـ. ثم رأيت في الفارضي في باب النسب أن العرب تقول إن دم المتباغضين لا يجتمع اهـ. قوله: (وقد يستغنى عن الأولى) أي لفظاً لا تقديراً دماميني. فقوله كما يجوز أو يقعد تشبيه في مطلق الجواز إذ لا يحتاج إلى تقدير مع أو بخلاف إما ثم ذكر الدماميني أن ظاهر كلام بعضهم أن الفراء يجيز الاستغناء عن أما الأولى لفظاً وتقديراً وإجراءها مجرى أو. قوله: (تلم) الضمير يرجع إلى النفس المذكورة في البيت قبله من ألم إذا نزل. وفي بعض النسخ تهاض بالبناء للمجهول من هاض العظم إذا كسره بعد جبره وعهد الدار ما عهد فيها. قوله: (وقد سبق ما في هذا الثاني) أي من الخلاف في شرح قوله وأتبعت لفظاً فحسب الخ. قوله: (وهي الخ) شروع في محترزات الشروط فكان الأولى التعبير بالفاء. قوله: (ولا يجوز لكن عمرو) أي على أن عمرو معطوف كما في التوضيح أما على أنه مبتدأ خبره محذوف فيجوز. قوله: (أو تلتها جملة) أي أو سبقت بنفي لكن تلتها جملة فلا ينافي أن المسبوقة بإيجاب لا يتلوها إلا الجملة. قوله: (ورقاء) اسم رجل، بوادره جمع بادرة وهي الحدة. تصريح.

قوله: (أي ولكن كان رسول الله الخ) حاصله أن لكن حرف استدراك لا عاطفة والواو هي العاطفة لجملة حذف بعضها على جملة وهذا مذهب المصنف وتقدم في الشرح بقية الأقوال. وقد يستشكل العطف بأن قضية كون لكن حرف ابتداء استئناف الجملة بعدها لا عطفها بالواو، ويجاب بأن المراد بكونها حرف ابتداء أنها غير عاطفة للجملة فلا ينافي عطفها بغيرها أفاده سم. قوله: (لأن)

متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب (وَلاَ نِدَاءَ أَوْ أَمْراً أَوِ إثْبَاتاً تَلاَ) لا مبتدأ خبره تلا، ونداء وما بعده مفعول بتلا. وفي تلا ضمير هو فاعله يرجع إلى لا. والتقدير لا تلا نداء أو أمراً أو إثباتاً، أي للعطف بلا شرطان: أحدهما إفراد معطوفها والثاني أن تسبق بأمر أو إثبات اتفاقاً نحو: اضرب زيداً لا عمراً وجاءني زيد لا عمرو أو بنداء خلافاً لابن سعدان نحو: يا ابن أخي لا ابن عمي. قال السهيلي: وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءني زيد لا رجل وعكسه، ويجوز جاءني رجل لا امرأة. وقال الزجاجي: وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز جاءني زيد لا عمرو، ويرده قوله:

٦٥٤ ـ كَـأَنَّ دِثَاراً حَـلَّـقَـتْ بِـلَـبُـونِـهِ عُقَابُ تَنُوفَى لاَ عُقَابُ الْقَوَاعِلِ

متعاطفي الواو المفردين الخ) بخلاف الجملتين فيجوز تخالفهما في ذلك نحو: قام زيد ولم يقم عمرو وقد يقال محل عدم اختلاف متعاطفي الواو إيجاباً وسلباً إذا لم يصحبها ما يقتضي الاختلاف كلكن فتأمل. قوله: (أي للعطف بلا الخ) فيه مسامحة فإن الشرط الأول لا يفيده كلام المصنف. قوله: (شرطان) بقي شرط ثالث وهو أن لا تقترن بعاطف فإذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة وإذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا تأكيد للنفي. وفي هذا المثال مانع آخر من العطف وهو تقدم النفي وقد اجتمعا في ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [سورة الفاتحة، الآية:٧] مغني. قوله: (إفراد معطوفها) أي ولو تأويلاً فيجوز قلت زيد قائم لا زيد قاعد أخذاً من قول الهمع ولا يعطف بها جملة لا محل لها في الأصح.

قوله: (وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر) قال البعض هو ظاهر فيما إذا كان المتناول والأعم الثاني لا الأول اهـ. ولك أن تقول جواز جاءني رجل لا زيد إذا جعلت لا بمعنى غير صفة لرجل لا إذا كانت عاطفة كما هو فرض الكلام، وقد علل الفارضي وغيره عدم جواز جاءني زيد لا رجل وعكسه بأن الرجل يصدق بزيد فيلزم التناقض. لا يقال: المراد بالرجل غير زيد بقرينة العطف المقتضي للمغايرة فلا تناقض لأنا نقول: المغايرة التي يقتضيها العطف صادقة بالمغايرة الجزئية كالمغايرة التي بين العام والخاص والمطلق والمقيد فالتناقض غير منتف بحسب مدلول اللفظ وكالمثالين المذكورين في الامتناع قام زيد لا الناس وقام الناس لا زيد. نعم قال: التقى السبكي كما حكاه عنه ولده في شرح التلخيص يخطر لي جواز قام الناس لا زيد إن أريد إخراج زيد من الناس على وجه الاستثناء، لكن لم أر أحداً من النحاة عدّ لا من حروف الاستثناء فاعرف ذلك. قوله: (وقال الزجاجي وأن لا يكون الخ) علل بأن العامل يقدر بعد العاطف ولا يصح أن يقال: لا جاء عمرو إلا على الدعاء ورد بأنه لو توقف صحة العطف على تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيداً قائماً ولا قاعداً ذكره البعض ثم رأيته في المغني أي لمنع لا من تقدير ليس بعد الواو. قوله: (كأن دثاراً الخ)

---

٦٥٤ ـ قاله امرؤ القيس بن حجر الكندي من قصيدة من الطويل. ودثار اسم راعي امرىء القيس. =

تنبيهات: الأول: في معنى الأمر الدعاء والتحضيض. **الثاني**: أجاز الفراء العطف بها على اسم لعل كما يعطف بها على اسم إن نحو لعل زيداً لا عمراً قائم. **الثالث**: فائدة العطف بها قصر الحكم على ما قبلها إما قصر إفراد كقولك: زيد كاتب لا شاعر رداً على من يعتقد أنه كاتب وشاعر، وإما قصر قلب كقولك زيد عالم لا جاهل رداً على من يعتقد أنه جاهل. **الرابع**: أنه قد يحذف المعطوف عليه بلا نحو: أعطيتك لا لتظلم أي لتعدل لا لتظلم ....

دثار بكسر الدال المهملة وفتح المثلثة اسم راع واللبون النوق ذات اللبن وحلقت ذهبت وتنوفي بفتح الفوقية وضم النون وفتح الفاء جبل عال. والقواعل بالقاف ثم العين المهملة الجبال الصغيرة وكني بذلك عن عدم عود هذه اللبون.

قوله: (الدعاء) نحو: رحم الله أبا بكر لا أبا جهل. وقوله: والتحضيض نحو: هلا تضرب زيداً لا عمراً قال ذلك أبو حيان وخالفه الرضي فقال: لا تجيء لا بعد الاستفهام والعرض والتمني والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهي ولا يعطف بها الاسمية ولا الماضي فلا يقال: قام زيد لا قعد لأنها موضوعة لعطف المفردات وإنما جاز على قلة عطفها المضارع لمضارعته الاسم، ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف. لا يقال: قام زيد لا عمرو لا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر، بل لو قصدت ذلك أدخلت الواو في المكرر وكانت هي العاطفة ولا تأكيد لكنه قال في الكلام على بل قبل لا تجيء بل بعد التحضيض والتمني والترجي والعرض والأولى أن يجوز استعمالها بعد ما يفيد معنى الأمر والنهي كالتحضيض والعرض اهـ. والظاهر أن العرض كالتحضيض عند أبي حيان، ثم القلب إلى جواز مجيء لا بعد الاستفهام أميل نحو: أقام زيد لا عمرو. قوله: (إما قصر إفراد الخ) لم يذكر قصر التعيين مع أنها تكون له نحو: زيد كاتب لا شاعر للمتردد في أي الوصفين ثابت لزيد مع علمه بثبوت أحدهما لا على التعيين. قوله: (كقولك زيد كاتب لا شاعر) في تمثيله لقصر الإفراد بما ذكر ولقصر القلب بقولك زيد عالم لا جاهل إشارة إلى ما قالوه من اشتراط إمكان اجتماع الوصفين في قصر الإفراد دون قصر القلب. قوله: (قد يحذف المعطوف عليه بلا الخ) قال شيخنا: كان الأولى تأخيره إلى قول الناظم:

وحذف متبوع بدا هنا استبح

= واللبون بفتح اللام الإبل التي لها اللبن. وعقاب تنوفى كلام إضافي فاعل حلقت. وهو بفتح التاء المثناة من فوق وضم النون وسكون الواو وفتح الفاء اسم موضع مرتفع في جبل طيىء. والشاهد في لا عقاب القواعل حيث عطف على معمول فعل ماض وهو العقاب الأول. وفيه رد على أبي القاسم الزجاجي في منعه أن تعطف بلا بعد الفعل الماضي. والقواعد بالقاف جبل سلمى وثم تخالف طيىء وأسد قاله ابن الكلبي. ويقال القواعل جبال صغار. أراد كأن عقاباً من عقبان تنوفى ذهبت بهذه الإبل لا عقبان هذه الأجبل الصغار. وإنما يصف أن هذه الإبل لا يستطاع ردها ولا يطمع فيها كما لا يطمع فيما نالته هذه العقاب.

(وَبَلْ كَلَكِنْ) في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها (بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا) أي مصحوبي لكن وهما النفي والنهي (كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا) المربع منزل الربيع، والتيهاء الأرض التي لا يهتدى بها، ونحو: لا تضرب زيداً بل عمراً. (وَٱنْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الأَوَّلِ) فيصير كالمسكوت عنه (فِي الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ وَالأَمْرِ الجَلِي) كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو. وأجاز المبرد وعبد الوارث ذلك مع النفي والنهي فتكون ناقلة لمعناهما إلى ما بعدها، وعلى ذلك فيصح ما زيد قائماً بل قاعداً وبل قاعد، ويختلف المعنى. قال الناظم: وما جوزاه مخالف لاستعمال العرب ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفي وشبهه ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته. ولا بد لكونها عاطفة من إفراد معطوفها كما رأيت، فإن تلاها جملة كانت حرف

قوله: (وبل كلكن) اعترض بأنه إحالة على مجهول لأنه لم يذكر أولاً معنى لكن وأجيب بأن وجه الشبه الذي ذكره الشارح مشهور في لكن فالإحالة على مشهور بين النحاة.

قوله: (في تقرير الخ) أي تثبيته في ذهن السامع، والحاصل أنها مع النفي والنهي تفيد أمرين تأكيدي وهو تقرير ما قبلها وتأسيسي وهو إثبات نقيضه لما بعدها، ومع الخبر المثبت والأمر أمرين تأسيسين إزالة الحكم عما قبلها بحيث صار كالمسكوت عنه وجعله لما بعدها. قال الشمني: قال الرضي: وظاهر كلام الأندلسي وهو الظاهر أنها بعد النفي والنهي أيضاً تصير الحكم الأول كالمسكوت عنه اهـ. وفي كون هذا هو الظاهر نظر وقد عد في المعنى من الأمور التي اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها قولهم بل حرف إضراب قال: وصوابه حرف استدراك وإضراب فإنها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سواء اهـ. قوله: (للثان) حذف ياؤه للضرورة. قوله: (فيصير) بالنصب بأن مضمرة في جواب الأمر. وقوله: كالمسكوت عنه أي أصالة وإن صار مسكوتاً عنه لعارض الإضراب فصح الإتيان بالكاف. ومعنى كون زيد في قولك قام زيد بل عمرو كالمسكوت عنه صيرورته كأنه لم يثبت له قيام ولم ينف عنه. قوله: (والأمر الجلي) أي الظاهر واحترز به عن العرض والتحضيض كما في الغزي ومر خلافه عن الرضي. قوله: (ذلك) أي النفل. قوله: (وعلى ذلك) أي الجواز المذكور. وقوله بل قاعداً أي بالنصب على معنى بل ما هو قاعداً. وأورد على المبرد وعبد الوارث أنه يلزمهما أن ما لا تعمل في قائماً شيئاً لأن شرط عملها بقاء النفي في المعمول وقد انتقل عنه. وأجيب بأن انتقاضه بعد مضي العمل لا يضر قياساً على النصب بعد فاء السببية أو واو المعية الواقعين بعد النفي المنتقض بعدهما نحو:

وما أصاحب من قوم فأذكرهم ... إلا زيدهم حباً إليّ هم

قوله: (وبل قاعد) أي على أن قاعد خبر مبتدأ محذوف أي بل هو قاعد. قوله: (ويختلف المعنى) لأن النصب يقتضي انتفاء القعود والرفع يقتضي ثبوته. قوله: (ومنع الكوفيون الخ) تورك على النظم بأنه يوهم كثرة العطف ببل في الخبر المثبت والأمر الجلي لأنه ذكره مع العطف بها بعد النفي والنهي من غير تفصيل فتأمل. قوله: (وشبهه) هو النهي. قوله: (وتفيد حينئذ) أي حين إذ

ابتداء لا عاطفة على الصحيح. وتفيد حينئذ إضراباً عما قبلها إما على جهة الإبطال نحو: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [سورة الأنبياء، الآية:٢٦] أي بل هم عباد ونحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾ [سورة المؤمنون، الآية:٧٠] وأما على جهة الانتقال من غرض إلى آخر نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾ [سورة الأعلى، الآية: ١٤ ـ ١٦] ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ ۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [سورة المؤمنين، الآية: ٦٢ـ ٦٣] وادعى الناظم في شرح الكافية أنها لا تكون في القرآن إلا على هذا الوجه والصواب ما تقدم.

تنبيهان: الأول: لا يعطف ببل بعد الاستفهام فلا يقال: أضربت زيداً بل عمراً ولا نحوه.

الثاني: تزاد قبلها لا لتوكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول بعد الإيجاب كقوله:

وَجْهُكَ الْبَدْرُ لاَ بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ ... يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أُفُولُ

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي وليس بشيء كقوله:

تلاها جملة وكلامه يفيد أنها في حال عطفها المفرد ليست للإضراب قال شيخنا: وفي شرح الفارضي خلافه اهـ. وفي المغني أنها للإضراب في الأمر والإيجاب. قوله: (نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه الخ) أي فبل في نحو ذلك للإضراب الإبطالي بناء على أن المضرب عنه المقول بالميم، أما إذا كان المضرب عنه القول فالإضراب انتقالي إذ الإخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق إليه الإبطال. قوله: (والصواب ما تقدم) أجيب عن الناظم بحمل كلامه على أنها لا تكون في القرآن بيقين إلا على وجه الانتقال والآيتان الأوليان ليست بل فيهما للإضراب الإبطالي بيقين لاحتمال أنها للإضراب عن القول فتكون انتقالية كما مر. قوله: (الأول الخ) هذا التنبيه يستفاد من النظم. قوله: (لا يعطف ببل) مثلها لكن ولا على ما مر. قوله: (ولا نحوه) بالرفع أي نحو هذا التركيب نحو هل ضربت زيداً بل عمراً. قوله: (تزاد قبلها لا) المراد بزيادتها كونها لا للعطف ولا لنفي ما بعدها كما قاله الشمني، فلا ينافي أنها نافية للإيجاب قبلها.

قوله: (لتوكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول بعد الإيجاب) اعلم أن لا بعد الإيجاب لنفي الإيجاب الذي قبلها وصيرورته نصاً في النفي بعد صيرورته بحرف الإضراب لولاها كالمسكوت عنه يحتمل النفي وغيره، وعليه فلا يظهر قول الشارح لتوكيد الإضراب إذ ليس ما أفادته معنى تأكيدياً بل ذلك معنى تأسيسي أفاده الدماميني، وقوله عن جعل متعلق بالإضراب، وقوله: بعد الإيجاب متعلق بتزاد ومثله قوله الآتي بعد النفي. ومقتضى جعله بل في قوله بل الشمس للإضراب الذي قدم أنه مفاد بل الداخلة على جملة أنها في قوله بل الشمس داخلة على جملة أي بل هو الشمس وليس بلازم كما يفيده ما مر عن شرح الفارضي والمغني، ولك منع الاقتضاء بحمل قوله سابقاً وتفيد حينئذ إضراباً على معنى أنها إذا تلاها جملة لا تكون إلا للإضراب، بخلاف ما إذا تلاها مفرد فإنها للإضراب في الأمر والإيجاب دون النفي والنهي فافهم. قوله: (كسفة أو أفول) الكسفة التغير إلى

وَمَا هَجَرْتُكِ لاَ بَلْ زَادَنِي شَغَفاً هَجْرٌ وَبُعْدٌ تَرَاخَى لاَ إلَى أجَلِ

(وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ) مستتراً كان أو بارزاً (عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ المُنْفَصِلْ) نحو: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٥٤] (أَوْ فَاصِلٍ مَّا) إما بين العاطف والمعطوف عليه وإما بين العاطف والمعطوف كالمفعول به في نحو: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [سورة الرعد، الآية: ٢٣] ولا في نحو: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٤٨] وقد اجتمع الفصلان في ﴿مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٩١].

(وَبِلاَ فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِياً وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ)

من ذلك قوله:

٦٥٥ ـ وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالاَ

وقوله:

سواد والأفول الغيبوبة. قوله: (ضمير) قيد أول ولم يأخذ الشارح محترزه لظهوره. قوله: (فافصل بالضمير المنفصل) أي لأن المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به فلو عطف عليه كان كالعطف على جزء الكلمة، فإذا أكد بالمنفصل دل إفراده مما اتصل به بالتأكيد على انفصاله في الحقيقة فحصل له نوع استقلال ولم يجعل العطف على هذا التوكيد لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم كون المعطوف تأكيداً للمتصل وهو باطل.

قوله: (أو فاصل ما) قال الشيخ خالد: ما اسم نكرة في موضع جر نعت لفاصل بمعنى أي فاصل كان، وجوز المكودي أن تكون ما زائدة اهـ. وإنما اكتفى بأي فاصل لأن فصل الكلام قد يغني عما هو واجب نحو أتى القاضي بنت الواقف فلأن يغني عما هو غير واجب أولى. قوله: (وضعفه اعتقد) أي على مذهب البصريين وأجازه الكوفيون بلا ضعف قياساً على البدل نحو: أعجبتني جمالك. والفرق على الأول أنَّ الثاني في العطف غير الأول غالباً فلا بد من تقوية الأول بخلاف البدل. وكالبدل التأكيد إلا النفس والعين كما مر في محله. قوله: (ورجا الأخيطل) تصغير الأخطل. ومن في قوله من سفاهة رأيه تعليلية وما مفعول رجا واللام في قوله لينالا لام الجحود

---

٦٥٥ ـ قاله جرير يهجو الأخطل فلذلك صغره. من الكامل ومن للتعليل. والشاهد في وأب حيث عطفه على الضمير المستكن في لم يكن من غير توكيد ولا فصل وهو شاذ. هذا ما قالوه: وفيه نظر لأنه ليس بمضطر إلى رفع أب بل يمكنه نصبه على أنه مفعول معه. وكيف يكون شاذاً وقد ورد في صحيح البخاري وهو ما رويناه عن علي رضي الله عنه أنه قال: «كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر» وروي عن عمر رضي الله عنه: كنت وجار لي من الأنصار، وله في محل الرفع صفة لأب أي للأخيطل واللام في لينالا للتعليل وانتصب بأن المقدرة وألفه للتثنية.

٦٥٦ ـ قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الفَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ

وهو على ضعفه جائز في السعة نص عليه الناظم لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب مررت برجل سواء والعدم برفع العدم عطفاً على الضمير المستتر في سواء لأنه مؤول بمشتق أي مستو هو والعدم وليس بينهما فصل.

(وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفِ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لاَزِماً قَدْ جُعِلا)

في غير الضرورة وعليه جمهور البصريين نحو: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ [سورة فصلت، الآية:١١] ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ [سورة المؤمنون، الآية:٢٢] ﴿قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾ [سورة البقرة، الآية:١٣٣] قال الناظم: (وَلَيْسَ) عود الخافض (عِنْدِي لاَزِماً) وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين (إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتاً) فمن النظم قوله:

وألفه للتثنية. قوله: (وزهر) أي ونسوة زهر كحمر جمع زهراء. وأصل تهادى تتهادى أي تتبختر فحذفت إحدى التاءين والفلا اسم جنس جمعي للفلاة وهي الصحراء. والمراد بنعاج الفلا بقر الوحش تعسفن أي أخذن على غير الطريق رملاً أي في رمل، وقيد بقوله: تعسفن الخ لأنه أقوى في التبختر.

قوله: (وعود خافض) شامل للحرفي والاسمي لكن لا يعاد الاسمي إلا إذا لم يلبس فإن ألبس نحو: جاءني غلامك وغلام زيد وأنت تريد غلاماً واحداً مشتركاً بينهما لم يجز، نعم يجوز إذا قامت قرينة تدل على المقصود، والذي ارتضاه الدماميني أن المعطوف الجار والمجرور على الجار والمجرور لا المجرور فقط على المجرور كما استظهره الرضي لئلا يلزم إلغاء الجار واتصال الضمير بغير عامله في نحو المال بيني وبينك ومررت بك وبه وكلاهما محذور راجع حاشية شيخنا. قوله: (وعليه) أي اللزوم جمهور البصريين لأن الجار والضمير المجرور كالشيء الواحد فإذا عطف بدون الجار فكأنه عطف على بعض الكلمة وقيل غير ذلك كما بينه شيخنا. قوله: (وليس عندي لازماً) اختاره أبو حيان وقال: ينبغي أن يقيد جواز العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار بأن يكون الحرف ليس مختصاً بجر الضمير احترازاً من الضمير المجرور بلولا على مذهب سيبويه فإنه لا يجوز عطف الظاهر عليه بالجر أي لا بإعادة الجار ولا بدونها أي ولا عطف الضمير عليه إلا بإعادة الجار، فلو رفعت على توهم أنك قد نطقت بالضمير مرفوعاً ففي جوازه نظر اهـ دماميني.

---

٦٥٦ ـ قاله عمر بن أبي ربيعة من الخفيف. وإذ ظرف وفاعل أقبلت هو محبوبته. والشاهد في وزهر حيث عطف على الضمير المستتر المرفوع في أقبلت من غير توكيد ولا فصل، وهذا مذهب الكوفية. وأجيب بأن الواو ليست بمتمحضة للعطفية لأنها تصلح للحال. وقيل شاذ وليس بطائل لا مكان أن ينصب زهراً على المعية. وأصل تهادى تتهادى أي تتبختر فحذفت إحدى التاءين. والنعاج جمع نعجة وهي بقر الرمل. والفلا الصحراء وتعسفن حال أي أخذن غير الطريق. ورملاً نصب بتقدير في أي في رمل. فافهم.

٦٥٧ ـ فَـاذْهَـبْ فَـمَـا بِـكَ وَالأَيَّـامِ مِـنْ عَـجَـبِ

وقوله:

٦٥٨ ـ وَمَـا بَـيْـنَـهَـا وَالْـكَـعْـبِ غـوطٌ نَـفَـانِـفُ

وهو كثير في الشعر. ومن النثر قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾

قوله: (فاذهب الخ) جواب شرط محذوف أي إذا كنت فعلت الهجو والشتم المذكورين في صدر البيت أعني قوله:

فـالـيـوم قـد بـت تـهـجـونـا وتـشـتـمـنـا

فاذهب فإن ذلك ليس بعجيب من مثلك ومثل هذه الأيام. قوله: (وما بينها الخ) صدره:

نـعـلـق فـي مـثـل الـسـواري سـيـوفـنـا

روي نعلق بنون المتكلم ومعه غيره مبنياً للفاعل وسيوفنا بالنصب على المفعولية، وروي تعلق بتاء التأنيث مبنياً للمجهول وسيوفنا بالرفع على النيابة عن الفاعل، والسواري جمع سارية وهي الأسطوانة والواو في وما حالية وما مبتدأ خبره غوط جمع غائط وهو المكان المطمئن الواسع وكني بذلك عن طول القامة ونفانف صفته جمع نفنف وهو الهواء بين الشيئين ويقال: للهواء الشديد كذا في العيني، ومثل السواري صفة لمحذوف أي في قامات مثل السواري طولاً ومراده بالكعب كعب حامل تلك السيوف هكذا يظهر. قوله: (وغيرهما) كحمزة من السبعة. قوله: (تساءلون به) قال شيخنا بتخفيف السين اهـ. وأما ما قيل إن الواو للقسم لا للعطف فعدول عن الظاهر مع أنه إن كان قسم الطلب في قوله واتقوا الله ورد عليه أن قسم السؤال إنما يكون بالباء كما قاله الرضي وغيره وإن كان قسم خبر محذوف تقديره والأرحام أنه لمطلع على ما تفعلون كما قيل كان زيادة في التكلف.

---

٦٥٧ ـ صدره:

فَـالْـيَـوْمَ قَـرَّبْـتَ تَـهْـجُـونَـا وَتَـشْـتِـمُـنَـا

وهو من أبيات الكتاب من البسيط. فاليوم نصب على الظرف. وقربت بالتشديد. وتهجونا حال أو خبر إن جعل قربت من أفعال المقاربة. وفاذهب جواب شرط محذوف أي فإن فعلت ذلك فاذهب فإن ذلك ليس بعجب من مثلك ومثل هذه الأيام. والشاهد في والأيام فإنه عطف على الضمير المجرور في بك من غير إعادة الجار. وهذا جائز عند الكوفية ويونس والأخفش وقطرب والشلوبين وابن مالك. وأجاز البصرية أن مثل هذا محمول على الشذوذ، وفيه نظر لا يخفى.

٦٥٨ ـ صدره:

نُـعَـلِّـقُ فِـي مِـثْـلِ الـسَّـوَارِي سُـيُـوفَـنَـا

هو من الطويل. والسواري جمع سارية وهي الأسطوانة. وسيوفنا مفعول نعلق. ويروى تعلق على صيغة المجهول وبرفع سيوفنا. وما مبتدأ والواو للحال وغوط خبره جمع غائط وهو المطمئن من الأرض. ونفانف صفته جمع نفنف وهو الهواء بين الساريتين. وهو أيضاً الهواء الشديد. والشاهد في والكعب إلا أنه حذف الظرف لتقدم ذكره وبقي عمله.

[سورة النساء، الآية: ١] وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه قيل ومنه: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢١٧] إذ ليس العطف على السبيل لأنه صلة المصدر وقد عطف عليه كفر ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته.

تنبيهان: الأول: في المسألة مذهب ثالث وهو أنه إذا أكد الضمير جاز نحو: مررت بك أنت وزيد، وهو مذهب الجرمي والزبادي. وحاصل كلام الفراء فإنه أجاز مررت به نفسه وزيد، ومررت بهم كلهم وزيد. **الثاني**: أفهم كلامه جواز العطف على الضمير المنفصل مطلقاً وعلى المتصل المنصوب بلا شرط نحو: أنا وزيد قائمان، وإياك والأسد، نحو: ﴿جَمَعْنَٰكُمْ وَٱلْأَوَّلِينَ﴾ [سورة المرسلات، الآية: ٣٨] (والفاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ وَالْوَاوُ إِذْ لاَ لَبْسَ) هو قيد فيهما، أي تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل مثاله في الفاء: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٦٠] أي فضرب فانفجرت ....

قوله: (قيل ومنه الخ) وقيل: خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف فيكون مجموع الجار والمجرور معطوفاً على به وصوبه في المغني وكذا يقال في مثل هذه الآية. وأورد عليه أن حذف الجار وبقاء عمله شاذ إلا في مواضع تقدمت في حروف الجر ليس هذا منها اللهم إلا أن يقال محل المنع إذا حذف غير تال لعاطف مسبوق بمثل الجار. قوله: (لأنه) أي السبيل صلة المصدر أي فكذا ما عطف على السبيل. قوله: (حتى تكمل معمولاته) لئلا يلزم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي. قوله: (إذا أكد الضمير جاز) أي قياساً على العطف على ضمير الفاعل إذا أكد والجامع شدة الاتصال بما يتصلان به، وفرق الأول بأوجه منها أن الضمير المجرور أشد اتصالاً من ضمير الفاعل بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلاً عند إرادة الحصر ويفصل بينه وبين الفعل، ولا يمكن الفصل بين الضمير المجرور وعامله كما ذكره السيوطي فلم يؤثر توكيده جواز العطف.

قوله: (جواز العطف على الضمير المنفصل الخ) أي لأن كلاً من المذكورين ليس كالجزء فأجرى مجرى الظاهر وقوله مطلقاً أي مرفوعاً كان أو منصوباً. قوله: (والفاء قد تحذف الخ) هذه الأبيات الثلاثة كلام يتعلق بحروف العطف فكان ينبغي أن تذكر قبل ذكر أحكام المعطوف وأن تكون إلى جانب قوله: واخصص بفاء البيت اهـ نكت. قوله: (إذ لا لبس) أي وقت عدم اللبس، فإذ ظرفية لا تعليلية كما يشير إليه قول الشارح هو قيد فيهما. قوله: (أن اضرب الخ) الصواب حذف أن أو إبدال فانفجرت بفانبجست لأن الآية التي فيها فانفجرت هكذا فقلنا اضرب الخ والآية التي فيها أن هكذا: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسْتَسْقَىٰهُ قَوْمُهُۥٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنۢبَجَسَتْ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٦٠] وقوله بعد في غالب النسخ معطوف على فقلنا يدل على أنه أراد آية فقلنا اضرب الخ فكان عليه أن يحذف أن ويقول فقلنا اضرب الخ وقد وجد ذلك في بعض النسخ. قوله: (أي فضرب فانفجرت) قال البهاء السبكي طوي ذكر فضرب هنا لسرعة الامتثال حتى أن أثره وهو

وهذا الفعل المحذوف معطوف على فقلنا. ومثاله في الواو قوله:

٦٥٩ ـ فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِماً أَبُو حُجُرٍ إلاَّ لَيَالٍ قَلائِلُ

أي بين الخير وبيني، وقولهم: راكب الناقة طليحان أي والناقة، ومنه: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [سورة النحل، الآية: ٨١] أي والبرد.

تنبيهان: الأول: أم تشاركهما في ذلك كما ذكره في التسهيل ومنه قوله:

فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلابُهَا

أي أم غي. وإنما لم يذكرها ها هنا لقلته فيها. **الثاني**: قد يحذف العاطف وحده، ومنه قوله:

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَغْرِسُ الوُدَّ فِي فُؤَادِ الكَرِيمِ

أراد كيف أصبحت وكيف أمسيت. وفي الحديث: «**تصدق رجل من ديناره من درهمه من**

الانفجار لم يتأخر عن الأمر ثم قيل فضرب كله محذوف. وقال ابن عصفور: حذف ضرب وفاء فانفجرت والفاء الباقية فاء فضرب ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه. دماميني. قوله: (معطوف على فقلنا) فيه مسامحة ظاهرة. قوله: (بين الخبر) خبر كان مقدم وقوله أبو حجر بضم الحاء والجيم.

قوله: (طليحان) أي ضعيفان فكون الخبر مثنى دليل على حذف المعطوف. ويحتمل أن يكون الأصل أحد طليحين فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه كما قاله الموضح في شرح بانت سعاد وحينئذ لا شاهد فيه لكن قال في المغني هذا لا يتأتى في نحو غلام زيد ضربتهما. قوله: (أي أم غي) إنما يلزم تقدير ما ذكر بناء على أن الهمزة دائماً لا تكون إلا معادلة بين شيئين إما مصرح بهما كما تقدم أو بأحدهما كالبيت فإن طلابها حاصل فلا يسأل عن حصوله وإنما يسأل هل هو رشد أو غي. وقد أسلفنا في مبحث أم تنظير ابن هشام في ذلك فتنبه. بقي أن الزمخشري أجاز حذف ما عطفت عليه أم فقال في أم كنتم شهداء يجوز كون أم متصلة على أن الخطاب لليهود وحذف معادلها أي أتدعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء وجوز ذلك الواحدي أيضاً وقدر أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصاء بنيه باليهودية أم كنتم شهداء نقله في المغني وأقره. قوله: (قد يحذف العاطف وحده) أي على قول الفارسي وابن عصفور ومنعه ابن جني والسهيلي. وإنما جاز حذف حرف الاستفهام اتفاقاً لأن للاستفهام هيئة تخالف هيئة الإخبار. قوله: (ومنه قوله الخ) خرج المانع الأمثلة على بدل الإضراب كما في الدماميني ويحتمل بعضها الاستئناف كالبيت.

---

٦٥٩ ـ قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الطويل يرثي بها النعمان بن الحارث الغساني. الفاء للعطف. وما للنفي. وليال اسم كان، وبين الخير خبره تقديره ما كان بين الخير وبيني. وفيه الشاهد حيث حذف فيه المعطوف بالواو. وسالماً حال. وأبو حجر كنية النعمان بضم الحاء والجيم. وقلائل بالرفع صفة ليال.

صاع بره من صاع تمره» وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سمع أكلت خبزاً لحماً تمراً، أراد خبزاً ولحماً وتمراً ولا يكون ذلك إلا في الواو وأو (وَهْيَ) أي الواو (انْفَرَدَتْ) من بين حروف العطف (بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ) أي محذوف (قَدْ بَقِي مَعْمُولُهُ) مرفوعاً كان نحو: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٣٥] أي وليسكن زوجك، أو منصوباً نحو: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالْإِيمَٰنَ﴾ [سورة الحشر، الآية: ٩] أي وألفوا الإيمان، أو مجروراً نحو: ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة، أي ولا كل سوداء. وإنما لم يجعل العطف فيهن على الموجود (دَفْعاً لِوَهْمٍ اتُّقِي) أي حذر وهو أنه يلزم في الأول رفع فعل الأمر للاسم الظاهر، وفي الثاني كون الإيمان متبوأ وإنما يتبوأ المنزل، وفي الثالث العطف على معمولي عاملين. ولا يجوز في الثاني أن يكون الإيمان مفعولاً معه لعدم الفائدة في تقييد الأنصار بمصاحبة الإيمان إذ هو أمر معلوم ....

قوله: (إلا في الواو وأو) كذا في نسخ وفي نسخ أخرى إسقاط قوله وأو والأولى هي الموافقة لقوله في التسهيل ويشاركها أي الواو في ذلك أو، ومثله الدماميني بقول عمر رضي الله تعالى عنه صلى رجل في إزار ورداء في إزار وقميص في إزار وقباء. وقال في المغني: حكى أبو الحسن أعطه درهماً درهمين ثلاثة، وخرج على إضمار أو ويحتمل البدل المذكور اهـ. قال الدماميني: وظاهره أن الفاء لا تشاركهما في ذلك وقد قيل في علمته النحو باباً باباً أن تقديره باباً فباباً ويشهد لذلك قولهم: ادخلوا الأول فالأول. قوله: (بعطف عامل الخ) أورد عليه ابن هشام أن الفاء تعطف عاملاً حذف وبقي معموله نحو: اشتريته بدرهم فصاعداً لأن تقديره فذهب الثمن صاعداً. قوله: (أي وليسكن زوجك) فيه أن اجتماع حذف الفعل ولام الأمر شاذ فلا يحسن تخريج التنزيل عليه كذا في التصريح قال سم: ويمكن أن يقال إن من قدر ذلك أراد بيان معنى المقدر لا نفسه أي ويسكن والجملة حينئذ خبرية لفظاً إنشائية معنى. قوله: (تبوؤو الدار) أي نزلوها وأما تبوأ له فبمعنى هيأ له. قوله: (أي وألفوا الإيمان) أي فالعطف من عطف الجمل وجعله قوم من عطف المفردات بتضمين الفعل الأول معنى فعل يتسلط به على المعطوف أي آثروا الدار والإيمان والوجهان في:

وزججن الحواجب والعيونا

قوله: (وهو أنه يلزم الخ) كذا في التوضيح وفيه أن هذه اللوازم المذكورة متحققة على تقدير العطف على الموجود لا متوهمة حتى يقال دفعاً لوهم اتقى بل كان المناسب إذا كان المراد هذا أن يقال دفعاً لأمر اتقى إلا أن يقال: المراد بالوهم الخطأ.

قوله: (يلزم في الأول الخ) قد يقال: يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً اهـ مغني فلا يشترط لصحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه. قوله: (متبوأ) أي منزولاً. قوله: (على معمولي عاملين) مختلفين العاملان ما وكل والمعمولان بيضاء وشحمة. قوله: (في تقييد الأنصار) كذا في نسخ وهو الموافق لما عليه

(وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ) أي معطوف عليه (بَدَا) أي ظهر (هُنَا) أي في هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء لأن الكلام فيهما (اَسْتَبِحْ) كقول بعضهم وبك وأهلاً وسهلاً جواباً لمن قال له مرحباً بك، والتقدير ومرحباً بك وأهلاً ونحو: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا﴾ [سورة الزخرف، الآية: ٥] أي أنهملكم فنضرب، ونحو: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ [سورة سبأ، الآية: ٩] أي أعموا فلم يروا. وأما حذفه مع أو في قوله:

٦٦٠ ـ فَهَلْ لَكَ أَوْ مِنْ وَالِدٍ لَكَ قَبْلَنَا

أي فهل لك من أخ أو من والد فنادر. **تنبيهان: الأول**: قال في التسهيل ويغني عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيراً وبالفاء قليلاً. **الثاني**: قال فيه أيضاً: وقد يتقدم المعطوف

المفسرون من أن الآية واردة في الأنصار. وفي نسخ المهاجرين وهي غير موافقة، إلا أن تقرأ بفتح الجيم أي المهاجر إليهم. قوله: (وحذف متبوع بدا هنا استبح) لم يذكر ذلك مع أم وقد قيل في أم حسبتم أن تدخلوا الجنة إن أم متصلة فالتقدير أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم ومر عن الزمخشري والواحدي تجويز ذلك في أم كنتم شهداء وأسلف الشارح أن المعطوف عليه بلا قد يحذف نحو: أعطيتك لا لتظلم أي لتعدل لا لتظلم. قوله: (وبك وأهلا) الواو الأولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الأول كالواو في وعليكم السلام جواباً لمن قال: السلام عليكم، والثانية لعطف أهلاً على مرحباً المقدر عطف مفرد على مفرد وهي محل الاستشهاد كذا في التصريح. وقوله والثانية الخ مبني على أن العامل في الجميع واحد أي صادفت كذا وكذا، ومنهم من جعل ذلك من عطف الجمل وقدر لكل واحد ما يناسبه، وسيبويه يجعل مرحباً وأهلاً منصوبين على المصدر نقل ذلك شيخنا عن الطبلاوي. قوله: (قال في التسهيل الخ) تفصيل لما أجمله المتن دفع به توهم المساواة. قوله: (وقد يتقدم المعطوف بالواو) خالف هشام في التخصيص بالواو وأجراه في الفاء وثم وأو ولا قاله السيوطي.

فائدة: فصل الواو والفاء من المعطوف بهما ضرورة وفصل غيرهما سائغ بقسم وظرف سواء كان المعطوف اسماً نحو قام زيد ثم والله عمرو وما ضربت زيداً لكن في الدار عمراً، أم فعلاً نحو: قام زيد ثم في الدار قعد أو بل والله قعد اهـ همع. وألحق أبو حيان الحال بالظرف لأنها مفعول فيه في المعنى وبنى عليه إعرابه أشد من قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾

---

٦٦٠ ـ قاله أبو أمية الهذلي وتمامه:

يُوَشِّحُ أَوْلَادَ الْعِشَارِ وَيُفْضِلُ

من الطويل. يوشح يزين وقيل بالجيم من التوشج وهو الإحكام. قوله فهل لك فيه حذف أي فهل لك من أخ أو من والد. وفيه الشاهد حيث حذف فيه المعطوف عليه، ومن في الموضعين زائدة وهذا نادر، ومع الواو كثير، ومع الفاء قليل كما في: **﴿أن اضرب بعصاك البحر فانفلق﴾** أي فضرب **فانفلق** ويفضل من الإفضال وهو الإحسان.

بالواو للضرورة. وقال في الكافية: ومتبع بالواو قد يقدم. موسطا أن يلتزم ما يلزم. وظاهره جوازه في الاختيار على قلة. قال في شرحها: قد يقع أي المعطوف قبل المعطوف عليه إن لم يخرجه التقديم إلى التصدير أو إلى مباشرة عامل لا يتصرف أو تقدم عليه ولذا قلت: موسطاً أن يلتزم ما يلزم، فلا يجوز وعمرو زيد قائمان لتصدر المعطوف وفوات توسطه، ولا ما أحسن وعمراً زيداً، ولا ما وعمراً أحسن زيداً لعدم تصرف العامل. ومثال التقديم الجائز قول ذي الرمة:

كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادِ أَحْقَبَ لَاحَهَا وَرَمَى السَّفَى أَنْفَاسَهَا بِسِهَامِ

جَنُوبٌ دَوَتْ عَنْهَا التَّنَاهِي وَأَنْزَلَتْ بِهَا يَوْمَ رَبَّابِ السَّفِيرِ خِيَامُ

[سورة الشعراء، الآية:٦٣] حالاً من ذكر المعطوف على كذكركم قال: لأن المعنى اذكروا الله ذكراً كذكركم آباءكم أو ذكراً أشد فأشد في الأصل صفة ذكراً فلما قدم عليه أعرب حالاً منه، وجوز وجهاً آخر وهو أن يكون ذكراً مصدراً لاذكروا ويكون كذكركم آباءكم في موضع نصب على الحال من ذكراً وأشد معطوف على كذكركم فتكون حالاً معطوفة على حال وعدل كما قاله إلى هذين الوجهين عن كون ذكراً تمييزاً لاقتضائه أن الذكر ذاكر، ومنهم من التزمه على الإسناد المجازي من وصف الشيء بوصف صاحبه نحو جده أجد. وفي الكشاف أن أو أشد ذكراً في موضع جر عطف على ضمير المخاطبين في كذكركم مثل ذكر قريش آباءهم أو قوم أشد منهم ذكراً أو في موضع نصب عطف على آباءكم أي أو أشد ذكراً من آبائكم على أن ذكراً من فعل المعلوم أو المجهول قال التفتازاني: وتحقيقه أن المصدر عبارة عن أن مع الفعل والفعل قد يؤخذ مبنياً للفاعل وقد يؤخذ مبنياً للمفعول والمعنى على الأول أو قوم أشد ذاكرية وعلى الثاني أو قوم أشد مذكورية، واختار ابن الحاجب أن أشد ذكراً حال من محذوف والعطف من عطف الجمل والتقدير أو اذكروه حال كونكم أشد ذكراً.

قوله: (للضرورة) تخصيصه بالضرورة مذهب البصريين ومذهب الكوفيين جوازه اختياراً بقلة. قوله: (إن لم يخرجه التقديم الخ) أي ولم يكن المعطوف مخفوضاً فلا يجوز مررت وزيد بعمرو ولم يكن العامل مما لا يستغنى بواحد فلا يقال اختصم وعمرو زيد خلافاً لثعلب كذا في السيوطي والدماميني. قوله: (أو تقدم عليه) عطف على مباشرة أي أو يخرجه التقديم إلى تقدمه على عامل لا يتصرف كالمثال الأخير وفي نسخ أو التقدم عليه وهي ظاهرة. قوله: (وفوات توسطه) عطف لازم. قوله: (كأنا على أولاد) أي حمر أولاد أحقب أي أولاد فحل من الحمير أحقب أي في موضع الحقيبة منه وهو مؤخره بياض لاحها بالحاء المهملة أي غيرها. والسفي بفتح السين المهملة والفاء قال في القاموس: هو التراب والهزال وكل شجر له شوك واحدته سفاة اهـ. والمعنى الأول والثالث يناسبان هنا. وأما قول البعض هو شوك مخصوص فمع كونه مخالفاً لما في القاموس هو غير مناسب لقوله بسهام لأن معناه بشوك كالسهام كما قاله هو وسيأتي، أنفاسها أي الأولاد على حذف مضاف أي محل أنفاسها، بسهام متعلق برمي أي بشوك كالسهام، جنوب فاعل لاحها والجنوب ريح

أراد لاحها جنوب ورمي السفى. ومنه قول الآخر:

وَأَنْـتَ غَـرِيـمٌ لاَ أَظُـنُّ قَـضَـاءَهُ وَلاَ العَنَزِيُّ القَارِظُ الدَّهْرَ جَائِيَا

أراد لا أظن قضاءه جائيا هو ولا العنزي (وَعَطْفُكَ الفِعْلَ عَلَى الفِعْلِ يَصِحّ) بشرط اتحاد زمانيهما سواء اتحد نوعهما نحو: ﴿لِّنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ﴾ [سورة الفرقان، الآية: ٤٩] ﴿وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ﴾ [سورة محمد، الآية: ٣٦] أم اختلفا نحو قوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [سورة هود، الآية: ٩٨] ....

معلومة. دوت بالدال المهملة قال في القاموس دوي الماء أي علاه ما تسفيه الريح اهـ. فقول البعض أي جفت فيه نظر. وأما ذوي بالمعجمة ففي القاموس ذوي البقل كرمى، ورضى ذويا كصلى ذبل وأذواه الحر اهـ عنها أي عن الجنوب أي من أجلها، التناهي فاعل ذوت وهي جمع تنهية وهي الموضع الذي ينتهي الماء إليه ويحبس فيه، وأنزلت بها أرجع البعض الضمير لأولاد أحقب وعليه فأنزلت عطف على لاحها ولعل المعنى عليه وحملت فوقها الخيام ويحتمل رجوعه إلى الجنوب فتكون الباء في بها سببية. قال البعض: والمراد بيوم رباب السفير يوم شدة الحر اهـ. وفي القاموس الرباب كرمان وشداد الجماعة، وذكر للسفير معاني أنسبها هنا الرياح يسفر بعضها بعضاً وفي البيت من عيوب القافية الإقواء.

قوله: (ومنه قول الآخر) قال بعضهم: هو من كلام ذي الرمة فكان الموافق الإتيان بالضمير العائد على ذي الرمة بدل التعبير بالآخر. قوله: (وأنت) بكسر التاء لأن الخطاب لمحبوبته والعنزي بفتح العين المهملة والنون بعدها زاي نسبة إلى عنزة قبيلة وهو أحد رجلين خرجا يجنيان القرظ فلم يرجعا أصلاً فضرب بهما المثل. قوله: (وعطفك الفعل الخ) قال ابن هشام: قال بعض الطلبة لا يتصور لعطف الفعل على الفعل مثال لأن نحو قام زيد وقعد عمرو المعطوف فيه جملة لأفعل وكذا قام وقعد زيد لأن في أحد الفعلين ضميراً. قلت له: فإذا قلت يعجبني أن تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج ويعجبني أن يقوم زيد ويخرج عمرو فيا لها فحجلة وقع فيها اهـ سيوطي. ووجهه أن الفعل المعطوف منصوب أو مجزوم فلولا أن العطف للفعل وحده لم يتأت نصبه أو جزمه اهـ سم. قوله: (بشرط اتحاد زمانيهما) أي مضيا أو حالاً أو استقبالاً. قوله: (سواء اتحد نوعهما) أي المتعاطفين بأن كانا ماضيين أو مضارعين أو أمرين. قوله: (نحو يقدم قومه الخ) فأوردهم معطوف على يقدم لأنه بمعنى يوردهم كما قاله أبو البقاء. قال شيخ الإسلام زكريا: ويحتمل أن يكون أوردهم معطوفاً على اتبعوا أمر فرعون فلا اختلاف في اللفظ ويرد عليه وإن أقره شيخنا والبعض أن زمني المتعاطفين حينئذ مختلفان لمضي زمن الاتباع واستقبال زمن الإيراد فلم يوجد شرط عطف الفعل على الفعل إلا أن يراد بالنار ما يشمل نار القبر ومتباعدان جداً فلا وجه حينئذ للفاء فتدبر. ثم يحتمل أن يكون العطف في الآية من عطف الجملة على الجملة لا الفعل على الفعل، وكذا في كثير من الأمثلة، لكن لا يضر الاحتمال إذا كان المقصود التمثيل لا الاستشهاد.

﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِيٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيۡرٗا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي﴾ [سورة الفرقان، الآية: ١٠١] (وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلاً) نحو: ﴿صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَۚ﴾ [سورة الملك، الآية: ١٩] ﴿فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحٗا ٣ فَأَثَرۡنَ﴾ [سورة العاديات، الآية: ٣ ـ ٤] لاتحاد جنس المتعاطفين في التأويل، إذ المعطوف في المثال الأول في تأويل المعطوف عليه وفي الثاني بالعكس (وَعَكْساً اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلاً) كقوله:

٦٦١ ـ أُمَّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَى أَوْ دَارِجِ

قوله: (تبارك الذي الخ) الشاهد في ويجعل على قراءة الجزم عطفاً على جعل الذي هو في محل جزم. قوله: (فالمغيرات صبحا) ظاهره أن أثرن معطوف على مغيرات وبه صرح في التصريح مع أنهم قالوا إن المعطوفات إذا تكررت تكون على الأول على الأصح، ويجاب بأن ذلك مقيد بما إذا لم يكن العاطف مرتباً، فإن كان مرتباً فالعطف على ما يليه كما نقل عن الكمال ابن الهمام وإذا عطف بمرتب أشياء ثم عطف بغير مرتب شيء فهو على ما يليه كما يؤخذ من كلام المغني في أول الجملة الرابعة من الجمل التي لا محل لها، وينظر بكل تقدير محل أثرن من الإعراب فإنه لا جائز أن يكون الجر لعدم دخوله الأفعال ولا جائز أن يكون غيره لعدم وجوده، إذ الفرض أنه معطوف على مجرور فقط إلا أن يقال محل قولهم الجر لا يدخل الأفعال إذا كان ذلك على سبيل الاستقلال، أما على سبيل التبع كما هنا فيدخل، فإن قلت: صرحوا بأن الجملة الفعلية تقع في محل جر فلم لم تكن جملة فأثرن في محل جر؟ قلت: الفرض أن المعطوف الفعل وحده كما صرحوا به لا الجملة بأسرها اهـ دنوشري. وأجاب الإسقاطي بأن الذي يظهر أن أثرن لا محل له من الإعراب لعطفه على ما لا محل له وهو صلة أل وما فيها من إعراب ليس بطريق الأصالة حتى يراعى في الفعل المعطوف بل بطريق العارية من أل الموصولة لكونها على صورة الحرف نقلوا إعرابها إلى صلتها فجاز أن يعطف عليها ما لا محل له نظراً لأصلها.

قوله: (إذ المعطوف في المثال الأول في تأويل المعطوف عليه) أي لأن صافات حال والأصل في الحال الإفراد فيقبضن مؤول بقابضات وهذا على سبيل الأولوية إذ يجوز كون المؤول هو المعطوف عليه وكذا يقال في نظائره، وفي الكلام حذف مضاف أي في تأويل مثل المعطوف عليه وكذا يقال فيما بعده. قوله: (وفي الثاني بالعكس) أي لأن المعطوف عليه صلة وحقها أن تكون جملة فالمغيرات مؤول باللاتي أغرن. قوله: (أم صبي الخ) صدره:

---

٦٦١ ـ صدره:

يَا رُبَّ بَيْضَاءَ مِنَ الْعَوَاهِجِ

رجز لا يدرى قائله. ويا لمجرد التنبيه. ورب ههنا للتكثير، وبيضاء مجرور به. والعواهج جمع عوهج وهي الطويلة العنق من الظباء والغلمان والنوق، وأراد بها هنا المرأة التامة الخلق. قوله أم صبي بالنصب عطف بيان لبيضاء، ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف وقد حبا جملة وقعت صفة لصبي من حبا الصبي على استه إذا زحف. والشاهد في أو دارج حيث عطفه وهو اسم على فعل هو جملة أعني قد حبا، وفيه خلاف والتقدير أم صبي حاب أو دارج من درج إذا قارب بين خطاه.

وقوله:

٦٦٢ - يَقْصِدُ فِي أَسْوُقِهَا وَجَائِرِ

وجعل منه الناظم: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٩٥] وقدر الزمخشري عطف مخرج على فالق، وجعل ابن الناظم تبعاً لأصله المعطوف في البيتين في تأويل المعطوف عليه، والذي يظهر عكسه لأن المعطوف عليه وقع نعتاً والأصل فيه أن يكون اسماً.

خاتمة: في مسائل متفرقة: **الأولى**: يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل، فالأول نحو: قام زيد وعمرو، والثاني نحو قام زيد وأنا، فإنه لا يصلح قام أنا ولكن يصلح قمت والتاء بمعنى أنا، فإن لم يصلح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل أضمر له عامل يلائمه وجعل من عطف الجمل وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع

يا رب بيضاء من العواهج

جمع عوهج وهو الطويل العنق من الظباء والنعام والنوق، والمراد هنا المرأة التامة الخلق، ويجوز في أم الجر عطف بيان لبيضاء باعتبار اللفظ والرفع عطف بيان لبيضاء باعتبار المحل أو خبر محذوف، والنصب بتقدير أمدح والمؤول هو الأول لأنه وصف والأصل فيه الإفراد على ما ارتضاه الشارح بعد وسيأتي ما فيه والدارج المقارب بين خطاه وقد يشكل جر دارج مع عطفه على الفعل وحده إلا أن ينزل منزلة العطف على الجملة. قوله: (يقصد الخ) صدره:

بات يعشيها بعضب باتر

ضمير يعشيها للمرأة لأنه في وصف رجل يعاقب امرأته بالعضب الباتر أي السيف القاطع. ويقصد من القصد ضد الجور في محل جر صفة ثانية لعضب في تأويل قاصد لأنه وصف والأصل فيه الإفراد وجعله العيني حالاً ويرده جر المعطوف. والأسوق جمع ساق. قوله: (والذي يظهر عكسه الخ) أقول: هذا إنما يتم في البيت الثاني أما في الأول فلا لأن ما علل به معارض بوجود قد في الأول بل وجودها فيه أقوى مما علل به لأنها تبعد كون الفعل في تأويل الاسم، فالوجه أن المؤول في البيت الأول الثاني وفي الثاني الأول فعليك بالإنصاف.

قوله: (فإنه لا يصلح قام أنا) أي هذا التركيب بعينه فلا يرد أنه يصلح أن يقال إنما قام أنا فأنا

---

٦٦٢ - صدره:

بَاتَ يُعَشِّيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرِ

رجز لم يدر قائله. وبات من الأفعال الناقصة، ويعشيها من العشاء بفتح العين وهو الطعام الذي يؤكل وقت العشي. والضمير المنصوب فيه يرجع إلى المرأة لأنه في وصف رجل يعاقب امرأته بالسيف القاطع وهو المراد من قوله بعضب باتر. قوله يقصد جملة حالية من القصد ضد الجور. والأسوق جمع ساق. ويروى في أسواقها وليس بصحيح. والشاهد في وجائر فإنه عطف على يقصد وهو عطف الاسم على الفعل، والمسهل له كون جائر بمعنى يجور.

بالمضارع ذي الهمزة أو النون أو تاء المخاطب أو بفعل الأمر نحو أقوم أنا وزيد، ونقوم نحن وزيد، وتقوم أنت وزيد، و﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٣٥] أي وليسكن زوجك، وكذلك باقيها، وكذلك المضارع المفتتح بتاء التأنيث نحو: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٣٣] قال ذلك الناظم قال الشيخ أبو حيان: وما ذهب إليه مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين والمعربين من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن المؤكد بأنت. **الثانية**: لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه لصحة قام زيد وأنا وامتناع قام أنا وزيد. **الثالثة**: لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف لصحة اختصم زيد وعمرو وامتناع اختصم زيد واختصم عمرو. **الرابعة**: في عطف الخبر على الإنشاء وعكسه خلاف منعه البيانيون والناظم في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الإيضاح ونقله عن الأكثرين وأجازه الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلين بنحو: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٥] في سورة البقرة ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الصف، الآية: ١٣] في سورة الصف. قال أبو حيان: وأجاز سيبويه

قد باشرت العامل. قوله: (من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن) أي ويغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، وكذا يقال في بقية الأمثلة المتقدمة والبدل أيضاً على هذين القولين نحو: ادخلوا أولكم وآخركم فيقدر عامل على الأول ويكون من إبدال الجمل بعضها من بعض ولا يحتاج إليه على الثاني. قوله: (لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف) أي بنفسه وهذا مستفاد من قوله في المسألة الأولى أو ما هو بمعناه فإنه يفيد أنه لا يشترط صحة وقوعه بنفسه هكذا ينبغي تقرير الاعتراض لا كما قرره البعض. قوله: (منعه البيانيون) قال السيد: منع البيانيين، إنما هو في الجمل التي لا محل لها بخلاف التي لها محل فإن ذلك جائز فيها وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ وليس مختصاً بالجمل المحكية بالقول إذ لا يشك من له مسكة في حسن قولك زيد أبوه صالح وما أفسقه ووجه الجواز أن الجمل التي لها محل واقعة موقع المفردات فليست النسب بين أجزائها مقصودة بالذات فلا التفات إلى اختلاف تلك النسب بالخبرية والإنشائية بخلاف ما لا محل لها اهـ شمني. قوله: (وأجازه الصفار الخ) قال البهاء السبكي: أهل البيان متفقون على منعه وكثير من النحاة جوزه ولا خلاف بين الفريقين لأنه عند مجوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة اهـ شمني. وفيه عندي نظر وإن أقره شيخنا والبعض لأن عدم جوازه بلاغة عند المجوزين ينافيه استدلالهم على جوازه بالآيتين فافهم. قوله: (بنحو وبشر الخ) أي لأنه معطوف على أعدت للكافرين وهو خبر. وأجيب بأن الكلام منظور فيه إلى المعنى فكأنه قيل: والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك.

قوله: (وبشر المؤمنين في سورة الصف) أي لأنه معطوف على نصر من الله وفتح قريب وهو خبر. وأجيب بأن بشر معطوف على تؤمنون بمعنى آمنوا ولا يقدح في ذلك تخالف الفاعلين بالإفراد

جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على أن يكون العاقلان خبراً لمحذوف، ويؤيده قوله:

وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ

وقوله:

تُنَاغِي غَزَالاً عِنْدَ دَار ٱبْنِ عَامِرٍ وَكُحْلِ أَمَاقِيكِ الْحِسَانِ بِإِثْمِدِ

الخامسة: في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال: **أحدها**: الجواز مطلقاً وهو المفهوم من قول النحويين في نحو: قام زيد وعمرو أكرمته أن نصب عمرو أرجح لأن تناسب الجملتين أولى من تخالفهما. **والثاني**: المنع مطلقاً. **والثالث**: لأبي علي يجوز في الواو فقط. **السادسة**: في العطف على معمولي عاملين أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو: إن زيداً ذاهب وعمراً جالس، وعلى معمولات عامل واحد نحو: أعلم زيداً

وعدمه لأنك تقول: قوموا واقعد يا زيد. قوله: (على أن يكون العاقلان خبراً لمحذوف) أي لا على الاتباع لعدم شرطه من اتحاد المعنى والعمل كما مر وعن الرضي منع جمع النعتين اتباعاً وقطعاً في مثل هذا كما في سم. ثم رأيت ما يؤيده في المغني وعبارته، وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه، وإنما قال: واعلم أنه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت لأنك لانثنى إلا من أثبته وعلمته، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة. وقال الصفار: لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصححها فتصرف أبو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار إذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما لأنه الذي اقتضاه المقام اهـ. والذي أوقع أبا حيان في الغلط توهمه أن مراد الصفار النعت الصناعي الذي هو تابع فصحح المسألة بجعل الوصف خبر مبتدأ محذوف وهذا غلط ظاهر فإن سيبويه مصرح بامتناع المسألة مع الوصف المقطوع حيث قال: رفعت أو نصبت وإنما مراد الصفار أن الوصف إذا زال بالكلية بأن قيل من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائزاً لفقد ما بنى سيبويه عليه المنع فثبت حينئذ جواز عطف الخبر على الإنشاء وجوابه قول المغني ولا حجة الخ قاله الدماميني.

قوله: (عبرة) بالفتح الدمع مهراقة بفتح الهاء التي زادوها على غير قياس أي مراقة والرسم الأثر والدارس المنمحي والمعول مصدر ميمي بمعنى التعويل أي البكاء برفع صوت أو اسم مكان أو اسم مفعول محذوف الصلة من عولت على فلان اعتمدت عليه كذا في الشمني، وبه يعرف ما في كلام البعض، وبحث في الاستشهاد بالبيت بأن الاستفهام فيه إنكاري فهو خبر معنى وحينئذ لا شاهد فيه. قوله: (تناغي غزالاً) التاء للخطاب أي تكلمه بما يسره. والأماقي جمع موق وهو طرف العين مما يلي الأنف. واللحاظ بفتح اللام طرفها مما يلي الأذن والإثمد بكسر الهمزة والميم حجر يكتحل به وقد يقال كحل معطوف على أمر مقدر يدل عليه المعنى أي فافعل كذا وكحل الخ وحينئذ لا شاهد فيه. قوله: (مطلقاً) أي بالواو وغيرها. قوله: (على معمول أكثر من عاملين) إضافة معمول

عمراً بكراً جالساً، وأبو بكر خالداً سعيداً منطلقاً، وعلى منع العطف على معمول أكثر من عاملين نحو إن زيداً ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكر. وأما معمولا عاملين فإن لم يكن أحدهما جاراً فقال الناظم هو ممتنع إجماعاً نحو كان آكلاً طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك، بل نقل الفارسي الجواز مطلقاً عن جماعة قيل منهم الأخفش وإن كان أحدهما جاراً فإن

إلى أكثر جنسية بدليل المثال فإن فيه العطف على ثلاث معمولات لثلاثة عوامل. قوله: (وأما معمولا عاملين الخ) الأصح في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه من المنع مطلقاً لقيام العاطف مقام العامل والحرف الواحد لا يقوى على قيامه مقام عاملين لضعفه وما أوهم ذلك يؤول بتقدير عامل بعد العاطف فيكون إما من عطف الجمل كما في قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو أو من عطف المفردات لكن لا من العطف على معمولي عاملين بل على معمولي عامل واحد كما في ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة بنصب تمرة وشحمة. بقي أنهم لم يتعرضوا للعطف على معمولات عاملين نحو: أن زيداً ضارب عمراً وبكراً قاتل خالداً ونحو أن زيداً ضارب أبوه عمراً وأخاك غلامه بكراً، والظاهر أنه كالعطف على معمولي عاملين فتأمل.

فائدة: قال الرضي: كل ضمير راجع إلى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقاً نحو زيد وعمرو جاءاني، ومات الناس حتى الأنبياء وفنوا فالضمير للمعطوف والمعطوف عليه. وأما قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٣٤] فالضمير للكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٦٢] أي يرضوا أحدهما لأن إرضاء أحدهما إرضاء للآخر ونحو زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الأول لدلالة خبر الثاني أو العكس، ويجوز تخريج الآية الثانية على هذا الوجه باحتماليه، ويجوز تقديم الخبر نحو: زيد قام وعمرو على الحذف من الثاني لدلالة خبر الأول وفي الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفاً على المبتدأ إذ لو كان كذلك لقيل قاما. وأما الفاء وثم فإن كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه فقال بعضهم: يجب حذف الخبر من أحدهما نحو زيد فعمرو قام، وزيد ثم عمرو قام، ويجوز تقديم الخبر على الحذف من الثاني نحو: زيد قام فعمرو أو ثم عمرو قالوا ولا تجوز المطابقة لأن تفاوتهما بالترتيب يمتنع اشتراكهما في الضمير، وأجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو: زيد ثم عمرو قاما إذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء، وثم إذ يقال قام الرجلان مع ترتبهما والإضمار كالإظهار في هذا وإن لم يكن الضمير في الخبر وجبت المطابقة اتفاقاً نحو: جاءني زيد فعمرو فقمت لهما وجاءني زيد ثم عمرو وهما صديقان. وأما لا وبل وأو وأم وأما ولكن فمطابقة الضمير معها وعدمها بحسب قصد المتكلم فإن قصدت أحدهما وذلك واجب في الإخبار وجب إفراد الضمير نحو: زيد لا عمرو جاءني وزيد بل عمرو قام، وأزيد أم عمرو أتاك، وزيد أو هند جاءني إذ المعنى أحدهما جاءني ويغلب المذكر كما رأيت وتقول في غير الإخبار جاءني إما زيد وإما عمرو

كان مؤخراً نحو زيد في الدار والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة فنقل المهدوي أنه ممتنع إجماعاً، وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا، وإن كان الجار مقدماً نحو في الدار زيد والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة فالمشهور عن سيبويه المنع، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام، وعن الأخفش الإجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج. وفصل قوم منهم الأعلم فقالوا: إن ولي المخفوض العاطف جاز وإلا امتنع. والله أعلم.

البدل

(التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلاَ وَاسِطَةٍ هُوَ المُسَمَّى) في اصطلاح البصريين (بَدَلاَ) وأما الكوفيون فقال الأخفش: يسمونه بالترجمة والتبيين. وقال ابن كيسان: يسمونه بالتكرير، فالتابع

فأكرمته وأزيداً ضربت أم عمراً فأوجعته، وما جاءني زيد لكن عمرو فأكرمته، وإن قصدتهما معاً وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءني مع أني دعوتهما وزيد أو عمرو جاءني وقد ذهبت إليهما قال تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [سورة النساء، الآية:١٣٥] وليست أو بمعنى الواو كما قيل والمعنى إن يكن غنياً أو فقيراً فلا بأس فإن الله أولى بالغني والفقير لكن يجوز في أو التي للإباحة المطابقة وإن كان المراد أحدهما نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين وباحثهما لأنها لجواز الجمع بين الأمرين تشبه الواو اهـ ملخصاً.

البـدل

قوله: (التابع الخ) هذا معنى البدل اصطلاحاً وأما معناه لغة فالعوض. قال بعضهم: كيف يستقيم للناظم تعريف البدل بحد جامع مانع مع قوله في عطف البيان وصالحاً لبدلية يرى؟ أجيب بأن جواز الأمرين باعتبار قصدين فإن قصد بالحكم الأول وجعل الثاني بياناً له فهو عطف البيان وإن قصد به الثاني وجعل الأول كالتوطئة له فهو البدل، وحاصل الجواب أن الحيثية ملحوظة في تعريف كل منهما. قوله: (المقصود) أي وحده دون المتبوع هذا هو المناسب لإخراج الشارح به ما عطف نسقاً بغير بل ولكن بعد الإثبات مما قصد فيه التابع والمتبوع معاً. فإن قلت: يخرج عن ذلك بدل البداء لأن متبوعه أيضاً مقصود كما يأتي. قلت: المراد المقصود قصداً مستمراً ومتبوع بدل البداء وإن قصد أولاً لكن صار بالإبدال كالمسكوت عنه فقصده لم يستمر وبما قررناه يعلم ما في كلام البعض. قوله: (بالحكم) أي المنسوب إلى متبوعه نفياً أو إثباتاً اهـ تصريح. قوله: (بلا واسطة) المراد بها حرف العطف وإلا فالبدل من المجرور قد يكون بواسطة نحو: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا ٱللَّهَ﴾ [سورة الأحزاب، الآية:٢١] اهـ زكريا. ونحو: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [سورة المائدة، الآية:١١٤]. قوله: (بالترجمة) أي عن المراد بالمبدل منه والتبيين له قال البعض وهو مبني على أن عطف البيان هو البدل اهـ. والظاهر أن هذا البناء غير لازم لأن البدل لا يخلو عن بيان وإيضاح وإن لم يكن المقصود منه بالذات ذلك فتأمل. وقوله بالتكرير أي للمراد من المبدل منه ولا يخفى أن هذه الأسماء الثلاثة لا تظهر في البدل المباين فافهم.

جنس والمقصود بالحكم يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق سوى المعطوف ببل ولكن بعد الإثبات. وبلا واسطة يخرج المعطوف بهما بعده (مُطَابِقاً أَوْ بَعْضاً أَوْ مَا يَشْتَمِلْ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ) أي يجيء البدل على أربعة أنواع: **الأول**: بدل كل من كل وهو بدل الشيء مما يطابق معناه نحو: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ [سورة الفاتحة، الآية: ٥ـ٦] وسماه الناظم البدل المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ

قوله: (يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان) **فإنها ليست مقصودة بالحكم وإنما هي مكملات للمقصود بالحكم**. قوله: (وعطف النسق الخ) قال في التوضيح: وأما النسق فثلاثة أنواع: **أحدها**: ما ليس مقصوداً بالحكم كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو أو لكن عمرو. فالثاني ليس بمقصود في الأمثلة الثلاثة أما الأول فواضح لأن الحكم السابق منفي عنه، وأما الأخيران فلأن الحكم السابق هو نفي المجيء والمقصود به إنما هو الأول. **النوع الثاني**: ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه المقصود بالحكم وذلك كالمعطوف بالواو نحو: جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو، وهذان النوعان خارجان بما يخرج به النعت والتوكيد والبيان وهو الفصل الأول. **النوع الثالث**: ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل بعد الإثبات نحو: جاءني زيد بل عمرو وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة اهـ.

قوله: (ولكن بعد الإثبات) صريح في أن لكن تعطف بعد الإثبات والذي تقدم أنها لا تعطف إلا بعد النفي أو النهي، نعم تقدم أنها تعطف بعد الإثبات على رأي الكوفيين فيمكن أنه جرى هنا على مذهبهم. قوله: (مطابقاً) مفعول ثان ليلفي مقدم عليه والأول جعل نائب فاعله. قوله: (أو بعضاً) شرط صحته صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه فيجوز جدع زيد أنفه ولا يجوز قطع زيد أنفه لأنه لا يقال قطع زيد على معنى قطع أنفه اهـ دماميني قال شيخنا ومثله في ذلك بدل الاشتمال كما يأتي فعلى هذا لا بد في كل من بدل البعض وبدل الاشتمال من دلالة ما قبله عليه اهـ. أي إجمالاً كما يأتي وقد يتوقف في عدم جواز قطع زيد فإن غاية أمره الإجمال وهو من مقاصد البلغاء، وأي فرق بين قطع زيد أنفه وأكلت الرغيف ثلثه فتأمل. قوله: (أو ما يشتمل) بالبناء للفاعل وعليه متعلق به أي أو بدلاً يشتمل على المبدل منه أو المعنى أو بدلاً يشتمل هو أي المبدل منه عليه أو المعنى أو بدلاً يشتمل هو أي العامل عليه فكلامه محتمل للمذاهب الثلاثة الآتية في كلام الشارح كذا قال البعض، وفيه أنه يلزم على الأخيرين جريان الصلة على غير ما هي له مع خوف اللبس فتدبر. قوله: (أو كمعطوف ببل) أي بعد الإثبات وهذا التشبيه إنما يتم في بدل الإضراب دون بدلي الغلط والنسيان لأن بدل الإضراب هو المشارك للمعطوف ببل في قصد المتبوع أولاً قصداً صحيحاً ثم الإضراب عنه إلى التابع بخلاف بدلي الغلط والنسيان كما ستعرفه إلا أن يقال: التشبيه في مجرد كون الثاني مبايناً للأول بمعنى أنه ليس عينه ولا بعضه ولا مشتملاً عليه. قوله: (مما يطابق معناه) أي يطابق معناه معناه فقبل ضمير يطابق مضاف مقدر، والمراد المطابقة بحسب الما صدق بأن يكون

﴿ٱلْحَمِيدِ ٱللَّهِ﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ١ـ ٢] في قراءة الجر، وإنما يطلق كل على ذي أجزاء وذلك ممتنع هنا. **والثاني**: بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلاً كان ذلك الجزء أو مساوياً أو أكثر نحو: أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه. ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه مذكور كالأمثلة المذكورة وكقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [سورة المائدة، الآية: ٧١] أو مقدر نحو: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٩٧] أي منهم. **والثالث**: بدل الاشتمال وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال كأعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه، وسرق زيد ثوبه أو فرسه، وأمره في

البدل والمبدل منه واقعين على ذات واحدة فلا يرد أنهما كثيراً ما يتغايران بحسب المفهوم نحو: جاء زيد أخوك ثم التغاير الذي تقتضيه المطابقة ظاهر إن اختلفا مفهوماً وإلا جعل التغاير باعتبار اللفظ وبهذا يعرف ما في كلام البعض.

قوله: (في قراءة الجر) أما في قراءة الرفع فالاسم مبتدأ خبره الموصول بعده أو خبر مبتدأ محذوف أي هو الله اهـ غزي. قوله: (وذلك) أي المذكور من الأجزاء أو التجزي المفهوم من قوله ذي أجزاء ممتنع هنا أي في اسم الله تعالى لأن مسماه لا يقبل التجزي. قوله: (قليلاً) أي بالنسبة للبعض المتروك وكذا يقال فيما بعده أما بالنسبة للمبدل منه فقليل أبداً. قوله: (ولا بد من اتصاله بضمير الخ) بخلاف البدل المطابق فإنه لا يحتاج لرابط لكونه نفس المبدل منه في المعنى، كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج لرابط، هذا وقال المصنف في شرح كافيته اشترط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض والاشتمال لضمير عائد على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر اهـ. وصحح غيره ما ذكره الشارح من الاشتراط في البدلين. قوله: (ثم عموا الخ) قال حفيد الموضح: إن جعلت كثيراً بدلاً من الضميرين المتصلين أعني الواوين لزم منه توارد عاملين على معمول واحد وإن جعلته بدلاً من أحدهما وبدل الآخر محذوف فهو متوقف على جواز حذف البدل اهـ. وأجاب المصرح بأن كثيراً بدل من الواو الأولى فقط والثانية عائدة على كثير لأنه مقدم رتبة والأصل والله أعلم ثم عموا كثير منهم وصموا ويلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبي وهو ممنوع فتأمل. قوله: (نحو ولله على الناس الخ) أي بناء على أن من استطاع بدل من الناس وتقدم ما فيه مع بيان أوجه أخرى في باب إعمال المصدر.

قوله: (وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال كأعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه وسرق زيد ثوبه أو فرسه) كذا في نسخ وعليها كتب شيخنا وغيره. وفي نسخ أخرى وهو ما دل على معنى اشتمل عليه متبوعه أو دل على ما استلزم معنى اشتمل عليه متبوعه فالأول كأعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه والثاني نحو: سرق زيد ثوبه أو فرسه وكتب عليها سم ما نصه: لعل المراد أن الثوب دل على الملبوس المستلزم للبس الذي اشتمل عليه المتبوع والفرس

الضمير كأمر بدل البعض فمثال المذكور ما تقدم من الأمثلة، ومثله قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [سورة البقرة، الآية:٢١٧] ومثل المقدر قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ﴾ [سورة البروج، الآية:٤] أي النار فيه، وقيل الأصل ناره ثم نابت أل عن الضمير.

والرابع: البدل المباين وهو ثلاثة أقسام أشار إليها بقوله:

(وَذَا للإِضْرَابِ اُعْزُ إِنْ قَصْداً صَحِبْ ....

دل على المركوب المستلزم للركوب المشتمل عليه المتبوع ثم التمثيل بسرق زيد ثوبه لبدل الاشتمال يقتضي حسن الاقتصار على المبدل منه لأن ذلك شرط في صحته اهـ. قوله: (يشتمل عامله على معناه الخ) أي يدل عليه دلالة إجمالية لكونه لا يناسب نسبته إلى ذات المبدل منه، ففي قولك أعجبني زيد علمه الإعجاب لا يناسب نسبته إلى ذات زيد التي هي مجموع لحم وعظم ودم فيفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته إلى صفة من صفاته كعلمه أو حسنه، وفي قولك سرق زيد ثوبه إنما يفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته إلى شيء يتعلق به كثوبه أو فرسه فقد دل العامل المنسوب إلى المبدل منه في الظاهر على ذلك البدل إجمالاً، هذا هو المراد بالاشتمال كما حققه سعد الدين ويرد عليه أنه لا يطرد لأن بعض صور بدل الاشتمال قد لا يدل العامل فيه على البدل الدلالة المذكورة كما في: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ * ٱلنَّارِ﴾ [سورة البروج، الآية: ٤ ـ ٥] بناء على أن النار بدل اشتمال من الأخدود كما سيذكره الشارح، وقال ابن غازي: معنى اشتمال العامل على البدل أن معنى العامل متعلق بالبدل وإن تعلق في اللفظ بغيره وأورد عليه أن بدل البعض كذلك فيلزم أن يسمى بدل اشتمال وقد يقال: وجه التسمية لا يوجبها بقي هاهنا بحث وهو أن الدلالة على بدل الاشتمال بما سبقه إجمالية كما مر. ولا يجوز أن تكون على التعيين على ما نقله الدماميني عن المبرد وأقره وعبارته لا نقول من بدل الاشتمال قتل الأمير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه لأن شرط بدل الاشتمال أن لا يستفاد مما قبله معيناً بل تبقى النفس مع ذكر ما قبله متشوفة إلى بيان الإجمال الذي فيه، وهنا الأول غير مجمل إذ يستفاد عرفاً من قولك قتل الأمير أن القاتل سيافه، وكذا في أمثاله فلا يجوز مثل هذا الإبدال أصلاً اهـ. فعلى هذا يشكل هذا التابع من أي التوابع فتأمل. وعلم مما مر ما نقله أيضاً الدماميني عن المبرد من أن نحو: ضربت زيداً عبده ليس بدل اشتمال بل بدل غلط لأن ما قبل البدل لا يدل عليه لأن ضربت زيداً مفيد بغير احتياج إلى شيء آخر لمناسبة العامل المبدل منه.

قوله: (قتل أصحاب الأخدود) هو شق في الأرض وأصحابه ثلاثة شق كل واحد منهم شقاً عظيماً في الأرض وملأه ناراً وقالوا من لم يكفر ألقي فيه ومن كفر ترك اهـ تصريح. ومنه يؤخذ أن أل في الأخدود للجنس لأن الأخاديد ثلاثة لا واحد. قوله: (وقيل الأصل ناره الخ) وقيل؛ أراد بالأخدود النار مجازاً لاشتماله عليها، وقيل: النار على حذف مضاف أي أخدود النار والبدل على هذين بدل كل، وقيل النار بدل إضراب أفاده زكريا. قوله: (وذا للإضراب الخ) أي أنسب هذا البدل الشبيه بالمعطوف ببل للإضراب كأن تقول بدل إضراب إن صحب البدل قصد المتبوع أي قصداً

. . . . وَدُونَ قَـصْـدٍ غَـلَـطٌ بِـهِ سُلِـبْ)

أي تنشأ أقسام هذا النوع الأخير من كون المبدل منه قصد أو لا لأن البدل لا بد أن يكون مقصوداً كما عرفت في حد البدل، فالمبدل منه إن لم يكن مقصوداً ألبتة وإنما سبق اللسان إليه فهو بدل الغلط أي بدل سببه الغلط لأنه بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا أنه نفسه غلط، وإن كان مقصوداً فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أي بدل شيء ذكر نسياناً وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان، والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط وإن كان قصد كل واحد من المبدل منه والبدل صحيحاً فبدل الإضراب ويسمى أيضاً بدل البداء. ثم أشار إلى أمثلة الأنواع الأربعة على الترتيب بقوله: (كَزُرْهُ خَالِداً وَقَبِّلْهُ الْيَدَا وَٱعْرِفْهُ حَقَّهُ وَخُذْ نَبْلاً مُدَى) فخالداً بدل كل من كل، واليدا بدل بعض، وحقه بدل اشتمال، ومدى يحتمل الأقسام الثلاثة المذكورة وذلك باختلاف التقادير، فإن النبل اسم جمع للسهم، والمدي جمع مدية وهي السكين فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبق

صحيحاً كما قاله سم. قوله: (ودون قصد) منصوب على الظرفية لمحذوف أي وإن وقع دون قصد أي دون قصد صحيح بأن لا يقصد أصلاً بل يسبق إليه اللسان أو يقصد ثم يتبين فساد قصده كما قاله سم، وغلط خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف أي فهو بدل غلط والهاء عائدة على البدل وسلب في موضع الصفة لغلط بمعنى بدل الغلط ونائب فاعله ضمير يعود للحكم المفهوم من السياق أي سلب ببدل الغلط الحكم عن الأول وأثبت للثاني وجرى على هذا المرادي. ويصح رجوع الضمير للغلط بمعنى الخطأ أي رفع بهذا البدل الغلط في نسبة الحكم للأول. والصفة على الاحتمال الأول جارية على غير ما هي له بخلافها على الثاني والأقرب عليه أن الغلط مبتدأ وسلب خبره فتأمل.

قوله: (لأن البدل الخ) علة لمحذوف أي لا من كون البدل مقصوداً أو لا لأن البدل الخ.
قوله: (أي بدل سببه الغلط) أي بذكر الأول فالإضافة في بدل الغلط من إضافة المسبب إلى السبب وإن كانت في بدل الكل وبدل البعض للبيان. وقوله: لا أنه نفسه غلط أي كما يتوهم من قولهم بدل الكل وبدل البعض. قوله: (بدل البداء) بفتح الموحدة والدال المهملة مع المد أي الظهور سمي بذلك لأن المتكلم بدا له ذكره بعد ذكر الأول قصداً. قوله: (اليدا) بدل بعض من الضمير والضمير الواجب في بدل البعض مقدر أي اليد منه أو الأصل يده ثم نابت أل عن الضمير على القولين المتقدمين. قوله: (وذلك) أي احتمال الأقسام الثلاثة. قوله: (فإن النبل الخ) محط بيان التقادير المختلفة قوله فإن كان المتكلم الخ، وإنما قدم قوله فإن النبل الخ لتوقف اختلاف التقادير على تغاير النبل والمدى. قوله: (جمع مدية) بضم الميم وقد تكسر[1] نقله شيخنا عن الشارح والظاهر أن جمع مكسورة الميم بالكسر. قوله: (وهي السكين) قيد غيره بالعظيمة. قوله:

---

(١) قوله: (وقد تكسر الخ) هي مثلثة الميم وتجمع على مدى ومدى بالضم والكسر اهـ مصححه.

لسانه إلى النبل فبدل غلط، وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل ثم بان له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدى فبدل نسيان، وإن كان أراد الأول ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى وجعل الأول في حكم المسكوت عنه فبدل إضراب وبداء والأحسن أن يؤتى فيهن ببل.

تنبيهات: الأول: زاد بعضهم بدل كل من بعض كقوله:

كأنّي غداةَ البينِ يومَ تَحمّلوا لدى سَمُرات الحيِّ ناقِفُ حَنْظَلِ

ونفاه الجمهور وتأولوا البيت. **الثاني**: رد السهيلي رحمه الله تعالى بدل البعض وبدل الاشتمال إلى بدل الكل فقال العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص، وتحذف المضاف وتنويه فإذا قلت أكلت الرغيف ثلثه إنما تريد أكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض، وبدل المصدر من الاسم إنما هو في الحقيقة من صفة مضافة إلى ذلك الاسم. **الثالث**: اختلف في المشتمل في

(والأحسن أن يؤتى فيهن) أي في أوجه المثال المتقدمة ببل لئلا يتوهم أن المتكلم أراد الصفة أي نبلاً حاداً كما يقال: رأيت رجلاً حماراً أي بليداً كما في التصريح ومعلوم أنه إذا أتى فيهن ببل خرج مدى عن كونه بدلاً وصار عطف نسق. قوله: (كأني غداة البيت الخ) الغداة أول النهار والبين الفراق وتحملوا ترحلوا والسمرات بفتح السين المهملة وضم الميم جمع سمرة وهي شجرة الطلح وناقف الحنظل بنون ثم قاف ففاء من يخرج حب الحنظل أراد أنه في تلك الغداة دمعت عينه كثيراً كما تدمع عين ناقف الحنظل لحرارته. قوله: (وتأولوا البيت) بأن اليوم بمعنى الوقت فهو من بدل الكل سم. قوله: (العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص) أي على طريق المجاز المرسل ومراده بالعام والخاص ما يشمل الكل والجزء، وهذا إشارة إلى رد بدل البعض إلى بدل الكل. وقوله: وتحذف المضاف وتنويه أي على طريق المجاز بالحذف وهذا إشارة إلى رد بدل البعض وبدل الاشتمال إلى بدل الكل. وقوله: فإذا قلت الخ راجع للوجهين قبله. وقوله: إنما تريد أكلت بعض الرغيف أي على وجه إطلاق اسم الكل وإرادة الجزء مجازاً مرسلاً أو على وجه تقدير المضاف مجازاً بالحذف. وقوله: وبدل المصدر الخ راجع لقوله: وتحذف الخ فإن قلت: كلام السهيلي على الوجه المذكور يقتضي أن رد بدل الاشتمال لا يكون على طريق المجاز المرسل مع أنه لا مانع منه بأن يطلق اسم المحل ويراد الحال فيه وهو الصفة. قلت: المجاز المرسل المذكور في رد بدل الاشتمال لا يطرد لأنه وإن تأتى في نحو نفعني زيد علمه لا يتأتى في نحو: سرق زيد فرسه.

قوله: (وبدل المصدر) أي سواء كان باقياً على مصدريته أو مراداً منه غير معناه المصدري كالعلم في نفعني زيد علمه إذ الظاهر أنه بمعنى معلومه. واقتصر على المصدر لأنه الغالب في بدل الاشتمال وإلا فقد يكون غير مصدر كما في سرق زيد ثوبه أو فرسه. قوله: (من صفة) أي من هذا اللفظ كما قاله شيخنا فمضافة بالنصب على الحال والمراد هذا اللفظ وما في معناه كوصف وحال. فإذا قلت: أعجبني زيد علمه إنما تريد أعجبني صفة زيد فبينت بقولك علمه تلك الصفة المحذوفة. قوله: (اختلف في المشتمل الخ) قال البعض: الظاهر أن المراد بالاشتمال مطلق التعلق والارتباط

بدل الاشتمال: فقيل هو الأول، وقيل الثاني، وقيل العامل وكلامه هنا يحتمل الأولين. وذهب في التسهيل إلى الأول. **الرابع**: رد المبرد وغيره بدل الغلط وقال لا يوجد في كلام العرب نظماً ولا نثراً. وزعم قوم منهم ابن السيد أنه وجد في كلام العرب كقول ذي الرمة:

٦٦٣ ـ لَمْيَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ

فاللعس بدل غلط لأن الحوة السواد واللعس سواد يشوبه حمرة، وذكر بيتين آخرين. ولا حجة له فيما ذكره لإمكان تأويله. **الخامس**: قد فهم من كون البدل تابعاً إنه يوافق متبوعه في الإعراب، وأما موافقته إياه في الإفراد والتذكير والتنكير وفروعها فلم يتعرض لها هنا، وفيه تفصيل. أما التنكير وفرعه وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما، بل تبدل المعرفة من

وإلا لم يتأت الاطراد في شيء من الأقوال اهـ. وفيه أن الاشتمال بالمعنى المذكور يوجد في بدل البعض وبدل الكل إلا أن يقال: وجه التسمية لا يوجبها فتأمل. وانحط كلامه في التصريح على أن الراجح الثالث واختاره الموضح وتقدم الكلام عليه. قوله: (يحتمل الأولين) ظاهره أنه لا يحتمل الثالث كاحتماله لهما ولعل وجهه أن لفظ البدل يشعر بالمبدل منه إشعاراً قريباً بخلاف العامل فيكون الضمير المستتر في قوله: أو ما يشتمل عليه للبدل والبارز للمبدل منه الذي أشعر به لفظ البدل إشعاراً قريباً أو بالعكس، وظاهره أيضاً أن الاحتمالين على السواء وليس كذلك كما يفيده ما أسلفناه من البحث في جعل البعض كلام المصنف محتملاً للمذاهب الثلاثة. قوله: (لمياء) فعلاء من اللمي كالفتي وهو سمرة في باطن الشفة وهو مستحسن.

قوله: (لإمكان تأويله) كأن يقال لعس مصدر وصفت به الحوة أي حوة لعساء. هذا وقد قيل كل من الحوة واللعس حمرة تضرب إلى سواد وعليه فلعس بدل كل من كل فلا شاهد فيه. قوله: (قد فهم من كون البدل تابعاً الخ) أي لما علمت سابقاً من أن التابع هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد. قوله: (وفيه تفصيل) أي فيما ذكر من الموافقة. قوله: (بل تبدل المعرفة من

شواهد البدل

٦٦٣ ـ قاله ذو الرمة غيلان. وتمامه:

وَفِي اللِّثَاتِ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنَبُ

من قصيدة من البسيط. ولمياء فعلاء من اللمى بالفتح وهي سمرة في باطن الشفة، وهو مستحسن. وارتفاعه على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هي لمياء. وحوة مبتدأ وخبره في شفتيها. وهو بضم الحاء المهملة وتشديد الواو حمرة في الشفتين تضرب إلى السواد. والشاهد في لعس فإنه بدل غلط من حوة، فإنه حمرة في باطن الشفة. واحتج به على المبرد في دعواه أن بدل الغلط لا يوجد في كلام العرب مطلقاً. وخرج بأنه مصدر وصفت به الحوة أي حوة لعساء، أو فيه تقديم وتأخير أي لمياء في شفتيها حوة، وفي اللثات لعس، وفي أنيابها شنب، وهو بفتح الشين المعجمة والنون: برد وعذوبة في الأسنان.

المعرفة نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ٱللَّهِ﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ١ـ ٢] في قراءة الجر، والنكرة من النكرة نحو: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾ [سورة النبأ، الآية: ٣١ـ ٣٢] والمعرفة من النكرة نحو: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [سورة الشورى، الآية: ٥٢ـ ٣٢] والنكرة من المعرفة نحو: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾ [سورة العلق، الآية: ١٥ـ ١٦] وأما الإفراد والتذكير وأضدادهما: فإن كان بدل كل وافق متبوعه فيها ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع ككون أحدهما مصدراً نحو: ﴿مَفَازًا حَدَآئِقَ﴾ [سورة النبأ، الآية: ٣١ـ ٣٢] أو قصد التفصيل كقوله:

٦٦٤ ـ وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ

وإن كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيها (وَمِنْ ضَمِيرِ الحَاضِرِ) متكلماً كان أو

المعرفة الخ) محط الإضراب القسمان الأخيران وإنما أتى بالقسمين الأولين تتميماً للأقسام.

قوله: (مفازاً) أي مكان فوز أو فوزاً، وعلى هذا مشى الشارح بعد وسيأتي ما فيه. وقوله: وأعناباً عطف على مفازاً كما في الجلالين. قوله: (بالناصية) هي ناصية أبي جهل وقوله: كاذبة من المجاز العقلي. قوله: (ككون أحدهما مصدراً) نظر فيه بأن المراد المطابقة في المعنى وهي حاصلة لأن المصدر يدل على الاثنين والجماعة ورده بعضهم بأن مرادهم المطابقة في اللفظ كما يدل عليه التعبير بالتثنية والجمع. قوله: (مفازاً حدائق) أي فلم يقل مفاوز وفيه أن بدل الكل عين المبدل منه والذوات لا تكون نفس الحدث ويجاب بأن ذلك على حد زيد عدل. قوله: (أو قصد التفصيل) عطف على كون، وقد يقال المطابقة حاصلة معه لأن البدل ليس كل واحد من شقي التفصيل على حدته بل مجموعهما وهو مطابق، ولما كان المجموع لا يمكن ظهور أثر العامل فيه وكان جعله في أحدهما دون الآخر تحكماً جعل في كل منهما دفعاً للتحكم فاندفع بحث الدماميني بأنه إذا كان مجموعهما هو البدل فما العامل في كل واحد منهما مع أنه بمفرده غير بدل قال: وهذا في البدل كقولهم في الخبر الرمان حلو حامض. ونقل الطبلاوي عن سم أنه قال: الظاهر أن المسمى بالبدل اصطلاحاً هو الأول فقط وإن كان البدل في المعنى هو المجموع فليتأمل. قوله: (فشلت) بفتح الشين المعجمة أي بطلت حركتها. قوله: (ومن ضمير الحاضر) أي البارز لأن ضمير الحاضر

---

٦٦٤ ـ قاله كثير عزة، من منتخبات قصيدته من الطويل، واختلف في معناه فقيل تمنى أن تشل إحدى رجليه وهو عندها حتى لا يرحل عنها. وقيل لما خانته عزة العهد فزلت عنه وثبت هو عليه صار كذي رجلين رجل صحيحة وهو ثباته عليه، وأخرى مريضة وهو زللها عنه. وقيل إنه بين خوف ورجاء. وقيل تمنى أن يضيع قلوصه فيبقى في حبها فيكون ببقائه فيها كذي رجل صحيحة، ويكون في عدمه لقلوصه كذي رجل عليلة رمى فيها الزمان فأشلها وهو المعول عليه. والشاهد في رجل صحيحة فإنه نكرة، وقد أبدلها من رجلين وهي أيضاً نكرة، وعطف عليها الثانية لأن المبدل منه مثنى فوجب أن يؤتى باسمين. وهذا يسمّىٰ بدل المفصل من المجمل. ويجوز فيهما الرفع على تقدير إحداهما رجل صحيحة والأخرى رجل رمى فيها. وفسره بقوله فشلت فالفاء تفسيرية.

مخاطباً (الظَّاهِرَ لاَ تُبْدِلْهُ) أي يجوز إبدال الظاهر من الظاهر ومن ضمير الغائب كما ذكره في أمثلته، ولا يجوز أن يبدل الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب (إلاَّ مَا إحَاطَةً جَلاَ) أي إلا إذا كان البدل بدل كل فيه معنى الإحاطة نحو: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [سورة المائدة، الآية: ١١٤] وقوله:

٦٦٥ ـ فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَقَامِنَا ثَلاَثَتُنَا حَتَّى أُزِيرُوا المَنَائِيَا

فإن لم يكن فيه معنى الإحاطة فمذاهب: ....

المستتر لا يبدل منه مطلقاً فإن ورد ما يوهم ذلك قدر للثاني فعل من جنس الفعل المذكور نحو: تعجبني جمالك ويكون من إبدال الجملة.

قوله: (أي يجوز إبدال الظاهر الخ) بيان للمفهوم. وقوله: ولا يجوز الخ بيان للمنطوق وإنما لم يجز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر لعدم فائدته لأن ضمير الحاضر في غاية الوضوح. قوله: (ومن ضمير الغائب) أي البارز أخذاً من أمثلتهم وإن لم يحضرني الآن التصريح به فلا يجوز إبدال الظاهر من ضمير الغائب المستتر فلا يقال: هند أعجبتني جمالها على الإبدال كما لا يقال: تعجبيني جمالك على الإبدال. قوله: (إلا ما إحاطة جلا) قال البعض: أي الإبدال كل أظهر إحاطة وشمولاً والتقييد ببدل الكل مستفاد من التعبير بالإحاطة ومن المقابلة اهـ. وهو صريح في أن ما واقعة على بدل كل ويبطله العطف الآتي في كلام المصنف وقول الشارح أي إلا إذا كان البدل بدل كل لا يدل على وقوع ما على بدل كل لاحتمال أن يكون مراده أن هذا القيد ملحوظ بعدما والمعنى إلا ظاهراً كان بدل كل وجلا إحاطة بل هذا الاحتمال هو الظاهر الذي ينبغي حمل عبارته عليه لما عرفت فلا تغفل.

قوله: (لأولنا وآخرنا) أي لجميعنا لأن عادة العرب التعبير بالطرفين وإرادة الجميع. قوله: (فما برحت أقدامنا الخ) قاله عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب ابن عم النبي ﷺ من قصيدة قالها في شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رجله ومبارزته هو وحمزة وعلي وهم المراد من قوله: ثلاثتنا ومات رضي الله تعالى عنه بالصفراء وهم راجعون كذا في العيني، والشاهد في ثلاثتنا فإنه بدل من نا في مكاننا وأزيروا مبني للمجهول وضميره للكفار والمنائيا جمع منية على غير قياس لأن قياسه

---

٦٦٥ ـ قاله عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب ابن عم النبي ﷺ، وكان أمير المسلمين يوم بدر فقطعت رجله ومات بالصفراء، من قصيدة من الطويل قالها يوم بدر في قطع رجله وفي مبارزته هو وحمزة وعلي رضي الله عنهم، وهم المراد من قوله ثلاثتنا. فما برحت أي فما زالت. والشاهد في ثلاثتنا فإنه بدل وهو اسم ظاهر من ضمير الحاضر وهو: نا في مقامنا بدل كل من كل. وإنما جاز لإفادته فائدة التوكيد من الإحاطة والشمول. وحتى للغاية بمعنى إلى. وأزيروا مجهول. والضمير فيه مفعول ناب عن الفاعل. والمنائيا مفعول ثان، والأصل فيه المنايا ولكن أظهرت فيه الياء المحذوفة للضرورة وقلبت همزة.

أحدها: المنع وهو مذهب جمهور البصريين. **والثاني**: الجواز وهو قول الأخفش والكوفيين. **والثالث**: أنه يجوز في الاستثناء نحو: ما ضربتكم إلا زيداً وهو قول قطرب (أَوِ اقْتَضَى بَعْضاً) أي كان بدل بعض نحو: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾ [سورة الأحزاب، الآية:٢١] وقوله:

٦٦٦ ـ أَوْعَدَنِي بِالسِّجْنِ وَالأَدَاهِمِ رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ

(أَوِ اشْتِمَالاً) أي كان بدل اشتمال (كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالاً) وقوله:

٦٦٧ ـ بَلَغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرَا

المنايا وأصله المنايي بياءين ففعل فيه ما يأتي في التصريف. قوله: (أحدها المنع) لعدم الفائدة إذ ضمير الحاضر في غاية الوضوح كما مر. قوله: (نحو ما ضربتكم إلا زيداً) نظر فيه سم بأن زيداً ليس بدل كل من ضمير المخاطبين بل بدل بعض ويظهر لي أنه لا يوجد مثال يكون فيه المستثنى بدل كل من المستثنى منه فتأمل. قوله: (أو اقتضى بعضاً الخ) سكت عن بدل الإضراب فاقتضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجامي بجواز ذلك كما نقله شيخنا.

قوله: (نحو لقد كان لكم الخ) أورد عليه أنه يلزم عليه انقسام الصحابة إلى من يرجو الله ومن لا يرجوه وليس كذلك ولذا زعم الأخفش أنه بدل كل، والجواب أن الخطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ﴾ [سورة الأحزاب، الآية:١٨] الخ فوصفهم بالتعويق وغيره من صفات الذم والموصوفون بذلك هم المخالطون لهم من المنافقين وليس الخطاب للصحابة فقط حتى يرد ما ذكر، نقله الدنوشري عن شرح اللباب. قوله: (والأداهم) جمع أدهم وهو القيد والشثنة الغليظة والمناسم جمع منسم بفتح الميم وسكون النون وكسر السين وهو خف البعير استعير هنا لقدم الإنسان. قوله: (ابتهاجك) أي فرحك استمالاً السين والتاء زائدتان أو للصيرورة أي أملت القلوب إليك أو صيرتها مائلة إليك قال سم: وجرى في قوله استمالاً على الأكثر من مراعاة البدل وإلا لقال استملت.

قوله: (وسناؤنا) السناء بالمد كما في البيت الشرف وبالقصر النور. وقوله: مظهراً جعله شيخنا مصدراً ميمياً بمعنى الظهور ولا يبعد أنه اسم مكان مراداً به الجنة لأنَّ قائل هذا البيت النابغة

---

٦٦٦ ـ قاله العديل بن الفرج من الرجز. والأداهم جمع أدهم وهو القيد. والشاهد في رجلي فإنه بدل بعض من الياء في أوعدني. وقيل هو منادى على طريق الاستهزاء بالموعد. قوله فرجلي مبتدأ وشثنة المناسم خبره أي غليظة المناسم ومادته شين معجمة وثاء مثلثة ونون والمناسم جمع منسم بفتح الميم وكسر السين المهملة وهو خف البعير فاستعير للإنسان.

٦٦٧ ـ قاله النابغة الجعدي الصحابي رضي الله عنه من قصيدة من الطويل أنشدها في حضرة النبي ﷺ. والشاهد في مجدنا بالرفع فإنه بدل اشتمال من الضمير المرفوع في بلغنا واللام في لنرجو للتأكيد ومظهراً مصدر ميمي مفعول نرجو.

تنبيه: قال في التسهيل: ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر وما أوهم ذلك جعل توكيداً إن لم يفد إضراباً اهـ (وَبدَلُ) المبدل منه (المُضَمَّنِ) معنى (الْهَمْزَ) المستفهم به (يَلِي هَمْزاً) مستفهماً به وجوباً (كَمَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي) وكم مالك أعشرون أم ثلاثون؟ وما صنعت أخيراً أم شراً؟ وكيف جئت أراكباً أم ماشياً؟.

تنبيه: نظير هذه المسألة بدل اسم الشرط نحو: من يقم إن زيد وإن عمرو أقم معه وما تصنع إن خيراً أو شراً تجزَ به، ومتى تسافر إن ليلاً أو نهاراً أسافر معك ....

الجعدي الصحابي. قوله: (ولا يبدل مضمر من مضمر) أي مطلقاً لأنه لم يسمع، ونحو: قمت أنت ومررت بك أنت توكيد اتفاقاً وكذلك رأيتك إياك عند الكوفيين والناظم اهـ توضيح. قوله: (ولا من ظاهر) أي ولا يبدل مضمر من ظاهر عكس مسألة المتن. ومقتضى إطلاقه المنع في كل بدل وفي جمع الجوامع. وشرح للسيوطي ومنع ابن مالك بدل المضمر من الظاهر بدل كل قال لأنه لم يسمع ولو سمع لكان توكيداً لا بدلاً وأجازه الأصحاب نحو: رأيت زيداً إياه وفي جواز بدل البعض والاشتمال خلف فقيل: يجوز نحو ثلث التفاحة أكلت التفاحة إياه وحسن الجارية أعجبتني الجارية هو وقيل: يمتنع. قال أبو حيان وهو كالخلاف في إبدال مضمر من مضمر ومقتضاه ترجيح المنع اهـ يس. قوله: (إن لم يفد إضراباً) نحو: إياك إياي قصد زيد فإن دعوى التأكيد في مثل هذا لا تتأتى اهـ دماميني، ونحو عمراً إياي قصد زيد فعلم أن قوله إن لم يفد إضراباً قيد في كل من عدم إبدال المضمر من المضمر وعدم إبدال المضمر من الظاهر فاعرفه. قوله: (وبدل المضمن الخ) خرج ما صرح معه بأداة الاستفهام أو الشرط فلا يلي البدل ذلك نحو هل أحد جاءك زيد أو عمرو، وكذا أن تضرب أحداً رجلاً أو امرأة أضربه اهـ سم عن شروح التسهيل ولعل عدم وجوب ذكر الحرف في صورة التصريح لقوة المصرح به فلا يحتاج إلى ذكر ثانياً بخلاف المضمن.

قوله: (معنى الهمز) مقتضاه أن الهمز بالجر مضاف إليه وجعله الشيخ خالد منصوباً مفعولاً ثانياً للمضمن. قوله: (يلي همزاً مستفهماً به وجوباً) ليوافق المبدل منه في تأدية المعنى. قوله: (أسعيد أم علي) فسعيد بدل من من بدل تفصيل. قوله: (بدل اسم الشرط) فإنه يلي حرف الشرط الذي تضمنه المبدل منه وهو بدل تفصيل وقد يتخلف كل من التفصيل وإعادة حرف الشرط، ففي الكشاف أن يومئذ بدل من إذا في قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ [سورة الزلزلة، الآية: ١] وكذا قال أبو البقاء ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام وكذا فعل في التسهيل مع كثرة جمعه فيه على أن مسألة الشرط لا تخلو عن إشكاله لأنك إذا قلت من يقم إن زيد وإن عمرو كان اسم الشرط مبتدأ فيكون البدل كذلك ضرورة فيلزم دخول إن الشرطية على المبتدإ وهو غير جائز في الأصح، وإن جعلنا ما بعد إن فاعلاً بمحذوف امتنعت المسألة لتخالف العامل ولأن أن لا يضمر الفعل بعدها إلا إذا كان هناك ما يفسره نحو: وإن امرأة خافت وجوابه أن إن إنما جيء بها لبيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور اهـ تصريح.

(وَيُبْدَلُ الفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ) بدل كل من كل، قال في البسيط باتفاق كقوله:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا

وبدل اشتمال على الصحيح (كَمَنْ يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ) ومنه: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ [سورة الفرقان، الآية: ٦٨ـ ٦٩] وقوله:

٦٦٨ ـ إِنَّ عَلَيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَا تُؤْخَذَ كُرْهاً أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

فائدة: اجتمعت مع جماعة كثيرة من أهل العلم في بعض المحافل فأورد بعضهم سؤالاً في قوله ﷺ: **«أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه»** حاصله أنهم جوزوا أن يكون أمة بالرفع على البدلية من أي مع أن بدل المضمن معنى الشرط يجب أن يلي حرف الشرط، كما أن بدل المضمن حرف الاستفهام يجب أن يلي حرف الاستفهام فسكت جميع الحاضرين فعند ذلك أجبت بأن محل وجوب إيلاء بدل المضمن معنى الشرط حرف الشرط إذا وقع البدل بعد فعل الشرط أخذاً من الأمثلة التي ذكروها فأعجبهم ذلك غاية الإعجاب. وقد خرج مما مر جواب آخر وهو أن ذلك قد يتخلف كما في آية الزلزلة.

قوله: (ويبدل الفعل من الفعل) قال ابن هشام: ينبغي أن يشترط لإبدال الفعل ما اشترط لعطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد في الزمان دون الاتحاد في النوع حتى يجوز إن جئتني تمش إليّ أكرمك. قوله: (تلمم بنا) في كونه بدل كل من كل نظر فإن الإتيان المجيء والإلمام النزول وما تمحل به البعض من أن المراد بإتيانهم النزول بهم مجازاً يزيفه أنه لا قرينة على ذلك فالمتجه أنه بدل اشتمال. قوله: (كمن يصل إلينا) أي معشر الكرام الذين لا يخيب قاصد الاستعانة بهم فاندفع ما قيل إن الشخص قد يصل ويستعين ولا يعان. قوله: (يستعن بنا) فيستعن بدل اشتمال من يصل لأن وصول قاصد الاستعانة يشتمل على الاستعانة فاندفع ما قيل إن الوصول قد لا يشتمل على الاستعانة وجعله الشاطبي بدل إضراب أو غلط فراجعه، قال شيخنا على القول بأن البدل من جملة أخرى وأنه على نية تكرار العامل فالقياس أن الجزم بشرط مقدر مع تقدير جواب آخر والتقدير من يصل إلينا يعن من يستعن بنا يعن اهـ. قوله: (يضاعف له العذاب) فهو بدل اشتمال من يلق أثاماً لأن لقيّ الأثام أن يحصل له العذاب مضاعفاً وهو يشتمل على المضاعفة فما نقله الغزي عن بعضهم من أن هذه الآية من بدل الكل لأن لقيّ الآثام هو مضاعفة العذاب غير ظاهر. قوله: (إن علي الله الخ) الخطاب لرجل تقاعد عن مبايعة الملك وعليّ خبر إن والله نصب بنزع الخافض وهو واو القسم وأن تبايعا اسم إن وتؤخذ بدل اشتمال من تبايعاً وكرهاً مفعول مطلق بتقدير مضاف أي أخذه كره أو حال أي كارهاً وهذا أنسب بقوله:

---

٦٦٨ ـ هو من الرجز معناه في شخص تقاعد عن مبايعة الملك وأن تبايعا اسم أن وأن مصدرية وعلي خبرها ولفظة الله منصوب بنزع الخافض وهو واو القسم. والشاهد في تؤخذ حيث نصب لأنه بدل من أن تبايعا بدل الجملة من الجملة وهو من أقسام بدل الاشتمال وكرهاً نصب على أنه صفة لمصدر محذوف أي أخذا كرهاً أو حال أي كارهاً وأو تجيء بالنصب عطفاً على تؤخذ وطائعاً حال فافهم.

ولا يبدل بدل بعض: وأما بدل الغلط فقال في البسيط: جوزه سيبويه وجماعة من النحويين، والقياس يقتضيه.

تنبيه: تبدل الجملة من الجملة نحو: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ [سورة الشعراء، الآية: ١٣٢-١٣٣] وقوله:

٦٦٩ ـ أَقُـولُ لَـهُ ٱرْحَـلْ لاَ تُـقِـيـمَـنَّ عِـنْـدَنَـا

طائعاً وجعله صفة لمصدر محذوف يحوج إلى تكلف تقدير الموصوف وتأويل كرهاً باسم مفعول وبهذا يعلم ما في كلام العيني الذي درج عليه شيخنا والبعض. قوله: (ولا يبدل بدل بعض) نقل في التصريح أن الشاطبي أثبته ومثل له بنحو إن تصلّ تسجد للرحمن يرحمك، لكن قال الفارضي إنه يحتمل بدل الاشتمال فإن الصلاة تشتمل على السجود اهـ. وفيه عندي وإن أقره شيخنا نظر لأن الظاهر أنه ليس مرادهم بالاشتمال ما يعم اشتمال الكل على جزئه وإلا لزم أن كل بدل بعض بدل اشتمال.

قوله: (والقياس يقتضيه) ومثله الشاطبي بنحو إن تطعم زيداً تكسه أكرمك. قوله: (تبدل الجملة من الجملة الخ) أي إذا كانت الثانية أوفى من الأولى بتأدية المراد على ما قاله الدنوشري وأقره شيخنا، والفرق بين بدل الفعل وبدل الجملة أن الفعل يتبع ما قبله في إعرابه لفظاً أو تقديراً، والجملة تتبع ما قبلها محلاً إن كان له محل وإلا فإطلاق التبعية عليها مجاز كذا في التصريح، قال في المغني: جوز أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٥٣] كونه بدلاً من فضلنا بعضهم على بعض ورده بعض المتأخرين بأن الجملة الاسمية لا تبدل من الفعلية ولم يقم دليل على امتناع ذلك اهـ. بقي إبدال الفعل من اسم يشبهه والعكس وإبدال مفرد من جملة وحرف من مثله، أما الأول فجوزه ابن هشام نحو زيد متق يخاف الله أو يخاف الله متق، وأما الثاني فجوزه أبو حيان وجعل منه: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ قَيِّمًا﴾ [سورة الكهف، الآية: ١] فجعل قيماً بدلاً من جملة ولم يجعل له عوجاً، وأما الثالث فأثبته سيبويه وجعل منه ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ﴾ [سورة المؤمنون، الآية: ٣٥] الآية فجعل أن الثانية بدلاً من الأولى لا توكيداً، والظاهر ما مر في باب التوكيد أن هذا من توكيد الضمير مع إعادة ما اتصل به.

قوله: (نحو أمدكم بما تعلمون الخ) فجملة أمدكم بأنعام وبنين الخ بدل من جملة أمدكم بما تعلمون ولا يخفى أنها صلة الذي في قوله: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة الشعراء، الآية: ١٣٢] فلا محل لها فإطلاق التبعية على ما بعدها مجاز لما مر عن التصريح. وقال الدماميني والشمني: إطلاقها عليه بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي، ومثل بالآية في التصريح لبدل البعض وهو الظاهر لأن ما يعلمونه أعم من المفصل المذكور بعده إلا أن يقال: المراد به خصوص المفصل فيكون عاماً مراداً به الخصوص. قوله: (أقول له ارحل لا تقيمن عندنا) التمثيل به لبدل الكل مبني على أن الأمر

---

٦٦٩ ـ تمامه:

=

وأجاز ابن جني والزمخشري والناظم إبدالها من المفرد كقوله:

٦٧٠ - إِلَى اللهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

أبدل كيف يلتقيان من حاجة وأخرى أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما.

وجعل منه الناظم نحو: عرفت زيداً أبو من هو.

خاتمة في مسائل متفرقة من التسهيل وشرحه: الأولى: قد يتحد البدل والمبدل منه لفظاً إذا كان مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا﴾ [سورة الجاثية، الآية:٢٨] بنصب كل الثانية، فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو. **الثانية**: الكثير كون البدل معتمداً عليه، وقد يكون في حكم الملغى كقوله:

إِنَّ السُّيُوفَ غُدُوَّهَا وَرَوَاحَهَا تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ

بالشيء عين النهي عن ضده، ومثل به في التصريح لبدل الاشتمال وهو مبني على أن الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده. قال الدماميني: لا تتعين التبعية في البيت لجواز أن يكون مجموع الجملتين هو المقول وكل واحدة جزء المقول اهـ. قال في التصريح: وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض في الاشتمال في الأفعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها. قوله: (إبدالها من المفرد) إنما صح ذلك لرجوع الجملة في التقدير إلى المفرد كما في التصريح. قوله: (أبدل كيف يلتقيان الخ) الظاهر أنه بدل اشتمال وكذا في عرفت زيداً أبو من هو. قوله: (تعذر التقائهما) أشار بذلك إلى أن الجملة في تأويل المفرد وإلى أن الاستفهام تعجبي، قال الدماميني: ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة نبه بها على سبب الشكوى.

قوله: (أبو من هو) أبو مبتدأ ومن مضاف إليه وهو خبر والجملة بدل من زيداً بدل اشتمال لا مفعول ثان لأن عرف إنما يتعدى إلى مفعول واحد. قوله: (سبب الجثو) هو دعاء كل أمة إلى قراءة كتابها. قوله: (كون البدل معتمداً عليه) أي اعتمد عليه ما بعده في الحالة التي له من تذكير وتأنيث وغيرهما نحو: إن زيداً عينه حسنة وإن هنداً جفنها فاتر بنصب العين والجفن، فأنث الخبر في الأول وذكر في الثاني ولولا أن المعتمد عليه في ذلك هو البدل لوجب التذكير في الأول والتأنيث في الثاني اهـ دماميني وفي كلام البعض أن الخبر عند اعتماد البدل للبدل وعند اعتماد المبدل منه للمبدل منه وفيه نظر إلا أن يراد بكون الخبر للبدل أن البدل هو المخبر عنه في المعنى فتأمل. قوله: (تركت)

= وَإِلاَّ فَكُنْ فِي السِّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمَا

هو من الطويل. والشاهد في قوله لا تقيمن فإنه جملة بدل عن جملة وهي قوله ارحل قوله وإلا أي وإن لم ترحل والفاء جواب الشرط ومسلماً خبر كان.

٦٧٠ - قاله الفرزدق فيما زعم بعضهم من الطويل وإلى يتعلق بأشكو وبالمدينة صفة حاجة وأخرى أي وأشكو حاجة أخرى في الشام. والشاهد في كيف يلتقيان فإنه بدل من قوله حاجة وأخرى كأنه قال: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما.

الثالثة: قد يستغنى في الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه، نحو: أحسن إلى الذي صحبت زيداً: أي صحبته زيداً. **الرابعة**: ما فصل به مذكور وكان وافياً به يجوز فيه البدل والقطع نحو: مررت برجال قصير وطويل وربعة، وإن كان غير واف تعين قطعه إن لم ينو معطوف محذوف، نحو: مررت برجال طويل وقصير، فإن نوى معطوف محذوف فمن الأول، نحو: اجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر بالنصب، التقدير وأخواتهما لثبوتها في حديث آخر. والله تعالى أعلم.

النداء

فيه ثلاث لغات أشهرها كسر النون مع المد، ثم مع القصر، ثم ضمها مع المد. ....

فيه الشاهد فإنه خبر أنثه اعتماداً على المبدل منه والأعضب بعين مهملة فضاد معجمة فموحدة ولد البقرة إذا طلع قرنه وقيل ما كسر قرنه وهو أنسب بالمقام.

قوله: (زيداً) يصح نصبه بدلاً من الهاء المقدرة وجره بدلاً من الذي ورفعه خبر مبتدأ محذوف قاله الشارح على التوضيح. قوله: (ما فصل به مذكور) أي مبدل منه مذكور. قال شيخنا نقلاً عن السيوطي: وكذا غير المفصل يجوز فيه القطع أيضاً نحو مررت بزيد أخوك نص عليه سيبويه والأخفش اهـ. ونقل شيخنا السيد عن سم جواز قطع البيان والعطف، وتقدم جواز قطع النعت وهناك قول بجواز قطع التوكيد. قوله: (وكان وافياً به) أي مستوعباً لأنواعه. قوله: (وربعة) بفتح الراء وسكون الموحدة وفتحها الذي بين الطويل والقصير. قوله: (تعين قطعه) أي لأنه حينئذ بدل بعض من غير رابط كما في المغني، وبهذا يتبين بطلان قول البعض محل التعيين إذا جعل بدل كل فإن جعل بدل بعض جاز الاتباع على أنه لا يتصور إلا كونه بدل بعض لأن الغرض أنه لم ينو معطوف محذوف ﴿وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ [سورة الأعراف، الآية:٢٠٥]. قوله: (فمن الأول) أي ما كان فيه البدل وافياً بالمبدل منه فيجوز فيه الأمران البدل والقطع.

النـداء

هو لغة الدعاء بأي لفظ كان واصطلاحاً طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو ملفوظ به أو مقدر والمراد بالإقبال ما يشمل الإقبال الحقيقي والمجازي المقصود به الإجابة كما في نحو: يا الله ولا يرد يا زيد لا تقبل لأن يا لطلب الإقبال لسماع النهي والنهي عن الإقبال بعد التوجه، واعترض نيابة حرف النداء عن أدعو بأن أدعو خبر والنداء إنشاء، وأجيب بأن أدعو نقل إلى الإنشاء وإنما ينادي المميز، وأما نحو يا جبال ويا أرض فقيل إنه من باب المجاز لتشبيه ما ذكر بالمميز في الانقياد واستعارته في النفس له على طريق الاستعارة بالكناية ويا تخييل ولك أن تقول من الجائز أن الله خلق لما ذكر حال الخطاب تمييزاً فلم يقع النداء إلا لمميز، وهمزة النداء منقلبة عن واو مثل كساء كما في الغزي.

قوله: (ثم مع القصر) أي ثم أشهرها كسر النون مع القصر أي بالنسبة للثالث. وقوله: ثم

واشتقاقه من ندى الصوت وهو بعده، يقال فلان أندى صوتاً من فلان إذا كان أبعد صوتاً منه (وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ) أي البعيد (أَوْ) من هو (كَالنَّاءِ) لنوم أو سهو، أو ارتفاع محل، أو انخفاضه، كنداء العبد لربه وعكسه من حروف النداء (يَا وَأَيْ) بالسكون وقد تمد همزتها ((وَآكَذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا) وأعمها يا فإنها تدخل في كل نداء، وتتعين في الله تعالى (وَالْهَمْزُ) المقصور (لِلدَّانِي) أي القريب نحو: أزيد أقبل (وَوَا لِمَنْ نُدِبْ) وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه، نحو واولداه وارأساه (أَوْ

ضمها مع المد أي ثم أشهرها ضمها مع المد وأفعل التفضيل هنا ليس على بابه وقدر بعضهم خبراً في الموضعين أي ثم كسرها مع القصر يلي الأول ثم ضمها مع المد يلي الثاني، هذا وقد أسلفنا في مبحث علامات الاسم نقلاً عن المصباح أن في النداء لغة رابعة وهي الضم مع القصر فتنبه. قوله: (واشتقاقه) أي أخذه من ندى الصوت لتلاقيهما في المادة وإنما فسرنا الاشتقاق بالأخذ لاختلاف المأخوذ والمأخوذ منه معنى. قوله: (وللمنادى الخ) في حاشية المغني للسيوطي ما نصه: حكى أبو حيان أن بعضهم ذهب إلى أن حروف النداء أسماء أفعال تتضمن ضمير المنادى، فعلى هذا استكملت الهمزة أقسام الكلمة لأنها تأتي حرفاً للاستفهام وفعل أمر من وأي بمعنى وعد ولها في ذلك نظائر اهـ أي كعلي والمنادى في عبارته بكسر الدال. قوله: (الناء) بحذف الياء والاستغناء بالكسرة وكذا ما بعده. قوله: (أي البعيد) قال شيخنا: الضابط في البعد وضده العرف اهـ. قيل: إنما نودي البعيد بالأدوات الآتية المشتملة على حرف المد لأن البعيد يحتاج في ندائه إلى مد الصوت ليسمع وهو ظاهر في غير أي بقصر الهمز. قوله: (من هو كالناء) هذا حل معنى لا حل إعراب حتى يقال: إن الشارح حمل عبارة المتن على ما يمتنع عند البصريين وهو حذف الموصول وبعض الصلة مع أنه لا ضرورة إلى ذلك في عبارة المتن لجواز كون الكاف اسمية بمعنى مثل معطوفة على الناء.

قوله: (أو ارتفاع محل) أراد به ما يعم المحل الحسي والمحل المعنوي الذي هو الرتبة بقرينة تمثيله لارتفاع محل المنادى بنداء العبد لربه. قوله: (ثم هيا) قيل هي فرع أيا بإبدال الهمزة هاء وقيل: أصل فليست هاؤها بدلاً من همزة أيا وكلامه محتمل للقولين وإن كان إلى الثاني أقرب، ولزيادة أحرفهما عن يا كان فيهما دلالة على زيادة بعد مناداهما عن منادى يا. قوله: (وأعمها يا) أي باعتبار المحال كما يدل عليه بقية كلامه. قوله: (تدخل في كل نداء) ولا يقدر عند الحذف سواها. قوله: (في الله تعالى) أي لفظ الله تعالى مدلوله عن كل ما لا يليق وكما تتعين في لفظ الجلالة تتعين في المستغاث وأيها وأيتها لأن الأربعة لم يسمع نداؤها إلا بيا لا لبعدها حقيقة أو تنزيلاً لأنه غير لازم. قوله: (ووا لمن ندب الخ) قال الرضي: وقد يستعمل في النداء المحض وهو قليل اهـ. وقال في المغني: أجاز بعضهم استعمال وا في النداء الحقيقي. قوله: (واولداه) فوا حرف نداء وندبة وولدا منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة والألف

يَا) نحو يا ولداه يا رأساه (وَغَيْرُ وَا) وهو يا (لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ) أي لا تستعمل يا في الندبة إلا عند أمن اللبس كقوله:

٦٧١ ـ حَمَلْتَ أَمْراً عَظِيماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ ... وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا

فإن خيف اللبس تعينت وا. **تنبيهان: الأول**: من حروف نداء البعيد آي بمد الهمزة وسكون الياء، وقد عدها في التسهيل فجملة الحروف حينئذ ثمانية. **الثاني**: ذهب المبرد إلى أن أيا وهيا للبعيد، وأي والهمزة للقريب، ويا لهما. وذهب ابن برهان إلى أن أيا وهيا للبعيد والهمزة للقريب وأي للمتوسط ويا للجميع، وأجمعوا على أن نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيداً وعلى منع العكس.

(وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا ... جَا مُسْتَغَاثاً قَدْ يُعَرَّى)

من حروف النداء لفظاً (فَاعْلَمَا) ....

للندبة والهاء للسكت. قوله: (وهو يا) أخذ هذا الحصر من قوله قبل ووا لمن ندب أو يا. قوله: (وقمت فيه الخ) فصدور ذلك بعد موت عمر دليل على أنه مندوب وليس الدليل الألف لأنها تلحق آخر المستغاث والمتعجب منه كما يأتي أفاده سم. قوله: (فإن خيف اللبس الخ) فتقول عند قصد ندبة زيد الميت وبحضرتك من اسمه زيد وازيد بالواو إذ لو أتيت بيا لتبادر إلى فهم السامع أنك قصدت النداء.

قوله: (من حروف نداء البعيد آي الخ) هذا مكرر مع قوله سابقاً وقد تمد همزتها إلا أن يقال أعاده ليؤيده بنقله عن التسهيل أو توطئة لقوله فجملة الحروف ثمانية. قوله: (ذهب المبرد الخ) انظر ماذا يقول في آي وآ بمد الهمز فيهما هل يجعلهما للبعيد أو للقريب أو لهما إن أراد بقوله وأي والهمزة للقريب مقصورتين وممدودتين فلا إشكال، ونظير ذلك يقال فيما نقله عن ابن برهان. قوله: (على أن نداء القريب بما للبعيد) أي في غير صورة تنزيله منزلة البعيد بقرينة قوله: يجوز توكيداً إذ عند التنزيل المذكور لا تأكيد فتلخص أنه يجوز نداء القريب بما للبعيد للتوكيد وللتنزيل والمراد توكيد النداء إيذاناً بأن الأمر الذي يتلوه مهم جداً كما أفاده في الكشاف. قوله: (وعلى منع العكس) أي لعدم تأتي التوكيد في صورة العكس ومحل منعه إذا لم ينزل البعيد منزلة القريب وإلا جاز نداؤه بما للقريب إذ لا مانع منه حينئذ كما قاله سم.

قوله: (قد يعرى من حروف النداء لفظاً) وإن لزم عليه حذف النائب والمنوب عنه فقد قال

شواهد النداء

٦٧١ ـ قاله جرير من قصيدة من البسيط يرثي بها عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه وكلفت مجهول وأمراً مفعول ثان ومحل به نصب على المفعولية. والشاهد في يا عمرا حيث دخل يا فيه للندبة لأنه من المراثي وأصله يا عمراه لأنه منادى مندوب لأن الألف للندبة وحذف الهاء للقافية.

نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [سورة يوسف، الآية:٢٩] ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾ [سورة الرحمن، الآية:٣١] ﴿أَنْ أَدُّوٓا۟ إِلَىَّ عِبَادَ ٱللَّهِ﴾ [سورة الدخان، الآية:١٨] نحو: خيراً من زيد أقبل، ونحو: من لا يزال محسناً أحسن إلى، أما المندوب والمستغاث والمضمر فلا يجوز ذلك فيها لأن الأولين يطلب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه ولتفويت الدلالة على النداء مع المضمر.

تنبيهان: الأول: عد في التسهيل من هذا النوع لفظ الجلالة والمتعجب منه، ولفظه: ولا يلزم الحرف إلا مع الله والمضمر والمستغاث والمتعجب منه والمندوب، وعد في التوضيح المنادى البعيد وهو ظاهر. **الثاني**: أفهم كلامه جواز نداء المضمر والصحيح منعه مطلقاً نحو:

الدماميني: لا نسلم أن العوضية تنافي الحذف بدليل إقام الصلاة اهـ. وقال بعضهم: يا للتنبيه لا عوض عن الفعل لكن لما وقعت في محل أشبهت العوض اهـ. أما حذف المنادى وإبقاء حرف النداء فذهب ابن مالك إلى جوازه قبل الأمر والدعاء واستشهد على ذلك، ووجه الدماميني جوازه قبل الأمر والدعاء بأنهما مظنة النداء ووقوعه معهما كثير فحسن التخفيف معهما بالحذف، وذهب أبو حيان إلى منعه وعلله بأن الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى إجحاف ولم يرد بذلك سماع عن العرب، ويا في الشواهد للتنبيه كهي قبل ليت ورب وحبذا على ما صرح به في التسهيل وعلله في شرحه بأن مولى يا أحد هذه الثلاثة قد يكون وحده ولا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف.

قوله: (نحو يوسف أعرض عن هذا) أشار بتعداد الأمثلة إلى أنه لا فرق بين أن يكون المنادى مفرداً أو مضافاً أو شبيهاً به ولا فرق في المفرد بين أن يكون مقصوداً للنداء لذاته كيوسف أو وصلة لنداء غيره كأي ولا بين أن يكون معرباً قبل النداء كيوسف أو مبنياً قبله كمن أو معرباً قبله في بعض الأحوال ومبنياً في البعض الآخر كأي هذا ما ظهر لي، وأما ما ذكره البعض فلا يتم كما يؤخذ مما قررناه. فعلم أن المنادى في المثال الأخير وهو من مفرد لأنه اسم موصول لا شبيه بالمضاف لأنه لم يعمل فيما بعده ولم يعطف عليه ما بعده فهو مبني على ضم مقدر كما قاله سم. قوله: (أن أدوا إلي عباد الله) أي أدوا إليّ الطاعة يا عباد الله وهذا أحد وجهين الثاني أن عباد الله مفعول أدوا كقوله: فأرسل معنا بني إسرائيل ولا شاهد فيه حينئذ. قوله: (مع المضمر) أي لقلة ندائه. قوله: (والمتعجب منه) نحو قولهم: يا للماء والعشب إذا تعجبوا من كثرتهما. قوله: (إلا مع الله) لأن نداءه على خلاف الأصل لوجود أل فيه فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل أفاده سم. قوله: (والمتعجب منه) لأنه كالمستغاث لفظاً وحكماً. قوله: (المنادى البعيد) أي حقيقة أو تنزيلاً لأن مد الصوت معه مطلوب ليسمع فيجيب والحذف ينافيه.

قوله: (والصحيح منعه مطلقاً) ظاهره أن الخلاف جار في مطلق الضمير وليس كذلك بل الخلاف في ضمير المخاطب فقط، وأما ضمير المتكلم والغائب فنداؤهما ممنوع اتفاقاً كما في التصريح، فلا يقال يا أنا ولا يا هو. ولا يرد أنه سمع يا هو يا من لا هو إلا هو لأن هو في مثله اسم

وشذ يا إياك قد كفيتك. وقوله:

٦٧٢ - يَـا أَبْـجَـرَ ٱبْـنَ أَبْـجَـرٍ يَـا أَنـتَـا

(وَذَاكَ) أي التعري من الحروف (فِي ٱسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهْ قَلّ وَمَنْ يَمْنَعْهُ) فيهما أصلاً ورأساً (فَانْصُرْ عَاذِلَهْ) بالذال المعجمة أي لائمه على ذلك، فقد سمع في كل منهما ما لا يمكن رد جميعه، فمن ذلك في اسم الجنس قولهم: أطرق كرا، ....

للذات العلية لا ضمير اهـ. ويمكن دفع الاعتراض بأن مصب تصحيح المنع في عبارته الإطلاق أي والصحيح منع نداء المضمر حالة كون المضمر مطلقاً عن التقييد بكونه ضمير متكلم أو غائب فيكون مقابل الصحيح المنع حالة كون الضمير مقيداً بذلك، ويمكن أيضاً أن يفرض كلام الشارح كالمصنف في ضمير المخاطب فقط، ويكون معنى قول الشارح مطلقاً سواء كان ضمير رفع أو نصب أخذاً مما بعده أو يكون معناه نثراً أو نظماً أخذاً مما بعده أيضاً فاعرف ذلك. قوله: (وشذ يا إياك قد كفيتك) جعل بعضهم يا فيه للتنبيه وإيا مفعول فعل محذوف يفسره المذكور. قوله: (يا أبجر) بموحدة فجيم فراء قال في القاموس: الأبجر الذي خرجت سرته والعظيم البطن وقد بجر كفرح فيهما اهـ وتمامه:

أنـت الـذي طـلـقـت عـام جـعـتـا

وجعل بعضهم يا فيه للتنبيه وأنت الأولى مبتدأ وأنت الثانية تأكيداً والموصول خبراً.

قوله: (أي التعري) أي المفهوم من يعري ولم يقل أي التعرية مع أنها مصدر يعرى لأن التعري أوفق بتذكير اسم الإشارة. قوله: (في اسم الجنس) أي المعين كما سيأتي في الشرح. قوله: (والمشار له) اعترض بأن حقه أن يقول والمشار به وأجيب بأن في كلامه حذف مضاف أي ولفظ المشار له من حيث أنه مشار له وهو اسم الإشارة وبأنه معطوف على الجنس أي واسم المشار له أي الاسم الدال عليه من حيث أنه مشار إليه. وظاهر كلامه جواز نداء اسم الإشارة مطلقاً وقيده الشاطبي بغير المتصل بالخطاب. قوله: (أصلاً ورأساً) العطف للتوكيد والمراد أنه لا يحكم بالقلة فقط وأما قول البعض المراد بمنعه أصلاً منع القياس عليه وبمنعه رأساً منع وروده فهو مع ما فيه من التحكم مردود بما سيفيده الشارح من اعتراف المانعين بالورود حيث قال: ومذهب البصريين المنع فيهما وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة. قوله: (أطرق كرا) أصله يا كروان رخم بحذف النون وحذفت معها الألف لكونها ليناً زائداً ساكناً مكملاً أربعة. قال الناظم ومع الآخر احذف الذي تلا الخ ثم

---

٦٧٢ - قاله الأحوص. وتمامه:

أَنْـتَ الَّـذِي طَـلَّـقْـتَ عَـامَ جُـعْـتَـا ... قَـدْ أَحْـسَـنَ الـلّـهُ وَقَـدْ أَسَـأْتَـا

وأبجر منادى وابن أبجر صفته. والمنادى إذا وصف بابن والابن بين العلمين يبنى المنادى مع الابن على الفتح. والشاهد في يا أنتا فإن أنت ضمير رفع، وحق المنادى أن يكون منصوباً فلذلك حكم بشذوذه لكونه مضمراً.

وافتد مخنوق، وأصبح ليل. وفي الحديث: «**ثوبي حجر**» وفي اسم الإشارة قوله:

٦٧٣ ـ إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي ... بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ

وقوله:

إِنَّ الأُلَى وَصَفُوا قَوْمِي لَهُمْ فَبِهِمْ ... هَذَا ٱعْتَصِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولاَ

وقوله:

٦٧٤ ـ ذَا ٱرْعِوَاءً فَلَيْسَ بَعْدَ ٱشْتِعَالِ الرْ ... رَأْسِ شَيْبًا إِلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيلِ

وجعل منه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية:٨٥] وكلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد، ومذهب البصريين المنع فيهما، وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة، ولحنوا المتنبي في قوله:

قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وتمامه: إن النعام في القرى. وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه، أي اخفض يا كرا عنقك للصيد فإن من هو أكبر وأطول عنقاً منه وهو النعام قد صيد. تصريح بزيادة. قوله: (وافتد مخنوق) مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو يبخل بافتداء نفسه بماله اهـ تصريح. قوله: (وأصبح ليل) مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء أي صر صبحاً اهـ؛ تصريح. ولو قال أي ائت بالصبح أو تبدل بالصبح لكان أوضح.

قوله: (ثوبي حجر) قاله ﷺ حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام حين فر الحجر بثوبه حين وضعه عليه وذهب ليغتسل وكان رخاماً كما في الفارضي. قوله: (إذا هملت عيني) أي أسالت الدموع لها أي لأجل المحبوبة وبمثلك خبر مقدم ولوعة مبتدأ مؤخر وهذا منادى وفيه الشاهد. قال البعض ويحتمل أن يكون مبتدأ ولوعة بدل أو عطف بيان وحينئذ لا شاهد فيه اهـ. ومما يبعده تذكير اسم الإشارة مع تأنيث لوعة. قوله: (قومي لهم) قومي خبر إن ولهم متعلق بصلة الموصول وهي وصفوا فيكون قد فصل بين العامل والمعمول بأجنبي للضرورة واعتصم أي استمسك. قوله: (ذا ارعواء) أي يا ذا ارعو ارعواء أي انكف عن دواعي الصبا انكفافاً. قوله: (وجعل منه قوله تعالى الخ) لم يقل وقوله تعالى لأن ما ذكره أحد أوجه منها أن هؤلاء بمعنى الذين خبر أنتم. قوله: (على شذوذ) أي في النثر أو ضرورة في النظم. قوله: (ولحنوا المتنبي) قد يمنع التلحين بأن المتنبي كوفي

---

٦٧٣ ـ قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة من الطويل. والشاهد في هذا حيث حذف منه حرف النداء. وأصله يا هذا واحتجت به الكوفية على جواز ذلك، ولوعة مبتدأ وبمثلك خبره، وغرام عطف عليه، وهملت أي صبت وكذا همرت.

٦٧٤ ـ هو من الخفيف وذا اسم إشارة منادى حذف حرف ندائه، وأصله يا ذا ارعواء وهو الشاهد، واحتجت به الكوفية على جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة، وخالفتهم البصرية، وارعواء نصب على المصدر أي يا ذا ارعو ارعواء، من ارعوى عن القبيح إذا رجع، والفاء للتعليل، ومن زائدة، وسبيل اسم ليس، وإلى الصبا خبره، وشيباً تمييز.

٦٧٥ ـ هَــذِي بَــرَزْتِ لَـنَــا فَـهِـجْـتِ رَسِـيـسَــا

والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظماً ونثراً، وقصر اسم الإشارة على السماع إذ لم يرد إلا في الشعر وقد صرح في شرح الكافية بموافقة الكوفيين في اسم الجنس فقال وقولهم في هذا أصح.

تنبيه: أطلق هنا اسم الجنس وقيده في التسهيل بالمبني للنداء إذ هو محل الخلاف، فأما اسم الجنس المفرد غير المعين كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي فنص في شرح الكافية على أن الحرف يلزمه. فالحاصل أن الحرف يلزم في سبعة مواضع المندوب والمستغاث والمتعجب منه والمنادى البعيد والمضمر ولفظ الجلالة واسم الجنس غير المعين وفي اسم الإشارة واسم الجنس المُعين ما عرفت.

ومذهب الكوفيين جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة. قاله الدماميني.

قوله: (هذي) أي يا هذي وجعله بعضهم مفعولاً مطلقاً أي برزت هذه البرزة وحينئذ لا شاهد فيه. ورده الناظم بأنه لا يشار إلى المصدر على طريق المفعول المطلق إلا منعوتاً بذلك المصدر نحو ضربته ذلك الضرب، لكن تقدم في باب المفعول المطلق أن غير الناظم لا يشترط ذلك فهجت أي أثرت رسيساً أي هما. وتمامه:

ثـم انـصـرفـت ومـا شـفـيـت نـسـيـسـا

بنون مفتوحة أي بقية النفس. قوله: (إذ لم يرد إلا في الشعر) أي لم يرد نصاً إلا في الشعر فلا ترد الآية لقبولها التأويل. قوله: (إذ هو محل الخلاف) يقتضي أن غير المعين يلزمه الحرف اتفاقاً وليس كذلك، فقد صرح المرادي بأن بعضهم أجاز حذف الحرف معه أيضاً نحو رجلاً خذ بيدي، وأجاب بعضهم بجعل أل في الخلاف للعهد والمعهود الخلاف بين البصريين والكوفيين فغير المعين يلزمه الحرف اتفاقاً منهما، وهذا لا ينافي حكاية قول فيه عن بعض النحاة وإنما يصح هذا الجواب إذا كان البعض المجيز من غير الفريقين فراجعه. قوله: (على أن الحرف يلزمه) أي على الصحيح لما مر عن المرادي خلافاً لما يوهمه كلام الشارح من أن لزومه للحرف متفق عليه.

---

٦٧٥ ـ قاله أبو الطيب أحمد بن الحسين المتنبي من قصيدة من الكامل يمدح بها أبا بكر محمد بن زريق الطرسوسي وتمامه:

ثُـمَّ انْـصَـرَفْـتِ وَمَـا شَـفَـيْـتِ نَـسِـيـسَـا

الشاهد في هذي حيث حذف منه حرف النداء مع اسم الإشارة: أي يا هذه، وهذا لا يجوز نص عليه البصرية فلذلك لحنوه في ذلك، وخرج على أن هذا إشارة إلى البرزة وهو مصدر كقولهم ظننت ذاك، فذاك إشارة إلى المصدر وجوزت الكوفية ذلك فلا وجه إلى تلحينه. وبرزت أي ظهرت. وهجت من هاجه إذا أثاره. والرسيس بفتح الراء وكسر السين وهو مس الحمى أو الهم. والنسيس بفتح النون وكسر السين المهملة وهو بقية النفس. وهذا تمثيل وليس باحتجاج.

• (وَٱبْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا)

أي إذا اجتمع في المنادى هذان الأمران التعريف والإفراد فإنه يبنى على ما يرفع به لو كان معرباً. وسواء كان ذلك التعريف سابقاً على النداء نحو: يا زيد أو عارضاً فيه بسبب القصد والإقبال وهو النكرة المقصودة نحو يا رجل أقبل تريد رجلاً معيناً. والمراد بالمفرد هنا أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به كما في باب لا فيدخل في ذلك المركب المزجي ....

قوله: (وابن المعرف الخ) إنما بني لوقوعه موقع الكاف الاسمية في نحو أدعوك المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ومماثلته لها إفراداً وتعريفاً وإنما احتيج إلى قولنا المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية لأن الاسم لا يبنى إلا لمشابهة الحرف ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني وخرج بقولنا ومماثلته لها إفراداً وتعريفاً المضاف والشبيه به لأنهما لم يماثلا الكاف الاسمية إفراداً والنكرة غير المقصودة لأنها لم تماثلها تعريفاً. وجعل السيد علة البناء المشابهة لكاف ذلك في الخطاب والإفراد بلا واسطة ويرد عليه وجود هذه العلة في النكرة غير المقصودة مع عدم بنائها وبني على حركة للإعلام بأن بناءه غير أصلي وكانت ضمة لأنه لو بني على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة، أو على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة. قاله الفاكهي. وأورد عليه أن المنادى المضاف للياء يجوز فيه الضم عند حذف يائه فلا يحصل الفرق، وأجيب بأنه قليل فلا ينظر إليه. قوله: (المنادى) ليس بقيد بل بيان لموضوع المسألة لأن الكلام في أحكام المنادى وأخره عن قوله المعرف ضرورة اهـ غزي. قوله: (في رفعه) أي رفع نظيره على ما قاله الغزي، أو المراد رفعه في غير النداء، أو المراد رفعه على فرض إعرابه، وإلى هذا يشير قول الشارح على ما يرفع به لو كان معرباً، فاندفع ما يقال الرفع إعراب فينافي قوله وابن.

قوله: (على ما يرفع به) من حركة ظاهرة أو مقدرة أو حرف. قوله: (سابقاً على النداء) كالعلم والصحيح بقاؤه على تعريفه بالعلمية وازداد بالنداء وضوحاً. وقيل سلب تعريفه بالعلمية وتعرف بالنداء، ورده الناظم بنداء ما لا يمكن سلب تعريفه كلفظ الجلالة واسم الإشارة فإنهما لا يقبلان التنكير. فإن قلت: العلم إذا أريد إضافته نكر فما الفرق؟ قلت: ليس المقصود من الإضافة إلا تعريف المضاف أو تخصيصه فلو أضيف مع بقاء التعريف كانت الإضافة لغواً وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الإصغاء فلا حاجة إلى تنكير المنادى إذا كان معرفة سم. قوله: (بسبب القصد) أي قصد المنكر بعينه وقوله والإقبال أي إقبال المتكلم على المنادى أي إلقائه الكلام نحوه وليس المراد إقبال المنادى على المتكلم كما قد يتوهم لتأخره عن النداء فيلزم كون الكلمة حالة النداء غير معرفة وتوقف تعريفها على إقبال المنادى حتى أنه إذا لم يقبل بقيت الكلمة على تنكيرها وهو باطل. والعطف من عطف اللازم قال الدماميني: التعريف لم يحصل بمجرد القصد والإقبال بل بهما مع كون الكلمة مناداة بدليل انتفائه في أنت رجل عالم مع وجود القصد والإقبال وحينئذ فقول الشارح بسبب القصد والإقبال أي مع كون الكلمة مناداة. قوله: (المركب المزجي) المراد به ما

والمثنى والمجموع نحو: يا معديكرب ويا زيدان ويا زيدون ويا هندان ويا رجلان ويا مسلمون، وفي نحو: يا موسى ويا قاضي ضمة مقدرة.

تنبيهات: الأول: قال في التسهيل ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد وإقبال وحكاه في شرحه عن الفراء وأيده بما روي من قوله ﷺ في سجوده: **«يَا عَظِيما يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمِ»** وجعل منه قوله:

٦٧٦ ـ أَدَاراً بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً

يشمل العددي كخمسة عشر لأنه أيضاً من المفرد، نعم أجرى الكوفيون اثني عشر واثنتي عشرة مجرى المضاف كما سيأتي في الشرح. قوله: (والمثنى والمجموع) الظاهر كما قال البعض أن نحو يا زيدان ويا زيدون من النكرة المقصودة لا من العلم لأن العلمية زالت إذ لا يثنى العلم ولا يجمع إلا بعد اعتبار تنكيره ولهذا دخلت عليهما أل فتعريفهما بالقصد والإقبال. قوله: (ويا قاضي) بحذف التنوين اتفاقاً لحدوث البناء وإثبات الياء إذ لا موجب لحذفها قاله الخليل، وذهب المبرد إلى أن الياء تحذف لأن النداء دخل على اسم منون محذوف الياء فيبقى حذفها بحاله وتقدر الضمة فيها ومحل الخلاف بينهما إذا لم يصر بحذف الياء ذا أصل واحد وإلا ثبتت الياء اتفاقاً كما في مراسم فاعل من أرى. قاله في التسهيل.

قوله: (ويجوز نصب ما وصف) أي بمفرد معرف أو منكر أو بجملة أو بظرف أي جوازاً برجحان بل أوجبه كثير ذاهبين إلى أنه من شبيه المضاف كما يفيده قول الهمع، أما الموصوفة بمفرد أو جملة أو ظرف فمن شبيه المضاف فتنصب وجوز الكسائي فيها البناء اهـ. وعلى هذا لا يختص الشبيه بالمضاف بما عمل فيما بعده أو عطف عليه ما بعده. ويؤخذ من التصريح أن الأحوال ثلاثة وأنه يجب النصب في حال ورود النداء على الموصوف وصفته بأن يطرأ النداء بعد الوصف بالصفة لأنه حينئذ من شبيه المضاف، ويجب البناء في حال ورود الوصف بالصفة على النداء بأن يطرأ بعد النداء فيكون المنادى الموصوف وحده وهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف ويجوز كل في احتمال الأمرين. واستشكل الدماميني جواز وصف المنادى المقصود بالجملة والظرف والنكرة مع أنه معرفة والثلاثة لا يوصف بها إلا النكرات، قال: وغاية ما يتحمل له أن هذا المنادى كان قبل النداء نكرة

---

٦٧٦ ـ قاله ذو الرمة. وتمامه:

فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ

من قصيدة من الطويل. والشاهد في أدارا حيث نصب وإن كان مقصوداً بالنداء. قال الفراء: النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤثر العرب نصبها يقولون يا رجلاً كريماً أقبل. قلت: يؤيده قوله عليه الصلاة والسلام في سجوده: **«يا عظيماً يرجى لكل عظيم»** وحزوى بضم الحاء المهملة وسكون الزاي اسم موضع بعينه: أي داراً مستقرة بحزوى. والعبرة الدمعة. وماء الهوى دمعه لأنه يبعثه فلذلك أضيف إليه. ويرفض يسيل بعضه في أثر بعض. ويترقرق يبقى في العين متحيراً يجيء ويذهب.

الثاني: ما أطلقه هنا قيده في التسهيل بقوله غير مجرور باللام للاحتراز من نحو: يا لزيد لعمرو، ونحو: يا للماء والعشب، فإن كلاً منهما مفرد معرف وهو معرب. **الثالث**: إذا ناديت اثني عشر واثنتي عشرة قلت: يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة بالألف، وإنما بني على الألف لأنه مفرد في هذا الباب كما عرفت. وقال الكوفيون: يا اثني عشر ويا اثنتي عشرة بالياء إجراء لهما مجرى المضاف (وَٱنْوِ ٱنْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ ٱلنِّدَا) كسيبويه وحذام في لغة الحجاز وخمسة عشر (وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا) ويظهر أثر ذلك في تابعه فتقول يا سيبويه العالم برفع العالم ونصبه كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو يا زيد الفاضل، والمحكى كالمبني تقول: يا تأبط شراً المقدام والمقدام.

فيصح وصفه بجميع ذلك ويقدر أنه وصف بها قبل النداء ثم جاء النداء داخلاً على الموصوف وصفته جميعاً لا داخلاً على المنادى فقط ثم وصف بعده اهـ. وجوابه المذكور إنما يتم على النصب. وأجاب في التصريح بأنه يغتفر في المعرفة الطارئة ما لا يغتفر في الأصلية ثم نقل عن الموضح أن الجملة أي في نحو يا عظيماً يرجى لكل عظيم حال من الضمير المستتر في الوصف لا نعت في حالة النصب لأنها حينئذ عاملة فيما بعدها قال: فهو من الشبيه بالمضاف، وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتاً اهـ. قال شيخنا وغرض الشارح بقوله: ويجوز نصب الخ التنبيه على أن كلام المصنف هنا مقيد بعدم الوصف.

قوله: (هجت) أي أثرت والعبرة الدمع. قوله: (قيده في التسهيل) هذا التقييد مأخوذ من قول المصنف في الاستغاثة إذا استغيث اسم منادى خفضاً باللام فما هنا مقيد بما سيأتي أفاده سم. قوله: (إجراء لهما مجرى المضاف) أي لشبههما به في الصورة. قوله: (وانو انضمام ما بنوا قبل الندا) فإن قيل: المبنيات إنما يحكم على محلها فلا يقدر فيها فالجواب أن المقدر هنا حركة بناء لا حركة إعراب اهـ فارسي أي وحركة البناء لا تكون محلية لأنها ليست من مقتضيات العامل والحركة المحلية من مقتضياته فانحصرت في حركة الإعراب. قوله: (ما بنوا) أي أو حكوا كما سيذكره الشارح. قوله: (في لغة الحجاز) راجع لحذام فقط أي وأما في لغة تميم فهو معرب فيكون في حالة النداء مبنياً على الضم بناء مجدداً. قوله: (وليجر مجرى ذي بناء جددا) يحتمل أن المراد يجري مجراه في كونه في محل نصب وعلى هذا يرجع اسم الإشارة في قول الشارح ويظهر أثر ذلك إلى ما ذكر من نية الضم ونصب المحل، ويحتمل أن المراد يجري مجراه في جواز رفع تابعه ونصبه كما أشار إليه الفارضي، وعلى هذا كان ينبغي للشارح أن يسقط قوله ويظهر أثر ذلك في تابعه ويقتصر على قوله فتقول يا سيبويه العالم الخ فتدبر.

قوله: (برفع العالم) أي مراعاة للضم المقدر ونصبه أي مراعاة لمحل المتبوع ولم يجر مراعاة لكسرة البناء لأنها لأصالتها بعيدة عن حركة الإعراب بخلاف الضم فإنه لعروضه بيا أشبهت حركة الإعراب العارضة بالعامل المتأصلة في المتبوعية وإطلاق الرفع على حركة التابع فيه مسامحة لأن التحقيق أنها حركة اتباع. قوله: (والمحكي كالمبني) مقتضاه أن المحكي ليس بمبني وهو مذهب

(وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِماً خِلاَفَا)

أي يجب نصب المنادى حتماً في ثلاثة أحوال: **الأول**: النكرة غير المقصودة كقول الواعظ:

يَا غَافِلاً وَالْمَوْتُ يَطْلُبُهُ

وقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي. وقوله:

٦٧٧ ـ أَيَا رَاكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ

وعن المازني أنه أحال وجود هذا النوع. **الثاني**: المضاف سواء كانت الإضافة محضة

السيد ولهذا جعل إعرابه تقديرياً وهو أوجه مما في التصريح أنه مبني، ويمكن تفسير البناء في كلامه بما قابل الإعراب فيشمل الحكاية فيرجع الخلاف لفظياً فافهم. ومعنى كونه كالمبني أنه يبنى على ضم منوي ويرفع تابعه وينصب. قوله: (والمضافا) أي لغير ضمير الخطاب أما المضاف إليه فلا ينادى فلا يقال: يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لاقتضاء النداء خطاب الغلام وإضافته إلى ضمير الخطاب عدم خطابه لوجوب تغاير المتضايفين وامتناع اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة أفاده الدنوشري نقلاً عن المتوسط وهو أولى مما ذكره البعض.

قوله: (يا غافلاً والموت يطلبه) قال البعض: الواو استئنافية ليصح كونه مثالاً للنكرة غير المقصودة إذ لو جعلت حالية لكان من أمثلة الشبيه بالمضاف لا مما نحن بصدده اهـ. وفيه أن المعنى على الحالية لا على الاستئناف فالأولى عندي أنه من شبيه المضاف لامن المفرد وإن درج عليه الشارح وغيره لما عرفته فتدبر. قوله: (أيا راكباً إما عرضت فبلغن) تمامه:

ندامـاي مـن نـجـران أن لا تـلاقـيـا

أصل إما إن ما فأدغمت نون الشرطية في ميم ما الزائدة وعرضت أي أتيت العروض وهي مكة والمدينة وما بينهما ونجران بلد باليمن تصريح. قوله: (أحال وجود هذا النوع) أي نداء غير

---

٦٧٧ ـ تمامه:

نَـدَامَـايَ مِـنْ نَـجْـرَانَ أَلاَّ تَـلاَقِـيَـا

قاله عبد يغوث بن وقاص الحارثي شاعر جاهلي من شعراء قحطان، وفارس من فرسان قومه بني الحارث، وهو قائدهم يوم الكلاب الثاني إلى بني تميم، فأسر في ذلك اليوم فقال قصيدة هو منها ينوح بها على نفسه، وهي طويلة من الطويل. والشاهد في أيا راكباً للندبة فحذف الهاء، فلا يجوز التنوين لأنه قصد به راكباً بعينه. وأصل إما إن ما فإن حرف شرط وما زائدة أدغمت النون في الميم. وعرضت أي تعرضت قاله البيلي. والأصح أن معناه إذا أتيت العروض وهي مكة والمدينة وما حولهما والفاء للجواب. وندامای جمع ندمان وهو النديم وهو شريب الرجل الذي ينادمه. وأصل ألا تلاقيا أن لا تلاقيا فإن زائدة. ولا لنفي الجنس، وتلاقيا اسمه وخبره محذوف أي لنا، والجملة في محل النصب على أنها مفعول ثان لبلغن. ومن نجران أي من أهلها وهي بلدة باليمن.

نحو: ربنا اغفر لنا، أو غير محضة نحو: يا حسن الوجه. وعن ثعلب إجازة الضم في غير المحضة. **الثالث**: الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه نحو: يا حسناً وجهه ويا طالعاً جبلاً ويا رفيقاً بالعباد ويا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك، ويمتنع في هذا إدخال يا على ثلاثين خلافاً لبعضهم وإن ناديت جماعة هذه عدتها، فإن كانت غير معينة نصبتهما أيضاً، وإن كانت معينة ضممت الأول وعرفت الثاني بأل ونصبته أو رفعته، إلا إن أعدت معه يا ....

المقصود مدعياً أن نداء غير المعين لا يمكن. قوله: (وعن ثعلب إجازة الضم) فيه تورك على قول الناظم عادماً خلافاً إلا أن يقال المراد خلافاً معتداً به أو عادماً في الجملة. قوله: (ما اتصل به شيء من تمام معناه) أي متممه بأن يكون معمولاً أو معطوفاً قبل النداء كما يفيده كلام التسهيل وصرح به في التصريح أو نعتاً على ما مر من الخلاف فالموصول نحو يا من فعل كذا من المفرد فيقدر ضمه كما في سم، والمعمول إما مرفوع أو منصوب أو مجرور ولهذا عدد الأمثلة. قوله: (ويا طالعاً جبلاً) هو معرفة بدليل نعته بمعرفة ولا يقال موصوفه المقدر نكرة لأنه تنوسي بإقامته مقامه ولذلك كان هو المنادى دون الموصوف المقدر قاله الشنواني. ثم نقل عن الرضي جواز تعريف نعت النكرة المقصودة وتنكيره وكذا عن الشيخ خالد قال: لكون التعريف مجدداً قال: وينبغي أن نعت شبه المضاف كذلك.

قوله: (فيمن سميته بذلك) أي حالة كونه مستعملاً فيمن سميته بمجموع المعطوف والمعطوف عليه فيجب نصبهما للطول بلا خلاف: الأول لشبهه بالمضاف والثاني لعطفه على المنصوب. قوله: (ويمتنع في هذا إدخال يا الخ) أي لأن ثلاثين جزء علم حينئذ كشمس من عبد شمس والمخالف نظر إلى الأصل المنقول عنه. قوله: (نصبتهما أيضاً) أي وجوباً أما الأول فلأنه نكرة غير مقصودة، وأما الثاني فلعطفه على المنصوب. قوله: (وإن كانت) أي الجماعة معينة الخ قال الحفيد الظاهر أن هذا الحكم الذي قاله محله فيما إذا أريد بثلاثة ثلاثة معينة وبثلاثين ثلاثون معينة وإنما قلت ذلك لأن المنادى إنما يبنى إذا كان مفرد المعين، وكذا لا يجوز في تابعه الوجهان إذا كان مع أل إلا إذا أريد به معين، أما إذا أريد بالمجموع معين فلا يستحق كل منهما بناء بل الظاهر فيه نصبهما كما لو سمي رجل بثلاثة وثلاثين سم.

قوله: (ضممت الأول) أي لأنه نكرة مقصودة تصريح. قوله: (وعرفت الثاني) قال في التصريح وجوباً لأنه اسم جنس أريد به معين فوجب إدخال أداة التعريف عليه وهي أل اهـ. ولم يكتف بحرف النداء لأنه لم يباشره وقضية التعليل امتناع يا زيد ورجل وهو ما نقله السيوطي عن الأخفش ونقل عن المبرد الجواز قال سم: وقياس قول المبرد الجواز في مسألتنا بدون أل. قوله: (ونصبته) أي عطفاً على محل الأول أو رفعته أي عطفاً على لفظه والوجهان مأخوذان من قول المصنف الآتي:

وإن يكن مصحوب أل ما نسقا ... ففيه وجهان ورفع ينتقي

فيجب ضمه وتجريده من أل ومنع ابن خروف إعادة يا وتخييره في لحاق أل مردود.

تنبيه: انتصاب المنادى لفظاً أو محلاً عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر، فأصل يا زيد عنده أدعو زيداً، فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته، وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسده مسد الفعل، فعلى المذهبين يا زيد جملة وليس المنادى أحد جزأيها فعند سيبويه جزآها أي الفعل والفاعل مقدران، وعند المبرد حرف النداء سد مسد أحد جزأي الجملة أي الفعل والفاعل مقدر والمفعول ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظاً أو تقديراً إذ لا نداء بدون المنادى.

(وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ نَحْوِ أَزَيْدَ بْنَ سَعِيدٍ لاَ تَهِنْ)

قوله: (فيجب ضمه) قال شيخنا أي بناؤه على ما يرفع به فلا يرد أنه يبنى على الواو اهـ. ولو قال فيجب بناؤه على الواو لكان أوضح. قوله: (وتجريده من أل) لأنه لا يجمع بين يا وأل إلا مع لفظ الجلالة والجملة المحكية المصدرة بأل كما يأتي. قوله: (مردود) كان الظاهر مردودان ليطابق الخبر المبتدأ وهو منع وتخيير، ويمكن أن يقرأ تخيير بالنصب على أنه مفعول معه أو يقدر لواحد منهما خبر على حد: نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض. وهذا الجواب أولى لإيهام ما قبله أن ابن خروف لو قال بأحد الأمرين ولم يجمع بينهما لم يرد عليه وليس كذلك فافهم. ووجه رد الأول أن الثاني ليس جزء علم حتى يمتنع دخول يا عليه، ووجه رد الثاني أنه اسم جنس أريد به معين فيجب تعريفه بأل لما تقدم لا أنه مخير فيه وللبعض هنا كلام لا يساوي التعرض له ويؤخذ رده مما تقدم فتأمل. قوله: (وإفادته فائدته) هي طلب الإقبال وعلم من كلامه أن شرط الحذف وهو الدلالة وشرط وجوبه وهو سد الحرف مسده موجودان لكن سد مسده عند سيبويه في اللفظ وعند المبرد في اللفظ والعمل. قوله: (نصبه بحرف النداء الخ) في الهمع أنه على هذا مشبه بالمفعول به لا مفعول به. قوله: (يا زيد جملة) أي مفيد مفاد الجملة وواقع موقعها وليس المراد أنه بنفسه جملة كذا قال البعض وهو ظاهر على مذهب سيبويه، وعلى أول الاحتمالين الآتيين في تقرير مذهب المبرد.

قوله: (والفاعل مقدر) أي محذوف تبعاً لحذف الفعل الذي استتر فيه، ويحتمل أن المراد مستتر في يا لأنها لما عملت عمله جاز أن يستتر فيها ما استتر في الفعل، ثم رأيت بعضهم ذكره مقتصراً عليه ولكن الأول أوفق بكلامه في تقرير مذهب سيبويه، وعلى الثاني يكون يا زيد بنفسه جملة، وكذا على ما حكاه أبو حيان عن بعضهم أن أحرف النداء أسماء أفعال متحملة لضمير المنادي بكسر الدال فتنبه. قوله: (أو تقديراً) اعترضه شيخنا بأن التقدير ينافي وجوب الذكر، وأجاب البعض بأن المراد بالذكر الملاحظة، وكلام الشارح مبني على مذهب ابن مالك من جواز حذف المنادى قياساً قبل الأمر والدعاء كما مر بيانه. قوله: (ونحو) مفعول ضم ومفعول افتحن ضمير محذوف يعود على نحو: وتهن بفتح التاء مضارع وهن أي ضعف وبضمها مضارع أهان

أي إذا كان المنادى علماً مفرداً موصوفاً بابن متصل به مضاف إلى علم نحو: يا زيد بن سعيد جاز فيه الضم والفتح، والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح، ومنه قوله:

٦٧٨ ـ يَا حَكَمُ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الجَارُودْ سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودْ

تنبيه: شرط جواز الأمرين كون الابن صفة كما هو الظاهر، فلو جعل بدلاً أو عطف بيان أو منادى أو مفعولاً بفعل مقدر تعين الضم، وكلامه لا يوفي بذلك وإن كان مراده.

والهاء مكسورة فيهما. قوله: (بابن متصل) أنت خبير بأن المراد بابن لفظه فهو حينئذ علم فكيف وصفه بالنكرة حيث قال متصل مضاف فكان حقه أن يقول متصلاً مضافاً بالنصب على الحال. قوله: (مضاف إلى علم) أعم من أن يكون مفرداً أو غيره. حفيد سم.

قوله: (جاز فيه الضم) أي على الأصل والفتح إما على الاتباع لفتحة ابن إذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئاً واحداً كخمسة عشر، وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعاً للشيخ عبد القاهر أو على إقحام ابن وإضافة زيد إلى سعيد لأن ابن الشخص تجوز إضافته إليه لملابسته إياه حكاه في البسيط مع الوجهين السابقين، فعلى الوجه الأول فتحة زيد فتحة اتباع، وعلى الثاني فتحة بنية، وعلى الثالث فتحة إعراب، وفتحة ابن على الأول والثالث فتحة إعراب وعلى الثاني فتحة بناء اهـ تصريح ببعض تغيير. ونقل شيخنا عن حواشي الجامي أنه لا يتصور الرفع في تابع العلم الموصوف بابن إذا كان أي العلم الموصوف بابن مفتوحاً ثم نقل عن الطبلاوي ما نصه: وأعلم أنه لا يجوز في تابع العلم الموصوف بابن إلا النصب نحو: يا زيد ابن عمرو العاقل بنصب العاقل كما جزم به العصام وصرح به غيره اهـ. ومقتضى النقل الأول تصور رفعه إذا ضم العلم الموصوف بابن، ومقتضى الثاني عدم تصور رفعه مطلقاً وكأن المانع من الرفع عند ضم ذلك العلم الفصل بين التابع والمتبوع فحرره.

قوله: (يا حكم بن المنذر الخ) من الرجز المذيل شذوذاً كما قرر في محله والسرادق بضم السين المهملة ما يمد فوق صحن الدار. قوله: (شرط جواز الأمرين) حاصل ما ذكره المصنف والشارح من الشروط ستة، وشرط في التسهيل سابعاً وهو أن يكون المنادى ظاهر الضم بأن يكون صحيح الآخر وسيذكره الشارح. وشرط النووي في شرح مسلم أن تكون البنوة حقيقية، وشرط بعضهم في العلمين التذكير وغلطوه فنحو يا زيد بن فاطمة كيا زيد بن عمرو كذا في الفارضي قال شيخنا: وينبغي أن يزاد كون لفظ ابن مفرداً لا مثنى ومجموعاً ولا يخفى أخذ هذا من صنيع المصنف. قوله: (وكلامه لا يوفي بذلك) أي لأن ابنا في المثال محتمل للوصفية وغيرها. قوله:

---

٦٧٨ ـ نسبه الجوهري إلى رؤبة وليس بصحيح، بل هو لراجز من بني الحرماز. والشاهد في يا حكم بن المنذر فإن حكم منادى علم موصوف بابن مضاف إلى علم فيجوز فيه الضم على الأصل والفتح على الاتباع والتخفيف. والسرادق بضم السين تسمى بالفارسية سرابردة. والمجد العز والشرف.

(وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا وَيَلِ الابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا)

الضم مبتدأ خبره قد حتما وإن لم يل شرط جوابه محذوف، والتقدير فالضم متحتم أي واجب. ويجوز أن يكون قد حتما جوابه والشرط وجوابه خبر المبتدأ. واستغنى بالضمير الذي في حتم رابطاً لأن جملة الشرط والجواب يستغنى فيهما بضمير واحد لتنزلهما منزلة الجملة الواحدة، وعلى هذا فلا حذف. ومعنى البيت أن الضم متحتم أي واجب إذا فقد شرط من الشروط المذكورة كما في نحو: يا رجل ابن عمرو، ويا زيد الفاضل ابن عمرو، ويا زيد الفاضل لانتفاء علمية المنادى في الأولى، واتصال الابن به في الثانية والوصف به في الثالثة، ولم يشترط هذا الكوفيون كقوله:

(ويل الابن علم) معطوف على يل الأول والواو فيه بمعنى أو لأن انتفاء أحدهما كاف في تحتم الضم. قوله: (وعلى هذا فلا حذف) أي للجواب بل هو مذكور لكن فيه حذف فاء الجواب للضرورة وفي الاحتمال الأول أيضاً ارتكاب ضرورة لأن شرط حذف الجواب أن يكون الشرط فعلاً ماضياً فحيث كان مضارعاً كان حذفه مخصوصاً بالشعر قاله الشيخ خالد.

قوله: (ومعنى البيت أن الضم متحتم أي واجب إذا فقد شرط من الشروط المذكورة) يعني الشروط الأربعة المشار إليها في قوله: والضم الخ بدليل بقية كلامه وليس مراده بالشروط المذكورة ما يعم هذه الأربعة وغيرها حتى يصح اعتراض البعض بأنه لم يعلم من البيت إلا وجوب الضم عند فقد شرط من شروط أربعة فكيف قال من الشروط المذكورة. لا يقال: مثال المصنف يفيد اشتراط إفراد العلم الموصوف بابن لأنا نقول: هذا إلى إفادة مثاله اشتراط إفراد العلم المضاف إليه ابن أيضاً وهو باطل. وإذا أردت استيفاء محترزات الشروط الستة المذكورة متناً وشرحاً قلناخرج بكون المنادى مفرداً نحو: يا عبد الله بن زيد، وبالعلم نحو: يا رجل ابن زيد، وبكونه بعده ابن نحو: يا زيد الفاضل، وبكونه متصلاً به نحو: يا زيد الفاضل ابن عمرو، وبكونه صفة له نحو: يا زيد ابن عمرو على أنه بدل، وبكونه مضافاً إلى علم نحو: يا زيد ابن أخينا فيجب النصب في الأول والضم في البقية. قوله: (يا رجل ابن عمرو) في وجوب الضم في هذا المثال نظر لأنه تقدم أنه يجوز نصب النكرة المقصودة الموصوفة في قوله: ويجوز نصب ما وصف الخ إلا أن يجعل وجوب الضم نسبياً بمعنى امتناع الفتح للاتباع أو للتركيب فتنبه. قوله: (ويا زيد الفاضل) يصدق هنا أنه لم يل الابن علماً لصدق السالبة بنفي الموضوع سم. وقد أساء البعض التصرف فوجه بصدق السالبة بنفي الموضوع صدق لم يل الابن علماً بيا زيد الفاضل ابن عمرو فتأمل.

قوله: (واتصال الابن الخ) أي وانتفاء اتصال الخ. وكذا قوله والوصف به الخ. قوله: (ولم يشترط هذا) أي كون الوصف ابناً فأجازوا الفتح مع كل وصف نصب قال في التصريح بناء على أن

٦٧٩ ـ فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ أَرْوَى ... بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الجَوَادَا

بفتح عمر، وعلى هذه الثلاثة يصدق صدر البيت. ونحو: يا زيد ابن أخينا لعدم إضافة ابن إلى علم وهو مراد عجز البيت.

تنبيهات: **الأول**: لا إشكال أن فتحة ابن فتحة إعراب إذا ضم موصوفه وأما إذا فتح فكذلك عند الجمهور. وقال عبد القاهر: هي حركة بناء لأنك ركبته معه. **الثاني**: حكم ابنة فيما تقدم حكم ابن فيجوز الوجهان نحو: يا هند ابنة زيد خلافاً لبعضهم ولا أثر للوصف ببنت هنا فنحو يا هند بنت عمرو واجب الضم. ....

علة الفتح التركيب وقد جاء نحو لا رجل ظريف بفتحهما فجوزوا ذلك هنا اهـ. قوله: (فما كعب بن مامة) هو الذي آثر رفيقه بالماء ومات عطشاً. ومامة اسم أبيه قال شيخنا السيد وابن أروى أو سعدى هو الجواد الطائي المشهور اهـ. ورواية المغني والعيني وابن سعدى قال السيوطي في شرح شواهده هو أوس بن حارثة الطائي وسعدى أمه اهـ. وكذا قال العيني وبه يعرف ما في كلام شيخنا السيد المقتضى أنه حاتم والمراد بعمر عمر بن عبد العزيز كما قاله السيوطي وغيره. قوله: (بفتح عمر) خرّج على أن أصله يا عمراً بالألف عند من يجيز إلحاقها في غير الندبة والاستغاثة والتعجب أو أن أصله يا عمراً بالتنوين للضرورة ثم حذف لالتقاء الساكنين اهـ زكريا، وفي التخريج الثاني نظر ظاهر. قوله: (فكذلك عند الجمهور) أي لأن مذهبهم أن الفتح في الأول ليس للتركيب بل للاتباع أو لإضافته إلى ما بعد ابن نعم إعرابية فتحة ابن على الإضافة المذكورة غير ظاهرة لأن ابن على الإضافة مقحم بين المتضايفين ففتحته غير مطلوبة لعامل اللهم إلا أن يجعل مضافاً تقديراً إلى مثل ما أضيف إليه ما قبله مقدراً قبله يا أو أعني مثلاً فتأمل. قوله: (لأنك ركبته معه) أي كتركيب خمسة عشر والظاهر في إعرابه على هذا القول أن يقال زيد ابن منادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء التركيبي وحركة زيد على هذا حركة بنية.

قوله: (ولا أثر للوصف ببنت هنا) الفرق بين ابنة وبنت أن ابنة هي ابن بزيادة التاء بخلاف بنت فإنها بعيدة الشبه أو كثرة استعمال ابنة في مثل هذا التركيب دون بنت، وفي التصريح أن امتناع الفتح لتعذر الاتباع لأن بينهما حاجزاً حصيناً وهو تحرك الباء الموحدة اهـ. وهو لا يأتي إلا على القول بأن

---

٦٧٩ ـ قاله جرير وتمامه:

فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ سُعْدَى ... بِأَكْرَمَ ... مِنْكَ

من قصيدة من الوافر يمدح بها عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه. والشاهد في الجوادا حيث نصب على النعت لعمر على الموضع. ولو رفع حملاً على اللفظ لجاز ولكن القوافي منصوبة. وكعب بن مامة هو الأيادي الذي آثر على نفسه بالماء حتى هلك عطشاً. وابن سعدى هو سعد بن حارثة بن لام الطائي الجواد المشهور. فأخبر أنه ليس واحد من هذين الجوادين بأكرم من عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

الثالث: يلتحق بالعلم يا فلان بن فلان ويا ضل بن ضل. ويا سيد بن سيد ذكره في التسهيل وهو مذهب الكوفيين. ومذهب البصريين في مثله مما ليس بعلم التزام الضم. **الرابع**: قال في التسهيل وربما ضم الابن اتباعاً يشير إلى ما حكاه الأخفش عن بعض العرب من يا زيد ابن عمرو بالضم اتباعاً لضمة الدال. **الخامس**: قال فيه أيضاً: ومجوز فتح ذي الضمة في النداء يوجب في غيره حذف تنوينه لفظاً وألف ابن في الحالتين خطأ وإن نون فللضرورة. **السادس**: اشترط في التسهيل لذلك كون المنادى ذا ضمة ظاهرة، وعبارته: ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعاً وكلامه هنا يحتمله، فنحو يا عيسى ابن مريم يتعين فيه تقدير الضم إذ لا فائدة في تقدير الفتح وفيه خلاف اهـ.

(وَٱضْمُمْ أَوِ ٱنْصِبْ مَا ٱضْطِرَاراً نُوِّنَا ....)

الفتح للاتباع ومثل الوصف ببنت الوصف ببنيّ تصغير ابن. قوله: (يلتحق بالعلم الخ) أي لكثرة استعمال المذكورات كالعلم. قوله: (ويا ضل ابن ضل) بضم الضاد المعجمة علم جنس لمن لا يعرف هو ولا أبوه. قوله: (ومجوز فتح ذي الضمة) مبتدأ خبره يوجب والمراد بالمجوز اجتماع الشروط المتقدمة. قوله: (في غيره) أي غير النداء كجاء زيد بن عمرو. قوله: (وألف ابن) أي إذا لم تقع ابتداء سطر كما في الدماميني عن ابن الحاجب ولم تكن البنوة مجازية ولم يثن الابن ولم يجمع كما في الفارضي. وقوله في الحالتين أي النداء وعدمه ومثل ابن ابنة نظير ما تقدم، ومقتضى عبارته وجوب تنوين الموصوف ببنت في غير النداء إذ لا يجوز فتحه في النداء وهو خلاف ما في الدماميني حيث قال: فيه وجهان رواهما سيبويه عن العرب الذين يصرفون هنداً ونحوه فيقولون هذه هند بنت عاصم بتنوين هند وتركه لكثرة الاستعمال.

قوله: (وإن نون فللضرورة) كقوله:

جارية من قيس بن ثعلبة

ولا فرق في العلم في جميع ما ذكر بين الاسم والكنية واللقب على ما صرح به ابن خروف وجزم الراعي بوجوب تنوين المضاف إليه وكتابة ألف ابن إذا كان الموصوف بابن مضافاً كما في قام أبو محمد بن زيد واختاره الصفدي في تاريخه بعد نقل الخلاف واختاره أيضاً المصنف إذا كان المضاف إليه ابن مضافاً. قوله: (يحتمله) بل هو أقرب إلى تمثيله بنحو أزيد بن سعيد. قوله: (وفيه خلاف) فقد أجاز الفراء تقدير الضمة والفتحة اهـ دماميني فالضمة على الأصل والفتحة على الاتباع أو التركيب أو الإضافة إلى ما بعد ابن كما في يا زيد بن سعيد. قوله: (واضمم أو انصب) في عبارته إشارة إلى بناء المنون اضطراراً إذا ضم وإعرابه رجوعاً إلى الأصل في الأسماء إذا نصب. قال سم: وظاهره جواز الوجهين ولو فيما ضمه مقدر ويفرق بين هذا وما تقدم بأن القصد ثم الاتباع للتخفيف ولا تخفيف مع التقدير ولا كذلك هذا اهـ. وإذا ضممت المنادى المفرد المنون ضرورة فلك في نعته الضم والنصب وإن نصبته تعين نصب نعته فإن نون مقصور نحو يا فتى للضرورة فإن نوى الضم جاز

.... مِمَّا لَهُ ٱسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا)

فقد ورد السماع بهما، فمن الضم قوله:

٦٨٠ ـ سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا

وقوله:

٦٨١ ـ لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرَهَا   مَكَانَ يَا جَمَلٌ حُيِّيتَ يَا رَجُلُ

ومن النصب قوله:

٦٨٢ ـ أَعَبْداً حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيباً

في نعته الوجهان أو النصب تعين نصب نعته كذا في شرح التسهيل للمرادي وغيره.

قوله: (مما له استحقاق ضم بينا) يحتمل أن مما حال من ما واستحقاق مبتدأ وله متعلق ببين مضمناً معنى أثبت وبين خبره والجملة صلة ما ومن الأوجه في هذه العبارة ما ذكره الشاطبي أن له هو الخبر وجملة بين بمعنى أظهر صفة لضم قال واحترز به من الضم المقدر فإنه لا يضطر إلى تنوينه فإن الحرف الذي قدرت فيه الضمة ساكن نحو: يا قاضي ويا فتى فإذا نون حذف لالتقائه ساكناً مع التنوين فلم يفد التنوين في وزن الشعر شيئاً اهـ. قال شيخنا وتبعه البعض: وقد يقال فائدته تظهر فيما إذا اضطر إلى التحريك عند التقاء الساكنين فينون ثم يحرك أي فالأولى أن بين بمعنى ذكرناه سابقاً.
قوله: (ليت الخ) قبله:

حيتك عزة بعد الهجر وانصرفت   فحي ويحك من حياك يا جمل

وقوله فأشكرها بالنصب جواب التمني. وقوله: مكان جعله العيني منصوب على الظرفية ولم يذكر متعلقه ولعل التقدير أتمنى يا رجل حييت في مكان يا جمل حييت. قوله: (أعبد الخ) لا حاجة لجعل نصب هذا ضرورة لما صرح به المصنف في التسهيل أن الموصوف يجوز نصبه كما مر ونص

---

٦٨٠ ـ تمامه:

وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

قاله الأحوص. وذكر مستوفىً في شواهد الكلام على التنوين في بحث النكرة والمعرفة. والشاهد في يا مطر حيث نونه للضرورة بالضم.

٦٨١ ـ قاله كثير عزة من قصيدة من البسيط. وفأشكرها بالنصب لأنه جواب تمن، أي فإن أشكرها، والفاء للجزاء ومكان نصب على الظرف. والشاهد في يا جمل حيث نونه مضموماً. ويروى بالنصب، والأول أشهر. ويا رجل بالضم بلا تنوين لأنه منادى مفرد معرفة بالقصد.

٦٨٢ ـ تمامه:

أَلُؤْماً لَا أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابَا

قاله جرير. وقد ذكر مستوفى في شواهد المفعول المطلق. والشاهد في أعبداً فإنه نونه وهو منادى مفرد معرفة للضرورة ثم نصبه.

وقوله:

٦٨٣ ـ ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَـا عَـدِيّـاً لَـقَـدْ وَقَـتْـكَ الأَوَاقِـي

واختار الخليل وسيبويه الضم. وأبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي والمبرد النصب. ووافق الناظم والأعلم الأولين في العلم والآخرين في اسم الجنس (وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلْ) في نحو قوله:

٦٨٤ ـ عَبَّاسُ يَا الْمَلِكُ الْمُتَوَّجُ وَالَّذِي عَـرَفَـتْ لَـهُ بَـيْـتَ الـعُـلاَ عَـدْنَـانُ

وقوله:

الرضي على أن هذا من الشبيه بالمضاف فنصبه لذلك سم، وكونه من الشبيه بالمضاف أحد قولين كما مر بيان ذلك. وشعبي بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة. قوله: (ضربت صدرها الخ) أي متعجبة من نجاتي مع ما لقيت من الحروب، فإلي بمعنى مني وعادة النساء الضرب على صدورهن عند رؤية مهول وأصل أواقي وواقي جمع واقية من الوقاية وهي الحفظ فأبدلت الواو الأولى همزة كما سيأتي في قول الناظم وهمزا أول الواوين رد الخ.

قوله: (ووافق الناظم والأعلم الخ) وجهه أن اسم الجنس أصل بالنظر إلى العلم والإعراب أصل بالنظر إلى البناء فلما اضطر الشاعر أعطى الأصل للأصل والفرع للفرع اهـ حفيد. قال السيوطي: والمختار عندي عكسه وهو اختيار النصب في العلم لعدم الإلباس فيه والضم في النكرة المقصودة لئلا تلتبس بالنكرة غير المقصودة إذ لا فارق مع التنوين للضرورة إلا الحركة لاستوائهما في التنوين ولم أقف على هذا الرأي لأحد اهـ. وفيه أن تعليله اختيار نصب العلم لا يتجه لأنه كما لا إلباس في نصبه لا إلباس في ضمه فلا يتم التعليل إلا بضميمة كون الرجوع عند الضرورة إلى الأصل في الأسماء وهو الإعراب أولى فتدبر. قوله: (جمع يا) أي مثلاً لظهور أن سائر حروف النداء كذلك سم. قوله: (المتوج) أي الذي على رأسه تاج ويجوز فيه الرفع والنصب اهـ عيني، وأراد بعدنان القبيلة المعهودة بدليل التأنيث في قوله عرفت فقول البعض تبعاً للعيني وعدنان أبو العرب غير مناسب هنا.

---

٦٨٣ ـ قاله مهلهل من قصيدة من الخفيف. وإليّ بمعنى لي في موضع النصب على الحال من الضمير الذي في ضربت، معناه ضربت صدرها متعجبة من نجاتي إلى هذه الغاية مع ما لقيت من الحروب والأسر والخروج عن الأهل وهو من فعل النساء. والشاهد في يا عدياً فإنه لما اضطر نونه ونصبه تشبيهاً بالمضاف. وأصل الأواقي وواقي جمع واقية من الوقاية وهي الحفظ وهو فاعل وقت، واللام للتأكيد، وقد للتحقيق.

٦٨٤ ـ هو من الكامل أي يا عباس. والشاهد في يا الملك فإن الكوفية احتجت به على جواز دخول حرف النداء على المعرف بأل، وأجيب عنه بأنه ضرورة، أو المنادى فيه محذوف تقديره يا أيها الملك. والمتوج الذي على رأسه تاج. ويجوز فيه الرفع والنصب. وعدنان أبو العرب.

٦٨٥ ـ فَيَـا الْـغُـلَامَـانِ الـلَّـذَانِ فَـرَّا إِيَّـاكُـمَـا أَنْ تُـعْـقِـبَـانَـا شَـرّاً

ولا يجوز ذلك في الاختيار خلافاً للبغداديين في ذلك (إلاَّ مَعَ اللهِ) فيجوز إجماعاً للزوم أل له حتى صارت كالجزء منه فتقول يا الله بإثبات الألفين، ويا الله بحذفهما، ويا الله بحذف الثانية فقط (وَ) إلا مع (مَحْكِيِّ الجُمَلْ) نحو: يا المنطلق زيد فيمن سمي بذلك، نص على ذلك سيبويه، وزاد عليه المبرد ما سمي به من موصول مبدوء بأل نحو: الذي والتي وصوبه الناظمْ. وزاد في التسهيل اسم الجنس المشبه به نحو يا الأسد شدة أقبل، وهو مذهب ابن سعدان. قال في شرح التسهيل: وهو قياس صحيح لأن تقديره يا مثل الأسد أقبل ومذهب الجمهور المنع

قوله: (ولا يجوز ذلك في الاختيار) لأن النداء معرف وأل معرفة ولا يجمع بين أداتي تعريف اهـ تصريح وفي الحفيد أن النحويين مختلفون في نداء العلم الذي فيه أل كالحارث وأن ابن هشام اختار المنع ثم بحث أنه لا مانع من ندائه لأنهم إنما منعوا نداء ما فيه أل لئلا يجتمع معرفان وذلك غير لازم هنا لأن أل هنا غير معرفة إلا أن يكون المنع لأجل الصورة اللفظية إلا أنه ينتقض بنحو يا المنطلق زيد اهـ. قال سم: ويؤيد الجواز ما يأتي عن المبرد فيما سمي به من موصول مبدوء بأل نحو الذي والتي إلا أن يفرق بتأتي إسقاط أل في العلم لكونها زائدة عليه بخلاف نحو الذي والتي مسمى بهما وفيه تأمل اهـ.

قوله: (نحو يا ألمنطلق زيد) بقطع الهمزة لأن المبدوء بهمزة الوصل فعلاً أو غيره إذا سمي به يجب قطع همزته كما أفاده في التصريح قال البعض: وانظر ما الفرق بين هذا وبين يا الله حيث جوز فيه الشارح الأوجه الثلاثة اهـ. وأنت خبير بأن لإسم الجلالة خواص لا يشاركه فيها غيره لا يبعد أن يكون منها جواز الأوجه الثلاثة. قوله: (نحو الذي والتي) أي مع الصلة إذ هو محل الخلاف وأما مجرد الموصول المسمى به فوفاق قاله في التصريح أي متفق على منع ندائه. قوله: (وصوبه الناظم) قال أبو حيان والذي نص عليه سيبويه المنع وفرق بينه وبين الجملة أن التسمية فيها بشيئين كل منهما اسم تام والذي بصلته بمنزلة اسم واحد كالحارث فلا يجوز نداؤه همع. قوله: (نحو يا الأسد شدة أقبل) قال شيخنا وتبعه البعض: الظاهر أنه من الشبيه بالمضاف فينصب لأن شدة تمييز اهـ. وفيه أن شدة ليس تمييزاً للأسد تمييز مفرد حتى يكون الأسد عاملاً في شدة فيكون من الشبيه بالمضاف بل هو تمييز نسبة عامله مثل المحذوفة التي بمعنى مماثل وحينئذ يكون التركيب من المضاف تقديراً ويكون نصب الأسد لحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في الإعراب. قوله: (لأن تقديره يا مثل الأسد) أي فالمنادى في الحقيقة لم تدخل عليه أل واعترضه الشاطبي بلزوم جواز نحو يا القرية

---

٦٨٥ ـ هو من السريع وفيه الخبن والكسف بالمهملة. والشاهد في فيا الغلامان حيث جمع فيه بين حرف النداء وبين الألف واللام للضرورة. وإياكما تحذير وأن تكسبانا أي من أن تكسبانا وأن مصدرية أي من كسبكما إيانا. وشراً مفعول ثان ويروي إياكما أن تكتماني سراً.

(وَالأَكْثَرُ) في نداء اسم الله تعالى أن يحذف حرف النداء ويقال: (اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيضِ) أي بتعويض الميم المشددة عن حرف النداء (وَشَذَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ) أي شذ الجمع بين يا والميم في الشعر كقوله:

٦٨٦ ـ إِنِّـي إِذَا مَـا حَـدَثٌ أَلَـمَّـا أَقُـولُ يـا الـلَّـهُـمَّ يـا الـلَّـهُـمَّـا

تنبيهات: **الأول**: مذهب الكوفيين أن الميم في اللهم ....

لأن تقديره يا أهل القرية ولا يقول به الناظم وابن سعدان. قال سم: ويكمن الفرق بأن وجه الشبه فيما نحن فيه دل على معنى المثلية وصير اللفظ في قوة يا مثل الأسد ولا كذلك ما أورد فتأمل.

قوله: (ويقال اللهم بالتعويض) فهو منادى مبني على ضم ظاهر على الهاء في محل نصب حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم قال شيخنا ويحتمل أن يكون مبنياً على ضم مقدر على الميم لصيرورتها كالجزء منه اهـ. أي فيكون لجعل حركة البناء على الميم كجعل حركة الإعراب على الهاء في نحو عدة وزنة بجامع العوضية والمتجه الأول، والفرق أن التعويض في نحو عدة وزنة عن جزء الكلمة فلصيرورة الهاء جزءاً وجه قوي وفي اللهم عن كلمة مستقلة فليس لصيرورة الميم جزءاً أو كالجزء وجه قوي. قوله: (أي بتعويض الميم المشددة الخ) وإنما أخرت تبركاً بالبداءة باسم الله تعالى هـ سم. ولا يجب أن يكون العوض في محل المعوض عنه بخلاف البدل واختيرت الميم عوضاً عن يا للمناسبة بينهما فإن يا للتعريف والميم تقوم مقام لام التعريف في لغة حمير كقوله:

يـرمـي ورائـي بـأمـسـهـم وامـسـلـمـه

وكانت مشددة ليكون العوض على حرفين كالمعوض. قوله: (إني إذا ما حدث الخ) الحدث الحادث من مكاره الدنيا وألمّ نزل اهـ زكريا.

فائدة: لا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف غيره من الأسماء المختصة بالنداء وأجاز المبرد وصفه بدليل: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [سورة الزمر، الآية:٤٦] ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٢٦] ونحوهما، وهو عند سيبويه على النداء المستأنف اهـ دماميني وعلل بعضهم مذهب سيبويه بأن اللهم بالاختصاص والتعويض خرج عن كونه متصرفاً وصار مثل حيهل إذ الميم بمنزلة صوت مضموم إلى اسم مع بقائهما على معنييهما بخلاف مثل سيبويه وخالويه حيث صار الصوت جزءاً من الكلمة.

---

٦٨٦ ـ قاله أبو خراش الهذلي. وقبله:

إِنْ تَـغْـفِـرِ الـلَّـهُـمَّ تَـغْـفِـرْ جَـمّـاً وَأَيُّ عَـبْـدٍ لَـكَ لاَ أَلَـمَّـا

وكلمة ما زائدة. وحدث مرفوع بفعل محذوف يفسره الظاهر أي إذا ألم حدث وهو الذي يحدث من مكاره الدنيا. وألمَّ نزل. وأقول خبر إن. والشاهد في ياللهم حيث جمع فيه بين العوض والمعوض للضرورة.

بقية جملة محذوفة وهي أمنا بخير، وليست عوضاً عن حرف النداء ولذلك أجازوا الجمع بينهما في الاختيار. **الثاني**: قد تحذف أل من اللهم كقوله:

لاَ هُـمَّ إِنْ كُـنْـتَ قَـبِـلْـتَ حَـجَّـتِـجْ

وهو كثير في الشعر. **الثالث**: قال في النهاية: تستعمل اللهم على ثلاثة أنحاء: **أحدها**: النداء المحض نحو اللهم أثبنا. **ثانيها**: أن يذكرها المجيب تمكيناً للجواب في نفس السامع كأن يقول لك القائل أزيد قائم فتقول له: اللهم نعم أو اللهم لا. **ثالثها**: أن تستعمل دليلاً على الندرة وقلة وقوع المذكور نحو قولك أنا أزورك اللهم إذا لم تدعني، ألا ترى أن وقوع الزيارة مقروناً بعدم الدعاء قليل.

فصل

(تَابِعَ) المنادى (ذِي الضَّمِّ ....

قوله: (بقية جملة محذوفة الخ) رد بأنه يقال: اللهم لا تؤمهم بخير وبأنه كان يحتاج إلى العاطف في نحو: اللهم اغفر لي. قوله: (حجتج) بالجيم المبدلة من ياء المتكلم وفي بعض النسخ حجتي بالياء. قوله: (على ثلاثة أنحاء) جمع نحو بمعنى قسم أي حالة كون هذه اللفظة كائنة على ثلاثة أقسام من الاستعمال كينونة ملابسة. وقوله: أحدها النداء أي استعمالها في النداء فصح كلام الشارح وتناسب واندفع اعتراض البعض بأن المناسب لقوله أحدها النداء أن يقول ولهذه اللفظة ثلاثة معان واعتراضه على قوله: ثانيها أن يذكرها المجيب بأن المناسب لما قبله أن يقول ثانيها تمكين الجواب الخ وعلى قوله ثالثها أن تستعمل دليلاً الخ بأن المناسب أن يقول ثالثها الندرة الخ فتأمل. قوله: (ثانيها أن يذكرها المجيب الخ) قال شيخنا وتبعه البعض: أن اللهم في الموضعين الأخيرين خرجت عن النداء، والظاهر أن اللهم فيهما لا معربة ولا مبنية لعدم التركيب وفيه نظر لأنا لا نسلم خروجها في الموضعين عن النداء بالكلية لم لا يجوز أن تكون فيهما للنداء مع التمكين أو الندرة، وقد يشير إليه قول الشارح في الموضع الأول المقابل لهذين الموضعين أحدها: النداء المحض، ولئن سلم خروجها عن النداء بالكلية فلا نسلم أنها لا معربة ولا مبنية لعدم التركيب لأن خروج الكلمة عن معناها الأصلي لا يستلزم خروجها عما لها من إعراب أو بناء أو تركيب فالمتجه عندي أنها باقية على تركيبها وأنه يقال اللهم منادى أي ولو صورة مبني على ضم إلى آخر ما مر فتأمل. قوله: (إذا لم تدعني) بسكون الدال وضم العين المهملة.

فصل

قوله: (تابع ذي الضم) لو قال ذي البناء لشمل نحو يا زيدان ابني عمرو ويا زيدون أصحاب بكر والمراد الضم لفظاً أو تقديراً كما سيبويه ذا الفضل. وخرج المنصوب فإن تابعه غير النسق والبدل منصوب مطلقاً نحو: يا أخانا الفاضل ويا أخانا الحسن الوجه ويا خيراً من عمرو فاضلاً والمستغاث

الْمُضَافَ دُونَ أَلْ أَلْزِمْهُ نَصْباً) مراعاة لمحل المنادى نعتاً كان (كَأَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ) أو بياناً نحو يا زيد عائد الكلب، أو توكيداً نحو يا زيد نفسه ويا تميم كلهم أو كلكم.

تنبيهان: **الأول**: أجاز الكسائي والفراء وابن الأنباري الرفع في نحو يا زيد صاحبنا،

المجرور فإن تابعه يتعين جره كما صرح به الرضي، وأما المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة فلا ترفع توابعه كما صرح به أيضاً الرضي نحو: يا زيداً وعمراً، ولا يجوز وعمرو لأن المتبوع مبني على الفتح قاله سم. وأنا أقول: سيأتي في باب الاستغاثة من هذا الشرح تجويز نصب تابع المستغاث المجرور باللام مراعاة للمحل وصرح به في الهمع أيضاً ويرد على نصب النسق المعرف الخالي من أل كعمرو والبدل التابعين للمستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة ما سيصرح به المصنف من أنهما كالمستقل بالنداء اللهم إلا أن يخص بغير صورة المستغاث المذكور وهو بعيد، ويرد على التعليل بأن المتبوع مبني على الفتح أنه قد يمنع لم لا يجوز أن يكون مبنياً على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة بل هذا هو الظاهر الذي لا ينبغي العدول عنه وحينئذ يجوز في تابعه الرفع والنصب فاعرفه.

قوله: (المضاف) بالنصب صفة لتابع ومحل وجوب نصب التابع المضاف إذا كانت إضافته محضة وإلا جاز رفعه كما صرح به السيوطي ويشير إليه الشارح لكن إنما ينعت المنادى المضموم بمضاف إضافة غير محضة إذا كان نكرة مقصودة لما مر أنه يجوز نعتها بالنكرة لكون تعريفها طارئاً، فلا يقال كيف ينعت المضموم بالمضاف إضافة غير محضة مع كون المنعوت معرفة والنعت نكرة، ومثل المضاف الشبيه بالمضاف فيتعين نصبه كما صرح به السيوطي وجوز الرضي رفعه، ويؤيده تجويز السيوطي رفع المضاف إضافة غير محضة لأنها على تقدير الانفصال، فضارب زيد في تقدير ضارب زيداً وضارب زيداً شبيه بالمضاف. وقوله: دون أل حال من تابع أو من الضمير في المضاف فقول البعض تبعاً للشيخ خالد حال من المضاف فيه تساهل وقصور.

قوله: (نعتاً الخ) أشار به إلى أن المراد بالتابع ما عدا البدل والنسق بقرينة المقابلة. قوله: (كلهم أو كلكم) أشار به إلى أن الضمير في تابع المنادى يجوز أن يكون بلفظ الغيبة نظراً إلى كون لفظ المنادى اسماً ظاهراً، والاسم الظاهر من قبيل الغيبة وبلفظ الخطاب نظراً إلى كون المنادى مخاطباً فعلمت أنه يجوز أيضاً يا زيد نفسه ونفسك قاله الدماميني، ثم قال: ويجوز يا أيها الذي قام ويا أيها الذي قمت وقد توهم بعض الناس أنك إذا قلت يا أيها الذي قام وقعدت كان فيه التفات وليس كذلك لأن الالتفات من خلاف الظاهر، وكلا الفريقين موافق للظاهر، فالغيبة لظاهر لفظ الظاهر والخطاب لظاهر المنادى اهـ ملخصاً، وفيه نظر لأن مقتضى الظاهر إذا سلك أحد الطريقين في كلام أن لا يعدل إلى غيره فيه فتدبر. قوله: (الأول الخ) عبارة السيوطي في جمع الجوامع وجوز الكوفيون وابن الأنباري رفع النعت المضاف إضافة محضة والفراء رفع التوكيد والعطف نسقاً اهـ

والصحيح المنع لأن إضافته محضة، وأجازه الفراء في نحو يا تميم كلهم وقد سمع، وهو محمول عند الجمهور على القطع أي كلهم يدعى. **الثاني**: شمل قوله ذي الضم العلم والنكرة المقصودة والمبني قبل النداء لأنه يقدر ضمُّه كما مر (وَمَا سِوَاهُ) أي ما سوى التابع المستكمل للشرطين المذكورين وهما الإضافة والخلو من أل، وذلك شيئان: المضاف المقرون بأل، والمفرد (ٱرْفَعْ أَوِ ٱنْصِبْ) تقول: يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه، ويا زيد الحسن

بزيادة من شرحه. قوله: (لأن إضافته محضة) أي لغلبة الاسمية على صاحب، وفيه إشارة إلى أن ما إضافته غير محضة يجوز رفعه وبه صرح السيوطي كما مر. قوله: (على القطع) قضيته جواز قطع التوكيد وهو كذلك على قول. قوله: (والمبني قبل النداء) يوهم صنيعه أن المبني قبل النداء قسم مباين للقسمين قبله العلم والنكرة المقصودة وليس كذلك، فلو قال: ولو مبنيين قبل النداء لكان أحسن، مثال العلم المبني قبل النداء يا سيبويه، ومثال النكرة المقصودة المبنية قبل النداء يا من خلقني أي يا إلهاً خلقني. قوله: (أي ما سوى التابع) أي من تابع المضموم خاصة.

قوله: (المضاف المقرون بأل) أي تابع ذي الضم المضاف المقرون بأل والمفرد، وكذا الشبيه بالمضاف على ما مر عن الرضي والمضاف إضافة غير محضة على ما مر عن السيوطي وأشار إليه الشارح. ووجه جواز الأمرين في الأول والثالث والرابع إلحاقها بالمفرد لأن غير المحضة ومنها إضافة المقرون كلا إضافة، فإن قلت: فلم لم يلحق الشبيه والمضاف إضافة غير محضة به إذا نوديا مستقلين؟ قلت: محافظة على إعرابهما الذي هو الأصل فألحقا به تابعين لمشابهتهما له مع حصول الإعراب لفظاً أو تقديراً، وهذا في حالة رفعهما على القول بأنه اتباع لا إعراب كما سيأتي ولم يلحقا به مستقلين محافظة على الإعراب فروعي الإعراب في الحالين اهـ سم ببعض تغيير، فإن قلت: لم لم يجز في التابع المفرد البناء كما جاز في تابع اسم لا المفرد نحو لا رجل ظريف فيها؟ قلت: لأن المنادى لفظاً ومعنى هو المتبوع ولا دخل ليا في التابع والمنفي بلا في الحقيقة هو التابع لا المتبوع غالباً فكأن لا باشرت التابع وذلك لأن معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة في الرجال الذين فيها فالمنفي مضمون الصفة بناء على الغالب من انصباب النفي على القيد فحصل الفرق بين التابعين. قوله: (والمفرد) دخل فيه نعت النكرة المقصودة معرفاً بأل أو لا فيجوز يا رجل العاقل والعاقل ويا رجل عالم وعالماً، نعم إن نصبت رجلاً لجواز نصب النكرة المقصودة الموصوفة تعين نصب صفته. قوله: (ارفع) ظاهره أن رفع التابع المذكور إعراب واستشكل بأنه لا عامل هناك يقتضي رفع التابع بل هناك ما يقتضي نصبه وهو أدعو وأجيب بأن العامل فيه مقدر من لفظ عامل المتبوع مبنياً للمجهول وهو مع ما فيه من التكلف يؤدي إلى التزام قطع التابع. وقال السيوطي في متن جمع الجوامع وشرحه: واعتقد قوم بناء النعت إذا رفع لأنهم رأوا حركته كحركة المنادى حكاه في النهاية اهـ. والمتجه وفاقاً لبعضهم أن ضمة التابع اتباع لا إعراب ولا بناء وفي قول الشارح والرفع اتباعاً للفظ إشارة إليه، وعلى هذا يكون في التعبير بالرفع تسمح فاعرفه.

والحسن، ويا غلام بشر وبشراً، ويا تميم أجمعون وأجمعين، فالنصب اتباعاً للمحل، والرفع اتباعاً للفظ لأنه يشبه المرفوع من حيث عروض الحركة.

تنبيهان: **الأول**: شمل كلامه أولاً وثانياً التوابع الخمسة، ومراده النعت والتوكيد وعطف البيان، وسيأتي الكلام على البدل وعطف النسق. **الثاني**: ظاهر كلامه أن الوجهين على السواء (وَٱجْعَلاَ كَمُسْتَقِلٍّ) بالنداء (نَسَقاً) خالياً عن أل (وَبَدَلاً) تقول يا زيد بشر بالضم، وكذلك يا زيد وبشر، وتقول يا زيد أبا عبد الله وكذلك يا زيد وأبا عبد الله، وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب لأن البدل في نية تكرار العامل، والعاطف كالنائب عن العامل.

تنبيه: أجاز المازني والكوفيون يا زيد وعمراً ويا عبد الله وبكراً (وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ مَا

قوله: (ويا غلام بشر) أي بتنوين بشر لأنه معرب بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة الاتباع على ما حققناه. قوله: (أولاً) أي في قوله تابع ذي الضم وثانياً أي في قوله وما سواه. قوله: (ومراده النعت الخ) أي بقرينة إفراد البدل وعطف النسق بحكم يخصهما بعد ذلك فالآتي مخصص لما تقدم. وقوله: والتوكيد أي لفظياً أو معنوياً. قوله: (ظاهر كلامه الخ) عليه قد يفرق بين هذا والنسق مع أل حيث رجح الرفع فيه كما يأتي بأن ذلك أقرب إلى الاستقلال فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى. سم: وأقربية المنسوق مع أل إلى استقلاله بالنداء من حيث العاطف الذي هو كالعامل وإن بعد من حيث أل التي لا تجامع حرف النداء. قوله: (على السواء) كلام ابن المصنف يقتضي ترجيح النصب سم. قوله: (وبدلاً) لم يقيده أيضاً بالخلو من أل لأنه لا يكون في النداء إلا خالياً من أل ولهذا قال السيوطي في جمع الجوامع وشرحه لا يبدلان أي النكرة المقصودة والإشارة ولا ذو أل من المنادى قال سم: وكأن وجهه أن البدل على نية تكرار العامل وهو الحرف هنا وهو لا يدخل في ما فيه أل، لكن نقل الدماميني عن المصنف أن من البدل ما يرفع وينصب لشبهه بالتوكيد والنعت في عدم صلاحيته لتقدير حرف نداء قبله نحو: يا تميم الرجال والنساء وصحة هذه المسألة مبنية على أن عامل البدل عامل المبدل منه. قوله: (يا زيد بشر بالضم) أي بلا تنوين وكذا يضم بشر بلا تنوين في صورة العطف. قوله: (وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب) أي أنهما معه كالمستقل بالنداء فيعاملان تابعين له بما يعاملان به مستقلين بالنداء.

قوله: (لأن البدل في نية تكرار العامل) ظاهر على مذهب غير المصنف، أما على ما ذهب إليه من أن العامل في المبدل عامل في المبدل منه كبقية التوابع فيوجه بأن البدل لما كان هو المقصود وكان المبدل منه في نية الطرح كان كالمباشر له العامل، ونظير ذلك ما وجه به رفع تابع أي في نحو: يا أيها الرجل من أنه لما كان هو المقصود وأي صلة إليه وجب رفعه. قوله: (أجاز المازني) أي قياساً على المنسوق المقرون بأل، وفرق الجمهور بما سيعلم من تعليل جواز الوجهين في المقرون وفي تعبيره بالإجازة إشارة إلى أنهم يجيزون جعله كالمستقل هذا هو الظاهر، وإن توقف شيخنا فقال: وهل المراد مع إجازتهم الضم أو الرفع اهـ. قوله: (ما نسقا) ظاهره ولو مضافاً نحو:

نُسقَا فَفِيهِ وَجْهَانِ) الرفع والنصب (وَرَفْعٌ يُنْتَقَى) أي يختار وفاقاً للخليل وسيبويه والمازني لما فيه من مشاكلة الحركة ولحكاية سيبويه أنه أكثر، وأما قراءة السبعة ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سورة سبأ، الآية: ١٠] بالنصب فللعطف على فضلاً من ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا﴾ [سورة سبأ، الآية: ١٠] واختار أبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي النصب لأن ما فيه أل لم يل حرف النداء فلا يجعل كلفظ ما وليه وتمسكاً بظاهر الآية إذ إجماع القراء سوى الأعرج على النصب. وقال المبرد: إن كانت أل معرِّفة فالنصب وإلا فالرفع لأن المعرف يشبه المضاف.

تنبيه: هذا الاختلاف إنما هو في الاختيار، والوجهان مجمع على جوازهما إلا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو يا رجل الغلام والغلام فلا يجوز فيه عند الأخفش ومن تبعه إلا الرفع.

(وَأَيُّهَا مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَهْ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَهْ)

يجوز في ضبط هذا البيت أن يكون مصحوب منصوباً فأيها مبتدأ ويلزم خبره ومصحوب مفعول مقدم بيلزم وصفة نصب على الحال من مصحوب أل وبالرفع في موضع الحال من مصحوب أل وبعد في موضع الحال مبني على الضم لحذف المضاف إليه وهو ضمير يعود إلى

يا زيد والحسن الوجه ولا بعد فيه. قوله: (ففيه وجهان الرفع والنصب) لامتناع تقدير حرف النداء قبله فأشبه النعت. سيوطي. قوله: (ورفع) سوغ الابتداء به كون الكلام في معرض التقسيم كما في الفارضي. قوله: (لما فيه من مشاكلة الحركة) أي مع كونه أقرب إلى الاستقلال فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى كما مر عن سم. قوله: (فللعطف على فضلاً) وقال ابن معطي: مفعول معه، وضعفه ابن الخشاب وقيل: مفعول لمحذوف أي وسخرنا له الطير. قوله: (فلا يجعل كلفظ ما وليه) أي فلا تطلب مشاكلته له. قوله: (إن كانت أل معرفة) أي كما في الآية فالنصب أي فالمختار النصب لما في الشرح من أن المعرف يشبه المضاف أي من حيث تأثر ما فيه أل المعرفة بتعريف أل وتأثر المضاف بتعريف الإضافة أو تخصيصها. قوله: (وإلا فالرفع) أي وإلا تكن للتعريف كالتي من بنية الكلمة نحو اليسع والتي للمح الصفة نحو الحارث فالمختار الرفع لأن أل حينئذ كالمعدومة. قوله: (إلا الرفع) ترد عليه الآية إلا أن يمنع عطف والطير على جبال سم.

فائدة: إذا ذكر بعد نعت المنادى تابع كيا زيد الظريف صاحب عمرو فإن قدر الثاني نعتاً للمنادى نصب لا غير أو نعتاً لنعت المنادى لفظ به كما يلفظ بالنعت. دماميني. وقوله: لفظ به كما يلفظ بالتابع إن أراد على سبيل الأولوية للمشاكلة فذاك أو على سبيل الوجوب فممنوع عندي ولم لا يجوز النصب مراعاة لمحل نعت المنادى فعليك بالإنصاف.

قوله: (مصحوب أل) سيأتي أنه يقوم مقامه اسم الإشارة والموصول. قوله: (بالرفع) ظاهره ولو كان مضافاً نحو: يا أيها الحسن الوجه ولا بعد فيه. قوله: (وبعد في موضع الحال) أي من صفة لتقدمه عليها فلا يضر تنكيرها أو من مصحوب أل كما يشير إلى جواز الأمرين. قوله الآتي واقعة أو واقعاً فالأول ناظر للأول والثاني للثاني. قوله: (في موضع الحال مبني على الضم) هذا مبني على ما

أي. والتقدير وأيها يلزم مصحوب أل حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة أو واقعاً بعدها. ويجوز أن يكون مصحوب مرفوعاً على أنه مبتدأ ويكون خبره يلزم والجملة خبر أيها والعائد على المبتدأ محذوف أي يلزمها ويجوز أن يكون صفة هو الخبر. والمراد إذا نوديت أي فهي نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها ها التنبيه مفتوحة، وقد تضم لتكون عوضاً عما فاتها من الإضافة، وتؤنث لتأنيث صفتها نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [سورة الانفطار، الآية:٦] ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ﴾ [سورة الفجر، الآية:٢٧] ويلزم تابعها الرفع، وأجاز المازني نصبه قياساً على صفة غيره من المناديات المضمومة. قال الزجاج: لم يجز هذا المذهب أحد قبله ولا تابعه أحد بعده، وعلة ذلك أن المقصود بالنداء هو التابع ....

ذهب إليه بعضهم من جواز وقوع الظرف المقطوع عن الإضافة حالاً كما نبه عليه شيخنا. قوله: (مرفوعة) مقتضاه أن بالرفع نعت لصفة لا حال من مصحوب أل وإلا لقال مرفوعاً. إلا أن يقال التأنيث باعتبار كون مصحوب أل صفة أو أنه أشار إلى جواز وجه آخر. قال البعض: لكن يرد عليه لزوم الفصل بين النعت ومنعوته بأجنبي اهـ. وفيه أن الفاصل هنا ليس أجنبياً بل هو العامل في بالرفع لأن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والعامل في الحال هو العامل في صاحبها فيكون يلزم عاملاً في مصحوب أل وفي الحال منه وفي صفة الحال فتدبر. قوله: (والعائد على المبتدإ) أي الأول أما العائد على المبتدإ الثاني فمستتر في يلزم وكذا العائد على أيها في الإعراب الأول.

قوله: (ويجوز أن يكون صفة هو الخبر) أي والجملة خبر أي وعائدها محذوف أي صفة لها أو بعدها ويلزم إما بالياء التحتية فهو خبر بعد خبر أو بالتاء الفوقية فهو نعت صفة وبالرفع حال من فاعل يلزم وجعله مفعولاً بزيادة الياء تكلف مستغنى عنه وإن اقتصر عليه الشيخ خالد وتبعه شيخنا والبعض. قوله: (والمراد إذا نوديت أي الخ) لا يخفى أن ما ذكر إلى قوله: ويلزم تابعها الرفع لم يستفد من المتن لا منطوقاً ولا مفهوماً فكيف يراد منه؟ وما اعتذر به البعض من أنه مستفاد من ذكر أي مبنية على الضم مقرونة بها مراداً بها معين غير نافع في قوله: وقد تضم إلى قوله ويلزم تابعها الرفع. قوله: (لتكون عوضاً الخ) علة تلزمها. قوله: (عوضاً عما فاتها الخ) كما عوضوا عنه ما في ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾ [سورة الإسراء، الآية: ١١٠] وخص ها بالنداء لأنه موضع تنبيه وما بالشرط لأنها مبهمة فتوافق الشرط. دماميني. قوله: (وتؤنث) أي على سبيل الأولوية لا الوجوب كما في الدماميني والهمع عن صاحب البديع. قوله: (ويلزم تابعها الرفع) فيه ما قدمناه عند قول المصنف ارفع أو انصب فلا تغفل. قوله: (قال الزجاج الخ) فيه نظر لأن ابن الباذش ذكر أنه مسموع من لسان العرب ولأنه قرئ شاذاً ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [سورة الكافرون، الآية:١] وهي تعضد المازني قاله السندوبي.

قوله: (أن المقصود بالنداء هو التابع) ومع ذلك ينبغي أن لا يكون محله نصباً لأنه بحسب الصناعة ليس مفعولاً به بل تابع له، ويؤيد ذلك قول ابن المصنف وسيذكره الشارح أيضاً أنه لو وصفت صفة أي تعين الرفع سم. وأنا أقول يرد عليه أن تابع ذي محل له محل متبوعه وحينئذ ينبغي

وأي وصلة إلى ندائه. وقد اضطرب كلام الناظم في النقل عن الزجاج فنقل في شرح التسهيل عنه هذا الكلام ونسب إليه في شرح الكافية موافقة المازني وتبعه ولده. وإلى التعريض بمذهب المازني الإشارة بقوله لدى ذي المعرفة، وظاهر كلامه أنه صفة مطلقاً وقد قيل عطف بيان قال ابن السيد: وهو الظاهر. وقيل: إن كان مشتقاً فهو نعت وإن كان جامداً فهو عطف بيان وهذا أحسن.

تنبيهات: **الأول**: يشترط أن تكون أل في تابع أي جنسية كما ذكره في التسهيل، فإذا قلت: يا أيها الرجل فأل جنسية وصارت بعد للحضور كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة. وأجاز الفراء والجرمي اتباع أي بمصحوب أل التي للمح الصفة نحو: يا أيها الحرث، والمنع مذهب الجمهور ويتعين أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجازه. **الثاني**: ذهب الأخفش في

أن يكون محل تابع أي نصباً وأن يصح نصب نعته، ويؤيده ما قدمناه عن الدماميني في يا زيد الظريف صاحب عمرو أنه إن قدر صاحب عمرو نعتاً للظريف لفظ به كما يلفظ بالنعت إن رفعا فرفع وإن نصبا فنصب على ما بيناه سابقاً اللهم إلا أن يكون منع نصب نعت تابع أي لعدم سماعه أصلاً، نعم يصح ما بحثه من أنه ليس لتابع أي محل نصب ولا يجوز نصب نعته على أن رفع التابع إعراب وأن عامله فعل مقدر مبني للمجهول أي يدعي العاقل كما مر لكن ما بعد أي على هذا ليس تابعاً لأي في الحقيقة فلا يظهر حمل كلامه على هذا مع قوله بل تابع له فتأمل. قوله: (وأي وصلة إلى ندائه) إنما آثروا أيا لأنها لوضعها على الإبهام واحتياجها وضعاً إلى المخصص ألصق بما بعدها من غيرها، ولما شابهها اسم الإشارة بكونه وضع مبهماً مشروطاً إزالة إبهامه بالإشارة الحسية أو الوصف بعده قام مقامها في التوصل إلى نداء ما فيه أل. وأما ضمير الغائب فإنه وإن وضع مبهماً مشروطاً إزالة إبهامه لكن بما قبله غالباً وهو المفسر، وأما الموصول فإنه وإن أزال إبهامه ما بعده لكنه جملة اهـ دماميني عن الرضي باختصار، وأيضاً ضمير الغائب وكثير من الموصولات لا يباشرها حرف النداء. قوله: (إنه صفة له مطلقاً) أي مشتقاً كان أو جامداً لتأول الجامد بالمشتق كالمعين والحاضر أو لأن كثيراً من المحققين على أنه لا يشترط في النعت أن يكون مشتقاً أو مؤولاً به بل الضابط دلالته على معنى في متبوعه كالرجل لدلالته على الرجولية.

قوله: (وقد قيل عطف بيان) ظاهره مطلقاً لتصح المقابلة. قوله: (جنسية) أي لا زائدة لازمة كاليسع أو غير لازمة كاليزيد ولا التي للمح الأصل كالحارث ولا التي للعهد كالزيدين ولا الداخلة على العلم بالغلبة كالصعق والنجم، فعلم ما في كلام البعض من القصور. والمراد أنها جنسية بحسب الأصل أي قبل دخول يا كما يدل عليه بقية كلامه فلا ينافي أن مصحوبها بعد دخول يا معين حاضر كما سيذكره. قوله: (وصارت بعد للحضور) أي بسبب وقوع مدخولها صفة لمنكر قصد به معين حاضر لا بسبب انقلاب أل عهدية حتى يرد أن المصرح به أنها غير عهدية أفاده سم. قوله: (أن يكون ذلك عطف بيان) أي لا نعتاً لأن العلم لا ينعت به هكذا ينبغي التعليل. قوله: (وأي

أحد قوليه إلى أن المرفوع بعد أي خبر لمبتدأ محذوف وأي موصولة بالجملة، ورد بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ بل كان أولى ولجاز وصلها بالفعلية والظرف. **الثالث**: ذهب الكوفيون وابن كيسان إلى أن ها دخلت للتنبيه مع اسم الإشارة فإذا قلت: يا أيها الرجل تريد يا أيهاذا الرجل ثم حذف ذا اكتفاء بها. **الرابع**: يجوز أن توصف صفة أي ولا تكون إلا مرفوعة مفردة كانت أو مضافة كقوله:

٦٨٧ ـ يا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنَزِّي لاَ تُوعِدَنِّي حَيَّةً بِالنَّكْزِ

(وَأَيُّ هَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدْ) أيهذا مبتدأ وأيها الذي عطف عليه وسقط العاطف للضرورة، وورد جملة خبر، ووحد الفاعل إما لكون الكلام على حذف مضاف والتقدير لفظ أيهذا وأيها الذي ورد أو هو من باب:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ

موصولة بالجملة) والتقدير يا من هو الرجل. وقال الفارضي التقدير يا لذي هو الرجل اهـ. قال شيخنا والأول أولى لأن **يا** لا تدخل على نحو الذي على الراجح كما مر. قوله: **(لجاز ظهور المبتدإ)** أي لأن هذا ليس من مظان وجوب حذف المبتدإ. وله أن يقول: باب النداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز الترخيم فيه دون غيره فلهذا التزموا حذف المبتدإ وقوله، ولجاز وصلها الخ وله أن يقول التزموا فيها ضرباً من الصلة كما التزموا فيها ضرباً من الوصف على رأيكم. همع.

قوله: (يا أيها الجاهل الخ) التنزي نزع الإنسان إلى الشر. والنكز بفتح النون وسكون الكاف آخره زاي اللسع أي لا توعدني باللسع حالة كونك مشبهاً للحية في ذلك. قوله: (وأيهذا الخ) نحو: يا أيهذا الرجل فأي منادي مبني على الضم في محل نصب وها للتنبيه وذا صفة أي في محل رفع والرجل صفة لذا أو عطف بيان مرفوع بضمة ظاهرة، ونحو: يا أيها الذي قام فالذي صفة أي في محل رفع وهذا كله مبني على أن حركة التابع إعراب وتقدم ما فيه، قال شيخنا: ولعل مذهب المازني يجري هنا أيضاً فيجوز كون ذا والذي في محل نصب. قوله: (للضرورة) بل تقدم أن الواو العاطفة تحذف اختياراً. قوله: (من باب نحن بما عندنا الخ) أي من الحذف من الأول لدلالة

---

٦٨٧ ـ رجز قاله رؤبة. وتمامه:

لاَ تُوعِدَنِّي حَيَّةً بِالنَّكْزِ

والشاهد في أنه وصف يا بما فيه أل، ووصف ما فيه أل بمضاف إلى ما فيه أل. وقيل رفع ذو التنزي لأنه تابع لصفة. وقيل الجاهل صفة لأي وليس بصلة والتقدير ياها هو الجاهل ذو التنزي، فالحركة فيه ليست حركة اتباع لتكون في موضع نصب، بل حركة إعراب لأنه خبر المبتدأ المحذوف ونعت المرفوع مرفوع. والتنزي نزع الإنسان إلى الشر وأصله من نزأت بين القوم إذا حرشت بينهم. والنكز بفتح النون وسكون الكاف وفي آخره زاي معجمة من نكزت الحية بأنفها أي لسعته، وإذا عضته بنابها قيل نشطته.

أي ورد أيضاً وصف أي في النداء باسم الإشارة وبموصول فيه أل كقوله:

٦٨٨ ـ أَلاَ أَيُّهَاذَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ ... لِشَيْءٍ نَحَتْهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ

ونحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ﴾ [سورة الحجر، الآية:٦] (وَوَصْفُ أَيٍّ بِسِوَى هَذَا) الذي ذكر (يُرَدْ) فلا يقال يا أيها زيد ولا يا أيها صاحب عمرو.

تنبيهان: الأول: يشترط لوصف أي باسم الإشارة خلوه من كاف الخطاب كما هو ظاهر كلامه وفاقاً للسيرافي وخلافاً لابن كيسان فإنه أجاز يا أيها ذاك الرجل. **الثاني**: لا يشترط في اسم الإشارة المذكور أن يكون منعوتاً بذي أل وفاقاً لابن عصفور والناظم كقوله:

٦٨٩ ـ أَيُّهَذَانِ كُلاَ زَادَكُمَا ... وَدَعَانِي وَاغِلاً فِيمَنْ وَغَلْ

واشترط ذلك غيرهما (وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيٍّ فِي الصِّفَهْ) ....

الثاني، ويحتمل كلام المصنف العكس وفي الأولى منهما عند احتمالهما وعدم تعيين القرينة أحدهما قولان قيل الحذف من الثاني لأن الأواخر أليق بالحذف من الأوائل وقيل من الأول لعدم الفصل. وتمام البيت: «والرأي مختلف» وهو كما قال شيخنا من المنسرح. قوله: (ألا أيهذا الباخع) أي المهلك والوجد بالرفع فاعل الباخع ونفسه مفعول، ولا يصح جر الوجد بإضافة الباخع إليه لعدم جواز إضافة اسم الفاعل المتعدي إلى مرفوعه.

قوله: (ووصف أي بسوى هذا يرد) قال الشاطبي: إنه حشو لا فائدة فيه، ويجاب بأنه لما علم بقوله: وأيهذا الخ أن اللزوم ليس على ظاهره كان مظنة توهم شيء آخر فدفعه بهذا اهـ طبلاوي، واسم الإشارة في قوله: سوى هذا يرجع لما ذكر من مصحوب أل واسم الإشارة والموصول المقرون بأل. قوله: (خلوه من كاف الخطاب) أي لأنه المقصود بالنداء كما تقدم فهو المخاطب، ووصله بكاف المخاطب يقتضي أن المشار إليه غير المخاطب فيحصل التنافي. ولابن كيسان أن يجعل الخطاب في مثل يا ذاك للمشار إليه فلا يحصل التنافي، لكن يمنعه ما تقدم في باب اسم الإشارة من أن المخاطب بالكاف غير المشار إليه إلا أن يخصه بغير النداء فتأمل.

قوله: (ودعاني) أي اتركاني. والواغل من يدخل على القوم وهم يشربون ولم يدع. قوله:

---

٦٨٨ ـ قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة من الطويل يمدح بها بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري رضي الله عنهم. الشاهد في ألا أيها ذا حيث وصف المبهم الذي هو أي باسم الإشارة ووصف اسم الإشارة بما فيه أل وهو الباخع، والوجد مرفوع لأنه فاعل اسم الفاعل فلا ضمير فيه أو منصوب على التعليل أي الباخع نفسه لأجل الوجد فحينئذ فيه ضمير هو فاعله، يقال بخع إذا هلك. والوجد شدة الشوق. ونحته أي صرفته. والمقادر فاعله أراد به المقادير، والجملة في محل الجر صفة لشيء.

٦٨٩ ـ هو من الرمل وتمامه:

وَدَعَانِيَ وَاغِلاً فِيمَنْ يَغَلْ

والشاهد في أهذان حيث وصف المنادى فيه باسم الإشارة وحذف حرف النداء أي يا هذان. =

في لزومها ولزوم رفعها ولزوم كونها بأل على ما مر. نحو: يا ذا الرجل ويا ذا الذي قام هذا (إِنْ كَانَ تَرْكُهَا) أي ترك الصفة (يُفِيتُ الْمَعْرِفَهْ) أي بأن تكون هي مقصودة بالنداء واسم الإشارة قبلها لمجرد الوصلة إلى ندائها كقولك لقائم بين قوم جلوس: يا هذا القائم. أما إذا كان اسم الإشارة هو المقصود بالنداء بأن قدرت الوقوف عليه فلا يلزم شيء من ذلك، ويجوز في صفته حينئذ ما يجوز في صفة غيره من المناديات المبنيات على الضم (فِي نَحْوِ) يا (سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ) وقوله:

٦٩٠ - يَـا تَـيْـمَ تَـيْـمَ عَـدِيٍّ لاَ أَبَـا لَـكُـمُ

(في لزومها الخ) أي لا في لزوم إفراد موصوفها بل يراعى حال المشار إليه نحو يا هذان الرجلان ويا هؤلاء الرجال. وأل في قوله الصفة عهدية أي الصفة المذكورة في أي إلا أنها تتناول اسم الإشارة مع أن اسم الإشارة لا يوصف باسم الإشارة وكأنه ترك ذلك اتكالاً على ظهور أن اسم الإشارة لا يوصف باسم الإشارة فكأنه معلوم الانتفاء سم. قوله: (على ما مر) لعل مراده على ما مر من اشتراط كون أل جنسية على الراجح. قوله: (نحو يا ذا الرجل ويا ذا الذي قام) ونحو: يا هذا الرجل ويا هذا الذي قام ويا هؤلاء الكرام فها للتنبيه، واسم الإشارة منادى مقدر فيه الضم وما بعده له صفة مرفوعة. قوله: (يفيت المعرفة) أي يفوت علم المخاطب بالمنادى. قوله: (بأن تكون هي) أي الصفة. قوله: (هو المقصود بالنداء) بأن عرفه المخاطب بدون الوصف كما إذا وضع المتكلم يده عليه. قوله: (فلا يلزم شيء من ذلك) مقتضاه حتى كون الصفة مقرونة بأل فيقتضي صحة يا هذا الرجل وليس كذلك، ويمكن تصحيح عبارته بجعل من بيانية وجعل الإشارة إلى مجموع ما مر من ذكر الصفة ورفعها وقرنها بأل فالمعنى لا يلزم مجموع الثلاثة أي بل بعضها وهو القرن بأل هكذا ينبغي الجواب لا كما أجاب البعض فتدبر.

قوله: (في نحو سعد سعد الأوس) أي من كل تركيب وقع فيه المنادى مفرداً مكرراً ووقع بعد

= والواغل بالغين المعجمة هو الذي يدخل على القوم ولم يدع، وذلك الشراب الوغل. وأصل يغل يوغل لأنه من وغل حذفت الواو لوقوعها بين الكسرة والياء.

٦٩٠ - قاله جرير وتمامه:

لاَ يَـلْـفِـيـنَّـكُـمُ فِـي سَـوْءَةٍ عُـمَـرُ

من قصيدة من البسيط يهجو بها عمر بن لجا وقومه. والشاهد في يا تيم تيم عدي فإن مذهب سيبويه فيه إذا نصبا جميعاً أن يكون الثاني مقحماً. ويجوز أن يكون الأول مضموماً على أنه منادى علم والثاني بدلاً من الأول أو عطف بيان أو منادى مضاف وحذف المضاف إليه لدلالة الثاني عليه، والتقدير يا تيم عدي يا تيم عدي. وإنما أضاف التيم إلى عدي ليفرق بينها وبين تيم مرة في قريش، وتيم غالب بنَ فهر في قريش أيضاً، وتيم قيس بن ثعلبة، وتيم شيبان، وتيم ضبة. ولا أبا لكم كلمة تستعمل عند الغلظة في الخطاب، ولا لنفي الجنس. قوله يلفينكم من ألفى إذا وجد. والسوأة بالفتح الفعلة القبيحة.

وقوله:

٦٩١ - يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمُلاَتِ الذُّبَّلِ

(يَنْتَصِبْ ثَانٍ) حتماً (وَضُمَّ وَٱفْتَحْ أَوَّلاً تُصِبْ) فإن ضممته فلأنه منادى مفرد معرفة، وانتصاب الثاني حينئذ لأنه منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بدل أو بإضمار أعني. وأجاز السيرافي أن يكون نعتاً وتأول فيه الاشتقاق. وإن فتحته فثلاثة مذاهب: **أحدها**: وهو مذهب سيبويه أنه منادى مضاف إلى ما بعد الثاني. **والثاني**: مقحم بين المضاف والمضاف إليه.

المرة الثانية مضاف إليه. وسعد الأوس هو سعد بن معاذ رضي الله تعالى عنه كما في التصريح. قوله: (زيد اليعملات) بفتح الميم أضيف زيد إلى اليعملات لأنه كان يحدو لها وهي جمع يعملة وهي الناقة القوية الحمولة. والذبل جمع ذابل بمعنى الضامر كركع جمع راكع اهـ زكريا. وعبارة القاموس وهي الناقة الشديدة النجيبة المعتملة المطبوعة على العمل والجمل يعمل ولا يوصف بهما إنما هما اسمان اهـ. ولو قال زكريا جمع ذابلة كما عبر الشمني لكان أنسب باليعملات.

قوله: (لأنه منادي مضاف) فهو بتقدير يا، والفرق بين هذا والبدل أن هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز ذلك في البدل وإن قيل إنه على تقدير تكرار العامل إذ هو عند ذلك القائل كالتقدير المعنوي الذي لا يتكلم به شاطبي. قوله: (أو توكيد) قاله المصنف. قال أبو حيان: ولم يذكره أصحابنا لأنه لا معنوي وهو ظاهر ولا لفظي لاختلاف جهتي التعريف لأن الأول معرف بالعلمية أو النداء والثاني بالإضافة لأنه لم يضف حتى سلب تعريف العلمية اهـ. قال ابن هشام: وثم مانع أقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بما لم يتصل به الأول. قال سم: ولا يخفى أن كلا الأمرين إنما يرد على المصنف إذا سلم أنه مانع وإلا فقد يتمسك بظاهر تعريف التوكيد اللفظي فإنه صادق مع اختلاف جهتي التعريف ومع اتصال الثاني بما لم يتصل به الأول. قوله: (وتأول فيه الاشتقاق) أي جعله مشتقاً بتأوله بالمنسوب إلى الأوس وضعفه الشاطبي بأن النعت بالجامد على تأوله بالمشتق موقوف على السماع.

قوله: (والثاني مقحم) أي زائد بناء على جواز إقحام الأسماء وأكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وهما كالشيء الواحد وكان يلزم أن ينون الثاني لعدم إضافته اهـ تصريح وعليه

---

٦٩١ - تمامه:

تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ

قاله عبد الله بن رواحة فيما قاله النحاس. وقيل قاله بعض ولد جرير. وأراد بزيد زيد بن أرقم. والشاهد فيه أن المنادى وقع مكرراً في حالة الإضافة فيجوز في الأول الضم والفتح ويتعين النصب في الثاني. وأضيف زيد إلى اليعملات لأنه كان يحدو لها، وهو جمع يعملة وهي الناقة القوية الحمولة. والذبل بضم الذال المعجمة وتشديد الباء الموحدة جمع ذابل بمعنى الضامر. كركع جمع راكع.

وعلى هذا قال بعضهم: يكون نصب الثاني على التوكيد. **وثانيها**: وهو مذهب المبرد أنه مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر، والثاني مضاف إلى الآخر ونصبه على الأوجه الخمسة، **وثالثها**: أن الاسمين ركبا تركيب خمسة عشر ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة إعراب ومجموعهما منادى مضاف وهذا مذهب الأعلم.

تنبيهات: **الأول**: صرح في الكافية بأن الضم أمثل الوجهين، **الثاني**: مذهب البصريين أنه لا يشترط في الاسم المكرر أن يكون علماً بل اسم الجنس نحو: يا رجل رجل قوم والوصف نحو يا صاحب صاحب زيد كالعلم فيما تقدم، وخالف الكوفيون في اسم الجنس فمنعوا نصبه وفي الوصف فذهبوا إلى أنه لا ينصب إلا منوناً نحو: يا صاحباً صاحب زيد، **الثالث**: إذا كان الثاني غير مضاف نحو: يا زيد زيد جاز ضمه بدلاً، ورفعه ونصبه عطف بيان ....

ففتحته غير إعراب لأنها غير مطلوبة لعامل بل فتحته اتباع فيما يظهر، وإن كان يرد عليه أن بين المتبع والمتبع له حاجزاً حصيناً، لكن صرح الشارح بأن نصب الثاني توكيد ويوافقه تفسير الحفيد الإقحام بالتأكيد اللفظي، وعلى هذا فالفتحة فتحة إعراب، ولا يبعد أن الفصل بالثاني مغتفر لأنه كلا فصل لاتحاد الاسمين لفظاً ومعنى وأن عدم تنوين الثاني على هذا الوجه والذي قبله للمشاكلة فيندفع قول صاحب التصريح ففيه فصل الخ. وقوله: وكان يلزم الخ فتأمل ولا يصح إعرابه بدلاً أو عطف بيان كما كان في صورة الضم لأنهما إنما يكونان بعد تمام الاسم الأول والأول لا يكمل إلا بالإضافة بخلاف صورة الضم فإن الاسم الأول فيهما غير مضاف. قوله: (إلى محذوف) أي مماثل لما أضيف إليه الثاني. قوله: (ونصبه) أي الثاني على الأوجه الخمسة بل الستة وهي أن يكون منادى مستأنفاً أو منصوباً بأعني أو عطف بيان أو بدلاً أو توكيداً أو نعتاً وكأنه لم ينظر إلى السادس لضعفه. قوله: (إن الاسمين ركبا) قيل فيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء ولا وجه له إذ المركب شيئان فقط قاله في التصريح، وقال الفارسي: الاسمان مضافان للمذكور وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد.

قوله: (ففتحتهما فتحة بناء) فيه أن فتحة الأول على القول بالتركيب فتحة بنية ويمكن تصحيح عبارته بأن المراد ففتحة مجموعهما الذي هو المركب وفتحته هي فتحة آخره، ولو قال ففتحة الثاني فتحة بناء لكان واضحاً. ثم هذا القول لا يشمله قول المصنف ينتصب ثان، إلا أن يراد بالنصب ما يعم فتحة الإعراب وغيره. قوله: (أمثل الوجهين) أي أحسنهما وأشار هنا إلى أمثليته بتقديمه. قوله: (بل اسم الجنس) مبتدأ خبره كالعلم. قوله: (وخالف الكوفيون الخ) عبارة الهمع وخالف الكوفيون فأوجبوا في اسم الجنس ضم الأول وفي الوصفين ضمه بلا تنوين أو نصبه منوناً. قوله: (جاز ضمه بدلاً) نقله المصنف عن الأكثر ورده بأنه لا يتحد لفظ بدل ومبدل منه إلا ومع الثاني زيادة بيان وجوز الدماميني أن يكون منادى ثانياً وأن يكون تأكيداً لفظياً. وقوله: ضمه بدلاً أي بناؤه على الضم ومن لازمه عدم التنوين. قوله: (عطف بيان) رده المصنف في شرح الكافية فقال: إنه توكيد على اللفظ

على اللفظ أو المحل.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

(وَٱجْعَلْ مُنَادَى صَحَّ) آخره (إِنْ يُضَفْ لِيَا) المتكلم (كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا) والأفصح والأكثر من هذه الأمثلة الأول وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [سورة الزمر، الآية:١٦] ثم الثاني وهو ثبوتها ساكنة نحو: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ [سورة الزخرف، الآية:٦٨] والخامس وهو ثبوتها مفتوحة نحو: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟﴾ [سورة الزمر، الآية:٥٣] وهذا هو الأصل، ثم الرابع وهو قلب الكسرة فتحة والياء ألفاً نحو: ﴿يَٰحَسْرَةً﴾ [سورة يس، الآية:٣٠] وأما المثال الثالث وهو حذف الألف والاجتزاء بالفتحة فأجازه الأخفش والمازني والفارسي كقوله:

أو المحل لا عطف بيان كما يقول أكثر النحويين لأن الشيء لا يبين نفسه. قوله: (على اللفظ أو المحل) لف ونشر مرتب.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

أفرده بترجمة لأن له أحكاماً تخصه، وتقدم أن الأصل في ياء المتكلم قيل السكون وقيل الفتح وجمع بأن السكون أصل أوّل إذ هو الأصل في كل مبني والفتح أصل ثان إذ هو الأصل فيما وضع على حرف واحد. قوله: (صح آخره) بأن يكون آخره حرفاً غير لين أو ليناً قبله ساكن كدلو وظبي، وهذا القيد يخرج نحو مسلمي تثنية وجمعاً وجوز العصام حذف يائه لدلالة ياء التثنية والجمع على الإضافة وعدم التباسه بالمفرد عند الحذف قال سم: وفيه نظر في الجمع لالتباسه حينئذ بالمفرد في صورة إثبات يائه ساكنة اهـ. ويشترط مع ما ذكره المصنف أن يكون غير وصف مشبه للفعل كما سيأتي. قوله: (عبدا) ينبغي أن يكون منصوباً بفتحة مقدرة على الدال لا بالفتحة الموجودة لأنها لأجل الألف سم. قوله: (وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة) نقل البعض عن الحفيد أنه قيد ذلك بأن يشتهر الاسم بالإضافة إلى الياء أولاً، فلا يقال في يا عدوي يا عدو لأنه لا دلالة على الياء. والذي في التوضيح وشرحه إنما هو اشتراط الاشتهار بالإضافة في الوجه السادس وهو الضم وهذا هو المتجه فافهم. قوله: (والخامس) عطفه على الثاني بالواو إشارة إلى أنهما في مرتبة للقول بالأصالة في كل، وجعل السيوطي السكون أفصح من الفتح ولعل وجهه أن السكون أخف من الفتح. قوله: (والياء ألفاً) أي لتحركها وانفتاح ما قبلها لأن الألف أخف من الياء اهـ تصريح. والظاهر أن هذه الألف اسم لأنها منقلبة عن اسم وينبغي أن يحكم بأنها مضاف إليه وأنها في محل جر سم.

قوله: (وهو حذف الألف) فيه جمع بين حذف العوض والمعوض وهو لا يجوز، ويجاب بأنها بدل الياء وفرق بين الإبدال والتعويض سم على أنه قد يمنع عدم الجواز بدليل وإقام الصلاة

٦٩٢ ـ وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي ... بِلَهْفَ وَلاَ بِلَيْتَ وَلاَ لَو أَنِّي

أصله بقولي يا لهفا. ونقل عن الأكثرين المنع. قال في شرح الكافية: وذكروا أيضاً وجهاً سادساً وهو الاكتفاء عن الإضافة بنيتها وجعل الاسم مضموماً كالمنادى المفرد. ومنه قراءة بعض القراء ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [سورة يوسف، الآية:٣٣] وحكى يونس عن بعض العرب: يا أم لا تفعلي وبعض العرب يقولون يا رب اغفر لي ويا قوم لا تفعلوا. أما المعتل آخره ففيه لغة واحدة وهي ثبوت يائه مفتوحة نحو: يا فتاي ويا قاضي.

تنبيهان: الأول: ما سبق من الأوجه هو فيما إضافته للتخصيص كما أشعر به تمثيله، أما الوصف المشبه للفعل فإن ياءه ثابتة لا غير، وهي إما مفتوحة أو ساكنة نحو: يا مكرمي ويا

وأجاب إجاباً. قوله: (ونقل عن الأكثرين المنع) أي ولا دلالة في البيت على الجواز لاحتمال أن المراد بهذه اللفظة ولا نداء. قوله: (وجهاً سادساً) يظهر أن قائله يحذف الياء والكسرة ثم يعامله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره ضمة مشاكلة للمفرد المبني فهو منصوب تقديراً بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة المشاكلة. وتعرفه بالإضافة المنوية كما اختاره المصنف لا محلاً. وتعرفه بالقصد كما قيل وإلا لم يكن لغة في المضاف. قال أبو حيان: والظاهر أن حكمه في الاتباع حكم المبني على الضم غير المضاف لا حكم المضاف للياء اهـ. أي أنه يجوز في تابعه الوجهان وهو لا يظهر على أن تعرفه بالإضافة المنوية ونصبه مقدر فإن مقتضاه عدم جواز الوجهين في تابعه وقد يوجه ما قاله أبو حيان وإن قلنا تعرفه بالإضافة المنوية ونصبه مقدر بأنه عومل معاملة المفرد فأعطي حكمه وإن لم يكن منه حقيقة أفاده سم. قال في التصريح: وإنما يأتي هذا الوجه السادس فيما يكثر نداؤه مضافاً كالرب تعالى والأب والأم والابن حملاً للقليل على الكثير.

قوله: (أما المعتل آخره) بأن يكون آخره حرفاً ليناً قبله حركة مجانسة له، وأما ما حذف لامه كأخ فلا ترد لامه خلافاً للمبرد ووقع في عبارة البعض هنا خلل فاحذره. قوله: (وهي ثبوت يائه مفتوحة) وتسكين ورش محياي من إجراء الوصل مجرى الوقف. قوله: (فيما إضافته للتخصيص) كان الأولى للتعريف والمراد فيما إضافته محضة بقرينة المقابلة. قوله: (المشبه للفعل) أي المضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال. قوله: (فإن ياءه ثابتة لا غير) قد يوجه بشدة طلبه لها لكونه عاملاً يشبه الفعل. قوله: (وهي إما مفتوحة أو ساكنة) أي إن لم يكن الوصف مثنى أو مجموعاً على

---

٦٩٢ ـ هو من الوافر. والباء في براجع زائدة وهو خبر لست. قوله بلهف أي بقولي لهف. والشاهد فيه لأن أصله لهفاً بالألف ولكنه حذفها واكتفى بالفتحة. وأصله يا لهفي أي تحسري فحذف حرف النداء ثم قلب الياء ألفاً ثم حذف الألف اجتزاء بالكسرة. قوله: ولا بليت أي ولا بقولي ليت ولا بقولي لو أني فعلت. والحاصل أن الأمر الذي فات لا يعود ولا يتلافى لا بكلمة التلهف ولا بكلمة التمني ولا بكلمة لو التي تفتح أبواباً من الشيطان.

ضاربي. **الثاني**: قال في شرح الكافية: إذا كان آخر المضاف إلى ياء المتكلم ياء مشددة كبني قيل: يا بني أو يا بني لا غير فالكسر على التزام حذف ياء المتكلم فراراً من توالي الياءات مع أن الثالثة كان يختار حذفها قبل ثبوت الثنتين وليس بعد اختيار الشيء إلا لزومه. والفتح على وجهين: **أحدهما**: أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفاً ثم التزم حذفها لأنها بدل مستثقل. **الثاني**: أن ثانية ياءي بني حذفت ثم أدغمت أولاهما في ياء المتكلم ففتحت لأن أصلها الفتح كما فتحت في يدي ونحوه اهـ. وقد تقدمت بقية الأحكام في باب المضاف إلى ياء المتكلم (وَفَتْحٌ أَوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا) والألف تخفيفاً لكثرة الاستعمال (اسْتَمَرْ فِي) قولهم (يَا ابْنَ أُمَّ) ويا ابنة أم و(يَا ابْنَ عَمِّ) ويا ابنة عم (لاَ مَفَرْ) أما الفتح ففيه قولان: أحدهما أن الأصل أما وعما بقلب الياء ألفاً فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها. ....

حده وإلا تعين الفتح نحو يا ضاربي ويا ضاربي. قوله: (كبني) أي تصغير ابن وأصله بنو بفتحتين وإذا صغرته حذفت ألف الوصل ورددت اللام المحذوفة فيبقى بنيو فتقلب الواو ياء لاجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون وتدغم الياء في الياء، وعلى القول بأن لامه ياء يكون فيه ما عدا القلب. قوله: (قيل يا بني) بكسر الياء أو يا بني بفتحها لا غير، أورد عليه شيخنا أن فيه لغة ثالثة قرئ بها في السبع وهي إسكان الياء مخففة ووجهه أنه حذف ياء المتكلم ثم استثقلت الياء المشددة المكسورة فحذف الياء الثانية التي هي لام الكلمة وأبقى الأولى وهي ياء التصغير ساكنة. قوله: (على التزام حذف ياء المتكلم) أي وإبقاء الياء الثانية على كسرها لأجل ياء المتكلم. قوله: (مع أن الثالثة) كان الأوضح ولأن الثالثة لأن هذا تعليل آخر لالتزام الحذف. قوله: (أبدلت ألفاً) أي بعد قلب الكسرة التي قبلها فتحة.

قوله: (ثم التزم حذفها) أي وأبقيت الفتحة دليلاً عليها. قوله: (مستثقل) أي حرف مستثقل وهو الياء أي وبدل الثقيل ثقيل. قوله: (ففتحت لأن أصلها الفتح) وعلى القول بأن أصلها السكون يوجه الفتح بأنه احتيج للتحريك لئلا يلتقي ساكنان والفتح أخف سم. قوله: (بقية الأحكام) أي بقية أحكام المضاف المذكور ككسر آخره وجوباً إذا لم يكن واحداً من الأمور الأربعة المتقدمة في قوله:

آخر ما أضيف لليا اكسر إذا

لم يك معتلاً الخ. وسلامة الألف مطلقاً إلى آخر ما مر أي فلا نعيد تلك الأحكام هنا. قوله: (وفتح أو كسر) أي للميم وأجاز قوم ضمها أيضاً. سم. قوله: (وحذف اليا) أي مع الكسر والألف أي مع الفتح ففيه مع ما قبله لف ونشر مشوش لكن حذف الألف إنما يأتي على قول الكسائي الآتي ومن وافقه لا على قول سيبويه والبصريين فلهذا أسقطه المصنف.

قوله: (استمر) أي اطرد، وفي نسخة اشتهر وأفرد الضمير مع رجوعه إلى الفتح أو الكسر وحذف الياء على التأول بالمذكور أو على حذف خبر أحد المتعاطفين لدلالة الآخر. قوله: (ويا ابنة عم) في التصريح أن بنتا كابنة. قوله: (فحذفت الألف وبقيت الفتحة) قد تقدم منع الجمهور لهذا في

الثاني: أنهما جعلا اسماً واحداً مركباً وبني على الفتح والأول قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة وحكي عن الأخفش والثاني قيل هو مذهب سيبويه والبصريين وأما الكسر فظاهر مذهب الزجاج وغيره أنه مما اجتزى فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة من غير تركيب. قال في الارتشاف: وأصحابنا يعتقدون أن ابن أم وابنة أم وابن عم وابنة عم حكمت لها العرب بحكم اسم واحد وحذفوا الياء كحذفهم إياها من أحد عشر إذا أضافوه إليها. وأما إثبات الياء والألف في قوله:

٦٩٣ ـ يَا ٱبْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّق نَفْسِي

وقوله:

٦٩٤ ـ يَا ٱبْنَةَ عَمَّا لاَ تَلُومِي وَٱهْجَعِي

فضرورة. أما ما لا يكثر استعماله من نظائر ذلك نحو: يا ابن أخي ويا ابن خالي فالياء فيه ثابتة لا غير، ....

غير هذه الصورة نحو يا عبد وهم لا يمنعون ذلك هنا، والفرق ثبوت السماع الصحيح هنا سم. وقوله: قد تقدم أي في قول الشارح ونقل عن الأكثرين المنع. قوله: (والثاني أنهما) أي ابنا وما بعده. قوله: (وبني) أي المجموع على الفتح فيكون نحو يا ابن أم مبنياً على ضم مقدر كخمسة عشر، ونقل السيوطي عن الرضي أن مجموع الكلمتين مع تركيبهما وفتحهما مضاف إلى الياء المحذوفة. قوله: (من غير تركيب) هذا هو محل مخالفة ظاهر مذهب الزجاج لما في الارتشاف. قوله: (قال في الارتشاف الخ) هذا مقابل قوله فظاهر مذهب الزجاج الخ. قوله: (وحذفوا الياء) أي وأبقوا الكسرة دليلاً عليها لأن الكلام في الكسر. قوله: (ويا شقيق) تصغير شقيق. قوله: (فضرورة) وقال بعضهم: هما لغتان قليلتان قيل وقلب الياء ألفاً أجود من إثباتها وإذا ثبتت الياء ففيها وجهان الإسكان والفتح فالحاصل خمسة أوجه، ونص بعضهم على أن الخمسة لغات، ومر قريباً لغة سادسة وهي الضم. قوله: (فالياء فيه ثابتة لا غير) ساكنة أو مفتوحة ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى

---

٦٩٣ ـ تمامه:

أَنْتَ خَلَّيْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ

قاله أبو زيد حرملة بن المنذر من شعر من الخفيف يرثي به أخاه. الشاهد في إثبات الياء في أمي، والأصل إثبات الياء في المضاف إلى ياء المتكلم إذا نودي المضاف إلا في يا ابن أم ويا ابن عم لكثرة الاستعمال فيهما وذلك للضرورة. وشقيق تصغير شقيق المترحم، بمعنى يا ابن أمي ويا أخا نفسي خليتني لدهر شديد أكابده وحدي، وقد كنت لي ظهيراً عليه وركناً أستند إليه، فأوحشني فقدك، وأتلفني موتك.

٦٩٤ ـ قاله أبو النجم العجلي من قصيدة مرجزة أولها:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي

والشاهد في إثبات الألف في عما وإبدالها من الياء إذ أصله يا ابنة عمي، واهجعي من الهجوع وهو النوم بالليل خاصة. وأم الخيار اسم امرأته.

ولهذا قال في يا ابن أم يا ابن عم ولم يقل في نحو يا ابن أم يا ابن عم.

تنبيه: نص بعضهم على أن الكسر أجود من الفتح وقد قرئ ﴿قَالَ ٱبۡنَ أُمَّ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٥٠] بالوجهين (**وَفِي النِّدَا**) قولهم يا (**أَبَتِ**) ويا (**أَمَتِ**) بالتاء (**عَرَضْ**) والأصل يا أبي ويا أمي (**وَٱكْسِرْ أَوِ ٱفْتَحْ وَمِنَ اليَا التَّا عِوَضْ**) ومن ثم لا يكادان يجتمعان، ويجوز فتح التاء وهو الأقيس وكسرها وهو الأكثر، وبالفتح قرأ ابن عامر وبالكسر قرأ غيره من السبعة.

تنبيهات: **الأول**: فهم من كلامه فوائد: الأولى أن تعويض التاء من ياء المتكلم في أب وأم لا يكون إلا في النداء. **الثانية**: أن ذلك مختص بالأب والأم. **الثالثة**: أن التعويض فيهما ليس بلازم فيجوز فيهما ما جاز في غيرهما من الأوجه السابقة فهم ذلك من قوله عرض. **الرابعة**: منع الجمع بين التاء والياء لأنها عوض عنها وبين التاء والألف لأن الألف بدل من الياء. وأما قوله:

٦٩٥ ـ أَيَا أَبَتِي لاَ زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا ... لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا

تصريح أي مع عدم سماع حذفها في غير يا ابن أم يا ابن عم فلا يرد أن البعد موجود فيهما أيضاً.

قوله: (**ولهذا قال في يا ابن أم يا ابن عم**) ولا يرد يا ابنة أم يا ابنة عم لأن ابنة هي ابن بزيادة التاء.

قوله: (**وفي الندا أبت أمت عرض**) وكل منهما منصوب لأنه معرب فإنه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لأجل التاء لاستدعائها فتح ما قبلها لا على التاء لأنها في موضع الياء التي يسبقها إعراب المضاف إليها سم.

قوله: (ومن اليا التا عوض) إنما عوض تاء التأنيث عن الياء إذا أضيف إليها الأب أو الأم لأن كلاً منهما مظنة التفخيم والتاء تدل عليه كما في علامة اهـ حفيد. ووجهه في الكشاف بأن تاء التأنيث وياء الإضافة متناسبتان في أن كلاً منهما زيادة مضمومة إلى الاسم في آخره وفيما ذكر تصريح بأن التاء حرف لا اسم إذ لم تنقلب الياء إليها بخلاف الألف في نحو: يا عبداً كما مر بيانه. قوله: (ويجوز فتح التاء الخ) كان الأولى والفتح أقيس والكسر أكثر لأن جواز كل مستفاد من عبارة المصنف. قوله: (وهو الأقيس) لأن التاء عوض عن الياء وحركتها الفتح وتحركها بحركة أصلها هو الأصل اهـ حفيد. قوله: (وهو الأكثر) أي لأن الكسر عوض عن الكسر الذي كان يستحقه ما قبل الياء وزال حين مجيء التاء لأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً. قوله: (لا يكون إلا في النداء) أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور. قوله: (مختص بالأب والأم) أي لأنه لم يقل نحو أبت أمت. قوله: (من الأوجه السابقة) أي في المنادى المضاف لياء المتكلم. قوله: (فهم ذلك من قوله عرض) نظر فيه سم بأن العروض لا ينافي اللزوم وقد يقال شأن العارض عدم اللزوم.

قوله: (وبين التاء والألف) مشى ابن الحاجب على جواز الجمع بينهما لأنه جمع بين عوضين

---

٦٩٥ ـ هو من الطويل. والشاهد في أبتي حيث جمع فيه بين العوض والمعوض وهما التاء وياء المتكلم، لأن التاء عوض عن ياء المتكلم في قوله يا أبت، وهذا لا يجوز إلا في الضرورة وأجازه كثير من الكوفية مطلقاً. وعائشاً خبر ما دمت.

فضرورة وكذا قوله:

٦٩٦ ـ يَـا أَبَـتَـا عَـلَّـكَ أَوْ عَـسَـاكَـا

وهو أهون من الجمع بين التاء والياء لذهاب صورة المعوض عنه. وقال في شرح الكافية: الألف فيه هي الألف التي يوصل بها آخر المنادى إذا كان بعيداً أو مستغاثاً به أو مندوباً، وليست بدلاً من ياء المتكلم، وجوز الشارح الأمرين. **الثاني**: اختلف في جواز ضم التاء في يا أبت ويا أمت فأجازه الفراء وأبو جعفر النحاس، ومنعه الزجاج، ونقل عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول: يا أبت ويا أمت بالضم، وعلى هذا فيكون في ندائهما عشر لغات: الست السابقة في نحو يا عبد، وهذه الأربعة أعني تثليث التاء والجمع بينها وبين الألف في نحو: يا أبتا على ما مر **الثالث**: يجوز إبدال هذه التاء هاء وهو يدل على أنها تاء التأنيث قال في التسهيل: وجعلها هاء في الخط والوقف جائز، وقد قرئ بالوجهين في السبع، ورسمت في المصحف بالتاء.

أسماء لازمت النداء

....

بخلاف ما قبله سم أي فإن فيما قبله جمعا بين العوض والمعوض عنه. وفي قوله بين عوضين تغليب لأن الألف بدل عن الياء لا عوض عنها كما مر، ووقع للبعض خطأ فاحش في تقرير مذهب ابن الحاجب فانظره. قوله: (التي يوصل بها آخر المنادى الخ) أي بناء على القول بجواز ذلك في المنادى البعيد والمستغاث والمندوب. قوله: (وجوز الشارح الأمرين) أي كونها عوضاً عن الياء وكونها التي يوصل بها آخر المنادى. قوله: (على ما مر) أي على القول الذي مر عن شرح الكافية أن هذه الألف هي التي يوصل بها آخر المنادى المتقدم وليست بدلاً عن ياء المتكلم لا على القول بأنها بدل عن ياء المتكلم لأن الجمع على هذا ضرورة كالجمع بين الياء والتاء لا لغة حتى تعد في اللغات وإلا كانت إحدى عشرة لغة بزيادة الجمع بين الياء والتاء وبهذا يعرف ما في كلام البعض. قوله: (إبدال هذه التاء هاء) أي في الوقف. قوله: (على أنها تاء التأنيث) أي بحسب الأصل. قوله: (ورسمت في المصحف بالتاء) أي فرسمها بالتاء أولى كما قاله الدماميني.

أسماء لازمت النداء

يجوز كون لازمت فعلاً ماضياً كضاربت وكونه اسم فاعل كضاربة مضافاً إلى النداء أو منوناً

---

٦٩٦ ـ قاله رؤبة. وأوله:

تَـقُـولُ بِـنْـتِـي قَـدْ آنَ أَتَـاكَ

أي حان وقتك. والشاهد فيه في مواضع: وقوع الضمير المنصوب المتصل بعد عسى وهو قليل، ودخول تنوين الترنم في عساك، والجمع بين العوض والمعوض في أبتا لأن الألف والتاء عوضان عن ياء المتكلم وهو المراد ههنا.

(وَفُلُ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا) أي لا يستعمل في غير النداء ويقال للمؤنثة يا فلة واختلف فيهما فمذهب سيبويه أنهما كنايتان عن نكرتين، ففل كناية عن رجل وفلة كناية عن امرأة، ومذهب الكوفيين أن أصلهما فلان وفلانة فرخما، ورده الناظم بأنه لو كان مرخماً لقيل فيه فلا ولما قيل في التأنيث فلة. وذهب الشلوبين وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن فل وفلة كناية عن العلم نحو زيد وهند بمعنى فلان وفلانة، وعلى ذلك مشى الناظم وولده. قال الناظم في شرح التسهيل وغيره: إن يافل بمعنى يا فلان ويا فلة بمعنى يا فلانة، قال وهما الأصل فلا يستعملان منقوصين في غير نداء إلا في ضرورة فقد وافق الكوفيين في أنهما كناية عن العلم وأن أصلهما فلان وفلانة، وخالفهم في الترخيم ورده بالوجهين السابقين و(لُؤْمَانُ) بالهمز وضم اللام، وملأم وملأمان بمعنى عظيم اللؤم و(نَوْمَانُ) بفتح النون بمعنى كثير النوم (كَذَا) أي مما يختص بالنداء.

تنبيهان: **الأول**: الأكثر في بناء مفعلان نحو ملأمان أن يأتي في الذم، وقد جاء في المدح نحو يا مكرمان حكاه سيبويه والأخفش، ويا مطيبان. وزعم ابن السيد أنه يختص بالذم وأن مكرمان تصحيف مكذبان ....

ناصباً النداء على المفعولية سم. قوله: (بعض ما يخص بالنداء) أشار إلى أن هناك ألفاظاً أخر تختص بالنداء كأبت وأمت. قوله: (أي لا يستعمل في غير النداء) أشار به إلى أن الباء داخلة على المقصور عليه. قوله: (عن نكرتين) أي من جنس الإنسان لا مطلقاً. قوله: (بأنه لو كان) أي المذكور من فل وفلة مرخماً أي مرخم فلان وفلانة لقيل فيه أي في بعضه وهو فل بقرينة ما بعده فلا لأنه لا يحذف في الترخيم مع الآخر ما قبله من حرف مد زائد إلا إذا كان المرخم خماسياً فصاعداً وفلان على أربعة أحرف فحق ترخيمه يا فلا وقوله ولما قيل في التأنيث فلة أي بل كان يقال فلان وكان الأخصر والأوضح أن يقول ورده الناظم بأنهما لو كانا مرخمين لقيل في الأول فلا وفي الثاني فلان. قوله: (وذهب الشلوبين الخ) الفرق بين هذا المذهب ومذهب الكوفيين مع أنهما كنايتان عن العلم عند الكوفيين أيضاً اعتبار الترخيم عندهم دون الشلوبين ومن معه.

قوله: (كناية عن العلم) أي الشخصي لمن يعقل وكأن الظاهر كنايتان. قوله: (وهما الأصل) المراد بالأصل هنا وفي قوله الآتي وأن أصلهما فلان وفلانة ما كانا عليه قبل تخفيفهما بحذف الألف والنون لا بالترخيم، والحاصل أن الشلوبين والناظم ومن وافقهما يقولون هما كنايتان عن العلم وأصلهما فلان وفلانة فدخلهما مجرد الحذف تخفيفاً لا ترخيماً والكوفيون يقولون هما كنايتان عن العلم وأصلهما فلان وفلانة فدخلهما خصوص الترخيم، وبهذا تعلم أن قول البعض فيما كتبه قبيل الخاتمة أن مادة فلان مخالفة لمادة فل عند المصنف كما أن الأمر كذلك على مذهب سيبويه الصحيح فيه نظر. قوله: (بالهمز) أي الساكن. قوله: (أي مما يختص بالنداء) بيان لوجه الشبه. قوله: (يا مكرمان) بفتح الراء زكريا، وهو العزيز المكرم. دماميني. قوله: (تصحيف مكذبان) أي

وليس بشيء. **الثاني**: قال في شرح الكافية: إن هذه الصفات مقصورة على السماع بإجماع وتبعه ولده، وهو صحيح في غير مفعلان فإن فيه خلافاً، أجاز بعضهم القياس عليه فتقول يا مخبثان وفي الأنثى يا مخبثانة (وَٱطَّرِدَا فِي سَبِّ الأُنْثَى وَزْنُ) يا فعال نحو: (يَا خَبَاثِ) يا لكاع يا فساق، وأما قوله:

٦٩٧ ـ أُطَوِّف مَا أُطَوِّف ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

فضرورة (وَالأَمْرُ هَكَذَا) أي اسم فعل الأمر مطرد (مِنَ الثُّلاَثِي) عند سيبويه نحو نزال وتراك من نزل وترك. **تنبيهان**: **الأول**: أهمل الناظم من شروط القياس ....

تحريفه وسماه تصحيفاً لقربه من التصحيف لقرب رسم الذال من رسم الراء وقرب رسم الباء من رسم الميم المخلوطة بما بعدها. قوله: (وليس بشيء) مع أنه يبقى عليه مطيبان إلا أن يمنع وروده.

قوله: (مقصورة على السماع) ويؤخذ ذلك من تعبيره بالاطراد فيما بعدها دونها. قوله: (وهو) أي الإجماع. قوله: (فتقول يا مخبثان الخ) قضيته عدم سماع مخبثان ويعكر عليه قول الهمع الذي سمع منه أي من مفعلان ستة ألفاظ: مكرمان وملأمان ومخبثان وملكعان ومطيبان ومكذبان. قال: وحكى ابن سيده رجل مكرمان وملأمان وامرأة ملأمانة فمنهم من أجاز استعماله في غير النداء بقلة وخرجه أبو حيان على إضمار القول وحرف النداء والأصل رجل مقول فيه يا مكرمان. قوله: (وزن يا فعال) أي موازن ثاني يا فعال، وكذا يقال في قوله الآتي وشاع في سبب الذكور وزن يا فعل وفي الإتيان بيا هنا وفيما يأتي إشارة إلى اختصاص سب الأنثى والذكور المذكورين بالنداء. قوله: (قعيدته) سميت امرأة الرجل قعيدة للزومها البيت لكاع أي خسيسة. قوله: (فضرورة) وقيل التقدير قعيدته يقال لها يا لكاع. قوله: (والأمر هكذا الخ) وجه ذكره هنا مناسبته لنحو خباث المتعلق بما هنا في وزنه وبنائه على الكسر وشروطه سم أي فذكره هنا من باب الاستطراد وقوله هكذا أي كخباث في الوزن لا في النداء. قوله: (أي اسم فعل الأمر) أي فكلامه على حذف مضافين، وقول شيخنا فكلامه على حذف مضاف أي ودال الأمر هو مع كونه لا يناسب صنيع الشارح يرد عليه أن دال الأمر أعم من اسم فعل الأمر. قوله: (من الثلاثي) جعله الشارح مختصاً بقوله والأمر هكذا مع أنه يعود لما قبله أيضاً فالوجه تعليقه باطرد سم، وعليه فالأمر معطوف على وزن وهكذا حال وعلى صنيع الشارح الأمر مبتدأ هكذا حال ومطرد خبر أو هكذا خبر أول ومطرد خبر ثان.

قوله: (عند سيبويه) وقال المبرد: هو مسموع فلا يقال قوام ولا قعاد في قم واقعد إذ ليس لأحد أن يبتدع صيغة لم تقلها العرب، قال الأندلسي ومنع المبرد قوي، فالأولى أن يتأول قول سيبويه هو مطرد على أنه أراد بالاطراد الشياع اهـ دماميني وفي التوضيح مع شرحه والمبرد لا يقيس فيهما أي في فعال سبا وفعال أمراً أي فلا يقال يا قباح قياساً على فساق ولا قعاد قياساً على نزال اهـ.

---

٦٩٧ ـ ذكر مستوفي في شواهد الموصول. والشاهد فيه هنا استعمال لكاع في غير النداء للضرورة.

على هذا النوع أربعة شروط: الأول: أن يكون مجرداً فأما غير المجرد فلا يقال منه إلا ما سمع نحو دراك من أدرك. الثاني: أن يكون تاماً فلا يبنى من ناقص. الثالث: أن يكون متصرفاً. الرابع: أن يكون كامل التصرف فلا يبنى من يدع ويذر. **الثاني**: ادعى سيبويه سماعه من غير الثلاثي شذوذاً كقرقار من قرقر في قوله:

قَـالَـتْ لَـهُ رِيـحُ الـصَّـبَـا قَـرْقَـار

وعرعار من عرعر في قوله:

يَـدْعُـو وَلِـيـدَهُـمْ بِـهَـا عَـرْعَـار

وقاس عليه الأخفش. ورد المبرد على سيبويه سماع اسم الفعل من الرباعي. وذهب إلى أن قرقار وعرعار حكاية صوت، وحكاه عن المازني. وحكى المازني عن الأصمعي عن أبي عمرو مثله. والصحيح ما قاله سيبويه لأنه لو كان حكاية صوت لكان الصوت الثاني مثل الأول نحو غاق غاق فلما قال عرعار وقرقار فخالف لفظ الأول لفظ الثاني علم أنه محمول على عرعر وقرقر (وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ) يا (فُعَلُ) نحو قولهم يا فسق يا لكع يا غدر يا خبث (وَلاَ تَقِسْ)

ومنه يعلم أن الخلاف بين سيبويه والمبرد في فعال سبا وفعال أمراً والموافق لهذا أن يجعل قول الشارح عند سيبويه متعلقاً باطرد في كلام المتن ومطرد في كلام الشارح على التنازع وإن كان الأقرب إلى صنيع الشارح تعلقه بمطرد في كلامه فعلم ما في قول البعض أن عند سيبويه متعلق باطرد. قوله: (على هذا النوع) قال البعض أي على ما ورد منه أو المراد في هذا النوع وهو اسم الفعل اهـ وهو موافق لقول شيخنا أي نوع نزال اهـ. وقال شيخنا السيد قوله على هذا النوع أي وكذا ما قبله أو يراد بالنوع ما هو على وزن فعال منادى أو اسم فعل اهـ. وهذا هو الموافق لما في التوضيح وشرحه فانظره. قوله: (أن يكون مجرداً) أي عن الزوائد وفيه أن هذا معلوم من اشتراط المصنف كونه ثلاثياً لأن الثلاثي عند النحاة لا يشمل المزيد. قوله: (متصرفاً) فخرج نحو نعم وبئس. قوله: (ادعى سيبويه سماعه) أي سماع اسم فعل الأمر المبني على الكسر لا بقيد كونه على وزن فعال. قوله: (كقرقار) أي صوت وعرعار أي العب. قوله: (يدعو وليدهم) أي صغيرهم بها عرعار أي هلموا للعرعرة وهي لعبة الصبيان اهـ فارضي. ووليد فاعل يدعو كما قاله شيخنا السيد، وانظر مرجع ضمير بها.

قوله: (حكاية صوت) أي قرقار حكاية صوت الرعد، وعرعار حكاية صوت الصبيان. قوله: (لكان الصوت الثاني) أي لكان اسم الصوت الثاني. وقوله: مثل الأول تصدق المماثلة بأن يقال: عرعر وقرقر وبأن يقال: عارعار وقارقار. قوله: (علم أنه) أي ما ذكر محمول على عرعر وقرقر بصيغة الأمر أي دال عليه دلالة اسم الفعل على الفعل. قوله: (يا فسق الخ) هي غير منصرفة للوصفية والعدل عن فاسق وألكع وغادر وخبيث. قوله: (يا لكع) ذكر في القاموس من معاني اللكع اللئيم والعبد والأحمق والصغير والوسخ، قيل: قد يرد في غير النداء كحديث: **«لا تقوم الساعة حتى**

عليه بل طريقه السماع، واختار ابن عصفور كونه قياساً ونسب لسيبويه (وَجُرَّ فِي الشَّعْرِ فُلُ) قال الراجز:

٦٩٨ - فِـي لُـجَّـةٍ أَمْـسِـكْ فُـلاَنـاً عَـنْ فُـلِ

والصواب أن أصل هذا فلان وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة كقوله:

٦٩٩ - درسَ الْـمَـنَـا بِـمُـتَـالِـعٍ فَـأَبَـانِ

يكون أسعد الناس لكع ابن لكع» وقوله عليه الصلاة والسلام في الحسن بن علي رضي الله عنهما: **«أين لكع»** أي الصغير. وقيل هو في الحديثين ليس من المختص بالنداء بل هو فيهما وصف منصرف غير معدول كحطم ومؤنثه لكعة. أما المختص بالنداء فغير منصرف لأنه معدول عن ألكع ومؤنثه لكاع. قوله: (بل طريقه السماع) أي والمسموع منه الألفاظ الأربعة المذكورة.

قوله: (في لجة) متعلق بتدافع الشيب في بيت آخر. واللجة بفتح اللام اختلاط الأصوات في الحرب. وقوله: أمسك فلاناً عن فل مقول لقول محذوف أي في لجة مقول فيها أمسك فلاناً عن فل. أي امنع فلاناً عن فلان. يصف الشاعر إبلاً أقبلت وقد أثارت أيديها الغبار، وشبه تزاحمها ومدافعة بعضها بعضاً بقوم في لجة يدفع بعضهم بعضاً فيقال: امسك فلاناً عن فلان أي احجز بينهم. قوله: (والصواب الخ) اعتراض على قول المصنف: وجرّ في الشعر فل المقتضي أي فل المجرور في الشعر هو فل المحدث عنه وهو المختص بالنداء. قوله: (درس المنا الخ) درس عفا،

---

٦٩٨ - قاله أبو النجم العجلي من قصيدة مرجزة يصف بها إبلاً وقد أثارت أيديها الغبار. وشبه تزاحم الإبل ومدافعة بعضها بعضاً بقوم شيوخ في لجة بفتح اللام - وهو اختلاط الأصوات في الحرب - يدفع بعضهم بعضاً، فيقال أمسك فلاناً عن فلان: أي احجز بينهم. وخص الشيوخ لأن الشباب فيهم التسرع إلى القتال. والجار والمجرور يتعلق بقوله:

تَـدَافُـعَ الـشِّـيـبِ وَلَـمْ تَـقَـتَّـلِ

وقوله أمسك فلاناً عن فل في محل النصب على أنها مفعول لمحذوف تقديره في لجة مقول فيها أمسك فلاناً عن فل أي عن فلان. وفيه الشاهد. واختلف فيه فقال ابن مالك هو فل الخاص بالنداء يستعمل مجروراً للضرورة. وقال ابن هشام: الصواب إن هذا فلان وحذف منه الألف والنون للضرورة كما في قوله:

درس الـمـنـا بـمـتـالـع فـأبـانـي

على ما يأتي إن شاء الله تعالى.

٦٩٩ - قاله لبيد العامري. وتمامه:

فَـتَـقَـادَمَـتْ بِـالْـحَـبْـسِ وَالـسُّـوبَـانِ

من الكامل. والشاهد في المنا أصله المنازل، فحذفت منه الزاي واللام وهو حذف قبيح. ودرس عفا. ومتالع بضم الميم وبالتاء المثناة من فوق اسم موضع. وقيل جبل وكذلك أبان. و الحبس بفتح الحاء المهملة وكسرها وسكون الباء الموحدة وفي آخره سين مهملة. والسوبان بضم السين المهملة وسكون الواو وبالباء الموحدة وفي آخره نون. اسما موضعين. والفاء بمعنى الواو كما في: «بين الدخول فحومل».

أي درس المنازل. وليس هو فل المختص بالنداء إذ معناهما مختلف على الصحيح، كما مر أن المختص بالنداء كناية عن اسم الجنس وفلان كناية عن علم ومادتهما مختلفة. فالمختص مادته ف ل ي فلو صغَّرته قلت: فلى، وهذا مادته ف ل ن فلو صغرته قلت فلين، وقد تقدم بيان ما ذهب إليه المصنف.

خاتمة: يقال في نداء المجهول والمجهولة يا هن ويا هنة، وفي التثنية والجمع يا هنان ويا هنتان ويا هنون ويا هنات، وقد يلي أواخرهن ما يلي آخر المندوب نحو يا هناه ويا هنتاه بضم الهاء وكسرها وفي التثنية والجمع يا هنانيه ويا هنتانيه ويا هنوناه ويا هناتوه. والله أعلم.

ومتالع بضم الميم وبالتاء الفوقية اسم موضع، وكذلك أبان بالموحدة. تصريح. وفي القاموس أن درس يأتي لازماً بمعنى عفا ومتعدياً يقال درسته الريح.

قوله: (أن المختص) بدل من ما مر أو بيان. وقوله: كناية عن اسم الجنس أي على قول سيبويه. قوله: (وفلان) أي الذي هو أصل فل الواقع في البيت مجروراً أي وما ثبت لفلان ثبت لفل الواقع في البيت لأن أصله فلان كما مر. قوله: (فالمختص مادته ف ل ي) أي بالفك في هذا وما بعده كما في النسخ الصحاح على عادة أهل التصريف إذا أرادوا بيان الحروف الأصول من غير نظر إلى كونه فعلاً أو غيره. قوله: (وقد تقدم بيان ما ذهب إليه المصنف) لعله يشير بهذا إلى الجواب عن الاعتراض على المصنف المذكور بقوله: والصواب الخ. وحاصله أن هذا التصويب إنما يظهر على مذهب سيبويه لأن اختلاف المعنى والمادة الذي ذكره إنما يأتي على مذهبه دون مذهب المصنف لاتحاد فل وفلان عليه معنى لكون كل عنده كناية عن العلم ومادة لكون أصل فل عنده فلاناً كما مر. وكمذهبه في الاتحاد المذكور مذهب الكوفيين. فدعوى البعض أن المادة مختلفة عند المصنف باطلة فتنبه.

قوله: (في نداء المجهول) أي المجهول اسمه. قوله: (يا هن الخ) أي لكن هن في الأصل كناية عن اسم الجنس وإن استعمل كثيراً كناية عما يستقبح ذكره أو عن الفرج خاصة كما مر في مبحث الأسماء الستة. قوله: (ويا هنة) بسكون النون كما في الدماميني. قوله: (وياهنون) جمع جمع المذكر السالم شذوذاً لأن مفرده ليس علماً ولا صفة بل لم يستكمل شروط باب سنين. قوله: (بضم الهاء وكسرها) أي الهاء الأخيرة كما في الفارضي فالضم تشبيهاً بهاء الضمير والكسر على أصل التقاء الساكنين. واعلم أنه سيأتي للشارح في باب الندبة أن هذه الهاء لا تثبت وصلاً بل وقفاً ساكنة وربما ثبتت في الضرورة مضمومة ومكسورة. وأجاز الفراء إثباتها وصلاً بالوجهين. فقوله: هنا بضم الهاء وكسرها أي على مذهب الفراء أو حيث ثبتت في الوصل لضرورة نظم، وإلا فهي ساكنة. قوله: (ياهنانيه وياهنتانيه) بقلب ألف الندبة ياء فيهما المجانسة كسر نون التثنية وفيه البحث الآتي. قوله: (وياهناتوه) بقلب ألف الندبة واو المناسبة ضمة التاء. وبحث فيما ذكره بأن قلب الحركة أخف من قلب الحرف فهلا قلبت كسرة نون التثنية في ياهنانيه وياهنتانيه فتحة حفظاً للألف؟ وهلا قلبت ضمة التاء في ياهناتوه فتحة حفظاً للألف؟ كما فعل ذلك في ياهناه وياهنتاه. والله أعلم.

الاستغاثة

(**إِذَا ٱسْتُغِيثَ ٱسْمٌ مُنَادَى**) أي نودي ليخلص من شدة أو يعين على مشقة (**خُفِضَا**) غالباً (**بِاللامِ مَفْتُوحاً**) حال من اللام (**كَيَا لَلْمُرْتَضَى**) وقول عمر رضي الله عنه: يا لله، فخفضه للتنصيص على الاستغاثة وفتح اللام لوقوعه موقع المضمر لكونه منادى وليحصل بذلك فرق بينه وبين المستغاث من أجله. وإنما أعرب مع كونه منادى مفرداً معرفة لأن تركيبه مع اللام أعطاه شبهاً بالمضاف. وقد فهم من النظم فوائد: **الأولى**: أن استغاث متعد بنفسه لقوله: إذا استغيث اسم، والنحويون يقولون مستغاث به قال الله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾ [سورة الأنفال، الآية:٩] وقد صرح في شرح الكافية بالاستعمالين. **الثانية**: أن المستغاث معرب مطلقاً. **الثالثة**:

الاستغاثة

قوله: (**إذا استغيثت اسم**) شامل للمضاف وشبهه. وأما النكرة غير المقصودة فتردد فيها الشاطبي، وإيقاع الاستغاثة على الاسم أي اللفظ اصطلاحي، فإن المستغاث حقيقة المعنى أي مدلول اللفظ أو التقدير مدلول اسم اهـ سم. قوله: (**منادى**) فائدته التنبيه على أن المستغاث اصطلاحاً لا يكون إلا منادى ولو أطلق ربما فهم خلاف ذلك أو لم يفهم ذلك سم. قوله: (**أو يعين على مشقة**) أي على دفعها والتعبير بالإعانة يقتضي مشاركة المستغيث للمستغاث في الدفع فحصل التغاير بين المتعاطفين. قوله: (غالباً) من غير الغالب ما سيأتي في قوله: ولام ما استغيث عاقبت ألف. وقول الشارح وقد يخلو منها. قوله: (باللام) إنما اختيرت لمناسبة معناها للاستغاثة لأن لامها للتخصيص أدخلت على المستغاث دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالنداء، وكذا المتعجب منه مخصوص من بين أمثاله باستحضار غرابته. قاله الدماميني.

قوله: (وقول عمر) أي لما طعنه أبو لؤلؤة المجوسي قال يا لله للمسلمين كما في الدماميني. قوله: (للتنصيص على الاستغاثة) إذ لو قيل يا زيداً أو يا زيد احتمل التركيب غير الاستغاثة من الندبة في الأول والنداء المحض في الثاني. ويرد على كونها للتنصيص على الاستغاثة قولك: يا للعلماء متعجباً من كثرتهم إلا أن يجعل التنصيص إضافياً أي بالإضافة إلى الندبة والنداء المحض فتدبر. قوله: (لوقوعه موقع المضمر) أي الذي تفتح معه اللام فلا ترد ياء المتكلم، أو مراده بالمضمر كاف الخطاب لأنها التي يقع موقعها المنادى. وقيل: لأن اللام بقية آل كما سيأتي. قوله: (لكونه منادى) أي والمنادى واقع موقع الكاف. قوله: (وبين المستغاث من أجله) شامل للمنتصر عليه والمنتصر له. قوله: (أعطاه شبهاً بالمضاف) أي لأن اللام ومجرورها كلمتان كالمتضايفين أو لأن اللام أضافت معنى الفعل إلى مجرورها. قوله: (متعد بنفسه) لو قال يتعدى بنفسه لكان أحسن لأن النظم لا يفيد وجوب تعديه بنفسه كما توهمه عبارة الشارح وإنما يفيد جواز ذلك فأعرفه. قوله: (معرب مطلقاً) أي مفرداً أو غيره ومحله كما قاله سم إن جر باللام وكان معرباً قبل النداء، فإن خلا من اللام كان

أنه يجوز اقترانه بأل وإن كان منادى لأن حرف النداء لم يباشرها، فهم ذلك من تمثيله وهو مجمع عليه.

تنبيهات: الأول: يختص المستغاث من حروف النداء بيا، يرشد إلى ذلك تمثيله وقوله بعد: إن كررت يا الثاني ما أطلقه من فتح لام المستغاث هو مع غير ياء المتكلم فأما معها فتكسر نحو يا لي وقد أجاز أبو الفتح في قوله:

٧٠٠ ـ فَيَا شَوْقَ مَا أَبْقَى وَيَا لِي مِنَ النَّوَى وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى

أن يكون استغاث بنفسه وأن يكون استغاث لنفسه، والصحيح وفاقاً لابن عصفور أن يا لي حيث وقع مستغاث له، والمستغاث به محذوف بناء على ما سيأتي من أن العامل في المستغاث فعل النداء المضمر، فيصير التقدير: ....

كغيره من المناديات وإن كان مبنياً قبل النداء فهو باق على بنائه كيا لهذا. فهذا مبني على السكون في محل نصب. قوله: (لم يباشرها) أي أل بل فصل بينهما اللام.

قوله: (يختص المستغاث الخ) أي لأن الاستغاثة كالبعد لاحتياجها إلى مد الصوت لأنه أعون على إسراع الإجابة المحتاج إليها، فلا يقال: إن يا للمنادى البعيد فيلزم أن لا يستغاث بالقريب إلا إن كان كالبعيد أفاده سم، بقي أنه يرد عليه أنه ورد المستغاث بالهمزة في قوله:

أعـام لـك ابـن صـعـصـعـة بـن سـعـد

إلا أن يقال: هو ضرورة أو شاذ. قوله: (فيا شوق الخ) يصح كسر شوق ودمع وقلب على حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة دليلاً عليها، وضم الثلاثة على أنها نكرات مقصودة. وما تعجبية. والنوى البعد وما أصبى أي ما أميلك إلى الهوى. قوله: (بناء على ما سيأتي الخ) قيد بذلك ليتأتى المقتضى لكن المستغاث به في يا لي محذوفاً وهو لزوم عمل فعل في ضميري واحد على تقدير كون المستغاث به في يا لي هو المذكور إذ لو بنينا على أن العامل حرف النداء لم يجب كون المستغاث به في يا لي محذوفاً لأنه لا يلزم حينئذ على كون المستغاث به هو المذكور عمل فعل في ضميري واحد لعدم الفعل العامل. قوله: (فيصير التقدير الخ) تفريع على منفي محذوف معطوف على قوله محذوف أي والمستغاث به محذوف لا مذكور فيصير الخ. وقوله وذلك الخ في معنى

شواهد الاستغاثة

٧٠٠ ـ قيل إنه من كلام المحدثين. من الطويل. الفاء للعطف إن تقدمه شيء: أي يا قومي شوقي ما أبقاه. وما للتعجب مبتدأ. وأبقى خبره. وكذا الكلام في الشطر الثاني. والشاهد في ويا لي من النوى، فإن اللام فيه لام الاستغاثة وهي مكسورة. وعن ابن جني يحوز كونه مستغاثاً به كأنه استغاث به من النوى وهو البعد. وأصبى أفعل من صبى يصبو إذا مال.

يا أدعو لي وذلك غير جائز في غير ظننت وما حمل عليها. **الثالث**: اختلف في اللام الداخلة على المستغاث، فقيل: هي بقية آل والأصل يا آل زيد، فزيد مخفوض بالإضافة، ونقله المصنف عن الكوفيين. وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر، ثم اختلفوا، فقيل: زائدة لا تتعلق بشيء وهو اختيار ابن خروف. وقيل: ليست بزائدة فتتعلق، وفيما تتعلق به قولان: أحدهما بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور. والثاني تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جنى. **الرابع**: إذا وصفت المستغاث جررت صفته نحو: يا لزيد الشجاع للمظلوم. وفي النهاية لا يبعد نصب الصفة حملاً على الموضع (وَٱفْتَحْ) اللام (مَعَ) المستغاث (ٱلْمَعْطُوفِ إنْ كَرَّرْتَ يَا) كقوله:

التعليل لهذا المنفي، ويصح جعل الفاء تعليلية له، ولو قال إذ لو كان مستغاثاً به لكان التقدير الخ لكان أوضح.

قوله: (يا أدعو لي) أي فيلزم عمل فعل في ضميري واحد وهما الضمير المستتر في أدعو والياء إذ هما لواحد وهو المتكلم والأولى حذف يا. قوله: (وذلك) أي عمل الفعل في ضميري واحد غير جائز في غير ظننت وما حمل عليها أي من أفعال القلوب. وما حمل عليها كنسيت وأبصرت وفقدت وعدمت. وأورد عليه أن عمل الفعل في ضميري واحد لازم على جعل الياء مستغاثاً له أيضاً إذ في قولك أدعو قومي لي عمل أدعو في الضمير المستتر وفي الياء. وأجيب بأن المحذور عمله فيهما على وجه كون الثاني مفعولاً به وإذا جعلت الياء مستغاثاً له لم يكن مفعولاً به لأن مدخول لام التعليل ليس مفعولاً به لعدم وقوع الفعل عليه بخلاف ما إذا جعلت مستغاثاً به. قوله: (والأصل يا آل زيد) أي فحذفت همزة آل للتخفيف وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين، وضعفه الرضي بأن ذلك يقال فيما لا آل له نحو: يا للدواهي، وقد يرد بأن يعتبر لها آل يناسبها فافهم. قوله: (عن الكوفيين) استدلوا بقوله:

إذا الداعي المثوب قال يا لا

فإن الجار لا يقتصر عليه، وأجيب بأن الأصل يا قوم لا فرار فحذف ما بعد لا النافية دماميني. قوله: (فقيل زائدة) بدليل صحة إسقاطها، وعورض بأن الزيادة خلاف الأصل، وعلى هذا القول يكون المستغاث منصوباً بفتحة مقدرة لاشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. قوله: (بالفعل المحذوف) أي الذي نابت عنه يا لكن بتضمينه معنى فعل يتعدى بالحرف كالتجئ في نحو يا لزيد وأتعجب في نحو: يا للماء فلا يرد أن أدعو متعد بنفسه فكيف عدي باللام. قوله: (بحرف النداء) لنيابته مناب الفعل. قوله: (على الموضع) أي موضع الموصوف لأنه مفعول كما مر وليس له موضع رفع حتى يتبع بالرفع. وجزم الرضي بامتناع ما عدا الجر كما مر. قوله: (مع المعطوف) إطلاقه شامل للمعطوف بغير الواو ولا مانع منه إذ قد تقصد الإشارة إلى تأخر أو تراخي رتبة الثاني في النجدة.

٧٠١ ـ يَا لَقَوْمِي وَيَا لأَمْثَالِ قَوْمِي لِأُنَاسٍ عُتُوُّهُمْ فِي ٱزْدِيَادِي

(وَفِي سِوَى ذَلِكَ) التكرار (بِالْكَسْرِ ٱئْتِيَا) على الأصل لأمن اللبس نحو:

٧٠٢ ـ يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ

تنبيهات: الأول: يجوز مع المعطوف المذكور إثبات اللام وحذفها، وقد اجتمعا في قوله:

قوله: (وفي سوى ذلك التكرار) المفهوم من كررت أي في سوى تكرار يا مع المعطوف ائت بكسر لام المعطوف ولام غيره من المستغاث لأجله كما قد يدل له قوله بعد: الثاني علم مما ذكر الخ، ولو أرجع الشارح اسم الإشارة إلى المعطوف مع تكرار يا لشمل الكلام المستغاث من أجله في صورة تكراريا أيضاً لأن غير المعطوف المكرر معه يا شامل لغير المعطوف في صورة تكراريا وصورة عدم تكرارها وللمعطوف الذي لم تكرر معه يا، وبهذا التحقيق يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من الإيهام. قوله: (على الأصل) أي في لام الجر الداخلة على المظهر. قوله: (لأمن اللبس) أي أمن لبس المعطوف بالمستغاث له بسبب عطفه على المستغاث وأمن لبس المستغاث له بالمستغاث بسبب تقدم ذكر المستغاث ويفهم منه أن الإلباس قد يوجد إذا كررت يا، ووجهه أن المستغاث له قد يلي حرف النداء إذا حذف المستغاث ثم إنما يحسن تعليله المذكور على تعليل فتح لام المستغاث بخوف اللبس الذي أشار إليه سابقاً بقوله: وليحصل بذلك أي بفتح لام المستغاث فرق بينه وبين المستغاث من أجله، وأما على تعليل الفتح بما أسلفه أيضاً الشارح من وقوع المستغاث موقع المضمر لكونه منادى فإنما يحسن تعليل كسر لام المعطوف هنا بما علل به الفارضي حيث قال: لأنه بعد عن حرف النداء فكأنه لم يقع موقع الضمير فردت اللام إلى أصلها وهو الكسر، وتعليل كسر لام المستغاث له بعدم وقوعه موقع المضمر.

قوله: (مع المعطوف المذكور) أي مع المعطوف الذي هو مستغاث أعم من أن يكون مستغاثاً

---

٧٠١ ـ هو نظم من الخفيف. اللام في يا لقومي مفتوحة لأنه مستغاث به وهو منادى، ويا لأمثال قومي عطف عليه واللام فيه أيضاً مفتوحة. وهو الشاهد حيث فتحت فيه اللام لتكرير حرف النداء، واللام في لأناس مكسورة لأنه مستغاث من أجله. والعتو بضم العين المهملة والتاء المثناة من فوق وتشديد الواو من عتى يعتو إذا استكبر وهو مبتدأ. وفي ازدياد خبره. ومحل الجملة الجر لأنها صفة لأناس.

٧٠٢ ـ صدره:

يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ

قائله مجهول قاله اللخمي. وهو من البسيط: أي يبكي عليك ناء أي بعيد وهو فاعل يبكي. وبعيد الدار صفته وإضافته غير محضة فلذلك وقعت صفة للنكرة. ومغترب صفة أخرى بمعنى غريب. واللام في للكهول مفتوحة وهو منادى. والشاهد في وللشبان حيث كسرت فيه اللام، والقياس فتحها حملاً على المعطوف عليه، ولكن لما كان معلوماً وزال اللبس ولم يكرر حرف النداء كسرت. واللام في للعجب مكسورة أيضاً لأنها لام المستغاث من أجله.

٧٠٣ ـ يَا لَعِطَافِنَا وَيَا لَرِيَاحِ وَأَبِي الْحَشْرَجِ الْفَتَى النَّفَّاحِ

الثاني: علم مما ذكر أن كسر اللام مع المستغاث من أجله واجب على الأصل وهو ظاهر في الأسماء الظاهرة، وأما المضمر فتفتح معه إلا مع الياء نحو يا لزيد لك، وإذا قلت يا لك احتمل الأمرين. وقد قيل في قوله: فيا لك من ليل إن اللام فيه للاستغاثة. **الثالث**: فيما تتعلق به لام المستغاث من أجله خلاف، فقيل: بحرف النداء. وقيل بفعل محذوف أي أدعوك لزيد. وقيل: بحال محذوفة أي مدعو لزيد. **الرابع**: قد يجر المستغاث من أجله بمن كقوله:

٧٠٤ ـ يَا لَلرِّجَالِ ذَوِي الأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ لاَ يَبْرَحُ السَّفَهُ المُرْدِي لَهُمْ دِيناً

لعطفه على المستغاث من غير تكرار يا أو لكون يا تكررت معه بقرينة قوله: وقد اجتمعا في قوله الخ. قوله: (يا لعطافنا الخ) عطاف ورياح براء مكسورة فتحتية مخففة وأبو الحشرج أسماء رجال يرثيهم الشاعر. والنفاح كثير النفح أي الإعطاء كما في القاموس. وفيه أيضاً نفح الطيب فاح فعلم تسمح من فسر النفح بالرائحة الذكية. قوله: (احتمل الأمرين) أي كون المخاطب مستغاثاً ومستغاثاً من أجله. قوله: (إن اللام فيه للاستغاثة) أي وكل من لام المستغاث ولام المستغاث من أجله تسمى لام الاستغاثة فهذا الذي قيل يؤيد ما ذكره من احتمال يا لك للأمرين. قوله: (فقيل بحرف النداء الخ) قال البعض تبعاً لشيخنا: لم يذهب أحد هنا إلى التعلق بفعل النداء لئلا يلزم عمل الفعل في ضميري متكلم اهـ. أقول هذا باطل لأن العمل المذكور إنما يلزم إذا كان المستغاث من أجله ياء المتكلم وهو في هذه الصورة غير مضر لما مر من أن العمل المذكور إنما يمتنع إذا كان على وجه كون الثاني مفعولاً به والمستغاث من أجله ليس مفعولاً به كما تقدم وحينئذ لا مانع من القول بتعلق لام المستغاث من أجله بفعل النداء فاعرف ذلك. ثم رأيت السيوطي حكاه مع بقية الأقوال في متن جمع الجوامع وشرحه فلله الحمد. قوله: (بفعل محذوف) أي مقدر بعد المستغاث والكلام على هذا جملتان بخلافه على الأول والثالث. قوله: (قد يجر المستغاث من أجله بمن) أي إذا كان مستنصراً عليه فإن كان مستنصراً له تعين جره باللام وإذا جر الأول بمن وجب تعلقها بفعل من مادة التلخيص أو الإنصاف أو نحوهما أفاده الدماميني وسكت عليه شيخنا والبعض. وفيه أنه لا مانع من تعلقه بفعل الدعاء وجعل من سببية.

---

٧٠٣ ـ هو من أبيات الكتاب. وتمامه:

وَأَبُو الْحَشْرَجِ الْفَتَى النَّفَّاحِ

وعطاف ورياح وأبو الحشرج أسماء رجال يرثيهم الشاعر واللام في لعطافنا مفتوحة لأنه مستغاث وكذلك في ويالرياح لتكرار يا. وفي أبي الحشرج تركت اللام والياء وأصله يا لأبي الحشرج.

٧٠٤ ـ هو من البسيط. واللام في للرجال لام الاستغاثة وهي مفتوحة. والشاهد في من نفر حيث جر بمن وهو المستغاث من أجله. والألباب جمع لب وهو العقل. والنفر الرجال من ثلاثة إلى عشرة. والسفه خفة العقل. والمردى من أردى من الرداءة وهي الدناءة.

(وَلاَمُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ) فكما تقول يا لزيد تقول أيضاً يا زيداً. ومنه قوله:

٧٠٥ ـ يَـا يَـزِيـدَا لِآمِـلٍ نَـيـلَ عِـزٍّ وَغِـنًـى بَـعْـدَ فَـاقَـةٍ وَهَـوَانِ

ولا يجوز الجمع بينهما، فلا تقول يا لزيدا. وقد يخلو منهما كقوله:

٧٠٦ ـ أَلاَ يَـا قَـوْمِ لِـلْـعَـجَـبِ الْـعَـجِـيـبِ

(وَمِثْلُهُ) في ذلك (اسْمُ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ) بلا فرق كقولهم يا للماء ويا للدواهي إذا تعجبوا من كثرتهما. ويقال: يا للعجب، ويا عجباً لزيد، ويا عجب له.

تنبيه: جاء عن العرب في نحو يا للعجب فتح اللام باعتبار استغاثته وكسرها ....

قوله: (عاقبت ألف) أي ناوبتها من العقبة وهي النوبة، فالألف تجيء نوبة واللام نوبة أخرى، ووقف على ألف بالسكون مع أن الظاهر أنه مفعول به على لغة ربيعة. قوله: (يا زيدا) صرح الرضي والجامي بأنه حينئذ مبني على الفتح وأن توابعه لا ترفع، ومقتضاه أن ألف الاستغاثة إذا لحقت المثنى والمجموع على حده صارا مبنيين على الياء وتقدم تزييف ما قالاه، وأن الظاهر الذي لا ينبغي العدول عنه أنه مبني على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وأنه يجوز في تابعه الوجهان على ما مر، بل جزم البعض بأن ما قالاه سبق قلم وإن كان فيه بعد. قوله: (ولا يجوز الجمع بينهما) قال شيخنا وتبعه البعض لأن اللام تقتضي الجر والألف الفتح فبين أثريها تناف ولأنه لا يجمع بين العوض والمعوض اهـ. وفي كل من العلتين نظر: أما الأولى فلأن مقتضى اللام الجر ولو تقديراً فلا ينافي ما تقتضيه الألف من الفتح وأما الثانية فلأنه قد يمنع كون الألف عوضاً عن اللام ويدعي أن كلاً أصل فتأمل. قوله: (وقد يخلو منهما) فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث. تصريح. قوله: (ألا يا قوم) بحذف ياء المتكلم والدلالة بالكسرة عليها. قوله: (في ذلك) أي المذكور في المتن من أحكام المستغاث، هذا هو الذي ينبغي، لا ما قاله البعض فانظره. وقوله: ذو تعجب أي منه ذاتاً أو صفة وظاهر كلامه أن الاستغاثة غير باقية بل التركيب مستعمل في محض التعجب، ويحتمل أنها باقية وأشرب اللفظ معها معنى التعجب ويدل عليه ما في التنبيه الآتي.

قوله: (ويا عجباً لزيد) لا يخفى أن زيداً مستغاث من أجله ففيه متعلق لامه الأقوال المتقدمة في متعلق لام المستغاث من أجله والمعنى أدعوك لزيد ليراك فعلم ما في كلام البعض. قوله:

---

٧٠٥ ـ هو من الخفيف. والشاهد في يا يزيدا حيث حذف منه لام الاستغاثة لأجل الألف في آخره. واللام في لآمل مكسورة لأنه المستغاث من أجله. والفاقة الفقر. والهوان الذل والصغار.

٧٠٦ ـ تمامه:

وَلِـلْـغَـفَـلاَتِ تَـعْـرِضُ لِـلأَرِيـبِ

هو من الوافر. وألا للتنبيه، وقوم منادى مضاف حذف منه ياء المتكلم اجتزاء بالكسرة. وفيه الشاهد حيث تركت فيه لام المستغاث من أجله والألف جميعاً، لأن القياس ألا يا لقومي أو يا قوما. واللام في للعجب مكسورة لأنه المستغاث من أجله. وللغفلات عطف عليه والأريب العالم بالأمور.

باعتبار الاستغاثة من أجله وكون المستغاث محذوفاً.

خاتمة في مسائل متفرقة: الأولى: إذا وقف على المستغاث أو المتعجب منه حالة إلحاق الألف جاز الوقف بهاء السكت. **الثانية**: قد يحذف المستغاث فيلي يا المستغاث من أجله لكونه غير صالح لأن يكون مستغاثاً كقوله:

٧٠٧ ـ يَـا لَأُنَـاسٍ أَبَـوْا إِلاَّ مُـثَـابَـرَةً عَـلَـى التَّـوَغُّلِ فِي بَغْيٍ وَعُدْوَانِ

أي يا لقومي لأناس. **الثالثة**: قد يكون المستغاث مستغاثاً من أجله نحو يا لزيد لزيد. أي أدعوك لتنصف من نفسك. والله أعلم.

النُدبـة

(مَا لِلْمُنَادَى) من الأحكام (اَجْعَلْ لِمَنْدُوبِ) وهو المتفجع عليه لفقده حقيقة كقوله:

(باعتبار استغاثته) أي الاستغاثة به مجازاً تشبيهاً له بمن يستغاث حقيقة قاله الدماميني أي يا عجب احضر فهذا وقتك. قوله: (وكون المستغاث محذوفاً) والأصل يا لقومي للعجب، وعلى الوجهين المذكورين في الشرح فتح لام يا للدواهي وكسرها. قوله: (كقوله يا لأناس الخ) المثابرة المواظبة والتوغل التعمق والبغي الظلم والعدوان التعدي الفاحش. وإنما كان ما ولي يا غير صالح لكونه مستغاثاً مع صحة نداء الناس في الجملة لكونهم مهجوّين بالوصف الذي وصفهم به فلم يقصدوا للاستنصار لأن العاقل لا يهجو من يستنصر به. أفاده الدماميني.

النُدبـة

هي بضم النون مصدر ندب الميت إذا ناح عليه وذكر خصاله الحميدة اهـ دماميني. وأكثر من يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب قاله الأخفش فارضي. قوله: (ما للمنادى اجعل لمندوب) فيه إشارة إلى أنه في المعنى ليس بمنادى وهو كذلك لأنه لم يطلب إقباله ومن ثم منعوا في النداء يا غلامك لأن خطاب أحد المسميين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين. وأجازوا في الندبة واغلامك تصريح. وقال الطبلاوي: المراد بالمنادى في قوله ما للمنادى الخ المنادى المخصوص اهـ. وفيه ميل إلى أن المندوب من المنادى وبه صرح الفارضي نقلاً عن ابن يعيش. والظاهر أنه لا ينافي كلام التصريح لأن كون المندوب منادى باعتبار اللفظ فتدبر. ثم رأيت الرضي صرح بأن المندوب والمتعجب منه ليسا مناديين حقيقة بل هما مناديان مجازاً. قال: فإذا قلت يا محمداه فكأنك تناديه وتقول له تعال فإني مشتاق إليك، وإذا قلت: واحزناه كأنك تناديه وتقول له احضر حتى يعرفك الناس فيعذروني فيك، وإذا قلت: يا للماء كأنك تناديه وتقول له احضر حتى يتعجب منك اهـ ببعض تغيير. قوله: (وهو المتفجع عليه) أي بوا أو يا ليخرج نحو تفجعت على زيد

---

٧٠٧ ـ هو أيضاً من البسيط. الشاهد في لأناس فإنه مستغاث به اتصل بيا مجروراً باللام المكسورة وحذف منه المستغاث والتقدير يا لقومي لأناس. والمثابرة المواظبة. والتوغل بتشديد الغين المعجمة التعمق في الدخول في الشيء. والبغي الظلم. والعدوان التعدي الفاحش.

٧٠٨ ـ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا

أو لتنزيله منزلة المفقود كقول عمر وقد أخبر بجدب أصاب بعض العرب: واعمراه واعمراه. أو المتوجع له نحو:

٧٠٩ ـ فَوَا كَبِدَا مِنْ حُبِّ مَنْ لاَ يُحِبُّنِي

أو المتوجع منه نحو: وامصيبتاه فيضم في نحو وازيد وينصب في نحو واأمير المؤمنين وواضاربا عمراً. وإذا اضطر إلى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله:

٧١٠ ـ وَافَقْعَساً وَأَيْنَ مِنِّي فَقْعَسُ

سم والتفجع إظهار الحزن. قوله: (بجدب) بالدال المهملة أي قحط. قوله: (أو المتوجع له) أدرجه صاحب التصريح وشارح الجامع في المتوجع منه لأنهما قسماه إلى ما هو محل الألم كوا رأساه وإلى ما هو سبب الألم كوامصيبتاه. قوله: (واضاربا عمراً) نظر في التمثيل به بأنه مناف لما سيأتي من أنه لا يندب المنكر، وكذا يقال في قوله الآتي وفي المشبه به واثلاثة وثلاثينا إلا أن يقال: المراد المجعول علماً كما صرح به الشارح في باب النداء.

قوله: (ولا يندب إلا العلم الخ) حاصله أنه ليس كل منادى يصح ندبه بل إنما يندب ما ليس نكرة ولا مبهماً من علم ومضاف إلى معرفة توضح بها وموصول بما يعينه خال من أل نحو: وازيداه واغلام زيداه وامن حفر بئر زمزماه. وظاهر كلامه ندبة العلم ولو كان غير مشهور وفي الرضي: لا يندب إلا المعروف علماً كان أو لا فلو كان علماً غير مشهور لم يندب. قوله: (كما يوضح الاسم العلم مسماه) مراده بالاسم ما قابل الصفة لا ما قابل الكنية واللقب، وحينئذ فقوله: العلم من ذكر

شواهد الندبة

٧٠٨ ـ صدره:

حُمِّلْتَ أَمْراً عَظِيماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ

ذكر مستوفى في شواهد النداء. والشاهد في يا عمرا حيث ألحق في آخره ألف الندبة.

٧٠٩ ـ الظاهر أن هذا من أشعار المحدثين الذين لا يحتج بهم. والاستشهاد فيه في قوله واكبدا، وذلك أن المندوب بعد يا أو وامتفجعا لفقده حقيقة كما مر في شعر جرير، أو حكماً كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: واعمراه حين أعلمه بحدب شديد أصاب قوماً من العرب، أو توجعاً لكونه محل ألم كما في قوله: واكبدا.

٧١٠ ـ نسبه الكسائي لبعض بني أسد. وبعده:

أَإِبِلِي يَأْخُذُهَا كَرَوَّسُ

كلمة وا للندبة. والشاهد في تنوين فقعسا فإنه لما اضطر نوّنه بالنصب. قال ابن مالك: كذا روي بالنصب، ولو قيل بالضم جاز. وفقعس اسم حي من أسد، وكروّس بفتح الكاف والراء وتشديد الواو اسم رجل، وكان قد أغار على إبله فلذلك ندبه بقوله وافقعسا، ومنهم من فسره باسم رجل وأنه قد مات، والأول أظهر.

ولا يندب إلا العلم ونحوه كالمضاف إضافة توضح المندوب كما يوضح الاسم العلم مسماه (وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ) فلا يقال وارجلاه خلافاً للرياشي في إجازته ندبة اسم الجنس المفرد. وندر واجبلاه (وَلاَ) يندب (مَا أُبهِمَا) وذلك اسم الإشارة والموصول بما لا يعينه، فلا يقال واهذاه، ولا وا من ذهباه، لأن غرض الندبة وهو الإعلام بعظمة المصاب مفقود في هذه الثلاثة (وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي ٱشْتَهَرْ) اشتهاراً يعينه ويرفع عنه الإبهام (كَبِئْرَ زَمْزَم يَلِي وَامَنْ حَفَرْ) في قولهم: وامن حفر بئر زمزماه، فإنه بمنزلة واعبد المطلباه (وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ) مطلقاً (صِلْهُ) جوازاً لا وجوباً (بِالأَلِفْ) ....

الخاص بعد العام كما هو المناسب. وفي نسخ سقوط لفظ مسماه وعليها يقرأ يوضح بالبناء للمفعول وهي التي كتب عليها البعض ما نصه: قوله كما يوضح الاسم العلم أي بالصفة في نحو قولك جاء زيد التاجر. قوله: (اسم الجنس المفرد) خرج المضاف نحو: واغلام زيداه فتجوز ندبته اتفاقاً لكنه أي المضاف يشمل نحو: واغلام رجلاه ولا يندب مثله على الصحيح والرياشي يجيزه وندبة كل نكرة، أو المنع، إنما هو في المتفجع عليه، أما المتوجع منه فإنك تقول: وامصيبتاه وإن كانت المصيبة غير معروفة اهـ دماميني. فلو قال الشارح في إجازته ندبة النكرة كما في عبارة الهمع لكان أولى، وجعل البعض المتوجع له كالمتوجع منه فحرره. قوله: (اسم الإشارة) وكذا المضمر تصريح، وكذا أي فلا يقال واأنتاه ولا وا أيها الرجلاه نقله شيخنا عن الشارح. قوله: (بعظمة المصاب) أي المعين. قوله: (مفقود في هذه الثلاثة) فلذلك لا يندب إلا المعرفة السالمة من الإبهام وقد ينازع في دعوى الفقد بالنسبة إلى اسم الإشارة المصحوب بإشارة حسية تعين المشار إليه.

قوله: (ويندب الموصول) الخالي من أل أي عند الكوفيين وهو عند البصريين شاذ، واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بأل وإن اشتهرت صلته فلا يقال: والذي حفر بئر زمزماه إذ لا يجمع بين حرف الندبة وأل. تصريح. قوله: (بالذي اشتهر) متعلق بالموصول لا بيندب أي بالذي اشتهر انتسابه إلى الموصول. قوله: (كبئر زمزم) مثال لندبة الموصول بما اشتهر بملاحظة قوله: يلي وامن حفر فكأنه قال كوا من حفر بئر زمزماه. قال في التصريح: وأصل زمزم زمم أبدلت الميم الثانية زاياً قاله في الفردوس. قوله: (ومنتهى المندوب) أي منتهاه حقيقة أو حكماً كما في الموصول، فإن الألف تكون في آخر الصلة وهو آخر الموصول حكماً. قوله: (مطلقاً) أي مفرداً أو مضافاً أو شبيهاً به أو غيرها مما سيذكره. قوله: (صله بالألف) ويكون المفرد مبنياً على ضم مقدر على قياس ما عولنا عليه في المستغاث الملحق بالألف وعلى ما صرح به الشاطبي حيث قال: إذا قلت وازيداه فالضم مقدر في آخر الاسم، وكذلك واغلاماه في غلام المضاف إلى الياء الإعراب مقدر في آخره اهـ. وأطلق الناظم كالنحويين وصل المندوب بالألف لكنه في التسهيل قيد ذلك بأن لا يكون في آخره ألف وهاء فلا يجوز واعبد اللاهاه ولا واجهجاهاه في عبد اللّه وجهجاه لاستثقال ألف وهاء بعد ألف وهاء وبالجواز صرح ابن الحاجب وغيره.

المسماة ألف الندبة فتقول في المفرد وازيداً ومنه قوله:

وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا

وفي المضاف يا غلام زيداً واعبد الملكا، وفي المشبه به وا ثلاثة وثلاثينا، وفي الصلة وا من حفر بئر زمزماً، وفي المركب وامعديكربا، وفي المحكي واقام زيداً فيمن اسمه قام زيد. وأجاز يونس وصل ألف الندبة بآخر الصفة نحو: وازيد الظريفا، ويعضده قول بعض العرب واجمجمتي الشاميتينا. وهذه الألف **(مَتْلُوُهَا)** وهو منتهى المندوب **(إِنْ كَانَ)** ألفاً **(مِثْلَهَا حُذِفْ)** لأجلها نحو واموساه، وأجاز الكوفيون قلبه ياء قياساً فقالوا: واموسياه **(كَذَاكَ)** يحذف لأجل ألف الندبة **(تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ)** المندوب **(مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا)** ....

قوله: **(في المفرد)** لعله أراد به معنى أخص من معناه السابق في النداء الذي هو ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به بدليل مقابلته بالأقسام الثلاثة الأخيرة إلا أن يكون ذكرها بعده من ذكر الخاص بعد العام لنكتة كقلة ندبتها. قوله: **(وأقام زيداً)** اعلم أن وأقام زيد بلا ألف الندبة مبني على ضم مقدر منع من ظهوره ضمة الحكاية، وكذا بالألف مبني على ضم مقدر لكن هل مانع ظهوره فتحة المناسبة أو ضمة الحكاية المحذوفة لأجل الألف كل محتمل والأقرب الأول لأن اعتبار الملفوظ به مانعاً أولى من اعتبار المحذوف، وكذا في نحو: واسيبويهاه مع إبدال ضمة الحكاية بكسر البناء الأصلي فتدبر. قوله: (وأجاز يونس الخ) عزا جواز ذلك في الهمع إلى الكوفيين وابن مالك أيضاً. قوله: (بآخر الصفة الخ) عبارة التصريح وأما لحاقها توابع المندوب فقال ابن الخباز في النهاية: أنه لا خلاف في جواز لحاقها آخر الصفة إذا كانت ابناً بين علمين نحو: وازيد بن عمراً، وأما البدل والبيان والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل أن لا تلحق البيان والتوكيد وعندي أنها تدخل آخر البدل لأنه قائم مقام المبدل منه فتقول: واغلامنا زيداه، وتدخل العطف النسقي نحو: وازيد وعمراه اهـ. وتدخل التوكيد اللفظي كما تقدم في قول عمر واعمراه واعمراه اهـ كلام التصريح، ومنه يعلم ما في كلام البعض من الخلل في غير موضع فانظره. قوله: (واجمجمتي الشاميتينا) بضم الجيم تثنية جمجمة تطلق على عظم الرأس المشتمل على الدماغ وعلى القدح من خشب وهو المراد هنا، ضاع للقائل قدحان شاميان فندبهما.

قوله: (متلوها) مبتدأ خبره الجملة الشرطية أو حذف وجواب الشرط على هذا محذوف، ولا فرق في حذف مثل الألف بين أن يكون جزء كلمة كما في المقصور أو كلمة كما في المضاف للياء على لغة من يقلبها ألفاً وإذا كان متلوها همزة تأنيث لم تحذف كلمياء اسم امرأة والكوفيون يحذفونها فتحذف الألف لالتقاء الساكنين. قوله: (واموساه) فموساه مبني على ضم مقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين والألف الموجودة للندبة والهاء للسكت وإنما ألحق هاء السكت به دون الأمثلة المتقدمة لأنه لاختتامه بألف غير ألف الندبة لا يعرف كون الألف الموجودة فيه ألف الندبة، إلا بانضمام الهاء إليها بخلاف الأمثلة المتقدمة فافهم. قوله: (تنوين الذي به كمل) وأما المندوب

مما مر كما رأيت (نِلْتَ الأَمَلْ) لضرورة أن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة على ما رأيت، والتنوين لا حظ له في الحركة. هذا مذهب سيبويه والبصريين. وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين: فتحه فتقول واغلام زيدناه وكسره مع قلب الألف ياء فتقول واغلام زيدنيه. قال المصنف وما رآوه حسن لو عضده سماع لكن السماع فيه لم يثبت. وقال ابن عصفور: أهل الكوفة يحركون التنوين فيقولون: واغلام زيدناه وزعموا أنه سمع انتهى. وأجاز الفراء وجهاً ثالثاً وهو حذفه مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء فتقول واغلام زيديه (وَالشَّكْلَ حَتْماً أَوْلِهِ) حرفاً (مُجَانِساً) فأول الكسر ياء والضم واواً (إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْم لاَبِسَا) دفعاً للبس فتقول في ندبة غلام مضافاً إلى ضمير المخاطبة واغلامكيه وفي ندبته مضافاً إلى ضمير الغائب واغلامهوه إذ لو قلت واغلامكاه لا التبس بالمذكر، ولو قلت: واغلامهاه لالتبس بالغائبة. قال في شرح الكافية:

فلا تنوين فيه حتى يحكم بحذفه كذا قال البعض، وقد يرد عليه نحو قام زيد مسمى به، ويدفع بأن التنوين فيه تنوين جزئه الأخير لا تنوين مجموعه فهو داخل في تنوين ما كمل به المندوب. قوله: (كما رأيت) أي في مثال الناظم بناء على صرف زمزم باعتبار أنه علم على القليب، وكذا على منع صرفه باعتبار أنه علم على البئر، إذا أريد بالتنوين في كلامه ما يشمل المقدر فيما لا ينصرف وفي بعض أمثلة الشارح السابقة وهو يا غلام زيداً وواقام زيداً فاقتصار البعض على قوله أي في مثال الناظم تقصير. قوله: (هذا مذهب سيبويه الخ) حاصله أن في التنوين أربعة مذاهب. قوله: (وقال ابن عصفور الخ) رد لقول المصنف لكن السماع فيه لم يثبت لقول الكوفيين أنه سمع فالزعم في كلامه بمعنى القول إذ لا يليق نسبتهم إلى الكذب في حكايتهم السماع.

قوله: (والشكل حتماً الخ) معناه أن آخر المندوب إذا كان محركاً بالكسر أو الضم فإن ألف الندبة تقلب حرفاً مجانساً للحركة ولا تحذف الحركة، ويؤتى بالحركة المناسبة لألف الندبة إن كانت هذه الحركة وهي الفتحة موقعة في اللبس، ومن إيلاء الشكل حرفاً مجانساً نحو: واقوميه واقوموه وأقاموه في ندبة قومي وقوموا وقاموا مسمى بها. قال الفارضي: لو سميت بقاموا قلت في الندبة وأقاموه فتحذف واو قاموا لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة واواً لأنها بعد ضمة، ولو سميت بقومي قلت واقوميه فتحذف ياء قومي لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة ياء لأنها بعد كسرة اهـ. وما قيل في قاموا يقال في قوموا، فعلم أن مسألة ندبة نحو قومي وقوموا مسمى بهما داخلة تحت قوله: والشكل الخ لا زائدة عليه كما يقتضيه كلام البعض فافهم. قوله: (حتماً أوله) يعني إذا أريد زيادة ألف الندبة فيما ذكر أبدلت حتماً من جنس الحركة قبلها وإلا فلو قلت: واغلامك فقط صح كما علم من أول الكلام ومما يأتي سم. قوله: (بوهم لابسا) من لبست الأمر عليه إذا خلطته فلم يعرف وجهه والوهم بسكون الهاء ذهاب ظن الإنسان إلى غير المراد يقال: وهمت في الشيء بالفتح أهم بالكسر وهما بالإسكان إذا ذهب ذهنك إليه وأنت تريد غيره، فالمعنى إن يكن الفتح خالصاً المقصود بغيره بسبب وهم، وأما الوهم بالتحريك فهو الغلط يقال وهم في الحساب يهم وهما بالفتح إذا

وهذا الاتباع يعني والحالة هذه متفق على التزامه فإن كان الفتح لا يلبس عدل بغيره إليه وبقيت ألف الندبة بحالها، فتقول في رقاش وارقاشاه، وفي عبد الملك واعبد الملكاه، وفيمن اسمه قام الرجل واقام الرجلاه، هذا مذهب أكثر البصريين، وأجاز الكوفيون الاتباع نحو وارقاشيه واعبد الملكيه وأقام الرجلوه.

تنبيه: أجاز الكوفيون أيضاً الاتباع في المثنى نحو: وازيدانيه واختاره في التسهيل (وَوَاقِفاً زِدْ) في آخر المندوب (هَاءَ سَكْتٍ) بعد المد (إِنْ تُرِدْ وَإِنْ تَشَأْ) عدم الزيادة (فَالْمَدَّ وَالْهَا لاَ تَزِدْ) بل اجعله كالمنادى الخالي عن الندبة، وقد مر بيان الأوجه الثلاثة. وأفهم قوله وواقفاً أن هذه الهاء لا تثبت وصلاً وربما ثبتت في الضررة مضمومة ومكسورة وأجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين. ومنه قوله:

٧١١ ـ أَلاَ يَـا عَـمْـرُ عَـمْـرَاهُ وَعَـمْـرُو بْـنُ الـزُّبَـيْـرَاهُ

غلط. قوله: (وهذا الاتباع) أي اتباع حرف الندبة للحركة. قوله: (والحالة هذه) أي كون الفتح ملبساً لا مطلقاً. قوله: (عدل بغيره) أي عن غيره. قوله: (في رقاش) هو اسم امرأة.

قوله: (بعد المد) أي ألفاً كوازيداه أو ياء كواغلامكيه أو واواً كواغلامهوه. قوله: (بل اجعله كالمنادى الخ) قال سم: يدل على أنه جعل المد والهاء معمولين للا تزد وقد يلزم عليه التكرار مع قوله أولاً ما للمنادى اجعل لمندوب اهـ. ويدفع بأن المراد بما للمنادى ما ثبت له من البناء على الضم تارة والنصب تارة أخرى وجواز الضم والنصب إذا نون اضطراراً ونحو ذلك لا عدم زيادة الألف والهاء وإلا ناقضه ما ذكره بعده من جواز زيادة الألف والهاء في المندوب، نعم عدم وجوب زيادة الهاء وقفاً معلوم من قوله أن ترد فالتنبيه بعد ذلك عليه تصريح بما علم مفهوماً. وأما عدم وجوب زيادة الألف فلم يعلم مما مر بقوله ومنتهى المندوب صله بالألف يوهم الوجوب فالتنبيه عليه محتاج إليه، فتلخص أن قوله: وإن تشأ الخ محتاج إليه بالنسبة إلى زيادة الألف غير محتاج إليه بالنسبة إلى زيادة الهاء. قوله: (وقد مر بيان الأوجه الثلاثة) أي زيادة الألف فقط والجمع بين الألف والهاء والخلو عنهما معاً. قوله: (وربما ثبتت في الضرورة) أي وصلاً. قوله: (مضمومة) أي تشبيهاً بهاء الضمير ومكسورة أي لالتقاء الساكنين. زاد ابن فلاح ومفتوحة فارضي والفتح لخفته. قوله: (وأجاز الفراء إثباتها في الوصل) أي اختياراً. قوله: (ومنه) أي من ثبوتها في الوصل ضرورة. والشاهد في الأول لأن محل الوصل هو العروض، وأما الضرب فمحل وقف فلا شاهد فيه. وقد يقال: العروض هنا مصرعة فهي في حكم الضرب فتكون أيضاً محل وقف فلا شاهد في البيت أصلاً وقوله:

وعـمـرو بـن الـزبـيـراه

---

٧١١ ـ هو من الهزج، وفيه الخرم بالراء المهملة، وألا للتنبيه، وعمرو منادى معرفة، وعمراه تأكيد للمنادى ومندوب والشاهد في تحريكها كما في عمراه وفي الزبيراه.

(وَقَائِلٌ) في ندبة المضاف للياء (وَاعَبْدِيَا وَاعَبْدَا مَنْ فِي النِّدَا الْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى) فقال: يا عبدي وأما من قال يا عبد بالكسر أو يا عبد بالفتح أو يا عبد بالضم أو يا عبداً بالألف اقتصر على الثاني، ومن قال: يا عبديَ، بإثبات الياء مفتوحة اقتصر على الأول.

تنبيه: فتح الياء في ذي الوجهين المذكورين مذهب سيبويه وحذفها مذهب المبرد.

خاتمة: إذا ندب مضاف إلى مضاف إلى الياء لزمت الياء لأن المضاف إليها غير مندوب نحو: واولد عبديا، والله أعلم.

الترخيم

(تَرْخِيماً ٱحْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى) الترخيم في اللغة ترقيق الصوت وتليينه. يقال صوت رخيم أي سهل لين. ومنه قوله:

٧١٢ ـ لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَخِيمُ الْحَوَاشِي لاَ هُرَاءٌ وَلاَ نَزْرُ

هذا هو الصواب دون ما في بعض النسخ:

ويـا عـمـرو بـن الـزبـيـراه

لأن زيادة يا تخل بالوزن وتحريك الهاء وقفاً في البيت للروي.

قوله: (وقائل) خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وأبدى صلة من واليا مفعول أبدى وذا سكون حال من اليا. قوله: (واعبديا) بفتح الياء لأجل ألف الندبة. قوله: (واعبدا) بحذف الياء لالتقاء الساكنين وهذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة لأجل الألف وليس بمبني لأنه مضاف سم. قوله: (اقتصر على الثاني) أي واعبدا بغير عمل سوى الإتيان بألف الندبة على لغة من قلب الياء ألفاً وحذفها وأبقى الفتحة التي قبل الألف المحذوفة وبقلب الكسرة والضمة على لغتيهما فتحة لأجل ألف الندبة وبحذف الألف المنقلبة عن ياء المتكلم لأجل ألف الندبة على لغة من قلب الياء ألفاً وأبقاها. قوله: (اقتصر على الأول) أي يا عبديا بغير عمل سوى الإتيان بألف الندبة. قوله: (في ذي الوجهين) هو يا عبدي بسكون الياء ووجهاه واعبديا واعبدا كما مر. قوله: (لزمت الياء) يمكن حذفها على تقدير سكونها لالتقاء الساكنين وإن لم يكن المضاف إليها مندوباً. سم.

الترخيم

قوله: (ترقيق الصوت وتليينه) عبارة التصريح الترخيم لغة التسهيل والتليين فلم يقيد بالصوت. قوله: (أي سهل لين) المناسب لعبارته قبل أن يقول أي رقيق لين نعم هو مناسب لعبارة التصريح السابقة، ولقول القاموس رخم الكلام ككرم فهو رخيم لان وسهل كرخم كنصر. قوله: (رخيم الحواشي) لعل المراد بها الكلمات. وفي القاموس الحاشية جانب الثوب وغيره. وقوله: لا هراء

شواهد الترخيم

٧١٢ ـ قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة من الطويل. لها أي لمية، وأراد بالبشر ظاهر جلدها. والشاهد =

أي رقيق الحواشي. وأما في الاصطلاح فهو حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص. وهو على نوعين: ترخيم التصغير كقولهم في أسود سويد وسيأتي في بابه، وترخيم النداء وهو مقصود الباب وهو حذف آخر المنادى (كَيا سُعَا فِيمَنْ دَعَا سُعَادَا) وإنما توسع في ترخيم المنادى لأنه قد تغير بالنداء، والترخيم تغيير والتغيير يأنس بالتغيير فهو ترقيق.

تنبيه: أجاز الشارح في نصب ترخيماً ثلاثة أوجه: أن يكون مفعولاً له أو مصدراً في موضع الحال أو ظرفاً على حذف مضاف. وأجاز المرادي وجهاً رابعاً وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً وناصبه احذف لأنه يلاقيه في المعنى. وأجاز المكودي وجهاً خامساً وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً لعامل محذوف أي رخم ترخيماً (وَجَوِّزَنْهُ) أي جوز الترخيم ....

الخ الهراء بضم الهاء وتخفيف الراء الكلام الكثير والنزر بفتح النون وسكون الزاي القليل وأراد أن كلامها متوسط لا كثير ممل ولا قليل مخل. قوله: (ترخيم التصغير) أي حذف بعض الحروف لأجل التصغير.

قوله: (وهو حذف آخر المنادى) أي للتخفيف لا للإعلال ولم يقيد الآخر بكونه حرفاً فشمل كلامه الحرف والحرفين وعجز المركب. ويرد على التعريف أنه غير مانع لشموله نحو: يا يد ويا دم إذ في كل حذف آخر المنادى للتخفيف إلا أن يخرج باعتبار قيد الحيثية أي من حيث هو آخر المنادى فاعرف ذلك. قوله: (في ترخيم) في بمعنى الباء السببية. قوله: (فهو ترقيق) بيان للمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي لكن كان المناسب ذكره عقب المعنى الاصطلاحي لظهور تفريعه عليه فتأمل. قوله: (أن يكون مفعولاً له) رد بأن الترخيم حذف آخر المنادى فيلزم تعليل الشيء بنفسه وبأن المفعول له يشترط له أن يكون قلبياً على الراجح، ويمكن دفعهما بتقدير مضاف أي لإرادة الترخيم لكن يلزم أن المعنى رخم لإرادة الترخيم مثل اضرب لإرادة الضرب وفيه ركاكة لا تخفى. قوله: (أو مصدراً في موضع الحال) أي من فاعل احذف أي مرخماً لا من المنادى لأنه وإن كان المضاف بعض المضاف إليه فشرط إتيان الحال من المضاف إليه موجود فحال المضاف إليه لا يتقدم عليه. ثم هذه الحال مؤكدة. قوله: (أو ظرفاً على حذف مضاف) أي وقت ترخيم وهو وقت اجتماع شروط الترخيم. قوله: (لأنه) أي احذف بقيد تعلقه بآخر المنادى أما الحذف من حيث هو فأعم من الترخيم.

قوله: (مفعولاً مطلقاً لعامل محذوف) أي ناب ذلك المفعول المطلق منابه في الدلالة على

= في رخيم الحواشي فإن الترخيم بالخاء المعجمة بمعنى اللين، ومن هذا سمي الترخيم في النداء. قوله لا هراء بضم الهاء وتخفيف الراء وهو الكلام الكثير الذي ليس له معنى. والنزر بفتح النون وسكون الزاي ومعناه القليل، أراد أن كلامها لا كثير بلا فائدة، ولا قليل مخل بل بين ذلك. ويروى ولا هذر. يقال رجل مهذار إذا كان كثير الكلام.

(مُطْلَقاً فِي كُلِّ مَا أُنِّثَ بِالْهَا) أي سواء كان علماً أو غير علم ثلاثياً أو زائداً على الثلاثي كقوله:

٧١٣ ـ أَفَاطِمُ مَهْلاً بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ

وكقوله:

٧١٤ ـ جَارِيَ لاَ تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي

ونحو ياشا ادجني. أي أقيمي بالمكان. يقال: دجن بالمكان يدجن دجوناً أي أقام به.

تنبيهات: الأول: قيد في التسهيل ما أطلقه هنا ....

الطلب، فيكون قوله احذف الخ من التأكيد اللفظي بالمساوي لأن الحذف بقيد تعلقه بآخر المنادى مساو في المعنى للترخيم، فليس المفعول المطلق على هذا من باب المصدر المؤكد لعامله حتى يرد أن المصنف يمنع حذف عامل المؤكد بل من باب الآتي بدلاً من فعله، وجوز الشيخ خالد وجهاً سادساً وهو أن يكون ترخيماً مفعولاً به لفعل شرط حذف مع أداته وحذفت الفاء من جوابه للضرورة والتقدير إن أردت ترخيماً فاحذف آخر المنادى وفيه تكلف. قوله: (مطلقاً) أي عن التقييد الآتي في غير المؤنث بالهاء بقوله: إلا الرباعي الخ، لكن المراد الإطلاق عن ذلك في الجملة، وإلا لاقتضى جواز ترخيم المؤنث بالهاء ولو كان مضافاً أو مركباً إسنادياً وليس كذلك أفاده سم. وإلى كون الإطلاق في الجملة أشار الشارح باقتصاره في بيان الإطلاق على ما ذكره ولم يقل مضافاً أو غيره صاحب إسناد أو غيره. قوله: (مهلاً) اسم مصدر أمهل منصوب بفعل حذف وأقيم هو مقامه والأصل أمهلي مهلاً قال العيني: ومعناه كفى. قوله: (عذيري) العذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة ما يعذر الإنسان فيه اهـ فارضي وهو صادق بما يعذر الإنسان في تركه فهو أعم من قول الشارح على ما في كثير من النسخ العذير بكسر الذال المعجمة الأمر الذي يحاوله الإنسان ويعذر على فعله. قوله: (يا شا ادجني) أي يا شاة وهو مثال للثلاثي.

---

٧١٣ ـ قاله امرؤ القيس الكندي. وتمامه:

وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

من قصيدته المشهورة التي أولها: قفا نبك. والشاهد في أفاطم فإنه مرخم إذ أصله أفاطمة. ومهلاً نصب بفعل محذوف أي امهلي مهلاً ومعناه كفى. قوله أزمعت أي أحكمت عزمك. وصرمي أي قطعي. وأجملي من الإجمال وهو الإحسان.

٧١٤ ـ تمامه:

سَيْرِي وَأَشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي

قاله العجاج. والشاهد في جاري حيث حذف منه حرف النداء ورخم بحذف تاء التأنيث للضرورة. وأصله يا جارية. والعذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة هو الأمر الذي يحاوله الإنسان مما يعذر عليه إذا فعله، يعني يا جارية لا تستنكري ما أحاوله معتذراً أنا فيه. وسيري بدل من عذيري، والواو للعطف أو بمعنى مع.

بالمنادى المبني لإخراج النكرة غير المقصودة والمضاف فلا يجوز الترخيم في نحو قول الأعمى: يا جارية خذي بيدي لغير معينة. ولا في نحو يا طلحة الخير. وأما قوله:

٧١٥ ـ يَا عَلْقَمَ الْخَيْرِ قَدْ طَالَتْ إِقَامَتُنَا

فنادر. **الثاني**: شرط المبرد في ترخيم المؤنث بالهاء العلمية فمنع ترخيم النكرة المقصودة والصحيح جوازه كما تقدم. **الثالث**: منع ابن عصفور ترخيم صلعمة بن قلعمة لأنه كناية عن المجهول الذي لا يعرف وإطلاق النحاة بخلافه، وليس كونه كناية عن المجهول بمانع لأنه علم جنس. **الرابع**: إذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة، فتقول في المرخم يا طلحه فقيل هي هاء السكت وهو ظاهر كلام سيبويه. وقيل: هي التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة وإليه ذهب المصنف. قال في التسهيل: ولا يستغنى غالباً في الوقف على المرخم بحذفها عن إعادتها أو تعويض ألف منها. وأشار بالتعويض إلى قوله:

٧١٦ ـ قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا

فجعل ألف الإطلاق عوضاً عن الهاء ونص سيبويه وابن عصفور على أن ذلك لا يجوز إلا في الضرورة. وأشار بقوله: غالباً إلى أن بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض. حكى سيبويه يا حرمل بالوقف بغير هاء. قال أبو حيان: أطلقوا في لحاق هذه الهاء. ونقول إن كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق. هذا كلامه وهو واضح. **الخامس**: اختلف النحاة في قوله:

٧١٧ ـ كِلِينِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ

قوله: (بالمنادى المبني) يشمل المبني قبل النداء كحذام مع أنه لا يرخم على الأصح والمختص بالنداء والمندوب والمستغاث مع أنها لا ترخم كما سيأتي. قوله: (لغير معينة) صلة قول. قوله: (كما تقدم) أي في قوله أو غير علم مع تمثيله بجاري وياشا. قوله: (صلعمة بن قلعمة) الذي بخط الشارح صلمعة بن قلمعة بتقديم الميم على العين وكذا في القاموس. قوله: (لأنه علم جنس) ولهذا منع الصرف اهـ دماميني. قوله: (بحذف الهاء) صلة المرخم. قوله: (لبيان الحركة) أي حركة ما قبل المحذوف وهو في المثال المذكور الحاء المهملة. قوله: (لم تلحق) لأنه نقض لما عزموا عليه من جعله اسماً تاماً حتى بنوه على الضم سم. قوله: (كليني) بكسر الكاف أي دعيني من

---

٧١٥ ـ هو شطر من البسيط. والشاهد في علقم الخير حيث رخم علقمة وهو مضاف إلى الخير، ومن شرطه عدم الإضافة فلا يجوز ترخيم طلحة الخير وهذا نادر.

٧١٦ ـ قاله القطامي عمير بن سنيم. وتمامه:

وَلاَ يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الْوَدَاعَا

وهو أول قصيدة من الوافر. والشاهد في يا ضباعاً حيث رخم ضباعة اسم امرأة وعوض الألف عن الهاء حالة الوقف.

٧١٧ ـ قاله النابغة الذبياني. وتمامه:

بفتح أميمة من غير تنوين فقال قوم ليس بمرخم، ثم اختلفوا: فقيل: هو معرب نصب على أصل المنادى ولم ينون لأنه غير منصرف، وقيل بني على الفتح لأن منهم من يبني المنادى المفرد على الفتح لأنها حركة تشاكل حركة إعرابه لو أعرب، فهو نظير لا رجل في الدار. وأنشد هذا القائل:

٧١٨ - يَـا رِيـحَ مِـنْ نَـحْـوِ الـشَّـمَـالِ هُـبِّـي

بالفتح. وذهب أكثرهم إلى أنه مرخم فصار في التقدير يا أميم ثم أقحم التاء غير معتد بها، وفتحها لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التأنيث المحذوفة المنوية وهو ظاهر كلام سيبويه. وقيل: فتحت اتباعاً لحركة ما قبلها وهو اختيار المصنف **(وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا بِحَذْفِهَا)** أي بحذف الهاء **(وَفِّرْهُ بَعْدُ)** أي لا تحذف منه شيئاً بعد حذف الهاء ولو كان ليناً ساكناً

وكله وكلاً وناصب بالجر صفة هم من النصب وهو التعب قاله العيني وتابعه غيره كشيخنا والبعض، وفيه أن الهم متعب لا تاعب إلا أن يكون التقدير تاعب صاحبه، ثم رأيت في القاموس ما نصه: وهمّ ناصب منصب على النسب وسمع نصبه الهم أتعبه ثم قال: ونصبه المرض ينصبه أوجعه كأنصبه اهـ. فأفاد ثلاثة أوجه أخرى وهي أن يكون ناصباً من قبيل النسب كلابن وتامر، وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أتعبه، وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أوجعه.

قوله: (فقيل هو معرب) تشبيهاً بالمضاف لكنه شاذ. قوله: (لأنها) أي الفتح وأنثه باعتبار الخبر وهو حركة. قوله: (يا ريح) قال ابن غازي: ولا يمكن دعوى إعراب ريح لأنه لم ينون مع كونه منصرفاً بخلاف أميمة. قوله: (هبي) بضم الهاء أمر من هب. قوله: (ثم أقحم التاء) أي زادها بين الميم وهاء التأنيث المحذوفة للترخيم. قوله: (غير معتد بها) أي غير جاعلها تاء التأنيث التي كانت محذوفة للترخيم إذ لو اعتد بها لما كان مرخماً. قوله: (لأنها واقعة الخ) لو قال لاستحقاقها الفتح بوقوعها قبل هاء التأنيث لكان أوضح وأخصر. قوله: (وقيل فتحت الخ) أي كفتحة دال يا زيد ابن عمرو اتباعاً لفتحة النون بل الاتباع هنا أولى لأنه في كلمة ولأنه اتباع متأخر لمتقدم. قوله: (وهو اختيار المصنف) لعل وجهه أن فيما اختاره المصنف مراعاة ملفوظ وهو حركة الميم وفيما قبله مراعاة محذوف وهو تاء التأنيث المحذوفة للترخيم المقتضية فتح ما قبلها. قوله: (وفره بعد) أي بعد

= وَلَـيْـلٍ أُقَـاسِـيـهِ بِـطَـيِّ الْـكَـوَاكِـبِ

من قصيدة من الطويل يمدح بها عمرو بن الحارث الأعرج. قوله: كليني بكسر الكاف أي دعيني، وأصله من وكل وكلا. والشاهد في يا أميمة حيث جاءت بفتح التاء، وقد قلنا إنه لغة لبعضهم، وناصب بالجر صفة لهم، من النصب وهو التعب.

٧١٨ - هذا شطر رجز. وقيل ليس بشعر. و الشاهد في يا ريح فإنه منادى مفرد وكان حقه أن يضم ولكنّه مفتوح لأن من العرب من يبني المنادى المفرد على الفتح، ويقولون يا طلحة بفتح التاء. وهي بضم الهاء أمر من هب يهب.

زائداً مكملاً أربعة فصاعداً، فتقول في عقنباة يا عقنبا بالألف، وأجاز سيبويه أن يرخم ثانياً على لغة من لا يراعي المحذوف. ومنه قوله:

٧١٩ ـ أَحَارُ بْنَ بَدْرٍ قَدْ وَلِيتَ وِلاَيَةً

يريد أحارثة. وقوله:

٧٢٠ ـ يَا أَرْطُ إِنَّكَ فَاعِلٌ مَا قُلْتَهُ

أراد يا أرطاة (وَاحْظُلاَ) أي امنع (تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَا قَدْ خَلاَ إِلاَّ الرُّبَاعِي فَمَا فَوْقُ) أي

حذفها. قوله: (فتقول في عقنباة) أي في ترخيمه وهو بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة يقال عقاب عقنباة أي حديدة المخالب. قوله: (إن يرخم ثانياً) أي إن بقي بعده ثلاثة أحرف. سيوطي.

قوله: (على لغة من لا يراعي المحذوف) أي من لا ينتظره واعترض هذا التقييد أبو حيان بأن كون الشاعر رخم أولاً بحذف التاء على لغة من لا ينتظر يحتاج إلى وحي يسفر عنه، ولو قيل: إن المؤنث بالتاء يجوز في ترخيمه حذف التاء فقط وهو الكثير وحذفها مع ما قبلها كما في منصور لكان قولاً نقله شيخنا ثم قال: وانظر على مذهب سيبويه بعد حذف الحرف الذي قبل الآخر هل تتعين لغة من لا ينوي أو لا اهـ. وكلام العيني صريح في عدم التعين فإنه ضبط حار في البيت بكسر الراء حيث قال: والشاهد في أحار بن بدر حيث أريد به حارثة فرخمه أولاً بحذف الهاء على لغة من لم ينو رد المحذوف ثم رخمه ثانياً بحذف التاء على لغة من نوى رد المحذوف، ويؤخذ من كون المقيد بلغة من لا ينتظر عند سيبويه هو الترخيم الأول أن قوله على لغة الخ متعلق بأحار أو بمحذوف تقديره إن رخم أولاً على لغة الخ لا بقوله إن يرخم ثانياً.

قوله: (ما قلته) بفتح التاء بقرينة قوله بعد:

والمرء يستحيي إذا لم يصدق

قوله: (أراد يا أرطاة) علم منقول من اسم شجرة يدبغ بها قيل همزته زائدة وألفه أصلية

---

٧١٩ ـ قاله أنس بن زنيم يخاطب الحارث بن بدر الغداني وتمامه:

فَكُنْ جُرَذاً فِيهَا تَخُونُ وَتَسْرِقُ

والشاهد في أحار بن بدر حيث أريد به حارثة، رخم أولاً بحذف الهاء على لغة من لم ينو رد المحذوف، ثم رخمه ثانياً بحذف التاء على لغة من نوى رد المحذوف. وجرذاً بضم الجيم وفتح الراء وبالذال المعجمة وهو ضرب من الفأر، ويجمع على جرذان فيها أي في الولاية.

٧٢٠ ـ قاله زميل بن الحارث يخاطب أرطاة بن سهية وتمامه:

وَالْمَرْءُ يَسْتَحْيِي إِذَا لَمْ يَصْدُقِ

من الكامل. والشاهد في يا أرط حيث يريد به يا أرطاة، رخمه أولاً بحذف التاء على لغة من لم ينو رد المحذوف، ثم رخم ثانياً بحذف الألف على لغة من نوى رد المحذوف وهو الألف.

فأكثر (الْعَلَمْ دُونَ إِضَافَةٍ وَ) دون (إِسْنَادٍ مُتَمْ) فهذه أربعة شروط: **الأول**: أن يكون رباعياً فصاعداً، فلا يجوز ترخيم الثلاثي سواء سكن وسطه نحو زيد أو تحرك نحو حكم. هذا مذهب الجمهور. وأجاز الفراء والأخفش ترخيم المحرك الوسط. وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور: لا يجوز ترخيمه قولاً واحداً. وقال في الكافية ولم يرخم نحو بكر أحد، والصحيح ثبوت الخلاف فيه، حكي عن الأخفش وبعض الكوفيين إجازة ترخيمه، وممن نقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبري وصاحب النهاية وابن الخشاب وابن هشام. **الثاني**: أن يكون علماً، وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو يا غضنف في غضنفر قياساً على قولهم أطرق كرا، ويا صاح. **الثالث**: أن لا يكون ذا إضافة خلافاً للكوفيين في إجازتهم ترخيم المضاف إليه كقوله:

ويعضده قولهم مرطي وقيل: همزته أصلية وألفه زائدة للإلحاق بعرفجة ويؤيده قولهم مأروط اهـ ابن غازي. قوله: (العلم) بدل من الرباعي أو عطف بيان عليه ودون حال من الرباعي. قوله: (وإسناد) أي في الغالب بدليل قوله الآتي وقيل ترخيم جملة. قوله: (متم) على زنة اسم المفعول نعت إسناد قال سم: كأنه احتراز عن النسبة الإضافية والتوصيفية. قوله: (أن يكون رباعياً فصاعداً) أي لئلا يلزم نقص الاسم عن أقل أبنية المعرب بلا موجب. قوله: (ترخيم المحرك الوسط) أي تنزيلاً لحركة الوسط منزلة الحرف الرابع ولهذا كان نحو سقر غير مصروف، وفرق الجمهور بأن حركة الوسط ثمت اعتبرت في حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين وهاهنا في حذف حرف أصلي، وأيضاً ليس الحذف هنا وارداً على حرف بعينه بل على أي حرف كان آخراً فهو مظنة الاشتباه بخلاف عدم الصرف فإنه حذف التنوين لا غير. قوله: (وابن هشام) عبارة الهمع وابن هشام الخضراوي. قوله: (أن يكون علماً) أي شخصياً أو جنسياً لأن العلم لكثرة ندائه يناسبه التخفيف بالترخيم.

قوله: (قياساً على قولهم الخ) اعترضه شيخنا وتبعه البعض بأن أطرق كرا ويا صاح شاذان لأن كلا اسم جنس خال من التاء فلا يقاس عليهما وفيه أن هذا اعتراض بمذهب الغير فإن من يجيز ترخيم النكرة المقصودة لا يقول بشذوذ أطرق كرا ويا صاح. قوله: (ويا صاح) قال في شرح الكافية: وكثر دعاء بعضهم بعضاً بالصاحب فأشبه العلم فرخم بحذف يائه اهـ. وليس مراده بيان أنه مقيس بل بيان المسهل لترخيمه. قوله: (أن لا يكون ذا إضافة) لأن الحذف من المضاف يمنع منه أن المتضايفين كالشيء الواحد فالحذف منه بمنزلة حذف حشو الكلمة والحذف من المضاف إليه يمنع منه أن تالي النداء المضاف فالحذف من المضاف إليه بمنزلة الحذف من غير المنادى، والمراد بذي الإضافة المضاف حقيقة أو حكماً فيدخل شبه المضاف فلا يرخم كما في الدنوشري.

قوله: (وذلك علم له) أي فهو داخل في العلم فيصح الاحتراز عنه بأن لا يكون ذا إضافة فلا يقال: إن المضاف خارج بالعلم. قوله: (أن لا يكون ذا إسناد) أي أن لا يكون منقولاً عن الجملة

٧٢١ ـ خُذُوا حِذْرَكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاعْلَمُوا

وهو عند البصريين نادر وأندر منه حذف المضاف إليه بأسره كقوله:

٧٢٢ ـ يَا عَبْدَ هَلْ تَذْكُرُنِي سَاعَةً

يريد يا عبد هند، يخاطب عبد هند اللخمي وذلك علم له. وتقدم أن ترخيم المضاف نادر أيضاً كما في نحو: يا علقم الخير. **الرابع**: أن لا يكون ذا إسناد فلا يجوز ترخيم برق نحره وتأبط شراً وسيأتي الكلام عليه.

تنبيه: أهمل المصنف من شروط الترخيم مطلقاً ثلاثة: الأول أن لا يكون مختصاً بالنداء فلا يرخم نحو فل وفلة. الثاني: أن لا يكون مندوباً. الثالث: أن لا يكون مستغاثاً. وأما قوله:

٧٢٣ ـ كُلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمُ يَا لِتَيْمِ اللهِ قُلْنَا يَا لِمَالِ

فضرورة أو شاذ. وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام كقوله:

لأن الجملة محكية بحالها فلا تغير. قوله: (وسيأتي الكلام عليه) يشير إلى أن اشتراط عدم الإسناد أكثري كما سيأتي. قوله: (مطلقاً) أي سواء كان بتاء التأنيث أو لا. قوله: (ثلاثة) زاد السيوطي أن لا يكون مبنياً قبل النداء فلا يرخم نحو: يا حذام وقد مر ذلك. قوله: (أن لا يكون مندوباً) قال شيخنا: ظاهره ولو بدون ألف الندبة وهو مفهوم كلام الرضي اهـ. وإنما لم يرخم المندوب لأن الغالب زيادة الألف في آخره لمد الصوت إظهاراً للتفجع فلا يناسبه الترخيم. قوله: (أن لا يكون مستغاثاً) أي لا مجروراً باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء على الضم فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحاً بزيادة الألف لأن الزيادة تنافي الحذف ولا مجرداً من اللام والألف إلحاقاً له بذي اللام والألف. قوله: (يا لمال) أي يا لمالك. قوله: (أعام) أي يا

---

٧٢١ ـ قاله زهير بن أبي سلمى. وتمامه:

أَوَاصِرُنَا وَالرَّحِمُ بِالْغَيْبِ يُذْكَرُ

من قصيدة من الطويل. قالها حين بلغه أنَّ بني سليم أرادوا الإغارة على بَني غطفان. والشاهد في آل عكرم حيث رخم المضاف إليه من المنادى إذ أصله عكرمة. وفيه خلاف بين البصرية والكوفية، وقد ذكرناه. والأواصر القرابات. الواحدة آصرة.

٧٢٢ ـ قاله عدي بن زيد. وتمامه:

فِي مَوْكِبٍ أَوْ رَائِداً لِلْقَنِيصِ

من السريع. وضربه مطوي موقوف. والشاهد في يا عبد فإنه منادى مضاف مرخم إذ أصله يا عبد هند يخاطب به عبد هند اللخمي. والموكب بفتح الميم وسكون الواو وكسر الكاف وهو بابة من السير. والرائد من الرود وهو الطلب. والقنيص بفتح القاف وكسر النون هو المصيد.

٧٢٣ ـ قاله مرة بن الروّاع الأسدي من الرمل، وكلما نصب على الظرف وناصبه جوابه وهو قلنا، ولتيم الله منادى مستغاث به. والشاهد في يالمال إذ أصله يا لمالك فرخم المستغاث به وفيه اللام وهو ضرورة أو شاذ.

٧٢٤ ـ أَعَامِ لَكَ ابنَ صَعْصَعَةَ ابنِ سَعْدِ

والصحيح ما مر (وَمَعَ) حذف الحرف (الآخِرِ) في الترخيم (احْذِفِ) الحرف (الَّذِي تَلاَ) أي الذي تلاه الآخر وهو ما قبل الآخر ولكن بشروط أربعة: **الأول**: وإليه أشار بقوله: (إنْ زِيدَ) أي إن كان ما قبل الآخر زائداً، فإن كان أصلياً لم يحذف نحو مختار ومنقاد علمين لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة، ....

عامر وتقدم أن الاستغاثة مختصة بيا وأن الاستغاثة بغيرها شاذة، فقوله: أعام فيه شذوذ من وجهين نداء المستغاث بغير يا وترخيمه، ولعل قوله لك خبر لمحذوف أي ندائي لك أو استغاثة ثانية بعامر والتقدير يا لك وابن صعصعة نعت لعامر وصدر البيت:

تمناني ليقتلني لقيط

وهو اسم رجل.

قوله: (والصحيح ما مر) أي من أنه لا يرخم المستغاث مطلقاً. قوله: (احذف) أي وجوباً كما في ابن عقيل وعن الفراء: لو سمي بنحو حمراء جاز حذف الهمزة فقط. قوله: (ولكن بشروط أربعة) تقدم ما يؤخذ منه شرط خامس عند غير سيبويه وهو أن لا يكون الآخر تاء التأنيث كما في أرطاة. قوله: (الأول) مبتدأ خبره محذوف دل عليه الكلام تقديره كونه زائداً إذ لا جائز أن يكون قول المصنف: إن زيد خبراً لأنه لا يصلح للخبرية ولأن الشارح جعله مقول القول ولا قول الشارح وإليه الخ لاقترانه بالواو. قوله: (إن زيد الخ) يشمل نحو: هندات وحمدون وزيدين أعلاماً فترخم بحذف الآخر وما قبله، ولا يجوز بقاء الألف في هندات علماً لأن تاءه ليست للتأنيث كذا في الفارضي، وظاهر إطلاقه جواز ترخيم ما ذكر على لغة من ينتظر ومن لا ينتظر مع أن ترخيم هندات وزيدين على لغة من لا ينتظر يلبس بنداء المفرد الذي لا ترخيم فيه وترخيم حمدون على اللغتين يلبس بذلك، ودعوى أن هذا الإلباس لا يلتفتون إليه يردها التفاتهم إليه في مواضع كثيرة من هذا الباب كما ستعرفه. ثم رأيت الفارضي قال في موضع آخر ما نصه: لو سمي بزيدين أو بما فيه ياء النسب كزيدي لزم ترخيمه على اللغة الأولى نحو: يا زيد بكسر الدال ولو رخم على الثانية لالتبس بمنادى لا ترخيم فيه اهـ. فهذا يدل على أن نحو: هندات وزيدين إنما يرخم على لغة من ينتظر ونحو حمدون لا يرخم مطلقاً للإلباس وهذا هو الظاهر فتدبر.

---

٧٢٤ ـ قاله الأحوص بن شريح الكلابي. وصدره:

مَنَانِي لِيَقْتُلَنِي لَقِيطُ

من الوافر. والشاهد في أعام فإنه منادى مستغاث به وليس فيه لام الاستغاثة، وقد رخم إذ أصله أعامر. وقد علم أن ترخيم المنادى إنما يصح إذا لم يكن مستغاثاً ولا مندوباً. فإنهم نصوا على أنهما لا يرخمان. وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث به إذا لم يكن فيه لام الاستغاثة واحتج بهذا البيت. وأجيب بأنه ضرورة. قوله مناني أي بلاني. ولقيط: اسم رجل.

فتقول يا مختا ويا منقا. **الثاني**: أن يكون (لَيْناً) أي حرف لين وهو الألف والواو والياء، فإن كان صحيحاً لم يحذف سواء كان متحركاً نحو سفرجل أو ساكناً نحو قمطر فتقول يا سفرج ويا قمط خلافاً للفراء في قمطر فإنه يجيز يا قم بحذف حرفين. **والثالث**: أن يكون (سَاكِناً) فإن كان متحركاً لم يحذف نحو هبيخ وقنور فتقول يا هبخ وقنوى. **والرابع**: أن يكون (مُكَمِّلاً أَرْبَعَةً فَصَاعِداً) فإن كان ثالثاً لم يحذف خلافاً للفراء كما في نحو ثمود وعماد وسعيد فتقول يا ثمو ويا عما ويا سعي فالمستكمل الشروط نحو أسماء ومروان ومنصور وشملال وقنديل علما، فتقول فيها يا أسم ويامرو ويا منص وياشمل ويا قند، ومنه قوله:

٧٢٥ ـ يَـا أَسْـمَ صَـبْـراً عَـلَـى مَـا كَـانَ مِـنْ حَـدَثٍ

قوله: (فتقول يا مختا ويا منقا) أي خلافاً للأخفش حيث جوز يا مخت ويا منق بحذف الألف همع. قوله: (ليناً) قال المكودي: حال من الضمير في زيد وهو مخفف لين ولا ينافي هذا الإعراب قول الشارح أن يكون ليناً لأنه حل معنى ثم ما ذكر صريح في أن اللام مفتوحة وقول الشارح أي حرف لين يقتضي أنه بكسرها إلا أن يجعل بياناً لمعنى ليناً بفتحها واحترز به المصنف عن زائد ليس ليناً نحو شمأل فالهمزة حرف زائد غير لين وكان الأولى للمصنف أن يقول بدل ليناً مداً ليفيد اشتراط أن يكون قبله حركة من جنسه لفظاً كما في منصور أو تقديراً كما في مصطفون علماً إذ أصله مصطفيون كما سيذكره الشارح ويستغنى عن قوله ساكناً. قوله: (فإن كان) أي ما قبل الآخر. قوله: (نحو سفرجل) اعترض إخراجه بهذا القيد بأنه خارج بقوله قبل إن زيد لأن الجيم أصلية. قوله: (نحو قمطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة هو الجمل القوي الضخم والرجل القصير اهـ. قاموس وفسره صاحب المصباح بما يصان فيه الكتب قال: ويذكر ويؤنث وربما أنث بالهاء فقيل: قمطرة. قوله: (بحذف حرفين) علل بأن الاقتصار على حذف الحرف الأخير يوجب عدم النظير وهو سكون آخر الاسم الصحيح لفظاً وتقديراً على لغة التمام ولفظاً فقط على لغة الانتظار وفيه أنه على لغة التمام يضم.

قوله: (ساكناً) قال يس: المحققون لا يطلقون أحرف اللين على أحرف العلة إلا إذا كانت ساكنة فقوله: ساكناً وصف كاشف اهـ. ونقل ابن غازي عن بعضهم أن المصنف جعل اللين هاهنا شاملاً للمحرك فلذلك أخرجه بقوله ساكناً بخلاف قوله في باب التكثير ما لم يك ليناً. قوله: (هبيخ) بفتح الهاء والموحدة وتشديد التحتية آخره خاء معجمة الغلام الممتلئ أي السمين. قوله: (وقنور) بفتح القاف والنون وتشديد الواو آخره راء الصعب اليبوس من كل شيء. قوله: (لم يحذف خلافاً للفراء) حيث جوز أن يقال: ياعم ويائم وياسع، وقيل: إنما قال بالحذف في ثمود فقط فراراً من بقاء آخر الاسم واواً بعد ضمة همع. قوله: (علما) أي حالة كون كل منهما علماً أو هو راجع

---

٧٢٥ ـ تمامه:

=

وقوله:

٧٢٦ - يَا مَرْوِ إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ

(وَالْخُلْفُ فِي وَاوٍ وَيَاء) استكملا الشروط المتقدمة لكن (بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي) نحو فرعون وغرنيق علما، فذهب الجرمي والفراء إلى أنه يحذف مع الآخر كالذي قبله حركة مجانسة، فيقال: يا فرع ويا غرن. قال في شرح الكافية: وغيرهما لا يجيز ذلك، بل يقول يا غرني ويا فرعو. **تنبيه**: يقال في ترخيم مصطفون ومصطفين علمين يا مصطف قولاً واحداً، كما نبه عليه

لقنديل، وأما علمية ما قبله فظاهرة، وقد يضعف هذا بخفاء علمية شملال أيضاً.

قوله: (بهما فتح قفي) الباء للتعدية الخاصة متعلقة بقفي فالمعنى أتبعا الفتح أي جعلاتا بعين للفتح. قوله: (وغرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق تصريح. قوله: (علما) لما مر أنه إنما يرخم من الخالي من التاء العلم. قوله: (إلى أنه) أي المذكور من الواو والياء المفتوح ما قبلهما وقوله كالذي قبله أي كاللين الذي قبله الخ. قوله: (قولاً واحداً) أي بالنظر لحذف حرف اللين مع الآخر فلا ينافي ما سيأتي من أنه على لغة من لا ينتظر يتعين رد المحذوف فيقال: يا مصطفى بالألف في ترخيم مصطفون ومصطفين ويا قاضي بالياء في ترخيم قاضون وقاضين لانتفاء سبب حذف الألف والياء لفظاً وتقديراً وهو التقاء الساكنين، وعلى لغة من ينتظر فيه وجهان الرد نظراً لانتفاء السبب لفظاً وعدم الرد نظراً لوجوده تقديراً فيقال على هذا الأخير يا مصطف بفتح الفاء ويمتنع يا مصطف بضم الفاء على كل حال إذ لا وجه له كما علم مما تقرر، والحاصل أنه لا بد من حذف حرف اللين مع الآخر فلا يقال: يا مصطفو ولا يا مصطفي بالواو والياء على اللغتين والتفرقة بينهما إنما هي برد الألف وعدمه كذا قال شيخنا وغيره، وفيه أن الإلباس لازم على لغة من لا ينتظر فهلا قيل بمنعها هنا على قياس ما مر عن الفارضي؟ ثم رأيت عن

= إِنَّ الحَوَادِثَ مَلْقِيٌّ وَمُنْتَظَرُ

قاله أبو زيد الطائي فيما زعم اللخمي، ونسبه النحاس في شرح الكتاب إلى لبيد العامري وهو من قصيدة من الطويل. والشاهد في أسم فإنه منادى مرخم إذ أصله أسماء، وصبرا نصب على المصدرية أي اصبري صبراً. والحدث هو النائب من نوائب الدهر. قوله ملقى مبتدأ وخبره محذوف، وكذلك منتظر. والتقدير أن الحوادث منها ملقى ومنها منتظر، والجملتان في موضع خبر إن، وكان هنا تامة بمعنى حدث أو وقع. والضمير يرجع إلى ما.

٧٢٦ - تمامه:

تَرْجُو الحِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ

قاله الفرزدق، من الكامل. والشاهد في يا مرو حيث رخمه، وأصله مروان وأسند ترجو إلى المطية مجازاً. وأراد به نفسه. والحباء بكسر الحاء المهملة وبالمد العطاء. قوله وربها لم ييأس أي وصاحب المطية غير آيس من حبائك.

في شرح الكافية لأن الحركة المجانسة فيهما مقدرة، لأن أصله مصطفيون ومصطفيين، وإليه أشار في التسهيل بقوله: مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة (وَالْعَجُزَ ٱحْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ) تركيب مزج نحو: بعلبك وسيبويه، فتقول يا بعل ويا سيب، وكذا تفعل في المركب العددي فتقول في خمسة عشر علما يا خمسة، ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سمي به، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره ويه، وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء، فتقول يا سيبوي. وقال ابن كيسان: لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب بل إن حذفت الحرف أو الحرفين فقلت: يا بعلب ويا حضرم لم أر به بأساً. والمنقول أن العرب لم ترخم المركب وإنما أجازه النحويون قياساً.

تنبيه: إذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة علمين حذفت العجز مع الألف قبله، فتقول: يا

الرضي فيما يأتي ما يؤيده فاعرفه. قوله: (فيهما مقدرة) فليسا من محل الخلاف بل مما استجمع شروط الوفاق سم.

قوله: (لأن أصله مصطفيون) كذا في الفارضي أيضاً قال شيخنا: وإنما جعله بالياء مع أنه واوي لأن آخر المقصور يقلب ياء في المثنى والجمع على حده كما سيأتي اهـ. فمراده بالأصل ما يستحقه عند التثنية والجمع فاندفع قول البعض كان الصواب مصطفوون ومصطفوين لأنه واوي لا يائي اهـ. وإنما كان واوياً لأنه من الصفوة. قوله: (ويا سيب) مشكل على ما صرح به أبو حيان والسيوطي والدماميني وغيرهم جازمين به من أنه يشترط في المرخم أن لا يكون مبنياً قبل النداء إلا أن يستثنى المركب أو يبنى على لغة إعرابه إعراب ما لا ينصرف، أو يكون الشارح ومن وافقه مخالفين في ذلك الاشتراط اهـ سم. وهذا الإشكال يجري في نحو خمسة عشر أيضاً. قوله: (وكذا تفعل في المركب العددي) والمنصوص أنك إذا رخمت خمسة عشر بحذف عجزه ثم وقفت فإنك تقف بالهاء على اللغتين، وإذا رخمت بعلبك ثم وقفت فعلى لغة من ينوي لك أن تقول يا بعله بهاء السكت وإن شئت لم تأت بالهاء ووقفت بإسكان الأخير، وأما على لغة من لم ينو فيتحتم الوقف بالإسكان، وذهب الأخفش إلى رد المحذوف من المركب المرخم عند الوقف اهـ دماميني. وقوله فيتحتم الخ يؤيد ما أسلفه الشارح عن أبي حيان في المؤنث بالتاء إذا وقف عليه بعد الترخيم سم.

قوله: (فتقول يا سيبوي) أي على لغة من ينتظر أما على لغة من لا ينتظر فتقول يا سيبوا لأن الياء تضم على هذه اللغة فتقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها قاله الشارح على الأوضح. قوله: (لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب) أي إن حصل لبس كأن يكون ثم من اسمه حضر ومن اسمه حضرموت قاله الشارح على الأوضح. قوله: (قياساً) أي على ما فيه تاء التأنيث لأن الجزء الثاني يشبه تاء التأنيث من وجوه فتح ما قبله غالباً وحذفه في النسب وتصغير صدره كما أن تاء التأنيث كذلك، واحترزنا بغالباً عن نحو معديكرب. قوله: (إذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة) بالألف فيهما

اثن ويا اثنت كما تفعل في ترخيمهما لو لم يركبا، نص على ذلك سيبويه، وعلته أن عجزهما بمنزلة النون ولذلك أعربا (وَقَلْ تَرْخِيمُ) علم مركب تركيب إسناد، وهو المنقول من (جُمْلَةٍ) نحو تأبط شراً وبرق نحره (وَذَا عَمْرٌو) وهو سيبويه (نَقَلْ) أي نقل ذلك عن العرب. قال المصنف: أكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن إسناداً كتأبط شراً، وهو جائز لأن سيبويه ذكر ذلك في أبواب النسب فقال: تقول في النسب إلى تأبط شراً تأبطي، لأن من العرب من يقول يا تأبط. ومنع ترخيمه في باب الترخيم، فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير وجواز ترخيمه قليل. وقال الشارح: فعلم أن جواز ترخيمه على لغة قليلة.

تنبيه: عمرو اسم سيبويه، وسيبويه لقبه، وكنيته أبو بشر (وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ) ما مفعول نويت: أي إذا نويت ثبوت المحذوف بعد حذفه للترخيم (فَالبَاقِيَ) من المرخم (اَسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ) قبل الحذف، وتسمى هذه لغة من ينوي ولغة من ينتظر، فتقول يا حار بالكسر، ويا جعف بالفتح، ويا منص بالضم، ويا قمط بالسكون في ترخيم حارث وجعفر ومنصور وقمطر.

على الحكاية كما يصرح به قوله مع الألف. قوله: (بمنزلة النون) أي المحذوفة التي عاقبتها عشر وعشرة ولذلك لا يضاف اثنا عشر واثنتا عشرة كما يضاف ثلاثة عشر وأخواته، ونظر فيه ابن الحاجب بأن عشر وعشرة اسمان برأسهما ولا يلزم من معاقبتهما النون حذف الألف معهما كما تحذف مع النون كذا في الدماميني. قوله: (وقل ترخيم جملة الخ) الحاصل أن المحذوف للترخيم إما حرف نحو: يا سعا في يا سعاد، وإما حرفان نحو: يا مرو في يا مروان، وأما كلمة برأسها نحو: يا معدي في يامعديكرب ويا تأبط في يا تأبط شراً، وأما كلمة وحرف نحو: يا اثن ويا اثنت في اثنا عشر واثنتا عشرة علمين، والذي استظهره سم في ترخيم المركب الإسنادي إذا لم ينو المحذوف أنه إن كان الباقي جملة كما في تأبط فإن فاعله مستتر فيه قدر الضم في آخره وإلا كما في قام من قام زيد ضم آخره لفظاً لأنه كالمستقل والفعل الخالي من الضمير إذا سمي به يعرب لفظاً فإذا نودي ضم لفظاً.

قوله: (وذا عمرو نقل) ذا مبتدأ وعمرو مبتدأ ثان خبره نقل والجملة خبر المبتدأ الأول والرابط محذوف تقديره نقله أو ذا مفعول نقل بناء على الصحيح من جواز تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدإ. قوله: (أي نقل ذلك عن العرب) أي في باب النسب كما سيذكره الشارح فلا ينافي أنه منع ترخيمه في باب الترخيم. قوله: (لأن من العرب من يقول يا تأبط) هذا محل الاستشهاد. قوله: (فعلم بذلك) أي بمجموع كلامه في الموضعين. قوله: (وسيبويه لقبه) سيب بمعنى تفاح وويه بمعنى رائحة والإضافة في لغة العجم على قلبها في لغة العرب ولقب بذلك للطافته لأن التفاح من لطيف الفواكه كذا في التصريح. قوله: (بعد حذف) بالتنوين. قوله: (بما فيه ألف) الباء للملابسة متعلقة باستعمل وما واقعة على حال ولا حاجة إلى جعل الباء بمعنى على.

تنبيهان: **الأول**: منع الكوفيون ترخيم نحو قمطر مما قبل آخره ساكن على هذه اللغة، وحجتهم ما يلزم عليه من عدم النظير، وقد تقدم مذهب الفراء فيه. **الثاني**: يستثنى من قوله بما فيه ألف مسألتان ذكرهما في غير هذا الكتاب: الأولى ما كان مدغماً في المحذوف وهو بعد ألف فإنه إن كان له حركة في الأصل حركته بها نحو مضار ومحاج، فتقول فيهما يا مضار ويا محاج بالكسر إن كانا اسمي فاعل وبالفتح إن كانا اسمي مفعول، ونحو تحاج تقول فيه يا تحاج بالضم لأن أصله تحاجج، وإن كان أصلي السكون حركته بالفتح نحو أسحار اسم بقلة، فإن وزنه أفعال بمثلين أو لهما ساكن لا حظ له في الحركة، فإذا سمي به ورخم على هذه اللغة قيل: يا أسحار بالفتح، فتحركه بحركة أقرب الحركات إليه وهو الحاء. وظاهر كلام الناظم في التسهيل والكافية تعين الفتح فيه على هذه اللغة. واختلف النقل عن سيبويه فقال السيرافي: يحتم الفتح، وقال الشلوبين يختاره ويجيز الكسر. ونقل ابن عصفور عن الفراء أنه يكسر على أصل التقاء الساكنين وهو مذهب الزجاج. ونقل بعضهم عنه أيضاً أنه يحذف كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرك، فعلى هذا يقال يا أسح. الثانية: ما حذف لأجل واو الجمع كما إذا سمي بنحو قاضون ومصطفون من جموع معتل اللام فإنه يقال في ترخيمه يا قاضي ويا مصطفى برد الياء في الأول والألف في الثاني لزوال سبب الحذف. هذا مذهب الأكثرين وعليه

قوله: (من عدم النظير) وهو أن يكون الاسم المتمكن الصحيح الآخر ساكن الآخر اهـ سم. وللبصريين أن يقولوا المنوي كالثابت فليس الساكن هو الآخر في الحقيقة وكونه آخراً لفظاً لا محذور فيه فتأمل. قوله: (ما كان مدغماً) أي الباقي الذي كان آخره مدغماً. وقوله: فيما يأتي الثانية ما حذف أي باقي الاسم ذي الحرف الذي حذف ويحتمل أن التقدير الأولى الحرف الذي كان مدغماً الثانية الحرف الذي حذف والأول أنسب بالسياق. قوله: (وهو بعد ألف) ليس بقيد بل الياء كذلك كما في خويص تصغير خاص إذا سميت به كما في الدماميني، ولذا قال الشارح على الأوضح بعد مدة: فلو لم يكن قبل المدغم مدة كمحمر بقي على سكونه اهـ. أي كبقاء قمطر على سكونه ولكن يلزم ما تقدم من عدم النظير إلا أن يقال ما مر وإنما خص الألف بالذكر هنا لكثرتها. قوله: (نحو مضار ومحاج) أي علمين لما مر. قوله: (بالفتح) لأنه أقرب الحركات إليه أي إلى السكون، ووجهه أنه أخف الحركات فهو أقرب إلى السكون في الخفة لأن السكون أخف من الحركات اهـ سم. وعبارة الشارح على الأوضح فتحركه بحركة أقرب المتحركات إليه وهو الحاء وضمير إليه عليها يرجع إلى الحرف الأخير كالراء من أسحار، وهذه العبارة هي الواقعة في كثير من نسخ الشارح لكن مع إبدال المتحركات بالحركات فتؤول بالمتحركات كما في عبارته على التوضيح. قوله: (فعلى هذا يقال يا أسح) أي بالفتح لأن الكلام في لغة من ينتظر. قوله: (الثانية ما حذف) تقدم الكلام عليه. قوله: (لأجل واو الجمع) التقييد بالواو غير جيد لأن الحكم كذلك فيما لو سمي بالجمع ذي الياء نحو قاضين ومصطفين دماميني. قوله: (لزوال سبب الحذف) وهو التقاء الساكنين.

مشى في الكافية وشرحها، لكنه اختار في التسهيل عدم الرد (وَٱجْعَلْهُ) أي اجعل الباقي من المرخم.

(إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفاً كَمَا لَوْ كَانَ بِالآخِرِ وَضْعاً تُمِّمَا)

أي كالاسم التام الموضوع على تلك الصيغة فيعطى آخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والإعلال ما يستحقه لو كان آخراً في الوضع، فتقول يا حار ويا جعف ويا منص ويا قمط بالضم في الجميع كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شيء.

تنبيهان: الأول: لو كان ما قبل المحذوف معتلاً قدرت فيه الضمة على هذه اللغة فتقول في ناجية يا ناجي بالإسكان وهو علامة تقدير الضم ولو كان مضموماً قدرت ضماً غير ضمه

قوله: (لكنه اختار في التسهيل عدم الرد) فتقول: يا قاض بالضم ويا مصطف بالفتح لأن الساكن الأخير كالثابت لفظاً فالتقاء الساكنين موجود تقديراً ولا خلاف في رد الياء والألف على لغة من لم ينو كما تقدم. قوله: (إن لم ينو محذوف) هكذا في نسخ بافتتاح ينو بتحتية وبنائه للمجهول ورفع محذوف على النيابة عن الفاعل، وفي نسخ إن لم تنو محذوفاً بافتتاح تنو بفوقية وبنائه للفاعل ونصب محذوفاً على المفعولية وهو أوفق بقوله قبل، وإن نويت بعد حذف ما حذف وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر. قوله: (كما) قال المكودي في موضع المفعول الثاني لأجله: والظاهر أن ما في قوله كما زائدة ولو مصدرية والتقدير ككونه متمماً بالآخر في الوضع اهـ خالد. وإنما كان هذا هو الظاهر مع أن الحقيق بجعله مزيداً الثاني دون الأول لوقوعه في مركزه لكثرة زيادة ما بخلاف لو. قوله: (بالآخر) أي آخره بعد الحذف سم. قوله: (من الصحة والإعلال) أي إن كان آخره صحيحاً بقي على حاله وإلا أعل كما في ثمود فإنه يقال فيه ثمي بقلب الواو ياء والضمة كسرة.

قوله: (على هذه اللغة) أي لغة التمام، وأما على لغة الانتظار فيقال في ترخيم يا ناجية يا ناجي بالفتح كما في سم. قوله: (يا ناجي) مشكل مع قوله الآتي: والتزم الأول الخ نعم إن خصصنا ما يأتي بالصفة وهذا بالعلم فلا إشكال اهـ سم. وأقره شيخنا والبعض. وفيه أن تخصيص ما يأتي بالصفة لا يوافق صنيع الشارح الآتي لأنه جعل كلام المصنف فيما يأتي عاماً للصفة وغيرها، والذي ينبغي عندي حمل ماهنا على ما إذا وجدت القرينة الدافعة للبس وما يأتي على ما إذا لم توجد ثم رأيت عن الرضي فيما يأتي ما يؤيده. قوله: (ولو كان) أي ما قبل المحذوف مضموماً قدرت الخ أي على هذه اللغة ومن نوى لم يقدر شيئاً، وظاهر قول الشارح قدرت ضماً أنه مبني على ضم مقدر والذي في التصريح أن نحو تحاج ومنص على لغة التمام مبني على ضمة حادثة للبناء غير الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل أن هذه يجوز اتباعها، والضمة التي كانت قبل الترخيم لا يجوز اتباعها، فلو قال الشارح: وأتيت بضم غير ضمة الأول لوافق ما في التصريح، والأقرب عندي ما مشى عليه الشارح وإن ضعفه البعض تبعاً للتصريح لأن تقدير ضمة أسهل من تكلف ذهاب الضمة الأصلية وحدوث ضمة أخرى للبناء. وما استدل به صاحب التصريح لا ينهض لجواز أن يكون رفع

الأول نحو تحاج ومنص. **الثاني**: يجوز في نحو يا حار بن زيد على هذه اللغة ضم الراء وفتحها كما جاز ذلك في نحو يا بكر بن زيد (فَقُلْ عَلَى) الوجه (الأَوَّلِ) وهو مذهب من ينتظر (فِي) ترخيم (ثَمُودَيَا ثَمُو) بإبقاء الواو لأنها محكوم لها بحكم الحشو فلم يلزم مخالفة النظير (وَ) قل (يَا ثَمِي عَلَى) الوجه (الثَّانِي بِيَا) أي بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمة كما تقول في جمع جرو ودلو الأجرى والأدلى وإلا لزم عدم النظير إذ ليس في العربية اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة فخرج بالاسم الفعل نحو يدعو وبالمعرب المبني نحو هو وذو الطائية، وبذكر الضم نحو دلو وغزو، وباللزوم نحو هذا أبوك. وقل في ترخيم نحو صميان وكروان على الأول يا صمي ويا كرو بفتح الياء والواو لما سبق، وعلى الثاني يا صما ويا كرا بقلبهما ألفاً لتحركهما وانفتاح ما

التابع اتباعاً للضمة المقدرة كما في يا سيبويه العالم برفع العالم لا للضمة الملفوظ بها فاحفظه. قوله: (على هذه اللغة ضم الراء وفتحها) ومر أنها تكسر على لغة الانتظار ففي نحو: يا حار بن زيد تثليث الراء. قوله: (وقل يا ثمي على الثاني بيا) يفهم من تقدير الشارح قل إن العطف من عطف الجمل ومن تقديره قل في الجملة الثانية وبإبقاء الواو في الجملة الأولى أن في كلام المصنف احتباكاً حيث حذف من كل من الجملتين نظير ما أثبته في الأخرى. قوله: (بقلب الواو ياء) أي والضمة كسرة. قوله: (الأجرى والأدلى) أصلهما الأجرو والأدلو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء.

قوله: (إذ ليس في العربية الخ) وذلك لمزيد الثقل بخلاف الياء التي قبلها كسرة وينظر ما الفرق بين الاسم والفعل حيث لم يجز في الأول وجاز في الثاني مع أنه أثقل وكذا يقال في المبني اهـ دنوشري. ويمكن أن يقال لما كان وضع الفعل دون الاسم على الثقل قبل النقل دون الاسم. قوله: (اسم معرب) فيه أن هذا منادى معرف مفرد فهو مبني وأجيب بأن له حكم المعرب لعروض بنائه. قوله: (نحو يدعو) فإن جعل علماً فهو أمر عارض. قوله: (وبالمعرب المبني) أي أصالة لما تقدم. قوله: (نحو هو الخ) وأما نحو سنبو اسم بلد بالصعيد فالظاهر أنه غير عربي ومثل بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق في الواو التي قبلها ضمة بين أن تكون متحركة أو ساكنة. قوله: (نحو هذا أبوك) فإن الواو فيه ليست لازمة فإنها تقلب ألفاً في النصب وياء في الجر، ومما خرج باللزوم نحو هزو بإبدال الواو من الهمزة فإنه يصح فيه الهمز بدل الواو بل هو الأصل فلا يلزمه الواو. قوله: (صميان وكروان) أي علمين لما مر أن من شروط الترخيم العلمية أو التأنيث بالتاء، وكذا يقال في الأمثلة الآتية والصميان في الأصل. هو التقلب[1] والتوثب ويقال: رجل صميان أي شجاع زكريا. قوله: (لما سبق) أي من الحكم على كل بأنه حشو ولم يقلبا ألفاً كما قلبا على الثاني لأن شرط قلبهما أن

---

(١) قوله: (هو التقلب) كذا في أكثر نسخ القاموس. وغلطها شارحه وصوب ما في بعضها من أنه التفلت بالفاء والمثناة آخره. يقال صمى الرجل يصمي صمياناً إذا تفلت ووثب اهـ.

قبلهما مع عدم المانع الذي سيأتي بيانه كما فعل برمى ودعا. وقل في ترخيم سقاية وعلاوة على الأول يا سقاي ويا علا وبفتح الياء والواو، وعلى الثاني يا سقاء ويا علاء بقلبهما همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة كما فعل برشاء وكساء. وقل في ترخيم لات مسمى به على الأول يا لا وعلى الثاني يا لاء بتضعيف الألف لأنه لا يعلم له ثالث يرد إليه. وقل في ترخيم ذات على الأول يا ذا وعلى الثاني يا ذوا برد المحذوف. وقل في ترخيم سفيرج تصغير سفرجل على الأول يا سفير وعلى الثاني يا سفير عند الأكثرين وقال الأخفش يا سفيرل برد اللام المحذوفة لأجل التصغير. وفروع هذا الباب كثيرة جداً وفيما ذكرناه كفاية (وَالْتَزِمِ الأَوَّلَ فِي) موضعين: الأول ما يوهم

لا يكون بعدهما ساكن وعلى هذا بعدهما ساكن تقديراً لا على الثاني.

قوله: (مع عدم المانع الذي سيأتي بيانه) أي في قول الناظم:

من ياء أو واو بتحريك أصل

ألفاً أبدل بعد فتح متصل. إن حرك التالي الخ فالمانع الآتي أن يكون بعدهما ساكن. قوله: (كما فعل برمى ودعا) فيه لف ونشر مرتب فرمى راجع إلى يا صمي ودعا راجع إلى يا كرا فإن صمى ورمى يائياً اللام وكرا ودعا واواياها وكذا يقال فيما بعد. قوله: (وعلاوة) بكسر العين المهملة ما علقته على البعير بعد تمام الوقر اهـ خالد. قوله: (برشاء وكساء) أصلهما رشاي وكساو. قوله: (بتضعيف الألف) أي وقلب الثانية همزة كما سيأتي في بابه. قوله: (وعلى الثاني يا ذوا برد المحذوف) هو اللام أي وقلبه ألفاً وإرجاع العين إلى أصلها وهو الواو إذ أصل ذات ذوي أو ذوو على الخلاف حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث كما قيل في بنت ثم قلبت الواو التي هي عين الكلمة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. فإن قيل: لو كانت التاء عوضاً عن اللام ما جمع بينهما في التثنية والجمع حيث قيل ذواتا وذوات. قلت: لا نسلم الجمع فيهما بل التاء في التثنية لمحض التأنيث كالتاء في كل مثنى مؤنث والتاء في الجمع هي التاء المزيدة مع الألف في جمع المؤنث واللام باقية على حذفها فلا جمع هذا ما ظهر لي في هذا المحل وهو متين وإن أوهم بعض العبارات خلافه. قوله: (برد اللام المحذوفة) أي لأن حذفها كان بسبب عدم تأتي صيغة التصغير مع بقائها وبقاء الجيم فلما حذفت الجيم ردت اللام لتأتي الصيغة معها حينئذ، وأما الجيم فسبب حذفها الترخيم وهو موجود فلا ترد. وقوله لأجل التصغير متعلق بالمحذوفة.

قوله: (والتزم الأول الخ) كلامه هنا شامل للعلم، والصفة وعليه درج الشارح وصرح الناظم في بعض كتبه بما قاله جماعة أن هذا اللبس إنما يعتبر في الصفة لا في العلم، وهو الذي دل عليه كلام سيبويه، ووجهه أن اشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب قال الرضي: والحق أن كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز الترخيم على الانتظار كان أولاً، وإلا فلا. كذا في الدماميني، وعليه فيمتنع الوجهان الترخيم على الانتظار والترخيم على عدمه إذا ألبس كل منهما

تقدير تمامه تذكير مؤنث (كَمُسْلِمَهْ) وحارثة وحفصة فتقول فيه يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه. والثاني: ما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير كطيلسان في لغة من كسر اللام مسمى به فتقول فيه يا طيلس بالفتح على نية المحذوف ولا يجوز الضم لأنه ليس في الكلام فيعل صحيح العين إلا ما ندر من نحو صيقل اسم امرأة وعذاب بَيْئس في قراءة بعضهم، ولا فيعل معتلها بل التزم في الصحيح الفتح كضيغم وفي المعتل الكسر كسيد وصيب وهين وكحبليات وحبلوي وحمراوي فتقول فيها يا حبلى ويا حبلو ويا حمراو بفتح الياء والواو على نية المحذوف ولا يجوز القلب على نية الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظير وهو كون ألف فعلى وهمزة فعلاء مبدلتين وهما لا يكونان إلا للتأنيث.

فيمتنع ترخيم نحو فتاة رأساً فإنه على الوجهين يلتبس بيا فتى غير مرخم قال يس: لكن قضية تجويز الناظم ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادتيه كما مر جواز ترخيم ما ذكر وإن كان فيه لبس ولعل الفرق أن هاء التأنيث وضعت لتمييز المؤنث فلا يليق حذفها عند اللبس لمنافاته الغرض من وضعها ولا كذلك ما عداها اهـ. قال البعض: وقد يقال علامة التثنية والجمع وضعت لتمييز المثنى والجمع عن المفرد فلا فرق اهـ. وقد أفدناك فيما تقدم أن تجويز ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادته محمول على ما إذا رخما على لغة من ينتظر بدون لبس وحينئذ فلا إشكال فاعرفه. قوله: (تذكير مؤنث) ليس بقيد بل مثل إيهام تذكير المؤنث إيهام مجرد نداء مذكر لا ترخيم فيه كما صرحوا به فلو قال ما يوهم تقدير تمامه خلاف المراد لأجاد. قوله: (كمسلمة وحارثة) أي لمؤنث أو مذكر فلا يجوز ترخيمهما على لغة من لا ينتظر لإيهامه تذكير المؤنث إن كانا لمؤنث ونداء مذكر لا ترخيم فيه إن كانا لمذكر، وحفصة أي لمؤنث فلا يجوز ترخيمها على لغة من لا ينتظر لإيهامه تذكير المؤنث، ولا فرق في الثلاثة بين أن تكون أعلاماً أو نكرات مقصودة. وكالثلاثة في التزام الأول كل ما كانت التاء فيه للفرق أما ما ليست الثاء فيه للفرق كحمزة وطلحة فيجوز فيه الوجهان.

قوله: (وعذاب بيئس في قراءة بعضهم) عبارة الفارضي وبعذاب بيئس بياء ساكنة قبل همزة مكسورة في قراءة شعبة عن عاصم. قوله: (ولا فيعل معتلها) أي بفتح العين وذكره تتميماً للفائدة وإن لم يكن له دخل في التعليل فاندفع ما قاله البعض. قوله: (وكحبليات) عطف على كطيلسان وأعاد الكاف لبعد العهد ولدفع توهم عطفه على ما قبله. قوله: (وحبلوي وحمراوي) أي بكسر الواو وتشديد الياء فيهما نسبة إلى حبلى وحمراء، فقول الشارح بفتح الياء والواو صوابه وكسر الواو إذ لا وجه لفتح الواو إلا أن تصحح عبارته بأن الواو معطوف على فتح لا على الياء هذا ما ظهر لي بعد التوقف، ثم رأيت في الفارضي ما يؤيده حيث قال: والثاني كصيلسان وحبلوي علمين فتقول يا طليس ويا حبلو بفتح السين وكسر الواو على اللغة الأولى. قوله: (ولا يجوز القلب) فلا تقول يا حبلى بقلب الياء والواو ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ولا يا حمراء بقلب الواو همزة لتطرفها بعد ألف زائدة. قوله: (لا يكونان إلا للتأنيث) أي وما للتأنيث لا يكون مبدلاً اهـ سم. أي بل مزيدتين

تنبيه: ذكر الناظم هذا السبب الثاني في الكافية والتسهيل ولم يذكره هنا لعله لأجل أنه مختلف فيه فاعتبره الأخفش والمازني والمبرد، وذهب السيرافي وغيره إلى عدم اعتباره وجواز الترخيم فيما تقدم والتمام (وَجَوِّزِ الوَجْهَيْنِ فِي) ما هو (كَمَسْلَمَهْ) بفتح الأول اسم رجل لعدم المحذورين المذكورين، فتقول يا مسلم بفتح الميم وضمها.

تنبيه: الأكثر فيما جاز فيه الوجهان: الوجه الأول وهو أن ينوي المحذوف كما نص عليه في التسهيل، وعبارته تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التمام بدونه.

(وَلاِضْـطِـرَارٍ رَخَّـمُـوا دُونَ نِـدَا مَـا لِـلـنِّـدَا يَـصْـلُـحُ نَـحْـوُ أَحْـمَـدَا)

أي يجوز الترخيم في غير النداء بشروط ثلاثة: **الأول**: الاضطرار إليه فلا يجوز ذلك في السعة. **الثاني**: أن يصلح الاسم للنداء نحو أحمد فلا يجوز في نحو الغلام، ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة. قوله:

٧٢٧ ـ أَوْ الْـفَـامَـكَّـةَ مِـنْ وُرْقِ الْـحَـمِـي

كما ذكره ابن جني في المحتسب والأصل الحمام فحذف الألف والميم الأخيرة لا على وجه الترخيم لما ذكرناه ثم كسر الميم الأولى لأجل القافية. ....

للتأنيث. قوله: (فيما تقدم) أي في الأمثلة المتقدمة كطيلسان وحبليات ونحوهما. قوله: (وجوز الوجهين في كمسلمه) قد يقال: ترخيمه على لغة التمام يلبس بنداء مسلم مسمى به اهـ سم. وقد يجاب بأن التسمية به نادرة فلم تعتبر. قوله: (كمسلمة) أي وحمزة وطلحة.

فائدة: أجاز الجمهور وصف المرخم ومنه قول الشاعر:

أحـار بـن عـمـرو

البيت. ومنعه السيرافي والفراء وجعل ابن عمرو بدلاً واستقبحه ابن السراج ويجوز رفع تابعه على لغة التمام مراعاة للفظ، وأما على لغة الانتظار فقال سم: فيه نظر إذ لا ضم في اللفظ. قال يس: والذي يظهر الجواز لأن الحرف الذي حقه الضم في حكم الثابت وهو يؤيد ما قدمناه عند قول الشارح، ولو كان مضموماً قدرت الخ.

قوله: (للترخيم) صلة المحذوف وقوله: أعرف أي أشهر في لسان العرب. وقوله: بدونه أي المحذوف. قوله: (ومن ثم) أي من أجل اشتراط صلاحية الاسم للنداء. قوله: (فحذف الألف الخ) هذا الذي فعله الشاعر من حذف الحرفين وكسر الميم الأولى في غاية الشذوذ كما في ابن غازي وغيره. قوله: (لما ذكرناه) أي من اشتراط الصلاحية للنداء فهو علة لقوله: لا على وجه الترخيم.

---

٧٢٧ ـ قاله العجاج. وذكر مستوفى في شواهد اسم الفاعل. والشاهد فيه هنا في الحمى فإن أصله الحمام فقيل إنه رخمه للضرورة. ورد بأنه لا يصلح للضرورة وإنما حذفه لا على طريق الترخيم، فلما حذف الألف والميم الثانية كسر الميم الأولى لإصلاح القافية.

الثالث: أن يكون إما زائداً على الثلاثة أو بتاء التأنيث ولا تشترط العلمية ولا التأنيث بالتاء عيناً كما أفهمه كلامه ونص عليه في التسهيل ومنه قوله:

لَيْسَ حَيٌّ عَلَى الْمَنُونِ بِخَالِ

أي بخالد.

تنبيه: اقتضى كلامه أن هذا الترخيم جائز على اللغتين وهو على لغة التمام إجماع كقوله:

٧٢٨ ـ لَنِعْمَ الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ ... طَرِيفُ بْنُ مالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرْ

أراد ابن مالك فحذف الكاف وجعل ما بقي من الاسم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ولهذا نونه وأما على لغة من ينتظر فأجازه سيبويه ومنعه المبرد ويدل للجواز قوله:

٧٢٩ ـ أَلاَ أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا ... وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا

هكذا رواه سيبويه. ورواه المبرد:

قوله: (الثالث أن يكون الخ) اعترض بأن هذا الثالث لا يؤخذ من كلام المصنف فكيف أوقعه في حيز أي التفسيرية وزعم البعض أن هذا الشرط مستغنى عنه بالثاني باطل فراجعه تعرف. قوله: (ولا التأنيث بالتاء عيناً) المتبادر أن عيناً راجع إلى التأنيث بالتاء يعني أن خصوص التأنيث بالتاء لا يشترط بل الشرط إما التأنيث بالتاء أو الزيادة على ثلاثة أحرف فلا طائل تحت ما أطال به البعض. قوله: (كما أفهمه كلامه) أي حيث أطلق ولم يشترط العلمية والتأنيث بالتاء. قوله: (ومنه) أي من الزائد على الثلاث المرخم ضرورة وليس بعلم ولا مؤنث بالتاء.

قوله: (تعشو) بتاء الخطاب أي تسير في العشاء أي الظلام والخصر بمعجمة فمهملة مفتوحتين شدة البرد وضبطه بمهملتين سهو اهـ زكريا وكذا ضبطه بإعجام الخاء صاحب مختصر الصحاح. وقال: إنه من باب طرب. وأشار بقوله وضبطه بمهملتين سهو إلى العيني وصاحب التصريح فإنهما ضبطاه بمهملتين وفسراه بشدة البرد. قوله: (رماما) بكسر الراء جمع رمة بالضم وهي قطعة الحبل البالية والشاسعة البعيدة، وأصل أماما أمامة اسم امرأة ولو رخم على لغة التمام لقيل أمام بالرفع.

---

٧٢٨ ـ قاله امرؤ القيس الكندي من الطويل. اللام للتأكيد. والفتى فاعل نعم، والجملة خبر عن قوله طريف ابن مال. والشاهد فيه حيث رخم في غير النداء للضرورة. وأصله ابن مالك. قوله تعشو أي تسير في العشا وهو الظلام. والضمير في ناره لطريف فإنه مقدم حكماً. والخصر بمهملتين مفتوحتين: شدة البرد.

٧٢٩ ـ قاله جرير. من الوافر. ورماماً خبر أضحت: جمع رمة بالضم وهي القطعة البالية من الحبل. وأضحت الثانية عطف على الأولى. وأماما اسمه. وفيه الشاهد حيث رخم في غير النداء للضرورة إذ أصله أمامة اسم امرأة. وشاسعة خبره أي بعيدة. ورواه المبرد:

وما عهدي كعهدك يا أماما

فيا أماما منادى مرخم فلا شاهد حينئذ فيه.

وَمَا عَهْدِي كَعَهْدِكِ يَا أُمَامَا

قال في شرح الكافية: والإنصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا تدفع إحداهما بالأخرى واستشهد سيبويه أيضاً بقوله:

٧٣٠ ـ إِنَّ ابْنَ حَارِثَ إِنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ أو أَمْتَدِحْهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

خاتمة: قال في التسهيل: ولا يرخم في غيرها يعني في غير الضرورة منادى عار من الشروط إلا ما شذ من يا صاح وأطرق كرا على الأشهر، إذ الأصل صاحب وكروان فرخما مع عدم العلمية شذوذاً. وأشار بالأشهر إلى خلاف المبرّد فإنه زعم أنه ليس مرخماً، وإن ذكر الكروان يقال له كرا. والله أعلم.

الاخْتِصَاصُ

(الاخْتِصَاصُ) قصر الحكم على بعض أفراد المذكور وهو خبر **(كَنِدَاءٍ)** أي جاء على صورة النداء لفظاً توسعاً ....

قوله: (يا أماما) أي فهو من ترخيم المنادى لا من الترخيم للضرورة فلا شاهد فيه على هذه الرواية لسيبويه. قوله: (إن ابن حارث) أراد حارثة فرخمه بحذف التاء للضرورة على لغة من ينتظر ومفعول علموا محذوف تقديره قد علموا ذاك مني كما في العيني. قوله: (على الأشهر) راجع لأطرق كرا فقط كما يعلم مما بعده. قوله: (إذ الأصل صاحب) زعم ابن خروف أن الأصل صاحبي وأنه أجرى مجرى المركب المزجي فرخم بحذف الكلمة الثانية ثم أدركه ترخيم آخر بعد ذلك الترخيم فحذفت الباء من صاحب وهو تعسف لا داعي إليه. قوله: (مع عدم العلمية) أي وعدم التاء.

الاختصاص

الباعث عليه إما فخر نحو: علي أيها الجواد يعتمد الفقير، أو تواضع نحو: إني أيها العبد فقير إلى عفو الله، أو بيان المقصود نحو: نحن العرب أقرى الناس للضيف. قوله: (قصر الحكم على بعض أفراد المذكور) أي أولاً فإذا قيل لا عالم إلا زيد فقد قصرنا الحكم وهو ثبوت العلم على زيد وهو بعض أفراد المذكور أولاً وهو عالم وهذا معناه لغة، وأما اصطلاحاً فهو تخصيص حكم علق بضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر معرفة معمول لأخص واجب الحذف. قوله: (أي جاء على صورة النداء) أشار به إلى أن وجه شبه الاختصاص بالنداء كونه على صورته أي غالباً فلا يرد أن المنصوب على الاختصاص المقرون بأل ليس على صورة المنادى. ولك أن تقول وجه الشبه أن كلاً من الاختصاص والنداء يوجد معه الاسم تارة مبنياً على الضم وتارة منصوباً وهذا أوجه من قول

---

٧٣٠ ـ قاله أوس ابن حمناء التميمي من البسيط. والشاهد في ابن حارث حيث رخمه في غير النداء للضرورة؛ إذ أصله ابن حارثة. وأشتق فعل الشرط، وأصله أشتاق فلما جزم القاف حذفت الألف لالتقاء الساكنين. والفاء جواب الشرط، ومفعول علموا محذوف تقديره علموا ذلك مني. فافهم.

كما جاء الخبر على صورة الأمر والأمر على صورة الخبر والخبر على صورة الاستفهام والاستفهام على صورة الخبر لكنه يفارق النداء في ثمانية أحكام: **الأول**: أنه يكون (دُونَ يا) وأخواتها لفظاً ونية. **الثاني**: أنه لا يقع في أول الكلام بل في أثنائه، وقد أشار إليه بقوله: (كَأَيُّهَا الفَتَى بِإِثْرِ ارْجُونِيَا). **الثالث**: أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسماً بمعناه. **الرابع والخامس**: أنه يقلّ كونه علماً وأنه ينصب مع كونه مفرداً. **السادس**: أنه يكون بأل قياساً كما سيأتي أمثلة ذلك. **السابع**: أن أيا توصف في النداء باسم الإشارة وهنا لا توصف به. **الثامن**: أن المازني أجاز

شيخنا السيد مجيئه على صورة النداء إنما هو في أيها وأيتها لا غير. قوله: (كما جاء الخبر على صورة الأمر) نحو: أحسن بزيد فإن صورته صورة الأمر وهو خبر على المشهور إذ هو في تقدير ما أحسنه، والأمر على صورة الخبر نحو: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [سورة البقرة، الآية:٢٣٣] أي ليرضعن، والخبر على صورة الاستفهام نحو: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [سورة الزمر، الآية:٣٦] أي الله كاف عبده، والاستفهام على صورة الخبر نحو: عندك زيد على تقدير همزة الاستفهام.

قوله: (في ثمانية أحكام) زاد عليها في التصريح أنه لا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا موصولاً ولا ضميراً وأنه لا يستغاث به ولا يندب ولا يرخم، وأن أيا هنا اختلف في ضمتها هل هي إعراب أو بناء؟ وفي النداء بناء بلا خلاف وأن العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص، وفي النداء فعل الدعاء وأن هذا العامل لم يعوض عنه هنا شيء وعوض عنه في النداء حرفه وجميع الأحكام المذكورة راجعة إلى جهة اللفظ، وأما الأحكام المعنوية التي يفترقان فيها فثلاثة: **أحدها**: أن الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء إنشاء. **والثاني**: أن الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه بخلاف النداء. **والثالث**: أنه مفيد لفخر أو تواضع أو بيان المقصود. قوله: (بل في أثنائه) أراد بالأثناء ما قابل الأول فيشمل ما وقع في وسط الكلام كما في: «**نحن معاشر الأنبياء لا نورث**» لوقوعه بين المبتدأ والخبر، وما وقع بعد فراغه كمثال الناظم لوقوع أيها الفتى بعد فراغ كلام تام وهو أرجوني. قوله: (كأيها الفتى بإثر أرجونيا) وإعراب ذلك أن يقال: أرجوني فعل أمر للجماعة مبني على حذف النون والواو فاعل والنون للوقاية والياء مفعول وأي مبني على الضم في محل نصب على المفعولية بأخص المحذوف وجوباً وها للتبيه والفتى مرفوع بضمة مقدرة على الألف نعتاً لأي تابع للفظها فقط.

قوله: (اسماً بمعناه) كالياء في أرجوني فإنها بمعنى أيها الفتى أي أن المراد منهما شيء واحد وهذا أوضح مما قاله البعض. قوله: (وإنه ينصب) أي لفظاً لا محلاً فقط مع كونه مفرداً أي معرفاً. قال في التوضيح: كما في هذا المثال يعني المثال المتقدم في عبارته وهو بك الله نرجو الفضل كما في شرحه، ويستثنى من ذلك أي كما في مثال الناظم فإن نصبها محلي فقط. ومما ذكرنا يعلم ما في كلام البعض من التخليط. قوله: (وهنا لا توصف به) الاقتصار على اسم الإشارة يدل على أنها

نصب تابع أي في النداء ولم يحكوا هنا خلافاً في وجوب رفعه. وفي الارتشاف لا خلاف في تابعها أنه مرفوع. واعلم أن المخصوص وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه على أربعة أنواع: **الأوّل**: أن يكون أيها وأيتها فلهما حكمهما في النداء وهو الضمّ، ويلزمهما الوصف باسم محلى بأل لازم الرفع نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل: واللهم اغفر لنا أيتها العصابة. **والثاني**: أن يكون معرفاً بأل وإليه الإشارة بقوله:

(وَقَـدْ يُـرَى ذَا دُونَ أَيِّ تِـلْـوَ أَلْ . . . .

توصف بالموصول سم. قوله: (ولم يحكوا هنا خلافاً الخ) لعل وجهه أنه يتوسع في النداء ما لا يتوسع في الاختصاص لأنه أكثر منه دوراناً. وقوله: في وجوب رفعه أي مراعاة للفظ أي وظاهر عبارته أن ضمته إعرابية والتحقيق أنها ضمة اتباع كما مر في النداء إذ لا مقتضى للرفع الإعرابي. قوله: (بعد ضمير يخصه الخ) شرحه على ظاهره البعض فقال أي يخص الاسم الظاهر كأنا أفعل كذا أيها الرجل أو يشارك فيه أي يشارك الاسم الظاهر في الضمير غيره كنحن العرب أسخى من بذل وبنا تميماً اهـ. وفيه أن الضمير دائماً يخص الاسم الظاهر بمعنى أن المراد منه هو المراد من الاسم الظاهر كما صرحوا به وقد تقدم، وحينئذ لا يصح هذا التقسيم اللهم إلا أن يراد بمشاركة غير الاسم الظاهر له في الضمير إمكانها لصلاحية نحن مثلاً في نفسها بقطع النظر عن المقام لأن يراد بها ما يعم الأنبياء وغيرهم فتدبر. وقوله يشارك فيه إما مبني للمفعول أو للفاعل وضميره المستتر فيه على كل راجع للاسم الظاهر كما علم فهذه الصفة المعطوفة جارية على غير الموصوف وإن كانت الصفة المعطوف عليها جارية عليه ولم يبرز الضمير الراجع إلى الاسم الظاهر لأمن اللبس. ويصح على بناء يشارك للمفعول جعل نائب فاعله قوله فيه فيكون خالياً من الضمير جارياً على الموصوف. قوله: (أيها) أي للمذكر مفرداً أو مثنى أو جمعاً وأيتها أي للمؤنث مفرداً أو مثنى أو جمعاً كذا في الشاطبي.

قوله: (نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل الخ) جملة الاختصاص في المثالين في موضع نصب على الحال والمعنى أنا أفعل ذلك مخصوصاً من بين الرجال، واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب قاله الرضي. قوله: (العصابة) هي بكسر العين الجماعة الذين أمرهم واحد. قوله: (معرفاً بأل) قال ابن الحاجب: المعرف بأل ليس منقولاً عن النداء لأن المنادى لا يكون ذا لام، ونحو أيها الرجل منقول عنه قطعاً والمضاف يحتمل الأمرين: أن يكون منقولاً عن المنادى ونصبه بياء مقدرة كما في أيها الرجل وأن ينتصب بفعل مقدر نحو: أعني أوأخص أو أمدح كما في المعرف بأل والنقل خلاف الأصل، فالأولى أن ينتصب انتصاب نحن العرب اهـ. وقوله ونصبه بياء مقدرة أي مجردة عن معنى النداء وإلا كان منادى حقيقة لا منقولاً عن المنادى، هذا والحق ما صرح به الشارح والموضح وغيرهما أن كل مخصوص منصوب بفعل مقدر تقديره أخص مثلاً وليس هناك يا مقدرة. قوله: (وقد يرى ذا) أي المنصوب على الاختصاص ودون حال من ذا، وتلو مفعول ثان ليرى والكاف في

. . . . كَمِثْلِ نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ)

بالذال المعجمة أي أعطى. **والثالث**: أن يكون معرفاً بالإضافة كقوله ﷺ: «**نحن معاشر الأنبياء لا نورث**». وقوله:

نَـحْـنُ بَـنِـي ضَـبَّـةَ أَصْـحَـابُ الْـجَـمَـلْ

قال سيبويه وأكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب بنو فلان، ومعشر مضافة، وأهل البيت وآل فلان. **والرابع**: أن يكون علماً وهو قليل، ومنه قوله:

٧٣١ ـ بِـنَـا تَـمِـيـمـاً يُـكْـشَـفُ الـضَّـبَـابُ

ولا يدخل في هذا الباب نكرة ولا اسم إشارة. **تنبيه**: لا يقع المختص مبنياً على الضم إلا بلفظ أيها وأيتها، وأما غيرهما فمنصوب وناصبه فعل واجب الحذف تقديره أخص. واختلف في موضع أيها وأيتها: فمذهب الجمهور أنهما في موضع نصب بأخص أيضاً وذهب الأخفش إلى أنه منادى ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه، ألا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه: كل الناس أفقه منك يا عمر، وذهب السيرافي إلى أن أياً في الاختصاص معربة وزعم أنها تحتمل وجهين: أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير أنا أفعل كذا هو أيها الرجل: أي المخصوص به. وأن تكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أيها الرجل المخصوص . . . .

كمثل زائدة قوله: (العرب) منصوب بمحذوف والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر، وكذا المنصوب في الحديث والبيت. كذا في المغني.

قوله: (نحن معاشر الأنبياء) قال في التصريح هذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وإنما الموجود في سنن النسائي الكبرى إنا معاشر الأنبياء اهـ. وقال شيخنا السيد: رواه البزار بلفظ نحن ورواه النسائي بلفظ إنا. قوله: (وأهل البيت) قيل منه: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٣٣] والصحيح كما في المغني أنه منادى حقيقة لأن الاختصاص بعد ضمير الخطاب قليل كما يأتي. قوله: (يكشف الضباب) هو شيء كالغبار يكون في أطراف السماء. عيني. قوله: (ولا اسم إشارة) ولا موصول ولا ضمير قاله في الارتشاف تصريح. قوله: (إلا بلفظ أيها وأيتها) وجه الضم فيهما استصحاب حالهما في النداء بأن نقلاً بحالهما عن النداء واستعملا في غيره كذا في الحواشي. وقال في المغني: وجه بنائهما على الضم مشابهتهما في اللفظ أيها وأيتها في النداء وإن انتفى هنا موجب بنائهما في النداء. قوله: (هو أيها الرجل) لعل أيها على كلامه واقعة على الشخص مثلاً فتأمل. قوله: (أي المخصوص به) تفسير للضمير أعني هو والضمير

---

٧٣١ ـ قاله رؤبة. وبنا يتعلق بيكشف: أي يكشف بنا الضباب وهو شيء كالغبار يكون في أطراف السماء. والشاهد في تميماً حيث نصب على الاختصاص. والتقدير نخص تميماً. والباعث عليه إظهار فخر ههنا.

أنا المذكور. **خاتمة**: الأكثر في المختص أن يلي ضمير متكلم كما رأيت، وقد يلي ضمير مخاطب كقولهم بك الله نرجو الفضل، وسبحانك الله العظيم، ولا يكون بعد ضمير غائب.

التَّحْذِيرُ وَالإِغْرَاءُ

التحذير تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه والإغراء تنبيهه على أمر محمود ليفعله، وإنما ذكر ذلك بعد باب النداء لأن الاسم في التحذير والإغراء مفعول به بفعل محذوف لا يجوز

في به يرجع إلى الفعل المفهوم من افعل كذا. قوله: (أنا المذكور) خبر عن أيها ولا حاجة إلى زيادة قوله المذكور. قوله: (إن يلي ضمير متكلم) ولا يجوز أن يتقدم على الضمير كما قاله السيوطي وغيره. قوله: (ولا يكون بعد ضمير غائب) ولا بعد اسم ظاهر فلا يجوز بهم معشر العرب ختمت المكارم ولا بزيد العالم تقتدي الناس. تصريح.

التحذير والإغراء

قال في النكت: جمعهما في باب واحد لاستواء أحكامهما، وكان ينبغي تقديم الإغراء على التحذير لأن الإغراء هو الأحسن معنى، وعادة النحويين البداءة به كما يقولون نعم وبئس، وتقول الناس الوعد والوعيد والثواب والعقاب ونحو ذلك ولا ترى طباعهم العكس اهـ. ولك أن تقول: إنما قدموا التحذير لأنه من قبيل التخلية والإغراء من قبيل التحلية ثم هما وإن تساويا حكماً مفترقان معنى فالإغراء التسليط على الشيء والتحذير الإبعاد عنه. ويشتمل التحذير على محذر بكسر الذال وهو المتكلم ومحذر بفتحها وهو المخاطب ومحذر منه وهو الشر مثلاً كذا في الغزي ومثله يجري في الإغراء. وقوله: وهو المخاطب اقتصر عليه مع أنه قد يكون المتكلم والغائب لأن تحذيرهما شاذ كما سيأتي. قال شيخ الإسلام: التحذير يكون بثلاثة أشياء: بإياك وأخواتها وبما ناب عنهما من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب نحو نفسك، وبذكر المحذر منه نحو الأسد وسيأتي بيانها في كلامه.

قوله: (تنبيه المخاطب) اقتصر على المخاطب مع أن التحذير يكون لغيره لأن تحذيره هو الكثير المقيس، فقصد الشارح تعريف هذا النوع منه فقط. قوله: (على أمر مكروه) ولو في زعم المحذر فقط أو المخاطب فقط. أفاده سم. قوله: (ليجتنبه الخ) بقي تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليفعله وتنبيهه على أمر محمود ليجتنبه، والظاهر عندي أن الأول من الإغراء والثاني من التحذير، وإنما لم يذكرهما الشارح لأنهما لا ينبغي صدورهما من العاقل. بقي أن تعريف التحذير يشمل نحو: لا تؤذ أخاك ولا تعص الله، وظاهر ما قلناه قريباً عن شيخ الإسلام خلافه، وتعريف الإغراء يشمل نحو: أحسن إلى أخيك وأطع الله واصبر. وفي كون كل ذلك ونحوه يسمى إغراء اصطلاحاً بعد. فتأمل. قوله: (محمود) فيه ما مر في نظيره وكان الأحسن في المقابلة أن يعبر بالمكروه والمحبوب أو بالمذموم والمحمود. قوله: (بعد باب النداء) أي حقيقة أو صورة ليشمل

إظهاره كالمنادى على تفصيل يأتي. وأعلم أن التحذير على نوعين: **الأول**: أن يكون بإياك ونحوه. **والثاني**: بدونه فالأول يجب ستر عامله مطلقاً كما أشار إليه بقوله: (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ) أي نحو إياك، كإياك وإياكما وإياكم وإياكن (نَصَبْ مُحَذِّرٌ بِمَا) أي بعامل (اَسْتِتَارُهُ وَجَبْ) لأنه لما كثر التحذير بهذا اللفظ جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، والأصل احذر تلاقي نفسك والشر، ثم حذف الفعل وفاعله ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني فانتصب، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل (وَدُونَ عَطْفِ ذَا) الحكم أي النصب بعامل مستتر وجوباً (لإِيَّا اَنْسُبْ) سواء وجد تكرار كقوله:

الاختصاص. قوله: (على تفصيل يأتي) حاصله أن محل الوجوب إذا كان التحذير بإيا ونحوه أو بغيره مع العطف أو التكرار.

قوله: (يجب ستر عامله) أي حذفه. قال البعض مقدراً بعد إياك إذ لا يتقدم الفعل مع انفصال الضمير وفيه أنهم ذكروا من أسباب الانفصال حذف الفعل وتأخره ولا مانع أن يكون سببه هنا الحذف بل صرح به بعضهم فالفعل المقدر يجوز تقدمه مع انفصال الضمير، وما ذكره من عدم جواز تقدمه مع انفصال الضمير إنما هو في الفعل الملفوظ به فما علل به تقدير الفعل بعد إياك لا ينهض. والتعليل الصحيح ما في الدماميني ونصه: تقدير الفعل بعد إياك واجب إذ لو قدر مقدماً للزم أن يكون أصله باعدك أي باعد أنت إياك فيلزم تعدي الفعل الرافع لضمير الفاعل إلى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها اهـ. ثم يؤخذ من التعليل ما أفاده صنيع التصريح وصرح به شيخنا السيد من أن وجوب تقديره بعد إياك إنما هو على جعل الأصل إياك باعد عن الأسد والأسد عنك. وأما على جعل الأصل احذر تلاقي نفسك والأسد وهو ما مشى عليه الشارح والموضح فلا يجب تقديره بعد إياك لانتفاء المحذور المذكور نظراً إلى أن المفعول في الحقيقة تلاقي لا الضمير. هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام. فإن قلت: المعطوف في حكم المعطوف عليه وإياك محذر والأسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف؟ فالجواب أنه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه إلا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه إلى عامله وهي هنا كونه مفعولاً به أي مباعداً، وكذا الأسد مباعد إذ المعنى إياك باعد وباعد الأسد كما مر. قوله: (مطلقاً) أي سواء كان مع عطف أو تكرار أو لا. قوله: (جعلوه) أي هذا اللفظ بدلاً أو عوضاً من اللفظ أي من التلفظ بالفعل أي ولا يجمع بين العوض والمعوض. قوله: (وأنيب عنه الثالث) ليس الثالث صفة لمحذوف تقديره المضاف الثالث وإن أوهمته عبارته إذ ليس ثم مضاف ثالث بل الثالث مضاف إليه فيجعل صفة لمحذوف تقديره الاسم الثالث.

قوله: (فانتصب وانفصل) أي بعد أن كان مجروراً متصلاً. قوله: (ودون عطف) دون ظرف

٧٣٢ ـ فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

أم لم يوجد نحو: إياك من الأسد، والأصل باعد نفسك من الأسد، ثم حذف باعد وفاعله والمضاف، وقيل: التقدير أحذرك من الأسد، فنحو إياك الأسد ممتنع على التقدير الأوّل وهو قول الجمهور، وجائز على الثاني وهو رأي الشارح وظاهر كلام التسهيل ويعضده البيت. ولا خلاف في جواز إياك أن تفعل لصلاحيته لتقدير من. قال في التسهيل: ولا يحذف يعني العاطف بعد أيا إلا والمحذور منصوب بإضمار ناصب آخر أو مجرور بمن وتقديرها مع أن تفعل كاف.

تنبيهان: الأول: ما قدمته من التقدير في إياك والشر هو ما اختاره في شرح التسهيل وقال

لغو متعلق بانسب، وكذا قوله لإيا وذا مفعول مقدم لأنسب. قوله: (والأصل) أي أصل إياك من الأسد باعد نفسك الخ. حاصله أنه إذا ذكر المحذر منه بلا عطف فعند الجمهور يتعين جره بمن بناء على أن العامل عندهم في إياك باعد لأنه لا يتعدى إلى الثاني بنفسه، وأما البيت فعلى حذف الجار ضرورة، وعند ابن الناظم يجوز نصبه ولا تتعين من كما في البيت بناء على أن العامل عنده في إياك احذر ونحوه مما يتعدى إلى اثنين بنفسه كجنب، وعند الناظم على ما يؤخذ من التسهيل إما أن يجر بمن أو ينصب بفعل محذوف آخر تقديره دع أو نحوه ويجوز إظهاره، وأما نحو: إياك أن تفعل فجائز عند الجميع. قوله: (وقيل التقدير أحذرك من الأسد) لأن احذر يتعدى بمن كما يتعدى بنفسه. قال الحفيد: والحق أن يقال لا يقتصر على تقدير باعد ولا على تقدير احذر بل الواجب تقدير ما يؤيدي الغرض إذ المقدر ليس أمراً متعبداً به لا يعدل عنه. قوله: (ممتنع على التقدير الأول) لأن باعد لا يتعدى إلى المفعول الثاني بنفسه كما مر، وجعله منصوباً بنزع الخافض والأصل من الأسد يرده أنه سماعي إلا مع أن وأن. ومحل الامتناع إذا لم يضمن معنى فعل يتعدى إلى مفعولين بنفسه كجنب وحذر وإلا جاز. قوله: (وهو قول الجمهور) مرجع الضمير الامتناع المفهوم من ممتنع. قوله: (وجائز على الثاني) لأن احذر يتعدى إلى المفعول الثاني بنفسه كما يتعدى إليه بمن كما مر وينبني أيضاً على التقديرين أن الكلام على الأول إنشائي وعلى الثاني خبري.

قوله: (وظاهر كلام التسهيل) اعترضه شيخنا والبعض بأن مفاد ما سينقله عن التسهيل أن نصب الثاني بعامل آخر لا بناصب الأول، ولك دفعه بجعل الضمير في قوله وهو رأي الشارح وظاهر كلام التسهيل إلى مجرد جواز النصب وإن اختلف تخريجه. قوله: (لصلاحيته لتقدير من) تعليل لجوازه على التقدير الأول وترك تعليله على الثاني لظهوره. قوله: (بإضمار ناصب آخر) فالتقدير في إياك الشر باعد نفسك ودع الشر. ومن كلام التسهيل هذا تعلم موافقة الناظم الجمهور

---

٧٣٢ ـ ذكر مستوفى في شواهد التأكيد. والشاهد في فإياك فإنه تحذير، ومعناه احترز.

إنه أقل تكلفاً، وقيل: الأصل اتق نفسك أن تدنو من الشر والشر أن يدنو منك، فلما حذف الفعل استغنى عن النفس فانفصل الضمير، وهذا مذهب كثير من النحويين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور. وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمر فهو عندهما من قبيل عطف الجمل. **الثاني**: حكم الضمير في هذا الباب مؤكداً أو معطوفاً عليه حكمه في غيره نحو: إياك نفسك أن تفعل، وإياك أنت نفسك أن تفعل، وإياك وزيداً أن تفعل،

في تقديرهم عامل إياك باعد إذ لو قدره الناظم احذر لم يحتج إلى تقدير ناصب آخر للشر كما فهم.
قوله: (وقيل الأصل اتق نفسك الخ) وقيل: الأصل باعد نفسك من الشر والشر منك وهو أقل تكلفاً من كون الأصل اتق نفسك الخ لا من كون الأصل احذر تلاقي نفسك والشر وبهذا القول صارت الأقوال في إياك والشر أربعة. قوله: (أن تدنو من الشر) بدل اشتمال. قوله: (والشر أن يدنو منك) وقد حصل الواجب من اشتراك المتعاطفين في معنى العامل وهو الاتقاء، فلا يقال: كيف تعاطفا وأحدهما محذر والآخر محذر منه.

قوله: (فانفصل الضمير) ويقدر الفعل بعده لا قبله وإلا كان الأصل أي الثاني أتقك فيلزم تعدي الفعل الرافع لضمير الفاعل إلى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها اهـ سم. وقد يقال: هلا نظر إلى كون الفعل إنما تعدى في الحقيقة إلى نفس المقدرة لا إلى الكاف كما مر نظيره إلا أن يفرق بأن المقدر هنا عين الضمير في المعنى بخلاف المقدر في النظير المار وكل هذا يجري في قوله سابقاً نحو: إياك من الأسد والأصل باعد نفسك من الأسد الخ فتنبه.
قوله: (بفعل آخر مضمر) تقديره ودع الشر مثلاً. قوله: (حكم الضمير في هذا الباب) أراد بالضمير ما يشمل الضمير المنفصل البارز المنصوب والضمير المتصل المستتر المرفوع المنتقل إلى إياك بعد حذف الفعل. وقوله حكمه في غيره قال الدماميني فإذا قلت: إياك فعندنا ضميران أحدهما هذا البارز المنفصل المنصوب وهو إياك والآخر ضمير رفع مستكن فيه منتقل إليه من الفاعل الناصب له فإذا أكدت إياك قلت إياك نفسك وأنت بالخيار في تأكيده بأنت قبل النفس، وإن أكدت ضمير الرفع المستكن فيه قلت: إياك أنت نفسك ولا بد من تأكيده بأنت قبل النفس حينئذ، وأما العطف فتقول في العطف على إياك، إياك وزيداً والشر وإن شئت قلت: إياك أنت وزيداً والشر، وتقول إن عطفت على المرفوع إياك أنت وزيد ويقبح بدون تأكيد أو فاصل على ما تقدم اهـ. قال شيخنا والبعض: وهذا مبني على انتقال الضمير من الفعل إلى إياك ونحوه وهو خلاف ما تقدم في الشرح في قوله ثم حذف الفعل وفاعله وعليه فليس معنا إلا ضمير واحد. وأجاب شيخنا السيد بأن حذف الفاعل أولاً مع فعله لا ينافي عوده ثانياً عند مجيء ما يستكن فيه وهو إياك إذ هو في وقت حذفه لم يكن وهذا كله ظاهر على ما في كثير من النسخ من رفع زيد في قوله: وإياك أنت وزيد أن تفعل أما على ما في بعضها من نصبه فالمراد بالضمير الضمير البارز فقط، وبحكمه جواز الفصل بأنت بينه وبين تأكيده ومعطوفه وترك الفصل وحينئذ فلا اعتراض على الشارح أصلاً فاعرف ذلك.

وإياك أنت وزيداً أن تفعل (وَمَا سِوَاهُ) أي ما سوى ما بإيا وهو النوع الثاني من نوعي التحذير (سَترُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا إلا مَعَ العَطْفِ) سواء ذكر المحذر نحو ماز رأسك والسيف أي يا مازن ق رأسك واحذر السيف، أم لم يذكر نحو ناقة الله وسقياها (أَوِ التَّكْرَارِ) كذلك (كالضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ) أي الأسد الأسد (يَا ذَا السَّارِي) ونحو: رأسك رأسك جعلوا العطف والتكرار كالبدل من اللفظ بالفعل، فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز ستر العامل وإظهاره، تقول نفسك الشر أي جنب نفسك الشر، وإن شئت أظهرت، وتقول الأسد أي احذر الأسد، وإن شئت أظهرت. ومنه قوله:

٧٣٣ ـ خَلِّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي المَنَارَ بِهِ

قوله: (إلا مع العطف) أي بالواو فقط كما يأتي. قوله: (سواء ذكر المحذر) بفتح الذال المعجمة. قال شيخنا: الظاهر أن مراده به المخاطب كما زمن ماز رأسك والسيف وذا الساري من الضيغم الضيغم يا ذا الساري لكن هذا خلاف ما اصطلحوا عليه من أن المحذر بفتح الذال الاسم المنصوب بفعل محذوف أو مذكور على التفصيل المعلوم من إيا أو ما جرى مجراه، وعليه قول المصنف وكمحذر الخ والدليل على أن مراده المخاطب أنه مثل لما لم يذكر فيه المحذر بـ: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [سورة الشمس، الآية:١٣] مع أنه يصدق عليه أنه اسم منصوب الخ اهـ. وتمثيله بقوله كماز الخ يشعر بأن المراد المخاطب بالنداء لا بالكاف فيكون نحو: رأسك رأسك مثالاً لما لم يذكر فيه المحذر. وقد علم من ذلك أن قول المصنف يا ذا الساري ليس تكملة بل من جملة المثال. قوله: (أي يا مازن ق رأسك واحذر السيف) هلا جعل تقديره كهو في إياك والشر أي احذر تلاقي رأسك والسيف. قوله: (ناقة الله وسقياها) فيه ذكر المحذر منه مع العطف. قال البيضاوي: أي ذروا ناقة الله وسقياها فلا تذودوها عنها. قال الشيخ زاده في حاشيته عليه: هذا إشارة إلى أن ناقة الله منصوب بعامل مضمر على التحذير وإضمار الناصب هنا واجب لمكان العطف اهـ. قوله: (كذلك) أي سواء ذكر المحذر أو لا. قوله: (ونحو رأسك رأسك) فيه تنبيه على أنه قد يكتفي بذكر المحذر عن ذكر المحذر منه كعكسه.

قوله: (ومنه) أي من الإظهار. قوله: (خل الطريق) الشاهد فيه حيث أظهر العامل لأن المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف تصريح. والمنار بفتح الميم والنون حدود الأرض، ويوجد في بعض النسخ تمام البيت وهو:

---

٧٣٣ ـ تمامه:

وابـرُز بِـبَـرْزَة حـيـثُ اضـطـرَّكَ الـقَـدَرُ

قاله جرير من البسيط. والشاهد في خل الطريق حيث أظهر فيه الفعل الناصب. والمنار بفتح الميم وتخفيف النون: حدود الأرض. والبرزة: الأرض الواسعة.

تنبيهات: **الأول**: أجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر، وقال الجزولي: يقبح ولا يمتنع. **الثاني**: شمل قوله إلا مع العطف أو التكرار الصور الأربع المتقدمة، وكلامه في الكافية يشعر بأن الأخيرة منها ـ وهي رأسك رأسك ـ يجوز فيها إظهار العامل فإنه قال:

وَنَحْوُ رَأْسَكَ كَإِيَّاكَ جُعِلْ ... إِذِ الذِي يُحْذَرُ مَعْطُوفاً وُصِلْ

وقد صرح ولده بما تقدم. **الثالث**: العطف في هذا الباب لا يكون إلا بالواو وكون ما بعدها مفعولاً معه جائز، فإذا قلت إياك وزيداً أن تفعل كذا صح أن تكون الواو واو مع (وَشَذَّ) التحذير بغير ضمير المخاطب نحو (إِيَّايَ) في قول عمر رضي الله عنه: لتذك لكم الأسل والرماح والسهام، وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب، والأصل إياي باعدوا عن حذف الأرنب، وباعدوا

وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر

أي في برزة وهي الأرض الواسعة. قوله: (**ونحو رأسك كإياك جعل الخ**) يعني أن رأسك إنما يكون كإياك في وجوب ستر عامله حيث عطف عليه المحذور، فمفهومه أنه حيث لم يعطف عليه لا يكون كإياك ولو حصل تكرار وهذا وجه الإشعار الذي ذكره، واعترض البعض على الشارح بأن في كلامه قصوراً لأن كلام الكافية يشعر بجواز الإظهار في الثالثة أيضاً، إذ ليس في كلامها تقييد بحذف المحذر أي المخاطب اهـ. وأقول: إذا أحسنت التأمل في كلام الكافية وجدته مشعراً بجواز الإظهار في بعض أفراد الرابعة وبعض أفراد الثالثة لا في جميع أفرادهما لأن المراد بنحو رأسك كل ما كان التحذير فيه بذكر غير المحذر منه أولاً بقرينة قوله: إذ الذي يحذر الخ، سواء ذكر المخاطب أو لا، وحينئذ يفيد كلامها أنه إذا قيل رأسك رأسك أو رأسك رأسك يا زيد جاز إظهار العامل لعدم عطف المحذر منه، والأول من أفراد الرابعة، والثاني من أفراد الثالثة ولا تعرض في كلامها منطوقاً ولا مفهوماً لحكم ما إذا قيل الضيغم الضيغم وهو من أفراد الرابعة، أو الضيغم الضيغم يا ذا الساري وهو من أفراد الثالثة لأن فرض كلامها فيما إذا كان التحذير بذكر غير المحذر منه أولاً، والتحذير في هذين المثالين بذكر المحذر منه أو لا فلم يتم إطلاق الشارح ولا إطلاق البعض فافهم. قوله: (بما تقدم) أي من وجوب ستر العامل في الصور الأربع.

قوله: (وكون ما بعدها الخ) وعليه فالحذف جائز لا واجب لعدم العطف قاله الدماميني. قوله: (لتذك) من التذكية. والأسل بفتح الهمزة والسين المهملة ما رقّ من الحديد كالسيف والسكين. تصريح. قوله: (والأصل إياي باعدوا عن حذف الأرنب الخ) هذا قول الجمهور، وقال الزجاج: التقدير إياي وحذف الأرنب وإياكم أن يحذف أحدكم الأرنب فحذف من كل من الجملتين ما أثبت نظيره في الأخرى فيكون احتباكاً كذا في السندوبي، والاحتباك موجود على قول الجمهور أيضاً، فتضعيف قول الجمهور بأن فيه الحذف من الأوّل لدلالة الثاني وهو قليل يجري مثله في قول الزجاج ويزيد بأن فيه ادعاء حذف إياكم وحذفها لا يليق لما استقر لها في هذا الباب من أنها بدل من اللفظ بالفعل.

أنفسكم عن أن يحذف أحدكم الأرنب ثم حذف من الأول المحذور ومن الثاني المحذر، ومثل إياي إيانا (وَإِيَّاهُ) وما أشبهه من ضمائر الغيبة المنفصلة (أَشَذّ) من إياي كما في قول بعضهم: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب، والتقدير فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشوابّ، وفيه شذوذان: مجيء التحذير فيه للغائب وإضافة إيا إلى ظاهر وهو الشواب، ولا يقاس على ذلك كما أشار إلى ذلك بقوله: (وَعَنْ سَبِيلِ القَصْدِ مَن قَاسَ انْتَبَذْ) أي من قاس على إياي وإياه وما أشبههما فقد حاد عن طريق الصواب اهـ.

تنبيه: ظاهر كلام التسهيل أنه يجوز القياس على إياي وإيانا فإنه قال: ينصب محذر إياي وإيانا معطوفاً عليه المحذور فلم يصرّح بشذوذ وهو خلاف ما هنا.

(وَكَمُحَذِّرٍ بِلاَ إِيَّا اجْعَلاَ مُغْرًى به في كلّ مَا قَدْ فُصِّلاَ)

من الأحكام، فلا يلزم ستر عامله إلا مع العطف، كقوله: المروءة والنجدة بتقدير الزم، أو التكرار كقوله:

٧٣٤ ـ أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لاَ أَخاً لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ

قوله: (ثم حذف من الأوّل المحذور) وهو حذف الأرنب ومن الثاني المحذر وهو أنفسكم. وقول البعض تبعاً للتصريح وهو باعدوا أنفسكم فيه تساهل. قوله: (وإيا الشواب) بشين معجمة وآخره موحدة جمع شابة ويروى بسين مهملة آخره مثناة فوقية جمع سوأة. قوله: (والتقدير فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب) أي فحذف الفعل مع فاعله ثم تلاقي ثم نفس فانفصل الضمير وانتصب وأقام إيا مقام أنفس. قوله: (وفيه شذوذان) بل ثلاثة ثالثها اجتماع حذف الفعل وحذف لام الأمر كما في التوضيح. وظهر لي رابع وهو جعل إيا محذراً منه ثم رأيت في الهمع خلافه حيث ذكر أن المحذر منه يكون ضمير غائب معطوفاً على المحذر واستشهد بقول الشاعر:

فلا تصحب أخا الجهل وإيــــاك وإيـــاه

وذكر الرضي أن المحذر منه المكرر يكون ظاهراً نحو: الأسد الأسد وسيفك سيفك، ومضمراً نحو: إياك إياك وإياه إياه وإياي إياي. قوله: (وإضافة إيا إلى ظاهر) يقتضي أن إيا في نحو إياه مضافة للهاء مع أنها حرف غيبة والضمير إيا وهو غير مضاف فلعل ما ذكره قول، أو أراد بالإضافة الربط والتعلق اهـ سم. وقد يمنع الاقتضاء وما ترجاه هو الواقع كما مر في باب الضمير. قوله: (مغرى بهٖ) ولا يكون الإغراء إلا للمخاطب، وقيل: جاء قليلاً للغائب نحو فعليه بالصوم وللمتكلم نحو: عليّ زيداً. وأول فعليه بالصوم بأن الأمر للمخاطب أي ألزموه الصوم أو دلوه عليه مثلاً أفاده سم أي وكذا يؤول عليّ زيداً أي ألزموني زيداً ونحو ذلك، وسيأتي في الباب الآتي كلام آخر في قوله فعليه بالصوم. قوله: (والنجدة) بفتح النون أي الشجاعة. قوله: (نصب

---

٧٣٤ ـ قاله مسكين الدارمي من الطويل. والشاهد في أخاك حيث نصبه على الإغراء: أي الزم =

وَإِنَّ ابنَ عَمِّ المرءِ فاعلَمْ جَنَاحُهُ وَهَلْ يَنهَضُ الْبَازِي بِغَيْرِ جَنَاحِ

أي الزم أخاك. ويجوز إظهار العامل في نحو الصلاة جامعة، إذ الصلاة نصب على الإغراء بتقدير احضروا، وجامعة حال، فلو صرحت باحضروا جاز.

تنبيه: قد يرفع المكرر في الإغراء والتحذير كقوله:

٧٣٥ ـ إِنَّ قَوْماً مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وَأَشْبَا ... هُ عُمَيْرٍ وَمِنْهُمُ السَّفَّاحُ

لَجَدِيرُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَا ... لَ أَخُو النَّجْدَةِ السِّلاَحُ السِّلاَحُ

وقال الفراء في قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس: ١٣] نصب الناقة على التحذير، وكل تحذير فهو نصب، ولو رفع على إضمار هذه لجاز فإن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير اهـ.

خاتمة: قال في التسهيل: ألحق بالتحذير والإغراء في التزام إضمار الناصب مثل وشبهه نحو كليهما وتمراً. وامرأ ونفسه. والكلاب على البقر. وأحشفا وسوء كيلة. ومن أنت زيداً. وكل شيء ولا هذا. ولا شتيمة حر. وهذا ولا زعماتك. وإن تأت فأهل الليل وأهل النهار. ومرحباً وأهلاً وسهلاً. وعذيرك، وديار الأحباب: بإضمار أعطني، ....

على الإغراء الخ) ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر ورفع الأول على الابتداء مع حذف الخبر أو على الخبرية لمحذوف، ونصب جامعة على الحالية ونصب الأول على الإغراء ورفع الثاني على الخبرية لمحذوف.

قوله: (قد يرفع المكرر الخ) مثل المكرر المتعاطفان كما أشار إليه بنقل كلام الفراء. قوله: (مثل وشبهه) قال البعض: لم يمثل لشبهه المثل ومثاله انتهوا خيراً لكم اهـ. وفي كلام شيخنا السيد ما يرده حيث قال: قوله وامرءاً ونفسه هذا من شبه المثل كما في الدماميني، وكذا عذيرك وديار الأحباب وأن تأتني فأهل الليل وأهل النهار ومرحباً وأهلاً وسهلاً وهذا ولا زعماتك وكل شيء ولا هذا، ثم قال: ولو أخر ذكر جميع أشباه المثل عن ذكر جميع الأمثال لكان أنسب اهـ ملخصاً. وذكر شيخنا أيضاً أن امرءاً ونفسه شبه مثل. قوله: (كليهما وتمرا) هذا مثل وأصله أن إنساناً خير بين شيئين فطلبهما جميعاً وطلب الزيادة عليهما اهـ دماميني. قوله: (والكلاب على البقر) مثل معناه خل الناس خيرهم وشرهم واغتنم أنت طريق السلامة. قوله: (وأحشفا وسوء كيلة) بكسر الكاف كالجلسة للهيئة وهو مثل لمن يظلم الناس من وجهين. قوله: (ومن أنت زيداً) مثل لمن يذكر عظيماً بسوء.

قوله: (بإضمار أعطني الخ) ساق الأفعال الناصبة للمنصوبات المتقدمة على ترتيبها في الذكر

= أخاك. والتكرير للتأكيد. والهيجاء: الحرب يمد ويقصر، وهنا بالقصر.

٧٣٥ ـ هما من الخفيف. لجديرون أي لائقون وإحريون وهو خبر إن، والسلاح مقول القول. وفيه الشاهد إذ أصله حد السلاح، لأن مقول القول يكون جملة ثم يرفع لأن العرب ترفع ما فيه معنى التحذير وإن كان حقه النصب. النجدة ـ بكسر النون ـ الشجاعة.

ودع، وأرسل، وأتبيع، وتذكر، واصنع، ولا ترتكب، ولا أتوهم، وتجد، وأصبت، وأتيت، ووطئت، واحضر، واذكر. ثم قال: وربما قيل كلاهما وتمراً. وكل شيء ولا شتيمة حر. ومن أنت زيد، أي كلاهما لي وزدني، وكل شيء أمم ولا ترتكب. ومن أنت كلامك زيد أو ذكرك. والله أعلم.

السابق فأعطني ناصب كليهما وتمراً وظاهر كلامه أن تمراً معطوف على كليهما لأنه لم يقدر له ناصباً وقدر غيره وزدني تمراً فيكون من عطف الجمل ودع هو ناصب امرءاً، وأما نفسه فيحتمل أن يكون معطوفاً وأن يكون مفعولاً معه، وأرسل هو ناصب الكلاب على البقر وأتبيع ناصب حشفاً، وأما سوء كيلة فيحتمل أن يكون بتقدير وتزيد وأن يكون مفعولاً معه، وتذكر هو ناصب زيداً واصنع هو ناصب كل شيء ولا ترتكب هو ناصب هذا من قولهم كل شيء ولا هذا ولا أتوهم هو ناصب زعماتك من قولهم هذا ولا زعماتك، وأما هذا في هذا التركيب فناصبه محذوف أي أرضى هذا ولا أبوهم زعماتك كما قاله ابن الحاجب، ولم ينبه عليه المؤلف لجواز أنه خبر لمحذوف أو مبتدأ خبره محذوف كما قيل أي الحق هذا أو هذا الحق. وتجد هو ناصب أهل الليل وأهل النهار أي تجد من يقوم لك مقام أهلك في الليل والنهار، وأصبت ناصب مرحباً، وأتيت ناصب أهلاً، ووطئت ناصب سهلاً، فعلى هذا هي ثلاث جمل وغيره جعل العامل فيها كلها واحداً وقدره صادفت، فعلى هذا هي جملة واحدة وأحضر ناصب عذيرك، قال سيبويه: أي أحضر عذرك، وقال بعضهم: التقدير أحضر عاذرك، واذكر ناصب ديار الأحباب اهـ دماميني ببعض زيادة. وظاهر سكوته عن قوله: ولا شتيمة حر أنه من تتمة ما قبله وأن العامل في شتيمة هو العامل في الكلمة قبلها وهو ترتكب. وفي كلام شيخنا السيد تبعاً للدماميني أنه جملة منفردة فتكون شتيمة مستقلة بعامل تقديره ترتكب وأنه كان الأولى زيادة واو أخرى قبل قوله: ولا شتيمة حر لتكون إحدى الواوين من الحكاية والأخرى من المحكي فيفيد أن ولا شتيمة حر جملة منفردة. قال: وكذا ما سيذكره الشارح من لفظ كل شيء ولا شتيمة حر جملة أخرى منفردة اهـ. وقد يؤخذ من مجموع ذلك أنه قد يقال ولا شتيمة حر فقط. وقد يقال: كل شيء ولا شتيمة حر، والظاهر أن الأول عطف على اصنع كل شيء محذوفاً.

قوله: (وربما قيل كلاهما وتمرا) بإثبات الألف في كلاهما ونصب تمراً فكلاهما مرفوع، ويحتمل أن يكون منصوباً على لغة من ألزمه الألف. قال شيخنا: والبعض ويترجح بسلامته من عطف الإنشاء على الخبر اهـ. وفي أن السلامة من ذلك ممكنة على الرفع أيضاً بأن يقدر ناصب تمراً أطلب أو آخذ أو أستزيد مثلاً وإن كان خلاف تقدير الشارح. قوله: (وكل شيء) برفع كل كما قاله شيخنا وغيره. قوله: (أمم) بفتحتين أي سهل يسير. قوله: (كلامك زيد) أي متكلمك الذي تتكلم فيه. وقوله أو ذكرك أي مذكورك.

أسماءُ الأفعالِ والأصواتِ

(مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ) في العمل ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن فضلة (كَشَتَّانَ وَصَهْ هُوَ ٱسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ) فما ناب عن فعل جنس يشمل اسم الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل، والقيد الأوَّل ـ وهو لم يتأثر بالعوامل ـ فصل يخرج المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل واسم الفاعل ونحوهما. والقيد الثاني ـ وهو ولم يكن فضلة ـ لإخراج الحروف. ....

أسماء الأفعال والأصوات

أي وأسماء الأصوات كما سيصرح به الشارح، وصرح جماعة بأنها ليست أسماء بل ليست كلمات لعدم صدق حد الكلمة عليها لأنها ليست دالة بالوضع على معنى لتوقف الدلالة على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بالأصوات مما لا يعقل. وأجاب القائلون بأنها أسماء بأن الدلالة كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك ولم يقل أحد إن حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل. قوله: (ما ناب عن فعل) أي اسم ناب عن فعل بدليل الترجمة فالحروف خارجة عن الحد فلا حاجة إلى زيادة ما يخرجها كما فعله الشارح. والنيابة عن الفعل فسرها ابن المصنف بما يخرج المصدر فلا حاجة إلى زيادة ما يخرجه اهـ سم. وقوله: فسرها ابن المصنف بما يخرج المصدر الخ. عبارة ابن الناظم أسماء الأفعال ألفاظ نابت عن الأفعال معنى واستعمالاً كشتان بمعنى افترق وصه بمعنى اسكت وأوّه بمعنى أتوجع ومه بمعنى اكفف واستعمالها كاستعمال الأفعال من كونها عاملة غير معمولة بخلاف المصادر الآتية بدلاً من اللفظ بالفعل فإنها وإن كانت كالأفعال في المعنى فليست مثلها في الاستعمال لتأثرها بالعوامل اهـ. ومنه يعلم فساد قول البعض المراد بالنيابة عن الفعل النيابة عنه في المعنى والعمل فلا حاجة إلى زيادة ما يخرج المصدر اهـ. وذلك لأن النيابة عن الفعل في المعنى والعمل حاصلة للمصادر المذكورة كما عرفت فكيف تخرج بالنيابة عن الفعل في المعنى والعمل والله الموفق. ثم قول ابن الناظم كاستعمال الأفعال من كونها عاملة غير معمولة. قال شيخ الإسلام زكريا: أي غير معمولة للاسم والفعل وإلا فالأفعال تكون معمولة للحرف الناصب أو الجازم اهـ. ويرد عليه أنها تكون معمولة للاسم الجازم أيضاً إلا أن يقال عمله فيها لا لذاته بل لتضمنه معنى الحرف وهو إن.

قوله: (هو اسم فعل) فائدة وضعه وعدم الاستغناء عنه بمسماه قصد المبالغة فإن القائل أف كأنه قال أتضجّر كثيراً جداً، والقائل هيهات كأنه قال بعد جداً كما قاله ابن السراج أفاده سم. قوله: (وكذا أوه) فيه لغات منها ما اشتهر من قولهم آه وأه كما في المرادي. قوله: (يخرج المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل) نحو: ضربا زيداً واسم الفاعل نحو: أقائم الزيدان ونحوهما مما يعمل عمل الفعل فإن العوامل اللفظية والمعنوية تدخل عليها فتعمل فيها، ألا ترى أن ضرباً منصوب بما ناب عنه وهو اضرب وقائم مرفوع بالابتداء اهـ تصريح. قوله: (لإخراج الحروف) كإن وأخواتها. قوله:

فقد بان لك أن قوله: كشتان تتميم للحدّ: فشتان ينوب عن افترق، وصه ينوب عن اسكت، وأوّه عن أتوجع، ومهْ عن انكفف، وكلها لا تتأثر بالعوامل وليست فضلات لاستقلالها.

تنبيهان: الأوّل: كون هذه الألفاظ أسماء حقيقة هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين. وقال بعض البصريين: إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء. وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقة. وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه. وقيل: إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا بأصل الصيغة. ....

(فقد بان لك) أي من احتياج قوله: ما ناب عن فعل إلى ما يخرج الحروف، ونحو المصدر النائب عن فعله لكن جعل قوله كشتان وصه تتميماً للتعريف إنما هو بقطع النظر عن زيادة الشارح القيدين السابقين، فلو أخرج الشارح الحروف ونحو المصدر المذكور بقول المصنف كشتان وصه ثم قال: فبان لك الخ لكان أوضح. قوله: (ومه عن انكفف) كذا في بعض النسخ وفي بعضها عن اكفف وهي إنما تصح على ما قيل إنه سمع في اكفف التعدي وعدمه مع أنه قد يفسر اللازم بالمتعدي وعكسه. قوله: (كون هذه الألفاظ الخ) جملة الأقوال سبعة. قوله: (هو الصحيح) بدليل أن منها ما هو على حرفين أصالة كصه وأنها لا يتصل بها ضمائر الرفع البارزة وأن منها ما يخالف أوزان الأفعال نحو نزال وقرقار وأن الطلبي منها لا تلحقه نون توكيد سم. قوله: (استعملت استعمال الأسماء) أي من حيث أنها تنوّن تارة ولا تنوّن تارة أخرى ومن حيث أنها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة ومن حيث أن الطلبي منها لا تلحقه نون توكيد ونحو ذلك. قوله: (وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال) أي لدلالتها على الحدث والزمان همع. قوله: (حقيقة) قال البعض: أي لم تستعمل استعمال الأسماء وليس المراد بالحقيقة ما قابل المجاز اهـ. وأنت خبير بأن هذا يؤدي إلى أن قول الكوفيين محض مكابرة وكيف ينكر أحد أنها استعملت استعمال الأسماء فيما مر، والأولى عندي أن مذهب بعض البصريين ومذهب الكوفيين واحد وأن الاختلاف بينهما ليس إلا في العبارة. قوله: (وعلى الصحيح الخ) كان المناسب تأخيره عن القولين الأخيرين الآتيين أو تقديمه على قوله: وقال بعض البصريين الخ كما هو الظاهر للمتأمل. قوله: (لفظ الفعل) أي من حيث هو دال على المعنى الموضوع هو له لا من حيث كونه مطلق لفظ، فآمين مثلاً مسمى به الفعل الذي هو استجب لا من حيث كونه لفظاً من الألفاظ بل من حيث كونه لفظاً دالاً على طلب الاستجابة. دماميني. قوله: (كما أفهمه كلامه) أي حيث قال هو اسم فعل.

قوله: (وقيل إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل) أي فهي أسماء بمعنى الأفعال، وفي قول الرضي لا يفهم منها أي أسماء الأفعال لفظ الفعل بل معناه ميل إلى هذا القول. قوله: (لكن بالوضع) يعني المادة كالصبوح ولو عبر بها لكان أوضح. وقوله: لا بأصل الصيغة بهذا تميز اسم

وقيل مدلولها المصادر. وقيل: ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باق على اسميته كرويد زيداً ودونك زيداً، وما عداه فعل كنزال وصهْ. وقيل: هي قسم برأسه يسمى خالفة الفعل. **الثاني**: ذهب كثير من النحويين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وهو مذهب المصنف، ونسبه بعضهم إلى الجمهور. وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب بمضمر، ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان. وذهب بعض النحاة إلى أنها في موضع رفع بالابتداء وأغناها مرفوعها عن الخبر كما أغنى في نحو أقائم الزيدان (وَمَا بِمَعْنَى ٱفْعَلْ كَآمِينَ كَثُرْ) ما موصول مبتدأ وما بعده صلته وكثر خبره: أي ورود اسم الفعل بمعنى الأمر كثير، من ذلك آمين بمعنى استجب، وصه بمعنى اسكت، ومه بمعنى انكفف، وتيد وتيدخ بمعنى أمهل،

الفعل من الفعل على هذا القول فإن دلالته على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة، وإضافة أصل إلى الصيغة للبيان، ولو قال لا بالمادة والصيغة لكن أحسن إذ لا قائل في الفعل بأنه يدل على الحدث والزمان بالصيغة حتى يتوهم ذلك في اسم الفعل فيحتاج إلى نفيه، ويمكن إرجاع قوله لكن الخ إلى الزمان فقط فلا يرد ما ذكر. قوله: (وقيل مدلولها المصادر) أي النائبة عن أفعالها كما في الفارضي وغيره، ويظهر أن في الكلام حذف مضاف أي قيل مدلولها مدلول المصادر، وإنما بنيت على هذا القول مع إعراب تلك المصادر لما قاله المرادي من أنه دخلها معنى الأمر والمضي والاستقبال التي هي من معاني الحروف، وعليه فالمراد بالأفعال في قولهم أسماء الأفعال الأفعال اللغوية التي هي المصادر كما نقله شيخنا السيد عن الارتشاف.

قوله: (كرويد زيداً الخ) نشر على تشويش اللف. قوله: (خالفة الفعل) أي خليفته ونائبه في الدلالة على معناه. قوله: (الثاني الخ) هذا الخلاف مبني على الخلاف الأول فعلى القول بأنها أفعال حقيقة أو أسماء لألفاظ الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وعلى القول بأنها أسماء لمعان الأفعال موضعها رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر، وعلى القول بأنها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال موضعها نصب بأفعالها النائبة هي عنها كذا في التصريح والفارضي، ولم يظهر وجه بناء القول بأنها في موضع رفع بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر على القول بأنها أسماء لمعاني الأفعال كالأفعال بل يظهر أنها عليه لا موضع لها كالأفعال فتأمل. قوله: (وذهب المازني الخ) ظاهر هذا وما بعده جريانهما في عليك وإليك سم. قوله: (وذهب بعض النحاة الخ) يحتاج صاحب هذا القول إلى أنه لا يلزم شرط الاعتماد كما في الوصف، قال الشيخ يس: وعليه فما الفرق. قوله: (كثر) لأن الأمر كثيراً ما يكتفى فيه بالإشارة عن النطق فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر. تصريح. أي فالخبر لم يكثر فيه ذلك وإن وجد فيه كالاكتفاء بالإشارة بالرأس عن نعم أو لا. قوله: (وتيد) بفوقية مفتوحة فتحتية ساكنة فدال مهملة قال أبو علي من التؤدة فأبدلت الهمزة ياء. دماميني. قوله: (وتيدخ) بالخاء المعجمة. قوله: (بمعنى أمهل) راجع للكلمتين قبله، وفي القاموس أن تيد

وهيت وهيا بمعنى أسرع، وويها بمعنى أغر، وإيه بمعنى امض في حديثك، وحيهل بمعنى ائت أو أقبل أو عجل، ومنه باب نزال وقد مر أنه مقيس من الثلاثي، وأن قرقار بمعنى قرقر وعرعار بمعنى عرعر شاذ.

تنبيه: في آمين لغتان: أَمين بالقصر على وزن فعيل، وآمين بالمد على وزن فاعيل، وكلتاهما مسموعة، فمن الأولى قوله:

تَبَاعَدَ مِنِّي فَطَحْلٌ وَٱبْنُ أُمِّهِ ... أَمِينَ فَزَادَ اللهُ مَا بَيْنَنَا بُعْدَا

ومن الثانية قوله:

وَيَرْحَمُ اللهُ عَبْداً قَالَ آمِينَا

وعلى هذه اللغة فقيل إنَّه عجمي معرّب لأنه ليس في كلام العرب فاعيل، وقيل: أصله أمين بالقصر فأشبعت فتحة الهمزة فتولدت الألف كما في قوله:

تأتي بمعنى ائتد أيضاً. قوله: (وهيت) بفتح التاء وكسرها وضمها وقد قرئ قوله تعالى: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [سورة يوسف، الآية: ٢٣] بالأوجه الثلاثة اهـ. همع واللام بعدها للتبيين والمعنى، إرادتي أو أعني لك ولا تتعلق بهيت. دماميني.

قوله: (وهيا) بفتح الهاء وكسرها مع تشديد الياء فيهما همع. قوله: (بمعنى أسرع) راجع للكلمتين قبله. قوله: (وويها) بالتنوين لزوماً كما في الفارضي، وسيأتي عند قول المصنف واحكم بتنكير الذي ينون الخ. قوله: (بمعنى أغر) بقطع الهمزة لأنه من أغريت. قوله: (وايه) بكسر الهمزة والهاء وفتحها وتنون المكسورة اهـ قاموس. وأما أيها بفتح الهاء مع التنوين لزوماً فبمعنى انكفف كما في الهمع، وجعله في القاموس أمراً بالسكوت فلعل قول الهمع بمعنى انكفف أي عن الكلام. قوله: (بمعنى امض في حديثك) هو كقول جماعة بمعنى زدني أي من حديثك وهمزة امض وصل كما هو ظاهر. قوله: (وحيهل) وقالوا حيهلاً بالتنوين وحيهلا بالألف بلا تنوين وهي مركبة من حي بمعنى أقبل وهل التي للحث والعجلة لا التي للاستفهام فجعلتا كلمة واحدة مبنية على الفتح في الكثير كخمسة عشر كذا في الفارضي. وذكر بعضهم أن لام حيهل تسكن وتفتح وأن هاء حيهلا بالتنوين وحيهلا بالألف تفتح وتسكن وأن الألف بدل التنوين وقفاً وأنها قد تثبت وصلاً. قوله: (بمعنى ائت الخ) هو بمعنى الأول متعد بنفسه، وبمعنى الثاني متعد بعلى، وبمعنى الثالث متعد بالباء أو بإلى اهـ زكريا. وقد تفرد حي من هل فيستعمل بمعنى أقبل ويعدى بعلى وبمعنى ائت ويعدى بنفسه كما في الدماميني. قوله: (ومنه باب نزال) أي من اسم فعل الأمر. وقوله من الثلاثي أي التام المتصرف كما مر. وقرقر بمعنى صوت، وعرعر بمعنى العب.

قوله: (في آمين لغتان) أي آمين المتكلم عليها التي هي اسم فعل، وأما آمين بالمد وتشديد الميم فليست لغة في آمين المذكورة حتى ترد عليه بل هي كلمة أخرى لأنها جمع آمّ بمعنى قاصد. قوله: (وآمين بالمد) مع الإمالة وعدمها فاللغات تفصيلاً ثلاث. قوله: (أقول إذ خرت

أَقُولُ إِذْ خَرَّتْ عَلَى الْكَلْكَالِ

قال ابن إياز: وهذا أولى (وَغَيْرُهُ كَوَيْ وهَيْهَاتَ نَزْرٌ) أي غير ما هو من هذه الأسماء بمعنى فعل الأمر قلَّ، وذلك ما هو بمعنى الماضي كشتان بمعنى افترق وهيهات بمعنى بعد، وما هو بمعنى المضارع كأوّه بمعنى أتوجع، ....

على الكلكال) أي سقطت. قال في القاموس: الكلكل والكلكال الصدر أو ما بين الترقوتين اهـ. قيل: الشاهد في الكلكال فإن أصله الكلكل. واعترض بأن ظاهر القاموس أن كلا أصل ولذا قيل إن آقول بإشباع الهمزة وتوليد الألف والشاهد فيه ولا يخفى أن ثبوت هذا يحتاج إلى نقل صحيح، وأما الاعتراض المذكور فيدفع بأن شأن أهل اللغة ذكر لغات الكلمة وإن كان بعضها فرعاً عن بعض فتأمل.

قوله: (بمعنى افترق) كذا أطلقه الجمهور وقيده الزمخشري بكون الافتراق في المعاني والأحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم فلا تستعمل في غير ذلك، فلا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم ويطلب فاعلاً دالاً على اثنين نحو: شتان الزيدان وقد تزاد ما بينهما فيقال: شتان ما زيد وعمرو، وقد تزاد ما بين بينهما كقوله:

فشتان ما بين اليزيدين في الندى

ولم نجعل ما موصولة على معنى افترق الحالتان اللتان بينهما لأنه لا يقال بين زيد وعمرو حالتان على معنى أن إحداهما مختصة بأحدهما والأخرى بالآخر بل لا يقال: إلا إذا كانا مشتركين في الحالتين، فلو فسرنا قوله شتان ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالتان اللتان بينهما لكانا مشتركين في كل واحدة وهو ضد المقصود، وخرّج بعضهم ذلك على أن شتان بمعنى بعد لأنه لا يستلزم اثنين وما واقعة على المسافة أفاده الدماميني، قال في شرح الشذور: وأما قول بعض المحدثين:

جازيتموني بالوصال قطيعة شتان بين صنيعكم وصنيعي

فلم تستعمله العرب وقد يخرج على إضمار ما موصولة ببين اهـ. وذهب الأصمعي إلى أن شتان مثنى شت بمعنى مفترق وهو خبر لما بعده واحتج بأمرين: أحدهما كسر نونه في لغة. والثاني أن المرفوع بعده لا يكون إلاّ مثنى أو بمعناه ولا يكون جمعاً ولو كان بمعنى افترق لجاز كون فاعله جمعاً ورد مذهبه بشيئين: **أحدهما**: فتح نونه في اللغة الفصحى. **والثاني**: أنه لو كان خبراً لجاز تأخره عن المبتدأ ولم يسمع كذا في الدماميني. قوله: (وهيهات بمعنى بعد) فإذا وقع بعدها لام كانت زائدة كما في قوله تعالى: ﴿۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [سورة المؤمنون، الآية:٣٦]. قوله: (وما هو بمعنى المضارع) لم يثبته ابن الحاجب وعليه فأف بمعنى تضجرت وأوه بمعنى توجعت وهكذا كما قاله الجامي والإنصاف أن المذهبين محتملان. قوله: (كأوه) فيها لغاتٍ أشهرهما فتح الهمزة وتشديد الواو وسكون الهاء، ومنها أوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء وآه بقلب الواو

وأف بمعنى أتضجر، ووا ووي وواها بمعنى أعجب، كقوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [سورة القصص، الآية:٨٢] أي أعجب لعدم فلاح الكافرين، وقول الشاعر:

٧٣٦ ـ وَا بِـأَبِـي أَنْـتِ وَفُـوكِ الأَشْـنَـبُ

وقول الآخر:

٧٣٧ ـ وَاهـاً لِـسَـلْـمَـى ثُـمَّ وَاهـاً وَاهَـا

تنبيهان: الأوّل: تلحق وي كاف الخطاب كقوله:

٧٣٨ ـ وَلَقَدْ شَفَا نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا قِيلُ الفَوَارِسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ

ألفاً وآوه بفتح الهمزة ممدودة وكسر الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء وأوه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر الهاء وقد تمد الهمزة في هذه كذا في الدماميني.

قوله: (وأف) ذكر صاحب القاموس فيها أربعين لغة منها تثليث الفاء المشددة مع التنوين وعدمه وأف بتثليث الهمزة مع سكون الفاء وأف بضم الهمزة وتخفيف الفاء مثلثة مع التنوين وعدمه وأف بضم الهمزة وكسرها مع تثليث الفاء مشددة وأفى كحبلى وذكرى وإفى بكسر الهمزة والفاء مشددة وبفتح الهمزة. قوله: (أي أعجب لعدم فلاح الكافرين) أشار إلى أن وي بمعنى أعجب وأن الكاف بمعنى لام التعليل وأن أن مصدرية مؤكدة. وحاصل ما ذكره الشارح في وي كأن أربعة أقوال. قوله: (وابأبي الخ) خبر مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر أي أنت مفداة بأبي وفوك مبتدأ والأشنب صفته من الشنب وهو حدة الأسنان وقيل: البرودة والعذوبة، والخبر قوله كأنما ذر عليه الزرنب وهو نبت طيب الرائحة.

قوله: (قيل الفوارس) أي قول الفوارس ويروى هكذا وهو الأصح وقد تنازع فيه شفي وأبرأ فأعمل الثاني وأضمر في الأول وعنتر منادي مرخم أصله يا عنترة وأقدم أمر من قدم يقدم بالضم

---

٧٣٦ ـ قاله راجز من رجاز تميم. وتمامه:

كـأنّـمـا ذُرَّ عـلـيـه الـزَّرنـبُ أو زَنـجـبـيـلٌ وهـو عـنـدي أطـيـبُ

والشاهد في وا بأبي حيث جاءت فيه وا بمعنى التعجب. وأنت مبتدأ، والأشنب صفته: من الشنب ـ بفتحتين ـ وهو حدة الأسنان، وخبره كأنما ذر من ذررت الحب، والزرنب: ضرب من النبت طيب الرائحة.

٧٣٧ ـ ذكر مستوفى في شواهد المعرب والمبني. والشاهد في واها فإنه بمعنى أعجب.

٧٣٨ ـ قاله عنترة العبسي من قصيدته المشهورة في المعلقات. قوله قيل بكسر القاف: أي قول الفوارس. ويروى هكذا وهو الأصح. وقد تنازع فيه شفا وابرأ فأعمل الثاني وأضمر الأول. والشاهد في ويك حيث دخل على كلمة وي كاف الخطاب. وذهب الكسائي إلى أنها محذوفة من ويلك فالكاف عنده مجرورة بالإضافة: وأجيب بأن وي كلمة تعجب والكاف اللاحقة به للخطاب، والمعنى أتعجب وعنتر منادى مرخم أصله يا عنترة. وقدم أي قدم الفرس. ويروى أقدم أي تقدم. والإقدام الشجاعة. وأما قدم يقدم بالضم فيهما فهو من قدم الشيء فهو قديم.

قيل: والآية المذكورة وقوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ﴾ من ذلك. وذهب أبو عمرو ابن العلاء إلى أن الأصل ويلك فحذفت اللام لكثرة الاستعمال وفتح أن بفعل مضمر كأنه قال: ويك اعلم أن. وقال قطرب: قبلها لام مضمر والتقدير ويك لأن والصحيح الأول. قال سيبويه سألت الخليل عن الآيتين فزعم أنها وي مفصولة من كأن، ....

فيهما كذا في بعض نسخ العيني، وفيه أن قدم يقدم بالضم فيهما ضد حدث يحدث وهو لا يناسب هنا، ولو قال من قدم يقدم كنصر ينصر بمعنى تقدم كما في القاموس لناسب هنا ولا مانع من قراءته أقدم بقطع الهمزة وكسر الدال من الإقدام كما في بعض آخر من نسخ العيني وهو الشجاعة والتقدم بل هذا أوفق بالوزن إلا أن تثبت الرواية بخلافه، والشاهد في ويك حيث ألحق بوي بمعنى أعجب كاف الخطاب والمعنى كلّ فارس أعجب من شجاعتك يا عنترة، فقول البعض الظاهر أن الأصل في البيت ويلك ولا يظهر كونه فيه اسم فعل ممنوع. وقد ذكر العيني أن الكسائي استشهد به على أن ويك مختصر ويلك والكاف مجرورة بالإضافة وأنه أجيب عن استشهاده بأن وي بمعنى أعجب والكاف للخطاب. قوله: (من ذلك) وعليه ففتح همزة أن لإضمار اللام قبلها كما في المغني عن أبي الحسن الأخفش أو لكونها معمولة لمحذوف تقديره اعلم كما يؤخذ من التصريح. وقد يجعل قول الشارح وفتح أن الخ راجعاً لهذا القول أيضاً. واعلم في كلامه بصيغة الأمر على الأظهر.

قوله: (وقال قطرب الخ) لم يتعرض الشارح لكون ويك على قول قطرب اسم فعل بمعنى أعجب لحقه كاف الخطاب أو مختصر ويلك فالكاف اسم مضاف إليه ويل ولعل الثاني أقرب وفي كلام البعض على قول الشارح أي أعجب لعدم فلاح الكافرين الجزم بالثاني فعليك بالتثبت. قوله: (والصحيح الأول) أي كون وي اسم فعل بمعنى أعجب والكاف للتعليل بقرينة تقويته بكلام سيبويه فإن هذا المذهب مذهبه ومذهب الخليل كما في التصريح، ولأن كلام سيبويه إنما يدل لهذا القول لأن الكاف إنما تكون مفصولة من وي إذا كانت للتعليل بخلاف ما إذا كانت حرف خطاب أو اسماً مضافاً إليه كذا قال شيخنا. قال البعض: وقد يقال كون الكاف مفصولة من وي لا يعين كونها تعليلية لاحتمال أن يكون كأن للتحقيق فلا ينهض فصلها مصححاً للأول اهـ ملخصاً. ولك دفعه بأن التعيين إضافي بالنسبة لبقية الأقوال المتقدمة فينهض فصل الكاف مصححاً للأول على ما عداه من تلك الأقوال، فلا ينافي احتمال أن كأن للتحقيق، وما أبداه شيخنا وتبعه البعض من احتمال أن قصد الشارح حكاية قول آخر يرده أمران الأول ما مر عن التصريح أن القول الأول مذهب سيبويه والخليل الثاني أن ما نقله عن سيبويه لا يقابل القول الأول فكيف يكون قولاً آخر مقابلاً للأقوال المتقدمة؟ نعم نقل في المغني عن الخليل خلاف ما نقله عن المصرّح وعبارته. وقال الخليل: وي وحدها وكأن للتحقيق فاعرف ذلك.

ويدل على ما قاله قول الشاعر:

وَيْ كَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

الثاني: ما ذكره في هيهات هو المشهور. وذهب أبو إسحاق إلى أنها اسم بمعنى البعد وأنها في موضع رفع في قوله تعالى: ﴿۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [سورة المؤمنون، الآية: ٣٦] وذهب المبرد إلى أنها ظرف غير متمكن وبني لإبهامه، وتأويله عنده في البعد، ويفتح الحجازيون تاء هيهات ويقفون بالهاء، ويكسرها تميم ويقفون بالتاء، وبعضهم يضمها، وإذا ضمت فمذهب أبي علي أنها تكتب بالتاء ومذهب ابن جني أنها تكتب بالهاء. وحكى الصغاني فيها ستاً وثلاثين لغة: هيهاه وأيهاه وهيهات وأيهات وهيهان وأيهان، وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته، وكل واحدة منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون. وحكى غيره هيهاك وأيهاك، وأيهاء وأيهاه وهيهاء وهيهاه اهـ.

قوله: (ويدل على ما قاله الخ) فيه أن المذاهب المتقدمة في الآيتين واحتمال التحقيق متأتية في البيت أيضاً غاية الأمر أن النون فيه مخففة من تثقيل فلا دلالة فيه على ما صححه. واسم أن أو كأن في البيت ضمير الشأن والخبر جملة من يكن الخ والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال. قوله: (وإنها في موضع رفع الخ) واللام على هذا أصلية أي البعد ثابت للذي توعدونه ولم أر من علل البناء على هذا القول ويظهر لي أنه تضمن معنى حرف التعريف. قوله: (غير متمكن) أي غير منصرف كما قاله شيخنا والبعض، ويحتمل أن مراده بغير المتمكن غير المعرب كما هو اصطلاحهم. قوله: (وبني لإبهامه) أورده عليه شيخنا أن الإبهام لا يقتضي البناء، نعم قالوا المبهم المضاف لمبني يجوز بناؤه. قوله: (وتأويله) أي معناه عنده في البعد فهو خبر مقدم وما توعدون مبتدأ مؤخر واللام زائدة أي ما توعدون كائن في البعد أي متلبس به.

قوله: (ويفتح الحجازيون الخ) قال بعضهم: إن المفتوحة التاء مفردة وأصلها هيهية كزلزلة قلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتأنيث فالوقف عليها بالهاء، وأما المكسورة التاء فجمع كمسلمات فالوقف عليها بالتاء، وكان القياس هيهيات لأن الجمع يرد الأشياء إلى أصولها، إلا أنهم حذفوا الألف المنقلبة عن الياء لكون الكلمة غير متمكنة كما حذفوا ألف هذا وياء الذي في التثنية للفرق بين المتمكن وغيره. وأما المضمومة التاء فتحتمل الإفراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء. قال الرضي: وهذا تخمين ولا مانع من كون الألف والتاء زائدتين في جميع الأحوال ولا كون الزائد التاء فقط وأصلها هيهية في جميع الأحوال، وإنما وقف عليها في هذا الوجه بالتاء كما هو الأكثر تنبيهاً على التحاقها بقسم الأفعال من حيث المعنى فكان تاؤها مثل تاء قامت وهذا الوجه أولى كذا في الدماميني، ولعل وجه الوقف عليها بالهاء على أول احتمالي الرضى الفرق بين زيادة الألف والتاء في المتمكن وزيادتهما في غيره.

قوله: (وحكى غيره) أي زيادة على ما ذكره الصغاني فجملة اللغات اثنتان وأربعون. قوله: (وأيهاء) أي بالمد وأيهاه أي بهاء السكت الساكنة كاللغة الأخيرة وبذلك غايرا أيهاه وهيهاه

(وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا وَهَكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا)

الفعل مبتدأ ومن أسمائه عليك جملة اسمية في موضع الخبر. ودونك أيضاً مبتدأ خبره هكذا. يعني أن اسم الفعل على ضربين: أحدهما ما وضع من أوّل الأمر كذلك كشتان وصه، والثاني: ما نقل عن غيره وهو نوعان: الأول: منقول عن ظرف أو جار ومجرور نحو عليك بمعنى الزم ومنه عليكم أنفسكم أي الزموا شأن أنفسكم، ودونك زيداً بمعنى خذه ....

المعدودتين في اللغات السابقة فإن الهاء فيهما للتأنيث بدل عن التاء ومحركة. وقوله: وهيهاء أي بالمد أيضاً ولم يبين الشارح حركة الآخر على الثلاث الأول والخامسة من هذه اللغات الست ولعلها الفتحة. وزاد في القاموس ثلاث عشرة أخرى هايهات وآيهات وهايهان وآيهان بزيادة ألف بين الهاء أو الهمزة والياء المكسورة لالتقاء الساكنين مثلثات الآخر وأيآت بإبدال الهاءين همزتين. قوله: (والفعل) أي فعل الأمر. قوله: (يعني أن اسم الفعل الخ) اعلم أن كلامهم في تقسيم اسم الفعل إلى مرتجل ومنقول يدل على أن اسم الفعل مجموع الجار والمجرور وكلامهم على موضع الكاف من الإعراب يخالف هذا، ويقتضي أن اسم الفعل هو الجار فقط اهـ يس. وتوقف البعض في دلالة كلامهم في التقسيم على ما سبق وهو توقف في غير محله بعد قولهم منقول من ظرف أو جار ومجرور. قوله: (ما وضع من أول الأمر كذلك) أي اسم فعل. قوله: (نحو عليك بمعنى الزم) وقد يتعدى بالباء نحو: عليك بذات الدين فيكون بمعنى فعل مناسب متعد بها. وصرح الرضي بأن الباء في مثله زائدة قال: والباء تزاد كثيراً في مفعول أسماء الأفعال لضعفها في العمل اهـ دماميني.

قوله: (ومنه عليكم أنفسكم) قيل: ومنه عليكم في قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٥١] والوقف على قوله ربكم والذي أحوج القائل إلى ذلك إشكال ظاهر الآية لأن أن إن جعلت مصدرية بدلاً من ما أو من العائد المحذوف ورد أن المحرم الإشراك لا نفيه وأن الأوامر الآتية بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا وفيه عطف الطلب على الخبر وجعل المأمور به محرماً فيحتاج إلى تكلفات مثل جعل لا زائدة، وعطف الأوامر على المحرم باعتبار حرمة أضدادها وتضمين الخبر معنى الطلب، وإن جعلت أن مفسرة على أن لا ناهية أشكل عطف الأوامر المذكورة على النهي لأنها لا تصلح بياناً للمحرم بل الواجب، وعطف أن هذا صراطي مستقيماً على أن لا تشركوا إذ لا معنى لعطفه على أن المفسرة والفعل، واختار الزمخشري كونها مفسرة لقرينة عطف الأوامر، وأجاب عن الأول بأن عطف الأوامر على النهي باعتبار لوازمها من النهي عن أضدادها، والثاني بمنع عطف أن هذا صراطي مستقيماً على أن لا تشركوا بل هو تعليل لاتبعوا على حذف اللام، وجاز عود ضمير اتبعوه إلى الصراط لتقدمه في اللفظ. فإن قيل: فعلى هذا يكون اتبعوه عطفاً على لا تشركوا ويصير التقدير فاتبعوا صراطي لأنه مستقيم وفيه جمع بين حرفي عطف الواو والفاء وليس بمستقيم وكذا إن جعلنا الواو استئنافية قلنا: ورود الواو مع الفاء عند تقديم المعمول فصلاً بينهما سائغ في الكلام مثل: وربك فكبر، وأن

ومكانك بمعنى أثبت، وأمامك بمعنى تقدَّم، ووراءك بمعنى تأخر، وإليك بمعنى تنح.

تنبيهات: الأوّل: قال في شرح الكافية: ولا يقاس على هذه الظروف غيرها إلا عند الكسائي أي فإنه لا يقتصر فيها على السماع، بل يقيس على ما سمع ما لم يسمع. **الثاني**: قال فيه أيضاً: لا يستعمل هذا النوع أيضاً إلا متصلاً بضمير المخاطب. وشذ قولهم عليه رجلاً بمعنى ليلزم، وعليّ الشيء بمعنى أولنيه، ....

المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً، فإن أبيت الجمع فاجعل الفاء زائدة، فإن أبيت فاجعل المعمول متعلقاً بمحذوف والعامل المقرون بالفاء عطفاً عليه مثل عظم فكبر، وادعوا الله فلا تدعوا، وآثروه فاتبعوه تفتازاني على الكشاف باختصار.

قوله: (ومكانك بمعنى اثبت) فيكون لازماً. وحكى الكوفيون تعديته وأنه يقال مكانك زيداً أي انتظره قال الدماميني: ولا أدري أي حاجة إلى جعل مثل هذا الظرف اسم فعل وهلا جعلوه ظرفاً على بابه وإنما يحسن دعوى اسم الفعل حيث لا يمكن الجمع بين ذلك وذلك الفعل نحو صه وعليك وإليك، وأما إذا أمكن فلا فإنه يصح أن يقال اثبت مكانك وتقدم أمامك ولا تقول اسكت صه الخ. قوله: (ولا يقاس على هذه الظروف) أي المسموعة غيرها مما لم يسمع لخروجها عن أصلها وما خرج عن أصله لا يقاس عليه والمراد بالظروف ما يعم الجار والمجرور كما صرّح به الدماميني. قوله: (بل يقيس الخ) بشرط كونه على أكثر من حرف احترازاً من نحو بك ولك اهـ دماميني. قوله: (وشذ قولهم عليه رجلاً بمعنى ليلزم) ولشذوذه رد في المغني قول بعضهم في ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ﴾ [سورة البقرة، الآية:١٥٨] أن الوقف على فلا جناح وأن عليه بمعنى ليلزم ليفيد صريحاً وجوب التطوف بالصفا والمروة على أنه ليس المقصود من الآية إيجاب التطوف بهما بل إبطال ما كانت الأنصار تعتقده في الجاهلية من تحرج التطوف بهما حتى سألوه عليه الصلاة والسلام عن ذلك وقالوا: يا رسول الله إنا كنا نتحرج أن نطوف بالصفا والمروة فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ﴾ [سورة البقرة، الآية:١٥٨] الآية كما في صحيح البخاري عن عائشة في قصة ردها على ابن أختها أسماء عروة بن الزبير في زعمه أن الآية لرفع الجناح عمن لم يتطوف بهما بأنها لو كانت كما زعم لكانت فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما وإنما هي لإبطال معتقد الأنصار. قال في المغني: مع أن الإيجاب لا يتوقف على كون على اسم فعل بل كلمة تقتضي ذلك مطلقاً اهـ. وأما قوله عليه الصلاة والسلام: **«يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم»** فقد حسنه الخطاب وقال ابن عصفور: إن عليه خبر والصوم مبتدأ والباء زائدة اهـ فارضي. وقوله فقد حسنه الخطاب عبارة عن بعضهم فقد حسنه كون ضمير الغائب فيه واقعاً على مخاطب لأنه بعض المخاطبين أولاً بقوله: من استطاع منكم.

قوله: (بمعنى أولنيه) فيه نظر لأن أول متعد لاثنين وعلى لم يتعد إلا لمفعول واحد فكيف يكون هو ومسماه مختلفين، وقد يقال إنه مثل آمين واستجب، والظاهر أنه اسم لقولك لألزم أي

وإلى بمعنى أتنحى. وكلامه في التسهيل يقتضي أن ذلك غير شاذ. **الثالث**: قال فيه أيضاً: اختلف في الضمير المتصل بهذه الكلمات فموضعه رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وجر عند البصريين وهو الصحيح، لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء: عليّ عبد الله زيداً بجر عبد الله، فتبين أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ولا منصوبه، ....

لفعل مضارع مقرون بلام الأمر فإنه متعد لواحد لأن عليك وعليه اسمان لفعل اللزوم فكذا الآخر. فإن قلت: يلزم دخول لام الأمر على فعل المتكلم. قلت: لزومه غير ضارّ. ففي التنزيل: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [سورة العنكبوت، الآية:١٢] وفي الحديث: «**قوموا فلأصلّ لكم**» اهـ دماميني. وقوله: وقد يقال إنه مثل آمين واستجب أي في اختلاف الاسم والمسمى فإن آمين لازم واستجب متعد كما سيأتي في الشرح. وقوله: والظاهر الخ يؤخذ منه ومن تفسير الشارح عليه رجلاً بليلزم أن المراد بفعل الأمر الذي جعل الظرف اسماً له ولو شذوذاً ما يشمل المضارع المقرون بلام الأمر وبهذا يسقط استشكال البعض تفسير الشارح المذكور. قوله: (بمعنى أتنحى) قياس ما قبله وما بعده وهو المناسب للمعنى أن يؤتى بالأمر فيقال بمعنى تحني وفي نسخة تنح بالأمر وعليها لا إشكال فيه اهـ زكريا وقوله: وعليها لا إشكال فيه أن هذه النسخة أيضاً لا تناسب المعنى، والذي في التسهيل وشرحه للدماميني أتنحى بلفظ المضارع كما في النسخة الأولى فتأمل. قوله: (اختلف في الضمير الخ) كون الكاف في عليك وأخواته ضميراً هو مذهب الجمهور، وذهب ابن بابشاذ إلى أنها حرف خطاب كالكاف في ذلك ويرده عدم استعمال الجار وحده، وقولهم على وعليه فإن الياء والهاء ضميران اتفاقاً، وحكاية الأخفش علي عبد الله زيداً دماميني. قوله: (فموضعه رفع) أي على الفاعلية عند الفراء، ويرده أن الكاف ليست من ضمائر الرفع اهـ دماميني ويجاب بأنه من استعارة ضمير غير الرفع اهـ يس. واعلم أن القول بأن موضع الضمير رفع والقول بأن موضعه نصب منظور فيهما إلى ما بعد النقل إلى اسم الفعل والقول بأن موضعه جر منظور فيه إلى ما قبل النقل لأن اسم الفعل لا يعمل الجر كما هو مصرح به عند قول المصنف: وما لما تنوب عنه من عمل. لها وحينئذ فلا يتوارد الخلاف على جهة واحدة.

قوله: (ونصب عند الكسائي) أي على المفعولية والفاعل مستتر والتقدير ألزم أنت نفسك من الإلزام قال الدماميني: ويرده قولهم عليك زيداً بمعنى خذ وخذ إنما يتعدى لواحد اهـ. وللكسائي أن يمنع كون عليك زيداً بمعنى خذ ويقول معناه ألزم نفسك زيداً من الإلزام وأظهر منه في الرد قولهم مكانك بمعنى اثبت وأمامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر، فإن ما ذكر لازم، ويرد عليه أيضاً أنه يلزمه عمل الفعل في ضميري مخاطب وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها. قوله: (وجر عند البصريين) على الأصل بالإضافة في نحو: دونك، وبالحرف في نحو: عليك سم. قوله: (علي عبد الله زيدا) بتشديد الياء على أن على جارة لياء المتكلم وزيداً مفعول به لاسم الفعل. وقوله: بجر عبد الله أي بدل كل من الياء وهذا شاذ عند الجماعة لأنه بدل ظاهر من ضمير الحاضر بدل كل

ومع ذلك فمع كل واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية، فلك في التوكيد أن تقول: عليكم كلكم زيداً بالجر توكيداً للموجود المجرور، وبالرفع توكيداً للمستكن المرفوع. والنوع الثاني منقول من مصدر وهو على قسمين: مصدر استعمل فعله ومصدر أهمل فعله، وإلى هذا النوع بقسميه الإشارة بقوله: (كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ نَاصِبَيْنِ) أي ناصبين ما بعدهما نحو رويد زيداً وبله عمراً. فأما رويد زيداً فأصله أرود زيداً ارواداً بمعنى أمهله إمهالاً، ثم صغروا الإرواد تصغير الترخيم وأقاموه مقام فعله واستعملوه تارة مضافاً إلى مفعوله فقالوا: رويد زيد، وتارة منوّناً ناصباً للمفعول فقالوا: رويداً زيداً. ثم إنهم نقلوه وسموا به فعله فقالوا رويد زيداً. ومنه قوله:

رُوَيـدَ عَـلِـيّـاً جـد مـاثـدي أُمِّـهِـمْ إِلَـينـا وَلَـكِـنْ بَـغْـضُـهُـم مُـتَـبَـايِـنُ

أنشده سيبويه. والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنياً والدليل على بنائه عدم تنوينه.

غير مفيد للإحاطة، وجواز ذلك رأي الأخفش والأقرب جعله عطف بيان كذا قال الدماميني، وقال شيخ الإسلام زكريا: وهم من فهم أن على في علي عبد الله جارة لياء المتكلم لا لعبد الله حتى بني عليه أن عبد الله عطف بيان أو بدل من الياء اهـ. وعليه يقرأ على بالألف وعبد مجرور بها. قوله: (ومع ذلك) أي مع كون الكاف في موضع جر بقرينة قوله بعد بالجر توكيداً للموجود المجرور، ومثل ذلك ما إذا قلنا إنها في موضع نصب فيجوز عليه أيضاً في التوكيد عليكم كلكم زيداً بنصب كل توكيداً للموجود المنصوب وبرفعه توكيداً للمستكن المرفوع بخلاف ما إذا قلنا إنها في موضع رفع لأنها حينئذ الفاعل. قوله: (ناصبين) أي مع عدم تنوينهما وإلا كانا مصدرين كما سيأتي.

قوله: (**ثم صغروا الإرواد تصغير الترخيم**) أي حذفوا الهمزة والألف الزائدتين وأوقعوا التصغير على أصوله فقالوا رويد وسمي تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف اهـ تصريح. قال سم: والأحسن أن يكون تصغير مرود لأن اسم الفاعل يصغر فأما المصدر فلا يجوز تصغيره قبل التسمية به اهـ. وفيه أنه لو كان تصغير مرود لم يكن مصدراً. والفرض أنه مصدر فتأمل اهـ. قوله: (**مضافاً إلى مفعوله**) وسيأتي أنه مضاف للفاعل أيضاً. وقوله: فقالوا رويد زيد أي إمهال زيد. قوله: (**فقالوا رويد زيد**) أي أمهل والفتحة على هذا بنائية بخلافها على ما قبله. قوله: (**رويد علياً الخ**) لم أر من تكلم على هذا البيت. قوله: (**والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنياً**) اعترضه الحفيد وأقره شيخنا والبعض بأنه لا يلزم من بنائه كونه اسم فعل لبناء كثير من الأسماء وليست أسماء أفعال، وقد يقال معلوم انحصار رويد بين كونه اسم فعل وكونه مصدراً، والمقصود إثبات كونه اسم فعل ونفي كونه مصدراً، فقوله والدليل على أن هذا اسم فعل أي لا مصدر وبعد ملاحظة هذا الانحصار يستلزم كونه مبنياً كونه اسم فعل لا مصدراً لأن البناء ينفي المصدرية فثبتت اسمية الفعل فتأمل.

قوله: (والدليل على بنائه عدم تنوينه) اعترضه الحفيد بأنه لا يلزم من عدم تنوينه أن يكون مبنياً

وأما بله فهو في الأصل مصدر فعل مهمل مرادف لدع واترك، فقيل فيه بله زيد بالإضافة إلى مفعوله كما يقال ترك زيد، ثم قيل بله زيداً بنصب المفعول وبناء بله على أنه اسم فعل. ومنه قوله:

بَلْهَ الأَكُفَّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

بنصب الأكف. وأشار إلى استعمالهما الأصلي بقوله: (وَيَعْمَلاَنِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ) أي معربين بالنصب دالين على الطلب أيضاً، لكن لا على أنهما اسما فعل، بل على أن كلاً منهما

فكان ينبغي أن يقول الدليل على بنائها أنها أشبهت الحرف في كونها أبداً عاملة غير معمولة، ولك أن تقول: المراد عدم تنوينه مع عدم موجبات عدم التنوين غير البناء فلم يبق إلا البناء فاندفع الاعتراض وهذا أولى مما أجاب به البعض فتأمل. قوله: (ومنه قوله بله الأكفّ الخ) صدره:

تذر الجماجم ضاحياً هاماتها

قاله كعب بن مالك شاعر رسول الله ﷺ من قصيدة قالها في وقعة الأحزاب، وضمير تذر يرجع إلى السيوف، ويروى فترى الجماجم الخ والجماجم جمع جمجمة. قال صاحب الصحاح: هي عظم الرأس المشتمل على الدماغ وربما أطلقت على الإنسان فيقال خذ من كل جمجمة درهماً كما يقال: خذ من كل رأس بهذا المعنى. وقال أيضاً: الهامة من الشخص رأسه فالمناسب هنا أن يفسر الجمجمة بالإنسان، وفرق الزجاج بين الجمجمة والهامة يجعل الهامة بعضاً من الجمجمة فقال عظم الرأس الذي فيه الدماغ يقال له جمجمة والهامة وسط الرأس ومعظمه، وقوله: ضاحياً حال سببية من الجماجم وهاماتها فاعل ضاحياً من ضحا يضحو إذا ظهر وبرز عن محله، وقوله: كأنها لم تخلق متعلق بقوله ضاحياً هاماتها أي كأنها لم تخلق متصلة بمحالها، ومعنى بله الأكف على رواية نصب الأكف دع ذكر الأكف فإن قطعها من الأيدي أهون من قطع هامات الجماجم بتلك السيوف. فبله على هذا اسم فعل، وعلى الجرّ ترك ذكر الأكف أي اترك ذكرها تركاً فإنها بالنسبة إلى الهامات سهلة فبله على هذا مصدر مضاف لمفعوله وعلى الرفع كيف الأكف لا تقطعها تلك السيوف مع قطعها ما هو أعظم منها وهي الهامات أي إذا أزالت هذه السيوف تلك الهامات عن الأبدان، فلا عجب أن تزيل الأكف عن الأيدي فبله على هذا بمعنى كيف للاستفهام التعجبي فبله الأكف على الأول والثالث جملة اسمية وفتحة بله بنائية وعلى الثاني جملة فعلية حذف صدرها وفتحة بله إعرابية اهـ ملخصاً من شرح شواهد الرضي لعبد القادر أفندي وفي شرح الدماميني على المغني أن المعنى على الجر أن السيوف تترك الجماجم منفصلة هاماتها ترك الأكف منفصلة عن محالها كأنها لم تخلق متصلة بها اهـ. وعلى هذا يكون بله منصوباً بتذر ويكون قوله كأنها لم تخلق الخ متعلقاً بقوله بله الأكف أو بقوله ضاحياً هاماتها.

قوله: (ويعملان الخفض) أي والنصب منونين وسكت عنه لأنه الأصل. وقوله: دالين على

بدل من اللفظ بفعله نحو رويد زيد وبله عمرو: أي إمهال زيد وترك عمرو، وقد روي قوله: بله الأكف بالجر على الإضافة فرويد مضاف إلى المفعول كما مر، وإلى الفاعل نحو رويد زيد عمراً. وأما بله فإضافتها إلى المفعول كما مر. وقال أبو علي إلى الفاعل ويجوز فيها حينئذ القلب، نحو بهل زيد، رواه أبو زيد، ويجوز فيهما حينئذ التنوين ونصب ما بعدهما بهما وهو الأصل في المصدر المضاف، نحو رويداً زيداً وبلهاً عمراً، ومنع المبرّد النصب برويد لكونه مصغراً.

تنبيهات: الأوّل: الضمير في يعملان عائد على رويد وبله في اللفظ لا في المعنى، فإن رويد وبله إذا كانا اسمي فعل غير رويد وبله المصدرين في المعنى. **الثاني**: إذا قلت رويدك وبله الفتى احتمل أن يكونا اسمي فعل ففتحتهما فتحة بناء، والكاف من رويدك حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب، مثلها في ذلك، وأن يكونا مصدرين ففتحتهما فتحة إعراب وحينئذ

الطلب أيضاً أي لنيابتهما عن فعل الأمر كما ذكره الشارح. قوله: (فرويد تضاف إلى المفعول كما مر) فيه أن ما مر وهو نحو رويد زيد يحتمل الإضافة إلى المفعول والإضافة إلى الفاعل. قوله: (نحو رويد زيد عمراً) ولا يرد على ذلك قولهم المصدر النائب عن فعله لا يرفع الظاهر بل فاعله ضمير مستتر وجوباً دائماً لأنه محمول على المنون كما يدل عليه تمثيلهم. قوله: (فإضافتها) مبتدأ وقوله إلى المفعول خبر كما يشعر بذلك مقابلته بقوله وقال أبو علي إلى الفاعل وفي قوله كما مر ما أسلفناه. قوله: (وقال أبو علي إلى الفاعل) ظاهر صنيعه أن الأول يعين إضافتها إلى المفعول والثاني يعين إضافتها إلى الفاعل، وكذا صنيع الفارضي يقتضي ذلك، ويقتضي جريان الخلاف في رويد أيضاً وعبارته ويكونان مصدرين إذا انجرّ ما بعدهما كرويد زيد وبله عمرو أي إمهال زيد وترك عمرو فكلاهما مصدر مضاف للمفعول وقيل للفاعل اهـ.

قوله: (ويجوز فيها حينئذ القلب) أي حين إذ كانت مصدراً. وقوله نحو بهل زيد أي بفتح الهاء وسكونها. قوله: (ويجوز فيهما) أي في رويد وبله حينئذ أي حين إذ كانتا مصدرين لكن تنوين رويداً ونصب ما بعده تقدم فذكره هنا توطئة لقوله: ومنع المبرد ولك أن تقول هلا ذكر منع المبرد سابقاً واستغنى عن إعادة تنوين رويداً ونصب ما بعده. قوله: (وهو الأصل في المصدر المضاف) أي المصدر المنون الناصب لما بعده أصل للمصدر المضاف لما بعده يعني أن المضاف محول عن المنون كما قاله سم. قوله: (ومنع المبرد النصب) وهو الموافق لما جزموا به في إعمال المصدر من اشتراط كونه مكبراً فكيف أجازوا إعمال هذا المصغر إلى أن يكون هذا مستثنى بناء على ورود نصبه المفعول في كلام العرب على خلاف القياس سم. قوله: (في اللفظ لا في المعنى) أي ففي كلامه استخدام كذا قيل وفيه نظر لأن المراد من الضمير ومرجعه لفظ رويد ولفظ بله فلا استخدام، ومعنى قوله في اللفظ لا في المعنى باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى. قوله: (حرف خطاب) وإنما لم تجعل اسماً فاعلاً لأن الكاف ليست ضمير رفع واستعارتها للرفع خلاف الأصل ولا مفعولاً لئلا يلزم عمل

فالكاف في رويدك تحتمل الوجهين: أن تكون فاعلاً وأن تكون مفعولاً. **الثالث**: تخرج رويد وبله عن الطلب: فأما بله فتكون اسماً بمعنى كيف فيكون ما بعدها مرفوعاً، وقد روي بله الأكف بالرفع أيضاً، وممن أجاز ذلك قطرب وأبو الحسن، وأنكر أبو علي الرفع بعدها. وفي الحديث يقول الله تبارك وتعالى: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخراً من بله ما أطلعتم عليه، فوقعت معربة مجرورة بمن وخارجة عن المعاني المذكورة، وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر، وبهذا يتقوّى من بعدها من ألفاظ الاستثناء وهو مذهب لبعض الكوفيين. وأما رويد فتكون حالاً نحو ساروا رويداً فقيل هو حال من الفاعل أي مرودين. وقيل من ضمير المصدر المحذوف أي ساروه أي السير رويداً. وتكون نعتاً لمصدر إما مذكور نحو ساروا سيراً رويداً أو محذوف نحو ساروا رويداً أي سيراً رويداً (وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِن عَمَلْ لها) ما مبتدأ موصول صلته لما. وما من لما موصول أيضاً صلته تنوب، وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب، ولها خبر المبتدأ، ....

اسم الفعل في ضميري مخاطب وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها ولا مجروراً لأن اسم الفعل لا يعمل الجر.

قوله: (ذخراً) بذال معجمة مضمومة. قوله: (من بله) بفتح بله وكسرها فوجه الكسر ما ذكره الشارح، وأما وجه الفتح فقال الرضي: إذا كانت بله بمعنى كيف جاز أن تدخله من حكى أبو زيد أن فلاناً لا يطيق حمل الفهر فمن بله أن يأتي بالصخرة أي كيف ومن أين وعليه تتخرج هذه الرواية فتكون بله بمعنى كيف التي للاستبعاد وما مصدرية في محل رفع بالابتداء والخبر من بله والضمير المجرور بعلى عائد على الذخر اهـ دماميني وشمني. والمعنى على هذا من كيف أي من أين اطلاعكم على هذا الذخر أي المدخر ولا يخفى ما في جعلها على هذه الرواية بمعنى كيف من الركاكة، ولو جعلت فيها من أول الأمر بمعنى أين لكان أحسن. قوله: (ما أطلعتم) بضم الهمزة وكسر اللام. قوله: (وخارجة عن المعاني المذكورة) قال الشمني: يجوز أن تكون مصدراً بمعنى ترك ومن تعليلية أي من أجل تركهم ما علمتموه من المعاصي فلا تكون خارجة. قوله: (من ضمير المصدر) يعني المصدر الذي دل عليه الفعل وقوله المحذوف صفة لضمير بقرينة قول الشارح أي ساروه. قوله: (سيراً رويداً) أي مروداً فيه. قوله: (أو محذوف نحو ساروا رويداً) مذهب سيبويه أن نصب هذا على الحال ولا يكون نعت مصدر محذوف لأن رويداً صفة غير خاصة بالموصوف فلا يحذف إلا على قبح. قلت: ليس الغرض باشتراط الخصوص بالموصوف إلا ليكون ذلك قرينة يعلم بها المحذوف، فإذا حصل العلم بدون كون الصفة خاصة بالموصوف لم يمتنع الحذف كما هنا لحصول العلم بأن الموصوف هو السير للقرينة الدالة عليه فلا ضير في حذفه دماميني.

قوله: (وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب) على جعل من عمل متعلقاً بتنوب تكون من بمعنى. والمعنى والعمل الذي ثبت للفعل الذي تنوب هي عنه في العمل ثابت لها وفيه من الركاكة ما لا

والعائد على ما الأولى ضمير مستتر في الاستقرار الذي هو متعلق اللام من لما والعائد على ما الثانية الهاء من عنه يعني أن العمل الذي استقرّ للأفعال التي نابت عنها هذه الأسماء مستقرّ لها أي لهذه الأسماء، فترفع الفاعل ظاهراً في نحو هيهات نجد وشتان زيد وعمرو، لأنك تقول بعدت نجد وافترق زيد وعمرو. ومضمراً في نحو نزال. وينصب منها المفعول ما ناب عن متعدّ نحو دراك زيداً، لأنك تقول أدرك زيداً، ويتعدى منها بحرف من حروف الجر ما هو بمعنى ما يتعدى بذلك الحرف، ومن ثم عدى حيهل بنفسه لما ناب عن ائت في نحو حيهل الثريد. وبالباء لما ناب عن عجل في نحو إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر: أي فعجلوا بذكر عمر. وبعلى لما ناب عن أقبل في نحو حيهل على كذا.

تنبيهات: الأوّل: قال في التسهيل: وحكمها يعني أسماء الأفعال غالباً في التعدي واللزوم حكم الأفعال، واحترز بقوله غالباً عن آمين فإنها نابت عن متعد ولم يحفظ لها مفعول. **الثاني**: مذهب الناظم جواز إعمال اسم الفعل مضمراً قال في شرح الكافية: إن إضمار اسم الفعل مقدماً لدلالة متأخر عليه جائز عند سيبويه. **الثالث**: قال في التسهيل: ولا علامة للمضمر المرتفع بها

يخفى وإن خفيت على البعض فأقر هذا الوجه، ولهذا قال سم: الوجه أن من عمل بيان للفظ ما المبتدأ اهـ. وقال الشيخ خالد عنه متعلق بتنوب ومن عمل بيان لما الواقعة مبتدأ متعلق بحال محذوفة من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبرها اهـ. وقوله في الجارّ والمجرور الواقع خبرها: أي أو في الجار والمجرور الواقع صلتها بل هذا أحسن لما يلزم على الأول من تقديم الحال على عاملها الظرفي وهو نادر كما تقدم في قوله: وندر نحو سعيد الخ ولم تجعل الحال من ما لمنع الجمهور الحال من المبتدأ. قوله: (مستتر في الاستقرار) أي بحسب الأصل أي قبل حذفه وإلا فالضمير بعد حذف المتعلق مستتر في الظرف لانتقاله إليه من المتعلق على الراجح. قوله: (دراك زيداً) في بعض النسخ تراك زيداً بالفوقية والراء والكاف وهذا مقيس ودراك شاذ لأنه من أدرك. قوله: (في نحو حيهل الثريد) قيل هو الخبز المغمور بمرق اللحم وقيل: الخبز المأكول باللحم. قوله: (إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر) هذا أثر يروى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه والمراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه تصريح. قوله: (عن آمين) مثلها أيه فإنه لم يحفظ لها أيضاً مفعول ومسماها وهو زد يتعدى كذا في التصريح. قوله: (مضمراً) أي محذوفاً.

قوله: (جائز عند سيبويه) وخرج عليه الناظم:

يا أيها المائح دلوي دونكا

فجعل دلوي منصوباً بدون مضمراً لدلالة ما بعده عليه وسينبه على ذلك الشارح فعلم بطلان جعل بعضهم نصب نحو: باب كذا بهاك مقدراً لأن من يجوز عمل اسم الفعل محذوفاً يشترط تأخر دال عليه كما في البيت. قوله: (ولا علامة للمضمر المرتفع بها) أي لا يبرز معها ضمير بل يستكن

يعني بأسماء الأفعال، ثم قال وبروزه مع شبهها في عدم التصرف دليل على فعليته يعني كما في هات وتعال فإن بعض النحويين غلط فعدهما من أسماء الأفعال وليسا منها بل هما فعلان غير متصرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك: للأنثى هاتي وتعالي، وللاثنين والاثنتين هاتيا وتعاليا، وللجماعتين هاتوا وتعالوا وهاتين وتعالين، وهكذا حكم هلمّ عند بني تميم فإنهم يقولون: هلم هلمي هلما هلموا هلممن، فهي عندهم فعل لا اسم فعل، ويدل على ذلك أنهم يؤكدونها بالنون نحو هلمن. قال سيبويه: وقد تدخل الخفيفة والثقيلة يعني على هلم، قال لأنها عندهم بمنزلة رد وردا وردي وردوا واردن، وقد استعمل لها مضارعاً من قيل له هلم فقال: لا أهلم. وأما أهل الحجاز فيقولون هلم في الأحوال كلها كغيرها من أسماء الأفعال. وقال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٥٠] والقائلين لإخوانهم هلم إلينا،

معها مطلقاً بخلاف الفعل فتقول صه للواحد والاثنين والجمع وللمذكر والمؤنث بلفظ واحد اهـ همع. فأراد بنفي علامة المضمر نفي ظهوره من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم. قوله: (دليل فعليته) أي فعلية شبهها. قوله: (كما في هات) بكسر التاء مبني على حذف الياء كارم وتعال بفتح اللام مبني على حذف الألف كاخش. قوله: (غلط فعدهما الخ) قال الدماميني: لا وجه للتغليط فإن الذاهب إلى هذا لا يلتزم ما قاله المصنف من أن لحوق الضمائر البارزة لا يكون إلا في الأفعال، بل من عدهما من أسماء الأفعال يجوز لحوقها بما قوي شبهه بالأفعال ويعتذر عن لحوق الضمائر بهما بقوة مشابهتهما للأفعال فعوملا معاملتها في ذلك اهـ ملخصاً.

قوله: (هاتي وتعالي) بالبناء على حذف النون وأصل هاتي هاتيي بياءين استثقلت الكسرة على الياء الأولى التي هي لام الفعل فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت تلك الياء لالتقاء الساكنين، وأصل تعالي تعاليي فقلبت الياء الأولى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين. قوله: (هاتوا وتعالوا) أصلهما هاتيوا وتعاليوا فعل بهما ما مر مع ضم هاتوا لمناسبة الواو. قوله: (وهكذا حكم هلم) نقل بعضهم الإجماع على تركيبها وفي كيفيته خلاف، قال البصريون: مركبة من هاء التنبيه ولمّ التي هي فعل أمر من قولهم: لمّ الله شعثه أي جمعه كأنه قيل اجمع نفسك إلينا فحذفت ألفها تخفيفاً ونظراً إلى أن أصل اللام السكون. وقال الخليل: ركبا قبل الإدغام فحذفت الهمزة للدرج إذ كانت همزة وصل وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت، وقال الفراء: مركبة من هل التي للزجر وأم بمعنى اقصد فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها وحذفت فصار هلم، قال ابن مالك في شرح الكافية: وقول البصريين أقرب إلى الصواب. قال في البسيط: ويدل على صحته أنهم نطقوا به فقالوا هالم اهـ همع. قوله: (فهي عندهم فعل) أي لبروز الضمائر معها. قوله: (بمنزلة رد الخ) أي في كون كل فعل أمر. قوله: (لا أهلم) بفتح الهمزة والهاء وضم اللام. قوله: (هلم شهداءكم) أي أحضروا. قوله: (هلم إلينا) أي أقبلوا كذا قال شيخنا وتبعه البعض، وفيه أن اسم الفعل المتعدي بحرف يتعدى بذلك الحرف

وهي عند الحجازيين بمعنى احضر وتأتي عندهم بمعنى أقبل (وأَخِّرْ مَا لِذِي) الأسماء (فِيهِ الْعَمَلْ) وجوباً فلا يجوز زيداً دراك خلافاً للكسائي. قال الناظم: ولا حجة له في قول الراجز:

٧٣٩ ـ يا أيُّهَا المَائِح دَلْوي دُونَكَا   إنِي رَأيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

لصحة تقدير دلوي مبتدأ أو مفعولاً بدونك مضمراً. ثم ذكر ما تقدم عن سيبويه ويأتي هذا التأويل الثاني في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [سورة النساء، الآية: ٢٤].

مثل فعله وأقبل يتعدى بعلى كما مر في الشرح قبيل التنبيهات وكما في غيره فالمناسب أن هلم في الآية بمعنى ائت لأنها ترد بمعنى ائت أيضاً، والإتيان يتعدى بإلى كما يتعدى بنفسه. قوله: (وهي عند الحجازيين الخ) إن قلت هي بمعنى احضر أو أقبل عند التميميين أيضاً. قلت: كأنه أراد أنها دالة على لفظ احضر أو لفظ أقبل فلهذا خص الحجازيين بالذكر. قوله: (بمعنى أقبل) أي وبمعنى ائت نحو هلمّ الثريد.

فائدة: توقف ابن هشام في عربية قول الناس هلم جراً قال: والذي ظهر لنا في توجيهه أن هلم هي التي بمعنى ائت إلا أن فيها تجوزين أحدهما أنه ليس المراد بالإتيان المجيء الحسيّ بل الاستمرار على الشيء وملازمته. والثاني أنه ليس المراد الطلب حقيقة بل الخبر كما في قوله: ﴿فَلۡيَمۡدُدۡ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَدًّاۚ﴾ [سورة مريم، الآية: ٧٥] وجراً مصدر جره يجره إذا سحبه وليس المراد الجر الحسيّ بل التعميم، فإذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم جراً فكأنه قيل واستمر ذلك في بقية الأعوام استمراراً أو استمر مستمراً على الحال المؤكدة، وبهذا التأويل ارتفع إشكال اختلاف المتعاطفين بالخبر والطلب وهو ممتنع أو ضعيف، وإشكال التزام إفراد الضمير إذ فاعل هلم هذه مفرد أبداً اهـ. أي مع أن بني تميم لا يلتزمونه في غير هلم هذه.

قوله: (وأخر ما لذي فيه العمل) أي لضعفها بعدم تصرفها. قوله: (يا أيها المائح) بهمزة قبل الحاء المهملة وهو الذي ينزل البئر فيملأ الدلو إذا قل ماؤها أي البئر. قوله: (لصحة تقدير دلوي مبتدأ) أي خبره دونك بمعنى قدامك أي ويكون الكلام حينئذ كناية عن طلب ملء الدلو كأنا عطشان كناية عن طلب سقي الماء فاندفع تنظير الشيخ خالد وسكت عليه شيخنا والبعض بأن المعنى ليس على الإخبار المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه بل المقصود طلب ملء الدلو على أنه لا يصح على تقدير دلوي مبتدأ خبره دونك أن يكون دونك اسم فعل والخبر جملة اسم الفعل مع فاعله والرابط محذوف أي دونكه فاعرفه.

---

٧٣٩ ـ قالته جارية من بني مازن. ذكرت قصته في الأصل. والمائح ـ بالحاء المهملة ـ الذي ينزل البئر فيملأ الدلو إذا قل ماؤها. والشاهد في دلوي دونكا حيث استدل به الكسائي على جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه. فإن دونك اسم فعل. ودلوي معموله مقدماً. وأجيب بأنه مبتدأ ودونكا خبره. أو هو منصوب بفعل محذوف: أي تناول دلوي.

تنبيهات: **الأوّل**: ادعى الناظم وولده أنه لم يخالف في هذه المسألة سوى الكسائي، ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين. **الثاني**: توهم المكودي أن لذي اسم موصول فقال: والظاهر أن ما في قوله ما لذي فيه العمل زائدة لا يجوز أن تكون موصولة، لأن لذي بعدها موصولة. وليس كذلك بل ما موصولة، ولذي جار ومجرور في موضع رفع خبر مقدم، والعمل مبتدأ مؤخر، والجملة صلة ما. **الثالث**: ليس في قوله العمل مع قوله: عمل إيطاء لأن أحدهما نكرة والآخر معرفة، وقد وقع ذلك للناظم في مواضع من هذا الكتاب (وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الذِي يُنَوَّنُ مِنْها) أي من أسماء الأفعال (وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ) أي سوى المنوّن (بَيِّنْ) قال الناظم في شرح الكافية: لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى أفعالاً ومن قبل اللفظ أسماء جعل لهَا تعريف وتنكير، فعلامة تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين، وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منوّناً. ولما كان من الأسماء المحضة ما يلازم التعريف كالمضمرات وأسماء الإشارات وما يلازم التنكير كأحد

قوله: (ويأتي هذا التأويل الثاني في قوله تعالى: كتاب الله عليكم) أي بناء على أن عليكم فيه اسم فعل وقال في شرح القطر كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به أو بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتاباً عليكم فحذف الفعل وأضيف المصدر إلى فاعله على حد صبغة الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم لأن التحريم يستلزم الكتابة اهـ ومثل ذلك للحفيد حيث قال والصحيح أن كتاب الله مصدر مؤكد لنفسه لأن ما قبله وهو حرمت عليكم أمهاتكم يدل على أن ذلك مكتوب فكأنه قال كتب الله عليكم ذلك كتاباً. قوله: **(إن لذي اسم موصول)** بناء على كون لذي بفتح اللام إحدى لغات الذي. قوله: **(واحكم بتنكير الخ)** قال الرضي: ليس المراد بتنكيره أي اسم الفعل الذي هو بمعناه لأن الفعل لا يكون معرفاً ولا منكراً بل التنكير راجع إلى المصدر الذي هو أصل ذلك الفعل فصه منوناً بمعنى اسكت سكوتاً أي افعل مطلق السكوت عن كل كلام إذ لا تعيين فيه وصه مجرداً من التنوين بمعنى اسكت السكوت المعهود المعين عن هذا الحديث الخاص مع جواز التكلم بغيره هكذا حقق المقام ودع الأوهام اهـ سندوبي، وقد يؤخذ منه أنها في حال تعريفها من قبيل المعرف بأل العهدية وهو أظهر من قول بعضهم إنها حينئذ من قبيل المعرف بأل الجنسية، ومن قول بعضهم إنها حينئذ من قبيل علم الجنس، ولنا في هذا المقام تحقيق أسلفناه أول الكتاب في الكلام على التنوين فارجع إليه.

قوله: (من قبل المعنى أفعالاً) ذكره تتميماً للفائدة وإلا فقوله جعل لها تعريف الخ إنما ينبني على كونها من قبيل اللفظ أسماء. قوله: (كأحد) أطلق أحد وله استعمالات أربعة. **أحدها**: مرادف الأول وهو المستعمل في العدد نحو أحد عشر. **والثاني**: مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص، الآية: ١]. **الثالث**: مرادف إنسان نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٦]. **الرابع**: أن يكون اسماً عاماً في جميع من يعقل فما منكم من أحد وهو المراد

وعريب وديار، وما يعرف وقتاً وينكر وقتاً كرجل وفرس جعلوا هذه الأسماء كذلك فألزموا بعضاً التعريف كنزال وبله وآمين، وألزموا بعضاً التنكير كواها وويها، واستعملوا بعضاً بوجهين فنوّن مقصوداً تنكيره وجرد مقصوداً تعريفه كصه وصهٍ واف وافٍ انتهى.

تنبيه: ما ذكره الناظم هو المشهور. وذهب قوم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ما نوّن منها وما لم ينوّن تعريف علم الجنس.

(وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لاَ يَعْقِلُ ... مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتاً يُجْعَلُ
كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ)

أي أسماء الأصوات ما وضع لخطاب ما لا يعقل، أو ما هو في حكم ما لا يعقل من صغار الآدميين، أو لحكاية الأصوات كذا في شرح الكافية. فالنوع الأوّل إما زجر كهلا للخيل. ومنه قوله:

هنا فإنه الملازم للتنكير وندر تعريفه قاله الموضح في الحواشي تصريح. قوله: (وبله) لا ينافيه ما مر في شرح قوله ويعملان الخفض من قوله وبلها عمراً لأن ذاك على المصدرية سم.

قوله: (تعريف علم الجنس) يعني أن مسماها حقيقة لفظ الفعل المتحدة في الذهن. قوله: (من مشبه اسم الفعل) قال البعض: أي في الاكتفاء به وعدم احتياجه في إفادة المراد إلى شيء آخر اهـ. وفيه أن اسم الفعل لا يفيد المراد وحده بل بضميمة فاعله الظاهر كما في هيهات نجد، أو المستتر كما في صه، فوجه الشبه المذكور لم يوجد في المشبه به اللهم إلا أن يجعل المشبه به اسم الفعل الرافع للمستتر ويراد الاكتفاء به بحسب الظاهر وقطع النظر عن الضمير المستتر فتأمل. ثم قوله من مشبه اسم الفعل بيان لما حال من الضمير المجرور بالباء على قاعدة من البيانية ومجرورها من كونهما في موضع الحال وبهذا يعلم اختلال قول البعض تبعاً للفارضي الجار والمجرور بيان لما أو حال من الضمير في به فتنبه. قوله: (صوتاً يجعل) أي يجعل اسم صوت. قوله: (كذا الذي أجدى حكاية) أي أفادها وصريحه أنها ليست نفس الحكاية بل مفيدة ومفهمة لها وهو كذلك لأن من شروط الحكاية أن تكون مثل المحكى، وهذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة وليس المحكي كذلك إذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الإفصاح بالحروف لكنهم لما احتاجوا إلى حكاية تلك الأصوات وتعذرت أو تعسرت عليهم أوردوا صورتها بأدنى ما أمكنهم من ألفاظ مركبة من الحروف شبيهة بتلك الأصوات في الجملة فصار الواقع في كلامهم كالحكاية. فإن قلت: بقي عليه الأصوات الدالة على معنى في النفس كأح لذي السعال. قلت: هذه ليست موضوعة أصلاً فلا تكون اسماً بل لا تكون كلمة لأنها إنما تدل بالطبع لا بالوضع اهـ دماميني ملخصاً. قوله: (كهلا) في القاموس هلا وهال زجران للخيل أي اقربي اهـ. والكلمتان منونتان بالقلم في نسخة العلامة أبي العز العجمي المصححة بخطه لكن في الهمع هلا بوزن ألا لزجر الخيل عن البطء اهـ. ومنه يعلم أن قول القاموس أي اقربي تفسير باللازم. قوله: (للخيل) على حذف مضاف أي لزجرها وقد يستحث بها العاقل لتنزيله منزلة غيره كقوله:

وأيُّ جَوادٍ لا يقالُ لهُ هَلاَ

وعدس للبغل ومنه قوله:

٧٤٠ ـ عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إمَارَةٌ

وكخ للطفل. وفي الحديث: «كخ كخ فإنها من الصدقة» وهيد وهاد وده وجه وعاه وعيه للإبل وعاج وهيج وحل للناقة. واس وهس وهَج وقاعِ للغنم. وهجا وهَج للكلب. وسع

ألا حييا ليلى وقولا لها هلا

اهـ زكريا. وكذا يقدر المضاف في نظائره الآتية. قوله: (للبغل) أي لزجره عن الإبطاء دماميني. قوله: (وكخ) بكسر الكاف وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة اهـ سم. وفي القاموس جواز تخفيف الخاء وجواز تنوينها وجواز فتح الكاف. قوله: (للطفل) أي لزجره عن تناول شيء كما في القاموس.

قوله: (وفي الحديث الخ) هو أن الحسن رضي الله عنه أخذ تمرة من تمر الصدقة وجعلها في فيه فقال له عليه الصلاة والسلام: كخ كخ فإنها من الصدقة فألقاها من فيه. قوله: (وهيد) بفتح الهاء وكسرها وفتح الدال فيهما زكريا والتحتية بينهما ساكنة. قوله: (وهاد) بكسر الدال على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين وده وجهِ بفتح الدال المهملة من الأول والجيم من الثاني وإسكان الهاء منهما وعاه وعيه بعين مهملة فيهما مكسورة من الثاني وهاء مكسورة فيهما وعاج بعين مهملة وجيم بعد الألف مكسورة وهيج بفتح الهاء وكسرها مع كسر الجيم وسكونها وحل بحاء مهملة مفتوحة فلام ساكنة، ويقال في زجر البعير حل بفتح الحاء المهملة وكسر اللام منونة وإسّ بكسر الهمزة وتشديد السين المهملة مفتوحة وهس مثلها إلا أن أولها هاء. وقال الرضي إس مكسورة الهمزة ساكنة السين، وكذا هس مكسورة الهاء ساكنة السين. وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة اهـ دماميني. وقال زكريا: إس وهس بكسر أولهما مع فتح آخرهما أو كسره وتشديده فيهما اهـ. وفي القاموس: هس بالضم زجر للغنم ولا يكسر اهـ. وقوله بالضم أي ضم الهاء وأما السين فمضبوطة بالقلم بالسكون مشددة في نسخة أبي العز العجمي المصححة بخطه وفي غيرها من النسخ والله أعلم.

قوله: (وهج) بهاء مفتوحة فجيم ساكنة وقاع بقاف فألف فعين مهملة مكسورة وهجا بهاء مفتوحة فجيم فألف مقصورة اهـ دماميني. قوله: (**وهج للكلب**) بفتح الهاء وسكون الجيم أو كسرها منونة قاله الدماميني. وفي القاموس ما يوافقه، وأما هج السابقة التي للغنم فاقتصر شيخنا السيد في ضبطها تبعاً للدماميني والقاموس على فتح الهاء وسكون الجيم كما مر وكتب شيخ الإسلام على هج الأولى ما نصه: قوله وهج بفتح أوله مع كسر ثانيه وإسكانه وتشديده فيهما، وأما هج الآتي فهو بفتح

---

٧٤٠ ـ ذكر مستوفى في شواهد الموصول. والشاهد فيه ههنا في عدس، فإنه في الأصل صوت يزجر به البغل، وقد سمي به البغل ههنا.

للضأن. ووح للبقر. وعز وعيز للعنز. وحر للحمار. وجاه للسبع. وإما دعاء كأو للفرس. ودوه للرُبَع. وعوه للجحش. وبس للغنم. وجوت وجيء للإبل الموردة. وتؤوَ تأ للتيس المنزي. ونخ مخففاً ومشدداً للبعير المناخ. وهدع لصغار الإبل المسكنة. وسأ وتشؤ للحمار المورد. ودج للدجاج. وقوس للكلب والنوع الثاني ....

أوله مع إسكان ثانيه وكسره مع تنوينه وتخفيفه فيهما اهـ. وملخصه أن الأولى فيها لغتان كسر الثاني وإسكانه مع التشديد فيهما والثانية فيها لغتان كسر الثاني منوناً وإسكانه مع التخفيف فيهما. قوله: (وسع) بسين مفتوحة وعين ساكنة مهملتين ووح بواو مفتوحة وحاء مهملة ساكنة وعز بعين مهملة فزاي ساكنة اهـ دماميني. والعين من عز مفتوحة كما يفيده صنيع القاموس وذكره البعض. قوله: (وعيز) بفتح أوله وكسره مع آخره وكسره اهـ زكريا. وقال الدماميني: بعين مهملة مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فزاي مكسورة والذي في القاموس أن العين بالكسر والفتح والزاي بالفتح وأنه لزجر الضأن. قوله: (وحرّ) بالحاء المهملة بخط الشارح وفي بعض النسخ وهر قال الدماميني: بفتح الهاء وكسر الراء المشددة. قوله: (وجاه) بجيم فألف فهاء مكسورة ويكون لزجر البعير أيضاً فهو مشترك دماميني. قوله: (وإما دعاء) أي طلب كأو ضبطه المرادي والدماميني بأنه بوزن أو العاطفة وقيل بمد الهمزة وضم الواو. قوله: (ودوه) بفتح الدال المهملة أكثر من ضمها وسكون الواو وكسر الهاء كما في الدماميني وزكريا. قوله: (للربع) بضم الراء وفتح الموحدة وبعدها عين مهملة وهو الفصيل. دماميني. قوله: (وعوه) بعين مهملة فواو ساكنة فهاء مكسورة اهـ دماميني والعين مفتوحة على ما ذكره البعض. قوله: (وبس) بضم الباء وتثليث السين مع تشديدها زكريا وضبطه بعضهم بسكون السين وصدر به الدماميني.

قوله: (وجوت) بجيم مضمومة فواو ساكنة فمثناة فوقية مفتوحة اهـ دماميني. وفي القاموس في فصل الجيم من باب التاء الفوقية أن جوت مثلثة الآخر دعاء للإبل إلى الماء وصنيعه يفيد أن الجيم مفتوحة، وكذا ضبطت بالقلم بالفتح في نسخه الصحيحة. قوله: (وجيء) بجيم مكسورة فهمزة ساكنة اهـ دماميني، وأما حيء بكسر الحاء المهملة وسكون الهمزة فدعاء للحمار إلى الماء كما في القاموس. قوله: (للإبل الموردة) أي لدعائها لتشرب زكريا. قوله: (وتؤ) بمثناة فوقية مضمومة فهمزة ساكنة وتأ بمثناة فوقية مفتوحة فهمزة ساكنة دماميني. قوله: (المنزي) أي على الإناث. قوله: (ونخ) بكسر النون وإسكان الخاء المعجمة مخففة ومشددة اهـ زكريا. وضبطه بعضهم بفتح النون وصدر به الدماميني. قوله: (المناخ) أي الذي تراد إناخته زكريا. قوله: (وهدع) بكسر الهاء وفتح الدال وإسكان العين المهملة اهـ دماميني. وزاد في القاموس لغة ثانية سكون الدال مع كسر العين. قوله: (المسكنة) أي التي يراد تسكينها من نفارها. زكريا. قوله: (وسأ) بفتح السين المهملة وسكون الهمزة وتشؤ بمثناة فوقية مضمومة فشين معجمة مضمومة فهمزة ساكنة اهـ دماميني. وزاد زكريا جواز فتح الشين. قوله: (ودج) بفتح الدال

كغاق للغراب. وماء بالإمالة للظبية. وشيب لشرب الإبل. وعيط للمتلاعبين. وطيخ للضاحك. وطاق للضرب. وطق لوقع الحجارة. وقب لوقع السيف. وخاق باق للنكاح. وقاش ماش للقماش.

تنبيه: قوله من مشبه اسم الفعل كذا عبر به أيضاً في الكافية، ولم يذكر في شرحها ما احترز به عنه، قال ابن هشام في التوضيح: وهو احتراز من نحو قوله:

٧٤١ ـ يَـا دَارَ مَـيَّـةَ بِـالْـعَـلْـيَـاءِ فَـالـسَّـنَـدِ

المهملة وسكون الجيم مخففة. وقوس بضم القاف وسكون الواو وكسر السين المهملة اهـ دماميني وزكريا.

قوله: (كغاق) بغين معجمة وقاف مكسورة اهـ همع. وقوله للغراب أي لحكاية صوته. قوله: (وماء بالإمالة) قال الرضي: إن ميمه ممالة وهمزته مكسورة أو ساكنة بعد الألف زكريا. قوله: (للظبية) أي لحكاية صوتها إذا دعت ولدها. زكريا. قوله: (وشيب) بكسر الشين المعجمة وسكون التحتية وكسر الموحدة كما في زكريا. وقوله: لشرب الإبل أي لحكاية صوت شربها. قوله: (وعيط) بعين مهملة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فطاء مهملة مكسورة اهـ دماميني. زاد زكريا جواز فتح آخره. وقوله: للمتلاعبين أي لحكاية أصواتهم الموجودة عند اللعب ومن هنا أخذ الناس العياط كما في الدماميني. قوله: (وطيخ) بكسر الطاء المهملة وسكون التحتية وكسر الخاء المعجمة أو فتحها كما في زكريا وقوله للضاحك أي لحكاية صوت ضحكه قال الدماميني: أفرده لأن الضحك يأتي من الواحد بخلاف ما قبله اهـ وفيه نظر ظاهر. قوله: (وطاق) بطاء مهملة مفتوحة فألف فقاف مكسورة وقوله: للضرب أي للصوت الحادث عنده وكذا يقال فيما بعده وطق بطاء مهملة مفتوحة فقاف ساكنة وقب بقاف مفتوحة فموحدة ساكنة وخاق باق بكسر القاف فيهما وأول الأول خاء معجمة قبل ألف وأول الثاني باء موحدة قبل ألف اهـ دماميني. وخاق باق اسمان جعلا اسماً واحداً وبنيا على الكسر وكذا قاش ماش اهـ زكريا. وقوله: للنكاح أي للصوت الحادث من اصطكاك الأجرام عند النكاح كما في الدماميني. قوله: (وقاش ماش) بشين معجمة مكسورة آخر كل منهما كما في الدماميني وقوله للقماش قال زكريا أي لصوته إذا طوي اهـ. هكذا ينبغي التكلم على هذه الألفاظ التي ساقها الشارح، وبه يعلم ما في تكلم البعض عليها من التقصير في بعضها والخطأ في بعضها والله الموفق.

قوله: (وهو احتراز من نحو قوله يا دار مية الخ) فإن قوله: يا دار مية خطاب لما لا يعقل

---

٧٤١ ـ تمامه:

أقْـوَتْ وطـالَ عـلـيـهـا سـالـفُ الأمَـدِ =

وقوله:

٧٤٢ ـ ألاَ أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ ألا انْجَلِي

(وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبَ) يحتمل أن يريد بالنوعين أسماء الأفعال والأصوات وهو ما صرّح به في شرح الكافية. ويحتمل أن يريد نوعي الأصوات وهو أولى لأنه قد تقدَّم الكلام

ولكنه لم يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به لكونه غير مكتفى به ولهذا احتاج إلى قوله: أقوت الخ وكذلك أيها الليل خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولهذا احتاج إلى قوله: انجلي كذا في التصريح. قال سم: وفي الاحتراز عن ذلك نظر لأنه يكتفى به بدليل أن حقيقة النداء كلام اصطلاحي أو نائب عنه اهـ. وأشار البعض إلى دفعه بأن المراد غير مكتفى به في أداء المعنى المقصود للمتكلم وإن كان كلاماً تاماً عند النحاة. قوله: (يا دار مية الخ) تمامه:

أقوت وطال عليها سالف الأمد

الخ. والعلياء ما ارتفع من الأرض وسند الجبل ارتفاعه حيث يسند فيه أن يصعد وأقوت خلت والسالف الماضي والأمد الدهر والفاء بمعنى الواو. عيني وتصريح. وفي القاموس السند محركة ما قابلك من الجبل وعلا عن السفح اهـ وهو واضح.

قوله: (ألا أيها الخ) تمامه:

بصبح وما الإصباح منك بأمثل

أي ليس الإصباح أمثل منك لأني أقاسي فيه أيضاً الهموم، وهذا قاله بعد تنبهه والأول في حال غفلته. قوله: (فهو قد وجب) قال الغزي: وهو تتميم لصحة الاستغناء عنه بقوله والزم اهـ. وقال سم: قد يقال الأمر بملازمة البناء لا يستوجب وجوبه فقد يؤمر بملازمة الجائز وحينئذ فقوله فهو قد وجب لبيان وجوبه ودفع توهم جوازه فقط. قوله: (نوعي الأصوات) أي ما خوطب به ما لا

= قاله النابغة الذبياني من قصيدة من البسيط يمدح بها النعمان بن المنذر، خاطب الدار توجعاً منه لما رأى من تغيرها. والعلياء ما ارتفع من الأرض. والسند سند الجبل وهو ارتفاعه حيث يسند فيه أي يصعد. والفاء بمعنى الواو. وأقوت: أي خلت. حال بتقدير قد. والسالف الماضي. والأبد الدهر. وذكره ابن هشام للاحتراز في قوله اسم الصوت ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل. فإن قوله مما يشبه اسم الفعل احتراز من نحو يا دار مية، فإنه خطاب لما لا يعقل لكنه لا يشابه العقل ولم يذكره للاستشهاد.

٧٤٢ ـ قاله امرؤ القيس الكندي وتمامه:

بِصُبْحٍ ومَا الإصْبَاحُ مِنكَ بِأمثَلِ

من قصيدته المشهورة التي أولها: قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل. والكلام فيه مثل الكلام في الأول حيث احترز بقوله مما يشبه اسم الفعل عن مثل ألا انجلى لأنه خطاب لما لا يعقل. ولكن بالقيد المذكور خرج هذا ونحوه.

على أسماء الأفعال في أوّل الكتاب. وعلة بناء الأصوات مشابهتها الحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة فهي أحق بالبناء من أسماء الأفعال.

تنبيه: هذه الأصوات لا ضمير فيها بخلاف أسماء الأفعال فهي من قبيل المفردات، وأسماء الأفعال من قبيل المركبات.

خاتمة: قد يعرب بعض الأصوات لوقوعه موقع متمكن كقوله:

قَدْ أَقْبَلَتْ عَزَّةُ مِنْ عِرَاقِهَا مُلْصِقَةَ السَّرْجِ بِخَاقِ بَاقِهَا

أي بفرجها وقوله:

إِذْ لِمَّتِي مِثْلُ جَنَاحِ غَاقِ

أي غراب. ومنه قول ذي الرمّة:

تَدَاعَيْنَ بِاسمِ الشِّيبِ فِي مُتَثَلِّمٍ جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسِلاَمِ

يعقل وما أجدى حكاية. قوله: (في أول الكتاب) أي في قوله وكنيابة عن الفعل الخ. قال سم: قد يقال لم يصرح بها في أول الكتاب غاية الأمر أنه أدخلها في قوله وكنيابة عن الفعل الخ فيجوز أن يريد هاهنا لدفع توهم عدم إرادتها هناك. قوله: (فهي أحق بالبناء من أسماء الأفعال) أي لأن علة بناء أسماء الأفعال مشابهتها للحروف العاملة في أنها عاملة غير معمولة فوجه الشبه في أسماء الأصوات وهو كونها لا عاملة ولا معمولة نادر في غير نوع الحرف إذ لا يوجد في غير نوعه إلا في أسماء الأصوات فيكون الحرف أخص به فتكون مشابهة أسماء الأصوات للحروف في ذلك الوجه أقوى، بخلاف وجه الشبه في أسماء الأفعال وهو كونها عاملة غير معمولة فإنه موجود في الأنواع الثلاثة الاسم والفعل والحرف فلا يقوى وجوده في الحرف قوة وجود وجه الشبه في أسماء الأصوات فتكون مشابهة أسماء الأفعال للحرف دون مشابهة أسماء الأصوات له هكذا ينبغي تقرير وجه الأولوية.

قوله: (قد يعرب بعض الأصوات) أي وجوباً كما في الدماميني وقوله: لوقوعه موقع متمكن أي بأن تخرج عن معانيها الأصلية وتستعمل في معنى ذلك المتمكن الذي وقعت موقعه فإن خاق باق في البيت غير مستعمل في معناه الأصلي لأنه لم يحك به صوت الجماع بل استعمل في معنى اسم متمكن وهو الفرج وترك الشارح ذكر جواز إعرابها وبنائها فيما إذا أريد لفظها كما في قوله:

وأي جواد لا يقال له هلا

قوله: (إذ لمتي) بكسر اللام يعني شعر رأسي. قوله: (تداعين) أي الإبل باسم الشيب أي بمسمى باسم هو الشيب أي بالصوت المعهود أي دعا بعضهن بعضاً بذلك الصوت فالشيب هنا مستعمل في نفس الصوت لا محكى به الصوت. وقوله: في متثلم أي حوض ماء متثلم أي متكسر. وقوله: من بصرة وسلام بكسر السين المهملة هما نوعان من الحجارة قاله شيخنا السيد. وعبارة

وقوله أيضاً:

لاَ يُنْعِشُ الطَّرْفَ إلاَّ مَا يُخَوِّنُهُ ... دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الماءِ مَبْغُومِ

فالشيب صوت شرب الإبل. والماء صوت الظبية كما مرّ اهـ والله أعلم.

نُونَا التَّوكِيدِ

(لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا) الثقيلة والخفيفة (كَنُونَي اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا) وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [سورة يوسف، الآية: ٣٢] وقد تقدم أول الكتاب أن قوله:

٧٤٣ - أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

ضَرُورَةٌ.

تنبيه: ذهب البصريون إلى أن كلاً منهما أصل لتخالف بعض أحكامهما. وذهب الكوفيون إلى أن الخفيفة فرع الثقيلة. وقيل بالعكس. ....

القاموس في باب الراء البصرة بلد معروف إلى أن قال: وحجارة رخوة فيها بياض وفي باب الميم السلمة كفرحة الحجارة والجمع ككتاب.

قوله: (لا ينعش الطرف) بالشين المعجمة أي لا يرفعه، قال في القاموس: نعشه الله كمنعه رفعه كأنعشه ونعشه اهـ. ومنه سمي النعش نعشاً لارتفاعه وما فاعل ينعش واقعة على أم الظبي. وقوله يخونه بضم التحتية وفتح الخاء المعجمة وكسر الواو المشددة آخره نون أي يتعهده قال في القاموس: خونه تعهده كتخونه اهـ. وقوله: داع بدل من ما أو عطف بيان أو خبر لمحذوف والمبغوم بالموحدة فالغين المعجمة من البغم وهو عدم الإفصاح. والمعنى لا يرفع طرف الظبي إلا سماعه أمه التي تتعهده تقول عند تعهدها له ماء.

نونا التوكيد

قوله: (للفعل) قدمه للاختصاص سم. قوله: (بنونين) أي بكل منهما سم أي على انفراده. قوله: (ضرورة) أي وسهلها شبه الوصف بالفعل. قوله: (لتخالف بعض أحكامهما) كإبدال الخفيفة ألفاً وقفاً في نحو وليكونا وحذفها في نحو لا تهين الفقير وهما ممتنعان في الثقيلة وكوقوع الشديدة بعد الألف وهو ممتنع في الخفيفة، وعورض التعليل بأن الفرع قد يختص بأحكام ليست في الأصل كما في أن المفتوحة فإنها فرع المكسورة ولها أحكام تخصها. تصريح مع زيادة وحذف. قوله: (فرع الثقيلة) لاختصارها منها ولأن التأكيد في الثقيلة أبلغ سم. قوله: (وقيل بالعكس) يؤيده أن

---

٧٤٣ - قبله:

أريتَ إن جاءت به أُملودا ... مُرَجَّلاً ويلبَسُ البُرودا

ذكر مستوفى في شواهد الكلام. والشاهد في أقائلن حيث أدخلت فيه نون التأكيد وهي مختصة بفعل الأمر والمستقبل طلباً أو شرطاً وهذا اسم الفاعل.

وذكر الخليل أن التوكيد بالثقيلة أشدّ من الخفيفة (يُؤَكِّدَانِ ٱفْعَلْ) أي فعل الأمر مطلقاً نحو اضربن زيداً، ومثله الدعاء كقوله: فأنزلن سكينة علينا. (ويَفْعَلْ) أي المضارع بالشرط الآتي ذكره ولا يؤكدان الماضي مطلقاً. وأما قوله:

٧٤٤ ـ دَامَـنَّ سَـعْـدُكِ إِنْ رَحِـمْـتِ مُـتَـيَّـمـاً

فضرورة شاذة سهلها كونه بمعنى الاستقبال. ....

الخفيفة بسيطة والثقيلة مركبة فالخفيفة أحق بالأصالة والثقيلة أحق بالفرعية. قوله: (أشد من الخفيفة) أي من التوكيد بالخفيفة، ويؤيده أن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى. وقوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [سورة يوسف، الآية: ٣٢] فإن امرأة العزيز كانت أشد حرصاً على سجنه من كونه صاغراً لأنها كانت تتوقع حبسه في بيتها فتقرب منه وتراه كلما أرادت.

قوله: (يؤكدان أفعل) أي جوازاً كما سيأتي. قوله: (أي فعل الأمر) قال البعض تبعاً لشيخنا الأولى فعل الطلب ليشمل الدعاء اهـ. ويدفع بأن المراد فعل الأمر الاصطلاحي وهو يشمل فعل الدعاء مع أنه لو قال فعل الطلب لشمل المضارع المقرون بلام الأمر مع أنه سيذكره المصنف، ولا ينافي كون المراد بفعل الأمر ما ذكر قوله ومثله الدعاء لإمكان حمله على الاستخدام بأن يجعل الضمير عائداً على فعل الأمر لا بالمعنى الأعم المتقدم بل بالمعنى الخاص المقابل للدعاء أو على جعل الضمير عائداً على اضربن زيداً لا على فعل الأمر فتأمل. قوله: (مطلقاً) أي من غير شرط لأنه مستقبل دائماً اهـ تصريح. ويرشد إلى تفسير الإطلاق بذلك قوله بعد أي المضارع بالشرط الآتي فهو أحسن من قول البعض أي سواء كان على زنة افعل أو غيرها كانفعل وافتعل. قوله: (فأنزلن سكينة علينا) تمامه:

وثـبـت الأقـدام إن لاقـيـنـا

وهو من كلامه ﷺ الموافق لوزن الرجز. قوله: (بالشرط الآتي) هو قوله آتياً ذا طلب الخ.

قوله: (ولا يؤكدان الماضي) لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافي المضي اهـ تصريح. قوله: (مطلقاً) أي ولو كان ذلك الماضي بمعنى المستقبل طرداً للباب. قوله: (دامن سعدك) بكسر الكاف إن رحمت متيماً من تيمه الحب أي استعبده وذلله وتمامه:

لـولاك لـم يـك لـلـصـبـابـة جـانـحـا

أي مائلاً والصبابة رقة الشوق. قوله: (فضرورة شاذة) أي ليس للمولدين ارتكابها في شعرهم، وكذا أقائلن الخ وإن أوهم صنيعه خلافه. قوله: (سهلها كونه بمعنى الاستقبال) لأن الدوام إنما يتحقق في الاستقبال اهـ سم. وقال الدماميني: سهلها ما فيه من معنى الطلب فعومل معاملة الأمر.

---

٧٤٤ ـ ذكر مستوفى في شواهد الكلام. والشاهد في إدخال النون في الماضي وهو شاذ.

وإنما يؤكد بهما المضارع حال كونه (آتِيَا ذَا طَلَبِ) بأن يأتي أمراً نحو ليقومن زيد، أو نهياً نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾ [سورة إبراهيم، الآية:٤٢] أو عرضاً نحو: ألا تنزلن عندنا، أو تحضيضاً كقوله:

٧٤٥ ـ هَلاَّ تَمُنِّنْ بِوَعْدٍ غَيْرَ مُخْلِفَةٍ ... كَمَا عَهِدتُّكِ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمِ

أو تمنياً كقوله:

٧٤٦ ـ فَلَيْتَكِ يَوْمَ الْمُلْتَقَى تَرَيِنَّنِي ... لِكَيْ تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤٌ بِكِ هَائِمُ

قوله: (آتياً ذا طلب الخ) عبارة التوضيح: وأما المضارع فله حالات أي خمس: **إحداها**: أن يكون توكيده بهما واجباً وذلك إذا كان مثبتاً مستقبلاً جواباً لقسم غير مفصول من لامه بفاصل نحو: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [سورة الأنبياء، الآية:٥٧] ثم قال **والثانية**: أن يكون قريباً من الواجب وذلك إذا كان شرطاً لأن المؤكدة بما نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾ [سورة الأنفال، الآية:٥٨] ثم قال: **الثالثة**: أن يكون كثيراً وذلك إذا وقع بعد أداة طلب كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾ [سورة إبراهيم، الآية:٤٢] ثم قال: **والرابعة**: أن يكون قليلاً وذلك إذا وقع بعد لا النافية أو ما الزائدة التي لم تسبق بأن. ثم قال: **والخامسة**: أن يكون أقل وذلك بعد لم وبعد أداة جزاء غير إما اهـ. قال شيخنا وينبغي أن تزاد سادسة وهي امتناع التوكيد كالمضارع المنفي الواقع جواب القسم نحو: والله لا تفعل كذا، والمضارع الحالي نحو: والله ليقوم زيد الآن، والمضارع المفصول من لام القسم كما سيذكره الشارح، قال في النكت: أورد على الناظم نحو قولك للعاطس: يرحمك الله. وقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [سورة البقرة، الآية:٢٢٨] ونحو ذلك مما أوقع فيه الخبر موقع الطلب فإنه يصدق عليه أنه يفعل آتياً ذا طلب ولا يجوز توكيده، فلو قال يفعل المقترن بنهي أو استفهام الخ لكان أولى هـ. ويجاب بأنا لا نسلم أن الطلب فيما أورده بالفعل وحده كما هو فرض الكلام بل بالجملة لأنها من الجمل الخبرية المستعملة في الإنشاء ولئن سلم أن الطلب فيه بالفعل وحده فالمراد ذا طلب بأداة كلام الأمر ولا الناهية والطلب فيما أورده ليس كذلك فاعرفه وذا طلب حال من ضمير آتيا.

قوله: **(هلا تمنن)** أصله تمنين فلما أكد بالنون حذفت نون الرفع تخفيفاً فالتقى ساكنان الياء والنون فحذفت الياء وذي سلم موضع بالحجاز اهـ زكريا وغير مخلفة حال من الياء المحذوفة. قوله: **(ترينني)** فيه الشاهد وأصله قبل نون التوكيد ترأيين بقلب حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت

---

٧٤٥ ـ هو من البسيط. والشاهد في هلا تمنن حيث أكد الفعل بنون التأكيد الخفيفة بعد حرف التحضيض. وأصله تمنين خطاب للمؤنث، فلما دخلت عليه هلا التي للطلب سقطت النون وصار هلا تمني، ثم لما دخلت عليه نون التأكيد الخفيفة وهي ساكنة التقى ساكنان وهما النون والياء، فحذفت الياء فصار هلا تمنن. وغير نصب على الحال. وذي سلم اسم موضع بالحجاز. وقيل اسم وادٍ بها. فكأنها قد وافته في الأيام التي كانوا مربعين في ذي سلم، ثم شرعت تخلف، فلذلك خاطبها بهذا الخطاب.

٧٤٦ ـ هو من الطويل. والشاهد في ترينني حيث أكده بالنون الثقيلة لوقوع الفعل بعد التمني، وهو خبر =

أو استفهاماً كقوله:

٧٤٧ ـ وَهَلْ يَمْنَعَنِّي ارْتِيَادِي البِلاَ دَ مِنْ حَذَرِ المَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنْ

وقوله:

٧٤٨ ـ أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلاَ

وقوله:

٧٤٩ ـ فَأَقْبِلْ عَلَى رَهْطِي وَرَهْطِكَ نَبْتَحِثْ مَسَاعِينَا حَتَّى نَرَى كَيْفَ نَفْعَلاَ

أو دعاء كقوله:

لاَ يَبْعُدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُو سُمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الجُزُرِ

الهمزة فصار تريين فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار ترين فلما أكد بالنون حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال وكسرت الياء للتخلص من الساكنين ولم تحذف لعدم ما يدل عليها، فلما أتى بياء المتكلم لحقت نون الوقاية فصار ترينني ويوم ظرف لغو متعلق بترينني.

قوله: (أو استفهاماً) أي بجميع أدواته اسمية كانت أو حرفية خلافاً لمن خصه بالهمزة وهل اهـ دماميني، ولذا عدد الشارح الأمثلة. قوله: (وهل يمنعني ارتيادي البلاد) أي طوافي بها ومن حذر الموت تعليل لارتيادي. وقوله: أن يأتين أي من إتيانه متعلق بيمنعني. قوله: (أفبعد كندة) بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة وقبيلا ترخيم قبيلة للضرورة اهـ تصريح. وقال زكريا: قبيلاً أي جماعة ثلاثة فأكثر اهـ. قال أرباب الحواشي: وهو أولى لأنه لا يلزم عليه ارتكاب ضرورة. قوله: (فأقبل الخ) الشاهد في نفعلا حيث أكده بالنون الخفيفة لوجود الاستفهام ثم أبدلها ألفاً للوقف ونبتحث مساعينا جواب الأمر أي نفتش عن مآثرنا أفاده زكريا. قوله: (لا يبعدن) أي لا يهلكن

= ليت واللام في لكي للتعليل. وكي بمنزلة أن المصدرية معنى وعملاً، وليست بحرف تعليل، إذ لو كانت كذلك لما دخلها حرف تعليل. والهائم: المتحير في العشق.

٧٤٧ ـ قاله الأعشى ميمون بن قيس من قصيدة من المتقارب. والشاهد في هل يمنعني حيث أكده بنون التأكيد الثقيلة لوقوع الفعل بعد الاستفهام. وارتياد البلاد: الطوف فيها وأصل أن يأتين، من أن يأتين، وأن مصدرية أي من إتيان الموت.

٧٤٨ ـ هذا شطر من الكامل. الهمزة للاستفهام والتقدير: أتمدحن قبيلاً أي قبيلة بعد كندة: قبيلة في كهلان والشاهد في إدخال النون في تمدحن لوقوع الفعل بعد الاستفهام.

٧٤٩ ـ هو من الطويل. والرهط: العصابة دون العشرة. ويقال بل إلى الأربعين ونبتحث مجزوم لأنه جواب الأمر أي نفتش: والتقدير عن مساعينا، لأنه لا يقال إلا بحث عنه: أي عن فضائلنا ومآثرنا. والشاهد في كيف تفعلا، أصله تفعلن بنون التأكيد الخفيفة، أكده لوقوع الفعل بعد اسم الاستفهام، فأبدل النون ألفاً لأجل القافية.

النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ

(أَوْ) آتيا (شَرْطاً أمَّا تَالِيَا) أما في موضع النصب مفعول به لتاليا، أي شرطاً تابعاً أن الشرطية المؤكدة بما، نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾ [سورة الأنفال، الآية:٥٨] ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ﴾ [سورة الزخرف، الآية:٤١] ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [سورة مريم، الآية:٢٦] واحترز من الواقع شرطاً بغير إما. فإن توكيده قليل كما سيأتي (أَوْ) آتياً (مُثْبَتاً فِي) جواب (قَسَم مُسْتَقْبَلا) غير مفصول من لامه بفاصل نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَـٰمَكُم﴾ [سورة الأنبياء، الآية:٥٧] وقوله:

٧٥٠ ـ فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثْأَرْ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ فَإِنِّي وَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ لَأَثْأَرَا

ولا يجوز توكيده بهما إن كان منفياً نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [سورة يوسف، الآية:٨٥] إذ التقدير لا تفتؤ. وأما قوله:

٧٥١ ـ تاللهِ لاَ يُحْمَدَنَّ المرءُ مُجْتَنِباً فِعْلَ الكِرَامِ وَلَوْ فَاقَ الوَرَى حَسَبَا

فشاذ أو ضرورة، أو كان حالاً كقراءة ابن كثير: لأقسم بيوم القيامة. وقوله:

وتقدم الكلام على البيت في النعت. قوله: (أما في موضع النصب الخ) ويصح أن يكون إما بدلاً من شرطاً وشرطاً مفعول تالياً. والمعنى تالياً شرطاً إما وشرطاً على هذا بمعنى أداة شرط، وعلى ما ذكره الشارح بمعنى فعل شرط. قوله: (المؤكدة بما) أي الزائدة. قوله: (فإما ترينّ) تقدم تصريفه لكن نون الرفع حذفت هنا للجازم وشذ ثبوتها في قراءة من قرأ ترين بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله: لم يوفون بالجار كما في المغني.

قوله: (فإن توكيده قليل) عبر بالتوضيح بأقل كما مر. قوله: (فمن يك لم يثأر بأعراض قومه) أي لم ينتصر لها وهو بسكون المثلثة وفتح الهمزة والأعراض جمع عرض وهو ما يحميه الإنسان من أن يعاب فيه وأراد بالراقصات إبل الحجيج التي تهتز أطرافها في مشيها كأنها ترقص والشاهد في لأثأرا فإنه أكده بالنون الخفيفة ثم أبدلها ألفاً للوقف أفاده زكريا. قوله: (أو كان حالاً) منع البصريون الإقسام على فعل الحال فلا يجوزون والله لأفعل الآن كما سيأتي في التنبيه الثاني ويؤولون القراءة

---

٧٥٠ ـ قاله النابغة الجعدي الصحابي رضي الله عنه من الطويل: أي فمن لم ينتصر لإعراض قومه بالهجو والذب عنهم فإني قد هجوت من هجاهم وانتصرت لهم حفظاً لأعراضهم. وهو جمع عرض، وهو ما يحميه الرجل من أن يثلب فيه. وأراد بالراقصات إبل الحجيج التي تهتز أطرافها في مشيها كأنها ترقص. الفاء في فإني جواب الشرط. والواو في ورب للقسم. والشاهد في لأثأرا أصله لأثأرن، فلما وقف عليها أبدلها ألفاً كما في لنسفعا.

٧٥١ ـ من البسيط. تالله قسم بمعنى والله. والمرء مفعول ناب عن الفاعل. ومجتنباً حال. وفعل الكرام مفعوله وجواب لو محذوف تقديره ولو فاق الورى حسباً لا يحمد. وحسباً تمييز. والشاهد في قوله لا يحمدن فإنه منفي أكد بالنون.

٧٥٢ ـ يَمِيناً لَأَبْغُضُ كلَّ امرِئٍ يُزَخْرِفُ قَوْلاً وَلاَ يَفْعَلُ

وقوله:

٧٥٣ ـ لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعُ

أو كان مفصولاً من اللام مثل: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [سورة آل عمران، الآية:١٥٨] ونحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ [سورة الضحى، الآية:٥].

تنبيهان: الأوّل: التوكيد في هذا النوع واجب بالشروط المذكورة كما نص عليه في التسهيل وهو مذهب البصريين، فلا بدَّ عندهم من اللام والنون فإن خلا منهما قدر قبل حرف النفي، فإذا قلت: والله يقوم زيد كان المعنى نفي القيام عنه، وأجاز الكوفيون تعاقبهما، وقد ورد في الشعر، وحكى سيبويه: والله لأضربه، وأما التوكيد بعد الطلب فليس بواجب اتفاقاً. واختلفوا فيه بعد أما، فمذهب سيبويه أنه ليس بلازم ولكنه أحسن ولهذا لم يقع في القرآن إلا كذلك، وإليه ذهب الفارسي وأكثر المتأخرين وهو الصحيح، وقد كثر في الشعر مجيئه غير مؤكد، من ذلك قوله:

٧٥٤ ـ يَا صَاحِ إمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَةٍ فَمَا التَّخَلِّي عَنِ الخِلاَّنِ مِنْ شِيَمِي

والبيتين بأنها على إضمار مبتدأ. قوله: (يميناً لأبغض) مضارع من باب نصر، وأما أبغض يبغض بالضم فلغة رديئة ذكره شيخنا السيد. وقوله: يزخرف قولاً الخ أي يزين قوله بالوعد ولا يفعل ما يعد به. قوله: (أو كان مفصولاً من اللام) أي بمعموله كالمثال الأول أو بحرف تنفيس كالمثال الثاني أو بقد نحو: والله قد يقوم زيد كما في سم. قوله: (التوكيد في هذا النوع) أي الواقع في جواب القسم واجب لأنهم كرهوا أن يؤكد الفعل بأمر منفصل وهو القسم من غير أن يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له. جامي.

قوله: (قدر قبل) وفي بعض النسخ قبله. قوله: (كان المعنى نفي القيام عنه) به أخذ الحنفية فقالوا: إذا قال الشخص والله أصوم حنث بالصوم والذي يقتضيه بناء الأيمان على العرف الحنث بعدم الصوم كما هو مذهب غيرهم. قوله: (وأجاز الكوفيون تعاقبهما) أي اللام والنون فيكتفي بأحدهما. قوله: (غير ذي جدة) بكسر الجيم أي سعة في المال. قوله: (فإما تريني الخ) اللمة بكسر

---

٧٥٢ ـ هو من المتقارب ومعناه حسن جداً. ويميناً نصب بفعل محذوف. أي أقسم يميناً أو أحلف. ولأبغض جواب القسم وفيه الشاهد حيث لم يدخله نون التأكيد وهو مضارع مثبت مقرون باللام وقع حالاً. قوله: يزخرف أي يزين أقواله بالمواعيد ثم لا يفعل.

٧٥٣ ـ هو من الطويل. واللام في لئن للتأكيد. ويك أصله يكن، وهي زائدة ههنا فلا تعمل شيئاً، أو يكون تامة أي لئن يكن الشأن. والشاهد في ليعلم إذ أصله ليعلمن بنون التأكيد فحذفها.

٧٥٤ ـ هو من البسيط: أي يا صاحبي منادى مفرد مرخم. والشاهد في إما تجدني حيث ترك فيه التوكيد بالنون بعد وقوع الفعل بعد إما المركبة من إن وما: إما للضرورة وإما أنه قليل. وغير ذي جدة =

وقوله:

٧٥٥ ـ فَـإِمَّـا تَـرَيْـنِـي وَلِـي لِـمَّـةٌ فَـإِنَّ الْـحَـوَادِثَ أَوْدَى بِـهَـا

وقوله:

فَإِمَّا تَرَيْنِي كابْنَةِ الرَّمْلِ ضَاحِياً عَـلَـى رِقَّـةٍ أَحْـفَـى وَلاَ أَتَـنَـعَّـلُ

وذهب المبرد والزجاج إلى لزوم النون بعد إما، وزعما أن حذفها ضرورة. **الثاني**: منع البصريون نحو: والله ليفعل زيد الآن، استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدّرة بالمؤكد كقولك: والله إن زيداً ليفعل الآن، وأجازه الكوفيون. ويشهد لهم ما تقدم من قراءة ابن كثير: لأقسم، والبيتين اهـ (وَقَلَّ) التوكيد (بَعْدَ مَا) الزائدة التي لم تسبق بأن، من ذلك قولهم: بعين ما أرينّك. وبجهد ما تبلغنّ، وحيثما تكوننّ آتك، ومتى ما تقعدنّ أقعد. وقوله:

اللام شعر الرأس وأودى هلك وهو يتعدى بالباء فمعنى أودى بها أهلكها وإنما لم يقل أودت بها ليوافق تأسيس القافية وهو الألف الواقعة قبل حرف متحرك قبل حرف الرويّ، زكريا. قوله: (كابنة الرمل) يعني الناقة ضاحياً يعني ملاقياً لحر الشمس على رقة يعني مع رقة جلد قدمي. قوله: (منع البصريون نحو والله ليفعل زيد الآن) أي من كل جواب قسم مضارع حالي مثبت ويظهر لي أن منعهم ذلك من لوازم قولهم السابق لا بد من اللام والنون، فإن نحو المثال المذكور لم يجتمع فيه اللام والنون لمنافاة النون للحال لاقتضائها الاستقبال.

قوله: (من قراءة ابن كثير لأقسم) ومن منع الإقسام على فعل الحال أول ذلك على إضمار مبتدأ أي لأنا أقسم اهـ زكريا. قال الدماميني: والذي يظهر مذهب الكوفيين إذ لا حاجة إلى الإضمار مع كون الحال لا ينافي القسم كما اعترف به البصريون في الجملة الاسمية اهـ. وفيه أن علة منع البصريين ليست فيما يظهر منافاة القسم للحال حتى يرد عليهم أنه لا ينافي الحال كما قالوا به في الجملة الاسمية بل إنه لا بد عندهم من اجتماع اللام والنون، والنون لا تأتي هنا لمنافاتها الحال كما قدمناه، فعلم ما في كلام البعض.

قوله: (التي لم تسبق بأن) سواء سبقت بأداة شرط أم لا كما مثل. قوله: (بعين ما أرينك) تقوله لمن يخفي أمراً أنت به بصير تصريح. قوله: (وبجهد ما تبلغن) تقوله لمن حملته فعلاً فأباه أي

= مفعول ثان لتجدني: من وجد في المال وجداً بتثليث الواو وجدة أي استغنى. والخلان: جمع خليل. والفاء جواب الشرط والشيم ـ بكسر الشين المعجمة وفتح الياء آخر الحروف ـ: جمع شيمة وهو الخلق والطبيعة.

٧٥٥ ـ ذكر مستوفى في شواهد الفاعل. والشاهد ههنا في: فإما تريني حيث ترك فيه نون التأكيد بعد إما الشرطية، وبه يرد على الزجاجي في اشتراطها بعد إما الشرطية.

٧٥٦ ـ إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُها

وقوله:

٧٥٧ ـ قَلِيلاً بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ

تنبيهان: الأوّل: مراد الناظم أن التوكيد بعد ما المذكورة قليل بالنسبة إلى ما تقدم، لا قليل مطلقاً، فإنه كثير كما صرح به في غير هذا الكتاب، بل ظاهر كلامه اطراده. وإنما كان كثيراً من قبل أن ما لما لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم فعاملوا الفعل بعدها معاملته بعد

لا بد لك من فعله مع مشقة تصريح. قوله: (إذا مات الخ) المعنى إذا مات منهم شخص سرق ابنه صفاته فصار مثله. وقوله: ومن عضة الخ قال الشارح في شرحه على التوضيح العضة بالتاء واحدة العضاة بالهاء وهو كل شجر عظيم له شوك والتاء عوض من الهاء الأصلية كما في شفة والشكير ما يثبت حول الشجرة من أصلها قاله الجوهري اهـ. قوله: (قليلاً به) أي حمداً قليلاً وضمير به للمال في بيت قبله اهـ زكريا. قوله: (لا قليل مطلقاً) أي بالنسبة لما تقدم وفي نفسه. قوله: (بل ظاهر كلامه اطراده) لكن في التصريح أنه لا يقاس على المواضع التي سمع فيها زيادة ما وأنه لا يحذف منها ما. قوله: (لما لازمت هذه المواضع) يعني بعد عين وجهد وحيث ومتى وعضة وقليلاً في التراكيب المتقدمة وما أشبهها وعندي في اللزوم بالنسبة إلى متى نظر للقطع بجواز متى تقعد أقعد فتأمل، وإنما زيدت ما بعد النكرة لتوكيد الإبهام كما قال شيخنا. وقول البعض لزوال الإبهام سبق قلم.

قوله: (أشبهت) أي في اللزوم وأما قول شيخنا أي في التوكيد فيرد عليه أن المشابهة في التوكيد لا تتوقف على اللزوم لترتب التوكيد بما على مجرد حصولها. قوله: (معاملته بعد اللام) أي

---

٧٥٦ ـ كل من ذكر هذا من الشراح قال: وقولهم أي وقول ضاربي الأمثال: ومن عضة الخ وليس كذلك فإنه بيت شعر والدليل على ذلك قول الجوهري الشكير ما ينبت حول الشجر من أصلها قال الشاعر ومن عضة الخ وهذا مثل يضرب لمن كان أصلاً ينزع منه ما يشبهه، والمعنى ههنا: إذا مات الأب يسرق الولد شخص والده كأنه هو، وأصل العضة عضهة، فحذف منها الهاء وهو كل شجر عظيم شوكه. والشاهد فيه قوله لا ينبتن شكيرها حيث أكد لا ينبتن بالنون الثقيلة بعد كلمة لا.

٧٥٧ ـ قاله حاتم الطائي وتمامه:

إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَماً

من الطويل. والضمير في به يرجع إلى المال في البيت الذي قبله:

أَهِنْ لِلَّذِي تَهْوَى التِّلادَ فَإِنَّهُ إِذَا مُتَّ كَانَ المَالُ نَهْباً مُقَسَّمَا

وقليلاً منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف: أي حمداً قليلاً يحمدنك وارثك بعد استيلائه على مالك. ووارث فاعل يحمدنك. والشاهد في تأكيد يحمدنك بالنون الثقيلة وهذا بعد ما الزائدة قليل، ولا سيما إذا لم يسبق بأن.

اللام. نص على ذلك سيبويه كما حكاه في شرح الكافية. **الثاني**: كلامه يشمل ما الواقعة بعد رب، وصرح في الكافية بأن التوكيد بعدها شاذ، وعلل ذلك بأن الفعل بعدها ماضي المعنى، ونص بعضهم على أن إلحاق النون بعدها ضرورة، وظاهر كلامه في التسهيل أنه لا يختص بالضرورة وهو ما يشعر به كلام سيبويه فإنه حكى ربما يقولن ذلك. ومنه قوله:

٧٥٨ ـ رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ

اهـ. (وَلَمْ) أي وقل التوكيد بعد لم كقوله:

٧٥٩ ـ يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

تنبيه: نص سيبويه على أنه ضرورة لأن الفعل بعدها ماضي المعنى كالواقع بعد ربما. قال في شرح الكافية: وهو بعد ربما أحسن (وَبَعدَ لاَ) أي وقلّ التوكيد بعد لا النافية. قال في شرح الكافية: وقد يؤكد بإحدى النونين المضارع المنفي بلا تشبيهاً بالنهي كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً

في مطلق توكيده فلا يرد أن توكيده بعد اللام واجب عند البصريين وبعد ما هذه قليل. قوله: (ماضي المعنى) أي فلا يناسبه التوكيد بالنون المقتضية للاستقبال والمراد ماضي المعنى غالباً فلا يرد ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين. قوله: (وظاهر كلامه في التسهيل الخ) يصح تمشيته على أنه قليل وعلى أنه شاذ. قوله: (ربما أوفيت الخ) أي نزلت والعلم الجبل وفي بمعنى على والشاهد في ترفعن وفاعله شمالات جمع شمال ريح من ناحية القطب، زكريا.

قوله: (أي وقل التوكيد بعد لم) القلة بالنسبة إلى التوكيد بعد لم بمعنى الندور كما في ابن الناظم وغيره. قوله: (يحسبه) أي الجبل الذي عمه الخصب وحفه النبات والشاهد في ما لم يعلما اهـ عيني. وهذا ما نقله السيوطي في شرح شواهد المغني عن الأعلم ثم قال: وقال ابن هشام اللخمي ليس كذلك وإنما شبه اللبن في القعب لما عليه من الرغوة حتى امتلأ بشيخ معمم فوق كرسي وما قبله من الأبيات يدل على ذلك اهـ. قوله: (كالواقع بعد ربما) أي في أنه ماضي المعنى. قوله: (وهو بعد ربما أحسن) قال شيخنا وتبعه البعض لعله لأن لم تقلب المضارع إلى المضي أبداً بخلاف ربما فإنها قد تدخل على المستقبل كما في: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [سورة الحجر، الآية:٢] اهـ. ويحتمل أن الأحسنية لوجود ما الزائدة التي يؤكد بعدها كثيراً في غير ربما. قوله: (وبعد لا) لم يحتج لتقييدها بالنافية لأنه قد علم من قوله ذا طلب اطراد التوكيد بعد لا

---

٧٥٨ ـ ذكر مستوفى في شواهد حروف الجر. والشاهد في ترفعن حيث أكده بالنون الخفيفة وهذا نادر بعد تقدم رب على ما.

٧٥٩ ـ قاله أبو حيان الفقعسي. والضمير في يحسبه يرجع إلى الجبل لأنه يصف جبلاً قد عمه الخصب وحفه النبات. والشاهد في ما لم يعلما حيث أكده بنون التأكيد بعد مضي لم الجازمة، وهذا نادر. وشيخاً مفعول ثان ليحسبه، ومعمماً صفته.

﴿لَا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [سورة الأنفال، الآية:٢٥] وقد زعم قوم أن هذا نهي وليس بصحيح. ومثله قول الشاعر:

٧٦٠ ـ فَلاَ الْجَارَةُ الدُّنْيَا بِهَا تُلْحِيَنَّهَا وَلاَ الضَّيْفُ فِيهَا إِنْ أَنَاخَ مُحَوَّلُ

إلا أن توكيد تصيبنَّ أحسن لاتصاله بلا فهو بذلك أشبه بالنهي كقوله تعالى: ﴿لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [الأعراف:٢٧] بخلاف قول الشاعر فإنه غير متصل بلا فبعد شبهه بالنهي، ومع ذلك فقد سوغت لا توكيده وإن كانت منفصلة فتوكيد تصيبن لاتصاله أحق وأولى. هذا كلامه بحروفه.

تنبيهان: ما اختاره الناظم هو ما اختاره ابن جني. والجمهور على المنع. ولهم في الآية تأويلات: فقيل لا ناهية والجملة محكية بقول محذوف هو صفة فتنة فتكون نظير:

٧٦١ ـ جَاءوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

النافية نكت. قوله: (وليس بصحيح) لعل وجهه أن الجملة صفة فتنة والجملة الإنشائية لا تقع صفة اهـ سم. أي والأصل عدم التأويلات الآتية من طرف من جعل لا ناهية. قوله: (فلا الجارة الدنيا) أي القريبة لها أي لجمزة محبوبته وتلحينها خبر الجارة إن ألغيت لا وخبر لا إن أعملت عمل ليس من لحيته ألحاه إذا لمته وفيها بمعنى عنها والضمير لجمزة وتقدير عجز البيت ولا الضيف محول عنها إن أناخ أي نزل. وجمزة بالجيم والزاي نقله شيخنا. وقوله وخبر لا إن أعملت عمل ليس أي بناء على القول بجواز عملها في المعرفة، والذي في المغني بها بالباء بدل اللام وعليه فالباء ظرفية والضمير المجرور بها عائد إلى أرض المحبوبة، وكذا الضمير في فيها وفيها حال من الضيف صرح بذلك الدماميني.

قوله: (ما اختاره الناظم) أي من جواز التوكيد بعد لا النافية على قلة. قوله: (على المنع) أي منع التوكيد بالنون بعد لا النافية إلا في الضرورة. قوله: (بقول محذوف هو صفة فتنة) والتقدير:

---

٧٦٠ ـ قاله النمر بن تولب العكلي من قصيدة من الطويل. الفاء للعطف، ولا للنفي والجارة مبتدأ، والدنيا صفته: أي القريبة ولها حال أي لجمزة المذكورة في أول القصيدة وهو:

تَأَبَّدَ مِنْ أَطْلاَلِ جَمْزَةَ مَأْسَلٌ فَقَدْ أَقْفَرَتْ مِنْهَا سَرَاء فَيَذْبُلُ

وجمزة بالجيم اسم محبوبته، والأطلال جمع طلل: الدار وهو آثارها. ومأسل بفتح الميم اسم رملة. وأقفرت أي خلت. وسراء بفتح السين المهملة وبالمد اسم بلد. ويذبل بفتح الياء آخر الحروف وسكون الذال المعجمة وضم الباء الموحدة اسم جبل. وتلحينها جملة خبر مبتدأ من لحيته ألحاه إذا لمته وفيه الشاهد حيث أدخل فيها النون بعد لا النافية تشبيهاً لها في اللفظ بلا الناهية. قوله منها أي من جمزة والتقدير ولا الضيف محول عنها إن أناخ: أي نزل، لأن إناخته مركوبه تكون للنزول وذلك لحسن قيامها بالضيف.

٧٦١ ـ قد مر هذا في النعت. وأورد ههنا للتنظير، وذلك أن مذهب الجمهور منع التوكيد بالنون بعد لا النافية إلا في الضرورة، وأجازه ابن مالك وابن جني محتجين بقوله تعالى: ﴿**واتقوا فتنة لا تصيبن** =

وقيل: لا ناهية، وتم الكلام عند قوله: فتنة، ثم ابتدأ نهي الظلمة عن التعرّض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة فأخرج النهي عن إسناده للفتنة فهو نهي محوّل، كما قالوا لا أرينك هاهنا، وهذا تخريج الزجاج والمبرد والفراء. وقال الأخفش الصغير: لا تصيبنَّ هو على معنى الدعاء. وقيل: جواب قسم والجملة موجبة والأصل لتصيبن كقراءة ابن مسعود وغيره، ثم أشبعت اللام وهو ضعيف لأن الإشباع بابه الشعر. وقيل: جواب قسم ولا نافية ودخلت النون تشبيهاً بالموجب كما دخلت في قوله:

واتقوا فتنة مقولاً فيها لا تصيبن الخ أي وفي لا تصيبن الخ تحويل النهي الآتي بيانه في الوجه الثاني ويحتمل عندي تنزيل الفتنة منزلة العاقل الذي ينهي فلا تحويل. قوله: (**فأخرج النهي عن إسناده للفتنة**) يعني أن النهي وإن كان باعتبار القصد الأصلي عن تعرض المخاطبين للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة والأصل لا تتعرضوا للظلم فتصيبكم الفتنة خاصة لكنه حول في العبارة عن إيقاعه على هذا التعرض إلى إيقاعه على الإصابة المسببة عنه وأوقع الذين ظلموا موقع ضمير خطاب جماعة الذكور تنبيهاً على أنهم إن تعرضوا كانوا ظالمين، فقول الشارح أخرج أي حول. وقوله: عن إسناده أي إيقاعه وصلته محذوفة أي إسناده للتعرض للظلم. وقوله للفتنة متعلق بأخرج واللام بمعنى إلى مع حذف أي إلى إسناده لإصابة الفتنة أي تنزيلاً للمسبب منزلة السبب. وعلى هذا فالإصابة خاصة بالمتعرضين لأن مفعول الإصابة هو فاعل التعرض بخلاف الوجه الأول ومن في منكم على هذا لبيان الجنس لا للتبعيض لئلا ينقسم المتعرضون للظلم إلى ظالم وغير ظالم وليس كذلك بخلاف الوجه الأول فمن عليه للتبعيض. قوله: (**كما قالوا لا أرينك**) هو نهي محول عن إسناده للمخاطب إلى إسناده للمتكلم والأصل لا تأت فحول النهي عن الإتيان الذي هو سبب لرؤيته إلى المسبب الذي هو الرؤية سم.

قوله: (هو على معنى الدعاء) أي فلا دعائية لا نافية وحينئذ فهي إنشائية فلا تكون صفة فتنة فلا بد من تقدير القول أو الوقف على فتنة، ولا يخفى أنه يلزم على هذا الوجه أن يكون الدعاء على الظالمين وغيرهم وأنه إنما يأتي إذا كان هذا الكلام مقولاً عن لسان بعض الناس، وفي ذلك ما لا يخفى فهذا الوجه عندي شديد الضعف فتأمل. قوله: (وقيل جواب قسم ولا نافية) قال البعض: كان الصواب عدم ذكر هذا في التأويلات المذكورة لأنها على مذهب الجمهور المانعين جواز التوكيد بعد لا النافية اهـ. وقد يدفع بحمل إنكارهم مجيء التوكيد بعد النفي بلا على النفي الذي ليس جواب قسم بدليل قولهم هنا بسماعه في النفي الذي هو جواب قسم. قوله: (تشبيهاً بالموجب) أي

= **الذين ظلموا﴾** [سورة الأنفال، الآية: ٢٥] وأجابوا بأن لا في الآية ناهية. والجملة محكية بقول محذوف هو صفة فتنة كما في قوله: جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط. تقديره جاءوا بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط.

تَاللهِ لاَ يُحْمَدَنَّ الْمَرْء مُجْتَنِباً فِعْلَ الكِرام. . . .

وقال الفراء: الجملة جواب الأمر نحو قولك: انزل عن الدابة لا تطرحنك، ولا نافية ومن منع النون بعد لا النافية منع انزل عن الدابة لا تطرحنك. **الثاني**: إذا قلنا بما رآه الناظم فهل يطرد التوكيد بعد لا كلامه يشعر بالاطراد مطلقاً، لكن نص غيره على أنه بعد المفصولة ضرورة (وَغَيْرَ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الجَزَا) أي وقلّ بعد غير إما الشرطية من طوالب الجزاء، وذلك يشمل إن المجردة عن ما وغيرها، ويشمل الشرط والجزاء. فمن توكيد الشرط بعد غير إما قوله:

٧٦٢ ـ مَنْ يُثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيِبِ

ومن توكيد الجزاء قوله:

بالجواب الموجب أي في التوكيد مع كونه سماعياً. قوله: (جواب الأمر) يعني اتقوا وممن ذكر هذا الوجه الزمخشري وهو فاسد لأن المعنى حينئذ أن تتقوها لا تصيب الظالم خاصة. وقوله إن التقدير إن أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردود لأن الشرط إنما يقدر من جنس الأمر لا من جنس الجواب، ألا ترى أنك تقدر في ائتني أكرمك إن تأتني أكرمك اهـ مغني. وأجاب التفتازاني بأنه على رأي من يقدر ما يناسب الكلام ولا يلتزم كون المقدر من جنس الأمر ولا موافقاً له نفياً وإثباتاً فيصح في الآية تقدير إن لم تتقوا وتقدير إن أصابتكم كذا في الشمني.

قوله: (**مطلقاً**) أي سواء كانت لا مفصولة من المضارع بفاصل كما في قوله فلا الجارة الدنيا البيت المتقدم أو موصولة به. قوله: (**على أنه بعد المفصولة ضرورة**) الذي في المغني أنه بعد المفصولة والموصولة سماعي. قوله: (**وذلك يشمل الخ**) أي قولنا وقل بعد غير إما الشرطية لكن محط شمول إن وغيرها قوله غير إما ومحط شمول الشرط والجزاء قوله بعد غير. قوله: (**وغيرها**) بالنصب عطفاً على أن. قوله: (والجزاء) أي جزاء غير إما من طوالب الجزاء لعدم شمول كلام المصنف جزاء إما، ويمكن أن يعمم في الجزاء بناء على أن جزاء إما داخل في كلام المصنف بمفهوم الموافقة الأولوي فاعرفه. قوله: (من يثقفن) بالبناء للمجهول أي يوجدن يقال ثقفته من باب فهم أي وجدته والآيب الراجع وتوهم البعض أن يثقفن مبني للفاعل بمعنى يوجدن فقال: يثقفن مضارع ثقف من باب علم يعلم أي يوجدن اهـ وهو خطأ واضح، ثم رأيت في نسخة صحيحة من العيني ونسخة صحيحة من ابن الناظم تثقفن بتاء الخطاب مبنياً للفاعل فيكون بمعنى تجدن وهو

---

٧٦٢ ـ تمامه:

أَبداً وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِ

هو من الكامل. الشاهد في يثقفن حيث أكده بالنون الخفيفة وهو فعل واقع لغير أما، وهو قليل. وهو من ثقف يثقف من باب علم يعلم: إذا وجد. والفاء جواب الشرط. والآيب الراجع. وبنو قتيبة من باهلة. وشاف خبر لقتل بني قتيبة.

٧٦٣ ـ فَمَهما تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا

وقوله:

٧٦٤ ـ نُبَتُّم نَبَاتَ الْخَيْزُرَانِيِّ فِي الْوَغَى حَدِيثاً مَتَى مَا يَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا

تنبيهان: **الأول**: مقتضى كلامه أن ذلك جائز في الاختيار وبه صرح في التسهيل فقال: وقد تلحق جواب الشرط اختياراً، وذهب غيره إلى أن دخولها في غير شرط إما وجواب الشرط مطلقاً ضرورة.

الثاني: جاء توكيد المضارع في غير ما ذكر وهو في غاية الندرة ولذلك لم يتعرض له، ومنه قوله:

٧٦٥ ـ لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعُرَنَّ إِذَا مَا قَرَّبُوهَا مَنْشُورَةً وَدُعِيتُ

وأشذ من هذا توكيد أفعل في التعجب كقوله:

وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ عَضْبَي[1] صَرِيمَةً فَأَحْرِ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا

واضح. قوله: (فمهما تشأ الخ) منه متعلق بتعطكم وفزارة فاعل تشأ. قوله: (حديثاً) أي حدث حديثاً أي قل ذلك جهاراً فإنه مسلم.

قوله: (وجواب الشرط) معطوف على غير. وقوله: مطلقاً أي سواء كان جواب إما أو جواب غيرها. قوله: (الثاني جاء) أي لضرورة الشعر كما قاله المرادي فمع كونه في غاية الندرة كما قال الشارح هو خاص بالضرورة. قوله: (في غير ما ذكر) أي غير المواضع السبعة. قوله: (ليت شعري) أي علمي أي ليتني أعلم والضمير في قربوها لصحيفة الأعمال. قوله: (وأشذ من هذا توكيد أفعل في التعجب) أي لأنه ماض معنى. قوله: (ومستبدل من بعد عضبى صريمة) قال الشمني عضبي

---

٧٦٣ ـ قاله الكميت بن معروف من قصيدة من الطويل ومهما اسم يتضمن معنى الشرط ولهذا جزم تشأ في الموضعين. وفزارة بكسر الفاء في غطفان والشاهد في تمنعا: أصله تمنعن مؤكداً بالنون الخفيفة، أكده لتأكيد الجزاء ثم أبدلها ألفاً للوقف.

٧٦٤ ـ قاله النجاشي. من الطويل. وحديثاً نصب بفعل محذوف تقديره حدث حديثاً. ومتى للشرط. وما زائدة. ويأتك الخير جملة فعل الشرط. وينفعا جوابه. وفيه الشاهد حيث دخلت فيه نون التوكيد وهو جواب الشرط.

٧٦٥ ـ وبعده:

أَلِيَ الْفَوْزُ أَمْ عَلَيَّ إِذَا حُـ ـوسِبْتُ أَنِّي عَلَى الْحِسَابِ مُقِيتُ

قالهما السموأل بن عاديا الغساني اليهودي من قصيدة من الخفيف: أي ليتني أشعر فأشعر هو الخبر، وناب شعري الذي هو المصدر عن أشعر ونابت الياء عن اسم ليت الذي في ليتني. والشاهد في أشعرن حيث أكده بالنون الخفيفة وهو متبت عار عن معنى الطلب والشرط ونحوهما. وهذا في غاية الندرة. وما زائدة. والضمير في قربوها يرجع إلى الصحيفة في البيت الذي قبله. ومنشورة حال. وكذا دعيت بتقدير قد. والهمزة في ألي للاستفهام. والمقيت المقتدر والحافظ الشاهد. وهو المراد ههنا.

(١) قوله: (ومستبدل من بعد عضبي) بالعين المهملة وبعد الضاد باء موحدة، هذا اللفظ على شهرته بين أهل العلم لم يوجد في القاموس، وإنما الذي فيه في فصل الغين المعجمة من باب المعتل غضباً كسلمى مائة من الإبل. اهـ قاله نصر.

وهذا من تشبيه لفظ بلفظ وإن اختلفا معنى. وأشذ من هذا قوله:

أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُ والشُّهُودَا

(وَآخِرَ المؤَكَّدِ ٱفْتَحْ) لما عرفت أول الكتاب أنه تركب معها تركيب خمسة عشر، ولا فرق بين أن يكون صحيحاً (كَابْرُزَا) إذ أصله ابرزن بالنون الخفيفة فأبدلت ألفاً في الوقف كما سيأتي، واضربن، أو معتلاً نحو: اخشين وارمين واغزون: أمراً كما مثل، أو مضارعاً نحو: هل تبرزن وهل ترمين. هذه لغة جميع العرب سوى فزارة فإنها تحذف آخر الفعل إذا كان ياء تلي كسرة، نحو ترمين فتقول هل ترمن يا زيد، ومنه قوله:

٧٦٦ ـ وَلاَ تُقَاسِنَّ بَعْدِي الْهَمَّ وَالْجَزَعَا

هذا إذا كان الفعل مسنداً لغير الألف والواو والياء، فإن كان مسنداً إليهن فحكمه ما أشار إليه بقوله: (وَاشْكُلْهُ قَبلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ) أي بما جانس ذلك المضمر (مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا) فيجانس الألف الفتح والواو الضم والياء الكسر (وَالْمُضْمَرَ) المسند إليه الفعل (ٱحْذِفَنَّهُ) لأجل التقاء الساكنين مبقياً حركته دالة عليه (إلاَّ الألِفْ) أبقها لخفتها. تقول: يا قوم هل تضربن بضم الباء. ويا هند هل تضربن بكسرها، فأصل يا قوم هل تضربن هل تضربونن فحذفت نون

معرفة لا تنون ولا تدخلها أل وهي مائة من الإبل وصريمة تصغير صرمة بالكسرة وهي القطعة من الإبل نحو الثلاثين وأحريا بحاء مهملة فراء فتحتية. قوله: (من تشبيه لفظ) وهو أفعل في التعجب بلفظ وهو أفعل في الأمر سم. قوله: (وآخر المؤكد افتح) بيان لقاعدة. وقوله: وأشكله إلى آخر البيت استثناء منها. قوله: (فإنها تحذف آخر الفعل الخ) الظاهر أن الفعل على هذه مبني على فتحة الياء المحذوفة. قوله: (هذا) أي ما ذكر من فتح آخر المؤكد. قوله: (وأشكله) أي حرك آخر المؤكد حالة كون هذا الآخر قبل مضمر لين بفتح اللام مخفف لين هذا هو المسموع، والظاهر وإن جاز كسرها على أنه من النعت بالمصدر. وقوله: من تحرك بيان لما وقول الشيخ خالد متعلق بحانس غير ظاهر.

قوله: (المسند إليه) قيد به نظراً إلى المتبادر من لفظ المضمر وإلا فيصح أن يراد بالمضمر ما يعم الحرف المجعول علامة للتثنية والجمع مجازاً على لغة أكلوني البراغيث نحو: هل يضربن الزيدون بضم الباء. قوله: (احذفنه لأجل التقاء الساكنين) أي لأنه ليس على حده الجائز إذ شرطه أن يكون الساكنان في كلمة وهنا ليس كذلك بل النون كالكلمة المنفصلة كذا قاله سم، والصحيح الذي درج عليه الشارح فيما يأتي عدم اشتراط كونهما في كلمة بدليل نحو أتحاجوني وعلة الحذف عند من لا يشترط ذلك استثقال الكلمة واستطالتها لو أبقى المضمر. فإن قلت: المقتضى للحذف على كلا

---

٧٦٦ ـ والشاهد فيه حذف الياء من ولا تقاسن، لأن أصله لا تقاسين. وهذا لغة فزارة، ولغة غيرهم لا تقاسين بإثبات الياء مفتوحة كما علم في موضعه.

الرفع لكثرة الأمثال فصار تضربون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين. وأصل يا هند هل تضربن هل تضربينن، فعل به ما ذكر. وتقول يا زيدان هل تضربان، فأصل تضربان تضربانن فحذفت نون الرفع لما ذكر، ولم تحذف الألف لخفتها ولئلا يلتبس بفعل الواحد، ولم تحرك لأنها لا تقبل الحركة وكسرت نون التوكيد بعدها لشبهها بنون التثنية في زيادتها آخراً بعد ألف. هذا كله إذا كان الفعل صحيحاً، فإن كان معتلاً نظرت إن كان بالواو والياء فكالصحيح. تقول: يا قوم هل تغزن وهل ترمن بضم ما قبل النون، ويا هند هل تغزن وهل ترمن بكسره، فتحذف مع نون الرفع الواو والياء. وتقول هل تغزوان وترميان فتبقى الألف. فإن قلت ليس هذا كالصحيح لأنه حذف

القولين موجود في اضربان فلم لم تحذف الألف؟ قلت: لمانع وهو الالتباس بالمفرد لو حذفت الألف والمانع يغلب على المقتضى. فإن قلت: كسر النون يدفع اللبس. قلت: المقتضى لكسر النون مشابهتها نون التثنية في الوقوع آخراً بعد الألف فإذا ذهبت الألف ذهب مقتضى الكسر. فإن قلت: كان ينبغي حينئذ حذف الألف في اضربنان لعدم الالتباس. قلت: لو حذف لزال الغرض الذي أتى به لأجله وهو الفصل بين الأمثال وما قدمناه من الخلاف في كون التقاء الساكنين فيما مر على حده أولاً إنما هو مع النون الثقيلة أما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقاً لعدم إدغام الساكن الثاني. قوله: (لكثرة الأمثال) أي الزوائد فلا يرد نحو النسوة جنن ويجنن كما قدمناه أول الكتاب، ثم ما ذكره لا يتأتى مع الخفيفة مع أن نون الرفع تحذف معها أيضاً فيما ذكر إلا أن يقال: حذفت مع الخفيفة حملاً على حذفها مع الثقيلة طرداً اهـ سم. وتقدم تعليل الحذف بالتخفيف أيضاً في كلام زكريا. قوله: (هذا كله) أي ما ذكر من شكل الآخر بالمجانس وحذف المضمر إلا الألف.

قوله: (هل تغزن وهل ترمن) أصل الأول قبل التوكيد بالنون تغزوون استثقلت الضمة على الواو الأولى فحذفت الضمة ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال ثم الواو لالتقاء الساكنين مع كون الضمة قبلها دليلاً عليها، وأصل الثاني قبل التوكيد بالنون ترميون استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون إلى آخر ما تقدم، وإن شئت قلت: استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم قلبت كسرة الميم ضمة لتناسب الواو ثم أكد بالنون إلى آخر ما تقدم. قوله: (ويا هند هل تغزن وهل ترمن بكسره) أصل الأول تغزوين استثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين، ثم أكد بالنون فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال ثم الياء لالتقاء الساكنين. إن شئت قلت: استثقلت الكسرة على الواو فحذفت الكسرة ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم قلبت ضمة الزاي كسرة لتناسب الياء ثم أكد بالنون إلى آخر ما تقدم. وأصل الثاني ترميين استثقلت الكسرة على الياء فحذفت الكسرة ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون إلى آخر ما تقدم. قوله: (ليس هذا) أي المعتل بالواو والياء.

آخره وجعلت الحركة المجانسة على ما قبل الآخر بخلاف الصحيح. قلت: حذف آخره إنما هو لإسناده إلى الواو والياء لا لتوكيده فهو مساو للصحيح في التغيير الناشىء عن التوكيد، ولذلك لم يتعرض له الناظم. وإن كان بالألف فليس كالصحيح فيما ذكر، بل له حكم آخر أشار إليه بقوله: (وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِف فَاجْعَلْهُ) أي الألف (مِنْهُ) أي من الفعل (رَافِعاً) حال من الفعل أي حال كون الفعل رافعاً (غَيْرَ الْيَا وَالْوَاوِ) أي بأن رفع الألف أو النون أو ضميراً مستتراً أو اسماً ظاهراً (يَاءَ) مفعول ثان لأجعل: أي اجعل الألف حينئذ ياء نحو: هل تخشيان وترضيان يا زيدان؟ وهل تخشينان وترضينان يا نسوة؟ ويا زيد هل تخشين وترضين؟ وهل يخشين ويرضين زيد؟ والأمر في ذلك كالمضارع (كاسْعَيَنَّ سَعْيَا) يا زيد وكذا بقية الأمثلة.

تنبيه: إنما وجب جعل الألف ياء لأن كلامه في الفعل المؤكد بالنون وهو المضارع والأمر، ولا تكون الألف فيهما إلا منقلبة عن ياء غير مبدلة كيسعى، أو مبدلة من ياء والياء منقلبة عن واو كيرضى لأنها من الرضوان (وَاحْذِفْهُ) أي الألف (مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ) أي الياء والواو

قوله: (لأنه حذف آخره) أي إذا رفع الواو والياء. قوله: (إنما هو لإسناده إلى الواو والياء) بدليل أنه إذا لم يسند إليهما ثبت الآخر مفتوحاً نحو: هل تغزون يا زيد وهل ترمين يا عمرو؟. قوله: (وإن كان بالألف) أي معتلاً بالألف. قوله: (في آخر الفعل) فيه ظرفية الشيء في نفسه لأن الآخر هو الألف، ويدفع بأن المراد بالآخر ما قابل الأول وحينئذ تكون الظرفية من ظرفية الجزء في الكل. قوله: (منه) حال من الضمير في اجعله. قوله: (حال من الفعل) أي من ضمير الفعل أي من للضمير الراجع إلى الفعل. قوله: (نحو هل تخشيان) نشر على ترتيب اللف ومثل بفعلين إشارة إلى أنه لا فرق بين كون الألف منقلبة عن ياء كيخشى أو واو كيرضى لأنه من الرضوان. قوله: (والأمر في ذلك كالمضارع) أي في التمثيل المذكور أي في غالبه وإلا فالأمر لا يرفع الظاهر بخلاف المضارع. قوله: (عن ياء غير مبدلة) أي عن ياء أصلية ليست مبدلة عن شيء. قوله: (لأنه من الرضوان) فأصل يرضى يرضو قلبت الواو ياء لمجاوزتها متطرفة ثلاثة أحرف ثم الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، هذا ما يفيد كلام الشارح ولعلهم لم يقلبوا الواو من أول الأمر ألفاً ليكون في المضارع ما في الماضي من قلب الواو ياء فإن أصل رضي رضو قلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسره فاعرف ذلك.

قوله: (واحذفه أي الألف) إنما لم يقلب ياء كما تقدم لأنه لو كان هنا ياء لاجتمع ياءان في نحو اخشين يا هند إذ كان يقال اخشيين بفتح الياء الأولى المنقلبة عن الألف وكسر الثانية الفاعل، وكذا في نحو هل ترضين يا دعد إذ كان يقال ترضيين وكل ذلك ثقيل ولا يلزم ذلك فيما تقدم. وجعل شيخنا وتبعه البعض اللازم على قلب الألف ياء في نحو: هل ترضيين يا دعد اجتماع واو وياء إذ كان يقال ترضوين وهو أيضاً ثقيل وهذا سهو منهما عن كون الملزوم قلب الألف ياء والله

وتبقى الفتحة قبلهما دليلاً عليه (وَفِي وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي) أي تبع. يعني أن الواو بعد حذف الألف تضم والياء تكسر. وإنما احتيج إلى تحريكهما ولم يحذفا لأن قبلهما حركة غير مجانسة أعني فتحة الألف المحذوفة، فلو حذفا لم يبق ما يدل عليهما (نَحْوُ ٱخْشِيَنَ يَا هِنْدُ) وهل ترضين يا هند (بِالْكَسْرِ وَيَا قَوْمُ ٱخْشَوُنْ) وهل ترضون (وَٱضْمُمْ) الواو (وَقِسْ) على ذلك (مُسَوِّيَا).

تنبيهان: الأول: أجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها نحو: اخشين يا سند، فتقول اخشن. وحكى الفراء أنها لغة طيئ. **الثاني**: فرض المصنف الكلام على الضمير وحكم الألف والواو اللذين هما علامة ـ أي بأن أسند الفعل إلى الظاهر على لغة أكلوني البراغيث ـ كحكم الضمير. وهذا واضح (وَلَمْ تَقَعْ) أي النون (خَفِيفَةً بَعْدَ الأَلِفْ) أي سواء كانت الألف اسماً بأن كان الفعل مسنداً إليها، أو حرفاً بأن كان الفعل مسنداً إلى ظاهر على لغة أكلوني البراغيث، أو كانت التالية لنون جماعة النساء، وفاقاً لسيبويه والبصريين سوى يونس، وخلافاً ليونس والكوفيين لأن فيه التقاء الساكنين على غير حده (لَكِنْ) تقع (شَدِيدَةً وَكَسْرُهَا) لالتقاء الساكنين

الموفق. قوله: (دليلاً عليه) أي الألف وذكره باعتبار أنه حرف مثلاً موافقة للنظم. قوله: (وفي واو ويا) من وضع الظاهر موضع المضمر. قوله: (أعني فتحة الألف) فيه مسامحة والمراد فتحة ما قبل الألف. قوله: (أجاز الكوفيون حذف الياء الخ) وهل تبقى حركة ما قبلها حين حذفها أو يكسر دلالة على الياء قال بعضهم: وهذا الذي ينبغي.

قوله: (وحكم الألف والواو اللذين هما علامة الخ) لم يذكر الياء لأنها لا تكون إلا ضميراً. قوله: (ولم تقع خفيفة الخ) هذا شروع فيما تنفرد فيه الخفيفة عن الثقيلة وهو أربعة: الأول ما ذكره في هذا البيت. قوله: (أي النون) صريح في أن خفيفة بالنصب على الحال من ضمير تقع ويصح رفعها على الفاعلية والوجهان جاريان في قوله شديدة أيضاً. قوله: (وفاقاً لسيبويه والبصريين) هو وما عطف عليه راجعان لعدم وقوع الخفيفة بعد الألف بأقسامها الثلاثة. قوله: (لأن فيه التقاء الساكنين) أي بالنظر إلى أصل الخفيفة وهو السكون وإلا فسيأتي أن من أجاز وقوعها بعد الألف يكسرها. نعم روي عن يونس إبقاؤها ساكنة والالتقاء على هذا ظاهر. قوله: (على غير حده) أي غير طريقه الجائز لأن الساكن الثاني غير مدغم. قوله: (لالتقاء الساكنين) قال سم: فيه نظر لأن التقاء الساكنين متحقق مع الكسر ولا يزيله اهـ. وأجاب الإسقاطي بأنه ليس المراد بالتقاء الساكنين الألف والنون كما هو مبني النظر بل النونين يعني أن النون المشددة ذات نونين أولاهما ساكنة والثانية محركة بالكسر لئلا تلتقي ساكنة مع النون الأولى، ويدل على أن هذا مراد الشارح قوله: معللاً وقوع الشديدة بعد الألف لأنه أي التقاء الساكنين بين الألف والنون على حده الخ أي لأنه لو كان مراده بالساكنين الألف والنون لناقض قوله لالتقاء الساكنين قوله لأنه على حده لاقتضاء الأول زواله لأن معناه لدفع التقاء الساكنين والثاني بقاءه. قال شيخنا: وما ذكره بعيد إذ لو كان التحريك لالتقاء

(أُلِفْ) لأنه على حده، إذ الأوّل حرف لين والثاني مدغم. ويعضد ما ذهب إليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم: فدمرانّهم تدميراً حكاها ابن جني. ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة يونس، الآية:٨٩].

تنبيهان: الأول: ذكر الناظم أن من أجاز الخفيفة بعد الألف يكسرها، وحمل على ذلك القراءتين المذكورتين. وظاهر كلام سيبويه وبه صرّح الفارسي في الحجة أن يونس يبقي النون ساكنة، ونظر ذلك بقراءة نافع محياي. **والثاني**: هل يجوز لحاق الخفيفة بعد الألف إذا كان بعدها ما تدغم فيه على مذهب البصريين نحو: اضربان نعمان. قال الشيخ أبو حيان: نص بعضهم على المنع، ويمكن أن يقال يجوز، وقد صرّح سيبويه بمنع ذلك (وَأَلِفاً زِدْ قَبْلَهَا) أي زد قبل نون التوكيد (مُؤَكِّدًا فِعْلاً إِلَى نُونِ الإِنَاثِ أُسْنِدَا) لئلا تتوالى الأمثال، فتقول: هل تضربنان يا نسوة بنون مشددة مكسورة، وفي جواز الخفيفة الخلاف السابق كما تقدم. ولا يجوز ترك الألف فلا تقول هل تضربنن يا نسوة (وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ) أي تحذف النون الخفيفة وهي مرادة لأمرين. **الأول**: أن يليها ساكن نحو: اضرب الرجلَ تريد اضربن. ومنه قوله:

الساكنين بمعنى النونين لحركت الأولى كما هو الشأن في التقاء الساكنين اهـ. وعلل جماعة الكسر بمشابهتها نون المثنى وهو ما قدمه الشارح آنفاً.

قوله: (لأنه على حده) تعليل لقوله تقع شديدة واعترضه البعض بما علم اندفاعه من القولة السابقة ثم كون التقاء الساكنين هنا على حده مبني على الصحيح من عدم اشتراط كونهما في كلمة كما مر بيانه. قوله: (ولا تتبعان) فالواو للعطف ولا للنهي ونون الرفع محذوفة بها والنون مؤكدة. وقال: يمكن لجواز أن تكون الواو للحال ولا للنفي والموجود نون الرفع اهـ تصريح وليس عن الآية الأولى جواب اهـ سندوبي. قوله: (بقراءة نافع محياي) وجهها الوصل بنية الوقف. قوله: (نص بعضهم على المنع) هو ظاهر إطلاق الناظم. قوله: (ويمكن أن يقال يجوز) لأن الساكن الثاني مدغم فيه. قوله: (لئلا تتوالى الأمثال) نظر إلى الصحيح من عدم جواز وقوع الخفيفة بعد الألف فعلل بهذا التعليل الذي لا يظهر بالنسبة للخفيفة على مذهب من أجاز وقوعها بعد الألف لأن اللازم بالنسبة إليها توالي مثلين فقط، ولو نظر إلى المذهبين لعلل بقصد التخفيف كما علل غيره وكلا المسلكين صحيح.

قوله: (الخلاف السابق) أي بين يونس والكوفيين وبين غيرهم. وقوله: كما تقدم أي على ما تقدم من كسرها عند من أجاز الوقوع أو سكونها. قوله: (واحذف خفيفة الخ) وإنما لم تحرك عند ملاقاتها ساكناً كما يحرك التنوين عند ملاقاته ساكناً في الأكثر لنقصها عنه في الفضل بكونها في الفعل وهو في الاسم فقصدوا بحذفها وإبقائه محركاً إظهار شرف الاسم بتشريف ما يختص به على ما يختص بالفعل الذي هو دونه. قوله: (لساكن ردف) أي لها سواء تلت فتحة كاضرب الرجل يا زيد أو ضمة كاضرب الرجل يا قوم أو كسرة كاضرب الرجل يا هند. دماميني. قوله: (لا تهين

٧٦٧ ـ لاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْ   كَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

لأنها لما لم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المدّ فحذفت لالتقاء الساكنين، وإذا وليها ساكن وهي بعد ألف على مذهب المجيز فقال يونس إنها تبدل همزة وتفتح فتقول: اضرباء الغلام، واضربناء الغلام. قال سيبويه وهذا لم تقله العرب، والقياس اضرب الغلام واضربن الغلام يعني بحذف الألف والنون. **والثاني**: أن يوقف عليها تالية ضمة أو كسرة، وإلى ذلك

الفقير) أصله لا تهن بحذف الياء لالتقاء الساكنين فلما أكد الفعل ردت لزوال الالتقاء كذا في مطالع السعد. وما ذكره من دخول الجازم قبل النون هو الموافق لقوله: وبفعل آتيا ذا طلب وينقدح أن هذا الفعل معرب تقديراً لأن النون لم تدخل إلا بعد استيفاء الجازم مقتضاه وليس هو كالفعل المتصل بنون الإناث إذا دخل عليه الجازم لأن اتصال نون الإناث سابق على الجازم قاله شيخنا السيد، والذي ذكره هو كغيره في باب إعراب الفعل أنه في محل نصب أو جزم مع نون التوكيد أو نون الإناث إذا دخل عليه ناصب أو جازم، وتقدم هذا أيضاً في باب المعرب والمبني. وقوله علك أي لعلك وحمل لعل على عسى فقرن خبرها بأن وهو قليل وأراد بالركوع انحطاط الرتبة. والبيت من المنسرح لكن دخل في مستفعلن أوله الخرم بالراء بعد خبنه فصار فاعلن كما قاله الدماميني والشمني ويدل له بقية القصيدة ومنها بعد هذا البيت:

وصل حبال البعيد إن وصل الحبـ   ـل وأقص القريب إن قطعه

وارض من الدهر ما أتاك به   من قر عيناً بعيشه نفعه

فقول العيني ومن تبعه إنه من الخفيف خطأ. قوله: **(فقال يونس الخ)** ثم قوله: والقياس الخ هل يأتيان على ما قاله المصنف كما تقدم أن من يلحق الخفيفة بعد الألف يكسرها وحينئذ يفرق بين ما وليه ساكن وغيره أو خاص بما تقدم عن ظاهر كلام سيبويه أن من يلحقها بعد الألف يبقيها ساكنة اهـ سم. والظاهر الثاني لأن سيبويه المعارض ليونس فيما ذكر ظاهر كلامه كما مر أن يونس يسكنها بل جزم البعض بالثاني واستدل بما لا يدل. قوله: **(فتقول اضرباء الغلام)** أي يا زيدان واضربناء الغلام أي يا نسوة. قوله: **(والقياس)** أي على ما إذا وليها ساكن ولم تكن بعد الألف. قوله: **(بحذف الألف)** قال شيخنا: أي ألف التثنية من اضربا الغلام والألف الفاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد في اضربن الغلام. وقوله والنون أي نون التوكيد الخفيفة في المثالين اهـ. والمتبادر من كلام الشارح حذف الألف لفظاً وخطاً حتى من المثال الأول وهو الموافق لما في النسخ والقياس إثباتها خطأ في المثال الأول كما لا يخفى على العارف.

---

٧٦٧ ـ قاله الأضبط بن قريع من قصيدة من الخفيف. والشاهد في لا تهين: بكسر الهاء وسكون الياء آخر الحروف وبالنون، وأصله لا تهينن بنونين أولاهما مفتوحة، فحذفت النون الخفيفة لما استقبلها ساكن. قوله: علك أي لعلك. وإن تركع خبره. وأراد بالركوع الانحطاط من الرتبة والسقوط من المنزلة. والدهر قد رفعه جملة حالية. ويروى لا تعادي الفقير، فعلى هذا لا استشهاد فيه.

أشار بقوله: (وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ) فتقول يا هؤلاء اخرجوا، ويا هذه اخرجي، تريد اخرجنّ واخرجن. أما إذا وقعت بعد فتحة فسيأتي (وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا) أي الذي (مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا) فتقول في اضربن يا قوم واضربن يا هند إذا وقفت عليهما: اضربوا واضربي بردّ واو الضمير ويائه كما مر. وتقول في هل تضربن وهل تضربن إذا وقفت عليهما: هل تضربون وهل تضربين برد الواو والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف (وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا وَقْفاً) أي واقفاً، ويحتمل أن يكون مفعولاً له أي لأجل الوقف، وذلك لشبهها بالتنوين (كَمَا تَقُولُ فِي قِفاً قِفَا) ومنه: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [سورة العلق، الآية: ١٥] ﴿وَلَيَكُونًا﴾ [سورة يوسف، الآية: ٣٢] وقوله:

٧٦٨ ـ وَلاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللهُ فَاعْبُدَا

قوله: (واردد الخ) فإن قلت: لم رد المحذوف هنا في الوقف ولم يرد فيه في نحو هذا قاض مع زوال العلة؟ قلت: يرد فيه أيضاً وإن كان الأكثر خلافه. وعليه فالفرق أن المحذوف هنا وهو الفاعل كلمة وثم جزء كلمة والاعتناء بالكلمة أتم منه بجزئها زكريا: والذي يظهر لي في معنى كلام المصنف والشارح أنه إذا ورد عليك فعل مؤكد سابقاً بالنون الخفيفة لكونه في حال توكيده بها وصل مما بعده واتفق لك الوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيده بها واردد ما كان حذف لأجلها، وليس المراد أنه إذا صدر منك فعل تريد توكيده والوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيده بها واردد ما كان حذف لأجلها حتى يرد قول أبي حيان ما معناه الذي يظهر لي أن توكيد الفعل الموقوف عليه بالنون الخفيفة خطأ لأنها تحذف في الوقف من غير دليل عليها فلا يظهر للإتيان بها ثم حذفها بلا دليل فائدة. قوله: (في الوقف) تنازعه اردد وحذفتها. قوله: (كما مر) أي في قوله فتقول يا هؤلاء اخرجوا ويا هند اخرجي. قوله: (لزوال سبب الحذف) هو في النون اجتماع المثالين وفي الواو والياء التقاء الساكنين. دماميني.

قوله: (ألفا) ولذلك رسمت بالألف نظراً إلى حالتها عند الوقف كما هو قاعدة الرسم. قوله: (أي واقفاً) ضعف بأن مجيء المصدر حالاً سماعي وضعف الاحتمال الثاني بكون الوقف غير قلبي فالأولى كونه ظرفاً بتقدير وقت. قوله: (وذلك لشبهها بالتنوين) قال شيخنا: اسم الإشارة راجع إلى حذفها بعد الضم والكسر وقلبها ألفاً بعد الفتح اهـ وهو وجيه. قوله: (كقوله الخ) إن قلت: لعل

---

٧٦٨ ـ قاله الأعشى ميمون. وصدره:

وإيَّاكَ والمَيْتَاتِ لا تَقْرَبَنَّهَا

من قصيدة من الطويل. والشاهد في فاعبدا، إذ أصله فاعبدن بالنون الخفيفة، فأبدلت ألفاً للوقف. واختلف في الفاء فيه: فقيل جواب لاماً مقدرة، وقيل: زائدة، وقيل: عاطفة: أي تنبه فاعبد الله، فحذف تنبه وقدم المنصوب على الفاء إصلاحاً للفظ كيلا يقع الفاء صدراً.

وقوله:

فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثْأَرْ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ فَـإِنِّـي وَرَبِّ الـرَّاقِـصَـاتِ لأَثْـأَرُ

وندر حذفها لغير ساكن ولا وقف كقوله:

٧٦٩ ـ اضْـرِبَ عَـنْـكَ الـهـمُـومَ طَـارِقَـهَـا

وقوله:

٧٧٠ ـ كـمَـا قِـيـلَ قَـبْـلَ الْـيَـوْمِ خَـالِـفَ تُـذْكَـرَا

وحمل على ذلك قراءة من قرأ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [سورة الشرح، الآية: ١]. **خاتمة**: أجاز يونس للواقف إبدال الخفيفة ياء أو واواً في نحو: اخشين واخشون، فتقول: اخشيي واخشووا وغيره يقول: اخشي واخشوا وقد نقل عنه إبدالها واواً بعد ضمة وياء بعد كسرة مطلقاً،

المحذوف في البيتين والآية النون الثقيلة قلت تقليل الحذف والحمل على ما ثبت حذفه أولى قاله في المغني. قوله: (اضرب عنك) ضمنه معنى اطرد فعداه بعن وطارقها بدل من الهموم.

قوله: (وحمل على ذلك قراءة الخ) وحملها بعضهم على أنها من النصب بلم كما جزم بلن مقارضة بين الحرفين. دماميني. قوله: (مطلقاً) أي في المعتل والصحيح بدليل ما بعده، لكن يلزم على الإبدال في الصحيح لبس لأنك إذا قلت اضربي في اضربن التبست الياء المبدلة من النون بياء

---

٧٦٩ ـ تمامه:

ضَـرْبَـكَ بِـالـسَّـيْـفِ قَـوْنَـسَ الْـفَـرَسِ

قاله طرفة بن العبد. وقال ابن بري مصنوع عليه. من الوافر. والشاهد في اضرب بفتح الباء لأن أصله اضربن بالنون الخفيفة، فحذفت النون وبقيت الفتحة قبلها للضرورة. وهذا من الشاذ لأن نون التأكيد لا تحذف إلا إذا لقيها ساكن. قوله: طارقها بالنصب بدل من الهموم، وضربك نصب بنزع الخافض. والقونس بفتح القاف وسكون الواو وفتح النون وفي آخره سين مهملة، وهو العظم الناتئ بين أذني الفرس، وأعلى البيضة أيضاً.

٧٧٠ ـ من الطويل وصدره:

خِـلافـاً لِـقَـوْلِـي مِـنْ فِـيَـالَـةِ رَأْيِـهِ

أي خالف خلافاً لقولي من ضعف رأيه. يقال رجل فال الرأي بالفاء أي ضعيف الرأي مخطئ الفراسة، والكاف للتعليل، وما مصدرية أي خالف لأجل القول الذي قيل له قبل اليوم. والشاهد في خالف بفتح الفاء إذ أصله: خالفن فحذف منه نون التأكيد، ودلت الفاء عليها، أي خالف أهل الرأي السديد لضعف رأيك حتى تذكر ذلك، يعني حتى يظهر لك سوء عاقبته. وهذا أمر تهديد ووعيد. وإذا سكن الفاء لا يكون فيه شاهد، ولكن ينبغي تشديد الكاف من تذكرا، فعلى هذا أصل تذكرا تتذكرا لأنه مضارع تذكر من باب تفعل، فحذف إحدى التاءين كما في: ﴿**ناراً تلظى**﴾ [الليل، الآية: ١٤] وتحقيقه في الأصل.

وكلام سيبويه يدل على أن يونس إنما قال بذلك في المعتل فإنه قال: وأما يونس فيقول: اخشوا واخشيي يزيد الواو والياء بدلاً من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة، وهو ما نقله الناظم في التسهيل، وإذا وقف على المؤكد بالخفيفة بعد الألف على مذهب يونس والكوفيين أبدلت ألفاً، نص على ذلك سيبويه ومن وافقه ثم قيل: يجمع بين الألفين فيمد بمقدارهما، وقيل: بل ينبغي أن تحذف إحداهما ويقدر بقاء المبدلة من النون وحذف الأولى. وفي الغرة: إذا وقفت على اضربان على مذهب يونس زدت ألفاً عوض النون فاجتمع ألفان فهمزت الثانية فقلت اضرباء انتهى. وقياسه في اضربنان اضربناء، والله أعلم.

مَا لاَ يَنْصَرِف

قد مر في أوّل الكتاب أن الأصل في الاسم أن يكون معرباً منصرفاً، وإنما يخرجه عن أصله شبهه بالفعل أو بالحرف، فإن شابه الحرف بلا معاند بني، وإن شابه الفعل بكونه فرعاً بوجه من الوجوه الآتية منع الصرف. ولما أراد بيان ما يمنع الصرف بدأ بتعريف الصرف فقال:

(الـصَّـرْفُ تَـنْـوِيـنٌ أَتَـى مُـبَـيِّـنَـا مَـعْـنًـى بِـهِ يَـكُـونُ الاسْـمُ أَمْـكَـنَـا)

فقوله: تنوين: جنس يشمل أنواع التنوين، وقد تقدّمت أوّل الكتاب، وقوله: أتى مبيناً الخ مخرج لما سوى المعبر عنه بالصرف، والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم أمكن، أي زائداً في

الضمير، وكذا يقال إذا قلت اضربوا في اضربن بخلاف المعتل لأنك تنطق بياءين في اخشي وبواوين في اخشوا ولو لم ترد التوكيد لم تنطق إلا بياء واحدة وواو واحدة. قوله: (يجمع بين الألفين) أي في النطق وفيه أن لاجمع بينهما محال لتعذر التقاء الساكنين سكوناً ذاتياً، وممن صرح باستحالة اجتماع الألفين شيخ الإسلام زكريا كما سيأتي عنه في مبحث ألف التأنيث من باب ما لا ينصرف، اللهم إلا أن يراد الجمع بينهما صورة لأن مد الألف بقدر أربع حركات في صورة الجمع بين ألفين، وعلى هذا يكون قول الشارح فيمد بمقدارهما عطفاً تفسيرياً. وقوله: بمقدارهما نائب فاعل يمد.

ما لا ينصرف

ذكره عقب نوني التوكيد لأن فيه شبه الفعل فله تعلق به كما أن لهما تعلقاً به ولأن نوني التوكيد ثقيلة وخفيفة، وهذا الباب مشتمل على الثقيل وما لا ينصرف والخفيف وهو المنصرف وإن لم يكن مقصوداً من الباب بالذات. قوله: (بلا معاند) أي معارض لشبه الحرف. قوله: (بوجه) الباء سببية متعلقة بفرعا. قوله: (أمكنا) اسم تفضيل من مكن مكانة إذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن خلافاً لأبي حيان ومن وافقه لأن بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ، تصريح.

قوله: (والمراد الخ) يرد عليه أنه حينئذ يلزم الدور لأن معرفة هذا المعنى تتوقف على معرفة أنه لم يشبه الفعل فيمنع الصرف لأخذه في تفسيره ومعرفة ذلك تتوقف على معرفة الصرف. لا يقال: هذا تعريف لفظي خوطب به من يعلم المعرف والتعريف ويجهل وضع لفظ المعرف

التمكن: بقاؤه على أصله أي أنه لم يشبه الحرف فيبني ولا الفعل فيمنع من الصرف.

تنبيهات: الأول: ما ذكره الناظم من أن الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين، وقيل الصرف هو الجرّ والتنوين معاً. **الثاني**: تخصيص تنوين التمكين بالصرف هو المشهور، وقد يطلق الصرف على غيره من تنوين التنكير والعوض والمقابلة. **الثالث**: يستثنى من كلامه نحو مسلمات فإنه منصرف مع أنه فاقد للتنوين المذكور إذ تنوينه للمقابلة كما تقدم أوّل الكتاب. **الرّابع**: اختلف في اشتقاق المنصرف: فقيل من الصريف وهو الصوت، ....

للتعريف، لأنا نقول: لو كان المخاطب هنا عالماً بهذا التعريف لكان عالماً بالصرف لأنه مذكور فيه فلا يكون جاهلاً بوضع اللفظ له. وقد يقال إنه ليس لفظياً ويمنع لزوم الدور بأن يقال المعتبر في التعريف عدم مشابهة الفعل ويمكن ذلك بدون ملاحظة الانصراف وعدمه. وأما قول الشارح فيمنع الصرف فليس المراد أن ذلك ملاحظ في التعريف بل المراد بيان أمر واقعي أفاده سم. قوله: (هو التنوين) أي وحده وأما الجرّ بالكسرة فتابع له فسقوطه بتبعية التنوين لما أسلفه الشارح عند قول المصنف:

وجر بالفتحة ما لا ينصرف

وقوله هو مذهب المحققين لوجوه: **منها**: أنه مطابق للاشتقاق من الصريف الذي بمعنى الصوت إذ لا صوت في آخر الاسم إلا التنوين، **ومنها**: أنه متى اضطرّ شاعر إلى صرف المرفوع أو المنصوب نونه وقيل صرفه للضرورة مع أنه لا جرّ فيه اهـ يس. وقوله: وقيل صرفه أي قالوا فيه حينئذ إنه صرفه للضرورة فأطلقوا على مجرد تنوينه صرفاً. قوله: (تخصيص تنوين التمكين بالصرف) الباء داخلة على المقصور. قوله: (يستثنى من كلامه) أي من مفهوم كلامه فإن مفهومه أن فاقد التنوين المذكور المسمى صرفاً غير منصرف، وهذا يشمل نحو مسلمات مع أنه منصرف فيكون مستثنى واستشكله سم بأن المنصرف هو الذي قام به الصرف وإذا كان حقيقة الصرف هو التنوين المذكور وهو غير قائم بجمع المؤنث السالم فكيف يكون منصرفاً؟ قال: وقد يجاب بأن المراد أن التنوين علامة الصرف لا نفسه والعلامة لا يجب انعكاسها اهـ. قال شيخ الإسلام زكريا: وظاهر كلامهم أن المتصف بالانصراف وعدمه إنما هو الاسم المعرب بالحركات وإلا فينبغي أن يستثنى أيضاً ما يعرب بالحروف إذ يصدق عليه أنه فاقد لتنوين الصرف مع أنه في الواقع منصرف حيث لا مانع اهـ. قوله: (نحو مسلمات) أراد جمع المؤنث السالم ومحل ذلك قبل التسمية به أما ما سمي به منه نحو عرفات فإنه غير منصرف ولا كلام فيه. حفيد. قوله: (إذ تنوينه للمقابلة) هذا مذهب الجمهور، وذهب بعضهم إلى أن تنوينه للصرف وإنما لم يحذف إذا سمي به لأنه لو حذف لتبعه الجرّ في السقوط فينعكس إعراب جمع المؤنث السالم فيبقى لأجل الضرورة اهـ زكريا. ويرده أنه خرج بالتسمية به عن كونه جمع مؤنث حقيقة فلا بعد في انعكاس إعرابه. قوله: (في اشتقاق المنصرف) المراد بالاشتقاق هنا الأخذ من المناسب في المعنى. قوله: (فقيل من الصريف الخ)

لأن في آخره التنوين وهو صوت، قال النابغة:

لَـهُ صَرِيـفٌ صَرِيـفُ الْـقَـعْـوِ بِـالْـمَـسَـدِ

أي صوت صوت البكرة بالحبل، وقيل: من الانصراف في جهات الحركات. وقيل من الانصراف وهو الرجوع فكأنه انصرف عن شبه الفعل. وقال في شرح الكافية: سمي منصرفاً لانقياده إلى ما يصرفه عن عدم تنوين إلى تنوين، وعن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره. اهـ. واعلم أن المعتبر من شبه الفعل في منع الصرف هو كون الاسم إما فيه فرعيتان مختلفتان مرجع إحداهما اللفظ ومرجع الأخرى المعنى، وإما فرعية تقوم مقام الفرعيتين، وذلك لأن في الفعل فرعية على الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر، وفرعية في المعنى وهي احتياجه إليه، لأنه يحتاج إلى فاعل والفاعل لا يكون إلا اسماً، ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم إلا إذا كانت فيه الفرعيتان كما في الفعل، ومن ثم صرف من الأسماء ما جاء على

وقيل من الصرف وهو الفضل لأن له فضلاً على غير المنصرف. قوله: (من الانصراف) أي الجريان. وقوله: في جهات الحركات لو حذف لفظ الحركات لكان أولى لأنه بصدد المعنى اللغوي المأخوذ منه الاصطلاحي، وابن إياز تنبه لذلك فحذفها اهـ دنوشري.

قوله: (فكأنه انصرف عن شبه الفعل) إنما قال كأنه لأنه لم يكن أشبه الفعل حتى يرجع عن شبهه به حقيقة. قوله: (إلى ما يصرفه الخ) كالتنكير فنحو الرجل منصرف لأنك تقول فيه رجل؛ قال شيخنا: والظاهر أن القول الأول والثالث مفرعان على أن الصرف هو التنوين وحده والثاني والرابع على أنه التنوين والجرّ. قوله: (وعن وجه من وجوه الإعراب) أي حركة من حركاته. قوله: (إما فيه فرعيتان الخ) إنما لم يقتنع في هذا الحكم بكون الاسم فرعاً من جهة واحدة لأن المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في إثباتها إلى تكلف، وكذا إثبات الفرعية في هذه الأسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر فلم يكف واحدة منها إلا إذا قامت مقام اثنتين، وكان إعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس مع أن الاسم إذا شابه الفعل فقد شابهه الفعل لأن الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل، وإنما لم يبن الاسم بمشابهة الفعل فيما ذكر لضعفها إذ لم يشبه الفعل لفظاً مع ضعف الفعل في البناء ولم يعط بها عمل الفعل لأنه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول اهـ يس. واعلم أن معنى فرعية الشيء كونه فرعاً عن غيره لكنها هنا تارة يراد منها الكون فرعاً وتارة يراد منها سبب الكون فرعاً وقد استعمل الشارح الأمرين فتنبه. قوله: (وهي اشتقاقه من المصدر) وعلى القول بأن المصدر مشتق من الفعل تكون فرعية اللفظ التركيب في معناه كذا قال بعضهم. وفيه تأمل لأن التركيب جاء للفعل من حيث المعنى كما اعترف به لا من حيث اللفظ، على أن كثيراً من الأسماء يدل على شيئين بل أشياء كضارب وأكرم اهـ دنوشري. قوله: (احتياجه) أي الفعل إليه أي الاسم. قوله: (ولا يكمل الخ) من تمام التعليل. قوله: (في الحكم) وهو منع التنوين الدال على الأمكنية. قوله: (ما جاء على الأصل) أي

الأصل كالمفرد الجامد النكرة كرجل وفرس، لأنه خف فاحتمل زيادة التنوين وألحق به ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدريهم، وما تعدّدت فرعيته من جهة اللفظ كأجيمال، أو من جهة المعنى كحائض وطامث، لأنه لم يصر بتلك الفرعية كامل الشبه بالفعل، ولم يصرف نحو أحمد لأن فيه فرعيتين مختلفتين مرجع إحداهما اللفظ وهي وزن الفعل ومرجع الأخرى المعنى وهو التعريف، فلما كمل شبهه بالفعل ثقل ثقل الفعل فلم يدخله التنوين وكان في موضع الجر مفتوحاً. والعلل المانعة من الصرف تسع يجمعها قوله:

عَدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ وعُجمة ثم جمعٌ ثم تركيبُ
والنونُ زائدةٌ من قَبلها ألفٌ ووزنُ فعل وهذا القولُ تقريبُ

المعنوية منها: العلمية والوصفية، وباقيها لفظي، فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء: العدل كمثنى وثلاث، ووزن الفعل كأحمر، وزيادة الألف والنون كسكران، ويمنع مع العلمية هذه الثلاثة: كعمر ويزيد ومروان، وأربعة أخرى وهي: العجمة كإبراهيم، والتأنيث كطلحة وزينب،

عدم المشابهة. قوله: (ما فرعية اللفظ والمعنى فيه) أي ما الفرعية التي مرجعها اللفظ والفرعية التي مرجعها المعنى فيه الخ.

قوله: (كدريهم) فإن فرعية اللفظ فيه صيغة فعيعل فدريهم فرع من درهم وفرعية المعنى التحقير اهـ يس أي والتحقير فرع عن عدمه أي وهاتان الفرعيتان من جهة واحدة وهي التصغير بمعنى أن كلاً منهما نشأ عن التصغير الذي هو فعل الفاعل. قوله: (كأجيمال) تصغير أجمال جمع جمل فإن فيه فرعيتين التصغير الذي هو فرع التكبير والجمع الذي هو فرع الإفراد وهما من جهة اللفظ. قوله: (كحائض وطامث) بمعنى حائض فإن فيهما فرعيتين التأنيث الذي هو فرع التذكير والوصف الذي هو فرع الموصوف وجهتهما المعنى كذا قال البعض تبعاً لزكريا، قال شيخنا: لكن فيه أنه سيأتي أن التأنيث من العلل الراجعة إلى اللفظ والأحسن أن يقال لزوم التأنيث اهـ. وسيصرح هذا البعض في الكلام على قول المصنف كذا مؤنث الخ بأن التأنيث مطلقاً من العلل اللفظية، ووجهه أن المؤنث تأنيثاً معنوياً مقدر فيه تاء التأنيث كما سيأتي. لا يقال: هلا منع حينئذ صرف نحو حائض للفرعيتين اللفظية والمعنوية. لأنا نقول: سيأتي أنه لا عبرة بالتأنيث بالتاء مع الوصفية لصحة تجريد الوصف عنها بخلاف العلم. قوله: (ولم يصرف نحو أحمد الخ) عطف على قوله: صرف من الأسماء ما جاء على الأصل الخ.

قوله: (تسع) حصرها في التسع استقرائي. قوله: (عدل) أي تقديري أو تحقيقي. وقوله: وتأنيث أي لفظي أو معنوي. وقوله: ومعرفة أي علمية. وقوله: ثم تركيب أي مزجي. وقوله: زائدة حال من النون. وقوله: من قبلها ألف أي زائدة. وقوله: وهذا القول تقريب أي لأنه ليس فيه تعيين ما يستقل بالمنع وتعيين ما يمنع مع الوصفية ولا بيان الشروط المعتبرة في بعضها. قوله: (كعمر ويزيد ومروان) نشر على ترتيب اللف. قوله: (كأرطى) اسم شجر وألفه للإلحاق بجعفر.

والتركيب كمعديكرب، وألف الإلحاق كأرطى، وسترى ذلك كله مفصلاً، وجميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعاً: خمسة لا تنصرف في تعريف ولا تنكير، وسبعة لا تنصرف في التعريف وتنصرف في التنكير.

ولما شرع في بيان الموانع بدأ بما يمنع في الحالتين لأنه أمكن في المنع فقال:

(فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقاً مَنَعْ صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيفَمَا وَقَعْ)

أي ألف التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة، وهو المراد بقوله: مطلقاً تمنع صرف ما هي فيه كيفما وقع، أي سواء وقع نكرة كذكرى وصحراء، أم معرفة كرضوى وزكرياء، مفرداً كما مر، أو جمعاً كجرحى وأصدقاء، اسماً كما مر، أم صفة كحبلى وحمراء. وإنما استقلت بالمنع لأنها قائمة مقام شيئين وذلك لأنها لازمة لما هي فيه، بخلاف التاء فإنها في الغالب مقدرة الانفصال، ففي المؤنث بالألف فرعية من جهة التأنيث وفرعية من جهة لزوم علامته، بخلاف المؤنث بالتاء. وإنما قلت في الغالب لأن من المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالاً، ولو قدر انفكاكه عنها لوجد له نظير كهمزة فإن التاء ملازمة له استعمالاً ولو قدر انفكاكه عنها لكان همز كحطم لكن حطم مستعمل وهمز غير مستعمل. ومن المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالاً ولو قدر انفكاكه عنها لم يوجد له نظير كحِذْرِيَةَ ....

قوله: (وسبعة) وهي ما كانت إحدى علتيه العلمية. قوله: **(فألف التأنيث)** خرج غيرها كالألف الأصلية في نحو مرمى وألف الإلحاق في نحو: أرطى وعلباء وألف التكثير في نحو: قبعثري نعم ألف الإلحاق المقصورة وألف التكثير يمنعان الصرف مع العلمية كما سيأتي. قوله: **(مطلقاً)** حال من الضمير في منع العائد على المبتدأ إلا من المبتدأ إلا أنه ممنوع عند الجمهور وإن جوزه سيبويه. قوله: (كيفما) اسم شرط على مذهب الكوفيين من عده من أسماء الشروط ووقع فعل الشرط والجواب محذوف دل عليه قوله منع والتقدير كيفما وقع ألف التأنيث منع الصرف الذي حواه كذا في الفارضي وخالد، لكن مقتضى كلام الشارح أن ضمير وقع للاسم الذي حوى ألف التأنيث وتقدير الجواب على هذا كيفما وقع امتنع صرفه أو نحو ذلك، ووقع في كلام البعض ما لا ينبغي. قوله: (كذكرى) مصدر ذكر. وقوله: كرضوى بفتح الراء علم على جبل بالمدينة. قوله: **(اسماً كما مر)** قد يقال إن جرحى وأصدقاء وصفان إلا أن يقال إنهما غلبت عليهما الاسمية. قوله: **(لأنها لازمة لما هي فيه)** هذا مسلم بالنسبة لألف التأنيث المقصورة دون الممدودة لأنها على تقدير الانفصال كالتاء كما سيذكره المصنف بقوله:

وألف التأنيث حيث مدا وتاؤه منفصلين عدا

فتأمل. قوله: (ففي المؤنث بالألف الخ) أي ففيه في الحقيقة فرعيتان: إحداهما من جهة اللفظ وهي الأولى. والثانية من جهة المعنى وهي الثانية. قوله: (كحذرية) بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء بعدها تحتية وهي القطعة الغليظة من الأرض كما في القاموس.

وعَرْقُوَة، فلو قدر سقوط تاء حذرية وتاء عرقوة لزم وجدان ما لا نظير له، إذ ليس في كلام العرب فعلى ولا فعلو، إلا أن وجود التاء هكذا قليل فلا اعتداد به، بخلاف الألف فإنها لا تكون إلا هكذا ولذلك عوملت خامسة في التصغير معاملة خامس أصلي، فقيل في قرقري: قريقر كما قيل في سفرجل سفيرج. وعوملت التاء معاملة عجز المركب فلم ينلها تغير التصغير كما لا ينال عجز المركب فقيل في زجاجة زجيجة.

فرعان: الأول: إذا سميت بكلتا من قولك قامت كلتا جاريتيك: منعت الصرف، لأن ألفها للتأنيث وإن سميت بها من قولك رأيت كلتيهما أو كلتي المرأتين في لغة كنانة صرفت، لأن ألفها حينئذ منقلبة فليست للتأنيث. **الثاني**: إذا رخمت حبلوى على لغة الاستقلال عند من أجازه فقلت يا حبلى ثم سميت به صرفت لما ذكرت في كلتا **(وزَائِدَا فَعْلاَن)** رفع بالعطف على الضمير

قوله: (وعرقوة) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف إحدى الخشبتين المعترضتين على الدلو كالصليب وهما عرقوتان قاله الجوهري. قوله: (هكذا) أي لازمة وكذا الآتي. قوله: (في النصغير) متعلق بعوملت. قوله: (معاملة خامس أصلي) أي فنالها تغيير التصغير حيث حذفت لمراعاة حصول صيغة فعيعل، ويدل على أن ذلك مقصوده مقابلته بما ذكره بعده من حكم التاء سم. قوله: (زجيجة) بتشديد الياء لأن زجاجة رباعي وتصغير الرباعي يكون على فعيل كما يأتي.

قوله: (إذا سميت بكلتا) قال الإسقاطي: يريد كلتا المرفوعة اهـ. قال شيخنا: ولعله أخذ هذا القيد من قول الشارح من قولك قامت الخ لكن فيه أن التعليل يقتضي أن المراد كلتا بالألف سواء المرفوعة كما في مثاله، أو المنصوبة كما في رأيت كلتا جاريتيك على اللغة الفصحى اهـ. أي أو المجرورة كما في مررت بكلتا جاريتيك على اللغة الفصحى أيضاً وهذا هو المتجه وبه جزم البعض، وإنما اقتضى التعليل ذلك لأنه يقتضي أن المدار على كون الألف للتأنيث. قوله: (وإن سميت بها من قولك الخ) قال الإسقاطي: يريد كلتا المنصوبة بالياء اهـ. قال شيخنا: وفيه أن التعليل يقتضي أن المجرورة مثلها اهـ. أي لأنه يقتضي أن المدار على كون الألف منقلبة عن الياء. قوله: (في لغة كنانة) أي الذين يعاملون كلا وكلتا معاملة المثنى وإن أضيفا إلى ظاهر فقوله في لغة كنانة راجع لقوله أو كلتي المرأتين فقط. قوله: (عند من أجازه) تقدم أن الراجح منع ترخيمه على لغة الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظير إذ ليس لهم فعلى ألفه منقلبة. قوله: (فقلت يا حبلى) أي بحذف ياء النسب للترخيم ثم قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. قوله: (لما ذكرت في كلتا) أي من أن الألف منقلبة فليست للتأنيث لكن انقلابها هنا عن واو وثم عن ياء. قوله: (فعلان) مضاف إليه ممنوع الصرف للعلمية على الوزن وزيادة الألف والنون اهـ خالد. وفعلان بفتح الفاء فخرج غيره كخمصان كما يأتي وفي حاشية الجامي للعصام الألف والنون في الصفة لا تكون على فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لا تكون إلا مع فعلانة بخلاف الألف والنون في الاسم فإنه يكون على الأوزان الثلاثة.

قوله: (بالعطف على الضمير في منع) وجاز العطف عليه لوجود الفصل بالمفعول، ويحتمل

في منع أي ومنع صرف الاسم أيضاً زائداً فعلان وهما الألف والنون (فِي وصفٍ سَلِمْ مِن أنْ يُرَى بتاءِ تأنيثٍ خُتِمْ) إما لأن مؤنثه فعلى كسكران وغضبان وندمان من الندم، وهذا متفق على منع صرفه. وإما لأنه لا مؤنث له نحو لحيان لكبير اللحية، وهذا فيه خلاف والصحيح منع صرفه أيضاً لأنه وإن لم يكن له فعلى وجوداً فله فعلى تقديراً، لأنا لو فرضنا له مؤنثاً لكان فعلى أولى به من فعلانة لأن باب فعلان فعلى أوسع من باب فعلان فعلانة، والتقدير في حكم الوجود بدليل الإجماع على منع صرف أكمر وآدر مع أنه لا مؤنث له، ولو فرض له مؤنث لأمكن أن يكون كمؤنث أرمل وأن يكون كمؤنث أحمر، لكن حمله على أحمر أولى لكثرة نظائره. واحترز من فعلان الذي مؤنثه فعلانة فإنه مصروف نحو ندمان من المنادمة وندمانة وسيفان وسيفانة. وقد

أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه أي وزائداً فعلان كذلك في منع الصرف. قوله: (أي ومنع صرف الاسم) هكذا فيما رأيناه من النسخ، وكأن النسخة التي وقعت للبعض فيها ويمنع بصيغة المضارع فاعترض بأن المناسب لعبارة المصنف السابقة أن يقول هنا وفيما يأتي ومنع بصيغة الماضي، نعم عبر الشارح فيما يأتي بالمضارع فالاعتراض عليه فيما يأتي في محله. قوله: (في وصف) حال من زائداً. قوله: (سلم الخ) شرط فيه في العمدة وشرحها شرطاً ثانياً وهو أصالة الوصفية، ويمكن أن يرجع قول المصنف الآتي وألغين عارض الوصفية إلى هذا أيضاً فيفيد هذا الشرط ولا ينافي رجوعه إلى هذا ما فرعه بقوله: فالأدهم الخ لأن تفريع بعض الأمثلة والأوزان الخاصة لا يقتضي التخصيص اهـ سم. والاحتراز بهذا الشرط عما عرضت فيه الوصفية نحو: مررت برجل صفوان قلبه أي قاس.

قوله: (من أن يرى) إما علمية فجملة بتاء تأنيث ختم مفعول ثان أو بصرية فهي حال بناء على مذهب الناظم من جواز وقوع الماضي حالاً خالياً من قد كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾. قوله: (وندمان من الندم) وأما ندمان من المنادمة فمصروف لأن مؤنثه ندمانة كما يأتي. قوله: (وهذا متفق على منع صرفه) أي بين النحاة على غير لغة بني أسد، وليس المراد متفق عليه بين العرب حتى يرد اعتراض شيخنا والبعض بأنه ينافي ما سيأتي في الشارح من أن بني أسد تصرف كل ما كان على فعلان لالتزامهم في مؤنثه فعلانة بالتاء فاحفظ ذلك. قوله: (نحو لحيان) أي كرحمن. قوله: (وهذا فيه خلاف) فمن لم يشترط لمنع صرف فعلان إلا انتفاء فعلانة منعه من الصرف وهو ما مشى عليه في النظم ومن اشترط وجود فعلى تحقيقاً صرفه. قوله: (والصحيح منع صرفه) يخالف قول أبي حيان أن الصحيح فيه صرفه لأنا جهلنا النقل فيه عن العرب والأصل في الاسم الصرف فوجب العمل به اهـ. فهذه المسألة مما تعارض فيها الأصل والغالب فتنبه. قوله: (أكمر) لعظيم الكمرة بفتح الميم وهي الحشفة وآدر بالمد لكبير الأنثيين.

قوله: (كمؤنث أرمل) وهو أرملة والأرمل الفقير. قوله: (ندمان من المنادمة) وهو الموافق

جمع المصنف ما جاء على فعلان ومؤنثه فعلانة في قوله:

أَجِـزْ فَـعْـلَـى لِـفَـعْـلاَنَـا إِذَا اسْـتَـثْـنَـيْـتَ حَـبـلانـا
ودَخْـنـانَـا وسَـخْـنـانَـا وَسَـيْـفَـانَـا وصَـحْـيـانَـا
وَصَـوْجَـانـا وعَـلاَّنـا وقَـشْـوَانـا ومَـصَّـانَـا
ومَـوتـانَـا ونَـدْمـانَـا وأَتْـبـِعْـهُـنَّ نَـصـرَانـا

واستدرك عليه لفظان وهما خمصان لغة في خمصان وأليان في كبش أليان أي كبير الألية فذيل الشارح المرادي أبياته بقوله:

وَزِدْ فِـيـهـنَّ خَـمْـصَـانَـا عَـلَـى لُـغَـةٍ وأَلْـيـانَـا

فالحبلان الكبير البطن وقيل: الممتلئ غيظاً. والدخنان اليوم المظلم. والسخنان اليوم الحار. والسيفان الرجل الطويل. والصحيان اليوم الذي لا غيم فيه. والصوجان البعير اليابس

للشارب في فعله واحترز بقوله من المنادمة عن ندمان من الندم فإن مؤنثه ندمى وفعله ندم وفعل الأول نادم. قوله: (أجز) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا يرد أن ما عدا الألفاظ المستثناة يجب في مؤنثها فعلى أو يقال عبر بأجز دون أوجب نظراً للغة بني أسد الآتية. وهذه الأبيات التي للمصنف بقطع النظر عن تذييل المرادي يحتمل أن تكون من الوافر المجزوّ وأن تكون من الهزج لكن التذييل يعين الأول لتعين كونه من الأول لأن قوله فيه على لغة بوزن مفاعلتن لا بوزن مفاعيلن هذا، وقد نظم الألفاظ الاثني عشر التي في نظم المصنف الشارح الأندلسي مع زيادة تفسيرها فقال:

كـل فـعـلان فـهـو أنـثـاه فـعـلـى غـيـر وصـف الـنـديـم بـالـنـدمـان
ولـذي الـبـطـن جـاء حـبـلان أيـضـاً ثـم دخـنـان لـلـكـثـيـر الـدخـان
ثـم سـيـفـان لـلـطـويـل وصـوجـا ن لـذي قـوّة عـلـى الـحـمـلان
ثـم صـحـيـان إن حـوى الـيـوم صـحـوا ثـم سـخـنـان وهـو سـخـن الـزمـان
ثـم مـوتـان لـلـضـعـيـف فـؤادا ثـم عـلان وهـو ذو الـنـسـيـان
ثـم قـشـوان لـلـذي قـل لـحـمـا ثـم نـصـران جـاء فـي الـنـصـرانـي
ثـم مـصـان فـي الـلـئـيـم وفـي لـحـ ـيـان رحـمـن يـفـقـد الـنـوعـان

ونظمت ما زاده المرادي مع التفسير في بيت ينبغي وضعه قبل البيت الأخير فقلت:

ولـذي ألـيـة كـبـيـرة الـيـا ن وخـمـصـان جـاء فـي الـخـمـصـان

قوله: (واستدرك) أي زيد وقوله فذيل الشارح أبياته بقوله أي جعل قوله المذكور ذيلاً لأبيات المصنف. قوله: (خمصان) يقال: رجل خمصان البطن وخميصه أي ضامره. قوله: (والصوجان البعير اليابس الظهر) في القاموس في فصل الصاد المهملة في باب الجيم الصوجان كل يابس الصلب

الظهر. والعلان الكثير النسيان. وقيل الرجل الحقير. والقشوان الرقيق الساقين. والمصان اللئيم. والموتان البليد الميت القلب. والندمان المنادم. أما ندمان من الندم فغير مصروف إذ مؤنثه ندمى وقد مرّ. والنصران واحد النصارى.

تنبيهات: الأول: إنما منع نحو سكران من الصرف لتحقق الفرعيتين فيه: أما فرعية المعنى فلأن فيه الوصفية وهي فرع عن الجمود لأن الصفة تحتاج إلى موصوف ينسب معناها إليه والجامد لا يحتاج إلى ذلك. وأما فرعية اللفظ فلأن فيه الزيادتين المضارعتين لألفي التأنيث في نحو حمراء في أنهما في بناء يخص المذكر كما أن ألفي حمراء في بناء يخص المؤنث، وأنهما لا تلحقهما التاء فلا يقال: سكرانة كما لا يقال: حمراءة مع أن الأول من كل من الزيادتين ألف. والثاني حرف يعبر به عن المتكلم في أفعل ونفعل فلما اجتمع في نحو سكران المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف. وإنما لم تكن الوصفية فيه وحدها مانعة مع أن في الصفة فرعية في المعنى كما سبق وفرعية في اللفظ وهي الاشتقاق من المصدر لضعف فرعية اللفظ في الصفة لأنها كالمصدر في البقاء على الاسمية والتنكير، ولم يخرجها الاشتقاق إلى أكثر من نسبة معنى الحدث فيها إلى الموصوف، والمصدر بالجملة صالح لذلك كما في رجل عدل ودرهم ضرب

من الدواب. والناس ونخلة صوجانة يابسة اهـ. وقال في فصل الضاد المعجمة من باب الجيم الضوجان الصوجان اهـ. فعلم أنه بالصاد المهملة والضاد المعجمة وبالجيم، وعلم ما في كلام شيخنا والبعض من القصور. قوله: (والعلان) أي بعين مهملة كما في القاموس. قوله: (وقيل الرجل الحقير) وفي القاموس امرأة علانة جاهلة وهو علان. قوله: (والقشوان) بقاف وشين معجمة. قوله: (الرقيق الساقين) الذي في خط الشارح الدقيق بالدال، وفي القاموس القشوان الدقيق الضعيف وهي بهاء اهـ. قوله: (والمصان) بالصاد المهملة كما في القاموس. قوله: (والجامد لا يحتاج إلى ذلك) أي وما يحتاج فرع عما لا يحتاج.

قوله: (المضارعتين لألفي التأنيث في نحو حمراء) بناه على أن الهمزة تسمى ألفاً وهو صحيح وعلى أنها مع الألف قبلها للتأنيث ولا نظير له إذ ليس لنا علامة تأنيث بحرفين والمنقول عن سيبويه وغيره أن الهمزة بدل من ألف التأنيث وأن الأصل حمرى بوزن سكرى فلما قصدوا مده زادوا قبلها ألفاً أخرى والجمع بينهما محال وحذف إحداهما يناقض الغرض المطلوب إذ لو حذفوا الأولى لفات المد أو الثانية لفاتت الدلالة على التأنيث، وقلب الأولى مخل بالمد فقلبوا الثانية همزة، وقيل إن الأولى للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان، ورد بأنه يفضي إلى وقوع علامة التأنيث حشواً اه زكريا. ويمكن دفع الاعتراض بجعل الإضافة في قوله: لألفي التأنيث بالنسبة إلى الألف الأولى لأدنى ملابسة. قوله: (والثاني) أي من كل منهما وذلك الثاني هو الهمزة في نحو حمراء والنون في نحو سكران. قوله: (كما سبق) أي من أن الصفة فرع الجامد.

قوله: (والمصدر بالجملة صالح لذلك) أي لما ذكر من نسبة الحدث إلى الموصوف إذا وقع

الأمير، فلم يكن اشتقاقها من المصدر مبعداً لها عن معناه، فكان كالمفقود فلم يؤثر، ومن ثم كان نحو عالم وشريف مصروفاً مع تحقق ذلك فيه، وكذا إنما صرف نحو ندمان مع وجود الفرعيتين لضعف فرعية اللفظ فيه من جهة أن الزيادة فيه لا تخص المذكر وتلحقه التاء في المؤنث نحو ندمانة فأشبهت الزيادة فيه بعض الأصول في لزومها في حالتي التذكير والتأنيث وقبول علامته، فلم يعتد بها. ويشهد لذلك أن قوماً من العرب وهم بنو أسد يصرفون كل صفة على فعلان لأنهم يؤنثونه بالتاء ويستغنون فيه بفعلانة عن فعلى، فيقولون سكرانة وغضبانة وعطشانة، فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بألفي حمراء فلم تمنع من الصرف. **الثاني**: فهم من قوله زائداً فعلان أنهما لا يمنعان في غيره من الأوزان كفعلان بضم الفاء نحو خمصان لعدم شبههما في غيره بألفي التأنيث. **الثالث**: ما تقدم من أن المنع بزائدي فعلان لشبههما بألفي التأنيث في نحو حمراء هو مذهب سيبويه، وزعم المبرد أنه امتنع لكون النون بعد الألف مبدلة من ألف التأنيث، ومذهب الكوفيين أنهما منعا لكونهما زائدتين ....

نعتاً أو حالاً أو خبراً، وإنما قال بالجملة لأن المصدر لا يصلح لذلك إلا بالتأويل. قوله: (عن معناه) أي المصدر وقوله: فكان أي اشتقاق الصفة. قوله: (ومن ثم) أي من أجل كون الاشتقاق فيما ذكر غير مؤثر لضعفه المتقدم بيانه كان نحو الخ. قوله: (مع تحقق ذلك) أي ما ذكر من فرعية اللفظ وفرعية المعنى. قوله: (إنما صرف نحو ندمان) بمعنى المنادم. قوله: (لا تخص المذكر) لوجودها مع المؤنث كندمانة. قوله: (في لزومها الخ) فيه نشر على ترتيب اللف لأن اللزوم راجع إلى قوله: لا تخص المذكر وقبول علامة التأنيث راجع إلى قوله: وتلحقه التاء في المؤنث. قوله: (ويشهد لذلك) أي لكون صرف نحو ندمان لضعف فرعية اللفظ فيه من الجهة المتقدمة وهذا أوضح مما ذكره شيخنا والبعض. قوله: (فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بألفي حمراء) أي في الاختصاص بواحد من المذكر والمؤنث وفي عدم لحوق التاء. قوله: (لشبههما بألفي التأنيث) إن قلت: هلا اكتفى في المنع بزيادتهما كألفي التأنيث؟ قلت: المشبه لا يعطي حكم المشبه به من كل وجه. وقال في المغني: إنما شرطت العلمية أو الوصفية لأن الشبه بألفي التأنيث إنما يتقوم بإحداهما اهـ. أي لا يتحقق في الواقع إلا في علم أو صفة. قوله: (امتنع) أي فعلان لكون النون بعد الألف مبدلة من ألف التأنيث، فكما لا ينصرف حمراء لا ينصرف سكران، واستدل على الإبدال بقولهم بهراني وصنعاني في النسب إلى بهراء وصنعاء. وأجيب بأن النون بدل من الواو والأصل بهراوي وصنعاوي، وأيضاً المذكر سابق عن المؤنث لا العكس.

قوله: (لكونهما زائدتين الخ) إن أرادوا مطلق الزيادة ورد عليهم عفريت، وإن أرادوا خصوص الألف والنون سألناهم عن علة الخصوصية فلا يجدون معدلاً عن التعليل بأنهما لا يقبلان الهاء فيرجعون إلى ما اعتبره البصريون كذا في المغني. لا يقال: هلا اكتفى في علة المنع بالزيادة كما

لا يقبلان الهاء لا للتشبيه بألفي التأنيث (وَوصفٌ أَصْلِيٌّ وَوزنُ أَفْعَلاَ مَمنوعَ) بالنصب على الحال من وزن أفعلا أي حال كونه ممنوع (تَأنيثٍ بِتَا كَأشْهَلاَ) أي ويمنع الصرف أيضاً اجتماع الوصف الأصلي ووزن أفعل بشرط أن لا يقبل التأنيث بالتاء: إما لأن مؤنثه فعلاء كأشهل، أو فعلى كأفضل، أو لأنه لا مؤنث له كأكمر وآدر، فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلي ووزن أفعل، فإن وزن الفعل به أولى، لأن في أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم، فكان ذلك أصلاً في الفعل لأن ما لزيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى، فإن أنث بالتاء انصرف نحو أرمل بمعنى فقير، فإن مؤنثه أرملة لضعف شبهه بلفظ المضارع، لأن تاء التأنيث لا تلحقه، وأجاز الأخفش منعه لجريه مجرى أحمر لأنه صفة وعلى وزنه. نعم قولهم ....

اكتفى بألف التأنيث لأنا نقول: المشبه به من كل وجه على أن في المغني أن تعليل منع صرف نحو سكران بالوصفية والزيادة اشتهر بين المعربين مع أنه مذهب الكوفيين أما البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لألفي التأنيث ولهذا قال الجرجاني: ينبغي أن تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة. قوله: (لا للتشبيه بألفي التأنيث) أي وإن استلزم كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء شبههما بألفي التأنيث في الزيادة وعدم قبول الهاء إذ فرق بين اعتبار الشيء وحصوله بدون اعتبار، ولهذا عبر صاحب الهمع في علة منعهما عند الكوفيين بقوله كونهما زائدتين فلا يقبلان الهاء من غير ملاحظة الشبه بألفي التأنيث اهـ. قوله: (ووصف) معطوف على الضمير في منع أو مبتدأ خبره محذوف على وزان ما مر في زائداً، وقول خالد إنه معطوف على زائداً لا يجري على الصحيح من أن المعطوفات بحرف غير مرتب على الأول.

قوله: (على الحال من وزن) وقال خالد من أفعل، قال الفارضي: لأنه علم على اللفظ اهـ. وشرط مجيء الحال من المضاف إليه موجود لصحة الاستغناء عن المضاف بأن يقال: ووصف أصلي وأفعل أي هذا الوزن. قوله: (كأشهلا) الشهلة في العين أن يشوب سوادها زرقة. قوله: (فإن وزن الفعل به أولى) علة لما يفيده سابقه من مدخلية وزن أفعل في منع صرف الوصف المذكور لكن لو حذف لفظ وزن لكان أوضح، وأما قول البعض علة لمحذوف تقديره وإنما نسب هذا الوزن للفعل لأن الخ ففيه أنه لم يتقدم منه نسبة هذا الوزن إلى الفعل حتى يقال: وإنّما نسب الخ وفي بعض النسخ فإنه وزن الفعل به أولى وهو أوضح فتأمل. قوله: (لأن في أوله) اعترضه شيخنا والبعض فإن فيه ظرفية الشيء في نفسه فكان الأولى إسقاط في ويمكن دفعه بأن المراد بالأول ما قابل الآخر فيكون من ظرفية الجزء في الكل. قوله: (على معنى في الفعل) وهو التكلم. قوله: (فكان ذلك) أي وزن أفعل. قوله: (فإن أنث بالتاء الخ) محترز قوله ممنوع تأنيث بتا. قوله: (لضعف الخ) علة لانصرف. قوله: (لأن تاء التأنيث) أي المتحركة بحركة إعرابية فلا يرد المتحركة بحركة بنية في نحو هند تقوم. قوله: (وأجاز الأخفش منعه) أي نحو أرمل. قوله: (نعم الخ)

عام أرمل غير مصروف لأن يعقوب حكى فيه سنة رملاء. واحترز بالأصلي عن العارض فإنه لا يعتد به كما سيأتي.

تنبيهان: الأول: مثل الشارح لما تلحقه التاء بأرمل وأباتر وهو القاطع رحمه، وأدابر وهو الذي لا يقبل نصحاً فإن مؤنثها أرملة وأباترة وأدابرة. أما أرمل فواضح، وأما أباتر وأدابر فلا يحتاج هنا إلى ذكرهما إذ لم يدخلا في كلام الناظم، فإنه علق المنع على وزن أفعل، وإنما ذكرهما في شرح الكافية لأنه علق المنع على وزن أصلي في الفعل أي الفعل به أولى، ولم يخصه بأفعل. ولفظه فيها:

وَوصْـفٌ أَصْـلِـيٌّ وَوَزْنٌ أُصِّـلاَ فِي الفِعْلِ تَا أُنْثَى بهِ لَن تُوصَلاَ

ولهذا احترز أيضاً من يعمل ومؤنثه يعملة وهو الجمل السريع. **الثاني**: الأولى تعليق الحكم على وزن الفعل الذي هو به أولى لا على وزن أفعل ولا الفعل مجرداً ليشمل نحو أحيمر وأفيضل من المصغر فإنه لا ينصرف لكونه على الوزن المذكور نحو أبيطر. ولا يرد نحو بطل وجدل وندس فإن كل واحد منها وإن كان أصلاً في الوصفية وعلى وزن فعل لكنه وزن مشترك فيه ليس الفعل أولى به من الاسم فلا اعتداد به اهـ (وألغِيَنَّ عارِضَ الْوَصْفِيَّهْ كأربَع) في نحو: مررت بنسوة أربع فإنه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظراً للأصل، ولا نظر لما عرض له من الوصفية، وأيضاً فهو يقبل التاء فهو أحق بالصرف من أرمل لأن فيه مع قبول التاء كونه عارض الوصفية، وكذلك أرنب من قولهم رجل أرنب أي ذليل فإنه منصرف لعروض الوصفية إذ أصله الأرنب المعروف (وعارِضَ الإِسْمِيَّهْ) أي وألغ عارض الإسمية على الوصف، فتكون الكلمة باقية على منع الصرف للوصف الأصلي، ولا ينظر إلى ما عرض لها من الإسمية.

استدراك على قوله: نحو أرمل. قوله: (عام أرمل) أي قليل المطر والنفع كما في القاموس وحينئذ قد يقال: الكلام في أرمل بمعنى فقير إلا أن يجاب بأن تقارب المعنيين كاتحادهما فتأمل.

قوله: (وأباتر) من البتر وهو القطع وأدابر من الإدبار ضد الإقبال. قوله: (من يعمل) بوزن يفرح الجمل النجيب المطبوع ويقال للناقة النجيبة المطبوعة يعملة كما في القاموس. قوله: (الذي هو) أي الفعل به أي الوزن. قوله: (لكونه على الوزن المذكور) أي الذي الفعل به أولى وإن لم يكن في حال التصغير على وزن أفعل. قوله: (أبيطر) مضارع بيطر إذا عالج الدواب. قاموس. قوله: (وجدل) بفتح الدال وتكسر الصلب الشديد وندس كعضد وكتف السريع الاستماع لصوت خفي والفهم كذا في القاموس. قوله: (وألغينّ عارض الوصفية) هذا تصريح بمفهوم قوله أصلي اهـ مرادي. وإضافة عارض الوصفية من إضافة الصفة للموصوف أو بمعنى من ومثلها إضافة عارض الاسمية.

قوله: (وصفت به) أي في قولهم: مررت بنسوة أربع. قوله: (كونه عارض الوصفية) بخلاف أرمل بمعنى فقير فإنه متأصل الوصفية. قوله: (وكذلك أرنب) انظر هل تلحقه تاء التأنيث أو لا.

(فَالأدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَونِهِ وُضِعْ فِي الأصل وصْفاً انصرَافُه مُنِعْ)

نظراً إلى الأصل وطرحاً لما عرض من الإسمية.

تنبيه: مثل أدهم في ذلك أسود للحية العظيمة، وأرقم لحية فيها نقط كالرقم نظراً إلى الأصل وطرحاً لما عرض من الإسمية (وَأجدَلٌ) للصقر (وأَخْيلٌ) لطائر ذي نقط كالخيلان يقال له الشقراق (وَأفعَى) للحية (مَصرُوفَةٌ) لأنها أسماء مجردة عن الوصفية في أصل الوضع ولا أثر لما يلمح في أجدل من الجدل وهو الشدة، ولا في أخيل من الخيول وهو كثرة الخيلان، ولا في أفعى من الإيذاء لعروضه عليهنّ (وقَدْ يَنلْنَ المنْعَا) من الصرف لذلك وهو في أفعى أبعد منه في

وقد يؤخذ الثاني من اقتصاره في علة انصرافه على عروض الوصفية فحرره. قوله: (فالأدهم) إلى آخره البيت تفريع على قوله وعارض الاسمية وما قاله البعض غير مستقيم. قوله: (القيد) عطف بيان على الأدهم من تفسير الأخفى بالأجلى كما تقول البرّ القمح والعقار الخمر سندوبي. قوله: (وأرقم) مثله أبطح وهو مسيل واسع فيه دقاق الحصى وأجرع وهو المكان المستوي وأبرق وهو أرض خشنة فيها حجارة ورمل وطين مختلطة. وذكر سيبويه أن العرب لم تختلف في منع صرف هذه الستة أعني أدهم وأسود وأرقم وأبطح وأجرع وأبرق اهـ مرادي، ويخالفه ما سيأتي في الشرح من أن بعض العرب يصرف الثلاثة الأخيرة. قوله: (كالخيلان) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية البدن خالد. قوله: (الشقراق) فيه لغات ذكرها في القاموس منها الشقراق كقرطاس والشرقرق كسفرجل قال: وهو طائر معروف مرقط بخضرة وحمرة وبياض ويكون بأرض الحرم.

قوله: (لأنها أسماء مجردة عن الوصفية في أصل الوضع) أي وفي الحال وإنما اقتصر الشارح على نفي وصفيتها في الأصل لأنه المعتبر فهي أسماء في الأصل والحال كما في التوضيح. قال شيخنا وتبعه البعض: وبهذا فارقت نحو أربع فإن أربع اسم في الأصل وصف في الحال وهذه أسماء لم تعرض لها الوصفية ولكن يتخيل فيها الوصفية وكان منع صرف أربع أحق من منع صرفها إلا أنه لم يرد فيه وورد فيها فقبل اهـ. وعلى هذا يكون قول المصنف وأجدل الخ كلاماً مستقلاً لا مفرعاً على قوله:

وألغينّ عارض الوصفيه

لأن هذه الأسماء لم تعرض لها الوصفية، غاية الأمر أن الوصفية تتخيل فيها فالعارض لها تخيل الوصفية لا نفس الوصفية إذ لا يلزم من تخيل شيء تحققه، وحينئذ كان الأولى للشارح في تعليل صرفها أن يقول بدل قوله لعروضه أي لمح الوصفية عليهنّ لتجردها عن الوصفية رأساً وإن تخليت فيها ثم ما مر عن شيخنا والبعض من توجيه عدم منع صرف أربع مع أنها أحق بالمنع من نحو أجدل لا يصح توجيهاً بل هو تقرير للسؤال فتأمل. قوله: (لما يلمح) عبارة الفارضي وغيره لما يتخيل. قوله: (من الجدل) بسكون الدال. قوله: (وقد ينلن) أي يعطين. قوله: (لذلك) أي

أجدل وأخيل لأنهما من الجدل ومن الخيول كما مر. وأما أفعى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارنه تصور إيذائها فأشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة. ومما استعمل فيه أجدل وأخيل غير مصروفين قوله:

٧٧١ ـ كأنَّ الْعُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيتُهُمْ فِرَاخُ القَطَا لاَقَيْنَ أَجْدَلَ بازِيَا

وقول الآخر:

٧٧٢ ـ ذَرِينِي وعِلْمِي بِالأمُورِ وشِيمَتي فَمَا طائِرِي يَوْماً عَليكِ بِأخْيَلاَ

وكما شذ الاعتداد بعروض الوصفية في أجدل وأخيل وأفعى كذلك شذ الاعتداد بعروض الإسمية في أبطح وأجرع وأبرق فصرفها بعض العرب، واللغة المشهورة منعها من الصرف لأنها صفات استغني بها عن ذكر الموصوفات فيستصحب منع صرفها كما استصحب صرف أرنب وأكلب حين أجري مجرى الصفات، إلا أن الصرف لكونه الأصل ربما رجع إليه بسبب ضعيف

للوصفية. قوله: (الملموحة) المنضمة إلى وزن أفعل فيكون أجدل بمعنى شديد وأخيل بمعنى متلوّن وأفعى بمعنى مؤذ كل ذلك على سبيل التخيل. قوله: **(فلا مادة لها في الاشتقاق)** أي ليس لها مادة يتأتى اشتقاقها منها، وقيل من فوعان السمّ أي حرارته فأصل أفعى أفوع فدخله القلب المكاني ثم قلبت الواو ألفاً، وقيل من فعوة السمّ أي شدته وعليه فلا قلب مكانياً.

قوله: **(كأن العقيليين)** بضم العين. وقوله: لاقين بنون الإناث أي فراخ القطا وقوله أجدل أي صقراً وبازياً صفته من بزى عليه إذا تطاول عليه ويجوز أن يريد بالبازي الطير المشهور ويكون عطفاً على أجدل بحذف العاطف للضرورة قاله العيني وزكريا. قوله: **(ذريني)** أي دعيني والواو بمعنى مع والشيمة الطبيعة والأخيل الشقراق والعرب تتشاءم به يقال هو أشأم من أخيل قاله العيني وزكريا. قوله: **(بعروض الوصفية الخ)** أي بعروض تخيل الوصفية ليوافق ما قدمناه فتفطن. قوله: **(وأكلب)** مقتضى سياقه إنه اسم جنس جامد لكن قد يوصف به عروضاً لا أصالة مثل أرنب، ولم أقف على الجنس المسمى به بعد مراجعة القاموس وغيره فانظره. قوله: **(إلا أن الصرف الخ)** يعني أن صرف

---

٧٧١ ـ قاله القطامي من الطويل. ويروى:

كـأنَّ بَنِـي الـدَّغـمـاءِ إذ لَـحِـقـوا بِـنـا فِـــــــــراخُ........ الــخ

والشاهد في أجدل حيث منع الصرف لوزن الفعل ولمح الصفة، لأنه مأخوذ من الجدل وهو الشد. وأكثر العرب يصرفه لخلوه عن أصالة الوصفية وهو الصقر. وبازيا صفته: من بزا عليه إذا تطاول عليه. ويجوز أن يكون بازياً هو الطير المشهور، ويكون عطفاً على أجدل، وحذف العاطف للضرورة.

٧٧٢ ـ قاله حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه من قصيدة من الطويل: أي دعيني. والواو بمعنى مع. والشيمة: الطبيعة. وبأخيلا خبر ما التي بمعنى ليس، والباء زائدة، وفيه الشاهد حيث منع الصرف لوزن الفعل ولمح الصفة لأنه مأخوذ من المخيول وهو الكثير الخيلان. والأخيل الشقراق، والعرب تتشاءم به: يقال هو أشأم من أخيل. ويجمع على أخايل.

بخلاف منع الصرف فإنه خروج عن الأصل فلا يصار إليه إلا بسبب قويّ.

(وَمَنعُ عَدْل معَ وصْف مُعتَبَرْ فِي لَفظِ مَثنَى وثُلاثَ وأُخَرْ)

منع مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله وهو عدل، والمفعول محذوف وهو الصرف ومعتبر خبره، وفي لفظ متعلق به: أي مما يمنع الصرف اجتماع العدل والوصف وذلك في موضعين: **أحدهما**: المعدول في العدد إلى مفعل نحو مثنى أو فعال نحو ثلاث. **والثاني**: في أخر المقابل لآخرين. أما المعدول في العدد فالمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف: فأحاد وموحد معدولان عن واحد واحد وثناء ومثنى معدولان عن اثنين اثنين وكذلك سائرها، وأما الوصف فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات ....

نحو أبطح ومنع صرف نحو أجدل وإن كانا شاذين لكن شذوذ صرف نحو: أبطح أخف من شذوذ منع صرف نحو أجدل.

قوله: (ومنع عدل) العدل إخراج الكلمة عن صيغتها الأصلية لغير قلب أو تخفيف أو إلحاق أو معنى زائد فخرج نحو أيس مقلوب يئس وفخذ بإسكان الخاء مخفف فخذ بكسرها وكوثر بزيادة الواو إلحاقاً له بجعفر ورجيل بالتصغير لزيادة معنى التحقير وفائدته تخفيف اللفظ وتمحضه للعلمية في نحو: عمر وزفر لاحتماله قبل العدل للوصفية وهو تحقيقي إن دل عليه غير منع الصرف وتقديري إن لم يدل عليه إلا منع الصرف قاله الحفيد، ثم هو باعتبار محله أربعة أقسام لأنه إما بتغيير الشكل فقط كجمع عند من قال إنه معدول عن جمع أو بالنقص فقط فيما عدل عن ذي أل وهو سحر وأمس وكذا أخر في قول أو بالنقص وتغيير الشكل كعمر أو بالزيادة والنقص وتغيير الشكل كحذام ومثلث. قوله: (مع وصف) متعلق بمحذوف نعت عدل.

قوله: (والثاني في أخر) الأولى إسقاط في لأن الموضع الثاني نفس أخر. وقوله: المقابل آخرين سيأتي محترزه في التنبيه الأول وهو صريح في أن أخر وصف لجماعة الإناث لأن أخر جمع أخرى وأنه ضد آخرين الذي هو وصف لجماعة الذكور لأن آخرين جمع آخر، وأما نحو فعدة من أيام أخر فلتأوله بالجماعات. قوله: (معدولان عن واحد واحد) أي لأن المقصود التقسيم ولفظ المقصود مكرر أبداً نحو: جاء القوم رجلاً رجلاً فلما وجدنا أحاد غير مكرر لفظاً مع أن المقصود التقسيم كما علمت حكمنا بأن أصله لفظ مكرر ولم يأت بمعناه إلا واحد واحد فحكم بأنه أصله، وكذا يقال في الباقي أفاده الدماميني. قوله: (وأما الوصف الخ) مقابل لقوله فأحاد وموحد معدولان الخ لأنه في قوة أن يقال أما العدل فلأن أحاد الخ أي أما بيان العدل فأحاد الخ، وأما بيان الوصف الخ ولو قال الوصفية لكان أوضح. قوله: (لم تستعمل إلا نكرات إما نعتاً الخ) أي فتكون أوصافاً أصالة قال السيد: الوصفية في ثلاث مثلاً أصلية لأنه معدول عن ثلاثة ثلاثة، وهذا المكرر لم يستعمل إلا وصفاً فكذا المعدول إليه وهو ثلاث وإن لم تكن الوصفية في أسماء العدد واحد اثنان

إما نعتاً نحو: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾ [سورة فاطر، الآية:١] وإما حالاً نحو قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ﴾ [سورة النساء، الآية:٣] وإما خبراً نحو: صلاة الليل مثنى مثنى. وإنما كرر لقصد التأكيد لا لإفادة التكرير. ولا تدخلها أل. قال في الارتشاف: وإضافتها قليلة. وذهب الزجاج إلى أن المانع لها العدل في اللفظ وفي المعنى، أما في اللفظ فظاهر وأما في المعنى فلكونها تغيرت عن مفهومها في الأصل إلى إفادة معنى التضعيف. ورد بأنه لو كان المانع من صرف أحاد مثلاً عدله عن لفظ واحد وعن معناه إلى معنى التضعيف للزم أحد أمرين: إما منع صرف كل اسم يتغير عن أصله لتجدد معنى فيه كأبنية المبالغة وأسماء الجموع، وإما ترجيح أحد المتساويين على الآخر واللازم منتف باتفاق، وأيضاً كل ممنوع من الصرف لا بد أن يكون فيه فرعية في اللفظ وفرعية في المعنى، ومن شرطها أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ ليكمل بذلك الشبه بالفعل، ولا يتأتى ذلك في أحاد إلا أن تكون فرعيته في اللفظ بعدله عن واحد المضمن معنى التكرار، وفي المعنى بلزومه الوصفية وكذا القول في أخواته. وأما أخر فهو جمع أخرى أنثى آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير فالمانع له أيضاً العدل

الخ أصلية. قوله: (إما نعتاً الخ) علم منه ما صرح به الفارضي من أنه لا بد أن يتقدمها شيء. قوله: (وإنما كرر الخ) أي فلا يرد أن مثنى يفيد التكرير فأي فائدة في إعادته. وقوله لا لإفادة التكرير أي لا لتأسيس معنى زائد هو التكرير لحصوله بمثنى الأول. قوله: (ولا تدخلها أل) وادعى الزمخشري أنها تعرف فقال: يقال فلان ينكح المثنى والثلاث قال أبو حيان: ولم يذهب إليه أحد وكما لا تعرف لا تؤنث فلا يقال مثناة مثلاً قاله الفارضي.

قوله: (وذهب الزجاج الخ) المعدول عنه على مذهبه إلى أحاد وموحد واحد وإلى ثناء ومثنى اثنان وهكذا كما سيشير إليه الشارح بخلافه على المذهب الأول فواحد واحد واثنان اثنان وهكذا. قوله: (كابنة المبالغة) نحو ضرّاب فإنه تغير عن ضارب لإفادة معنى جديد وهو التكثير. قوله: (وأسماء الجموع) ليس المراد بها أسماء الجموع المعروفة كقوم ورهط إذ لا تغيير فيها بل المراد الجموع نفسها فالإضافة للبيان أفاده زكريا، فالجمع تغير عن الواحد لإفادة معنى جديد وهو التعدد. قوله: (ترجيح أحد المتساويين) أي في التغيير لإفادة معنى جديد على الآخر ومراده بأحدهما المعدود في العدد وبالآخر غيره كأبنية المبالغة والجموع. قوله: (ولا يتأتى ذلك) أي الشرط المذكور للفرعية في المعنى وهو كونها من غير جهة الفرعية في اللفظ. وقوله: إلا أن تكون الخ أي لأن الجهة على ما ذكره الزجاج واحدة وهي العدل. قوله: (واحد المضمن معنى التكرار) يعني واحداً المكرر أي عن واحد واحد زكريا. قوله: (بمعنى مغاير) أي باعتبار الحال وإلا فمعنى آخر في الأصل أشد تأخراً وكان في الأصل معنى جاء زيد ورجل آخر جاء زيد ورجل أشد تأخراً في معنى من المعاني، ثم نقل إلى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد. دماميني.

والوصف: أما الوصف فظاهر وأما العدل فقال أكثر النحويين إنه معدول عن الألف واللام لأنه من باب أفعل التفضيل فحقه ألا يجمع إلا مقروناً بأل، والتحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من استعماله بلفظ ما للواحد المذكر بدون تغير معناه، وذلك أن آخر من باب أفعل التفضيل فحقه أن لا يثنى ولايجمع ولا يؤنث إلا مع الألف واللام أو الإضافة فعدل في تجرده منهما واستعماله لغير الواحد المذكر عن لفظ آخر إلى لفظ التثنية والجمع والتأنيث بحسب ما يراد به من المعنى، فقيل عندي رجلان آخران ورجال آخرون وامرأة أخرى ونساء أخر، فكل من هذه الأمثلة صفة معدولة عن آخر إلا أنه لم يظهر أثر الوصفية والعدل إلا في أخر لأنه معرب بالحركات بخلاف آخران وآخرون، وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما بخلاف أخرى فإن فيها أيضاً ألف التأنيث

قوله: (أما الوصف فظاهر) لأنه اسم تفضيل بمعنى مغاير باعتبار الحال وبمعنى أشد تأخراً باعتبار الأصل كما مر، وعلى كل فهو وصف والظاهر أن صوغه من تأخر فهو اسم تفضيل مصوغ من خماسي شذوذاً. قوله: (عن الألف واللام) أي عن ذي الألف واللام ولا ينافي ذلك أنه نكرة فكيف يكون معدولاً عن معرفة لأنه لا يلزم في المعدول عن الشيء أن يكون بمعناه من كل وجه خلافاً للفارسي. دماميني. قوله: (إلا مقروناً بأل) أي أو مضافاً إلى معرفة. قوله: (والتحقيق الخ) فأخر على الأول معدول عن الآخر، وعلى هذا عن آخر بالإفراد والتذكير ولعلّ وجه كون هذا القول هو التحقيق تطابق المعدول والمعدول عنه عليه تنكيراً فتدبر. قوله: (عما كان يستحقه) أي عن استعمال كان يستحقه بدليل قوله من استعماله الخ. وقوله: بلفظ ما للواحد المذكر الإضافة للبيان أي بلفظ هو اللفظ الذي للواحد المذكر هكذا ينبغي تقرير عبارته لا كما قررها البعض وكلامه صريح في أن المعدول عنه الاستعمال المذكور مع أنه لفظ الواحد المذكر، فلو قال: والتحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من لفظ الواحد المذكر لكان أخصر وأولى وقوله بدون تغير معناه حال من لفظ أو من ما أي حالة كون لفظ الواحد المذكر لم يغير معناه الذي هو الواحد المذكر. قوله: (وذلك) أي وبيان ذلك. قوله: (أو الإضافة) أي إلى معرفة. قوله: (فعدل في تجرده) أي في حالة هي تجرده الخ. فإن قلت: يجوز أن يكون بتقدير الإضافة. قلت: لا لأن المضاف إليه لا يحذف إلا إذا جاز إظهاره ولا يجوز إظهاره هنا نقله الدماميني عن الرضي، وانظر وجه عدم جواز إظهاره ولعله كونه يؤدي إلى وصف النكرة بالمعرفة في نحو: مررت بنساء ونساء أخر لكن يرد أنه بمعنى مغايرات فلا تفيده الإضافة تعريفاً إلا أن يقال: كونه بمعناه لا يقتضي أنه في حكمه من كل وجه فتأمل.

قوله: (عن لفظ آخر) فيه إقامة الظاهر مقام المضمر إذ المعنى عدل في تجرد آخر عن لفظه إلى لفظ المثنى والمجموع والمؤنث. زكريا: ولعل نكتة الإظهار طول الفصل. قوله: (لم يظهر أثر الخ) فيه دلالة ظاهرة على أن جميع هذه الصيغ توصف بمنع الصرف وإن لم يظهر أثره إلا في المعرب بالحركات فمنع الصرف عنده لا يختص بالمعرب بالحركات بل المختص به ظهور أثره كذا في سم. قوله: (فإن فيها أيضاً ألف التأنيث) أي وهي تستقل بالمنع فاعتبرت لأنها أوضح من

فلذلك خص أخر بنسبة اجتماع الوصفية والعدل إليه وإحالة منع الصرف عليه، فظهر أن المانع من صرف أخر كونه صفة معدولة عن آخر مراداً به جمع المؤنث لأن حقه أن يستغنى فيه بأفعل عن فعل لتجرده من أل كما يستغنى بأكبر عن كبر في قولهم رأيتها مع نساء أكبر منها.

تنبيهان: الأول: قد يكون أخر جمع أخرى بمعنى آخرة فيصرف لانتفاء العدل لأن مذكرها آخر بالكسر بدليل: ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [سورة النجم، الآية: ٤٧] ﴿ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْآخِرَةَ﴾ [سورة العنكبوت، الآية: ٢٠] فليست من باب أفعل التفضيل والفرق بين أخرى أنثى آخر وأخرى بمعنى آخرة أن تلك لا تدل على الانتهاء ويعطف عليها مثلها من جنسها، نحو: جاءت امرأة أخرى وأخرى، وأما أخرى بمعنى آخرة فتدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد وهي المقابلة الأولى في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٣٨] إذا عرفت ذلك فكان ينبغي أن يحترز عن هذه كما فعل في الكافية فقال:

وَمَنـعَ الـوَصْـفُ وعَـدْلٌ أُخَـرا ... مُـقـابـلاً لآخَـريـنَ فـاحْـصُـرَا

الثاني: إذا سمي بشيء من هذه الأنواع الثلاثة ـ وهي ذو الزيادتين وذو الوزن وذو العدل ـ بقي على منع الصرف لأن الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية.

(وَوَزْنُ مَـثْـنَـى وثُـلاثَ كَـهُـمَـا ... مِـن واحـدٍ لأربـعٍ فَـلْـيُـعْـلَـمَـا)

الوصفية والعدل كما في زكريا. قوله: (مراداً به جمع المؤنث) حال من آخر بفتح الهمزة وفي هذا القيد دفع لما أورد من أن آخر يصلح للواحد والمثنى والجمع وآخر لا يصلح إلا للجمع فكيف يكون معدولاً عنه ووجه الدفع أنه معدول عن آخر بمعنى الجماعة لا مطلقاً. قوله: (بدليل وأن عليه الخ) مرتبط بقوله: بمعنى آخرة ووجه الدلالة أنه وصف النشأة في هذه الآية بالأخرى، وبالآخرة في الآية الثانية وذلك يدل على أن معناهما واحد.

قوله: (والفرق) أي من جهة المعنى. قوله: (مثلها من جنسها) فلا يقال: عندي رجل وحمار آخر ولا امرأة أخرى كذا قال شيخنا، فالمراد بالجنس الصنف. قوله: (ولا يعطف عليها مثلها) لأن الانتهاء الحقيقي لا يتعدد بخلاف معنى المغايرة فيتعدد سم. قوله: (مقابلاً لآخرين) بفتح الخاء بمعنى مغايرين ومنه قوله تعالى: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُواْ بِهِمْ﴾ [سورة الجمعة، الآية: ٣] واحترز به عن آخر مقابل آخرين بكسر الخاء في نحو: يجمع الله الأولين والآخرين وقوله: فاحصرا أي احصر منع صرف آخر في أخر المقابل لآخرين بفتح الخاء. قوله: (خلفتها العلمية) فإذا نكر بعد أن سمي به فذهب الخليل وسيبويه إلى أنه لا ينصرف لأنك رددته إلى حال كان لا ينصرف فيها، وذهب الأخفش إلى أنه ينصرف لأن الوصفية قد انتقلت عنه بالعلمية وسيأتي ذلك. قوله: (ووزن) أي موازن كما أشار إليه الشارح. وقوله كهما فيه جر الكاف للضمير وتقدم أنه شاذ فالأولى جعلها اسماً بمعنى مثل مضافاً إلى الضمير. وقوله: من واحد متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر أي حالة كونه مأخوذاً من واحد، وقول شيخنا أنه بيان لوزن بمعنى موازن غير صحيح. قوله:

يعني ما وازن مثنى وثلاث من ألفاظ العدد المعدول من واحد إلى أربع فهو مثلهما في امتناع الصرف للعدل والوصف تقول: مررت بقوم موحد وأحاد، ومثنى وثناء، ومثلث وثلاث، ومربع ورباع، وهذه الألفاظ الثمانية متفق عليها ولهذا اقتصر عليها. قال في شرح الكافية: وروي عن بعض العرب مخمس وعشار ومعشر ولم يرد غير ذلك. وظاهر كلامه في التسهيل أنه سمع فيها خماس أيضاً واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب: **أحدها**: أنه يقاس على ما سمع وهو مذهب الكوفيين والزجاج ووافقهم الناظم في بعض نسخ التسهيل وخالفهم في بعضها. **الثاني**: لا يقاس بل يقتصر غلى المسموع وهو مذهب جمهور البصريين. **الثالث**: أنه يقاس على فعال لكثرته لا على مفعل. قال الشيخ أبو حيان: والصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة، وحكى البناءين أبو عمرو الشيباني، وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى عشار ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

تنبيه: قال في التسهيل: ولا يجوز صرفها يعني أخر مقابل آخرين وفعال ومفعل في العدد مذهوباً بها مذهب الأسماء خلافاً للفراء، ولا مسمى بها خلافاً لأبي علي وابن برهان، ولا

(متفق عليها) أي على ورودها عن العرب بدليل ما يأتي. قوله: (إلى عشرة) الغاية داخلة بقرينة ما سبق وما يأتي وقولهم الصحيح أن الغاية بإلى خارجة محله إذا لم تقم قرينة على دخولها، وأما قول شيخنا السيد الغاية خارجة ولذا عبر بإلى، وأما العشرة فغير مسموع صوغ فعال ومفعل منها كما قاله العصام فهو مخالف لما في الشرح.

قوله: (وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى عشار) ولم يتعرضا لسماع موحد إلى معشر ولهذا أخر حكايتهما عن حكاية أبي عمرو الشيباني. قوله: (مذهوباً بها مذهب الأسماء) أي المنكرة أو الجامدة على الوجهين الآتيين عاجلاً في كلام الدماميني وعلى الأول اقتصر في الهمع. قوله: (خلافاً للفراء) أي فإنه زعم أن هذه الألفاظ منعت الصرف للعدل والتعريف بنية أل وأنه يجوز جعلها نكرة ويذهب بها مذهب الأسماء المنصرفة، وظاهر تقريرهم المذكور عن الفراء أن يقال إنها تصرف بناء على كونها أسماء نكرات وأنها في حالة المنع معارف، وكلام المصنف يقتضي أن الفراء يرى أنها حال منع الصرف صفات وحال الصرف أسماء وأنها على حالة واحدة بالنسبة إلى التعريف والتنكسير. دماميني. ورد قول الفراء بمجيئها أحوالاً وصفات للنكرات.

قوله: (ولا مسمى بها خلافاً لأبي علي وابن برهان) أي لأن الصفة لما ذهبت خلفتها العلمية، وما نقله عن أبي علي وابن برهان نقله في التصريح عن الأخفش وأبي العباس وغيرهما وعبارته، وقال الأخفش في المعاني وأبو العباس: إنه لو سمي بمثنى أو أحد أخواته انصرف لأنه إذا كان اسماً فليس في معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فليس فيه إلا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفارسي وارتضاه ابن عصفور وردّ بأن هذا مذهب لا نظير له إذ لا يوجد بناء ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وإنما المعروف العكس، وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا فإنه قال:

منكرة بعد التسمية بها خلافاً لبعضهم اهـ أما المسألة الأولى فالمعنى أن الفراء أجاز ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثاً ثلاثاً وخالفه غيره وهو الصحيح. وأما الثانية فقد تقدَّم التنبيه عليها.

(وكُن لِجمعٍ مُشبهٍ مَفاعِلاً أوِ المفاعيلَ بِمنعٍ كافِلا)

كافلاً خبر كن، وبمنع متعلق بكافلاً، وكذا لجمع ومفاعل مفعول بمشبه: يعني أن مما يمنع من الصرف الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل أي في كون أوله مفتوحاً وثالثه ألفاً غير عوض يليها كسر غير عارض ملفوظ أو مقدر على أول حرفين بعدها أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوي به وبما بعده الانفصال، ....

الوصف يزول فيخلفه التعريف الذي للعلم والعدل قائم في الحالين جميعاً اهـ. وحجة الجمهور أن شبه الأصل من العدل حاصل والعلمية محققة فسبب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف اهـ. قوله: (فالمعنى أن الفراء الخ) مراد الشارح تصوير الذهاب بها مذهب الأسماء، وأما ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من أنه لما كان كلام التسهيل يقتضي أن الفراء يوجب صرفها لكونه جوازاً مقابلاً للمنع وهو يقتضي الوجوب، مع أن مذهب الفراء في الواقع جواز كل من الصرف وعدمه احتاج الشارح إلى بيانه بقوله: فالمعنى الخ فيردّ بأن الجواز الذي قالوا إنه يقتضي الوجوب هو جواز الشيء شرعاً بعد امتناعه شرعاً لا مطلق الجواز في مقابلة مطلق المنع كما في هذا المقام، ألا ترى أنه لا يفهم من مقابلة منع الصرف بجوازه وجوبه فدعوى اقتضاء كلام التسهيل إيجاب الفراء صرفها غير مسلمة. قوله: (فقد تقدم التنبيه عليها) أي في قوله: إذا سمي بشيء من هذه الأنواع الخ. قوله: (لجمع) اعترض بأن الجمعية ليست شرطاً كما صرح به السيوطي وغيره بل كل ما كان على هذين الوزنين واستوفى الشروط المذكورة في الشرح منع صرفه وإن فقدت الجمعية فكان الأولى أن يقول للفظ ويجاب بأن الجمع في كلامه تمثيل لا تقييد بدليل قوله: ولسراويل الخ وإنما آثر الجمع بالتمثيل لأنه الغالب في الوزنين.

قوله: (مشبه مفاعلاً) أي في الحال كمساجد أو في الأصل كعذارى إذ أصله عذاري بكسر الراء وتحريك الياء قلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً كما يأتي. قوله: (بمنع) أي لصرفه فصلة منع محذوفة لدلالة المقام عليها. قوله: (أي في كون أوله مفتوحاً) خرج به نحو عذافر، وبقوله: ثالثه ألفاً غير عوض أي من إحدى ياءي النسب تحقيقاً أو تقديراً نحو: يمان وشآم ونحو: تهام وثمان، وبقوله: يليها كسر خرج نحو: براكاء وتدارك وبقوله: غير عارض خرج نحو: تدان وتوان، وبقوله أوسطها ساكن خرج ملائكة، وبقوله: غير منوي به وبما بعده الانفصال أي بأن يكونا غير ياءي النسب بأن يكون الثالث غير ياء كمصابيح أو ياء من بنية الكلمة بأن يكون سابقاً على ألف التكسير ككرسي وكراسي خرج نحو: رباحي وجواري، وجملة الشروط ستة كذا قال شيخنا وتبعه البعض. وفيه أن هذه الأمور المخرجة لم تدخل في موضوع المسألة حتى تخرج بهذه القيود لأن موضوع المسألة الجمع والأمور المخرجة مفردات. والجواب ما علم مما مر أن الجمع مثال لا قيد والمراد

فإن الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق منع الصرف. ووجه خروجه عن صيغ الآحاد العربية أنك لا تجد مفرداً ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم كعذافر، أو ألفه عوض من إحدى ياءي النسب إما تحقيقاً كيمان وشآم فإن أصلهما يمني وشآمي، فحذفت إحدى الياءين وعوض عنها الألف، أو تقديراً نحو: تهام وثمان فإن ألفهما موجودة قبل، وكأنهم نسبوا إلى فعل أو فعل ثم حذفوا إحدى الياءين وعوضوا عنها الألف أو ما يلي الألف غير مكسور بالأصالة بل إما مفتوح كبراكاء، أو مضموم كتدارك أو عارض الكسر لأجل الاعتلال كتدان وتوان، ومن ثم صرف نحو عبال جمع عبالة لأن الساكن الذي يلي الألف فيه ....

الجمع وكل لفظ على أحد الوزنين. قوله: (فإن الجمع متى كان الخ) تعليل لقوله مما يمنع من الصرف الجمع الخ ولا حاجة لجعله تعليلاً لمحذوف كما زعم البعض.

قوله: (كعذافر) هو بمهملة فمعجمة الجمل الشديد واسم من أسماء الأسد. قوله: (كيمان وشآم) بحذف الياء المخففة الساكنة لالتقاء الساكنين هي والتنوين. قوله: (فحذفت إحدى الياءين وعوض عنها الألف) أي وفتحت همزة شآم لتناسب الألف. قوله: (أو تقديراً) قال شيخنا: هو مسلم في تهامي أما ثمان ففيه أن الجوهري قال: إنه منسوب حقيقة كما يأتي اهـ. قال الدماميني: والذي دعاهم إلى تقدير نسب نحو تهام سماعه مصروفاً فإنهم قالوا: رأيت تهامياً بتخفيف الياء والتنوين فلولا أنه على تقدير النسب لمنع الصرف وإن كان مفرداً كما منع سراويل ولم يجعلوه كجوار في منع الصرف وجعل التنوين عوضاً لأنه ليس من المنقوص. قوله: (موجودة قبل) أي قبل ياء النسب. قوله: (وكأنهم نسبوا الخ) أي فليس هو على النسب حقيقة ما صرّح به ابن الناظم، لكن في كلام الجوهري ما يخالفه حيث قال وهو يعني ثمان في الأصل منسوب إلى الثمن لأنه الجزء الذي صير السبعة ثمانية فهو ثمنها ثم فتحوا أوله لأنهم يغيرون في النسب كما قالوا دهري وسهلي وحذفوا منه إحدى ياءي النسب وعوضوا منها الألف كما فعلوا في المنسوب إلى اليمن فتثبت ياؤه عند الإضافة كما تثبت ياء القاضي فتقول: ثماني نسوة وثماني مائة كما تقول: قاضي عبد الله وتسقط مع التنوين عند الرفع والجر وتثبت عند النصب لأنه ليس بجمع فيجري مجرى جوار وسوار في ترك الصرف وما جاء في الشعر غير مصروف فهو على التوهم اهـ عبد القادر المكي. وقوله: فيجري الخ تفريع على المنفي بالميم. قوله: (إلى فعل) أي بفتح العين كما نسبوا إلى يمن أو فعل أي بسكونها كما نسبوا إلى شأم. قوله: (أو ما يلي الألف الخ) عطف على قوله وأوله مضموم وكذا ما يأتي. قوله: (كبراكاء) بالمد والهمز الثبات في الحرب اهـ زكريا، ومراده أنه ليس مما منع صرفه لكونه على وزن منتهى الجموع وإن كان مما منع صرفه لألف التأنيث الممدودة.

قوله: (كتدان وتوان) أصلهما تداني وتواني بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة لتناسب الياء وأعلا إعلال قاض. قوله: (ومن ثم الخ) أي من أجل وجود غير كسر تالي الألف أصالة في غير

لا حظ له في الحركة. والعبالة الثقل يقال ألقى عبالته أي ثقله، أو يكون ثاني الثلاثة متحرك الوسط كطواعية وكراهية، ومن ثم صرف نحو: ملائكة وصيارفة، أو هو والثالث عارضان للنسب منوي بهما الانفصال، وضابطه أن لا يسبقا الألف في الوجود سواء كانا مسبوقين بها كرباحي وظفاري، أو غير منفكين كحواري وهو الناصر وحوالي وهو المحتال بخلاف نحو قماري وبخاتي فإنه بمنزلة مصابيح، وقد ظهر من هذا أن زنة مفاعل ومفاعيل ليست إلا لجمع أو منقول من جمع كما سيأتي. وقد دخل بذكر التقدير نحو دواب فإنه غير منصرف لأنَّ أصله دوابب فهو على وزن مفاعل تقديراً.

وزن منتهى الجموع. قوله: (لا حظ له في الحركة) أي لأنه ليس له أصل يرجع إليه في ذلك بخلاف نحو دواب فإنه من دب والماضي أصل عينه التحريك. قوله: (متحرك الوسط) ينبغي حذف الوسط كما في عبارة التصريح لأن الثاني هو الوسط لا شيء له وسط كما هو ظاهر. قوله: (ومن ثم) أي من أجل وجود تحرك ثاني الثلاثة في غير وزن منتهى الجموع. قوله: (أو هو) أي الثاني. وقوله للنسب أي تحقيقاً كما في رباحي وظفاري، أو تقديراً كما في جواري وحوالي فالياء فيهما ملحقة بياء النسب لأنهما سمعا مصروفين فقدر فيهما النسب وإن لم يكونا منسوبين حقيقة. وقوله: منوي بهما الانفصال صفة لازمة لعارضان للنسب. قوله: (وضابطه) أي العروض للنسب أن لا يسبقا الألف في الوجود بأن سبقتهما الألف أو قارناها لبناء الكلمة على الجميع فالأول ما أشار إليه بقوله: مسبوقين بها، والثاني ما أشار إليه بقوله: أو غير منفكين. قوله: (كرباحي) نسبة إلى رباح بلد يجلب منه الكافور، وظفاري نسبة إلى ظفار بوزن قطام مدينة باليمن اهـ زكريا. قوله: (بخلاف قماري وبخاتي) أي ونحوهما ككراسي فالياء المشددة في نحو قماري موجودة قبل ألف الجمع لأنها وجدت في المفرد نحو قمري وهو سابق على الجمع.

فائدة: لو نسبت إلى نحو قماري صرفت المنسوب لأن هذه الياء الموجودة في المنسوب إليه تحذف ويؤتى بياء النسب وهي لا تؤثر المنع كما قاله الدماميني.

قوله: (فإنه بمنزلة مصابيح) أي في سبق الثاني والثالث على الألف. لا يقال: ياء مصابيح لم تكن في المفرد حتى تكون سابقة على ألف الجمع. لأنا نقول: هي بدل ألف مصباح وللبدل حكم المبدل. قوله: (وقد ظهر من هذا) أي من عدم وجود مفرد عربي على زنة مفاعل أو مفاعيل بالشروط المذكورة. وقوله: أو منقول من جمع فيه أنه لم يتعرض فيما مر للمنقول من جمع فكيف قال: وقد ظهر من هذا الخ إلا أن يقال: المراد من قوله سابقاً أنك لا تجد مفرداً أي أصالة فيكون فيه إشارة إلى وجود المفرد بالنقل فتأمل. وقوله: كما سيأتي أي في قوله وإن به سمي الخ فهو راجع للثاني فقط. قوله: (وقد دخل بذكر التقدير) أي في قوله نعتاً لكسر ملفوظ أو مقدر. قوله: (هبيّ) بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد التحتية: الصبي الصغير والأنثى هبية كذا في القاموس. قوله:

تنبيهات: **الأول**: لا فرق في منع ما جاء على أحد الوزنين المذكورين بين أن يكون أوله ميماً نحو مساجد ومصابيح أو لم يكن نحو دراهم ودنانير. **الثاني**: اشتراط كسر ما بعد الألف مذهب سيبويه والجمهور. قال في الارتشاف: وذهب الزجاج إلى أنه لا يشترط ذلك فأجاز في تكسير هَبَيّ أن يقال هباي بالإدغام أي ممنوعاً من الصرف. قال: وأصل الياء عندي السكون ولولا ذلك لأظهرتها. **الثالث**: اتفقوا على أن إحدى العلتين هي الجمع واختلفوا في العلة الثانية، فقال أبو علي: هي خروجه عن صيغ الآحاد وهذا الرأي هو الراجح وهو معنى قولهم إن هذه الجمعية قائمة مقام علتين. وقال قوم: العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقاً أو تقديراً فالتحقيق نحو أكالب وأراهط إذ هما جمع أكلب وأرهط، والتقدير نحو مساجد ومنابر فإنه وإن كان جمعاً من أول وهلة لكنه بزنة ذلك المكرر أعني أكالب وأراهط فكأنه أيضاً جمع جمع، وهذا اختيار ابن الحاجب. واستضعف تعليل أبي علي بأن أفعالاً وأفعلا نحو أفراس وأفلس جمعان ولا نظير لهما في الآحاد وهما مصروفان، والجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه: **الأول**: أن أفعالاً وأفعلا يجمعان نحو أكالب وأناعم في أكلب وأنعام. وأما مفاعل ومفاعيل فلا يجمعان، فقد جرى أفعال وأفعل مجرى الآحاد في جواز الجمع، وقد نص الزمخشري ....

(ولولا ذلك لأظهرتها) أي بالفك لكونها متحركة حينئذ فكان يقال هبايي واعترضه سم بأن اجتماع المثلين في كلمة يوجب الإدغام وإن كان أولهما متحركاً كما في دواب ونحوه، وأجاب يس بأن الياء لو ظهرت لقيل هبايا لما ستعرفه من قول المصنف:

والمد زيد ثالثاً في الواحد همزاً يرى في مثل كالقلائد وافتح ورد الهمز يا فيما أعل

وإذا قيل هبايا لم يحصل الإدغام وفيه عندي نظر وإن أقره غيره لعدم دخول نحو هبي في قول المصنف والمد الخ لأن ثالثه ليس مداً وإن كان ليناً. قوله: **(وهو معنى قولهم الخ)** أي الخروج أي مع الدلالة على الجماعة معنى قولهم الخ، ولك أن تقول: يحتمل قولهم المذكور أن العلة الثانية تكرار الجمع كما هو اختيار ابن الحاجب. قوله: **(من أول وهلة)** قال في المصباح: يقال لقيته أول وهلة أي أول كل شيء. قوله: **(ولا نظير لهما في الآحاد)** أي فلو كانت العلة الثانية الخروج عن صيغ الآحاد لمنعا من الصرف. قوله: **(فلا يجمعان)** أي جمع تكسير وإلا فقد يجمعان جمع تصحيح كقولهم في نواكس نواكسون وفي أيامن أيامنون، وكقولهم في حدائد حدائدات وفي صواحب صواحبات قاله الشارح في آخر باب التكسير. قوله: **(فقد جرى أفعال وأفعل الخ)** فإن قلت: هذا لا يدفع الاعتراض لأن هذا لا يقتضي أن لهما نظيراً في الآحاد. قلت: حاصل الجواب أن مرادنا بالخروج عن صيغ الآحاد الخروج عن صيغها لفظاً وحكماً، وأفعال وأفعل لم يخرجا عن حكم الآحاد لجواز جمعهما كالآحاد، وكذا يقال في الجواب الثاني اهـ هندي.

قوله: **(وقد نص الزمخشري الخ)** أي فليس في جمع أكلب وأنعام على أكالب وأناعم شذوذ

على أنه مقيس فيهما. **الثاني**: أنهما يصغران على لفظهما كالآحاد نحو أكيلب وأنيعام، وأما مفاعل ومفاعيل فإنهما إذا صغرا ردا إلى الواحد أو إلى جمع القلة ثم بعد ذلك يصغران. **الثالث**: أن كلاً من أفعال وأفعل له نظير من الآحاد يوازنه في الهيئة وعدة الحروف، فأفعال نظيره ـ في فتح أوله وزيادة الألف رابعة ـ تفعال نحو: تجوال وتطواف، وفاعال نحو: ساباط وخاتام، وفعلال نحو: صلصال وخزعال. وأفعل نظيره في فتح أوله وضم ثالثه تفعل نحو تتفل وتنضب، ومفعل نحو: مكرم ومهلك، على أن ابن الحاجب لو سئل عن ملائكة لما أمكنه أن يعلل صرفه إلا بأن له في الآحاد نظيراً نحو طواعية وكراهية (وَذَا ٱعْتِلالٍ منهُ كالجوارِي رفعاً وجَرّاً أَجرِه كَساري) يعني ما كان من الجمع الموازن مفاعل معتلاً فله حالتان: إحداهما أن يكون آخره ياء قبلها كسرة نحو جوار وغواش، ....

حتى يضعف به الوجه الأول. قوله: (على أنه) أي الجمع على مفاعل. قوله: (وأنيعام) بالألف لما سيأتي في قول الناظم:

كـذاك مـا مـدة أفـعـال سـبـق

الخ فلا يقال أنيعيم بقلب الألف ياء بل تبقى الألف. قوله: (أو إلى جمع القلة) قال شيخنا: لعله أراد ما يشمل جمعي التصحيح فإنهما من جموع القلة فتقول في تصغير مساجد مسيجدات. قوله: (الثالث) محصله عدم تسليم خروجهما عن صيغ الآحاد لفظاً بإثبات نظائر لهما من الآحاد في الهيئة وعدة الحروف وإن لم تكن مبدوءة بالهمزة مثلهما فكان الأولى تقديمه على الجوابين الأولين لأن محصلهما تسليم خروجهما عن صيغ الآحاد لفظاً وعدم إثبات خروجهما عنها حكماً. قوله: (تجوال وتطواف) مصدران لجال وطاف وقيل: لتجول وتطوف. قوله: (ساباط) هو سقيفة بين دارين تحتها طريق. قاموس. قوله: (وخاتام) لغة في الخاتم. قوله: (نحو صلصال) هو الطين ما لم يجعل خزفاً وخزعال بالخاء المعجمة فالزاي فالعين المهملة هو العرج يقال: ناقة بها خزعال أي عرج. قوله: (نحو تتفل) بفوقيتين وفاء ولد الثعلب وتنضب بفوقية فنون فضاد معجمة شجر يتخذ منه السهام. قوله: (نحو مكرم ومهلك) مصدر أكرم وهلك ويجوز في لام مهلك الفتح والكسر أيضاً فتكون مثلثة. قوله: (على أن ابن الحاجب لو سئل الخ) قد يقال: يمكنه أن يعلل صرفه بأنه لم يتكرر لا تحقيقاً وهو ظاهر إذ هو جمع ملك من أول وهلة ولا تقديراً لأنه ليس على وزن المكرر الذي هو مفاعل أو مفاعيل لتحرك الوسط في الثلاثة التي بعد الألف. سم بإيضاح. قوله: (منه) صفة لذا أو حال منه، وكذا قوله كالجواري وضمير منه للجمع المتقدم. وقوله كساري أي إجراؤه كإجراء ساري أو حالة كونه كساري.

قوله: (يعني ما كان الخ) لما كان مفهوم قول المصنف كالجواري أن ما كان من معتل منتهى الجموع كالعذارى لا يجري كسار في حذف حرف العلة وثبوت التنوين بل يبقى فيه حرف العلة ولا يثبت التنوين، قال الشارح: يعني فإتيانه بالعناية المقتضية تضمن كلام المصنف حكم نحو جوار،

والأخرى أن تقلب ياؤه ألفاً نحو عذارى ومدارى، فالأول يجري في رفعه وجره مجرى قاض وسار في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو: ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [سورة الأعراف، الآية:٤١] ﴿وَٱلْفَجْرِ ﴿١﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [سورة الفجر، الآية:١] وفي النصب مجرى دراهم في سلامة آخره وظهور فتحته نحو: ﴿سِيرُوا۟ فِيهَا لَيَالِىَ﴾ [سورة سبأ، الآية:١٨]. والثاني: يقدر إعرابه ولا ينوّن بحال، ولا خلاف في ذلك، وهذا خرج من كلامه بقوله كالجواري.

تنبيهات: الأول: اختلف في تنوين جوار ونحوه، فذهب سيبويه إلى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة لا تنوين صرف، ....

وحكم نحو العذارى بالنظر إلى المنطوق والمفهوم، وهذا لا ينافي ما سيذكره الشارح من خروج نحو العذارى عن حكم نحو جوار بقول المصنف كالجواري كما لا يخفى على ذي بصيرة ولغفلة البعض عما ذكرنا زعم أن في كلام الشارح تناقضاً لاقتضاء أول كلامه دخول القسمين في النظم واقتضاه آخر كلامه خروج الثاني منه وأنه كان الأولى حذف يعني. قوله: (أن تقلب ياؤه ألفاً) أي بعد قلب الكسرة قبلها فتحة كما يأتي. قوله: (نحو عذارى) جمع عذراء بالمد وهي البكر ومدارى جمع مدري بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تحك به المرأة رأسها وأصلهما عذارى ومدارى بالكسرة ثم أبدلت السكرة فتحة أي اتباعاً لفتحة ما قبل الألف فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها اهـ تصريح. والذي في شرح الشارح على التوضيح أن مدارى جمع مدراء أي كحمراء وهي المنتفخة الجنبين وفي القاموس ما يوافقه. وذكر أن الفعل مدر كفرح فهو أمدر وهي مدراء ودالها مهملة.

قوله: (في حذف يائه الخ) أي لا في جميع الوجوه فإن جره بفتحة مقدرة وتنوينه تنوين عوض بخلاف نحو قاض فإنه بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين صرف كما سينبه عليه الشارح. قوله: (والفجر وليال) فليال مجرور بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع تقديراً أي بحسب الأصل. قوله: (في سلامة آخره) أي من الحذف. قوله: (وهذا خرج من كلامه) أي من منطوق كلامه فلا ينافي دخوله في كلامه مفهوماً أعني أن حكمه مستفاداً من كلامه بطريق المفهوم، ولهذا قال الشارح في أول عبارته يعني كما أوضحناه سابقاً. قوله: (فذهب سيبويه إلى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة) خرجه الأكثر على أن الإعلال مقدم على منع الصرف لكون سببه وهو الثقل أمراً ظاهراً محسوساً بخلاف منع الصرف فإن سببه مشابهة الاسم الفعل وهي خفية، فأصل جوار على هذا جواري بالتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع تقديراً لأن المحذوف لعلة كالثابت، ثم خيف رجوع الياء فأتى بالتنوين عوضاً عنها وخرجه بعضهم على أن منع الصرف مقدم، فأصل جوار على هذا جواري بترك التنوين لصيغة منتهى الجمع فحذفت ضمة الياء للثقل ثم الياء تخفيفاً ثم أتى بالتنوين عوضاً عنها،

وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عوض عن حركة الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين. وذهب الأخفش إلى أنه تنوين صرف لأن الياء لما حذفت تخفيفاً زالت صيغة مفاعل وبقي اللفظ كجناح فانصرف، والصحيح مذهب سيبويه. وأما جعله عوضاً عن الحركة فضعيف لأنه لو كان عوضاً عن الحركة لكان التعويض عن حركة الألف في نحو موسى وعيسى أولى لأن حاجة المتعذر إلى التعويض أشد من حاجة المتعسر، ولألحق مع الألف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم واللازم منتف فيهما فكذا الملزوم. وأما كونه للصرف فضعيف أيضاً ....

فعلم أن سبب الحذف على الأول التقاء الساكنين وعلى الثاني التخفيف وعليه بنى الشارح السؤال والجواب الآتيين. قوله: (عوض عن حركة الياء) أي وحصل التعويض قبل حذف الياء بدليل قوله: ثم حذفت الياء وهذا بناء على أن منع الصرف مقدم على الإعلال فأصله على مذهب المبرد جواري بترك التنوين حذف ضمة الياء لثقلها وأتى بالتنوين عوضاً عنها فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما.

قوله: (لأن الياء لما حذفت تخفيفاً) أي لا لالتقاء الساكنين فهو مبني على تقديم منع الصرف على الإعلال. قوله: (لأن حاجة المتعذر الخ) وجهه أن العامل في كل من المنقوص والمقصور طالب أثراً وقد ظهر الأثر مع المنقوص في الجملة لظهوره حالة النصب ولم يظهر في المقصور أثر بالكلية فكان أولى بالتعويض، وبهذا سقط ما يقال كان الظاهر عكس الأولوية لأن التعويض يقتضي حذف شيء وإقامة غيره مقامه والمقصور لم يظهر فيه أثر حتى يقال حذف وعوض عنه التنوين بخلاف المنقوص فإن الحركات تظهر في لفظه لكن ثقل بعضها فترك وعوض عنه التنوين أفاده البهوتي. قوله: (ولألحق مع الألف واللام كما ألحق الخ) أي بجامع أن كلاً من تنوين الترنم وتنوين نحو جوار على مذهب المبرد عوض عن شيء، فتنوين الترنم عوض عن مدة الإطلاق، وتنوين نحو جوار عوض عن حركة الياء، قال البعض تبعاً لشيخنا: كان الأولى أن يقول الشارح ولألحق مع الألف واللام لأنه عنده عوض عن الحركة والحركة تجامع الألف واللام اهـ. ولعل وجهه أن قياس العوض على المعوض عنه أقرب من قياسه على تنوين الترنم فتأمل، ثم قال البعض: وقد يقال هذا اللازم جار على القول بأنه عوض عن الياء بل هو أظهر فيه بأن يقال لو كان عوضاً عن الياء لألحق مع الألف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم بجامع أن كلاً منهما عوض عن حرف اهـ. وقد يجاب بأن التنوين هنا ليس لمحض العوضية عن الياء بل للعوضية عنها ومنع عودها لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه فكان كضد الياء التي تجامع الألف واللام فناسب أن لا يجامع الألف واللام فاحفظه فإنه دقيق.

قوله: (واللازم) يعني أولوية التعويض عن حركة الألف في نحو موسى وعيسى وإلحاق التنوين مع الألف واللام. وقوله: فيهما مرتبط باللازم والضمير للقضيتين المتقدمتين أعني قوله لكان

إذ المحذوف في قوة الموجود وإلا لكان آخر ما بقي حرف إعراب واللازم كما لا يخفى منتف. فإن قلت: إذا جعل عوضاً عن الياء فما سبب حذفها أولاً؟ قلت: قال في شرح الكافية: لما كانت ياء المنقوص قد تحذف تخفيفاً ويكتفى بالكسرة التي قبلها وكان المنقوص الذي لا ينصرف أثقل التزموا فيه من الحذف ما كان جائزاً في الأدنى ثقلاً ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر، إذ ليس بعد الجواز إلا اللزوم. انتهى. واعلم أن ما تقدم عن المبرد من أن التنوين عوض عن الحركة هو المشهور عنه كما نقل الناظم في شرح الكافية. وقال الشارح: ذهب المبرد إلى أن فيما لا ينصرف تنويناً مقدراً بدليل الرجوع إليه في الشعر، وحكموا له في جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لأجله الياء في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين وهو بعيد، لأن الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يحسن ارتكاب مثله. **الثاني**: ما ذكر من تنوين جوار ونحوه في الرفع والجرّ متفق عليه، نص على ذلك الناظم وغيره. وما ذكره أبو علي من أن يونس ومن وافقه ذهبوا إلى أنه لا ينون ولا تحذف ياؤه وأنه يجر بفتحة ظاهرة وهم، وإنما قالوا ذلك في العلم وسيأتي بيانه. **الثالث**: إذا قلت مررت بجوار فعلامة جره فتحة مقدرة على الياء لأنه غير منصرف، وإنما قدرت مع خفة الفتحة لأنها نابت عن الكسرة فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل، وقد ظهر أن قوله كسار إنما هو في اللفظ فقط دون التقدير، لأن سار جره بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين التمكين لا العوض لأنه منصرف. وقد تقدم أول الكتاب.

التعويض الخ. وقوله: ولألحق الخ. قوله: (إذ المحذوف) وهو الياء في قوة الموجود أي فصيغة منتهى الجمع موجودة تقديراً. قوله: (فإن قلت الخ) مبنى السؤال والجواب على أن منع الصرف مقدم على الإعلال كما مر. قوله: (فما سبب حذفها) أي على سبيل الوجوب بقرينة أن الجواب يفيد تعليل حذفها على سبيل الوجوب. قوله: (قد تحذف تخفيفاً) يفيد أن حذف ياء المنقوص غير واجب، ويصرح بذلك قوله ما كان جائزاً في الأدنى وفيه نظر فإن أراد المقرون بأل فليس الكلام فيه اهـ سم. على أن المقرون بأل يستوي فيه المنصرف وغيره. قوله: (وقال الشارح ذهب المبرد الخ) على هذا يكون المبرد مخالفاً لسيبويه في الساكن الذي ردف الياء فسيبويه يقول هو التنوين الموجود قبل حذفه، والمبرد يقول هو التنوين المقدر في كل ممنوع من الصرف وموافقاً له في أن المعوض عنه الياء المحذوفة. قوله: (وحذفوا لأجله الياء) أي بعد حذف حركتها المقدرة استثقالاً. زكريا.

قوله: (ساكن متوهم الوجود) هو التنوين المقدر. قوله: (وأنه يجر بفتحة ظاهرة) أي ويرفع بضمة مقدرة على الياء الموجودة فيقال: جاء جواري بياء ساكنة. وقوله: وإنما قالوا ذلك في العلم أي في المنقوص العلم كقاض علم امرأة. وقوله: وسيأتي بيانه أي في شرح قول المصنف وما يكون منه منقوصاً الخ. قوله: (مع خفة الفتحة) لم يضمر لأنه لو أضمر لرجع الضمير إلى خصوص الفتحة

(ولِسَراويلَ بِهذا الجمعِ شَبَهٌ اقتضى عمومَ المَنعِ)

اعلم أن سراويل اسم مفرد أعجمي جاء على وزن مفاعيل فمنع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتبرة لما عرفت أن بناء مفاعل ومفاعيل لا يكونان في كلام العرب إلا لجمع أو منقول من جمع، فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وإن فقدت منه الجمعية إذا تم شبهه بهما، وذلك بأن لا تكون ألفه عوضاً من إحدى ياءي النسب ولا كسرة ما يلي ألفه عارضة، ولا بعد ألفه ياء مشدّدة عارضة، ولم يوجد ذلك في مفرد عربي كما مر. ولما وجد في مفرد أعجمي وهو سراويل لم يمكن إلا منعه من الصرف وجهاً واحداً خلافاً لمن زعم أن فيه وجهين: الصرف ومنعه، وإلى التنبيه على ذلك أشار بقوله:

شبهٌ اقتضى عمومَ المنعِ

أي عموم منع الصرف في جميع الاستعمال خلافاً لمن زعم غير ذلك. ومن النحويين من زعم أن سراويل عربي وأنه في التقدير جمع سروالة سمي به المفرد، وردّ بأن سروالة لم يسمع. وأما قوله:

المقدرة على الياء نيابة عن الكسرة فيتدافع مع قوله: فاستثقلت الخ فالمراد بالفتحة جنسها فليس في قوله: مع خفة الفتحة إظهار في مقام الإضمار. قوله: (ولسراويل) خبر شبه وبهذا متعلق بشبه وفيه تقديم معمول المصدر عليه للوزن كذا قال خالد وتبعه شيخنا والبعض وفيه مسامحة لأن الظاهر أن شبه اسم مصدر لا مصدر. قوله: (اسم مفرد أعجمي) زاد الفارضي نكرة مؤنث. وقال في القاموس: السراويل فارسية معربة وقد تذكر ثم قال: والسراوين بالنون والشروال بالشين أي المعجمة لغة.

قوله: (لما عرفت الخ) أي وإنما كان أعجمياً لما عرفت الخ. قوله: (أو منقول من جمع) وهو ما سمي به من هذا الجمع. قوله: (فحق ما وازنهما) أي فحق اسم الجنس الذي وازن مفاعل أو مفاعيل وكأنه تفريع على قوله: منع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتبرة صرّح به توطئة لقوله: إذا تم شبهه الخ. قوله: (وذلك) أي تمام شبهه بهما بأن لا يكون الخ. قوله: (ولم يوجد ذلك الخ) مرتبط بقوله فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وإن فقدت منه الجمعية إذا تم شبهه بهما واسم الإشارة يرجع إلى تمام شبهه بهما وكذا الضمير في قوله ولما وجد. قوله: (خلافاً لمن زعم الخ) هو ابن الحاجب حيث قال في الكافية وسراويل إذا لم يصرف وهو الأكثر فقد قيل إنه أعجمي حمل على موازنه وقيل: عربي جمع سروالة وإذا صرف فلا إشكال اهـ وفي التوضيح ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه وأنكر ابن مالك عليه ذلك اهـ. قال الحفيد: لا وجه لإنكاره لأن ابن الحاجب ثقة وقد نقله. قوله: (وأنه في التقدير الخ) أي يقدر أن سراويل كان جمع سروالة فنقل من الجمعية إلى تسمية المفرد به وسيأتي وجه آخر في معنى العبارة. قوله: (سمي به المفرد) أي أطلق اسم جنس على هذه الآلة المفردة كما عبر بذلك المرادي. قوله: (ورد بأن سروالة لم يسمع)

٧٧٣ - عَلَيهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوالَةٌ

فمصنوع لا حجة فيه. وذكر الأخفش أنه سمع من العرب من يقول سروالة. ويرد هذا القول أمران: **أحدهما**: أن سروالة لغة في سراويل لأنها بمعناه فليس جمعاً لها كما ذكره في شرح الكافية، **والآخر**: أن النقل لم يثبت في أسماء الأجناس وإنما ثبت في الأعلام.

اعترض بأنه لا يصلح رداً للقول بأنه جمع سروالة تقديراً لأن تقدير كونه جمعاً لسروالة لا يستلزم سماع سروالة وإنما يصلح رداً للقول بأنه جمع سروالة تحقيقاً كما حكاه السندوبي وغيره، وعبارة السندوبي وقيل: إنه جمع سروالة تقديراً أو تحقيقاً بناء على سماع سروالة كما نقل عن أهل اللغة اهـ. ويمكن حمل كلام الشارح على هذا القول بأن يراد بقوله في التقدير بحسب الأصل. قوله: (عليه من اللؤم سروالة) **تمامه**:

فليس يرقّ لمستعطف

والضمير في عليه للمذموم واللؤم الدناءة في الأصل والخساسة في الفعل. زكريا. قوله: (فمصنوع) أي من كلام المولدين.

قوله: (وذكر الأخفش) رد للرد ولرده له احتاج إلى رد آخر فقال: ويرد هذا القول أي القول بأن سراويل جمع سروالة في التقدير أمران الخ. وحاصل الأول أنا لا نسلم أن سروالة وإن كانت مسموعة مفرد سراويل بل هي لغة فيه فلا يصح كونه في التقدير جمع سروالة، وحاصل الثاني أنه لو كان في التقدير جمعاً فسمي به المفرد لاستلزام ذلك نقل الجمع إلى اسم الجنس وهو منتف لأن الثابت إنما هو نقل الجمع إلى العلم كما في مدائن، وإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم وهو أنه كان في التقدير جمعاً فسمي به المفرد هذا هو اللائق في تقرير كلامه، وبه يعلم أن دعوى البعض أن الأمر الثاني مبني على تسليم أنه جمع سروالة غير مسموعة وأن تبجحه هنا بما لا ينبغي على من لولاه ما راح ولا جاء لم يتم نسأل الله العافية. وكيف يليق تسليم كونه جمع سروالة ومنع تسمية المفرد به مع أن الغرض ليس إلا منع كونه جمع سروالة لأنه المنازع فيه لا منع تسمية المفرد به لأن مجرد تسمية المفرد به محل اتفاق فلا يصح منعها فتدبر. بقي أنه قد يبحث في الأمر الأول بمنع أن سروالة بمعنى سراويل بل هي بمعنى قطعة خرقة كما في الرضيّ، وفي الثاني بأن اختصاص النقل بالأعلام دون أسماء الأجناس مسلم في النقل التحقيقيّ دون التقديري الذي كلامنا فيه إلا أن يجاب بأن معنى قوله

---

٧٧٣ - تمامه:

فَلَيسَ يَرِقُّ لِمُستَعْطِفِ

قائله مجهول. وقيل: مصنوع. من المتقارب: أي على ذاك المذموم. من اللؤم بالضم وهو الدناءة في الأصل والخساسة في الفعل. والشاهد في سروالة حيث احتج به من قال إن سراويل جمع سروالة، وإن سراويل منع الصرف لكونها جمعاً، والفاء للتعليل. والمستعطف طالب العطف.

تنبيهان: **الأول**: قال في شرح الكافية: وينبغي أن يعلم أن سراويل اسم مؤنث فلو سمي به مذكر ثم صغر لقيل فيه سرييل غير مصروف للتأنيث والتعريف، ولولا التأنيث لصرف كما يصرف شراحيل إذا صغر فقيل شريحيل لزوال صيغة منتهى التكسير. **الثاني**: شذ منع صرف ثمان تشبيهاً له بجوار نظراً لما فيه من معنى الجمع وأن ألفه غير عوض في الحقيقة. قال في شرح الكافية: ولقد شبه ثمانياً بجوار من قال:

٧٧٤ ـ يَحْدُو ثمانِيَ مُولَعاً بِلَقَاحِهَا حَتى هَمَمْنَ بِزَيغَةِ الإرتَاجِ

والمعروف فيه الصرف لما تقدم. وقيل هما لغتان.

(وإنْ بهِ سُمِّيَ أو بما لَحِقْ به فالانصرافُ مَنعهُ يَحِقْ)

يعني أن ما سمي به من مثال مفاعل أو مفاعيل فحقه منع الصرف سواء كان منقولاً من جمع محقق كمساجد اسم رجل أو مما لحق به من لفظ أعجمي مثل سراويل وشراحيل، أو لفظ

في التقدير بحسب الأصل كما مر إيضاحه فتنبه. قوله: **(اسم مؤنث)** وإنما لم تلحقه تاء التأنيث عند تصغيره لأن من شرط لحاقها المؤنث تأنيثاً معنوياً عند تصغيره أن يكون ثلاثياً كما سيأتي في قول المصنف:

واختم بتا التأنيث ما صغرت من مؤنث عار ثلاثي كسن

قوله: **(سرييل)** أصله سريويل فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون. قوله: **(للتأنيث)** أي لكون اللفظ مؤنثاً وضعاً كزينب. قوله: **(لزوال صيغة منتهى التكسير)** أي مع عدم ما يخلفها في المنع بخلاف الأول. قوله: **(يحدو ثماني الخ)** الحدو سوق الإبل والغناء لها ومولعاً بفتح اللام حال من الضمير في يحدو من أولع بالشيء أغرى به واللقاح بفتح اللام ماء الفحل وأما بكسرها فجمع لقحة وهي الناقة التي تحلب وليس مراداً هنا، والزيفة بفتح الزاي الميلة والإرتاج بالكسر من ارتجت الناقة إذا أغلقت رحمها على الماء. والمعنى من شدة طربهن من الحدو هممن بميلهن عن الإرتاج كذا في العيني. قوله: **(من لفظ أعجمي)** بيان لما لحق أي من اسم جنس مفرد أعجمي. قوله: **(وشراحيل)** مقتضى سياقه أنه اسم جنس مثل سراويل لاعلم ولم يذكر في القاموس إلا أنه علم فتدبر.

قوله: **(أو لفظ)** هكذا في النسخ بالجرّ عطفاً على لفظ الأول أو على جمع، قال البعض:

---

٧٧٤ ـ هو من الكامل. ويحدو من الحدو وهو سوق الإبل والغناء لها. والشاهد في ثماني حيث منع صرفه للضرورة تشبيهاً له بمساجد. ومولعاً بفتح اللام حال من الضمير الذي في يحدو: من أولع بالشيء إذا أغرم به. واللقاح بفتح اللام وهو ماء الفحل وهو المراد ههنا. وأما اللقاح بكسر اللام فهو جمع لقوح وهي الناقة التي تحلب. والزيفة بفتح الزاي المعجمة: الميلة. والإرتاج بالكسر: من أرتجت الناقة إذا أغلقت رحمها على الماء. والمعنى من شدة طربهن في الحدو. وهممن أي قصدن بالميل عن الإرتاج وتحقيقه في الأصل.

ارتجل للعلمية مثل هوازن. قال الشارح: والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها، فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني دون الأول اهـ. قال المرادي: قلت مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله. ومذهب المبرّد صرفه لذهاب الجمعية، وعن الأخفش القولان، والصحيح قول سيبويه لأنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعاً على الصحيح اهـ.

(والـعَـلَـمَ اَمْـنـع صَـرْفَـهُ مـركَّـبَـا تركيبَ مَزْجٍ نحوُ مَعدِي كرِبَا)

والصواب النصب عطفاً على منقولاً لأن العلم المرتجل مقابل للعلم المنقول لا أن الثاني منقول عن الأول اهـ بإيضاح وهو تصويب في غير محله لإمكان تصحيح عبارة الشارح بجعل قوله أو مما لحق به عطفاً على منقولاً وجعل من فيه تبعيضية لا صلة النقل، وجعل قوله أو لفظ عطفاً على لفظ الأول. والمعنى أو كان ما سمي به من مثال مفاعل أو مفاعيل بعض ما لحق بالجمع من اسم جنس أعجمي أو لفظ ارتجل للعلمية ويرجح هذا أنه عليه يكون اللفظ المرتجل للعلمية داخلاً فيما لحق بالجمع فيكون مما شمله قول المصنف وإن به سمي أو بما لحق الخ بخلافه على نصب عطفاً على منقولاً فإنه يكون هذا القسم زائداً على كلام المصنف فينافي تصدير الشارح العبارة بالعناية فعضّ على هذا التحقيق والله وليّ العناية. ثم لا بد من كون هذا اللفظ المرتجل للعلمية أعجمياً لئلا ينافي ما أسلفه الشارح من أن هذا الوزن لا يكون في العربية إلا جمعاً أو منقولاً عن الجمع. لا يقال: يدخل هذا القسم حينئذ في قوله من لفظ أعجمي لأنا نقول: قد أسلفنا أن المراد باللفظ الأعجمي اسم الجنس المفرد الأعجمي.

قوله: (مثل هوازن) كذا في نسخ وهي ظاهرة وفي نسخ أخرى مثل كشاجم بشين معجمة ثم جيم واعترض عليها بأن كشاجم بضم الكاف اسم الشاعر المعروف. وأجيب بأنه يحتمل أن مراد الشارح اسم آخر مفتوح الكاف غير اسم الشاعر. قوله: (والعلة في منع صرفه) أي ما سمي به من ذلك. قوله: (ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية) هذه العلة الأولى قاصرة على ما سمي به من الجمع كمساجد علم رجل ولا تشمل نحو سراويل وشراحيل، ولا نحو هوازن وكشاجم، ولعل العلة في هذين القسمين ما قاله البعض من وجود صيغة منتهى الجمع قبل العلمية وبعدها. قوله: (أو قيام العلمية مقامها) أي أو ما فيه من الصيغة مع قيام علميته مقام جمعيته التي كانت له أو جمعية غيره. قوله: (التعليل الثاني) هو ما فيه من الصيغة مع قيام العلمية مقام الجمعية. وقوله دون الأول هو ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية. قوله: (لذهاب الجمعية) أي بالعلمية التي خلفت الجمعية ثم زالت بلا خلف عنها. قوله: (لأنهم منعوا سراويل الخ) فيه رد لتعليل المبرد الصرف بذهاب الجمعية. قوله: (والعلم) مفعول لمحذوف يفسره المذكور باللزوم أي اقصد العلم امنع صرفه فهو على حد زيداً أكرم أخاه. قوله: (مركباً تركيب مزج) أي غير عددي وغير مختوم بويه كما يؤخذ من

قد تقدم أن ما لا ينصرف على ضربين: **أحدهما**: ما لا ينصرف في تعريف ولا تنكير، **والثاني**: ما لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير، وقد فرغ من الكلام على الضرب الأول. وهذا شروع في الثاني وهو سبعة أقسام كما مر: الأول المركب تركيب المزج نحو: بعلبك وحضرموت ومعديكرب لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب، والمراد بتركيب المزج أن يجعل الاسمان اسماً واحداً لا بإضافة ولا بإسناد بل ينزل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر إلا إذا كان معتلاً فإنه يسكن نحو معديكرب، لأن ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث، فجعلوا لمزيد الثقل مزيد تخفيف بأن سكنوا ياء معديكرب ونحوه، وإن كان مثلها قبل تاء التأنيث يفتح نحو رامية وعارية، وقد يضاف أول جزأي المركب إلى ثانيهما. فيستصحب سكون ياء معديكرب ونحوه تشبيهاً بياء دردبيس، فيقال: رأيت معديكرب، ....

قوله: نحو معديكرباً على ما يأتي. قوله: (ما لا ينصرف في تعريف ولا تنكير) هو ما إحدى علتيه الوصفية وهو ثلاثة وما منع صرفه لعلة واحدة وهو اثنان. قوله: (والثاني ما لا ينصرف الخ) ضابطه ما إحدى علتيه العلمية.

قوله: (بل ينزل عجزه الخ) التعريف للمركب المزجي المعرب فلا اعتراض بأن المركب العددي والمختوم بويه والمركب من الأحوال والظروف مركبات مزجية مع أن التعريف لا يصدق عليها أفاده شيخنا السيد.

قوله: (منزلة تاء التأنيث) أي في أن الإعراب على العجز وما قبله ملازم لحالة واحدة وهي الفتح إلا نحو معديكرب كما سيذكره الشارح. قوله: (ولذلك) أي للتنزيل المذكور. وقوله: فإنه يسكن أي يبقى على سكونه. قوله: (بأن سكنوا) الباء سببية متعلقة بمزيد تخفيف أو تصويرية للجعل المذكور. وقوله: ونحوه كقالى قلا اسم موضع. وقوله: وإن كان مثلها أي الياء. قوله: (وقد يضاف أول جزءي المركب) أي المزجي سواء كان آخر صدره ياء أو لا فأل للعهد الذكرى لكنه بعد الإضافة لا يسمى مركباً مزجياً لأن الإضافي قسيم المزجي فتسميته مزجياً باعتبار حالته الأخرى أعني حالة مزجه. واعلم أن هذه الإضافة لفظية لا معنوية لأن بكا مثلاً ليس اسماً لشيء أضيف إليه بعل حتى تظهر ثمرة الإضافة المعنوية بل هو بمنزلة الراء من جعفر فلا فرق في المعنى بين الإضافة وعدمها ولا فائدة لها إلا التنبيه على شدة امتزاج الكلمتين واتحادهما لأن المتضايفين كالشيء الواحد، ولا ينافيه حصول هذه الفائدة بالمزج لأن فائدة الشيء قد تحصل بغيره أيضاً.

قوله: (فيستصحب سكون الخ) أي في الأحوال الثلاثة وقيل تفتح في النصب وتسكن في الرفع والجر. قوله: (تشبيهاً بياء دردبيس) أي بجامع أن كلاً من الياءين وسط وإن كان دردبيس كلمة تحقيقاً ومعديكرب كلمة تنزيلاً ودردبيس اسم للداهية والعجوز الفانية وخرزة للحب قاله في

ولأن من العرب من يسكن مثل هذه الياء في النصب مع الإفراد تشبيهاً بالألف فالتزم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزاً في الإفراد، ويعامل الجزء الثاني معاملته لو كان منفرداً، فإن كان فيه مع التعريف سبب مؤثر امتنع صرفه كهرمز من رام هرمز لأن فيه مع التعريف عجمة مؤثرة فيجر بالفتحة ويعرب الأول بما تقتضيه العوامل نحو: جاء رام هرمز ورأيت رام هرمز ومررت برام هرمز. ويقال في حضرموت هذه حضرموت ورأيت حضرموت ومررت بحضرموت لأن موتاً ليس فيه من التعريف سبب ثان، وكذلك كرب في اللغة المشهورة. وبعض العرب لا يصرفه حينئذ، فيقول في الإضافة: هذا معديكرب فيجعله مؤنثاً. وقد يبنيان معاً على الفتح ما لم يعتل الأول فيسكن تشبيهاً بخمسة عشر. وأنكر بعضهم هذه اللغة وقد نقلها الأثبات. وقد سبق الكلام على ذلك في باب العلم.

القاموس. قوله: (ولأن من العرب من يسكن مثل هذه الياء الخ) المتبادر أن ذلك على سبيل الجواز لا الوجوب وإن نقله البعض عن البهوتي وأقره. وقوله مع الإفراد أي عدم التركيب كقوله:

ولو أن واش باليمامة داره

وقوله: تشبيهاً بالألف في نحو الفتى بجامع أن كلا حرف علة، وقوله: ما كان جائزاً في الإفراد معنى جوازه في الإفراد أن بعض العرب يجيز التسكين والفتح حال النصب وإن كان البعض الآخر يوجب الفتح أو أن اللفظ في حد ذاته بقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو أحد وجهين جائزين عند بعض آخر، وعلى فرض أن من يسكن يوجب التسكين معنى جوازه في الإفراد أن اللفظ في حد ذاته بقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو لغة بعض آخر. قوله: (ويعامل الجزء الثاني الخ) معطوف على يضاف فمعاملة الجزء الثاني المذكور على لغة إضافة صدره إلى عجزه كما قاله المرادي. وقوله معاملته أي معاملة نفسه في الصرف وعدمه.

قوله: (فإن كان فيه مع التعريف) إنما قال مع التعريف لأن المركب لم يخرج عن العلمية بهذا الإعراب فهو معرفة وجزء المعرفة هنا كالمعرفة سم. قوله: (وبعض العرب لا يصرفه) أي كربا، حينئذ أي حين إذ أضيف إليه معدي قال الخبيصي من قدر كرباً اسماً للكربة منع صرفه ومن قدره اسماً للحزن صرفه ومن قدر بكا وقلا في بعلبك وقالى قلا ونحو ذلك اسماً للبقعة منعه من الصرف ومن قدره اسماً لموضع أو مكان صرفه دماميني. قوله: (فيجعله مؤنثاً) لو قال كابن الناظم بجعله مؤنثاً لكان أولى لأن جعله مؤنثاً لا يتفرع على ما قبله بل هو سبب لما قبله. قوله: (تشبيهاً بخمسة عشر) تعليل لبناء الجزءين على الفتح والمعنى تشبيهاً للنوع المتكلم فيه من المزجي وهذا النوع منه هو المعرب بنوع آخر منه ليس الكلام فيه وهو المبني، فلا ينافي كلامه أن المركب العددي من المزجي. قوله: (وقد نقلها الإثبات) جمع ثبت بفتح المثلثة وسكون الموحدة[1] وهو الثقة. قوله:

---

(١) الذي في كتب اللغة الثبت ـ بمعنى الثقة ـ بفتح الموحدة لا غير.

تنبيهان: **الأول**: أخرج بقوله معدكربا ما ختم بويه لأنه مبني على الأشهر، ويجوز أن يكون لمجرد التمثيل وكلامه على عمومه ليدخل على لغة من يعربه، ولا يرد على لغة من بناه لأن باب الصرف إنما وضع للمعربات، وقد تقدم ذكره في باب العلم. **الثاني**: احترز بقوله: تركيب مزج عن تركيبي الإضافة والإسناد وقد تقدم حكمهما في باب العلم. وأما تركيب العدد نحو خمسة عشر فمتحتم البناء عند البصريين، وأجاز فيه الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه وسيأتي في بابه، فإن سمي به ففيه ثلاثة أوجه: أن يقر على حاله، وأن يعرب إعراب ما لا ينصرف، وأن يضاف صدره إلى عجزه. وأما تركيب الأحوال والظروف نحو شغر بغر وبيت بيت وصباح مساء إذا سمي به أضيف صدره إلى عجزه وزال التركيب. هذا رأي سيبويه. وقيل يجوز فيه التركيب والبناء.

(أخرج بقوله معديكرباً الخ) فيه أن المثال لا يخصص اهـ سم. وأجاب شيخنا بأن الناظم كثيراً ما يستغني بالتمثيل عن التقييد أي وقولهم المثال لا يخصص معناه أنه ليس نصاً في التخصيص، فلا ينافي أنه راجح فيه لقرينة كعادة الناظم فافهم. قوله: (لأنه مبني) أي على الكسر أما البناء فلأن ويه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين.

قوله: (ليدخل على لغة من يعربه) اعلم أن سيبويه لا يجوز فيه إلا البناء على الكسر، وأما الجرمي فجوز إعرابه إعراب ما لا ينصرف، قال أبو حيان: وهو مشكل إلا أن يستند إلى سماع وإلا لم يقبل لأن القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسماً واحداً. قوله: (وقد تقدم ذكره في باب العلم) أي ذكر المختوم بويه بما فيه من اللغات بعضها في المتن وبعضها في الشرح أي فلا حاجة إلى استقصائها هنا حتى يرد أنه لم يذكر فيه جواز الإضافة كغير المختوم بويه. قوله: (شغر بغر) بغين معجمة مفتوحة فيهما مع فتح أول كل وكسره يقال: ذهب القوم شغر بغر أي متفرقين من أشغر في البلد أبعد وبغر النجم سقط لأنهم بتفرقهم تباعد بعضهم عن بعض وسقطوا في الأماكن التي تفرقوا إليها أفاده الدماميني، وهذا المثال والمثال الثاني لما ركب من الأحوال، وأما الثالث فلما ركب من الظروف الزمانية. قوله: (وبيت وبيت) تقول هو جاري بيت بيت وأصله بيتاً ملاصقاً لبيت فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال ما في قوله جاري من معنى الفعل فإنه في معنى مجاوري وجوزوا أن يكون الجار المقدر إلي وأن لا يقدر جار أصلاً بل العاطف شرح الشذور. قوله: (وصباح مساء) تقول: فلان يأتينا صباح مساء أي كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان قصداً للتخفيف ولو أضفت فقلت صباح مساء لجاز أي صباحاً مقترناً بمساء اهـ شرح الشذور، وظاهره أن العاطف الذي تضمنه التركيب الواو وفي الرضي أنه الفاء لأن الفاء للتعقيب فتفيد العموم إذ المعنى يأتينا صباحاً فمساء عقبه بلا فصل إلى ما لا يتناهى فليراجع الرضي، ومثال الظروف المكانية قولهم سهلت الهمزة بين بين وأصله بينها وبين حرف حركتها فحذف ما أضيف إليه بين الأولى وبين الثانية وحذف العاطف وركب الظرفان يس. قوله: (وقيل يجوز فيه

(كَـذَاكَ حَـاوِي زَائِـدَيْ فَـعْـلاَنَـا كَـغَـطَـفَـانَ وكَـأَصْـبـهَـانَـا)

يعني أن زائدي فعلان يمنعان مع العلمية في وزن فعلان وفي غيره نحو حمدان وعثمان وعمران وغطفان وأصبهان. وقد نبه على التعميم بالتمثيل.

تنبيهات: الأول: علامة زيادة الألف والنون سقوطهما في بعض التصاريف كسقوطهما في رد نسيان وكفران إلى نسي وكفر، فإن كانا فيما لا يتصرف فعلامة الزيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولاً، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران: إن قدّرت أصالة التضعيف فالألف والنون زائدتان، وإن قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية. مثال ذلك حسان إن جعل من الحس فوزنه فعلان، وحكمه أن لا ينصرف وهو الأكثر فيه، ومن شعره:

مَـا هَـاجَ حَـسَّـانَ رُسُـومُ الـمَـدَام وَمَـظْـعَـنُ الـحيِّ ومَـبـنَـى الـخـيـام

وإن جعل من الحسن فوزنه فعال، وحكمه أن ينصرف. ....

التركيب والبناء) أي كحاله قبل التسمية به فالتركيب والبناء وجه واحد. هذا هو المتبادر ويؤيده أن المعرفة إذا أعيدت معرفة كانت عيناً فيكون المراد التركيب المذكور في قوله: وزال التركيب، وفي قوله: وأما تركيب الأحوال والظروف، ومن ادعى غير ذلك كالبعض والبهوتي فعليه الإثبات. قوله: (كذاك حاوي) أي علم حاوي زائدي فعلاناً.

فائدة: قال أبو الفتح: إذا سميت رجلاً ذان صرفته لأن ألفه وإن كانت زائدة فإنها لما عاقبت ألف ذا التي هي عين جرت مجرى الأصل، وأما زيدان المسمى به رجل فإنه لا ينصرف لأنه يبقى بعد إسقاط زائديه ثلاثة أحرف وهذا شيء يكون وضع الأسماء المعربة عليه، وأما ذان فإنه يبقى بعد الحذف على حرف واحد نقله سم.

قوله: (كغطفان) بفتح الغين المعجمة والطاء المهملة اسم قبيلة من العرب سميت باسم أبيها تصريح. قوله: (وكأصبهانا) بفتح الهمزة وكسرها وبفتح الباء الموحدة عند أهل المغرب والفاء عند أهل المشرق اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها وأصبه اسم فرس كذا في التصريح، قال في القاموس: وهي كلمة أعجمية وأصلها أسباهان أي الأجناد لأنهم سكنوها وفي كلامه ما يفيد أن فتح الهمزة أكثر من كسرها وأن الموحدة أكثر من الفاء.

قوله: (فعلامة الزيادة الخ) فإذا جهل كل من زيادة الألف والنون وأصالتهما فسيبويه والخليل يمنعان الصرف لحوقاً بالأكثر وغيرهما لا يحتم الزيادة إلا بدليل اهـ حفيد. قوله: (فإن كان قبلهما حرفان الخ) يتبادر إلى الوهم أن هذا مفهوم قوله أكثر من حرفين أصولاً وليس كذلك لأنه يلزم عليه أن يكون قوله فإن كان قبلهما حرفان الخ من صور ما إذا كانا فيما لا ينصرف وليس كذلك بدليل التمثيل بحسان وحينئذ فهو كلام مستقلّ. قوله: (إن قدرت أصالة التضعيف) أي أصالة ما حصل به التضعيف وهو الحرف الثاني قيل لبعضهم أتصرف عفان قال إن هجوته أي لأنه حينئذ من العفونة لا إن مدحته أي لأنه حينئذ من العفة. قوله: (إن جعل من الحسّ الخ) عبارة مستقيمة مناسبة واعتراض

وشيطان إن جعل من شاط يشيط إذا احترق امتنع صرفه، وإن جعل من شطن انصرف. ولو سميت برمان فذهب سيبويه والخليل إلى المنع لكثرة زيادة النون في نحو ذلك، وذهب الأخفش إلى صرفه لأن فعالاً في النبات أكثر، ويؤيده قول بعضهم أرض مرمنة. **الثاني**: إذا أبدل من النون الزائدة لام منع الصرف إعطاء للبدل حكم المبدل، مثال ذلك أصيلال فإن أصله أصيلان، فلو سمي به منع ولو أبدل من حرف أصلي نون صرف بعكس أصيلال. ومثال ذلك حنان في حناء أبدلت همزته نوناً. **الثالث**: ذهب الفراء إلى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية تشبيهاً لها بالزائدة نحو سنان وبيان، والصحيح صرف ذلك.

(كَذَا مؤنَّثٌ بهاء مُطلَقاً   وشرطُ مَنعِ العارِ كَوْنُهُ ارْتقى
فوقَ الثلاثِ أو كجُورِ أو سَقرْ   أو زيدَ اسْمَ امرأةٍ لاَ اسمَ ذَكرْ

البعض عليها بأن المناسب لقوله: إن قدرت الخ أن يقول إن جعل وزنه فعلان الخ وإن جعل وزنه فعال الخ بإسقاط من الحس ومن الحسن غير ناهض كما لا يخفى ودعواه أن الكلام فيما لا ينصرف فلا يلائمه قوله من الحسّ ومن الحسن قد عرفت منعه، وما يتبادر من العبارة أن المتكلم بنحو حسان مخير في الصرف وعدمه نظراً للاعتبارين مسلم ولا ينافيه ما سيأتي في رمان من الخلاف لأن فيه وجد المرجح لأحد الاعتبارين عند القائل بصرفه والقائل بمنع صرفه بخلاف نحو حسان. قوله: (وشيطان الخ) استطراد لأنه صفة والكلام في الأعلام ولأنه غير مضاعف وكلام الشارح في المضاعف وقد يبحث في العلة الأولى بأن المراد شيطان المسمى به. قوله: (من شطن) أي بعد عن الحق وبابه قعد مصباح.

قوله: (لأن فعالاً في النبات أكثر) أي من فعلان بالضم. قوله: (مرمنة) كذا بخط الشارح وفي بعض النسخ رمنة والمعنى كثيرة الرمان كذا قال شيخنا وغيره وسها البعض فعكس وضبط شيخنا السيد مرمنة بفتح الميم أي الأولى والثانية ويؤيده ضبطه بالقلم هكذا في النسخ الصحيحة من القاموس. قوله: (إذا أبدل من النون الزائدة لام الخ) حاصله أن النظر للأصل لا للطارئ اهـ سم أي في الصورتين اللتين ذكرهما الشارح. قوله: (أصيلان) تصغير أصيل على غير قياس اهـ تصريح والأصيل العشي كما في القاموس. قوله: (صرف) لأصالة النون حينئذ لأنها بدل من أصلي. قوله: (حنان) أي مسمى به لأن الكلام في العلم. قوله: (كذا مؤنث) أي علم مؤنث وكذا جزء علم مؤنث كما في أبي هريرة وأبي قحافة سم. قوله: (مطلقاً) حال من الضمير في الخبر. قوله: (وشرط منع العار) أي المؤنث العاري من الهاء. قوله: (فوق الثلاث) على حذف مضاف أي فوق ذي الثلاث لأن الاسم لا يرتقي فوق الأحرف الثلاثة وإنما يرتقي فوق اسم آخر ذي أحرف ثلاثة كذا في الشاطبي. قوله: (أو كجور) عطف على محل ارتقى. وقوله: أو ستقر أبو زيد عطفان على جور، وقوله: اسم امرأة حال من زيد.

وَجهانِ في العادِمِ تذكيراً سَبقْ وعُجْمَةً كهندَ والمنعُ أَحَقْ)

مما يمنع الصرف اجتماع العلمية والتأنيث بالتاء لفظاً أو تقديراً: أما لفظاً فنحو فاطمة وإنما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التأنيث في لفظه، فإن العلم المؤنث لا تفارقه العلامة، فالتاء فيه بمنزلة الألف في حبلى وصحراء فأثرت في منع الصرف بخلافها في الصفة. وأما تقديراً ففي المؤنث المسمى في الحال كسعاد وزينب أو في الأصل، كعناق اسم رجل أقاموا في ذلك كله تقدير التاء مقام ظهورها. إذا عرفت ذلك فالمؤنث بالتاء لفظاً ممنوع من الصرف مطلقاً: أي سواء كان مؤنثاً في المعنى أم لا، زائداً على ثلاثة أحرف أم لا، ساكن الوسط أم لا. إلى غير ذلك مما سيأتي. نحو: عائشة وطلحة وهبة. وأما المؤنث المعنوي فشرط تحتم منعه من الصرف أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف نحو زينب وسعاد لأن الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث أو محرّك الوسط كسقر ولظى لأن الحركة قامت مقام الرابع خلافاً لابن الأنباري فإنه جعله ذا وجهين. وما ذكره في البسيط من أن سقر ممنوع الصرف باتفاق ليس كذلك، أو

قوله: (وجهان) مبتدأ والمسوغ كونه في معرض التقسيم وفي العادم خبر وتذكيراً مفعول العادم وسبق جملة في محل نصب نعت تذكيراً وعجمة عطف على تذكيراً وكان عليه أن يزيد وتحرك الوسط إلا أن يقال هو مأخوذ من قوله كهند. قوله: (في معناه) أي فيه باعتبار وضعه لمعناه المشخص ففيه مسامحة. قوله: (ولزوم علامة التأنيث في لفظه) اعترضه سم بأنه مناف لما تقدم من الفرق بين ألف التأنيث وتائه حيث استقلت الأولى بالمنع دون الثانية بأن الأولى لازمة لما هي فيه دون الثانية. وأجيب بأن الألف لازمة مطلقاً أي في العلم وغيره كالصفة والتاء ليست كذلك بل إنما تلزم في العلم وكلامنا الآن في العلم. قوله: (بخلافها في لصفة) أي بخلاف التاء حالة كونها في الصفة كقائمة وقاعدة فإنها لا تؤثر فيها لأنها في حكم الانفصال فإنها تارة تجرد منها وتارة تقترن بها تصريح. قوله: (ففي المؤنث المسمى) من إضافة الوصف إلى مرفوعه أي المؤنث مسماه، وقول البعض أي المسمى به لأن الكلام في اللفظ غفلة ناشئة عن توهم أن المسمى صفة للمؤنث وليس كذلك كما علمت بدليل قوله في الحال كسعاد وزينب أو في الأصل الخ فلا تكن من الغافلين. قوله: (وهبة) أي علماً. قوله: (وأما المؤنث المعنوي) أي ما ليس علامته لفظية وإلا فالتأنيث مطلقاً راجع للفظ كما تقدم لأن علامته الملفوظة أو المقدرة لفظية اهـ يس. وأراد باللفظية أولاً الظاهرة. وثانياً الأعم فلا تناقض ومعنى كون المقدرة لفظية أنها ترجع للفظ، والمراد المؤنث المعنوي من الأعلام لأنها موضع الكلام.

قوله: (لأن الحركة قامت مقام الرابع) لأن الاسم بالحركة خرج عن أعدل الأسماء وهو الثلاثي الساكن الوسط فصار كالرباعي في الثقل ولأنها في النسب كالحرف الخامس فلو نسبت إلى جمزي لقلت جمزي بحذف الألف لا غير ولو كان الوسط ساكناً لجاز فيه الحذف والقلب واواً تقول

يكون أعجمياً كجور وماه اسمي بلدين لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف وإنما أثرت تحتم المنع. وحكى بعضهم فيه خلافاً، فقيل: إنه كهند في جواز الوجهين أو منقولاً من مذكر نحو زيد إذا سمي به امرأة لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ. هذا مذهب سيبويه والجمهور، وذهب عيسى بن عمر والجرمي والمبرد إلى أنه ذو وجهين. واختلف النقل عن يونس، وأشار بقوله وجهان في العادم تذكيراً إلى آخر البيت إلى أن الثلاثي الساكن الوسط إذا لم يكن أعجمياً ولا منقولاً من مذكر كهند ودعد يجوز فيه الصرف ومنعه والمنع أحق، فمن صرفه نظر إلى خفة السكون وأنها قاومت أحد السببين، ومن منع نظر إلى وجود السببين ولم يعتبر الخفة، وقد جمع بينهما الشاعر في قوله:

لَـمْ تَـتَـلَـفَّـعْ بِـفَـضْـلِ مِـئْـزَرِهَـا دَعْدٌ ولَـمْ تُـسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ

تنبيهات: الأول: ما ذكره من أن المنع أحق هو مذهب الجمهور. وقال أبو علي: الصرف أفصح. قال ابن هشام وهو غلط جليّ. وذهب الزجاج قيل والأخفش إلى أنه متحتم المنع. قال الزجاج: لأن السكون لا يغير حكماً أوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف. وذهب الفراء إلى أن ما كان اسم بلدة لا يجوز صرفه نحو فيد لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها فلم يكثر في

في النسب إلى حبلى حبلى أو حبلوى كما سيأتي دنوشري. قوله: (اسمي بلدين) ينبغي أن يقول اسمي بلدتين ليكون جور وماه مما نحن فيه وأما إذا جعلا اسمي بلدين كانا مذكرين فيكونان مثل نوح ولوط في الصرف. قوله: (أو منقولاً من مذكر الخ) لي هاهنا بحث وهو أنه كيف يتحتم منع نحو زيد إذا سمي به مؤنث عند سيبويه والجمهور ولا يتحتم عندهم منع نحو هند مع عروض تأنيث الأول وأصالة تأنيث الثاني ومع استوائهما في عدد الحروف وفي الهيئة وهلا جاز الوجهان في الأول كالثاني أو تحتم منع الثاني كالأول، ومن هنا تظهر قوة مذهب عيسى بن عمر والجرمي والمبرد فتأمل. قوله: (وذهب عيسى الخ) استدلوا بقوله تعالى: ﴿اهْبِطُوا مِصْرًا﴾ [سورة البقرة، الآية: ٦١] مع قوله: ﴿وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ﴾ [سورة يوسف، الآية: ٩٩] فإن مصر في الأصل اسم لمذكر وهو ابن نوح ثم نقل وجعل علماً على البلدة وهي مؤنثة فصار كزيد المذكور، وجوابه أنا لا نسلم علمية المنصرف سلمنا لكن لا نسلم أنه مؤنث بل يجوز أن يكون قد لحظ فيه المكان دماميني.

قوله: (كهند ودعد) مثلهما بنت وأخت علمي مؤنث كما سيأتي. قوله: (والمنع أحق) أي لوجود السببين. قوله: (لم تتلفع الخ) يعني أنها ليست من البدو حتى يكون لها ذلك بل هي حضرية قاله شيخنا السيد. قوله: (الصرف أفصح) لمقاومة الخفة أحد السببين مع كون الصرف هو الأصل فيرجع إليه بأدنى سبب فدعوى ابن هشام أنه غلط جلي غير ظاهرة. قوله: (لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها) أي لا يوقعون فيه الاشتراك اللفظي أي غالباً بخلاف أسماء الأناسي فإنهم يوقعونه

الكلام بخلاف هند. **الثاني**: لا فرق بين ما سكونه أصلي كهند أو عارض بعد التسمية كفخذ أو الإعلال كدار. **الثالث**: قال في شرح الكافية: وإذا سميت امرأة بيد ونحوه مما هو على حرفين جاز فيه ما جاز في هند، ذكر ذلك سيبويه، هذا لفظه. وظاهره جواز الوجهين وأن الأجود المنع وبه صرح في التسهيل، فقول صاحب البسيط في يد: صرفت بلا خلاف ليس بصحيح. **الرابع**: إذ صغر نحو هند ويد تحتم منعه لظهور التاء نحو هنيدة ويدية فإن صغر بغير تاء نحو حريب وهي ألفاظ مسموعة انصرف. **الخامس**: إذا سمي مذكر بمؤنث مجرد من التاء فإن كان ثلاثياً صرف مطلقاً خلافاً للفراء وثعلب إذ ذهبا إلى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو فخذ أم سكن نحو حرب. ولابن خروف في المتحرك الوسط وإن كان زائداً على الثلاثة لفظاً نحو سعاد

فيها كثيراً فاحتاجت إلى التخفيف، وإنما قلنا أي غالباً لأنهم قد يوقعونه في اسم البلدة. قوله: (أو الإعلال كدار) لأن أصله دور فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. قوله: (وبه صرح في التسهيل) وهو ظاهر كلامه هنا أيضاً إذ يد وإن كان ثنائياً لفظاً فهو ثلاثي تقديراً ساكن الوسط إذ أصله يدي بالإسكان كما في الصحاح زكريا. قوله: (نحو حريب) تصغير حرب وحرب مؤنثة وقوله وهي أي حريب ونحوها مما سيأتي في التصغير. قوله: (انصرف) قال الإسقاطي وتبعه غيره لعل المراد جوازاً فيجوز المنع أيضاً كهند اهـ، وهو متجه ويستفاد من كلام الشارح أن ياء التصغير لم يعتدوا بها في تصييره رباعياً وإلا كان متحتم المنع اتفاقاً. قوله: (مطلقاً) أي تحرك وسطه أم لا كما يؤخذ مما ذكره في القولين بعده وسكت عن كونه أعجمياً أو لا واستظهر البعض أنه لا فرق قال يس: فإن قلت لم لم يكتفوا هنا بتحريك الوسط لأن حكمه حكم الزيادة كما تقدم؟ قلت: لأنه لما كان المسمى مذكراً ضعف هنا معنى التأنيث جداً لكون اللفظ والمعنى مذكرين فاحتاجوا لتقوية معنى التأنيث بأقوى الأمور القائمة مقام التاء وهو الحرف الزائد على الثلاثة فإنه في قيامه مقام التاء أقوى من تحرك الوسط اهـ.

قوله: (وإن كان زائداً على الثلاثة الخ) شرط في التسهيل لمنع صرفه ثلاثة شروط: أن لا يسبق له تذكير انفرد به محققاً أو مقدراً وأن لا يحتاج تأنيثه إلى تأويل لا يلزم وأن لا يغلب استعماله قبل العلمية في المذكر، قال الدماميني: فيصرف إن سبق له تذكير انفرد به محققاً كدلال علم مذكر منقولاً من مؤنث لأنه في الأصل مصدر أو مقدراً كحائض علم مذكر لسبق التذكير تقدير، إذ المعنى شخص حائض بدليل أنهم إذا صغروه لم يأتوا بالتاء، وقال الكوفيون: إذا سمي بنحو حائض مذكر لم يصرف بناء على أن قولهم إن نحو حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث والتاء إنما تدخله الفرق، ويرد عليهم أنهم إذا أرادوا بنحو حائض معنى الفعل وهو الحدوث أدخلوا التاء فقالوا حائضة ومرضعة، واحترز المصنف بقوله انفرد به من نحو ظلوم علم مذكر منقولاً من مؤنث فهو ممنوع من الصرف لأنه قبل التسمية به يطلق على المذكر والمؤنث تقول: مررت برجل ظلوم وامرأة ظلوم، وكذا يصرف المؤنث الزائد على ثلاثة المسمى به مذكر إن احتاج تأنيثه إلى تأويل لا يلزم كرجال

أو تقديراً كاللفظ نحو: جيل مخفف جيأل اسم للضبع بالنقل منع من الصرف. **السادس**: إذا سمي رجل ببنت أو أخت صرف عند سيبويه وأكثر النحويين لأن تاءه قد بنيت الكلمة عليها وسكن ما قبلها فأشبهت تاء جبت وسحت. قال ابن السراج: ومن أصحابنا من قال إن تاء بنت وأخت للتأنيث وإن كان الاسم مبنياً عليها فيمنعونهما الصرف في المعرفة ونقله بعضهم عن الفراء. قلت: وقياس قول سيبويه إنه إذا سمي بهما مؤنث أن يكون على الوجهين في هند.

علم مذكر لأن تأويله بالجماعة لا يلزم لجواز تأويله بالجمع، وكذا يصرف إن غلب استعماله قبل العلمية في المذكر كذراع علم مذكر فهو في الأصل مؤنث، لكن غلب في أعلام المذكرين ووصف به المذكر فقالوا ثوب ذراع أي قصير اهـ باختصار.

قوله: (كاللفظ) صفة تقديراً أي تقديراً كائناً كاللفظ وبمنزلته بأن يكون الحذف قياسياً فإن حذف الهمزة بعد نقل حركتها قياسي ومنه شمل تخفيف شمأل واحترز به مما هو على غير قياس كأيم في أيم فليس المحذوف من هذا كالملفوظ به اهـ يس. وعبارة الدماميني: فإن الحرف المقدر بمنزلة الملفوظ به أما أولاً فلأنه قد ينطق به، وأما ثانياً فلأن حركة الهمزة مشعرة به ولهذا قال كاللفظ واحترز به عن نحو كتف فإن هاء التأنيث مقدرة فيه بدليل ظهورها في التصغير ومع ذلك فهو مصروف وإن سمي به مذكر إذ لا يلفظ بها وليس في اللفظ مشعر بها اهـ. قوله: (اسم للضبع) أي الأنثى ويقال للذكر ضبعان، وقوله: بالنقل متعلق بمخفف. قوله: (إذا سمي رجل ببنت أو أخت الخ).

فائدتان: **الأولى**: قال الدماميني: لو سمي مذكر بما هو اسم مؤنث على لغة وصفة لمؤنث على لغة ـ نحو: جنوب ودبور وشمال بفتح أوله فإنها عند بعض العرب أسماء للريح وعند بعضهم صفات جرت على الريح وهي مؤنثة ـ ففيه وجهان المنع كزينب والصرف كباب حائض اهـ. **الثانية**: قال في التسهيل: صرف أسماء القبائل والأرضين والكلم ومنعه مبنيان على المعنى فإن كان أباً أو حياً أو مكاناً أو لفظاً صرف أو قبيلة أو بقعة أو كلمة أو سورة لم يصرف، وقد يتعين اعتبار القبيلة نحو يهود ومجوس علمين أو البقعة نحو دمشق أو المكان نحو بدر اهـ. وكذا حروف الهجاء تذكر باعتبار الحرف وتؤنث باعتبار الكلمة. قال الدماميني: وإطلاقهم القول بجواز الأمرين محمول على ما إذا لم يتحقق مانعان من الصرف فإن تحققا فمنع الصرف بكل حال نحو تغلب وباهلة وخولان. وقوله: وقد يتعين الخ يعني أن جواز الصرف وعدمه بحسب الاعتبارين إنما هو فيما لم يقتصر فيه العرب على أحدهما أما هو فلا تتجاوز فيه ما سمع زاد في الهمع وقد يتعين اعتبار الحي ككلب.

قوله: (فأشبهت تاء جبت وسحت) فيه نشر على ترتيب اللف والجبت في الأصل اسم للصنم ثم استعمل في كل ما يعبد من دون الله عز وجل والسحت هو الحرام. قوله: (وقياس قول سيبويه) أي قوله أن بنتاً وأختاً إذا سمي بهما رجل يصرفان كما في زكريا. قوله: (أن يكون على الوجهين)

السابع: كان الأولى أن يقول بتاء بدل قوله بهاء فإن مذهب سيبويه والبصريين أن علامة التأنيث التاء والهاء بدل عندهم عنها في الوقف، وقد عبر بالتاء في باب التأنيث فقال علامة التأنيث تاء أو ألف، وكأنه إنما فعل ذلك للاحتراز من تاء بنت وأخت وكذا فعل في التسهيل. **الثامن**: مراده بالعار في قوله وشرط منع العار العاري من التاء لفظاً، وإلا فما من مؤنث بغير الألف إلا وفيه التاء إما ملفوظة أو مقدرة.

(والعَجَميُّ الوضعِ والتَّعريفِ معْ زيدٍ على الثلاثِ صرْفُهُ أمْتنعْ)

أي مما لا ينصرف ما فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الأوضاع العجمية لكن بشرطين: أن يكون عجمي التعريف أي يكون علماً في لغتهم، وأن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، وذلك نحو: إبراهيم وإسماعيل وإسحاق فإن كان الاسم عجمي الوضع غير عجمي التعريف انصرف كلجام إذا سمي به رجل لأنه قد تصرف فيه بنقله عما وضعته العجم له فألحق بالأمثلة العربية، وذهب قوم منهم الشلوبين وابن عصفور إلى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك إلى العلمية ابتداء كبندار وهؤلاء لا يشترطون أن يكون الاسم علماً في لغة العجم، وكذا ينصرف العلم في العجمة إذا لم يزد على الثلاثة بأن يكون على ثلاثة أحرف لضعف فرعية اللفظ فيه

جزم غير الشارح بنقل ذلك عن سيبويه اهـ سم. لأنهما حينئذ كهند. وفي عبارة الشارح ركاكة ظاهرة وكان ينبغي أن يقول إنهما إذا سمي به مؤنث كانا على الوجهين. قوله: (للاحتراز من تاء بنت وأخت) إنما يصح هذا الاحتراز على القول بأن تاءهما ليست للتأنيث، أما على أن تاءهما للتأنيث فلا لوجوب منع صرفهما حينئذ مع العلمية. قوله: (وكذا فعل في التسهيل) أي عبر هنا بالهاء وفي باب التأنيث بالتاء كما يعلم بالوقوف عليه.

قوله: (والعجمي الوضع والتعريف) إضافته لفظية فليست على معنى حرف كما سلف أي العجمي وضعه وتعريفه وقوله مع زيد حال من الضمير في العجمي وغير هذا لا يخلو عن شيء والمراد الزيادة على الثلاثة بغير ياء التصغير كما سيأتي، وإنما لم يقم تحرك الوسط هنا مقام الزيادة كما قام في المؤنث لضعف العجمة بعدم علامة لها كعلامة التأنيث عن التقوى بمجرد تحرك الوسط الذي هو مقو ضعيف وهذا أوجه مما ذكره البعض. قوله: (من الأوضاع) أي الموضوعات. قوله: (أي يكون علماً في لغتهم) وإن نقلته العرب إلى علمية أخرى كأن سمت بإسماعيل شخصاً آخر. قوله: (كلجام) بالجيم وضعه العجم اسم جنس للآلة التي تجعل في فم الفرس ومثله الفرند بكسر الفاء والراء وسكون النون كما في القاموس وغيره وضعه العجم اسم جنس للسيف وقول البعض وفتح الراء سهو. قوله: (إلى العلمية ابتداء) بأن لم تستعمله اسم جنس قبل أن تستعمله علماً. قوله: (كبندار) بضم الموحدة وهو في لغة العجم اسم جنس للتاجر الذي يلزم المعادن ولمن يخزن البضائع للغلاء وجمعه بنادرة. قوله: (لا يشترطون أن يكون الخ) بل الشرط عندهم أن يكون أول

لمجيئه على أصل ما تبنى عليه الآحاد العربية ولا فرق في ذلك بين الساكن الوسط نحو: نوح ولوط، والمتحرك نحو: شتر ولمك. قال في شرح الكافية قولاً واحداً في لغة جميع العرب، ولا التفات إلى من جعله ذا وجهين مع السكون، ومتحتم المنع مع الحركة لأن العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة. قال: وممن صرّح بإلغاء عجمة الثلاثي ....

استعمال العرب له في العلمية. قوله: (لمجيئه على أصل ما تبنى الخ) إضافة أصل إلى ما على معنى في وذلك الأصل هو عدم الزيادة على الثلاثة لأن العرب يراعون في كلامهم التخفيف، وأما الآحاد العجمية فالأصل فيها الزيادة لأن العجم يراعون في كلامهم الطول.

قوله: (نحو نوح ولوط) أي من كل علم ثلاثي ساكن الوسط أعجمي مذكر أما المؤنث كماه وجور فممنوع الصرف لتقوي العجمة بالتأنيث، وإنما لم يجز في نوح ولوط الوجهان كما جاز في هند ودعد مع أن كلاً وجد فيه سببان لأن التأنيث سبب قوي فيمكن اعتباره مع سكون الوسط بخلاف العجمة قاله ابن هشام. واعلم أن أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة الصرف إلا ستة: محمد وشعيب وصالح وهود ونوح ولوط لخفة الأخيرين وكون الأربعة الأول عربية وقيل: هود كنوح لأن سيبويه قرنه معه فهو أعجمي وصرفه للخفة، ويؤيده ما يقال من أن العرب من ولد إسماعيل وما كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل إسماعيل فكان كنوح كذا في الجامي، قال العصام: ويرد على الحصر في الستة شيث وعزير، وقال البيضاوي: تنوين عزير بناء على أنه عربي وترك تنوينه بناء على أنه أعجمي اهـ. واستشكله سم بأن ثبوت التنوين وتركه في القرآن كما هو قضية القراءة بهما يوجب جوازهما فكيف يكون أحدهما مبنياً على أنه عربي والآخر على أنه أعجمي مع أنه في الواقع لا يكون عربياً وعجمياً بل أحدهما فقط. وأجيب بأنه يكفي في تخريج القراءة المطابقة لوجه نحوي وإن لم يوافق توجيه القراءة الأخرى، وقد قرئ تترى بالتنوين على أن الألف للإلحاق وتركه على أنها للتأنيث، ولا يمكن أن تكون في الواقع لهما والياء على أعجمي ليست للتصغير لأن الظاهر أن الكلمة وضعت عليها في لغة العجم فلا تكون للتصغير لاختصاص لغة العرب بياء التصغير ولأنها لو كانت للتصغير لم تؤثر عجمته منع الصرف لما مر من أن الأعجمي إذا كان رباعياً بياء التصغير انصرف ولم يعتد بالياء، فعلم ما في كلام البعض على قول الشارح ولا يعتد بالياء فتأمل. قوله: (نحو شتر) بفتح الشين المعجمة والتاء الفوقية اسم قلعة فهو مؤنث فيشكل على ما سلف أن العجمة إذا انضمت إلى تأنيث الثلاثي الساكن الوسط تحتم المنع فكيف لا تؤثر مع تحركه إلا أن يقال: اعتبار التأنيث فيه غير متعين لجواز إرادة المكان يس.

قوله: (ولمك) فسره شيخنا والبعض بما في القاموس من أنه جلاء يكتحل به وهو غير مناسب لأن الكلام في العلم ولمك بهذا المعنى اسم جنس، ونقل شيخنا السيد عن السيد في شرح اللباب أن لمك بفتح اللام والميم هو ابن متوشلخ بن نوح والأمر عليه ظاهر. قوله: (لأن العجمة سبب

مطلقاً السيرافي وابن برهان وابن خروف ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفاً، ولو كان منع صرف العجمي الثلاثي جائزاً لوجد في بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه الغريبة اهـ. قلت: الذي جعل ساكن الوسط على وجهين هو عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني. ويتحصل في الثلاثي ثلاثة أقوال: **أحدها**: أن العجمة لا أثر لها فيه مطلقاً وهو الصحيح. **الثاني**: أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وفيما سكن وسطه وجهان. **الثالث**: أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحاجب.

تنبيهات: **الأول**: قوله زيد هو مصدر زاد يزيد زيداً وزيادة وزيداناً. **الثاني**: المراد بالعجمي ما نقل من لسان غير العرب ولا يختص بلغة الفرس. **الثالث**: إذا كان الأعجمي رباعياً وأحد حروفه ياء التصغير انصرف ولا يعتد بالياء. **الرابع**: تعرف عجمة الاسم بوجوه: أحدها نقل الأئمة، ثانيها: خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو إبراهيم، ثالثها: عروه من حروف الذلاقة وهو خماسي أو رباعي فإن كان في الرباعي السين فقد يكون عربياً نحو عسجد وهو قليل وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك مر بنفل، رابعها: أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قج وجق، ....

ضعيف) علة لقوله ولا فرق في ذلك الخ. قوله: (مطلقاً) أي ساكن الوسط أو متحركه. قوله: (جائزاً) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب في متحرك الوسط. وقوله: لوجد في بعض الشواذ المناسب لمذهب من يجعل ساكن الوسط ذا وجهين ومتحركه متحتم المنع أن يقول لوجد في بعض كلامهم لأن صاحب هذا المذهب لا يقول بشذوذ المنع إلا أن يقال: المراد المبالغة في عدم وجوده في كلامهم رأساً فالمعنى لوجد ولو في بعض الشواذ فتفطن. قوله: (ويتحصل) أي من كلام النحاة لا مما تقدم إذا القول الثالث لم يتقدم. قوله: (وما سكن وسطه ينصرف) أي وجوباً ليغاير الثاني. قوله: (مصدر زاد يزيد الخ) الأحسن أن يقول مصدر زاد يقال زاد يزيد الخ. قوله: (عروّه من حروف الذلاقة) اعلم أن العلامة يلزم اطرادها ولا يلزم انعكاسها أي يلزم من وجودها وجود المعلم ولا يلزم من عدمها عدمه فيلزم من وجود الخلو في الخماسي أو الرباعي وجود العجمة ولا يلزم من عدم الخلو فيما ذكر عدم العجمة فلا يرد أن يوسف أعجمي وقد وجد فيه حرف من حروف الذلاقة وهو الفاء. إذا علمت أن ما فرعه يس وتبعه شيخنا والبعض على هذه العلامة بقوله فيما فيه حرف من حروف الذلاقة عربي، وينبغي أن يقال حيث لم تنقل عجمته ولم يكن فيه سبب آخر ناشئ عن الغفلة عن حكم العلامة فتدبر.

قوله: (فإن كان في الرباعي السين) أي ما ذكر من عجمة الرباعي العاري عن حروف الذلاقة إذا لم يكن فيه السين فإن كان الخ. قوله: (نحو عسجد) هو الذهب والجوهر والبعير الضخم قاموس. قوله: (بغير فاصل) لم يشترط ذلك بعضهم ومثل لما فيه الفاصل بالجرموق. قوله: (نحو قج وجق) الأول بقاف مفتوحة وجيم مشوبة بالشين ساكنة لغة تركية بمعنى اهرب وبمعنى كم

والصاد والجيم نحو صولجان، والكاف والجيم نحو أسكرجة، وتبعية الراء للنون أول كلمة نحو نرجس والزاي بعد الدال نحو مهندز.

(كَـذَاكَ ذو وزنٍ يَـخـصُّ الـفِـعـلاَ أو غـالـبٍ كـأحـمَـدٍ ويَـعـلـى)

أي مما يمنع الصرف مع العلمية وزن الفعل بشرط أن يكون مختصاً به أو غالباً فيه. والمراد بالمختص ما لا يوجد في غير فعل إلا في نادر أو علم أو أعجمي كصيغة الماضي المفتتح بتاء المطاوعة كتعلم أو بهمزة وصل كانطلق، وما سوى أفعل ونفعل وتفعل ويفعل من أوزان المضارع وما سلمت صيغته من مصوغ لما لم يسم فاعله وبناء فعل، وما صيغ للأمر من غير فاعل، والثلاثي

الاستفهامية وأما بكسر القاف فبمعنى الرجل، والثاني بكسر الجيم وسكون القاف بمعنى اخرج، وقال في القاموس: الجقة بالكسر الناقة الهرمة وجق الطائر ذرق اهـ ولم يذكر قج ويؤخذ من صنيع شيخنا السيد أن مراد الشارح التمثيل بقج وجق التركيتين، وحينئذ يرد على الشارح أن كلامه في الأسماء وجق ليس في اللغة التركية اسماً اللهم إلا أن يراد بالأسماء مطلق الكلمات فتأمل. قوله: (نحو صولجان) بفتح الصاد واللام المحجن وجمعه صوالجة قاموس ومثله الجص والصنجة.

قوله: (نحو أسكرجة) قال البعض: بسكون السين وضم الكاف وضم الراء المشددة اسم لوعاء مخصوص اهـ. وانظر ما حركة الهمزة. قوله: (والزاي بعد الدال) أي وكالزاي بعد الدال، ولو قال والزاي للدال أي وتبعية الزاي للدال لكان أخصر، وقيد في الهمع تبعية الزاي للدال بكونها في آخر الكلمة وقوله نحو مهندز قال يس: وقد تبدل زايه سيناً. قوله: (كذاك ذو وزن) أي علم ذو وزن وفي البيت عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر والأحسن هنا إرجاع الأولى إلى الثاني لأن الأصل في الوصف الإفراد. قوله: (كأحمد) منقول من فعل ماض أو مضارع أو من اسم تفضيل اهـ سم. قوله: (إلا في نادر) أي لفظ نادر عربي غير علم بقرينة عطف العلم والعجمي عليه والعطف يقتضي المغايرة. وقوله؛ كصيغة الماضي الخ تمثيل للمختص وعطف عليه قوله: وما سوى الخ. وقوله: وما سلمت الخ. وقوله: وبناء فعل. وقوله: وما صيغ الخ. قوله: (أو بهمزة وصل) وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع لأن المنقول من فعل بعد عن أصله فالتحق بنظائره من الأسماء فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاقتدار فإن الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لأن المنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما هو له. تصريح. قوله: (وما سوى أفعل ونفعل وتفعل ويفعل) أي لأن هذه من الغالب كما يعلم مما يأتي اهـ سم. ومثال ما سواها يدحرج ويستخرج. قوله: (وما سلمت الخ) احترز بالسلامة عن الغير كرد وقيل وسيأتي. وقوله: من مصوغ بيان لما سلمت الخ. وقوله: وبناء فعل أي بالتشديد. قوله: (من غير فاعل) أما ما صيغ للأمر من فاعل كضارب بكسر الراء أمر من ضارب بفتحها فليس من المختص ولا من الغالب بل هو بالاسم أولى فلا يؤثر. تصريح. قوله: (والثلاثي) أي وغير الثلاثي لأن ما صيغ من الثلاثي من الغالب كما يأتي سم.

نحو أَنطلِقُ ودحرج فإذا سمي بهما مجردين عن الضمير قيل هذا أنطلق ودحرج ورأيت أنطلق ودحرج ومررت بأنطلق ودحرج، وهكذا كل وزن من الأوزان المبنية على أنها تختص بالفعل والاحتراز بالنادر من نحو دئل لدويبة وينجلب لخرزة وتبشر لطائر، وبالعلم من نحو خضم بالمعجمتين لرجل وشمر لفرس وبالأعجمي من بقّم وإستبرق فلا يمنع وجدان هذه الأسماء اختصاص أوزانها بالفعل لأن النادر والعجمي لا حكم لهما، ولأن العلم منقول من فعل فالاختصاص باق، والمراد بالغالب ما كان الفعل به أولى إما لكثرته فيه كإثمد وإصبع وأُبْلُم فإن أوزانها تقلّ في الاسم وتكثر في الأمر من الثلاثي، وإما لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل

قوله: (نحو انطلق ودحرج) تمثيل لما صيغ للأمر من غير فاعل وغير الثلاثي. قوله: (مجردين عن الضمير) إذ لو اقترنا به لكانا من المحكي لا من الممنوع الصرف لأن العلم حينئذ منقول من الجملة لا من الفعل وحده، لكن هذا القيد لا يخص هذين المثالين كما لا يخفى. قوله: (قيل هذا أنطلق) بقطع الهمزة لما مر. قوله: (وهكذا) أي كالمذكور من صيغة الماضي المفتتح بتاء المطاوعة وغيره مما مرّ وقوله المبنية أي الموضوعة. قوله: (والاحتراز بالنادر من نحو دئل) أي من خروج وزن نحو دئل بصيغة الماضي المجهول وينجلب وتبشر عن ضابط المختص بالفعل. وقوله: لدويبة أي شبيهة بابن عرس أي اسم لهذا النوع، وكذا يقال في قوله: لخرزة، وقوله لطائر فدئل وينجلب وتبشر أسماء أجناس فلو جعلت أعلاماً منعت الصرف وكذا بقم واستبرق كذا قال سم. وفي التوضيح ما يؤيده وينجلب بجيم بعد النون وتبشر بضم التاء وفتح الباء وكسر الشين مشددة كما في سم وغيره، وصدر في القاموس بضم الباء الموحدة ثم حكى فتحها. قوله: (من نحو خضم) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الضاد المعجمة مفتوحة كما في القاموس. قوله: (من بقم واستبرق) البقم بفتح الموحدة وتشديد القاف مفتوحة صبغ معروف وهو العندم والاستبرق الديباج الغليظ.

قوله: (إما لكثرته فيه) يرد عليه أن وزن فاعل بفتح العين كضارب وقاتل أكثر في الأفعال، مع أن ما على وزنه من الأسماء كخاتم بالفتح مصروف إلا أن يكون أطلق بناء على أن الغالب أن أكثرية الوزن في الفعل تقتضي المنع ومن غير الغالب قد لا تقتضيه. قوله: (كإثمد) بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة وبالدال المهملة وإصبع بكسر الهمزة وفتح الباء الموحدة واحدة الأصابع وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء والعاشرة أصبوع وأبلم بضم الهمزة واللام بينهما موحدة ساكنة سعف المقل اهـ تصريح. ونقل البعض عن البهوتي فتح الهمزة واللام وكسرهما أيضاً. قوله: (وإما لأن أوله) احترز بقوله أوله من وزن فاعل بالفتح فإنه وإن اشتمل على زيادة تدل في الفعل كضارب دون الاسم كخاتم وهي ألف المفاعلة لكن ليست أوله فليس الفعل أولى به من الاسم وإن كان أكثر في الفعل فتفطن. قوله: (زيادة الخ) احترز بزيادة عما لو كان أوله أصلياً فلا أثر له وإن ماثل حروف المضارعة كما في نرجس ونهشل. وأعلم أنه يدخل في كلامه نحو ينجلب وتبشر فلم جعل ذلك من المختص وهلا جعله من الغالب اهـ سم. قلت: إنما جعل ذلك

دون الاسم كأفكل وأكلب فإن نظائرهما تكثر في الأسماء والأفعال، لكن الهمزة من أفعل وأفعل تدل على معنى في الفعل نحو أذهب وأكتب ولا تدل على معنى في الاسم فكان المفتتح بأحدهما من الأفعال أصلاً للمفتتح بأحدهما من الأسماء، وقد يجتمع الأمران نحو يَرْمِغ وتنضُب فإنهما كإثمد في كونه على وزن يكثر في الأفعال ويقل في الأسماء وكأفكل في كونه مفتتحاً بما يدل على معنى في الفعل دون الاسم.

تنبيهات: **الأول**: قد اتضح بما ذكر أن التعبير عن هذا النوع بأن يقال أو ما أصله للفعل كما فعل في الكافية، أو ما هو به أولى كما في شرحها والتسهيل أجود من التعبير عنه بالغالب.
الثاني: قد فهم من قوله يخص الفعل أو غالب أو الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب ودحرج خلافاً ....

من المختص نظراً إلى الصيغة بتمامها وهو أولى من جعله من الغالب نظراً إلى جزئها فتأمل اهـ إسقاطي، والعجب من البعض حيث ذكر السؤال بلا عزو والجواب بلا عزو كما هو عادته ولم يحذف لفظ قلت فأوهم أن الجواب له وليس كذلك كما علمت. قوله: **(كأفكل)** وهو الرعدة وأكلب جمع كلب. وقوله: فإن نظائرهما الخ فمن نظائر أفكل من الأسماء أبيض وأسود وأفضل، ومن الأفعال أذهب وأعلم وأسمع، ومن نظائر أكلب من الأسماء أبحر وأوجه وأعين، ومن الأفعال أنصر وأدخل وأخرج. قوله: **(بأحدهما)** أي بهمزة أحدهما أي أفعل وأفعل.

قوله: **(وقد يجتمع الأمران)** أي المعلل بهما الأولوية وهما الأكثرية والافتتاح بزيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم هذا ما يدل عليه كلامه بعد، وأما ما قاله سم وتبعه شيخنا والبعض من أنهما الأكثرية والأولوية فلا يناسب كلامه بعد فافهم. قوله: **(نحو يرمغ)** بتحتية فراء فميم فغين معجمة بوزن يضرب اسم لحجارة بيض دقاق تلمع وتنضب بفوقية فنون فضاد معجمة فموحدة بوزن تنصر اسم شجر، فلو قال بدل قوله فإنهما كإثمد فإنهما كإصبع وأصبع لكان أنسب نعم يرد على الشارح أن وزن أفعل بضم العين كثير في الأسماء أيضاً كما قدمه فتأمل. قوله: **(قد اتضح بما ذكر الخ)** يجوز أن يحمل قول المصنف أو غالب على الغالب حقيقة لكثرته في الفعل أو حكماً بأن يكون القياس يقتضي كثرته في الفعل لأنه أنسب به لأن أوله زيادة تدل على معنى فيه دون الاسم اهـ سم. ويدل على هذا الحمل تمثيله بأحمد ويعلى للغالب لأنهما من الغالب حكماً. قوله: **(عن هذا النوع)** أي المعبر عنه هنا بالغالب. قوله: **(أجود الخ)** أي لأنه قد بان أن هذا النوع قسمان ما يغلب في الفعل وما الفعل به أولى وإن لم يغلب، وقول الناظم أو غالب لا يشمل القسم الثاني بدون تأويل. قوله: **(الثاني قد فهم من قوله الخ)** عبارة السندوبي: وفهم من كلامه أن الوزن الخاص بالاسم أو الغالب فيه أو المستوى فيه هو والفعل لا يؤثر وهو كذلك وخالف عيسى بن عمر في المنقول من الفعل اهـ. فقول الشارح المشترك أي وكذا المختص بالاسم. وقوله: غير الغالب أي في الفعل فيصدق بالغالب في الاسم والمستوى فيه هو والفعل.

لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فإنه لا يصرفه تمسكاً بقوله:

٧٧٥ ـ أَنَا ابْنُ جَلاَ وطَلاَّعِ الثَّنَايَا

ولا حجة فيه لأنه محمول على إرادة أنا ابن رجل جلا الأمور وجربها، فجلا جملة من فعل وفاعل فهو محكي لا ممنوع من الصرف كقوله:

٧٧٦ ـ نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ

قوله: (لعيسى بن عمر) هو شيخ سيبويه وشيخ شيخه الخليل دماميني. قوله: (فيما نقل من فعل) أي من موازن فعل بفتحتين يعني من الفعل الماضي مطلقاً أي لا بقيد صيغة مخصوصة كما يدل عليه كلام عيسى بن عمر فإنه قال كما في الشاطبي: كل فعل ماض إذا سمي به فإنه لا ينصرف، وبدليل الرد عليه بعد بأن العرب أجمعوا على صرف كعسب اسم رجل مع أنه منقول من كعسب إذا أسرع إذ لو كانت مخالفة عيسى في خصوص الماضي الذي على وزن فعل كأكل وضرب لم يصح الرد عليه بصرف كعسب إجماعاً لأن وزن كعسب فعلل وكلامه في موازن فعل. قوله: (أنا ابن رجل جلا الخ) فجملة جلا في موضع خفض صفة لمحذوف واعترض بأن الموصوف بالجملة لا يحذف إلا إذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في كما مر في النعت، لكن نقل يس عن بعضهم عدم اعتبار هذا الشرط، ونقل شيخنا السيد أن اعتباره خاص بما إذا كان الموصوف مرفوعاً. قوله: (فهو محكي) نظر في تفريع هذا على سابقه بأنه إنما يتفرع كون الجملة محكية على جعلها مسمى بها لا على أنها صفة لمحذوف لأن الجملة الموصوف بها لا تسمى محكية بل هما احتمالان كما تصرح به عبارة التوضيح وهي: وأجيب بأنه يحتمل أن يكون سمي بجلا من قولك زيد جلا ففيه ضمير وهو من باب المحكيات كقوله:

نبئت أخوالي بني يزيد

وأن يكون ليس بعلم بل صفة لمحذوف أي أنا ابن رجل جلا الأمور اهـ، فكان الظاهر أن يقول أو هو محكي.

قوله: (بني يزيد) فيزيد مسمى به وفيه ضمير مستتر بدليل رفعه على الحكاية ولو كان مجرداً

---

٧٧٥ ـ تمامه:

مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

قاله سحيم. وقيل: المثقب العبدي أبو زبيد. ونسبته إلى الحجاج غير صحيحة، وإنما كان تمثل به. والشاهد في: أنا ابن جلا فإن عيسى بن عمر استدل به على أنه إذا سمي بنحو ضرب ودحرج منع الصرف، وأنه ليس من باب الحكاية، وليس فيه ضمير. ورد بأنه سمي بجلا من قولك: زيد جلا ففيه ضمير مستتر فهو من التسمية بالفعل المحكي. وأيضاً فلا نسلم أنه اسم بالكلية بل هو صفة لمحذوف تقديره: أنا ابن رجل جلا. ويقال: طلاع الثنايا إذا كان سامياً لمعالي الأمور.

٧٧٦ ـ ذكر مستوفى في شواهد العلم. والشاهد في: بني يزيد فإنه من باب المحكيات.

والذي يدل على ذلك إجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل مع أنه منقول من كعسب إذا أسرع. وقد ذهب بعضهم إلى أن الفعل قد يحكي مسمى به وإن كان غير مسند إلى ضمير متمسكاً بهذا البيت. ونقل عن الفرّاء ما يقرب من مذهب عيسى، قال: في الأمثلة التي تكون للأسماء والأفعال إن غلبت للأفعال فلا تُجرِه في المعرفة نحو رجل اسمه ضرب فإن هذا اللفظ وإن كان اسماً للعسل الأبيض هو أشهر في الفعل، وإن غلب في الاسم فأجره في المعرفة والنكرة نحو رجل مسمى بحجر لأنه يكون فعلاً تقول حجر عليه القاضي ولكنه أشهر في الاسم. **الثالث**: يشترط في الوزن المانع للصرف شرطان: أحدهما: أن يكون لازماً. الثاني: أن لا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم، ....

عن الضمير لجرّ بالفتحة تصريح. قوله: (والذي يدل على ذلك) أي الصرف فيما نقل عن الفعل الماضي خلافاً لعيسى، وما ذكره البعض من المناقشة في الدلالة المذكورة علم رده مما كتبناه على قوله فيما نقل من فعل. قوله: (إلى أن الفعل قد يحكي مسمى به) أي فعلى تسليم أن جلا مجرد عن الضمير مسمى به لا نسلم دلالته على منع الصرف الذي ادعاه عيسى لاحتمال أن يكون محكياً بناء على هذا المذهب، وقوله بهذا البيت أي أنا ابن جلا الخ. قوله: (ما يقرب من مذهب عيسى) إنما قال يقرب لمخالفته مذهب عيسى فيما غلب استعماله اسماً وإن وافقه فيما غلب استعماله فعلاً ولأن نظر عيسى إلى الوزن بقطع النظر عن المادة ونظر الفراء إلى المادة ذات الوزن. قوله: (الأمثلة التي تكون الخ) أي الكلمات التي تارة تكون أسماء وتارة أفعالاً إن غلب استعمالها أفعالاً الخ. ولم ينقل الشارح حكم ما استعمل اسماً وفعلاً على السواء عند الفراء ولعله يجوز الوجهين في المعرفة فراجع.

قوله: (فلا تجره) أي بالكسرة والضمير البارز للأمثلة لتأولها بالمذكور. قوله: (أن يكون لازماً) أي للكلمة فنحو إثمد لازم له وزن اضرب ونحو إصبع لازم له على إحدى لغاته وزن اقطع ونحو: أبلم لازم له وزن اكتب قال الحفيد: اعلم أن الوزن إذا كان مختصاً تجب الموازنة في اللفظ والتقدير وإن كان غالباً لكونه مبدوءاً بزيادة هي بالفعل أولى من الاسم فلا تشترط الموازنة في اللفظ لأن أوله مما ينبه على الوزن، ولهذا امتنع صرف أهب وأشد علمين، إذا علمت هذا علمت عدم عموم قوله أن يكون لازماً الخ اهـ. وقوله: إذا كان مختصاً أي أو غالباً لكثرته في الفعل دون الاسم بدليل بقية كلامه واللائق كتابة هذا الكلام على الشرط الثاني وإبدال قوله علمت عدم عموم قوله أن يكون لازماً بقوله: علمت عدم عموم قوله أن لا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم ومع كون البعض تبعه في كتابة ذلك على الشرط الأول تصرف في عبارته واختصرها تصرفاً واختصاراً مخلين. قوله: (الثاني أن لا يخرج الخ) اعترضه البعض بأنه لا حاجة إلى هذا الشرط، فإن ما أخرجه به من نحو رد وقيل خارج من الضابط السابق للوزن المختص وخارج أيضاً بقيد السلامة في قوله سابقاً وما سلمت

فخرج بالأول نحو امرئ فإنه لو سمي به انصرف وإن كان في النصب شبيهاً بالأمر من علم وفي الجر شبيهاً بالأمر من ضرب وفي الرفع شبيهاً بالأمر من خرج، لأنه خالف الأفعال بكون عينه لا تلزم حركة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة، وخرج الثاني نحو رد وقيل فإن أصلهما ردد وقول، ولكن الإدغام والإعلال أخرجاهما إلى مشابهة برد وقيل: فلم يعتبر فيهما الوزن الأصلي. ولو سميت رجلاً بألبب بالضم جمع لب لم تصرفه لأنه لم يخرج بفك الإدغام إلى وزن ليس للفعل. وحكى أبو عثمان عن أبي الحسن صرفه لأنه باين الفعل بالفك. وشمل قولنا إلى مثال هو للاسم قسمين: أحدهما: ما خرج إلى مثال غير نادر ولا إشكال في صرفه نحو رد وقيل، والآخر ما خرج إلى مثال نادر نحو انطلق إذا سكنت لامه فإنه خرج إلى بناء انْتَحَل وهو نادر، وهذا فيه

صيغته من مصوغ لما لم يسم فاعله لأن المراد بالسالم عندهم ما سلم من الاعتلال والتضعيف، ويمكن أن يدفع بأن خروجه من ضابط الوزن المختص لا يستلزم خروجه من مطلق الوزن المانع الصرف وكلامه الآن في شرط مطلق الوزن المانع، وقوله: وما سلمت الخ من مدخول كاف التمثيل والمثال لا يخصص فتدبر. قوله: (نحو امرئ) أي على لغة الاتباع فيه فإن سمي به على لغة من يلتزم فتح عينه منع من الصرف لكون الوزن لازماً حينئذ، وكذا الكلام في ابنم على اللغتين دماميني بحذف.

قوله: (وفي الرفع شبيهاً بالأمر من خرج) ردّ بأن همزته مكسورة كما كانت قبل التسمية وهمزة اخرج مضمومة فلا مشابهة وحينئذ فصرفه في هذه الحالة أقوى من صرفه في الحالين الأولين. قوله: (ولكن الإدغام) أي في رد والإعلال أي في قيل بالنقل والقلب. قوله: (ولو سميت الخ) محترز قوله إلى مثال هو للاسم. قوله: (بالضم) أي ضم الباء الأولى، وأما الهمزة فمفتوحة كما في الفارضي، قال الدماميني: واحترز عن ألبب بفتح الباء الأولى فإنه لا خلاف في منع صرفه لأنه اسم تفضيل بمعنى أعقل فيستحق منع صرفه مطلقاً للصفة والوزن. قوله: (جمع لب) بضم اللام وتشديد الموحدة وهو العقل وجمع لب على ألبب قليل والأكثر أن يجمع على ألباب تصريح. قوله: (لأنه باين الفعل) أي فعله الذي هو لب لا الفعل مطلقاً فإنه بوزن اكتب واقتل اهـ زكريا، والظاهر أنه لا حاجة إلى ذلك لأن الشارح لم يدع انتفاء كونه بوزن الفعل وإنما ادعى كونه مبايناً للفعل بالفك لأن الفعل الذي على وزنه مدغم نحو أشد وأرد أي فضعف اعتبار الوزن، قال في الهمع: والأصح وعليه سيبويه منعه ولا مبالاة بفكه لأنه رجوع إلى أصل متروك فهو كتصحيح مثل استحوذ وذلك لا يمنع اعتبار الوزن إجماعاً فكذا الفك، ولأن وقوع الفك في الأفعال معهود كاشدد في التعجب ولم يردد وألل السقاء فلم يباينه. قوله: (إلى مثال نادر) ليس المراد أنه نادر في الاسم وكثير في الفعل وإلا كان من أوزان الفعل بل المراد أنه من أوزان الاسم الخاصة به إلا أنه نادر فيه سم.

قوله: (إلى بناء انتحل) قال شيخنا بالحاء المهملة الساكنة اهـ، لم أجده في القاموس. قوله:

خلاف، وجوّز فيه ابن خروف الصرف والمنع. وقد فهم من ذلك أن ما دخله الإعلال ولم يخرجه إلى وزن الاسم نحو يزيد امتنع صرفه. **الرابع**: اختلف في سكون التخفيف العارض بعد التسمية نحو ضرب بسكون العين مخففاً من ضرب المجهول، فمذهب سيبويه أنه كالسكون اللازم فينصرف وهو اختيار المصنف، وذهب المازني والمبرد ومن وافقهما إلى أنه ممتنع الصرف، فلو خفف قبل التسمية انصرف قولاً واحداً.

(وما يَصيرُ عَلماً مِن ذِي أَلِفْ زِيدتْ لإلحاقٍ فليسَ ينصرِفْ)

أي ألف الإلحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية لشبهها بألف التأنيث من وجهين: الأول أنها زائدة ليست مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فإنها مبدلة من ياء. ....

(ما دخله الإعلال ولم يخرجه الخ) نحو يزيد فإنه أعلّ إذ أصله يزيد كيضرب ولم يخرج بالإعلال إلى مثال الاسم فمنع من الصرف، فإن قيل: يزيد على وزن بريد، أجيب: بأنه وإن كان على وزنه لكن يزيد مفتتح بياء تدل في الفعل على معنى هو الغيبة بخلاف بريد فلم يخرج يزيد عن كونه من أوزان الفعل. قوله: (وهو اختيار المصنف) لأن الوزن قد زال والأصل الصرف ولصرفهم جندل بعد حذف الألف وإن كان حذفاً عارضاً مع أن فيه ما يدل على تقديرها وهو توالي أربع متحركات دماميني. قوله: (ممتنع الصرف) أي لعروض السكون كما لا ينصرف جيل المخفف من جيأل. وأجيب عن هذا بأن الفتحة باقية فهي بمنزلة الهمزة دماميني. قال في الهمع: ويجري القولان في يعفر علماً إذا ضم ياؤه اتباعاً فالأصح صرفه وعليه سيبويه لورود السماع به فيما حكاه أبو زيد وخروجه إلى شبه الاسم والثاني منعه وعليه الأخفش لعروض الضمة فلا اعتداد بها، ويجريان أيضاً في بدل همزة أفعل كهراق أصله أراق علماً والأصح فيه المنع ولا مبالاة بهذا الإبدال. قوله: (فلو خفف) أي بالسكون. قوله: (لإلحاق) هو جعل كلمة على مثال أخرى رباعية الأصول أو خماسيتها كجعل أرطى وعلقى على مثال جعفر، وعزهى وذفرى على مثال درهم، وجلبب جلببة وجلباباً على مثال دحرج دحرجة ودحراجاً، وحلتيت وحلاتيت وعفريت وعفاريت على مثال قنديل وقناديل. قوله: (المقصورة) خرج به ألف الإلحاق الممدودة كما سيأتي. قوله: (مع العلمية) ولم تستقلّ ألف الإلحاق بالمنع كألف التأنيث لأن الملحق بغيره أحط رتبة منه سم. قوله: (لشبهها بألف التأنيث) أي المقصورة. وقوله من وجهين أي لا من كل وجه فإنها تفارقها من حيث أن ألف التأنيث لا يقبل ما هي فيه التنوين ولا تاء التأنيث وما فيه ألف الإلحاق يقبلهما، وقد استعمل بعض الأسماء منوناً بجعل ألفه للإلحاق وغير منون بجعل ألفه للتأنيث نحو تترى وبالوجهين قرئ في السبع.

قوله: (بخلاف الممدودة) أي ألف الإلحاق الممدودة فإنها لا تؤثر منع الصرف لعدم شبهها بألف التأنيث الممدودة لأن همزة الإلحاق منقلبة عن ياء وهمزة التأنيث منقلبة عن ألف، وأيضاً همزة التأنيث منقلبة عن مانع وهو الألف فتمنع وهمزة الإلحاق منقلبة عن غير مانع وهو الياء فلا تمنع أفاده في التصريح. قوله: (فإنها مبدلة من ياء) أي فلم تشبه ألف التأنيث الممدودة لأنها مبدلة من

والثاني: أنها تقع في مثال صالح لألف التأنيث نحو أرطي فإنه على مثال سكرى وعزهى فهو على مثال ذكرى بخلاف الممدودة نحو علباء، وشبه الشيء بالشيء كثيراً ما يلحقه به كحاميم اسم رجل، فإنه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بهابيل في الوزن والامتناع من الألف واللام، وكحمدون عند أبي عليّ حيث يمنع صرفه للتعريف والعجمة، ويرى أن حمدون وشبهه من الأعلام المزيد في آخرها واو بعد ضمة ونون لغير جمعية لا يوجد في استعمال عربي مجبول على العربية، بل في استعمال عجمي حقيقة أو حكماً، فألحق بما منع صرفه للتعريف والعجمة المحضة.

تنبيهان: **الأول**: كان ينبغي أن يقيد الألف بالمقصورة صريحاً أو بالمثال أو بهما كما فعل في الكافية فقال:

وألِفُ الإلحاقِ مَقصوراً مَنعْ كعَلْقَ إنْ ذَا عَلَميَّة وَقعْ

الثاني: حكم ألف التكثير كحكم ألف الإلحاق في أنها تمنع مع العلمية نحو قبعثري. ذكره بعضهم:

ألف ثانية، وظاهر هذا الجري على أن ألف الإلحاق الممدود الهمزة بعد الألف، وألف التأنيث الممدودة الهمزة بعد الألف وفيه خلاف سيأتي في باب التأنيث. قوله: (في مثال) أي وزن. وقوله نحو أرطى اسم شجر وألفه للإلحاق بجعفر على الراجح، وقيل: إن أرطى أفعل فمانعه العلمية ووزن الفعل قال الفارضي: ولا يجوز أن تكون ألف أرطى وعلقى للتأنيث لأنهم قالوا أرطاة وعلقاة فلو كانت للتأنيث لاجتمع تأنيثان في الكلمة اهـ. قوله: (وعزهى فهو على مثال ذكرى) كذا زيد في نسخ والعزهى بعين مهملة فزاي اسم للرجل الذي لا يلهو كما سيأتي في الشرح في باب التأنيث وألفه للإلحاق بدرهم، وترك مثال الضم لعدم ألف الإلحاق في فعلى بالضم بل هي ألف تأنيث كخنثى. قوله: (بخلاف الممدودة) أي ألف الإلحاق الممدودة فإنها لا تقع في مثال صالح لألف التأنيث.

قوله: (نحو علباء) بعين مهملة فلام فموحدة اسم لعصبة العنق وألفه الممدودة للإلحاق بقرطاس وإنما لم تكن ألفه للتأنيث، قال الفارضي: لأن علباء لا يوازنه شيء من أوزان ألف التأنيث الممدودة كما سيأتي إن شاء الله تعالى في علامة التأنيث. قوله: (وشبه الشيء) بتحريك شبه. قوله: (لشبهه بهابيل) فيكون مانعه من الصرف العلمية وشبه العجمة. قوله: (للتعريف والعجمة) أي الحكمية بقرينة ما بعده ويعبر عنها بشبه العجمة. قوله: (في استعمال عربي) أي في استعمال شخص عربي مجبول على العربية أي فصيح موثوق بعربيته. قوله: (والعجمة المحضة) يعني الحقيقية. قوله: (حكم ألف التكثير) أي التي أتى بها لأجل تكثير حروف الكلمة وتلحقها تاء التأنيث كألف الإلحاق فيقال قبعثراة. قوله: (نحو قبعثرى) ومن أدخلها في ألف الإلحاق فقدسها إذ ليس في

(والعَلَم ٱمْنعْ صرفَهُ إنْ عُدِلاَ كَفُعَلِ التوكيدِ أو كَثُعَلاَ
والعَدلُ والتعريف مَانِعَا سَحَرْ إذَا بِهِ التعيينُ قَصداً يُعْتَبرْ)

أي يمنع من الصرف اجتماع التعريف والعدل في ثلاثة أشياء: **أحدها**: فعل في التوكيد وهو جُمع وكتع وبُصع وبُتع فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة من غير قرينة لفظية. هذا ما مشى عليه في شرح الكافية، وهو ظاهر مذهب سيبويه، واختاره ابن عصفور. وقيل بالعلمية وهو ظاهر كلامه هنا ورده في شرح الكافية وأبطله. وقال

أصول الاسم سداسي فيلحق به اهـ تصريح. والقبعثرى الجمل العظيم والفصيل المهزول قاموس. قوله: (والعلم) أي حقيقة أو حكماً بقرينة التمثيل بفعل التوكيد فإنه ليس بعلم حقيقة عند الناظم كما في شرح الكافية، وتصحيح بعضهم إبقاء العلمية على ظاهرها بجعل الكاف للتنظير لا للتمثيل يمنعه العطف في قوله أو كثعلا لأن فعل مثال قطعاً فالمناسب أن يكون ما قبله كذلك نعم يصح ذلك الإبقاء بإجراء كلامه هنا على القول بأن فعل التوكيد علم حقيقة لمعنى هو الإحاطة وإن كان خلاف ما مشى عليه في الكافية. قوله: (كفعل التوكيد) الإضافة على معنى اللام أوفى، وكلام الشارح يشير إلى هذا. قوله: (كثعلا) هو علم جنس للثعلب. قوله: (إذا به) الباء بمعنى في متعلقة بيعتبر، وقصداً أي مقصوداً حال مؤكدة من نائب الفاعل وفي كلامه إدخال إذا على المضارع وهو جائز وإن كان قليلاً.

قوله: (بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد) والأصل في رأيت النساء جمع جمعهنّ فحذف الضمير للعلم به واستغنى بنية الإضافة وضعف هذا القول بأن تعريف الإضافة غير معتبر في منع الصرف. وأجيب بأن عدم اعتباره إذا وجد المضاف إليه لأن حكم منع الصرف لا يتبين معه وأما مع حذفه فما المانع من اعتباره؟ قوله: (فشابهت بذلك العلم الخ) فإن سمي به أعني بفعل المؤكد به فمذهب سيبويه بقاؤه على المنع وعن الأخفش صرفه لأن العدل إنما كان حال التوكيد وقد ذهب فإن نكر بعد التسمية صرف وفاقاً لذهاب العلمية بلا عوض عنها بخلاف أخر لأنه في الأصل صفة أفاده السيوطي. قوله: (وقيل بالعلمية) أي لمعنى الإحاطة اهـ تصريح فهي علم جنس للمعنى كسبحان. قوله: (وهو ظاهر كلامه هنا) لأنه مثل للعلم المعدول بفعل التوكيد، وإنما قال ظاهر لإمكان حمل العلم في كلامه على ما يشمل العلم حكماً وهو ما يشبه العلم الحقيقي في كون تعريفه بغير أداة ظاهرة.

قوله: (ورده في شرح الكافية وأبطله) فقال وليس ـ يعني جمع ـ بعلم لأن العلم إما شخصي أو جنسي فالشخصي مخصوص ببعض الأشخاص فلا يصح لغيره، والجنسي مخصوص ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل اهـ. قلت: علم الإحاطة من قبيل علم الجنس المعنوي كسبحان للتسبيح وفي ارتكابه توفية بالقاعدة وهي أنه لا يعتبر في منع

في التسهيل: بشبه العلمية أو الوصفية. قال أبو حيان: وتجويزه أن العدل يمنع مع شبه الصفة في باب جُمع لا أعرف له فيه سلفاً، ومعدولةٌ عن فعلاوات فإن مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء، وإنما قياس فعلاء إذا كان اسماً أن يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات لأن مذكره جمع بالواو والنون فحق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء، وهذا اختيار الناظم. وقيل: معدولة عن فعل لأن قياس أفعل فعلاء أن يجمع مذكره ومؤنثه على فُعْل نحو حُمْر في أحمر وحمراء وهو قول الأخفش والسيرافي واختاره ابن عصفور. وقيل إنه معدول عن فعالى كصحراء وصحارى، والصحيح الأول لأن فعلاء لا يجمع على فعل إلا إذا كان مؤنثاً لأفعل صفة كحمراء وصفراء، ولا على فعالى إلا إذا كان اسماً محضاً لا مذكر له كصحراء، وجمعاء ليس كذلك. **الثاني**: علم المذكر المعدول إلى فعل نحو عمر وزفر وزحل ومضر وثعل وهبل وجشم وقثم وجمح وقزح ودلف: فعمر معدول عن عامر وزفر معدول عن زافر، وكذا باقيها. قيل: وبعضها عن أفعل وهو ثعل، وطريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير مصروف عارياً من سائر الموانع، وإنما جعل هذا النوع معدولاً لأمرين: أحدهما أنه لو لم يقدر عدله لزم ترتيب المنع على علة واحدة إذ ليس فيه من الموانع غير العلمية. والآخر أن الأعلام يغلب عليها النقل فجعل عمر

الصرف من المعارف إلا العلمية تصريح. قوله: (بشبه العلمية) أي نظراً لكونه معرفاً بغير أداة ظاهرة. وقوله: أو الوصفية أي وشبه الوصفية أي نظراً لكون مذكره أفعل ومؤنثه فعلاء كما هو شأن الصفات. قوله: (ومعدولة عن فعلاوات) عطف على معارف في قوله السابق فإنها معارف بنية الإضافة سم. قوله: (لأن مذكره جمع الخ) كان ينبغي أن يقول: ولأن مذكره الخ لأن هذا تعليل آخر للناظم وابنه غير تعليل ابن هشام السابق في قوله فإن مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء وإنما قياس فعلاء الخ، ولأن صنيعه يوهم أن صحراء له مذكر وليس ذلك كما سيصرح به الشارح أفاده البهوتي. قوله: (عن فعل) أي بضم الفاء وسكون العين. قوله: (وقيل إنه معدول عن فعالى) أي لأن فعلاء الذي ليس بصفة قياسه أن يجمع على فعالى دماميني. قوله: (صفة) حال من أفعل، وقوله: لا مذكر له بيان لقوله محضاً كما تدل عليه عبارة الدماميني. قوله: (وجمعاء ليس كذلك) لأنه ليس بصفة وله مذكر فبطل القولان الأخيران. قوله: (نحو عمر الخ) دخل تحت نحو هدل وعصم وبلع وحجى فجملة الأعلام الموازنة فعل خمسة عشر.

قوله: (وزفر عن زافر) بمعنى ناصر أو حامل كما في الفارضي قال: وأما زفر بمعنى كثير العطاء فيصرف لأنه نكرة بدليل دخول أل عليه اهـ. قوله: (وهو ثعل) قال أبو حيان: لأن ثاعلاً غير مستعمل وأثعل مستعمل، قال في الصحاح: الثعل بالتحريك زوائد في الأسنان واختلاف منابتها، رجل أثعل وامرأة ثعلاء اهـ. قوله: (عارياً من سائر الموانع) أي غير العلمية لأن الكلام في العلم. قوله: (لو لم يقدر عدله الخ) وإنما قدر العدل دون غيره لإمكانه دون غيره دماميني. قوله: (عن

معدولاً عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلاً، وكذا باقيها. وذكر بعضهم لعدله فائدتين: إحداهما لفظية وهي التخفيف، والأخرى معنوية وهي تمحيض العلمية إذ لو قيل عامر لتوهم أنه صفة، فإن ورد فعل مصروفاً وهو علم علمنا أنه ليس بمعدول، وذلك نحو أدد وهو عند سيبويه من الود فهمزته عن واو، وعند غيره من الأد وهو العظيم فهمزته أصلية، فإن وجد في فعل مانع مع العلمية لم يجعل معدولاً نحو طوى فإن منعه للتأنيث والعلمية، ونحو تتل اسم أعجمي فالمانع له العجمة والعلمية عند من يرى منع الثلاثي للعجمة إذ لا وجه لتكلف تقدير العدل مع إمكان غيره. ويلتحق بهذا النوع ما جعل علماً من المعدول إلى فعل في النداء كغدر وفسق فحكمه حكم عمر. قال المصنف: وهو أحق من عمر بمنع الصرف لأن عدله محقق وعدل عمر مقدر اهـ، وهو مذهب سيبويه. وذهب الأخفش وتبعه ابن السيد إلى صرفه. **الثالث**: سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه فالأصل أن يعرف بأل أو بالإضافة، فإن تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حينئذ ظرف لا يتصرف ولا ينصرف نحو ....

عامر العلم المنقول من الصفة) صريح في أن المعدول عنه العلم لا الصفة. قوله: (وهي التخفيف) أي بحذف الألف. قوله: (فإن ورد فعل مصروفاً الخ) وما لم يسمع صرفه ولا عدمه فسيبويه يصرفه حملاً على الأصل في الأسماء وغيره يمنع صرفه حملاً الغالب في فعل علماً وليس بجيد قاله الخضراوي اهـ تصريح. وعبارة الأشباه للسيوطي قال في البسيط: لو سمي بفعل مما لم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة أقوال: **أحدها**: الأولى منع صرفه حملاً له على الأكثر. **والثاني**: الأولى صرفه نظراً إلى الأصل لأن تقدير العدل على خلاف القياس. **والثالث**: إن كان مشتقاً من فعل منع من الصرف حملاً على الأكثر وإلا صرف وهو فحوى كلام سيبويه اهـ.

قوله: (وهو علم) يظهر لي أن هذا القيد لكون الكلام في الأعلام وأن ما ورد مصروفاً وهو وصف كحطم ولبد ليس أيضاً معدولاً وإلا استحق منع الصرف. قوله: (من الود) أي مشتق من الود وقوله من الإد أي مأخوذ من الإد لأن الإد بكسر الهمزة بمعنى العظيم ليس مصدراً. قوله: (فإن منعه للتأنيث) أي المعنوي باعتبار البقعة وتنوينه باعتبار المكان لغة فيه قرئ بها في السبع. قوله: (ونحو تتل) بفوقيتين اسم لبعض عظماء الترك وقوله عند من يرى الخ، أما عند من يرى عدم منعه فمانع تتل العلمية والعدل. وقوله: إذ لا وجه الخ علة لقوله لم يجعل معدولاً. قوله: (بهذا النوع) أي الثاني. قوله: (حكم عمر) فإن نكر زال المنع سيوطي. قوله: (لأن عدله محقق) فغدر معدول عن غادر وفسق معدول عن فاسق وهذا محقق له قبل التسمية وأما بعدها فبقي لفظ المعدول على ما هو عليه فاعتبر فمانعه العلمية وبقاء لفظ العدل دماميني. قوله: (سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه فالأصل الخ) كان يكفيه أن يقول سحر إذا أراد به سحر يوم بعينه فهو حينئذ ظرف الخ، وكأنه إنما زاد قوله فالأصل الخ لبيان وجه العدل، لكن يرد عليه أنه قد بينه في قوله: أما العدل الخ وإن لم يذكر ثم الإضافة فتأمل. وقوله: إذا أريد به سحر يوم بعينه أي وجعل ظرفاً كما سيأتي. قوله: (نحو

جئت يوم الجمعة سحر والمانع له من الصرف العدل والتعريف: أما العدل فعن اللفظ بأل فإنه كان الأصل أن يعرف بها، وأما التعريف فقيل بالعلمية لأنه جعل علماً لهذا الوقت وهذا ما صرح به في التسهيل. وقيل: بشبه العلمية لأنه تعرف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور. وقوله هنا والتعريف يومئ إليه إذ لم يقل والعلمية. وذهب صدر الأفاضل وهو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي إلى أنه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف. قال في شرح

جئت يوم الجمعة سحر) قال في مبحث: إذا من المغني وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز إذا كان أحدهما أعم نحو آتيك يوم الجمعة سحر اهـ. واستشكل بأن السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل وضبطه بعضهم بالسدس الأخير من الليل واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها أو ما بين الفجر والغروب فلم يصدق أحد الظرفين على الآخر فلا عموم. وأجيب بحمل السحر على أول الفجر لقربه منه أو حمل اليوم على ما يشمل ما قبل الفجر.

قوله: (فعن اللفظ بأل) أي عن لفظ سحر المقرون بأل أي العهدية كما في الدماميني وذلك لأنه اسم جنس أريد به معين كرجل إذا أريد به معين فحقه أن يكون مع الإضافة أو أل لكنهم عدلوا عن قرنه بأل إلى جعله علماً على هذا الوقت. فإن قلت: كما يجوز أن يكون معدولاً عن ذي أل يجوز أن يكون معدولاً عن المضاف فلم حكمتم بأنه معدول عن ذي اللام دون المضاف؟ فالجواب أن التعريف بأل أخصر من التعريف الإضافي والضرورة داعية إلى اعتبار التعريف ومعها إنما يرتكب قدر الحاجة فلهذا لم يقل الشارح أو الإضافة مع أنه المطابق لقوله سابقاً فالأصل أن يعرف بأل أو الإضافة. واعلم أن عدل سحر تحقيقي لا تقديري لما عرفت من أنه يدل عليه دليل غير منع الصرف وهو أنه اسم جنس أريد به معين فحقه أن يعرّف بأل بخلاف التقديري فإنه لا دليل عليه إلا منع الصرف وليس المراد بالتحقيق ما نطقوا بأصله. قوله: (بالعلمية) قال الحفيد أي الشخصية اهـ. قال سم: ويلزم عليه تعدد الأوضاع بتعدد الأسحار المعينة أي والأصل عدم تعدد الوضع فالأقرب جعله علم جنس.

قوله: (وهذا ما صرّح به في التسهيل) استشكله أبو حيان بأن المعدول له يشتمل على معنى المعدول عنه كاشتمال مثنى وفسق على معنى اثنين اثنين وفاسق، وكيف يشتمل سحر على معنى السحر ويكون علماً مع أن تعريف العلمية لا يجامع تعريف اللام فلا يجامع علمية سحر اشتماله على معنى السحر. همع باختصار. قوله: (إلى أنه مبني) هذا ثاني أربعة أقوال فيه ذكرها الفارضي. ثالثها: أنه معرب منصرف وسينقله الشارح عن السهيلي والشلوبين الصغير. رابعها: أنه لا معرب ولا مبني وهي مفروضة في سحر المراد به معين المجعول ظرفاً فإن نكر صرف وإن أريد به معين ولم يجعل ظرفاً قرن بأل أو أضيف وجوباً كما صرح به الدماميني. قوله: (لتضمنه معنى حرف التعريف) الفرق بين العدل والتضمين أن العدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه الأصلي والتضمين إشراب اللفظ معنى زائداً على أصل معناه من غير تغييره عن صيغته الأصلية فسحر المذكور عند

الكافية: وما ذهب إليه مردود بثلاثة أوجه: **أحدها**: أن ما ادعاه ممكن وما ادعيناه ممكن لكن ما ادعيناه أولى، لأنه خروج عن الأصل بوجه دون وجه لأن الممنوع الصرف باق على الإعراب، بخلاف ما ادعاه فإنه خروج عن الأصل بكل وجه. **الثاني**: أنه لو كان مبنياً لكان غير الفتح أولى به لأنه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة لئلا يتوهم الإعراب كما اجتنبت في قبل وبعد والمنادى المبني. **الثالث**: أنه لو كان مبنياً لكان جائز الإعراب جواز إعراب حين في قوله:

٧٧٧ ـ عَلَى حينِ عاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبا

لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضاً، وكان يكون علامة إعرابه تنوينه في بعض المواضع، وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء وأن فتحته إعرابية، وأن عدم التنوين إنما كان من أجل منع الصرف، فلو نكر سحر وجب التصرف والانصراف كقوله تعالى: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ نِّعْمَةً

الجمهور مغير عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه، وعند صدر الأفاضل وارد على صيغته الأصلية مع إشرابه معنى زائداً على أصل معناه وهو التعيين أفاده في التصريح، فالتغيير على العدل في اللفظ دون المعنى وعلى التضمين بالعكس. قوله: (ما ادعاه) أي من البناء وتضمن معنى حرف التعريف فالمصنف إنما سلم إمكان التضمن الذي علل به صدر الأفاضل البناء لا وجوده وإنما لم يحكم بعدمه لأن ما سلكه أسلم له فسقط ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من الاعتراض. قوله: (لأنه خروج عن الأصل بوجه الخ) إيضاحه أن أصل الاسم الإعراب والانصراف فالمنع من الصرف عدول عن وجه والبناء عدول عن وجهين معاً. قوله: (لكان غير الفتح الخ) قد ينقض باسم لا التبرئة المبني لأن بناءه على الفتح مع أنه في موضع نصب فلعل كلامه باعتبار الغالب.

قوله: (فيجب اجتناب الفتحة) أي يتأكد ليوافق قوله قبل لكان غير الفتح أولى به. قوله: (جائز الإعراب) جوازاً وقوعياً كما يؤخذ من بقية كلامه. قوله: (جواز إعراب حين) أي إذا أضيف إلى جملة واللازم باطل عند صدر الأفاضل لأنه مبني عنده مطلقاً زكريا. قوله: (في ضعف الخ) وفي كون كل منهما ظرفاً زمانياً. قوله: (بكونه عارضاً) اعترضه البعض بأن الفرق بين سحر وحين ظاهر لأن سبب بناء حين إضافته لمبني وهي مجوزة للبناء لا موجبة، وسبب بناء سحر تضمنه معنى الحرف وهو موجب لا مجوز كما لا يخفى أي ومجرد اشتراكهما في عروض البناء لا يقتضي جواز البناء، فقد يكون البناء العارض واجباً كبناء المنادى واسم لا. قوله: (وكان يكون الخ) عطف على لكان جائز الإعراب. قوله: (وفي عدم ذلك) أي التنوين دليل على عدم البناء لأن انتفاء اللازم وهو جواز الإعراب مع التنوين يوجب انتفاء الملزوم وهو البناء فثبت وجوب الإعراب مع عدم الصرف.

قوله: (فلو نكر سحر) هذا مقابل قوله: إذا أريد به سحر يوم بعينه. واعلم أن هذا من تتمة

---

٧٧٧ ـ ذكر مستوفى في شواهد الإضافة. والشاهد فيه ههنا في على حين حيث يجوز فيه الإعراب والبناء على الفتح.

﴿مِّنۡ عِندِنَاۚ﴾ [سورة القمر، الآية: ٣٤] اهـ. وذهب السهيلي إلى أنه معرب وإنما حذف تنوينه لنية الإضافة. وذهب الشلوبين الصغير إلى أنه معرب، وإنما حذف تنوينه لنية أل، وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور.

تنبيه: نظير سحر في امتناعه من الصرف أمس عند بني تميم، فإن منهم من يعربه في الرفع غير منصرف ويبنيه على الكسر في النصب والجر، ومنهم من يعربه إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاث خلافاً لمن أنكر ذلك، وغير بني تميم يبنونه على الكسر. وحكى ابن أبي الربيع أن بني تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف إذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط. وزعم الزجاج أن من العرب من يبنيه على الفتح، واستشهد بقول الراجز:

٧٧٨ - إِنِّـي رَأَيْـتُ عَـجَـبـاً مُـذْ أَمْـسَـا

قال في شرح التسهيل: ومدّعاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع، ولأن سيبويه

كلام المصنف في شرح الكافية فلا يعترض بأن الأولى تأخيره عن جملة الأقوال في سحر المعرفة. قوله: (إلى أنه معرب) أي ومنصرف كما يؤخذ من قوله: وإنما حذف تنوينه الخ والخلاف بين السهيلي والشلوبين إنما هو في علة حذف التنوين كما هو ظاهر من سياقه. قوله: (نظير سحر في امتناعه من الصرف أمس الخ) مثل ذلك أيضاً رجب وصفر فإن كلاً منهما علم جنس على الشهر المخصوص ومعدول عن ذي أل. قوله: (من يعربه في الرفع الخ) قال البعض: انظر ما وجه التفرقة بين حالة الرفع وغيرها اهـ. وأقول: قد توجه بأن الرفع شأن العمد فلم يخرج فيه عن الأصل في الأسماء بالكلية بخلاف النصب والجر فإنهما شأن الفضلات فيقبلان الخروج عن الأصل بالكلية فاعرفه. قوله: (ويبنيه على الكسر) أي لما يأتي قريباً. قوله: (يبنونه على الكسر) أي بالشروط الخمسة المأخوذة من قوله فيما يأتي، ولا خلاف في إعراب أمس وهي أن لا يكسر ولا يصغر ولا ينكر ولا يضاف ولا يحلى بأل، وإنما بني لتضمنه معنى حرف التعريف وعلى حركة للتخلص من التقاء الساكنين وكانت كسرة لأنها الأصل في التخلص. قوله: (إذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط) أي ويبنونه على الكسر في غير ذلك، ولعل وجه تخصيص مذ ومنذ كثرة جر أمس بهما.

قوله: (لامتناع الفتح في موضع الرفع) قال البعض: أي لعدم وجدان الفتح في لسانهم في موضع الرفع فقالوا مضى أمس بالرفع ولم يفتحوه، ولو كان مبنياً على الفتح في الأحوال كلها أي

---

٧٧٨ ـ تمامه:

عَـجَـائِـزاً مِـثْـلَ الـسَّـعَـالِـي خَـمْـسـاً

قائله مجهول. والشاهد في مذ أمسا حيث أعرب إعراب ما لا ينصرف على لغة بعض تميم، ولهذا جر بالفتحة، والألف للإطلاق. ومذ حرف بمنزلة في: كأنه قال في أمس. والسعالى: جمع سعلاة ـ بالكسر ـ وهي أخبث الغيلان. وخمساً صفة لعجائزاً أو بدل أو عطف بيان.

استشهد بالرجز على أن الفتح في أمسا فتح إعراب، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه، فقد غلط فيما ذهب إليه واستحق أن لا يعول عليه اهـ. ويدل للإعراب قوله:

٧٧٩ ـ اعْتَصِمْ بالرَّجاءِ إن عَنَّ بَأسٌ وتَنَاسَ الذي تَضَمَّنَ أمْسُ

وأجاز الخليل في لقيته أمس أن يكون التقدير بالأمس، فحذف الباء وأل، فتكون الكسرة كسرة إعراب. قال في شرح الكافية: ولا خلاف في إعراب أمس إذا أضيف، أو لفظ معه بالألف واللام، أو نكر، أو صغر، أو كسر (وابنِ على الكسرِ فَعَالِ عَلَمَا مُؤنثاً) أي مطلقاً في لغة

عند بعض العرب لسمع مضى أمس بالفتح اهـ. وفيه تصريح بأن منقول الزجاج البناء على الفتح في كل الأحوال وحينئذ يتم التعليل، أما إن كان منقوله البناء على الفتح في الجر فقط فلا. قوله: (ولأن سيبويه استشهد بالرجز الخ) هذا التعليل غير ناهض إذ لا ضرر في تخريج إنسان بيتاً على خلاف تخريج من نقل هذا البيت عن العرب فتدبر. قوله: (فتح إعراب) أي نائب عن الكسر كما هو شأن الممنوع من الصرف، وزعم بعضه أن أمسا فيه فعل ماض فاعله ضمير مستتر أي أمسى هو أي المساء. قوله: (وأبو القاسم) أي الزجاج. قوله: (ويدل للإعراب الخ) إن كان مقصوده الرد بذلك على الزجاج لم يتم لأن الزجاج لم يدع البناء على الفتح عند جميع العرب بل البناء على الفتح عند بعضهم فيجوز أن يكون قائل البيت من غير هذا البعض فافهم. قوله: (اعتصم) أي تمسك. وعن ظهر. قوله: (ولا خلاف الخ) نظر فيه بعضهم بأن من العرب من يستصحب البناء مع أل كقوله:

وإني وقفت اليوم والأمس قبله ببابك حتى كادت الشمس تغرب

بكسر سين الأمس وهو في موضع نصب عطفاً على اليوم، وخرّج على أن أل زائدة لغير تعريف واستصحب معنى المعرفة فاستديم البناء أو أنها المعرفة وجر على إضمار الباء فالكسر إعراب لا بناء. قوله: (أو نكر) أي أريد به يوم من الأيام الماضية مبهم كما في التوضيح، بقي ما إذا أريد به معين من الأيام الماضية غير اليوم الذي يليه يومك كأن يراد به اليوم الذي يليه أول الشهر الماضي، ولا يبعد أن يكون حكمه حكم ما لو أريد به اليوم الذي يليه يومك، ويكون التقييد باليوم الذي يليه يومك لأنه الغالب في إرادة المعنى اه سم. وربما يشير إلى ذلك قول التوضيح مبهم، فما يتبادر من كلام البعض من أن حكم هذا حكم المنكر غير صحيح. قوله: (أو صغر) أي على مذهب من يجيز تصغيره كالمبرد وابن برهان، ونص سيبويه على أنه لا يصغر وكذا غد استغناء بتصغير ما هو أشد تمكناً وهو اليوم والليلة قاله أبو حيان. قوله: (أو كسر) أي جمع جمع تكسير على آمس كأفلس وأموس كفلوس وآماس كأوقات فعلم ما في قول البعض بأن قيل أموس من القصور. قوله: (مطلقاً)

---

٧٧٩ ـ هو من الخفيف. وعنّ إذا عرض: من عنّ يعنّ ويعنن ـ بضم عين الغابر وكسرها ـ عنا. ويروى أن عز أي غلب. وتناس: أمر من التناسي وهو أن يرى من نفسه أنه نسيه. والشاهد في أمس حيث جاء معرباً حالة الرفع إعراب ما لا ينصرف. هذه لغة بني تميم.

الحجازيين لشبهه بنزال وزناً وتعريفاً وتأنيثاً وعدلاً. وقيل لتضمنه معنى هاء التأنيث. قاله الربعي. وقيل لتوالي العلل وليس بعد منع الصرف إلا البناء. قاله المبرد، والأول هو المشهور. تقول: هذه حذام ووبار، ورأيت حذام ووبار، ومررت بحذام ووبار، ومنه قوله:

٧٨٠ ـ إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

(وهُوَ نَظِيرُ جُشَمَا) وعمر وزفر (عِند تميم) أي ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة، وهذا رأي سيبويه. وقال المبرد: للعلمية والتأنيث المعنوي كزينب، وهو أقوى على ما لا يخفى. وهذا فيما ليس آخره راء: فأما نحو وبار وظفار وسفار فأكثرهم يبنيه على الكسر كأهل

أي سواء ختم براء أو لا. والحاصل أن فيه ثلاث لغات بناءه على الكسر مطلقاً وإعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً والتفصيل بين ما آخره راء فيبنى وما لا فيمنع من الصرف.

قوله: (لشبهه بنزال) علة لابن ولا ينافي ما سبق من حصر سبب البناء في شبه الحرف لأن الشبه بالحرف صادق بالشبه بلا واسطة وبها كما هنا لأن نزال تشبه الحرف. وقوله: وتعريفاً لما مر من أن اسم الفعل الغير المنون معرفة. وقوله: وتأنيثاً لعله في نزال باعتبار أنه اسم لكلمة أنزل وهو جار على مذهب المبرد أن نزال بمعنى النزلة وعبارة الهمع لشبهه بفعال الواقع موقع الأمر كنزال في الوزن والعدل والتعريف فأسقط التأنيث. قوله: (لتضمنه معنى هاء التأنيث) أي التي في المعدول عنه. قوله: (لتوالي العلل) أي العلمية والتأنيث والعدل ورد بأن أذربيجان فيه خمسة أسباب وهو مع ذلك معرب اهـ حفيد. ويجاب بأنهم نبهوا بإعرابه على أن اجتماع الأسباب يجوز للبناء لا موجب سم. والخمسة هي العلمية والعجمة وزيادة الألف والنون والتأنيث لأنه علم بلدة والتركيب. قوله: (حذام) معدول عن حاذمة من الحذم وهو القطع، ومن هذا الباب صلاح اسماً لمكة وسكاب اسماً لفرس.

قوله: (جشما) معدول عن جاشم أي عظيم كما في سم. قوله: (وهذا رأي سيبويه) وهو مقتضى قول المصنف وهو نظير جشماً. قوله: (وهو أقوى على ما لا يخفى) أي لأن التأنيث متحقق فلا حاجة إلى تقدير العدل لأنه إنما يقدر إذا لم يتحقق غيره وأجاب الدماميني بأن الغالب على الأعلام النقل فلذا جعلها سيبويه منقولة عن فاعلة المنقولة عن الصفة كما تقدم في عمر، وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة، وأجيب بغير ذلك أيضاً كما ذكره شيخنا. قوله: (نحو وبار) اسم لأرض كانت لعاد وظفار اسم مدينة وسفار اسم ماء وكل معدول عن فاعلة، وقولنا سفار اسم ماء تبعنا فيه التوضيح قال شارحه من مياه العرب ملحوظ فيه معنى التأنيث ولهذا قال سيبويه اسم لماءة، وقال الجوهري اسم لبئر وهو المناسب لأن الكلام في أعلام المؤنث والماء مذكر اهـ. قوله: (لأن

---

٧٨٠ ـ قاله لجيم بن صعب. وكانت حذام امرأته. والشاهد في حذام فإنه فاعل في الموضعين، وحقه الرفع ولكن بني على الكسر على مذهب أهل الحجاز.

الحجاز لأن لغتهم الإمالة، فإذا كسروا توصلوا إليها، ولو منعوه الصرف لامتنعت. وقد جمع الأعشى بين اللغتين في قوله:

٧٨١ ـ ومَرَّ دهْرٌ عَلَى وَبارِ فَهلَكَتْ جَهْرَةً وَبارُ

تنبيهات: الأول: أفهم قوله مؤنثاً أن حذام وبابه لو سمي به مذكر لم يبن، وهو كذلك، بل يكون معرباً ممنوعاً من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث كغيره، ويجوز صرفه لأنه إنما كان مؤنثاً لإرادتك به ما عدل عنه، فلما زال العدل زال التأنيث بزواله. **الثاني**: فعال يكون معدولاً

لغتهم الإمالة) أي لغة جميعهم كما صرحوا به واعترض بأن التوصل للإمالة ليس من أسباب البناء ولو سلم فمقتضى إمالة جميعهم أن جميعهم يبنون على الكسر لا أكثرهم فقط، ويدفع بأن سبب البناء ليس التوصل للإمالة بل الشبه بنزال على ما تقدم لكن أكثرهم اعتبر هذا الشبه لتقويه بترتب الإمالة التي هي لغتهم عليه، وبعضهم لم يعتبره لكونه لا يقتضي البناء عنده ولم يعتبر ترتب الإمالة عليه لكونه لا يجنح إلى الإمالة إلا عند تحقق مقتضى الكسر فاعرف ذلك.

قوله: (وقد جمع الأعشى الخ) أي حيث كسر الأول بلا تنوين كما في الفارضي ورفع الثاني بالضمة، قال الدنوشري: فيه إشكال لأن الأعشى إن كان غير تميمي فليس عنده إلا البناء على الكسر، وكذا إن كان من أكثر بني تميم وإن كان من القليل فليس عنده إلا الإعراب، وقول بعضهم، يجوز للعربي أن يتكلم بغير لغته مردود اهـ. والتحقيق كما أوضحناه سابقاً أن العربي قادر على التكلم بغير لغته وحينئذ لا إشكال. نعم قال في شرح الشذور وقيل إن وبار الثاني ليس باسم كوبار الذي في حشو البيت بل الواو عاطفة وما بعدها فعل ماض وفاعل والجملة معطوفة على قوله هلكت وقال: أولاً هلكت بالتأنيث على معنى القبيلة وثانياً باروا بالتذكير على معنى الحي، وعلى هذا القول يكتب باروا بالواو والألف كما يكتب ساروا اهـ. فعلى هذا القول لا جمع بين اللغتين. قوله: (والنقل عن مؤنث) لو قال: والتأنيث بحسب الأصل لكان أحسن لأن النقل نفسه ليس من أسباب منع الصرف. قوله: (لأنه إنما كان مؤنثاً الخ) أي لأن حذام إنما كان مؤنثاً لأنك أردت به في حالة كونه اسماً لأنثى مدلول المؤنث الذي عدل عنه، وهو حاذمة، فلما زال العدل بجعله اسماً لمذكر وعدم إرادة مدلول حاذمة زال التأنيث فانتفى سبب منع الصرف، وإنما زال العدل بذلك لأنه لا يصح أن يكون في حالة كونه اسماً لمذكر معدولاً عن حاذمة لامتناع إطلاق حاذمة على المذكر، مع أن

---

٧٨١ ـ قبله:

أَلَمْ تَرَوْا إرَماً وَعَاداً أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ

قالهما الأعشى ميمون من قصيدة من البسيط. وإرم اسم قبيلة. وعاد اسم بلدتهم. وأودى بها: أي أهلكها. والشاهد في وبار حيث جمع فيه بين اللغتين: إحداهما في البناء على الكسر وذلك على وبار، والأخرى هي الإعراب كإعراب ما لا ينصرف، وذلك في وبار الأخير، فرفعه بهلكت وهو على وزن قطام: أرض كانت لعاد. وجهرة: حال.

وغير معدول: فالمعدول إما علم مؤنث كحذام وتقدم حكمه، وإما أمر نحو نزال، وإما مصدر نحو حماد، وإما حال نحو:

٧٨٢ ـ والـخَـيْـلُ تَـعـدُو فِـي الـصَّـعِـيـدِ بَـدَادِ

وإما صفة جارية مجرى الأعلام نحو حلاق للمنية. وإما صفة ملازمة للنداء نحو فساق، فهذه خمسة أنواع كلها مبنية على الكسر معدولة عن مؤنث، فإن سمي ببعضها مذكر فهو كعناق وقد يجعل كصباح، وإن سمي به مؤنث فهو كحذام ولا يجوز البناء خلافاً لابن بابشاذ. وغير

شأن العدل صحة إطلاق المعدول عنه على مسمى المعدول، ولو قال الشارح بدل قوله فلما زال العدل الخ فلما لم ترد ذلك زال التأنيث فزال العدل بزواله لكان واضحاً فتأمل.

قوله: (وأما أمر) إن حمل على الأمر الاصطلاحي كان التقدير اسم فعل أمر وإن حمل على الأمر اللغوي وهو الطلب كان التقدير دالّ أمر، قال في التسهيل: وفتح فعال أمراً لغة أسدية قال الدماميني: فيقولون نزال بفتح الآخر إيثاراً للتخفيف. قوله: (نحو حماد) معدول عن محمدة بفتح الميم الثانية وكسرها. قوله: (في الصعيد) قال في القاموس: الصعيد التراب أو وجه الأرض أو الطريق وبلاد بمصر مسيرة خمسة عشر يوماً طولاً وموضع قرب وادي القرى به مسجد للنبي ﷺ اهـ. وقوله بداد معدول عن متبددة. قوله: (جارية مجرى الأعلام) أي في استعمالها غير تابعة لموصوف. وقوله حلاق بالحاء المهملة معدول عن حالقة والمنية الموت. قوله: (معدولة عن مؤنث) هذا في الأمر ظاهر على رأي المبرد أنه معدول عن مصدر مؤنث معرفة، أما على ظاهر كلام سيبويه أنه معدول عن الفعل كما في الهمع فتأنيث الفعل باعتبار أنه كلمة أو لفظة. قوله: (فهو كعناق) أي في الإعراب والمنع من الصرف كما مر. وقوله: كصباح في الإعراب والصرف.

قوله: (وإن سمي به مؤنث الخ) أتى به تتميماً للتقسيم وإلا فهو مما دخل تحت قول المصنف وابن على الكسر فعال علماً مؤنثاً وهذا أولى مما ذكره البعض لما يلزم عليه من قصور النظم فتدبر. قوله: (فهو كحذام) فتبنيه على لغة الحجاز وتعربه غير منصرف على لغة تميم وإن كان آخره راء فعلى ما تقدم أيضاً نحو: حذار ويسار اهـ دماميني. قوله: (ولا يجوز البناء) قال الدماميني: أي فيما سمي به مذكر اهـ. أي لا فيما سمي به مؤنث حتى يعترض بأن في كلامه تناقضاً لأن قضية التشبيه بحذام جواز البناء فينافي قوله: ولا يجوز البناء، لكن لو ذكره قبل قوله وإن سمي به مؤنث الخ لسلم

---

٧٨٢ ـ قاله عوف بن عطية يخاطب لقيط بن زرارة حين فر يوم رحرحان وأسر أخوه معبد. وصدره:

وَذكـرتُ مـن لَـبَـن الـمـحـلَّـقِ شَـربـةً

والمحلق ـ بكسر اللام ـ شاة مهزولة. وبداد بفتح الباء الموحدة، يقال جاءت الخيل بداد: أي متبددة، وبني على الكسر لأنه معدول عن المصدر وهو البدد، وفيه الشاهد، وقد وقع حالاً ههنا على وزن فعال.

المعدول يكون اسماً كجناح، ومصدراً نحو ذهاب، وصفة نحو جواد، وجنساً نحو سحاب، فلو سمي بشيء من هذه مذكر انصرف قولاً واحداً إلا ما كان مؤنثاً كعناق.

(واصْـرِفَـنْ مَـا نُـكِّـرَا مِن كلِّ ما التَّعريفُ فيهِ أثَّرَا)

وذلك الأنواع السبعة المتأخرة وهي: ما امتنع للعلمية والتركيب، أو الألف والنون الزائدتين، أو التأنيث بغير الألف، أو العجمية، أو وزن الفعل، أو ألف الإلحاق، أو العدل: تقول رب معديكرب وعمران وفاطمة وزينب وإبرهيم وأحمد وأرطى وعمر لقيتهم، لذهاب أحد السببين وهو العلمية. وأما الخمسة المتقدمة وهي: ما امتنع لألف التأنيث، أو للوصف والزيادتين، أو للوصف ووزن الفعل، أو للوصف والعدل، أو للجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فإنها لا تصرف نكرة، فلو سمي بشيء منها لم ينصرف أيضاً. أما ما فيه ألف التأنيث فلأنها كافية في منع الصرف، ووهم من قال في حواء امتنع للتأنيث والعلمية. وأما ما فيه الوصف مع زيادتي فعلان أو وزن أفعل فلأن العلمية تخلف الوصف فيصير منعه للعلمية والزيادتين أو للعلمية ووزن أفعل. وأما ما فيه الوصف والعدل وذلك أخر وفُعال ومَفعَل نحو أحاد وموحد فمذهب سيبويه أنها إذا سمي بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل. قال في شرح الكافية: وكل معدول سمي به فعدله باق إلا سحر وأمس في لغة بني تميم فإن عدلهما يزول بالتسمية فيصرفان، بخلاف غيرهما من المعدولات فإن عدله بالتسمية باق فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عدداً كان أو غيره. هذا هو مذهب سيبويه، ومن عزا إليه غير ذلك فقد أخطأ، وقوّله ما لم يقل، وإلى هذا أشرت بقولي:

وعَـدْلُ غَـيْـرِ سَحَـرٍ وَأَمْـسه فـي تَـسْـمِـيَـةٍ تَـعْـرِضُ غيرُ مُـنـتَـفِـي

وذهب الأخفش وأبو علي وابن برهان إلى صرف العدد المعدول مسمى به، وهو خلاف مذهب سيبويه رحمه الله تعالى. هذا كلامه بلفظه. وأما الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فقد

من الإيهام. قوله: (من كل الخ) حال من ما بيان لها. قوله: (من كل ما التعريف فيه أثرا) أي مما يمكن تنكيره فلا يرد أن فعل في التوكيد مما يؤثر فيه التعريف مع أنه لا ينكر لوجوب إضافته ولو نية إلى ضمير المؤكد.

قوله: (ووهم من قال الخ) أي لأن ألف التأنيث كافية في المنع فلا وجه لاعتبار غيرها. قوله: (وكل معدول الخ) حاصل ما فرق به بين ما يبقى فيه العدل بعد التسمية وما يزول فيه بعدها أن الأول فيه ما يشعر بالعدل وهو تغيير الحركات بخلاف الثاني اهـ زكريا ووجه بعضهم زوال عدل سحر وأمس بالتسمية بأن أل لا تجامع العلمية. قوله: (في لغة بني تميم) راجع لأمس فقط أي وأما في لغة الحجازيين فمبني على الكسر. قوله: (فإن عدله بالتسمية باق) الباء بمعنى مع متعلقة بباق. قوله: (عدداً كان) أي غير سحر وأمس، وتسمية نحو ثلاث مسمى به عدداً باعتبار ما كان. قوله: (هذا كلامه بلفظه) يحتمل أنه قاله تقوية لنقله، ويحتمل أنه قاله تبرياً من التكرار الذي فيه لأن قوله

تقدم الكلام على التسمية به، وإذا نكر شيء من هذه الأنواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضاً. أما ذو ألف التأنيث فللألف، وأما ذو الوصف مع زيادتي فعلان أو مع وزن أفعل أو مع العدل إلى فعال أو مفعل فلأنها لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية فمنعت الصرف لشبه الوصف مع هذه العلل. هذا مذهب سيبويه. وخالف الأخفش في باب سكران فصرفه. وأما باب أحمر ففيه أربعة مذاهب: **الأول**: منع الصرف وهو الصحيح. **والثاني**: الصرف وهو مذهب المبرد والأخفش في أحد قوليه ثم وافق سيبويه في كتابه الأوسط. قال في شرح الكافية: وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته، وذكر موافقته أولى لأنها آخر قوليه. **والثالث**: إن سمي بأحمر رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير، وإن سمي به أسود أو نحوه انصرف وهو مذهب الفراء وابن الأنباري. **والرابع**: أنه يجوز صرفه وترك صرفه. قاله الفارسي في بعض كتبه. وأما المعدول إلى

وهو خلاف مذهب سيبويه يغني عنه التنصيص على مذهبه أول العبارة. قوله: (أو مع العدل إلى فعال أو مفعل) لا يشمل أخر مع أن حكمه حكم معدول العدد ولو أسقط قوله إلى فعال أو مفعل لشمله. قوله: (شابهت حالها قبل التسمية) لم يقل عاد الوصف لأن معنى أحمر مثلاً قبل التسمية ذات ما اتصفت بالحمرة وبعد التسمية الذات المعينة بلا قصد وصفية بالحمرة وبعد التنكير ذات ما مسماة بأحمر بلا قصد وصفية بالحمرة، ولما لوحظ بعد التنكير اتصاف الذات المبهمة بالتسمية بأحمر أشبه أحمر بعد التنكير حاله قبل التسمية في إيهام الذات وملاحظة مطلق الاتصاف ولم يجعل وصفاً بالتسمية حقيقياً لعدم التعبير بقولنا مسمى بأحمر.

قوله: (لشبه الوصف) القياس على مواضع تقدمت أن يقال للوصف بحسب الأصل لكن كل صحيح. قوله: (وخالف الأخفش في باب سكران فصرفه) أي عند قصد تنكيره. قوله: (وأما باب أحمر) أي عند قصد تنكيره ففيه أربعة مذاهب الخ لو قال وخالف المبرد والأخفش في أحد قوليه في باب أحمر فصرفاه ثم قال: والفراء وابن الأنباري فقالا إن سمي بأحمر رجل أحمر الخ. ثم قال والفارسي في بعض كتبه فجوز الصرف وتركه لكان أخصر وأولى لتقدم زكر باب أحمر وذكر المذهب الأول فيه وأنسب بقوله وخالف الأخفش في باب سكران فصرفه. قوله: (الأول منع الصرف) أي لشبه الوصفية ووزن الفعل. قوله: (والثاني الصرف) أي لأن الوصفية زالت بالعلمية بلا عود بعد التنكير. قوله: (والأخفش في أحد قوليه) حكي أن أبا عثمان المازني سأل الأخفش لم صرفت أربع في نحو: مررت بنسوة أربع فقال: لأنه في الأصل اسم للعدد والوصف به عارض فلم يعتد به فقال: هلا اعتبرت أحمر إذا نكرته يعني في كونه وصفاً في الأصل والتسمية به عارضة فلم يأت بمقنع، ولعلّ موافقته سيبويه آخراً من أجل ذلك كذا في الفارضي.

قوله: (لم ينصرف بعد التنكير) أي لمشابهة حال التنكير حال الوصفية في وجود المشتق منه وهو الحمرة في المدلول فكأن الوصفية باقية بعد التنكير وهذا أحسن مما علل به البعض. قوله: (يجوز صرفه وترك صرفه) فالصرف نظراً إلى زوال الوصفية بالعلمية والعلمية بالتنكير وتركه نظراً إلى

فعال أو مفعل فمن صرف أحمر بعد التسمية صرفه وقد تقدم الخلاف في الجمع إذا نكر بعد التسمية.

تنبيه: إذا سمي بأفعل التفضيل مجرداً من من ثم نكر بعد التسمية انصرف بإجماع كما قاله في شرح الكافية. قال: لأنه لا يعود إلى مثل الحال التي كان عليها إذا كان صفة، فإن وصفيته مشروطة بمصاحبة من لفظاً أو تقديراً اهـ. فإن سمي به مع من ثم نكر امتنع صرفه قولاً واحداً، وكلام الكافية وشرحها يقتضي إجراء الخلاف في نحو أحمر فيه.

(وَمَا يكُونُ مِنهُ مَنقوصاً ففي إعرابِهِ نَهجَ جَوارٍ يَقتفي)

شبه الوصفية ووزن الفعل. قوله: (فمن صرف أحمر بعد التسمية) أي بعد زوالها بالتنكير. قوله: (مجرداً من من) أي لفظاً وتقديراً كما يؤخذ مما بعده كأن سمي شخص بأكرم.

قوله: (لأنه لا يعود إلى مثل الحال الخ) أي لأن أفعل من إذا كان وصفاً معناه ذات معينة ثبت لها الزيادة على ذات أخرى معينة، وإذا سمي به صار دالاً على الذات فقط، وإذا نكر صار دالاً على ذات ما ثبت لها الزيادة ولم ينظر إلى كون الزيادة على ذات أخرى فلم ترجع الحالة الأولى ولا شبهها لأن شبهها يكون مركباً أيضاً من مفضل ومفضل عليه وإن كانا مبهمين نقله البعض عن البهوتي وأقره، وأنا أقول فيه نظر من وجوه: **الأول**: أن ما ادعاه من كون معنى أفعل من إذا كان وصفاً ذاتاً معينة الخ غير مسلم لتصريحهم بأن مدلول الصفات ذات مبهمة لا معينة والتعيين إذا وجد يكون بقرينة لا بالوضع وتصريحهم بأن المفضل عليه قد يكون معيناً وقد يكون مبهماً. **الثاني**: أن ما ادعاه من كون معناه إذا نكر بعد التسمية ذاتاً ما ثبت لها الزيادة غير مسلم بل معناه ذات ما ثبت لها التسمية بكذا، وممن صرح بهذا وبكون مدلول الصفة ذاتاً مبهمة ذلك البعض قبل هذه القولة بنحو نصف صفحة. **الثالث**: أن ما ادعاه من عدم رجوع شبه الحالة الأولى ينازع فيه ما تقدم في الكلام على قول الشارح لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية من توجيه المشابهة بأن معنى أحمر مثلاً بعد التنكير ذات ما مسماة بأحمر فلما لوحظ بعد التنكير اتصاف الذات المبهمة بالتسمية بأحمر أشبه أحمر بعد التنكير حاله قبل التسمية في الإبهام وملاحظة مطلق الاتصاف، ووجه المنازعة أن هذا التوجيه بعينه جار في أفعل من بعد التنكير وهذا يدل على رجوعه لشبه الحالة الأولى، وأما ما ادعاه من كون شبهها يكون مركباً أيضاً من مفضل ومفضل عليه، ففي محل المنع لأن ذلك غير لازم وحينئذ يقال: هلا منع من الصرف، وأما ما في الشرح من تعليل عدم العود بأن الوصفية مشروطة بمصاحبة من فلا يدل إلا على عدم عود الوصفية لا على عدم عود شبهها فيما مر على أن الوصفية المشروطة بمصاحبة من الوصفية بالزيادة لا مطلق الوصفية فتأمل.

قوله: (وما يكون منه منقوصاً الخ) أي والذي يكون مما لا ينصرف منقوصاً فهو يقتفي نهج جوار في إعرابه، فلو سميت بيرمي ويقضي أعللته إعلال جوار، ولو سميت بيغزو ويدعو ورجعت

يعني أن ما كان منقوصاً من الأسماء التي لا تنصرف سواء كان من الأنواع السبعة التي إحدى علتيها العلمية أو من الأنواع الخمسة التي قبلها فإنه يجري مجرى جوار وغواش، وقد تقدم أن نحو جوار يلحقه التنوين رفعاً وجراً فلا وجه لما حمل عليه المرادي كلام الناظم من أنه أشار إلى الأنواع السبعة دون الخمسة، لأن حكم المنقوص فيهما واحد: فمثاله في غير التعريف أعيم تصغير أعمى فإنه غير منصرف للوصف والوزن، ويلحقه التنوين رفعاً وجراً نحو: هذا أعيم ومررت بأعيم ورأيت أعيمي، والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما في نحو جوار، وهذا لا خلاف فيه. ومثاله في التعريف قاض اسم امرأة فإنه غير منصرف للتأنيث والعلمية ويعيل تصغير يعلى ويرم مسمى به فإنه غير منصرف للوزن والعلمية، والتنوين فيهما في الرفع والجر عوض من الياء المحذوفة. وذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائي إلى نحو قاض اسم امرأة، ويعيل ويرم يجري مجرى الصحيح في ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة، فيقولون هذا يعيلي ويرمى وقاضي، ورأيت يعيلي ويرمى وقاضي، ومررت بيعيلي ويرمى وقاضي، واحتجوا بقوله:

٧٨٣ ـ قَدْ عَجِبَتْ مِنِّي ومِنْ يُعَيْلِيَا لَمَّا رأتْني خَلَقاً مُقْلَوْلِيَا

بالواو للياء أجريته مجرى جوار، وتقول في النصب رأيت يرمي ويغزي، قال بعضهم: ووجه الرجوع بالواو للياء ما ثبت أن الأسماء المتمكنة ليس فيها ما آخره واو قبلها ضمة فتقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها، وإذا سميت بيرم من لم يرم رددت إليه ما حذف منه ومنعته من الصرف تقول هذا يرم ومررت بيرم والتنوين للعوض ورأيت يرمي، وإذا سميت بيغز من لم يغز قلت هذا يغز ومررت بيغز ورأيت يغزي إلا أن هذا ترد إليه الواو وتقلب ياء لما تقدم ثم يستعمل استعمال جوار سم. قوله: (من الأسماء التي لا تنصرف) يشير إلى أن الهاء في منه لما لا ينصرف أعم من المعرفة والنكرة ليشمل محل الخلاف والوفاق كما سيذكره.

قوله: (فلا وجه لما حمل الخ) اعتذر عنه بأن الباعث له على ذلك أن أقرب مذكور إلى الضمير في وما يكون منه ما التعريف فيه أثراً وبأن العلم منقوص محل الخلاف فيعتني به. قوله: (وهذا لا خلاف فيه) أي لا خلاف في حذف الياء ولحوق التنوين رفعاً وجراً في نحو أعيم بخلاف قاض ويعيل ويرم أعلاماً، ففي حذف يائه ولحوق التنوين له رفعاً وجراً خلاف نبه عليه بقوله الآتي: وذهب يونس الخ. قوله: (إلى أن نحو قاض الخ) أي من كل علم منقوص وجد فيه مقتضى منع الصرف، قال سم: يمكن الفرق من جهة المعنى على قولهم بخفة العلم فاحتملت الحركة على الياء. قوله: (يجري مجرى الصحيح الخ) حاصل مذهبهم أن المعرف تثبت ياؤه مطلقاً وتسكن رفعاً لثقل الضمة وتفتح جراً ونصباً لخفة الفتحة. قوله: (خلقاً) بفتح المعجمة واللام أي عتيقاً جداً وأراد

---

٧٨٣ ـ هو من أبيات الكتاب من الرجز. والشاهد في يعيليا حيث حرك الياء للضرورة، ولم ينونه لأنه لا ينصرف. وهو مصغر يعلى اسم رجل وخلقاً ـ بفتح الخاء المعجمة واللام ـ وهو العتيق جداً، =

وهو عند الخليل وسيبويه والجمهور محمول على الضرورة كقوله:

٧٨٤ ـ ولـكِـنَّ عَـبْـدَ الـلـهِ مَـوْلَـى مَـوالـيـا

(ولاضْطِرَارٍ أو تناسُبٍ صُرِفْ ذُو المَنعِ) بلا خلاف مثال الضرورة قوله:

٧٨٥ ـ ويَوْم دَخلتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فقالت: لَكَ الْوَيلاتُ إِنَّكَ مُرجِلِي

وقوله:

٧٨٦ ـ وأتـاهَـا أُحَـيْـمِـرٌ كـأَخِـي الـسَّـهْـ ـمِ بعضْبٍ فقالَ كونِي عَقيرَا

به الضعيف رثّ الهيئة وقوله مقلولياً بضم الميم لأنه اسم فاعل اقلولى أي تجافى وانكمش كما في القاموس، فقول التصريح بفتح الميم غير ظاهر، ولعل المراد بالمقلولى هنا دميم الخلقة. قوله: (مولى مواليا) بإضافة مولى إلى مواليا جمع مولى. قوله: (أو تناسب) هو قسمان تناسب لكلمات منصرفة انضم إليها غير منصرف نحو سلاسلاً وأغلالاً، وتناسب لرؤوس الآي كقوارير الأول فإنه رأس آية فنون ليناسب بقية رؤوس الآي في التنوين أو بدله وهو الألف في الوقف، وأما قوارير الثاني فنون ليشاكل قوارير الأول كذا قال شيخنا وهو الصواب الموافق لما في التصريح وغيره، وأما ما في كلام البعض من العكس فخطأ. قوله: (صرف) أي وجوباً في الضرورة وجوازاً في التناسب.

قوله: (ويوم دخلت الخدر) بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال أي الهودج وقوله: إنك مرجلي أي مصيري راجلة أي ماشية لعقرك ظهر بعيري تصريح. قوله: (وأتاها) أي ناقة صالح عليه

= وأراد به رث الهيئة ودمامة الخلقة. والمقلولي: المتجافي المنكمش، وأصله ومقلوليا فحذف العاطف للضرورة.

٧٨٤ ـ قاله الفرزدق. وصدره:

فَـلـو كـانَ عـبـدُ الـلـه مَـوْلَـى هَـجَـوْتُـه

من الطويل. هجا به عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي لكونه قد طعن في شعره. والشاهد في مولى مواليا إذ أصله مولى موال، ولكن نصبه للضرورة، ولم ينونه لأنه جعله بمنزلة غير المعتل الذي لا ينصرف.

٧٨٥ ـ قاله امرؤ القيس الكندي من قصيدته المشهورة التي أولها قفا نبك. والخدر بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال: هو الستر. وقال الأعلم هو الهودج. وهو من مراكب النساء. قوله: خدر عنيزة بالنصب بدل من الخدر. والشاهد في عنيزة حيث صرفه مع أنه غير منصرف للعلمية والتأنيث للضرورة، وهو اسم امرأة والويلات مبتدأ. ولك مقدماً خبره. وهي معترضة بين القول ومقوله. ومرجلي: أي تاركي راجلة أمشي.

٧٨٦ ـ قاله أمية بن أبي الصلت الثقفي من الخفيف. والضمير في أتاها يرجع إلى ناقة صالح عليه الصلاة والسلام. وأراد بأحمير الذي عقر الناقة. واسمه قدار بن سالف، وكان أحمر أزرق أصهب. وفيه الشاهد حيث نونه للضرورة مع كونه مستحقاً للمنع. قوله: كأخي السهم أي كمثل السهم. والعضب: السيف. وكوني: خطاب للناقة. وعقيراً خبر كان. وهو فعل يستوي فيه المذكر والمؤنث.

وقوله:

٧٨٧ ـ تَبصَّرْ خَليلِي هلْ تَرَى مِن ظعائنٍ

وهو كثير. نعم اختلف في نوعين: **أحدهما**: ما فيه ألف التأنيث المقصورة فمنع بعضهم صرفه للضرورة، قال لأنه لا فائدة فيه إذ يزيد بقدر ما ينقص، ورد بقوله:

٧٨٨ ـ إني مُقسِّمُ مَا مَلكْتُ فَجاعِلٌ جُزءاً لآخِرتِي ودُنياً تَنفِعُ

أنشده ابن الأعرابي بتنوين دنيا. **وثانيهما**: أفعل من، منع الكوفيون صرفه للضرورة. قالوا لأن حذف تنوينه لأجل من فلا يجمع بينهما. ومذهب البصريين جوازه لأن المانع له إنما هو

الصلاة والسلام أحيمر هو الذي عقرها وكان أحمر أزرق أصهب كأخي السهم أي كمثل السهم والعضب السيف وعقيراً فعيل يستوي فيه المذكر والمؤنث اهـ عيني. وقال الدماميني: كأخي السهم من إضافة الملغي إلى المعتبر. قوله: (أحدهما ما فيه ألف التأنيث المقصورة) مقتضى التعليل الآتي أن تكون ألف الإلحاق المقصورة كألف التأنيث المقصورة. قوله: (إذ يزيد بقدر ما ينقص) لأنه إذا نون سقطت الألف لالتقاء الساكنين والتنوين قدر الألف المحذوفة وكل ساكن. وأجيب بأنه قد يكون فيه فائدة بأن تلتقي الألف مع ساكن بعده فيحتاج الشاعر إلى كسر الأول فينون ثم يكسر. ومقتضى هذا أنه إذا لم يحتج إلى تنوينه لم ينون اهـ مرادي، وهو مبني على أن الضرورة ما لا مندوحة عنه لا مطلق ما وقع في الشعر اهـ سم أي مما لا يقع مثله في النثر. قوله: (ورد بقوله الخ) قال الصفوي: وضعف الرد بمنع الدليل لأن تنوين المؤنث بالألف كدنيا لغة فيه فلعل الشاعر من أهل هذه اللغة. قوله: (ودنياً) معطوف على جزءاً والمعنى فجاعل منه جزءاً لآخرتي وجاعل منه دنيا تنفع.

قوله: (لأجل من) أي لقيامها مقام المضاف إليه فالمانع قوي لكونه كلمة مستقلة بخلاف سائر موانع الصرف. وقوله: فلا يجمع بينهما أي بين التنوين ومن ملفوظة أو مقدرة لا اختياراً ولا ضرورة. قوله: (ومذهب البصريين جوازه) ويدل له قول امرئ القيس:

وما الإصباح منك بأمثل

---

٧٨٧ ـ قاله امرؤ القيس الكندي. وتمامه:

سَوالِكَ نَقباً بَيْنَ حَزمي شَعَبْعَبِ

من قصيدة من الطويل. الشاهد في ظعائن حيث صرفه وهو غير مصروف للضرورة. وتبصر بمعنى انظر. وخليلي منادى مضاف حذف حرف ندائه. وسوالك صفة للظعائن. ونقباً مفعوله وهو الطريق في الجبل. والحزم ـ بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي المعجمة ـ: ما غلظ من الأرض. وشعبعب: اسم ماء.

٧٨٨ ـ قاله المثلم بن رياح المري من قصيدة من الكامل. والفاء لعطف المفصَّل على المجمل. وارتفاع جاعل بالابتداء وخبره محذوف: أي فمنه جاعل أجراً. والشاهد في دنيا حيث نونه، وهو عطف على أجراً. وفيه حذف تقديره: ومنه جاعل دنيا. وتنفع ـ في محل النصب ـ صفة دنيا.

الوزن والوصف كأحمر لا من، بدليل صرف خير منه وشر منه لزوال الوزن. ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائي ﴿سَلَٰسِلًا وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾ [سورة الإنسان، الآية: ٤] ﴿قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا﴾ [سورة الإنسان، الآية: ١٥] وقراءة الأعمش بن مهران ﴿وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا وَنَسْرًا﴾ [سورة نوح، الآية: ٢٣].

تنبيه: أجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد اختياراً. وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة. قال الأخفش: وكأن هذه لغة الشعراء لأنهم اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام (والمَصروفُ قد لا يَنصرِفْ) أي للضرورة، أجاز ذلك الكوفيون والأخفش والفارسي، وأباه سائر البصريين. والصحيح الجواز. واختاره الناظم لثبوت سماعه، من ذلك قوله:

٧٨٩ ـ ومَا كَانَ حِصْنٌ ولا حابِسٌ ... يَفُوقانِ مِرْداسَ فِي مَجْمَعِ

وقوله:

٧٩٠ ـ وقائِلَةٍ مَا بالُ دَوْسَرَ بَعْدَنا ... صَحَا قلبُهُ عن آلِ لَيلَى وعَنْ هِنْدِ

وقوله:

٧٩١ ـ طَلَبَ الأزارِقُ بالكَتائبِ إذْ هَوَتْ ... بِشَبيبَ غَائلَةُ النُّفوسِ غَدُورُ

فصرف أمثل للضرورة مع وجود من المقدمة عليه في قوله منك قاله الدماميني. قوله: (إنما هو الوزن والوصف) أي فيجوز الجمع بينهما وبين التنوين ضرورة لعدم قوتهما قوة من. قوله: (صرف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد) كسلاسلاً وسببه جمعهم له جمع السلامة نحو: صواحبات فأشبه الآحاد اهـ دماميني. قوله: (في الكلام) أي النثر. قوله: (وأباه) أي منعه سائر البصريين لكونه خروجاً عن الأصل بخلاف صرف ما لا ينصرف فإنه رجوع إلى الأصل فاحتمل في الضرورة وللكوفيين ومن وافقهم أن يمنعوا عدم تجويز الضرورة الخروج عن الأصل. قوله: (طلب الأزارق) أصله الأزارقة فحذف الهاء للضرورة جمع أزرقي بتقديم الزاي على الراء قوم من الخوارج

---

٧٨٩ ـ قاله العباس بن مرداس الصحابي رضي الله عنه من قصيدة من المتقارب. والشاهد في مرداس حيث منعه من الصرف، وهو اسم مصروف للضرورة. وحصن والد عيينة. وحابس والد الأقرع.

٧٩٠ ـ قاله دوسر بن دهبل القريعي من الطويل: أي رب قائلة. والشاهد في دوسر حيث منعه من الصرف وهو مصروف للضرورة. ولفظة آل مقحمة يقال صحا عن هواه إذا تركه، صحا من سكره صحواً.

٧٩١ ـ قاله الأخطل من قصيدة من الكامل يذكر فيها ما جرى بين سفيان بن الأبرد نائب الحجاج وزوج ابنته وبين شبيب بن يزيد رأس الخوارج الأزارقة الذي كان ادعى الخلافة وتسمى بأمير المؤمنين، وكانت زوجته غزالة أيضاً خارجية، وكانت شديدة البأس، وكان الحجاج مع هيبته يخاف منها. وأصل الأزارق الأزارقة بالهاء فحذفها للضرورة. والكتائب جمع كتيبة وهي الجيش. وإذ ظرف بمعنى حين. وهوت من هوى به الأمر إذا أطمعه وغرّه. وغائلة النفوس فاعله: أي شرها. والشاهد في =

وأبيات أخر. **تنبيه**: فصل بعض المتأخرين بين ما فيه علمية، فأجاز منعه لوجود إحدى العلتين، وبين ما ليس كذلك فصرفه، ويؤيده أن ذلك لم يسمع إلا في العلم. وأجاز قوم منهم ثعلب وأحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختياراً.

خاتمة: قال في شرح الكافية: ما لا ينصرف بالنسبة إلى التكبير والتصغير أربعة أقسام: ما لا ينصرف مكبراً ولا مصغراً، وما لا ينصرف مكبراً وينصرف مصغراً، وما لا ينصرف مصغراً وينصرف مكبراً، وما يجوز فيه الوجهان مكبراً ويتحتم منعه مصغراً، فالأول نحو: بعلبك وطلحة وزينب وحمراء وسكران وإسحاق وأحمر ويزيد مما لا يعدم سبب المنع في تكبير ولا تصغير. والثاني نحو: عمر وشمر وسرحان وعلقى وجنادل أعلاماً مما يزول بتصغيره سبب المنع، فإن تصغيرها عمير وشمير وسريحين وعليق وجنيدل بزوال مثال العدل ووزن الفعل

نسبوا إلى نافع ابن الأزرق وهو مفعول طلب وفاعله ضمير يعود على سفيان نائب الحجاج وزوج ابنته، والكتائب جمع كتيبة بفوقية بعد الكاف وهي الجيش وإذ ظرف زمان وهوت من هوى به الأمر إذا أطمعه وغره، وغائلة النفوس فاعل هوت أي شرّها، وغدور مبالغة غادرة خبر لمحذوف أو بدل من غائلة، والشاهد في شبيب بشين معجمة مفتوحة فموحدة مكسورة فتحتية فموحدة وهو شبيب بن زيد رأس الأزارقة كذا في العيني وشيخ الإسلام، فقول البعض في هوت أي سقطت فيه شيء.

قوله: (بين ما فيه علمية) اقتصاره على العلمية يقتضي أن غيرها كالوصفية في نحو قائم ليس مثلها ولعله لمزية العلمية على غيرها لأن لها من القوة ما ليس لغيرها ولورود السماع فيها دون غيرها كذا في حاشية شيخنا، وعليه كان المناسب للشارح أن يعلل بما ذكر لا بوجود إحدى العلتين لأنه يقتضي أن غير العلمية من العلل مثلها فليتأمل. قوله: (فأجاز منعه) أي في الضرورة فهذا التفصيل خاص بالضرورة كما هو ظاهر كلام الشارح، لكن ظاهر صنيع التصريح عدم اختصاصه بالضرورة، وعبارته في منع المصروف أربعة مذاهب: **أحدها**: الجواز مطلقاً. **الثاني**: المنع مطلقاً. **الثالث**: وهو الصحيح الجواز في الشعر والمنع في الاختيار. **الرابع**: يجوز في العلم خاصة. قوله: (أربعة أقسام) هي مبنية على قاعدة وهي أن كل مصغر لم يذهب تصغيره أحد سببيه فهو غير منصرف وإلا فهو منصرف دماميني. قوله: (وسرحان) بخلاف سكران لأنك تقول في تصغيره سكيران فتبقى الزيادتان بحالهما اهـ دماميني وهو بكسر السين كما في القاموس وفسره بمعان منها الذئب والأسد والمراد المجعول علماً. قوله: (وعلقى) هو في الأصل اسم نبت. قوله: (وجنادل) هو في الأصل جمع جندل والجندل قال في القاموس: كجعفر ما يقله الرجل من الحجارة وتكسر الدال اهـ.

قوله: (بزوال مثال العدل) إذ العدل في عمر تقديري فلا يصار إليه إلا عند سماع الاسم

= بشبيب حيث منعه من الصرف وهو اسم مصروف للضرورة. وغدور خبر مبتدأ محذوف؛ أي هو غدور. والأولى أن يكون بدلاً من غائلة. فافهم.

وألفي سرحان وعلقى وصيغة منتهى التكسير، والثالث نحو: تحلىء وتوسط وترتب وتِهبِّط أعلاماً مما يتكمل فيه بالتصغير سبب المنع فإن تصغيرها تحيلىء وتويسط وتريتب وتهييط على وزن مضارع بيطر، فالتصغير كمل لها سبب المنع فمنعت من الصرف فيه دون التكبير، فلو جيء في التصغير بياء معوّضة مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل. الرابع نحو: هند وهنيدة فلك فيه مكبراً وجهان وليس لك فيه مصغراً إلا منع الصرف. والله أعلم.

إعرابُ الفعلِ

(ارفَعْ مُضارِعاً إذا يُجرَّدُ مِن ناصِبٍ وجازِمٍ كتَسْعَدُ)

يعني أنه يجب رفع المضارع حينئذ، والرافع له التجرد المذكور كما ذهب إليه حذاق الكوفيين منهم الفراء، لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون، ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب، ولا حروف المضارعة كما نسب للكسائي، واختار المصنف الأول. قال في شرح الكافية: لسلامته من النقض، بخلاف الثاني فإنه ينتقض بنحو هلا تفعل وجعلت أفعل وما لك لا

ممنوعاً من الصرف وما سمع من أفواههم عمير إلا مصروفاً فصار ادعاء العدل فيه مناقضاً لكلامهم، وإذا حكمنا في أدد بأنه غير معدول مع مجيئه على صيغة عمر لكونه مصروفاً فهذا أجدر دماميني. قوله: (نحو تحلئ) ضبطه في التصريح بكسر التاء الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمزة آخره قال الشارح في شرحه على التوضيح هو شعر وجه الأديم ووسخه وسواده وما أفسده السكين من الجلد إذا قشر والتهبط بكسرات مشددة الباء طائر والترتب كقنفذ وجندب الشيء المقيم الثابت اهـ، والتوسط مصدر توسط. قوله: (مما حذف) وهو أحد المثلين في توسط وتهبط بأن يقال: تويسيط وتهييبط، أما تحلئ وترتب فلم يحذف منهما شيء فكلامه بالنظر للبعض. قوله: (إلا منع الصرف) أي لوجود التاء لفظاً.

إعراب الفعل

قوله: (حينئذ) أي حين إذ جرد من ناصب وجازم. قوله: (والرافع له التجرد) لأن الرفع دائر معه وجوداً وعدماً والدوران مشعر بالعلية اهـ دماميني لأن الدوران من مسالكها. قوله: (ولا نفس المضارعة) لأنها إنما اقتضت مطلق الإعراب لا خصوص الرفع، لكن هذا لا يأتي على قول الكوفيين إن إعراب المضارع بالأصالة لا بالحمل على الاسم ومضارعته إياه. قوله: (ولا حروف المضارعة) لأن جزء الشيء لا يعمل فيه. قوله: (كما نسب للكسائي) قال: وإنما لم تعمل مع عاملي النصب والجزم لقوتهما عنها. قوله: (فإنه ينتقض الخ) جوابه أن المراد الحلول في الجملة اهـ حفيد. وأيضاً فالرفع استقر قبل حرف التحضيض ونحوه فلم يغيره إذ أثر العامل لا يغير إلا بعامل آخر اهـ تصريح. قوله: (بنحو هلا تفعل) لأن أداة التحضيض مختصة بالفعل، ومن نحو المذكورات سيقوم زيد وسوف يقوم زيد. قوله: (وجعلت أفعل) لأن أفعال الشروع لا يكون خبرها اسماً مفرداً

تفعل ورأيت الذي تفعل، فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع، فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم، وصح القول بأن رافعه التجرد اهـ. ورد الأول بأن التجرد عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يكون علة للوجودي، وأجاب الشارح بأنا لا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدمي، لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصاً عن لفظ يقتضي تغييره، واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بعدمي.

تنبيه: إنما لم يقيد المضارع هنا بالذي لم تباشره نون توكيد ولا نون إناث اكتفاء بتقدم ذلك في باب الإعراب (وبِلَنِ انْصِبْهُ وَكي) أي الأدوات التي تنصب المضارع أربع وهي: لن وكي وأن وإذن، وسيأتي الكلام على الأخيرتين: فأما لن فحرف نفي تختص بالمضارع وتخلصه للاستقبال وتنصبه كما تنصب لا الاسم، نحو: لن أضرب ولن أقوم، فتنفي ما أثبت بحرف

إلا شذوذاً كما مر. قوله: (وما لك لا تفعل) قال شيخنا: لعله لأنه لم يسمع الاسم بعد مالك وإن كانت الجملة في تأويله لأنها حال أي أيّ شيء ثبت لك حالة كونك غير فاعل. قوله: (ورأيت الذي تفعل) لأن الصلة لا تكون اسماً مفرداً. قوله: (فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم) أي الذي هو أقوى من القول الثالث والرابع لكونه قول البصريين مع ظهور بطلانهما بما تقدم، فاندفع اعتراض البعض على قوله وصح القول بأن رافعه التجرد بأن مجرد إبطال أن الرافع وقوعه موقع الاسم لا يقتضي صحة أن الرافع التجرد وإنما يقتضيها إبطال الأقوال الثلاثة.

قوله: (وأجاب الشارح بأنا لا نسلم الخ) هذا جواب بمنع أن التجرد عدمي وتسليم أن العدمي لا يكون علة للوجودي، ولك أن تقول سلمنا أنه عدمي لكن لا نسلم أن العدمي لا يكون علة للوجودي على الإطلاق بل ذاك في الأعدام المطلقة، أما العدم المضاف كالعمى فيجوز كونه علة للوجودي. قوله: (لأنه عبارة عن استعمال المضارع الخ) الاستعمال هنا مصدر المبني للمجهول ليكون وصفاً للفعل فيصح تفسير التجرد الذي هو وصف للفعل به. قوله: (اكتفاء بتقدم ذلك في باب الإعراب) قال يس: لا حاجة إلى ذلك لأن رفع المضارع أعم من كونه لفظياً أو محلياً كالمضارع المؤكد بالنون والذي فاعله نون الإناث اهـ، وهو تابع في ذلك لشيخه سم. قال شيخنا: وفيه نظر إذ المضارع مع إحدى النونين ليس له محل رفع أبداً وله محل الناصب والجازم صرح بذلك القليوبي وغيره. قوله: (وبلن أنصبه) ولا يجوز الفصل بين لن والفعل اختياراً عند البصريين وهشام، وأجاز الكسائيّ الفصل بالقسم ومعمول الفعل ووافقه الفراء على القسم وزاد الفصل بأظن والشرط كذا في السيوطي. قوله: (أي الأدوات الخ) تفسير لقوله وبلن انصبه وكي مع ملاحظة قوله كذا بأن، وقوله: ونصبوا بإذن المستقبلا فافهم.

قوله: (ما أثبت بحرف التنفيس) أي معه وخصه بالذكر لمشاركته لن في تخليص الفعل

التنفيس ولا تفيد تأبيد النفي ولا تأكيده، خلافاً للزمخشري: الأول في أنموذجه والثاني في كشافه، وليس أصلها لا فأبدلت الألف نوناً خلافاً للفراء، ولا لا أن فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للساكنين خلافاً للخليل والكسائي.

تنبيهات: **الأول**: الجمهور على جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيداً لن أضرب، وبه استدل سيبويه على بساطتها، ومنع ذلك الأخفش الصغير. **الثاني**: تأتي لن للدعاء كما أتت لا كذلك وفاقاً لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور، من ذلك قوله:

لَنْ تَزالُوا كَذلِكُم ثمَّ لاَ زِلْـ ـتُ لَكُمْ خالِداً خُلُودَ الْجِبَالِ

وأما ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [سورة القصص، الآية:١٧] فقيل ليس منه لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم بل إلى المخاطب أو الغائب، ويرده قوله: ثم لا زلتُ لكم. **الثالث**: زعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله:

للاستقبال. قوله: (خلافاً للزمخشري الخ) وافقه على التأكيد كثيرون ورد ادعاؤه التأبيد بأنه لا دليل عليه وبأنها لو كانت للتأبيد للزم التناقض بذكر اليوم في: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [سورة مريم، الآية:٢٦] والتكرار بذكر أبداً في ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [سورة البقرة، الآية:٩٥] وأما التأبيد في لن يخلقوا ذباناً فلأمر خارجي لا من مقتضيات لن ويجاب عن التناقض بأن القائل بالتأبيد إنما يقول به عند إطلاق منفيها وخلوه عن مقيداته وعن التكرار بأن هذا ليس تكرراً باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لأن الاسم لا يرادف الحرف ولأن التأبيد نفس معنى أبداً وجزء معنى لن فلا يكون تكراراً، وإنما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما فهم بالتضمن كذا في الشمني، وحاصله أنه ليس من التكرار بل من توكيد معنى تضمني لكلمة سابقة بلفظ دلّ على هذا المعنى مطابقة. قوله: (خلافاً للفراء) لأن المعهود إبدال النون ألفاً كنسفعاً لا العكس. قوله: (خلافاً للخليل والكسائي) لأن دعوى التركيب إنما تصح إذا كان الحرفان ظاهرين حالة التركيب كلولا والظاهر هنا جزء كل منهما. قوله: (الجمهور على جواز الخ) استثنى أبو حيان التمييز فلا يجوز عرقا لن يتصبب زيد، قال الدماميني: إنما يمتنع ذلك عند الجمهور لمنعهم تقديم التمييز على عامله فلا يقال عندهم عرقاً تصبب زيد فهو ممتنع قبل مجيء لن، وأما ابن مالك فلا يسلم هذا الاستثناء لأنه يجوز تقديم التمييز على عامله المتصرف بقلة كما تقدم فيجوز عنده قليلاً عرقاً لن يتصبب زيداً اهـ ملخصاً.

قوله: (وبه استدل سيبويه على بساطتها) وجه الاستدلال أنه يمتنع تقديم معمول معمول أن عليها ونوقش في الدليل بأنه يجوز أن يتغير حكم الشيء بالتركيب دماميني. قوله: (ومنع ذلك الأخفش) لأن النفي صدر الكلام ورد بأن ذلك خاص بما بخلاف لن بدليل قول الشاعر:

مه عاذلي فهائماً لن أبرحا

قوله: (لن تزالوا كذلكم) الدليل على أنه دعاء لا إخبار عطف الدعاء عليه وهو ثم لا زلت الخ

فَلَنْ يَحْلَ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ

وقوله:

لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرْ رَكَ دُونَ بَابِكَ الْحَلَقَهْ

والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة. وأما كي فعلى ثلاثة أوجه: **أحدها**: أن تكون اسماً مختصراً من كيف كقوله:

٧٩٢ - كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وما ثُئِرَتْ قَتْلاكُمُ ولَظَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ

الثاني: أن تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملاً وهي الداخلة على ما الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة: كيمه بمعنى لمه، وعلى ما المصدرية كما في قوله:

أفاده سم. قوله: (فلن يحل) بفتح اللام من حليت المرأة في عيني بالكسر تحلى بالفتح وأما حلا الشيء في فمي فمضارعه يحلو شمني، والكاف في قوله بعدك مكسورة والمنظر بفتح الظاء. قوله: (لن يخب الآن الخ) البيت من المنسرح إلا أنه سقط من قلم الناسخ لفظ من بعد حرك والحلقة بتسكين اللام سواء حلقة الحديد وحلقة القوم وجوز بعضهم الفتح كما في البيت. قوله: (اسماً مختصراً من كيف) فتكون بمعنى كيف ويليها الاسم والماضي والمضارع مرفوعاً ونظيرها في الاختصار سو أفعل أي سوف أفعل. وحكى الكوفيون سف أقوم كذا في الفارضي.

قوله: (كي تجنحون الخ) أي كيف تميلون والسلم بكسر السين وفتحها الصلح وثئرت بالمثلثة في أوله مبني للمفعول من تأرث القتيل وبالقتيل قتلت قاتله واللظى النار والهيجاء الحرب تمد كما في البيت وتقصر وتضطرم تلتهب والجملتان حالان من فاعل تجنحون أو الثانية حال من قتلاكم. شمني. قوله: (كيما يضر وينفع) أي للضر والنفع. قوله: (وقيل ما كافة) أي كفت كي المصدرية عن نصب المضارع. قوله: (مضمرة) أي وجوباً كما سيشير إليه وهو منصوب على الحالية من أن. قوله: (ولا يجوز إظهار أن بعدها الخ) جعل في التسهيل إظهار أن بعد كي قليلاً، ونقل في الهمع عن الكوفيين جواز إظهارها اختياراً. قوله: (كيما أن تغر وتخدعا) العطف تفسيري كما قاله الشمني، ويظهر لي أن ما زائدة بين الجار ومجروره نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٥٩] وصدر البيت:

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا

لسانك كيما الخ. قوله: (معنى وعملاً) أما الثاني فظاهر. وأما الأول فلأن كلا حرف مصدري

---

٧٩٢ - هو من أبيات الكتاب من البسيط. الشاهد في كي فإنه بمعنى كيف، كما يقال سو في سوف: أي كيف تجنحون أي تميلون إلى سلم بالكسر والفتح: أي صلح. قوله: وما ثئرت قتلاكم جملة حالية. وثئرت مجهول من ثأرت القتيل وبالقتيل ثأراً وثؤرة: أي قتلت قاتله. قوله ولظى الهيجاء: مبتدأ، وتضطرم خبره، والجملة حال أيضاً: أي ونار الحرب تشتعل.

٧٩٣ ـ إذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفعْ فَضُرَّ فإنَّمَا يُرَجَّى الفَتى كَيْمَا يَضُرَّ ويَنْفَعَ

وقيل: ما كافة، وعلى أن المصدرية مضمرة نحو جئت كي تكرمني إذا قدرت النصب بأن، ولا يجوز إظهار أن بعدها. وأما قوله:

٧٩٤ ـ كَيْمَا أنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَا

فضرورة. **الثالث**: أن تكون بمنزلة أن المصدرية معنى وعملاً وهو مراد الناظم، ويتعين ذلك في الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن كما في نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [سورة الحديد، الآية:٢٣] ولا يجوز أن تكون حرف جر لدخول حرف الجر عليها، فإن وقع بعدها أن كقوله:

٧٩٥ ـ أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي

احتمل أن تكون مصدرية مؤكدة بأن، وأن تكون تعليلية مؤكدة للام، ويترجح هذا الثاني بأمور: **الأول**: أنّ أن أمّ الباب فلو جعلت مؤكدة لكي لكانت كي هي الناصبة فيلزم تقديم الفرع

استقبالي. قوله: (ويتعين ذلك الخ) ويتعين كونها جارة إذا جاءت قبل اللام سيوطي.

قوله: (لدخول حرف الجر عليها) أي ولا يجمع بين حرفي جر في الفصيح، ولك أن تقول هلا جاز ذلك ويكون الثاني مؤكداً كما لو وقع بعدها أن، وكما لو جاءت قبل نحو كي لأقرأ إلا أن يقال الضرورة داعية إلى التوكيد هناك أي فيما إذا توسطت كي بين اللام وأن أو تقدمت على اللام بخلاف ما هنا وفيه نظر اهـ سم ببعض تغيير، ولعل وجه النظر أن الضرورة لا تدعو في صورة التوسط إلى كون خصوص كي تأكيداً للام لاندفاعها بكون أن تأكيداً لكي، ويمكن دفعه بأن المراد الضرورة المتلخص منها على وجه وجيه، وسيأتي إن جعل تأكيداً للام أولى من جعل أن تأكيداً لكي من ثلاثة أوجه فتأمل.

قوله: (أردت لكيما أن تطير بقربتي) تمامه:

---

٧٩٣ ـ ذكر مستوفى في شواهد حروف الجر. والشاهد ههنا في كيما حيث دخلت عليها ما المصدرية. والمعنى إنما يرجى الفتى للنفع والضر.

٧٩٤ ـ فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مانِحاً لِسَانَكَ كَيْمَا أن تَغُرَّ وتَخْدَعَا

ذكر مستوفي في شواهد حروف الجر. والشاهد ههنا في كيما حيث جمع فيه بين كي وأن، ولا يجوز ذلك إلا في الضرورة.

٧٩٥ ـ تمامه:

وتَتْرُكَهَا شَنّاً بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

هو من الطويل. الشاهد في لكيما أن تطير حيث يجوز فيه الوجهان: أحدهما أن تكون تعليلية مؤكدة للام. والآخر أن تكون مصدرية مؤكدة بأن زائدة غير عاملة، لأن كيما تنصب الفعل بنفسها، ولا يجوز إدخال ناصب على ناصب. يقال طار به إذا ذهب سريعاً، وتتركها بالنصب عطفاً على أن تطير، وشناً حال وهو القربة البالية، وانتصابه بتأويل متشناً من الشنن وهو اليبس في الجلد. والبيداء المفازة. وبلقع الذي لا شيء فيه. قال الجوهري: البلقعة الأرض القفراء التي لا شيء بها.

على الأصل. **الثاني**: ما كان أصلاً في بابه لا يكون مؤكداً لغيره. **الثالث**: أن أن لاصقت الفعل فترجح أن تكون هي العاملة، ويجوز الأمران في نحو جئت كي تفعل ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [سورة الحشر، الآية: ٧] فإن جعلت جارة كانت أن مقدرة بعدها وإن جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها.

تنبيهات: **الأول**: ما سبق من أن كي تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة للفعل دائماً وتأولوا كيمه على تقدير كي تفعل ماذا، ويلزمهم كثرة الحذف وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر، وحذف ألفها في غير الجر، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكل ذلك لم يثبت. ومما يردّ قولهم قوله:

٧٩٦ ـ فَأَوْقَدْتُ نَارِي كَيْ لِيُبْصَرَ ضَوْؤُها

وقوله:

٧٩٧ ـ كَيْ لِتَقْضِينِي رُقَيَّةُ مَا وعَدَتْنِي غيرَ مُخْتَلَسِ

وتتركها شناً ببيداء بلقع

تطير تذهب سريعاً مستعار من طيران الطير، والشنّ بفتح الشين المعجمة القربة الخلقة والبيداء بفتح الموحدة والمد الأرض التي يبيد أي يهلك من يدخل فيها والبلقع الأرض القفر التي لا شيء فيها. شمني. قوله: (لا يكون مؤكداً لغيره) أي لا يليق أن يكون مؤكداً لغيره، وليس المراد لا يجوز أن يكون مؤكداً لغيره لأن مقتضى ما قدمه جوازه بمرجوحية. قوله: (تنبيهات) أي تتعلق بكي، وأما التنبيهات قبل فتتعلق بلن. والحاصل أنه أفرد كلاً بتنبيهات ذكرها في مبحثه وهذا يغنيك عما للبعض من التكلف البارد. قوله: (على تقدير كي تفعل ماذا) أي لكي تفعل أي شيء والمتبادر من عبارته أن أداة الاستفهام في هذا التركيب بحسب أصله ماذا لاما وحدها وحينئذ لا يظهر قوله وإخراج ما الخ لما يأتي قريباً، ولا قوله في غير الجر لأن ألف ماذا الاستفهامية لا تحذف لا في الجر ولا في غيره، فالمناسب جعل تعبيره بماذا لمجرد بيان أن ما فيه كيمه استفهامية لا لأن الأصل ماذا. قوله: (وإخراج ما الخ) ذهب بعضهم إلى أنها لا يلزم صدريتها. وفي الصحيح أقول: ماذا قال ابن مالك فيه شاهد على أن ما الاستفهامية إذا ركبت مع ذا تفارق وجوب التصدير شمني.

قوله: (كي لتقضيني) بإسكان الياء آخر الفعل للضرورة لأن البيت من المديد كما قاله العيني

---

٧٩٦ ـ قاله حاتم الطائي. وتمامه:

وأَخرَجْتُ كلْبِي وَهْوَ فِي الْبَيْتِ دَاخِلُهْ

والشاهد في كي ليبصر ضوءها، فإن كي ههنا يتعين حرفاً جاراً للتعليل بمعنى اللام لظهور اللام بعدها، وإنما جمع بينهما للتأكيد وهذا تركيب نادر. والواو في وهو للحال.

٧٩٧ ـ قاله عبد الله بن قيس الرقيات من قصيدة من المديد. والشاهد في كي لتقضيني، فإن كي فيه تعليلية لتأخر اللام عنها. وغير مختلس بالنصب صفة لمصدر محذوف: أي لتقضيني ما وعدتني قضاء غير مختلس، وهو بفتح اللام مصدره ميمي بمعنى الاختلاس.

لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه. وذهب قوم إلى أنها حرف جر دائماً، ونقل عن الأخفش. **الثاني**: أجاز الكسائي تقديم معمول معمولها عليها نحو جئت النحو كي أتعلم، ومنعه الجمهور. **الثالث**: إذا فصل بين كي والفعل لم يبطل عملها خلافاً للكسائي نحو جئت كي فيك أرغب، والكسائي يجيزه بالرفع لا بالنصب. قيل: والصحيح أن الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز في الاختيار. **الرابع**: زعم الفارسي أن أصل كما في قوله:

٧٩٨ ـ وطَرْفُكَ إمَّا جِئتنَا فاحْبِسَنَّهُ كما يَحْسَبوا أن الْهَوَى حيْثُ تنظُرُ

قال: ومختلس بفتح اللام مصدر ميمي بمعنى الاختلاس اهـ. وأقره شيخنا والبعض ولا حاجة إلى جعله مصدراً ميمياً بل الظاهر أنه اسم مفعول حال من ما. قوله: (لأن لام الجر لا تفصل الخ) أي فليس النصب بكي بل بأن المضمرة بعد اللام المؤكدة لكي الجارة فبطل القول بأنها مصدرية ناصبة للفعل دائماً. قوله: (حرف جر دائماً) أي والنصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة ورد بقوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [سورة الحديد، الآية:٢٣] فإن زعم أن كي تأكيد للام كقوله:

ولا للما بهم أبداً دواء

رد بأن الفصيح المقيس لا يخرّج على الشاذ تصريح. قوله: (ومنعه الجمهور) لأن كي من الموصولات الحرفية ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وإن كانت جارة فأن مضمرة بعدها وهي موصولة سم. قوله: (إذا فصل بين كي الخ) قال أبو حيان: وأجمعوا على جواز الفصل بينها وبين معمولها بلا النافية وبما الزائدة وبهما معاً، وأما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار مطلقاً سواء رفع الفعل أو نصب، وجوزه الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها فيرفع الفعل، واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر من العمل فينصب الفعل فتلخص في الفصل ثلاثة أقوال اهـ سيوطي، وبه يعلم ما في كلام الشارح من الإجمال والإبهام. قوله: (بالرفع لا بالنصب) أي مع الرفع لا مع النصب.

قوله: (وطرفك الخ) الطرف العين ولا يجمع لأنه في الأصل مصدر بل يطلق على الواحد والجماعة. قال تعالى: ﴿لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ﴾ [سورة إبراهيم، الآية:٤٣] وهو مبتدأ خبره جملة الشرط والجزاء ولا يجوز نصبه بمحذوف يفسره احبسنه لأن فعل الجزاء لا يعمل في متقدم على

---

٧٩٨ ـ قاله لبيد العامري من قصيدة من الطويل. وطرفك كلام إضافي مبتدأ. وإما أصله إن وما زائدة، وجئتنا فعل الشرط. قوله فاصرفنه جوابه، والجملة كلها في محل الرفع على الخبرية. والشاهد في كما يحسبوا حيث استدلت به الكوفية والمبرد على أن كما تنصب بنفسها بمعنى كيما، وعلامة النصب سقوط النون من يحسبوا. وأجيب بأنه لا يثبت حرف ناصب باحتمال. ويحتمل أن يكون النون حذفت للضرورة. أو الأصل كيما فحذفت الياء لذلك. وقال ابن مالك: الكاف فيه للتشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت، وذلك قليل.

كيما فحذفت الياء ونصب بها. وذهب المصنف إلى أنها كاف التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت، وذلك قليل. وقد جاء الفعل بعدها مرفوعاً في قوله:

٧٩٩ ـ لاَ تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لاَ تُشْتَمُ

الخامس: إذا قيل جئت لتكرمني فالنصب بأن مضمرة، وجوّز أبو سعيد كون المضمر كي، والأول أولى لأن أن أمكن في عمل النصب من غيرها فهي أقوى على التجوّز فيها بأن تعمل مضمرة و(كَذَا بأنْ) أي من نواصب المضارع أن المصدرية نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا﴾ [سورة

شرطه فلا يفسر عاملاً فيه اهـ شمني. وقوله: فاحبسنه أي عن النظر إلينا. وقوله: كما يحسبوا قال شيخنا السيد أي يظنوا من حسب كما في نسخة قديمة بيدي من شرح الكافية ضبط قلم وتنظر بتاء الخطاب اهـ. والمعنى: إذا جئتنا فلا تجعل نظرك إلينا بل إلى غيرنا ليظنوا أن هواك للشيء الذي تنظر إليه لا لمحبوبتك فيستتر أمرك. قوله: (ونصب بها) فتكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها. قوله: (كاف التشبيه الخ) عبارة المغني. وقال ابن مالك هي كاف التعليل وما الكافة اهـ. وهي تفيد أن كونها كاف التشبيه بحسب الأصل.

قوله: (فنصبت) يلزم عليه عمل عامل الاسم المختص به في الفعل وهو ممتنع. وأجيب بأن نسبة نصب الفعل إلى الكاف التعليلية كنسبته إلى اللام التعليلية وهي نسبة مجازية باعتبار أن النصب بأن مضمرة بعدها، ولا يخفى أن التكلف فيما قاله ابن مالك، وأن رواية لكي يحسبوا مؤيدة لقول الفارسي وأنه يمكن أن يقال إن ما في البيت مصدرية لا كافة، والفعل منصوب بها حملاً على أن أختها كما قيل في: كما تكونوا يولى عليكم كذا في الشمني وأنا أقول: لا يخفى أن ادعاءه التكلف فيما قاله ابن مالك غير ظاهر وإن تبعه البعض وإن أسهل مما قاله ومما قاله ابن مالك ومما قاله الفارسي أن تكون الكاف تعليلية وما مصدرية كما في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَنكُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٩١] والفعل مرفوع بالنون المحذوفة تخفيفاً كما في قوله:

أبيت أسري وتبيتي تدلكي

فاحفظه. قوله: (وذلك قليل) أي النصب بكاف التشبيه المضمنة معنى التعليل كذا قال شيخنا وهو صريح في بقائها على إفادة التشبيه مع زيادة التعليل، والظاهر أنها في مثل ذلك للتعليل فقط، وتسمية المصنف لها كاف التشبيه باعتبار الأصل كما مر فتدبر. قوله: (وجوز أبو سعيد) أي السيرافي ووافقه ابن كيسان وحملهما على ذلك أن العرب أظهرت بعد لام كي أن تارة وكي تارة همع.

قوله: (كذا بأن) هي أم الباب لأنها تعمل ظاهرة ومقدرة وإنما أخرها عن لن وكي لطول

---

٧٩٩ ـ قاله رؤبة. قاله النحاس. المعنى لعلك لا تشتم. وما كافة، ولما كفت غيرت المعنى، كما أن كي لما كفت بما تغيرت عما كانت عليه. والمعنى أنك إن شتمت شتمت، وإذا لم تشتم لا تشتم، ولعلك إن لم تشتم لم تشتم. والشاهد في كما لا تشتم حيث رفع الفعل بعد كما ولم ينصب. فقالت الكوفية: لم يكن بمعنى كيما فلم ينصب. وقالت البصرية: هذا على أصله لأنَّ كما ليست من النواصب.

البقرة، الآية:١٨٤] ﴿وَالَّذِىٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي﴾ [سورة الشعراء، الآية:٨٢] (لاَ بعدَ عِلم) أي ونحوه من أفعال اليقين فإنها لا تنصبه لأنها حينئذ المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن نَحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [سورة المزمل، الآية:٢٠] ﴿أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ﴾ [سورة طه، الآية:٨٩] أي أنه سيكون وأنه لا يرجع. وأما قراءة بعضهم أن لا يرجع بالنصب وقوله:

نَرْضَى عن اللهِ أنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا أن لا يُدانِيَنا مِن خَلْقِهِ بَشرُ

فمما شذ. نعم إذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده، ولذلك أجاز سيبويه ما علمت إلا أن تقوم بالنصب، قال لأنه كلام خرج مخرج الإشارة فجرى مجرى قولك أشير عليك أن تقوم. وقيل: يجوز بلا تأويل. ذهب إليه الفراء وابن الأنباري. والجمهور على المنع ....

الكلام عليها عنهما قال في الهمع: ويقال فيها عن بإبدال الهمزة عيناً. قوله: (أي ونحوه) حمل كلام المصنف على أن المعنى لا بعد مادة علم فاحتاج إلى قوله: ونحوه والأولى حمله على أن المعنى لا بعد مفيد علم كرأى وتحقق وتيقن وتبين وظن مستعملاً في العلم، وحينئذ لا يحتاج إلى ذلك، ومثل هذا يقال في قوله والتي من بعد ظن. قوله: (نرضى عن الله) يعني نثني عليه ونشكره. وقوله إن الناس الخ استئناف بياني مسوق للتعليل. وقوله: أن لا يدانينا أي يقاربنا في المفاخر. قوله: (إذا أول العلم بغيره) من ذلك ما إذا أريد به الظن. قوله: (ولذلك أجاز سيبويه الخ) ومنع المبرد النصب بعد العلم مطلقاً باقياً على حقيقته أو مؤولاً كما في الهمع. قوله: (خرج مخرج الإشارة) أي وقع موقع الكلام الدال على الإشارة، فمعنى ما علمت الخ ما أشير عليك إلا بأن تقوم وقوله: فجرى الخ أي فعومل معاملة قولك أشير الخ في نصب الفعل.

قوله: (والجمهور على المنع) أي منع وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بلا تأويل، قال الدماميني: هو الصواب لأن الناصبة تدخل على ما ليس بمستقر ولا ثابت لأنها تخلص المضارع للاستقبال فلا تقع بعد أفعال التحقيق بخلاف المخففة فإنها تقتضي تأكيد الشيء وثبوته واستقراره اهـ. وفيه عندي نظر لأنه إن أريد بعدم استقرار مدخولها وثبوته عدم تيقنه فممنوع، وتعليله باستقبال مدخولها لا يفيده فقد يكون المستقبل متيقناً وحينئذ لم يضر تلو أن أفعال اليقين وإن أريد به عدم حصوله وقت التكلم فمسلم، لكن لا يلزم من ذلك عدم تيقن حصوله في المستقبل، فإذا كان كذلك لم يضر تلو أن أفعال اليقين فكيف التصويب الذي ارتكبه؟ وقال الفارضي: إنما وجب كونها مخففة لأن العلم لا يناسبه إلا التوكيد وأن المثقلة كالمخففة في التوكيد، وأما أن المصدرية فإنها للرجاء والطمع فلا يناسبان العلم اهـ. ثم ما ذكرناه من أن المراد بالمنع في قول الشارح والجمهور على المنع منع وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بلا تأويل لا مطلقاً هو المتبادر من عبارة التصريح والهمع. والذي ترجاه شيخنا ويدل له تعليل الدماميني الذي قدمناه، فقول البعض بعد العلم مطلقاً غير ظاهر، وقد تلخص أن الأقوال ثلاثة قول المبرد بالمنع مطلقاً ولم يذكره الشارح، وقول الفراء وابن الأنباري بالجواز مطلقاً، وقول سيبويه والجمهور بالتفصيل فاعرف ذلك.

(والتي مِن بعْدِ ظَنْ) ونحوه من أفعال الرجحان (فَانصِبْ بها) المضارع إن شئت بناء على أنها الناصبة له (والرَّفعَ صحِّحْ واعْتقِدْ) حينئذ (تَخْفيفَها مِن أنَّ) الثقيلة (فهْوَ مُطَّرِدْ) وقد قرئ بالوجهين ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾ [سورة المائدة، الآية: ٧١] قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع تكون والباقون بنصبه. نعم النصب هو الأرجح عند عدم الفصل بينها وبين الفعل، ولهذا اتفقوا عليه في قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾ [سورة العنكبوت، الآية: ٢].

تنبيهان: **الأول**: أجرى سيبويه والأخفش أن بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن المخوف نحو: خفت أن لا تفعل وخشيت أن تقوم، ومنه قوله:

٨٠٠ ـ أَخَـافُ إِذَا مَـا مِـتُّ أن لا أذُوقُـهـا

قوله: (والتي من بعد ظنّ الخ) قال أبو حيان: وليس في الواقعة بعد الشك إلا النصب. سيوطي. قوله: (واعتقد حينئذ) أي حين إذ رفعت بها. قوله: (هو الأرجح الخ) أي لأن الناصبة للمضارع أكثر وقوعاً من المخففة. أما عند الفصل فالأرجح الرفع لأن الفصل بين المخففة ومدخولها أكثر من الفصل بين الناصبة للمضارع ومدخولها كذا قال البعض، وقد يقال أكثرية الفصل بين المخففة ومدخولها معارض بأكثرية وقوع الناصبة للمضارع، ومقتضى ذلك استواء الوجهين عند الفصل، ويؤيده اختلاف القراء عند الفصل في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾ [سورة المائدة، الآية: ٧١] ولو كان راجحاً لاتفقوا عليه كما اتفقوا على النصب لرجحانه. في قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾ [سورة العنكبوت، الآية: ٢] كما سيذكره الشارح. نعم ذكر بعضهم أن السبعة قد يتفقون على المرجوح فافهم. قوله: (عند عدم الفصل) أي بلا فقط لأنها التي يحتمل معها كون أن مخففة أو ناصبة لجواز الفصل بها بين المخففة والفعل أو الناصبة والفعل بخلاف غيرها مما يفصل به بين المخففة والفعل كان وقد ولو وحرف التنفيس لأن غيرها لا يفصل به بين الناصبة والفعل فمعه يتعين كون أن مخففة فيجب الرفع لا أنه يترجح فقط. فقول شيخنا عند عدم الفصل أي بلا أو لن أو ما أشبههما من الحروف التي تفصل بين أن المخففة والفعل غير صحيح. قوله: (بعد الخوف) أي الذي لم يستعمل بمعنى العلم وإلا كان من بابه سم. قوله: (لتيقن المخوف) أي عند تيقنه. قال سم: ويفهم منه وجوب النصب عند عدم التيقن وهو شامل لظن المخوف فظاهره أنه حينئذ لا يلحق بالظن كما ألحق بالعلم عند التيقن فليراجع اهـ. وقد يقال: الذي يفهم من قوله لتيقن المخوف أنه لا يجب الرفع عند عدم التيقن وعدم وجوب الرفع صادق بوجوب النصب وبجواز الوجهين فتأمل. قوله: (أن لا أذوقها) أي برفع أذوق كبقية القوافي والضمير للخمرة.

---

٨٠٠ ـ إِذَا مِتُّ فادْفِنِّي إلى جَنْبِ كَرْمَةٍ ... تُرَوِّي عِظامِي في المَماتِ عُرُوقُها
وَلا تَـدْفِـنَـنِّـي فـي الـفَـلاةِ فَـإنَّـنـي ... أخَـافُ إذا مَـا مِـتُّ أنْ لا أذوقُـهـا

قالهما أبو محجن بن حبيب الثقفي الصحابي رضي الله عنه. فادفني جواب الشرط، وتروى =

ومنع ذلك الفرّاء. **الثاني**: أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها مستشهداً بقوله:

٨٠١ ـ رَبَّيتُهُ حتى إذَا تَمَعْدَدَا كانَ جَزائي بالعصَا أنْ أُجلَدَا

قال في التسهيل: ولا حجة فيما استشهد به لندوره أو إمكان تقدير عامل مضمر. **الثالث**: أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختياراً نحو: أريد أن عندك أقعد، وقد ورد ذلك مع غيرها اضطراراً كقوله:

لَمَّا رأيتُ أبَا يَزِيدَ مُقاتِلاً أَدَعَ الْقِتَالَ وأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ

والتقدير: لن أدع القتال مع شهود الهيجاء مدة رؤية أبي يزيد. **الرابع**: أجاز بعض

قوله: (ومنع ذلك الفراء) أي فأوجب النصب في تلك الصورة ونقله في الهمع عن المبرد. قوله: (أجاز الفراء الخ) ومذهب البصريين المنع لأن معمول الصلة من تمامها فكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها همع. قوله: (تمعددا) أي قويت معدته كناية عن كبره. قوله: (أو إمكان تقدير عامل مضمر) أي كان جزائي أن أجلد بالعصا أن أجلد فالجارّ والمجرور متعلق بأجلد المحذوف لا المذكور. دماميني. قوله: (أجاز بعضهم الخ) أما الجمهور ومنهم سيبويه فيمنعون في الاختيار الفصل مطلقاً. قوله: (بالظرف الخ) وأجازه الكوفيون بالشرط نحو: أردت أن إن تزرني أزورك بالنصب. همع. قوله: (وشبهه) هو الجار والمجرور. قوله: (لما رأيت الخ) يلغز به فيقال: أين جواب لما وبم انتصب أدع؟ والجواب أن الأصل لن ما فأدغمت النون في الميم للتقارب وحقهما أن يكتبا منفصلين لكن وصلا خطأ في بعض النسخ للألغاز وما ظرفية مصدرية وقد فصل بها وبصلتها بين لن والفعل وأشهد ليس معطوفاً على أدع لمنافاته قوله لن أدع القتال بل منصوب بأن مضمرة وأن والفعل عطف على القتال أي لن أدع القتال وشهود الهيجاء فهو من عطف الفعل على المصدر الصريح ونظيره في الألغاز قوله:

عافت الماء في الشتاء فقلنا بـرّديه تصادفيه سخينا

فيقال كيف يكون التبريد سبباً لمصادفته سخيناً. وجوابه أن الأصل بل رديه بوزن عديه من

= مع فاعله ـ وهو عروقها ـ جملة في محل الجر صفة كرمة. والفاء في فإنني: للتعليل وما زائدة. والشاهد في أن حيث أهملت ولم تعمل في لا أذوقها، هكذا زعم بعضهم، والصحيح أن أن ههنا مخففة من الثقيلة، والتقدير: إنه لا أذوقها.

٨٠١ ـ رجز لم أعلم راجزه. أي ربيت ابني حتى إذا غلظ وشب. وحتى حرف ابتداء بعدها الجملة الفعلية الماضية. وإذا في موضع نصب بشرطها أو جوابها. وتمعدد في موضع الشرط. وكان جزائي في موضع الجواب. والشاهد في: بالعصا أن أجلدا، فإن بالعصا يتعلق بأجلدا، وأجلد معمول أن وصلتها، وبالعصا معمول معمول أن فاستدل به الفراء على جواز تقديم معمول معمول أن عليها. وأجيب بأنه نادر لا يقاس عليه، أو تؤول بأن التقدير: كان جزائي أن، أجلد بالعصا أن أجلد، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه.

الكوفيين الجزم بها، ونقله اللِّحياني عن بعض بني صباح من ضبة، وأنشدوا:

إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وِلْدَانُ أَهلِنا ... تَعالَوْا إلى أَنْ يأتِنَا الصيْدُ نَحْطِبِ

وقوله:

أُحاذِرُ أَنْ تَعلَمْ بِهَا فَترُدَّهَا ... فَتتْرُكَها ثِقْلاً عليَّ كَمَا هِيَا

وفي هذا نظر لأن عطف المنصوب ـ وهو فتتركها ـ عليه يدل على أنه سكن للضرورة لا مجزوم. **الخامس**: تأتي أن مفسرة وزائدة فلا تنصب المضارع. فالمفسرة هي المسبوقة بجملة

الورود أي اشربيه تجديه سخيناً. قوله: (اللحياني) بكسر اللام وسكون الحاء المهملة ولحيان أبو قبيلة وصباح بفتح الصاد المهملة وتشديد الموحدة وآخره حاء مهملة أبو بطن من ضبة وضبة بمعجمة مفتوحة وموحدة مشددة أبو قبيلة. شمني مع زيادة قولي أبو بطن من ضبة. واللحياني من البصريين كما في الهمع. قوله: (إذا ما غدونا) أي بكرنا ونحطب بحاء مهملة فطاء مهملة مكسورة مضارع حطب أي جمع الحطب وهو جواب الأمر.

قوله: (أن تعلم بها) الضمير المستتر في تعلم يرجع إلى بثينة محبوبة الشاعر الذي هو جميل والضمير البارز في بها يرجع إلى الحاجة المذكورة في البيت قبله والثقل بكسر فسكون واحد الأثقال وهي الأشياء الثقيلة. قوله: (وهو فتتركها) حصر المنصوب في فتتركها لأنه المنصوب نصاً بخلاف فتردها إذ قد يدعي أنه مجزوم وحرّك تخلصاً من التقاء الساكنين وكانت حركته فتحة للخفة. قوله: (تأتي أن مفسرة الخ) وضميراً للمتكلم في قول بعض العرب أن فعلت وضميراً للمخاطب في نحو: أنت وأنت الخ. قال الكوفيون وشرطية كان المكسورة كما في قوله:

أبا خراشة إما أنت ذا نفر ... فإن قومي لم تأكلهم الضبع

ورجحه في المغني بأمور منها مجيء الفاء بعدها كثيراً كما في البيت، وتقدم تخريجه على غير قولهم في باب كان وأخواتها قيل ونافية كان المكسورة كما في قوله تعالى حكاية عن طائفة من أهل الكتاب ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ [سورة آل عمران، الآية:٧٣] وخرجه الزمخشري وغيره على معنى صدر منكم ما صدر كراهة أن يؤتى الخ أي حملكم على ذلك الحسد فيكون متعلقاً بمحذوف من مقول قل، أو على معنى: ولا تظهروا الإيمان بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب إلا لمن تبع دينكم فيكون متعلقاً بقوله: ولا تؤمنوا: وجملة: ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ﴾ [سورة البقرة، الآية:١٢٠] اعتراض ونوقش بأن ما قبل إلا لا يعمل فيما بعدها إلا المستثنى والمستثنى منه وتابع أحدهما. وأجيب باحتمال أن الزمخشري لا يرى ذلك في الظرف والجارّ والمجرور لتوسعهم فيهما. قوله: (مفسرة) أي لمتعلق فعل قبلها. قال الرضي: وأن لا تفسير إلا مفعولاً مقدراً نحو: كتبت إليه أن قم أي كتبت إليه شيئاً هو قم أو ظاهراً نحو: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ۝٣٨ أَنِ ٱقْذِفِيهِ﴾ [سورة طه، الآية:٣٨] دماميني.

قوله: (المسبوقة بجملة الخ) بقي قيدان وهما أن يتأخر عنها جملة ولم تقترن بجارّ فخرج من

فيها معنى القول دون حروفه نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [سورة المؤمنون، الآية:٢٧] ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟﴾ [سورة ص، الآية:٦] والزائدة هي التالية للما نحو: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [سورة يوسف، الآية:٩٦] والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله:

التعريف وآخر دعواهم أن الحمد لله لعدم تقدم الجملة فأن فيه مخففة من الثقيلة كما في الفارضي وغيره، وإنما لم تكن المسبوقة بمفرد مفسرة لأن المفسرة ليس ما بعدها من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج إليه إلا من جهة تفسير المبهم فيه وما بعد المسبوقة بمفرد ليس كذلك فإن أن الحمد لله خبر آخر دعواهم. قاله الرضي وقلت له أن أفعل لوجود حروف القول فلا يقال هذا التركيب لعدم وجوده في كلامهم لأن الجملة تقع مفعولاً لصريح القول، وعلى تسليم أنه يقال لا تجعل أن فيه تفسيرية بل زائدة وجوز الزمخشري في ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [سورة المائدة، الآية:١١٧] أن تكون أن مفسرة على تأويل قلت بأمرت واستحسنه في المغني. قال: وعلى هذا فمعنى شرطهم أن لا يكون في الجملة قبلها حروف القول أي باقياً على حقيقته غير مؤول بغيره اهـ. وجوز ابن عصفور أن يفسر بها صريح القول ولا يقال أخذت عسجداً أن ذهبا لعدم تأخر الجملة فلا يؤتى بأن بل تحذف أو يؤتى بدلها بأي وكتبت إليه بأن أفعل أو كتبت إليه أن أفعل إذا قدر معها الباء لاقترانها بالجارّ فهي مصدرية في الموضعين لأن حرف الجر لا يدخل إلا على اسم صريح أو مؤول.

قوله: (أن أصنع الفلك) قيل: الجملة مفسرة فلا محل لها كما في المغني، وفيه عندي نظر لأنه إنما يظهر في المفسرة التي ليست في معنى المفرد كما في زيداً ضربته لا في المفسرة بعد أن للمفعول لأن الظاهر أن هذه في محل نصب تبعاً لما فسرته لأنها في معنى هذا اللفظ فيحل المفرد محلها، وفي كلام الكافيجي ما نصه: الظاهر أن الإيحاء متعلق بالجملة تعلق مفعولية فتكون منصوبة المحل اهـ. وهو يؤيد ما قلنا إن أراد المفعولية في المعنى مع بقاء أن على كونها مفسرة، فإن أراد المفعولية في اللفظ مع كون أن زائدة فشيء آخر فتدبر. قوله: (وانطلق الملأ الخ) ليس المراد بالانطلاق المشي بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالمشي في أن امشوا المشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء.

فائدة: إذا ولي أن الصالحة للتفسير مضارع معه لا نحو: أشرت إليه أن لا يفعل جاز رفعه على تقدير لا نافية وجزمه على تقديرها ناهية وعليهما فأن مفسرة ونصبه على تقديرها نافية وأن مصدرية فإن فقدت لا امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب اهـ مغني أقول: يصح على الجزم بلا ناهية أن تكون أن مصدرية بناء على الأصح من كونها توصل بالأمر والنهي.

قوله: (التالية للما) أي التوقيتية كما في المغني احترازاً عن النافية وهي الجازمة والموجبة وهي التي بمعنى إلا فما يقتضيه كلام البعض من مغايرة الجازمة للنافية فاسد. قوله: (نحو فلما أن جاء

٨٠٢ ـ كَأَنْ ظَبيَةٍ تَعطُوا إلى وَارقِ السَّلَمْ

في رواية الجر. وبين القسم ولو كقوله:

٨٠٣ ـ فَأُقسِمُ أنْ لَوِ الْتَقَينَا وأَنتُم لَكانَ لَكُم يَومٌ مِنَ الشرِّ مُظلِمُ

وأجاز الأخفش إعمال الزائدة، واستدل بالسماع كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَتِلَ فِي﴾ [سورة البقرة، الآية:٢٤٦] وبالقياس على حرف الجر الزائد، ولا حجة في ذلك لأنها في الآية مصدرية، فقيل: دخلت بعد ما لنا لتأوله بما منعنا، وفيه نظر لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور في المفعول، ولأن الأصل أن لا تكون لا زائدة، والصواب قول بعضهم: إن الأصل

البشير) وتقول أكرمك لما أن يقوم زيد بالرفع فارضي. قوله: (لكان لكم الخ) جواب القسم لتقدمه وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه بناء على أن الشرط الامتناعي كغيره في كون الجواب له عند تقدمه أو جواب لو وجواب القسم محذوف بناء على أن الجواب للامتناعي تقدم على القسم أو تأخر أو جواب لو ولو وما دخلت عليه جواب القسم. وسيأتي هذا الخلاف في بحث عوامل الجزم. قوله: (وما لنا أن لا نقاتل) إن قلت: ليست هذه من مواضع الزيادة المتقدمة. قلت: الأخفش لا يخص الزيادة بما تقدم بل زعم أنها تزاد في غير ذلك اهـ تصريح ووجه زيادتها في الآية أن ما لنا ونحوه كما لك لا يقع بعده عند الأخفش إلا الفعل الصريح عن أن الجملة حالية نحو: ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [سورة النمل، الآية:٢٠] أو الاسم الصريح على أنه حال نحو: ما لك قائماً دون المؤول بالاسم ولا يرد أن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال لأن دليل الاستقبال أن غير الزائدة لا الزائدة كذا في الدماميني.

قوله: (لتأوله بما منعنا) أي فأن لا نقاتل مفعول ثان للجار والمجرور لتأوله بفعل يتعدى لاثنين. قوله: (إعمال الجار والمجرور) وهو لنا في المفعول وهو أن لا نقاتل اهـ سم. قال الدماميني: قد يقال إنما يرد ذلك لو كان أن لا نقاتل عند هذا القائل مفعولاً مصرحاً وليس في كلامه ما يقتضيه لاحتمال أن يكون عنده على نزع الخافض. وهو عن فإنه يقال منعته عن كذا كما في الصحاح وغيره والمحل نصب أو خفض على الخلاف. قوله: (أن لا تكون لا زائدة) أي كما لزم على هذا القول إذ المعنى عليه وما منعنا أن نقاتل سم. قوله: (والصواب قول بعضهم الخ) هذا مقابل القيل السابق كما هو صريح المغني لا قول الأخفش كما زعم البعض لأنه قابل قول الأخفش

---

٨٠٢ ـ ذكر مستوفي في شواهد أن وأخواتها. والشاهد في كأن ظبية ـ على رواية من جر ظبية ـ حيث وقع فيه أن زائدة بين الكاف ومجرورها وهو ظبية، فلم تعمل شيئاً. فافهم.

٨٠٣ ـ هو من الطويل. والشاهد في زيادة أن بين القسم ولو. وأنتم عطف على الضمير المرفوع في التقينا ـ وهذا في غير الضرورة قبيح. والتقدير: لو التقينا نحن وأنتم. وفيه خلاف مشهور. ولكان جواب الشرط. ومظلم بالرفع صفة يوم.

وما لنا في أن لا نقاتل، والفرق بينها وبين حرف الجر أن اختصاصه باق مع الزيارة بخلافها فإنها قد وليها الاسم في البيت الأول والحرف في الثاني (وبَعضهمُ) أي بعض العرب (أهْمَلَ أنْ حَمْلاً عَلى ما أُخْتِها) أي المصدرية (حيثُ اسْتَحقَّتْ عمَلاً) أي واجباً، وذلك إذا لم يتقدمها علم أو ظن كقراءة ابن محيصن: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٣٣] وقوله:

٨٠٤ ـ أَنْ تَقرآنِ على أسْماء ويْحَكُمَا مِنِّي السَّلامَ وأنْ لا تُشْعِرا أحَدَا

بقوله: لأنها في الآية مصدرية ثم ذكر قولين على أنها مصدرية. قوله: (في أن لا نقاتل) فتكون أن مصدرية منسبكة ما بعدها بمصدر مجرور بجار محذوف متعلق بما تعلق به لنا.

قوله: (والفرق بينها الخ) هذا رد لقياس الأخفش أن الزائدة على حرف الجر الزائد. قوله: (حملا) أي بالحمل على ما بجامع أن كلاً منهما حرف مصدري ثنائي، وبعضهم أعمل ما المصدرية حملاً على أنَّ المصدرية نحو: كما تكونوا يولى عليكم اهـ. مغني قال الدماميني: ولا حاجة إلى جعل ما هنا ناصبة فإن في ذلك إثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع نثراً ونظماً اهـ. قوله: (حيث استحقت) أي أن عملاً أي واجباً كما يفيده كلام الشارح والظرف متعلق بأهمل. قوله: (وذلك) أي استحقاق أن العمل. قوله: (لمن أراد أن يتم) أي بالرفع والقول بأن أصله يتمون فهو منصوب بحذف النون وحذفت الواو للساكنين واستصحب ذلك خطا والجمع باعتبار معنى من تكلف. تصريح. قوله: (أن تقرآن الخ) إما في محل نصب بدل من حاجة في قوله قبله:

يا صاحبيّ فدت نفسي نفوسكما وحيثما كنتما لاقيتما رشدا
أن تحملا حاجة لي خف محملها وتصنعا نعمة عندي بها ويدا

أو من أن تحملا المنصوب بمحذوف تقديره أسألكما، وإما في محل رفع خبر مبتدأ محذوف عائد إلى حاجة أي هي أن تقرآن. والشاهد في أن الأولى وليست مخففة من الثقيلة خلافاً للكوفيين قيل بدليل أن المعطوفة عليها واعترض بأنه لا مانع من عطف أن الناصبة وصلتها على أن المخففة وصلتها إذ هو عطف مصدر على مصدر اهـ يس مع زيادة وقد يجاب بأن مراده أن عطف أن الناصبة مرجح لكون أن المعطوف عليها ناصبة للتناسب والترجيح كاف في الاستشهاد ولا يلزم التعيين ولك أن تستدل على كونها ليست المخففة بعدم وقوعها بعد دال علم أو ظن فاحفظه. قوله: (ظاهر كلام

---

٨٠٤ ـ هو من البسيط. والشاهد في أن تقرآن حيث أهملت أن عن العمل. فإن قلت: ما محل أن هذه؟ قلت: بدل من حاجة في قوله قبله:

إنْ تَقْضِيا حاجَةً لِي خَفَّ مَحملُهَا تَسْتَوْجبا مِنَّةً عِنْدِي لَها وَيَدَا

أو رفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هي أن تقرآن. وويحكما: كلمة ترحم. وأن لا تشعرا: عطف على أن الأولى، فافهم.

هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فهي عندهم مخففة من الثقيلة. **تنبيه**: ظاهر كلام المصنف أن إهمالها مقيس.

(ونَصَبوا بإذنِ المُستقبلاَ إنْ صُدِّرتْ والفِعلُ بَعْدُ مُوصَلاَ

أوْ قَبْلَهُ اليمينُ) أي شروط النصب بإذن ثلاثة: **الأول**: أن يكون الفعل مستقبلاً، فيجب الرفع في إذن تصدق جواباً لمن قال: أنا أحبك. **الثاني**: أن تكون مصدرة، فإن تأخرت نحو أكرمك إذن أهملت، وكذا إن وقعت حشواً كقوله:

٨٠٥ ـ لَئِنْ عادَ لِي عبدُ العزيزِ بِمثلِها وأمْكَنني مِنها إذاً لا أُقِيلُها

المصنف الخ) وظاهره أيضاً اختصاصها بالإهمال ووجهه أنهم يتوسعون في الأمهات وضعفها من جهة أنها قد تهمل لا ينافي كونها أما إذ لا يلزم في الأم قوتها من كل وجه فاندفع اعتراض البعض.

قوله: (ونصبوا) أعلم أن أكثر العرب يلتزم إعمال إذن عند استيفاء شروطه والقليل منهم يلتزم إهمالها عند ذلك كما سيذكره الشارح. إذا علمت ذلك فالضمير في نصبوا لأكثر العرب وهو على الوجوب فقول البعض تبعاً لشيخنا ونصبوا أي جوازاً كما سينبه الشارح عليه غير ظاهر فتأمل، والواو في والفعل بعد حالية وموصلاً حال من الضمير المستكن في الخبر أعني بعد. وقوله: أو قبله اليمين إما معطوف على بعد واليمين فاعل الظرف لاعتماده على المبتدأ أو مبتدأ مؤخر وقبله خبر مقدم، وإما معطوف على موصلاً على الوجهين المذكورين في العطف على بعد، والمراد بالبعدية على هذا ما يشمل البعدية مع الانفصال. قوله: (أن يكون الفعل مستقبلاً) إجراء لها مجرى سائر النواصب وإنما لم تعمل النواصب في فعل الحال لأن له تحققاً في الوجود كالأسماء فلا يعمل فيه عوامل الأفعال. دماميني. قوله: (فيجب الرفع في إذن تصدق الخ) أي لأنه حال ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع للاستقبال. همع.

قوله: (أن تكون مصدرة) أي في جملتها بحيث لا يسبقها شيء له تعلق بما بعدها وإنما لم تعمل غير مصدرة لضعفها بعدم تصدرها عن العمل اهـ دماميني. وفي الشمني: أن ترك تصديرها داخلة على المضارع إنما يكون في ثلاثة مواضع بالاستقراء أن يكون ما بعدها خبراً لما قبلها نحو: أنا إذن أكرمك، أو جواباً لشرط قبلها نحو: إن تزرني إذن أكرمك، أو لقسم قبلها نحو: والله إذن لأخرجن انتهى. وفي الموضع الأول خلاف كما في الهمع فأجاز هشام النصب بعد مبتدأ كالمثال وأجازه الكسائي بعد اسم إن نحو: إني إذن أهلك أو أطير أو اسم كان نحو: كان زيد إذن يكرمك. قال أبو حيان: وقياس قوله جواز النصب بعد ظن نحو: ظننت زيداً إذن يكرمك.

قوله: (أهملت) أي وجوباً بلا خلاف لأن الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه همع. قوله: (بمثلها) أي بمثل مقالته سابقاً تمن عليّ. وقوله لا أقيلها أي لا أترك مقالتي سابقاً أتمنى عليك

---

٨٠٥ ـ قاله كثير عزة من قصيدة من الطويل يمدح بها عبد العزيز بن مروان. واللام لام الإيذان بالقسم. =

فأما قوله:

٨٠٦ ـ لاَ تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرَا إِنِّي إذاً أَهْلِكُ أَوْ أَطِيرَا

فضرورة أو الخبر محذوف: أي إني لا أستطيع ذلك، ثم استأنف: إذن أهلك، فإن كان المتقدم عليها حرف عطف فسيأتي. **الثالث**: أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم، فيجب الرفع في نحو: إذا أنا أكرمك ويغتفر الفصل بالقسم كقوله:

٨٠٧ ـ إذنْ واللهِ نرمِيَهُمْ بِحَرْبٍ يَشيبُ الطِّفلُ من قبلِ المَشيبِ

أن أكون كاتباً عندك وعبد العزيز هذا والد عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه وأخو عبد الملك بن مروان تولى إمارة مصر لا الخلافة العظمى كما في الشمني وغيره كان الشاعر وهو كثير عزة امتدحه بقصيدة أعجبته فقال له: تمنَّ عليَّ فقال له: أتمنى عليك أن أكون كاتبك فقال له: ويحك أنت لا تحسن الكتابة وأعطاه جائزة فصمم على أنه إن قال له عبد العزيز ثانياً تمن عليّ لا يتمنى إلا كونه كاتبه وقد عد هذا من حمقه، وإرجاع الضمير للمقالة هو ما قاله الدماميني والعيني وأرجعه الشمني لخطة الرشد في قوله قبل:

عجبت لتركي خطة الرشد بعد ما بدا لي من عبد العزيز قبولها

والشاهد في قوله لا أقيلها حيث رفعه لعدم تصدر إذن لكونها جواب قسم سابق عليها في قوله:

حلفت برب الراقصات إلى منى

الخ وجواب الشرط محذوف فعلم ما في كلام الحواشي من الخلل. قوله: (شطيرا) بفتح الشين المعجمة أي غريباً وأهلك بكسر اللام ويجوز فتحها على ما في القاموس. قوله: (أن لا يفصل الخ) لضعفها مع الفصل عن العمل اهـ تصريح. قوله: (بالقسم) كذا بلا النافية لأن القسم

= ولا أقيلها في موضع جزم على جواب الشرط. والشاهد في إذن حيث ألغيت عن العمل لوقوعها بين القسم والجواب. فالقسم قوله في البيت الذي قبله:

حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاقِصَاتِ إلى مِنَى تَغُولُ الفَيافِي نَصُّها وذَمِيلُهَا

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها لا أقيلها إذن أي لا أتركها: من أقال إقالة. والراقصات إبل الحجيج التي تتبخترن في مشيهنّ كأنهنّ يرقصن. وتغول أي تقطع. والنص السير الشديد. والذميل بفتح الذال المعجمة نوع من السير. والضمير في بمثلها ولا أقيلها يرجع إلى خطة الرشد المذكورة فيما قبله:

عَجِبْتُ لِتَرْكِي خِطَّةَ الرُّشْدِ بَعْدَ مَا بَدَا لِيَ مِن عبْدِ العزيزِ قَبُولُهَا

٨٠٦ ـ هذا رجز لم يعلم راجزه. والشطير، البعيد. قاله الأصمعي: وقال غيره الغريب وانتصابه على الحال. والشاهد في إذن حيث أعملها مع أنها معترضة بين أنّ وخبرها، وهو ضرورة خلافاً للفراء، وخرج على حذف خبر إن. أي لا أقدر على ذلك ثم استأنف ما بعده.

٨٠٧ ـ قاله حسان فيما زعم بعضهم ولم أجده في ديوانه. من الوافر. والشاهد في إذن والله ترميهم، =

وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء، وابن عصفور الفصل بالظرف، والصحيح المنع إذ لم يسمع شيء من ذلك. وأجاز الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل، والاختيار حينئذ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع (وانْصِبْ وارْفَعَا إذا إذَنْ مِن بعْدِ عَطْفِ) بالواو والفاء (وقَعَا) وقد قرئ شاذاً ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ﴾ [سورة الإسراء، الآية:٧٦] ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [سورة النساء، الآية:٥٣] على الأعمال نعم الغالب الرفع على الإهمال وبه قرأ السبعة.

تنبيهات: **الأول**: أطلق العطف والتحقيق أنه إذا كان العطف على ما له محل ألغيت، فإذا

تأكيد لربط إذن ولا لم يعتد بها فاصلة في أن فكذا في إذن سيوطي. قوله: (والدعاء) نحو: إذن غفر الله لك أكرمك. قوله: (بمعمول الفعل) فلو قدم معمول الفعل على إذن نحو: زيداً إذن أكرم فذهب الفراء إلى أنه يبطل عملها وأجاز الكسائي الرفع والنصب، قال أبو حيان: ولا نص أحفظه، عن البصريين في ذلك ومقتضى اشتراطهم في عملها التصدير أن لا تعمل حينئذ لأنها غير مصدرة، ويحتمل أن يقال تعمل لأنها وإن لم تتصدر لفظاً فهي مصدرة في النية لأن النية بالمعمول التأخير اهـ سيوطي قال سم: ويؤخذ من كلامه عدم العمل قطعاً في نحو: يا زيد إذن أكرمك لأن المتقدم عليها معمول اهـ. وفيه عندي نظر لتصدرها في جملتها ولأن نحو هذا المثال ليس من المواضع الثلاثة المحصور فيها عدم تصدرها داخلة على المضارع كما مر.

قوله: (عند الكسائي النصب) فيه أنه تقدم عن الكسائي في الفصل بين كي والفعل بمعموله أنه يبطل عملها ويمكن الفرق بشدة اقتضاء كي المصدرية الاتصال بالفعل لأنهما في تأويل اسم واحد سم. قوله: (وعند هشام الرفع) لضعف عملها بالفصل وكان القياس بطلان العمل فلا أقل من أن يكون مرجوحاً. قوله: (وانصب وارفعا) وقد يجزم إن اقتضاه الحال كما سيأتي في الشرح وإنما جاز النصب والرفع لأنك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون إذن في ابتداء جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده، ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وإلغاؤها أجود كما في الرضي لأنها غير متصدرة في الظاهر اهـ سم. ويشير إلى رجحانه قوله: وارفعا بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفاً، ومقتضى التعليل المذكور تعين النصب إذا كانت الواو أو الفاء استئنافية كما إذا قيل لك آتيك غداً فقلت مستأنفاً: وإذن أكرمك. قوله: (على ما له محل) قال البعض: كان الأولى أن يقول على ما له إعراب ليشمل اللفظي والمحلي بقرينة التمثيل اهـ. ويدفع بأن ما له محل شامل لما إعرابه لفظي لأنه معرب لفظاً ومحلاً فهو مما له محل فتدبر.

قوله: (ألغيت) أي وجوباً لوقوعها حشواً كما سيذكره الشارح. قوله: (لوقوعها حشواً) أي

= حيث فصل بينها وبين إذن بالقسم، وهذا لا يضر كما لا يضر الفصل بين المضاف والمضاف إليه كما في قول بعض العرب: هذا غلام والله زيد. ويشيب الطفل جملة في محل الجر لأنها صفة لحرب.

قيل: إن تزرني أزرك وإذن أحسن إليك فإن قدرت العطف على الجواب جزمت وأهملت إذن لوقوعها حشواً، أو على الجملتين معاً جاز الرفع والنصب. وقيل: يتعين النصب لأن ما بعدها مستأنف أو لأن المعطوف على الأول أول. ومثل ذلك زيد يقوم وإذن أحسن إليه إن عطفت على الفعلية رفعت، أو على الإسمية فالمذهبان. **الثاني**: الصحيح الذي عليه الجمهور أن إذن حرف، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم والأصل في إذن أكرمك إذا جئتني أكرمك، ثم حذفت الجملة وعوض عنها التنوين وأضمرت أن. ....

بين جزءي الجواب، وإن شئت قلت بين الشرط والجواب لأن المعطوف على الجواب جواب. قوله: (أو على الجملتين معاً) أي جملتي الشرط والجواب. قوله: (وقيل يتعين النصب) ليس المراد وقيل: إن قدرت العطف على الجملتين معاً يتعين النصب لأنه ينافيه قوله: لأن ما بعدها مستأنف بل المراد، وقيل: إن لم تعطف عن الجواب أعم من أن تقدر الواو عاطفة أو استئنافية، ثم المراد تعين النصب على لغة أكثر العرب الملتزمين إعمال إذن عند استيفاء الشروط، فلا ينافي جواز الرفع على لغة بعضهم الملغى لها عند استيفاء الشروط فاندفع ما أطال به البعض. قوله: (لأن ما بعدها مستأنف) أي بناء على أن الواو استئنافية. وقوله: لأن المعطوف الخ أي بناء على أنها عاطفة.

قوله: (فالمذهبان) أي القول بجواز الأمرين والقول بتعين النصب. قوله: (إلى أنها اسم) أي غير ناصب للفعل وإنما الناصب له أن مضمرة بعده كما سيذكره. قوله: (وعوض عنها التنوين) أي وحذفت الألف لالتقاء الساكنين. قوله: (وأضمرت أن) ولعل المفرد المؤول به أن ومدخولها عند صاحب هذا القول فاعل أي إذا جئتني وقع إكرامك لا مبتدأ خبره محذوف أي حاصل وإلا وجبت الفاء الرابطة الواجبة مع الجملة الاسمية الواقعة جواباً قاله الدماميني. وذهب الرضي إلى أنها اسم وأصلها إذا حذفت الجملة المضاف إليها وعوض عنها التنوين وفتح ليكون في صورة ظرف منصوب وقصد جعله صالحاً لجميع الأزمنة بعدما كان مختصاً بالماضي وضمن معنى الشرط غالباً قال: وإنما قلنا غالباً لأنه لا معنى للشرط في نحو: ﴿قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ [سورة الشعراء، الآية: ٢٠] ثم قال: وإذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز إجراؤه مجرى لو في قرن جوابه باللام نحو: ﴿إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٧٥] أي لو ركنت شيئاً قليلاً لأذقناك وإذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز قرن جوابها بالفاء كقوله:

ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه إذاً فلا رفعت سوطاً إليّ يدي

أي إن أتيت فلا الخ وقد تستعمل بعد لو وإن توكيداً لهما نحو: لو زرتني إذن لأكرمتك، وإن جئتني إذن أزرك، ثم قال: ولما احتمل إذن التي يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع مستقبل واحتمل معنى مجرد الزمان فالمضارع حال وقصد التنصيص على معنى الجزاء في إذن نصب المضارع بأن المقدرة لأنها تخلصه للاستقبال، فتحمل إذن على الغالب فيها من الجزاء لانتفاء

وعلى الأول فالصحيح أنها بسيطة لا مركبة من إذ وأن وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة لا أن مضمرة بعدها كما أفهمه كلامه. **الثالث**: معناها عند سيبويه الجواب والجزاء فقال الشلوبين في كل موضع. وقال الفارسي في الأكثر. وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال: أحبك فتقول إذن أظنك صادقاً إذ لا مجازاة هنا. **الرابع**: اختلف في لفظها عند الوقف عليها والصحيح أن نونها

الحالية المانعة من الجزاء بسبب النصب بأن ثم قال: وإنما ادعينا أن إذن زمانية لظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها وقلب نونها في الوقف ألفاً يرجح جانب اسميتها وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم ونحوه يقوي كونها غير ناصبة بنفسها كأن ولن إذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله اهـ. ولا يخفى أن أكثر ما قاله متأتٍ على أن أصلها إذاً، وفي حاشية السيوطي على المغني عن بعضهم أن إذن تأتي على وجهين حرف ناصب للمضارع مختص به واسم أصله إذاً أو إذ حذفت الجملة المضاف إليها وعوض عنها التنوين وهذه تدخل على غير المضارع وعلى المضارع فيرفع فيجوز أن تقول لمن؟ قال: أنا آتيك إذن أكرمك بالرفع على أن الأصل إذا أتيتني أكرمك وبالنصب على أنها الحرفية اهـ.

قوله: (وعلى الأول) أي على أنها حرف، أما على الثاني فبسيطة قطعاً. وقوله: لا مركبة من إذ وإن نقلت حركة الهمزة إلى الذال ثم حذفت اهـ سم أي وغلب عليها وحكم الحرفية وهذا قول الخليل قال: فإذا قال القائل أزورك فقلت إذن أكرمك فكأنك قلت حينئذ إكرامي واقع اهـ. أي ولا من إذا وأن حذفت همزة أن ثم ألف إذ لالتقاء الساكنين كما يقول الرندي مستدلاً بأنها تعطي الربط كإذا والنصب كأن أفاد كل ذلك في الهمع. قوله: (وعلى البساطة) قيد بذلك لأن القائل بالتركيب يجعل النصب بأن المشتملة عليها إذن كما في حاشية السيوطي على المغني. قوله: (لا أن مضمرة بعدها) كما ذهب إليه الخليل في أحد قوليه لأن أن لا تضمر إلا بعد عاطف أو جار اهـ دماميني. واعتل الخليل بعدم اختصاصها لدخولها على الجملة الاسمية نحو: إذن عبد الله يأتيك همع. قوله: (كما أفهمه كلامه) يعني قوله: ونصبوا بإذن المستقبلا. قوله: (الجواب) أي لكلام آخر ملفوظ أو مقدر سواء وقعت في الصدر أو الحشو أو الآخر. وقوله: والجزاء أي المجازاة لمضمون كلام آخر وفي كلامه مسامحة أي ربط الجواب الخ.

قوله: (فقال الشلوبين في كل موضع) وتكلف تخريج نحو: قال فعلتها إذاً وأنا من الضالين على الشرط والجزاء أي إن كنت فعلت الوكزة كافراً لأنعمك كما زعمت يا فرعون فأنا من الضالين بل فعلتها غير قاصد القتل وغير كافر لأنعمك. قوله: (إذاً أظنك صادقاً) برفع أظن لأنه للحال كما يفيده ما سننقله عن الرضي. قوله: (إذ لا مجازاة هنا) قال الرضي: لأن الشرط والجزاء إما في الاستقبال أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال اهـ. ولأن ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة. قوله: (اختلف في لفظها الخ) أي في غير القرآن أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالألف إجماعاً كما في الإتقان اتباعاً للمصحف العثماني، قال السيوطي في حاشية المغني: ينبغي أن يكون

تبدل ألفاً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب. وقيل: يوقف بالنون لأنها كنون لن وأن. روي ذلك عن المازني والمبرد، وينبني على هذا الخلاف خلاف في كتابتها، والجمهور يكتبونها بالألف وكذا رسمت في المصاحف، والمازني والمبرد بالنون، وعن الفراء: إن عملت كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا، وتبعه ابن خروف. **الخامس**: حكى سيبويه وعيسى بن عمر أن من العرب من يلغيها مع استيفاء الشروط وهي لغة نادرة، ولكنها القياس لأنها غير مختصة، وإنما أعملها الأكثرون حملاً على ظنّ لأنها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزءيها، كما حملت ما على ليس لأنها مثلها في نفي الحال اهـ (وبيْن لاَ ولام جَرّ التُزِمْ إظهارُ أنْ ناصبةً) نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٥٠] ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [سورة الحديد، الآية: ٢٩] لا في الآية الأولى نافية وفي الثانية مؤكدة زائدة (وإنْ عُدِمْ لاَ فأنْ اَعْمِلْ مُظهراً أوْ مُضمِراً) لا في موضع الرفع بعدم، وأن في موضع النصب بأعمل، ومظهراً ومضمراً نصب على الحال: إما من أن إن كانا اسمي مفعول، أو من فاعل أعمل المستتر إن كانا اسمي فاعل، أي يجوز إظهار أن وإضمارها بعد اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا فالإضمار نحو: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [سورة الأنعام،

الخلاف في الوقف عليها مبنياً على الخلاف في حقيقتها، فعلى أنها حرف يوقف عليها بالنون، وعلى أنها اسم منون يوقف عليها بالألف. قوله: (والجمهور يكبونها الخ) المناسب فالجمهور بالفاء كما في عبارة المغني. قوله: (والمازني والمبرد بالنون) وعزاه أبو حيان إلى الجمهور. قوله: (وعن الفراء الخ) ونقل السيوطي قولاً بالعكس لضعفها في الإهمال وقوتها في العمل. قوله: (إن عملت كتبت بالألف) لمنع العمل التباسها بإذا الظرفية ويرد عليه أن العمل في اللفظ وليس الشكل لازماً فالفرق في الكتابة محتاج له على العمل أيضاً.

قوله: (وهي لغة نادرة) تلقاها البصريون بالقبول فلا التفات إلى قول من أنكرها دماميني. قوله: (وبين لا) أي سواء كانت نافية أو زائدة ولهذا مثل بمثالين. قوله: (ناصبة) أتى به مع علمه من كون الكلام في أن الناصبة دفعاً لتوهم إهمالها لفصلها من الفعل بلا. قوله: (فإن أعمل) أي أن الواقعة بعد لام الجر سواء كانت للتعليل كما مثل أو للعاقبة نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [سورة القصص، الآية: ٨] أو للتوكيد وهي الآتية بعد فعل متعد نحو: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٧١]. قاله الفاكهي أي أو للتعدية نحو: أعددت زيداً ليقاتل. قوله: (إذا لم يسبقها الخ) أخذه من قوله الآتي وبعد نفي كان الخ. قوله: (ماض) أي لفظاً ومعنى أو معنى فقط. قوله: (نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين الخ) اختلف في اللام في نحو الآيتين فقيل زائدة وقيل للتعليل والمفعول محذوف أي وأمرنا بما أمرنا به لنسلم لرب العالمين، وقيل للتعليل ولا مفعول بل الفعل في معنى مصدر مرفوع بالابتداء واللام ومجرورها خبر عنه لأن الفعل إذا جرد عن

الآية: ٧١] والإظهار نحو: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [سورة الزمر، الآية: ١٢] فإن سبقها كون ناقص ماض منفي وجب إضمار أن بعدها وهذا أشار إليه بقوله: (وبعدَ نَفيِ كانَ حَتماً أُضْمِرا) أي نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾ [سورة العنكبوت، الآية: ٤٠] ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [سورة النساء، الآية: ١٦٨] وتسمى هذه اللام لام الجحود، وسماها النحاس لام النفي وهو الصواب، والتي قبلها لام كي لأنها للسبب كما أن كي للسبب. وحاصل كلامه أن لأن بعد لام الجحود ثلاثة أحوال: وجوب إظهارها مع المقرون بلا، ووجوب إضمارها بعد نفي كان، وجواز الأمرين فيما عدا ذلك. ولا يجب الإضمار بعد كان التامة لأن اللام بعدها ليست لام الجحود، وإنما لم يقيد كلامه بالناقصة اكتفاء بأنها المفهومة عند إطلاق كان لشهرتها وكثرتها في أبواب النحو. ودخل في قوله نفي كان نحو لم يكن أي المضارع المنفي بلم كما رأيت لأن لم تنفي المضارع. وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان خلافاً لمن أجازه في أخواتها قياساً ولمن أجازه في ظننت.

الزمان وأريد به الحدث فقط كان كالاسم في صحة الإضافة والإسناد إليه كذا في المغني والشمني.

قوله: (وبعد نفي كان الخ) يعني ما لم ينتقض النفي نحو: ما كان زيد إلا ليضرب عمراً، ويجوز ذلك مع لام كي نحو: ما جاء زيد إلا ليضرب عمراً قاله أبو حيان وظاهر قوله: ويجوز ذلك مع لام كي أن المراد بقوله: ما لم ينتقض النفي أنه لا يجوز انتقاض النفي مع لام الجحود فتأمل قال: والفرق أن النفي مسلط مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف الذي تتعلق به اللام فيلزم من نفيه نفي ما بعدها وفي لام كي يتسلط على ما بعدها نحو: ما جاء زيد ليضرب فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي المجيء إلا بقرينة تدل على انتفائه اهـ. وحاصل الفرق كما قاله شيخنا أن النفي مع لام الجحود مسلط على الكلام بتمامه أعني ما قبلها وما بعدها ومع لام كي مسلط على ما بعدها فقط أي فاغتفر الانتقاض معها بخلاف لام الجحود.

قوله: (لام الجحود) من تسمية العام بالخاص لأن الجحود إنكار الحق لا مطلق النفي والنحويون أطلقوه وأرادوا الثاني اهـ تصريح، وبهذا يندفع تصويب قول النحاس. قوله: (والتي قبلها لام كي) وحكمها الكسر وفتحها لغة تميم. همع. قوله: (لأنها للسبب) أي في الجملة وإلا فلام كي قد تكون لغير السبب كالتي للعاقبة والزائدة والمعدية. قوله: (وجوب إظهارها مع المقرون بلا) كراهة اجتماع اللامين سم. قوله: (ووجوب إضمارها الخ) علل بأن إثبات ما كان زيد ليفعل كان زيد سيفعل جعلت اللام معادلة للسين، فكما لا يجمع بين أن والسين لا يجمع بين أن واللام زكريا.

قوله: (ليست لام الجحود) بل هي لام كي نحو: ما كان زيد ليلعب أي ما وجد للعب. قوله: (لأن لم تنفِ المضارع) لو قال لأن لم تقلب المضارع إلى المضي لأنتج مطلوبه، وفي بعض النسخ لأن لم تنفِ الماضي أي الماضي معنى وهو المضارع لفظاً ولا إشكال عليها فتأمل.

قوله: (لمن أجازه في أخواتها) نحو: ما أصبح زيد ليضرب عمراً ولم يصبح زيد ليضرب

تنبيهات: **الأول**: ما ذكره من أن اللام التي ينصب الفعل بعدها هي لام الجر والنصب بأن مضمرة هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن اللام ناصبة بنفسها، وذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام أن، والخلاف في اللامين أعني لام الجحود ولام كي. **الثاني**: اختلف في الفعل الواقع بعد اللام: فذهب الكوفيون إلى أنه خبر كان واللام للتوكيد. وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف، وقدروه ما كان زيد مريداً

عمراً. وقوله: ولمن أجازه في ظننت أي قياساً نحو: ما ظننت زيداً ليضرب عمراً ولم أظن زيداً ليضرب عمراً، قال أبو حيان: وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه اهـ فما يتبادر من قول البعض والحق أن اللام فيما ذكر لام كي لا لام الجحود كما يظهر بالنظر في المعنى اهـ من جواز هذه التراكيب ممنوع مع أن دعواه أن اللام فيها لام كي وأن النظر في المعنى يرشد إلى ذلك باطلة، قال في التصريح: وبعضهم أجازه في كل فعل تقدمه نفي نحو: ما جاء زيد ليفعل اهـ. قال يس: وهو فاسد لأن هذه يعني اللام في نحو: ما جاء زيد ليفعل لام كي. قوله: (ما ذكره من أن اللام الخ) لأن كلامه في أن الواقعة بعد لام الجر لقوله وبين لا ولام جر الخ. قوله: (والنصب بأن مضمرة) إنما قال مضمرة مع أن النصب عند البصريين بعد اللام بأن مظهرة أو مضمرة وعند الكوفيين باللام أظهرت أن أو أضمرت كما سيصرح به الشارح عند شرح قول المصنف وبعد حتى الخ لأجل قول ثعلب لأنه إنما يأتي عند إضمار أن فتأمل. قوله: (ناصبة بنفسها) أي بطريق الأصالة بدليل ما بعده واحتجوا بقوله:

لقد عذلتني أم عمرو ولم أكن مقالتها ما كنت حياً لأسمعا

إذ لو كانت أن الناصبة للزم تقدم معمول صلتها عليها وهو ممتنع ورد بأن مقالتها معمول لمحذوف يفسره المذكور نظير ما مر في قوله: كان جزائي بالعصا أن أجلدا. وقوله: ما كنت أي مدة وجودي حياً. قوله: (لقيامها مقام أن) أي نيابة عن أن. قوله: (اختلف في الفعل الخ) الظاهر أن هذا الاختلاف مبني على الاختلاف في الناصب هل هو اللام أو أن المضمرة. قوله: (إلى أنه) أي الفعل وفيه مسامحة لأن الخبر جملة الفعل والفاعل. قوله: (واللام للتوكيد) أي زائدة لتوكيد النفي كالباء في ما زيد بقائم، واعترض قولهم بأن اللام الزائدة تعمل الجر في الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال. وأجيب بأنهم لعلهم لا يسلمون هذه الكلية اهـ دماميني. قال الحفيد: وتظهر فائدة الخلاف في قولك ما كان محمد طعامك ليأكل فإنه لا يجوز على رأي البصريين لأن ما في حيز أن لا يعمل فيما قبلها ويجوز على رأي الكوفيين لأن اللام لا تمنع العمل فيما قبلها.

قوله: (واللام متعلقة بذلك لخبر المحذوف) قال المرادي: قولهم متعلقة بالخبر يقتضي أنها ليست بزائدة وتقديرهم مريداً يقتضي أنها زائدة تقوية للعامل اهـ. وفي المغني: أن المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة بل بينهما اهـ. فزيادتها عند الكوفيين محضة وعند البصريين غير محضة. قوله: (وقدروه الخ) تقدير مريداً غير لازم فيما يظهر بل قد يقدر غيره إذا اقتضاه المقام كما

ليفعل، وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن اللام جارة عندهم، وما بعدها في تأويل مصدر. وصرح المصنف بأنها مؤكدة لنفي الخبر إلا أن الناصب عنده أن مضمرة، فهو قول ثالث. قال الشيخ أبو حيان: ليس بقول بصري ولا كوفي. ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة، وبه صرّح الشارح، لكن قال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لا لأنها زائدة، إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح، وإنما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدّراً أو هامّاً أو مستعداً لأن يفعل. **الثالث**: قد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله:

قدر في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [سورة إبراهيم، الآية:٤٦] وإن كان مكرهم أهلاً لتزول الخ. ويدل لما قلناه ما يأتي عن شرح التسهيل. قوله: (لأن اللام جارة عندهم) أي جارة غير زائدة زياد محضة أي والجار غير الزائد زيادة محضة لا بد له من متعلق. قوله: (إلا أن الناصب عنده أن مضمرة) اعترض بأنه يلزمه الإخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز. وأجيب بما قاله بعضهم من أن الإخبار بالفعل المؤول بالمصدر عن الجثة جائز كما في زيد إما أن يعيش وإما أن يموت وإن لم يجز الإخبار بالمصدر الصريح عنها لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر الصريح، لا سيما وقد التزم إضمار أن فصار منخرطاً في سلك الفعل على أنه يحتمل أن يكون في الكلام حذف. قوله: (ومقتضى قوله مؤكدة) أي مع قوله لنفي الخبر إذ لولاه لأمكن حمل قوله مؤكدة على أنها مقوية للعامل فيوافق ما يأتي عن شرح التسهيل ويكون نفس قول البصريين ولا يرد عليه لزوم الإخبار بالمصدر عن الجثة. وقوله: إنها زائدة أي محضة.

قوله: (لكن قال) أي الناظم في شرحه الخ كذا قال شيخنا وشيخنا السيد وهو الظاهر وأرجع البعض الضمير للشارح ابن الناظم فإنه له شرح على التسهيل كما في الهمع، ثم رأيت في بعض النسخ لكن قال المصنف في شرحه الخ وهو نص في الأول، ورأيت بخط بعض الفضلاء بهامش الهمع عزو العبارة التي في الشرح إلى شرح التسهيل لابن الناظم وهو نص في الثاني والجمع ممكن والله أعلم. قوله: (لصحة الكلام بدونها) هذا ظاهر على تقدير ما يتعدى بنفسه كمريداً دون ما يتعدى باللام كمستعداً إلا أن يراد أن اللام يصح حذفها لفظاً لاطراد حذف الجار مع أن هذا وقال في المغني وجه كونها مؤكدة على رأي البصريين أن الأصل ما كان قاصداً للفعل ونفي قصد الفعل أبلغ من نفيه. قوله: (لا لأنها زائدة) أي محضة بأن يكون دخولها في الكلام كخروجها. وقوله: إذ لو كانت زائدة أي محضة وإلا فلام التقوية زائدة لكن زيادتها غير محضة كما مر. قوله: (لم يكن لنصب الفعل الخ) إذ يلزم عليه الإخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز أي إلا بتكلف فلا ينافي ما مر، فقوله: وجه صحيح خال عن التكلف. قوله: (لام اختصاص) أي دلت على اختصاص الإرادة المنفية بالفعل، وهذا لا ينافي كونها لتقوية العامل أو للتعدية لجواز كونها لهما باعتبارين. قوله: (أو هاماً) هو بمعنى قول البصريين مريداً.

فَمَا جَمعٌ لِيَغلِبَ جَمعَ قومِي مُـقـاوَمـةً ولا فـردٌ لِـفـرْدِ

أي فما كان جمع. ومنه قول أبي الدرداء في الركعتين بعد العصر: ما أنا لأدعهما. **الرابع**: أطلق النافي ومراده ما ينفي الماضي وذلك ما ولم دون لن، لأنها تختص بالمستقبل، وكذلك لا لأنّ نفي غير المستقبل بها قليل. وأما لما فإنها وإن كانت تنفي الماضي لكن تدل على اتصال نفيه بالحال. وأما إن فهي بمعنى ما وإطلاقه يشملها. وزعم كثير من الناس في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [سورة إبراهيم، الآية:٤٦] في قراءة غير الكسائي أنها لام الجحود، لكن يبعده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق، والذي يظهر أنها لام كي وأن إن شرطية، أي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه وإن مكرهم لشدته معداً لأجل زوال الأمور العظام المشبهة في عظمها بالجبال، كما يقال: أنا أشجع من فلان وإن كان معداً للنوازل. **الخامس**: أجاز بعض النحويين حذف لام الجحود وإظهار أن

قوله: (أي فما كان جمع) قال سم: أي ضرورة إلى هذا التقدير اهـ. أي لصحة فما جمع مريد ليغلب الخ. وقد يقال الداعي إليه موافقة النظائر وعبارة الدماميني والشمني ليس ما ذكره في البيت. وقول أبي الدرداء متعيناً لجواز أن يكون المعنى في البيت فما جمع متأهلاً لغلب قومي، وفي قول أبي الدرداء أو ما أنا مريداً لتركهما. قوله: (ما أنا لأدعهما) أي ما كنت فلما حذف الفعل انفصل الضمير. قوله: (أطلق النافي) أي الذي تضمنه قوله ونفي كان. قوله: (وإن كانت تنفي الماضي) أي في المعنى. وقوله: لكن تدل على اتصال نفيه بالحال أي وشرط النافي هنا أن يكون نافياً للحدث في الماضي فقط. قوله: (وأما أن) ألحقها السيوطي وغيره بلن قال: فلا يجوز إن كان زيد ليخرج. قوله: (في قراءة غير الكسائي) أما في قراءته بفتح اللام ورفع الفعل فأن مخففة من الثقيلة واللام للفصل أي وإن مكرهم لتزول منه الأمور المشبهة في عظمها بالجبال كبأس أعدائهم الكثيرين. قوله: (أنها لام الجحود) أي ليس مكرهم أهلاً لتزول منه الجبال أي ما هو كالجبال ثباتاً وتمكناً من آيات الله تعالى وشرائعه وباختلاف المشبه بالجبال على وجهي النفي والإثبات يندفع التنافي بينهما.

قوله: (أن الفعل بعد لام الجحود) أما بعد لام كي فيرفع غير ضمير الاسم السابق. وقوله: لا يرفع إلا ضمير الخ لعل هذا أغلبي لا واجب بدليل تعبيره بيبعده دون يمنعه وأنه يبعد جداً امتناع ما كان زيد ليضربه أبوه، ثم رأيت الدماميني ذكر أن المخرّجين للآية على النفي لا يشترطون رفع الفعل ضمير الاسم السابق. وقوله: الاسم السابق أي المرفوع بفعل الكون. قوله: (شرطية) أي حذف جوابها لعلمه مما قبلها. وقوله: وجزاء مكرهم إشارة إلى تقدير مضاف في الآية. وقوله: وهو أي جزاء مكرهم وقوله: الاسم السابق أي المرفوع بفعل الكون. قوله: (معداً لأجل زوال الخ) كان الأظهر إسقاط أجل وجعل اللام للتعدية صلة معداً أي مهيأ ولا ينافيه أن الفرض كون اللام لام كي لأن المراد بلام كي ما هو أعم من لام التعليل كما مر وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض. قوله: (الأمور العظام) كبأس الجيش الكثير من أعدائهم. قوله: (لأن أن

مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ [سورة يونس، الآية: ٣٧] والصحيح المنع، ولا حجة في الآية لأن أن يفتري في تأويل مصدر هو الخير.

(كذاكَ بعدَ أوْ إذا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعها حتى أوِ إلاّ أنْ خفِي)

أن مبتدأ وخفي خبره وكذاك وبعد متعلقان بخفي، وحتى فاعل يصلح، وإلا عطف عليه: أي كذا يجب إضمار أن بعد أو إذا صلح في موضعها حتى، نحو: لألزمنك أو تقضيني حقي، وقوله:

٨٠٨ ـ لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدرِكَ المُنَى فَمَا انقادَتِ الآمالُ إلاَّ لصابرِ

يفترى في تأويل مصدر) أي وهذا المصدر بمعنى اسم المفعول كما أن القرآن مصدر بمعنى اسم المفعول فحصل التطابق. قوله: (كذاك) الإشارة راجعة إلى أن بعد نفي كان. قوله: (إذا يصلح) أي من حيث المعنى كما سينبه الشارح عليه، وقوله: حتى هو فيما يتطاول. وقوله: أو إلا هو فيما لا يتطاول.

قوله: (متعلقان بخفي) لكن تعلق بعد على وجه الظرفية لخفي وتعلق كذاك على وجه الحالية من فاعل خفي أو الوصفية لمفعول مطلق لخفي أي خفاء كذاك أي كخفاء ذاك. قوله: (أي كذا يجب الخ) هذا بيان لحاصل المعنى وإلا فالتقدير أن خفي بعد أو إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا حال كونه كان بعد نفي كان في وجوب الخفاء أو خفاء كخفاء أن بعد نفي كان في الوجوب، وإنما وجب ليتجانس المتعاطفان صورة بخلاف ما لو قيل: لأطيعن الله أو أن يغفر لي فلا تجانس في الصورة لذكر أن في المعطوف دون المعطوف عليه وقال الجامي: وأما الفاء والواو وأو فلأنها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها. قال ابن الناظم: وإنما نصب المضارع بعد أو هذه ليفرقوا بين أو التي لمجرد العطف المفيدة مساواة ما بعدها لما قبلها في الشك مثلاً وأو التي تقتضي مخالفة ما بعدها لما قبلها في ذلك فإن ما قبلها محقق الوقوع حتى يحصل ما بعدها وكان النصب بعد هذه بأن مضمرة لا بها نفسها لعدم اختصاصها.

قوله: (نحو لألزمنك الخ) لا يتعين في هذا المثال تقدير حتى بل هو صالح للتقديرات الثلاثة التعليل والغاية والاستثناء من الأزمان كما قاله الشارح في شرحه على التوضيح قال: ويتعين الأول في نحو: لأطيعن الله أو يغفر لي. والثاني في نحو: لأنتظرنه أو يجيء. والثالث في نحو: لأقتلن الكافر أو يسلم اهـ. وقد يقال: لأنتظرنه أو يجيء صالح للاستثناء فتأمل. وأما لأستسهلن الخ فصالح

---

٨٠٨ ـ هو من الطويل. يقال استسهل أمره: أي عده سهلاً. والشاهد في: أو أدرك المنى، حيث جاءت أو فيه بمعنى حتى التي بمعنى إلى. وانتصب الفعل بعدها بأن مضمرة كما في: لألزمنك أو تقضيني حقي: أي إلى أن تقضيني. والمنى بالضم: جمع منية. والآمال: جمع أمل.

أو إلا كقولك: لأقتلن الكافر أو يسلم. وقوله:

٨٠٩ ـ وكنتُ إذا غَمَزْتُ قَناةَ قومٍ كَسرْتُ كُعوبَها أوْ تَسْتقيمَا

ويحتمل الوجهين قوله:

فَقلْتُ لَهُ لاَ تَبْكِ عَينُكَ إنما نُحاوِلُ مُلكاً أو نَموتَ فَنُعذَرَا

واحترز بقوله إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا من التي لا يصلح في موضعها أحد الحرفين، فإن المضارع إذا ورد بعدها منصوباً جاز إظهار أن كقوله:

٨١٠ ـ ولَوْلاَ رِجالٌ مِن رِزامٍ أعِزَّةٌ وآلُ سُبَيْعٍ أوْ أسُوءَكَ عَلْقَمَا

للتعليل والغاية وجوز أبو حيان أن تكون أو فيه للاستثناء. قال الدماميني: وليس بشيء اهـ وفيه نظر. قوله: (المنى) جمع منية ما يتمنى والمراد بالآمال المأمولات وبانقيادها حصولها قاله الشمني. قوله: (وكنت إذا غمزت الخ) بالغين والزاي المعجمتين عصرت والقناة بالقاف والنون الرمح والكعوب النواشز في أطراف الأنابيب، وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله إذا أخذ في إصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها فسادهم إلا أن يحصل صلاحهم بحاله إذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعاً يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك إلا أن تستقيم اهـ تصريح. ويظهر صحة تقدير حتى بمعنييها أيضاً في هذا البيت فتدبر.

فائدة: قال شارح أبيات الإيضاح: وقع هذا البيت في قصيدة لزياد الأعجم غالبها مرفوع القوافي وبعضها مجرورها. وقال الزمخشري في شرح أبيات الكتاب: أبيات القصيدة غير منصوبة وإنما أنشده سيبويه منصوباً لأنه سمعه كذلك ممن يستشهد بقوله: وإنشاد الأبيات على الوقف مذهب لبعض العرب فإن أنشد بيت منها أنشد على حقه من الإعراب وإن أنشد جميعها أنشد على الموقف من شرح شواهد المغني للسيوطي.

قوله: (إذا ورد بعدها منصوباً) فيه إشارة إلى جواز وروده بعدها مرفوعاً لعدم تقدير ناصب. قوله: (ولولا رجال الخ) رزام براء مكسورة فزاي حي من تميم وأعزة صفة ثانية لرجال وآل سبيع بالتصغير حي أيضاً وهو معطوف على رجال لارزام فيما يظهر لئلا يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بأجنبي وهو أعزة والشاهد في أو أسوءك فإنه منصوب بأن مضمرة جوازاً لعدم صحة

---

٨٠٩ ـ قاله زياد الأعجم. من الوافر. والقناة: الرمح. وكعوب الرمح: النواشز في أطراف الأنابيب. والشاهد في أو تستقيما حيث جاءت فيه أو بمعنى إلا في الاستثناء، فانتصب المضارع بعدها بإضمار أن، كما في لأقتلنه أو يسلم. والمعنى: إلا أن تستقيما.

٨١٠ ـ قاله الحصين بن حمام المري، من الطويل. ورجال: مبتدأ تخصص بالصفة، وهي من رزام: حي من تميم. وأعزة: صفة أخرى. والخبر محذوف: أي موجودون. والشاهد في أو أسوءك: حيث نصب بتقدير أن بعد أو العاطفة. قوله علقما: منادى مرخم: أي يا علقمة.

تنبيهات: **الأول**: قال في شرح الكافية: وتقدير إلا وحتى - في موضع أو - تقدير لحظ فيه المعنى دون الإعراب، والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل أو مصدر وبعدها أن ناصبة للفعل وهما في تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها، فتقدير لأنتظرنه أو يقدم: ليكونن انتظار أو قدوم، وتقدير لأقتلن الكافر أو يسلم: ليكونن قتله أو إسلامه، وكذلك العمل في غيرهما. **الثاني**: ذهب الكسائي إلى أن أو المذكورة ناصبة بنفسها، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة، والصحيح أن النصب بأن مضمرة بعدها لأن أو حرف عطف فلا عمل لها، ولكنها عطفت مصدراً مقدراً على مصدر متوهم، من ثم لزم إضمار أن بعدها. **الثالث**: قوله إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا أحسن من قوله في التسهيل بعد أو

تقدير أو بأحد الحرفين إذ المعنى لولا رجال وإساءتك وعلقم قال العيني: منادى مرخم أي يا علقمة وبهذا التقدير يعلم ما في كلام البعض من الإيهام. قوله: (المرتب على اللفظ) أي الذي يقتضيه لفظ الفعل المنصوب بعد أو بأن المقدرة ولفظ أو التي لأحد الشيئين لاقتضاء الأول كون ما بعد أو مصدراً مؤولاً والثاني كون المعطوف عليه مصدراً كالمعطوف ليتجانس الشيئان اللذان أو لأحدهما.

قوله: (أن يقدر قبل أو مصدر) أي يتوهم ويلحظ قبلها مصدر متصيد من الفعل السابق فلا ينافي قوله الآتي ولكن عطفت مصدراً مقدراً على مصدر متوهم، وإنما قدر لأن الفعل بعد أو مؤول بمصدر ولا يصح عطف الاسم على الفعل إلا في نحو: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٩٥] على ما سبق في آخر العطف، فلا بد أن يكون المعطوف عليه هنا اسماً والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم. قوله: (ليكونن) بفتح اللام. قوله: (في غيرهما) أي غير المثالين المذكورين. قوله: (انتصب بالمخالفة) أي مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه اهـ همع. ونقض بنحو ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فإن الثاني خالف الأول في المعنى، ولم يختلف في الإعراب إلا أن يخص ذلك بالفعل لضعفه عن الاسم في الإعراب. قوله: (إن النصب بأن الخ) ولذا لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها وبين الفعل لأنها حرف عطف وجوز الأخفش الفصل بينهما بالشرط نحو: لألزمنك أو إن شاء الله تقضيني حقي. سيوطي. قوله: (ولكنها عطفت) لعل الاستدراك لرفع ما يتوهم من قوله حرف عطف من ظهور المتعاطفين كما هو الغالب. قوله: (متوهم) إنما كان متوهماً لعدم آلة السبك لفظاً وتقديراً.

قوله: (ومن ثم) أي من أجل أنها عطفت مصدراً مقدراً على مصدر متوهم لزم إضمار أن بعدها وفيه أنه لا يتسبب عن عطفها مصدراً مقدراً على مصدر متوهم لزوم إضمار أن ولا إضمارها إذ لو ظهرت لم تخرج عن عطفها مصدراً مقدراً أي من أن والفعل على مصدر متوهم، فكان عليه أن يعلل اللزوم بتجانس المتعاطفين في الصورة كما مر، وبهذا علم ما في قول البعض تبعاً لشيخنا

الواقعة موقع إلى أن أو إلا أن لأن لحتى معنيين كلاهما يصح هنا: الأول الغاية مثل إلى والثاني: التعليل مثل كي، فيشمل كلامه هنا نحو لأرضينّ الله أو يغفر لي بخلاف كلام التسهيل لأن المعنى حتى يغفر لي بمعنى كي يغفر لي. وقد بان لك أن قول الشارح يريد حتى بمعنى إلى لا التي بمعنى كي لا وجه له. وكلتا العبارتين خير من قول الشارح بعد أو بمعنى إلى أو إلا فإنه يوهم أن أو ترادف الحرفين وليس كذلك، بل هي أو العاطفة كما مر (وبعدَ حتى هكذا إضْمارُ أن حَتْمٌ) أي واجب. والغالب في حتى حينئذ أن تكون للغاية نحو: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [سورة طه، الآية: ٩١] وعلامتها أن يصلح في موضعها إلى وقد تكون للتعليل (كجُدْ حتى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ) وعلامتها أن يصلح في موضعها كي، وزاد في التسهيل أنها تكون بمعنى إلا أن كقوله:

الأولى أن يقال: ومن ثم أضمرت أن بعدها لأن عطفها ما ذكر لا يقتضي لزوم إضمار أن. قوله: (موقع إلى أن أو إلا أن) الصواب حذف أن فإن أو إنما وقعت موقع إلى وحدها أو إلا وحدها اهـ دماميني، أي لأنها لو كانت بمعنى إلى أن أو إلا أن لزم التكرار، إذ النصب بأن مضمرة بعدها على الراجح، وقد يجاب بأن المراد الواقعة مع المضمر بعدها موقع إلى أن أو إلا أن.

قوله: (لأن لحتى معنيين الخ) وجه الشارح الأحسنية بما حاصله عموم كلامه هنا وتوجه أيضاً بسلامته من الاعتراض على كلامه في التسهيل بما مر عن الدماميني. قوله: (بمعنى كي يغفر لي) ولا يناسب هنا معنى إلى ولا معنى إلا لأنه يوهم انقطاع الإرضاء إذا حصل الغفران سم. قوله: (فإنه يوهم الخ) أي إيهاماً قوياً إذ أصل الإيهام موجود في العبارتين أيضاً. أفاده سم. قوله: (وبعد حتى) الجارة ومن أحكامها أنها لا يفصل بينها وبين الفعل شيء وأجازه بعضهم بالظرف والشرط الماضي والقسم والجار والمجرور والمفعول اهـ سيوطي، والظرف متعلق بإضمار الذي هو مبتدأ وهكذا إما متعلق أيضاً بإضمار والخبر حتم فيكون قوله هكذا توكيداً لأن معناه كالإضمار السابق في الوجوب والوجوب مستفاد من قوله حتم، وعلى هذا اقتصروا فحكموا بأن قول المصنف هكذا حشو. وأما خبر، وقوله حتم خبر ثان جيء به لبيان وجه الشبه وعلى هذا فلا يكون في كلامه توكيد لعدم استفادة التحتم من التشبيه لاحتمال أنه في نصب المضارع بها فقط. قوله: (والغالب في حتى حينئذ) أي حين إذ أضمرت أن بعدها أن تكون للغاية هذا مخالف لقول الجامي الأغلب فيها أن تستعمل بمعنى كي اهـ. وإنما تكون للغاية إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها وللتعليل إذا كان مسبباً عما قبلها كذا في التصريح، واحترز بقوله حينئذ عن حتى الابتدائية فإنها بمعنى الفاء. قوله: (كجد حتى تسرّ) الغاية هنا ممكنة أيضاً سم.

قوله: (بمعنى إلا أن) الصواب إسقاط أن لما تقدم قيل إلا التي حتى تكون بمعناها للاستثناء المنقطع وقال الدماميني: سواء كان الاستثناء متصلاً أو منقطعاً وجعل الاستثناء في والله لا أفعل حتى

٨١١ ـ لَيْسَ العطاءُ مِنَ الفُضولِ سماحةً حتى تجود وما لَديك قليلُ

وهذا المعنى على غرابته ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم: والله لا أفعل إلا أن تفعل المعنى حتى أن تفعل. وصرّح به ابن هشام الخضراوي. ونقله أبو البقاء عن بعضهم في: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ﴾ [سورة البقرة، الآية:١٠٢] والظاهر في هذه الآية خلافه. وأن المراد معنى الغاية. نعم هو ظاهر في قوله:

تفعل أي إلا أن تفعل متصلاً مفرغاً للظرف، إذ المعنى لا أفعل وقتاً من الأوقات إلا وقت فعلك ويظهر أن الغاية ممكنة فيه وفي البيت الآتي منقطعاً إذ المعنى ليس العطاء في حال الغنى سماحة لكن في حال الفقر والغاية ممكنة فيه كما قاله الفاكهي تبعاً للدماميني وابن الناظم، لكن نظر فيه سم بأن النفي قبل حتى لا ينقطع عما بعدها بل هو ثابت مع ثبوته فكيف تكون غائية؟ فتأمل، ولا تنافي بين كونها جارة وكونها بمعنى إلا لأن عمل الجر ثبت مع إفادة الاستثناء كخلا وحاشا إذا جرّ بهما. قوله: (من الفضول) جمع فضل وهو الزيادة والمراد زيادات المال وهي ما لا يحتاج إليه منه. دماميني. قوله: (على غرابته) أي مع غرابته. قوله: (حتى أن تفعل) ففسر إلا بحتى فاقتضى أن حتى تكون بمعنى إلا. قوله: (حتى يقولا) أي إلا أن يقولا والاستثناء مفرّغ للظرف والمعنى وما يعلمان أحداً في وقت إلا وقت أن يقولا الخ.

قوله: (وإن المراد معنى الغاية) أي يمتد انتفاء تعليمهما إلى وقت قولهما ذلك، واعترضه الدماميني بأن هذا وإن أمكن لكن لا مرجح له حتى يكون هو الظاهر دون الاستثناء. قوله: (نعم هو) أي كون حتى بمعنى إلا ظاهر في قوله والله الخ. والمعنى: لا أترك الأخذ بثأر شيخي أي الحسين بن علي إلا أن أقتل هذين الحيين أي لكن أقتل هذين الحيين فالاستثناء منقطع كما قاله الدماميني ونقله في الهمع عن ابن هشام الخضراوي مقتصراً عليه وتصحيح البعض تبعاً لشيخنا كونه متصلاً لأن قتل الحيين أخذ بالثار باطل، لأن المعنى حينئذ لا أترك أخذ ثأر شيخي إلا قتل الحيين فأتركه وهو فاسد ولا يصح كونها للغاية لأن المعنى عليه يمتد انتفاء ترك الأخذ بالثار إلى قتل الحيين فينقطع الانتفاء ويوجد الترك وهو فاسد، وأما كونها للتعليل أي ينتفي الترك المذكور لكوني أقتل الحيين فصحيح لولا ما أفاده الشارح، وصرح به الشيخ خالد من أن حتى التعليلية هي التي ما بعدها مسبب عما قبلها لأن ما بعد حتى في البيت ليس مسبباً عما قبلها كما قاله الشارح بل هو سبب لما قبلها، فعلم ما في تجويز الشمني وتبعه شيخنا والبعض كونها للغاية وكونها للتعليل فكن ممن يعرف الرجال بالحق. وما مر من أن المراد بشيخ الشاعر الحسين بن علي هو ما ذكره بعضهم، والذي قاله الدماميني والشمني والسيوطي أن قائل البيت امرؤ القيس بن حجر حين بلغه أن بني أسد قتلت أباه وأن المراد بشيخه أبوه.

---

٨١١ ـ هو من الكامل. وأراد بالفضول: المال الزائد. والسماحة: الجود. والشاهد في حتى تجود: فإن حتى بمعنى الاستثناء، والواو في وما لديك: للحال.

والـلـهِ لا يَـذْهَـبُ شَـيـخي بـاطِـلاَ ... حـتـى أُبـيـرَ مـالِـكـاً وكـاهِـلاَ

لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسبباً عنه. **تنبيه**: ذهب الكوفيون إلى أن حتى ناصبة بنفسها وأجازوا إظهار أن بعدها توكيداً كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود (وتِلْوَ حتى حالاً أو مُؤوَّلا بهِ) أي بالحال (ارْفعنَّ) حتماً (وانصِب المُسْتقبَلا) أي لا ينصب الفعل بعد حتى إلا إذا كان مستقبلاً، ثم إن كان استقباله حقيقياً بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم فالنصب واجب نحو: لأسيرن حتى أدخل المدينة وكالآية السابقة. وإن كان غير حقيقي بأن كان بالنسبة إلى ما قبلها

قوله: (حتى أبير) بهمزة مضمومة فموحدة فراء أو دال مهملة من أباره الله أو أباده أهلكه ومالك وكاهل قبيلتان من بني أسد قاله الشمني. قوله: (لأن ما بعدها) وهو قتل الحيين ليس غاية لما قبلها وهو انتفاء ترك الأخذ بالثأر ولا مسبباً عما قبلها بل هو سبب له أي فلم يصح كونها غائية ولا تعليلية فثبت كونها استثنائية إذ لا تخرج حتى في البيت عن المعاني الثلاثة فإذا انتفى اثنان تعين الثالث فلا غبار على التعليل خلافاً للبعض، وقول شيخنا هذا يعني النفي في كلام الشارح بحسب الظاهر وإن كانت الغاية والتعليل محتملين احتمالاً مرجوحاً علم رده مما أسلفناه فتنبه. قوله: (أو مؤولاً به) أي أو غير حال من ماض أو مستقبل مؤولاً به. قوله: (ارفعن حتماً) لأن نصبه بتقدير أن وهي للاستقبال والحال ينافيه. قوله: (وانصب المستقبلا) أي وجوباً إن كان الاستقبال حقيقياً بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم وجوازاً إن لم يكن حقيقياً بأن كان بالنسبة إلى ما قبل حتى، والمراد المستقبل الذي لم يؤول بالحال كما قاله سم لوجوب رفع المستقبل المؤول به وإنما شرط في نصب المضارع استقباله لأن نصبه بأن المضمرة وهي تخلصه للاستقبال. قوله: (إلى زمن التكلم) أي بالكلام الذي وقع فيه حتى.

قوله: (وكالآية السابقة) وهي لن نبرح عليه الخ، وقد يقال إنها من القسم الثاني فإن العكوف عليه ورجوع موسى ماضيان بالنسبة إلى زمن النزول والرجوع مستقبل بالنسبة إلى العكوف فهو على حد الزلزال، وقول الرسول في الآية الآتية والجواب أن قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ ﴾ [سورة طه، الآية:٩١] الخ فيه حكاية كلامهم وعبارتهم الصادرة فالمنظر فالمنظور إليه فيه هو المحكي لا الحكاية، ورجوع موسى مستقبل بالنسبة إلى زمن التكلم بالمحكي لأنه المعتبر في المحكي بخلاف ما في الآية الآتية فإنه ليس حكاية لكلام آخر بل هو إخبار منه فينظر فيه لزمن النزول لأنه زمن التكلم بالنظر إليه اهـ سم. والحاصل أن ما كان حكاية كلام ينظر فيه لزمن المحكي وهو وقت حصول الواقعة وما كان غير حكاية كلام ينظر فيه لزمن الإخبار لنا. قوله: (بالنسبة إلى ما قبلها) أي لزمن الفعل قبلها قال سم: أي ولم يكن للحال حقيقة بدليل ما يأتي أنه يجب رفع الحال حقيقة مع أنه قد يكون مستقبلاً بالنسبة لما قبلها نحو: سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك حال الدخول اهـ. وقوله خاصة أي لا بالنسبة إلى زمن التكلم.

خاصة فالنصب جائز لا واجب نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢١٤] فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا فالرفع ـ وبه قرأ نافع ـ على تأويله بالحال، والنصب ـ وبه قرأ غيره ـ على تأويله بالمستقبل: فالأول: يقدر اتصاف المخبر عنه وهو الرسول والذين آمنوا معه بالدخول في القول فهو حال بالنسبة إلى تلك الحال. والثاني يقدر اتصافه بالعزم عليه فهو مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال. ولا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط: **الأول**: أن يكون حالاً، إما حقيقة نحو: سرت حتى أدخلها إذا قلت

قوله: (وزلزلوا) أزعجوا إزعاجاً شديداً شبيهاً بالزلزلة. قوله: (الرسول) وهو اليسع أو شعياء. دماميني. قوله: (فإن قولهم) أي الرسول والذين آمنوا معه. قوله: (إلى زمن قص ذلك علينا) أي زمن تكلم جبريل بالآية وهو زمن نزولها أي لأنه ماض بالنظر إلى زمن القص. قوله: (على تأويله بالحال) بأن يقدر القول الماضي واقعاً في الحال أي في زمن التكلم لاستحضار صورته العجيبة فكأنه قيل حتى حالتهم الآن أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون. قوله: (على تأويله بالمستقبل) بأن يقدر أنهم في الحال عازمون على القول فيلزم استقبال القول على ما سيشير إليه الشارح. قوله: (فالأول الخ) عبارة الدماميني: قال ابن الحاجب من رفع يقول فعلى إرادة الإخبار بوقوع شيئين الزلزال والقول لكن الخبر الأول على وجه الحقيقة والثاني على حكاية الحال، والمراد مع ذلك الإعلام بأمر ثالث وهو تسبب القول عن الزلزال ومن نصب، فعلى إرادة الإخبار بوقوع شيء واحد وهو الزلزال وبأن شيئاً آخر كان مترقباً وقوعه عند حصول الزلزال وهو القول وليس فيه إخبار بوقوع القول كما في قراءة الرفع، وإن كان الوقوع ثابتاً في نفس الأمر ولكن ثبوته بدليل آخر لا من هذه القراءة. قلت: وذلك الدليل هو قراءة الرفع لأن القراءتين كالآيتين وإنما قدر القول مترقباً في قراءة النصب ليكون مستقبلاً إذ لو قدر واقعاً لكان حالاً على وجه الحكاية لأمر ماض فلم ينصب، وعلى النصب يحتمل أن تكون حتى بمعنى إلى وأن تكون بمعنى كي وعلى الرفع حتى حرف ابتداء اهـ.

قوله: (بالدخول في القول) أي زمن التكلم فالماضي فرض حاصلاً في الحال، ولو قال بالقول بدل بالدخول في القول لكان أوضح. قوله: (فهو) أي القول حال بالنسبة إلى تلك الحال أي باعتبار تلك الحال وهي تقدير اتصافهم بالقول زمن التكلم. قوله: (والثاني يقدر الخ) فرض هذا التأويل فيما إذا كان الفعل قد مضى، وهل يأتي فيما إذا كان الفعل حالاً حقيقة؟ وقد يقال إتيانه فيه أولوي وأقرب إلى اعتبار استقباليته من الماضي فيحتمل أن وجوب الرفع في الحال حقيقة ما لم يؤول بالمستقبل، وفي كلام الرضي والجامي ما يوافقه، ولكن يخالفه ظاهر ما في المغني، وظاهر قول الدماميني في شرح التسهيل تلخيص مسألة حتى بأسهل طريق أن يقال: إن صلح المضارع بعدها لوقوع الماضي موقعه نحو: حتى يقول الرسول جاز فيه الرفع والنصب وإلا فإن كان حاضراً فالرفع أو مستقبلاً فالنصب اهـ أفاده سم. قوله: (بالعزم عليه) أي القول فهو أي القول مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال أي باعتبار تلك الحال وهي تقدير اتصافهم بالعزم زمن التكلم على القول.

ذلك وأنت في حالة الدخول، والرفع حينئذ واجب، أو تأويلاً نحو: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢١٤] في قراءة نافع. والرفع حينئذ جائز كما مر. **الثاني**: أن يكون مسبباً عما قبلها فيمتنع الرفع في نحو: لأسيرن حتى تطلع الشمس، وما سرت حتى أدخلها، وأسرت حتى تدخلها لانتفاء السببية: أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير. وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير. وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق، ويجوز الرفع في أيهم سار حتى يدخلها، ومتى سرت حتى تدخلها لأن السير محقق وإنما الشك في عين الفاعل أو في عين الزمان، وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجاباً ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة. ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على

قوله: **(والرفع حينئذ واجب)** ما لم يؤول بالمستقبل التأويل السابق على ما فيه.

قوله: **(أو تأويلاً نحو حتى يقول الخ)** ونحو: سرت حتى أدخلها تريد فأنا الآن متمكن من الدخول. وحاصلهما أن يكون الماضي أو المستقبل قدر أنه موجود في الحال اهـ دماميني. فعلم أن من الحال المقدرة تقدير المستقبل حاضراً سم. قوله: **(والرفع حينئذ جائز كما مر)** فيه عندي نظر لأن رفع المؤول بالحال واجب كما قال المصنف والشارح سابقاً وتلو حتى حالاً أو مؤولاً به أي بالحال ارفعن حتماً اهـ. والذي مر إنما هو جواز الرفع والنصب إذا كان الاستقبال بالنسبة إلى زمن الفعل قبل حتى، فالرفع على التأويل بالحال والنصب على التأويل بالمستقبل ثم رأيت في المغني وشرحه للدماميني التصريح بأن المضارع إذا كان للحال المحكية تحتم رفعه لأن النصب بأن يناقض قصد الحكاية وأن محل نصبه إذا لم تقصد الحكاية وهو يؤيد النظر هذا. وقال السيوطي: حكى الجرمي أن من العرب من ينصب بحتى في كل شيء قال أبو حيان: وهي لغة شاذة.

قوله: (أن يكون مسبباً عما قبلها) أي ليحصل الربط معنى ويؤخذ من كلامه بعد أنه لا بد من وقوع السبب خارجاً. قوله: (وما سرت حتى أدخلها) نعم إن انتقض النفي نحو: ما سرت إلا يوماً حتى أدخلها جاز الرفع لعدم انتفاء السببية، وأما قلما سرت حتى أدخلها فإن أردت نفي السير وهو الأغلب في كلامهم وجب النصب، وإن أردت التقليل جاز الرفع على ضعف نقله شيخنا عن الرضي ثم رأيت الدماميني ذكره. قوله: (فلأن السبب لم يتحقق) أي للاستفهام عنه فلو رفع لزم تحقق وقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وذلك لا يصح أفاده في التصريح. قوله: (وأجاز الأخفش الخ) قال الرضي نقلاً عن الأخفش: إلا أن العرب لم تتكلم به قال الدماميني: والذي يظهر إجراء ما قاله الأخفش في الاستفهام أيضاً بأن يقدر الكلام خالياً عن الاستفهام ثم أدخلت أداته على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة كأن يقول شخص لآخر: سرت حتى تدخلها فشككت أنت في صدق الخبر فتقول أنت للمخاطب: هل سرت حتى تدخلها؟ أي هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح؟ اهـ. قوله: (على الكلام بأسره) فيكون التقدير ما سرت فأنا لا أدخلها.

سيبويه لم يمنع الرفع فيها وإنما منعه إذا كان النفي مسلطاً على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك. **الثالث**: أن يكون فضلة فيجب النصب في نحو: سيري حتى أدخلها، وكذا في كان سيري أمس حتى أدخلها إن قدرت كان ناقصة ولم تقدر الظرف خبراً اهـ.

تنبيهات: **الأول**: تجيء حتى في الكلام على ثلاثة أضرب: جارة وعاطفة وقد مرتا، وابتدائية أي حرف تبتدأ بعده الجمل أي تستأنف، فتدخل على الجمل الإسمية كقوله:

٨١٢ ـ فَما زَالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِماءَها　　　بِدَجْلَةَ حتَّى ماءُ دِجلةَ أَشْكَلُ

وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقوله:

يُغْشَوْنَ حتَّى ما تَهِرُّ كِلابُهم

وقراءة نافع ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢١٤] وعلى الفعلية التي فعلها ماض نحو: ﴿حَتَّىٰ عَفَوا۟ وَّقَالُوا۟﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٩٥] وزعم المصنف أن حتى هذه جارة ونوزع في

قوله: (لم يمنع الرفع فيها) أي لوجود الشرط لأن عدم السير يتسبب عنه عدم الدخول أي فلا خلاف في الحقيقة. قوله: (أن يكون فضلة) لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر لأنه إذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فالجملة بعدها مستأنفة تصريح. قوله: (فيجب النصب في نحو سيري الخ) ينبغي ما لم يتمّ الكلام بتقدير مبتدأ أو خبر وإلا لم يجب اهـ سم. أي وقامت قرينة على التقدير. قوله: (إن قدرت الخ) فإن قدرت كان تامة أو قدر الظرف وهو أمسىٔ خبراً جاز الرفع لأن ما بعد حتى فضلة. قوله: (على ثلاثة أضرب) أي كائنة على ثلاثة أقسام من كينونة المجمل على المفصل أو الجنس على الأنواع، فإبدال جارة وعاطفة وابتدائية من ثلاثة أضرب صحيح، وإن كان بحيث لو أسقط المبدل منه صار التركيب غير مألوف فتدبر. قوله: (جارة) وهي ثلاثة أقسام غائية وتعليلية واستثنائية كما تقدم. قوله: (وابتدائية) قال شيخنا السيد مقتضى كلامه هنا والتنبيه الثالث أن الابتدائية ليست غائية، والذي في المغني وشرح جمع الجوامع للمحلي أنها غائية أي غير جارة. قوله: (أي حرف تبتدأ بعده الجمل) فالابتدائية هي الداخلة على الجمل اسمية أو فعلية. قوله: (فما زالت القتلى الخ) تمج أي تقذف ودجلة بكسر الدال نهر العراق والأشكل الأبيض الذي يخالطه حمرة اهـ زكريا. وقوله بكسر الدال أي وفتحها.

قوله: (يغشون) بغين معجمة مبني للمجهول أي يؤتون وتهر من هر من باب ضرب أي صوّت كذا في المصباح أي حتى ما تصوت على الضيوف لكثرتهم أو اشتغالها بآثار القرى يصف قوماً بكثرة غشيان الضيوف لهم. قوله: (إن حتى هذه) أي الداخلة على الماضي نحو حتى عفوا كما في

---

٨١٢ ـ قاله جرير بن الخطفي من قصيدة من الطويل يهجو بها الأخطل، وتمج أن تقذف: خبر ما زالت. والباء في بدجلة: ظرفية وهو نهر العراق. وحتى حرف ابتداء. وفيه الشاهد حيث دخلت على الجملة الاسمية. والأشكل: الذي تخالطه حمرة، وعين شكلاء: إذا خالط بياضها حمرة.

ذلك. **الثاني**: إذا كان الفعل حالاً أو مؤولاً به فحتى ابتدائية، وإذا كان مستقبلاً أو مؤولاً به فهي الجارة وأن مضمرة بعدها كما تقدم. **الثالث**: علامة كونه حالاً أو مؤوّلاً به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى، ويجب حينئذ أن يكون ما بعدها فضلة مسبباً عما قبلها اهـ.

(وبَعْدَ فَا جوابِ نَفْيٍ أو طَلَبْ مَحْضَيْنِ أَنْ وسَتْرها حَتمٌ نَصَبْ)

أن مبتدأ ونصب خبرها، وسترها حتم مبتدأ وخبر ....

حواشي زكريا. وقوله: جارة أي للمصدر المنسبك من أن مضمرة والفعل. قوله: (وبعد فا) هي فاء السببية أي التي قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها بقرينة العدول عن العطف على الفعل إلى النصب. وقوله: جواب نفي أو طلب سمي جواباً لأن ما قبله من النفي والطلب المحضين لما كان غير ثابت المضمون أشبه الشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع فيكون ما بعد الفاء كالجواب للشرط، قال الحفيد: وسواء النفي بالحرف كما أو الفعل كليس أو الاسم كغير والتقليل المراد به النفي كالنفي نحو: قلما تأتينا فتحدثنا وربما نفي بقد فنصب الجواب بعدها نحو: قد كنت في خير فتعرفه قاله السيوطي، ويزاد خامس وهو التشبيه المراد به النفي كما سينبه عليه الشارح.

قوله: (محضين) اعترض ابن هشام تقييد النفي بالمحض بأنه يخرج تالي التقرير نحو: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ﴾ [سورة الحج، الآية:٤٦] لكن في العمدة وشرحها أن تالي التقرير لا ينصب جوابه، وفي التوضيح أن مما احترز عنه بتقييد النفي بالمحض النفي التالي تقريراً نحو: ألم تأتني فأحسن إليك إذا لم ترد الاستفهام الحقيقي، قال خالد: فثبت أن الاستفهام التقريري يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب جوابه لعدم تمحض النفي وما ورد منه منصوباً فلمراعاة صورة النفي وإن كان تالياً تقريراً أو لأنه جواب الاستفهام اهـ. وقال في المغني: ولكون جواب الشيء مسبباً عنه امتنع النصب جواباً للاستفهام في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [سورة الحج، الآية:٦٣] فتصبح الأرض مخضرة لأن رؤية إنزال الماء ليست سبب اخضرار الأرض بل سببه نفس إنزال الماء بخلافه في آية ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُواْ﴾ [سورة الحج، الآية:٤٦] لأن السير في الأرض سبب كمال العقل هذا هو الصواب اهـ بإيضاح من الشمني وعليه فيكون في النفي التالي تقريراً تفصيل لكن تعليل خالد بمراعاة صورة النفي أو الاستفهام قد يقتضي جواز النصب في آية ﴿أَلَمْ تَرَوْاْ﴾ [سورة الحج، الآية:٦٣] فلعل المراد مراعاتهما شذوذاً أو هو موافقة لقول حكاه في المغني، ورده أن النصب في الآية جائز عربية كما في آية ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُواْ﴾ [سورة الحج، الآية:٤٦] لكن قصد العطف على أنزل بتأويل تصبح بأصبحت، ويوافق هذا القول قول الهمع لا فرق في النفي بين كونه محضاً نحو: لا يقضي عليهم فيموتوا أولاً بأن نقض بإلا نحو ما تأتينا فتحدثنا إلا بخير، أو دخلت عليه أداة الاستفهام التقريري نحو: ألم تأتنا فتحدثنا، ويجوز في هذا الجزم والرفع أيضاً اهـ ملخصاً فتأمل واعترض سم تقييد الطلب بالمحض بأنه يوهم رجوعه لكل أنواعه مع أنه خاص منها بالأمر والنهي والدعاء ومعنى كون الثلاثة محضة أن تكون بفعل صريح في ذلك.

في موضع الحال من فاعل نصب، وبعد متعلق بنصب. يعني أن تنصب الفعل مضمرة بعد فاء جواب نفي نحو: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [سورة فاطر، الآية: ٣٦] أو جواب طلب وهو إما أمر أو نهي أو دعاء أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو تمن. فالأمر نحو قوله:

٨١٣ ـ يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحَا إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

والنهي نحو: ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾ [سورة طه، الآية: ٦١] وقوله:

لاَ يَخْدَعَنَّكَ مأثورٌ وإنْ قَدُمَتْ تِراثُهُ فَيَحِقَّ الحزنُ والنَّدمُ

قوله: (في موضع الحال) أي أو معترضة. قوله: (وبعد متعلق بنصب) وجعله ابن المصنف حالاً من مفعوله المحذوف أي نصب الفعل واقعاً بعد ما ذكر. قوله: (لا يقضي عليهم فيموتوا) أي لا يحكم عليهم بالموت فيموتوا أي لا يكون قضاء عليهم فموت لهم لانتفاء المسبب بانتفاء سببه وهو القضاء به، وإنما قدروا هذا التقدير فيه وفيما يأتي لاقتضاء أن المقدرة كون ما بعد الفاء مصدراً، ولا يصح عطف الاسم على الفعل إلا في نحو: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٩٥] كما تقدم، فلا بد أن يكون المعطوف عليه اسماً والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم، وهذا كما في المغني من العطف المسمى بالعطف على المعنى، والعطف على التوهم فاعرفه. وفي قول شيخنا والبعض استرواحاً بقول الشارح بعد على معنى ما تأتينا محدثاً أي لا يقضي عليهم ميتين نظر، لتصريحهم بأن ما بعد الفاء مسبب عما قبلها فيكون متأخراً عنه، والحالية تقتضي خلاف ذلك، ويمكن دفع هذا بأن يراد بالقضاء بالموت تعلق الإرادة به تنجيزاً فيما لا يزال والموت مقارن له وجوداً متأخر رتبة فتدبر. قوله: (أما أمر الخ) أي أو ترجّ كما يأتي فالجملة مع المنفي المتقدم تسعة مجموعة في قول بعضهم:

مروانه وادع وسل واعرض لحضهم تمنّ وارج كذاك النفي قد كملا

والفرق بين العرض والتحضيض أن الأول الطلب بلين ورفق والثاني الطلب بحثّ وإزعاج. قوله: (أو استفهام) أي بأي أداة كانت وقد يحذف السبب بعد الاستفهام لوضوح المعنى نحو متى فأسير معك أي متى تسير. قوله: (يا ناق الخ) ناق مرخم ناقة والعنق بفتحتين ضرب من السير أي ليكن منك سير فاستراحة وكذا يقال فيما يأتي. قوله: (فيسحتكم) بضم الياء وكسر الحاء أو بفتحهما أي يهلككم. قوله: (لا يخدعنك مأثور الخ) المأثور بالمثلثة المال المتروك والتراث الوراث فأبدلت الواو تاء، ولعل معنى وإن قدمت تراثة رأى وإن تقادمت وارثوه من غيرهم وهو باق عندهم فإنه لا

---

٨١٣ ـ قاله أبو النجم العجلي، وناق منادى مرخم: أي يا ناقة. وعنقا نصب على أنه نائب عن المصدر أو صفة مصدر محذوف: أي سيراً عنقاً، وهو ضرب من السير. والفسيح، الواسع، نعت. والشاهد في فنستريحا حيث نصب لأنه جواب الأمر بالفاء. وهذا بلا خلاف إلا ما نقل عن العلاء بن شبابة أنه كان لا يجيز ذلك، وهو محجوج به. قلت له: أنّ يقول هذا ضرورة.

والدعاء نحو: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [سورة يونس، الآية:٨٨] وقوله:

٨١٤ ـ رَبِّ وفِّقني فَلاَ أعْدِلَ عن ... سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خيْرِ سَنَنْ

وقوله:

فَيَا رَبِّ عَجِّلْ ما أُؤَمِّلُ مِنهمُ ... فَيَدْفَأَ مَقرورٌ ويَشْبَعَ مُرْمِلُ

والاستفهام نحو: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ﴾ [سورة الأعراف، الآية:٥٣] وقوله:

٨١٥ ـ هَلْ تَعْرِفونَ لُباناتِي فأرْجُوَ أنْ ... تُقْضَى فيرْتَدَّ بعضُ الرُّوحِ للجَسَدِ

والعرض نحو قوله:

٨١٦ ـ يَا ابنَ الكِرامِ ألاَ تَدْنُو فتُبصِرَ مَا ... قَدْ حَدَّثوكَ فمَا راءٍ كَمَنْ سَمِعَا

والتحضيض نحو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [سورة المنافقين، الآية:١٠] وقوله:

ينفع. قوله: (سنن) بفتحتين أي طريق. قوله: (فيدفأ مقرور الخ) المقرور بالقاف البردان والمرمل العادم للقوت. قوله: (لباناتي) جمع لبانة بضم اللام وهي الحاجة، وإنما قال بعض الروح لأن الارتداد مرتب على الرجاء وقد لا يتحقق المرجو.

قوله: (فأصدق وأكون من الصالحين) وقرئ وأكن بالجزم عطفاً على محل فأصدق بناء على أن جواب الطلب المقرون بالفاء معها في محل جزم بجعل المصدر المسبوك من أن وصلتها مبتدأ حذف خبره والجملة جواب شرط مقدر أي إن أخرتني فتصدقي ثابت وأكن، وضعفه في المغني قال: والتحقيق إنه عطف على فأصدق بتقدير سقوط الفاء وجزم أصدق ويسمى العطف على المعنى أي العطف الملحوظ فيه المعنى لأن المعنى أخرني أصدق ثم قال: ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم أي تأدباً، وعلى الثاني مشى في الإتقان نقلاً عن الخليل وسيبويه وفي التسهيل فقال: وقد يجزم المعطوف على ما قرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم اهـ. قال الدماميني كقراءة أبي عمرو:

---

٨١٤ ـ هو من الرمل. والشاهد في فلا أعدل حيث نصب، لأنه جواب الدعاء. والفاء فاء السبب في الجواب عن الدعاء: أي يا رب وفقني حتى لا أميل عن طريقة الساعين في خير الطريقة. والسنن: بفتح السين والنون في الموضعين.

٨١٥ ـ هو من البسيط. واللبانات جمع لبانة بضم اللام: الحاجة. والشاهد في فأرجو حيث نصب لأنه جواب الاستفهام. وأن تقضي في محل النصب مفعول أرجو. قوله فيرتد: عطف على أن تقضي. وبعض الروح، كلام إضافي، فاعله.

٨١٦ ـ هو أيضاً من البسيط، وألا للعرض. والشاهد في فتبصر حيث نصب لأنه جواب العرض. وعائد ما الموصول محذوف تقديره ما قد حدثوك به. والفاء في فما للتعليل. وهو مبتدأ. وكمن سمعا خبره: أي كمن سمعه. وألفه للإطلاق.

لَوْلاَ تَعوجِينَ يَا سَلمَى عَلَى دَنِفٍ فَتُخْمِدي نارَ وجْدٍ كادَ يُفْنيهِ

والتمني نحو: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [سورة النساء، الآية:٧٣] وقوله:

٨١٧ ـ يَا لَيتَ أُمَّ خُلَيدٍ واعَدَتْ فَوَفتْ ودَامَ لِي ولهَا عُمْرٌ فَنصطَحِبا

واحترز بفاء الجواب عن الفاء التي لمجرد العطف نحو: ما تأتينا فتحدثنا، بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا، فيكون الفعلان مقصوداً نفيهما وبمعنى ما تأتينا فأنت تحدثنا على إضمار مبتدأ،

﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [سورة النساء، الآية:٧٧] ثم قال: والجزم في ذلك على توهم وتقدير سقوط الفاء. قوله: (لولا تعوجين) أي تعطفين. قوله: (لمجرد العطف) يفيد أن فاء الجواب عاطفة أيضاً وهو كذلك على ما يأتي، واحترز أيضاً عن الفاء الاستئنائية كقوله:

ألم تسأل الربع القواء فينطق وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق

فإنها في فينطق للاستئناف أي فهو ينطق وليست للعطف ولا للسببية إذ العطف يقتضي الجزم والسببية تقتضي النصب وهو مرفوع ولو نصب لجاز لكن القوافي مرفوعة كذا قيل، وزيفه الدماميني بأن النصب مع السببية غالب لا لازم فقد ورد الرفع معها. كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [سورة المرسلات، الآية:٣٦] ولعل مراده مع وجود السببية وإن لم تقصد بأن قصد مجرد العطف، فلا ينافي لزوم النصب مع قصدها بدليل قول الشارح: وإذا قصد الجواب لم يكن الفعل إلا منصوباً الخ فإن قوله أو على معنى الخ إشارة إلى قصد السببية، لكن قال في المغني للرفع استئنافاً وجه آخر وهو أن يكون على معنى السببية وانتفاء الثاني لانتفاء الأول وهو أحد وجهي النصب وهو قليل جداً وعليه قوله:

ولقد تركت صبية مرحومة لم تدر ما جزع عليك فتجزع

أي لم تعرف الجزع فلم تجزع وأجازه ابن خروف في قراءة عيسى بن عمر فيموتون والأعلم في قراءة السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكناً مثله في فيموتوا لكن عدل عنه لتناسب الفواصل، والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببية بل إلى مجرد العطف على الفعل وإدخاله معه في سلك النفي ولا يحسن حمل التنزيل على القليل جداً اهـ باختصار والقواء الخالي والبيداء القفر والسملق الأرض التي لا تنبت شيئاً. قوله: (بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا الخ) قال شيخنا: ذكر على كل من الرفع والنصب وجهين فالرفع على العطف أو الاستئناف والنصب على الحالية أو ترتب انتفاء الثاني على انتفاء الأول فتأمل اهـ. وكون الفاء على ثاني وجهي الرفع للاستئناف غير متعين بل يصح كونها لعطف جملة على جملة بل يعين كون هذا مراد الشارح فرضه الكلام في الفاء التي لمجرد العطف حيث قال: واحترز بفاء الجواب عن الفاء التي لمجرد العطف

---

٨١٧ ـ هو أيضاً من البسيط. ويا لمجرد التنبيه، أو المنادى محذوف: أي يا قوم يا ليت وواعدت جملة خبر ليت. وفوفت عطف عليها. والشاهد في فنصطحبا حيث نصب لأنه جواب التمني.

فيكون المقصود نفي الأول وإثبات الثاني، وإذا قصد الجواب لم يكن الفعل إلا منصوباً على معنى ما تأتينا محدثاً، فيكون المقصود نفي اجتماعهما أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفي الثاني لانتفاء الأول. واحترز بمحضين عن النفي الذي ليس بمحض وهو المنتقض بإلا والمتلوّ بنفي نحو: ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا، ونحو: ما تزال تأتينا فتحدثنا. ومن الطلب الذي ليس بمحض وهو الطلب باسم الفعل ....

فاعرفه. وقوله على الحالية متابعة لقول الشارح على معنى ما تأتينا محدثاً، وفيه ما أسلفناه سابقاً من النظر والتمحل عنه، وكان الأولى للشارح أن يقول على معنى ما يكون منك إتيان يترتب عليه تحديث، وحاصله جعل الثاني قيداً للأول فينصبّ عليه النفي لأن الغالب انصباب النفي على القيد فيصدق بثبوت المقيد وبانتفائه أيضاً.

فائدة: إذا قلت ما يليق بالله الظلم فيظلمنا فالفعلان منفيان وانتفاء الثاني مسبب عن انتفاء الأول فيجوز رفع الثاني على مجرد العطف أي فما يظلمنا ونصبه على ترتب انتفاء الثاني على انتفاء الأول أي فكيف يظلمنا. وإذا قلت: ما يحكم الله تعالى بحكم فيجوز فالثاني فقط هو المنفي والنصب واجب على جعل الثاني قيداً للأول أي ما يكون منه حكم يترتب عليه جور.

قوله: (وبمعنى ما تأتينا) أي في المستقبل فأنت تحدثنا أي الآن وإلا فظاهره مشكل إذ لا يمكن أن يحدثه مع عدم الإتيان اهـ زكريا وصوره البعض بأن يكون أحدهما على شط نهر والآخر على شطه الآخر. قوله: (فيكون المقصود نفي اجتماعهما) أي لانصباب النفي حينئذ على المعطوف أي ما يكون منك إتيان يعقبه تحديث أعم من أن ينتفي أصل الإتيان أيضاً أو يثبت، هذا مقتضى عبارة الشارح، ومقتضى عبارة المغني والرضي ثبوت أصل الإتيان على هذا المعنى. وعبارة الثاني ومعنى النفي في ما تأتينا فتحدثنا انتفى الإتيان فانتفى التحديث لانتفاء شرطه وهو الإتيان هذا هو القياس، ثم قال: ويجوز أن يكون النفي راجعاً إلى التحديث في الحقيقة لا إلى الإتيان أي ما يكون منك إتيان بعده تحديث وإن حصل مطلق الإتيان، وعلى هذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية لكن انتصب الفعل عليه تشبيهاً بفاء السببية اهـ. قوله: (أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا) هذا المثال وإن صح فيه المعنيان المذكوران لكن ليس كل مثال كذلك فقد قال في المغني: وعلى المعنى الأول يعني الثاني من وجهي قصد الجواب في كلام الشارح جاء قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [سورة فاطر، الآية: ٣٦] أي فكيف يموتون ويمتنع أن يكون على الثاني يعني الأول في كلام الشارح إذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتوا اهـ. وهذا أيضاً يعكر على ما سبق عن شيخنا والبعض من قولهما في الآية أي لا يقضى عليهم ميتين.

قوله: (وهو الطلب باسم الفعل) إنما لم يكن محضاً لأنه ليس موضوعاً للطلب بناء على الصحيح أنه موضوع للفظ الفعل وكذا على أنه موضوع للحدث أما على أنه موضوع لمعنى الفعل

أو بالمصدر أو بما لفظه خبر نحو: صه فأكرمك، وحسبك الحديث فينام الناس، ونحو: سكوتاً فينام الناس، ونحو: رزقني الله مالاً فأنفقه في الخير، فلا يكون لشيء من ذلك جواب منصوب. وسيأتي التنبيه على خلاف في بعض ذلك.

تنبيهات: الأول: مما مثل به في شرح الكافية لجواب النفي المنتقض ما قام فيأكل إلا طعامه، قال ومنه قول الشاعر:

٨١٨ ـ وما قامَ مِنّا قائِمٌ فِي نَدِيِّنا فَيَنْطِقُ إلاّ بالَّتِي هِيَ أَعْرَفُ

وتبعه الشارح في التمثيل بذلك، واعترضهما المرادي، وقال: إن النفي إذا انتقض بإلا بعد الفاء جاز النصب، نص على ذلك سيبويه. وعلى النصب أنشد:

فَيَنْطِقَ إلاّ بِالَّتِي هِيَ أَعْرَفُ

الثاني: قد تضمر أن بعد الفاء الواقعة بين مجزومي أداة شرط أو بعدهما أو بعد حصر بإنما اختياراً نحو: إن تأتني فتحسن إلي أكافئك، ونحو: متى زرتني أحسن إليك فأكرمك، ونحو: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [سورة آل عمران، الآية:٤٧] في قراءة من نصب، وبعد

فمشكل أفاده سم. قوله: (أو بالمصدر) أي الواقع بدلاً من اللفظ بفعله قال ابن هشام: ألحق أن المصدر الصريح إذا كان للطلب ينصب ما بعده سيوطي. قوله: (وحسبك الحديث) مقتضاه أن حسب اسم فعل أمر وليس كذلك لأن حسب إما اسم فعل مضارع بمعنى يكفي فضمته بناء وإما اسم فاعل بمعنى كاف فضمته إعراب فكان ينبغي تأخير هذا المثال عما بعده لأن حسبك الحديث جملة خبرية بمعنى الأمر أي اكفف فهو من قبيل رزقني الله مالاً الخ. قوله: (في ندينا) الندى مجلس القوم ومتحدثهم ومناصلة قائم زكريا.

قوله: (جاز النصب) أي والرفع كما في النكت، وإنما جاز النصب لأن الانتقاض إنما جاء بعد استحقاق الفعل النصب ويتفرع على ذلك ما إذا قلت ما جاءني أحد إلا زيد فأكرمه فإن جعلت الهاء لأحد نصبت لتقدم الفعل في التقدير على انتقاض النفي وإن جعلتها لزيد رفعت لتأخره عنه في التقدير. قوله: (قد تضمران الخ) سيذكره المصنف في الجوازم بقوله:

والفعل من بعد الجزا إن يقترن

الخ وهناك بسطه. قوله: (ونحو إذا قضى أمراً الخ) إنما لم يجعل منصوباً في جواب كن لأنه

---

٨١٨ ـ قاله الفرزدق من قصيدة من الطويل. والندى: مجلس القوم ومتحدثهم. والشاهد في: فينطق حيث رفعه لأن من شرط النصب بعد النفي أن يكون النفي خالصاً. وههنا ليس كذلك: ويروى وما قام منا قائل. ومنا: في محل الرفع على أنه صفة لقائم، أي وما قام قائم كائن منا والأولى أن يكون حالاً، والاستثناء من النفي فيكون إثباتاً. قوله بالتي: أي بالأشياء التي.

الحصر بإلا والخبر المثبت الخالي من الشرط اضطراراً نحو: ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا، ونحو قوله:

٨١٩ ـ سَأَتْرُكُ مَنْزِلي لِبَنِي تَمِيمٍ ... وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

الثالث: يلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه نحو: كأنك وال علينا فتشتمنا: أي ما أنت وال علينا ذكره في التسهيل وقال في شرح الكافية: إن غيرا قد تفيد نفياً فيكون لها جواب منصوب كالنفي الصريح، فيقال غير قائم الزيدان، فتكرمهما أشار إلى ذلك ابن السراج، ثم قال: ولا يجوز هذا عندي. قلت: وهو عندي جائز والله أعلم. هذا كلامه بحروفه. **الرابع**: ذهب بعض الكوفيين إلى أن ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة وبعضهم إلى أن الفاء هي الناصبة كما تقدم في أو، والصحيح مذهب البصريين لأن الفاء عاطفة فلا عمل لها لكنها عطفت مصدراً مقدراً على

ليس هناك قول كن حقيقة بل هي كناية عن تعلق القدرة تنجيزاً بوجود الشيء ولما سيأتي عن ابن هشام من أنه لا يجوز توافق الجواب والمجاب في الفعل والفاعل بل لا بد من اختلافهما فيهما أو في أحدهما فلا يقال قم تقم، وبعضهم جعله منصوباً في جوابه نظراً إلى وجود الصيغة في هذه الصورة ويرده ما ذكرناه عن ابن هشام. قوله: (اضطراراً) راجع للأمرين قبله فقوله: نحو ما أنت الخ نظير للجائز في الشعر لأمثال. قوله: (يلحق بالنفي التشبيه الخ) وفي التسهيل وشرحه للدماميني ما نصه: وربما نفي بقد فنصب الجواب بعدها ذكر ذلك ابن سيده صاحب المحكم. وحكى عن بعض الفصحاء قد كنت في خير فتعرفه يريد ما كنت في خير فتعرفه اهـ.

قوله: (غير قائم الزيدان) أي ما قائم الزيدان فليس المعتبر في غير هنا مجرد المغايرة. قوله: (بالمخالفة) قال الفارضي: لأن الثاني خبر والأول ليس بخبر لأنه إما نفي أو طلب فلما خالفه في المعنى خالفه في الإعراب ونقض بنحو ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فقد خالف الثاني الأول في المعنى ولم يخالفه في الإعراب اهـ. ومراده بالخبر ما ليس نفياً ولا طلباً. قوله: (إلى أن الفاء هي الناصبة) عبارة الفارضي وعن الجرمي النصب هنا بالفاء والواو وردّ بأنهما عاطفان وحرف العطف لا يعمل لعدم اختصاصه. قوله: (لأن الفاء عاطفة الخ) ولذا امتنع عندهم تقديم الجواب على سببه نحو: ما زيد فنكرمه يأتينا وأجازه الكوفيون إذ الفاء عندهم ليست للعطف ومذهبهم جواز تقديم جواب الشرط على الشرط دماميني.

قوله: (لكنها الخ) استدراك على قوله عاطفة دفع به توهم أنها عطفت صريحاً على صريح. قوله: (عطفت مصدراً الخ) استشكله الرضي بأن فاء العطف لا تكون للسببية إلا إذا عطفت جملة على جملة واختار هو جعلها للسببية فقط لا للعطف قال: وإنما نصبوا ما بعدها تنبيهاً على تسببه عما

---

٨١٩ ـ قاله المغيرة بن حنين التميمي الحنظلي من الوافر. والشاهد في: فأستريحا حيث نصب بعد الفاء، وليس بمسبوق بنفي أو طلب، وهذا ضرورة.

مصدر متوهم، والتقدير في نحو: ما تأتينا فتحدثنا ما يكون منك إتيان فتحديث، وكذا يقدر في جميع المواضع. **الخامس**: شرط في التسهيل في نصب جواب الاستفهام أن لا يتضمن وقوع الفعل احترازاً من نحو: لم ضربت زيداً فيجازيك لأن الضرب قد وقع فلم يمكن سبك مصدر مستقبل منه، وهو مذهب أبي علي، ولم يشترط ذلك المغاربة. وحكى ابن كيسان أين ذهب زيد فنتبعه بالنصب مع أن الفعل في ذلك محقق الوقوع، وإذا لم يمكن سبك مصدر مستقبل من الجملة سبكناه من لازمها، فالتقدير: ليكن منك إعلام بذهاب زيد فاتباع منا **(وَالواوُ كالفَا)** في جميع ما تقدم **(إنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ)** ....

قبلها وعدم عطفه عليه إذ المضارع المنصوب بأن مفرد وما قبل الفاء المذكورة جملة فيكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوباً اهـ. وقوله جملة على جملة أي أو صفة على صفة كما بيناه في باب العطف وللجماعة دفع الاستشكال بمنع الحصر وإلحاق المصادر بالجمل والصفات. قوله: (وكذا يقدر في جميع المواضع) يؤخذ منه أنه يشترط في النصب أن يتقدم على الفاء ما يتصيد منه مصدر من فعل أو شبهه وهو كذلك فقد قال السيوطي: يشترط أن لا يكون المتقدم جملة اسمية خبرها جامد فإن كان نحو: ما أنت زيد فنكرمك امتنع النصب وتعين القطع أو العطف والقطع أحسن لأن العطف ضعيف لعدم المشاكلة من حيث أنه عطف فعلية على اسمية اهـ. ومراده بالقطع الاستئناف، وقال في محل آخر: يتعين الرفع في نحو: هل أخوك زيد فنكرمه بخلاف نحو: أفي الدار زيد فنكرمه أو أزيد منا فنكرمه لنيابة الجار والمجرور مناب الفعل. قوله: (وقوع الفعل) أي في الزمن الماضي. قوله: (فالتقدير) أي في المثال الثاني وأما التقدير في الأول ليكن منك إعلام بسبب ضرب زيد فمجازاة لك منه. قوله: (إعلام بذهاب زيد) أي بمكان ذهاب زيد لأن المكان هو المجهول المسؤول عنه.

قوله: (والواو كالفا) ألحق الكوفيون بهما، ثم في قوله ﷺ: **«لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه»** وضعف بأنه يصير المعنى على النصب النهي عن الجمع بين البول والاغتسال، فيقتضي أن البول في الماء الدائم بلا غسل منه غير داخل تحت النهي وليس كذلك، وأجاب في المغني بأن اعتبار المفهوم محله إذا لم يصد عنه دليل، والدليل هنا قام على إلغائه، وجوز ابن مالك وغيره في الحديث الرفع على الاستئناف لا العطف وإلا لزم عطف الخبر على الإنشاء، ويؤخذ من هذا أن ثم تكون استئنافية وبه صرح صاحب رصف المباني قاله الدماميني. قوله: (إن تفد مفهوم مع) أي مع العطف فلا ينافي ما صرحوا به من أنها عاطفة مصدراً مقدراً على مصدر متوهم، قال في المغني: ويسمي الكوفيون هذه الواو واو الصرف اهـ. وخالف الرضي في كون الواو التي ينصب المضارع بعدها عاطفة فقال لما قصدوا في واو الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشداً من أول الأمر إلى أنها ليست للعطف فهي إذن إما واو الحال وأكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، فمعنى قم وأقوم

أي يقصد بها المصاحبة (كَلاَ تَكُنْ جَلْداً وَتُظْهِرَ الجَزَعْ) أي لا تجمع بين هذين، وقد سمع النصب مع الواو في خمسة مما سمع مع الفاء: **الأول**: النفي نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [سورة آل عمران، الآية:١٤٢] **الثاني**: الأمر نحو قوله:

٨٢٠ ـ فقلتُ ادْعِي وَأَدْعُو إنَّ أَنْدَى   لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ داعِيَانِ

وقيامي ثابت أي في حال ثبوت قيامي وإما بمعنى مع أي قم مع قيامي كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم، فنضبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة أي ليكن قيام منك وقيام مني لم يكن فيه تنصيص على معنى الجمع اهـ. واستظهره الدماميني ودفع استشكال وجوب حذف الخبر مع عدم سد شيء مسده بأن ذلك لكثرة الاستعمال.

قوله: (أي يقصد بها المصاحبة) أي لا التشريك بين الفعلين، ويؤخذ من كلامه أن النصب بعدها ليس على معنى الجواب كما هو بعد الفاء وهو كذلك خلافاً لمن زعمه. وقولهم الواو تقع في جواب كذا فيه تجوز ظاهر أفاده زكريا عن المرادي. قوله: (جلداً) الجلد من الرجال الصلب القوي على الشيء. قوله: (ولما يعلم الله الخ) الخطاب بالآية لجماعة جاهدوا ولم يصبروا على ما أصابهم وطمعوا مع ذلك في دخول الجنة مع أن الطمع في ذلك إنما ينبغي إذا اجتمع مع الجهاد الصبر، فالمعنى بل حسبتم أن تدخلوا الجنة ولم يكن لله علم بجهادكم مصاحب للعلم بصبركم أي ولم يجتمع علمه بجهادكم وعلمه بصبركم لعدم وقوع صبركم وإذا لم يقع صبرهم لم يعلم الله تعالى بوقوعه لأن علم غير الواقع واقعاً جهل، وإذا انتفى عنه تعالى هذا العلم انتفى عنه العلم المصاحب له فلا ينافي هذا ما قرروه من تعلق علمه تعالى بالمعدوم لأن معنى تعلقه بالمعدوم أنه تعالى يعلم عدمه لا وقوعه.

قوله: (فقلت ادعي) أصله ادعوي بضم العين فلما حذفت الواو لالتقائها ساكنة مع الياء بعد حذف حركة الواو استثقالاً لها كسرت العين لمناسبة الياء، ويجوز في الهمزة الضم نظراً لضم العين في الأصل والكسر نظراً لكسرها الآن أفاده الإسقاطي على ابن عقيل. وقوله إن أندى من الندى بفتح النون والدال مقصوراً وهو بعد ذهاب الصوت اهـ زكريا واللام في لصوت زائدة بين المتضايفين على ما يؤخذ من العيني ولا حاجة إليه لصحة كون المعنى إن أبعد ذهاب لصوت كما قاله الدماميني

---

٨٢٠ ـ قاله الأعشى أو الحطيئة فيما زعم ابن يعيش، أو ربيعة بن جشم فيما زعم الزمخشري، أو دثار بن شيبان النميري فيما زعم ابن بري. من الوافر. والشاهد في وأدعو حيث نصب الواو فيه بتقدير أن بعد واو الجمع: أي وأن أدعو. ويروى وادّع على الأمر بحذف اللام إذ أصله لأدعى. وأندى ـ أفعل ـ: من الندا بفتح النون والدال مقصوراً، وهو بعد ذهاب الصوت. والمعنى قلت لتلك المرأة ينبغي أن يجتمع دعائي ودعاؤك فإن أرفع صوت دعاء داعيين.

الثالث: النهي نحو قوله:

٨٢١ ـ لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتأتي مِثلهُ عارٌ عليكَ إذا فَعَلْتَ عظيمُ

الرابع: الاستفهام نحو قوله:

أَتَبيتُ رَيَّانَ الجُفُونِ مِنَ الكَرَى وأَبِيتُ مِنْكَ بِلَيْلَةِ المَلْسُوعِ

وقوله:

٨٢٢ ـ أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيكونَ بَيْنِي وَبيـنكُـمُ الـمَـوَدَّةُ وَالإخـاءُ

الخامس: التمني نحو: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الأنعام، الآية:٢٧] في قراءة حمزة وحفص. وقس الباقي قال ابن السراج: الواو ينصب ما بعدها في غير الموجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، وإنما يكون كذلك إذا لم ترد الاشتراك بين الفعل والفعل، وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها كما كان في الفاء وأضمرت أن،

والشمني. قوله: (أتبيت الخ) التاء في الفعلين لام الكلمة والخطاب في الأول مستفاد من تاء المضارعة والتكلم في الثاني من الهمزة، فاستشكال من قال كيف ضم التاء من تبيت وهو للمخاطب وفتحها من أبيت وهو للمتكلم غلط، والكرى النوم وشبهه بالماء في أن بكل راحة النفس واستعاره له بالكناية وريان تخييل والباء في بليلة الملسوع بمعنى في وليلة الملسوع كناية عن ليلة السهر. قوله: (ألم أك جاركم الخ) الاستفهام للتقرير وتقدم ما فيه. قوله: (في قراءة حمزة وحفص) بنصب نكذب ونكون ووافقهما ابن عامر في الثاني. قوله: (وقس الباقي) وهو الدعاء والعرض والتحضيض والترجي. وقال أبو حيان: لا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع.

قوله: (في غير الموجب) أي غير الخبر المثبت وغيره هو النفي والطلب. وقوله من حيث الخ من بمعنى في وهو كما قاله شيخنا بدل من غير الموجب أي في الأمكنة التي ينتصب فيها ما بعد الفاء. قوله: (عطف الفعل) فيه تسمح إذ المعطوف أن والفعل المؤولان بالمصدر، لكن لما كان

---

٨٢١ ـ قاله أبو الأسود الدؤلي، ومن نسبه إلى الأخطل فقد أخطأ. وحكى أبو عبيد أنه للمتوكل الكتاني، وفيه كلام كثير قررناه في الأصل. والشاهد في: وتأتي مثله حيث نصب الياء بعد الواو في جواب النهي، والنصب في الحقيقة بأن المقدرة لأنه أراد لأن يجمع بين الإتيان والنهي أي لا يكن منك أن تنهي وتأتي، وعار مرفوع لأنه خبر لمبتدأ محذوف: أي ذلك عار عليك وعظيم صفته وإذا فعلت معترض بينهما.

٨٢٢ ـ قاله الحطيئة من قصيدة من الوافر. ووقع في ديوانه هكذا:

ألـم أك مـحـرمـاً فـيـكـون بـيـنـي

الخ. والشاهد في ويكون حيث نصب بتقدير أن لوقوع الفعل بعد واو المصاحبة الواقعة بعد الاستفهام، والمحرم: المسالم الذي يحرم عليك دمه، ودمك عليه، ويروى ألم أك مسلماً إلى آخره.

وتكون الواو في هذا بمعنى مع فقط، ولا بدّ مع هذا الذي ذكره من رعاية أن لا يكون الفعل بعد الواو مبنياً على مبتدأ محذوف لأنه متى كان كذلك وجب رفعه، ومن ثم جاز فيما بعد الواو من نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن ثلاثة أوجه: الجزم على التشريك بين الفعلين في النهي، والنصب على النهي عن الجمع، والرفع على ذلك المعنى، ولكن على تقدير وأنت تشرب اللبن.

الموجود في اللفظ الفعل فقط اقتصر عليه، وبهذا يعلم ما في كلام البعض. قوله: (بمعنى مع فقط) أي للمصاحبة دون الاشتراك بين الفعلين وإلا فهي للعطف أيضاً كما سبق، وكما يدل عليه قوله وأردت عطف الفعل الخ. قوله: (ولا بد مع هذا الخ) هذا علم من قول ابن السراج وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها اهـ زكريا. أي فليس زائداً على كلام ابن السراج كما يقتضيه كلام الشارح بقي أن رفع ما بعد الواو استئنافاً لإباحته بعد النهي عما قبلها لا يتوقف على تقدير مبتدأ فما الداعي إلى تقديره؟ ثم رأيت في شرح الدماميني عند قول المغني أجرى ابن مالك ثم مجرى الفاء والواو بعد الطلب فأجاز في قوله ﷺ: **«لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه ثلاثة أوجه»** الرفع بتقدير ثم هو يغتسل فيه وبه جاءت الرواية والجزم بالعطف على موضع فعل النهي والنصب بأن مضمرة ما نصه تقدير هو ليس لأجل كونه متعيناً وإنما هو لتحقيق كون الكلام مستأنفاً كما جرت به عادة النحاة عند الاستئناف اهـ. قوله: (على التشريك بين الفعلين في النهي) أي على النهي عن كل منهما كما عبر به في المغني وغيره. قال الدماميني: ولي فيه نظر إذ لا موجب لتعين أن يكون المراد النهي عن كل منهما، بل يحتمل أن المراد النهي عن الجمع بينهما كما قالوا إذا قلت ما جاءني زيد وعمرو احتمل أن المراد نفي كل منهما على كل حال، وأن المراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء، فإذا جيء بلا صار الكلام نصاً في المعنى الأول فكذا إذا قلت لا تضرب زيداً وعمراً احتمل تعلق النهي بكل منهما مطلقاً وتعلقه بهما على معنى الاجتماع، ولا يتعين الأول إلا بلا، ولا فرق في ذلك بين الاسم والفعل، قال الشمني: يرتفع هذا النظر بأن معنى قولهم النهي عن كل منهما أي ظاهراً فلا ينافي احتمال النهي عن الجمع بينهما.

قوله: (على ذلك المعنى) أي بناء ما بعد الواو على مبتدإ محذوف ولا موقع للاستدراك بعد بل كان عليه أن يحذفه أو يبدله بقوله: وهو تقدير الخ، ولا يصح رجوع الإشارة إلى النهي عن الجمع لأنه يمنع منه كون الإشارة للبعيد، وكون الرفع على النهي عن الأول وإباحة الثاني لا على النهي عن الجمع، اللهم إلا أن يكون هذا توجيهاً للرفع غير المشهور، وعليه تكون الواو للحال لا للاستئناف، ثم رأيت صاحب المغني نقل هذا عن ابن الناظم وبحث فيه وعبارته وإن رفعت فالمشهور أنه نهي عن الأول وإباحة للثاني وأن المعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه أنه مستأنف فلم يتوجه إليه حرف النهي، وقال بدر الدين بن مالك: أن معناه كمعنى وجه النصب ولكنه على تقدير: لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن اهـ. وكأنه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها في اللفظ على

تنبيه: الخلاف في الواو كالخلاف في الفاء وقد تقدم (وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً اعْتَمِدْ) جزماً مفعول به مقدم أي اعتمد الجزم (إِنْ تَسْقُطِ الفَا وَالجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ) أي انفردت الفاء عن الواو بأن الفعل بعدها ينجزم عند سقوطها بشرط أن يقصد الجزاء. وذلك بعد الطلب بأنواعه كقوله:

٨٢٣ ـ قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

وكذا بقية الأمثلة. أما النفي فلا يجزم جوابه لأنه يقتضي تحقق عدم الوقوع كما يقتضي الإيجاب تحقق الوقوع، فلا يجزم بعده كما لا يجزم بعد الإيجاب، ولذلك قال: وبعد غير النفي. واحترز بقوله: والجزاء قد قصد عما إذا لم يقصد الجزاء فإنه لا يجزم بل يرفع: إما مقصوداً به الوصف نحو: ليت لي مالاً أنفق منه، أو الحال أو الاستئناف، ويحتملهما قوله

المضارع المثبت ثم هو مخالف لقولهم: إذ جعلوا لكل من أوجه الإعراب معنى اهـ بالحرف. قوله: (وبعد غير النفي) قال السيوطي نقلاً عن ابن هشام: ينبغي أن يستثنى أيضاً لو التي للتمني في نحو: فلو أن لنا كرة فنكون ووجهه أن إشرابها التمني طارئ عليها فلذا لم يسمع الجزم بعدها اهـ وغير النفي هو الطلب. قوله: (أن تسقط الفا) أي لم توجد مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستدعي سبق الوجود. قوله: (والجزاء قد قصد) بأن تقدره مسبباً عن الطلب المتقدم، كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط اهـ تصريح. والواو في والجزاء قد قصد حالية.

قوله: (وكذا بقية الأمثلة) نحو: لا تعص الله يدخلك الجنة، ويا رب وفقني أطعك، وهل تزورني أزرك، وليت لي مالاً أنفقه، وألا تنزل تصب خيراً، ولولا تجيء أكرمك ولعلك تقدم أحسن إليك. قوله: (فلا يجزم جوابه) أي على الصحيح خلافاً للزجاج كما في الهمع. قوله: (كما لا يجزم الخ) ففيه حمل الشيء على نقيضه. قوله: (إما مقصوداً به الوصف) يتعين إن كان قبل الفعل نكرة لا تصلح لمجيء الحال منها نحو: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي﴾ [سورة مريم، الآية: ٥] في قراءة من رفع، والمراد إرث العلم والنبوة فلا اعتراض بتخلف الإرث بموت يحيي في حياة زكريا عليهما الصلاة والسلام. وقوله أو الحال يتعين إن كان قبله معرفة نحو: ﴿ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٩١] فإن كان قبله نكرة تصلح لمجيء الحال منها احتمل الوصفية، والحالية نحو: أكرم شخصاً من العلماء يقرأ وبهذا التقرير يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من الإيهام. قوله: (ويحتملهما) أي الحال والاستئناف ومما يحتملهما قراءة ابن ذكوان وألق ما في يمينك تلقف بالرفع

---

٨٢٣ ـ قاله امرؤ القيس الكندي. وتمامه:

بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وهو أول قصيدته المشهورة من الطويل. والشاهد في نبك حيث جزم لأنه جواب الأمر، وذلك لأنه خلا عن الفاء وقصد به الجزاء. وقفا خطاب للاثنين. والمراد الواحد. وهذا من عادتهم. أو معناه قف قف، فكرر للتأكيد. وسقط اللوى بكسر السين: منقطع الرمل. واللوى حيث ينقطع ويلتوي ويرق. والدخول وحومل: موضعان. والفاء بمعنى الواو.

تعالى: ﴿فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا﴾ [سورة طه، الآية:٧٧] وقوله:

كُرُّوا إلى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرُونَهُما ... كَمَا تَكُرُّ إلى أوْطانِها البَقَرُ

تنبيهان: الأول: قال في شرح الكافية: الجزم عند التعري من الفاء جائز بإجماع. **الثاني**: اختلف في جازم الفعل حينئذ: فقيل إن لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم، وإليه ذهب ابن خروف واختاره المصنف ونسبه إلى الخليل وسيبويه. وقيل إن الأمر والنهي وباقيها نابت عن الشرط: أي حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه في العمل منابها فجزمت، وهو مذهب الفارسي والسيرافي وابن عصفور. وقيل: الجزم بشرط مقدر دل على الطلب، وإليه ذهب أكثر المتأخرين. وقيل: الجزم بلام مقدرة فإذا قيل: ألا تنزل تصب خيراً فمعناه لتصب خيراً وهو ضعيف، ولا يطرد إلا بتجوز وتكلف ....

قال الدماميني: وقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [سورة التوبة، الآية:١٠٣] يحتمل الأمرين المذكورين والنعت أيضاً. قوله: (كروا إلى حرتيكم الخ) الكرّ الرجوع وبابه رد وحرتيكم تثنية حرة وهي أرض ذات حجارة سود اهـ مختار. قوله: (جائز بإجماع) أي وإنما الخلاف في عامله كما قال الثاني اختلف الخ.

قوله: (فقيل إن لفظ الطلب الخ) حاصله أربعة أقوال: على الأولين يكون العامل مذكوراً وهو لفظ الطلب إلا أنه على الأول لتضمنه معنى حرف الشرط، وعلى الثاني لنيابته عنه، وعلى الأخيرين يكون مقدراً. قوله: (ضمن معنى حرف الشرط) كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك اهـ تصريح. ونوقش بأن تضمن الفعل معنى الحرف إما غير واقع أو غير كثير بخلاف تضمن الاسم معنى الحرف، وفي الهمع أن ابن عصفور رد هذا القول بأنه يقتضي كون العامل جملة ولا يوجد عامل جملة وأبا حيان بأن في تضمين ائتني مثلاً معنى أن تأتني تضمين معنيين معنى أن ومعنى تأتني ولا يوجد في لسانهم تضمين معنيين مع أن معنى أن تأتني معنى غير طلبي فلو تضمنه فعل الطلب لكان الشيء الواحد طلباً غير طلب اهـ باختصار. قوله: (نابت عن الشرط الخ) كما أن النصب بضربا في ضربا زيداً لنيابته عن اضرب لالتضمنه معناه، ورد بأن نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط إذ لا تعليق في الطلب بخلاف الشرط، والأرجح في ضربا زيداً أن زيداً منصوب بالفعل المحذوف لا المصدر اهـ تصريح. وقد يمنع ما ذكره من ترجيح نصب زيداً في ضربا زيداً بالفعل لا بالمصدر.

قوله: (جملة الشرط) أي أداته وفعله. قوله: (بشرط مقدر) أي هو وفعله بعد الطلب لدلالته على الشرط وفعله، والظاهر أنه يتعين تقدير إن لأنها أمّ الأدوات بل صرحوا بأنه لا يحذف منه إلا هي. قوله: (ولا يطرد إلا بتجوز وتكلف) بمنزلة التعليل للضعف أي لأنه لا يستقيم من جهة المعنى في كل موضع إلا بتجوز، وتكلف في بعض المواضع نحو: أكرمني أكرمك، أما التجوز فلما قيل

والمختار القول الثالث لا ما ذهب إليه المصنف لأن الشرط لا بدّ له من فعل، ولا جائز أن يكون هو الطلب بنفسه ....

من أن أمر المتكلم نفسه إنما هو على التجوز بتنزيل نفسه منزلة الأجنبي، وأما التكلف فلأن دخول لام الأمر على فعل المتكلم قليل كما سيأتي، فلا يحسن تخريج الكثير عليه ولا يرد على صاحب هذا القول ما سيأتي في الجوازم أن اللام إنما تجزم محذوفة اختياراً بعد قول لأنه لا يسلم هذا الحصر بل يقول بجزمها محذوفة اختياراً قياساً في جواب الطلب أيضاً، ولم يفهم البعض مراد الشارح بالاطراد مع ظهوره فخطأه في قوله إلا بتجوز وتكلف فقال قوله لا يطرد إلا بتجوز وتكلف أي لا ينقاس في سائر المواضع لأن اللام إنما تجزم محذوفة اختياراً بعد قول كما سيأتي في الجوازم، وكان الصواب حذف قوله إلا بتجوز وتكلف لأنه لا معنى له فتأمله اهـ وقد ظهر لك إن كان عندك أدنى تنبه أنه لم يخطئ إلا ابن أخت خالته.

قوله: (والمختار القول الثالث) أبطله المصنف بقوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ٣١] قال لأن تقدير أداة الشرط يستلزم أن لا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال لكن التخلف واقع، قال الدماميني: وهذا مبني على أن بين الشرط والجزاء ملازمة عقلية وهو ممنوع، قال بعض المتأخرين: يكفي الشرط في كونه شرطاً توقف الجزاء عليه وإن كان متوقفاً على أشياء أخر نحو: إن توضأت صحت صلاتك. وأجاب ابن المصنف عن اعتراض والده بأن الحكم مسند إليهم على سبيل الإجمال لا إلى كل فرد، فيحتمل أن يكون الأصل يقم أكثرهم ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فارتفع واتصل بالفعل وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد المؤمنين مطلقهم بل المخلصون منهم وكل مخلص قال له الرسول أقم الصلاة أقامها. وقال المبرد: التقدير قل لهم أقيموا يقيموا فالجزم في جواب أقيموا المقدر لا في جواب قل، ورده في المغني بأن الجواب لا بد أن يخالف المجاب إما في الفعل والفاعل نحو: ائتني أكرمك، أو في الفعل نحو: أسلم تدخل الجنة، أو في الفاعل نحو: قم أقم، ولا يجوز أن يتوافقا فيهما، بقي شيء آخر يظهر لي وهو أن مقول قل في الآية على أن يقيموا مجزوم في جواب الأمر محذوف لدلالة الجواب عليه أي قل لهم أقيموا الصلاة وأنفقوا مما رزقناكم يقيموا الخ إذ لا يصح أن يكون هو الجواب لأن مقول القول مفعول به للقول فلا يصح جواباً له لوجوب استقلال الجواب، لكن هذا التقدير ظاهر على غير القول بأن جزم الجواب بلام أمر مقدرة، أما عليه فيلزم تكرار الأمر بالإقامة والإنفاق لو قدرنا ذلك، ويعجبني ما ارتضاه المصنف في هذه الآية أن يقيموا مجزوم بلام أمر مقدرة من غير أن يكون جواباً فيكون مقول القول إلا أنه محكي بالمعنى إذ لو حكاه بلفظه لقال لتقيموا بتاء الخطاب فاحفظ هذا التحقيق.

قوله: (لأن الشرط) أي أداته لا بد له الخ أجيب بأن هذا في الشرط التحقيقي لا التقديري الذي كلام المصنف فيه لأن المصنف لم يجعله شرطاً حقيقة بل مضمناً معناه. قوله: (أن يكون هو)

ولا مضمناً له مع معنى حرف الشرط لما فيه من زيادة مخالفة الأصل، ولا مقدراً بعده لامتناع إظهاره بدون حرف الشرط بخلاف إظهاره معه، ولأنه يستلزم أن يكون العامل جملة وذلك لا يوجد له نظير اهـ (وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ) فيما مر أن يصح (أَنْ تَضَعْ إِنْ) الشرطية (قَبْلَ لاَ) النافية (دُونَ تَخالُفٍ) في المعنى (يَقَعْ) ومن ثم جاز لا تدن من الأسد تسلم، وامتنع لا تدن من الأسد يأكلك بالجزم خلافاً للكسائي. وأما قول الصحابي: يا رسول الله لا تشرف يصبك سهم، وقوله عليه الصلاة والسّلام: **«من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا يؤذنا بريح الثوم»**. فجزمه على الإبدال من فعل النهي لا على الجواب، على أن الرواية المشهورة في الثاني يؤذينا بثبوت الياء.

أي الفعل الطلب بنفسه لأن الطلب لا يصلح لمباشرة الأداة. قوله: (ولا مضمناً) معطوف على الطلب أي ولا يجوز أن يكون هو أي الفعل مضمناً له أي للطلب أي مجعولاً في ضمن الطلب فعلم أن ما تكلفه شيخنا والبعض لا حاجة إليه. قوله: (لما فيه من زيادة مخالفة الأصل) وذلك لأن تضمن الطلب معنى الحرف مخالف للأصل فتضمنه مع ذلك فعل الشرط فيه زيادة مخالفة للأصل. قوله: (بدون حرف الشرط) أي وإنما يجوز تقديره إذا جاز إظهاره مع حرف الشرط ولهذا قال بخلاف إظهاره معه وإنما لم يجز إظهار حرف الشرط هنا لأن الطلب قد تضمن معناه فلا يصح إظهاره مع فعل الشرط.

قوله: (ولأنه) أي ما ذهب إليه المصنف يستلزم أن يكون العامل جملة أي جملة الطلب، ويرد هذا على القول الثاني أيضاً، ولك أن تقول: لا نسلم الاستلزام المذكور بل العامل على ما ذهب إليه المصنف وكذا على الثاني الفعل فقط لا الجملة فافهم. قوله: (فيما مر) أي فيما إذا سقطت الفاء وقصد الجزاء. قوله: (أن يصح) أشار به إلى أنَّ الكلام على تقدير مضاف لأن الشرط صحة وضع ما ذكر لا وضعه بالفعل ولهذا الشرط أجمع السبعة على الرفع في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [سورة المدثر، الآية:٦] وأما قراءة الحسن البصري تستكثر بالجزم فعلى إبداله من تمنن لا على الجواب، أو على أنَّ المعنى تستكثر من الثواب أي تزدد منه. قوله: (قبل لا النافية) وفي بعض النسخ لا الناهية وكل صحيح لأنها قبل دخول إن ناهية وبعده نافية فتسميتها ناهية باعتبار الحالة الأولى وتسميتها نافية باعتبار الثانية أفاده الفارضي. قوله: (دون تخالف) حال من أن والمراد بالتخالف بطلان المعنى. قوله: (خلافاً للكسائي) فإنه لم يشترط صحة دخول إن على لا وجوز الجزم في نحو: لا تدن من الأسد يأكلك بتقدير إن تدن بغير نفي، واحتج بنحو الأثر والحديث الآتيين وسيأتي الجواب عنهما، وبالقياس على النصب فإنه يجوز لا تدن من الأسد فيأكلك، ورد البصريون القياس بأنه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياساً له على النصب، قال في التصريح: وفي الرد نظر فإن الكوفيين قائلون بجواز الجزم بعد النفي.

قوله: (بريح الثوم) بضم المثلثة. قوله: (على الإبدال) أي إبدال الاشتمال تصريح. قوله:

تنبيهان: الأول: قال في شرح الكافية: لم يخالف في الشرط المذكور غير الكسائي. وقال المرادي وقد نسب ذلك إلى الكوفيين. **الثاني**: شرط الجزم بعد الأمر صحة وضع إن تفعل، كما أن شرطه بعد النهي صحة وضع إن لا تفعل، فيمتنع الجزم في نحو: أحسن إليّ لا أحسن إليك، فإنه لا يجوز إن تحسن إلي لا أحسن إليك لكونه غير مناسب وكلام التسهيل يوهم إجراء خلاف الكسائي فيه انتهى (وَالأَمْرُ إنْ كَانَ بِغَيرِ ٱفْعَلْ) بأن كان بلفظ الخبر أو باسم فعل أو باسم غيره (فَلاَ تَنْصِبْ جَوَابَهُ) مع الفاء كما تقدم (وَجَزْمَهُ ٱقْبَلاَ) عند حذفها. قال في شرح الكافية: بإجماع، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ﴾ [سورة الصف، الآية:١١] وقوله: اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه. وقوله:

٨٢٤ ـ مَـكَـانَـكِ تُـحْـمَـدِي أَوْ تَـسْـتَـرِيـحِـي

(بعد الأمر) غير الأمر من أنواع الطلب غير النهي كالأمر في الشرط المذكور نحو: أين بيتك أزرك أي أن تعرّفنيه أزرك بخلاف أين بيتك أضرب زيداً في السوق إذ لا معنى لقولك أن تعرفنيه أضرب زيداً في السوق وقس الباقي نقله شيخنا عن بعضهم. قوله: (يوهم إجراء الخ) قال الدماميني: فيجوز عنده أي الكسائي أسلم تدخل النار بمعنى إن لم تسلم تدخل النار وبجريان خلاف الكسائي فيه أيضاً صرّح صاحب الهمع والرضي مقيداً تجويزه في القسمين بقيام القرينة. قوله: (فلا تنصب جوابه) أي عند الأكثرين كما سيذكره الشارح فلا نصب في نحو صه فأحسن إليك ونزال فتصيب خيراً بل يجب الرفع إذ لا يتصيد من اسم الفعل مصدر يعطف عليه ما بعد الفاء لو نصب لجمود اسم الفعل غالباً. قوله: (مع الفاء) قيد بها مع أن الواو كذلك لأجل قوله وجزمه اقبلا فإن الجزم خاص بما إذا كان الساقط الفاء كما مر في قوله: وجزماً اعتمد أن تسقط الفا الخ. قوله: (يغفر لكم ذنوبكم الخ) هذا هو صواب التلاوة وفي بعض النسخ زيادة من وهي غير صواب والجزم في جواب ﴿تُؤْمِنُونَ وَتُجَٰهِدُونَ﴾ [سورة الصف، الآية:١١] لأنهما بمعنى الأمر لا في جواب الاستفهام لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن الدلالة بل عن الإيمان والجهاد، وقيل: الجزم في جوابه تنزيلاً للسبب منزلة المسبب وهو الامتثال.

قوله: (مكانك) اسم فعل بمعنى اثبتي تحمدي أي بالشجاعة أو تستريحي أي بالقتل من آلام

---

٨٢٤ ـ قاله عمرو بن الأطنابة الأنصاري، وصدره:

وَقَـوْلِـي كُـلَّـمَـا جَـشَـأَتْ وَجَـاشَـتْ

من قصيدة من الوافر. والشاهد في: تحمدي حيث جزم لوقوعه بعد الطلب باسم فعل، وهو مكانك، معناه: اثبتي وهو مقول القول، وجشأت بالجيم والشين المعجمة يقال: جشأت نفسي جشوءاً: إذا نهضت إليك ـ وهو مهموز اللام ـ وجاشت بالجيم والشين المعجمة أيضاً: من الجيش يقال جاشت نفسي: بمعنى غثت.

وقولهم: حسبك الحديث ينم الناس، فإن المعنى: آمنوا، وليتق، واثبتي، واكفف.

تنبيهان: الأول: أجاز الكسائي النصب بعد الفاء المجاب بها اسم فعل أمر نحو صه، أو خبر بمعنى الأمر نحو: حسبك. وذكر في شرح الكافية أن الكسائي انفرد بجواز ذلك، لكن أجازه ابن عصفور في جواب نزال ونحوه من اسم الفعل المشتق وحكاه ابن هشام عن ابن جني، فالذي انفرد به الكسائي ما سوى ذلك. **الثاني**: أجاز الكسائي أيضاً نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو: غفر الله لزيد فيدخله الجنة.

(وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرجَا نُصِبْ   كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ)

وفاقاً للفراء لثبوت ذلك سماعاً كقراءة حفص عن عاصم: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [سورة غافر، الآية:٣٦] وكذلك: ﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ﴾ [سورة عبس، الآية: ٣ـ ٤] وقول الراجز أنشده الفراء:

٨٢٥ ـ عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولاتِهَا   تُدِلْنَنَا اللَّمَّةُ من لَمَّاتِهَا   فَتَسْتَرِيحَ النفسُ من زَفْراتِهَا

الدنيا والخطاب للنفس. قوله: (حسبك الحديث ينم الناس) حسبك إما اسم فاعل بمعنى كافيك، وإما اسم فعل مضارع بمعنى يكفي، فقول الشارح: واكفف بيان للمراد من جملة المبتدإ والخبر أو من جملة اسم الفعل وفاعله لا لمعنى لفظ حسب. قوله: (نحو حسبك) أي مع قولك الحديث لأن الخبر الذي بمعنى الأمر جملة حسبك الحديث. قوله: (ونحوه من اسم الفعل المشتق) كضراب عمراً فيستقيم فخرج نحو صه فأحسن إليك. قوله: (بعد الفاء) قيد بذلك لعدم سماع النصب بعد الواو في الرجاء، وكذا بعدها في الدعاء والعرض والتحضيض كما مر عن أبي حيان. قوله: (في الرجاء) أفرده في الذكر مع دخوله في الطلب اهتماماً بشأنه لكون البصريين خالفوا فيه. قوله: (كقراءة حفص الخ) لا حجة فيه لجواز نصب أطلع جواباً لقوله ابن أو عطفاً على الأسباب على حد:

ولبس عباءة وتقر عيني

أو عطفاً على المعنى في ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ﴾ [سورة غافر، الآية:٣٦] فإن خبر لعل يقترن بأن كثيراً نحو: فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض اهـ زكريا والاحتمال الثالث يأتي في الآية الثانية وفي الرجز وهذا معنى قول الشارح الآتي وتأولوا بما فيه بعد.

قوله: (على صروف الخ) أي لعل حوادث الدهر والدولات جمع دولة قال أبو عبيدة: الدولة

---

٨٢٥ ـ رجز لم يدر راجزه. أي لعل ـ وعل لغة فيه ـ والدولات ـ بضم الدال ـ جمع دولة في المال، وبالفتح في الحرب، وقيل: هما واحد، وتدللنا من الإدالة وهي الغلبة. واللمة ـ بالفتح ـ الشدة، وهي مفعول ثان لتدلننا. والشاهد في: فتستريح حيث نصب بعد لعل الذي هو أداة الترجي. قاله الفراء وهو الصحيح لثبوت ذلك في القرآن: **﴿لعله يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى﴾** [سورة عبس، الآية: ٣ـ ٤] والزفرات جمع زفرة: وهي الشدة، والأصل تحريك الفاء في الجمع، وسكنت هنا للضرورة.

ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب وتأولوا ذلك بما فيه بعد، وقول أبي موسى: وقد أشربها معنى ليت من قرأ فاطلع نصباً: يقتضي تفصيلاً.

تنبيه: القياس جواز جزم جواب الترجي إذا سقطت الفاء عند من أجاز النصب. وذكر في الارتشاف أنه قد سمع الجزم بعد الترجي، وهو يدل على صحة ما ذهب إليه الفراء. انتهى.

(وَإنْ عَلَى آسْمٍ خَالِصٍ فِعلٌ عُطِفْ يَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتاً أَوْ مُنْحَذِفْ)

فعل رفع بالنيابة بفعل مضمر يفسره الفعل بعده وينصبه جواب الشرط، وأن بالفتح فاعل ينصبه، وثابت حال من أن، ومنحذف عطف عليه وقف عليه بالسكون للضرورة أي ينصب الفعل بأن مضمرة جوازاً في مواضع ـ وهي خمسة ـ كما ينصب بها مضمرة وجوباً في خمسة مواضع وقد مرت. فالأول من مواضع الجواز: بعد اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا وقد سبق في قوله: وإن عدم لا فأن اعمل مظهراً أو مضمراً. والأربعة

بالضم اسم الشيء الذي يتداول يكون مرة لهذا ومرة لهذا، والدولة بالفتح الفعل، وقال أبو عمرو بن العلاء: الدولة بضم الدال في المال وبفتحها في الحرب وقيل هما واحد كذا في المختار، قال زكريا: وتدلننا من الإدالة وهي الغلبة والنصر واللمة بالفتح الشدة وهي مفعول ثان لتدلننا. والشاهد في فتستريح والزفرات جمع زفرة وهي الشدة وسكنت الفاء للضرورة اهـ. وقوله: وهي مفعول ثان غير ظاهر وإن تبعه شيخنا والبعض. والظاهر أنه منصوب بنزع الخافض أي باللمة إن أريد بالإدالة الغلبة، ولعل قصد الشاعر على هذا ترجي الموت ليستريح من مشقات الدنيا أو ترجي اشتداد الكرب ليعقبه الفرج فيستريح من الكروب كما قال تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [سورة الشرح، الآية: ٥] أو على اللمة أو باللمة النازلة بالعدا إن أريد بالإدالة النصر والمعنى عليه ظاهر، وقوله وهي الشدة في كلام الدماميني والشمني أنها إدخال النفس بشدة والشهيق إخراجه.

قوله: (يقتضي تفصيلاً) وهو أن الترجي أن أشرب معنى التمني نصب الفعل بعد الفاء في جوابه وإلا فلا. قوله: (على صحة ما ذهب إليه الفراء) من نصب الفعل بعد الفاء في جواب الترجي لأن الجزم فرع النصب. قوله: (ينصبه أن) ينبغي أن يضبط بالياء التحتية لأنه اعتبر تذكير أن لكونه حرفاً أو لفظاً بدليل قوله ثابتاً أو منحذف كذا ذكره شيخنا وتبعه البعض والظاهر أنه لا يتعين بل يجوز ضبطه بالتاء الفوقية على تأويل أن بالكلمة فيكون قوله ثابتاً أو منحذف على تذكير أن بعد تأنيثها قال السيوطي: قال ابن هشام: ظاهر كلام المصنف وجوب النصب ويشكل عليه القراءة بالرفع أو يرسل رسولاً، والجواب أنه حينئذ مستأنف لا معطوف على الاسم اهـ. ويلزمه أن تكون أو للاستئناف.

قوله: (وينصبه جواب الشرط) ورفع لكون فعل الشرط ماضياً كما يأتي في قوله:

وبعد ماض رفعك الجزا حسن

قوله: (بالسكون للضرورة) أي عند غير ربيعة أما عندهم فالسكون لغة، ويحتمل أن المصنف

الباقية هي المرادة بهذا البيت وهي أن تعطف الفعل على اسم خالص بأحد هذه الحروف الأربعة: الواو وأو والفاء وثم، نحو قوله:

٨٢٦ ـ لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

ونحو: أو يرسل رسولاً في قراءة غير نافع بالنصب عطفاً على وحياً، ونحو قوله:

جرى عليها. قوله: (على اسم خالص) أي من شائبة الفعلية بأن لا يكون في تأويل الفعل وهو الجامد. قوله: (للبس عباءة الخ) الصحيح ولبس بواو العطف والشفوف بضم الشين المعجمة وبالفاءين الثياب الرقاق اهـ عيني ومنه:

ولولا رجال من رزام أعزة وآل سبيع أو أسوءك علقما

بنصب أسوءك فلا يشترط خصوص المصدر كما سيذكره. قوله: (عطفاً على وحياً) استثناء الوحي والإرسال من التكليم منقطع لأنهما ليسا منه. وقوله: ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾ [سورة الشورى، الآية: ٥١] أي إلهاماً كما وقع لأم موسى. وقوله: ﴿أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ﴾ [سورة الشورى، الآية: ٥١] أي أو تكليماً من وراء حجاب كما وقع لموسى عليه الصلاة والسلام. وقوله: ﴿أَوْ يُرْسِلَ﴾ [سورة الشورى، الآية: ٥١] أي إرسال كما هو عادة الأنبياء، وجعل في المغني الاستثناء مفرغاً فقال: كان في الآية تحتمل النقصان والتمام والزيادة وهي أضعفها فعلى النقصان الخبر إما لبشر ووحياً استثناء مفرغ من الأحوال فمعناه موحياً أو موحى إليه على كونه حالاً من الفاعل أو المفعول. وقوله: ﴿أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ﴾ [سورة الشورى، الآية: ٥١] أي أو مكلماً من وراء حجاب. وقوله: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [سورة الشورى، الآية: ٥١] أي أو إرسالاً لملك الوحي إليه أي أو مرسلاً أو مرسلاً وإما وحياً والتفريغ في الإخبار أي ما كان تكليمهم إلا إيحاء أو تكليماً من وراء حجاب أو إرسالاً وجعل الإيحاء والإرسال تكليماً على حذف مضاف أي تكليم وحي أو تكليم إرسال ولبشر على هذا تبيين فهو خبر لمحذوف أي إرادتي لبشر أو مفعول لمحذوف أي لبشر أعني وعلى التمام فالتفريغ في الأحوال من الفاعل أو المفعول ولبشر تبيين أو متعلق بكان التامة وعلى الزيادة فالتفريغ في الأحوال من الضمير المستتر في لبشر الواقع خبراً لأن يكلمه الله اهـ ملخصاً مع تغيير وزيادة من الدماميني والشمني وغيرهما.

---

٨٢٦ ـ قالته ميسون بنت بحدل الكلبية زوج معاوية رضي الله عنه، من قصيدة ـ من الوافر ـ تذكر فيها ضيق نفسها واستيلاء الهم عليها حين تسرى عليها معاوية وعذلها وقال: أنت في ملك عظيم وما تدرين قدره فقالت:

لَبَيْتٌ تَخْفِقُ الأَرْيَاحُ فِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرٍ مُنِيفِ

إلى أن قالت: للبس عباءة إلى آخره. والصحيح: ولبس عباءة ـ بواو العطف ـ لأنها جملة معطوفة على جملة قبلها. والشاهد في: وتقر عيني حيث نصب الراء بأن مضمرة والتقدير: ولبس عباءة وقرة عيني، ويجوز رفعها على تنزيل الفعل منزلة المصدر نحو: وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه. والشفوف بضم الشين المعجمة. وبالفاءين: الثياب الرقاق.

٨٢٧ ـ لَوْلاَ تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ ... مَا كُنْتُ أُوثِرُ أَتْرَاباً على تِرْبِ

وكقوله:

٨٢٨ ـ إنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ ... كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ

والاحتراز بالخالص من الاسم الذي في تأويل الفعل نحو: الطائر فيغضب زيد الذباب فيغضب واجب الرفع لأن الطائر في تأويل الذي يطير ومن العطف على المصدر المتوهم فإنه يجب فيه إضمار أن كما مر.

تنبيهات: الأول: إنما قال على اسم ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم ليشمل غير المصدر فإن ذلك لا يختص به، فتقول: لولا زيد ويحسن إليّ لهلكت. **الثاني**: تجوز في قوله: فعل عطف فإن المعطوف في الحقيقة إنما هو المصدر. **الثالث**: أطلق العاطف ومراده الأحرف الأربعة إذ لم يسمع في غيرها:

(وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى ... مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى)

أي حذف أن مع النصب في غير ....

قوله: (لولا توقع معتر الخ) المعتر بالعين المهملة المتعرض لسؤال المعروف والأتراب جمع ترب بكسر الفوقية وهو الموافق في العمر. قوله: (إني وقتلي سليكا) أي لأجل تحصيل غرض غيري وسليك بالتصغير اسم رجل. والشاهد في نصب أعقله أي أعطى ديته وعافت كرهت أي إن البقر كرهت شرب الماء وامتنعت منه لا تضرب لأنها ذات لبن وإنما يضرب الثور لتفزع هي فتشرب، ووجه الشبه أن كلاً حصل له ضرر لأجل نفع غيره. قوله: (في تأويل الذي يطير) لأنه صلة أل وصلتها في تأويل الفعل. قوله: (ومن العطف على المصدر المتوهم) قد يقال: المصدر المتوهم يصدق عليه أنه اسم خالص فكيف يحترز عنه بالخالص؟ ويجاب بأن المراد اسم خالص موجود لأنه المتبادر من قولنا اسم خالص والمتوهم ليس بموجود فافهم. قوله: (كما قال بعضهم) تبع الفارضي هذا البعض فاشترط المصدرية. قوله: (إنما هو المصدر) أي المؤول من أن والفعل. قوله: (في سوى ما مر) أي وسوى ما يأتي في الباب الآتي من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء أو الواو بعد الشرط والجزاء اهـ زكريا. وسينبه عليه الشارح بقوله: الرابع الخ قال سم: أي وسوى

---

٨٢٧ ـ هو من البسيط. المعتر: المعترض للمعروف. والشاهد في: فارضيه حيث نصب بعد الفاء التي عطف بها على اسم غير شبيه بالفعل. والأتراب: جمع ترب بكسر التاء المثناة من فوق وسكون الراء، وترب الرجل: لدته وهو الذي يولد في الوقت الذي ولد فيه.

٨٢٨ ـ قاله أنس بن مدركة الخثعمي. من البسيط. وسليكاً ـ اسم رجل ـ مفعول المصدر المضاف إلى فاعله. والشاهد في: ثم أعقله حيث نصب بعد ثم التي عطف بها على اسم غير شبيه بالفعل من عقلت القتيل: أعطيت ديته. قوله كالثور: خبر أن. ولما بمعنى حين. وعافت: من عاف الرجل الطعام أو الشراب يعافه عيافاً، إذا كرهه فلم يشربه. والمعنى: إن البقر إذا امتنعت من شروعها في الماء لا تضرب لأنها ذات لبن وإنما يضرب الثور لتفزع هي فتشرب.

المواضع العشرة المذكورة شاذ لا يقبل منه إلا ما نقله العدول كقولهم: خذ اللص قبل أن يأخذك، ومره يحفرها، وقول بعضهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، وقراءة بعضهم: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾ [سورة الأنبياء، الآية:١٨] وقراءة الحسن ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾ [سورة الزمر، الآية:٦٤] ومنه قوله:

٨٢٩ ـ وَتَـهْـنَـهْـتُ نَـفْـسِـي بَـعْـدَ مَـا كِـدْتُ أَفْـعَـلَـهُ

تنبيهات: الأول: أفهم كلامه أن ذلك مقصور على السماع لا يجوز القياس عليه وبه صرّح في شرح الكافية، وقال في التسهيل: وفي القياس عليه خلاف. **الثاني:** أجاز ذلك الكوفيون ومن وافقهم. **الثالث:** كلامه يشعر بأن حذف أن مع رفع الفعل ليس بشاذ، وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل فإنه جعل منه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [سورة الزمر،

الفعل بعد كي التعليلية فإن المصنف لم يتعرض لها فيما سبق. قوله: (المواضع العشرة) هي مواضع وجوب إضمار أن الخمسة ومواضع جواز إضمارها الخمسة.

قوله: (وقراءة بعضهم بل نقذف الخ) أي بنصب يدمغه اهـ فارضي. قوله: (أعبد) أي أن أعبد وانتصاب غير في هذه القراءة من رفع أعبد لا يكون بأعبد لأن الحرف المصدري محذوف إما مع بقاء أثره في قراءة النصب أو مع ذهابه في قراءة الرفع والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتأمروني وأن أعبد بدل اشتمال منه أي تأمروني غير الله عبادته. دماميني. قوله: (ونهنهت) أي زجرت وما في بعد ما كدت أفعله مصدرية أي بعد قربي من الفعل وقال المبرد: أراد أفعلها برفع الفعل فنقل فتحة الهاء إلى اللام وحذف الألف وحينئذ لا شاهد فيه. قوله: (الثاني أجاز ذلك) أي القياس عليه الكوفيون ومن وافقهم ولا وجه لإفراد هذا بتنبيه مع أنه من تتمة التنبيه قبله فكان ينبغي حذف قوله الثاني. قوله: (وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل) اعلم أن قوله في شرح التسهيل وهذا هو القياس يحتمل رجوعه إلى ما ذكر قبله من حذف أن ورفع الفعل فيفيد كلامه قياسية الحذف والرفع، ويحتمل رجوعه إلى رفع الفعل فقط. ويؤيد هذا الاحتمال أمران قرب الرفع إلى اسم الإشارة والتعليل بقوله: لأن الحرف عامل ضعيف الخ، وعلى هذا لا يفيد كلامه إلا قياسية الرفع

---

٨٢٩ ـ صدره:

فَـلَـمْ أَرَ مِـثْـلَـهَـا خُـبَـاسَـةَ وَاحِـدٍ

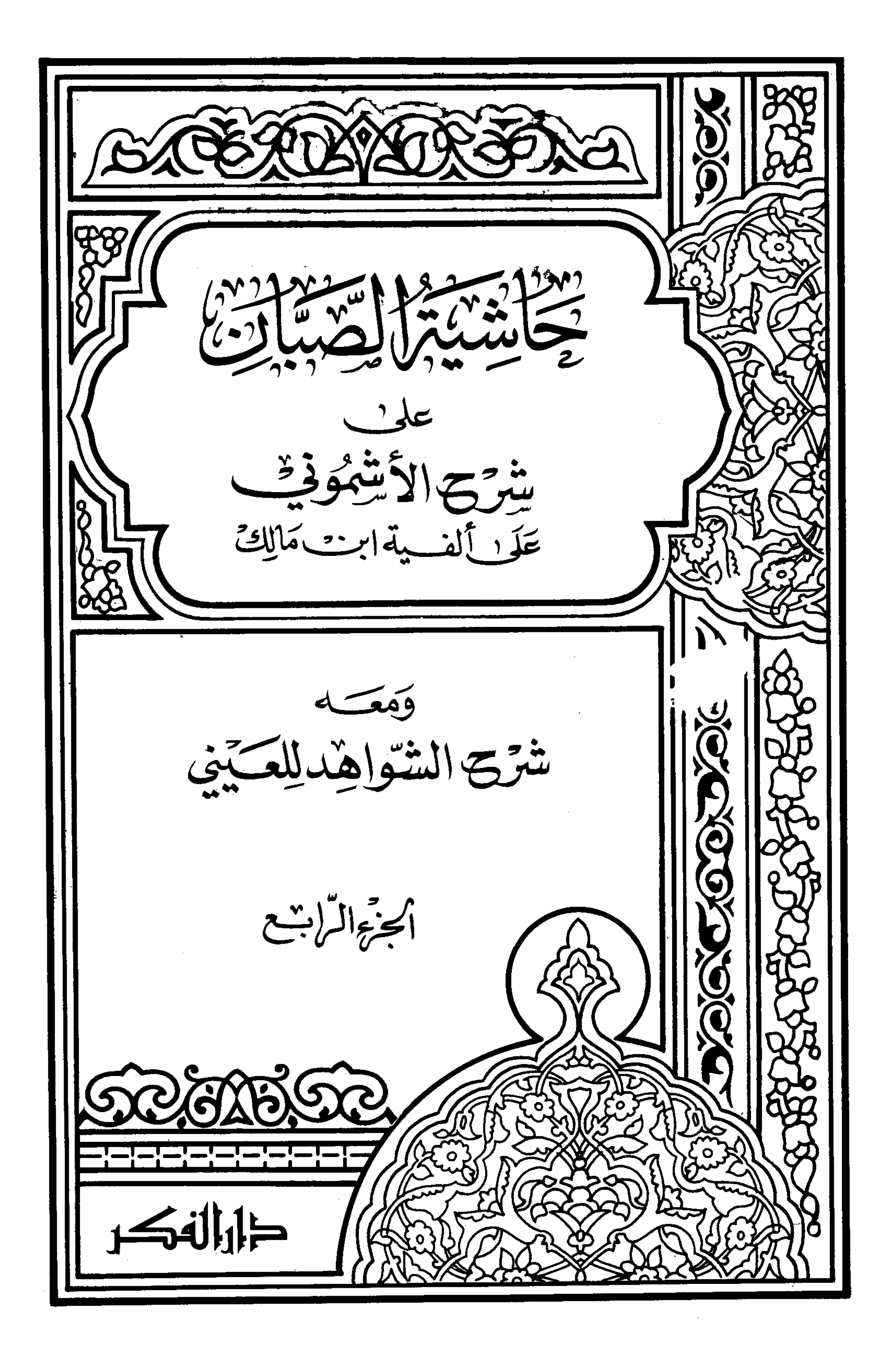
قاله عامر بن حوبن الطائي. من الطويل. الفاء للعطف. ولم أر إن كانت الرؤية من العلم كان مثلها في موضع المفعول الثاني، وإن كانت من رؤية البصر ففيه وجهان: **أحدهما:** أن تكون مثلها مفعولاً، وقوله خباسة واحد: كلام إضافي بدلاً منه، والآخر: أن يكون مثلها صفة خباسة واحد، ولكنه لما تقدم عليها انتصب على الحال، وهي بضم الخاء المعجمة: المغنم. ونهنهت: زحت. وما في ما كدت: مصدرية، والتقدير: بعد قربي من الفعل. والشاهد في: أفعله حيث نصب فيه اللام، لأن أصله أن أفعله، فحذفت إن وبقي عملها وهو النصب. قاله سيبويه.

الآية:٦٤] قال: فيريكم صلة لأن حذفت وبقي يريكم مرفوعاً، وهذا هو القياس لأن الحرف عامل ضعيف فإذا حذف بطل عمله هذا كلامه، وهذا الذي قاله مذهب أبي الحسن أجاز حذف أن ورفع الفعل دون نصبه وجعل منه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾ [سورة الزمر، الآية:٦٤]، وذهب قوم إلى أن حذف أن مقصور على السماع مطلقاً فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سمع، وإليه ذهب متأخرو المغاربة، قيل: وهو الصحيح. **الرابع**: ما ذكره من أن حذف أن والنصب في غير ما مر شاذ ليس على إطلاقه لما ستعرفه في قوله في باب الجوازم: والفعل من بعد الجزا إن يقترن. الخ اهـ.

دون قياسية الحذف لجواز أن يكون معنى قياسية الرفع كما قال سم أنه بعد ارتكاب الحذف الشاذ يكون القياس الرفع فلا تدل حينئذ قياسية الرفع على قياسية الحذف، إذا عرفت ذلك عرفت أن قول الشارح ظاهر ممنوع. لأن ظاهر كلامه الاحتمال الثاني الذي لا يفيد الكلام عليه قياسية الحذف اللهم إلا أن يقال: الظاهر فيما بني عليه أمر قياسي أن يكون قياسياً، هذا وفي الفارضي أن كون حذفها مع رفع الفعل ليس بشاذ مذهب الأخفش فتفطن.

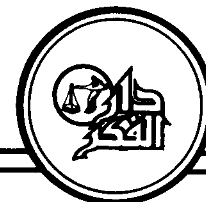
تم طبع الجزء الثالث، من حاشية الصبان ويليه الجزء الرابع، وأوله: عوامل الجزم

فهرس


حاشية الصبان
على
شرح الأشموني
على ألفية ابن مالك
ومعه
شرح الشواهد للعيني
الجزء الرابع
دار الفكر

الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م

Email: darelfkr@cyberia.net.lb
E-mail: darlfikr@cyberia.net.lb
Home Page: www.darelfikr.com.lb



حارة حريك - شارع عبد النور - برقيًا: فكسي - ص.ب: ١١/٧٠٦١
تلفون: ٥٥٩٩٠٠ - ٥٥٩٩٠١ - ٥٥٩٩٠٢ - ٥٥٩٩٠٣
فاكس: ٠٠٩٦١١٥٥٩٩٠٤

بيروت
لبنان

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

عَوَامِلُ الجَزْمِ

(بِلاَ وَلاَمٍ طَالِباً ضَعْ جَزْمَا فِي الفِعْلِ)طالباً حال من فاعل ضع المستتر. وجزماً مفعول به: أي تجزم لا واللّام الطلبيتان الفعل المضارع، أمَّا لا فتكون للنهي نحو: ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣] وللدعاء نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وأما اللام فتكون للأمر نحو: ﴿لِيُنفِقْ﴾ [الطلاق: ٧] وللدعاء نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]. وقد دخل تحت الطلب الأمر والنّهي والدعاء. والاحتراز به عن غير الطلبتين مثل لا النافية والزائدة واللام التي ينتصب بعدها

عوامل الجزم

الجزم في اللغة القطع، وسميت هذه الكلمات جوازم لأنها تقطع من الفعل حركة أو حرفاً، وإنّما عملت الجزم لما فصله السيرافي فقال: إن أصل الجوازم وعملت الجزم لأنه لما طال مقتضاها يعني الشرط والجزاء اقتضى القياس تخفيفه والجزم إسقاط ثم حمل عليها لم لأن كلاً منهما ينقل الفعل فإن تنقله إلى الاستقبال أي إلى التعين له ولم إلى الماضي وكذلك لما، وأما لام الأمر فجزمت لأن أمر المخاطب أي كاضرب موقوف أي مبني فجعل لفظ المعرب كلفظ المبني لأنه مثله في المعنى وحملت عليها لا في النهي من حيث كانت ضرة لها وفيه نظر من جهة حمل الإعراب على البناء، وقد أنكر علي ابن الخياط مثله اهـ حفيد، وأجيب بأنه لا يضر حمل الإعراب على البناء فيما ذكر لكونه فرعاً عنه في الفعل، وسكت السيرافي عن بقية أدوات الشرط لأنها ضمنت معنى أن. قوله: (بلا)جوز ابن عصفور والأبدي حذف مجزومها مع إبقائها لدليل نحو: اضرب زيداً إن أساء وإلاَّ فلا. همع. قوله: (طالباً)أي آمراً أو ناهياً أو داعياً أو ملتمساً. قوله: (الطلبيتان)لكن اللام لطلب الفعل ولا لطلب الترك والمراد الطلبيتان أصالة وإلا فاللام قد يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥] والتهديد نحو: ﴿وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩] ولا قد تستعمل في التهديد كقولك لعبدك: لا تطعني، وأما ﴿لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا۟﴾ [العنكبوت: ٦٦] فيحتمل اللامان فيه التعليل فيكون ما بعدهما منصوباً والتهديد فيكون مجزوماً. قوله: (للنهي) وللالتماس كقولك لمساويك: لا تفعل يا فلان إذا لم ترد الاستعلاء عله. قوله: (للأمر)وللالتماس كقولك لمساويك: لتفعل يا فلان إذا لم ترد الاستعلاء عليه. دماميني. قوله: (الأمر)أي في اللام والنهي أي في لا والدعاء أي فيهما. قوله: (والاحتراز به)أي بالطلب. قوله: (مثل لا النافية)وأما تجويز الكوفيين الجزم في المنفي بلا الصالح قبلها كي لحكاية الفراء عن العرب ربطت الفرس لا ينفلت برفع ينفلت وجزمه فعلى توهم وتقدير جملة شرطية والتقدير ربطت الفرس لأني إن لم أربطه ينفلت قاله الدماميني. قوله: (واللام التي ينصب بعدها المضارع)هي لام كي ولام الجحود. قوله:

المضارع. وقد أشعر كلامه أنهما لا يجزمان فعلى المتكلم، وهو كذلك في لا، وندر قوله:

٨٣١ ـ لاَ أعْرِفَنْ رَبْرَباً حُوراً مدامِعُها مُـرَدَّفـاتٍ عـلـى أعـقـابِ أكْـوارِ

وقوله:

٨٣٢ ـ إذا ما خرجْنا من دِمِشْقَ فلا نَعُدْ لـهـا أبـداً مَـا دَامَ فـيـهـا الـجُراضِـمُ

نعم إن كان للمفعول جاز بكثرة نحو: لا أخرج ولا تخرج، لأن المنهي غير المتكلم. وأما اللام فجزمها لفعلي المتكلم مبنيين للفاعل جائز في السعة لكنه قليل، ومنه: قوموا فلأصلّ

(وقد أشعر كلامه الخ) أي حيث قال طالباً لأن الإنسان لا يطلب من نفسه أي الغالب فيه ذلك فاندفع تنظيرْ سم.

قوله: **(فعلى المتكلم)** أي المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون. تصريح. قوله: **(وندر قوله الخ)** أفاد أنه لا يقاس على ما سمع منه لا نثراً ولا نظماً. قوله: **(لا أعرفن الخ)** الربرب القطيع من البقر شبه النساء به في حسن العيون وسكون المشي وحوراً صفته جمع حوراء من الحور وهو شدة بياض العين في شدة سوادها ومدامعها مرفوع بحوراً وأراد بها العيون لأنها مواضع الدمع ومردفات حال من ربربا، والأكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بأداته والأعقاب جمع عقب وعقب كل شيء آخره اهـ. عيني. ويصح جعل مردَّفات صفة ثانية لربربا والمردَّفات المركبات خلف الراكب. قوله: **(الجراضم)** تعريض بمعاوية رضي الله تعالى عنه والجراضم بضم الجيم الأكول الواسع البطن وكان معاوية كذلك. عيني. قوله: **(نعم إن كان)** مقتضى الظاهر أن يقول كانا أي فعلا المتكلم إلا أن يقال أفرد للتأويل بالمذكور. قوله: **(لأن المنهي غير المتكلم)** وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم.

قوله: **(فجزمها لفعلي المتكلم الخ)** سكت عن المبني للمفعول لفهمه بالأولى. سم. قوله: **(فلأصلّ لكم)** قال يس وتبعه غيره كالبعض أي لأجلكم والفاء زائدة اهـ. وفيه أن الفاء يحتمل أن

---

٨٣١ ـ قاله النابغة الذبياني، من قصيدة من البسيط. والشاهد في: لا أعرفن، فإن لا ناهية وهي نهي المتكلم، وهو قليل جداً. والربرب: القطيع من البقر، شبه النِّساء به في حسن العيون وسكون المشي. وحوراً نصب: صفته ـ جمع حوراء ـ من الحور وهو شدة بياض العين في شدة سوادها. ومدامعها: مرفوع بحوراً، وأراد بها العيون لأنها مواضع الدمع. ومردّفات: حال من ربرباً، وأراد به متتابعات بعضها وراء بعض، وأصله من ردفه إذا تبعه. ويروى: على أحناء أكوار: جمع حنو السرج. والأكوار جمع كور بضم الكاف: وهو الرحل بأداته. والأعقاب جمع عقب، وعقب كل شيء آخره.

٨٣٢ ـ زعم ابن هشام أنه للفرزدق وفسر الجراضم بعظيم البطن وليس كذلك، بل هو للوليد بن عقبة يعرض بمعاوية رضي الله عنه. والجراضم بضم الجيم: الأكول الواسع البطن، وكان معاوية كذلك. والشاهد في: فلا نعد فإن لا فيه ناهية وجزم بها نعد وهو قليل، لأن المتكلم لا ينهى نفسه إلا على سبيل المجاز، وتنزيله منزلة الأجنبي.

لكم ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢] وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب كقراءة أبيّ وأنس! ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [يونس: ٥٨] وقوله عليه الصلاة والسلام: **«لتأخذوا مصافّكم»** والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر.

تنبيهات: الأول: زعم بعضهم أن أصل لا الطلبية لام الأمر زيدت عليها ألف فانفتحت. وزعم بعضهم أنها لا النافية والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها، وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ وهما ضعيفان.

الثاني: لا يفصل بين لا ومجزومها. وأما قوله:

وقالوا أخانا لا تَخَشَّعْ لظالم عَزيزٍ ولا ذا حقّ قَومِك تَظْلِمُ

فضرورة. وأجاز بعضهم في قليل من الكلام نحو: لا اليوم تضرب. **الثالث**: حركة اللام الطلبيّة الكسر، وفتحها لغة، ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء وثم، وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها، وليس بضعيف بعد ثم ولا قليل ولا ضرورة خلافاً لمن زعم ذلك. **الرابع**: تحذف لام الأمر ويبقى عملها، وذلك على ثلاثة أضرب: كثير مطرد وهو حذفها بعد أمر بقول

تكون عاطفة جملة على جملة وأن الأولى كون اللام للتعدية لأن الصلاة بمعنى الدعاء بخير كما هنا تتعدى باللام فاعرفه. قوله: **(وأقل منه جزمها الخ)** وذلك لأن له صيغة تخصه وهي فعل الأمر واختصّ المخاطب بالأمر بالصيغة وغيره بالأمر باللام لأن أمر المخاطب أكثر استعمالاً فكان التخفيف فيه أولى. قوله: **(فعل الفاعل المخاطب)** أما المبني للمفعول نحو لتكرم يا زيد بضم التاء وفتح الراء فإنه كثيرٌ لأن الأمر فيه للغائب. فارضي. قوله: **(فانفتحت)** أي وحدث لها بسبب ذلك معنى وهو طلب الكف. قوله: **(مضمرة قبلها)** أي ليتسلط الأمر على النفي فيكون نهياً وفيه أن النهى طلب الكف لا طلب النفي بمعنى الانتفاء. قوله: **(وهما ضعيفان)** لما فيهما من التكلّف بلا حاجة ولما مر في الثاني.

قوله: **(وقالوا أخانا الخ)** أي يا أخانا لا تتخشع الخ. والشاهد في فصل لا الثانية من مجزومها وهو تظلم بمفعولي تظلم وهما: ذا وحق قومك كذا في العيني وفي كون حق مفعولاً ثانياً خفاء ولعله منصوب بنزع الخافض أي ولا تظلم هذا في أخذ حق قومك منك فتأمل. قوله: (نحو لا اليوم تضرب) أي من كل تركيب فصل فيه بين لا ومجزومها بالظرف أو الجار والمجرور. قوله: (حركة اللام الطلبية الكسر) أي حملاً على لام الجر لأنها أختها في الاختصاص بنوع وعملها فيه، فإن قلت: لام الجر تفتح مع المضمر فهلا حملت على لام المضمر في الفتح؟ قلت: لأن مدخول لام الأمر هو المضارع وهو شبيه باسم الفاعل الذي هو من الاسم المظهر. دماميني. قوله: (وفتحها لغة) أي لغة سليم كما في المغني قيل: إنما تفتح على هذه اللغة أن فتح تاليها بخلاف ما إذا كسر نحو لتيذن أو ضم نحو لتكرم. سيوطي. قوله: (وليس) أي التسكين بضعيف نعم الكسر بعد ثم أجود من الإسكان. فارضي قوله: (كثير مطرد الخ) كذا في التسهيل وغيره. وقال السيوطي: الأصح

نحو: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١] وقليل جائز في الاختيار وهو حذفها بعد قول غير أمر كقوله:

٨٣٣ ـ قـلـتُ لِـبـوَّابٍ لَـدَيْـهِ دارُهـا تِـيـذَنْ فـإنـي حَـمْـؤُهـا وجـارُهـا

قال المصنف: وليس مضطراً لتمكنه من أن يقول إيذن. قال: وليس لقائل أن يقول هذا من تسكين المتحرك، على أن يكون الفعل مستحقاً للرفع فسكن اضطراراً، لأن الراجز لو قصد الرفع لتوصل إليه مستغنياً عن الفاء فكان يقول تئذن إني، وقليل مخصوص بالاضطرار وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بخلافه كقوله:

٨٣٤ ـ مُحمدٌ تُفَدِّ نفسَك كلُّ نفسٍ إذا مَـا خِـفْـتَ مِـن أمـرٍ تَـبَـالاَ

أن جواز الحذف مختص بالشعر مطلقاً. قوله: (نحو قل لعبادي الخ) كون الجزم في هذه الآية بلام مقدرة هو اختيار المصنف وذهب أكثر المتأخرين إلى كونه في جواب قل، وقد أشبعنا الكلام على ذلك في الباب السابق.

قوله: (قلت لبواب الخ) لديه خبر مقدم ودارها مبتدأ مؤخر. والشاهد في تيذن أصله لتأذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة اهـ سم أي لأن كسره لغة مبينة بتفصيلها في كتب التَّصريف، زاد البعض: فانقلبت الهمزة ياء اهـ، وهو مسلم إن كان الرواية وإلا فالانقلاب غير لازم. قوله: (قال المصنف الخ) دفع به الاعتراض على قوله في الاختيار بأنه لا يصح الاستشهاد بالشعر على الوقوع في الاختيار. قوله: (وليس مضطراً لتمكنه الخ) لا يأتي على قول غير المصنف أن الضرورة ما وقع في الشعر ما لا يقع مثله في النثر وإن كان للشاعر عنه مندوحة، وكذا قوله بعده لأن الراجز الخ يأتي على قول غيره. قوله: (من أن يقول ايذن) قيل هذا تخلص من ضرورة لضيرورة وهي إثبات همزة الوصل في الوصل، وردّ بأن قوله قلت الخ بيتان لا بيت مصرع فالهمزة في أول بيت لا في حشوه سلمنا أنه بيت مصرع فالبيت المصرع أو المقفى يعامل معاملة بيتين، قال الدماميني: ولولا ذلك لم يكن للصدر روي كما للعجز اهـ، بل قال بعضهم: لا ضرورة وإن لم يكن البيت مصرعاً لما ذكره المبرد في كتاب الكامل أن النصف الأول موقوف عليه أي وإن لم يكن البيت مصرعاً أو مقفى قال الشاعر:

لا نـسـب الـيـوم ولا خـلـة اتَّـسـع الـخـرق عـلـى الـراقـع

فاستأنف اتسع لكون النصف الأول موقوفاً عليه قال: وهذا كثير حسن غير معيب اهـ. قوله: (تبالا) التبال بفتح الفوقية فالموحدة الفساد وقيل الحقد والعداوة. عيني. قوله: (فلا تستطل الخ)

---

٨٣٣ ـ قاله منصور بن مرثد الأسدي. ودارها: مبتدأ ولديه خبره. والشاهد في: تيذن، إذ أصله لتيذن، فحذف اللام وأبقى عملها، وليس هذا بضرورة لتمكنه من أن يقول إيذن.

٨٣٤ ـ هو من أبيات الكتاب. من الوافر. ومحمد: منادى مبني على الضم أي يا محمد. والشاهد في: =

وقوله:

٨٣٥ ـ فَلا تَسْتَطِلْ منّي بَقَائِي ومُدَّتِي ولَكِن يَكُنْ للخيْرِ منكَ نَصيبُ

(وهكذا بِلَمْ وَلَمَّا) أي لم ولمّا يجزمان المضارع مثل لا واللام الطلبيتين نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣] ونحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ﴾ [التوبة: ١٦] ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم﴾ [البقرة: ٢١٤] ويشتركان في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنّفي والجزم وقلب معنى الفعل للمضي. وتنفرد لم بمصاحبة الشرط نحو: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: ٦٧] وجواز انقطاع نفي منفيها عن الحال، بخلاف لمّا فإنه يجب اتصال نفي منفيها بحال النطق كقوله:

فإنْ كُنتُ مأكُولاً فكُنْ خيرَ آكلٍ وإلاّ فأدْركْني ولما أُمزَّق

ومن ثم جاز: لم يكن ثم كان، وامتنع: لما يكن ثم كان. والفصل بينها وبين مجزومها اضطراراً كقوله:

فَذَاكَ ولَمْ إذَا نَحْنُ امْتَرَيْنا تَكُنْ في الناس يُدْرِكْكَ المراءُ

وقوله:

فأضْحَت مَغانِيها قِفاراً رُسومُها كأن لَم سِوْى أهلٍ من الوَحشِ تُؤهَلُ

يخاطب به ابنه لما تمنّى موته. عيني. قوله: (وهكذا بلم ولمّا) أشار بتقدير الواو إلى أن قوله بلم ولمّا معطوف على قوله بلا ولام، وقوله هكذا أي حالة كونهما كالمذكور في وضع الجزم به في الفعل وهو حشو. قوله: (بمصاحبة الشرط) أي بجواز مصاحبته. قوله: (وجواز انقطاع الخ) أي يجوز أن ينقطع وأن لا ينقطع ومن غير المنقطع لم يلد ولم يولد الخ، وهذا الجواز ثابت للم في الجملة وإلا فقد يكون نفيها واجب الاتصال بالحال كما في لم يزل ولم يبرح ولم ينفك. أفاده الحفيد. قوله: (فإن كنت مأكولاً الخ) قيل: كتبه عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه متمثلاً به إلى علي كرم الله تعالى وجهه يدعوه إليه حين حاصره الخوارج وتوهم أنه بإغراء علي وهو لشاعر جاهلي يلقب بالممزق لأجل هذا البيت. قوله: (والفصل) أي وجواز الفصل قوله: (فذاك الخ) امترينا تجادلنا وجملة يدركك المراء أي الجدال خبر تكن والظرف الفاصل بين لم ومجزومها متعلق بيدرك والأصل ولم تكن في الناس يدركك المراء إذا نحن امترينا. قوله: (فأضحت مغانيها الخ) المغاني بالغين المعجمة جمع مغنى وهو الموضع الذي كان غنياً به أهله، والقفار جمع قفر مفازة لا نبات

= تفد حيث حذف منه لام الأمر وبقي عملها، إذ أصله: لتفد. وكل نفس: فاعله. ونفسك: مفعوله. والتبال: ـ بفتح التاء المثناة من فوق ثم الباء الموحدة ـ الفساد. وقيل الحقد والعداوة.

٨٣٥ ـ هو من الطويل يخاطب به ابنه لما تمنى موته. والشاهد في: يكن إذ أصله ليكن، فحذفت اللام للضرورة. قوله بقائي: بيان لقوله مني، أو بدل منه. ومنك: حال. فافهم.

وأنها قد تلغى فلا يجزم بها. قال في التسهيل: حملاً على لا، وفي شرح الكافية حملاً على ما، وهو أحسن، لأن ما تنفي الماضي كثيراً بخلاف لا. وأنشد الأخفش على إهمالها قوله:

٨٣٦ ـ لولاَ فَوارِسُ من ذُهْلٍ وأُسْرَتُهمْ يَومَ الصُّلَيْفَاء لم يُوفُون بالجارِ

وصرّح في أوّل شرح التسهيل بأن الرفع لغة قوم. وتنفرد لما بجواز حذف مجزومها والوقف عليها في الاختيار كقوله:

فجئتُ قُبورَهم بدءاً ولمّا فناديتُ القبورَ فلم يُجبْنَهْ

أي ولما أكن بدءاً قبل ذلك: أي سيداً. وتقول: قاربت المدينة ولما: أي ولما أدخلها، وهو أحسن ما خرج عليه ....

فيها ولا ماء والرسوم جمع رسم وهو ما كان من آثار الديار لاصقاً بالأرض اهـ شمني، والشاهد في فصل لم من مجزومها وهو تؤهل والأصل كأن لم تؤهل الدار سوى أهل من الوحش. قوله: (بخلاف لا) فإن الغالب نفيها المستقبل.

قوله: (ولولا فوارس الخ) الفوارس جمع فارس على غير قياس وذهل بضم الذال المعجمة حي من بكر، وأسرة الرجل بالضم رهطه، والصليفاء بضم الصاد المهملة وبالفاء والمدّ إسم موضع اهـ عيني. والذي في المغني نعم بضم النون وسكون العين بدل ذهل ويجوز رفع أسرتهم عطفاً على فوارس وجره عطفاً على نعم أو ذهل. يوم الصليفاء يوم من أيام العرب كانت فيه وقعة والصليفاء في الأصل مصغر الصلفاء وهي الأرض الصلبة والظرف متعلق بخبر فوارس المحذوف أي موجودة يوم الصليفاء ولا يصح تعلقه بلم يوفون لأنه جواب لولا وما في حيز الجواب لا يتقدم عليه. كذا في الشمني وغيره. قوله: (بجواز حذف مجزومها) أي لدليل كما في المغني والتسهيل، قال أبو حيان: إنما انفردت بذلك عن لم لتركبها من لم وما فكأن ما عوض عن المحذوف، وقال غيره: لأن مثبتها وهو قد فعل يجوز أن يقتصر فيه على قد كقوله: وكأن قد. كذا في الهمع. قوله: (كقوله فجئت الخ) شاهد على جواز حذف مجزومها ولما لم يدل البيت على كون الحذف لمجزومها والوقف عليها اختياراً احتاج إلى قوله: وتقول الخ وبدأ حال من التاء والهاء في فلم يجبنه للسكت. قوله: (أي ولما أكن بدءاً قبل ذلك) أي قبل مجيء قبورهم والظاهر أن قول هذا البيت بعد مضي مجيء قبورهم بدءاً فيكون فيه مخالفة لما تقدم من وجوب اتصال نفي منفيها بحال التكلم.

---

٨٣٦ ـ هو من البسيط. والفوارس: جمع فارس على غير قياس. وذهل: حي من بكر. وخبر لولا محذوف: أي موجودون وأسرتهم بالرفع، عطفاً على فوارس: وأسرة الرجل ـ بالضم ـ رهطه. والصليفاء ـ بضم الصاد المهملة وبالفاء والمد ـ اسم موضع. والشاهد في: لم يوفون حيث لم ينجزم يوفون بلم للضرورة. وظاهر كلام ابن مالك جواز ذلك على قلة مطلقاً.

قراءة من قرأ: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا﴾ [يس: ٣٢] ولا يجوز ذلك في لم. وأما قوله:

٨٣٧ ـ احفَظْ وديعتَك التي استُودِعْتَها يومَ الأعازِبِ إن وصلتَ وإن لَم

فضرورة، وبكون منفيها يكون قريباً من الحال، ولا يشترط ذلك في منفي لم، تقول: لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً، ولا يجوز: لمَّا يكن. وقال المصنف: كون منفي لما يكون قريباً من الحال غالب لا لازم. وبكون منفيها يتوقع ثبوته بخلاف منفي لم، ألا ترى أن معنى ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: ٨] أنهم لم يذوقوه إلى الآن، وأن ذوقهم له متوقع. قال الزمخشري في: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤] ما: في لما من معنى التوقع دال على أن

قوله: (قراءة من قرأ) أي من السبعة وإن كلا لما بتشديد نون أن وميم لما قال ابن الحاجب لمَّا هذه جازمة حذف فعلها والتقدير لما يهملوا بدليل تقدم ذكر السعداء والأشقياء ومجازاتهم، قال ابن هشام: الأولى أن يقدر لما يوفوا أعمالهم أي أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها، ووجه رجحانه أمران: أحدهما أن بعده ليوفينهم وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد أي الآن وأنها ستقع. والثاني: أن منفي لما متوقع الثبوت والإهمال غير متوقع الثبوت اهـ. ولمانع أن يمنع أنه يلزم في منفي لما أن يكون متوقع الثبوت سلمناه لكن لا نسلم أن الإهمال غير متوقع الثبوت بل هو متوقع الثبوت للكفار ولذا كانوا يسترسلون في الأفعال القبيحة ظناً منهم أن يتركوا سدى ويقولون نموت ونحيا وما نحن بمبعوثين فهم متوقعون الإهمال برأيهم الفاسد، ولا يشترط في توقع الثبوت أن يكون من المتكلم بل قد ينفي المتكلم شيئاً بلما بناء على توقع غيره لثبوته كما أن قد تكون لتوقع المتكلم ولتوقع غيره. دماميني. قوله: (استودعتها) بالبناء للمجهول كما قاله العيني. وقوله: يوم الأعازب يروى بالعين المهملة والزاي المعجمة وبالغين المعجمة والراء المهملة أي الأباعد اهـ تصريح.

قوله: (وبكون منفيها يكون قريباً من الحال) أي بكون انتفاء منفيها أي بالنظر إلى ابتدائه لما عرفت أنه يجب أن تكون متصلة بالحال، والمراد بالحال زمن التكلم كما مر. قوله: (يتوقع ثبوته) أي ينتظر وهو غالب في لمَّا ومن غير الغالب ندم إبليس ولمَّا ينفعه الندم. تصريح. قوله: (ولمَّا يدخل الإيمان في قلوبكم) جملة مستأنفة أو حال من الضمير في قولوا وليست تكراراً بعد قوله: لم تؤمنوا لأن فائدة قوله: لم تؤمنوا تكذيب دعواهم، وفائدة قوله: ولما يدخل الخ توقيت قول ما أمروا أن يقولوه نقله شيخنا عن بعضهم، وإنما يظهر التوقيت على الحالية كما تفيده عبارة البيضاوي ونصها ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤] توقيت لقولوا فإنه حال من ضميره أي ﴿وَلَـٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤] ولم تواطىء قلوبكم ألسنتكم بعد. قوله: (دال على أن هؤلاء قد آمنوا

---

٨٣٧ ـ قاله إبراهيم بن علي بن محمد ـ وشهرته بنسبته إلى جده هرمة ـ من الكامل. قوله استودعتها: ـ مجهول ـ التاء مفعوله الأول ناب عن الفاعل، والثاني الضمير المنصوب. والشاهد في: وإن لم حيث حذف منه الفعل الذي دخلت عليه لم، إذ التقدير: وإن لم تصل.

هؤلاء قد آمنوا فيما بعد انتهى. وهذا بالنسبة إلى المستقبل، فأما بالنسبة إلى الماضي فهما سيان في التوقع وعدمه. مثال التوقع: مالي قمت ولم تقم أو ولما تقم. ومثال عدم التوقع أن تقول ابتداء: لم يقم أو لما يقم.

تنبيهات: الأول: قال في التسهيل: ومنها لم ولما أختها، يعني من الجوازم، فقيَّد لمَّا بقوله أختها احترازاً من لما بمعنى إلا، ومن لما التي هي حرف وجود لوجود وكذلك فعل الشارح فقال: احترزت بقولي أختها من لمَّا الحينية، ومن لمَّا بمعنى إلا. هذا كلامه، وإنما لم يقيدها هنا بذلك ـ وكذا فعل في الكافية ـ لأن هاتين لا يليهما المضارع، لأن التي بمعنى إلا لا تدخل إلا على جملة إسمية نحو: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] في قراءة من شدد الميم أو على الماضي لفظاً لا معنى نحو: أنشدك الله لمّا فعلت، أي إلا فعلت، والمعنى: ما أسألك إلا فعلك. والتي هي حرف وجود لوجود لا يليها إلا ماض لفظاً ومعنى: نحو: ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾ [هود: ٥٨] وأما قوله:

أقـولُ لـعـبـدِ اللهِ لَـمّـا سِـقَـاؤُنـا ... ونَحْنُ بوادِي عبدِ شَمْسٍ وهاشِمِ

فقد تقدم الكلام عليه في باب الإضافة. وتسمية الشارح لما هذه حينية هو مذهب ابن السرَّاج، وتبعه الفارسي، وتبعهما ابن جنِّي وتبعهم جماعة: أي أنها ظرف بمعنى حين. وقال

فيما بعد) أي لأن التوقع في كلامه تعالى يحمل على التحقيق وهذا على أن التوقع من المتكلم وقد مر عن الدماميني أنه يكون من غيره. قوله: (ولم تقم أو ولما تقم) أي مع أني كنت متوقعاً منك فيما مضى القيام كما يشعر به التعجب من عدم قيام المخاطب قوله: (أختها) أي نظيرتها في الأمور الخمسة المتقدمة.

قوله: (التي هي حرف وجود لوجود) إنما يظهر على القول بأنها حرف وهو خلاف مذهب المصنف كما ستعرفه ويمكن إجراؤه على القول بأنها ظرف بجعل الحرف مراداً به مطلق الكلمة والقول بأنها حرف. قال الدماميني: هو مذهب سيبويه ورجح بأشياء منها: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ﴾ [سبأ: ١٤] ما دلهم على موته. وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَحَسُّواْ بَأْسَنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ﴾ [الأنبياء: ١٢] إذ ما بعد ما النافية وإذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها ومنها إجماعهم على زيادة أن بعدها ولو كانت ظرفاً والجملة بعدها في محل خفض بالإضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بأن اهـ. قوله: (ولا يليهما المضارع) أي وكلامه فيما يليه المضارع فلا حاجة إلى الاحتراز عنهما. قوله: (إلا فعلك) أي إلا أن تفعل فالماضي في لما فعلت بمعنى المستقبل ولهذا قال الشارح: الماضي لفظاً لا معنى. قوله: (فقد تقدم الخ) حاصله أن وها فعل بمعنى سقط مفسر لفعل محذوف رفع سقاؤنا على الفاعلية وشم فعل أمر من شمت البرق إذا نظرت إليه ولا يستعمل إلا في البرق كما قاله الفارضي وهو وفاعله مقول القول. قوله: (لما هذه) أي التي هي حرف وجود لوجود.

المصنف بمعنى إذ، وهو أحسن، لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة، وعند ابن خروف أنها حرف. **الثاني**: حكى اللِّحياني عن بعض العرب: أنه ينصب بلم. وقال في شرح الكافية: زعم بعض الناس أن النصب بلم لغة اغترار بقراءة بعض السلف: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١] بفتح الحاء، ويقول الرّاجز:

٨٣٨ ـ في أيّ يَومَيّ من الموتِ أفِرْ أيومَ لم يُقدَرَ أم يومَ قُدِرْ

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونونت. هذا كلامه: وفيه شذوذان: توكيد المنفي بلم، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين. **الثالث**: الجمهور على أن لمَّا مركبة من لم وما، وقيل بسيطة.

الرابع: تدخل همزة الاستفهام على لم ولمّا فيصيران ألم وألمّا باقيتين على عملهما نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح: ١] ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا﴾ [الضحى: ٦]. ونحو قوله:

وقلتُ ألمّا أصحُ والشَّيبُ وازعُ

قوله: (وعند ابن خروف) بل وسيبويه على ما مر. قوله: (أن النصب بلم لغة) جزم به السيوطي. قوله: (أيوم) بالجرّ بدل من يومي ويجوز بناؤه على الفتح. قوله: (على أن الفعل مؤكد الخ) قال الدماميني: أو على أن الفتحة إتباع للفتحة قبلها أو بعدها، وخرج في المغني النصب في لم يقدر على أنه نقلت حركة همزة أم إلى راء يقدر الساكنة ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفاً ثم الألف همزة متحركة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة إتباعاً لفتحة الراء كما في: (ولا الضالين) فيمن همز وعلى ذلك قولهم: المراة والكماة بالألف وقوله:

كأن لم ترا قبلي أسيراً يمانياً

ولكن لم تحرك الألف فيهن لعدم التقاء الساكنين، وبيان ذلك في ترا أن أصله ترأى حذفت الألف للجازم ونقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم أبدلت ألفاً قال الدماميني: وعلى هذا تكتب ألف ترا ألفاً لا ياء. قوله: (وما) أي الزائدة كما في الهمع. قوله: (تدخل همزة الاستفهام الخ) والأكثر كونها للتقرير أي حمل المخاطب على الإقرار أي على الاعتراف بالحكم الذي يعرفه من إثبات كما في ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١] أو نفي كما في: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦] لا حمله على الإقرار بما يلي الهمزة دائماً وإلا ورد مثل هاتين الآيتين وقد تجيء لغيره كالاستبطاء نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦] والتوبيخ نحو: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم﴾ [فاطر: ٣٧] ودخولها على لم أكثر. قوله: (وازع) أي زاجر.

---

٨٣٨ ـ قاله علي بن أبي طالب رضي الله عنه يتمثل به. وفي أي يتعلق بأفر ـ وأي مضاف إلى مثنى مضاف إلى ياء المتكلم والهمزة للاستفهام. ويوم نصب على الظرف. والشاهد في: لم يقدر بنصب الراء ـ وذلك لغة بعض العرب ينصبون بلم ـ وعليه قراءة ألم نشرح بنصب الحاء، كذا زعمه اللحياني وخرج على أن أصله: يقدرن ونشرحن فحذفت نون التأكيد وبقيت الفتحة دليلاً عليها.

ولما فرغ مما يجزم فعلاً واحداً انتقل إلى ما يجزم فعلين فقال: (واجْزِمْ بإنْ ومَنْ ومَا

قوله: (إلى ما يجزم فعلين) أي غالباً وإلا فقد يجزم فعلاً وجملة كما إذا كان الجزاء جملة مقرونة بالفاء أو إذا الفجائية فإن محلها جزم على ما في المغني من التفصيل بين أن يكون الجزاء لشرط غير جازم مطلقاً أو جازم ولم يقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية فلا يكون له محل نحو: لو قام زيد لقام عمرو، ونحو: إن يقم أقم لظهور الجزم في لفظ الفعل وإن قمت قمت لأن الذي في محل جزم الفعل لا الجملة بأسرها وأن يكون الجزاء لشرط جازم وقد اقترن بالفاء أو إذا الفجائية فيكون في محل جزم لأنه لم يصدر بمفرد يقبل الجزم لفظاً أو محلاً، لكن قال الدماميني: وأقره الشمني الحق أن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقاً إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها، وأما جزم (ويذرهم) من قوله تعالى: ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦] على قراءة الجزم فبحرف شرط مقدر حذف لدلالة ما تقدم عليه أي وإن يفعل ذلك يذرهم والمحكوم على محله بالجزم على القول به مجموع الفاء أو إذا وما بعدها كما في المغني في غير موضع وفي الكشاف لأن المجموع هو الذي لو وقع موقعه ما هو مصدر بمضارع لجزم، وعلى ما في المغني مع القول بأن جملة اسم جواب الشرط الواقع مبتدأ هي خبره تكون جملة الجواب في نحو: من يقم فإني أكرمه لها محل جزم ومحل رفع باعتبارين، وفي نحو: من يقم أكرمه لها محل رفع ولا محل لها باعتبارين اهـ ملخصاً، وقد يجزم فعلاً واحداً كما إذا كان فعل الشرط ماضياً وجاء بعده مضارع مرفوع على ما صرح به جمع كما سيأتي، والتحقيق في نحو قولهم زيد وإن كثر ماله بخيل أنَّ إن زائدة لمجرد الوصل ولهذا تسمى وصلية والواو للحال أو شرطية والواو للعطف على مقدر أي إن لم يكثر ماله وإن كثر ماله، والجواب محذوف للدلالة عليه بقولنا: زيد بخيل لكن ليس المراد بالشرط فيها حقيقة التعليق إذ لا يعلق حقيقة على الشيء ونقيضه معاً بل المراد التعميم كما في الدماميني، وقد يكون المحذوف الواو ومعطوفها كما في قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الأعلى: ٩] أي وإن لم تنفع على أحد أوجه فيه ذكرها في المغني.

قوله: (واجزم بإن) ذكر هنا ورود إن شرطية وفي باب أن وأخواتها ورودها مخففة من الثقيلة وفي فصل أدوات النفي العاملة عمل ليس ورودها نافية وزائدة وهذه هي أوجهها الأربعة المشهورة، قال في المغني: وزعم قطرب أنها قد تكون بمعنى قد كما في: (فذكر إن نفعت الذكرى) وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى إذ التعليلية وجعل منه: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٧] ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧] وحديث: «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون» وقول الشاعر:

أتغضب إن أذنا قتيبة حزتا جهاراً ولم تغضب لقتل ابن حازم

في رواية من كسر همزة إن أي أغضبت جهاراً لقطع أذني قتيبة ولم تغضب لما هو أعظم وهو قتل ابن حازم. وأجيب بأن إن قد يؤتى بها للشرط المحقق لنكتة كالتهييج في الآية الأولى كما تقول لابنك: إن كنت ابني فافعل كذا، وكتعليم العباد كيفية إخبارهم عن الأمر المستقبل في الثانية،

ومَهْمَا. أيّ مَتى أيَّان أيْنَ إذْ ما وحَيْثُما أنَّى) فهذه إحدى عشرة أداة كلها تجزم فعلين نحو: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٨٤] ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠] ونحو ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣] ونحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧] وقوله:

أرى العُمْرَ كَنزاً ناقصاً كلَّ ليلةٍ وما تُنْقِصِ الأيامُ والدهرُ يَنفَدِ

ونحو: ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢] وقوله:

وكالتبرك في الحديث، وأما البيت فإما على إقامة السبب مقام المسبب والأصل أتغضب أن يفتخر مفتخر بسبب حزه فيما مضى أذني قتيبة، وأما على معنى التبين أي أتغضب أن يتبين حزّ أذني قتيبة فيما مضى فالشرط غير محقق على الوجهين اهـ بتخليص وإيضاح وفي حاشية السيوطي على المغني الجواب عن أكثر أدلتهم بأن ما شأنه أن يكون متردداً فيه بين الناس حسن تعليقه بأن من الله ومن غيره سواء كان معلوماً للمتكلم أو للسامع أم لا. قوله: **(أنى)** كما تأتي شرطاً تأتي استفهاماً بمعنى من أين نحو: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ٣٧] وبمعنى كيف نحو: ﴿أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٩] وبمعنى متى فتكون ظرف زمان نحو: ﴿فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] على أحد أوجه. قال الشهاب في حواشي البيضاوي: أجاز المفسرون وجوه أنى كلها في هذه الآية واعترضه أبو حيان بأنه لا يصح كونها شرطية لأنها حينئذ ظرف مكان فتقتضي إباحة الإتيان في غير القبل ولأنها لا يعمل فيها ما قبلها لصدارتها ولا استفهامية لأنها لا يعمل فيها ما قبلها ولأنها تلحق ما بعدها نحو: **(أنى لك هذا)** وهذه مفتقرة لما قبلها فهي مشكلة على كل حال ثم استظهر أنها شرطية جوابها مقدر أي أنى شئتم فأتوه نزل فيها تعميم الأحوال منزلة الظرفية المكانية، والجواب عن اعتراض الشرطية أن جوابها مقدر كما قال لتقدم دليله وما أوهمته من جوازه في غير القبل يأباه قوله حرث لأن الحرث لا يكون إلا حيث ينبت البذر، وعن اعتراض الاستفهام بأنه لما خرج عن حقيقته جاز عمل ما قبله فيه نحو كان ماذا كما صرّح به النحاة وأهل المعاني اهـ ملخصاً.

قوله: **(وما تفعلوا من خير)** أي وشر ففيه اكتفاء. قوله: **(وقالوا مهما تأتنا الخ)** الضميران في به وبها عائدان كما قال الزمخشري على مهما حملاً على اللفظ في الأول والمعنى في الثاني لأنها بمعنى الآية والأولى كما في المغني أن يعود ضمير بها على الآية ومن آية حال من الهاء في به وإطلاق الحال على الجار والمجرور تسمح إذ الحال في الحقيقة المتعلق المحذوف فلا يرد أن جعله حالاً من الهاء في به يستلزم كون العامل فيه تأت لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها مع تصريحهم بأن اللغو لا يقع حالاً ولا صفة ولا خبراً وما في فما نحن لك بمؤمنين حجازية ومؤمنين في محل نصب خبرها لأن الخبر لم يجيء في التنزيل مجرداً من الباء بعد ما إلا منصوباً.

ومهما يَكُنْ عند امْرِىءٍ من خَليقةٍ وإن خالَها تَخفَى على الناسِ تُعلَمِ

ونحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠] وقوله:

فـي أيّ نـحـوٍ يُـمـيـلـوا دِيـنَـهُ يَـمِـلِ

ونحو قوله:

٨٣٩ ـ مَتى تأتِه تعشُو إلى ضَوْءِ نارِه تجِدْ خَيرَ نَارٍ عندَهَا خَيْرُ مُوقِدِ

وقوله:

مَتى ما تَلْقَنى فردَين تَرْجُفْ رَوانِفُ ألْيتَيْكَ وتُستَطارا

ونحو قوله:

٨٤٠ ـ إيَّانَ نُؤمِنْك تأمَنْ غيرَنا وإذا لم تُدرِك الأمنَ مِنّا لم تَزَلْ حذِرَا

وقوله:

فـأيّـانَ مـا تَـعـدِلْ بـه الـريـحُ تَـنـزِلِ

ونحو قوله:

أيْن تَصْرِفْ بنا العُداةُ تَجِدْنا نَصرِفِ العِيسَ نَحْوَها للتَّلاَقِي

ونحو قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨] وقوله:

٨٤١ ـ صَعْدَةٌ نابِتَةٌ في حائِرٍ أينما الريحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ

قوله: (من خليقة) أي طبيعة بيان لمهما ويكن تامة ورابط الخبر والجملة الضمير في يكن ويجوز غير ذلك كما سيأتي، وقوله خالها أي ظنها وتعلم جواب مهما. قوله: (أيّاً ما تدعوا) أي اسم تسموه فأياً واقعة على اسم مفعول ثان لتدعوا بمعنى تسموا وما زائدة والمفعول الأول محذوف. قوله: (في أي نحو) أي جهة قوله: (تعشو) مرفوع في موضع الحال أي عاشياً من عشا إذا أتى ناراً يرجو عندها خيراً. عيني. قوله: (فردين) حال من الضمير المستتر والياء في تلقني. وقوله روانف براء ثم نون ففاء جمع رانفة وهي كما في القاموس أسفل الألية إذا كنت قائماً. وقوله: وتستطارا يقال استطير فلان أي إذا ذعر وفزع. قوله: (تصرف بنا) إلينا والعداة بضم العين جمع عاد والعيس إبل بيض بشقرة. قوله: (صعدة الخ) أي تلك المرأة في اللين

---

٨٣٩ ـ قاله الحطيئة. من قصيدة من الطويل. والشاهد في متى حيث جزم الفعلين وهما: تأته وتجد. وتعشو مرفوع في موضع الحال، والتقدير عاشياً من عشى: إذا أتى ناراً يرجو عندها خيراً. وخير نار بالنصب: مفعول تجد. وخير موقد: كلام إضافي مبتدأ ـ وخبره عندها مقدماً ـ والجملة في محل الجر لأنها صفة للنار.

٨٤٠ ـ هو من البسيط. والشاهد في أيان حيث جاءت جازمة ههنا فجزمت. نؤمنك: وتأمن أيضاً مجزوم لأنه جواب ومنا حال. ولم تزل جواب إذا. وحذراً ـ بفتح الحاء وكسر الذال ـ خبر لم تزل.

٨٤١ ـ قاله المحسام بن ضرار الكلبي ـ فيما زعم الجوهري ـ ويقال هو لكعب بن جعيد يصف امرأة =

ونحو قوله:

٨٤٢ ـ وإنّك إذْ ما تأتِ مَا أنتَ آمرٌ به تُلفِ مَنْ إيَّاه تأمُرُ آتِيَا

ونحو قوله:

٨٤٣ ـ حيثُما تستقمْ يُقدِّرْ لَكَ اللهُ نَجاحاً في غابرِ الأزْمانِ

وقوله:

٨٤٤ ـ خلِيلَيَّ أنّى تأتِيَانِي تَأتِيا أخاً غيرَ ما يُرضِيكُما لا يُحاوِلُ

(وحَرْفٌ إذْ ما) أي إذا ما حرف (كَإنْ) معنى وفاقاً لسيبويه، لا ظرف زمان زيد عليها ما كما ذهب إليه المبرد في أحد قوليه، وابن السراج والفارسي (وبَاقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَا) أما من وما

والاعتدال كالصعدة أي الرمح المستوي والحائر بالحاء والراء المهملتين مجتمع الماء.

قوله: (نجاحاً) أي ظفراً بالمقصود وقوله: في غابر الأزمان الغابر يطلق على المستقبل والماضي، والمراد هنا الأول كما قاله العيني والدماميني والشمني. قوله: (معنى) فهي لمجرد التعليق. قوله: (وباقي الأدوات أسما) تفصيل إعراب أسماء الشروط على ما في الهمع وغيره أن يقال: إذا وقعت الأداة الشرطية بعد حرف جار أو مضاف فهي في محل جر نحو: عما تسأل أسأل وغلام من تضرب أضرب وإلا فإن وقعت على زمان أو مكان فظرف فهي في موضع نصب على الظرفية نحو متى تقم أقم و﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨] أو على حدث فمفعول مطلق نحو: أي ضرب تضرب أضرب وإلا فإن وقع بعدها فعل لازم نحو: من يقم أقم معه فمبتدأ خبره فعل الشرط وفيه ضميرها لأن قولك من يقم لو خلا عن معنى الشرط بمنزلة قولك كل من الناس يقوم وقيل هو والجواب لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب فكان داخلاً في الخبر، وقيل الجواب لأن الفائدة به تمت ورد بأنه أجنبي من المبتدأ وفيه نظر وبأن توقف الفائدة عليه من حيث التعليق لا من

= شبه قدها بالقناة. هو من الرمل. أي هي صعدة ـ وهي قناة مستوية لا تنبت إلا كذلك فلا تحتاج إلى تثقيف ـ والحائر: ـ بالحاء والراء المهملتين ـ مجتمع الماء ويجمع على حيران وحوران. والشاهد في: أينما الريح يميلها تمل حيث جزم بأينما الفعلان.

٨٤٢ ـ هو من الطويل. والشاهد في إذ ما حيث جزم الفعلين، وهما تأت وتلف: من ألفى إذا وجد. وقوله تأت: من الإتيان وكذلك آتيا. ووقع في بعض النسخ آبياً من الإباء وهو الامتناع وهذا غير صحيح لأنه ينعكس المعنى. نعم إذا قرىء إذا ما تأب ـ بالباء الموحدة ـ من الإباء يستقيم حينئذ، وأنشده أبو حيان هكذا:

وإنَّكَ إذْ مَا تَأتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ به لاَ تجِدْ مَنْ أَنْتَ تأمُرُ فَاعِلا

٨٤٣ ـ هو من الخفيف. والشاهد في حيثما حيث جزم الفعلين. والنجاح الفوز. والغابر ـ بالغين المعجمة ـ الباقي والماضي أيضاً ـ من الأضداد ـ والمراد هو الأول.

٨٤٤ ـ هو من الطويل. أي يا خليلي. والشاهد في أني حيث جزم الفعلين: لأنه للشرط ههنا، غير منصوب بقوله لا يحاول: من حاولت الشيء أي أردته.

ومتى وأي وأيان وأين وأنى وحيثما: فباتفاق، وأمَّا مهما: فعلى الأصح. وتنقسم هذه الأسماء إلى ظرف وغير ظرف: فغير الظرف من وما ومهما، فمن لتعميم أولى العلم، وما لتعميم ما تدل عليه، وهي موصولة، وكلتاهما مبهمة في أزمان الربط، ومهما بمعنى ما، ولا تخرج عن الاسمية ـ خلافاً لمن زعم أنها تكون حرفاً ـ ولا عن الشرطية ـ خلافاً لمن زعم أنها تكون استفهاماً ـ ولا تجر بإضافة ولا بحرف جر بخلاف من وما. وذكر في الكافية والتسهيل أن ما ومهما قد يردان ظرفي زمان. وقال في شرح الكافية: جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل من في لزوم التجرد عن الظرفية، مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب. وأنشد أبياتاً منها ما في قول الفرزدق:

وما تَحْيَ لا أَرهَبْ وإن كنتُ جارماً ... ولو عدَّ أعْدائي عَليَّ لَهُمْ دَخْلاً

وقول ابن الزبير:

فما تَحْيَ لا تُسأمْ حياةٌ وإنْ تَمُتْ ... فلا خيْرَ في الدنيا ولا العَيْشِ أجْمعا

وفي مهما قول حاتم:

حيث الخبرية أو متعد واقع عليها نحو: من يضرب زيداً أضربه ومن تضرب أضربه فمفعول به أو واقع على ضميرها نحو: من يضربه زيد أضربه ومن تضربه أضربه، أو متعلقها نحو: من يضرب زيد أخاه فاضربه فاشتغال فيجوز في أداة الشرط أن تكون في موضع رفع على الابتداء وأن تكون في موضع نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعدها ومثلها في هذا التفصيل أسماء الاستفهام.

قوله: (لتعميم أولي العلم) أي لأولي العلم عموماً وكذا يقال فيما بعده. قوله: (وهي موصولة) حال من فاعل تدل أي لتعميم مدلولها في حال الموصولية وليس استئنافاً حتي يفيد أنها حال الشرطية موصولة اهـ سم. ولعل الشارح إنما قال ذلك ولم يقل لتعميم غير العاقل ليجري كلامه على القول بوضع ما لغير العاقل والقول بوضعها لما يعمه ويعم العاقل. قوله: (مبهمة في أزمان الربط) أي لا تدل على زمن معين من أزمان ربط الجواب بالشرط.

قوله: (ومهما بمعنى ما) وقيل أعمّ منها. قوله: (أنها تكون حرفاً) زاعم ذلك هو السهيلي قال: هي في قوله ومهما يكن عند امرىء البيت حرف بدليل أنها لا محل لها ولم يعد عليها ضمير، ورد بأنها إما خبر يكن وخليقة اسمها ومن زائدة وإما مبتدأ واسم يكن ضمير يعود عليها وعند امرىء خبرها إن جعلت يكن ناقصة أو الضمير في يكن فاعلها وعند امرىء ظرف لغو متعلق بيكن إن جعلت تامة ومن بيان لمهما على وجهي كونها مبتدأ. قوله: (أنها تكون استفهاماً) زاعم ذلك هو المصنف وجماعة قالوا هي في قوله: مهما لي الليلة مهما ليه. مبتدأ ولي الخبر وأعيدت الجملة توكيداً وأجيب بأنه يحتمل أن التقدير مه اسم فعل ثم استأنف استفهاماً بما وحدها. قوله: (ولا تجر بإضافة) فلا يقال جهة مهما تكن أكن قوله: (وما تحي لا أرهب) أي لا أخف وإن كنت جارماً أي مذنباً. وقوله دخلا ذكر للدخل صاحب القاموس معاني منها الغدر والخديعة.

وإنك مَهما تُعطِ بَطْنَكَ سُؤلَهُ وفَرْجَكَ نالا مُنْتَهى الذَّمِّ أجمَعَا

وقول طفيل الغنوي:

نُبِّئتُ أنَّ أبا شُتَيْم يَدَّعي مَهما يَعِشْ يَسمَعْ بما لم يسمَعِ

قال ابنه: ولا أرى في هذه الأبيات حجَّة لأنه يصح تقديرها بالمصدر انتهى. وأصل مهما ماما الأولى شرطية والثانية زائدة، فثقل اجتماعهما، فأبدلت ألف الأولى هاء. هذا مذهب البصريين. ومذهب الكوفيين أصلها مه بمعنى اكفف زيدت عليها ما، فحدث بالتركيب معنى لم يكن. وأجازه سيبويه. وقيل إنها بسيطة. وأما أي فهي عامة في ذوي العلم وغيرهم، وهي بحسب ما تضاف إليه، فان أضيفت إلى ظرف مكان فهي ظرف مكان، وإن أضيفت إلى ظرف زمان فهي ظرف زمان، وإن أضيفت إلى غيرهما فهي غير ظرف. وأما الظرف فينقسم إلى زماني ومكاني: فالزّمانيّ متى وأيان ـ وهما لتعميم الأزمنة ـ وكسر همزة أيان لغة سليم. وقرىء بها شاذاً. والمكاني: أين وأنى وحيثما ـ وهي لتعميم الأمكنة ـ.

قوله: (لأنه يصح تقديرها بالمصدر) أي وحده من غير تقدير الظرف والتقدير أيّ حياة تحي وأي إعطاء تعط وأي عيشة تعش فموضع ما ومهما في هذه الأبيات نصب على المفعولية المطلقة. قوله: (معنى لم يكن) وهو الشرط. قوله: (وقيل إنها بسيطة) هو المختار لأنه لم يقم على التركيب دليل قاله أبو حيان اهـ سم. قال الدماميني: وينبغي لمن قال بالبساطة أن يكتبها بالياء ولمن قال أصلها ما ما أن يكتبها بالألف اهـ. وكمن قال أصلها ما ما من قال أصلها مه. وما قال في الهمع وألفها على البساطة قيل تأنيث وقيل إلحاق. قوله: (فالزماني متى وأيان الخ) ظاهر إطلاقه أن أيان لا تختص بالمستقبل وهو صريح تمثيل السكاكي والقزويني بأيان جئت، والذي في التسهيل وكلام أبي حيان أنها تختص بالمستقبل كقوله تعالى: ﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢١] فلا يقال أيان خرجت قاله الدماميني.

قوله: (حيث وإذ) قال الدماميني: وإنما وجبت زيادة ما فيهما لتكفهما عن الإضافة فيتأتى الجزم بهما، وإنما لم تجتمع الإضافة والجزم لأن المضاف اليه حالّ محل الاسم فهو واجب الجر فكيف يجزم؟ اهـ. وقال الفارضي: زيدت ما عوضاً عن الجملة التي تضاف إليها إذ وحيث اهـ. وقيل فرقا بين حالة جزمهما وحالة عدمه. قوله: (فإما ترين) بياء المخاطبة الساكنة ونون الرفع المفتوحة. قوله: (أسيف) أي ذو أسف وحزن وقوله: يقوم مقامك أي في الصلاة وقوله: لا يسمع الناس أي لبكائه كما في الفارضي. قوله: (يعني متى) تفسير للضمير في ولا تهمل. قوله: (لم يذكر هنا الخ) قال في الهمع: ولا يجزم المسبب عن صلة الذي وعن صفة النكرة الموصوفة وأجازه الكوفيون تشبيهاً بجواب الشرط فيقال: الذي يأتيني أحسن إليه وكل رجل يأتيني أكرمه واختاره ابن مالك.

تنبيهات: **الأول**: هذه الأدوات في لِحاق ما على ثلاثة أضرب: ضرب لا يجزم إلا مقترناً بها وهو حيث وإذ ـ كما اقتضاه صنيعه ـ وأجاز الفراء الجزم بهما بدون ما. وضرب لا يلحقه ما وهو من وما ومهما وأنى، وأجازه الكوفيون في من وأنى. وضرب يجوز فيه الأمران، وهو إن وأيّ ومتى وأين وأيان، ومنع بعضهم في أيان، والصحيح الجواز. **الثاني**: ذكر في الكافية والتسهيل: أن إن قد تهمل حملاً على لو كقراءة طلحة ﴿فَإِمَّا تَرَيْنَّ﴾ [مريم: ٢٦] بياء ساكنة ونون مفتوحة، وأن متى قد تهمل حملاً على إذا، ومثل بالحديث: إن أبا بكر رجل أسيف وأنه متى يقم مقامك لا يسمع الناس. وفي الارتشاف: ولا تهمل حملاً على إذا خلافاً لمن زعم ذلك يعني متى. **الثالث**: لم يذكر هنا من الجوازم إذا وكيف ولو: أما إذا فالمشهور أنه لا يجزم بها إلا في الشعر، لا في قليل من الكلام ولا في الكلام إذا زيد بعدها ما، خلافاً لزاعم ذلك، وقد صرح بذلك في الكافية فقال:

وشـاعَ جـزمٌ بـإذا حَـمْـلاً عـلـى متى وذَا في النثر لـم يُسْتَعْمَلا

وقال في شرحها: وشاع في الشعر الجزم بإذا حملاً على متى، فمن ذلك إنشاد سيبويه:

تَـرَفَّـعَ لِـي خِـنْـدِفٌ واللهُ يَـرْفَـعُ لِـي نـاراً إذا خَـمَـدَتْ نِـيـرانُـهـم تَـقِـدُ

وكإنشاد الفراء:

اسْتَغْـنِ مـا أغنـاكَ ربُّـكَ بـالـغِـنَـى وإذَا تُـصِـبْـكَ خَـصـاصَـةٌ فَـتَـحَـمَّـلِ

قوله: (أما إذا الخ) قال أبو حيان: وإذا استعملت إذا شرطاً فهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا؟ قولان، وينبني على ذلك الخلاف في العامل فيها فمن قال إنها مضافة أعمل فيها الجزاء ولا بد ومن منع ذلك أعمل فيها الشرط كسائر الأدوات اهـ. وظاهره أن الخلاف في الإضافة وعدمها جار فيها وإن كانت جازمة وهو خلاف ما في المغني من أنه إذا لم تكن جازمة وهو الظاهر لعدم اجتماع الإضافة والجزم كما مر قريباً عن الدماميني، وفائدة الخلاف أن نحو: إذا جاء زيد فأنا أكرمه جملة إسمية إن قلنا أن عامل إذا جوابها أي ما في جوابها من فعل أو شبهه لأن صدر الكلام جملة إسمية وإذا وما أضيف إليه في رتبة التأخير كما في يوم تسافر أنا أسافر وإن قلنا فعل الشرط وإذا غير مضافة فالجملة فعلية قدم ظرفها كما في متى تقم فأنا أقوم، قال الشمني: والقائل بالأول لم يعتبر فاء الربط مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها لأن تقدم الاسم لغرض وهو تضمنه معنى الشرط الذي له الصدر جوز ذلك.

قوله: (لا يجزم بها إلا في الشعر) لأنها موضوعة لزمن معين واجب الوقوع والشرط المقتضي للجزم لا يكون إلا فيما يحتمل الوقوع وعدمه. قوله: (من الكلام) أي النثر. قوله: (خندف) بكسر الخاء المعجمة والدال وبالفاء بوزن زبرج لقب امرأة اسمها ليلى قاله شيخنا السيد، وخمدت بفتح الميم وكسرها. قوله: (وكإنشاد الفراء) لو قال: وإنشاد الفراء عطفاً على إنشاد سيبويه لكان مناسباً. قوله: (خصاصة) أي فقر فتحمل يروى بالحاء المهملة وبالجيم.

ولكن ظاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك في النثر على قلة، وهو ما صرح به في التوضيح فقال: هو في النثر نادر وفي الشعر كثير، وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لعلي وفاطمة رضي الله عنهما: **«إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين»**. الحديث. وأما كيف فيجازى بها معنى لا عملاً خلافاً للكوفيين فإنهم أجازوا الجزم بها قياساً مطلقاً ووافقهم قطرب، وقيل يجوز بشرط اقترانها بما، وأما لو فذهب قوم ـ منهم ابن الشجري ـ إلى أنها يجزم بها في الشعر، وعليه مشى المصنف في التوضيح. وورد ذلك في الكافية فقال:

وجَوَّزَ الجزمَ بها في الشِّعْرِ ذُو حُجَّةٍ ضَعَّفَها مَنْ يَدْرِي

وتأول في شرحها قوله:

لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ

وقوله:

تَامَتْ فُؤادَكَ لو يُحْزِنْكَ ما صَنَعَتْ إحْدى نِساء بَنِي ذُهْلِ ابن شَيْبانَا

ووقع له في التسهيل كلامان: أحدهما يقتضي المنع مطلقاً. والثاني ظاهره موافقة ابن

قوله: (معنى لا عملاً)لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها قالوا: ومن وردوها شرطاً ينفق كيف يشاء ﴿يُصَوِّرُكُمْ فِي ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [آل عمران،: ٦] وجوابها في ذلك محذوف لدلالة ما قبلها، وهذا يشكل على إطلاقهم وجوب مماثلة جوابها لشرطها، فإما أن يمنع كونها فيما ذكر شرطية أو يقيد إطلاقهم بما إذا شرطها غير المشيئة والإرادة. قوله: (مشى المصنف في التوضيح)كتاب للمصنف ألفه في إعراب مشكلات البخاري. قوله: (وتأول في شرحها قوله: لو يشأ الخ)سيذكر الشارح في فصل لو أن البيت الأول جاء على لغة من يقول في شاء يشاء شا يشا بالألف ثم أبدلت همزة ساكنة كما قيل العألم والخأتم، وأن الثاني سكن فيه الفعل تخفيفاً كقراءة أبي عمر وينصركم ويشعركم وهذا التأويل يجيء في الأول أيضاً وفي بعض النسخ تمام البيت وهو:

لاحق الآطال نهد ذو خصل

قال الشمني: والميعة النشاط وأول جري الفرس واللاحق الضامر والآطال جمع إطل بكسر الهمزة وسكون الطاء وكسرها وهي الخاصرة فاستعمل الشاعر الجمع فيما فوق الواحد ونهد بفتح النون وسكون الهاء أي جسيم وخصل بضم الخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة جمع خصلة وهي القطعة من الشعر اهـ. وقوله: والميعة النشاط الذي في القاموس ماع الفرس يميع جرى اهـ. وفي بعض النسخ: منعة بالنون بدل التحتية أي قوة والضمير في يشأ يرجع إلى الفارس المذكور في البيت قبله، والذي رأيته في المغني وشرح شواهده للسيوطي طار به بضمير مذكر يرجع إلى الفارس قال السيوطي: أي لو يشأ أنجاه فرس له ذو ميعة الخ فما في نسخ من تأنيث الضمير المجرور بالباء غير صواب. قوله: (تامت فؤادك الخ)يقال تامه الحب وتيمه أي أذله. قوله: (المنع مطلقاً)أي في النثر والشعر.

الشجري **(فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ)** أي تطلب هذه الأدوات فعلين **(شَرْطٌ قُدْماً يَتْلُو الجَزَاءَ)** أي يتبعه الجزاء **(وَجَوَاباً وُسِما)** أي علم. يعني يسمى الجزاء جواباً أيضاً. وإنما قال فعلين ولم يقل

قوله: **(فعلين يقتضين)** فعلين مفعول مقدم ليقتضين كما يفيده قول الشارح أي تطلب هذه الأدوات فعلين، والجملة مستأنفة لا نعت لقوله اسماً لإيهامه أن إذما وإن لا يقتضيان فعلين، وعلى الإعراب المذكور فاجزم في قوله سابقاً واجزم بأن الخ محذوف المفعول للعلم به من هنا أو منزل منزلة اللازم ويصح جعل فعلين مفعوله وجملة يقتضين نعت لفعلين والرابط محذوف أي يقتضينهما، وعليه فقوله سابقاً وحرف إذ ما الخ كلام معترض بين الفعل ومفعوله وشرط مبتدأ وسوغ الابتداء به وقوعه في معرض التفصيل خبره قدماً أو خبر لمحذوف أي أحدهما شرط وجملة المبتدأ والخبر على كل مستأنفة، وجملة يتلو الجزاء إما مستأنفة أو خبر ثان على جعل شرط مبتدأ أو صفة ثانية على جعله خبراً لمحذوف والرابط محذوف أي يتلوه، وفي بعض النسخ شرطاً بالنصب على المفعولية ليقتضين بناء على أن فعلين مفعول لإجزم لا ليقتضين وأن يقتضين مستأنف لا نعت لفعلين ولا يصح جعله بدلاً من فعلين لأن التابع غير مستوف للمتبوع وإنما يجوز الاتباع فيما كان مستوفياً نحو: لقيت الرجلين زيداً وعمراً، وبتقرير المقام على هذا الوجه التام يعلم ما في كلام البعض من القصور والإيهام. واعلم أن جملة الشرط يجب تصديرها بفعل مضارع غير دعاء ولا ذي تنفيس مثبت أو منفي بلا أو لم أو بفعل ماض عار من قد ونفي ودعاء وجمود، ولو كان الفعل مضمراً يفسره فعل نحو ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] وكونه في هذه الحالة مضارعاً دون لم ضرورة نحو:

ولـديـك إن هـو يـسـتـزدك مـزيـد

والاختيار أن يكون عند الإضمار والتفسير ماضياً أو مضارعاً مقروناً بلم، وكذا تقديم الاسم عند الاضمار والتفسير مع غير أن ضرورة في الأصح نحو:

فـمـن نـحـن نـؤمـنـه يـبـت وهـو آمـن

وقوله:

أيـنـمـا الـريـح تـمـيـلـهـا تـمـل

وجوّزه الكسائي اختياراً مع من وأخواته كذا في الهمع.

قوله: **(يتلو الجزاء)** شرطه الإفادة كخبر المبتدأ فلا يجوز إن يقم زيد يقم. فإن دخله معنى يخرجه للإفادة جاز ومنه فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله. سيوطي. قوله: **(وجواباً وسما)** قال أبو حيان: التسمية بهما مجاز فإن الجزاء الثواب أو العقاب على فعل. والجواب ما وقع في مقابلة كلام السائل لكن لما أشبه الفعل الثاني في ترتبه على الأول الجزاء والجواب سمي جزاء وجواباً اهـ ملخصاً. قال سم: دعوى التجوز صحيحة باعتبار اللغة وأما باعتبار الاصطلاح فهي ممنوعة بل الظاهر أن التسمية حقيقة اصطلاحية. قوله: **(وإنما قال فعلين)** أي اعتباراً بالمسند فقط

جملتين للتنبيه على أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين، وإن كان ذلك لا يلزم في الجزاء. وأفهم قوله يتلو الجزاء أنه لا يتقدم، وإن تقدم على أداة الشرط شبيه بالجواب فهو دليل عليه وليس إياه. هذا مذهب جمهور البصريين. وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أنه الجواب نفسه. والصحيح الأول. وأفهم قوله يقتضين: أن أداة الشرط هي الجازمة للشرط والجزاء معاً لاقتضائها لهما، أما الشرط فنقل الاتفاق على أن الأداة جازمة له، وأما الجزاء ففيه أقوال: قيل

ولم يقل جملتين أي كما قال في التسهيل اعتباراً بمجموع المسند والمسند إليه للتنبيه على أن الخ أي ولأن التعبير بجملتين يوهم جواز كون الشرط جملة اسمية مع أنه ليس كذلك. قوله: **(أنه لا يتقدم)** كذا معموله إلا أن يكون الجواب مرفوعاً نحو: خيراً إن أتيتني تصيب، وسوغ ذلك أنه ليس فعل جواب بل في نية التقديم والجواب محذوف اهـ سيوطي. وفي الفارضي ما نصه: أجاز الكسائي والفراء تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط نحو خيراً إن تكرمني تصب، وأجاز الكسائي تقديم معمول الشرط نحو: زيداً إن لقيت فأكرمه، والمعتمد خلاف ذلك كما سبق في الاشتغال اهـ.

قوله: **(وإن تقدم على أداة الشرط الخ)** قال في التسهيل: ولا يكون الشرط حينئذ أي حين إذ حذف الجواب وقدم دليله غير ماض إلا في الشعر كقوله:

ولديك إن هو يستزدك مزيد

وإن كان غير ماض مع من أو ما أو أيّ وجب في السعة جعلها موصولة وإعطاؤها حكم الموصول فتقول أعط من يعطي زيداً، وأحب ما يحبه، وأكرم أيهم يحبك برفع الفعل والمجيء بالعائد وكون الجملة لا محل لها، أما في الضرورة فيجوز بقاء الشرطية والجزم وكذا إن أضيف إليهن اسم زمان نحو: أتذكر إذ من يأتينا تأتيه لأن أسماء الزمان لا تضاف إلى جملة مصدرة بأن فكذا المصدرة بما تضمن معناها كمن خلافاً للزيادي حيث جوز في هذه الصورة الجزم اختياراً، ويجب ما ذكر لهن مطلقاً سعة أو ضرورة تلاهن ماض أو مضارع إثر هل لأن هل لا تدخل على إن فكذا ما تضمن معنى إن بخلاف الهمزة فيجوز معها الجزم على الأصح نحو: أمن يأتك تأته لدخولها على إن أو إثر ما النافية أو باب كان أو باب أنّ، وأما قول الأعشى:

إنّ من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جآذراً وظباء

فعلى تقدير ضمير الشأن وإنما وجبت موصوليتها بعد هذه العوامل لأن اسم الشرط لا يعمل فيه عامل متقدم إلا الجار أو إثر لكن المخففة أو إذا الفجائية غير مضمر بعدهما مبتدأ، فإن أضمر جاز الجزم تقول: رأيت زيداً فإذا من يأته يكرمه أي فإذا هو وزيد جميل الأخلاق لكن من يزره يهنه أي لكن هو اهـ مع زيادات من الدماميني والهمع.

قوله: (فنقل الاتفاق الخ) حكى في التصريح قولاً بأن الشرط والجواب تجازما وهو يمنع الاتفاق المذكور فافهم قوله: (وأما الجزاء الخ) حاصل ما ذكره فيه أربعة أقوال وبقي قولان أحدهما ما في الفارضي عن المازني أن الشرط والجزاء مبنيان مطلقاً حتى في نحو: إن تقم أقم لأن المضارع

هي الجازمة له أيضاً كما اقتضاه كلامه، قيل وهو مذهب المحققين من البصريين، وعزاه السيرافي إلى سيبويه. وقيل: الجزم بفعل الشرط، وهو مذهب الأخفش واختاره في التسهيل. وقيل: بالأداة والفعل معاً ونسب إلى سيبويه والخليل. وقيل: بالجوار، وهو مذهب الكوفيين. (وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِهِمَا) أي تجدهما (أَوْ مُتخالِفَيْنِ) هذا ماض وهذا مضارع: فمثال كونهما مضارعين وهو الأصل نحو: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩] وماضيين نحو: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨] وماضياً فمضارعاً نحو: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِي حَرْثِهِۦ﴾

إنما أعرب لوقوعه موقع الاسم وهو متعذر هنا ونقض بلن أضرب إذ لا يقع الاسم هنا أيضاً مع أن الفعل معرب ثانيهما ما حكاه في التصريح أنهما تجازما. قوله: (هي الجازمة له أيضاً) اعترض بأن الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبأنه ليس لنا ما يتعدد عمله إلا ويختلف كرفع ونصب، ويجاب بالفرق بأن الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار وبأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل أعلم. تصريح. قوله: (بفعل الشرط) لأنه مستدع له بما أحدثت فيه الأداة من معنى الاستلزام ورد باستغراب عمل الفعل الجزم. دماميني. قوله: (معاً) أي لارتباطهما وحرف الشرط ضعيف كالجار لا يقدر على عملين وجوابه مر آنفاً قوله: (بالجوار) رد بأنه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاور تصريح.

قوله: (وماضيين) أي لفظاً لا معنى لأن هذه الأدوات تقلب الماضي للاستقبال شرطاً أو جواباً سواء في ذلك كان وغيرها على الأصح بدليل: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ﴾ [المائدة: ٦] الآية. وقال ابن الحاجب: قد يستعمل الفعل الواقع شرطاً لأن أو غيرها في مطلق الزمان مجازاً نحو: ﴿وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦] ونحو: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّـَٔاتِهِۦ﴾ [التغابن: ٩] فيدخل الماضي والمستقبل كذا في الدماميني. وزعم المبرد وتبعه الرضي أن كان تبقى على المضي لقوّتها فيه كما في: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦] ويجاب بأن المعنى إن أكن موصوفاً بأني قلته فيما مضى وسواء في ذلك أيضاً الجواب المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدرة وغيره على الأصح. وقال المصنف تبعاً للجزولي: إن الفعل المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدرة يكون جواب الشرط وهو ماضي اللفظ والمعنى نحو: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧] ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾ [يوسف: ٢٧] أي فقد كذبت قال أبو حيان: وذلك مستحيل من حيث أن الشرط يتوقف عليه مشروطه، فيجب أن يكون الجواب بالنسبة إليه مستقبلاً، فيتأول ما ورد من ذلك على حذف الجواب أي إن يسرق فتأسّ فقد سرق أخ له من قبل، ومثله: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾ [فاطر: ٤] أي فتسلَّ فقد كذبت قال: وإنما سمى المذكور جواباً لأنه مغن عنه ومفهم له كذا في الهمع، وتأوله بعضهم بأن المراد ترتيب الأخبار بسرقة أخيه في الزمن الماضي على سرقته في الزمن المستقبل، وترتيب الأخبار بكذبها في الزمن الماضي على قدّ قميصه من دبر في الزمن المستقبل، قال الدماميني: والأصل عدم تكرر المشروط بتكرر الشرط

[الشورى: ٢٠] وعكسه قليل، وخصه الجمهور بالضرورة، ومذهب الفراء والمصنف جوازه في الاختيار، وهو الصحيح لما رواه البخاري من قوله عليه الصلاة والسلام: **«من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له»**. ومن قول عائشة رضي الله عنها: إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رقّ. ومنه: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ﴾ [الشعراء: ٤] لأنَّ تابع الجواب جواب. وقوله:

٨٤٥ ـ من يَكِدْني بسَيِّيءٍ كنتَ منهُ ... كالشَّجا بينَ حَلْقِهِ والوَرِيدِ

وقوله:

٨٤٦ ـ إنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ وإن تَصِلوا ... مَلأْتُمُ أنفُسَ الأعْداءِ إرْهابا

وقوله:

إن يَسْمَعُوا سُبَّةً طارُوا بِها فَرَحاً ... مِنّي وما يَسْمَعُوا من صالحٍ دَفَنُوا

وأورد له الناظم في توضيحه عشرة شواهد شعرية. ....

ما لم يقتض العرف ذلك كما في: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا﴾ [المائدة: ٦] الآية، وكما في: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: ٦] الآية اهـ. واعلم أن الأحسن أن يكونا مضارعين لظهور تأثير العامل فيهما ثم ماضيين للمشاكلة في عدم التأثير ثم أن يكون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً لأن فيه الخروج من الأضعف إلى الأقوى أعني من عدم التأثير إلى التأثير، وأما عكسه فخصه الجمهور بالضرورة. سيوطي. عن أبي حيان. قوله: (وخصه الجمهور بالضرورة) لأن إعمال الأداة في لفظ الشرط ثم المجيء بالجواب ماضياً كتهيئة العامل للعمل ثمّ قطعه اهـ حفيد. قوله: (إيماناً) أي تصديقاً بأنها حق وطاعة، واحتساباً أي طلباً لرضا الله وثوابه لا للرياء ونحوه.

قوله: (لأن تابع الجواب جواب) قد يقال: يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، ويجاب بأن هذا خلاف الأصل ولذا لم يغتفر مطلقاً بل في مواضع مخصوصة سم. قوله: (كنت منه) بفتح التاء لأنه يمدح شخصاً به، والشجا بفتح الشين المعجمة والجيم ما ينشب في الحلق من عظم أو غيره، والوريد عرق غليظ في العنق. عيني. قوله: (إن تصرمونا) من الصرم وهو القطع وبابه ضرب ونصر كما أفاده في القاموس، والإرهاب الإخافة. قوله: (إن يسمعوا سبة) بضم السين وتشديد

---

٨٤٥ ـ قاله أبو زبيد فيما زعمه أبو زيد. من الخفيف. والشاهد فيه كون فعل الشرط مضارعاً وهو: يكدني، وجوابه ماضياً وهو: كنت. وقد استضعفوا ذلك حتى يراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة. وقال ابن مالك: الصحيح الحكم بجوازه لثبوته في كلام أفصح الفصحاء. قال عليه الصلاة والسلام: **«مَنْ يَقُمْ ليلةَ القدرِ إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»** قوله كنت: بفتح التاء لأنه يمدح به شخصاً. والشجي ما ينشب في الحلق من عظم أو غيره. والوريد عرق غليظ في العنق.

٨٤٦ ـ هو من البسيط. والشاهد فيه أن الشرط في يالموضعين جاء مضارعاً والجواب ماضياً. والصرم القطع والإرهاب مصدر أرهبه: إذا أخافه.

(وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الجَزَا حَسَنْ) كقوله:

٨٤٧ ـ وإنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ لا غَائِبٌ مالِي وَلا حَرِمُ

وقوله:

ولا بِالَّذِي إنْ بانَ عَنْهُ حَبِيبُهُ يقولُ ويُخْفِي الصَّبْرَ إنِي لَجازِعُ

ورفعه عند سيبويه على تقدير تقديمه، وكون الجواب محذوفاً. وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه على تقدير الفاء. وذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء، بل

الموحدة ما يسب به من العيوب وفي بعض النسخ سيئة بياء مخففة فهمزة. قوله: (وبعد) متعلق برفع وتقديم معمول المصدر المقدر بأن والفعل جائز إذا كان ظرفاً ويصح جعله حالاً من الجزاء وإن لم يذكروه وما ذكروه من احتمال كونه لغواً متعلقاً بحسن ضعيف معنى فتأمل. قوله: (ماض) أي لفظاً أو معنى كما سيذكره. قوله: (وإن أتاه خليل) أي فقير من الخلة بفتح الخاء وهي الحاجة يوم مسغبة أي مجاعة، وفي رواية يوم مسألة أي سؤل، وقوله حرم بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين أي ممنوع.

قوله: (ورفعه عند سيبويه الخ) فعلى مذهب سيبويه يكون المرفوع مستأنفاً دليل الجواب لا نفسه فلا يجوز جزم ما عطف عليه، ويجوز أن يفسر ناصباً لما قبل الأداة نحو: زيداً إن أتاني أكرمه، وعلى قول المبرد يكون المرفوع نفس الجواب فيجوز جزم ما عطف عليه ويمتنع التفسير ضرورة أن ما بعد فاء الجواب لا يمكن تسليطه على ما قبل الأداة فلا يفسر عاملاً فيه فهذا ثمرة الخلاف أفاده الدماميني. وإنما جاز جزم المعطوف على الجواب على قول المبرد لأنه على قوله مجزوم محلاً كما صرح به الفارضي، وظاهر هذا الكلام أن الذي في محل جزم هو الفعل فقط، ويرده أنه لا مانع من ظهور جزمه فكيف يجعل محلياً، ولهذا كتب الشنواني بهامش الدماميني ما نصه: محل جواز الجزم على قول المبرد إن قدر العطف على الجملة، وأما إن قدر العطف على الفعل فقط فلا وجه لجواز الجزم اهـ. يعني جملة الجواب وسيأتي أن التحقيق كون المرفوع خبراً لمبتدأ محذوف والجملة جواب الشرط، وسيأتي الكلام على القول الثالث.

قوله: (على تقدير الفاء) أي لتقوم في إفادة الربط مقام جزم الجواب فيصح رفعه وترك جزمه استغناء عنه بالفاء هذا ما ظهر، ثم رأيت الفارضي علل تقدير الفاء بقوله: لأنه أي الفعل يرفع بعد الفاء أي لكونه حينئذ خبر مبتدأ محذوف، والجواب هو الجملة الاسمية، قال في التسهيل: وإن قرن

---

٨٤٧ ـ وَإنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالي ولا حَرِمُ

قال زهير بن أبي سلمى من قصيدة ـ من البسيط ـ يمدح بها هرم بن سنان، والضمير في أتاه: يرجع إليه. والخليل الفقير. ويروى مسغبة: أي مجاعة. والشاهد في يقول: فإنه مضارع وقع جزاء الشرط وهو مرفوع غير مجزوم. وحرم ـ بفتح الحاء وكسر الراء المهملة ـ إذا كان يحرم ولا يعطي منه. وقيل أي ولا ممنوع.

لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضياً ضعفت عن العمل في الجواب. **تنبيهان: الأول**: مثل الماضي في ذلك المضارع المنفي بلم. تقول إن لم تقم أقوم وقد يشمله كلامه. **الثاني**: ذهب بعض المتأخرين إلى أن الرفع أحسن من الجزم، والصواب عكسه كما أشعر به كلامه. وقال في شرح الكافية: الجزم مختار، والرفع جائز كثير. (وَرَفْعُهُ) أي رفع الجزاء (بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ) أي ضعيف. ومن ذلك قوله:

٨٤٨ ـ يا أقْرَعَ بنَ حابِسٍ يا أقْرَعُ　　　إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخُوك تُصْرَعُ

وقوله:

٨٤٩ ـ فقلتُ تحمَّلْ فوقَ طَوْقِكَ إنها　　　مُطَبَّعَةٌ مَنْ يأتِها لا يَضيرُها

أي المضارع الواقع في حيز الجواب بالفاء رفع مطلقاً. قال الدماميني: أي سواء كان الشرط ماضياً نحو: ومن عاد فينتقم الله منه أو مضارعاً نحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف وهو إذ ذاك خبر مبتدأ محذوف والجملة إسمية ولذلك دخلت الفاء اهـ. قوله: (لما لم يظهر الخ) قضيته أن المضارع المبني كالماضي فإذا وقع شرطاً جاز رفع الجواب وقد يفرق بأن شأن المضارع التأثر لفظاً سم. قوله: (ضعفت عن العمل في الجواب) فالمرفوع نفس الجواب من غير تقدير الفاء فالأقوال ثلاثة. وكلام المصنف يحتمل الثاني والثالث. قال الحفيد: يلزم من القول الثالث أن لا يكون الجزاء معمولاً لأداة الشرط لفظاً ولا تقديراً اهـ. وتكون الأداة عليه لا عمل لها في الجزاء أصلاً صرح به الرضي، فعلم أنه على الثالث يمتنع جزم المعطوف ويمتنع التفسير لأن الجواب لا يعمل فيما قبل الأداة فلا يفسر عاملاً فيه.

قوله: (وقد يشمله كلامه) بأن يراد الماضي لفظاً أو معنى. قوله: (كما أشعر به كلامه) حيث قال حسن ولم يقل أحسن. قوله: (بعد مضارع) أي غير منفي بلم كما مرّ وسيأتي. قوله: (وهن) سيأتي أنه مقيد بما إذا لم يتقدم على أن ما يطلب الجزاء. قوله: (فقلت تحمل الخ) الخطاب للبختي وضمير أنها للقربة مطبعة أي مملوءة من الطعام وقوله لا يضيرها أي لا يضرها كذا في العيني، قال شيخنا السيد: مطبعة بالعين المهملة كما في البهوتي اهـ. ويشهد له قول القاموس طبع الدلو ملأها كطبعها ولعل المعنى لا يضرها بكثرة النقص لقوة امتلائها، وكأن مقصود الشاعر توطين نفس الجمل الحامل على التجلد على حملها وتنشيطه على ذلك.

---

٨٤٨ ـ قاله جرير بن عبد الله البجلي، وقال الصاغاني قاله عمرو بن حشارم البجلي. من الرجز. فالأقرع الأول: مبني على الفتح لكونه وصف بالابن، والابن بني معه لوقوعه بين العلمين. والثاني: مبني على الضم. والشاهد في: تصرع الثاني حيث رفع: وهو سادّ مسد جواب الشرط.

٨٤٩ ـ قاله أبو ذؤيب الهذلي، من قصيدة من الطويل. وتحمل: خطاب للبختي المذكور في أول القصيدة. قوله إنها أي لأنها: أي القربة المذكورة في البيت الذي قبله. مطبعة أي مملوءة من الطعام. والشاهد في: لا يضيرها حيث جاء مرفوعاً وهو جواب الشرط.

وقراءة طلحة بن سليمان: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨] وقد أشعر كلامه بأنه لا يختص بالضرورة، وهو مقتضى كلامه أيضاً في شرح الكافية وفي بعض نسخ التسهيل، وصرح في بعضها بأنه ضرورة، وهو ظاهر كلام سيبويه، فإنه قال: وقد جاء في الشعر. وقد عرفت أن قوله بعد مضارع ليس على إطلاقه، بل محله في غير المنفي بلم كما سبق.

تنبيهات: الأول: اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع: فذهب المبرد إلى أنه على حذف الفاء مطلقاً؛ وفصّل سيبويه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه نحو إنك في البيت، فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير، وبين أن لا يكون: فالأولى أن يكون على حذف الفاء ـ وجوز العكس ـ وقيل: إن كانت الأداة إسم شرط فعلى إضمار الفاء، وإلا فعلى التقديم والتأخير. **الثاني**: قال ابن الأنباري: يحسن الرفع هنا إذا تقدم ما يطلب الجزاء قبل ....

قوله: (وقراءة طلحة) هذه القراءة تمنع اختصاصه بالضرورة. قوله: (على حذف الفاء مطلقاً) أي سواء كان قبله ما يطلبه أولاً كانت الأداة اسم شرط أولاً وأورد في التصريح على هذا القول والقول بعده أن حذف فاء الجواب مع غير القول مختص بالضرورة ولك دفعه بأن ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الأداة لكون الفاء فيه واجبة والكلام فيما يصلح فتأمل. قوله: (وفصل سيبويه الخ) قال شيخنا: انظر لم خالف سيبويه هنا مذهبه فيما تقدم ويمكن الفرق بين الماضي والمضارع اهـ. ولعل الفرق أن الماضي لما لم تؤثر فيه الأداة الجزم احتيج إلى جعل الكلام على التقديم والتأخير وتقدير جواب يظهر فيه أثرها إذا نطق به وفاء بحقها في الجملة بخلاف المضارع لتأثيرها فيه فحصل الوفاء بذلك فتأمل. قوله: (نحو إنك في البيت) أي البيت الأول لأن إن يمكن أن تطلب الجزاء خبراً لها. قوله: (فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير) لضعف طلب الأداة للفعل بسبب تقدم ما يمكن أن يطلبه غيرها. قوله: (وجوز العكس) يفهم منه بالأولى أنه يجوز أيضاً كونه على التقديم والتأخير مطلقاً وكونه على حذف الفاء مطلقاً لأن في العكس مخالفة الأولى في القسمين، وفي هذين الوجهين مخالفة الأولى في قسم واحد.

قوله: (إن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء) أي ويكون المرفوع الجواب ووجهه ضعف طلب الأداة لجزم الجواب بسبب عروض الشرطية على اسم الشرط بتضمنه معنى إن فعلم ما في توجيه البعض ذلك بقوة طلب الأداة بكونها اسماً. قوله: (يطلب الجزاء) قال شيخنا: يحتمل أن الجزاء بالنصب مفعول يطلب وعليه فيقرأ في المثال طعامك بالرفع على الابتداء وجملة نأكل خبر أي والرابط محذوف فطعامك طالب للجزاء لأن المبتدأ عامل في الخبر، ويحتمل أن الجزاء بالرفع فاعل والمفعول محذوف أي ما يطلبه الجزاء قبل أن فيقرأ طعامك بالنصب مفعول نأكل فيكون طعامك مطلوباً للجزاء اهـ. وإنما أوجب على نصب الجزاء رفع طعامك وعلى رفعه نصب طعامك بناء على المتبادر من طلب لفظ للفظ من كون الطالب عاملاً والمطلوب معمولاً، فلو جعل الطلب شاملاً

إن كقولهم: طعامك إن تزرنا نأكل، تقديره طعامك نأكل إن تزرنا. **الثالث**: ظاهر كلامه موافقة المبرد لتسميته المرفوع جزاء، ويحتمل أن يكون سماه جزاء باعتبار الأصل وهو الجزم وإن لم يكن جزاء إذا رفع. (وَاقْرُنِ بفَا حَتْماً) أي وجوباً (جَوَاباً لَوْ جُعِلْ. شَرْطاً لإن أو غيرِهَا) من أدوات الشرط (لَمْ يَنْجَعِلْ) وذلك الجملة الاسمية نحو: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ

لطلب المعمول العامل لأن يعمل فيه لم يجب ما ذكر. قوله: (قبل أن) ظاهره أن غير إن ليس كإن في ذلك فليتأمل. قوله: (موافقة المبرد) فيه نظر وإن سكتوا عنه لاحتمال كلام المصنف مذهب المبرد والمذهب الثالث من مذاهب الرفع بعد الماضي كما مر.

قوله: (ويحتمل أن يكون سماه) أي على جعله غير جواب جزاء باعتبار الأصل الخ أي فيوافق كلامه جميع المذاهب. قوله: (واقرن بفا حتماً) خصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية والتعقيب والجزاء متسبب عن الشرط ومتعقب عنه أفاده في التصريح، وصرح في المغني بأن المحل لمجموع الفاء وما بعدها، ويستثنى من وجوب القرن بالفاء ما إذا صدر الجواب بهمزة الاستفهام سواء كان جملة فعلية أو اسمية، فلا تدخل الفاء سابقة على الهمزة وإن دخلت مسبوقة بها كما في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِى ٱلنَّارِ﴾ [الزمر: ١٩] وخصت الهمزة بعدم دخول الفاء عليها دون أخواتها كهل ومن لعراقتها وقوة صدارتها فغير الهمزة يجوز دخول الفاء عليه لعدم عراقته.

قوله: (الجملة الاسمية) أورد عليه نحو: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١] وأجاب الرضي بأن القسم مقدر قبل الشرط، والجواب له وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه لكن من غير اعتبار لوجود الفاء أو عدمها فلا يقال: الجواب المذكور للقسم بلا فاء فيدل على جواب للشرط مثله بلا فاء فيعود الإيراد، لا يقال: لو كان القسم مقدراً لثبتت اللام الموطئة له لتدل عليه لأنا نقول: ذكر هذه اللام عند حذف القسم أكيد لا واجب كما قاله الاسقاطي على ابن عقيل، ثم رأيت الشمني صرح به ويكفي دالاً على القسم عدم الفاء في الجواب، وقول بعضهم: إن الجواب في الآية للشرط على تقدير الفاء مردود لأن تقديرها إنما يجوز في الضرورة. وأما زيادة البعض أن جملة القسم وجوابه جواب الشرط فيردها أن الفرض تقدير القسم قبل الشرط فيلزم أن يتوسط الشرط بين أجزاء جوابه وهو ممنوع، وجملة ما ذكره الشارح من المواضع التي تجب فيها الفاء سبعة نظمها بعضهم في قوله:

طلبية واسمية وبجامد ... وبما وقد وبلن وبالتنفيس

زاد الكمال بن الهمام تصديره برب وبالقسم والدنوشري تصديره بأداة شرط نحو: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ﴾ [الأنعام: ٣٥] الآية قوله: (نحو وإن يمسسك بخير الخ) ذكر في المغني أن التحقيق في مثل: ﴿مَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَءَاتٍ﴾ [العنكبوت: ٥] كون الجواب محذوفاً لأن الجواب مسبب عن الشرط، وأجل الله آت سواء وجد الرجاء أو لم يوجد، فالأصل فليبادر للعمل

قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، والطلبية نحو: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] ونحو: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢] في رواية ابن كثير: ـ وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، والتي فعلها جامد نحو: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبِّىٓ﴾ [الكهف: ٣٩] أو مقرون بقد نحو: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧]، أو تنفيس نحو: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٢٨]، أو لن نحو: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥]، أو ما نحو: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾ [يونس: ٧٢]. وقد تحذف للضرورة كقوله:

٨٥٠ ـ مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يشكُرُها

وقوله:

٨٥١ ـ ومَنْ لا يزَلْ ينقادُ للغَيِّ والصِّبا سيلفى على طولِ السلامةِ نادِماً

قال الشارح: أو ندور، ومثل للندور بما أخرجه البخاري من قوله ﷺ لأبيّ بن كعب: **«فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها»**. وعن المبرد إجازة حذفها في الاختيار. وقد جاء حذفها وحذف المبتدأ في قوله:

فإن أجل الله لآت وحينئذ يقال: كيف جعل الجواب الاسمية مع أن الله على كل شيء قدير سواء مس بخير أو لا، وكأنه مشى مع بعض القوم على الظاهر كما أفاده الدماميني واستشكل في حاشيته على المغني ذكره من أمثلة ذلك: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ﴾ [الأنعام: ١٧] ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ﴾ [طه: ٧] أي فاعلم أنه غني عن جهرك ﴿فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ﴾ [طه: ٧] ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ﴾ [فاطر: ٤] أي فتصبر ﴿فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾ [فاطر: ٤] ونحو ذلك مما فعل الشرط فيه مضارع بأنهم نصوا على أن الجواب لا يحذف إلا إذا كان فعل الشرط ماضياً لفظاً، ويجاب بأن محل هذا إذا لم يسدّ شيء مسدّ الجواب وهذه المواضع التي فيها فعل الشرط مضارع فيها شيء سادّ مسدّ الجواب قوله: **(وقد اجتمعا)** أي الاسمية والطلبية. .

قوله: **(من قوله ﷺ)** أي في شأن اللقطة وجواب الشرط الأول محذوف للعلم به أي فأدها

---

٨٥٠ ـ تمامه:

والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللّهِ مِثْلانِ

قاله عبد اللّه بن حسان بن ثابت رضي الله عنهما من البسيط. والشاهد في: الله يشكرها، فإنها جملة، وقعت جواب الشرط وقد حذف فيها الفاء للضرورة، وأصلها: فالله يشكرها. وعن المبرد أنه منع ذلك مطلقاً وزعم أن الرواية: من يفعل الخير فالرحمن يشكره.

٨٥١ ـ هو من الطويل. والغي الضلال. والشاهد في: سيلفي ـ أي سيوجد ـ فإنها جملة وقعت جزاء الشرط، وقد حذف منها الفاء للضررة: ونادماً، مفعول ثان لسيلفي، أو حال.

٨٥٢ ـ بَـنِـي ثُـعَـلٍ مَـنْ يَـنْـكَـعِ الـعَـنْـزَ ظَـالِـمٌ

وإنما وجب قرن الجواب بالفاء فيما لا يصلح شرطاً ليعلم الارتباط، فإن ما لا يصح للارتباط مع الاتصال أحق بأن لا يصلح مع الانفصال، فإذا قرن بالفاء علم الارتباط. أما إذا كان الجواب صالحاً لجعله شرطاً كما هو الأصل لم يحتج إلى فاء يقترن بها، وذلك إذا كان ماضياً متصرفاً مجرداً من قد وغيرها، أو مضارعاً مجرداً أو منفياً بلا أو لم. قال الشارح: ويجوز اقترانه بها، فإن كان مضارعاً رفع وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف: ٢٦] وقوله: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ﴾[النمل: ٩٠] وقوله: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣]، هذا كلامه. وهو معترض من ثلاثة أوجه: **الأول**: أن قوله: ويجوز اقترانه بها يقتضي ظاهره أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء والتحقيق حينئذ أن الفعل خبر

إليه. قوله: **(بني ثعل)** أي يا بني ثعل من ينكع العنز بتحتية فنون ساكنة فكاف مفتوحة فعين مهملة أي يجهدها حلباً. قوله: **(مع الاتصال)** أي بأداة الشرط بأن يقع شرطاً سم. قوله: **(وغيرها)** كما النافية ولن وحروف التنفيس. قوله: **(أو منفياً بلا)** أورده بعضهم على الضابط الذي ذكره المصنف من جهة أنه صالح لأن يجعل شرطاً ومع ذلك يجوز اقترانه بالفاء. وأجيب بأن لا تستعمل تارة لنفي المستقبل وتارة لمجرد النفي، فعلى التقدير الأول لا يصح مجامعتها لحرف الشرط فتجيء الفاء، وعلى الثاني يمكن مجامعتها لحرف الشرط فتمنع الفاء اهـ دماميني. وعندي في كل من الإيراد والجواب نظر، أما الإيراد فلأن مفهوم كلام المصنف عدم وجوب الفاء في الصالح لا عدم جوازها حتى يتوجه الإيراد، وأما الجواب فلأنه قد يمنع عدم مجامعة لا لحرف الشرط على تقدير كونها لنفي المستقبل ويمنع تفرع منع الفاء على مجامعة لا لحرف الشرط في تقدير كونها لمجرد النفي لأن الفاء قد تجوز مع الصالح وقد تجب كما سيأتي عن سم فتدبر.

قوله: **(ويجوز اقترانه)** أي الجواب الصالح لأن يكون شرطاً بصوره الأربع قال الإسقاطي: ظاهره جواز اقترانه بها إذا كان مضارعاً منفياً بلم وكلام الكافية والجامي يخالفه اهـ. قوله: **(فإن كان مضارعاً رفع)** هذا في غير المقرون بلم لأنه يجزم. قوله: **(وذلك نحو قوله تعالى الخ)** اسم الإشارة راجع إلى اقتران الجواب بالفاء. قوله: **(أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء)** أي وهو في

---

٨٥٢ ـ قاله فلان الأسدي، وصدره:

بَـنِـي ثُـعَـلٍ لا تَـنْـكَـعُـوا الـعَـنْـزَ شِـرْبَـهَـا

من الطويل. أي يا بني ثعل ـ بضم الثاء المثلثة وفتح العين ـ قبيلة في طيء. ومن شرطية. وينكع العنز: فعل الشرط من نكعت الناقة: جهدتها حلباً، ومادته نون وكاف وعين مهملة. والشاهد في: ظالم، حيث حذف منه المبتدأ مع الفاء التي هي جواب الشرط: أي فهو ظالم. والشرب ـ بكسر الشين المعجمة ـ الحظ من الماء.

مبتدأ محذوف، والجواب جملة إسمية. قال في شرح الكافية: فإن اقترن بها فعلى خلاف الأصل، وينبغي أن يكون الفعل خبر مبتدأ، ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء، وجزم الفعل إن كان مضارعاً لأن الفاء على ذلك التقدير زائدة في تقدير السقوط، لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم أنها غير زائدة وأنها داخلة على مبتدأ مقدر كما تدخل على مبتدأ مصرّح به. **الثاني**: ظاهر كلامه جواز اقتران الماضي بالفاء مطلقاً، وليس كذلك، بل الماضي المتصرف المجرد على ثلاثة أضرب: **ضرب** لا يجوز اقترانه بالفاء، وهو ما كان ....

المضارع مخالف للواقع على التحقيق كما سيأتي، وأما قول شيخنا أي ويلزم عليه انتقاض الضابط الذي ذكره المصنف وهو أن الفاء تدخل على ما لا يصلح شرطاً ففيه أن الضابط الذي ذكره المصنف إنما هو لوجوب الفاء لا في الجوا الذي كلام ابن الناظم فيه.

قوله: (والتحقيق حينئذ)أي حين إذ قرن الجواب الصالح بالفاء أن الفعل أي إذا كان مضارعاً بقرينة ما سيذكره الشارح في الماضي. قوله: (فإن اقترن)أي الجواب الصالح للشرطية. قوله: (وينبغي)أي يجب كما يؤخذ من السياق. قوله: (خبر مبتدأ)الظاهر أن الفاء على هذا الاعتبار واجبة لأن الجواب على هذا جملة اسمية وإنما جعلها ابن المصنف فيما نقله الشارح عنه جائزة لأنه لم يقل بجعل الفعل خبر مبتدأ محذوف، فدعوى البعض تبعاً لشيخنا أنها على هذا جائزة لا دليل عليها مع كونها خلاف المتبادر من كلام شارح الكافية، ومع كونها يشكل عليها تصريحهم بوجوب الفاء في الجملة الإسمية فيحتاج إلى التمحل بأن الجواز بالنظر إلى ظاهر اللفظ من عدم التقدير وصلاحية الجواب لمباشرة الأداة فعليك بالإنصاف. قوله: (وجزم الفعل إن كان مضارعاً)أي جزمه رجحاناً لا وجوباً لما مر أن رفع الجواب المضارع جائز يحسن بعد فعل الشرط الماضي ويضعف بعد فعل الشرط المضارع. قوله: (على ذلك التقدير)أي تقدير كون مدخولها هو الجواب وهذا التقدير إن كان تقدم في كلام شرح الكافية لكن لم ينقله الشارح فلا إشكال في الإشارة بذلك وإلا كانت باعتبار فهم التقدير من قوله ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء إذ معناه ولولا جعل الفعل خبر مبتدأ محذوف لا نفس الجواب لحكم الخ.

قوله: (كما تدخل على مبتدأ مصرح به)لشيخنا والبعض هنا كلام رددناه قريباً قوله: (جواز اقتران الماضي)أي المتصرف المجرد من قد وغيرها. وقوله مطلقاً أي سواء كان مستقبلاً معنى أو لا قصد به وعد أو وعيد أو لا. قوله: (على ثلاثة أضرب)إذا لاحظته مع ما تقدم في المضارع المجرد أو المقرون بلا أو لم ظهر لك أن مفهوم قوله لو جعل شرطاً الخ فيه تفصيل وهو أنه تارة يجوز الوجهان كما في المضارع المقرون بلا أو لم والمجرد والماضي المستقبل معنى وقصد به وعد أو وعيد وتارة تمتنع الفاء وتارة تجب كما في الضرب الأول والثاني من هذه الأضرب الثلاثة سم. قوله: (لا يجوز اقترانه بالفاء)جعل منه الجامي كالكافية المضارع المنفي بلم. قوله: (وهو ما كان

مستقبلاً معنى ولم يقصد به وعد أو وعيد، نحو: إن قام زيد قام عمرو. **وضرب يجب اقترانه بالفاء وهو ما كان ماضياً لفظاً ومعنى نحو: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف: ٢٦] وقدّ معه مقدّرة. وضرب يجوز اقترانه بالفاء وهو ما كان مستقبلاً معنى وقصد به وعد أو وعيد، نحو: ﴿وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ [النمل: ٩٠]. قال في شرح الكافية: لأنه إذا كان وعداً أو وعيداً حسن أن يقدر ماضي المعنى فعومل معاملة الماضي حقيقة، وقد نص على هذا التفصيل في شرح الكافية. الثالث: أنه مثل ما يجوز اقترانه بالفاء بقوله تعالى:**

مستقبلاً معنى) **لأنه تحقق تأثير حرف الشرط فيه بقلب معناه إلى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة. جامي.**

قوله: (وهو ما كان ماضياً لفظاً ومعنى) **يؤخذ مما مر عن الجامي تعليل وجوب الفاء في هذا بعدم تأثير حرف الشرط فيه لا لفظاً ولا معنى فاحتيج إلى الرابط، وعلل سم الوجوب فيه بعدم صلاحيته لأن يجعل شرطاً، وكذا نقل شيخنا السيد عن شرح الكافية للمصنف وهو ينافي ما مر عن سم من التفصيل في مفهوم قول المصنف لو جعل شرطاً الخ، وينافي كلام الشارح فيما يصلح لأن يجعل شرطاً وكأن وجه عدم الصلاحية أنه على تقدير قد فتأمل. وعبارة التسهيل وقد يكون الجواب ماضي اللفظ والمعنى مقروناً بالفاء مع قد ظاهرة أي نحو: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: ١١٦] أو مقدرة نحو: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ﴾ [يوسف: ٢٦] الآية. قال الدماميني: وهذا لا يتمشى للمصنف مع القول بأن الشرط سبب والجزاء مسبب إذ الشرط مستقبل. وأجاب ابن الحاجب مع التزام هذه القاعدة بأن الجزاء قسمان: أحدهما أن يكون مضمونه مسبباً عن مضمون الشرط نحو: إن جئتني أكرمتك. والثاني أن لا يكون مضمون الجزاء مسبباً عن مضمون الشرط وإنما يكون الاخبار به مسبباً نحو: إن تكرمني فقد أكرمتك أمس، والمعنى إن اعتددت علي بإكرامك إياي فأنا أيضاً أعتد عليك بإكرامي إياك، والآيتان المتلوّتان من هذا القبيل فلا إشكال وقال الرضي: لا نسلم أن الشرط سبب والجزاء مسبب دائماً وإنما الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم سواء كان الشرط سبباً أم لا كقولك. إن كان النهار موجوداً كانت الشمس طالعة.**

قوله: (لفظاً ومعنى) بناء على جوازه بلا تأويل، وتقدم ما فيه عند قول الناظم وماضيين أو مضارعين الخ قوله: (وقد معه مقدرة) لتقربه من الحال الأقرب إلى الاستقبال من الماضي. قوله: (حسن أن يقدر ماضي المعنى) أي مبالغة في تحقق وقوعه وإن كان مستقبلاً في الواقع قاله الإسقاطي، وبه تعلم ما في صنيع البعض من دعوى ما لغيره له وقوله: فعومل معاملة الماضي حقيقة أي الماضي لفظاً ومعنى أي عومل معاملته في مجرد الإتيان بالفاء، وإن كان الإتيان به في الماضي حقيقة على سبيل الوجوب وفي هذا على سبيل الجواز، والحاصل أن الإتيان في هذا بالفاء نظراً إلى تقديره ماضي المعنى فعومل معاملة الماضي حقيقة وتركها نظراً إلى كونه في الواقع مستقبل المعنى فعومل معاملة المضارع المستقبل فاعرفه. قوله: (الثالث أنه مثل ما يجوز الخ) يجاب بأن الجواز في

﴿فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف: ٢٦] وليس كذلك بل هو مثال الواجب كما مر.

تنبيه: هذه الفاء فاء السبب الكائنة في نحو يقوم زيد فيقوم عمرو، وتعينت هنا للربط لا للتشريك. وزعم بعضهم أنها عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف وهو بعيد. (وَتَخْلُفُ الفَاءَ إِذَا المُفَاجَأة) في الربط إذا كان الجواب جملة إسمية غير طلبية لم يدخل عليها أداة نفي ولم يدخل عليها إن (كإنْ تَجُدْ إذَا لَنَا مُكافأة) ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦] لأنها مثلها في عدم الابتداء بها، فوجودها يحصل ما تحصل الفاء من بيان الارتباط. فأما نحو: إن عصى زيد فويل له، ونحو: إن قام زيد فما عمرو قائم، ونحو: إن قام زيد فإن عمراً قائم، فيتعين فيها الفاء، وقد أفهم كلامه أن الربط بإذا نفسها لا بالفاء مقدّرة قبلها خلافاً لمن زعمه، وأنها ليست أصلاً في ذلك بل واقعة موقع الفاء، وأنه لا يجوز الجمع بينهما في الجواب.

(تنبيهان): **الأول**: أعطى القيود المشروطة في الجملة بالمثال، لكنه لا يعطي اشتراطها، فكان ينبغي أن يبينه. **الثاني**: ظاهر كلامه أن إذا يربط بها بعد إن وغيرها من أدوات الشرط، وفي بعض نسخ التسهيل: وقد تنوب بعد إن إذا المفاجأة عن الفاء فخصه بإن وهو ما يؤذن به تمثيله.

ذلك في مقابلة الامتناع الذي عبر عنه الشارح ابن الناظم بالخلو فيصدق بالوجوب. زكريا. قوله: (هذه الفاء) أي في الأصل فلا ينافي قوله بعد: وتعينت هنا الخ. وقوله فاء السبب أي التي تعطف الجمل لإفادة السببية. وقوله لا للتشريك أي في الإعراب وإلا لجزم ما بعدها لفظاً إن كان مضارعاً ولا في المعنى وإلا انقلب الجواب شرطاً فلا تكون عاطفة وبه صرّح في المغني فهي كالفاء في نحو: أحسن زيد إليك فأحسن إليه إذ لو جعلت في هذا المثال عاطفة للزم عطف الإنشاء على الخبر.

قوله: (وتخلف الفاء الخ) الفاء مفعول تخلف وإذا فاعله وإضافة إذا إلى المفاجأة من إضافة الدالّ إلى المدلول. قوله: (ولم يدخل عليها إن) بكسر الهمزة وتشديد النون وعبارة الفارضي ولم يدخل عليها ناسخ وهي أعم. قوله: (لنا) أي منا قوله: (في عدم الابتداء بها) وفي اقتضائها التعقيب. حفيد. قوله: (لا يجوز الجمع بينهما) لأنها عوض عن الفاء خلافاً لمن منع ذلك اهـ تصريح. ويرد نحو ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧] إلا أن يجاب بما قاله الأسقاطي على ابن عقيل أن محل المنع من الجمع إذا كانت إذا عوضاً عن الفاء في الربط لا لمجرد التوكيد كما في الآية. قوله: (أعطى القيود الخ) أي أعطى اعتبارها أعم من أن يكون على وجه الشرطية أو الكمال بدليل قوله لكنه الخ وقوله في الجملة أي المصدرة بإذا المفاجأة. وقوله لكنه لا يعطي اشتراطها فيه أن المصنف كثيراً ما يعطي الاشتراط بالتمثيل. قوله: (وفي بعض نسخ التسهيل) وقد تنوب بعد أن الخ كلام التسهيل هذا في الشروط الجازمة فلا يرد قول أبي حيان جاء الربط بإذا الفجائية بعد إذا الشرطية.

قال أبو حيان: ومورد السماع إن، وقد جاءت بعد إذا الشرطية نحو: ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ﴾ [الروم: ٤٨] (وَالفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الجَزَا) وهو أن تأخذ أداة الشرط جوابها (إنْ يَقتَرِنْ. بالفَا أَوِ الوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ) أي حقيق: فالجزم بالعطف والرفع على الاستئناف، والنصب بأن مضمرة وجوباً وهوقليل. قرأ عاصم وابن عامر: ﴿يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] بالرفع، وباقيهم بالجزم، وابن عباس بالنصب. وقرىء بهنّ: ﴿مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ﴾ [الأعراف: ١٨٦] ﴿وَإِن تُخۡفُوهَا وَتُؤۡتُوهَا ٱلۡفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۚ وَيُكَفِّرُ﴾ [البقرة: ٢٧١] وقد روى بهنّ نأخذ من قوله:

٨٥٣ ـ فان يَهلِكْ أبُو قابوسَ يَهلِكْ ... رَبِيعُ النـاس والبَـلَـدُ الـحـرامُ
ونـأخـذْ بـعـدَه بـذنـابِ عَـيـشٍ ... أجبِّ الـظـهـرِ لـيس لـه سَـنـامُ

وإنما جاز النصب بعد الجزاء لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه، فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام. أما إذا كان اقتران الفعل بعد الجزاء بثم فإنه يمتنع النصب ويجوز الجزم والرفع، فإن

قوله: (ومورد السماع أن وقد جاءت الخ) قضيته أن الآية ليست من مورد السماع وهو باطل إلا أن يقال: المراد ومورد السماع إن وإذا كما يؤخذ مما بعده وهذا كله إن كان قوله: وقد جاءت الخ من كلام أبي حيان وهو مقتضى صنيع غير واحد، فإن كان من كلام الشارح رداً على أبي حيان فالأمر ظاهر. قوله: (والفعل) مبتدأ وقمن خبره وجواب الشرط محذوف للضرورة لأن شرط حذف الجواب اختياراً مضى الشرط لفظاً أو معنى، ويصح جعل قمن خبر مبتدأ محذوف والجملة جواب الشرط وحذف الفاء للضرورة وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ كما تقدم بسطه أول الكتاب عند قول المصنف: والأمر إن لم يك للنون محل فيه هو اسم. قوله: (من بعد الجزا) ولو جملة إسمية كما في التصريح وهو واضح لأنها في محل جزم ومثاله الآية الثانية والثالثة. قوله: (وهو أن تأخذ الخ) لا حاجة إليه بل هو غير مناسب إذ الجزاء هو الجواب كما تقدم في النظم لا أخذ الأداة الجواب. قوله: (بتثليث قمن) قال في شرح الشذور: جزمه قوي ونصبه ضعيف ورفعه جائز سيوطي. قوله: (فالجزم بالعطف) على الجزاء لأنه مجزوم لفظاً أو محلاً قوله: (والرفع على الاستئناف) صريحه أن الفاء يستأنف بها كالواو وفي المغني أنه قيل بذلك ورده فليراجع، وحينئذ يكون مراده بالاستئناف عدم العطف على الجواب فتكون للعطف على مجموع الشرط والجواب. قوله: (فإن يهلك أبو قابوس الخ) تقدم الكلام عليه في باب الصفة المشبهة.

قوله: (فأشبه الواقع بعده) أي بعد الجزاء قوله: (فإنه يمتنع النصب) وقياس ما يأتي عن الكوفيين من جوازه بعدها فيما إذا وقع المضارع بعدها بين الشرط والجزاء جوازه هنا أيضاً وإن لم

---

٨٥٣ ـ ذكر مستوفى حكمهما في شواهد الصفة المشبهة. والشاهد في ونأخذ، فإنه يجوز فيه الرفع على الاستئناف أي ونحن نأخذ، والنصب بتقدير إن، والجزم بالعطف على يهلك.

توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين جملة الشرط وجملة الجزاء فالوجه جزمه، ويجوز النصب. وإلى ذلك الإشارة بقوله: (وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا أَوْ وَاوٍ انْ بِالجُمْلَتَينِ اكْتُنِفَا) فالجزم نحو: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ وهو الأشهر. ومن شواهد النصب قوله:

٨٥٤ - وَمَنْ يَقْتَرِب مِنَّا ويَخْضَعَ نُؤْوِهِ

ولا يجوز الرفع لأنه لا يصح الاستئناف قبل الجزاء. وألحق الكوفيون ثم بالفاء والواو فأجازوا النصب بعدها، واستدلوا بقراءة الحسن: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكَهُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ١٠٠] وزاد بعضهم أو. ....

يسمع. زكريا. قوله: (وجزم أو نصب) في الشذور الجزم قوي والنصب ضعيف. وفي شرح الكافية نحوه اهـ سيوطي. قال في التصريح: والنصب في مسألة التوسط أمثل منه في مسألة التأخير لأن العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريباً من الاستفهام والأمر والنهي ونحوها اهـ. وجزم مبتدأ وقوله أو نصب عطف عليه وقوله لفعل خبر. وقال الشيخ خالد: تنازعه جزم ونصب والخبر هو جملة إن بالجملتين اكتنفا مع الجواب المحذوف أو الخبر محذوف تقديره جائز اهـ. وتقدير الجواب المحذوف فهو جائز. قوله: (إثرفا) في موضع الصفة لفعلٍ. قوله: (اكتنفا) بألف الإطلاق وبالبناء للمفعول على الصواب كما قاله الشيخ خالد أي حوط بالجملتين أي توسط بينهما خلافاً لظاهر شرح الشاطبي أنه مبني للفاعل.

قوله: (ولا يجوز الرفع) أجازه ابن خروف مع الواو خاصة على أن الفعل خبر محذوف والجملة حال أفاده الشاطبي. قوله: (لأنه لا يصح الاستئناف) قال الإسقاطي: هلا جاز على الاعتراض فإنه يجوز الاعتراض بالجملة بين الشرط والجزاء وإن صدرت بالفاء أو الواو كما صرح به في المغني وانظر لم امتنع الاستئناف بين الشرط والجزاء دون الاعتراض اهـ. ويظهر أنه لإشعار الاستئناف بتمام الكلام قبله دون الاعتراض. قوله: (وزاد بعضهم أو) لم يذكر زيادة ثم وأو إلا فيما بين الشرط والجزاء دون ما بعد الجزاء وعبارة السيوطي في جمع الجوامع تقتضي عدم الفرق، قال الدماميني في شرح المغني: وهو الظاهر.

فائدة: إذا عرى الفعل من العاطف أعرب بدلاً إن جزم كما في قوله:

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلاً وناراً تأججا

---

٨٥٤ - تمامه:

وَلاَ يَخْشَ ظُلْماً مَا أَقَامَ ولا هَضْمَا

هو من الطويل. والشاهد في ويخضع حيث جاء بالنصب بتقدير أن، والعطف على الشرط قبل الجواب بالفاء أو الواو، ويجوز فيه الوجهان: الجزم عطفاً على الشرط، والنصب بإضمار أن، وههنا تعين النصب للوزن. قوله نؤوه من آواه يؤويه إيواء إذا أنزله به. والهضم الظلم: من قولهم رجل هضم ومهتضم، ويروى ولا ضيماً وهو بمعناه.

(وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ) أي بقرينة، نحو: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣٥] الآية. أي فافعل. وهذا كثير. ويجب ذلك إن كان الدالُّ عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى نحو: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩] أو ما تأخر من جواب قسم سابق عليه كما سيأتي. (والعَكْسُ) وهو أن يغني الجواب عن الشرط (قَدْ يَأتي) قليلاً (إنِ المَعْنَى فُهِمْ) أي دلّ الدليل على المحذوف كقوله:

٨٥٥ ـ فطَلِّقها فلستَ لها بكُفْءٍ ... وإلاّ يعلُ مَفرِقَكَ الحُسامُ

أي وإلا تطلقها يعل. وقوله:

٨٥٦ ـ متى تُؤخذُوا قَسْراً بِظِنَّة عامرٍ ... ولا ينجُ إلا في الصِّفادِ يَزيدُ

وحالاً إن رفع كما في قوله:

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره ... تجد خير نار عندها خير موقد

أفاده الفارضي. قوله: (والشرط) أي الماضي ولو معنى فإن كان مضارعاً غير منفي بلم لم يغن عن الجواب إلا في الشعر كما سيأتي. وقوله يغني عن جواب أي يذكر دون الجواب سواء أشعر بالجواب كما في فإن استطعت أن تبتغي نفقاً الخ أولاً كما في قولك إن جاء في جواب أتكرم زيداً. قوله: (ويجب ذلك) أي الاستغناء عن الجواب. قوله: (كما سيأتي) وقد يغني عن جواب الشرط خبر ذي خبر متقدم على أداة الشرط نحو ﴿وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٧٠] أو خبر مبتدأ مقدر بعد الشرط كقوله:

بني ثعل من ينكع العنز ظالم

قاله الشارح على التوضيح، وكأنه اعتبر في الثاني كون الجواب يظلم مقدراً، وقد يقال الجواب نفس فهو ظالم فحذف بعض الجواب كما مر في الشرح فليس من حذف الجواب لدليل فتأمل، وعبارة المغني حذف جملة جواب الشرط واجب إن تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب فالأول نحو: هو ظالم إن فعل. والثاني نحو: هو إن فعل ظالم ﴿وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٧٠] اهـ. قوله: (مفرقك) بفتح الميم والراء وبفتح الميم وكسر الراء وسط الرأس الذي يفرق فيه الشعر.

قوله: (متى تؤخذوا قسراً) أي قهراً والظنة بكسر الظاء التهمة والصفاد بكسر الصاد المهملة ما

---

٨٥٥ ـ قاله الأحوص محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري من قصيدة من الوافر. الفاء الأولى للعطف والثانية للتعليل. والضمير يرجع إلى امرأة مطر وكانت جميلة وكان مطرد ميماً، فلهذا قال فلست لها بكفء. والشاهد في وإلا يعل حيث حذف فيه فعل الشرط، إذ التقدير وإن لم تطلقها. ويعل جوابه، والحسام فاعله وهو السيف. ومفرقك مفعوله أي رأسك.

٨٥٦ ـ هو من الطويل. والشاهد في متى تؤخذوا حيث حذف فيه فعل الشرط، إذ أصله متى تثقفوا تؤخذوا وقسراً تمييز: أي قهراً. والظنة بكسر الظاء المعجمة: التهمة. والصفاد بكسر الصاد وتخفيف الفاء وهو ما يوثق به الأسير من قيد وغل. والتقدير ولا ينج يزيد إلا وهو في الصفاد.

أراد متى تثقفوا تؤخذوا.

تنبيهات: **الأول**: أشار بقد إلى أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب كما نص عليه في شرح الكافية، لكنه في بعض نسخ التسهيل سوّى في الكثرة بين حذف الجواب وحذف الشرط المنفي بلا تالية إن كما في البيت الأول، وهو واضح، فليكن مراده هنا أنه أقل منه في الجملة. **الثاني**: قال في التسهيل: ويحذفان بعد إن في الضرورة يعني الشرط والجزاء كقوله:

٨٥٧ ـ قالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يا سَلْمَى وإِنْ كانَ فقيراً مُعْدِماً قالَت وإِنْ

التقدير: وإن كان فقيراً معدماً رضيته. وكلامه في شرح الكافية يؤذن بجوازه في الاختيار على قلة. وكذا كلام الشارح. ولا يجوز ذلك أعني حذف الجزءين معاً مع غير إن. **الثالث**: إنما

يوثق به الأسير، وفي هذا البيت رد على من شرط في حذف فعل الشرط أن تكون الأداة إن وزعم أنه لا يحفظ إلا فيها اهـ زكريا، وقد جوز بعضهم في ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] أن تكون ما شرطية حذف فعل شرطها والأصل وما يكن بكم الخ قوله: **(تثقفوا)** بالبناء للمفعول أي توجدوا. قوله: **(لكنه في بعض نسخ التسهيل الخ)** عبارته يحذف الجواب كثيراً لقرينة، وكذا الشرط المنفي بلا تالية إن اهـ. ومفهومه أن الشرط إذا كان مثبتاً أو منفياً بلم لا يكثر حذفه وهو كذلك. قوله: **(إنه أقل منه في الجملة)** أي في بعض الصور وهو ما عدا المنفي بلا التالية إن، وقد يقال: لا حاجة إلى ذلك لأن الكلام في حذف الشرط وحده كله لأن هذا هو القليل كما سيذكره الشارح، وليس المحذوف في البيت الأول الشرط كله لأن لا من الشرط وهي لم تحذف فتأمل. قوله: **(ويحذفان الخ)** قد بقي حذف الأداة وحدها قال السيوطي: لا يجوز حذف أداة الشرط وإن كانت إن في الأصح كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم، وجوز بعضهم حذف إن فيرتفع الفعل وتدخل الفاء إشعاراً بذلك وخرج عليه. قوله تعالى: ﴿تَحْبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعْدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١٠٦] وقد وقع لشيخ الإسلام في شرح منهجه تقدير لو الشرطية فيحذفها من المتن ويذكرها في الشرح فلينظر هل له سند في ذلك؟ قال شيخنا: وقد يقال كلامهم في الأدوات الجازمة فلا ينافي حذف غير الجازم كلو.

قوله: **(بجوازه في الاختيار على قلة)** أيد السيوطي في الهمع هذا القول بأن الحذف ورد في عدة من الآثار. قوله: **(مع غير إن)** كذا في الهمع وغيره وأورد عليه ما حكاه ابن الأنباريّ عن العرب كما في التصريح من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا، وما في حديث أبي داود من فعل فقد أحسن ومن لا فلا. قال ابن رسلان وغيره: فيه شاهد على جواز حذف فعل الشرط المنفي بلا بعد من الشرطية، وأنا أقول: كلام الشارح وغيره في حذف الشرط والجواب معاً بتمامهما وما أورد

---

٨٥٧ ـ ذكر مستوفى في شواهد الكلام. والشاهد في قوله قالت وإن حيث حذف فيه الشرط والجزاء جميعاً، لأن التقدير وإن كان فقيراً قبلته.

يكون حذف الشرط قليلاً إذا حذف وحده كله، فإن حذف مع الأداة فهو كثير: من ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧] تقديره: إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ولكن الله قتلهم. وقوله تعالى: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ [الشورى: ٩] تقديره إن أرادوا ولياً بحق فالله هو الولي بالحق لا وليَّ سواه. وقوله تعالى: ﴿يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ فَإِيَّـٰىَ فَٱعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت: ٥٦] أصله فإن لم يتأتّ أن تخلصوا العبادة لي في أرض فإياي في غيرها فاعبدون، وكذا إن حذف بعض الشرط نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]. ونحو: إن خيراً فخير. (وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ) غير امتناعي (وَقَسَمْ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ) أي منهما استغناء بجواب المتقدم (فَهْوَ) أي الحذف (مُلْتَزَمْ) فجواب القسم يكون مؤكداً باللام. أو أن أو

ليس كذلك لبقاء لا في كل من الشرط والجواب كما مر. قوله: **(إذا حذف وحده كله)** برفع كله تأكيداً للضمير في حذف والمراد إذا حذف جميع أجزاء الشرط أي جميع أجزاء جملة فعل الشرط أي الجملة التي فيها فعل الشرط.

قوله: **(فإن حذف مع الأداة الخ)** هذا محترز قوله وحده. وقوله وكذا إن حذف بعض الشرط هذا محترز قوله كله. قوله: **(نحو: وإن أحد من المشركين استجارك)** اعترضه البعض بأن المحذوف في الآية الشرط بتمامه لا بعضه لأنه الفعل لا جملة الفعل والفاعل، ويدفع بأن المراد بالشرط في قوله: إنما يكون حذف الشرط قليلاً الخ جملة فعل الشرط أي الجملة التي فيها فعل الشرط كما أسلفناه فلا اعتراض، ومن التمثيل بالآية يعلم أن المراد بالكثير في قوله: فهو كثير ما يصدق بالواجب فإن الحذف فيها واجب للتعويض عنه بمفسره بعده قوله: **(غير امتناعي)** أي غير دال على امتناع لامتناع كلو أو على امتناع لوجود كلولا فإنه يتعين ذكر جوابهما تقدماً أو تأخراً، والقرينة على هذا الاستثناء ذكر هذا الحكم قبل لو ولولا فيشعر بأن مراده بالشرط الشرط غير الامتناعي وسيشير الشارح إلى ذلك، وشمل الشرط غير الامتناعي الشرط غير الجازم كإذا وإن لم يذكره المصنف هنا بخصوصه.

قوله: (وقسم) ولو مقدراً ومثله الحفيد بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١] قال: فالقسم مقدر قبل إن وقول بعضهم: لو كان مقدراً وجبت اللام الموطئة تنبيهاً عليه مردود بأن دخولها آكد لا واجب، وقول بعضهم: إن الجواب للشرط على تقدير الفاء مردود بأنه مختص بالشعر قوله: (يكون مؤكداً باللام) أي وحدها وهو قليل أو مع نون التوكيد وهو كثير، وهذا في المثبت المضارع أما الماضي فإن كان متصرفاً فتارة يقرن باللام وتارة بقد وتارة بهما وهو الغالب وتارة يجرد وإن كان غير متصرف قرن باللام فقط، وأما الجملة الاسمية فتقترن بإن واللام وهو الأكثر أو بإن فقط أو باللام فقط وندر تجردها منهما أفاده الفارضي، وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من القصور، لكن في خاتمة الباب الخامس من المغني أن حق الماضي لفظاً، ومعنى المتصرف

منفياً. وجواب الشرط مقرون بالفاء أو مجزوم: فمثال تقدُّم الشرط: إن قام زيد والله أكرمه، وإن يقم والله فلن أقوم. ومثال تقدُّم اِلقسم: والله إن قام زيد لأقومنَّ، والله إن لم يقم زيد إن عمراً ليقوم، أو يقوم. والله إن لم يقم زيد ما يقوم عمرو. وأما الشرط الامتناعي نحو: لو ولولا فإنه يتعين الاستغناء بجوابه تقدم القسم أو تأخر كقوله:

٨٥٨ ـ فأُقسِمُ لو أَنْدى النَّدِيُّ سَوَادَهُ لما مَسَحَتْ تلكَ المُسالاَتِ عامرُ

المثبت المجاب به القسم أن يقرن باللام وقد. ثم قال: وقيل في قتل أصحاب الأخدود إنه جواب القسم على إضمار اللام وقد جميعاً حذفا للطول وقال:

حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما إن من حديث ولا صال

فأضمر قد وفي حرف القاف من الباب الأول أن ابن عصفور فصل فأوجبهما إن كان الماضي قريباً من الحال، وإن كان بعيداً جيء باللام وحدها، ثم ما اقتضاه كلام الفارضي السابق من أن للمضارع المثبت الواقع جواب للقسم حالتين القرن باللام ونون التوكيد والقرن باللام وحدها لا يوافق مذهب البصريين ولا مذهب الكوفيين وإن تبعه في ذلك شيخنا والبعض لأن مذهب البصريين وجوب اللام والنون، ومذهب الكوفيين جواز تعاقبهما كما صرّح بذلك الشارح في باب نوني التوكيد، فللمضارع المثبت على الأول حالة واحدة وعلى الثاني ثلاث حالات فاعرف ذلك. وما ذكره من ندور تجرد الجملة الاسمية من أن واللام هو ما ارتضاه أبو حيان، والذي في المغني أنه مع قلته مخصوص باستطالة القسم كقول ابن مسعود: والله الذي لا إله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة، ونقل الدماميني عن ابن مالك أنه حسن مع الاستطالة قليل بدونها كقول أبي بكر: والله أنا كنت أظلم منه يعني من عمر في تفاقم جرى بينهما، ثم الكلام في جواب القسم غير الاستعطافي إذ جواب الاستعطافي لا يكون إلا جملة إنشائية كما في المغني كقوله:

بربك هل ضممت إليك ريا

وقوله:

بعيشك يا سلمى ارحمي ذا صبابة

قال الشمني: قال ابن جني: القسم جملة إنشائية يؤكد بها جملة أخرى فإن كانت خبرية فهو القسم غير الاستعطافي وإن كانت طلبية فهو الاستعطافي. قوله: (أو إن) أي سواء قرن خبرها باللام أو لا كما يؤخذ من الأمثلة. قوله: (أو منفياً) أي بما أو إن أو لا وشذ قرن المنفي بما باللام كقوله:

أما والذي لو شاء لم يخلق الورى لئن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي

وشذ نفي الجواب بلم أو لن أفاده الفارضي. قوله: (لو أندى الندى الخ) كلام العيني يفيد أن

---

٨٥٨ ـ هو من البسيط. والشاهد فيه الاكتفاء بجواب واحد لقسم وشرط، فإن قوله اقسم يقتضي جواباً =

وكقوله:

٨٥٩ ـ واللهِ لـولاَ اللهُ مـا اهـتـدَيْـنـا

نص على ذلك في الكافية والتسهيل وهو الصحيح. وذهب ابن عصفور إلى أن الجواب في ذلك للقسم لتقدمه ولزوم كونه ماضياً لأنه مغن عن جواب لو ولولا، وجوابهما لا يكون إلا ماضياً. وقوله في باب القسم في التسهيل: وتصدر ـ يعني جملة الجواب في الشرط الامتناعي ـ بلو أو ولولا، يقتضي أن لو ولولا وما دخلتا عليه جواب القسم. وكلامه في الفصل الأول من باب عوامل الجزم يقتضي أن جواب القسم محذوف استغناء بجواب لو ولولا، والعذر له في عدم التنبيه هنا على لو ولولا أن الباب موضوع للشرط غير الامتناعي، والمغاربة لا يسمون لولا شرطاً ولا لو إلا إذا كانت بمعنى إن، ....

أندى بالنون لا بالباء كما توهمه البعض ففسره بأظهر وعلى أنه بالنون يكون بمعنى أحضر قال في القاموس: ندا القوم حضروا اهـ. وإسناد الإحضار إلى الندى مجاز عقلي من باب الإسناد إلى المكان لأن الندى مجلس القوم، والضمير في سواده يرجع للممدوح وسواده بمعنى شخصه كما في العيني وهو المناسب وإن فسره البعض بالجيش، قال العيني: والمسالاة بضم الميم وتخفيف السين المهملة جمع مسالة وهي جانب اللحية وأراد بعامر قبيلة قريش. والمعنى أن الشاعر يحلف أن الممدوح لو حضر مجلس القوم لما قدر عامر أن تمسح مسالاتهم من هيبته وسطوته على الناس اهـ. قوله: (والتسهيل) أي في باب الجوازم كما ستعرفه. قوله: (ولزوم) مبتدأ خبره قوله: لأنه مغن الخ وفي بعض النسخ: ولزم وهو الذي بخط الشارح وهو جواب عن سؤال تقديره إذا كان الجواب للقسم فلم التزم كونه ماضياً مع أن المضي إنما يلزم في جواب لو ولولا. قوله: (يعني جملة الجواب) أي جواب القسم. وقوله في الشرط الامتناعي أي في التعليق الامتناعي. وقوله: بلو أو لولا متعلق بتصدر. قوله: (يقتضى أن لو ولولا الخ) أي وهذا قول ثالث غير ما نص عليه المصنف في الكافية وغير ما ذهب إليه ابن عصفور.

قوله: (والمغاربة الخ) اعتذار ثان حاصله أن مراد المصنف بالشرط هنا ما يسمى شرطاً اتفاقاً.

= ولو كذلك، فاكتفى بجواب لو ـ وهو لما مسحت ـ عن جواب القسم. وأيدي فعل ماض من الإبداء وهو الإظهار والندى مجلس القوم. وسواده أي شخصه منصوب لأنه مفعول أبدى، والندى فاعله. والمسالات ـ بضم الميم وتخفيف السين المهملة ـ جمع مسالة وهو جانب اللحية. وأراد بعامر قبيلة في قريش. والمعنى أن الشاعر يحلف أن الممدوح لو حضر مجلس القوم لما قدر عامر أن يمسحوا شواربهم من هيبته وسطوته على الناس.

٨٥٩ ـ قاله عامر بن الأكوع رضي الله عنه. وكان النبي ﷺ يقوله يوم الخندق على ما ثبت في الصحيح. والشاهد في ما اهتدينا فإنه اكتفى به لجواب القسم ولولا. ولا يجوز هنا حذف القسم لأن الجواب منفي. فافهم.

وهذا الذي ذكره إذا لم يتقدم على الشرط غير الامتناعي والقسم ذو خبر، فإن تقدَّم جعل الجواب للشرط مطلقاً وحذف جواب القسم تقدَّم أو تأخر، كما أشار إلى ذلك بقوله: (وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ. فالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقاً بِلاَ حَذَرْ) وذلك نحو: زيد إن يقم والله يكرمك، وزيد والله إن يقم يكرمك، وإن زيداً إن يقم والله يكرمك، وإن زيداً والله إن يقم يكرمك. وإنما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لأن سقوطه مخل بمعنى الجملة التي هو منها، بخلاف القسم فإنه مسوق لمجرد التوكيد. والمراد بذي الخبر ما يطلب خبراً من مبتدأ أو اسم كان ونحوه. وأفهم قوله رجح أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم: فتقول زيد والله إن قام أو إن لم يقم لأكرمنه، وهو ما ذكره ابن عصفور وغيره، لكن نص في الكافية والتسهيل على أن ذلك على سبيل التحتم، وليس في كلام سيبويه ما يدل على التحتم. (وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ شَرْطٌ بِلاَ ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ) كما ذهب إليه الفراء تمسكاً بقوله:

٨٦٠ ـ لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عن غِبِّ مَعرَكَةٍ لا تُلْفِنَا عن دِماءِ القَوْمِ تَنْتَفِلُ

قوله: (وهذا الذي ذكره الخ) دخول على المتن. قوله: (وقبل ذو خبر) قبل خبر مقدم وذو مبتدأ مؤخّر والجملة حال أو معترضة كما في الشيخ خالد وفي جعل قبل خبراً منافاة لما سلف عن بعضهم من منع جعل الظرف المبني على الضم كقبل وبعد خبراً وتأييداً لما اخترناه من جواز ذلك. قوله: (لأن سقوطه) أي الشرط مخل الخ وقد يقال: إخلال سقوط الشرط بمعنى الجملة موجود في صورة اجتماعهما بلا تقدم ذي خبر فهلا رجح الشرط مطلقاً فيها أيضاً إلا أن يقال: الإخلال فيها أخف من الإخلال في صورة اجتماعهما بلا تقدم ذي خبر فهلا رجح الشرط مطلقاً فيها أيضاً إلا أن يقال: الإخلال فيها أخف من الإخلال في صورة الاجتماع مع تقدم ذي خبر فتفطن. قوله: (وأفهم قوله رجح) أي دون أن يقول أوجب. قوله: (وربما رجح الخ) هذا مقيد لقوله السابق فهو ملتزم فالمعنى ملتزم غالباً، ويحتمل أن يكون ذكره حكاية لمذهب الغير فيبقى قوله ملتزم على إطلاقه سم.

قوله: (لئن منيت) أي بليت بنا عن غب معركة غب الشيء بكسر الغين المعجمة عاقبته أي حالة كوننا منفصلين عن عاقبة معركة. وإنما قيد بذلك لأنه مظنة الضعف والفتور بسبب المعركة المنفصلين عنها. لا تلفنا أي تجدنا وفيه الشاهد فإنه جزمه بحذف الياء على أنه جواب الشرط المتأخر عن القسم من غير أن يتقدم عليهما ذو خبر، قال الفارضي: ويحتمل أنه للقسم وحذف الياء للضرورة اهـ. وننتفل بالفاء لا بالقاف كما بخط الشارح وضبطه كذلك سم على ابن المصنف، وفي

---

٨٦٠ ـ ذكر مستوفى في شواهد حروف الجر. والشاهد فيه أنه اجتمع فيه الشرط والقسم: الشرط إن في لئن، والقسم دلالة اللام عليه لأنها موطئة لقسم محذوف تقديره والله لئن، وكل منهما يستدعي جواباً. وقد رجح الشرط ههنا على القسم حيث قال: لا تلفنا بالجزم، لأن أصله لا تلفينا أي لا تجدنا. وحذف جواب القسم لدلالة ذاك عليه.

وقوله:

٨٦١ ـ لَئِنْ كانَ ما حُدِّثْتَهُ اليوْمَ صادِقاً أَصُمْ في نهَارَ القَيْظِ للشَّمْسِ بادِيا

ومنع الجمهور ذلك، وتأولوا ما ورد على جعل اللام زائدة.

تنبيهات: الأول: كل موضع استغنى فيه عن جواب الشرط لا يكون فعل الشرط فيه إلا ماضي اللفظ أو مضارعاً مجزوماً بلم نحو: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] ونحو: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ [مريم: ٤٦] ولا يجوز أنت ظالم إن تفعل، ولا والله إن تقم لأقومن، وأما قوله:

وَلَـدَيْـكَ إِنْ هُـوَ يَـسْـتَـزِدْكَ مَـزِيـدُ

وقوله:

لَئن تَكُ قد ضاقَتْ عليكُم بيوتُكم لَـيَـعْـلَـمُ ربـي أنَّ بَـيْـتِـيَ واسـعُ

القاموس: انتفل منه تبرأ وانتفى. قوله: (لئن كان ما حدثته الخ) هذا الشاعر يعتذر للمخاطب من ذنب حكي عنه مؤكداً ذلك بنذر هذا الصوم الشاق معلقاً على صدق الحديث الذي قيل عنه والقيظ بالقاف والظاء المعجمة شدة الحر وبادياً حال من فاعل أصم اهـ دماميني. ويؤخذ منه أن التاء في ما حدثته مفتوحة وبه صرّح شيخنا السيد.

قوله: (على جعل اللام) أي في لئن زائدة أي وليست جواب قسم مقدر وقيل ترجيح الشرط في الأبيات ضرورة. قوله: (كل موضع استغنى الخ) شامل لاجتماع الشرط مع القسم وانفراده كما تقدم في قوله:

والـشـرط يـغـنـي عـن جـواب قـد عـلـم

سم. قوله: (إلا ماضي اللفظ الخ) أي ليكون على وجه لا تعمل فيه أدوات الشرط. جامي. قوله: (إن هو يستزدك) كذا في بعض النسخ بالجزم إعطاء للمفسر بالكسر حكم المفسر بالفتح كقول الشاعر:

فـمـن نـحـن نـؤمـنـه يـبـت وهـو آمـن

---

٨٦١ ـ بعده:

وَأَرْكَبْ حِمَاراً بَيْنَ سَرْجٍ وَفَرْوَةٍ وَأُعْرِ مِنَ الخَاتَامِ صُغْرى شِمالِيا

قالتهما امرأة فصيحة من عقيل من الطويل، اللام فيه اللام الموطئة للقسم عند الكوفية، وزائدة عند البصرية. وإن للشرط، وأصم جوابه. وفيه الشاهد حيث اكتفى به عن جواب القسم المقدر. والقيظ شدة الحر. وباديا حال من الضمير الذي في أصم: من بدا إذا ظهر. ويروى ضاحياً أي بارزاً للشمس. وأركب بالجزم عطفاً على أصم. وكذلك واعر. والخاتام لغة في الخاتم. وصغرى مفعول أعر مضاف إلى شمالياً، وأصله شمالي فحركت الياء بالفتحة وأشبعت بالألف للوزن.

فضرورة. وأجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء. **الثاني**: إذا تأخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له، والجملة القسمية حينئذ هي الجواب. وأجاز ابن السراج أن تنوي الفاء فيعطي القسم المتأخر مع نيتها ما أعطيه مع اللفظ بها، فأجاز إن تقم يعلم الله لأزورنك على تقدير فيعلم الله، ولم يذكر شاهداً. وينبغي أن لا يجوز ذلك لأن حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور إلا في الضرورة. **الثالث**: لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين فنذكره مختصراً: إذا توالى شرطان دون عطف فالجواب لأولهما، والثاني مقيد للأول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله:

كما في قواعد ابن هشام وفي بعض النسخ يستزيد بالرفع وهو الذي بخط الشارح قوله: (والجملة القسمية) أي مع جوابها وقوله هي الجواب أي جواب الشرط قوله: (ما أعطيه مع اللفظ بها) أي من كون الجواب للقسم وجملة القسم وجوابه جواب الشرط قوله: (إذا توالى الخ) مقول لقول محذوف أي فنقول: إذا توالى الخ وقد وجد لفظ فنقول في خط الشارح. وقوله شرطان أي أو أكثر نحو: إن أعطيتك إن وعدتك إن سألتني فعبدي حرّ.

قوله: (فالجواب لأولهما) هو الأصح وجواب ما بعده محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه، ومنهم من جعل الجواب للأخير وجواب الأول الشرط الثاني وجوابه وجواب الثاني الشرط الثالث إن كان وجوابه وهكذا على إضمار الفاء، فإذا قال: إن جاء زيد إن أكل إن ضحك فعبدي حر فعلى الأصح الضحك أول ثم الأكل ثم المجيء، فإن وقعت على هذا الترتيب ثبت العتق وعلى مقابله عكسه فإن وقع المجيء ثم الأكل ثم الضحك لزم العتق، وعلى أن الجواب للأول ينبغي مجيء فعل الشرط الثاني ماضياً لما مر لا على مقابله إذ على مقابله لا حذف اهـ سيوطي. وقوله: وجواب ما بعده أي بعد الأول محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه أي وتقديره في البيت الذي أورده الشارح إن تذعروا فإن تستغيثوا بنا تجدوا، وبقول السيوطي المذكور تعلم أن قول الشارح والثاني مقيد للأول مخالف للأصح المذكور، وبه صرح شيخنا السيد، وبه يعلم ما في كلام شيخنا فتأمل. ومن فروع المسألة ما إذا قال لامرأته إن أكلت إن شربت فأنت طالق فلا تطلق على الأصح إلا إذا شربت ثم أكلت لأن التقدير عليه إن شربت فإن أكلت فأنت طالق فالثاني أول والأول ثان. وعلى مقابله لا تطلق إلا إذا أكلت ثم شربت لأن التقدير عليه إن أكلت فإن شربت فأنت طالق فالأول أول والثاني ثان. واعلم أن تصحيح الأول هو على مذهب أصحابنا الشافعية وكذا الحنفية كما قاله الشمني، ووجهه ابن الحاجب بأنه لا يصح أن يكون الجواب للشرطين معاً وإلا توارد عاملان على معمول واحد ولا لغيرهما وإلا لزم ذكر ما لا دخل له في ربط الجزاء وترك ما له دخل ولا للثاني لأنه يلزم حينئذ أن يكون الثاني وجوابه جواباً للأول فتجب الفاء ولا فاء وحذفها شاذ أو ضرورة، فتعين أن يكون جواباً للأول ويكون الأول وجوابه دليل جواب الثاني، قال الدماميني: ومذهب مالك الطلاق سواء أتت بالشرطين مرتبين كما هما في اللفظ أو عكست الترتيب قال: وبعض أصحابنا يوجه ذلك بأنه على حذف واو العطف كما في قول الشاعر:

٨٦٢ ـ إِنْ تَسْتَغِثُوا بِنَا إِنْ تُذْعَرُوا تجِدُوا   مِـنَّـا مَـعَـاقِـلَ عِـزّ زانَـهَـا كَـرَمُ

وإن تواليا بعطف فالجواب لهما معاً كذا قاله المصنف في شرح الكافية، ومثل له بقوله تعالى: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦] الآية. ....

كيف أصبحت كيف أمسيت مما   يغرس الود في فؤاد اللبيب

ثم قال: ولا أدري وجه اشتراط أهل المذهبين يعني مذهبي الشافعية والمالكية في وقوع الطلاق فعلها لمجموع الأمرين مع أنه يمكن أن يكون جواب الأول محذوفاً لدلالة جواب الثاني ولا محذور في حذف الجواب بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف، والفصل بين الشرط الأول وجوابه بالشرط الثاني فتأمله اهـ. قال الشمني: وجه اشتراطهم لوقوع الطلاق مجموع الأمرين أنهم لو أوقعوا الطلاق بأيهما كان بناء على إمكان كون جواب الأول محذوفاً مدلولاً عليه بجواب الثاني لزم إيقاع الطلاق بالاحتمال وهو خلاف قاعدة الشرع اهـ بحذف. قوله: (كقوله إن تستغيثوا الخ) وكقوله تعالى: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤] وكقوله تعالى: ﴿إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ﴾ [الأحزاب: ٥٠] الخ كذا قالوا. قال الدماميني بعد نقله جعل الآية الأولى من هذا القبيل ما نصه. قال ابن هشام: وفيه نظر إذ لم يتوال في الآية شرطان وبعدهما جواب وإنما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الأول، فينبغي أن يقدر إلى جانبه ويكون الأصل: إن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي إن كان الله يريد أن يغويكم. وإما أن يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدماً إلى جانب الشرط الأول فلا وجه له اهـ. وكذا يقال في الآية الثانية.

فائدة: ليس من قاعدة توالي الشرطين قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾ إلى قوله: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا﴾ [الفتح: ٢٥] وإن اقتضاه كلام المغني وإلا كان لعذبنا جواب لولا ولولا وجوابها دليلاً على جواب لو المحذوف على قاعدة توالي الشرطين وهو غير ظاهر كما قاله الدماميني، واستظهر ما ذكره الزمخشري من جعل جواب لولا محذوفاً لدلالة الكلام عليه. والمعنى: لولا كراهة أن تهلكوا ناساً مؤمنين بين ظهراني المشركين وأنتم غير عارفين بهم فيصيبكم بإهلاكهم مكروه ومشقة لما كف أيديكم عنهم.

قوله: (إن تذعروا) بالبناء للمفعول أي تفزعوا. والمعاقل جمع معقل كمجلس وهو الملجأ. قوله: (ومثل له بقوله تعالى الخ) في هذا التمثيل نظر إذ ليس فيه توالي أداتي شرط كما هو موضوع

---

٨٦٢ ـ هو من البسيط، والشاهد فيه هو الاكتفاء بجواب واحد لشرطين وهما إن يستغيثوا وإن يذعروا. والجواب هو يجدوا فلذلك جزم. والتقدير أن يستغيثوا بنا مذعورين يجدوا. ومنهم من قال الشرط الثاني متقدم في التقدير، فكأنه قال إن يذعروا وإن يستغيثوا يجدوا، فالشرطان إذا كان بالعطف يكتفي بجواب واحد. ويذعروا مجهول من الذعر وهو الفزع. والمعاقل ـ جمع معقل ـ وهو الملجأ. قوله زانها فعل ومفعول. وكرم فاعله. والجملة صفة لمعاقل.

وقال غيره: إن توالى الشرطان بعطف بالواو فالجواب لهما نحو: إن تأتني وإن تحسن إليّ أحسن إليك، أو بأو فالجواب لأحدهما نحو: إن جاء زيد أو إن جاءت هند فأكرمه أو فأكرمها، أو بالفاء فنصوا على أن الجواب للثاني، والثاني وجوابه جواب الأول، وعلى هذا فإطلاق المصنف محمول على العطف بالواو.

فصل: لو

اعلم أن لو تأتي على خمسة أقسام: **الأول**: أن تكون للعرض، نحو: لو تنزل عندنا فتصيب خيراً، ذكره في التسهيل. **الثاني**: أن تكون للتقليل، نحو: تصدقوا ولو بظلفٍ محرَق. ذكره ابن هشام اللخمي وغيره. **الثالث**: أن تكون للتمني، نحو: لو تأتينا فتحدثنا. قيل ومنه: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ [البقرة: ١٦٧] ولهذا نصب فنكون في جوابها. ....

الكلام لأن العطف ليس على نية تكرار العامل. قوله: **(وقال غيره الخ)** في نقل كلام غير المصنف إشارة إلى الاعتراض على كلام المصنف في شرح الكافية من وجهين: من حيث إطلاق العطف ومن حيث التمثيل. قوله: **(فالجواب لهما)** يلزم عليه اجتماع مؤثرين على أثر واحد إلا أن يقال هما في حكم المؤثر الواحد فتأمل. قوله: **(أو بالفاء)** أي أو توالي الشرطان بالفاء فهو معطوف على بعطف لا على بالواو لأن الفاء هنا ليست عاطفة. قوله: **(فإطلاق المصنف)** أي في قوله في شرح الكافية وإن تواليا بعطف فالجواب لهما معاً.

فصل لو

قوله: **(على خمسة أقسام)** بل ستة سادسها التحضيض نحو: لو تأمر فتطاع كما في جمع الجوامع وشرحه. قوله: **(تصدقوا ولو بظلف محرق)** المعنى تصدقوا بما تيسر من قليل أو كثير ولو بلغ في القلة إلى الظلف مثلاً فإنه خير من العدم وهو بكسر الظاء المعجمة للبقر والغنم كالحافر للفرس والخف للجمل وقيد بالإحراق أي الشيّ كما هو عادة العرب لأن النيء قد لا يؤخذ وقد يرميه آخذه فلا ينتفع به بخلاف المشوي كذا في المحلى. قوله: **(ذكره ابن هشام اللخمي وغيره)** قال في المغني: وفيه نظر، قال الدماميني: وجه النظر أن كل ما أورد شاهداً على التقليل يجوز أن تكون لو فيه بمعنى أن والتقليل مستفاد من المقام لا من نفس لو. قوله: **(لو تأتينا فتحدثنا)** قال شيخنا: محل كونها في المثال للتمني إذا كان المخاطب مأيوس الإتيان إلى المتكلم أو متعسره عادة اهـ. ووجهه أن التمني طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر.

قوله: (لو أن لنا كرة) أي رجعة إلى الدنيا. قوله: (ولهذا نصب فنكون) لا دليل فيه لجواز أن يكون النصب في نكون مثله في:

ولبس عباءة وتقر عيني

فهو بأن مضمرة جوازاً وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على كرة ولهذا قال قيل ومنه.

واختلف في لو هذه فقال ابن الصائغ وابن هشام الخضراوي: هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت. وقال بعضهم: هي لو الشرطية أشربت معنى التمني بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين: جواب منصوب بعد الفاء، وجواب باللام كقوله:

٨٦٣ ـ فلو نُبِشَ المقابرُ عن كُلَيْبٍ فَيُخْبَرَ بالذَّنَائبِ أيُّ زِيرِ
بيوم الشَّعْثَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْناً وَكَيْفَ لِقَاءُ مَنْ تَحْتَ القُبُورِ

قوله: **(واختلف في لو هذه)** لم يتعرض لكون القسمين الأولين يحتاجان إلى جواب أو لا، وما قاله ابن الصائغ وابن هشام الخضراوي يظهر في لو التي للعرض ولو التي للتحضيض وانظر لو التي للتقليل على رأي ابن هشام اللخمي هل لها جواب مقدر أو لا جواب لها. قوله: **(هي قسم برأسها)** أي مغايرة للو الشرطية والمصدرية كما في زكريا. قوله: **(ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب)** أي وقد لا يؤتى لها بجواب أصلاً كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣] فإن الشارح سيصرح في آخر الباب بأن لو في هذه الآية للتمني ولا جواب لها أصلاً، وأن قوله: **(لمثوبة من عند الله خير)** مستأنف أو جواب قسم محذوف.

قوله: **(فلو نبش المقابر)** قاله مهلهل حين أخذ بثأر أخيه كليب، وقوله فيخبر بالبناء للمفعول. وقوله: بالذنائب أي في الموضع المسمى بالذنائب بفتح الذال المعجمة فنون وفي آخره باء موحدة وفيه قبر كليب فالباء في بالذنائب ظرفية كذا قال الدماميني والشمني والعيني. وقوله: أي زير نائب فاعل يخبر بعد حذف الموصوف والأصل زير أي زير والزير في الأصل من يكثر زيارة النساء لقب به كليب لأنه كان يكثر زيارتهن فهو من وضع الظاهر موضع المضمر. وقوله: بيوم الشعثمين متعلق بيخبر أي بوقعة يوم الشعثمين قال العيني: وأراد بالشعثمين شعثماً وشعيباً ابني معاوية بن عمرو اهـ. والذي قاله الدماميني والشمني: معاوية بن عامر وأضيف اليوم لهما لظهور بطشهما فيه أو لغير ذلك كما قاله الدماميني، ثم بحث في الاستشهاد بالبيتين باحتمال أن نصب يخبر بأن مضمرة والمصدر المنسبك منهما معطوف على مصدر متصيد من فعل الشرط أي لو حصل نبش فإخبار كما قالوه في نحو: إن تأتني فتكرمني آتك. بنصب تكرم.

---

٨٦٣ ـ قالهما امرؤ القيس بن ربيعة الملقب بمهلهل من قصيدة من الوافر. والشاهد في مجيء جواب لو باللام ـ وهو قوله لقرّ عيناً ـ بعد مجيئه بالفاء وهو قوله فيخبر، وكليب أخوه، وفيخبر بالنصب جواب لو بتقدير أن. والباء في بالذنائب بمعنى في ـ وهو ثلاثة هضبات بنجد فيها قبر كليب ـ بفتح الذال المعجمة بعدها نون وفي آخره باء موحدة. وقوله أي زير خبر مبتدأ محذوف وهو أنا، والزير ـ بكسر الزاي المعجمة ـ من يكثر زيارة النساء، وأراد بالشعثمين شعثما وشعيبا ابني معاوية بن عمرو، وموضعه النصب على الحال من أيا المحذوف. وكيف للتعجب مرفوع المحل على أنه خبر لقوله لقاء من، أي هو لقاء من تحت القبور.

وقال المصنف: هي لو المصدرية أغنت عن فعل التمني، وذلك أنه أورد قول الزمخشري، وقد تجيء لو في معنى التمني نحو: لو تأتيني فتحدثني، فقال: إن أراد أن الأصل وددت لو تأتيني فتحدّثني ـ فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فأشبهت ليت في الأشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها ـ فصحيح، أو أنها حرف وضع للتمني كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت. وقال في التسهيل بعد ذكره المصدرية: وتغني عن التمني فينصب بعدها الفعل مقروناً بالفاء. وقال في شرحه: أشرت إلى نحو قول الشاعر:

٨٦٤ ـ سَرَيْنَا إليهمْ في جُموعٍ كأنَّها جبالُ شَرُورَى لو تُعانُ فَتَنْهَدا

قال فلك في تنهدا أن تقول نصب لأنه جواب تمن إنشائي كجواب ليت لأن الأصل وددنا لو تعان، فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فأشبهت ليت في الأشعار بمعنى التمني دون لفظه، فكان لها جواب كجواب ليت، وهذا عندي هو المختار. ولك أن تقول: ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر، ....

قوله: (في معنى التمني) أي لمعنى هو التمني. وقوله: فقال أي المصنف معطوف على أورد. قوله: (لدلالة لو عليه) لعل وجه دلالتها عليه أنها جعلت عند حذف فعل التمني كالعوض منه أو كثرة مصاحبتها فعل التمني بحيث صارت تشعر به عند حذفه. قوله: (أو أنها حرف وضع للتمني) قال الدماميني: الظاهر أن هذا الوجه هو مراد الزمخشري وما أورده عليه من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني لا يرد عليه فإنها عند مجامعتها لفعل التمني تكون لمجرد المصدرية مسلوبة الدلالة على التمني فلا يمتنع الجمع إذ ذاك ولا إشكال، لكن يحتاج هذا إلى ثبوت أن الزمخشري يوافقه على مجيء لو مصدرية اهـ. قوله: (لاستلزامه منع الجمع الخ) أي والجمع ليس بممنوع بدليل: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾. قوله: (وقال في التسهيل الخ) لما ادعى الشارح أن المصنف قال هي لو المصدرية أغنت عن فعل التمني، ولم يكن في عبارة المصنف السابقة التي حكاها عنه الشارح تصريح بكون لو هذه مصدرية وإن كان يستفاد منها ذلك لأن الشرطية لا تقع بعد ود أو يود على الراجح أتى بعبارة التسهيل لصراحتها في كونها مصدرية.

قوله: (وتغني عن التمني) أي عن فعله. قوله: (شرورى) بفتح الشين المعجمة وضم الراء الأولى وفتح الثانية اسم موضع وقوله فتنهدا من نهد إلى العدو أي نهض. قوله: (إنشائي) صفة لازمة. قوله: (دون لفظه) أي لفظ التمني أي مادته وحروفه أي كل من ليت ولو فيه معنى التمني دون حروفه وهذا أحسن من قول شيخنا والبعض مراده بقوله دون لفظه أنها ليست موضوعة للتمني. قوله: (بل من باب العطف على المصدر) أي مجرد العطف وإلا فالفاء الواقعة في الجواب لعطف

---

٨٦٤ ـ ذكر مستوفى في شواهد إعراب الفعل. والشاهد في فتنهدا حيث نصب بتقدير أن.

لأن لو والفعل في تأويل مصدر. هذا كلامه. ونص على أن لو في قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ [البقرة: ١٦٧] مصدرية. واعتذر عن الجمع بينها وبين أن المصدرية بوجهين: **أحدهما**: أن التقدير لو ثبت أن، **والآخر**: أن تكون من باب التوكيد. **الرابع**: أن تكون مصدرية بمنزلة أن إلا أنها لا تنصب، وأكثر وقوع هذه بعد ودَّ أو يود، نحو: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩] ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦]. ومن وقوعها بدونهما قول قُتيلة:

٨٦٥ ـ ما كانَ ضرَّكَ لو مَنَنْتَ ورُبَّما مِنَّ الفتَى وهْوَ المَغيظُ المُحنَقُ

المصدر أيضاً لكن مع كونها فاء الجواب. قوله: (في تأويل مصدر) والتقدير في البيت: وددنا إعانتها فنهودها أي نهوضها. قوله: (ونص على أن لو الخ) هذا أيضاً تقوية لنقل الشارح عن المصنف أن لو التي للتمني مصدرية، ووجه التقوية أن لو في الآية للتمني على ما ذكره سابقاً بقوله: ومنه لو أن لنا كرّة، وقد نص المصنف على أنها مصدرية فتكون لو التي للتمني مصدرية.

قوله: (أن التقدير لو ثبت أن) وحينئذ فلا جمع. قوله: (والآخر) سيأتي رده. قوله: (بعد ودّ أو يود) لو قال بعد دالّ مودة لكان أحسن كوددت وأحببت. قوله: (قتيلة) تصغير قتلة بالقاف والتاء الفوقية بنت النضر بن الحارث تخاطب النبي ﷺ حين قتل أباها النضر صبراً بالصفراء بعد أن انصرف من غزوة بدر بسبب أنه كان يقرأ أخبار العجم على العرب ويقول: محمد يأتيكم بأخبار عاد وثمود وأنا آتيكم بأخبار الأكاسرة والقياصرة فيزيد بذلك أذى النبي ﷺ فلما سمعها النبي ﷺ قال: لو سمعتها قبل أن أقتله ما قتلته اهـ تصريح. وقال العيني: إن البيت قالته قتيلة بنت الحارث من قصيدة ترثي بها أخاها النضر بن الحارث كان النبي ﷺ ضرب عنقه بالصفراء حين قفل من بدر، ويقال لما سمعها النبي ﷺ قال: لو سمعتها قبل أن أقتله ما قتلته اهـ. وهو يخالف قول التصريح حين قتل أباها الخ قال الشمني قال السهيلي: والصحيح أنها بنت النضر بن الحارث لا أخته ثم قال الشمني: وأسلمت قتيلة يوم الفتح.

قوله: (ما كان الخ) قال الشمني: ما نافية أو استفهامية اهـ. قال في التصريح: والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من أحنقه بالحاء المهملة أي غاظه فهو توكيد للمغيظ اهـ. قال الشنواني: ولو مننت يحتمل أن يكون اسم كان وضرك خبرها أي

---

٨٦٥ ـ قالته قتيلة بنت الحرث من قصيدة من الكامل ترثي بها أخاها النضر بن الحارث، كان النبي ﷺ ضرب عنقه بالصفراء حين قفل من بدر. ويقال لما سمعها النبي ﷺ قال: لو سمعتها قبل أن أقتله ما قتلته. وما استفهامية ـ أي أي شيء ـ مبتدأ، وكان ضرك خبره. والشاهد في لو مننت، فإن لو ههنا مصدرية، وشرطها أن ترادف أن بمعنى أن تصلح في موضعها أن المصدرية، ولكن أكثر وقوعها بعدودّ، والذي وقع في البيت قليل. والتقدير ما كان ضرك المن عليه. والواو في وهو للحال. والمغيظ ـ بفتح الميم ـ من غاظه إذا أغضبه. والمحنق ـ بضم الميم وفتح النون ـ الذي يكمن في قلبه الغيظ. فإن قلت أين جواب؟ قلت صدر الكلام أغنى عنه. والكاف والتاء خطابان للنبي ﷺ.

وقول الأعشى:

وَرُبَّمَا فَاتَ قَوماً جُلُّ أمْرِهِمُ من التَّأنّي وكانَ الحزمُ لو عَجِلوا

وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية. وممن ذكرها الفراء وأبو علي، ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء وتبعهم المصنف، وعلامتها أن يصلح في موضعها أن. ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩] بحذف النون، فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تدهن. ويشكل عليهم دخولها على أن في نحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾ [آل عمران: ٣٠] وجوابه أن لو إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعدها تقديره تود لو ثبت أن بينها وبينه، كما أجاب به المصنف في: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ [البقرة: ١٦٧] على رأيه كما سبق. وأما جوابه الثاني وهو أن يكون من باب توكيد اللفظ بمرادفه على حد: ﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾ [الأنبياء: ٣١] ففيه نظر، لأن توكيد المصدر قبل مجيء صلته شاذ كقراءة زيد بن

ما كان منك ضرك على الأصح من جواز تقديم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب، ويحتمل أن يكون فاعلاً بضرك والجملة خبر كان واسمها ضمير الشأن اهـ. وعلى كون ما استفهامية فهي في محل نصب على المفعولية المطلقة لضرك والمعنى أي ضرر كان ضرك، بقي أنه يحتمل أن تكون لو شرطية حذف جوابها لعلمه من أول الكلام وحينئذ فلا شاهد فيه فتدبر. قوله: (من التأني) من تعليلية لفات. قوله: (وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية) ويقولون في نحو ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦] أنها شرطية وأن مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير: يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك ولا يخفى ما في ذلك من التكلف. مغني.

قوله: (فعطف يدهنوا الخ) كذا في المغني. قال الدماميني: والذي يظهر أن يدهنوا منصوب بأن مضمرة جوازاً والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها فالتقدير: ودوا ادهانك فادهانهم اهـ، وناقشه الشمني فقال: لا نسلم أن إضمار أن بعد الفاء هنا جائز لأن ذلك إذا كان العطف على اسم ليس في تأويل الفعل نحو:

لولا توقع معترّ فأرضيه

حتى لو كان العطف بها على اسم في تأويل الفعل نحو الطائر فيغضب زيد الذباب وجب الرفع، وعلى ما قاله الدماميني يكون العطف بها على مجموع حرف وفعل صريح وذلك المجموع في تأويل اسم وهو أولى بوجوب الرفع اهـ. وقيل: النصب على أنه جواب ودّ لتضمنه معنى ليت فتحصل في النصب ثلاثة أوجه. قوله: (لما كان معناه الخ) أي فهو عطف على المعنى وهو عطف التوهم فهما واحد كما في المغني والشمني، لكن لا يعبر في القرآن بعطف التوهم، وقيل: عطف المعنى يلاحظ فيه المعنى وعطف التوهم يتوهم فيه وجود أن مثلاً في اللفظ لكون الغالب وقوعها في ذلك الموضع أفاده شيخنا السيد. قوله: (دخولها على أن الخ) أي لأن الحرف المصدري لا يدخل على مثله. قوله: (ففيه نظر) هذا النظر لصاحب المغني. وقوله: لأن توكيد المصدر عبارة

علي: ﴿وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [آل عمران: ١١] بفتح الميم. **الخامس**: أن تكون شرطية وهي المرادة بهذا الفصل، وهي على قسمين: امتناعية، وهي للتعليق في الماضي، وبمعنى إن وهي للتعليق في المستقبل، فأشار إلى القسم الأول بقوله: (لَوْ حرْفُ شَرْطٍ في مُضِيّ) يعني أن لو حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها، ويلزم كون شرطها محكوماً بامتناعه، إذ لو قدر حصوله لكان الجواب كذلك. ولم تكن للتعليق في المضي بل للإيجاب فتخرج عن معناها، وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعاً على كل تقدير لأنه قد يكون ثابتاً مع امتناع الشرط، نعم الأكثر كونه ....

المغني الموصول وهي أحسن. وقوله: قبل مجيء صلته قال سم: انظر معناه فإن ما بعد أن إنما يصلح لها لا للو فأين صلة لو التي أكدت لو قبل مجيئها إلا أن يقال: التوكيد قبل الصلة صادق مع عدمها اهـ. ومقتضى السؤال والجواب أنه لا صلة للو هنا على جعل أن مؤكدة للو وهو مشكل لأن الموصول الحرفي لا بدله من صلة تذكر لفظاً، ولأن المعهود إعطاء المؤكد بالفتح ما يطلبه دون المؤكد بالكسر كما مر في نحو: أتاك أتاك اللاحقون، وعلى مقتضى ما ذكر يكون الأمر هنا بالعكس فتفطن.

قوله: (للتعليق في الماضي) أي لتعليق حصول مضمون الجواب على حصول مضمون الشرط في الماضي، ففي الماضي ظرف للحصولين، وأما نفس التعليق فهو في الحال، وقد يشكل كونه في الحال مع كون المعلق والمعلق عليه في الماضي أي لوجوب سبق التعليق عليهما إلا أن يراد بالتعليق بيان أنه كان معلقاً اهـ سم. أي الإخبار بأن الجواب كان مربوطاً في النفس بالشرط فالربط النفساني ماض والتعليق اللفظي هو الواقع حالاً فتدبر. قوله: (في مضي) متعلق بحصول الذي تضمنه شرط كما عرف. قوله: (فيما مضى) ظرف للفعلين كما عرف. قوله: (من تقدير حصول شرطها) قال البعض: أي من حصول شرطها المقدر إذ حصول الجواب إنما يلزم حصول الشرط لا تقديره كما لا يخفي اهـ. وفيه أن الإشكال باق بحاله لأن حصول الجواب إنما يلزم حصول الشرط المحقق لا المقدر اللهم إلا أن يراد بحصول الجواب حصوله المقدر، ولك أن تجيب بتقدير مضاف أي فيلزم من تقدير حصول شرطها تقدير حصول جوابها. قوله: (ويلزم) أي من كونها للتعليق كما يؤخذ مما بعده. قوله: (إذ لو قدر حصوله) قال البعض، الأولى بل الصواب إذ لو حصل اهـ. أي لأنه تعليل للحكم بامتناع الشرط وإنما يقابله حصول الشرط لا تقدير حصوله، ولأن حصوله هو الذي يترتب عليه ما ذكره بقوله: لكان الخ من حصول الجواب، وكون لو ليست للتعليق في المضي بل للإيجاب. وقوله: لكان الجواب كذلك أي حاصلاً. وقوله: ولم تكن للتعليق الخ أي لأن الثابت الحاصل لا يعلق.

قوله: (على كل تقدير) أي سواء كان له سبب غير الشرط أو لا. قوله: (نعم الأكثر كونه

ممتنعاً. وحاصله أنها تقتضي امتناع شرطها دائماً، ثم إن لم يكن لجوابها سبب غيره لزم امتناعه، نحو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦] وكقولك: لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً، وإلا لم يلزم نحو: لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجوداً، ومنه: نعم المرء صهيب لو لم يخف الله لم يعصه. فقد بان لك أن قولهم لو حرف امتناع لامتناع فاسد لاقتضائه كون الجواب ممتنعاً في كل موضع وليس كذلك، ولهذا قال في شرح الكافية: العبارة الجيدة في لو أن يقال حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه، فقيام زيد من قولك: لو قام زيد

ممتنعاً) أي لأن الغالب كون المسبب الواحد له سبب واحد. قوله: (لزم امتناعه) لأنه يلزم من انتفاء السبب المنفرد انتفاء مسببه. قوله: (لكان النهار) أي في عرف الحكماء وهو من طلوع الشمس إلى غروبها. قوله: (ومنه نعم المرء صهيب الخ) هو من كلام عمر وجعله من كلام النبي ﷺ وهم كما في التصريح قال: وإنما الوارد أي عنه ﷺ ما رواه أبو نعيم في الحلية أن النبي ﷺ قال في سالم مولى أبي حذيفة أنه شديد الحب لله لو كان لا يخاف الله ما عصاه، فلا دلالة للو في هذا الأثر على انتفاء الجواب لانتفاء الشرط حتى يلزم ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف، ووجهه أن لانتفاء عصيان صهيب أسباباً الإجلال والحياء والمحبة والخوف فلا يلزم من انتفاء الشرط وهو عدم الخوف بثبوت الخوف انتفاء الجواب وهو عدم العصيان بثبوت العصيان لقيام سبب آخر وهو الخوف مقام السبب المنتفى بمقتضى لو وهو عدم الخوف أعني بعدم الخوف الحياء أو المحبة أو الإجلال، فالكلام مسوق لإثبات الجواب وأنه محقق ولا بد لأنه على تقدير انتفاء أحد أسبابه وهو الخوف يخلفه سبب آخر، فلو في مثل هذا الأثر لتقرير الجواب وجد الشرط أو فقد، وقال في التصريح: وإنما لم تدل لو على انتفاء الجواب ههنا لأن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة، وفي هذا الأثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لأنه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى، وإذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة اهـ.

قوله: (حرف امتناع لامتناع) هذه عبارة الجمهور والمشهور أن المراد بها امتناع الجزاء لامتناع الشرط أي أن الجزاء منتف في الخارج بسبب انتفاء الشرط في الخارج. قال السيرامي في حاشيته على المطول في لو أربع استعمالات: **أحدها**: لا تقتضي الامتناع أصلاً بأن تستعمل لمجرد الوصل والربط كأن الوصلية نحو: زيد ولو كثر ماله بخيل. **ثانيها**: أنها للترتيب الخارجي فتكون لامتناع الثاني امتناع الأول نحو: (أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً) [الرعد: ٣١]. **ثالثها**: أنها للاستدلال العقلي فتكون لامتناع الأول لامتناع الثاني نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. **رابعها**: أنها لبيان استمرار شيء بربطه بأبعد النقيضين كقوله: لو لم يخف الله لم يعصه اهـ بزيادة التمثيل للثاني والثالث. قوله: (فاسد) أي إذا قطع النظر عن تأويله بما يأتي وقوله لاقتضائه أي بحسب الظاهر. قوله: (العبارة الجيدة الخ) قال الدماميني: هي عبارة متوسطة بين عبارة الجمهور

لقام عمرو محكوم بانتفائه فيما مضى وكونه مستلزماً ثبوته لثبوت قيام عمرو؛ وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له لا يتعرض لذلك، بل الأكثر كون الأول والثاني غير واقعين انتهى. وعبارة سيبويه حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وهي إنما تدل على الامتناع الناشىء عن فقد السبب لا على مطلق الامتناع، على أنه مراد العبارة الأولى: أي أن جواب لو ممتنع لامتناع سببه وقد يكون ثابتاً لثبوت سبب غيره. وأشار إلى القسم الثاني بقوله: (وَيقِلُّ

وعبارة سيبويه، فإن عبارة سيبويه تقتضي أن موضوعها ثبوت لثبوت، وعبارة الجمهور تقتضي أنه امتناع لامتناع وعبارة المصنف تقتضي أن الشرط ممتنع، والجواب ثابت بتقدير ثبوت الشرط والثبوتان في عبارة سيبويه فرضيان والامتناعان في عبارة الجمهور حقيقيان، والثبوت في عبارة المصنف فرضي والامتناع فيها حقيقي اهـ. وأجود من عبارة المصنف أن يقال: حرف يدل على الامتناع في الماضي لما يليه واستلزام ثبوته لثبوت تاليه لعدم إفادة العبارة الأولى كون الامتناع المدلول لها في الماضي، نبه عليه في المغني. قوله: (وكونه مستلزماً) أي ومحكوم بكونه الخ.

قوله: (حرف لما كان سيقع) وهو الجواب لوقوع غيره وهو الشرط، أي لما كان في الماضي متوقع الوقوع لوقوع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير فالإتيان بكان للاحتراز عن إذا وإن فإنهما لما يقع في المستقبل لوقوع غيره وبالفعل المستقبل للاحتراز عن لما فإنها لما وقع لوقوع غيره وبالسين الدالة على التوقع للدلالة على أنه لم يكن حينئذ أيضاً أي لم يقع في هذه الحالة كما لم يقع في الماضي لضرورة استقباله فهي مصرحة بأنه لم يكن وقع ولا هو واقع في ذلك الوقت، فمعنى عبارته أن لو تدل مطابقة على أن وقوع الثاني كان يحصل على تقدير وقوع الأول وتدل التزاماً على امتناع وقوع الثاني لامتناع وقوع الأول لأن عدم اللازم يوجب عدم الملزوم كذا في الدماميني، ومنه يعلم أن عبارة سيبويه مساوية لعبارة من قال حرف لامتناع الجواب لامتناع الشرط كما نقله الشمني عن البدر ابن مالك وإن أوهم صنيع الشارح خلافه، وفي الهمع عن أبي حيان أن سيبويه نظر إلى المنطوق وغيره إلى المفهوم ونظرالشمني في الاحتراز عن إذا ولما بأن قوله حرف لا يتناولهما فكيف يحترز عنهما وقوله ولما أي على القول باسميتها قال الشارح على التوضيح واللام في قوله لوقوع غيره للتوقيت أي عند وقوع غيره مثلها في قوله تعالى: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَۚ﴾ [الأعراف: ١٨٧] وليست لام العلة، ألا ترى أنه يصح أن يقال: لو أهانني زيد لأكرمته، ومن المعلوم أن الإهانة ليست علة للإكرام ومثله في المغني. قوله: (وهي إنما تدل الخ) أي لقوله لوقوع غيره قوله: (على أنه) أي الامتناع الناشىء عن فقد السبب. وقوله: مراد العبارة الأولى هي قولهم حرف امتناع لامتناع وحينئذ فلا تقتضي كون الجواب ممتنعاً في كل موضع فلا فساد.

قوله: (وأشار إلى القسم الثاني) وهو كونها بمعنى أن بقوله: ويقل إيلاؤها الخ. والحاصل أن لو إن كانت امتناعية وليها الماضي لفظاً ومعنى. نحو: لو جاء زيد أمس لأكرمته أو معنى فقط كما

إيلاؤه مُستقبَلاً لٰكِن قُبِلْ) أي يقل إيلاء لو فعلاً مستقبل المعنى، وما كان من حقها أن يليها، لكن ورد السماع به فوجب قبوله، وهي حينئذ بمعنى أن كما تقدم، إلا أنها لا تجزم. من ذلك قوله:

٨٦٦ ـ ولَوْ تَلتقي أصداؤُنا بَعْدَ موتِنا ... ومِن دُونِ رَمْسَيْنا من الأرضِ سَبْسَبُ
لظلَّ صدى صوتِي وإنْ كُنتُ رِمَّةً ... لِصوتِ صَدى ليلى يَهِشُّ ويَطرَبُ

وقوله:

٨٦٧ ـ لا يُلفِكَ الراجُوكَ إلاَّ مُظهِراً ... خُلُقَ الكِرامِ ولَوْ تَكُونُ عَدِيماً

سيأتي في قوله: وإن مضارع تلاها الخ نحو: لو يجيء زيد أمس لأكرمته وإن كانت بمعنى إن وليها المستقبل لفظاً ومعنى نحو:

ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا

البيت أو معنى فقط نحو: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ﴾ [النساء: ٩] الآية. قوله: **(ويقل إيلاؤها مستقبلاً)** أي يقل أن تستعمل بمعنى أن فيليها المستقبل فلا يرد أنها إذا كانت بمعنى إن كما هو فرض الكلام كان إيلاؤها المستقبل واجباً لا قليلاً فقط فتأمل. قوله: **(وما كان من حقها أن يليها)** أي وما كان من حقها أن تستعمل بمعنى أن فيليها فلا يقال: إذا كانت بمعنى أن فمن حقها أن يليها. قوله: **(ولو تلتقي أصداؤنا الخ)** الأصداء جمع صدى كفتى وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها، والرمس القبر وترابه، والسبسب كجعفر بمهملتين وموحدتين المفازة، والرمة بكسر الراء العظام البالية. وقوله لصوت صدى ليلى فيه قلب والأصل لصدى صوت ليلى كما قال قبل صدى صوتي ويهش بفتح الهاء وكسرها، قال في المصباح: هش الرجل هشاشة من بابي تعب وضرب تبسم وارتاح اهـ. والطرب خفة لسرور أو حزن والمراد الأول.

قوله: **(لو تركوا)** أي شارفوا أن يتركوا وإنما أولنا الترك بمشارفة الترك لأن الخطاب للأوصياء وإنما يتوجه إليهم قبل الترك لأنهم بعده أموات اهـ مغني. وأقره شيخنا والبعض، وفيه أن تصحيح الخطاب حاصل بتأويل الماضي بمستقبل فلا حاجة إلى تأويل الترك بمشارفته لأجل هذا بل لأجل أن مضمون الجواب وهو الخوف إنما يقع منهم قبل الترك بالفعل إذ هم بعده أموات فاعرفه، ثم رأيت

---

٨٦٦ ـ قالهما قيس بن الملوح المجنون، من الطويل. والشاهد في أين لوهمنا للتعليق في المستقبل، ولهذا رادفت أن. والأصداء: جمع صدى. وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال ونحوها. والواو في ومن للحال. والرمس تراب القبر وسبسب ـ مفازة ـ مرفوع بالابتداء، وخبره من دون، ولظل جواب لو. وصدى صوتي اسمه، ويهش خبره: أي يرتاح. ويطرب من الطرب عطف عليه، وجواب أن محذوف دل عليه جواب لو. والرمة ـ بكسر الراء وتشديد الميم ـ: العظام البالية.

٨٦٧ ـ هو من الكامل: أي لا يجدك الذين يرجون إحسانك إلا مظهراً خلق الكرام ولو كنت فقيراً. والشاهد في ولو تكون، فإن لو حرف شرط في المستقبل مع أنه لم يجزم لأن لو بمعنى أن لا يجزم، ولكن إذا دخل على الماضي يصرفه إلى المستقبل، وإذا وقع بعده مضارع فهو مستقبل المعنى.

وإذا وليها حينئذ ماض أوّل بالمستقبل، نحو: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟﴾ [النساء: ٩] الآية. و قوله:

٨٦٨ ـ وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ عَلَيَّ ودُونِي جَنْدَلٌ وصَفَائِحُ

وإن تلاها مضارع تخلص للاستقبال، كما أن إن الشرطية كذلك. وأنكر ابن الحاج في نقده على المقرّب مجيء لو للتعليق في المستقبل، وكذلك أنكره الشارح وتأول ما احتجوا به من نحو: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟﴾ [النساء: ٩] الآية. وقوله:

ولَوْ أنَّ ليلى الأخْيلية سلَّمت

وقال: لا حجة فيه لصحة حمله على المضي. وما قاله لا يمكن في جميع المواضع

الدماميني والشمني نقلا توجيه هذا التأويل بما ذكرته عن حاشية الكشاف للتفتازاني مقتصرين عليه فلله الحمد. قوله: (ولو أن ليلى الأخيلية الخ) بعده:

لسلمت تسليم البشاشة أو زقى إليها صدى من جانب القبر صائح

والجندل: الحجارة والصفائح الحجارة العراض التي تكون على القبور، وزقى بالزاي والقاف صاح وتقدم معنى الصدى. قال زكريا وأو بمعنى إلى أن أو عاطفة اهـ، وفي الاحتمال الأول من التعسف ما لا يخفى، ويحتمل أنها بمعنى الواو، وقال السندوبي: ومن اللطائف ما حكي عن مجنون ليلى أنه لما مات وتزوجت برجل من أقربائها مرّا على قبره فقال لها: هذا قبر الكذاب فقالت: حاش الله أنه لم يكذب فقال لها: أليس هو القائل: ولو أن ليلى الخ فقالت له: تأذنني في أن أسلم عليه؟ فقال نعم فقالت: السلام عليك يا قتيل الغرام وحليف الوجد والهيام، ففرّ الصدى من القبر فسقطت ميتة ودفنت عنده فطلع بعد موتها شجرتان يلتفّ بعضهما على بعض، فسبحان من حارت الأفكار في عجيب قدرته اهـ. قوله: (لصحة حمله على المضيّ) إذ يمكن في الآية أن يقال: لو علموا فيما مضى أنهم يخلفون ذرية ضعافاً لخافوا عليهم لكنهم لم يعلموا ذلك اهـ زكريا. قال البعض: وانظر كيف الحمل على المضي في البيت السابق وهو: ولو أن ليلى الخ اهـ. وقد يقال: سيذكر الشارح أن الحمل على المضي لا يمكن في مواضع كثيرة مما احتجوا بها فليكن منها هذا

---

٨٦٨ ـ بعده:

لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ ٱلْبَشَاشَةِ أَوْ زَقَىٰ إِلَيْهَا صَدًى مِنْ جَانِبِ ٱلْقَبرِ صَائِحُ

قالهما توبة بن الحمير من الطويل. والشاهد فيه على وقوع لو للتعليق في المستقبل إلا أنها لا تجزم. واحتجت به جماعة على ذلك، ولا حجة لهم لصحة حمله على المضي. وسلمت خبر أن. والواو في ودوني للحال. والجندل الحجارة. والصفائح الحجارة العراض تكون على القبور. ولسلمت جواب لو. قوله أوزقى بمعنى إلى: أي لرديت السلام إلى أن زقى إليها صدى: من زقى الصدا يزقوا إذا صاح، بالزاي المعجمة. والصدى الذي يجيبك مثل صوتك في الجبال والكهوف وغيرهما. وصائح ـ بالرفع ـ: صفة صدى.

المحتج بها. فمما لا يمكن ذلك فيه وصرح كثير من النحويين بأن لو فيه بمعنى إن قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧] ﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٣] ﴿قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِ﴾ [المائدة: ١٠٠] ﴿وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١] ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١] ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٢]. ونحو أعطو السائل ولو جاء على فرس. وقوله:

قومٌ إذا حارَبُوا شدُّوا مآزِرَهُم دُونَ النِّساء ولَو باتَتْ بأطْهارِ

(وَهْيَ في الاختِصَاص بالفعلِ كإنْ) أي لو مثل إن الشرطية في أنها لا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم، كقول عمر رضي الله عنه: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة. وقال ابن عصفور: لا يليها فعل مضمر إلا في ضرورة كقوله:

البيت، وذكر الشارح له إنما هو لكونه مما احتجوا به لا لكون ابن الناظم صرّح فيه بخصوصه بالحمل على المضي أو يقال نزل الشاعر نفسه منزلة الميت المدفون ثم قال البيتين، فتكون لو فيهما للتعليق في المضي على هذا فتأمله.

قوله: (وما أنت بمؤمن لنا الخ) وإنما لم يمكن فيه ذلك لاستحالة أن يراد لو كنا صادقين فيما مضى ما أنت بمصدق لنا لكنا لم نصدق اهـ شمني، وللبدر أن يجعل الآية لتقرير الجواب على حد: نعم العبد صهيب أي لو كنا غير متهمين عندك لا تصدقنا فكيف ونحن متهمون عندك. قوله: (ولو كره المشركون) ولو يكره بدليل قوله قبله: (ليظهره) فالإظهار مستقبل فكذا الكراهة لأنها توجد عنده. قوله: (ولو أعجبك) أي ولو يعجبك بدليل ربطه بالمستقبل أعني لا يستوي، وكذا يقال في: ولو أعجبتكم ولو أعجبكم ولو أعجبك حسنهنّ، وقول شيخنا والبعض بدليل عطفه على يستوي لا يخفى ما فيه. قوله: (شدوا مآزرهم) المآزر جمع مئزر وهو الإزار، وشد المئزر هنا كناية عن ترك الجماع. شمني. وقوله: ولو باتت بأطهار أي ولو تبيت لأنه في حيز إذا التي للاستقبال. قوله: (وهي) أي لو مطلقاً امتناعية أو بمعنى أن، وفي الاختصاص متعلق بما تعلق به الخبر أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه على خلاف فيها والباء في بالفعل داخلة على المقصور عليه. قوله: (لا يليها إلا فعل أو معمول فعل) أشار به إلى أن معنى قول المصنف وهي في الاختصاص بالفعل أنها لا تدخل إلا على الفعل لفظاً أو تقديراً، ومن الثاني: التمس ولو خاتماً من حديد أي ولو كان الملتمس خاتماً من حديد، كما في المغني. وقوله مضمر أي محذوف.

قوله: (لو غيرك قالها) الضمير المنصوب يعود إلى كلمة أبي عبيدة وذلك أن عمر رضي الله تعالى عنه لما توجه في زمن خلافته بالجيش إلى الشام بلغه في أثناء الطريق أنه وقع بها وباء فأجمع رأيه على الرجوع بعد أن أشار به جمع من أكابر الصحابة فقال له أبو عبيدة: أفراراً من قدر الله تعالى؟ فقال له عمر رضي الله تعالى عنه: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله إلى قدر

٨٦٩ ـ أَخِلَّايَ لَوْ غَيْرُ الحِمامِ أصابَكُمْ عَتَبْتُ ولكِن ما عَلَى الدَّهرِ مَعْتَبُ

أو نادر كلام كقول حاتم: لو ذات سوار لطمتني. والظاهر أنَّ ذلك لا يختص بالضرورة والنادر، بل يكون في فصيح الكلام كقوله تعالى: ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ﴾ [الإسراء: ١٠٠] حذف الفعل فانفصل الضمير. وأما قوله:

٨٧٠ ـ لَوْ بِغَيرِ الماءِ حَلقِي شرِقٌ كنتُ كالغصَّانِ بالماء اعْتِصارِي

فقيل على ظاهره، وأن الجملة الإسمية وليتها شذوذاً. وقال ابن خروف: هو على إضمار

الله، وجواب لو محذوف أي لعددتها ولا مجال للتمني هنا. دماميني. قوله: (أخلاي) بياء مفتوحة فهو من قصر الممدود للضرورة، قال التبريزي: وأجود من ذلك في حكم العربية أن ينشد أخلاء بهمزة مكسوة والأصل أخلائي فحذفت ياء الإضافة لدلالة الكسرة عليها والحمام الموت ومعتب بمعنى عتاب. قوله: (كقول حاتم) أي حين لطمته جارية وهو مأسور في بعض أحياء العرب، وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرته أن يفصد ناقة لها لتأكل دمها فنحرها فقيل له في ذلك فقال: هذا فصدي فلطمته الجارية فقال: لو ذات سوار لطمتني. وذات السوار الحرة لأن الإماء عند العرب لا تلبس السوار، وجواب لو محذوف تقديره: لهان عليّ ذلك تصريح.

قوله: (حذف الفعل الخ) قيل: الأصل لو تملكون تملكون فحذف الفعل الأول فانفصل الضمير، وقيل: الأصل لو كنتم تملكون ورد بأن المعهود في حذف كان بعد لو حذف مرفوعها معها، فأجيب بأن المراد أن الأصل لو كنتم أنتم فحذفا وفيه نظر لأن الحذف والتوكيد متنافيان كذا في المغني، وزيف الدماميني التنظير بأن الخليل وسيبويه أجازا الجمع بين الحذف والتأكيد. قوله: (وأما قوله الخ) وارد على المتن. قوله: (لو بغير الماء الخ) المعنى لو شرقت بغير الماء أسغت شرقي بالماء فإن غصصت بالماء فبم أسيغه واعتصاري نجاتي اهـ زكريا. وقوله: كالغصان فعلان من الغصة وهو الذي غص أي شرق والمراد بغير الماء. قوله: (على إضمار كان الثانية) أي والجملة

---

٨٦٩ ـ قاله الغمطش الضبي من قصيدة من الطويل: أي أخلاي: جمع خليل. والشاهد في لو غير الحمام: حيث ولي لو غير الفعل للضرورة. والحمام ـ بكسر الحاء وتخفيف الميم ـ: الموت. وعتبت جواب لو. ومعتب مصدر ميمي بمعنى العتاب مبتدأ. وما على الدهر خبره.

٨٧٠ ـ قاله عدي بن زيد التميمي، من قصيدة من الوافر. والشاهد في لو بغير الماء، وذلك لأن شرطها أن تكون مختصة بالفعل وليس ههنا كذلك. واختلف في تخريجه فقيل تقديره لو شرق بغير الماء حلقي هو شرق. فقوله هو شرق جملة مفسرة للفعل المضمر. وقال ابن الناظم: كان الشأنية مضمرة فيه. والجملة المذكورة بعد لو خبر لها تقديره لو كان الشان بغير الماء حلقي شرق. فقوله حلقي شرق في موضع النصب على أنها خبر كان. وقيل هو محمول على ظاهره وأن الجملة الاسمية وليتها شذوذاً. قوله كنت جواب لو. وكالغصان خبر كان. واعتصاري كلام إضافي مبتدأ، وبالماء خبره أي نجاتي وملجئي. قال أبو عبيد: الاعتصار الملجأ. والمعنى لو شرقت بغير الماء أسغت شرقي بالماء، فإذا غصصت بالماء فبما أسيغه.

كان الشانية: وقال الفارسي: هو من الأول، والأصل لو شرق حلقي هو شرق، فحذف الفعل أولاً والمبتدأ آخراً، ثم نبه على ما تفارق فيه لو إن الشرطية فقال: (لكنَّ لو أنَّ بها قَدْ تَقترِنْ) أي تخص لو بمباشرة أن نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ١٠٣] ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟﴾ [الحجرات: ٥] ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٦٦] ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٦٦].

وقوله:

ولَـوْ أنَّ مـا أسـعـى لِإِدنَـى مَـعِـيشَـةٍ

وهو كثير. وموضعها عند الجميع رفع، فقال سيبويه وجمهور البصريين بالابتداء، ولا تحتاج إلى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه. وقيل الخبر محذوف: فقيل يقدر مقدماً أي ولو ثابت إيمانهم، على حد: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا﴾ [يس: ٤١] وقال ابن عصفور: بل يقدر هنا مؤخراً، ويشهد له أنه يأتي مؤخراً بعد أما، كقوله:

عِنْدِي اصطبارٌ وأمَّا أنني جَزِعٌ ... يومَ النَّوى فلِوَجْدٍ كادَ يَبْرِيني

وذلك لأن لعل لا تقع هنا، فلا تشتبه أن المؤكدة إذا قدمت بالتي بمعنى لعل، فالأولى

الاسمية الملفوظ بها خبر كان الشأنية. قوله: (فحذف الفعل أولاً) أي من التركيب الأول والمبتدأ آخراً أي من التركيب الآخر وليس المراد أن حذف المبتدأ بعد حذف الفعل لعدم لزوم هذه البعدية ثم جملة هو شرق مفسرة لفعل الشرط، وقد يفسر الفعل بجملة اسمية كما قيل به في قوله تعالى: ﴿أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣] أي أم صمتم، فيكون البيت من حذف فعل شرطها هذا هو الظاهر، وأما حذف جوابها لقرينة فكثير وندر حذف شرطها وجوابها معاً في قوله:

إن يكـن طبـعـك الـدلال فـلـو فـي ... سالف الـدهـر والـسـنين الـخوالي

التقدير عند الأخفش: فلو وجد في سالف الدهر والسنين الخوالي لكان كذا. قوله: (ولو أن ما أسعى) أي ولو أن سعى فأن داخلة على مجموع ما وصلتها المؤول بالمصدر لا على ما فقط حتى يرد أن الحرف المصدري لا يدخل على مثله. قوله: (وموضعها) أي مع صلتها. قوله: (فقيل يقدر مقدماً) أي على المبتدأ لا على لو. قوله: (على حد وآية لهم أنا حملنا) أي على طريقته في تقديم الخبر على المبتدأ الذي هو أن وصلتها.

قوله: (وذلك) أي تقدير الخبر هنا مؤخراً ثابت لأن لعل الخ أي لأن وجوب تقديم خبر أن المفتوحة وصلتها عليها لدفع اشتباه أن المؤكدة بالتي هي لغة في لعل، وهذا الاشتباه مفقود هنا لأن لعل لا تقع بعد لو كما لا تقع بعد أما هذا تقرير كلامه وفيه أنه لا اشتباه أيضاً إذا أخر الخبر وقطع النظر عن وقوع أن بعد لو أو أما لأن الإخبار عن أن وصلتها لكونهما في تأويل مصدر مبتدأ يميزها عن التي هي لغة في لعل إذ لا ينسبك منها ومن مدخولها مصدر حتى يخبر عنه اللهم إلا أن يقال: المراد أن وقوع أن بعد لو أو أما يدفع الاشتباه من أول وهلة، وفيه أيضاً أنه يوهم أن القائل بتقديره مقدماً يعلله بدفع اشتباه أن المؤكدة بالتي هي لغة في لعل ويرد عليه أن تقدير الخبر ولو مؤخراً يدفع

حينئذ أن يقدر الخبر مؤخراً على الأصل: أي ولو إيمانهم ثابت. وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري فاعل ثبت مقدراً كما قال الجميع في ما وصلتها في لا أكمله ما أن في السماء نجماً، ومن ثم قال الزمخشري: يجب أن يكون خبر أن فعلاً ليكون عوضاً عن الفعل المحذوف. ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾ [لقمان: ٢٧] وقالوا إنما ذلك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الآية. وفي قوله:

ما أطيَبَ العيْشَ لوْ أنَّ الفتَى حجرٌ تَنبُو الحوادثُ عَنه وهْوَ مَلمومُ

وقوله:

٨٧١ ـ ولَو أنهَا عُصفورةٌ لحَسبْتُها مُسَوَّمَةً تدعُو عُبَيداً وأزْنَمَا

وردَّ المصنف قول هؤلاء بأنه قد جاء اسماً مشتقاً كقوله:

هذا الاشتباه لما مر، اللهم إلا أن يقال: المراد أن تقديره مقدماً يدفع الاشتباه من أول وهلة فتدبر. قوله: (فاعل ثبت مقدراً) والدال عليه أن فإنها تعطي معنى الثبوت ورجح بأن فيه إبقاء لو على اختصاصها بالفعل ويبعده نوع إبعاد أن الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من أدوات الشرط إلا مفسراً بفعل بعده إلا كان نحو: التمس ولو خاتماً من حديد أي ولو كان الملتمس والمقرون بلا بعد أن نحو: إن تقم أقم وإلا فلا. قوله: (كما قال الجميع في ما وصلتها الخ) قد يفرق بأن الموصول الحرفي أحوج إلى الفعل من الشرط سم. وقد تمنع الأحوجية فتأمل. قوله: (ومن ثم) أي من أجل كونه فاعل ثبت مقدراً. قوله: (أن يكون خبر أن) أي الواقعة بعد لو فعلاً أي جملة فعلية. قوله: (إنما ذلك) أي وجوب كون خبر أن فعلاً في الخبر المشتق أي إذا أريد الإتيان بخبرها مشتقاً وجب كونه فعلاً فما زعمه الزمخشري لا يسلم على إطلاقه.

قوله: (تنبو الحوادث عنه) أي تبعد مصائب الدهر عنه. قوله: (ولو أنها الخ) الضمير في أنها يرجع إلى الأسودة التي ترى من بعيد ومسومة أي خيلاً معلمة وعبيداً بضم العين بطن من الأوس وأزنم بطن من بني يربوع اهـ عيني. وقال الشمني: مسومة أي فرساً مسومة وعبيداً بضم العين وأزنما بفتح الهمزة وسكون الزاي وفتح النون إسما شخصين اهـ. والتاء في لحسبتها تاء مخاطبة يهجوه الشاعر كما في شرح شواهد المغني للسيوطي وإن مشى الدماميني على خلافه. قوله: (ورد المصنف الخ) قال في المغني: وقد وجدت آية في التنزيل وقع الخبر فيها اسماً مشتقاً ولم يتنبهوا لها وهي قوله تعالى: ﴿يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ﴾ [الأحزاب: ٢٠] ورده الدماميني بأن لو في هذه الآية مصدرية لا شرطية لمجيئها بعد فعل دال على التمني، صرح بذلك الرضي والكلام في لو الشرطية.

---

٨٧١ ـ قاله العوام بن شوذب من الطويل. والشاهد في عصفورة حيث وقع اسماً لأن الواقعة بعد لو، وهو اسم جامد، والضمير في أنها يرجع إلى الأسودة التي ترى من بعيد، ومسومة أي خيلاً معلمة نصب على أنه مفعول ثان لحسبتها. وعبيداً ـ بضم العين ـ من الأوس. وازنم بطن من بني يربوع، وإليهم تنسب الإبل الأزنمية.

٨٧٢ ـ لَـوْ أنَّ حَـيّـاً مُـدْرِكُ الـفَـلاَحِ أدْركَـهُ مُـلاعِـبُ الـرِّمَـاحِ

وقوله:

٨٧٣ ـ ولو أن ما أبقيْتِ مِنّي مُعلَّقٌ بِـعـودِ ثُـمـامٍ مـا تـأوَّدَ عُـودُهـا

وقوله:

٨٧٤ ـ ولو أنَّ حيًّا فائتُ الموتِ فاتَهُ أخُو الحربِ فوْقَ القارِحِ العَدَوانِ

(وإنْ مُضارعٌ تلاهَا صُرِفَا. إلى المُضيِّ نحوُ لو يَفِي كفَى) أي لو وفى كفى. ومنه قوله:

٨٧٥ ـ لَوْ يَسْمعونَ كما سَمِعتُ حديثَها خَـرُّوا لِـعَـزَّةَ رُكَّـعـاً وسُـجـودَا

قوله: (ملاعب الرماح) هو أبو براء عامر بن مالك الذي يقال له ملاعب الأسنة وغيّره الشاعر لبيد إلى هذا للقافية. عيني. قوله: (ولو أن ما أبقيت) بكسر التاء والثمام بضم المثلثة وتخفيف الميم نبت ضعيف وتأود تعوج ولعل الضمير في قوله عودها يرجع إلى ما وتأنيثه باعتبار وقوع ما على بقية. قوله: (فائت الموت) قال البعض: من إضافة الوصف لفاعله أي فائته الموت اهـ وفيه نظر، أما أولاً فلأن الوصف المتعدي لا يضاف إلى فاعله على ما تقدم في باب الإضافة، وأما ثانياً فلأن المناسب لقوله فإنه أخو الحرب أن يكون من إضافة الوصف لمفعوله فتنبه. وقوله: أخو الحرب أي ملازمها، فوق القارح الفرس القارح الذي عمره خمس سنين والعدوان بفتحات شديد العدو. قوله:

---

٨٧٢ ـ قاله لبيد العامري. والشاهد في مدرك الفلاح حيث وقع خبراً لأن الواقعة بعد لو وهو اسم. والفلاح النجاة وأدركه جواب لو. وأراد بملاعب الرماح أبا برآء عامر بن مالك الذي يقال له ملاعب الأسنة، وغيره لبيد إلى هذه القافية.

٨٧٣ ـ قاله أبو العوام بن كعب بن زهير بن أبي سلمى، وهو الأصح مما قيل إنه للحسين بن مطير أو لكثير عزة من قصيدة من الطويل. والشاهد في وقوع خبر أن بعد لو اسماً، وبه ردّ ابن الناظم على الزمخشري بقوله: وزعم الزمخشري أن خبر بعد لو لا يكون إلا فعلاً وهو باطل بهذا وبقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾ [لقمان: ٢٧]. قلت زعمه ليس على الإطلاق، بل معناه أن الأصل أن يكون خبر أن بعد لو فعلاً فإذا تعذر يكون اسماً كما في الآية. والثمام ـ بضم الثاء المثلثة وتخفيف الميم ـ: نبت ضعيف له خوص ربما حشي به. قوله ما تأود أي ما تعوج.

٨٧٤ ـ قاله صخر بن عمرو من قصيدة من الطويل. والشاهد فيه وقوع خبر أن بعد لو اسماً وهو قوله فائت الموت، وفاته أخو الحرب جواب لو. والفرس القارح: الذي عمره خمس سنين. والعدوان شديد العدو والجري. وأراد بأخو الحرب صاحب الحرب، ويذكر الأخ في أمر يكون صاحبه لا يفارقه ولا يزال مباشره كأنهما أخوان لا يتفارقان.

٨٧٥ ـ قاله كثير عزة من الكامل. وذكر ابن عقيل آخر:

رُهْـبَـانُ مَـدْيَـنَ وَٱلَّـذِيـنَ عَـهِـدْتُـهُـمْ يَـبْـكُـونَ مِـنْ حَـذَرِ الْـعَـذَابِ قُـعُـودَا

والشاهد في وقوع المضارع بعد لو، ولكن معناه مصروف إلى المضي. والكاف للتشبيه وما مصدرية. وخروا جواب لو من الخرور وهو السقوط. وكان القياس أن يقول خروا لها لأن الضمير في حديثها لعزة ولكنه صرح استلذاذاً وإقامة للوزن. والركّع جمع راكع، والسجود جمع ساجد. والرهبان جمع راهب. ومدين بلدة مشهورة بساحل بحر الطور.

وهذا في الامتناعية. وأما التي بمعنى أن فقد تقدم أنها تصرف الماضي إلى المستقبل، وإذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل المعنى.

تنبيهان: **الأول**: لغلبة دخول لو على الماضي لم تجزم ولو أريد بها معنى إن الشرطية، وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة، وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري كقوله:

ولَـوْ يَـشَـأْ طَـارَ بِـهَـا ذُو مَـيـعَـةٍ

وقوله:

تامَتْ فُؤادَكَ لَوْ يَحْزُنْكَ ما صَنَعَتْ إحدى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا

وخرّج على أن ضمة الإعراب سكنت تخفيفاً كقراءة أبي عمرو: ﴿يَنصُرْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠] و﴿يُشْعِرْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] و﴿يَأْمُرْكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] والأول على لغة من يقول شايشا بالألف، ثم أبدلت همزة ساكنة كما قيل العألم والخأتم. **الثاني**: جواب لو إما ماض معنى نحو: لو لم يخف الله لم يعصه. أو وضعاً وهو إما مثبت فاقترانه باللام نحو: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا﴾ [الواقعة: ٦٥] أكثر من تركها نحو: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠] وإما منفي بما فالأمر بالعكس نحو: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢] ونحو قوله:

٨٧٦ ـ ولَوْ نُعْطَى الخِيارَ لَمَا افترقْنا وَلـكِـنْ لا خِـيـارَ مـعَ الـلـيـالـي

وأما قوله عليه الصلاة والسلام فيما أخرجه البخاري: ....

(كقوله ولو يشأ الخ) تقدم في عوامل الجزم الكلام على هذا الشاهد والذي بعده.

قوله: (وخرج) أي البيت الثاني. وقوله: سكِّنت أي أبدلت بالسكون. قوله: (أما ماض معنى) هو المضارع المقرون بلم ويجب تجرده من اللام لأن اللام لا تدخل على ناف إلا ما كما في التصريح. قوله: (أو وضعا) لو قال لفظاً لكان أنسب. قوله: (فاقترانه باللام الخ) قال عبد اللطيف في باب اللامات: هذه اللام تسمى لام التسويف لأنها تدل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط، كما أن إسقاطها يدل على التعجيل أي وقوع الجواب عقب الشرط بلا مهلة، ولهذا دخلت في (لجعلناه حطاماً) لأن في تأخيره جعله حطاماً تشديداً للعقوبة أي إذا استوى على سوقه وقويت به الأطماع جعلناه حطاماً كما قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا﴾ [يونس: ٢٤] الآية، وحذفت في (جعلناه أجاجاً) إشارة إلى عدم تراخي الجعل أجاجاً أفاده في التصريح، قال السيوطي: وقد يقترن جوابها بإذن وندر كونه تعجباً أو مصدراً برب أو الفاء اهـ. وقال في المغني: وورد جوابها الماضي مقروناً بقد وهو غريب.

قوله: (وأما قوله عليه الصلاة والسلام الخ) وارد على قوله جواب لو إما ماض معنى أو وضعاً

---

٨٧٦ ـ من الوافر، لم يعلم قائله. والاستشهاد فيه في قوله: لما افترقنا، حيث اقترن جواب لو بكلمة ما. قوله: ولو نعطى على صيغة المجهول. وقوله: الخيار مفعول ثان.

«لو كان لي مثل أحدُ ذهباً ما يسرني أن لا يمر عليّ ثلاث وعندي منه شيء» فهو على حذف كان: أي ما كان يسرني. قيل وقد تجاب لو بجملة اسمية نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣] وقيل: الجملة مستأنفة أو جواب لقسم مقدر، ولو في الوجهين للتمني فلا جواب لها.

أمَّا ولَوْلا ولَوْمَا

(أمَّا كمَهْمَا يَكُ مِن شيء) أي أما ـ بالفتح والتشديد ـ حرف بسيط ....

ولأنه في هذا الحديث مستقبل لفظاً ومعنى. قوله: (لو كان لي مثل أحد ذهباً ما يسرني الخ) يفيد التركيب حصول انتفاء السرور بعدم مرور الثلاث عليه وعنده منه شيء على تقدير حصول الشرط وليس بمراد فلعل لا زائدة، وأما تخلص البعض عن ذلك بقوله ما نافية وقد أبطل نفيها لو وموقع النفي في أن لا يمر القيد فيدل التركيب على سروره بمرور الثلاث وليس عنده شيء وهو المراد اهـ ففيه نظر لأن الاعتراض إنما هو بمفهوم التركيب على تقدير حصول الشرط قبل النظر إلى ما تفيده لو من النفي أي نفي الشرط وما ترتب عليه فتأمله فإنه متين. قوله: (بجملة اسمية) أي مقرونة باللام كالآية أو بالفاء كقوله:

لو كان قتل يا سلام فراحة

أي يا سلامة فهو راحة نقله شيخنا عن الشارح ثم رأيته في المغني قال الدماميني: لا يتعين هذا لاحتمال أن يكون راحة عطفاً على قتل وجواب لو محذوفاً أي لثبت ويدل عليه بقية البيت:

لكن فررت مخافة أن أوسرا

إذ مراده الاعتذار عن الفرار بأنه لو تحقق حصول الموت والراحة من ذل الأسر لثبت في موقف الحرب لكن خاف الأسر المفضي إلى المعرة والذل ففرَّ.

قوله: (لمثوبة من عند الله خير) أي مما شروا به أنفسهم قوله: (وقيل الجملة مستأنفة) فاللام لام الابتداء لا الواقعة في جواب لو، وقوله أو جواب لقسم مقدر أي والله لمثوبة. قوله: (للتمني) أي على سبيل الحكاية أي أنهم بحال يتمنى العارف بها إيمانهم واتقاءهم تلهفاً عليهم لا على سبيل الحقيقة لاستحالة التمني حقيقة عليه تعالى أفاده الدماميني، هذا ويجوز أن تكون لو على الوجهين في (لمثوبة من عند الله) خبر شرطية وجوابها محذوف لدلالة السياق عليه تقديره لأثيبوا.

أما ولولا ولوما

قوله: (كمهما يك من شيء) مهما اسم شرط مبتدأ وفي خبره الخلاف السابق ويكن تامة فاعلها ضمير فيها يرجع على مهما أو ناقصة اسمها ذلك الضمير وخبرها محذوف أي موجوداً ومن شيء بيان لمهما. فإن قلت: أي فائدة في هذا البيان مع كونه كالمبين في العموم والإبهام؟ قلت: دفع توهم إرادة نوع بعينه والبيان كما يكون للتخصيص وهو الغالب يكون للتعميم، وأما ما قيل من أن من زائدة وشيء فاعل يكن أو اسمها فيلزم عليه خلو الخبر من رابطه بالمبتدأ. قوله: (حرف

فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد: أما الشرط فبدليل لزوم الفاء بعدها نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦] الآية، وإلى ذلك الإشارة

بسيط) في إدخال ذلك تحت حيز أي التفسيرية نظر لأن التشبيه الذي في المتن لا يفيده، وكذا قوله والتفصيل لا قوله والتوكيد أيضاً وإن زعمه البعض لأن المراد بالتوكيد هنا تحقيق الجواب وإفادة أنه واقع ولا بد بتعليقه على محقق وهذا حاصل مع مهما يكن من شيء كما لا يخفى. قوله: **(فيه معنى الشرط)** قال أبو حيان: قال بعض أصحابنا: لو كانت شرطاً لتوقف جوابها على شرطها مع أنك تقول: أما علماً فعالم فهو عالم إن ذكرت العلم أو لم تذكره بخلاف إن قام زيد قام عمرو فقيام عمرو متوقف على قيام زيد. وأجيب بأنه قد يجيء الشرط على ما ظاهره عدم التوقف كقوله:

مـن كـان ذا بـتّ فـهـذا بـتـي

لكن يخرج ذلك على إقامة السبب مقام المسبب، ألا ترى أن المعنى من كان ذا بتٍّ فإني لا أخونه لأن لي بتاً وكذا قولهم أما علماً فعالم، فالمعنى مهما تذكر علماً فذكرك له حق لأنه عالم، ولا يكون ذكره حقاً حتى تذكره. قاله السيوطي، وقد أساء البعض التصرف فيه فقرره على غير وجهه، وإنما قال فيه معنى الشرط ولم يقل للشرط لتصريح غير واحد من النحاة بأنها ليست حرف شرط وإنما إفادتها للشرط لنيابتها عن أداة الشرط وفعله أفاده الشمني وغيره، ثم الشرط في أما لكون القصد منه تحقيق وقوع الجزاء لا محالة ليس على أصل الشروط من تخصيص وقوع الجزاء بحالة وقوع الشرط دون غيرها أفاده الدماميني، وعلى هذا لا يرد الاعتراض السابق الذي نقله أبو حيان عن بعض الأصحاب.

قوله: **(فبدليل الخ)** قال في المغني: وجه الدلالة أن الفاء في نحو الآية التي ذكرناها وهي: **(فأما الذين آمنوا فيعلمون)** الخ لا يصح أن تكون عاطفة إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولا زائدة لعدم الاستغناء عنها فتعين أنها فاء الجزاء اهـ بتصرف. قال الشمني: وقد يقال لا يمتنع أن تكون زائدة وقد لزمت. وكم زائد يلزم كالباء في أفعل به في التعجب اهـ. ولك دفعه بأن اللزوم لغير مقتض ينافي الزيادة ولزوم الباء في أفعل به مع زيادتها لمقتض وهو قبح إسناد صورة الأمر إلى الظاهر. فإن قلت: مهما التي أما في تقديرها لا يلزمها الفاء إلا إذا لم يصلح جوابها لمباشرتها فلم لزمت الفاء أما مطلقاً؟ قلت: قال الرضي: إنما وجبت الفاء في جواب أما ولم يجز الجزم وإن كان فعلاً مضارعاً لأنه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح أن تعمل في الجزاء الذي هو أبعد منها من الشرط ولما لم تعمل في الجزاء وجبت الفاء اهـ. وقال بعضهم: لما كانت شرطية أما خفية لكونها بطريق النيابة بخلاف شرطية مهما لكونها بطريق الأصالة جعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها، بقي في المقام بحث وهو أن الفاء إنما تدل على كون أما فيها معنى مطلق الشرط فلم قدروها بخصوص مهما، وقد يجاب بأن تقديرها أولى لأن أن للشك وهو لا يناسب الشرط لأن وجود شيء ما محقق، وأيا تستدعي زيادة المقدر للزومها الإضافة كأن يقال: أي شيء يكن الخ وغير هذين خاص بقبيل

بقوله: (وَفا. لِتِلْوِ تِلْوِها وُجوباً أُلِفا) فاء مبتدأ خبره ألف، وتلو متعلق بألف. ومعنى تلو تال. ووجوباً حال من الضمير في ألف. وأشار بقوله: (وحَذفُ ذِي الفَا قَلَّ في نَثْر إذا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعها قد نُبِذَا)- أي طرح - إلى أنه لا تحذف هذه الفاء إلا إذا دخلت على قول قد طرح استغناء عنه بالمقول فيجب حذفها معه نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾ [آل عمران: ١٠٦] أي فيقال لهم أكفرتم. ولا تحذف في غير ذلك إلا في ضرورة، كقوله:

كالزمان في متى والمكان في أين والعاقل في من وغير العاقل في ما، وليس المراد الخصوص لكن هذا إنما يتم على القول بأن مهما أعم من ما لا على ما قدمه الشارح أن مهما بمعنى ما قال في التصريح، وكون أما تقدر بمهما هو قول الجمهور، وقال بعضهم: إذا قلت أما زيد فمنطلق فالأصل إن أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت أداة الشرط وفعل الشرط وأنيبت أما مناب ذلك اهـ فتفطن.

قوله: (وفا لتلو الخ) كالاستدراك على قوله أما كمهما يك من شيء، واعلم أن هذه الفاء مؤخرة من تقديم لأن أما زيد فقائم أصله مهما يكن من شيء فزيد قائم فحذف اسم الشرط وفعل الشرط ومتعلقه ثم جيء بأما نائبة عما حذف فصار أما فزيد قائم فزحلقت الفاء لإصلاح اللفظ إذ يستكره تلو الفاء الأداة أو لأنها أشبهت العاطفة وليس في الكلام معطوف عليه فصار أما زيد فقائم بتأخير الفاء من المبتدأ إلى الخبر، ويجوز تأخير المبتدأ نحو: أما قائم فزيد كذا في الفارضي، قال السندوبي: فقد حصل من ذلك أربعة أشياء تخفيف الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو الملزوم حقيقة وهو زيد لأنه ملزوم القيام مقام الملزوم ادعاء وهو الشرط فإنه ملزوم للجواب واشتغال حيز واجب الحذف بشيء آخر فإنه لا يحذف شيء من كلامهم وجوباً إلا مع قيام غيره مقامه ووقوع الفاء في غير موضعها ولذا اغتفروا هنا تقديم ما يمتنع تقديمه في غير هذا الموضع اهـ. وقوله: تقديم ما يمتنع الخ أي نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩].

قوله: (ووجوباً حال) أي على تقدير مضاف أي ذا وجوب أو على تأويله بواجباً. قوله: (فيجب حذفها معه) صريح في أنه لا يجوز إبقاء الفاء مع حذف القول وهو يمنع جواب غير واحد في مواضع كثيرة عن عدم صلاحية ما بعد الفاء لأن يكون جواباً بتقدير، أقول: لكني كنت أسمع الاعتذار عن المنع المذكور بأن منهم من لا يقول بوجوب حذف الفاء مع القول من غير سند قوي يؤيد هذا النقل حتى وقفت على هذا القول في همع الهوامع للسيوطي ونصه: ويجوز حذفها أي الفاء في سعة الكلام إذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] الأصل فيقال لهم: أكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً هذا قول الجمهور، وزعم بعض المتأخرين أن الفاء لا تحذف في غير الضرورة أصلاً وأن الجواب في الآية فذوقوا العذاب والأصل فيقال لهم ذوقوا العذاب فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وأن ما بينهما أي أما والفاء اعتراض اهـ.

٨٧٧ ـ فأمَّا القتالُ لاَ قِتالَ لَدَيْكُمُ ... ولَكِنَّ سَيْراً في عِراضِ المَواكِبِ

أو ندور نحو ما خرَّج البخاري من قوله ﷺ: أما بعد ما بال رجال، وقول عائشة: أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً. وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم في آية البقرة، ومنه: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ﴾ [الكهف: ٧٩] ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ﴾ [الكهف: ٨٠] ﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ﴾ [الكهف: ٨٢] الآيات. وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم: فالأول نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴿١٧٤﴾ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُوا بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ﴾ [النساء: ١٧٤ و١٧٥] أي وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا. والثاني نحو: ﴿هُوَ

قوله: (فأما القتال الخ) قال البعض لا يصح تقدير القول هنا لأن المعنى ليس عليه ولعدم صحة الإخبار حينئذ اهـ. وتعليلاه باطلان لصحة المعنى والإخبار على تقدير القول هنا، أما صحة المعنى فواضحة، وأما صحة الإخبار فلاشتمال الخبر على إعادة لفظ المبتدأ فهي الرابط فافهم. وقوله سيراً منصوب على أنه اسم لكن وخبرها محذوف أي ولكن لديكم سيراً أو على المصدرية أي تسيرون سيراً واسم لكن محذوف أي ولكنكم كذا في شرح شواهد المغني للسيوطي، وقوله في عراض المواكب بالعين المهملة والضاد المعجمة أي شقها وناحيتها وقد صحفه من قال جمع عرصة الدار والمواكب جمع موكب وهم القوم الراكبون على الإبل أو الخيل للزينة قاله الشارح والعين في عراض مكسورة كما في القاموس.

قوله: (أو ندور) كما في قوله ﷺ: **«أما موسى كأني أنظر إليه إذ ينحدر في الوادي»** وقول عائشة رضي الله تعالى عنها: أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً. وأما قوله ﷺ: **«أما بعد ما بال رجال يشترطون»** فيجوز أن يكون مما حذف فيه الفاء تبعاً للقول والتقدير فأقول: ما بال رجال كذا في بعض النسخ، وقد يقال: ما جوزه في الحديث الثاني يجوز في الحديث الأول، وقول عائشة وفي بعض النسخ أو ندور نحو ما خرج البخاري من قوله ﷺ: أما موسى إلى آخر ما تقدم، وفي بعض النسخ أو ندور نحو ما خرج البخاري من قوله ﷺ: أما بعد ما بال رجال، وقول عائشة: أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً، وأما التفصيل الخ وفي بعض النسخ غير ذلك.

قوله: (كما تقدم في آية البقرة) هي: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٦] الخ، ثم إما أن يقدر فيها مجمل أي فيفترق الناس أو يراد بالتفصيل فيها ذكر أشياء مفصولاً كل منها عن الآخر وإن لم يكن ثمَّ إجمال. قوله: (وقد يترك تكرارها) أي في مقام التفصيل. قوله: (ويدل

---

٨٧٧ ـ ذكر مستوفى في شواهد الابتداء والشاهد فيه ههنا في حذف الفاء من الجملة الواقعة جواباً لأما وهو قوله لا قتال لديكم، وكان القياس أن يقال فلا قتال.

ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧] أي وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه إلى ربهم. ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ﴾ [آل عمران: ٧] أي كل من المتشابه والمحكم من عند الله تعالى، والإيمان بهما واجب، فكأنه قيل: وأما الراسخونَ في العلم فيقولون وعلى هذا فالوقف على إلا الله، وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة السابقة فتأملها. وقد تأتي لغير تفصيل نحو: أما زيد فمنطلق، وأما التوكيد فقلّ من ذكره. وقد أحكم الزمخشري شرحه، فإنه قال: فائدة أما في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول ذاهب، فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة، قلت: أما زيد فذاهب. . . . .

على ذلك) أي القسم المحذوف ما ذكر في موضعه وهو والراسخون الخ. قوله: (فكأنه قيل الخ) يرد عليه أن هذا يقتضي أن قوله: (والراسخون) هو المقابل سقطت منه، أما والفاء لا أنه محذوف للدلالة عليه بقوله: (والراسخون) الخ كما هو مدعاه أولاً فتأمل. قوله: (وعلى هذا) أي كون قوله: (والراسخون في العلم) الخ في موضع القسم الثاني قائماً مقامه فالوقف على إلا الله لأن الراسخين عليه لا يؤولون فيكون قوله: (والراسخون في العلم) الخ منقطعاً عما قبله، ويؤيده قراءة ابن مسعود أن تأويله إلا عند الله بإن النافية، وقراءة أبيّ وابن عباس في رواية طاوس عنه ويقول: الراسخون، ويؤيد مقابله أن الراسخ لو لم يعلم المتشابه لم يكن لقيد الرسوخ فائدة لاشتراك أهل أصل العلم بل الإسلام مطلقاً في هذا الحكم إلا أن يقال: خص الراسخين بالذكر لأنهم أثبت على هذا الحكم، قال الشمني قال السعد: والحق أنه إن أريد بالمتشابه ما لا سبيل إليه للمخلوق فالحق الوقف على قوله: إلا الله وإن أريد به ما لا يتضح بحيث يتناول المجمل والمؤول فالحق العطف اهـ.

قوله: (وهذا المعنى) أي كون الذين في قلوبهم زيغ يتبعون ما تشابه منه وغيرهم يؤمنون بأنه من عند الله هو المشار إليه في آية البقرة يعني فأما الذين آمنوا فيعلمون الخ، وعبر بالإشارة لعدم صراحة آية البقرة في المعنى المذكور لأن انقسام الناس فيها إلى قسمين في خصوص ضرب المثل بالبعوضة فما فوقها، وبه يعلم ما في كلام شيخنا من المؤاخذة، ثم هذا يقتضي أن المتبعين للمتشابه كفار لتصريح آية البقرة بالكفر وهو محمول على من وجد منه في اتباعه المتشابه وتأويله كفر ولهذا كله قال فتأملها. قوله: (وقد تأتي لغير تفصيل) أي لا لفظاً ولا تقديراً، ومن التزم فيها التفصيل وقدر في نحو: أما زيد فقائم فقد تكلف. قوله: (شرحه) أي بيانه. قوله: (فضل توكيد) أي توكيداً فاضلاً. قوله: (وأنه بصدد الذهاب الخ) هذا يوهم أن الذهاب لم يحصل بالفعل وهو خلاف ظاهر ذاهب. قوله: (عزيمة) أي لا بدّ منه. قوله: (قلت أما زيد فذاهب) وجه التوكيد أن المعنى مهما يكن من شيء فزيد ذاهب فقد علق ذهابه على وجود شيء ما وهو محقق، والمعلق على المحقق

ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب، وهذا التفسير مدل بفائدتين: بيان كونه توكيداً، وأنه في معنى الشرط. انتهى.

تنبيهات: **الأول**: ما ذكره من قوله: أما كمهما يك لا يريد به أن معنى أما كمعنى مهما وشرطها، لأن أما حرف فكيف يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل، وإنما المراد أن موضعها صالح لهما وهي قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط. **الثاني**: يؤخذ من قوله لتلو تلوها أنه لا يجوز أن يتقدم الفاء أكثر من إسم واحد، فلو قلت: أما زيد طعامه فلا تأكل لم يجز كما نص

محقق، ولذا رجحوا في بعد التي في الخطب أن تكون من متعلقات الجزاء لأن إطلاق الشرط بالكلية أنسب بغرض التأكيد لأنه أعظم تحققاً، وأيضاً لا داعي لتقييد الشرط ببعدية البسملة والحمدلة بخلاف الجزاء فيدعو لتقييده امتثال الحديث. قوله: (في تفسيره) أي تبيين حاصل معناه لما يأتي في الشرح. قوله: (مدل) أي مفصح. قوله: (وهي قائمة مقامهما) قد يقال: إن أما لم تقم إلا مقام مهما وما تقدم عن سيبويه في تفسير: أما زيد فذاهب لا يدل على قيامها مقام مهما وشرطها لأنه بملاحظة شرط أما المحذوف بعدها فتأمل، ثم رأيت في كلام ابن الحاجب ما يؤيد هذا البحث حيث قال: هي لتفصيل ما في نفس المتكلم من أقسام متعددة، ثم قد تذكر الأقسام وقد يذكر قسم ويترك الباقي، والتزموا حذف الفعل بعدها للجري على طريقة واحدة كما التزموا حذف متعلق الظرف إذا وقع خبراً والتزموا أن يقع بينها وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف، والصحيح أنه جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها لغرض العوضية وكراهة تلو الفاء، أما وللتنبيه على أن ما بعد أما هو النوع المقصود جنسه بالتفصيل من بين ما في الجملة الواقعة بعد الفاء وكان قياسه أن لا يقع إلا مرفوعاً على الابتداء لأن الغرض الحكم عليه بما بعد الفاء لكنهم خالفوا ذلك في مواضع إيذاناً من أول الأمر بأن التفصيل باعتبار الصفة التي ذلك النوع عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولاً به أو مصدراً أو غير ذلك نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩] وأما إكرام الأمير فاكرم زيداً اهـ مع بعض زيادة وحذف. وصدر عبارته مبني على أن التفصيل لازم لأما دائماً وهو خلاف الراجح كما علمت.

قوله: (لتضمنها معنى الشرط) الإضافة للبيان إن أريد بالشرط التعليق وحقيقية إن أريد به الأداة ومعناه التعليق وقد يبحث في العلة بأنها إنما تنتج قيام أما مقام أداة الشرط دون قيامها مقام فعله فتأمل. قوله: (من اسم واحد) أي أو ما هو بمنزلته كجملة الشرط والجار والمجرور قال الدماميني: وإذا امتنع بالفصل بأكثر من اسم واحد أشكل قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ﴾ [الفجر: ١٥] أن الظرف متعلق بيقول لأنه يلزم عليه الفصل بالمبتدأ ومعمول الفعل فتأمله اهـ. واختار في موضع آخر تعلقه بمضاف مقدر أي شأن الإنسان لأن نحو الشأن والقصة والخبر والنبأ والحديث يجوز إعمالها في الظرف خاصة لتضمن معانيها الكون والحصول. قال تعالى: ﴿۞ وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ﴾ [ص: ٢١] و﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ

عليه غيره. **الثالث**: لا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة إلا إن كانت دعاء بشرط أن يتقدم الجملة فاصل، نحو أما اليوم رحمك الله فالأمر كذلك. **الرابع**: يفصل بين أما وبين الفاء بواحد من أمور ستة: **أحدها**: المبتدأ كالآيات السابقة. **ثانيها**: الخبر نحو أما في الدار فزيد. **ثالثها**: جملة الشرط نحو: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقعة: ٨٨] الآيات. **رابعها**: اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩] الآيات. خامسها اسم

ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ﴾ [الذاريات: ٢٤ و٢٥] يعني والشيء وما يتعلق به في حكم الشيء الواحد، لكن يرد عليه أنه لا يصح الإخبار عن الشأن بأنه يقول إذ الذي يقول نفس الإنسان فالأولى جعل الظرف حالاً من الإنسان بناء على مجيء الحال من المبتدأ ولك دفع الاعتراض بجعل يقول على تقدير إن.

قوله: (لا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة) **هذا مفهوم من التنبيه الثاني، وإنما أعاده لأجل** استثناء الدعائية واحترز بالتامة عن جملة الشرط. قوله: (بشرط أن يتقدم الجملة الخ) يوجه بأن أما قائمة مقام الفعل فلا يليها الفعل وفيه أن الدعائية لا تنحصر في الفعلية. سم، وقد يجاب بأن الاسمية أجريت مجرى الفعلية لطرد الباب. قوله: (فروح الخ) هذا جواب أما وجواب الشرط محذوف مدلول عليه بجوابها هذا مذهب البصريين وصححه أبو حيان وغيره، قال ابن هشام: وإنما ارتكب ذلك لوجهين: **أحدهما**: أن القاعدة أنه إذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما إلا جواب واحد كان الجواب لأسبقهما. **الثاني**: أن شرط أما قد حذف فلو حذف جوابها لحصل إجحاف بها اهـ. وزعم الأخفش أن الجواب المذكور لأما وأداة الشرط معاً، وأبو عليّ في أحد قوليه أن الفاء جواب أن وجواب أما محذوف، وقوله الثاني كالأول أفاده الشمني، قال الدماميني: ولقائل أن يقول: لا نسلم أن الكلام من باب اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد بل ما بعد الفاء جواب إن وإن وجوابها جواب أما والفاء داخلة على إن تقديراً والأصل مهما يكن من شيء فإن كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح فأنيب أما مناب مهما يكن من شيء، وقدم الشرط على الفاء جرياً على قاعدة الفصل بين أما والفاء فالتقى فاءان: الأولى فاء جواب أما، والثانية فاء جواب أن فحذفت الثانية لأنها التي أوجبت الثقل ولأن الحذف بالثواني أليق.

قوله: (إسم منصوب الخ) قال الرضي: ويقدم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعول به والظرف والحال والمفعول المطلق والمفعول له، وإنما جاز هنا عمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها مع امتناعه في غير أما لأن الفاء بعد أما مزحلقة عن محلها كما تقدم، ولأن التقديم لأعراض مهمة سبق ذكرها فلا يلتفت معها إلى ذلك المانع الصناعي. قوله: (لفظاً أو محلاً) مثال الأول: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ٩ و١٠] ومثال الثاني: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١] ولذلك قال الآيات. قوله: (اسم كذلك) أي منصوب لفظاً أو محلاً ومثالاه الآيتان من الأول،

كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء، نحو: أما زيداً فاضربه، وقراءة بعضهم: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] بالنصب. ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه، لأن أما نائبة عن الفعل فكأنها فعل والفعل لا يلي الفعل. **سادسها**: ظرف معمول لأما لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه، أو للفعل المحذوف، نحو: أما اليوم فإني ذاهب، وأما في الدار فإن زيداً جالس، ولا يكون العامل ما بعد أن لأن خبر أن لا يتقدم عليها فكذلك معموله. هذا قول سيبويه والمازني والجمهور، وخالفهم المبرد وابن درستويه والفراء والمصنف. ....

ومثال الثاني: أما الذي يكرمك فأكرمه. دماميني. قوله: (بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه) بأن يقال: فهدينا هديناهم. قوله: (لأن أما نائبة عن الفعل الخ) هذا التعليل إنما ينتج وجوب تقدير العامل بعد المعمول ولا ينتج وجوب تأخيره عن الفاء ولا وجوب تقديمه على مدخولها، وقد علل الأول بأن العامل المقدر هو الجواب في الحقيقة وبأنه لو قدر قبل الفاء وبعد المعمول للزم الفصل بأكثر من واحد والثاني بأن حق المفسر بفتح السين التقديم على المفسر بكسرها. قوله: (والفعل لا يلي الفعل) وأما زيد كان يفعل ففي كان ضمير فاصل اهـ مغني. ونظر الدماميني في التعليل بأن أما نائبة عن جملة الشرط لا فعله فقط فلم يجاور الفعل بتقدير كونه مقدماً فعلاً أي للفصل بالفاعل الموجود تقديراً، وقد يدفع النظر بأن الفعل الذي نابت عنه أما لما لم يذكر ضعف مرفوعه عن أن يكون فاصلاً بخلاف مرفوع زيد كان يفعل فتأمل.

قوله: (ظرف) بالمعنى الشامل للمجرور كما مثل. قوله: (لما فيها من معنى الفعل الخ) فعلى هذا تكون نائبة عن فعل الشرط معنى وعملاً وعلى الثاني معنى لا عملاً. قوله: (أو للفعل المحذوف) أي الذي نابت عنه وأو لتنويع الخلاف. قوله: (نحو أما اليوم فإني ذاهب الخ) لا يخفى أن القصد أن الذهاب اليوم والجلوس في الدار فهذا مما يؤيد مذهب المبرد ومن وافقه ولا يلتفت مع أما لمانع التقديم وإن تعدد لكونه لأغراض مهمة كما سبق. قوله: (هذا قول سيبويه الخ) قال الدماميني: إذا عرفت أن مذهب الجمهور نحو: أما اليوم فإني ذاهب كون الظرف معمولاً لفعل الشرط أو لأما كان الفاصل بين الفاء وأما جزءاً مما في حيز فعل الشرط لا الجواب والفاء ليست مزالة من مركزها الأصلي بل هي فيه داخلة على الجواب، فتلخص أن الفاصل بين أما والفاء تارة يكون جزءاً من الجواب نحو: أما زيد فذاهب إذ التقدير مهما يكن من شيء فزيد ذاهب، وتارة يكون جزءاً من متعلقات فعل الشرط نحو: أما اليوم فإني ذاهب إذ التقدير مهما يكن من شيء اليوم، وأما الفاء في جميع التراكيب فإنما تدخل على الجواب كالمثال الأخير أو على شيء منه كالمثال الذي قبله، هذا كله على مذهب الجمهور اهـ.

قوله: (وخالفهم المبرد الخ) أي فقالوا بعمل ما بعد أن فيما قبلها مع أما خاصة نحو: أما زيداً فإني ضارب، قال أبو حيان: وهذا لم يرد به سماع ولا يقتضيه قياس صحيح قال: وقد رجع المبرد إلى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه. وقال الزجاج: رجوعه مكتوب عندي بخطه اهـ

الخامس: سمع أما العبيدَ فذو عبيد بالنصب، وأما قريشاً فأنا أفضلها، وفيه دليل على أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل، إذ التقدير هنا مهما ذكرت، وعلى ذلك فيخرج أما العلم فعالم، وأما علماً فعالم، فهو أحسن مما قيل إنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء، أو مفعول لأجله إن كان معرفاً، وحال إن كان منكراً. وفيه دليل أيضاً على أن أما ليست العاملة إذ لا يعمل الحرف في المفعول به. **السادس**: ليس من أقسام أما التي في قوله تعالى: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل، الآية: ٨٤] ولا التي في قول الشاعر:

أَبَا خَرَاشَةَ أَمَّا أنتَ ذَا نَفَرٍ

بل هي فيهما كلمتان، والتي في الآية أم المنقطعة وما الاستفهامية أدغمت الميم في الميم. والتي في البيت هي أن المصدرية وما المزيدة. وقد سبق الكلام عليها في باب كان.
السابع: قد تبدل ميم أما الأولى ياء استثقالاً للتضعيف كقوله:

رأَت رَجلاً أيْمَا إذا الشَّمسُ عارَضَتْ فيَضْحَى وأيْمَا بالعَشِيِّ فيخصَرُ

سيوطي، فعلم أن مخالفتهم ليست في الظرف فقط وإن أوهمه صنيع الشارح، نعم تخصيص الظرف قول آخر حكاه السيوطي بعد ذلك قال شيخنا: وهل هو أي قول هؤلاء بناء على جواز تقدمه أو التوسع في المعمول راجعه اهـ، والثاني هو الظاهر أو المتعين. قوله: **(سمع)** أي على قلة وضعف والراجح الكثير الرفع نقله الرضي عن سيبويه. قوله: **(بالنصب)** أي على أنه مفعول للفعل المحذوف الذي نابت عنه أما وهو ذكرت لا بأما قياساً على نصبها الظرف كما مرَّ آنفاً لأن الحرف لا ينصب المفعول به وإن نصب الظرف لنيابته عن فعل كما سيذكر الشارح ذلك تبعاً للمغني وغيره. وقال الرضي: على أنه مفعول به لما بعد الفاء لأن معنى ذو عبيد يملكهم ومعنى أفضلها أغلبها في الفضل. قوله: **(وعلى ذلك)** أي جواب تقدير ما يليق بالمحل. قوله: **(فهو أحسن الخ)** أي لاطراده في كل موضع وأصالة الفعل في العمل. قوله: **(مفعول مطلق الخ)** فإنه لا يتأتى في نحو: أما العلم فذو علم أو فإنه عالم أو فلا علم له لوجود المانع من عمل ما بعد تالي الفاء فيما قبله وهذا على مذهب الجمهور وفيه ما مر دماميني.

قوله: **(أو مفعول لأجله)** أي للفعل المحذوف والتقدير مهما ذكرت أحداً لأجل العلم.
وقوله: وحال أي من مفعول الفعل المحذوف والتقدير مهما ذكرت شيئاً حال كونه علماً لكن تقدير المفعول على هذا معرفة أولى ليكون صاحب الحال معرفة. قوله: **(ليست العاملة)** أي فيما بعدها مطلقاً لأن الأصل في العامل الاطراد، وأما لا تعمل في المفعول به فالظاهر أن غيره كذلك. قوله: **(التي)** اسم ليس لا نعت أما. قوله: **(أم المنقطعة)** أي لمجرد الاضراب وتسميتها منقطعة على رأي الكوفيين، وأما البصريون فلا يسمون أم التي لمجرد الاضراب متصلة ولا منقطعة كما سلف. قوله: **(وما الاستفهامية)** أي التي استفهم بها وحدها إن جعلت ذا موصولة أو مع ذا إن ركبت ذا مع ما وجعل المجموع اسم استفهام. قوله: **(الأولى)** نعت ميم. قوله: **(عارضت)** أي ارتفعت بحيث

(لَوْلاَ ولَوْ مَا يَلزَمانِ الابْتِدَا إِذَا امْتِناعاً بِوُجودِ عَقَدَا) أي للولا ولو ما استعمالان: **أحدهما**: أن يدلا على امتناع شيء لوجود غيره، وهذا ما أراده بقوله:

إِذَا امْـتـنـاعـاً بـوُجـودِ عَـقَـدا

أي إذا ربطا امتناع شيء بوجود غيره ولازماً بينهما ويقتضيان حينئذ مبتدأ ملتزماً فيه حذف خبره غالباً، وقد مرّ بيان ذلك في باب المبتدأ، وجواباً كجواب لو مصدّرا بماض أو مضارع مجزوم بلم، فإن كان الماضي مثبتاً قرن باللام غالباً نحو: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١] ونحو قوله:

لَوْلاَ الإصَاخَةُ لِلْوُشَاةِ لَكانَ لِي مِن بَعدِ سُخطِكَ في الرِّضَاءِ رَجاءُ

وإن كان منفياً تجرد منها غالباً نحو: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: ٢١] وقوله:

واللهِ لـولاَ الـلّـهُ مـا اهْـتَـدَيْـنـا

وقوله:

لَـوْلا ابـنُ أَوْسٍ نَـأَى مـا ضـيـمَ صـاحِـبُـهُ

وقد يقترن بها المنفي كقوله:

لَوْلاَ رَجَاءُ لِقَاءِ الظَّاعنينَ لَما أبقتْ نَوَاهُم لَنا رُوحاً ولا جَسَدا

وقد يخلو منها المثبت كقوله:

لَـوْلاَ زُهـيـرٌ جَـفـانـي كـنـتُ مُـنـتَـصِـراً

تقابل الرأس فيضحى بفتح الحاء المهملة مضارع ضحى بكسرها وفتحها أي برز ويخصر بالخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة مضارع خصر بكسر الصاد أي آلمه البرد في أطرافه اهـ شمني، فضبط البعض يخصر بالحاء المهملة خطأ، وكذا ما اقتضاه صنيعه من أن قول أبي العلاء المعري:

لو اختصرتم من الإحسان زرتكم والعذب يهجر للافراط في الخصر

بالحاء المهملة خطأ وإنما هو بالخاء المعجمة.

فائدة: قد تحذف أما ويطرد ذلك قبل الأمر والنهي نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴿٣﴾ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴿٤﴾ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ [المدثر: ٣ ـ ٥] ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾ [يونس: ٥٨] ولا يقال زيداً فضربت ولا زيداً فتضربه بتقدير أما انظر حاشية السيوطي على المغني.

قوله: (الابتداء) أي المبتدأ كما سيشير إليه الشارح والألف في عقداً للتثنية. قوله: (ولازماً) عطف تفسير على ربطاً. قوله: (في باب المبتدأ) أي عند قول المصنف وبعد لولا غالباً الخ. قوله: (لولا الإصاخة) بصاد مهملة وخاء معجمة أي الاستماع. وقوله في الرضا متعلق بقوله رجاء. قوله: (وإن كان منفياً) هذا مقابل قوله: فإن كان الماضي مثبتاً فالضمير في قوله وإن كان منفياً يرجع إلى

وقوله:

وكَمْ مَوْطِنٍ لولاَيَ طِحتَ كما هَوَى بأجرامِهِ من قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهوى

وإذا دل على الجواب دليل جاز حذفه نحو: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ١٠] والاستعمال الثاني أن يدلا على التخضيض فيختصان بالجمل الفعلية، ويشاركهما في ذلك هلا وألا الموازنة لها، وألا بالتخفيف. وقد أشار إلى ذلك بقوله: (وَبِهِما التَّخضيضَ مِزْ وَهَلاً ألاً ألاَ وأَوْلِيَنْها الفِعْلا) أي المضارع أو ما في تأويله، نحو: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾ [النمل: ٤٦] ونحو: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الفرقان: ٢١] ونحو: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [الحجر: ٧] ونحو قوله: هلا تسلم، أو ألاّ تسلم، أو ألا تسلم فتدخل الجنة. ونحو: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣] والعرض كالتحضيض، إلا أن العرض طلب بلين ورفق، والتحضيض طلب بحث. (وقد يَلِيها) أي قد يلي هذه الأدوات (اسمٌ بفعلٍ مُضْمرٍ.

الماضي، ومن المعلوم أن لم تدخل على الماضي فقول البعض تبعاً لشيخنا. قوله: وإن كان منفياً أي بغير لم فإن كان منفياً بها امتنعت اللام لا موقع له، وقيد في الهمع نفي الماضي هنا بأن يكون بما وهو ظاهر صنيع الشارح فلا يجوز لولاك لا قمت ولا قعدت. قوله: (وكم موطن الخ) تقدم الكلام عليه في حروف الجر. قوله: (نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته الخ) لفضحكم وعاجلكم بالعقوبة. قوله: (التحضيض) مبالغة الحض يقال حضه على كذا أي رغبه في فعله، فإذا أريد تأكيد الترغيب والمبالغة فيه قيل حضضه. قوله: (الموازنة لها) أي لهلا. قوله: (مز) أمر ماز بمعنى ميز قوله: (وهلا) عطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار لجواز ذلك عند الناظم كما مر. قوله: (أولينها) أي هذه الأدوات الخمس قوله: (الفعلا) أي الخبري إذا الطلبي لا يطلب. قوله: (أي المضارع الخ) قال الفارضي قال سيبويه: إنها أي الأدوات المذكورة كلها للتحضيض سواء وليها ماض أو مضارع وأبو الحسن بن بابشاذ إن وليهن المستقبل كنّ تحضيضاً للفاعل على الفعل ليفعله نحو: هلا تضرب اللص وإن وليهن الماضي كن توبيخاً لا تحضيضاً لامتناع طلب الماضي نحو: لولا ضربت اللص أي لأي شيء ما ضربته. وقال سيبويه: إن فات الماضي فلا يفوت مثل فعله اهـ. ولا يبعد عندي أنهنّ بالاشتراك إذا دخلن على الماضي كن توبيخاً على ترك الفعل في الماضي وتحضيضاً على فعل مثله في المستقبل فتدبر.

قوله: (والعرض كالتحضيض) أي في كون كل طلباً. قوله: (وقد يليها الخ) قال في المغني: وقد فصلت من الفعل بإذ وبإذا معمولين له وبجملة شرطية معترضة فالأول نحو: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾ [النور: ١٦] ﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا۟﴾ [الأنعام: ٤٣] والثاني والثالث: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾ فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الواقعة: ٨٣ ـ ٨٧]. المعنى، فهلا ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مربوبين وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك ونحن أقرب إلى المحتضر منكم بعلمنا أو

عُلِّقَ أو بظاهِرٍ مُؤخَّرِ) فالأول نحو قولك: هلا زيداً تضربه، فزيداً علق بفعل مضمر، بمعنى أنه مفعول للفعل المضمر. والثاني نحو قولك: هلا زيداً تضرب، فزيداً علق بالفعل الظاهر الذي بعده لأنه مفرغ له.

تنبيهات: الأول: ترد هذه الأدوات للتوبيخ والتنديم، فتختص بالماضي أو ما في تأويله، ظاهراً أو مضمراً، نحو: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور: ١٣] ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةًۢ﴾ [الأحقاف: ٢٨] ونحو قوله:

٨٧٨ ـ تَعُدُّونَ عقرَ النِّيبِ أفضلَ مجدِكم ... بني ضَوطَرَى لولا الكَميَّ المقنَّعا

أي لولا تعدون الكمي، بمعنى لولا عددتم، لأن المراد توبيخهم على ترك عده في الماضي، وإنما قال تعدون على حكاية الحال، ونحو قوله:

٨٧٩ ـ أتيتَ بعبد اللهِ في القِدِّ مُوثَقا ... فهلا سعيداً ذا الخِيانةِ والغَدْرِ

بالملائكة ولكنكم لا تشاهدون ذلك، ولولا الثانية تأكيد للأولى اهـ. والقسمان الأولان يشملهما النظم. قوله: (مضمر) أي محذوف يدل عليه الكلام لفظاً نحو: هلا زيداً ضربته أو معنى نحو: هلا زيداً غضبت عليه أي هلا أهنت زيداً أو تركت زيداً. وقوله أو بظاهر أي مذكور. قوله: (للتوبيخ) أي اللوم على ترك الفعل والتنديم أي الإيقاع في الندم، وجعل شيخنا والبعض العطف من عطف الملزوم على اللازم وجعله من العكس صحيح بل أظهر.

قوله: (تعدون عقر النيب) جمع ناب وهي الناقة المسنة وضوطري بالضاد المعجمة والطاء المهملة المرأة الحمقاء والكمي الشجاع المتكمي في سلاحه والمقنع الذي على رأسه بيضة حديد. شمني. قوله: (بمعنى لولا عددتم) وإنما لم يقدر عددتم من أول وهلة لأنه لا دليل عليه إذ الفعل المذكور المشعر بالمحذوف مضارع. قوله: (لأن المراد الخ) قال الدماميني: يصح أن يراد تحضيضهم على عده في المستقبل وهو متضمن لتوبيخهم على تركه في الماضي. قوله: (في القد) بكسر القاف سير من جلد غير مدبوغ. سم.

---

٨٧٨ ـ قاله جرير ـ من قصيدة من الطويل يهجو بها الفرزدق ـ تعدون أي تحسبون، فيقتضي مفعولين أحدهما. عقر النيب ـ بكسر النون ـ جمع ناب: وهي المسنة من النوق، والآخر أفضل مجدكم. وبني ضوطري: منادى حذف منه حرف النداء. ورماهم بالحمق بذلك، لأن الضوطري المرأة الحمقاء وزنها فوعلي. والشاهد في لولا الكمي، حيث نصب بالفعل المقدّر بعد لولا: أي لولا تلقون الكميّ أو تبادرون ونحو ذلك، وهو المتغطي بالسلاح. والمقنعا: صفته، وهو الذي عليه مغفر أو بيضة.

٨٧٩ ـ هو من الطويل. والقدّ ـ بكسر القاف وتشديد الدال ـ سير يقد من جلد غير مدبوغ. وموثقاً حال من عبد الله. والشاهد في سعيد، حيث نصب بعد حرف التحضيض بتقدير العامل، إذ التقدير: فهلا أسرت سعيداً أو قيدت أو أوثقت. وذا الخيانة: صفته. والغدر عطف على الخيانة.

أي فهلا أسرت سعيداً. **الثاني**: قد يقع بعد حرف التحضيض مبتدأ وخبر فيقدر المضمر كان الشانية كقوله:

٨٨٠ ـ ونُبِّئْتُ ليلى أرسَلتْ بشفاعة إليَّ فَهلاً نفسُ لَيلى شَفيعُها

أي فهلا كان الشأن نفس ليلى شفيعها. **الثالث**: المشهور أن حروف التحضيض أربعة وهي: لولا ولوما وهلا وألاَّ بالتشديد، ولهذا لم يذكر في التسهيل والكافية سواهن. وأما ألا بالتخفيف فهي حرف عرض، فذكره لها مع حروف التحضيض يحتمل أن يريد أنها قد تأتي للتحضيض، ويحتمل أن يكون ذكرها معهن لمشاركتها لهن في الاختصاص بالفعل وقرب معناها من معناهنّ؛ ويؤيده قوله في شرح الكافية: وألحق بحروف التحضيض في الاختصاص بالفعل ألا المقصود بها العرض نحو ألا تزورنا.

خاتمة: أصل لولا ولوما: لو ركبت مع لا وما، وهلا مركبة من: هل ولا، وألا يجوز أن تكون هلا؛ فأبدل من الهاء همزة. وقد يلي الفعل لولا غير مفهمة تحضيضاً كقوله:

أنتَ المباركُ والميمونُ سِيرتُه لَوْلاَ تقوّمُ دَرْءَ القومِ لاخْتلفُوا

قوله: (فيقدر المضمر) أي الفعل المضمر. قوله: (أرسلت) في محل نصب مفعول ثالث لنبئت. وقوله: بشفاعة أي بذي شفاعة يشفع لها. قوله: (أي فهلا كان الشأن نفس ليلى شفيعها) أي ليحصل اللقاء ولأنه لا أكرم عليه منها حتى يشفع لها عنده بدليل قوله بعد هذا البيت:

أأكرم من ليلى عليّ فتبتغي به الجاه أم كنت امرءاً لا أطيعها

فنفس مبتدأ وشفيعها خبر أو بالعكس والجملة خبر كان الشانية المحذوفة وكان هنا بمعنى يكون لوقوعها بعد حرف التحضيض وإنما لم يقدر يكون من أوّل وهلة لأن المعهود في غير هذا الموضع تقدير كان فحمل عليه هذا الموضع، وقيل التقدير فهلا تشفع نفس ليلى لأن الإضمار من جنس المذكور أقيس، قال في المغني: وشفيعها على هذا خبر لمحذوف أي هي شفيعها. قوله: (ويحتمل أن يكون الخ) استشكل بتسلط مز التحضيض عليها. وأجيب بأن المراد مزه بمجموع الأدوات الخمس. قوله: (وقرب معناها من معناهنّ) لاجتماع المعنيين في مطلق الطلب. قوله: (أصل لولا ولوما الخ) عبارة الفارضي: والأجود أن أدوات التحضيض كلها مفردة وقيل مركبة فهلا من هل ولا النافية ولولا ولوما من لو وحرف النفي وألاً بالتشديد من أن ولا فقلبت النون لاماً وأدغمت وقيل أصلها هلا اهـ. وقال قبل ذلك ألا المخففة بسيطة في التحضيض وقيل مركبة، وأما التي للغرض وألا الاستفتاحية فبسيطة كما سبق في باب لا اهـ. قوله: (لولا تقوم) أي تعدل. وقوله

---

٨٨٠ ـ ذكر مستوفى في شواهد الإضافة وفي شواهد لو أيضاً. والشاهد فيه ههنا في حذف الفعل بعد هلا التي للتحضيض. والتقدير: فهلا كان الشان نفس ليلى شفيعها.

فتؤول بلو لم: أي لو لم تقوم: أو تجعل المختصة بالأسماء والفعل صلة لأن مقدرة على حد: تسمع بالمعيدي. والله تعالى أعلم.

الإِخْبَارُ بالَّذِي والأَلِفِ واللاَّمِ

الباء في قوله بالذي: للسببية لا للتعدية لدخولها على المخبر عنه، لأن الذي يجعل في هذا الباب مبتدأ لا خبراً كما ستقف عليه، فهو في الحقيقة مخبر عنه، فإذا قيل: أخبر عن زيد من قام زيد، فالمعنى: أخبر عن مسمى زيد بواسطة تعبيرك عنه بالذي؛ وهذا الباب وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد

درء القوم قال في القاموس: الدرء الميل والعوج في القناة ونحوها. قوله: (فتؤول بلو لم) فتكون لو الامتناعية داخلة على لا النافية. وقوله أو تجعل المختصة بالأسماء فتكون لولا الامتناعية والدليل على حملها بأحد هذين المعنين السياق وقرن جوابها باللام.

الإخبار بالذي والألف واللام

مثلهما التي ومثنى الذي والتي وجمعهما وأما غير ذلك من الموصولات فلا يخبر به. قوله: (للسببية) فمعنى أخبر عن زيد من قام زيد بالذي أخبر عن زيد بسبب التعبير عنه بالذي. وقال ابن الحاجب: إنها باء الاستعانة أي أخبر عن زيد متوصلاً إلى هذا الإخبار المقصود بالذي. وقال أبو حيان: إنها بمعنى عن اهـ سم. وعلى الأخير عن في قولنا عن زيد مثلاً بمعنى الباء، وأشار في التوضيح إلى أنه متعلق بمتعلق بمحذوف حال أي معبراً بهذا اللفظ. قوله: (أخبر عن مسمى زيد بواسطة الخ) يعني أن مسمى زيد مخبر عنه معبراً عنه بالذي وخبر معبراً عنه بزيد. قوله: (وضعه النحويون الخ) وبنوه على أبواب النحو كباب الفاعل والمبتدأ والخبر ونواسخهما وجميع المفعولات وغيرها ليمكنوا الطالب من استحضار الأحكام النحوية وليكون له بالامتحان ملكة يقوى بها على التصرف فإنهم إذا قالوا أخبر عن الاسم الفلاني من الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم طريقة الإخبار به فلا بد من تذكر كثير من المسائل وتدقيق النظر فيها حتى يعلم هل ذلك الاسم مما يصح الإخبار عنه أو يمتنع. قوله: (للتدريب) أي التمرين والتجريب.

قوله: (كما وضع التصريفيون الخ) فكما يقال على جهة الامتحان للطالب كيف تبنى من قرأ مثل جعفر وما أشبهه يقال كيف تخبر عن هذا الاسم بالذي ونحوه، فكما لا يحسن أن يبنى من اللفظة غيرها إلا من برع في التصريف لا يعرف حقيقة الإخبار بالذي ونحوه إلا من نبغ في علم العربية اهـ سندوبي. وإذا بنيت من قرأ مثال جعفر قلت قرآى والأصل قرأأ بهمزتين فقلبت الثانية ياء ثم الياء ألفاً، وفي الأشباه والنظائر النحوية للسيوطي قال ابن جني، قال أبو علي الفارسي: سألت ابن خالويه بالشام عن مسألة فما عرف السؤال بعد أن أعدته ثلاث مرات وهي كيف تبنى من وأي مثل كوكب على قراءة من قرأ قد أفلح بنقل حركة الهمزة على الدال وحذفها ثم تجمعه بالواو والنون

التصريفية. وبعضهم يسمي هذا الباب باب السبك. قال الشارح: وكثيراً ما يصار إلى هذا الإخبار لقصد الاختصاص أو تقوي الحكم أو تشويق السامع أو إجابة الممتحن انتهى. والكلام في هذا الباب في أمرين: **الأول**: في حقيقة ما يخبر عنه، **والثاني**: في شروطه. وقد أشار إلى الأول بقوله: (ما قِيلَ أَخْبِرْ عَنه بالَّذي خَبَرٌ عَنِ الَّذِي مُبتدأً قَبلُ اسْتَقَرْ) ما موصولة مبتدأ، وخبر خبرها، ومبتدأ حال من الذي الثاني، والذي الأول والثاني في البيت لا يحتاجان إلى صلة، لأنه إنما أراد تعليق الحكم على لفظهما لا أنهما موصولان، والتقدير. ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ ـ أعني الذي ـ هو خبر عن لفظ الذي حال كونه مبتدأ مستقراً أولاً (ومَا سِواهما) أي ما سوى الذي وخبره (فَوَسْطَهُ صِلَهْ عائِدُها). وهو ضمير الموصول (خَلَفُ مِعطِي التَّكمِلهْ) وهو

ثم تضيفه إلى نفسك وجوابها أنه في الأصل ووأى نحو كوكب فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ووأى ثم نقلت حركة الهمزة إلى الواو الساكنة وحذفت فصار ووا فاجتمع واوان في أول الكلمة فقلبت الأولى همزة فصار أوا فإذا جمعته بالواو والنون قلت أوون بحذف الألف لالتقائها ساكنة مع واو الجمع كما في مصطفون فإذا أضفته إلى نفسك قلت أويّ بحذف نون الجمع للإضافة وقلب واو الجمع ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون وإدغام الياء في الياء اهـ ملخصاً، وهذه القصة مما يؤيد عدَّ ابن هشام في المغني ابن خالويه من النحاة الضعفاء.

قوله: (باب السبك) أي سبك كلام من كلام آخر كما أفاده الشارح على التوضيح. قوله: (وكثيراً ما يصار إلى هذا الإخبار) أي لا بقيد كونه عن مسمى اسم في تركيب آخر فافهم. قوله: (لقصد الاختصاص) كقولك الذي قام زيد رداً على من قال: قام عمرو أو قال قام زيد وعمرو أو إزالة لشك الشاك في القائم. قوله: (أو تقوى الحكم) لأن في هذا الإخبار إسنادين إلى الضمير وإلى الظاهر فهو أقوى مما فيه إسناد واحد. قوله: (أو تشويق السامع) كقول واصف ناقة صالح عليه الصلاة والسلام:

والذي حارت البرية فيه   حيوان مستحدث من جماد

ابن غازي. قوله: (قبل) ظاهره وجوب تقديم المبتدأ في هذا الباب على الخبر وعليه نص جماعة من النحاة وفي البسيط أن ذلك على جهة الأولى والأحسن وأنه يصح أن تقول: زيد الذي ضرب عمراً، وعلى الجواز المبرد أفاده المرادي. قوله: (وما سواهما) أي من بقية الجملة. قوله: (عائدها خلف معطى التكملة) أي خلف الاسم الذي يكمل به الكلام بعد تركيب الإخبار، وكلامه يفيد أن الضمير الذي يخلف الاسم المتأخر لا بد من مطابقته للموصول لكونه عائده ويلزم عند الجمهور كونه غائباً لأنه عائد على غائب لأن الموصول في حكم الغائب ولو خلف ضمير متكلم أو مخاطب، وأجاز بعضهم مطابقته للخبر في التكلم والخطاب كأن يقال في الإخبار عن تاء ضربت بالفتح الذي ضربت أنت وعن تاء ضربت بالضم الذي ضربت أنا كذا في المرادي، وإنما منع الجمهور ذلك هنا مع تجويزهم أنت الذي قام وأنت الذي قمت لأنه يلزم هنا أن تكون فائدة الخبر

الخبر فيما كان له من فاعلية أو مفعولية أو غيرهما. (نحوُ الذي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فذا. ضَرَبتُ زَيْداً كانَ فادرِ المَأْخَذا) أي إذا قيل لك: أخبر عن زيد من ضربت زيداً، قلت: الذي ضربته زيد، فتصدر الجملة بالذي مبتدأ، وتؤخر زيداً وهو المخبر عنه فتجعله خبراً عن الذي، وتجعل ما بينهما صلة الذي، وتجعل في موضع زيد الذي أخرته ضميراً عائداً على الموصول. ولو قيل لك: أخبر عن التاء من هذا المثال، قلت: الذي ضرب زيداً أنا ففعلت به ما ذكر، إلا أن التاء ضمير متصل لا يمكن تأخيرها مع بقاء الاتصال. وإن قيل: أخبر عن زيد من قولك زيد أبوك، قلت: الذي هو أبوك زيد، أو عن أبوك قلت الذي هو زيد أبوك. (وباللَّذَيْنِ والَّذِينَ والتي أَخْبِرْ مُراعياً وِفَاقَ المُثْبَتِ) وهو ما قيل لك أخبر عنه في التثنية والجمع والتأنيث، كما تراعي وفاقه في الإفراد والتذكير. فإذا قيل لك: أخبر عن الزيدين من نحو بلغ الزيدان العمرين رسالة، قلت: اللذان بلغا العمرين رسالة الزيدان، أو عن العمرين قلت: الذين بلغهم الزيدان رسالة العمرون، أو عن الرسالة قلت: التي بلغها الزيدان العمرين رسالة، ....

حالة في المبتدأ وذلك خطأ بخلافه هناك. واعلم أنه لو كان الإخبار عن زيد من جاء زيد وعمرو وجب توكيد الخلف المستتر ليحصل الفصل بينه وبين المعطوف عليه فيصح العطف، تقول: الذي جاء هو وعمرو زيد، فلفظ هو توكيد للضمير المستتر الذي هو خلف وأنه لو كان الإخبار عن زيد من مررت بزيد وعمرو احتيج إلى إعادة الجار في العطف على الخلف بناء على اشتراط ذلك في العطف على الضمير المجرور تقول الذي مررت به وبعمرو زيد وهكذا اهـ يس. وقوله لأنه يلزم هنا أن تكون فائدة الخبر حالة في المبتدأ لأنه حينئذ يعلم التكلم والخطاب قبل الخبر.

قوله: (فيما كان له) متعلق بخلف. وقوله: أو غيرهما كالمبتدئية والخبرية. قوله: (فتصدر الجملة الخ) حاصله خمسة أعمال تصدير الجملة بالذي وتأخير زيد ورفعه وأشار إليه بقوله فتجعله خبراً عن الذي وجعل ما بينهما صلة وأن تجعل في مكان زيد الذي نقلته عنه ضميراً مطابقاً له في معناه وإعرابه. قوله: (قلت الذي هو زيد أبوك) صوابه الذي زيد هو أبوك بتأخير هو عن زيد ليكون في موضع المخبر عنه. قوله: (وباللذين الخ) ظاهر كلام المتن والشرح لا يفيد جواز الإخبار باللتين واللاتي، ويفيده قول التوضيح باب الإخبار بالذي وفروعه لأن التي وفروعها من فروع الذي اهـ سم. ولو قال المصنف:

وبــفــروع لــلــذي نــحــو الــتــي

لدخل في كلامه اللتان واللاتي واللائي والألى. قوله: (في التثنية الخ) متعلق بقول المصنف وفاق بمعنى الموافقة. قوله: (فإذا قيل لك أخبر الخ) وإذا قيل لك أخبر عن الهندات من ضربت الهندات قلت اللاتي ضربتهن الهندات قال في الارتشاف: ويستوي الموصول بغيره في الإخبار فإذا أخبرت عن الذي من ضربت الذي ضربته تقول الذي ضربته الذي ضربته اهـ فارضي، فتجعل مكان

فتقدم الضمير وتصله، لأنه إذا أمكن الوصل لم يجز العدول إلى الفصل، وحينئذ يجوز حذفه لأنه عائد متصل منصوب بالفعل. ثم أشار إلى الثاني وهو ما في شروط المخبر عنه بقوله: (**قَبولُ تَأْخيرٍ وتعرِيفٍ لِما أَخْبرَ عنهُ هَهنا قَدْ حُتِمَا. كذا الغِنى عنهُ بِأجنَبِيّ أو بِمُضْمَرٍ شرْطٌ فراعِ ما رَعَوْا**) اعلم أن الإخبار إن كان بالذي أو أحد فروعه اشترط للمخبر عنه تسعة أمور:

الأول: قبوله التأخير فلا يخبر عن أيهم من قولك: أيهم في الدار لأنك تقول حينئذ الذي هو في الدار أيهم، فيخرج الاستفهام عما له من وجوب الصدرية، وكذا القول في جمع أسماء الاستفهام والشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشأن، فلا يخبر عن شيء منها لما ذكرته. وفي التسهيل: أن الشرط أن يقبل الاسم أو خلفه التأخير، وذلك لأن الضمير المتصل يخبر عنه مع أنه لا يتأخر ولكن يتأخر خلفه وهو الضمير المنفصل كما مرّ.

الثاني: قبوله التعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز لأنهما ملازمان للتنكير فلا يصح جعل

الموصول وصلته ضميراً لأنهما شيء واحد وتجعل الموصول وصلته خبراً كما في الهمع، قال سم: قياس ذلك أن يقال في الإخبار عن الذي من قولك الذي في داره زيد عمرو الذي هو عمرو الذي في داره زيد. قوله: (**فتقدم الضمير وتصله**) مراده بالضمير ضمير العمرين في مثال الاخبار عنهم، وضمير الرسالة في مثال الإخبار عنها أي وكان حق الضمير لولا وجوب الاتصال حيث أمكن أن يكون مكان مرجعه منفصلاً لكونه خلفه.

قوله: (**وحينئذ**) أي حين إذ قدمت الضمير ووصلته. قوله: (**قد حتما**) خبر قبول وألفه للاطلاق وإن زعم السندوبي أنها للتثنية. قوله: (**الأول قبوله التأخير**) ليكون خبراً فإن الخبر هنا واجب التأخير عند الجمهور. قوله: (**فلا يخبر عن أيهم الخ**) كذا لا يخبر عن ضمير الفصل لئلا يخرج عما له من لزوم التوسط. اهـ زكريا. وهو إنما يظهر على القول بأنه اسم، أما على الصحيح من أنه حرف على صورة ضمير الرفع المنفصل فعدم الإخبار عنه لعدم اسميته اللازمة للمخبر عنه، ثم من أجاز تقديم الخبر في هذا الباب كابن عصفور والمبرد أجاز الإخبار عن أيهم ونحوه مع المتقدم على المبتدأ فيقال أيهم الذي هو في الدار على أن أيهم خبر مقدم. قوله: (**وكم الخبرية وما التعجبية**) فلا يقال في كم عبد لي وما أحسن زيداً الذي هو لي كم عبد ولا الذي هو أحسن زيداً ما. قوله: (**وضمير الشأن**) في جعله من لازم الصدر نظر لأنه يقتضي أن العوامل لا تتقدم عليه وقد قالوا في قوله:

إذا مت كان الناس نصفان

إن اسم. كان ضمير شأن. وفي قوله تعالى: (أن الحمد لله) إن اسم أن ضمير شأن قاله ابن جماعة، وحينئذ فامتناع الإخبار عنه إنما هو لما يلزم عليه من تقديم مفسره الذي هو مرجعه عليه مع أنه يجب تأخيره عنه إذ هو مما يعود على متأخر لفظاً ورتبة.

قوله: (فلا يخبر عن الحال والتمييز) لأنك لو قلت في جاء زيد ضاحكاً وملكت تسعين نعجة

المضمر مكانهما لأنه ملازم للتعريف، وهذا القيد لم يذكره في التسهيل.

الثالث: قبول الاستغناء عنه بأجنبي، فلا يخبر عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبي ضميراً كان أو ظاهراً. فالضمير كالهاء من نحو زيد ضربته لأنه لا يستغني عنها بأجنبي كعمرو وبكر، فلو أخبرت عنها لقلت: الذي زيد ضربته هو، فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلاً بالفعل قبل الإخبار، والضمير المتصل الآن خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلاً، ففصلته وأخرته، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطاً للخبر بالمبتدأ الذي هو زيد بقي الموصول بلا عائد وانخرمت قاعدة الباب، وإن قدرته عائداً على الموصول بقي الخبر بلا رابط، والظاهر كاسم الإشارة في نحو: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] وغيره مما حصل به الربط، فإنه

الذي جاء زيد إياه ضاحك والتي ملكت تسعين إياها نعجة لكنت نصبت الضمير المنفصل في الأول على الحال وفي الثاني على التمييز وذلك ممتنع. قال السندوبي: فإن قلت: هل يجوز ذلك على مذهب من جوَّز تعريفهما؟ قلت: لم أره منقولاً والظاهر نعم لأن الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً فتدبر اهـ. قوله: **(لم يذكره في التسهيل)** أي استغناء عنه بالشرط الرابع الآتي المعبر عنه في التسهيل بقوله منوباً عنه بضمير، قال شراحه أبو حيان ومتابعوه المرادي وابن عقيل وناظر الجيش والشمني واللفظ له أي عن ذلك الاسم الذي تريد أن تخبر عنه وتحرز بذلك من الأسماء التي لا يجوز إضمارها كالحال والتمييز والأسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة وأسماء الأفعال كذا في التصريح، وإنما لم ينب الضمير عن الأسماء العاملة عمل الفعل لأن ضميرها لا يعمل عملها، وإخراجها بالشرط الرابع كما مر أولى من إخراجها بالشرط الثاني كما صنع البعض.

قوله: **(قبول الاستغناء عنه بأجنبي)** أي صحة وضع أجنبي موضعه، وهذا يفيد جواز الإخبار عن ضمير الغائب الذي يجوز الاستغناء عنه بأجنبي وله صورتان: إحداهما أن يكون عائد الاسم من جملة أخرى نحو: أن يذكر إنسان فتقول لقيته فيجوز الإخبار عن الهاء فيقال الذي لقيته هو وصرح بذلك المصنف: والأخرى أن يكون عائداً على بعض الجملة إلا أنه غير محتاج إليه للربط نحو: ضرب زيد غلامه فلا يمتنع على مقتضى كلامه الاخبار عن الهاء لأنه يجوز أن يخلفها الأجنبي نحو: الذي ضرب زيد غلامه هو اهـ مرادي. ويفيد أيضاً عدم جواز الإخبار عن الضمير في قائم إذ لا يستغنى عنه بأجنبي لا يجوز زيد قائم عمرو، سم.

قوله: (ضميراً كان أو ظاهراً) تعميم في الاسم الذي لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبي. قوله: (المتصل الآن) أي بالفعل. قوله: (وإن قدرته عائداً على الموصول الخ) ولا يجوز تقديره راجعاً لهما لأن الضمير الواحد لا يعود لشيئين نعم كان يمكن جعله لأحدهما وتقدير عائد الآخر بما يناسب الحال. سم. قوله: (كاسم الإشارة الخ) فلا يقال الذي لباس التقوى هو خير ذلك. قوله: (وغيره مما حصل به الربط) فلا يخبر عن زيداً من زيد ضربت زيداً فلا يقال الذي زيد ضربته زيد

لو أخبر عنه لزم المحذور السابق، وكالأسماء الواقعة في الأمثال، نحو الكلاب في قولهم. الكلاب على البقر، فلا يجوز أن تقول التي هي على البقر الكلاب لأن الكلاب لا يستغنى عنه بأجنبي لأن الأمثال لا تغير.

الرابع: قبوله الاستغناء عنه بالضمير فلا يخبر عن الاسم المجرور بحتى أو بمذ أو بمنذ لأنهن لا يجررن إلا الظاهر، والإخبار يستدعي إقامة ضمير مقام المخبر عنه كما تقدم، ففي نحو فولك: سرّ أبا زيد قرب من عمرو الكريم، ويجوز الإخبار عن زيد ويمتنع عن الباقي لأن الضمير لا يخلفهن، أما الأب فلأن الضمير لا يضاف، وأما القرب فلأن الضمير لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره، وأما عمرو والكريم فلأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به. نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معاً أو عن العامل والمعمول معاً أو عن الموصوف وصفته معاً جاز لصحة الاستغناء حينئذ بالضمير عن المخبر عنه، فتقول في الإخبار عن المضاف مع المضاف إليه: الذي سره قرب من عمرو الكريم أبو زيد، وعن العامل مع المعمول الذي سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم، وعن الموصوف مع صفته الذي سر أبا زيد قرب منه عمرو الكريم.

الخامس: جواز استعماله مرفوعاً، فلا يخبر عن لازم النصب كسبحان وعند.

السادس: جواز وروده في الإثبات فلا يخبر عن أحد وديار وعريب لئلا يخرج عما لزمه من الاستعمال في النفي.

لأن زيداً رابط. قوله: (التي هي على البقر)كان المناسب التي إياها على البقر لأن الكلاب منصوبة. قوله: (الاستغناء عنه بالضمير)خرج ما لا يجوز إضماره كالأسماء العاملة عمل الفعل كما مرّ. قوله: (لا يجررن إلا الظاهر)قد يتبادر إلى الذهن جواز الإخبار عن مجرور ربّ لأنها تجر الضمير ولكن التحقيق أنه لا يجوز لأن الضمير حينئذ يعود على ما قبل رب وهو الموصول وإنما يعود ضمير رب على ما بعده وذلك ليحصل له به إبهام يقرب به من النكرة. فإن قلت: إذا قلت في رب رجل قام الذي ربه قام رجل فإنما تجعل العائد ضمير قام لا ربه. قلنا: القاعدة في باب الإخبار أن الضمير العائد خلف الظاهر المؤخر لا ضمير آخر، ثم إن الضمير في ربه لا بد له من تمييز ولا تمييز هنا. دماميني. قوله: (أو عن العامل والمعمول معاً)كان عليه أن يزيد وصفة المعمول لأن الإخبار عن الثلاثة كما يدل عليه البيان الآتي. قوله: (وعن العامل مع المعمول الذي سر الخ)فالخلف ضمير مستتر في سر لإمكان استتاره فلا يعدل إلى الانفصال بتأخيره إلى محله. تصريح. قوله: (فلا يخبر عن لازم النصب)قال المرادي: ولا عن لازم الرفع نحو: أيمن الله وفيه نظر. اهـ زكريا. ويجاب بأنه لما لزم حالاً واحداً وهو الرفع على وجه مخصوص وهو الرفع على الابتدائية أو الخبرية في القسم كان غير متصرف والإخبار يقتضي تصرفه لأنه وإن لزم الرفع على الخبرية إلا أنه ليس خبراً في القسم. سم. قوله: (فلا يخبر عن أحد)أي في نحو: ما جاءني من أحد لأنه لو قيل الذي ما جاءني

السابع: أن يكون في جملة خبرية فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية، لأن الجملة بعد الإخبار تجعل صلة والطلبية لا تكون صلة.

الثامن: أن لا يكون في إحدى جملتين مستقلتين نحو زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو، وإلا يلزم بعد الإخبار عطف ما ليس صلة على الذي استقر أنه الصلة بغير الفاء فإن كانتا غير مستقلتين بأن كانتا في حكم الجملة الواحدة كجملتي الشرط والجزاء، وكما لو كان العطف بالفاء أو كان في الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه جاز الإخبار لانتفاء المحذور المذكور. ففي نحو إن قام زيد قام عمرو تقول في الإخبار عن زيد: الذي إن قام قام عمرو زيد، وعن عمرو الذي إن قام زيد قام عمرو، وفي نحو: قام زيد فقعد عمرو تقول في الإخبار عن زيد: الذي قام فقعد عمرو زيد، وعن عمرو: الذي قام زيد فقعد عمرو، لأن ما في الفاء من معنى السببية نزل الجملتين منزلة الشرط والجزاء. وفي نحو: قام زيد وقعد عنده عمرو، تقول في الإخبار عن زيد: الذي قام وقعد عنده عمرو زيد، وعن عمرو: الذي قام زيد وقعد عنده عمرو، وفي نحو:

أحد لزم وقوع أحد في الإثبات وهو ممتنع عند الجمهور. زكريا. قوله: (أن يكون في جملة خبرية) أي ليتأتى الإتيان بصلة للموصول كما ذكره الشارح فلا يخبر عن اسم ليت ولعلّ وخبرهما ما لم يكونا بعض جملة خبرية نحو: قال زيد ليت عمراً قائم، أو لعل بكراً فاضل فيقال الذي قال زيد ليته قائم عمرو أو ليت عمراً هو قائم، والذي قال زيد لعله فاضل بكر، أو لعل بكراً هو فاضل، ومما لا يتصور الإخبار عنه معمول لكن لأن لكن لا تقع صلة وإن كانت خبرية لئلا يلزم الاستدراك من غير مستدرك.

قوله: (فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية) محله ما لم يكن بعض جملة خبرية وإلا جاز الإخبار عنه نحو: قال زيد اضرب عمراً. ومنطوق زيد اضرب عمراً على قياس ما مر. قوله: (مستقلتين) أي لا رابط لإحداهما بالأخرى مما سيأتي. قوله: (عطف ما ليس صلة الخ) هلا زاد أو العطف ما ليس صلة بغير الفاء ليكون شاملاً لما إذا أخبر عن الاسم من الجملة الثانية نحو: عمرو في المثال. سم. قوله: (بغير الفاء) هذا إن لم تجعل الواو للحال وإلا جاز كما في الفارضي. قوله: (أو كان في الأخرى) أي الجملة المغايرة للجملة المشتملة على الضمير الخلف. قوله: (لانتفاء المحذور المذكور) وهو عطف ما ليس صلة على ما استقر أنه الصلة أو العكس. قوله: (ففي نحو الخ) تصوير للأقسام الثلاثة قبله على اللف والنشر المرتب لكن عدد أمثلة القسم الثالث. قوله: (وعن عمرو الذي قام زيد وقعد عنده عمرو) كان الصواب إسقاطه لأن المحذور موجود فيه وهو عطف ما يصلح للصلة بغير الفاء على ما لا يصلح لها لأن الجملة الأولى ليس فيها عائد أفاده سم، ولأن فيه خروجاً عن الممثل له لأن المشتمل على الضمير في حال الإخبار عن عمرو ليس الجملة الأخرى أي المغايرة للجملة المشتملة على الضمير الخلف بل الجملة المشتملة على الخلف فافهم.

ضربني وضربت زيداً، ونحو أكرمني وأكرمته عمرو، تقول في الإخبار عن زيد: الذي ضربني وضربته زيد، وعن عمرو: الذي أكرمني وأكرمته عمرو.

التاسع: إمكان الاستفادة، فلا يخبر عن اسم ليس تحته معنى كثواني الأعلام نحو بكر ـ من أبي بكر ـ إذ لا يمكن أن يكون خبراً عن شيء.

قوله: (وفي نحو ضربني الخ)وتقول في الإخبار عن الياء في هذا المثال الذي ضربه وضرب زيداً أنا فتأتي بدل كل من الياء والتاء بضمير الغيبة وهو الهاء في الأول والضمير المستتر في الثاني لأنهما راجعان للموصول وهو غائب، وكذا إذا أخبرت عن التاء اهـ سم. واعلم أن هذا المثال وما بعده من أمثلة ما إذا كان في الجملة الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه لأن المراد بالأخرى الجملة المغايرة للجملة المشتملة على الضمير الخلف عن الاسم الظاهر أعم من أن تكون هذه الجملة المغايرة أولى كهذا المثال أو ثانية كالذي بعده، واعترض البعض على الشارح بأن الصواب إسقاط المثالين لأن كلاً من الجملتين بعد الإخبار فيه عائد كما لا يخفى، فلا يكون من كون الجملتين في حكم الجملة الواحدة وهو ساقط لأن من صور كونهما في حكم الواحدة اشتمال كل على ضمير كما هو صريح كلام الشارح سابقاً حيث قال: فإن كانتا غير مستقلتين بأن كانتا في حكم الجملة الواحدة كجملتي الشرط والجزاء، وكما لو كان العطف بالفاء أو كان في الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه ومعنى كونهما في حكم الجملة الواحدة صلاحية وقوعهما معاً صلة كصلاحية وقوع الجملة الواحدة صلة على أن هذا الاعتراض لو سلم لتوجه على قوله وفي نحو: قام زيد وقعد عنده عمرو الخ أيضاً لاشتمال كل من الجملتين بعد الإخبار عن زيد على ضمير فلا تغفل.

فائدتان: الأولى: قال في التسهيل وإن كانت الجملة ذات تنازع في العمل لم يغير الترتيب ما لم يكن الموصول الألف واللام والمخبر عنه غير المتنازع فيه، فإن كان ذانك أي وجد الأمران قدم المتنازع فيه معمولاً لأول المتنازعين وإن كان قبل معمولاً للثاني اهـ. قال الدماميني: فتقول في الإخبار عن التاء من ضربت وضربني زيد، الضارب زيداً والضاربه هو أنا قدمت زيداً وجعلته معمولاً للأول لأنه كان يطلبه منصوباً وأضمرت في الوصف الأول ضمير غائب عوضاً عن ضمير المتكلم ليصح أن يكون عائداً على أل مستتراً لجريان الوصف على من هو له لأن أل نفس أنا وفاعل الضرب في المعنى أنا ثم جئت بموصول ثان لأن أل لا تفصل من صلتها فلا يصح أن تعطف وصفاً على وصف هو صلة أل وأتيت بدل ياء المتكلم بهاء غائب لتعود على أل وفصلت ضمير الفاعل فقلت هو لجريان الوصف الثاني على غير صاحبه لأن أل نفس أنا والذي فعل الضرب الثاني زيد، ثم قال في التسهيل: وهذا أولى من مراعاة الترتيب بجعل خبر أول الموصولين غير خبر الثاني اهـ. قال الدماميني: فتقول هذا في المثال السابق إذا أخبرت عن ضمير المتكلم الضاربه أنا هو والضاربه زيد أنا فتأتي للوصف الأول بمفعول مضمر يعود على أل وهو الهاء وتفصل الفاعل وهو أنا وتجعل خبر أل ضميراً مرفوعاً منفصلاً يعود على زيد، وتأتي للوصف الثاني مكان ياء المتكلم بهاء وهي المفعول

تنبيهات: **الأول**: الشرط الرابع في كلامه مغن عن اشتراط الثاني لأن ما لا يقبل التعريف لا يقبل الإضمار، وقد نبه في شرح الكافية على أنه ذكره زيادة في البيان. **الثاني**: أو ـ في قوله أو بمضمر ـ بمعنى الواو لما بان لك أن الشروط المذكورة في النظم أربعة وأن الثالث والرابع لا يغني أحدهما عن الآخر، وقد عطف في الكافية ثلاثة شروط بأو فقال:

وشَرْطُ الاسْمِ مُخْبَراً عنهُ هُنا   جَوازُ تَأْخيرٍ ورَفعٌ وغِنَى
عنهُ بِأجْنَبيّ أوْ بِمُضْمَرِ   أوْ مُثْبَتٌ أوْ عادمُ التَّنكُّرِ

مع عده كلاً منها في الشرح شرطاً مستقلاً. **الثالث**: سكت في الكافية أيضاً عن الثلاثة الأخيرة وقد ذكرها في التسهيل. (وأخبَرُوا هُنا بِألْ) أي الموصولة ....

والعائد وزيد الفاعل وأنا الخبر قال: وهذا رأي المازني ثم اعترض عليه بما يعلم بمراجعته.

الثانية: قال الدماميني: قال ابن الصائغ: إذا قيل قام وقعد زيد قلت في الإخبار بالذي عن زيد الذي قام وقعد زيد وفي الاخبار بأل القائم وقعد زيد والعطف على حده في: ﴿وَأَقْرِضُوا اللَّهَ﴾ [المزمل: ٢٠] وإن شئت كررت قلت القائم والقاعد زيد وكذا الذي قام والذي قعد زيد ولا يجوز في قولك: الذي يطير فيغضب زيد الذباب أن تكرر الموصول فتقول: فالذي يغضب زيد لأنك إن جعلت زيداً فاعل يغضب خلت الصلة من ضمير، وإن جعلته خبراً عن الذي الثانية كنت قد فصلت بين الذي الأولى وخبرها ولا يصح ارتباطها بالصلة لأن الفاء إنما تصير الجملتين كالجملة في الجمل الفعلية لا الاسمية لظهور السببية مع الفعلية، وشبه الجملتين إذ ذاك بجملتي الشرط والجزاء اهـ.

قوله: (مغن عن اشتراط الثاني) لأن الرابع أخص من الثاني وثبوت الأخص يستلزم ثبوت الأعم من غير عكس. قوله: (لأن ما لا يقبل التعريف الخ) المناسب في التعليل أن يقول: لأن ما يقبل الإضمار يقبل التعريف. قوله: (بمعنى الواو) والقرينة عليه معنوية وهي النظر في المعنى وأن الخارج بكل منهما غير الخارج بالآخر فيعلم أن أحدهما لا يغني عن الآخر فتكون أو بمعنى الواو. سم. قوله: (أو مثبت) بالرفع عطفاً على جواز. قوله: (أو عادم التنكر) أي عادم لزوم التنكير وهذا الشرط يغني عنه قوله: أو بمضمر كما مر أنه اعتذر عنه في شرحها.

قوله: (وأخبروا هنا بأل الخ) ذكر الأخفش مسألتين يخبر فيهما بأل لا بالذي. الأولى: قامت جاريتا زيد لا قعدتا فإذا أخبرت عن زيد قلت: القائم جاريتاه لا القاعدتان زيد، ولا تقول: الذي قامت جاريتاه لا قعدتا زيد لعدم ضمير يعود من الجملة المعطوفة على الذي. الثانية يجوز المضروب الوجه زيد ولا يجوز الذي ضرب الوجه زيد، فأما المسألة الأولى فيجوز الإخبار فيها بالذي أيضاً عند من أجاز مررت بالذي قام أبواه لا الذي قعدا، وقد جوز المصنف في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٤] أن يكون يتربصن خبر الذين لأن النون عائدة للأزواج المضافة في المعنى لضمير الموصول، فقد اكتفى في عائد المبتدأ برجوع ضمير من

(عَنْ بعضٍ ما. يَكونُ فيهِ الفعلُ قَدْ تَقَدَّمَا) أي يشترط لجواز الأخبار عن أل ثلاثة شروط زيادة على ما سبق في الذي وفروعه: **الأول**: أن يكون المخبر عنه من جملة تقدم فيها الفعل ـ وهي الفعلية ـ وإلى هذا الإشارة بقوله: فيه الفعل قد تقدما. **الثاني**: أن يكون ذلك الفعل متصرفاً. **الثالث**: أن يكون مثبتاً فلا يخبر عن زيد من قولك زيد أخوك ولا من قولك عسى زيد أن يقوم ولا من قولك ما قام زيد، وإلى هذين الشرطين الإشارة بقوله: (إنْ صحَّ صَوْغُ صلَةٍ مِنْهُ لأَلْ) إذ لا يصح صوغ صلة لأل من الجامد ولا من المنفي. ثم مثل لما يصح ذلك منه بقوله: (كصَوْغِ واقٍ مِنْ وَقَى اللّهُ البطَلْ) فإن أخبرت عن الفاعل قلت: الواقي البطل الله أو عن المفعول قلت: الواقيه الله البطل، ولا يجوز لك أن تحذف الهاء لأن عائد الألف واللام لا يحذف إلا في الضرورة كقوله:

٨٨١ ـ مَا المُسْتَفِزُّ الهَوَى مَحْمودُ عاقِبةٍ

(وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفعتْ صِلَةُ أَلْ ضَمير غيرها) أي غير أل (أُبِينَ وانْفصلْ) وإن رفعت ضمير أل

الخبر إلى مضاف في المعنى للمبتدأ، فبالأولى أن يكتفي في عائد الموصول برجوع ضمير من الصلة إلى مضاف في اللفظ للموصول، وأما الثانية فقال المرادي: ينبغي أن يجيز الذي ضرب الوجه زيد من أجاز تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي أي كالصفة. وقول ابن غازي أن تشبيه اللازم بالمتعدي خاص بالصفات يدفع بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ فتدبر.

قوله: (عن بعض ما) أي تركيب. قوله: (لجواز الإخبار عن أل) الموافق لعبارة المصنف كغيره الاخبار بأل. قوله: (وهي الفعلية) تفسير خاص بعام لأن الفعلية صادقة بما إذا تقدم على الفعل معمول له أو أداة من الأدوات مع أن ذلك مانع من الإخبار بأل كما في سم قال: فلا يسوغ الإخبار بها في نحو: زيداً ضرب عمرو، ولا في نحو ما يقوم زيد والاخبار هنا بالذي سائغ فتقول: الذي ما يقوم زيد اهـ. ولعل وجه المنع لزوم الفصل بالمعمول أو الأداة بين أل وصلتها أعني الوصف المصوغ من الفعل. قوله: (الواقي البطل الله) بنصب البطل على أنه مفعول وجره على أنه مضاف إليه. قوله: (أبين وانفصل) هذا الإطلاق موافق لقوله في باب الابتداء:

وأبرزنه مطلقاً حيث تلا ما ليس معناه له محصلا

وقد اختار المصنف في التسهيل جواز عدم الإبراز عند أمن اللبس وفاقاً للكوفيين، وعلى هذا يقيد هذا الإطلاق بخوف اللبس سم. قوله: (وإن رفعت ضمير أل وجب استتاره) بيان لمفهوم ضمير غيرها وسكت عن محترز الضمير وهو الظاهر. قال الشاطبي: أما إذا كان ظاهراً فلا ضمير

---

٨٨١ ـ ذكر مستوفى في شواهد الموصول. والشاهد فيه في حذف العائد إلى الألف واللام التي بمعنى الذي، والتقدير: ما الذي استفزه الهوى. فلا يجوز ذلك إلا في الضرورة.

وجب استتاره ففي نحو قولك: بلغت من أخويك إلى الزيدين رسالة، إن أخبرت عن التاء فقلت: المبلغ من أخويك إلى الزيدين رسالة أنا كان في المبلغ ضمير مستتر لأنه في المعنى لأل لأنه خلف من ضمير المتكلم، وأل للمتكلم لأن خبرها ضمير المتكلم والمبتدأ نفس الخبر، وإن أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال وجب إبراز الضمير وانفصاله لجريان رافعه على غير ما هو له، تقول في الإخبار عن الأخوين: المبلغ أنا منهما إلى الزيدين رسالة أخواك، وعن الزيدين: المبلغ أنا من أخويك إليهم رسالة الزيدون، وعن الرسالة: المبلغها أنا من أخويها إلى الزيدين رسالة: فالمبلغ خال من الضمير في هذه الأمثلة لأنه فعل المتكلم وأل فيهن لغير المتكلم لأنها نفس الخبر الذي أخرته، فأنا فاعل المبلغ وضمير الغيبة هو العائد، وكذا تفعل مع ضمير الغيبة فتقول في الإخبار عن ضمير الغائب الفاعل من نحو: زيد ضرب جاريته، زيد الضارب جاريته هو، ففي الضارب ضمير أل مستتر لجريانه على ما هو له، فإن أخبرت عن الجارية قلت: زيد الضاربها هو جاريته فلا ضمير في الضارب بل فاعله الضمير المنفصل لجريانه على غير ما هو له.

خاتمة: يجوز الإخبار عن اسم كان بأل وغيرها فتقول في نحو كان زيد أخاك: الكائن أو الذي كان أخاك زيد، وأما الخبر ففيه خلاف ....

فيها كما لو أردت أن تخبر عن عمرو من ضرب زيد عمراً فتقول الضاربه زيد عمرو فأل هنا لغير الضارب وإنما هي لصاحب الضمير المنصوب وهو عمرو جرت الصلة على غير من هي له، وهذا شأنها إذا رفعت الظاهر أبداً، ولا يلزم في ذلك محذور اللبس أو عن زيد من ضرب أخو زيد عمراً. قلت: الضارب أخوه عمراً زيد سم. قوله: (وجب استتاره) أي في الصلة. قوله: (ففي نحو قولك الخ) وتقول في نحو ضربتني إن أخبرت عن الفاعل الضاربي أنت فيستتر فاعل الصلة لأنه لأل وأنت خبرها أو عن المفعول. فإن قلنا بقول الجمهور إنه يجب كون الخلف غائباً مطلقاً. قلت: الضاربه أنت أنا فالهاء مفعول عائد على أل وأنت مرفوع الصلة أبرز لكونه لغير أل وأنا خبر أل أو بقول غيرهم أنه يجوز المطابقة بين الخلف والمخبر عنه في الخطاب ومثله التكلم قلت الضاربي أنت أنا.

قوله: (لأنه فعل المتكلم) أي لأن مضمونه وهو التبليغ أو لأنه متضمن فعل المتكلم. قوله: (من نحو زيد ضرب جاريته زيد الخ) فإن قلت: هذا مخالف لظاهر كلامهم من وجهين: **أحدهما**: اشتراطهم تقدم الفعل. **والثاني**: قولهم أن المخبر به يكون مبتدأ والمخبر عنه يكون خبراً والضاربها من جملة الخبر فالجواب أنه لا إشكال لأن معنى تقدم الفعل تقدمه في الجملة التي يقع فيها الإخبار لا تقدمه في أول كل شيء متكلم به. وأما الثاني فواضح لأن الضاربها مبتدأ وهو فاعل وجاريته خبراً لمبتدأ والمبتدأ وخبره خبر عن زيد فكونه من جملة الخبر لم يخرجه عن أن يكون مبتدأ. قاله ابن هشام. قوله: (وغيرها) أي الذي وفروعه.

قوله: (وأما الخبر ففيه خلاف) ظاهر سياقه أن مراده خبر كان وعبارة السيوطي في الهمع

والصحيح الجواز نحو: الكائنة أو الذي كانه زيد أخوك، وإن شئت جعلته منفصلاً فقلت: الكائن أو الذي كان زيد إياه أخوك، وعن الظرف المتصرف فيجاء مع الضمير الذي يخلفه بفي كقولك مخبراً عن يوم الجمعة من صمت يوم الجمعة: الذي صمت فيه يوم الجمعة، فإن توسعت في الظرف وجعلته مفعولاً به على المجاز جئت بخلفه مجرداً من في، فتقول: الذي صمته يوم الجمعة. واعلم أن باب الإخبار طويل الذيل فليكتف بما تقدم والله أعلم.

العدد

(ثَلاثَةً بالتَّاءِ قُلْ لِلعشرَهْ في عَدِّ ما آحادُهُ مُذكَّرَهْ. في الضِّدِّ) وهو ما آحاده مؤنثة ....

والأصح جواز الإخبار عن خبر باب كان الجامد كما يجوز في خبر المبتدأ وباب أن وباب ظن الجامد بلا خلاف فتقول: الذي كان زيد إياه أو كأنه زيد أخوك والذي زيد هو أخوك والذي أن زيداً هو أخوك والذي ظننت زيداً إياه أو ظننته زيداً أخوك ومنعه في كل خبر مشتق لمبتدأ أو كان أو إن أو ظن وفي مرفوع نحو عسى من جوامد أفعال المقاربة لعدم صحة وقوعها صلة بخلاف المتصرفة ككاد فيجوز الذي كاد يضرب عمراً زيد، ويجوز في كل من المتعاطفين بغير أم وفي باقي التوابع مع المتبوع اهـ باختصار. قوله: **(والصحيح الجواز)** أي جواز الإخبار عن الخبر مطلقاً مشتقاً أو جامداً، وقيده السيوطي بالجامد كما تقدم في عبارته. قوله: **(وعن الظرف المتصرف الخ)** وكذا عن المفعول لأجله ويقرن ضميره باللام فتقول: الذي ضربت زيداً له التأديب، وعن المفعول معه فتقول في الإخبار عن الطيالسة من جاء البرد والطيالسة التي جاء البرد وإياها الطيالسة، وعن المصدر المخصص لا المؤكد فتقول في قام زيد قياماً حسناً أو قيام الأمير الذي قامه زيد قيام حسن أو قيام الأمير على الأصح في المسائل الثلاث كما في الهمع.

العدد

هو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين على السواء كالاثنين فإن حاشيته السفلى واحد والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة ونصف الأربعة اثنان وهو المطلوب، ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لأنه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والمراد به هنا الألفاظ الدالة على المعدود. تصريح.

قوله: (ثلاثة) بالنصب مفعول مقدم بقل لأن المراد به مجرد لفظه أو لتضمين قل معنى اذكر وبالتاء متعلق بقل، وكذا للعشرة واللام بمعنى إلى والغاية داخلة أو بالرفع مبتدأ وبالتاء نعته، وقل خبره على تقدير قله وخرج واحد واثنان وواحدة واثنتان فهي جارية على القياس فتخالف الثلاثة والعشرة وما بينهما في هذا الحكم، ويخالفهما أيضاً في أنها لا تضاف إلى المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنا رجلين لأن قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة، وقولك رجلين يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة إلى الجمع بينهما اهـ توضيح. وأما قوله فيه ثنتا حنظل فضرورة شاذة والقياس حنظلتان قاله الشارح. قوله: (في عدّ ما) أي معدود. قوله: (في الضدّ جرّد) بقي عليه أن يقول:

ولو مجازاً (جَرِّدْ) من التاء نحو: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧] هذا إذا ذكر المعدود، فإن قصد ولم يذكر في اللفظ فالفصيح أن يكون كما لو ذكر، فتقول: صمت خمسة ـ تريد أياماً، وسرت خمساً ـ تريد ليالي ـ ويجوز أن تحذف التاء في المذكر، ومنه: وأتبعه بستّ من شوال. أما إذا لم يقصد معدود وإنما قصد العدد المطلق كانت كلها بالتاء نحو: ثلاثة نصف ستة، ولا تنصرف لأنها أعلام ـ خلافاً لبعضهم ـ. وأما إدخال أل عليها في قولهم: الثلاثة نصف الستة فكدخولها على بعض الأعلام كقولهم: إلاهة ـ وهو اسم من أسماء الشمس ـ حين قالوا: الإلاهة، وكذلك قولهم: شَعوب والشَّعوب للمنية، وهذه لم يشملها كلامه، وشمل الأولين.

تنبيهات: الأول: فهم من قوله: ما آحاده أن المعتبر تذكير الواحد وتأنيثه لا تذكير الجمع وتأنيثه، فيقال: ثلاثة حمامات، خلافاً للبغداديين، فإنهم يقولون: ثلاث حمامات فيعتبرون لفظ الجمع. وقال الكسائي تقول: مررت بثلاث حمامات ورأيت ثلاث سجلات، بغير هاء. وإن كان الواحد مذكراً، وقاس عليه ما كان مثله، ولم يقل به الفراء. ....

وسكن الشين وإنما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت في عدد المذكر لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم مرتبته وحذفت مع المؤنث فرقاً لتأخر رتبته. تصريح قوله: **(ولو مجازاً)** راجع لكل من قوله مذكره، وقوله مؤنثه ومن المجاز ما في الآية التي مثل بها. قوله: **(هذا إذا ذكر المعدود)** أي بعد اسم العدد، فلو قدم وجعل اسم العدد صفة جاز إجراء القاعدة وتركها كما لو حذف تقول مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس كما نقله الإمام النووي عن النحاة فاحفظها فإنها عزيزة شرح الكافية للسيد الصفوي. قوله: **(فإن قصد ولم يذكر الخ)** أطلقه تبعاً لجماعة وقيده السبكي بما إذا كان المعدود المحذوف لفظ أيام وجعل حذف التاء هو الموافق لكلام العرب.

قوله: **(ويجوز أن تحذف التاء في المذكر)** يمكن أن يوجه بأن في حذف المعدود إبهاماً فناسب مراعاة الإبهام في لفظ العدد أيضاً اهـ سم. وهل يجوز إثباتها حينئذ في المؤنث؟ نقل الأسقاطي عن بعضهم المنع، ومقتضى ما مر عن الصفوي الجواز قوله: **(لأنها أعلام)** أي مؤنثة والظاهر أنها أعلام أجناس كما قاله شيخنا وتبعه البعض. قوله: **(فكدخولها على بعض الأعلام الخ)** لعلها في هذه الأعلام للمح فتكون أل في الثلاثة والستة للمح الوصفية العارضة فتأمل. قوله: **(إلاهة)** كعبادة ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. قوله: **(شعوب)** بفتح الشين المعجمة وضم العين المهملة آخره موحدة من شعب القوم من باب نفع أي فرقهم لأنها تفرق الخلق ويستعمل شعب بمعنى جمع أيضاً فهو من الأضداد كذا في المصباح. قوله: (وهذه) أي صورة عدم قصد معدود لم يشملها كلامه لقوله في عد ما آحاده مذكره حيث أضاف العدد إلى المعدود. وقوله: ويشمل الأولين أي صورة ذكر المعدود وصورة حذفه لعدم اشتراط التلفظ بالمعدود.

قوله: (وقال الكسائي الخ) حاصله أن الكسائي كالبغداديين وإنما لم يقل خلافاً للبغداديين

الثاني: اعتبار التأنيث في واحد المعدود إن كان اسماً فبلفظه تقول: ثلاثة أشْخُص ـ قاصد نسوة، وثلاث أعين ـ قاصد رجال، لأن لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث، هذا ما لم يتصل بالكلام ما يقوي المعنى أو يكثر فيه قصد المعنى، فإن اتصل به ذلك جاز مراعاة المعنى. فالأول كقوله:

٨٨٢ ـ ثَـلاَثُ شُـخُـوصٍ كـاعِـبَـانِ ومِـعْـصَـرٌ

والكسائي مع أنه أخصر لأنه قصد حكاية كلام الكسائي. قوله: (اعتبار التأنيث) أي والتذكير. بقرينة التمثيل. قوله: (إن كان اسماً) أي جامداً بقرينة مقابلته بالصفة فيما يأتي. قوله: (فبلفظه) ظاهره أن ذلك على سبيل الوجوب، ويخالفه ما نقله السيوطي عن ابن هشام وغيره من أن ما كان لفظه مذكراً ومعناه مؤنثاً أو بالعكس فإنه يجوز فيه وجهان اهـ سم. ويخالفه أيضاً ما في التسهيل وشرحه للدماميني، وعبارة التسهيل تحذف تاء الثلاثة وأخواتها إن كان واحد المعدود مؤنث المعنى حقيقة أو مجازاً، قال الدماميني: أستفيد منه أن الاعتبار في الواحد بالمعنى لا باللفظ فلهذا يقال: ثلاثة طلحات بالتاء، ثم قال في التسهيل: وربما أول مذكر بمؤنث ومؤنث بمذكر فجيء بالعدد على حسب التأويل، ومثل الدماميني الأول بنحو ثلاث شخوص تريد نسوة وعشر أبطن تريد قبائل والثاني بنحو ثلاثة أنفس أي أشخاص وتسعة وقائع أي مشاهد فتأمل، وبما ذكره الشارح يرد ما استدل به بعض العلماء في قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ﴾ [البقرة: ٢٢٨] ﴿بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور: ٤] على أن الأقراء الأطهار لا الحيض، وعلى أن شهادة النساء غير مقبولة لأن الحيض جمع حيضة، فلو أريد الحيض لقيل ثلاث ولو أريد النساء لقيل بأربع، ووجه الرد أن المعتبر هنا اللفظ ولفظ قرء وشهيد مذكر. يس.

قوله: (تقول ثلاثة أشخص قاصد نسوة) وكذا إذا كنت قاصد رجال ولم ينبه على ذلك لأنه على الأصل إذ هو جار على اللفظ والمعنى معاً فالشخص يستوي فيه المذكر والمؤنث، وإذا أعيد الضمير عليه إنما يعود مذكراً فلذلك يؤنث العدد إذا أضيف إلى جمعه سواء أريد به مذكر أو مؤنث حفيد. قوله: (وثلاث أعين قاصد رجال) وكذا إذا قصد النسوة ولم ينبه عليه لأنه على الأصل كما مر. قوله: (ما لم يتصل بالكلام) مراده بالكلام ما يشمل لفظ العدد بدليل ثلاثة أنفس. قوله: (أو يكثر فيه الخ) معطوف على يقوي المعنى. قوله: (جاز مراعاة المعنى) في التوضيح أن ذلك ليس قياسياً وهو خلاف ما تقدم عن ابن هشام وغيره من أن ما كان لفظه مذكراً ومعناه مؤنثاً أو بالعكس يجوز فيه وجهان أي ولو لم يكن هناك مرجح للمعنى وهو خلاف ما تقدم عن التسهيل وشرحه أن العبرة بالمعنى فتأمل. قوله: (كاعبان ومعصر) الكاعب الجارية حين يبدو ثديها للنهود والمعصر

---

٨٨٢ ـ صدره:

وكَـانَ مِـجَـنِّـي دُونَ مَـنْ كُـنْـتُ أَتَّـقِـي

قال عمر بن أبي ربيعة. من قصيدة من الطويل. المجن ـ بكسر الميم ـ الترس. ويروى: =

وقوله:

٨٨٣ ـ وإنَّ كِلاباً هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ ... وأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قبائِلِها العَشْرِ

وجعل منه في شرح الكافية: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠] قال: فبذكر أمم ترجح حكم التأنيث، لكنه جعل أسباطاً في شرح التسهيل بدلاً من اثنتي عشرة وهو الوجه كما سيأتي. والثاني كقوله ثلاثة أنفس وثلاث ذود، فإن النفس كثر استعمالها مقصوداً بها إنسان، وإن كان صفة فبموصوفها المنوي لا بها نحو: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] أي عشر حسنات، وتقول: ثلاثة ربعات ـ إذا قصدت رجالاً ـ وكذا تقول: ثلاثة دواب ـ إذا قصدت ذكوراً ـ لأن الدابة صفة في الأصل. **الثالث**: إنما تكون العبرة في التأنيث والتذكير بحال المفرد

الجارية أول ما تدرك وسميت معصراً لدخولها في عصر الشباب. قاله الخليل. تصريح.

قوله: (عشر أبطن) أي قبائل فالقياس عشرة أبطن لأن البطن مذكر بحسب اللفظ، لكنه راعى المعنى وهو القبيلة لوجود ما يقوي المعنى وهو هذه وقبائلها. قوله: (وجعل منه في شرح الكافية الخ) مبني على أن أسباطاً تمييز ويرد عليه أنه جمع وتمييز مثل هذا العدد مفرد ولهذا كان الوجه جعله بدلاً كما سيذكره الشارح. قوله: (منه) أي مما روعي فيه المعنى لاتصاله بما يقوي المعنى لا بقيد كونه مما نحن بصدده وهو ثلاثة وعشرة وما بينهما فافهم. قوله: (ترجح حكم التأنيث) ولولا ذلك لقيل اثني عشر أسباطاً لأن السبط مذكر اهـ. مرادي أي وواحد واثنان يذكران لتذكير المعدود ويؤنثان لتأنيثه على خلاف قاعدة ثلاثة إلى عشرة كما مر. قوله: (بدلاً من اثنتي عشرة) أي وأمماً صفته والتمييز محذوف أي فرقة وعليه لا يكون ذلك مما نحن فيه لأن المعدود محذوف ومؤنث اللفظ والمعنى. قوله: (ثلاثة أنفس) فيه الشاهد لأنه كان القياس ثلاث أنفس لأن النفس مؤنثة لكنه راعى المعنى وهو مذكر لكثرة استعمال النفس في الإنسان. وقوله وثلاث ذود الذود من الإبل من الثلاثة إلى العشرة وهو مؤنث لا واحد له من لفظه. قوله: (أي عشر حسنات) ولولا ذلك لقيل عشرة لأن المثل مذكر. قوله: (ربعات) بفتح الباء جمع ربعة بسكونها يوصف به المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامرأة ربعة أي لا طويل ولا قصير. تصريح. قوله: (ثلاثة دواب الخ) وقال بعض

=

فكان نصيري دون من كنت أتقي

معناه: ساتري وما نعي. ويروى بصيري ـ بالباء الموحدة ـ جمع بصيرة وهي الترس، حكاه أبو عبيد. والشاهد في: ثلاث شخوص، فإن القياس فيه ثلاثة شخوص، ولكنه كنى بالشخوص عن النساء، ثم بين ذلك بقوله: كاعبان ومعصر، أي هن كاعبان. والكاعب: الجارية حين يبدو ثديها للنهود، والمعصر: الجارية أول ما أدركت.

٨٨٣ ـ قاله رجل من بني كلاب ـ سمي النوّاح ـ هو من الطويل. والشاهد في: عشر أبطن، وكان القياس عشرة أبطن: لأن البطن مذكر ـ وهو دون القبيلة ـ ولكنه كنى بالأبطن عن القبائل بدليل قوله: من قبائلها العشر.

مع الجمع، أما مع اسمي الجنس والجمع فالعبرة بحالهما فيعطي العدد عكس ما يستحقه ضميرهما فتقول ثلاثة من القوم وأربعة من الغنم ـ بالتاء ـ لأنك تقول: قوم كثيرون وغنم كثير ـ

العرب: ثلاث دواب لأنها جرت مجرى الأسماء الجامدة. مرادي. قوله: (فالعبرة بحالهما) أي فيجب اعتبار حال لفظهما تذكيراً وتأنيثاً.

قوله: (عكس ما يستحقه ضميرها الخ) اعترضه شيخنا بأن الشارح ذكر في بحث الكلام أن اسم الجنس يجوز في ضميره التذكير والتأنيث وظاهره يخالف ما ذكره هنا من أنه ثلاثة أقسام واجب التذكير وواجب التأنيث وجائزهما ومنشؤه توهم رجوع الضمير في قول الشارح في بحث الكلام يجوز في ضميره الخ إلى مطلق اسم الجنس الجمعي، وليس كذلك بل إلى الكلم كما حققناه هناك، وحينئذ فلا تخالف أصلاً، ومن العجائب أن البعض جزم هناك برجوع الضمير إلى الكلم ورد على من أرجعه إلى مطلق اسم الجنس الجمعي حيث قال: قوله يجوز في ضميره أي الكلم كما هو الظاهر لا مطلق اسم الجنس الجمعي لأن منه ما يجب في ضميره التذكير كالغنم وما يجب فيه التأنيث كالبط وما يجوز فيه الأمران كالبقر والكلم، فما فهمه بعض أرباب الحواشي من رجوع الضمير لمطلق اسم الجنس الجمعي وبنى عليه ما بني أي من الاعتراض على الشارح في إطلاقه الجواز غير سديد اهـ. ثم نسي هذا هنا فتابع شيخنا في الاعتراض بالتنافي وزاد في التقول على الشارح حيث قال: ما ذكره في اسم الجنس هنا خلاف ما ذكره في بحث الكلام من أن اسم الجنس مطلقاً يجوز في ضميره الوجهان. اهـ باختصار. هذا وقال الدماميني نقلاً عن ابن هشام: المؤنث من اسم الجنس النحل والبط ولا ثالث لهما لأن الباقي إما واجب التذكير وهو ستة: الموز والعنب والسدر والرطب والقمح والكلم، وإما فيه لغتان وهو بقية الألفاظ اهـ، وفيه مخالفة لما مر في الكلم والنحل في كلامه بالحاء المهملة لذكره بعد أن النخل بالخاء المعجمة فيه التذكير والتأنيث وبهما ورد القرآن، بقي أن ظاهر صنيعه أن اسم الجمع مذكر دائماً وليس كذلك، ففي الهمع أن منه المذكر كقوم ورهط ونفر والمؤنث كإبل، وتقدم في بحث الكلام أنه ثلاثة أقسام: واجب التذكير كقوم ورهط وواجب التأنيث كإبل وخيل وجائزهما كركب، ومثل الدماميني لإسم الجمع المؤنث بالنسوة والإبل والذود، وفي الفارضي في باب التأنيث أن الإبل تذكر وتؤنث، وفي التصريح عن ابن عصفور أنه إن كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر، وإن كان لما يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجامل والباقر اهـ. وأقره شيخنا والبعض وهو مشكل لأن نحو النساء والنسوة والجماعة أسماء جموع لمن يعقل وليس حكمها حكم المذكر ولأن الجامل مذكر في قول الشاعر:

ربما الجامل المؤبل فيهم

وفي الفارضي نقلاً عن الصحاح أن قوماً ورهطاً ونفراً مما هو للآدميين يذكر ويؤنث فتأمل.

قوله: (ثلاثة من القوم) هذا من اسم الجمع، وقوله وأربعة من الغنم هذا من اسم الجنس

بالتذكير ـ وثلاث من البط ـ بترك التاء ـ لأنك تقول: بط كثيرة ـ بالتأنيث ـ وثلاثة من البقر أو ثلاث لأن في البقر لغتين التذكير والتأنيث: قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَـٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠] وقرىء تشابهت هذا ما لم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى، وإلا فالمراعى هو المعنى. أو يكن نائباً عن جمع مذكر، فالأول نحو: ثلاث إناث من الغنم وثلاثة ذكور من البط، ولا أثر للوصف المتأخر كقولك: ثلاثة من الغنم إناث وثلاث من البط ذكور. والثاني نحو ثلاثة رَجلة فرجلة اسم جمع مؤنث إلا أنه جاء نائباً عن تكسير راجل على أرجال فذكر عدده كما كان يفعل بالمنوب عنه. **الرابع**: لا يعتبر أيضاً لفظ المفرد إذا كان علماً فتقول: ثلاثة الطلحات

وقيل من اسم الجمع. قوله: (بالتاء) كذا في التوضيح. وقال ابن المصنف: تقول عندي ثلاث من الغنم بحذف التاء لأن الغنم مؤنث اهـ. وهو ما ذكره الجوهري وغيره، وبه يرد كلام الشارح كالتوضيح أفاده زكريا. ويدل له إذ نفشت فيه غنم القوم، وفي الفارضي في باب التأنيث أن الغنم تذكر وتؤنث وهو مقتضى ما نقله الدماميني عن ابن هشام وقد أسلفناه آنفاً. قوله: (التذكير) أي ملاحظة للفظ أو معنى الجمع والتأنيث أي ملاحظة لمعنى الجماعة، قال السيوطي: والمدرك في وجوب تذكير البعض ووجوب تأنيث البعض وجواز الأمرين في البعض إنما هو السماع أي فلا يرد أن الملاحظتين ممكنتان في الجميع. قوله: (هذا) أي اعتبار حال لفظ اسم الجنس واسم الجمع تذكيراً وتأنيثاً. قوله: (ما لم يفصل بينه) أي اسم الجنس أو اسم الجمع وهذا النفي صادق بعدم ذكر الصفة أصلاً وذكرها مؤخرة عنهما. قوله: (وإلا فالمراعي هو المعنى) أي وجوباً. وخالف في الوجوب بعض المتأخرين، ولك أن تقول: ما الفرق بين هذا وبين ما مر في الجمع المضاف إليه العدد إذا اتصل به ما يقوي المعنى حيث جاز اعتبار المعنى ثم ووجب اعتباره هنا حالة الفصل وامتنع اعتباره حالة التأخير. زكريا.

قوله: (هو المعنى) أي معنى المعدود. قوله: (أو يكن) عطف على يفصل. قوله: (ولا أثر للوصف المتأخر) كذا لا أثر للوصف الذي لا يدل على المعنى نحو: ثلاث حسان من البط فإن حساناً مشترك بين الذكور والإناث. دماميني. قوله: (ثلاثة رجلة) بفتح الراء وسكون الجيم أي مشاة. قال المرادي: ومثله ثلاثة أشياء فوزن أشياء فعلاء ناب عن جمع أفعال فأشياء وإن كان مؤنثاً لكن لما ناب عن جمع مذكر وجب إثبات التاء فيه اهـ. وقوله فوزن أشياء فعلاء أي بحسب الأصل قبل القلب المكاني إذ أصل أشياء شيآء فاستثقلوا همزتين بينهما ألف فقدموا الأولى التي هي اللام فصار أشياء بوزن لفعاء وهذا هو الصحيح من خلاف فيها. قوله: (فذكر عدده الخ) يحتمل أن الكاف مخففة من الذكر والمعنى فذكر عدده على الوجه الذي يفعل به مع المنوب عنه، ويحتمل أنها مشددة من التذكير ضد التأنيث فيكون مراده بتذكير العدد هنا جعله دالاً بثبوت التاء فيه على أن المعدود مذكر. قوله: (لا يعتبر أيضاً الخ) أي كما لا يعتبر لفظ المفرد في اسمي

وخمس الهندات. **الخامس**: إذا كان في المعدود لغتان: التذكير والتأنيث كالحال جاز الحذف والإثبات تقول: ثلاث أحوال وثلاثة أحوال اهـ (والمُميِّزَ اجْرُرِ. جَمعاً بلفْظِ قِلَّةٍ في الأكثَرِ) أي مميز الثلاثة وأخواتها لا يكون إلا مجروراً، فإن كان اسم جنس أو اسم جمع جر بمن نحو: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾ [البقرة: ٧٠] ومررت بثلاثة من الرهط. وقد يجر بإضافة العدد نحو: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨] وفي الحديث: «**ليس فيما دون خمس ذود صدقة**». وقوله: ثلاثة أنفس وثلاث ذود، والصحيح قصره على السماع. وإن كان غيرهما فبإضافة العدد إليه، وحقه حينئذ أن يكون جمعاً مكسراً من أبنية القلة نحو: ثلاثة أعبد وثلاث آم. وقد يتخلف كل واحد من هذه الثلاثة فيضاف للمفرد وذلك إن كان مائة نحو: ثلاثمائة وسبعمائة، وشذ في الضرورة قوله:

الجنس والجمع، وقوله لفظ المفرد أي بل يعتبر معناه. قوله: (وخمس الهندات) فقد اعتبرت معنى المفرد لا لفظه الذي هو مذكر، وأما قول البعض تبعاً لشيخنا قد يقال هذا فيه مراعاة اللفظ والمعنى معاً فممنوع.

قوله: (والمميز اجرر) أي إن لم يكن موصوفاً ولا صفة فالأول نحو: أثواب خمسة، والثاني نحو: خمسة أثواب، والأحسن في الثاني أن يكون عطف بيان لجموده ولم يكن العدد مضافاً إلى مستحقه نحو خمسة زيد لأنه قد عرفها وميزها فلا تحتاج إلى تمييز ولم يرد بها حقائقها نحو ثلاثة نصف ستة، ووجه الجر بأنه لما كثر استعماله آثروا جر المميز بالإضافة للتخفيف لأنها تسقط التنوين، وكونه جمعاً للمطابقة بين العدد والمعدود وكونه للقلة للمطابقة أيضاً لقلة المعدود، يس بحذف يسير، وقوله والأحسن في الثاني أن يكون عطف بيان لعله لم يوجب كونه عطف بيان لإمكان تأويل أثواب بمشتق كأن يقال مسماة بأثواب وقوله لأنه قد عرفها أي لأنه لا يقال خمسة زيد إلا لمن عرف زيداً لو خمسته كما سيأتي عن الدماميني. قوله: (فإن كان اسم جنس الخ) صنيعه يقتضي دخول هذا في المتن وفيه نظر لأنه وإن أمكن حمل الجمع على مفهم الجمع ليشمل ذلك لكن قوله بلفظ قلة لا يناسب إلا الجمع. سم. قوله: (من الرهط) هو من الثلاثة إلى العشرة وليس له واحد من لفظه. زكريا. قوله: (مكسراً) لأن ألفاظ العدد أقرب إلى جمع التكسير لفظاً فتحصل المطابقة لفظاً. قوله: (من أبنية القلة) التي هي أفعلة وأفعل وأفعال وفعلة وأما جمعا التصحيح فحكمهما حكم جمع القلة إلا في هذا الموضع فلا يميز بهما العدد، قاله الفارضي وغيره.

قوله: (وثلاث آم) بمد الهمزة وتخفيف الميم مكسورة جمع أمة على وزن أفعل وأصله أأمي قلبت الهمزة ألفاً ثم ضمة الميم كسرة ثم أعل اعلال قاض هذا هو الصواب وأخطأ من ضبطه بتشديد الميم. قوله: (إن كان) أي المميز مائة لأن المائة جمع في المعنى، تصريح.

٨٨٤ ـ ثَـلاثُ مِـئِـيـنِ لِـلـمـلُـوكِ وَفَـى بِـهـا

ويضاف لجمع التصحيح في ثلاث مسائل: **إحداهما**: أن يهمل تكسير الكلمة نحو: سبع سموات، وخمس صلوات، وسبع بقرات. **والثانية**: أن يجاور ما أهمل تكسيره نحو: سنبلات فإنه في التنزيل مجاور لسبع بقرات. **والثالثة**: أن يقل استعمال غيره نحو ثلاث سعادات فيجوز لقلة سعائد، ويجوز ثلاث سعائد أيضاً، بل المختار في هاتين الأخيرتين التصحيح، ويتعين في الأولى لإهمال غيره، فإن كثر استعمال غيره ولم يجاور ما أهمل تكسيره لم يصنف إليه إلا قليلاً نحو: ثلاثة أحمدين وثلاث زينبات. والإضافة إلى الصفة منه ضعيفة نحو ثلاثة صالحين فالأحسن الاتباع على النعت ثم النصب على الحال. ويضاف لبناء الكثرة في مسألتين: **إحداهما**: أن يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار وأربعة رجال وخمسة دراهم. **والثانية**: أن يكون له بناء قلة ولكنه شذ قياساً أو سماعاً فينزل لذلك منزلة المعدوم. فالأول نحو: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فإن جمع قرء ـ بالفتح ـ على أقراء شاذ. ....

قوله: (ثلاث مئين للملوك وفى بها) تمامه:

ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم

فثلاث مبتدأ وجملة وفى بها ردائي خبر وأراد بالرداء السيف وقيل هو على حقيقته لأنه يفخر بذلك حيث رهن رداءه بالديات الثلاث، وذلك أن ثلاثة من الملوك قتلوا في المعركة وكانت دياتهم ثلاثمائة بعير فرهن رداءه بالديات الثلاث، وقوله وجلت بالتشديد بمعنى جلت بالتخفيف وفاعله ضمير ردائي وأراد بوجوه الأهاتم أعيانهم والأهاتم جمع أهتم وهم بنو سنان الأهتم سمي بذلك لانكسار ثنيته، كذا في العيني، ومئين بكسر الميم أفصح من ضمها.

قوله: (نحو سنبلات) فلم يقل سبع سنابل لمجاورته لسبع بقرات. قوله: (بل المختار الخ) إضراب انتقالي عن قوله فيجوز لقلة سعائد. قوله: (نحو ثلاثة أحمدين وثلاث زينبات) أي فالكثير ثلاثة أحامد وثلاث زيانب. قوله: (ولكنه شذ قياساً) بأن خالف القواعد أو سماعاً بأن ندر استعماله في لسان العرب. قوله: (فإن جمع قرء بالفتح الخ) يرد عليه أمران: الأول ما في المرادي من أن

---

٨٨٤ ـ تمامه:

رِدَائِـي وجَـلَّـتْ عَـنْ وُجُـوهِ الأَهَـاتِـمِ

قاله الفرزدق. من الطويل. والشاهد: في ثلاث مئين حيث جمع المائة مع أنها تمييز الثلاث وهو شاذ. وهو مبتدأ. وقوله: وفى بها ردائي جملة خبره. وأراد بالرداء السيف، وقيل هو على حقيقته لأنه يفتخر بذلك حيث رهن رداءه بالديات الثلاث: وذلك أن ثلاثة من الملوك قتلوا في المعركة ـ وكانت دياتهم ثلاثمائة بعير ـ فرهن رداءه بالديات الثلاث، قوله وجلت بالتشديد ومعناه جلت بالتخفيف، وفاعله الرداء. وأراد من وجوه الأهاتم أعيانهم. وأراد بالأهاتم: بني الأهتم سنان بن الأهتم ـ سمي بذلك لأنه كسرت ثنيته يوم الكلام. والهتم: كسر الثنايا من أصلها.

والثاني نحو: ثلاثة شسوع فإن أشساعاً قليل الاستعمال (**ومِائَةَ والألْفَ لِلفردِ أَضِفْ**) نحو: عندي مائة درهم ومائتا ثوب وثلاثمائة دينار وألف عبد وألفا أمة وثلاثة آلاف فرس. (**ومِائَةٌ بالجَمعِ نَزْراً قَدْ رُدِفْ**) في قراءة حمزة والكسائي ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةِ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥].

تنبيه: شذ تمييز المائة بمفرد منصوب كقوله:

بعضهم ذكر أنه جمع قرء بضم القاف فلا يكون شاذاً. الثاني: أن لقرء بالفتح بناء قلة مطرداً وهو أقرؤ فإن أفعلا مطرد في فعل بفتح الفاء وسكون العين إذا كان صحيحها كما هنا، وعبارة ابن الناظم: وإن لم يهمل يعني جمع القلة لمفرد المميز جيء به يعني بالمميز جمع قلة في الغالب نحو: ثلاثة أجبل وخمس آكم، وقد يجاء به جمع كثرة كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] مع مجيء الأقراء اهـ. قوله: (**ثلاثة شسوع**) بمعجمة فمهملة جمع شسع بكسر أوله وسكون ثانيه أحد سيور النعل تصريح. قوله: (**ومائة والألف**) أي هذين الجنسين الشاملين لمفردهما ومثناهما وجمعهما كما يؤخذ من تعداد الأمثلة سواء كان الجمع بصيغة الجمع نحو مئتي رجل وثلاثة آلاف رجل أو بإضافة ثلاثة فما فوق إليه نحو: ثلاثمائة رجل وأحد عشر ألف رجل، ولك أن تجعل هذين من المفرد اعتباراً بلفظ مائة ولفظ ألف.

فائدة: قال في التسهيل: واختص الألف بالتمييز به مطلقاً ولا يميز بالمائة إلا ثلاث وإحدى عشرة وأخواتهما اهـ نحو: مائة ألف وأحد عشر ألفاً وعشرون ألفاً وأحد وعشرون ألفاً وثلاثمائة وخمسمائة وإحدى عشرة مائة وخمس عشرة مائة.

قوله: (**والألف**) أل من الحكاية لا من المحكي إذ لا يجوز الألف رجل مثلاً، قال الفارضي: وأما دخول أل على المضاف في قوله أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، فلما قدم جاء بالألف دينار فقيل زائدة وقيل تقديره بالألف ألف دينار فحذف ألف وهو بدل من الألف. قوله: (**للفرد أضف**) لأن المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الإضافة والإفراد لأنها مشتملة عليهما فأخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الإفراد والألف عوض عن عشر مائة وهي تميز بمفرد مخفوض فعوملت الألف معاملة ما عوضت منه اهـ تصريح، وقوله: فأخذت الخ وجهه أن هذا أخف ولو عكس لحصل الثقل بالجمع والتنوين اهـ سم. وقال الدماميني: أما كونه مفرداً مع أن القياس جمعه كما جمعوه في ثلاثة دراهم للعلة المتقدمة ولأنه عدد في معناه كثرة فكرهوا جمع مميزه لئلا ينضم الثقل اللفظي إلى الثقل المعنوي.

قوله: (في قراءة حمزة والكسائي ثلاثمائة سنين) بإضافة مائة إلى سنين ووجه ذلك تشبيه المائة بالعشرة إذ هي تعشير للعشرات كما أن العشرة تعشير للآحاد، وقيل من وضع الجمع موضع المفرد، وقرأ الباقون بتنوين مائة على جعل سنين بدلاً أو عطف بيان لا تمييزاً لئلا يلزم الشذوذ من وجهين جمع تمييز المائة ونصبه، قاله الدماميني. وقال في التصريح: لأنه يقتضي أنهم أقل ما لبثوا تسعمائة

٨٨٥ - إِذَا عَاشَ الفَتَى مِائَتَيْنِ عَاماً

فلا يقاس عليه، وأجاز ابن كيسان المائة درهماً والألف ديناراً. **(وأحَدَ اذكُرْ وصِلْنْهُ بِعَشَرْ)** مجرداً من التاء **(مُركَّباً)** لهما **(قاصِدَ مَعدودٍ ذَكَرْ)** نحو: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤] وهمزة أحد مبدلة من واو وقد قيل: وحد عشر على الأصل وهو قليل. وقد يقال واحد عشر على أصل

قاله الموضح في الحواشي اهـ. وسبقه إلى هذا أبو إسحاق الزجاج، قال ابن الحاجب: ووجهه أن مميز المائة واحد من المائة فإذا كان كذلك وقلت سنين فيكون سنين واحدة من المائة وهي ثلاثمائة وأقل السنين ثلاثة فيجب أن تكون تسعمائة، وهذا وارد أيضاً على قراءة حمزة والكسائي إذ سنين عندهما تمييز لا غير وإن كان مجروراً، ثم أجاب ابن الحاجب بأن ما ذكر إنما يلزم إذا كان التمييز مفرداً، أما إذا كان جمعاً كما هو الأصل لما مر فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعاً في نحو ثلاثة أثواب، ويمكن أن يجاب أيضاً بأن المحل لما كان للمفرد لكونه المقيس فيه كان الجمع الحالّ في ذلك المحل في حكم المفرد بأن يراد منه الجنس المتيقن تحققه في واحد فلا يلزم أن يكون أقل السنين ثلاثة حتى يرد المحذور فتأمل.

قوله: **(إذا عاش الفتى مائتين عاماً)** تمامه:

فـقـد ذهـب الـلـذاذة والـفـتـاء

قوله: **(وأحد اذكر الخ)** لما تكلم على العدد المضاف شرع في المركب فقال: وأحد اذكر الخ. قوله: (مركباً) بكسر الكاف أي حال كونك مركباً، ويجوز أن يكون بفتح الكاف حالاً من عشر أي مركباً معه أي مع أحد اهـ سندوبي، وإلى الأول جنح الشارح لكونه أنسب بما بعده. قوله: **(وهمزة أحد الخ)** كذا همزة إحدى إلا أن الأول شاذ لازم غالباً والثاني مطرد على الأصح كاشاح واكاف، ولهذا نبهوا على الأصل في أحد فقالوا وحد ولم ينبهوا عليه في إحدى اهـ تصريح. وألف إحدى للتأنيث عند الأكثرين وقيل للإلحاق وزال التنوين في إحدى عشر للتركيب فتقول في العطف: إحدى وعشرين بالتنوين نقله ابن هشام، وفي الفارضي عن ابن بابشاذ أن أحد المنقلبة همزتها عن واو والمستعملة في العدد هي التي في نحو قولك كل أحد في الدار وجمعها آحاد. وأما التي تستعمل بعد النفي نحو: ما جاءني من أحد فهمزتها أصلية غير مبدلة ولا تجمع ولا تستعمل في العدد ولا في المثبت.

---

٨٨٥ - تمامه:

فَـقَـدْ ذَهَـبَ الـلَّـذَاذَةُ والـفَـتَـاءُ

قاله الربيع بن ضبع الفزاري أحد المعمرين، من قصيدة من الوافر. والشاهد في مائتين عاماً، والقياس فيه إضافة المائتين إلى العام، وهذا شاذ لا يقاس عليه. والفتاء - بالمد - من فتىء بالكسر يفتأ. ويروى: فقد ذهب المسرة والفتاء. والفاء في فقد: جواب للشرط.

العدد. (وقُلْ لَدَى التأنيثِ إحْدى عَشَرَهْ)امرأة بإثبات التاء وقد يقال واحدة عشرة. (والشِّينُ فيها عن تَمِيمٍ كَسَرَهْ)أي مع المؤنث فيقولون إحدى عشرة واثنتا عشرة بكسر الشين، وبعضهم يفتحها وهو الأصل، إلا أن الأفصح التسكين وهو لغة الحجاز. وأما في التذكير فالشين مفتوحة، وقد تسكن عين عشر فيقال: أحد عشر وكذلك أخواته لتوالي الحركات، وبها قرأ أبو جعفر، وقرأ هبيرة ـ صاحب حفص ـ ﴿اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦] وفيها جمع بين ساكنين (وَ)أما (مَعَ غَيْرِ أحدٍ وإحْدَى ما مَعْهُما فَعَلْتَ)في العشرة من التجريد من التاء مع المذكر وإثباتها مع المؤنث (فَافعَلْ قصْدَا)والحاصل أن للعشرة في التركيب عكس ما لها قبله فتحذف التاء في التذكير وتثبت في التأنيث (ولِثلاثةٍ وتَسْعةٍ ومَا بَيْنَهُمَا إنْ رُكِّبا مَا قُدِّما)أي في الإفراد وهو ثبوت التاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث (وأَوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتَيْ وَعَشَرا إثْنَيْ إذا أُنْثى تَشَا أو ذَكَرَا)فتقول: جاءتني اثنتا عشرة امرأة واثنا عشر رجلاً ....

قوله: (إحدى عشرة)ولا تستعمل إحدى إلا مركبة أو معطوفاً عليها أو مضافة نحو: إنها لإحدى الكبر. زكريا. قوله: (وقد تسكن عين عشر)أي في المذكر كما صرح به في بعض النسخ قال الدماميني: فإن قيل كيف جاز تسكين فاء الاسم؟ قلنا: إذا جاز تسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء فهذا أجدر. قوله: (لتوالي الحركات)ولإفادة المبالغة في الامتزاج، دماميني: قوله: (وأما مع غير أحد وإحدى)أي من اثنين واثنتين إلى تسعة وتسع، قدر الشارح أما لأجل الفاء في قوله فافعل ويحتمل أن الفاء زائدة قال سم: بين المصنف بهذا أي بقوله ومع غير أحد وإحدى الخ حكم العشرة إذا ركبت مع التسعة فما دونها ثم بين بقوله الآتي: ولثلاثة وتسعة الخ حكم التسعة وما تحتها إذا ركبت معها العشرة. قوله: (قصدا)قال شيخنا والبعض حال بمعنى مقتصداً أي عادلاً وهو غير متعين لجواز أن يكون مفعولاً مطلقاً على حذف مضاف أي فعل قصد أي اقتصاد بل هذا أولى لما مر غير مرة أن مجيء المصدر حالاً وإن كثر سماعي.

قوله: (فتحذف التاء في التذكير)كراهة اجتماع علامتي تأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة فلا يقال ثلاثة عشرة. قوله: (إن ركبا)أي مع العشرة. قوله: (وأول عشرة الخ)اعترض الفارضي وغيره هذا البيت بأنه قد علم من قوله: ومع غير أحد وإحدى إلى آخر البيت فانه علم منه كون اثني له عشر واثنتي له عشرة وقد يقال: إنما صرح به دفعاً لتوهم أن اثنين في حال تركيبه مع العقد كثلاث فما فوق في هذه الحالة يجرد من التاء عند التأنيث وتلحقه عند التذكير. قال الدماميني في إحدى عشرة واثنتي عشرة سؤال مشهور حاصله لزوم الجمع بين علامتي تأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة وجوابه أن ألف التأنيث بمنزلة ما هو من نفس الكلمة ولذا لم تسقط في جمعي التصحيح والتكسير بخلاف التاء إذ قالوا حبلى وحبليات وحبالى وجفنة وجفنات وجفان، وأما اثنتان فبني على التاء إذ لا واحد له من لفظه فكانت كالأصل. قوله: (إذا أنثى الخ)لف ونشر مرتب. قوله: (تشا)مضارع شاء قصره

(وَاليَا لِغَيْرِ الرَّفع) وهو النصب والجر (وارفعْ بالألِف) كما رأيت، وأما الجزء الثاني فإنه مبني على الفتح مطلقاً. (والفتحُ في جُزأى سِواهما) أي سوى اثنتي عشرة واثني عشر (أُلِفْ) أما العجز فعلة بنائه تضمنه معنى حرف العطف، وأما الصدر فعلة بنائه وقوع العجز منه موقع تاء التأنيث في لزوم الفتح، ....

للضرورة. وقال المكودي: ويجوز أن يكون حذف الهمزة من تشا لاجتماعها مع همزة أو. خالد قوله: (والياء) أي في اثنين واثنتين. قوله: (مطلقاً) أي في الأحوال الثلاثة.

قوله: (أما العجز) أي عجز العدد المركب سواء كان اثني عشر واثنتي عشرة أو غيرهما. قوله: (تضمنه معنى حرف العطف) أي الواو إذ الأصل قبل التركيب أعطيتك خمسة وعشرة مثلاً فحذفت الواو وركب العددان اختصاراً ودفعاً لما يتبادر من العطف من أن الإعطاء دفعتان. قاله الدماميني، فإن ظهر العاطف مع التركيب والبناء لفقد المقتضى كقوله:

كـأنّ بـهـا الـبـدر ابـن عـشـر وأربـع

وانظر إذا ميز كيف يكون التمييز حينئذ، وزعم أبو حيان أنه أي العاطف لا يظهر إلا مع تقدم العقد كالبيت المذكور وليس كذلك فقد أنشد ابن الشجري:

وقـمـر بـدا ابـن خـمـس وعـشـر

اهـ. وقوله: وانظر الخ الذي يظهر أن التمييز حينئذ جمع مجرور كتمييز ثلاثة إلى عشرة وللبعض اعتراض على هذه العلة لا معنى له فانظره إن أردت التعجب.

قوله: (وأما الصدر الخ) عبارة الفارضي بنى الصدر لأنه كجزء الكلمة. قوله: (فعلة بنائه وقوع العجز منه) أي من الصدر والجار والمجرور متعلق بوقوع. وقوله موقع تاء التأنيث في لزوم الفتح أي فتح ما قبلها وعندي في هذا التعليل نظر من وجوه: **الأول**: أنه كان المناسب أن يقول فعلة بنائه وقوعه موقع ما قبل تاء التأنيث في لزوم الفتح كما لا يخفى على الفطن. **الثاني**: أن بناءه بمعنى لزومه الفتح فيؤول التعليل إلى تعليل الشيء بنفسه لأنه جعل علة لزوم الفتح المشابهة بما قبل تاء التأنيث وعلة المشابهة لزوم الفتح لأن وجه المشابهة علة لها وعلة العلة علة. **الثالث**: أنه لو كان الوقوع موقع ما قبل تاء التأنيث يقتضي البناء للزم بناء صدر المركب المزجي مع أن فتحة صدره فتحة بنية لا فتحة بناء كما سلف تحقيقه في محله إلا أن يجاب عن هذا بأن في تعبيرهم ببناء صدر المركب العددي مسامحة لأن فتحته وإن كانت فتحة بنية تشبه فتحة البناء في اللزوم وفيه بعد لا يخفى، وذكر يس اعتراضين آخرين حاصل الأول أن سبب البناء منحصر في شبه الحرف فلا يصح تعليله بما ذكر وأجاب عنه بأن المنحصر في شبه الحرف سبب البناء الأصلي اللازم للكلمة والبناء هنا عارض للكلمتين بالتركيب مفارق بمفارقته، وحاصل الثاني أن آخر الصدر صار وسطاً والوسط ليس محلاً للإعراب ولا للبناء ولم يجب عن هذا ويمكن الجواب عنه بما أجبنا به عن اعتراضنا

ولذلك أعرب صدر اثني عشر واثنتي عشرة لوقوع العجز منهما موقع النون، وما قبل النون محل إعراب لا محل بناء، ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يضافا بخلاف غيرهما فيقال: أحد عشرك ولا يقال اثنا عشرك.

تنبيهان: **الأول**: قد فهم من كلامه أنه لا يجوز تركيب النيف مع العشرين وبابه بل يتعين العطف فتقول: خمسة وعشرون، ولا يجوز خمسة عشرين. ولعله للالباس في نحو رأيت خمسة عشرين رجلاً فإنه يحتمل خمسة لعشرين رجلاً وقيل غير ذلك. **الثاني**: أجاز الكوفيون إضافة صدر المركب إلى عجزه فيقولون: هذه خمسة عشر واستحسنوا ذلك إذا أضيف نحو خمسة عشرك.

(ومَيِّز العِشرين) وبابه (لِلتِّسْعينَا بواحِدِ) منكر منصوب (كأرْبَعينَ حِيناً) وخمسين شهراً

الثالث فتأمل، قال يس: وإنما بني على حركة لأن له حالة إعراب وكانت الحركة فتحة لأن هذا الاسم طال بالتركيب فأوثر بأخف الحركات.

قوله: (ولذلك) أي لكون علة البناء الوقوع المذكور أعرب صدر الخ أي لأن العلة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً وهي معدومة في اثني عشر واثنتي عشرة فينعدم بناء الصدر وما ذكره من إعراب صدرهما هو الصحيح والقول ببنائه مردود باختلافه باختلاف العوامل وذلك علامة إعرابه. قوله: (لوقوع العجز الخ) اعترضه شيخنا وتبعه البعض بأنه علل قوله أعرب بقوله لذلك فلا يصح تعليله ثانياً بقوله لوقوع العجز الخ من غير عطف ويمكن دفعه بجعله بدل اشتمال من قوله لذلك لإشعار علية الوقوع موقع التاء للبناء بعلية الوقوع موقع النون للإعراب فتأمل. قوله: (قد فهم من كلامه) يعني قوله: وصلنه بعشر حيث اقتصر على عشر والاقتصار على الشيء في مقام البيان يقتضي الحصر. قوله: (النيف) بفتح النون وتشديد الياء المكسورة وقد تخفف كهين وأصله نيوف من ناف ينوف إذا زاد وهو من واحد إلى تسعة بإدخال المبدأ والغاية أفاده في التصريح. قوله: (فإنه يحتمل الخ) هذا إنما ينتج الإجمال لا الإلباس. قوله: (إضافة صدر المركب إلى عجزه) فيكون الصدر على حسب العامل والعجز مجرور لا غير ومنه قول الشاعر:

كلف من عنائه وشقوته بنت ثمان عشرة من حجته

بجر عشرة منوناً، فارضي. قوله: (واستحسنوا ذلك إذا أضيف) أي المركب ولا يخفى أن المضاف في الحقيقة إنما هو عجز المركب فالصدر مضاف إلى العجز والعجز مضاف إلى كاف المخاطب ففي عبارته مسامحة. قوله: (وميز العشرين للتسعينا. بواحد) أجاز الفراء جمع تمييز باب عشرين كما في الفارضي. وأجاز المصنف في شرح التسهيل عندي عشرون دراهم لعشرين رجلاً عند قصد أن لكل واحد منهم عشرين كما في السيوطي. قوله: (بواحد منكر منصوب) إنما كان مفرداً نكرة لأنه ذكر لبيان حقيقة المعدود وهو يحصل بالمفرد النكرة التي هي الأصل ومنصوباً لتعذر

ويقدم النيف بحالتيه أي: بثبوت التاء في التذكير وسقوطها في التأنيث ثم يذكر العقد معطوفاً على النيف فيقال في المذكر: ثلاثة وعشرون رجلاً وفي المؤنث تسع وتسعون نعجة (ومَيِّزوا مُركّباً بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ عِشْرُونَ) وبابه، أي بمفرد منكر منصوب (فَسَوِّيَنْهُمَا) نحو: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، واثنتي عشرة عيناً. وأما: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠] فأسباطا بدل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف أي اثنتي عشرة فرقة، ولو كان أسباطاً تمييزاً لذكر العددان وأفرد التمييز لأن السبط مذكر. وزعم الناظم أنه تمييز وأن ذكر أمماً رجح حكم التأنيث.

تنبيهات: **الأول**: يجوز في نعت هذا التمييز منهما مراعاة اللفظ نحو: عندي أحد عشر درهماً ظاهرياً وعشرون ديناراً ناصرياً، ومراعاة المعنى فتقول: ظاهرية وناصرية، ومنه قوله:

الإضافة مع النون التي في صورة نون الجمع. قوله: (أي بثبوت التاء في التذكير الخ) محله في غير اثنين واثنتين. قوله: (معطوفاً على النيف) أي بالواو إذا أريد وقوعهما دفعة واحدة وإلا فلا مانع من أن تقول قبضت منه ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين إذا قصد الترتيب مع الفور أو التراخي. دماميني. قوله: (أي بمفرد منكر منصوب) إنما كان مفرداً منكراً لما مر ومنصوباً لامتناع جعل ثلاثة أشياء كالشيء الواحد لو قيل خمسة عشر عبد مثلاً. فارضي.

قوله: (فسوينهما) أي المركب والعشرين وبابه وفائدته دفع توهم أن المثلية قبله غير تامة وقد يقع تمييز المركب بجمع إذا صدق على كل واحد من العدد كقوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠] لأن المراد وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة وكل قبيلة أسباط لا سبط فوضع أسباطاً موضع قبيلة هذا أحد الأوجه في الآية وسيأتي الباقي. قوله: (بدل) أي بدل كل من كل ولا يرد أن المبدل منه في نية الطرح لأنه أغلبي، وقد يخرج القرآن على غير الغالب كما في قراءة التنوين في ثلاثمائة سنين كما مر. قوله: (لذكر العددان) أي بحذف التاء منهما، وقوله لأن السبط مذكر علة لقوله لذكر العددان.

قوله: (وأفرد التمييز) ذهب الفراء إلى جواز جمعه وظاهر الآية يشهد له اهـ تصريح وترك علة قوله وأفرد التمييز وهي كونه تمييز مركب لعلمها من قوله: وميزوا الخ. قوله: (رجح حكم التأنيث) هذا توجيه للتأنيث وبقي توجيه الجمع من أن القياس الإفراد كما مر سم. قوله: (في نعت هذا التمييز منهما) أي من المركب وعشرين وبابه وقضيته أن تمييز غيرهما لا يجوز في نعته مراعاة المعنى، فقول شيخ الإسلام زكريا في تحريره وهي أي الأوسق الخمسة التي هي نصاب زكاة النابت ألف وستمائة رطل بغدادية يكون بغدادية فيه مرفوعاً نعتاً لألف وستمائة، وانظر هل مثل النعت بقية التوابع وعلى كونها مثل النعت يجوز أن يكون أسباطاً في الآية بدلاً من التمييز المحذوف وهو فرقة على مراعاة المعنى فتدبر. قوله: (فيها) أي الركائب والخافية بالخاء المعجمة واحدة الخوافي وهي ما دون الريشات العشر من مقدم الجناح والأسحم بالحاء المهملة الأسود

٨٨٦ ـ فِيها اثنتَانِ وأربعُونَ حَلُوبةً سُوداً كَخَافيةِ الغرابِ الأسْحَمِ

الثاني: قد يضاف العدد إلى مستحق المعدود فيستغنى عن التميز نحو: هذه عشر وزيد، ويفعل ذلك بجميع الأعداد المركبة إلا اثني عشر فيقال: أحد عشرك وثلاثة عشرك، ولا يقال اثني عشرك لأن عشر من اثني عشر بمنزلة نون الاثنين كما مر فلا تجامع الإضافة، ولا يقال: اثناك لئلا يلتبس بإضافة اثنين بلا تركيب.

الثالث: حكم العدد المميز بشيئين في التركيب لمذكرهما مطلقاً إن وجد العقل نحو: عندي خمسة عشر عبداً وجارية وخمسة عشر جارية وعبداً، وإن فقد فللسابق بشرط الاتصال نحو: عندي خمسة عشر جملاً وناقة وخمس عشرة ناقة وجملاً وللمؤنث إن فصلا نحو: عندي ست عشرة ما بين ناقة وجمل أو ما بين جمل وناقة، وفي الإضافة لسابقهما مطلقاً نحو: عندي

عيني. قوله: (فيستغنى عن التمييز) لأنك إذا قلت عشروك فقد خاطبت من يعرف العشرين المنسوبة إليه ولا تقول عشرو زيد إلا لمن يعرف زيداً وعشريه، كما أنك لا تقول غلام زيد إلا لمن يعرف الغلام وزيداً، دماميني.

قوله: (الأعداد المركبة) وكذا غير المركبة كمائة زيد. قوله: (إلا اثني عشر) أي واثنتي عشرة. قوله: (ولا يقال اثناك) ما لم يكن اثنا عشر علماً وإلا جاز أن تضيفه بحذف عشر إذا قصد تنكير العلم لفقد العلة كما في الفارضي. قوله: (لئلا يلتبس الخ) صريح في جواز أن يقال اثناك في قصد إضافة اثنين بلا تركيب إسقاطي. قوله: (لمذكرهما مطلقاً) أي سبق المذكر أو لا وقع الفصل ببين أو لا. قوله: (إن وجد العقل) أي في الشيئين أو أحدهما وظاهره ترجيح المذكر إذا كان العاقل مؤنثاً والقياس يقتضي تغليب العاقل فتقول أربع عشرة جملاً وأمة لأن وصف الأنوثة مع العقل أرجح من وصف الذكورة مع عدم العقل أفاده الدماميني. قوله: (فللسابق) أي مذكراً أو مؤنثاً. وقوله بشرط الاتصال أي اتصال التمييز بالعدد. قوله: (وللمؤنث إن فصلاً) أي فصل بين العدد والتمييز ببين لأنها تقتضي التساوي في الحكم فكأن الأسبقية منتفية فرجح ما مراعاته كمراعاة الشيئين وذلك أن مذكر ما لا يعقل في استعمالهم كالمؤنث حتى إنه قد يعود عليه ضميره فإذا جعلنا الحكم للمؤنث كنا كأنا اعتبرناهما بخلاف ما إذا جعل للمذكر، كذا في الدماميني.

قوله: (لسابقهما مطلقاً) أي عاقلاً كان المضاف إليه أو لا، مذكراً أو لا، وإنما كان كذلك لأن

---

٨٨٦ ـ قاله عنترة العبسي من قصيدته المشهورة. من الكامل. فيها أي في الركائب. اثنتان: مبتدأ، وفيها خبره. وحلوبة تمييز. والشاهد في: سودا فإنه نعت لحلوبة. وروعي فيها اللفظ، ويجوز في هذا الباب رعاية اللفظ والمعنى يقول: عندي عشرون درهماً وازناً، على اللفظ، وعشرون درهماً وازنة ـ على المعنى. والخافية ـ بالخاء المعجمة ـ واحدة الخوافي، وهي ما دون الريشات العشر من مقدم الجناح. والأسحم ـ بالحاء المهملة ـ الأسود.

ثمانية أعبد وآم، وثمان آم وأعبد. ولا يضاف عدد أقل من ستة إلى مميزين مذكر ومؤنث لأن كلاً من المميزين جمع، وأقل الجمع ثلاثة. **الرابع**: لا يجوز فصل هذا التمييز. وأما قوله:

٨٨٧ ـ عَلَى أَنَّني بَعْدَ ما قَدْ مَضَى ثَلاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلاَ

فضرورة. (وإنْ أُضيفَ عَدَدٌ مركَّبٌ يَبقَ البِنَا) في الجزءين على حاله نحو: أحد عشرك مع أحد عشر زيد بفتح الجزأين. هذا هو الأكثر لأن البناء يبقى مع الألف واللام بالإجماع فكذا مع الإضافة. والثاني أن يعرب عجزه مع بقاء التركيب كبعلبك، حكاه سيبويه عن بعض العرب، نحو: أحد عشرك مع أحد عشر زيد، وإليه أشار بقوله: (وعَجُزٌ قد يُعرَبُ) واستحسنه الأخفش، واختاره ابن عصفور وزعم أنه الأفصح، ووجه ذلك بأن الإضافة ترد الأشياء إلى أصلها في الاعراب، ومنع في التسهيل القياس عليه. ....

المتضايفين كالشيء الواحد، فلا ينبغي أن يختلف حالهما. فإن قيل: المعطوف على المضاف إليه مضاف إليه قلنا نعم لكن المعطوف مضاف إليه بواسطة والأول مضاف إليه بالمباشرة فكان أولى بالاعتبار، وقد أهمل الشارح ذكر العدد المعطوف والقياس يقتضي أنه كالعدد المركب فتقول عندي أحد وعشرون عبداً وأمة بتغليب المذكر وأحد وعشرون جملاً وناقة بتغليب السابق وإحدى وعشرون بين جمل وناقة بتغليب المؤنث، دماميني.

قوله: (وآم) تقدم الكلام عليه. قوله: (وإن أضيف عدد مركب) أي غير اثني عشر واثنتي عشرة لما مر من أنهما لا يضافان ويستغنى العدد المركب إذا أضيف عن التمييز كما سبق. قوله: (والثاني الخ) مقابل قوله هذا هو الأكثر. قوله: (كبعلبك) أي في بقاء التركيب مع إعراب العجز وإن كان بعلبك غير منصرف لوجود العلتين بخلاف أحد عشر لأنه ليس بعلم. قوله: (نحو أحد عشرك مع أحد عشر زيد) بفتح دال أحد في المثالين ورفع راء عشر الأول وجر راء الثاني. قوله: (وعجز) مبتدأ والمسوغ قصد التفصيل، فارضي. قوله: (ترد الأشياء إلى أصلها في الإعراب) لا يقال: هذا يقتضي إعراب الجزء الأول أيضاً لأنا نقول: المضاف مجموع الجزءين لا الأول فقط ولا الثاني فقط لكن لما كان آخر الثاني آخر المجموع المضاف ظهر فيه الإعراب.

قوله: (ومنع في التسهيل القياس عليه) قال بعضهم: هي لغة ضعيفة عند سيبويه وإذا ثبت

---

٨٨٧ ـ بعده:

يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ ٱلْعَجُولِ وَنَوْحُ ٱلْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلا

قالهما العباس بن مرداس السلمي من المتقارب. وعلى يتعلق بما قبله من البيت. والشاهد في ثلاثون للهجر حولاً حيث فصل بين ثلاثون وبين مميزه ـ وهو حولا ـ بالجار والمجرور للضرورة. والعجول الناقة التي يذبح ولدها أو مات أو وهب. الهديل: الحمام الوحشي كالقماري والدباسي. وقيل الحمام الذكر وهو الأظهر.

وقال في شرحه: لا وجه لاستحسانه لأن المبني قد يضاف نحو: كم رجل عندك ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١] وفيه مذهب ثالث وهو أن يضاف صدره إلى عجزه مزالاً بناؤهما، حكى الفراء أنه سمع من أبي فقعس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي ما فعلت خمسة عشرك، وذكر في التسهيل أنه لا يقاس عليه خلافاً للفراء.

تنبيهات: **الأول**: قال في التسهيل: ولا يجوز بإجماع ثماني عشرة إلا في الشعر، يعني بإضافة الأول إلى الثاني دون إضافة المجموع كقوله:

٨٨٨ ـ كَلِفَ مِنْ عَنائِهِ وشِقْوَتِهِ بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

أي من عامه ذلك. وفي دعواه الإجماع نظر: فإن الكوفيين يجيزون إضافة صدر المركب إلى عجزه مطلقاً كما سبق التنبيه عليه.

الثاني: في ثماني إذا ركب أربع لغات: فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون وفتحها ومنه قوله:

ولَقَدْ شرِبْتُ ثَمَانِياً وثَمانِيَا وثَمانَ عَشْرَةَ واثْنَتينِ وأَرْبَعا

وقد تحذف ياؤها أيضاً في الإفراد ويجعل إعرابها على النون كقوله:

كونه لغة لم يمتنع القياس عليها وإن كانت ضعيفة. مرادي. قوله: (لأن المبني قد يضاف الخ) قد يفرق بين ما بناؤه أصلي فلا يرد إلى الإعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد إليه بأدنى ملابسة، تصريح. قوله: (من أبي فقعس) كذا بخط الشارح ويوجد في بعض النسخ بني وهو تحريف. قوله: (خلافاً للفراء) تقدم قبيل قول المصنف وميز العشرين الخ نقل الشارح قول الفراء عن الكوفيين. قوله: (دون إضافة المجموع) أي إلى شيء آخر وفيه أنه إذا أضيف الأول إلى الثاني ووجدت الإضافة إلى شيء آخر كان المضاف إلى الشيء الآخر الثاني لا المجموع، وإذا أضيف المجموع إلى شيء آخر لم يكن الأول مضافاً إلى الثاني، فتدبر.

قوله: (كلف الخ) يظهر أنه يصح تشديد لام كلف على أنه من التكليف وتخفيفها على أنه من الكلف بالتحريك ومن للتعليل والعناء بفتح العين المهملة التعب والشقوة بالكسر الشقاء. قوله: (مطلقاً) أي سواء كان المجموع مضافاً نحو ثماني عشرك أو لا وفيه ما مر. قوله: (في ثماني) أي الواقعة في عدد المؤنث. قوله: (وسكونها) أي كسكونها في معد يكرب. وقوله مع كسر النون أي دلالة على الياء. وقوله وفتحها أي للتركيب، همع. قوله: (وقد تحذف ياؤها) مصب قد التقليلية.

---

٨٨٨ ـ رجز لم يدر راجزه، وقيل قاله نقيع بن طارق. ومن للتعليل، والعناء: التعب، وبنت ـ بالنصب ـ مفعول ثان لكلف والشاهد في: ثماني عشرة، حيث أضاف صدره إلى عجزه بدون إضافة عشرة إلى شيء آخر، وهذا لا يجوز إلا في الضرورة. وادعى ابن مالك الإجماع فيه، وليست بصحيح: لأنه حكى عن الكوفية جواز ذلك مطلقاً.

لـهـا ثَـنـايـا أَرْبـعٌ حِـسَـانُ وأَرْبـعٌ فـثَـغْـرُهـا ثَـمـانُ

وهو مثل قراءة بعض القرّاء وله الجوارُ المنشآت ـ بضم الراء ـ.

الثالث: قال في شرح الكافية: لبضعة وبضع حكم تسعة وتسع في الإفراد والتركيب وعطف عشرين وأخواته عليه، نحو: لبثت بضعة أعوام وبضع سنين، وعندي بضعة عشر غلاماً وبضع عشرة أمة، وبضعة وعشرون كتاباً، وبضع وعشرون صحيفة، ويراد ببضعة من ثلاثة إلى تسعة، وببضع من ثلاث إلى تسع. انتهى.

قوله: ويجعل إعرابها على النون أي والأكثر أن يجري مجرى المنقوص المصروف فتقول: جاء ثمان ومررت بثمان ورأيت ثمانياً، وقد يقال: رأيت ثماني بلا تنوين لمشابهته جواري لفظاً وهو ظاهر، ومعنى لأنه وإن لم يكن جمعاً لفظاً هو جمع معنى كما أجرى سراويل مجرى سرابيل فكتابة البعض على قول الشارح ويجعل إعرابها على النون ما نصه أي وحينئذ تكون جارية في الإعراب مجرى المنقوص المصروف اهـ غفلة عجيبة.

قوله: (لبضعة وبضع) بكسر الموحدة على المشهور وبعض العرب يفتحها قاله الدماميني، وما ذكره الشارح هو الراجح من أقوال في مسمى البضع والبضعة وعليه لا يطلقان على أقل من ثلاثة ولا أكثر من تسعة وقيل مسماهما أربعة وثمانية وما بينهما وقيل الواحد والعشرة وما بينهما، وقيل أربعة وتسعة وما بينهما وقيل غير ذلك، واختلفوا أيضاً فيما يصاحبه فالجمهور على أنه يصاحب العشرة والعشرين إلى التسعين فلا يصاحب المائة والألف، وقيل لا يصاحب إلا العشرة وهو مردود بنحو قوله ﷺ **«الإيمان بضع وستون شعبة»** وفي رواية **«بضع وسبعون»** ونقل الكرماني أنه يصاحب المائة والألف، هذا وفي بعض النسخ بدل قوله الثالث لبضعة وبضع الخ ما نصه: الثالث قال في شرح الكافية إن بضعة قد يراد به واحد فما فوقه إلى تسعة هذا قول الفراء وأنه يجري مجرى تسعة مطلقاً أي في الإفراد والتركيب وعطف عشرين وأخواته عليه وأن تاءه كتاء تسعة في ثبوت وسقوط نحو: لبثت بصعة أعوام وبضع سنين وعندي بضعة عشر غلاماً وبضع عشرة أمة وبضعة وعشرون كتاباً وبضع وعشرون صحيفة وهذا المراد بقولي:

ومـطـلـقـاً مـجـراه يـجـري حـيـث حـل

والأولى أن يراد ببضعة من ثلاثة إلى تسعة وببضع من ثلاث إلى تسع فيحمل الثابت التاء على الثابتها والساقطها على الساقطها اهـ. قال شيخنا. وهكذا رأيته بخطه على التوضيح اهـ. وقوله: وإن تاءه كتاء تسعة في ثبوت وسقوط بيان لما قبله من جريانه مجرى تسعة. وقوله: فيحمل الثابت التاء الخ أي فيحمل بضعة الثابت التاء على ثلاثة مثلاً الثابت التاء وبضع الساقطها على ثلاث مثلاً الساقطها، وفرق في الهمع بين النيف والبضع بأن النيف من واحد إلى تسعة ويكون للمذكر والمؤنث بلا هاء ولا يذكر إلا مع عقد نحو عشرة ونيف والبضع من ثلاثة إلى تسعة ويكون للمذكر بالهاء وللمؤنث بدونها ولا يجب معه ذكر العقد كما في بضع سنين.

(وَصُغْ مِن اثنينِ فمَا فوقُ) أي فما فوقهما (إلى عَشَرَةٍ) وصفا (كفَاعِلِ) أي على وزن فاعل (مِن فَعَلاَ) كضرب نحو: ثان وثالث ورابع إلى عاشر. وأما واحد فليس بوصف بل اسم وضع على ذلك من أول الأمر (واخْتِمْه في التأنيثِ بالتَّا ومَتى ذَكَّرْتَ) أي صفته لمذكر (فاذْكُرْ فاعلاً بغيرَ تَا) فتقول في التأنيث ثانية إلى عاشرة، وفي التذكير ثان إلى عاشر، كما تفعل باسم الفاعل من نحو: ضارب وضاربة. وإنما نبه على هذا مع وضوحه لئلا يتوهم أنه يسلك به سبيل العدد الذي صيغ منه.

(وإنْ تُرِدْ) بالوصف المذكور (بعْضَ) العدد (الَّذِي مِنه بُنِي تُضِفْ إليه مِثلِ بَعضٍ ....

قوله: (وصغ من اثنين الخ) ظاهر كلام المصنف أن نحو ثان وثالث مصوغ من لفظ العدد سواء كان بمعنى بعض أو بمعنى جاعل العدد الأقل مساوياً لما فوقه وهو مسلم في الذي بمعنى بعض دون الآخر لأنه مصوغ من الثني مصدر ثنيت الرجل والثلاث مصدر ثلثت الرجلين وهكذا كما سيأتي لا من اثنين وثلاثة الخ، وإنما قلنا ظاهر كلام المصنف لأنه يمكن حمل قوله وأن ترد جعل الأقل الخ على معنى وأن ترد بالوصف لا بقيد كونه مشتقاً من لفظ العدد فاعرفه، وقول الشارح وصفاً: ظاهر بالنسبة لما بمعنى جاعل دون ما بمعنى بعض لأن الذي بمعنى بعض اسم جامد كما يؤخذ من كلامه بعد اللهم إلا أن يراد بالوصفية بالنسبة له الوصفية الصورية فتأمل، قال في التصريح: الاشتقاق من أسماء العدد سماعي لأنه من قبيل الاشتقاق من أسماء الأجناس كتربت يداه من التراب واستحجر الطين من الحجر. قوله: (أي فما فوقهما) الأنسب فوقه أي لفظ الاثنين لأن الصوغ من اللفظ. سم. قوله: (إلى عشرة) أتى به بياناً للغاية. قوله: (كفاعل) صفة لموصوف محذوف قدره الشارح هو مفعول صغ أو الكاف بمعنى مثل وهي اسم مفعول به لصغ كما قاله الشاطبي أفاده سم. قوله: (من فعلا) فائدته مع ما قبله بيان أن هذا أي في الجملة وصف لا اسم جامد ولم يكتف بفهم ذلك من ذكر الصوغ لأنه قد يراد به إثبات مجرد المناسبة وبيان مطلق الأخذ. قوله: (وأما واحد) أي وواحدة وهذا مفهوم قوله من اثنين فما فوق.

قوله: (فليس بوصف) تبع فيه التوضيح لكن قال الرضي: والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحداً أي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد أي العدد المنفرد. قوله: (لئلا يتوهم أنه يسلك به الخ) أي في إثبات التاء مع التذكير وحذفها مع التأنيث وكلامه صريح في مخالفة الوصف للعدد الذي صيغ منه في التذكير والتأنيث وهو مسلم في غير ثان وثانية لموافقتهما في ذلك لما صيغا منه. قوله: (وإن ترد بعض الذي الخ) أي وإن ترد بالوصف بعض العدد الذي بني هو منه تضفه أي الوصف إليه أي العدد حالة كون الوصف مثل بعض في معناه أو في إضافته إلى كله، وإلى هذا يرمز كلام الشارح فالصلة جارية على غير من هي له ومفعول تضف محذوف ومثل حال من هذا المفعول، والمراد بالبعض في هذا الباب الواحد لا الأعم وهذه الإضافة غير واجبة إذ يجوز الثاني من الاثنين مثلاً، ومن قال بوجوبها أراد به منع نصب الوصف ما بنى هو منه كما ستعرفه، ومقابل قوله وإن ترد الخ ما

بيِّن) أي كما يضاف البعض إلى كله نحو: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠] ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣] وتقول ثانية اثنتين، وثالثة ثلاث إلى عاشر عشرة وعاشرة عشر. وإنما لم ينصب حينئذ لأنه ليس في معنى ما يعمل ولا مفرعاً عن فعل فالتزمت إضافته، لأن المراد أحد اثنين واحدى اثنتين وأحد عشرة وإحدى عشر، فتضيفه، كما تقول بعض هذه العدة بالإضافة. هذا مذهب الجمهور. وذهب الأخفش وقطرب والكسائي وثعلب إلى أنه يجوز إضافة الأول إلى الثاني ونصبه إياه كما يجوز في ضارب زيد، فيقولون: ثان اثنين وثالث ثلاثة، وفصل بعضهم فقال. يعمل ثان ولا يعمل ثالث وما بعده، وإلى هذا ذهب في التسهيل قال: لأن العرب تقول: ثنيت الرجلين إذا كنت الثاني منهما، فمن قال: ثان اثنين بهذا المعنى عذر لأن له فعلاً، ومن قال: ثالث ثلاثة لم يعذر لأنه لا فعل له، فهذه ثلاثة أقوال.

تنبيه: قال في الكافية:

سيأتي من قوله وإن ترد جعل الأقل الخ وللبعض هنا كلام حقيق بالطرح. قوله: (بين) أي ظاهر البعضية. قوله: (أي كما يضاف البعض إلى كله) فيفيد حينئذ أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة فرابع أربعة معناه بعض جماعة منحصرة في أربعة كما في التوضيح.

قوله: (وإنما لم ينصب حينئذ) أي حين إذ أريد به بعض ما بنى هو منه، وقول شيخنا أي حين إذ أضيف إلى ما اشتق منه وهو كله غير ظاهر. قوله: (لأنه) أي الوصف الذي بمعنى بعض ما بنى هو منه ليس في معنى ما يعمل أي ليس في معنى لفظ يعمل كمصير وجاعل حتى يعمل ولا مفرعاً عن فعل أي ولا مشتقاً من فعل حتى يمكن عمله بل هو مأخوذ من لفظ العدد، ولو اقتصر الشارح على قوله لأنه ليس في معنى ما يعمل لكفاه في تعليل عدم النصب ولكن قصد الشارح تقوية العلة فتدبر.

قوله: (لأن المراد أحد اثنين الخ) أي باعتبار وقوعه في المرتبة الثانية أو الثالثة وهكذا كما يؤخذ من العنوان أعني لفظ ثاني وثالث وهكذا لا مطلقاً حتى يلزم صحة إرادة الواحد الأول من عاشر عشرة وذلك مستبعد جداً، أفاده الجامي. قوله: (ونصبه إياه) أي إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال كما لا يخفى. قوله: (ثان اثنين وثالث ثلاثة) على أن معناه متمم اثنين ومتمم ثلاثة. سيوطي. قوله: (وإلى هذا ذهب في التسهيل الخ) تعقبه أبو حيان فقال ثنيت الرجلين مخالف لنقل النحاة ثم هو ليس نصاً في ثنيت الاثنين حتى يبني عليه جواز ثان اثنين، قال الموضح: وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع في كتاب الأفعال، وإذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين ولا يتوقف فيه إلا ظاهري جامد. تصريح. قوله: (لأنه لا فعل له) أي لا يقال ثلثت الثلاثة إذا كنت الثالث وقد ينافيه قول الجوهري ثلثت القوم أثلثهم بالكسر إذا كنت ثالثهم أو أكملت ثلاثة بنفسك وثلثت الثلاثة بالتخفيف أيضاً. إسفاطي. قوله: (قال في الكافية الخ) غرضه التورك على كلام

وثَعلَبٌ أجَازَ نَحْوَ رابعُ أربَعةٍ ومَا لهُ مُتابِعُ

وقال في شرحها: ولا يجوز تنوينه والنصب به، وأجاز ذلك ثعلب وحده، ولا حجة له في ذلك. هذا كلامهم فعمم المنع. وقد فصل في التسهيل، وخصّ الجواز بثعلب، وقد نقله فيه عن الأخفش، ونقله غيره عن الكسائي وقطرب كما تقدم اهـ(وإنْ تُرِدْ جَعلَ الأقَلِّ مِثلَ مَا فَوْقُ) أي إذا أردت بالوصف المصوغ من العدد أنه يجعل ما هو تحت ما اشتق منه مساوياً له (فحُكْمَ جاعِلٍ لهُ احْكُما) فإن كان بمعنى المضي وجبت إضافته، وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال جازت إضافته وجاز تنوينه وإعماله فتقول: هذا رابع ثلاثةٍ ورابعٌ ثلاثةً: أي هذا مصير الثلاثة أربعة، وتؤنث الوصف مع المؤنث كما سبق، فالوصف المذكور حينئذ اسم فاعل حقيقة لأنك تقول: ثلَثت الرجلين إذا انضممت إليهما فصرتم ثلاثة، وكذلك ربعَت الثلاثة إلى عشَرت

الكافية وشرحها من وجهين: مخالفته لتفصيله في التسهيل بين ثان وغيرها واقتصاره على العزو لثعلب مع أنه منقول عن غيره أيضاً. قوله: (وقد نقله فيه) أي التسهيل. قوله: (مثل ما فوق) أي بدرجة واحدة. قوله: (المصوغ من العدد) هذا لا يوافق قوله الآتي الوصف حينئذ ليس مصوغاً من ألفاظ العدد الخ، ولعله ذكر هذا متابعة لظاهر المتن وذاك أي ما يأتي استدراك عليه سم. قوله: (أنه) أي الوصف بجعل ليس خصوص المضارع مراداً وإلا لم يتأت التفصيل الذي سيذكره بقوله: فإن كان بمعنى المضي الخ.

قوله: (ما هو تحت) أي بدرجة واحدة إذ لا يقال رابع اثنين مع أنه يصدق أنه تحت ما اشتق منه حفيد. وقوله: ما أي العدد الذي هو أي هذا العدد تحت العدد الذي اشتق الوصف منه مساوياً له أي لما اشتق منه، فعلم أن صلة ما الأولى جارية على ما هي له وصلة ما الثانية جارية على غير ما هي له فهي الحقيقة بإبراز الضمير دون صلة ما الأولى بعكس ما فعله الشارح، فاعرف ذلك. قوله: (فحكم جاعل) مصدر نوعي منصوب على المفعولية المطلقة بأحكما، وإنما خص التمثيل بجاعل للتنبيه، على أن معنى اسم فاعل العدد إذا استعمل مع ما تحته معنى جاعل، فإذا قلت رابع ثلاثة فمعناه جاعل الثلاثة ومصيرهم أربعة، أفاده المرادي. قوله: (جازت إضافته الخ) لكنهم قالوا: الإضافة في هذا أكثر من النصب بخلاف سائر أسماء الفاعلين فإن نصب ما بعده على المفعولية وخفضه على الإضافة مستويان أو النصب أكثر. قال الرضي: وإنما قل النصب ههنا لأن الانفعال والتأثر في هذا المفعول غير ظاهر إلا بتأويل وذلك لأن نفس الاثنين لا تصير ثلاثة أصلاً وإن انضم إليها واحد بل يكون المنضم والمنضم إليه معاً ثلاثة، والتأويل أنه أسقط عن المفعول الأوّل بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع اسم الثلاثة فكأنه صار المفعول الأوّل هو المجموع، كذا في الدماميني.

قوله: (وأعماله) أي بالشروط السابقة في باب اسم الفاعل. قوله: (حينئذ) أي حين إذ كان بمعنى جاعل. قوله: (ثلثت الرجلين الخ) بتخفيف ثاني ثلثت وربعت وعشرت كما سيذكره الشارح

التسعة، ففاعل هنا بمعنى جاعل وجار مجراه لمساواته له في المعنى والتفرع على فعل، بخلاف فاعل الذي يراد به معنى أحد ما يضاف إليه فإن الذي هو في معناه لا عمل له ولا تفرع له على فعل، فالتزمت إضافته كما سبق.

تنبيهات: **الأول**: الوصف حينئذ ليس مصوغاً من ألفاظ العدد، وإنما هو من الثلث والربْع والعشر على وزن الضرب، مصادر ثلَث وربع وعشر على وزن ضرب، ومضارعها على وزن يضرب إلا ما كان لامه عيناً وهو ربع وسبع وتسع فإنه على وزن شفع يشفع.

الثاني: لا يستعمل هذا الاستعمال ثان فلا يقال ثاني واحد ولا ثان واحداً، وأجازه بعضهم وحكاه عن العرب.

الثالث: أفهم كلامه جواز صوغ الوصف المذكور من العدد المعطوف عليه عقد للمعنيين المذكورين، فيقال: هذا ثالث ثلاثة وعشرين بالإضافة، وهذه رابعة ثلاثاً وثلاثين بالإعمال، ورابعة ثلاث وثلاثين بالإضافة اهـ. (وإِنْ أردتَ مثلَ ثانِي اثنينِ مُرَكَّباً فَجِيءْ بِتركيبَينِ) أي إذا أردت صوغ الوصف المذكور من العدد المركب ـ بمعنى بعض أصله كثاني اثنين ـ فجيء بتركيبين صدر أولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التأنيث، وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه، وعجزهما عشر في التذكير وعشرة في التأنيث: فتقول في التذكير: ثاني عشر اثني عشر إلى تاسع عشر تسعة عشر، وفي التأنيث، ثانية عشرة اثنتي عشرة إلى تاسعة عشرة تسع عشرة بأربع كلمات مبنية، وأول التركيبين مضاف إلى ثانيهما إضافة ثاني إلى اثنين. وهذا الاستعمال هو الأصل، ووراءه استعمالان آخران: **الأول منهما**: أن يقتصر على صدر الأول فيعرب لعدم التركيب

وكذا أخواتها. قوله: (وجار مجراه) أي في العمل قوله: (فإن الذي هو في معناه) أي فإن فاعلاً الذي هو في معنى أحد فالمحل للضمير وكأنه لم يقل فإنه دفعاً لتوهم عود الضمير على أحد. قوله: (الوصف حينئذ) أي حين إذ كان بمعنى جاعل، قوله: (وأجازه بعضهم الخ) رجحه الدماميني وضعف الأول بأنه لا مانع من قولك زيد ثان واحداً أي مصير واحداً اثنين بنفسه. قوله: (أفهم كلامه) أي حيث أطلق، وقوله للمعنيين المذكورين أي كونه بمعنى بعض وكونه بمعنى جاعل وفيه أن صوغ الوصف للمعنى الثاني في مثاليه ليس من العدد المعطوف عليه العقد.

قوله: (مثل) مفعول أردت ومركباً حال منه أو مركباً مفعول ومثل حال من مركب لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالاً. قوله: (بمعنى بعض أصله) أي بعض مدلول أصله. قوله: (بأربع كلمات مبنية) فيه تغليب إذ اثنا واثنتا ليسا مبنيين، ومثله يأتي في قوله بعد باقياً بناؤه الخ. قوله: (هو الأصل) أي ما حق التركيب أن يكون عليه وليس مراده بالأصل الغالب لما يأتي قريباً عن أبي حيان. قوله: (أن يقتصر على صدر الأول الخ) قال أبو حيان: وهذا الوجه أكثر استعمالاً وجائز اتفاقاً تصريح. قوله: (فيعرب الخ) هل يجوز بناؤه بتقدير عجزه المحذوف هذا محتمل وغيره بعيد، سم.

ويضاف إلى المركب باقياً بناؤه، وإلى هذا أشار بقوله: (أَوْ فاعِلاً بحالَتَيْهِ) يعني التذكير والتأنيث (أَضِفِ إِلى مركَّبٍ بما تَنوي يَفي) يفي جواب أضف فهو مجزوم أشبعت كسرته. والمعنى: أنك إذا فعلت ذلك وفَى الكلام بالمعنى الأول الذي نويته، فتقول في التذكير: ثاني اثني عشر إلى تاسع تسعة عشر، وفي التأنيث ثانية اثنتي عشرة إلى تاسعة تسع عشرة. **والثاني منهما**: أن يقتصر على صورة التركيب الأول بأن يحذف العقد من الأول والنيف من الثاني واليه أشار بقوله: (وشاعَ الاِسْتغنَا بِحادي عشَرًا ونحوِهِ) أي ثاني عشر إلى تاسع عشر. وفي التأنيث حادية عشرة إلى تاسعة عشرة، فتذكر اللفظين مع المذكر وتؤنثهما مع المؤنث. وفيه حينئذ وجهان: **الأول**: أن يعرب الأول ويبنى الثاني. حكاه ابن السكّيت وابن كيسان والكسائي. ووجهه أنه حذف عجز الأول فأعربه لزوال التركيب، ونوى صدر الثاني فبناه، ولا يقاس على هذا الوجه لقلته. وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه. وهذا مردود بأنه لا دليل حينئذ على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين ....

قوله: (ويضاف إلى المركب) قال أبو حيان: وقياس من أجاز الأعمال في ثالث ثلاثة أن يجيزه هنا على معنى متمم اثني عشر مثلاً. سيوطي.

قوله: (يفي جواب أضف) ما المانع من جعله وصفاً لمركب أي مركب واف بما تنوي بأن يكون مناسباً لفاعل المذكور ومن جنسه اهـ سم، والفعل على الأول مجزوم فالياء إشباع وعلى المثاني مرفوع فالياء لام الفعل. قوله: (بالمعنى الأول الذي نويته) وهو كون المضاف أحد اثني عشر كائناً في المرتبة الثانية عشرة لأن معنى ثاني اثني عشر ثاني عشر اثني عشر لكن حذف عجز التركيب الأول اختصاراً، فعلم ما في كلام البعض. قوله: (وفي التأنيث حادية عشرة الخ) في التأنيث حال مما بعده والواو عاطفة حادية عشرة على ثاني عشر ولم يقل وفي التأنيث بحادية عشرة الخ إشارة إلى دخوله في النحو فيكون مشمولاً لكلام الناظم قوله: (وفيه حينئذ) أي حين إذا اقتصر على صورة التركيب الأول، وإن شئت قلت حين إذا استغنى بحادي عشر ونحوه. قوله: (وجهان الأوّل أن يعرب الأول ويبنى الثاني الخ) كذا في أكثر النسخ وفي بعضها ثلاثة أوجه: **الأول**: أن يبنى صدره وعجزه مقدراً حذف التركيب الثاني بكماله وأن هذا الباقي هو الأول بكماله. **والثاني**: أن يعرب صدره مضافاً إلى عجزه مبنياً حكاه الخ وهو لا يناسب فرض الكلام وهو الاقتصار على صورة التركيب الأول بأن يحذف العقد من الأول والنيف من الثاني لمنافاة الأول من الأوجه الثلاثة ذلك فتأمل. قوله: (ويبنى الثاني) أي يبقى بناؤه. قوله: (فبناه) أي أبقى بناءه. قوله: (وزعم بعضهم الخ) بهذا الزعم تكون الأوجه ثلاثة لا اثنين. قوله: (لحلول كل الخ) وجه هذا تقدير ما حذف من كل منهما كما وجهوا بناء الثاني بنية صدره اهـ سم أي فكأن التركيبين باقيان. قوله: (بأنه لا دليل حينئذ) أي حين إذ يبنيان وقد يقال عدم الدليل هنا لا يضر إذ لا يترتب عليه اختلال المعنى.

بخلاف ما إذا أعرب الأول. **والثاني**: أن تعربهما معاً مقدراً حذف عجز الأول وصدر الثاني لزوال مقتضى البناء فيهما حينئذ، فيجري الأول على حسب العوامل، ويجر الثاني بالإضافة. أما إذا اقتصرت على التركيب الأول بأن استعملت النيف مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه مقيداً بمصاحبته العشرة كما هو ظاهر النظم وعليه شرح الشارح فإنه يتعين بقاء الجزءين على البناء.

تنبيهان: **الأول**: إنما مثل بحادي عشر دون غيره ليتضمن التمثيل فائدة التنبيه على ما التزموه حين صاغوا أحداً وإحدى على فاعل وفاعلة من القلب، وجعل الفاء بعد اللام فقالوا: حادي عشر وحادية عشرة، والأصل واحد وواحدة فصار حادو وحادوة فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فوزنهما عالف وعالفة. وأما ما حكاه الكسائي من قول بعضهم واحد عشر فشاذ نبه به على الأصل المرفوض. قال في شرح الكافية: ولا يستعمل هذا القلب في واحد إلا في تنييف أي مع عشرة أو مع عشرين وأخواته. **الثاني**: لم يذكر هنا صوغ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاعل لكونه لم يسمع، إلا أن سيبويه وجماعة من المتقدمين أجازوه قياساً. وذهب الكوفيون وأكثر البصريين إلى المنع، وعلى الجواز فتقول: هذا رابع عشر ثلاثة عشر أو رابع ثلاثة عشر. ولا يجوز أن تحذف النيف من الثاني مع حذف العقد من الأول للإلباس، ....

قوله: (بخلاف ما إذا أعرب الأول) فإن إعرابه دليل على ذلك. قوله: (لزوال مقتضى البناء) وهو التركيب كما في التصريح وهذا لا يلاحظ المحذوف أعني عجز الأول وصدر الثاني. قوله: (أما إذا اقتصرت الخ) هذا مقابل قوله: أن يقتصر على صورة التركيب الأول الخ وهذا ساقط في كثير من النسخ. قوله: (على التركيب الأول) أي على حقيقته لا صورته فقط. قوله: (بأن استعملت النيف) يعني الحادي والثاني ونحوهما. وقوله ليفيد أي النيف الاتصاف بمعناه أي معنى النيف. وقوله مقيداً حال من الضمير في بمعناه. قوله: (فائدة التنبيه) الإضافة للبيان. قوله: (من القلب) أي قلب الواو ياء. وقوله وجعل الفاء أي التي هي الواو بعد اللام أي التي هي الدال وهذا الجعل قلب مكاني فعلم أن في الكلمة القلبين.

قوله: (لانكسار ما قبلها) أي مع تطرفها لأن تاء التأنيث في حكم الانفصال والواو إذا تطرفت إثر كسرة قلبت ياء لكن يعل الحادي إعلال القاضي بخلاف الحادية لفتح الياء أفاده في التصريح. قوله: (وأما ما حكاه) وارد على قوله التزموه. قوله: (الثاني لم يذكر هنا الخ) هذا يتعلق بمفهوم قوله السابق مثل ثاني اثنين. سم. قوله: (هذا رابع عشر ثلاثة عشر) بإضافة التركيب الأوّل برمته إلى الثاني برمته مع بناء الكلمات الأربع على الفتح. قوله: (أو رابع ثلاثة عشر) أي بحذف العقد من التركيب الأول قال شيخنا: الظاهر أن الوصف حينئذ يعرب على حسب العوامل اهـ. وعندي أنه يجوز بناؤه بنية العجز كما مر نظيره. قوله: (للإلباس) أي لإلباس الوصف بمعنى المصير بالوصف بمعنى بعض كذا، فلا فرق بين الإعراب والبناء وهذا أولى من قول التصريح للإلباس بما ليس أصله تركيبين فإن

ويتعين أن يكون التركيب الثاني في موضع خفض. قال في أوضح المسالك: بالإجماع، لكن قال المرادي: أجاز بعض النحويين هذا ثان أحد عشر وثالث اثني عشر بالتنوين وهو مصادم لحكاية الإجماع. (وَقبْلَ عِشرينَ اذكُرَا. وبابِهِ الفاعِلَ مِنْ لَفْظِ العَدَدْ بحالَتيه) من التذكير والتأنيث (قَبْلَ واوِ يُعتمد) يعني أن العشرين وبابه إلى التسعين يعطف على اسم الفاعل بحالتيه، فتقول: الحادي والعشرون إلى التاسع والتسعين، والحادية والعشرون إلى التاسعة والتسعين، ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب فتقول: حادي عشرين كما تقول حادي عشر إلحاقاً لكل فرع بأصله، فإنه يجوز أحد عشر بالتركيب ولا يجوز أحد عشرين بالتركيب كما مر.

تنبيه: لم يذكروا في العشرين وبابه اسماً مشتقاً. وقال بعض أهل اللغة: عَشْرَنَ وثَلْثَنَ إذا صار له عشرون أو ثلاثون، وكذلك إلى التسعين واسم الفاعل من هذا مُعَشْرِن ومُتَسْعِن اهـ.

خاتمة: يؤرخ ....

الالباس على تفسيره يزول بإعراب الجزءين أو الأول فقط فإن ذلك جائز في الاستغناء بحادي عشر عن حادي عشر أحد عشر مثلاً كما تقدم أفاده سم، وتصرف البعض فيه بما كدره. قوله: (ويتعين) أي فيما إذا أتى بالتركيبين برمتهما أو حذف العقد من التركيب الأول وأتى بالتركيب الثاني.

قوله: (في موضع خفض) أي بإضافة التركيب الأول أو صدره إلى الثاني، ومن هنا يعلم أن المركب يكون مضافاً. قال البعض تبعاً لشيخنا وهو مخالف لما تقدم في باب العلم فيما إذا كان الاسم واللقب مركبين أو الأول فقط أي من امتناع إضافة أولهما إلى ثانيهما، وقد يدفع التخالف بحمل المركب ثم على الإضافي كما يشعر به تمثيلهم فلا ينافي ما هنا من إضافة المركب العددي فتأمل. قوله: (وهو مصادم لحكاية الإجماع) جوابه أن الإجماع مخصوص بصورة ما إذا جئت بتركيبين لأن عمل فاعل إنما يتأتى مع تنوينه والتنوين منتف مع التركيب فيتعين أن يكون التركيب الثاني في موضع خفض، وكلام التوضيح يدل عليه عند التأمل قاله مكي سم. قوله: (يعتمد) نعت لواو أي يعتمد عليها دون غيرها من حروف العطف. قوله: (ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب) أي موازن فاعل مع عشرين وأخواته. قال ابن هشام في قول الشهود حادي عشرين شهر جمادي مثلاً ثلاث لحنات حذف الواو وإثبات النون وذكر لفظ الشهر وهو لا يذكر إلا مع رمضان والربيعين اهـ. لكن قال السيوطي: والمنقول عن سيبويه جواز إضافة شهر إلى كل الشهور، قال الدماميني في باب الظروف: وهو قول أكثر النحويين. قوله: (يؤرخ) بالهمز وبالواو ولذا يقال تاريخ وتوريخ اهـ سيوطي.

فائدة: كانت العرب تؤرخ بالخصب وبالعامل يكون عليهم وبالأمر المشهور ولم يزالوا كذلك حتى فتح عمر بلاد العجم فذكر له أمر التاريخ فاستحسنه هو وغيره ثم اختلفوا فقال بعضهم: من البعثة، وقال قوم: من الوفاة ثم أجمعوا على الهجرة، ثم اختلفوا بأي شهر يبدأون فقال بعضهم

بالليالي لسبقها، فحق المؤرخ أن يقول في أول الشهر: كتب لأول ليلة منه أو لغرّته أو مُهله أو مستهله، ثم يقول: كتب لليلة خلت. ثم لليلتين خلتا، ثم لثلاث خلون إلى عشر، ثم لإحدى عشرة خلت إلى النصف من كذا أو منتصفه أو انتصافه، وهو أجود من لخمس عشرة خلت أو بقيت، ثم لأربع عشرة بقيت إلى تسع عشرة، ثم لعشر بقين أو ثمان بقين ....

رمضان وبعضهم رجب وبعضهم ذو الحجة ثم أجمعوا على المحرم لأنه شهر حرام ومنصرف الناس من الحج فرأس التاريخ قبل الهجرة بشهرين واثنتي عشرة ليلة لأن قدومه عليه الصلاة والسلام المدينة يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الأول، وقيل المؤرخ بالهجرة رسول الله ﷺ كما بسط ذلك الجلال السيوطي في كتابه الشماريخ في علم التاريخ.

قوله: (بالليالي) جمع ليلاة واستغنى بجمعها عن جمع ليلة، دماميني. قوله: (لسبقها) أي لسبق الليالي الأيام باعتبار أن شهور العرب قمرية والقمر إنما يطلع ليلاً اهـ دماميني. وقال السيوطي في الهمع: لأن أول الشهر ليلة وآخره يوم ولأن الليل أسبق من النهار خلقاً كما أخرجه ابن أبي حاتم. وأما تأخر ليلة عرفة عن يومها فلأمر شرعي وهو الاعتداد بالوقوف في ذلك الوقت المخصوص. قوله: (لأول ليلة منه) اللام بمعنى في أو عند اهـ دماميني، وكذا في قوله لنصفه أو لمنتصفه أو انتصافه. قوله: (أو مهله أو مستهله) بضم الميم وفتح الهاء إسما زمان على صيغة اسم المفعول من أهل الهلال واستهل مبنيين للمفعول أي أظهر فالمراد كتب لوقت إهلال هلال الشهر أو استهلاله ومن كسر الهاء من المستهل جعل المستهل اسم فاعل من قولهم استهل الهلال بمعنى تبين، فيكون قولهم كتب لمستهل كذا بمثابة قولك كتب لهلال كذا أي لوقت هلاله دماميني مع حذف وبعض زيادة. قوله: (لليلة خلت) اللام فيه وفي أمثاله بمعنى بعد. قوله: (ثم لثلاث خلون إلى عشر) التعبير مع الثلاث إلى العشر بخلون ومع ما فوقها إلى النصف بخلت إنما هو على سبيل الأولوية كما يشير إليه الشارح بقوله: وقد تخلف الخ لما تقدم أول الكتاب من أن الأفصح في غير جمع الكثرة لما لا يعقل المطابقة وفي جمع الكثرة لما لا يعقل الإفراد، وكجمع القلة ما كان من أعداده، وكجمع الكثرة ما كان من أعداده، ولأن تميز ثلاث إلى عشر لما كان جمعاً ناسبه ضمير الجماعة وتمييز ما فوق عشر لما كان مفرداً ناسبه ضمير الإفراد فاحفظه، وقول الشارح إلى عشر متعلق بمحذوف أي ويجري على مثل هذا إلى عشر وكذا يقال في نظائره.

قوله: (إلى النصف من كذا) أي إلى النصف فيقول للنصف من كذا ولو صرح به لكان أوضح. قوله: (وهو أجود) أي لكونه أخصر. قوله: (ثم لأربع عشرة بقيت) يظهر أن اللام فيه وفي أمثاله بمعنى عند أو في بتقدير مضاف أي عند استقبال أو في استقبال أربع عشرة، قال الدماميني: وبعضهم يقول لست عشرة ليلة مضت فيؤرخ بما مضى لتحققه ووجه الأول اعتبار العدد الأقل. قوله: (إلى تسع عشرة) الغاية داخلة فيقول ليلتها لإحدى عشرة ليلة بقيت. قوله: (لعشر بقين) أي

إلى ليلة بقيت، ثم لآخر ليلة منه أو سَراره أو سَرره، ثم لآخر يوم منه أو سلخه، أو انسلاخه. وقد تخلف النون التاء وبالعكس. والله أعلم.

كَمْ وكأَيِّنْ وكذَا

هذه ألفاظ يكنى بها عن العدد ولهذا أردف بها باب العدد. أما كم فاسم لعدد مبهم الجنس والمقدار، وهي على قسمين: استفهامية بمعنى أيّ عدد، ....

بدون تعليق تغليباً لتمام الشهر أو إن بقين أي نظراً لاحتمال نقصانه لكن مثل هذا يجري في أربع عشرة إلى تسع عشرة فتأمل. قوله: (إلى ليلة بقيت) وهذا يقال في ليلة التاسع والعشرين وفي يوم تلك الليلة وهو اليوم التاسع والعشرون والمعنى لاستقبال ليلة بقيت. دماميني. قوله: (ثم لآخر ليلة منه) وهذه ليلة ثلاثين فإن مضت وكتب في الثلاثين قيل لآخر يوم منه وإذا كتبت لآخر ليلة أو لآخر يوم علمنا أن الشهر كان تاماً. دماميني. قوله: (أو سراره أو سرره) بفتح السين والراء المهملتين فيهما وتكسر سين الأول قال في القاموس: السرار كسحاب من الشهر آخر ليلة منه كسراره وسرره اهـ. فقولك لسراره أو سرره بمعنى قولك لآخر ليلة منه فلا يقال: إلا إذا كانت الكتابة في آخر ليلة، وفسرهما البعض تبعاً لشيخنا بانقطاع الشهر ومقتضاه أنه يؤرخ بهما إذا كانت الكتابة في آخر يوم منه لأن بفراغه انقطاع الشهر، وانظر هل يؤرخ بهما على هذا إذا كانت الكتابة في آخر ليلة أيضاً فيكون في التاريخ بهما اشتباه كالتاريخ بسلخه أو انسلاخه كما يأتي أولاً حرره.

قوله: (أو سلخه أو انسلاخه) كل منهما يقال في ليلة الثلاثين ويومه لسلخهما ليالي الشهر وأيامه وانسلاخهما في ذاتهما وعلى هذا فيحصل في التاريخ بهما اشتباه وانتصابهما في قولك كتب سلخ شهر كذا أو انسلاخه على الظرفية بتقدير مضاف، والأصل وقت سلخ أو انسلاخ فحذف الظرف المضاف وأقيم المصدر المضاف إليه مقامه، وأما في قولك مهل كذا أو مستهل كذا فمثل مقدم الحاج فلا يحتاج إلى تقدير مضاف لصلاحية اللفظ للزمن بلا تقدير أفاده الدماميني، وفي الهمع يقال: كتبته في العشر الأول والأواخر لا الأوائل والآخر. والله أعلم.

كم وكأين وكذا

قوله: (مبهم الجنس والمقدار) قال البعض أي عند المتكلم ويبين إبهام الأوّل بالتميز وإبهام الثاني بالبدل التفصيلي نحو: كم عبداً ملكت عشرين أم ثلاثين اهـ. وفيه نظر من وجهين: **الأول**: أن دعوى إبهام الجنس عند المتكلم بالنسبة للاستفهامية ممنوعة لتعينه عنده بدليل أنه الآتي بالتميز ودعوى إبهام الجنس والمقدار عند المتكلم بالنسبة للخبرية ممنوعة أيضاً كما هو ظاهر، ولو جعل إبهام الجنس والمقدار باعتبار السامع قبل الإتيان بما بعد كم لكان صحيحاً. **الثاني**: أي دعوى تعين المقدار بالبدل التفصيلي بالنسبة للاستفهامية ممنوعة أيضاً وإن تبع فيها الدماميني كما هو واضح، وإنما يتعين فيها بالجواب فعليك باتباع الحق. قوله: (بمعنى أيّ عدد) أي فالسؤال بها عن كمية

وخبرية بمعنى عدد كثير، وكل منهما يفتقر إلى تمييز: أما الأولى فمميزها كمميز عشرين وأخواته في الإفراد والنصب، وقد أشار إلى ذلك بقوله: (مَيِّز في الاستِفهام كم بِمِثلِ مَا مَيَّزْتَ عِشرينَ كَكم شَخصاً سَما) أما الإفراد فلازم مطلقاً خلافاً للكوفيين فإنهم يجيزون جمعه مطلقاً، وفصل بعضهم فقال: إن كان السؤال عن الجماعات ـ نحو كم غلماناً لك إذا أردت أصنافاً من الغلمان ـ جاز، وإلا فلا، وهو مذهب الأخفش. وأما النصب ففيه أيضاً ثلاثة مذاهب: **أحدها**: أنه لازم مطلقاً، **والثاني**: ليس بلازم بل يجوز جره مطلقاً حملاً على الخبرية، وإليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافي، وعليه حمل أكثرهم:

كـم عـمَّـةٍ لـكَ يـا جَـرِيـرُ وخـالـة

والثالث: أنه لازم ان لم يدخل على كم حرف جر، وراجح على الجر إن دخل عليها حرف جرّ، وهذا هو المشهور. ولم يذكر سيبويه جره إلا إذا دخل عليها حرف جر وإلى هذا الإشارة بقوله: (وأَجِزَانْ تجرَّه من مُضمَرا إنْ ولِيَتْ كم حرفَ جرّ مُظهَرا) فيجوز في بكم درهم

الشيء. قوله: (وخبرية) من الخبر قسيم الإنشاء سميت بذلك لأن ما هي فيه خبر مسوق للاعلام بالكثرة محتمل للصدق والكذب وفي المقام زيادة كلام ستأتي قوله: (في الإفراد والنصب) لأنه لم يسمع إلا كذلك فالعلة في ذلك السماع كما قاله الدماميني، أو لأن كم الاستفهامية مقدّرة بعدد مقرون باستفهام فأشبهت العدد المركب فأفرد مميزها ونصب كمميزه كما قاله الحديثي، أو لأن مميز العدد الوسط الذي هو من أحد عشر إلى المائة كذلك فحملت عليه لأنه أعدل فلا تحكم كما أفاده الشمني، وذلك نقضه بأن من العدد الوسط المائة فتأمل. قوله: (بمثل ما ميزت عشرين) آثر عشرين على أحد عشر لخفة عشرين وثقل المركب.

قوله: (ككم شخصاً سما) كم في محل رفع مبتدأ وشخصاً تمييز وسما جملة في محل رفع خبر. قوله: (فلازم مطلقاً) أي سواء أريد به الأصناف أو لا. قوله: (خلافاً للكوفيين فإنهم يجيزون جمعه مطلقاً) نحو: كم عبيداً ملكت؟ وجعله البصريون حالاً والتمييز محذوف أي كم نفساً ملكت حالة كونهم عبيداً أي مملوكين، وكذا إذا قلت: كم لك غلماناً؟ فالتقدير كم نفساً استقروا لك حالة كونهم غلماناً أي خداماً، فلو قلت: كم غلماناً لك لم يتمش هذا التخريج إلا على رأي الأخفش في تجويز تقديم الحال على عاملها المعنوي كما قاله الدماميني. قوله: (وفصل بعضهم) هو تفصيل حسن. قوله: (إذا أردت أصنافاً من الغلمان جاز) فالمعنى كم صنفاً من أصناف الغلمان استقروا لك؟ فالسؤال فيه عن عدد أصناف الغلمان لا عن عدد آحادهم.

قوله: (أنه لازم مطلقاً) أي سواء دخل على كم حرف جر أو لا. قوله: (وعليه حمل أكثرهم كم عمة) أي بناء على أنها استفهامية استفهام تهكم كما سيذكره الشارح. قوله: (ولم يذكر سيبويه جره الخ) أي فمذهبه القول الثالث ووجه الجرّ حينئذ تطابق كم ومميزها في الجرّ. قوله: (مضمراً)

اشتريت النصب وهو الأرجح، والجر أيضاً وفيه قولان: **أحدهما**: أنه بمن مضمرة كما ذكر وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة. **والثاني**: أنه بالإضافة وهو مذهب الزجاج. وأما الثانية وهي الخبرية فمميزها يستعمل تارة كمميز عشرة فيكون جمعاً مجروراً وتارة كمميز مائة فيكون مفرداً مجروراً. وقد أشار إلى ذلك بقوله: (واستعمِلَنْهَا مُخبِراً كعَشَرَهْ أو مِائة ككم رِجالٍ أو مَرَهْ) ومن الأول قوله:

٨٨٩ - كَمْ مُلوكٍ بادَ مُلكُهُمُ

ومن الثاني قوله:

٨٩٠ - وكم ليلَةٍ قَدْ بِتُّها غيْرَ آثِمِ

وقوله:

٨٩١ - كم عَمَّةٍ لكَ يا جَرِيرُ وخالَةٍ فَدْعاءَ قد حَلبتْ عَلَيّ عِشَاري

ظاهره منع ظهور من عند دخول حرف الجر على كم وهو المشهور لأن حرف الجرّ الداخل على كم عوض من اللفظ بمن المضمرة، وقيل يجوز نحو: بكم من درهم اشتريت؟ واعلم أن من تدخل على مميز كم الخبرية والاستفهامية كما قاله ابن الحاجب فشاهد الخبرية نحو: وكم من ملك واستشهد في المطوّل للاستفهامية بقوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١] راداً به توقف الرضى في دخول من على مميز الاستفهامية وعزو البعض التوقف إلى ابن الحاجب خطأ ودخولها على مميزكم الخبرية كثير بخلاف الاستفهامية. قوله: (فيكون جمعاً الخ) أما إفراده فلمشابهة كم للمائة والألف في الدلالة على الكثرة ومميزهما مفرد، وأما جمعه فليكون في اللفظ تصريح بما يدلّ على الكثرة. قوله: (وقد أشار إلى ذلك) أي المذكور من الاستعمالين. قوله: (ككم رجال أو مرة) كم مبتدأ والخبر محذوف أي عندي مثلاً أو مفعول لمحذوف أي ملكت مثلاً ورجال مضاف إليه على الصحيح كما ستعرفه، وأصل مرة مرأة نقلت حركة الهمزة للراء ثم حذفت الهمزة. قوله: (باد ملكهم) أي هلك. قوله: (غير آثم) أي غير سكران.

---

٨٨٩ ـ تمامه:

وَنَعِيم سُوقَةٍ بَادُوا

هو من المديد. وكم خبرية. وملوك ـ بالجر ـ مميزه، وفيه الشاهد: حيث جاء فيه المميز مجموعاً مجروراً. وباد: هلك، وملكهم فاعله. والجملة خبر لكم. قوله ونعيم سوقة: أي وكم نعيم سوقة ـ وهو بضم السين ـ وهو ما دون الملك.

٨٩٠ ـ من الطويل وتمامه:

بِنَاحِيَةِ ٱلْحِجْلَيْنِ مَنْعَمَةِ الْقَلْبِ

وكم خبرية. وليلة مميزه. وفيه الشاهد: حيث جاء مفرداً مجروراً. وغير آثم: حال. والحجلين: موضع. ومنعمة القلب: حال.

٨٩١ ـ ذكر مستوفى في شواهد الإبتداء. والشاهد فهي ههنا في قوله: كم عمة، حيث روي بالجر =

ويروى هذا البيت بالنصب والرفع أيضاً أيضاً: أما النصب فقيل إن لغة تميم نصب تمييز الخبرية إذا كان مفرداً. وقيل على تقديرها استفهامية استفهام تهكم: أي أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كنّ يخدمنني فقد نسيته، وعليهما فكم مبتدأ خبره قد حلبت، وأفرد الضمير حملاً على لفظ كم. وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ وإن كان نكرة لأنها قد وصفت بلك، وبفدعاء محذوفة مدلول عليها بالمذكورة، كما حذفت لك من صفة خالة مدلولاً عليها بلك الأولى، والخبر قد حلبت، ولا بد من تقدير قد حلبت أخرى، لأن المخبر عنه حينئذ متعدد لفظاً ومعنى نظير زينب وهند قامت. وكم على هذا الوجه ظرف أو مصدر والتمييز محذوف: أي كم وقت أو حلبة.

تنبيهات: **الأول**: إفراد تمييز الخبرية أكثر وأفصح من جمعه، وليس الجمع بشاذ كما زعم بعضهم. **الثاني**: الجر هنا بإضافة كم على الصحيح إذ لا مانع منها. ....

قوله: (فقيل إن لغة تميم الخ) أي والبيت للفرزدق وهو تميمي. قوله: (نصب تمييز الخبرية) أي جوازاً كما يصرّح به قول التوضيح فقيل إن تميماً تجير نصب تمييز الخبرية. قوله: (إذا كان مفرداً) كذا قال الشلوبين والصحيح أنه يجوز فيه الإفراد والجمع على هذه اللغة كما في شرح الكافية، ونص على ذلك السيرافي. مرادي. قوله: (وعليهما) أي الجر والنصب أو على قولي النصب والأول أولى. قوله: (وأفرد الضمير) أي مع أن مقتضى الظاهر تثنيته. قوله: (حملاً على لفظ كم) قد يقال: تاء التأنيث تنافي هذا الحمل، والجواب أن اعتبار لفظ كم من حيث الإفراد لا ينافي اعتبار المعنى من حيث التأنيث، ووجه في التوضيح الإفراد بأن التاء للجماعة لأن عمة وخالة في معنى عمات وخالات. قوله: (كما حذفت لك الخ) وعليه يكون في البيت احتباك، وحمل الشارح البيت على ذلك أمر مستحسن ليتجانس الموصوفان لا واجب، ولم يذكره في الجر والنصب مع استحسانه فيهما أيضاً لعدم ذكر حديث الوصفية فيهما للاستغناء فيهما عن الوصفية، وقوله من صفة خالة أي من صفات خالة، والمراد بالجمع ما فوق الواحد فافهم.

قوله: (والخبر قد حلبت) أي خبر المبتدأ الذي هو عمة. وقوله: ولا بد من تقدير قد حلبت أخرى أي ليكون خبراً عن خالة هذا مقتضى صنيعه، ويحتمل أن قد حلبت المذكورة خبر خالة وقد حلبت المحذوفة خبر عمة. قوله: (إفراد تمييز الخ) أشار به إلى دفع ما يوهمه تقديم المصنف الجمع من رجحانه على الإفراد وإلى أن المصنف إنما قدمه اهتماماً به رداً على من زعم شذوذه. قوله: (الجر هنا الخ) وأمّا في تمييز الاستفهامية فالصحيح أن الجر بمن مقدّرة. قوله: (بإضافة كم) أي حملاً لها على ما هي مشابهة له من العدد شمني. قوله: (إذ لا مانع منها) يوهم أن في

= ـ على اللغة المشهورة ـ على أن كم فيه خبرية، وبالنصب، على أنها استفهامية، وبالرفع، على أن المميز محذوف، التقدير: كم مرأة أو كم وقتاً. ويكون ارتفاع عمة على الابتداء لأنه وصف.

وقال الفراء: إنه بمن مقدرة، ونقل عن الكوفيين. **الثالث**: شرط جر تمييزكم الخبرية الاتصال، فإن فصل نصب حملاً على الاستفهامية فإن ذلك جائز فيها في السعة. وقد جاء مجروراً مع الفصل بظرف أو مجرور كقوله:

٨٩٢ ـ كَمْ دونَ مَيَّةَ مَوْمَاةٍ يُهالُ لها إذَا تَيَمَّمَها الخِرِّيتُ ذو الجلَدِ

وقوله:

٨٩٣ ـ كَمْ بِجودِ مُقْرِفٍ نَالَ العُلاَ وكَرِيمٍ بُخْلُهُ قد وَضَعَهْ

وقوله:

الاستفهامية مانعاً من الإضافة فانظره. قوله: (أنه بمن مقدّرة) لأنه لما كثر دخول من على مميز الخبرية جاز تركه لقوّة الدلالة عليه. شمني. قوله: (الاتصال) أي اتصال مميز كم بها. قوله: (فإن فصل) أي بجملة أو ظرف أو جار ومجرور. وقوله نصب أي وجوباً إن كان الفصل بجملة أو ظرف وجار ومجرور معاً وبرجحان إن كان بظرف فقط أو جار ومجرور فقط كما سيأتي، فعلم ما في كلام شيخنا والبعض.

قوله: (حملاً على الاستفهامية) أي في النصب وعلل الحمل بقوله: فإن ذلك أي الفصل جائز فيها أي في الاستفهامية وإن كان الأولى عدم فصلها. قوله: (كم دون مية موماة الخ) أي مفازة تمييز. قال شيخنا: رأيت بخط الشارح ضبط الميم الأولى بالفتحة اهـ. وكذا في القاموس ويهال فعل مجهول أي يفزع منها وتيممها قصدها، والخرِّيت بكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء آخره فوقية الماهر الحاذق.

قوله: (كم بجود مقرف الخ) تمييز. قال زكريا: المقرف الذي أبوه عجمي وأمه عربية، والكريم الذي أبوه وأمه عربيان، والوضيع الخسيس اهـ. وقال العيني: أراد بالمقرف الذي ليس له

---

٨٩٢ ـ قيل قاله ذو الرمة. ولم أجده في ديوانه. من البسيط. وكم: خبرية. وموماة مميزها. وفيه الشاهد حيث فصل بينهما بالظرف، وهي المفازة: ومية اسم امرأة ويهال ـ فعل مضارع مجهول ـ أي يفزع منها. والخريت: فاعل يمموها: أي قصدها. والخريت ـ بكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء ـ وهو الماهر الحاذق. وذو الجلد: أي صاحب القوة ـ صفة الخريت. فإن قلت ما حكم لها؟ قلت: يجوز أن يكون اللام للتعليل: أي لأجلها ـ أي لأجل المومات، أو بمعنى من، أو بمعنى في، وهو الأظهر.

٨٩٣ ـ قاله أنس بن ريم ـ من قصيدة من المديد. قالها لعبيد الله بن زياد ـ وكم: خبرية. ومقرف مميزه، وفيه الشاهد، حيث فصل بينهما بالمجرور ـ بالمقرف الذي ليس له أصالة من جهة الأب ـ ونال العلا: أي بلغ المنزلة العالية. والجملة في محل الرفع على أنها خبر لكم. قوله وكريم: أي وكم كريم، أراد به الأصل من الطرفين. وبخله: مبتدأ. وقد وضعه: خبره. والجملة خبر لكم المحذوفة. الوضيع من الناس، الدنيء الخسيس.

٨٩٤ ـ كَمْ في بَني بكْرِ بنِ سَعْدٍ سيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسيعةِ ماجِدٍ نفَّاعِ

والصحيح اختصاصه بالشعر. ومثله فصل تمييز العدد المركب وشبهه، وقد مر. وذهب الكوفيون إلى جوازه في الاختيار. وقيل: إن كان الفصل بناقص نحو: كم اليوم جائع أتاني، وكم بك مأخوذ جاءني جاز. وإن كان بتام لا يجوز، وهو مذهب يونس. فإن كان الفصل بجملة كقوله:

٨٩٥ ـ كَمْ نالَني مِنْهُمْ فَضلاً عَلَى عَدَمٍ

أو بظرف وجار ومجرور معاً كقوله:

٨٩٦ ـ تَؤُمُّ سِناناً وكَمْ دونَهُ مِنَ الأرْضِ مُحْدَوْدِباً غارُها

تعين النصب. قاله المصنف. ....

أصالة من جهة الأب. قوله: (سيد) تمييز كم ضخم الدسيعة بدال وسين وعين مهملات أي عظيم العطية. قوله: (والصحيح اختصاصه) أي الفصل كما يدل عليه قوله: ومثله الخ، وكما تصرح به عبارته في شرحه على التوضيح وعبارة ابن الناظم. قوله: (وقيل إن كان الفصل بناقص جاز) كأن مراده بالناقص الغير المستقر كالأمثلة فإن الظرف فيها متعلق بمذكور ويؤيده أن الرضي عبر بعدم الاستقرار. سم. قوله: (فضلاً) منصوب على التمييز ويجوز جره على لغة من جر التمييز مع الفصل ورفعه على الفاعلية لنالني كذا في العيني، والتمييز على الرفع محذوف لدلالة السياق أي كم يوماً أو كم ليلة؟ فكم منصوبة على الظرفية أو المصدرية حينئذ.

قوله: (تؤم) أي تقصد ومحدودباً بكسر الدال الثانية كما قاله شيخنا السيد تمييز من الحدب وهو ما ارتفع من الأرض، وغارها مرفوع به أي على أنه فاعل وأصله غائرها وهو المكان الغائر من الأرض فحذفت عين الكلمة كما حذفت في رجل شاك أصله شائك كذا في العيني وزكريا. قوله: (تعين النصب) لأن الفصل بالجملة بين المتضايفين لا يجوز ألبتة وجوزه الكوفيون بناء على أن الجر

---

٨٩٤ ـ قاله الفرزدق. من الكامل. وكم، خبرية: مبتدأ. وفي بني بكر بن سعد: خبره. وسيد: مميزه، وهو مجرور، وفيه الشاهد: حيث فصل بينه وبين كم الخبرية بالظرف. قوله ضخم الدسيعة: أي عظيم العطية، وهو وماجد ونفاع: صفات من مجد: إذا شرف. ونفاع: مبالغة نافع.

٨٩٥ ـ تمامه:

إذْ لاَ أَكَادُ مِنَ الإقْتَارِ أَجْتَمِلُ

قاله القطامي. من البسيط. وكم خبرية: ظرف زمان، أي كم مرة أو كم يوماً. وفضلاً: مميزها، وفيه الشاهد حيث فصل بينهما بالجملة ـ وهي نالني منهم ـ ويجوز في فضلا الرفع على أنه فاعل نالني، والجر على لغة من جر بالفعل، والنصب هو الأظهر. وإذ: بمعنى معين. والإقتار، من اقتر الرجل: إذا افتقر. واجتمل: خبر أكاد ـ من اجتملت الشحم جملاً: إذا أذبته ـ وعن بعض من لا يوثق به: احتمل ـ بالحاء المهملة ـ وما أظنه صحيحاً.

٨٩٦ ـ قاله زهير بن أبي سلمى ـ وقيل ابنه كعب ـ وليس بموجود في ديوانهما. من الوافر. تؤم: أي تقصد. وسنان هو ابن أبي حارثة المري. والشاهد في: وكم حيث فصل بين كم الخبرية =

وهو مذهب سيبويه. **الرابع**: الاستفهامية والخبرية يتفقان في سبعة أمور ويفترقان في ثمانية أمور: فيتفقان في أنهما إسمان، ودليله واضح، وأنهما مبنيان، وأن بناءهما على السكون، وقد سبق ذلك في أول الكتاب. وأنهما يفتقران إلى مميز لإبهامهما، وأنهما يجوز حذف مميزهما إذ دل عليه دليل خلافاً لمن منع حذف تمييز الخبرية، وأنهما يلزمان الصدر ....

بمن لا بالإضافة اهـ سيوطي، وظاهر كلام المبرد جواز جر المفصول بجملة في الشعر وقد مر عن العيني أنه يجوز:

كم نالني منهم فضل على عدم

بجر فضل، قال زكريا: ومحل تعين النصب فيما لا يحتمل طلب الفعل للمميز مفعولاً وإلا فيجر بمن ففي المطول في بحث حذف المفعول، وإذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الإتيان بمن لئلا يلتبس بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الدخان: ٢٥] و﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾ [القصص: ٥٨] ومحل كم ههنا النصب على المفعولية اهـ.

قوله: (وهو مذهب سيبويه) مقابله مذهب الكوفيين ومذهب المبرد اللذين قدمناهما. قوله: (يتفقان في سبعة أمور) بقي أنهما يتفقان في البساطة وفي أن تمييزهما لا يكون منفياً، لا يقال: كم لا رجلاً جاءك وكم لا رجل صحبت نص عليه سيبويه وأجازه بعض النحويين، نعم يجوز العطف عليه بالنفي مع الاستفهامية يس، وسيأتي قول بتركيب كم. قوله: (ودليله واضح) هو جرهما بالحرف والإضافة نحو: بكم درهم اشتريت وغلام كم رجل ملكت. قوله: (يجوز حذف مميزهما الخ) نحو: كم صمت؟

قوله: (وأنهما يلزمان الصدر) أما في الاستفهامية فواضح، وأما في الخبرية فبالحمل على رب اهـ زكريا. ووجه الحمل أنها لإنشاء التكثير كما أن رب لإنشاء التكثير أو التقليل، ولا تنافي بين كونها خبرية وكونها لإنشاء التكثير لاختلاف الجهة لأن خبريتها باعتبار الكثرة التي توجد في الخارج بدون قول وإنشائيتها من جهة التكثير القائم بذهن المتكلم من غير وجود له في الخارج، فإذا قلت: كم رجال عندي؟ فله جهتان: إحداهما التكثير القائم بذهنك الذي لا وجود له خارجاً ومن هذه الجهة تكون إنشائية، والأخرى كثرة الرجال المخبر عنهم بأنهم عندك التي توجد خارجاً بدون القول ومن هذه الجهة تكون خبرية لاحتمال الصدق والكذب باعتبار المطابقة للواقع وعدمها، كذا في الدماميني عن ابن الحاجب بإيضاح. ثم نقل عن الرضي رده بما حاصله: أن ما وجه به الإنشاء يطرد

= ومميزها المنصوب ـ وهو محدودباً ـ بالظرف وهو دونه، والمجرور، وهو من الأرض ـ وهو من الحدب وما ارتفع من الأرض ـ. وغارها: مرفوع به ـ وهو بالغين المعجمة ـ أصله غائرها، فحذف عين الفعل كما حذف في رجل شاك أصله شائك، وهو الأرض الغائر المطمئن.

فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر، وأنهما على حد واحد في وجوه الإعراب، فكم بقسميها إن تقدم عليها حرف جر أو مضاف فهي مجرورة. وإلاّ فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة على المصدر أو على الظرف، وإلا فإن لم يلها فعل أو وليها وهو لازم أو رافع ضميرها أو سببيها فهي مبتدأ، وإن وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله فهي مفعولة، وإن أخذه فهي مبتدأ. إلا أن يكون ضميراً يعود عليها ففيها الابتداء والنصب على الاشتغال. ويفترقان

في جميع الأخبار فيلزم أن تكون إنشاءات من هذا الوجه ولا قائل به، وذلك أن نحو: زيد قائم خبر بلا شك ولا يحتمل الصدق والكذب من حيث نفس الإخبار الذي هو فعل المخبر لأنه أوجده بهذا اللفظ قطعاً بل من حيث المخبّر به وهو ثبوت القيام لزيد.

قوله: (فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر) قال المرادي: وحكى الأخفش أن بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية فقيل لا يقاس عليه والصحيح جواز القياس عليه لأنها لغة اهـ. وعليها بنى الفراء إعرابه كم فاعلاً في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السجدة: ٢٦] والوجه أن الفاعل مصدر أي الهدى كذا في الفارضي أي ضمير يرجع إلى المصدر أي أو إلى الله أي لأن تخريج الآية على هذه اللغة مع أنها رديئة كما في المغني غير متجه. وأما قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٣١] فكم مفعول لأهلكنا، والجملة معمولة ليروا على أنه علق عن العمل في لفظها، وأن وصلتها مفعول لأجله ليروا وقيل غير ذلك، وأما الاستفهامية فقال الفارضي: أعمل بعض العرب في الاستفهام ما قبله شذوذاً كقولهم: ضرب من منا، وقولهم: كان ماذا اهـ. ولم ينقل سماع ذلك شذوذاً في خصوص كم، فقول شيخنا بعد نقل كلام الفارضي تلخص أن تقدم العامل على كم الاستفهامية شاذ وعلى كم الخبرية لغة غير مسلم في جانب الاستفهامية إلا بإثبات السماع في خصوصها فتدبر.

قوله: (فكم بقسميها إن تقدم عليها الخ) حاصل ما ذكره إحدى عشرة صورة ثنتان للجر وثلاث للنصب وخمس للرفع وواحدة محتملة للرفع والنصب. قوله: (إن تقدّم عليها حرف جر) نحو: بكم درهم اشتريت؟ أو مضاف نحو: غلام كم رجل عندك. قوله: (عن مصدر) نحو: كم ضربة ضربت، أو ظرف نحو: كم يوماً صمت؟. قوله: (فإن لم يلها فعل) نحو: كم رجل في الدار أو وليها وهو لازم نحو: كم رجل قام. قوله: (أو رافع ضميرها) أي أو معتد رافع ضميرها نحو: كم رجل ضرب عمراً، أو سببيها نحو: كم رجل ضرب أخوه عمراً؟ قوله: (وإن وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله) نحو: كم رجل ضربت والمراد بالمفعول ما يشمل المفعول الواحد والأكثر ليدخل نحو: كم تعطي زيداً. قوله: (فهي مفعولة) أي مفعول به. قوله: (وإن أخذه) نحو: كم رجل ضرب زيد عمراً عنده. قوله: (إلا أن يكون) أي المفعول ضميراً يعود عليها نحو: كم رجل ضربته؟ قوله: (الابتداء والنصب على الاشتغال) والابتداء أرجح. دماميني. قوله:

في أن تمييز الاستفهامية أصله النصب وتمييز الخبرية أصله الجر، وفي أن تمييز الاستفهامية مفرد وتمييز الخبرية يكون مفرداً وجمعاً، وفي أن الفصل بين الاستفهامية وبين مميزها جائز في السعة، ولا يفصل بين الخبرية ومميزها إلا في الضرورة على ما مر. وفي أن الاستفهامية لا تدل على تكثير والخبرية للتكثير خلافاً لابن طاهر وتلميذه ابن خروف. وفي أن الخبرية تختص بالماضي كرب فلا يجوز كم غلمان لي سأملكهم، كما لا يجوز رب غلمان سأملكهم، ويجوز كم عبد سأشتريه، وفي أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية، وفي أن الكلام مع الخبرية لا يستدعي جواباً بخلافه مع الاستفهامية، وفي أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية، فيقال في الخبرية: كم عبيد لي خمسون بل ستون، وفي الاستفهامية: كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟ اهـ. (كَكَم) يعني هذه أي الخبرية في الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار (كأيِّنْ وكذا ويَنتصِبْ

(جائز في السعة) نحو: كم عندك عبداً.

قوله: (ولا يفصل بين الخبرية الخ) أي إذا كان مميزها مجروراً بالإضافة فلا يرد نحو: ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ﴾ [الدخان: ٢٥]. قوله: (بخلافه مع الاستفهامية) والأجود في جوابها أن يكون على حسب موضعها من الإعراب ولو رفعاً مطلقاً لجاز اهـ مرادي. قوله: (لا يقترن بالهمزة) لعدم تضمن المبدل منه معنى الهمزة بخلافه في الاستفهامية. قوله: (أي الخبرية) قيد به مع ذكره بعد أن كأين تأتي للاستفهام نادراً لأن من المشبه كذا وهي لا تأتي للاستفهام أصلاً وليوافق التقييد به في التسهيل والكافية. قوله: (في الدلالة على تكثير الخ) مسلم في كأين دون كذا لأنها ليست للتكثير بل لعدد مبهم قليل أو كثير فلك أن تكني بها عن واحد وعن اثنين وعن ثلاثة، قاله الدماميني.

قوله: (وينتصب تمييز ذين) وكان حقهما أن يضافا إليه كما تضاف كم لكن منع من ذلك أن في آخر كأين تنويناً يستحق الثبوت لأجل الحكاية، وفي آخر كذا اسم إشارة وهما مانعان من الإضافة اهـ دماميني. وقوله لأجل الحكاية أي حكاية الكلمتين كما كانتا عليه قبل التركيب. قوله: (أو به) يعني بتمييز كأين فقط أو التقدير بتمييز ذين بالنظر للمجموع لما يأتي سم قوله: (بخلاف تمييز كم الخبرية) فإنه مجرور عند غير تميم وعند تميم يجوز نصبه كما سبق هذا إن اتصل فإن فصل ففيه ما مر. قوله: (فتقول كأين) مفعول رأيت. قوله: (وكائن) مبتدأ خبره الظرف، وهذا البيت والذي بعده واردان على لغة من قال: كائن بألف بعد الكاف فهمزة مكسورة، قال في جمع الجوامع وشرحه: ولا يخبر عنها أي كأين إذا وقعت مبتدأ إلا بجملة فعلية مصدرة بماض أو مضارع نحو: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ﴾ [آل عمران: ١٤٦] الخ ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٥] اهـ ويرد عليه وكائن لنا فضلاً فإن الخبر فيه جار ومجرور، وقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾ [العنكبوت: ٦٠] إن جعل الخبر الجملة الاسمية أعني الله يرزقها فإن جعل لا تحمل رزقها لم

تَمييزُ ذَيْنِ أو بهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ) بخلاف تمييز كم الخبرية فتقول: كأين رجلاً رأيت، ومنه قوله:

وكائِنْ لَنا فَضلاً عَليكُمْ ومِنَّةً قَديماً وَلا تَدْرُونَ ما مَنُّ مُنعِمُ

وقوله:

٨٩٧ ـ اطْرُدِ اليأسَ بالرَّجاءِ فكائِنْ آلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

وتقول: كأين من رجل لقيت، ومنه: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٤٦] ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا﴾ [يوسف: ١٠٥] وتقول: رأيت كذا رجلاً.

تنبيهات: **الأول**: توافق كل واحدة من كأين وكذا كم في أمور وتخالفها في أمور: أما كأين فإنها توافق كم في خمسة أمور وتخالفها في خمسة: فتوافقها في الإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير، وإفادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادر، ولم يثبته إلا ابن قتيبة وابن عصفور والمصنف، واستدل له بقول أبيّ بن كعب لابن مسعود: كأين تقرأ سورة الأحزاب آية؟ فقال ثلاثاً وسبعين. وتخالفها في أنها مركبة وكم بسيطة على الصحيح، ....

ترد الآية فتأمل. قوله: (آلما) بوزن فاعل من ألم وحم قدر. شمني. قوله: (رأيت كذا رجلاً) فكذا مفعول ورجلاً تمييز.

قوله: (أما كأين فإنها توافق كم) أي من حيث هي لا بقيد الاستفهامية ولا بقيد الخبرية ليصح قوله: وإفادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادر والغلبة والندور بالنسبة إلى كأين لا بالنسبة إلى كم لورودها لهما كثيراً، فالموافقة في أصل إفادة التكثير تارة والاستفهام أخرى بقطع النظر عن الغلبة والندور فتفطن. قوله: (كأين تقرأ سورة الأحزاب) هل كأين في موضع الحال من سورة، وهل يمكن أنه مفعول ثان لتقرأ بمعنى تعد اهـ سم. واستظهر البعض الاحتمال الأول وفيه أن الحال لا تكون إنشاء فالظاهر الثاني، وعليه اقتصر شيخنا السيد. وقوله آية قال سم: إن كان هو التمييز أفاد جواز الفصل بين الاستفهامية ومميزها بجملة اهـ. وعبارة الدماميني على التسهيل كقول أبيّ بن كعب لعبد الله كأين تقرأ سورة الأحزاب أو كأين تعد سورة الأحزاب فقال عبد الله ثلاثاً وسبعين فقال أبيّ: ما كانت كذا قط اهـ. قوله: (مركبة) وقيل بسيطة واختاره أبو حيان قال: ويدل على ذلك تلاعب العرب بها في اللغات الآتية. همع، قوله: (وكم بسيطة على الصحيح) وقيل

---

٨٩٧ ـ هو من الخفيف. واليأس: القنوط. وآلماً فاعل ـ من ألم يألم: وهو مميز كأين منصوباً، وفيه الشاهد وحم ـ مجهول ـ أي قدر. ويسره: مسند إليه، والجملة في محل النصب على أنها صفة لآلماً.
وكائن على وزن كاع: مثل كم في الإبهام والافتقار إلى التمييز ولزوم التصدير وإفادة التكثير غالباً.

وتركيبها من كاف التشبيه وأي المنونة، ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية، ولهذا رسم في المصحف نوناً ومن وقف بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف، وفي أن مميزها مجرور بمن غالباً حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك، ويرده ما سبق، وفي أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور وقد مضى، وفي أنها لا تقع مجرورة خلافاً لابن قتيبة، وابن عصفور أجاز بكأين تبيع هذا الثوب، وفي أن مميزها لا يقع إلا مفرداً. وأما كذا فتوافق كم في أربعة أمور وتخالفها في أربعة: فتوافقها في البناء، والإبهام، والافتقار، إلى المميز، وإفادة التكثير. وتخالفها في أنها مركبة ـ وتركيبها من كاف التشبيه وذا الإشارية ـ وأنها لا تلزم التصدير فتقول: قبضت كذا وكذا درهماً. وأنها لا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها كقوله:

٨٩٨ ـ عِدِ النَّفسَ نُعْمى بعدَ بُؤسَاكَ ذاكِراً كَذا وكَذَا لُطفاً بِهِ نُسِيَ الجُهدُ

وزعم ابن خروف أنهم ....

مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذفت ألف ما لدخول الكاف عليها وسكنت الميم تخفيفاً ويرده أن الألف لم يبق عليها دليل بخلاف بم وعم وأنه على تسليمه إنما يناسب كم الاستفهامية دون الخبرية وإن كان قد يعتذر عن الأخير بما يأتي قريباً.

قوله: (من كاف التشبيه) وقيل: الكاف فيها زائدة لازمة لا تشبيهية، همع. قوله: (وأي المنونة) أي الاستفهامية كما قاله الفارضي أي والمستعملة خبرية حدث لها بالتركيب معنى آخر، وإن كان أصلها استفهاماً فلا إشكال. قوله: (لأن التنوين الخ) ليس علة لقوله جاز لتعليله أوّلاً بقوله: ولهذا العامل الواحد لا يعلل بعلتين إلا بإتباع بل هو علة لمحذوف أي وإنما اقتضى تركيبها من كاف التشبيه وأي المنونة جواز الوقف عليها بالنون لأن الخ، وهذا بمعنى قول من قال علة لعليّة تركيبها مما ذكر لجواز الوقف عليها بالنون. قوله: (ولهذا) أي لشبهه بالنون الأصلية. قوله: (ويرده ما سبق) أي من البيتين. قوله: (وإفادة التكثير) ممنوع كما مر وفي جمع الجوامع وشرحه الهمع وتتصرف أي كذا بوجوه الإعراب فتكون في محل رفع ونصب وجر بالإضافة والحرف ولا تتبع بتابع لا نعت ولا غيره. قوله: (من كاف التشبيه وذا الإشارية) وقيل: الكاف زائدة لازمة، وقيل: اسم كمثل فعلى هذا لها محل من الإعراب وعلى غيره لا محل لها كذا في الهمع. قوله: (عد النفس نعمى) بضم النون والقصر النعمة وكذا النعماء بالفتح والمد والبؤسى بضم الموحدة وسكون الهمزة

---

٨٩٨ ـ هو ن الطويل. والنفس ـ بالنصب ـ مفعول عد الذي هو أمر من وعد. ونعمى: مفعول ثان ـ وهو بضم النون ـ النعمة. وبؤسى ـ بضم الباء الموحدة ـ الشدة. وذاكراً: حال. والشاهد في: كذا وكذا، حيث استعمل مكرراً بالعطف لكونه كناية عن العدد، ولطفاً تمييز. قوله به نسي الجهد: جملة في محل النصب، على أنها صفة لطفاً والجهد ـ بالفتح ـ الطاقة، وبالضم: المشقة.

لم يقولوا كذا درهماً ولا كذا كذا درهماً ـ بدون عطف. وذكر الناظم أن ذلك مسموع ولكنه قليل، وعبارة التسهيل: وقل ورود كذا مفرداً ومكرراً بلا واو وأنها يجب نصب تمييزها، فلا يجوز جره بمن اتفاقاً ولا بالإضافة خلافاً للكوفيين فإنهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال: كذا ثوب وكذا أثواب، قياساً على العدد الصريح، ولهذا قال فقهاؤهم إنه يلزمه بقوله عندي كذا درهم مائة، وبقوله: كذا دراهم ثلاثة، وبقوله: كذا كذا درهماً أحد عشر، وبقوله: كذا درهماً عشرون، وبقوله: كذا وكذا درهماً أحد وعشرون، حملاً على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح. ووافقهم على هذه التفاصيل ـ غير مسألتي الإضافة ـ المبرد والأخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور، ووهم ابن السيد فنقل اتفاق النحويين على إجازة ما أجازه المبرد ومن ذكر معه، وعبارة التسهيل: وكنى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه، وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه، وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه، وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه. ....

والقصر خلاف النعمى، وقوله نسي الجهد بفتح الجيم وضمها أي المشقة. قوله: (لم يقولوا كذا درهماً) أي بلا تكرار ولا كذا كذا درهماً أي بالتكرار من غير عطف.

قوله: (فإنهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف الخ) رد بأن عجزها اسم إشارة لا يقبل الإضافة، وقد يقال: لما ركب مع الكاف لم يبق على ما كان عليه قبل ذلك لتضمنه بعد التركيب معنى لم يكن موجوداً له قبل التركيب. وقال الحوفي: إن المجرور بدل من اسم الإشارة وهو بعيد لأن كذا صارت كلمة واحدة ولا يبدل من جزء الكلمة ولا تضاف كأين بوجه كما تقدم تعليله، وقضية كلامه كالمغني عدم إجازتهم الإضافة مع التكرار أو العطف. وقال ابن معطي في شرح الجزولية: فلو جر درهم مع تكرير كذا بدون عطف لزمه ثلاثمائة درهم لأنها أقل عددين أضيف ثانيهما إلى المفرد ولو جر مع التكرير والعطف لزمه ألف ومائة درهم لأجل العطف وجر التمييز وإفراده فيحتمل أن هذا من ابن معطي مجرد حكم بمقتضى القياس إذا لفظ بهذا اللفظ من غير إجازة منه للإضافة، ويحتمل أن مذهبه جواز الإضافة ولو مع التكرار والعطف، وقد يقال: إن التمييز المجرور عند العطف للثاني فقط والأول كناية عن عدد ما فيحمل على الواحد لأنه المحقق فيلزمه مائة وواحد، أما لو قال كذا درهم بالرفع فيلزمه واحد وكأنه قال عدد مبهم هو درهم.

قوله: (ولهذا) أي للقياس على العدد الصريح. قوله: (قال فقهاؤهم) وأما مذهبنا معاشر الشافعية ففي المنهج وشرحه أنه لو قال كذا درهم بالرفع بدلاً أو عطف بيان أو النصب تمييزاً أو الجر لحناً أو السكون وقفاً أو كذا كذا درهم بالأحوال الأربعة أو كذا وكذا درهم بغير النصب لزمه درهم واحد أو كذا وكذا درهماً بالعطف والنصب لزمه درهمان اهـ. قوله: (حملاً على المحقق) هو أول كل مرتبة من مراتب العدد الصريح. قوله: (وعبارة التسهيل الخ) لم يذكر فيها كذا درهماً كناية

الثاني: قد بان لك أن قوله أوْ به صِل مِن تُصِبْ راجع إلى تمييز كأين دون كذا فلو قال:

ككم كأين وكذا ونصبا وقيل كائن بعده من وجبا

لكان أحسن من أوجه: **أحدها**: التنصيص على الخلف السابق. **ثانيها**: التنبيه على اختصاص كأين بمن دون كذا. **ثالثها**: إفهام أن وجود من بعد كأين أكثر من عدمها لجريان خلف في وجوبها. **رابعها**: إفادة أن كائن لغة في كأين وفيها خمس لغات: أفصحها كأين وبها قرأ السبعة إلا ابن كثير، ويليها كائن على وزن كاعن وبها قرأ ابن كثير وهي أكثر في الشعر من الأولى وإن كانت الأولى هي الأصل، ومنه البيتان السابقان، وقوله:

وكائِنْ بالأبَاطحِ مِنْ صَديقٍ يَرَاني لَوْ أُصِبتُ هو المُصابَا

والثالثة: كأين مثل كعْين وبها قرأ الأعمش وابن محيصن. والرابعة: كيئن بوزن كيْعِن. والخامسة: كأن على وزن كعن، وسبب تلعبهم بهذه الكلمة كثرة الاستعمال. **الثالث**: تأتي كذا هذه أعني المركبة كناية عن غير العَدد وهو الحديث مفردة ومعطوفة، ويكنى بها عن المعرفة والنكرة، ومنه الحديث يقال للعبد يَوْم القيامة: أتذكر يوم كذا وكذا. وتكون كذا أيضاً كلمتين على أصلهما وهما كاف التشبيه وذا الإشارية نحو: رأيت زيداً فاضلاً وعمراً كذا. ومنه قوله:

وَأَسْلَمَنِي الزَّمانُ كذَا فَلاَ طَرَبٌ ولاَ أُنْسُ

وتدخل عليها ها التنبيه نحو: ﴿أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ﴾ [النمل: ٤٢]. **خاتمة**: يكنى عن الحديث **أيضاً بكيت وكيت وذيت وذيت** ....

عن عشرين. قوله: (الخلف السابق) أي في جر تمييز كأين بمن هل هو لازم أو غير لازم. قوله: (ويليها كائن) قال الخليل: الياء الساكنة من أي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الألف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الأخيرة بعد كسرة فأذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص. شمني.

قوله: (والثالثة كأين) بهمزة ساكنة فياء مكسورة. والرابعة كيئن بياء ساكنة فهمزة مكسورة وأصله كأين قدمت الياء مشددة ثم خففت كميت. دماميني. قوله: (أعني المركبة) أي لا الباقية على أصلها من عدم التركيب. قوله: (وهو الحديث) يعني اللفظ الواقع في التحديث عن شيء فعل أو قول، قال السيوطي في الأشباه والنظائر نقلاً عن ابن هشام: الذي شهد به الاستقراء وقضى به الذوق الصحيح أن كذا المكنى بها عن غير العدد إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره فتكون من كلامه لا من كلام المخبر عنه، فلا تقول ابتداء مررت بدار كذا ولا بدار كذا وكذا بل تقول بالدار الفلانية ويقول من يخبر عنك قال فلان مررت بدار كذا أو بدار كذا وكذا اهـ.

قوله: (بكيت وكيت وذيت وذيت) وهما مبنيان لنيابتهما عن الجمل اهـ فارضي، ولنيابتهما

ـ بفتح التاء وكسرها والفتح أشهر ـ وهما مخففتان من كية وذية، وقالوا على الأصل، كان من الأمر كية وكية وذية وذية، وليس فيهما حينئذ إلا البناء على الفتح، ولا يقال كان من الأمر كيت بل لا بد من تكررها، وكذلك ذيت لأنها كناية عن الحديث. والتكرير مشعر بالطول.

الحِكايَةُ

هذا الباب للحكاية بأي وبمن. والعلم بعد من (إحْك بأيّ ما لِمَنكورٍ سُئِلَ. عَنهُ بها في الوقفِ أوْ حينَ تَصِلْ) أي يحكى بأي وصلاً وقفاً ما لمنكور مذكور مسؤول عنه بها من إعراب وتذكير وإفراد وفروعهما، فيقال لمن قال رأيت رجلاً وامرأة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات:

عن الجمل جاز أن يعمل فيهما القول وإن كانا غير جملة فتقول: قلت كيت وكيت أو ذيت وذيت فيكونان في محل نصب على المفعولية قال شيخنا: والحكم بالنصب محلاً على مجموع الكلمتين أعني كيت وكيت وكذا ذيت وذيت لأنهما صارا بالتركيب بمنزلة كلمة واحدة اهـ. ويستفاد منه أن البناء أيضاً للمجموع. قوله: (بفتح التاء وكسرها) أي وضمها كما في التسهيل. قوله: (كان من الأمر الخ) إذا قيل كان من الأمر كيت وكيت فكان شانية خبرها كيت وكيت لأنه نائب عن الجملة ولا يكون كيت وكيت اسماً لكان كما لا يكون اسمها جملة قاله الفارسي واستحسنه ابن هشام، لكن يلزم عليه تفسير ضمير الشأن بغير جملة مصرح بجزءيها، والظاهر أن من الأمر تبيين يتعلق بأعني مقدراً. دماميني. قوله: (وليس فيهما حينئذ إلا البناء على الفتح) أي بخلاف المخففتين ففيهما البناء على الفتح والكسر بل والضم كما مر.

الحكاية

هي لغة المماثلة واصطلاحاً إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير كمن زيداً إذا قيل: رأيت زيداً أو إيراد صفته نحو: أيا لمن قال: رأيت زيداً، وأما حكاية اللفظ أو معناه بالقول فلم يتكلم عليها المصنف وسيذكرها الشارح في الخاتمة. قوله: (احك بأي) الباء للآلة أو ظرفية اهـ سم. وأي المحكى بها استفهامية وهي معربة لكن اختلف في حركتها والحروف اللاحقة لها فقيل إعراب فأي بالرفع مبتدأ خبره محذوف مؤخر عنها لأن الاستفهام له الصدر تقديره في قام رجل أي قام وأيا مفعول افعل محذوف مؤخر عنها لما مر تقديره في ضربت رجلاً أيا ضربت وأي بالجر بحرف جر محذوف تقديره في مررت برجل بأي مررت، وكذا يقال في أيان وأيتان وأيون وأيات رفعاً وأيين وأيتين وأيين وأيات نصباً وجراً، ويلزم على هذا القول إضمار حرف الجر وقيل حركات حكاية وحروف فهي مرفوعة بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية أو حرف الحكاية على أنها مبتدأ والخبر محذوف، وقيل الحركة والحرف في حالة الرفع إعراب وفي حالتي النصب والجر حركة حكاية وحرف حكاية. قوله: (ما لمنكور) احتراز عن المعرفة فإنها لا تحكى بأي، سم. قوله: (في الوقف) متعلق باحك. قوله: (مذكور) أي سابق في كلام غيرك واحترز به عن المسؤول بها ابتداء فإنها حينئذ على حسب العوامل. قوله: (لمن قال رأيت رجلاً الخ) وتقول

أياً وأية وأيين وأيتين وأيين وأياتِ، هذا في الوقف، وكذا في الوصل فيقال: أيا يا هذا وأية يا هذا إلى آخرها. واعلم أنه لا يحكى بها جمع تصحيح إلا إذا كان موجوداً في المسؤول عنه أو صالحاً لأن يوصف به، نحو رجال فإنه يوصف بجمع التصحيح فيقال: رجال مسلمون، هذه اللغة الفصحى؛ وفي لغة أخرى يحكى بها ما له من إعراب وتذكير وتأنيث فقط ولا يثنى ولا يجمع فيقال: أيا أو أيا يا هذا لمن قال: رأيت رجلاً أو رجلين أو رجالاً، وأية أو أية يا هذا لمن قال: رأيت امرأة أو امرأتين أو نساء. (وَوَقْفاً احْكِ مَا لِمنكورٍ بِمَنْ. والنّونَ حخرّكْ مُطلقاً وأَشْبعَنْ) فتقول لمن قال: قام رجل منو ولمن قال: رأيت رجلاً منا، ولمن قال: مررت برجل، مني هذا في المفرد المذكر (وقلْ) في المثنى المذكر (مَنانِ ومَنَيْنِ بَعدَ) قول القائل: (لِي إلْفانِ

لمن قال جاء رجل أي بالرفع ولمن قال جاء رجلان أيان وهكذا. قوله: (وأيتين) فلو قيل: رأيت رجلاً وامرأة قيل في السؤال أيا وأية وهل يجوز أن يثنى مع تغليب المذكر سيأتي فيه احتمالان عن أبي حيان.

قوله: (وأيات) بكسر التاء نيابة عن الفتحة. قوله: (إلا إذا كان موجوداً في المسؤول عنه) كما في المثال السابق من بنين وبنات قاله شيخنا ولا يرد عليه أنهما في الحقيقة جمعا تكسير لتغير المفرد فيهما لأن المراد بجمع التصحيح هنا الجمع بالواو أو الياء والنون أو الألف والتاء المزيدتين. قوله: (أو صالحاً) أي أو كان هو أي الجمع لا بقيد كونه تصحيحاً صالحاً لأن يوصف به أي بجمع التصحيح فلا يقال أيون أو أيين لمن قال عندي حمير أو رأيت حميراً. قوله: (هذه اللغة الفصحى) أي حكاية ما للمنكور من الإعراب والتذكير والإفراد وفروعهما. قوله: (ولا تثنى ولا تجمع) أي لفظة أي. قوله: (ما لمنكور بمن) أي منكور مذكور وإنما اشترط في لحاق العلامة المذكورة بمن كونها سؤالاً عن نكرة لأن المعارف إذا استفهم بمن عنها ذكرت بعد من في الأغلب إما محكية أو غير محكية لأن الاستفهام عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المسؤول عنه كما في النكرات. اسقاطي، والمراد بالمنكور هنا المنكور العاقل لأن من للعاقل بخلاف المنكور السابق في أي فإن المراد به ما يعم العاقل وغيره لأن أيا تستعمل فيهما. وسيذكر الشارح ذلك.

قوله: (والنون حرك الخ) العطف تفسير لاحك لأن حكاية المنكور بمن في الوقف نفس التحريك والإشباع لا غيرهما كما يوهمه العطف أفاده ابن هشام. قوله: (مطلقاً) أي في أحوال إعراب المحكي الثلاثة. قوله: (وأشبعن) فيه إشارة إلى أن الحروف إشباع دفعاً للوقف على المتحرك وقيل الحروف اجتلبت أولاً للحكاية فلزم تحريك ما قبلها وصوبه ابن خروف وصححه أبو حيان وقيل بدل من التنوين أفاده في التصريح، قال ابن غازي: نون أشبعن ثقيلة خففت للوقف ولو كانت خفيفة بالأصالة لوجب إبدالها ألفاً. يس. قوله: (وقل منان الخ) الظاهر أن منان ومنين ليس اسماً معرباً كما قد يتوهم أي من التثنية وإنما هو لفظ من وهي مبنية لكن زيد عليها هذه الحروف

بِابنيْنِ) وضرب حران عبدين، فمنان لحكاية المرفوع ومنين لحكاية المجرور والمنصوب (وَسكِّن) آخرهما (تَعْدِلِ) وإنما حرك في النظم للضرورة (وقُلْ) في المفرد المؤنث (لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتٌ مَنَهْ) بفتح النون وقلب التاء هاء، وقد يقال: منت بإسكان النون وسلامة التاء. وقل في المثنى المؤنث لمن قال لي زوجتان مع أمتين، أو ضربت حرتان رقيقتين، منتان، ومنتين: فمنتان لحكاية المرفوع، ومنتين لحكاية المجرور والمنصوب. (والنُّونُ قبلَ تَا المُثَنَّى مُسكَنَهْ. والفتحُ) فيها (نَزْرٌ) أي قليل. وإنما كان الفتح أشهر في المفرد والإسكان أشهر في التثنية لأن التاء في منت متطرفة وهي ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان، ولا كذلك منتان. (وَصِلِ التَّا والألِفْ بِمَنْ) في حكاية جمع المؤنث السالم فقل (بإثْرِ) قول القائل (ذَا بِنِسْوةٍ كَلِفْ): منات بإسكان التاء (وقُلْ) في حكاية جمع المذكر السالم (مَنُونَ ومَنِينَ مُسكِنَا) آخرهما (إنْ قِيلَ جَا قومٌ لِقومٍ فُطَنَا) أو ضرب قوم قوماً. فمنون للمرفوع، ومنين للمجرور والمنصوب.

تنبيه: في الحكاية بمن لغتان: **إحداهما**: وهي الفصحى ـ أن يحكى بها ما للمسؤول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما على ما تقدم، ولم يذكر المصنف غيرها، **والأخرى**: أن يحكى بها إعراب المسؤول عنه فقط، فيقال لمن قال: قال رجل أو رجلان أو رجال، أو امرأة أو امرأتان أو نساء: منو، وفي النصب منا، وفي الجر مني.

دلالة على حال المسؤول عنه، وكذا يقال في منون ومنين ومنتان ومنتين ومنات فمن في الجميع مع هذه الزيادة اسم مبني في محل رفع، وهذه الكلمات ليست مثنى ولا جمعاً بل على صورته سم. وقوله اسم مبني على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة مناسبة الحرف الذي جلبته الحكاية.

قوله: (بابنين) أي مع ابنين أي ولي ابنان وفي نسخة كابنين سم. قوله: (لحكاية المجرور والمنصوب) واقتصر الناظم في التمثيل على المجرور هنا وفيما يأتي لأن المنصوب محمول على المجرور في مثل ذلك. قوله: (تعدل) أي تقم العدل لأن هذا حكم العرب، سم. قوله: (وقل لمن قال أتت بنت منه) وكذا يقال في النصب والجر ولم يمكن إثبات حرف المد في منه للدلالة على الإعراب لأن هاء التأنيث لا تكون في الوقف إلا ساكنة فاكتفوا بحكاية التأنيث وتركوا حكاية الإعراب لأن الإعراب فرع التأنيث وإذا تعارضت مراعاة الأصل والفرع كانت مراعاة الأصل أولى كذا ذكر شيخنا، ولعل معنى كون الإعراب فرع التأنيث أن الاحتياج إلى الدلالة عليه دون الاحتياج إلى الدلالة على التأنيث لأن التأنيث صفة للمدول والإعراب صفة للدال فتأمل، ولو قيل باستحسان الإشارة بالشفتين إلى حركة الإعراب لم يبعد.

قوله: (والنون قبل تا المثنى) وكذا النون الأخيرة لأنه لا يوقف على متحرك اهـ فارضي، ولم ينبه عليه المصنف لفهمه بالمقايسة من قوله: وسكن تعدل. قوله: (مسكنة) تنبيهاً بإسكانها على أن التاء ليست لتأنيث الكلمة اللاحقة لها بل لحكاية تأنيث كلمة أخرى. قوله: (لئلا يلتقى ساكنان) وإن

(وإنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لا يَخْتَلِفْ) فتقول: من يا فتى في الأحوال كلها، هذا هو الصحيح. وأجاز يونس إثبات الزوائد وصلاً، فتقول: منو يا فتى، وتشير إلى الحركة في منت ولا تنّون، وتكسر نون المثنى وتفتح نون الجمع وتنوّن منات ضماً وكسراً، وهو مذهب حكاه يونس عن بعض العرب، وحمل عليه قول الشاعر.

٨٩٩ ـ أَتَـوْا نـاري فـقـلـتُ مَـنـونَ أنـتُـم

وهذا شاذ عند سيبويه والجمهور من وجهين: أحدهما: إثبات العلامة وصلاً، والآخر تحريك النون. وقال ابن المصنف: والآخر أنه حكى مقدراً غير مذكور، وقد أشار المصنف إلى البيت المذكور بقوله: (ونادِرٌ مَنونَ في نَظْمٍ عُرِفْ) وهو لتأبط شراً. ويقال لشِمْر الغساني. وتمامه:

فـقـالـوا الـجـنّ قـلـتُ عِـمُـوا ظَـلامـا

ويروى: عموا صباحاً. ويغلَّط المنشد على إحدى الروايتين بالرواية الأخرى، وكذلك فعل الزجاجي فغلط من أنشده صباحاً، وليس الأمر كما يظن بل كل واحدة من الروايتين صحيحة: فهو على رواية عموا ظلاماً من أبيات رواها ابن دريد عن أبي حاتم السختياني عن أبي زيد الأنصاري. أولها:

كان جائزاً في الوقف، سم. قوله: (وإن تصل) هذا مفهوم قوله وقفاً. قوله: (وتشير) أي بحركة تاء منت إلى الحركة أي حركة المحكي. وقوله: في منت متعلق بتشير ولو قال: وتحرك تاء منت بحركة المحكي لكان أوضح. قوله: (مقدراً غير مذكور) تقديره قالوا أتينا فقلت منون أنتم اهـ زكريا. وعليه يكون المقدر المحكي ضميراً فيكون فيه شذوذ آخر، ومنع صاحب التصريح كونه من حكاية المقدر وادعى كونه حكاية للضمير في أتوا وهو مردود، قال يس: لا يخفى أن قول الشاعر: أتوا الخ حكاية لما وقع له مع الجن وأنه حين إتيانهم قال لهم منون أنتم فحين إتيانهم لم يتكلم بقوله أتوا ناري ثم بقوله منون أنتم بل لم يتكلم بقوله أتوا ناري إلا بعد قوله منون أنتم حين إتيانهم فما في التصريح ممنوع منعاً واضحاً. قوله: (لشمر) بكسر الشين المعجمة وسكون الميم. قوله: (ويغلط المنشد الخ) أي يغلطه من لم يدر أنهما روايتان صحيحتان من قصيدتين.

قوله: (عن بي زيد الأنصاري) ليس المراد أنه قائل هذه الأبيات لمنافاته ما قدمه من أنها لتأبط

---

٨٩٩ ـ قاله شمر بن الحرث الضبي، وقيل جذع بن سنان الغساني. وفيه بحث بسطناه في الأصل. والضمير في أتوا يرجع إلى الجن. والشاهد في منون، فإن فيه شذوذين: الأول إلحاق الواو والنون لها في الوصل. والثاني تحريك النون وهي تكون ساكنة. وذكر ابن الناظم أن أحد الشذوذين هو أنه حكي مقدراً غير مذكور. قوله الجن خبر مبتدأ محذوف: أي نحن الجن. وعموا أصله نعموا. وظلاماً: نصب على الظرف، ويروى صباحاً.

ونـارٍ قـد خَـضَـأْتُ بُـعَـيْـدَ وهْـنٍ   بــدارِ مــا أريــدُ بــهــا مُــقــامــا

وهي مشهورة. وعلى رواية عموا صباحاً من أبيات معزوة إلى خديج بن سنان الغساني أولها:

أَتَـوْا نَـاري فـقـلـتُ مَـنـونَ أنـتُـم   فقالوا الجِنُّ قلتُ عِموا صَباحَا

نـزلـتُ بِـشِـعْـبِ وادي الـجـنِّ لـمـا   رأيـتُ الـلـيـلَ قـد نَـشَـرَ الـجَـنـاحَـا

قيل: وكلا الشعرين أكذوبة من أكاذيب العرب. (والعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ إنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بها اقْتَرَنْ) فتقول لمن قال جاء زيد: من زيد، ورأيت زيداً، من زيداً، أو مررت بزيد: من زيد. وهذه لغة الحجازيين. وأما غيرهم فلا يحكون، بل يجيئون بالعلم المسؤول عنه بعد من مرفوعاً مطلقاً، لأنه مبتدأ خبره من، ....

شرأ أو لشمر الغساني بل أبو زيد من رواتها. قوله: (ونار قد خضأت بعيد وهن) كذا بخط الشارح قال عبد القادر في حاشيته على ابن الناظم: خضأت بالخاء والضاد المعجمتين معناه سعرت وأوقدت وبعيد ظرف تصغير بعد والوهن بفتح الواو وسكون الهاء من أول الليل إلى ثلثه اشتق من وهن يهن إذا فتر وضعف لهدء الناس فيه والدار المكان الذي عرّس فيه اهـ أي نزل فيه ليلاً. قوله: (إلى خديج) ببفتح الخاء المعجمة وكسر الدال المهملة. قوله: (قد نشر الجناحا) أي ظلمته المشبهة بالجناح. قوله: (والعلم احكينه) اسماً كان أو كنية أو لقباً دون بقية المعارف لأن الأعلام لما كانت كثيرة الاستعمال جاز فيها ما لم يجز في غيرها. فارضي. قوله: (من بعد من) ظاهره أن حكاية العلم بعد من لا تتقيد بالوقف وهو قضية إطلاقهم اهـ سم، وأقره شيخنا وقد يتوقف فيه مع قول الشارح في التنبيه السادس الآتي ثانيها أن من تختص بالوقف إلا أن يخص الآتي بمن المحكي بها المنكور، وسيأتي ما يؤيده فتفطن وخرج أي فلا يحكى العلم بعدها كسائر المعارف، فإذا قيل: رأيت زيداً أو مررت بزيد قلت أي بالرفع لا غير لأن الإعراب يظهر في أي فكرهوا أن يخالفه الثاني بخلاف من زيداً ومن زيد.

قوله: (من عاطف) أي صورة لأنه للاستئناف كما قاله بعضهم، وفي كلام الرضي أنه للعطف على كلام المخاطب ويلزم عليه عطف الإنشاء على الخبر إذا كان كلام المخاطب خبراً كرأيت زيداً، قال يس: أطلق العاطف وعبارة الشاطبي تدل على اختصاصه بالواو والفاء، وفي شرح اللباب التصريح بأنه الواو والفاء خاصة اهـ. وقال الفارضي: إنه الواو فقط. قوله: (وهذه لغة الحجازيين) هي إحدى اللغتين عندهم لأنهم لا يلتزمون الحكاية بل يجوزون الحكاية والإعراب بل يرجحون الإعراب، وعلل ابن الناظم الحكاية بدفع توهم أن المسؤول عنه غير الأول وفي حالة الرفع وإن اتحدت الحركة في حالتي الحكاية والإعراب إلا أن وقوع الاسم عقب ذكر المحكي بصورته يدل على إرادة حكاية هذا المذكور في الجملة يس. قوله: (مرفوعاً مطلقاً) أي في الأحوال الثلاثة.

أو خبر مبتدؤه من، فإن اقترنت بعاطف نحو ومن زيد تعين الرفع عند جميع العرب.

تنبيهات: الأول: يشترط لحكاية العلم بمن أن لا يكون عدم الاشتراك فيه متيقناً، فلا يقال من الفرزدق ـ بالجر ـ لمن قال سمعت شعر الفرزدق، لأن هذا الاسم تيقن انتفاء الاشتراك فيه. **الثاني**: شمل كلامه العلم المعطوف على غيره، والمعطوف عليه غيره، وفيه خلاف منعه يونس وجوّزه غيره واستحسنه سيبويه، فيقال لمن قال رأيت زيداً وأباه: من زيداً وأباه، ومن قال رأيت أخا زيد وعمراً: من أخا زيد وعمرا. **الثالث**: أجاز يونس حكاية سائر المعارف قياساً على العلم، والصحيح المنع. ....

قوله: (تعين بالرفع) على أنه خبر عن من أو مبتدأ خبره من كما في الفارضي قال سم: كأن وجه تعين الرفع أن المقصود من الحكاية بيان المراد والعطف يشعر به اهـ. ثم رأيته في الرضي وعبارته إنما تعين الرفع اتفاقاً لزوال اللبس إذ العطف على كلام المخاطب يؤذن بأن السؤال إنما هو عمن ذكره دون غيره اهـ. قال يس: ويستثنى من تعين الرفع نحو قولك من زيداً ومن عمراً لمن قال: رأيت زيداً وعمراً فلا يبطل دخول حرف العطف على الثاني الحكاية لأنه إنما يبطلها في الأول، ثم رأيته بخط الشنواني نقلاً عن أبي حيان عن صاحب البسيط قال الشنواني: ومنه يؤخذ أن حكاية العلم بمن لا تتقيد بالوقف وهو مقتضى إطلاقهم.

قوله: (يشترط لحكاية العلم بمن الخ) ويشترط أيضاً أن يكون علماً لعاقل وأن لا يتبع في حكايته بتابع توكيد أو بدل أو بيان أو نعت بغير ابن مضافاً إلى علم، بخلاف النعت بابن مضافاً إلى علم كما سيأتي لأنه مع المنعوت كشيء واحد كما في التصريح، وفي العطف الخلاف الآتي قال في التصريح: وإنما اشترطوا انتفاء التابع لأنهم استغنوا بإطالته عن الحكاية اهـ أي لأن إطالته بالتابع تبينه ثم قال: واستثنى عطف النسق على القول بالجواز فيه لأنه ليس فيه بيان للمتبوع فلا يبين إلا بالحكاية. قوله: (الثاني شمل كلامه العلم المعطوف على غيره والمعطوف عليه غيره وفيه خلاف منعه يونس وجوزه غيره واستحسنه سيبويه فيقال لمن قال رأيت زيداً وأباه من زيداً وأباه ومن قال رأيت أخا زيد وعمراً من أخا زيد وعمراً) كذا في بعض النسخ ويرد عليه أن أخا زيد لا يحكى لأنه غير علم، وفي بعض النسخ الثاني شمل كلامه العلم المعطوف والمعطوف عليه وفيه خلاف ذهب يونس وجماعة إلى أن عطف أحد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية، وذهب غيرهم إلى خلافه فيحكيان إذا كانا مما يحكى فتقول من زيداً وعمراً، وإذا كان أحدهما فقط مما يحكى بنيت على ما تقدم وأتبعته الآخر، فإذا قيل: رأيت صاحب عمرو وزيداً فلا حكاية وإن عكس حكيت، وكذا الحكم لو قيل رأيت رجلاً وزيداً أو زيداً ورجلاً فلا يحكى في الأول ويحكى في الثاني اهـ. وهو الصواب. وقوله: بنيت على ما تقدم أي اعتمدت على المتقدم من المتعاطفين فإن كان مما يحكى جازت حكاية المتعاطفين وإن كان مماه يحكى لم تجز حكايتهما.

قوله: (والصحيح المنع) فيجب رفع غلام زيد في حكاية رأيت غلام زيد أو مررت بغلام

الرابع: لا يحكى العلم موصوفاً بغير ابن مضاف إلى علم، فلا يقال من زيداً العاقل، ولا من زيداً ابن الأمير، لمن قال: رأيت زيداً العاقل، أو رأيت زيداً ابن الأمير. ويقال من زيد بن عمرو لمن قال: رأيت زيد بن عمرو. **الخامس**: فهم من قوله احكينه أن حركاته حركات حكاية، وأن إعرابه مقدر، وقد صرح به في غير هذا الكتاب، والجمهور على أن من مبتدأ والعلم بعدها خبر سواء كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة، وحركة إعرابه مقدرة لاشتغال آخره بحركة الحكاية.
السادس: قد بان لك أن من تخالف أياً في باب الحكاية في خمسة أشياء: **أحدها**: أن من تختص بحكاية العاقل، وأي عامة في العاقل وغيره. **ثانيها**: أن من تختص بالوقف، وأي عامة في الوقف وفي الأصل. **ثالثها**: أن من يجب فيها الإشباع فيقال: منو ومنا ومني، بخلاف أي. **رابعها**: أن من يحكى بها النكرة ويحكى بعدها العلم، وأي تختص بالنكرة. **خامسها**: أن ما قبل تاء التأنيث في أي واجب الفتح تقول: أية وأيتان، وفي من يجوز الفتح والإسكان على ما سبق.

خاتمه: الحكاية على نوعين: حكاية جملة، وحكاية مفرد: فأما حكاية الجملة فضربان: حكاية ملفوظ وحكاية مكتوب: فالملفوظ نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الأعراف: ٤٣] وقوله:

سمِعتُ الناسَ ينتَجِعونَ غيثاً ... فقلتُ لصَيْدَحَ انتجِعي بِلالا

زيد. قوله: (لا يحكى العلم موصوفاً الخ) أي لا يجوز أن يحكى بصفته بل إن حكي يحكى بدون صفته كما في شرح التوضيح للشارح. قوله: (مضاف) الصواب كما في بعض النسخ مضافاً لأن المراد لفظ ابن فهو معرفة. قوله: (والجمهور على أن من مبتدأ الخ) الظاهر أن مقابل قولهم إعراب من خبراً مقدماً والعلم بعده مبتدأ مؤخر. قوله: (وحركة إعرابه الخ) أعاده مع تقدمه تأييداً له بكونه من كلام الجمهور. قوله: (مقدرة) أي في الأحوال الثلاثة للتعذر العارض باشتغال المحل بحركة الحكاية، وذهب بعضهم إلى أن حركته في الرفع إعراب ولا تقدير إذ لا ضرورة إليه. همع. قوله: (أن من تختص بحكاية العاقل الخ) قد يقال من أين بان هذا إلا أن يقال: بان من هنا بضميمة ما سبق في باب الموصول أن من للعاقل وأيا بحسب ما تضاف إليه. قوله: (بخلاف أي) قد يقال: هلا وجب فيها الإشباع عند الوقف دفعاً للوقف على متحرك فتدبر.

قوله: (على ما سبق) من أن الأشهر في المفرد الفتح وفي التثنية الإسكان. قوله: (فالملفوظ الخ) قال شيخنا: مراده بالملفوظ الجملة المحكية بالقول وفروعه اهـ. ويرد على تقييده بالجملة أن القول يحكى به لفظ المفرد أيضاً نحو: قلت زيداً أي هذا اللفظ إلا أن يقال التقييد بالجملة لأنها الغالب قوله: (وقوله سمعت الناس الخ) أتى به تنبيهاً على أنه يحكى بالسماع كما يحكى بالقول. قوله: (سمعت الخ) سمع الشاعر قوماً يقولون الناس ينتجعون غيثاً برفع الناس على الابتداء فحكى ذلك كما سمع وينتجعون بنون ثم جيم أي يطلبون وصيدح بصاد مهملة فتحتية فدال فحاء مهملتين

والمكتوب نحو قوله: قرأت على فصه محمد رسول الله ﷺ، وهي مطردة. ويجوز حكايتها على المعنى فتقول في حكاية زيد قائم: قال قائل قائم زيد، فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الأصح. وأما حكاية المفرد فضربان: ضرب بأداة الاستفهام ويسمى الاستثبات بأي أو بمن وهو ما تقدم، وضرب بغير أداة وهو شاذ كقول بعض العرب ـ وقد قيل له هاتان

بوزن حيدر اسم ناقته وبلال إسم الممدوح فهذا البيت محل تخلص الشاعر إلى المدح. قوله: (على فصه) بالفاء والصاد المهملة أي فص خاتم النبي ﷺ. قوله: (تعين المعنى على الأصح) أي مع التنبيه على اللحن وإنما تعين المعنى صوناً عن اللحن ولئلا يتوهم أن اللحن من الحاكي، فإذا قال شخص: جاء زيد بالجر وأردت حكاية كلامه قلت قال فلان: جاء زيد لكنه خفض زيداً. قوله: (ويسمى) أي هذا الاستفهام في اصطلاحهم بالاستثبات لأن السائل طالب للاثبات، قال ابن هشام: وكذا كل سؤال عن شيء سبق ذكره فإن كانت أي سؤالاً عن غير مذكور فلا تكاد توجد إلا مفردة مذكرة وشذ قوله:

بـأيّ كـتـاب أمّ بـأيـة سـنـة ترى حبهم عاراً عليّ وتحسب

قوله: (وضرب بغير أداة وهو شاذ) محل شذوذه إذا قصد المعنى فإن قصد اللفظ بأن كان الحكم للفظ دون المعنى فلا شذوذ كما يدل عليه قول المصنف في الكافية:

وإن نـسـبـت لأداة حـكـمـا فاحك أو اعرب واجعلنها إسما

وقد أوضح الفارضي هذه المسألة فقال: إذا نسب إلى حرف أو غيره حكم هو للفظه دون معناه جاز أن يعرب على حسب العوامل، وأن يحكى بلفظه فتقول على الإعراب من حرف جر بالرفع وعلى البناء من حرف جر بسكون النون، وكذا نحو قام فعل ماض فتقول على الإعراب: قام بالرفع وعلى الحكاية قام بفتح الميم، ومن الحكاية قوله عليه الصلاة والسلام: «**إياكم ولو فإن لو تفتح عمل الشيطان**» فلو اسم إن قصد فيها الحكاية قاله المصنف في شرح الكافية، ورواه غيره على الإعراب ولفظه: «**إياكم واللو فإن اللوّ تفتح عمل الشيطان**» فلما جعلت الأداة اسماً وأعربت دخلت عليها أل والأداة التي تعرب إن أولتها بالكلمة منعتها الصرف إن استحقت ذلك أو بلفظ صرفتها فنحو قام إذا أعرب فيه وجهان كهند إن أول بكلمة، ونحو دحرج إن أول بكلمة منع لأنه رباعي كزينب، ونحو ضرب إن أول بكلمة منع لأنه كسقر وإن أول كل بلفظ صرف والأداة التي على حرفين إن أعربت وجب تضعيف الحرف الثاني إن كان ليناً فتقول لو حرف امتناع لامتناع بالرفع وتضعيف الواو وفي حرف جر بالرفع وتضعيف الياء، فإن كان الحرف الثاني اللين ألفاً قلبت الألف الثانية همزة تخلصاً من التقاء الساكنين، فإذا ضعفت ما النافية قلت ماء حرف نفي بهمزة بعد الألف، وإن حكيت فلا تضعيف ولا قلب بل تأتي بلو وفي وما على حالها اهـ ملخصاً، وسيأتي في باب النسب مزيد كلام.

تمرتان ـ: دعنا من تمرتان. قال سيبويه: وسمعت أعرابياً وسأله رجل فقال أنهما قرشيان، فقال: ليسا بقرشيان. قال: وسمعت عربياً يقول لرجل سأله: أليس قرشياً؟ قال: ليس بقرشياً. والله أعلم.

التَّأنيثُ

(عَلامةُ التأنيثِ تاءٌ أَوْ أَلِفْ) فالتاء على قسمين: متحركة ....

قوله: (وسأله رجل) أي عن رجلين والجملة حالية بتقدير قد، وقوله فقال إنهما قرشيان عطف على سأل عطف مفصل على مجمل وهمزة أنهما مفتوحة لأنها همزة استفهام اجتمعت مع همزة أن فحذفت الثانية، ويحتمل أن المحذوف همزة الاستفهام والمذكور همزة إن المكسورة ونظيره في دخول همزة الاستفهام، على إن قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٩٠] هذا ما ظهر، وقوله: فقال ليسا بقرشيان كان ينبغي حذف الفاء لأن مدخولها المفعول الثاني لسمعت أو حال من أعرابياً على الخلاف. قوله: (قال ليس بقرشياً) كان عليه حذف قال لأن الجملة بعده مقول يقول ويمكن جعله تأكيداً ليقول.

التأنيث

لو قال التأنيث والتذكير كما في الكافية والتسهيل لكان أحسن لأنه نظير قوله: المعرب والمبني والنكرة والمعرفة والمقصور والممدود اهـ سيوطي، وفيه نظر لأن المصنف لم يتكلم هنا على التذكير فكيف يذكره في الترجمة بخلاف المعرب والمبني والنكرة والمعرفة والمقصور والممدود فإنه تكلم على كل من ذلك. قوله: (علامة التأنيث) أي في الإسم المتمكن كما في التسهيل، قال الدماميني احترازاً من المبني بطريق الأصالة فإنهم لم يجعلوا علامة تأنيثه ما يذكر بل ربما دلوا على تأنيثه بغير ذلك كالكسر في أنت والنون في هن ونحوه اهـ. وفيه أنه إن أريد تأنيث المدلول ورد نحو طلحة وحمزة اسمي رجلين وإن أريد تأنيث الكلمة ورد نحو: ربت وثمت بفتح التاء وسكونها فإن تأنيثهما بالتاء مع أنهما حرفان، ويمكن اختيار الأول ودفع ورود نحو: طلحة وحمزة بأن مدلولهما في الأصل مؤنث أي قبل جعلهما اسمي رجلين، والظاهر أن قول التسهيل في الاسم المتمكن صلة التأنيث لا علامة أي التأنيث الكائن في مدلول الاسم المتمكن فتدخل تاء التأنيث المتصلة بالفعل لأنه يصدق عليها أنها علامة تأنيث مدلول الاسم المتمكن وهو الفاعل، فلا يقال التقييد بالاسم يخرجها مع أن المقصود دخولها كما صنع الشارح. واعلم أن ما فيه تاء التأنيث ومدلوله مذكر كطلحة وحمزة يذكر ولا يؤنث نظراً للفظ، وشذ قوله:

أبـوك خـلـيـفـة ولـدتـه أخـرى

وأن الفرق بين المذكر والمؤنث ليس في كل اللغات بل بعضها لا يفرق فيه بينهما بفرق لفظي كالتركية والفارسية بل بالقرائن كما قاله سم وغيره. قوله: (تاء أو ألف) أتى بأو التي لأحد الشيئين

وتختص بالأسماء كقائمة، وساكنة وتختص بالأفعال كقامت. والألف كذلك مفردة وهي المقصورة كحبلى، وألف قبلها ألف فتقلب هي همزة وهي الممدودة كحمراء. واعلم أن التاء أكثر وأظهر دلالة من الألف لأنها لا تلتبس بغيرها، بخلاف الألف فإنها تلتبس بغيرها فيحتاج إلى تمييزها بما يأتي ذكره ولهذا قدمها في الذكر على الألف. وإنما قال تاء ولم يقل هاء ليشمل الساكنة، ولأن مذهب البصريين أن التاء هي الأصل والهاء المبدلة في الوقف فرعها، وعكس الكوفيون. وإنما لم يوضع للتذكير علامة لأنه الأصل فلم يحتج لذلك. (وفي أَسامٍ قَدَّروا التَّا كالكَتِفْ) واليد والعين، ....

إشارة إلى أن العلامتين لا يجتمعان في كلمة واحدة، فلا يقال في ذكرى مثلاً ذكراة، وأما علقاة وأرطاة فألفهما مع وجود التاء للإلحاق بجعفر ومع عدمها للتأنيث قاله سم، وتبعه شيخنا والبعض، وفيه أن كون الألف عند عدم التاء للتأنيث غير لازم بل هي حينئذ تحتمل الإلحاق والتأنيث كما سلف.

قوله: (وتختص بالأسماء) أي إذا لحقت آخراً أو إذا تمحضت للتأنيث فلا يرد أن المحركة تلحق أول المضارع للدلالة على تأنيث الفاعل وعلى المضارعة. قوله: (وألف قبلها ألف فتقلب هي همزة) يفيد أن ألف التأنيث هي الثانية المنقلبة همزة لا الأولى وهو كذلك اهـ سم. أي على الراجح كما أوضحناه في باب ما لا ينصرف وسيأتي أيضاً قريباً. فإن قلت: إذا كانت ألف التأنيث هي الألف الثانية المنقلبة همزة كانت مفردة وكلام الشارح يقتضي أنها غير مفردة حيث قابل بها المفردة. قلت: معنى كونها غير مفردة احتياجها لسبق مثلها عليها فتأمل. قوله: (وهي الممدودة) قال البصريون: هي فرع عن المقصورة والكوفيون هي أيضاً أصل كذا في الهمع. قوله: (واعلم أن التاء أكثر الخ) ولذا قال المصنف: إن التاء أصل للألف وقيل بالعكس لأن التأنيث بالألف لازم، قال ابن إياز: والذي أرى أن كلاً منهما أصل على حدته إسقاطي.

قوله: (فإنها تلتبس بغيرها) كألف الإلحاق وألف التكثير. قوله: (ليشمل الساكنة) كتاء قامت هند. قوله: (وعكس الكوفيون) قال الدماميني: نظراً إلى أن الهاء تشبه الألف اهـ. قال الرضي: وليس أي قول الكوفيين بشيء لأن التاء في الوصل والهاء في الوقف والأصل هو الوصل لا الوقف. قوله: (لأنه الأصل) لأصالة التذكير دليلان: أحدهما أنه ما من مذكر ولا مؤنث إلا ويطلق عليه شيء وشيء مذكر، والثاني: أنه لا يفتقر إلى زيادة والتأنيث لا يحصل إلا بزيادة ولا يتحقق التذكير والتأنيث إلا في الأسماء إذا قصد مدلولها فإن قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة، وكذا الفعل والحرف وحرف الهجاء، ويجوز فيه الوجهان بالاعتبارين، وذهب الفراء إلى أن تذكير حروف الهجاء لا يجوز إلا في الشعر. دماميني. قوله: (وفي أسام) جمع أسماء التي هي جمع اسم فهي جمع الجمع. قوله: (وقدروا التا) قال الرضي: ولا يقدر غيرها لأن وضعها على

ومأخذه السماع (ويُعْرَفُ التقديرُ بالضميرِ) العائد على الاسم (ونَحْوِه كالرَّدِّ في التصغيرِ) كيدية إلى ما هي فيه حساً، والإشارة إليه بذي وما في معناها، ووجودها في فعله وسقوطها من عدده، وتأنيث خبره أو نعته أو حاله، والأمثلة واضحة (ولا تلِي فارقةً فَعُولاً أصلاً ولا المِفعالَ والمِفعِيلا) أي لا تلي التاء هذه الأوزان فارقة بين المذكر والمؤنث: فيقال: هذا رجل صبور ومهذار ومعطير، وهذه امرأة صبور ومهذار ومعطير. وفهم من قوله: ولا تلي فارقة أنها قد تلي غير فارقة كقولهم: ملولة وفروقة ....

العروض والانفكاك فيجوز أن تحذف وتقدر اهـ. ولما مر من أن التاء أكثر وأظهر دلالة من الألف.
قوله: (ويعرف التقدير) أي تقدير التاء في الاسم.

قاعدة: ما لا يتميز مذكره عن مؤنثه، فإن كان فيه التاء فهو مؤنث مطلقاً كالنملة والقملة للمذكر والمؤنث، وإن كان مجرداً من التاء فهو مذكر مطلقاً كالبرغوث للمذكر والمؤنث قاله أبو حيان.

قوله: (بالضمير) أي بعود الضمير على الكلمة مؤنثاً نحو: ﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ۖ﴾ [الحج: ٧٢] ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَاۚ﴾ [محمد: ٤] ﴿وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١] فالنار والحرب والسلم مؤنثات لتأنيث ضميرها. قوله: (كالرد في التصغير) نحو عيينة وأذينة مصغر عين وأذن من الأعضاء المزدوجة فإن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها وغير المزدوج مذكر كالرأس والقلب اهـ تصريح. وما ذكره أغلبي وإن أقره أرباب الحواشي فمن المزدوج الحاجب والصدغ والخد واللحى والمرفق والزند والكوع والكرسوع وهي مذكرة كما في المصباح، وقد عد الفارضي مما يذكر ويؤنث الإبط وهو مزدوج والعنق واللسان والقفا وهي غير مزدوجة، وعد مما يؤنث الكبد والكرش وهما غير مزدوجين، وعد في المصباح مما يذكر ويؤنث العضد وهو مزدوج قال: والذراع مؤنث، قال الفراء وبعض العرب: عكل تذكره فتقول هو الذراع اهـ. قال الدماميني: وهذه العلامة يعني التصغير تختص بالثلاثي، قال الشاطبي وكذا الرباعي: إذا صغر تصغير الترخيم نحو عنيقة في عناق وذريعة في ذراع.

قوله: (إلى ما هي فيه حساً) متعلق بردّ أي كرد الاسم في حال تصغيره إلى اسم تلك التاء فيه لفظاً كفاطمة ومعنى رده إليه جعله مثله في ظهور التاء ويحتمل أن معنى كلام المصنف كرد التاء إلى الاسم في حال تصغيره بل هذا أسهل مما صنع الشارح. قوله: (وما في معناها) أي ما في معنى ذي من بقية إشارات المؤنث. قوله: (ووجودها في فعله) أي الفعل المسند إليه نحو: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلْعِيرُ﴾ [يوسف: ٩٤] قوله: (وسقوطها من عدده) نحو ثلاث قسي. قوله: (فارقة) حال من فاعل تلي. وقوله أصلاً حال من فعول. قوله: (ومهذار) هو بالذال المعجمة كثير الهذيان في منطقه زكريا. قوله: (ومعطير) أي طيب الرائحة. قوله: (ملولة) من الملل وهو السآمة، وفروقة من الفرق بفتح الراء وهو الخوف. زكريا.

فإن التاء فيهما للمبالغة، ولذلك تلحق المؤنث والمذكر. واحترز بقوله أصلاً عن فعول بمعنى مفعول فإنه قد تلحقه التاء نحو: أكولة بمعنى مأكولة، وركوبة بمعنى مركوبة، وحلوبة بمعنى محلوبة. وإنما كان فعول بمعنى فاعل أصلاً لأن بنية الفاعل أصل. وقال الشارح: لأنه أكثر من فعول بمعنى مفعول فهو أصل له. (كَذَاكَ مِفعلٌ) أي لا تليه التاء فارقة، فيقال: رجل مغشم وامرأة مغشم. (ومَا تَليهِ تَا الفرقِ مِنْ ذِي) الأوزان الأربعة (فَشُذُوذٌ فيهِ) نحو عدوّ وعدوّة، وميقان وميقانة، ومسكين ومسكينة. وسمع امرأو مسكين على القياس، حكاه سيبويه (ومِن فَعِيلٍ) بمعنى مفعول (كَقتيل) بمعنى مقتول وجريح بمعنى مجروح (إنْ تَبِعْ مَوصوفَهُ غالباً التَّا تَمتنعْ) فيقال: رجل قتيل وجريح، وامرأة قتيل وجريح. والاحتراز بقوله كقتيل من فعيل بمعنى فاعل: نحو رحيم وظريف فإنه تلحقه التاء فتقول: امرأة رحيمة وظريفة، وبقوله: إن تبع موصوفه من أن يستعمل استعمال الأسماء غير جار على موصوف ظاهر ولا منوي لدليل فإنه تلحقه التاء، نحو: رأيت قتيلاً وقتيلة، فراراً من اللبس. ولو قال:

ومِـن فـعِـيـلٍ كـقـتـيـلٍ إن عُـرِفْ   مـوصـوفُـهُ غـالـبـاً الـتَّـا تـنـحَـذِفْ

لكان أجود، ليدخل في كلامه نحو: رأيت قتيلاً من النساء فإنه مما يحذف فيه التاء للعلم بموصوفه، ولهذا قال في شرح الكافية: ....

قوله: (فإن التاء فيهما للمبالغة) وقال الرضي للنقل إلى الاسمية اهـ، ومقتضاه أنهما غلبت عليهما الاسمية وصارا اسمين وقد يتوقف فيه. قوله: (فإنه قد تلحقه التاء) يفيد أن إلحاقها له غير واجب بل قليل وقد يتوقف في القلة. قوله: (مغشم) بغين وشين معجمتين هو الذي لا ينتهي عما يريده ويهواه لشجاعته. تصريح. قوله: (وما) مبتدأ أول وشذوذ مبتدأ ثان والمسوغ وقوعه بعد الفاء وفيه خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول. قوله: (نحو عدوّ وعدوّة) بمعنى من قام به العداوة، فإن أريد به من وقعت عليه العداوة فلا شذوذ. قوله: (وميقان) من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل ميقان أي لا يسمع شيئاً إلا أيقنه. قوله: (ومن فعيل) متعلق بتمتنع وكقتيل حال. قوله: (إن تبع موصوفه) قال ابن هشام: لا يريد الموصوف الصناعي بل المعنوي لأنك في نحو: هند قتيل لا تلحق التاء مع أن قتيل خبر لا نعت. سيوطي. قوله: (غالباً) أي في الغالب، ويؤخذ من صنيعه أن لحوق التاء فعيلاً بمعنى مفعول خلاف الغالب لا شاذ بخلاف لحوق التاء للأوزان الأربعة السابقة فشاذ. قوله: (غير جار) حال مفسرة لاستعمال الأسماء. وقوله لدليل متعلق بمنوي.

قوله: (فراراً من اللبس) أي لبس المذكر بالمؤنث، قال ابن هشام: هذا التعليل موجود في بقية الصفات إذا قلت: رأيت صبوراً أو شكوراً أو نحو ذلك ولم يفرقوا فيه بين الجري على موصوف وعدم الجري عليه، فإن كان ما قالوه في فعيل بالقياس فالجميع سواء وإن كان مستندهم السماع وهو الظاهر فلا إشكال. سيوطي. قوله: (لكان أجود الخ) أجاب عنه سم بأن المراد بتبعيته موصوفه أن يذكر معه في الكلام فيكون تابعاً له في المعنى وبأنه مفهوم بالموافقة. قوله: (ولهذا) أي

فإن قصدت الوصفية وعلم الموصوف جرد من التاء. وأشار بقوله غالباً إلى أنه قد تلحقه تاء الفرق حملاً على الذي بمعنى فاعل، كقول العرب: صفة ذميمة، وخصلة حميدة، كما حمل الذي بمعنى فاعل عليه في التجرد نحو: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [الأعراف: ٥٦] ﴿قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨].

تنبيه: الأصل في لحاق التاء الأسماء إنما هو تمييز المؤنث من المذكر، وأكثر ما يكون ذلك في الصفات نحو مسلم ومسلمة، وظريف وظريفة، وهو في الأسماء قليل نحو: رجل ورجلة، وامرىء وامرأة، وإنسان وإنسانة، وغلام وغلامة، وفتى وفتاة. وتكثر زيادة التاء لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات: نحو: تمر وتمرة، ونخل ونخلة، وشجر وشجرة. وقد تزاد لتمييز الجنس من الواحد. نحو: جبأة وجبء، وكمأة وكمء، ولتمييز الواحد من الجنس في المصنوعات نحو: جر وجرة، ولبن ولبنة، وقلنسو وقلنسوة، وسفين وسفينة. وقد يجاء بها

لكون المدار على علم الموصوف لا التبعية. قوله: (فإن قصدت الوصفية) بأن لم يستعمل استعمال الأسماء الجامدة. قوله: (وعلم الموصوف) يدخل في ذلك ما إذا علم الموصوف بإشارة إليه أو ضمير يعود إليه أو نحو ذلك سم. قوله: (قال من يحيي العظام وهي رميم) هذا بناء على أن رميم بمعنى فاعل، وقيل بمعنى مفعول أي مرموم. فارضي. قوله: (وأكثر ما يكون ذلك في الصفات) أي المشتركة بين المذكر والمؤنث، أما الصفات المختصة بالمؤنث فالغالب أن لا تلحقها التاء إن لم يقصد فيها معنى الحدوث كحائض وطالق ومرضع لعدم الحاجة بأمن اللبس، فإن قصد معنى الحدوث فالتاء لازمة كحاضت فهي حائضة وطلقت فهي طالقة، وقد تلحقها التاء وإن لم يقصد الحدوث كذا في التسهيل وشرحه والرضي وتصرف البعض فيه بما كدره.

قوله: (وهو في الأسماء قليل) ولا يقاس عليه. قوله: (وإنسانة) هذا ليس بعربي بل من تصرف العامة كما يستفاد من الصحاح وغيره والعربي أن يقال للأنثى أيضاً إنسان. أفاده سم. قوله: (وتكثر زيادة التاء الخ) المراد بزيادتها زيادتها على أصول الكلمة لا استواء وجودها في الكلمة وعدمها، وقد يؤخذ من صنيعه أن التاء في نحو شجرة ونخلة ليست للتأنيث بل لتمييز الواحد من الجنس فقط وهو مسلم إن أريد بالتأنيث المنفي التأنيث الحقيقي لا الأعم فإنها مع كونها للتمييز هي للتأنيث المجازي أيضاً بدليل تأنيث ضميرها وصفتها ونحوهما، وكان اقتصار الشارح على التمييز لأنه المقصود ولانفهام التأنيث من كون الكلام في تاء التأنيث. قوله: (لتمييز الواحد) فتكون داخلة على الواحد. قوله: (لتمييز الجنس) فتكون داخلة على الجنس. قوله: (نحو جبأة) بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة ضرب من الكمأة أحمر، انتهى تصريح، وما ذكره الشارح من كون جبأة وكمأة للجنس وجبء وكمء للواحد هو ما عليه الأكثرون وقيل بالعكس، أفاده الدماميني. قوله: (وقلنسو) الذي بخط الشارح في شرح التوضيح ما نصه: وقلنس وقلنسوة وأصل قلنس قلنسو

للمبالغة كراوية لكثير الرواية، ولتأكيد المبالغة كعلاَّمة ونسَّابة. وقد تجيء معاقبة لياء مفاعيل كزنادقة، وجحاجحة. فإذا جيء بالياء لم يجأ بها، بل يقال زناديق، وجحاجيح: فالياء والهاء متعاقبان. وقد يجاء بها دالة على النسب كقولهم: أشعني وأشاعنة، وأزرقي وأزارقة، ومهلبي ومهالبة. وقد يجاء بها دالة على تعريب الأسماء المعجمة نحو: كَيْلجة وكيالجة. ومَوْزَج وموازجة. والكيلجة. مقدار من الكيل معروف، والموزج: الخف. وقد تكون لمجرد تكثير حروف الكلمة كما هي في نحو: قرية وبلدة وغرفة وسقاية، وتجيء عوضاً من فاء نحو عدة، أو من عين نحو إقامة، أو من لام نحو سنة. وقد عوضت من مَدة تفعيل في نحو تزكية وتنمية وتنزية، وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة للمعتدل القامة من الرجال والنساء، وقد تلازم ما يخص المذكر كرجل بُهمة وهو الشجاع. وقد تجيء في لفظ مخصوص

كسرت السين وقلبت الواو ياء اهـ. أي وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وما في شرح التوضيح هو الصواب الذي لم يذكر في القاموس سواه وعلل تصريفها بما مر بأنه ليس في الأسماء العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة. قوله: (كراوية الخ) وإنما أنثوا المذكر لأنهم أرادوا أنه غاية في ذلك والغاية مؤنثة تصريح. قوله: (معاقبة لياء مفاعيل) أي لكونها عوضاً منها. قوله: (وجحاجحة) جمع جحجاح بتقديم الجيم المفتوحة على الهاء المهملة الساكنة وهو السيد.

قوله: (أشعثي وأشاعثة) بشين معجمة وعين مهملة وثاء مثلثة فالتاء للدلالة على أن واحد هذا الجمع منسوب وذلك أنهم لما أرادوا أن يجمعوا المنسوب جمع تكسير وجب حذف ياء النسب لأن ياء النسب والجمع لا يجتمعان، فلا يقال في النسب إلى رجال رجالي بل رجلي فحذف ياء النسب ثم جمع وأتى بالتاء بدلاً من الياء وإنما أبدلت منها لتشابه التاء والياء في كونهما للوحدة كتمرة وزنجي وللمبالغة كعلامة ودواري، وفي كونهما يزادان لا لمعنى كطلحة وكرسي كذا في الرضي. قوله: (وأزرقي) بزاي فراء فقاف. وقوله: ومهلبي بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام مفتوحة والأشعثي والأزرقي والمهلبي منسوبون إلى محمد بن عبد الرحمن بن الأشعث بن قيس ونافع الأزرق والمهلب ابن أبي صفرة. دماميني. قوله: (على تعريب الأسماء المعجمة) أي استعمال العرب إياها مع نوع تغيير لها عما كان لها في العجمية. قوله: (نحو كيلجة) بكاف مفتوحة فتحتية ساكنة فلام مفتوحة فجيم، وعبارة السيوطي في الهمع: وكيالجة جمع كيلج لكن ما في الشرح هو ما في القاموس. قوله: (وموزج) بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاي بعدها جيم اهـ تصريح. قوله: (لمجرد تكثير حروف الكلمة) أي للتكثير المجرد عما تقدم فلا ينافي أنها فيما يذكره من الأمثلة لتأنيث الكلمة أيضاً كما نقله شيخنا عن المصنف فاندفع اعتراض البعض.

قوله: (وتنزية) بزاي بعد نون أي تحريك. قوله: (كرجل بهمة) بضم الموحدة فسكون الهاء ولعل اختصاص المذكر به من حيث الاستعمال وإلا فالمعنى وهو الشجاعة كما يكون في المذكر

بالمؤنث لتأكيد تأنيثه كنعجة وناقة، ومنه نحو: حجارة وصقورة وخؤولة وعمومة فإنها لتأكيد التأنيث اللاحق للجمع. (وأَلِفُ التَّأنيثِ ذاتُ قَصْرٍ وذاتُ مَدّ نحوُ أُنثى الغُرِّ) أي غراء، والمقصورة هي الأصل فلهذا قدمها. (والاشْتهارُ في مَبانِي الأولى) أي المقصورة (يُبديهِ) أي يظهره أوزان: **الأول**: (وزنُ) فعلى بضم الأول وفتح الثاني نحو (أُرَبَى) للداهية، وأُدَمى وشُعَبى

يكون في المؤنث فتدبر، ثم رأيته في الدماميني ثم قال الدماميني: وإنما جاز ذلك لأنه صفة لمؤنث مقدر إذ الأصل نفس بهمة كما ذكر حائض نظراً إلى أنه صفة لمذكر مقدر والأصل شخص حائض وإن لم يستعملوه. قوله: (وخؤولة وعمومة) نظر فيه شيخنا وتبعه البعض بأن الخؤولة والعمومة مصدران لا جمعان كما قاله الدماميني، وعندي في التنظير نظر فقد صرح في القاموس بأنهما جمعا خال وعم أيضاً.

فائدة: قال في الهمع: قد يذكر المؤنث وبالعكس حملاً على المعنى نحو قوله:

ثلاثة أنفس وثلاث ذود

ذكر الأنفس بإلحاق التاء في عددها حملاً على الأشخاص وسمع جاءته كتابي فاحتقرها أنَّث الكتاب حملاً على الصحيفة، ومن تأنيث المذكر حملاً على المعنى تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ [الأنعام: ٢٣] في قراءة من نصب (فتنتهم) خبر تكن. وقوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً﴾ [الأنعام: ١٤٥] في قراءة من قرأ تكون بالفوقية وميتة بالنصب.

قوله: (وذات مدّ) يصح عندي إجراؤه على قول البصريين أن ألف التأنيث هي الألف الثانية المنقلبة همزة، وعلى قول الزجاج والكوفيين إنها الهمزة من غير انقلاب لها عن ألف، فمعنى كونها ذات مد على هذين أنها مصاحبة وتابعة له، وعلى قول الأخفش إن الألف والهمزة معاً للتأنيث، فمعنى كونها ذات مد اشتمالها على المد وغاية ما يلزم على هذا أنه أطلق ألف التأنيث على المجموع ومثله سهل فحصل بما ذكرنا اندفاع ما ذكره شيخنا والبعض وأقرّاه من الاعتراض بأن قوله وذات مد يقتضي أن ألف التأنيث في نحو حمراء اسم للألف الأولى التي بعدها الهمزة لأنها التي تمد، وهذا لم يقل به أحد بل الخلاف منحصر في الأقوال الثلاثة المذكورة. قوله: (نحو أنثى الغرّ) أي نحو اسم أنثى الغر. سم. أي ألف اسم الخ. قوله: (والاشتهار) مبتدأ وفي مباني الأولى أي الألفاظ التي هي فيها حال من الهاء في يبديه أو من الاشتهار على مذهب سيبويه ويبديه الخ خبر، وفي كون هذه الأوزان كلها مشتهرة نظر، ففي التوضيح أن وزن أربى نادر، وفي شرحه أنه شاذ، وفي شرح العمدة أن سمهي وخليطي وشقاري من الأبنية الشاذة، ويجاب بأن الحكم بالاشتهار على الأوزان التي ذكرها باعتبار مجموعها لا جميعها، وأراد بمباني الأولى ما يكون لها أعم من أن يكون لغيرها أيضاً أو لا فلا ينافي الاشتراك في بعضها.

قوله: (أوزان) أي اثنا عشر. قوله: (وأدمى) بالدال المهملة وشعبى بشين معجمة فعين مهملة

لموضعين. وزعم ابن قتيبة أنها لا رابع لها، ويرد عليه أُرَنَى بالنون لحب يعقد به اللبن، وجُنَفى لموضع، وجُعَبى لعظام النمل. **تنبيه**: جعل في التسهيل هذا الوزن من المشترك بين المقصورة والممدودة وهو الصواب، ومنه مع الممدودة اسما خُشَشاء للعظم الذي خلف الأذن، وصفة ناقة عُشراء، وامرأة نفساء، وهو في الجمع كثير نحو كرماء وفضلاء وخلفاء. **الثاني**: فعلى بضم الأول وسكون الثاني، ومنه اسما بُهمى لنبت، وصفة نحو حبلى. (والطولَى) ومصدراً نحو رُجعى وبُشرى. **الثالث**: فعلى بفتحتين، ومنه اسما بَرَدَى لنهر بدمشق، وأجلى لموضع، ومصدراً بشكى وجمزى. (ومَرَطَى) يقال بشَكَت الناقة، وجَمزَت، ومَرَطتْ: أي أسرعت، وصفة كحيَدي.

تنبيه: عد في التسهيل هذا الوزن من المشترك، ومنه مع الممدودة قَرماء وجَنفاء لموضعين، وابن دَأثاء وهي الأمة، ولا يحفظ غيرها. **الرابع**: فعلى بفتح الأول وسكون الثاني، وقد أشار إليه بقوله: (وَوَزْنُ فَعْلَى جَمْعَا) نحو جرحى (أو مَصْدراً) نحو نجوى (أو صِفةً) لأنثى فعلان (كشَبْعي) فإن كان فعلى اسماً لم يتعين كون ألفه للتأنيث ولا قصرها، بل قد تكون مقصورة كسلمى ....

فموحدة. قوله: (بالنون) أي بعد الراء. قوله: (وجنفى) بجيم فنون ففاء. وقوله لموضع تبع فيه التوضيح والصحاح، وفي القاموس وشرح الشارح على التوضيح أنه اسم ماء لفزارة وأن الجوهري وهم فقال: اسم موضع. قوله: (وجعبي) بجيم فعين مهملة فموحدة. وقوله لعظام النمل أي لكباره فهو جمع عظيم لا عظم كما في التصريح. قوله: (خششاء) بخاء معجمة وشينين معجمتين، وعبارة القاموس الخشاء بالضم العظم الناتيء خلف الأذن وأصلها الخششاء وهما خششاوان.

قوله: (بهمى) بالباء الموحدة. قوله: (بردىَ) بموحدة فراء فدال مهملة. قوله: (وأجلى) بالجيم فاللام. وقوله لموضع عبارة القاموس وأجلى كجمزى مرعى لهم معروف. قوله: (بشكى) بموحدة فشين معجمة فكاف. قوله: (وجمزى) بجيم فميم فزاي. قوله: (يقال بشكت الناقة الخ) الأفعال الثلاثة على وزن ضرب. وقوله: أي أسرعت راجع للثلاثة. قوله: (كحيدى) يقال حمار حيدي بحاء مهملة فتحتية فدال مهملة أي يحيد عن ظله لنشاطه ولم يجيء نعت مذكر على فعلى غيره كما في الصحاح والقاموس. قوله: (قرماء) بقاف فراء قال في القاموس: وقرمى كجمزى وتمد موضع باليمامة وخطأ في موضع آخر الجوهري في جعله بالفاء. قوله: (وجنفاء) لغة في جنفى السابق. قال الشارح على التوضيح: وفيه لغة ثالثة وهي جنفاء كحمراء، وذكر في القاموس له لغات خمساً. فقال: كجمزى: وأربى ويمدان وكحمراء اهـ. قوله: (وابن دأثاء) بدال مهملة فهمزة فمثلثة وعبارة القاموس: الدأثاء وتحرك الأمة والجمع دأث محركة مخففة وابن دأثاء: الأحمق والذاهب الأصول. اهـ. قوله: (ووزن فعلى) هو من الأوزان المشتركة. قوله: (ولا قصرها الخ). لا وجه

ورضوى، وتكون ممدودة كالعوَّاء وهي منزلة من منازل القمر، وفيها القصر والمدّ، وتكون للتأنيث كما مر، وللإلحاق؛ ومما فيه الوجهان: أرْطى وعلقى وتترى. **الخامس**: فعالى بضم أوله ويكون إسماً كسُمانَى. (وكَحُبارَى) لطائرين. وجمعاً كسُكارى، وزعم الزبيدي أنه جاء صفة مفرداً، وحكى قولهم جمل عُلادى. **السادس**: فعلى بضم الأول وتشديد الثاني مفتوحاً نحو: (سُمَّهَى) للباطل. **السابع**: فعلّى بكسر الأول وفتح الثاني وتسكين الثالث نحو: (سِبَطْرَى) ودِفَقَّى لضربين من المشي. **الثامن**: فعلى بكسر الأول وسكون الثاني مصدراً نحو: (ذِكْرَى) وجمعاً نحو: حِجْلى وظِربى جمع حجلة وظربان ـ على وزن قطران ـ وهي دويبة تشبه الهرة منتنة الفسو، ولا ثالث لهما في الجموع. فإن كان فِعلى غير مصدر أو جمع لم يتعين كون ألفه للتأنيث، بل إن لم ينون في التنكير فهي للتأنيث نحو: ضئزى ـ بالهمز ـ وهي القسمة الجائرة، والشيزى وهو خشب يصنع منه الجفان، والدفلى وهو شجر، وإن نوّن فألفه للإلحاق نحو رجلٍ كيصى وهو المولع بالأكل وحده، وعزهى وهو الذي لا يلهو. وإن كان ينوّن في لغة ولا ينوّن

لتخصيص فعلى إسماً بذلك لجريانه في فعلى صفة أيضاً فإنه لا يتعين قصرها بل قد تكون مقصورة كسكرى وممدودة كحمراء فتأمل. قوله: (ورضوى) براء فضاد معجمة علم جبل.

قوله: (ومما فيه الوجهان) كون الألف للتأنيث وكونها للإلحاق، والوجهان مبنيان على الصرف وعدمه، فمن صرف قدر الألف للإلحاق، ومن منع قدرها للتأنيث تصريح. قوله: (أرطى وعلقى وتترى) الأرطى شجر ينبت في الرمل يدبغ به الأديم والعلقى نبت والتترى، قال في القاموس: جاءوا تترى وينون وأصلها وترى متواترين. قوله: (وكحبارى) اسم طائر للمذكر والمؤنث والواحد والجمع وهو أشد الطير طيراناً وولدها يسمى النهار وفرخ الكروان يسمى الليل فارضي. قوله: (جمل علادى) بعين مهملة أوله ودال مهملة قبل آخره كما بخط الشارح أي شديد، ويوجَد في نسخ علاوى بالواو وهو تحريف من الناسخ. قوله: (ودفقى) بدال مهملة ففاء فقاف. (لضربين من المشي) فالأول مشية فيها تبختر والثاني مشية فيها تدفق وإسراع، تصريح. قوله: (حجلى) بحاء مهملة فجيم. قوله: (وظربى) بظاء معجمة فراء فموحدة. قوله: (جمع حجلة) بفتحات اسم طائر. قوله: (ضئزى) بتحتية بعد الضاد المعجمة أو بهمزة ويثلث أوله إذا همز أفاده في القاموس، وبه يعلم أن تقييد الشارح بقوله بالهمز ليس في محله.

قوله: (والشيزى) بشين معجمة فتحتية فزاي. قوله: (والدفلى) بدال مهملة ففاء فلام. وقوله: وهو شجر عبارة القاموس وهو نبت مر. قوله: (كيصى) بكاف فتحتية فصاد مهملة ويجوز فتح كافه، قال في القاموس: فلان كيصى كعيسى وينون وكسكرى يأكل وحده وينزل وحده ولا يهمه غير نفسه اهـ. ومنه يعلم أن كيصى مما في ألفه وجهان لا للإلحاق فقط كما صنع الشارح وأقره الحواشي. قوله: (وعزهى) بعين مهملة فزاي. قوله: (ذفرى) بذال معجمة ففاء فراء وقوله وهو الموضع الخ

في أخرى ففي ألفه وجهان: نحو ذِفرى وهو الموضع الذي يعرق خلف أذن البعير، والأكثر فيه منع الصرف، ومنهم أيضاً من نوّن دفلى، وعلى هذا فتكون ألفه للإلحاق. **التاسع**: فِعّيلى بكسر الأول. والثاني مشدداً نحو: هجّيري للعادة. (وحِثّيثَى) مصدر حث ولم يجيء إلا مصدراً.

تنبيه: عد هذا الوزن في التسهيل من المشترك، وقد سمع منه مع الممدودة قولهم هو عالم بدخيلائه أي بأمره الباطن، وخصيصاء للاختصاص، وفخيراء للفخر، ومكيناء للتمكن، وهذه الكلمات تمد وتقصر. وجعل الكسائي هذا الوزن مقيساً، والصحيح قصره على السماع.

العاشر: فعلى بضمّ الأول والثاني وتشديد الثالث نحو حُذُرَّى وبُذُرَّى من الحذر والتبذير (معَ الكُفرَّى) وهو وعاء الطلع، وهو بفتح الثاني أيضاً مع تثليث الكاف.

تنبيه: حكى في التسهيل سُلَحْفاء بالمد، وحكاه ابن القطاع، فعلى هذا يكون من الأوزان المشتركة. وحكى الفراء سلحفاة، وظاهره أن ألف السلحفاة ليست للتأنيث إلا أن يجعل شاذاً مثل بهماة.

الحادي عشر: فعيلى بضم الأول وفتح الثاني مشدداً نحو قُبَّيطى للناطف (كذاكَ خُلَّيْطَى) للاختلاط، ولُغَّيزي للُغَزِ.

تنبيه: سمع منه مع الممدودة هو عالم بدخيلائه، ولم يسمع غيره.

الثاني عشر: فعالى بضم الأول وتشديد الثاني نحو خُبَّازى. (معَ الشُّقَّارَى) لنبتين،

فسره في القاموس بالعظم الشاخص خلف الأذن من جميع الحيوان. قوله: (ومنهم أيضاً الخ) أيضاً مقدمة من تأخير والأصل منهم من نون دفلى أيضاً، وقد يقال: كان المناسب حينئذ أن لا يذكر دفلى في القسم الأول أعني ما لا ينون عند التنكير فتكون ألفه للتأنيث وجهاً واحداً، ويقتصر على ذكره في القسم الأخير أعني ما ينوّن في لغة دون لغة. قوله: (مصدر حث) أي على غير قياس. قوله: (حذرى وبذرى) الأول بحاء مهملة وذال معجمة والثاني بموحدة فذال معجمة. قوله: (سلحفاء) بسين مهملة مضمومة فلام مفتوحة فحاء مهملة ساكنة ففاء فألف التأنيث الممدودة دويبة معروفة دماميني، وقضية صنيع الشارح أنه بضم اللام لكن صنيع القاموس يؤيد الأول فتأمل. قوله: (ليست للتأنيث) لأن ألف التأنيث لا يتلوها تاء التأنيث إذ لا يجتمع علامتا تأنيث. قوله: (مثل بهماة) أي في اجتماع العلامتين فيه شذوذاً، فقد تقدم أن بهمى لنبت ألفه للتأنيث وقيل للإلحاق.

قوله: (قبيطى) بقاف فموحدة فتحتية فطار مهملة، ويقال القباطي والقبيط بضم القاف وتشديد الباء فيهما والقبيطاء كحميراء قاله في القاموس، وقوله للناطف بنون وطاء مهملة وفاء نوع من الحلوى. قوله: (للغز) بضم اللام وفتح الغين المعجمة وتسكن وبضمتين وبفتحتين ويقال لغيزاء كحميراء. قوله: (خبازى) بضم الخاء المعجمة وتشديد الموحدة وقبل آخره زاي وقد تخفف ويقال

وخُضَّارى لطائر. (واغزُ) أي انسب (لِغيرِ هذه) الأوزان في مباني المقصورة (اسْتِندارا) فمما ندر فعْيَلى كخَيْسري للخسارة، وفعْلَوي كهَرْنَوى كهَرْنوِي لنبت، وفعْوَلي كقَعْوَلي لضرب من مشى الشيخ، وفيْعُولي كفيضوضي، وفَوْعولي كفوضوضي للمفاوضة، وفعلايا كَبُرَحايا للعجب، وأفعلاوي كأربعاوي لضرب من مشي الأرنب، ....

الخباز والخبازة والخبيز قاله في القاموس. قوله: (وخضارى) بالخاء والضاد المعجمتين. وقوله: لطائر عبارة القاموس الخضارى كغرابى طائر وكالشقارى نبت اهـ. وبه يعلم ما في كلام الشارح من الخلل وإن أقره الحواشي. قوله: (واعز لغير هذه استندارا) ينبغي حمل هذه الإضافة على الجنس فلا تقتضي العبارة ثبوت الندرة لكل أفراد الغير. فإن قلت: لم يذكر المصنف نظير ما هنا في الممدودة فقضيته أنه لا مستندر فيها. قلت: ذلك غير لازم لجواز أن يكون التخصيص لكثرة النادر هنا وقلته هناك أو أن يكون نبه بهذا على نظيره هناك اهـ سم. وبحمل الإضافة على الجنس يندفع تنظير الشارح الآتي.

قوله: (كخيسرى) بفتح الخاء المعجمة وسكون التحتية وفتح السين المهملة وتخفيف الراء. قوله: (كهرنوي) بفتح الهاء وسكون الراء وفتح النون بعدها واو مخففة قيل واوه أصلية فوزنه فعللي وقيل زائدة فوزنه فعلوي. قوله: (كقعولي) بفتح القاف وسكون العين المهملة وبعد الواو لام مخففة وعبارة الفارضي كقوعلي بقاف وعين مهملة قال الشاعر:

قـاربـت أمـشـي الـقـوعـلـي والـفـنـجـلـة

اهـ. ولكن ما في الشرح هو ما في الهمع والتسهيل وغيرهما. قوله: (كفيضوضي) بفاء فتحتية فضادين معجمتين بينهما واو يقال أموالهم فيضوضاً وفوضوضاً بينهم بالقصر والمد فيهما أي هم شركاء فيها يتصرف كل منهم في مال الآخر، وفوضى كسكرى أيضاً، ويقال قوم فوضى أي متساوون لا رئيس لهم أو متفرقون أو مختلط بعضهم ببعض كذا في حاشية شيخنا نقلاً عن عبد القادر، وعبارة القاموس: أمرهم فيضيضي بينهم وفيضوضي ويمدان وفيوضى بالفتح أي فوضى اهـ. وقال قبل ذلك: المفاوضة الاشتراك في كل شيء والمساواة والمجاراة في الأمر اهـ. ويؤخذ مما ذكر أن معنى قول الشارح للمفاوضة للمفاوض فيه. قوله: (كبرحايا) بضم الباء وفتح الراء والحاء المهملة بعدها ألف فمثناة تحتية فألف كلمة تعجب ولم يجىء غيرها على وزنها اهـ عبد القادر. ويؤخذ منه أن قول الشارح للعجب بفتح العين والجيم، ويؤيده قول القاموس أبرحه أعجبه اهـ. وقول ابن عقيل في شرح التسهيل ومعناه العجب يقال ما أبرح هذا الأمر أي ما أعجبه اهـ، لا بضم العين وسكون الجيم بمعنى الكبر كما توهمه البعض.

قوله: (كأربعاوي لضرب من مشي الأرنب) في كلامه خلل وبيانه أن المفسر بضرب من مشي الأرنب إنما هو أربعي، وأما أربعاوي قال الشمني: بضم الهمزة والباء الموحدة، وقال المرادي بفتح

وفَعلوتي كرَهَبوتي للرهبة، وفعْلَلُولي ـ كَحَنذَقوقي ـ لنبت، وفعَيَّلي ـ كهَبيَّخَى ـ لمشية بتبختر، ويَفْعَلى ـ كَيَهْيَرَى ـ للباطل، وإفْعلي كإيجلّى لموضع، ومَفعلّى كمَكوِرَّى للعظيم الأرنبة، ومُفِعلَّى كمُكِورَّى للعظيم الروثة من الدواب، ومِفعلَّى كِرِقِدَّى للكثير الرقاد، وفَوْعَلى كدَوْدَرَى

الهمزة وضم الباء فهي قعدة المتربع، وفي القاموس وقعد الأربعا والأربعاوي بضم الهمزة والباء فيهما أي متربعاً اهـ عبد القادر، وعبارة السيوطي في الهمع وأفعلاوي بالفتح وضم العين نحو أربعاوي لقعدة المتربع وبفتح الهمزة قال الدماميني أيضاً. وقول عبد القادر إنما هو أربعي أي بضم الهمزة وفتح الموحدة كما في ابن عقيل على التسهيل. قوله: (كرهبوتي) بفتح الراء والهاء وضم الموحدة وبعد الواو فوقية اسم للرهبة كرغبوتي للرغبة. قوله: (كحندقوقي) بفتح الحاء والدال المهملتين بينهما نون وضم القاف الأولى وبكسر الحاء وبكسرها والدال وبفتح الدال والقاف الأولى مع فتح الحاء وكسرها، وفي نونها قولان: أصلية فوزن الكلمة فعللولي أو زائدة فوزنها فنعلولي اهـ همع وعبد القادر باختصار غير مخل كما فعل البعض، وبه يعلم أن الشارح جرى على القول بأصالة النون وهو ما يفيده صنيع القاموس. قوله: (كهبيخي) بفتح الهاء والموحدة والتحتية المشددة والخاء المعجمة. قوله: (كيهيري) بفتح التحتيتين بينهما هاء ساكنة وقبل آخره راء مشددة. وقوله للباطل عبارة القاموس اليهيرى مقصوراً مشدداً الماء الكثير والباطل ونبات أو شجر زنته يفعلي أو فعيلي أو فعللي.

قوله: (كإيجلي) قال الفارضي: بكسر الهمزة وتشديد اللام اهـ. وقال الدماميني: بهمزة مكسورة فتحتية فجيم مكسورة فلام إسم موضع. وقال الأصمعي: إسم رجل اهـ. ونص المرادي في شرح التسهيل على سكون التحتية وكسر الهمزة والجيم، ويخالف ذلك جعل السيوطي في الهمع وزنه إفعلي بكسر الهمزة وفتح العين. قوله: (ومفعلي) ذكر الشارح منه ثلاثة أوزان: **الأول**: بفتح الميم كما يؤخذ من ضبط الدماميني مكوري المفسر بعظيم الأرنبة بفتح الميم وإن قال بعد ذلك ونقل فيه ضم الميم وكسرها اهـ. **والثاني**: بضمها. **والثالث**: بكسرها، كما يؤخذ من ضبط الدماميني مرقدي بكسر الميم والثلاثة بسكون الفاء وتشديد اللام والأولان منها بفتح العين والأخير بكسرها كما يؤخذ من الدماميني، فعلم ما في كلام شيخنا والبعض.

قوله: (كمكوّري) بتشديد الراء في الأول والثاني. قوله: (للعظيم الأرنبة) وأما بغير هذا المعنى فمثلث الميم، قال في القاموس: رجل مكوري ومكور وتثلث ميمهما فاحش مكثار أو لئيم أو قصير عريض. قوله: (كمرقدي) بكسر الميم وسكون الراء وكسر القاف وتشديد الدال المهملة وهذه الكلمة مما إذا شدد قصر، وإذا خفف مدَّ قاله الدماميني، وفي ابن عقيل على التسهيل أن الميم تفتح أيضاً. قوله: (للكثير الرقاد) الذي في القاموس: الارقداد الإسراع ورجل مرقدي كمرعزي يسرع في أموره اهـ. قوله: (كدودرى) بفتح الدالين المهملتين بينهما واو ساكنة وتشديد الراء. قوله:

للعظيم الخصيتين، وفِعِلَّى ـ كشِفْصِلَّى ـ لحمل نبت، وفَعَلَيَّا كمَرَحَيَّا للمرح، وفعْلَلايا كبَرْدَرايا، وفوعالَى كحَوْلايا، وهذان لموضعين. وفي كون هذه كلها نادرة نظر (لِمدِّها) أي لألف التأنيث الممدودة أوزان مشهورة وأوزان نادرة، وقد ذكر من المشهورة سبعة عشر وزناً: الأول (فَعْلاءُ) كيف أتى: اسماً كصحراء، أو مصدراً كرغباء، أو جمعاً في المعنى كطرفاء، أو صفة لأنثى أفعل كحمراء، أو لغيره كديمة هطلاء. والثاني والثالث والرابع: (أَفعَلاءُ مُثلَّث العيْنِ) كأربعاء وأربعاء وأربعاء بفتح الباء وكسرها وضمها للرابع من أيام الأسبوع، نعم هو بفتح العين من المشترك ذكره في التسهيل. ومن المقصورة قولهم أجْفَلَى لدعوة الجماعة (و) الخامس ....

(كشفصلى) بكسر الشين المعجمة وسكون الفاء وكسر الصاد المهملة وتشديد اللام، وحكى ابن القطاع في شينه الكسر والفتح قاله الدماميني وغيره، فجعله في نسخ الشرح بالقاف تصحيف. وقوله لحمل نبت بكسر الحاء وسكون الميم أي طرحه وفسره بعضهم بنبات يلتوي على الشجر، وذكر في القاموس القولين فقال: نبات يلتوي على الشجر أو ثمره وهو حبّ كالسمسم.

قوله: (كمرحيا) بفتح الميم والراء والحاء المهملة والتحتية المشددة. وقوله للمرح هو شدة الفرح والنشاط وقيل مرحيا موضع. قوله: (كبردرايا) بموحدة مفتوحة كما في القاموس والدماميني وغيرهما، فقول البعض بمثناة تحتية خطأ، ثم رأيت شيخنا والبعض جزما في باب التصغير بما صوبته عازياً شيخنا ذلك إلى التصريح فراء ساكنة فدال مهملة مفتوحة فراء فألف فتحتية، وذكر ابن القطاع أن وزنه فعلعايا. قوله: (كحولايا) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو وقبل آخره تحتية، وذكر المرادي في شرح التسهيل وأبو حيان والشمني أن وزنه فعلايا كذا في عبد القادر، وما نقله عن الجماعة هو ما في الدماميني أيضاً وهو أقرب مما قاله الشارح. قوله: (لمدها) من إضافة النوع إلى جنسه فهي على معنى من ومد بمعنى ممدود أفاده سم، وكلام الشارح يشعر بأنها من إضافة الصفة إلى الموصوف. قوله: (كرغباء) بالراء والغين المعجمة مصدر رغب إليه إذا أراد ما عنده.

قوله: (أو جمعاً في المعنى كطرفاء) إنما قال في المعنى لأن فعلاء كطرفاء ليس من أبنية جمع التكسير، ولهذا كان الراجح أن طرفاء اسم جنس جمعي لا جمع، والطرفاء بالطاء المهملة والراء والفاء شجر، قال في القاموس: وهي أربعة أصناف. منها الأثل الواحدة طرفاءة وطرفة محركة وبها لقب طرفة بن العبد واسمه عمرو اهـ. قوله: (أو لغيره) أي لغير أنثى أفعل كديمة هطلاء فإنه لا يقال سحاب أهطل بل هطل بكسر الطاء أو هطال بتشديدها والديمة المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق وهطلاء متتابعة المطر اهـ زكريا مع زيادة من عبد القادر، وإنما لم يقل أو لغيرها للتأول بالمذكور. قوله: (للرابع من أيام الأسبوع) مبني على الراجح أن أول الأسبوع الأحد وآخره السبت وقيل السبت وآخره الجمعة. قوله: (اجفلى) بالجيم والفاء. وقوله لدعوة الجماعة أي على العموم إلى الطعام يقال: دعوت القوم الجفلى محركة والأجفلى بالقصر والاجفلاء بالمد كما ذكره الدماميني، وإن

(فَعَلَلاَءُ) كعقرَباء لمكان، وهو من المشترك. ومن المقصورة فَرتني اسم امرأة. (ثمَّ) السادس (فِعَالاَ) كقصاصاء للقصاص كما حكاه ابن دريد، ولا يحفظ غيره والسابع (فُعْلُلا). بضم الأول كقُرْفُصاء ولم يجيء إلا اسماً، وحكى ابن القطاع أنه يقال: قعد القرفصى بالقصر، فعلى هذا يكون مشتركاً، ويجوز في ثالثه الفتح والضم. والثامن: (فَاعُولاَ). كعاشوراء وهو من المشترك ومن المقصورة بادولي باسم موضع (و) التاسع (فَاعِلاَءُ) كقاصِعاء لأحد بابي جحرة اليربوع. والعاشر: (فِعليا) بكسر الأول وسكون الثاني ككبرياء. والحادي عشر: (مَفعولاء) كمشيوخاء لجماعة الشيوخ. والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر: فعالاء وفعيلاء وفعولاء، وإليها أشار بقوله: (ومُطلَقَ العينِ فعالاَ) والفاء مفتوحة فيهنّ: ففعالاء نحو بَرَاساء، يقال ما أدري أي البراساء هو أو أيّ الناس هو. وبَراكاءُ القتال شدته، وقد أثبت ابن القطاع فعالى مقصوراً في ألفاظ. منها خزَازى اسم جبل، فعلى هذا يكون مشتركاً، وفَعيلاءُ نحو: بَريساءُ بمعنى براساء،

اقتصر الشارح على القصر دعوتهم عموماً إلى الطعام، ويقابله النقري بالنون والقاف والراء محركة أي دعوة قوم على الخصوص. قوله: (فعللاء) بفتح فسكون ففتح.

قوله: (كعقرباء) بعين مهملة فقاف فراء فموحدة. وقوله لمكان وقيل لأنثى العقارب. فارضي. قوله: (فرتنى) بفاء فراء ففوقية فنون. قوله: (فعالا) بكسر الفاء. قوله: (بضم الأول) أي والثالث. قوله: (ويجوز في ثالثه الفتح والضم) أي على لغة المد كما يستفاد من الهمع، وأما على لغة القصر فيجوز تثليث القاف والفاء كما في القاموس فتقول: القرفصى بضمهما وفتحهما وكسرهما، قال في القاموس: وهي أن يجلس على أليبه ويلصق بطنه بفخذيه ويتأبط كفيه اهـ. وفي بعض النسخ التعبير بيكون بدل يجوز والأولى أولى لأن فتح الثالث وضمه لم يعلم من كلام ابن القطاع حتى يعطف على المفرع عليه كما يتبادر من نسخة ويكون الخ، ولما مر من أن جواز فتح الثالث وضمه على لغة المد لا القصر كما يتبادر من نسخة ويكون الخ. قوله: (بادولى) بموحدة ودال مهملة ولام، وفي القاموس أن في الدال الفتح والضم. قال الدماميني: على الضم يكون وزنه مشتركاً بين الألفين بدليل عاشوراء. قوله: (كقاصعاء) بقاف وصاد وعين مهملتين. قوله: (لجماعة الشيوخ) جمع شيخ وهو من استبانت فيه السن أو من خمسين أو إحدى وخمسين إلى آخر عمره أو إلى الثمانين اهـ قاموس. قوله: (ومطلق العين) الواو عاطفة فعالاً على فعلاء ومطلق العين حال من فعالا هذا هو المناسب للسياق بخلاف رفع مطلق على أنه خبر مقدم لفعالا. قوله: (براساء) بموحدة وراء وسين مهملة.

قوله: (وبراكاء القتال) بموحدة فراء، وفي الدماميني وابن عقيل على التسهيل: أن البراكاء تبريك الإبل لينزل عنها للقتال على الأرجل. قوله: (خزازى) بخاء معجمة فزاي فألف فزاي كما في القاموس، وعبارته في مادة خزز بخاء وزايين معجمات وخزازى كحبالى أو كسحاب جبل كانوا

وتمر قَريثاء وكَريثاء لنوع منه، وعدّه في التسهيل من المشترك. ومن المقصورة كثيرى، وفَعولاء نحو دَبوقاء للعذرة، وحَروراء لموضع تنسب إليه الحرورية.

تنبيه: عدّ في التسهيل هذا الوزن في المختص بالممدودة، وأثبت ابن القطاع فعولى بالقصر: من ذلك حضورى لموضع، ودبوقى لغة في دبوقاءَ بالمدّ، ودقوقي لقرية بالبحرين، وقطورى قبيلة في جرهم. وفي شعر امرىء القيس: عقاب تنوفي. وعلى هذا فهو مشترك وهو الصحيح. والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر: فعلاء مثلث الفاء والعين مفتوحة فيها، وإليها أشار بقوله: (وكَذا مُطْلَقَ فاءُ فَعَلاءُ أُخِذَا) فالفتح نحو جَنَفاء اسم موضع، وقد تقدم أن هذا الوزن من المشترك، والكسر نحو: سِيَراءَ وهو ثوب مخطط يعمل من القز، والضم نحو: عُشَراءُ ونفساءَ، وقد تقدم أنه من المشترك.

تنبيه: كلامه يوهم حصر أوزان الممدودة المشهورة فيما ذكره، وقد بقي منها أوزان ذكرها في غير هذا الكتاب: منها فيعلاء نحو: دِيَكْساءَ لقطعة من الغنم، ويَفاعِلاء نحو: يَنابِعاء لمكان،

يوقدون عليه غداة الغارة. قوله: (قريثاء) بقاف وراء ومثلثة بعد التحتية ومثله كريثاء لكن بإبدال القاف كافاً. قوله: (كثيرى) بكاف فمثلثة اسم البزر كما في الفارضي. قوله: (دبوقاء) بدال مهملة وموحدة وقاف. وقوله للعذرة بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة. قوله: (وحروراء) بحاء مهملة فراء فواو فراء فألف وفي القاموس أنه قد يقصر. قوله: (تنسب إليه الحرورية) هم طائفة من الخوارج. قوله: (حضورى) بحاء مهملة فضاد معجمة فواو فراء. قوله: (ودقوقى) بدال مهملة وقافين بينهما واو. قوله: (وقطورى) بقاف فطاء فواو فراء. قوله: (تنوفى) بفوقية فنون فواو ففاء. قوله: (وكذا) متعلق بأخذا ومطلق فاء حال من الضمير في أخذا وفعلاء مبتدأ وأخذا خبره.

قوله: (سيراء) بسين مهملة فتحتية فراء. قوله: (كلامه يوهم الخ) أي لأن الاقتصار في مقام البيان يوهم الانحصار لا لكون المصنف قدم الخبر وهو لمدها على المبتدأ وهو فعلاء الخ لأن تقديم الخبر على المبتدأ إنما يفيد حصر المبتدأ في الخبر لا حصر الخبر في المبتدأ، نعم قد يعترض على المصنف بأن تقديم الخبر على المبتدأ يفيد انحصار الأوزان المذكورة في الممدودة مع أن منها المشترك بين الممدودة والمقصورة كما بينه الشارح، ويجاب بأن المصنف إنما ذكر هذه الأوزان ممدودة وهي بهذه الصفة غير مشتركة، وجعل الشارح بعضها مشتركاً إنما هو بقطع النظر عن المد أو يقال التقديم للوزن لا للحصر فاعرف. قوله: (ديكساء) قال في القاموس: بكسر الدال وفتح الياء التحتية اهـ. والكاف مضبوطة بالقلم في النسخ الصحاح منه بالسكون، فقول شيخنا وتبعه البعض إنها بالفتح غير معول عليه، ومما يرده أنه يلزم عليه توالي أربع متحركات في الكلمة الواحدة وهو مرفوض عندهم فتأمل. ثم رأيت الدماميني ضبطها بغير ما مر فقال بدال مهملة، مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فكاف مكسورة فسين مهملة والياء فيه زائدة فوزنه فيعلاء وقيل أصلية فوزنه فعللاء وقواه بعضهم وقوله لقطعة من الغنم عبارة القاموس لقطعة عظيمة من النعم والغنم. قوله: (ينابعاء) بتحتية

وتَفعُلاء كتَرْكُضاء لمشية المتبختر، وفَعْنَالاء نحو: بَرْناساء بمعنى بَراساء وهم الناس، وفعنلاء نحو برنساء بمعناه أيضاً، وفِعْلِلاء نحو: طِرْمِساء لليلة المظلمة، وفُنْعُلاء نحو: خُنْفُساء وعُنْصُلاء وهو بصل البرّ، وفَعْلُولاَء نحو مَعْكوكاء وبعَكوكاء للشر والجلبة، وفَعولاء نحو: عَشُوراء لغة في عاشوراء، ومَفِعْلاء نحو: مَشِيخاء للاختلاط، وفُعيلياء نحو: مُزَيْقياء لعمرو بن عامر ملك اليمن.

مفتوحة فنون فموحدة مكسورة فعين مهملة اهـ دماميني. وحكى في أوله الضم أيضاً كما في ابن عقيل على التسهيل.

قوله: (كتركضاء) بفوقية مفتوحة فراء ساكنة فكاف مضمومة فضاد معجمة، قال أبو حيان والمرادي والشمني: ويقال تركضاء بكسر التاء والكاف، قال في القاموس: وعندي أنهما الركض اهـ عبد القادر. قوله: (برناساء) بموحدة مفتوحة فراء ساكنة فنون فألف فسين مهملة وقوله برنساء بفتح الموحدة وسكون الراء وفتح النون مثل عقرباء قاله في الصحاح، ثم ذكر فيه لغات أخرى فانظره. قوله: (طرمساء) بطاء مهملة مكسورة فراء ساكنة فميم مكسورة فسين مهملة. قوله: (خنفساء) بضم الخاء المعجمة والفاء ويقال لها خنفس بفتح الفاء وضمها كما في القاموس. قوله: (وعنصلاء) بضم العين والصاد المهملتين وتفتح الصاد أيضاً، ويقال أيضاً عنصل كقنفذ وعنصل كجندب أي بفتح الصاد قاله في القاموس. قوله: (معكوكاء) بفتح الميم وسكون العين المهملة وضم الكاف الأولى ومثله بعكوكاء لكن بإبدال الميم باء موحدة، وقوله للشر والجلبة راجع لكل منهما كما يفيده كلام القاموس والجلبة بفتح الجيم واللام والموحدة ارتفاع الأصوات.

قوله: (مشيخاء) بميم مفتوحة فشين معجمة مكسورة فتحتية ساكنة فخاء معجمة وأصله مشيخاء بسكون الشين وكسر الياء فأعل إعلال مبيع، وقد ضبطه بإعجام الخاء الدماميني ولم يذكر معناه على هذا الضبط ثم قال: وقال ابن القطاع السعدي رحمه الله تعالى يقال القوم في مشيحاء بحاء مهملة أي في جد وعزم، وفي شرح الكافية للمصنف بالجيم وهو الاختلاط من قوله تعالى: ﴿مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾ [الإنسان: ٢] ووزنه على هذا فعيلاء اهـ. وفي القاموس في فصل الشين المعجمة من باب الحاء المهملة هم في مشيوحاء من أمرهم ومشيحى أي في أمر يبتدرونه أو في اختلاط اهـ. ولم أر فيه ولا في غيره من كتب اللغة مشيخاء بالخاء المعجمة بمعنى الاختلاط، وإنما ذكر في القاموس مشيخاء بفتح الميم وسكون الشين وضم التحتية جمعاً لشيخ، وقد مثل صاحب الهمع لوزن مفعلاء بفتح الميم وكسر العين بمرعزاء براء فعين مهملة فزاي وهو الزغب الذي تحت شعر العنز فراجعه. قوله: (وفعيلياء الخ) قال أبو حيان: لم يذكره إلا ابن القطاع وتبعه ابن مالك وكأنهم رأوا أن الياء ياء تصغير، فكأنه في الأصل بنى على فعلياء وإن لم ينطق به فيكون كما لو صغرت كبرياء على كبيرياء، وما جاء في لسانهم على هيئة المصغر وضعاً فإنه لا يثبت بناء أصلياً سيوطي.

قوله: (مزيقياء) بميم مضمومة فزاي مفتوحة فتحتية ساكنة فقاف مكسورة فتحتية مخففة.

خاتمة: الأوزان المشتركة بينهما فعلا بفتحتين، وفعلا بضم ثم فتح، وفعللا بفتح الأول والثالث وسكون الثاني، وفعيلاء بفتح الأول وكسر الثاني، وفعيلاء بكسر الأول والثاني مشدداً، وفعيلاء بضم الأول وفتح الثاني مشدداً، وفاعولاء وقد تقدم التنبيه عليها. ومنها أيضاً افعيلي نحو: اهجيري واهجيراء وهي العادة، وفوعلى نحو: خوزلى لضرب من المشي، وحوصلى للحوصلة، وفيعلى نحو: خيزلى بمعنى خوزلى، ودَيْكَساء بمعنى دِيكِساء، وفعلى بكسر الأول والثاني وتشديد الثالث نحو: زمكى وزمكاء لمثبت ذنب الطائر، وفعنلى بضم الأول وفتح الثاني وسكون الثالث نحو: جلندي وجلنداء، وفعاللى نحو جخادبي وجخادباء لضرب من الجراد. وأما فعلاء كعلباء وهو عرق في العنق، وحرباء وهو دويبة، وسيساء وهو حد فقار الظهر، والشيشاء وهو الشيص، ....

قوله: (الأوزان المشتركة الخ) لم يستوفها الشارح فقد ترك هنا منها مما تقدم التنبيه عليه أفعلى بفتح فسكون ففتح كأحفلى بالقصر والمد، وفعلى بفتح فسكون كالعوا بالقصر والمد ومما لم يتقدم التنبيه عليه فعليا بفتحتين فكسر فتشديد كزكريا بالقصر والمد ويفاعلا بفتحتين ثم كسرة كينابعا بالقصر والمد كما في الدماميني. قوله: (وفعللا الخ) بقي عليه فعللا بكسر الأول والثالث وسكون الثاني كالهندبا بالقصر والمد. قوله: (وقد تقدم التنبيه عليه) أي على المذكور من الأوزان من جهة قصره ومده وفي بعض النسخ عليها وهي أظهر. قوله: (اهجيرى) بكسر الهمزة والجيم كما في الهمع وغيره، وفي القاموس أنه قد يمد وأنه يقال هجيره واهجورته وهجرياه. قوله: (خوزلى) بخاء معجمة مفتوحة فواو ساكنة فزاي مفتوحة فلام مخففة. قوله: (وحوصلى) بحاء وصاد مهملتين. قوله: (وفيعلى نحو خيزلى الخ) عبارة الدماميني وفيعلي كالخيزلي لغة في الخوزلي وكأنهم أبدلوا الواو ياء تخفيفاً. هذا المقصور أما الممدود فنحو ديكساء بفتح الدال والكاف لغة في الديكساء بكسرهما وقد مر اهـ. قوله: (وديكساء) بفتح فسكون ففتح.

قوله: (زمكي) بزاي فميم فكاف. قوله: (جلندي) بجيم مضمومة فلام مفتوحة فنون فدال مهملة قال في الهمع: إسم ملك أي وصوب في القاموس ضم اللام إذا قصر وأن فتحها إذا مد فقط. قوله: (جخادبى) بجيم مضمومة فخاء معجمة فألف فدال مهملة مكسورة فموحدة، وقوله لضرب من الجراد هو الأخضر الطويل الرجلين، ويقال له أبو جخادب وأبو جخادبي أيضاً كما في القاموس. قوله: (وأما فعلاء الخ) يعني أن هذين الوزنين وهما فعلاء بكسر الفاء وفعلاء بضمها ليسا من أوزان الممدودة لأن ألفهما للإلحاق لا للتأنيث بدليل تنوينهما. قوله: (كعلباء) بعين مهملة فلام فموحدة. قوله: (وحرباء) بحاء مهملة فراء موحدة. قوله: (وسيساء) بسينين مهملتين بينهما تحتية. وقوله: وهو حد فقار الظهر بفتح الفاء وهو كما في القاموس ما انتضد من عظام الصلب من لدن الكاهل إلى العجب. قوله: (والشيشاء) بشينين معجمتين بينهما تحتية وانظر ما وجه تعريفه دون نظائره. وقوله: وهو الشيص أي التمر الذي لم يشتد.

وفعلاء كحواء وهو نبت واحده حواءة، ومزاء وهو ضرب من الخمر، وقوباء وهو الحزاز، وخشاء وهو العظم الناتىء خلف الأذن، فكل هذه ألفها للإلحاق بقرطاس وقرناس لأنها منونة.

المَقْصُورُ والمَمدودُ

المقصور: هو الذي حرف إعرابه ألف لازمة. **والممدود**: هو الذي حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة، وكلاهما قياسي وهو وظيفة النحوي، وسماعي وهو وظيفة اللغوي. وقد أشار إلى المقصور القياسي بقوله: **(إذا اسْمٌ)** صحيح **(اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ فَتْحاً وكانَ ذَا نظيرٍ)** من المعتل **(كالأسف)** مثال للصحيح **(فَلنظيرِه المُعَلِّ الآخِرِ ثُبوتُ قصرٍ بقياسٍ ظاهرِ)** نحو جوى جوى، وعمى عمى، وهوى هوى فهذه وما أشبهها مقصورة لأن نظيرها من الصحيح مستوجب

قوله: (كحواء) بحاء مهملة فواو. قوله: (ومزاء) بميم فزاي. قوله: (وقوباء) بقاف فواو فموحدة. وقوله: وهو الحزاز بحاء مهملة مفتوحة فزاي مخففة فألف فزاي واحدته حزازة ويداوى بالريق. قوله: (وخشاء) بخاء وشين معجمتين وقد أسلفنا عن القاموس أن أصل خشاء خششاء، وتقدم في الشرح أن ألف خششاء للتأنيث فتكون ألف خشاء أيضاً للتأنيث، وهذا يخالف ما ذكره الشارح فتأمل. قوله: (للإلحاق بقرطاس وقرناس) فيه لف ونشر مرتب، والقرطاس اسم للورق والقرناس بقاف مضمومة فراء ساكنة فنون فألف فسين مهملة وتكسر أيضاً القاف، قال في القاموس: القرناس بالضم والكسر شبه الأنف يتقدم من الجبل اهـ أي قطعة من الجبل متقدمة تشبه الأنف في التقدم والبروز.

المقصور والممدود

ذكر هذا الباب عقب ما قبله بمنزلة ذكر العام بعد الخاص فإنه قد تقدم الألف المقصورة والألف الممدودة اللتان هما علامتا تأنيث قال الجاربردي: المقصور والممدود ضربان من الاسم المتمكن، فالحرف والفعل والاسم غير المتمكن لا يقال فيها ذلك، وقولهم في هؤلاء ممدود تسمح أو على مقتضى اللغة كقول القراء في جاء وشاء ممدودان. قوله: (المقصور هو الذي الخ) اعترض بأنه غير مانع لشموله نحو يخشى. وأجيب بأن ألفه غير لازمة لحذفها عند الجازم فهو خارج بقوله لازمة كما خرج به نحو أباك. لا يقال: ألف المقصور الذي ينون تحذف عند تنوينه فلا يدخل في التعريف. لأنا نقول: حذفه حينئذ لالتقاء الساكنين والمحذوف لعلة تصريفية كالثابت، وخرج بقوله حرف إعرابه المبني كهذا ومتى. قوله: (قبلها ألف زائدة) خرج ما آخره همزة بعد ألف بدل عن أصل نحو ماء أصله موه قلبت الواو ألفاً والهاء همزة فإنه لا يسمى ممدوداً كما نص عليه الفارسي لعروض المدّ فيه لأن ألفه واو في الأصل. سم. قوله: (استوجب) أي استحق بمقتضى القواعد. قوله: (فلنظيره الخ) أفاد أن المقصور القياسي اسم معتل له نظير من الصحيح استوجب ذلك النظير فتح ما قبل آخره. قوله: (المعل الآخر) لو قال المعتل الآخر لكان أحسن. قوله: (جوى جوى) هو الحرقة من حزن أو عشق.

فتح ما قبل آخره نحو أسف أسفاً، وفرح فرحاً، وأشر أشراً لما علمت في باب أبنية المصادر أن فعل المكسور العين اللازم بابه فعل بفتح العين، وأما قوله:

٩٠٠ ـ إذا قلتُ مَهْلاً غارَتِ العينُ بِالبكَا غِـراءً ومـدَّتْـهـا مَـدامِـعُ نُـهَّـلُ

فغراء مصدر غاريت بين الشيئين غراء إذا واليت، كما قاله أبو عبيدة، لا مصدر غريت بالشيء أغرَى به إذا تماديت فيه في غضبك (كَفِعَلٍ) بكسر الفاء (وفُعَلٍ) بضمها، والعين مفتوحة فيهما (في جَمعِ ما كفِعْلةٍ) بكسر الفاء (وفُعْلةٍ) بضمها والعين ساكنة فيهما: الأول للأول والثاني للثاني: فالأول نحو: فِرية وفرى، ومِرية ومرى، ....

قوله: (نحو أسف أسفاً الخ) معنى كونه نظيره أنه بوزنه وأن كلا مصدر وأن فعل كل فعل المكسور العين اللازم فليس المراد الزنة فقط. قوله: (لما علمت الخ) علة لقوله مستوجب فتح ما قبل آخره. قوله: (فغراء مصدر غاريت الخ) أي فيكون غراء من الممدود القياسي لأن له نظيراً من الصحيح قبل آخره ألف كقتال، ويكون غارت في البيت بمعنى والت وأصله غاريت فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين والباء في بالبكاء زائدة والنهل بضم النون وتشديد الهاء بمعنى الكثيرة كما في العيني. وقوله: لا مصدر غريت الخ أي كما يؤخذ هذا الانتفاء من وقوعه مصدراً لغارت أي فلا يرد على قولنا فعل المكسور العين اللازم باب مصدره فعل. وفي قوله: لا مصدر غريت الخ رد للقول بأنه مصدر غرى بالشيء على غير قياس كما نقله الفارضي، وفي القاموس: غرى به كرضى غرى وغراء أولع كأغرى به وغرى مضمومتين، وعلى هذا القول الذي رده الشارح يكون غراء في البيت منصوباً على المصدرية لفعل محذوف معطوف على الفاعل المذكور وفيه تعسف لا يخفى.

قوله: (كفعل الخ) قال ابن هشام: كان حقه أن يقول: وفعل بالواو عطفاً على قوله كالأسف قال: وكأنه بتقدير وكفعل فحذف العاطف اهـ سيوطي. قال سم: وفيه نظر ظاهر لأن قوله كفعل تمثيل لقوله فلنظيره المعل الآخر. وقوله كالأسف تمثيل للاسم الصحيح. في قوله إذا إسم كما قال الشارح فكيف يعطف أحدهما على الآخر اهـ. وبه تعلم أن الواو التي قدرها الشارح في بعض النسخ قبل قوله كفعل للعطف على قوله نحو جوى الخ لا على قول المصنف كالأسف. قوله: (الأول للأول الخ) أي فكلام المصنف على اللف والنشر المرتب. قوله: (نحو فرية الخ) الفرية الكذبة

---

٩٠٠ ـ قاله كثير عزة. من الطويل. ومهلاً: أي أمهل مهلاً. وغارت من غار الغيث الأرض يغيرها. أي سقاها، وقيل من غارت عينه تغور غوراً: إذا دخلت في الرأس، وغارت تغار لغة فيه، والأول أنسب. وغراء: نصب على الحال بمعنى مغارية، وفيه الشاهد لأن القياس فيه القصر والمد شاذ، لأنه مصدر غرى من غريت بالشيء أغرى به إذا تماديت في غضبك، ويقال من غاريت بين الشيئين غراء إذا واليت. قاله أبو عبيد فعلى هذا لا شاهد فيه. وهذا المعنى أنسب وأصوب. ونهل ـ بضم النون وتشديد الهاء ـ أي كثيرة شائعة دل ليه رواية حفلاً ـ بضم الحاء المهملة وتشديد الفاء ـ ممتلئة. فافهم.

والثاني (نَحْوُ): الدمية و(الدُّمَى) ومدية ومدى، فإن نظيرهما من الصحيح قربة وقرب بكسر القاف، وقربة وقرب بضمها، وهو مستوجب فتح ما قبل آخره، وكذا اسم مفعول ما زاد على ثلاثة أحرف نحو معطى ومقتنى، فإن نظيرهما من الصحيح مكرم ومحترم وهو مستوجب ذلك، وكذلك أفعل صفة لتفضيل كان كالأقصى أو لغير تفضيل كأعمى وأعشى، فإن نظيرهما من الصحيح الأبعد والأعمش، وكذلك ما كان جمعاً للفعلى أنثى الأفعل كالقصوى والقصى، والدنيا والدنى فإن نظيرهما من الصحيح الكبرى والكبر، والأخرى والأخر، وكذلك ما كان من أسماء الأجناس دالاً على الجمعية بالتجرد من التاء كائناً على وزن فعل بفتحتين وعلى الوحدة بمصاحبة التاء كحصاة وحصا وقطاة وقطا، فإن نظيرهما من الصحيح شجرة وشجر، ومدرة ومدر، وكذلك المفعل مدلولاً به على مصدر أو زمان أو مكان نحو ملهى ومسعى، فإن نظيرهما من الصحيح مذهب ومسرح، وكذلك المفعل مدلولاً به على آلة نحو: مِرمى ومِهدى وهو وعاء الهدية فإن نظيرهما من الصحيح مخصف ومغزل.

ثم أشار إلى الممدود القياسي بقوله (وما استحَقَّ) أي من الصحيح (قَبلَ آخرِ أَلِفْ فالمَدُّ

والمرية من المراء وهو الجدال. قوله: (الدمية) بضم الدال المهملة وهي الصورة من العاج ونحوه والصنم كذا في الصحاح والقاموس والمراد بها هنا الصورة وربما تستعار للذات الجميلة. قوله: (ومدية ومدى) المدية السكين. قوله: (الأبعد والأعمش) نشر على ترتيب اللف فإن الأبعد راجع للأقصى والأعمش راجع للأعمى والأعشى. قوله: (أنثى الأفعل) احترز به من نحو بهمي لنبت وحبلى وصفافان مأخذ قصر نحوهما السماع. دماميني. قوله: (كائناً على وزن فعل) حال من الضمير في دالاً أو خبر ثان لكان، وفي كلامه إظهار المتعلق العام والجمهور على امتناعه فلعله جرى على مذهب ابن جنى المجوز للإظهار. قوله: (ومدر) بفتحتين وهو كما في المصباح التراب المتلبد.

قوله: (نحو ملهى ومسعى) بفتح أول كل منهما. قوله: (نحو مرمى ومهدى) بكسر أول كل منهما. قوله: (وهو وعاء الهدية) هذا يقتضي أن مهدى اسم مكان لا اسم آلة، ويمكن أن يكون اسم مكان واسم آلة باعتبارين فتأمل. قوله: (فإن نظيرهما من الصحيح مخصف ومغزل) الأول اسم آلة الخصف بالخاء المعجمة والصاد المهملة والفاء وهو الخرز والثاني اسم آلة الغزل. فإن قلت: نظيرهما أيضاً محراث ومجراف ونحوهما فإن الآلة كما تأتي على مفعل تأتي على مفعال فهلا مدّ مرمى ومهدى؟ فالجواب أنه رجح النظر إلى نحو مخصف ومغزل لأمرين: **الأول**: أن نحو مرمى ومهدى أشبه بنحو مخصف ومغزل كما هو ظاهر. **الثاني**: أن مجيء الآلة على مفعل أكثر من مجيئها على مفعال. قوله: (وما استحق الخ) أفاد أن الممدود قياساً هو اسم مهموز له نظير من الصحيح أي غير المهموز مستوجب ذلك النظير ألفاً زائدة قبل آخره، وقوله ألف مفعول به لاستحق وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، وقوله كارعوى أي انكف، وقوله وكارتأى أي تدبر.

في نظيرِهِ) من المعتل (حَتماً عُرِفْ) وذلك (كَمَصْدَرِ الفِعلِ الَّذِي قد بُدِئَا بِهَمْزِ وصلٍ كارْعَوَى) ارعواء (وكارْتأى) ارتياء وكاستقصى استقصاء فإن نظيرهما من الصحيح انطلق انطلاقاً، واقتدر اقتداراً، واستخرج استخراجاً، وكمصدر أفعل نحو: أعطى إعطاءِ، فإن نظيره من الصحيح أكرم إكراماً، وكمصدر فَعلَ دالاً على صوت أو مرض كالرُّغاء والثُّغاء والمُشاء فإن نظيرها من الصحيح البُغام والدوار، وكفعال مصدر فاعل نحو: وإلى ولاء وعادى عداء، فإن نظيرهما من الصحيح ضارب ضراباً وقاتل قتالاً، وكمفرد أفعلة نحو: كساء وأكسية ورداء وأردية، فإن نظيره من الصحيح حِرار وأحرّة وسلاح وأسلحة، ومن ثم قال الأخفش: أرجية وأقفية من كلام المولدين لأن رحى وقفا مقصوران، وأما قوله:

٩٠١ ـ في لَيلةٍ من جُمادَى ذاتِ أنديةٍ لا يُبصِرُ الكلبُ من ظَلمائها الطُّنُبا

والمفرد ندى بالقصر ـ فضرورة. وقيل جمع ندى على نداء كجمل وجمال، ثم جمع نداء على أندية، ويبعده أنه لم يسمع نداء جمعاً، وكذا ما صيغ من المصادر على تَفعال، ومن

قوله: (وكمصدر فعل) بفتح العين مخففاً مضارعه يفعل بضمها. قوله: (كالرغاء) بضم الراء وتخفيف الغين المعجمة والثغاء بضم المثلثة وتخفيف الغين المعجمة والمشاء بضم الميم وتخفيف الشين المعجمة والأولان دالان على الصوت، إلا أن الرغاء صوت ذوات الخف والثغاء صوت الشاة من ضأن أو معز والثالث دال على المرض لأنه استطلاق البطن، وأفعال الثلاثة رغا وثغا ومشى كدعا. قوله: (البغام) بضم الموحدة وتخفيف الغين المعجمة وهو صوت الظبية والدوار بضم الدال المهملة وتخفيف الواو وهو دوران الرأس. قوله: (حرار وأحرة) قال شيخنا: كذا في النسخ والذي بخط الشارح في شرح التوضيح حمار وأحمرة وسلاح وأسلحة اهـ. وما في نسخ الشارح صحيح أيضاً إذ الحرار بكسر الحاء المهملة جمع حرة بضم الحاء كأحرار أو جمع حرة بفتح الحاء وهي الأرض ذات الحجارة السود وجمع الجمع أحرة أو بكسر الجيم جمع جرة بفتحها وهي الإناء المعروف وجمع الجمع أجرة.

قوله: (ومن ثم) أي من أجل أن مفرد أفعلة من المعتل ممدود قياساً. قوله: (المولدين) بفتح اللام وهم الذين عربيتهم غير محضة. قوله: (والمفرد ندى بالقصر) أي وجمعه القياسي أنداء. قوله: (ثم جمع نداء) أي المكسور الممدود على أندية كحمار وأحمرة فيكون أندية جمع الجمع. قوله: (على تفعال) أي بفتح التاء وسكون الفاء. دماميني. قوله: (ومن الصفات) احتراز عن مفعال

---

٩٠١ ـ قاله مرة بن محكال التميمي، من قصيدة من الطويل. وفي ليلة يتعلق بضمي في قوله:

ضُمّي إليك رجالَ القوم والقُرَبا

وجمادى ـ بضم الجيم ـ اسم من أسماء الشهور. أندية صفة ليلة. والشاهد في أندية فإنها جمع ندى، والندى لا يجمع إلا على أنداء، وجمعه على أندية شاذ.

الصفات على فعال أو مفعال لقصد المبالغة كالتعداء والعداء والمعطاء لأن نظيرها من الصحيح التذكار والخباز والمهذار (والعَادِمُ النظيرِ ذا قَصرٍ وذَا مَدٍّ بنقلٍ كالحِجَا وكالحذَا) العادم مبتدأ وبنقل خبره، وذا قصر وذا مد حالان من الضمير المستتر في الخبر، وهو من تقديم الحال على عاملها المعنوي، وفيه ما عرف في موضعه. والمعنى: أن ما ليس له نظير اطرد فتح ما قبل آخره فقصره سماعي، وما ليس له نظير اطرد زيادة ألف قبل آخره فمده سماعي، فمن المقصور سماعاً الفتى واحد الفتيان، والسنا الضوء، والثرى التراب، والحجا العقل، ومن الممدود سماعاً الفَتاء حداثة السنّ، والسناء الشرف، والثراء كثرة المال، والحذاء النعل (وقَصْرُ ذِي المدِّ اضطِراراً مُجمَعُ عليهِ) لأنه رجوع إلى الأصل إذ الأصل القصر، ومنه قوله:

٩٠٢ ـ لاَ بـدّ مِـنْ صَـنْـعَـا وإنْ طـالَ الـسَّـفَـرْ

المراد به الآلة. قوله: (كالتعداء) مصدر عدا والعداء كثير العدو أي الجري. قوله: (والمهذار) بالذال المعجمة أي كثير الهذيان في منطقه. قوله: (كالحجا وكالحذا) نشر على ترتيب اللف فالحجا مقصور لا غير والحذاء ممدود لا غير كما ذكره الموضح وغيره، فقصر المصنف الحذاء للضرورة، وما يوجد في بعض نسخ الشارح من ذكر الحجا والحذاء في المقصور والممدود من تصرف النساخ فاحذره، فالصواب ما في بعض النسخ من الاقتصار في المقصور على ذكر الحجا وفي الممدود على ذكر الحذاء.

قوله: (فمن المقصور سماعاً الفتى الخ) فهذه ونحوها وإن كان لها موازن من الصحيح كعنب وبطل وهي مقصورة سماعاً لأن موازنها المذكور ليس نظيرها إذ لم يجتمعا في مصدرية ولا جمع ولا آلية ونحو ذلك كما اجتمع نحو الجوى والأسف، ونحو المرمى والمغزل، ونحو الدمى والغرف. قوله: (وقصر ذي المد الخ) قال الشاطبي: لم يذكر الناظم كيفية القصر ولا ما الذي يحذف، والقياس حذف الألف قبل الآخر اهـ باختصار. قال سم: ولم يبين ما يفعل بعد حذف ما قبل الآخر فهل تبدل الهمزة التي هي الآخر ألفاً أو ترجع إلى أصلها الذي انقلبت عنه وهو الألف في حمراء ولام الكلمة في نحو كساء وحيا إذ أصلهما كساو وحياي لكن تقر الألف بعد الرجوع إليها في القسم الأول وتبدل اللام ألفاً في القسم الثاني فيه نظر اهـ. قوله: (مجمع عليه) أي على جوازه. قوله: (إذ الأصل القصر) بدليل أن الممدود لا تكون ألفه إلا زائدة وألف المقصور قد تكون أصلية

---

٩٠٢ ـ رجز لم يدر راجزه. وعجزه:

وَإنْ تَـحَـنَّـى كُـلُّ عَـوْدٍ وَدَبَـرْ

ولا نافية. وبد اسمه، وخبره محذوف: أي لا بد حاصل أي لا فرار من السفر إلى صنعاء. والشاهد فيه حيث قصره للوزن، وجواب أن محذوف: أي وإن طال السفر لا بد منه. قوله وإن تحنى: أي وإن انحنى ـ من حنى ظهره إذا أحدودب. والعود ـ بفتح العين المهملة وسكون الواو ـ المسن من الإبل. ودبر ـ بفتح الدار وكسر الباء الموحدة ـ من دبر البعير ـ بالكسر ـ يدبر دبرة ودبرا: إذا عقر ظهره.

وقوله:

٩٠٣ ـ فَهُم مثَلُ النَّاسِ الذِي يَعْرِفونهُ وأهلُ الوفا من حادِثٍ وقَديمِ

تنبيه: منع الفراء قصر ماله قياس يوجب مده نحوِ فعلاء أفعل، فقول المصنف: وقصرُ ذِي المدِّ اضطراراً مُجمعُ عليه، يعني في الجملة، ويرد مذهب الفراء قوله:

٩٠٤ ـ وأنتِ لَوْ باكَرْتِ مَشْمولةً صَفْرَا كلَوْنِ الفرَسِ الأشقَرِ

وقوله:

والقارحُ العدَّا وكلُّ طِمِرَّةٍ ما إنْ يَنالُ يَدُ الطَّويلِ قَذَالَها

والعكْسُ وهو مد المقصور اضطراراً (بخلْفٍ يَقعُ) فمنعه جمهور البصريين مطلقاً، وأجازه جمهور الكوفيين مطلقاً، وفصل الفراء: فأجاز مد ما لا يخرجه المد إلى ما ليس في أبنيتهم، فيجيز مد مقلى بكسر الميم فيقول مقلاء لوجود مفتاح، ويمنع مد مولى لعدم مفعال بفتح الميم، وكذا يمد لحي بكسر اللام فيقول لحاء لوجود جبال، ويمنعه في لحى بضم اللام لأنه ليس في أبنية الجموع إلا نادراً، والظاهر جوازه مطلقاً لوروده، من ذلك قوله:

والزيادة خلاف الأصلي. قوله: (فهم مثل الناس الخ) أراد أن هؤلاء القوم الذين مدحهم مثل للناس يضربونه أي يضربون بهم المثل في كل خير، والذي نعت لمثل وأهل عطف على مثل. وقوله من حادث وقديم أي في زمن حادث وزمن قديم. قوله: (وأنت) قال شيخنا: الذي بخط الشارح فقلت اهـ. والتاء مكسورة كما يؤخذ من بقية القصيدة. وقوله مشمولة هي الخمر إذا كانت باردة الطعم، قاله العيني.

قوله: (والقارح) بالقاف وهو الفرس الذي بلغ خمس سنين العداء شديد العدو وكل طمرة بكسر الطاء المهملة وكسر الميم وتشديد الراء أي فرس طويلة القوائم. وقوله: ما إن الخ إن زائدة للتوكيد والقذال بفتح القاف والذال المعجمة القفا والشاهد في قصر العداء للضرورة. قوله: (والعكس وهو مد المقصور) لم يبين كيفية المد فهل معناه أنه يزاد همزة في الآخر فيصير ممدوداً أو معناه أنه يزاد ألف قبل الآخر ثم يبدل الآخر همزة، وهذا أوفق بقولهم الممدود ما آخره همزة قبلها ألف زائدة إذ على الأول لا يكون ما قبل الهمزة ألفاً زائدة مطلقاً بل قد يكون كما في فعلى وقد

---

٩٠٣ ـ هو من الطويل. أراد أن هؤلاء القوم الذين مدحهم مثل الناس يضربون مثلاً في كل حُسن وفي كل حَسن وفي كل نوع من أنواع الخير، وأنهم مع هذا أهل الوفاء بالعهود من حادث متجدد، وقديم ماض. والذي: صفة مثل، وأهل الوفاء: عطف على مثل الناس. والتقدير: وهم أهل الوفاء من حادث، أي من زمن حادث وزمن قديم. أراد بذلك أن وفاءهم مستمر لا يتغير بتغير الزمان. والشاهد في الوفاء حيث قصره وهو ممدود.

٩٠٤ ـ قاله الأقيش واسمه المغيرة بن عبد الله ـ من أبيات من السريع ـ أي لو بادرت مشمولة. وهي الخمر إذا كانت باردة الطعم. وصفرا: صفته، وفيه الشاهد حيث قصرها وهي ممدودة للضرورة.

٩٠٥ ـ والمرءُ يُبْلِيهِ بِلاَءَ السِّرْبالْ تعاقُبُ الإهْلالِ بعدَ الإهلالْ

وقوله:

٩٠٦ ـ سَيُغْنِينِي الذي أغْناك عَنِّي فَلاَ فَقْرٌ يدوم ولا غِناءُ

وليس هو من غانيته إذا فاخرته بالغنى، ولا من الغناء بالفتح بمعنى النفع كما قيل لاقترانه بالفقر. وقوله:

٩٠٧ ـ يا لَكَ مِن تمرٍ ومِن شِيشاء يَنْشَبُ في المَسْعَلِ واللَّهاءِ

وممن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابن ولاد وابن خروف، وزعما أن سيبويه استدلّ على جوازه في الشعر بقوله: وربما مدوا فقالوا منابير. قال ابن ولاد: فزيادة الألف قبل آخر المقصور ....

تكون أصلية كما في جوى ومستدعى. قوله: (بلاء السربال) بكسر الباء أما البلاء بفتح الباء فممدود أصالة لا ضرورة. قوله: (وليس هو) أي غناء الذي في البيت من غانيته أي جزئياً من جزئيات مصدر غانيته إذا فاخرته بالغنى بالقصر. وقوله: ولا الخ أي ولا جزئياً من جزئيات الغناء بالفتح أي مع المد بمعنى النفع هكذا ينبغي تقرير العبارة، ومراد الشارح بذلك رد تأويل المانعين مد القصور ضرورة بأن ما في البيت مصدر غانيت أو بالفتح والمد بمعنى النفع فلا يكون من مد المقصور.

قوله: (لاقترانه بالفقر) علة للنفي. قوله: (يا لك الخ) يا للتنبيه ولك خبر لمبتدأ محذوف أي لك شيء من. ومن للبيان والشيشاء بشينين معجمتين أولاهما مكسورة بينهما تحتية وهو الشيص أي التمر الذي لم يشتد، وينشب بفتح الشين المعجمة أي يتعلق، والمسعل موضع السعال من الحلق، واللهاء جمع لهاة كالحصى جمع حصاة مده للضرورة، واللهاة لحمة مطبقة في أقصى سقف الحنك كذا في الفارضي مع زيادة من العيني، وبهذا البيت يرد على الفراء المفصل لأن الشاعر مدّ اللهاء

---

٩٠٥ ـ قاله العجاج. من السريع. والمرء مبتدأ. والجملة بعده خبره. ويبليه من الإبلاء: من بلي الثوب يبلى إذا خلق. والشاهد في بلاء السربال، حيث مد بلاء وهو مقصور، ولكن إنما يصح الاستشهاد إذا قرىء بكسر الباء، فإن فتحتها مددت. وتعاقب الإهلال: تواردہ ـ من أهل الشهر ـ وهو فاعل يبليه. فافهم.

٩٠٦ ـ هو من الوافر. السين هنا وإن كان للاستقبال ولكنه يفيد معنى التأكيد. والفاء تصلح للتعليل. ولا غناء: عطف على فقر، أي ولا غناء يدوم. وفيه الشاهد حيث مده وهو مقصور، وليس هو مصدر غانيته إذ فاخرته بالغناء، لأنه قرنه بالفقر.

٩٠٧ ـ رجز قاله أعرابي من أهل البادية. ويا هنا لمجرد التنبيه دون النداء. ولك في محل الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف: أي لك شيء من تمر. ومن للبيان. والشيشاء. بشينين معجمتين أولاهما مكسورة بينهما ياء آخر الحروف ساكنة ـ ممدوداً وهو الشيص، وهو التمر لم يشتد نواه. وكذلك الشيصاء. وينشب أي يتعلق في المسعل، وهو موضع السعال من الحلق. والشاهد في اللهاء بفتح الهاء حيث مده للضرورة، وأصله اللهى بالقصر جمع لهاة وهي الهنة المطبقة في أقصى سقف الفم.

كزيادة هذه الياء. **تنبيه**: الكلام في هذه المسألة هو الكلام في صرف ما لا ينصرف للضرورة وعكسه.

كيفية تَثنيةِ المَقصورِ والمَمدودِ وجَمعِهما تَصْحيحاً

إنما اقتصر عليهما لوضوح تثنية غيرهما وجمعه (آخِرَ مَقصورٍ تُثَنِّي اجْعلهُ يَا إنْ كَانَ عَنْ ثَلاثةٍ مُرْتَقِبَا) ياء كان أصله أو واواً، رابعاً كان نحو: حبلى ومعطى، أو خامساً نحو: مصطفى وحبارى، أو سادساً نحو: مستدعى وقبعثرى. تقول: جبليان ومعطيان. ومصطفيان وحباريان. ومستدعيان وقبعثريان. وشذ من الرباعي قولهم لطرفي الألية: مذروان، والأصل مذريان لأنه تثنية مذرى في التقدير. ومن الخماسي قولهم: قهقران ....

للضرورة مع كونه يخرجه المد عن النظير إذ ليس في الجموع فعال بالفتح. قوله: (كزيادة هذه الياء) أي فثبت الجواز بالسماع كما مر وبالقياس على الإشباع الجائز للضرورة بالإجماع قاله الشاطبي. قوله: (الكلام في هذه المسألة الخ) يعني أن قصر الممدود للضرورة كصرف ما لا ينصرف للضرورة في الجواز بالإجماع، وفي مدّ المقصور للضرورة ثلاثة أقوال: الجواز مطلقاً والمنع مطلقاً والتفصيل بين ما يخرج إلى عدم النظير فيمتنع وما لا فيجوز، كما أن الأقوال الثلاثة في منع صرف المصروف للضرورة.

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً

بجرّ جمعهما عطفاً على تثنية وتصحيحاً تمييز محول عن جمع أي وكيفية تصحيح جمعهما أو مصدر في موضع الحال من جمع أي مصححاً. قوله: (إنما اقتصر عليهما) أي المقصور والممدود. قوله: (لوضوح الخ) ولم يذكر هنا جمعهما تكسيراً لأنه عقد لجمع التكسير باباً فناسب ذكره فيه، سم. قوله: (إن كان عن ثلاثة مرتقبا) لأن ما زاد على الثلاثة من ذوات الياء يرد إلى أصله وما زاد عليها من ذوات الواو يرد الفعل فيه إلى الياء نحو: ألهيت واستدعيت واصطفيت، فلذلك جعل الاسم الزائد على الثلاثة في التثنية ياء وإن كان من ذوات الواو قاله الشارح على التوضيح. قوله: (وقبعثرى) هو الجمل الضخم والفصيل المهزول اهـ قاموس. قال سم: هلا قال الشارح أم سابعاً نحو أربعاوي. قوله: (لطرفي الألية) بفتح الهمزة كما في التصريح. قوله: (مذروان) بكسر الميم وسكون الذال المعجمة أما المدرى بالمهملة فشيء كالمسلة يصلح به قرن النساء نطق به هكذا بصيغة الإفراد، فإذا ثنيتها قلت مدريان على الأصل، وأما مذروان الذي نحن فيه فبني على صيغة المثنى قاله الدماميني.

قوله: (في التقدير) إنما قال ذلك لما علمت من أنه موضوع على صيغة المثنى ولم ينطقوا له بمفرد والظرف متعلق بتثنية، ومعنى كونها تقديرية أنها واقعة على مفرد مقدر، وتسمى أيضاً تثنية صورية كما في كلام شيخنا فالتثنية التحقيقية لا بد لها من مفرد مستعمل. قوله: (قولهم قهقران

وخوزلان بالحذف في تثنية قهقري وخوزلي (كذَا الَّذِي اليَا أصلهُ) أي أصل ألفه (نَحْوُ الفتَى) قال تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِۖ﴾ [يوسف: ٣٦] وشذ قولهم في حمى: حموان بالواو (والجامِدُ الذي أُميلَ كمَتَى) وبلي إذا سمى بهما فإنك تقول في تثنيتهما: متيان وبليان. و(فِي غيرِ ذَا) المذكور أنه تقلب ألفه ياء (تُقلَبُ واواً الألِفْ) وذلك شيئان: **الأول**: أن تكون ألفه ثالثة بدلاً من واو نحو عصا وقفا، ومنا ـ لغة في المن الذي يوزن به ـ فتقول عصوان وقفوان ومنوان. قال:

٩٠٨ ـ وقدْ أعْدَدتُ للعُذَّالِ عندي عَصاً في رأسِها مَنَوا حَديدِ

وشذ قولهم في رضا رضيان بالياء مع أنه من الرضوان. **والثاني**: أن تكون غير مبدلة ولم تمل نحو: ألا الاستفتاحية وإذا، تقول إذا سميت بهما ألوان وإذوان.

تنبيهان: **الأول**: في الألف التي ليست مبدلة وهي الأصلية، والمراد بها ما كانت في حرف أو شبهه، والمجهولة الأصل ثلاثة مذاهب: **الأول**: وهو المشهور أن يعتبر حالهما بالإمالة، فإن أميلا ثنيا بالياء، وإن لم يمالا فبالواو، وهذا مذهب سيبويه وبه جزم هنا. **والثاني**:

وخوزلان) والقياس قهقريان وخوزليان. سم. قوله: **(بالحذف)** أي بحذف الياء. قوله: **(حموان)** والقياس حميان لأن ألفه بدل من ياء تقول: حميت المكان أحميه حماية. قوله: **(والجامد)** المراد به ما ليس له أصل معلوم يرد إليه ويدخل فيه ما ألفه أصلية وما ألفه مجهولة الأصل كما قاله شيخنا. وقوله الذي أميل أي قبل الإمالة، ووجه قلب ألفه ياء أن الإمالة إنحاء الألف إلى الياء. قوله: **(إذا سمي بهما)** أي ليصحّ تثنيتهما ووصفهما بالقصر إذ التثنية والقصر من خصائص الأسماء المتمكنة كما مر، وهما قبل التسمية بهما ليسا اسمين متمكنين بل متى اسم مبني وبلى حرف.

قوله: **(تقلب واواً الألف)** اعتباراً للأصل حقيقة أو حكماً مع خفة الثلاثي اهـ سم. وقوله: حقيقة أي كما في القسم الأول أو حكماً كما في القسم الثاني. قوله: **(أن تكون غير مبدلة)** أي عن حرف معلوم بعينه فدخلت المجهولة الأصل كما هو مقتضى صنيعه بعد. قوله: **(ولم تمل)** أي لم تقبل الإمالة. قوله: **(التي ليست مبدلة)** أي عن أصل معلوم بأن لا تكون مبدلة بالكلية أو تكون مبدلة عن أصل مجهول عينه. قوله: **(ما كانت في حرف)** كبلى أو شبهه كمتى، وظاهر كلام ابن المصنف أن التي في حرف وشبهه من المجهولة الأصل أيضاً سم. قوله: **(والمجهولة الأصل)** عطف على الأصلية كما يدل عليه قول الشارح بعد، والثالث الألف الأصلية والمجهولة الخ، ومثل المرادي المجهولة الأصل بنحو الددا وهو اللهو قال: لأن ألفه لا يدرى أهي عن ياء أو واو اهـ. وإنما قال عن ياء أو واو لما قاله زكريا أن الألف في الثلاثي المعرب لا تكون إلا منقلبة عن إحداهما. قوله: **(ثلاثة مذاهب)** بل أربعة رابعها قلبهما واواً أميلتا أولاً كما في الهمع. قوله: **(حالهما)** أي الأصلية والمجهولة.

---

٩٠٨ ـ الشاهد فيه في قوله: منوا حديد ـ فإن منوا تثنية ـ وهو لغة في المن الذي يوزن به.

إن أميلا أو قلبا ياء في موضع ما ثنيا بالياء، وإلا فبالواو، وهذا اختيار ابن عصفور، وبه جزم في الكافية، فعلى هذا يثنى على والى ولدي بالياء لانقلاب ألفهنّ ياء مع الضمير، وعلى الأول يثنين بالواو، والقولان عن الأخفش، **والثالث**: الألف الأصلية والمجهولة يقلبان ياء مطلقاً. **الثاني**: قد يكون للألف أصلان باعتبار لغتين فيجوز فيها وجهان كرحى فإنها يائية في لغة من قال رحيت، وواوية في لغة من قال رحوت، فلمن ثناها أن يقول رحيان ورحوان، والياء أكثر.

(وأَوْلِها ما كانَ قَبلُ قَدْ أُلِفْ) أي أول الواو المنقلبة إليها الألف ما ألف في غير هذا من علامة التثنية المذكورة في باب الإعراب (وما كصَحْرَاءَ) مما همزته بدل من ألف التأنيث (بِواوٍ ثُنِّيا) نحو: صحراوان وحمراوان بقلب الهمزة واواً. وزعم السيرافي أنه إذا كان قبل ألفه واو يجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا الألف، فتقول في عشوء عشواءان بالهمز، ولا يجوز عشواوان. وجوّز الكوفيون في ذلك الوجهين. وشذ حمرايان بقلب الهمزة ياء، وحمراءان بالتصحيح، كما شذ قاصعان وعاشوران في قاصعاء وعاشوراء بحذف الهمزة والألف معاً. والجيد الجاري على القياس قاصعاوان وعاشوراوان. (ونحوُ عِلباءٍ) وقوباء مما همزته بدل من حرف الإلحاق، والعلباء عصبة العنق، وهما علباوان بينهما منبت العرف، والقوباء داء معروف ينتشر ويتسع ويعالج بالريق، وأصلهما علباي وقوباي بياء زائدة لتلحقهما بقرطاس وقرناس، ونحو: (كِساء) مما همزته بدل من أصل هو واو إذ أصله كساو. (وَ) نحو (حَيَا) مما همزته بدل من أصل هو ياء إذ أصله حياي يثنى (بِواوٍ أَوْ هَمزٍ) فتقول علباوان وكساوان وحياوان، وعلباءان وكساءان وحياءان، نعم الأرجح في الأول الإعلال وفي الأخيرين

قوله: (الألف الأصلية والمجهولة) لا حاجة إلى التصريح بهما هنا لأن الكلام ليس إلا فيهما. وقوله مطلقاً أي سواء أميلا أم لا قلبتا ياء في موضع أم لا. قوله: (رحيت) أي أدرت الرحى. قوله: (ما كان قبل) يعني في باب المعرب والمبني قد ألف من ألف ونون مكسورة في حالة الرفع وياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة في حالة الجر والنصب. قوله: (أي أول الواو) فيه قصور إذ الحكم المذكور لا يختص بالواو بل يجري في الياء المنقلبة إليها الألف أيضاً، فكان الأولى أن يقول أي أول اللفظة المنقلبة إليها الألف من ياء أو واو أفاده سم، وكلام الفارضي يفيد رجوع الضمير من أولها إلى الألف المنقلبة ياء أو واواً، وبه صرح الشيخ خالد في إعرابه، وما قاله سم أظهر. قوله: (عشواء) بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهي التي لا تبصر ليلاً وتبصر نهاراً. تصريح.

قوله: (بحذف الهمزة والألف معاً) أي الألف التي قبل الهمزة، ولو قال بحذف الألف والهمزة معاً لكان أوضح وإن كانت الواو لا تقتضي ترتيباً. قوله: (ونحو) مبتدأ خبره بواو أو همز. قوله: (وهما) أي العصبتان المدلول عليهما بقوله عصبة قوله: (وقرناس) تقدم الكلام عليه آخر باب التأنيث. قوله: (نعم الأرجح في الأول الإعلال) تشبيهاً لهمزته بهمزة حمراء من جهة أن كلاً منهما

التصحيح، هكذا ذكره المصنف وفاقاً لبعضهم، ونص سيبويه والأخفش وتبعهما الجزولي على أن التصحيح مطلقاً أحسن، إلا أن سيبويه ذكر أن القلب في التي للإلحاق أكثر منه في المنقلبة عن أصل مع اشتراكهما في القلة، وشذ كسايان بقلب الهمزة ياء كما شذ ثنايان لطرفي العقال. قالوا: عقل بعيره بثنايين والقياس بثناوين أو بثناءين، لأنه تثنية ثناء على وزن كساء تقديراً. (وغيرَ ما ذُكِرْ) من المهموز وهو ما همزته أصلية أي غير مبدلة من نحو قرّاء ووضّاء (صَحِّحْ) في التثنية فتقول: قراءان ووضاءان. والقراء الناسك، والوضاء الوضيء. وشذ قراوان بقلب الهمزة الأصلية واواً (وما شَذَّ) في تثنية المقصور والممدود مما تقدم التنبيه عليه في مواضعه (عَلَى نقلِ قُصِرْ) فلا يقاس عليه.

تنبيه: جملة ما شذ من المقصور ثلاثة أشياء: **الأول**: قولهم مذروان والقياس مذريان كما تقدم، وعلة تصحيحه أنه لم يستعمل إلا مثنى، فلما لزمته التثنية صارت الواو كأنها من حشو الكلمة، ومثله في الممدود ثنايان. قال في التسهيل: وصححوا مذروين وثنايين تصحيح شَقاوة وسِقاية للزوم علمي التثنية والتأنيث، يعني أنه لم ينطق بمذروين وثنايين إلا مثنى، ولم ينطق بشقاوة وسقاية إلا بتاء التأنيث، فلما بنيت الكلمة على ذلك قويت الواو والياء لكونهما حشواً، وبعداً عن التطرف فلم يعلا، لكن حكى أبو عبيد عن أبي عمرو: مذرى مفرداً، وحكى عن أبي

بدل من حرف زائد. تصريح. قوله: (وفي الأخيرين التصحيح) لأن الهمزة فيهما أقرب إلى الأصلية لكونها بدلاً عنها. سم. قوله: (مطلقاً) أي في الثلاثة. قوله: (إلا أن سيبويه الخ) أي لكن سيبويه الخ ودفع بهذا توهم استواء الثلاثة في قلة القلب. قوله: (ثنايان) بكسر الثاء المثلثة. قوله: (تقديراً) إنما قال ذلك لأنه لم يسمع لثنايين مفرد وتقديراً بمعنى مقدراً حال من ثناء أو على نزع الخافض معمول لتثنية كما مر. قوله: (وغير ما ذكر الخ) وتلخص أن الممدود أربعة أضرب لأن همزته إما أصلية أو مبدلة من أصل أو من ياء الإلحاق أو من ألف التأنيث، هذا هو التحقيق وإن أفاد كلام ابن الناظم خلافه. قوله: (نحو قراء) بضم القاف ووضاء بضم الواو كلاهما بوزن رمان. قوله: (الناسك) أي المتعبد. وقوله الوضيء أي الحسن الوجه.

قوله: (مما تقدم التنبيه عليه في مواضعه) وسيجمله في قوله تنبيه جملة ما شذ الخ. قوله: (وعلة تصحيحه) أي عدم تغييره عما نطقوا إلى ما هو القياس وإلا فلا تصحيح فيه فليست هذه العلة علة لنطقهم بخلاف القياس لأنها لا تصلح علة له كما لا يخفى على المتيقظ، ويظهر لي في علته أن يقال لما أرادوا رفض المفرد والاقتصار على استعمال المثنى خالفوا القياس والتزموا الواو تنبيهاً بمخالفته على الفرق بين تثنية ما له مفرد تحقيقاً وما له مفرد تقديراً فتدبر. قوله: (ومثله) أي في مخالفة القياس وعدم استعمال مفرده. قوله: (تصحيح شقاوة) بفتح الشين المعجمة وسقاية بكسر السين المهملة والقياس لولا التاء إبدال الواو والياء همزة، ولذلك إذا حذفوا التاء قالوا شقاء وسقاء.

قوله: (أبو عبيد) هذا بلا تاء بخلاف الآتي فإنه بالتاء فهما اثنان كما بخط الشارح. قوله: (من

عبيدة مذرى ومذريان على القياس. **الثاني**: حوزلان وقهقران، وقاس عليه الكوفيون. **الثالث**: رضيان وقاس عليه الكسائي فأجار تثنية رضى وعلا من ذوات الواو المكسور الأول والمضمومة بالياء. والذي شذ من الممدودة خمسة أشياء: **الأول**: حمراءان بالتصحيح، حكى ابن النحاس أن الكوفيين أجازوه. **والثاني**: حمرايان بالياء وحكى بعضهم أنها لغة فزارة. **والثالث**: نحو قاصعان بحذف الهمزة والألف وقاس عليه الكوفيون. **والرابع**: كسايان وقاس عليه الكسائي ونقله أبو زيد عن لغة فزارة. **والخامس**: قراوان بقلب الألف الأصلية واواً. وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنه لم يسمع. (واحْذِفْ مِنَ المقصورِ في جمعٍ عَلَى حَدِّ المُثَنَّى ما بِهِ تَكَمَّلا) يعني إذا جمعت المقصور الجمع الذي على حد المثنى ـ وهو جمع المذكر السالم ـ حذفت ما تكمل به وهو الألف لالتقاء الساكنين (والفتحَ) أي الذي قبل الألف المحذوفة (أَبْقِ مُشْعِراً بما حُذِفْ) وهو الألف نحو: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩] ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ﴾ [ص: ٤٧].

تنبيهات: **الأول**: أفهم إطلاقه أنه لا فرق فيما ذكره بين ما ألفه زائدة وما ألفه غير زائدة، وهذا مذهب البصريين. وأما الكوفيون فنقل عنهم أنهم أجازوا ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطلقاً. ونقله المصنف عنهم في ذي الألف الزائدة ....

ذوات الواو) حال من رضا وعلا. قوله: (المكسور الأول) لا يصح أن يكون بالإضافة على أنه نعت حقيقي لذوات الواو لوجوب مطابقة النعت الحقيقي لمنعوته تذكيراً وتأنيثاً، ولا أن يكون برفع الأول نائب فاعل المكسور والرابط محذوف أي الأول منها على أنه نعت سببي لأنه يمنع منه قوله: والمضمومة بالإضافة إلى الضمير، فتعين أن يكون نعتاً للواو بتقدير مضاف أي المكسور أول كلمته فعلم ما في كلام البعض فتفطن. قوله: (في جمع) أي في حال إرادة جمع اسم منه. قوله: (على حد المثنى) أي طريقه في أنه أعرب بحرفين وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون تحذف للإضافة. زكريا. قوله: (لالتقاء الساكنين) أي الألف المقصورة وواو الجمع أو يائه. قوله: (والفتح أبق) وإنما لم يبقوا الكسر في المنقوص مشعراً لثقله اهـ سم أي لثقله قبل الواو. قوله: (مشعراً) حال من الفتح أو من فاعل أبق. شاطبي. قوله: (وأنتم الأعلون الخ) والأصل الأعلوون والمصطفوين قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين، وقول شيخنا الأصل الأعليون والمصطفين سهو. قوله: (زائدة) كحبلى مسمى به. وقوله غير زائدة كالمصطفى أي في ذي الألف الزائدة وغيره.

قوله: (ونقله المصنف عنهم الخ) الضمير في قوله: ونقله يرجع إلى ما ذكر من الضم قبل الواو والكسر قبل الياء في ذي الألف الزائدة لا بقيد كونه جائزاً لما أفاده عبد القادر المكي من أن نقل المصنف ذلك عنهم على سبيل الوجوب لا الجواز كما هو ظاهر كلام ابن المصنف وكلام والده في شرح التسهيل الذي نقله عنه الشارح، لكن الوجوب في غير الأعجمي لأن غيره هو الذي تعلم زيادة ألفه الزائدة، وهذا بخلاف نقل غير المصنف عنهم الجواز. قوله: (في ذي الألف الزائدة) أي

نحو حبلى مسمى به. قال في شرح التسهيل: فإن كان أعجمياً نحو عيسى أجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها. **الثاني**: إنما يذكر حكم الممدود إذا جمع هذا الجمع إحالة على ما علم في التثنية فإن الحكم فيهما فيه على السواء، فتقول في وضاء وضاءون بالتصحيح، وفي حمراء ـ علماً لمذكر ـ حمراوون بالواو، ويجوز الوجهان في نحو علباء وكساء علمي مذكر. **الثالث**: كان ينبغي أن ينبه على أن ياء المنقوص تحذف في هذا الجمع وكسرُها: فيضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء، نحو: جاء القاضون ورأيت القاضين. (وإِنْ جمعتَهُ) أي المقصور (بِتَاءٍ وأِلِف. فالألِفَ اقْلِبْ قَلبهَا في التثنيهْ) الألف مفعول به لا قلب مقدماً، وقلبها نصب على المصدرية يعني أن المقصور إذا جمع بالألف والتاء قلبت ألفه مثل قلبها إذا ثني، فتقول حبليات، ومصطفيات، ومستدعيات، وفتيات، ومتيات في جمع متى مسمى بها أنثى بالياء.

بخلاف الأصلية فيجب بقاء الفتح قبلها عندهم لأن الاعتناء بالأصلي أشد من الاعتناء بالزائد. قوله: (نحو حبلى مسمى به) أي مذكر أما غير المسمى به مذكر فجمعه بالألف والتاء لا بالواو أو الياء والنون. قوله: (فإن كان) أي المقصور. قوله: (فإن الحكم فيهما) أي في التثنية والجمع فيه أي في الممدود، والظرف الثاني حال من ضمير التثنية والجمع فلا يعترض بأن في عبارته تعلق حرفي جر متحدي اللفظ والمعنى بعامل واحد. قوله: (ويجوز الوجهان) أي التصحيح الذي هو الهمز والواو. قوله: (كان ينبغي الخ) وجه ترك المصنف ذلك أنه لم يتعرض في هذا الباب لغير المقصور والممدود.

قوله: (وكسرها) عطف على الضمير المستتر في تحذف لوجود الفصل بقوله في هذا الجمع أو هو بالنصب مفعول معه والإضافة في كسرها لأدنى ملابسة لأن الكسرة لما قبلها لا لها، وظاهر كلامه أن الكسر يحذف ولو مع ياء الجمع وأن الكسرة مع يائه غير الكسرة السابقة وهو تكلف دعا إليه توافق الكسر مع الياء والضم مع الواو في الاجتلاب، ويمكن أن يكون قول الشارح وكسرها أي مع الواو. وقوله ويكسر ما قبل الياء أي يبقى على كسره. قوله: (وإن جمعته بتاء وألف الخ) تقدم منا في باب المعرب والمبني التكلم على ما يجمع بالألف والتاء قياساً وكان المناسب للمصنف التكلم عليه هنا أو في باب المعرب والمبني. قوله: (أي المقصور) تبع فيه المكودي والشاطبي قال خالد: ولو رجعاه إلى الاسم المختتم بالألف مطلقاً لشمل المقصور والممدود وطابق قوله في الترجمة وجمعهما تصحيحاً. قوله: (فتقول حبليات الخ) أي في جمع حبلى ومصطفاة ومستدعاة وفتاة ومتى اسماً لأنثى سميت متى. وأنت خبير بأن الكلام في المقصور ومصطفاة ومستدعاة وفتاة ليست منه لأنه كما مر ما حرف إعرابه ألف لازمة وحرف إعراب ما ذكر التاء لا الألف، فالتمثيل بمصطفيات ومستدعيات وفتيات خروج عن الموضوع إلا أن يقال: المراد ما حرف إعرابه ولو بحسب الأصل أي بحسب التذكير قبل لحوق التاء فتدبر. قوله: (مسمى بها) أي بمتى. قوله: (بالياء) متعلق بتقول. قوله: (أيضاً) أي كما أن حكم المقصور إذا جمع هذا الجمع كحكمه إذا ثني. قوله: (فلم يذكرهما) أي لم

وتقول في جمع عصا وألا وإذا ـ مسمى بهن أناث ـ: عصوات وألوات وأذوات، بالواو لما عرفت في المثنى.

(تنبيه) حكم الممدود والمنقوص ـ إذا جمعا هذا الجمع ـ كحكمهما إذا ثنيا أيضاً، فلم يذكرهما إحالة على ذلك، وإنما ذكر المقصور وإن كان كذلك لاختلاف حكمه في جمعي التصحيح كما عرفت.

(وتَاءَ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنحِيَهْ) تاء مفعول أول بالزمن، وتنحية مفعول ثان: أي ما آخره تاء من المقصور وغيره تحذف تاؤه عند جمعه هذا الجمع لئلا يجمع بين علامتي تأنيث، ويعامل الاسم بعد حذفها معاملة العاري منها: فتقول في مسلمة مسلمات، وإذا كان قبلها ألف قلبت على حد قلبها في التثنية، فتقول في فتات فتيات وفي قناة قنوات، وفي معطات معطيات. وإذا كان قبلها همزة تلي ألفاً زائدة صححت إن كانت أصلية نحو: قراءة وقراءات، وجاز فيها القلب والتصحيح إن كانت بدلاً من أصل، نحو نباءة فيقال نباءات ونباوات كما في التثنية.

(والسالِمَ العينِ الثُّلاثِي اسماً أَنِلْ إتباعَ عينٍ فَاءَهُ بما شُكِلْ. إنْ ساكنَ العينِ ....

يذكر حكم جمعهما إحالة على ذلك أي على حكمهما إذا ثنيا، وفيه أنه لم يذكر حكم تثنية المنقوص، فإحالة حكم جمعه على حكم تثنيته إحالة على غير مذكور إلا أن يقال إنه لظهوره في حكم المذكور فتدبر. قوله: (وإن كان كذلك) أي حكمه إذا جمع كحكمه إذا ثني.

قوله: (لاختلاف حكمه الخ) لك أن تقول: المنقوص كذلك لأنه يحذف آخره في جمع المذكر ويبقى في جمع المؤنث كما في التثنية فتأمل سم. قوله: (وتاء ذي الثا) ولو عوضاً عن أحد أصول الكلمة كما في بنت وعدة، لكن تارة يرد المعوض عنه في الجمع كما في أخوات وسنوات وهنوات، وتارة لا كما في بنات وهنات وعدات وذوات. قوله: (أي ما آخره تاء من المقصور وغيره) فيه أنه لا شيء من المقصور آخره تاء، وأما توهم كون نحو فتاة مقصوراً فباطل لما تقدم أن المقصور ما حرف إعرابه ألف لازمة، ويمكن الجواب بما مر ولو قال ما آخره تاء سواء كان قبلها ألف أو لا لكان أحسن. قوله: (لئلا يجمع بين علامتي تأنيث) يدل على أن التاء في جمع المؤنث علامة تأنيث. سم. قوله: (نحو نباءة) بفتح النون والباء الموحدة بعدها ألف زائدة فهمزة بدل من واو، قال الجوهري: النبوة والنباوة ما ارتفع من الأرض، وأما ضبط عبد القادر المكي لها بفتح النون وسكون الموحدة بعدها همزة فتاء تأنيث وهي الصوت الخفي فلا يوافق قول الشارح، وإذا كان قبلها همزة تلي ألفاً زائدة مع أنها بضبطه لا يجوز فيها إبدال الهمزة واواً كما قاله الأسقاطي.

قوله: (ونباوات) أي برد الهمزة إلى أصلها وهو الواو، ويقال في نحو بناءة بفتح الموحدة وتشديد النون مؤنث بناء بناءات وبنايات برد الهمزة إلى أصلها وهو الياء لأنه من بنى يبني كما في التصريح. قوله: (والسالم العين) أي من الإعلال والتضعيف والثلاثي نعت للسالم واسما حال

مُؤنثاً بَدَا) يعني أن ما جمع بالألف والتاء وحاز هذه الشروط المذكورة تتبع عينه فاءه في الحركة مطلقاً. والشروط المذكورة خمسة: **الأول**: أن يكون سالم العين، واحترز به عن شيئين: أحدهما المشددة نحو جَنة وجِنة وجُنة فليس فيه إلا التسكين، والآخر ما عينه حرف علة وهو ضربان: ضرب قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة ـ نحو تارة ودولة وديمة ـ فهذا يبقى على حاله. وضرب قبل حرف العلة فيه فتحة ـ نحو جوزة وبيضة ـ وهذا فيه لغتان: لغة هذيل فيه الاتباع، ولغة غيرهم الإسكان وسيأتي ذكره. **الثاني**: أن يكون ثلاثياً، واحترز به من الرباعي نحو: جعفر وخرنق وفستق أعلاماً لإناث فإنه يبقى على حاله. **الثالث**: أن يكون اسماً واحترز به من الصفة ـ نحو ضخمة وجلفة وحلوة. . . فليس فيه إلا التسكين. **الرابع**: أن يكون ساكن العين، واحترز به من متحركها نحو شجرَة ونبِقة وسُمرة فإنه لا يغير. نعم يجوز الإسكان في نحو نبقات وسمرات كما كان جائزاً في المفرد، لا أن ذلك حكم تجدد حالة الجمع. **الخامس**:

واتباع مفعول ثان لأنل ومفعوله الأول السالم وهو مصدر مضاف لمفعوله الأول وفاءه مفعوله الثاني والباء في بما بمعنى في. والمعنى أعط الاسم الثلاثي السالم العين اتباعك عينه لفائه في الحركة التي شكلت بها الفاء وذكر ضمير الفاء لتأولها بالحرف ولم يبرز الضمير مع جريان الصلة على غير ما هي له لأمن اللبس. وفي كلامه حذف العائد المجرور مع عدم مماثلة جاره لجار الموصول معنى ومتعلقاً وهو نادر كما سلف في باب الموصول. قوله: (مؤنثاً) قيل لا حاجة إليه إذ الكلام في المؤنث لأنه المقسم وهو مبني على ربط قوله: والسالم العين الخ بقوله: وتاء ذي التاء ألزمن تنحيه فيكون المعنى والسالم العين من ذي التاء وهذا أمر لا دليل عليه بل يمنعه قوله مختتماً بالتاء أو مجرداً فلهذا قال مؤنثاً فتدبر. قوله: (تتبع عينه فاءه) أي جوازاً في مكسور الفاء ومضمومها ووجوباً في مفتوحها كما يؤخذ مما يأتي فأنل في كلام المصنف مستعمل في الوجوب والجواز معاً. قوله: (مطلقاً) أي فتحة أو ضمة أو كسرة.

قوله: (خمسة) بل ستة باعتبار تضمن سلامة العين شرطين أن لا يكون معتلها وأن لا يكون مضعفها. قوله: (نحو جنة الخ) الجنة بالفتح البستان وبالكسر الجنون والجن وبالضم الوقاية. قوله: (فليس فيه إلا التسكين) لأن تحريك العين يستلزم الفك المؤدي إلى الثقل. قوله: (وجلفة) بكسر الجيم مؤنث جلف وهو الرجل الجافي. قوله: (فليس فيه إلا التسكين) لأن الصفة ثقيلة بالاشتقاق وتحمل الضمير اهـ فارضي، ومحل التسكين في جمع الصفة ما لم تحرك عينها وإلا حركت عين الجمع كما يؤخذ مما أجاب به فيما يأتي عن لجبات. أفاده سم. قوله: (فإنه لا يغير) بل تبقى عينه على حركتها الثابتة لها في الإفراد، وإنما جاز الاسكان في نحو: سمرات ونبقات لجواز ذلك في المفرد تخفيفاً من ثقل الضمة والكسرة لا أن ذلك حكم تجدد في حالة الجمع، أفاده الشارح على التوضيح، ثم رأيت في بعض نسخ الشارح بعد قوله فإنه لا يغير ما نصه: نعم يجوز الاسكان في نحو نبقات وسمرات كما كان جائزاً في المفرد لا أن ذلك حكم تجدد حالة الجمع.

أن يكون مؤنثاً، واحترز به من المذكر نحو بكر فإنه لا يجمع هذا الجمع فلا يكون فيه الاتباع المذكور، ولا يشترط للاتباع المذكور أن يكون فيه تاء التأنيث كما أشار إلى ذلك بقوله: (مُختَتَماً بالتاءِ أو مُجرَّدَا) فمثال المستكمل للشروط المذكورة مختتماً بالتاء: جفنة وسدرة وغرفة، ومثاله مجرداً منها: دعد وهند وجُمْل، فتقول في جمعها الجمع المذكور: جفنات وسدرات وغرفات ودعدات وهندات وجملات.

(وسكِّنِ التالِيَ غيرَ الفتحِ أوْ خَفِّفْهُ بالفتح فكُلاً قد رَوَوْا) أي يجوز في العين بعد الفاء المضمومة أو المكسورة وجهانَ مع الاتباع وهما الإسكان والفتح، ففي نحو سدرة وهند ـ من مكسور الفاء، وغرفة وجُمْل من مضمومها ـ ثلاث لغات: الاتباع والاسكان والفتح **تنبيهان**: **الأول**: أشار بقوله فكلا قد رووا إلى أن هذه اللغات منقولة عن العرب خلافاً لمن زعم أن الفتح في غرفات إنما هو على أنه جمع غرف وردّ بأن العدول إلى الفتح تخفيفاً أسهل من ادعاء جمع الجمع، ورده السيرافي بقولهم ثلاث غرفات بالفتح. **الثاني**: أفهم كلامه أن نحو دعد وجفنة لا يجوز تسكينه مطلقاً، واستثنى من ذلك في التسهيل معتل اللام كظبيات، وشبه الصفة نحو أهل وأهلات فجوز فيهما التسكين اختياراً.

(ومَنعوا إتْباعَ) الكسرة فيما لامه واو، واتباع الضمة فيما لامه ياء كما في (نحوِ ذِرْوَه وزُبْيَةٍ) لاستثقال الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء، ولا خلاف في ذلك (وشَذَّ كَسْرُ جِرْوَه) فيما حكاه يونس من قولهم جروات بكسر الراء وهو في غاية الشذوذ لما فيه من الكسرة قبل الواو.

قوله: (غير الفتح) بالنصب على المفعولية أو الجر على الإضافة. قوله: (ورده السيرافي الخ) هذا رد ثان للزعم المذكور، ووجه الرد أنه لو كان غرفات بضم الغين وفتح الراء جمع الجمع والفتح فيه لكونه أصلياً في مفرده لا للتخفيف لما قيل ثلاث غرفات لأن لفظ ثلاث ظاهر في الآحاد الثلاثة، وأقل ما يصدق عليه جمع الجمع تسعة آحاد أفاده سم. قوله: (لا يجوز تسكينه) بل يجب فتحه إتباعاً للفاء فرقاً بين الصفة والاسم، وإنما كانت الصفة بالسكون أليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها الفعل ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف. دماميني. قوله: (مطلقاً) أي معتل اللام أو لا شبه الصفة أو لا قوله: (وشبه الصفة) أي في الجري على الموصوف كما يفيده قول الفارضي، وتسكين العين أيضاً في شبه الصفة نحو: امرأة كلبة ونساء كلبات ذكره في التسهيل. قوله: (اتباع نحو ذروة وزبية) أي إتباع جمع نحو الخ أي الإتباع فيه. قوله: (كما في نحو) أي كالإتباع في جمع نحو ذروة بكسر الذال المعجمة وضمها كما في القاموس وهي أعلى الشيء وزبية بضم الزاي وسكون الموحدة وفتح التحتية وهي حفرة الأسد.

قوله: (جروه) هي بكسر الجيم لا غير، وأما قول التصريح وشذ جروات بالكسر في الراء اتباعاً للجيم على إحدى اللغات فعلى إحدى اللغات يرجع لكسر الراء لا لكسر الجيم، فقول

تنبيهات: **الأول**: قد ظهر أن لاتباع الكسرة والضمة شرطاً آخر غير الشروط السابقة. **الثاني**: فهم من كلامه جواز الإسكان والفتح في نحو ذروة وزبية إذ لم يتعرض لمنع غير الإتباع، وبه صرّح في شرح الكافية. **الثالث**: فهم منه أيضاً جواز اللغات الثلاث في نحو خطوة ولحية، ومنع بعض البصريين الإتباع في نحو لحية لأن فيه توالى كسرتين قبل الياء، وعليه مشى في التسهيل. ومنع الفراء اتباع الكسرة مطلقاً فيما لم يسمع، والصحيح الجواز مطلقاً. قال ابن عصفور: كما لم يحفلوا باجتماع ضمتين والواو كذلك لم يحفلوا باجتماع كسرتين والياء.

(ونَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرارٍ غيرُ مَا قَدَّمْتُهُ أَوْ لأُنَاس انتمَى) أي ما ورد من هذا الباب مخالفاً لما تقدم فهو إما نادراً وإما ضرورة وإما لغة قوم من العرب: فمن النادر قول بعضهم كهلات بالفتح حكاه أبو حاتم، وقياسه الإسكان لأنه صفة ولا يقاس عليه خلافاً لقطرب، ولا حجة في قولهم لجبات وربعات في جمع لَجْبة وربْعة لأن من العرب من يقول لجبة وربَعة فاستغنى بجمع المفتوح عن جمع الساكن. ومن النادر أيضاً قول جميع العرب عيرات بكسر العين وفتح الياء جمع عير وهي الإبل التي تحمل المبرة، والعير مؤنثة، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عيرات بفتح العين. قال المبرد: جمع عير وهو الحمار، وقال الزجاج: جمع عير الذي في الكتف أو القدم وهو مؤنث، ومنه أيضاً جروات كما تقدم. ومن الضرورة قوله:

الإسقاطي بكسر الجيم على إحدى اللغات ناشىء عن عدم فهم عبارة التصريح، والجروة الأنثى من ولد الكلب والسبع والصغيرة من القثاء. قوله: (شرطاً الخ) وهو أن لا تكون اللام واواً في إتباع الكسرة ولا ياء في اتباع الضمة سم. قوله: (والفتح) أي تخفيفاً ولا يضرُّ كون الياء أو الواو متحركة مفتوحاً ما قبلها في هذه الأمثلة لأن الألف الساكنة التي بعدها كفت الإعلال كما سيأتي في محله. قوله: (في نحو خطوة ولحية) أي من كل اسم لامه واو بعد ضمة أو ياء بعد كسرة. قوله: (اتباع الكسر مطلقاً) أي قبل الياء أو قبل غيرها. قوله: (الجواز مطلقاً) أي فيما سمع وما لم يسمع قبل الياء أو غيرها مما سوى الواو. قوله: (لم يحفلوا) بحاء مهملة ساكنة وفاء مكسورة أي لم يبالوا. قوله: (كهلات) جمع كهلة وهي التي جاوزت ثلاثين سنة تصريح.

قوله: (في جمع لجبة) بلام مثلثة وجيم ساكنة وباء موحدة، قال في القاموس: اللجبة مثلثة الأول واللجبة محركة واللجبة بكسر الجيم واللجبة كعنبة الشاة قل لبنها والغزيرة ضد أو خاص بالمعزى، والجمع لجاب ولجبات وقد لجبت ككرم. ولجبت تلجيباً اهـ. قوله: (وربعة) بفتح الراء وسكون الموحدة هو المعتدل الذي لا طويل ولا قصير. قوله: (عيرات بكسر العين) أي المهملة وفتح الياء أي والقياس تسكين الياء لأن مفرده معتل العين مكسور الفاء فليس في عينه إلا التسكين، وفيه شذوذ آخر وهو الجمع بالألف والتاء لأن مفرده ليس مما يجمع بهما قياساً. قوله: (الميرة) بكسر الميم وهو الطعام المجلوب. قوله: (جمع عير وهو الحمار) وعلى هذا أيضاً الفتح نادر لأن

٩٠٩ ـ وحُمِّلْتُ زفْرَاتِ الضُّحى فأطقْتُها   ومَالِي بزفْراتِ العَشيِّ يَدانِ

وقول الراجز:

٩١٠ ـ فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِن زَفْرَاتِها

وقياسه الفتح. ومن المنتمي إلى قوم من العرب الإتباع في نحو بيضة وجوزة من المعتل العين فإنها لغة هذيل. ومنه قول شاعرهم:

٩١١ ـ أَخُو بَيَضَاتٍ رائحٌ متأوِّبُ

اتباع العين للفاء إنما هو في المؤنث والعير بمعنى الحمار مذكر. قوله: (جمع العير الذي في الكتف أو القدم) أي العظم الناتىء الشاخص في وسطهما اهـ دماميني. وعلى هذا فليس فتح الياء من النادر بل المنتمي لقوم لأنه حينئذ كبيضة وجوزة. قوله: (ومن الضرورة) أي الحسنة لأن العين قد تسكن للضرورة مع الإفراد والتذكير فمع الجمع والتأنيث أولى لثقلهما. قوله: (وحملت زفرات الضحى الخ) الزفرات جمع زفرة وهي خروج النفس بأنين. تصريح.

قوله: (أخو بيضات الخ) تمامه:

رفيق بمسح المنكبين سبوح

أخو بمعنى صاحب أي هو صاحب أي كصاحب بيضات مدح جمله بما ذكره من وصفه لذكر النعام المسمى بالظليم أي جملي في سرعة سيره كالظليم الذي له بيضات يسير ليلاً ونهاراً ليصل

---

٩٠٩ ـ قاله أعرابي من بني عذرة ـ من قصيدة من الطويل ـ وحملت مجهول: أي كلفت. والشاهد في زفرات الضحى، حيث سكنت الفاء فيها للضرورة، وهو جمع زفرة ـ من زفر يزفر إذا خرج نفسه بأنين. وإنما أضاف الزافرات إلى وقتين لأن من عادة المقيم أن يقوى الهيام فيه في هذين الوقتين، ولهذا ينقطع عن الأكل لأن الأكل غالباً يكون في هذين الوقتين.

٩١٠ ـ ذكر مستوفى في شواهد إعراب الفعل. والشاهد فيه في: زفراتها حيث سكن الفاء فيها لإقامة الوزن والقياس تحريكها.

٩١١ ـ تمامه:

رَفِيقٌ بِمَسْحِ ٱلْمَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ

قاله شاعر هذيل. من الطويل. أي هو أخو بيضات، وهو تشبيه بليغ، أي هو كأخي بيضات. قال الجاربردى: هذا في صفة النعامة. قلت: هذا غلط لأن البيت في مدح جمله، شبهه بالظليم: أي جملي في سرعة سيره كالظليم الذي له بيضات يسير ليلاً ليصل إليها. والشاهد في بيضات حيث جاءت مفتوحة العين في جمع بيضة، وهي معتل العين، والقياس فيه تسكين العين، ولكنه جاء بالفتح على لغة هذيل. ورائح من راح إذا ذهب وسار بالليل: صفة ما قبله. وكذا متأوب ـ إذا جاء أول الليل ـ وهو وما بعده صفات أيضاً. ومعنى رفيق بمسح المنكبين: عالم بتحريك المنكبين في السير. وسبوح حسن الجرية، أو اللين اليدين في الجري. ومن فسره بأنه المتصرف في معاشه فقد غلط.

وبلغتهم قرىء: ﴿ثَلَٰثُ عَوَرَٰتٍ لَّكُمۡۚ﴾ [النور: ٥٨]. ومن المنتمي إلى قوم أيضاً نحو: ظبْيات وأهْلات بإسكان العين كما تقدم.

خاتمة: يتم في التثنية والجمع بالألف والتاء من المحذوف اللام ما يتم في الإضافة، وذلك نحو قاض وشج وأب وأخ وحم وهن من الأسماء الستة: تقول: قاضيان وشجيان وأبوان وأخوان وحموان وهنوان، كما تقول: هذا قاضيك وشجيك وأبوك وأخوك وحموك وهنوك. وشذ أبان وأخان، وما لا يتم في الإضافة لا يتم في التثنية، وذلك نحو اسم وابن ويد ودم وحر وغد وفم. فتقول: اسمان وابنان ويدان ودمان وحران وغدان وفمان، كما تقول: اسمك وابنك ويدك ودمك وحرك وغدك وفمك. وشذ فموان وفميان. وأما قوله:

يَـديـان بَـيـضـاوانِ عـنـدَ مُـحَـلِّـمِ

وقوله:

جَـرَى الـدَّمَـيـانِ بـالـخـبـرِ الـيـقـيـنِ

جَمعُ التكسيرِ

جمع التكسير هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحدة لفظاً أو تقديراً. وقسم المصنف التغيير الظاهر ....

إليها، وبما تقرر علم رد تغليط من قال: إن البيت في وصف الظليم ورائح من راح إذا ذهب وسار بالليل ومتأوب من تأوب إذا جاء أول الليل ورفيق بمسح المنكبين أي عالم بتحريكهما في السير وسبوح أي حسن الجري اهـ زكريا ببعض اختصار، ورفيق من الرفق. قوله: (وبلغتهم قرىء) أي شاذاً كما قاله شيخنا السيد. قوله: (والجمع بالألف والتاء) كسنة وسنوات وكان الأنسب ذكر مثال له. قوله: (من المحذوف اللام) بيان لما يتم مقدم عليه مشوب بتبعيض. قوله: (يديان) يصح فتح الدال وسكونها بناء على القولين في أصل يد وهو يدي هل هو بفتح الدال أو سكونها. وقوله: محلم بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد اللام المكسورة كما نقله شيخنا عن شرح نوابغ الزمخشري للسعد. وفي المصباح: حلمته بالتشديد نسبته إلى الحلم وباسم الفاعل سمي الرجل اهـ. وفي الصحاح أنه اسم لنهر أيضاً. وفي القاموس: حلمه تحليماً وحلاماً ككذاباً جعله حليماً أو أمره بالحلم.

جمع التكسير

قوله: (هو الاسم الدال الخ) قال البعض تبعاً لشيخنا: قد يقال هذا التعريف صادق على جمع المذكر السالم فلا يكون مانعاً، فإن أخرج بأن تغييره لآخر واحده لا لصيغته ورد صنوان في صنو إلا أن يقال ذاك التغيير في نية الانفصال لأنه إعراب الكلمة بخلاف صنوان فليتأمل اهـ. وقوله: ذاك التغيير أي الذي في جمع المذكر السالم. وقوله في نية الانفصال أي فكأنه لم يلحق جمع المذكر

إلى ستة أقسام: لأنه إما بزيادة كصنو وصنوان، أو بنقص كتخمة وتخم، أو تبديل شكل كأسد وأسد، أو بزيادة وتبديل شكل كرجل ورجال، أو بنقص وتبديل شكل كقضيب وقضب، أو بهن كغلام وغلمان. وإنما قلت بصورة تغيير لأن صيغة الواحد لا تتغير حقيقة لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد، والتغيير المقدر في نحو فلك ودلاص وهجان وشمال للخلقة. قيل: ولم يرد غير هذه الأربعة. وذكر في شرح الكافية من ذلك عِفتانٍ وهو القوي الجافي، فهذه الألفاظ الخمسة على صيغة واحدة في المفرد والمجموع. ومذهب سيبويه أنها جموع تكسير فيقدر زوال حركات المفرد وتبدلها بحركات مشعرة بالجمع، ففلك إذا كان مفرداً كقفل وإذا كان جمعاً كبدن، وعفتان إذا كان مفرداً كسرحان، وإذا كان جمعاً كغلمان وكذا باقيها. ودعاه إلى ذلك أنهم ثنوها فقالوا فلكان ودلاصان، فعلم أنهم لم يقصدوا بها ما قصدوا

السالم تغيير أصلاً. وقوله لأنه إعراب الكلمة أي لأجل إعرابها أي وإعرابها عارض عليها لا منها، ثم قال البعض: ومع هذا فالتعريف صادق على جمع المؤنث السالم اهـ. وأنا أقول: الباء في قوله بصورة باء الآلة كما يفيده كلام الشارح بعد وحينئذ لا يرد الجمعان لأن التغيير فيهما لا دخل له في الدلالة على الجمعية بل الدال ما لحقه من الزيادة، وإن لزمها التغيير. لا يقال: يرد حينئذ صنوان لأن الدلالة فيه على الجمعية بما لحقه من الزيادة، لأنا نقول: دلالته على الجمعية بالصيغة التي منها تلك الزيادة. قوله: (إلى ستة أقسام) بقي سابع وهو التغيير بالزيادة والنقص فقط وكأنه لم يذكره لعدم وجوده فتدبر. قوله: (كصنو وصنوان) إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان صنوان بكسر النون غير منون والجمع صنوان بتحريك النون بحسب العامل منونة.

قوله: (أو بهن كغلام وغلمان) فإن غلماناً زيد في آخره ألف ونون ونقص منه الألف التي بين اللام والميم في غلام وتبدل شكله بكسر فائه وإسكان عينه. قوله: (غير الحركات التي في المفرد) أي وإنما يكون التغيير حقيقياً إذا كانت حركات الجمع حركات المفرد ثم تبدلت قاله شيخنا وتبعه البعض دفعاً لقول سم لك أن تقول هذه المغايرة لا تمنع تغير صيغة الواحد حقيقة بل تحققه، فلعل الأوجه أن يقال لأن لفظ الجمع غير لفظ المفرد اهـ، وفي الدفع نظر فتأمل. قوله: (ودلاص) بدال وصاد مهملتين أي براق يقال للواحد والجمع من الدروع. قوله: (وهجان) يقال للواحد والجمع من الإبل. قوله: (للخلقة) أي الطبيعة. قوله: (عفتان) بعين مهملة ففاء ففوقية. وحكى ابن سيده ناقة كناز ونوق كناز أي مكتنزة اللحم وزاد ابن هشام: إمام تقول هذا إمام وهؤلاء إمام وهذان إمامان فتكون الألفاظ سبعة. قوله: (كقفل) أي في أن حركاته لا دلالة لها على الجمعية وكذا يقال فيما بعد. قوله: (وكذا باقيها) فإنها في حالة الإفراد نظير لجام وفي حالة الجمع نظير كرام.

قوله: (ودعاه) أي سيبويه إلى ذلك أي كونها جموع تكسير ولم تكن مما اشترك فيه الواحد

بنحو جنب مما اشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب، وهذان جنب، وهؤلاء جنب، فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجود التثنية وعدمها، وعلى هذا مشى المصنف في شرح الكافية، وخالفه في التسهيل فقال: والأصح كونه ـ يعني باب فلك ـ إسم جمع مستغنياً عن تقدير التغيير.

تنبيه: لا يرد على التعريف المذكور نحو جفنات ومصطفين فإن التغيير فيهما لا دخل له في الدلالة على الجمعية، فإن تقدير عدمه لا يخل بالجمعية.

واعلم أن جمع التكسير على نوعين: جمع قلة وجمع كثرة، فمدلول جمع القلة بطريق الحقيقة ثلاثة إلى عشرة، ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له، ويستعمل كل منهما موضع الآخر مجازاً كما سيأتي. وللأول أربعة أبنية، وللثاني ثلاثة وعشرون بناء، وقد بدأ بالأول فقال: (أَفِعلةٌ أفعلُ ....

وغيره كجنب. قوله: (مستغنياً عن تقدير التغيير) أي كما هو شأن اسم الجمع فاللفظ حينئذ مشترك بين المفرد واسم الجمع لا بينه وبين الجمع دماميني. قوله: (فإن التغيير فيهما) أي بتحريك ثاني الأول وحذف ألف الثاني. قوله: (فإن تقدير عدمه لا يخل بالجمعية) لأنك لو قلت جفنات بسكون الفاء ومصطفين لتحققت الجمعية أيضاً، قال شيخنا: لكن في كلام ابن هشام في القطر، وكلام الشيخ خالد ما يقتضي أن مثل جفنات وحبليات جمع تكسير فليراجع.

قوله: (فمدلول جمع القلة الخ) قد فرق السعد التفتازاني بين جمع القلة والكثرة بأن جمع القلة من الثلاثة إلى العشرة، وجمع الكثرة من الثلاثة إلى ما لا يتناهى، فالفرق بينهما من جهة النهاية لا من جهة المبدأ، بخلاف ما ذكره الشارح، قيل فعلى ما فرق به السعد تكون النيابة من جانب القلة عن الكثرة لا العكس اهـ زكريا قال ابن قاسم: وممن أطنب في أن كلاً من الجمعين يطلق حقيقة على الثلاثة ونحوها، وفي رد ما يخالف ذلك الشمس الأصبهاني في شرح المحصول وعلى ما ذكر عن السعد والأصبهاني يندفع ما أورد على قول الفقهاء فيمن أقر بدراهم أنه يقبل تفسيره بثلاثة من أن دراهم جمع كثرة وأقله أحد عشر فكيف يقبل التفسير بالمجاز مع إمكان الحقيقة؟ قوله: (إلى عشرة) بإدخال الغاية كما يعلم مما بعده. قوله: (مجازاً) أي إن كان للمفرد الجمعان، أما إذا لم يكن له إلا جمع قلة أو جمع كثرة فلا تجوز لأنه حينئذ من قبيل المشترك كما سيأتي في قول المصنف. وبعض ذي بكثرة وضعاً يفي، وكما يصرح به كلام الرضي وغيره، وعلى هذا أيضاً يندفع الإيراد المتقدم على الفقهاء في الإقرار بدراهم، نعم يبقى الإيراد في الإقرار بجمع كثرة لمفرده جمع قلة أيضاً كالثياب والسيوف فيدفع بما مر عن السعد والأصبهاني.

قوله: (أفعلة) نون للضرورة لأنه غير منصرف للعلمية على الوزن والتأنيث اهـ خالد، وأفعل أيضاً غير منصرف للعلمية ووزن الفعل قال في التصريح: وإنما اختصت هذه الأوزان الأربعة بالقلة

ثم فِعلَهْ ثُمَّتَ أفعالٌ جُموعُ قِلَّهْ) أي كأسلحة وأفلُس وفتية وأفراس.

تنبيهات: **الأول**: ذهب الفراء إلى أن من جموع القلة فعل نحو: ظلم، وفعل نحو: نعم، وفعلة نحو: قردة. وذهب بعضهم إلى أن منها فعلة نحو: بررة، نقله ابن الدهان وذهب أبو زيد الأنصاري إلى أن منها أفعلاء نحو: أصدقاء نقله عنه أبو زكريا التبريزي والصحيح أن هذه كلها من جموع الكثرة. **الثاني**: ذهب ابن السراج إلى أن فِعلة اسم جمع لا جمع تكسير وشبهته أنه لم يطرد. **الثالث**: يشارك هذه الأبنية في الدلالة على القلة جمعاً التصحيح. **الرابع**: إذا قرن جمع القلة بأل التي للاستغراق أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك إلى الكثرة نحو: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]. وقد جمع الأمرين قول حسان:

لأنها تصغر على لفظها نحو: أكيلب وأجيمال وأحيمرة وصبية بخلاف غيرها من الجموع وتصغير الجمع يدل على التقليل اهـ. وعلل الرضي بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة وإيثارها فيه على سائر الجموع إن وجدت. قوله: (ثم فعله) ثم بمعنى الواو. وقوله ثمت لغة في ثم. قوله: (جموع قلة) اعترض بأن جموع من أبنية جمع الكثرة وهو هنا واقع على أربعة ألفاظ فكان المناسب التعبير ببناء القلة، وأجاب ابن هشام بجوابين: **الأول**: أن مفرد جموع لم يجمع جمع قلة وحينئذ فاستعمال جموع في القلة حقيقة. **الثاني**: أن القليل هذه الألفاظ وأما موزوناتها فكثيرة فالتعبير بجمع الكثرة بهذا الاعتبار. قوله: (إنه لم يطرد) أي في زنة مفرد مخصوص كبقية أخواته بل هو مقصور على السماع. قوله: (يشارك هذه الأبنية الخ) فيكون استعمالها في القلة حقيقياً وفي الكثرة مجازياً، واستظهر الرضي تبعاً لابن خروف أن جمعي التصحيح لمطلق الجمع من غير نظر إلى قلة أو كثرة فيصلحان لهما ولي بهما أسوة، وأما قول البعض الظاهر ما أشار إليه الشارح لأن اللفظ إذا دار بين المجاز والاشتراك كان المجاز أولى ففاسد لأن ما ذكره في الاشتراك اللفظي والاشتراك هنا معنوي فعليك بالإنصاف.

قوله: (أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة) أي ما تدل الإضافة إليه على الكثرة وهو المعرفة مفردة أو جمعاً لأن الإضافة إلى المعرفة تعم ما لم توجد قرينة تخصيص فاندفع ما ذكره شيخنا. قوله: (انصرف بذلك إلى الكثرة) استشكله أبو حيان بما حاصله أنه وضع للقليل وهو من ثلاثة إلى عشرة، فإذا اقترن بأداة الاستغراق ينبغي أن يكون الاستغراق فيما وضع له فجمع القلة بعد احتماله لما دون العشرة يصير بأداة الاستغراق متعيناً للعشرة، ثم أجاب بما حاصله أنه وضع بوضع آخر مع أداة الاستغراق للكثرة قال البعض: وقد يقال دلالته على الكثرة حينئذ بالوضع لا بأل والإضافة وهو خلاف ما تدل عليه عبارتهم اهـ. وهو ساقط لأن معنى كون الدلالة بأل أو الإضافة توقفها على وجود إحداهما لكون الواضع شرط في دلالة جمع القلة على الكثرة وجود إحداهما أو معناه أن وجود إحداهما علامة لنا على كون هذا الجمع للكثرة لأن الواضع وضعه مع إحداهما للكثرة، وكل

٩١٢ ـ لَنا الجفنَاتُ الغرُّ يَلمعْنَ في الضُّحى وأسيافُنا يَقْطُرْنَ مِن نَجدَةٍ دَما

(وبعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضعاً يَفِي) أي بعض هذه الأبنية يأتي في كلام العرب للكثرة (كأرجُلِ) في جمع رجل، فإنهم لم يجمعوه على مثال كثرة، ونظيره عنق وأعناق وفؤاد وأفئدة (والعكْسُ) من هذا وهو الاستغناء ببناء الكثرة عن بناء القلة (جَاءَ) وضعاً (كالصُّفِي) جمع صفاة وهي الصخرة الملساء، وكرجل ورجال، وقلب وقلوب، وصرد وصردان.

تنبيهان: **الأول**: كما يغني أحدهما عن الآخر وضعاً، كذلك يغني عنه أيضاً استعمالاً لقرينة مجازاً نحو: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. **الثاني**: ليس الصفي مما أغنى فيه جمع الكثرة عن جمع القلة لورود جمع القلة، حكى الجوهري وغيره صفاة وأصفاء.

واعلم أن اصطلاح النحويين في الجموع أن يذكروا المفرد ثم يقولون يجمع على كذا وكذا، وعكس المصنف واصلح على أن يذكر الجمع فيقول هذا الوزن يطرد في كذا وكذا ولكل وجه. وقد شرع في ذلك على طريقته المذكورة فقال: (لِفَعْلٍ اسماً صَحَّ عَيْناً افعُلُ ولِلرُّباعيِّ

من المعنيين لا ينافي كون الدلالة وضعية كما هو واضح. قوله: (لنا الجفنات) جمع جفنة بفتح الجيم وهي القصعة والغر بضم الغين المعجمة جمع غراء وهي البيضاء. عيني.

قوله: (وبعض ذي) أي بعض موزونات ذي. قوله: (جاء وضعاً) أخذه من التقييد به في المقابل ولو لم يقيد به بل عمم بأن قال وضعاً أو استعمالاً لم يرد على المصنف ما ذكره الشارح في التنبيه الثاني. قوله: (كالصفي) أصله صفوي اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسرت الفاء للمناسبة. زكريا. قوله: (لقرينة) وهي إضافة الثلاثة إليه في الآية. دماميني. قوله: (وأصفاء) بهمزة آخره على وزن أفعال، وما يوجد في بعض النسخ من هاء في آخره فتحريف كما لا يخفي. قوله: (أن اصطلاح النحويين) لعل المراد اصطلاح أكثرهم، وإلا فما سلكه المصنف طريقة جماعة منهم كما أفاده السيوطي. قوله: (وعكس المصنف واصطلح على أن يذكر الجمع) أي أولاً ولو رتبة فقط كما في قوله: لفعل اسماً الخ لكن ما ذكره الشارح عن المصنف أغلبي لأنه قد يذكر المفرد أولاً لفظاً ورتبة كما في قوله:

فـعـل وفـعـلـة فـعـال لـهـمـا

قوله: (ولكل وجه) وجه الأول أن المفرد سابق على الجمع في الوجود، ووجه الثاني أن الجمع هو المقصود بالذات لأن الكلام فيه.

---

٩١٢ ـ قاله حسان بن ثابت الأنصاري، من قصيدة من الطويل. والجفنات: مبتدأ. ولنا: خبره. جوع جفنة وهي القصعة، وفيه الشاهد: فإن المراد به التكثير، وكذا في الأسياف حيث أريد به التكثير. والقياس: الجفان والسيوف. والغر ـ بضم الغين المعجمة ـ جمع غراء وهي البيضاء. وتلمعن من لمع إذا أضاء. ومن للبيان. ودماً واحد وضع موضع الجمع لأنه جنس.

اسماً أيْضاً يُجعَلُ) يعني أن أفعلا أحد جموع القلة يطرد في نوعين من المفردات: **الأول**: ما كان على فَعل بشرطين: أن يكون اسماً وأن يكون صحيح العين، فشمل نحو: فلس وكف ودلو وظبي ووجه، فتقول في هذه: أفلس وأكف وأدل وأظب وأوجه. واحترز بقوله اسماً من الصفة نحو ضخم فلا يجمع على أفعل. وأما عبد وأعبد فلغلبة الإسمية. وبقوله صح عيناً عن معتل العين نحو: باب وبيت وثوب فلا يجمع على أفعل، وشذ قياساً قولهم أعين، وقياساً وسماعاً قوله:

٩١٣ ـ لِكُلِّ دَهْرٍ قد لَبِسْتُ أثْوُبا

وقوله:

٩١٤ ـ كأنهمْ أسْيُفٌ بِيضٌ يَمانِيَةٌ

والثاني: ما كان رباعياً بأربعة شروط: أن يكون اسماً، وأن يكون قبل آخره مدة، وأن يكون مؤنثاً، وأن يكون بلا علامة. وقد أشار إلى بقية هذه الشروط بقوله: (إنْ كانَ) أي الاسم الرباعي ....

قوله: (يعني أن أفعلا) كان عليه منع صرف أفعل للعلمية على الزنة ووزن الفعل كما مر فاعرفه. قوله: (فتقول في هذه) أي في جمع هذه قوله: (وأكف) أصله أكفف نقلت ضمة الفاء الأولى وأدغمت. قوله: (وأدل وأظب) أصلهما أدلو وأظبى فقلبت ضمة اللام والباء كسرة والواو ياء وحذفت الياء الأصلية في أظبي والمنقلبة في أدلو على حد الحذف في قاض وغاز وقالوا في أمة بفتح الهمزة والميم آم بهمزة فألف فميم مكسورة منونة، وأصل أمة أموة فهو على وزن فعل لأن الهاء في تقدير الانفصال، فإذا جمع على أفعل كان أصله أأمو بهمزة ساكنة بعد مفتوحة فأبدلت الثانية مداً كما في آثر ثم فعل به ما فعل بأدل. فارضي ملخصاً. قوله: (فلغلبة الاسمية) في هذا الجواب دون أن يقول بشذوذه إشارة إلى أن كل وصف غلبت عليه الاسمية اطرد فيه هذا الجمع. سم. قوله: (وشذ قياساً) أي لا استعمالاً لكثرته استعمالاً، ومنه في القرآن: ﴿وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾ [المائدة: ٨٣]، ﴿وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ﴾ [الزخرف: ٧١].

---

٩١٣ ـ قاله معروف بن عبد الرحمن، وقيل حميد بن ثور ـ من قصيدة مرجزة ـ والشاهد في أثوبا، فإنه جمع ثوب وهو شاذ، والقياس: أثواب أو ثياب. وأراد بالدهر: الزمان المؤبد.

٩١٤ ـ تمامه:

عَضْبٌ مَضارِبُها باقٍ بِها الأُثُرُ

هو من البسيط. والشاهد في أسيف، فإنه جمع سيف وهو شاذ، والقياس: سيوف وأسياف. والبيض ـ بكسر الباء ـ جمع أبيض. ويمانية: نسبة إلى يمان. وعضب: قاطع. والمضارب: جمع مضرب السيف، وهو نحو من شبر من طرفه. والأثر ـ بضم الهمزة والثاء المثلثة ـ وهو أثر الجرح يبقى بعد البرء. ومنهم من يحمل هذا على الفرند وهو شيه وجوهره، وهو مرفوع بباق.

(كالعَنَاقِ والذِّراعِ في مَدّ وتأنيثٍ وعَدِّ الأحرُفِ) فشمل ذلك نحو: عناق وذراع وعقاب ويمين، فيقال فيها: أعنق وأذرع وأعقب وأيمن، فإن كان الرباعي صفة نحو: شجاع، أو بلامدة نحو: خنصر، أو مذكراً نحو: حمار، أو بعلامة التأنيث نحو: سحابة لم يجمع على أفعل. وندر من المذكر طحال وأطحل، وغراب وأغرب، وعتاد وأعتد، وجنين وأجنن، وأنبوب وأنبب ونحوها.

(تنبيهات): **الأول**: ما ذكرته من الشروط وغيرها مأخوذ من كلامه، ففهم من تمثيله بالعناق والذراع أن حركة الأول لا يشترط أن تكون فتحة ولا غيرها لتمثيله بالمفتوح والمكسور، وفهم من إطلاق قوله في مدّ أن الألف وغيرها من أحرف المد في ذلك سواء. وفهم الشرط الرابع وهو التعري من العلامة من قوله وعد الأحرف، إذ لولا غرض التنبيه على ذلك لم تكن له فائدة لأنه صرح أوّلاً بالرباعي. **الثاني**: مما حفظ فيه أفعل من الأسماء فَعَل نحو: جبل وأجبل، وفعُلَ نحو: ضبع وأضبع، وفُعْل نحو: قفل وأقفل، وفُعُل نحو: قرط وأقرط، وفِعَل نحو: ضلع وأضلع، وفَعَلَة نحو: أكمة وآكم، وفِعْلة نحو: نعمة وأنعم، وفي فِعْل مطلقاً أي اسماً وصفة نحو: ذئب وأذؤب، وجلف وأجلف فلا يقاس عليها. ولم يسمع في فعل بكسر الفاء والعين، ولا في فعل بضم الفاء وفتح العين إلا قولهم رُبَع وأربع. **الثالث**: ليس التأنيث مصححاً لاطراد أفعل في فعلٍ نحو: قدم خلافاً ليونس، ولا في فِعْل نحو: قدر، ولا في فِعَل نحو: ضلع، ولا ما قبله نحو: قدم وضبع وغول وعنق خلافاً للفراء.

قوله: (كالعناق) بفتح العين المهملة وهي أنثى المعز. قوله: (وعقاب) بضم العين المهملة. قوله: (فيقال فيها) أي في جمعها. قوله: (طحال) بكسر الطاء. قوله: (وعتاد) بعين مهملة ففوقية آخره دال مهملة كسحاب العدة بضم العين كما في القاموس. قوله: (وأنبوب) بضم الهمزة وهو من القصبة والرمح كعبهما اهـ دماميني، ونظر في التمثيل به بأنه خماسي والكلام في الرباعي. قوله: (ونحوها) كشهاب وأشهب. قوله: (وغيرها) أي كإطلاق حركة الأول وإطلاق المد. قوله: (نحو قرط وأقرط) صوابه نحو عنق وأعنق لأن القرط ساكن الراء لا مضمومها اهـ شنواني. قوله: (نحو ضلع) بكسر الضاد المعجمة وفتح اللام وقد تسكن اللام وهي مؤنثة كذا في القاموس. قوله: (نحو أكمة) هي ما ارتفع من الأرض وآكم بمد الهمزة وأصله أأكم بهمزتين ثانيتهما ساكنة فقلبت ألفاً. قوله: (وفي فعل مطلقاً) أي وحفظ في فعل وخالف الشارح الأسلوب فلم يقل وفعل بالرفع عطفاً على فعل في قوله: من الأسماء فعل تنبيهاً على رجوع قوله مطلقاً إلى فعل فقط.

قوله: (إلا قولهم ربع وأربع) راجع للثاني والربع بضم الراء وفتح الموحدة الفصيل ينتج في الربيع كما في القاموس. قوله: (نحو قدر) بكسر القاف وسكون الدال المهملة. قوله: (ولا ما قبله) أي ما قبل فعل بكسر ففتح أي ما ذكر قبله في التنبيه الثاني وهو أربعة أوزان أشار إليها بالتمثيل حيث قال: نحو قدم الخ. قوله: (خلافاً للفراء) راجع للأوزان الستة. قوله: (وغير) مبتدأ وفيه متعلق

(وغيرُ ما أفعُلُ فيه مُطَّرِدٌ مِنَ الثُّلاثِي اسماً بأفعالٍ يَرِدْ) يعني أن أفعالاً يطرد في جمع اسم ثلاثي لم يطرد فيه أفعل، وهو فعل الصحيح العين، فاندرج في ذلك فعل المعتل العين نحو: باب وثوب وسيف، وغير فعل من أوزان الثلاثي وهو فِعْل نحو: حزب وأحزاب، وفُعل نحو: صلب وأصلاب، وفَعَل نحو: جمل وأجمال، وفَعْل نحو: وعل وأوعال، وفَعُل نحو: عضد وأعضاد، وفُعُل نحو: عنق وأعناق، وفُعَل نحو: رطب وأرطاب، وفِعِل نحو: إبل وآبال، وفِعَل نحو: ضلع وأضلاع. واحترز بقوله اسماً من الوصف فإنه لا يجمع على أفعال إلا ما شذ مما سيأتي التنبيه عليه.

تنبيهات: **الأول**: جعل في التسهيل أفعالاً قليلاً في فعل المعتل العين نحو: باب ومال، ونادراً في فعل نحو: رطب وربع، ولازماً في فعل نحو: إبل وغالباً في الباقي. ....

بمطرد ومن الثلاثي بيان لغير مشوب بتبعيض فهو حال منه على مذهب سيبويه، أو حال من ضمير غير المستتر في يرد، وأما جعله بياناً لما حالاً منها كما اختاره شيخنا وجزم به البعض ففيه نظر، أما أولاً فلأنه ليس المقصود هنا بيان ما اطرد فيه أفعل لأنه تقدم بل بيان غيره لأنه المتكلم عليه هنا، وأما ثانياً فلأن ما اطرد فيه أفعل ليس الثلاثي فقط كما علم سابقاً فتدبر، واسما حال من غير أو ضميره أو من الثلاثي وبأفعال متعلق بيرد ويرد خبر غير.

قوله: (وهو فعل الصحيح العين) فيه حزازة لأن الضمير راجع إلى الاسم الثلاثي الذي اطرد فيه أفعل وهو غير مذكور في عبارته، وإن أرجع إلى قول المصنف ما أفعل فيه مطرد لزم تفكيك عبارة الشارح، ولو قال وهو غير فعل الصحيح العين بإرجاع الضمير إلى الاسم الثلاثي الذي لم يطرد فيه أفعل لكان أولى. قوله: (فاندرج في ذلك) أي في غير ما أفعل فيه مطرد. قوله: (نحو باب الخ) ونحو يوم فجمعه أيام وأصله أيوام قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون. قوله: (وغير فعل) معطوف على فعل. وحاصل ما ذكره تسعة أوزان وعدها في التوضيح ثمانية بإسقاط فعل بضم ففتح تبعاً لما في التسهيل من أن جمعه على أفعال شاذ كما سيأتي. قوله: (نحو صلب) بضم الصاد المهملة كل ظهر له فقار والغليظ الشديد كذا في المصباح. قوله: (نحو وعل) بفتح الواو وكسر العين المهملة وهو التيس الجبلي. قوله: (رطب) في كلام شيخنا فيما يأتي ما نصه: رطب عند سيبويه اسم جنس لأنه يختم بالتاء في المفرد تقول رطبة اهـ. وتعليله منقوض بوجوده في الجمع ومفرده نحو تخمة وتخم فالأولى التعليل بتذكير ضمير رطب فافهم.

قوله: (من الوصف) كضخم وحسن. وقوله فإنه لا يجمع على أفعال بل نحو هذين الوصفين يجمع على فعال بكسر الفاء كما سيذكره المصنف بقوله: فعل وفعلة فعال لهما. قال الشارح: اسمين كانا أو وصفين. قوله: (مما سيأتي التنبيه عليه) أي في التنبيه الثالث. قوله: (ونادراً) أي شاذاً في فعل نحو رطب وربع قال شيخنا: يمكن أن يستثنى من كلام المصنف بدليل قوله الآتي: وغالباً

الثاني: لا يؤخذ من كلامه هنا حكم جمع فعل الصحيح العين على أفعال، وقد سمع منه قوله:

٩١٥ ـ مَاذا تَقولُ لأفْرَاخٍ بِذِي مَرَخٍ زُغْبِ الحوَاصِلِ لاَ مَاءٌ ولا شَجَرُ

وقوله:

٩١٦ ـ وُجِدْتَ إِذَا اصْطَلَحُوا خَيرَهُمْ وزَنْـدُكَ أَثْـقَـبُ أَزْنَـادِهَـا

فجمع فرخ على أفراخ وزند على أزناد، ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس وعليه مشى في التسهيل. وذهب الفراء إلى أنه ينقاس فيما فاؤه همزة نحو: ألف أو واو نحو: وهم. وظاهر كلامه في شرح الكافية موافقته على الثاني فإنه قال: أن أفعالاً أكثر من أفعل في فعل الذي فاؤه

أغناهم فعلان. في فعل. قال الشارح هناك وأشار بقوله غالباً إلى ما شذ من ذلك نحو رطب وأرطاب اهـ. وفيه أن مقابل الغالب قليل لا شاذ فتأمل. قوله: (لا يؤخذ من كلامه هنا) أي صريحاً وإلا فيؤخذ بمفهوم المخالفة أنه ممنوع.

قوله: (ماذا تقول الخ) الخطاب لعمر بن الخطاب وكان قد سجن الشاعر الذي هو الحطيئة، وأراد بالأفراخ الأولاد وذو مرخ بميم وراء مفتوحتين وخاء معجمة واد كثير الشجر، وزغب الحواصل بضم الزاي وسكون الغين المعجمة جمع زغباء كحمر وحمراء من الزغب بالتحريك وهو أول ما ينبت من الريش والشعر، والحواصل جمع حوصلة الطير، وقوله لا ماء أي لا ماء هناك ولا شجر قاله العيني. إلا تفسير الزغب بما مر فعبد القادر، وإلا قولي جمع زغباء كحمر وحمراء وبما ذكر يعلم فساد جعل البعض تبعاً لعبد القادر الزغب بالضم فالسكون جمع زغب بالتحريك، وفي قول العيني وغيره أي لا ماء هناك ولا شجر منافاة لتفسير ذي مرخ بواد كثير الشجر، فتأمل.

قوله: (وزندك) بفتح الزاي وسكون النون وهو العود الأعلى الذي يقدح به النار والزندة بالهاء العود الأسفل كذا في العيني والتصريح. قوله: (فجمع فرخ الخ) والقياس فيهما أفرخ وفراخ وأزند وزناد. قوله: (أكثر من أفعل الخ) يقتضي أن أفعل في واوي الفاء كثير وهو مناف لقوله آخراً شذ

---

٩١٥ ـ قاله الحطيئة ـ من قصيدة من البسيط. وماذا: مبتدأ وخبر. والخطاب في تقول لعمر رضي الله عنه، وكان قد سجنه. وأراد بالأفراخ: الأولاد، وفيه الشاهد، فإنه جمع فرخ وهو شاذ، لأن القياس: فراخ أو أفرخ. وذو مرخ: واد باليمامة، وهو أيضاً واد كثير الشجر، قريب من فدك، بفتح الميم والراء وبالخاء المعجمة. وزغب الحواصل ـ بضم الزاي المعجمة وسكون الغين المعجمة ـ من الزغب وهو الشعيرات الصفر على ريش الفرخ. ويروى: حمر الحواصل، جمع حوصلة الطير. قوله لا ماء، أي لا ماء هناك ولا شجر.

٩١٦ ـ هو من المتقارب. ووجدت: مجهول. وخيرهم: مفعول ثان. والواو في وزندك: للحال، والزند ـ بفتح الزاي المعجمة وسكون النون ـ وهو العود الذي يقدح به النار، وهو العود الأعلى، والزندة هي السفلى. والشاهد في ازنادها فإنه جمع زند، والقياس فيه زناد، لأن فعلاً ـ بالتسكين ـ يجمع على فعال ـ بكسر الفاء ـ وقد جمع على أفعال تشبيهاً بفعل ـ بفتح العين ـ فافهم.

واو كوقتُ وأوقات، ووصف وأوصاف، ووقف وأوقاف، ووكر وأوكار، ووعر وأوعار، ووغد وأوغاد، ووهم وأوهام، فاستثقلوا ضم عين أفعل بعد الواو فعدلوا إلى أفعال كما عدلوا إليه فيما عينه معتلة، وكما شذ في المعتل أعين وأثوب كذلك شذ فيما فاؤه واو، وأوجه. هذا لفظه بحروفه. ثم قال: إن المضاف من فعل كالذي فاؤه واو في أن أفعالاً في جمعه أكثر من أفعل كعم وأعمام، وجدّ وأجداد، ورب وأرباب، وبر وأبرار، وشت وأشتات، وفن وأفنان، وفذ وأفذاذ هذا أيضاً لفظه. **الثالث**: مما حفظ فيه أفعال فعيل بمعنى فاعل نحو: شهيد وأشهاد، وفاعل نحو: جاهل وأجهال، وفعال نحو: جبان وأجبان، وفعول نحو: عدوّ وأعداء، وفعلة نحو: هضبة وأهضاب، وفعلة نحو: نضوة وأنضاء، وفُعلة نحو: بركة وأبراك، والبركة طائر من طير الماء، وفَعِلة نحو: نمرة وأنمار، وقالوا أيضاً جلف وأجلاف، وحر وأحرار، وقماط وأقماط، وغثاء وأغثاء، وأغيد وأغياد، وخريدة وأخراد، ووأد وأوآد، وذُوطة وأذواط ـ لضرب

فيما فاؤه واو أوجه، ولعل هذا هو الحامل للشارح على قوله هذا لفظه بحروفه، وأما جواب شيخنا عن التنافي بأن أكثر بمعنى كثير فينافيه اقترانه بمن، وأما جواب البعض عنه بأن معنى أكثر من أفعل أكثر بالنسبة إليه فغير دافع. قوله: (ووعر) كصعب وزناً ومعنى. مصباح. قوله: (ووغد) بعين معجمة ساكنة وهو الدنيء الذي يخدم بطعام بطنه. قوله: (كما عدلوا إليه فيما عينه معتلة) لثقل الضمة على حرف العلة. قوله: (أوجه) أي وكان من القياس جمعه على أفعال لكن المسموع كثيراً وجوه وأوجه، فالذي يقتضيه صنيعه أن القياس يقتضي جمع وجه على أفعال لا أن جمعه على أفعال واقع في استعمالهم حتى يرد اعتراض البعض تبعاً لشيخنا بأنه لم يسمع أوجاه، فتأمل.

قوله: (وفذ) بفاء وذال معجمة الواحد وجاء القوم فذاذاً بالضم مع التخفيف والتشديد وأفذاذاً أي فرادى مصباح. قوله: (نحو هضبة) بضاد معجمة ساكنة فموحدة الجبل المنبسط على وجه الأرض، والأكمة القليلة النبات والمطر وجمعها هضاب مصباح. قوله: (نحو نضوة) بكسر النون وسكون الضاد المعجمة: الهزيلة من النوق. زكريا. قوله: (نحو بركة) بضم الموحدة وسكون الراء. قوله: (نحو نمرة) بفتح النون وكسر الميم نوع من البسط.

قوله: (وقالوا) أي شذوذاً، ووجه الشذوذ في جلف وحر أنهما وصفان. قوله: (وقماط) قال في المصباح: القماط خرقة عريضة يشد بها الصغير وجمعه قمط مثل كتاب وكتب وقمط الصغير بالقماط قمطاً من باب قتل، ثم أطلق على الحبل فقيل قمط الأسير قمطاً من باب قتل إذا شد يديه ورجليه بالحبل اهـ. قوله: (وغثاء) بغين معجمة مضمومة فثاء مثلثة الهالك من ورق شجر يخالط زبد السيل. قوله: (وأغيد) قال في الصحاح: الغيد النعومة، ثم قال: والأغيد الوسنان المائل العنق. قوله: (وخريدة) بفتح الخاء المعجمة المرأة الحسنة وذات الحياء والعذراء واللؤلؤة التي لم تثقب. قوله: (وذوطة) قال الدماميني: بذال معجمة مضمومة فواو ساكنة فطاء مهملة عنكبوت

من العناكب تلسع ـ وقالوا أيضاً: أموات لجمع ميت وميتة، وكل ذلك شاذ لا يقاس عليه.

(وغالباً أَغْناهُمُ فِعْلاَنُ في فُعَلٍ كقَوْلِهِم صِرْدَانُ) أي أن الغالب في فعل بضم الفاء وفتح العين أن يجمع على فعلان بكسر الفاء كقولهم في صرد صردان وفي جرذ جرذان وفي نغر نغران، وأشار بقوله غالباً إلى ما شذ من ذلك نحو: رطب وأرطاب.

تنبيه: نص في غير هذا الكتاب على أن فعلان مطرد في فعل وكلامه هنا غير موف بذلك.

(في اسم مُذكَّرٍ رُباعِيّ بِمَدْ ثالِثٍ افْعِلَةُ عنهُمُ اطَّرَدْ) أفعلة مبتدأ، واطرد خبره، وفي اسم وعنهم يتعلقان باطرد، وبمدّ في موضع جر صفة لاسم، وثالث صفة لمدّ: يعني أن أفعلة يطرد في جمع اسم مذكر رباعي بمدّ قبل آخره نحو: طعام وأطعمة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة. واحترز بالاسم من الصفة، وبالمذكر من المؤنث، وبالرباعي من الثلاثي، وبالمد الثالث من العاري عنه: فلا يجمع شيء من ذلك على أفعلة إلا ما شذ من قولهم شحيح وأشحة، وهو صفة، وعقاب وأعقبة، وهو مؤنث، وقدح وأقدحة، وهو ثلاثي، وجائز وأجوزة، وليس مده ثالثاً، والجائز الخشبة الممدودة في أعلى السقف. ومما شذّ من ذلك مما لم يستكمل الشروط

صفراء الظهر اهـ. ومقتضى صنيع القاموس أنه بفتح الذال وسكون الواو، فقول البعض بكسر الذال المعجمة وفتح الواو غير موافق لواحد من الضبطين. قوله: (أغناهم فعلان الخ) ذكر هذا الجمع هنا مع أنه جمع كثرة لأنه لما كان هو المطرد في هذا الوزن دون أفعال استدرك به على قوله: وغير ما أفعل الخ. قوله: (في فعل) قال شيخنا والبعض هل يشمل نحو عمر وأدد فيجمعان على عمران وإدان، وأقول: صرح الدماميني وابن عقيل على التسهيل بجمع أدد على إدان كما يجمع صرد على صردان. قوله: (في صرد) بالصاد المهملة والراء طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير قيل وهو أول طير صام لله تعالى. قوله: (وفي جرذ) بالجيم والراء والذال المعجمة قال الجوهري: ضرب من الفأر. قوله: (وفي نغر) بالنون والغين المعجمة والراء جمع نغرة قال الجوهري: كهمزة وهو طير كالعصافير حمر المناقير اهـ تصريح. وقال زكريا: وهو العصفور.

قوله: (وكلامه هنا غير موف بذلك) فيه أن معنى غلبة وزن جمع في وزن مفرد كونه أكثر فيه من غيره وأكثريته فيه دليل اطراده فيه، فتعليل البعض كلام الشارح بأن الإغناء في الغالب لا يستلزم الاطراد ممنوع. قوله: (وثالث صفة لمد) غير متعين بل يصح أن يكون مضافاً إليه. قوله: (وبالمد الثالث) كذا في نسخ وهو الموافق لما قدمه من كون ثالث صفة لمد، وفي نسخ وبمد الثالث وهي مخالفة لما قدمه، وكذا ما في نسخ وبالمد للثالث، ولعل نكتة المخالفة الإشارة إلى جواز كون التركيب إضافياً. قوله: (شحيح) وقياس جمعه أشحاء وشحاح. قوله: (وعقاب) وقياس جمعه أعقب وعقبان. قوله: (قدح) بكسر القاف وسكون الدال المهملة وهو السهم قبل أن يراش وقياس جمعه قداح وأقداح. قوله: (وجائز) بجيم أوله وزاي آخره. قوله: (نجد) بفتح النون وسكون الجيم

فيحفظ ولا يقاس عليه قولهم: نجد وأنجدة، وصلب وأصلبة، وباب وأبوبة، ورمضان وأرمضة، وعَيّل وأعولة، وجِزة وأجزة، ونضيضة وأنضة، وقنّ وأقنة، وخال وأخولة، وقفا وأقفية، والجزة صوف شاة مجزوزة، والنضيضة المطرة القليلة. (والْزَمْهُ) أي الجمع على أفعلة (في فَعالِ) بالفتح (أو فِعالِ) بالكسر (مُصاحِبَى تَضْعِيفِ أو اعلالِ) فالأول نحو: بَتات وأبتة وزمام وأزمة، والثاني نحو: قباء وأقبية وإناء وآنية، وشذ من الأول عنان وعنن وحجاج وحجج. ومن الثاني قولهم في جمع سماء بمعنى المطر سُمِي وسمع أيضاً أسمية على القياس، وسيأتي تقيد كلامه هنا بما ذكرته في قوله: ما لم يضاعف في الأعم ذو الألف. (فُعْلٌ) بضم الفاء

وهو ما ارتفع من الأرض. قوله: (وعيل) بفتح العين المهملة وتشديد التحتية المكسورة واحد العيال وقياس جمعه عياييل.

قوله: (وجزة) بكسر الجيم قوله: (ونضيضة) بنون مفتوحة وضادين معجمتين ووجه شذوذ جمعه على أنضة زيادته على أربعة أحرف، تصريح. قوله: (فالأول) وهو المضاعف ومضاعف الثلاثي ما كان عينه ولامه من جنس واحد، تصريح. قوله: (بتات) بموحدة مفتوحة ففوقيتين متاع البيت قوله: (وأبتة) أصله أبتتة فالتقى مثلان فنقلت حركة أولهما إلى الساكن قبله ثم أدغم أحد المثلين في الآخر وكذا يقال في أزمة ونحوه قوله: (والثاني) وهو معتل اللام بأن تكون لامه ياء أو واواً قوله: (عنان) بكسر العين المهملة ما يقاد به الفرس وبفتحها السحاب كما في المصباح والمراد هنا المكسور كما يؤخذ من قول الدماميني في مبحث فعل بفتحتين وندر عنن جمع عنان بالكسر ووطط جمع وطاط بفتح الواو قوله: (وحجاج) بفتح الحاء وكسرها وجيمين العظم الذي ينبت عليه الحاجب ذكر ذلك الجوهري زكريا. قوله: (بمعنى المطر) أي ليكون مذكراً قوله: (سمي) بضم السين وكسر الميم وتشديد التحتية كما ضبطه الشارح بخطه أصله سموي فعل به ما تقدم في الصفي. واعلم أن نحو سبيل وطريق ولسان وسلاح مما يذكر ويؤنث فإن اعتبر التذكير قيل في جمع القلة أسبلة وأطرقة وألسنة وأسلحة وإن اعتبر التأنيث قيل في جمع القلة أسبل وأطرق وألسن وأسلح والبعير يقع على الذكر والأنثى سمع صرعتني بعيرى فيقال على الأول أبعرة وعلى الثاني أبعر، فارضي.

قوله: (وسيأتي تقييد كلامه هنا بما ذكرته في قوله الخ) فهم شيخنا وتبعه البعض أن مراده بما ذكره فيما يأتي اطراد جمع فعيل وفعول المضاعفين كسرير وذلول على فعل بضمتين لا على أفعلة، ثم اعترض بأنه لا حاجة إلى هذا التقييد لإغناء كلام المصنف هنا عنه لأنه قال في فعال أو فعال، فكلامه ليس إلا فيما مدته ألف فيخرج المضاعف الذي مدته ياء أو واو، ويمكن أن يكون مراده بما ذكره هناك جمع عنان على عنن وحجاج على حجج ووطاط على وطط شذوذاً، يعني أن ما ذكره المصنف هنا من لزوم أفعلة في فعال أو فعال المضاعفين ليس على إطلاقه، بل مقيد بغير هذه الثلاثة

وسكون العين جمع كثرة، وهو على قسمين: قياسي وسماعي: فالقياسي ما كان جمعاً (لِنَحوِ أحمر وحَمْرَا) وصفين متقابلين فتقول فيهما حمر، أو لأفعل وفعلاء وصفين منفردين لمانع في الخلقة نحو: أكمر للعظيم الكمرة، وآدار ورتقاء وعفلاء: فتقول فيها كمر وأدر ورتق وعفل، فإن كانا منفردين لمانع في الاستعمال خاصة نحو: ـ رجل آلى وامرأة عجزاء، إذ لم يقولوا رجل أعجز ولا امرأة ألياء في أشهر اللغات ـ ففي اطراد فعل حينئذ خلاف: نص في شرح الكافية على اطراده وتبعه الشارح، ونص في التسهيل على أن فعلاً فيه محفوظ، وإطلاقه هنا يوافق الأول.

تنبيهات: الأول: يجب كسر فاء هذا الجمع فيما عينه ياء نحو بيض لما سيذكر في التصريف. **الثاني**: يجوز في الشعر ضم عينه بثلاثة شروط: صحة عينه وصحة لامه وعدم التضعيف كقوله:

٩١٧ ـ وَأَنْكَرَتْنِي ذَوَاتُ الأَعْيُنِ النُّجُلِ

لورود جمعها على فعل بضمتين شذوذاً، كما يؤخذ من قول المصنف بعد ما لم يضاعف في الأعم ذو الألف. قوله: (لنحو أحمر) قال ابن هشام: يستثنى منه أجمع وأكتع وأبتع وأبصع فإنهم التزموا في جمعها جمع السلامة ولا يجيزون تكسيرها ولم يستثنها المصنف لقلتها، سيوطي. قوله: (وصفين متقابلين) أي أحدهما للمذكر والآخر للمؤنث.

قوله: (وصفين منفردين) بأن يكون للمذكر أفعل وليس للمؤنث فعلاء أو بالعكس. قوله: (لمانع في الخلقة) بأن تكون خلقة المذكر أو المؤنثة غير قابلة للوصف. قوله: (للعظيم الكمرة) بفتح الكاف وسكون الميم وهي حشفة الذكر. قوله: (وآدر) بفتح الهمزة الممدودة والدال المهملة لعظيم الأدرة بضم الهمزة وسكون الدال وهي الخصية المنتفخة. قوله: (ورتقاء) براء ففوقية فقاف من الرتق بالتحريك وهو انسداد الفرج باللحم. قوله: (وعفلاء) بعين مهملة ففاء من العفل بفتح العين والفاء وهو شيء يجتمع في قبل المرأة يشبه الأدرة للرجل. تصريح. قوله: (آلى) بهمزة ممدودة ثم ألف بعد اللام أي كبير الألية والأصل أألى بهمزتين ثانيتهما ساكنة وتحتية بعد اللام فقلبت الهمزة الثانية ألفاً وكذا التحتية لتحركها وانفتاح ما قبلها.

قوله: (عجزاء) بالجيم والزاي أي كبيرة العجز. قوله: (في أشهر اللغات) وحكى امرأة ألياء ورجل أعجز فعلى هذا يقال رجال ألى ونساء ألى، ورجال عجز. ونساء عجز. تصريح. قوله: (يوافق الأول) قال المرادي: فإن خص كلامه بالمتقابلين أخذاً من المثال لم يستقم لخروج المنفردين لمانع في الخلقة فتعين التعميم اهـ. قال سم: وما ادعاه من عدم الاستقامة ممنوع لأنه إذا خص كلامه بالمتقابلين كان في المفهوم تفصيل وذلك جائز اهـ. لكن لا يخفى أن عدم التخصيص أولى. قوله: (ذوات الأعين النجل) بنون وجيم جمع نجلاء وهي العين الواسعة. قوله: (وثنى) بكسر

---

٩١٧ ـ هو من البسيط وصدره:

=

وهو كثير، فإن اعتلت عينه نحو: بيض وسود، أو لامه نحو: عمى وعشو، أو كان مضاعفاً نحو: غرّ جمع أغرّ، لم يجز الضم. **الثالث**: من قسم السماعي من هذا الجمع قولهم: بدنة وبدن، وأسد وأسد، وسقف وسقف، وثنى وثنى، وعفو وعفو، ونموم ونمّ، وعَميمة وعم، وبازل وبزل، وعائذ وعوّذ، وحاج وحج، وأظل وظل، ونَقوق ونق ـ والنقوق الضفدعة الصياحة ـ والنموم النمام والعميمة النخلة الطويلة، والأظل باطن القدم، والعائذ الناقة القريبة العهد بالنتاج ـ (وفِعلَةٌ جَمعاً بنقلٍ يُدْرَى) فعلة مبتدأ خبره يدرى، وجمعاً مفعول ثان بيدري: أي من جموع القلة فعلة كما عرفت، ولم يطرد في شيء من الأبنية بل محفوظ في ستة أوزان: فَعِيل نحو: صبي وصبية، وفَعَل نحو: فتى وفتية، وفَعْل نحو: شيخ وشيخة، وثور وثيرة، وفُعَال نحو: غلام وغلمة، وفَعَال نحو: غزال وغزلة، وفَعِل نحو: ثنى وثنية ـ والثني هو الثاني في السيادة ـ ومرجع ذلك كله النقل لا القياس كما أشار إليه بقوله: بنقل يدري.

تنبيهان: **الأول**: فائدة قوله جمعا التعريض بقول ابن السراج ....

المثلثة وفتح النون مع القصر كذا في التصريح والفارضي، ثم حكى الفارضي قولاً بأنه بتشديد الياء التحتية كصبي، والذي في الدماميني أنه بضم المثلثة وكسرها مع إسكان النون فيهما وسيذكر الشارح أنه الثاني في السيادة. قوله: (وعَميمة) بعين مهملة مفتوحة. قوله: (وبازل) بموحدة ثم زاي يقال: بعير بازل وناقة بازل إذا انشقّ نابهما وذلك في السنة التاسعة وربما كان في الثامنة. وقوله: وبزل في القاموس أن بازلاً تجمع على بزل ككتب يعني بضمتين، وهذا يضعف ما قاله الشارح من جمع بازل على بزل بسكون الزاي لجواز أن يكون سكونها للتخفيف والأصل الضم كسكون كتب ورسل ونحوهما، كذا قال شيخنا والبعض، لكن قول الصحاح يجمع حاج على حج مثل بازل وبزل وعائذ وعوذ يؤيد كلام الشارح.

قوله: (وعائذ) بالذال المعجمة. قوله: (وحاج) بحاء مهملة وجيم مشددة من حج الكعبة. قوله: (وأظل) بفتح الهمزة والظاء المعجمة وتشديد اللام ولا وجه لما نقله شيخنا عن الشارح وأقره من ضبط اللام بقلمه بالفتح إلا أن يدعي أنه في الأصل وصف فيمنع من الصرف للوصف في الأصل ووزن الفعل. قوله: (ونقوق) بنون وقافين على وزن صبور. قوله: (وثيرة) وأصله ثورة قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها. قوله: (الثاني في السيادة) كالوزير بالنسبة للسلطان. قوله: (التعريض بقول ابن السراج) إنه اسم جمع، وقد حصل التعريض بقوله في النظم أول الباب

=

طَوَى الجدِيدَانِ مَا قَدْ كُنْتُ أَنْشُرُهُ

والجديدان: الليل والنهار. وذوات الأعين: فاعل أنكرتني. والنجل ـ بضم النون ـ جمع نجلاء، من النجل، وهو سعة شق العين، والرجل أنجل، والعين نجلاء. والشاهد، حيث حرك الجيم للضرورة، والقياس تسكينها.

المنبه عليه أول الباب ولذلك لم يقل مثل هذا في غيره من جموع القلة إذ لا خلاف فيها.
الثاني: لو قدم قوله: وفعلة جمعا بنقل يدري، على قوله: فعل لنحو أحمر وحمرا لكان أنسب لتوالي جموع القلة.

(وفُعُلٌ لاِسْمٍ رُباعيّ بِمَدّ قَدْ زِيدَ قبلَ لام اعْلالاً فقَدْ. ما لَمْ يُضاعَفْ في الأعَمّ ذُو الألِف) أي من أمثلة جمع الكثرة فُعُل بضمتين وهو يطرد في اسم رباعي بمدة قبل لامه صحيح اللام، وهو المراد بقوله إعلالاً فقد، فإعلالاً مفعول مقدم، فإن كانت مدته ياء أو واواً لم يشترط فيه غير الشروط المذكورة، نحو: قضيب وقضب وعمود وعمد، وإن كانت ألفاً اشترط فيه مع ذلك أن لا يكون مضاعفاً، نحو: قذال وقذل وحمار وحمر. واحترز بالاسم عن الصفة فإنها لا تجمع على فعل، وشذ في وصف على فَعَال نحو: صناع وصنع، وفِعَال نحو: ناقة كناز ونوق كنز. وحكى ابن سيدة أن من العرب من يقول نوق كناز بلفظ الإفراد فيكون من باب دلاص، وقد سبق الكلام عليه أوّل الباب، وعلى فعيل نحو: نذير ونذر، ويرد عليه فعول لا بمعنى مفعول نحو: صبور وغفور فإنه يطرد فيه فُعُل نحو: صبر وغفر وسيأتي التنبيه عليه. واحترز بالرباعي من غيره نحو: نار وفيل وسور، ونحو: قنطار وقطمير وعصفور فإنه لا يجمع على فعل شيء منها. واحترز بالمدّ عن الخالي منه فإنه لا يجمع على فعل، وشذ نمرة ونمر، وبكونه قبل اللام من نحو: دانق وعيسى وموسى فلا يجمع على فعل، وبصحة اللام عن المعتلها نحو: سقاء وكساء فإنه لا يجمع على فعل، وبعدم التضعيف في ذي الألف عن نحو: بتات وزمام فإن قياسه أفعلة كما مر، وشذ عنان وعنن وحجاج وحجج ....

جموع قلة فكأنه خشي هنا الغفلة عن ذلك. سم.

قوله: (المنبه عليه) يحتمل منا وهو ظاهر ويحتمل من المصنف فالمراد المنبه عليه تعريضاً ولا يخفى بعده. قوله: (من جموع القلة) يفهم منه أنه قال مثل ذلك في بعض جموع الكثرة وهو كذلك كقوله: وفعل جمعاً لفعلة عرف. قوله: (لإسم رباعي) مذكراً كان أو مؤنثاً. قوله: (بمد) الباء للمصاحبة وجملة قد زيد قبل لام نعت لمد وجملة إعلالا فقد نعت للام. قوله: (في الأعم) أي في الاستعمال الغالب المطرد. قوله: (نحو قضيب الخ) من هنا وما تقدم يعلم أن نحو: قضيب وعمود وحمار يطرد في جمعه كل من فعل وأفعلة. قوله: (نحو قذال) للمذكر وهو بفتح القاف والذال المعجمة جماع مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية تصريح. قوله: (نحو صناع) بفتح الصاد المهملة المرأة المتقنة ما تصنعه النساء. قوله: (ويرد عليه الخ) أجاب عنه سم بأن في مفهوم قول المصنف لاسم تفصيلاً فلا يعترض. قوله: (لا بمعنى مفعول) بل بمعنى فاعل كما عبر به ابن المصنف سم.

قوله: (وسيأتي التنبيه عليه) أي في التنبيه الرابع. قوله: (عنان) بكسر العين المهملة دماميني.

ووطاط ووطط كما أشار إليه بقوله في الأعم، وفهم من تخصيص ذلك بذي الألف أن المضاعف من ذي الياء نحو: سرير وذي الواو نحو: ذلول يجمع على فعل نحو: سرر وذلل.

تنبيهات: **الأول**: لا فرق في الاسم الرباعي الجامع للشروط بين أن يكون مذكراً كما مثل أو مؤنثاً مثل أتان وأتن وقلوص وقلص وكلاهما يطرد فيه فعل. **الثاني**: ما مدته ألف على ثلاثة أقسام: مفتوح الأول ومكسوره ومضمومه. أما الأول والثاني: ففعل فيهما مطرد وتقدم تمثيلهما. وأما الثالث فظاهر إطلاقه هنا اطراد فعل فيه، وبه صرّح في شرح الكافية فإنه مثل بقراد وقرد وكراع وكرع في المطرد وتبعه الشارح، وذكر في التسهيل أن فعلا نادر في فعال وهو الصحيح، فلا يقال في غراب غرب ولا في عقاب عقب، وإذا قلنا باطراده فيشترط أن لا يكون مضاعفاً كما شرط ذلك في أخويه. **الثالث**: يجب في غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع، إن كانت واواً نحو: سوار وسور، ومن ضمها في الضرورة قوله:

٩١٨ ـ أَغَرُّ الثَّنَايَا أَحَمُّ اللِّثَاتِ يُحَسِّنُهَا سُوُكُ الإِسْحَلِ

ويجوز تسكين عينه إن لم تكن واواً نحو: قذل وحمر، وإن كانت ياء كسرت الفاء عند التسكين فتقول في سيال ....

قوله: (ووطاط) بواو مفتوحة وطاءين مهملتين وهو الضعيف. تصريح. قوله: (مثل أتان) هي أنثى الحمير. قوله: (وقلوص) بفتح القاف الناقة الشابة. قوله: (وكلاهما يطرد فيه فعل) المناسب فاء التفريع. قوله: (فظاهر إطلاقه) أي حيث قال لاسم رباعي الخ فإنه شامل لمفتوح الأول ومكسوره ومضمومه، أو حيث قال ذو الألف من غير تقييد. قوله: (فإنه مثل بقراد الخ) أي وكل من قراد وكراع مضموم الأول والكراع بكاف وراء وعين مهملة في الغنم والبقر بمنزلة الوظيف في الفرس والبعير وهو مستدق الساق يذكر ويؤنث والجمع أكرع، ثم أكارع والكراع أيضاً اسم لجماعة الخيل اهـ زكريا.

قوله: (أغر الثنايا) أي أبيضها أحم من الحمة وهي لون بين الدهمة والكمتة ودون الحوة كما في القاموس، وفيه أن الدهمة السواد والكمتة شدة الحمرة والحوة سواد إلى خضرة أو حمرة إلى سواد واللثات جمع لثة وهي اللحمة المركبة فيها الأسنان والسوك جمع سواك، والأسحل بكسر الهمزة والحاء المهملة بينهما سين مهملة شجر تتخذ منه المساويك. قوله: (في سيال) بسين مهملة مكسورة كما في خط السيوطي، قال في الصحاح: السيال بالفتح ضرب من الشجر له شوك اهـ.

---

٩١٨ ـ هو من المتقارب. أغر أي أبيض، أي هي أغر الثنايا ـ جمع ثنية ـ واحم اللثات: خبر آخر من الحمة وهو لون بين الدهمة والكمتة ـ واللثات: جمع لثَة، وهي اللحمة المركبة فيها الأسنان، وتحسنها أي تجملها. وسوك الأسحل: فاعله، وفيه الشاهد حيث ضم فيه الواو للضرورة، والقياس تسكينها: وهو جمع سواك والإسحل ـ بكسر الهمزة ـ شجر يتخذ منه المساويك.

سُيُل وسيل، فإن كان مضاعفاً لم يجز تسكينه لما يؤدي إليه من الإدغام، وندر قولهم ذباب وذب والأصل ذبب. **الرابع**: فُعُل يطرد في نوعين أحدهما المتقدم، والآخر وصف على فعول لا بمعنى مفعول نحو: صبور وصبر، فإن كان بمعنى مفعول لم يجمع على فعل نحو: ركوب، ولم يذكره هنا فأوهم أنه غيره مقيس، وليس كذلك.

(وفُعَلٌ جَمعاً لِفُعَلةٍ عُرِف. ونحوِ كُبْرَى) أي من أمثلة جمع الكثرة فُعَل بضم ثم فتح، ويطرد في نوعين: الأول فُعْلة بضم الفاء اسماً نحو: غرفة وغرف، فإن كان صفة نحو ضحكة لم يجمع على فعل، وشذ قولهم رجل بهمة ورجال بهم. **الثاني**: الفعلى أنثى الأفعل نحو الكبرى والكبر، فإن لم يكن أنثى الأفعل نحو: بهمى ورجعى لم يجمع على فعل.

تنبيهات: **الأول**: أخل باشتراط الاسمية في فعلة، وهو شرط كما عرفت، وأما اشتراط كون فعلى أنثى الأفعل فأعطاه بالمثال. **الثاني**: اقتصر هنا وفي الكافية على هذين النوعين وقال في شرحها بعد ذكرهما: وشذ فيما سوى ذلك يعني فعلاً، وزاد في التسهيل نوعاً ثالثاً وهو فُعُلة اسماً نحو جُمُعة وجمع، فإن كان صفة نحو: امرأة شُلُلة وهي السريعة لم يجمع على فعل، واستثقل بعض التميميين والكلبيين ضم عين فعل في المضاعف وجعلوا مكانها فتحة فقالوا: جدد وذلل بدل جدد وذلل، فهذا نوع رابع على هذه اللغة يطرد فيه فعل. **الثالث**: اختلف في ثلاثة أنواع أخر أولها: فعلى مصدراً نحو رجعى. وثانيها: فعلة فيما ثانيه واو ساكنة نحو جوزة، فقاسه الفراء في هذين النوعين فتقول في جمعهما رجع وجوز كما قالوا في رؤيا ونوبة رؤى ونوب، وغيره يجعل رؤى ونوب ....

وكذا في الدماميني. قوله: (سيل) أي بضمتين وسيل أي بكسر فسكون. قوله: (فإن كان مضاعفاً) مقابل لمحذوف تقديره هذا أي تسكين عين الجمع إذا لم يكن مضاعفاً. قوله: (ذباب) بذال معجمة مضمومة وموحدتين. قوله: (ولم يذكره) أي النوع الآخر. قوله: (نحو ضحكة) بضم فسكون وهو من يضحك منه كثيراً، وأما بضم ففتح فهو من يضحك كثيراً. قوله: (بهمة) بضم الموحدة الشجاع الذي لا يدرى من أين يؤتى. زكريا. قوله: (بهمى) بضم الموحدة وسكون الهاء اسم لنبت معروف كما في القاموس. قوله: (يعني فعلاً) تفسير للضمير في شذ قوله: (وهو فعلة) أي بضمتين. قوله: (شللة) بضم الشين المعجمة واللام الأولى. وقوله: وهي السريعة أي في حاجتها. قوله: (وجعلوا مكانها فتحة) سواء عندهم في ذلك الاسم والصفة كما قاله أبو الفتح والشلوبين. قوله: (فهذا نوع رابع) قد يجاب عن هذا الرابع بأن الجمع فيه محول عن أصله تخفيفاً، والكلام في الأصل. سم.

قوله: (كما قالوا في رؤيا ونوبة) بنون ثم موحدة وفيه مع ما قبله لف ونشر مرتب. قوله: (رؤى) كهدى لانقلاب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. قوله: (يجعل رؤى ونوب) الظاهر ونوباً بالنصب كما في بعض النسخ عطفاً على مفعول يجعل لكنه رفع رؤى ونوباً على حكايتهما حال

مما يحفظ ولا يقاس عليه. وثالثها فُعْل مؤنث بغير تاء نحو جُمْل فهذا يجمع على فعل قياساً عند المبرد، وغيره يقصره على السماع، وكلامه في الكافية وشرحها يقتضي موافقة المبرد فإنه قال فيها:

وَهِنـدُ مِثْـلُ كِسْـرَةٍ فـي فِـعَـلِ وجُـمْـلُ مِـثْـلُ بُـرْمَـةٍ فـي فُـعَـلِ

وقال في شرحها: ويلحق فعل وفعل مؤنثين بفعلة وفعلة، فيقال: هند وجمل وجمل.

الرابع: مما حفظ فيه فعل قولهم تخمة وتخم، وقرية وقرى، وعدوّ وعدى، ونقوق ونقق، وحكى ابن سيدة في جمع نفساء نفسا بالتخفيف ونفسّاً بالتشديد، وعلامة جمعية فعل الذي له واحد على فعلة أن لا يستعمل إلا مؤنثاً نص على ذلك سيبويه، فرطب عنده اسم جنس لقولهم هذا رطب وأكلت رطباً طيباً وتخم عنده جمع لأنه مؤنث اهـ (وَلِفِعْلَةٍ فِعَلٌ) أي من أمثلة جمع الكثرة فعل بكسر أوّله وفتح ثانيه وهو مطرد في فعلة اسماً تاماً كما قيده في التسهيل بذلك نحو: كسرة وكسر، وحجة وحجج، ومرية ومرى. والاحتراز بالاسم عن الصفة نحو صِغْرة وكبرة وعجزة في ألفاظ ذكرت في المخصص، وذكر أنها تكون هكذا للمفرد والمثنى والمجموع، وشذ رجل صِمَّة ورجال صمم، وامرأة ذربة ونساء ذرب، والصمة الشجاع والذربة الحديدة اللسان، وبالتام عن نحو رقة فإن أصله ورق ولكن حذفت فاؤه فإنه لا يجمع على فعل، وإنما لم يقيد فعلة هنا بهذين القيدين لقلة مجيئها صفة حتى ادعى بعضهم أنها لم تجىء صفة وإن كان الأصح خلافه كما عرفت، ولأن نحو رقة لم يبق على وزن فعلة فلا حاجة للاحتراز عنه.

تنبيهات: **الأول**: قاس الفراء فعلا في فعلى اسماً نحو: ذكرى وذكر، وفي فعلة يائي العين نحو ضيعة وضيع كما قاس فعلاً في نحو: رؤيا ونوبة، وقاسه المبرد في نحو: هند كما قاس فعلاً في نحو: جمل وقد تقدم. ومذهب الجمهور أن ما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه.

الرفع. **قوله**: (مما يحفظ ولا يقاس عليه) **لأن رؤيا ليست أنثى أفعل ونوبة مفتوحة الأول، والكلام في مضمومته ومثله جمع قرية على قرى. قوله**: (وثالثها فعل) **أي بضم فسكون. قوله**: (وعلامة جمعية فعل الخ) **هذا متعلق بقوله مما يحفظ فيه فعل قولهم تخمة وتخم أي علامة كونه جمعاً لا اسم جنس جمعياً. قوله**: (تاما) **أي مشتملاً على جميع أصوله. سم. قوله**: (نحو صغرة) **بكسر الصاد المهملة وسكون الغين المعجمة. قوله**: (في ألفاظ الخ) **أي حالة كونها من جملة ألفاظ ففي بمعنى من أو الظرفية من ظرفية الجزم في الكل، ويصح أن تكون بمعنى مع والمخصص اسم كتاب في اللغة لابن السيد. قوله**: (صمة) **بكسر الصاد المهملة وتشديد الميم. قوله**: (ذربة) **بكسر الذال المعجمة وسكون الراء وبالموحدة اهـ تصريح وهو لغة في ذربة كنبقة. قوله**: (فإن أصله ورق) **كذا في بعض النسخ وهو الصواب، وفي بعضها ورقة وليس بصواب لأن الهاء عوض من الواو فلا يجمع بينهما. قوله**: (لم يبق على وزن فعلة) **بل ولا كان على وزن فعلة خلافاً لما تقتضيه عبارته في**

الثاني: قال في التسهيل ويحفظ يعني فعلا باتفاق في فعلة واحد فعل أي نحو: سدرة وسدر، والمعوض من لامه تاء أي نحو لثة وفي نحو: معدة وقشع، وهضبة وقامة وهِدْم وصُورة وذربة وعدوّ وحدأة، والقشع الجلد البالي، والهدم الثوب الخلق. **الثالث**: لا يكون فِعَل ولا فِعال لما فاؤه ياء إلا ما ندر كيعار قاله في التسهيل، واليعار جمع يَعْر ويَعْرة واليعر الجدي يربط في الزبية للأسد.

(وقد يَجيء جمعُهُ) أي فعلة بالكسر (عَلَى فُعَلْ) بالضم قال في شرح الكافية: وقد ينوب فعل عن فعل وفعل عن فعل فالأول كحلية وحلى ولحية ولحى. والثاني كصورة وصور وقوة وقوى (في نَحْوِ رَامٍ ذُو اطِّرادٍ فُعَلَهْ) فعلة مبتدأ خبره ذو اطراد أي من أمثلة جمع الكثرة فعلة بضم الفاء وهو مطرد في فاعل وصفاً لمذكر عاقل معتل اللام نحو: رام ورماة، وقاض وقضاة وغاز وغزاة، وقد أشار إلى ذلك بالتمثيل، فخرج نحو مشتر وودا ورامية وضار وصف أسد وضارب، فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وشذ كمي وكماة، وباز وبزاة، وهادر وهدرة ـ وهو الرجل

بعض النسخ كما عرفت. قوله: (الثاني قال في التسهيل الخ) فيه تقييد لكلام الناظم بفعلة التي ليس لها اسم جنس جمعي على وزن فعل بكسر فسكون. قوله: (وسدر) أي بكسر ففتح، أما سدر بكسر فسكون فاسم جنس جمعي لا جمع. قوله: (أي نحو لثة) فإن أصله لثى كعنب. قوله: (وقشع) بقاف مفتوحة فشين معجمة ساكنة فعين مهملة.

قوله: (وهضبة) أسلفنا تفسيرها قبيل الكلام على قوله: وغالباً أغناهم فعلان الخ. قوله: (وهدم) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة. قوله: (وصورة) بضم الصاد المهملة. قوله: (الثوب الخلق) بفتحتين أي البالي. قوله: (لا يكون فعل) أي بكسر ففتح ولا فعال بكسر الفاء. قوله: (إلا ما ندر كيعار) راجع لقوله: ولا فعال فقط، قال الدماميني: وتخصيص المصنف لفظة يعار بالتمثيل يدل على أنه لم يسمع في فعل. قوله: (جمع يعر) بفتح التحتية وسكون العين المهملة. قوله: (وقد ينوب فعل الخ) قال الفارضي: ولعل هذا خاص بما لامه ياء أو واو. قوله: (ولحى) أي بضم اللام وكسرت أيضاً على القياس. قوله: (وصور) أي بكسر الصاد المهملة وضمت أيضاً على القياس. قوله: (وقوى) أي بكسر القاف وضمت أيضاً على القياس قوله: (نحو رام ورماة وقاض وقضاة وغاز وغزاة) والأصل فيهن رمية وقضية وغزوة قلبت الياء والواو ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، وقيل إنها فعلة بفتح الفاء وأن الفتحة حولت ضمة للفرق بين معتل اللام وصحيحها. تصريح.

قوله: (وضار) بتخفيف الراء كقاض من الضراوة لا بتشديدها من الضرر وإلا كان صحيح اللام. قوله: (وباز) أي لأنه اسم لا وصف. قوله: (وهادر) بدال مهملة. وقوله: وهدرة أي بضم الهاء، وسيذكر الشارح أنه يجمع على هدرة بكسرها أيضاً. وفي القاموس أنها تفتح أيضاً فهي مثلثة. قوله: (وهو الرجل الخ) ويطلق أيضاً كما في القاموس على اللبن الذي خثر أعلاه وأسفله رقيق.

الذي لا يعتد به ـ كما ندر غوى وغواة وعريان وعراة وعدو وعداة وردى ورداة. (وشَاعَ نحوُ كامِلٍ وكَمَلَهْ) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلة بفتح الفاء وهو مطرد في فاعل وصفاً لمذكر عاقل صحيح اللام، نحو كامل وكملة وبار وبررة، وقد أشار أيضاً بالمثال إلى الشروط، فخرج نحو: حذر وواد وحائض وسابق وصف فرس، ورام فلا يجمع شيء منها على فعلة، وشذ سيد وسادة وخبيث وخبثة وبر وبررة وناعق ونعقة وهي الغربان.

تنبيه: لا يلزم من كونه شائعاً أن يكون مطرداً، فكان الأحسن أن يقول كذاك نحو: كامل وكمله.

(فَعَلَى لِوصفِ كَقتيلٍ وزَمِنْ وهالِكٍ وميِّتٌ بهِ قَمِنْ) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلي وهو مطرد في وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلك أو توجع أو تشتت، نحو: قتيل وقتلى، وجريح وجرحى، وأسير وأسرى، ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى من فعِل: كزمن وزمنى، وفاعل: كهالك وهلكى، وفيعل: كميت وموتى، وفعيل لا بمعنى مفعول: كمريض ومرَضى، وأفعل كأحمق وحمقى، وفعلان: كسكران وسكرى، وبه قرأ حمزة والكسائي: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ

قوله: (كما ندر غوى الخ) انظر لم لم يقل وغوى الخ. قوله: (وعدوّ وعداة) عندي فيه نظر لجواز أن يكون العداة بضم العين جمع عاد لا جمع عدو حتى يكون مما ندر بل قال بذلك غير واحد في نحو قول الشاعر:

لا يبعدن قومي الذين هم سمّ العداة وآفة الجزر

كما مر، وكذا يقال في قوله: غوى وغواة وعريان وعراة. قوله: (وردى) براء فذال معجمة فتحتية مشددة بوزن فعيل وهو البعير المنقطع من الإعياء ومن أثقله المرض. قوله: (أن يكون مطرداً) أي مع أنه في الواقع مطرد. قوله: (لوصف كقتيل الخ) أي في الزنة والدلالة على هلك أو توجع أو تشتت. قوله: (قمن) بكسر الميم بمعنى حقيق خبر عن ميت قاله الشاطبي، وعليه فزمن وهالك بالجر عطفاً على قتيل. قال المكودي: ويصح أن يكون زمن مبتدأ وهالك وميت معطوفين عليه، وقمن خبر وعلى هذا يتعين فتح ميمه فإن قمنا المفتوح الميم يستوي فيه الواحد والمثنى والجمع اهـ. وفي قول الشارح: ويحمل عليه الخ ميل إلى الإعراب الثاني.

قوله: (ما أشبهه في المعنى) قال شيخنا والبعض تبعاً لزكريا أي في الدلالة على هلك أو توجع أو تشتت ولو في غير الموصوف ليدخل في ذلك ما سيمثل به الشارح من نحو أحمق وسكران فإن كلاً منهما قد يهلك غيره أو يوجعه اهـ. وأنت خبير بأنه لا حاجة إلى هذا التكلف لأن شأن الأحمق أن يهلك نفسه أو يوجعها والسكران كذلك مع أنه لو صح لم يكن جمع ذرب على ذربى شاذاً لأن شأن السنان الذرب أن يهلك غيره أو يوجعه فتأمل. قوله: (كميت) أصله ميوت فعل به ما فعل بسيد. قوله: (وترى الناس سكرى) أي مع الإمالة. قوله: (ذلك المعنى) أي الهلاك أو التوجع

سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾ [الحج: ٢] وما سوى ذلك محفوظ كقولهم: كيس وكيسى فإنه ليس فيه ذلك المعنى، وسنان ذرب وأسنة ذربى، ومنه قوله:

إنِّـي امْـرُؤٌ مِـنْ عُـصْـبَـةٍ سَـعْـدِيَّـةٍ ذَرِبُ الأسِـنَّـةِ كـلَّ يَـوْمِ تَـلاَقِ

(لِفُعْلٍ اسماً صَحَّ لاماً فِعَلَهْ والوَضْعُ في فَعْلٍ وفِعْلٍ قَلَّلَهْ) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلة، وهو لاسم صحيح اللام على فعل كثيراً نحو: درج ودرجة، وكوز، وكوزة، ودب ودببة، وعلى فَعل وفِعل قليلاً. فالأول نحو: غرد وغردة وزوج وزوجة. والثاني نحو: قرد وقردة وحسل وحسلة والحسل الضب، وهو محفوظ في هذين كما يحفظ في غير ذلك كقولهم لضدّ الأنثى: ذكر وذكرة، وقولهم: هادر وهدرة، واحترز بالاسم من الصفة، وندر في علج علجة، وبالصحيح اللام من نحو: عضو وظبي ونحي فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة.

(وفُعَّلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَهْ وَصْفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وعَاذِلَهْ) أي من أمثلة جمع الكثرة فعل، وهو مطرد في وصف صحيح اللام على فاعل أو فاعلة نحو: عاذل وعذل، وعاذلة وعذل، واحترز بوصفين من الاسمين نحو: حاجب العين وجائزة البيت فلا يجمعان على فعل (ومِثْلُهُ) أي مثل فعل (الفُعَّالُ فِيما ذُكِّرَا) أي في المذكر خاصة فيطرد في وصف صحيح اللام على فاعل نحو: عاذل وعذال، وندر في المؤنث كقوله:

٩١٩ ـ أبْـصَـارُهُـنَّ إلَـى الـشُّـبَّـانِ مَـائِـلَـةٌ ....

أو التشتت. قوله: (وسنان ذرب) أي حاد. قوله: (والوضع الخ) يعني أنه وضع العرب قلل فعلة في جمع فعل وفعل أي جعله قليلاً والإسناد مجاز عقلي لأن المقلل حقيقة صاحب الوضع. قوله: (نحو درج) بضم الدال المهملة وسكون الراء وبالجيم وهو وعاء المغازل. قوله: (نحو غرد) بفتح الغين المعجمة وسكون الراء وبالدال المهملة وهو نوع من الكمأة، وحكى جماعة كسر الغين وقالوا إن غردة جمع مكسورها كما في التصريح. قوله: (وحسل) بحاء وسين مهملتين. قوله: (هادر) تقدم معناه قريباً. قوله: (من الصفة) كحلو ومرّ.

قوله: (وندر في علج) أي شديد علجة كان ينبغي إسقاطه لأنه لم يقيد بالاسم إلا فعلاً المضموم الفاء، وكذا لم يقيد بصحة اللام إلا إياه فكان ينبغي إسقاط قوله: وظبى ونحى أيضاً على أن جمع المفتوح والمكسور على فعلة سماعي مطلقاً فلا أثر للتفصيل فيه إلا أن يجعل كلام المصنف من الحذف من غير الأول لدلالة الأول، ويجعل التفصيل في غير مضموم الفاء لتمييز القليل من النادر والمعدوم فافهم. قوله: (ونحى) بكسر النون وسكون الحاء المهملة وهو وعاء السمن. قوله: (صحيح اللام) خرج معتلها كرام وقاض. قوله: (نحو حاجب العين وجائزة البيت) احترز بالإضافة عن حاجب بمعنى مانع وجائزة بمعنى مارة فإنهما وصفان فيقال فيهما حجب

---

٩١٩ ـ قاله القطامي ـ من قصيدة من البسيط ـ وأولها هو قوله: =

.... وقَـدْ أَرَاهُـنَّ عَـنـي غـيْـرَ صُـدَّادِ

وتأوّله بعضهم على أن صداد في البيت جمع صادّ وجعلِ الضمير للأبصار لأنه يقال بصر صاد كما يقال بصر حاد. (وذَانِ) أي فعل وفعال (في المُعَلِّ لاَماً نَدَرَا) نحو غاز وغزى وغزاء، وندر أيضاً في سخل سخل وسخال، وفي نفساء نفس ونفاس، وندر فعل أيضاً في نحو: أعزل وعزل، وسَروء وسرّأ، وخريدة وخرد.

تنبيه: سمى في التسهيل المعتل اللام منهما قليلاً وما بعده نادراً (فَعْلٌ وفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا) باطراد اسمين كانا أو وصفين نحو كعب وكعاب، وصعب وصعاب، وقصعة وقصاع، وخدلة وخدال. (وقَلَّ فِيما عَيْنُهُ اليَا منهُما) أي نحو: ضيف وضياف، وضيعة وضياع.

تنبيه: قلّ أيضاً فيما فاؤه الياء منهما، ومن القليل قولهم في جمع يعر ويعرة يعار كما قدمته، وقد ذكره في التسهيل وشرح الكافية.

(وفَعَلٌ أيضاً لَهُ فِعَالُ مَا لم يَكُنْ في لاَمِهِ اعتِلالُ) أي يطرد فعال أيضاً في فعل نحو: جبل وجبال، وجمل وجمال. وإنما يطرد فعال في فعل بشروط ثلاثة: **الأول**: أن يكون صحيح

وجوز. قوله: (غير صداد) فيه الشاهد لأنه جمع صادة بناء على أن الضمير للنسوة.

قوله: (نحو غاز وغزى) والأصل غزو قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. قوله: (في سخل) بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة وهو الرجل الرذل كذا في الفارضي. قوله: (وندر فعل أيضاً) قيد بفعل إشارة إلى أن فعالاً لم يأت في ذلك سم. قوله: (في نحو أعزل) بعين مهملة وزاي وهو الذي لا سلاح له. قوله: (وسروء وسرأ) ضبط الأول في نسخ بهمزة بعد واو ساكنة والثاني بهمزة بعد الراء وضبط الأول في نسخ أخرى بواو مشددة بعد الراء والثاني بألف بعد الراء محذوفة لالتقائها ساكنة مع التنوين بعدها، وعلى كل فوزن الأول فعول بفتح الفاء والثاني فعل إلا أن لام الثاني على النسخ الأولى ثابتة وعلى النسخ الأخرى محذوفة لالتقاء الساكنين، وأما سراء بوزن فعال فجمع سار كما في كلام ابن الناظم لا جمع سروء فلا مخالفة بين كلام الشارح وكلام ابن الناظم. قوله: (وخريدة) بفتح الخاء المعجمة يقال امرأة خريدة أي حسنة أو ذات حياء أو عذراء كما تقدم.

قوله: (وخدلة) بخاء معجمة ودال مهملة أي ممتلئة الساقين والذراعين. قوله: (وضيعة) بضاد

= مَا اعْـتَـادَ حُبُّ سُلَيمىٰ حِين مُعْتَادِ ... ومَـا تَـقـضَّـى بِـوَاقِـي دَنْـبِـهـا الـطَّـادِي

وقبل البيت المذكور:

مَـا لِـلْـكَـواعِـبِ وَدَّعْـنَ الـحـيَـاةَ كـمَـا ... وَدَّعْـنَـنِـي واتَّـخَـذْنَ الـتّـيـبَ مِـيـعـادِي

والواو في وقد: للحال. والشاهد في: صداد فإنه جمع صادة، وهو نادر لأن فعالاً ـ بضم الفاء وتشديد العين ـ يجيء جمع فاعل، كصوام جمع صائم: من صد عنه إذا أعرض.

اللام، فلا يطرد في نحو فتى، وإلى ذلك أشار بعجز البيت. **والثاني**: أن لا يكون مضعَّفاً فلا يطرد في نحو طلل. **والثالث**: أن يكون اسماً لا صفة نحو بطل، وإلى الثاني الإشارة بقوله: (أَوْ يَكُ مُضعَفاً) وأما الثالث فذكره في التسهيل (ومِثْلُ فَعَلٍ ذُو التَّا) منه نحو فعلة فيجمع على فِعال باطراد نحو: رقبة ورقاب، ويشترط فيها ما يشترط في فعل (وفِعْلٌ مَعَ فُعْلٍ) أي يطرد فيهما أيضاً فعال (فَاقْبَلِ) نحو: قِدح وقداح، ورمح ورماح. ويشترط لاطراده فيهما أن يكونا اسمين كما مثل احترازاً من نحو: جلف وحلو، ويشترط في ثانيهما أن لا يكون واوي العين كحوت، ولا يائي اللام كمدى.

(وفي فَعِيلٍ وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ) أيضاً فعال (كَذَاكَ في أُنْثَاهُ) أي أنثى فعيل يعني فعيلة (أَيضاً اطَّرَدْ) بشرط صحة لامهما نحو: ظريف وظراف وظريفة وظراف، واحترز عن فعيل وصف مفعول وأنثاه نحو: جريح وجريحة فلا يقال فيهما جراح، والاحتراز بصحة اللام عن نحو: قوى وقوية فلا يقال فيهما قواي (وَشَاعَ) أي كثر فعال (فِي وَصْفٍ عَلَى فَعْلانا) بفتح الفاء (وَأُنْثَيَيْهِ) أي أنثى فعلان وهما فعلى وفعلانة نحو: غضبان وغضاب وغضبى وغضاب، وندمانة وندام (أَوْ) وصف (عَلَى فُعْلاَنَا) بضم الفاء (ومِثْلُهُ) أنثاه (فُعْلاَنَةٌ) نحو خمصان وخماص وخمصانة وخماص.

تنبيه: أفهم بقوله وشاع أنه لا يطرد فيها وهو ما صرح به في شرح الكافية، وكلامه في التسهيل يقتضي الاطراد. (وَالْزَمْهُ) أي فعالاً ....

معجمة وتحتية وهي العقار. قوله: (نحو بطل) مثال للصفة. قوله: (منه) أي من فعل أي على وزنه بدون التاء، وأشار به إلى أن مراد المصنف ذو التاء الموازن بدونها لفعل لا مطلق ذي التاء، ولم يصرح المصنف بذلك اتكالاً على وضوح المراد، فاندفع اعتراض ابن هشام بأن ظاهر النظم يقتضي أن ما فيه التاء فهو كفعل في أنه يجمع على فعال وإن لم يكن بوزن فعل بدون التاء. قوله: (نحو فعلة) كان عليه أن يقول وهو فعلة. قوله: (نحو قدح) بكسر فسكون وهو السهم قبل أن يراش كما مر. قوله: (كمدى) هو القفيز الشامي وهو غير المد وقياس جمعه أمداء. قوله: (ورد) أي باطراد أخذاً من قوله كذاك في أنثاه أيضاً اطرد.

قوله: (وأنثيه) اعترضه ابن هشام بأن المصنف نطق بفعلان ممنوعاً من الصرف وفعلان الممنوع من الصرف ليس له إلا أنثى واحدة وهي فعلى، كما أن المصروف ليس له إلا أنثى واحدة وهي فعلانة، وأجاب بأن مراده فعلان من حيث هو وإنما نطق به ممنوعاً من الصرف لعلميته على الوزن وزيادة الألف والنون، وفي بعض النسخ أو أنثيه بأو التي بمعنى الواو. قوله: (نحو خمصان) يقال: رجل خمصان الحشا وخميص الحشا أي ضامر البطن. قوله: (لا يطرد فيها) أي في المذكورات. قوله: (يقتضي الاطراد) وبه صرح في العمدة كما قاله السيوطي. قوله: (والزمه) أي

(في نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي) والمراد بنحوهما ما كان عينه واواً ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعل وفعيلة أنثاه فتقول فيهما طوال، ومعنى اللزوم أنه لا يجاوز في نحو: طويل وطويلة إلا إلى التصحيح نحو: طويلين وطويلات.

تنبيه: قد اتضح مما تقدم أن فعالاً مطرد في ثمانية أوزان: فَعْل كصعب، وفَعْلة كقصعة، وفَعَل كجبل، وفَعَلة كرقبة، وفِعْل كذئب، وفُعْل كرمح، وفعيل وفعيلة، وشائع في خمسة أوزان: فعلان كغضبان، وفعلى كغضبى، وفعلانة كندمانة، وفعلان كخمصان، وفعلانة كخمصانة، ومما يحفظ فيه: فعول كخروف وخراف، وفِعْلة كلقحة ولقاح، وفِعْل كنمر ونمار، وفِعْلة كنمرة ونمار، وفَعَالة كعباءة وعباء، وفي وصف على فاعل كصائم وصيام، أو فاعلة كصائمة وصيام، أو فعلى كرُبَّى ورباب، أو فعال كجواد وجياد، أو فعال كهجان للمفرد والجمع، أو فيعل كخير وخيار، أو أفعل كأعجف وعجاف، أو فعلاء كعجفاء وعجاف، أو فعيل بمعنى مفعول كربيط ورباط، وفي اسم على فُعلة كبرمة وبرام، أو فَعْل كربع ورباع، أو فعلِ كجُمُد وجماد، أو فعلان كسرحان وسراح، أو فعيل كفصيل وفصال، أو فَعل كرجل ورجال.

(وبِفُعُولٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدْ يُخَصُّ غَالِباً) أي من أمثلة جمع الكثرة فعول، وهو مطرد في اسم

بالنسبة لصيغ التكسير فلا ينافي التصحيح اهـ سم وسيشير الشارح إليه. قوله: (تفي) بالفوقية مجزوم في جواب الأمر والياء إشباع أي تفي بحق اللغة. قوله: (إنه لا يجاوز الخ) أي بخلاف الأبنية المتقدمة التي تجمع على فعال فإنها تتجاوزه إلى غيره من صيغ التكسير. قوله: (كلقحة) بكسر اللام وسكون القاف، قال في المصباح: اللقحة بالكسر الناقة ذات لبن والفتح لغة والجمع لقح مثل سدرة وسدر أو قصعة وقصع، واللقوح بفتح اللام مثل اللقحة والجمع لقاح مثل قلوص وقلاص، وقال ثعلب: اللقاح جمع لقحة اهـ. فعلم أن ما في كلام الشارح قول ثعلب.

قوله: (كربى) بضم الراء وتشديد الموحدة ورباب بكسر الراء كأنثى وأناث والربى الشاة إذا ولدت أو مات ولدها قال في القاموس: وجمعها على رباب بالضم نادر، قال شيخنا السيد: ولا منافاة بينه وبين ما في الشرح لأن كلا الجمعين نادر. قوله: (كأعجف) أي هزيل. قوله: (كربيط) أي مربوط. قوله: (كربع) بضم الراء وفتح الموحدة الفصيل ينتج في الربيع. قوله: (كجمد) بجيم وميم مضمومتين وتسكن الميم أيضاً لكن جمع الساكن الميم على فعال مطرد كما علم مما مر، وبهذا يعلم ما في كلام البعض من الإيهام والجمد المكان الصلب المرتفع كذا في الصحاح. قوله: (كسرحان) بكسر السين الذئب. قوله: (وبفعول) الباء داخلة على المقصور عليه. قوله: (يخص غالباً) لا منافاة بين الخصوصية والغلبة وإن ادعاها ابن هشام معترضاً بها على المصنف لأن معنى تخصيص فعل بفعول جعله بحيث لا يتجاوزه إلى غيره من أوزان جموع الكثرة كما قاله الشارح،

على فَعِل نحو: كبد وكبود ونمر ونمور، وأشار بقوله يخص إلى أنه لا يجاوز فعولاً إلى غيره من جموع الكثرة غالباً، وأشار بقوله غالباً إلى أنه قد يجمع على غير فعول نادراً نحو: نمر ونمر ونمار أيضاً كما مر (كَذَاكَ يطَّرِدْ. فِي فَعْلٍ اسْماً مُطْلَقَ الفَا) أي يطرد أيضاً فعول في اسم على فَعل أو فُعل أو فِعل، وهو معنى قوله مطلَق ألفاً نحو: كعب وكعوب، وحمل وحمول، وجند وجنود. واحترز بالاسم عن الوصف نحو صعب وجلف وحلو، فلا يجمع على فعول إلا ما شذ من ضيف وضيوف. **تنبيه**: اطراد فعول في فعل مشروط بأن لا تكون عينه واواً كحوض وشذ فووج في فوج، ومشروط في فعل بأن لا تكون عينه أيضاً واواً كحوت، ولا لامه ياء كمذي، وأن لا يكون مضاعفاً نحو: خف، وشذَّ نئى في نؤى، ومنه قالت: خِلْتُ الأَيَاصِرَ أَوْ نِئْيَا. والنؤى حفيرة حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر. وشذ حص وحصوص والحص بالمهملتين وهو الورس (وَفَعَلٌ لَهُ) فعل مبتدأ وله خبره، والضمير لفعول أي فعل من أفراد فعول، نحو أسد وأسود، وشجن وشجون، وندب وندوب، وذكر وذكور.

تنبيهات: **الأول**: تردد كلام المصنف في أن فعولا مقيس في فعل أو محفوظ، فمشى في

وعدم المجاوزة يستقيم تقييده بالغلبة، ألا ترى أنه يصح أن يقال: زيد لا يفارق عمراً في الغالب.

قوله: (من جموع الكثرة) قيد بذلك لأن نحو كبد يجمع في القلة على أكباد قياساً كما يفيده كلامهم في أفعال حتى الشارح خلافاً لما ذكره شيخنا والبعض تبعاً للتصريح من أنه غير قياسي، وأن قوله من جموع الكثرة ليس بقيد، فعلم أن لنمر جمعين قياسيين وهما نمور وأنمار وجمعين سماعيين وهما نمر ونمار هذا هو تحقيق المقام. قوله: (كذاك يطرد في فعل اسماً الخ) يؤخذ من هنا ومن قوله: فعل وفعلة فعال لهما أن فعلاً المفتوح الفاء الصحيح العين يجمع على فعال وفعول، وفي كلام أبي حيان أن العرب إذا جمعته على واحد منهما أو على غيرهما من أبنية الجموع اتبع، فإن لم يثبت عن العرب فيه شيء جمع على واحد منهما على التخيير، ويؤخذ منه أنه إذا سمع فيه غير قياسه امتنع النطق بقياسه وهو أحد قولين في المصدر الوارد على خلاف قياسه وهو نظير ما نحن فيه أفاده سم. قوله: (في فوج) هم الجماعة من الناس. قوله: (وشذّ نئى) بضم النون وسكون الهمزة وتشديد التحتية أصله نؤوى اجتمعت الواو والياء الخ. وقوله في نؤي بضم النون وسكون الهمزة. قوله: (أياصر) بتحتية وصاد مهملة جمع أيصر وهو حبل قصير يشد في أسفل الخباء إلى وتد.

قوله: (بالمهملتين) أي مع ضم أولاهما، وأما الخص بخاء معجمة مضمومة وصاد مهملة فالبيت من القصب أو البيت يسقف بخشب كالأزج فيجمع على فعول كالأول ويزيد بفعال فيقال خصوص وخصاص قاله في القاموس. قوله: (وهو الورس) ويقال الزعفران صحاح. قوله: (من أفراد فعول) يعني من مفرداته ولو عبر به لكان أوضح. قوله: (وشجن) بشين معجمة وجيم الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن أيضاً الحزن والجمع أشجان زكريا. قوله: (وندب) بنون ودال

التسهيل على الأول، وفي شرح الكافية على الثاني وبه جزم الشارح، وظاهر كلامه هنا موافقة التسهيل فإنه لم يذكر في هذا النظم غالباً إلا المطرد ولما يذكر غيره يشير إلى عدم اطراده غالباً بقد أو نحو قلّ أو ندر، وأما قول الشارح ويحفظ فعول في فعل ولذلك قال ـ يعني المصنف ـ: وفعل له يعني له فعول ولم يقيده باطراد فعلم أنه محفوظ، ففيه نظر: لأن مثل هذه العبارة إنما يستعملها المصنف في الغالب في المطرد على ما هو بين من صنيعه. **الثاني**: إذا قلنا أن فعولاً مقيس في فعل فذلك بشرطين: أن يكون اسماً وأن لا يكون مضاعفاً، فلا يقال في نَصَف نصوف، ولا في لبب لبوب، وشذ في طلل طلول. **الثالث**: جعل المصنف فعولاً في التسهيل على ثلاث مراتب: مقيساً في الأوزان الأربعة المذكورة في النظم بشروطها المذكورة، ومسموعاً في فاعل وصفاً غير مضاعف كراد ولا معتل العين كقائم نحو: شاهد وشهود: وفي نحو: فسل وفوج وساق وبدرة وشعبة وقنة، وشاذاً في نحو: ظريف وأنسة ....

مهملة مفتوحتين وموحدة الخطر وأثر الجرح إذا لم يرتفع عن الجلد. زكريا. قوله: (ولم يذكر غيره الخ) تركيب فاسد لأن لما الحينية لا تدخل إلا على ماض. قوله: (يشير إلى عدم اطراده غالباً الخ) وقد لا يشير إلى عدم اطراده كما في قوله بعد وشاع في حوت وقاع فإن فعلانا مطرد في نحو حوت دون نحو قاع ولم يشر المصنف إلى عدم اطراد الثاني. قوله: (أو نحو قل أو ندر) أي كشذ. قوله: (يعني له فعول) هذا الحل يقتضي أن ضمير له لفعل وأن له خبر مبتدأ محذوف أي له فعول وهو خلاف ما قدمه الشارح فتأمل.

قوله: (في الغالب) ينبغي حذفه فإن المصنف لم يستعمل مثل هذه العبارة في غير المطرد أصلاً فاعرفه فإنه مما غفل عنه. قوله: (على ما هو بين من صنيعه) منه قوله أول الباب:

لفعل اسماً صح عيناً أفعل

فإن أفعل مطرد في فعل اسماً صحيح العين اتفاقاً كما سبق. قوله: (في نصف) بفتح النون والصاد المهملة المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر. قوله: (في الأوزان الأربعة) صوابه الخمسة. قوله: (وفي نحو فسل) بفتح الفاء وسكون السين المهملة هو الرجل الرذل الذي لا مروءة له ووجه شذوذه كونه صفة. قوله: (وبدرة) بفتح الموحدة وسكون الدال المهملة عشرة آلاف درهم وقياس جمعها بدار بكسر الموحدة. قوله: (وشعبة) بشين معجمة فعين مهملة كما بخط الشارح وهي بضم فسكون القطعة، وفي بعض النسخ بسين مهملة مفتوحة وقاف ساكنة وهي الجحشة، وولد الناقة أول ساعة يولد وسقوب الإبل أرجلها جمع سقب بفتح فسكون، فقول البعض وفي نسخة سبقة بسين مهملة فقاف مفتوحتين وفي الرحل خطأ من وجهين فتنبه. قوله: (وقنة) بضم القاف وتشديد النون وهي أعلى الجبل. قوله: (وشاذاً) هذا يقتضي أن الشاذ غير المسموع، ويمكن أنه أراد بالشاذ ما خالف القياس مع قلة وبالمسموع وما خالف القياس مع كثرة كما للبعض. قوله: (وأنسة) ضبطه

وحص وأسِينة.

(وَلِلْفُعَالِ فِعْلاَنٌ حَصَلْ) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلان بكسر الفاء، وهو مطرد في اسم على فعال نحو: غراب وغربان وغلام وغلمان، وقد تقدم عند قوله وغالباً أغناهم فعلان في فعل التنبيه على اطراده في فُعل نحو: صرد وصردان. (وشَاعَ) أي كثر فعلان (في حُوتٍ وقاعٍ مَعَ ما ضَاهَاهُما) من كل إسم على فُعل أو على فعل واوي العين، فالأول نحو: حوت وحيتان، ونون ونينان، وكوز وكيزان. والثاني نحو: قاع وقيعان، وتاج وتيجان، وجار وجيران. **تنبيه**: هو مطرد في الأول من هذين كما صرح به في شرح الكافية واقتضاه كلام التسهيل. (وَقَلَّ فِي غَيرِهِما) أي مجيء فعلان في غير ما ذكر، ما ذكر قليل يحفظ ولا يقاس عليه، فمن ذلك في الأسماء قنو وقنوان، وصوار وصيران ـ والصوار قطيع بقر الوحش ـ وغزال وغزلان، وخروف وخرفان، وظليم وظلمان ـ والظليم ذكر النعام ـ وحائط وحيطان، ونسوة ونسوان، وعيد وعيدان، وبُركة وبركان ـ والبركة بالضم اسم لبعض طير الماء ـ وقضفة وقضفان ـ ....

الإسقاطي بفتح الهمزة والنون والسين المهملة ضد الوحشة، قال شيخنا: ورأيت بخط الشارح علامة المد على الألف فتكون آنسة كقائمة اهـ.

قوله: (وحص) بالمهملتين مضموم الأول كما مر. قوله: (وأسينة) بفتح الهمزة وكسر السين المهملة وبعد التحتية نون، قال في القاموس: القوة من قوى الوتر وسير من سيور تضفر جميعاً نسعاً أو عناناً اهـ. والنسع بكسر النون وسكون السين المهملة آخره عين مهملة سير ينسج عريضاً على هيئة أعنة البغال يشد به الرحال قاله في القاموس، فقول البعض هي سير من سيور الوتر تخليط. قوله: (على فعل) أي بضم فسكون أو على فعل أي بفتحتين. قوله: (واو العين) راجع لكل من فعل بالضم وفعل بفتحتين فألف قاع وتاج وجار منقلبة عن واو مفتوحة. قوله: (وحيتان) أصله حوتان قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ومثله نينان قوله: (ونون) هو الحوت. قوله: (في الأول من هذين) مفهومه أنه غير مطرد في الثاني، وصريح كلام ابن المصنف أنه مطرد فيه أيضاً، وأما كلام المتن فلا يقتضي الاطراد وإن زعمه بعضهم لما صرح به الشارح من أنه لا يلزم من الشيوع الاطراد. قوله: (وقل في غيرهما) أي غير نحو حوت ونحو قاع، وأورد عليه ابن هشام أنه يدخل في الغير فعال بالضم وفعل بضم ففتح مع أن فعلاناً مطرد فيهما كما ذكره المصنف، وأجاب سم بأن الغير عام مخصوص بسوى هذين بدليل قوله: وللفعال فعلان حصل. وقوله: وغالباً أغناهم فعلان في فعل.

قوله: (قنو) قال في القاموس: القنو بالكسر والضم والقنا بالكسر والفتح الكباسة جمعه أقناء وقنوان وقنيان مثلثين اهـ. قوله: (وصوار) بكسر الصاد المهملة وتضم أيضاً لكن جمع المضموم على فعلان مطرد كما علم مما مر. قوله: (وظليم) بفتح الظاء المعجمة. قوله: (وبركة) بضم

والقضفة بالفتح الأكمة ـ. وفي الأوصاف: شيخ وشيخان، وشجاع وشجعان.

تنبيه: مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية ـ وعليه مشى الشارح ـ أن فعلاناً لا يطرد في فعل صحيح العين كخرب وخربان، وأخ وإخوان ومقتضى كلامه في التسهيل اطراده فيه ـ والخرب ذكر الحبارى ـ.

(وَفَعْلاً اسْماً وَفَعِيلاً وَفَعَلْ غَيرَ مُعَلِّ العينِ فُعْلاَنٌ شَمَلْ) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلان بضم الفاء وهو مقيس في اسم على فعل نحو: بطن وبطنان، وظهر وظهران. أو فعيل نحو: قضيب وقضبان، ورغيف ورغفان. أو فعل صحيح العين نحو: ذكر وذكران، وجمل وجملان. وخرج بقوله اسماً نحو ضخم وجميل وبطل، وبقوله غير معل نحو فود، فلا يجمع شيء منها على فعلان.

تنبيهات: **الأول**: ذكر المصنف في شرح الكافية وتبعه الشارح في أمثلة فعل نحو: جذع وجذعان، وذكر في التسهيل أن فعلان يحفظ في جذع ولا يقاس عليه لأنه صفة. **الثاني**: اقتضى كلامه أن نحو: ذئب وذؤبان غير مقيس، وصرح في شرح الكافية بأنه قليل لكنه في التسهيل عدّه من المقيس. **الثالث**: اقتضى كلامه أيضاً أن فعلان مقيس في نحو سيف وقوس وقاع وعويل لأنه لم يشترط صحة العين إلا في الأخير وهو فعل بفتحتين. **الرابع**: مما يحفظ فيه فعلان فاعل

الموحدة. قوله: (والقضفة بالفتح) أي بفتح القاف وفتح الضاد المعجمة وفتح الفاء. قوله: (لا يطرد في فعل) أي بفتحتين صحيح العين أي كما لا يطرد في فعل بفتحتين معتل العين كقاع وتاج كما تقدم. قوله: (كخرب) بفتح الخاء المعجمة والراء. قوله: (وأخ وأخوان) أصل أخ أخو بفتحتين حذفت اللام اعتباطاً، وظاهره أن أخاً يجمع على إخوان مطلقاً، ونقل الفارضي عن بعضهم أن الأخ في النسب يجمع على أخوة، وفي الصداقة على أخوان، ولا يرد عليه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠] لأن المعنى كالإخوة أو كلامه أغلبي. قوله: (والخرب ذكر الحباري) سمي بذلك لسكونه في الخراب. تصريح. قوله: (وفعلا اسماً الخ) اعترضه ابن هشام بأن الوصف الجاري مجرى الاسم كالاسم نحو: عبد وعبدان، وبأن تقييده فعلاً الساكن العين بالاسمية وإطلاقه فعيلاً وفعلاً المتحرك العين يقتضي عدم اشتراط الاسمية في الأخيرين وليس كذلك لاشتراطهما في الثلاثة كما صرح به في التسهيل وشرح العمدة، وأجاب سم عن الأول بأن قوله اسما صادق بما كانت إسميته بالغلبة، وعن الثاني بأنه حذف القيد مما بعد الأول لدلالة تقييد الأول عليه.

قوله: (وفعل) وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة. قوله: (نحو قود) بفتحتين وهو القصاص. قوله: (لأنه صفة) هذا بحسب الأصل ثم غلبت عليه الإسمية كعبد وعبدان فلا اعتراض على ما في شرح الكافية. قوله: (وقاع) كان ينبغي إسقاطه لأن وزنه فعل بفتحتين كما مر قال شيخنا: إلا أن يقال النظر هنا للحال اهـ. وفيه ما فيه. قوله: (وعويل) هو رفع الصوت بالبكاء كما في المختار.

كحاجز وحجزان، وأفعل فعلاء كأسود وسودان وأعمى وعميان، وفعال كحوار وحوران وزقاق وزقان ذكرها سيبويه، وفعلة كقضفة وقضفان، وفعول كقعود وقعدان.

(وَلِكَرِيمٍ وَبخيلٍ فُعَلاَ كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلاَ) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلاء، وهو مقيس في فعيل وصفاً لمذكر عاقل بمعنى اسم فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام، فشمل الذي بمعنى اسم الفاعل ما كان بمعنى فاعل، نحو: كريم وبخيل وظريف، وما كان بمعنى مفعل نحو: سميع بمعنى مسمع، وما كان بمعنى مفاعل نحو: خليط بمعنى مخالط، فكلها تجمع على فعلاء فيقال: كرماء وبخلاء وظرفاء وسمعاء وخلطاء، وخرج بالوصف الاسم نحو: قضيب ونصيب فلا يقال قضباء ولا نصباء، وبالمذكر المؤنث نحو: رميم وشريفة فلا يقال عظام رمماء ولا نِساء شرفاء، وأما خلفاء في جمع خليفة ونساء سفهاء فبطريق الحمل على المذكر، وبالعاقل غير العاقل نحو: مكان فسيح فلا يقال في جمعه فسحاء، وبكونه بمعنى فاعل نحو: قتيل وجريح فلا يقال قتلاء ولا جرحاء. وشذ دفين ودفناء، وسجين وسجناء، وجليب وجلباء، وستير وستراء، حكاهنّ اللحياني. وندر أسير وأسراء، وبكونه غير مضاعف نحو: شديد ولبيب فلا يقال شدداء ولا لبباء، وبكونه غير معتلّ اللام نحو: غني وولي فلا يجمع على فعلاء، وندر تقي وتقواء، وسخي وسخواء، وسري وسرواء.

تنبيهات: **الأول**: أشار بذكر المثالين إلى استواء وصف المدح والذم مما استكمل الشروط في الجمع على فعلاء. **الثاني**: قوله كذا لما ضاهاهما أي شابهمما يشمل ثلاثة أمور: المشابهة

قوله: (كحوار) بضم الحاء المهملة وتخفيف الواو، قال الجوهري: وهو ولد الناقة ولا يزال حواراً حتى يفصل عن أمه، فإذا فصل عنها فهو فصيل. قوله: (وزقاق) بزاي وقافين وهو السكة. قوله: (كقعود) هو بالفتح من الإبل ما يقتعده الراعي في كل حاجة قاموس. قوله: (ولكريم وبخيل فعلا) يعني أن فعلاء يطرد فيما جمع ثمانية شروط أن يكون على وزن فعيل أو فاعل أو فعال بضم الفاء، وأن يكون وصفاً لمذكر عاقل، وأن يكون بمعنى اسم فاعل، وأن يكون غير مضاعف ولا معتل اللام، وأن يدل على سجية مدح أو ذم.

قوله: (لما ضاهاهما) أي في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط كما سيأتي. قوله: (نحو سميع بمعنى مسمع) وأليم بمعنى مؤلم. قوله: (نحو خليط بمعنى مخالط) وجليس بمعنى مجالس. قوله: (فبطريق الحمل على المذكر) وقال الفارسي: خلفاء جمع خليف وأما خليفة فجمعه خلائف ولم يسمع سيبويه خليفاً، قال الفارسي: ولو سمعه لم يقل ما قال، ورده بعضهم بأن سيبويه سمع خلفاء ممن يقول خليفة اهـ دماميني، وإنما ينهض الرد إذا كان المسموع منهم يلتزمون خليفة ولا يقولون خليف. قوله: (فلا يقال قتلاء) أي إلا شذوذاً كما في التصريح. قوله: (وسجين) بالجيم أي مسجون. قوله: (وندر أسير وأسراء) صنيعه يقتضي أنه غير شاذ وليس كذلك إلا أن يريد هنا بالشاذ

في اللفظ والمعنى نحو: ظريف وشريف وخبيث ولئيم، والمشابهة في اللفظ دون المعنى نحو: قتيل وجريح ـ وهذا غير صحيح لما عرفت ـ والمشابهة في المعنى دون اللفظ نحو: صالح وشجاع وفاسق وخُفاف بمعنى خفيف، من كل وصف دلّ على سجية مدح أو ذم، وهذا صحيح أيضاً، وعليه حمل الشارح معنى كلام الناظم، لكنه يوهم أن كل وصف دلّ على سجية مدح أو ذم يجمع على فعلاء وأن ذلك مطرد فيه، وليس كذلك فيهما. أما الأول فواضح البطلان، وأما الثاني فإن المصنف ذكر في التسهيل أنه لا يقاس منه إلا ما كان على فاعل أو فعال كما مثلت، وذكر فيه وفي شرح الكافية أن نحو: جبان وسمح ....

ما خالف القياس وقل استعماله، وبالنادر ما خالف القياس وكثر استعماله فتأمل. قوله: (وهذا) أي الأمر الثاني وهو المشابهة في اللفظ دون المعنى أي شمول كلام الناظم له غير صحيح لما عرفت من عدم اطراد جمع فعيل بمعنى مفعول على فعلاء. قوله: (وخفاف) بضم الخاء المعجمة.

قوله: (وعليه) أي على الأمر الثالث وهو المشابهة في المعنى فقط لكن بقطع النظر عن تمثيله وبيانه بقوله: من كل وصف الخ لنقل الشارح عنه فيما يأتي أنه اقتصر على فاعل الدال على المدح وحينئذ فلا تنافي بين كلامه هنا وكلامه فيما يأتي، هذا وتقديم الجار والمجرور يقتضي أن ابن الناظم حصر المراد بما ضاهاهما فيما شابههما في المعنى فقط، وهذا يؤدي إلى قصور كلام المصنف لعدم شموله على هذا لغير كريم وبخيل مما شابههما في اللفظ والمعنى كظريف ولئيم، فالظاهر أن الحصر المستفاد من التقديم إضافي أي بالنسبة إلى المشابهة في اللفظ فقط فاعرف ذلك. قوله: (لكنه) أي كلام الناظم يوهم أي بقطع النظر عن حمل ابن الناظم بل ومع النظر اليه، لكن يكون مراد الشارح كل وصف مشابه في المعنى فقط دل على سجية الخ. قوله: (يجمع على فعلاء) أي بقطع النظر عن كون الجمع قياساً أو شاذاً، فلا يغني هذا عن قوله: وأن ذلك مطرد فيه، نعم صنيعه يقتضي أوضحية بطلان الأول عن بطلان الثاني والأمر بالعكس فافهم.

قوله: (أما الأول) أي أن كل وصف دل على سجية مدح أو ذم يجمع على فعلاء فواضح البطلان إذ لم يقل أحد بأن كل وصف مدح أو ذم يجمع على فعلاء لا سماعاً ولا قياساً. قوله: (وأما الثاني) أي أن ذلك مطرد فيه. قوله: (أو فعال) أي بضم الفاء بدليل قوله كما مثلت أي بصالح وشجاع وفاسق وخفاف، وما نقله الشارح عن التسهيل من الحصر في فاعل وفعال بالضم هو ما رأيته في التسهيل وشرحه لابن عقيل وشرحه لعلي باشا، لكتن في النسخة التي شرح عليها الدماميني زيادة فعال بفتح الفاء كما ضبطه الدماميني ومثل له بجبان، وعلى هذه النسخة اقتصر الإسقاطي وتبعه شيخنا والبعض فاعترضوا نقل الشارح. قوله: (وذكر فيه وفي شرح الكافية الخ) لعل الكلام على التوزيع أو المراد بالذكر ما يشمل غير الصريح فإنه لم يصرح في التسهيل بأن نحو جبان مما ندر جمعه على فعلاء وإن كان يؤخذ منه. قوله: (وسمح) بفتح السين المهملة وسكون الميم وبالحاء

وخِلم وهو الصديق مما ندر جمعه على فعلاء، وكذلك قولهم في جمع رسول رسلاء، وفي جمع ودود ودداء، فكل هذا مقصور على السماع. **الثالث**: ما ذكرته من أن كل وصف دلّ على سجية مدح أو ذم وهو على فاعل أو فعال حكمه حكم فعيل المذكور في الجمع على فعلاء هو ما في التسهيل كما تقدم، واقتصر في شرح الكافية وتبعه الشارح على فاعل وعلى معنى المدح بل ذكر في الكافية أن فعالاً مما يقتصر فيه على السماع انتهى.

(ونَابَ عَنْهُ) أي عن فعلاء **(أَفعِلاءَ فِي المُعَلْ لاَماً ومُضْعَفِ)** من فعيل المتقدم ذكره، فالمعتل نحو: غني وأغنياء وولي وأولياء، والمضعف نحو: شديد وأشداء وخليل وأخلاء، وهذا لازم إلا ما ندر، وتقدم أنه ندر تقي وتقواء وسخي وسخواء وسري وسرواء، وأشار بقوله: **(وغيرُ ذَاكَ قَلْ)** إلى أن ورود أفعلاء في غير المضعف والمعتل قليل، نحو: صديق وأصدقاء وظنين وأظناء ونصيب وأنصباء وهين وأهوناء فلا يقاس عليه بخلاف الأول.

(فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ وفَاعَلِ وفَاعِلاءَ مَعَ نحو كاهِلِ. وحَائِضٍ وصَاهِلٍ وفَاعِلَهْ) أي من أمثلة جمع الكثرة فواعل، وهو مطرد في هذه الأنواع السبعة: أوّلها فوعل نحو: جوهر وجواهر. وثانيها: فاعل بفتح العين نحو طابع وطوابع. وثالثها: فاعلاء نحو قاصعاء وقواصع. ورابعها: فاعل اسماً علماً أو غير علم نحو: جابر وجوابر وكاهل وكواهل، وإلى هذا التنويع الإشارة بلفظ نحو، وخامسها: فاعل صفة مؤنث عاقل نحو: حائض وحوائض. وسادسها: فاعل صفة مذكر غير عاقل نحو: صاهل وصواهل. وسابعها: فاعلة مطلقاً نحو: ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم وناصية ونواص، وزاد في الكافية ثامناً وهو فوعلة نحو: صومعة وصوامع، وذكر في التسهيل ضابطاً لهذه الأنواع فقال: فواعل لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل ....

المهملة وهو الكريم. قوله: (وخلم) بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام كما في القاموس والصحاح والفارضي والدماميني وابن عقيل وعلي باشا ثلاثتهم على التسهيل، فضبط شيخنا والبعض الخاء بالفتح خطأ، ونقل شيخنا الفتح عن الفارضي غير صحيح فإن الذي في الفارضي هو الكسر كما مر ولعل عذره أن النسخة الواقعة له من الفارضي حرّف الناسخ فيها لفظ الكسر بلفظ الفتح والله الموفق للصواب. قوله: (وظنين وأظناء) إنما كان جمع ظنين على أظناء غير مقيس مع أنه مضعف لأنه ليس من فعيل المتقدم ذكره بل من فعيل بمعنى اسم المفعول أي المتهم. قوله: (مع نحو) عبر هنا بنحو دون ما قبله لأنه ذكر هنا جزئيات. سم. قوله: (كاهل) هو مقدم أعلى الظهر مما يلي العنق وهو الثلث الأعلى وفيه ست فقرات مصباح. قوله: (نحو طابع) بفتح الموحدة الخاتم وكسرها لغة. قوله: (نحو قاصعاء) هو حجر اليربوع الذي يقع فيه أي يدخل. زكريا. قوله: (نحو جابر الخ) نشر على ترتيب اللف. قوله: (فاعلة مطلقاً) أي علماً أو غيره اسماً أو صفة لعاقل أو غيره. قوله: (صومعة) هي بيت للنصارى كما في القاموس. قوله: (لغير فاعل الخ) دخل في غير فاعل ما ليس

مما ثانيه ألف زائدة أو واو غير ملحقة بخماسي، واحترز بقوله غير ملحقة بخماسي من نحو: خورنق، فإنك تقول في جمعه خرانق بحذف الواو، ولاخلاف في اطراد فواعل في هذه الأنواع إلا السادس، فقال جماعة من المتأخرين إنه شاذ، ونسبهم في شرح الكافية إلى الغلط في ذلك، وقال: نص سيبويه على اطراد فواعل في فاعل صفة لمذكر غير عاقل، قال: وإنما الشاذ في نحو فارس وفوارس، يعني فيما كان الفاعل صفة لمذكر عاقل، وقد أشار إلى هذا بقوله: (وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ) وذلك قولهم في فارس وناكس وهالك وغائب وشاهد: فوارس ونواكس وهوالك وغوائب وشواهد، وكلها صفات للمذكر العاقل، وتأول بعضهم ما ورد من ذلك على أنه صفة لطوائف فيكون على القياس، فيقدر في قولهم هالك في الهوالك: في الطوائف الهوالك، قيل: وهو ممكن إن لم يقولوا رجال هوالك.

تنبيه: شذ أيضاً فواعل في غير ما ذكر نحو: حاجة وحوائج ودخان ودواخن وعثان وعواثن.

(وَبِفَعَائِلَ اجْمَعَنْ فَعَالَهْ وَشِبْهَهُ ذَاتَاءٍ) ثابتة (أَو مُزَالَهْ) أي من أمثلة جمع الكثرة فعائل وهو لكل رباعي مؤنث بمدة قبل آخره مختوماً بالتاء أو مجرداً منها، فتلك عشرة أوزان: خمسة بالتاء، وخمسة بلا تاء: فالتي بالتاء فَعَالة نحو: سحابة وسحائب، وفِعَالة نحو: رسالة ورسائل، وفُعَالة نحو: ذؤابة ....

وزن فاعل من فوعل وفاعل بفتح العين وفاعلاء وفوعلة وفاعلة، وبتقييد فاعل بما بعده دخل فاعل اسماً أو صفة لمؤنث أو غير عاقل.

قوله: (مما ثانيه ألف زائدة) بيان لغير واحترز به من نحو: ألف آدم فإنها أبدلت من فاء الكلمة فلا يجمع على فواعل بل على أفاعل نحو أوادم. سم. قوله: (غير ملحقة) بكسر الحاء. قوله: (من نحو خورنق) فإن الواو فيه لإلحاقه بسفرجل والخورنق قال في القاموس: قصر للنعمان الأكبر. قوله: (خرانق) بزنة فعالل كما سيأتي لا فواعل. تصريح. قوله: (إلا السادس) وهو فاعل صفة مذكر غير عاقل. قوله: (في نحو فارس وفوارس) كان عليه حذف في. قوله: (وناكس) هو المطأطىء رأسه. قوله: (في الطوائف الهوالك) فيكون جمع فاعلة لا جمع فاعل. قوله: (نحو حاجة) سمع في هذا المفرد حائجة فيجوز أن يكون حوائج جمعاً لها واستغنى عن جمع حاجة. دماميني. قوله: (ودواخن) والقياس دخنان كغربان. دماميني. قوله: (وعثان) بالعين المهملة فالمثلثة كغراب الدخان. قوله: (أو مزاله) يحتمل أنه عطف على ذا تاء والهاء ضمير مضاف إليه عائد على التاء والتذكير باعتبار أن التاء حرف، ويحتمل أنه عطف على محذوف نعت لتاء والهاء للتأنيث أي ذا تاء ثابتة أو مزالة. قوله: (ذؤابة) بضم الذال المعجمة مهموز الضفيرة من الشعر إذا كانت مرسلة، فإن كانت ملوية فهي عقيصة، والذؤابة أيضاً طرف العمامة وطرف السوط. مصباح.

وذوائب، وفَعُولة نحو: حمولة وحمائل، وفَعِيلة نحو: صحيفة وصحائف. والتي بلا تاء: فَعَال نحو: شمال وشمائل، وفُعال نحو: عقاب وعقائب، وفَعُول نحو: عجوز وعجائز، وفَعيل نحو: سعيد ـ علم امرأة ـ يقال في جمعه سعائد، قال في شرح الكافية: وأما فعائل جمع فعيل من هذا القبيل فلم يأت اسم جنس فيما أعلم، لكنه بمقتضى القياس يكون لعلم مؤنث كسعائد جمع سعيد اسم امرأة.

تنبيهات: **الأول**: شرط هذه المثل المجردة من التاء أن تكون مؤنثة، فلو كانت مذكرة لم تجمع على فعائل إلا نادراً كقولهم: جزور وجزائر وسماء بمعنى المطر وسمائي ووصيد ووصائد. **الثاني**: شرط ذوات التاء من هذه المثل سوى فعيلة الاسمية كما في المثل المذكورة، كذا في التسهيل، ولعله للاحتراز عن امرأة جبانة وفروقة وناقة جلالة بضم الجيم أي عظيمة، فلا تجمع هذه الأوصاف على فعائل. وشرط فعيلة أن لا تكون بمعنى مفعولة احترازاً من نحو: جريحة وقتيلة فلا يقال جرائح ولا قتائل، وشذ قولهم ذبيحة وذبائح. **الثالث**: ظاهر كلامه هنا

قوله: **(وذوائب)** أصله ذآئب بهمزتين استثقلوا أن تقع ألف الجمع بين همزتين فأبدلوا من الأولى واواً. قوله: **(نحو شمال)** بكسر الشين مقابل اليمين وبفتحها ريح تهب من ناحية القطب، وكل يجمع على شمائل كما في الشرح والتصريح ويطلق الشمال بالكسر على الطبع أيضاً وجمعه شمائل كما في القاموس. قوله: **(من هذا القبيل)** أي قبيل المؤنث بدون علامة ظاهرة. قوله: **(فلم يأت اسم جنس)** أي جمع اسم جنس. قوله: **(لكنه بمقتضى القياس الخ)** يؤخذ منه أنه لم يسمع جمعاً لعلم مؤنث أيضاً. وكأنه لم يجوز بمقتضى القياس كونه جمعاً لفعيل اسم جنس مؤنث لعدم فعيل اسم جنس مؤنث ودفع بالاستدراك ما يوهمه قوله: فلم يأت اسم جنس من أنه سماعاً جمع علم مؤنث أو من أنه لا يجوز جعله جمع علم مؤنث بمقتضى القياس، فاندفع اعتراض شيخنا وتبعه البعض بأنه لا موقع للاستدراك لأن العلم لم يدخل في اسم الجنس.

قوله: **(كقولهم جزور وجزائر)** قال في القاموس: الجزور البعير أو خاص بالناقة المجزورة اهـ. وقال في المصباح: الجزور من الإبل خاصة يقع على الذكر والأنثى اهـ. وحينئذ فقول الشارح كقولهم جزور أي واقعاً على الذكر لا مطلقاً لأن جمع جزور واقعاً على أنثى على جزائر قياسي، فاندفع بذلك اعتراض البعض تبعاً لشيخنا لأن في كلام الشارح مؤاخذة لأن الجزور يقع على الذكر والأنثى. قوله: **(بمعنى المطر)** أي ليكون مذكراً. سم. قوله: **(ووصيد)** الوصيد يطلق على معان ذكرها في القاموس منها فناء البيت وعتبته. وبيت كالحظيرة من الحجارة وكهف أصحاب الكهف والجبل والذي يختتن مرتين. قوله: **(سوى فعيلة)** أما فعيلة فتجمع على فعائل وإن كانت صفة كلطيفة ولطائف. قوله: **(الإسمية)** لم يقيد في التوضيح بالإسمية في ذي التاء ولا في المجرد منها وصرح شارحه بالإطلاق. قوله: **(وفروقة)** من الفرق بفتحتين وهو الخوف. قوله: **(بضم الجيم)** أي

وفي الكافية اطراد فعائل في هذه الأوزان العشرة، وذكر في التسهيل أن المجردات من الناء سوى فعيل يحفظ فيها فعائل وأن أحقهن به فعول، وأما فعيل فلم يذكره في التسهيل لأنه لم يحفظ فيه فعائل كما تقدم، وهذا يدل على أن فعائل غير مطرد في الأوزان المجردة وتبعه في الارتشاف.
الرابع: ذكر في التسهيل أن فعائل أيضاً لنحو جُرائض. وقَريثاء وبَراكاء وجَلولاء وحبارى وحَزابية إن حذف ما زيد بعد لاميهما، ولنحو ضَرة، وطَنة وحرة، وظاهره الاطراد فيما وازن هذه الألفاظ، وإنما قيد حبارى وحزابية بحذف ثاني وزائديهما للاحتراز عن حذف أول الزائدين فتقول عند حذفهما حبائر وحزائب، وإن حذفت الأول فقط قلت: حبارى وحزابى اهـ.
(وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمِعَا صَحْرَاءُ وَالعَذْرَاءُ وَالْقَيْسَ اتْبَعا) أي من أمثلة جمع الكثرة

وتخفيف اللام كما في القاموس. قوله: (وإن أحقهن) أي المجردات به أي بفعائل فعول لكثرته فيه. قوله: (لأنه لم يحفظ) بالبناء للمفعول والضمير في لأنه لفعيل أو للفاعل والضمير فيه وفي لأنه للمصنف، وقول البعض لأنه أي الناظم لم يحفظ فيه فعائل وإن كان غيره حفظه كما يؤخذ مما تقدم اهـ ممنوع كما لا يخفى على المتيقظ. قوله: (كما تقدم) أي عن شرح الكافية. قوله: (جرائض) بجيم مضمومة فراء فألف فهمزة مكسورة فضاد معجمة وهو العظيم البطن. دماميني.

قوله: (وقريثاء) بقاف مفتوحة فراء مكسورة فتحتية فمثلثة فألف ممدودة التمر والبسر الجيدان كما في القاموس.

قوله: (وبراكاء) بفتح الموحدة والراء مع المد الثبات في الحرب صحاح. قوله: (وجلولاء) بفتح الجيم وضم اللام مع المد قرية بناحية فارس صحاح. قوله: (وحزابية) بحاء مهملة مفتوحة فزاي فألف فموحدة فتحتية فهاء تأنيث وهو الغليظ إلى القصر. دماميني. قوله: (إن حذف ما زيد بعد لاميهما) أي لامي حبارى وحزابية وهما الراء من حبارى والموحدة من حزابية. قوله: (ضرة) بفتح الضاد المعجمة وهي إحدى زوجتي الرجل أو زوجاته. قوله: (وطنة) بفتح الطاء المهملة وتشديد النون رطبة حمراء شديدة الحلاوة. دماميني. قوله: (وإنما قيد حبارى وحزابية الخ) ولعله لم يذكر هذا القيد في قريثاء وبراكاء وجلولاء مع أنها إذا جمعت على فعائل حذفت زيادتها الأخيرة لأنه ليس فيها إلا هذا الوجه، بخلاف حبارى وحزابية فإن فيهما وجهين بينهما الشارح أو لأن ألف التأنيث الممدودة كتائه فحذفها عند التكسير واضح لا يحتاج إلى بيان. قوله: (عند حذفهما) أي الزائدين بعد اللامين وليس مراده حذف الزائدين من كل منهما كما يوهمه قوله الآتي فقط فإن حبائر لم يحذف فيه إلا الزائد الثاني، وأما الأول أعني الألف فقد قلب همزة بعد ألف فعائل كما سيأتي في قوله:

والمد زيد ثالثاً في الواحد همزاً يرى في مثل كالقلائد

ومثل حبائر فيما ذكر حزائب إلا أنه حذف في حزائب مع الزائد الثاني وهو التحتية الهاء.
قوله: (وإن حذفت الأول) أي الزائد الأول من كمل منهما. قوله: (وبالفعالى) بكسر اللام وقدمه

الفعالي ـ بالكسر ـ والفعالى ـ بالفتح ـ ولهما اشتراك وانفراد: فيشتركان في أنواع: الأول: فعلاء اسماً نحو: صحراء وصحار وصحاري. والثاني: فعلى اسماً نحو: عَلقى وعلاق وعلاقى. والثالث: فعلى اسماً نحو: ذِفرى وذفار وذفارى. والرابع: فعلى وصفاً لا لأنثى أفعل نحو حبلى وحبال وحبالى. والخامس: فعلاء وصفاً لأنثى نحو: عذراء وعذار وعذارى، وهذه كلها مقيسة كما أشار إليه بقوله: والقيس اتبعا، إلا فعلاء وصفاً لأنثى نحو: عذراء فإن الفعالى والفعالي غير مقيسين فيه بل محفوظان كما نص عليه في التسهيل. بخلاف ما اقتضاه كلامه هنا، وفي شرح الكافية: ويشتركان أيضاً في جمع مَهرى قالوا مهار ومهارى ولا يقاس عليهما، ولا ينفرد الفعالي بالكسر في نحو حِذرية وسِعلاة وعَرقُوة والمأقى، وفيما حذف أول زائديه من نحو: حَبَنْطَى

لأنه أصل فعالى بفتحها. قوله: (علقى) بفتح العين والقاف اسم نبت وألفه للإلحاق بجعفر. قوله: (ذفرى) بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء الموضع الذي يعرق من قفا البعير خلف الأذن وألفه للإلحاق بدرهم. قوله: (لا لأنثى أفعل) كان الأولى أن يقول لأنثى غير أفعل لشمول عبارته فعلى لمذكر كبهمى لنبت معروف كذا قيل، وفيه أن نحو بهمى خرج بقوله وصفاً. قوله: (وصفاً لأنثى) كان عليه أن يقول لأنثى غير أفعل ليخرج نحو حمراء إذ لا يقال فيه حمار ولا حمارى كما في المرادي، وقد يجاب بأنه حذف من الثاني لدلالة الأول عليه. قوله: (في جمع مهرى) بفتح الميم وسكون الهاء قال المرادي: أصل المهرى بعير منسوب إلى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسماً للنجيب من الإبل. قوله: (ولا يقاس عليهما) أي على مهار ومهارى فلا يقال في قمرى قمار وقمارى مثلاً. قوله: (حذرية) بحاء مهملة مكسورة فذال معجمة ساكنة فراء مكسورة فتحتية مخففة وهي القطعة الغليظة من الأرض والأكمة الغليظة. قاموس. قوله: (وسعلاة) بكسر السين وسكون العين المهملتين قال في القاموس: السعلاة والسعلاء بكسرهما الغول أو ساحرة الجن اهـ. وفسره شيخنا وغيره بأخبث الغيلان. قوله: (وعرقوة) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف وهي الخشبة المعترضة على رأس الدلو. تصريح.

قوله: (والمأقى) بفتح الميم وسكون الهمزة وكسر القاف وهو طرف العين مما يلي الأنف ويقال له الموق والماق، وأما طرفها مما يلي الصدغ فاللحاظ قال في المصباح: قال ابن القطاع: مأقى العين فعلى، وقد غلط فيه جماعة من العلماء فقالوا هو مفعل وليس كذلك بل الياء في آخره للإلحاق. قوله: (من نحو حبنطي الخ) تبع الشارح ابن الناظم في انفراد فعالى بالكسر بحبنطى وقلنسوة، وتبع المرادي في انفراد فعالى بالفتح في نحو سكران وسكرى، قال زكريا: وجعل الشارح يعني ابن الناظم حبنطى وقلنسوة مما اختص به فعالى أي بالكسر مخالف لجعل ابن هشام لهما مما اشترك فيه فعالى وفعالى ولم يختص فعالى أي بالفتح بشيء كما قاله ابن هشام ولذا تركه الشارح، وذكر المرادي أنه مختص بفعلان وفعلى كسكران وسكرى وفيه نظر اهـ، ثم رأيت ما مر عن ابن الناظم لأبيه في التسهيل. قوله: (حبنطى) بفتح الحاء المهملة والموحدة وسكون النون وفتح

وعَفَرْنى وعَدَوْلى وقَهْوْباة وبُلَهْنِيَة وقلنسوة وحبارى، وندر في أهل وعشرين ليلة وكيكة وهي البيضة، وينفرد فعالى بالفتح في وصف على فعلان نحو: سكران وغضبان، وعلى فعلى نحو: سكرى وغضبى، ويحفظ في نحو: حَبِطَ ويتيم وأيِّم وطاهر وشاة ورئيس وهي التي أصيب رأسها. واعلم أن فعالى بضم الفاء في جمع نحو: سكران وسكرى راجح على فعالى بفتحها، وفي غير يتيم من نحو: قديم وأسير مستغنى به عنه، وفي غير ذلك مستغنى عنه.

تنبيهات: **الأول**: إنما لم يذكر هنا ما ينفرد به فعالى من نحو: حذرية وما بعدها لأنه

الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيد فيه النون والألف ليلتحق بسفرجل، فإذا حذف أول زائديه وهو النون قيل في جمعه حباطي اهـ تصريح. وفي زكريا أنه يقال بهمزة بعد الطاء كما يقال بألف بعدها. قوله: (وعفرنى) بعين مهملة وفاء مفتوحتين فراء ساكنة فنون مفتوحة وهو الأسد وأول زائديه النون. دماميني.

قوله: (وعدولى) بعين ودال مهملتين مفتوحتين فواو ساكنة فلام مفتوحة وهي قرية بالبحرين وأول زائديه الواو. دماميني. قوله: (وقهوباة) بقاف وهاء مفتوحتين فواو ساكنة فموحدة وهو سهم صغير وأول زائديه الواو. دماميني. قوله: (وبلهنية) بموحدة مضمومة فلام مفتوحة فهاء ساكنة فنون مكسورة فتحتية وهي السعة يقال فلان في بلهنية من العيش أي في سعة وأول زائديه النون. قوله: (وقلنسوة) بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة ما يلبس على الرأس وزيد فيه النون والواو ليلتحق بقمحدوة وأول زائديه النون تصريح. قوله: (وكيكة) بكافين بينهما تحتية. قوله: (في نحو حبط) بحاء مهملة مفتوحة فموحدة مكسورة فطاء مهملة وهو البعير المنتفخ البطن لوجع. دماميني. قوله: (وأيم) بفتح الهمزة وتشديد التحتية وهو من لا زوجة له ولا زوج لها. دماميني. قوله: (وطاهر) بطاء مهملة. قوله: (وشاة ورئيس) كذا في غالب نسخ الشارح، وفي بعض النسخ وشاة وتيس، وكذا وقع في النسخة الواقعة للدماميني من التسهيل فقال: يقال في جمع شاة شواهي وفي جمع تيس وهو الذكر من الظبي والمعز أو إذا أتى عليه سنة تياسي بألف بعد الهاء والسين، هذا مقتضى كلام المصنف ولم أقف على ذلك اهـ. ملخصاً. والذي رأيته في التسهيل وشرحه لابن عقيل وشاة رئيس قالوا: شياه رآسى والشاة الرئيس التي أصيب رأسها اهـ. ولا يبعد أن الصواب هذا وما عداه تحريف، ويؤيد ذلك أن صاحب القاموس لم يذكر شواهي وتياسي في جمع شاة وتيس، وذكر ما نصه: وشاة رئيس أصيب رأسها من غنم رآسي اهـ.

قوله: (وفي غير يتيم) أي وأن فعالى بضم الفاء في غير يتيم من نحو قديم وأسير مستغنى به عن فعالى بفتحها فقالوا في قديم وأسير فعالى بضم الفاء مستغنين به عن فعالى بفتح الفاء، وإنما استثنى يتيماً لأنهم لم يجمعوه على فعالى بضم الفاء. قوله: (وفي غير ذلك مستغنى عنه) أي وأن فعالى بضم الفاء في غير نحو سكران وسكرى ونحو قديم وأسير مستغنى عنه بفعالى بفتح الفاء نحو حباطى ويتامى وأيامى. قوله: (لم يذكر هنا ما ينفرد به فعالى) أي بكسر اللام ولم يذكر أيضاً ما

مستفاد من قوله بعد:

وبـفـعـالـل وشـبـهـه انـطـقـا

وسيأتي بيانه، ولكنه أخل بفعالى ـ بضم الفاء ـ فلم يذكره. **الثاني**: قالوا في جمع صحراء وعذراء أيضاً صحاريّ وعذاريّ بالتشديد وسيأتي. **الثالث**: فعالى بالتشديد هو الأصل في جمع صحراء ونحوها وإن كان محفوظاً لا يقاس عليه: لأن وزن صحراء فعلال فجمعه على فعاليل بقلب الألف التي بين اللامين ياء لانكسار ما قبلها، وبقلب ألف التأنيث ـ وهي الثانية في نحو صحراء ـ ياء وتدغم الأولى فيها، ثم إنهم آثروا التخفيف فحذفوا إحدى الياءين، فمن حذف الثانية قال: الصحارى ـ بالكسر ـ وهذا هو الغالب، ومن حذف الأولى قال الصحارى ـ بالفتح ـ وإنما فتح الراء وقلب الياء ألفاً لتسلم من الحذف عند التنوين.

(وَاجْعَلْ فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ جُدِّدَ كَالْكُرْسِيِّ تَتْبَعِ الْعَرَبْ) أي من أمثلة جمع الكثرة فعالى، وهو لثلاثي ساكن العين مزيد آخره ياء مشددة لغير تجديد نسب، نحو كرسي وكراسي، وكركي وكراكي، واحترز بقوله: لغير ذي نسب جدد: من نحو تركي فلا يقال فيه تراكي، وأما أناسي فجمع إنسان لا إنسي وأصله أناسين فأبدلوا النون ياء ....

ينفرد به فعالى بفتحها. قوله: (لأن وزن صحراء الخ) تعليل لقوله هو الأصل. قوله: (فعلال) هذا مردود. وكذا قوله على فعاليل لأن همزة التأنيث لا تقابل باللام لأنها زائدة ولأنه لا يوافق قوله بعدو بقلب ألف التأنيث الخ، ولو قال: ولأن وزن صحراء فعلاء فجمعه على فعالى بتشديد الياء بقلب الألف الأولى ياء الخ لأصاب. قوله: (ومن حذف الأولى الخ) كان تخصيص الفتح بحذف الأولى لأن الثانية محركة، فإذا فتح ما قبلها قلبت ألفاًمن غير تصرف فيها بتغييرها عن حالها. سم.

قوله: (لغير ذي نسب جدد) بأن لا يكون فيه نسب أصلاً كعلباء وقوباء وحولايا وكرسي أو فيه نسب غير مجدد أي غير ملحوظ الآن لكونه صار منسياً أو كالمنسي فالتحق بما لا نسب فيه بالكلية كمهرى كما سيذكره الشارح، وبتقرير كلامه على هذا الوجه يندفع اعتراض ابن هشام بأن مقتضى كلامه أن نحو كرسي فيه نسب غير مجدد مع أنه لا نسب فيه أصلاً ولا يحتاج إلى تكلف شيخنا والبعض. الجواب بأن قوله جدد صفة كاشفة. قوله: (وأما أناسي الخ) قال أبو حيان: ولو ذهب ذاهب إلى أن الياء في أناسيّ ليست بدلاً وأن أناسي جمع إنسي وأناسين جمع إنسان لذهب إلى قول حسن واستراح من دعوى البدل إذ العرب تقول: إنسي في معنى إنسان كما قالوا بختي وقمري وبخاتي وقماري، وكأنه يشير إلى تناسي النسب في ذلك كما يعلم من قوله في معنى إنسان فتأمل سندوبي. قوله: (فجمع إنسان لا إنسي) وحينئذ فلا يكون مما نحن فيه لأن وزنه حينئذ فعالين بناء على أنه من الإنس لا فعالى، قال الشيخ خالد: ولو كان أناسي جمع إنسيّ لقيل في جمع جنيّ جناني وفي جمع تركي تراكي قاله ابن مالك في شرح الكافية زاد ابنه: وهذا لا يقول به أحد. قوله: (فأبدلوا النون ياء) ثم أدغموا الياء المبدلة من ألف إنسان فيها ومن العرب من يقول أناسين وظرابين

كما قالوا ظربان وظرابي، وعلامة النسب المتجدد جواز سقوط الياء. وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوطها.

تنبيهات: **الأول**: قد تكون الياء في الأصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب منسياً أو كالمنسي فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوباً، وكقولهم في مهرى مهارى، وأصله البعير المنسوب إلى مهرة قبيلة باليمن، ثم كثر استعماله حتى صار اسماً للنجيب من الإبل. **الثاني**: ذكر في التسهيل أن هذا الجمع أيضاً لنحو علباء وقوباء وحَوْلايا، وأنه يحفظ في نحو: صحراء وعذراء وإنسان وظربان. **الثالث**: هذا آخر ما ذكره في النظم من أمثلة تكسير الثلاثي المجرد والمزيد فيه غير الملحق والشبيه به، وجملة الأبنية الموضوعة للكثرة منها أحد وعشرون بناء، وزاد في الكافية أربعة أبنية: فُعالى وفعيل وفُعال وفعلى، أما فعالى فنحو سكارى وهو لوصف على فعلان، وفعلى وقد تقدم ذكره وأنه يرجح على فعالى بالفتح في هذين الوصفين، وأما فعيل وفعال بضم الفاء نحو: عبيد جمع عبد وظؤار جمع ظئر ففيهما خلاف ذكر بعضهم أنهما اسما جمع على الصحيح، وقال في التسهيل: الأصح أنهما مثالا تكسير لا إسما جمع، فإن ذكر فعيل فهو اسم جمع لا جمع ....

على الأصل من غير إبدال. قوله: (ظربان) بالظاء المعجمة على وزن قطران دويبة منتنة الريح قيل تشبه الهرّ وقيل تشبه القرد وقيل تشبه الكلب قاله ابن عقيل في شرح التسهيل، قال الجوهري: تزعم الأعراب أنها تفسو في ثوب أحدهم إذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب. قوله: (**على معنى مشعور به**) وهو المنسوب إليه. وقوله قبل سقوطها متعلق بمشعور. قوله: (منسياً) أي إذا لم يلاحظ النسب أصلاً أو كالمنسي أي إذا لوحظ في بعض الأحيان.

قوله: (وحولايا) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو مع القصر، قال الدماميني: اسم موضع، وقال في القاموس: قرية من عمل النهروان. قوله: (**وأنه يحفظ**) وإن كان هو الأصل فهو أصل لا يقاس عليه كما صرح به الشارح سابقاً والمرادي. قوله: (**وإنسان وظربان**) أي على القول بأن أناسي وظرابى ليس أصلهما أناسين وظرابين. قوله: (**والمزيد فيه**) أي والثلاثي المزيد فيه. وقوله وغير الملحق بكسر الحاء أي غير الحرف الملحق نائب فاعل المزيد وأخرج به المزيد فيه حرف ملحق كصيرف وصيارف بوزن فياعل..وقوله: والشبيه به معطوف على الملحق وأخرج به المزيد فيه حرف شبيه بالحرف الملحق كاصبع وأصابع بوزن أفاعل، ويظهر لي أن التقييد بغيرهما لكونه الغالب في مفردات الجموع السابقة وإلا فمنها ما زيادته للإلحاق كجوهر وعلقى، فافهم. قوله: (منها) أي من أمثلة تكثير الثلاثي المجرد الخ. قوله: (جمع ظئر) بظاء معجمة مكسورة وهمزة ساكنة الناقة تعطف على ولد غيرها، ومنه قيل للمرأة الحاضنة ولد غيرها ظئر وللرجل الحاضن ولد غيره ظئر والجمع أظآر مثل حمل وأحمال، وربما جمعت المرأة على ظئار بكسر الظاء وضمها كذا في المصباح.

قوله: (فإن ذكر فعيل) أي ككليب وحجيج، ويؤخذ منه تقييد قوله في التسهيل بجمعية فعيل

كما سيأتي بيانه، وأما فعلى فلم يسمع جمعاً، إلا في حجلى جمع حجل وظربى جمع ظربان، ومذهب ابن السراج أنه اسم جمع لا جمع. وقال الأصمعي: الحجلى لغة في الحجل، وذهب الأخفش إلى أن نحو: ركب وصحب جمع تكسير، ومذهب سيبويه أنه اسم جمع وهو الصحيح لأنه يصغر على لفظه. وذهب الفراء إلى أن كل ما له واحد موافق في أصل اللفظ نحو: ثمر وثمار جمع تكسير وليس بصحيح.

(وَ بِفَعَالِلَ وَشِبْهِهُ انْطِقَا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلاَثَةِ ارْتَقَى) أي من أمثلة جمع الكثرة فعالل وشبهه. والمراد بشبهه ما يماثله في العدة والهيئة وإن خالفه في الوزن نحو: مفاعل وفياعل. أما فعالل فيجمع عليه كل ما زادت أصوله على ثلاثة. وأما شبهه فيجمع عليه كل ثلاثي مزيد إلا ما أخرجه بقوله: (مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى) أي وهو باب كبرى وسكرى وأحمر وحمراء ورام وكامل ونحوها مما استقرّ تكسيره على غير هذا البناء. وشمل قوله: ما فوق الثلاثة الرباعي وما زاد عليه: أما الرباعي فإن كان مجرداً جمع على فعالل ....

بتأنيثه. والحاصل أن المصنف مشى في التسهيل على التفصيل المقابل للقول بأن فعيلاً اسم جمع مطلقاً، قال المرادي: وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنه جمع تكسير مطلقاً. قوله: (كما سيأتي بيانه) أي في الخاتمة. قوله: (جمع حجل) بفتح الحاء المهملة والجيم طائر معروف. قوله: (وبفعالل وشبهه الخ) أي على التفصيل الذي سيذكره الشارح، وليس المراد تجويز جمع ما ارتقى فوق الثلاثة على فعالل وعلى شبهه. قوله: (ما فوق الثلاثة ارتقى) شمل الرباعي كجعفر وصيرف وإصبع، والخماسي كسفرجل وخورنق ومنطلق، والسداسي كقبعثري ومستخرج. والسباعي كاستخراج. قوله: (كل ما زادت أصوله على ثلاثة) يشمل الرباعي المجرد كجعفر والمزيد فيه كمدحرج ومتدحرج، والخماسي المجرد كسفرجل والمزيد فيه كقبعثري، فهذه أنواع أربعة يطرد جمعها على فعالل، فالرباعي المجرد لا يحذف منه شيء كجعفر وجعافر، والخماسي المجرد بحذف خامسه كسفرجل وسفارج، نعم إن كان رابعه يشبه الحروف التي تزاد كنت بالخيار في حذف الرابع أو الخامس كفرزدق وفرازد أو فرازق، وأما الرباعي والخماسي المزيد فيهما فيجب حذف زائدهما حرفاً واحداً أو أكثر مع حذف خامس الثاني فتقول في جمع مدحرج ومتدحرج وقبعثري دحارج وقباعث إلا إذا كان زائد الرباعي المزيد فيه ليناً قبل الآخر رابعاً فيثبت فتقول في جمع عصفور وقرطاس وقنديل عصافير وقراطيس بقلب الواو والألف ياء وقناديل كما سيأتي ذلك كله.

قوله: (من غير ما مضى) يرجع لقوله: وشبهه كما أشار إليه الشارح. قوله: (مما استقر تكسيره على غير هذا البناء) أي فعالل وشبهه، وخرج بقوله: مما استقرّ الخ نحو سحابة مما يجمع على فعائل، ونحو: جوهر مما يجمع على فواعل فإنهما وإن كانا مما مضى لكنهما استقر تكسيرهما على هذا البناء لأن فعائل وفواعل من شبه فعالل، فهو تقييد لمفهوم قول الناظم من غير ما مضى أشار إلى بعض ذلك زكريا. قوله: (أما الرباعي) أي ما حروفه أربعة لا ما أصوله أربعة بدليل قوله

نحو: جعفر وجعافر، وزبرج وزبارج، وبرثن وبراثن، وسبطر وسباطر، وجَحدب وجحادب، وإن كان بزيادة جمع على شبه فعالل سواء كانت زيادته للإلحاق نحو: جوهر وجواهر، وصيرف وصيارف، وعلقى وعلاق؛ أم لغيره نحو: أصبع وأصابع، ومسجد ومساجد، وسلم وسلالم، ما لم يكن مما تقدم استثناؤه. وأما الخماسي فهو أيضاً إما مجرد وإما بزيادة: فإن كان مجرداً فقد أشار إليه بقوله: (وَمِنْ خُمَاسِي جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بالْقِيَاس) الآخر مفعول مقدم لأنف، ومن خماسي متعلق بأنف، وكذلك بالقياس: أي انف الآخر أي احذفه من الخماسي المجرد عند جمعه قياساً لتتوصل بذلك إلى بناء فعالل، فتقول في سفرجل سفارج، وفي فرزدق فرازد،

بعد: وإن كان أي الرباعي بزيادة أي بسببها، وبدليل قوله جمع على شبه فعالل فإن الذي يجمع على شبهه إنما هو الثلاثي المزيد فيه. قوله: (نحو جعفر) هو النهر الصغير. قوله: (وزبرج) بزاي مكسورة فموحدة ساكنة فراء مكسورة فجيم وهو الزهر والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة. قوله: (وبرثن) بموحدة مضمومة فراء ساكنة فمثلثة مضمومة فنون قال في القاموس: الكف مع الأصابع ومخلب الأسد أو هو للسبع كالأصبع للإنسان وقبيلة اهـ. وما مر من أنه بمثلثة قبل آخره هو ما صرح به زكريا وبها رسم في نسخ الصحاح والقاموس، وقال في التصريح: بمثناة فوقية قبل آخره وهو غير موثوق به. قوله: (وسبطر) بسين مهملة مكسورة فموحدة مفتوحة فطاء مهملة ساكنة فراء الماضي اللسان كما في القاموس.

قوله: (وجحدب) بجيم وحاء ودال مهملتين وموحدة كجعفر هو القصير كما في القاموس، وبجيم مضمومة وخاء معجمة ساكنة ودال مهملة مضمومة ضرب من الجراد أخضر طويل الرجلين والجمل الضخم كما في الصحاح وغيره، وبجيم مضمومة وخاء معجمة ساكنة ودال مهملة مضمومة أو مفتوحة الأسد كما في القاموس. قوله: (نحو جوهر الخ) مقتضى كون الزيادة في هذه الأمثلة للإلحاق أن يكون وزنها فعلل فتجمع على فعالل كجعفر وجعافر، فكيف جعل جمعها شبه فعالل إلا أن يكون المراد شبه فعالل مع قطع النظر عن الإلحاق اهـ سم. أي لم ينظر إلى كون الزيادة للإلحاق، وإنما نظر إلى مجرد الزيادة. قوله: (وصيرف) هو المحتال في الأمور. قاموس. قوله: (وعلقى وعلاق) في ذكر هذا نظر وإن أقروه لأنه من جملة ما مضى واستقر تكسيره على غير هذا البناء لذكر الشارح له سابقاً فيما يجمع على الفعالى بكسر اللام والفعالى بفتحها. قوله: (نحو أصبع الخ) وزن أصابع أفاعل ومساجد مفاعل وسلالم فعاعل. قوله: (مما تقدم استثناؤه) وهو باب كبرى وما عطف عليه. قوله: (ومن خماسي) اعلم أن الرباعي المجرد لما لم يحتج في جمعه على فعالل إلى حذف لم يخصه المصنف ببيان، ولما احتاج الخماسي المجرد إلى حذف ذكره في قوله: ومن خماسي إلى آخر البيتين، ولما احتاج المزيد من الرباعي والخماسي إلى ذلك أشار إليه بقوله: وزائد العادي الرباعي الخ، وذكر الحذف في الثلاثي المزيد في قوله: والسين والتا الخ، ثم ذكر بعد ذلك الأولى بالحذف من الزوائد أفاده سم. قوله: (وفي فرزدق) اسم جنس جمعي لفرزدقة وهي القطعة

وفي خورنق خوارن.

ثم إن كان رابع الخماسي شبيهاً بالزائد لفظاً أو مخرجاً جاز حذفه وإبقاء الخامس، وإلى ذلك الإشارة بقوله: (وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بالمَزِيدِ قدْ يُحْذَفُ دُونَ مَابهِ تَمَّ العَدَدْ) أي دون الخامس: مثال ما رابعه شبيه بالزائد لفظاً خورنق، فإن النون من حروف الزيادة. ومثال ما رابعه شبيه بالزائد مخرجاً فرزدق، فإن الدال من مخرج التاء وهي من حروف الزيادة، فلك أن تقول فيهما خوارق وفرازق، لكن خوارن وفرازد أجود، وهما مذهب سيبويه. وقال المبرد: لا يحذف في مثل هذا إلا الخامس، وخوارق وفرازق غلط. وأجاز الكوفيون والأخفش حذف الثالث كأنهم رأوه أسهل لأن ألف الجمع تحل محله فيقولون خوانق وفرادق. وأما الخماسي بزيادة فإنه يحذف زائده آخراً كان أو غير آخر، نحو سبطرى وسباطر، وفدوكس. وفداكس، ومدحرج ودحارج كما أشار إليه بقوله: (وَزَائِدَ العَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ) أي احذف زائد مجاوز الرباعي

من العجين، وقولهم جمع فرزدقة فيه مسامحة أو مرادهم الجمع اللغوي.

قوله: (وفي خورنق خوارن) كذا في النسخ والصواب خدرنق بالدال المهملة مكان الواو كما في ابن الناظم وشرح التوضيح لأن واو خورنق مزيدة للإلحاق كما قدمه، والكلام في خماسي الأصول والخدرنق بالدال المهملة العنكبوت كما في زكريا نقلاً عن الجوهري. قوله: (قد يحذف) أشار بقد إلى أن حذف الخامس أجود كما نبه عليه الشارح. قوله: (فإن النون) أي من حيث هي لا في المثال بدليل قوله قبل شبيه بالزائد. قوله: (وقال المبرد الخ) ومحل الخلاف إذا لم يكن الخامس يشبه لفظ الزائد فإن أشبهه تعين حذفه قولاً واحداً نحو: قذعمل فتقول في جمعه قذاعم اهـ تصريح. والقذعمل بضم القاف وفتح الذال المعجمة وسكون العين المهملة وكسر الميم الجمل الضخم كما في القاموس. قوله: (لأن ألف الجمع تحل محله) أي فيكون كالحذف لعوض. قوله: (وأما الخماسي بزيادة) لم يرد به الخماسي الأصول بل أعم منه ومن الرباعي المزيد فيه بدليل أمثلته، فإن مدحرج رباعي مزيد زولذا مثل به في التوضيح للرباعي المزيد، وبدليل أنه جعل ذلك هو المشار إليه بقوله: وزائد العادي الرباعي، وقال في شرحه: وشمل قوله: وزائد العادي الرباعي نحو: قبعثرى مما أصوله خمسة وحينئذ فقوله بزيادة أي معها أعم من أن تكون الزيادة بواسطتها صار خمسة أو كان خمسة بدونها. سم.

قوله: (سبطرى) مشية فيها تبختر واسبطر اضطجع وامتد والإبل أسرعت والبلاد استقامت قاموس. قوله: (وفدوكس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره سين مهملة قال في القاموس: هو الأسد والرجل الشديد. وقال زكريا: هو العدد الكثير واسم من أسماء الأسد اهـ. وسبق قلم شيخنا فكتب العدد مكان الأسد وتبعه البعض، والذي في زكريا لفظ الأسد كما ذكرنا. قوله: (العادي الرباعي) أي سواء كانت مجاوزته للرباعي بزائد فقط كأمثلة الشارح

(مَا لَمْ يَكُ لَيِناً إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا) اللذ لغة في الذي وهو مبتدأ وصلته ختما، وإثره ظرف هو الخبر، أي إنما يحذف زائد الخماسي إذا لم يكن حرف لين قبل الآخر كما رأيت، فإن كان كذلك لم يحذف بل يجمع على فعاليل ونحوه نحو: عصفور وعصافير، وقرطاس وقراطيس، وقنديل وقناديل، وشمل قوله: وزائد العادي الرباعي نحو: قبعثرى مما أصوله خمسة، فهذا ونحوه إذا جمع حذف منه حرفان الزائد وخامس الأصول، فتقول فيه قباعث. وشمل قوله ليناً ما قبله حركة مجانسة كما مثل، وما قبله حركة غير مجانسة نحو: غُرْنَيْق وفردوس: فتقول فيهما غرانيق وفراديس. وخرج عن ذلك ما تحرك فيه حرف العلة نحو: كنهور وهَبيخ فإن حرف العلة فيه لا

الثلاثة المتقدمة قريباً أو بزائد وأصلي كقبعثرى، فالمراد الرباعي هنا ما زادت أصوله على ثلاثة بأن كانت أربعة أو خمسة والرباعي مفعول العادي أو مضاف إليه. قوله: (ما لم يك) أي الزائد ليناً بفتح اللام مخفف لين بتشديد الياء وكسر اللام مع مخالفته الرواية يحتاج تصحيحه إلى تكلف تقدير مضاف أي ذالين وشرط عدم حذفه أن يكون رابعاً كما في التسهيل، فلو كان غير رابع كفدوكس وخيسفوج حذف وشرط في العمدة وشرحها أن لا يكون مدغماً فيه إدغاماً أصلياً، فإن كان كذلك حذف فيقال في مصور مصاور لا مصاوير، وأغفل هذا الشرط في سائر كتبه ولم ينبه عليه أبو حيان في شرح التسهيل ولا غيره نقله سم عن السيوطي وأقره ثم قال: وقوله إدغاماً أصلياً أخرج العارض كجريل تصغير جرول اهـ. ونقل هذا كله شيخنا والبعض وأقراه. وأنت خبير بأن قول المصنف ليناً يخرج المدغم فيه لأنه ليس ليناً لتحركه كما يصرح به إخراج الشارح به نحو كنهور وهبيخ، وحينئذ فلا حاجة إلى هذا الشرط، ومقتضى ما ذكرناه الحذف في جمع جريل أيضاً وإن اقتضى ما ذكره سم الإثبات فاعرف ذلك، والخيسفوج بخاء معجمة مفتوحة ثم فاء مضمومة ثم جيم حب القطن والخشب البالي والجرول بجيم وراء ثم لام كجعفر الأرض ذات الحجارة قاله في القاموس.

قوله: (هو الخبر) أي وجملة المبتدأ والخبر نعت ليناً ومفعول ختم محذوف أي ختم الكلمة. قوله: (زائد الخماسي) أي الذي هو رباعي الأصول. قوله: (بل يجمع على فعاليل) أي بقلب كل من الواو والألف ياء لانكسار ما قبله كما في التوضيح. قوله: (الزائد وخامس الأصول) علم حذف الزائد من هنا، وخامس الأصول من قوله السابق ومن خماسي الخ، وانظر هل يأتي هنا التخيير بين الخامس والرابع بشرطه ولا يبعد الإتيان فليراجع قاله سم وأقره شيخنا والبعض، وفيه أن الخماسي في قول المصنف ومن خماسي قيده بقوله جرد ونحو قبعثرى غير مجرد إلا أن يراد العلم بطريق المقايسة. قوله: (غرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق ويقال له غرنوق كعصفور وغرنوق كفردوس كما في القاموس. قوله: (وفردوس) هو بستان يجمع ما في البساتين. قاموس. قوله: (نحو كنهور) كسفرجل المتراكم من السحاب والضخم من الرجال قاله في القاموس. قوله: (وهبيخ) بفتح الهاء والموحدة وتشديد التحتية المفتوحة بعدها خاء

يقلب ياء بل يحذف: فتقول كناهر وهبائخ لأن حرف العلة حينئذ ليس حرف لين، وخرج أيضاً نحو: مختار ومنقاد فإنه لا يقال فيهما مخاتير ومناقيد بقلب الألف ياء لأنها ليست زائدة بل منقلبة عن أصل: فيقال مخاتر ومناقد لما سبق.

(وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ إِذْ بِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلْ) يعني أنه إذا كان في الاسم من الزوائد ما يخل بقاؤه بمثالي الجمع، وهما فعالل وفعاليل، توصل إليهما بحذفه، فإن تأتى أحد المثالين بحذف بعض وإبقاء بعض أبقى ما له مزية في المعنى أو اللفظ: ....

معجمة الغلام الممتلىء. قوله: (وخرج أيضاً نحو مختار ومنقاد) نظر فيه سم بأنه يقتضي أن نحو مختار ومنقاد داخل في قوله العادي الرباعي وليس كذلك لأنه من الثلاثي المزيد المشار إليه بقول المصنف الآتي والسين والتاء الخ لا من العادي الرباعي الذي الكلام فيه وهو ما زاد على أربعة أحرف وكان رباعي الأصول أو خماسيها، فكان الأولى بل الصواب إسقاط ذلك كما فعل المرادي.

قوله: (لما سبق) قال سم: انظر في أي موضع سبق اهـ. قال شيخنا وأقره البعض: فكان ينبغي للشارح أن يقول لما سيأتي لما تقدم من أن نحو مختار ومنقاد من الثلاثي المزيد المشار إليه بقوله الآتي و السين والتاء الخ اهـ. وأنت خبير بأنه لا يصح أيضاً أن يقول لما سيأتي لأن المبين بقول المصنف والسين والتا الخ إنما هو حذف الزائد في الثلاثي المزيد، وكلام الشارح الآن في حذف ألف مختار ومنقاد وهي غير زائدة كما قال فكيف يعلله بما سيأتي من حذف الزائد؟ فتدبر. قوله: (والسين والتا الخ) تقدم عن سم أن هذا البيت بيان لما يحذف من مزيد الثلاثي لأن مستدعياً كذلك لأن أصوله ثلاثة الدال والعين والياء، وحينئذ ففي قول الشارح يعني نظر لأن ما ذكره الشارح قاعدة تشمل بعض ما تقدم كالرباعي والخماسي المزيدين، وهذا البيت لا يدل على هذه القاعدة بل على بعض أفرادها، فكان الأولى إسقاط يعني ولهذا قال المرادي: اعلم أن الاسم إذا كان فيه من الزوائد ما يخل الخ، وقد يجاب بأن تعليل المصنف يفيد هذه القاعدة. قوله: (إذ بينا الجمع الخ) حذف من التعليل شيئاً يعلم من قوله والميم أولى من سواه بالبقا والأصل إذ بنا الجمع بقاؤهما معاً مخل وبقاء أحدهما مع حذف الآخر والميم خلاف الأولى، فاندفع ما أورد على التعليل من أن دفع الإخلال يحصل بحذف الميم مع بقاء أحدهما بأن يقال سداع أو تداع.

قوله: (ما يخل بقاؤه الخ) بأن يخرجه عن فعالل وفعاليل وما يشبههما في العدة والهيئة. قوله: (بمثالي الجمع) كأنه أراد مثالي الجمع وما شابههما في العدة والهيئة وإن خالفهما في الوزن بدليل الأمثلة التي ذكرها فإن نحو مداع ليس على فعالل ولا فعاليل سم. قوله: (أبقى ما له مزية) وتحصل المزية بواحد من سبعة أمور التقدم والتحرك والدلالة على معنى ومماثلة الأصول وهي كونه للإلحاق والخروج عن حروف سألتمونيها، وأن لا يؤدي إلى مثال غير موجود، وأن لا يؤدي حذفه إلى حذف الآخر الذي ساواه في جواز الحذف، وردها في التسهيل إلى ثلاثة أمور المزية من جهة

فتقول في مستدع مداع بحذف السين والتاء معاً لأن بقاءهما يخل ببنية الجمع، وأبقيت الميم لأن لها مزية في المعنى عليهما لكون زيادتها لمعنى مختص بالأسماء بخلافهما فإنهما يزادان في الأسماء والأفعال. وكذلك تقول في استخراج تخاريج فتؤثر استخراج بالبقاء على سينه لأن التاء لها مزية في اللفظ على السين لأن بقاءها لا يخرج إلى عدم النظير لأن تفاعيل موجود في الكلام كتماثيل بخلاف السين فإنها لا تزاد وحدها، فلو أفردت بالبقاء لقيل سخاريج ولا نظير له لأنه ليس في الكلام مفاعيل. ومن المزية اللفظية أيضاً قولك في جمع مرمريس مراريس، بحذف الميم وإبقاء الراء، لأن ذلك لا يجهل معه كون الاسم ثلاثياً في الأصل: ولو حذفت الراء وأبقيت الميم فقلت مراميس لأوهم كون الاسم رباعياً في الأصل وأنه فعاليل لا فعافيل.

(وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالبَقَا) لما له من المزية على غيره من أحرف الزيادة. وهذا لا خلاف فيه إذا كان ثاني الزائدين غير ملحق كنون منطلق، فتقول في جمعه مطالق بحذف النون

المعنى، والمزية من جهة اللفظ، وأن لا يغني حذفه عن حذف غيره، والشارح مشى على ما في التسهيل. قوله: (في مستدع) أي في جمع مستدع. قوله: (لمعنى مختص بالأسماء) لأنها تدل على اسم فاعل سم أي أو اسم مفعول. قوله: (في استخراج) أي في جمع استخراج علماً لأن المصدر لا يجمع. قوله: (على سينه) متعلق بتؤثر. قوله: (مرمريس) من أوصاف الداهية يقال: داهية مرمريس أي شديدة، والمرمريس الأملس أيضاً قاله الجوهري، ووزنه فعفعيل بتكرار الفاء والعين فهو ثلاثي الأصول مزيد فيه كما ذكره الشارح.

قوله: (مراريس) فيه إبقاء الياء مع أنها خامسة، فيؤخذ من ذلك أن ما قدمناه من اشتراط كون اللين الذي يبقى رابعاً، إنما هو في غير ما تكررت فاؤه وعينه وبه صرح الفارضي فقال: واشتراط اللين الرابع يخرج غير الرابع كقرطبوس وعضرفوط فيحذف مع الأخير نحو: قراطب وعضارف، وهذا العمل لا يكون فيما كررت فاؤه وعينه كمرمريس وهي الداهية، فالميم والراء الثانيتان زائدتان. فيقال مراريس بإبقاء الياء وإن كانت غير رابعة في مرمريس، ولا يجوز أن يجري مجرى قرطبوس وعضرفوط بأن يقال مرامر، ولك أن تقول: الياء رابعة بعد حذف ما يحذف وهو الميم الثانية قياساً على ما يأتي للشارح في حيزبون فاعرفه. وقوله كقرطبوس الذي في القاموس قطربوس قال بفتح القاف وقد تكسر الشديدة الضرب من العقارب والناقة السريعة أو الشديدة اهـ. وبه يعلم ما في كلام البعض. وقوله: وعضرفوط بعين مهملة مفتوحة وضاد معجمة ساكنة وفاء مضمومة ثم طاء مهملة دويبة بيضاء ناعمة يشبه بها أصابع الجواري كما في القاموس.

قوله: (لأن ذلك لا يجهل الخ) لأنه إذا كان بين المكررين فاصل احتملت أصالتهما كمراميس بخلاف ما إذا لم يكن فاصل كمراريس فإنه يحكم بزيادة أحدهما. قوله: (فتقول في جمعه مطالق) هل يقال في مصطفى ومحتفظ مصافى ومحافظ؟ سم. قوله: (أما إذا كان ثاني الزائدين) أراد بهما

وإبقاء الميم. أما إذا كان ثاني الزائدين ملحقاً كسين مقعنسس فكذلك عند سيبويه، فيقال مقاعس، وخالف المبرد: فحذف الميم وأبقى الملحق وهو السين لأنه يضاهي الأصل، فيقال قعاسس. ورجح مذهب سيبويه بأن الميم مصدرة وهي لمعنى يخص الاسم فكانت أولى بالبقاء.

تنبيه: لا يعني بالأولوية هنا رجحان أحد الأمرين مع جوازهما لأن إبقاء الميم فيما ذكر متعين لكونه أولى فلا يعدل عنه.

(وَالْهَمْزُ والْيَا مِثْلُهُ) أي مثل الميم في كونهما أولى بالبقاء (إِنْ سَبَقَا) أي تصدرا كما في ألندد ويلندد فتقول في جمعهما ألادّ ويلادّ بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء لتصدرهما ولأنهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فإنها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلاً.

تنبيه: إبقاء الميم والياء والهمز في المثل المذكورة من المزية المعنوية.

الحرف الملحق وما عداه من أحرف الزيادة وإلا فالسين في مقعنسس ليس ثاني زائدين بل ثالث زوائد وهي الميم والنون وأحد السينين. قوله: (ملحقاً) يؤخذ من تمثيله ومن عبارة الفارضي تقييد الملحق بكونه ضعف أصلي وعبارته والمبرد يقول في جمع مقعنسس قعاسس فيراعى الأصل وهو قعس فيحذف الميم والنون ويبقي أحد المثلين لأنه وإن كان زائداً هو ضعف حرف أصلي والزائد إذا كان ضعف حرف أصلي يحكم له بما للأصلي كما سيأتي في التصريف، فكان أصل مقعنسس عنده قعسس كجعفر اهـ. ـوله: (مقعنسس) أي متأخر إلى خلف من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب، جوهري. قوله: (فيقال قعاسس) كذا في بعض النسخ بلا ياء بين السينين وهو الأشهر، وفي بعضها بياء على لغة من يعوضها عما حذف.

قوله: (لا يعني بالأولوية) أي في قوله: والميم أولى من سواه بالبقا. وقال السندوبي: فكلام المصنف على حد قوله تعالى: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا﴾ [الفرقان: ٢٤] وقولهم: الصيف أحر من الشتاء اهـ. وقد قيل في نحو الآية وقولهم المذكور أنه على فرض وجود أصل الفعل في المفضل عليه، فيكون كلام المصنف على فرض استحقاق غير الميم البقاء. قوله: (لكونه أولى) أي والعمل بالأولى هنا واجب. قوله: (كما في ألندد ويلندد) بفتح أولهما وثانيهما وسكون نونيهما وإهمال داليهما وهما بمعنى الألد أي الشديد الخصومة كما في الصحاح. قوله: (ألادّ ويلادّ) والأصل ألادد ويلادد فأدغم أحد المثلين في الآخر. قوله: (في موضع) وهو الأول. وقوله على معنى هو التكلم في الهمزة والغيبة في الياء. قوله: (بخلاف النون فإنها في موضع لا تدل فيه على معنى) فسر البعض الموضع هنا بالأثناء، وحينئذ يرد على كلام الشارح أن النون في الأثناء قد تدل على المطاوعة كما في منكسر ومنهشم فاللائق تفسيره بما بين ثالث الكلمة ورابعها. قوله: (من المزية المعنوية) من سببية وإنما اقتصر على المعنوية مع وجود اللفظية أيضاً وهي التصدر لأن المعنوية أقوى فهي أحق بالاعتبار متى وجدت.

(وَالْيَاءَ لاَ الْوَاوَ احْذِفِ انْ جَمَعْتَ مَا كَحَيْزَبُونٍ) وعيطموس (فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا) فتقول حزابين وعطاميس، بحذف الياء وإبقاء الواو فتقلب ياء لانكسار ما قبلها. وإنما أوثرت الواو بالبقاء في ذلك لأن الياء إذا حذفت أغنى حذفها الواو لبقائها رابعة قبل الآخر فيفعل بها ما فعل بواو عصفور، ولو حذفت الواو أولاً لم يغن حذفها عن حذف الياء لأنها ليست في موضع يؤمنها من الحذف. (وَخَيِّرُوا فِي زَائِدَيْ سَرَنْدَى) وهما النون والألف (وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ) أي شابهه في تضمن زيادتين لإلحاق الثلاثي بالخماسي. (كَالعَلَنْدَى) والحبنطى والعفرنى، فلك أن تحذف ما قبل الألف وتبقي الألف فتقلب ياء: فتقول: سراد وعلاد وحباط وعفار، ولك عكسه: فتقول: سراند وعلاند وحبانط وعفارن، وإنما خيروا في هذين الزائدين لثبوت التكافؤ بينهما لأنهما زيدا معاً لإلحاق الثلاثي بالخماسي فلا مزية لأحدهما على الآخر.

خاتمة: تتضمن مسائل: **الأولى**: يجوز تعويض ياء قبل الطرف مما حذف أصلاً كان أو

قوله: (ما كحيزبون) مما حذف أحد زائديه مغن عن حذف الآخر دون العكس، والحيزبون بحاء مهملة مفتوحة فتحتية ساكنة فزاي مفتوحة فموحدة مضمومة العجوز، والعيطموس بعين وطاء وسين مهملات، قال في القاموس: التامة الخلق من الإبل والمرأة الجميلة أو الحسنة الطويلة التارة العاقر كالعطموس بالضم والناقة الهرمة والجمع عطاميس وعطامس نادر. قوله: (لبقائها رابعة) أي بعد حذف الياء فتكون داخلة في قوله: ما لم يك ليناً أثره اللذ ختما. قوله: (ما فعل بواو عصفور) من قلبها ياء. قوله: (لم يغن حذفها عن حذف الياء) لأنك لو حذفت الواو وقلت حيازبن بسكون الموحدة أو تحركها لفاتت صيغة الجمع واحتيج إلى أن تحذف الياء أيضاً ويقال حزابن. قوله: (لأنها ليست في موضع الخ) لما علمت من أن بقاءها مفوت لصيغة الجمع؛ ولو قال الشارح كالمرادي لأن بقاء الياء مفوت لصيغة الجمع لكان أوضح. قوله: (سرندي الخ) السرندى بسين مهملة وراء مفتوحتين ونون ساكنة ودال مهملة مفتوحة قال في القاموس: هو السريع في أموره أو الشديد والعلندى بعين مهملة ولام مفتوحتين ونون ساكنة ودال مفتوحة قال في القاموس: الغليظ من كل شيء ويضم، وشجر من العضاه له شوك واحده بهاء. قوله: (فتقلب ياء) وتعل الكلمة حينئذ إعلال قاض وغاز اهـ سم.

فائدة: لا يجمع جمع تكسير نحو: مضروب ومكرم وشذ ملاعين جمع ملعون، ويستثنى مفعل للمؤنث نحو: مرضع ومراضع ذكره ابن هشام في شرح بانت سعاد، ومثل مضروب مختار ومنقاد فيقال مختارون ومنقادون ولا يجمع مكسراً، ذكره الشيخ في العمدة اهـ فارضي. وفيه مخالفة لما أسلفه الشارح أنه يقال مخاتر ومناقد.

قوله: (يجوز تعويض ياء الخ) أي إن لم يستحقها اللفظ لغير تعويض كما في لغاغيز جمع لغيزى فإنه حذفت ألفه بلا تعويض لثبوت يائه التي كانت للمفرد كما سيذكره الشارح في التصغير.

زائداً: فتقول في سفرجل ومنطلق سفاريج ومطاليق، وقد ذكر هذا أول التصغير كما سيأتي. **الثانية**: أجاز الكوفيون زيادة الياء في مماثل مفاعل وحذفها من مماثل مفاعيل فيجيزون في جعافر جعافير وفي عصافير عصافر، وهذا عندهم جائز في الكلام. وجعلوا من الأول ﴿وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾ [القيامة: ١٥] ومن الثاني: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٥٩] ووافقهم في التسهيل على جواز الأمرين. واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعيل إلا شذوذاً كقوله:

٩٢٠ ـ سوابيغ بِيضٌ لا يُخَرِّقُها النَّبلُ

ومذهب البصريين أن زيادة الياء في مثل مفاعل وحذفها في مثل مفاعيل لا يجوز إلا للضرورة. **الثالثة**: قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع كما تدعو إلى تثنيته، فكما يقال في جماعتين من الجمال جمالان كذلك يقال في جماعات جمالات. ....

قوله: (**في مماثل مفاعل الخ**) المراد بمماثل مفاعل ومماثل مفاعيل ما وافقهما في العدة والهيئة وإن خالفهما في الوزن وإلا فجعافر على وزن فعالل لا مفاعل وعصافير على وزن فعاليل لا مفاعيل. قوله: (**وحذفها من مماثل مفاعيل**) قال بعض المتأخرين: ينبغي أن يقيد ذلك بأن لا يؤدي إلى التقاء مثلين كقوله:

اللابسات من الحرير جلاببا

فإنه مخالف للأصل من وجهين فلا ينبغي تجويزه إلا للمضطر لمثله. دماميني. قوله: (**في الكلام**) أي النثر. قوله: (**معاذيره**) لأنه جمع معذرة وقياسه معاذر. قوله: (**مفاتح الغيب**) لأنه جمع مفتاح فقياسه مفاتيح بقلب ألفه ياء. قوله: (**واستثنى فواعل**) أي الوصف بقرينة التمثيل بسوابيغ، فلا يقال في ضارب ضواريب، أما الاسم فليس كذلك فقد حكى سيبويه عن بعض العرب دوانيق وطوابيق وخواتيم أفاده الدماميني، ولك أن تعمم وتجعل نحو دوانيق وخواتيم مما شذ، ثم رأيت ابن عقيل على التسهيل صدر بهذا الاحتمال الذي قلته فتأمل.

قوله: (**سوابيغ**) جمع سابغة وهي الدرع الواسعة دماميني. قوله: (**لا يجوز إلا للضرورة**) والمعاذير والمفاتح في الآيتين جمعا معذار ومفتح دماميني. قوله: (**جمالات**) ظاهر أنه جمع جمال، وقال الفارضي: قالوا في جمع جمل أجمل ثم أجمال ثم جامل ثم جمال ثم جمالة ثم

---

٩٢٠ ـ قاله زهير بن أبي سلمى. وصدره:

عَلَيْهَا أُسُودٌ ضَارِيَاتٌ لَبُوسُهُمْ

من قصيدة من الطويل، أي على الخيل أسود جمع أسد. والضاريات: جمع ضارية ـ من ضرى إذا اجترأ ـ ولبوسهم مبتدأ، وسوابيغ: خبره، أي كوامل. وفيه الشاهد: فإنه شاذ، والقياس سوابغ ـ بدون الياء ـ لأنه جمع سابغة. وبيض: صفته، أي صقيلة. ولا يخرقها النبل: صفة أخرى. والنبل السهم.

وإذا قصد تكسير مكسر نظر إلى ما يشاكله من الآحاد فيكسر بمثل تكسيره، كقولهم في أعبد أعابد، وفي أسلحة أسالح، وفي أقوال أقاويل، شبهوها بأسود وأساود وأجردة وأجارد وإعصار وأعاصير. وقالوا في مصران مصارين، وفي غربان غرابين تشبيهاً بسلاطين وسراحين. وما كان من الجموع على زنة مفاعل أو مفاعيل لم يجز تكسيره لأنه لا نظير له في الآحاد فيحمل عليه، ولكنه قد يجمع بالواو والنون كقولهم في نواكس نواكسون، وفي أيامن أيامنون، أو بالألف والتاء كقولهم في حدائد حدائدات وفي صواحب صواحبات، ومنه الحديث: «**إنكنّ لأنتنّ صَواحباتُ يوسف**». **الرابعة**: إذا قصد جمع ما صدره ذو أو ابن من أسماء ما لا يعقل قيل فيه ذوات كذا وبنات كذا: فيقال في جمع ذي القعدة ذوات القعدة، وفي جمع ابن عرس بنات

جمالات فهي جمع جمع جمع جمع الجمع وعن يعقوب أنه قرأ جمالات بضم الجيم. قوله: (وإذا قصد تكسير مكسر الخ) ظاهره أن جمع الجمع غير المستثنى ينقاس، وقال أبو حيان: إن جموع الكثرة لا تجمع قياساً اتفاقاً، واختلف في جمع القلة فالأكثرون أنه ينقاس واختار ابن عصفور عدم انقياسه اهـ دماميني. وكجمع الكثرة في أنه لا يطرد جمعه اتفاقاً اسم الجنس الذي لم تختلف أنواعه سواء كان له واحد مميز بالتاء أو لا، فإن اختلفت فالجمهور على عدم إطراد جمعه لقلة ما جاء منه والمبرد والرماني وغيرهما على الاطراد، وأما اسم الجمع فظاهر كلام سيبويه أنه لا يطرد جمعه، ومن المسموع منه قوم وأقوام ورهط وأراهط كذا في الهمع.

فائدة: قال الجاربردي في شرح الشافية: اعلم أن جمع الجمع لا ينطلق على أقل من تسعة، كما أن جمع المفرد لا ينطلق على أقل من ثلاثة إلا مجازاً. انتهى.

قوله: (إلى ما يشاكله) أي في عدة الحروف ومطلق الحركات والسكنات وإن خالفه في نوع الحركة كضمة أعبد مع فتحة أسود. قوله: (وأجردة وأجارد) مقتضى كلامه أن أجردة مفرد ولم أقف عليه، والظاهر أنه جمع جراد أو جريد. قوله: (وإعصار) بكسر الهمزة وهو الريح تثير السحاب أو التي فيها نار أو التي تهب من الأرض كالعمود نحو: السماء أو التي فيها العصار وهو الغبار الشديد كالعصرة محركة قاموس. قوله: (في مصران) قال في القاموس: المصير كأمير المعي والجمع أمصرة ومصران وجمع الجمع مصارين. قوله: (تشبيهاً بسلاطين وسراحين) نشر على ترتيب اللف أو كل راجع لكل كما علم مما كتبناه على قوله إلى ما يشاكله. قوله: (على زنة مفاعل أو مفاعيل) زاد في التسهيل: أو فعلة بضم الفاء وفتح العين أو فعلة بفتحتين، قال الدماميني: فما كان موازناً لشيء من هذه الأمثلة الأربعة لم يجمع اهـ. والمراد بزنة مفاعل أو مفاعيل ما يوافقهما في العدة والهيئة وإن خالفهما في الوزن الاصطلاحيّ بدليل تمثيله بنواكص وحدائد وصواحب. قوله: (في حدائد حدائدات) كذا في نسخ وفي نسخ خرائد وخرائدات.

قوله: (ذو أو ابن) لم يقل أو أخ كما في التسهيل لأنه لم يقع، لكن لو وقع لكان هذا قياسه،

عرس. ولا فرق في ذلك بين اسم الجنس غير العلم كابن لبون وبين العلم كابن آوى. والفرق بينهما أن ثاني الجزءين من علم الجنس لا يقبل أل بخلاف اسم الجنس. وإذا قصد جمع علم منقول من جملة كبرق نحره توصل إلى ذلك بأن يضاف إليه ذو مجموعاً: فيقال هم ذوو برق نحره، وفي التثنية هما ذوا برق نحره، ويساوي الجملة في هذا المركب دون إضافة على الصحيح: فيقال هذان ذوا سيبويه، وهؤلاء ذوو سيبويه، وهما ذوا معد يكرب، وهم ذوو معد يكرب. وما صنع بالجملة المسمى بها يصنع بالمثنى والمجموع على حده إذا ثنيا أو جمعا: فيقال في تثنية زيدين مسمى به: هذان ذوا زيدين كما يقال في تثنية كلبتي الحداد: هاتان ذواتا كلبتين. ويقال في الجمع ذوو زيدين وذوات كلبتين وعلى هذا فقس. **الخامسة**: الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي من وجهين: معنويّ ولفظي. أما المعنوي فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين إما أن يكون موضوعاً لمجموع الآحاد المجتمعة دالاً عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف، وإما أن يكون موضوعاً لمجموع الآحاد دالاً عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه، وإما أن يكون موضوعاً للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية: فالأول هو الجمع

فلو سمى جنس بأخي كذا لقيل في جمع ما لا يعقل أخوات كذا. قوله: (بين اسم الجنس غير العلم الخ) المتبادر أن قوله غير العلم لإخراج اسم الجنس العلم، وأن قوله: وبين العلم معناه وبين اسم الجنس العلم فيكون أراد باسم الجنس اللفظ الدال على الجنس أعم من أن يكون في اصطلاحهم اسم جنس أو علم جنس بقرينة التقسيم إلى علم جنس وغير علم جنس، وليس المراد باسم الجنس ما قابل علم الجنس. قوله: (هم ذوو برق نحره) أي أصحاب هذا الاسم. قوله: **(المركب دون إضافة)** هو المركب المزجي، وأما الإضافي فيثنى ويكسر صدره. قوله: **(على الصحيح)** مقابله إيقاع التثنية والجمع على لفظه فتقول سيبويهان وبعلبكان وسيبويهون وبعلبكون. قوله: **(بالمثنى والمجموع على حده)** أي مسمى بهما. قوله: **(وعلى هذا فقس)** فيقال في تثنية الجمع مسمى به هذان ذوا زيدين وفي جمعه هؤلاء ذوو زيدين. قوله: **(أما أن يكون موضوعاً لمجموع الآحاد المجتمعة)** لا حاجة إلى لفظ مجموع ولهذا أسقطه المرادي وابن الناظم بل هو مضر لإيهامه أن الجمع دائماً من باب الكل لا الكلية، مع أن الغالب كونه من باب الكلية، واعترض عبد القادر التعبير بالوضع في تعريف الجمع بأن ظاهره أن المراد وضع الواضع، وليس كذلك لقول المصنف في التسهيل في تعريف الجمع ما نصه الجمع جعل الاسم القابل دليل ما فوق اثنين، وقوله في شرحه المراد بالجعل تجديد الناطق حالة للاسم لم يوضع عليها ابتداء فبذلك يخرج أسماء الجموع ونحوها وقوله في التثنية ليس المراد بالجعل وضع الواضع بل المراد بالجعل تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه، ويمكن دفعه بأن المراد بالوضع في التعريف الوضع النوعي وهو حاصل من الواضع كما بيناه في محله.

قوله: (ملغى فيه اعتبار الفردية) أي غير منظور في وضعه إلى الفرد كما بسطناه في مبحث

وسواء كان له واحد من لفظه مستعمل كرجال وأسود أم لم يكن كأبابيل. والثاني: هو اسم الجمع سواء كان له واحد من لفظه كركب وصحب أم لم يكن كقوم ورهط. والثالث: هو اسم الجنس الجمعي ويفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً نحو: تمر وتمرة، وجوز وجوزة، وكلم وكلمة، وربما عكس نحو الكمء؛ والجبء للواحد والكمأة والجبأة للجنس. وبعضهم يقول للواحد كمأة وللجنس كمء على القياس. وقد يفرق بينه وبين واحده بياء النسب نحو روم ورومي، وزنج وزنجي: أما اسم الجنس الإفرادي نحو: لبن وماء وضرب فإنه ليس دالاً على أكثر من اثنين، فإنه صالح للقليل والكثير، وإذا قيل ضربة فالتاء للتنصيص على الوحدة. وأما

الكلام، وهذا لا يدل على اعتبار الثلاثة فأكثر في استعماله، فكان الأولى أن يقول معتبراً في استعماله لا وضعه ثلاثة أفراد فأكثر، ويرد أيضاً عليه أنه يصدق على اسم الجنس الإفرادي ودفع البعض له بأن المقسم الاسم الدال على أكثر من اثنين يرد بأن الإخراج إنما هو بأجزاء التعريف لا بخارج عنه كما صرحوا به. قوله: (كأبابيل) بمعنى فرق فهو جمع لا واحد له من لفظه كما قاله الناظم، وقيل له واحد من لفظه مستعمل فقيل أبول بفتح الهمزة وتشديد الموحدة المضمومة، وقيل إبالة بكسر الهمزة وتشديد الموحدة أو تخفيفها، وقيل إبيل بكسر الهمزة والموحدة المشددة، وقيل إيبال كدينار، وفسر في القاموس الأربعة بالقطعة من الطير والخيل والإبل.

قوله: (وربما عكس) مقابل لمحذوف بعد قوله بالتاء غالباً تقديره: وتكون التاء في الواحد غالباً نحو: تمر الخ، وإنما حذفه للعلم به من السياق. قوله: (وبعضهم يقول للواحد كمأة الخ) هذا القول في جبأة وجبء أيضاً. قوله: (وقد يفرق الخ) مقابل لقوله بالتاء غالباً. قوله: (نحو لبن) بفتح الباء أما بكسرها فاسم جنس جمعي واحده لبنة فقول شيخنا بكسر الباء خطأ. قوله: (وضرب) مثله سائر المصادر. قوله: (فإنه ليس دالاً على أكثر من اثنين) أي ولا على اثنين وإنما اقتصر على نفي الدلالة على أكثر لأنه المعتبر في اسم الجنس الجمعي. قوله: (وعباديد) قال في القاموس: العبابيد والعباديد بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل جهة والآكام والطرق البعيدة. قوله: (برمة أعشار) أي مكسرة قطعاً. قوله: (من وصف المفرد بالجمع) تنزيلاً لأجزاء المفرد منزلة أجزاء الجع اهـ دماميني، قيل: من وصف المفرد بالجمع قوله تعالى: ﴿ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ﴾ [الإنسان: ٢١] عالى قراءة جرّ خضر، وقيل: اسم جنس جمعي لسندسة واسم الجنس يوصف بالجمع.

قوله: (وإن كان له واحد من لفظه فإما أن يميز الخ) عبارة المرادي: وإن كان له واحد من لفظه فإما أن يوافقه في أصل اللفظ دون الهيئة أو فيهما، فإن وافقه فيهما وثنى فهو جمع يقدر تغييره نحو فلك، وإن لم يثنّ فليس بجمع نحو جنب، والمصدر إذا وصف به وإن وافقه في أصل دون الهيئة فاما أن يمتاز الخ. قوله: (بياء النسب) أي بحذف ياء النسب لأن تمييز الجمع بحذف ياء النسب التي في واحده منه ولهذا قال المرادي بنزع ياء النسب، وكذا يقال في قوله: أو بتاء التأنيث أو يعمم في هذا بأن يقال: المراد أو بحذف تاء التأنيث غالباً وإثباتها قليلاً كما في كمأة وجبأة على

اللفظي فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين إن لم يكن له واحد من لفظه فإما أن يكون على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه أو لا، فإن كان على وزن خاص بالجمع نحو: أبابيل وعباديد، أو غالب فيه نحو: أعراب فهو جمع واحد مقدر، وإلا فهو اسم جمع نحو: رهط وإبل. وإنما قلنا أن أعراباً على وزن غالب لأن أفعالاً نادر في المفردات كقولهم برمة أعشار. هذا مذهب بعض النحويين. وأكثرهم يرى أن أفعالاً وزن خاص بالجمع، ويجعل قولهم برمة أعشار من وصف المفرد بالجمع، ولذلك لم يذكر في الكافية غير الخاص بالجمع، وليس الأعراب جمع عرب لأن العرب يعم الحاضرين والبادين، والأعراب يخص البادين خلافاً لمن زعم أنه جمعه، وإن كان له واحد من لفظه، فاما أن يميز من واحده بياء النسب نحو روم، أو بتاء التأنيث ولم يلتزم تأنيثه نحو: تمر أولاً: فإن ميز بما ذكر ولم يلتزم تأنيثه فهو اسم الجنس الجمعي، وإن التزم تأنيثه فهو جمع نحو: تخم وتهم حكم سيبويه بجمعيتهما لأن العرب التزمت تأنيثهما. والغالب على اسم الجنس الممتاز واحده بالتاء التذكير. وإن لم يكن كذلك فإما أن يوافق أوزان الجموع الماضية أو لا: فإن وافقها فهو جمع ما لم يساو الواحد في التذكير والنسب إليه فيكون اسم جمع، فلذلك حكم على غَزِيّ بأنه اسم جمع لغاز لأنه يساوي الواحد في التذكير، وحكم أيضاً على ركاب بأنه اسم جمع لركوبة لأنهم نسبوا إليه فقالوا ركابي والجموع لا ينسب إليها إلا إذا غلبت أو أهمل واحدها كما سيأتي في بابه. وإن خالف أوزان الجمع الماضية فهو اسم جمع نحو: صحب وركب لأن فَعلا ليس من أبنية الجمع خلافاً لأبي الحسن. والله أعلم.

أحد القولين. قوله: (وإن لم يكن كذلك) بأن لم يميز من واحده بما ذكر. قوله: (ما لم يساو الواحد في التذكير والنسب إليه) أي دون قبح وإنما قلنا دون قبح لأن الجمع قد يساوي الواحد فيما ذكر بقبح فيقال الرجال قام.

قوله: (حكم على غزي) بفتح الغين المعجمة وكسر الزاي مخففة وتشديد الياء، وأصله غزيو على زنة فعيل فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء ساكنة طلباً للتخفيف، وأدغمت الياء في الياء فصار غزياً، إلا أن الجوهري ذكر أنه جمع ونصه ورجل غاز والجمع غزاة مثل قاض وقضاة وغزا مثل سابق وسبق وغزى مثل حاج وحجيج وقاطن وقطين وغزاء مثل فاسق وفساق اهـ. وقال في القاموس في مادته: والغزى كغنى اسم جمع اهـ، وهو صريح في موافقة كلام الشارح، وكلام الجوهري يحتمل أن يكون أطلق فيه الجمع على اسم الجمع تجوزاً، ويحتمل أن يكون على حقيقته واللفظ مختلف فيه اهـ عبد القادر. قوله: (خلافاً لأبي الحسن) حيث ذهب إلى أن فعلاً من أبنية الجمع وجعل منه صحباً وركباً. والحاصل أن اسم الجنس هو ما يتميز واحده بالتاء أو الياء ولم يلتزم تأنيثه واسم الجمع ما لا واحد له من لفظه، وليس على وزن خاص بالجمع ولا غالب فيه أو له واحد ولكنه مخالف لأوزان الجمع أو غير مخالف ولكنه مساو للواحد دون قبح في التذكير والنسب، وإذا عرفا عرف الجمع مرادي.

التصغير

إنما ذكر هذا الباب أثر باب التكسير لأنهما ـ كما قال سيبويه ـ من واد واحد لاشتراكهما في مسائل كثيرة يأتي ذكرها. (فُعَيْلاً اجْعَلِ الثُّلاَثِيَّ إذَا صَغَّرْتَهُ نَحْوُ) فُلَيس في تصغير فلس، ونحو: (قُذَيّ فِي) تصغير (قَذَا) و(فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعيلِ لِمَا فَاقَ) الثلاثي (كَجَعْلِ دِرْهَم دُرَيْهِمَا) وجعل دينار دنينيرا. والحاصل أن كل اسم متمكن قصد تصغيره فلا بد من ضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده: فإن كان ثلاثياً لم يغير بأكثر من ذلك. وإن كان رباعياً فصاعداً كسر ما

التصغير

هو لغة التقليل واصطلاحاً تغيير مخصوص يأتي بيانه. تصريح. قوله: (من واد واحد) لأن كلاً يغير اللفظ والمعنى، وقد يبحث في تعليل الشارح بأنه إنما ينتج ذكر أحدهما عقب الآخر أعم من أن يكون المقدم التكسير أو التصغير ولا ينتج تأخر التصغير عن التكسير ولعل نكتته أن التكسير أكثر وقوعاً من التصغير فتقديمه أولى. قوله: (إذا صغرته) أي أردت تصغيره. قوله: (في تصغير قذى) أي برد الألف إلى أصلها وهو الياء ثم إدغام ياء التصغير فيها لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ومثله فتي في فتى. قوله: (دنينيرا) أي برد الياء إلى أصلها وهو النون إذ أصله دنار كما يأتي. قوله: (فلا بد من ضم أوله وفتح ثانيه) مما علل به ذلك أنهم لما فتحوا في التكسير أول الرباعي والخماسي ولم يبق إلا الكسر والضم كان الضم أولى لقوته وفتحوا ثانيه لأن ياء التصغير وألف التكسير في نحو مفاعل متقابلان فحمل ما قبل الياء على ما قبل الألف اهـ مرادي مع بعض تغيير. وقال بعضهم: جعلوا الفتح والألف للجمع لثقله فطلبوا فيه الخفة والضم والياء للمصغر لخفته وجعلوا علامة التصغير ياء لمشابهتها ألف الجمع في اللين وأقربيتها إليها من الواو، فلو كان أوله مضموماً كغراب أو ثانيه مفتوحاً كغزال أو ما قبل آخره مكسوراً كزبرج فهل نقول: إن الحركة زالت وجاء غيرها أو الأصلية باقية؟ احتمالان ذكرهما أبو حيان وجزم ابن إياز بالأول اهـ سيوطي، ويؤخذ مما جزم به ابن إياز أن المكبر لو كان على هيئة المصغر كمسيطر فانه يصغر بتقدير الحركات وبه صرح السهيلي اهـ تصريح. وسيأتي بسط كلام السهيلي. قال المرادي: وظاهر التسهيل أن مثل هذا لا يصغر لأنه شرط في المصغر خلوه من صيغ التصغير وشبهها اهـ. وسيأتي في الشرح أيضاً ويعكر على قول الشارح فلا بد من ضم أوله ما في الهمع عن البصريين من جواز كسر الأول في تصغير ما ثانيه ياء كبيت وشيخ وميت إلا أن يكون الكلام باعتبار الغالب والأصل.

قوله: (وزيادة ياء ساكنة بعده) أي الثاني قال في التسهيل: يحذف لها أي لأجل تلك الياء أول ياءين ولياها فيقال في تصغير علي عليّ بحذف أول الياءين اللتين وليتاها ويقلب ياء ما وليها من واو وجوباً إن سكنت فيقال في تصغير عجوز عجيز أو أعلت فيقال في تصغير مقام مقيم، أو كانت لاماً فيقال في تصغير دلو دلي، واختياراً إن تحركت لفظاً في إفراد وتكسير ولم تكن لاماً، فالراجح أن

بعد الياء. فالأمثلة ثلاثة: فُعيل نحو: فُلَيْس وفُعيعل نحو: دريهم، وفُعَيعيل نحو: دنينير.

تنبيهات: الأول: للمصغر شروط: أن يكون اسماً: فلا يصغر الفعل ولا الحرف لأن التصغير وصف في المعنى. وشذ تصغير فعل التعجب. وأن يكون متمكناً: فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوهما، وشذ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات كما سيأتي. وأن يكون قابلاً للتصغير فلا يصغر نحو كبير وجسيم ولا الأسماء المعظمة. وأن يكون

يقال في تصغير جدول جديل، ويجوز جديول حملاً على الإفراد والتكسير وهو جداول، فإن كانت الواو لاماً قلبت ياء فيقال في تصغير كروان كريين، وإن تحركت في الإفراد والتكسير وهو كراوين اهـ بزيادة من الدماميني وانظره.

قوله: (فالأمثلة ثلاثة) إن كان تفريعاً على المتن فظاهر أو على الشرح فلا، وإن زعمه البعض قال في التصريح: الأمثلة الثلاثة من وضع الخليل قيل له: لم ينبت المصغر على هذه الأبنية؟ فقال: لأني وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار اهـ. وفي النكت: أن هذه الأوزان في المثنى والجمع والمركب المزجي والعددي راجعة إلى ما قبل علامة التثنية والجمع وإلى الجزء الأول من التركيبين اهـ. ولا يخفى أن مثل علامة التثنية والجمع وعجز المركبين بقية الأشياء الثمانية الآتية في قول المصنف وألف التأنيث حيث مدا الخ. قوله: (فلا يصغر الفعل) وكذا الأسماء العاملة عمله كاسم الفاعل لأن شرط عملها عدم تصغيرها كما مر. قوله: (لأن التصغير وصف في المعنى) والفعل والحرف لا يوصفان. قوله: (فعل التعجب) في قوله:

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا

وجوز بعضهم القياس عليه كما في الهمع. قوله: (وأن يكون متمكناً) عبارته في شرحه على التوضيح وأن يكون غير متوغل في شبه الحرف اهـ. وهي المناسبة لما يأتي من جواز تصغير المركب العددي كخمسة عشر فافهم. قوله: (ولا من وكيف ونحوهما) كمتى وأين قال في الهمع: ولا غير وسوى بمعنى غير بخلاف مثل لأن المماثلة تقل وتكثر دون المغايرة، أعني كونه ليس إياه ولا عند وبين ووسط وأمس وأول والبارحة وغد وحسبك والأسماء المختصة بالنفي وكل وبعض ومع وأي، وأسماء الشهور كالمحرم وصفر، وكذا أيام الأسبوع كالسبت والأحد على مذهب سيبويه وابن كيسان، ومذهب الكوفيين والمازني والجرمي جواز تصغيرها اهـ مع زيادة من الشاطبي. قال سم: يؤخذ من كلام الشاطبي أن أمس إذا كان نكرة جاز تصغيره.

قوله: (فلا يصغر نحو كبير وجسيم) لأنه لو صغر مثل ذلك لحصل التناقض، وفيه أن مراتب القلة والكثرة تتفاوت، ومن الأعلام كثير وهو منقول من تصغير كثير والذي سوغ أن يقال قليل وأقل وكثير وأكثر وأقل من القليل يسوغ التصغير اهـ دماميني. قوله: (ولا الأسماء المعظمة) كأسماء الله وأنبيائه وملائكته وكتبه والمصحف والمسجد اهـ فارضي، لأن تصغيرها ينافي تعظيمها والمراد

خالياً من صيغ التصغير وشبهها، فلا يصغر نحو: الكُميت من الخيل والكُعيت وهو البلبل، ولا نحو مُبيطر ومهيمن. **الثاني**: وزن المصغر بهذه الأمثلة الثلاثة اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريباً بتقليل الأبنية، وليس جارياً على اصطلاح التصريف، ألا ترى أن وزن أحيمر ومكيرم وسفيرج في التصغير فُعيعل، ووزنها التصريفي أفيعل ومفيعل وفعيلل. **الثالث**: فوائد التصغير عند البصريين أربعَ: تصغير ما يتوهم أنه كبير نحو: جبيل، وتحقير ما يتوهم أنه عظيم نحو: صبيع، وتقليل ما يتوهم أنه كثير نحو: دريهمات، وتقريب ما يتوهم أنه بعيد زمناً أو محلاً أو قدراً نحو: قبيل العصر، وبعيد المغرب، وفويق هذا، ودوين ذاك، وأصيغر منك، وزاد الكوفيون معنى خامساً وهو التعظيم كقول عمر رضي الله عنه في ابن مسعود: كُنَيف ملىء

الأسماء المعظمة مراداً بها مسمياتها العظيمة، فإن أريد بها غيرها جاز تصغيرها كما صرح به الشاطبي. قوله: (خالياً من صيغ التصغير) بأن لا تكون صيغته للتصغير لا بحسب الأصل ولا في الحال، فخرج نحو الكميت والكعيت مما وضع على التصغير ثم تنوسي فيه، ونحو رجيل وزبيد مما عرض تصغيره بلا تناسيه، وقوله وشبهها بأن لا تكون صيغته على هيئة صيغة المصغر أي على حركاتها وسكناتها فخرج نحو مبيطر ومهيمن مما ليس مصغراً لكن على هيئة المصغر.

قوله: (نحو الكميت من الخيل) هو الفرس الذي تضرب حمرته إلى سواد. قوله: (والكعيت) بالعين المهملة كما في القاموس وغيره، وما في النسخ من رسمه بالفاء تصحيف. قوله: (وهو البلبل) أي الطائر المعروف وفي أكثر النسخ البليد وهو تحريف، والصواب الذي في القاموس وغيره هو الأول. قوله: (ولا نحو مبيطر) وقال السهيلي: إنه يصغر فتحذف ياؤه الزائدة كما تحذف ألف مفاعيل ثم يلحق ياء التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير ويظهر الفرق بين المصغر والمكبر في الجمع، فالمكبر تحذف ياؤه ويجمع على مباطر والمصغر لا يجوز فيه إلا مبيطرون لأنه لو كسر حذفت ياؤه لأنه خماسي ثالثه زائد فيزول علم التصغير اهـ تصريح، ويؤخذ منه عدم جواز تكسير كل مصغر لزوال علم التصغير عند التكسير، ويؤيده أنهم لم يذكروا المصغر فيما يكسر على الجموع المتقدمة في باب جمع التكسير فتأمل، ثم رأيت الدماميني صرح في باب إعراب المثنى والمجموع بأن تكسير المصغر كرجيل متعذر.

قوله: (ومهيمن) اسم فاعل هيمن إذا كان رقيباً على الشيء، ومثل مبيطر ومهيمن مسيطر وهو المسلط على الشيء. قوله: (مجرد اللفظ) أي من غير نظر إلى مقابلة أصلي بأصلي وزائد بمثله. قوله: (إنه كبير) أي ذاتاً. وقوله: إنه عظيم أي رتبة. قوله: (وتقليل ما يتوهم) أي تقليل عدد ما يتوهم. قوله: (زمناً) كما في المثالين الأولين أو محلاً كما في المثالين التاليين لهما، أو قدراً كما في المثال الأخير. قوله: (وزاد الكوفيون الخ) وفي الفارضي زيادة التحبب كيا بني والترحم كمسكين. قوله: (كنيف) تصغير كنف بكسر الكاف وسكون النون تليها فاء وهو كما في القاموس

علماً. وقول بعض العرب: أنا جُذَيلها المحكك وعُذَيْقها المرجّب. وقوله:

٩٢١ ـ وَكُلُّ أُنَاسٍ سوفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تصفَرّ منه الأنَامِلُ

وقوله:

فُوَيْقَ جُبَيلٍ شامخِ الرأس لم يكن لتبلُغَه حتى تَكلَّ وتعملاَ

ورد البصريون ذلك بالتأويل إلى تصغير التحقير ونحوه (وَمَا بِهِ) من الحذف (لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ) فيما زاد على أربعة أحرف (بِهِ إلى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ) وللحاذف هنا من ترجيح وتخييرَ ما له هناك: فتقول في تصغير فرزدق فريزد ....

وعاء أداة الراعي أو وعاء أسقاط التاجر شبه به ابن مسعود بجامع حفظ كل لما فيه. قوله: (أنا جذيلها) تصغير جذل بكسر الجيم وسكون الذال المعجمة وهو العود الذي ينصب للإبل الجربى لتحتك به، والمحكك بفتح الكاف الأولى مشددة هو الذي كثر الاحتكاك به أي أنا ممن يستشفى برأيه كما تستشفى الإبل الجربى بالاحتكاك بهذا العود، وقوله وعذيقها تصغير عذق بفتح العين المهملة وسكون الذال المعجمة تليها قاف النخلة، والمرجب بفتح الجيم المشددة من رجبته أي عظمته أو من الرجبة بسكون الجيم وهي أن يبني حول النخلة الكريمة بحجارة أو خشب إذا خيف عليها لطولها أو كثرة حملها أن تقع وتحوط بشوك لئلا يرقى إليها وإنما كان التصغير في ذلك التعظيم لأن المقام للمدح.

قوله: (دويهية الخ) فتصغيرها للتعظيم بقرينة وصفها بالجملة بعدها التي هي كناية عن الموت بها. قوله: (إلى تصغير التحقير) أي كما في دويهية إيذاناً بأن حتف النفوس قد يكون بصغار الدواهي. وقوله ونحوه أي كتصغير ما يتوهم أنه كبير الذات كما في جبيل إيذاناً بأن الجبل دقيق العرض وإن كان عالياً شاق المصعد وكما في كنيف وجذيل وعذيق إيذاناً بأن كثرة المعنى قد تكون مع صغر الذات. قوله: (من ترجيح) أي تعيين لما مر في التكسير وذلك كما في مستدع. وقوله، وتخيير أي بين أمرين جائزين أعم من أن يكون أحدهما أرجح كما في فرزدق أو متساويين كما في سرندى وعلندى كذا قال شيخنا والبعض، ويحتمل أنه أراد بالترجيح ما يشمل التعيين والأحسنية وبالتخيير بين أمرين متساويين في الجواز.

قوله: (فتقول في تصغير فرزدق الخ) كان عليه أن يقول فتقول في تصغير سفرجل سفيرج لما سبق في قوله: ومن خماسي جرد الخ وتقول في تصغير فرزدق الخ لتتم الأقسام. قوله: (فريزد

---

٩٢١ ـ قاله لبيد من قصيدة من الطويل. ودويهية فاعل تدخل. وفيه الشاهد، فإن الكوفية احتجت به على أن التصغير قد يأتي للتعظيم فإن دويهية تصغير داهية وهي الموت، والمعنى دويهية عظيمة. وأجيب بأنها وإن كانت عظيمة في نفسها ولكنها سريعة الوصول، فبالنظر إلى هذا صغرت، إشارة إلى تقليل المدة وتحقيرها. وفيه نظر لا يخفى.

بحذف الخامس، أو فريزق بحذف الرابع لما سبق في قوله: والرابع الشبيه بالمزيد الخ. وتقول في سبطري سبيطر، وفي فدوكس فديكس، وفي مدحرج دحيرج. وتقول في عصفور وقرطاس وقنديل وفردوس وغرنيق: عصيفير وقريطيس وقنيديل وفريديس وغرينيق. وتقول في قبعثري قبيعث لما سبق في قوله: وزائد العادي الرباع احذفه الخ. وتقول في مستدع مديع، وفي استخراج تخيريج لما سبق في قوله: والسين والثامن كمستدع أزل الخ. وتقول في منطلق ومقعنسس: مطيلق ومقيعس، وفي ألندد ويلندد أليد ويليد بالادغام لما سبق في قوله: والميم أولى من سواه بالبقاء الخ. وتقول في حيزبون وعطيموس: حزيبين وعطيميس بحذف الياء وإبقاء الواو مقلوبة ياء لما مر. وتقول في سرندى وعلندى سريند وعليند أو سريد وعليد لعدم المزية بين الزائدين كما سبق.

تنبيه: يستثنى من ذلك هاء التأنيث وألفه الممدودة وياء النسب والألف والنون بعد أربعة أحرف فصاعداً، فإنهن لا يحذفن في التصغير، ولا يعتد بهن كما سيأتي.

(**وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ**) عن المحذوف (**إن كَانَ بَعْضُ الاسْمِ فِيهِمَا**) أي في الجمع والتصغير (**انْحَذَفْ**) وسواء في ذلك ما حذف منه أصل نحو: سفرجل فتقول في جمعه سفارج وإن عوضت قلت سفاريج، وفي تصغيره سفيرج وإن عوضت قلت سفيريج. وما حذف منه زائد نحو: منطلق فتقول في جمعه مطالق ومطاليق، وفي تصغيره مطيلق ومطيليق على الوجهين. وعلم من قوله: وجائز أن التعويض غير لازم.

بحذف الخامس) أي وهذا أحسن من فريزق بحذف الرابع، ولو ذكر الشارح هذا لكان أولى لأنه بذكره تظهر مقابلته لقوله بعد وتقول في سرندى وعلندى الخ فتنبه. قوله: (لما سبق في قوله الخ) راجع لجميع ما ذكره من سبطرى إلى هنا قوله: (ومقيعس) قال شيخنا انظر هل يأتي هنا خلاف المبرد المتقدم. قوله: (أو سريد وعليد) بحذف النون وقلب الألف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تصحح ويفتح ما قبلها لأنها للإلحاق بسفرجل كما مر، وألف الإلحاق لا تبقى في التصغير كما يأتي ثم أعلت إعلال قاض. تصريح. قوله: (هاء التأنيث) كدحرجة وألفه الممدودة كقاصعاء وياء النسب كلوذعي والألف والنون بعد أربعة أحرف فصاعداً كزعفران وكعبوثران سم. قوله: (بعد أربعة أحرف فصاعداً) إنما قيد بذلك لأنه الذي يجمع منتهى الجمع، أما نحو سكران فلا وإن كان لا يحذف منه أيضاً الألف والنون عند تصغيره.

قوله: (فإنهن لا يحذفن في التصغير) فتقول: دحيرجة وقويصعاء ولويذعي وزعيفران وعبيثران بخلاف الجمع فإنك تقول فيه دحارج وقواصع ولواذع وزعافر وعباثر. قوله: (ولا يعتد بهن) بل يتركن على حالهن في التكبير ويصغر ما قبلهن كما يصغر غير متمم بهن سم. قوله: (كما سيأتي) في قوله وألف التأنيث حيث مد الخ. قوله: (على الوجهين) أي التعويض وعدمه. قوله: (قال في

تنبيه: قال في التسهيل: وجائز أن يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الآخر ما لم يستحقها لغير تعويض. واحترز بقوله لغير تعويض من نحو لغاغيز في جمع لغيزى، فإنه حذفت ألفه ولم يحتج إلى تعويض لثبوت يائه التي كانت في المفرد.

(وحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَينِ) أي باب التكسير وباب التصغير (حُكْماً رُسِمَا) مما جاء مسموعاً فيحفظ ولا يقاس عليه، فمما جاء حائداً عن القياس في باب التصغير قولهم في المغرب مغيربان، وفي العشاء عشيان، وفي عشية عشيشية، وفي إنسان أنيسيان، وفي بنون أبينون، وفي ليلة لييلية، وفي رجل رويجل، وفي صبية أصيبية، وفي غلمة أغيلمة. فهذه الألفاظ مما استغنى فيها ....

التسهيل الخ) مراده تقييد كلام الناظم هنا بكلامه في التسهيل. قوله: (لغير تعويض) كوجودها أو وجود ما انقلبت عنه في المكبر. قوله: (من نحو لغاغيز في جمع لغيزى) أي ومن نحو لغيغيز في تصغير لغيزى ومن نحو حراجيم وحريجيم في جمع احرنجام وتصغيره إذ لا يمكن التعويض لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الألف الكائنة قبل الميم. قوله: (ولم يحتج إلى تعويض) بل التعويض غير ممكن وإن أوهمت عبارة الشارح خلافه لاشتغال محله بالياء التي كانت في المفرد.

قوله: (قولهم في المغرب مغيربان) وقياسه مغيرب وفي العشاء عشيان وقياسه عشية، وقول التصريح قياسه عشي فيه نظر لقول المصنف: واختم بتا التأنيث ما صغرت من مؤنث عار ثلاثي. قال الشارح في الحال كسن أو في الأصل كيد أو في المآل، وهذا نوعان أحدهما ما كان رباعياً بمدة قبل لام معتلة فإنه إذا صغر تلحقه التاء نحو سماء وسمية وذلك لأن الأصل فيه سميّ بثلاث ياءات الأولى ياء التصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين على القياس المقرر في هذا الباب فبقي الاسم ثلاثياً فلحقته التاء اهـ. قوله: (وفي عشية عشيشية) وقياسه عشية بحذف إحدى الياءين من عشية لتوالي الأمثال وإدغام ياء التصغير في الأخرى كذا في الفارضي وغيره، والأصل عشيية بثلاث ياءات ففعل ما مر فعلم بطلان قول البعض قياسه عشيية بثلاث ياءات قوله: (وفي إنسان أنيسيان) بياء قبل الألف وقياسه أنيسين إن اعتبر جمعه على أناسين وأنيسان إن لم يعتبر وهو ما سيصرح به الشارح بعد، وقال الكوفيون: أنيسيان تصغير إنسان لأن أصله إنسيان على وزن إفعلان بكسر الهمزة والعين وإذا صغر فعلان قيل أفيعلان وهو مبني على قولهم إنسان مأخوذ من النسيان فوزنه إفعان، ومذهب البصريين أنه من الإنس فوزنه فعلان أفاده الفارضي.

قوله: (وفي بنون أبينون) وقياسه بنيون وفي ليلة لييلية وقياسه لييلة وفي رجل رويجل وقياسه رجيل، وفي صبية بكسر الصاد وسكون الموحدة جمع صبي أصيبية وقياسه صبية، وفي غلمة بكسر الغين المعجمة وسكون اللام جمع غلام، [أغيلمة] وقياسه غليمة. قوله: (فهذه الألفاظ الخ) هذا التفريع لا يناسب المتن لأن المتن يقتضي أن مثل هذه الألفاظ شاذ وهذا التفريع يقتضي أنه تصغير

بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل. ومما جاء حائداً عن القياس في التكسير فجاء على غير لفظ واحده قولهم رهط وأراهط، وباطل وأباطيل، وحديث وأحاديث، وكراع وأكارع، وعروض وأعاريض، وقطيع وأقاطيع، فهذه جموع لواحد مهمل استغنى به عن جمع المستعمل. هذا مذهب سيبويه والجمهور، وذهب بعض النحويين إلى أنها جموع للمنطوق به على غير قياس، وذهب ابن جني إلى أن اللفظ يغير إلى هيئة أخرى ثم يجمع فيرى في أباطيل أن الاسم غير إلى أبطيل أو أبطول ثم جمع.

(لِتِلْويا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ تَأنِيثٍ أوْ مَدَّتِهِ) أي مدة التأنيث (الْفَتْحُ انحَتمْ) يعني أن الحرف الذي بعد ياء التصغير إن لم يكن حرف إعراب فإنه يجب فتحه قبل علامة التأنيث وهي التاء وألف التأنيث المقصورة نحو: قصعة وقصيعة، ودرجة ودريجة، وحبلى وحبيلى، وسلمى

قياسي لمهمل والمناسب للمتن ما سينقله الشارح عن بعض النحويين، وكذا يقال في قوله فهذه جموع الخ. قوله: (بتصغير مهمل) بالإضافة وكذا قوله عن تصغير مستعمل أي فمغيربان وما بعده كأنه تصغير مغربان وعشيان وعشاة بتشديد الشين وإنسيان وليلاة وراجل وأصبية وأغلمة وأبنون. قوله: (على غير لفظ واحده) أي على غير ما يقتضيه لفظ واحده من الجموع. قوله: (رهط وأراهط) وقياسه رهوط، وقول التصريح وأرهاط ممنوع لأن أفعالاً غير مطرد في فعل الصحيح العين الساكنها وشذ أفراخ في فرخ كما مر. قوله: (وباطل وأباطيل) قال الشيخ خالد: وقياسه بواطل لأنه من باب كاهل. سم.

قوله: (وحديث وأحاديث) وقياسه أحدثة وحدث، وكذا كراع بضم الكاف وهو مستدق الساق وقطيع بفتح القاف. قوله: (وعروض) بفتح العين وقياسه عرائض كعجوز وعجائز. قوله: (وذهب ابن جني الخ) قال الفارضي: وهو قريب من الأول. قوله: (إلى هيئة أخرى) أي تجمع على ذلك الجمع قياساً. قوله: (لتلويا التصغير الخ) هذا البيت والذي بعده تقييد لقول المصنف فعيعل مع فعيعيل لما فاق يعني يستثنى من كسر تلو ياء تصغير ما زاد على ثلاثة أحرف هذه الأشياء، وزاد الشارح عجز المركب فإنه يفتح التلو الذي قبله أيضاً ولتلو متعلق بانحتم ومن قبل الخ حال من تلو، والمراد بعلم التأنيث تاؤه وألفه المقصورة.

قوله: (أي مدة التأنيث) الأولى رجوع الضمير لعلم التأنيث أي مدة علم التأنيث أي المدة التي قبله كما قاله سم لأنه أدل على أن المدة ليست للتأنيث. قوله: (إن لم يكن حرف إعراب) فإن كان حرف إعراب أجرى على مقتضى العامل، لكن كونه حرف إعراب إنما يتأتى في تصغير الثلاثي لا في تصغير ما فوقه الذي الكلام فيه، فلهذا قال شيخنا: والبعض القيد لبيان الواقع. قوله: (وألف التأنيث) خرج ما ألفه للإلحاق مقصورة أو ممدودة كعزهى وعلباء فيقال في تصغيرهما عزية وعليب بكسر ما بعد ياء التصغير مع التنوين كذا قال الفارضي، أي ومع حذف الياء المنقلبة عن الألف

وسليمى، وكذا ما قبل مدة التأنيث وهي الألف الممدودة التي قبل الهمزة نحو: صحراء وصحيراء، وحمراء وحميراء.

تنبيهات: **الأول**: أفهم كلامه أن الألف الممدودة في نحو: حمراء ليست علامة التأنيث وهو كذلك عند جمهور البصريين، وإنما العلامة عندهم الألف التي انقلبت همزة، وقد تقدم بيان ذلك في بابه، ولذلك قال في التسهيل: أو ألف التأنيث أو الألف قبلها. وأما قوله في شرح الكافية: فإن اتصل بما ولى الياء علامة تأنيث فتح كنميرة وحبيلى وحميراء حيث يقتضي أن المدة في نحو: حمراء مندرجة في قوله علامة تأنيث فإنه قد تجوز فيه، والتحقيق ما تقدم. **الثاني**: المراد بقوله من قبل علم تأنيث ما كان متصلاً كما مثل، فلو انفصل كسر على الأصل نحو: دحيرجة. **الثالث**: عجز المركب منزل منزلة تاء التأنيث كما قاله في التسهيل فحكمه حكمها: فتقول بعيلبك بفتح اللام.

(كَذَاكَ مَا مَدَّةَ أَفْعَالٍ سَبَقْ أَوْمَدَّ سَكْرَانَ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ) أي يجب أيضاً فتح الحرف الذي بعد ياء التصغير إذا كان قبل مدة أفعال أو مد سكران وما به التحق مما في آخره ألف ونون زائدتان لم

لالتقاء الساكنين وحذف همزة الممدودة. قوله: (أفهم كلامه أن الألف الخ) أي لكونه عطفها على علم التأنيث والعطف يقتضي المغايرة. قوله: (في بابه) أي باب ألف التأنيث أي الباب الذي ذكر فيه ألف التأنيث وهو باب ما لا ينصرف، وليس المراد باب التأنيث لأنه لم يذكر ذلك في باب التأنيث بل في باب ما لا ينصرف. قوله: (أو الألف قبلها) فيه استخدام فإنه ذكر ألف التأنيث بمعنى المقصورة وأعاد عليها الضمير بمعنى الممدودة. قوله: (قد تجوز فيه) حيث أطلق اسم الشيء على مجاوره. قوله: (ما كان متصلاً) أي التلو الذي كان متصلاً بعلم التأنيث. قوله: (عجز المركب) أي الذي ليس آخر صدره ياء إذ ما آخر صدره ياء كمعد يكرب لا يفتح ما قبل عجزه لأنه ليس تلو ياء التصغير بل يبقى على سكونه ويبقى التلو على كسره.

قوله: (بعيلبك) بفتح اللام ومعيد يكرب بسكون الياء كما مر. قوله: (أو مد سكران الخ) يؤخذ من تمثيله بسكران، وما التحق به شرطان: أحدهما ما ذكره الشارح بقوله: لم يعلم جمع ما هما فيه الخ، ثانيهما. أن لا يكون ما فيه الألف والنون المزيدتان جمع كثرة، فإن كان جمع كثرة كعقبان لم يصغر على لفظه لا بفعيلان ولا بفعيلين، وإن كان يجمع على عقابين بل يرد إلى القلة ثم يصغر فيقال فيه أعيقب ذكره في التسهيل. قوله: (وما به التحق) ضابطه أن يكون مؤنثه على فعلى فيخرج نحو سيفان مما مؤنثه على فعلانة فيقال في تصغيره سييفين. قوله: (مما في آخره ألف ونون زائدتان) شامل لنحو عمران وعثمان ومروان فيقال في تصغيرهما عميران وعثيمان ومريوان وخرج ما نونه أصلية فإنه يكسر في تصغيره ما قبل الألف، قال الدماميني: نحو حسان إذا أخذته من الحسن فتقول حسين بحذف إحدى السينين وقلب الألف ياء وادغامها اهـ. قال سم: وانظر لم حذفت

يعلم جمع ما هما فيه على فعالين دون شذوذ، فتقول في تصغير أجمال أجيمال، وفي تصغير سكران سكيران لأنهم لم يقولوا في جمعه سكارين، وكذلك ما كان مثله نحو: غضبان وعطشان، فإن جمع على فعالين دون شذوذ صغر على فعيلين نحو: سرحان وسريحين، وسلطان وسليطين، فإنهما يجمعان على سراحين وسلاطين، وإن كان جمعه على فعالين شاذاً لم يلتفت إليه بل يصغر على فعيلان مثاله غرثان وإنسان، فإنهم قالوا في جمعهما غراثين وأناسين على جهة الشذوذ، فإذا صغرا قيل فيهما غريثان وأنيسان، فإن ورد ما آخره ألف ونون مزيدتان ولم يعرف هل تقلب العرب ألفه ياء أو لا حمل على باب سكران لأنه الأكثر.

تنبيه: أطلق الناظم أفعالاً ولم يقيده بأن يكون جمعاً فشمل المفرد، وفي بعض نسخ التسهيل أو ألف أفعال جمعاً أو مفرداً، فمثال الجمع ما ذكر، وأما المفرد فلا يتصور تمثيله على قول الأكثرين إلا ما سمي به من الجمع لأن أفعالاً عندهم لم يثبت في المفردات. قال سيبويه: فإذا حقرت أفعالاً اسم رجل قلت أفيعال كما تحقرها قبل أن تكون اسماً، فتحقير أفعال كتحقير عطشان فرقوا بينها وبين أفعال لأنه لا يكون إلا واحداً ولا يكون أفعال إلا جمعاً. هذا كلامه.

إحدى السينين وهلا بقيت وفك ادغامه فقيل حسيسين على فعيعيل اهـ. أي كما قيل في تصغير لغيزى لغيغيز. قوله: (لم يعلم الخ) دخل تحت منطوقه ثلاث صور أن يعلم جمعه على غير فعالين وأن يعلم جمعه على فعالين شذوذاً وأن لا يعلم شيء ومفهومه صورة واحدة وهو أن يعلم جمعه على فعالين دون شذود، وقد تعرض الشارح لجميع ذلك إلا أنه ذكر صورة المفهوم في أثناء صور المنطوق.

قوله: (لأنهم لم يقولوا في جمعه سكارين) لأن الألف والنون فيه شابها ألفي التأنيث بدليل منع الصرف، فكما لا يتغير ألفا التأنيث لا يتغير ما أشبههما، ولما لم يكن الألف والنون في سرحان وسلطان كذلك حصل التغير. تصريح. قوله: (غرثان) بغين معجمة مفتوحة فراء ساكنة فمثلثة وجمعه غراثى كسكارى من غرث كفرح جاع اهـ. قاموس، والظاهر جواز ضم غين غراثى وفتحها وإن كان الضم أرجح كجوازهما في سين سكارى مع رجحان الضم كما تقدم في شرح قول المصنف، وبالفعالى والفعالى جمعا الخ، فاقتصار البعض على الضم تقصير. قوله: (هل تقلب العرب ألفه ياء) أي بجمعه على فعالين. قوله: (فإذا حقرت أفعالا) أي صغرته. قوله: (فرقوا بينها) أي بين أفعال بفتح الهمزة وبين إفعال أي بكسرها حيث صغروا الأول على أفيعال والثاني على أفيعيل فقالوا تصغير أجمال أجيمال، وفي تصغير إخراج أخيريج ولا حاجة لتقييد إخراج بالعلمية كما صنعه شيخنا وتبعه البعض. قوله: (ولا يكون أفعال إلا جمعا) أي في الحال أو في الأصل بأن يكون علماً منقولاً من جمع فلا تنافى بين هذا، وقوله فإذا حقرت أفعالاً اسم رجل. قوله: (هذا كلامه) أي كلام سيبويه. قوله: (وأسمال) بالسين المهملة عطف مرادف يقال سمل الثوب سمولاً خلق فهو ثوب أسمال كذا في القاموس.

وقد أثبت بعض النحويين أفعالاً في المفردات وجعل منه قولهم برمة أعشار وثوب أخلاق وأسمال، وهو عند الأكثرين من وصف المفرد بالجمع كما تقدم، فإن فرعنا على مذهب من أثبته في المفردات فمقضي إطلاق الناظم هنا وقوله في التسهيل جمعاً أو مفرداً أنه يصغر على أفيعال، ومقتضى قول من قال من النحويين أو ألف أفعال جمعاً كأبي موسى وابن الحاجب أنه يصغر على أفيعيل بالكسر، وقال بعض شراح تصريف ابن الحاجب: قيد بقوله جمعاً احترازاً عما ليس بجمع نحو: أعشار فإن تصغيره أعيشير، وقال الشارح: أو ألف أفعال جمعاً، وعلى هذا نبه بقوله سبق. هذا لفظه، فقيد، وحمل كلام الناظم على التقييد، وكأنه جعل سبق قيداً لأفعال أي ألف أفعال السابق في باب التكسير وهو الجمع، أما تقييده فتبع فيه أبا موسى ومن وافقه. وقال الشلوبين مشيراً إلى قول أبي موسى: هذا خطأ لأن سيبويه قال: إذا حقرت أفعالاً اسم رجل قلت فيه أفيعال كما تحقرها قبل أن تكون اسماً، وأما حمل كلام الناظم على التقييد فلا يستقيم لأن قوله سبق ليس حالاً من أفعال فيكون مقيداً به، بل هو صلة ما، ومدة مفعول لسبق تقدم عليه، والتقدير كذاك ما سبق مدة أفعال، وأيضاً فإن الناظم أطلق في غير هذا الكتاب، بل صرّح بالتعميم في بعض نسخ التسهيل فعلى ذلك يحمل كلامه.

(وَأَلِفُ التَّانِيثِ حَيْثُ مُدَّا وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا. كَذَا الْمَزِيدُ آخِراً لِلنَّسَبِ وَعَجُزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ. وَهٰكَذَا زِيَادَتَا فَعْلاَنَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا. وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ

قوله: (فإن فرعنا على مذهب الخ) إنما قيد الاختلاف الذي سيذكره بالتفريع على مذهب من أثبت أفعالاً في المفردات لأن الاختلاف الذي سيذكره جار في غير أفعال الجمع من أفعال المفرد كأعشار وأفعال اسم رجل بدليل كلام بعض شراح تصريف ابن الحاجب، ورد الشلوبين على أبي موسى بكلام سيبويه، وأما الإختلاف المتفرع على مذهب من لا يثبت أفعالاً في المفردات فليس إلا في أفعال اسم رجل هكذا حقق المقام. قوله: (أنه) أي أفعالاً المفرد يصغَّر على أفيعال وهذا هو الراجح. قوله: (لأن سيبويه قال الخ) إنما يتجه هذا التعليل إذا كان تقييد أبي موسى بالجمع لإخراج المفرد بالمعنى الشامل لأفعال المسمى به كما أشرنا إليه آنفاً أخذاً بإطلاق مفهوم تقييده بالجمع، وإلا فقد يقال كلام سيبويه في المفرد الذي كان في الأصل جمعاً كإجمال اسم رجل، وكلام أبي موسى في المفرد أصالة كثوب أسمال ولا يلزم من تصغير الأول على أفيعال كتصغيره قبل التسمية تصغير الثاني على أفيعال فتأمل.

قوله: (وأيضاً فإن الناظم أطلق في غير هذا الكتاب) أي كما أطلق هنا. قوله: (وألف التأنيث حيث مدا الخ) قال سم: ليس مقصود المصنف استثناء هذه الثمانية من قوله السابق وما به لمنتهى الجمع وصل الخ حتى يكون المعنى أنه يتوصل في الجمع بحذف هذه الأشياء الثمانية لا في التصغير، فيرد عليه أن عجز المضاف لم يحذف لا هنا ولا هناك فلا يليق عده في المستثنيات وإنما

تَصْحِيحِ جَلا) يعني لا يعتد في التصغير بهذه الأشياء الثمانية بل تعد منفصلة، أي تنزل منزلة كلمة مستقلة فيصغر ما قبلها كما يصغر غير متمم بها: **الأول**: ألف التأنيث الممدودة نحو: حمراء. **الثاني**: تاء التأنيث نحو: حنظلة. **الثالث**: ياء النسب نحو عبقري. **الرابع**: عجز المضاف نحو عبد شمس. **الخامس**: عجز المركب تركيب مزج نحو بعلبك. **السادس**: الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعداً نحو زعفران وعبوثران، واحترز من أن يكونا بعد ثلاثة نحو: سكران وسرحان وقد تقدم ذكرهما. **السابع**: علامة التثنية نحو مسلِمَين. **الثامن**: علامة جمع التصحيح نحو مسلِمين ومسلمات. فجميع هذه لا يعتد بها ويقدر تمام بنية التصغير قبلها، فتقول في تصغيرها: حميراء وحنيظلة وعبيقري وعبيد شمس وبعيلبك وزعيفران وعبيثران ومسيلمان ومسيلمين ومسيلمات.

مقصوده أنه اكتفى مع هذه الأشياء الثمانية بحصول صيغة التصغير تقديراً لتقدير انفصال ما يخل بالصيغة معها وهو هي أعم من أن يكون قد فعل مثل ذلك في الجمع أولاً، ومعلوم أن أكثرها وهو السبعة منها لم يفعل مثل ذلك معه في الجمع، فيعلم استثناؤه من قول المصنف السابق وما به لمنتهى الجمع الخ، فاستثناء السبع مرتب على المقصود من قول المصنف وألف التأنيث حيث مدا الخ، وعجز المضاف ليس حذفه في الجمع لازماً من كلامه حتى يرد الاعتراض به فاندفع ما في التوضيح وشرحه، وعلى هذا فقول الشارح الآتي الأول هذا تقييد الخ فيه نظر، وكان الأولى أن يقول فيه تقييد فليتأمل اهـ. وليس قوله: وألف التأنيث الخ تكراراً مع قوله آنفاً لتلويا التصغير من قبل علم تأنيث أو مدته الخ لأن ذكره هناك من حيث استثنائه من كسر ما بعد ياء التصغير، وهنا من حيث أنه يصغر الاسم بتقدير خلوه منه، وأخرج بقوله حيث مدا المقصورة لأنها لا تعد منفصلة ولذلك تحذف إذا وقعت خامسة فأكثر وتبقى إذا كانت رابعة لأنها لا تخل حينئذ بصيغة التصغير ويفتح ما قبلها لأجلها. قوله: (جلا) يحتمل أنه بمعنى ظهر صفة لجمع تصحيح احترز به عن نحو سنين فإن زيادته لا تعد منفصلة حتى تبقى حين التصغير لما سيأتي في الخاتمة أنه لا يقال في تصغير سنين سنيون بل سنيات وسيأتي وجهه، ويحتمل أن جلا بمعنى أظهر عطف على دل وجمع مفعول جلا مقدماً عليه.

قوله: (كما يصغر غير متمم بها) فلا يعتقد أن أبنية التصغير خرجت من أصلها اهـ فارضي قوله: (عبقري) بعين مهملة مفتوحة فموحدة ساكنة فقاف مفتوحة فراء نسبة إلى عبقر تزعم العرب أنه اسم بلد الجن فينسبون إليه كل شيء عجيب. تصريح. قوله: (تركيب مزج) بخلاف الإسنادي قال الفارضي: لأن الإسنادي كتأبط شرا لا يصغر، وشمل المركب تركيب مزج العددي كخمسة عشر فتقول خميسة عشر بتصغير الصدر فقط سواء أردت العدد أو سميت به. فارضي. قوله: (ومسيلمان ومسيلمين) كذا في بعض النسخ وإثبات الألف في الأول يقتضي رفع المتعاطفات، وإثبات الياء في الثاني يقتضي عدم رفعها، كما أن رسم عبقري بغير ألف بعد الياء التحتية يقتضي عدم النصب،

تنبيهات: **الأول**: هذا تقييد لإطلاق قوله وما به لمنتهى الجمع وصل وقد تقدم التنبيه عليه. **الثاني**: ليست الألف الممدودة عند سيبويه كتاء التأنيث في عدم الاعتداد بها من كلّ وجه، لأن مذهبه في نحو جلولاء وبراكاء وقريثاء مما ثالثه حرف مد حذفُ الواو والألف والياء فيقول في تصغيرها: جليلاء وبريكاء وقريثاء بالتخفيف، بخلاف فروقة فإنه يقول في تصغيرها فريقة بالتشديد، ولا يحذف، فقد ظهر أن الألف يعتد بها من هذا الوجه بخلاف التاء، ومذهب المبرد إبقاء الواو والألف والياء في جلولاء وأخويه، فيقول في تصغيرها جليلاء وبريكاء وقريثاء بالادغام مسوياً بين ألف التأنيث وتائه لأن ألف التأنيث الممدودة محكوم لما هي فيه بحكم ما فيه هاء التأنيث، وحجة سيبويه أن لألف التأنيث الممدودة شبها بهاء التأنيث وشبها بالألف المقصورة، واعتبار الشبهين أولى من إلغاء أحدهما. وقد اعتبر الشبه بالهاء من قبل مشاركة الألف الممدوة لها في عدم السقوط وتقدير الإنفصال بوجه ما، فلا غنى عن اعتبار الشبه بالألف المقصورة في عدم ثبوت الواو في جلولاء ونحوها، فإنها كألف حباري الأولى، وسقوطها في التصغير متعين ....

ويمكن جعل المتعاطفات كلها بالرفع وإجراء مسيلمين على لغة من يجري جمع المذكر السالم مجرى حين أو بالجر حكاية لحالها في الجر وإجراء مسيلمان على لغة من يلزم المثنى الألف، ويوافق هذا ما في أكثر النسخ ومسيلمين ومسيلمين، فتأمل.

قوله: (هذا تقييد الخ)تقدم ما فيه. قوله: (في عدم الاعتداد بها من كل وجه)بل من بعض الوجوه كعدم السقوط في التصغير. قوله: (لأن مذهبه في نحو جلولاء الخ)فتكون هذه مستثناة من قول المصنف وألف التأنيث حيث مدا. قوله: (حذف الواو والألف والياء)اعتداداً بألف التأنيث الممدودة كما اعتد بالمقصورة في نحو حبارى إذا صغرته على حبيرى فحذفت من أجلها الألف. قوله: (بخلاف فروقة)أي ونحوها مما فيه تاء التأنيث وثالثه حرف مد. قوله: (من هذا الوجه)وهو حذف الواو والألف والياء إذ لو لم يعتد بالألف لم تحذف المدة قبلها بل تبقى مع قلب الألف والواو ياء كما في تصغير جلول وبراك وقريث بلا ألف تأنيث. قوله: (ومذهب المبرد الخ)وعليه فألف التأنيث الممدودة كتائه في عدم الاعتداد بها من كل وجه. قوله: (في جلولاء وأخويه)مع قلب الواو والألف ياء. قوله: (بوجه ما)قال البعض: متعلق بالشبه فكان الأولى تقديمه، وجعل قوله من قبل أي من جهة بياناً لذلك الوجه كما لا يخفى اهـ. وهو ناشىء عن عدم فهم عبارة الشارح، والذي يتجه أنه متعلق بتقدير الإنفصال، فمعنى أن تقدير انفصال ألف التأنيث الممدودة في غير ما ثالثه حرف مد لا مطلقاً وإلا لم يحذف لأجلها جرف المد فيما ثالثه حرف مد فلا تغفل. قوله: (فلا غنى الخ)الفاء إما فصيحة أي وإذا اعتبر الشبه بالهاء من هذا الوجه فلا غنى الخ أو تفريعية على قوله واعتبار الشبهين الخ. قوله: (ونحوها)أي نحو الواو في جلولاء كالألف في براكاء

عند بقاء الثانية فكذا يتعين سقوط الواو المذكورة ونحوها في التصغير. واعلم أن تسوية الناظم هنا بين ألف التأنيث الممدودة وتائه تقتضي موافقة المبرد، ولكنه صحح في غير هذا النظم مذهب سيبويه. **الثالث**: اختلف أيضاً في نحو ثلاثين علماً أو غير علم، وفي نحو: جدارين وظريفين وظريفات أعلاماً مما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح وثالثه حرف مد: فمذهب سيبويه الحذف، فتقول: ثليثون وجديران وظريفون وظريفات لأن زيادته غير طارئة على لفظ مجرد فعومل معاملة جلولاء، ومذهب المبرد إبقاء حرف المدّ في ذلك والإدغام كما يفعل في جلولاء، واتفقا في نحو: ظريفين وظريفات إذا لم يجعلن أعلاماً على التشديد، ولم يذكر هنا هذا التفصيل.

(وَأَلِفُ التَّأنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا) أي إذا كانت ألف التأنيث: خامسة فصاعداً حذفت لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال فعيعل وفعيعيل لأنها لم يستقل النطق بها فيحكم

والياء في قريثاء. قوله: (عند بقاء الثانية) بأن يقال حبيرى بتخفيف الياء وإثبات ألف بعد الراء. قوله: (أن تسوية الناظم الخ) أي حيث أطلق في قوله:

وألف التأنيث حيث مدا ... وتاؤه منفصلين عدا

قوله: (في نحو ثلاثين علماً أو غير علم إلخ) وجه التعميم فيه وتقييده ما بعده بالعلم أن نحو ثلاثين زيادته غير طارئة مطلقاً لأنه لا مفرد له بخلاف نحو جدارين وما ذكر معه فإنما تكون زيادته غير طارئة إذا كان علماً بخلاف ما إذا لم يكن علماً لأن له حينئذ مفرداً.

قوله: (لأن زيادته) هي علامة التثنية والجمع غير طارئة على لفظ مجرد أي منها، أما ثلاثون فلوضعه على الزيادة، وأما ما بعده فلوجود الزيادة حال الجمعية قبل العلمية. وقوله فعومل معاملة جلولاء لعدم طرو الزيادة على كل. قوله: (زاد على أربعة) أي ولم يتقدم على الخامسة مدة كما سيأتي. قوله: (لن يثبتا) خبر المبتدأ وهو ألف وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر أو هو الجواب على تقدير الفاء ومجموع الشرط والجواب الخبر. قوله: (أي إذا كانت ألف التأنيث) أي المقصورة كما قيد به المتن، أما الممدودة فعلى تقدير الإنفصال كما مر، وكألف التأنيث المقصورة ألف الإلحاق المقصورة كحبركى فتقول في تصغيره: حبيرك كقريقر والحبركى بفتح الحاء المهملة والموحدة وسكون الراء القراد وليست ألفه للتأنيث لقولهم حبيركات فهو منون، وعن الجرمي أن ألفه للتأنيث فهو ممنوع من الصرف كذا في الفارضي. قوله: (لأن بقاءها يخرج الخ) قال في التصريح: فإن قلت فحبيلى فعيلى وليست من أبنية التصغير الثلاثة. قلت: نعم ولكنها توافق فعيعلا فما عدا الكسرة التي منع منها مانع الألف اهـ. وقد حرفه البعض ثم استشكله. قوله: (لأنها لم يستقل النطق بها الخ) قال شيخنا: لعله تعليل لمحذوف تقديره وفارقت الممدودة لأنها الخ أي لأنها لا يمكن النطق بالمقصورة وحدها فهي بعيدة عن تقدير الإنفصال بخلاف الممدودة.

لها بحكم المنفصل، فتقول في نحو: قرقرى ولغيزى وبردرايا: قريقر، ولغيغز، وبريدر، فإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وإبقاء ألف التأنيث وجاز عكسه، وإلى هذا أشار بقوله: (وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيِّرِ بَيْنَ الحُبَيْرَى فَادْرِ والْحُبَيِّرِ) ومثله قريثاً، تقول فيه قريثاً أو قريث: أي إن حذفت المدة قلت الحبيرى وقريثاً، وإن حذفت ألف التأنيث قلت: الحبير وقريث بقلب المدة ياء ثم تدغم ياء التصغير فيها.

(وَارْدُدْ لأَصْلِ ثَانِياً لَيِّناً قُلِبْ فَقِيمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ) ثانياً مفعول لاردد، وليناً نعت لثانياً،

قوله: (فتقول في نحو قرقرى) بقافين وراءين مهملتين اسم موضع. تصريح. قوله: (وبردرايا) بموحدة مفتوحة فراء ساكنة فدال مهملة فراء فألف فتحتية اسم موضع وزنه فعلعايا. قوله: (لغيغز) كذا بخط الشارح بلا ياء قبل الزاي وفي بعض النسخ لغيغيز بياء قبل الزاي قال شيخنا: وهو القياس. قوله: (وبريدر) بحذف ألف التأنيث ثم حذف الألف والياء لأنهما زائدتان. قوله: (فإن كانت خامسة الخ) أشار به إلى أن قول المصنف وعند تصغير حبارى الخ تقييد لإطلاق قوله متى زاد على أربعة الخ. قوله: (وإبقاء ألف التأنيث) لأنها بعد حذف المدة صارت رابعة. قوله: (بين الحبيرى) وهو أجود. قوله: (ومثله قريثا) يقتضي أن قريثا بالقصر والذي قدمه أنها بالمد وهو ما في القاموس فلعل مراده مثله قريثا على قصرها لضرورة أو نحوها أو أنه لغة فيها. قوله: (بقلب المدة ياء) أي في الحبارى فقط لأن مدة القريثا ياء فلا تحتاج للقلب.

قوله: (ثانياً ليناً) لم يخص في الهمع الرد بالثاني اللين حيث قال يرد إلى أصله البدل إن كان آخراً مطلقاً سواء كان ليناً كملهى أو غير لين كماء وسقاء فإن ألف ملهى بدل من واو لأنه مشتق من اللهو وهمزة ماء بدل من هاء لقولهم مياه وأمواه وهمزة سقاء بدل من ياء لأنه مشتق من السقي فيقال مليهى برد الألف إلى الواو وقلبها ياء لتطرفها إثر كسرة ومويه وسقى كما يقال في التكسير ملاهي ومياه وأمواه وأسقية لأن التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها، فإن لم يكن البدل آخراً اشترط فيه شرطان أن يكون ليناً وأن يكون بدلاً من غير همزة تلي همزة كمال، وقيل وريان وميزان وموقن فيقال مويل وقويل ورويان ومويزين ومييقن لزوال موجب الإبدال لأن الواو إنما أبدلت في مال لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي قيل وميزان لكسر ما قبلها، وفي ريان لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون، وإنما أبدلت الياء واواً في موقن لضم ما قبلها وكقيراط وذيب بالياء فيقال قريريط وذؤيب بالهمزة فلو كان غير الآخر حرفاً صحيحاً بدلاً من صحيح أو من لين لم يرد إلى أصله بل تصغر الكلمة على حالها كتخمة وتخيمة وتراث وتريث وأباب في عباب وأبيب وقائم وقويئم بالهمز، وكذا لو كان بدلاً من همزة تلي همزة كآدم فيقال أويدم من غير رد للألف إلى أصلها وهو الهمز اهـ ببعض زيادة واختصار.

قوله: (وليناً نعت لثانياً) قال شيخنا وتبعه البعض: ويصح أن يكون مفعولاً ثانياً لقلب لأنه

وقلب في موضع النعت لثانياً أيضاً، يعني أن ثاني الاسم المصغر يرد إلى أصله إذا كان ليناً منقلباً عن غيره، فشمل ذلك ستة أشياء: **الأول**: ما أصله واو فانقلبت ياء نحو قيمة فتقول فيه قويمة. **الثاني**: ما أصله واو فانقلبت ألفاً نحو باب فتقول فيه بويب. **الثالث**: ما أصله ياء فانقلبت واواً نحو موقن فتقول فيه ميقن. **الرابع**: ما أصله ياء فانقلبت ألفاً نحو ناب فتقول فيه نييب. **الخامس**: ما أصله همزة فانقلبت ياء نحو ذيب فتقول فيه ذؤيب بالهمزة. **السادس**: ما أصله حرف صحيح غير همزة نحو دينار وقيراط فإن أصلهما دنار وقراط والياء فيهما بدل من أول المثلين، فتقول فيهما دنينير وقريريط. وخرج عن ذلك ما ليس بلين فإنه لا يرد إلى أصله، فتقول في متَّعد متيعد بإبقاء التاء خلافاً للزجاج فإن يرده إلى أصله فيقول مويعد، والأول مذهب سيبويه وهو الصحيح لأنه إذا قيل فيه مويعد أوهم أن مكبره مُوعِد أو مُوعَد أو مَوْعد، ومتيعد لا إيهام فيه.

تنبيهات: **الأول**: مراده بالقلب مطلق الإبدال كما عبر به في التسهيل لأن القلب في اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على إبدال حرف لين من حرف صحح ولا عكسه، بل على إبدال حرف علة من حرف علة آخر. ويستثنى من كلامه ما كان ليناً مبدلاً من همزة تلي همزة كما استثناه في التسهيل كألف آدم وياء أيمة فإنهما لا يردان إلى أصلهما، أما آدم فتقلب ألفه واواً، وأما أيمة فيصغر على لفظه. وقد ظهر بما ذكرناه أن قوله في شرح الكافية وهو ـ يعني الرد

يتعدى لمفعولين اهـ وفيه نظر لاقتضائه أن الثاني المردود إلى أصله هو المحول ليناً مع أنه المحول إليه كالياء في قيمة لا المحول كالواو فتدبر. قوله: (فتقول فيه ذؤيب) ووجهه زوال مسوغ البدل وهو سكون الهمزة. دماميني. قوله: (فتقول في متعد) هو اسم فاعل من تعد وأصله موتعد أبدلت الواو تاء وأدغمت التاء في التاء، تصريح. قوله: (بإبقاء التاء) أي الأولى المبدلة من الواو التي هي فاء الكلمة وحذف تاء الافتعال، سم. قوله: (فإنه يرده إلى أصله) لزوال موجب قلبها وهو تاء الافتعال، تصريح. قوله: (موعد) أي اسم فاعل أو موعد أي اسم مفعول أو موعد أي مصدراً ميمياً أو اسم زمان أو مكان. قوله: (لا إيهام فيه) أي وإن كان فيه إجمال من حيث احتماله أنه تصغير اسم فاعل أو اسم مفعول، وأورد في التصريح أن سيبويه لم يلتفت للالباس في مواضع كثيرة وقد يقال: الموجود فيها إجمال لا إلباس فتأمل. قوله: (مراده بالقلب الخ) الحامل له على ذلك تعميمه القلب في كلامه بحيث يشمل نحو الخامس والسادس وإلا فيمكن إبقاء القلب على ظاهره اصطلاحاً وغاية الأمر أنه ترك بعض المسائل. سم.

قوله: (من حرف صحيح) كما في دينار وقيراط اهـ سم، وكما في ذئب بناء على أن الهمزة حرف صحيح. قوله: (ولا عكسه) أي ولا عكسه كما في متعد. قوله: (فيصغر على لفظه) فيقال أييمة ولا يضر التقاء الساكنين فيه لأنه على حده لأن الأول حرف لين والثاني مدغم فيه فهو كخويصة

- مشروط بكون الحرف حرف لين مبدلاً من لين غيرُ محرر، بل ينبغي أن يقول مبدلاً من غير همزة تلي همزة كما في التسهيل. **الثاني**: أجاز الكوفيون في نحو ناب مما ألفه ياء نويب بالواو، وأجازوا أيضاً إبدال الياء في نحو: شيخ واواً، ووافقهم في التسهيل على جوازه جوازاً مرجوحاً، ويؤيده أنه سمع في بيضة بويضة وهو عند البصريين شاذ. **الثالث**: إذا صغر اسم مقلوب صغر على لفظه لا أصله نحو جاه لأنه من الوجاهة فقلب، فإذا صغر قيل جويه دون رجوع إلى الأصل لعدم الحاجة إلى ذلك.

(وَشَذَّ فِي عِيدٍ عُيَيْدٌ) حيث صغروه على لفظه ولم يردوه إلى أصله، وقياسه عويد لأنه من عاد يعود فلم يردوا الياء لئلا يلتبس بتصغير عود بضم العين، كما قالوا في جمعه أعياد ولم يقولوا أعواداً لما ذكرنا. (وَحُتِمْ. لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ) يعني أنه يجب لجمع التكسير من رد الثاني إلى أصله ما وجب للتصغير: فيقال في ناب وباب وميزان: أنياب وأبواب وموازين إلا ما شذ كأعياد. وقوله:

٩٢٢ - حمىً لا يُحَلُّ الدَّهْرَ إلا بإذْنِنَا ولا نَسْأَلُ الأقْوَام عَقْدَ المَيَاثِقِ

تصغير خاصة. سم. قوله: (غير محرر) لأنه يخرج عنه اللين المنقلب عن صحيح غير الهمزة كما في دينار والمنقلب عن همزة لا تلي همزة كما في ذئب مع أنهما يردان. قوله: (في نحو شيخ واواً) فيقال شويخ. قوله: (على جوازه) أي جواز الإبدال واواً في نحو ناب ونحو شيخ كما هو صريح التسهيل.

قوله: (وهو) أي ما سمع من بويضة بقرينة قوله شاذ المقتضي للسماع، فإرجاع البعض الضمير إلى ما تقدم من قلب ألف ناب وياء شيخ وبيضة واواً غير مناسب إلا لو سمع القلب في ياء ناب وشيخ أيضاً وهو خلاف المتبادر من تعبيره بالإجازة، نعم سمع في ناب للمسنة من الإبل نويب كما في الهمع فاعرفه. قوله: (اسم مقلوب) أي قلباً مكانياً. قوله: (لأنه من الوجاهة) فأصله وجه فقلب قلباً مكانياً بأن قدمت العين على الفاء ثم قلبت الفاء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. قوله: (وقياسه عويد) قال سم: هل يمتنع النطق بالقياس اهـ. قال الإسقاطي: وقد يخرج على الخلاف في المصدر إذا ورد على خلاف القياس ولم يرد القياسي هل يجوز استعمال القياسي اهـ. وجزم البعض بالمنع أخذاً من التعليل بالإلباس بتصغير عود. قوله: (فلم يردوا الياء) أي إلى أصلها وهو الواو. قوله: (وحتم للجمع الخ) قال أبو حيان: أحال الجمع على التصغير وقد تقدم الجمع والحوالة إنما تكون على المتقدم في الذكر لا على المتأخر اهـ سيوطي. قال سم: وهو عجيب لأن الواجب في الحوالة تقدم حكم المحال عليه وهو حاصل هنا. قوله: (عقد المياثق) كذا بخط الشارح، وفي

---

٩٢٢ - قاله عياض ابن أم درة الطائي، شاعر جاهلي من الطويل. حمى: خبر مبتدأ محذوف، أي =

يريد المواثق. **تنبيه**: هذا الحكم في التكسير الذي يتغير فيه الأول، أما ما لا يتغير فيه فيبقى على ما هو عليه نحو: قيمة وقيم وديمة وديم. (وَالأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ وَاواً) نحو: ضارب وضويرب، وماش ومويش (كَذَا مَا الأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ) كألف صاب وعاج فتقول فيهما صويب وعويج.

تنبيهان: **الأول**: مما يجعل واواً أيضاً الألف الثاني المبدل من همزة تلي همزة كآدم تقول فيه أويدم كما تقدم التنبيه عليه. **الثاني**: حكم التكسير في إبدال الألف الثاني كحكم التصغير فتقول ضوارب وأوادم.

(وكَمِّلِ المَنقُوصَ) وهو ما حذف منه أصل بأن ترد إليه ما حذف منه (فِي التَّصْغِيرِ) لتتأتى بنية فعيل، ومحل هذا (مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثاً كَمَا) أصله موه فتقول فيه مويه برد اللام، وكذا

بعض النسخ عهد والأول هو ما في الشواهد للعيني، وقوله المياثق دون المياثيق بياء بعد المثلثة موافقة لمذهب الكوفيين من جواز حذف المدة قبل الآخر بلا تعويض الياء عنها في نحو قرطاس وعصفور كما مر.

قوله: (المزيد) يدخل فيه ألف حائض فيقال فيه حويض وسيأتي أن تصغيره تصغير ترخيم خييض اهـ اسقاطي. وقوله: فيقال فيه حويض أي برد الهمزة إلى أصلها وهو الياء فيصير على مثال فعيعل هذا هو الصواب، وما في كلام البعض مما يخالف ذلك خطأ. قوله: (صاب) بصاد مهملة وموحدة اسم شجر مر. قوله: (الألف الثاني المبدل الخ) ومنه أيضاً الألف المنقلبة عن واو كباب كما مر فالألف الثانية تقلب عند التصغير واواً في أربعة مواضع كما تقلب ياء في موضع واحد وهو ما ثانيه ألف منقلبة عن ياء. قوله: (وكمل المنقوص) أي الناقص منه شيء ولو مبدلاً بآخر بدليل تمثيله بالماء على ما سيأتي لا المصطلح عليه. قوله: (ومحل هذا) أي التكميل المذكور.

قوله: (ما لم يحو الخ) أي ما لم يحو بعد الحذف حرفاً زائداً ثالثاً غير التاء، وقولنا زائداً هو ما يؤخذ من التنبيه الثاني الآتي في كلام الشارح أي وغير همزة الوصل ليدخل نحو ابن، وسيأتي في الشرح الاعتذار عن ترك المصنف هذا والنفي صادق بأن لا يحوي ثالثاً أصلاً كيد أو يحوي ثالثاً هو ما ذكر كسنة وابن وقول البعض أو يحوي ثالثاً غير التاء خطأ كجعل شيخنا النفي صادقاً بأن لا يحوي ثالثاً أصلاً وهو ثنائي الوضع لأن موضوع المسألة الاسم المنقوص وغير التاء حال من ثالثاً على قاعدة أن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالاً منها. قوله: (كما) مثال للمنقوص إن جعل بمعنى المشروب إلا أن المصنف قصره للضرورة وتنظير في التكميل إن جعل ما الإسمية والحرفية. واعلم

= حمانا حمى، أو نحو ذلك مما يناسب. ولا يحل، مجهول: صفته. والدهر: نصب على الظرف. والشاهد في عقد المياثق، فإن القياس فيه المواثق لأنه جمع ميثاق، وفي نوادر أبي زيد على الأصل.

تفعل في خذ وكل ومذ أعلاماً. وسه ويد وحر فتقول فيها أخيذ وأكيل برد الفاء، ومنيذ وستيه برد العين، ويدية وحريح برد اللام. وإن كان على ثلاثة. **والثالث**: تاء التأنيث لم يعتد بها ويكمل أيضاً كما يكمل الثنائي، نحو عدة وسنة: فتقول فيهما وعيدة وسنية برد فاء الأول ولام الثاني. وإن كان للمنقوص ثالث غير الياء لم يرد إليه ما حذف لعدم الحاجة إليه لأن بنية فعيل تتأتى بدونه، فتقول في هار وشاك وميت: هوير وشويك ومييت، وشذ هوير برد المحذوف. وأشار بقوله كما إلى أن الثنائي وضعا يكمل أيضاً في التصغير كما يكمل المنقوص توصلاً إلى

أن الشارح أولاً جزم بأن مراده اسم المشروب حيث قال أصله موه الخ وثانياً جزم بأن مراده ما الاسمية والحرفية. حيث قال: وأشار بقوله كما إلى أن الثنائي الخ وثالثاً تردد حيث قال الرابع قوله كما الخ فهذا عجيب فليتأمل. سم.

قوله: (**في خذ وكل ومذ أعلاماً**) أصل خذ وكل أؤخذ وأؤكل بهمزتين حذفت الثانية التي هي فاء الكلمة فتبعها همزة الوصل لعدم الإحتياج إليها حينئذ، وأصل مذ منذ وإنما قال أعلاماً ليصح تصغيرها إذ لا يصغر إلا الاسم المتمكن كما مر. قوله: (وسه) أصله سته وهو الدبر ويد أصلها يدي بسكون الدال أو فتحها على الخلاف وحر أصله حرح وهو الفرج. قوله: (ويدية) كذا في غالب النسخ وفي نسخة ويدي بلا تاء والصواب الأول. قوله: (لم يعتد بها) لكونهافي حكم المنفصل. قوله: (فتقول فيهما وعيدة وسنية) اعترضوه بأن فيه جمعاً بين العوض والمعوض عنه، ويمكن دفعه بأن تاء المصغر تمحضت للتأنيث ولم يقصد بها عوضية أصلاً فهي ليست التي كانت عوضاً بل التي تظهر عند تصغير المؤنث. قوله: (وسنية) بردّ لامه وهو الواو وقلبها ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وسبق إحداهما بالسكون ومن جعل لامها هاء صغرها على سنيهة.

قوله: (في هار وشاك) اعلم أن أصلهما هاور وشاوك فحذفت الواو على غير القياس فوزنهما فال وكان القياس قبلها همزة وقد جاءا على القياس أيضاً فقيل هائر وشائك بوزن فاعل، وقال بعضهم: حذفت الألف الزائدة وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فوزنهما فعل بسكون العين باعتباره بعد القلب وبكسرها باعتباره قبله وعلى أن المحذوف الواو جرى الشارح حيث قال وشذ هوير برد المحذوف يعني الواو لأن الكلام في رد المحذوف الأصلي لا الزائد، وفيهما لغة ثالثة وهي جعل عينهما بعد لامهما ثم قلب العين ياء وضمة اللام كسرة لتناسب الياء فوزنهما فالع وإعرابهما على هذا إعراب المعتل كداع وغاز وعلى غيره مما تقدم إعراب الصحيح، فتحرك الراء والكاف بحركات الإعراب الثلاث وتصغيرهما على هذا في الرفع والجر هوير وشويك بكسر الراء والكاف من غير رد المحذوف لئلا يلتقي ساكنان هو والتنوين، وفي النصب شويكياً برده وعلى لغة هائر وشائك هوير وشويك بتشديد التحتية وعلى غيرهما هوير وشويك بتخفيف الياء من غير رد المحذوف. قوله: (وميت) بتخفيف الياء وهذه اليام ياء فيعل فالمحذوف عين الكلمة. قوله:

بناء فعيل إلى أن هذا النوع لا يعلم له ثالث يرد إليه بخلاف المنقوص، وأجاز في الكافية والتسهيل فيه وجهين: **أحدهما**: أن يكمل بحرف علة فتقول في عن وهل مسمى بهما عن وهلى، والآخر أن يجعل من قبيل المضاعف فتقول فيهما عنين وهليل، وصرح في التسهيل بأن الأول أولى وبه جزم بعضهم، لكنه لا يظهر لهذين الوجهين أثر في ما الاسمية أو الحرفية إذا سمي بها فإنك تقول على التقديرين موى.

تنبيهات: **الأول**: إنما قال غير التاء ولم يقل غير الهاء ليشمل تاء بنت وأخت فإنها لا يعتد بها أيضاً، بل يقال بنية وأخية برد المحذوف. **الثاني**: يعني بقوله ثالثاً ما زاد على حرفين ولو كان أولاً أو وسطاً: فالأول كقولك في تصغير يرى مسمى به يرى من غير رد اعتداداً بحرف المضارعة، وأجاز أبو عمرو والمازني الرد فيقولان يرىء، ويونس يرد ولا ينون على أصل مذهبه في يعيل تصغير يعلى ونحوه، ....

(بحرف علة) بأن يزاد عليه ياء، وقيل إن شئت ألحقته بما لامه ياء فقلت في هل هلى أو واو فقلت هليو ثم أعللته إعلال سيد وفيه زيادة عمل والأظهر الأول، وبه جزم الآبدي واقتضاه كلام التسهيل وحجة الثاني أن ما حذفت لامه واواً أكثر مما حذفت لامه ياء. تصريح مع بعض زيادة من المرادي.

قوله: (فإنك تقول الخ) لأنك على الوجه الأول إن كملت بياء وجب إدغام المثلين أو بواو وجب قلبها ياء ثم إدغامها وعلى الوجه الثاني تزاد ألف وتبدل ياء وتدغم فيها ياء التصغير، وأما ألف ما فتبدل واواً بكل حال عملاً بقوله: والألف الثاني المزيد يجعل واواً الخ اهـ سم. وفي كلام الفارضي ما يشعر بالفرق حيث قال: إذا سمي بحرفين ثانيهما ألف أو واو أو ياء وجب التضعيف في التصغير وغيره، فلو سمى شخص بما وجب تضعيف الألف ثم تقلب الألف الثانية همزة لاجتماعهما ساكنتين فيصير ماء، فإذا صغر يقال مويّ بتشديد الياء الأولى ياء التصغير والثانية أصلها الهمزة قلبت ياء جوازاً اهـ. فقوله جوازاً يقتضي أنه يقال مويء بهمزة بعد ياء التصغير فيحصل الفرق. قوله: (برد المحذوف) أي وحذف التاء والإتيان بهاء التأنيث والمحذوف الواو المنقلبة في التصغير ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وسبق إحداهما بالسكون. قوله: (مسمى به) قيد به لأن الفعل والحرف لا يصغران إلا إذا سمي بهما. قوله: (من غير رد) أي لعينه وهي الهمزة إذ أصله يرأى. قوله: (فيقولان يرىء) بهمزة بعد ياء التصغير وبتنوين عوض عن الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين.

قوله: (على أصل مذهب في يعيل) أي من إثبات الياء وعدم تنوين العوض كما مر في باب ما لا ينصرف، فما يوجد في بعض النسخ من كتابة يعيلى بالياء وما يوجد في بعضها الآخر من كتابته بلا ياء صحيحان لأن الأول على مذهب يونس المحدث عنه والثاني على مذهب غيره الأرجح، فما ذكره شيخنا وتبعه البعض من أن معنى قول الشارح ولا ينون أنه لا ينون تنوين الصرف وينون تنوين العوض، وما ذكره البعض من أن كتابة يعيل في بعض النسخ بالياء تحريف كلاهما خبط منشؤه

وتقدم مثال الوسط. **الثالث**: لا يعتد أيضاً بهمزة الوصل بل يرد المحذوف مما هي فيه، وإنما لم يذكر ذلك لأن ما هي إذا صغر حذفت منه فيبقى على حرفين لا ثالث لهما نحو: اسم وابن: تقول في تصغيرهما سمي وبنى بحذف همزة الوصل استغناء عنها بتحريك الأول. **الرابع**: قوله كما: إن أراد به اسم الماء المشروب فهو تمثيل صحيح وهذا هو الظاهر كما مر الشرح عليه، وإن أراد بما الكلمة التي تستعمل موصولة ونافية فهو تنظير لا تمثيل لأن ما اسميه كانت أو حرفية من الثنائي وضعاً لا من قبيل المنقوص، فيكون مراده أن نحو ما يكمل كما يكمل المنقوص لا أنه منقوص، وتمام القول في هذا أنه إذا سمى بما وضع ثنائياً فإن كان ثانيه صحيحاً نحو: هل وبل لم يزد عليه شيء حتى يصغر فيجب أن يضعف أو يزاد عليه ياء فيقال هليل أو هلى، فإن كان معتلاً وجب التضعيف قبل التصغير فيقال في لو وكي وما ـ أعلاما ـ لو وكيّ بالتشديد وماء بالمد، وذلك لأنك زدت على الألف ألفاً فالتقى ألفان فأبدلت الثانية همزة، فإذا صغرن أعطين حكم دوّ وحيّ وماء: فيقال لوى كما يقال دوى، وأصلهما لويو ودويو، ويقال كييّ بثلاثِ ياءات كما يقالُ حُيّي، ويقال موى كما يقال في تصغير الماء المشروب مويه، إلا أن هذا لامه هاء

الغفلة عن مذهب يونس المتقدم في الشرح في باب ما لا ينصرف والله تعالى هو الهادي. قوله: (وتقدم مثال الوسط) وهو نحو: هار وشاكٍ وميت. قوله: (حذفت منه) لأنه يضم أوله فيستغني عنها بتحرك أوله تصريح. قوله: (كما مر الشرح عليه) أي في قوله أصله موه الخ عقب قول المصنف كما. قوله: (فهو تنظير) أي في مطلق التكميل وإلا فتكميل المنقوص برد ما حذف منه إليه، وهذا لا يعلم له محذوف فيرد إليه أفاده المرادي. قوله: (حتى يصغر) أي إلى أن يصغر. قوله: (وجب التضعيف) قال البعض: لئلا يلزم إثبات اسم معرب على حرفين آخره حرف لين متحرك وهذا لا نظير له اهـ. وقد يقال عدم النظير لازم على القسم الأول لأن أقل وضع الاسم المعرب على ثلاثة أحرف، وهل وبل مسمى بهما مخالفان لذلك، على أن الثنائي وضعا إذا سمي به لا يتعين فيه الإعراب بل تجوز فيه الحكاية فتأمل.

قوله: (فأبدلت الثانية همزة) كما قالوا في حمراء. قوله: (أعطين) ماض مجهول مبني على سكون الياء لاتصاله بنون الإناث. قوله: (دوّ وحي) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما والدو البادية والحي القبيلة اهـ تصريح ودال الدوّ مهملة. قوله: (وأصلهما لويو ودويو) أي فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون. قوله: (ويقال موي) أي بإبدال الهمزة ياء وإدغام ياء التصغير فيها، وتقدم عن الفارضي ما يفيد جواز إبقاء الهمزة بلا إبدال. قوله: (في تصغير الماء المشروب الخ) ويقال في تثنية ماءان وماوان قرأ الجحدري فالتقى الماءان والحسن فالتقى الماوان وجمعه في القلة أمواه اهـ فارضي، أي وفي الكثرة مياه وأصله مواه فقلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة. قوله: (لامه هاء) وأصله موه قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم الهاء همزة.

فردت إليه كما تقدم. **الخامس**: قال في شرح الكافية: وقد يكون المحذوف حرفاً في لغة وحرفاً آخر في لغة فيصغر تارة بردّ هذا وتارة برد هذا، كقولك في تصغير سنة: سنية وسنيهة، وفي تصغير عضة: عضية، وعضيهة اهـ.

(وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى بِالأَصْلِ كَالعُطَيْفِ يَعْنِي الْمِعْطَفَا)أي من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم، وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد، فإن كانت أصوله ثلاثة صغر على فعيل، وإن كانت أربعة فعلى فعيعل، فتقول في معطف عطيف وفي أزهر زهير وفي حامد وحمدان وحماد ومحمود وأحمد: حميد وتقول في قرطاس وعصفور: قريطس وعصيفر.

تنبيهات: **الأول**: إذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثي الأصول ومسماه مؤنث لحقته التاء، فتقول في سوداء وحبلى وسعاد وغلاب: سويدة وحبيلة وسعيدة وغليبة. **الثاني**: إذا صغر

قوله: (ومن بترخيم)أي معه ومن موصولة أو موصوفة فيصغر بالرفع واكتفى خبر من أو شرطية فيصغر بالجزم وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين واكتفى جواب الشرط. قوله: (بالأصل)وهو ما كان في مقابلة الفاء والعين واللام، سندوبي. قوله: (المعطفا)قال الشاطبي: المعطف في اللغة العطف وهو الجانب من كل شيء وعطفا الرجل جانباه من لدن رأسه إلى وركيه، وقال المكودي: المعطف بكسر الميم هو الكساء. خالد.

قوله: (بتجريده من الزوائد)أي الصالحة للبقاء كما في التوضيح ليخرج متدحرج ومحرنجم لامتناع بقاء الزيادة فيهما لإخلالها بالزنة عند تصغير غير الترخيم أي فلا يسمى تصغيرهما على دحيرج وحريجم تصغير ترخيم اهـ زكريا. وقوله الصالحة للبقاء أي في تصغير غير الترخيم، وفي قوله من الزوائد إشارة إلى أن نحو جعفر وسفرجل لا يصغر تصغير الترخيم لعدم الزوائد، وبه صرح في التوضيح فلا بد من أمرين أن يكون في الاسم زيادة وأن تكون هذه الزيادة صالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم. قوله: (حميد)وإن صغرت لا بترخيم قلت في حامد حويمد وفي حمدان حميدين إن ثبت له جمع على حمادين وإلا فحميدان، وفي محمود محيميد، وفي حمدون حميدين اهـ فارضي، أي وفي حماد حميميد، وكان على الشارح أن يذكر مع الأسماء الخمسة محمداً فإن تصغيره بترخيم أيضاً حميد قال خالد: ولم يلتفت للإلباس ثقة بالقرائن اهـ. وقال سم وتبعه البعض: هو من باب الإجمال لا الإلباس اهـ. وفيه أن المتبادر من حميد كونه مصغر حمد وهو خلاف المراد وتبادر خلاف المراد إلباس، وقد يمنع التبادر لقلة التسمية بحمد فيبقى الأمر على الإجمال، أو يقال مراد سم أن حميداً محتمل للأسماء الخمسة على السواء فلا ينافي تبادر غيرها منه فتأمل. قوله: (لحقته التاء)لأنه من المؤنث الثلاثي في المآل أي إذا صغر تصغير الترخيم كما ستعرفه. قوله: (وغلاب)بالغين المعجمة وفي القاموس أنهم سموا بغلاب كسحاب وغلاب ككتان وغلاب كقطام وعلى ضبطه هنا كقطام اقتصر شيخنا السيد.

قوله: (الثاني إذا صغرت نحو حائض الخ)لو جعله استثناء مما قبله وقال: إلا إذا كان وصفاً

نحو: حائض وطالق ـ من الأوصاف الخاصة بالمؤنث ـ تصغير الترخيم قلت: حييض وطليق لأنها في الأصل صفة لمذكر. **الثالث**: حكى سيبويه في تصغير إبراهيم وإسماعيل: بريها وسميعا، وهو شاذ لا يقاس عليه، لأن فيه حذف أصلين وزائدين لأن الهمزة فيهما والميم واللام أصول، أما الميم واللام فباتفاق، وأما الهمزة ففيها خلاف: مذهب المبرد أنها أصلية، ومذهب سيبويه أنها زائدة، وينبني عليهما تصغير الاسمين لغير ترخيم، فقال المبرد: أبيريه وأسيميع، وقال سيبويه: بريهيم وسميعيل، وهو الصحيح الذي سمعه أبو زيد وغيره من العرب، وعلى هذا ينبني جمعهما فقال الخليل وسيبويه: براهيم وسماعيل، وعلى مذهب المبرد: أباريه وأساميع، وحكى الكوفيون براهم وسماعل، بغير ياء، وبراهمة وسماعلة، والهاء بدل من الياء، وقال بعضهم: أباره وأسامع، وأجاز ثعلب: براهٍ، كما يقال في تصغيره. بريه، والوجه أن يجمعا جمع سلامة فيقال: إبراهيمون وإسماعيلون. **الرابع**: لا يختصّ تصغير الترخيم بالأعلام خلافاً للفراء وثعلب، وقيل: وللكوفيين، بدليل قول العرب: يجري بليق ويذم مصغَّر أبلق، ومن كلامهم: جاء بأم الرُّبَيق على أُرَيق، قال الأصمعي: تزعم العرب أنه من قول رجل رأى

خاصاً بالمؤنث فلا تلحقه التاء لكان أنسب. قوله: (لأنها في الأصل صفة لمذكر) والأصل شخص حائض وشخص طالق أي فضعفت عن نحو: سوداء وسعاد في اقتضاء التاء فروعي فيها الأصل، ولولا ذلك للحقته التاء لأنه مؤنث ثلاثي في المآل وذلك إذا صغر تصغير الترخيم فهو كحبلى أفاده الإسقاطي. قوله: (في تصغير إبراهيم وإسماعيل) أي تصغير ترخيم. قوله: (وهو شاذ) أي باتفاق من سيبويه والمبرد وقياسه على رأي سيبويه بريهيم وعلى رأي المبرد أبيريه. قوله: (لأن فيه حذف أصلين) أي والأصول لا يحذف منها أكثر من واحد كما مر. قوله: (أنها أصلية) لأن بعدها أربعة أصول، ولا تكون الهمزة زائدة أولاً في بنات الأربعة فهو خماسي فلا يحذف منه في التصغير إلا ما يحذف من نحو سفرجل وهو الخامس شرح التوضيح للشارح. قوله: (أنها زائدة) لأنه اسم أعجمي لا يعرف له اشتقاق فيقدر فيه زيادة الهمزة. شرح التوضيح للشارح. قوله: (أبيريه وأسيميع) بحذف الخامس وتعويض الياء عنه. قوله: (بريهيم وسميعيل) بحذف زائدهما. قوله: (براه) بكسر الهاء منونة وأصله براهي بالياء فحذفت لالتقائها ساكنة مع التنوين، ثم أجازه ثعلب براه إن كانت بالقياس على بريه كما أشعر به كلام الشارح وصرح به الفارضي ورد عليه أنه قياس على شاذ والشاذ لا يقاس عليه مع أنه قياس مع الفارق وهو أن التصغير يكون للترخيم بخلاف الجمع، ومع أنه يلزمه إجازة سماع أيضاً قياساً على سميع وإن كانت بالسماع ولم يسمع سماع فالأمر ظاهر.

قوله: (كما يقال في تصغيره) أي تصغير ترخيم. قوله: (والوجه أن يجمعا جمع سلامة) لعدم الخلاف فيه. قوله: (جاء بأم الربيق) بضم الراء وفتح الموحدة أي بالداهية، وانظر ما مرجع الضمير في جاء ولعله الرجل ويكون من إقامة ضمير الغيبة مقام ضمير المتكلم، ومعنى مجيئه بها إخباره

الغول على جمل أورق، فقلبت الواو في التصغير همزة. **الخامس**: لا فرق بين الزوائد التي للإلحاق وغيرها، فتقول في حفندد، ومقعنسس وضفندد: خفيد وقعيس وضفيد، بحذف الزوائد للإلحاق، والخنفدد، الظليم السريع، والضفندد: الضخم الأحمق.

(وَاْخْتِمْ بِتَا التَّانِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ مُؤَنَّثٍ عَارٍ) من التاء (ثُلاَثِيّ) في الحال (كَسِنْ) ودار فتقول في تصغيرهما: سنينة ودويرة، أو في الأصل كيد، فتقول في تصغيره يدية، أو في المآل وهذا نوعان: أحدهما ما كان رباعياً بمدة قبل لام معتلة، فإنه إذا صغر تلحقه التاء نحو: سماء وسمية، وذلك لأن الأصل فيه سمي، بثلاث ياءات: الأولى ياء التصغير، والثانية بدل المدة، والثالثة بدل لام الكلمة، فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين على القياس المقرّر في هذا الباب، فبقي الاسم ثلاثياً، فلحقته التاء كما تلحق الثلاثي المجرد. والآخر ما صغر تصغير الترخيم مما أصوله ثلاثة. نحو حبلى، وقد تقدم بيانه.

ثم استثنى من الضابط المذكور نوعين لا تلحقهما التاء أشار إلى الأول منهما بقوله: (مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّايُرَى ذَا لَبْسٍ كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ) في لغة من أنثهما (وَخَمْسٍ) أي فإنه يقال فيها: شجير وبقير وخميس، بغير تاء، ولا يقال: شجيرة وبقيرة وخميسة، بالتاء لأنه يلتبس بتصغير شجرة وبقرة وخمسة، ومثل خمس بضع وعشر فيقال فيهما: بضيع وعشير ولا يقال: بضيعة وعشيرة لأنه يلتبس بعدد المذكر. وأشار إلى الثاني بقوله: (وَشَذَّ تَرْكُ دُونَ لَبْسٍ) أي شذ ترك التاء دون لبس في ألفاظ مخصوصة لا يقاس عليها، وهي ذود ....

برؤيتها أو الله تعالى أو تكون الإضافة في قول رجل على معنى في أي من قول الناس في شأن رجل الخ، لكن يمنع الأول والأخير قول القاموس رأى رجل الغول على جمل أورق فقال: جاءنا بأم الربيق على أريق اهـ فتدبر. قوله: (أورق) هو من الإبل ما في لونه بياض إلى سواد وهو أطيب الإبل لحماً لا عملاً وسيراً. قاموس. قوله: (في خفندد) بخاء معجمة فنون فدالين مهملتين كسفرجل ومثله ضفندد إلا أن أوله ضاد معجمة. قوله: (الظليم) بفتح الظاء المعجمة وهو ذكر النعام. قوله: (ثلاثي) خرج نحو سعاد وزينب فتصغيرهما سعيد بتشديد الياء وزيينب، واختص ثلاثي المؤنث بلحاق التاء لخفته وعدم طوله.

قوله: (بدل لام الكلمة) هي الواو المنقلبة همزة في سماء لأن أصله سماو لأنه من سما يسمو، فقول شيخنا والبعض أصله سماي سهو ومثل سماء كساء. قوله: (فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين) هي الثالثة لام الكلمة عند الجمهور، ومقتضى كلام الناظم في التسهيل أنها الثانية المنقلبة عن الألف قاله الشارح على التوضيح. قوله: (على القياس) وهو حذف إحدى الياءات الثلاث عند اجتماعها في الطرف وبعد عين الكلمة فلا يرد تصغير مهيام على مهييم وحي على حيي. قوله: (ذا لبس) أي متبادراً منه خلاف المراد. قوله: (بضع وعشر) أي وست وسبع وتسع قوله: (وذود) بذال

وشول وناب، للمسن من الإبل، وحرب وفرس وقوس ودرع، للحديد، وعرس وضحى ونعل وعرب ونصَف، وهي المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر، وبعض العرب يذكر الدرع والحرب فلا يكونان من هذا القبيل، وبعضهم ألحق التاء في عرس وقوس فقال: عريسة وقويسة.

تنبيهات: الأول: لم يتعرض في الكافية وشرحها والتسهيل لاستثناء النوع الأول نحو شجر وخمس. **الثاني**: لا اعتبار في العلم بما نقل عنه من تذكير وتأنيث بل تقول في رمح ـ علم امرأة ـ: رميحة، وفي عين ـ علم رجل ـ: عيين، خلافاً لابن الأنباري في اعتبار الأصل، فتقول في الأول: رميح وفي الثاني عيينة، ويونس يجيزه، واحتج لذلك بقول العرب: نويرة وعيينة، وأذينة وفهيرة، وهي أسماء رجال، وليس ذلك بحجة لإمكان أن تكون التسمية بها بعد التصغير. **الثالث**: إذا سميت مؤنثاً ببنت وأخت، حذفت هذه التاء، ثم صغرت وألحقت تاء التأنيث فتقول: بنية وأخية، وإذا سميت بهما مذكراً لم تلحق التاء فتقول: بني وأخي (وَنَدَرْ إلْحَاقُ تَا فِيمَا ثُلاثِيّاً كَثَرْ) ثلاثياً مفعول بكثر، وهو بفتح التاء بمعنى فاق، أي ندر لحاق التاء في تصغير ما زاد على ثلاثة، ....

معجمة مفتوحة فواو ساكنة فدال مهملة من ثلاثة أبعرة إلى عشرة وقيل غير ذلك قوله: (وشول) بفتح الشين المعجمة وسكون الواو اسم جمع شائلة وهي من الإبل ما أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخف لبنها وجمع الجمع أشوال وأما شول كركع فجمع شائل وهي الناقة التي تشول بذنبها أي ترفعه للقاح ولا لبن لها أصلاً كذا في القاموس وغيره والمراد هنا الأول لأن شول كركع رباعي والكلام في الثلاثي ولهذا قال البعض قوله وشول جمع شائلة الخ وأما شيخنا السيد فبعد تصريحه بفتح الشين ذكر ما لا يناسب إلا الثاني وهو خلط.

قوله: (وحرب) قد يقال: تصغير حرب مع لحوق التاء يوقع في اللبس بمصغر حربة الحديد اهـ سم. أي فيكون من النوع الأول. قوله: (وفرس) قال في القاموس: الفرس للذكر والأنثى وهي فرسة اهـ. فعلم أن الفرس يقع على الذكر والأنثى، وحينئذ يحتاج المثال إلى التقييد بالواقع على الأنثى. قوله: (للحديد) احترز به عن درع المرأة بمعنى قميصها فإنه مذكر وجمع درع الحديد أدراع وأدرع ودروع، وجمع الدرع بمعنى القميص أدراع كذا في القاموس. قوله: (وعرس) قال في القاموس: العرس بالكسر امرأة الرجل ورجلها ولبوة الأسد ثم قال: وبالضم وبضمتين طعام الوليمة ثم قال: والنكاح اهـ. فعلم أن المناسب هنا العرس بالكسر وأن ضبط شيخنا له بالضم وضبط البعض له بالضم والكسر فيهما نظر فتدبر. قوله: (وعرب) بفتحتين وبضم فسكون خلاف العجم. قوله: (ونصف) بفتحتين كما في القاموس والتصريح، وقال الفارضي: بفتح النون وكسر الصاد المهملة. قوله: (ويونس يجيزه) أي اعتبار الأصل كما يجيز اعتبار الحال. قوله: (واحتج) بالبناء للمجهول أو للفاعل ولعله ضمير من ذكر من ابن الأنباري ويونس.

قوله: (إذا سميت مؤنثاً ببنت وأخت الخ) مثله ما إذا لم تسم بهما أصلاً كما في الدماميني،

وذلك قولهم في وراء وأمام وقدام: وريئة بالهمزة وأميمة وقديديمة.

تنبيه: أجاز أبو عمرو أن يقال في تصغير حبارى ولغيزى: حبيرة ولغيغزة، فيجاء بالتاء عوضاً من الألف المحذوفة، وظاهر التسهيل موافقته، فإنه قال: ولا تلحق التاء دون شذوذ غير ما ذكر إلا ما حذفت منه ألف التأنيث خامسة أو سادسة، ومراده المقصورة لقوله بعد ذلك: ولا تحذف الممدودة فيعوض منها خلافاً لابن الأنباري، أي فإنه يجيز في نحو باقلاء وبرناساء: بويقلة وبرينسة، والصحيح بويقلاء وبرينساء.

(وَصَغَّرُوا شُذُوذاً الَّذِي الَّتِي وَذَا مَعَ الفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتِي) يعني لما كان التصغير بعض تصاريف الأسماء المتمكنة ناسب ذلك أن لا يلحق اسماً غير متمكن، ولما كان في ذا والذي وفروعهما شبه بالأسماء المتمكنة، بكونها توصف ويوصف بها، استبيح تصغيرها، لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن، فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير، وعوض من ضمه ألف مزيدة في الآخر، ....

وإنما قيد بالتسمية ليفرق بين تسمية المؤنث وتسمية المذكر. قوله: (في وراء وأمام وقدام الخ) قضيته أن هذه الظروف الثلاثة مؤنثة وكأنه على اعتبار الجهة، لكن في الفارضي عن ابن عصفور أن الظروف كلها مذكرة إلا وراء وقدام، وعليه يكون لحاق التاء أما ما شاذا من وجهين كونه مذكراً وكونه رباعياً ولا تصغر الظروف غير المتمكنة كمتى وأين، وفي الفارضي أيضاً عن ابن بابشاذ ولا تصغر عند لأن المراد بتصغير الظروف القرب وعند في غاية القرب فلا فائدة في تصغيرها قال: وكذا لا تصغر غد حملاً على نقيضه وهو أمس لأن أمس غير متمكن بما تضمنه من معنى الحرف اهـ، ومر أول الباب زيادة بيان. قوله: (وريئة) بتشديد الياء قبل الهمزة. قوله: (وقديديمة) بوزن فعيعيلة. قوله: (حبيرة) بتشديد الياء. قوله: (باقلاء) بتخفيف اللام إذا مدت كما هو الفرض قال في القاموس: الباقلي وتخفف والباقلاء مخففة ممدودة الفول الواحدة بهاء أو الواحد والجمع سواء اهـ. قوله: (وبرناسا) هم الناس كما مر في التأنيث. قوله: (مع الفروع) حال من الذي والتي وذا أي مع بعض الفروع قوله: (بكونها توصف ويوصف بها) وتذكر وتؤنث وتثنى وتجمع، فارضي.

قوله: (خولف به الخ) ذكر وجهين للمخالفة وبقي ثالث في زيا وتيا وذيان وتيان وهو وقوع ياء التصغير ثانية فقوله بعد في زيادة ياء ثالثة يعني في غير ما ذكر ومن المخالفة يعلم أن جعل أمثلة التصغير فعيلا وفعيعلا وفعيعيلا في الأسماء المتمكنة. قوله: (فترك أولها) كاللام المتحركة في الذي والتي على ما كان عليه من الفتح كما في الذي والتي وذا وتا وضمت لام اللذيا واللتيا في لغية كما في التسهيل أو الضم كما في أولى وأولاء. قوله: (وعوض من ضمه) أي المجتلب للتصغير فلا يرد أن أوليا وأولياء زيد فيهما ألف مع ضم أولهما ولا يجمع بين العوض والمعوض وبيان عدم الورود أن الضمة فيهما أصلية والألف فيهما كما قاله يس عوض عن الضمة التي كان ينبغي أن تكون فيهما حال التصغير ولم تكن بل أبقيت الضمة الأصلية فتدبر، وهذا التعويض في غير المختوم بزيادة تثنية

ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة ثالثة بعد فتحة فقيل في الذي والتي: اللذيا واللتيا، وفي تثنيتهما: اللذيان واللتيان، وأما الجمع فقال سيبويه في جمع الذي: اللذيُون رفعاً، واللذِيين جراً ونصباً، بالضم قبل الواو، والكسر قبل الياء، وقال الأخفش: اللذيون واللذيين بالفتح كالمقصور. ومنشأ الخلاف من التثنية، فسيبويه يقول: حذفت ألف اللذيا في التثنية تخفيفاً، وفرق بين المتمكن وغيره. والأخفش يقول: حذفت لالتقاء الساكنين، وقالوا في جمع التي: اللتيات، وهو جمع اللتيا تصغير التي. ولم يذكر سيبويه من الموصولات التي صغرت غير اللذيا واللتيا، وتثنيتهما وجمعهما، وقال في التسهيل: واللتيات واللويتا في اللاتي، واللويا ....

أو جمع أما فيه فلا تعويض لطوله بالزيادة فخفف فيه. قوله: (ووافقت المتمكن الخ) ذكر وجهين للموافقة وبقي ثالث في اللذين واللتين والذين وذيا وتيا وذيان وتيان وهو رد الأصل المحذوف من مكبراتها إليها ولا يضر حذفه ثانياً من الأربع الأخيرة لأنه لعلة تصريفية وهي توالي ياءات ثلاث كما سيأتي في الشرح والمحذوف لعلة كالثابت فتأمل.

قوله: (وفي تثنيتهما) المتبادر من العطف ومن قوله بعد في جمع الذي الخ رجوع الضمير للذي والتي، وحينئذ يكون في كلامه تقدير مضاف أي في تثنية مصغرهما، وكذا يقال في نحو قوله بعد في جمع الذي الخ ثم المراد التثنية والجمع الصوريان لما تقدم في محله أن اللذين والذين ليسا مثنى وجمعا حقيقة على الأصح من اشتراط الإعراب في المثنى والجمع بل هما صيغتان موضوعتان للاثنين والجماعة، بقي شيء آخر وهو أن المفهوم من هذا أنه يؤخذ المفرد المصغر ويثنى ويجمع وليس هذا تصغيراً للمثنى والجمع كما هو ظاهر كلام المصنف، وكلام الجاربردي يفيد ما هو ظاهر كلام المصنف من وقوع التصغير على المثنى والجمع فتدبر. قوله: (في جمع الذي اللذيون) جرى فيما قاله على لغة من أعرب الذين رفعاً بالواو، وأما على لغة الجمهور فلا فرق بين الرفع والنصب والجر زكريا. قوله: (كالمقصور) أي في فتح ما قبل علامة الجمع كالمصطفين. قوله: (ومنشأ الخلاف من التثنية) أي الخلاف في الجمع مفرع على الخلاف في التثنية فيكون فيه ما فيها، قال في التصريح: والذال على القولين مفتوحة. قوله: (حذفت ألف اللذيا في التثنية) أي ولم تقلب ياء وقوله تخفيفاً أي فهي غير معتبرة. قوله: (وفرقا بين المتمكن) أي الذي تقلب ألفه المختوم بها ياء عند التثنية كحبلى. قوله: (لالتقاء الساكنين) أي فيكون حذفها لعلة تصريفية والمحذوف لعلة كالثابت فكذا في الجمع عنده فتبقى الفتحة دليلاً عليها، وقد يقال للأخفش: هلا تخلصت من التقاء الساكنين بقلب الألف ياء في التثنية كما هو قياس تثنية ما آخره ألف زائدة؟ وله أن يجيب بالفرق بين المتمكن وغيره ولا يضره ذلك في كون حذف الألف لالتقاء الساكنين فتأمل.

قوله: (جمع اللتيا) بحذف ألفه لالتقائها ساكنة مع ألف الجمع. قوله: (واللويتا) بقلب ألف اللاتي واواً وفتحها لأجل ياء التصغير وحذف الياء الأخيرة وزيادة ألف التعويض عن الضمة، وإنما حذفت الياء الأخيرة لأنه لو صغر على التمام، وقيل اللويتيا لزم أن يكون المصغر خماسياً بزيادة الألف في آخره سوى ياء التصغير وذلك لا يكون في المصغر أفاده سم. قوله: (واللويا) بقلب ألف

واللويون في اللائي واللائين، فزاد تصغير اللاتي واللائي واللائين، وظاهر كلامه أن اللتيات واللويتا كلاهما تصغير اللاتي: أما اللويتا فصحيح ذكره الأخفش. وأما اللتيات: فإنما هو جمع اللتيا كما سبق، فتجوّز في جعله تصغيراً للاتي. ومذهب سيبويه أن اللاتي لا يصغر استغناء بجمع اللتيا، وأجاز الأخفش أيضاً اللويا في اللاي، غير مهموز، وصغروا من أسماء الإشارة ذا وتا فقالوا: ذيا وتيا وفي التثنية ذيان وتيان. وقالوا في أولى بالقصر: أوليا وفي أولاء بالمد أولياء، ولم يصغروا منها غير ذلك.

تنبيهات: **الأول**: لأسماء الإشارة في التصغير من التثنية والخطاب ما لها في التكسير قاله في التسهيل: **الثاني**: قال في شرح الكافية: أصل ذيا وتيا ذييا وتييا، بثلاث ياءات: الأولى عين الكلمة، والثالثة لامها، والوسطى ياء التصغير، فاستثقل توالي ثلاث ياءات فقصد التخفيف بحذف واحدة، فلم يجز حذف ياء التصغير لدلالتها على معنى، ولا حذف الثالثة لحاجة الألف إلى فتح ما قبلها، فلو حذفت لزم فتح ياء التصغير ـ وهي لا تحرك لشبهها بألف التكسير ـ فتعين

اللائي واواً وفتحها لأجل ياء التصغير وقلب الهمزة ياء وحذف الياء وزيادة ألف التعويض هذا قياس ما مر في اللويتا، لكن في الفارضي أن المحذوف من هذه الهمزة. قوله: (واللويون) أي مطلقاً أو في حالة الرفع واللويين في حالة النصب والجر لغتان والياء المشددة ياء التصغير مدغمة في الياء المبدلة من همزة اللائين، قال عبد القادر: ورأيت في نسخة محررة من شرح الشافية للمصنف اللويئون بإثبات الهمزة بعد المثناة التحتية الساكنة. قوله: (في اللائي واللائين) نشر على ترتيب اللف. قوله: (فتجوز في جعله تصغير اللاتي) لأن اللتيات بمعنى تصغير اللاتي وهو اللويتا. قوله: (أولياء الخ) ضمة أوليا بالقصر وأولياء بالمد ليست الضمة المجتلبة للتصغير بل هي الضمة الموجودة حال التكبير كما قاله الشارح على التوضيح. قوله: (من التثنية والخطاب) كان عليه أن يقول: ولام البعد.

قوله: (بثلاث ياءات الخ) تقريره إنما يأتي على أن ذا ثلاثي، وأن أصله ذيي بياءين، وأن المحذوف منه عينه لا على قول الكوفيين أنه وضع على حرف هو أصل وهو الذال وحرف زائد لبيان حركة الحرف الأصلي وهو الألف كما لا يخفى، ولا على قول السيرافي إنه وضع على أصلين كما لأن الثنائي وإن كان يكمل على التصغير كما تقدم، إلا أن أصل ذيا عليه ذويا لا ذييا، ولا على القول بأن أصله ذوو لأن أصل ذيا عليه ذو يوا فحذفت العين وقلبت اللام ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون، ولا على القول بأن أصله ذوي لأن أصل ذيا عليه ذويا فحذفت عين الكلمة، ولا على أن المحذوف من ذا لامه لأن المحذوف من ذيا عليه اللام، هذا هو تحقيق المقام، وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من التساهل والقصور. قوله: (فاستثقل توالي ثلاث ياءات) أورد عليه شيخنا السيد تصغير حي على حيي مع أن فيه تواليها، وأجاب بأن تصغير اسم

حذف الأولى مع أنه يلزم من ذلك وقوع ياء التصغير ثانية، واغتفر لكونه عاضداً لما قصد من مخالفة تصغير ما لا تمكن له لتصغير ما هو متمكن. **الثالث**: قول الناظم: وصغروا شذوذاً البيت، معترض من ثلاثة أوجه: أولها، أنه لم يبين كيفية تصغيرها، بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغير المتمكن. ثانيها: أن قوله مع الفروع ليس على عمومه لأنهم لم يصغروا جميع الفروع كما عرفت. ثالثها: أن قوله: منها تا وتي يوهم أن تي صغر كما صغرتا، وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا تا، وهو المفهوم من التسهيل فإنه قال: لا يصغر من غير المتمكن إلا ذا والذي وفروعهما الآتي ذكرها، ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تا. **الرابع**: لم يصغر من غير المتمكن إلا أربعة: اسم الإشارة، واسم الموصول كما تقدم، وأفعل في التعجب، والمركب المزجي كبعلبك. وسيبويه في لغة من بناهما، فأما من أعربهما فلا إشكال، وتصغيرهما تصغير المتمكن نحو: ما أحيسنه وبعيلبك وسيبويه.

خاتمة: يصغر اسم الجمع لشبهه بالواحد فيقال في ركب ركيب وفي سراة سرية، وكذلك الجمع الذي على أحد أمثلة القلة، كقولك في أجمال أجيمال، وفي أفلس أفلس، وفي فِتية فُتية، وفي أنجدة أنيجدة. ولا يصغر جمع على مثال من أمثلة الكثرة، لأن بنيته تدل على الكثرة وتصغيره يدل على القلة فتنافيا، وأجاز الكوفيون تصغير ما له نظير من أمثلة الآحاد فأجازوا أن

الإشارة لما كان على خلاف القياس لم يحتمل فيه ذلك التوالي بخلاف المتمكن. قوله: (من ثلاثة أوجه)بقي رابع وهو أن قوله: وصغروا شذوذاً يقتضي أنه لا يقاس على ما سمع منه وليس كذلك بل قاس جمع من كبار النحاة كالمازني وغيره على ما سمع منه، وحينئذ لا يوصف بالشذوذ، وأجيب عن هذا بأن المصنف لم يتبع القائلين بالقياس بل تبع سيبويه القائل بعدم القياس غزي.

قوله: (لم يبين كيفية تصغيرها الخ)أجيب بأن سكوته عن كيفية التصغير لأنه أحال الأمر في ذلك على السماع غزي. قوله: (يوهم أن تي صغر)إنما عبر بالإيهام لاحتمال أن معنى قوله منها أي من الفروع لا بقيد التصغير. قوله: (غير تا)علل في التوضيح عدم تصغير ذي بإلباسه بتصغير ذا وعدم تصغير تي بالاستغناء عنه بتصغيرتا. قوله: (إلا أربعة)زاد في الهمع المنادى وأوّه فيقال أويه كما قالوا رويد زيدا. قوله: (والمركب المزجي)ولو عددياً. قوله: (في لغة من بناهما)أي بعلبك وسيبويه. قوله: (وبعيلبك وسيبويه)أي بتصغير صدرهما كما تقدم. قوله: (يصغر اسم الجمع) كرهط وقوم ونفر فيقال رهيط وقويم ونفير ولا تلحقه التاء إن كان للآدميين وإن جاز تأنيثه بخلاف ذود وإبل فيقال ذويد وأبيلة قاله الجوهري، وأما ركب فعلى كونه اسم جمع وهو المشابه فيقال ركيب، وعلى كونه جمع راكب كما عند الأخفش فيرد إلى مفرده ويصغر ثم يجمع فيقال: رويكبون كذا في الفارضي، وكاسم الجمع اسم الجنس الجمعي فيقال في تمر تمير كما في الهمع، ويمكن أن الشارح أراد باسم الجمع ما يشمله.

قوله: (فتنافيا)قد يقال: لا تنافي لأن الكثرة والقلة مقولان بالتشكيك. قوله: (إنه تصغير

يقال في رُغفان رُغَيفان، كما يقال في عثمان عثيمان، وجعلوا من ذلك أصيلانا، زعموا أنه تصغير أُصلان وأصلان جمع أصيل، وما زعموه مردود من وجهين: أحدهما: أن معنى أصيلان هو معنى أصيل، فلا يصحّ كونه تصغير جمع لأن تصغير الجمع جمع في المعنى. الثاني: أنه لو كان تصغير أصلان لقيل أصيلين لأن فُعلان وفِعلان إذا كسرا قيل فيهما فعالين، كمصران ومصارين، وخشمان وخِشامين، وعقبان وعقابين، وغربان وغرابين، وكل ما كسر على فعالين يصغر على فعيلين، فبطل كون أصيلان تصغير أصلان جمع أصيل، وإنما أصيلان من المصغرات التي جيء بها على غير بناء مكبرها، ونظيره قولهم في إنسان أنيسيان، وفي مغرب مغيربان، ولا استبعاد في ورود المصغر على بنية مخالفة لبنية مكبره، كما وردت جموع مخالفة أبنيتها لأبنية آحادها.

والحاصل أن من قصد تصغير جمع من جموع الكثرة رده إلى واحده وصغره ثم جمعه بالواو والنون إن كان لمذكر عاقل، كقولك في غلمان ....

أصلان) بضم الهمزة. وقوله: جمع أصيل هو العشي. قوله: (لأن فعلان) أي بالضم وفعلان أي بالكسر يعني الجمعين بقرينة التمثيل الآتي فلا يرد تكسير عثمان وعمران على عثامين وعمارين مع تصغيرهما على فعيلان. قوله: (وخشمان) في القاموس في فصل الخاء المعجمة من باب الميم والخشام كغراب الأسد والعظيم من الأنوف والجبال اهـ. فلغل الخشمان في عبارة الشارح بكسر الخاء المعجمة جمع خشام بضمها كغراب وغربان. قوله: (وإنما أصيلان الخ) يعني أنه تصغير أصيل على خلاف القياس. قوله: (كما وردت جموع الخ) أي كجمع رهط على أراهط وباطل على أباطيل.

قوله: (رده إلى واحده) فلو كان واحد القياس مهملاً فإن لم يكن له واحد مستعمل بأن لم ينطق له بمفرد أصلاً لا قياسي ولا غيره رد إلى واحده القياسي المهمل، فيقال في جاء إخوتك شماطيط جاءوا شميطيطين، وفي جاءت جواريك شماطيط جاءت شميطيطات، وإن كان له واحد مستعمل رد إليه لا إلى المهمل القياسي، خلافاً لأبي زيد فيقال في ملامح ومذاكير لميحات وذكيرات ردا إلى لمحة وذكر لا إلى ملحمة ومذكار لئلا يلزم تصغير لفظ لم تتكلم به العرب من غير داعية إلى ذلك، وكأن أبا زيد لما لم ينطق له بواحد قياسي جعل الواحد الذي ليس على القياس كالمعدوم فسوى بين ملامح وشماطيط اهـ همع ببعض اختصار، ومفاد القاموس أن شماطيط له واحد قياسي مستعمل حيث قال: والشمطوط بالضم الطويل والفرقة من الناس وغيرهم كالشمطاط والشمطيط بكسرهما وقوم شماطيط متفرقة اهـ. واللائق التمثيل بعبابيد أو عباديد ففي القاموس العبابيد والعباديد بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه.

قوله: (ثم جمعه بالواو والنون) إن كان لمذكر عاقل لأنه حينئذ في معنى الصفة، وإن كان قبل

غليمون، وبالألف والتاء إن كان لمؤنث أو لمذكر لا يعقل، كقولك في جوار ودراهم: جويريات ودريهمات، وإن كان لما قصد تصغيره جمع قلة جاز أن يرد إليه مصغراً، كقولك في فتيان فُتيّة، ويقال في تصغير سنين ـ على لغة من أعربها بالواو والياء ـ سنيات، ولا يقال سنيون لأن إعرابها بالواو والياء إنما كان عوضاً من اللام. وإذا صغرت ردت اللام، فلو بقي إعرابها بالواو والياء مع التصغير لزم اجتماع العوض والمعوّض منه، وكذا الأرضون لا يقال في تصغيره إلا أريضات، لأن إعراب جمع أرض بالواو والياء إنما كان تعويضاً من التاء، فإن حق المؤنث الثلاثي أن يكون بعلامة، ومعلوم أن تصغير الثلاثي المؤنث يرده ذا علامة، فلو أعرب حينئذ بالواو والياء لزم المحذور المذكور. ومن جعل إعراب سنين على النون قال في تصغيره سنين، ويجوز سنين على مذهب من يرى أن أصله سنيي بياءين أولاهما زائدة والثانية بدل من واو هي لام الكلمة ثم أبدلت نوناً، فكما أنه لو صغر سنياً لحذف الياء الزائدة وأبقى الكائنة موضع اللام، كذا إذا صغر سنيناً معتقداً كون النون بدلاً من الياء الأخيرة فعامل الكلمة بما كان يعاملها لو لم تكن بدلاً، وإن جعل سنون علماً وصغر ....

التصغير لا يجمع بالواو والنون، قال الفارضي: وهذا العمل لا يكون إلا في نحو سكارى وهو جمع كثرة لأن مفرده لا يجمع بواو ونون على المشهور اهـ. ومراده سكارى جمع سكران كما هو ظاهر فلا ينافي أن سكارى جمع سكرى يرد إلى مفرده ويصغر ويجمع بالألف والتاء فيقال سكيريات كما في الهمع. قوله: (غليمون) بتشديد الياء. قوله: (جاز أن يرد إليه مصغراً) كما جاز أن يرد إلى المفرد. قوله: (فتية) بتشديد الياء. قوله: (ويقال في تصغير سنين الخ) هذه مسألة مستقلة.

قوله: (يرده ذا علامة) أي لكن حذفت لأجل علامة الجمع. قوله: (لزم المحذور المذكور) أي الجمع بين العوض وهو الإعراب بالحرف والمعوض عنه وهو التاء الموجودة بالقوة لوجود مقتضيها وهو التصغير، لكن حذفت لفظاً لعلة وهي وجود علامة الجمع والمحذوف لعلة كالثابت. قوله: (قال في تصغيره سنين) أي على وزن فعيعل. قوله: (ويجوز سنين) أي على وزن فعيل بحذف الياء الزائدة بين النونين. قوله: (أن أصله) أي الثاني، أما أصله الأول فسنيو فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون، وإلى هذا يشير قوله والثانية بدل من واو. قوله: (لحذف الياء الزائدة) أي لتوالي ثلاث ياءات. قوله: (وكذا إذا صغر سنينا الخ) أي فيحذف الياء الزائدة معاملة للفرع بحكم الأصل كما أشار إليه الشارح ولاجتماع ثلاث ياءات بالقوة لأن بدل الياء في قوتها فاندفع اعتراض البعض بأن حذف الياء الزائدة من سني لكراهة توالي ثلاث ياءات، وهذه العلة لا تتأتى في تصغير سنين لأنها لو ثبتت فيه لاجتمع ياءان فقط.

قوله: (فعامل الكلمة) وهي سنين، وقوله بما كان أي بحذف الياء الزائدة الذي كان. وقوله: لو لم تكن بدلاً أي لو لم تكن النون بدلاً عن الياء الأخيرة أو لو لم تكن الكلمة ذات بدل عن يائها

فلا يقال إلاسنيون رفعاً وسنيين جرّاً ونصباً برد اللام، ومن جعل لامها هاء قال سنيهون، والله أعلم.

النَّسَبُ

هذا هو الأعرف في ترجمة هذا الباب. ويسمى أيضاً باب الإضافة، وقد سماه سيبويه بالتسميتين. ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات: الأول: لفظي وهو ثلاثة أشياء: إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب وكسر ما قبلها ونقل إعرابه إليها. والثاني معنوي وهو صيرورته إسماً لما لم يكن له. والثالث حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه المضمر والظاهر باطراد. وقد أشار إلى التغيير اللفظي ....

الأخيرة بأن بقيت ياؤها الأخيرة ولم تبدل نوناً، وفي بعض النسخ لو لم يكن بدل أي لو لم يوجد بدل عن الياء الأخيرة بالنون والمعنى فعامل سنينا بعد إبدال يائها الأخيرة نوناً بما كان يعاملها به قبل هذا الإبدال من حذف يائها الزائدة في تصغيرها، وإن كان آخر مصغر سني قبل الإبدال ياء ومصغرها بعده نوناً. قوله: (فلا يقال الخ) أي لأن العلم ينظر فيه إلى حالته الراهنة لا إلى ما نقل عنه. قوله: (قال سنيهون) أي في الرفع وسنيهين أي في النصب والجرّ.

تتمة: قد تبدل ياء التصغير ألفاً تخفيفاً إذا وليها حرف مشدد سمع في دويبة وشويبة تصغير دابة وشابة دوابة وشوابة كما نقله شيخنا السيد وغيره.

النسب

هو كما يؤخذ من الشافية إلحاق ياء مشددة في آخر الاسم لتدل على نسبته إلى المجرد عنها قال يس: ويقال فيه نسبة بضم النون وكسرها ولم تلحق الألف لئلا يصير الإعراب تقديرياً ولا الواو لثقلها وشددت الياء ليجري عليها وجوه الإعراب الثلاثة، ولو أفردت لاستثقلت الضمة والكسرة عليها ولئلا تلتبس بياء المتكلم ولأن الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين. قوله: (باب الإضافة) أي اللغوية، قال الفارضي: واعلم أن هذه الياء حرف عليه الإعراب، ونقل القواس عن الكوفيين أنها اسم مضاف إليه في محل جر، واحتجوا بقول بعض العرب: رأيت التيمي تيم عدي بجرّ تيم فقالوا إنه بدل من ياء النسب. وأجيب بأن التقدير صاحب تيم عدي فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على حاله، وإن كان مثل هذا قليلاً كما سبق في الإضافة اهـ. والظاهر أن الإضافة على قولهم مقلوبة بحسب المعنى كالإضافة الفارسية فإنهم يقدمون المضاف إليه على المضاف، وأن ظهور إعراب المضاف على قولهم على المضاف إليه لكون هذا المضاف إليه بصورة الحرف وكالجزء من المضاف.

قوله: (بالتسميتين) الباء زائدة في المفعول المطلق. قوله: (آخر المنسوب) صوابه المنسوب إليه. قوله: (إسماً لما لم يكن له) وهو المنسوب وقد كان قبل ذلك اسماً للمنسوب إليه. قوله:

بقوله: (يَاءَ كَيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبْ وكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ) يعني إذا قصدوا نسبة شيء إلى أب أو قبيلة أو بلد أو نحو ذلك جعلوا حرف إعرابه ياء مشددة مكسوراً ما قبلها كقولك في النسب إلى زيد زيدي.

تنبيه: أفهم قوله كيا الكرسي أمرين: أحدهما التغيير اللفظي المذكور والآخر أن ياء الكرسي ليست للنسب لأن المشبه به غير المشبه، وقد ينضم إلى هذه التغييرات في بعض الأسماء تغيير آخر أو أكثر. فمن ذلك ما أشار إليه بقوله: (وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ وَتَا تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتَهُ لاَ تُثْبِتَا) يعني أنه يحذف لياء النسب كل ياء تماثلها في كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً وتجعل ياء النسب مكانها، كقولك في النسب إلى الشافعي شافعي وإلى المرمي

(زادوا للنسب) أورد عليه أن قوله ياء الخ يتضمن تعريف النسب بأنه زيادة ياء مثل ياء الكرسي للنسب فيكون أخذ النسب في تعريف النسب وأخذ المعرف في التعريف يوجب الدور، وأجاب سم بأن قوادح التعريف إنما ترد على التعريف الصريح دون المضمن لغيره. والغزي بأن النسب في قوله للنسب بمعناه اللغوي لا الاصطلاحي. قوله: (أو نحو ذلك) كحرفة. قوله: (التغيير اللفظي المذكور) فيه أن من جملته كسر ما قبل الياء فيلزم عليه التكرار في قوله: وكل ما تليه الخ فالمناسب جعل التشبيه بياء الكرسي في كونها مشددة آخراً منقولاً إليها الإعراب فقط صوناً لكلامه عن التكرار. قوله: (لأن المشبه به غير المشبه) ناقش سم في هذا التعليل بأن المغايرة بالكلية والجزئية كافية، وحينئذ لا يدل التشبيه على أن ياء الكرسي ليست للنسب وإن كان الواقع أنها ليست للنسب. قوله: (وقد ينضم الخ) لأن التغيير يأنس بالتغيير. همع. قوله: (أو أكثر) أي من تغيير واحد كما في خلفي نسبة إلى خليفة فإن فيه حذف الياء وحذف التاء زيادة على التغييرات الثلاثة.

قوله: (ومثله مما حواه حذف) قال ابن هشام: فإن قلت من قال في يمنى يمان إذا نسب إليه هل يقول يمنى ويحذف الألف كما يحذف الياء لأن الألف مع الياء بمنزلة الياءين؟ قلت: لا نص على ذلك ولك أن تقول: إنما حذفوا الياء كراهة توالي ياءات وهذا المعنى مفقود في مسألة يمان، فإن قلت: ما ناب عن الثقيل ثقيل بدليل مررت بجوار. قلت: الثقل في اجتماع الياءات لا في وجودها غير مجتمعة فافهم الفرق. سيوطي باختصار. قوله: (كل ياء تماثلها الخ) سواء كانت للنسب كشافعي أو لغيره كمرمى وكرسي وقمري؛ وسيأتي ما إذا كانت بعد حرف واحد في قوله:

ونحو حي فتح ثانيه يجب

وما إذا كانت بعد حرفين في قوله:

وألحقوا معل لام عريا

الخ سم.

قوله: (مرمى) أي على الأفصح وسيأتي مقابله في قوله:

مرمىٍ يقدر حذف الأولى وجعل ياء النسب في موضعها لئلا يجتمع أربع ياءات. ويظهر أثر هذا التقدير في نحو بخاتي في جمع بختي إذا سمي به ثم نسب إليه، فإنك تقول: هذا بخاتي مصروفاً، وكان قبل النسب غير مصروف. ويحذف لياء النسب أيضاً تاء التأنيث، فيقال في النسب إلى فاطمة فاطمي وإلى مكة مكي لئلا تجتمع علامتا تأنيث في نسبة امرأة إلى مكة. وأما قول المتكلمين في ذات ذاتي، وقول العامة في الخليفة خليفتي فلحن، وصوابهما ذووي وخلفي، ويحذف لها أيضاً مدة التأنيث والمراد بها ألف التأنيث المقصورة وهي إما رابعة أو خامسة فصاعداً، فإن كانت خامسة فصاعداً حذفت وجهاً واحداً، كقولك في حبارى حباري وفي قبعثري قبعثري كما سيأتي، وإن كانت رابعة في اسم ثانيه متحرك حذفت كالخامسة كقولك في جمزى جمزي، وإن كان ثانيه ساكناً فوجهان: قلبها واواً وحذفها، وإلى هذا أشار بقوله: (وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ) أي تصيره ذا أربعة ....

وقيل في المرمى مرموي

قوله: (يقدر حذف الأولى الخ) فيه أن حذف الأولى وجعل ياء النسب مكانها واقع لا مقدر. قوله: (لئلا يجمع أربع ياءات) فيه أن اجتماع أربع ياءات أولاها وثالثها ساكنان جائز بل وارد كما في محيي وأميي على ما سيأتي في شرح قوله: كذاك يا المنقوص الخ فتدبر. قوله: (إذا سمي به) قيد بالتسمية لأن جمع التكسير إذا لم يكن علماً ولا جارياً مجرى العلم لا ينسب إليه على لفظه بل يرد إلى مفرده ثم ينسب إليه، وقيد في التوضيح التسمية بكونها لمذكر احترازاً عما إذا سمى به امرأة فإن مانعه من الصرف العلمية والتأنيث لا صيغة منتهى الجموع كذا في التصريح.

قوله: (مصروفاً) لفقد مفاعيل لأن ياء النسب في تقدير الإنفصال شرح التوضيح للشارح. قوله: (غير مصروف) استصحاباً لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية، تصريح. قوله: (لئلا يجتمع الخ) ولئلا يؤدي إلى وقوع تاء التأنيث حشواً. قوله: (في نسبة امرأة إلى مكة) لأنه كان يقال مكتية. قوله: (فلحن) أي من وجوه في ذاتي لأن القياس قلب ألفه واواً وردّ لامه وقلبها واواً وحذف التاء ومن وجهين في خليفتي لأن القياس حذف الياء والتاء. قوله: (المقصورة) وأما الممدودة فستأتي في قوله:

وهمز ذي مد ينال في النسب

الخ. قوله: (وفي قبعثري الخ) ظاهره أن ألف قبعثرى للتأنيث، والذي في القاموس خلافه، وعبارته القبعثرى مقصوراً الجمل الضخم والفصيل المهزول ودابة تكون في البحر والعظيم الشديد والألف ليست للتأنيث ولا للإلحاق بل قسم ثالث اهـ. وفي كلام غير واحد كالشارح فيما يأتي قريباً أنها للتكسير. قوله: (جمزى) بفتح الجيم والميم والزاي أي سريع. قوله: (أي تصيره ذا أربعة) الضمير يرجع إلى قوله: ذا ثان سكن ولو أخر التفسير عن قوله ثان سكن لكان أليق كما لا يخفي.

(ذَا ثَانٍ سَكَنْ فَقَلْبُها وَاواً وَحَذْفُها حَسَنْ) ومثال ذلك حبلى تقول فيها على الأول حبلوي وعلى الثاني حبلي.

تنبيهان: الأول: يجوز مع القلب أن يفصل بينها وبين اللام بألف زائدة تشبيهاً بالممدودة، فتقول حبلاوي. **الثاني**: ليس في كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين على الآخر وليسا على حد سواء بل الحذف هو المختار، وقد صرّح به في غير هذا النظم وكان الأحسن أن يقول: تحذف إذن وقلبها واواً حسن.

(لِشِبْهِهَا المُلْحَقِ وَالأَصْلِيِّ مَا لَها) يعني أن الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق نحو: ذفرى، أو منقلبة عن الأصل نحو: مرمى فلها ما لألف التأنيث في نحو: حبلى من القلب والحذف: فتقول: ذفرى وذفروي، ومرمى ومرموي إلا أن القلب في الأصل أحسن من الحذف، فمرموي أفصح، من مرمي واليه أشار بقوله: (وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى) أي يختاز: يقال اعتماه يعتميه إذا اختاره، واعتامه يعتامه أيضاً. قال طرفة:

٩٢٣ ـ أرى الموتَ يَعتامُ الكرامَ ويصطفي عَقيلةَ مالِ الفاحِشِ المتشدِّدِ

تنبيهات: الأول: أراد بالأصلي المنقلب عن أصل واو أو ياء لأن الألف لا تكون أصلاً

قوله: (فقلبها واواً) تشبيهاً بألف نحو ملهى وحذفها تشبيهاً بتاء التأنيث لزيادتها كذا في التصريح.

قوله: (ليس في كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين الخ) قال سم: هذا ممنوع بل قوله الآتي: وللأصلي قلب يعتمي كالتصريح في أن الأجود فيها الحذف لأن هذا بيان لمخالفة الأصلي لها وإلا لم يحتج إليه اهـ. ورده الاسقاطي بأن بيان مخالفة الأصل لها حاصل مع كون الوجهين فيها على السواء. قوله: (بل الحذف هو المختار) لأن شبهها بتاء التأنيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل تصريح. قوله: (لشبهها) أي في كونها رابعة ثاني كلمتيها ساكن كما يؤخذ من التوضيح وإن لم يفصح الشارح باعتبار سكون الثاني. قوله: (الملحق) بكسر الحاء أي الملحق كلمته بكلمة أخرى. قوله: (نحو ذفرى) بذال معجمة مكسورة ففاء ساكنة. قوله: (ويصطفي عقيلة مال الفاحش المتشدد) عقيلة الشيء أحسنه، ولعل المراد بالفاحش المتشدد البخيل المتكلف للشدة بمعنى الفقر أي المقتر على نفسه وباصطفاء الموت أحسن ماله أنه يميته ويذهبه بلا نفع.

---

٩٢٣ ـ قاله طرفة بن العبد من قصيدة من الطويل: يعتام أي يختار: يقال اعتماه واعتماه أي اختاره. وعقيلة كل شيء خياره وأنفسه. والفاحش السيء الخلق. والمتشدد البخيل الممسك. والكرام منصوب بقوله يعتام. وعقيلة بقوله يصطفي. وإنما جعل الموت يختار كرام الناس ويصطفي خيار المال وإن كان لا يخص شيئاً دون شيء في الحقيقة لأن فقد الكريم وفقد خيار المال أشهر وأعرف من غيره، فكأنه لشهرته لم يكن غيره ولا حدث شيء سواه. والشاهد في قوله يعتام فإنه يقال فيه يعتمي أيضاً، كما ذكرنا.

غير منقلبة إلا في حرف وشبهه. **الثاني**: تخصيصه الأصلي بترجيح القلب يوهم أن ألف الإلحاق ليست كذلك بل تكون كألف التأنيث في ترجيح الحذف لأنه مقتضى قوله ما لها. وقد صرح في الكافية وشرحها بأن القلب في ألف الإلحاق الرابعة أجود من الحذف كالأصلية، لكن ذكر أن الحذف في ألف الإلحاق أشبه من الحذف في الأصلية لأن ألف الإلحاق شبيهة بألف حبلى في الزيادة. **الثالث**: لم يذكر سيبويه في ألف الإلحاق والمنقلبة عن أصل غير الوجهين المذكورين وزاد أبو زيد في ألف الإلحاق ثالثاً وهو الفصل بالألف كما في حبلاوي، وحكى أرطاوي وأجازه السيرافي في الأصلية فتقول مرماوي.

(وَالألِفَ الجَائِزَ أَرْبَعاً أَزِلْ) أي إذا كانت ألف المقصور خامسة فصاعداً حذفت مطلقاً سواء كانت أصلية نحو: مصطفى ومستدعى، أو للتأنيث نحو: حبارى وخليطى، أو للإلحاق أو التكسير نحو: حبركى وقبعثرى: فتقول فيها مصطفي ومستدعي وحباري وخليطي وحبركي وقبعثرى.

تنبيه: إذا كانت الألف المنقلبة عن أصل خامسة بعد حرف مشدد نحو: معلى فمذهب سيبويه والجمهور الحذف وهو المفهوم من إطلاق النظم، وذهب يونس إلى جعله كملهى فيجوز فيه القلب وهو ضعيف، ....

قوله: (إلا في حرف) كما الحرفية أو شبهه كما الاسمية. قوله: (لأنه مقتضى قوله مالها) أي في الواقع وقد ثبت لألف التأنيث في الواقع رجحان الحذف وإن لم يعلم رجحانه فيها من قول المصنف وإن تكن تربع الخ كما ذكره الشارح هناك. قوله: (لكن ذكر الخ) دفع به توهم كون الحذف فيهما على السواء في الضعف قوله: (في الزيادة)، أي وحذف الزائد خير من حذف الأصلي. قوله: (وحكى) أي أبو زيد. وقوله أرطاوي لعله رفعه حكاية لرفعه في تركيب سمع هو كذلك فيه. قوله: (والألف الجائز) بالجيم أي المجاوز وضبطه الشاطبي بالحاء المهملة أي الحائز إليه أربعة أحرف بأن كان هو خامساً أو سادساً أو سابعاً. قوله: (أو للتأنيث) لا حاجة إلى إدخال ألف التأنيث في قوله: والألف الجائز الخ لدخولها في قوله قبل ذلك:

وتا تأنيث أو مدته لا تثبتا

قوله: (نحو حبركى) بحاء مهملة فموحدة فمهملة وهو القراد. وقال الزبيدي: الطويل الظهر القصير الرجلين وألفه للإلحاق بسفرجل.

قوله: (وقبعثرى) مثال لما فيه ألف التكثير وليست ألفه للتأنيث لقولهم قبعثراة ولا للإلحاق إذ ليس لهم اسم سداسي مجرد يلحق هو به إذ نهاية المجرد خمسة كما سيأتي كذا في الفارضي، وبحث فيه بأنهم ألحقوا بالسداسي المزيد كإلحاق اقعنسس باحرنجم. قوله: (فتقول فيها مصطفى) قال المرادي قد ظهر أن قولهم مصطفوي خطأ سم. قوله: (نحو معلى) استشكله سم بأن معلى ليس

وشبهته أن كونها خامسة لم يكن إلا بتضعيف اللام، والمضعف بإدغام في حكم حرف واحد فكأنها رابعة، وسيأتي بيان حكم الألف إذا كانت ثالثة.

(كَذَاكَ يَا المَنْقُوصِ خَامِساً عُزِلْ) أي إذا كانت ياء المنقوص خامسة فصاعداً وجب حذفها عند النسب إليه فتقول في معتد ومستعل معتدي ومستعلي.

تنبيه: إذا نسبت إلى محيي اسم فاعل حيا يحي قلت: محوي بحذف الياء الأولى لاجتماع ثلاث ياءات، وكانت أولى بالحذف لأنها ساكنة تشبه ياء زائدة فتلى الفتحة الياء التي كانت التاء المحذوفة مدغمة فيها فتقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وبعد ذلك الياء التي هي لام الكلمة ساكنة فتسقط عند دخول ياء النسب لالتقاء الساكنين وتنقلب الألف واواً فيصير محوياً. قال الجرمي: وهذا أجود كما تقول ....

ثانيه ساكناً ومسألة ملهى مقيدة بسكون الثاني فكيف يلحق نحو معلى بملهى. قوله: (وشبهته أن كونها الخ) كذا بخطه وفي بعض النسخ وهو ضعيف لأن كونها الخ، وعليه فاللام لتعليل مذهب يونس لا للضعف. قوله: (وسيأتي بيان الخ) أي في قوله: وحتم قلب ثالث يعن.

قوله: (محيى) هو داخل في عبارة المصنف من حيث حذف خامسه، غاية الأمر أن فيه عملاً آخر. سم. قوله: (لاجتماع ثلاث ياءات) لأن الأصل محيى أعلّ إعلال قاض سم أي فاجتماعها بحسب الأصل. قوله: (تشبه ياء زائدة) أي في الصورة اللفظية. قوله: (فتلى) أي بعد حذف الياء الأولى. قوله: (فتقلب ألفاً) فتصير محاي. قوله: (ساكنة) حال من الضمير المستكنّ في الظرف الخبر. قوله: (فتسقط عند دخول ياء النسب) استشكله سم بأنها محذوفة قبل النسب لالتقاء الساكنين هي والتنوين قال: وكلام المبرد متجه لسلامته من هذا فليتأمل اهـ. قال البعض: وقد يقال التنوين يحذف لياء النسب فتعود الياء فيتجه ما ذكر اهـ. وفيه أن ياء النسب مانعة كالتنوين من عود الياء فكان ينبغي للشارح أن يقول بدل قوله وبعد الخ واستمر سقوط الياء الساكنة التي هي لام الكلمة عند دخول ياء النسب لأن أحد الساكنين اللذين حذفت لام الكلمة لالتقائهما قبل ياء النسب وهو التنوين وإن زال بدخول ياء النسب لكن خلفه ياء النسب لسكون صدرها. فإن قلت: قد أعادوا ألف فتى وياء شج عند النسب إليهما بدليل قلب الألف واواً والياء ألفاً ثم واواً مع وجود ياء النسب وهذا يؤيد ما ذكره الشارح. قلت: لم يعيد وهما حقيقة وإما لحظوهما لأجل مجيء الواو المتحركة فهي المجامعة لياء النسب دونهما ولا حاجة في محوى إلى لحظ الياء الأخيرة هذا ما ظهر لي هنا فتأمل.

قوله: (وتنقلب الألف واواً) لوجوب كسر ما قبل ياء النسب والألف لا تقبل الحركة ولم تقلب الألف ياء لئلا يجتمع الكسر والياءات كما سينبه عليه الشارح في شرح قوله: وحتم قلب ثالث يعن. قوله: (قال الجرمي وهذا أجود) أي لعدم توالي الياءات. قوله: (كما تقول أموي) بضم الهمزة نسبة إلى أمية قبيلة من قريش وشذ أموي بفتح الهمزة اهـ شرح الشافية. قوله: (كما تقول

أُموي وفيه وجه آخر. وهو محيي كما تقول أمي قال المبرد: وهو أجود لأنا نحذف الياء الأخيرة لاجتماع ساكنين ووقوعها خامسة فتصير إلى محى كأمي ثم تضيف ياء النسبة فتقول محيي فيجتمع أربع ياءات لسكون الأولى والثالثة.

(وَالْحَذْفُ فِي اليَا)من المنقوص حال كون الياء (رَابعاً أَحَقُّ مِنْ قَلْبِ)فقولك في النسب إلى قاض قاضي أجود من قاضوي. ومن القلب قوله:

٩٢٤ ـ فكيفَ لنا بالشُّربِ إنْ لَم يَكُن لَنا دراهِمُ عِنْدَ الحانَويِّ ولا نَقْدُ

جعل اسم الموضع حانية ونسب إليه. قال السيرافي: والمعروف في الموضع الذي يباع فيه الخمر حانة بلا ياء.

تنبيه: ظاهر كلام المصنف أن القلب في هذا ونحوه مطرد، وذكر غيره أن القلب عند سيبويه من شواذ تغيير النسب، قيل: ولم يسمع إلا في هذا البيت.

(وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنْ)سواء كان ياء منقوص أو ألف مقصور ....

أمي)قال المرادي في تنظيره به نظر لأن أمياً شاذ وأما محيي فهو وجه قوي اهـ. وقد يقال: التنظير به إنما هو في مجرد الهيئة واجتماع أربع ياءات. قوله: (قال المبرد وهو أجود)قال: لأني لا أجمع حذفاً بعد حذف على كلمة واحدة. قوله: (لاجتماع الساكنين)هما على هذا الوجه الياء والتنوين. قوله: (فيجتمع أربع ياءات الخ)أي اجتماعاً جائزاً، فقوله لسكون الأولى الخ تعليل لمحذوف أي وجاز هذا الاجتماع لسكون الخ. قوله: (حانية)وهي فاعلة من حنوت إذا عطفت كأنه جعل البقعة الجامعة للشراب حانية عليهم كما تحنو الأم على بنيها نقله شيخنا عن الشارح.

قوله: (يعن)أي يعرض والجملة نعت ثالث. قوله: (سواء كان ياء منقوص أو ألف مقصور) بقي ما إذا كان ثالث الكلمة ياء ساكناً ما قبلها كظبي وظبية، فمذهب سيبويه النسب إليه على حاله بلا قلب فيقال ظبي، ومذهب يونس والزجاج فتح ما قبل الياء فتنقلب هي ألفاً ثم تقلب الألف واواً فيقال ظبوي، واحتجا بقول بعض العرب قروي بفتح الراء نسبة إلى قرية كذا في الفارضي، وقول البعض ظاهر كلام المصنف القلب فيما إذا كان الثاني ساكناً كظبي لا يناسب حمل الشارح كلام المصنف على المنقوص والمقصور والذي في الهمع أن نحو ظبي وغزو لا يغير اتفاقاً وأن الخلاف في المؤنث بالتاء كظبية وغزوة فمذهب سيبويه والخليل أنه لا يغير أيضاً بعد حذف التاء، ووافقهما

---

٩٢٤ ـ قاله الفرزدق. قاله ثعلب. وقيل قائله مجهول، من قصيدة من الطويل، وكيف للتعجب. ولنا خبر مبتدأ. وقيل محذوف أي كيف لنا التلذذ بالشرب. وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام الأول. والشاهد في الحانوي فإنه نسبة إلى الحانية تقديراً، وقلبت الياء واواً كما في النسبة إلى القاضي قاضوي. وقال سيبويه: والوجه الحاني لأنه منسوب إلى الحانة وهي بيت الخمار. وإنما أن يقال حانوي لأنه بنى واحده على فاعلة: ن حنى يحنهو إذا عطف.

نحو: عَم وفتى فتقول فيهما: عموي وفتوي، وإنما قلبت الألف في فتى واواً وأصلها الياء كراهة اجتماع الكسرة والياءات.

(وَأَوْلِ ذَا القَلْبِ انْفِتَاحاً) أي أن ياء المنقوص إذا قلبت واواً فتح ما قبلها والتحقيق أن الفتح سابق للقلب وذلك أنه إذا أريد النسب إلى نحو شج فتحت عينه كما تفتح عين نمر وسيأتي، فإذا فتحت انقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير شجي مثل فتي، ثم تقلب ألفه واواً كما تقلب في فتى. (وَفَعِلٌ وَفِعِلٌ عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَفُعِلْ) يعني أن المنسوب إليه إذا كان ثلاثياً مكسور العين وجب فتح عينه سواء كان مفتوح الفاء كنمر أو مكسورها كإبل أو مضمومها كدئل: فتقول فيها نمري وإبلي ودئلي كراهة اجتماع الكسرة مع الياء، ....

ابن عصفور في الواوي، ومذهب يونس والزجاج فتح ما قبل الياء وقلبها واواً في اليائي وفتح ما قبل الواو في الواويّ ووافقهما ابن عصفور في اليائي، وأن في نحو غاية مما ثالثه ياء بعد ألف ثلاثة أوجه: عدم تغييره بعد حذف التاء وإبدال الياء همزة وإبدال الهمزة المبدلة من الياء واواً وأوسطها أجودها، وأن في نحو سقاية وحولايا وجهين إبدال الياء همزة لأن التاء والألف يحذفان فتتطرف الياء وقبلها ألف زائدة فتقلب همزة كما هو قاعدة باب الإبدال وإبدال هذه الهمزة واواً، وأما نحو سقاوة فتبقى الواو فيه بحالها ولا تقلب همزة.

قوله: (نحو عم) بكسر الميم كشج ليكون مثالاً للمنقوص وإن كان رسمه بالياء في كثير من النسخ يأبى ذلك. قوله: (وأول ذا القلب) أي صاحب القلب أي الحرف المقلوب، ويحتمل أن ذا إشارية والقلب بمعنى المقلوب نعت أو بدل أو عطف بيان. قوله: (إذا قلبت واواً) أي بعد ردها إن كانت محذوفة وقلبها ألفاً مطلقاً والشارح أطلق كالناظم القلب فشمل الواجب كما في الشجي والجائز كما في القاضي فتقول: الشجوى والقاضوى بفتح ما قبل الواو كما صرح به الفارضي. قوله: (والتحقيق أن الفتح سابق للقلب) أي لأجله أي وكلام المصنف غير واف بذلك لأنه إنما يفيد تبعية الحرف المقلوب للفتح، وأما سبق الفتح على نفس القلب فمسكوت عنه، وإن كان ظاهر قول الشارح أي أن ياء المنقوص إذا قلبت واواً فتح ما قبلها أن عبارة المصنف تفيد سبق القلب على الفتح، وإنما قلنا ظاهر لإمكان حمل قوله: إذا قلبت واواً على معنى إذا أريد قلبها واواً أعم من أن تقلب بالفعل أولاً، هذا ولو أبقى القلب على معناه المصدري نعتاً أو بدلاً أو بياناً من ذا الإشارية لأفاد سبق الفتح على نفس القلب لأن المفعول الأول فاعل في المعنى فيكون كلامه صريحاً في أن القلب ولي الفتح هكذا ينبغي تقرير هذا المحل، وبه تعلم ما في كلام شيخنا والبعض.

قوله: (شج) بالشين المعجمة أي حزين. قوله: (فتحت عينه) تخفيفاً وتوصلاً إلى القلب سم. قوله: (وجب فتح عينه) خالف في وجوبه طاهر القزويني فجوز بقاء كسرة العين كما نقله عنه أبو حيان قاله في الهمع. قوله: (كراهة اجتماع الكسرة مع الياء) أل في الكسرة للجنس الصادق

وشذ قولهم في النسب إلى الصعق صعِقِي بكسر الفاء والعين، وذلك أنهم كسروا الفاء اتباعاً للعين ثم استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذاً.

(تنبيه) فهم من اقتصاره على الثلاثي أن ما زاد على الثلاثة مما قبل آخره كسرة لا يغير، فاندرج في ذلك صور: **الأولى**: ما كان على خمسة أحرف نحو جحمرش: **والثانية**: ما كان على أربعة أحرف متحركات نحو جُنَدِل. **والثالثة**: ما كان على أربعة وثانيه ساكن نحو تغلب فالأولان لا يغيران. وأما الثالث ففيه وجهان أعرفهما أنه لا يغير والآخر أنه يفتح، وقد سمع الفتح مع الكسرة في تغلبي ويحصبي ويثربي، وفي القياس عليه خلاف: ذهب المبرد وابن السراج والرماني ومن وافقهم إلى اطراده وهو عند الخليل وسيبويه شاذ مقصور على السماع. وقد ظهر بهذا أن قول الشارح وإن كانت الكسرة مسبوقة بأكثر من حرف جاز الوجهان ليس بجيد لشموله الصور الثلاث، وإنما الوجهان في نحو تغلب.

(وَقِيلَ في المَرْمِيِّ مَرْمَوِيُّ وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمالِهِمْ مَرْمِيُّ) هذه المسألة تقدمت في قوله: ومثله مما حواه احذف، لكن أعادها هنا للتنبيه على أن من العرب من يفرق بين ما ياءاه زائدتان كالشافعي وما إحدى ياءيه أصلية كمرمى فيوافق في الأول على الحذف فيقول في النسب إلى

بكسرتين كما في نمري وثلاث كما في إبلي، ويرد عليه أن هذا الإجتماع موجود في نحو جحمرش وجندل، وقال ابن هشام: لئلا تستولي الكسرات على أكثر حروف الكلمة، ومن ثم وجب بقاء الكسرة في نحو علبط وإنما جاز الوجهان في تغلب على ما ذكروا لأن الساكن منهم من يعتد به ومنهم من لا يعتد به، فعلى الأول هو بمنزلة علبط وعلى الثاني هو بمنزلة نمر اهـ وهذا سالم مما مر.

قوله: (إلى الصعق) هو في الأصل بفتح الصاد وكسر العين فكسروا الفاء اتباعاً للعين قبل النسب كما في الفارضي، ثم استصحبوا كسرها بعد النسب كما في الشرح، وحينئذ فالمنسوب إليه الصعق بكسر الصاد والعين. قوله: (ثم استصحبوا ذلك) أي كسر الفاء والعين بعد النسب شذوذاً، وكان القياس أن يفتحوا عينه فتفتح فاؤه لزوال سبب كسرها وهو اتباع كسر العين وليس اسم الإشارة راجعاً إلى كسر الفاء فقط لأن مجرده ليس بشاذ. قوله: (جحمرش) بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة وهي العجوز الكبيرة والمرأة السمجة. قوله: (جندل) أي بضم الجيم وفتح النون وكسر الدال وهو الموضع الذي تجتمع فيه الحجارة قاله في القاموس، وسيأتي للشارح في التصريف جعله بفتح الجيم فيكون فيه الوجهان. قوله: (وفي القياس عليه) أي على الفتح قال الفارضي: فتقول أي على القول بقياسيته في النسب إلى مغرب مغربي بفتح الراء. قوله: (واختير في استعمالهم مرمى) وقال بعضهم: مرموي أحسن من جهة أمن اللبس.

قوله: (هذه المسألة تقدمت الخ) قال سم: فيه مساهلة اهـ. ووجهها أن الذي تقدم في قوله:

شافعي شافعي، وأما الثاني فلا يحذف ياءيه بل يحذف الزائدة منهما ويقلب الأصلية واواً فيقول في النسب إلى مرمى مرموي وهي لغة قليلة المختار خلافها. قال في الارتشاف: وشذ في مرمى مرموي. **تنبيه**: هذا البيت متعلق بقوله: ومثله مما حواه احذف، فكان المناسب تقديمه إليه كما فعل في الكافية، ولعل سبب تأخيره ارتباط الأبيات المتقدمة بعضها ببعض فلم يمكن إدخاله بينها بخلاف الكافية.

(وَنَحْوُ حَيّ فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ) أي إذا نسب إلى ما آخره ياء مشددة فإما أن تكون مسبوقة بحرف أو بحرفين أو ثلاثة فأكثر، فإن كانت مسبوقة بحرف لم يحذف من الاسم شيء عند النسب ولكن يفتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور الثلاثي، فإن كان ثانيه ياء في الأصل لم تزد على ذلك كقولك في حي حيوي فتحت ثانيه فقلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانتفاح ما قبلها، ثم قلبت واواً لأجل ياء النسب. وإن كان ثانيه في الأصل واواً رددته إلى أصله: فتقول في طي طووي لأنه من طويت. وقد أشار إلى هذا بقوله: (وَارْدُدْهُ وَاواً إنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ) وإن كانت مسبوقة بحرفين فسيأتي حكمها، وإن كانت مسبوقة بثلاثة فأكثر فقد تقدم حكمها.

(وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ) فتقول في النسب إلى مسلِمَين ومسلِمِين ومسلمات مسلمي، ....

ومثله مما حواه احذف. أنه يقال في النسبة إلى مرمى مرمي بحذف ياءيه معاً، وأما أنه يقال مرموي وأن المختار مرمى فلا. قوله: (بل يحذف الزائدة منهما) وهي الأولى لا نقلاً بها عن واو مفعول. قوله: (وشذ في مرمى مرموي) تعبير الارتشاف بالشذوذ ينافي ما يتبادر من تعبير الشارح بقلة مرموي، وتعبير المصنف والشارح باختيار مرمى من اطراد مرموي مع مرجوحيته فلعل في المسألة خلافاً فتأمل. قوله: (ويعامل معاملة المقصور الثلاثي) أي من قلب ثالثه ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله ثم واو لأجل ياء النسب. قوله: (حيوي) ولم يقلب حرف العلة الأوّل في حيوي وطووي ألفاً لما يلزم من زيادة التغيير مع اللبس، أو لأن حركته عارضة ولا الثاني لسكون ما بعده ووجوب كسر متلو ياء النسب.

قوله: (رددته إلى أصله) أي زيادة على ما تقدم من فتح ثانيه فقلب ثالثه ألفاً فواواً. قوله: (واردده) أي الثاني. قوله: (فسيأتي حكمها) أي في قوله:

وألحقوا معلّ لام عريا

سم. قوله: (فقد تقدم حكمها) أي في قوله ومثله مما حواه احذف. سم. قوله: (وعلم التثنية) أي علامته احذف للنسب أي لأجله لأن المثنى والجمع قبل التسمية بهما إنما ينسب لمفردهما كما في التوضيح، قال الفارضي: فإن خيف لبس جيء بقرينة اهـ. فأما إذا كان المخوف الاجمال فلا تجب القرينة. قوله: (في جمع تصحيح) أي لمذكر أو مؤنث كما سيأتي في الشرح. قوله: (مسلمي) أي هذا اللفظ والمفرد المراد منه لفظه يعمل فيه القول فلا حاجة إلى ما تكلفه

وفي النسب إلى تمرات تمري بالإسكان، وحكم ما سمى به من ذلك على لغة الحكاية كذلك، وعلى هذا يقال في النسب إلى نصيبين نصيبي، وإلى عرفات عرفي. وأما من أجرى المثنى مجرى حمدان والجمع المذكر مجرى غسلين فإنه لا يحذف، بل يقول في النسب إلى من اسمه مسلمان مسلماني، وفي النسب إلى نصيبين نصيبيني، ومن أجرى الجمع المذكر مجرى هارون، أو مجرى عربون، أو ألزمه الواو وفتح النون، قال فيمن اسمه مسلمون مسلموني، ومن منع صرف الجمع المؤنث نزل تاءه منزلة تاء مكة وألفه منزلة ألف جمزي فحذفهما، فيقول فيمن اسمه تمرات تمري بالفتح. وأما نحو ضخمات ....

البعض من جعله خبر مبتدأ محذوف أي هذا مسلمي والجملة مقول القول، نعم رفعه حكاية لحاله في جملة وقع فيها مرفوعاً. قوله: (إلى تمرات) بالفوقية. وقوله تمري بالإسكان أي للميم لأنه الموجود في المفرد المردود إليه الجمع عند النسب إليه. قوله: (على لغة الحكاية) أي لغة إعرابه بعد التسمية كإعرابه قبلها. قوله: (كذلك) أي كالمثنى والجمع غير المسمى بهما في حذف العلامة والرد إلى المفرد ثم لحاق ياء النسب.

قوله: (مجرى حمدان) أي في لزوم الألف والمنع من الصرف لزيادة الألف والنون، وفي الفارضي أن منهم من يجريه مجرى سرحان في لزوم الألف والصرف وأن النسب إليه على هذا الوجه بثبوت الألف والنون، ويمكن إدراجه في قوله: مجرى حمدان بأن يراد مجراه في لزوم الألف وجعل الإعراب على النون أعم من أن يكون مصروفاً أولاً لكن صرفه مشكل مع اجتماع العلمية وزيادة الألف والنون. قوله: (مجرى هارون) أي في لزوم الواو والمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة. قوله: (أو مجرى عربون) أي في لزوم الواو والصرف. قوله: (أو ألزمه الواو وفتح النون) أي فيكون معرباً عنده بحركات مقدّرة على الواو منع من ظهورها حكاية أصله حالة رفعه التي هي أشرف أحواله، كما أن لزوم فتح النون لحكاية أصله لا الثقل لأنه لا ينهض حالة النصب لخفة الفتحة على الواو. قوله: (ومن منع صرف الخ) لما فرغ من التثنية وجمع المذكر السالم المسمى بهما أخذ يتكلم على جمع الإناث السالم المسمى به.

قوله: (نزل تاءه الخ) هذا فيما ثانيه متحرك وألفه رابعة، وأما نحو مسلمات وسرادقات فهو وإن كان كذلك في حذف الألف والتاء إلا أنه سيذكره، فلو أدخلناه هنا لزم في كلامه تكرار، وأما نحو ضخمات ففيه الحذف والقلب كما سيأتي، يعني وأما من أعربه إعراب أصله الذي هو جمع المؤنث السالم فيحذف الألف والتاء أيضاً لكن لا لأجل التنزيل المذكور بل لأن علامة جمع التصحيح تحذف عند النسب كما مر، ويقول تمري بسكون الميم كما هو مقتضى قول الشراح سابقاً، وحكم ما سمى به من ذلك الخ وبما ذكره من التنزيل يظهر وجه حذف علامة جمع المؤنث السالم المسمى به على غير لغة حكاية أصله وإبقاء علامة المثنى وجمع المذكر السالم المسمى بهما على غير لغة حكاية أصلهما فتدبر. قوله: (وأما نحو ضخمات) أي مما ثانيه ساكن وألفه رابعة لا

ففي ألفه القلب والحذف لأنها كألف حبلى، وليس في ألف نحو مسلمات وسرادقات إلا الحذف، وحكم ما ألحق بالمثنى والمجموع تصحيحاً حكمهما، فتقول في النسب إلى اثنين: اثني وثنوي، وإلى عشرين: عشري، ....

فرق بين الصفة كضخمات والاسم كهندات فتقول هندي وهندوي كذا في الفارضي، وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من القصور.

قوله: (ففي ألفه القلب) أي مع الفصل بالألف وبدونه فتقول ضخماوي وضخموي كما في حبلى. قوله: (والحذف) قال الفارضي: وهو المختار. قوله: (وليس في ألف نحو مسلمات وسرادقات) أي مما ألفه خامسة فصاعداً سواء كان جمعاً لاسم أو صفة ومعلوم من تصدير الشارح كلامه في الجمع المؤنث بقوله: ومن منع صرف الجمع المؤنث أن فرض كلامه هنا في لغة من منع صرفه وإن وجب حذف الألف والتاء في نحو: مسلمات وسرادقات على لغة من حكى أيضاً كما فهم من قوله سابقاً، وحكم ما سمى به من ذلك على لغة الحكاية كذلك اهـ. فتقول على اللغتين مسلمي وسرادقيّ لأنك على اللغة الأولى تحذف التاء وتجري مسلماً وسرادقاً مجرى قرقرى ومستقصى في حذف الألف، وعلى الثانية تحذف الألف والتاء لأن علامة جمع التصحيح تحذف عند النسب كذا في الفارضي، فعلم أن نحو تمرات مما ألفه رابعة وثانيه متحرّك كنحو مسلمات وسرادقات مما ألفه خامسة فصاعداً في وجوب حذف الألف والتاء وإن أوهم تغييره أسلوب التعبير خلافه.

قوله: (أثني وثنوى) أي بالرد إلى المفرد المقدّر لكن الأوّل نسب إليه على لفظه بإبقاء همزة الوصل وعدم ردّ اللام لأن همزة الوصل عوض عنها والثاني نسب إليه على أصله لأن أصل أثن المقدر ثنو يؤخذ ما قررناه من قول الشارح في شرح قول المصنف وأجبر برد اللام الخ ما نصه: إذا نسب إلى ما حذفت لامه وعوض منها همزة الوصل جاز أن يجبر وتحذف الهمزة وأن لا يجبر وتستصحب فتقول في ابن واسم واست بنوي وسموي وستهي على الأوّل، وابني واسمي واستي على الثاني اهـ. فعلم بطلان ما نقله شيخنا والبعض عن سم وأقراه من أنه إذا سمى باثنان قيل اثني اعتباراً بلفظه وإذا لم يسم به قيل ثنوي رداً إلى أصله، ثم ما ذكره الشارح من أنه يقال أثني أو ثنوي إنما هو في النسب إلى اثنان غير مسمى به أو مسمى به على لغة حكاية ما قبل التسمية أما المسمى به على غير لغة الحكاية من إجرائه مجرى حمدان أو سرحان فيقال إثناني بلزوم الألف والنون، هذا مقتضى قول الشارح وحكم ما ألحق بالمثنى والمجموع تصحيحاً حكمهما. قوله: (وإلى عشرين عشري) أي سواء كان المنسوب إليه الذي هو عشرون غير مسمى به أو مسمى به لكن على لغة حكاية ما قبل التسمية أما هو على غير لغة الحكاية من بقية الأوجه المتقدّمة في المسمى بالجمع الحقيقي فيقال عشريني بلزوم الياء والنون عند من يجري المسمى به مجرى غسلين وعشروني بلزوم

وإلى أولات: أولي.

(وَثَالِثٌ مِنْ نَحو طَيِّبٍ حُذِفْ) أي إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها، حذفت المكسورة، فتقول في طيب: طيبي، وفي ميت ميتي كراهة اجتماع الياءات والكسرة. (وَشَذَّ) في النسب إلى طيء (طائِيٌّ مَقُولاً بِالألِفْ) إذ قياسه طيئي بسكون الياء كطيبي، فقلبوها ألفاً على غير قياس لأنها ساكنة، ولا تقلب ألفاً إلا المتحركة؛ فإن كانت الياء مفردة نحو مُغْيِل أو مشددة مفتوحة نحو هبيخ أو فصل بينها وبين المكسور نحو مهييم

الواو والنون عند من يجريه مجرى هرون أو عربون أو يلزمه الواو وفتح النون، هذا مقتضى قول الشارح، وحكم ما ألحق بالمثنى والمجموع تصحيحاً حكمهما.

قوله: (وإلى أولات أولى) قد يقال: هلا قيل أولوي لأن الألف إما زائدة كالتاء ولام الكلمة محذوفة والأصل أوليات كما قيل فترد اللام وتقلب ألفاً ثم واواً عند النسب إليه وتحذف الألف والتاء المزيدتان كسائر الجموع بهما المحذوفة اللام لا فرق في ذلك عليّ هذا الوجه بين أن ينسب إليه قبل التسمية به أو بعدها على لغة الحكاية وهو ظاهر أو على لغة منع الصرف لأنك ترد اللام وتحذف تاء التأنيث ثم الألف إجراء لها مجرى ألف جمزى كما سبق في الجمع أو منقلبة عن اللام والأصل ألية كما قيل أيضاً، بل رجح على الأوّل لضعفه بأن أولات عليه جمع حقيقي والمقرّر أنه ملحق فتقلب ألفاً ثم واواً عند النسب وتحذف التاء لا فرق في ذلك على هذا الوجه أيضاً بين أن ينسب إليه قبل التسمية به أو بعدها على لغة الحكاية أو منع الصرف لأنه على هذا الوجه كفتاة، نعم يظهر على الوجه الأوّل جواز أولى أيضاً لجواز عدم رد اللام التي لم ترد في تثنية وجمع ويصدق على لام أولات على الأوّل أنها لم ترد في تثنية أو جمع، هكذا ينبغي تقرير هذا المحل، ومنه يعلم خلل تقرير الحواشي للإيراد وخلل ما أجابوا به عنه فتنبه والله الموفق.

قوله: (إذا وقع الخ) حاصله أن الشروط ثلاثة: كون الياء مشددة وكونها مكسورة وكونها متصلة بالحرف الأخير. قوله: (حذفت المكسورة) وهي الياء الثانية. قوله: (في طيب الخ) مثل بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق بين أن تكون الياء المكسورة أصلية كما في طيب أو منقلبة عن أصل كما في ميت. قوله: (كراهة اجتماع الياءات والكسرة) أل للجنس إذ فيه كسرتان وعبارة الفارضي لاجتماع كسرتين وأربع ياءات. قوله: (فإن كانت الياء مفردة) محترز قوله مدغم فيها مثلها، وقوله أو مشددة مفتوحة محترز قوله مكسورة وقوله أو فصل الخ محترز قوله قبل الحرف المكسور ففيه لف ونشر مشوش. قوله: (نحو مغيل) ضبطه سم بضم الميم وسكون الغين المعجمة وكسر التحتية اسم فاعل من أغليت المرأة ولدها أرضعته وهي تؤتى أو وهي حامل، وفي القاموس ما يشهد له، ويؤيده بقية قوافي القصيدة فيكون عدم إعلاله كمقيم ومبين سماعياً. قوله: (نحو هبيخ) هو الغلام الممتلىء شحماً وقيل الغلام الناعم. قوله: (نحو مهييم) لا يقال: اجتمع ثلاث ياءات ولم تحذف

ـ تصغير مهيام مفعال من هام ـ لم تحذف، بل يقال في النسب إلى هذه: مغيلي وهبيخي ومهييمي لنقص الثقل بعدم الإدغام وبالفتح والفصل بالمدّ.

تنبيه: دخل في إطلاق الناظم نحو: غزيل تصغير غزال فتقول فيه: غزيلي، وقد نص على ذلك جماعة، وإن كان سيبويه لم يمثل إلا بغير المصغر؛ ودخل فيه أيضاً أيّم، فيقال فيه: أيمي، وهو مقتضى إطلاق سيبويه والنحاة؛ وقال أبو سعيد في كتابه المستوفى: وتقول في أيّم أيْمي، لأنك لو حذفت الياء المتحركة لم يبق ما يدل عليها، قيل: وليس بتعليل واضح، ولو علل بالالتباس بالنسب إلى أيم لكان حسناً.

(وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةَ الْتُزِمْ) أي التزم في النسبة إلى فعيلة حذف التاء والياء وفتح العين كقولهم في النسبة إلى حنيفة: حنفي وإلى بجيلة بجلي وإلى صحيفة صحفي، حذفوا تاء التأنيث أولاً ثم حذفوا الياء ....

إحداها فيخالف ما تقدم لأنا نقول: ذاك إذا اجتمعت طرفاً حقيقة أو حكماً سم. قوله: (تصغير مهيام) أو تصغير مهوم من هوم الرجل إذا هز رأسه من النعاس أو تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه الحب إذا جعله هائماً. تصريح. قوله: (من هام إذا عطش) أو من هام على وجهه إذا ذهب من شدة العشق. تصريح. قوله: (دخل في إطلاق الناظم) أي نحو طيب حيث لم يقيده بكون يائه متأصلة أو عارضة بسبب تصغير مثلاً، ولا ينافي الدخول قوله ثالث لما سأذكره من أنه بيان للواقع في طيب.

قوله: (وقد نص على ذلك جماعة) فلا يشترط كون هذه الياء المحذوفة ثالثة بل الرابعة فأكثر كذلك كما قاله الفارضي ونقله عن غير واحد كابن عقيل في شرح التسهيل، فقول المصنف وثالث ليس تقييداً بل بيان الواقع في طيب إذ الواقع أن الياء في طيب ثالثة وإن وقعت في بعض صور نحوه رابعة مثلاً كغزيل، وإليه يشير قول الشارح: دخل في إطلاق الناظم ولو قال المصنف: ونحو ثالث لطيب حذف. لكان أوفى بالمراد. قوله: (أيم) هو من لا زوج لها ومن لا امرأة له كما في القاموس. قوله: (لم يبق ما يدل عليها) أي فيلتبس بالنسب إلى أيم بسكون الياء فهذا التعليل في الحقيقة بمعنى التعليل الثاني، لكن لما حذف منه محط العلة وهو ما يترتب على عدم الدلالة على حذف الياء من الالتباس المذكور اعترضه بعضهم بعدم الوضوح. قوله: (ولو علل بالالتباس الخ) يرد عليه أنه موجود في ميتي بالتخفيف نسبة إلى ميت بالتشديد لالتباسه بالمنسوب إلى ميت بالتخفيف، على أن سم جعل اللازم في أيم بسكون الياء إجمالاً لا إلباساً فلا يرد على مقتضى إطلاق سيبويه وقد ينازع فيه فتأمل. قوله: (إلى أيم) بفتح الهمزة وسكون التحتية مصدر آم بمد الهمزة كباع أي صار أيِّما بالتشديد. قوله: (وفعلي في فعيلة التزم) ذكر الشيخ خالد أن كلاً من فعيلة وفعيلة ممنوع من الصرف للعلمية على الوزن والتأنيث كما قدمه في نظيرهما أفعلة.

قوله: (حذفوا تاء التأنيث أولاً) أي لأنها لا تجامع ياء النسب. قوله: (ثم حذفوا الياء) أي

ثم قلبوا الكسر فتحاً؛ وأما قولهم في سليمة سليمي وفي عميرة ـ كلب ـ عميري وفي السليقة سليقي ـ والسليقى الذي يتكلم بأصل طبيعته معرباً ـ قال الشاعر:

٩٢٥ ـ وَلَسْتُ بِنَحْوِيّ يَلُوكُ لِسانَهُ   ولكن سَلِيقِيٌّ أَقُولُ فَأُعْرِبُ

فإن هذه الكلمات جاءت شاذة للتنبيه على الأصل المرفوض، وأشذ منه قولهم: عبدي وجذمي بالضم في بني عبيدة وجذيمة.

تنبيه: ألحق سيبويه فعولة بفعيلة صحيح اللام كان أو معتلها، فتقول في النسب إلى فروقة وعدوّة: فرقي وعدوي، وحجته في ذلك قول العرب في النسب إلى شنوءة؛ شنئيّ، وهذا عند المبرد من الشاذ فلا يقاس عليه، بل يقول في كل ما سواه من فعولة فعولي، كما يقول الجميع في فعول، صحيحاً كان كسلول، أو معتلاً كعدو، إذ لا يقال فيهما باتفاق إلا سلولي وعدوّي؛

فرقاً بين المؤنث والمذكر كحنيفي وشريفي في النسب إلى حنيف وشريف كما سيأتي ولم يعكسوا لأن المؤنث حذفت منه تاء التأنيث في النسب فحذفت الياء تبعاً لها اهـ فارضي ويقال مثل هذا في حذف ياء فعيلة بضم الفاء. فإن قلت: هذا مقتض لإبقاء ياء فعيل وفعيل المعتلي اللام فلم حذفت؟ قلت: اجتمع مع هذا المقتضى مانع وهو اجتماع أربع ياءات كما سيأتي، فلذا حذفوا الياء تغليباً للمانع ولذا لم يحذفوا في نحو طويلة وجليلة. قوله: (ثم قلبوا الكسر فتحاً) أي لئلا تتوالى كسرتان وياء النسب. قوله: (في سليمة) يعني سليمة الأزد، أما سليمة غير الأزد فيقال سلمى على القياس تصريح. قوله: (معرباً) حال من ضمير يتكلم. قوله: (يلوك لسانه) لاك الشيء في فمه علكه. عيني. قوله: (فإن هذه الكلمات) خبر عن قولهم والعائد محذوف أي فيه. قوله: (وأشذ منه قولهم عبدي وجذمي) أي بضم العين والجيم في بني عبيدة وجذيمة أي بفتحها، وإنما كان أشذ مما قبله قال المرادي لأن ما تقدم رجوع إلى أصل مرفوض وأما الضم فلا وجه له.

قوله: (فرقى) أي بفتح الراء وعدوى أي بفتح الدال كما صرح بذلك الفارضي وعبارته إذا نسب إلى اسم فيه واو رابعة فصاعداً قبلها ضمة حذفت الواو فتقول في النسب إلى مرموة وقمحدوة مرمى وقمحدى، فإن كانت الواو ثالثة وقبلها ضمة حذفت كذلك عند سيبويه كفرقى وعدوى في فروقة وعدوة بفتح عين الكلمة كما يقال حنفي في حنيفة اهـ مع بعض حذف، فعلى مذهب سيبويه يفارق النسب إلى عدوة النسب إلى عدوّ لأن النسب إلى عدو باتفاق كما يأتي عدوّي بضم الدال وتشديد الواو. قوله: (شنوءة) حي من اليمن اهـ خالد. قوله: (كسلول) في القاموس وسلول فخذ

---

٩٢٥ ـ هو من الطويل. وبنحوي خبر ليس: أي لست بمنسوب إلى النحو. ويلوك لسانه في محل الجر صفته: من لكت الشيء في فمي إذا علكته. والشاهد في سليقي. فإن القياس فيه سلقي بدون الياء لأنه نسبة إلى السليقة وهي الطبيعة، وفي النسبة إليه تحذف الياء والهاء كما في حنيفة حنفي، ولكنه جاء على خلاف القياس. وفأعرب عطف على أقول: أي أبين.

وإنما قاس سيبويه على شنئي ولم يسمح في ذلك غيره لأنه لم يرد ما يخالفه.

(وَفَعَلِيٌّ فِي فُعَيْلَةٍ حُتِمْ) أي حتم في النسبة إلى فعيلة حذف الياء والتاء أيضاً كقولهم في النسب إلى جهينة: جهني وإلى قريظة قرظي وإلى مزينة مزني، حذفوا تاء التأنيث ثم حذفوا الياء، وشذ من ذلك قولهم في ردينة: رديني، وفي خزينة خزيني، وخزينة من أسماء البصرة.

تنبيهان: الأول: لو سمي باسم شذت العرب في النسب إليه لم ينسب إليه إلا على ما يقتضيه القياس. **الثاني**: ما تقدم من أنه يقال في فَعيلة فَعلى وفي فُعيلة فُعلى له شرطان: عدم التضعيف وعدم اعتلال العين واللام صحيحة، وسيأتي التنبيه على هذين الشرطين وهما معتبران أيضاً في فعولة على رأي سيبويه.

(وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لامٍ عَرِيَا) من التاء (مِنَ الْمِثَالَيْنِ) أي فعيلة وفعيلة (بِمَا التَّا أُولِيَا) منهما في حذف الياء وفتح ما قبلها إن كان مكسوراً، فقالوا في النسب إلى عدي وقصي: عدوي وقصوي، كما قالوا في النسب إلى غنية وأمية غنوي وأموي، وظاهر كلامه أن هذا الإلحاق واجب وقد صرح بذلك في الكافية وصرح به أيضاً ولده؛ وذكر بعضهم فيهما وجهين: الحذف كما مثل، والإثبات نحو قصيي وعديي وهو أثقل لكثرة الدال، وتناول كلامه نحو كسي تصغير كساء وفيه وجهان: قال بعضهم، يجب فيه الإثبات فيقال فيه كسيّي بياءين مشددتين،

من قيس وهم بنو مرة بن صعصعة وسلول أمهم. قوله: (ولم يسمع) أي سيبويه والجملة حالية. قوله: (في ردينة) أي في النسب إلى ردينة وهي امرأة السمهري كانا يقومان الرماح.

قوله: (شرطان) في التصريح أن عدم اعتلال العين يعني إذا كانت اللام صحيحة ليس شرطاً في فعيلة بالضم لأن حرف العلة إذا انضم ما قبله لا ينقلب ألفاً فلا يلزم المحذور يعني كثرة التغيير مع اللبس كما سيأتي. قوله: (عدم التضعيف) خرج نحو جليلة وقليلة مما عينه ولامه من جنس حرف واحد، وقوله وعدم اعتلال العين الخ خرج نحو طويلة. قوله: (واللام صحيحة) الجملة حالية، فلو كانت اللام معتلة لم يؤثر اعتلال العين فتقول في النسب إلى طوية وحيية طووي وحيوي كما قاله الدماميني وسيأتي في الشرح. قوله: (وسيأتي التنبيه الخ) أي في قوله: وتمموا الخ، قوله: (معل لام) يعني معتلها. وقوله من المثالين أي من موازنهما حال من معل لام أو من ضميره في عرياً. قوله: (في حذف الياء) أي الزائدة وقلب الأخرى واواً بدليل أمثلته الآتية. سم. قوله: (وظاهر كلامه أن هذا الإلحاق واجب) ولم تقلب الواو في المنسوب هنا ألفاً مع أنها تحركت وانفتح ما قبلها لئلا يتوالى إعلالان على الكلمة الواحدة أو لأن الياء المشددة تكف الإعلال كما سيأتي في التصريف. فارضي. قوله: (فيهما) أي في فعيل وفعيل. قوله: (وهو) أي عديي أثقل من قصيي.

قوله: (قال بعضهم الخ) هو الراجح. قوله: (يجب فيه الإثبات) قال أبو حيان: وعلة ذلك أنه اجتمع ثلاث ياءات ياء التصغير والياء المنقلبة عن الألف والياء المنقلبة عن لام الكلمة فحذفت الياء

وأجاز بعضهم كسوي، فإن كانا صحيحي اللام اطرد فيهما عدم الحذف، كقولهم في عقيل وعُقيل، عَقيلي وعُقيلي، هذا مذهب سيبويه وهو مفهوم قوله معل لام، وذهب المبرد إلى جواز الحذف فيهما، فالوجهان عندهما مطردان قياساً على ما سمع من ذلك، ومن المسموع بالحذف قولهم في ثقيف ثقفي، وقولهم في سليم سلمي وفي قويم قومي وفي قريش قرشي وفي هذيل هذلي وفي فقيم كنانة فقمي، ليفرقوا بينه وبين فقيمي في فقيم تميم، وفي مليح خزاعة ملحي، ليفرقوا بينه وبين مليحي في مليح بني عمرو بن ربيعة ومليح بن الهون بن خزيمة، ووافق السيرافي المبرد وقال: الحذف في هذا خارج من الشذوذ وهو كثير جداً في لغة أهل الحجاز. قيل: وتسوية المبرد بين فَعيل وفُعيل ليست بجيدة، إذ سمع الحذف في فعيل كثيراً ولم يسمع في فعيل إلا في ثقيف، فلو فرق بينهما لكان أسعد بالنظر.

(وَتَمَّمُوا) أي لم يحذفوا (مَا كَانَ) من فعيلة معتلّ العين صحيح اللام. (كَالطَّوِيلَهْ) أي مما هو صحيح اللام فقالوا طويلي، لأنهم لو حذفوا الياء وقالوا طولي، لزم قلب الواو ألفاً لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها؛ وألحق بفعيلة في ذلك فعيلة بالضم من نحو: لويزة ونويرة

المنقلبة عن الألف وهي الوسطى يعني تخفيفاً وإلا فإبقاؤها لا يخل ببناء التصغير كما لا يخفى، وأدغمت ياء التصغير في الياء الأخيرة فبقي كسى كأخي فإذا دخلت ياء النسبة قيل كسي، ولا يجوز أن تحذف إحدى الياءين الباقيتين لأنك إذا حذفت ياء التصغير لم يجز لأنها لمعنى والمعنى باق، وإن حذفت الياء الأخيرة لم يجز لما فيه من توالى إعلالين لأنه قد حذفت الياء المنقلبة عن ألف كساء مع ما يلزم عليه من تحريك ياء التصغير وهي لا تحرك، فلهذا التزم فيه التثقيل قال: وما كان مثل الكساء مصغراً ثم نسب إليه فإنه لا يحذف أصلاً. سيوطي. قوله: (وأجاز بعضهم كسوي) أي بحذف ياء التصغير وقلب الثانية ألفاً ثم قلبها واواً الخ هذا ضعيف. قوله: (فيهما) أي في فعيل وفعيل. قوله: (قويم) بقاف، وقوله فقيم بفاء فقاف، وقوله مليح بحاء مهملة، وقوله الهون قال شيخنا السيد: بضم الهاء كما يفهم من القاموس. قوله: (فقيم كنانة) أي فقيم الذين هم من كنانة وكذا يقال فيما بعد. قوله: (ليفرقوا الخ) هذا الفرق كنظيره الآتي حكمه بعد الوقوع لا علة وإلا لم يحذفوا حيث لا تعدد، وحذفوا كلما وجد التعدد وكلاهما منتف كما يؤخذ من أمثلة الشارح.

قوله: (أسعد) يصح قراءته بصيغة الماضي المبني للمجهول أي سوعد وبصيغة أفعل التفضل. قوله: (كالطويله. وهكذا ما كان كالجليله) وظاهر أن مجردهما كذلك اهـ سم أي لأنه مما خرج بقوله معل لام. قوله: (أي مما هو صحيح اللام) هذا مكرر مع قوله قريباً: صحيح اللام. قوله: (لزم قلب الواو ألفاً) فيكثر التغيير مع اللبس ولو لم يقلبوا لزم الاستثقال قاله الجاربردي تصريح. قوله: (وألحق بفعيلة في ذلك فعيلة) هذا يخالف ما مر عن التصريح، ونقله سم عن السيوطي من اختصاص شرط صحة العين إذا كانت اللام صحيحة بفعيلة وفعولة دون فعيلة بالضم لأن التعليل

فقالوا: لويزي ونويري، ولم يقولوا لوزي ونوري لنبت، والطويلة حي؛ والاحتراز بصحيح اللام من نحو: طوية وحيية فإنه يقال فيهما طووي وحيوي. (وَهٰكَذا) تمموا (مَا كَانَ) من فعيلة وفعيلة مضاعفاً (كَالجَلِيلَةْ) والقليلة فقالوا جليلي وقليلي، ولم يقولوا: جللي وقللي كراهة اجتماع المثلين. تنبيه: ومثل فعيلة ـ فيما ذكر ـ فعولة نحو: قوولة وصرورة، فيقال فيهما: قوولي وصروري لا قولي وصرري لما ذكر.

(وَهَمْزُ ذِي مَدّ يُنَالُ فِي النَّسَبْ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ) أي حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية القياسية، فإن كانت بدلاً من ألف التأنيث قلبت واواً كقولك في صحراء: صحراوي، وإن كانت أصلية سلمت تقول في قراء: قرائي، وإن كانت بدلاً من أصل أو للإلحاق جاز فيها أن تسلم وأن تقلب واواً، فتقول في كساء وعلباء: كسائي وعلبائي: وإن شئت قلت كساوي وعلباوي، وفي الأحسن منهما ما سبق؛ وإنما قيدت التثنية بالقياسية احترازاً من التثنية الشاذة نحو: كسايين، فإنه لا يقاس على ذلك في النسب كما صرح به في شرح الكافية فلا يقال: كسايي.

المتقدم لا يأتي فيه لأن حرف العلة إذا انضم ما قبله لا يقلب ألفاً فلا يلزم المحذور، لكن ما في الشرح هو الموافق لما في الهمع. قوله: (لنبت) كذا في النسخ ولم أجد في القاموس أن لويزة أو نويرة أو لويزى أو نويرى اسم لنبت، والذي فيه أن نويرة اسم لناحية بمصر، فجعل البعض قوله لنبت راجعاً للثاني يحتاج لنقل صحيح. قوله: (والطويلة حي) كذا في بعض النسخ ولم أجده في القاموس والذي فيه أن الطويلة اسم لروضة مخصوصة. قوله: (فإنه يقال فيهما طووي وحيوي) قدمنا في الكلام على شرح قول المصنف ونحو حي الخ علة عدم قلب حرف العلة فيهما ألفاً مع تحركه وانفتاح ما قبله.

قوله: (كراهة اجتماع المثلين) لما فيه من الثقل مع عدم الإدغام لأن الإدغام فيما ذكر ممتنع لأن وزن الأول فعل بفتحتين وهو واجب الفك كلبب. والثاني فعل بضم ففتح وهو واجب الفك أيضاً كصفف جمع صفة. قوله: (لما ذكر) أي من لزوم قلب الواو ألفاً بالنسبة لقولي، وكراهة اجتماع المثلين بالنسبة لصرري ولا شك في تقدم ذكر اللزوم والكراهة المذكورين وإن كان اللزوم فيما سبق مرتباً على حذف الياء وهنا على حذف الواو، فجعل البعض التقدير لنظير ما ذكر غير محتاج إليه. قوله: (ينال) بالبناء للمفعول أي يعطى فما مفعول ثان أو بالبناء للفاعل أي يصيب فما مفعوله. قوله: (قلبت واواً) لكون الهمزة أثقل من الواو ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة. تصريح، ومن العرب من يقر هذه الهمزة، قال في التوشيح: وذلك قليل رديء اهـ همع. قوله: (سلمت) أي من القلب لقوّتها بأصالتها. قوله: (في قراء) بضم القاف وتشديد الراء مع المدّ المتنسك كما في المختار. قوله: (وفي الأحسن منهما ما سبق) من أن القلب أولى فيما ألفه للإلحاق

تنبيهات: **الأول**: مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية أن الأصلية تتعين سلامتها، وصرح بذلك الشارح فقال: وإن كانت أصلاً غير بدل وجب أن تسلم؛ وذكر في التسهيل فيها الوجهين، وقال أجودهما التصحيح. **الثاني**: إذا لم تكن الهمزة للتأنيث ولكن الاسم مؤنث نحو: السماء، وحراء، وقباء، إذا أردت البقعة ففيه وجهان: القلب؛ والإبقاء وهو الأجود، للفرق بينه وبين صحراء، وإن جعلت حراء وقباء مذكرين كانا كرداء وكساء. **الثالث**: إذا نسبت إلى ماء وشاء فالمسموع قلب الهمزة واواً، نحو: ماوى وشاوى ومنه قوله:

لا ينفَعُ الشَّاوِيَّ فيها شاتُه ولا حِمارُه ولا أداتُه

فلو سمي بماء أو شاء ـ لجرى في النسب إليه على القياس فقيل مائي وماوي، وشائي وشاوي. (وانْسُبْ لِصَدْرِ) ما سمي به من (جُمْلَةٍ) وهو المركب الإسنادي، نحو: برق نحره، وتأبط شراً، فتقول: برقي وتأبطي، وأجاز الجرمي النسب إلى العجز، فيقول: نحري وشري

كعلباوي والتصحيح أولى فيما همزته بدل من أصل كحيائي وكسائي.

قوله: (تتعين سلامتها) فتقول في النسب إلى قراء قرائي. قوله: (الوجهين) أي التصحيح والقلب واواً. قوله: (إذا لم تكن الهمزة للتأنيث) بأن كانت لام الكلمة كما في الأمثلة، فإن سماء فعال بالفتح وحراء فعال بالكسر وقباء فعال بالضم، وفي كل من حراء وقباء المد والقصر والتذكير باعتبار المكان فيصرف والتأنيث باعتبار البقعة فيمنع من الصرف. قوله: (إذا أردت البقعة) راجع للأخيرين فقط، وأما السماء فليس فيها إلا التأنيث كما يؤخذ من اقتصاره على الأخيرين في قوله: وإن جعلت الخ. قوله: (كانا كرداء وكساء) فيجوز فيهما التصحيح والقلب واواً والتصحيح أجود كما تقدم، وحينئذ فلا معنى لهذا التفصيل إذ لا فرق حينئذ بين أن يكونا مؤنثين أو مذكرين. قوله: (إذا نسبت إلى ماء الخ) قال ابن هشام: إذا نسب إلى ماء نسب إليه كما ينسب إلى كساء فتقول: مائي وماوي لأن الهمزة بدل غاية ما فيه أن المبدل منه مختلف فيهما فهو في كساء واو وفي ماء هاء لأن أصله موه اهـ يس، أي فأطلق ابن هشام جواز الوجهين، وفصل الشارح بين ما قبل التسمية فيتعين القلب وقوفاً على ما سمع وما بعدها فيجوز الوجهان. قوله: (ولا أداته) بفتح الهمزة أي آليته. قوله: (على القياس) أي قياس ما همزته بدل من أصل من جواز الوجهين. قوله: (وانسب لصدر الخ) بقي أنهم قالوا: لو سمي بعامل ومعمول كقائم أبوه أعرب قائم بحسب العوامل وبقي معموله بحاله وأنه لو سمي بتابع ومتبوع نحو: رجل عاقل أعرب الأول، وتبعه الثاني في إعرابه وسكتوا فيما علمت عن بيان النسبة إليهما، ولا يبعد أن ينسب إلى الجزء الأول منهما كما في الجملة والمركب المزجي وقالوا: لو سمي بعاطف ومعطوف نحو: وزيد أو ثم زيد حكى فانظر كيف النسبة إليه سم باختصار.

قوله: (وأجاز الجرمي الخ) وأجاز أبو حاتم السجستاني النسب إليهما معاً فيقال، تأبطي شرى

وشذ قولهم في الشيخ الكبير: كنتي نسبة إلى كنت، ومنه قوله:

فَـاصْـبَـحْـتُ كُـنـتِـيًّـاً وأصـبَـحْـتُ عـاجِـنـاً

والقياس كوني (وَ) انسب إلى (صَدْرِ مَا رُكِّبَ مَزْجاً) نحو بعلبك وحضرموت، فتقول: بعلي وحضري، وهذا الوجه مقيس اتفاقاً، ووراءه أربعة أوجه: **الأول**: أن ينسب إلى عجزه، نحو بكي، أجازه الجرمي وحده ولا يجيزه غيره. **الثاني**: أن ينسب إليهما معاً مزالاً تركيبهما، نحو بعلي بكِّي، أجازه قوم منهم أبو حاتم قياساً على قوله:

٩٢٦ - تَـزَوَّجْـتُـهَـا رَامِـيَّـةً هُـرْمُـزِيـة

الثالث: أن ينسب إلى مجموع المركب، نحو: بعلبكي. الرابع: أن يبنى من جزءى المركب اسم على فعلل وينسب، نحو: حضرمي، وهذان الوجهان شاذان لا يقاس عليهما.

كما أجازه في المزجي والعددي كذا في الهمع، قال سم: الظاهر أن معنى كل منهما حينئذ المنسوب إلى تأبط شراً إلا أن الأول منسوب إلى تأبط والثاني إلى شراً وحينئذ فهما مترادفان، فلو قيل هذا تأبطي شري فهل كل منهما خبر أو الخبر أحدهما والثاني تأكيد له، ويحتمل أن مجموعهما هو المنسوب إلى تأبط شراً لا كل منهما فيكونان خبراً واحداً كما في هذا حلو حامض فليراجع اهـ. ويلزم على الاحتمال الأخير وقوع ياء النسب حشواً، وما ذكره يجري في النسب إلى جزءي المزجي والعددي معاً. قوله: (كنتي) سمي الشيخ الكبير بذلك لكثرة قوله كنت وكنت والعاجن الذي يعتمد على ظهر أصابع يديه عند قيامه من الكبر قوله: (نسبة إلى كنت) أي إلى هذا اللفظ وما قصد لفظه يصير علماً لنفسه، فصح كونه من أفراد ما سمى به من جملة كما هو موضوع المسألة.

قوله: (والقياس كوني) بضم الكاف المنقول، إليها من الواو بعد نقل الفعل عند إرادة إسناده إلى ضمير الرفع المتحرك من فعل بالفتح وزن كان أصالة إلى فعل بالضم، وإنما كان القياس كونياً برد الواو لزوال سبب حذفها وهو التقاؤها ساكنة مع النون المسكنة لاتصال ضمير الرفع المتحرك بها. قوله: (مزجاً) أي تركيب مزج أو حالة كون ما ركب ممزوجاً. قوله: (فتقول بعلى) وتقول في معدي كرب معدي ومعدوي لأنه كقاض، وينبغي أن يكون الراجح هنا الحذف كما هناك. زكريا. قوله: (وهذا الوجه مقيس اتفاقاً) قد يشعر هذا مع قوله الآتي: وهذان الوجهان شاذان الخ بأن الوجهين الأولين من الأربعة مختلف في شذوذهما وقياسيتهما لا برجحان قياسيتهما أيضاً، وإن ادعى

---

٩٢٦ ـ هو من الطويل وتمامه:

بِـفَـضْـلِ الـذِي أَعْـطَـى الأمِـيـرُ مِـنَ الـرِّزْقِ

والضمير في تزوجتها يرجع إلى امرأته. قوله رامية هرمزية نصب على الحال. والباء في بفضل يتعلق بقوله تزوجتها. والشاهد فيه في قوله رامية هرمزية، فإنه نسبة إلى رامهرمز بلدة من نواحي خورستان. والنسبة إليها رامي لأن المركب ينسب إلى صدره. ويجوز أن يقال هرمزي. وجاءت النسبة ههنا إلى الجزأين على الندرة والضرورة.

تنبيهان: الأول: حكم لولا وحيثما مسمى بهما حكم المركب الإسنادي في النسب إليهما، فتقول: لوى ـ بالتخفيف ـ وحيثى، وحكم نحو خمسة عشر حكم المركب المزجي، فتقول: خمسي. **الثاني**: قوله: وانسب لصدر جملة، أجود من قوله في التسهيل: ويحذف لها ـ يعني ياء النسب ـ عجز المركب، لأنه لا يقتصر في الحذف على العجز، بل يحذف ما زاد على الصدر، فلو سميت بخرج اليوم زيد قلت: خرجي (وَ) انسب (لِثَانٍ تَمَّمَا. إضافَةً مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أَوَابْ أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ) هذا الأخير من عطف العام على الخاص أي يجب أن

ذلك شيخنا والبعض. قوله: (رامية هرمزية) نسبة إلى رام هرمز بلدة بنواحي خورستان. قوله: (حكم لولا وحيثما) أي ونحوهما كلوما وأينما. وقوله في النسب إليهما متعلق بقوله حكم لولا وحيثما فكان الأحسن تقديمه على قوله حكم المركب الإسنادي. قوله: (بالتخفيف) أي تخفيف الواو، ولا ينافي هذا قوله الآتي وضاعف الثاني من ثنائي لأن المراد بالثنائي فيه الثنائي وضعاً كما صرح به الشارح، ثم والمنسوب إليه هنا رباعي وضعاً وصيرورته هنا ثنائياً عرضت له عند النسب. قوله: (وحكم نحو خمسة عشر) أي مسمى به نقله شيخنا عن ابن غازي، وفي الفارضي ما يقتضي الإطلاق. وقوله حكم المركب المزجي أي حكم بقية أفراد المركب المزجي فوافق ما في المرادي من أن العددي من المزجي.

قوله: (فتقول خمسي) أي وإن ألبس بالنسبة إلى خمسة وخمس لأنهم لا يراعون الإلباس في هذا الباب كما ستعرفه. قوله: (وانسب لثان الخ) شروع في النسب إلى المركب الإضافي، وعبارة التسهيل مع شرحه للدماميني ويحذف لها صدر المضاف أن تعرف بالثاني تحقيقاً كابن الزبير وابن عمر فتقول: زبيري وعمري، أو تقديراً كأبي بكر وأبي حفص حيث لا بكر ولا حفص وإلا فهما من القسم الأول فتقول: بكري وحفصي وإلا يتعرف بالثاني لا تحقيقاً ولا تقديراً فعجزه أي فيحذف لها عجزه وينسب إلى صدره، وذلك مثل امرىء القيس فتقول: امرئي ومرئي لأنه لم يتعرف صدره بعجزه إذ لم يسبق له إضافة قبل استعماله علماً، وقد يحذف صدره خوف اللبس أي لأجل خوف اللبس كالنسبة إلى عبد القيس وعبد الأشهل وعبد مناف فإنهم قالوا في ذلك قيسي وأشهلي ومنافي، ومراد المصنف بالمضاف ما كان علماً أو غالباً لا مثل غلام زيد مما ليس علماً فإنه ينسب فيه إلى غلام وإلى زيد فيكون من قبيل النسبة إلى المفرد لا إلى المضاف، إذ ليس للمجموع معنى مفرد ينسب إليه بخلاف ابن الزبير ونحوه كذا قال الشارح اهـ يعني المرادي.

قوله: (أو أب) بنقل حركة همزة أب إلى الواو أي أو أم، قال السيوطي في البهجة: وهل يلحق بما ذكر المبدوء ببنت إذا قلنا أنه كنية أو لا؟ لم أر من ذكره اهـ. ثم رأيته بخط بعض الأفاضل عن تصريح الشاطبي فيقال في النسب إلى بنت غيلان غيلاني. قوله: (أو ما له) أي أو مبدوءة: بما ثبت له التعريف بالثاني قبل العلمية بالغلبة. قوله: (هذا الأخير من عطف العام على الخاص) أي

يكون النسب إلى الجزء الثاني من المركب الإضافي في ثلاثة مواضع، ذكر منها هذا البيت موضعين، وسيذكر الثالث. الأول: أن تكون الإضافة كنية، كأبي بكر وأم كلثوم. والثاني: أن يكون الأول علماً بالغلبة، كابن عباس وابن الزبير، فتقول بكري وكلثومي، وعباسي وزبيري.

تنبيه: كان الأحسن أن يقول:

إضافة من الكنى أو اشتهر مضافها غلبة كابن عمر

لأن عبارته توهم أن ما له التعريف بالثاني قسم برأسه، فشمل نحو: غلام زيد وليس كذلك؛ قال في شرح الكافية: وإذا كان الذي ينسب إليه مضافاً، وكان معرفاً صدره بعجزه، أو كان كنية، حذف صدره ونسب إلى عجزه، كقولك في ابن الزبير: زبيري، وفي أبي بكر: بكري؛ هذا كلامه. وكذا قال الشارح، إلا أنه زاد في المثل غلام زيد، وعلى هذا فقول الناظم:

لشموله الابن والأب وغيرهما من كل ما يتعرف بالإضافة، والمناسب لعدم ارتضائه فيما بعد كونه من عطف العام على الخاص إسقاط هذا الكلام هنا كما في كثير من النسخ، ولعل ذكره في نسخ أخرى مجاراة لما مشى عليه ابن الناظم، بقي أنه يرد عليه أن عطف العام على الخاص إنما يكون بالواو. قوله: (الأول أن تكون الإضافة كنية) أي والمصنف ذكر هذا بقوله: أو أب. وقوله: والثاني أن يكون الأول الخ أي والمصنف ذكر هذا بقوله إضافة مبدوءة بابن وبقوله: أو ما له الخ فالمراد منهما واحد على ما قاله شيخنا، وسيأتي ما فيه وفي كلامه مسامحة إذ الكنية والعلم بالغلبة المركب الإضافي لا الإضافة ولا الأول وحده. قوله: (لأن عبارته توهم الخ) ولأنها ليست صريحة في المراد بالإضافة المبدوءة بالابن أو الأب كهذا البيت.

قوله: (قسم برأسه) أي مغاير للكنية والعلم الغلبي المبدوء بابن لأن العطف خصوصاً بأو يقتضي المغايرة. قوله: (فشمل نحو غلام زيد) اعلم أن كونه قسماً برأسه صادق بأن يكون عاماً يشمل نحو غلام زيد والإضافة المبدوءة بابن أو أب وصادق بأن يكون مبايناً مراداً منه جميع ما عدا المبدوءة بابن أو أب أو مراداً منه بعض لا يشمل نحو: غلام زيد، وحينئذ فتفريع الشارح الشمول المذكور على كونه قسماً برأسه لا يخلو من نظر. قوله: (وليس كذلك) أي ليس قسماً برأسه بل المراد منه خصوص العلم الغلبي المبدوء بابن الذي ذكره المصنف بقوله، إضافة مبدوءة بابن لتعرف أوله بثانيه قبل صيرورته علماً بالغلبة وإن كان تعرف المجموع الآن بالعلمية بالغلبة، فالمراد من قوله إضافة مبدوءة بابن وقوله: أو ما له الخ واحد على ما قاله شيخنا وسيأتي ما فيه. قوله: (قال في شرح الكافية) استدلال على قوله: وليس كذلك لأن مراد شارح الكافية بالمعرف صدره بعجزه خصوص العلم بالغلبة كما يشعر به التمثيل. قوله: (وكان معرفاً صدره بعجزه) يعني قبل صيرورته علماً أما بعدها فتعرف المجموع بالعلمية.

قوله: (وعلى هذا) أي زيادة ابن الناظم في المثل غلام زيد، وليس المراد على ما في شرح

أو ما له التعريف بالثاني من عطف العام على الخاص، لاندراج المصدر بابن فيه، وهو تمثيل فاسد، لأنهم يعنون بالمضاف هنا ما كان علماً أو غالباً، لا مثل غلام زيد فإنه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب إليه، بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد ويكون ذلك من قبيل النسب إلى المفرد لا إلى المضاف، وإن أراد غلام رد مجعولاً علماً، فليس من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثاني، بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره ما لم يخف لبس. (فِيما سِوَى هذَا) المذكور أنه ينسب فيه إلى الجزء الثاني من المركب الإضافي (انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ) منهما، نحو: عبد القيس وامرىء القيس ـ وهما قبيلتان ـ تقول: امرئي وعبدي، وإن شئت قلت: مَرَئي. قال ذو الرمة:

وَيَسْقُطُ بينها المرئيُّ لَغوا كما أَلْغَيْتَ فِي الدِّيةِ الحُوارا

وهذا (مَالَمْ يُخَفْ) بالنسب إلى الأول (لَبْسٌ) فإن خيف ليس نسب إلى الثاني (كَعَبْدِ

الكافية وإن مشى عليه شيخنا والبعض. قوله: (لأنهم يعنون بالمضاف هنا) أي في المركب الإضافي الذي ينسب إلى عجزه. وقوله: ما كان علماً أي كنية. وقوله: أو غالباً أي علماً بالغلبة، وحينئذ فالمناسب أن يراد بما له التعريف بالثاني وجب خصوص العلم بالغلبة المبدوء بابن لتعرف أوله بثانيه قبل الغلبة، فيكون المراد من قوله مبدوءة بابن، وقوله أو ما له الخ واحداً كذا قال شيخنا، والأولى أن يراد بالإضافة المبدوءة بابن الكنية المصدرة بابن لغايره المعطوف أعني المبدوءة بما تعرف بالثاني المراد منها العلم الغلبي المبدوء بابن، والفرق بينهما أن علمية الكنية بالوضع وعلمية العلم الغالب بالغلبة فتدبر.

قوله: (بلى يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد) أي بحسب الحال. قوله: (فليس من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثاني) أي بل مما تعرف فيه المجموع بالعلمية، وأورد عليه شيخنا أن المراد تعرف الأول بالثاني قبل العلمية كما مر، وأشار البعض إلى جوابه بأن المراد ليس منه في هذا المقام لأن المراد به خصوص العلم بالغلبة فتأمل. قوله: (نحو عبد القيس الخ) قضية صنيعه أن النسب إلى صدر عبد القيس لا لبس فيه بخلاف النسب إلى صدر عبد الأشهل وعبد مناف ففيه لبس ولا يخفى فساده فإن النسب إلى الصدر في جميع ما بدىء بعبد فيه لبس، فالصواب عندي إسقاط التمثيل بعبد القيس كما في كثير من النسخ ونصها كامرىء القيس فتقول: امرئي ومرئي وهذا ما لم يخف الخ ولا اعتراض عليها. قوله: (مرئي) قال المصرح والفارضي، بفتح الميم والراء. قوله: (ويسقط الخ) قال البعض: ليس بنظم وانظر ما ضبطه وما معناه فإني لم أقف عليه اهـ. لكن وجد في بعض النسخ على وجه كونه نظماً من بحر الوافر ولفظه:

ويسقط منهما المرئي لقوا كماء العنب في الدبة الحواء

بضمير التثنية في منهما وضبط لقوا كغزو وسكون نون العنب وتخفيف باء الدبة وواو الحواء، وفي كثير من النسخ إسقاطه كما قدمناه في القولة قبله. قوله: (ما لم يخف لبس) قال ابن هشام: ينبغي بل يجب أن لا يجتنب اللبس بل يقال عبدي كما قال الشاعر:

الأشْهَلِ) وعبد مناف، حيث قالوا فيهما: أشهلي ومنافي ولم يقولوا عبدي.

تنبيه: شذ بناء فعلل من جزئي الإضافي منسوباً إليه كما شذ ذلك في المركب المزجي، والمحفوظ من ذلك: تيملي وعبدري ومرقسي، وعبقسي، وعبشمي، في: تيم اللات وعبد الدار وامرىء القيس ابن حُجر الكندي وعبد القيس وعبد شمس وإنما فعلوا ذلك فراراً من اللبس، وقالوا: تعبشم، وتقعيس، وأما عبشمس بن زيد مناة فقال أبو عمرو بن العلاء: أصله عب شمس، أي حب والعين مبدلة من الحاء، وحب الشمس ضوؤها. وقال الأعرابي: أصله عبء شمس، والعبء والعدل واحد، أي هو نظير شمس.

(وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللاَّمِ مَا) اللام (مِنْهُ حُذِفْ جَوَازاً انْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ) أي اللام (أُلِفْ. فِي جَمْعَي التَّصْحيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ وَحَقُّ مَجْبُورٍ) برد لامه إليه (بِهٰذِي) المواضع الثلاثة أي فيها (تَوْفِيَهْ) بردها إليه في النسب إليه، ....

وهـم صـلـبـوا الـعـبـدي

وذلك لأنهم لم يجتنبوه في النسب إلى مصطفى ومصطفين وإلى ضارب وضاربين وإلى مسجد ومساجد وإلى زيد وزيدين وإلى خمسة وخمسة عشر، ثم قال: وبالجملة فالقول بمراعاة الإلباس هادم لقواعد الباب أو مقتض لترجيح أحد المتساويين، وفي المقرب مثل ما قال الناظم، وفي كلام ابن الخباز ما يخالفه كذا في يس. قوله: (ولم يقولوا عبدي) أي للإلباس وفيه أن هذا إجمال لا إلباس، وقد يقال: القصد بالنسب إيضاح المنسوب فلا يليق الإجمال أيضاً لأن محل عدم كون الإجمال عيباً إذا لم يكن المقام مقام بيان فاعرفه. قوله: (بناء فعلل) أي منحوتاً من الكلمتين. وقوله: كما شذ ذلك أي بناء فعلل في المركب المزجي أي في النسب إليه حيث قالوا: حضرمي في النسب إلى حضرموت.

قوله: (ابن حجر) بحاء مهملة فجيم قال في القاموس: حجر بالضم وبضمتين والد امرىء القيس وجده. قوله: (وقالوا تعبشم) أي فكما وقع النحت في النسب وقع في الفعل، ومعنى تعبشم انتسب إلى عبد شمس. وقوله: وتقعيس كذا في النسخ بتقديم القاف والقياس تقديم العين لأنه نسبة إلى عبد القيس. قوله: (وأما عبشمس) بسكون الباء. وقوله أصله عب شمس بتشديد الباء أي فخفف بحذف الباء الثانية وليس من باب النحت. وقوله: وقال ابن الأعرابي أصله عبء شمس لعله بكسر العين مع الهمزة آخره واحد الأعباء فخفف بقلب الكسرة فتحة وحذف الهمزة وليس من باب النحت على هذا أيضاً.

قوله: (وأجبر برد اللام الخ) يجوز تقييد المسألة بما إذا لم يعوض عن اللام بدليل قوله الآتي: وبأخ أختاً الخ، ويجوز أن يطلق بحيث يشمل هذا الآتي ويكون ذكره للتنبيه على خلاف يونس سم. قوله: (جوازاً) أي جبراً جائزاً أو ذا جواز. قوله: (في جمعي التصحيح) أي جمع

ويحتمل أن يكون هذي ـ إشارة إلى اللام، أي حق المجبور بهذي اللام أي بردها إليه في المواضع المذكورة التوفية بردها إليه في النسب. اعلم أنه إذا نسب الثلاثي المحذوف منه شيء فلا يخلو: إما أن يكون المحذوف الفاء، أو العين، أو اللام، فإن كان محذوف الفاء أو العين فسيأتي؛ وإن كان محذوف اللام: فإما أن يجبر في تثنية أو جمع تصحيح أو لا، فإن جبر كما كما في أب وأخ، فإنهما يجبران في التثنية، وكعضة وسنة، فإنهما يجبران في الجمع بالألف والتاء وجب جبره في النسب، فتقول: أبوي، وأخوي، وعضوي أو عضهي، وسنوي أي سنهي، على الخلاف في المحذوف، لأنك تقول: أبوان وأخوان، وعضوات وسنوات، أو عضهات وسنهات، على الوجهين؛ وإن لم يجبر لم يجب جبره في النسب، بل يجوز فيه الأمران نحو: حر وغد، وشفة وثُبة، فتقول فيها حري وغدي، وشفي وثبي، بالحذف وحرحي وغدوي، وشفهي وثبوي، بالجبر برد المحذوف، وهو من حر الحاء، ومن غد الواو ومن شفة الهاء، ومن ثبة الياء.

تنبيهات: **الأول**: لا تظهر فائدة لذكر جمع تصحيح المذكر، وقد اقتصر في التسهيل وشرح الكافية على التثنية والجمع الألف والتاء. **الثاني**: أطلق قوله: جوازاً إن لم يك رده ألف، وهو مقيد بأن لا تكون العين معتلة، فإن كانت عينه معتلة وجب جبره، كما ذكره في الكافية والتسهيل، وإن لم يجبر في التثنية وجمع التصحيح، احترازاً من نحو شاة، وذي بمعنى صاحب، فتقول في شاة: شاهي، ....

التصحيح لمذكر جمع التصحيح لمؤنث. قوله: (ويحتمل أن يكون الخ) فعلى هذا يكون المجبور به مذكوراً صريحاً، والمجبور فيه للعلم به من قوله: في جمعي الخ، وعلى الأول يكون المجبور فيه مذكوراً صريحاً والمجبور به محذوفاً للعلم به من قوله يرد اللام. قوله: (فسيأتي) أي في قوله: وإن يكن كشية ما ألفا عدم الخ وفي شرحه. قوله: (بل يجوز فيه الأمران) أي الجبر وعدمه. قوله: (وحرحى وغدوى) بفتح الراء في الأول والدال المهملة في الثاني عند سيبويه والأكثر وإسكانهما عند الأخفش كما يأتي. قوله: (وثبوى) أي سواء قلنا إن لامها ياء وهو ما سيقتصر عليه فتكون الياء قلبت ألفاً ثم الألف واواً أو لامها واواً وهو ظاهر. قوله: (ومن شفة الهاء) أي على الراجح بدليل شافهت والشفاه قال الموضح: ومن قال إن لامها واو قال: إذا رد شفوي.

قوله: (ومن ثبة الياء) أي على أحد الوجهين وقيل الواو كما مر. قوله: (لا تظهر فائدة لذكر جمع تصحيح المذكر) أي لإغناء ذكر التثنية عن ذكره لأن كل ما يرد فيه يرد فيها من غير عكس كلام أب وأخ فإنها ترد في التثنية دون الجمع إلا أن يدعي أنها ردت فيه ثم حذفت للإعلال. قوله: (احترازاً) علة لقوله مقيد. قوله: (شاهي) برد اللام وهي الهاء لأن الأصل شوهة بسكون الواو بدليل شياه فحذفت الهاء تخفيفاً ففتحت الواو لأجل التاء ثم قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها كذا في

وعلى أصل الأخفش الآتي بيانه: شوهي، وفي ذي: ذووي، اتفاقاً. لأن وزنه عند الأخفش فعل بالفتح. **الثالث**: إذا نسب إلى يد، ودم، جاز الوجهان عند من يقول يدان ودمان، ووجب الرد عند من يقول يديان ودميان. **الرابع**: إذا نسب إلى ما حذفت لامه وعوض منها همزة الوصل جاز أن يجبر وتحذف الهمز، وأن لا يجبر وتستصحب، فتقول في ابن واسم واست: بنوي وسموي وستهي على الأول، وابني واسمي واستي على الثاني. **الخامس**: مذهب سيبويه وأكثر النحويين أن المجبور تفتح عينه وإن كان أصله السكون، وذهب الأخفش إلى تسكين ما أصله السكون؛ فتقول في يد ودم وغد وحر على مذهب الجمهور: ....

الفارضي، ويرد عليه أن حركة الواو عارضة وإنما تقلب الواو والياء ألفاً للحركة الأصلية. قوله: (وعلى أصل الأخفش) هو تسكين ما أصله السكون. قوله: (شوهى) أي بسكون الواو كما في التصريح فترد الألف إلى أصلها وهو الواو الساكنة. قوله: (ذووى) برد اللام وفتح العين والفاء لأن أصلهما الفتح كما تقدم بسطه في باب الإعراب، فقلبت اللام ألفاً ونسب إليه كما نسب إلى فتى قاله الدماميني.

قوله: (جاز الوجهان) فتقول: يدي ويدوي سم. قوله: (ووجب الرد عند من يقول يديان ودميان) أي برد اللام بالتثنية قال الفارضي: هكذا أطلقوا والوجه أن يدا ودما يلزمان الألف مطلقاً في لغة كفتى، فيكون يديان ودميان تثنيتهما على هذه اللغة كما تقول في فتى فتيان اهـ. قوله: (ودميان) قال البعض بفتح الميم اتفاقاً فعد الشارح دما فيما سيأتي فيما أصله السكون سبق قلم اهـ. ويبطله قول التصريح ما نصه: وأصل يد ودم وشفة فعل بسكون العين، أما يد فلا خلاف فيها، وأما دم فعلى الصحيح عند سيبويه والأخفش، وذهب المبرد إلى أنه فعل بفتح العين وضعفه الجار بردي، وأما شفة فنص صاحب الضياء على أنها بسكون الفاء، وإذا ثبت أن هذه الثلاثة أصلها السكون فيأتي فيها الخلاف بين سيبويه والأخفش من الرد إلى السكون الأصلي وعدمه اهـ. وكما قيل دميان قيل دموان كما في التسهيل. قوله: (وتحذف الهمزة) أي وجوباً لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض قوله: (فتقول في ابن واسم الخ) وتقول في ابنم ابنمي وابني وبنوي. همع. قوله: (وسموى) بكسر السين وضمها، وأما الميم فمفتوحة على رأي سيبويه ساكنة على رأي الأخفش كما ستعرفه من التنبيه الخامس. قوله: (إن المجبور) أي برد اللام بقرينة الأمثلة وإن الكلام فيه فسقط اعتراض أرباب الحواشي تبعاً للدماميني على إطلاق قوله تفتح عينه وإن كان أصله بالسكون بأن ذلك مقيد بما إذا لم يكن مضعفاً، فإن كان مضعفاً لم تفتح عينه كرب بتخفيف الباء فإنك إذا نسبت إليها قلت ربي بتشديد الباء اتفاقاً، ووجه سقوطه أن رب المخففة محذوفة العين كما سيصرح به الشارح فجبرها عند النسب إليها برد عينها لا برد لامها والكلام في المجبور برد لامه فتنبه.

قوله: (ودم) صريح في أنه ساكن العين وهو الصحيح عند سيبويه والأخفش كما مر عن

يدوي ودموي وغدوي وحرحي بالفتح؛ وعلى مذهب الأخفش يديي ودميي وغدوي وحرحي بالسكون، لأنه أصل العين في هذه الكلمات؛ والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع قالوا في غد: غدوي، وحكى بعضهم عن الأخفش أنه رجع إلى مذهب سيبويه انتهى.

(وَبِأخٍ أُخْتاً وَبِابْنٍ بِنْتنا أَلْحِقْ وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا) أي اختلف في النسب إلى بنت وأخت، فقال سيبويه: كالنسب إلى أخ وابن بحذف التَّاء ورد المحذوف، فتقول: أخوي وبنوي، كما يقال في المذكر. وقال يونس: ينسب إليهما على لفظهما ولا تحذف التاء، فتقول: أختي وبنتي، وألزمه الخليل أن ينسب إلى هنت ومنت بإثبات التاء، وهو لا يقول به، وله أن يفرق بأن التاء فيهما لا تلزم، بخلاف بنت وأخت، لأن التاء في هنت في الوصل خاصة، وفي منت في الوقف خاصة، وحكم نظائر أخت وبنت حكمهما، وهي ثنتان وكلتا، وذيت وكيت، فالنسب إليها عند سيبويه كالنسب إلى مذكراتها، ....

التصريح، وبه تعلم سقوط اعتراض شيخنا والبعض تبعاً لسم بأن دماً ليس أصله السكون فافهم. قوله: (يدوي) برد المحذوف وهو الياء وقلبه ألفاً ثم واواً كراهة اجتماع الكسرة والياءات اهـ تصريح. قوله: (ألحق) أي في ثبور الجبر برد اللام بقطع النظر عن وجوبه وجوازه، فلا اعتراض بأن مقتضى إلحاق بنت بابن جواز الجبر وعدمه في بنت كما في ابن مع أن جبر بنت واجب كجبر أخت. قوله: (أخوي وبنوي) أي بفتح أولهما وثانيهما لأنه أصلهما. قوله: (ولا تحذف التاء) أي لأنها وإن أشعرت بالتأنيث أشبهت تاء جبت وسحت في سكون الحرف الصحيح قبلها والوقف عليها بالتاء لا بالهاء وكتابتها مجرورة فكأنها لم تشعر بالتأنيث، وأورد عليه أنهم عاملوا بنتاً وأختاً معاملة المؤنث بالهاء حيث جمعوهما على بنات وأخوات دون بنتات وأختات، والفرق بين النسب والجمع بأن الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب إذ حذف التاء فيه يلبس المنسوب إلى المؤنث بالمنسوب إلى المذكر إنما ينهض إذا قلنا بضرر اللبس في هذا الباب وقد أسلفنا ما فيه.

قوله: (إلى هنت ومنت) بسكون النون فيهما كما ضبطه الشارح بخطه، وهنت كناية عن المرأة وقيل عن الفعلة القبيحة، وقضية كلام الشارح كغيره أن هنت ومنت مما حذفت لامه وعوض عنها التاء وهو ظاهر في هنت لأن أصله كالهن هنو، وأما منت فأصلها من فهي ثنائية وضعاً. قوله: (وهو لا يقول به) بل يقول في النسب إلى هنت هنوي، وانظر ماذا يقول في النسب إلى منت، ومقتضى ما سيصرح به الشارح من جواز تضعيف ثاني الثنائي الصحيح وعدمه أن يقال منى بالتخفيف ومنى بالتشديد. قوله: (في الوصل خاصة) أي وتبدل هاء في الوقف فليست بلازمة اهـ تصريح، وظاهر سكونه على النون عند إبدال التاء هاء في الوقف بقاؤها على السكون كما في الوصل فتأمل. قوله: (في الوقف خاصة) أي على غير اللغة الفصحى، إذ اللغة الفصحى في الوقف على منت إبدال التاء هاء كما تقدم في قول المصنف، وقل لمن قال أنت بنت منه أي وأما في الوصل فتنذهب التاء فيقال من يا هذا كما مر في الحكاية. قوله: (كالنسب إلى مذكراتها) مقتضى التشبيه فتح المثلثة من ثنوي

فتقول: ثنوي وكلوي وذَيوي وكَيوي، وعند يونس تقول: ثنتي وكلتي أو كلتوي، وذَيتي وكَيتي، وذكر بعضهم في النسب إلى كلتا على مذهب يونس، كلتي وكلتوي وكلتاوي، كالنسب إلى حبلي بالأوجه الثلاثة؛ وذهب الأخفش في أخت وبنت ونظائرهما إلى مذهب ثالث، وهو حذف التاء وإقرار ما قبلها على سكونه، وما قبل الساكن على حركته، فتقول: أُخوي وبِنْوي وكِلْوي وثِنْوي؛ وقياس مذهبه في كيت وذيت ـ إذا رد المحذوف ـ أن ينسب إليهما كما ينسب إلى حي، فتقول: كيوي وذيوي.

تنبيهان: **الأول**: قد اتضح مما سبق أن أختاً وبنتاً حذفت لامهما، لأن النحويين ذكروهما فيما حذفت لامه فالتاء إذن فيهما عوض من اللام المحذوفة، وإنما حذفت في النسب على مذهب سيبويه لما فيها من الإشعار بالتأنيث، وإن لم تكن متمحضة للتأنيث، وظاهر مذهب

لأنه حركة النسب إلى المذكر كما تقدم وهو كذلك، كما يدل عليه قول التسهيل مع شرحه للدماميني ما نصه: والنسب إلى أخت ونظائرها كبنت وثنتان وكلتا وكيت وذيت كالنسب إلى مذكراتها فتقول في أخت أخوي وفي بنت بنوي، كما تقول ذلك في النسب إلى أخ وابن، وكذا البواقي والقرائن تدفع اللبس اهـ. فضبط البعض ثنوياً نسبة إلى ثنتان بكسر أوله خطأ، ثم مقتضى قوله إلى مذكراتها أي لكيت وذيت أيضاً مذكراً، ولعل مراده به أصلهما قبل لحوق التاء.

قوله: (فتقول ثنوي) ما ذكره من الخلاف في النسب إلى ثنتان إنما يظهر في ثنتان قبل التسمية به وكذا بعدها على لغة الحكاية، أما بعدها على لغة إجرائه مجرى حمدان في لزوم الألف والمنع من الصرف أو مجرى سرحان في لزوم الألف والصرف فينبغي أن يقال فيه قولاً واحداً اثنتاني كما يؤخذ من النظائر السابقة. قوله: (وكلوي) مقتضى صنيعه أن هذه الواو هي لام كلتا المحذوفة منها فتكون ألف تأنيثهما حذفت عند النسب قاله سم، ويظهر لي توجيه حذفها بأن سيبويه يفتح عين المجبور وهي في كلتا اللام، فلو لم تحذف بل قلبت واواً لزم اجتماع أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وقيل وجهه أن سيبويه يفتح العين وإذا فتحت مع ردّ اللام صار اللفظ كلوي بثلاث حركات قبل الألف فتكون الألف رابعة فيما ثانيه متحرك كجمزى وشأنها السقوط عند النسب كما مر. قوله: (وهو حذف التاء) أي مع ردّ اللام المحذوفة. قوله: (وإقرار ما قبلها على سكونه) أي إن لم تقتض القواعد تحريكه كما في النسب إلى كيت وذيت كما سيبينه، وقد أشار إلى هذا القيد بقوله: وقياس الخ. قوله: (فتقول كيوى وذيوى) أي لأنك إذا حذفت التاء لإظهارها بالتأنيث ثم رددت اللام أعني الياء المحذوفة صارا كيا وذيا كحي، وإنما فتحت الياء لاقتضاء سكونها قلب الواو ياء لأن الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء فيلزم اجتماع أربع ياءات مع الكسرة.

قوله: (لما فيها من الإشعار بالتأنيث) أي وتاء التأنيث تحذف للنسب سم. قوله: (وإن لم تكن متمحضة للتأنيث) بل له وللعوضية وللإلحاق بقفل وجذع كما في التصريح. قوله: (كتاء بنت

سيبويه أن تاء كلتا كتاء بنت وأخت، وأن الألف للتأنيث، وعلى هذا ينبني ما سبق، وذهب الجرمي إلى أن التاء زائدة، والألف لام الكلمة، ووزنه فعتل وهو ضعيف، لأن التاء لا تزاد وسطاً، فإذا نسب إليه على مذهبه قيل: كلتوي، والمشهور في النقل عن جمهور البصريين، ونقله ابن الحاجب في شرح المفصل عن سيبويه ـ أن التاء في كلتا بدل من الواو التي هي لام الكلمة، ووزنها: فعلى، أبدلت الواو تاء إشعاراً بالتأنيث، وإذا كان هذا مذهب الجمهور فالذي ينبغي أن يقال في النسب إليه كلتاوي، وأيضاً لا ينبغي على هذا القول أن يعد فيما حذفت لامه، لأن ما أبدلت لامه لا يقال فيه محذوف اللام في الاصطلاح، وإلا لزم أن يقال في ماء محذوف اللام، والذي يظهر من مذهب سيبويه ومن وافقه أن لام كلتا محذوفة كلام أخت وبنت، والتاء في الثلاثة عوض من اللام المحذوفة كما قدمته أولاً؛ ولا يمتنع أن يقال هي بدل من الواو إذا قصد هذا المعنى، كما قال بعض النحويين في تاء بنت وأخت: أنها بدل من لام الكلمة، وأما إن أريد البدل الإصطلاحي فلا، لأن بين الإبدال والتعويض فرقاً يذكر في موضعه. **الثاني**: النسب إلى ابنة: ابني وبنوي، كالنسب إلى ابن اتفاقاً، إذ التاء فيها ليست عوضاً كتاء بنت اهـ.

وأخت) أي في العويضة عن اللام المحذوفة وفي الإشعار بالتأنيث كما سيصرح به، ويرد عليه أنه يلزم اجتماع علامتي تأنيث إلا أن يقال: الممتنع اجتماع علامتين متمحضتين للتأنيث مع أن الألف تقلب ياء حال النصب والجر فيحتاج إلى التاء. قوله: (وعلى هذا) أي ظاهر مذهب سيبويه ينبني ما سبق من أن سيبويه يقول في النسب إلى كلتا كلوي برد اللام وحذف التاء، وأما حذف ألف التأنيث فقد أسلفنا توجيهه. قوله: (إلى أن التاء زائدة) أي لا عوض عن أصل هو اللام. قوله: (والمشهور في النقل الخ) مغاير لما سبق أنه ظاهر مذهب سيبويه لأن اللام على هذا موجودة أصلها واو فأبدلت تاء وعلى ما سبق محذوفة والتاء عوض. قوله: (التي هي لام الكلمة) فأصلها كلوي وقيل كليا فأصلها ياء. فارضي. قوله: (إشعاراً بالتأنيث) ولم يكتفوا في التأنيث بالألف لأن الألف تقلب ياء في النصب والجر، فارضي.

قوله: (فالذي ينبغي الخ) فيه أنه حينئذ مثل حبلى فيجوز فيه كلتوى وكلتاوى أيضاً إلا أن يقال: الحصر إضافي بالنسبة إلى منع كلوى. قوله: (ولا يمتنع أن يقال الخ) يحتمل أن يكون جواباً عما وقع في كلام من جرى على ظاهر مذهب سيبويه من التعبير بالبدل، ويحتمل أنه توفيق بين هذا المذهب وما قدمه عن جمهور البصريين، ونقل أيضاً عن سيبويه، وقوله إذا قصد هذا المعنى أي العوضية. قوله: (فرقاً يذكر في موضعه) حاصل هذا الفرق الآتي أن العوض يكون في غير موضع المعوّض عنه كهمزة ابن وياء سفيريج بخلاف البدل قال شيخنا: هذا وإن كان حاصل ما يأتي إلا أنه لا يناسب هنا لأن التاء في كلتا في موضع الواو سواء قلنا أنها بدل أو عوض، ولعل المناسب هنا الفرق بأن الحرف إذا حذف وجعل موضعه حرف آخر كان عوضاً وإن لم يحذف بل قلب إلى حرف

(وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لِينٍ كَلاَ وَلاَئِي) إذا نسب إلى الثنائي وضعاً، فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيف وعدمه، فتقول في كم: كمِّي وكمِي، وان كان ثانيه حرف لين ضعف بمثله إن كان ياء أو واواً، فتقول في كي ولو: كيوي ولووي، لأن كي لما ضعف صار مثل حي، ولو لما ضعف صار مثل دوّ؛ وإن كان ألفاً ضوعفت وأبدل ضعفها همزة، فتقول فيمن اسمه لا: لائي، وإن شئت أبدلت الهمزة واواً فقلت: لاوي.

آخر كان بدلاً. قوله: (كلا ولائي) تمثيل للمنسوب والمنسوب إليه.

قوله: (فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً الخ) اعلم أنه قد تقرر أن الكلمة الثنائية إذا جعلت علماً للفظ وقصد إعرابها شدد الحرف الثاني منها سواء كان حرفاً صحيحاً أو حرف علة نحو: أكثرت من الكم ومن الهل ومن اللو لتكون على أقل أوزان المعربات، وأما إذا جعلت علماً لغير اللفظ قصد إعرابها فلا يشدد ثانيها إذا كان صحيحاً نحو: جاءني كم ورأيت منا لئلا يلزم التغيير في اللفظ والمعنى معاً من غير ضرورة، فإن كان الثاني حرف علة كلو وفي ولا زيد حرف من جنسه وإن لزم منه التغيير في اللفظ والمعنى معاً للاضطرار إلى الزيادة لأن عدمها يؤدي إلى سقوط حرف العلة لا لبقائه ساكناً مع التنوين، فيبقى المعرب على حرف واحد وهو مرفوض في كلامهم، وإن جعلت علماً للفظ أو لغيره ولم يقصد إعرابها فيهما فلا زيادة أصلاً، هذا ملخص ما في الرضي وشرح اللباب للسيد مع زيادة. إذا علمت ذلك ظهر لك أن قوله: فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيف وعدمه فيه نظر إذ الثنائي الذي جعل علماً للفظ وقصد إعرابه يجب تضعيف ثانيه صحيحاً أو معتلاً، فيجب حينئذ في النسب إليه التضعيف، والثنائي الذي جعل علماً لغير اللفظ وقصد إعرابه يجب فيه عدم التضعيف إذا كان ثانيه حرفاً صحيحاً، فيجب حينئذ في النسب إليه عدم التضعيف ويمكن الاعتذار بتوزيع كلام الشارح على الحالين المذكورين، لكن مر عن الفارضي في باب الحكاية تقييد وجوب تضعيف ثاني المجعول علماً للفظ بما إذا كان حرف علة ففي المسألة خلاف فتأمل.

قوله: (ولووى) عبارة المرادي والتوضيح والدماميني على التسهيل لوى كما يقال في النسبة إلى دو وجو دوى وجوى، ووجه الإدغام اجتماع المثلين بخلاف كبوى لعدم اجتماعهما كحيوى، وإنما لم يدغم طووى لأنه نسبة إلى طي وما آخره ياء مشددة مسبوقة بحرف يجب فتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور كما تقدم في قول المصنف:

ونحو حي فتح ثانيه يجب

والاعتذار عن الشارح بأنه قصد بيان الأصل قبل الإدغام غير ناهض. قوله: (مثل دو) الدو بفتح الدال المهملة وتشديد الواو الفلاة كما في القاموس. قوله: (فقلت لاوى) لأن الهمزة إذا كانت بدلاً من أصل جاز فيها التصحيح والقلب واواً قال في التصريح نقلاً عن ابن الخباز: وأما من قال

(وَإنْ يَكُنْ كَشِيَة) معتل اللام (مَا الفَا عَدِمْ فَجَبْرُهُ) برد فائه إليه (وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ) عند سيبويه، فتقول على مذهبه في شية ودية، وشِوَى وودوى، لأنه لا يرد العين إلى أصلها من السكون، بل يفتح العين مطلقاً ويعامل اللام معاملة المقصور، والأخفش يرد العين إلى سكونها إن كان أصلها السكون، فتقول على مذهبه: وِشْي ووِدي، فإن كان المحذوف الفاء صحيح اللام لم يجبر فتقول في النسب إلى عدة: عدي، وإلى صفة: صفي.

تنبيه بقي من المحذوف قسم ثالث لم يبين حكمه وهو محذوف العين؛ وحكمه أنه إن كانت لامه صحيحة لم يجبر، كقولك في سه ومذ ـ مسمى بهما ـ سهى ومذى، وأصلهما سته ومنذ، كذا أطلق كثير من النحويين، وليس كذلك، بل هو مقيد بأن لا يكون من المضاعف نحو رب المخففة بحذف الباء الأولى إذا سمى بها ونسب إليها، فإنه يقال: ربي برد المحذوف، نص عليه سيبويه ولا يعرف فيه خلاف؛ وإن كانت لامه معتلة نحو المرى ويرى ـ مسمى بهما ـ جبر، فتقول فيهما: المرئي ....

زدنا همزة من أول الأمر فيقول لائي لا غير ولا يجوز عنده لاوي إلا على قول بعضهم قراوي.
قوله: (كشية) هي كل لون يخالف معظم لون الفرس وغيره وأصلها وشى نقلت كسرة الواو إلى الشين بعد سلب سكونها ثم حذفت الواو وعوض عنها هاء التأنيث.

قوله: (معتل اللام) خبر ثان ليكن بين به وجه الشبه، ولو قال في اعتلال اللام لكان أوضح. قوله: (وشوى) بكسر الواو وفتح الشين. قوله: (بل يفتح العين مطلقاً) أي سواي كان أصلها السكون أو الفتح قوله: (ويعامل اللام معاملة المقصور) أي بقلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم واواً كالمقصور. قوله: (وشيى ووديى) بكسر أولهما وسكون ثانيهما. قوله: (لم يبين حكمه) أي لقلته جداً في كلام العرب، شاطبي. قوله: (وحكمه أنه إن كانت الخ) أي فهو على حد محذوف الفاء. قوله: (سه) بسين مهملة مفتوحة وهاء هو الدبر. قوله: (بحذف الياء الأولى) فيكون محذوف العين. قوله: (المرى ويرى) المرى اسم فاعل أرى ويرى مضارع رأى وأصلهما المرئي ويرأى نقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة وهي العين.

قوله: (فتقول فيهما المرئي) أي برد المحذوف، واعترضه الدماميني بأنه لا وجه لرد العين إذ ينبغي جعل المري كالشجي فيكون النسب إليه بقلب كسرة الراء فتحة والياء ألفاً ثم هذه الألف واواً فيقال مروي. لا يقال: قاسوه على دية وشية. لأنا نقول: هذا قياس مع الفارق لأن دية وشية بقيا على حرفين ثانيهما لين وهذا بقي على ثلاثة ثالثها لين فلا حاجة لرد الهمزة، ولئن سلمنا ردها لكان اللائق جواز قلب الياء واواً لأنه حينئذ كالقاضي وهو يجوز فيه الوجهان، ولا نعلم أحداً أوجب رد العين المحذوفة بحال إلا المصنف، ومن قلده وكأنه نزل الميم لزيادتها منزلة العدم فبقي الاسم على حرفين ثانيهما لين فوجب رد المحذوف، وهذا كما قال في لم يع بوجوب هاء السكت اهـ. ويمكن

والبَرَئي برد المحذوف، وفي فتح العين وسكونها المذهبان.

(وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِبَاً لِلْجَمْعِ إنْ لَمْ يُشَابِهْ) الجمع (واحداً بِالْوَضْعِ) الواحد مفعول باذكر، وناسباً حال من الضمير المستتر في اذكر؛ يعني أنك إذا نسبت إلى جمع له واحد قياسي وهو معنى قوله: إن لم يشابه واحداً بالوضع، جيء بواحده، وانسب إليه، فتقول في النسب إلى فرائض وكتب وقلانس: فرضي وكتابي وقلنسي، وقول الناس: فرائضي وكتبي وقلانسي خطأ؛

أيضاً أن يقال: الاقتصار على المرئي بحذف الياء لرجحانه على المرأوي بقلبها واواً لا لتعينه، ومثل ما ذكر يجري في يرئي أيضاً فيقال: ينبغي جعله كفتى فيكون النسب إليه بقلب ألفه واواً بلا رد الهمزة. قوله: (واليرئى) أي بفتحتين على الياء والراء ورد العين على قول سيبويه من إبقاء الحركة بعد رد المحذوف وذلك لأنه يصير بعد الرد يرأى بوزن جمزى، فيجب حينئذ حذف الألف لأنها رابعة كلمة ثانيها متحرك، وقياس قول أبي الحسن الأخفش من عدم إبقاء الحركة بعد الرد يرئي بسكون الراء وحذف الألف أو يرأوي بسكون الراء وقلب الألف واواً كما تقول ملهى وملهوي كذا في التصريح.

قوله: (وفي فتح العين وسكونها) لا يخفى أن عين المرئي واليرئي الهمزة وهي لكونها قبل ياء النسب واجبة الكسر اتفاقاً. وإنما الوجهان في فاء الكلمة وهي الراء، فكان الصواب التعبير بالفاء بدل العين كما في التصريح وغيره، إلا أن يقال: أراد بالعين الراء وسماها عيناً لتوسطها كالعين. قوله: (المذهبان) أي مذهب سيبويه ومذهب الأخفش. قوله: (والواحد اذكر الخ) قال أبو حيان: بشرط أن لا يكون رد الجمع إلى الواحد يغير المعنى، فإن كان كذلك نسب إلى لفظ الجمع كأعرابي إذ لو قيل فيه عربي رداً إلى المفرد لتبادر الأعم والقصد الأخص لاختصاص الأعراب بسكان البوادي وعموم العرب اهـ همع، وتمثيله مبني على أحد القولين أن الأعراب جمع عرب. قوله: (للجمع) قاله الشاطبي وتبعه أرباب الحواشي أراد بالجمع الجمع اللغوي فيدخل التثنية كالمكسر والسالمين اهـ. وفيه أنه لا حاجة إلى ذلك لعلم حكم التثنية بل والسالمين من قوله: وعلم التثنية احذف للنسب الخ مع أنه يدخل في الجمع اللغوي اسم الجمع والنسب إليه على لفظه كما في التسهيل واسم الجنس الجمعي، قال الدماميني: ولا يعلم ما المنسوب إليه منه أهو المفرد أم الجمع إلا الله تعالى لأن تاء التأنيث لا بد من سقوطها ألبتة. قوله: (بالوضع) متعلق بيشابه والباء بمعنى في. قوله: (له واحد قياسي) أي بحسب الآن ليخرج ما له واحد قياسي بحسب الأصل وهو الجمع المسمى به واحد أو الغالب على الواحد فصح كلامه بعده فافهم.

قوله: (فرضي) لأن واحد الفرائض فريضة ومر أن النسب إلى فعيلة فعلى. قوله: (وقلنسى) نسبة إلى قلنسوة بحذف الواو كما هو قاعدة المنسوب إلى اسم فيه واو رابعة فصاعداً قبلها ضمة كما قدمناه عن الفارضي. قوله: (خطأ) فيه نظر بالنسبة إلى الأول، فقد نقل الدنوشري عن بعض

فإن شابه الجمع واحداً بالوضع نسب إلى لفظه، وشمل ذلك أربعة أقسام. **الأول**: ما لا واحد له كعباديد، فتقول فيه: عباديدي، لأن عباديد بسبب إهمال واحده شابه نحو: قوم، ورهط، مما لا واحد له. **والثاني**: ما له واحد شاذ كملامح، فإن واحده لمحة وفي هذا القسم خلاف. ذهب أبو زيد إلى أنه كالأول ينسب إلى لفظه، فتقول ملامحي، وحكي أن العرب قالت في المحاسن: محاسني، وغيره ينسب إلى واحده وإن كان شاذاً، فيقول في النسب إلى ملامح: لمحي، وعلى ذلك مشى الناظم في بقية كتبه. وعبارته في التسهيل: وذو الواحد الشّاذ كذي الواحد القياسي لا كالمهمل الواحد خلافاً لأبي زيد، وقد يحتمله كلامه هنا. **والثالث**: ما سمي به من الجموع نحو: كلاب وأنمار ومدائن ومعافر، فتقول فيه: كلابي وأنماري، ومدائني ومعافري، وقد يرد الجمع المسمى به إلى الواحد إذا أمن اللبس، ومثال ذلك الفراهيد ـ علم على بطن من أسد ـ قالوا فيه الفراهيدي بالنسب إلى لفظه، والفرهودي، بالنسب إلى واحده لأمن اللبس لأنه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود، ....

الأفاضل أن الفرائض من قبيل العلم كأنمار وكلاب الآتيين، بل قال في الهمع: أجاز قوم أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقاً أي سواء كان له واحد قياسي من لفظه أو لا وخرج عليه قول الناس فرائضي وكتبي وقلانسي اهـ. قوله: (كعباديد) هم الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه والآكام والطرق البعيدة واسم موضع وكعباديد أبابيل وأعراب وقيل إن أعراباً جمع عرب.

قوله: (ما له واحد شاذ) في نسبة الشذوذ إل الواحد تسمح فيما يظهر إذ الواحد هو الأصل، والجمع فرع عنه، فاللائق نسبة الشذوذ إليه بأن يقال: ملامح جمع شاذ للمحة، ويشهد لما قلناه صنيعهم في غير هذا الموضع فتدبر. قوله: (لمحة) بفتح اللام كما يؤخذ من القاموس. قوله: (ذهب أبو زيد إلى أنه كالأول الخ) يتبادر منه أن أبا زيد يوجب النسب إلى لفظه وهو خلاف المتبادر من قول الهمع وأجازه أي النسب إلى لفظ الجمع أبو زيد فيما له واحد شاذ كمذاكير ومحاسن اهـ. قوله: (في المحاسن) جمع حسن على غير قياس، وقيل جمع لا واحد له كأعراب وأبابيل، ذكر ذلك المصنف في العمدة اهـ فارضي. قوله: (وقد يحتمله كلامه هنا) بأن يكون المراد بما شابه الواحد ما لا واحد له لا قياساً ولا شذوذاً أو سمي به أو غلب سم. قوله: (والثالث ما سمي به) اعترض بأن هذا ليس مما نحن فيه لأنه واحد لا جمع يشابه الواحد، ويجاب بأنه جمع بحسب الأصل ومشابه الآن للواحد أصالة فهو مما نحن فيه بالاعتبار المذكور. قوله: (نحو كلاب وأنمار) اسمان لقبيلتين ومدائن اسم بلد بالعراق ومعافر بعين مهملة ثم فاء فراء هو ابن مرّ أخو تميم بن مرّ.

قوله: (لأنه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود) كذا قال الشارح وغيره، وتعقبه الدماميني بأنه قد نقل غير واحد من أهل اللغة أن الفرهود ولد الأسد وولد الوعل واللبس يحصل إذا كانت كلمة فرهود مستعملة لشيء آخر وإن لم يكن قبيلة إذ لا دليل على أن الفرهودي نسبة إلى القبيلة لجواز أن

وإنما قالوا في النسب إلى الرِّباب: رُبى، لأن الرباب ليس باسم لواحد، وإنما الرباب ضبة، وعكل وتميم، وثور، وعدي. والربة: الفرقة فلما اجتمعوا وصاروا يداً واحدة قيل لهم الرباب. **والرابع**: ما غلب فجرى مجرى الاسم العلم، كقولهم في الأنصار: أنصاري، وفي الأنبار ـ وهم قبائل من بني سعد بن عبد مناة بن تميم ـ أنباري. **تنبيه**: إذا نسب إلى تمرات وأرضين وسنين باقية على جمعيتها، قيل: تمري، وأرضي وسنَهي أو سنَوى، على الخلاف في لامه. وإذا نسب إليها أعلاماً التزم فتح العين في الأولين وكسر الفاء في الثالث.

يكون نسبة إلى غيرها، وحينئذ فاللبس باق، وتعقبه المصرح أيضاً بأن في الصحاح أن الفرهود بالضم الغليظ وحيّ من نجد وهو بطن من الأزد فاللبس حاصل. قوله: (وإنما قالوا الخ) قال البعض: هذا جواب عما يرد على قولهم إن الجمع المسمى به ينسب إلى لفظه. وحاصل الجواب أنه باق على جمعيته اهـ، وفيه أن ظاهر قوله: فلما اجتمعوا وصاروا يداً واحدة قيل لهم الرباب أن الرباب صار علماً بالغلبة على مجموع القبائل الخمس، ويؤيده أن لفظ الرباب إذا أطلق لا ينصرف إلا إليهم، فينبغي أن حاصل الجواب أن الرباب لما لم يصر علماً لواحد بل لمجموع قبائل خمس أشبه ما لم يصر علماً مما هو باق على جمعيته فعومل معاملته، لكن يرد أنه يكون حينئذ من القسم الرابع كالأنصار والأنبار فهلا قالوا ربابي كما قالوا أنصاري وأنباري. تدبر.

قوله: (إلى الرباب) بكسر الراء جمع ربة بضمها كما في الصحاح. قوله: (ربي) بضم الراء كما في الصحاح. قوله: (تنبيه الخ) قال شيخنا: هذا تقدم في شرح قوله: وعلم التثنية إلى آخره فلينظر ما حكمة إعادته اهـ. قال البعض: أعاده هنا تمهيداً لقوله: وإذا نسب إليها أعلاماً الخ لأن هذا لم يتقدم اهـ. وهو باطل لتقدم حكم النسب إلى ما سمي به من ذلك أيضاً نعوذ بالله من التساهل، ويمكن أن يقال: المقصود بالذات فيما تقدم بيان حذف علامة التثنية والجمع وهنا بيان غير ذلك فتأمل. قوله: (إذا نسب إلى تمرات الخ) وكذا إذا نسب إلى سدرات وغرفات باتباع عينهما لفائهما باقيين على الجمعية قيل سدري وغرفي بالإسكان، أو علمين قيل سدري وغرفي بالتحريك لكن مع إبدال كسرة عين الأول فتحة كما تقول: إبلي بكسر الهمزة وفتح الموحدة كذا في الهمع.

قوله: (قيل تمري الخ) أي بسكون عين الأولين وفتح فاء الثالث بوجهيه لأن النسب إلى الجمع يرده إلى واحده، قال الإسقاطي وتبعه غيره: وينبغي أن الحكم كذلك إذا نسب إليها أعلاماً بناء على لغة الحكاية كما علم مما مر. قوله: (وسنهى أو سنوى الخ) هذا إذا أعربت سنين كالجمع، فإن جعلت الإعراب على النون مثل حين نسبت إليه على لفظه لأنه حينئذ مفرد لفظاً جمع معنى فصار مثل قوم فتقول سنيني، سم. قوله: (التزم فتح العين الخ) أي لأنه لا يتصرف في العلم المنقول عن جمع التصحيح أو الملحق به إلا بحذف علامة الجمع كلها أو بعضها على ما مر تفصيله للفرق بين النسبة إليها أعلاماً والنسبة إليها جموعاً، وقد علم تقييد ما ذكره في صورة العلمية بغير لغة

(وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ اليَا فَقُبِلْ) أي يستغنى عن ياء النسب غالباً بصوغ فاعل، مقصوداً به صاحب الشيء، كقوله:

وَغَرَرْتَنِي وزَعَمْتَ أنكَ لابَنٌ فِي الصَّيْفِ تَامِرِ

قال سيبويه: أي صاحب لبن وتمر. وقالوا فلان طاعم كاس، أي ذو طعام وكسوة، ومنه قوله:

واقعُد فإنك أنتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي

وقوله:

كِلِينِي لِهَمّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ

أي ذي نصب، ويصوغ فعال مقصوداً به الاحتراف كقولهم: بزاز وعطار، وقد يقوم أحدهما مقام الآخر، فمن قيام فاعل مقام فعال قولهم: حائك في معنى حواك، لأنه من الحرف، ومن العكس قوله:

الحكاية، وأن صورة العلمية على لغة الحكاية كصورة الجمعية. قوله: (ومع فاعل الخ) فعل مبتدأ خبره أغنى ومع فاعل حال من الضمير في أغنى أو من فعل على قول سيبويه بجواز الحال من المبتدأ والمعية في الحكم، وفي نسب متعلق بأغنى، والفرق بين اسم الفاعل وفاعل في النسب العلاج وقبول تاء التأنيث في الأول دون الثاني، نقله شيخنا السيد عن شرح الشافية. قوله: (غالباً) سيأتي محترزه أي في قوله: وقد يؤتى بياء النسب في بعض ذلك الخ. قوله: (أي صاحب لبن وتمر) أي عنده لبن وتمر، وليس المراد أنه يبيعهما ويحترف فيهما وإلا كان من معنى فعال. قوله: (أي ذو طعام وكسوة) أي عنده ذلك، وليس المراد أنه يأكل ويكسو وإلا كانا اسمي فاعل، وتعبيره تارة بصاحب وتارة بذي للتفنن.

قوله: (ومنه قوله الخ) إن أرجع الضمير في منه إلى طاعم كاس في قوله: وقالوا فلان الخ كان وجه الفصل بمنه ظاهراً وكان قوله: وقوله كليني الخ بالجر عطفاً على مجرور الكاف السابق، وإن أرجع إلى فاعل المقصود به صاحب الشيء لم يظهر وجه الفصل وكان قوله: وقوله كليني الخ بالرفع عطفاً على قوله في قوله: ومنه قوله الخ. قوله: (كليني لهمّ يا أميمة ناصب) تقدم الكلام على هذا البيت في النداء. قوله: (أي ذي نصب) أي يتسبب عنه النصب فليس هو اسم فاعل لأن الهم متعب لا تاعب. قوله: (بزاز) بزايين كما في أكثر النسخ أي بياع البز وهو القماش. قوله: (قولهم حائك) مثله صائغ في معنى صوّاغ قال الدماميني: أي ضرورة دعت إلى صرف هذين اللفظين عن كونهما اسمي فاعل من صاغ وحاك إلى النسب. قوله: (فيطعنني) بضم العين وبالنصب في جواب النفي. في المختار أن الطعن في السن وبالرمح، وبمعنى القدح من باب نصر، وأن الفراء أجاز فتح عين المضارع في الكل.

٩٢٧ ـ وَلَيْسَ بِذِي رُمْحٍ فَيَطْعُنَنِي بِهِ وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالِ

أي وليس بذي نبل. قال المصنف: وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦] أي بذي ظلم. وقد يؤتى بياء النسب في بعض ذلك، قالوا لبياع العطر ولبياع البتوت ـ وهي الأكسية ـ عطار وعطري، وبتات وبتي، وبصوغ فعِل مقصوداً به صاحب كذا، كقولهم: رجل طعِم ولبِس وعمِل، بمعنى ذي طعام وذي لباس وذي عمل، أنشد سيبويه:

٩٢٨ ـ وَلَسْتُ بِلَيْلِيّ ولكنّي نَهِرْ

أراد: ولكني نهاري، أي عامل بالنهار.

تنبيهات: **الأول**: قد يستغنى عن ياء النسب أيضاً بمفعال، كقولهم: امرأة مِعطار أي ذات عطر، ومِفعيل، كقولهم: ناقة محضير، أي ذات حُضر، وهو الجري. **الثاني**: هذه الأبنية غير

قوله: (أي وليس بذي نبل) أي وليس المراد أنه ليس بصانع نبل بدليل ما قبله. قوله: (وعلى هذا حمل المحققون الخ) أي فراراً من الحمل على صيغة المبالغة الموهم انصباب النفي عليها ثبوت أصل الظلم مع أن الله تعالى منزه عن ذلك. وأجيب أيضاً على تسليم الحمل على صيغة المبالغة بأن المراد بها اسم الفاعل، لكن عدل عنه إليها تعريضاً بأن ثم ظلاماً للعبيد من ولاة الجور، وبأن العبيد جمع كثرة فجيء في مقابلته بالكثرة. قوله: (في بعض ذلك) أي في بعض ما استعمل فيه فاعل وفعال للنسب قوله: (ولبياع البتوت) بموحدة ففوقيتين بينهما واو. قوله: (نهاري أي عامل بالنهار) تفسير نهر بنهاري بمعنى عامل بالنهار تفسير بما يؤول إليه المعنى، إذ معنى نهر ذو نهار أي ذو عمل بالنهار. قوله: (كقولهم امرأة معطار أي ذات عطر) هذا لا ينافي أنهم يقولون أيضاً امرأة معطار أي كثيرة التعطر حتى يتجه اعتراض الدماميني بقول الصحاح رجل معطير كثير التعطر وامرأة معطير كثيرته، وكذلك معطار اهـ. وقد ذكر في الصحاح أن المعطير جاء بمعنى العطار أيضاً.

قوله: (أي ذات حضر) بضم الحاء المهملة وسكون الضاد المعجمة. قوله: (وإن كان بعضها

---

٩٢٧ ـ قاله امرؤ القيس الكندي من قصيدة من الطويل. وأراد من ليس بذي رمح: ليس بفارس. وفيطعنني بالنصب لأنه جواب النفي. والشاهد في وليس بنبال، فإنه على وزن فعال ـ بالتشديد ـ بمعنى صاحب نبل، فاستغنى بهذا الوزن عن ياء النسب، وليس المراد منه المبالغة.

٩٢٨ ـ تمامه:

لا أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرْ

هو من أبيات الكتاب، من الرجز. وبليلى خبر ليس: أي لست بعامل في الليل. وفي رواية الجوهري: إن كنت ليليا فإني نهر. والشاهد في نهر فإنه استغنى بهذا الوزن عن ياء النسب حيث لم يقل ولكني نهاري. والنهر بفتح النون وكسر الهاء هو العامل بالنهار. وأدلج القوم إذا ساروا من أول الليل. والاسم الدلج بالتحريك. فإن ساروا من آخر الليل فقد ادّلجوا بتشديد الدال. والابتكار هو الأخذ بأول الأشياء.

مقيسة. وإن كان بعضها كثيراً. هذا مذهب سيبويه. قال: لا يقال لصاحب الدقيق دقاق، ولا لصاحب الفاكهة فكاء، ولا لصاحب البر برار، ولا لصاحب الشعير شعار، والمبرد يقيس هذا انتهى.

(وَغيرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا) يعني أن ما جاء من النسب مخالفاً لما تقدم من الضوابط شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه وبعضه أشذ من بعض، فمن ذلك قولهم في النسب إلى البصرة: بصري ـ بكسر الباء ـ وإلى الدهر: دهري ـ بضم الدال ـ وإلى مرو: مروزي، وإلى الريّ، رازي، وإلى خراسان: خرسي وخرسي، وإلى جلولاء وحروراء ـ موضعين ـ جلولى وحرورى، وإلى البحرين: بحراني، وإلى أمية: أموي ـ بفتح الهمزة ـ وإلى السهل: سهلي ـ بضم السين ـ وإلى بني الحبلى ـ وهم حي من الأنصار منهم عبد الله بن أبي سلول المنافق. وسمى أبوهم الحبلى لعظم بطنه ـ حبلى ـ بضم الحاء وفتح الباء ـ ومنه قولهم: رقباني، وشعراني، وجماني، ولحياني، للعظيم الرقبة والشعر ....

كثيراً) فيه إشارة إلى ما صرح به سابقاً من أن الكثرة لا تثبت القياس. قوله: (يقيس هذا) أي نحو: دقاق وفكاه وبرار وشعار على ما سمع كعطار وبزاز. قوله: (مقرراً) حال من الهاء في أسلفته، واقتصرا بصيغة الماضي المبني للمفعول خبر عن غير ونائب الفاعل قوله على الذي ينقل منه قدم للضرورة أو على قول أو ضمير مستتر في اقتصر يعود على مصدره المفهوم منه أو بصيغة الأمر والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة لأجل الوقف، وعلى هذا فغير إما مبتدأ خبره فعل الأمر أو منصوب على الاشتغال، واقتصر مفسر لناصب غير بطريق اللزوم أي اقصد غير الخ مثلاً.

قوله: (وبعضه أشذ من بعض) لعله لكثرة التغيير المخرج عن القياس أو قوته فمروزي أشذ من بصري بالكسر لأن التغيير بالحرف أقوى من التغيير بالحركة، ونحو رقباني أشذ منهما لأن التغيير فيه بزيادة حرفين. قوله: (بصرى بكسر الباء) اعلم أن باء البصرة مثلثة والفتح أفصح وسمع في المنسوب إليها الفتح والكسر ولم يسمع الضم لئلا تلتبس النسبة إليها بالنسبة إلى بصرى الشام كما قيل، وإن كان المتجه عندي جواز الضم بناء على عدم المبالاة باللبس في باب النسب كما مر. إذا علمت ذلك علمت أنه يجوز حمل البصري بالكسر على النسبة إلى البصرة بالكسر والبصري بالفتح على النسبة إلى البصرة بالفتح فلا يكون ثم شذوذ أصلاً، وأفصحية الفتح لا تمنع النظر إلى الكسر فتدبر. قوله: (جلولاء) بفتح الجيم وتخفيف اللام المضمومة وبالمد وحروراء بفتح الحاء المهملة وتخفيف الراء المضمومة وبالمد. قوله: (جلولي وحروري) أي وكان القياس جلولاوي وحروراوي بإبدال همزة المد واواً. قوله: (بحراني) لك أن تقول: لم لا يكون بحراني على لغة من جعل المثنى المسمى به جارياً مجرى سلمان زكريا. قوله: (أموي بفتح الهمزة) والقياس ضمها. قوله: (ابن أبي سلول) اعلم أن اسم أبيه واسم أمه سلول، فالذي ينبغي ابن أبي ابن سلول وتكتب ألف ابن سلول، والذي بخط الشارح ابن أبي رأس المنافقين.

والجُمَّة واللحية. وقولهم في النسب إلى الشأم واليمن وتهامة: رجل شآم ويمان وتهام، وكلها مفتوحة الأول، وقد تقدم من ذلك ألفاظ في أثناء الباب.

خاتمة: ألحقوا آخر الاسم ياء كياء النسب للفرق بين الواحد وجنسه، فقالوا زنج وزنجي، وتك وتركي، بمنزلة تمر وتمرة، ونخل ونخلة، وللمبالغة فقالوا في أحمر وأشقر: أحمري وأشقري، كما قالوا: راوي ونسابة. وزائدة زيادة لازمة نحو: كرسي وبرني، وهو ضرب من أجود التمر، ونحو بردي بالفتح وهو نبت، وهذا كإدخال التاء فيما لا معنى فيه للتأنيث، كغرفة وظلمة، وزائدة. زيادة عارضة كقوله:

أَطَـرَبـاً وَأَنْـتَ قِـنَّـسْـرِيُّ والـدهـرُ بـالانـسـان دَوَّارِيّ

أي دوار. ومنه قول الصلتان:

أَنَا الصَّلَتانِيّ الذِي قد عَلِمْتُمُ إذَا ما تحكَّمْ فَهْوَ بالحُكم صَادِعُ

والله أعلم.

قوله: (والجمة) بضم الجيم وتشديد الميم شعر الرأس إذا وصل إلى المنكب. قوله: (شآم الخ) الأصل شامي ويمني وتهامي بكسر التاء فحذفوا إحدى ياءي النسب وعوضوا منها في الأولين الألف، وفي الأخير فتحة التاء لتأدية التعويض فيه بالألف إلى اجتماع ألفين فيضطر إلى حذف إحداهما، وحينئذ فلا معنى للتعويض بها، وسمع شذوذاً شآمي ويماني بتشديد الياء جمعاً بين العوض والمعوض، قال الدماميني نقلاً عن المرادي، ولا يجيء ذلك إلا في الشعر. قوله: (وكلها مفتوحة الأول) لا حاجة إلى بيان فتح أول شآم ويمان إذ لا شبهة فيه. قوله: (للفرق بين الواحد وجنسه) أي اسم جنسه الجمعي، واستظهر الدماميني أن الياء في نحو زنجي وتركي للنسب. قوله: (كما قالوا راوية ونسابة) أي بتاء زائدة لأصل المبالغة في الأول وتأكيدها في الثاني. قوله: (وزائدة) أي لا للنسب ولا للفرق ولا للمبالغة ومعطوف هذه الواو محذوف لدلالة ما قبلها عليه ناصب زائدة على الحال أي وتلحق زائدة إلى آخره.

قوله: (وبرنى) أي بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وبالنون. وقوله ونحو بردى بالفتح أي بفتح الباء فقط وبسكون الراء وبالدال قال في القاموس عقب ذكره أن البردى بفتح الباء وسكون الراء وبالدال نبات معروف ما نصه: وبالضم تمر جيد اهـ. وظاهره أن ياء البردى بالضم أيضاً زائدة لازمة، وصنيع الشارح يوهم خلافه، وبما ذكرته يعلم ما في كلام البعض من الخلل. قوله: (زيادة عارضة) أي غير مقارنة للوضع على ما قاله البعض أو غير لازمة على ما تفيده مقابلتها اللازمة، وسيأتي التعبير به في كلام الدماميني. قوله: (أطربا) أي أتطرب طرباً والهمزة للتوبيخ. وقوله قنسري نسبة إلى قنسرين بفتح النون وكسرها كورة بالشام كما في القاموس، وقال في المغني: وأنت شيخ كبير. قوله: (دواري) قال الدماميني: يحتمل كون الياء فيه لتأكيد المبالغة كالتاء في علامة والمثال الجيد للزائدة غير اللازمة قول الصلتان المذكور. قوله: (قول الصلتان) بفتح اللام. قوله: (تحكم) بالفوقية أوله وسكون الميم آخره للوزن.

الوَقْفُ

(تَنوِيناً اثرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا وَقْفاً وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا) الوقف قطع النطق عند آخر الكلمة، والمراد هنا الاختياري، وهو غير الذي يكون استثباتاً، وإنكاراً، وتذكراً، وترنماً. وغالبه يلزمه تغييرات، وترجع إلى سبعة أشياء: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والزيادة،

الوقف

قوله: (تنويناً اثر فتح) بنقل حركة الهمزة إلى التنوين، ومراده بالفتح ما يشمل الحركة الإعرابية، قال في التصريح: وإنما أبدل التنوين بعد الفتحة ألفاً لأن التنوين يشبه الألف من حيث أن اللين في الألف يقارب الغنة في التنوين ولم يبدل بعد الضمة واواً وبعد الكسرة ياء لثقل الواو والياء في أنفسهما، وإذا اجتمعا مع الضمة والكسرة زاد الثقل اهـ باختصار. قوله: (وقفا) أي لأجل الوقف أو واقفاً أو في الوقف. قوله: (قطع النطق عند آخر الكلمة) أحسن من قول ابن الحاجب قطع الكلمة عما بعدها لأنه قد لا يكون بعدها شيء. قوله: (والمراد هنا الاختياري) بالتحتية أي لا الاضطراري ولا الاختباري بالموحدة، وبيان ذلك أن الوقف إن قصد لذاته فاختياري بالتحتية، وإن لم يقصد أصلاً بل قطع النفس عنده فاضطراري، وإن قصد لا لذاته بل لاختبار حال الشخص هل يحسن الوقف على نحو: عم وفيم وبم أو لا فاختباري.

قوله: (وهو) أي الاختياري المراد هنا غير الذي يكون استثباتاً الخ أي لا مطلق الاختياري فالاستثباتي هو الواقع في الاستثبات والسؤال المقصود به تعيين مبهم نحو: منو ومنا ومنى لمن قال: جاءني رجل ورأيت رجلاً ومررت برجل، وأيون وأيين لمن قال: جاءني قوم ورأيت قوماً ومررت بقوم، والإنكاري هو الواقع في السؤال المقصود به إنكار خبر المخبر أو إنكار كون الأمر على خلاف ما ذكر، فإن كانت الكلمة منونة كسرت التنوين وتعينت الياء مدة نحو: أزيدنيه بضم الدال وكسر النون لمن قال: جاءني زيد وأزيدنيه بفتح الدال وكسر النون لمن قال: رأيت زيداً، وأزيدنيه بكسرهما لمن قال: مررت بزيد، وإن لم تكن منونة أتيت بالمدة من جنس حركة آخر الكلمة نحو: أعمروه، وأعمراه وأحذاميه لمن قال: جاءني عمرو ورأيت عمراً ومررت بحذام، والتذكري هو المقصود به تذكر باقي اللفظ فيؤتى في آخر الكلمة بمدة من جنس حركة آخرها نحو: قالا وتقولوا، وفي الداري ولو قصد الوقف لا للتذكر لم يؤت بها والترنمي كالوقف في قوله:

أقـلـي الـلـوم عـاذل والـعـتـابـن

بالتنوين المسمى تنوين الترنم. قوله: (وغالبه) احترز بالغالب عن المقصور غير المنون كالفتى وحبلى، والمنقوص غير المنون كالقاضي إذ لا تغيير فيهما وجمع التغييرات باعتبار أفراد الوقف. قوله: (وترجع إلى سبعة أشياء) من رجوع الجزئيات إلى كلياتها ولا يرد التضعيف لأنه زيادة حرف مع إسكان فلم يخرج عن السبعة كما يشير إلى ذلك تعبيره بالرجوع.

والحذف، والنقل، وهذه الأوجه مختلفة في الحسن والمحل، وستأتي مفصلة. واعلم أن في الوقف على المنون ثلاث لغات: الأولى ـ وهي الفصحى ـ أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفاً إن كان بعد فتحة، وبحذفه إن كان بعد ضمة أو كسرة بلا بدل، تقول: رأيت زيداً وهذا زيد ومررت بزيد. والثانية: أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقاً، ونسبها المصنف إلى ربيعة. والثالثة: أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفاً بعد الفتحة، وواواً بعد الضمة، وياء بعد الكسرة، ونسبها المصنف إلى الأزد.

تنبيهات: **الأول**: شمل قوله إثر فتح فتحة الإعراب، نحو: رأيت زيداً. وفتحة البناء نحو: أيها وويها، فكلا النوعين يبدل تنوينه ألفاً على المشهور. **الثاني**: يستثنى من المنون المنصوب ما كان مؤنثاً بالتاء نحو قائمة، فإن تنوينه لا يبدل بل يحذف، وهذا في لغة من يقف بالهاء، وهي الشهيرة، وأما من يقف بالتاء فبعضهم يجريها مجرى المحذوف فيبدل التنوين ألفاً، فيقول: رأيت قائمتا، وأكثر أهل هذه اللغة يسكنها لا غير. **الثالث**: المقصور المنون يوقف عليه بالألف، نحو: رأيت فتى وفي هذه الألف ثلاثة مذاهب: **الأول**: أنها بدل من التنوين في

قوله: (وهي الفصحى) ولهذا اقتصر المصنف عليها. قوله: (مطلقاً) أي ليجري الباب مجرى واحداً اهـ سم. قوله: (ونسبها المصنف إلى ربيعة) قال ابن عقيل: والظاهر أن هذا غير لازم في لغة ربيعة ففي أشعارهم كثيراً الوقف على المنصوب المنون بالألف، فكأن الذي اختصوا به جواز الإبدال سم. قوله: (شمل قوله اثر فتح فتحة الإعراب) هذا الشمول باعتبار المراد من الفتح هنا لا باعتبار ظاهره. قوله: (على المشهور) مقابله الحذف بعد فتحة البناء فيقال ويه. قوله: (يستثنى الخ) قد يقال: لا يرد هذا على المصنف لأنه نبه عليه بعد بقوله:

في الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل

ورده سم بأنه يحتمل أن يكون ذكر حكم آخر لتاء التأنيث زيادة على ما هنا، فلا ينافي دخولها في الحكم المذكور هنا، ونظيره أن المنصوب يجوز فيه الروم فهو داخل في قوله الآتي أوقف رائم التحرك مع دخول المنون منه في قوله: تنويناً إثر فتح الخ. قوله: (ما كان مؤنثاً بالتاء) المراد الهاء فخرج المؤنث بالتاء نحو: بنت وأخت فإنه يبدل فيه التنوين ألفاً في النصب كغير المؤنث. سيوطي سم. قوله: (بل يحذف) لثقل المؤنث بالتاء فخفف بحذف تنوينه في الوقف الذي هو موطن تخفيف.

قوله: (يجريها مجرى المحذوف) أي يجري الكلمة التي فيها هاء التأنيث مجرى الكلمة المحذوف منها هاء التأنيث في إبدال التنوين ألفاً نصباً، وفي بعض النسخ مجرى الحروف، وهكذا في المرادي أي مجرى باقي الحروف في ذلك الإبدال. قوله: (ثلاثة مذاهب) ثمرة هذا الخلاف تظهر في الإعراب، فعلى أنها بدل التنوين يعرب بحركات مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء

الأحوال الثلاث، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلاً ووقفاً، وهذا مذهب أبي الحسن والفراء والمازني وهو المفهوم من كلام الناظم هنا لأنه تنوين بعد فتحة. **والثاني**: أنها الألف المنقلبة في الأحوال الثلاثة وأن التنوين حذف فلما حذف عادت الألف، وهو مروي عن أبي عمرو والكسائي والكوفيين، وإليه ذهب ابن كيسان والسيرافي، ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل، وإليه ذهب المصنف في الكافية. قال في شرحها: ويقوي هذا المذهب ثبوت الرواية بإمالة الألف وقفاً والاعتداد بها روياً وبدل التنوين غير صالح لذلك. ثم قال: ولا خلاف في المقصور غير المنون أن لفظه في الوقف كلفظه في الوصل، وأن ألفه لا تحذف إلا في ضرورة كقول الزاجر:

٩٢٩ ـ رَهْطُ ابنِ مَرْجُومٍ ورَهْطُ ابنِ المُعَلْ

أراد ابن المعلي. انتهى. ومثال الاعتداد بها روياً قول الراجز:

إنكَ يابنَ جَعْفَرٍ نِعْمَ الفَتَى

إلى قوله:

٩٣٠ ـ وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الحَيَّ سُرىً

الساكنين، وعلى أنها المنقلبة عن الياء يعرب بحركات مقدرة على الموجودة لأنها حينئذ محل الإعراب فاحفظه. قوله: (ووقفاً) كان ينبغي حذف العاطف ليكون معمولاً لاستصحب إذ المعنى واستصحب في الوقف حذفها في الوصل. قوله: (ويقوي هذا المذهب) يقويه أيضاً كتابة الألف في الإمام بالياء إسقاطي. قوله: (بإمالة الألف وقفاً) كسدى بالإمالة قراءة حمزة والكسائي. قوله: (غير صالح لذلك) أي للمذكور من الإمالة والرويّ.

قوله: (رهط ابن مرجوم) بالجيم كما هو في شواهد العيني قال: ومن رواه بالحاء المهملة فقد صحفه. قوله: (سرى) هو بضم السين السير ليلاً، فالكلام على حذف مضاف أي زمن السري، أو المراد به الليل على التجريد، وهذا محل الشاهد لا الفتى لأنه غير منون والكلام في المنون، وإنما

---

٩٢٩ ـ قاله لبيد. وصدره:

وقَبِيلٍ من لُكَيْزٍ حاضرٍ مِن الرَّمَلْ

والقبيل القبيلة. ولكيز ـ بضم اللام وفتح الكاف وسكون الياء آخر الحروف ـ وفي آخره زاي معجمة ـ وهو لكيز ابن أفصى بن عبد القيس. ورهط مرجوم بدل من قبيل أو عطف بيان. وهو بالجيم. ومن قال بالحاء فقد صحفه. والشاهد في ابن المعل حيث حذف منه التشديد والألف في الوقف إذ أصله المعلى وهو شاذ.

٩٣٠ ـ قاله الشماخ. وصدره:

وخيرُ هُمْ لِطَارِقٍ إذا أتى

والشاهد في سري فإنه منون مقصور. والمقصور المنون يوقف عليه بالألف.

والثالث: اعتباره بالصحيح فالألف في النصب بدل من التنوين، وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة، وهذا مذهب سيبويه فيما نقل أكثرهم. قيل: وهو مذهب معظم النحويين واليه ذهب أبو علي في غير التذكرة، وذهب في التذكرة إلى موافقة المازني.

(وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الإِضْمَارِ) يعني إذا وقف على هاء الضمير فإن كانت مضمومة أو مكسورة حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة تقول له وبه بحذف الواو والياء، وإن كانت مفتوحة نحو: رأيتها وقف على الألف ولم تحذف. واحترز بقوله في سوى اضطرار من وقوع ذلك في الشعر وإنما يكون ذلك آخر الأبيات. وذكر في التسهيل أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولاً فتحه إلى ما قبله اختياراً كقول بعض طيء: والكرامة ذات أكرمكم الله بَهْ يريد بها، واستشكل قوله اختياراً فإنه يقتضي جواز القياس عليه وهو قليل.

ذكر الشطر الأول دفعاً لتوهم أن الروي الراء ولا حاجة إلى ما تكلفه البعض. قوله: (اعتباره بالصحيح) أي قياسه عليه. قوله: (واحذف) أي وجوباً. وقوله: لوقف إيضاح لعلم كون الحذف للوقف من المقام. وقوله: في سوى اضطرار أي وأما في الاضطرار فلا يجب الحذف بل يجوز الإثبات، ومن هذا يعلم رد توجيه الغزي قول المصنف لوقف وإن تبعه شيخنا والبعض. قوله: (صلة غير الفتح) أي المفتوح. وقوله في الإضمار في بمعنى من البيانية الغير مشوبة بتبعيض والإضمار بمعنى المضمر هذا هو الأحسن. قوله: (فإن كانت مضمومة أو مكسورة) أي وكان ما قبلها متحركاً فخرج ما إذا كان قبل الهاء ساكن ثابت أو محذوف للجزم أو للبناء فإنه يجوز حذف صلتها في الاختيار وإثباتها فتقول منه ومنهو وعليه وعليهي ولم يدعه ولم يدعهو ولم يرمه ولم يرمهي وادعه وادعهو وارمه وارمهي، شاطبي.

قوله: (حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة) أفاد أن الكلام في هاء الضمير المتصلة فلا يجوز حذف واو هو وياء هي لتعاصيهما بالحركة عن الحذف بل يوقف عليهما بسكون الواو والياء. قوله: (من وقوع ذلك) أي ثبوت صلة غير الفتح وقفاً. قوله: (وإنما يكون ذلك) أي ثبوت صلة غير الفتح وقفاً في الشعر، وقوله آخر الأبيات إنما خصه بآخر الأبيات لأنه المعد للوقف اتفاقاً، بخلاف آخر الأشطار الأول فليس معداً للوقف اتفاقاً، وإن كان حكمه في الوقف عليه كحكم آخر الأبيات عند المبرد ومن تبعه كما أسلفته في عوامل الجزم فاندفع اعتراض يس وتبعه شيخنا والبعض بأن كلامه يقتضي أنه لا يكون في آخر المصراع الأول مع أنه قد يكون فيه كقوله:

ومهمه مغبرة أرجاؤه ... كأن لون أرضه سماؤه

على أنه يجوز أن يكون ما استشهد به من مشطور الرجز فيكون أرجاؤه آخر بيت لا آخر شطر أول. قوله: (يريد بها) أي فحذف الألف ونقل حركة الهاء إلى الباء. قوله: (واستشكل قوله اختياراً الخ) لا إشكال عندي أصلاً ودعواه اقتضاء قوله اختياراً جواز القياس عليه ممنوعة فكم لفظ شاذ وقع

(وَأَشْبَهَتْ إذاً مُنَوَّناً نُصِبْ فألِفاً فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ) اختلف في الوقف على إذاً فذهب الجمهور إلى أنه يوقف عليها بالألف لشبهها بالمنون المنصوب، وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون لأنها بمنزلة أن، ونقل عن المازني والمبرد. واختلف في رسمها على ثلاثة مذاهب: **أحدها**: أن تكون بالألف قيل وهو الأكثر. وكذلك رسمت بالمصحف. **والثاني**: أنها تكتب بالنون. قيل وإليه ذهب المبرد والأكثرون وصححه ابن عصفور. وعن المبرد: أشتهي أن أكوي يد من يكتب إذن بالألف لأنها مثل أن ولن، ولا يدخل التنوين الحروف. **والثالث**: التفصيل فإن ألغيت كتبت بالألف لضعفها، وإن أعملت كتبت بالنون لقوتها. قاله الفراء. وينبغي أن يكون هذا الخلاف مفرعاً على قول من يقف بالألف، وأما من يقف بالنون فلا وجه لكتابتها عنده بغير النون.

اختياراً. وقوله: وهو قليل جملة حالية أي والحال أنه قليل كما يفيده التعبير بقد الداخلة على المضارع. قوله: (وأشبهت الخ) كان اللائق أن يلصق هذا البيت بالبيت الأول. يس. قوله: (اختلف) أي في غير القرآن، أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالألف إجماعاً كما في الاتقان وغيره. قوله: (يوقف عليها بالنون) اختاره ابن عصفور وإجماع القراء السبعة على خلافه. توضيح. قوله: (بمنزلة أن) أي الناصبة للمضارع. قوله: (أشتهي أن أكوي الخ) قال سم وأقره غيره: كيف هذا مع رسمها في المصحف بالألف كما تقدم اهـ. ولك أن تقول: خط المصحف لا يقاس عليه بل هو طريقة متبعة، وكلام المبرد فيما يطلب فيه اتباع القياس. قوله: (لأنها مثل أن ولن الخ) صريح في أنها حرف وهو الصحيح قال المصرح: وذهب أبو سعيد على ابن مسعود في المستوفى إلى أن أصل إذن إذا لما يستقبل ثم ألحق النون عوضاً عن المضاف إليه كما في يومئذ، وعلى هذا يتضح وجه الوقف عليها بالألف اهـ. أي ووجه كتابتها بها.

قوله: (فإن ألغيت كتبت بالألف الخ) مثله في الهمع في خاتمة الخط، والذي في المغني وفي باب النواصب من هذا الشرح عن الفراء هو العكس لأنها عند إلغائها تلتبس بإذا الشرطية وعند إعمالها لا تلتبس بها فافهم. قوله: (وينبغي أن يكون هذا الخلاف) أي الجاري في رسمها مفرعاً على قول من يقف بالألف فيه عندي نظر لأن المبرد من أهل هذا الخلاف وهو قائل بالوقف عليها بالنون، ولأن من يقف بالألف لا يسعه أن يكتبها بالنون لأن العبرة في الرسم بحال الوقف، كما أن من يقف بالنون لا يسعه أن يكتبها بالألف كما قاله الشارح للعلة المذكورة، وبهذا يبحث فيما حكى عن الجمهور من كتابتها بالنون مع قولهم بالوقف عليها بالألف، ولعل هذا وجه تصدير الشارح حكايته عنهم بقيل، وقد عزا الشارح في باب النواصب كتابتها بالألف إلى الجمهور، فالذي ينبغي أن القولين الأولين في رسمهما مبنيان على الخلاف الأول، فمن يقف بالألف يكتبها بالألف، ومن يقف بالنون يكتبها بالنون، وأما القول الثالث المفصل فلا يظهر تفريعه على قول من قولي الخلاف بل هو قول مستقل غير مبني على قول آخر. نعم هو لا يتجه إلا أن وقف قائله بالألف إن أهملت وبالنون إن أعملت فليراجع، وبما ذكرته يعلم ما في كلام البعض.

(وحَذْفُ يا الْمَنْقُوص ذِي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يُنْصَبَ اوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا) أي إذا وقف على المنقوص المنون فإن كان منصوباً أبدل من تنوينه ألف نحو: رأيت قاضياً، وإن كان غير منصوب فالمختار الوقف عليه بالحذف فيقال هذا قاض ومررت بقاض، ويجوز الوقف عليه برد الياء كقراءة ابن كثير: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هادي﴾ [الرعد: ٧] ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن والي﴾ [الرعد: ١١] ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ باقي﴾ [النحل: ٩٦] ومحل ما ذكر إذا لم يكن المنقوص محذوف العين، فإن كان تعين الرد كما سيأتي في قوله:

وفي نحو مر لزوم رد الياء اقتفى

وأما غير المنون فقد أشار إليه بقوله: (وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ) أي المنقوص غير المنون بالعكس من المنون، فإثبات الياء فيه أولى من حذفها، وليس الحذف مخصوصاً بالضرورة خلافاً لبعضهم. وقد دخل تحت قوله غير ذي التنوين أربعة أشياء: **الأول**: المقرون بأل وهو إن كان منصوباً فهو كالصحيح نحو: رأيت القاضي فيوقف عليه بإثبات الياء وجهاً

قوله: (وحذف يا المنقوص) أي عدم ردها كما سيشير إليه الشارح، وإلا فهي محذوفة قبل الوقف لالتقاء الساكنين، وأما ياء الفعل المعتل وواوه فإن كانتا متحركتين نحو: لن يرمي ولم يدعو سكنا وقفاً أو ساكنتين نحو يرمي وينفي ويدعو بقيا بحالهما، ولا يحدفان إلا في قافية أو فاصلة كوقف نافع وأبي عمرو على ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤] بحذف الياء وسكون الراء مراعاة للفواصل، وأما ياء المتكلم فإن كانت ساكنة أو محذوفة بقيت بحالها وسكن ما قبل المحذوفة وإن كانت متحركة سكنت وقفاً أو بقيت بحركتها ملحقاً بها هاء السكت. همع باختصار وزيادة. قوله: (ما لم ينصب أولى) بنقل حركة همزة أولى إلى ما قبلها وأفهم بتقييد الأولوية بعدم النصب أنه إذا نصب لا يكون الحذف أولى بل حكمه في قوله سابقاً:

تنويناً إثر فتح اجعل ألفا

وقفاً. لأن هذا منه. قوله: (فالمختار الوقف عليه بالحذف) هذا مذهب سيبويه والمتأخرين لأن الياء غير ثابتة وصلاً، فلما قصد الوقف عليه حذفت حركته وتنوينه قياساً على الصحيح ولأن الوقف محل راحة فلا يليق أن يؤتى فيه بما لم يكن في الوصل يس. قوله: (محذوف العين) أي أو محذوف الفاء كما سيذكره الشارح في شرح قوله: وفي نحو مر الخ. قوله: (وغير ذي التنوين بالعكس) أي فإثبات يائه ما لم ينصب أولى من حذفها وإنما قلنا ما لم ينصب لأن الأصل مقيد به فيكون العكس كذلك. فاندفع اعتراض الشارح الآتي بأن المصنف لم يستثن المنصوب.

قوله: (فهو كالصحيح) أي غير المنون كالرجل في إسكان آخره للوقف. قوله: (وجهاً واحداً) قال المرادي: وينبغي لمن قدر فتحة الياء في النصب أن يقف بالوجهين. قوله: (فكما ذكر) أي في المتن من جواز الأمرين وأولوية الإثبات ولذا قال: فالمختار جاء القاضي الخ ولا ترد قراءة غير ابن كثير بالحذف في قوله تعالى ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩] وقوله: ﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢] لأن

واحداً، وإن كان مرفوعاً أو مجروراً فكما ذكر، فالمختار جاء القاضي ومررت بالقاضي بالإثبات، ويجوز القاض بالحذف. **والثاني**: ما سقط تنوينه للنداء نحو يا قاض، فالخليل يختار فيه الإثبات، ويونس يختار فيه الحذف، ورجح سيبويه مذهب يونس لأن النداء محل حذف، ولذلك دخل فيه الترخيم، ورجح غيره مذهب الخليل لأن الحذف مُجاز ولم يكثر فيرجح بالكثرة. **والثالث**: ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو: رأيت جواري نصباً فيوقف عليه بإثبات الياء كما تقدم في المنصوب. **والرابع**: ما سقط تنوينه للإضافة نحو: قاضي مكة، فإذا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان في المنون. قالوا: لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز في المنون. فقد بان لك أن كلام الناظم معترض من وجهين: أحدهما: أن عبارته شاملة لهذه الأنواع الأربعة وليس حكمهما واحداً، والآخر أنه لم يستثن المنصوب وهو متعين الإثبات كما ذكر ذلك في الكافية. ....

الأكثر قد يتفقون على الوجه المرجوح، بل جوز بعضهم اتفاق السبعة على المرجوح. قوله: (فالخليل يختار فيه الإثبات) لعل المصنف وافق الخليل فأطلق رجحان الإثبات فلا يرد هذا القسم على المصنف. قوله: (لأن الحذف مجاز) بضم الميم أي أجازه النحاة على خلاف الأصل. وقوله: ولم يكسر أي حتى يكون راجحاً. قوله: (نحو رأيت جواري) المناسب لصنيعه في القسم الأول أن يقول وهو إن كان منصوباً نحو: رأيت جواري وقف عليه الخ. قوله: (نصباً) وأما رفعاً وجراً ففي الهمع أن الإثبات والحذف جائزان وأن الأفصح الإثبات.

قوله: (بإثبات الياء) أي وجوباً. وقوله: كما تقدم في المنصوب أي المقرون بأل نحو: رأيت القاضي. قوله: (قالوا لأنه لما زالت الإضافة الخ) وبنوا على ذلك فرعاً وهو أن ما سقطت نونه للإضافة إذا وقف عليه ردت نونه نحو: هؤلاء قاضو زيد فإذا وقفت عليه قلت قاضون لزوال سبب حذفها، فأما وقف القراء على قوله تعالى غير ﴿محلي الصيد﴾ بحذف النون فاتباع للرسم قلت: وفي هذا نظر مرادي. قوله: (عاد إليه ما ذهب بسببها) وهو التنوين وحينئذ لا يكون داخلاً في قوله: وغير ذي التنوين بل يدخل في قوله: وحذف يا المنقوص ذي التنوين الخ فلا اعتراض عليه بهذا القسم قاله سم. قال: وقضية ذلك أي عود ما ذكر أنه يبدل التنوين في النصب ألفاً والسابق إلى الفهم أنه غير مراد اهـ. أي لضعف التنوين العائد بعدم ظهوره عن التنوين الظاهر الذي يبدل في النصب ألفاً. قوله: (فجاز فيه ما جاز في المنون) أي مع رجحان الحذف كالمنون. قوله: (معترض من وجهين) قد عرفت اندفاع الاعتراض بالوجه الأول بمنع شمول عبارته للرابع وعدم ضرر شمولها للثلاثة الأولى غاية ما فيه أنه مشى في الثاني على مذهب الخليل الذي رجحه غير سيبويه واندفاع الاعتراض بالوجه الثاني بأنه أخرج المنصوب في ضمن قوله بالعكس كما مر بيانه.

قوله: (أحدهما أن عبارته الخ) فيه أن كون عبارته شاملة للأنواع الأربعة مع أن حكمها ليس واحداً يتضمن وجهي الإعتراض لدخول منصوبها فيها، فكان ينبغي أن يقول أحدهما أن عبارته

(وَفِى نَحْوِ مُرٍ لُزُومُ رَدِّ اليَا اقْتُفِى) يعني إذا كان المنقوص محذوف العين نحو: مُرٍ اسم فاعل من أرأى يُرئي: أصله مرئي على وزن مُفعل، فأعل إعلال قاض وحذفت عينه وهي الهمزة بعد نقل حركتها فإنه إذا وقف عليه لزم رد الياء، وإلا لزم بقاء الاسم على أصل واحد وهو الراء، وذلك إجحاف بالكلمة. ومثله في ذلك محذوف الفاء كيفِ علماً: فتقول هذا مري ويفي، ومررت بمري ويفي.

(وَغَيْرَهَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكٍ سَكِّنْهُ أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ) في الوقف على المتحرك خمسة أوجه: الإسكان، والروم، والإشمام، والتضعيف، والنقل. ....

شاملة لهذه الأنواع الأربعة رفعاً وجراً وليس حكمها واحداً ثانيهما الخ. قوله: (فأعل إعلال قاض) أي حذفت ياؤه لالتقائها ساكنة مع التنوين. قوله: (بعد نقل حركتها) أي إلى الراء. قوله: (وذلك إجحاف بالكلمة) فإن قلت: هذا لازم في حالة الوصل أيضاً. قلت: لا يمكن إثباتها وصلاً لما يلزم من الجمع بين ساكنين مع أن في إبقاء التنوين وصلاً جبراً للكلمة بخلاف الوقف. مرادي. قوله: (ومثله) أي مثل محذوف العين من المنقوص في ذلك أي في لزوم رد يائه وقفاً محذوف الفاء من المنقوص وإن لم ينون فليس الكلام في خصوص المنقوص المنون حتى يردّ على تمثيله بيف علماً اعتراض الدماميني بأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل فلا تنوين فيه والكلام في المنقوص المنون، على أنا لو سلمنا أن الكلام في المنقوص المنون فلا نسلم أن نحو يف علماً غير منون بل هو وإن كان ممنوعاً من الصرف منون تنوين عوض كما يفيده قول الناظم فيما سبق:

وما يكون منه منقوصاً ففي إعرابه نهج جوار يقتفي

فاعرفه. قوله: (وغيرها التأنيث الخ) لما ذكر الناظم حكم الوقف على ما ينبغي ذكره من الساكن أخذ يذكر المتحرك فقال: وغير الخ اهـ مرادي، ودخل في الغير تاء بنت وأخت فيجوز فيها غير الإسكان، وقول البعض فيتعين فيها الإسكان خطأ واضح، ودخل أيضاً ميم الجمع إذا وصل بها واو أو ياء نحو: بكم وبهم، لكن قال ابن الحاجب: الأكثر أن لا روم ولا إشمام فيها كهاء التأنيث، قال زكريا: وفي معنى ميم الجمع الضمير المذكر، إذا ضم ما قبله أو كسر أو كان واواً أو ياء نحو: يضربه وبه وضربوه وفيه.

قوله: (من محرك) أي من حرف موقوف عليه محرك أي قبل الوقف أي حركة غير عارضة كما قيد بذلك في العمدة، لأن ذا الحركة العارضة في حكم الساكن فلا يوقف عليه إلا بالسكون المحض كتاء تأنيث الفعل في ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾ [القمر: ١] وذال يومئذ كما في شرح العمدة. قوله: (رائم التحرك) أي آتياً في التحرك بالروم. قوله: (في الوقف على المتحرك) أي جنس المتحرك بقطع النظر على خصوص كونه هاء التأنيث أو غيرها بدليل تفصيله هذا الإجمال بعد بقوله: فإن كان المتحرك هاء التأنيث الخ. وقوله: وإن كان غيرها الخ فافهم، والمراد المتحرك غير المنصوب

ولكل منها حدّ وعلامة: فالإسكان عدم الحركة وعلامته خ فوق الحرف، وهي الخاء من خف أو خفيف، والإشمام ضم الشفتين بعد الإسكان في المرفوع والمضموم للإشارة للحركة من غير صوت، والغرض به الفرق بين الساكن والمسكن في الوقف، وعلامته نقطة قدام الحرف هكذا. والروم وهو أن تأتي بالحركة مع إضعاف صوتها، والغرض به هو الغرض بالإشمام إلا أنه أتم في البيان من الإشمام، فإنه يدركه الأعمى والبصير، والإشمام لا يدركه إلا البصير، ولذلك جعلت علامته في الخط أتم. وهو خط قدام الحرف هكذا ـ والتضعيف تشديد الحرف الذي يوقف عليه، والغرض به الإعلام بأن هذا الحرف متحرك في الأصل، والحرف المزيد للوقف هو الساكن الذي قبله وهو المدغم، وعلامته ش فوق الحرف وهي الشين من شديد. والنقل تحويل الحركة إلى الساكن قبلها، والغرض به إما بيان حركة الإعراب أو الفرار من التقاء

المنون عند من يبدل تنوينه ألفاً إذ هو لا يأتي فيه شيء من الخمسة على خلاف في النقل يأتي كذا في الهمع وغيره. قوله: (وعلامة) أي وجودية أو عدمية فلاءم قوله في الخامس وعلامته عدم العلامة، وفي عبارته حذف الواو مع ما عطفت أي وغرض لكنه سكت عن الغرض من الإسكان وهو مزيد الاستراحة لظهوره. قوله: (وعلامته خ الخ) وقال الموضح: إنما هي رأس جيم أو رأس ميم وكلاهما مختصر من اجزم اهـ. والظاهر أنها رأس حاء مهملة مختصرة من استرح لما مر من أن الوقف استراحة. تصريح. قوله: (ضم الشفتين) أي مع بعض انفراج بينهما يخرج من النفس. دماميني.

قوله: (قدام الحرف) أي بعده ولم تكن فوقه كسابقة لدفع توهم أنها جزمة كما أن علامة الروم لم تكن فوقه لدفع توهم أنها نصبه، وإنما قال هنا هكذا لصدق النقطة بالصغيرة جداً وغيرها وبالمجوفة وغيرها، كما أنه قال هكذا في علامة الروم لصدق الخط بالقائم والنائم. قوله: (مع إضعاف صوتها) أي إخفائه لأنك تروم الحركة مختلساً لها ولا تتمها نقله المصرح عن الجار بردي، قال في الهمع: فيكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون. قوله: (يدركه الأعمى والبصير) لأن فيه مع حركة الشفة صوتاً يكاد الحرف يكون به متحركاً دماميني. أي متحركاً حركة محضة فلا ينافي أنه متحرك حركة غير محضة. قوله: (المزيد للوقف) أي لتضعيف الوقف أي للتضعيف المأتي به للوقف. وقوله قبله أي قبل الحرف الذي يوقف عليه وهو المدغم فيه. قوله: (وعلامته ش) عبارة التصريح رأس ش. وقوله من شديد المناسب لقوله سابقاً من خف أو خفيف أن يزيد أو شدد.

قوله: (أو الفرار الخ) قال شيخنا وتبعه البعض: أو لمنع الخلو فتجوز الجمع اهـ. وما ادعياه من منع الخلو ممنوع لأن من لغة لخم كما سيأتي في الشرح الوقف على هاء الغائبة بحذف الألف ونقل فتحة الهاء إلى المتحرك قبلها وهذا النقل ليس لواحد من الأمرين. فإن قيل: كلامهما باعتبار اللغة المشهورة. قلنا. لم يصح حينئذ قولهما فتجوز الجمع لتلازمهما على اللغة المشهورة، فالجمع

الساكنين، وعلامته عدم العلامة، وسيأتي تفصيل ذلك، فإن كان المتحرك هاء التأنيث لم يوقف عليها إلا بالإسكان، وليس لها نصيب في غيره، ولذلك قدم استثناءها، وإن كان غيرها جاز أن يوقف عليه بالإسكان وهو الأصل وبالروم مطلقاً أعني في الحركات الثلاث، ويحتاج في الفتحة إلى رياضة لخفة الفتحة، ولذلك لم يجزه أكثر القراء في المفتوح ووافقهم أبو حاتم. ويجوز الإشمام والتضعيف والنقل لكن بالشروط الآتية.

وقد أشار إلى الإشمام بقوله: (أو اشْمِمِ الضَّمَّةَ) أي إعرابية كانت أو بنائية، وأما غير الضمة وهو الفتحة والكسرة فلا إشمام فيهما. وأما ما ورد من الإشمام في الجر عن بعض القراء فمحمول على الروم لأن بعض الكوفيين يسمى الروم إشماماً ولا مشاحة في الاصطلاح. ثم أشار إلى التضعيف بقوله: (أَوْ قِفْ مُضْعِفًا مَا لَيْسَ هَمْزاً أَوْ عَلِيلاً إنْ قَفَا) أي تبع (مُحَرَّكاً)

واجب لا جائز وإنما يكون جائزاً على لغة لخم من نقل الحركة إلى المتحركة لأن الغرض من هذا النقل بيان الحركة فقط، إلا أن يقال: المراد بجواز الجمع عدم امتناعه فتدبر. قوله: (وسيأتي تفصيل ذلك) أي بذكر الشروط والمحال. قوله: (فإن كان المتحرك هاء التأنيث) تسميته هاء مجاز باعتبار حالة الوقف التي هو فيها ساكن، وإن كان باعتبار حالة الوصل التي هو فيها متحرك تاء لا هاء.

قوله: (ولذلك قدم استثناءها) لأن تقديمه يؤذن بأن المستثنى لم يحكم عليه بجميع الأحكام المذكورة، وهذا صادق بالحكم عليه ببعضها وهو هنا التسكين. قوله: (وهو الأصل) إنما كان الإسكان أصلاً لأن الحرف الموقوف عليه ضد المبدوء به، فينبغي أن تكون صفته مضادة لصفته أو لأن المقصود من الوقف الاستراحة، وسلب الحركة أبلغ في تحصيل هذا المقصود. دماميني. قوله: (إلى رياضة) أي تؤدة وتأن. قوله: (لخفة الفتحة) وسرعتها في النطق ولا تكاد تخرج إلا على حالها في الوصل. دماميني. قوله: (أو اشمم الضمة) أي أشمم الحرف الضمة أي اجعله شاماً لها بأن تهييء العضو للنطق بها على الحرف. قوله: (ما ليس همزاً الخ) زاد بعضهم شرطاً آخر وهو أن لا يكون منصوباً منوناً، وقيل لا يحتاج إلى اشتراطه لأن المنصوب المنون يبدل تنوينه ألفاً فيكون الحرف الموقوف عليه الألف لاماً قبلها، والكلام في الموقوف عليه المحرك، وفيه أن المراد بالمحرك في قول المصنف وغيرها التأنيث من محرك المحرك وصلاً فهو المتكلم عليه بالأوجه الخمسة، وهو بإطلاقه يشمل المنصوب المنون، فلا بد من قيد يخرجه كما أسلفنا، ويمتنع في المنصوب المنون الروم أيضاً قاله السيوطي، ولم ينقل التضعيف عن أحد من القراء إلا عن عاصم في مستطر في سورة القمر كما في شرح التوضيح للشارح، وكما في الهمع للسيوطي عن أبي حيان ثم قال السيوطي: قال أبو حيان: ولم ينقل النقل عن أحد من القراء إلا ما روي عن أبي عمرو أنه قرأ ﴿وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ﴾ [العصر: ٣] بكسر الباء، وعن سلام أنه قرأ ﴿وَٱلۡعَصۡرِ﴾ [العصر: ١] بكسر الصاد قال: بخلاف الإسكان والروم والاشمام فإنها مروية عنهم.

كقولك في جعفر جعفرّ، وفي وعل وعلّ وفي أضارب ضاربّ. واحترز بالشرط الأول من نحو بناء وخطاء فلا يجوز تضعيفه لأن العرب اجتنبت إدغام الهمزة ما لم تكن عيناً، وبالشرط الثاني من نحو سرو وبقى والقاضي والفتى فلا يجوز تضعيفه، وبالثالث من نحو بكر فلا يجوز تضعيفه.

ثم أشار إلى النقل بقوله: (وَحَرَكَاتِ انْقُلاَ لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلا) أي يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله بشرطين: أحدهما أن يكون ساكناً والآخر أن يكون تحريكه لن يحظل أي لن يمنع: فتقول في نحو بكر هذا بكر ومررت ببكر، ومنه قوله:

عَجِبْتُ والدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ مِنْ عَنَزِيّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ

أراد لم أضربه، فنقل ضمة الهاء إلى الباء. فإن لم يكن المنقول إليه ساكناً، أو كان ولكن غير قابل للتحريك إما لكون تحريكه متعذراً كما في نحو: ناب وباب، أو متعسراً كما في نحو: قنديل وعصفور وزيد وثوب لثقل الحركة على الياء والواو أو مستلزماً لفك إدغام ممتنع الفك في غير الضرورة كما في نحو: جد وعم امتنع النقل.

تنبيهان: الأول: يجوز في لغة لخم الوقف بنقل الحركة إلى المتحرك كقوله:

قوله: (ما لم تكن عيناً) نحو سآل. قوله: (والقاضي والفتى) الأولى حذفهما لأن الكلام في المحرك وهما ساكنان. قوله: (لن يحظلا) أي لن يمنع لغة سواء أمكن نطقاً كالمتعسر تحريكه والمستلزم تحريكه فك إدغام تمنع اللغة فكه أو لم يمكن نطقاً كالمتعذر تحريكه كما سيذكره الشارح. قوله: (هذا بكر ومررت ببكر) ولم يمثل بالمنصوب لأن فيه خلافاً يأتي في قوله: ونقل فتح الخ.

قوله: (من غير عنزى) أي قصير. قوله: (لم يكن المنقول إليه ساكناً) لو قال: فإن لم يكن ما قبله ساكناً لكان أولى لأن ما قبله إذا لم يكن ساكناً لا يكون منقولاً إليه إلا أن يؤول المنقول إليه بما يراد النقل إليه. قوله: (كما في نحو قنديل الخ) مثل بأربعة أمثلة لأن ما قبل الياء أو الواو تارة يجانسهما وتارة لا.

قوله: (أو مستلزماً إلخ) ظاهر ذكره بعد المتعذر والمتعسر مغايرته لهما، وصريح كلام المصرح أنه من المتعذر إلا أن التعذر في الألف ذاتي وفي المدغم عرضي ولجعله من المتعسر وجه. قوله: (تنبيهان الخ) ترك الشارح من المرادي تنبيهين لا بأس بذكرهما. **الأول**: الذي يظهر في حركة النقل أنها الحركة التي في الحرف الأخير نقلت إلى الساكن نص على ذلك قوم من النحويين، وقال أبو البقاء العكبري: لا يريدون أنها حركة الإعراب صيرت على ما قبل الحرف إذ الإعراب لا يكون قبل إنما يريدون أنها مثلها. **الثاني**: لم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء إلا ما روي عن أبي عمرو أنه وقف على قوله تعالى ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣] بكسر الباء. قوله: (يجوز في لغة

٩٣١ ـ مَنْ يَأْتَمِرْ لِلْخَيْرِ فِيمَا قَصَدُهْ تُحمَدْ مَسَاعِيهِ وَيُعْلَمْ رَشَدُهْ

ومن لغتهم: الوقف على هاء الغائبة بحذف الألف ونقل فتحة الهاء إلى المتحرك قبلها كقوله:

كـنـتُ فِـي لَـخْـمٍ أخـافَـه

أراد أخافها ففعل ما ذكر. **والثاني**: أطلق الحركات وهو شامل للإعرابية والبنائية والذي عليه الجماعة اختصاصه بحركة الإعراب، فلا يقال: من قبل ولا من بعد ولا مضى أمس لأن حرصهم على معرفة حركة الإعراب ليس كحرصهم على معرفة حركة البناء. وقال بعض المتأخرين: بل الحرص على حركة البناء آكد لأن حركة الإعراب لها مايدل عليها وهو العامل انتهى.

وقد بقي للنقل شرط مختلف فيه أشار إليه بقوله: (وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى المَهْمُوزِ لاَ يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقَلا) يعني أن البصريين منعوا نقل الفتحة إذا كان المنقول عنه غير همزة فلا يجوز عندهم: رأيت بكَر ولا ضربت الضرَب لما يلزم على النقل حينئذ في المنون من حذف ألف

لخم الخ) كذا في التسهيل واستشهد له المصنف بقول الشاعر: من يأتمر الخ، واعترض بأنه لا حجة فيه لاحتمال أن يكون الأصل قصدوه حملاً على معنى من ثم حذف الواو اكتفاء بالضمة كقوله:

فـلـو أن الأطـبـا كـان حـولـي

ويجاب بأنه لم يراع المعنى في مساعيه ورشده اهـ سم، أي ولو كان راعى المعنى في قصده لراعاه بعد إذ لا تجوز مراعاة اللفظ بعد مراعاة المعنى كما تقدم في باب الموصول. قوله: (فيما قصده) هذا هو محل الشاهد لأنه نقل حركة الهاء إلى الدال وهي متحركة قبل. قوله: (لأن حرصهم الخ) المناسب أن يقول: لأن حرصهم على معرفة حركة البناء ليس كحرصهم على معرفة حركة الإعراب أي لشرفها.

قوله: (شرط مختلف فيه) وهو أن لا تكون الحركة فتحة غير همزة. قوله: (وكوف) أصله كوفي فحذف الياء الأخيرة تخفيفاً ثم الأولى لالتقاء الساكنين أو حذف الأولى ثم سكن الثانية لثقل الضمة ثم حذفها لالتقاء الساكنين، والأول أقل كلفة والثاني أقيس هكذا ظهر لي. قوله: (لما يلزم على النقل الخ) هذا وإن جرى في المهموز المنون نحو: رأيت ردءاً إلا أنهم اغتفروا ذلك فيه لشدة ثقل الهمزة الساكنة التي قبلها ساكن. قوله: (حينئذ) أي حين إذ نقلت الفتحة، وقوله: من حذف

---

٩٣١ ـ رجز لم يدر راجزه: أي من يباشر الخير فيما قصده يحمد مساعيه وهو جمع مسعى بمعى السعي. والرشد ـ بفتحتين ـ التهدي إلى طريق الصواب: والشاهد في قصده بضم الدال فإنه في الأصل بالفتح لأنه ماض من القصد، ولكنه لما وقف عليه نقل حركة الهاء إلى الدار وهي متحركة.

التنوين وحمل غير المنون عليه، وأجاز ذلك الكوفيون. ونقل عن الجرمي أنه أجازه. وعن الأخفش أنه أجازه في المنون على لغة من قال: رأيت بكَر. وأشار بقوله: من سوى المهموز إلى أن المهموز يجوز نقل حركته وإن كانت فتحةً فيقال: رأيت الخبَأ والردَأ والبَطأ في رأيت الخبء والردء والبطء، وإنما اغتفر ذلك في الهمزة لثقلها. وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب. (وَالنَّقْلُ إنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ) فلا تنقل ضمة إلى مسبوق بكسرة، ولا كسرة إلى مسبوق بضمة، فلا يجوز النقل في نحو: هذا بِشْر بالاتفاق لما يلزم عليه من بناء فعل، ولا في نحو: انتفعت بقفل خلافاً للأخفش لما يلزم عليه من بناء فعل وهو مهمل في الأسماء أو نادر، هذا في غير المهموز، وأما المهموز فيجوز فيه ذلك كما أشار إليه بقوله: (وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيسَ يَمْتَنِعْ) فتقول: هذا ردءُ ومررت بكفُء لما مر التنبيه عليه من ثقل الهمزة، وهذه لغة كثير من العرب منهم تميم وأسد، وبعض تميم يفرون من هذا النقل الموقع في عدم النظير إلى اتباع العين للفاء فيقولون: هذا رديء مع كفيء وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الاتباع فيقول: هذا رديء مع كفو:

ألف التنوين أي الألف المبدلة من تنوين المنون المنصوب لأنك إذا نقلت الفتحة إلى ما قبلها في نحو: رأيت عبداً تحذف الألف وتنقل فتحة الدال إلى الباء. قوله: (وحمل غير المنون) من الممنوع الصرف كهند على الأفصح من صرفه والمحلى بأل.

قوله: (ونقل عن الجرمي أنه أجازه) أي مطلقاً كالكوفيين. قوله: (وعن الأخفش أنه أجازه في المنون الخ) يعلم منه أنه يجيزه في غير المنون لانتفاء المحذور فيه. قوله: (على لغة من قال: رأيت بكر) وهم ربيعة كما مر أي لانتفاء المحذور السابق على لغة هؤلاء، ومقتضى كلام الشارح أن الأخفش يتوقى هذا المحذور، وكلام الموضح يخالفه حيث قال: وأجاز ذلك يعني نقل الفتحة عن غير الهمزة الكوفيون والأخفش اهـ. فجعل الأخفش مطلقاً للجواز كالكوفيين. قوله: (رأيت الخبء الخ) الخبء بفتح الخاء المعجمة وسكون الموحدة ما خبىء والردء بكسر الراء وسكون الدال المعين والمهموز المنون كغير المنون في جواز نقل فتحة همزته كما مر وإن لم يمثل للمنون. قوله: (وإذا سكن الخ) من تمام العلة. قوله: (إن يعدم نظير) أي أصلاً كما في فعل بكسر فضم وفعل بضم فكسر على القول بإهماله أو نظير كثير كما في فعل بضم فكسر على القول بندوره وهو التحقيق لوجوده في الوعل بضم فكسر لغة في الوعل بفتح فكسر وهو التيس الجبلي. قوله: (في الأسماء) أي غير الأعلام فخرج الفعل كضرب والعلم كدئل. قوله: (أو نادر) أو لتنويع الخلاف وهذا القول هو الراجح لوجوده في الاسم غير العلم كما أسلفناه. قوله: (هذا) أي امتناع النقل المؤدي إلى عدم النظير. قوله: (وذاك) أي النقل المؤدي إلى عدم النظير. قوله: (من ثقل الهمزة) أي وزيادة الصعوبة بسكون ما قبل الهمزة الساكنة. قوله: (منهم تميم) أي بعض تميم بدليل ما بعده. قوله: (يتبع ويبدل الهمزة) أي بمجانس حركة الاتباع قبلها.

تنبيهان: **الأول**: لجواز النقل شرط رابع وهو أن يكون المنقول منه صحيحاً، فلا ينقل من نحو ظبي ودلو. **الثاني**: إذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبداً بها، فيقولون: هذا الخب بالإسكان والروم والاشمام وغير ذلك بشروطه. وأما غير الحجازين. فلا يحذفها، بل منهم من يثبتها ساكنة نحو: هذا البُطؤْ، ورأيت البَطأْ، ومررت بالبطِئ، ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة فيقول: هذا البطو، ورأيت البطا، ومررت بالبطا. وقد تبدل الهمزة بمجانس حركتها بعد سكون باق نحو: هذا البطْوُ ومررت بالبطْيِ. وأما في الفتح فيلزم فتح ما قبلها، وقد يبدلونها كذلك بعد حركة غير منقولة فيقولون: هذا الكلو ومررت بالكلى، وأهل الحجاز يقولون: الكلا في الأحوال كلها لأنهم لا يبدلون الهمزة بعد حركة إلا بمجانسها، ولذلك يقولون في أكمؤ أكمو، وفي ممتلىء مُمتلى.

(فِي الْوَقْفِ ....

قوله: (شرط رابع) لم يقل خامس إلغاء للشرط الثالث المختلف فيه. قوله: (فلا ينقل من نحو ظبي ودلو) لتأديته إلى تلو الياء ضمة، وكون الآخر واواً قبلها ضمة في المرفوع وقلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة في المخفوض وحمل اليائي المخفوض على غيره. قوله: (على حامل حركتها) أي بالقوة لأنه لم يحمل بالفعل عند الحجازيين إلا السكون فتنبه. قوله: (كما يوقف عليه) كذا في بعض النسخ بتذكير الضمير أي على حامل الحركة، وفي بعضها كما بخط الشارح عليها بتأنيث الضمير الراجع إلى حامل الحركة لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه، كذا قال شيخنا وفيه أن شرط الاكتساب وهو صلاحية المضاف للحذف غير موجود هنا فتأمل. قوله: (مستبداً بها) حال من مجرور على الراجع إلى الحامل وضمير بها للحركة أي مستقلاً بها بأن كانت له أصالة. قوله: (وغير ذلك) لو قال: والتضعيف لكان أولى لشمول الغير للنقل مع أنه غير مراد لأنه لا يجري فيه على اللغة المشهورة، أما على لغة لخم من النقل إلى المتحرك فلا يبعد الجواز فراجعه.

قوله: (وقد تبدل الهمزة الخ) على هذا الوجه والذي بعده لا يكون في الكلمة نقل أصلاً. قوله: (باق) احتراز عن النقل والاتباع اهـ سم، لكن صرح الفارضي بأن السكون على هذه اللغة لا يبقى بل يبدل بمثل حركة الهمزة فقال: ولا أثر لكون ما قبل الهمزة ساكناً كما في الخبء فيقولون: مررت بالخبي بإبدال الهمزة المكسورة ياء فتكسر الباء الساكنة لأجلها، ورأيت الخبا بإبدال الهمزة ألفاً وفتح الباء لأجلها وهذا الخبو بإبدال الهمزة واواً وضم الباء لأجلها اهـ. قوله: (وأما في الفتح) أي وأما إبدالها بمجانس حركتها في الفتح، ولو قال في النصب لكان أحسن، وفي بعض النسخ، وأما في غير الفتح وهو خطأ. قوله: (فيلزم فتح ما قبلها) أي فيلزم فيه فتح ما قبلها لمناسبة الألف لا للنقل لعدمه على هذه اللغة كما في الدماميني. قوله: (وقد يبدلونها كذلك) أي بمجانس حركتها. قوله: (فيقولون) أي في الوقف على الكلأ الذي هو الحشيش هذا الكلو، ومررت بالكلي أي بفتح اللام وسكون الواو والياء. قوله: (إلا بمجانسها) أي مجانس هذه الحركة. قوله: (في الوقف الخ)

تا تأْنِيثِ الاسْمِ هَا جُعِلْ إِنْ لَمْ يكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ) نحو: فاطمة وحمزة وقائمة. واحترز بالتأنيث من تاء لغيره فإنها لا تغير. وشذ قول بعضهم قعدنا على الفراه. وبالاسم من تاء الفعل نحو: قامت فإنها لا تغير. وبعدم الاتصال بساكن صحيح من تاء بنت وأخت ونحوهما فإنها لا تغير. وشمل كلامه ما قبله متحرك كما مثل وما قبله ساكن غير صحيح ولا يكون إلا ألفاً نحو: الحياة والفتاة، والأعرف في هذين النوعين إبدال التاء هاء في الوقف، وإنما جعل حكم الألف حكم المتحرك لأنها منقلبة عن حرف متحرك (وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تصحيح وَمَا ضَاهَى) أي قلّ جعل التاء هاء في جمع تصحيح المؤنث نحو: مسلمات وما ضاهاه أي شابهه، وأراد بذلك هيهات وأولات كما صرح به في شرح الكافية، فالأعرف في هذا سلامة التاء، وقد سمع إبدالها هاء في قول بعضهم: دفن البناه من المكرماه، يريد دفن البنات من المكرمات. ....

هذا مفهوم قوله: وغيرها التأنيث سندوبي. قوله: (تا تأنيث الاسم) أي ولو بحسب الوضع فقط لتدخل تاء المبالغة كما في راوية وتاء زيادتها كما في علامة، وقيد في التسهيل التاء بكونها في آخر الاسم احترازاً من نحو قائمتان، ويغني عنه كون الكلام في الحرف الموقوف عليه، وينبغي أن يراد بالاسم هنا ما يعم جمع التصحيح والملحق به وغيرهما، وبالجعل ما يعم الجعل القليل والجعل الكثير فيكون قوله بعد: وقل ذا البيت تفصيلاً للإجمال هنا.

قوله: (من تاء الفعل) وكذا تاء الحرف نحو: ربت عند الجمهور كما سيشير إليه الشارح، وإنما التزمت التاء في الفعل، والحرف خوف اللبس بالضمير نحو ضربه وربه وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس، وفي الخاطريات لابن جني قال سيبويه: لو سميت رجلاً بضربت ثم حقرته لقلت ضريبه فيوقف عليها بالهاء لأنه قد انتقل من الفعل إلى الاسم اهـ تصريح. وقوله: خوف اللبس بحث في التعليل بخوف اللبس بأنه يقتضي أن لا يوقف على نحو ضاربة بالهاء لوجود لبسها بالضمير. وقوله: ثم حقرته الخ قال يس: أما قبل التحقير فهل يوقف عليه بالهاء ظاهر تعليله نعم وظاهر كلامه لا، وانظر ما الحكم إذا سمي بثمت وربت ولات وقد يقال: لا يوقف قبل التحقير بالهاء لتقوي جانب الفعلية والحرفية حينئذ فيبقى على سكون التاء وقفاً اهـ. قوله: (من تاء بنت وأخت) كون تائهما للتأنيث لا ينافي كونها للتعويض عن لام الكلمة أيضاً، وقوله ونحوهما أي كهنت. قوله: (ولا يكون) أي الساكن الذي هو غير صحيح الواقع قبل التاء. قوله: (والأعرف في هذين النوعين) أي ما قبله متحرك وما قبله ساكن غير صحيح إبدال التاء هاء في الوقف، وهذا مستغنى عن ذكره بقول المصنف وغير ذين الخ. قوله: (وقل ذا) أي جعل التاء هاء في جمع تصحيح يعني ما جمع بألف وتاء مزيدتين. قوله: (وما ضاهى) أي شابه جمع التصحيح في الدلالة على متعدد حالاً كأولات، وفي الأصل كعرفات أو في التقدير كهيهات فإنه في التقدير جمع هيهيا ثم سمي به الفعل وهو بعد كما في التوضيح، فقوله: وأراد بذلك هيهات وأولات قاصر عن نحو: عرفات وأذرعات

...... قوله: (في قول بعضهم دفن البناه من المكرماه) يوهم أنه ليس بحديث وفي تمييز الطيب من

وكيف بالإخوة والأخواه. وسمع هيهاه وأولاه. ونقل بعضهم أنها لغة طيء. وقال في الإفصاح: شاذ لا يقاس عليه.

تنبيه: إذا سمي رجل بهيهات على لغة من أبدل فهي كطلحة تمنع من الصرف للعلمية والتأنيث. وإذا سمي به على لغة من لم يبدل فهي كعرفات يجري فيها وجوه جمع المؤنث السالم إذا سمي به. (وَغَيْرُ ذَيْنِ بالعكْسِ انْتَمَى) الإشارة إلى جمع الصحيح ومضاهيه: يعني أن غيرهما يقل في سلامة التاء بعكسهما، سواء كان مفرداً كمسلمة أو جمع تكسير كغلمة. ومن إقرارها تاء قول بعضهم: يا أهل سورة البقرت، فقال مجيب: ما أحفظ منها ولا آيت. وقوله:

٩٣٢ ـ اللَّهُ أنْجَاكَ بِكَفَّيْ مَسْلَمَتْ ... مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدَ مَا وَبَعْدِمَتْ

كادَتْ نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ ... وكادتِ الحرَّةُ أن تدعَى أمَتْ

وأكثر من وقف بالتاء يسكنها ولو كانت منونة منصوبة. وعلى هذه اللغة بها كتب في المصحف أن شجرت الزقوم، وامرأت نوح وامرأت لوط وأشباه ذلك، فوقف عليها بالتاء نافع وابن عامر وعاصم وحمزة، ووقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي، ووقف الكسائي على لات بالهاء، ووقف الباقون بالتاء. قال في شرح الكافية: ويجوز عندي أن يوقف بالهاء على ربت وثمت قياساً على قولهم في لات لاه.

الخبيث حديث دفن البنات من المكرمات رواه الطبراني في الكبير والأوسط وغيرهما عن ابن عباس إلا أن يقال: راعى الشارح خصوص الوقف بالهاء يس. قوله: (وكيف بالأخوة والأخواه) الباء زائدة في المبتدأ وأسقطها في التوضيح. قوله: (إذا سمى رجل بهيهات) الظاهر أن مثله أولات لجريان اللغتين الإبدال وعدمه فيه أيضاً. قوله: (من بعد ما) أي من بعد ما كادت وما بين ذلك توكيد. وقوله: وبعد مت أصل مت قال ابن جني فأبدل الألف هاء ثم أبدل الهاء تاء تشبيهاً لها بهاء التأنيث فوقف عليها بالتاء. وقوله عند الغلصمت بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة أي رأس الحلقوم. قوله: (وأكثر من وقف بالتاء الخ) وبعضهم يقف على المؤنث بالهاء المنون المنصوب كما يقف على المنون المنصوب المجرد. قوله: (وأشباه ذلك) نقل شيخنا السيد أن كل امرأة ذكرت في القرآن مع زوجها ترسم بالتاء المجرورة.

قوله: (فوقف عليها بالتاء الخ) اعلم أن التاء إن رسمت هاء وقف عليها كل القراء بالهاء وإن رسمت تاء فمنهم من يقف بالهاء مراعاة للأصل، ومنهم من يقف بالتاء موافقة للرسم العثماني قاله شيخنا السيد. قوله: (على لات بالهاء) مثلها ذات كما قاله الفارضي وغيره. قوله: (قياساً على قولهم الخ) فيه أن الوقف على لات بالهاء ليس قياساً فكيف يقاس عليه حفيد. قوله: (وقف بها

---

٩٣٢ ـ رجز لم يدر راجزه وبعده من بعدما وبعدما وبعدمت. وبعدمت أي بعدما فأبدل من الألف هاء ثم أبدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافي. والشاهد في مسلمت حيث وقف عليها بالتاء والقياس الهاء.

(وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلْ بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ) يعني أن هاء السكت من خواص الوقف، وأكثر ما تزاد بعد شيئين: **أحدهما**: الفعل المعتل المحذوف الآخر جزماً نحو: لم يعطه، أو وقفاً نحو: أعطه. **والثاني**: ما الاستفهامية إذا جرت بحرف نحو: على مه ولمه، أو باسم نحو: اقتضاء مه، ولحاقها لكل من هذين النوعين واجب وجائز، أما الفعل المحذوف الآخر فقد نبه عليه بقوله: (وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى مَاكَعِ أَوْ كَيَعِ مَجْزُوماً فَرَاعِ مَا رَعَوْا) يعني أن الوقف بهاء السكت على الفعل المعل بحذف الآخر ليس واجباً في غير ما بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد، فالأول نحو: عه أمر من وعى يعي، ونحو: ره أمر من رأى يرى،

السكت الخ) أي للتوصل إلى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل إلى بقاء السكون في الابتداء، وسميت هاء السكت لأنه يسكت عليها دون آخر الكلمة اهـ تصريح، ومواضع اطرادها ثلاثة تأتي في النظم: الفعل المعتل المحذوف الآخر وما الاستفهامية والمبني على حركة بناء لازم. قوله: (بحذف آخر) أي فقط كما في أعط، ومع حذف الفاء كما في لم يف ولم يع أو العين كما في لم ير.

قوله: (المعتل) أخذه من المثال ومن لزوم الاعتلال للإعلال. قوله: (أو وقفا) ليس المراد به هنا مقابل الوصل إذ يلزم عليه أن الحكم المذكور في المحذوف الآخر جزماً لا يختص بالوقف وليس كذلك بل المراد به البناء وبه عبر ابن هشام. زكريا. قوله: (فقد نبه عليه) أي على حكم لحاق الهاء له من الوجوب والجواز. وقوله بقوله أي بمنطوقه في الجواز ومفهومه في الوجوب. قوله: **(مجزوماً)** حال من يع. قوله: (نحو عه) أصله اوعه حذفت الواو التي هي فاء الكلمة فحذفت همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها فالباقي عين الكلمة. وقوله: ونحوره أصله إرأه نقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت وحذفت همزة الأصل لما مر، فالباقي فاء الكلمة، وفي الدماميني على المغني أن حذف هاء السكت في مثل هذين الفعلين حالة الوصل إنما هو في اللفظ لا في الخط، ومثلهما اء أمر من وأي يئي وأيا بمعنى وعد وإذا وقع قبله ساكن من كلمة، ونقلت حركة الهمزة إليه على غير قياس تخفيف الهمزة قلت قل بالخير يا زيد وهند قالت بالخير يا عمرو فلم يبق من الفعل إلا الكسرة في لام قل وتاء قالت وتقول على هذا يا زيد قلي بالخير يا هند فلم يبق إلا حركة، وأما الياء فضمير الفاعل الذي كان متصلاً بالهمزة وقد قيل في ذلك:

في أي لفظ يا نحاة المله ... حركة قامت مقام الجمله

ومن ذلك اللغز المشهور:

إن هند المليحة الحسناء ... وأي منْ اضمرت لخل وفاء

فأصل إن أين حذفت ياء الفاعل لالتقائها ساكنة مع نون التوكيد وهند منادى والمليحة نعت له على اللفظ والحسناء نعت له على المحل، وأي مصدر مبين للنوع أي عدن يا هند وعد امرأة

والثاني: لم يعه ولم يره لأن حرف المضارعة زائد فزيادة هاء السكت في ذلك واجبة لبقائه على أصل واحد، كذا قاله الناظم. قال في التوضيح: وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على لم أكْ ومن تقْ بترك الهاء.

تنبيه: مقتضى تمثيله أن ذلك إنما يجب في المحذوف الفاء، وإنما أراد بالتمثيل التنبيه على ما بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كما سبق، فمحذوف العين كذلك كما سبق في التمثيل بنحو ره ولم يره. وفهم منه أن لحاقها لما بقي منه أكثر من ذلك نحو أعطه ولم يعطه جائز لا لازم. (وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ أَلِفُهَا) وجوباً سواء جرت بحرف أو اسم. وأما قوله:

٩٣٣ ـ عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ

أضمرت وفاء لخلها. قوله: (واجبة) قد يقال: هلا كانت جائزة فقط في الثاني لأن حرف المضارعة كالجزء كما جازت فقط في ما الاستفهامية المجرورة بالحرف لأنه كالجزء اهـ سم. بل كون حرف المضارعة كالجزء أقوى من كون حرف الجر كالجزء من ما لأن حرف المضارعة لا تقوم بنية المضارع إلا به. قوله: (قال في التوضيح وهذا مردود بإجماع المسلمين الخ) أجيب بأجوبة مردودة منها أن أك ليس معتل الآخر والكلام فيه، ومنها أن القراءة سنة متبعة فلا ينهض حجة على المصنف، ويرد الأول بأن كون أك غير معتل الآخر لا يفيد لأن المصنف علل ببقاء الفعل على أصل واحد وهو موجود في أك، وكونه غير معتل الآخر لا أثر له على أن كون الكلام في معتل الآخر غير مسلم بل هو في المعل بحذف الآخر وأك منه، ويرد الثاني بأن القراءة الصحيحة لا تخالف العربية ولا تأتي على ما تمنعه، وحينئذ فوقف جميع المسلمين على لم أك ومن تق بترك الهاء دليل قاطع على عدم وجوبها. نعم يرد على ابن هشام أنه وافق المصنف في أواخر باب كان من شرح القطر وقال بمقالته فيرد عليه ما أورده على المصنف. قوله: (على وجوب الوقف) أي حيث أريد الوقف وجب ما ذكر وإلا فالوقف على موضع بخصوصه ليس واجباً. حفيد. قوله: (بترك الهاء) وإنما يوقف على أك وتق بسكون الكاف والقاف.

قوله: (مقتضى تمثيله الخ) أي لأن عادته الغالبة إعطاء الحكم بالمثال. قوله: (جائز لا لازم) لكن الأجود الإتيان بالهاء محافظة على دليل اللام المحذوفة أعني حركة ما قبل اللام. قوله: (سواء جرّت بحرف) نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١] أو اسم نحو: مجيء م جئت. وقال الشاطبي: حذف الألف من المجرورة باسم جائز لا لازم ونقله عن سيبويه تصريح. قوله: (على ما قام يشتمني) من

---

٩٣٣ ـ صدره:

كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي تُرَابِ

حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه من قصيدة من الوافر لبني عائذ بن عمرو بن مخزوم. =

فضرورة. واحترز بالاستفهامية عن الموصولة والشرطية والمصدرية نحو: مررت بما مررت به، وبما تفرح أفرح، وعجبت مما تضرب فلا يحذف ألف شيء من ذلك. وزعم المبرد أن حذف ألف ما الموصولة بشئت لغة ونقله أبو زيد أيضاً. قال أبو الحسن في الأوسط: وزعم أبو زيد أن كثيراً من العرب يقولون: سل عم شئت كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه. وفهم من قوله إن جرت أن المرفوعة والمنصوبة لا تحذف ألفها، وهو كذلك. وأما قوله:

٩٣٤ ـ أَلامَ تَقُولُ النَّاعِيَاتُ أَلامَه ... أَلاَ فَانْدُبا أَهلَ النَّدَى والكَرَامَهْ

فضرورة. **تنبيهات**: **الأول**: أهمل المصنف من شروط حذف ألفها أن لا تركب مع ذا،

باب ضرب ونصر كما في القاموس. قوله: (فضرورة) أي بناء على أنها ما وقع في الشعر مما لا يقع مثله في النثر، زوإلا فللشاعر مندوحة عن إثبات الألف بحذفها غاية ما يلزم عليه العقل وهو جائز في الوافر بصلوح، وحكاه الشيخ خالد لغة وعليها قراءة بعضهم عما يتساءلون. قوله: (قال أبو الحسن في الأوسط) دليل لقوله: ونقله أبو زيد أيضاً. قوله: (لكثرة استعمالهم إياه) أي التركيب المذكور. قوله: (أن المرفوعة) نحو: ما هذا، والمنصوبة نحو: ما اشتريت، قال سم: وقد يفرق بين المجرورة وغيرها بأن الجار يتصل بها اتصال الجزء فكان كالعوض من حذف الألف ولا كذلك غير المجرورة اهـ، وهو واضح في المجرورة بالحرف دون المجرورة بالاسم، إلا أن يقال: حملت المجرورة بالاسم على المجرورة بالحرف. قوله: (ألام) فما مفعول تقول لأنه في معنى الجملة أي أيّ كلام تقول؟ والناعيات جمع ناعية، وفي بعض النسخ الناعيان بصيغة تثنية ناعي وهو الأنسب بقوله: ألا فاندبا نعم العرب تخاطب الواحد والجمع بصيغة التثنية.

قوله: (فضرورة) أي بناء على ما مر وإلا فللشاعر مندوحة عن حذف الألف بإثباتها ولا يلزم شيء بل يكون الجزء سالماً من الزحاف. قوله: (أهمل المصنف) قد يقال: لا إهمال لأن المصنف أشار إليه بكون المحدث عنه في كلامه لفظ ما فيخرج لفظ ماذا لأن لفظ ما غير لفظ ماذا لما تقرر أن الشيء مع غيره غيره في نفسه. قوله: (وبين الموصولة والشرطية) أي والمصدرية أو أراد بالموصولة

= ومن نسبه إلى الفرزدق فقد أخطأ. والشاهد في على ما قام حيث أثبت ألف ما لاستفهامية المجرورة للضرورة. ويروى في دمان. موضع رماد. ويروى في دمال، وكل هذا ليس بشيء، فإن القصيدة دالية. وقوله كخنزير تعريض بكفره أو بقبح منظره فلذلك خص الخنزير لأنه مسيخ قبيح المنظر سمج الخلق أكال للعذرات وقوله تمرغ في رماد تميم لذمه لأنه يدلك حلقه بالشجر ثم يأتي للطين فيتلطخ به وكلما تساقط منه عاد إليه.

٩٣٤ ـ هو من الطويل. وهو مصرع. وألا للتنبيه. ومن أصلها ما في محل الرفع على الابتداء. والجملة خبره. والناعي الذي يأتي بخبر الميت. والشاهد في ألامه فإن الألف حذف في ما الاستفهامية مع أنها غير مجرورة للضرورة إلا أنه أراد التصريع فلم يمكن ذلك إلا بإدخال هاء السكت في آخرها وأراد بالندى الفضل والعطاء.

فإن ركبت معه لم تحذف الألف نحو: على ماذا تلومونني. وقد أشار إليه في التسهيل نقله المرادي. **الثاني**: سبب هذا الخلاف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية، وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية فإنها متعلقة بما بعدها، وبخلاف الموصولة فإنها والصلة اسم واحد. **الثالث**: قد ورد تسكين ميمها في الضرورة مجرورة بحرف كقوله:

٩٣٥ ـ يَا أَسَدِيًّا لِمْ أَكَلْتَهُ لِمَهْ

(وَأَوْلِهَا الهَا إِنْ تَقِفْ) أي جوازاً إن جرت بحرف نحو: عمه، ووجوباً، إن جرت باسم نحو: اقتضاء مه. ولهذا قال: (وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى) أي وليس إيلاؤها الهاء واجباً في سوى المجرورة بالاسم وقد مثله، وعلة ذلك أن الجار الحرفي كالجزء لاتصاله بها لفظاً وخطاً بخلاف الاسم فوجب إلحاق الهاء للمجرورة بالاسم لبقائها على حرف واحد.

تنبيه: اتصال الهاء بالمجرورة بالحرف وإن لم يكن واجباً أجود في قياس العربية وأكثر. وإنما وقف أكثر القراء بغير هاء اتباعاً للرسم. (وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أُدِيمَ شَذَّ فِي المُدَامِ اسْتُحْسِنَا) يعني أن هاء السكت لا تتصل بحركة إعراب ولا شبيهة بها فلذلك لا تلحق اسم لا ولا المنادى المضموم، ولا ما بنى لقطعه عن الإضافة كقبل وبعد، ولا العدد المركب نحو: خمسة عشر لأن حركات هذه الأشياء مشابهة لحركة الإعراب. وأما قوله:

ما يعمها فكلامه هنا على نمط قوله سابقاً: واحترز بالاستفهامية الخ. قوله: (اسم واحد) أي كالاسم الواحد. قوله: (تسكين ميمها) أي وصلاً إذ تسكين ميمها وقفاً جائز نظماً ونثراً أفاده سم. قوله: (يا أسديا لم أكلته لمه) كأنه لم يقصد معيناً من بني أسد فنسب ونكر، قال العيني: وأنشده أبو الفتح يا فقعسي، والشاهد في لم أكلته حيث سكن الميم وصلاً للضرورة. قوله: (وقد مثله) أي الاسم الجار. قوله: (لاتصاله بها لفظاً) أي اتصالاً قوياً بدليل عدم وقفهم على الجار بدون مجروره بخلاف المضاف. قوله: (وخطا) أي غالباً فلا يرد حتام وإلام وعلام. قوله: (وإن لم يكن واجباً) جملة حالية. قوله: (أجود في قياس العربية) لتكون الهاء عوضاً عن الألف المحذوفة. قوله: (ووصلها بغير الخ) يوجد في بعض النسخ قبل هذا البيت بيت آخر وهو:

ووصل ذي الهاء أجز بكل ما حرك تحريك بناء لزما

فيكون قوله: ووصلها بغير الخ تفصيلاً لإجمال هذا البيت. قوله: (مشابهة لحركة الإعراب)

---

٩٣٥ ـ أنشده أبو الفتح هكذا:

يَا فَقْعَسِيُّ لِمْ أَكَلْتَهُ لِمَهْ لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَّمَهْ

والشاهد في لم أكلته حيث جاءت ميم لم ساكنة وأصلها لما وهي استفهامية دخل عليها حرف الجر فحذفت الألف ثم سكنت الميم ضرورة.

٩٣٦ ـ يَـا رُبَّ يَـوْمٍ لِـي لاَ أُظَـلَّـلُـهْ أُرْمَضُ مِنْ تحتُ وأُضْحَى مِنْ عَلَهْ

فشاذ لأن حركة عل حركة بناء عارضة لقطعه عن الإضافة فهي كقبل وبعد، وإلى هذا أشار بقوله: ووصلها بغير تحريك بنا أديم شذ فحركة عل غير حركة بناء مدام بل حركة بناء غير مدام، وأشار بقوله في المدام استحسنا إلى أن وصل هاء السكت بحركة المدام البناء أي الملتزم جائز مستحسن وذلك كفتحة هو وهي وكيف وثم، فيقال في الوقف هوه وهيه وكيفه وثمه.

تنبيهان: **الأول**: اقتضى قوله ووصلها بغير تحريك بنا أديم شذ أن وصلها بحركة الإعراب

أي في العروض عند مقتضياتها وزوالها عند عدمها سم. قوله: (لا أظلله) بالبناء للمجهول أي لا أظلل فيه ففيه حذف وإيصال. وقوله: أرمض الخ قال زكريا: أرمض مجهول من رمضت قدمه إذا احترقت من حر الرمضاء وهي الأرض التي بها حرارة الشمس، وأصل تحت تحتي وأضحى مجهول أيضاً من ضحيت للشمس بالكسر والفتح ضحى إذا برزت لها اهـ. وسبقه إلى ذلك العيني وتبعهما أرباب الحواشي، ولا يخفى ما فيه من الخلل لأن جعل الفعلين من رمضت قدمه وضحيت للشمس ينافي كونهما مجهولين لأن رمض بهذا المعنى وضحى أوضحا لازمان كما يدل عليه كلام القاموس وغيره، والمجهول الذي نائب فاعله غير ظرف وجار ومجرور ومصدر لا يكون إلا من المتعدي بنفسه، فالذي ينبغي بناؤهما للفاعل. وناقش الدماميني في الاستشهاد بالبيت لاحتمال أن الهاء ضمير وبنى عل لإضافته إلى مبني، وأجاب عنه سم بأنه خلاف الظاهر، وعندي في صحة ما ذكره من الاحتمال نظر إذ المعهود في المبني لإضافته إلى مبني البناء على الفتح لا الضم ومنه قوله:

إذ هـم قـريـش وإذ مـا مـثـلـهـم بـشـر

بفتح مثل فتأمل.

قوله: (فحركة عل الخ) الفاء تعليلية. قوله: (وثم) بفتح المثلثة وضمها فيما يظهر لجواز لحوقها كل متحرك حركة بناء دائمة إلا الماضي. قوله: (اقتضى قوله: ووصلها بغير تحريك بنا أديم

---

٩٣٦ ـ قاله أبو ثروان. ويا إمَّا للتنبيه وإما المنادى محذوف: أي يا قوم رب يوم. ولي صفة ليوما: ولا أظلله مجهول: أي لا أظلل فيه. هكذا كان القياس. ولكنه حذف الجار توسعاً. وهو الشاهد على ما ذكره ابن الناظم. وأما ابن هشام وابن أم قاسم فإنهما استشهدا في الشطر الأخير في قوله من عله. فإن هاء السكت دخل فيه والحال أن بناءه عارض. قوله أرمض مجهول من رمضت قدمه إذا احترقت من شدة الرمضاء، وهي الأرض التي تقع عليها حرارة الشمس. وأصل من تحت من تحتي بالإضافة إلى ياء المتكلم، فلما قطع عنها بني على الضم. وأضحى مجهول أيضاً: من ضحيت الشمس ـ بالكسر ـ ضحاء إذا برزت. قوله من عله بفتح العين وضم اللام وسكون الهاء. قال الفارسي: الهاء فيه مشكلة لأنها لو كانت ضميراً وجب الجر لأن الظرف لا يبني في الإضافة. ولو كانت للسكت فلا يجوز لأنها لا تبني بها حركة بناء تشبه حركة الإعراب. وأجيب بأنها بدل من الواو والأصل من علو فافهم.

قد شذ أيضاً لأن كلامه يشمل نوعين: أحدهما: تحريك البناء غير المدام والآخر، تحريك الإعراب وليس ذلك إلا في الأول. **الثاني**: قوله في المدام استحسنا يقتضي جواز اتصالها بحركة الماضي لأنها من التحريك المدام، وفي ذلك ثلاثة أقوال: الأول المنع مطلقاً، والثاني الجواز مطلقاً والثالث الجوازان أمن اللبس نحو قعده. والمنع إن خيف اللبس نحو ضربه. والصحيح الأول وهو مذهب سيبويه، واختاره المصنف لأن حركته وإن كانت لازمة فهي شبيهة بحركة الإعراب لأن الماضي، إنما بني على حركة لشبهه بالمضارع المعرب في وجوه تقدمت في موضعها، فكان من حق المصنف أن يستثنيه كما فعل في الكافية فقال فيها:

ووصل ذي الهاء أجز بكل ما حرك تحريك بناء لزما

ما لم يكن ذلك فعلاً ماضياً. (وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفظُ الوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْراً وَفَشَا مُنْتَظِمَا) أي

الخ) دفع بجعل النفي راجعاً للقيد فقط وهو أديم فكأنه قال: ووصلها بتحريك بناء غير مدام وبجعل إضافة غير إلى ما بعده للجنس، على أن سيبويه حكى أعطني أبيضه بلحوق الهاء للمعرب شذوذاً، واقتضى أيضاً أن وصلها بحركة ليست بناء ولا إعراباً كما في الزيدانه والمسلمونه شاذ لشمول غير تحريك البناء المدام لها مع أنه يجوز أن تلحقها الهاء بلا شذوذ كما في الهمع وغيره، واقتضى أن وصلها بالمبني على غير حركة شاذ لشمول عبارته غير الحركة، مع أن منه ما يجوز وصله بالهاء باطراد كما يدل عليه قول الهمع قال أي أبو حيان: وكل مبني آخره ألف نحوها وأولا، وهنا يجوز فيه ثلاثة أوجه: إبقاؤها ألفاً كما في الوصل وإبدالها همزة وإلحاق هاء السكت بعدها، وشذ قلب الألف هاء في قوله من ههنا ومن هنه إلا في الاسم المندوب فيتعين فيه الوجه الثالث نحو: يا زيداه ولا يوقف عليه بالألف فقط ولا تبدل ألفه همزة، أما المعرب فتلحقه هذه الهاء فلا يقال موساه ولا عيشاه لئلا يلتبس بالمضاف إلى الضمير اهـ. والذي في باب الندبة من الشرح والهمع وغيرهما أن الوقف على المندوب بالألف فقط جائز وأن الجمع بين الألف والهاء غالب لا واجب. قوله: (يشمل نوعين) بل ثلاثة بل أربعة كما عرفت.

قوله: (وليس ذلك) أي الشذوذ إلا في الأول أي فلم يرد في الثاني اهـ سم. وقد عرفت ما فيه مما مر عن سيبويه. قوله: (أن أمن اللبس) أي لبس هاء السكت بهاء الضمير. وقوله: نحو قعده أي لأن قعد لازم فلا يتعدى للمفعول به حتى تلتبس هاء السكت بضمير المفعول به بخلاف ضربه، وقد يقال: هاء قعده وإن لم تلتبس بضمير المفعول به تلتبس بضمير المصدر إلا أن يقال هو احتمال بعيد، أو الحاصل معه إجمال لا لبس بخلاف ضربه. قوله: (في وجوه الخ) أي في وقوعه صفة وصلة وخبراً وحالاً وشرطاً. قوله: (لفظ الوصل) الإضافة على معنى في أي اللفظ في الوصل. وقوله: ما للوقف أي للفظ في الوقف فحسنت المقابلة. قوله: (ما للوقف) أي من إسكان مجرد أو مع الروم أو مع الإشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتلاب هاء السكت تصريح. قوله: (وفشا) أي

قد يحكم للوصل بحكم الوقف، وذلك في النثر قليل كما أشار إليه بقوله: وربما، ومنه قراءة غير حمزة والكسائي ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ﴾ [البقرة: ٢٥٩] ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُلْ﴾ [الأنعام: ٩٠] ومنه أيضاً: ﴿مَالِيَهْ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ (٢٩) خُذُوهُ﴾ [الحاقة: ٢٨ ـ ٣٠] ﴿مَا هِيَهْ نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ [القارعة: ١٠ ـ ١١] ومنه قول بعض طيء: هذه حبلو يا فتى لأنه إنما تبدل هذه الألف واواً في الوقف فأجرى الوصل مجراه وهو في النظم كثير، من ذلك قوله:

٩٣٧ ـ مِثْلَ الحريقِ وَافَقَ القَصَبَّا

فشدد الباء مع وصلها بحرف الإطلاق، وقوله:

٩٣٨ ـ أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ

وقد تقدم في الحكاية. **خاتمة**: وقف قوم بتسكين الروي الموصول بمدة كقوله:

الإعطاء المفهوم من أعطى. وقوله: منتظماً حال سببية على تقدير مضاف من فاعل فشا أي منتظماً محله وهو اللفظ الذي حصل فيه الإعطاء أو الضمير راجع للفظ الوصل المعطى حكم لفظ الوقف والحال على هذا ظاهرة.

قوله: (لم يتسنه وانظر) قال شيخنا السيد: أشار بذكر وانظر إلى أن الخلاف في إثبات الهاء إنما هو في الوصل، أما في الوقف فثابتة وفاقاً اهـ. وكذا يقال فيما بعد. قوله: (إنما تبدل هذه الألف واواً في الوقف) أي عند بعض طيء المذكور، وعبارة الهمع ربما قلبت الألف الموقوف عليها همزة أو ياء أو واواً نحو: هذه أفعاء أو أفعى أو أفعو في هذه أفعى، وهذه عصأ أو عصى أو عصو، والأولى والأخيرة لغة بعض طيء، والثانية لغة فزارة، ونص سيبويه على أن هذه اللغات الثلاث في كل ألف في آخر اسم سواء كانت أصلية أو غير أصلية. وحكى الخليل أن بعضهم يقول: رأيت رجلأ فيهمز لأنها ألف في آخر الاسم.

قوله: (منون أنتم) والقياس من أنتم لأن من لا يختلف لفظها وصلاً فأجراها وصلا مجراها وقفاً. قوله: (بتسكين الروي) أي حقيقة أو حكماً فدخل في الروي المعروض المصرعة فلا اعتراض

---

٩٣٧ ـ صدره:

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبّا

عزي في الكتاب لرؤبة. وعزاه أبو حاتم لأعرابي. وابن يسعون لربيعة بن صبح من قصيدة مرجزة. والشاهد في جدبا حيث شدد الباء فيه للضرورة. والقياس جدبا. وهو نقيض الخصب. وأما قوله القصبا فالقياس فيه القصب، لكنه اضطر فحرك في الوصل ما كان ساكناً، وترك التضعيف على حاله في الوقف تشبيهاً للوصل بالوقف في حكم التضعيف.

٩٣٨ ـ ذكر مستوفى في شواهد الحكاية. والشاهد في منون حيث ألحق الواو والنون بهما في الوصل وهو شاذ.

إقِـلّـيَ الـلـومَ عـاذلَ والـعـتـابْ

وأثبتها الحجازيون مطلقاً فيقولون العتابا، وإن ترنم التميميون فكذلك، وإلا عوضوا منها التنوين مطلقاً كقوله:

سُـقِـيـتِ الـغَـيْـثَ أيَّـتُـهـا الـخِـيَـامَـنْ

وكقوله:

يـا صَـاحِ مَـا هَـاجَ الـعُـيـونَ الـذُّرَّفَـنْ

وكقوله:

لَـمَّـا تَـزُلْ بِـرِحَـالِـنَـا وَكَـأَن قَـدِنْ

والله أعلم.

الإمالة

وتسمى الكسر والبطح والإضجاع، وقدمها في التسهيل والكافية على الوقف وما هنا أنسب لأن أحكامه أهم، والنظر في حقيقتها وفائدتها وحكمها ومحلها وأصحابها وأسبابها: **أما حقيقتها**: فأنْ يُنحى بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف إن كان بعدها ألف نحو الياء. **وأما فائدتها**: فاعلم أن الغرض الأصلي منها هو التناسب، ....

بأن العتاب في البيت المستشهد به ليس روياً بل هو عروض. قوله: (بمدة) أي ألف أو واو أو ياء. قوله: (وأثبتها الحجازيون مطلقاً) أي قصدوا الترنم أي مد الصوت فوق حركتين أولاً بقرينة قوله: وإن ترنم التميميون الخ أي قصدوا الترنم، فعلم أن الترنم غير لازم للمدة وأن إبطال شيخنا تفسير الإطلاق بما ذكر بأن الترنم لازم للألف باطل مع ما فيه من القصور. قوله: (فكذلك) أي أثبتوا المدة. قوله: (وإلا عوضوا منها) أي من المدة التنوين أي ليقطعوا به الترنم مطلقاً أي بعد ضمة أو فتحة أو كسرة بقرينة التمثيل.

الإمالة

قوله: (وتسمى الكسر) أي لما فيها من الإمالة إلى الكسر وقوله: والبطح أي لما فيها من بطح الفتحة إلى الكسر أي إمالتها إليه وأصل بطح الشيء إلقاؤه ورميه ويلزمه إمالته. قوله: (أهم) لأنه لا بد منه بخلاف الإمالة. قوله: (والنظر) مبتدأ. وقوله: في حقيقتها الخ خبر وكان عليه أن يزيد الموانع وموانع الموانع. قوله: (فأن ينحى الخ) شامل لإمالة الألف لأن فيها أيضاً إمالة الفتحة نحو الكسرة كما يفيده تقريره، وقضية صنيعه أنها عمل واحد يلزمه عند وجود الألف عمل آخر وهو ظاهر بخلاف قول ابن الناظم هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء، مع أن قوله المذكور يخرج عنه إمالة الفتحة التي ليس بعدها ألف. قوله: (هو التناسب) أي تناسب الأصوات وصيرورتها من نمط واحد. بيان ذلك أنك إذا قلت عابد كان لفظك بالفتحة والألف تصعداً

وقد ترد للتنبيه على أصل أو غيره كما سيأتي. **وأما حكمها**: فالجواز. وأسبابها الآتية مجوزة لها لا موجبة. وتعبير أبي علي ومن تبعه عنها بالموجبات تسمح، فكل ممال يجوز فتحه. **وأما محلها**: فالأسماء المتمكنة والأفعال. هذا هو الغالب. وسيأتي التنبيه على ما أميل من غير ذلك. **وأما أصحابها**: فتميم ومن جاورهم من سائر أهل نجد كأسد وقيس، وأما أهل الحجاز فيفخمون بالفتح وهو الأصل، ولا يميلون إلا في مواضع قليلة. **وأما أسبابها**: فقسمان. لفظي ومعنوي، فاللفظي الياء والكسرة والمعنوي الدلالة على ياء أو كسرة، وجملة أسباب إمالة الألف على ما ذكره المصنف ستة: الأول: انقلابها عن الياء. الثاني: مآلها إلى الياء. الثالث: كونها بدل عين ما يقال فيه فلت. الرابع: يا قبلها أو بعدها. الخامس: كسرة قبلها أو بعدها.

واستعلاء وبالكسرة انحداراً وتسفلاً فيكون في الصوت بعض اختلاف، فإذا أملت الألف قربت من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الألف وتصير الأصوات من نمط واحد، وهذا نظير إشمامهم الصاد زاياً في نحو يصدر للتناسب لأن الصادر حرف مهموس والدال حرف مجهور فبينهما نفرة والزاي تشاكل الصاد في الصفير والدال في الجهر، فإذا أشربوا الصاد زاياً حصل تناسب الأصوات حفيد.

قوله: (أو غيره) كقلبها ياء في التثنية وإن لم يكن أصلها الياء. قوله: (فكل مما يجوز فتحه) أي رجوعاً إلى الأصل، قال البعض: وكان الأحسن أن يقول: يجوز عدم إمالته ليشمل الألف اهـ. وجوابه ما سيصرح به الشارح عند قول المصنف:

والكف قد يوجبه ما ينفصل

من أن المراد بالفتح ترك الإمالة. قوله: (فيفخمون بالفتح) أي وجوباً في غير المواضع القليلة الآتية. قوله: (وجملة أسباب إمالة الألف) أي تفصيلاً بخلاف ما قبله فإجمال. قوله: (على ما ذكره المصنف) فيه أنه لم يذكر في النظم بعض الرابع وهو الياء بعد الألف إلا أن يقال: المراد ذكره في الجملة أولاً بقيد هذا النظم. قوله: (الأول انقلابها عن الياء الخ) الأول والثاني يرجعان إلى الدلالة على ياء لأن انقلاب الألف عن الياء أو إلى الياء في بعض الأحوال سبب للدلالة على الياء، ثم لا يخفى أن سبب السبب سبب فلا تنافي بين جعله أولاً الدلالة سبباً وجعله ثانياً الانقلاب سبباً، والثالث يرجع إلى الدلالة على الكسرة لأن كون الألف بدل عين ما يقال فيه عند إسناده إلى ضمير المتكلم، قلت: سبب للدلالة على الكسرة ثم سبب السبب سبب فلا تنافي أيضاً، والرابع والخامس يرجعان إلى قسمي السبب اللفظي، والسادس لا يرجع إلى خصوص واحد من قسمي اللفظي ولا خصوص واحد من قسمي المعنوي بل يرجع في كل موضع بواسطة سبب إمالة ما لأجله التناسب إلى هذا السبب أيا كان فتدبر.

قوله: (مآلها) أي أيلولتها أي رجوعها. قوله: (راجعة إلى الياء والكسرة) قال البعض: كان

السادس: التناسب. وهذه الأسباب كلها راجعة إلى الياء والكسرة. واختلف في أيهما أقوى، فذهب الأكثرون إلى أن الكسرة أقوى من الياء وأدعى إلى الإمالة وهو ظاهر كلام سيبويه، فإنه قال في الياء لأنها بمنزلة الكسر، فجعل الكسرة أصلاً. وذهب ابن السراج إلى أن الياء أقوى من الكسرة والأول أظهر لوجهين: **أحدهما**: أن اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء. **والثاني**: أن سيبويه ذكر أن أهل الحجاز يميلون الألف إلى الكسرة، وذكر في الياء أن أهل الحجاز وكثيراً من العرب لا يميلون للياء، فدل هذا من جهة النقل أن الكسرة أقوى. وقد أشار المصنف إلى السبب الأول بقوله: (الأَلِفَ المُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ أَمِلْ) أي سواء في ذلك طرف الاسم نحو: مرمى، والفعل نحو: رمى. واحترز بقوله: في طرف من الكائنة عيناً وسيأتي حكمها.

وأشار إلى السبب الثاني بقوله: (كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ. دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ) أي تمال الألف إذا كانت صائرة إلى الياء دون زيادة ولا شذوذ، وذلك ألف نحو: مغزى وملهى من كل ذي ألف متطرفة زائدة على الثلاثة، ونحو: حبلى وسكرى من كل ما آخره ألف تأنيث مقصورة فإنها تمال لأنها تؤول إلى الياء في التثنية والجمع فأشبهت الألف المنقلبة عن الياء. واحترز بقوله دون مزيد من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة كقولهم في تصغير قفا قفي وفي تكسيره قفي فلا يمال قفا لذلك. واحترز بقوله: أو شذوذ من قلب الألف ياء في الإضافة إلى ياء المتكلم في

الأولى إلى الدلالة على الياء أو الكسرة اهـ. وهو ساقط لأن ما ادعى أولويته لا يشمل الرابع والخامس بخلاف عبارة الشارح، وقد بينا آنفاً وجه الرجوع فلا تغفل. قوله: (وأدعى إلى الإمالة) لعله عطف تفسير. قوله: (يميلون الألف للكسرة) أي لأجل الكسرة. قوله: (لا يميلون للياء) أي لأجل الياء أي فمن يميل الألف للكسرة أكثر ممن يميلها للياء فكانت أقوى. قوله: (من الكائنة عيناً) أي ففيها تفصيل فإن كانت عين فعل كالألف في دان أميلت وإن كانت عين اسم كالألف في ناب لم تمل على خلاف سيأتي، ولأجل التفصيل والخلاف قال: وسيأتي حكمهما. قوله: (دون مزيد) أي مزيد ليس على تقدير الانفصال، فلا يرد أن ألف نحو ملهى إنما تقلب ياء بزيادة علامة التثنية والجمع لأنها زيادة على تقدير الانفصال.

قوله: (فإنها) أي ألف نحو مغزى وملهى ونحو حبلى وسكرى. قوله: (والجمع) أي بالألف والتاء. قوله: (فأشبهت الألف المنقلبة عن الياء) أي بجامع الارتباط بالياء في كل. قوله: (في تصغير قفا قفي الخ) أصل المصغر قفيو اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، وأصل الجمع قفوو قلبت الواو الأخيرة ياء كراهة اجتماع واوين فصار قفوي، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت ضمة الفاء كسرة لأجل الياء وضمة القاف كسرة لاتباع كسرة الفاء ومثله عصا قاله المصرح. قوله: (من قلب الألف ياء في الإضافة إلى ياء المتكلم في لغة هذيل) نظر فيه الشاطبي بأنه كيف

لغة هذيل فإنهم يقولون في عصا وقفا عصى وقفى، ومن قلب الألف ياء في الوقف عند بعض طيء نحو: عصى وقفى فلا تسوغ الإمالة لأجل ذلك. وخلف في كلامه حال من الياء ووقف عليه بالسكون لأجل النظم، ويجوز في الاختيار على لغة ربيعة.

تنبيهات: **الأول**: هذا السبب الثاني هو أيضاً من الألف الواقع طرفاً كالأول. **الثاني**: قد علم مما تقدم أن نحو قفا وعصا من الاسم الثلاثي لا يمال لأن ألفه عن واو ولا يؤول إلى الياء إلا في شذوذ أو بزيادة. وقد سمعت إمالة العشا مصدر الأعشى وهو الذي لا يبصر ليلاً ويبصر نهاراً. والمكا ـ بالفتح ـ وهو جحر الثعلب والأرنب، والكبا ـ بالكسر ـ الكناسة، وهذه من ذوات الواو لقولهم ناقة عشواء، وقولهم المكو والمكوة بمعنى المكا. ولقولهم كبوت البيت إذا كنسته، والألفاظ الثلاثة مقصورة، وهذا شاذ. لا يقال لعل إمالة الكبا لأجل الكسرة فلا تكون شاذة لأن الكسرة لا تؤثر في المنقلبة عن واو، وأما الربا فإمالتهم له وهو من ربا يربو لأجل الكسرة في الراء وهو مسموع مشهور، وقد قرأ به الكسائي وحمزة. **الثالث**: يجوز إمالة الألف في نحو: دعا وغزا من الفعل الثلاثي، وإن كانت عن واو لأنها تؤول إلى الياء في نحو: دعى وغزى من المبني للمفعول، وهو عند سيبويه مطرز، وبهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثي والفعل الثلاثي إذا كانت ألفهما عن واو. ....

يصح إطلاق الشاذ على لغة شهيرة واستقرب أنه احتراز عن قلب الألف ياء في الوقف عند بعض طيء ومن تثنية رضا على رضيان لندور كل. قوله: (مما تقدم) أي من التقييد بعدم الشذوذ. قوله: (من الاسم الثلاثي) أي المنقلبة ألفه المتطرفة عن الواو بخلاف نحو ملهى ومغزى من الاسم المجاوز ثلاثة أحرف المنقلبة ألفه المتطرفة عن الواو لرجوعها ياء دون زيادة وشذوذ.

قوله: (العشا) بالفتح والقصر. قوله: (لقولهم) تعليل لقوله وهذه أي الثلاثة من ذوات الواو. قوله: (لأن الكسرة) أي كسرة غير الراء بدليل ما بعده. قوله: (لأجل الكسرة في الراء) أي لأنها لا تؤثر في إمالة الواوي سواء تقدمت على الألف كما في الربا أو تأخرت عنها كما في الدار نقله سم عن الجار بردي. قوله: (مسموع مشهور) قد يوهم أنه غير مقيس وليس كذلك، وممن صرح بأنه مقيس شيخ الإسلام في شرح الشافية. قوله: (يجوز إمالة الألف في نحو دعا الخ) قال الموضح: على هذا يشكل قول الناظم: إن إمالة ألف تلافي قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا﴾ [الشمس: ٢] لمناسبة ألف جلا، وقول ابنه: إن إمالة ألف سجا لمناسبة ألف قلا بل إمالتهما لقولك تلا وسجا، وسيأتي في الشرح عند قول المصنف: وقد أمالوا لتناسب الخ أن تمثيله بتلا إنما هو على رأي غير سيبويه كالمبرد وطائفة فلا تغفل، وفي القاموس سجا سجوا سكن اهـ. وحينئذ ففي الآية مجاز عقلي لأن السكون في الحقيقة للناس في الليل لا له. قوله: (ظهر الفرق الخ) لأن الفعل الثلاثي الواوي تؤول ألفه إلى الياء دون مزيد وشذوذ بخلاف الاسم الثلاثي الواوي.

وقال أبو العباس وجماعة من النحاة إمالة ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف نحو: دعا وغزا قبيحة، وقد تجوز على بعد اهـ.

وأشار بقوله: (وَلِمَا تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا الهَا عَدِمَا) إلى أن للألف التي قبل هاء التأنيث في نحو: مرماة وفتاة من الإمالة لكونها منقلبة عن الياء ما للألف المتطرفة، لأن هاء التأنيث غير معتد بها، فالألف قبلها متطرفة تقديراً.

وأشار إلى السبب الثالث بقوله: (وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الفِعْلِ إنْ يَؤُولُ إلى فِلْتُ) أي تمال الألف أيضاً إذا كانت بدلاً من عين فعل تكسر فاؤه حين يسند إلى تاء الضمير سواء كانت تلك الألف منقلبة عن واو مكسورة. (كَمَاضِي خَفْ) وكد، وهو خاف وكاد، أم عن ياء نحو: ماضي بع. (وَدِنْ) وهو باع ودان: فإنك تقول فيها خفت وكدت وبعت ودنت، فيصيران في اللفظ على وزن فلت، والأصل فعلت فحذفت العين وحركت الفاء بحركتها؛ ....

قوله: (وقال أبو العباس) أي المبرد وهذا مقابل قوله: وهو عند سيبويه مطرد، فقوله: وقد تجوز على بعد أي عن القياس فهي غير مطردة، ودفع به ما قد يوهمه قوله قبيحة من عدم سماعها أصلاً يدل على كونه مقابله قول الشارح في شرح قول المصنف: وقد أمالوا لتناسب الخ ليس بخاف أن تمثيله بتلا إنما هو على رأي غير سيبويه كالمبرد وطائفة، أما سيبويه فقد تقدم أنه يطرد عنده إمالة نحو غزا ودعا الخ فقول البعض إن هذا تأييد لما قبله غفلة عن صريح كلام الشارح فيما يأتي، وأيضاً كيف يقال في المطرد إنه قبيح وقد يجوز على بعد. قوله: (ولما تليه الخ) يرجع للألف المنقلبة عن ياء والألف الصائرة ياء وإن أوهمت عبارة الشارح قصره على الأولى، وقوله ما الها على تقدير مضاف أي حكم ما الها والها مفعول مقدم لعدم بفتح فكسر أي فقد. قوله: (من الإمالة) بيان لما للألف المتطرفة فقوله لكونها أي الألف المتطرفة منقلبة عن الياء تعليل لثبوت الإمالة للألف المتطرفة، وقوله لأن هاء التأنيث الخ تعليل لثبوت ما للألف المتطرفة من الإمالة للألف التي قبل هاء التأنيث فاستقامت عبارته، لكن في قوله لكونها منقلبة عن الياء قصور ولو قال منقلبة عن الياء أو تؤول إلى الياء لشمل نحو مغزاة وملهاة فتدبر. قوله: (أن يؤول إلى فلت) من ذلك مات على لغة من يقول مت بكسر الميم بخلافه على لغة من قال مت بضمها. قوله: (وهو خاف وكاد) والدليل على أن ألفها منقلبة عن واو الخوف والكود قال في الصحاح: كاد يفعل كذا يكاد كودا ومكادة. قوله: (أم عن ياء) أي مفتوحة كما في باع ودان أو مكسورة كما في هاب.

قوله: (فيصيران في اللفظ على وزن فلت) هذا لا يتفرع على مجرد حذف العين لصدقه مع ضم الفاء أيضاً فكان الأولى أن يقول: بحذف عين الكلمة ونقل حركتها إلى الفاء فيصيران الخ، ولو اقتصر على قوله فإنك تقول فيهما خفت ودنت على وزن فلت والأصل الخ لوفى بالمراد وسلم مما مر. قوله: (فحذفت العين) لأنها لما نقلت حركتها إلى الفاء التقت ساكنة مع اللام فحذفت لالتقاء

وهذا واضح في الأولين. وأما الأخيران فقيل يقدر تحويله إلى فعل بكسر العين ثم تنقل الحركة. هذا مذهب كثير من النحويين. وقيل: لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على أن العين ياء، ولبيان ذلك موضع غير هذا. واحترز بقوله: إن يؤُول إلى فلت من نحو: طال وقال فإنه لا يؤول إلى فلت بالكسر، وإنما يؤول إلى فلت بالضم نحو: طلت وقلت. والحاصل أن الألف التي هي عين الفعل تمال إن كانت عن ياء مفتوحة نحو: دان، أو مكسورة نحو: هاب، أو عن واو مكسورة نحو: خاف، فإن كانت عن واو مضمومة نحو: طال أو مفتوحة نحو: قال لم تمل.

تنبيهات: **الأول**: اختلف في سبب إمالة نحو: خاف وطاب: فقال السيرافي وغيره إنها للكسرة العارضة في فاء الكلمة، ولهذا جعل السيرافي من أسباب الإمالة كسرة تعرض في بعض الأحوال وهو ظاهر كلام الفارسي. قال: وأمالوا خاف وطاب مع المستعلى طلباً للكسر في خفت، وقال ابن هشام الخضراوي: الأولى أن الإمالة في طاب لأن الألف فيها منقلبة عن ياء، وفي خاف لأن العين مكسورة أرادوا الدلالة على الياء والكسرة. **الثاني**: نقل عن بعض الحجازيين إمالة نحو: خاف وطاب وفاقاً لبني تميم، وعامتهم يفرقون بين ذوات الواو نحو: خاف فلا يميلون، وبين ذوات الياء نحو: طاب فيميلون. **الثالث**: أفهم قوله بدل عين الفعل أن

الساكنين، فعلم أن الحذف بعد النقل لكن الشارح نظر إلى أن الواو لا تقتضي الترتيب فعطف بالواو النقل على الحذف. قوله: (وهذا) أي تحريك الفاء بحركة العين واضح في الأولين أي خاف وكاد لأن أصلهما خوف وكود بكسر الواو. وقوله: وأما الأخيران أي باع ودان. وقوله: فقيل يقدر تحويله مقتضى الظاهر تحويلهما ولعله أفرد باعتبار كل أو المذكور. قوله: (فقيل الخ) في تقديمه على القول بعده وعزوه لكثير من النحويين إشعار بترجيحه ويرجحه أيضاً ظهور سبب حذف العين عليه دون ما بعده فتأمل. قوله: (ثم تنقل الحركة) يصح قراءته بالنصب بأن مضمرة عطفاً على تحويله أي ثم يقدر نقل الحركة بالرفع عطفاً على يقدر أي ثم تنقل الحركة المقدرة والمآل واحد. قوله: (لما حذفت العين) أي بلا نقل حركتها.

قوله: (عن ياء مفتوحة الخ) لعل اقتصاره في الياء على الفتح والكسر مع ذكرهما وذكر الضم في الواو لعدم الضم في الياء، ثم رأيت شيخنا السيد جزم به. قوله: (إنها للكسرة) أي لوجودها في بعض أحوال الكلمة. قوله: (مع المستعلى) أي الخاء والطاء، وهذا القيد لبيان الواقع في المثالين، وللإشارة إلى أن حرف الاستعلاء غير مانع هنا من الإمالة وإن منع منها في مواضع أخر كما سيأتي. قوله: (طلباً للكسرة) أي للدلالة عليها. وقوله: في خفت أي وطبت. قوله: (إمالة نحو خاف وطاب) أي لأجل الكسرة العارضة في بعض أحوالهما لا لأجل الياء في طاب لما أسلفه الشارح من أن أهل الحجاز يميلون لأجل الكسرة لا لأجل الياء، وبهذا يترجح مذهب السيرافي المتقدم على مذهب ابن هشام الخضراوي. قوله: (فلا يميلون) لعله لعدم تقوي الكسرة العارضة في بعض أحوال

بدل عين الاسم لاتمال مطلقاً. وفصل صاحب المفصل بين ما هي عن ياء نحو: ناب وعاب بمعنى العيب فيجوز، وبين ما هي عن واو نحو: باب ودار فلا يجوز، لكنه ذكر بعد ذلك فيما شذ عن القياس إمالة عاب، وصرح بعضهم بشذوذ إمالة الألف المنقلبة عن ياء عيناً في اسم ثلاثي وهو ظاهر كلام سيبويه، وصرح ابن إياز في شرح فصول ابن معطي بجواز إمالة المنقلبة عن الواو المكسورة كقولهم: رجل مال أي كثير المال، ونال أي عظيم العطية والأصل مول ونول، وهما من الواوي لقولهم: أموال وتمول والنول، وانكسار الواو لأنهما صفتان مبنيتان للمبالغة، والغالب على ذلك كسر الغين.

وأشار إلى السبب الرابع بقوله: (كَذَاكَ تَالِي اليَاءِ والفَصْلُ اغْتُفِرْ بِحَرْفٍ اوْ مَعْ هَا كَجَيْبَهَا أَدِرْ) أي تمال الألف التي تتلو ياء أي تتبعها متصلة بها نحو: سيال بفتحتين لضرب من شجر العضاه، أو منفصلة بحرف نحو: شيبان، أو بحرفين ثانيهما هاء نحو: جيبها أدر، فإن كانت منفصلة بحرفين ليس أحدهما هاء، أو بأكثر من حرفين امتنعت الإمالة.

تنبيهات: **الأول**: إنما اغتفر الفصل بالهاء لخفائها فلم تعد حاجزاً. **الثاني**: قال في التسهيل أو حرفين ثانيهما هاء، وقال هنا أو مع ها فلم يقيد بكون الهاء ثانية، وكذا فعل في الكافية. والظاهر جواز إمالة هاتان شويهتاك لما سيأتي من أن فصل الهاء كلا فصل، وإذا كانت

الكلمة بالياء بخلاف الكسرة في ذوات الياء فإنها متقوية بالياء. قوله: (لا تمال مطلقاً) أي سواء كانت منقلبة عن ياء أو واو، وسواء كانت منقلبة عن حرف مكسور أو غير مكسور. قوله: (وصرح بعضهم) تأييد للاستدراك. وقوله: وصرح ابن إياز الخ قول ثالث. قوله: (وتمول) بصيغة الماضي أو المصدر وإن اقتصر شيخنا والبعض على الأول. قوله: (والنول) بفتح النون وسكون الواو.

قوله: (والغالب على ذلك كسر العين) كأنه احتراز من الوصف بالمصدر الساكن العين للمبالغة نحو: رجل عدل، ولعل المانع منه في نال انقلاب عينه ألفاً إذ لو كانت عينه وهي الواو ساكنة لكان قلبها ألفاً خلاف القياس فتدبر. قوله: (كذاك) أي كالسابق في جواز الإمالة الألف تالي الياء. قوله: (أو مع ها) قال المكودي: معطوف على مقدر التقدير بحرف وحده أو مع ها. وقال الشاطبي: معطوف على حرف لكن على تقدير أو حرف مع ها كأنه قال مع حرف واحد أو حرف مع ها. قوله: (لضرب من شجر العضاه) بكسر العين المهملة آخره هاء جمع عضاهة قال في القاموس: العضاهة بالكسر أعظم الشجر أو الخمط أو كل ذات شوك أو ما عظم منها، وطال كالعضه كعنب والعضهة كعنبة والجمع عضاه وعضون وعضوات اهـ. قوله: (ثانيهما هاء) هذا التعبير مخالف لعبارة الناظم هنا موافق لعبارته في التسهيل الآتية في كلام الشارح، ولو قال أحدهما هاء لكان أولى لأنه الموافق لعبارة المصنف هنا، ولقول الشارح بعد، والظاهر جواز إمالة الخ، فعلم فساد جعل شيخنا قوله ثانيهما هاء من المبادرة بالإصلاح وهي من الصلاح.

قوله: (بحرفين ليس أحدهما هاء) نحو: بيننا أو بأكثر من حرفين نحو: عيشتنا. قوله: (بأن لا

الهاء ساقطة من الاعتبار فشويهتاك مساو لنحو شيبان. **الثالث**: أطلق قوله أو مع ها وقيده غيره بأن لا يكون قبل الهاء ضمة نحو هذا جيبها فإنه لا يجوز فيه الإمالة. **الرابع**: الإمالة للياء المشددة في نحو: بياع أقوى منها في نحو: سيال، والإمالة للياء الساكنة في نحو: شيبان أقوى منها في نحو: حيوان. **الخامس**: قد سبق أن من أسباب الإمالة وقوع الياء قبل الألف أو بعدها ولم يذكر هنا إمالة الألف لياء بعدها وذكرها في الكافية والتسهيل، وشرطها إذا وقعت بعد الألف أن تكون متصلة نحو: بايعته وسايرته، ولم يذكر سيبويه إمالة الألف للياء بعدها، وذكرها ابن الدهان وغيره.

وأشار إلى السبب الخامس بقوله: (كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي تَالِي كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ) **أي أو يلي تالي سكون** (قَدْ وَلِي. كَسْراً وَفَصْلُ الهَا كَلاَ فَصْلٍ يُعَدْ فَدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدْ) **أي كذا تمال الألف إذا وليها** كسرة نحو: **عالم ومساجد، أو وقعت بعد حرف يلي كسرة نحو: كتاب، أو بعد حرفين وليا كسرة أولهما ساكن نحو: شملال، أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء نحو: يريد أن يضربها، أو ثلاثة أحرف أولها ساكن وثانيها هاء نحو: هذان درهماك، وهذا والذي قبله مأخوذان من قوله: وفصل الها كلا فصل يعد. فإنه إذا سقط اعتبار الهاء من الفصل ساوى أن يضربها نحو: كتاب ودرهماك نحو: شملال. وفهم من كلامه أن الفصل إذا كان بغير ما ذكر لم تجز الإمالة.**

يكون قبل الهاء ضمة) أي عند تأخر الهاء عن الحرف الآخر ولا يبعد كما قاله سم أن يكون ضم الهاء عند تقدمها كضم ما قبلها في اقتضاء المنع له. قوله: (فإنه لا يجوز فيه الإمالة) لأن الضمة فيها ارتفاع في النطق والإمالة فيها انخفاض فتدافعتا همع. قوله: (الإمالة للياء المشددة الخ) أي لتكرر السبب وهو الياء. وقوله: والإمالة للياء الساكنة الخ أي لأن انخفاض الصوت بالساكنة أظهر منه في المتحركة اهـ تصريح. أي فالساكنة أقرب من المتحركة للكسرة. قوله: (أو بعدها) قال الحفيد: مراده بالياء بعد الألف الياء المفتوحة لأن المكسورة كما في مبايع لا تأثير لها في الإمالة، وإنما التأثير فيها للكسرة بدليل جواز الإمالة مع وجود الكسرة وعدم الياء اهـ. ولم يصرح في المضمومة بشيء، وظاهر كلامه أولاً أنها لا تؤثر الإمالة، وظاهر كلامه آخراً تأثيرها، ويرد على تعليله أنه يجوز اجتماع السببين وانفرادهما فتدبر. قوله: (أن تكون متصلة) ينبغي أو منفصلة بالهاء كشاهين، سم.

قوله: (ولم يذكر سيبويه الخ) أي فالناظم تبع سيبويه. قوله: (كذاك ما) أي ألف والهاء في يليه والضمير في أو يلي يرجعان إلى ما والضمير في ولي يرجع إلى السكون. قوله: (فدرهماك الخ) وذكر ابن الحاجب أن إمالة ذلك شاذة وهو ظاهر، لأن أقلّ درجات الساكن والهاء أن ينزلا منزلة حرف واحد متحرك غيرهما ولا إمالة مع الفصل بمتحركين قاله المصرح. قوله: (إذا وليها كسرة) أي ظاهرة كما مثل أو مقدرة كما في حاد إذ أصله حادد. قوله: (نحو شملال) بالشين المعجمة وهي

تنبيه: أطلق في قوله: وفصل الها كلا فصل، وقيده غيره بأن لا ينضم ما قبلها احترازاً من نحو: هو يضربها فإنه لا يمال، وقد تقدم مثله في الياء.

ولما فرغ من ذكر الغالب من أسباب الإمالة شرع في ذكر موانعها فقال: (وَحَرْفُ الاسْتِعْلاَ يَكُفُّ مُظْهَرَا) أي يمنع تأثير سبب الإمالة الظاهر (مِنْ كَسْرٍ اوْ يَا وكَذَا تَكُفُّ رَا) يعني أن موانع الإمالة ثمانية أحرف، منها سبعة تسمى أحرف الاستعلاء، وهي ما في أوائل هذه الكلمات: «قد صادر ضرار غلام خالي طلحة ظليما». والثامن الراء غير المكسورة، فهذه الثمانية تمنع إمالة الألف وتكف تأثير سببها إذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل يأتي. وعلة ذلك أن السبعة الأولى تستعلي إلى الحنك فلم تمل الألف معها طلباً للمجانسة، وأما الراء فشبهت بالمستعلية لأنها مكررة. وقيد بالمظهر للاحتراز من السبب المنوي فإنها لا تمنعه فلا يمنع حرف الاستعلاء إمالة الألف في نحو: هذا قاض في الوقف، ولا هذا ماص أصله ماصص ولا إمالة باب خاف وطاب كما سبق.

تنبيهات: **الأول**: قوله أو يا، تصريح بأن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع

الناقة الخفيفة، تصريح. قوله: (من ذكر الغالب) قيد به لأن من أسباب الإمالة التناسب، وسيذكره بعد والياء بعد الألف ولم يذكرها.

قوله: (أي يمنع تأثير) أشار إلى أن قول المصنف يكف مظهراً على حذف مضاف أي يكف تأثير مظهر. قوله: (وكذا تكف را) أي عند جمهور العرب، وبعضهم يميل ولا يلتفت إلى الراء همع. قوله: (وهي ما في أوائل هذه الكلمات) اعترضه البعض تبعاً لشيخنا بأن فيه ظرفية الشيء في نفسه، ويمكن دفعه بأن المراد بالأوائل ما قابل الأواخر فتكون الظرفية من ظرفية الجزء في الكل. قوله: (ظليماً) مفعول صاد والظليم كأمير ذكر النعام. قوله: (إذا كان كسرة ظاهرة) اقتصر عليها مع ذكر المصنف للياء أيضاً للنزاع فيها كما سيأتي. قوله: (لأنها مكررة) أي قابلة للتكرير إذا شددت أو سكنت فكأنها أكثر من حرف واحد فلها قوة. قوله: (من السبب المنوي) هو في قاض وقفا وماص كسرة زائلة للوقف والإدغام في خاف وطاب كسرة تعرض في بعض أحوالهما أو كسرة الواو المنقلبة ألفاً في خاف والياء المفتوحة المنقلبة ألفاً في طاب على الخلاف السابق في الشرح، والمراد بكون الكسرة والياء في خاف وطاب منويتين كونهما غير ظاهرتين واعتبارهما لكن إجراء كلامه هنا على الوجه الأول هو الموافق لاقتصار الشارح على الكسرة وإجراؤه على الثاني هو الموافق لذكر المصنف الكسرة والياء.

قوله: (فإنها لا تمنعه) لأنه خفي فلو منعته لانتفى ما يدل عليه من الإمالة بخلاف الظاهر فإنه غني بظهوره عن دلالة الإمالة عليه. قوله: (ولا إمالة باب خاف وطاب) كذا في بعض النسخ ولا إشكال فيها وفي أخرى، ولا إمالة ناب وخاف وطاب فيكون ذكر ناب بناء على ما قدمه عن

الإمالة إذا كان سببها ياء ظاهرة، وقد صرح بذلك في التسهيل والكافية لكنه قال في التسهيل: الكسرة والياء الموجودتين وفي شرح الكافية الكسرة الظاهرة والياء الموجودة ولم يمثل ذلك. وما قاله في الياء غير معروف في كلامهم، بل الظاهر جواز إمالة نحو طغيان وصياد وعريان وريان. وقد قال أبو حيان: لم نجد ذلك يعني كف حرف الاستعلاء والراء في الياء وإنما يمنع مع الكسرة فقط. **الثاني**: إنما يكف المستعلي إمالة الاسم خاصة. قال الجزولي: ويمنع المستعلي إمالة الألف في الاسم ولا يمنع في الفعل من ذلك نحو: طاب وبغى، وعلته أن الإمالة في الفعل تقوى ما لا تقوى في الاسم، ولذلك لم ينظر إلى أن ألفه من الياء أو من الواو، بل أميل مطلقاً. **الثالث**: إنما لم يقيد الراء بغير المكسورة للعلم بذلك من قوله بعد: وكف مستعل ورا ينكف بكسر را.

وأشار بقوله: (إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ). إلى أنه إذا كان المانع المشار إليه ـ وهو حرف الاستعلاء أو الراء ـ متأخراً عن الألف فشرطه أن يكون

الزمخشري من جواز إمالة عين الاسم إذا كانت عن ياء. قوله: (لكنه قال في التسهيل الخ) استدراك على قوله: صرح دفع به إيهامه أن المصنف في التسهيل والكافية عبر بالظهور في جانبي الكسرة والياء، والمراد بالوجود الظهور كما يصرح به مقابلته في التسهيل الموجودتين بالمنويتين فالاختلاف في العبارة فقط، وعبارة التسهيل: فإن تأخر عن الألف مستعل متصل أو منفصل بحرف أو حرفين غلب في غير شذوذ الياء والكسرة الموجودتين إلى أن قال: لا المنويتين اهـ، قال الدماميني: المراد بغلبته منعه من الإمالة.

قوله: (ولم يمثل لذلك) عبارة الفارضي ولم يمثل للياء بشيء. قوله: (نحو طغيان الخ) وكذا نحو بياض وهذه أبيارك مما تأخر فيه حرف الاستعلاء والراء عن الألف. قوله: (وإنما يمنع) أي ما ذكر من حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة مع الكسرة فقط، هذا يقتضي أن الياء أقوى من الكسرة، وتقدم أن الراجح العكس، ويمكن أن يكون هذا هو الحامل للناظم على زيادة الياء. قوله: (من ذلك نحو طاب وبغى) استشكله سم بأن السبب فيهما مقدر، ولا يمنع المانع الإمالة لأجله لا في الاسم ولا في الفعل حق يفرق بين الاسم والفعل، وإنما الكلام في السبب الظاهر، فما ذكره الجزولي لا يخالف ما قاله المصنف.

قوله: (تقوي ما لا تقوي في الاسم) يكفي دليلاً على ذلك ما ذكره بعد، وقول البعض إنه لا يجدي نفعاً غير مسلم. قوله: (إلى أن ألفه) أي الفعل. قوله: (للعلم بذلك من قوله الخ) وجه العلم أن المكسورة مانعة للمانع فلا تكون مانعة للإمالة. قوله: (بعد) حال ومتصل خبر كان وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، هذا ما قاله شيخنا تبعاً لغيره وهو أنسب بالمقصود من العكس الذي صنعه البعض. قوله: (أو بحرفين) هل يغتفر هنا الفصل بحرفين وهاء أخذاً مما سبق أولاً أخذاً من إطلاقه

متصلاً نحو: فاقد وناصح وباطل وباخل، ونحو: هذا عذارك، ورأيت عذارك أو منفصلاً نحو: منافق ونافخ وناشط. ونحو: هذا عاذرك ورأيت عاذرك، أو بحرفين نحو: مواثيق ومنافيخ ومواعيظ، ونحو: هذه دنانيرك ورأيت دنانيرك، أما المتصل والمنفصل بحرف فقال سيبويه: لا يميلهما أحد إلا من يؤخذ بلغته. وأما المنفصل بحرفين فنقل سيبويه إمالته عن قوم من العرب لتراخي المانع. قال سيبويه: وهي لغة قليلة. وجزم المبرد بالمنع في ذلك، وهو محجوج بنقل سيبويه. وقد فهم مما سبق أن حرف الاستعلاء أو الراء لو فصل بأكثر من حرفين لم يمنع الإمالة. وفي بعض نسخ التسهيل الموثوق بها: وربما غلب المتأخر رابعاً، ومثال ذلك يريد أن يضربها بسوط، فبعض العرب يغلب في ذلك حرف الاستعلاء وإن بعد.

وأشار بقوله: (كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنِ اثرَ الْكَسْرِ كالمِطْوَاعِ مِرْ) إلى أن المانع المذكور إذا كان متقدماً على الألف اشترط لمنعه أن لا يكون مكسوراً ولا ساكناً بعد كسرة، فلا تجوز الإمالة في نحو: طالب وصالح وغالب وظالم وقاتل وراشد، بخلاف نحو: طلاب وغلاب وقتال ورجال، ونحو: إصلاح ومقدام ومطواع وإرشاد.

تنبيهان: **الأول**: من أصحاب الإمالة من يمنع الإمالة في هذا النوع وهو الساكن إثر الكسر لأجل حرف الاستعلاء، ذكره سيبويه. ومقتضى كلامه في التسهيل والكافية أن الإمالة فيه وتركها على السواء. وعبارة الكافية:

كذا إذا قدم ما لم ينكسر ... وخير إن سكِّن بعد منكسر

وقال في شرحها: وإن سكن بعد كسر جاز أن يمنع وأن لا يمنع، نحو: إصلاح، وهو يخالف ما هنا. **الثاني**: ظاهر قوله ـ كذا إذا قدم ـ أنه يمنع ولو فصل عن الألف، والذي ذكره

وإطلاق الشارح توقف في ذلك شيخنا وغيره وتطلبته في همع الهوامع وشرح التسهيل وغيرهما فلم أجده. قوله: (فنقل سيبويه الخ) أي فيكون قول المصنف أو بحرفين باعتبار لغة الجمهور. قوله: (قال سيبويه) من وضع الظاهر موضع المضمر. قوله: (وجزم المبرد بالمنع في ذلك) أي عند جميع العرب بقرينة قوله: وهو محجوج الخ.

قوله: (كذا متعلق بمحذوف) أي يمنع ما يكف إذا قدم كذا أي كالمتأخر المفهوم من قوله: إن كان ما يكف بعد إذا قدم أي ما يكف وأو لنفي الأمرين معاً كما هو شأنها بعد النفي والنهي. قوله: (كالمطواع) أي كثير الطوع مر من ماره أي أتاه بالميرة وهي الطعام أو أعطاه مطلقاً وهو أشهر قاله الشاطبي. قوله: (ورجال) الصواب إسقاطه إذ لا مانع فيه لأن الراء المانعة هي الراء غير المكسورة كما مر ولو قال بدله ورشاد لكان مناسباً. قوله: (ظاهر قوله الخ) أي حيث أطلق بل هو صريح مثاله واشتراطه عدم كسر المانع وعدم سكونه بعد كسر، إذ لو شرط الاتصال للغا اشتراطه ما ذكر، إذ لا يتصور مع اتصال المانع إنكساره ولا سكونه بعد كسر حتى يشترط عدمهما.

سيبويه وغيره أن ذلك إذا كانت الألف تليه نحو: قاعد وصالح. (وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَراً يَنْكَفُّ بِكَسْرِ رَا كَغَا ماً لاَ أَجْفُو) يعني أنه إذا وقعت الراء المكسورة بعد الألف كفت مانع الإمالة سواء كان حرف استعلاء أو راء غير مكسورة: فيمال نحو: على أبصارهم وغارم وضارب وطارق، ونحو: دار القرار. ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء ولا للراء غير المكسورة لأن الراء المكسورة غلبت المانع وكفته عن المنع فلم يبق له أثر.

تنبيهات: **الأول**: من هنا علم أن شرط كون الراء مانعة من الإمالة أن تكون غير مكسورة لأن المكسورة مانعة للمانع فلا تكون مانعة. **الثاني**: فهم من كلامه جواز إمالة نحو: إلى حمارك بطريق الأولى، لأنه إذا كانت الألف تمال لأجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الإمالة ـ وهو حرف الاستعلاء أو الراء التي ليست مكسورة ـ فإمالتها مع عدم المقتضي لتركها أولى. **الثالث**: قال في التسهيل: وربما أثرت ـ يعني الراء منفصلة ـ تأثيرها متصلة، وأشار بذلك إلى أن الراء إذا تباعدت عن الألف لم تؤثر إمالة في نحو: بقادر، أي لا تكف مانعها وهو القاف، ولا

قوله: (إذا كانت الألف تليه) فالفصل لا يغتفر في المتقدم ويغتفر في المتأخر على ما مر لأن المنع بالمتأخر أقوى من المنع بالمتقدم لصعوبة التصعد بعد التسفل بخلاف العكس. قوله: (ورا) أي وكف را بالتنوين ولا بد كقولهم: شربت ما وترك تنوينه خطأ كذا قال الشاطبي، وتقدم عند قوله: وبيا اجرر وانصب الخ نحو ذلك وأنه لا يحذف التنوين إلا ضرورة، وقدمنا أنه يحذف أيضاً للوصل بنية الوقف، وسيأتي عند قوله:

ذو اللين فاتا في افتعال أبدلا

مزيد كلام فيه. قوله: (ينكف بكسر را) لأن الراء المكسورة بمنزلة حرفين مكسورين فقوت جنب الإمالة وهذا عند جمهور العرب، وبعضهم يجعل الراء المكسورة مانعة من الإمالة كالمفتوحة والمضمومة همع. قوله: (بعد الألف) فإن كانت قبلها لم تؤثر كما في: ﴿وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾ [الأنفال: ٦٠] لئلا يلزم التصعد بعد التسفل سم. قوله: (كفت مانع الإمالة) محل كف الراء المكسورة حرف الاستعلاء إذا تقدم على الألف دون ما إذا تأخر عنها لسهولة التسفل بعد التصعد وصعوبة العكس كذا في همع الهوامع وغيره، قال سم: وحينئذ يشكل تمثيل الشارح بطارق اهـ. ولم يتعرضوا لهذا التقييد في الراء غير المكسورة، وقضية تعليلهم عدم التقدم فيها لعدم استعلائها فتأمل. قوله: (ونحو دار القرار) الشاهد في القرار.

قوله: (وربما أثرت الخ) هذه العبارة تفيد أن الراء إذا انفصلت لم تؤثر غالباً وأنها قد تؤثر مع الفصل وقد ذكر الشارح الأول بقوله: إن الراء إذا تباعدت الخ وذكر الثاني بقوله: ومن العرب الخ. قوله: (يعني الراء) أي سواء كانت مانعة للإمالة وهي غير مكسورة أو كافة لمانع الإمالة وهي المكسورة كما يدل عليه ما بعده. قوله: (إذا تباعدت عن الألف) أي ولو بحرف كما يفهم من

تفخيماً في نحو: هذا كافر. ومن العرب من لا يعتد بهذا التباعد فيميل الأول ويفخم الثاني. ومن إمالة الأولِ قوله:

٩٣٩ ـ عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابنِ قَادِرِ

قال سيبويه: والذين يميلون كافر أكثر من الذين يميلون بقادر: (وَلا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ) بأن يكون منفصلاً من كلمة أخرى، فلا تمال ألف سابور للياء قبلها في قولك: رأيت يدي سابور، ولا ألف مال للكسرة قبلها في قولك: لهذا الرجل مال. وكذلك لو قلت: ها إن ذي عذرة. لم تمل ألف ها لكسرة أن لأنها من كلمة أخرى. والحاصل أن شرط تأثير سبب الإمالة أن يكون من الكلمة التي فيها الألف.

تنبيهان: الأول: يستثنى من ذلك ألف ها التي هي ضمير المؤنثة في نحو: لم يضربها، وأدرجيها فإنها قد أميلت وسببها منفصل أي من كلمة أخرى. **الثاني**: ذكر غير المصنف أن الكسرة إذا كانت منفصلة عن الألف ....

المثال، ومن هنا يعلم أن كلام المتن في راء متصلة سم. قوله: (ولا تفخماً في نحو هذا كافر) أي لا تمنع هذه الراء المضمومة إمالة الألف لكسرة الفاء بل تمال، ومقتضى كلام التسهيل المذكور وتقرير الشارح له أن الإمالة في نحو هذا كافر هي اللغة المشهورة وأن التفخيم لغة قليلة ولا يخفى وإن لم ينتبه له شيخنا والبعض أن هذا مصادم لما ذكره الشارح نقلاً عن سيبويه عند قول المصنف: إن كان ما يكف الخ من أن المانع المتصل بالألف نحو ناصح وهذا عذارك والمنفصل بحرف نحو ناشط وهذا عاذرك لا يميل معهما أحد إلا من يؤخذ بلغته، وقول شيخنا السيد الكثرة هنا إضافية فلا تنافي ما مر لا يخفى ما فيه، لكن المصرح به في التوضيح وحو اشي زكريا وغيرهما أن الإتصال شرط أي أغلبي في منع الراء غير المكسورة للإمالة، وفي كف المكسورة لمانع الإمالة وهو موافق لما في الشرح هنا.

قوله: (والذين يميلون كافر) برفع كافر على الحكاية. قوله: (لسبب لم يتصل) أي سواء كان كسرة أو ياء، وسواء تقدم على الألف أو تأخر، ولهذا عدد الشارح الأمثلة لكن ترك مثال الياء المتأخرة. قوله: (ها إن ذي عذرة) قال شيخنا السيد نقلاً عن المختار، العذرة بكسر العين المهملة العذر وبضمها البكارة. قوله: (ألف ها الخ) قال سم: هذه الألف يعلم استثناؤها من قول المصنف السابق كجيها أدر فذاك مخصص لهذا بغير ألف ها كما أن هذا مخصص لذاك بغير المنفصل اهـ.

---

٩٣٩ ـ قاله سماعة النعماني يهجو رجاً من بني نمير، ثم أحل بني عجرد. وتمامه:

بِمَنْهِمَر جَوْنِ الرَّبَاب سَكُوب

وهو من الطويل. وقادر اسم رجل. والشاعر يهجو ابن هذا. والشاهد فيه في إمالة قادر حيث أميل فيه مع وجود الفاصل بين الراء والألف.

فإنها قد تمال الألف لها، وإن كانت أضعف من الكسرة التي معها في الكلمة. قال سيبويه: وسمعناهم يقولون لزيد مال فأمالوا للكسرة، فشبهوه بالكلمة الواحدة. فقد بان لك أن كلام المصنف ليس على عمومه فكان اللائق أن يقول:

وغيرها ليا انفصال لا تمل

وإنما كان ذلك دون الكسرة لما سبق من أن الكسرة أقوى من الياء. (وَالكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ) من الموانع، كما في نحو: يريد أن يضربها، قيل: فلا تمال الألف لأن القاف بعدها وهي مانعة من الإمالة، وإنما أثر المانع منفصلاً ولم يؤثر السبب منفصلاً لأن الفتح ـ أعني ترك الإمالة ـ هو الأصل فيصار إليه لأدنى سبب، ولا يخرج عنه إلا لسبب محقق.

تنبيهات: **الأول**: فهم من قوله: قد يوجبه أن ذلك ليس عند كل العرب، فإن من العرب من لا يعتد بحرف الاستعلاء إذا ولي الألف من كلمة أخرى فيميل، إلا أن الإمالة عنده في نحو: مررت بمال ملق أقوى منها في نحو: بمال قاسم. **الثاني**: قال في شرح الكافية: إن سبب الإمالة لا يؤثر إلا متصلاً، وإن سبب المنع قد يؤثر منفصلاً، فيقال: أتى أحمد بالإمالة، وأتى قاسم بترك الإمالة، وتبعه الشارح في هذه العبارة، وفي التمثيل بأتى قاسم نظر، فإن مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع إمالة الألف المنقلبة عن ياء ....

وقال ابن غازي: لا حاجة إلى استثنائها إذ مثل هذا يعد متصلاً. قوله: (فإنها قد تمال الألف لها) للمصنف أن يحمله على الشذوذ. قوله: (وإن كانت أضعف) أي في اقتضاء الإمالة ولا وجه لأفعل التفضيل إذ لا ضعف في الكسرة المتصلة، واعتذار شيخنا عنه بأنه على غير بابه يمنع منه اقترانه بمن. قوله: (ليس على عمومه) أي بل دخله تخصيصان. قوله: (وغيرها ليا انفصال لا تمل) أي لا تمل غير كلمة ها لأجل ياء منفصلة.

قوله: (لسبب محقق) المناسب لسبب قوي. قوله: (نحو مررت بمال ملق) استشكل هذا التمثيل بأن السياق لمن لا يعتد من العرب بحرف الاستعلاء مع اعتداد غيره به، وحرف الاستعلاء في هذا المثال لا يعتد به من يعتد بحرف الاستعلاء لانفصاله بأكثر من حرفين ولا اعتداد بما هو كذلك كما تقدم، كذا قال شيخنا وتبعه البعض وزاد أن عدم الاعتداد بالمنفصل بالأكثر مجمع عليه وهو غفلة عما أسلفه الشارح نقلاً عن بعض نسخ التسهيل الموثوق بها من أنه قد يؤثر حرف الاستعلاء منع الإمالة مع كونه رابعاً نحو: يريد أن يضربها بسوط، وحينئذ يستقيم كلام الشارح هنا فتدبر. قوله: (قال في شرح الكافية الخ) المقصود منه قوله: فيقال أتى أحمد بالإمالة وأتى قاسم بترك الإمالة.

قوله: (أتى أحمد) اعترض بأن السبب لا يقال فيه متصل أو منفصل إلا إذا كان خارجاً عن الألف الممالة بأن كان قبلها أو بعدها، والسبب هنا قائم بنفس الألف وهو إبدالها عن الياء في الطرف وبأنه لا حاجة لذكر أحمد، بل ذكره يوهم توقف الإمالة عليه كتوقف منع الإمالة على قاسم

وليس كذلك، فلعل التمثيل بأيا التي هي حرف نداء فصحفها الكتاب بأتى التي هي فعل. **الثالث**: في إطلاق الناظم منع السبب المنفصل مخالفة لكلام غيره من النحويين. قال ابن عصفور في مقرّ به: وإذا كان حرف الاستعلاء منفصلاً عن الكلمة لم يمنع الإمالة إلا فيما أميل لكسرة عارضة. نحو: بمال قاسم، أو فيما أميل من الألفات التي هي صلات الضمائر نحو: أراد أن يعرفها قبل، انتهى. ولولا ما في شرح الكافية لحملت قوله في النظم: والكف قد يوجبه الخ على هاتين الصورتين، لإشعار قد بالتقليل.

(وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بَلاَ دَاعٍ سِوَاهُ كَعِمَادَا وَتَلاَ) هذا هو السبب السادس من أسباب الإمالة وهو التناسب، وتسمى الإمالة، للإمالة والإمالة لمجاورة المال، وإنما أخره لضعفه بالنسبة إلى الأسباب المتقدمة. ولإمالة الألف لأجل التناسب صورتان: **إحداهما**: أن تمال لمجاورة ألف

مع أنه ليس كذلك. قوله: (وليس كذلك) لما مر من أن حرف الاستعلاء لا يكف مع اتصاله السبب المقدر فكيف يكفه مع انفصاله والمثال الجيد كتاب قاسم. قوله: (بأيا التي هي حرف نداء) أي فقاف قاسم تمنع إمالة الألف للياء الظاهرة قبلها، لكن هذا إنما يصح على ما مر في النظم لا على ما قدمه الشارح من أن حرف الاستعلاء إنما يكف الكسرة الظاهرة ولا يكف الياء مطلقاً، بقي أنه سيأتي أن الحروف لا تمال إلا ألفاظ سمعت إمالتها شذوذاً ذكروا منها يا كما سيذكره الشارح ولم أر بعد المراجعة من ذكر منها أيا، ومن المعلوم أن الشاذ لا يقاس عليه، فحينئذ لا تصح إمالة ألف أيا حتى يستقيم كلام الشارح وبهذا يعلم ما في كلام البعض من الخلل فتأمل. قوله: (في إطلاق الناظم الخ) تبع فيه صاحب التوضيح ولا يخفى أن مجرد كلام ابن عصفور لا ينهض حجة على المصنف، ولا يقتضي أن نصوص النحويين بخلاف ما قاله اهـ سم. قوله: (إلا فيما أميل لكسرة عارضة نحو بمال قاسم) فإن الكسرة فيه عارضة بدخول عامل الجر، وإنما غلب المنفصل الكسرة العارضة لضعفها فيكفها أدنى مانع، وقوله أو فيما أميل الخ أي لأن الضمير مع ما قبله كالكلمة الواحدة.

قوله: (ولولا ما في شرح الكافية الخ) هذا كلام الموضح عقب نقله كلام ابن عصفور، ولا يخفى أن ما في شرح الكافية لا يمنع صحة حمل كلامه هنا على الصورتين لجواز أن يكون الناظم مخالفاً هنا لما في شرح الكافية كما يقع ذلك كثيراً له ولغيره من الأئمة. قوله: (على هاتين الصورتين) أي صورة الكسرة العارضة وصورة الألفات التي هي صلات الضمائر. قوله: (بلا داع سواه) فائدته بيان أن التناسب سبب مستقل إذ لو اقتصر على ما قبله لم يفد ذلك صراحة، وإنما قال سواه ليصح نفي الداعي إذ التناسب داع فلا يصح نفيه على الإطلاق سم. قوله: (كعماداً) بالنصب بلا تنوين على إرادة الوقف كما نبه عليه المكودي، وقد قرىء اليتامى والنصارى بإمالتين فأميلت الألف الأخيرة لقلبها ياء في التثنية على إرادة الجماعتين وأميلت الأولى لمناسبة الثانية عكس ما سبق في عمادا. قوله: (لمجاورة الممال) سواء كان في كلمتها كما في الصورة الأولى أولا كما في الثانية

ممالة كإمالة الألف الثانية في رأيت عماداً فإنها لمناسبة الألف الأولى، فإنها ممالة لأجل الكسرة، **والأخرى**: أن تمال لكونها آخر مجاور ما أميل آخره كإمالة ألف تلا من قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ٢] فإنها إنما أميلت لمناسبة ما بعدها مما ألفه عن ياء أعني جلاها ويغشاها.

تنبيهان: **الأول**: ليس بخاف أن تمثيله بتلا إنما هو على رأي سيبويه كالمبرد وطائفة. أما سيبويه فقد تقدم أنه يطرد عنده إمالة نحو: غزا ودعا من الثلاثي، وإن كانت ألفه عن واو لرجوعها إلى الياء عند البناء للمفعول، فإمالته عنده لذلك لا للتناسب، وقد مثل في شرح الكافية لذلك بإمالة ألفي ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ [الضحى: ١ و٢]: فأما سجا فهو مثل تلا ففيه ما تقدم، وأما الضحى فقد قال غيره أيضاً: إن إمالة ألفه للتناسب، وكذا ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١]. والأحسن أن يقال: إنما أميل من أجل أن من العرب من يثني ما كان من ذوات الواو إذا كان مضموم الأول أو مكسوره بالياء نحو الضحى والربا فيقول: ضحيان وربيان، فأميلت الألف لأنها قد صارت ياء في التثنية، وإنما فعلوا ذلك استثقالاً للواو مع الضمة والكسرة، فكان الأحسن أن يمثل بقوله تعالى: ﴿شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥]. ....

إذ آخر المجاور فبان دخول الصورة الثانية من صورتي التناسب واندفع ما للبعض فتدبر. قوله: (لمجاورة ألف ممالة) أي في كلمتها. قوله: (لكونها آخر مجاور ما أميل الخ) أي آخر تركيب مجاور لتركيب أميل آخره كذا قال البعض، ويحتمل أن المعنى لكونها آخر لفظ مجاور للفظ أميل آخره إذ المجاورة هنا تصدق مع عدم التلاصق.

قوله: (على رأي غير سيبويه) لو حمل قوله بلا داع سواه على معنى بلا اعتبار داع سواه أعم من أن يكون داع أولاً أمكن كونه على مذهب سيبويه اهـ سم. ومقتضاه صحة اعتبار السبب الضعيف فقط مع وجود القوى ولا يخفى بعده. قوله: (لا للتناسب) أي لأن التناسب سبب ضعيف إنما يعتبر عند عدم غيره فاندفع قول البعض قد يقال ما المانع من كونها للسببين معاً، نعم يؤيده كلام سم السابق قريباً مع ما فيه. قوله: (إن إمالة ألفه) أي مع أنها عن واو بدليل الضحوة. وقوله للتناسب أي لمناسبة ألف سجا وقلى وما بعدهما. قوله: (والأحسن أن يقال الخ) فيه نظر وإن أقره أرباب الحواشي فإن تثنية هؤلاء الجماعة ما كان من ذوات الواو مضموم الأول أو مكسوره بالياء شاذة وانقلاب الألف ياء في بعض أحوال الكلمة إنما يكون سبباً في الإمالة إذا لم يكن شاذاً كما تقدم في قوله كذا الواقع منه اليا خلف دون مزيد أو شذوذ. قوله: (والربا) إنما أتى به للتمثيل لمكسور الأول من ذوات الواو لا للتمثيل لما أميل لانقلاب ألفه ياء في التثنية على لغة بعض العرب كما لا يخفى، فسقط قول البعض: قد يقال أن سبب إمالته أي الربا كسرة الراء فلا حاجة إلى اعتبار رجوع ألفه إلى الياء في التثنية. قوله: (فكان الأحسن أن يمثل) أي لما أميل للتناسب بقوله تعالى: ﴿شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾

الثاني: ظاهر كلام سيبويه أنه يقاس على إمالة الألف الثانية في نحو: رأيت عماداً لمناسبة الأولى، فإنه قال: وقالوا مغزانا في قول من قال عماداً فأمالهما جميعاً وذا قياس (وَلاَ تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَهَا وَغَيْرَنَا) أي الإمالة من خواص الأفعال والأسماء المتمكنة فلذلك لا تطرد إمالة غير المتمكنْ نحو: إذا وما، الاهاونا: نحو مرّ بها ونظر إليها، ومرّ بنا ونظر إلينا، فهذان تطرد إمالتهما لكثرة استعمالهما. وأشار بقوله: دون سماع، إلى ما سمعت إمالته من الاسم غير المتمكن وهو ذا الإشارية ومتى وأنى، وقد أميل من الحروف بلى ويا في النداء ولا في قولهم إمالا، لأن هذه الأحرف نابت عن الجمل فصار لها بذلك مزية على غيرها. وحكى

[النجم: ٥] فيه نظر، فإن الجمع قد يثنى فيجري فيه ما جرى في الضحى بل في هذا مقتض آخر لقلب ألفه في التثنية ياء وهو استثقال توالي واوين.

قوله: (ظاهر الخ) قال سم: لم عبر بالظاهر مع قوله: وذا قياس اهـ، وتبعه أرباب الحواشي جازمين بأنه كان ينبغي أن يقول صريح كلام سيبويه، وقد يقال: يحتمل أن الواو في قول سيبويه: وقالوا مغزانا راجعة إلى العرب فيكون المعنى: وقال العرب مغزانا بإمالة الألفين جرياً على قولهم عماداً بإمالة الألفين، ويكون قوله في قول من قال من وضع الظاهر موضع المضمر، وهذا أي الإمالة للإمالة في المثالين أمر مقيس عليه مطرد، ويحتمل أن المعنى وقالوا أي الناس أو النحاة مغزانا بإمالة الألفين جريا منهم على قول العرب عماداً بإمالة الألفين، وهذا أي الإمالة للإمالة في مغزانا قياس منهم على ما سمع من العرب، وعلى الثاني يكون سيبويه حاكياً للقياس، ولا يلزم من حكايته أن يكون قائلاً به نعم، إقراره ظاهر في قوله به فلأجل ما ذكر قال ظاهر دون صريح، وعلى الأول يكون مصرحاً بقياسية الإمالة للإمالة فتأمل.

قوله: (لمناسبة الخ) علة لإمالة. قوله: (وقالوا مغزانا) أي بإمالة الألفين الأولى لرجوعها إلى الياء في التثنية والثانية لمناسبة الأولى. وقوله في قول أي جارين على قول. وقوله فأمالهما أي ألفى عماداً عطف على قال. قوله: (مغزانا) قال البعض: بكسر الميم اهـ. والذي في المختار مغزانا بفتح الميم مقصدنا من الكلام. قوله: (ولا تمل ما لم ينل تمكنا) أي من الأسماء بقرينة قوله السابق: وهكذا بدل عين الفعل الخ. وقوله كعمادا وتلا. قوله: (غيرها وغيرنا) مقتضاه أن إمالتهما ليست من قسم المسموع مع أنها منه وإن كثرت، فكان الأولى أن يقول: لا الذي سمع نحوها ونا.

قوله: (نحو مر بها الخ) مثل بمثالين في كل إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون سبب الإمالة الكسرة أو الياء. قوله: (فهذان تطرد إمالتهما) قال سم: إن أراد به جواز إمالتهما في غير التركيب الذي سمعت إمالتهما فيه فالظاهر أن هذا ثابت في كل مسموع وأن وزانهما في الإمالة وزان غيرهما مما لم يتمكن، وإن أوهمت عبارة الناظم خلافه، وإن أراد به أن إمالتهما لا ضعف فيها فالظاهر خلافه، وأن إمالة غير المتمكن مطلقاً ضعيفة إلا الفعل الماضي كما يأتي اهـ. ويمكن أن يكون أراد

قطرب إمالة لا لكونها مستقلة، وعن سيبويه ومن وافقه إمالة حتى، وحكيت إمالتها عن حمزة والكسائي.

تنبيهات: **الأول**: لا تمنع الإمالة فيما عرض بناؤه، نحو: يا فتى ويا حبلى، لأن الأصل فيه الإعراب. **الثاني**: لا إشكال في جواز إمالة الفعل الماضي وإن كان مبنياً خلاف ما أوهمه كلامه. قال المبرد: وإمالة عسى جيدة. **الثالث**: إنما لم تمل الحروف لأن ألفها لا تكون عن ياء ولا تجاور كسرة، فإن سمى بها أميلت، وعلى هذا أميلت الراء من المر الر، والهاء والطاء والحاء في فواتح السور لأنها أسماء ما يلفظ به من الأصوات المتقطعة في مخارج الحروف، كما أن غاق اسم لصوت الغراب، وطيخ اسم لصوت الضاحك فلما كانت أسماء أصوات لهذه

بالاطراد الكثرة. قوله: (إمالة لا) أي الجوابية. وقوله لكونها مستقلة أي في الجواب كما في المرادي قوله: (فيما غرض بتاؤه) لا يرد هذا على المصنف لأنه إنما منع الإمالة فيما لم ينل تمكنا أي بالكلية كما يقتضيه وقوع النكرة في سياق النفي، وهذا نال تمكنا في غير حالة ندائه مثلاً. قوله: (خلاف ما أوهمه كلامه) يجاب بأن قوله: وهكذا بدل عين الفعل الخ، وقوله: كعمادا وتلا قرينة على استثناء الماضي من كلامه هنا. قوله: (ولا تجاور) بالراء المهملة وكلامه باعتبار الغالب وإلا فألف إلى مجاورة لكسرة الهمزة. قوله: (فإن سمى بها) الضمير راجع إلى الحروف باعتبار عموم كونها كلمات لا باعتبار خصوص كونها حروفاً لصيرورتها بالتسمية بها أسماء لا حروفاً، أو يقال: سماها بعد التسمية بها حروفاً باعتبار ما كان. قوله: (أميلت) أي إذا وجد سبب الإمالة، فلو سمى بحتى أميلت لأن الألف الرابعة في الاسم تقلب ياء في التثنية، بخلاف ما لو سمى بإلى لأن التسمية تجعله من الواوي لأنه أكثر من اليائي، ولهذا تقول في تثنيته إلوان نقله سشيخنا السيد عن شرح الشافية.

قوله: (وعلى هذا) أي وبناء على ما ذكر من إمالة الحروف بعد التسمية بها أميلت الراء من المر والر وكما أميلت حروف المعاني بعد التسمية بها أميلت حروف المباني بعد التسمية بها، وإن افترقتا ببقاء حروف المعاني بعد التسمية على صورتها قبل التسمية وعدم بقاء حروف المباني لزيادة ألف مقصورة أو ممدودة في أسماء حروف التهجي، ومن هذا يؤخذ أنه كان على الشارح أن يقول: أميلت را من المر والر وها وطاوحا في فواتح السور بقصر الأربعة أي لفظة را ولفظة ها الخ، لأن الراء والهاء والطاء والحاء أسماء لا حروف أحادية وهي ر هـ ط ح مع أن الممال أحرف ثنائية هي را ها طا حا، وقوله: والر ينطق به كما ينطق به في أول السور فهو عطف على المر، وقوله: والهاء عطف على فاعل أميلت وكان عليه أن يزيد والياء. واعلم أنه سيأتي في الخاتمة أن الإمالة في فواتح السور وأسماء حروف النهجي شاذة فليحمل ما هنا عليه وأن أوهم صنيعه هنا خلافه فاعرف هذه التدقيقات. قوله: (في فواتح السور) نحو: كهيعص حمعسق طه حم. قوله: (فلما كانت) أي الراء

الأصوات ولم تكن كما ولا، أرادوا بالإمالة فيها الإشعار بأنها قد صارت من حيز الأسماء التي لا تمتنع فيها الإمالة. وقال الزجاج والكوفيون: أميلت الفواتح لأنها مقصورة والمقصور يغلب عليه الإمالة وقد رد هذا بأن كثيراً من المقصور لا تجوز إمالته. وقال الفراء أميلت لأنها إذا ثبت ردت إلى الياء، فيقال طيان وحيان، وكذلك إمالة حروف المعجم نحو: با وتا وثا اهـ.

(وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ أَمِلْ) كما تمال الألف لأن الغرض الذي لأجله تمال الألف وهو مشاكلة الأصوات وتقريب بعضها من بعض موجود في الحركة كما أنه موجود في الحرف. ولإمالة الفتحة سببان: الأول أن تكون قبل راء مكسورة متطرفة. (كَلِلأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الكُلَفْ) ترمى بشرر، غير أولي الضرر. والثاني سيأتي.

تنبيهات: **الأول**: فهم من قوله والفتح أن المال في ذلك الفتح لا المفتوح، وقول سيبويه: أمالوا المفتوح فيه تجوز. **الثاني**: لا فرق بين أن تكون الفتحة في حرف استعلاء نحو: من البقر، أو في راء نحو: بشرر أو في غيرهما نحو: من الكبر. **الثالث**: فهم من قوله قبل كسر راء أن الفتحة لا تمال لكسرة راء قبلها، نحو: رمم، وقد نص غيره على ذلك. **الرابع**: ظاهر صنيعه أن الفتحة لا تمال إلا إذا كانت متصلة بالراء، فلو فصل بينهما لم تمل؛ وليس ذلك على إطلاقه بل فيه تفصيل: وهو أن الفاصل بين الفتحة والراء إن كان مكسوراً أو ساكناً غير ياء فهو مغتفر، وإن كان غير ذلك منع الإمالة فتمال الفتحة في نحو: أشر، وفي نحو: عمرو، لا في نحو:

والهاء والطاء والحاء في فواتح السور. قوله: (ولم تكن كما ولا) أي في الحرفية. قوله: (أرادوا بالإمالة فيها الإشعار الخ) حاصل ما ذكره في علة إمالتها ثلاثة أقوال.

قوله: (وكذلك إمالة حروف المعجم) أي أسماء حروف المعجم التي ليست في فواتح السور على لغة قصر تلك الأسماء. قوله: (كسر راء) من إضافة الصفة إلى الموصوف كما سيشير إليه الشارح. قوله: (وتقريب بعضها من بعض) عطف تفسير. قوله: (موجود في الحركة) أي في إمالة الحركة. وقوله كما أنه موجود في الحرف أي في إمالة الحرف. قوله: (كللايسر) أي الأمر الأيسر اهـ خالد أي الأسهل. قوله: (ظاهر صنيعه) أي حيث عبر بالقبلية المتبادر منها الاتصال، وأتى بمثال فيه الفتحة متصلة بالراء ومن عادته إعطاء الحكم بالمثال وعبر بالظاهر لصدق القبلية مع الانفصال وجواز مخالفة تمثيله هنا لعادته إذ هي أغلبية لا كلية، وبهذا التحقيق يعلم سقوط ما اعترض به سم وتبعه أرباب الحواشي. قوله: (أن الفتحة لا تمال الخ) فرق شيخنا السيد بين الفتحة والألف حيث لم تمل الفتحة لكسرة راء قبلها وأميلت الألف لياء قبلها أو بعدها كسرة كذلك بأن الألف أقبل للإمالة من الفتحة أي فاحتمل فيها ما لم يحتمل في الفتحة. قوله: (غير ياء) يرجع لساكنا فقط كما تفيده عبارة شرح التسهيل لعلي باشا.

قوله: (لا في نحو بجير) مثال للفاصل بين الفتحة والراء إذا كان ياء ساكنة ولم يمثل للفاصل

بجير، نص على ذلك سيبويه، ونبه عليه المصنف في بعض نسخ التسهيل. **الخامس**: اشتراط كون الراء في الطرف هو بالنظر إلى الغالب، وليس ذلك باللازم فقد ذكر سيبويه إمالة فتحة الطاء في قولهم: رأيت خَبَط رياح، وذكر غيره أنه يجوز إمالة فتحة العين في نحو: العرد، والراء في ذلك ليست بلام. **السادس**: أطلق في قوله أمل فعلم أن الإمالة في ذلك وصلاً ووقفاً بخلاف إمالة الفتحة للسبب الآتي فإنها خاصة بالوقف، وقد صرح به في شرح الكافية. **السابع**: هذه الإمالة مطردة كما ذكره في شرح الكافية. **الثامن**: بقي لإمالة الفتحة لكسرة الراء شرطان غير ما ذكر: أحدهما أن لا تكون على ياء فلا تمال فتحة الياء في نحو: من الغير، نص على ذلك سيبويه وذكره في بعض نسخ التسهيل، والآخر أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو: من الشرق فإنه مانع من الإمالة نص عليه سيبويه أيضاً، فإن تقدم حرف الاستعلاء على الراء لم يمنع لأن الراء المكسورة تغلب المستعلى إذا وقع قبلها، فلهذا أميل نحو: من الضرر. **التاسع**: منع سيبويه إمالة الألف في نحو: من المحاذر إذا أميلت فتحة الذال، قال: ولا تقوى على إمالة الألف، أي ولا تقوى إمالة الفتحة على إمالة الألف لأجل إمالتها، وزعم ابن خروف أن ممن أمال ألف عماداً لأجل إمالة الألف قبلها أمال هنا ألف المحاذر لأجل إمالة فتحة الذال، وضعف بأن الإمالة للإمالة من الأسباب الضعيفة، فينبغي أن لا ينقاس شيء منها إلا في المسموع وهو إمالة الألف لأجل إمالة الألف قبلها أو بعدها.

(كَذَا)**الفتح** (الَّذِي تَلِيهِ هَا التأْنِيثِ في وَقْفِ إذَا مَا كَانَ غَيرَ أَلِفِ)**هذا هو السبب الثاني من سببي إمالة الفتحة: فتمال كل فتحة تليها هاء التأنيث إلا أن إمالتها مخصوصة بالوقف، وبذلك**

بينهما إذا كان غير مكسور بأن كان مضموماً نحو سمر وهو نوع من الشجر، أو مفتوحاً نحو شجر فلا تمال الفتحة الأولى. قوله: (في قولهم رأيت خبط رياح)لعله بفتح الخاء المعجمة والباء الموحدة آخره طاء مهملة أي ورقا نفضته الرياح من الشجر كما يستفاد من القاموس، ويؤخذ من الإمالة في المثال أنه لا يشترط في إمالة الفتحة بكسرة راء بعدها كونهما في كلمة واحدة. قوله: (والآخر أن لا يكون الخ)قال سم وتبعه أرباب الحواشي: هذا الآخر قد يؤخذ من قوله: في طرف اهـ سم، وإنما يتم الأخذ إذا كان حرف الاستعلاء لا يمنع إمالة الفتحة إلا إذا كان في كلمتها وهو خلاف قياس إمالة الفتحة على إمالة الألف التي قد يمنعها المنفصل كما مر في قول الناظم، والكف قد يوجبه ما ينفصل فحرره.

قوله: (لأجل إمالتها)أي الفتحة. قوله: (أمال هنا ألف المحاذر الخ)ظاهر العبارة أن إمالة الألف لإمالة الفتحة مسموعة، وحينئذ لا ينهض التضعيف الآتي. قوله: (فينبغي أن لا ينقاس)أي لا يطرد شيء منها أي من أنواعها إلا في المسموع أي لكن الاطراد في المسموع من أنواعها يقبل، ولو قال: فينبغي أن لا ينقاس شيء منها على المسموع لكان أوضح. قوله: (قبلها)أي كما في عماداً أو بعدها أي كما في اليتامى. قوله: (مخصوصة بالوقف)لأنها في الوصل تاء والتاء لا تشبه

قرأ الكسائي في إحدى الروايتين عنه، والرواية الأخرى أنه أمال إذا كان قبل الهاء أحد خمسة عشر حرفاً يجمعها قولك: «فجثت زينب لذود شمس» وفصل في أربعة يجمعها قولك «أكهر» فأمال فتحتها إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة على ما هو معروف في كتب القراءات. وشمل قوله ها التأنيث هاء المبالغة، نحو: علامة، وإمالتها جائزة. وخرج بها التأنيث هاء السكت نحو: كتابيه فلا تمال الفتحة قبلها على الصحيح. واحترز بقوله إذا ما كان غير ألف عما إذا كان قبل الهاء ألف فإنها لا تمال نحو: الصلاة والحياة.

تنبيهات: **الأول**: الضمير في قوله يليه راجع إلى الفتح، لأنه الذي يمال لا الحرف الذي تليه هاء التأنيث، وإذا كان كذلك فلا وجه لاستثنائه الألف بقوله: إذا ما كان غير ألف إذ لم يندرج الألف في الفتح، وهو إنما فعله لدفع توهم أن هاء التأنيث تسوغ إمالة الألف كما سوغت إمالة الفتحة، فكان حق العبارة أن يقول عاطفاً على ما تقدم:

الألف. قوله: (فجثت الخ) قال في القاموس: جثا كدعا ورمى جثوا وجثيا بضمهما جلس على ركبتيه وقام على أطراف أصابعه اهـ. والذود بذال معجمة مفتوحة وواو ساكنة ودال مهملة من معانيه السوق والطرد أي لأجل سوق الشمس ودفعها زينب بحرها هذا ما ظهر لي. قوله: (أكهر) قال في القاموس: الكهر القهر والانتهار والضحك واستقبالك إنساناً بوجه عابس تهاوناً به واللهو وارتفاع النهار واشتداد الحر والمصاهرة والفعل كمنع اهـ. فقول الشارح: أكهر كأكرم من باب التعدية بالهمزة أو أفعل تفضيل. قوله: (هاء المبالغة) لأنها هاء تأنيث في الأصل.

قوله: (فإنها لا تمال) إلا إذا كان فيها ما يوجب الإمالة نحو إمالة مرضاة وتقاة اهـ همع، وارتضى البعض مما قيل في علة عدم إمالة الألف قبل هاء التأنيث أن وقوع الألف قبل الهاء أزال شبهها بألف التأنيث لأن هاء التأنيث لا تقع بعدها، ثم قال: ووقع في بعض الحواشي التعليل بغير هذا مما لا معنى له فاحذره اهـ. وفيه أن ما ارتضاه لا يصح إلا لو جعلنا علة إمالة الألف شبهها بألف التأنيث ولا قائل به فهو أيضاً لا معنى له، فاللائق في التعليل ما ظهر لي ولله الحمد من أن سبب إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث كما سيأتي شبهها بألف التأنيث، وألف التأنيث لا يقع قبلها ألف فلما وقع قبل الهاء ألف ضعف شبه الهاء بألف التأنيث فلم تقتض إمالة ما قبلها. قوله: (فلا وجه لاستثنائه الألف) أي إخراجه إياه من الفتح الراجع إليه هاء يليه بقوله: إذا ما كان الخ لعدم شمول الفتح للألف، فعلم أن الاستثناء في كلامه بالمعنى اللغوي، نعم لو جعل المستثنى منه الضمير في كان صح جعل الاستثناء اصطلاحياً لكنه خلاف ظاهر صنيع الشارح، ثم ما ذكره الشارح من عدم وجه الاستثناء قال سم: مبني على أن موصوف الموصول الفتح وليس بلازم لجواز أن يكون موصوفه الشيء الشامل للفتح والألف اللذين لا يكون قبل الهاء إلا أحدهما فيتجه الاستثناء على أنه يمكن جعل كان تامة بمعنى وجد، وغير ألف حال على معنى المغايرة في الحكم والتقدير يمال الفتح إذا وجد حال كونه مغايراً للألف في هذا الحكم فلا يكون هناك استثناء أصلاً.

وقبل ها التأنيث أيضاً أن تقف ولا تمل لهذه الهاء الألف

الثاني: إنما قال ها التأنيث ولم يقل تا التأنيث لتخرج التاء التي لم تقلب هاء فإن الفتحة لا تمال قبلها. **الثالث**: ذكر سيبويه أن سبب إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث شبه الهاء بالألف فأميل ما قبلها كما يمال ما قبل الألف، ولم يبين سيبويه بأي ألف شبهت والظاهر أنها شبهت بألف التأنيث.

خاتمة: ذكر بعضهم لإمالة الألف سببين غير ما سبق. أحدهما: الفرق بين الاسم والحرف وذلك في را وما أشبهها من فواتح السور. قال سيبويه: وقالوا را ويا وتا يعني بالإمالة لأنها أسماء ما يلفظ به، فليست كإلى وما ولا وغيرها من الحروف المبنية على السكون، وحروف التهجي التي في أوائل السور إن كان في آخرها ألف فمنهم من يفتح ومنهم من يميل، وإن كان في وسطها ألف نحو: كاف وصاد فلا خلاف في الفتح والآخر كثرة الاستعمال وذلك إمالتهم الحجاج علماً في الرفع والنصب، وكذلك العجاج في الرفع والنصب ذكره بعض النحويين. وإمالة الناس في الرفع والنصب. قال ابن برهان في آخر شرح اللمع: روى عبد الله بن داود عن أبي عمرو بن العلاء إمالة الناس في جميع القرآن مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، قاله في شرح الكافية. قال: وهذه رواية أحمد بن يزيد الحلواني عن أبي عمرو الدوري عن الكسائي، ورواية نصر وقتيبة عن الكسائي انتهى. واعلم أن الإمالة لهذين السببين شاذة لا يقاس عليها بل يقتصر في ذلك على ما سمع والله أعلم.

قوله: (التي لم تقلب هاء) يشمل تاء نحو فاطمة ورحمة عند من يقف بالتاء فلا يمال حينئذ كما صرح به غيره وتاء التأنيث المتصل بالفعل نحو باعت. قوله: (أنها شبهت بألف التأنيث) أي المقصورة لاتفاقهما في المخرج وهو أقصى الحلق، وفي المعنى وهو الدلالة على التأنيث، وفي الزيادة على أصول الكلمة، وفي التطرف في آخرها، وفي الاختصاص بالأسماء الجامدة والمشتقة تصريح. قوله: (قال سيبويه الخ) استدلال على قوله: أحدهما الفرق الخ. قوله: (لأنها أسماء ما يلفظ به) أي من الحروف ويؤخذ منه أن ذا الألف من أسماء حروف التهجي كالباء يقصر كما يمد وبه صرحوا بل قال في الهمع: يجوز قصره ومده بالإجماع وجمعه على القصر بيات مثلاً بقلب الألف المقصورة ياء، وعلى المد باءات بإقرار الهمزة. قوله: (وحروف التهجي) مبتدأ خبره قوله: إن كان في آخرها ألف فمنهم الخ وفي كلامه حذف مضاف أي وأسماء حروف التهجي، وقول البعض أن حروف التهجي معطوف على را وما أشبهها إن لم يكن فاسداً بالكلية فهو تعسف لا حاجة إليه فتأمل. قوله: (من يفتح) أي لا يميل. قوله: (علما) بخلاف ما إذا كان صفة للمبالغة فإنه لا يمال لأنه لم يكثر استعماله دماميني. قوله: (في الرفع والنصب) أي لا في الجر فإن الإمالة فيه قياسية لوجود سببها وهو الكسرة. قوله: (شاذة) أي قياساً فلا ينافي قراءة بعض السبعة بالإمالة في فواتح السور قاله شيخنا السيد.

التصريف

اعلم أن التصريف في اللغة التغيير، ومنه: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾ [البقرة: ١٦٤] أي تغييرها. وأما في الاصطلاح فيطلق على شيئين: الأول تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول، وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم، وهو في الحقيقة من التصريف. والآخر: تغيير الكلمة لغير معنى طارىء عليها، ولكن لغرض آخر. وينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام. وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم: التصريف. وقد أشار الشارح إلى الأمرين بقوله: تصريف الكلمة ....

التصريف

قوله: (على شيئين)بل على ثلاثة ثالثها العلم بأحكام بنية الكلمة كما سينقله عن ابن الناظم. قوله: (إلى أبنية)أي صيغ. قوله: (كالتصغير الخ)إن كان تمثيلاً للضروب من المعاني احتاج قوله: واسم الفاعل واسم المفعول إلى تقدير مضاف أي ودلالة اسم الفاعل الخ، وإن كان تمثيلاً للأبنية المختلفة كان التصغير والتكسير بمعنى الصيغتين المعروفتين. قوله: (بذكره)أي بذكر متعلقه الذي هو تلك الأبنية المختلفة إذ هي المذكورة قبل هذا الباب لا نفس التحويل: وقوله قبل التصريف بالمعنى الآخر الآتي فافهم. قوله: (وهو في الحقيقة من التصريف)إن أراد من التصريف اللغوي فهو غير محتاج إليه لوضوحه من تعريف التصريف لغة واصطلاحاً، وإن أراد من التصريف بالمعنى الاصطلاحي الآتي فباطل لتغاير المعنيين الاصطلاحيين كما ينطق به كلامه أو بالمعنى الاصطلاحي السابق فباطل أيضاً إذ لا معنى لكون الشيء من نفسه فتدبر. قوله: (تغيير الكلمة)أي عن أصل وضعها. قوله: (ولكن لغرض آخر)كالإلحاق والتخلص من التقاء الساكنين والتخلص من اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون. قوله: (وينحصر)أي هذا التغيير.

قوله: (وقد أشار الشارح إلى الأمرين بقوله الخ)نظر فيه سم بأن هذا القول ليس فيه أن التصريف يطلق بمعنى تغيير الكلمة لغير معنى الخ، وعارضه البعض فقال: أشار إلى الأول بقوله: هو تغيير بنيتها الخ، وإلى الثاني بقوله: ولهذا التغيير أحكام فإن تلك الأحكام ما عدا الصحة تغييرات مخصوصة لأغراض فسقط تنظير بعضهم بأنه ليس فيه إشارة إلى المعنى الثاني اهـ. وأنت خبير بأن المعنى الثاني تغيير الكلمة لغير معنى طارىء عليها، ولكن لغرض آخر، وينحصر في الأنواع الستة المتقدمة فليس هو لمعنى طارىء للتغيير لمعنى طارىء على الكلمة وليس منه الصحة. والأحكام التي جعل ابن الناظم معرفتها علم التصريف جعلها أحكاماً لأنه المشار إليه بقوله: ولهذا التغيير أحكام وأدخل فيها الصحة حيث قال كالصحة والإعلال فمن أين يكون قوله: ولهذا التغيير أحكام إشارة إلى المعنى الثاني فالحق مع من نظر في كلام الشارح بما ذكر، نعم أن يتكلف تصحيح

هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرف لها من المعنى، كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع، وتغيير المصدر إلى بناء الفعل واسمي الفاعل والمفعول. ولهذا التغيير أحكام كالصحة والإعلال. ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلق بها تسمى علم التصريف، فالتصريف إذن هو العلم بأحكام بنية الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك اهـ. ولا يتعلق التصريف إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة.

وأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها كما أشار إلى ذلك بقوله: (حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي) أي حقيق. والمراد بشبه الحرف الأسماء المبنية والأفعال الجامدة، وذلك عسى وليس ونحوهما فإنها تشبه الحرف في الجمود. وأما لحوق التصغير ذا والذي، ....

كلام الشارح بجعل اسم الإشارة راجعاً إلى التغيير لا بقيد كونه لمعنى طارىء بل مطلقاً، وجعل الصحة والإعلال حكمين للتغيير لمعنى طارىء والإعلال فقط بأنواعه الستة حكماً للتغيير لغرض آخر والله الموفق للصواب.

قوله: (هو تغيير بنيتها) أي تحويل بنيتها إلى صيغ مختلفة، ولا يخفى أن هذا التعريف بمعنى التعريف الأول في كلام شارحنا. قوله: (إلى التثنية والجمع) قال زكريا: الأنسب إلى المثنى والمجموع اهـ. والجواب أن التثنية والجمع يطلقان على المثنى والمجموع. قوله: (ولهذا التغيير) أي ولمتعلق هذا التغيير من المغير والمغير إليه إذ الصحة مثلاً صفة للفظ لا للتغيير ولا للتغيير، وبهذا يعرف ما في كلام شيخنا والبعض قوله: (كالصحة والإعلال) الظاهر أن الكاف استقصائية إذ الإعلال التغيير وهو صادق بالأنواع الستة المتقدمة. قوله: (وما يتعلق بها) كشروطها. قوله: (فالتصريف) أي فعلم التصريف ليطابق قوله: تسمى علم التصريف بمعنى العلم. وقوله: إذن أي إذا استعمل بمعرفة تلك الأحكام، ثم إذا أطلق التصريف بمعنى العلم ففيه الأوجه الثلاثة في غيره من أسماء الفنون، وهي كونه بمعنى الملكة أو المسائل أو الإدراكات، وعلى هذا الثالث قول الشارح، فالتصريف إذن هو العلم بأحكام بنية الكلمة الخ.

قوله: (بما لحروفها) بدل من قوله بأحكام. قوله: (وشبه ذلك) قال زكريا وأقره شيخنا والبعض أي كالإخفاء والإظهار والادغام اهـ. وفيه أن الإخفاء والإدغام من الإعلال والإظهار من الصحة إلا أن يخصا فتدبر. قوله: (ولا يتعلق التصريف) أي بمعناه المقصود بقولهم التصريف كما سبق بقرينة كلامه في التنبيه الآتي، فلا ينافي أن بعض الأسماء المبنية يثنى ويجمع ويصغر كأسماء الإشارة والموصولات على أن تصغيرها شاذ وتثنيتها وجمعها صوريان لا حقيقيان على التحقيق. قوله: (والأفعال المتصرفة) أي غير الجامدة. قوله: (الأسماء المبنية) ككم ومن لم يمثل لها لكثرتها. قوله: (ونحوهما) كنعم وبئس. قوله: (وأما لحوق التصغير ذا والذي) فيه أن هذا لا يرد

والحذف سوف وإن، والحذف والإبدال لعل. فشاذ يوقف عندما سمع منه.

تنبيه: التصريف وإن كان يدخل الأسماء والأفعال إلا أنه للأفعال بطريق الأصالة لكثرة تغيرها ولظهور الاشتقاق فيها.

(وَلَيْسَ أَدْنى مِن ثُلاثِيّ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى ما غُيِّرَا) يعني أن ما كان على حرف واحد أو حرفين فإنه لا يقبل التصريف إلا أن يكون ثلاثياً في الأصل، وقد غير بالحذف فإن ذلك لا يخرجه عن قبول التصريف. وقد فهم من ذلك أمران: أحدهما أن الاسم المتمكن والفعل لا ينقصان في أصل الوضع عن ثلاثة أحرف لأنهما يقبلان التصريف، وما يقبل التصريف لا يكون في أصل الوضع على حرف واحد ولا على حرفين. والآخر: أن الاسم والفعل قد ينقصان عن الثلاثة بالحذف، أما الاسم فإنه قد يرد على حرفين بحذف لامه نحو: يد، أو عينه نحو: سه، أو فائه نحو: عدة، وقد يرد على حرف واحد نحو: م الله عند من يجعله محذوفاً من أيمن الله، وكقول بعض العرب: شربت ماً، وذلك قليل. وأما الفعل فإنه قد يرد على حرفين نحو: قل وبع وسل، وقد يرد على حرف واحد نحو: ع كلامي وق نفسك، وذلك فيما أعلت فاؤه ولامه فيحذفان في الأمر.

(وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ إنْ تَجَرَّدَا وَإنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا) أي ينقسم الاسم إلى مجرد وهو الأصل، وإلى مزيدٌ فيه وهو فرعه: فغاية ما يصل إليه المجرد خمسة أحرف نحو: سفرجل، وغاية ما يصل إليه المزيد فيه بالزيادة سبعة أحرف: فالثلاثي الأصول نحو: اشهيباب مصدر اشهابّ، والرباعي الأصول نحو: احرنجام مصدر احرنجمت الإبل: أي اجتمعت. وأما الخماسي الأصول فإنه لا يزاد فيه غير حرف مد قبل الآخر أو بعده مجرّداً أو مشفوعاً بهاء التأنيث نحو: عضرفوط وهو العضاءة الذكر، وقبعثري وهو البعير الذي كثر شعره وعظم خلقه،

إلا لو أريد بالتصريف المتكلم عليه التغيير لمعنى طارىء، وقد أسلف الشارح أن المقصود هنا التصريف بمعنى التغيير لغير معنى طارىء فليس منه التصغير حتى يرد علينا تصغير ذا والذي.

قوله: (وليس أدنى من ثلاثي الخ) إن قلت: هذا البيت مستغنى عنه بما قبله لاستلزام نفي قبول الحرف للتصريف نفي قبول أدنى من ثلاثي وضعاً له، لأن الأدنى المذكور لا يكون إلا حرفاً. قلت: ليس مستغنى عنه بالنسبة إلى المبتدي الذي لا يعرف أن الأدنى المذكور لا يكون إلا حرفاً. قوله: (ثلاثياً في الأصل) أي فصاعداً نحو ما عند من يجعله مختصراً من أيمن. قوله: (عند من يجعله محذوفاً) أي مختصراً. قوله: (شربت ما) أي بالقصر منوناً ليكون على حرف واحد. قوله: (ومنتهى اسم) أي حروف اسم. قوله: (فالثلاثي الأصول) أي فالمزيد فيه الثلاثي الأصول. قوله: (مصدر اشهاب) بتشديد الموحدة إذا صار أشهب من الشهبة بضم الشين وهي بياض يخالطه سواد. قوله: (مجرّداً الخ) حال من ضمير حرف المد المستكن في بعده فهو راجع إلى بعده فقط.

قوله: (وهو العظاءة الذكر) عبارة القاموس العضر فوط العذفوط أو ذكر العظاء أو هو من

والمشفوع نحو: فبعثراة، وندر قَرَعْبلانة لأنه زيد فيه حرفان وأحدهما نون. قيل إنه لم يسمع إلا من كتاب العين فلا يلتفت إليه. والقرعبلانة دويبة عريضة عظيمة البطن محبنطية، وقالوا في تصغيرها قريعبة. وذكر بعضهم أنه زيد في الخماسي حرفا مد قبل الآخر نحو: مغناطيس، فإن صح ذلك وكان عربياً جعل نادراً، وقد حكاه ابن القطاع أعني مغناطيس.

تنبيهان: **الأول**: إنما لم يستثن هنا هاء التأنيث وزيادتي التثنية وجمع التصحيح والنسب كما فعل في التسهيل فقال: والمزيد فيه إن كان اسماً لم يجاوز سبعة إلا بهاء التأنيث أو زيادتي التثنية أو التصحيح لما علم من أن هذه الزوائد غير معتد بها لكونها مقدرة الانفصال. **الثاني**: إنما قال خمس وسبعاً ولم يقل خمسة وسبعة لأن حروف الهجاء تذكر وتؤنث، فباعتبار تذكيرها تثبت الهاء في عددها، وباعتبار تأنيثها تسقط التاء من عددها.

(وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلاَثِي افْتَحْ وَضُمْ وَاكْسِر وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمْ) تقدم أن المجرد ثلاثي ورباعي وخماسي، فالثلاثي تقتضي القسمة العقلية أن تكون أبنيته اثني عشر بناء لأن أوله يقبل الحركات الثلاث ولا يقبل السكون، إذ لا يمكن الابتداء بساكن. وثانيه يقبل الحركات الثلاث ويقبل السكون أيضاً، والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر، فهذه جملة أوزان الثلاثي من المجرد كما أشار إلى ذلك بقوله تعم. (وَفِعُلٌ) بكسر الفاء وضم العين (أُهمِلَ) من هذه الأوزان

دواب الجن وركائبهم والجمع عضارف وعضرفوطات اهـ. وقال في محل آخر: العذفوط بالضم دويبة بيضاء ناعمة تشبه بها أصابع الجواري اهـ. وقال في محل آخر: العظاية دويبة كسامّ أبرص والجمع عظاء اهـ. وسامّ أبرص بتشديد الميم قال في القاموس: من كبار الوزغ اهـ. وفي المصباح: أن العظاءة بالمد لغة أهل العالية والعظاية لغة تميم وأن جمع الأولى عظاء وجمع الثانية عظايا. قوله: (والمشفوع نحو فبعثراة) الأنسب بقوله نحو عضر فوط أن يقول ونحو قبعثراة. قوله: (قرعبلانة) بفتح القاف والراء وسكون العين المهملة وفتح الموحدة. قوله: (لأنه زيد فيه حرفان) أي غير الهاء. قوله: (إلا من كتاب العين) المحشوّ بالخطأ. قوله: (محبنطية) بضم الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وكسر الطاء المهملة وتخفيف التحتية أي منتفخة البطن كما في القاموس، ولعل المراد بمنتفخة البطن عظيمة البطن فيكون تأكيداً لما قبله. قوله: (قريعبة) أي بحذف الخامس كما هو قاعدة تصغير الخماسي الأصول. قوله: (وذكر بعضهم الخ) مقابل قوله: لا يزاد فيه غير حرف مد. قوله: (نحو مغناطيس) بفتح الميم كما يفيده صنيع القاموس. قوله: (وكان عربياً) يظهر أنه عطف سبب على مسبب.

قوله: (أعني مغناطيس) لعله منعه من الصرف ميلاً إلى احتمال عجمته مع كونه علماً على اللفظ لأن المراد لفظه. قوله: (إلا بهاء التأنيث) كقر عبلانة سم. قوله: (أو زيادة التثنية) كقولك في تثنية اشهيباب اشهيبابان، وفي جمعه اشهيبابون عند التسمية به، وفي النسب نحو: اشهيبابي

لاستثقالهم الانتقال من كسر إلى ضم، وأما قراءة بعضهم ﴿وَالسَّمَآءِ ذَاتِ الْحِبُكِ﴾ [الذاريات: ٧] بكسر الحاء وضم الباء فوجهت على تقدير صحتها بوجهين: أحدهما أن ذلك من تداخل اللغتين في جزءى الكلمة لأنه يقال حبك بضم الحاء والباء وحبك بكسرهما فركب القارىء منها هذه القراءة. قال ابن جني: أراد أن يقرأ بكسر الحاءِ والباءِ، فبعد نطقه بالحاءِ مكسورة مال إلى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة. قال في شرح الكافية: وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة، ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه لإمكان عروض ذلك له، والآخر أن يكون بكسر الحاء اتباعاً لكسرة تاء ذات، ولم يعتد باللام الساكنة لأن الساكن حاجز غير حصين، قيل وهذا أحسن. (وَالعَكْسُ) وهو فعل بضم الفاء وكسر العين (يَقِلْ) في لسان العرب (لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ) فيما لم يسم فاعله نحو ضرب وقتل، والذي جاء منه دئل اسم دويبة سميت بها قبيلة من كنانة وهي التي ينسب إليها أبو الأسود الدؤلي، وأنشد الأخفش لكعب بن مالك الأنصاري:

٩٤٠ ـ جاءوا بجيش لو قيس مُعْرَسُه ما كان إلا كمُعْرَسِ الدُّئِلِ

دماميني. قوله: (إلى ضم) أي ضم لازم فخرج نحو يضرب إذ الضمة تزول نصباً وجزماً. قوله: (وأما قراءة بعضهم) هو أبو السمال بفتح السين وتشديد الميم آخره لام. قوله: (والسماء ذات الحبك) في القاموس: الحبك من السماء طرائق النجوم واحدها حبيكة. قوله: (على تقدير صحتها) إنما قال ذلك لأنه قد قيل إنها لم تثبت. قوله: (من تداخل اللغتين الخ) اعترض بأن التداخل في جزءي الكلمة الواحدة غير معهود إنما المعهود التداخل في الكلمتين نحو: كدت بضم الكاف أكاد فإن كدت بالضم على لغة من قال: كاد يكود وأكاد على لغة من قال: كاد يكاد.

قوله: (قيل وهذا أحسن) قائله أبو حيان، واعترض بأن أداة التعريف كلمة منفصلة، ومن ثم امتنع القراء من ضم أول الساكنين اتباعاً لضم ثالثه في نحو: ﴿إِنِ الْحُكْمُ﴾ [يوسف: ٦٧] و﴿قُلِ الرُّوحُ﴾ [الإسراء: ٨٥] و﴿غُلِبَتِ الرُّومُ﴾ [الروم: ٢] ولم يلحقوها بقل انظروا فالساكن المذكور حاجز حصين على أنه لا يجري في غير الآية اهـ. وقد يقال اعتراضه بما ذكر لا ينافي أحسنيته مما قبله مع أن قوله: على أنه لا يجري في غير الآية لا يرد إذ لم يسمع في غير الآية. قوله: (تخصيص فعل بفعل) الباء داخلة على المقصور. قوله: (فيما لم يسم فاعله) صفة لفعل أي الكائن في أوزان ما لم يسم فاعله. قوله: (جاءوا بجيش الخ) قاله كعب بن مالك الأنصاري يصف جيش أبي سفيان حين

---

٩٤٠ ـ قاله كعب بن مالك الأنصاري يصف جيش أبي سفيان حين غزا المدينة بالقلة والحقارة. من الوافر. ولو قيس أي لو قدر معرسه بضم الميم وسكون العين المهملة وفتح الراء وهو المنزل الذي ينزل به الجيش. والشاهد في الدئل فإنه بضم الدّال وكسر الهمزة. فذهب جماعة إلى أن هذا الوزن مستعمل واحتجوا به وخالفهم الجمهور إلى أن هذا مهمل وهو نادر.

والرِّئِم اسم للاست، والوُعِل لغة في الوَعِل، حكاه الخليل: فثبت في هذه الألفاظ أن هذا البناء ليس بمهمل خلافاً لمن زعم ذلك. نعم هو قليل كما ذكر.

تنبيه: قد فهم من كلامه أن ما عدا هذين الوزنين مستعمل كثيراً: أي ليس بمهمل ولا نادر وهي عشرة أوزان: **أولها**: فَعْل ويكون اسماً نحو فلس، وصفة نحو سهل. **وثانيها**: فَعَل ويكون اسماً نحو: فرس، وصفة نحو: بطل. **وثالثها**: فَعِل ويكون اسماً نحو: كبد، وصفة نحو: حذر. **ورابعها**: فَعل ويكون اسماً نحو: عضد، وصفة نحو: يقظ: **وخامسها**: فِعْل ويكون اسماً نحو: عدل: وصفة نحو: نِكس: **وسادسها**: فِعَل ويكون اسماً نحو: عنب، قال سيبويه: ولا نعلمه جاء صفة إلا في حرف معتل يوصف به الجمع وهو قولهم عدا. وقال غيره: لم يأت من الصفات على فعل الأزِيمَ بمعنى متفرق، وعدا اسم جمع. وقال السيرافي: استدرك على سيبويه قيماً في قراءة من قرأ ﴿دِينًا قِيَمًا﴾ [الأنعام: ١٦١] ولعله يقول: إنه مصدر بمعنى القيام اهـ. واستدرك بعض النحاة على سيبويه ألفاظاً أخر وهي سوى في قوله تعالى: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨] ورجل رِضًى، وماء رِوًى، وماء صِرًى، وسَبًى طِيَبَة. ومنهم من تأولها. **وسابعها**: فِعِل ويكون اسماً نحو: إبل. ولم يذكر سيبويه من فعل إلا إبلاً، وقال لا نعلم في الأسماء والصفات غيره. وقد استدرك عليه ألفاظ: فمن الأسماء إطل وهي الخاصرة ذكره المبرد. وروى قول امرىء القيس له إطِلاَ ظبي بالكسر. وقيل كسر الطاء اتباع ووِتِد ومِشِط ودِبِس لغة ....

غزا المدينة بالقلة والحقارة. وقوله معرسه بضم الميم وسكون العين المهملة وفتح الراء أي مكان نزوله، ويقال معرس كمحمد لأن الفعل أعرس وعرس بالتشديد والشاهد في الدئل فإنه بضم فكسر فيكون هذا الوزن مستعملاً. قوله: (والرئم) براء فهمزة. وقوله: اسم للاست أي الدبر. قوله: (لغة في الوعل) أي بفتح الواو وهو التيس الجبلي.

قوله: (الأزيم) بزاي فتحتية. وقوله: بمعنى متفرق يقال منزل زيم أي متفرق النبات. قوله: (في قراءة من قرأ) وهو الكوفيون وابن عامر. قوله: (ولعله يقول الخ) ظاهر صنيعه أن مثل ذلك لا يأتي في زيم. قوله: (وماء روى) أي كثير مرو ويقال رواء كسماء. قوله: (وماء صرى) كذا في نسخ بكسر الصاد المهملة وفتحها أي طال مكثه كذا في القاموس. وفي نسخة: هرى بالهاء ولعله تحريف فإني لم أجده في اللغة. قوله: (وسبى) بسين مهملة فموحدة في المصباح سبيت العدوّ سبياً، والاسم السبياء مثل كتاب والقصر لغة اهـ. وفي القاموس: السبي ما يسبى والجمع سبى والنساء لأنهن يسبين القلوب أو يسبين فيملكن اهـ. وقوله: طيبة بوزن عنبة كما في القاموس وفيه الشاهد ومعناه نالوه بلا غدر ونقض عهد كما في القاموس، وتوهم البعض أن الشاهد في سبى فقال بعد نقل عبارة المصباح: وأنت خبير بأن هذا لا دلالة فيه على كونه وصفاً.

قوله: (ومنهم من تأولها) أي بأنها مصادر وصف بها. قوله: (اطل) بالطاء المهملة. قوله:

في الأطل والوتد والمشط والدبس. وقالوا بأسنانه حِبرة أي قلح. وقالوا للعبة الصبيان حِلِج بِلِج وجِلِن بِلِن. وقالوا حبك لغة في الحبك كما تقدم، وعيل اسم بلد. ومن الصفات قولهم أتان إبد وأمة إبد أي ولود وامرأة بِلِز أي ضخمة. قال ثعلب: ولم يأت من الصفات على فعل إلا حرفان: امرأة بِلِز وأتان إِبِد، وأما قوله:

٩٤١ ـ عَلَّمها إخوانُنا بنو عِجِل شرب النبيذ واصطفاقا بالرَّجِل

فهو من النقل للوقف، أو من الاتباع فليس بأصل. **وثامنها**: فُعْل ويكون اسماً نحو: قفل، وصفة نحو: حلو. **وتاسعها**: فُعَل ويكون اسماً نحو: صرد، وصفة نحو: حطم. **وعاشرها**: فُعُل ويكون اسماً نحو: عنق، وصفة وهو قليل. والمحفوظ منه جنب وشلل، وناقة سُرُح أي سريعة.

(وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ فِعْلٍ ثُلاثِيّ) أي للفعل الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية لأنه لا يكون إلا مفتوح الأول، وثانيه يكون مفتوحاً ومكسوراً ومضموماً، ولا يكون ساكناً لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع. ....

(في الاطل) أي بكسر فسكون والوتد أي بفتح فكسر أو فتح والمشط أي بتثليث أوله فسكون وبفتح فكسر وبضمتين مع تخفيف الطاء وتشديدها كما في القاموس، والدبس أي بكسر فسكون وجعل البعض المشط كالدبس بكسر فسكون قصور. قوله: (حبرة) أي بحاء مهملة فموحدة. وقوله: أي قلح بقاف فلام فحاء مهملة هو صفرة الأسنان. قوله: (حلج) بحاء مهملة فلام فجيم بلج بموحدة فلام فجيم على ما في النسخ ولم أرهما في القاموس، وجلن بجيم فلام فنون بلن بموحدة فلام فنون كما في القاموس. قوله: (عيل) بعين مهملة فتحتية. قوله: (وأما قوله الخ) ليس متعلقاً بكلام ثعلب لأن عجلاً ورجلاً ليسا وصفين بل هو دفع لتوهم استدراكهما أيضاً على سيبويه. قوله: (من فعل ثلاثي) أي مبني للفاعل بدليل قوله: وزد نحو ضمن. قوله: (لا يكون إلا مفتوح الأول) أي لا ساكناً لرفضهم الإبتداء بالساكن ولا مقصوراً ولا مضموماً إلا عند البناء للمفعول كما سيأتي لثقلهما وثقل الفعل. قوله: (ولا يكون ساكناً) أي أصالة فلا يرد نحو: رد وشم ولب، ولا نحو، قال وخاف وطال، ولا نحو: علم بالسكون مخفف ولا نعم وبئس وليس لأن أصل عين الكل الحركة لأن الكلام في الأفعال الغير الجامدة والثلاثة الأخيرة جامدة فلا ينالها التصريف.

قوله: (الأول فعل) ولا تفتح عين مضارعه دون شذوذ كأبى يأبى وسلا يسلى وقلا يقلى وقيل الفتح لكسر عين الماضي في لغة فيكون ذلك من تداخل لغتين إلا إذا كانت العين أو اللام حرفاً

---

٩٤١ ـ رجز لم يدر راجزه. والشاهد في عجل وبالرجل، حيث حرك الجيم فيهما للضرورة. والاصطفاق بالقاف في آخره: الرقص.

الأول: فعل ويكون متعدياً نحو: ضرب، ولازماً نحو: ذهب، ويرد لمعان كثيرة ويختص بباب المغالبة، وقد يجيء فعل مطاوعاً لفعل بالفتح فيهما، ومنه قوله:

قَدْ جَبَرَ الدينَ الإلهُ فَجَبر

والثاني: فعل ويكون متعدياً نحو: شرب ولازماً نحو: فرح، ولزومه أكثر من تعديه، ولذلك غلب وضعه للنعوت اللازمة والأعراض والألوان وكبر الأعضاء ....

حلقياً كسأل يسأل ومدح يمدح، بل يخير فيها بين الكسر والضم، ولم يشتهر أحد الأمرين، فإن اشتهر أحدهما تعين كالكسر في يضرب والضم في يقتل. وقال ابن عصفور: بل يجوز الأمران مع اشتهار أحدهما. وقال ابن جني: يتعين الكسر عند عدم الاشتهار وما لم يلتزم أحدهما لسبب يقتضي ذلك كالتزام الكسر عند غير بني عامر فيما فاؤه واو كوجد يجد، أما بنو عامر فلم يلتزموا الكسر في ذلك فقالوا يجد بالضم وعند الجميع فيما عينه ياء كباع يبيع وفيما لامه ياء وعينه غير حلقية كرمى يرمي، فإن كانت عينه حلقية فتحت كسعى يسعى ونهى ينهى، وفي المضاعف غير المسموع ضمه كحن يحن وأنّ يئن بخلاف ما سمع ضمه فقط كمر يمر ورد يرد أو مع كسره كصد يصد ويصد وشط ويشط، وكالتزام الضم فيما عينه واو كقام يقوم وشذتاه يتيه وطاح يطيح في لغة من قال: ما أتوهه وما أطوحه وفيما لامه واو وليست عينه حلقية كغزا يغزو بخلاف ما عينه حلقية كمحا يمحى في إحدى لغاته، وفي المضاعف المتعدي غير المسموع كسره كرد يرد بخلاف ما سمع كسره فقط وهو حبه يحبه أو مع ضمه كشده يشده ويشده وفيما هو للغلبة كسابقني فسبقته أسبقه ما لم يكن فيه ملزم الكسر كواعدني فوعدته أعده وبايعني فبعته أبيعه، ورماني فرميته أرميه، ولا تأثير لحلقى في ذي الغلبة خلافاً للكسائي فتقول: فاخرني ففخرته أفخره بالضم، وقد يجيء ذو الحلقى غير ذي الغلبة بكسر كنزع ينزع أو بضم كدخل يدخل وبكسر وفتح كمنح يمنح ويمنح وبضم وفتح كمحا يمحو ويمحا وبالتثليث كرجح يرجح ويرجح ويرجح والمعتمد في ذلك السماع، فإذا فقد رجع إلى الفتح دماميني باختصار.

قوله: (ويكون متعدياً) وتعديه أكثر من لزومه عكس فعل بكسر العين دماميني. قوله: (ويرد لمعان كثيرة) منها السلب يقال قررته وأقررته أي أزلته عن مقره، ومنها الغلبة والمطاوعة ونبه الشارح على هذين. قوله: (ويختص بباب المغالبة) الباء داخلة على المقصور، والمراد بباب المغالبة إسناد الغلبة في فعل بين اثنين إلى الغالب فيه منهما نحو: ضاربني زيد فضربته أي غلبته في الضرب. قوله: (مطاوعاً) أي مشعراً بتأثر فاعله بفعل آخر ملاق له في الاشتقاق. قوله: (فجبر) أي انجبر. قوله: (والثاني فعل) وحق عين مضارعه الفتح وكسرت في ألفاظ قليلة كورث يرث وومق يمق، وأما فضل بالكسر يفضل بالضم من الفضلة فمن باب التداخل. قوله: (ولذلك) أي لكون لزومه أكثر من تعديه. وقوله للنعوت اللازمة أي الصفات اللازمة للذوات القائمة هي بها، فالمراد النعت اللغوي، وقوله والأعراض الخ أي وكل من المذكورات لا يطلب زيادة على قيامه بمحله فلم يتعد. قوله:

نحو: شنب وفلج، ونحو: برىء ومرض، ونحو: سود وشهب، ونحو: أذن وعين. وقد يطاوع فعل بالفتح نحو: خدعه فخدع. **والثالث**: فعل نحو: ظرف ولا يكون متعدياً إلا بتضمين أو تحويل: فالتضمين نحو: رحبتكم الدار، وقول عليّ: إن بشراً قد طلع اليمن ضمن الأول معنى وسع والثاني معنى بلغ. وقيل الأصل رحبت بكم فحذف الخافض توسعاً. والتحويل نحو: سدته فإن أصله سودته بفتح العين ثم حوّل إلى فعل بضم العين ونقلت الضمة إلى فائه عند حذف العين، وفائدة التحويل الإعلام بأنه واوي العين، إذ لو لم يحول إلى فعل وحذفت عينه لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفاً لالتبس الواوي باليائي. هذا مذهب قوم منهم الكسائي، وإليه ذهب في التسهيل.

وقال ابن الحاجب: وأما باب سدته فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو لا للنقل، ولا يرد فَعُل إلا لمعنى مطبوع عليه من هو قائم به نحو: كرم ولؤم، أو كمطبوع نحو فقه وخطب، أو شبهه نحو: جنب شبه بنجس، ....

(نحو شنب الخ) في كلامه لف ونشر مرتب والشنب بالتحريك ماء ورقة وبرد وعذوبة في الأسنان وشنب كفرح فهو شانب وشنيب وأشنب وهي شنباء قاموس.

قوله: (وفلج) بالفاء والجيم كما رأيته في نسخ وهو كفرح من الفلج وهو تباعد الأسنان، وقضية كلام شيخنا بل صريحه أنه بالقاف والحاء المهملة كفرح من القلح وهو صفرة الأسنان، ولعل الأول هو المناسب لكونه مثالاً للنعوت اللازمة. قوله: (إلا بتضمين أو تحويل) قال الدماميني وتبعه شيخنا والبعض وشيخنا السيد أي مصاحباً لذلك فالباء للمصاحبة، ولا يجوز أن تكون سببية لعطفه التحويل على التضمين والتحويل ليس سبباً للتعدي قطعاً ولا يعطف على السبب إلا سبب اهـ. ومنشؤه ملاحظتهم في قوله أو تحويل المحول عنه إليه دون المحول، والأنسب بالسياق العكس بأن يكون المراد أو تحويل عن فعل بالفتح، وحينئذ يصلح سبباً لأن حاصله مراعاة الأصل والله الهادي. قوله: (ثم حول) أي واستصحب التعدي الثابت له قبل التحويل. دماميني. قوله: (عند حذف العين) أي عند إرادة حذفها وإلا فالنقل متقدم على الحذف.

قوله: (لالتقاء الساكنين) هما الألف المنقلبة عن العين لتحركها وانفتاح ما قبلها وآخر الفعل الساكن عند اتصال تاء المتكلم به. قوله: (لالتبس الواوي باليائي) أي واوي العين بيائيها لأن الفتح لا يدل على أحدهما، ولعل المراد بالالتباس هنا الإجمال وهو أيضاً معيب في مقام البيان كما حققناه سابقاً. قوله: (هذا) أي ما ذكر من أن ضم فاء نحو سدته لنقل حركة عينه إليها بعد تحويله إلى فعل بالضم. قوله: (أن الضم) أي ضم الفاء وقوله لبيان بنات الواو أي فروعها أي الكلمات الواوية العين. قوله: (أو كمطبوع) أي أو لمعنى غير مطبوع بل طرأ بالاكتساب لكنه كالمطبوع في عدم المفارقة. قوله: (أو شبهه) الضمير يرجع إلى الكاف الإسمية التي بمعنى مثل في قوله: أو

ولذلك كان لازماً لخصوص معناه بالفاعل. ولا يرد يائي العين إلا هيؤ، ولا متصرفاً يائي اللام إلا نهو لأنه من النهية وهو العقل، ولا مضاعفاً إلا قليلاً مشروكاً، نحو: لبب وشرر، وقالوا لبب وشرر بكسر العين أيضاً، ولا غير مضموم عين مضارعه إلا بتداخل لغتين كما في كُدت تكاد، والماضي من لغة مضارعه تكود حكاه ابن خالويه، والمضارع ماضيه كدت بالكسر فأخذ الماضي من لغة والمضارع من أخرى.

وأشار بقوله: (وَزِد نَحوَ ضُمِنْ) إلى أن من أبنية الثلاثي المجرد الأصلية فعل ما لم يسم فاعله نحو: ضمن، فعلى هذا تكون أبنية الثلاثي المجرد أربعة، وإلى كون صيغة ما لم يسم فاعله أصلاً ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون، ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني. وذهب البصريون إلى أنها فرع مغيرة عن صيغة الفاعل، ونقله غير المصنف عن سيبويه وهو أظهر القولين، وذهب إليه المصنف في باب الفاعل من الكافية وشرحها.

تنبيهات: **الأول**: لما لم يتعرض لبيان حركة فاء الفعل فهم أنها غير مختلفة وأنها فتحة لأن الفتح أخف من الضم والكسر فاعتباره أقرب. **الثاني**: ما جاء من الأفعال مكسور الأول أو

كمطبوع أي أو شبه مثل المطبوع، ووجه الشبه طروه كمثل المطبوع، هذا هو اللائق في حل عبارته، ولا ينافيه قوله شبه بنجس لأن المراد النجاسة المعنوية اللازمة بعد اكتسابها كملكة اتقان المكر فسقط ماللبعض، وأما إرجاع شيخنا والبعض الضمير إلى نحو فقه. والمعنى: أن مثل المطبوع قسمان ما لا يزول نحو فقه وما يزول نحو جنب فغفلة عما يلزم ذلك من كون نحو جنب كالمطبوع فيكون غير زائل والفرض أنه زائل كما اعترفا به فاعرفه. قوله: (ولذلك) أي لكون فعل لا يرد إلا لمعنى مطبوع عليه الخ. وقوله: لخصوص معناه بالفاعل أي اختصاصه به وعدم طلبه زائداً عليه وهذا علة للعلية.

قوله: (ولا يرد يائي العين) أي استثقالاً للضمة على الياء. دماميني. قوله: (إلا هيؤ) أي حسنت هيئته. قوله: (ولا متصرفاً الخ) احترز بمتصرفاً من نحو قضو بمعنى ما أقضاه فإنه مطرد في باب التعجب كما مر، وذكر شيخنا والبعض زهو مع قضو تبعاً للدماميني غير مناسب لأن زهو واوي اللام والكلام في يائيها. قوله: (الانهو) أصله نهى كما يشير إليه قول الشارح لأنه من النهية أبدلت الياء واو المناسبة الضمة قبلها. قوله: (مشروكاً) بالشين المعجمة كما في عبارة التسهيل أي مشروكاً بغيره من الأوزان كما بينه الدماميني ونبه عليه الشارح بقوله: وقالوا لبب الخ، ووقع في نسخ متروكاً بالفوقية وهو تحريف مناف لقوله قليلاً. قوله: (لبب) أي صار لبيباً وشرر أي صار ذا شر. قوله: (كما في كدت) أي بضم الكاف. وقوله: تكاد أي وقياس مضارع كدت بالضم تكود إلا أنهم استغنوا بمضارع كدت بالكسر وهو تكاد عن مضارع كدت بالضم وهو تكود كما في ابن عقيل على التسهيل. قوله: (والماضي) المناسب فاء التعليل. وقول البعض فاء التفريع غير ظاهر. قوله: (وذهب البصريون) أي جمهورهم. قوله: (ما جاء من الأفعال الخ) وارد على قوله هنا: وأنها

ساكن الثاني فليس بأصل بل مغير عن الأصل نحو: شهد وشهد وشهد. **الثالث**: مذهب البصريين أن فعل الأمر أصل برأسه وأن قسمة الفعل ثلاثية. وذهب الكوفيون إلى أن الأمر مقتطع من المضارع فالقسمة عندهم ثنائية: فعلى الأول الصحيح كان من حق المصنف إذ ذكر فعل ما لم يسم فاعله أن يذكر فعل الأمر أو يتركهما معاً كما فعل في الكافية، قال في شرحها: جرت عادة النحويين أن لا يذكروا في أبنية الفعل المجرد فعل الأمر ولا فعل ما لم يسم فاعله مع أن فعل الأمر أصل في نفسه اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضي والمضارع منه، ومذهب سيبويه والمازني أن فعل ما لم يسم فاعله أصل أيضاً، فكان ينبغي على هذا إذا عدت صيغ الفعل المجرد من الزيادة أن يذكر للرباعي ثلاث صيغ: صيغة للماضي المصوغ للفاعل كدَحرَجَ، وصيغة له مصوغاً للمفعول كدُحرج، وصيغة للأمر كدَحرِج، إلا أنهم استغنوا بالماضي الرباعي المصوغ للفاعل عن الآخرين لجريانها على سنن مطرد ولا يلزم من ذلك انتفاء أصالتهما كما لا يلزم من الاستدلال على المصادر المطردة بأفعالها انتفاء أصالتها هذا كلامه.

(وَمُنْتَهَاهُ) أي الفعل (أَرْبَعٌ إنْ جُرِّدَا) وله حينئذ بناء واحد وهو فعلل، ويكون متعدياً نحو: دحرج ولازماً نحو: عربد. وقال الشارح له ثلاثة أبنية: واحد للماضي المبني للفاعل نحو: دَحرج، وواحد للماضي المبني للمفعول نحو: دُحرج، وواحد للأمر نحو: دحرج، وفيه ما تقدم من أن عادة النحويين الاقتصار على بناء واحد وهو الماضي المبني للفاعل ....

فتحة، وقوله سابقاً: ولا يكون أي ثاني الفعل الثلاثي ساكناً. قوله: (أو ساكن الثاني) أو مانعة خَلوّ فتجّوز الجمع كما في شهد بكسر فسكون.

فائدة: تسكين عين فعل المكسور العين أو المضمومها من الأفعال. كعلم وظرف، والأسماء ككف ورجل للتخفيف لغة تميمية كما في التسهيل.

قوله: (كما فعل في الكافية) راجع لقوله أو يتركهما معاً. قوله: (أبنية الفعل المجرد) ثلاثياً كان أو رباعياً. قوله: (ومذهب سيبويه والمازني) المناسب قراءته بالنصب عطفاً على فعل الأمر. قوله: (أن يذكر) بالبناء للمفعول. وقوله للرباعي كان عليه أن يقول للمجرد أو يزيد والثلاثي لأن الأمر من الثلاثي قد يكون مجرداً نحو: قم وبع ودع. قوله: (إلا أنهم الخ) اعتذار عن عدم ذكر النحويين الماضي المصوغ للمجهول وفعل الأمر لا عن ترك المصنف فعل الأمر دون المصوغ للمجهول لأنه لا يصلح اعتذاراً عنه كما هو واضح. قوله: (لجريانها) أي الصيغ الثلاث للرباعي على سنن مطرد أي طريق غير مختلف بخلافها في الثلاثي فبيان إحداها بيان للأخريين. قوله: (ولا يلزم من ذلك) من الاستغناء بالماضي وجعل بيانه بياناً للآخرين. قوله: (كما لم يلزم من الاستدلال على المصادر الخ) كاستدلالنا بكون الفعل على وزن فعل بفتح العين لازماً على كون مصدره الفعول. وقوله انتفاء أصالتها أي المصادر. قوله: (ومنتهاه أربع) وإنما لم يتجاوزها إلى الخمس لئلا

كما سبق. (وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا) أي جاوز، لأن التصرف فيه أكثر من الاسم فلم يحتمل من عده الحروف ما احتمله الاسم، فالثلاثي يبلغ بالزيادة أربعة نحو: أكرم، وخمسة، نحو: اقتدر، وستة نحو: استخرج. والرباعي يبلغ بالزيادة خمسة نحو: تدحرج وستة نحو: احرنجم.

تنبيهات: الأول: قال في التسهيل وإن كان فعلاً لم يتجاوز ستة إلا بحرف التنفيس أو تاء التأنيث أو نون التأكيد، وسكت هنا عن هذا الاستثناء وهو أحسن لأن هذه في تقدير الانفصال. **الثاني**: لم يتعرض الناظم لذكر أوزان المزيد من الأسماء أو الأفعال لكثرتها، ولأنه سيذكر ما به يعرف الزائد. أما الأسماء فقد بلغت بالزيادة في قول سيبويه ثلاثمائة بناء وثمانية أبنية، وزاد الزبيدي عليه نيفاً على الثمانين إلا أن منها ما يصح ومنها ما لا يصح. وأما الأفعال فللمزيد فيه من ثلاثيها خمسة وعشرون بناء مشهورة، وفي بعضها خلاف وهي: أفعل نحو: أكرم، وفعّل

يساوي الاسم وهو نازل عنه بدليل احتياجه إليه واشتقاقه منه قاله الدماميني. قوله: (كما سبق) الكاف بمعنى لام التعليل أي لما سبق من جريانها على سنن واحد. قوله: (لأن التصرف فيه أكثر) لعل مراده بالتصرف التغير ويشهد له كلامه قبيل قول المصنف وليس أدنى من ثلاثي يرى الخ. قوله: (من الاسم) أي من التصرف فيه. قوله: (نحو احرنجم) أي اجتمع. قوله: (وإن كان) أي المزيد فيه. قوله: (سيذكر ما به يعرف الزائد) أي وهذا يغني عن ذكر أوزانها لتضمنه معرفتها.

قوله: (نيفاً على الثمانين) أي قدراً زائداً عليها أي أكثر منها. قوله: (وهي أفعل) يجيء لمعان منها التعدية كأخرج زيد عمراً، وللكثرة كأضب المكان أي كثر ضبابه، وأعال الرجل أي كثرت عياله، وللصيرورة كأغدّ البعير أي صار ذا غدة، والإعانة على ما اشتق الفعل منه كأحلبت زيداً أي أعنته على الحلب، والتعريض له كأبعت العبد أي عرضته للبيع ولسلبه كأقسط زيد أي أزال عن نفسه القسوط وهو الجور، وأشكيت زيداً أي أزلت شكايته، ووجدان المفعول متصفاً به كأبخلت زيداً أي وجدته بخيلاً، وبلوغه كأمأت الدراهم أي بلغت مائة، وأنجد زيد أي بلغ نجداً والمطاوعة ككببته فأكب دماميني باختصار. قوله: (وفعل) بتشديد العين واختلف في الزائد منه فالخليل وسيبويه على أنه الأول لأنه في مقابلة الياء من بيطر، وقال آخرون: الزائد هو الثاني لأنه في مقابلة الواو في جهور وكلا الوجهين حسن، قيل: وهذا الخلاف في الزائد من كل مكرر، ويجيء فعل لمعان منها تعدية اللازم أو ذي الواحد كفرّحت زيداً وخوفته عمراً، والتكثير في الفعل كطوف زيد أي كثر طوافه أو الفاعل كبركت الإبل، أو المفعول كغلقت الأبواب، والسلب كقرّدت البعير أي أزلت قراده، والتوجه كشرق وغرب أي توجه إلى الشرق والغرب، ونسبة المفعول إلى ما اشتق الفعل منه كفسقته أي نسبته إلى الفسق، والصيرورة كعجزت المرأة أي صارت عجوزاً، ولأصل الفعل كفكر أي تفكر، ومن فعل ما صيغ من المركب لاختصار حكايته نحو: هلل إذا قال لا إله إلا الله، وأمن، إذا قال: أمين، وايه إذا قال: أيها الرجل ونحوه دماميني باختصار.

نحو: فرّح، وتفعل نحو: تعلم، وفاعل نحو: ضارب، وتفاعل نحو: تضارب، وافتعل نحو: اشتمل، وانفعل نحو: انكسر، واستفعل نحو استغفر، وافعلّ نحو: أحمرّ، وأفعالّ نحو:

قوله: (وتفعل) يجيء لمعان منها المطاوعة ككسرته فتكسر، وعلمته فتعلم، وفي المثال الثاني كلام أسلفناه في باب تعدي الفعل ولزومه والتكلف أي معاناة الفاعل الفعل ليحصل كتشجع أي تكلف الشجاعة وعاناها لتحصل فهو يريد وجودها، وإرادة حصول الأصل هنا وعدمها في تفاعل هي الفارقة بينهما مع كون كل لإظهار الأصل بلا حقيقة، والتجنب كتأثم أي تجنب الإثم، والصيرورة كتأيمت المرأة أي صارت أيماً، والاتخاذ كتبنيته أي اتخذته ابناً، والطلب كتعجل الشيء أي طلب عجلته، وتبينه أي طلب بيانه. دماميني باختصار، ولأصل الفعل كتفكر أي فكر. قوله: (وفاعل) هو لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً والاشتراك فيهما معنى فزيد وعمرو من ضارب زيد عمراً قد اقتسما الفاعلية والمفعولية بحسب اللفظ فإن أحدهما فاعل والآخر مفعول، واشتركا فيهما بحسب المعنى إذ كل منهما ضارب لصاحبه ومضروب له، ولهذا جوز بعضهم اتباع مرفوعه بمنصوب والعكس وقد جاء لأصل الفعل كباعدته أي أبعدته وسافر زيد وقاتله الله وبارك فيه. قوله: (وتفاعل) هو للاشتراك في الفاعلية لفظاً وفيها وفي المفعولية معنى، وقد جاء لأصل الفعل كتعالى الله، وتخييل الاتصاف به كتجاهل والمطاوعة كباعدته فتباعد.

قوله: (وافتعل) يجيء لمعان منها التسبب في الشيء والسعي فيه تقول: اكتسبت المال إذا حصلته بسعي وقصد، وتقول كسبته إن لم يكن بسعي وقصد كالمال الموروث ولأصيل الفعل كالتحى أي طلعت لحيته، والمطاوعة كأوقدت النار فاتقدت، ومعنى تفاعل كاقتتلوا واختصموا دماميني باختصار. قوله: (وانفعل) هو لمطاوعة الفعل ذي العلاج أي التأثير المحسوس كقسمته فانقسم، فلا يقال: علمت المسألة فانعلمت ولا ظننت ذلك حاصلاً فانظن لأن العلم والظن مما يتعلق بالباطن وليس أثرهما محسوساً، وأما نحو فلان منقطع إلى الله تعالى وانكشفت لي حقيقة المسألة وحديث: «**أنا عند المنكسرة قلوبهم من أجلي**» فمن باب التجوز سلمنا أنه حقيقة، لكن لا نسلم أنه مطاوع بل هو من باب انطلق زيد وجاء لأصل الفعل كانطلق أي ذهب ولبلوغ الشيء كانحجز أي بلغ الحجاز، واستغنوا عن انفعل بافتعل فيما فاؤه لام كلويته فالتوى أوراء كرفعته فارتفع أو واو كوصلته فاتصل أو نون كنقلته فانتقل، وكذا الميم غالباً كملأته فامتلأ وسمع محوته فامحى ومزته فأماز والأصل انمحى وانماز فقلبت النون ميماً وأدغمت، وقد يستغنون عنه به في غير ذلك كاستتر واستد، وقد يتشاركان في غير ذلك كحجبت الشيء فانحجب واحتجب. دماميني باختصار.

قوله: (واستفعل) يجيء لمعان منها الطلب كاستغفرت الله وعد الشيء متصفاً بالفعل كاستسمنت زيداً أي عددته سميناً، والصيرورة كاستحجر الطين أي صار حجراً، ولوجدان الشيء متصفاً بالفعل كاستوبأت الأرض وجدتها وبيئة والمطاوعة كأرحته فاستراح، وتقدم في باب تعدي الفعل ولزومه مزيد. قوله: (وافعلّ) بتشديد اللام وكذا افعال وأكثر مجيئهما للألوان، ثم العيوب

اشهابّ الفرس، وافعوعل نحو: اغدودن الشعر، وافعوّل نحو: اعلوّط فرسه إذا اعروراه، وافعولل نحو: اخشوشن، وافعيّل نحو: اهبيخ، وفوعل نحو: حوقل إذا أدبر عن النساء، وفعول نحو: هرول، وفعلل نحو: شملل إذا أسرع، وفيعل نحو: بيطر، وفعيل نحو: طشيأ رأيه، ورهيأ إذا غلط، وفعلى نحو: سلقاه إذا ألقاه على قفاه، وافعنلى نحو: اسلنقى وافعنلأ نحو احبنطأ لغة في احبنطي إذا نام على بطنه، وافعنلل نحو: اخرنطم إذا غضب، وفنعل نحو: سنبل الزرع وتمفعل نحو: تمندل إذا مسح يده بالمنديل والكثير تندل، ويجيء كل واحد من هذه

الحسية، وقد يجيئان لغيرهما كانقض الطائر أي سقط واملاس الشيء من الملامسة والأكثر في ذي الألف العروض وفي ساقطها اللزوم وقد يكون الأول لازماً كقوله تعالى في وصف الجنتين ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤] والثاني عارضاً كاحمر وجهه خجلاً. دماميني باختصار، واختلف في أيهما الأصل كما في الهمع. قوله: (نحو اشهاب الفرس)أي غلب سواده على بياضه ومثله أشهب نقله شيخنا السيد عن شرح الشافية. قوله: (افعوعل)يجيء لمعان منها المبالغة نحو: اخشوشن الشعر أي عظمت خشونته: واعشوشب المكان كثر عشبه، والصيرورة نحو احلولى الشيء أي صار حلواً دماميني. قوله: (نحو اغدودن)بغين معجمة فدال مهملتين بينهما واو أي طال.

قوله: (وافعول)بتشديد الواو، وقوله: نحو اعلوط فرسه بعين وطاء مهملتين، وقوله: إذا اعروراه أي ركبه عرياً، والذي في القاموس: اعلوط البعير تعلق بعنقه وعلاه أو ركبه بلا خطام أو عريا اهـ. قوله: (وافعولل نحو اخشوشن)فيه أن اخشوشن كاغدودن وهو بوزن افعوعل كما مر في كلام الشارح لا افعولل، بل مر عن الدماميني أن اخشوشن بوزن افعوعل ومعنى اخشوشن الشعر عظمت خشونته كما مر. قوله: (نحو اهبيخ)بخاء معجمة يقال: اهبيخ الغلام أي امتلأ. قوله: (نحو شملل)بالشين المعجمة فالميم فاللامين كما في القاموس. قوله: (نحو بيطر)أي عمل صنعة البيطرة وهي معالجة الدواب. قوله: (إذا غلط)بالطاء المهملة وهو راجع إلى الفعلين قبله كما قاله شيخنا السيد، ولم يذكر في القاموس الفعل الأول أصلاً وإنما ذكر الرهيأة وفسرها بمعان منها الضعف والتواني وفساد الرأي. قوله: (وافعنلى)مذهب سيبويه عدم تعدي هذا البناء، وخالفه أبو عبيدة وابن جني فقالا: قد يجيء متعدياً كقوله:

قد جعل النعاس يغرنديني أدفعه عني ويسرنديني

قال الزبيدي: أحسب هذا مصنوعاً، ومعنى هذين الفعلين واحد أي يغلبني. دماميني. قوله: (وافعنلأ نحو احبنطأ)بهمزة بعد اللام وبعد الطاء. قوله: (نحو اخرنطم)بخاء معجمة فراء فنون فطاء مهملة، ويظهر لي أنه كاحرنجم فيكون من مزيد الرباعي. قوله: (بالمنديل)بفتح الميم وكسرها. قوله: (والكثير تندل)بل هو الفصيح، وأما تمندل وتمنطق ونحوهما فشاذ ذكره شيخنا السيد. قوله: (ويجيء كل واحد الخ)يرد عليه أن منها ما لم يوضع لإفادة معنى من المعاني التي

الأوزان لمعان متعددة لا يحتمل الحال إيرادها هنا، والمزيد من رباعيها ثلاثة أبنية: تفعلل نحو: تدحرج، وافعنلل نحو: احرنجم، وافعللّ نحو: اقشعر وهي لازمة. واختلف في هذا الثالث: فقيل هو بناء مقتضب، وقيل هو ملحق باحرنحم زادوا فيه الهمزة وأدغموا الأخير فوزنه الآن افعلل.

ويدل على إلحاقه باحرنجم مجيء مصدره كمصدره. (لاِسْم مُجَرَّدٍ رُباعٍ فَعْلَلُ وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وفُعْلُلُ. وَمَعْ فِعَلٍ فُعْلَلٌ) أي للرباعي المجرد ستة أبنية. **الأول**: فعلل بفتح الأول والثالث ويكون اسماً نحو: جعفر وهو النهر الصغير، وصفة ومثلوه بسهلب وشجعم، والسهلب الطويل، والشجعم الجريء. وقيل: إن الهاء في سهلب والميم في شجعم زائدتان، وجاء بالتاء عجوز شهربة وشهبرة للكبيرة، وبهكنة للضخمة الحسنة. **الثاني**: فعلل بكسر الأول والثالث ويكون اسماً نحو: زبرج وهو السحاب الرقيق، وقيل السحاب الأحمر وهو من أسماء الذهب أيضاً، وصفة نحو: خرمل. قال الجرمي: الخرمل المرأة الحمقاء مثل الخذعل، ونحو: ناقة

تفاد بالأبنية كفوعل وفعول وفيعل وفعيل. قوله: (من رباعيها) أي الأفعال. قوله: (وقيل هو ملحق باحرنجم) فأصله قشعر كحرجم زادوا فيه الهمزة وإحدى الراءين فصار اقشعرر، ثم نقلوا إلى العين فتحة الراء الأولى توصلاً إلى إدغامها في الثانية، ورد هذا القول بأن الملحق به إذا كانت فيه زيادة يجب اشتمال الملحق عليها واقعة فيه موقعها في الأصل والنون من احرنجم منتفية من اقشعر وبأنه لا يجوز في الملحق الإدغام مطلقاً ولا الإعلال في الآخر، ومجرد مجيء مصدره كمصدر احرنجم لا يدل على الإلحاق بل لا بد من استيفاء شرائط الإلحاق.

قوله: (وأدغموا الأخير) لو قال والراء وأدغموا الأخير فيها لكان أوضح، وفي قوله: وأدغموا الأخير إشارة إلى أن الراء الأولى هي الأصلية وفي ذلك خلاف. قوله: (فوزنه الآن افعلل) ووزنه قبل ذلك فعلل كدحرج. قوله: (رباع) بحذف الثانية من ياءي النسب تخفيفاً ثم حذف الأولى لالتقاء الساكنين، وإن شئت قلت: حذفت ياء النسب برمتها للضرورة. قوله: (ومع فعل فعلل) الواو عاطفة لفعلل على المبتدأ، ومع فعل حال من فعلل أو من مجموع الأوزان الخمسة. قوله: (ستة أبنية) ومقتضى القسمة أن تكون ثمانية وأربعين بضرب اثني عشر في أربعة أحوال اللام الأولى لكن لم يأت أكثرها لالتقاء الساكنين أو للثقل أو لتوالي أربع متحركات، ومقتضى القسمة أن تكون أبنية الخماسي مائة واثنين وتسعين بضرب ثمانية وأربعين في أربعة أحوال اللام الثانية لكن لم يأت أكثرها لما مر. همع. قوله: (وبهكنة) بموحدة فهاء فكاف فنون. قوله: (نحو حرمل) بخاء معجمة فراء فميم فلام كما في القاموس.

قوله: (المرأة الحمقاء) أي وصف المرأة الحمقاء. قوله: (مثل الخذعل) بخاء معجمة مكسورة فذال معجمة ساكنة فعين مهملة فلام كما في القاموس، وما في كلام شيخنا مما يخالف

دلقم، قال الجوهري: هي التي أكلت أسنانها من الكبر. **الثالث**: فعلل بكسر الأول وفتح الثالث، ويكون اسماً نحو: درهم، وصفة نحو: هبلع للأكول. **الرابع**: فعلل بضم الأول والثالث، ويكون اسماً نحو: برثن وهو واحد براثن السباع وهو كالمخلب من الطير، وصفة نحو: جرشع للعظيم من الجمال ويقال الطويل. **الخامس**: فعلّ بكسر الأول وفتح الثاني ويكون اسماً نحو: قمطر وهو وعاء الكتب، وفطحل وهو الزمان الذي كان قبل خلق الناس. قال أبو عبيدة: والأعراب تقول زمن كانت الحجارة فيه رطبة، قال العجاج:

٩٤٢ ـ وقد أتاهُ زَمَنُ الفِطَحْلِ والصخر مبتلٌّ كَطين الوحْلِ

وقال آخر:

زَمَنَ الفِطَحْلِ إذِ السِّلامُ رِطابُ

وصفة نحو: سبطر وهو الطويل الممتد، وجمل قمطر أي صلب، ويوم قمطر أي شديد. **السادس**: فعلل بضم الأول وفتح الثالث ويكون اسماً نحو: جخدب لذكر الجراد، وصفة نحو: جرشع بمعنى جرشع بالضم.

تنبيهات: **الأول**: مذهب البصريين غير الأخفش أن هذا البناء السادس ليس ببناء أصلي، بل هو فرع على فعلُل بالضم فتح تخفيفاً لأن جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم، نحو: جخدب وطحلب وبرقع في الأسماء، وجرشع في الصفات. وقالوا للمخلب برثن، ولشجر

ذلك فيه نظر. قوله: (دلقم) بدال مهملة فلام فقاف. قوله: (التي أكلت أسنانها) من باب فرح أي تكسرت كذا في القاموس. قوله: (نحو هبلع) بهاء فموحدة فلام فعين مهملة وقيل الهاء فيه زائدة. قوله: (نحو برثن) بموحدة فراء ففوقية على ما في التصريح، وضبطه زكريا بالمثلثة بدل الفوقية وصوّبه يس. قوله: (نحو جرشع) بجيم فراء فشين معجمة فعين مهملة. تصريح. قوله: (وهو وعاء الكتب) قال الشاعر:

ليس بعلم ما حوى القمطر ما العلم ما وعاه الصدر

قوله: (وفطحل) بالفاء والطاء والحاء المهملتين. تصريح. قوله: (وهو الزمان الخ) وقال المصرح: وهو زمن الطوفان وزمن خروج نوح من السفينة. قوله: (قال العجاج) تبع فيه المرادي، قال العيني: وهو غير صحيح وإنما قاله رؤبة. قوله: (إذ السلام) بكسر السين المهملة أي الحجارة جمع سلمة بفتح فكسر والرطاب بكسر الراء جمع رطبة بفتحها كصقاع وقصعة. قوله: (نحو جخدب) بجيم فخاء معجمة فدال مهملة. تصريح. قوله: (بالضم) أي ضم اللام. وقوله لأن جميع

---

٩٤٢ ـ قاله رؤبة، ونسبه ابن أم قاسم إلى العجاج وهو غير صحيح. الفطحل ـ مثال هزبر ـ زمن لم يخلق فيه بعد الناس. والشاهد فيه في قوله الفطحل: فإن وزنه فعل، بكسر الفاء وفتح العين وتشديد اللام.

البادية عرفط ولكساء مخطط برجد، ولم يسمع فيها فعلل بالفتح. وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه بناء أصلي واستدلوا لذلك بأمرين: أحدهما أن الأخفش حكى جؤذراً ولم يحك فيه الضم فدل على أنه غير مخفف وهو مردود فإن الضم فيه منقول أيضاً، وزعم الفراء أن الفتح في جؤذر أكثر. وقال الزبيدي إن الضم في جميع ما ورد منه أفصح والآخر أنهم قد ألحقوا به فقالوا عندد، يقال مالي عن ذلك عندد أي بدّ. وقالوا عاطت الناقة عوطط إذا اشتهت الفحل، وقالوا سودد فجاءوا بهذه الأمثلة مفكوكة وليست من الأمثلة التي استثنى فيها فك المثلين لغير الإلحاق فوجب أن يكون للإلحاق. وأجاب الشارح بأنا لا نسلم أن فك الإدغام للالحاق بنحو جخدب وإنما هو لأن فعللا من الأبنية المختصة بالأسماء فقياسه الفك كما في جدد وظلل وحلل، وإن سلمنا أنه للإلحاق فلا نسلم أنه لا يلحق إلا بالأصول، فإنه قد ألحق بالمزيد فيه فقالوا اقعنسس فألحقوه باحرنجم، فكما ألحق بالفرع بالزيادة فكذا يلحق بالفرع بالتخفيف. **الثاني**: ظاهر كلام الناظم هنا موافقة الأخفش والكوفيين على إثبات أصالة فعلل. وقال في التسهيل: وتفريع فعلل على فعلل أظهر من أصالته. **الثالث**: زاد قوم من النحويين في أبنية الرباعي ثلاثة أوزان وهي: فعلل بكسر الأول وضم الثالث، حكى ابن جني أنه يقال لجوز القطن الفاسد خرفع، ويقال أيضاً لزئبر الثوب زئبرُ، وللضِّئبِل ـ وهو من أسماء الداهية ـ ضِئبُل، وفعل بضم الأول وفتح الثاني نحو: خبعث ودلمز، وفعلل بفتح الأول وكسر الثالث نحو طَحربَة، ولم يثبت الجمهور هذه الأوزان

ما سمع فيه الفتح أي فتح اللام. قوله: (عرفط)بعين مهملة فراء ففاء فطاء مهملة. قوله: (برجد) بموحدة فراء فجيم فدال مهملة. قوله: (ولم يسمع فيها)أي الثلاثة المذكورة في قوله: وقالوا الخ فعلل بالفتح أي فقد انفرد الضم دون الفتح وذلك يدل على أصالة الضم. قوله: (حكى جؤذراً)أي بفتح الذال المعجمة وهو ولد البقرة الوحشية كالجيذر بالياء والجوذر بالواو مع ضم الجيم أو فتحها أو مع فتحها وكسر الذال كذا في القاموس.

قوله: (وزعم الفراء الخ)دليل لكون الضم منقولاً كما قاله شيخنا، وكذا قوله: وقال الخ لكن كان الأنسب حذف الواو من وزعم. قوله: (أنهم قد ألحقوا به)أي والإلحاق به يدل على أصالته إذ لا يلحق إلا بالأصلي. سم. قوله: (عندد)بإهمال العين والدالين. وقوله: عاطت بإهمال العين والطاء. وقوله: سودد في داله الأولى الضم أيضاً. قوله: (التي استثنى فيها)أي من وجوب إدغام المثلين في غير الملحق. قوله: (وأجاب الشارح)أي عن الاستدلال بالأمر الآخر، قال سم: وكأن حاصل الجواب الأول منع أنه ليس من الأمثلة التي استثنى فيها فك المثلين لغير الإلحاق. قوله: (بالزيادة)الباء سببية متعلقة بالفرع، وكذا قوله بالتخفيف. قوله: (خرفع)بخاء معجمة فراء ففاء فعين مهملة كما في التصريح. قوله: (لزئبر الثوب)بكسر الزاي وسكون الهمزة وكسر الموحدة وهو ما يعلو الثوب الجديد. وقوله زئبر أي بضم الموحدة. قوله: (وللضئبل)بكسر الضاد المعجمة وسكون

وما صح نقله منها فهو عندهم شاذ، وقد ذكر الأول من هذه الثلاثة في الكافية فقال: وربما استعمل أيضاً فعلل والمشهور في الزئبر والضئبل كسر الأول والثالث. **الرابع**: قد علم بالاستقراء أن الرباعي لا بد من إسكان ثانيه أو ثالثه، ولا يتوالى أربع حركات في كلمة، ومن ثم لم يثبت فُعَلِل. وأما عبلط للضخم من الرجال وناقة علبطة أي عظيمة فذلك محذوف من فعالل وكذلك دودم وهو شيء يشبه الدم يخرج من شجر السمر، ويقال حينئذ حاضت السمرة، وكذلك لبن عثلط وعجلط وعكلط أي ثخين خاثر ولا فَعَلُل، وأما عرثن لنبت يدبغ به فأصله عرنثن مثل قرنفل ثم حذفت منه النون كما حذفت الألف من علابط واستعملوا الأصل والفرع، وكذلك عَرَقُصَان أصله عرنقصان حذفوا النون وبقي على حاله وهو نبت ولا فَعَلِل. وأما جندل فإنه محذوف من جنادل، والجندل الموضع فيه حجارة. وجعله الفراء وأبو علي فرعاً على فعليل وأصله جنديل، واختاره الناظم لأن جندلاً مفرد فتفريعه على المفرد أولى. وقد أورد بعضهم هذه الأوزان على أنها من الأبنية الأصول وليست محذوفة، وليس بصحيح لما سبق.

(وَإِنْ عَلاَ) الاسم المجرد عن أربعة وهو الخماسي (فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلاَ. كَذَ فُعَلِّلٌ وَفِعْلَلٌّ) فالأول من هذه الأبنية فعلل وهو بفتح الأول والثاني والرابع يكون اسماً نحو: سفرجل

الهمزة وكسر الموحدة. وقوله: ضئبل أي بضم الموحدة. قوله: (نحو خبعث) بخاء معجمة فعين مهملة فمثلثة اسم للضخم وقيل الشديد العظيم الخلق. قوله: (ودلمز) بدال مهملة فلام فميم فزاي اسم للصلب الشديد.

قوله: (نحو طحربة) بطاء فحاء مهملتين فراء فموحدة، وفيه ثلاثة أوجه أخرى هي التي اقتصر عليها صاحب القاموس فقال بفتح الطاء والراء وهو الأشهر، وبكسرهما وبضمهما القطعة من الغيم. قوله: (ولا يتوالى) المناسب التفريع. قوله: (لم يثبت فعلل) أي بضم ففتح فكسر. قوله: (فذلك محذوف) أي مختصر. قوله: (دودم) بدالين مهملتين. قوله: (عثلط وعجلط وعكلط) بإهمال عين كل من الثلاثة وطائه، وقيل: اللام من الأول مثلثة ومن الثاني جيم ومن الثالث كاف. قوله: (أي ثخين خاثر) يرجع لكل من الثلاثة قبله، وفي القاموس خثر اللبن ويثلث خثراً وخثوراً وخثارة وخثورة وخثراناً غلظ اهـ. فقول الشارح خاثر تأكيد لقوله ثخين. قوله: (ولا فعلل) أي بفتح الفاء والعين وضم اللام الأولى. قوله: (عرثن) بعين فراء مهملتين فمثلثة. قوله: (عرقصان) بعين فراء مهملتين مفتوحتين فقاف مضمومة فصاد مهملة. قوله: (ولا فعلل) أي بفتح الفاء والعين وكسر اللام الأولى. قوله: (على فعليل) أي عنه. قوله: (وليست محذوفة) أي مختصرة من شيء آخر.

قوله: (لما سبق) أي من امتناع توالي أربع متحركات في كلمة. قوله: (الاسم المجرد) فيه إشارة إلى أن الضمير في علا يرجع إلى الاسم المجرد مجرداً عن وصفه بالرباعي ليصح الإسناد فافهم. قوله: (عن أربعة) عن بمعنى على. قوله: (فمع فعلل) الظرف حال من مفعول حوى،

وصفة نحو: شمردل للطويل، والثاني وهو بفتح الأول والثالث وكسر الرابع. قالوا: لم يجيء إلا صفة نحو: جحمرش للعظيمة من الأفاعي. وقال السيرافي هي العجوز المسنة، وقهلبس للمرأة العظيمة، وقيل لحشفة الذكر وقيل لعظيم الكمرة فيكون اسماً. والثالث وهو بضم الأول وفتح الثاني وكسر الرابع يكون اسماً نحو: خزعبل للباطل وللأحاديث المستطرفة، وقذعمل يقال ما أعطاني قذعملاً أي شيئاً، وصفة يقال جمل قذعمل للضخم والقذعملة من النساء القصيرة، وجمل خبعثن وهو الضخم أيضاً وقيل الشديد الخلق العظيم، وبه سمي الأسد. والرابع وهو بكسر الأول وفتح الثالث يكون اسماً نحو: قرطعب وهو الشيء الحقير، وصفة نحو: جردحل وهو الضخم من الإبل، وحنزقر وهو القصير.

تنبيه: زاد ابن السراج في أوزان الخماسي فعلل نحو: هندلع اسم بقلة ولم يثبته سيبويه، والصحيح أن نونه زائدة وإلا لزم عدم النظير، وأيضاً فقد حكى كراع في الهندلع كسر الهاء فلو كانت النون أصلية لزم كون الخماسي على ستة أوزان فيفوت تفضيل الرباعي عليه وهو مطلوب، ولأنه يلزم على قوله أصالة نون كنهبل لأن زيادتها ....

والضمير في حوى يرجع إلى الاسم الخماسي الأصول. قوله: (نحو شمردل) بإعجام الشين فقط. قوله: (جحمرش) بجيم فحاء مهملة فميم فراء فشين معجمة. قوله: (وقهلبس) بقاف فهاء فموحدة فلام فسين مهملة. قوله: (لعظيم الكمرة) أي للرجل العظيم الكمرة أي حشفة الذكر ليناسب قوله فيكون اسماً. قوله: (فيكون اسماً) أي على القولين الأخيرين. قوله: (خزعبل) بخاء معجمة فزاي فعين مهملة فموحدة. قوله: (المستطرفة) يحتمل ضبطه بالطاء المهملة وبالظاء المشالة. قوله: (وقذعمل) بقاف فذال معجمة فعين مهملة. قوله: (وجمل خبعثن) بخاء معجمة أوله لا قاف كما وقع في بعض النسخ فموحدة فعين مهملة فمثلثة.

قوله: (قرطعب) بقاف فراء فطاء فعين مهملتين فموحدة. قوله: (وهو الشيء الحقير) هذا التفسير على وزان تفسيره القهبلس بالمرأة العظيمة فلم جعل قرطعب بمعنى الشيء الحقير اسماً، وقهبلس بمعنى المرأة العظيمة صفة إلا أن يدعى عدم اعتبار الحقارة في مفهوم قرطعب دون العظم في مفهوم قهبلس ولا يخفى ما فيه. قوله: (جردحل) بجيم فراء فدال فحاء مهملتين قوله: (وحنزقر) بحاء مهملة فنون فزاي فقاف فراء كما في القاموس. قوله: (فعللل) بضم فسكون فثلاث لامات أولاها مفتوحة وثانيتها مكسورة، وكان مقتضى الظاهر نصبه بزاد ولعله رفعه حكاية لحالة رفعه. قوله: (هندلع) بهاء فنون فدال مهملة فلام فعين مهملة. قوله: (وإلا لزم عدم النظير) حاصل ما ذكره في توجيه زيادة النون ثلاثة أوجه. قوله: (كراع) بضم الكاف اسم عالم لغوي. قوله: (فيفوت تفضيل الرباعي عليه) لأنه على ستة أوزان كما مر. قوله: (ولأنه يلزم) لو قال وأيضاً يلزم لناسب ما قبله. قوله: (كنهبل) بفتح الكاف والنون وسكون الهاء وفتح الموحدة وضمها قال في القاموس:

لم تثبت إلا لأن الحكم بأصالتها موقع في عدم النظير مع أن نون هندلع ساكنة ثانية فأشبهت نون عنبر وحنظل ونحوهما، ولا يكاد يوجد نظير كنهبل في زيادة نون ثانية متحركة، فالحكم على نون هندلع بالزيادة أولى. وزاد غيره للخماسي أوزاناً أخر لم يثبتها الأكثرون لندورها واحتمال بعضها للزيادة فلا نطيل بذكرها.

(وَمَا غَايَرَ) من الأسماء المتمكنة ما سبق من الأمثلة (لِلزَّيْدِ أَوِ النَّقْص انْتَمَى) نحو: يد وجَنَدِل واستخراج، وكان ينبغي أن يقول أو الندور لأن نحو: طحربة مغاير للأوزان المذكورة ولم ينتم إلى الزيادة ولا النقص ولكنه نادر كما سبق، ولهذا قال في التسهيل: وما خرج عن هذه المثل فشاذ أو مزيد فيه أو محذوف منه أو شبه الحرف أو مركب أو أعجمي. (وَالْحَرْفُ إنْ يَلْزَمْ) الكلمة في جميع تصاريفها (فَأَصْلٌ وَالَّذِي لا يَلْزَمُ) بل يحذف في بعض التصاريف فهو (الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتُذِي) لأنك تقول حذا حذوه، فتعلم بسقوط التاء أنها زائدة في احتذى، يقال: احتذى به أي اقتدى به، ويقال أيضاً احتذى أي انتعل. قال:

كُلُّ الْحِذَاءَ يَحْتَذِي الحَافِي الوَقِع

الكنهبل وتضم باؤه شجر عظام كالكهبل والشعير الضخم السنبلة. قوله: (لم تثبت إلا لأن الحكم بأصالتها الخ) فيه أن الحكم بزيادتها موقع أيضاً في عدم النظير كما سيذكره بقوله: ولا يكاد الخ إلا أن يقال في التعليل حذف تقديره مع كون باب الزيادة أوسع كما سيأتي في الشرح. قوله: (وزاد غيره) أي غير ابن السراج. قوله: (واحتمال بعضها للزيادة) أي لكون بعض حروفه زائداً.

قوله: (من الأسماء المتمكنة) هكذا قيد غيره أيضاً، وعمم بعض الشراح فجعل المراد ما غاير من الأسماء والأفعال لأنه تكلم فيما سبق على الأفعال أيضاً وهو أوجه وإن وجه سم الأول بما فيه نظر ظاهر وإن أقره شيخنا والبعض. قوله: (نحو يد وجندل واستخراج) نقص من يد أصل وهو الياء إذ أصله يدي، ومن جندل بفتح الجيم والنون وكسر الدال زائد وهو الألف أو الياء إذ أصله جنادل أو جنديل على الخلاف السابق في الشرح، وزيد في استخراج همزة الوصل والسين والتاء والألف. قوله: (أو الندور) أي الشذوذ. قوله: (نحو طحربة) تقدم ضبطها وتفسيرها. قوله: (ومحذوف منه) أي فاؤه كعدة أو عينه كسه أو لامه كيد أو شبه الحرف كمن أو مركب كحضر موت أو أعجمي كبلخش بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالشين المعجمة اسم حجر معروف وإنما لم ينبه المصنف على هذه الثلاثة لأن كلامه هنا في الأسماء المتمكنة البسيطة العربية، ولهذا لم يعترض الشارح عليه إلا بعدم التنبيه على النادر. قوله: (والحرف) مبتدأ وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر. قوله: (حذا حذوه) قال في القاموس: حذا حذو زيد فعل فعله. قوله: (ويقال أيضاً احتذى أي انتعل) ويقال أيضاً احتذاه أي ألبسه الحذاء أي النعل، قال في القاموس: حذا النعل حذوا وحذاء قدرها وقطعها والرجل نعلاً ألبسه إياها كاحتذاه اهـ.

قوله: (كل الحذاء) مفعول مطلق إن جعل مصدراً بمعنى الاحتذاء ومفعول به إن جعل بمعنى

والحذاء النعل. وأما الساقط لعلة من الأصول كواو يعد فإنه مقدر الوجود، كما أن الزائد اللازم كنون قرنفل وواو كوكب في تقدير السقوط، ولذا يقال: الزائد ما هو ساقط في أصل الوضع تحقيقاً أو تقديراً. واعلم أن الزيادة تكون لأحد سبعة أشياء: للدلالة على معنى كحرف المضارعة وألف المفاعلة، وللالحاق كواو كوثر وجدول، وياء صيرف وعثير، وألف أرطى ومعزى، ونون جحنفل ورعشن، وللمد كألف رسالة وياء صحيفة وواو حلوبة، وللعوض كتاء زنادقة وإقامة وسين يستطيع وميم اللهم ....

النعل وهو الأقرب، وقول البعض مده للضرورة خطأ محض إذ هو ممدود وضعاً كما مر في باب المقصور والممدود. قوله: (وأما الساقط الخ) دفع به الاعتراض على المصنف: بأن كلاً من تعريفي الأصل والزائد غير جامع وغير مانع، أما عدم جمع تعريف الأصل فلخروج نحو واو وعد مما هو أصل ويسقط في بعض تصاريف الكلمة لعلة، وأما عدم منعه فلدخول نحو نون قرنفل مما هو زائد ولا يسقط أصلاً وأما عدم جمع تعريف الزائد ومنعه فلخروج الثاني عنه ودخول الأول فيه. وحاصل الجواب أن المراد باللزوم اللزوم لفظاً أو تقديراً، والساقط لعلة كالثابت وبالسقوط السقوط لفظاً أو تقديراً، ونحو نون قرنفل في تقدير السقوط. قوله: (من الأصول) حال من الساقط. قوله: (فإنه مقدر الوجود) أي فلا يرد على تعريف الأصل جمعاً والزائد منعاً سم. قوله: (في تقدير السقوط) أي فلا يرد على تعريف الأصل منعاً الزائد جمعاً سم. قوله: (ولذا) أي لكون الساقط لعلة كالثابت والزائد اللازم في تقدير السقوط.

قوله: (وللإلحاق) هو جعل ثلاثي أو رباعي موازناً لما فوقه كما في التسهيل، قال الدماميني: والمراد الموازنة بحسب الصورة وإلا فالوزن مختلف بحسب الحقيقة، ألا ترى أن وزن جعفر مثلاً فعلل ووزن كوثر فوعل؟ اهـ. وقد أفرد الناظم في تسهيله الزائد للإلحاق بفصل ينبغي مراجعته مع شرحه للدماميني. قوله: (كواو كوثر وجدول) الكوثر يطلق على معان منها الخير الكثير ونهر في الجنة والجدول كجعفر ودرهم النهر الصغير كذا في القاموس. قوله: (وياء صيرف وعثير) الصيرف والصيرفي المحتال في الأمور والعثير التراب والعجاج والأثر الخفي كذا في القاموس. قوله: (وألف أرطى ومعزى) الأرطى نبت والمعزى بالقصر ويمد خلاف الضأن كذا في القاموس، وميمه مكسورة كما يفيده قول الدماميني أن ألفه للإلحاق بدرهم. قوله: (ونون جحنفل ورعشن) الجحنفل بفتح الجيم والحاء المهملة وسكون النون وفتح الفاء الغليظ الشفة والجيش العظيم كما يأتي في الشرح والرعشن المرتعش. قوله: (كتاء زنادقة) فإنها عوض عن ياء زنديق سم. قوله: (وإقامة) فإن التاء عوض عن عين الكلمة المنقلبة ألفاً أو عن ألف الإفعال الزائدة على الخلاف السابق في المحذوف من الألفين.

قوله: (وسين يستطيع) فإنها عوض عن حركة العين كما سيأتي قبيل فصل في زيادة همزة

وللتكثير كميم ستهم وزرقم وابنم زيدت لتفخيم المعنى وتكثيره، ومن هذا المعنى ألف قبعثرى وكمثرى وللإمكان كألف الوصل، لأنه لا يمكن أن يبتدأ بساكن وهاء السكت في نحو: عه وقه لأنه لا يمكن أن يبتدأ بحرف ويوقف عليه، وللبيان كهاء السكت في نحو: ماليه ويا زايده زيدت لبيان الحركة وبيان الألف.

تنبيهان: الأول: الزائد نوعان: أحدهما أن يكون تكرير أصل لإلحاق أو لغيره فلا يختص بأحرف الزيادة وشرطه أن يكون تكرير عين إما مع الاتصال نحو: قتل أو مع الانفصال بزائد نحو: عقنقل، أو تكرير لام كذلك نحو: جلبب وجلباب، أو فاء وعين مع مباينة اللام نحو: مرمريس وهو قليل أو عين ولام مع مباينة الفاء نحو: صمحمح، أما مكرر الفاء وحدها ....

الوصل في شرح قوله: واللام في الإشارة المشتهرة سم. قوله: (وللتكثير) أراد بالتكثير ما يشمل تفخيم المعنى وتكثير اللفظ بقرينة قوله بعد لتفخيم المعنى وتكثيره أي تكثير داله. قوله: (ستهم) في القاموس الستهم بالضم الكبير العجز اهـ. وفيه أيضاً الزرق محركة والزرقة لون معروف زرقت عينه كفرح ثم قال: والزرقم بالضم الشديد الزرق للمذكر والمؤنث. قوله: (ألف قبعثرى وكمثرى) القبعثرى الجمل الضخم والفصيل المهزول ودابة تكون في البحر اهـ قاموس. والكمثرى بضم الكاف وفتح الميم. قوله: (ويوقف عليه) أي وقفاً جارياً على وجهه السابق في بابه، فلا يقال يمكن أن يبتدأ بحرف ويوقف عليه باقياً على حركته دون زيادة.

قوله: (ويازيداه) عطفاً على ماليه كما لا يخفى وإن جعله الإسقاطي عطفاً على هاء السكت. قوله: (لبيان الحركة وبيان الألف) فيه لف ونشر مرتب والمراد كمال بيان الألف. قوله: (أو لغيره) كالتعدية. قوله: (فلا يختص بأحرف الزيادة) أي المصطلح عليها وهي حروف أمان وتسهيل. قوله: (إما مع الاتصال) أي اتصال الزائد بالأصل الذي هو تكرير له. قوله: (نحو قتل) أي بالتشديد وهل الزائد التاء الأولى أو الثانية خلاف كما في التصريح، والخلاف في اقعنسس أيضاً كما في الهمع، واختار ابن مالك في التسهيل أن الثاني أولى بالزيادة في باب اقعنسس والأول أولى في باب علم. قوله: (نحو عقنقل) بفتح العين المهملة والقافين بينهما نون ساكنة وهو الكثيب العظيم المتداخل: الرمل وربما سموا مصارين الضب عقنقلا قاله الجوهري. قوله: (أو تكرير لام كذلك) أي مع الإتصال أو الإنفصال ولا يأتي فيه التفضيل بين الانفصال بزائد والانفصال بأصل لأن تكرير اللام لا يفصل بأصل أبدا. قوله: (جلبب) بزيادة الباء الثانية للإلحاق بدحرج، قال في القاموس: الجلباب كسرداب وسنمار القميص وثوب واسع للمرأة دون الملحفة أو ما تغطي به ثيابها من فوق كالملحفة أو هو الخمار وقد جلببه فتجلبب اهـ. ويطلق الجلباب مصدراً أيضاً لجلبب كما في التصريح مثل الجلببة. قوله: (مع مباينة اللام) أي للمكرر. وقوله نحو مرمريس بفتح الميمين وسكون الراء الأولى هو الداهية ووزنه فعفعيل. قوله: (نحو صمحمح) بمهملات على وزن سفرجل وهو الشديد الغليظ ووزنه عند البصريين فعلعل، وستأتي بقية الأقوال فيه.

كقَرقَف وسندس، أو العين المفصولة بأصلي كحدود فأصلي، والآخر أن لا يكون تكرير أصل، وهذا لا يكون إلا أحد الأحرف العشرة المجموعة في أمان وتسهيل، وهذا معنى تسميتها حروف الزيادة، وليس المراد أنها تكون زائدة أبداً لأنها قد تكون أصولاً وذلك واضح، وأسقط المبرد من حروف الزيادة الهاء وسيأتي الرد عليه. **الثاني**: أدلة زيادة الحرف عشرة: أولها سقوطه من أصل كسقوط ألف ضارب في أصله أعني المصدر ثانيها: سقوطه من فرع كسقوط ألف كتاب في جمعه على كتب. ثالثها: سقوطه من نظيره كسقوط ياء أيطل في إِطل والايطل الخاصرة، وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من أصل أو فرع أو نظير على زيادته أن يكون سقوطه لغير علة، فإن كان سقوطه لعلة كسقوط واو وعد في يعد أو في عدة لم يكن دليلاً على الزيادة. رابعها: كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق وذلك كالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو: ورنتل وهو الشر، وشَرَنْبَث وهو الغليظ الكفين والرجلين، وعَصَنْصَر وهو جبل فالنون في هذه ونحوها زائدة لأنها في موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة نحو: جحنفل من الجحفلة، وهي لذي الحافر كالشفة للإنسان، والجحنفل العظيم الشفة، وهو أيضاً الجيش العظيم، خامسها: كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف فإنها يحكم عليها بالزيادة، وإن لم يعلم الاشتقاق ....

قوله: (كقرقف) بقافين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وهو الخمر ووزنه فعفل. قوله: (وسندس) هو رقيق الديباج ووزنه فعلف. قوله: (كحدرد) بمهملات على وزن جعفر اسم رجل قال في التصريح: ولم يجيء على فعلع بتكرير العين غيره. قوله: (المجموعة في أمان وتسهيل) الواو من جملة المجموع فيه وجمعها في التسهيل بقوله: سألتمونيها، قال الدماميني: وهذه العبارة وقعت لبعض النحاة، وقد سأله أصحابه عن حروف الزيادة فقال: سألتمونيها فقالوا نعم فقال أجبتكم. قوله: (وهذا) أي كون الزائد غير تكرير الأصل لا يكون إلا أحد الأحرف العشرة معنى تسميتها الخ، هكذا أفهم العبارة واستغنى به عما وقع للبعض من التعسف البارد المبني على الفهم الكاسد. قوله: (في أطل) أي وهو كأيطل معنى ومادة. قوله: (في يعد أو في عدة) الأول نظير وعد والثاني أصله ولم يمثل للسقوط من فرع. قوله: (مع عدم الاشتقاق) أي اشتقاق الكلمة التي هو فيها. قوله: (ورنتل) بفتح الواو والراء وسكون النون وفتح الفوقية، وقوله: وشرنبث بفتح الشين المعجمة والراء وسكون النون وفتح الموحدة آخره مثلثة. وقوله: وعصنصر بفتح العين والصادين المهملات وبين الصادين نون وآخره راء.

قوله: (مع المشتق) أي ولو من اسم عين لا مصدر بدليل ما بعده فالاشتقاق بمعنى مطلق الأخذ. قوله: (نحو جحنفل) تقدم ضبطه قريباً. قوله: (وإن لم يعلم الاشتقاق) الواو للحال فلا

فإنها قد كثرت زيادتها إذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه وذلك نحو: أرنب وأفكل يحكم بزيادة همزته حملاً على ما عرف اشتقاقه نحو: أحمر والأفكل الرعدة. سادسها: اختصاصه بموضع لا يقع فيه الأحرف من حروف الزيادة كالنون من كنتأو، ونحو: حنطأو، وسندأو، وقندأو: فالكنتأو الوافر اللحية، والحنطأو العظيم البطن، والسندأو والقندأو الرجل الخفيف. سابعها: لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في تلك الكلمة نحو: تتفل بفتح التاء الأولى وضم الفاء وهو ولد الثعلب فإن تاءه زائدة لأنها لو جعلت أصلاً لكان وزنه فعلل وهو مفقود. ثامنها: لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو: تتفل على لغة من ضم التاء والفاء، فإن تاءه أيضاً زائدة على هذه اللغة وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير فإنها لو جعلت أصلاً كان وزنه فعلل وهو موجود نحو: برثن لكن يلزم عدم النظير في نظيرها أعني لغة الفتح، فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم أيضاً إذ الأصل اتحاد المادة. تاسعها: دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة. وألف اسم الفاعل. عاشرها: الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير، وذلك في كنهبل فإن وزنه على تقدير أصالة النون فعلل كسفرجل بضم الجيم وهو مفقود وعلى تقدير زيادتها فعنلل وهو مفقود أيضاً

ينافي قوله كونه مع عدم الاشتقاق. قوله: (فإنها قد كثرت زيادتها الخ) مقتضاه أنها قد تكون في هذا الموضع أصلية فانظره. قوله: (سادسها اختصاصه الخ) لا وجه للتعبير بالاختصاص إلا أن يراد به الوجود، ولو قال كونه بموضع الخ كما عبر به في نظائره لكان واضحاً. وقوله: بموضع الخ أن أجرى على إطلاقه الشامل للمشتق نحو كنثأو بمثلثة بعد النون الزائدة من كثأت لحيته كمنع أي طالت وكثرت كما في القاموس. وغير المشتق كما في الأمثلة الأربعة التي في الشرح، وأريد بنحو الأربعة ما يتناول كنثأوا بالمثلثة كان الدليل الرابع مندرجاً في السادس وإن قصر على غير المشتق أخذاً من الأمثلة التي ذكرها وأريد بنحو الأربعة مثل حنظأ وبالظاء المشالة المعجمة وهو الحنطأ وبالطاء المهملة كان الدليل الرابع نفس السادس فتأمل ففي المقام صعوبة ما وإن أهملوه.

قوله: (من كنتأ) بفوقية بعد النون الزائدة ويرادفه الكنثأو بمثلثة بعد النون لكن الذي بالفوقية غير مشتق، والذي بالمثلثة مشتق كما يستفاد من القاموس كما مر، فلا تغتر بما يقتضي خلاف ذلك، وقوله: ونحو حنطأ وسندأ وبإهمال أولهما وثالثهما، ولو قدم الشارح على نحو كنتأو لكان أجزل، وقوله وقندأ وبقاف، ثم دال مهملة وأول كل من الألفاظ المذكورة مكسور وثالثه مفتوح. قوله: (في تلك الكلمة) متعلق بلزوم. قوله: (نحو برثن) تقدم ضبطه وتفسيره. قوله: (عند لزوم الخروج عن النظير) أي على تقدير الأصالة وعلى تقدير الزيادة. قوله: (وذلك في كنهبل) أي على لغة من ضم الباء بدليل ما بعد وقد تقدم ضبطه وتفسيره. قوله: (فعلل كسفرجل بضم الجيم) لو قال فعلل بضم للام الأولى لسلم من تكلف الخطأ في ضم الجيم. قوله: (فعنلل) كذا في النسخ بتقديم العين على النون والصواب فنعلل بتقديم النون على العين.

ولكن أبنية المزيد فيه أكثر، ومن أصولهم المصير إلى الكثير، ذكر هذا ابن إياز وغيره. وقال المرادي: هو مندرج في السابع انتهى.

(بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الأُصُولَ فِي وَزْنِ) يعني إذا أردت أن تزن كلمة لتعلم الأصل منها والزائد فقابل أصولها بأحرف فعل الأول بالفاء والثاني بالعين والثالث باللام مسوياً بين الميزان والموزون في الحركة والسكون: فتقول في فلس فعل، وفي ضرب فعل بفتح الفاء والعين، وكذلك في قام وشد لأن أصلهما قوم وشدد، وفي علم فعل وكذلك في هاب ومل، وفي ظرف فعل وكذلك في طال وحب (وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي) عن تضعيف أصله من الميزان فتقول في أكرم وبيطر وجوهر وانقطع واجتمع واستخرج وانقطاع واجتماع واستخراج: **أفعل وفيعل وفوعل وانفعل وافتعل** واستفعل وانفعال وافتعال واستفعال، واستثنى من الزائد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما: **أحدهما**: المبدل من تاء الافتعال فإنه يعبر عنه بالتاء التي هي أصله، فيقال في وزن اصطبر افتعل وذلك لأن المقتضى للإبدال مفقود في الميزان. **والآخر**: المكرر لإلحاق أو غيره فإنه يقابل بما يقابل به الأصل كما يأتي بيانه.

(وَضَاعِفِ اللاَّمَ) من الميزان (إِذَا أَصْلٌ بَقِي) من الموزون بأن يكون رباعياً أو خماسياً

قوله: (ومن أصولهم) أي قواعدهم. قوله: (هو مندرج في السابع) أي لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة بأن يراد به ما هو الأعم من أن يعدم النظير بتقدير الزيادة أيضاً أو يوجد فاندفع ما ذكره شيخنا. قوله: (بضمن فعل) أي ما تضمنه من الحروف ولم يقل بفعل لأن المقصود مادة فعل دون هيئته إذ الميزان لا يلزم هذه الهيئة وقوله في وزن المراد به المعنى المصدري أي في وقت وزن قال في الهمع: وإنما اصطلحوا على الوزن بهذه المادة لتناولها جميع الأفعال من أكل وشرب ومشي وغيرها وحمل ما لا يدل عليها من الأسماء كرجل وأسد على ما يدل عليها اهـ بإيضاح. قوله: (لتعلم الأصل منها والزائد) فيه نظر لأن الوزن فرع معرفة الأصل والزائد، فإن قرىء لتعلم بوزن تكلم صح سم. قوله: (وكذلك في قام وشد) فيوزنان بفعل بفتح العين نظراً لأصلهما قبل الإعلال والإدغام. قوله: (وكذلك في هاب ومل) أي أصلهما هيب وملل بكسر ثانيهما. قوله: (وكذلك في طال وحب) أي لأن أصلهما طول وحبب بضم ثانيهما. قوله: (وزائد) أي حرف زائد في الموزون. وقوله: عن تضعيف أصله أي عن مقابلته بضعف أصل من ميزان الكلمة التي هو منها فإضافة الأصل إلى ضمير الزائد لأدنى ملابسة فلا يقال في وزن أكرم مثلاً ففعل. قوله: (لأن المقتضى للإبدال) أي لإبدال تاء الافتعال طاء وهو وقوعها بعد حرف من حروف الإطباق. قوله: (أو غيره) أي كالتعدية. قوله: (كما يأتي بيانه) أي في قوله: وإن يك الزائد ضعف أصل الخ سم.

قوله: (وضاعف اللام الخ) هذا مذهب البصرّيين، وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن نهاية أصول الكلمة ثلاثة وما زاد عليها حكموا بزيادته فيزنون ما كان ثلاثياً بلفظ فعل، وما زاد عليه نحو جعفر

(كَرَاءِ جَعْفَرِ وَقَافِ فُسْتُقِ) وجيم ولام سفرجل، وميم ولام قذعمل: فتقول في وزن الأول فعلل، وفي الثاني فعلل، والثالث فعلل، والرابع فعلل.

(وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ فَاجْعَلْ لَهُ فِي الوَزْنِ) من أحرف الميزان (مَا لِلأَصْلِ) الذي هو ضعفه منها فإن كان ضعف الفاء قوبل بالفاء، وإن كان ضعف العين قوبل بالعين، وإن كان ضعف اللام قوبل باللام، فتقول في حلتيت فعليل، وفي سحنون فعلول، وفي مرمريس فعفعيل، وفي اغدودن افعوعل، وفي جلبب فعلل. وأجاز بعضهم مقابلة هذا الزائد بمثله فتقول في حلتيت فعليت، وفي سحنون فعلون، وفي مرمريس فعمريل، وفي اغدودن افعودل، وفي جلبب فعلب. ويلزم من هذا المذهب أمران مكروهان: أحدهما تكثير الأوزان مع إمكان الاستغناء بواحد في نحو: صتر وقتر وكثّر فإن وزن هذه وما شاكلها على القول المشهور فعل، ووزنها على القول المرغوب عنه فعبل وفعتل وفعثل وكذا إلى آخر الحروف وكفى بهذا الاستثقال منفراً، والآخر: التباس ما يشاكل تفعيلاً بما يشاكل مصدره فعللة وذلك أن الثلاثي المعتل العين قد تضعف عينه للإلحاق ولغير الإلحاق، ويتحد اللفظ به كبين مقصوداً به الإلحاق ومقصوداً به التعدية، فعلى القصد الأول مصدره تبينة مشاكل ....

اختلفوا فيه فقيل لا يوزن لأنه لا يدري كيفية وزنه، وقيل يوزن ويقابل آخره بلفظه، وقيل يوزن ويقابل ما قبل آخره بلفظه، فوزن جعفر إما فعلل كما يقول البصريون أو فعلر بزيادة الراء أو فعفل بزيادة الفاء أو لا يدري ما هو أقوال أربعة كذا في التصريح. قوله: (فستق) بضم الفوقية وفتحها كما نقله الفارضي عن الجلال المحلي. قوله: (قذعمل) تقدم ضبطه وتفسيره في الشرح. قوله: (فاجعل له الخ) لا يقال: يلزم التباس الأصل بالزائد حينئذ لأنا نقول: نعم ولكن يزول بالضابط السابق في قوله: والحرف أن يلزم الخ. قوله: (من أحرف الميزان) من تبعيضية حال من ما للأصل فقوله ثانياً منها تأكيد هذا هو التحقيق، ومن جعل قوله من أحرف الميزان متعلقاً باجعل كشيخنا والبعض فقد تسمح فتأمل، وقوله الذي هو أي ذلك الحرف الزائد ضعفه أي ضعف الأصل منها أي من أحرف الميزان.

قوله: (في حلتيت) بحاء مهملة مكسورة ففوقيتين بينهما تحتية وهو صمغ الأنجذان بفتح الهمزة وضم الجيم وإعجام الذال نبات جيد لوجع المفاصل. قوله: (وفي سحنون) بضم السين المهملة وسكون الحاء المهملة بعدها نونان بينهما واو وهو أول المطر والريح قاله شيخنا السيد. قوله: (وفي مرمريس) تقدم ضبطه وتفسيره. قوله: (وفي اغدودن) بإعجام الغين وإهمال الدالين يقال: اغدودن الشعر إذا طال واغدودن النبت إذا اخضر. تصريح. قوله: (وما شاكلها) كفجر وفحر وفخر وهكذا إلى آخر حروف الهجاء. قوله: (إلى آخر الحروف) فيقال في نحو فجر فعجل وهكذا. قوله: (التباس ما) أي فعل يشاكل مصدره تفعيلاً على حذف مضاف أي موازن تفعيل أخذاً من قوله الآتي مصدره تبينة مشاكل دحرجة. قوله: (أن الثلاثي المعتل العين) أي كبان. قوله: (مشاكل

دحرجة، وعلى القصد الثاني مصدره تبيين، ولا يعلم امتياز المصدرين إلا بعد العلم باختلاف وزني الفعلين، واختلاف وزن الفعلين فيما نحن بصدده ليس إلا على المذهب المشهور.

تنبيهات: **الأول**: إذا لم يكن الزائد من حروف أمان وتسهيل فهو ضعف أصل كالباء من جلبب، وإن كان منها قد يكون ضعفاً نحو: سأل، وقد يكون غير ضعف بل صورته صورة الضعف ولكن دل دليل على أنه لم يقصد به تضعيف فيقابل في الوزن بلفظه نحو: سمنان وهو ماء لبني ربيعة فوزنه فعلان لافعلال، لأن فَعلالا بناء نادر لم يأت منه غير المكرر نحو: الزلزال، الأخزعال وهو ناقة بها ظَلْع، وقهقار للحجر، وأما بهرام وشهرام فعجميان. **الثاني**: المعتبر في

دحرجة) أي كمصدر الملحق به كدحرج سم. قوله: **(واختلاف وزني الفعلين فيما نحن بصدده)** أي نحو بين بوجهيه ليس إلا على المذهب المشهور، قال سم: وأقره شيخنا والبعض كأن مقصوده أن وزن المقصود به التعدية فعل لأنه يذكر الزائد إذا كان تكرير أصل بما يذكر به ذلك الأصل، وأما المقصود به الإلحاق بالرباعي فعلى المشهور يكون وزنه فعلل لأن الملحق وزنه وزن الملحق به، وحينئذ يختلف وزن الفعلين وعلى غير المشهور وزنه فعيل في الحالين فلم يختلف الوزن فتأمل اهـ. وفيه عندي نظر لتصريح الشارح سابقاً بأن المكرر للإلحاق أو لغيره يقابل بما يقابل به الأصل، وحينئذ فوزن بين مطلقاً فعل فلم يختلف وزن فعلين على المذهب المشهور أيضاً فتدبر.

قوله: **(فقد يكون ضعفاً نحو سأل)** بتشديد الهمزة سم. قوله: **(وقد يكون غير ضعف الخ)** ليس في كلامه حصر في القسمين فلا ينافي وجود قسم ثالث وهو ما ليس ضعفاً ولا على صورته كالهمزة في أكرم مثلاً. قوله: **(ولكن دل الدليل)** كندور فعلال غير مكرر الفاء والعين. قوله: **(على أنه لم يقصد به تضعيف)** أي بل قصد مجرد زيادة الحرف وإن وافق لفظه لفظ أصلي. قوله: **(فيقابل في الوزن بلفظه)** مفرع على قوله: وقد يكون غير ضعف الخ. قوله: **(نحو سمنان الخ)** الذي في القاموس: أن مفتوح السين المهملة موضع ومكسورها بلد ومضمومها جبل فلعل مراده موضع فيه الماء الذي ذكره الشارح فيتوافق كلامهما. قوله: **(لأن فعلالاً)** أي بفتح الفاء. قوله: **(غير المكرر)** المراد بالمكرر ما كررت فاؤه وعينه فخرج نحو قهقار لأنه مكرر الفاء فقط.

قوله: (الاخزعال) بخاء معجمة فزاي فعين مهملة بدل من غير المكرر على المختار كما قال المصنف:

وبعد نفي أو كنفي انتخب

اتباع ما اتصل. قوله: (بها ظلع) بإعجام الطاء وإهمال العين أي عرج. قوله: (وقهقار) بقافين زاد في القاموس: القسطال بالقاف فالسين فالطاء المهملتين وهو الغبار، والخرطال بالخاء المعجمة فالراء فالطاء المهملة وهو حب معروف. قوله: (وأما بهرام وشهرام فعجميان) أي علمان عجميان، فالأول علم لرجل ولفرس النعمان بن عتبة العتكي كما في القاموس، وذكر شيخنا السيد أن في بائه الموحدة الفتح والكسر. قوله: (الثاني المعتبر الخ) هذا التنبيه مكرر مع ما أسلفه في شرح قول

الوزن ما استحقه الموزون من الشكل قبل التغيير، فيقال في وزن ردّ ومردّ فعل ومفعل لأن أصلهما ردد ومردد. **الثالث**: إذا وقع في الموزون قلب تقلب الزنة لأن الغرض من الوزن التنبيه على الأصول والزوائد على ترتيبها، فتقول في وزن آدُر أعفل لأن أصله أدور قدمت العين على الفاء، وتقول في ناء فلع لأنه من النأي، وفي الحادي عالف لأنه من الوحدة، وكذلك إذا كان في الموزون حذف وزن باعتبار ما صار إليه بعد الحذف فتقول في وزن قاض فاع، وفي بع فل، وفي يعد يعل، وفي عدة علة، وفي عه أمر من الوعي عه، إلا إذا أريد بيان الأصل في المقلوب والمحذوف فيقال أصله كذا ثم أعلّ انتهى.

(وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ) أصول (حُرُوفِ) الرباعي التي تكررت فاؤه وعينه وليس أحد المكررين فيه صالحاً للسقوط كحروف (سِمْسِمٍ وَنَحْوِهِ) لأن أصالة أحد المكررين فيه واجبة تكميلاً لأقل الأصول، وليس أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر فحكم بأصالتهما معاً (وَالْخُلْفُ فِي) الرباعي المذكور الذي أحد المكررين فيه صالح للسقوط (كَلَمْلِمِ) أمر من لملم، وكفكف أمر من كفكف فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة كف ولم، فقيل إنه كالنوع الأول حروفه كلها ....

الناظم: بضمن فعل الخ حيث قال: وكذا في قام وشد لأن أصلهما قوم وشدد وكذلك في هاب ومل ثم قال: وكذلك في طال وحب فاعرفه فانه مما لم يتنبه له. قوله: (قلب) أي مكاني كأن قدمت العين على الفاء أو اللام على الفاء والعين. قوله: (على ترتيبها) أي الواقع في الموزون. قوله: (فتقول في وزن آدر) بمدة قبل الدال المضمومة جمع دار أصله أدور على وزن أفعل استثقلت الضمة على الواو فقدمت العين على الفاء ثم قلبت الواو ألفاً فصار وزنه أعفل، وقيل أبدلت الواو قبل التقديم همزة ثم قدمت فأبدلت ألفاً قياسياً قاله الفارضي. قوله: (قدمت العين على الفاء) أي وقلبت ألفاً سم. قوله: (وتقول في ناء) بنون فألف فهمزة وأصله نأي فقدمت اللام وهي الياء على العين وهي الهمزة فصار نيأ على وزن فلع فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ناء كذا في التصريح، والظاهر أنه يجوز كون قلب الياء ألفاً قبل تقديمها على الهمزة.

قوله: (وفي الحادي) أصله واحد فأخرت الفاء وهي الواو عن اللام وهي الدال، ولا يمكن الابتداء بالألف فقدمت الحاء عليها فصار حادو فقلبت الواو ياء لتطرفها أثر كسرة فصار حادي.
قوله: (بتأصيل أصول حروف) لا وجه لزيادة الشارح أصول. قوله: (الرباعي الذي تكررت فاؤه وعينه) سواء كان اسماً كمثاله أو فعلاً كزلزل ووسوس. قوله: (المكررين) هما في مثاله السين الثانية والميم الثانية. قوله: (كحروف سمسم) بكسر السينين الحب المعروف وبفتحهما الثعلب قاله الفارضي. قوله: (والخلف الخ) ظاهره أنه لا خلاف في القسم الأول مع أن فيه خلافاً أشار إليه بعضهم سيوطي. قوله: (في الرباعي المذكور) أي الذي تكررت فاؤه وعينه. قوله: (حروفه كلها

محكوم بأصالتها، وإن مادة لملم وكفكف غير مادة لم وكف، فوزن هذا النوع فعلل كالنوع الأول، وهذا مذهب البصريين إلا الزجاج. وقيل: إن الصالح للسقوط زائد، فوزن كفكف على هذا فعكل وهذا مذهب الزجاج. وقيل إن الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين فأصل لملم لمّم فاستثقل توالي ثلاثة أمثال فأبدل من أحدها حرف يماثل الفاء، وهذا مذهب الكوفيين واختاره الشارح، ويرده أنهم قالوا في مصدره فعللة ولو كان مضاعفاً في الأصل لجاء على التفعيل، فإن تكرر في الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصلي كصمحمح وسمعمع حكم فيه بزيادة الضعفين الأخيرين لأن أقل الأصول محفوظ بالأولين والسابق، كذا قاله في شرح الكافية. وقال في التسهيل: فإن كان في الكلمة أصل غير الأربعة حكم بزيادة ثاني المتماثلات. وثالثها نحو: صمحمح، وثالثها ورابعها في نحو مرمريس. انتهى. فاتفق كلامه في نحو: مرمريس واختلف في نحو: صمحمح، فوزنه في كلامه الأول على طريقة من يقابل الزائد بلفظه فعلمح، وفي كلامه الثاني فعحمل، واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى في نحو: صمحمح والميم الثانية في نحو: مرمريس بحذفهما في التصغير حيث قالوا: صميمح ومريريس، ونقل عن الكوفيين في صمحمح أن وزنه فعلّل وأصله صمحح أبدلوا الوسطى ميماً.

ولما فرغ من بيان ما يعرف به الزائد ....

محكوم بأصالتها) أورد عليه أن هذا مناف لقوله في بيان محل الخلاف الذي أحد المكررين فيه صالح للسقوط. وأجيب بأن قوله صالح للسقوط أي ولو في مادة أخرى من المعنى أو أنه مبني على غير القول الأول. قوله: (وقيل إن الصالح للسقوط) أي الذي هو الحرف الثالث.

قوله: (فوزن كفكف على هذا فعكل) جرى الشارح هنا على المذهب المرغوب عنه من مقابلة تكرير الأصل بلفظه ولو جرى على المشهور لقال فعلل، وكذا يقال في نظائره الآتية. قوله: (ولو كان مضاعفاً في الأصل الخ) قال أبو حيان: يمكن الجواب عن هذا بأنه إنما كان يلزم ذلك لو بقي على ادغامه، فأما بعد الابدال والتفكيك فقد أشبه في الصورة ما ألحق بالرباعي نحو جلبب فجاء مصدره على وزان مصدره. قوله: (فإن تكرر في الكلمة حرفان الخ) محترز قوله الرباعي الذي تكررت فاؤه وعينه. قوله: (كصمحمح وسمعمع) بإهمال حروفهما. والصمحمح الشديد الغليظ كما مر والسمعمع صغير اللحية والرأس ويطلق على غير ذلك كما في القاموس. قوله: (ثاني المتماثلات وثالثها) يعني الحاء الأولى والميم الثانية. قوله: (فاتفق كلامه في نحو مرمريس) إنما كان يحسن هذا لو نقل الشارح كلاماً للمصنف في نحو مرمريس غير كلامه في التسهيل. قوله: (واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى الخ) قال شيخنا والبعض: هذا إشارة إلى قول مغاير للقولين قبله لأنه اقتصر على أن الزائد هو الحاء الأولى فقط، فوزن صمحمح على هذا فعحلل ولا دليل عليه بل الأقرب أنه تأييد لكلام المصنف في التسهيل، وإنما خص الحاء الأولى بالذكر لأنها التي ينتج دليله زيادتها إذ لا يحذف في التصغير غيرها. قوله: (أن وزنه فعلل) بثلاث لامات. قوله: (من بيان ما يعرف به الزائد

من الأصلي شرع في بيان ما تطرد زيادته من الحروف العشرة فقال: (فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَين صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيرِ مَيْنِ) ألف مبتدأ والجملة بعده صفة له، وزائد خبره. والمين الكذب: أي إذا صحبت الألف أكثر من أصلين حكم بزيادتها لأن أكثر ما وقعت الألف فيه كذلك دل الاشتقاق على زيادتها فيه، فيحمل عليه ما سواه، فإن صحبت أصلين فقط لم تكن زائدة بل بدلاً من أصل ياء أو واو نحو: رمى ودعا ورحا وعصا وباع وقال وناب وباب. وما ذكره إنما هو في الأسماء المتمكنة والأفعال، أما المبنيات والحروف فلا وجه للحكم بزيادتها فيها لأن ذلك إنما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود، وكذلك الأسماء الأعجمية كإبراهيم وإسحق. واعلم أن الألف لا تزاد أولاً لامتناع الابتداء بها وتزاد في الاسم ثانية نحو: ضارب، وثالثة نحو: كتاب، ورابعة نحو: حبلى، وسِرداح. وخامسة: نحو انطلاق، وحِلبلاب. وسادسة نحو: قبعثري، وسابعة نحو: أُربُعاوي. وتزاد في الفعل ثانية نحو: قاتل، وثالثة نحو: تغافل، ورابعة ....

من الأصلي) اعترض بأن ما يعرف به ذلك هو قوله: والحرف إن يلزم البيت وما عداه زائد على ما يعرف به ذلك فكان المناسب أن يزيد وما يتبعه.

قوله: (فألف) أراد الألف اللينة وأما الهمزة فستأتي. قوله: (كذلك) أي مصاحبة أكثر من أصلين. قوله: (فيه) أي في أكثر ما وقعت فيه الألف كذلك. قوله: (فيحمل عليه ما سواه) أي على الأكثر ما سوى الأكثر. قوله: (نحو رمى ودعا) لا تخفى على نبيه حكمة تعداد الأمثلة. قوله: (وما ذكره) أي من منطوق. قوله: فألف أكثر الخ ومفهومه وملخصه أن كون الألف إما زائدة أو منقلبة عن أصل إنما هو في الأسماء المتمكنة والأفعال، أما الحروف والمبنيات نحو بلى وإلى وعلى ونحو متى ومهما فليست الألف فيها زائدة ولا منقلبة عن أصل إذ لا اشتقاق فيها بل هي أصلية غير منقلبة، كذا قال شيخنا عازياً للطبلاوي وتبعه البعض وفيه أن اقتصار الشارح على نفي زيادتها في قوله: فلا وجه للحكم الخ ظاهر في أن مراده ما ذكره المصنف من منطوق قوله: فألف أكثر الخ فقط، وكون المعنى فلا وجه للحكم بزيادتها فيها ولا بانقلابها عن أصل لا دليل عليه من كلامه إلا أن يقال: تعليله بقوله لأن ذلك الخ يشعر بهذه الضميمة.

قوله: (في الأسماء المتمكنة) أي المعربة وكان عليه أن يزيد العربية إلا أن يقال تركه اتكالاً على أخذه مما بعده. قوله: (لأن ذلك إنما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود) فيه أن مقتضى قوله: فيجمل عليه ما سواه أن يحمل على المشتق ما ليس مشتقاً ولو حرفاً أو اسماً غير متمكن أو اسماً أعجمياً إلا أن يراد بما سواه خصوص ما ليس مشتقاً من الأسماء المتمكنة العربية. قوله: (وسرداح) بإهمال حروفه وكسر أوله الناقة الطويلة. قوله: (وحلبلاب) بكسر الحاء المهملة واللام وهو اللباب كذا في القاموس ولا وجود له فيه بالجيم. قوله: (نحو أربعاوي) بضم الهمزة والموحدة قعدة المتربع كما في القاموس، وقد أسلفنا في باب ألفي التأنيث عن السيوطي والدماميني ضبطه بفتح

نحو: سلقى، وخامسة نحو: اجأوى، وسادسة نحو: اغرندى.

تنبيهان: الأول: يستثنى من كلامه نحو عَاعَى وضوضى من مضاعف الرباعي فإن الألف فيه بدل من أصل وليست زائدة. **الثاني**: إذا كانت الألف مصاحبة لأصلين والثالث يحتمل الأصالة والزيادة، فإن قدرت أصالته فالألف زائدة، وإن قدرت زيادته فالألف غير زائدة، لكن إن كان المحتمل همزة أو ميماً مصدرة أو نوناً ثالثة ساكنة في خماسي كان الأرجح الحكم عليه بالزيادة، وعلى الألف بأنها منقلبة عن أصل نحو: أفعى وموسى وعقنقى إن وجد في كلامهم، ما لم يدل دليل على أصْالة هذه الأحرف، وزيادة الألف كما في أرطى عند من يقول أديم مأروط أي مدبوغ بالأرطي، وكما في معزى لقولهم: معز ومعز، وإن كان المحتمل غير هذه الثلاثة حكمنا بأصالته وزيادة الألف انتهى.

الهمزة. قوله: (نحو سلقى) في القاموس سلق فلاناً طعنه كسلقاه. قوله: (نحو اجأوى) قال في الصحاح: الجؤوة حمرة تضرب إلى سواد، وفي القاموس أنه يقال جؤوة كحمرة وجؤة كثبة وجأى كجوى والفعل جئى الفرس وجأى واجأوى والنعت أجوى وجأواء. قوله: (نحو اغرندى) بالغين المعجمة فالراء أي علا. قوله: (نحو عاعى) بعينين مهملتين أي زجر الضأن فقال عا أوعو أوعاى، ويقال أيضاً في الفعل عوعى وعيعى كما في القاموس. قوله: (وضوضى) بضادين معجمتين قال في القاموس في باب الهمزة: الضأضاء والضوضاء أصوات الناس في الحرب ورجل مضوض مصوت، وقال في باب الألف اللينة: الضوّة الجلبة كالضوضاة اهـ. والجلبة بفتح الجيم واللام الأصوات. قوله: (من مضاعف الرباعي) يعني مالامه الأولى من جنس فائه ولامه الثانية من جنس عينه.

قوله: (فإن الألف) أل للجنس إذ كل من ألفي عاعى الأولى والثانية وألف ضوضى بدل من أصل لأن وزنهما فعلل. قوله: (الثاني إذا كانت الألف الخ) يؤخذ من هذا التنبيه أن قول المصنف أكثر من أصلين أي محققاً أصالة جميعه فإن كان فيه ما ليس محققها بل محتملها فقط ففيه تفصيل. قوله: (والثالث يحتمل الأصالة والزيادة) كما في أبان فانه يحتمل أن وزنه فعال بزيادة الألف وأصالة الهمزة أو أفعل بالعكس. قوله: (مصدرة) يرجع لكل من الهمزة والميم. قوله: (منقلبة عن أصل) قال شيخنا: انظر هل هو ياء أو واو. قوله: (نحو أفعى) نظر الدماميني في التمثيل به بأن منع صرفه أي للوصفية المتخيلة ووزن الفعل دل على زيادة همزته أي فليس مما زيادة همزته راجحة الذي الكلام فيه بل مما زيادة همزته متعينة. قوله: (وموسى) مراده موسى الحديد لا اسم النبي اهـ. دماميني. أي لأنه أعجمي. قوله: (وعقنقى) لم أجده في القاموس ولعل ذلك نكتة قول الشارح إن وجد في كلامهم ومقتضى الحكم على ألفه بأنها منقلبة عن أصل أن وزنه فعنعل. قوله: (ما لم يدل دليل الخ) قيد في قوله: كان الأرجح الحكم عليه بالزيادة.

قوله: (عند من يقول أديم مأروط) بخلافه عند من يقول أديم مرطي لدلالة الدليل عنده على زيادة الهمزة وأصالة الألف. قوله: (حكمنا بأصالته وزيادة الألف) ظاهره تعين ذلك اهـ أسقاطي

(وَاليَا كَذَ وَالْوَاوُ) أي مثل الألف في أن كلاً منهما إذا صحب أكثر من أصلين حكم بزيادته (إِنْ لَمْ يَقَعَا) مكررين (كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُؤِ) اسم طائر ذي مخلب يشبه الباشق (وَوَعْوَعَا) إذا صوّت، فهذا النوع يحكم فيه بأصالة حروفه كلها كما حكم بأصالة حروف سمسم، والتقسيم السابق في الألف يأتي هنا أيضاً. فتقول: كل من الياء والواو له ثلاثة أحوال: فإن صحب أصلين فقط فهو أصل كبيت وسوط، وإن صحب ثلاثة فصاعداً مقطوعاً بأصالتها فهو زائد إلا في الثنائي المكرر كما تقدم في المتن، وإن صحب أصلين وثالثاً محتملاً فإن كان المحتمل همزة أو ميماً مصدرة حكم بزيادة المصدر منهما وأصالة الياء والواو نحو: أيدع، ومزود إلا أن يدل دليل على أصالة المصدر وزيادتهما كما في أُولق عند من يقول أُلق فهو مألوق: أي جن فهو مجنون، وكما في أيطل لما تقدم من قولهم فيه أطل، أو أصالة الجميع كما في مريم ومدين فإن وزنهما فعلل لافعيل لأنه ليس في الكلام، ولا مفعل وإلا وجب الإعلال. وإن كان المحتمل غيرهما حكم بأصالته وزيادة الياء والواو ما لم يدل دليل على خلاف ذلك كما في نحو يهير وهو الحجر الصلب. وقال ابن السراج: اليهير اسم من أسماء الباطل، قال: وربما زادوه ألفاً فقالوا يهيرى.

وأقره غيره وفيه أنه كيف تتعين أصالته مع فرض أنه يحتمل الأصالة والزيادة إلا أن يقال: معنى احتماله للزيادة أنه من الأحرف العشرة التي قد تزاد. قوله: (إذا صحب أكثر من أصلين) كما في قتيل ومقتول. قوله: (إن لم يقعا الخ) أي ولم تصدر الواو مطلقاً عند الجمهور ولا الياء قبل أربعة أصول في غير المضارع كما سيذكر الشارح كل ذلك. قوله: (كما هما الخ) أي وقوعاً مثل الوقوع الذي هما واقعان عليه في يؤيؤ ووعوعاً إن جعلت ما موصولاً اسمياً أو وقوعاً كوقوعهما في يؤيؤ ووعوعاً إن جعلت موصولاً حرفياً. قوله: (إلا في الثنائي المكرر) هو المعبر عنه آنفاً بمضاعف الرباعي. قوله: (مصدرة) راجع لكل من الهمزة والميم ولم يقل أو نوناً ثالثة ساكنة في خماسي كما قال في الألف لعله لعدم الظفر بمثاله هنا. قوله: (نحو أيدع) بفتح الهمزة وسكون التحتية وفتح الدال المهملة بعدها عين مهملة له معان منها الزعفران. قوله: (ومزود) المزود كمنبر وعاء الزاد وهو طعام المسافر. قوله: (كما في أولق) هو اسم على وزن جوهر بمعنى الجنون. قوله: (عند من يقول ألق) بالبناء للمجهول لزوماً كما في القاموس أي وأما عند من يقول ولق بالبناء للفاعل أي أسرع كما في القاموس فالواو أصلية والهمزة زائدة.

قوله: (كما في مريم) مقتضاه أن مريم اسم عربي وإلا لم يأت فيه حكم بأصالة أو زيادة لما قدمه الشارح. قوله: (وإلا وجب الإعلال) بأن يقال: مرام ومدان بنقل حركة الياء إلى الساكن قبلها ثم قلبها ألفاً لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن. قوله: (وإن كان المحتل غيرهما) أي غير الهمزة والميم المصدرتين. قوله: (كما في نحو يهير) بتشديد الراء مثال للمنفي أعني ما دل الدليل على خلاف ما تقدم أي على أصالة الياء أو الواو وزيادة المحتمل والمحتمل فيه لولا دليل

وقيل هو السراب، يقال: أكذب من اليهير أي من السراب، فإنه قضى فيه بزيادة الياء الأولى دون الثانية لأنه ليس في الكلام فعيل، ولا خفاء في زيادتها في نحو يحمر كما في عزويت وهو اسم موضع. وقيل: هو القصير أيضاً فإنه قضى فيه بأصالة الواو وزيادة الياء والتاء لأنه لا يمكن أن يكون وزنه فعويلا لأنه ليس في الكلام، ولا فعويتا لأن الكلمة تصير بغير لام، فتعين أن يكون وزنه فعليتا مثل عفريت. واعلم أن الياء تزاد في الاسم: أولى نحو: يلمع، وثانية نحو: ضيغم، وثالثة نحو: قضيب، ورابعة نحو: حِذرية، وخامسة نحو: سُلَحْفِية. قيل وسادسة نحو: مغناطيس، وسابعة نحو: خُنزوانية. وتزاد في الفعل: أولى نحو: يضرب، وثانية نحو: بيطر، وثالثة عند من أثبت فعيل في أبنية الأفعال نحو: رهيأ، ورابعة نحو: قلسيت، وخامسة نحو: تقلسيت، وسادسة نحو: اسلنقيت. والواو تزاد في الاسم: ثانية نحو: كوثر، وثالثة نحو: عجوز، ورابعة نحو: عَرقُوة، وخامسة نحو: قلنسوة، وسادسة نحو: أربعاوي. وتزاد في الفعل: ثانية نحو: حوقل، وثالثة نحو: جهور، ورابعة نحو: اغدودن.

تنبيهان: **الأول**: مذهب الجمهور أن الواو لا تزاد أوّلاً، قيل لثقلها، وقيل لأنها إن زيدت مضمومة اطرد همزها أو مكسورة فكذلك وإن كان همز المكسورة أقل، أو مفتوحة فيتطرق إليها

الزيادة هو الياء الأولى. قوله: (ولا خفاء الخ) كأنه تعليل في المعنى لمحذوف والتقدير لأنه ليس في الكلام فعيل بخلاف يفعل إذ لا خفاء فيه الخ. قوله: (وكما في عزويت) عطف على قوله: كما في نحو يهيّر وهو بكسر العين المهملة وسكون الزاي آخره فوقية. قوله: (بأصالة الواو وزيادة الياء والتاء) أي لا بأصالة الواو والتاء معاً على وزن فعليل، ولا بزيادتهما معاً على وزن فعويت ولا بالعكس على وزن فعويل فالقسمة رباعية وذكره زيادة الياء التحتية غير ضروري إذ لا تتوهم أصالتها.

قوله: (نحو يلمع) بالعين المهملة وهو السراب. قوله: (نحو حذرية) بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء وتخفيف التحتية القطعة الغليظة من الأرض. قوله: (نحو سلحفية) بضم السين المهملة وفتح اللام وسكون الحاء المهملة وكسر الفاء حيوان معروف. قوله: (مغناطيس) بفتح الميم كما يفيده صنيع القاموس. قوله: (نحو خنزوانية) ببضم الخاء المعجمة وسكون النون وضم الزاي وبعد الألف نون مكسورة فتحتية مخففة التكبر. قوله: (نحو رهيأ) أي غلظ كما قدمه الشارح، وفسر في القاموس الرهيأ بمعان منها الضعف والتواني وفساد الرأي. قوله: (نحو قلسيت الخ) يقال فلسيته فتقلسى أي ألبسته القلنسوة فلبسها، ويقال أيضاً قلنسته فتقلنس كما في القاموس. قوله: (نحو اسلنقيت) أي نمت على ظهري. قوله: (عرقوة) بعين مهملة مفتوحة فراء ساكنة فقاف مضمومة إحدى خشبتي الدلو اللتين على فمه كالصليب. قوله: (نحو أربعاوي) تقدم تقريباً ضبطه وتفسيره. قوله: (نحو جهور) أي رفع صوته وأما جهور كجعفر فاسم موضع. قوله: (نحو اغدودن) تقدم تقريباً ضبطه وتفسيره. قوله: (اطرد همزها) أي قلبها همزة. قوله: (قد يوقع

الهمز لأن الاسم يضم أوله في التصغير، والفعل يضم أوله عند بنائه للمفعول، فلما كانت زيادتها أولاً تؤدي إلى قلبها همزة رفضوه لأن قلبها همزة قد يوقع في اللبس. وزعم قوم أن واو ورنتل زائدة على سبيل الندور لأن الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة وهو ضعيف لأنه يؤدي إلى بناء وفنعل وهو مفقود. والصحيح أن الواو أصلية، وأن اللام زائدة مثلها في فحجل بمعنى فحج، وهِدْمِل بمعنى هدم، فإن لزيادة اللام آخراً نظائر بخلاف زيادة الواو أولاً. الثاني: إذا تصدرت الياء وبعدها ثلاثة أصول فهي زائدة كما سبق في يلمع، وإذا تصدرت وبعدها أربعة أصول في غير المضارع فهي أصل كالياء في يستعُور وهو اسم مكان بالحجاز وهو أيضاً اسم شجر يستاك به لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله إلا في المضارع انتهى.

(وَهٰكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلاثَةً تَأْصِيلُها تَحَقَّقَا) أي الهمزة والميم متساويتان في أن كلاً منهما إذا تصدر وبعده ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها فهو زائد نحو: أحمد ومسجد لدلالة الاشتقاق في أكثر الصور على الزيادة فحمل عليه ما سواه فخرج بقيد التصدر الواقع منهما حشواً أو آخره فإنه لا يقضي بزيادته إلا بدليل ....

في اللبس) أي بما همزته أصلية غير منقلبة كما في وكل بالتخفيف فإنه إذا بنى للمجهول تطرق إليه قلب الواو همزة فيلبس بأكل الذي همزته أصلية، وجعل شيخنا اللبس باعتبار احتمال انقلاب الهمزة عن ياء وعن واو غير ظاهر إذ مثل إجمال لالبس.

قوله: (ورنتل) تقدم ضبطه وتفسيره في شرح قول المصنف: والحرف أن يلزم الخ. قوله: (في فحجل) بفاء فحاء مهملة فجيم كجعفر. وقوله بمعنى فحج عبارة القاموس ذكر النحاة الفحجل وفسروه بالأفحج، وقال في محل آخر: فحج كمنع نكبر وفي مشيته تداني صدور قدميه وتباعد عقباه اهـ. وقال شيخنا: الفحج المتباعد الساقين واللام للإلحاق أي بجعفر، وعبارة الشارح بعد في مبحث زيادة اللام، وقد سمع من كلامهم قولهم في عبد عبدل وفي الأفحج وهو المتباعد الفخذين فحجل اهـ. قوله: (وهدمل) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة وكسر الميم واللام للإلحاق بزبرج. وقوله: بمعنى هدم هو الثوب الخلق. قوله: (فإن لزيادة اللام الخ) تعليل لقوله: والصحيح الخ. قوله: (في يستعور) بفتح التحتية وسكون السين المهملة وفتح الفوقية وضم العين المهملة آخره راء على وزن فعللول كما في التصريح.

قوله: (إلا في المضارع) كيدحرج. قوله: (وهكذا همز الخ) اعترض بأنه كان ينبغي أن يقول ثلاثة فقط ليخرج ما سبق أكثر كاصطبل ومرزجوش، وبأنه كان مقتضى استثنائه فيما سبق نحو: يؤيؤ ووعوع بعد تنصيصه أولاً على مسئلة سمسم أن يستثنى هنا نحو مرمر، وبأنه كان ينبغي أن ينص على أن الميم التي في أول اسم فاعل الفعل الحاوي أربعة أحرف فأكثر واسم مفعوله والمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان زائدة سواء كان بعدها ثلاثة أصول أو أكثر، وأن الهمزة تقع في أول الفعل زائدة ولو كان بعدها أكثر من ثلاثة أصول. قوله: (فإنه لا يقضي بزيادته إلا بدليل) كميم

كما سيأتي بيانه، وبقيد الثلاثة نحو: أكل ومهد، ونحو: إصطبل ومرزجوش، وبقيد الأصالة نحو: أمان ومعزى، وبقيد التحقق نحو: أرطى فإنه سمع في المدبوغ به مأروط ومرطى، فمن قال مأروط جعل الهمزة أصلية والألف زائدة، ومن قال مرطى جعل الهمزة زائدة والألف بدلاً من ياء أصلية فوزنه على الأول فعلى وألفه زائدة للإلحاق، فلو سمي به لم ينصرف للعلمية وشبه التأنيث ووزنه على الثاني أفعل فلو سمي به لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل، والقول الأول أظهر لأن تصاريفه أكثر فإنهم قالوا: أرطت الأديم إذا دبغته بالأرطى، وأرطت الإبل إذا أكلته وآرطت الأرض إذا أنبتته، وقيل أيضاً: أرطت الأرض إذا أنبتت الأرطى، وكذا الأولق لأنه قيل هو من

دلامص وزرقم لقيام الدليل على زيادتها فيهما كما سيذكره الشارح، بخلاف ميم ضرغام مثلاً لعدم قيام الدليل على زيادتها. قوله: (كما سيأتي) أي في التنبيه الثاني. قوله: (نحو أكل ومهد الخ) أي فلا يحكم بزيادتهما بل يحكم بأصالتهما، أما إذا سبقا أصلين فقط فتكميلاً لأقل الأبنية، وأما إذا سبقا أربعة فإن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في نحو ذلك إلا في فعل أو محمول عليه نحو: أدحرج ومدحرج فوزن إصطبل فعلل ووزن مرزجوش فعللول، وقياس ابراهيم واسماعيل أن تكون همزتهما أصلية ولو كانا غير عربيين اهـ مرادي، فإن سبقا أربعة أحرف وكان بعضها زائداً فهما أيضاً زائدان كاكرام وانطلاق ومضروب ومنطلق. قوله: (ونحو اصطبل ومرزجوش) أي لأن قيد الثلاثة يخرج الأقل منه والأكثر والاصطبل بقطع الهمزة معروف والمرزجوش بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاي وضم الجيم آخره شين معجمة وهو المردقوش بمبم وراء ودال مهملة وقاف ثم شين معجمة على وزن الأول بقلة طيبة الرائحة، وكلا اللفظين فارسي معرب كما في زكريا، ويقال للمرزجوش مرزنجوش بزيادة نون ساكنة قبل الجيم كما في القاموس.

قوله: (وبقيد التحقق نحو أرطى الخ) وقوله فيما يأتى الثالث أفهم قوله تأصيلها تحققا الخ كلاهما يتعلق بمفهوم قوله تأصيلها تحققا فكان ينبغي ذكر حاصلهما في محل واحد، ثم عبارته توهم أن أحد الأحرف الثلاثة التي بعد همزة أرطى يحتمل الأصالة والزيادة وهو ممنوع لتحقق أصالة الثلاثة عند من يقول مرطيّ، وتحقق زيادة الألف عند من يقول مأروط كما يؤخذ ذلك من قوله: فمن قال مأروط الخ، إلا أن يراد باحتمال الحرف لهما ما يشمل اختلاف العرب في أصالته وزيادته. قوله: (ومرطيّ) أصله مرطوي اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وكسر ما قبلها لمناسبتها وأدغمت الياء في الياء. قوله: (وشبه التأنيث) أي شبه ألف التأنيث وهو ألف الإلحاق. قوله: (وأرطت الإبل) لم أر نصاً في ضبطه وكتب شيخنا عقبه اسم الفاعل آرط. قوله: (وآرطت الأرض) أي بهمزة فألف مبدلة من همزة ساكنة، وبهذا يحصل الفرق بينه وبين ما بعده، وقول البعض بهمزتين تسمح في القاموس آرطت الأرض أخرجت الأرطى كأرطت ارطاء أو هذه لحن للجوهري اهـ. ولعل اللغة الثانية هي مراد الشارح بقوله: وقيل أيضاً أرطت الأرض.

قوله: (وكذا الأولق لأنه قيل الخ) على هذا القول اقتصر في القاموس فقال: الأولق الجنون

أُلِق فهو مألوق إذا جن، فالهمزة أصل والواو زائدة، وقيل: هو من وَلَق إذا أسرع فالهمزة زائدة والواو أصل ووزنه أفعل والأول أرجح، وكذا الأوتكى لنوع من التمر رديء دائر بين أن يكون وزنه أفعل كأجفلى وفوعلى كخوزلى، ويخرج به أيضاً نحو: موسى فإن ميمه محتملة الأصالة والزيادة ولكن الأرجح الزيادة كما مر.

تنبيهات: الأول: محل الحكم بزيادة ما استكمل القيود المذكورة من الحرفين المذكورين ما لم يعارضه دليل على الأصالة من اشتقاق ونحوه فإن عارضه دليل على الأصالة عمل بمقتضى الدليل، كما في ميم مِرجل ومُغفور ومرعزى حكم بأصالتها على أن بعدها ثلاثة أصول، أما مِرجل فمذهب سيبويه، وأكثر النحويين أن ميمه أصل لقوله مرجل الحائك الثوب إذا نسجه موشى بوشى يقال له المراجل، قال ابن خروف: الممرجل ثوب يعمل بدارات كالمراجل وهي قدور النحاس، وقد ذهب أبو العلاء المعري إلى زيادة ميم مرجل اعتماداً على الأصل المذكور وجعل ثبوتها في التصريف كثبوت ميم تمسكن من المسكنة وتمندل من المنديل وتمدرع إذا لبس

أو شبهه ألق كعنى فهو مألوق ومؤلق اهـ. قوله: (من ألق) بالبناء للمجهول كما مر. قوله: (وقيل هو من ولق) بالبناء للفاعل قال في القاموس: ولق يلق أسرع وفلاناً طعنه خفيفاً وبالسيف ضربه وفي السير أو الكذب استمر. قوله: (ووزنه أفعل) أي على الثاني، وأما على الأول فوزنه فوعل. قوله: (وكذا الأوتكى) بفوقية بين الواو والكاف وألفه زائدة قطعاً فليس الكلام فيها وإنما الكلام في الهمزة مع الواو. قوله: (كأجفلى الخ) تقدم ضبط أجفلى وخوزلي وتفسيرهما في باب ألف التأنيث. قوله: (فإن ميمه الخ) كان المناسب للسياق أن يقول: فإن ألفه محتملة للأصالة والزيادة ولكن الأرجح الأصالة فيكون الأرجح زيادة ميمه. قوله: (ونحوه) كالتصغير والجمع واللغات كما سيأتي في دلامص. قوله: (كما في ميم مرجل ومغفور ومرعزي) المرجل بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم المشط والقدر من الحجارة والنحاس والمغفور بضم الميم وسكون الغين المعجمة وضم الفاء شيء ينضحه الثمام والعشر والرمث كالعسل والمرعزي والمرعز بكسر الميم وسكون الراء وكسر العين المهملة وتشديد الزاي فإن خففتها مددت وقد تفتح الميم في الكل الزغب الذي تحت شعر العنز كذا في القاموس، وبه يعلم ما في كلام البعض من الخلل.

قوله: (على أن) أي مع أن قوله: (لقولهم مرجل الخ) أي ولو كانت الميم زائدة لقالوا رجل الحائك الثوب بحذفها. قوله: (موشى) حال من ضمير الثوب أي مزيناً. قوله: (يقال له المراجل) أي يطلق عليه ذلك أي على طريق المجاز أو حذف أداة التشبيه كما تفيده عبارة ابن خروف الآتية. قوله: (وهي قدور النحاس) أي أو قدور الحجارة كما يدل عليه ما نقلناه آنفاً عن القاموس. قوله: (اعتماداً على الأصل المذكور) أي القاعدة المذكورة في قول الناظم: وهكذا همز وميم سبقاً الخ. قوله: (إذا لبس المدرعة) بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الراء نوع من الثياب الصوف كما

المدرعة والميم فيها زائدة، ولا حجة له في ذلك لأن الأكثر في هذا تسكن وتندل وتدرع، قال أبو عثمان هو الأكثر في كلام العرب. وأما مغفور فعن سيبويه فيه قولان أحدهما أن الميم زائدة، والآخر أنها أصل لقولهم ذهبوا يتمغفرون أي يجمعون المغفور وهو ضرب من الكمأة. وأما مرعزى فذهب سيبويه إلى أن ميمه زائدة، وذهب قوم منهم الناظم إلى أنها أصل لقولهم كساء ممرعز دون مرعز، وكما في همزة إمعة وهو الذي يكون تبعاً لغيره لضعف رأيه والذي يجعل دينه تبعاً لدين غيره ويقلده من غير برهان حكم بأصالة همزته على أن بعدها ثلاثة أصول، فوزنه فعلة لا أفعلة لأنه صفة وليس في الصفات أفعلة. وإمرة مثل إمعة وزناً ومعنى وحكماً وهو الذي يأتمر لكل من يأمره لضعف رأيه، ويقال أيضاً إمع وإمر.

الثاني: أفهم قوله سبقا أنهما لا يحكم بزيادتهما متوسطتين ولا متأخرتين إلا بدليل، ويستثنى من ذلك الهمزة المتأخرة بعد الألف وقبلها أكثر من أصلين كما سيأتي في كلامه: فمثال ما حكم فيه بزيادة الهمزة وهي غير مصدرة، شمأل واحبنطأ، ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم وهي غير مصدرة دلامص، وزرقم وبابه، أما الشَّمْأل فالدليل على زيادة همزتها سقوطها في بعض لغاتها، وفيها عشر لغات: شَمْأَل وشَأْمَل بتقديم الهمزة على الميم، وشَمَال على وزن قذال، وشمول بفتح الشين، وشَمَل بفتح الميم وشَمْل بإسكان الميم، وشَيْمل على وزن صيقل،

في القاموس. قوله: (لأن الأكثر في هذا تسكن الخ) أي فليست الميم في هذا ثابتة في التصريف لزوماً بخلاف الميم في مرجل فقياس مرجل على هذا قياس مع الفارق. قوله: (لقولهم ذهبوا يتمغفرون) أي ولو كانت ميمه زائدة لقالوا يتغفرون. قوله: (منهم الناظم) أي في غير هذا الكتاب، قال المرادي: وألزم المصنف سيبويه أن يوافق على الأصالة في مرعزي أو يخالف في الجميع. قوله: (ممرعز دون مرعز) بتشديد الزاي فيهما.

قوله: (وكما في همزة إمعة) عطف على قوله كما في ميم مرجل وهو بهمزة مكسورة فميم مشددة فعين مهملة. قوله: (وهو الذي يكون تبعاً لغيره الخ) زاد الشارح في شرح التوضيح: والذي يتبع الناس إلى الطعام من غير أن يدعى والذي يقول أنا مع الناس. قوله: (على أن بعدها) أي مع أن بعدها. قوله: (وحكما) فيحكم بأصالة همزته كامعة. قوله: (وهو الذي يأتمر الخ) لا حاجة إليه بعد قوله ومعنى إلا أن يجعل معنى آخر أخص مما سبق لامعة فتأمل. قوله: (بعد ألف وقبلها أكثر من أصلين) أي كما في حمراء فإن همزته زائدة وإن كانت في الآخر، وقوله كما سيأتي في كلامه أي في قوله: كذاك همز آخر بعد ألف الخ. قوله: (واحبنطأ) بالحاء والطاء المهملتين أي انتفخ بطنه. قوله: (دلامص) بضم الدال المهملة وتخفيف اللام آخره صاد مهملة وسيفسره الشارح. قوله: (وفيه عشر لغات) زاد في القاموس: شوملا كجوهر. قوله: (وزن قذال) بفتح القاف وتخفيف الذال المعجمة مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية كما في القاموس. قوله: (على وزن

وشِمَال على وزن كتاب وشَمِيل على وزن طويل وشَمْأَل بتشديد اللام، واستدل ابن عصفور وغيره على زيادة همزة شمأل بقولهم: شملت الريح إذا هبت شمالاً، واعترض بأنه يحتمل أن يكون أصله شمألت فنقل فلا يصح الاستدلال به. وأما احبنطأ فالدليل على زيادة همزته سقوطها في الحبط يقال حبط بطنه إذا انتفخ، وأما دلامص ويقال فيه دمالص ودملص ودميلص وهو البرّاق فلقولهم درع دلاص ودليص ودلصته أنا، وذهب أبو عثمان إلى أن الميم في دلامص أصل وإن وافق دلاصا في المعنى فهو عنده من باب سبط وسبطر، وأما زرقم وبابه نحو: ستهم ودلقم

صيقل) بفتح الصاد المهملة وسكون التحتية وفتح القاف جلاء السيوف. قوله: (بتشديد اللام) أي مع فتح الشين وسكون الميم وفتح الهمزة.

قوله: (شملت الريح) أي تحولت شمالاً وبابه دخل اهـ مختار. قوله: (فنقل) أي نقلت حركة الهمزة إلى الميم ثم حذفت الهمزة. قوله: (في الحبط) بفتحتين وهو أن تأكل الماشية فتكثر حتى تنتفخ لذلك بطونها ولا يخرج عنها ما فيها. وقال ابن السكيت: هو أن ينتفخ بطنها من أكل الزرق وهو الحندقوق صحاح. قوله: (حبط بطنه) من باب فرح. قوله: (ويقال فيه دمالص ودملص) كذا في نسخ، وفي نسخ أخرى: ودلمص بتقديم اللام وكل صحيح إذ كل منهما لغة في دلامص كما سيعلم من كلامه في التنبيه الرابع، فكان ينبغي ذكرهما معاً هنا وكل بضم الأول وفتح الثاني مخففاً وكسر ما قبل الآخر. قوله: (وهو البراق) بفتح الموحدة وتشديد الراء. قوله: (دلاص ودليص) الأول ككتاب والثاني كأمير كما في القاموس. قوله: (ودلصته أنا) ظاهر قول القاموس التدليص التليين والتمليس أن لام دلصته مشددة. قوله: (في دلامص) زاد المرادي وأخواته. قوله: (من باب سبط وسبطر) الأول ككتف والثاني كهزبر كما في القاموس أي من المترادفات المتفقة في معظم الحروف، فليست الراء زائدة بل هي أصلية إذ هي ليست من حروف سألتمونيها ولا ضعف أصل.

قوله: (وأما زرقم وبابه) أي كل ثلاثي زيد في آخره ميم تكثيراً للفظ ومبالغة في المعنى، والزرقم بضم الزاي وسكون الراء وضم القاف الشديد الزرقة والستهم بوزن الزرقم الكبير العجز، والدلقم بدال مهملة مكسورة ولام ساكنة وقاف مكسورة العجوز والناقة المسنة المتكسرة الأسنان، والضرزم بضاد معجمة فراء فزاي قال في القاموس: كزبرج وجعفر المسنة من النوق أو وفيها بقية شباب أو الكبيرة القليلة اللبن، وأفعى ضرزم كزبرج شديدة العض، وقال في الصحاح: قال ابن السكيت: الضرزم من النوق القليلة اللبن مثل الضمرز قال: ونرى أنه من قولهم رجل ضرز إذا كان بخيلاً والميم زائدة، وقال غيره: الضمرز الناقة القوية، وأما الضرزم فالمسنة وفيها بقية شباب اهـ. فعلم من كلام القاموس أن قول البعض بكسر الضاد والراء وتشديد الزاي خطأ والفسحم بضم الفاء وسكون السين المهملة وضم الحاء المهملة يقال مكان فسح كقفل، وفسحم متسع ورجل فسح كقفل وفسحم واسع الصدر، والدردم بالإهمال وكسر الدالين وسكون الراء المرأة التي تجيء وتذهب بالليل والناقة المسنة.

وضِرزم وفُسحم ودِرْدِم فلأنها من الزرقة والسته والاندلاق وهو الخروج والضِرِّز وهو البخيل يقال: ناقة ضرزة أي قليلة اللبن، والانفساح والدرد وهو عدم الأسنان والوصف منه أدرد ودرد.

الثالث: أفهم قوله تأصيلها تحققاً أنهما إذا سبقا ثلاثة لم يتحقق تأصيل جميعها بل كان في أحدها احتمال أنه لا يقدم على الحكم بزيادتهما إلا بدليل، وهو ما جزم به في التسهيل وهو المعروف من أن الهمزة والميم إذا سبقا ثلاثة أحرف: أحدها يحتمل الأصالة والزيادة أنه يحكم بزيادة الهمزة والميم وأصالة ذلك المحتمل إلا أن يقوم دليل بخلاف ذلك، ولذلك حكم بزيادة همزة أفعى وأيدع وميم موسى ومزود، وجاء في ميم مجن عن سيبويه قولان أصحهما أنها زائدة فإن دل الدليل على أصالة الهمزة والميم وزيادة ذلك المحتمل حكم بمقتضاه كما حكم بأصالة همزة أرطى فيمن قال أديم مأروط وهمزة أولق فيمن قال ألق فهو مألوق كما سبق، وبأصالة ميم مهدد ومأجج، وزيادة أحد المثلين إذ لو كانت ميمه زائدة لكان مفعلاً فكان يجب ادغامه، وأجاز السيرافي في مهدد ومأجج أن تكون الميم زائدة ويكون فكهما شاذاً كما فك الأجل في قوله:

الحمد لله العلي الأجلل

الرابع: تزاد الهمزة في الاسم أولى كأحمر، وثانية كشأمل، وثالثة كشمأل، ورابعة كحطائط وهو القصير، وخامسة كحمراء، وسادسة كعقرباء وهي بلد، وسابعة كبرناساء والبرناساء الناس. والميم تزاد أولى كمرحب، وثانية كدملص، وثالثة كدلمص، ورابعة كزرقم،

قوله: (والسته) بفتحتين وهو الدبر. قوله: (والضرز) ضبطه الشارح بخطه بكسر الضاد والراء وتشديد الزاي وكذا هو في القاموس. قوله: (والدرد) بفتحتين. قوله: (ودرد) على وزن فرح. قوله: (أنه لا يقدم الخ) الصواب حذف أنه كما في عبارة المرادي لأن جواب إذا لا يصدر بأن المفتوحة والتكلف لتصحيحه بأنه على حذف الفاء وجعل أن المفتوحة ومعموليها في تأويل مصدر مبتدأ والخبر محذوف أو على حذف الفاء، وقراءة ان بالكسر يعكر عليه أن حذف الفاء في مثله لا يجوز في الاختيار. قوله: (أنه يحكم الخ) فيه ما قدمناه. قوله: (ولذلك) أي للحكم بزيادة الهمزة والميم وأصالة المحتمل عند عدم الدليل على خلاف ذلك. قوله: (وأيدع) تقدم ضبطه وتفسيره في شرح قوله: إن لم يقعا كما هما الخ. قوله: (مجن) بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون الترس. قوله: (فيمن قال) أي في لغة من قال: أديم مأروط أي وأما في لغة من قال أديم مرطي فبالعكس. قوله: (وبأصالة ميم مهدد ومأجج) الأول بدالين مهملتين من أسمائهن، والثاني بجيمين موضع وكلاهما بوزن جعفر كذا في القاموس. قوله: (وزيادة أحد المثلين) أي للإلحاق بجعفر، ولو قال ثاني المثلين لكان أوضح. قوله: (إذ لو كانت ميمه) أي المذكور من مهدد ومأجج. قوله: (كحطائط) بضم الحاء المهملة وتخفيف الطاء المهملة. قوله: (كعقرباء) بفتح العين المهملة وسكون القاف وفتح الراء بعدها موحدة. قوله: (كبرناساء) بفتح الموحدة وسكون الراء بعدها نون ثم سين

وخامسة كضبارم لأنه من الضبر وهو شدة الخلق، وذهب ابن عصفور إلى أنها في ضبارم أصلية، قال في الصحاح: الضبارم بالضم الشديد الخلق من الأسد اهـ.

(كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُها رَدِفْ) أي يحكم بزيادة الهمزة أيضاً باطراد إذا وقعت آخراً بعد ألف قبل تلك الألف أكثر من حرفين نحو: حمراء وعلباء وقرفصاء، فخرج بقيد الآخر الهمزة الواقعة في الحشو، وبقيد قبلها ألف الواقعة آخراً وليست بعد ألف فإنه لا يقضي بزيادة هاتين إلا بدليل كما سبق في حطائط واحبنطأ، وبقيد أكثر من حرفين نحو: ماء وشاء وكساء ورداء فالهمزة في ذلك ونحوه أصل أو بدل من أصل لا زائدة.

تنبيه: مقتضى قوله أكثر من حرفين أن الهمزة يحكم بزيادتها في ذلك سواء قطع بأصالة الحروف التي قبل الألف كلها أم قطع بأصالة حرفين واحتمل الثالث وليس كذلك، لأن ما آخره همزة بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدد نحو سُلاّء، وحواء، أو حرفان أحدهما لين نحو: زِيزاء وقوباء، فإنه محتمل لأصالة الهمزة وزيادة أحد المثلين أو اللين وللعكس، فإن جعلت

مهملة كذا في الدماميني وغيره، فقول البعض بضم الباء وفتح الراء غير صحيح.

قوله: (كضبارم) بضم الضاد المعجمة وفتح الموحدة مخففة وكسر الراء. قوله: (وهو شدة الخلق) بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام. قوله: (من الأسد) على صيغة الجمع. قوله: (أكثر) مفعول ردف، وقوله لفظها أي الألف. قوله: (بزيادة الهمزة) أما للإلحاق كعلباء وقوباء، أو للإبدال من ألف التأنيث لالتقائها ساكنة مع الألف قبلها كصحراء وحمراء. قوله: (نحو حمراء الخ) عدد الأمثلة إشارة إلى أنه لا فرق بين همزة الإلحاق وهمزة التأنيث، ولا بين ما قبل ألفه ثلاثة أصول، وما قبل ألفه أربعة، ولا بين مفتوح الأول ومكسوره ومضمومه. قوله: (كما سبق في حطائط) الذي سبق له في حطائط إنما هو ذكر زيادة همزته دون الدليل على زيادتها كما توهمه عبارته، والدليل على زيادة همزته سقوطها في بعض التصاريف كالحط والمحطوط. وقوله: واحبنطأ هذا سبق له ذكر زيادة همزته وأن الدليل على زيادة الهمزة والنون قولهم: حبط بطنه. قوله: (فالهمزة في ذلك ونحوه أصل) كما في شاء جمع شاة أو بدل من أصل كما في ماء وكساء ورداء فإن همزة ماء بدل من هاء وهمزة كساء بدل من واو وهمزة رداء بدل من ياء كذا قال سم وأقره شيخنا والبعض، وفي كون همزة شاء أصلاً غير منقلبة عن شيء نظر فإن الظاهر أنها منقلبة عن هاء والأصل شوه قلبت الواو ألفاً والهاء همزة بدليل قوله في المفرد أصله شوهة، وحينئذ يكون قول الشارح أصل بالنظر إلى بعض نحو ذلك لا إلى ذلك أو يقرأ شاء في عبارته بصيغة الفعل الماضي فتدبر.

قوله: (نحو سلاء) بضم السين المهملة وتشديد اللام شوك النخل واحده سلاءة، قال الدماميني: ولا يصح التمثيل بسلاء لزوال الاحتمال عنه بحكاية أبي زيد سلأت النخل سلأً إذا نزعت سلاءه أي شوكه. قوله: (زيزاء) بزايين معجمتين مكسور أولاهما الأرض الغليظة. قوله: (وزيادة أحد المثلين) أي في نحو سلاء وحواء أو اللين أي في نحو زيزاء وقوباء. قوله: (من

الهمزة أصلية كان سلاء فعالاً وحواء فعالاً من الحواية، وإن جعلت زائدة كان سلاء فعلاء وحواء فعلاء من الحوة، فإن تأيد أحد الاحتمالين بدليل حكم به وألغى الآخر، ولذلك حكم على حواء بأن همزته زائدة إذا لم يصرف، وبأنها أصل إذا صرف نحو: حواء للذي يعاني الحيات، والأولى في سلاء أن تكون همزته أصلاً لأن فعالاً في النبات أكثر من فعلاء، فلو قال الناظم أكثر من أصلين لكان أجود اهـ.

(وَالنُّونُ فِي الآخر كَالهَمْزِ) أي فيقضي بزيادتها بالشرطين المذكورين في الهمزة وهما أن يسبقها ألف وأن يسبق تلك الألف أكثر من أصلين نحو: عثمان وغضبان، بخلاف نحو: أمان وزمان ومكان، ويشترط لزيادة النون مع ما ذكر أن تكون زيادة ما قبل الألف على حرفين ليست بتضعيف أصل، فالنون في نحو: جنجان أصل لا زائدة. وهذا الشرط مستفاد من قوله سابقاً: واحكم بتأصيل حروف سمسم. وقد اقتضى إطلاقه أنه يقضي بزيادة النون عيناً فيما يتوسط فيه بين الألف والفاء حرف مشدد نحو: حسان ورمان أو حرف لين نحو: عقيان وعنوان وهذا الإطلاق على وفق ما ذهب إليه الجمهور فإنهم يحكمون بزيادة النون في مثل حسان وعقيان إلا أن يدل دليل على أصالتها، بدلالة منع صرف حسان على زيادة نونه في قول الشاعر:

الحواية) لم أظفر بنص في ضبط الحاء، وقول البعض بفتح الحاء لا يعتمد عليه وحده لكثرة تساهله كما لا يخفى على ممارس حاشيتنا، بل النفس الآن أميل إلى الكسر لكثرته في أمثال هذه اللفظة كالهداية والوقاية والحماية والعناية والرعاية والرماية والسراية والولاية. قوله: (من الحوة) بضم الحاء المهملة وتشديد الواو سواد إلى خضرة أو حمرة إلى سواد. قوله: (إذا لم يصرف) لأن منع الصرف يدل على كونها همزة التأنيث وهي زائدة. قوله: (فلو قال الناظم أكثر من أصلين لكان أجود) أي ليخرج ما ردفت فيه الألف ثلاثة أحدها محتمل، واعترضه البعض بأن هذا أيضاً لا يفيد اشتراط تحقق أصالة الثلاثة لأن قوله أكثر من أصلين صادق لكون الثالث غير محقق الأصالة، ويدفع بأن المعنى أصولاً أكثر من أصلين بقرينة قوله: من أصلين فيستفاد منه الاشتراط المذكور فتأمل.

قوله: (أن تكون زيادة الخ) الظاهر إتيان هذا الشرط في الهمزة أيضاً مع أنه لم يذكره فيها. قوله: (ليست بتضعيف أصل) يعني الفاء لا مطلق أصل وإلا لم يتم قوله: وهذا الشرط مستفاد الخ فتأمل. قوله: (في نحو جنجان) بكسر الجيم الأولى وأصله جنجن كسمسم، قال في القاموس: الجناجن عظام الصدر الواحد جنجن وجنجنة بكسرهما ويفتحان وجنجون بالضم. قوله: (وهذا الشرط مستفاد من قوله الخ) أي لأن أصل جنجان جنجن كسمسم على ما مر. قوله: (بزيادة النون عيناً) أي زيادة متعينة. قوله: (نحو عقيان) بكسر العين المهملة وسكون القاف وفتح التحتية ذهب ينبت كما في القاموس. قوله: (بدلالة) متعلق بيحكمون، وفي بعض النسخ باللام وفي بعضها

٩٤٣ ـ أَلاَ مَنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عَنِّي مُغَلْغَلَةً تَدُبُّ إِلَى عُكَاظِ

لكنه ذهب في التسهيل والكافية إلى أن النون في ذلك كالهمزة في تساوي الاحتمالين، فلا يلغي أحدهما إلا بدليل فكان ينبغي له أن يقيد إطلاقه بذلك وهذا مذهب لبعض المتقدمين، وزاد بعضهم لزيادتها آخراً شرطاً آخر وهو أن لا تكون في اسم مضموم الأول مضعف الثاني اسماً لنبات نحو: رمان فجعلها في ذلك أصلاً لأن فعالاً في أسماء النبات أكثر من فعلال، وإلى هذا ذهب في الكافية حيث قال:

فمل عن الفعلال والفعلاء في النبت للفعّال كالسلاء

ورد بأن زيادة الألف والنون آخراً أكثر من مجيء النبات على فعال، ومذهب الخليل وسيبويه أن نون رمان زائدة، قال سيبويه: وسألته يعني الخليل عن الرمان إذا سمي به فقال: لا أصرفه في المعرفة وأحمله على الأكثر، إذ لم يكن له معنى يعرف به، وقال الأخفش: نونه أصلية مثل قُرّاص وحُمّاض لأن فعالاً أكثر من فعلال يعني في النبات، والصحيح ما ذهب إليه لا لما ذكره بل لثبوتها في الاشتقاق، قالوا: أرض مرمنة لكثرة الرمان ولو كانت النون زائدة لقالوا

بالكاف وهي للتعليل أو مجرداً لتنظير. قوله: (ألا من مبلغ الخ) قاله أمية بن خلف الخزاعيّ من قصيدة من الوافر يهجو بها حساناً رضي الله تعالى عنه، وألا للتنبيه ومن استفهامية مبتدأ ومبلغ خبره والرسالة المغلغلة المحمولة من بلد إلى بلد وعكاظ سوق من أسواق الجاهلية اهـ عيني، ومغلغلة بغينين معجمتين وتدب بضم الدال المهملة تسير.

قوله: (فكان ينبغي له) أي على ما ذهب إليه في التسهيل والكافية. وقوله بذلك أي بأن لا يتوسط بين وأالألف والفاء حرف مشدد أولين. وقوله: وهذا أي ما ذهب إليه في التسهيل والكافية. قوله: (لزيادتها) أي النون. قوله: (وأحمله على الأكثر) عطف على علة معلول أي إنما منعته الصرف إذا كان علماً حملاً على الأكثر وهو زيادة الألف والنون. وقوله: إذ لم يكن الخ كذا بخط الشارح على أنه تعليل للحمل على الأكثر أي لأنه ليس له علامة يعرف بها حال نونه وفي نسخ إذا.

قوله: (مثل قراص) بضم القاف وتشديد الراء آخره صاد البابونج وعشب ربعي والورس قاله في القاموس قوله: (وحماض) بضم الحاء المهملة وتشديد الميم آخره ضاد معجمة. قوله: (لا لما ذكره) أي لرده كما مر بأن زيادة الألف والنون آخراً أكثر من مجيء النبات على فعال. قوله: (لقالوا مرمة) نقل شيخنا عن الشارح أنه ضبطه بخطه بفتح الميم والراء والميم الثانية مع تشديدها، قال:

---

٩٤٣ ـ قاله أمية بن خلف الخزاعي ـ من قصيدة من الوافر يهجو بها حساناً رضي الله عنه ـ وألا للتنبيه. ومن استفهامية مبتدأ. ومبلغ خبره. والشاهد في حسان حيث منعه من الصرف الدال على زيادة نونه. قوله مغلغلة: مفعول مبلغ أيضاً، يقال رسالة مغلغلة إذا كانت محمولة من بلد إلى بلد. وعكاظ سوق من أسواق الجاهلية.

مرمة (وَ) النون (فِي نحْوِ غَضَنْفَرِ) وعقنقل وقرنفل وحبنطا ووَرَنتل مما هو فيه متوسط وتوسطه بين أربعة أحرف بالسوية وهو ساكن وغير مدغم (أصَالَةً كُفِي) كفي مجهول فيه ضمير النون هو المفعول الأول عن الفاعل ناب وأصالة نصب بالمفعول الثاني أي اطردت زيادة النون فيما تضمن القيود المذكورة لثلاثة أمور: أولها أن النون في ذلك واقعة موقع ما تيقنت زيادته كياء سَميذع وواو فدوكس وألف عُذافر وجُخادب. ثانيها: أنها تعاقب حرف اللين غالباً لقولهم للغليظ الكفين شَرنبث وشُرابث، وللضخم جَرنفش وجرافش ولنبت، عَرنقصان وعُريقصان، ثالثها: أن كل ما عرف له اشتقاق أو تصريف وجدت فيه زائدة فيحمل غيره عليه، وقد خرج بالقيد الأول النون الواقعة أولاً فإنها أصل نحو: نهشل إلا أن يقضي بزيادتها دليل كما في نحو: نرجس لأنها لو كانت أصلاً لكان وزنه فعلل وهو مفقود، وبالقيد الثاني نحو: قنطار وقنديل وعنقود وخَندريس ....

وقياسه ضبطه مرمنة بفتح الميمين وسكون الراء اهـ. وبه جزم شيخنا السيد. قوله: (وعقنقل) بعين مهملة وقافين بينهما نون يطلق على الوادي العظيم المتسع وعلى الكثيب المتراكم. قوله: (وورنتل) بفتح الواو والراء وسكون النون وفتح الفوقية الداهية والأمر العظيم المتسع وموضع كذا في القاموس. قوله: (لثلاثة أمور) ليس من مدخول أي لعدم تضمن كلام المصنف أن الاطراد لتلك الأمور الثلاثة، وقول البعض إلا أن يقال هو مستفاد من لفظ نحو: لا يخفى فساده. قوله: (كياء سيمذع) بفتح السين المملة والميم وسكون التحتية وفتح الذال المعجمة بعدها عين مهملة السيد الكريم الموطأ الأكناف والشجاع والذئب والخفيف في حوائجه والسيف. قوله: (وواو فدوكس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف بعدها سين مهملة الأسد والرجل الشديد كذا في القاموس، وفي محل آخر منه أن الأسد يقال له دوكس أيضاً بلا فاء فعلم ما في كلام البعض من الخبط. قوله: (وألف عذافر) بضم العين المهملة وتخفيف الذال المعجمة وكسر الفاء بعدها راء الأسد والعظيم الشديد من الإبل.

قوله: (وجخادب) بضم الجيم وتخفيف الخاء المعجمة وكسر الدال المهملة بعدها موحدة عظيم الخلق. قوله: (شرنبث) بفتح الشين والراء وسكون النون وفتح الموحدة بعدها مثلثة. قوله: (وشرابث) بضم الشين وتخفيف الراء وكسر الموحدة كعلابط قوله: (جرنفش) بفتح الجيم والراء وسكون النون وفتح الفاء بعدها شين معجمة. قوله: (وجرافش) على وزن علابط. قوله: (عرنقصان) بفتح العين المهملة والراء وسكون النون وفتح القاف بعدها صاد مهملة. قوله: (وعريقصان) بضم العين وفتح الراء وسكون التحتية وكسر القاف. قوله: (أن كل ما عرف له اشتقاق الخ)نحو جحنفل فان اشتقاقه من الجحفلة كما مر يدل على زيادة نونه فيحمل عليه غيره كشرنبث. قوله: (نحو نهشل) بنون فهاء فشين معجمة كجعفر الذئب. قوله: (لكان وزنه فعلل) بكسر اللام الأولى. قوله: (وخندريس) بفتح الخاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء

وعندليب فإنها أصل إلا أن يقضي دليل بالزيادة كما في نحو: عنبس لأنه من العبوس وحنظل لقولهم حظلت الإبل وعنسل لأنه من العسلان وعَرند لأنه من قولهم شيء عرد أي صلب وكنهبل لقولهم فيه كهبل ولعدم النظير على تقدير الأصالة، وبالقيد الثالث نحو: غرنيق وهو السيد الرفيع وخرنوب وكُنأبيل فالنون أصلية إذ ليس في الكلام فعنيل ولا فعنول ولا فنعليل، وبالرابع نحو: عَجَنّس فإنه تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لأنه أكثر وجعل وزنه فعلل كعَدَبّس، قال أبو حيان: والذي أذهب إليه أن النونين زائدتان ووزنه فعنل، والدليل على ذلك أنا وجدنا النونين مزيدتين فيما عرف له اشتقاق نحو: ضَفَنّط وَزَوَنّك ألا ترى أنه من الضفاطة والزوك فيه عمل ما لا يعرف له اشتقاق على ذلك.

بعدها تحتيه فسين مهملة من أسماء الخمر. قوله: (وعندليب) بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر اللام بعدها تحتية فموحدة طائر يصوت أنواعاً يقال له الهزار جمعه عنادل وعنادب كما في القاموس.

قوله: (حظلت الإبل) في القاموس حظل البعير كفرح أكثر من أكل الحنظل. قوله: (وعنسل) بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح السين المهملة. قوله: (من العسلان) بالتحريك وهو الاضطراب. قوله: (وعرند) بفتح العين المهملة وسكون الراء وفتح النون بعدها دال مهملة. قوله: (شيء عرد) بفتح العين وسكون الراء. قوله: (وكنهبل) بفتح الكاف والنون وسكون الهاء وفتح الموحدة وضمها شجر عظيم والشعير الضخم السنبلة قاله في القاموس. قوله: (لقولهم فيه كهبل) أي بفتح الباء. قوله: (ولعدم النظير) أي مع دخول أضيق البابين وإلا فعدم النظير لازم على تقدير الزيادة أيضاً إذ كما ليس في الأوزان فعلل بضم اللام الأولى المشددة ليس فيها فنعلل بضم اللام الأولى لكن باب الزيادة أوسع كما مر. قوله: (نحو غرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون وسكون التحتية بعدها قاف طير من طيور الماء ويطلق على غير ذلك كما في القاموس. قوله: (وكنأبيل) بكاف مضمومة فنون مفتوحة فهمزة ساكنة فموحدة مكسورة فتحتية ساكنة فلام اسم موضع باليمن كذا في التصريح. قوله: (عجنس) بفتح العين المهملة والجيم وتشديد النون بعدها سين مهملة الجمل الضخم الشديد. قوله: (كعدبس) بفتح العين والدال المهملتين وتشديد الموحدة بعدها سين مهملة الشديد من الإبل وغيرها، والشرس الخلق والضخم الغليظ، وضبطه شيخنا السيد بنون بدل الموحدة وهو خلاف ما في نسخ القاموس الصحيحة. قوله: (نحو ضفنط) بفتح الضاد المعجمة والفاء وتشديد النون آخره طاء مهملة كما في القاموس والدماميني، وصحفه البعض فضبطه بالغين المعجمة بدل الفاء.

قوله: (وزونك) بفتح الزاي والواو وتشديد النون بعدها كاف. قوله: (من الضفاطة) وهي الجهل وضعف الرأي وضخامة البطن والفعل ككرم اهـ قاموس. قوله: (والزوك) بفتح الزاي

تنبيهات: الأول: بقي مما تزاد فيه النون باطراد ثلاثة مواضع: المضارع كنضرب، والانفعال وفروعه كالانطلاق، والافعنلال كالأحرنجام وإنما سكت عنها لوضوحها. **الثاني**: إنما لم يذكر التنوين ونون التثنية والجمع وعلامة الرفع في الأمثلة الخمسة ونون الوقاية ونون التوكيد لأن هذه زيادة متميزة ومقصود الباب تمييز الزيادة المحتاجة إلى تمييز لاختلاطها بأصول الكلمة حتى صارت جزءاً منها. **الثالث**: اعلم أن النون تزاد أولى نحو: نضرب وثانية نحو: حنظل، وثالثة نحو: غضنفر، ورابعة نحو: رعشن، وخامسة نحو: عثمان، وسادسة نحو: زعفران، وسابعة نحو: عَبَوْثران.

(وَالتَّاءُ) تزاد في أربعة مواضع (فِي التَّأْنِيثِ) كضربت وضاربة وضربة وأنت وفروعه على المشهور (وَ) في (المُضَارَعَهْ) كتضرب (وَ) في (نَحْوِ الاستِفْعَالِ) من المصادر وذلك الافتعال كالاستخراج والاقتدار وفروعهما والتفعيل والتفعال كالترديد والترداد دون فروعهما (وَ) في نحو (الْمُطَاوَعَهْ) كتعلم تعلماً وتدحرج تدحرجاً وتغافل تغافلاً ولا يقضى بزيادتها في غير ما ذكر إلا

وسكون الواو مشي الغراب وتحريك المنكبين في المشي والتبختر. قوله: (عبوثران) بفتح العين والموحدة وسكون الواو وفتح المثلثة وضمها ويقال له عبيثران بالتحتية مكان الواو نبات طيب الرائحة. قوله: (والتاء في التأنيث الخ) قد يفهم اقتصاره على ما ذكر أن تاء ترجمان بفتح التاء والجيم وضمهما وفتح التاء وضم الجيم وهو النسر للسان أصلية وهو الأصح الذي يدل عليه ثبوتها في بقية تصاريف الكلمة وهو معرب وقيل عربي. قوله: (كضربت) حمل الشارح التأنيث في النظم على ما يعم تأنيث الاسم وتأنيث الفعل، وكان عليه حينئذ أن يدخل فيه تأنيث الحرف أيضاً كربت وثمت ولات، قال ابن هشام: عندي أن تاء قامت ونحوها لا تعد في هذا الباب لأنها كلمة مستقلة قائمة بنفسها بخلاف تاء مسلمة ومسلمات فانها جزء كلمة ولهذا يحلها الاعراب.

قوله: (وضربة) كذا في نسخ بالتاء المربوطة بمعنى المرة من الضرب، وفي نسخ بتاء مجرورة على أنه فعل مبني للمجهول، وقوله قبله كضربت بالبناء للفاعل فلا تكرار، وأما ما يتوهم من أنه بتاء خطاب مكسورة فغلط إذ هذه التاء اسم لأنها فاعل والكلام في الحروف الزائدة. قوله: (على المشهور) مقابله قولان: الأول أن التاء هي الاسم الضمير وأن حرف عماد وكون التاء على هذا ليست حرفاً زائداً ظاهر الثاني أن المجموع هو الضمير فتكون التاء جزءه، وقد يقال كونها جزء الاسم لا ينافي زيادتها كما لا يخفى فتأمل. قوله: (والمضارعة) قال ابن هشام: لم يعد من حروف المضارعة إلا التاء ولا فرق بينها وبين غيرها اهـ. قوله: (وذلك) أي نحو الاستفعال فاندفع قول ابن هشام إنها بقيت عليه، نعم فاته التنبيه على زيادة السين في الاستفعال وسيجيب الشارح عن هذا. قوله: (وفروعهما) من الفعل والوصف. قوله: (دون فروعهما) لأن فروعهما كردد ومردد بدون تاء. قوله: (وفي نحو المطاوعة) كان ينبغي حذف نحو وجعل المطاوعة عطفاً على نحو الاستفعال إذ لا نحو لتاء المطاوعة تطرد زيادته، وأما تاء نحو ترمسه بمعنى رمسه فزيادتها غير مطردة فتدبر.

بدليل. واعلم أنه قد زيدت التاء أولاً وآخراً وحشواً فأما زيادتها أولاً فمنه مطرد وقد تقدم، ومنه مقصور على السماع كزيادتها في تنضب وتتفُل وتُدرأ وتِحْلِىء. وأما زيادتها آخراً فكذلك منه مطرد وقد تقدم، ومنه مقصور على السماع كالتاء في رغبوت ورحموت وملكوت وجبروت وفي تَرَنْموت وهو صوت القوس عند الرمي لأنه من الترنم ووزنه تفعلوت وفي عنكبوت، ومذهب سيبويه أن نون عنكبوت أصل لقولهم في معناه العنكب فهو عنده رباعي. وذهب بعض النحاة إلى أنه ثلاثي ونونه زائدة، وأما زيادتها حشواً فلا تطرد إلا في الاستفعال والافتعال وفروعهما، وقد زيدت حشواً في ألفاظ قليلة ولقلة زيادتها حشواً ذهب الأكثر إلى أصالتها في يستعور وإلى كونها بدلاً من الواو في كلتا.

(وَالْهَاءُ وَقْفاً كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ) أي الهاء من حروف الزيادة كما سبق إلا أن زيادتها قليلة في غير الوقف ولم تطرد إلا في الوقف على ما الاستفهامية مجرورة نحو لمه، وعلى الفعل المحذوف اللام جزماً أو وقفاً، وعلى كل مبنى على حركة ....

قوله: (في تنضب وتتفل وتدرأ وتحلىء) **الأول**: بفتح التاء وسكون النون وضم الضاد المعجمة آخره موحدة شجر حجازي شوكه كشوك العوسج وقرية قرب مكة. **والثاني**: بتاءين ففاء كتنضب وقنفذ ودرهم وجعفر وزبرج وجندب ويقال تفل كسكر الثعلب أو جروه وكتنضب ما يبس من العشب أو الشجر أو نبات أخضر. **والثالث**: ضم الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء يقال رجل ذو تدرأو وتدرأة مدافع ذو عز ومنعة. **والرابع**: بكسر الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام شعر وجه الأديم ووسخه وسواده كالتحلئة وما أفسده السكين من الجلد إذا قشر اهـ قاموس مع زيادة من الدماميني، وبه يعلم ما في كلام البعض من الخطأ تارة والقصور أخرى. قوله: (وفي ترنموت) بفتح فسكون ففتح فضم قاله شيخنا السيد. قوله: (فلا تطرد إلا في الاستفعال الخ) وتغييره الأسلوب يوهم أن زيادتها حشواً باطراد أقل من زيادتها أولاً وآخراً باطراد وليس كذلك كما هو ظاهر. قوله: (والهاء وقفاً) قال ابن هشام قد تقرر في باب الوقف أن التاء في نحو طلحة ومسلمة أصل وأنها منقلبة إلى الهاء فلا تعد هاء طلحة ومسلمة وقفاً فيما زيدت فيه الهاء بل تعد فيما زيدت فيه التاء لأنها الأصل. قوله: (كلمه) ألغز فيه بعضهم فقال:

يا قارئاً ألفية ابن مالك ... وسالكاً في أحسن المسالك
في أيّ بيت جاء في كلامه ... لفظ بديع الشكل في نظامه
حروفه أربعة تضم ... وإن تشأ فقل ثلاث واسم
وهو إذا نظرت فيه أجمع ... مركب من كلمات أربع
وصار بالتركيب بعد كلمه ... وقد ذكرت لفظه لتفهمه

قوله: (أو وقفاً) أراد بالوقف البناء لا مقابل الوصل. قوله: (وعلى كل مبني على حركة

لازمة إلا ما تقدم استثناؤه في باب الوقف، وهي واجبة في بعض ذلك وجائزة في بعضه على ما تقدم في بابه، وأنكر المبرد زيادتها وقال: إنها إنما تلحق في الوقف بعد تمام الكلمة للبيان كما في نحو: ماليه ويا زيداه وللإمكان كما في نحو: عه وقه كما قدمته فهي كالتنوين وباء الجر، والصحيح أنها من حروف الزيادة وإن كانت زيادتها قليلة، والدليل على ذلك قولهم في أمات أمهات، ووزنه فعلهات، لأنه جمع أم، وقد قالوا أمات. والهاء في الغالب فيمن يعقل وإسقاطها فيما لا يعقل، وقالوا في أم أمهة ووزنها فعلهة، وأجاز ابن السراج أن تكون أصلية، وتكون فعلة مثل قبرة وأبهة ويقوي قوله ما حكاه صاحب كتاب العين من قولهم تأمهت أما بمعنى اتخذت، ثم حذفت الهاء فبقي أُم ووزنه فع فإن ثبت هذا فأم وأمهة أصلان مختلفان ....

لازمة) أي للكلمة نحو هوه وكيفه بخلاف المبني على حركة عارضة لسبب قد يزول كالمنادى واسم لا. قوله: (إلا ما تقدم استثناؤه) وهو الفعل الماضي. قوله: (وهي واجبة في بعض ذلك) يعني الوقف على ما الاستفهامية المجرورة بالاسم المضاف إليها نحو اقتضاء مه، والفعل الباقي بعد الحذف على حرف أو حرفين نحو عه ولم يعه، وقوله وجائزة في بعضه يعني ما عدا ذلك. قوله: (وأنكر المبرد زيادتها) أي جنس الهاء لا خصوص هاء السكت بدليل قوله فيما يأتي ولا جواب للمبرد عن زيادتها في اهراق الخ. قوله: (للبيان) أي بيان الحركة وبيان الألف أي كمال بيانها كما تقدم في محله. وقوله: وللإمكان أي امكان الوقف الذي لا يكون إلا على ساكن. قوله: (فهي كالتنوين وباء الجر) أي فهي زيادة متميزة ومقصود الباب تمييز الزيادة المختلطة بأصول الكلمة حتى صارت جزءاً منها لأنها المحتاجة للتمييز. قوله: (الصحيح أنها) أي جنس الهاء لكن في ضمن غير هاء السكت فلا ينافي قوله الآتي التحقيق أن لا تذكر هاء السكت مع حروف الزيادة. قوله: (لأنه جمع أم) تعليل لدلالة قولهم المذكور على ذلك. قوله: (وقد قالوا أمات) لما لم يكن قوله في أمات نصاً في سماعه نص على سماعه بقوله: وقد قالوا أمات تأييداً لكون هاء أمهات زائدة لأن سقوط الحرف في بعض التصاريف من علامات الزيادة كما مر.

قوله: (وقالوا في أم أمهة) يعني فكما زادوا الهاء في الجمع زادوها في المفرد. قوله: (قبرة) طائر وأبهة هي العظمة والبهجة والكبر والنخوة اهـ قاموس. قوله: (ويقوي قوله الخ) وجه التقوية أن الهاء لو لم تكن أصلية لقالوا تأممت بميم مشددة فميم ساكنة. قوله: (ثم حذفت الهاء الخ) لعله عطف على محذوف والتقدير فأصل أم أمهة ثم حذفت الهاء الخ، وجوز البعض أن يكون عطفاً على قوله: وقالوا في أم أمهة وهو سهو ظاهر لما يلزم عليه من التنافي الواضح بين المتعاطفين لأن الشارح قال في جانب المعطوف عليه ووزنها فعلهة فصرح بأن الهاء زائدة، وقال في جانب المعطوف فبقي أم ووزنه فع فصرح بأن الهاء أصلية. قوله: (فبقي أم) أي بقي هذا اللفظ، ولو قال فبقي أما بالنصب أي فصار اللفظ أما لكان أوضح. قوله: (فإن ثبت هذا) المتبادر رجوع اسم

كَسبِط وسِبَطر ودَمِث ودُمَثِر فتكون أمهات على هذا جمع أمهة وأمات جمع أم. وما ذهب إليه ابن السراج ضعيف لأنه خلاف الظاهر، وأما حكاية صاحب العين فلا يحتج بها لما فيه من الخطأ والاضطراب. قال أبو الفتح: ذاكرت بكتاب العين يوماً شيخنا أبا علي فأعرض عنه ولم يرضه لما فيه من القول المردود والتصريف الفاسد. وزيدت الهاء في قولهم أهرقت الماء فأنا أهريقه إهراقة، والأصل أراق يريق إراقة، وألف أراق منقلبة عن الياء. وأصل يريق يؤريق ثم أبدلوا من الهمزة هاء، وإنما قالوا يهريقه وهم لا يقولونه أأريقه لاستثقالهم الهمزتين، وقالوا

الإشارة إلى ما حكاه صاحب كتاب العين، وحينئذ ففي كلامه نظر لأن ثبوت ما حكاه يقتضي أن أما فرع أمهة وأن أمهة فقط هو الأصل، وعبارة المرادي عقب قوله: ووزنه فع أو تكون أمهة وأم من باب سبط وسبطر اهـ. وهي ظاهرة لتعبيره بأو، نعم أن أرجع اسم الإشارة إلى ما حكاه وما يدل عليه الكلام السابق من أن وزن أم فعل صحت عبارته.

قوله: (كسبط وسبطر) السبط ككتف الطويل وكذا السبطر كهزبر كما في القاموس، وأما السبط بفتح فسكون وبفتحتين أو بفتح فكسر فليس بمعنى السبطر بل هو نقيض الجعد كما في القاموس، فلا يناسب أن يكون مراد الشارح وبهذا التحقيق تعلم ما في كلام شيخنا. قوله: (ودمث ودمثر) الدمث بمثلثة ككتف السهل، وكذا الدمثر بضم الدال المهملة وفتح الميم وكسر المثلثة وبكسر الدال وفتح الميم وسكون الميم وفتح المثلثة كذا في القاموس. قوله: (لأنه خلاف الظاهر) لوجود ما يفيد الزيادة في أمهة وهو أم دون قبرة وأبهة مع قلة باب سبط وسبطر قاله شيخنا السيد. قوله: (في قولهم أهرقت الماء) بفتح الهاء وسكونها كما في زكريا على الشافية. قوله: (والأصل) أي أصل أهراق يهريق اهراقه. قوله: (منقلبة عن الياء) أي لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن. قوله: (وأصل يريق يؤريق) إن كان مراده الأصل الأول كان يؤريق بسكون الراء وكسر الياء بعدها وعليه يكون الشارح حذف تمام التصريف وهو نقل كسرة الياء إلى الراء، وإن كان مراده الأصل الثاني كان يؤريق بكسر الراء وسكون الياء بعدها، وعليه يكون الشارح تاركاً للأصل الأول، وهذا أقرب إلى اقتصاره على قوله: ثم أبدلوا من الهمزة هاء بدون أن يقول ونقلوا كسر الياء إلى الراء.

قوله: (ثم أبدلوا من الهمزة هاء) هذا يفيد أن الهاء لم تزد في المضارع من أول وهلة وإنما هي فيه بدل من مزيد بخلاف الماضي والمصدر فتدبر. قوله: (وإنما قالوا يهريقه الخ) في عبارته عندي حزازة لأن هذا الكلام إن كان جواب سؤال حاصله لم أتوا بالهاء بدلاً من الهمزة مع رفضهم الهمزة بالكلية في مثل يريق ويجيز ويكرم، فحق العبارة أن يقول: وإنما قالوا يهريقه وهم لا يقولون يؤريقه لخفة الهاء وإن كان جواب سؤال حاصله لم أبدلوا من الهمزة هاء ولم يبقوا الهمزة فحق العبارة أن يقول: وإنما قالوا يهريقه ولم يقولوا يؤريقه استثقالاً للهمزتين في أأريقه وطرداً للباب في

أيضاً: أهرق الماء يهرقه إهراقاً، ولا جواب للمبرد عن زيادتها في اهراق إلا دعوى الغلط من قائله لأنه لما أبدل الهمزة هاء توهم أنها فاء الكلمة فأدخل الهمزة عليها وأسكنها. وادعى الخليل زيادة الهاء في هِرْ كَولة وأنها هفعولة وهي العظيمة الوركين لأنها تركل في مشيها، والأكثرون على أصالتها وأنها فعلولة، وقال أبو الحسن: إنها زائدة في هِبْلَع وهو الأكول، وهِجْرَع وهو الطويل، فهما عنده هفلع لأن الأول من البلع والثاني من الجرع وهو المكان السهل. وحجة الجماعة أن العرب تقول في الهجرعين هذا أهجر من هذا أي أطول، وكذلك تقول في هلقامة وهو الأسد والضخم الطويل أيضاً. ويجوز أن تكون زائدة في سَهْلَب وهو الطويل لأن السلِب أيضاً الطويل، يقال: قرن سهلب وسَلِب أي طويل، ويجوز أن يكون من باب سبطر وسبط.

تنبيه: التحقيق أن لا تذكر هاء السكت مع حروف الزيادة لما تقدم. (وَاللاَّمُ فِي الإِشَارَةِ

بقية الصور فتأمل. قوله: (وقالوا أيضاً الخ) بيان للغة ثالثة جاءت على وزن أفعل يفعل أفعالاً. قوله: (لما أبدل الهمزة) أي التي في المضارع للعلة السابقة. وقوله: فأدخل الهمزة عليها أي في الماضي والمصدر. قوله: (وأسكنها) قدمنا عن زكريا أن في هاء أهراق السكون والفتح.

قوله: (في هركولة) بكسر الهاء وسكون الراء وفتح الكاف كبرذونة كما في القاموس، فضبط شيخنا السيد والبعض له بغير ذلك فيه نظر. قوله: (لأنها تركل) في القاموس: الركل ضربك الفرس برجلك ليعدو اهـ، وبابه نصركما يفيده قاعدة القاموس في ضبط مثل ذلك، ولا يخفى أن الركل بهذا المعنى لا يسند حقيقة إلى الدابة، فلعل الفعل في عبارة الشارح مبني للمجهول، وأما قول البعض قوله لأنها تركل في مشيها أي تتأتى ففيه نظر كما علمت من كلام القاموس. قوله: (في هبلع) كدرهم وبفتح الهاء والباء وتشديد اللام ويقال: هبلاع كقرطاس. قوله: (وهجرع) بالراء كدرهم وجعفر، وأما هجزع بالزاي كدرهم فالجبان هفعل من الجزع كذا في القاموس، وهذا مما يرد على منكر زيادة الهاء.

قوله: (فهما هفلع) صوابه هفعل كما في بعض النسخ. قوله: (من الجرع) قال في الصحاح الجرعة بالتحريك واحدة الجرع وهي رملة مستوية لا تنبت شيئاً، وكذلك الجرعاء والأجرع. قوله: (وحجة الجماعة) أي في أصالة هاء هجرع ووجه الحجية أن الهاء لو كانت زائدة لقالوا أجرع بحذف الزائد وإبقاء الأصل فلما قالوا أهجر علمنا أن الهاء أصل وإنما حذفوا العين مع أنها أيضاً أصل بلا خلاف لأن الحذف أليق بالأواخر. قوله: (وكذلك تقول في هلقامة) أي كما قلته لك في هجرع من الخلاف تقول أنت في هلقامة بكسر فسكون. قوله: (في سهلب) كذا في النسخ بتقديم الهاء على اللام، والذي في القاموس تقديم اللام على الهاء وكذا الصلهب بالصاد المهملة بمعنى السلب أيضاً وكل منهما بوزن جعفر، وأما ضبط البعض سهلب بكسر اللام فخطأ. قوله: (لأن السلب) بفتح السين وكسر اللام كما في القاموس. قوله: (واللام في الإشارة المشتهرة) يصح أن يكون خبر

المُشْتَهِرهْ) أي من حروف الزيادة اللام، والقياس يقتضي أن لا تزاد لبعدها من حروف المد فلهذا كانت أقل الحروف زيادة، ولم تطرد زيادتها إلا في الإشارة نحو: ذلك وتلك وهنالك وأولالك، وما سواها فبابه السماع، وقد سمع من كلامهم قولهم في عبد عبدل، وفي الأفحج وهو المتباعد الفخذين فحجل، وفي الهَيْق وهو الظليم هيقل، وفي الفَيْشة وهي الكمْرة فيشلة، وفي الطَيْس وهو الكثير طيسل، ونقل عن أبي الحسن أن لام عبدل أصل وهو مركب من عبد الله كما قالوا عبشمي، ويبعده قولهم في زيد زيدل، على أنه قال في الأوسط: اللام تزاد في عبدل وحده وجمعه عبادلة فيكون له قولان، نعم البوافي يحتمل أن تكون من مادتين كسبط وسبطر.

تنبيهان: **الأول**: حق لام الإشارة أن لا تذكر مع أحرف الزيادة لما قلناه في هاء السكت من أنها كلمة برأسها. **الثاني**: ذكر في النظم من أحرف الزيادة تسعة وسكت عن السين وهي تزاد باطراد مع التاء في الاستفعال وفروعه، قيل: وبعد كاف المؤنثة وقفاً نحو: أكرمتكس وهي الكسكسة، ويلزم هذا القائل أن يعد شين الكشكشة نحو: أكرمتكش، والغرض من الإتيان بهما

المبتدأ جملة فعلية تقديره تزاد في الإشارة المشتهرة، وإلى هذا أشار الشارح في قول المصنف: والتاء في التأنيث الخ، وعليه يتعين كون المشتهرة صفة لازمة للإشارة، ولا يصح كونها صفة للام لامتناع الأخبار قبل النعت، وأن يكون الخبر جاراً ومجروراً تقديره من أحرف الزيادة، وإلى هذا أشار الشارح هنا بقوله أي من حروف الزيادة اللام، وعليه يصح أن يكون المشتهرة صفة لازمة للإشارة، وأن يكون صفة ثانية لازمة للام أي اللام الكائنة في الإشارة المشتهرة هي أي تلك اللام، وعلى هذا يكون المراد المشتهرة في الجملة لئلا يخرج اللام في أولى لك، ولا يصح على هذا عندي أن تكون للاحتراز عن اللام التي شذت زيادتها كما في عبدل وزيدل، وأن نقله السيوطي عن ابن هشام وأقره أرباب الحواشي لخروج هذه اللام بالصفة الأولى أعني قوله في الإشارة فاعرفه.

قوله: (لبعدها من حروف المد) قد يمنع بأن ما فيها من الاستطالة يقربها من حروف المد. قوله: (وأولالك) بقصر أولى لأن أولاء الممدود لا تلحقه اللام. قوله: (وما سواها) أي الإشارة. قوله: (وفي الأفحج) بتقديم الحاء المهملة على الجيم. قوله: (وفي الهيق) بفتح الهاء وسكون التحتية آخره قاف. قوله: (وهو الظليم) بالظاء المعجمة كأمير ذكر النعام. قوله: (وفي الفيشة) بفتح الفاء وسكون التحتية بعدها شين معجمة. قوله: (وهي الكمرة) بسكون الميم أي حشفة الذكر. قوله: (وفي الطيس) بفتح الطاء المهملة وسكون التحتية آخره سين مهملة. قوله: (وهو الكثير) أي الرمل الكثير كما في نسخ. قوله: (وحده) أي دون البواقي من زيدل وغيره، وكأن أبا الحسن يقول: البواقي من باب سبط وسبطر. قوله: (فيكون له) أي في عبدل. قوله: (نعم البواقي) أي ما سوى عبدل. وقوله: يحتمل أن تكون من مدتين الخ أي فيصبح قوله تزاد في عبدل وحده.

قوله: (والغرض من الإتيان بهما الخ) اعتراض ثان على هذا القائل قوله: (قدموس) بضم

بيان كسرة الكاف فحكمهما حكم هاء السكت في الاستقلال، ولا تطرد زيادتها في غير ذلك بل تحفظ كسين قُدموس بمعنى قديم وأسطاع يسطيع بقطع الهمزة وضم أول المضارع فإن أصله عند سيبويه أطاع يطيع، وزيدت السين عوضاً عن حركة عين الفعل لأن أصل أطاع أطوع، والعذر للناظم أن السين لا تطرد زيادتها إلا في موضع واحد وقد مثل به في زيادة التاء إذ قال: ونحو الاستفعال. فكأنه اكتفى بذلك، ولهذا قال في الكافية في ذكره زيادة التاء:

ومع سين زيد في استفعال وفرعه كاستقص ذا استكمال

انتهى. (وَامْنَعْ زِيادَةً بِلاَ قَيْدٍ ثَبَتْ) أي متى وقع شيء من هذه الحروف العشرة خالياً عما قيدت به زيادته فهو أصل (إِنْ لَم تَبِنْ حُجَّةٌ) على زيادته (كَحَظِلَتْ) الإبل إذا تأذت من أكل الحنظل، فسقوط النون في الفعل حجة عل زيادتها في الحنظل مع أنها خلت من قيد الزيادة وهو كونها آخراً بعد ألف مسبوق بأكثر من أصلين أو واقعة كما في نحو: غضنفر كما سبق بيانه، وقد تقدمت أمثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة لحجة مع خلوه من قيد الزيادة فليراجع.

فصل في زيادة همزة الوصل

هو من تتمة الكلام على زيادة الهمزة. وإنما أفرده ....

القاف والميم وبينهما دال ساكنة وفي آخره سبن مهملة العظيم وهو ملحق بعصفور، وفي خط ابن المرحل قدموس على وزن قربوس اهـ تصريح أي فيكون بفتح القاف والدال. قوله: (بقطع الهمزة الخ) احتراز من اسطاع يسطيع بوصل الهمزة وفتح أول المضارع بمعنى استطاع يستطيع. قوله: (وزيدتالسين الخ) اعترض عليه المبرد بأن حركة العين لم تذهب وإنما نقلت إلى الفاء لأن أصله أطوع فنقلت حركة العين وهي الواو إلى فاء الكلمة فسكنت العين ثم قلبت حركته ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن. وأجيب بأن التعويض إنما وقع من ذهاب حركة العين من العين لا من ذهاب الحركة مطلقاً. قوله: (ومع سين زيد) أي التاء. قوله: (إن لم تبين) بفتح التاء الفوقية مبنياً للفاعل بحذف إحدى التاءين وحجة فاعله، ويجوز ضم التاء على أنه مضارع بين فيكون مبنياً للمفعول وحجة نائب الفاعل اهـ غزي. قوله: (حجة) أي دليل. قوله: (كحظلت) مثال للحجة على الزيادة وبابه فرح كما مر عن القاموس. قوله: (فسقوط النون في الفعل) لم يقل فقولهم حظلت بسقوط النون مع أنه أنسب بقول المصنف كحظلت إشارة إلى أن الحجة في الحقيقة سقوط النون في حظلت لا نفس حظلت.

فصل في زيادة همزة الوصل

قال الفارضي: تعرف همزة الوصل بسقوطها في التصغير كبنى وسمى في ابن واسم بخلاف همزة القطع كما تقول أبي وأخي في أب وأخ وإن كان أول المضارع مفتوحاً كيكتب ويستخرج فالهمزة من أمره وصل نحو: اكتب واستخرج، وإن كان مضموماً كيكرم ويعطى فقطع نحو: أكرم

لاختصاصه بأحكام، وقد أشار إلى تعريف همزة الوصل بقوله: (لِلوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لاَ يَثْبُتُ إلاَّ إِذَا ابْتُدِي بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا) أي همز الوصل كل همز ثبت في الابتداء وسقط في الدرج، وما يثبت فيهما فهو همز قطع. وقد اشتمل كلامه على فوائد: **الأولى**: أن همزة الوصل وضعت همزة لقوله للوصل همز، وهذا هو الصحيح، وقيل يحتمل أن يكون أصلها الألف ألا ترى إلى ثبوتها ألفاً في نحو آ الرجل في الاستفهام لما لم يضطر إلى الحركة. **الثانية**: أن همزة الوصل لا تكون إلا سابقة لأنه إنما جيء بها وصلة إلى الابتداء بالساكن إذ الابتداء به متعذر. **الثالثة**: أنها لا تختص بقبيل بل تدخل على الاسم والفعل والحرف أخذ ذلك من إطلاقه والمثال لا يخصص. **الرابعة**: امتناع إثباتها في الدرج إلا لضرورة كقوله:

وأعط ولا تحذف همزة القطع إلا في الضرورة كقوله:

إن لم أقاتل فالبسوني برقعاً

وإذا استفهمت عما هي أي همزة القطع فيه تقول: أأكرمت يا زيد عمراً أو آأكرمت بألف بين همزتين كراهة اجتماعهما، أو آكرمت بألف بعد همزة الاستفهام وتقول: أأعطيك يا زيد بهمزتين أو أعطيك بقلب الثانية واواً أو آأعطيك بألف بين همزتين أو آوعطيك بألف بين همزة وواو، وقرىء بالأوجه أأنزل عليه الذكر، وتقول: إنك ذاهب بهمزتين أو أينك بقلب الثانية ياء أو آانك بألف بين همزتين أو آينك بألف بين همزة وياء، وقرىء بالأوجه ﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الصافات: ١٦] اهـ باختصار. قوله: (لاختصاصه) أي الفصل أي اختصاص المتكلم عليه فيه وهو الهمزة أو الضمير راجع للهمزة، وذكرها باعتبار أنها حرف ولو قال لاختصاصها لكان أوضح.

قوله: (كاستثبتوا) ضبطه ابن المصنف بفتح التاء الأولى على أنه أمر ويجوز ضمها على البناء للمفعول اهـ. غزي، ويصح فتح التاء الأولى والموحدة أيضاً على أنه ماض مبني للفاعل. قوله: (وما يثبت فيهما) يشمل همزة نحو: أكل وأخذ فتكون همزتهما مع كونها فاء الكلمة همزة قطع، وفي كلام الفارضي السابق ما يدل عليه، ويحتمل أن يكون الوصل والقطع من عوارض الهمز الزائد فلا تسمى همزة نحوهما همزة قطع كما لا تسمى همزة وصل، ويمكن إخراجها على هذا بإيقاع ما على همز زائد. قوله: (لقوله للوصل همز) أي دون أن يقول ألف. قوله: (وقيل يحتمل الخ) عبارته في شرح التوضيح وقيل وضعت ألفاً لثبوتها ألفاً في نحو: آلرجل في الاستفهام اهـ. وبين العبارتين فرق فانظر الموافق للواقع منهما. قوله: (إذ الابتداء به فتعذر) أي محال في كل لغة إجماعاً في الألف، وأما في غيرها فعلى ما نص عليه أبو الفتح وأبو البقاء العكبري، وذهب السيد الجرجاني والكافيجى إلى أنه ممكن إلا أنه مستثقل قاله السيوطي. قوله: (والحرف) يعني أل وأم في لغة حمير على القول بأن الهمزة فيهما للوصل.

قوله: (والمثال) أي قوله: كاستثبتوا. وقوله: لا يخصص أي ليس نصاً في التخصيص، فلا

٩٤٤ ـ ألا لاَ أَرَى إثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيمَةً عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي ومِنْ جُمْلِ

واختلف في سبب تسميتها بهمزة الوصل مع أنها تسقط في الوصل، فقيل اتساعاً، وقيل لأنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها، وهذا قول الكوفيين، وقيل لوصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن، وهذا قول البصريين، وكان الخليل يسميها سلم اللسان. ثم أشار إلى مواضعها مبتدئاً بالفعل لأنه الأصل في استحقاقها لما سأذكره بعد فقال: (وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ) أما بها (نَحْوُ انْجَلَى) وانطلق أو سواها نحو استخرج ....

ينافي تبادر التخصيص من أمثلة المتن بسبب أن عادة المصنف الغالبة إعطاء الحكم بالمثال. قوله: (على حدثان الدهر) بفتح الحاء والدال أي ما يحدث فيه من النوائب والنوازل وجمل بضم الجيم وسكون الميم اسم امرأة قاله العيني. قوله: (مع أنها تسقط في الوصل) أي فكان المناسب أن تسمى همزة الابتداء. قوله: (فقيل اتساعاً) أي تجوزاً لعلاقة الضدية فيما يظهر. قوله: (فيتصل ما قبلها بما بعدها) اعلم أن الوصول مصدر وصل المتعدي والوصول مصدر وصل اللازم بمعنى اتصل، ومقتضى عبارة الشارح في هذا القول والذي بعده أنها للوصل، فكان ينبغي حينئذ تسميتها بهمزة الوصول لا بهمزة الوصل، ولو قيل في هذا القول لأنها تسقط فيصل المتكلم ما قبلها بما بعدها لوافق تسميتها بهمزة الوصل فاعرف ذلك فانه غفل عنه مع وضوحه.

قوله: (لما سأذكره بعد) من أصالة الفعل في التصريف وبناء أوله في بعض الأمثلة على السكون. قوله: (لفعل ماض الخ) ليس المراد لكل فعل ماض احتوى الخ فإن من الخماسي ما لا تدخل همزة الوصل فيه ولا في الأمر والمصدر منه نحو: تدحرج وتعلم، ثم المراد كما هو ظاهر الفعل الماضي وفعل الأمر الباقيان على فعليتهما وأل الباقية على حرفيتها، فلو سميت شخصاً بشيء من ذلك أو قصدت به لفظه وجب قطع الهمزة على قياس همزات الأسماء الصرفة غير العشرة المستثناة الآتية وبقولنا الصرفة أي التي ليست جارية مجرى الفعل لا يرد نحو الانطلاق والاقتدار والاستخراج وإنما أبقيت همزة الوصل على حالها فيما إذا سميت أو قصدت اللفظ بنحو الانطلاق أو اسم من العشرة مع تغير المعنى لأن الكلمة لم تنقل من قبيل إلى قبيل، فاستصحب ما كان بخلاف مثل انجلى واستمع واضرب وأل فان فيه نقل الكلمة من الفعلية أو الحرفية إلى الاسمية قاله الدماميني.

قوله: (نحو انجلى وانطلق أو سواها نحو استخرج) كذا في نسخ وهو الصواب وفي نسخ

---

٩٤٤ ـ هو من الطويل. وألا للتنبيه. والشاهد في اثنين حيث لم يدرج همزة الوصل فيها للضرورة. وشيمة نصب على التمييز، وهي الخلق والطبيعة. وحدثان الدهر الذي يحدث فيه من النوائب والنوازل. قوله مني صلة لأحسن، لأنه أفعل التفضيل فلا بد له من أحد الأمور الثلاثة. وجمل ـ بضم الجيم ـ اسم امرأة.

(وَالأَمرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ) أي من المحتوى على أكثر من أربعة: نحو: انجلى انجلاء، وانطلق انطلاقاً، واستخرج استخراجاً (وَكَذَا أَمْرُ الثُّلاَثِي) الذي يسكن ثاني مضارعه لفظاً، سواء في ذلك مفتوح العين ومكسورها ومضمومها (كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا) فإن تحرك ثاني مضارعه لم يحتج إلى همزة الوصل، ولو سكن تقديراً كقولك في الأمر من يقوم قم، ومن يعد عد، ومن يرد رد. ويستثنى، خذ وكل ومر فإنها يسكن ثاني مضارعها لفظاً، والأكثر في الأمر منها حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل. (وَفِي اسْمٍ اسْتٍ ابْنٍ ابْنِمٍ سُمِعِ وَاثْنَيْنِ وَامْرِيءٍ وَتَأْنِيثٌ تَبِعْ. وَأَيْمُنٍ) فهذه عشرة أسماء، لأن قوله: وتأنيث تبع عنى به ابنة واثنتين وامرأة، ونبه بقوله سمع على أن افتتاح هذه الأسماء العشرة بهمز الوصل غير مقيس وإنما طريقه السماع، وذلك أن الفعل لأصالته في التصريف استأثر بأمور: منها بناء أوائل بعض أمثلته على السكون فإذا اتفق الابتداء بها صدرت بهمزة الوصل للإمكان ثم حملت مصادر تلك الأفعال عليها في إسكان أوائلها واجتلاب الهمز، وهذه الأسماء العشرة ليست من ذلك فكان مقتضى القياس أن تبنى أوائلها على الحركة ويستغنى عن همزة الوصل، وإنما شذت عن القياس لما سأذكره: أما اسم فأصله عند

نحو: انجلى أو سواها نحو: انطلق واستخرج وهو خطأ. قوله: (وهو الأمر والمصدر) مخفوضان بالعطف على فعل. قوله: (الذي يسكن ثاني مضارعه لفظاً) لم يقيد بمثل ذلك أمر ما زاد على أربعة لعله لأن مضارعه لا يكون إلا ساكناً بالاستقراء فيحتاج دائماً إلى همزة الوصل كذا قال سم وأقره أرباب الحواشي، ويرد عليه نحو تدحرج وتعلم فتدبر. قوله: (فإن تحرك ثاني مضارعه) أي لفظاً كما عرف. (تنبيه): ذكر أمر ما زاد على أربعة وأمر الثلاثي وسكت عن أمر الرباعي كأنه لأن ثاني مضارعه لا يكون إلا متحركاً كقاتل يقاتل ودحرج يدحرج فلا حاجة إلى همزة الوصل سم. قوله: (ويستثنى) أي من قوله: وكذا أمر الثلاثي الذي يسكن ثاني مضارعه لفظاً. قوله: (خذ وكل ومر) فالقياس في الثلاثة أؤخذ وأؤكل وأؤمر لكنهم حذفوا الهمزة الأصلية لكثرة الاستعمال، ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها لزوال الابتداء بالساكن وهذا حذف غير قياسي. قوله: (والأكثر في الأمر منها الخ) جملة حالية وما ذكره الشارح من أن الحذف في كل وخذ أكثر فقط لا واجب يخالفه ما في شرح تصريف العزى لسعد الدين التفتازاني أن الحذف فيهما واجب بخلاف مر لأنهما أكثر استعمالاً.

قوله: (وفي اسم است الخ) وكمفردها مثناها فتقول اسمان واستان بهمزة الوصل وكذا البقية. قوله: (لأصالته في التصريف) تقدم تعليله في أول التصريف. قوله: (بعض أمثلته) هو الخماسي والسداسي وأمر الثلاثي بشرطه السابق. قوله: (فإذا اتفق الابتداء بها) أي بهذا البعض وأنث ضميره مراعاة للمعنى لأن بعض الأمثلة أمثلة ثلاثة كما عرفت. قوله: (للإمكان) أي إمكان الابتداء بها. قوله: (عليها) أي على ذلك البعض وفي تأنيث الضمير ما قلناه. قوله: (ليست من ذلك) أي من مصادر تلك الأفعال وتذكير اسم الإشارة باعتبار المذكور. قوله: (فأصله عند سيبويه سمو الخ)

سيبويه سِمْوٌ كقنو. وقيل سُمْوٌ كقفل فحذفت لامه تخفيفاً وسكن أوله، وقيل نقل سكون الميم إلى السين وأتى بالهمزة توصلاً وتعويضاً، ولهذا لم يجمعوا بينهما بل أثبتوا أحدهما فقالوا في النسبة إليه: أسمى أو سموى كما عرف في موضعه. واشتقاقه عند البصريين من السمو، وعند الكوفيين من الوَسْم ولكنه قلب فأخرت فاؤه فجعلت بعد اللام وجاءت تصاريفه على ذلك، والخلاف في هذه المسألة شهير فلا نطيل بذكره. وأما است فأصله سَتَهٌ لقولهم ستيهة وأستاه. وزيد أسته من عمرو، حذفت اللام وهي الهاء تشبيهاً بحروف العلة، وسكن أوله وجيء بالهمزة لما ذكر، وفيه لغتان أخريان: سَهٌ بحذف العين فوزنه فل وسَتٌ بحذف اللام فوزنه فع، والدليل على كون الأصل سته بفتح الفاء فتحها في هاتين اللغتين، والدليل على التحريك والفتح في العين ما يذكر في ابن. وأما ابن فأصله بَنَوٌ كقلم فعل به ما سبق في اسم واست، ودليل فتح فائه قولهم في جمعه بنون، وفي النسب بنوى بفتحها، ودليل تحريك العين قولهم في جمعهم: أبناء، وأفعال إنما هو جمع فعل بتحريك العين، ودليل كونها فتحة كون أفعال في مفتوح العين

بدليل جمعه على أسماه وتصغيره على سمى، وقوله في فعله سميت والأصل أسماو وسميو وسموت فاقتضى القانون التصريفي قلب الواو همزة في الأول وياء في الأخيرين، ولو كان أصله وسما بكسر الواو كما يقول الكوفيون لقيل أو سام ووسيم ووسمت وادعاء القلب المكاني بعيد.

قوله: (وقيل سمو كقفل) مقتضى صنيعه أن لا قائل بأن أصله سمو بفتح السين ووجهه أن فعلاً بالفتح لا يجمع على أفعال. قوله: (فحذفت لامه تخفيفاً) وقيل لثقل تعاقب الحركات الاعرابية على الواو قال الدماميني: وهو غير مستقيم بدليل دلو وقنو وشلو ونحوها. قوله: (وسكن أوله) يعلم منه. ومن قوله فأصله عند سيبويه سمو أن قولهم اسم من الكلمات العشر التي بنيت أوائلها على السكون معناه وضعت وضعاً ثانوياً لا أولياً. قوله: (وتعويضاً) أي عن اللام المحذوفة. قوله: (ولهذا لم يجمعوا بينهما) أي بين اللام والهمزة. قوله: (أو سموى) أي بكسر السين أو ضمها مع فتح الميم فيهما وأجاز بعضهم سكونها كما مر في محله. قوله: (واشتقاقه) قال شيخنا السيد: المراد به اللغوي وهو مجرد الأخذ. قوله: (من السمو) لعلوه على قسيميه الفعل والحرف بوقوعه في ركني الإسناد. قوله: (من الوسم) لأنه علامة على مسماه. قوله: (لقولهم ستيهة) ظهور تاء التأنيث في التصغير يدل على أن الاست مؤنث وهو ما يفيده صنيع القاموس. قوله: (على كون الأصل سته) برفع سته حكاية لقوله سابقاً فأصله سته. قوله: (والفتح) عطف خاص على عام.

قوله: (فأصله بنو كقلم الخ) قال في المصباح: وقيل أصله بنو بكسر الباء مثل حمل بدليل قولهم بنت وهذا القول يقل فيه التغيير وقلة التغيير تشهد بالأصالة اهـ يعني تغيير بنت فافهم. قوله: (ما سبق في اسم واست) أي من حذف لامه وتسكين فائه واجتلاب الهمزة. قوله: (بفتحها) أي في الجمع والنسب. قوله: (ودليل تحريك العين) أي بعد ثبوت فتح الفاء فلا يرد ما اعترض به شيخنا على الدليل، وتبعه البعض من أن جمع اسم أسماء ولم يدل على تحريك عينه. قوله:

أكثر منه في مضمومها كعضد وأعضاد، ومكسورها ككبد وأكباد، والحمل على الأكثر. ودليل كونه لامه واواً لا ياء ثلاثة أمور: **أحدها**: أن الغالب على ما حذف لامه الواو لا الياء. **والثاني**: أنهم قالوا في مؤنثه بنت فأبدلوا التاء من اللام، وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء كما ستعرفه في موضعه. **والثالث**: قولهم البنوة. ونقل ابن الشجري في أماليه أن بعضهم ذهب إلى أن المحذوف ياء واشتقه من بني بامرأته يبني، ولا دليل في البنوة لأنها كالفتوة وهي من الياء. ولو بنيت من حميت فعولة لقلت حموة. وأجاز الزجاج الوجهين. وأما ابنم فهو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة كما زيدت في زرقم. قال الشاعر:

٩٤٥ ـ وَهَلْ لِي أُمٌّ غَيْرَهَا إِنْ ذَكَرْتُهَا أَبَى اللّهُ إِلاَّ أَنْ أَكُونَ لَهَا ابْنَمَا

وليست عوضاً من المحذوف وإلا لكان المحذوف في حكم الثابت ولم يحتج لهمزة الوصل. وأما اثنان فأصله ثنيان بفتح الفاء والعين لأنه من ثنيت، ولقولهم في النسبة إليه ثنوى، فحذفت لامه وسكن أوله وجيء بالهمز. وأما امرؤ فأصله مرء فخفف بنقل حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة وعوض عنها همزة الوصل ثم ثبتت عند عود الهمزة لأن تخفيفها سائغ أبداً فجعل المتوقع كالواقع. وأما تأنيث ابن واثنين وامرىء فالكلام عليها كالكلام على مذكراتها، والتاء في ابنة واثنتين للتأنيث كالتاء في امرأة كما أفهمه كلامه، بخلاف التاء في بنت وثنتين فإنها فيهما بدل من لام الكلامة إذ لو كانت للتأنيث لم تسكن ما قبلها، ويؤيد ذلك قول

(والحمل على الأكثر) مبتدأ وخبر. قوله: (واشتقه من بني بامرأته) لأن الابن مسبب عن بناء الأب بالأم. قوله: (وهي من الياء) لكن قلبت الياء واواً لمناسبة الضمة والواو اللتين قبلها وأدغمت الواو في الواو. قوله: (للمبالغة) لأن تكثير الحروف يدل على زيادة المعنى.

قوله: (وإلا لكان المحذوف في حكم الثابت) أي للتعويض عنه بالميم. قوله: (لم يحتج لهمزة الوصل) أي للتعويض بالميم وعدم تسكين الفاء حينئذ. قوله: (لأنه من ثنيت) تعليل لكون اللام ياء. وقوله: ولقولهم في النسبة اليه ثنوي أي بفتحتين تعليل لفتح الفاء والعين، ويرد عليه أن قولهم ثنوي لا يمنع سكون العين في الأصل لأنك تقول في النسبة إلى اسم سموي بفتح الفاء والعين على الصحيح كما تقدم في باب النسب فتأمل. قوله: (ثم حذفت الهمزة وعوض عنها همزة الوصل) أي وسكنت الميم كما في نظائره. قوله: (لأن تخفيفها) أي الهمزة التي هي اللام بنقل حركتها إلى الساكن قبلها مع أل كما في التصريح ثم حذفها. قوله: (فجعل المتوقع) أي التخفيف المتوقع كالواقع فاستصحبت همزة الوصل. قوله: (وأما تأنيث ابن واثنين وامرىء) أي مؤنثاتها يعني

---

٩٤٥ ـ قاله المتلمس ـ من قصيدة من الطويل ـ ولي أم: مبتدأ وخبر. وغيرها. بالرفع ـ صفة لأم، وجواب إن محذوف دل عليه الكلام السابق. وأن مصادرية والتقدير الأكوني ابنا لها أي لأمي. وابنما منصوب لأنه خبر أكون، وفيه الشاهد فإن أصله ابن زيدت فيه الميم للمبالغة كما زيدت في زرقم وشجعم.

سيبويه: لو سميت بهما رجلاً لصرفتهما يعني بنتاً وأختاً، وإفهام التأنيث مستفاد من أصل الصيغة لا من التاء. وأما أيمن المخصوص بالقسم فألفه للوصل عند البصريين، والقطع عند الكوفيين لأنه عندهم جمع يمين، وعند سيبويه اسم مفرد من اليمن وهو البركة فلما حذفت نونه فقيل أيم الله أعاضوه الهمزة في أوله ولم يحذفوها لما أعادوا النون لأنها بصدد الحذف كما قلنا في امرىء. وفيه اثنتا عشرة لغة جمعها الناظم في هذين البيتين:

همزَ ايم وايمن فافتح واكسرَ او إمُ قل — أو قلِ م أو منُ بالتثليث قد شكلا

وإيمَن اختم به والله كلا أضف — إليه في قسم تستوف ما نقلا

ابنة واثنتين وامرأة. وقوله فالكلام عليها الخ أي فالأصل بنوة وثنيتان ومرأة. قوله: (لو سميت بهما رجلاً لصرفتهما) فلو سميت بهما امرأة لجاز الصرف وعدمه وهو أولى كما مر في محله. قوله: (وافهام التأنيث الخ) هذا ينافي ما أسلفه في غير هذا الباب من أن تاء بنت وأخت للتعويض والاشعار بالتأنيث إلا أن يحمل ما هنا على أنها لا تفهم التأنيث أصالة أو صراحة فلا ينافي أنها تفهمه عروضاً واشعاراً فتأمل.

قوله: (المخصوص بالقسم) احترازاً عن أيمن في نحو قولهم: بر القوم في أيمنهم فليس فيه الخلاف الآتي بل هو جمع يمين اتفاقاً. قوله: (لأنه عندهم جمع يمين) رد بأن همزته سمع كسرها وحذفها وصلا وميمه سمع فتحها. قوله: (عند سيبويه) أي وغيره من البصريين قال في المغني: ويلزمه أي أيمن الرفع بالابتداء وحذف الخبر أي أيمن الله قسمي وإضافته إلى اسم الله تعالى، وجوز ابن درستويه جره بواو القسم وابن مالك إضافته إلى الكعبة وكاف الضمير والذي وابن عصفور كونه خبراً والمحذوف مبتدأ أي قسمي أيمن الله اهـ بتلخيص وزيادة من الدماميني. قوله: (أعاضوه الهمزة في أوله) إن كانت الهمزة موجودة قبل الحذف فالمعنى قصدوا كونها عوضاً، وإن كان أصله يمن بلا همزة فحذفت النون واجتلبت الهمزة عوضاً عنها فينبغي أن يقول: فلما حذفت نونه أعاضوه الهمزة في أوله فقيل أيم الله.

قوله: (همز ايم وايمن) بنصب همز على الفعولية ووصل همزة أيم وايمن ونقل حركة همزة أو إلى راء اكسر وكسر همزة إم وضم ميمها، وقوله فافتح واكسر أي مع ضم الميم فيهما، وقوله أو من بضم النون، وقوله بالتثليث أي تثليث الميم راجع لم ومن، وقوله وإيمن اختم به أي بكسر الهمزة وفتح الميم، والحاصل أن همزة ايمن ان فتحت تعين ضم الميم وإن كسرت جاز ضمنها وفتحها اهـ يس على الفاكهي مع زيادة من الفارضي، ونقل شيخنا السيد عن شرح الشافية أم بفتح الهمزة وضم الميم وأيمن بفتح الهمزة والميم بدل إيمن بكسر الهمزة وفتح الميم وعلى هذا لا يتعين في أيمن مفتوح الهمزة ضم الميم وتحصل من مجموع ذلك أربع عشر لغة، وقد أسلفنا في أول حروف الجر عن الهمع عدها عشرين، وقوله كلا أضف بنقل حركة أضف إلى تنوين كلا.

ثم أشار إلى ما بقي مما يدخل عليه همزة الوصل بقوله: (هَمْزُ الْ كَذَا) أي همز وصل معرفة كانت أو موصولة أو زائدة. ومذهب الخليل أن همزة أل قطع وصلت لكثرة الاستعمال واختاره الناظم في غير هذا الكتاب، ومثل أل أم في لغة أهل اليمن.

تنبيهان: **[الأول]**: علم من كلامه أن همزة الوصل لا تكون في مضارع مطلقاً، ولا في حرف غير أل، ولا في ماض ثلاثي ولا رباعي، ولا في اسم إلا مصدر الخماسي والسداسيّ والأسماء العشرة المذكورة. **الثاني**: كان ينبغي أن يزيد أيم لغة في أيمن فتكون الأسماء غير المصادر اثني عشر. فإن قيل: هي أيمن حذفت اللام، يقال: وابنم هو ابن وزيدت الميم. انتهى. (وَيُبْدَلُ) همز الوصل المفتوح (مَدّاً فِي الاستِفْهام) وهو الأرجح (أو يُسَهَّلُ) بين الهمزة والألف مع القصر ولا يحذف كما يحذف المضموم من نحو قولك أضطر الرجل، وكما يحذف المكسور في نحو: ﴿أَتَّخَذْنَهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [ص: ٦٣] ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦] لئلا يلتبس

قوله: (ومذهب الخليل الخ) مقابل لقول المصنف همزال كذا. قوله: (في غير هذا الكتاب) أي وأما في هذا الكتاب فلم يصرح باختيار قول. قوله: (ولا في حرف غير أل) أي المعرفة أو الزائدة وأما الموصولة فهي اسم على الرجح ولهذا قال الشارح فتكون الأسماء غير المصادر اثنى عشر. قوله: (كان ينبغي أن يزيد أيم) خخص أيم بالزيادة دون أم وهذا يوهم أن همزتها همزة قطع فتأمل. قوله: (اثنى عشر) هي الأسماء العشرة المذكورة في قوله: وفي اسم الخ، وأل الموصولة الداخلة في قوله: همز أل كذا وأيم. قوله: (يقال وابنم هو ابن الخ) لهم أن يتخلصوا بالفرق بأن ابنما حدث له بزيادة الميم اتباع النون للميم في حركاتها بحسب العوامل فصار كالكلمة الأصلية حتى ذهب الكوفيون إلى أنه معرب من مكانين، بخلاف أيم في لغة أيمن فانه لم يصر حينئذ بهذه المثابة ثم لا خصوصية للمعارضة بذكر ابنم فان مؤنثات هذه الأسماء هي مذكراتها بزيادة التاء اهـ تصريح، وعندي في هذا الفرق وإن أقروه نظر لأن أيما أيضاً حدث له بالنقص جعل الإعراب على الميم فكل من ابنم وايم تغير محل اعرابه لكن الأول بسبب الزيادة والثاني بسبب النقص وتخالفهما بهذا غير مؤثر فتدبر.

قوله: (همز الوصل المفتوح) وذلك في أل وأم بدلها في لغة حمير وأيمن وأيم، ولعل الشارح أرجع الضمير في يبدل إلى همز الوصل المفتوح مع أن الظاهر من صنيع المصنف رجوعه إلى همز أل فقط لأن ما فعله الشارح أكثر فائدة. قوله: (أو يسهل) أو هذه للتخيير والتسهيل وإن كان مرجوحاً هو القياس لأن الابدال مدا شأن الهمزة الساكنة كذا في التصريح، قال شيخنا السيد: لا يتوهم من كون التسهيل مرجوحاً أنه لم يقرأ به إذ لا منافاة بين كونه مرجوحاً وكونه فصيحاً، وقد صرح السعد في حواشي الكشاف بأن القراء قد يجمعون على وجه مرجوح عربية كما في قوله تعالى: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ [القيامة: ٩] قوله: (أضطر الرجل) بالاقتصار على همزة الاستفهام المفتوحة وحذف همزة الوصل المضمومة بعدها. قوله: (لئلا يلتبس الخ) علة لقوله: ولا يحذف

الاستفهام بالخبر ولا يحقق لأن همز الوصل لا يثبت في الدرج إلا لضرورة كما مر، فتقول: آلحسن عندك وآيمن الله يمينك، بالمد راجحاً، وبالتسهيل مرجوحاً، ومنه قوله:

٩٤٦ ـ آلحقُّ إنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ أو انْبَتَّ حَبْلٌ أنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ

وقد قرىء بالوجهين في مواضع من القرآن نحو: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣] ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ [يوسف: ٥١]. **خاتمة**: في مسائل: **الأولى**: اعلم أن لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركتها سبع حالات: وجوب الفتح وذلك في المبدوء بها أل، ووجوب الضم وذلك في نحو: انطلق واستخرج مبنيين للمفعول، وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل نحو: قتل واكتب، بخلاف امشوا وامضوا، ورجحان الضم على الكسر وذلك فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة نحو: اغزى قاله ابن الناظم، ....

قوله: (لا يحقق) بقافين عطف على قوله يبدل. قوله: (وبالتسهيل مرجوحاً) لكنه القياس كما مر. قوله: (ومنه) أي من التسهيل.

قوله: (آلحق الخ) ألحق مرفوع بالابتداء وإن شرطية وأن قلبك طائر خبره وجواب الشرط محذوف للعلم به من جملة المبتدأ والخبر، وقيل منصوب بالظرفية في محل الخبر والرباب براء وموحدتين كسحاب اسم امرأة وانبتّ انقطع والحبل العهد. قوله: (وذلك في المبدوء بها أل) أي لكثرة الاستعمال. قوله: (وفي أمر الثلاثي الخ) أي كراهة للخروج من الكسر إلى الضم لأن الحاجز الساكن غير حصين، وربما كسرت قبل الضمة الأصلية حكاه ابن جني في المنتصف عن بعض العرب، ووجهه أنه الأصل ولم تلتق الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجهان مرجعهما الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداد به اهـ تصريح، وفي الفارضي، أن الكسر لغة رديئة. قوله: **(في الأصل)** متعلق بالمضموم ومعنا كون الضم في الأصل أنه أصل غير عارض. قوله: **(بخلاف امشوا وامضوا)** فإن الهمزة فيهما مكسورة لأن عينهما في الأصل مكسورة والأصل امشيوا وامضيوا استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم الياء لالتقاء الساكنين وضمت العين لمناسبة الواو، وإن شئت قلت فنقلت منها إلى ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين فالضمة على الأول مجتلبة وعلى الثاني منقولة تصريح باختصار والثاني أشهر. قوله: **(نحو اغزى)** بضم الهمزة راجحاً وكسرها مرجوحاً لأن الأصل اغزوى استثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظراً إلى الأصل والكسر نظراً إلى الحالة الراهنة، ومرجع الوجهين الاعتداد بالعارض وعدم الاعتداد به، ولم

---

٩٤٦ ـ من الطويل. أألحق بهمزتين الأولى للاستفهام والثانية هي همزة أداة التعريف. وفيه الشاهد فإنه بتسهيل الهمزة الثانية بين بين. وألحق مبتدأ، وخبره قوله أن قلبك طائر. والعائد محذوف أي طائر له أي لأجله أي لأجل بعد دار الرباب، وهي امرأة. قوله أو أنبت أي انقطع من البت وهو القطع، وأراد بالحبل حبل المودة وهي الوصلة التي كانت بينهما.

وفي تكملة أبي علي أنه يجب إشمام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاص ضمة الهمزة، وفي التسهيل أن همزة الوصل تشم قبل الضم المشم، ورجحان الفتح على الكسر وذلك في ايمن وايم، ورجحان الكسر على الضم وذلك في كلمة اسم، وجواز الضم والكسر والاشمام وذلك في نحو: اختار وانقاد مبنيين للمفعول، ووجوب الكسر، وذلك فيما بقي وهو الأصل. **الثانية**: قد علم أن همزة الوصل إنما جيء بها للتوصل إلى الابتداء بالساكن. فإذا تحرك ذلك الساكن استغنى عنها نحو: استتر إذا قصد إدغام تاء الافتعال فيما بعدها نقلت حركتها إلى الفاء فقيل ستر، إلا لام التعريف إذا نقلت حركة الهمزة إليها في نحو: الأحمر، فالأرجح إثبات الهمزة، فتقول ألحمر قائم، ويضعف لحمر قائم، والفرق أن النقل للادغام أكثر من النقل لغير الادغام. **الثالثة**: إذا اتصل بالمضمومة ساكن صحيح أو جار مجراه جاز كسره وضمه نحو: أن اقتلوا أو انقص. **الرابعة**: مذهب البصريين أن أصل همزة الوصل الكسر وإنما فتحت في بعض المواضع

يجز هذان الوجهان في امشوا لأن الأصل كسر الهمزة، وقد عضد بأصل كسر العين فألغى العارض لمعارضة أصلين، ولا كذلك اغزى لأن هذا العارض داع لأصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون الضم في امشوا اهـ تصريح باختصار.

قوله: (وفي تكملة أبي علي الخ) مخالف لما قاله ابن الناظم في حكم الهمزة. قوله: (أنه يجب اشمام الخ) المراد بالاشمام هنا ما يسمى عند القراء روما وهو أن ينحى بالضمة نحو الكسرة لا ما تقدم من ضم الشفتين مِنْ غير صوت وإنما وجب ذلك تنبيهاً على الضم الأصلي. قوله: (أن همزة الوصل تشم قبل الضم المشم) يعني إذا أشممت الثالث أشممت الهمزة وإلا فلا ففيه مخالفة لكلام أبي على من وجهين الاشمام واخلاص ضم الهمزة اهـ تصريح. قوله: (في نحو اختار وانقاد مبنيين للمفعول) فتقول: اختير وانقيد بضم الهمزة والثالث وكسرهما واشمامهما قاله الدماميني. قوله: (فيما بقى) أي من الأسماء العشرة والمصادر والأفعال تصريح. قوله: (وهو الأصل) أي الكسر هو الأصل.

قوله: (فقيل ستر) أي بفتح السين وتشديد التاء، ويظهر الفرق بين هذا وستر من التستير في المضارع والمصدر لأنك تفتح حرف المضارعة من هذا وتضمه في الثاني وتقول في مصدر هذا ستار بكسر السين وفي مصدر الثاني تستيراً قوله: (إن النقل للادغام أكثر) أي فلم يعتبر معه ما كان قبل النقل. قوله: (أو جار مجراه) أي أو ساكن معتل جار مجرى الصحيح بأن تكون حركة ما قبله غير مجانسة له فخرج نحو قالوا اقتلوا. قوله: (نحو أن اقتلوا أو انقص) على اللف والنشر المرتب. قوله: (مذهب البصريين الخ) عبارة الهمع: اختلف البصريون في كيفية وضعها فقال الفارسي وغيره اجتلبت ساكنة لأن أصل المبني السكون وكسرت لالتقاء الساكنين، وقيل اجتلبت متحركة لأن سبب الاتيان بها التوصل إلى الابتداء بالساكن فوجب كونها متحركة كسائر الحروف المبدوء بها وأحق

تخفيفاً وضمت في بعضها اتباعاً، وذهب الكوفيون إلى أن كسرها في اضرب وضمها في اسكن اتباعاً للثالث، وأورد عدم الفتح في اعلم. وأجيب بأنها لو فتحت في مثله لالتبس الأمر بالخبر. والله أعلم.

الإبدال

الغرض من هذا الباب بيان الحروف التي تبدل من غيرها إبدالاً شائعاً لغير إدغام، فإن إبدال الإدغام لا ينظر إليه في هذا الباب لأنه يكون في جميع حروف المعجم إلا الألف، كما أن الزائد للتضعيف لا ينظر إليه في حروف الزيادة لذلك. وأراد بالإبدال ما يشمل القلب إذ كل

الحركات بها الكسرة لأنها راجحة على الضمة بقلة الثقل وعلى الفتحة بأنها لا توهم استفهاماً اهـ. فمراد الشارح الأصل الثاني أو الأول على القولين. قوله: (وأورد) أي على قول الكوفيين. قوله: (بالخبر) أي بالمضارع حالة الوقف اهـ تصريح، والمضارع ليس بقيد لأنه قد يلتبس أيضاً بالماضي المعدى بالهمزة كما في مثال الشارح فإن فتح همزة أعلم يلبس بالمضارع وقفاو بالماضي المعدى بالهمزة وقفا والله أعلم.

الإبدال

هو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقاً فخرج بقيد المكان العوض فإنه قد يكون في غير مكان المعوض عنه كتاء عدة وهمزة ابن وبقيد الاطلاق القلب فانه مختص بحروف العلة اهـ تصريح، ومقتضاه أن الإبدال يجري في جميع الحروف وهو كذلك إن كان هذا تعريفاً لمطلق الإبدال الشامل لإبدال الإدغام، وكذلك إن كان هذا تعريفاً للإبدال غير إبدال الإدغام لكن أعم من أن يكون شائعاً أو غير شائع. قوله: (ابدالاً شائعاً) أي في التصريف لما ستعرفه أن الشائع في كلام العرب أعم من الشائع في التصريف المراد هنا. قوله: (حروف المعجم) قيل المعجم صفة موصوف محذوف أي الخط المعجم اسم مفعول أعجمت الحرف نقطته، وقيل مصدر ميمي بمعنى الإعجام أي النقط فتكون إضافة الحروف من إضافة الشيء إلى ما هو من متعلقات ذلك الشيء، وفي العبارة الوجهين تغليب أكثر الحروف وهو ما ينقط، وقيل: المعجم من أعجمت الكتاب أي أزلت عجمته أي خفاءه بما يوضحه كالنقط كما في المصباح وغيره، وعليه لا تغليب لأن الخفاء كما يزول عما ينقط كالجيم بنقطه يزول عما لا ينقط كالحاء المهملة بترك نقطه، وهذا ما نقله ابن جني عن أبي علي الفارسي وارتضاه كما في حاشية السيوطي على المغني.

قوله: (وأراد بالإبدال ما يشمل القلب) أي مجازاً فالإبدال على هذا جعل حرف مكان حرف آخر أعم من أن يكون على وجه الإحالة أو الإزالة. وقوله: إذ كل منهما أي من الإبدال بالمعنى الخاص الحقيقي المباين للقلب والقلب ففي كلامه استخدام. وقوله: إلا أن الإبدال أي بالمعنى الخاص الحقيقي فلا تنافي بين جعله أولاً الإبدال أعم من القلب وجعله ثانياً الإبدال مبايناً له.

منهما تغيير في الموضع، إلا أن الإبدال إزالة والقلب إحالة، ومن ثم اختص بحروف العلة والهمزة لأنها تقارب حروف العلة بكثرة التغيير وذلك كما في قام أصله قوم فألفه منقلبة عن واو في الأصل، وموسى ألفه عن الياء وراس ألفه عن الهمزة، وإنما لينت لثبوتها فاستحالت ألفاً والبدل لا يختص كما ستراه ويخالفهما التعويض فإن العوض يكون في غير موضع المعوض منه كتاء عدة وهمزة ابن وياء سفيريج. ويكون عن حرف كما ذكر وعن حركة كسين اسطاع كما تقدم. وقد ضمن الناظم هذا الباب أربعة أحكام من التصريف: الإبدال والقلب والنقل والحذف، وأشار إلى حصر حروف البدل الشائع في التصريف بقوله: (أَحْرُفُ الابْدَالِ هَدَأْتِ مُوطِيَا) وخرج بالشائع البدل الشاذ نحو: إبدال اللام من نون أصيلان تصغير أصيل على غير قياس كما في مغرب ومغيربان في قوله:

٩٤٧ ـ وَقَفْتُ فيها أُصَيْلالاً أُسَائِلُهَا أَعْيَتْ جَوَاباً وَمَا بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

ومن ضاد اضطجع في قوله:

وقوله: ومن ثم أي من أجل أن القلب إحالة اختص الخ لأن الإحالة إنما تكون بين الأشياء المتشاكلة المتقاربة ثم أخصية أحد الشيئين من الآخر محلاً لا تنافي تباينهما مفهوماً وإن توهمه شيخنا والباء في قوله بحروف العلة داخلة على المقصور عليه.

قوله: (إلا أن الابدال الخ) انظر ما الدليل على هذه الدعوى. قوله: (وموسى) أي الذي هو اسم للحديد المعروف. قوله: (لثبوتها) عبارة بعضهم لنبرتها وعبارة المرادي لشدتها. قوله: (ويخالفهما التعويض) سكت عن الإعلال وهو كما في شرح الغزي تغيير حرف العلة بقلب أو حذف أو إسكان للتخفيف. قوله: (كتاء عدة الخ) فإن التاء عوض عن فاء الكلمة والهمزة عوض عن لامها والياء عوض عن خامس سفرجل. قوله: (كسين اسطاع) فإن السين بدل من حركة عين أطاع عند سيبويه ومن وافقه كما مر ذلك مع بيان الخلاف فيه. قوله: (الشائع في التصريف) أما الشائع في كلام العرب ولو قوما منهم فحروفه أكثر من تسعة. قوله: (تصغير أصيل) وقال الجوهري: تصغير أصلان جمع أصيل على غير قياس أيضاً لأن الجمع إنما يصغر على لفظ واحده اهـ. والأصيل الوقت بعد العصر إلى المغرب كما في الصحاح اهـ تصريح. قوله: (أعيت جواباً) أي عجزت دار الحبيبة عن الجواب. وقوله وما بالربع أي المنزل. قوله: (ومن ضاد اضطجع) لأن بعض العرب كما قاله المازني يكره الجمع بين حرفي إطباق ويبدل من الضاد أقرب حرف اليها وهو اللام.

---

٩٤٧ ـ قاله النابغة الذبياني. ذكر مستوفى في شواهد أسماء الأفعال والأصوات. والشاهد في أصيلالاً، فإنه تصغير أصلان جمع أصيل على غير قياس، وإبدال اللام فيه من النون، وهذا إبدال غير شائع.

٩٤٨ ـ مَـالَ إلَـى أَرْطَـاةِ حِـقْـفٍ فـالـطَـجَـعْ

والقليل نحو: إبدال الجيم من الياء المشددة في الوقف كقوله:

٩٤٩ ـ خَـالِـي عُـوَيْـفٌ وأبـو عَـلِـجِّ ... الـمـطعِـمـان الـلـحـمَ بـالـعِـشِـجِّ

وبـالـغَـداةِ كُـتَـلَ الـبَـرْنَـجِّ ... يُـقْـلَـعُ بِـالـوَدِّ وبـالـصِّـيـصِـجِّ

وربما أبدلت دون وقف كقولهم في الأيَّل أجَّلْ. ودون تشديد كقوله:

٩٥٠ ـ لا هُمَّ إن كنت قبِلت حِجَّتِجْ ... فَـلاَ يَـزَالُ شَـاحِـجٌ يـأتِـيـكَ بِـجْ

قوله: (مال إلى أرطاة حقف فالطجع) الضمير يرجع إلى الذئب والأرطاة شجر من شجر الرمل والحقف بكسر الحاء المهملة وسكون القاف بعدها فاء المعوج من الرمل. عيني. قوله: (في الوقف) أي على الكلمة المشتملة على الجيم المبدلة من الياء وإن لم يكن على نفس الجيم كما في الشعر الذي استشهد به فإن الجيم في أشطاره الأربعة مشددة وبعدها ياء الإطلاق، فلم يكن الوقف على الجيم حتى يستشكل بتشديدها بل على حرف الإطلاق كما في سائر القوافي المطلقة، وأما ما نقله المصرح عن السيد في شرح الشافية وأقره وتبعه شيخنا والبعض من أن هذا من إجراء الوصل مجرى الوقف ففيه نظر لأن الضروب وما في حكمها من الأعاريض المقصود موافقتها للضروب محال للوقف ولا ضرورة إلى دعوى الوصل فتدبر.

قوله: (كتل البرنج الخ) الكتل بضم الكاف وفتح الفوقية جمع كتلة بضم الكاف وسكون الفوقية وهي القطعة المجتمعة والبرنى بفتح الموحدة وسكون الراء ضرب من التمر والود بفتح الواو وتشديد الدال الوتد سكنت التاء تخفيفاً وأبدلت دالاً وأدغمت في الدال، والصيصي بكسر الصادين المهملتين قرن البقرة. قوله: (الأيل) بضم الهمزة وكسرها مع فتح التحتية المشددة وبفتح الهمزة مع كسر التحتية المشددة الوعل كذا في القاموس. قوله: (شاحج) بشين معجمة وحاء مهملة بعدها جيم

---

٩٤٨ ـ قاله منظور بن حبة الأسدي. وصدره:

لَـمَّـا رَأَى أنْ لاَ دَعَـةَ وَلاَ شِـبَـعْ

أي أن لا دعة أي لا راحة. والضمير في رأى يرجع إلى الذئب. ومال جواب لما. والأرطاة شجر من شجر الرمل. والحقف بكسر الحاء المهملة وسكون القاف بعدها فاء، وهو من الرمل المعوج، والجمع أحقاف. والشاهد في فالطجع، فإن أصله اضطجع، فأبدل الضاد، فيه لاما وهو شاذ. وروي فاضطجع وفاطجع. ذكره أبو الفتح.

٩٤٩ ـ قاله أعرابي من أهل البادية. خالي مبتدأ وعويف خبره. وأبو علج عطف عليه، وفيه الشاهد: فإن أصله أبو علي، فأبدلت الجيم من الياء المشددة، وكذا أصل العشج العشي، والبرنج البرني، والصيصج الصيصي. والكتل جمع كتلة وهي القطعة المجتمعة، والبرني ضرب من التمر، والود الوتد، والصيصي قرن البقر.

٩٥٠ ـ قاله رجل من اليمانيين. من الرجز. وأنشده الزمخشري لا هم[1] إن كنت قبلت. والشاهد: في =

---

(١) رواية العيني: يا رب بدل: لا همّ.

أقْـمُـرنَّـهـاتٌ يُـنَـزِّي وَفْـرَتِـجْ

وتسمى هذه عجعجة قضاعة. ومعنى هدأت سكنت. وموطياً من أوطأته جعلته وطيئاً، فالياء فيه بدل من الهمزة. وذكره الهاء زيادة على ما في التسهيل إذ جمعها فيه في طويت دائماً. ثم أنه لم يتكلم عليها هنا مع عده إياها، ووجهه أن إبدالها من التاء إنما يطرد في الوقف على نحو رحمة ونعمة وذلك مذكور في باب الوقف. وأما إبدالها من غير التاء فمسموع كقولهم: هِيَّاك ولهنك قائم، وهرقت الماء، وهردت الشيء وهرحت الدابة.

تنبيهات: **الأول**: ذكر في التسهيل أن حروف البدل الشائع يعني في كلام العرب، اثنان وعشرون حرفاً، وهذه التسعة المذكورة هنا حروف الإبدال الضروري في التصريف، فقال: يجمع حروف البدل الشائع في غير إدغام قولك: لجدّ صرف شكس آمن طي ثوب عزته، والضروري في التصريف: هجاء طويت دائماً. هذا كلامه. فأفهم أن باقي حروف المعجم وهي الحاء والخاء والذال والظاء والغين والضاد والقاف قد تبدل على وجه الشذوذ. وقد قال ابن جني في قراءة الأعمش: ﴿فشرذ بهم﴾ [الأنفال: ٥٧] بالذال المعجمة أن الذال بدل من الدال كما قالوا

هو البغل وقوله أقمر أي أبيض صفة لشاحج وكذا نهات بفتح النون وتشديد الهاء آخره فوقية أي صياح، وكذا جملة ينزى بفتح النون وتشديد الزاي أي يحرك والوفرة شعر الرأس إذا بلغ شحمة الأذن. قوله: (وذكره الهاء) أي في إجمال العدد هنا زيادة الخ ووجهه أنها تقع بدلاً من التاء وقفا باطراد، ووجه إسقاط التسهيل لها في إجمال العدد وتفصيله علم ذلك من باب الوقف.

قوله: (ولهنك قائم) بفتح اللام وكسر الهاء ولم يبالوا بتوالي حرفين مؤكدين لتغيير صورة الثاني بهذا الإبدال. قوله: (الشائع يعني في كلام العرب) منه يعلم أن الشائع في التصريف وهو الإبدال الضروري في التصريف أقل من الشائع في كلام العرب كلهم أو قوم منهم. قوله: (وهذه التسعة الخ) ليس المعنى وذكر أن هذه التسعة الخ لأنه لم يذكر فيه التسعة بل ثمانية وأسقط الهاء كما أسلفه الشارح وكما سينقله عنه بقوله فقال يجمع حروف البدل إلى أن قال: والضروري في التصريف هجاء طويت دائماً بل هذه جملة معترضة بين المعطوف عليه وهو قوله: ذكر في التسهيل والمعطوف وهو قوله فقال ولو حذفها لكان أحسن.

قوله: (لجد صرف شكس الخ) الشكس بفتح الشين المعجمة وضم الكاف أو كسرها الصعب الخلق كذا في القاموس. قوله: (وهي الحاء والخاء الخ) كلها بالاعجام إلا الحرف الأول

= حجتج، وبج ووفرتج. فإن أصلها: حجتي، وبي، ووفرتي، فأبدل من الياءات جيماً. وقوله بج بتخفيف الجيم ومن شدده فقد غلط. قوله فلا يزال. جواب الشرط وشاحج اسمه ـ بالحاء لمهملة بعدها الجيم ـ وهو البغل. ويأتيك بج، خبرها. قوله أقمر أي أبيض صفة لشاحج، وكذا نهات أي صباح ونهاق. وينزى أي يحرك وهذه الجملة صفة أيضاً.

لحم خَراذل وخرادل. والمعنى الجامع لهما أنهما مجهوران ومتقاربان، وخرّجها الزمخشري على القلب بتقديم اللام على العين من قولهم شذر مذر. وأفهم أيضاً أن من الشائع ما تقدم من إبدال اللام من النون ومن الضاد، ومن إبدال الجيم من الياء وكذا إبدال النون من اللام كقولهم في الرِّفَلْ ـ وهو الفرس الذَّيال ـ رفن، ومن الميم كقولهم في أمغرت الشاة ـ إذا خرج لبنها أحمر كالمغرة ـ أنغرت. وينبغي أن لا يسمى ذلك شائعاً، بل الشائع في ذلك ما اطرد أو كثر في بعض اللغات كالعجعجة في لغة قضاعة، والعنعنة كقولهم: ظننت عنّك ذاهب: أي أنك. والكشكشة لغة تميم، كقولهم ـ في خطاب المؤنث ـ ما الذي جاء بِشِ، يريدون بك، وقراءة بعضهم قد جعل ربِش نحتَشِ سريا والكسكسة في لغة بكر، كقولهم ـ في خطاب المؤنث ـ أبوس وأمّس يريدون أبوك وأمك. قال في شرح الكافية: وهذا النوع من الإبدال جدير بأن يذكر في كتب اللغة لا في كتب التصريف، وإلا لزم أن تذكر العين لأن إبدالها من الهمزة المتحركة مطرد في لغة بني تميم، ويسمى ذلك عنعنة وكان يلزم أيضاً أن يذكر الكاف لأن إبدالها من تاء الضمير مطرد كقول الراجز:

فبالإهمال. قوله: (لحم خراذل وخرادل) في القاموس خردل اللحم قطع أعضاءه وافرة أو قطعه وفرقه ولحم خراديل مخردل ثم قال: وخرذل اللحم أي بإعجام الذال لغة في خردل أي بإهمالها ولم يذكر فيه خرادل بلا تحتية والمتبادر من صنيع القاموس أن الخاء مفتوحة. قوله: (والمعنى الجامع لهما) أي للدال والذال. قوله: (وخرجها) أي قراءة الأعمش وقوله على القلب أي المكاني. قوله: (شذر مذر) كلمتان مبنيتان على الفتح للتركيب قال في القاموس: وتفرقوا شذر مذر ويكسر أولهما ذهبوا في كل وجه وتشذر الجمع تفرقوا. قوله: (ان من الشائع) يعني في كلام العرب ولو قوما منهم فلا ينافي ما أسلفه من إخراج ما ذكر بالشائع في التصريف. قوله: (في الرفل) بكسر الراء وفتح الفاء وتشديد اللام كما في القاموس. قوله: (الذيال) بفتح الذال المعجمة وتشديد التحتية أي طويل الذيل. قوله: (كالمغرة) المغرة بفتح الميم وسكون الغين المعجمة وبفتحتين طين أحمر والمغرة بضم الميم والمغر بفتحتين لون ليس بناصع الحمرة أو شقرة بكدرة كذا في القاموس.

قوله: (أن لا يسمى ذلك) أي المذكور من إبدال اللام من النون وما بعده. قوله: (كالعجعجة) هي إبدال الجيم من الياء. قوله: (والعنعنة) هي إبدال العين من الهمزة كما سيذكره الشارح بعد، فقول شيخنا أو من الحاء في حتى أو نحو ذلك فيه نظر. قوله: (في لغة تميم) راجع للعنعنة أيضاً بدليل كلام شرح الكافية الآتي قريباً. قوله: (وهذا النوع) أي العجعجة وما بعدها إلا أنه لم يذكر في شرح الكافية قبل اسم الإشارة العنعنة ولهذا قال: وإلا لزم أن تذكر العين الخ. قوله: (وإلا لزم أن تذكر العين الخ) فيه إشعار بأن من ذكر في كتاب التصريف جميع الحروف التي تبدل من غيرها باطراد أو كثرة ولو عند قوم من العرب لا اعتراض عليه وإنما الإعتراض على من ذكر البعض وترك البعض، ويخالفه أول كلامه وآخره فتدبر.

٩٥١ ـ يا ابن الزُّبَيْرِ طالما عَصَيْكَا   وطالما عَنيتَنا إليكا

أراد عصيت، وأمثال هذا من الحروف المبدلة من غيرها كثيرة، وإنما ينبغي أن يعد في الإبدال التصريفي ما لو لم يبدل أوقع في الخطأ أو مخالفة الأكثر، فالموقع في الخطأ كقولك في مال مول، والموقع في مخالفة الأكثر كقولك في سقاءة سقاية هذا كلامه. **الثاني**: عدّ كثير من أهل التصريف حروف الإدال اثني عشر حرفاً، وجمعوها في تراكيب كثيرة منها: طال يوم أنجدته، وأسقط بعضهم اللام وعدها أحد عشر، وجمعها في قوله: أجد طويت منها. وزاد بعضهم الصاد والزاي وعدها أربعة عشر، وجمعها في قوله: انصتَ يوم زل طاهٍ جدٌّ. وعدها الزمخشري ثلاثة عشر، وجمعها في استنجده يوم طال. قال ابن الحاجب: هو وهم لأنه أسقط الصاد والزاي وهما من حروف الإبدال، كقولهم: زِراط وزقَر في صراط وسقر، وزاد السين وليست من حروف الإبدال، فإن أورد اسمع ورد اذّكروا ظلّم لأنه من باب الإدغام لا من باب الإبدال المجرد هذا كلامه. قلت: قد أجاز النحاة في استخذ أن يكون أصله اتخذ فأبدلوا من التاء الأولى السين كما أبدلوا التاء من السين في ستّ إذ أصله سدس، ....

قوله: (ما لو لم يبدل) أي إبدال ما أي حرف لو لم يبدل الخ، ولك أن تستغني عن التقدير وتوقع ما على الإبدال. قوله: (كقولك في مال مول) لوجوب قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. قوله: (كقولك في سقاءة) بفتح السين وتشديد القاف تأنيث سقاء، وكذا قوله سقاية إلا أن الأول بالهمز على الكثير والثاني بالياء على القليل لما سيأتي في شرح قول الناظم، فأبدل الهمزة من واو وياء الخ. قوله: (حروف الإبدال) أي الأعم من الضروري. قوله: (طال يوم أنجدته) بإضافة الظرف إلى الجملة. قوله: (أجد) فعل أمر من الإجادة. قوله: (طاه) بالطاء المهملة اسم فاعل من طها يطهو أي طبخ وهو فاعل زل وجد فاعل أنصت. قوله: (فإن أورد) أي الزمخشري على وجه التمثيل لوقوع السين بدلاً. وقوله اسمع أي بتشديد السين وتخفيف الميم وعلى وزنه اذكر واظلم قوله: (اذكر واظلم) والأصل إذ تكر واظتلم فأبدلت التاء في الأول دالاً والدال ذالاً وأدغم وفي الثاني طاء والطاء ظاء وأدغم أي فكان ينبغي أن يذكر الذال المعجمة والظاء المشالة. قوله: (لأنه من باب الادغام الخ) علة لمحذوف أي مع أنه لا يصح إيراد اسمع لأنه من باب الادغام أي من باب الإبدال للادغام لا من باب الإبدال المجرد عن الإدغام.

قوله: (في ستّ) اسم العدد المخصوص قال في القاموس: الستّ بالكسر معروف أصله

---

٩٥١ ـ قاله راجز من حمير وتمامه:

لنَضْرِبَنْ بِسَيْفنا قَفِيكا

وأراد بابن الزبير عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما. والشاهد في عصيكا فإن أصله عصيت. فأبدلت الكاف من التاء لأنها أختها في الهمس.

فلعله نظر إلى ذلك. والذي ذكره سيبويه أحد عشر حرفاً: ثمانية من حروف الزيادة وهي ما سوى اللام والسين، وثلاثة من غيرها وهي الدال والطاء والجيم. **الثالث**: يعرف الإبدال بالرجوع في بعض التصاريف إلى المبدل منه لزوماً أو غلبة، فالأول نحو: جدف فإن فاءه بدل من ثاء جدث لأنهم قالوا في الجمع أجداث بالثاء فقط، والثاني نحو: أفلط أي أفلت فإن طاءه بدل من التاء، لأن التاء أغلب فيه في الإستعمال، وكذا قولهم في لِصّ لَصت التاء بدل من الصاد لأن جمعه على لصوص أكثر من لصوت، فإن لم يثبت ذلك في ذي استعمالين فهو من أصلين نحو: أرخ وورخ ووكد وأكد لأن جميع التصاريف جاءت بهما فليس أحدهما بدلاً من الآخر وقال ابن الحاجب: يعرف البدل بكثرة اشتقاقه كتراث فإن أمثلة اشتقاقه ورث ووارث وموروث، وبقلة استعماله كقولهم: الثعالي في الثعالب، والأراني في الأرانب. وأنشد سيبويه:

٩٥٢ ـ لـهـا أَشَـارِيـرُ مـن لَـحْـم تُـتَـمِّـرُهُ مـن الـثَّـعـالـي ووخـزٌ مـن أرانِـيـهـا

سدس فأبدلت السين تاء وكذا الدال وأدغم. قوله: (فلعله) أي الزمخشري. قوله: (في بعض التصاريف الخ) أي في بعض تصاريف الكلمة التي فيها البدل فيكون محل الرجوع إلى المبدل منه لزوماً أو غلبة غير تلك الكلمة من تصاريفها، وبهذا تعلم أنه لا يصح التمثيل الثاني الذي هو الرجوع غلبة بأفلط لأن غلبة الرجوع إلى التاء هي نفس أفلط فإن استعمالها بالتاء أكثر من استعمالها بالطاء لا في غيرها من تصاريفها كمفلت ومفلت أي وإفلات للزوم التاء بقية تصاريفها كما قاله الدماميني، فكان عليه أن يمثل به للأول أيضاً، ويقتصر في التمثيل للثاني على نحو لصت وتعلم أيضاً أن التعليل بقوله لأن التاء أغلب فيه أي في أفلط في الإستعمال غير مناسب لأول كلامه فتنبه.

قوله: (في لص) بكسر اللام أفصح من الضم والفتح. وقوله لصت بفتح اللام نقل ذلك شيخنا السيد عن شرح الشافية. قوله: (فإن لم يثبت ذلك) أي الرجوع لزوماً أو غلبة. وقوله: في ذي استعمالين أي في لفظ ذي استعمالين. وقوله: فهو أي ذو الاستعمالين. قوله: (بكثرة اشتقاقه) على تقدير مضافين أي بكثرة أمثلة اشتقاق مبدله أي بكثرة الأمثلة الملاقية للفظ البدل في الإشتقاق المشتملة على الحرف الأصلي المبدل منه. قوله: (كتراث) هو المال الموروث. قوله: (وبقلة استعماله) على تقدير مضاف أي استعمال لفظه أي اللفظ المشتمل على البدل. قوله: (لها أشارير الخ) الضمير يرجع إلى فرخة عقاب والأشارير بالشين المعجمة قطع قديد من اللحم والتتمير

---

٩٥٢ ـ قاله أبو كاهل النمر بن تولب اليشكري، يصف فرخة عقاب تسمى غبة كان لبني يشكر. وهو بالغين المعجمة المضمومة وفتح الباء الموحدة المشددة وفي آخره هاء. وهو من البسيط. والضمير في لها يرجع إلى الفرخة. وأشارير مبتدأ، ولها خبره ـ وهي قطع قديد من اللحم. ومن للبيان. قوله تتمره من تمرت اللحم. والتمر بالتاء المثناة من فوق إذا جففتهما، وهي صفة اللحم. والشاهد في من الثعالي وأرانيها، فإن أصلهما من الثعالب، ومن أرانبها جمع أرنب، فأبدلت الباء الموحدة فيهما ياء. قوله ووخز ـ بالخاء والزاي المعجمتين ـ معناه شيء قليل، وهو عطف على أشارير.

قال ابن جني: ويحتمل أن يكون الثعالي جمع ثعالة ثم قلب، فيكون كقولهم: شراعي في شرائع. والذي قاله سيبويه أولى ليكون كأرانيها. وأيضاً فإن ثعالة اسم جنس، وجمع أسماء الأجناس ضعيف يعني بقوله اسم جنس علم جنس، وبكونه فرعاً والحرف زائد كضويرب تصغير ضارب، لأنه لما علم الأصل علم أن هذه الواو مبدلة من الألف وبكونه فرعاً وهو أصل كمويه فإنه تصغير ماء، فلما صغر على مويه علم أن الهمزة مبدلة من هاء وبلزوم بناء مجهول نحو هراق يحكم بأن أصله أراق، لأنه لو لم يكن كذلك لوجب أن يكون وزنه هفعل وهو بناء مجهول.

(فَأَبْدِلِ الهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا. آخِراً أَثْرَ أَلِفِ زيدَ) أي تبدل الهمزة من الواو والياء وجوباً في أربع مسائل: الأولى هذه، ....

بفوقيتين التجفيف ووخز بالخاء والزاي المعجمتين شيء قليل وهو عطف على أشارير. قوله: (ثم قلب) أي الجمع قلباً مكانياً بتقديم اللام على الهمزة والأصل ثعائل كذؤابة وذوائب إلا أن الهمزة لما أخرت عن محلها أبدلت ياء تخفيفاً. قوله: (ضعيف) لأن الجمع للإفراد وموضوع علم الجنس الماهية باعتبار حضورها ذهنا وقطع النظر عن الإفراد. قوله: (يعني بقوله اسم جنس الخ) أي وبقوله: أسماء الأجناس أعلام الأجناس. قوله: (وبكونه) أي البدل أي لفظه أي اللفظ المشتمل عليه فرعاً أي عن لفظ آخر. قوله: (والحرف) أي المبدل منه زائد أي على أصول الكلمة من فائها وعينها ولامها وأتى بهذه الجملة الحالية وبنظيرتها أعني قوله بعد: وهو أصل تقسيماً للفرع قسمين.

قوله: (لأنه لما علم الأصل) وهو المكبر قوله: (وبكونه فرعاً وهو أصل الخ) هذه العبارة عندي غير مستقيمة لأنها إن أجريت على نسق ما قبلها بأن كان المراد وبكون لفظ البدل فرعاً عن لفظ آخر والحرف المبدل منه أصل من أصول الكلمة ورد أن الفرع الذي هو مويه ليس لفظ البدل بل لفظ الحرف الأصلي المبدل منه كما سيذكره بقوله: فلما صغر على مويه علم أن الهمزة مبدلة من هاء. فإن قلت: كون همزة المكبر بدلاً من هاء لا ينافي كون هاء المصغر بدلاً من همزة مكبرة ولا دور لأنا لم ندع أن همزة المكبر بدل من نفس هاء التصغير. قلت: لو أراد الشارح بيان بدلية هاء المصغر من همزة المكبر لقال على نسق ما قبله لأنه لما علم الأصل وهو المكبر علم أن هاء مويه بدل من همزة ماء وإن كان أصل همزته هاء مع أنه يرد عليه أيضاً أنه لا وجه لتخصيص الهمزة بالذكر لأن واو المصغر بدل من ألف المكبر، كما أن ألف المكبر أيضاً بدل من واو فتأمل.

قوله: (وهو بناء مجهول) أي لا يعرف في الأوزان. قوله: (آخراً) جعله حالاً من المتعاطفين قبله وإن أحوج إفراده إلى تأويلهما بالمذكور وإلى ارتكاب الحال من النكرة بلا مسوغ وهو نادر هو السالم مما يلزم على جعل آخراً ظرفاً لصفة محذوفة أي كائنتين في آخر من ظرفية الشيء في نفسه المستفاد من نصب لا ما في قول الشارح بعد، فلو أتى موضع قوله آخراً بلا ما فقال لا ما بأثر ألف زيد لاستقام فاعرف ذلك. قوله: (أي تبدل الهمزة الخ) كان ينبغي حذف أي إلا أن يدعي أنه تفسير

وهي إذا تطرفت إحداهما بعد ألف زائدة نحو: كساء وسماء ودعاء ونحو: بناء وظباء وقضاء، بخلاف نحو: قاول، وبايع وتعاون وتباين لعدم التطرف، ونحو: غزو وظبي لعدم الألف، ونحو: واو وآي لعدم زيادة الألف لأنها أصلية فيهما فلا إبدال، وإلا لتوالي إعلالان وهو ممنوع.

تنبيهان: **الأول**: تشاركهما في ذلك الألف في نحو: حمراء فإن أصلها حمرى كسكرى، فزيدت الألف قبل الآخر للمد كألف كتاب وغلام، فإبدلت الثانية همزة فكان الأحسن أن يقول كما يقال في الكافية:

من حرف لين آخر بعد ألفْ مزيدٍ أبدل همزة وذا ألف

الثاني: هذا الإبدال مستصحب مع هاء التأنيث العارضة نحو: بناء وبناءة، فإن كانت هاء التأنيث غير عارضة امتنع الإبدال نحو: هداية وسقاية وإداوة وعداوة، لأن الكلمة بنيت على التاء

لقول الناظم فأبدل الهمزة الخ مع ما بعده من بقية كلامه على المسائل الأربع. قوله: (إذا تطرفت إحداهما) بأن كانت لاما أو زائدة بعدها للإلحاق على ما ستعرفه. قوله: (بعد ألف زائدة) سواء كسر أول كلمتها أم فتح أم ضم اهـ تصريح، وهذا نكتة تمثيل الشارح لكل من الواو والياء بثلاثة أمثلة ومبني ذلك أن ظباء بضم الظاء المعجمة، ولم أجد في القاموس ظباء بالضم والمدبل جمع الظبية بالكسر والمد وجمع الظبة التي هي حد السيف ونحوه بالضم والقصر، وكذا اسم الموضع على ما في نسخ القاموس.

قوله: (ونحو بناء الخ) قال في التصريح: ونحو علباء وقوباء فالهمزة فيهما مبدلة من باء زائدة للإلحاق بقرطاس وقرناس. قوله: (لعدم التطرف) أي لوقوعهما عيناً. قوله: (ونحو واو) أي اسم الحرف المخصوص وآي بمد الهمزة جمع آية بمعنى العلامة أو القطعة من السورة. قوله: (لأنها أصلية فيهما) أي منقلبة عن أصل وهو في الكلمة الأولى واو عند أبي علي، وياء عند أبي الحسن، وفي الثانية ياء ووزن كل فعل بفتحتين قلبت العين ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها قاله المصرح. قوله: (وإلا) بأن أبدلت لامهما. وقوله لتوالي اعلالان هما قلب عينهما ألفاً وقلب لامهما همزة ومن تذكر ما تقدم عن شرح الغزي من أن الإعلال تغيير حرف العلة بقلب أو حذف أو إسكان علم أن قول شيخنا والبعض الأولى أن يقول وإلا لتوالي إعلال وإبدال إلا أن يجعل في كلامه تغليب أو يقال مراده بالإعلال مطلق التغيير فيه نظر ظاهر. قوله: (تشاركهما) أي الواو والياء. قوله: (فكان الأحسن أن يقول الخ) أمر لشموله الأحرف الثلاثة.

قوله: (مع هاء التأنيث العارضة) أي على صيغة المذكر قال سم: وعبارة المصنف صادقة على ذلك بأن يراد الآخر ولو تقديراً لأن هاء التأنيث في تقدير الانفصال. قوله: (نحو بناء وبناءة) كلاهما صيغة مبالغة. قوله: (وسقاية) بكسر السين وضمها موضع السقي كما في القاموس. قوله: (وإداوة)

أي أنها لم تبن على مذكر. قال في التسهيل: وربما صح مع العارضة وأبدل مع اللازمة، فالأول كقولهم في المثل: اسق رقاش، فإنها سَقَّاية لأنه لما كان مثلاً والأمثال لا تغير أشبه ما بني على هاء التأنيث. ومنهم من يقول فإنها سقاءة بالهمز كحاله في غير المثل. والثاني كقولهم صلاءة في صَلاية. وحكم زيادتي التثنية حكم هاء التأنيث في استصحاب هذا الإبدال نحو: كساءين ورداءين، فإن بنيت الكلمة على التثنية امتنع الإبدال وذلك كقولهم عقلته بثنايين، وهما طرفا العقال. الثالث: قد أورد على الضابط المذكور مثل غاويّ في النسب إذا رخمته على لغة من لا ينوي فإنك تقول: يا غاو بضم الواو من غير إبدال مع اندراجه في الضبط المذكور. وإنما لم يبدل لأنه قد أعلّ بحذف لامه فلم يجمع فيه بين إعلالين، فلو أتى موضع قوله آخراً بلاما فقال لاما بأثر ألف زيد. لاستقام. الرابع: اختلف في كيفية هذا الإبدال: فقيل أبدلت الياء والواو همزة وهو ظاهر كلام المصنف. وقال حذاق أهل التصريف: أبدل من الواو والياء ألف ثم

بكسر الهمزة وهي المطهرة كما في القاموس. قوله: (لم تبن على مذكر) أي لم تصغ بغير تاء لمذكر من المعنى بأن لم تصغ لمذكر أصلاً كهداية أو صيغت له من معنى آخر كسقاية فإن السقاء جلد السخلة المهيأ للماء أو اللبن كما في القاموس، وهو غير معنى السقاية الذي هو محل السقي كما مر. قوله: (وربما صح) أي حرف اللين أي أبقى من غير قلب. قوله: (اسق رقاش فإنها سقاية) بفتح السين وتشديد القاف ويروى سقا بلا ياء وهاء وعليه فلا شاهد فيه وهو مثل يضرب للمحسن أي أحسن إليه لإحسانه.

قوله: (لأنه لما كان مثلاً الخ) فيه عندي نظر لأنه إنما يصلح تعليلاً لتصحيح الياء بعد صيرورة هذا التركيب مثلاً لا لتصحيحها في النطق به أولاً. قوله: (كقولهم صلاءة في صلاية) بفتح الصاد وتخفيف اللام فيهما قال في القاموس: الصلاية - ويهمز - الجبهة واسم ومدق الطيب والجمع صلى وصلى قوله: (في استصحاب هذا الإبدال) أي جوازاً فلا ينافي قول الناظم السابق:

ونحو علباء كساء وحيا

بواو أو همز. قوله: (نحو كساءين ورداءين) أي مما همزته بدل من أصل أو من حرف الحاق لا من ألف تأنيث لأن الهمزة المبدلة من ألف التأنيث يجب في التثنية قلبها واواً. قوله: (على الضابط المذكور) أي في قوله: فأبدل الهمزة من واو وياء الخ لأن التقدير من كل واو وياء. قوله: (في النسب) ليس بقيد فانه اذارخم غاوى بلا نسب كان حكمه كذلك، ومن ثم لما نقل السيوطي في النكت عبارة المرادي أسقط هذه اللفظة منها، نعم الشرط في ترخيمه أن يكون علماً كما هو مصرح به، وأجيب عن إيراد ما ذكر بأنه لا يرد لأن واو غا وليست آخراً بل هي حشو والحذف عارض سم.

قوله: (بحذف لامه) أي لأجل ياء النسب كما أفصح به المرادي. قوله: (لاستقام) لأنه يخرج

أبدلت الألف همزة وذلك أنه لما قيل كساو ورداي تحركت الواو والياء بعد فتحة ولا حاجز بينهما إلا الألف الزائدة وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادتها، وانضم إلى ذلك أنهما في محل التغيير وهو الطرف، فقلبا ألفاً حملاً على باب عصا ورحا، فالتقى ساكنان فقلبت الألف الثانية همزة لأنها من مخرج الألف. انتهى.

غاو لأن الواو فيه عين اهـ سم، ويرد على التعبير بلا ما أنه لا يشمل نحو علباء وقوباء مما الهمزة فيه مبدلة من ياء زائدة للإلحاق، ولهذا قال المرادي باصلاح الضابط أن يقال من واو وياء هي لام أو ملحق بها، ويرد أيضاً على تعبير الشارح بلا ما وعلى إصلاح المرادي الضابط أنهما لا يشملان نحو حمراء مما الهمزة فيه مبدلة من ألف التأنيث. قوله: (فقلبت الألف الثانية همزة) ولم تقلب الأولى لأن قلبها يفوت الغرض منها وهو المد ولأن التغيير أليق بالأواخر ولأن في تحريك الثانية تحصيلاً لظهور الإعراب الذي يحصل به الفرق بين المعاني. قوله: (لأنها من مخرج الألف) فيه تساهل لأن الهمزة من أقصى الحلق والألف من الجوف فهما متقاربا المخرج.

فائدة: في حاشية السيوطي على المغني أن الفراء يرى ترادف الهمزة والألف فيقول: الهمزة هي الأصل والألف الساكنة هي الهمزة ترك همزها، وفرق سيبويه بينهما فقال: الهمزة حرف كالعين يحتمل الحركة والسكون ويكون في أول الكلمة وآخرها ووسطها والألف حرف آخر لا يكون إلا ساكناً ولا يكون في أول الكلمة، ولذلك وضع واضع حروف المعجم الهمزة أول الحروف والألف مع اللام قبل الياء، وقال ابن جني في سر الصناعة: اعلم أن حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفاً بعد الهمزة والألف اللينة حرفين، وعدها أبو العباس ثمانية وعشرين بإسقاط الهمزة لأنها لا تثبت في الخط على صورة واحدة كبقية الحروف وهو غير مرضي، وبيان ذلك أن الألف التي في أول حروف المعجم هي صورة الهمز في الحقيقة، وإنما كتبت الهمزة واواً مرة وياء مرة على مذهب أهل الحجاز في التحفيف، ولو أريد تحقيقها ألبتة لوجب أن تكتب ألفاً، على كل حال يدل على صحة ذلك أنك إذا أوقعتها موقعاً لا يمكن فيه تخفيفها لم يجز أن تكتب إلا ألفاً مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة، وذلك إذا وقعت أولاً نحو أخذ وأخذ وإبراهيم وأن كل حرف سميته فأول حروف اسمه لفظه بعينه، وكذلك ألف حروفه همزة فهذان دليلان على أن صورة الهمزة مع التحقيق ألف، أما الألف في نحو قام وكتاب فصورتها أيضاً صورة الهمزة المحققة إلا أن هذه الألف لا تكون إلا ساكنة، ولا ينافي اتحاد صورتها وصورة الهمزة المحققة اختلاف مخرجيهما بدليل أن النون الساكنة من نحو من وعن، والمحركة من نحو نعم ونفر تسمى كل واحدة منهما نوناً ويكتبان شكلاً واحداً مع أن المتحركة من طرف اللسان مع ما يليه من الحنك الأعلى والساكنة من ذلك مع الخيشوم، وأما إخراج أبي العباس لها من الحروف محتجاً بعدم ثباتها على صورة واحدة فليس بشيء لأن جميع هذه الحروف إنما أثبتت لوجودها في اللفظ الذي هو قبل الخط، والهمزة موجودة في اللفظ كغيرها من الحروف وانقلابها في بعض أحوالها لعارض كتخفيف وإبدال لا يخرجها عن

ثم أشار إلى الثانية بقوله: (وَفي فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْناً ذَا اقْتُفِي) أي اتبع: ذا إشارة إلى إبدال الواو والياء همزة، أي يجب إبدال كل من الواو والياء همزة إذا وقعت عيناً لاسم فاعل أعلت عين فعله نحو: قائل وبائع الأصل قاول وبايع، فحملا على الفعل في الإعلال، بخلاف نحو: عور فهو عاور وعين فهو عاين.

كونها حرفاً، ألا ترى أن انقلاب غيرها في بعض أحواله لعارض لا يخرجه عن كونه حرفاً؟اهـ. وقال التفتازاني في حاشية الكشاف: الألف اسم للمدة التي هي أوسط حروف جاء والهمزة التي هي آخرها بدليل قولهم: الألف واللام للتعريف وألف الوصل تسقط في الدرج، وقولهم الألف على ضربين: لينة ومتحركة فاللينة تسمى ألفاً والمتحركة تسمى همزة، والهمزة اسم مستحدث لا أصلي، وإنما يذكر في حروف التهجي اسم الألف لا الهمزة اهـ. فعلم أن الألف تطلق بمعنى عام يشمل الهمزة والألف اللينة وبمعنى خاص باللينة اهـ ما في حاشية السيوطي بتلخيص وبعض زيادة. وفي الهمع عن ابن جني: لما لم يمكن أن يلفظ بالألف اللينة في أول اسمها كما فعل في أخواتها توصل إلى النطق بها باللام، وقيل في اسمها لا كما توصل إلى النطق بلام التعريف بالألف، وقيل في الإبتداء الغلام ليتقارضا، وقول المعلمين لام ألف خطأ لأن كلاً من اللام والألف مضى ذكره، وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد أسماء الحروف البسائط اهـ. ويرد عليه أن تقارض اللام في نحو الغلام مع الهمزة لا مع الألف اللينة، وقد يجاب بأنه يكفي في تحقق تقارض اللام مع الألف اللينة أن كلاً من الهمزة والألف اللينة يسمى ألفاً، وقوله لأن كلاً من اللام والألف مضى ذكره يرد عليه أن الألف الماضي ذكرها صدر الحروف الهمزة لا الألف اللينة المشار إليها بلا كما مر، فيوجه قول المعلمين لام ألف بأن ذكرهم الألف تنبيه على أن لا إشارة إلى الألف اللينة وذكرهم اللام لأنها المتوصل بها إلى النطق بالألف اللينة في قولهم لا فاعرف ذلك.

قوله: (ثم أشار إلى الثانية) أي من مسائل إبدال الهمزة من الواو والياء. قوله: (وفي فاعل ما أعل عيناً) أي وفي اسم فاعل فعل أعلت عينه، ولا فرق في اسم الفاعل المذكور بين أن يتجرد من علامة التأنيث والتثنية والجمع أولاً. قوله: (إذا وقعت) أي كل منهما. قوله: (فحملا على الفعل في الاعلال) قال في التصريح: ما ذكره تبعاً لغيره من أن اسم الفاعل فرع الفعل في الإعلال والتصحيح مشكل لوجهين: أحدهما أنه قد يدخله الإعلال وإن لم يكن له فعل أصلاً كما سيذكره من جائز وجائزة فإن ادعوا أنهما منقولان من أسماء الفاعلين فقد كثروا النقل في أسماء الأجناس وهو قليل بل قيل ممنوع، والوجه الثاني أن الصحيح أن الوصف فرع عن المصدر لا عن الفعل اهـ. وقد يجاب عن الأول بالتزام النقل ومنع التكثير، وعن الثاني بأن فرعية الوصف عن المصدر على الراجح من حيث الإشتقاق، وهذا لا ينافي ما قالوه هنا من أن فرعيته عن الفعل من حيث الإعلال والتصحيح فافهم. قوله: (في الإعلال) أي في مطلق الإعلال وإن كان الإعلال فيهما بقلب العين همزة وفي الفعل بقلبها ألفاً. قوله: (نحو عور الخ) في القاموس العور ذهاب حس إحدى العينين. عور كفرح

تنبيهات: **الأول**: هذا الإبدال جار فيما كان على فاعل وفاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم جائز وهو البستان، قال:

٩٥٣ ـ صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي جَائِزٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ

وكقولهم جائزة وهي خشبة تجعل في وسط السقف. وكلام الناظم هنا وفي الكافية لا يشمل ذلك، وقد نبه عليه في التسهيل، **الثاني**: اختلف في هذا الإبدال أيضاً: فقيل أبدلت الواو والياء همزة كما قال المصنف. وقال الأكثرون: بل قلبتا ألفاً ثم أبدلت الألف همزة كما تقدم في كساء ورداء، وكسرت الهمزة على أصل التقاء الساكنين. وقال المبرد: أدخلت ألف فاعل قبل الألف المنقلبة في قال وباع وأشباههما فالتقى ألفان وهما ساكنان فحركت العين لأن أصلها الحركة، والألف إذا تحركت صارت همزة. **الثالث**: يكتب نحو: قائل وبائع بالياء على حكم التخفيف لأن قياس الهمزة في ذلك أن تسهل بين الهمزة والياء فلذلك كتبت ياء، وأما إبدال الهمزة في ذلك ياء محضة فنصوا على أنه لحن، وكذلك تصحيح الياء في بائع، ولو جاز تصحيح الياء في بائع لجاز تصحيح الواو في قائل، ومن ثم امتنع نقط الياء من قائل وبائع، قال

وعار يعار واعور واعوار فهو أعور والجمع عور وعيران وعوران. وفيه عين كفرح عيناً وعينة بالكسر عظم سواد عينه في سعة فهو أعين.

قوله: (هذا الإبدال جار) بالراء من الجري كما في عبارة المرادي، وفي نسخ من الشرح جائز بالزاي من الجواز بمعنى عدم الامتناع لوجوب الابدال في هذا القسم أيضاً كما هو صريح التسهيل، واغتر شيخنا السيد بظاهر ما في هذه النسخ فقال ما قال. قوله: (كقولهم جائز) ضبطه الشيخ خالد بالجيم والزاي وفسره بالبستان وضبطه العيني في البيت بالحاء المهملة والراء وفسره بمجتمع الماء. قوله: (صعدة) هي القناة المستوية تنبت كذلك قاموس. قوله: (لا يشمل ذلك) لأنه لا فعل له بل ليس اسم فاعل حقيقة. قوله: (كما قال المصنف) لو قال وهو ظاهر كلام المصنف كما قال في نظيره السابق لكان أحسن. قوله: (قلبتا ألفاً) لتحرك كل منهما بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين. قوله: (قبل الألف الخ) عبارة التصريح على ألف قال وباع ونحوهما اهـ. أي فلم يلحظ الواو والياء في اسم الفاعل على قول المبرد بخلافهما على القولين قبله هذا ما ظهر لي، وبه يفارق قول المبرد قول الأكثرين فتأمل. قوله: (بالياء) أي مع رسم همزة فوقها وبها استغنى عن النقطتين. قوله: (التخفيف) أي بتسهيل الهمزة بين الهمزة المحضة والياء المحضة بدليل ما بعده. قوله: (فلذلك كتبت ياء) مكرر مع ما قبله. قوله: (تصحيح الياء) أي الإتيان بها على أنها الأصلية لا مبدلة من الهمزة فهو غير ما قبله. قوله: (ومن ثم) أي من أجل أن ما ذكره من الإبدال والتصحيح لحن.

---

٩٥٣ ـ ذكر مستوفى في شواهد عوامل الجزم. والشاهد في حائر فإنه على وزن فاعل اسم البستان، وليس باسم فاعل فيجوز فيه إبدال الياء همزة كما يجوز في فاعل الذي هو اسم فاعل.

المطرزي: نقط الياء من قائل وبائع عامي، قال: ومرّ بي في بعض تصانيف أبي الفتح ابن جني أن أبا علي الفارسي دخل على واحد من المتسمين بالعلم فإذا بين يديه جزء مكتوب فيه: قائل ـ بنقطتين من تحت ـ فقال أبو عليّ لذلك الشيخ: هذا خط من فقال: خطي، فالتفت إلى صاحبه وقال: قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله، وخرج من ساعته. انتهى.

ثم أشار إلى الثالثة بقوله: (وَالمَدُّ زِيدَ ثَالِثاً فِي الْوَاحِدِ هَمْزاً يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلاَئِدِ) أي يجب إبدال حرف المد الزائد الثالث همزة إذا جمع على مثال مفاعل: نحو رعوفة ورعائف، وقلادة وقلائد، وصحيفة وصحائف، وعجوز وعجائز، وسليق وسلائق، وشمال وشمائل، بخلاف نحو: قسورة وقساور، لعدم المد، وبخلاف نحو: مفازة ومفاوز، ومعيشة ومعايش، ومثوبة ومثاوب، لعدم الزيادة، وشذ مصائب ومنائر، والأصل مصاوب ومناور، وقد نطق فيهما بهذا الأصل، وبخلاف نحو: صيرف وعوسج وحائط ومفتاح وقنديل، ومكوك لعدم كونه ثالثاً.

قوله: (هذا خط من) كان الواجب أن يقول: خط من هذا الوجوب صدارة الاستفهام وما أضيف اليه.

قوله: (والمد) أي حرف المد واواً أو ياء أو ألفاً، وجملة زيد حال من ضمير يرى وثالثاً حال من ضمير زيد فهي حال متداخلة أو من ضمير يرى فهي مترادفة، وقوله في الواحد بيان للواقع لا للاحتراز، ولهذا لم يذكر له الشارح محترزاً. قوله: (أي يجب إبدال الخ) وذلك لأنك لما جمعت قلادة على مفاعل وقعت ألف الجمع ثالثة ووقع بعدها ألف قلادة فاجتمع ألفان فلم يكن بد من حذف إحداهما أو تحريكها، فلو حذفوا الأولى فاتت الدلالة على الجمع، ولو حذفوا الثانية تغير بناء الجمع لأن هذا الجمع لا بد أن يكون بين ألفه وحرف إعرابه حرف مكسور ليكون كمفاعل فتعين تحريك الثانية بالكسر ليكون كعين مفاعل، والألف إذا حركت قلبت همزة ثم شبهت واو عجوز وياء صحيفة بألف قلادة لسكونهما أثر حركة من جنسهما كالألف هذا تعليل ابن جني، وقال الخليل: إنما همزت الألف والياء والواو في رسائل وصحائف وعجائز لأن حروف اللين فيهن ليس أصلهن الحركة وإنما هي حروف ميتة لا تدخلهن الحركة فلما وقعن بعد الألف همزن ولم يظهرن إذ كن لا أصل لهن في الحركة كذا في التصريح.

قوله: (نحو رعوفه) بالراء والعين المهملة والفاء من رعف كنصر ومنع وكرم وعنى وسمع خرج من أنفه الدم كذا في القاموس. قوله: (وسليق) كأمير يطلق على معان منها ما تحات من صغار الشجر وسليق الطريق جانبه. قوله: (قسورة) هو الأسد ويقال فيه قسور بغير تاء. قوله: (وشذ مصائب ومنائر) وشذ أيضاً همزة معايش في رواية عن نافع والمشهور عنه الياء كما في المرادي. قوله: (وقد نطق فيهما) الضمير راجع لمصائب ومنائر بقطع النظر عن همزهما. قوله: (نحو صيرف وعوسج) فيه أن صيرفاً وعوسجاً خرجا بقيد المد والصيرف المحتال في الأمور كالصيرفي والعوسج

ثم أشار إلى الرابعة بقوله: (كَذَاكَ ثانِي لَيِّنَيْن اكْتَنَفَا مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيِّفَا) نيفا نصب على المفعول به بالمصدر المنون وهو جمع، وأضافه في الكافية للفاعل: فقال كجمع شخص نيفا. أي يجب أيضاً إبدال كل من الواو والياء همزة إذا وقع ثاني حرفين لينين بينهما ألف مفاعل، سواء كان اللينان ياءين كنيائف جمع نيف، أو واوين كأوائل جمع أول، أو مختلفين كسيائد جمع سيد وأصله سيود، وصوائد جمع صائد، والأصل سياود وصوايد. واعلم أن ما اقتضاه إطلاق الناظم هو مذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما، وذهب الأخفش إلى أن الهمزة في الواوين فقط ولا يهمز في الياءين ولا في الواو مع الياء، فيقول نيايف وسياود وصوايد على الأصل، وشبهته أن الإبدال في الواوين إنما كان لثقلها ولأن لذلك نظيراً وهو اجتماع الواوين أول كلمة، وأما إذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو فلا إبدال لأنه إذا التقت الياءان أو الياء والواو أول كلمة فلا همز نحو يَيَن ويَوِم اسم موضع، واحتج أيضاً بقول العرب في جمع ضَيْوَن ....

شوك واسم فرس كذا في القاموس. قوله: (اكتنفا) أي أحاطا. قوله: (نيفا) هو الزيادة على العقد من ناف ينيف، وقول الشاطبي: أصله نيوف مبنى على أنه من ناف ينوف، وتقدم في العدد بيانه كذا في التصريح. قوله: (بالمصدر المنون) تصريح بأن لفظ جمع في قوله كجمع ليس عبارة عن اللفظ الدال على جماعة، وحينئذ لا يصح التمثيل به لمفاعل لأنه لفظ فلا يمثل له بالحدث ولا للإبدال لأن الجمع ليس إبدالاً، ويجاب بأنه مثال لمفاعل على حذف مضاف أي كحاصل جمع نيفاً أي الحاصل به أي كاللفظ الحاصل بسبب جمعك نيفاً وهو نيائف فقد مثل بنيائف وهو لفظ سم. قوله: (أو مختلفين) تحته صورتان تقديم الياء على الواو وعكسه وقد مثل لهما.

قوله: (وصوائد) الواو بدل ألف صائد اهـ سم، لما تقدم في قوله في التصغير الذي مثله التكسير والألف الثاني المزيد يجعل * واواً. قوله: (في الواوين) أي في صورة الواوين. قوله: (ولأن لذلك نظيراً) الإشارة للإبدال في الواوين. وقوله وهو اجتماع أي الإبدال عند اجتماع الواوين أول الكلمة نحو أواصل فإن أصله وواصل، ومناظرة هذا لمسألتنا في مطلق إبدال إحدى الواوين همزة وإن كانت المبدلة في مسألتنا الثانية وفي النظير الأولى. قوله: (وأما إذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو) أي في جمع مفاعل نحو نيائف وسيائد، ولو حذف قوله: وأما الخ واقتصر على قوله: وإذا التقت الياءان الخ لكان أخصر وأسبك. قوله: (نحويين ويوم) الأول بفتحتين قرية باليمن وعين أو وادٍ بين ضاحك وضويحك وهما جبلان بالحجاز والثاني بفتح فكسر يقال يوم أيوم ويوم كفرح شديد كذا في القاموس، ومنه يعلم أنه كان الأولى أن يقدم الشارح قوله اسم موضع على قوله ويوم كما صنع المصرح.

قوله: (في جمع ضيون) بفتح الضاد المعجمة وسكون التحتية وفتح الواو كصيقل كما نقله

وهو ذكر السنانير ضياون من غير همز، والصحيح ما ذهب إليه الأولان للقياس والسماع، أما القياس فلأن الإبدال في نحو: أوائل، إنما هو بالحمل على كساء ورداء لشبهه به من جهة قربه من الطرف وهو في كساء ورداء لا فرق بين الياء والواو فكذلك هنا، وأما السماع فحكى أبو زيد في سيِّقة سيائق بالهمز وهو فعيلة من ساق يسوق، وحكى الجوهري في تاج اللغة جيّد وجيائد وهو من جاد، وحكى أبو عثمان عن الأصمعي في جمع عيل عيائل، وأما ضياون فشاذ مع أنه لما صح في واحده صح في الجمع فقالوا ضياون كما قالوا ضيون وكان قياسه ضين، والصحيح أنه لا يقاس عليه.

تنبيهات: **الأول**: فهم من قوله مد مفاعل اشتراط اتصال المد بالطرف، فلو فصل بمدة شائعة ظاهرة أو مقدرة فلا إبدال، فالأولى نحو: طواويس، والثانية نحو قوله:

٩٥٤ ـ وكَحَّلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ

يس عن شرح الشافية. قوله: (ذكر السنانير) جمع سنور بكسر السين المهملة وتشديد النون مفتوحة وسكون الواو. قوله: (من جهة قربه) من سببية وإضافة جهة إلى قرب للبيان، وفي الكلام حذف أي قرب حرف العلة منه. قوله: (وهو) الإبدال بالهمزة. قوله: (سيقة) بياء مشددة ما استقاقه العدو من الدواب والدريئة يستتر فيها الصائد فيرمى الوحش كما في القاموس، وأصله سيوقة بوزن فيعلة اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، فقول الشارح: وهو فعيلة صوابه فيعلة بتقديم الياء على العين كما في المرادي. قوله: (مع أنه الخ) كان المناسب أن يجعله تعليلاً لقولهم: ضياون شذوذاً. قوله: (والصحيح أنه لا يقاس عليه) أي على ضياون في تصحيح الواو وما أشبهه في صحة واحده إذا وجد وذهب أناس إلى القياس كذا في المرادي.

قوله: (مد مفاعل) أي ألفه. وقوله: اتصال المد أي اللين الثاني الذي ينقلب همزة، ووجه فهم ما ذكر من قوله مد مفاعل أن المفصول مفاعيل لا مفاعل. قوله: (بمدة شائعة) أي قياسية. قوله: (وكحل) الضمير فيه يرجع إلى الدهر، وضبطه المصرح بتخفيف الحاء ولعله الرواية وإلا

---

٩٥٤ ـ قال جندل بن المثنى الطهوي من الرجز، وأوله:

غَـرَّكَ أَنْ تَـقَـارَبَـتْ أَبَـا عِـرِي وَأَنْ رَأَيْتَ الدَّهْرَ ذَا الدَّوَائِرِ حَـنَـا عِـظَـامِـي وَأَرَاهُ ثَـاغِـرِي

وكحل الخ.

والضمير في كحل يرجع إلى الدهر، وحنا: قوّس، وثاغري: من ثغرت أسنانه إذا كسرتها. والشاهد في بالعواور فإن أصله بالعواوير، فلذلك صحت الواو لبعدها من الطرف، ثم حذف الياء وبقي الصحيح بحاله، لأن حذف الياء عارض، وهو جمع عوار بضم العين وتخفيف الواو، وهو الرمد الشديد، وقيل هو كالقذى.

أراد بالعواوير لأنه جمع عوار وهو الرمد، فحذفت الياء ضرورة فهي في تقدير الموجودة. أما الفصل بمدة غير شائعة فلا أثر له، ويجب الإبدال كقوله:

٩٥٥ - فِيـهـا عَـيَـائِـيـلُ أُسُـودٍ ونُـمُـرْ

الأصل عيائل لكنه أشبع الهمزة اضطراراً فنشأت الياء كقوله تنقاد الصياريف، لأنه جمع عيل واحد العيال، قال الصغاني: واحد العيال عيل والجمع عيائل مثل جيد وجياد وجيائد. **الثاني**: لا يختص هذا الإبدال بتالي ألف الجمع كما أوهمه كلامه، بل لو بنيت من القول مثل عوارض قلت قوائل بالهمز هذا مذهب سيبويه والجمهور وعليه مشى في التسهيل، وخالف الأخفش والزجاج فذهبا إلى منع الإبدال في المفرد لخفته. **الثالث**: حكم هذه الهمزة في كتابتها ياء ومنع النقط كما سبق في قائل وبائع.

ثم أشار إلى تقييد ما أطلقه من الحكم في الهمز المبدل مما بعد ألف مفاعل في النوعين المذكورين، ....

فالتشديد صحيح معنى. قوله: (جمع عوار) قال العيني: بضم العين وتخفيف الواو وهو الرمد الشديد وقيل هو كالقذى اهـ. وتبعه المصرح في هذا الضبط، قال سم: وضبطه المكي بتشديد الواو وهو الظاهر اهـ. قوله: (فهي في تقدير الموجودة) ولذلك صحت فيه الواو لبعدها من الطرف في التقدير.

قوله: (تنقاد) بفتح التاء أي نقد وإضافته إلى الصياريف من إضافة المصدر لفاعله. قوله: (لأنه قد جمع عيل واحد العيال) يؤخذ منه ومما بعده أن للعيل جمعين عيالاً وعيائل. قوله: (كما أوهمه كلامه) قد يقال: مراد المصنف موازن مفاعل في مجرد عدد الحروف والهيئات فيشمل المفرد، ولا ينافيه قول كجمع نيفا لأن المثال لا يخصص اهـ سم. وقولهم عدد المصنف إعطاء الحكم بالمثال غير مطرد. قوله: (مثل عوارض) أي مفرداً على وزن عوارض. قوله: (ثم أشار إلى تقييد ما أطلقه الخ) فيه شيء لأن الحكم الذي أطلقه فيما سبق إطلاقه معتبر لأن الإبدال همزة ثابت في هذه الصورة أيضاً، غير أنه بين هنا زيادة حاصلها أن الهمزة المبدلة لا تبقى فيما إذا كانت اللام معتلة بل تغير وتصير ياء إلا أن يريد بالإطلاق الإطلاق باعتبار بقاء الحكم، فحينئذ يتضح التقييد لأنه بيَّن هنا أن ذلك الحكم وهو الإبدال همزة لا يبقى بل يغير قاله سم. قوله: (في النوعين المذكورين)

---

٩٥٥ - قاله حكيم بن معية الربعي. والضمير فيه فيها يرجع إلى الغيظان في البيت الذي قبله. والشاهد في عيائيل حيث أبدلت الهمزة من الياء. وقال الصاغاني: واحد العيال عيل والجمع عيايل، مثل جيد وجياد وجيايد، وقد جاء عياييل ثم أنشد البيت، وهو مضاف إلى أسود إضافة الصفة إلى موصوفها. وادعى ابن الأعرابي أن الصواب غيائيل بالغين المعجمة جمع غيل على غير قياس - وهو الأجمة - قوله ونمر - بضمتين - جمع نمر.

أعني ما استحق الهمز لكونه مداً مزيداً في الواحد وما استحق الهمز لكونه ثاني لينين اكتنفامد مفاعل بقوله: (وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلّ لاَماً) فالألف واللام في الهمز للعهد، أي يجب في هذين النوعين إذا اعتلت لامهما أن يخففا بإبدال كسرة الهمزة فتحة ثم بإبدالها ياء فيما لامه همزة أو ياء أو واو ولم تسلم في الواحد، فالنوع الأول مثال ما لامه همزة منه: خطيئة وخطايا، ومثال ما لامه ياء منه: هدية وهدايا، ومثال ما لامه واو منه لم تسلم في الواحد: مطية ومطايا، فأصل خطايا خطايىء، بياء مكسورة، وهي ياء خطيئة ـ وهمزة بعدها هي لامها ثم أبدلت الياء همزة على حد الإبدال في صحائف فصار خطائىء ـ بهمزتين ـ ثم أبدلت الثانية ياء لما سيأتي من أن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وإن لم تكن بعد مكسورة فما ظنك بها بعد المكسورة، ثم فتحت الأولى تخفيفاً، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءا ـ بألفين بينهما همزة، والهمزة تشبه الألف فاجتمع شبه ثلاث ألفات، فأبدلت الهمزة ياء فصار خطايا بعد خمسة أعمال. وأصل هدايا هدايي ـ بياءين الأولى ياء فعيلة والثانية لام هدية ـ ثم أبدلت الأولى همزة كما في صحائف ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة، ثم قلبت الياء ألفاً، ثم قلبت الهمزة ياء، فصار هدايا بعد أربعة أعمال. وأصل مطايا مطايو، لأن أصل مفرده وهو مطية مطيوة ـ فعيلة من المطا وهو الظهر ـ أبدلت الواو ياء، وأدغمت الياء فيها، على حد ما فعل بسيد وميت، فقلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة كما في الغازي والداعي، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في صحائف، ثم

أي المشار إلى أولهما بقوله: والمد زيد الخ، وإلى ثانيهما بقوله: كذاك ثاني الخ. قوله: (أعني ما استحق) أي جمعاً استحق الهمز بكونه أي الهمز في الأصل مداً مزيداً في الواحد، وكذا يقال فيما بعده. قوله: (فيما) أي جمع أعل لاما وأراد به ما يشمل المهموز كما سينبه عليه الشارح، ولو قال فيما اعتل لاما لكان أوفق باصطلاحهم.

قوله: (للعهد) أي الذكرى، فالمراد بالهمز الهمز المذكور سابقاً في النوعين. قوله: (كسرة الهمزة) أي الوالية لألف مفاعيل. قوله: (فيما لامه الخ) ما واقعة على جمع والجار والمجرور بدل من قوله في هذين النوعين. قوله: (ولم تسلم في الواحد) حال من الواو فقط أي بل انقلبت ياء، وسيأتي محترزه في قوله: وفي مثل هراوة جعل واواً، ولو حذف الواو كما في نظيره الآتي لسلم من إتيان الحال من النكرة بلا مسوغ. قوله: (فالنوع الأول) أي من النوعين. قوله: (بهمزتين) الأولى المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة. قوله: (لما سيأتي) أي في قوله: ما لم يكن لفظاً أتم فذاك ياء مطلقاً جا. قوله: (والهمزة تشبه الألف) لقرب مخرجها وهو أقصى الحلق من مخرج الألف وهو الجوف، فقول شيخنا، والبعض لكونها من مخرجها فيه تساهل.

قوله: (وهو مطية) المطية الراحلة. قوله: (من المطا وهو الظهر) أو من المطو وهو المد يقال: مطوت بهم في السير أي مددت. تصريح. قوله: (أبدلت الواو الخ) راجع للمفرد. وقوله:

أبدلت الكسرة فتحة ثم الياء ألفاً ثم الهمزة ياء، فصار مطايا بعد خمسة أعمال. وإن كانت الهمزة أصلية سلمت نحو: المرآة والمرائي، فإن الهمزة موجودة في المفرد ـ فإن المرآة مفعلة من الرؤية ـ فلا تغير في الجمع، وشذ مرايا كهدايا سلوكاً بالأصلي مسلك العارض، كما شذ عكسه وهو السلوك بالعارض مسلك الأصلي في قوله:

٩٥٦ ـ فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا في مَكَانِنَا ثَـلاَثَـتَـنَـا حَتَّى أُزِيـرُوا الـمَـنَـائِـيَـا

وقول بعض العرب: اللهم اغفر لي خطائئي ـ بهمزتين ـ. والنوع الثاني مثاله زاوية وزوايا أصله زوائي بإبدال الواو همزة لكونها ثاني لينين اكتنفا مد مفاعل، ثم خفف بالفتح فصار زوائي، ثم قلبت الياء ألفاً فصار زواءاً، ثم قلبت الهمزة ياء على نحو ما تقدم في هدايا.

تنبيه: أدرج الناظم هنا الهمزة في حروف العلة حسبما حمل الشارح كلامه على ذلك، ولكنه غاير بينهما في التسهيل. وفي الهمزة ثلاثة أقوال: أحدها حرف صحيح، والثاني: حرف علة وإليه ذهب الفارسي، والثالث: أنها شبيهة بحرف العلة انتهى.

وأشار بقوله: (وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلْ. وَاواً) إلى أن المجموع على مثال مفاعل إذا كانت

فقلبت الواو الخ راجع للجمع. قوله: (وإن كانت الهمزة) أي الوالية لألف مفاعل أصلية هذا محترز القيد الذي تضمنه قول المصنف الهمز بلام العهد لأن المعهود الهمز السابق في كلامه وهو الهمز المبدل من مدة الواحد الزائدة أو ثاني لينيه أو القيد الذي في قول الشارح أعني ما استحق الهمز لكونه أي الهمز في الأصل مداً مزيداً في الواحد. قوله: (مفعلة) بكسر الميم. تصريح. قوله: (فلا تغير في الجمع) بل تبقى هي وكسرتها والياء بعدها. قوله: (سلوكاً بالأصلي) أي الهمز الأصلي مسلك العارض العارض بسبب الجمع. قوله: (فما برحت أقدامنا الخ) قاله عبيدة بن الحرث بن عبد المطلب ابن عم النبي ﷺ من قصيدة قالها في شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رجله ومبارزته هو وحمزة وعليّ وهم المراد من قوله ثلاثتنا ومات رضي الله عنه بالصفراء وهم راجعون، وثلاثتنا بدل من نافي أقدامنا. قوله: (وقول بعض العرب) بجر قول عطفاً على المجرور بفي قبله.

قوله: (والنوع الثاني) أي الجمع الذي ألفه بين لينين. قوله: (مثاله زاوية وزوايا) لم يقل قياس صنيعه في النوع الأول مثال ما لامه ياء منه زاوية وزوايا، ومثال ما لامه واو منه لم تسلم في الواحد كذا وكذا لعدم هذا القسم فيما يظهر فتدبر. قوله: (أصله زوائي) أي أصله الثاني كما يؤخذ من بقية كلامه وأصله الأول زواوي. قوله: (حسبما) بفتح السين. قوله: (غاير بينهما في التسهيل) لعطفه الهمزة على حرف العلة والعطف يقتضي المغايرة. قوله: (وفي مثل هراوة) أي في جمع مثل هراوة

---

٩٥٦ ـ ذكر مستوفى في شواهد البدل. والشاهد فيه ههنا في المنائيا حيث أثبت فيه حرف العلة في الموضع الذي يجب حذفه فيه في سعة الكلام إجراء للمعتل مجرى الصحيح، وكان الوجه فيه أن يكون المنايا، ولكن أظهر الياء للضرورة.

لامه واواً لم تعل في الواحد بل سلمت فيه كواو هراوة جعل موضع الهمزة في جمعه واواً، فيقال هراوي والأصل هرائو، بقلب ألف هراوة همزة، ثم هرائي بقلب الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة، ثم خففت بالفتح فصار هراءي، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءاً، فكرهوا ألفين بينهما همزة لما سبق فأبدلوا الهمزة واواً طلباً للتشاكل لأن الواو ظهرت في واحده رابعة بعد ألف فقصد تشاكل الجمع لواحده، فصار هراوي، بعد خمسة أعمال.

تنبيهات: **الأول**: إنما ترد الهمزة ياء فيما أعل لاماً من الجمع المذكور إذا كانت عارضة كما رأيت فإن كانت أصلية سلمت. **الثاني**: شذ جعل الهمزة واواً فيما لامه ياء، وذلك قولهم في هدايا هداوي، وفيما لامه واو أعلت في الواحد، وذلك قولهم في مطايا مطاوي، وقاس الأخفش على هداوي وهو ضعيف إذ لم ينقل منه إلا هذه اللفظة. **الثالث**: مذهب الكوفيين أن هذه الجموع كلها على وزن فعالى صحت الواو في هراوي كما صحت في المفرد، وأعلت في مطايا كما أعلت في المفرد وهدايا على وزن الأصل، وأما خطايا فجاء على خطية بالإبدال

وهي العصا الضخمة كما في التصريح. قوله: (جعل موضع الهمزة) لو قال: أبدلت الهمزة فيه واواً أو جعلت الهمزة فيه واواً كما قال الناظم لكان أخصر وأظهر في كون الواو مبدلة من الهمزة. قوله: (لما سبق) أي من اجتماع شبه ثلاث ألفات وهم يكرهون اجتماع الأمثال.

قوله: (لأن الواو ظهرت في واحده الخ) إلا أن الواو في الواحد لام الكلمة، وفي الجمع بدل من الهمزة الزائدة المبدلة من ألف الواحد. قوله: (فقصد تشاكل الجمع لواحده) قد يستغنى عنه بقوله طلباً للتشاكل، على أن صوابه أن يقول تشاكل الجمع وواحده أو مشاكلة الجمع لواحده لأن التشاكل تفاعل يقتضي التعدد ولازم لا يتعدى ولا بلام التقوية. قوله: (إنما ترد الهمزة ياء الخ) هذا التنبيه متعلق بقوله: وافتح ورد الهمزة الخ، فكان المناسب ذكره في شرحه مع التنبيه المذكور، ثم مع أنه مكرر مع قوله سابقاً وإن كانت الهمزة أصلية الخ، نعم في بعض النسخ إسقاط ما سبق وعليه لا تكرار هنا. قوله: (وقاس الأخفش على هداوى) أي بالدال ورسمه في بعض النسخ بالراء تحريف، ولا يبعد عندي أن يقيس على مطاوي أيضاً فإنه أولى بأن يقاس عليه من هداوى لأن الإتيان بالواو في مطاوي له وجه وهو الرجوع إلى الأصل فراجع. قوله: (وهو ضعيف) وقال الدماميني: لا يظهر لقياسه على هداوى وجه. قوله: (على وزن فعالى) فما بعد ألف الجمع لام الكلمة والألف للتأنيث.

قوله: (وهدايا على وزن الأصل) أي على طبق المفرد أي صحت لامه كما صحت لام المفرد، فقوله هنا على وزن الأصل بمنزلة قوله في هراوى صحت الواو فيه كما صحت في المفرد، وقوله في مطايا أعلت الواو فيه كما أعلت في المفرد إلا أنه خالف الأسلوب تفنناً في التعبير فلا يرد الإعتراض بأن هراوى ومطايا على وزن الأصل. قوله: (فجاء على خطية بالإبدال والإدغام) يرد أنه

والإدغام على وزن هدية، وذهب البصريون إلى أنها فعائل حملاً للمعتل على الصحيح، ويدل على صحة مذهب البصريين قوله: حتى أُزِيروا المنائيا، وأما ما نقل عن الخليل من أن خطايا وزنها فعالى فليس كقول الكوفيين لأن الألف عندهم للتأنيث وعنده بدل من المدة المؤخرة، وذلك لأنه يقول: إن مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة لئلا يلزم اجتماع همزتين، بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء فيصير خطائي ثم يعل كما تقدم. انتهى طائي.

(وهَمْزاً أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدْ فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ وُوفِيَ الأَشُدْ) أي هذه مسألة خامسة اختصت بها الواو، يعني أن كل كلمة اجتمع في أولها واوان فإن أولاهما يجب إبدالها همزة بشرط أن لا تكون الثانية منهما مدة غير أصلية، فخرج أربع صور: **الأولى**: أن تكون الثانية مدة بدلاً من ألف فاعَل نحو: ووفى الأشد، وووري عنهما. **والثانية**: أن تكون مدة بدلاً من همزة كالوولى مخفف الوؤلى بواو مضمومة فهمزة، وهي أنثى الأوأل أفعل تفضيل من وأل إذا لجأ. **والثالثة**:

على هذا يكون خطايا أيضاً على وزن الأصل كهراوى ومطايا وهدايا، فلا تحسن مقابلة الثلاثة بخطايا في قوله: وأما خطايا الخ، إلا أن يقال: المقابلة من حيث ظهور كون الثلاثة على وزن الأصل من غير احتياج إلى شيء، بخلاف خطايا فإنهم احتاجوا في كونها على وزن الأصل إلى جعلها جمع خطية بالإبدال والإدغام فافهم. قوله: (وذهب البصريون الخ) وهو الذي ذهب إليه المصنف حملاً للمعتل كهدية وهدايا على الصحيح كصحيفة وصحائف. قوله: (لأن الألف عندهم للتأنيث) أي زائدة للتأنيث، وأما اللين الزائد في المفرد فحذف في الجمع بعد أن كانت مقدمة في المفرد وهي المدة التي تقلب همزة في فعائل. قوله: (لا تبدل في هذا) أي فيما لامه همزة كخطيئة. قوله: (لئلا يلزم اجتماع همزتين) اعترض بأن القياس قلب الياء همزة وإذا اجتمع همزتان فعل فيهما ما يقتضيه القياس وبأنهم قد نطقوا به على الأصل سمع من بعض العرب: اللهم اغفر لي خطائي، ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة ألبتة، كذا في المرادي والتصريح. قوله: (بل تقلب) أي مدة الواحد قلباً مكانياً، فقوله على الياء من وضع الظاهر موضع المضمر، وكان مقتضى الظاهر أن يقول عليها أي المدة. قوله: (وهمزا) مفعول ثان لرد وأول مفعوله الأول.

قوله: (الأشد) نائب فاعل ووفى والأشد ويضم أوله القوة وهو ما بين ثماني عشرة إلى ثلاثين سنة واحد جاء على صيغة الجمع أو جمع لا واحد له من لفظه أو واحده شدة بالكسر على غير قياس، أو شد ككلب وأكلب، أو شد كذئب وأذؤب قاله في القاموس. وعن ابن عباس: في قوله تعالى: ﴿بلغ أَشُدَّهُۥ﴾ [القصص: ١٤] أن الأشد ثلاث وثلاثون سنة. قوله: (أي هذه مسألة خامسة) أي للمسائل الأربع المذكورة في قوله: فأبدل الهمزة من واو يا الخ، لكن هذه الخامسة مختصة بالواو بخلاف الأربع ولم يقدمها على قوله: وافتح ورد الهمز الخ لتعلقه بالثالثة والرابعة فسقط ما اعترض به شيخنا وتبعه البعض. قوله: (أن لا تكون الثانية منهما مدة غير أصلية) بأن تكون غير مدة أو تكون مدة أصلية. قوله: (من ألف فاعل) بفتح العين. قوله: (وهي أنثى الأوأل) إن قرىء الأوأل

أن تكون عارضة كأن تبنى من الوعد مثال فوعل ثم ترده إلى ما لم يسم فاعله. **والرابعة**: أن تكون زائدة كأن تبنى من الوعد مثال طومار فتقول ووعاد، فهذه الصور الأربع لا يجب فيها الإبدال بل يجوز، وخالف قوم في الرابعة فأوجبوا الإبدال لاجتماع واوين وكون الثانية غير مبدلة من زائد، فإن الضمة التي قبلها غير عارضة، وإلى هذا ذهب ابن عصفور، واختار المصنف القول بجواز الوجهين لأن الثانية وإن كان مدها غير متجدد لكنها مدة زائدة فلم تخل عن الشبه بالألف المنقلبة، ودخل صورتان يجب فيهما الإبدال: الأولى أن تكون الثانية غير مدة نحو قولك في جمع الأولى أنثى الأوّل أوّل الأصل وول، وقولك في جمع واصلة وواقية أواصل وأواق، والأصل وواصل ووواق بواوين أولاهما فاء الكلمة، والثانية بدل من ألف فاعلة كما تبدل في التصغير نحو أو يصل وأويق، وكذا لو بنيب من الوعد مثال كوكب قلت أوعد والأصل ووعد. والثانية أن تكون مدة أصلية نحو الأولى أنثى الأول أصلها وولى بواوين أولاهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة. وإنما وجب الإبدال حينئذ كراهة ما لا يكون في أول الكلمة من

بواو ساكنة فهمزة فالضمير في وهي راجع للوؤلى بالهمز، وإن قرىء بواو مشددة فالضمير راجع للوولى بلا همز. قوله: (أن تكون عارضة) أي لا لإبدال لتباين هذه الصورة ما قبلها. قوله: (مثال فوعل) بفتح فسكون ففتح. قوله: (ثم ترده إلى ما لم يسم فاعله) فتقول ووعد فالثانية مدة عارضة لعروض الضمة قبلها كما يفهم من كلامه الآتي والعارضة غير أصلية سم. قوله: (مثال طوْمار) بضم الطاء المهملة الصحيفة، ويقال لها الطامور أيضاً كذا في القاموس.

قوله: (غير مبدلة من زائد) أي وإن كانت مدة زائدة بخلاف واو نحو ووفى. قوله: (فإن الضمة الخ) تعليل لكون الثانية غير مبدلة من زائد أي بخلاف الضمة قبل مدة نحو ووفى واعترض البعض التعليل بأنه يفيد أن الضمة إذا كانت عارضة تكون الثانية مبدلة دائماً، وليس كذلك كما يشهد له ما تقدم في الثالثة وفيه نظر لأنه إنما يفيد أن الضمة إذا كانت عارضة لا يلزم أن تكون الثانية غير مبدلة، وهذا صادق بكونها في بعض الصور غير مبدلة كما في المثال المتقدم للثالثة. قوله: (وإن كان مدها غير متجدد) أي لبناء الكلمة ووضعها عليه. قوله: (بالألف المنقلبة) أي الصائرة واواً ثانية في نحو: ووفى ولو قال بالواو المنقلبة عن الألف لكان واضحاً. قوله: (وأواق) هو مما أعل إعلال قاض فتثبت الياء إذا حلي بأل. قوله: (ووواق) بثلاث واوات أولاها عاطفة والثانية والثالثة من بنية الكلمة وهما مراد المشارح بقوله: بواوين الخ. قوله: (كما تبدل) أي ألف فاعلة واواً في التصغير لأن التكسير كالتصغير في ذلك. قوله: (نحو أو يصل وأويق) تصغير واصل وواق فالواو في تصغيرهما بدل من ألفهما كما تقول في ضارب ضويرب، ولو قال نحو أو يصلة وأو يقية لكان أنسب بما قبله.

قوله: (حينئذ) أي حين إذ كانت الواو الثانية غير مدة أو مدة أصلية. قوله: (كراهة الخ) ولأنهم لما أجازوا البدل في وجوه وهي واو مفردة لثقلها بالضمة التزموه عند توالي واوين لأنه أثقل

التضعيف إلا نادراً كددن، وخرج بتقييده بالبدء نحو هووى ونووى.

تنبيهات: **الأول**: ظهر أن في كلام المصنف أموراً: أحدها: أنه يوهم قصر المستثنى على نحو ووفى مما مدته زائدة بدل من ألف فاعل، وأن ما سواه مما مدته زائدة يجب فيه الإبدال وليس كذلك كما عرفت. ثانيها: أنه يوهم أيضاً أن المستثنى ممتنع الإبدال وليس كذلك لما عرفت أن الصور الأربع المخرجة يجوز فيها الإبدال. ثالثها: أن كلامه ليس صريحاً في وجوب الإبدال فيما يجب فيه مما سبق، فلو قال:

واواً وهمزاً بدء واوى مَبدا حتماً سوى ما الثان طارٍ مَدا

لخلص من ذلك كله لما عرفت. **الثاني**: زاد في التسهيل لوجوب الإبدال شرطاً آخر وهو أن لا يكون اتصال الواوين عارضاً بحذف همزة فاصلة، ....

من واو مفردة مضمومة. قوله: (من التضعيف) قال سم: قد يقال التضعيف موجود في الصور الثلاث الأول من الصور الخارجة السابقة إلا أن يقال هو عارض فلا يعتبر اهـ. وأقره شيخنا وتبعه البعض وهو مشكل سؤالاً وجواباً أما الأول فلأن التضعيف موجود في الصورة الرابعة من الصور الخارجة فلا وجه لتخصيص السؤال بالثلاث الأول منها، وأما الثاني فلأن الصورة الثالثة لم يعرض فيها التضعيف وإنما العارض فيها المد فتأمل. قوله: (كددن) بفتح الدالين المهملتين اللعب. قوله: (نحو هووى ونووى) أي في المنسوب إلى هوى ونوى فلا تبدل الواو الأولى همزة لعدم تصدرها. تصريح. قوله: (يوهم قصر المستثنى) اعترض بأن فيه قصر الشيء عى نفسه وأجيب بأن المراد بالمستثنى الاستثناء أو أل في المستثنى للجنس، فالمعنى المستثنى في كلام النحاة لا في خصوص المتن، وما أجاب به البعض عن هذا الإيهام من أن المراد بشبه ووفى الأشد ما مدته عارضة أو زائدة إنما يصحح عبارة المصنف لا يدفع إيهامها. قوله: (يوهم أيضاً أن المستثنى الخ) أجاب سم بأن رد فعل أمر لا ماض مجهول، والأصل في الأمر الوجوب، فالمفهوم حينئذ أنه لا يجب الإبدال فيما خرج لا أنه لا يجوز، قال شيخنا وتبعه البعض: ومنه يعلم جواب الأمر الثالث وفيه نظر إذ الصريح ما لا يحتمل غير المراد، ورد على تسليم أنه فعل أمر ظاهر في الوجوب لا صريح فيه كما لا يخفى على من له مسكة.

قوله: (واواً) معمول حعل في قول المصنف وفي مثل هراوة جعل واواً الخ، وهمزاً عطف على واواً وبدء بالرفع عطف على نائب فاعل جعل، والمعنى وجعل أول واوين وقعا مبدأ كلمة أي صدرها همزاً حتماً، وخفف الشارح مبدأ بإبدال همزته ألفاً كما خفف طار بإبدال همزته ياء وأعله إعلال قاض، وقوله سوى ما الثان الخ استثناء من مبدا وما موصول عائده محذوف أي سوى الصدر الذي الثاني منه أو أل عوض عن الضمير أي ثانيه ومدا بفتح الميم تمييز محول عن فاعل طار والأصل طارىء مده، لا يقال: لا يخرج بهذا الاستثناء نحو ووفى لأن مد ثانيه لم يطرأ غاية الأمر أن الثاني بعد عروض البناء للمجهول واو وقبله ألف، لأنا نقول: شخص مد ووفى طارىء والمد

مثال ذلك أن تبنى افعوعل من الوأى فتقول: أيأوأى والأصل اوأوأى فقلبت الواو الأولى ياء لسكونها بعد كسرة وقلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فإذا نقلت حركة الهمزة الأولى إلى الياء الساكنة قبلها حذفت همزة الوصل للإستغناء عنها، ورجعت الياء إلى أصلها وهو الواو لزوال موجب قلبها، فتصير الكلمة إلى ووأى، فقد اجتمع واوان أول الكلمة، ولا يجب الإبدال ولكن يجوز الوجهان، وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية إلى الواو فصارت ووا جاز الوجهان وفاقاً للفارسي. قيل وذهب غيره إلى وجوب الإبدال في ذلك سواء نقلت الثانية أم لا.

الثالث: بقي مما تبدل منه الهمزة خمسة أشياء: أحدها: الواو المضمومة ضمة لازمة غير مشددة ولا موصوفة بموجب الإبدال السابق، ثانيها: الياء المكسورة بين ألف وياء مشددة. ثالثها: الواو المكسورة المصدرة. رابعها: وخامسها الهاء والعين وقد ذكرتين في التسهيل، وإنما لم يذكر هذه الخمسة لأن إبدال الهمزة منها جائز لا واجب وإنما تعرض هنا للواجب وإن تعرض لغيره فعلى سبيل الاستطراد، فإما إبدالها من الواو المضمومة المذكورة فحسن مطرد نحو: أُجُوه جمع وجه وأدؤر جمع دار وأنؤر جمع نار، الأصل وجوه وأدور وأنور، ونحو: سؤوق جمع ساق وغؤور مصدر غار الماء يغور غوراً وغؤوراً، وليس القلب في هذا لاجتماع الواوين لأن الثانية مدة زائدة، والاحتراز بالمضمومة عن المكسورة والمفتوحة وسيأتي الكلام عليهما. وبكون الضمة لازمة من ضمة الإعراب نحو: هذه دلو وضمة التقاء الساكنين نحو: ﴿ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾ [البقرة: ١٦] ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ﴾ [البقرة: ٢٣٧] والاحتراز بغير مشددة من نحو: التعوذ والتحول

الموجود قبل ذلك غيره. قوله: (أن تبنى افعوعل) أي موازن افعوعل. قوله: (من الوأى) بفتح الواو وسكون الهمزة وهو الوعد. قوله: (فإذا نقلت الخ) فيه وفيما بعده مخالفة لما سيأتي في كلام المصنف لساكن صح الخ من أن النقل إنما يكون لحرف صحيح فتأمل. قوله: (إلى ووأى) بواو مفتوحة فواو ساكنة فهمزة مفتوحة فألف.

قوله: (فصارت ووا) بواوين مفتوحتين فألف. قوله: (الوجهان) إقرار الواو وإبدالها همزة. سم. قوله: (نقلت الثانية) أي حركة الهمزة الثانية. قوله: (أحدها الواو المضمومة الخ) مصدرة كالمثال الأول أولاً كباقي الأمثلة. قوله: (لازمة) مما خرج به ضمة واو سور جمع سوار لأنها يجوز إسكانها تخفيفاً. قوله: (وقد ذكرتين) في بعض النسخ ذكرهن وهي الأولى لذكر الخمسة في التسهيل. قوله: (وأن تعرض لغيره) أي كما يأتي في قوله وأؤم ونحوه وجهين في ثانيه أم. قوله: (لأن الثانية مدة زائدة) أورد شيخنا وتبعه البعض على التعليل أنه لا ينافي جواز الإبدال لما تقدم من أنه يجوز إذا كانت الثانية مدة زائدة، فالصواب تعليل سم بأنهما ليسا في المبدإ ولك دفعه بأن الذي تقدم الجواز فقط، والذي ذكره الشارح هنا أن إبدال الواو المضمومة المذكورة حسن والحسن أخص من الجائز. قوله: (وسيأتي الكلام عليهما) أي في قوله: وأما إبدالها من الواو المكسورة الخ،

فإنه لا يبدل فيه، والاحتراز بالقيد الأخير من نحو: أواصل وأواق فإن ذلك واجب كما مر، وأما إبدالها من الياء المذكورة فنحو: رائي وغائي في النسب إلى راية وغاية الأصل رايِيّ وغايِيّ بثلاث ياءات فخفف بقلب الأولى همزة، وأما إبدالها من الواو المكسورة المصدرة، فنحو إشاح وإفادة وإسادة في وشاح ووفادة ووسادة، وقرأ أبيّ وابن جبير والثقفي «من إعاء أخيه»، ورأى أبو عثمان ذلك مطرداً مقيساً وقصره غيره على السماع، والاحتراز بالمصدرة عن نحو: واو طويل فلا تقلب لأن المكسورة أخف من المضمومة فلم تقلب في كل موضع والوسط أبعد من التغيير، وأما الواو المفتوحة فلا تقلب لخفة الفتحة إلا ما شذ من قولهم امرأة أناة والأصل وناة لأنه من الوَنية وهو البطء، قال ابن السراج: وأسماء اسم امرأة لأنه في الأصل وسماء من الوسامة وهو الحسن، وأحد المستعمل في العدد، أصله وحد من الوحدة بخلاف أحد في ما جاءني أحد، فقيل همزته أصلية لأنه ليس بمعنى الوحدة. وأما إبدال الهمزة من الهاء والعين فقليل، فمن إبدالها من الهاء قولهم ماء والأصل ماه، وأصل ماه موه بدليل أمواه ومويه فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وإعلال حرفين متلاصقين من الشاذ، ومن ذلك أيضاً قولهم: أل فعلت وألاّ فعلت. بمعنى هل فعلت وهلا فعلت. ومن إبدالها من العين قوله:

وماجَ ساعات ملاَ الوَدِيق ... أُبابُ بحر ضاحكٍ هَروق

فأصل أباب عباب. وقال بعضهم: ليست الهمزة فيه بدلاً من العين وإنما هو فعال من أبّ إذا تهيأ، لأن البحر يتهيأ للإرتجاج فالهمز على هذا أصل. ومما شذ إبدالها من الألف في قولهم دأبة وشأبة وابيأض، وما روي عن العجاج من همز العألم والخأتم وإبدالها من الفاء في قولهم قطع الله ....

وقوله: وأما الواو المفتوحة الخ. قوله: (من نحو أواصل وأواق) سبقه إلى هذا المرادي في شرح التسهيل قال الدماميني: وهو سهو لأن الكلام في الواو المضمومة لا المفتوحة. قوله: (ورأى أبو عثمان الخ) عبارة الدماميني وهذا مطرد عند الجمهور وبعض النحاة يجعل ذلك مقصوراً على السماع والصحيح اطراده، ثم نقل عن المرادي أنه قال في بعض الكتب أنه لغة هذيل. قوله: (أناة) بالنون بوزن قناة. قوله: (من الونية) بفتح الواو وسكون النون كما يفهم من القاموس. قوله: (اسم امرأة) احترز به عن أسماء جمع اسم. قوله: (فقيل همزته أصلية) وقيل بدل من الواو. قوله: (فقليل) أي شاذ. قوله: (وإعلال حرفين الخ) استئناف نبه به على أن في ماء شذوذاً من وجهين.

قوله: (وألا فعلت) هذا أحد قولين، ثانيهما: أن الهمزة أصلية كما أن الهاء أصلية فألا وهلا مادتان مستقلتان. قوله: (وماج ساعات الخ) قال في القاموس: الملاة كقناة فلاة ذات حروسراب والجمع ملا، وقال أيضاً: الوديقة شدة الحر، وذكر من معاني العباب الموج، وقال أيضاً: ضحك السحاب برق والقرد صوت. قوله: (من أب) بتشديد الموحدة. قوله: (دأبة وشأبة وابيأض) بفتح

أديه أي يديه، يريد يده فردت اللام وأبدلت الياء همزة، وقالوا في أسنانه ألل أي يلل، واليلل قصر الأسنان، وقيل إحديدا بها إلى داخل الفم. يقال: رجل أيَلّ وامرأة يلاء، وهمز بعضهم الشيمة وهي الخلقة وكذلك رئبال وهو الأسد انتهى.

(وَمَدًّا ابْدِلْ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ كَآثِرْ وَائْتَمِنْ) أي إذا اجتمع همزتان في كلمة كان لهما ثلاثة أحوال: أن تتحرك الأولى وتسكن الثانية، وعكسه، وأن يتحركا معاً. وأما الرابع

الهمزة في الثلاثة للساكن قاله شيخنا السيد. قوله: (أديه) بفتح الهمزة وسكون الدال المهملة، وقال الفارسي: هي لغة فيديه وأديه بمنزلة يلملم وألملم ونازعه تلميذه أبو الفتح ابن جني اهـ فارضي. قوله: (في أسنانه ألل) يقال أللت أسنانه من باب فرح. قوله: (احديدابها) أي ميلها. قوله: (رجل أيل) بفتح الهمزة والتحتية وتشديد اللام. وقوله وامرأة يلاء بفتح التحتية وتشديد اللام مع المد كذا في القاموس. قوله: (الشيمة) بشين معجمة. قوله: (وكذلك رئبال) براء مكسورة فهمزة أو تحتية ساكنة فموحدة. قوله: (ومدا ابدل) بنقل فتحة همزة ابدل إلى التنوين. قوله: (أن يسكن) أي الثاني أي والأول متحرك لوضوح تعذر سكونهما معاً. قوله: (وائتمن) بفتح التاء على أنه فعل أمر كما نقل عن خط ابن هشام لأنه مقتضى رسمه بالتحتية لا بضمها على أنه ماض مجهول وإن أوهمه صنيع الشارح بعد وصنيع الفارضي لأنه لو كان كذلك لرسم بالواو، ونكتة تعداد المثال الإشارة إلى أنه لا فرق بين أن تكون أولى الهمزتين همزة قطع أو همزة وصل ثم التمثيل بائتمن باعتبار حالة الإبتداء به إذ لا يلتقي الهمزتان إلا حينئذ لا باعتبار حالة وصله بما قبله كما في عبارة الناظم حيث عطفه على ما قبله، ولو حذف المصنف واو العطف ليكون قوله ائتمن بهمزة وصل مكسورة فياء مبدلة من همزة ساكنة على أنه جملة مبتدأة غير موصولة بما قبلها لكان واضحاً. قوله: (أي إذا اجتمع) المناسب حذف أي كما لا يخفى.

قوله: (همزتان) لم يتعرض المصنف والشارح لتفصيل الهمزة المفردة، وفي الهمع يجوز تخفيف الهمزة المفردة الساكنة بإبدالها بمجانس حركتها فتبدل ألفاً في رأس وياء في ذئب وواواً في بؤس والمتحركة بعد ساكن بحذفها ونقل حركتها إلى الساكن قبلها كقولك في اسأل سل ما لم يكن الساكن قبلها مداً زائداً غير ألف كخطيئة ومقروءة أو ياء تصغير كخطيئة فتبدل الهمزة بمثل المد وتدغم فيه أو نون انفعال كانأطر أي اعوج فتقر الهمزة أو ألفاً فتسهل بجعلها بينها وبين مجانس حركتها كالهباءة وهي أرض لغطفان، وكذا تسهل إن تحركت بعد فتح مطلقاً مفتوحة كسال أو مكسورة كسئم أو مضمومة كلؤم أو كانت بعد كسر أو ضم وهي في الصورتين مكسورة أو مضمومة كمئين وسئل ويستهزىء ورؤوس، فإن كانت مفتوحة أبدلت بعد الكسرة ياء كمير في مئر جمع مئرة وهي التميمة وبعد الضم واوا كجون في جؤن جمع جؤنة وهي سل مغشى بجلد يجعله العطار ظرفاً لطيبه ورجل سولة في سؤلة وخالف الأخفش في صورتين المضمومة بعد كسر كيستهزىء والمكسورة بعد ضم كسئل فأبدل الأولى ياء والثانية واواً اهـ بزيادة من القاموس. قال الرضي في

وهو أن يسكنا معاً فمتعذر، فإن تحركت الأولى وسكنت الثانية وجب ـ في غير ندور ـ إبدال الثانية حرف مد يجانس حركة ما قبلها نحو: آثرت أوثر إيثاراً الأصل أأثرت أؤثر إئثاراً، ومن الإبدال ألفاً بعد الفتحة قول عائشة رضي الله عنها: وكان يأمرني أن آتَزِر بهمزة فألف، وعوام المحدثين يحرفونه فيقرأونه بألف وتاء مشددة، وبعضهم يرويه بتحقيق الهمزتين ولا وجه لواحد منهما، وإنما وجب الإبدال لعسر النطق بهما، وخص بالثانية لأن إفراط الثقل حصل بها وشذت قراءة بعضهم ﴿إِئْلافهم رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ﴾ [قريش: ٢] بتحقيق الهمزتين، والاحتراز بكونهما من كلمة عن نحو: أأتمن زيد أم لا وأأنت فعلت هذا وأأتمر بكر أم لا فإنه لا يجب فيه الإبدال، بل يجوز التحقيق كما رأيت والإبدال فتقول: أوتمن زيد أم لا، ....

شرح الشافية: وقد تبدل الهمزة ألفاً إذا انفتحت وانفتح ما قبلها كسال وياء ساكنة إذا انكسرت وانكسر ما قبلها كمستهزئين وواواً ساكنة إذا انضمت وانضم ما قبلها كرؤوس، قال سيبويه: وهذا سماعي وليس بقياسي إلا في الضرورة اهـ ملخصاً، وإذا أبدلت ياء ساكنة في مستهزئين وواواً ساكنة في رؤوس التقى ساكنان فيحذف أحدهما للتخلص.

قوله: (في غير ندور) احترازاً من قراءة إئلافهم بهمزتين شذوذاً. قوله: (وكان) أي النبي ﷺ يأمرني أي إذا حضت أن آتزر أي لحرمة ما وراء الإزار من الحائض. قوله: (بألف) أي يابسة وهي الهمزة. قوله: (ولا وجه لواحد منهما) لأن التاء لا تبدل من الهمزة الساكنة وتحقيق الهمزتين ممنوع قال شيخنا السيد: لكن أجاز البغداديون اتزر واتمن واتهل من الإزار والأمانة والأهل بقلب الثانية تاء وإدغامها في التاء، وحكى الزمخشري اتزر بالإدغام وقال الناظم: إنه مقصور على السماع. قوله: (عن نحو أأتمن زيد) بصيغة المعلوم وبهمزة استفهام مفتوحة فهمزة ساكنة هي فاء الكلمة وحذفت همزة الوصل المكسورة التي كانت بينهما للاستغناء عنها لعدم الإبتداء بكلمتها بعد دخول همزة الإستفهام. وقوله: وأأنت بهمزتين مفتوحتين، فإن قلت: هذا المثال لا يناسب فرض كلامه وهو سكون الهمزة الثانية. قلت: لعل الشارح أراد بالضمير في قوله: والاحتراز بكونهما الهمزتين لا بقيد كون ثانيتهما ساكنة إشارة إلى أن كونهما من كلمة شرط لوجوب الإبدال في غير صورة سكون ثانيتهما أيضاً. وقوله: وأأتمر بكر بصيغة المعلوم وهمزة استفهام مفتوحة فهمزة ساكنة هي فاء الكلمة وحذفت همزة الوصل المكسورة التي كانت بينهما لما مر.

قوله: (فتقول أوتمن الخ) كذا في النسخ برسم أوتمن بألف فواو ورسم ايتمر بألف فياء وفيه كما قال سم توقف لأن همزة الإستفهام مفتوحة وإبدال الهمزة الثانية إنما يكون من جنس حركة الأولى، فما وجه قلب الثانية في أوتمن واواً وفي ايتمر ياء واعتذر شيخنا وتبعه البعض بأن الإبدال واواً وياء فيما ذكر مبني على فرض ضم همزة الاستفهام أو كسرها فيقرأ أوتمن بضم همزة الإستفهام وايتمر بكسرها، والمثال لا يشترط صحته، وأنا أقول: هذا فرار من خطأ إلى خطأ وإزالة لضرر

وآنت فعلت، وإيتمر بكر أم لا لأن همزة الاستفهام كلمة والهمزة التي بعدها أول كلمة أخرى. وأما قول القراء في همزة الاستفهام وما يليها همزتان في كلمة، فتقريب على المتعلمين. وإن سكنت الأولى وتحركت الثانية فإن كانتا في موضع العين أدغمت الأولى في الثانية نحو: سآل ولآل ورآس، ولم يذكر هذا القسم لأنه لا إبدال فيه. وإن كانتا في موضع اللام فسيأتي الكلام عليهما عند قوله: ما لم يكن لفظاً أتم. وإن تحركتا معاً فإما أن يكون ثانيهما هذا في موضع اللام أو لا فهذان ضربان: فأما الأول فسيأتي بيانه، وأما الثاني فله تسعة أنواع: لأن الثانية إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، وعلى كل حال من هذه الثلاثة فالأولى أيضاً إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، فثلاثة في ثلاثة بتسعة، وقد أخذ في بيان ذلك بقوله: (إن يُفْتَحِ) أي ثاني الهمزتين(أثْرَ ضَمّ أَوْ فَتْح قُلِبْ وَاواً) فهذان اثنان من التسعة. الأول نحو: أويدم تصغير آدم، والثاني نحو: أوادم جمعه، والأصل أويدم وأآدم بهمزتين، فالواو بدل من الهمزة وليست بدلاً

بضرر، والذي ينبغي قراءة أوتمن وايتمر بهمزة استفهام مفتوحة فألف لينة وإنما رسم الشارح هنا الألف في الأول واواً وفي الثاني ياء باعتبار لما يرسم في بعض أحوال الكلمتين قبل دخول الإستفهام وهو حال قراءة أوتمن بالبناء للمجهول وايتمر بصيغة الأمر ولا يخفى بعده فتأمل. قوله: (وآنت فعلت) بهمزة استفهام مفتوحة فألف لينة بدل من همزة أنت، وقول البعض بإبدال همزة أنت ياء لا واواً خلافاً لما في الحواشي خطأ فاحش وتقول باطل. قوله: (وأما قول القراء) بالقاف جمع قارىء كقول الشاطبي منهم باب الهمزتين من كلمة وعد من ذلك نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [يس: ١٠] قوله: (فإن كانتا في موضع العين الخ) ولا تكونان في موضع الفاء لتعذر الإبتداء بالساكن سم. قوله: (نحو سآل) أي كثير السؤال ولآل أي بائع اللؤلؤ ورآس أي بائع الرؤوس سم.

قوله: (فسيأتي الكلام عليهما) عند قوله ما لم يكن لفظاً أتم فانه سيصرح. ثم بأنك إذا بنيت من قرأ مثال قمطر قلت قرأى بابدال الهمزة الثانية ياء. قوله: (فاما أن يكون ثانيهما) لم يقل فاما أن يكونا على صنيعه في الهمزتين الساكنة أولاهما لأن الهمزتين الساكنة أولاهما كالحرف الواحد بخلاف المتحركتين. قوله: (فسيأتي بيانه) أي في الكلام على قوله: ما لم يكن لفظاً أتم فانه سيصرح ثم بأن الثانية تبدل ياء مطلقاً سواء فتحت الأولى أو كسرت أو ضمت. قوله: (ان يفتح الخ) هذا تصريح بمفهوم قوله أن يسكن لما فيه من التفصيل. قوله: (نحو أو يدم الخ) قال المصرح: التمثيل بجمع آدم وتصغيره مبني على أنه عربي وقد اضطرب فيه كلام الزمخشري فذهب في الكشاف إلى أنه أعجمي على وزن فاعل كآزر، وذهب في المفصل إلى أنه عربي على وزن أفعل اهـ، وأقره أرباب الحواشي. وأنت خبير بأن هذا الخلاف إنما هو في آدم العلم لا آدم الصفة المشتقة من الأدمة وهي اللون المعروف فانه عربي باتفاق ولا ضرورة إلى حمل المثال على العلم حتى يجعل التمثيل به مبنياً على أحد القولين فافهم.

قوله: (وليست) أي الواو في التصغير والجمع بدلاً من ألفه أي ألف آدم. قوله: (كما في

من ألفه كما في ضارب وضويرب وضوارب لأن المقتضى لإبدال همزته ألفاً زال في التصغير والجمع، وذهب المازني إلى إبدال المفتوحة إثر فتح ياء فيقول في أفعل التفضيل من أنّ: زيد أين من عمرو، ويقول الواو في أوادم بدل من الألف المبدلة من الهمزة لأنه صار مثل خاتم، والجمهور يقولون هو أونّ من عمرو. (وَيَاءَ إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ) ثاني الهمزتين المفتوح وثانيهما (ذُو الكَسْرِ مُطْلَقاً كَذَا) أي ينقلب ياء سواء كان إثر فتح أو كسر أو ضم، فهذه أربعة أنواع، مثال الأول أن تبني من أم مثل إصبع بكسر الهمزة وفتح الباء، فتقول: أئمم بهمزتين مكسورة فساكنة ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة قبلها لتتمكن من إدغامها في الميم الثانية فيصير ائم، ثم تبدل الهمزة الثانية ياء فتصير الكلمة ايم، ومثال الثاني والثالث والرابع أن تبنى من أم مثل أصبع بفتح الهمز أو كسرها أو ضمها والباء فيهن مكسورة وتفعل ما سبق فتصير الكلمة إِيَمّ وأيم وأيم، وأما قراءة ابن عامر والكوفيين أئمة بالتحقيق فمما يوقف عنده ولا يتجاوز. (وَمَا يُضَمْ) من ثاني الهمزين المذكورين (وَاواً أَصِرْ) سواء كان الأول مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً، فهذه ثلاثة أنواع بقية التسعة المذكورة. أمثلة ذلك أوب جمع أب وهو المرعى، وأن تبنى من أم مثل إصبع بكسر الهمزة وضم الباء أو مثل أبلم فتقول إوم بهمزة مكسورة وواو مضمومة، وأوم بهمزة وواو مضمومتين، وأصل الأول أأبب على وزن أفلس. وأصل الثاني والثالث أئمم وأؤمم فنقلوا فيهن ثم أبدلوا الهمزة واواً وأدغموا أحد المثلين في الآخر.

تنبيه: خالف الأخفش في نوعين من هذه التسعة وهما المكسورة بعد ضم فأبدلها واواً والمضمومة بعد كسر فأبدلها ياء والصحيح ما تقدم انتهى.

ثم أشار إلى الضرب الأول من ضربي اجتماع الهمزتين المتحركتين وهو أن يكون ثانيهما في موضع اللام بقوله: (مَا لَمْ يَكُنْ) أي ثاني الهمزتين (لَفْظاً أَتَمْ) أتم فعل ماض ولفظاً أما

ضارب) راجع للمنفي. قوله: (لأن المقتضى) هو وقوعها ساكنة بعد همزة مفتوحة. قوله: (بدل من الألف الخ) أي لا من الهمزة حتى يرد على المازني. وقوله لأنه صار الخ علة لقوله بدل من الألف، وقوله صار مثل خاتم أي فأشبهت ألفه المبدلة من همزة ألف خاتم الغير المبدلة. قوله: (وياء إثر كسر ينقلب) معطوف على جملة قوله: أن يفتح الخ أي وينقلب الهمز الثاني المفتوح ياء بعد كسر للهمز الأول. قوله: (وثانيهما) هذا تقدير لمنعوت ذو. قوله: (مطلقاً) حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور أعني كذا. قوله: (من أم) بفتح الهمزة وتشديد الميم أي قصد. قوله: (حركة الميم الأولى) وهي الفتحة، وقوله فتصير الكلمة إيم أي بكسر الهمزة وفتح الياء. قوله: (وما يضم الخ) لم يقل مطلقاً كما في سابقه ولاحقه اكتفاء بترك التقييد ببعض الأحوال عن التصريح بالإطلاق. قوله: (واواً أصر) أي صيره واواً. قوله: (جمع أب) بفتح الهمزة وتشديد الموحد. قوله: (أو مثل أبلم) بضم الهمزة واللام وبينهما موحدة ساكنة وهو سعف المقل. تصريح.

قوله: (ما لم يكن الخ) تنازعه كل من قوله قلب واواً وقوله واواً أصر لأنه تقييد لهما. قوله:

مفعول به مقدم والجملة خبر يكن، أو خبر يكن ومفعول أتم محذوف أي أتم الكلمة أي كان آخرها والجملة نعت للفظاً (فَذَاكَ يَاءَ مُطْلَقاً جَا) أي سواء كان إثر فتح أو كسر أو ضم أو سكون، أمثلة ذلك أن تبنى من قرأ مثل جعفر وزبرج وبرثن وقمطر، فتقول في الأول: قرأى على وزن سلمى والأصل قرأأ فأبدلت الهمزة الأخيرة ياء ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وتقول في الثاني: قرء على وزن هند والأصل قرئىء أبدلت الهمزة الأخيرة ياء ثم أعل إعلال قاض، وتقول في الثالث: قرء على وزن جمل، والأصل قرؤؤ أبدلت الهمزة الأخيرة ياء ثم أعل إعلال أيد أي سكنت الياء وأبدلت الضمة قبلها كسرة، فهذا والذي قبله منقوصان كل منهما على هذا الوزن رفعاً وجراً، وتعود له الياء في النصب فيقال: رأيت قرئياً وقرئياً، وتقول في الرابع: قرأى والأصل قرأأ بهمزتين ساكنة فمتحركة أبدلت المتحركة ياء وسلمت لسكون ما قبلها. وإنما أبدلت الهمزة الأخيرة ياء ولم تبدل واواً، قال في شرح الكافية: لأن الواو الأخيرة لو كانت أصلية ووليت كسرة أو ضمة لقلبت ياء ثالثة فصاعداً، وكذلك تقلب رابعة فصاعداً بعد

(أما مفعول به مقدم) ولفظاً على هذا واقع على الكلمة المختومة بالهمزة، وعلى الثاني واقع على نفس الهمزة فيكون عليه من الأخبار الموطئة لما بعدها كما في: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٥] فاعرفه. قوله: (أو سكون) فيه أن فرض كلام المصنف في الهمزتين المتحركتين فكان ينبغي أن يقول وكذا إذا سكنت الأولى وتحركت الثانية. قوله: (وتقول في الثاني قرء) أي بكسر الهمزة لأنه منقوص وكذا الثالث كما سيذكره الشارح. قوله: (ثم أعل إعلال قاض) أي سكنت الياء تخفيفاً ثم حذفت لالتقاء الساكنين. قوله: (أيد) وأصله أيدي كأفلس. قوله: (أي سكنت الياء) أي تخفيفاً وأبدلت الضمة قبلها كسرة أي لتناسب الياء أي ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وهل التسكين قبل إبدال الضمة أو بعده؟ كل محتمل، ولعل الثاني أولى ثم ما صنعه الشارح أقرب مسافة مما صنعه الدماميني وعبارته، وإذا بنيت مثل برثن قلت قرؤو أصله قرؤؤ قلبت الثانية ياء فقيل قرءى فاستثقلت الضمة على الياء فسكنت فانقلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها فصار آخر الاسم واواً ساكنة قبلها ضمة فقلبت الضمة كسرة والواو ياء فأعل إعلال قاض اهـ. قوله: (كل منهما على هذا الوزن) الكلام على التوزيع أي الأول على وزن هند والثاني على وزن جمل، وإنما أعاده توطئة لقوله: رفعاً وجراً الخ.

قوله: (وقرئياً) همزته مكسورة كهمزة ما قبله لا مضمومة كما توهم بدليل اقتصار الشارح على عود الياء وبدليل: ﴿وَكَفَّ أَيْدِيَ ٱلنَّاسِ عَنكُمْ﴾ [الفتح: ٢٠] قوله: (أبدلت المتحركة ياء) أي فراراً من الثقل، وسأل أبو عثمان أبا الحسن هلا أدغموا في مثال قمطر من قرأ كما أدغموا في سآل؟ فأجاب بأن العينين لا يكونان إلا من جنس واحد بخلاف اللامين بدليل درهم وقردد أي فالعينان أحرى بالإدغام من اللامين وبأن الحشو يجوز فيه ما لا يجوز في الطرف بدليل توالي الواوين في هووى وامتناعه في جمع واقية. قوله: (وإنما أبدلت الهمزة الأخيرة ياء الخ) توجيه لقول المصنف فذاك ياء مطلقاً جا وسكت عن توجيه الإبدال بعد سكون الهمزة الأولى ولعله الحمل على الإبدال بعد الحركة

الفتحة، فلو أبدلت الهمزة الأخيرة واواً فيما نحن بصدده لأبدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء. (وَأَؤُم وَنحْوُهُ) مما أولى همزتيه للمضارعة (وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمْ) أي اقصد وهما الإبدال والتحقيق، فتقول في مضارع أمّ وأن أوم وأين بالإبدال، وأؤم وأئن بالتحقيق تشبيهاً لهمزة المتكلم بهمزة الإستفهام، نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [يس: ١٠] لمعاقبتها النون والتاء والياء.

(تنبيهات): **الأول**: قد فهم من هذا أن الإبدال فيما أولى همزتيه لغير المضارعة واجب في غير ندور كما سبق. **الثاني**: لو توالى أكثر من همزتين حققت الأولى والثالثة والخامسة وأبدلت الثانية والرابعة، مثاله لو بنيت من الهمزة مثل أترجة قلت أُوْ أُوأَة والأصل أُأْأُأْأَة. **الثالث**: لا تأثير لاجتماع همزتين بفصل نحو: آأوآأة انتهى.

(وَيَاءَ اقْلِبْ أَلِفاً كَسْراً تَلاَ أَوْ يَاءَ تَصْغِيرِ) ألفا مفعول أول باقلب، وياء مفعول ثانٍ قدم، وكسرا مفعول بتلا، وياء تصغير عطف عليه، وتلا ومعموله في موضع نصب نعت لألف، والتقدير: اقلب ألفاً تلا كسراً أو تلا ياء تصغير، أي يجب قلب الألف ياء في موضعين: الأول أن يعرض كسر ما قبلها كقولك في جمع مصباح ودينار مصابيح ودنانير، وفي تصغيرهما مصيبيح ودنينير. والثاني: أن يقع قبلها ياء التصغير كقولك في تصغير غزال غزيل. (بواوِ ذا) القلب (افعلاه في آخر) أي تفعل بالواو الواقعة آخراً ما تفعل بالألف من قلبها ياء إذا عرض قبلها

فتدبر. قوله: (لو كانت أصلية) أي غير منقلبة عن همزة. وقوله: ووليت كسرة أو ضمة أي كشمى في ثمو. قوله: (رابعة) أي كمعطيان فإن ياءه منقلبة عن الواو التي هي أخيرة تقديراً لأن علامة التثنية في تقدير الإنفصال.

قوله: (وأؤم الخ) تقييد لبعض الصور المتقدمة فتأمل. قوله: (تشبيهاً الخ) تعليل لجواز الوجهين والجامع دلالة كل من الهمزتين على معنى زائد على أصل معنى الكلمة. قوله: (لمعاقبتها الخ) تعليل لتشبيه همزة المتكلم بهمزة الاستفهام أي إنما شبهنا همزة المتكلم بهمزة الاستفهام دون الهمزة التي من كلمة الهمزة الثانية لمعاقبتها بقية أحرف المضارعة التي يجوز في الهمزة بعدها الوجهان كما في يؤمن من الإيمان ويؤمن من التأمين، ولو جعله علة ثانية لجواز الوجهين في همزة المتكلم لكان أحسن. قوله: (إن الإبدال) أي المذكور سابقاً من إبدال المفتوحة إثر همزة مفتوحة أو مضمومة واواً وإثر مكسورة ياء وهكذا. قوله: (حققت الأولى الخ) أي فيما إذا كانت الهمزات خمساً، وقس على ذلك ما إذا كانت أقل من خمس أو أكثر. قوله: (قلت أو أوأة) أي بهمزة مضمومة فواو ساكنة فهمزة مضمومة فواو ساكنة فهمزة مفتوحة فتاء تأنيث، فقوله: والأصل أأأأأة أي بخمس همزات الثانية والرابعة ساكنتان والأولى والثالثة مضمومتان والخامسة مفتوحة. قوله: (نحو آآ) بهمزة مفتوحة فألف ساكنة فهمزة اسم نوع من الشجر كما في الدماميني مفرده آآة. قوله: (ذا القلب) أي إلى الياء لا بقيد كونه قلب ألف.

قوله: (في آخر) أعربه بعضهم صفة لواو وهو ما يشير إليه صنيع الشارح وعليه فالفصل بين

كسرة أو ياء التصغير، فالأول نحو: رضي وغزي وقوي وغاز، أصلهن رضو وغزو وقوو وغازِوٌ لأنهن من الرضوان والغزو والقوة فقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها وكونها آخراً لأنها بالتأخير تتعرض لسكون الوقف وإذا سكنت تعذرت سلامتها فعوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياء توصلاً إلى الخفة وتناسب اللفظ، ومن ثم لم تتأثر الواو بالكسرة وهي غير متطرفة كعوض وعوج، إلا إذا كان مع الكسرة ما يعضدها كحياض وسياط كما سيأتي بيانه. والثاني كقولك في تصغير جرو جري، والأصل جريو فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون وفقد المانع من الإعلال فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء.

تنبيه: هذا الثاني ليس بمقصود من قوله بواو ذا فعلاً في آخر، إنما المقصود التنبيه على الأول لأن قلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة ولا بما سبقها ياء التصغير على ما سيأتي بيانه في موضعه، ولذلك قال في التسهيل: تبدل الألف ياء لوقوعها إثر كسرة أو ياء تصغير، وكذلك الواو الواقعة إثر كسرة متطرفة، فاقتصر في الواو على ذكر الكسرة، فلو قال:

النعت والمنعوت للضرورة، وأعربه بعضهم ظرفاً لغوا متعلقاً بأفعل والأول أظهر معنى. قوله: (إذا عرض قبلها الخ) في التعبير بالعروض هنا تغليب ياء التصغير وكسرة غزي المبني للمجهول على كسرة رضي وقوي وغاز. قوله: (وقوي) إنما رجحوا الإبدال في قوي ويقوى على الإدغام كما في قوة مع تحقق مقتضى الإدغام أيضاً وحصول التخفيف به أيضاً لأن التخفيف بالإبدال أكثر من التخفيف بالإدغام لأن التلفظ بالهمزة فالبدل أسهل من التلفظ بالهمزة المدغمة فالهمزة المدغم فيها نقله الدنوشري. قوله: (وإذا سكنت) أي للوقف. وقوله تعذرت سلامتها أي صناعة لوقوعها ساكنة أثر كسرة والقاعدة تقتضي قبلها ياء. وقوله: فعوملت أي وهي متحركة في غير الوقف بما يقتضيه السكون أي للوقف، والذي يقتضيه سكونها مع كسر ما قبلها قلبها ياء كما قال من وجوب الخ. قوله: (وتناسب اللفظ) أي الملفوظ من الكسرة والياء.

قوله: (ما يعضدها) أي وهو الألف الذي هو في حكم الياء كما يأتي سم. قوله: (كما سيأتي) أي في شرح قوله: وجمع ذي عين الخ سم. قوله: (وفقد المانع من الإعلال) هو كونهما من كلمتين كالقاضي ولى وكون السابق غير متأصل ذاتاً وسكوناً كديوان لأن أصله دووان قلبت الواو الأولى ياء كما يأتي ذلك. قوله: (وأدغمت في الياء) في العبارة قلب والأصل وأغمت فيها الياء. قوله: (لا يختص الخ) قد يقال: عدم الإختصاص المذكور لا يمنع من كون الثاني أيضاً مقصوداً بكلام المصنف، لا يقال: يلزم على قصده تكراره مع ما سيأتي لدخوله في عموم ما سيأتي لأنا نقول: ذكر العام بعد الخاص لا تكرار فيه، نعم قد يجاب بأن المراد ليس بواجب القصد، وأما جواب الحواشي بأن المراد ليس بمقصود بالذات فلا يدفع الإعتراض بالكلية فتأمل. قوله: (متطرفة)

في آخر ردف كسراً تقلب يا والواوان بأثر يا التصغير أو كسر ألف

لطابق كلامه في التسهيل. انتهى. (أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ أَوْ زِيَادَتَيْ فَعْلَانَ) أي نحو شجيَة وأكسية وغازية وعريقية تصغير عَرقوة، الأصل شجوة وأكسوة وغازوة وعريقوة، ونحو: غزيان وشجِيان من الغزو والشجو، والأصل غزوان وشجوان، فعلة القلب ياء هو تطرف الواو بعد كسرة لأن كلاً من تاء التأنيث وزيادتي فعلان كلمة تامة، فالواقع قبلها آخر في التقدير، فعومل معاملة الآخر حقيقة، وشذ تصحيحاً من الأول مقاتوة بمعنى خدام وسواسوة جمع سواء، ومن

حال من الضمير في الواقع. قوله: (أو قبل تا التأنيث) عطف على في آخر، قال المصرح: ولم يفرقوا بين كون تاء التأنيث بنيت الكلمة عليها أو لا، وكان ينبغي في عريقية أن لا تقلب الواو ياء لأن الكلمة قد بنيت على التاء بدليل أنه ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة اهـ.

قوله: (أو زيادتي فعلان) ليس المراد خصوص فعلان بهذه الهيئة بل هو تمثيل لموضع الزيادتين لأن الواو تقلب ياء في فعلان ساكن العين بل في مكسورها كما سيصرح به الشارح، ولهذا عبر الموضح بقوله: أو قبل الألف والنون الزائدتين. قوله: (أي نحو شجية) بتخفيف الياء أي حزينة، وإنما خص الشارح الكلام بالواو بعد كسرة كما هو ظاهر صنيعه، مع أن ظاهر المتن يشمل الواو قبل ياء التصغير أيضاً كجرية تصغير جروة جرياً على ما أسلفه من أن قلب الواو ياء بعد ياء التصغير غير مقصود هنا وتقدم ما فيه. قوله: (وعريقية) قال المصرح: كان ينبغي في عريقية أن لا تقلب الواو ياء لبناء عرقوة على التاء إذ ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة وحينئذ فعرقوة بمنزل عنفوان. قوله: (تصغير عرقوة) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف كما في القاموس أحد الخشبتين المعترضتين على فم الدلو. قوله: (وشجيان) قال المصرح: على وزن قطران بفتح القاف وكسر الطاء اهـ. ويؤخذ منه أن الألف والنون فيه ليستا للتثنية بل هما زائدتان كما هما في قطران.

قوله: (مقاتوة) بقاف ثم فوقية، قال الدماميني: جمع مقتو اسم فاعل من اقتوى بمعنى خدم اهـ، وأصله كما في التصريح مقتوو قلبت الواو الثانية ياء لتطرفها إثر كسرة ثم أعل إعلال قاض. قوله: (وسواسوة) قال الدماميني: هم الجماعة المستوون في السن اهـ. وقوله جمع سواء بفتح السين والمد بمعنى مستوو قالوا سواسية على الأصل في الإعلال ووزنه فعافلة وفيه شذوذ من جهات أخرى: **إحداها**: تكرار الفاء في الجمع مع عدم تكرارها في الواحد وهو نظير تكرار العين في تصغير عشية على عشيشية مع عدم تكرارها في المكبر. **الثانية**: جمع فعال على هذا الوزن فإن قياس جمعه أسوية كقباء وأقبية. **الثالثة**: تكرار الفاء زائدة مع عدم تكرار العين معها فإن قياس تكرارها زائدة أن تكرار العين معها كمرمريس، فإن كانت أصلية فتكرارها وحدها قياس كقرقف وسندس كذا في التصريح.

الثاني إعلالاً قولهم رجل عليان، مثل عطشان من علوت، وناقة عليان، وقولهم صبيان بضم الصاد، وأما صبية وصبيان بكسر الصاد فسهل أمره وجود الكسرة والفاصل بينه وبين الواو ساكن وهو حاجز غير حصين. ثم أشار إلى موضع ثان تقلب فيه الواو ياء بقوله: (ذَا) أي الإعلال المذكور في الواو بعد الكسرة (أَيْضاً رَأَوْ. فِي مَصْدَرِ) الفعل (الْمُعْتَلْ عَيْناً) إذا كان بعدها ألف كصيام وقيام وانقياد واعتياد بخلاف سواك وسوار لانتفاء المصدرية، ونحو لاوذ لواذاً وجاور جواراً لصحة عين الفعل، وحال حولاً وعاد المريض عوداً لعدم الألف، والأصل: صوام وقوام وانقواد واعتواد، لكن لما أعلت عينه في الفعل استثقل بقاؤها في المصدر فعلّوها في المصدر بعد كسرة وقبل حرف يشبه الياء فأعلت بقلبها ياء حملاً للمصدر على فعله فقلبها ياء ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد. وشذ تصحيحاً مع استيفاء الشروط قولهم نار نواراً أي نفر ولا نظير له، وكان الأحسن أن يقول المعل عيناً، لأن لاوذ يطلق عليه معتل العين إذ كل ما عينه حرف علة فهو معتل وإن لم يعل. وقد أشار إلى الشرط الأخير بقوله: (وَالْفِعَلْ. منهُ صَحِيحٌ غَالِباً نَحْوُ الحِوَلْ) يعني أن كل ما كان على فعل من مصدر الفعل المعل العين فالغالب فيه التصحيح نحو الحول والعود. قال في شرح الكافية: ونبه بتصحيح ما وزنه فعل على أن إعلال المصدر المذكور مشروط بوجود الألف فيه حتى يكون على فعال انتهى. وفي تخصيصه بفعال نظر فإن الإعلال المذكور لا يختص به لما عرفت من مجيئه في الإنفعال والإفتعال كما سبق، واحترز بقوله منه أي من المصدر عن فعل من الجمع فإن الغالب فيه الإعلال كما سيأتي، لكن قال في التسهيل وقد يصحح ما حقه الإعلال من فعل مصدراً أو جمعاً وفعال مصدراً فسوى بين

قوله: (ومن الثاني إعلالاً) **أي وشذ من الثاني إعلالاً الخ، ووجه الشذوذ أن الكلام في الواو المكسور ما قبلها، والواو في المذكورات لم يكسر ما قبلها بل سكن فيكون الإعلال شاذاً. قوله**: (لصحة عين الفعل) **أي عدم إعلالها وإلا فهي معتلة يس. قوله**: (لعدم الألف) **كان عليه أن يزيد ونحو رواح وعوار لعدم الكسرة قبل الواو إذ ما قبلها في الأول مفتوح وفي الثاني مضموم ليستكمل محترزات الشروط الأربعة. قوله**: (فعلوها في المصدر) **صوابه فأعلوها. قوله**: (وقبل حرف) **هو الألف. وقوله يشبه الياء أي يقرب منها قرباً أكثر من قربه من الواو. قوله**: (فأعلت) **مكرر مع قوله فعلوها قال البعض: وفي النسخ الصحيحة إسقاط قوله فعلوها في المصدر. قوله**: (ليصير العمل في اللفظ) **أي المادة من وجه واحد وهو الإعلال وإن كان في الفعل بالقلب ألفاً وفي المصدر بالقلب ياء. قوله**: (قولهم نار) **بنون ثم راء. قوله**: (وكان الأحسن) **لم يقل الصواب لإمكان الجواب بأنه أراد بالمعتل المعل وقد وقع من المصنف ذلك غير مرة. قوله**: (إلى الشرط الأخير) **وهو أن يكون بعد العين ألف. قوله**: (منه) **أي من مصدر الفعل المعل عيناً.**

قوله: (في الانفعال والافتعال) **أي كالانقياد والاعتياد. قوله**: (كما سيأتي) **أي في قوله: وفي فعل وجهان والإعلال أولى كالحيل. قوله**: (من فعل مصدراً) **هذا محل مخالفة التسهيل للنظم.**

هذه الثلاثة في أن حقها الإعلال، وهو يخالف ما هنا من أن الغالب على فعل مصدراً التصحيح.

ثم أشار إلى موضع ثالث تقلب فيه الواو ياء بقوله: (وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلَالِ)أي المذكور وهو القلب ياء لكسر ما قبلها (فِيهِ حَيْثُ عَنْ)أي إذا وقعت الواو عيناً لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة، وهي في الواحد إما معلة، وإما شبيهة بالمعل وهي الساكنة وجب قلبها ياء: فالأولى نحو: دار وديار وحيلة وحيل وقيمة وقيم، الأصل: دوار وحول وقوم، لأنه لما انكسر ما قبل الواو في الجمع في نحو: ديار وكانت في الإفراد معلة بقلبها ألفاً ضعفت فسلطت الكسرة عليها، وقوى تسلطها وجود الألف وإعلال الباقي لإعلال واحده ولوقوع الكسرة قبل الواو، وشذ من ذلك حاجة وحوج، والثانية وشرطها أن يكون بعدها في الجمع ألف نحو سوط وسياط وحوض وحياض وروض ورياض، الأصل: سواط وحواض ورواض لأنه لما انكسر ما قبلها في الجمع وكانت في الإفراد شبيهة بالمعل لسكونها ضعفت فسلطت الكسرة عليها وقوّى تسلطها وجود الألف لقربها من الياء وصحة اللام لأنه إذا صحت اللام قوي إعلال العين. فتلخص أن لقلب الواو ياء في هذا ونحوه خمسة شروط: أن يكون جمعاً، وأن تكون الواو في واحدة ميتة بالسكون، وأن يكون قبلها في الجمع كسرة، وأن يكون بعدها فيه ألف، وأن يكون صحيح اللام: فالثلاثة الأول مأخوذة من البيت، ....

قوله: (وجمع)أي وأما جمع كما قيل في (وربك فكبره)اهـ سم. وجعل خالد الفاء في فاحكم زائدة. قوله: (ذي عين)أي مفرد ذي عين. قوله: (بذا الإعلال)يؤخذ منه أن العين واو وأن قبلها كسرة. قوله: (حيث عن)أي ظهر هذا الجمع غزى. قوله: (فالأولى)أي الواو المعلة، ولا يشترط أن يكون بعدها في الجمع ألف كما يؤخذ من التمثيل بحيلة وحيل وقيمة وقيم، ومن ذكر هذا الشرط في الثانية وتركه هنا لكن هذا الصنيع إنما يوافق ما مر عن التسهيل من أن حق فعل مصدراً أو جمعاً الإعلال والموافق لقوله هنا بذا الإعلال، وقوله: وفي فعل وجهان الخ تقييد الواو المعلة أيضاً بأن يكون بعدها في الجمع ألف ولم يجر الشارح على ما يوافقه لأنه سيرده.

قوله: (لأنه لما انكسر الخ)تعليل لقلب الواو ياء في نحو ديار. وقوله: وإعلال الباقي الخ تعليل لقلبها ياء في نحو حيل وقيم. قوله: (في نحو ديار)أي مما كان بعد عينه ألف وقلبت عين مفرده ألفاً، وقوله وكانت أي الواو. قوله: (فسلطت الكسرة عليها)أي غلبت عليها. قوله: (وجود الألف)أي لما مر من أن الألف تشبه الياء. قوله: (في هذا)أي المذكور من سياط وحياض ورياض ونحوه أي من كل جمع كان بعد عينه ألف، فقوله: فتلخص الخ مرتبط بالواو الثانية فقط أعني الشبيهة بالمعل، ولهذا اقتصر على قوله: وأن تكون الواو في واحده ميتة بالسكون ولم يقل أو معلة، وذكر من الشروط أن يكون بعدها ألف، وهذا إنما يشترط في الثانية قاله سم. قوله: (ميتة بالسكون) أي بسبب السكون. قوله: (مأخوذة من البيت)محل أخذ الثالث منه اسم الإشارة في قوله بذا

والرابع يأتي في البيت بعده، والخامس لم يذكره هنا وذكره في التسهيل: فخرج بالأول المفرد فإنه لا يعل، نحو: خوان وسوار إلا المصدر وقد تقدم، وشذ قولهم في الصوان والصوار صيان وصيار، وبالثاني نحو: طويل وطوال وشذ قوله:

٩٥٧ ـ تَبَيَّنَ لِي أنَّ القَمَاءَةَ ذِلَّةٌ ... وأنَّ أعِزَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا

قيل: ومنه الصافنات الجياد، وقيل إنه جمع جيد لا جواد، وبالثالث نحو: أسواط وأحواض، وبالرابع ما أشار إليه بقوله: (وَصَحَّحُوا فِعَلَةَ)أي جمعاً لعدم الألف، فقالوا: كوز وكوزة وعود وعودة، وشذ الإعلال في قولهم ثور وثيرة. قال المبرد: أرادوا أن يفرقوا بين الثور الذي هو الحيوان والثور الذي هو القطعة من الإقط فقالوا في الحيوان ثيرة وفي الأقط ثورة، وذهب ابن السراج والمبرد فيما حكاه عنه الناظم أن ثيرة مقصور من فعالة وأصله ثيارة كحجارة، حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها، وقيل: جمعوه على فعلة بسكون العين فقلبت الواو ياء

الإعلال كما مر. قوله: (يأتي في البيت بعده)أي يؤخذ من البيت بعده. قوله: (نحو خوان)الخوان ككتاب وغراب ما يؤكل عليه الطعام قاموس.

قوله: (في الصوان)صوان الثوب وصيانه مثلثين ما يصان فيه اهـ قاموس. قوله: (والصوار) بالصاد المهملة ككتاب وغراب قطيع من البقر قاموس. قوله: (أن القماءة)بفتح القاف والمد أي القصر. قوله: (قيل ومنه)أي من شذوذ إعلال الواو المتحركة في المفرد وهو مبني على أن الجياد جمع جواد. قوله: (الصافنات)أي الخيل الصافنات وهي التي تقوم على ثلاث قوائم وطرف حافر الرابعة وهو من الصفات المحمودة في الخيل لا تكاد تكون إلا في العراب الخلص، الجياد أي المسرعة في جريها وقيل التي تجود بالركض، ويظهر أن الأول مبني على أن الجياد جمع جيد من الجودة، والثاني على أنه جمع جواد من الجود ووصفها بالأمرين ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وسائرة. قوله: (وقيل أنه جمع جيد لا جواد)عبارة التصريح وقيل الجياد في الآية ليس بشاذ وإنما هو جمع جيد بتشديد الياء لا جمع جواد اهـ، أي وأصل جيد جيود فيكون من أفراد الواو المعلة.

قوله: (وعود)بعين مفتوحة ودال مهملتين وهو المسن من الإبل والشاء كما في القاموس. قوله: (في قولهم)أي في الجمع من قولهم. قوله: (فقالوا في الحيوان ثيرة الخ)ولم يعكسوا مع حصول الفرق بالعكس أيضاً لأنهم لما قالوا في جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا ثيرة في جمعه عليه وليس لثور من الأقط ما يحمل جمعه في القلب عليه نقله المصرح عن الجاردي. قوله: (فيما حكاه الخ)إنما قال ذلك لمخالفة هذه الحكاية للحكاية

---

٩٥٧ ـ هو من الطويل. والقماءة: قمؤ الرجل إذا صغر. والشاهد في طيالها حيث جاء بالياء. والقياس طوالها. ورواه القالي على الأصل.

لسكونها ثم حركت وبقيت الياء، وقيل: حملاً على ثيران ليجري الجمع على سنن واحد. وبالخامس نحو: رواء في جمع ريان وأصله رويان لأنه لما أعلت اللام في الجمع سلمت العين لئلا يجتمع إعلالان، ومثله جواء جمع جوّ بالتشديد أصله جواو، فلما اعتلت اللام سلمت العين. (وَفي فِعَلْ) جمعا (وَجْهَانِ) الإعلال والتصحيح (وَاالإِعْلاَلَ أَوْلَى كَالحِيَلْ) جمع حيلة والقيم جمع قيمة والديم جمع ديمة، وجاء التصحيح أيضاً نحو: حاجة وحوج.

تنبيهان: الأول: اقتضى تعبيره بأولى أن التصحيح مطرد، وليس كذلك، بل هو شاذ كما تقدم، فكان اللائق أن يقول:

وصححوا فعلة وفي فعل قد شذ تصحيح فحتم أن يعل

وقد تقدم نقل كلامه في التسهيل. **الثاني**: إنما خالف فعل فعلة لأن فعلة لما عدمت الألف وخف النطق بالواو بعد الكسرة لقلة عمل اللسان انضم إلى ذلك تحصين الواو ببعدها عن الطرف بسبب هاء التأنيث فوجب تصحيحها بخلاف فعل.

ثم أشار إلى موضع رابع تقلب فيه الواو ياء بقوله: (وَالْوَاوُ لاَماً بَعْدَ فَتْحٍ يا انْقَلَبْ كَالمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ) أي إذا وقعت الواو طرفاً رابعة فصاعداً بعد فتح قلبت ياء وجوباً، لأن ما هي فيه حينئذ لا يعدم نظيراً يستحق الإعلال فيحمل هو عليه، ....

قبلها. قوله: (نحو رواء) كرجال وأصله رواي أبدلت الياء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة تصريح. قوله: (في جمع ريان) نقيض عطشان. قوله: (وأصله رويان) اجتمع فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، واكتفى هنا باستفادة أصل الجمع من ذكر أصل المفرد عن التصريح بأصل الجمع الذي سلكه في لاحقه. قوله: (إعلالان) إعلال العين بابدالها ياء للكسرة قبلها وإعلال اللام بإبدالها همزة لوقوعها طرفاً إثر ألف زائدة فاقتصر على إعلال اللام لأنها محل التغيير تصريح. قوله: (كما تقدم) أي في قوله: وشذ من ذلك حاجة وحوج. قوله: (فحتم أن يعل) تصريح بما فهم من قوله قد شذ تصحيح.

قوله: (وقد تقدم) أي في شرح قوله والفعل منه صحيح غالباً نحو الحول، وقوله نقل كلامه في التسهيل أي الدال على ما قلنا من شذوذ التصحيح. قوله: (لما عدمت الألف وخف الخ) لعل العطف من عطف المسبب على السبب إذ بفقد البعيد من الواو وهو الألف يخف النطق بالواو، ولا يخفى أن انعدام الألف وخفة النطق جهة جمع وموافقة لا جهة فرق ومخالفة فكان اللائق أن يقتصر على قوله: لأن في فعلة تحصين الواو الخ. قوله: (لاما) حال من ضمير انقلب، وقوله كالمعطيان بفتح الطاء يرضيان بفتح الضاد مع فتح أوله أو ضمه وعلى هذا حل الشارح. قوله: (طرفا) أخذه من قوله لاما، وقوله رابعة فصاعداً أخذه من التمثيل بجعله قيد اسم. قوله: (لأن ما هي فيه) أي لأن اللفظ الذي تلك الواو فيه. قوله: (نظيراً) كمعطيان اسم فاعل فانه نظير معطيان اسم مفعول. قوله: (فيحمل) بالرفع هو أي ما هي فيه عليه أي على النظير.

وذلك نحو: أعطيت أصله أعطوت لأنه من عطا يعطو بمعنى أخذ، فلما دخلت همزة النقل صارت الواو رابعة فقلبت ياء حملاً للماضي على مضارعه، وقد أفهم بالتمثيل أن هذا الحكم ثابت لها سواء كانت في اسم كقولك المعطيان وأصله المعطوان فقلبت الواو ياء حملاً لاسم المفعول على اسم الفاعل، أم في فعل كقولك يرضيان أصله يرضوان لأنه من الرضوان فقلبت الواو ياء حملاً لبناء المفعول على بناء الفاعل، وأما يرضيان المبني للفاعل من الثلاثي المجرد فلقولك في ماضيه رضي.

تنبيهان: **الأول**: يستصحب هذا الإعلال مع هاء التأنيث نحو المعطاة، ومع تاء التفاعل نحو تغازينا وتداعينا مع أن المضارع لا كسر قبل آخره. قال سيبويه: سألت الخليل عن ذلك فأجاب بأن الإعلال ثبت قبل مجيء التاء في أوله وهو غازينا وداعينا حملاً على نغازي ونداعي، ثم استصحب معها. **الثاني**: شذ قولهم في مضارع شأو بمعنى سبق يشأيان والقياس يشأوان لأنه من الشأو، ولا كسرة قبل الواو فتقلب لأجلها ياء ولم تقلب في الماضي فيحمل مضارعه عليه، نعم إن دخلت عليه همزة النقل قلت يشأيان حملاً على المبني للفاعل.

قوله: (وذلك) أي المستوفى للشروط. قوله: (على مضارعه) لأنها قلبت في مضارعه وهو يعطى ياء لوقوعها بعد كسرة. قوله: (كقولك يرضيان) بضم أوله على البناء للمفعول أخذاً مما بعده. قوله: (على بناء الفعل) وهو يرضيان بكسر الضاد مع ضم أوله. قوله: (وأما يرضيان) أي بفتح أوله وثالثه. قوله: (فلقولك في ماضيه رضي) أي وأصل رضي رضو فقلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة. قوله: (نحو المعطاة) فألفه منقلبة عن ياء لتحركها وانفتاح ما قبلها وهذه الياء منقلبة عن واو لوقوعها رابعة إثر فتحة، وفي التسهيل وشرحه للدماميني بعد مبحث إبدال الواو الواقعة إثر كسرة ياء ما نصه: وكذلك الواو الواقعة إثر فتحة في الاسم نحو ملهى أو في الفعل نحو عاديت فصاعداً نحو مصطفى واصطفيت طرفاً كما مثلنا أو قبل هاء التأنيث نحو مدعاة ومصطفاة اهـ. فقلب الواو ياء أعم من الظاهر والمقدر، فحمل شيخنا التمثيل بنحو المعطاة على ما إذا ثنى أو جمع فانه يقال فيه حينئذ المعطيتان والمعطيات غير محتاج إليه بل غير ملائم للتعبير بهاء التأنيث إذ المستصحب معه حينئذ تاء التأنيث لا هاؤه لأن تاءه هي الموجودة في تثنية المعطاة وجمعه، بل دعوى أن تثنيته المعطيتان غير صحيح لأن تثنيته المعطاتان لا غير فاعرف ذلك والله الموفق.

قوله: (مع أن المضارع) وهو نتغازى ونتداعى. قوله: (وهو) عائد على معلوم من السياق وهو المعل المجرد من التاء. قوله: (في مضارع شأو) بفتح الهمزة وكذا المضارع. قوله: (لأنه من الشأو) بسكون الهمزة أي فهو واوي. قوله: (فتقلب) بالنصب أي حتى تقلب وكذا قوله فيحمل. قوله: (قلت يشأيان) بالبناء للمفعول، وقوله حملاً على المبني للفاعل أي المقلوبة واوه ياء لأجل الكسرة قبلها، وفي بعض النسخ. قلت يشئيان وكان قياساً وتقول فيه مبنياً للمفعول يشأيان بالقلب

وأشار بقوله: (وَوَجَبْ. إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمّ مِنْ أَلِفْ وَياكُموقِنٍ بِذَالِهَا اعْتُرِفْ) إلى إبدال الواو من أختيها الألف والياء: أما إبدالها من الألف ففي مسئلة واحدة وهي أن ينضم ما قبلها نحو: بويع وضورب، وفي التنزيل: ﴿مَا وُرِيَ عَنْهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٠] وأما إبدالها من الياء لضم ما قبلها ففي أربع مسائل: **الأولى**: أن تكون ساكنة منفردة أي غير مكررة في غير جمع نحو: موقن وموسر أصلهما ميقن وميسر لأنهما من أيقن وأيسر فقلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها، وخرج بالساكنة المتحركة نحو: هيام فإنها تحصنت بحركتها فلا تقلب إلا فيما سيأتي بيانه، وبالمفردة المدغمة نحو: حيض فإنها لا تقلب لتحصنها بالإدغام، وبغير الجمع من أن تكون في جمع فإنها لا تقلب واواً بل تبدل الضمة قبلها كسرة فتصح الياء وإلى هذا أشار بقوله: (وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَما يُقَالُ هِيمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا) أو هيماء فأصل هيم هيم بضم الهاء، لأنه نظير حمر جمع أحمر أو حمراء، فخفف بإبدال ضمة فائه كسرة لتصح الياء، وإنما لم تبدل ياؤه واواً كما فعل في المفرد لأن الجمع أثقل من المفرد والواو أثقل من الياء فكان يجتمع ثقلان، ومثل هيم بيض جمع أبيض أو بيضاء.

تنبيهات: **الأول**: سمع في جمع عائط عوّط بإقرار الضمة وقلب الياء واواً وهو شاذ، وسمع عيط على القياس. **الثاني**: سيأتي في كلامه أن فعلي وصفا كالكوسى أنثى الأكيس يجوز

أيضاً الخ وعليه يقرأ قلت يشئيان بالبناء للفاعل. قوله: (ووجب ابدال الخ) اعترضه الغزي بأن فيه العيب المسمى بالتضمين وهو أن يتصل آخر البيت بأول البيت بعده، وقوله من ألف متعلق بإبدال. قوله: (وياكموقن) أي باعتبار أصله فلا يقال موقن لا ياء فيه. قوله: (بذا) الإشارة راجعة إلى الإبدال واواً لا بقيد كون المبدل منه ألفاً. قوله: (إلى إبدال الواو) أي إبدالاً غير ما تقدم في محله من إبدال الواو من الألف في جمع نحو ضاربة على ضوارب، وتصغير نحو ضارب على ضويرب، وكذا قوله أما إبدالها من الألف فصح قول الشارح ففي مسألة واحدة واندفع الاعتراض عليه بمسألة الجمع، أما التصغير فداخل في عموم هذه المسألة الواحدة وإن أوهم اقتصاره في التمثيل لها على نحو بويع وضورب خلافه.

قوله: (نحو موقن وموسر) هذا في الاسم ومثاله من الفعل يوقن ويوسر. قوله: (نحو هيام) بضم الهاء وتخفيف الياء يطلق على العطش الشديد وعلى اختلال العقل من العشق وعلى ما يأخذ الإبل فتهيم في الأرض ولا ترعى. قوله: (إلا فيما سيأتي بيانه) أي في قوله: وواواً إثر الضم رد اليامتي الخ. قوله: (نحو حيض) بتشديد الياء جمع حائض فهذا المثال خارج بقوله في غير جمع أيضاً، قال المصرح: والمثال الجيد أن يبنى من البيع مثل حماض فتقول بياع ولا يعل لما ذكرنا. قوله: (فكان يجتمع ثقلان) اسم كان ضمير الشأن. قوله: (عائط) بعين وطاء مهملتين الناقة التي لا تحمل. تصريح. قوله: (كالكوسى أنثى الأكيس) والكياسة تطلق على معان منها العقل وخلاف

فيها الوجهان عنده، فكان ينبغي أن يضمها إلى ما تقدم في الاستثناء من الأصل المذكور.
الثالث: حاصل ما ذكره أن الياء الساكنة المفردة المضموم ما قبلها إذا كانت في اسم مفرد غير فعلى الوصف تقلب واواً، تحت ذلك نوعان: أحدهما ما الياء فيه فاء الكلمة نحو موقن وقد مر، والآخر ما الياء فيه عين الكلمة كما إذا بنيت من البياض مثل برد، فتقول بيض، وفي هذا خلاف: فمذهب سيبويه والخليل إبدال الضمة فيه كسرة كما فعل في الجمع، ومذهب الأخفش إقرار الضمة وقلب الياء واواً، وظاهر كلام المصنف موافقته، فتقول على مذهبهما بيض، وعلى مذهبه بوض، ولذلك كان ديك عندهما محتملاً لأن يكون فِعلاً وأن يكون فَعلاً، ويتعين عنده أن يكون فعلاً بالكسر. وإذا بنيت مفعلة من العيش قلت على مذهبهما معيشة وعلى مذهبه معوشة ولذلك كانت معيشة عندهما محتملة أن تكون مفعلة وأن تكون مفعِلة، ويتعين عنده أن تكون مفعلة بالكسر واستدل لهما بأوجه: **أحدها**: قول العرب أعيس بين العيسة ولم يقولوا العوسة، وهو على حد أحمر بين الحمرة، **ثانيها**: قولهم مبيع والأصل مبيوع، نقلت الضمة إلى الباء ثم كسرت لتصح الياء وسيأتي بيانه. **ثالثها**: أن العين حكم لها بحكم اللام فأبدلت الضمة لأجلها

الحمق. قوله: (عنده)أي المصنف، أما عند سيبويه والجمهور فيتعين فيه إقرار الضمة وقلب الياء واواً كما سيأتي. قوله: (فكان ينبغي أن يضمها)أي باعتبار أحد وجهيها وهو إبدال الضمة كسرة وإقرار الياء ويجاب بأن ضمها إلى ذلك معلوم مما يأتي سم. قوله: (إلى ما تقدم)أي الجمع الذي تقدم. وقوله في الاستثناء أراد الاستثناء بالمعنى اللغوي وهو مطلق الإخراج. وقوله من الأصل المذكور أي القاعدة المذكورة في قوله: ويا كموقن الخ لأنه في قوة قولك كل ياء قبلها ضمة تقلب واواً.

قوله: (في اسم مفرد)قيد بالاسم مع أن كلام المصنف يشمل الفعل نحو يوقن ويوسر كما مر، فلو قال في فعل أو اسم مفرد الخ لكان موافقاً. قوله: (مثل برد)أي اسماً مفرداً على وزن برد. قوله: (وظاهر كلام المصنف موافقته)لدخوله في قوله كموقن مع كونه لم يستثن إلا الجمع. قوله: (أن يكون فعلاً بالكسر)إذ لو كان فعلاً بالضم لوجب أن يقال فيه دوك. قوله: (قلت)أي بعد نقل ضمة العين إلى الفاء ثم قلبها كسرة. قوله: (أن تكون مفعلة بالكسر)إذ لو كانت مفعلة بالضم لوجب أن يقال فيه معوشة. قوله: (بين العيسة)بعين وسين مهملتين بياض يخالطه شقرة كما في القاموس. قوله: (على حد أحمر بين الحمرة)أي على طريقته فيكون أصل العيسة بضم العين. قوله: (نقلت الضمة إلى الباء)أي الموحدة أي فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، وقوله: ثم كسرت أي الباء الموحدة لتصح الياء أي التحتية.

قوله: (إن العين حكم لها الخ)حاصله أن الضمة أبدلت كسرة لأجل اللام في نحو: أظب جمع ظبي إذ أصله أظبي كأرجل فكسرت الموحدة لتسلم التحتية فيقاس على ذلك إبدالها كسرة لأجل العين فيما إذا بنيت من البياض مثل برد، ولو قال الشارح ثالثها قياس العين على اللام في

كما أبدلت لأجل اللام، واستدل الأخفش بأوجه: **أحدها**: قول العرب مضوفة لما يحذر منه، وهي من ضاف يضيف إذا أشفق وحذر. قال الشاعر:

٩٥٨ ـ وكُنْتُ إذَا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ أُشَمِّرُ حَتَّى يَبْلُغَ السَّاقَ مِئْزَرِي

ثانيها: أن المفرد لا يقاس على الجمع لأنا وجدنا الجمع يقلب فيه ما لا يقلب في المفرد، ألا ترى أن الواوين المتطرفتين يقلبان ياءين في الجمع نحو: عتى جمع عات، ولا يقلبان في المفرد نحو: عتو مصدرعتا. **ثالثها**: أن الجمع أثقل من المفرد فهو أدعى إلى التخفيف، وصحح أكثرهم مذهب الخليل وسيبويه، وأجابوا عن الأول من أدلة الأخفش بوجهين: **أحدهما**: أن مضوفة شاذ فلا تبنى عليه القواعد، **والآخر**: أن أبا بكر الزبيدي ذكره في مختصر العين من ذوات الواو، وذكر أضاف إذا أشفق رباعياً، ومن روى ضاف يضيف فهو قليل. وعن الثاني والثالث بأنهما قياس معارض للنص فلا يلتفت إليه اهـ.

إبدال الضمة كسرة لأجلها لكان أوضح. قوله: (مضوفة) بضاد معجمة وفاء. قوله: (إذا أشفق وحذر) العطف للتفسير كما يفيده كلام القاموس. قوله: (أشمر الخ) كناية عن شدة قيامه واهتمامه في نصرة جاره عند حلول النائبة به والساق بالنصب مفعول مقدم ومئزري فاعل مؤخر. قوله: (نحو عتى) بضم العين وكسرها واقتصار البعض على الكسر قصور. قوله: (جمع عات) أصله عتوو بواوين فاستثقل اجتماعهما بعد ضمتين فكسرت التاء فانقلبت الواو الأولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فاجتمعت واو وياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسرت العين في إحدى اللغتين اتباعاً لما بعدها. قوله: (ولا يقلبان في المفرد) أي لا يجب ذلك بل هو قليل لما سيأتي عند قوله: كذاك ذو وجهين جا الفعول الخ أنه يقل الإعلال المذكور نحو عتا عتيا.

قوله: (أن الجمع أثقل من المفرد) لو جعله علة ثانية لكون المفرد لا يقاس على الجمع لكان أحسن. قوله: (أن مضوفة شاذ) أي والقياس مضيفة وحكى أبو سعيد سماعه وسماع مضافة أيضاً كما في العيني. قوله: (من ذوات الواو) فيكون مضوفة من ضاف يضوف فلا شاهد فيه لأن الواو حينئذ أصل لا بدل ياء. قوله: (وذكر أضاف إذا أشفق رباعياً) هذا زيادة فائدة ولا دخل له في الجواب. قوله: (بأنهما قياس) لعل مراده بالقياس ما كان من جهة نظر العقل لا من جهة النقل،

---

٩٥٨ ـ قاله أبو جندب الهذلي. من الطويل. وأشمر خبر كان، وجعل الجوهري كان زائدة ههنا، قال: لأنه يخبر عن حاله وليس يخبر بكنت عما مضى عن فعل، وليس كذلك لأنه لا تقع زائدة أولاً إذا رفعت ونصبت. والمضوفة ما ينزل به من حوادث الدهر ونوائب الزمان. وفيه الشاهد، فإن القياس فيه مضيفة، وحكم سيبويه بشذوذه وقال أبو سعيد: يروى لمضوفة ولمضيفة ولمضافة. وحتى للغاية، وأن بعدها مضمرة، ويبلغ منصوب به. والساق مفعول. ومئزري فاعل، وهذا كناية عن شدة قيامه واهتمامه في نصرة جاره عند حلول النوائب.

ثم أشار إلى ثلاث مسائل أخرى ثانية وثالثة ورابعة تبدل فيها الياء واواً لانضمام ما قبلها بقوله: (وَوَاواً اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَامَتَى أُلْفِيَ لاَمَ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبلِ تا. كَتَاءِ بانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدُرَهْ كذَا إذ كَسَبُعَانَ صَيَّرَهْ) فالأولى من هذه الثلاثة أن تكون الياء لام فعل نحو قضو الرجل ورمو، وهذا مختص بفعل التعجب، فالمعنى ما أقضاه وما أرماه، ولم يجيء مثل هذا في فعل متصرف إلا ما ندر من قولهم نهو الرجل فهو نهى إذا كان كامل النهية وهو العقل، والثانية: أن تكون لام اسم مختوم بتاء بنيت الكلمة عليها كأن تبنى من الرمي مثل مقدرة فإنك تقول مرموة، بخلاف نحو: تواني توانية فإن أصله قبل دخول التاء توانيا بالضم كتكاسل تكاسلا فأبدلت ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة، ثم طرأت التاء لإفادة الوحدة وبقي الإعلال بحاله لأنها عارضة لا اعتداد بها، والثالثة: أن تكون لام اسم مختوم بالألف والنون كأن تبنى من الرمي مثل سبعان اسم الموضع الذي يقول فيه ابن أحمر:

وقوله للنص هو قول العرب أعيس بين العيسة وقولهم مبيع. قوله: (ثم أشار إلى ثلاث مسائل الخ) قال الاسقاطي: جعل الشارح هذا البيت إشارة إلى ثلاث مسائل وقياس ما أسلفه في قول النظم قبل بواو ذا افعلا في آخر أو قبل تا التأنيث أو زيادتي فعلان من جعل ذلك مسألة واحدة أن يجعل ما هنا مسألة واحدة اهـ. ويمكن توجيه المخالفة بأنها إشارة إلى جواز الاعتبارين.

قوله: (وواواً إثر الضم الخ) أي رد أي صير الياء إثر الضم واواً متى ألفى أي وجد الياء لام فعل أو من قبل تاء التأنيث كتاء شخص بأن من رمى كلمة كمقدرة بفتح الميم وضم الدال كذا رد الياء إثر الضم واواً إذا صير الباني لفظ رمى مثل سبعان بفتح السين المهملة وضم الموحدة وأضاف التاء للباقي لملابسته لها لأنه المتكلم بها وسبعان، قال ابن هشام: الصواب فتح نونه على لغة من أجرى المثنى مسمى به مجرى سلمان ولو كسرت النون لزم أن يقال كسبعين اهـ. وعندي فيما ذكره من اللزوم نظر لأن إلزام المثنى وما ألحق به الألف لغة كما سبق. قوله: (وهذا) أي كون الياء المنقلبة واواً لوقوعها إثر ضم لام فعل مختص الخ. قوله: (فإنك تقول مرموة) ولا يرد قولهم ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة لازمة لأن التاء لما كانت لازمة لبناء الكلمة عليها كانت الواو كأنها حشو لالام ولهذا لم يقل توانوة لأن تاءها ليست لازمة كما سيذكره الشارح. قوله: (بخلاف نحو توانية) هذا محترز قوله: بنيت الكلمة عليها. قوله: (لأنه ليس الخ) علة لسلامة الياء من القلب. قوله: (وبقى الإعلال بحاله الخ) جواب عما يقال: لا يلزم بعد طروّ التاء من إعادة الضمة وقلب الياء واواً وقوع اسم معرب آخره واو قبلها ضمة لازمة فهلا قيل توانوة وإطلاق الإعلال على إبدال الضمة كسرة مجاز لأن الإعلال كما في الشافية تغيير حرف العلة للتخفيف بحذف أو قلب أو إسكان.

قوله: (ابن أحمر) رده العيني بأن قائله تميم ابن أبي مقبل لا ابن أحمر. قوله: (أمل) املال

٩٥٩ ـ أَلاَ يَا دِيَار الحَيْ بِالسَّبُعَانِ أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالبِلَىٰ المَلَوَانِ

فإنك تقول: رموان والأصل رميان فقلبت الياء واواً وسلمت الضمة لأن الألف والنون لا يكونان أضعف حالاً من التاء اللازمة في التحصين من الطرف. (وَإِنْ تكُنْ) الياء الواقعة إثر ضم (عَيْناً لِفُعْلَى وَصْفَا فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ) أي عن العرب (يُلْفى) أي يوجد كقولهم في أنثى الأكيس والأضيق الكيسى والضيقى والكوسى والضوقى بترديد بين حمله على مذكره تارة وبين رعاية الزنة أخرى، واحترز بقوله وصفا عما إذا كانت عيناً لفعلى اسماً كطوبى مصدراً لطاب، أو اسماً لشجرة في الجنة تظللها فإنه يتعين قلبها واواً، وأما قراءة طيبى لهم فشاذ.

تنبيه: فعلى الواقعة صفة على ضربين: أحدهما الصفة المحضة وهذه يتعين فيها قلب الضمة كسرة لسلامة الياء ولم يسمع منها إلا ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٢] أي جائرة، يقال ضازه حقه يضيزه إذا بخسه وجار عليه، ومشية حِيكى أي يتحرك فيها المنكبان، يقال: حاك في مشيه يحيك إذا حرك منكبيه، والآخر غير المحضة وهي الجارية مجرى الأسماء وهي فعلى أفعل كالطوبى والكوسى والضوقى والخورى مؤنثات الأطيب والأكيس والأضيق والأخير، وهذا

الكتاب واملاؤه أن يقوله فيكتب عنه، ولعله ضمن أمل معنى كر فعداه بالباء والبلى بكسر الموحدة والقصر مصدر بلى الثوب إذا خلق والملوان الليل والنهار. قوله: (لا يكونان أضعف الخ) لك أن تقول إذا بنى من الغزو مثل ظربان فإنه يقال غزيان فيعطى ما قبل الألف والنون حكم ما وقع آخراً محضاً كرضى أي من قلب الواو ياء لتطرفها إثر كسرة، ومقتضى هذا أنه لا يقال في مثل سبعان من الرمى رموان لأنه لا يجوز أن يقال في مثل عضد من الرمي رمو لأنه ليس لنا اسم متمكن آخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب أن تقلب الضمة كسرة فتسلم الياء فيقول رم، فكذا يجب أن يقال رميان بإعلال الحركة دون الحرف قاله الموضح اهـ تصريح. وقوله في التحصين متعلق بأضعف أي تحصين الواو. وقوله من الطرف أي من أن تكون طرفاً فيلحقها الإعلال أي بل هما كالتاء أو أقوى في هذا التحصين. قوله: (فذاك) أي الياء الواقع اثر ضم.

قوله: (بالوجهين) أي السابقين وهما إبدال الضمة التي قبل الياء كسرة وإبقاء الضمة فتقلب الياء واواً. قوله: (بترديد) أي لفعلي المذكور والباء سببية وفي نسخ ترديداً، وقوله بين حمله على مذكره أي في وجود الياء وتعبيره بالحمل أولاً وبالرعاية ثانياً تفنن ولو قال رعاية لمذكره تارة وللزنة أخرى لكان أوضح وأخصر. قوله: (مصدراً) عبارة المرادي اسم مصدر من الطيب. قوله: (ومشية حيكى) بحاء مهملة مكسورة فتحية ساكنة فكاف ويقال فيها حيكى بفتحات كجمزى كما في القاموس. قوله: (كالطوبى) تمثيله هنا بالطوبى للصفة الجارية مجرى الأسماء لا ينافي تمثيله به

---

٩٥٩ ـ ذكر مستوفى في شواهد النسب. والشاهد فيه أنه إذا أريد أن يبنى من الرمي مثل السبعان الذي هو اسم موضع أن يقال فيه رموان.

الضرب هو مراد المصنف، وهو فيما ذكره فيه مخالف لما عليه سيبويه والنحويون فإنهم ذكروا هذا الضرب في باب الأسماء فحكموا له بحكم الأسماء، أعني من إقرار الضمة وقلب الياء واواً كما في طوبى مصدراً، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيه غير ذلك. والذي يدل على أن هذا الضرب من الصفات جار مجرى الأسماء أن أفعل التفضيل يجمع على أفاعل فيقال: أفضل وأفاضل وأكبر وأكابر، كما يقال في جمع أفكل وهي الرعدة أفاكل، والمصنف ذكره في باب الصفات وأجاز فيه الوجهين، ونص على أنهما مسموعان من العرب فكان التعبير السالم من الإيهام الملاقي لغرضه أن يقول:

وإن يكن عيناً لفعلى أفعلا فذاك بالوجهين عنهم يجتلى

فصل

(مِنْ لاَمِ فَعْلى اسْماً أَتى الْوَاوُ بَدَلْ ياءٍ كَتَقْوَى غَالِباً جَاذَا الْبَدَلْ) أي إذا اعتلت لام فعلى بفتح الفاء فتارة تكون لامها واواً وتارة تكون ياء: فإن كانت واواً سلمت في الاسم نحو:

سابقاً للاسم لأن الممثل به هنا طوبى مؤنث الأطيب كما سيصرح به وسابقاً طوبى المصدر أو اسم الشجرة كما صرح به. قوله: (هو مراد المصنف) أي وإن صدق كلامه على الأولى أيضاً. قوله: (في باب الأسماء) أي نوعها لجريانه مجراها. وقوله: فحكموا الأحسن وحكموا بالواو. وقوله: أعني من إقرار الضمة ينبغي حذف أعني أو من فتأمل. قوله: (كما في طوبى) أي كالعمل الذي في طوبى والكاف للتنظير. وقوله: مصدراً أي أو اسم الشجرة لأن طوبى الاسم ليس محصوراً في طوبى المصدر كما مر. قوله: (كما يقال في جمع أفكل) أي الذي هو اسم لا صفة. قوله: (وأجاز فيه الوجهين) أي فيكون مخالفاً لسيبويه والنحويين من وجهين. قوله: (السالم من الإيهام) أي إيهام الشمول للصفة المحضة. وقوله الملاقى لغرضه أي من خصوص الصفة الجارية مجرى الأسماء. قوله: (وإن يكن) بالياء التحتية كما في قول المصنف: وإن يكن عيناً لفعلي وصفاً بقرينة إشارة المذكر في قوله: فذاك.

فصل

قوله: (اسماً) حال من فعلى، وقوله بدل ياء حال من الواو. قوله: (كتقوى) أصله وقيا قلبت واوه تاء كما في تراث وياؤه واواً وهو غير منصرف لأن ألفه للتأنيث، وفي الكشاف عن عيسى بن عمر أنه قرأ على تقوى بالتنوين بجعل الألف للإلحاق كتترى ولا يمتنع اجتماع إعلالين غير متواليين في كلمة كما هنا، وكما في يفون ومصطفى إذ أصلهما يوفيون ومصتفوانما الممتنع تواليهما بلا فاصل صرّح به زكريا في فصل لساكن صح الخ ولا يردّ تواليهما في نحو ماء لشذوذه. قوله: (غالباً) إن جعل متعلقاً بجا كان لقوله جا ذا البدل فائدة من حيث تقييده بغالبا وإن جعل متعلقاً بأتى كان تكراراً.

دعوى، وفي الصفة نحو: نشوى، ولم يفرقوا في ذوات الواو بين الاسم والصفة. وإن كانت ياء سلمت في الصفة نحو: خزيا وصديا مؤنثا خزيان وصديان، وقلبت واواً في الاسم نحو: تقوى وشروى وفتوى، فرقا بين الاسم والصفة، وأوثر الاسم بهذا الإعلال لأنه أخف فكان أحمل للثقل، وإنما قال غالباً للاحتراز من الريا للرائحة وطغيا لولد البقرة الوحشية وسعياً لموضع كما صرح بذلك في شرح الكافية، وفي الاحتراز عن هذه نظر: أماريا فالذي ذكره سيبويه وغيره من النحويين أنها صفة غلبت عليها الاسمية، والأصل رائحة ريا أي مملوءة طيباً، وأما طغيا فالأكثر فيه ضم الطاء، ولعلهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف، وأما سعياً فعلم فيحتمل أنه منقول من صفة كخزيا وصديا.

تنبيه: ما ذكره الناظم هنا وفي شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه، وأكثر النحويين أعني في كون إبدال الياء واواً في فعلي الاسم مطرداً وإقرار الياء فيها شاذ، وعكس في التسهيل فقال: وشذ إبدال الواو من الياء لفعلى اسما. وقال أيضاً في بعض تصانيفه: من شواذ الإعلال إبدال الواو من الياء في فعلى اسما ....

قوله: (نحو نشوى) في المصباح النشوة السكر ورجل نشوان مثل سكران اهـ بحروفه أي وامرأة نشوى مثل سكرى والفعل منه نشى كما في القاموس لانشو لوجوب قلب الواو ياء على قياس رضي ونحوه كما مر، فقول شيخنا والبعض في المصباح نشوسكر خطأ نقلاً ومنقولاً والله الموفق. قوله: (مؤنثا خزيان وصديان) أي وهما مؤنثا الخ. قوله: (وشرورى) بشين معجمة فراء بمعنى مثل يقال لك شرواه أي مثله. تصريح. قوله: (لأنه أخف) أي من الصفة لتركب معناها. قوله: (للاحتراز من الريا) قيل لا شذوذ في الريا لأنها إنما لم تقلب ياؤها واواً لمانع وهو أن قلب يائها واواً يستلزم قلب الواو ياء عملاً بقاعدة أخرى وهي أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، ونظر فيه الدنوشري بأن شرط هذه القاعدة أن تكون الواو أصلية كما يأتي وهي هنا عارضة بالإبدال من الياء، وسيأتي ما فيه في أول الفصل الآتي. قوله: (للرائحة) وأماريا من الري ضد عطشى فعدم القلب فيها واضح لكونها صفة دنوشري.

قوله: (وطغيا) بطاء مهملة فغين معجمة. قوله: (وسعيا لموضع) هذا بالإهمال فقط أما سعيا اسم النبي الذي بشر بعيسى فبإهمال السين وإعجامها كذا في القاموس، وحكى الدنوشري أن اسم الموضع بإعجام الشين واقتصر عليه البعض. قوله: (وفي الاحتراز عن هذه نظر الخ) أي فكان الأولى إسقاط قوله غالباً لخروج الأول والثالث بقوله اسماً والثاني بقوله فعلى أي بالفتح. قوله: (أنها صفة) أي وتصحيح الصفة ليس بشاذ. قوله: (منقول من صفة) أي واستصحب التصحيح بعد جعله علماً. تصريح. قوله: (أعني في كون الخ) ينبغي حذف في. قوله: (وإقرار الياء فيها شاذ) جملة مستأنفة استئنافاً بيانياً، وفي بعض النسخ شاذاً بالنصب فيكون إقراراً بالجر عطفاً على إبدال أي

كالنشوى والتقوى والعنوى والفتوى، والأصل فيهن الياء، ثم قال: وأكثر النحويين يجعلون هذا مطرداً فألحقوا بالأربعة المذكورة الشروى والطغوى واللقوى والدعوى زاعمين أن أصلها الياء، والأولى عندي جعل هذه الأواخر من الواو سداً لباب التكثير من الشذوذ، ثم قال: ومما يبين أن إبدال يائها واواً شاذ تصحيح الريا وهي الرائحة، والطغيا وهي ولد البقرة الوحشية ـ تفتح طاؤها وتضم، وسعيا اسم موضع فهذه الثلاثة الجائية على الأصل والتجنب للشذوذ أولى بالقياس عليها، هذا كلامه. وقد مر تعقب احتاجه بهذه الثلاثة، وهذه المسألة خامس مسألة تبدل فيها الياء واواً.

ثم أشار إلى موضع خامس تقلب فيه الواو ياء بقوله: (بِالْعَكْسِ جَاءَ لاَمُ فُعْلَى وَصْفَا، وكَوْنُ قُصْوَى نَادِراً لاَ يَخْفَى) أي إذا اعتلت لام فعلى بضم الفاء فتارة تكون لامها ياء وتارة تكون واواً: فإن كانت ياء سلمت في الاسم نحو الفتيا، وفي الصفة نحو القصيا تأنيث الأقصى، فلم

وكون إقرار الخ. قوله: (كالنشوى) ينافي ما مر أنها صفة نعم نشوى بدون أل بلد بأذربيجان كما في القاموس.

قوله: (والعنوى) في النسخ رسم هذا المثال بعين مهملة فنون ولم أجد له ذكراً في القاموس ولا في المصباح ولا في غيرهما، والذي في كتب اللغة العنوة بتاء التأنيث وفسرت بالقهر وبالمودة فحرره. قوله: (يجعلون هذا) أي الإبدال المذكور. قوله: (والطغوى) بطاء مهملة فغين معجمة بمعنى الطغيان كما في القاموس. قوله: (واللقوى) كذا في النسخ بالقاف ولم أجد له ذكراً في القاموس وغيره، والذي فيه اللغوي بالغين المعجمة بمعنى اللغو وهو ما لا يعتد به من كلام أو غيره، فلعل ما في النسخ تحريف وإن لم يتنبه له أرباب الحواشي. قوله: (هذه الأواخر) أي الشرى والثلاثة بعده. وقوله من الواو أي من ذوات الواو وهذا هو الموافق لما أسلفه الشارح قريباً في دعوى ولما في القاموس في طغوى حيث قال: طغا يطغوا طغواً وطغواناً بضمهما كطغى يطغى والاسم الطغوي. ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَىٰهَآ﴾ [الشمس: ١١] اهـ. وقوله: كطغى يطغى أي بمعنى طغى يطغى كرضي يرضى.

قوله: (سداً لباب التكثير من الشذوذ) هذا لا يرد على أكثر النحويين لأنهم لا يقولون بشذوذ هذه الأربعة. قوله: (أن إبدال يائها) أي النشوى والثلاثة بعده. قوله: (تصحيح الريا الخ) في استدلاله بتصحيح الألفاظ الثلاثة نظر لاحتمال أن يكون تصحيحها هو الشاذ، وبتسليم عدم شذوذه عليه ما قدمه الشارح في قوله: وفي الاحتراز عن هذه نظر الخ وسينبه الشارح على هذا. قوله: (وقد مر تعقب احتجاجه بهذه الثلاثة) أي مر ما يؤخذ منه تعقب احتجاجه بها وهو تعقب الاحتراز عنها بقول الناظم غالباً. قوله: (تبدل فيها الياء واواً) والأربعة تقدمت في قوله: ويا كموقن الخ. قوله: (تقلب فيه الواو ياء) وتقدمت الأربعة في قوله: بواو ذا افعلا إلى قوله يرضيان. قوله: (بالعكس) أي عكس لام فعلى بالفتح اسما. قوله: (تأنيث الأقصى) قال شيخنا والبعض احترازاً من القصيا الآتي

يفرقوا في فعلى من ذوات الياء بين الاسم والصفة كما لم يفرقوا في فعلى بالفتح من ذوات الواو كما سبق، وإن كانت واواً سلمت في الاسم نحو: حزوى اسم موضع قال الشاعر:

٩٦٠ ـ أَدَاراً بِحُزْوَى هِجْتِ لِلعَينِ عَبْرَةً فَماءُ الهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ

وقلبت ياء في الصفة نحو: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا﴾ [الصافات: ٦] ونحو قولك: للمتقين الدرجة العليا، وأما قول الحجازيين القصوى فشاذ قياساً فصيح استعمالاً، نبه به على الأصل، وتميم يقولون القصيا على القياس، وشذ أيضاً الحلوى عند الجميع.

تنبيه: ما ذهب إليه الناظم مخالف لما عليه أهل التصريف، فإنهم يقولون أن فعلى إذا كانت لامها واواً تقلب في الاسم دون الصفة، ويجعلون حزوى شاذاً. قال الناظم في بعض كتبه: النحويون يقولون هذا مخصوص بالاسم ثم لا يمثلون إلا بصفة محضة أو بالدنيا والاسمية فيها عارضة، ويزعمون أن تصحيح حزوى شاذ كتصحيح حيوة، وهذا قول لا دليل على صحته، وما قلته مؤيد بالدليل وموافق لائمة اللغة. حكى الأزهري عن الفراء وابن السكيت أنهما قالا:

الخلاف فيها بين الحجازيين والتميميين فإن أصلها الواو وهذه أصلها الياء اهـ. وما ذكراه من التفرقة هو صريح كلام الشارح ومقتضاه أن القصيا المختلف فيها ليست تأنيث الأقصى وفيه توقف فتأمل.

قوله: (نحو حزوى)بحاء مهملة فزاي. قوله: (أدار الخ)الهمزة للنداء ونصب المنادى مع أنه نكرة مقصودة لوصفه بما بعده، والنكرة المقصودة، إذا وصفت ترجح نصبها على ضمها كما في حديث. (يا عظيماً يرجى لكل عظيم)والعبرة بفتح العين المهملة الدمع وماء الهوى دمعه أضيف إليه لكونه سببه ويرفض بسكون الراء وفتح الفاء وتشديد الضاد المعجمة يسيل بعضه في إثر بعض، ويترقرق برائين وقافين يبقى في العين متحيراً يجيء ويذهب. قوله: (الدنيا الخ)الأصل الدنوي والعلوي لأنهما من الدنوّ والعلو قلبت الواو فيهما ياء لاستثقال الواو مع الضمة وعلامة التأنيث في الصفة تصريح. قوله: (فصيح استعمالاً)لوروده في قوله تعالى: ﴿وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ﴾ [الأنفال: ٤٢] قوله: (على الأصل)وهو الواو. قوله: (يقولون هذا)أي قلب واو فعلى ياء. قوله: (ثم لا يمثلون الخ)أي فتمثيلهم ينافي دعواهم.

قوله: (أو بالدنيا)أي المراد بها ما قابل الآخرة لأنها التي عرضت لها الاسمية لا الواقعة صفة موصوف كالتي في قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا﴾ [الصافات: ٦] لأنها محضة بدليل النعت بها فتأمل. قوله: (كتصحيح حيوة)بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية والدرجاء المحدث أي وكان القياس قلب الواو ياء كما سيأتي في الفصل الآتي. قوله: (مؤيد بالدليل)قال شيخنا والبعض:

---

٩٦٠ ـ قاله ذو الرمة. وذكر مستوفى في شواهد النداء. والشاهد في حزوى فإنه فعلى بالضم ـ وهو اسم موضع، فلذلك لم يتغير، وإلا فالأصل فيه إذا كانت صفة تقلب الواو فيه ياء كما في الدنيا.

ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فإنه بالياء فانهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله، وليس فيه اختلاف إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواوفي القصوى وبنو تميم قالوا القصيا انتهى. وأنا قول ابن الحاجب: بخلاف الصفة كالغزوى، يعني تأنيث الأغزى، فقال ابن المصنف: هو تمثيل من عنده وليس معه نقل، والقياس أن يقال الغزيا كما يقال العليا انتهى.

فصل

(إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا، وَاتَّصَلاَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيا. فَيَاءَ الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِماً) أي هذا موضع سادس تقلب فيه الواو ياء، وهو أن تلتقي هي والياء في كلمة أو ما هو في حكم الكلمة، كمسلمى والسابق منهما ساكن متأصل ذاتاً وسكوناً، ويجب حينئذ إدغام الياء في الياء. مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء: سيد وميت، أصلهما سيود وميوت، ومثاله فيما تقدمت فيه

كالبيت السابق وهو قوله أدارا بحزوى الخ أي وكون حزوى شاذاً خلاف الأصل. قوله: (يستثقلون الواو مع ضمة أوله) أي ومع ثقل النعت فلا يرد أن ذلك القدر موجود في الاسم قوله: (أظهروا الواو) أي مخالفين للقياس تنبيهاً على الأصل كما مر.

فصل

قوله: (واتصلا) بأن كانا من كلمة ولم يفصل بينهما فاصل فتحت قوله واتصلا شرطان. قوله: (ومن عروض) أي جائز كما في روية مخفف رؤية بالهمز بخلاف العروض الواجب فانه لا يمنع الإبدال كما في أيم الله فانه على مثال أبلم بضم الأول والثالث وأصله أؤيم أبدلت الهمزة الثانية واواً وجوباً لسكونها وضم ما قبلها فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء للقاعدة كذا في المرادي والتصريح. قوله: (ومن عروض عريا) المتبادر من صنيع الناظم أن الألف للتثنية، والمفهوم من كلام الموضح والشارح أنها للإطلاق، وقضيته أن الثاني لو كان عارضاً جاءت هذه القاعدة وهو كذلك كما في ريا للرائحة فإنها قلبت ياؤها الثانية واواً عملاً بالقاعدة المتقدمة في الفصل السابق، ثم قلبت الواو ياء عملاً بالقاعدة المذكورة في قوله: ان يسكن السابق الخ، هذا ما ارتضاه شيخنا وتبعه البعض، وقد يقال: لا حاجة إلى هذا التكلف وما المانع من أن يقال محل القاعدة المتقدمة في الفصل السابق إذا لم يمنع منها مانع كلزوم قلب الواو ياء كما مر.

قوله: (فياء الواو اقلبن) لأنها أثقل من الياء. قوله: (أو ما هو في حكم الكلمة كمسلمى) أي حالة الرفع لأن المتضايفين كالشيء الواحد لا سيما إذا كان المضاف إليه ياء المتكلم. قوله: (ويجب حينئذ) أي حين إذ قلبت الواو ياء. قوله: (أصلهما سيود وميوت) لأنهما من ساديسود اتفاقاً، ومات يموت على إحدى اللغتين ووزنهما على الراجح عند البصريين فيعل بكسر العينْ، وقال البغداديون: فيعل بفتحها كضغيم وصيرف نقل إلى فيعل بكسرها قالوا: لأنه لم يوجد مكسور العين في الصحيح حتى يحمل عليه المعتل، ورد بأن المعتل نوع مستقل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح، فيجوز أن

الواو: طي ولي، مصدراً طويت ولويت، وأصلهما طوى ولوى. ويجب التصحيح أن لم يلتقيا كزيتون، وكذا إن كانا من كلمتين نحو: يدعو ياسر ويرمى واعد، أو كان السابق منهما متحركاً نحو طويل وغيور، أو عارض الذات نحو روية مخفف رؤية، وديوان إذ أصله دوان، وبويع إذ واوه بدل من ألف بايع، أو عارض السكون نحو: قوى فإن أصله الكسر ثم سكن التخفيف كما يقال في علم علم.

تنبيه: لوجوب الإبدال المذكور شرط آخر لم ينبه عليه هنا وهو أن لا يكون في تصغير ما يكسر على مفاعل، فنحو جدول وأسود للحية يجوز في مصغره الإعلال نحو: جديل وأسيد، وهو القياس، والتصحيح نحو: جديول وأسيود حملا للتصغير على التكسير، أما أسود صفة فتقول فيه أسيد لا غير لأنه لم يجمع على أساود.

(وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا) وذلك ثلاثة أضرب: ضرب أعل ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم: ﴿إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾ [يوسف: ٤٣] بالإبدال، وحكى بعضهم اطراده على لغة، وضرب صحح مع استيفائها نحو: ضيون، وهو السنور الذكر، ويوم أيوم، وعوى الكلب عوية، ورجاء بن حيوة. وضرب أبدلت فيه الياء واواً وأدغمت الواو فيها نحو: عوى الكلب عوة، وهو نهو عن المنكر.

يختص هذا البناء بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة بضم الفاء كقضاة ورماة كذا في التصريح. قوله: (ويجب التصحيح) الأولى فاء التفرع. قوله: (نحو روية) أي بالواو مخفف رؤية أي بالهمز.

قوله: (نحو قوى) أي بسكون الواو قال المصرح: وأجاز بعضهم قيّ بالإدغام بعد القلب. قوله: (كما يقال في علم) أي بكسر اللام علم أي بسكونها. قوله: (وهو أن لا يكون) أي اجتماع الواو والياء في تصغير ما يكسر على مفاعل أي في مصغر مفرد محرك الواو، ويجمع جمع تكسير على مفاعل، واحترزنا بقولنا محرك الواو من نحو عجوز لأن إعلال مصغره واجب وإن جمع على مفاعل والفرق ضعف الساكن وقوة المحرك تصريح. قوله: (بالإبدال) أي والإدغام مع أن الواو عارضة الذات. قوله: (وحكى بعضهم اطراده) أي الإبدال في نحو الريا مما واوه بدل من همزة هكذا يظهر. قوله: (نحو ضيون) بفتح الضاد المعجمة وسكون التحتية وفتح الواو. قوله: (أيوم) أي كثير الشدة تصريح. قوله: (ورجاء) براء فجيم ممدودة. وقوله ابن حيوة بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية. قوله: (وهو نهوّ) قال المصرح: بضم النون وتشديد الواو والقياس نهى لأن أصله نهوي لأنه فعول من النهي اهـ. قال شيخنا: انظر هل هو مصدر وصف به الواحد للمبالغة أو هو جمع؟ زاد البعض: وظاهر عبارة الشارح أنه مصدر أي حيث عبر بضمير الواحد في قوله: وهو نهوّ والوجه عندي أنه بفتح النون مبالغة الناهي فهو على فعول بفتح الفاء، ويؤيده أنه يقال على القياس نهى عن

ثم أشار إلى إبدال الألف من أختيها بقوله: (مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ، أَلِفاً ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ) أي يجب إبدال الواو والياء ألفاً بشروط أحد عشر: **الأول**: أن يتحركا فلذلك صحتا في القول والبيع لسكونهما، **والثاني**: أن تكون حركتهما أصلية ولذلك صحتا في جيل وتوم مخففى جيئل وتوأم وفي ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَـٰلَةَ﴾ [البقرة: ١٦] و﴿لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٦] ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] **والثالث**: أن ينفتح ما قبلهما ولذلك صحتا في العوض والحيل والسور، **والرابع**: أن تكون الفتحة متصلة أي في كلمتيهما ولذلك صحتا في أن عمر وجد يزيد، **والخامس**: أن يكون اتصالهما أصلياً، فلو بنيت مثل عُلَبِط من الغزو والرمي **قلت**: فيه غزو ورمى منقوصاً، ولا تقلب الواو والياء ألفاً لأن اتصال الفتحة بهما عارض بسبب حذف الألف. إذ الأصل غزاوي ورمايى، لأن علبطا أصله علابط.

والسادس: أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين وإلى هذا أشار بقوله. (إِنْ حُرِّكَ التَّالِي) أي التابع (وَإِنْ سُكِّنَ كَفْ، إِعْلالَ غَيْرِ اللَّامِ وَهْيَ لا يُكَفْ. إِعْلالُها بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ، أَوْ يَاءِ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ) ولذلك صحت العين في نحو:

المنكر أمور بالمعروف كما في القاموس، ثم رأيت في كلام يس ما يؤيده. قوله: (أصل) ضبطه الشيخ خالد بالبناء للمجهول وأقره غيره، وفيه عندي نظر لأنه إنما يصح إذا كان له من هذا المعنى فعل متعد مبني للفاعل ولم أجده بعد مراجعة القاموس وغيره، وحينئذ ينبغي قراءته في المتن ككرم بمعنى تأصل وإن لزم عليه اختلاف حركة ما قبل الروى المقيد وهو عيب من عيوب القافية يسمى سناد التوجيه فاعرف ذلك، ثم رأيت هذا الضبط منقولاً عن خط ابن النحاس تلميذ الناظم فلله الحمد.

قوله: (ألفاً أبدل) بنقل همزة ابدل إلى تنوين ألفا. قوله: (لسكونهما) علة لعلية اشتراط التحرك أي واقتضى اشتراط التحرك الصحة في القول والبيع لسكونهما. قوله: (مخففى جيئل وتوأم) أي حال كونهما مخففي إلخ اهـ تصريح، وإنما جعله حالاً لا صفة لأن المراد لفظ جيئل ولفظ توأم فهما معرفتان والجيئل بالجيم الضبع والتوأم بالفوقية معروف. قوله: (والحيل) بالحاء المهملة. قوله: (أي في كلمتيهما) لم يقل أي في كلمتيهما من غير فاصل مع أن المراد بالاتصال مجموع الأمرين كما مر اقتصاراً على الخفي. قوله: (في أن عمر وجد يزيد) إنما كان ذلك في حكم المنفصل لجواز الوقف بين الكلمتين. قوله: (والخامس) هذا لا يؤخذ من المتن. قوله: (علبط) بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الموحدة الضخم. قوله: (غزو ورمى) أصلهما غزو وبواوين ورمي بياأين، وقوله منقوصاً أي فتكون الواو والياء الموجودتان مكسورتين ويكون إعلال الكلمتين كإعلال قاض، وأفرد منقوصاً مع أن صاحب الحال اثنان للتأويل بما ذكر.

قوله: (ان حرك التالي) إن كان هناك تال وألا لم يتأت هذا الاشتراط. قوله: (إعلال) بالنصب مفعول كف. وقوله غير اللام هو العين. قوله: (أو ياء الخ) أي أو نون توكيد ولم يذكر ذلك لعلمه

بيان وطويل وغيور وخورنق، واللام في نحو: رميا وغزوا وفتيان وعصوان وعلوى وفتوى، وأعلت العين في قام وباع وناب وباب لتحرك ما بعدها، واللام في غزا ودعا ورمى وتلا إذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة، وكذلك يخشون ويمحون وأصلهما يخشيون ويمحوون، فقلبتا ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفتا للساكنين، وكذلك تقول في جمع عصا مسمى به قام عصون والأصل عصوون ففعل به ما ذكر، وعلى هذا لو بنيت من الرمي والغزو ومثل عنكبوت **قلت**: رمْيَوْت وغزوَوْت والأصل رمييوت وغزووت ثم قلبتا وحذفا لملاقاة الساكن، وسهل ذلك أمن اللبس إذ ليس في الكلام فعلوت، وذهب بعضهم إلى تصحيح هذا لكون ما هو فيه واحداً، وإنما صححوا قبل الألف والياء المشددة لأنهم لو أعلوا قبل الألف لاجتمع ألفان ساكنان فتحذف إحداهما فيحصل اللبس في نحو: رميا لأنه يصير رمى ولا يدري للمثنى هو أم للمفرد،

من باب نون التوكيد. قوله: (وخورنق)بفتح الخاء المعجمة قصر بالعراق كما في التصريح، وعبارة القاموس قصر للنعمان الأكبر. قوله: (وعلويّ وفتويّ)جمع بين هذين المثالين لأن الواو في الأول منقلبة عن ياء على الثانية المنقلبة عن واو، وفي الثاني منقلبة عن ألف فتى المنقلبة عن ياء. قوله: (في قام الخ)الألف في الفعل الأول والاسم الثاني منقلبة عن واو، وفي الفعل الثاني والاسم الأول عن ياء. قوله: (ورمى)ألفه عن ياء وألفات الاثنين قبله والرابع بعده عن واو فالجمع بين الثلاثة للإيضاح. قوله: (ويمحون)أي بفتح الحاء المهملة على لغة من قال محاه يمحاه محواً لا على لغة من قال محاه يمحاه محيا كما زعم البعض لأنه يرده قول الشارح ويمحوون بواوين لأن أصله على هذه اللغة يمحيون بياء فواو، نعم وجد هكذا في بعض النسخ فلعل كتابة البعض على هذه ولا على لغة من قال محاه يمحيه محياً لأن حاء يمحون على هذه مضمومة ولأن أصله عليها يمحيون لا يمحوون، ولا على لغة من قال: محاه يمحوه محواً وهي الأشهر لضم حاء يمحون على هذه أيضاً، نعم ان قرىء بالبناء للمفعول صح عليها فتبين أن فيه أربع لغات كما في القاموس، واندفع اعتراض المصرح بأن يمحى لم يثبت لغة وإنما الثابت يمحو فلا يصح التمثيل بيمحون بفتح الحاء إلا أن يقرأ بالبناء للمفعول. قوله: (مسمى به)أي مسمى به مذكر عاقل والتقييد بذلك ليصح جمعه بالواو والنون. قوله: (وعلى هذا)أي ما ذكر في يخشون ويمحون وعصون.

قوله: (قلت رميوت وغزووت)أي بفتح أولهما وثالثهما وسكون ثانيهما. قوله: (أمن اللبس) أي لبس المعل بالأصل. قوله: (إذ ليس في الكلام فعلوت)أي فيفهم أنه معل والأصل فعللوت. قوله: (إلى تصحيح هذا)أي حرف العلة في المبنى على عنكبوت من الرمي والغزو بقرينة قوله لكون ما هو فيه واحداً أي لكون اللفظ الذي حرف العلة فيه واحداً، ولو كان اسم الإشارة راجعاً إلى نفس المبني المذكور لقال لكونه واحداً يعني والواحد دون الجمع أي الدالّ على جماعة كيخشون ويمحون وعصون في الثقل فناسب في الجمع التخفيف بالإعلال المذكور. قوله: (ولا يدري الخ)

وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس لأنه من بابه، وأما نحو علوى فلأن واوه في موضع تبدل فيه الألف واواً. **والسابع**: أن لا تكون إحداهما عيناً لفعِل الذي الوصف منه على أفعل، **والثامن**: أن لا تكون عينا لمصدر هذا الفعل، وإلى هذين الشرطين الإشارة بقوله: (وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلِ)أي نحو الغيد والحول (وَفَعِلاَ)أي نحو غيدو حول (ذَا افْعَلِ)أي صاحب وصف على أفعلَ (كَأَغْيَدِ وَأَحْوَلاَ)وإنما التزم تصحيح الفعل في هذا الباب حملاً على أفعل نحو: أحول وأعور لأنه بمعناه، وحمل مصدر الفعل عليه في التصحيح، واحترز بقوله ذا أفعل من نحو: خاف فإنه فعل بكسر العين بدليل أمن واعتل لأن الوصف منه على فاعل كخائف لا على أفعل.

والتاسع: وهو مختص بالواو أن لا تكون عيناً لافتعل الدال على معنى التفاعل أي التشارك في الفاعلية والمفعولية، وإلى هذا أشار بقوله: (وَإِنْ يَبِنْ)أي يظهر (تَفَاعُلٌ مِنِ افْتَعَلْ، وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلْ)أي إذا كان افتعل واوي العين بمعنى تفاعل صحح حملا على تفاعل لكونه بمعناه نحو: اجتوروا وازدوجوا بمعنى تجاوروا وتزاوجوا. واحترز بقوله وإن يبن تفاعل من أن يكون افتعل لا بمعنى تفاعل فإنه يجب إعلاله مطلقاً نحو اختان بمعنى خان واجتاز بمعنى جاز، وبقوله والعين واو من أن تكون عينه ياء فإنه يجب إعلاله ولو كان دالاً على التفاعل نحو: امتازا وابتاعوا واستافوا أي تضاربوا بالسيوف، بمعنى تمايزوا وتبايعوا وتسايفوا، لأن الياء أشبه بالألف من الواو فكانت أحق بالإعلال منها.

لو قال: ويتبادر منه المفرد لكان أولى لاقتضاء عبارته أنه احمال لا لبس. قوله: (ما لا لبس فيه) نحو فتيان وعصوان. قوله: (لأنه من بابه)أي على طريقه في أن بعد الياء والواو ألفاً ساكنة. قوله: (فلأن واوه الخ)أي لأن ياء النسب تستوجب قلب الألف واواً، فلو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لقلبت الألف واواً لأجل ياء النسب ولزم التسلسل ولم نزل في قلب إلى الألف وقلب إلى الواو.

قوله: (لفعل)بكسر العين. قوله: (ذا أفعل)حال من المعطوف. قوله: (كأغيد)هو بالغين المعجمة الناعم البدن ويقال في الأنثى غيداء وغادة. قوله: (حملاً على افعل)قال شيخنا السيد هو بتشديد اللام. وقوله: لأنه بمعناه فعور بمعنى اعورّ بتشديد الراء وهكذا. قوله: (وحمل مصدر الفعل عليه)أي على الفعل فهو مقيس على المقيس. قوله: (بدليل أمن)أي وأمن ضد خاف والشيء يعرف بضده. قوله: (لأن الوصف منه)أي من نحو خاف. قوله: (ولم تعل)عطف على سلمت. قوله: (لكونه بمعناه)أي فحركة تاء اجتوروا في حكم السكون. قوله: (نحو اجتوروا) بالجيم. وقوله: وازدوجوا أصله ازتوجوا أبدلت التاء دالاً. قوله: (مطلقاً)أي يائياً نحو: ارتاب أو واويا نحو: اجتاز ومثله اختان لأنه وإن كان من الخيانة فأصل الخيانة الخوانة بدليل خان يخون وإن أوهم صنيع الشارح خلافه. قوله: (أشبه بالألف)أي أقرب إليها في الخفة. وقوله فكانت أي الياء.

والعاشر: أن لا تكون إحداهما متلوة بحرف يستحق هذا الإعلال وإلى هذا أشار بقوله: (وَإِنْ لِحَرْفَيْن ذَا الاعْلاَلُ اسْتَحَقْ، صُحِّحَ أَوَّلٌ) أي إذا اجتمع في الكلمة حرفا علة واوان أو ياآن أو واو وياء وكل منهما يستحق أن يقلب ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله فلا بد من تصحيح إحداهما لئلا يجتمع إعلالان في كلمة، والآخر أحق بالإعلال لأن الطرف محل التغيير، فاجتماع الواوين نحو الحوى مصدر حوى إذا اسود، ويدل على أن ألف الحوى منقلبة عن واو قولهم في مثناه حووان وفي جمع أحوى حو، وفي مؤنثه حواء، واجتماع الياءين نحو: الحيا للغيث وأصله حي لأن تثنيته حييان فأعلت الياء الثانية لما تقدم، واجتماع الواو والياء نحو الهوى وأصله هوى فأعلت الياء، ولذلك صحح في نحو حيوان لأن المستحق للإعلال هو الواو وإعلاله ممتنع لأنه لام وليها ألف، وأشار بقوله: (وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقْ) إلى أنه ربما أعل فيما تقدم الأول وصحح الثاني كما في نحو: غاية أصلها غيية أعلت الياء الأولى وصحت الثانية، وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفاً، ومثل غاية في ذلك ثاية وهي حجارة صغار يضعها الراعي عند متاعه فيثوي عندها، وطاية وهي السطح والدكان أيضاً، وكذلك آية عند الخليل أصلها أيية فأعلت العين شذوذاً إذ القياس إعلال الثانية وهذا أسهل الوجوه كما قال في التسهيل، أما من قال أصلها أيية

قوله: (ذا الإعلال) بنقل حركة الهمزة إلى اللام وحذف ألف ذا إبقاء لما كان حذفها لالتقاء الساكنين وإن زال هذا الالتقاء بعد نقل حركة الهمزة إلى اللام، هذا ما ظهر لي فاحفظه فإنه نفيس.

قوله: (وكل من منهما الخ) فلو كان المستحق للإعلال أحدهما ولكن لزم من إعلاله إعلال الآخر لم يكن ذلك من توالي الإعلالين الممنوع فلا إشكال في نحو معدى وعصى جمع عصا وعتى مصدر عتا قاله البعض. قوله: (إحداهما) أي الواو والياء. قوله: (لئلا يجتمع إعلالان) أي بلا فاصل وإلا فاجتماعهما جائز مع الفاصل نحو: يفون أذ أصله يوفيون، بل رد في شرح الكافية أن توالي الإعلالين إجحاف ينبغي اجتنابه على الإطلاق فمنع تواليهما إذا اتفقا واغتفره إذا اختلفا كما وشاء وترى فان الأصل موه وشوه وترأى، وقد يجاب بأن هذه الألفاظ شاذة قاله يس. قوله: (والآخر) بكسر الخاء. قوله: (نحو الحوى) بفتح الحاء المهملة. وقوله: مصدر حوى أي على وزن قوى. قوله: (حوّ) بضم الحاء وتشديد الواو.

قوله: (نحو الحيا) بالقصر. قوله: (قد يحق) أي يثبت شذوذاً. قوله: (فيما تقدم) أي في اجتماع حرفي علة في الكلمة. قوله: (أصلها غيية) أي بفتح الياءين. قوله: (ثاية) بفتح الثاء المثلثة كما يؤخذ من قوله: فيثوى عندها، وأما التاية بالفوقية فهي الطاية كما في القاموس. قوله: (فيثوى بوزن يرمى) أي يقيم. قوله: (وهذا أسهل الوجوه) أي الستة على ما في التصريح وأقره شيخنا والبعض وغيرهما الأربعة التي ذكرها الشارح. **الخامس**: أن أصلها أيية بضم الياء الأولى كسمرة قلبت العين ألفاً قال المصرح: وردّ بأنه إنما كان يجب قلب الضمة كسرة اهـ. وفيه نظر لا يخفى

بسكون الياء الأولى فيلزمه إعلال الياء الساكنة، ومن قال أصلها آيية على وزن فاعلة فيلزمه حذف العين لغير موجب، ومن قال أيية كنبقة فيلزمه تقديم الإعلال على الإدغام والمعروف العكس بدليل إبدال همزة أئمة ياء لا ألفاً.

والحادي عشر: أن لا تكون عيناً لما آخره زيادة تختص بالأسماء، وإلى هذا أشار بقوله: (وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيْدَمَا، يَخُصُّ الاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا) يعني أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما كونهما عيناً لما في آخره زيادة تختص الأسماء لأنه بتلك الزيادة بعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال وهو الفعل، وذلك نحو: جولان وسيلان، وما جاء من هذا النوع معلا عدّ شاذاً نحو: داران وماهان، وقياسهما دوران وموهان، وخالف المبرد فزعم أن الإعلال هو القياس والصحيح الأول وهو مذهب سيبويه.

وإن أقروه، وعبارة الفارضي: وقيل أيية بضم الياء الأولى فإعلالها على القياس اهـ. **السادس**: أن أصلها أيية بفتح الأولى كالقول الأول اهـ. أنه أعلت الثانية على القياس فصار أياة كحياة فقدمت اللام إلى موضع العين فوزنها حينئذ فلعة بثلاث فتحات، وفي تفسير القاضي البيضاوي وجهان آخران أوية بسكون الواو وأوية بفتحها فتكون الأوجه ثمانية.

قوله: (فيلزمه حذف العين لغير موجب) أي لحذفها لأن المعهود في مثله قلب الياء الأولى همزة كما في بائعة وقاتلة. قوله: (فيلزم تقديم الإعلال الخ) فيه أن هذا لازم على الوجه الأول أيضاً وأنه قد ثبت في كلامهم تقديم الإعلال على الإدغام كما في قوى، والمراد بالتقديم الترجيح أي اختيار الشيء على شيء آخر كما في تقديم الإعلال على الإدغام في أية وقوى أو البداء به أو لا قبل غيره كما في تقديم الإدغام على الإعلال في أئمة. قوله: (بدليل إبدالي همزة أئمة ياء لا ألفا) وجه الدلالة أن إبدال الهمزة ياء إنما هو لتقديم الإدغام على الإعلال، وبيان ذلك أن أصل أئمة أأممة فلم يقدموا الإعلال ويبدلوا أولاً الهمزة الثانية الساكنة ألفاً من جنس حركة الهمزة الأولى، بل قدموا الإدغام فنقلوا لأجله أولاً كسرة الميم الأولى إلى الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية، وأدغموا ثم أبدلوا الهمزة الثانية ياء من جنس حركتها، وهذا منهم يدل على أن عنايتهم بالإدغام فوق عنايتهم بالإعلال، وذهب الجار بردي إلى تقديم الإعلال وبعضهم إلى تقديم الإدغام في العين وتقديم الإعلال في اللام كما بسطه المصرح فانظره. قوله: (أن لا تكون) أي إحدى الواو والياء.

قوله: (زيادة تختص بالأسماء) كالألف والنون وألف التأنيث تصريح. قوله: (ما آخره) بنصب آخر على الظرف متعلق بزيد وما في قوله: ما يخص الاسم نائب فاعل زيد وواجب خبر عين. قوله: (من هذا النوع) أي نحو جولان وسيلان مما عينه واو أو ياء وفي آخره ألف ونون. قوله: (داران وماهان) قال شيخنا السيد: قيل انهما أعجميان فلا يحسن عدهما فيما شذ. قوله: (فزعم أن الإعلال) أي فيما عينه واو أو ياء وفي آخره ألف ونون. وقوله هو القياس أي لأن الألف والنون لا

تنبيهات: الأول: زيادة تاء التأنيث غير معتبرة في التصحيح لأنها لا تخرجه عن صورة فعل لأنها تلحق الماضي فلا يثبت بلحاقها مباينة في نحو قالة وباعة، وأما تصحيح حوكة وخونة فشاذ بالاتفاق. **الثاني**: اختلف في ألف التأنيث المقصورة في نحو صَوَرَى، وهو اسم ماء، فذهب المازني إلى أنها مانعة من الإعلال لاختصاصها بالاسم، وذهب الأخفش إلى أنها لا تمنع الإعلال لأنها لا تخرجه عن شبه الفعل لكونها في اللفظ بمنزلة فعلي، فتصحيح صورى عند المازني مقيس، وعند الأخفش شاذ لا يقاس عليه، فلو بنى مثلها من القول لقيل على رأي المازني قولى، وعلى رأي الأخفش قالى، وقد اضطرب اختيار الناظم في هذه المسألة: فاختار في التسهيل مذهب الأخفش، وفي بعض كتبه مذهب المازني، وبه جزم الشارح. واعلم أن ما ذهب إليه المازني هو مذهب سيبويه. **الثالث**: بقي شرطان آخران أحدهما وذكره في التسهيل وشرح الكافية: أن لا تكون العين بدلاً من حرف لا يعل، واحترز به عن قولهم في شجرة شيرة فلم يعلوا لأن الياء بدل من الجيم. قال الشاعر:

٩٦١ ـ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيكُنَّ ظِلٌّ وَلاَ جَنَى فَـأَبْـعَـدَكُـنَّ الـلَّـهُ مِـنْ شِـيَـرَاتِ

والآخر أن لا تكون في محل حرف لا يعل وإن لم ....

يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما في تقدير الانفصال، قال الفارسي: ويؤيده قولهم في زعفران زعيفران فبقيا في التصغير ولم يحذفا تصريح.

قوله: (لا تخرجه) أي لا تخرج ما هي فيه. قوله: (لأنها تلحق الماضي) الضمير يرجع لتاء التأنيث لا بقيد اللاحقة للأسماء وهي المتحركة يعني أن جنس تاء التأنيث يلحق الماضي فلا يختص بالأسماء فلهذا لم تمنع الإعلال إذا لحقت آخر الاسم المستحق للإعلال، وإن كانت تاء التأنيث المتحركة تختص بالأسماء فاندفع تنظير الاسقاطي وأقره شيخنا والبعض بأن اللاحقة للماضي هي الساكنة والكلام فيما يخص الأسماء وهي المتحركة. قوله: (في نحو قالة وباعة) جمعي قائل وبائع أصلهما قوله وبيعة ككملة جمع كامل وكذلك حوكة وخونة جمعا حائك وخائن. قوله: (في نحو صورى) بفتح الصاد المهملة والواو والراء تصريح. قوله: (اسم ماء) مثله في شرح المرادي وقال الضغاني: اسم واد وقد خلا عنه الصحاح والقاموس كذا في التصريح، والذي في القاموس صورى كسكرى ماء ببلاد مزينة. قوله: (بمنزلة فعلا) أي بمنزلة ألف فعلا الدالة على اثنين.

قوله: (مثلها) أي مثل هذه الكلمة التي هي صورى. قوله: (لا يعل) أي لا يجوز إعلاله قياساً. قوله: (شيرة) بفتح الشين وكسرها أجود نقله شيخنا السيد عن شرح الكافية. قوله: (وإن لم

---

٩٦١ ـ هو من الطويل. والخطاب للأشجار التي ليس لها ظل ولا ثمرة. قوله فابعدكن الله أي لعنكن الله: يقال: أبعده الله أي لعنه. والشاهد في قوله من شيرات فإن الياء فيه بدل من الجيم لأن أصله شجرات.

تكن بدلاً، والاحتراز بذلك عن نحو أيس بمعنى يئس فإن ياءه تحركت وانفتح ما قبلها ولم تعل لأنها في موضع الهمزة، والهمزة لو كانت في موضعها لم تبدل، فعوملت الياء معاملتها لوقوعها موقعها، هكذا قال في شرح الكافية. قال: ويجوز أن يكون تصحيح ياء أيس انتفاء علتها فإنها كانت قبل الهمزة ثم أخرت فلو أبدلت لاجتمع فيها تغييران: تغيير النقل وتغيير الإبدال، هذا كلامه. وذكر بعضهم أن أيس إنما لم يعل لعروض اتصال الفتحة به، لأن الياء فاء الكلمة فهي في نية التقديم والهمزة قبلها في نية التأخير، وعلى هذا فيستغنى عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط أصالة اتصال الفتحة. **الرابع**: ذكر ابن بابشاذ لهذا الإعلال شرطاً آخر وهو أن لا يكون التصحيح للتنبيه على الأصل المرفوض، واحترز بذلك عن القود والصيد والجيد، وهو طول العنق وحسنه، والحيدي يقال حمار حيدي إذا كان يحيد عن ظله لنشاطه، والحوكة والخونة، وهذا غير محتاج إليه لأن هذا مما شذ مع استيفائه الشروط، ومثل ذلك في الشذوذ قولهم: روح وغيب جمع رائح وغائب، وعفوة جمع عفو وهو الجحش، وهيوة، وأُوو جمع أوة وهو الداهية

تكن بدلاً)الواو للحال. قوله: (لو كانت موضعها)الظاهر أن الضمير للهمزة ويصح رجوعه للياء أي موضع الياء الذي حدث لها سبب التأخير. وقوله: لم تبدل أي لعدم توفر شروط إبدالها القياسي. قوله: (انتفاء علتها)لئلا ينتفي إعلالها لو أعلت إذ لو أبدلت ألفاً لزال القلب لامتناع توالي إعلالين، وإذا زال القلب لم يكن لإبدالها ألفاً سبب فيؤدي إعلالها إلى عدمه، وأما أدى وجوده إلى عدمه كان باطلاً من أصله، وفي نسخة ابقاء علتها بالموحدة فالقاف أي ليبقى اعتلالها بالقلب المكاني. قوله: (النقل)أي القلب المكاني.

قوله: (والصيد)بالصاد المهملة له معان منها التكبر وميل العنق وداء يصيب الإبل. قوله: (والجيد)بالجيم والوصف منه للذكر أجيد وللأنثى جيداء وجيدانة والجمع جود قاله في القاموس. قوله: (والحيدى)بحاء مهملة وكون الحيدى شاذاً إنما يتمشى على مذهب الأخفش أن ألف التأنيث لا تمنع الإعلال لا على مذهب المازني أنها تمنعه. قوله: (روح وغيب)**الأول** براء ثم حاء مهملة **والثاني** بغين معجمة ثم موحدة وقوله جمع رائح وغائب أي وجمع غائب ومراده هنا وفيما بعده الجمع اللغوي. قوله: (وعفوة)صريح كلامه أنه بفتح الفاء وعليه فهل العين المهملة مفتوحة ككملة أو مكسورة كقردة حرره، والذي في القاموس عفوة بفتح العين المهملة وسكون الفاء. وقوله: جمع عفو بتثليث العين وسكون الفاء كما في القاموس. قوله: (وهيوة)كذا في النسخ بهاء فتحتية فواو فهاء تأنيث ولم أجد لها ذكراً في القاموس(١) والمصباح وغيرهما، والذي وجدته في التسهيل هيؤ بهاء مفتوحة فتحتية مضمومة فهمزة مرسومة واواً على صيغة الفعل الماضي، فالظاهر أن ما في النسخ تحريف وإن لم يتنبه له أحد من المحشين والله الهادي. قوله: (وأوو)بضم الهمزة كصرد.

---

(١) في آخر ورقة من القاموس ما نصه: وهو بالضم بلد بالصعيد، وهيوه حصن باليمن. قاله نصر.

من الرجال، وقروة جمع قرو وهي ميلغة الكلب، انتهى.

(وَقَبْلَ با اقْلِبْ مِيماً النّونَ إذَا، كَانَ مُسَكَّناً) أي تبدل النون الساكنة قبل الباء ميماً وذلك لما في النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر لاختلاف مخرجيهما مع تنافر لين النون وغنتها لشدة الباء، وإنما اختصت الميم بذلك لأنها من مخرج الباء ومثل النون في الغنة، ولا فرق في ذلك بين المنفصلة والمتصلة وقد جمعهما في قوله: (كَمَنْ بَتَّ انبِذَا) أي من قطعك فألقه عن بالك واطرحه، وألف انبذا بدل من نون التوكيد الخفيفة.

تنبيهات: **الأول**: كثيراً ما يعبرون عن إبدال النون ميماً بالقلب كما فعل الناظم والأولى أن يعبر بالإبدال لما عرفت أول الباب. **الثاني**: قد تبدل النون ميماً ساكنة ومتحركة دون باء وذلك شاذ، فالساكنة كقولهم في حنظل حمظل، والمتحركة كقولهم في بنان بنام، ومنه قوله:

٩٦٢ ـ يَاهَالُ ذَاتُ الْمَنْطِقِ التَّمْتَامِ وَكَفِّكِ الْمُخَضَّبِ البَنَامِ

وجاء عكس ذلك في قولهم أسود قاتن وأصله قاتم. **الثالث**: أبدلت الميم أيضاً من الواو في فم إذ أصله فوه بدليل أفواه، فحذفوا الهاء تخفيفاً ثم أبدلوا الميم من الواو، فإن أضيف رجع به إلى الأصل فقيل فوك، وربما بقي الإبدال نحو: (لخلوف فم الصائم).

وقوله: جمع أوة بضم الهمزة وتشديد الواو كذا في القاموس. قوله: (وقروة) بقاف فراء وقوله جمع قرو بتثليث القاف كما في القاموس، وانظر حركة قاف الجمع فإني لم أر لهذا الجمع ذكراً في القاموس.

قوله: (ميلغة الكلب) ميلغ الكلب وميلغته بكسر الميم فيهما الإناء الذي يلغ فيه قاله في القاموس. قوله: (بين المنفصلة) أي النون المنفصلة عن الباء بأن كانت في كلمة والباء في أخرى مع تلاقيهما. قوله: (كمن بت) في نسخة بالفوقية وعليه شرح الشارح، وفي نسخة بالمثلثة أي من أفشى أسرارك. قوله: (انبذا) بكسر الموحدة. قوله: (لما عرفت أول الباب) أي من أن القلب اصطلاحاً إنما يكون في حروف العلة أو الهمزة. قوله: (يا هال) منادى مرخم هالة علم امرأة والتمتام من التمتمة وهي تكرير التاء والميم والبنام أطراف الأصابع، وكفك إما بالرفع مبتدأ والمخضب البنام تركيب إضافي خبر والجملة حال من المنادى أو من الضمير في ذات لأنه بمعنى صاحبه أو بالجرّ عطفاً على المنطق، والمخضب نعت له أو بالنصب مفعولاً لمقدر ولا يصح نصبه عطفاً على المنادى لما مرّ في النداء أنه لا يصحّ يا غلامك، قال يس: والجر هو المضبوط به في النسخ المصححة والله أعلم.

---

٩٦٢ ـ قاله رؤبة. وهال منادى مرخم أي يا هالة ـ اسم امرأة ـ ويجوز في ذات المنطق الرفع، حملاً على اللفظ، والنصب حملاً على المحل. والتمتام الذي فيه التمتمة. والشاهد في البنام فإن أصله البنان فأبدلت الميم من النون.

فصل

(لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ، ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ)أي إذا كان عين الفعل واواً أو ياء وقبلهما ساكن صحيح وجب نقل حركة العين إليه لاستثقالها على حرف العلة، نحو: يقوم ويبين، الأصل يقوم ويبين بضم الواو وكسر الياء، فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما وهو قاف يقوم وباء يبين فسكنت الواو والياء. ثم اعلم أنه إذا نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها فتارة تكون العين مجانسة للحركة المنقولة، وتارة تكون غير مجانسة: فإن كانت مجانسة لها لم تغير بأكثر من تسكينها بعد النقل وذلك مثل ما تقدم، وإن كانت غير مجانسة لها أبدلت حرفاً يجانس الحركة كما في نحو: أقام وأبان، أصلهما أقوم وأبين، فلما نقلت الفتحة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فقلبت ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، ونحو: يقيم أصله يقوم فلما نقلت الكسرة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ولهذا النقل شروط: **الأول**: أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحاً، فإن كان حرف علة لم ينقل إليه نحو: قاول وبايع وعوق وبين، وكذا الهمزة لا ينقل إليها نحو: يأيس مضارع أيس لأنها معرضة للإعلال بقلبها ألفاً، نص على ذلك في التسهيل. وإنما لم يستثنها هنا لأنه قد عدها من حروف العلة فقد خرجت بقوله صح. **الثاني**: أن لا يكون الفعل فعل تعجب نحو: ما أبين الشيء وأقومه وأبين به وأقوم به، حملوه على نظيره من الأسماء في الوزن والدلالة

فصل

اعلم أن نقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله في أربع مسائل **إحداها** أن يكون حرف العلة عين فعل وذكرها بقوله لساكن صح الخ. **الثانية** أن يكون عين اسم يشبه المضارع في وزنه دون زيادته أو عكسه وذكرها بقوله ومثل فعل الخ. **الثالثة** أن يكون عين إفعال أو استفعال وذكرها بقوله وألف الإفعال الخ. **الرابعة** أن يكون عين مفعول وذكرها بقوله وما لا فعال الخ. قوله: (انقل التحريك)أي أثره وهو الحركة. قوله: (ذي لين)أي أو همزة كما سيأتي في الشرح. قوله: (كأبن)فعل أمر أصله أبين نقلت حركة الياء إلى الباء الموحدة وحذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النون وهذا العمل مع زيادة في نحو قل والأصل اقول نقلت ضمة الواو إلى القاف وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بالحركة والواو لالتقاء الساكنين. قوله: (لاستثقالها الخ)أي إذا كانت الحركة ضمة أو كسرة فإن كانت فتحة فنقلها حملاً على أختيها وطردا للباب وإنما لم تستثقل الضمة والكسرة على الواو والياء في نحو دلو وظبي فتنقلا إلى الساكن قبلهما لأن حركة الإعراب منتقلة لا لازمة ولأنها دالة على معنى فكانت قوية. قوله: (مجانسة للحركة المنقولة)بأن كانت واواً والحركة ضمة أو ياء والحركة كسرة. قوله: (مثل ما تقدم)أي من يقوم ويبين. قوله: (وانفتاح ما قبلها)أي الآن. قوله: (نحو يأيس)بتحتيتين مفتوحتين بينهما همزة ساكنة. قوله: (بقلبها ألفاً)أي تخفيفاً أي فكأنها ألف والألف لا ينقل إليها لأنها لا تقبل الحركة والباء للتصوير. قوله: (في الوزن)لا يخفى أن الموازن

على المزية وهو أفعل التفضيل. **الثالث**: أن لا يكون من المضاعف اللام نحو: ابيضّ واسودّ، وإنما لم يعلوا هذا النوع لئلا يلتبس مثال بمثال، وذلك أن ابيض لو أعل الإعلال المذكور لقيل فيه باضّ، وكان يظن أنه فاعل من البضاضة وهي نعومة البشرة. **الرابع**: أن لا يكون من المعتل اللام نحو: أهوى فلا يدخله النقل لئلا يتوالى إعلالان، وإلى هذه الشروط الثلاثة أشار بقوله: (مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ وَلاَ، كَٱبْيَضَّ أَوْ أَهْوَى بِلاَمٍ عُلِّلاَ) وزاد في التسهيل شرطاً آخر وهو أن لا يكون موافقاً لفَعِل الذي بمعنى أفعل، نحو: يعورّ ويصيد مضارعا عور وصيد، وكذا ما تصرف منه نحو: أعوره الله، وكأنه استغنى عن ذكره هنا بذكره في الفصل السابق في قوله: وصح عين فعل وفعلا ذا أفعل. فإن العلة واحدة.

(وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا ٱلاعْلاَلِ اِسْمُ، ضَاهَى مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمُ) أي الاسم المضاهي للمضارع وهو الموافق له في عدد الحروف والحركات يشارك الفعل في وجوب الإعلال بالنقل المذكور بشرط أن يكون فيه وسم يمتاز به عن الفعل، فاندرج في ذلك نوعان: **أحدهما**: ما وافق المضارع في وزنه دون زيادته كمقام فإنه موافق للفعل في وزنه فقط وفيه زيادة تنبىء على أنه ليس من قبيل الأفعال وهي الميم فأعل، وكذلك نحو: مقيم ومبين، وأما مَدْيَنْ وَمَرْيَم فقد تقدم أن وزنهما فعلل لا مفعل ....

لأفعل التفضيل إنما هو ما أفعله لا أفعل به لكنه حمل على ما أفعله قال الفارضي وحكى أبو حيان عن الكسائي جواز النقل في التعجب نحو أقوم به فتقول أقم به وهو ضعيف اهـ. قوله: (وهو أفعل التفضيل) إنما لم يعلّ أفعل التفضيل لكونه اسما أشبه المضارع في الوزن والزيادة وسيأتي أن ما كان كذلك يصحح. قوله: (نحو ابيضّ واسود) بتشديد الضاد والدال.

قوله: (لو أعل الإعلال المذكور) بأن نقلت حركة الياء إلى الباء ثم قلبت ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها، وكذلك يلتبس اسودّ بسادّ من السد تصريح. قوله: (باض) بتشديد الضاد. قوله: (أنه فاعل) بفتح العين. قوله: (بلام عللا) أي حكم بأنه حرف علة قال ابن غازي: إنما قال بلام عللا لئلا يظن خصوص افعل فيخرج استهوى ونحوه. قوله: (موافقاً) أي في المعنى بأن يدل على خلقة أو لون. وقوله بمعنى افعل بتشديد اللام. وقوله نحو يعور ويصيد تمثيل للموافق. قوله: (وكذا ما تصرف منه) أي من الموافق المذكور. قوله: (بذكره) أي ضمناً لا صريحاً ولو قال بفهمه لكان أوضح. قوله: (فإن العلة) أي علة التصحيح هنا وهناك واحدة وهي الحمل على افعل بتشديد اللام. قوله: (ضاهى مضارعاً) إنما اشترط في إعلال الاسم مشابهته للمضارع من وجه لأن الفعل هو الأصل في الإعلال فلا يحمل عليه فيه إلا إذا أشبهه من وجه واشترط مخالفته له من وجه لدفع التباسه به الحاصل على تقدير إعلال الاسم مع المشابهة من كل وجه. قوله: (وفيه وسم) أي علامة يمتاز بها عن المضارع. قوله: (فإنه موافق للفعل في وزنه فقط) لأن أصله مقوم بفتح الميم والواو وسكون

وإلا وجب الإعلال، ولا فعيل لفقده في الكلام. ولو بنيت من البيع مفعلة بالفتح **قلت**: مباعة أو مفعِلة بالكسر **قلت**: مبيعة أو مفعُلة بالضم، فعلى مذهب سيبويه تقول مبيعة أيضاً، وعلى مذهب الأخفش تقول مبوعة، وقد سبق ذكر مذهبهما. والآخر ما وافق المضارع في زيادته دون وزنه كأن تبنى من القول أو البيع اسماً على مثال تِحْلِيء بكسر التاء وهمزة بعد اللام فإنك تقول تِقيل وتِبِيع، بكسرتين بعدهما ياء ساكنة، وإذا بنيت من البيع اسماً على مثال تُرْتُب **قلت**: على مذهب سيبويه تُبيع بضم فكسر، وعلى مذهب الأخفش تُبُوع، فالوسم الذي امتاز به هذا النوع عن الفعل هو كونه على وزن خاص بالاسم وهو أن تفعلا بكسر التاء وضمها لا يكون في الفعل ولذلك أعل، أما ما شابه المضارع في وزنه وزيادته أو باينه فيهما معاً فإنه يجب تصحيحه: **فالأول نحو**: ابيضَّ واسودَّ لأنه لو أعل لتوهم كونه فعلاً، وأما نحو يزيد علماً فمنقول إلى العلمية بعد أن أعل إذ كان فعلاً. **والثاني**: كمخيط. هذا هو الظاهر، وقال الناظم وابنه: حق نحو مخيط أن يعل لأن زيادته خاصة بالأسماء وهو مشبه لتعلم أي بكسر حرف المضارعة في لغة قوم لكنه حمل على مخياط لشبهه به ....

القاف كيعلم فنقلوا وقلبوا. قوله: (وجب الإعلال) أي بالنقل ثم القلب.

قوله: (ولو بنيت من البيع مفعلة الخ) إنما أعلت مفعلة بأوجهها الثلاثة لمشابهتها المضارع في الوزن دون الزيادة لأن تاء التأنيث في تقدير الانفصال فلا تمنع الوزن، ولدفع توهم مخالفتها له في الوزن أيضاً بسبب التاء نبه الشارح على إعلالها. قوله: (فعلى مذهب سيبويه) أي من إبدال الضمة في مثل ذلك كسرة. وقوله: وعلى مذهب الأخفش أي من إقرار الضمة وقلب الياء واواً. قوله: (وقد سبق ذكر مذهبهما) أي في شرح قول المصنف ويكسر المضموم في جمع الخ. قوله: (بكسر التاء) أي الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام يطلق على شعر وجه الأديم ووسخه وقشره. قوله: (بكسرتين الخ) راجع لكل من الكلمتين. وقوله: بعدهما ياء ساكنة أي أصلية في تبيع ومنقلبة عن الواو في تقيل فاعلال تبيع بالنقل فقط وإعلال تقيل بالنقل والقلب. قوله: (على مثال ترتب) بفوقيتين مضمومتين وتفتح الثانية بينهما راء آخره موحدة الشيء المقيم الثابت.

قوله: (وهو) أي كونه على وزن خاص بالاسم أي بيان ذلك. قوله: (بكسر التاء) أي والعين وهذا راجع إلى ما على مثال تحلىء. وقوله: وضمها أي مع ضم العين وهذا راجع إلى ما على مثال ترتب. قوله: (لا يكون في الفعل) أي فلا يتوهم كون موازنه فعلاً. قوله: (نحو أبيض وأسود) هما وصفان على وزن أحمر فهذان أشبها أعلم في الوزن والزيادة. قوله: (وأما نحو يزيد الخ) جواب عما يقال نحو يزيد علماً شابه المضارع وزناً وزيادة مع أنه أعل، وحاصل الجواب أن علميته بعد إعلاله لأن إعلاله حين فعليته. قوله: (نحو مخيط) بكسر الميم فإنه مباين للمضارع في كسر أوله وكون أوله ميماً زائدة. قوله: (هذا) أي كون تصحيح نحو مخيط لمباينته المضارع وزناً وزيادة بدون التفات إلى من يكسر حرف المضارعة لقلته. قوله: (لكنه حمل على مخياط) لم يعكسوا لأصالة

لفظاً ومعنى انتهى. وقد يقال: لو صح ما قالا للزم أن لا يعل مثال تحلىء لأنه يكون مشبهاً لتحسب في وزنه وزيادته، ثم لو سلم أن الإعلال كان لازماً لما ذكرا لم يلزم الجميع، بل من يكسر حرف المضارعة فقط.

وقد أشار إلى هذا الثاني بقوله: (وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالمِفْعَالِ) يعني أن مفعالاً لما كان مبايناً للفعل، أي غير مشبه له في وزن ولا زيادة استحق التصحيح كمسواك ومكيال وحمل عليه في التصحيح مفعل لمشابهته له في المعنى كمقول ومقوال ومخيط ومخياط، والظاهر ما قدمته من أن علة تصحيح نحو مخيط مباينته الفعل في وزنه وزيادته لأنه مقصور من مخياط فهو هو لا أنه محمول عليه، وعلى هذا كثير من أهل التصريف (وَأَلِفُ ٱلْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ، أَزِلْ لِذَا ٱلْإِعْلاَلِ وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ) أي إذا كان المصدر على إفعال أو استفعال مما أعلت عينه حمل على فعله في الإعلال فتنقل حركة عينه إلى فائه ثم تقلب ألفاً لتجانس الفتحة فيلتقي ألفان فتحذف إحداهما لالتقاء الساكنين ثم تعوض عنها تاء التأنيث، وذلك نحو: إقامة واستقامة أصلهما إقوام واستقوام، فنقلت فتحة الواو إلى القاف ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها

التصحيح دون الإعلال والضمير في لكنه حمل إن أرجع إلى نحو مخيط كان قوله على مخياط على تقدير مضاف أي على نحوِ مخياط وان أرجع إلى مخيط فلا والمراد بالحمل القياس، وأما ما في التصريح وأقره شيخنا والبعض من أن المراد به أن مخيطاً مقصور من مخياط ففي غاية البعد من العبارة. قوله: (لفظاً) أي لعدم الفرق بين لفظهما إلا بالألف ومعنى أي لاتحاد معناهما. قوله: (لو صح ما قالا الخ) أجيب بأن صحته في مخيط لم يعارضها شذوذ في الفعل بخلافها في مثال تحلىء لأن كسر العين في تحسب شاذ كذا ذكره زكريا وأقره شيخنا والبعض، وفيه أنه إنما ينفع في خصوص تحسب دون غيره من الأفعال المضارعة المكسورة العين قياساً كتجلس وتضرب وتعرف لموازنة تحلىء لها على لغة من يكسر حرف المضارعة بدون شذوذ كسر العين.

قوله: (مشبهاً لتحسب) أي بكسر التاء في لغة قوم. قوله: (لم يلزم الجميع) أي جميع العرب تصريح. قوله: (إلى هذا الثاني) أي المباين للمضارع وزناً وزيادة كمخيط. قوله: (لأنه مقصور الخ) لعل احتياجه إلى تعليل المباينة بذلك لدفع دعوى موازنة مخيط لتعلم في لغة من يكسر حرف المضارعة. قوله: (لا أنه محمول عليه) عطف على مباينة. قوله: (عوض) حال من التاء ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة. قوله: (مما أعلت عينه) خبر ثان لكان أو حال من افعال واستفعال أي كائنين مما أعلت عينه أي مما عينه حرف علة وأعل في فعله. قوله: (لتحركها في الأصل الخ) علل الانقلاب هنا بهذا وعلله قبله بمجانسة الفتحة إشارة إلى صحة التعليلين وإن كان الثاني أقوى، وأورد على كلامه أن شرط قلب الواو ألفاً إذا كانت عيناً أن لا يقع بعدها ساكن كما مر، وأجيب بأن محل ذلك في غير الافعال والاستفعال لأن الإعلال فيه بالحمل على الفعل والاشتراط المذكور، إنما هو

فالتقى ألفان: **الأولى** بدل العين **والثانية** ألف افعال واستفعال فوجب حذف إحداهما. واختلف النحويون أيتهما المحذوفة. فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوفة ألف إفعال واستفعال لأنها الزائدة ولقربها من الطرف، ولأن الاستثقال بها حصل، وإلى هذا ذهب الناظم، ولذلك قال: وألف الإفعال واستفعال أزل. وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوفة بدل عين الكلمة. والأول أظهر. ولما حذفت الألف عوض عنها تاء التأنيث فقيل إقامة واستقامة. وأشار بقوله: (وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ) أي بالسماع (رُبَّمَا عَرَضْ) إلى أن هذه التاء التي جعلت عوضاً قد تحذف، فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه، من ذلك قول بعضهم: أراه إراء، وأجابه إجابا، حكاه الأخفش. قال الشارح: ويكثر ذلك مع الإضافة كقوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [النور: ٣٧] قيل وحسن حذف الياء في الآية مقارنته لقوله بعد: ﴿وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ﴾ [النور: ٣٧].

تنبيه: قد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ: منها أعول إعوالا، وأغيمت السماء إغياما، واستحوذ استحواذاً، واستغيل الصبي استغيالاً، وهذا عند النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه. وذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغة قوم يقاس عليها. وحكى الجوهري عنه أنه حكى عن العرب تصحيح أفعل ....

في استحقاق الكلمة لذاتها هذا الإعلال، ويمكن دفعه أيضاً بأن هذا الساكن لما كان يحذف بعد الإعلال بناء على مذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم كان وجوده كالعدم.

قوله: (ولأن الاستثقال) نظر فيه الدنوشري بأنه لا يمكن الجمع بين الألفين حتى يحصل الاستثقال وزيفه الاسقاطي بأن الجمع بين الألفين ممكن بل واقع كما هو صريح كلام القراء والنحويين أي عند المد بقدر أربع حركات. قوله: (بدل عين الكلمة) يؤيد هذا المذهب تعويض التاء عنها لأن المعهود في التاء أنها لا تعوض إلا من الأصول كما في عدة وثبة وسنة. قوله: (بالنقل) الباء للملابسة متعلقة بعرض. قوله: (اراء) أصله ارآى نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها ثم حذفت الهمزة وتطرفت الياء اثر ألف زائدة فقلبت همزة ولم يؤت بتاء التعويض، لا يقال: المتحرك فيه همزة لا حرف علة لأنا نقول: قد تقدم أن الناظم عدها من حروف العلة اهـ زكريا وأقره غيره، لكن ظاهر قوله: ثم حذفت الهمزة أنها حذفت ابتداء بدون قلبها ألفاً لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن وهو خلاف صورة المسألة فلعل المراد حذفت بعد قلبها ألفاً بناء على أن المحذوف بدل عين الكلمة. قوله: (ويكثر ذلك مع الإضافة) أي لسدها مسد التاء أفاده المصرّح. قوله: (اعول اعوالاً) هو بالعين المهملة يطلق بمعنى رفع صوته بالبكاء وبمعنى كثر عياله. قوله: (وأغيمت السماء) بالغين المعجمة أي صارت ذا غيم أي سحاب. وقوله: واستحوذ أي غلب.

قوله: (واستغيل الصبي) أي بالغين المعجمة أي شرب الغيل بفتح الغين المعجمة وسكون التحتية وهو اللبن الذي ترضعه المرأة ولدها وهي تؤتى أو وهي حامل. قوله: (تصحيح أفعل الخ)

وقام واستفعل تصحيحاً مطرداً في الباب كله. وقال الجوهري في مواضع أخر: تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة. وذهب في التسهيل إلى موضع ثالث وهو أن التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثيه، وأراد بذلك نحو: استنوق الجمل استنواقاً، واستتيست الشاة استتياساً: أي صار الجمل ناقة وصارت الشاة تيساً، وهذا مثل يضرب لمن يخلط في حديثه، لا فيما له ثلاثي نحو: استقام انتهى.

(وَمَا لإفْعَالِ) واستفعال المذكورين (مِنَ الحَذْفِ وَمِنْ، نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضاً قَمِنْ) أي حقيق (نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ) والأصل مبيوع ومصوون فنقلت حركة الياء والواو إلى الساكن قبلهما فالتقى ساكنان **الأول** عين الكلمة **والثاني** واو مفعول الزائدة فوجب حذف إحداهما. واختلف في أيتهما المحذوفة على حد الخلف في إفعال واستفعال المتقدم. ثم ذوات الواو نحو مصون ومقول ليس فيها عمل غير ذلك، وأما ذوات الياء نحو: مبيع ومكيل فإنه لما حذفت واوه على رأي سيبويه بقي مبيع ومكيل بياء ساكنة بعد ضمة فجعلت الضمة المنقولة كسرة لتصح الياء، وأما على رأي الأخفش فإنه لما حذفت ياؤه كسرت الفاء وقلبت الواو ياء فرقاً بين ذوات الواو وذوات الياء، وقد خالف الأخفش أصله في هذا، فإن أصله أن الفاء إذا ضمت وبعدها ياء أصلية باقية قلبها واواً لانضمام ما قبلها إلا في الجمع نحو بيض، وقد قلب ههنا الضمة كسرة مراعاة للعين التي هي ياء مع حذفها، ومراعاتها موجودة أجدر.

الظاهر أن مثل أفعل واستفعل ما تصرف منهما كالمصدر واسم الفاعل. قوله: (وقام) كذا في بعض النسخ وفي بعضها إسقاطه وكذا أسقطه المرادي، واعترض أرباب الحواشي ذكره بأنه ليس فيه نقل والكلام فيما فيه نقل وقد يقال: بل المراد فيما حكاه الجوهري عن أبي زيد الأعم مما فيه نقل بأن يراد ما عينه حرف علة مطلقاً. قوله: (في الباب كله) أي هو إن أهمل ثلاثيه أولاً. قوله: (وهذا مثل الخ) يحتمل رجوع اسم الإشارة إلى مجموع الجملتين وإلى كل منهما. قوله: (من الحذف ومن نقل) أي دون التعويض بالتاء. وقوله فمفعول أي فاسم مفعول الفعل الثلاثي المعتل. وقوله به متعلق بقمن.

قوله: (لما حذفت واوه على رأي سيبويه) أورد عليه أمران **الأول**: أن الواو علامة اسم المفعول فلا تحذف. وأجيب بمنع أنها علامة بدليل عدمها في اسم مفعول المزيد كالمنتظر وإنما جيء بها لرفضهم مفعلاً إلا في مكرم ومعون ومألك ومهلك، وإنما العلامة الميم. **الثاني**: أن المحذوف من نحو قاض الأصلي وهو الياء دون الزائد وهو التنوين ومن نحو قل وبع وخف الساكن الأول لا الثاني. وأجيب بأن محل ذلك كله إذا كان ثاني الساكنين حرفاً صحيحاً وهما هنا حرفا علة اهـ تصريح بإيضاح وزيادة. قوله: (وقد خالف الأخفش الخ) فيه عندي نظر وإن أقروه لأنا لا نسلم أن قلبه ههنا الضمة كسرة والواو ياء مراعاة للعين المحذوفة بل الفرق بين ذوات الواو وذوات الياء كما قدمه الشارح فافهم. قوله: (في هذا) متعلق بخالف أي في نحو مبيع ومكيل.

تنبيه: وزن مصون عند سيبويه مَفُعْل، وعند الأخفش مَفُول، وتظهر فائدة الخلاف في نحو مسو مخففاً. قال أبو الفتح: سألني أبو علي عن تخفيف مسوء فقلت: أما على قول أبي الحسن فأقول: رأيت مسوّاً، كما تقول في مقروء مقروّ، لأنها عنده واو مفعول. وأما على مذهب سيبويه فأقول: رأيت مسوا، كما تقول في خبء خب فتحرك الواو لأنها في مذهبه العين، فقال لي أبو علي كذلك هو اهـ.

(وَنَدَر تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ) من ذلك في قول بعض العرب ثوب مصوون، ومسك مدووف، وفرس مقوود، ولا يقاس على ذلك خلافاً للمبرد (وَ) التصحيح (فِي ذِي الْيَا) من ذلك (اَشْتَهَرْ) لخفة الياء كقولهم: خذه مطيوبة به نفساً، وقوله:

٩٦٣ ـ كَأَنَّهَا تُفَّاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ

وقوله:

٩٦٤ ـ وأخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونُ

وقوله:

قوله: (عند سيبويه مفعل) بضم الفاء وسكون العين. قوله: (مخففاً) أي بإبدال همزته واواً ثم إدغام واو مفعول فيها على رأي الأخفش وبنقل حركتها إلى الواو التي هي عين ثم حذفها على رأي سيبويه، ولا يخفى أن أصل مسوء مسووء بوزنِ مفعول.

قوله: (أما على قول الخ) وجه ذلك أن الهمزة المتحركة إذا كانت الواو التي قبلها زائدة لغير الحاق قلبت الهمزة واواً وأدغمت الواو فيها وإن كانت أصلية نقلت حركة الهمزة إليها وحذفت. قوله: (خب) أي بحذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى الباء. قوله: (كذلك هو) أي تخفيف مسوء. قوله: (ومسك مدووف) بدال مهملة ثم فاء آخره أي مبلول وقيل مسحوق وسمع مدوف على القياس كذا في المختار وغيره ورسمه بنون كما في بعض النسخ تحريف. قوله: (خذه مطيوبة) اسم مفعول طابه يقال طابه وأطابه أي طيبه، ولعل الصواب مطيوبة به نفس برفع نفس على النيابة عن الفاعل، أو مطيوباً به نفساً بالتذكير وإنابة الضمير في مطيوباً العائد على فاعل خذ عن الفاعل فتأمل.

قوله: (كأنها) أي الخمرة قوله: (معيون) اسم مفعول عانه من باب باع أي أصابه بالعين.

---

٩٦٣ ـ قاله شاعر تميمي. أي وكان الخمر. والشاهد في مطيوبة حيث أخرجه على الأصل، والقياس مطيبة.

٩٦٤ ـ صدره:

قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّداً

قاله العباس بن مرداس، من قصيدة من الكامل. وأنك سيد: أن فيه مع اسمه وخبره سدت مسد مفعولي أخال. والشاهد في معيون فإن القياس فيه معين، ولكنه أخرجه على الأصل: من عنت الرجل بعيني فانا عاين وهو معين على النقص، ومعيون على التمام.

٩٦٥ ـ حَتَّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وهَيَّجَهُ يَوْمُ الرَّذَاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومُ

وهذه لغة تميمية.

تنبيه: قالوا مشيب في المختلط بغيره والأصل مشوب، ولكنهم لما قالوا في الفعل شيب حملوا عليه اسم المفعول، وكما قالوا مشيب بناء على شيب قالوا مهوب بناء على هوب الأمر في لغة من يقول بوع المتاع، والأصل مهيب (وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ) كل فعل واوي اللام مفتوح العين كما في (نَحْوِ عَدَا) ودعا فإنك تقول في المفعول منهما معدو ومدعو حملاً على فعل الفاعل. هذا هو المختار. ويجوز الإعلال مرجوحاً كما أشار إليه ....

قوله: (حتى تذكر) الضمير يرجع لذكر النعام ويوم فاعل هيجه والرذاذ بذالين معجمتين كسحاب المطر الضعيف، ويروى يوم رذاذ بالتنكير ويظهر أن الهاء في عليه لليوم وأن على بمعنى في والدجن بفتح الدال المهملة وسكون الجيم كما في كتب اللغة إلباس الغيم السماء ودجن يومنا من باب نصر صار ذا دجن. وقوله مغيوم أي ذو غيم مطبق صفة ثانية ليوم الرذاذ بعد الصفة الجملة أعني فيه الدجن بناء على أن أل جنسية مدخولها في معنى النكرة بدليل الرواية الثانية فإن جعل خبراً عن الدجن والجملة صفة أو حال من يوم احتيج إلى جعل الدجن بمعنى الغيم وإلى ادعاء المبالغة في وصف الغيم بأنه مغيوم ثم صريح كلام القاموس وغيره أن غام لازم بمعنى صار ذا غيم وحينئذ فبناء اسم المفعول منه خلاف القياس ولك أن تجعله على الحذف والإيصال أي مغيوم فيه أي اليوم السماء أو مغيوم به أي الدجن هذا ما ظهر لي في تقرير البيت فتأمله.

قوله: (قالوا مشيب) أي بقلب ضمته كسرة وواوه ياء بعد صيرورته مشوباً فرع مشووب بنقل ضمة واوه إلى شينه وحذف إحدى الواوين الساكنين على الخلاف. قوله: (والأصل) أي القياس مشوب لا مشيب لأنه واويّ العين وليس مراده الأصل التصريفي إذ هو مشووب بواوين. قوله: (قالوا مهوب) أي بإبقاء الضمة بعد نقلها من الياء وحذف الياء بناء على مذهب الأخفش أن المحذوف العين وبإبقاء الضمة بعد نقلها من الياء وقلب الياء واواً بناء على مذهب سيبويه أن المحذوف واو مفعول، فعلم ما في كلام الحواشي من القصور. قوله: (والأصل) أي القياس مهيب لأنه يائي العين وليس مراده الأصل التصريفي إذ هو مهيوب بياء فواو قوله: (وصحح المفعول) أي اسم المفعول. قوله: (حملاً على فعل الفاعل) وهو عدا فانه صحح بمعنى أنه لم يعل بقلب واوه ياء وإن قلبت ألفاً زكريا. قوله: (ويجوز الإعلال مرجوحاً الخ) كلام المصنف والشارح يفيد عدم شذوذ الإعلال وصرّح ابن هشام بشذوذه.

---

٩٦٥ ـ قاله علقمة بن عبدة من قصيدة من البسيط. وحتى للغاية. وفاعل تذكر هو الظليم ـ ذكر النعامة المذكورة فيما قبله ـ والبيضات جمع بيضة. ويوم رذاذ: كلام إضافي مرفوع على أنه فاعل هيجه. والرذاذ بذالين معجمتين ـ المطر الخفيف. والدجن الباس الغيم السماء. والشاهد في مغيوم فإنه جاء على أصله بدون الإعلال. والقياس فيه مغيم من الغيم، السحاب.

بقوله: (وَأَعْلِلِ اَنْ لَمْ تَتَحَرَّ) أي لم تقصد (الأَجْوَدَا) فتقول معدى ومدمى، ويروى بالوجهين قوله:

٩٦٦ ـ أَنَـا الـلَّـيْـثُ مَـعْـدِيّـاً عَـلَـيْـهِ وعَـادِيَـا

أنشده المازني معدوّاً بالتصحيح، وأنشده غيره بالإعلال. واختلف في علة الإعلال: فقيل حملاً على فعل المفعول، وهو قول الفراء وتبعه المصنف واعترض بوجود القلب في المصدر نحو عتاعتيا، والمصدر ليس مبنياً على فعل المفعول، وقيل أعل تشبيهاً بباب أدل وأجر، لأن الواو الأولى ساكنة زائدة حقيقة بالإدغام فلم يعتد بها حاجزاً، فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وليت الضمة فقلبت ياء على حد قلبها في أدل وأجر، والاحتراز بواوي اللام من يائيها، فإنه يجب فيه الإعلال نحو رمى وقلى، فإنك تقول في المفعول منه: مرمى ومقلى والأصل مرموي ومقلوي، قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون وأدغمت في لام الكلمة وكسر المضموم لتصح الياء، ....

قوله: (وأعلل إن لم) بنقل حركة الهمزة إلى اللام وحذف الهمزة قوله: (حملاً على فعل المفعول) وهو عدى ودعى. قوله: (والمصدر ليس الخ) يجاب بجواز تعدد العلل فيجوز أن تكون العلة في المصدر شيئاً آخر وبأن المصدر يصلح للفاعل والمفعول فاعل مصدر المفعول وحمل عليه مصدر الفاعل طرداً لباب المصدر يس. قوله: (ليس مبنياً) أي محمولاً قوله: (لأن الواو الأولى) أي من معدوو ومدعوو. قوله: (كأنها وليت الضمة) أي وليس في الأسماء العربية المعربة بالحركات ما آخره واو قبلها ضمة لثقل ذلك. وقوله فقلبت ياء أي والضمة التي قبلها كسرة يشير إلى ذلك كله قوله على حد قلبها الخ، وعدم ذكر المصنف هذا في أسباب قلب الواو ياء لا ينهض الاعتراض به على الشارح وإن اعترضوا به مع أنه يمكن تقديم قلب الضمة كسرة على قلب الواو ياء فيكون من الأسباب التي ذكرها المصنف فتأمل. قوله: (على حد قلبها في أدل وأجر) أي على طريقته من قلب الضمة التي قبل الواو كسرة دون بقية اعمال أدل وأجر وكأنهم لم يستثقلوا الضمة والكسرة على الياء فيحذفوها ثم يحذفوا الياء لالتقاء الساكنين كما فعلوا في أدل وأجر نظراً إلى كون الواو تلت في الوقع ساكناً فخفت. قوله: (فإنه يجب فيه) أي في اسم مفعوله الإعلال سواء كانت عينه مفتوحة أو مكسورة وسواء كانت واواً أو غيرها.

---

٩٦٦ ـ صدره:

وقَـدْ عَـلِـمَـتْ عِـرْسِـي مَـلِـيـكَـةُ أَنَّـنِـي

قاله عبد يغوث الحارثي، من الكامل. وعرس الرجل امرأته. ومليكة عطف بيان أو بدل من عرسي. وأنني مع اسمه وخبره سد مسد مفعولي علمت. والشاهد في معديا حيث جاء على الإعلال فإن أصله معدوّ، وانتصابه على الحال. والمعنى قد علمت زوجتي، أني بمنزلة الأسد، فمن ظلمني فإنما ظلم الأسد، فلا بد أني أهلكه. ووقع في رواية الزمخشري مغرياً عليها وغارياً.

وقد سبق الكلام على هذا. وبكونه مفتوح العين من مكسورها وهو على قسمين: ما ليس عينه واواً، وما عينه واو: فأما الأول نحو رضى فإن الإعلال فيه أولى من التصحيح لأن فعله قد قلبت فيه الواو ياء في حالة بنائه للفاعل وفي حالة بنائه للمفعول فكان إجراء اسم المفعول على الفعل في الإعلال أولى من مخالفته له، ولهذا جاء الإعلال في القرآن دون التصحيح فقال تعالى: ﴿ٱرْجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ [الفجر: ٢٨] ولم يقل مرضوة مع كونه من الرضوان، وقرأ بعضهم مرضوة وهو قليل. هذا ما ذكره المصنف أعني ترجيح الإعلال على التصحيح في نحو مرضي. وذكر غيره أن التصحيح في ذلك هو القياس وأن الإعلال فيه شاذ، فإن كان فعل بكسر العين واويها نحو قوى تعين الإعلال وجهاً واحداً، فتقول مقوى والأصل مقووو، فاستثقل اجتماع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة فقلبت الأخيرة ياء ثم قلبت المتوسطة ياء، لأنه قد اجتمع ياء وواو وسبقت إحداهما بالسكون، ثم قلبت الضمة كسرة لأجل الياء وأدغمت الياء في الياء فقيل مقوى.

تنبيه: باب مرضى، ومقوى سابع موضع تقلب فيه الواو ياء.

(كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُولُ مِنْ، ذِي الْوَاوِ لاَمَ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعِنْ) هذا موضع ثامن تقلب فيه الواو ياء، أي إذا كان الفعول مما لامه واو ولم يخل منَ أن يكون جمعاً أو مفرداً، فإن كان جمعاً جاز فيه الإعلال والتصحيح إلا أن الغالب الإعلال نحو: عصا وعصى وقفا وقفى ودلو ودلى، والأصل: عصو ووقفوو، ودلوو، فأبدلت الواو الأخيرة ياء حملاً على باب أدل،

قوله: (وقد سبق الكلام على هذا) أي في عموم قوله أن يكسن السابق من واو ويا الخ.
قوله: (وبكونه) أي الفعل الواوي اللام إذ الكلام فيه. قوله: (فإن الإعلال فيه) أي في اسم مفعوله.
قوله: (وقرأ بعضهم مرضوة) أي شذوذاً. قوله: (ما ذكره المصنف) أي في غير هذا الكتاب كالتسهيل. قوله: (فإن كان فعل الخ) مقابل قوله: فأما الأول نحو رضى الخ، ولو قال: وأما الثاني نحو قوى فيتعين إعلاله لكان أخصر وأحسن في المقابلة، وقد علم من كلام المصنف والشارح أن الفعل الذي لامه واو ثلاثة أقسام ما يختار تصحيح اسم مفعوله وهو ما ذكره الناظم بقوله: وصحح المفعول الخ وما يختار إعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين غير واويها كرضى وما يتعين إعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين واويها كقوى.

قوله: (ثم قلبت المتوسطة ياء) ولا يضر عروضها لأن اشتراط الأصالة ذاتاً وسكوناً، إنما هو في السابق من الواو والياء كما مر والسابق هنا أصلي نقله شيخنا السيد عن الدنوشري. قوله: (باب مرضى ومقوى الخ) لم يقل ومعدى لقلة قلب واوه ياء كما مر. قوله: (ذا وجهين) حال من الفعول بضم الفاء والعين مؤكدة لما يستفاد من التشبيه وقوله لام جمع حال من الواو. قوله: (أي إذا كان الفعول) لا يخفى أنه ينبغي إسقاط أي. قوله: (حملاً على باب أدل) وجهه ما أسلفه الشارح قريباً

وأعطيت الواو التي قبلها ما استقر لمثلها من إبدال وإدغام، وقد ورد بالتصحيح ألفاظ، قالوا: أبوّ وأخوّ، ونحو، جمعاً لنحو وهي الجهة، ونجوّ، بالجيم جمعاً لنجو وهو السحاب الذي هراق ماؤه، وبهو جمع لبهو وهو الصدر. وإن كان مفرداً جاز فيه الوجهان إلا أن الغالب التصحيح، نحو ﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٢١] ﴿لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾ [القصص: ٨٣] وتقول: نما المال نموّاً وسماز يد سموّاً، وقد جاء الإعلال في قولهم: عتا الشيخ عتياً وعسا عسياً، أي ولى وكبر، وقسا قلبه قسياً، وإنما كان الإعلال في الجمع أرجح والتصحيح في المفرد أرجح لثقل الجمع وخفة المفرد.

تنبيهان: **الأول**: في كلامه ثلاثة أمور: أحدها: أن ظاهره التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع في الوجهين، وليس كذلك كما عرفت. **ثانيها**: ظاهره أيضاً التسوية بين الإعلال والتصحيح في الكثرة وليس كذلك كما عرفت، وقد رفع هذين الأمرين في الكافية بقوله:

ورجح الإعلال في الجمع وفي ... مفرد التصحيح أولى ما قفي

ثالثها: أطلق جواز التصحيح في فعول من الواوي اللام وهو مشروط بأن لا يكون من باب قوي، فلو بنى من القوة فعول وجب أن يفعل به ما فعل بمفعول من القوة وقد تقدم، فكان

في قوله: وقيل أعل أي اسم مفعول نحو عدا تشبيهاً بباب أدل وأجر الخ. قوله: (ما استقر لمثلها) أي في قول المصنف: أن يسكن السابق الخ. وقوله من إبدال وإدغام أي وكسر ما قبل الياء. قوله: (أبو وأخو) جمعين لأن وأخ حكاهما ابن الأعرابي تصريح. قوله: (ونحوّ) بالحاء المهملة حكى سيبويه إنكم لتطيرون في نحو كثيرة تصريح. قوله: (هراق ماؤه) كذا في النسخ والذي في القاموس وغيره أن هراق متعد فالصواب نصب ماءه أو بناء الفعل للمجهول. قوله: (جمعاً لبهو) بفتح الموحدة وسكون الهاء تصريح. قوله: (أي ولى وكبر) راجع لكلا الفعلين والعطف للتفسير هذا ما تفيده كتب اللغة.

قوله: (التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع في الوجهين) لا يخفى أن التسوية بينهما في الوجهين صادقة بتساوي الوجهين في كل منهما وبكون التصحيح أولى في كل وبكون الإعلال أولى في كل، وحينئذ لا يغني هذا الأمر الأول عن الأمر الثاني المذكور بقول الشارح ثانيها ظاهره أيضاً التسوية بين الإعلال والتصحيح في الكثرة أي إعلال الجمع والمفرد وتصحيحهما، نعم الأمر الثاني يغني عن الأول لاستلزام الثاني للأول لكن ليس من عادتهم الاعتراض بإغناء الثاني عن الأول كما هو مشهور، فعلم ما في كلام شيخنا والبعض نعم يرد على الشارح أنا لا نسلم الأمر الثاني لأن قول المصنف كذاك ناف لاستواء التصحيح والإعلال مقتض لرجحان التصحيح في الجمع والمفرد لرجوع اسم الإشارة إلى المفعول من نحو عدا المتقدم في قوله: وصحح المفعول الخ فكان ينبغي للشارح أن يقول: في كلامه أمران أحدهما أن ظاهره التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع في رجحان التصحيح على الإعلال وليس كذلك كما عرفت. ثانيهما أطلق جواز التصحيح الخ.

التعبير السالم من هذه الأمور المناسب لغرضه أن يقول:

كذا الفعول منه مفرداً وإن يعن جمعاً فهو بالعكس يعن

والضمير في منه يرجع لنحو عدا في البيت قبله. **الثاني**: ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها أن كلاً من تصحيح الجمع وإعلال المفرد مطرد يقاس عليه أما تصحيح الجمع فذهب الجمهور إلى أنه لا يقاس عليه وإليه ذهب في التسهيل قال: ولا يقاس عليه خلافاً للفراء هذا لفظه، وأما إعلال المفرد فظاهر التسهيل اطراده، والذي ذكره غير أنه شاذ.

(وَشَاعَ) أي كثر الإعلال بقلب الواو ياء إذا كانت عيناً لفعل جمعاً صحيح اللام (نَحْوُ نُيَّم فِي نُوَّم) جمع نائم، وصيم في صوم جمع صائم، وجيع في جوع جمع جائع، ومنه قوله:

٩٦٧ ـ وَمُعَرَّصٍ تَغْلِي المَرَاجِلُ تَحْتَهُ عَجِلَتْ طَبِيخَتُهُ لِقَوْمٍ جُيَّعِ

ووجه ذلك: أن العين شبهت باللام لقربها من الطرف فأعلت كما تعل اللام فقلبت الواو الأخيرة ياء ثم قلبت الواو الأولى ياء وأدغمت الياء في الياء، ومع كثرته التصحيح أكثر منه نحو نوم وصوم، ويجب إن اعتلت اللام لئلا يتوالى إعلالان وذلك كشوى وغوى جمع شاو وغاو، أو فصلت من العين كنوام وصوام لبعد العين حينئذ من الطرف (وَنَحْوُ نُيَّامٍ شُذُوذُهُ نُمِي) أي روى

قوله: (المناسب لغرضه) قد يمنع بأن ما ذكره من البيت لا يشمل الفعول من باب رضى لإرجاعه الضمير في منه لنحو عدا. قوله: (جمع نائم) أصله ناوم لأنه من النوم فأبدلت الواو همزة على القاعدة وكذا صائم وجائع. قوله: (ومعرّض) بضم الميم وفتح العين المهملة والراء المشددة وبالصاد المهملة وهو اللحم الملقى في العرصة للجفاف، ويروى بغير هذا الوجه كما في العيني، وتغلى كترمى كما في القاموس والمراجل جمع مرجل وهو القدر من النحاس. قوله: (ويجب إن اعتلت اللام) هذا محترز قوله صحيح اللام. وقوله أو فصلت من العين محترز اتصال اللام بالعين المفهوم من التمثيل بنحو نيم في نوم. قوله: (كشوى وغوى) بإعجام أولهما وضمه وتشديد ثانيهما والأصل شوى وغوى قلبت ياؤهما ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين. قوله: (جمع شاو وغاو) اسمي فاعل شوى يشوى كرمى يرمى وغوى يغوى كرمى يرمى غيا وغوى يغوى كعمى يعمى غواية بالفتح كما في القاموس والأول أفصح كما في التصريح. قوله: (أي روى) وقال السندوبي: أي نسب لعلماء العربية.

---

٩٦٧ ـ قاله الحادرة واسمه قطبة. وهو من الكامل. قوله ومعرص ـ بضم الميم وفتح العين المهملة والراء المشددة والصاد المهملة ـ وهو اللحم الملقى في العرصة للجفوف: ويروى بالمعجمتين، وهو اللحم الطري، ويروى ومجيش بالمعجمتين رواه ابن الأعرابي من جاشت القدر إذا غلت، والمراجل جمع مرجل وهو القدر من النحاس. والمعنى ظاهر والشاهد في قوله جميع فإن أصله جوع لأنه من الأجوف الواوي فأبدلت الياء من الواو وهو جمع جائع.

في قوله:

٩٦٨ ـ فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إلاَّ كَلاَمُهَا

تنبيهات: **الأول**: قوله شاع ليس نصاً في أنه مطرد، وقد نص غيره من النحويين على اطراده. وقد بان لك أن قوله شاع نحو نيم هو بالنسبة إلى نيام لا إلى نوم. **الثاني**: يجوز في فاء فعل المعل العين الضم والكسر، والضم أولى، وكذلك فاء نحو دلى وعصى وألى جمع ألوى وهو الشديد الخصومة. **الثالث**: هذا الموضع تاسع موضع تقلب فيه الواو ياء، وبقي عاشر لم يذكره هنا وهو أن تلي الواو كسرة وهي ساكنة مفردة نحو: ميزان وميقات الأصل موزان وموقات فقلبوا الواو ياء استثقالاً للخروج من كسرة إلى الواو كالخروج من كسرة إلى ضمة، ولذلك لم يكن في كلامهم مثل فِعُل، وخرج بالقيد الأول نحو: موعد، وبالثاني نحو: طِوَل وعوض وصوان وسوار، وبالثالث نحو: اجلواذ واعلواط.

فصل

(ذُو ٱللِّينِ فَاتا فَي ٱفْتِعَالٍ أُبْدِلاَ) تا مفعول ثان لأبدل والأول ضمير مستتر نائب عن الفاعل يعود على ذي اللين، وفا حال منه، أي إذا كان فاء الافتعال حرف لين يعني واواً أو ياء وجب

قوله: (جمع ألوى) ضبط في نسخ القاموس كأفعل التفضيل. قوله: (مثل فعل) أي بكسر الفاء وضم العين. قوله: (نحو طولِ) بكسر الطاء المهملة وفتح الواو ومخففة حبل تشد به قائمة الدابة كما في القاموس. قوله: (وصوان) هو وعاء الشيء. قوله: (نحو اجلواذ) بالجيم والذال المعجمة دوام السير مع السرعة تصريح. قوله: (واعلواط) بالعين والطاء المهملتين التعلق بالعنق يقال اعلوط بعبره أي تعلق بعنقه تصريح والله أعلم.

فصل

قوله: (فاتا) تقدم للشاطبي أن ما لم يضف وقصر من أسماء هذه الحروف منون على حد شربت ما بالقصر، ونقل ابن غازى عن بعضهم أن الصواب عدم تنوينها لأنها مبنية لوضعها وضع الحروف وعندي أنه يجوز الوجهان التنوين على أن مقصور تلك الأسماء مختصر من ممدودها وعدمه على أنه موضوع أصالة فافهم. قوله: (فاء الافتعال) أي وفروعه بدليل ما بعد. قوله: (يعني واواً أو ياء) إنما أتى بالعناية لأن حرف اللين يشمل الألف مع أنه ليس مراداً كما سيذكره الشارح.

---

٩٦٨ ـ قاله أبو الغمر الكلابي. وصدره:

أَلا طَرَقَتْنَا مَيَّةُ ٱبْنَةُ مُنْذِرٍ

من الطويل. وطرق إذا أتى أهله ليلاً. والشاهد في النيام فإن أصله النوام ـ بضم النون ـ جمع نائم، وأصله النيوام قلبت الياء واواً وأدغمت في الواو قلبت الواو ياء، وإدغام الياء في الياء شاذ.

في اللغة الفصحى إبدالها تاء فيه وفي فروعه من الفعل واسمي الفاعل والمفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف، لأن حرف اللين من المجهور والتاء من المهموس. مثال ذلك في الواو اتصال واتصل ويتصل واتصل ومتصل ومتصل به، والأصل اوتصال واوتصل ويوتصل وايوتصل وموتصل وموتصل به، ومثاله في الياء اتسار واتسر ويتسر واتسر ومتسر ومتسر، والأصل ايتسار وايتسر وييتسر وايتسر وميتسر وميتسر، وإنما أبدلوا الفاء في ذلك تاء لأنهم لو أقروها لتلاعبت بها حركات ما قبلها فكانت تكون بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة ألفاً وبعد الضمة واواً، فلما رأوا مصيرها إلى تغيرها لتغير أحوال ما قبلها أبدلوا منها حرفاً يلزم وجهاً واحداً وهو التاء وهو أقرب الزوائد من الفم إلى الواو، وليوافق ما

قوله: (إبدالها تاء) ولم تقلب الواو ياء تحتية على ما هو مقتضى القياس لأنها إن قلبت ياء لزم قلبها تاء في هذه اللغة فالأولى الاكتفاء بإعلال واحد كذا ذكره ابن الحاجب، قال التفتازاني: وفيه نظر إذ لو قلبت الواو ياء تحتية لم يجز قلب التحتية فوقية كما في الياء التحتية المنقلبة عن الهمزة. وأجيب بأنه يجوز هنا للفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة لأن الهمزة لا تبدل فوقية بخلاف الواو كذا في التصريح. قوله: (اتسار) فسره الفارضي بالقمار وأقره شيخنا ووجه أخذه من اليسر بأن أهل الجاهلية كانوا يظنون أنه يورث اليسار، وفي المصباح الميسر مثال مسجد قمار العرب يقال منه يسر الرجل يسرا من باب وعد فهو ياسر. قوله: (لتلاعبت بها حركات ما قبلها) أي طلباً للمجانسة. قوله: (فكانت تكون) لا حاجة إلى تكون. وقوله ياء أي أصلية إن كانت الفاء ياء ومنقلبة عن واو إن كانت الفاء واواً، وكذا يقال في قوله وبعد الضمة واواً. قوله: (وبعد الفتحة ألفاً) يرد عليه إن شرط قلب الياء والواو ألفاً تحركهما كما مر في قوله من ياء أو واو بتحريك أصل الخ إلا أن يقال: هذا الشرط لم تجمع عليه العرب كما يستفاد من التنبيه الثاني.

قوله: (وهو أقرب الزوائد) في معنى التعليل لمحذوف يدل عليه قوله وهو التاء تقديره واختاروا التاء لأنه أقرب الخ والمراد الأقربية في المخرج لأن التاء من بين طرف اللسان والثنيتين العليين والواو من الشفة إن لم تكن حرف مد، فإن كانت حرف مد فمن الجوف وأقربية التاء إليها حينئذ من حيث مرور الحرف الجوفي على مخرج التاء وغيره لا في الصفة إذ صفة التاء الهمس وصفة حرف اللين الذي منه الواو الجهر فهما متباعدان صفة، ويرد على دعواه أقربية التاء إلى الواو الميم فانها أقرب إلى الواو مخرجاً من التاء لأنها من الشفة إلا أن يقال: مراده الأقربية في الجملة، ولما كان يرد حينئذ أن يقال هلا جعلوا البدل الميم دفعه بقوله ليوافق ما بعده فيدغم فيه، والمراد بالزوائد حروف الزيادة المجموعة بقول بغضهم: سألتمونيها، وقوله: من الفم أي الخارجة من الفم والمراد مقدم الفم من الشفتين والثنايا وطرف اللسان أو ما يعم جميع المخارج. وقوله: إلى الواو متعلق بأقرب. وقوله: ليوافق المناسب أنه على حذف العاطف على قوله وهو

بعده فيدغم فيه. وقال بعض النحويين: البدل في باب اتصل إنما هو من الياء لأن الواو لا تثبت مع الكسرة في اتصال وفي اتصل، وحمل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منه على المصدر والماضي.

تنبيهان: **الأول**: ذو اللين يشمل الواو والياء كما تقدم، وأما الألف فلا مدخل لها في ذلك لأنها لا تكون فاء ولا عيناً ولا لاماً. **الثاني**: من أهل الحجاز قوم يتركون هذا الإبدال، ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها فيقولون: ايتصل ياتصل فهو موتصل وايتسر ياتسر فهو موتسر، وحكى الجرمي أن من العرب من يقول: ائتصل وائتسر بالهمز وهو غريب.

(وَشَذَّ) إبدال فاء الافتعال تاء (فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ) قولهم في (ائْتَكَلاَ) وايتزر افتعل من الأكل والإزار اتكل واتزر بإبدال الياء المبدلة من الهمزة تاء وإدغامها في التاء. وكذا قولهم في أوتمن افتعل من الأمانة اتمن بإبدال الواو المبدلة من الهمزة تاء، واللغة الفصيحة في ذلك كله عدم الإبدال وإلاّ توالى إعلالان، وقول الجوهري في اتخذ إنه افتعل من الأخذ وهم، وإنما التاء أصل وهو من تخذ كاتبع من تبع. قال أبو علي: قال بعض العرب: تخذ بمعنى اتخذ، ونازع الزجاج في وجود مادة تخذ، وزعم أن أصله اتخذ ....

أقرب الخ بقرينة التصريح به في نسخة، ولما كان التعليل بالأقربية قاصراً على إبدال التاء من الواو دون إبدالها من الياء أتى بالتعليل بالموافقة الجاري فيهما فتأمل.

قوله: (وقال بعض النحويين الخ) للأول أن يقول محل قولهم أن الواو لا تثبت مع الكسرة إذا أريد ثبوتها دائماً وهنا ليست كذلك فتثبت ثم تبدل تاء زكريا. قوله: (ولا عيناً ولا لاماً) أي مع أصالة الألف فلا ينافي أنها تكون عيناً ولاماً وهي بدل كما في قام ورمى. قوله: (من أهل الحجاز الخ) هذا مع قوله وحكى الجرمي الخ محترز قوله سابقاً في اللغة الفصحى. قوله: (نحو ايتكلا) قال المرادي: ظاهر تمثيله بايتكلا أنه مما سمع فيه الإبدال شذوذاً وهو ما يدل عليه كلام بعضهم، وفي كلام الشارح يعني ابن الناظم خلافه حيث قال: ولا يريد أنه يقال في افتعل من الأكل اتكل اهـ، أي بل المراد أن الإبدال سمع فيما هو من جنسه وإن كان لم يسمع فيه اهـ ملخصاً. وقول شارحنا نحو قولهم صريح في الأول. قوله: (اتكل واتزر) مقول قولهم. قوله: (في أوتمن) بالبناء للمجهول كما يدل عليه قوله بإبدال الواو الخ إذ لو كان مبنياً للفاعل لقال بإبدال الياء. قوله: (وإلا توالى إعلالان) فيه نظر وإن أقروه لأن توالي الإعلالين الممنوع تواليهما على حرفين لا على حرف واحد كما هنا فتأمل. قوله: (وهم) علله التفتازاني كما في التصريح بأنه لو كان من الأخذ لوجب أن يقال ايتخذ بغير إبدال وإدغام. قوله: (وإنما التاء) أي الأولى أما الثانية فتاء الافتعال قطعاً. وقوله أصل أي لا بدل من ياء مبدلة من همزة كما زعم الجوهري. قوله: (وزعم أن أصله اتخذ) يحتمل أنه يقول: أصل تخذ اتخذ افتعل من الأخذ كما يقول الجوهري أو من الوخذ كما سيحكيه الشارح عن بعض

وحذف، وصحح ما ذهب إليه الفارسي بما حكاه أبو زيد من قولهم تخذ يتخذ تخذاً، وذهب بعض المتأخرين إلى أن تخذ مما أبدلت فاؤه تاء على اللغة الفصحى لأن فيه لغة وهي وخذ بالواو وهذه اللغة وإن كانت قليلة إلا أن بناءه عليها أحسن لأنهم نصوا على أن اتمن لغة رديئة.

(طَاتَا ٱفْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقٍ) طا مفعول ثان لردّ والمفعول الأول تا إن كان رد أمراً وضميره إن كان رد مجهولاً أي إذا بني الافتعال وفروعه مما فاؤه أحد الحروف المطبقة وهي الصاد والضاد والطاء والظاء وجب إبدال تائه طاء فتقول في افتعل من صبر اصطبر ومن ضرب اضطرب ومن طهر اطهر ومن ظلم اظطلم والأصل اصتبر واضترب واطهتر واظتلم فاستثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة إذ التاء مهموسة مستفلة والمطبق مجهور مستعل، بأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء.

تنبيه: إذا أبدلت التاء طاء بعد الطاء اجتمع مثلان والأول منهما ساكن فوجب الإدغام. وإذا أبدلت بعد الظاء اجتمع متقاربان فيجوز البيان والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثاني ومع عكسه. وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله:

٩٦٩ ـ وهُوَ ٱلْجَوَادُ ٱلَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْواً ويُظْلَمُ أَحْيَاناً فَيَظْطَلِمُ

المتأخرين وهو الأولى، واقتصار شيخنا والبعض على ترجي، أنه يقول بالأول قصور.

قوله: (وحذف) أي حذف منه همزة الوصل وتاء الافتعال وفتحت التاء التي هي فاء الكلمة وكسرت الخاء. قوله: (تخذ يتخذ تخذا) من باب تعب وقد تسكن خاء المصدر قاله في المصباح. قوله: (إلا أن بناءه) أي اتخذ عليها بأن يكون افتعل من الوخذ والأصل أوتخذ قلبت الواو تاء وأدغمت في تاء الافتعال على القياس. وقوله: أحسن أي من جعله افتعل من الأخذ. قوله: (تا افتعال) وقد تجري تاء الضمير مجرى هذه التاء تشبيهاً بها في نحو حصط من الحوص وهو الخياطة حكاعه الجابردي فارضي. قوله: (وضميره) أن ضميرتا. قوله: (المطبقة) بفتح الموحدة على الحذف والإيصال أي المطبق عندها اللسان بأعلى الحنك فاندفع ما قيل هنا ويجوز كسرها كما في زكريا على الجزرية. قوله: (من تقارب المخرج) أي في الجملة وإلا فمن المطبق الطاء وهي من مخرج التاء كما سيذكره الشارح قريباً على أن مخرجيهما الشخصيين مختلفان في الحقيقة كما قرر في محله. قوله: (حرف استعلاء) أي وجهر كما لا يخفى فتم تباين الصفة. قوله: (من مخرجها) عبارة التصريح من مخرج المطبق واختيرت الطاء لكونها من مخرج التاء. قوله: (ومع عكسه) قال التفتازاني: هذا عكس الإدغام أي المشهور الذي هو إدخال الحرف الأول في الثاني لأن هذا إدخال الثاني في الأول، وقال شيخنا. لا يسمى هذا ادغاماً عند القراء. قوله: (وهو الجواد) الضمير لهرم

---

٩٦٩ ـ قاله زهير بن أبي سلمى، من قصيدة من البسيط يمدح بها هرم بن سنان. وهو يرجع إليه. ونائله أي عطاءه. وعفواً نصب على المصدرية كسهلاً. ويظلم مجهول. والشاهد في فيظلم أي يحتمل =

روي فيظطلم وفيظّلم وفيطّلم، وقد روي أيضاً فينظلم بالنون وليس مما نحن فيه. وإذا أبدلت بعد الصاد اجتمع أيضاً متقاربان فيجوز البيان والإدغام بقلب الثاني إلى الأول دون عكسه فتقول: اصطبر واصبر ولا يجوز اطبر لما في الصاد من الصفير الذي يذهب في الإدغام، وإذا أبدلت بعد الضاد اجتمع أيضاً متقاربان فيجوز البيان والإدغام بقلب الثاني إلى الأول دون عكسه، فتقول: اضطرب واضرب ولا يجوز اطرب لأن الضاد حرف مستطيل فلو أدغم في الطاء لذهب ما فيه من ذلك. وقد حكى في الشذوذ اطجع وهو في الندور والغرابة مثل الطجع باللام. وقد روي بالأوجه الأربعة قوله:

مَـالَ إلَـى أَرْطَـاةِ حِـقْـفٍ فَـالْـطَـجَـعْ

(فِي ادَّانَ وَٱزْدَدْ وٱدَّكِرْ دَالاً بَقِي) أي إذا بنى الافتعال مما فاؤه دال نحو دان، أو زاي نحو زاد، أو ذال نحو ذكر وجب إبدال تائه دالاً فيقال أدان وازداد وادكر والأصل ادتان وازتاد واذتكر فاستثقل مجيء التاء بعد هذه الأحرف لأن هذه الأحرف مجهورة والتاء مهموسة، فجيء بحرف يوافق التاء في مخرجه ويوافق هذه الأحرف في الجهر وذلك الدال.

تنبيهان: **الأول**: إذا أبدلت تاء الافتعال دالاً بعد الدال وجب الإدغام لاجتماع المثلين، وإذا أبدلت دالاً بعد الزاي جاز الإظهار والإدغام بقلب الثاني إلى الأول دون عكسه: فيقال ازدجر وازجر ولا يجوز ادجر لفوات الصفير، وإذا أبدلت دالاً بعد الذال جاز ثلاثة أوجه الإظهار والإدغام بوجهيه فيقال اذدكر، ومنه قوله:

والـهـرم تُـذريـه اذدِراء عـجـبـا

ابن سنان والنائل العطاء. وقوله عفواً أي سهلاً بلا منّ ولا مطل. وقوله: ويظلم أحياناً بالبناء للمجهول أي طلب منه في أوقات لا يطلب من مثله فيها فيظطلم أي يتحمل ذلك ولا يرد سائله نقله المصرح عن الجار بردي. قوله: (الذي يذهب في الإدغام) أي إدغامها في الطاء بعد قلبها طاء.

قوله: (مال) أي الذئب والأرطاة شجرة من شجر الرمل والحقف بكسر الحاء المهملة وسكون القاف بعدها فاء الرمل المعوج عيني. قوله: (دالاً بقي) دالاً خبر بقي فإنها بمعنى صار والضمير في بقي يعود على التاء اهـ فارضي. وأعرب المكودي دالاً حالاً من فاعل بقي. قوله: (ويوافق هذه الأحرف الخ) فيه أن من جملة هذه الأحرف الدال ولا معنى لموافقة الشيء نفسه إلا أن يقال التعبير بالموافقة باعتبار الجملة.

قوله: (والهرم تذريه اذدراء عجبا) صدره:

= الظلم. وأصله يظطلم ـ وهو يفتعل من الظلم ـ قلبت التاء ظاء لمجاورتها إياها فإذا أدغم فمنهم من يقلب الطاء ظاء ويدغم الظاء في الظاء، ومنهم من يدغم الظاء في المهملة على القياس فيصير يطلم بالمهملة المشددة. والبيت يروى على الوجهين. وقيل يروى بالإظهار أيضاً. فافهم.

وادكر واذكر بذال معجمة وهذا الثالث قليل. وقد قرىء شاذاً فهل مذكر بالمعجمة.
الثاني: مقتضى اقتصار الناظم على إبدال تاء الافتعال طاء بعد الأحرف الأربعة ودالاً بعد الثلاثة أنها تقر بعد سائر الحروف ولا تبدل وقد ذكر في التسهيل أنها تبدل ثاء بعد الثاء فيقال اثرد بثاء مثلثة وهو افتعل من ثرد، أو تدغم فيها الثاء فيقال اترد بتاء مثناة. قال سيبويه: والبيان عندي جيد، يعني الإظهار فيقال اثترد ولم يذكر المصنف هذا الوجه. وذكر في التسهيل أيضاً أنها قد تبدل دالاً بعد الجيم كقولهم في اجتمعوا اجدمعوا، وفي اجتزا جدز. ومنه قوله:

٩٧٠ ـ فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لاَ تَحْبسَانَا ... بِنَزْعِ أُصُولِهِ وَٱجْدزَّ شِيحَا

تنحى على الشوك جرازاً مقضباً

والضمير في تنحى يرجَع إلى الناقة وهو بالنون فالحاء المهملة إما مبني للفاعل من أنحى على الشيء أي أقبل عليه كما في القاموس أو للمفعول من أنحاه أي أماله كما في القاموس، وجرازاً بجيم فراء ثم زاي كغراب السيف القاطع كما في القاموس. وأما قوله البعض المراد بالجراز بكسر الجيم أسنان الناقة فلم أر له مساعداً في كتب اللغة وهو حال من الضمير في تنحى على تقدير أداة التشبيه ومقضباً بقاف فضاد معجمة فموحدة كمنبر السيف القاطع والمنجل كما في القاموس وهو بدل من جرازا والهرم بفتح الهاء وسكون الراء قال في القاموس نبت وشجر أو البقلة الحمقاء اهـ. وقوله: تذريه بضم الفوقية من أذرى قال في القاموس: ذرت الريح الشيء ذروا وأذرته وذرنه أطارته وأذهبته وذراهو بنفسه اهـ. وأخبرني بعض من أثق به من فضلاء الطلبة أن في شرح دلائل الخيرات للفاسي أنه يقال: ذرت الريح الشيء ذرواً وذرياً، وعلى هذا يصح فتح تاء المضارعة في البيت. وقوله: إذدراء مفعول مطلق لتذريه موافق له في أصل الاشتقاق نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾ [نوح: ١٧] هذا ما ظهر لي في ضبط البيت وحله. وتكلم شيخنا السيد عليه بما هو بمعزل عنه معنى ولفظاً.

قوله: (وهذا الثالث) أي اذكر بذال معجمة. قوله: (ثاء بعد الثاء) أي ثاء مثلثة بعد الثاء المثلثة. قوله: (أو تدغم فيها) أي في التاء الفوقية الثاء أي المثلثة أي بعد قلبها تاء فوقية كما هو معلوم. قوله: (وفي اجتز) بالزاي بقرينة ما بعد. قوله: (لا تحبسانا) من خطاب الواحد بما للاثنين كما قد تفعله العرب أي لا تحبسنا عن شيّ اللحم بقلع أصول الكلأ بل جز الشيخ وأسرع لنا في الشيّ قاله العيني.

---

٩٧٠ ـ قاله يزيد بن الطثرية. قاله الجوهري. وقال ابن بري: قاله مضرس بن ربعي. من الوافر. ولا تحبسنا من الحبس ـ وفي رواية الجوهري لا تحبسانا ثم قال: وربما خاطبت العرب الواحد بلفظ الاثنين يعني لا تحبسنا عن شي اللحم بأن تقلع أصول الشجر بل خذ ما تيسر من قضبانه وعيدانه ـ واسرع لنا في الشي. والضمير في أصوله يرجع إلى الكلأ. والشاهد في أجدز فإن أصله اجتز من جززت الصوف، فقلبت التاء دالاً. وشيحاً مفعوله ـ وهو بكسر الشين ـ نبت مشهور.

وهذا لا يقاس عليه. وظاهر كلام المصنف في بعض كتبه أنه لغة لبعض العرب، فإن صح أنه لغة جاز القياس عليه وهذا آخر ما ذكره الناظم من باب الإبدال وما يتعلق به من أوجه الإعلال.

خاتمة: قد علم مما ذكر أن حروف الإبدال منقسمة إلى ما يبدل ويبدل منه كالهمزة وحروف العلة الثلاثة، وكالهاء فإنها تبدل من الهمزة أولاً كهراق وتبدل منها الهمزة آخراً كماء فإن أصله موه، وإلى ما يبدل ولا يبدل منه وهو الميم والطاء والدال، وإلى ما يبدل منه ولا يبدل وهو التاء. أما إبدال الحروف المتقاربة بعضها من بعض لأجل الإدغام فلم يعدوها في باب الإبدال لعروضها، وعلم أيضاً أن الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف وهي الألف والواو والياء، وأن الياء تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والألف والواو، وأن الواو تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والألف والياء، وأن الألف تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والواو والياء، وأن الميم تبدل من النون، وأن التاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء، وأن الطاء تبدل من التاء، وأن

قوله: (إلى ما يبدل) أي يكون بدلاً. وقوله: ويبدل منه أي يكون مبدلاً منه. قوله: (وكالهاء الخ) فيه أن هذا لم يعلم مما ذكره الناظم ولا يدفع الاعتراض إعادة الكاف وإن زعمه البعض. قوله: (أولاً) حال من الهمزة. وقوله بعد آخراً حال من الضمير في منها العائد على الهاء وإنما قلنا ذلك اعتباراً بالأصل في الموضعين. قوله: (وهو التاء) إن قرىء بالفوقية كما في غالب النسخ، ورد أنه قد علم من النظم كما سيعترف به الشارح أن الفوقية تبدل ويبدل منها الأول من قوله:

ذو اللين فاتا في افتعال أبدلا

والثاني من قوله:

طاتا افتعال رداثر مطبق

وإن قرىء بالمثلثة كما في بعض النسخ. ورد أن كلامه في حروف الإبدال التي ذكرها المصنف بدليل قوله: قد علم مما ذكره إلخ مع أن المثلثة وقعت بدلاً ومبدلاً منها كما أفاده الشارح فيما مر قريباً وفيما يأتي، وبهذا التحقيق يعرف ما في كلام البعض من الخطأ. قوله: (أما إبدال الحروف المتقاربة الخ) مقابل لمحذوف تقديره هذا في غير إبدال الحروف المتقاربة للإدغام أما الخ. قوله: (فلم يعدوها) أنث الضمير مع رجوعه إلى إبدال الحروف المتقاربة لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه. قوله: (وعلم أيضاً) أي من كلام الناظم حيث قال:

أحرف الإبدال هدأت موطيا ... فأبدل الهمزة من واو ويا

الخ إلا أن الشارح لم يذكر هنا أول الأحرف التي يجمعها هدأت موطيا وهو الهاء اكتفاء بذكره لها قريباً في قوله: وكالهاء الخ، واقتداء بالمصنف في عدم ذكره لها في تفصيل أحرف الإبدال استغناء بما ذكره في باب الوقف من إبدالها من تاء التأنيث وقفاً. قوله: (وهي الألف) فيه أن إبدال

الدال تبدل من التاء، وأن الثاء تبدل من التاء على ما سبق مفصلاً. وقد تقدم أول الباب أن ما قصد الناظم ذكره هنا هو الضروري في التصريف، وأن حروف الإبدال الشائع اثنان وعشرون حرفاً، وأن الإبدال قد وقع في غيرها أيضاً ولكنه ليس بشائع. وقد رأيت أن أذيل ما سبق ذكره باستيفاء الكلام على إبدال جميع الحروف على سبيل الإيجاز مرتباً للحروف على ترتيبها في المخارج فأقول وبالله التوفيق: الهمزة أبدلت من سبعة أحرف وهي الألف والياء والواو والهاء والعين والخاء والغين، وقد تقدم الكلام عليها سوى الأخيرين، فأما إبدالها من الخاء فقولهم في صرخ صرأ حكاه الأخفش عن الخليل، ومن الغين قولهم في رغنه رأنه حكاه النضر بن شميل عن الخليل، وإبدالها من هذين الحرفين غريب جداً. الألف أبدلت من أربعة أحرف وهي الياء والواو والهمزة والنون الخفيفة، وقد تقدم الكلام عليها سوى الأخيرة، فأما إبدالها من النون الخفيفة فنحو ﴿لنسفعا﴾ [العلق: ١٥]. الهاء أبدلت من ستة أحرف وهي الهمزة والألف والواو والياء والتاء والحاء، فإبدالها من الهمزة قد تقدم أول الباب، وأما إبدالها من الألف ففي قوله:

قَـد وَرَدَتْ مِـنْ أَمْـكِـنَـه مِـنْ هَـهُـنَـا وَمِـنْ هُـنَـه
إنْ لَـمْ أُرَوِّهـا فَـمَـه

فأبدل الهاء في هنه من الألف، وأما قوله فمه فيجوز أن يكون من ذلك أي فما أصنع أو فما انتظاري لها، ويجوز أن يكون فمه بمعنى اكفف أي إنها قد وردت من كل جانب وكثرت فإن لم أروها فلا تلمني واكفف عني، ومن ذلك قولهم في أنا أنه، ويجوز أن تكون ألحقت لبيان

الهمزة من الألف لم يعلم من كلام المصنف، وإنما ذكره الشارح في شرح قول المصنف، فأبدل الهمزة من واو ويا الخ واعترض هناك على المصنف بعدم شمول عبارته الألف. قوله: (الضروري في التصريف) أي اللازم بمقتضى قاعدة التصريف. قوله: (الشائع) أي في كلام العرب كلهم أو قوم منهم على ما مر في أول باب الإبدال.

قوله: (ما سبق ذكره) أي متناً وشرحاً. قوله: (في رغنه) الرغن كالمنع الإصغاء للقول وقبوله. قوله: (وقد تقدم الكلام عليها) أي في باب الإبدال فلا يعترض قوله سوى الأخيرة بتقدم الكلام عليها في باب نوني التوكيد. قوله: (قد وردت) أي الإبل. قوله: (ومن ذلك) أي من إبدال الهاء من الألف. قوله: (أن تكون) أي الهاء ألحقت أي في الوقت بعد حذف الألف لبيان الحركة أي حركة النون إذ لو وقف عليها بعد حذف الألف بدون الهاء لسكنت لا أن الهاء بدل من الألف، وإيضاح ذلك أن ألف أنا زيدت عند البصريين وقفاً لبيان حركة النون وقد تحذف الألف ويؤتى بالهاء فيحتمل أن يكون الإتيان بها لإبدالها من الألف، ويحتمل أن تكون لبيان حركة النون كالألف إذا لم تحذف، وعلى هذا الاحتمال اقتصر الدماميني في باب الضمير من شرح التسهيل حيث قال بعد ذكره إن ثبوت الألف في الوقف لبيان الفتحة ما نصه: وقد تبين فتحتها بهاء السكت كقول حاتم هكذا

الحركة، وقالوا في حيهله إن الهاء الأخيرة بدل من الألف في حيهلا. وأما إبدالها من الواو ففي قوله:

وقد رابَنِي قَوْلُها يَاهَنَا ه وَيْحَكَ أَلحقْتَ شَرّاً بِشَرّ

وقد اختلف في ذلك فذهب الجماعة إلى أنها مبدلة من الواو والأصل ياهناو، وقال أبو الفتح ولو قيل إن الهاء بدل من الألف المنقلبة من الواو الواقعة بعد الألف لكان قولاً قوياً إذ الهاء إلى الألف أقرب منها إلى الواو، وإبدالها من الياء في قولهم هذه في هذي وهنيهة في هنية، وإبدالها من التاء في نحو طلحة في الوقف على مذهب البصريين وقد تقدم، وحكى قطرب عن طيىء أنهم يقولون كيف البنون والبناه وكيف الإخوة والأخواه وهو شاذ. ومن الشاذ أيضاً قولهم في التابوت تابوه، قال ابن جني: وقد قرىء بها يعني في الشواذ، قال: وسمع بعضهم يقول قعدنا على الفراه يريد على الفرات، وإبدالها من الحاء في قولهم طهر الشيء بمعنى طحره أي أبعده، ومته الدلو بمعنى متحها، ومدهه بمعنى مدحه، وفرق بعضهم بين ذي الحاء وذي الهاء فجعل المدح في الغيبة والمده في الوجه، والأصح كونهما بمعنى واحد إلا أن المدح هو الأصل. العين أبدلت من حرفين الحاء والهمزة، فالحاء في قولهم ضبع بمعنى ضبح، والهمزة في نحو عن زيداً قائم بمعنى إنَّ زيداً قائم وهي عنعنة تميم وقد تقدم. الغين أبدلت من حرفين وهما الخاء والعين، فالخاء نحو قولهم غطر بيديه يغطر بمعنى خطر يخطر حكاه ابن

فزدني أنه. قوله: (وقالوا في حيهله الخ) لعل وجه التبري أنه يجوز أن تكون الهاء لبيان الحركة كما جاز حذف هذا في أنه. قوله: (ولو قيل أن الهاء بدل من الألف) الظاهر أن مراده بالألف الهمزة لأنها المبدلة من الواو في باب كساء وغطاء. قوله: (في قولهم هذه) أي بإسكان الهاء. قوله: (وهنيهة في هنية) هي الشيء اليسير. قوله: (ومته الدلو بمعنى متحها) بفوقية فيهما قال في القاموس: مته الدلو كمنع متحها، وفسر المتح في موضع آخر بالنزع، وفسر الميح بالتحتية في موضع آخر بدخول البئر لملء الدلو لقلة مائها. وفي المصباح: متحت الدلو من باب نفع إذا استخرجتها، ثم قال في موضع آخر: ماح الرجل ميحاً من باب باع انحدر في الركية فملأ الدلو وذلك حين يقل ماؤها ولا يمكن أن يستقى منها إلا بالاغتراف باليد فهو مائح اهـ. ولم أجد فيهما ولا في غيرهما الميه بمعنى الميح بالتحتية فيهما وإنما الميه كما في القاموس طلاء السيف وغيره بماء الذهب وميه الركية وموهها كثرة مائها فعلم ما في كلام شيخنا من الخطأ والله الهادي.

قوله: (وفرق بعضهم الخ) قال البعض: الظاهر أنه على هذا لا إبدال إلا أن يكون التخصيص في كل استعمالياً لا وضعياً اهـ وهو متجه. قوله: (ضبح) بضاد معجمة فموحدة يقال ضبح الفرس كمنع أي صوت صوتاً ليس بصهيل ولا همهمة. قوله: (بمعنى خطر يخطر) في القاموس: خطر بباله وعليه يخطر ويخطر خطوراً ذكره بعد نسيان والفحل بذنبه يخطر خطراً وخطراناً وخطيراً ضرب

جني. والغين في قولهم لغن في لعن. الحاء أبدلت من العين قالوا ربح بمعنى ربع وهو قليل. الخاء أبدلت من الغين قالوا الأخن يريدون الأغن فقد وقع التكافؤ بينهما وذلك في غاية القلة. القاف أبدلت من الكاف قالوا في وكنة الطائر ـ وهي مأواه من الجبل ـ وقنة حكاه الخليل. الكاف أبدلت من حرفين القاف والتاء، فالقاف في قولهم عربي كح أي قح، وفسر الأصمعي القح فقال هو الخالص من اللؤم، فقد وقع التكافؤ بينهما لكن إبدال الكاف من القاف أكثر من عكسه والتاء في قوله: يا ٱبْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكا، وقد تقدم. الجيم أبدلت من الياء وقد تقدم. الشين أبدلت من ثلاثة أحرف: الكاف التي للمؤنث والجيم والسين، فالكاف في نحو: أكرمتك قالوا أكرمتش وهي كشكشة تميم كما تقدم، والجيم كما في قوله:

٩٧١ ـ إِذْ ذَاكَ إِذْ حَبْلُ الوِصَالِ مُدْمَشُ

أي: مدمج. قال ابن عصفور: ولا يحفظ غيره، وسهل ذلك كون الجيم والشين متفقتين في المخرج. والسين قالوا جُعشوش في جعسوس وهو القميء الذليل، ويجمع بالمهملة دون المعجمة وبذلك علم الإبدال. الياء وهي أوسع حروف الإبدال، أبدلت من ثمانية عشر حرفاً من

به يميناً وشمالاً والرجل بسيفه ورمحه رفعه مرة ووضعه أخرى وفي مشيته رفع يديه ووضعهما خطراناً والرمح اهتز اهـ. وقاعدته أنه إذا ذكر المضارع مرة واحدة ولم يقيده صراحة بضبط فهو بكسر العين وحينئذ تفيد عبارته أن مضارع خطر بباله بكسر العين وضمها ومضارع غيره بالكسر لا غير فاحفظه. قوله: (في لعن) أي التي هي لغة في لعل. قوله: (ربع) قال في القاموس: ربع كمنع وقف وانتظر ثم ساق معاني أخر. قوله: (يريدون الأغن) هو الذي يخرج صوته من خيشومه. قوله: (فقد وقع التكافؤ بينهما) أي إبدال كل منهما من الأخرى. قوله: (وذلك) أن التكافؤ بينهما.

قوله: (وكنة الطائر) بتثليث الواو وسكون الكاف بعدها نون، وأما وقنة بالقاف فبالضم لا غير، وفي نسخ رسمها بفاء بدل النون وهو تحريف نقله شيخنا السيد. قوله: (أي مدمج) أي مدخل بعضه في بعض لشدة فتله وإحكامه. قوله: (جعشوش) بوزن عصفور. وقوله: وبذلك أي بجمعه بالمهملة دون المعجمة. قوله: (وهو القمىء) بقاف مفتوحة فميم مكسورة فياء ساكنة فهمزة قال في القاموس: قمأ كجمع وكرم قمأ وقماءة وقماء بالضم وبالكسر ذل وصغر فهو قميء اهـ. وفي بعض النسخ وهو المقمأ بالهمزة على صيغة اسم مفعول أقمأ. قال في القاموس: قمأه كمنعه وأقمأه صغره وأذله اهـ. وعلى كل فقول الشارح الذليل صفة كاشفة وإن كان أنسب بالنسخة الأولى.

---

٩٧١ ـ هو من الرجز. والشاهد في قوله مدمش حيث أبدلت الشين فيه من الجيم، لأن أصله مدمج. وقال ابن عصفور: أبدل الجيم شيناً لتتفق القوافي. ولا يحفظ من ذلك إلا قوله:

إذ ذاك إذ حبل الوصال مدمش

وسهل ذلك كون الجيم والشين متقاربين في المخرج.

الألف في نحو: مصابيح وغليم تصغير غلام، ومن الواو في نحو: أغزيت وما تصرف منه، ومن الهمزة في نحو: بير في بئر، ومن الهاء قالوا دهديت الحجر في دهدهته. وقالوا صهصيت بالرجل أي صهصهت به إذا قلت له صه صه، ومن السين في قوله:

إِذَا مَـا عُـدَّ أَرْبَـعَـةٌ فِـسَـالٌ فَزَوْجُكِ خَامِسٌ وَأَبُوكِ سَادِي

أي سادس. ومن الباء في قولهم الأراني والثعالي والأصل الأرانب والثعالب وقد مر، ومن الراء في قيراط وشيراز والأصل قراط وشراز لقولهم في الجمع قراريط وشراريز. وقال بعضهم في شيراز شواريز فيكون البدل من الواو والأصل شوراز، ومن النون في أناسي وظرابي والأصل أناسين وظرابين لأنهما جمعا إنسان وظربان، وكذلك تظنيت أصله تظننت من الظن، وكان أبو عمرو بن العلاء يذهب إلى أن قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩] أصله يتسنن أي لم يتغير من قوله تعالى: ﴿مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٢٦] وكذلك دينار أصله دنار لقولهم دنانير ودنينير، وقالوا في إنسان إيسان بالياء، ومن الصاد في قولهم قصيت أظفاري. والأصل قصصت وقيل إن الياء ههنا أصلها الواو وأن المعنى تتبعت أقصاها، ومن الضاد في قوله:

٩٧٢ ـ إِذَا الْكِرَامُ ابْتَدَرُوا الْبَاعَ بَدَرْ تَقَضِّيَ الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرْ

قوله: (في نحو أغزيت) بغين معجمة فزاي يقال أغزيته إذا بعثته يغزو مصباح. قوله: (وما تصرف منه) أي من مصدره نحو يغزى ومغزى. قوله: (دهديت الحجر) أي دحرجته. قوله: (فسال) بكسر الفاء جمع فسل بفتحها وسكون السين المهملة أي ردي. كما في المصباح. قوله: (فزوجك) بكسر الكاف بقرينة تذكير خامس. قوله: (وشيراز) في المصباح الشيراز مثل دينار اللبن الرائب يستخرج منه ماؤه. وقال بعضهم: لبن يغلي حتى يثخن ثم ينشف حتى يتثقف ويميل طعمه إلى الحموضة وشيراز بلد بفارس اهـ. قوله: (في شيراز) أي في جمعه. قوله: (لم يتسنه) لم يتغير بمر السنين عليه. قوله: (أصله يتسنن) أي فأبدلت النون الأخيرة ياء ثم الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للجازم وزيدت هاء السكت وغير قول أبي عمرو قولان: أحدهما أن أصله يتسنو بناء على أصل سنة سنو لقولهم سانيت قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للجازم وزيدت هاء السكت ثانيهما: أن الهاء أصلية بناء على أن أصل سنة سنه لقولهم سانهت. قوله: (من حمأ) أي طين أسود مسنون أي متغير.

قوله: (في قولهم قصيت أظفاري) بتشديد الصاد قال في المصباح: قصصته قصاً من باب قتل قطعته وقصيته بالتثقيل مبالغة والأصل قصصته فاجتمع ثلاثة أمثال فأبدل من أحدها ياء للتخفيف اهـ. قوله: (ابتدروا الباغ) بدر إلى الشيء من باب قعد وابتدر وبادر أسرع والباغ بموحدة ثم غين معجمة

---

٩٧٢ ـ قاله العجاج يمدح به عمر بن عبدالله بن معمر. والمراد بالباغ ههنا الشرف والكرم. وبدر =

أي تقضض البازي من الانقضاض، ومن اللام في أمليت وأصله أمللت، ومن الميم في قوله:

تَـزُورُ امْـرَأً أَمَّـا الإلَـهَ فَـيَـتَّـقِـي وَأَمَّا بِفِعْلِ الصَّالِحِينَ فَيَأْتَمِي

قال ابن الأعرابي: أراد فيأتم. ومن العين في قوله:

وَمَـنْـهَـلٍ لَـيْـسَ لَـهُ حَـوَازِقُ وَلِـضَـفَـادِي جَـمِّـهِ نَـقَـانِـقُ

يريد ولضفادع. وقالوا تلعيت من اللعاعة وهي بقلة والأصل تلععت. ومن الدال في التصدية وهي التصفيق والصوت، والأصل تصددة لأنها من صددت أصد، قال تعالى: ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف: ٥٧]، ومن التاء في قوله:

قَـامَ بِـهَـا يَـنْـشُـدُ كُـلَّ مَـنْـشَـدِ وَايْتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الفَرْقَدِ

أي واتصلت: ومن الثاء في قوله:

قَـدْ مَـرَّ يَـوْمَـانِ وهَـذا الـثَّـالـي

أي الثالث. ومن الجيم في قوله:

فَـأَبْـعَـدَكُـنَّ اللهُ مِـنْ شِـيَـرَاتِ

الكرم كما في العيني والمصباح وعبارته الباغ الكرم لفظة أعجمية استعملها الناس بالألف واللام اهـ. والضمير في بدر يرجع إلى الممدوح. وقوله: تقضى البازي في القاموس انقض الطائر هوى ليقع كتقضض وتقضى اهـ. ومنه يؤخذ أن التقضي مصدر تقضى فيكون بكسر الضاد المعجمة المشددة كالتدلي والتجلي والتحلي والتخلي وهو مفعول مطلق لبدر ملاق له في المعنى كفرح جذلاً. قوله: (من الانقضاض) أي مأخوذ من الانقضاض وبجعل هذا أخذاً لا اشتقاقاً يندفع ما يقال لا يشتق مصدر مزيد من أزيد منه.

قوله: (حوازق) بحاء مهملة وقبل القاف زاي أي جوانب تحزق الماء أي تحبسه. وقوله: ولضفادي جمه ضفادي مضاف وجم مضاف إليه وجم مضاف والهاء مضاف إليه أي لضفادي عظمه وكثرته كما نقله شيخنا السيد عن الجار بردي. وقوله: نقانق بفتح النون الأولى وقافين أي أصوات وهو مبتدأ مؤخر خبره لضفادي. قوله: (تلعيت الخ) ضبط في القاموس اللعاعة بضم اللام وفسرها بمعان منها الهندبا فلعلها مراد الشارح بالبقلة ثم قال: وتلعى تناولها ويؤخذ منه أن العين في قول الشارح تلعيت مشددة وكذا العين الأولى من قوله تلععت. قوله: (في التصدية) أقول: وكذا في التصدي قال في المصباح: تصديت للأمر تفرغت له وتبتلت والأصل تصددت فأبدل للتخفيف. قوله: (من صددت أصد) من باب ضرب يضرب كما في المصباح. قوله: (في جمع ديجوج) بدال

= أسرع. والشاهد فيه قوله تقضي البازي، إذا أصله تقضض البازي، فاجتمع فيه ثلاث ضادات فأبدلوا من إحداهن ياء، كما قالوا في تظني من الظن. يقال انقض الطائر هوى في طيرانه.

أي من شجرات، وقالوا دياجي في جمع ديجوج والأصل دياجيج. ومن الكاف في قولهم مكوك ومكاكي، والأصل مكاكيك، وهو مكيال. الصاد أبدلت من حرفين: من السين في قولهم صراط في السراط، ومن اللام في قولهم رجل جصد أي جلد. اللام أبدلت من حرفين وهما النون في أصيلان، والضاد في اضطجع كما مر. الراء أبدلت من اللام في قولهم نثره بمعنى نثله، ورعلّ بمعنى لعل. النون أبدلت من أربعة أحرف: من اللام في قولهم: لعنّ في لعل، ونَا بَنْ فعلت كذا في لا بل لم فعلت كذا، ومن الميم في قولهم: للحية أيم وأين. وقالوا أسود قاتم وقاتن، ومن الواو في صعناني وبهراني نسبة إلى صنعاء وبهراء والأصل صنعاوي وبهراوي لأن

مهملة وتحتية وجيمين يقال ليلة ديجوج أي مظلمة. قوله: (والأصل دياجيج) قال البعض: أي فحذفت ياء الجمع ثم أبدلت الجيم ياء اهـ. والقياس أن يقال مثل هذا في قوله والأصل مكاكيك وهو إنما يصح إذا كانت الياء من دياجي ومكاكي مخففة، فإذا كانت مشددة كما ضبطت به ياء مكاكي فيما رأيته من نسخ القاموس الصحيحة فلا بل تكون الياء الساكنة ياء الجمع والتي تليها بدل الجيم والله أعلم. قوله: (مكوك) كتنور وقوله: وهو مكيال أي يسع صاعاً ونصفاً على أحد أقوال ذكرها في القاموس.

قوله: (الصاد أبدلت من حرفين من السين في قولهم صراط في السراط ومن اللام الخ) كذا في بعض النسخ. قال السندوبي: كل كلمة فيها سين بعدها طاء أو خاء أو غين أو قاف جاز إبدال سينها صاداً سواء كانت هذه الأحرف ثانية أو ثالثة أو رابعة نحو صراط وبصط والصخب والمصغبة وصيقل في سراط وبسط وسخب ومسغبة وسيقل اهـ. وعلى هذه النسخة يكون قوله بعد الصاد أبدلت من السين في نحو صراط مكرراً، وفي بعض النسخ الضاد أي المعجمة أبدلت من اللام في قولهم رجل جضد أي جلد وعلى هذه النسخة لا تكرار، ولا يخفى أن النسختين متعارضتان في رجل جصد لاقتضاء النسخة الأولى أنه بالصاد المهملة واقتضاء الثانية أنه بالمعجمة فحرره فإني لم أجد في كتب اللغة بعد المراجعة شيئاً من اللفظين. قوله: (النون في أصيلان) رسمه بالنون التي هي مبدل منها. دون اللام التي هي بدل مع أن رسمها باللام قياس صنيعه في النظائر ليتعين للناظر أن اللام المبدلة نوناً هي اللام الثانية لا الأولى.

قوله: (نثره بمعنى نثله) بنون فمثلثة فيهما على ما رأيت في النسخ وفيه أن نثله بمعنى استخرجه وليس نثره بهذا المعنى فلعلهما في كلامه بنون ففوقية لتشاركهما حينئذ في معنى الجذب. قوله: (أيم وأين) بفتح همزتهما وسكون يائهما التحتية قال في الصحاح: قال ابن السكيت: أصل أيم أيم فخففت مثل لين ولين وهين وهين اهـ. وما نقله عن ابن السكيت هو قضية صنيع القاموس. قوله: (أسود قاتم وقاتن) قال في القاموس: القتام كسحاب الغبار ثم قال: والأقتم الأسود كالقاتم اهـ. وحينئذ فالقاتم تأكيد للأسود. قوله: (ومن الواو في صعناني وبهراني الخ) إنما جعلوا النون

همزة التأنيث في النسب تقلب واواً كما تقدم في بابه. ومن الهمزة، حكى الفراء حِنّان في حناء وهو الذي يخضب به، وأما قول الخليل وسيبويه: أن نون فعلان الذي مؤنثه فعلى بدل من همزة فعلاء كنون سكران وغضبان فليس المراد به هذا البدل وإنما المراد أن النون عاقبت الهمزة في هذا الموضع كما عاقبت لام التعريف التنوين. الطاء أبدلت من حرفين: من التاء في الافتعال بعد حروف الأطباق وقد تقدم، ومن الدال، حكى يعقوب عن الأصمعي مط الحرف في مده، والأبعاط في الأبعاد. الدال أبدلت من ثلاثة أحرف: من التاء في الافتعال بعد الدال والذال والزاي والجيم كما مر، ومن الطاء، قالوا المردي في المرطى وهو حيث يمرط الشعر حول السرة، ومن الذال في قولهم دكر في جمع دكرة. التاء أبدلت من سبعة أحرف: من الطاء في فستاط والأصل فسطاط، لقولهم في الجمع فساطيط دون فساتيط، ومن الدال في قولهم ناقة تَرَبوت والأصل دربوت، أي مذللة لأنه من الدُربة، ومن الواو في تراث وتجاه ونحوهما، ومن الياء في نحو اتسر الأصل ايتسر كما مر. وفي قولهم ثنتان الأصل ثَنَيان لأنه من ثنَّيت الواحد

بدل الواو لا بدل همزة التأنيث إجراء للنسب إلى ذي الهمزة على وتيرة واحدة في قلب الهمزة واواً. قوله: (كنون سكران وغضبان) تمثيل لنون فعلان. قوله: (هذا البدل) أي الاصطلاحي الذي الكلام فيه. قوله: (عاقبت الهمزة) لأن الهمزة للمؤنث والنون للمذكر فلا يجتمعان وفي إطلاق المعاقبة على ذلك تجوز الحرفين المتعاقبين يكونان في كلمة واحدة وما هنا ليس كذلك إذ مؤنث سكران سكرى بالقصر لا سكراء بالمد.

قوله: (في المرطى) لم أقف على نقل صحيح فيه بالمعنى المذكور في الشرح، والذي في القاموس مرطى كجمزى ضرب من العدو، والمريطاء كالغبيراء ما بين السرة أو الصدر إلى العانة، وساق معاني أخر ثم قال: وما اكتنف العنفقة من جانبيها كالمرطاوان بالكسر والإبط وبالقصر اللهاة اهـ. ولم يزد في الصحاح على ما في القاموس بل لم يستوعبه فحرر. قوله: (وهو حيث يمرط الشعر) براء وطاء مهملتين قال البعض: أي المكان الذي ينبت فيه الشعر اهـ. وانظر ما سنده في ذلك فإن الذي رأيته في الصحاح والقاموس وغيرهما أن مرط الشعر نتفه بنون ففوقية ففاء، وضبط شيخنا السيد تمرط في عبارة الشارح بالفوقية وفتح الميم وشد الراء على صيغة الماضي وفسره بتحات. قوله: (دكر في جمع دكرة) هما كعبرة وعبر كما قاله شيخنا السيد. وقال في الصحاح: الذكر والذكرى نقيض النسيان وكذلك الذكرة اهـ. ونقل صاحب القاموس عن الليث أن المعجمة تبدل بالمهملة في الذكر جمع ذكرة إذا دخلت عليه أل فإذا جرد منها قيل ذكر بالمعجمة. قوله: (فستاط) بضم الفاء الخيمة. قوله: (تربوت) بوزن ملكوت. وقوله: أي مذللة يعني سهلة. وقوله: من الدربة بضم الدال وسكون الراء وهي اعتياد الشيء والجراءة عليه ويلزم من اعتياد الحيوان شيئاً وجراءته عليه سهولته فيه.

قوله: (الأصل ثنيان) ضبطه البعض بفتحات. قوله: (من ثنيت الواحد) من باب رمى أي

ثنيا، وفي قولهم: كيت وذيت الأصل كيّة وذيّة، فحذفت تاء التأنيث وأبدلت من الياء الأخيرة وهي لام الكلمة تاء لقولهم: كان من الأمركية وكية وذية وذية، ومن الصاد في قولهم: في لص لصت، ومن السين في قولهم في طس طست وقولهم في العدد ست والأصل سدس، لقولهم سديسة ثم أبدلت الدال تاء وأدغمت، ومن الباء في قولهم: ذعالت في ذعالب والذعالب والذعاليب الأخلاق من الثياب، الواحد ذعلوب، قال في التسهيل: وربما أبدلت من هاء السكت ومثاله ما تأوله بعضهم في قوله: العَاطِفُونَةُ حِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ. أنه أراد العاطفونة بهاء السكت، ثم أبدلها تاء وحركها للضرورة، ومثله بعضهم بنحو جنت ونعمت لأنه جعل الهاء أصلاً. الصاد أبدلت من السين في نحو صراط. الزاي أبدلت من حرفين من السين الساكنة قبل دال نحو: يُزدل في يسدل ويزدر في يسدر، يقال: سدر البعير يسدر سدراً إذا تحير من شدة الحر، ومن الصاد الساكنة قبل الدال نحو: يزدق في يصدق، ونحو القزد في القصد، فإن تحركت الصاد لم تبدل وفي كلامهم: لم يحرم الرفد من قزد له، أي من قصد له، فأسكن الصاد وأبدلها زاياً. السين أبدلت من ثلاثة أحرف من التاء في استخذ على أحد الوجهين وأصله اتخذ، ومن الشين في قولهم في مشدود مسدود، ومن اللام في قولهم استقطه في التقطه، وهو في غاية الشذوذ. الظاء لم أر في إبدالها شيئاً. الذال أبدلت من حرفين: من الدال في قراءة من قرأ فشرذبهم بالمعجمة، ومن الثاء في قولهم تلعذم الرجل أي تلعثم إذا أبطأ في الجواب. الثاء أبدلت من حرفين من الفاء في مغثور والأصل مغفور، ومن الذال في قولهم في الجذوة من النار جثوة. الفاء أبدلت من حرفين من الثاء في قولهم قام زيد فُمّ عمرو أي ثم عمرو حكاه

صرت معه ثانياً كذا في المصباح، وبه يعرف ما في كلام البعض. قوله: (ذعالت) بذال معجمة فعين مهملة. وقوله: الواحد ذعلوب أي كعصفور. قوله: (الأخلاق) أي الباليات. قوله: (وحركها للضرورة) فيه أن الوزن صحيح بدون تحريكها فلا ضرورة إليه كما لا يخفى على من له أدنى إلمام بالعروض. قوله: (نحو يزدل في يسدل الخ) سدل باللام من باب ضرب ونصر أي أرخى وسدر بالراء من باب فرح كذا في القاموس. قوله: (ونحو القزد) بقاف فزاي. قوله: (فإن تحركت الصاد لم تبدل) وكذا السين وإنما اقتصر على الصاد لأنه إنما أتى بهذا الكلام توطئة لما بعده. قوله: (لم يحرم الرفد) بكسر الراء وسكون الفاء أي العطاء والهاء في من قزد له ترجع إلى الممدوح. قوله: (على أحد الوجهين) قال البعض: والوجه الثاني أن السين أصلية اهـ. أي فيكون استخذ افتعل من سخذ ولست على وثوق منه فإني لم أجد في القاموس ولا في غيره وجوداً لمادة سخذ فلعل الوجه الثاني أن السين بدل من واو هي فاء الكلمة بناء على ما نقله الشارح سابقاً عن بعض المتأخرين أن الأصل قبل تاء الافتعال وخذو بعدها أوتخذ فأبدلت الواو سيناً تارة وتاء أخرى.

قوله: (وهو في غاية الشذوذ) أي إبدال اللام من السين. قوله: (في مغثور والأصل مغفور)

يعقوب. وقولهم فوم بمعنى ثوم، ومن الباء في قولهم خذه بإفَّانه أي بإبَّانه. الباء أبدلت من حرفين من الميم في قولهم باسمك يريدون ما اسمك، ومن الفاء في قولهم البسكل في الفسكل. الميم أبدلت من أربعة أحرف: من الواو في فم عند الأكثر أصله فوه مثل فوج فحذفت الهاء تخفيفاً لأنه قد يضاف إلى الضمير فيقال فوهه، فيستثقل ذلك، ثم أبدلت الميم من الواو، ومن النون في نحو عمبر، والبنام في نحو البنان، ومن البناء في قولهم بنات مخر في بنات بَخْر للسحاب لأنه من البخار. وقولهم ما زلت راتماً على هذا أي راتباً، وعن ابن السكيت رأيته من كثب ومن كثم أي قرب، فالميم بدل من الباء لأنهم قالوا: كتب الفقيه الأمر ولم يقولوا كتم. ومنه قوله:

فَبَادَرَتْ سِرْبَهَا عَجْلَى مُثَابِرَةً حَتَّى اسْتَقَتْ دون مَحْيَا جِيدِهَا نَغَمَا

أراد نغبا والنغبة الجرعة. ومن لام التعريف في اللغة اليمنية. الواو أبدلت من ثلاثة أحرف: الألف والياء والهمزة وقد تقدمت. والله أعلم.

الذي يؤخذ من القاموس أنهما بميم مضمومة وغين معجمة فإنه قال في فصل الغين المعجمة من باب الراء المغثور بالضم والمغثر كمنبر شيء ينضحه الثمام إلى أن قال: والجمع مغاثير ثم قال: والمغافير المغاثير الواحد مغفر كمنبر ومغفر ومغفور بضمهما ومغفار ومغفير بكسرهما اهـ. ولم يصنع مثل ذلك في عثر وعفر بالعين المهملة وحينئذ فرسم معثور ومعفور في كلام الشارح بالعين المهملة تصحيف وإن لم يتنبه له أرباب الحواشي. قوله: (بإفانه) بكسر الهمزة وتشديد الفاء أي في وقته. قوله: (في الفسكل) كقنفذ وزبرج الفرس الذي يجيء في الحلبة آخر الخيل، ورجل فسكل كزبرج رذل وقد فسكل في القاموس في فصل الفاء من باب اللام وفسكله غيره لازم ومتعد اهـ. وفيه في فصل الباء الموحدة البسكل بالضم الفسكل من الخيل اهـ.

قوله: (في بنات بخر) بفتح الموحدة وسكون الخاء المعجمة كما في القاموس. قوله: (من كثب ومن كثم) بكاف ومثلثة مفتوحتين فيهما كما في المصباح والقاموس فكتابتهما بالفوقية تصحيف وإن لم يتنبه له شيخنا والبعض وغيرهما. وقوله: لأنهم قالوا كتب الفقيه الأمر إن كان بالفوقية كما في النسخ فهو تصحيف أو تعليل باطل لخروجه عن الموضوع وإن كان بالمثلثة فلعل معناه قرب من الأمر. قوله: (فبادرت سربها) أي أسرعت إلى جماعتها. وقوله: مثابرة بمثلثة ثم موحدة أي مواظبة على العجلة والسرعة يقال: ثابر على كذا أي واظب كما في القاموس وقوله: دون محيا جيدها لعله حال من نغما أي حال كونه دون القدر الذي به حياة عنقها يعني نفسه. وقوله: نغماً بفتح النون وسكون الغين المعجمة وكذا النغب وفعله نغب كمنع ونصر وضرب كما في القاموس. قوله: (والنغبة الجرعة) في القاموس النغبة أي بالفتح الجرعة وتضم أو الفتح للمرة والضم للاسم اهـ.

فصل في الإعلال بالحذف

وهو على ضربين: مقيس وشاذ، فالمقيس هو الذي تعرض لذكره في هذا الفصل وهو ثلاثة أنواع، وقد أشار إلى الأول منها بقوله: (فَا أَمْرٍ اوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ احْذِفْ وَفي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ) أي إذا كان الفعل ثلاثياً واوي الفاء مفتوح العَين فإن فَاءه تحذف في المضارع ذي الياء نحو: وعد يعد والأصل يوعد، فحذفت الواو استثقالاً لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، وحمل على ذي الياء أخواته نحو: أعدو تعدو نعد، والأمر نحو عد، والمصدر الكائن على فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو: عدة فإن أصله وعد على وزن فعل، فحذفت فاؤه حملاً على المضارع وحركت عينه بحركة الفاء وهي الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلاً عليها وعوضوا منها تاء التأنيث ولذلك لا يجتمعان، وتعويض التاء هنا لازم، وقد أجاز بعضهم حذفها للإضافة تمسكاً بقوله:

٩٧٣ ـ وَأَخْلَفُوكَ عِدَا الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

يعني عدة الأمر وهو مذهب الفراء، ....

فصل في الإعلال بالحذف

قوله: (ثلاثة أنواع) ما يتعلق بفاء الكلمة وما يتعلق بحرف زائد فيها وما يتعلق بعينها أو لامها على الخلاف الآتي وقد ذكرها على هذا الترتيب. قوله: (إذا كان الفعل) أي الماضي. وقوله: مفتوح العين في مفهومه تفصيل لأن مضمومها لا تحذف فاء مضارعه نحو: وضؤ يوضؤ ووسم يوسم ومكسورها إن كسرت عين مضارعه حذفت فاء مضارعه نحو: وثق يثق وومق يمق وورث يرث، وإن فتحت فقد تحذف فاء مضارعه نحو: وسع يسع ووطىء يطأ وقد لا تحذف نحو: وجل يوجل ووجع يوجع وإن استعملت بالكسر والفتح جاز حذف فاء مضارعه وعدم حذفها كوله فإنه جاء من باب تعب فلم تحذف فاء مضارعه ومن باب وعد فحذفت لكن هذه لغة قليلة كما في المصباح. قوله: (لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة) أي وهما ضدان للواو والواقع بين ضديه مستثقل. قوله: (وتعويض التاء) أي التعويض بالتاء. وقوله: هنا لعله احتراز عن التعويض بالتاء في باب إقامة واستقامة فإنه غالب لا لازم. قوله: (لازم) فحذفها شاذ على الراجح. قوله: (وقد أجاز بعضهم الخ) مقابل قوله: وتعويض التاء هنا لازم وقوله للإضافة أي لقيامها مقام التاء.

---

٩٧٣ ـ صدره:

إنَّ الخَلِيطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فَانْجَرَدُوا

قاله أبو أمية الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب. والخليط صاحب الرجل الذي يخالطه في جميع أموره، ويستوي فيه الواحد والجمع. والبين الفراق. وفانجردوا اندفعوا. والشاهد في عدا الأمر فإن أصله عدة الأمر، ولا يختص ذلك بالنظم وهو كثير جداً.

وخرجه بعضهم على أن عدا جمع عدوة أي ناحية أي وأخلفوك نواحي الأمر الذي وعدوا.

تنبيهات: **الأول**: فهم من قوله من كوعد أن حذف الواو مشروط بشروط: أولها أن تكون الياء مفتوحة فلا تحذف من يوعد مضارع أوعد، ولا من يوعد مبنياً للمفعول، وشذ من ذلك قولهم يُدَع ويُذَر في لغة. **ثانيها**: أن تكون عين الفعل مكسورة فإن كانت مفتوحة نحو يوجل أو مضمومة نحو يوضؤ لم تحذف الواو، وشذ قول بعضهم في مضارع وجد يجُد، ومنه قوله:

٩٧٤ ـ لَوْ شِئْتِ قَدْ نُقِعَ الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ تَـدَعُ الصَّـوَادِيَ لاَ يَجُدْنَ غَلِيلاَ

وهي لغة عامرية، وأما حذف الواو من يقع ويضع ويهب فللكسر المقدر لأن الأصل فيها كسر العين إذ ماضيها فعل بالفتح فقياس مضارعها يفعل بالكسر ففتح لأجل حرف الحلق تخفيفاً فكان الكسر فيه مقدراً، ويسع كذلك لأنه وإن كان ماضيه وسع بالكسر وقياس مضارعه الفتح إلا أنه لما حذفت منه الواو دل ذلك على أنه كان مما يجيء على يفعل بالكسر نحو ومق يمق، وإلى

قوله: (وخرجه بعضهم الخ) اعلم أن احتمال ما في البيت لأن يكون مفرداً وأن يكون جمعاً إنما هو بقطع النظر عن رسمه وإلا فهو إن رسم بألف بعد الدال تعين كونه جمعاً أو لا تعين كونه مفرداً فاندفع ما ذكره شيخنا والبعض. قوله: (إن حذف الواو) أي من المضارع. قوله: (يدع ويذر) ببنائهما للمفعول وشذوذهما كما في التصريح من وجهين: ضم يائهما وفتح عينهما فقد انتفى فيهما الشرط الأول والثاني والقياس يودع ويوذر لكن حمل فعل المفعول على فعل الفاعل وحسنه أن هذه الواو لم ينطق بها في شيء من تصاريف هذين الفعلين إلا نادراً. قوله: (أن تكون عين الفعل) أي المضارع فالمدار على كسر العين فيه لا على فتحها في الماضي وإن أوهمه كلامه السابق. قوله: (يجد) أي بضم الجيم أما على اللغة المشهورة من كسرها فلا شذوذ. قوله: (لو شئت) خطاب لأمامة ونقع بالنون والقاف والعين المهملة أي روى والصوادي جمع صادي وهي العطشى وغليلاً بالغين المعجمة مفعول لا يجدن بمعنى لا يصبن ولهذا اقتصر على مفعول واحد والجملة حال من الصوادي اهـ عيني. وفي القاموس: نقع بالشراب كمنع اشتفى منه وفيه أيضاً الغليل كأمير العطش أو شدته أو حرارة الجوف.

قوله: (دل ذلك) أي حذف الواو منه. وقوله: على أنه كان إلخ قد يبحث فيه بأنه يحتمل أن يكون الحذف مجرد شذوذ كما يشير إليه قول المصرح وشذ يسع من وجهين كون ماضيه مكسور العين وكون مضارعه مفتوحها اهـ. نعم الوجه الأول لا ينهض مع كون المدار على كسر عين

---

٩٧٤ ـ قاله جرير من قصيدة من الكامل. وشئت خطاب لأمامة المذكورة في البيت الثاني. ونقع ـ بالنون والقاف والعين المهملة ـ من نقعت بالماء إذا رويت. وتدع الصوادي صفة لشربة، وهو جمع صادية وهي العطشى. وغليلاً ـ بالغين المعجمة ـ مفعول لا يجدن بمعنى لا يصبن. ولهذا اقتصر على مفعول واحد. والجملة حال من الصوادي والشاهد في لا يجدن ـ بضم الجيم ـ فإنه لغة بني عامر.

هذا أشار في التسهيل بقوله: بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيعد أو مقدرة كيقع ويسع. **ثالثها**: أن يكون ذلك في فعل فلو كان في اسم لم تحذف الواو فتقول في مثال يقطين من وعد يوعيد لأن التصحيح أولى بالأسماء من الإعلال. **الثاني**: فهم من قوله كعدة أن حذف الواو من فعلة المشار إليها مشروط بشرطين: أحدهما: أن تكون مصدراً كعدة وشذ من الأسماء رقة للفضة وحشة للأرض الموحشة، ومن الصفات لدة بمعنى ترب، ويقع على الذكر فيجمع بالواو والنون، وعلى الأنثى وبالألف والتاء قال:

رَأَيْنَ لِدَاتِهِنَّ مُؤَزَّرَاتٍ وَشَرْخُ لِدِيَّ أَسْتَارُ الهِرَامِ

وفيها احتمال وهو أن تكون مصدراً وصف به. ذكره الشلوبين. وقوله في التسهيل: وربما أعل بذا الإعلال أسماء كرقة وصفات كلدة فيه نظر لأن مقتضاه وجود أقل الجمع من النون عين، أما الأسماء فقد وجد رقة وحشة وجهة عند من جعلها اسماً، وأما الصفات فلا يحفظ غير لدة. وقد أنكر سيبويه مجيء صفة على حرفين. **ثانيهما**: أن لا تكون لبيان الهيئة نحو الوعدة والوقفة المقصود بهما الهيئة ....

المضارع كما قدمنا وبأن القياس على ومق يمق في كسر عين المضارع قياس على ما هو خلاف القياس لأن قياس الماضي مكسور العين فتح عين مضارعه فتدبر، ثم رأيت في المصباح كلاماً آخر حسناً لا يرد عليه ما ذكر وعبارته قيل الأصل في المضارع الكسر ولهذا حذفت الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ثم فتحت بعد الحذف لمكان حرف الحلق ومثله يهب ويقع ويدع ويلغ ويطأ ويضع ويلع اهـ.

قوله: (للفضة) أي المضروبة. قوله: (للأرض الموحشة) بكسر الحاء المهملة أي الخالية التي لا أنيس بها كما يستفاد من الصحاح والقاموس. قوله: (ومن الصفات لدة بمعنى ترب) بفوقية مكسورة فراء ساكنة فموحدة من ساواك سناً ولم أجد للدة سواء قلنا إنه صفة أو مصدر فعلاً بهذا المعنى والذي في القاموس: ولدت تلد ولاداً وولادة وإلادة ولدة ومولداً ثم قال: واللدة الترب ثم قال: ووقت الولادة كالمولد والميلاد. قوله: (رأين) أين النسوة لداتهن أي أترابهن مؤزرات أي مستورات بالأزر وشرخ لدى بشين معجمة مفتوحة فراء ساكنة فخاء معجمة قال البعض: أي ستر أترابي اهـ. ولم أجد في القاموس ولا الصحاح ولا غيرهما الشرخ بمعنى الستر وعبارة الصحاح الشارخ الشاب والجمع شرخ مثل صاحب وصحب، ثم قال: وشرخ الأمر والشباب أوله، ثم قال: وهما شرخان أي مثلان والجمع شروخ وهم الأتراب اهـ. وانظر هل الهرام جمع هرم ككتف يطلق على النفس والعقل وكبير السن كما في القاموس وتأمل المعنى. قوله: (عند من جعلها) أي جهة اسماً أي لا مصدراً كما يأتي عن الشلوبين.

قوله: (وقد أنكر سيبويه مجيء صفة على حرفين) المناسب للسياق أن المراد استعمال صفة

فإنه لا يحذف منهما كما اقتضاه كلام الكافية. **الثالث**: قد ورد إتمام فعلة شاذاً قالوا وتره وِتراً وترة بكسر الواو حكاه أبو علي في أماليه. قال الجرمي: ومن العرب من يخرّجه على الأصل فيقول وعدة ووثبة ووجهة، وذهب المازني والمبرد والفارسي إلى أن وجهة اسم للمكان المتوجه اليه فعلى هذا لا شذوذ في إثبات واوه لأنه ليس بمصدر، وذهب قوم إلى أنه مصدر وهو ظاهر كلام سيبويه ونسب إلى المازني أيضاً، وعلى هذا فإثبات الواو فيه شاذ، قال بعضهم: والمسوغ لإثباتها فيه دون غيره من المصادر أنه مصدر غير جار على فعله إذ لا يحفظ وجه يجه فلما فقد مضارعه لم يحذف منه إذ لا موجب لحذفها إلا حمله على مضارعه ولا مضارع، والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجاري عليه التوجه فحذفت زوائده، وقيل وجهة، ورجح الشلوبين القول بأنه مصدر قال: لأن وجهة وجهة بمعنى واحد، ولا يمكن أن يقال في جهة إنها اسم للمكان إذ لا يبقى للحذف وجه. **الرابع**: ربما فتحت عين هذا المصدر لفتحها في مضارعه نحو سعة وضعة، وقد تضم. قالوا في الصلة صلة بالضم وهو شاذ. **الخامس**: ربما أعل بهذا الإعلال مصدر فعل بالضم نحو: وقح قحة. **السادس**: فهم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو أن ما فاؤه ياء لا حظ له في هذا الحذف إلا ما شذ من قول بعضهم في مضارع يسر يسر

على حرفين أصليين وإن وضعت في الأصل على ثلاثة أحرف حذف أحدها وعوض عنه، ثم يحتمل أن المراد أنكر سيبويه مجيء صفة كذلك غير لدة فيكون تأييداً لما قبله، ويحتمل أن المراد أنكر ذلك بالكلية حتى منع كون لدة صفة فيكون مقابلاً له. قوله: (لا يحذف منهما) أي لا تحذف واوهما للإلباس تصريح. قوله: (قالوا وتره) يقال وترت العدد أفردته والصلاة جعلتها وتراً وزيداً حقه نقصته إياه والكل من باب وعد كذا في المصباح. قوله: (بكسر الواو) راجع للثاني فقط. قوله: (من يخرجه) أي فعلة المصدر أن ينطق به على الأصل الذي هو الإتمام شذوذاً ليوافق ما قبله وما بعده، ويحتمل أن مراد الجرمي أن ذلك لغة مطردة لبعض العرب فيكون قولاً آخر. قوله: (إلى أنه مصدر) أي غير جار على فعله وهو توجه أو اتجه لحذف زوائده، قال الطبلاوي: وهذا هو المراد بقول بعضهم اسم مصدر لأن اسم المصدر هو المصدر الجاري على غير فعله اهـ.

قوله: (لإثباتها فيه) أي شذوذاً، وقوله: دون غيره من المصادر لعل هذا القائل لم يطلع على ورود وترة ووعدة ووثبة أو لم يثبت عنده ورودها. قوله: (التوجه) أي أو الاتجاه. قوله: (ولا يمكن أن يقال في جهة أنها اسم) قدم الشارح أن منهم من جعلها اسماً حذفت واوها شذوذاً كرقة وحشة. قوله: (إذ لا يبقي للحذف وجه) أي لأن الاسم لا يحذف منه وإنما يحذف من المصدر والقائل بإسميتها يقول المصدرية شرط لإطراد الحذف والحذف في وجهة شاذ. قوله: (نحو سعة وضعة) بفتح أولهما ويكسر في لغة وبالكسر قرأ بعض التابعين ولم يؤت سعة من المال كما في المصباح. قوله: (وقد تضم) أي عين المصدر وإن كانت في مضارعه مكسورة. قوله: (وقح قحة) القحة والوقاحة قلة الحياء كما في المصباح. قوله: (يسر يسر) كوعد يعد أي لعب القمار كما في المصباح.

والأصل ييسر، وفي مضارع يئس يئس والأصل ييئس انتهى.

ثم أشار إلى النوع الثاني بقوله: (وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَى مُتَّصِفِ) أي مما اطرد حذفه همزة أفعل من مضارعه واسمي فاعله ومفعوله وهما المراد بقوله: وبنيتي متصف فتقول: أكرم يكرم فهو مكرم ومكرم، والأصل يؤكرم ومؤكرم ومؤكرم، إلا أنه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة أفعل معها لئلا يجتمع همزتان في كلمة واحدة وحمل على ذي الهمزة أخواته واسما الفاعل والمفعول، ولا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل إلا في ضرورة أو كلمة مستندرة فمن الضرورة قوله:

٩٧٥ - فَـإِنَّـهُ أَهْـلٌ لأَنْ يُـؤَكْـرَمَـا

والكلمة المستندرة قولهم أرض مؤرنبة بكسر النون أي كثيرة الأرانب، وقولهم كساء مؤرنب إذا خلط صوفه بوبر الأرانب، هذا على القول بزيادة همزة أرنب وهو الأظهر. **تنبيه**: لو أبدلت همزة أفعل هاء كقولهم في أراق هراق أو عيناً كقولهم في أنهل الإبل عنهل لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فتقول هراق يهريق فهو مهريق ومهراق وعنهل الإبل يعنهلها فهو معنهل وهي معنهلة اهـ.

ثم أشار إلى النوع الثالث بقوله: (ظِلْتَ وَظَلْتُ في ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلاَ) أي كل فعل ثلاثي مكسور العين ماض عينه ولامه من جنس واحد يستعمل في إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه: تاماً كظللت، ومحذوف اللام مع نقل حركة العين إلى الفاء كظِلْت، ودون نقلها

قوله: (وفي مضارع يئس) اعلم أن كلاً من مضارع يئس بتحتية فهمزة مكسورة ومضارع يبس بتحتية فموحدة مكسورة جاء كيمنع إطراداً وكيضرب شذوذاً كما في القاموس، وأن كلاً من المضارعين سمع فيه الحذف شذوذاً كما في شرح علي باشا على التسهيل فيصح ضبط يئس في عبارة الشارح بالهمزة وبالموحدة، والظاهر أن سماع الحذف فيهما على لغة كسر عينهما وإلا كان شذوذ الحذف فيهما من وجهين: كون المحذوف الياء وكون عينه مفتوحة. قوله: (وبنيتي متصف) أي صيغتي الذات المتصف أي الصيغتين الدالتين على الذات المتصف بذلك المعنى على جهة القيام به والوقوع عليه سم. قوله: (أخواته) نحو: نكرم وتكرم ويكرم. قوله: (كساء مؤرنب) بفتح النون كما في القاموس. قوله: (هذا) أي استندار قولهم أرض مؤرنبة وكساء مؤرنب على القول إلخ. أما على القول بأصالة همزة أرنب فلا يكون قولهم ذلك مستندراً. قوله: (أو عيناً) أي مهملة. قوله: (يهريق) بفتح الهاء وكذا مهريق ومهراق. قوله: (استعملا) ألفه للتثنية. قوله: (تاماً) هو وما بعده بدل من

---

٩٧٥ - ذكر مستوفى في شواهد النعت وفي شواهد نوني التوكيد. والشاهد في يؤكرما حيث أخرجه على الأصل للضرورة. والقياس حذف الهمزة.

كظَلْت. وكذا تفعل في ظللن. فإن زاد على الثلاثة تعين الإتمام نحو: أقررت وشذ أحست، في أحسست، وكذا يتعين الإتمام إن كان مفتوح العين نحو حللت، وشذهمت في هممت حكاه ابن الأنباري. وإن كان الفعل مضارعاً أو أمراً واتصل بنون نسوة جاز الوجهان الأولان فقط نحو: يقررن ويقرن واقررن وقرن، وإلى ذلك الإشارة بقوله: (وَقِرْنَ فِي اقْرِرْنَ) أي استعمل قرن في اقررن قال تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣] وهو أمر من قررت بالمكان أقر بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل، فلما أمر منه اجتمع مثلان وأولهما مكسور فحسن الحذف كما فعل بالماضي، وقيل هو أمر من الوقار يقال: وقر يقر فيكون قرن محذوف الفاء مثل عدن، ورجح الأول لتتوافق القراءتان فإن كان أول المثلين مفتوحاً كما في لغة من قال قررت بالمكان بالكسر أقر بالفتح فالتخفيف قليل وإليه أشار بقوله: (وَقَرْنَ نُقِلا) أي في قراءة نافع وعاصم لأنه تخفيف لمفتوح، وقد أفهم بقوله نقلا أن ذلك لا يطرد وصرح به في الكافية، وأما الذي قبله فصرح في الكافية بإطراده فقال: وقرن في اقررن وقس معتضدا. وذكر غيره أنه لا يطرد وهو ظاهر كلام التسهيل، بل ذهب ابن عصفور إلى أن الحذف في ظللت ونحوه غير مطرد؛ وقد صرح سيبويه بأنه شاذ وأنه لم يرد إلا في لفظتين من الثلاثي وهما ظلت ومست، وفي لفظ ثالث من الزوائد على ثلاثة وهو أحست في أحسست، وإلى الإطراد ذهب الشلوبين، وحكى في التسهيل أن الحذف لغة سليم وبذلك يرد على ابن عصفور.

تنبيهان: الأول اختلف كلام الناظم في المحذوف فذهب في شرح الكافية إلى أن المحذوف اللام، وذهب في التسهيل إلى أن المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيبويه. **الثاني**: أجاز في الكافية وشرحها إلحاق المضموم العين بالمكسور فأجاز في اغضضن أن يقال غضن

قوله: على ثلاثة أوجه الواقع حالاً فلا إشكال في نصب تاماً. قوله: (فإن زاد الخ) محترز ثلاثي. قوله: وكذا يتعين الإتمام إن كان إلخ محترز مكسور العين. وقوله: وإن كان الفعل إلخ محترز ماض ولم يذكر محترز قوله عينه ولامه إلخ لوضوحه. قوله: (نحو أقررت) فلا يقال أقرت. قوله: (وشذ أحست في أحسست) حذف منه العين أو اللام ونقلت حركة العين إلى الفاء. قوله: (جاز الوجهان الأولان فقط) أي الإتمام وحذف اللام مع نقل حركة العين وهي الكسرة إلى الفاء لكن العين هنا عين المضارع أو الأمر وفيم سبق عين الماضي. قوله: (من وقر يقر) كوعد يعد. قوله: (فالتخفيف) أي بحذف الهمزة مع نقل حركة العين وهي الفتحة إلى الفاء. قوله: (لأنه تخفيف لمفتوح) تعليل لقوله: فالتخفيف قليل وجوز في شرح الكافية أن يكون المفتوح من قار يقار إذا اجتمع ومنه القارة وهي الأكمة لاجتماعها. قوله: (وإلى الإطراد) أي إطراد الحذف في ظللت ونحوه فهو مقابل لقوله بل ذهب ابن عصفور إلخ. قوله: (على ابن عصفور) أي وعلى سيبويه أيضاً. قوله: (في اغضضن أن يقال غضن) بنون النسوة فيهما هذا هو الصواب وإسقاطها تحريف لأن الكلام في الفعل المسند إلى

قياساً على قرن، واحتج له بأن فك المضموم أثقل من فك المكسور، وإذا كان فك المفتوح قد فر منه إلى الحذف في قرن المفتوح القاف ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز، قال: ولم أره منقولاً اهـ.

فصل في الإدغام

يعني اللائق بالتصريف كما قيده في الكافية. وهو لغة: الإدخال، واصطلاحاً، الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل، والإدغام بالتشديد افتعال منه، وهو لغة سيبويه، وقال ابن يعيش: الإدغام بالتشديد من ألفاظ البصريين والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين. ويكون الإدغام في المتماثلين وفي المتقاربين وفي كلمة وفي كلمتين وهو باب متسع، واقتصر الناظم في هذا الفصل على ذكر إدغام المثلين في كلمة فقال: (أَوَّلَ مِثْلَينِ مُحَرَّكَيْنِ فِي كِلْمَةٍ ادْغِمْ) أي يجب إدغام أول المثلين المتحركين بشروط وهي أحد عشر:

نون النسوة كما قاله الشارح فيما مر. قوله: (فك المفتوح) أي الذي هو أخف من فك المكسور الذي هو أخف من فك المضموم. قوله: (أحق بالجواز) لما فيه من مزيد الثقل.

فصل في الإدغام

قوله: (اللائق بالتصريف) وهو إدغام المثلين في كلمة والاحتراز به عن الإدغام اللائق بالقراء فإنه أعم. قوله: (وهو) أي الإدغام لا بقيد اللائق بالتصريف حتى يرد أن التعريف أعم من المعرف. قوله: (لغة الإدخال) يقال: أدغمت اللجام في فم الفرس أي أدخلته. قوله: (الإتيان الخ) وسمي هذا إدغاماً لخفاء الساكن عند المتحرك كخفاء الداخل في المدخول فيه. قوله: (من مخرج واحد) صفة لحرفين وخرج به الإخفاء لأن الحرف المخفي ليس من مخرج ما بعده. وقوله: بلا فصل يظهر أنه متعلق بالإتيان وأن المراد به دفعة واحدة بدليل تعريف كثيرين الإدغام بأنه رفع اللسان بالحرفين رفعاً واحداً ووضعه بهما كذلك وخرج به الفك. قوله: (افتعال منه) فأصله إدتغام فقلبت التاء دالاً لوقوعها بعد الدال وأدغمت الدال في الدال. قوله: (ويكون الإدغام) أي لا بالقيد السابق. قوله: (وفي المتقاربين) أي باعتبار الأصل وإلا فليس إلا في المتماثلين لأن المتقاربين لا بد من قلب أحدهما مماثلاً للآخر.

قوله: (أول مثلين محركين) أما المثلان الساكن أولهما المتحرك ثانيهما فيجب إدغام أولهما بثلاثة شروط: **أحدها**: أن لا يكون أول المثلين هاء سكت فإن كان هاء سكت لم يدغم لأن الوقف على الهاء منوي الثبوت وقد روي عن ورش إدغام ماليه هلك وهو ضعيف من جهة القياس، **والثاني**: أن لا يكون همزة منفصلة عن الفاء نحو: لم يقرأ أحد فإن الإدغام في ذلك رديء، فلو كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب الإدغام نحو سآل. **والثالث**: أن لا يكون مدة في الآخر أو مبدلة من غيرها دون لزوم فإن كان أول المثلين مدة في الآخر لم يدغم نحو: يعطي ياسر ويدعو واقد لئلا

أحدها: أن يكونا في كلمة نحو: شد ومل وحب أصلهن شدد بالفتح وملل بالكسر وحبب بالضم، فإن كانا في كلمتين مثل جعل لك كان الإدغام جائزاً لا واجباً بشرطين: أن لا يكونا همزتين نحو: قرأ آية فإن الإدغام في مثله رديء، وأن لا يكون الحرف الذي قبلهما ساكناً غير لين نحو: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، فإن هذا لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين، وقد روي عن أبي عمرو إدغام ذلك، وتأولوه على إخفاء الحركة وأجازه الفراء.

يذهب المد بسبب الإدغام بخلاف ما لو كان ليناً فقط نحو اخشى ياسراً واخشوا واقداً فيدغم فإن لم تكن في الآخر وجب الإدغام نحو: مغزو أصله مغزوو على وزن مفعول واغتفر زوال المدة في هذا لقوة الإدغام فيه، وإن كان مدة مبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب الإدغام بل يجوز إن لم يلبس نحو أثاثاً ورياً في وقف حمزة ويمتنع أن ألبس نحو قوول بالبناء للمفعول لأنه لو أدغم لالتبس بقول وإن كانت المدة مبدلة من غيرها إبدالاً لازماً وجب الإدغام كما لو بنيت من الأوب على مثال أبلم. فتقول أوّب بهمزة مضمومة وواو مشددة مضمومة أصله أأوب بهمزتين مضمومة فساكنة أبدلت الثانية واواً وأدغمت في الواو الثانية، ويمتنع الإدغام إذا تحرك أول المثلين وسكن ثانيهما نحو: ظللت ورسول الحسن لأن شرط الإدغام تحرك المدغم فيه اهـ تصريح مع زيادة من الدماميني، وقد ذكر هذا في الكافية فقال:

أول مثلين ادّغم إن سكنا ... وليس همزةٍ نأت عن فا البنا
وليس ها سكت ولا مدا ختم ... أو مبدلاً إبداله لم يلتزم

قوله: (نحو شهر رمضان)حذف الفعل وأمر ونحو: ﴿ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ [نوح: ١٦]. ﴿عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ﴾ [الأعراف: ٧٧]. ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ﴾ [مريم: ٢]. ﴿ٱلْبَحْرَ رَهْوًا﴾ [هود: ٦٦]. ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [البقرة: ١٨٥].

قوله: (لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين)لما يلزم عليه من اجتماع الساكنين على غير حده وصلاً ومقابل جمهورهم أبو عمرو فإنه منهم كما في الهمع عن أبي حيان وعبارته لم يجزه البصريون غير أبي عمرو وهو رأس في البصريين. قوله: (وتأولوه على إخفاء الحركة)أي فيكون تسميته إدغاماً لقربه منه، ومقتضاه أن أبا عمرو لا يقرأ بالإدغام المحض وليس كذلك بل يقرأ به كما نقله شيخنا وغيره، وقد نقل ابن الحاجب هذا التأويل عن الشاطبي وأنه جمع به بين منع النحاة هذا الإدغام وتجويز القراء له ثم رده بأن القراء لا يمتنعون من الإدغام المحض بل كان الشاطبي نفسه يقرأ به فلا يصح الجمع بذلك ثم قال: والأولى الأخذ بقول القراء إذ ليس قول النحاة حجة إلا عند إجماعهم ولم يجمعوا على المنع ولأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله وهو رسول الله ﷺ، ولثبوت القرآن تواتراً، وما نقله النحاة آحاد، ولو سلم أن مثل ذلك بمتواتر فالقراء

الثاني: أن لا يتصدرا نحو ددن، قال المصنف في بعض كتبه: إلا أن يكون أولهما تاء المضارعة فقد تدغم بعد مدة أو حركة نحو: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [البقرة: ١٦٧] و﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾ [الملك: ٨] انتهى. ويجوز الإدغام في الفعل الماضي إذا اجتمع فيه تاآن والثانية أصلية نحو تتابع، ويؤتى بهمزة الوصل فيقال أتابع وسيأتي الكلام عليه، ولم يذكر هنا هذا الشرط لوضوحه وقد ذكره في الكافية وغيرها.

الثالث والرابع والخامس والسادس: أن لا يكونا في اسم على فعل بضم أوله وفتح ثانيه كصفف جمع صفة وجدد جمع جدة وهي الطريق في الجبل، أو فعل بضمتين نحو: ذلل جمع ذلول بالمعجمة ضد الصعبة وجدد جمع جديد، أو فعل بكسر أوله وفتح ثانيه نحو: كلل جمع كلة ولمم جمع لمة، أو فعل بفتحتين نحو: لبب وطلل، فكل هذه يمتنع إدغامها. وإلى ذلك أشار بقوله: (لاَ كَمِثْلِ صُفَفِ. وَذُلُلٍ وَكِلَلٍ وَلَبَبَ) وعلة امتناع الإدغام في هذه الأمثلة الأربعة أن الثلاثة الأول منها مخالفة للأفعال في الوزن والإدغام فرع عن الإظهار فخص بالفعل لفرعيته، وتبع الفعلَ فيه ما وازنه من الأسماء دون ما لم يوازنه، وأما الرابع فإنه وإن كان موازناً للفعل إلا

أعدل وأكثر اهـ باختصار. وعبارة إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر إذا كان ما قبل المدغم ساكناً صحيحاً عسر الإدغام معه لكونه جمعاً بين ساكنين ليس أولهما حرف علة وذلك نحو: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وفيه طريقان صحيحان: طريق المتقدمين إدغامه إدغاماً صحيحاً، وطريق أكثر المتأخرين إخفاؤه بمعنى اختلاس حركته وهو المسمى بالروم وهو في الحقيقة مرتبة ثالثة لا إدغام ولا إظهار، وليس المراد به الإخفاء المذكور في باب النون الساكنة والتنوين لأن الجمع بين ساكنين أولهما صحيح لا يجوز إلا وقفاً لعروضه لا وصلاً، وأجاب المجوزون للإدغام المحض بأنا لا نسلم أن الجمع بين الساكنين غير جائز بل هو غير مقيس، وما خرج عن القياس وثبت سماعه يقبل ويكون شاذاً قياساً فقط ولا يمتنع وقوعه في القرآن وبأن الوصل هنا كالوقف إذ لا فرق بين الساكن للوقف والساكن للإدغام اهـ باختصار.

قوله: (نحو ددن) بدالين مهملتين وهو اللعب ويقال فيه ددي كفتي ودد كدم. قوله: (وسيأتي الكلام عليه) أي في شرح قوله: كذاك نحو تتجلى واستتر. قوله: (جمع صفة) اسم لبناء والصفة أيضاً الظلة كالسقيفة غزى. قوله: (جمع جدة) بضم الجيم وتشديد الدال تصريح. قوله: (جمع كلة) هي بكسر الكاف وتشديد اللام الستر الرقيق يخاط كالبيت يتقى به من البعوض ويسمى في عرفنا الناموسية تصريح. قوله: (جمع لمة) بكسر اللام وتشديد الميم الشعر المجاوز شحمة الأذن اهـ تصريح. وعبارة المصباح الشعر يلم بالمنكب أي يقرب اهـ. قوله: (نحو لبب) هو موضع القلادة من المصدر وما يشد على صدر المركوب ليمنع الرحل من الاستئخار وما استدق من الرمل زكريا. قوله: (وطلل) هو الشاخص من آثار الديار تصريح.

قوله: (وتبع الفعل فيه الخ) الفعل مفعول مقدم وما فاعل مؤخر. قوله: (وإن كان موازناً

أنه لم يدغم لخفته وليكون منبهاً على فرعية الإدغام في الأسماء حيث أدغم موازنه في الأفعال نحو رد، فيعلم بذلك ضعف سبب الإدغام فيه وقوته في الفعل.

تنبيهات: **الأول**: يمتنع الإدغام أيضاً فيما وازن أحد هذه الأمثلة بصدره لا بجملته نحو: خششاء لعظم خلف الأذن، ونحو رُدُدان مثل سلُطان بمعنى سلْطان من الرد، ونحو حِببة جمع حُب ونحو الدَّجَجان مصدر دج بمعنى دب. **الثاني**: كان ينبغي أن يستثنى مثالاً خامساً يمتنع فيه الإدغام وهو فعل نحو إبل لكونه مخالفاً لأوزان الأفعال، فلو بنيت من الرد مثل إبل قلت ردد بالفك، ولعل عذره في عدم استثنائه أنه بناء لم يكثر في الكلام ولم يسمع في المضاعف، وقد استثناه في بعض نسخ التسهيل. **الثالث**: اعلم أن أوزان الثلاثي التي يمكن فيها اجتماع مثلين متحركين لا تزيد على تسعة وقد سبق ذكر خمسة منها، وبقيت أربعة منها واحد مهمل فلا كلام فيه وهو فعل بكسر الفاء وضم العين، وثلاثة مستعملة وهي: فعل نحو كتف، وفعل نحو عضد، وفعل نحو دئل، فإذا بنيت من الرد مثل كتف أو عضد قلت رد أورد بالإدغام لأنهما موافقان لوزن الفعل وليسا في خفة فعل نحو لبب، هذا مذهب الجمهور، وخالف ابن كيسان فقال: ردد وردد بالفك ووافقه الناظم في التسهيل في الأول دون الثاني. وإذا بنيت من الرد مثل دئل قلت: ردد بالفك، ومن رأى أن فعل أصل في الفعل ينبغي أن يدغم وقياس مذهب ابن كيسان الفك بل هو في هذا أولى وعليه مشى في التسهيل انتهى.

— **السابع**: من الشروط أن لا يتصل بأول المثلين مدغم فيه وإليه أشار بقوله: (وَلاَ كَجُسَّسٍ) وهو جمع جاس اسم فاعل جس الشيء إذا لمسه، أو من جس الخبر إذا فحص عنه، وهو

للفعل) الواو للحال. قوله: (وقوّته في الفعل) أي لثقله بتركب مدلوله فاحتاج للتخفيف بالإدغام بخلاف الاسم. قوله: (نحو خششاء) بمعجمات فإنه موازن بصدره لفعل بضم ففتح وفي الصحاح ما يخالف كلام الشارح كالموضح فإنه قال الخشاء أصله الخششاء على فعلاء فأدغم نبه عليه المصرح. قوله: (ونحو رددان) من الردفانه موازن بصدره لفعل بضمتين. وقوله: مثل سلطان بضم اللام في المصباح السلطان بضم اللام للاتباع لغة. قوله: (ونحو حببة) بحاء مهملة وموحدتين جمع حب بضم الحاء وهو الخابية كما في الدماميني فإنه موازن بصدره لفعل بكسر ففتح. قوله: (ونحو الدججان) بدال مهملة فجيمين فإنه موازن بصدره لفعل بفتحتين. قوله: (قلت رد أورد) بفتح الراء فيهما ولا يصح ضم راء أحدهما لأن حركة المدغم لا تنقل لما قبله إلا إذا كان ما قبله ساكناً، كما يأتي وكان يكفيه الاقتصار على أحدهما كما في عبارة المرادي. قوله: (بل هو) أي الفك أولى في هذا لأن ابن كيسان فك فيما هو على الوزن المتفق على أصالته في الفعل وهو ردد بفتح فكسر وردد بفتح فضم فلأن يفك فيما هو على الوزن المختلف في أصالته في الفعل وهو ردد بضم فكسر بالأولى. قوله: (مدغم فيه) أي حرف مدغم في أول المثلين وهو مساو لقول الموضح أن لا يتصل أول المثلين بمدغم.

الجاسوس، وإنما وجب الفك لأنه لو أدغم فيه المدغم لالتقى ساكنان.

الثامن: أن لا يعرّض تحريك ثانيهما وإليه أشار بقوله: (وَلاَ كَاخْصُصَ اَبى) لأن الأصل اخصص بالإسكان فنقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها فلم يعتد بها لعروضها.

التاسع: أن لا يكون ما هما فيه ملحقاً بغيره وإليه أشار بقوله: (وَلاَ كَهَيْلَلِ) وهذا نوعان: أحدهما: ما حصل فيه الإلحاق بزائد قبل المثلين نحو: هيلل إذا أكثر من لا إله إلا الله، فإن الياء فيه مزيدة للإلحاق بدحرج، والآخر: ما حصل فيه الإلحاق بأحد المثلين نحو: جلبب فإن إحدى ياءيه مزيدة للإلحاق بدحرج، وإنما امتنع في هذين النوعين لاستلزامه فوات ما قصد من الإلحاق.

العاشر: أن لا يكون مما شذت العرب في فكه اختياراً وهي ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها، وإلى هذا أشار بقوله: (وَشَذَّ فِي أَلِلِ وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ) أي شذ الفك في ألفاظ: منها قولهم أللِ السقاء إذا تغيرت رائحته، وكذلك الأسنان إذا فسدت، والأذن إذا رقت، وقولهم دبِب الإنسان إذا نبت الشعر في جبينه، وصكِك الفرس إذا اصطكت ....

قوله: (وهو الجاسوس) الضمير يرجع إلى الجاس من جس الخبر. وقال جماعة: الجاسوس بالجيم صاحب خبر الشر والحاسوس بالحاء المهملة والناموس صاحب خبر الخير. قوله: (حركة الهمزة) أي من أبي. قوله: (كهيلل) فعل ماض ملحق بدحرج وهو أحد الألفاظ المنحوتة من المركبات كبسمل إذا قال: بسم الله، وسبحل إذا قال: سبحان الله، وحوقل إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وحيعل إذا قال: حي على كذا، وحمدل إذا قال: الحمد لله، وجعفل إذا قال: جعلت فداءك، وطلبق إذا قال: أطال الله بقاءك، ودمعز إذا قال: أدام الله عزك، وحسبل إذا قال: حسبي الله، والباب سماعي وقد أوسعنا الكلام فيه في آخر رسالتنا الكبر على البسملة.

قوله: (وهذا) أي ما المثلان فيه ملحق بغيره المشار إليه بقوله: كهيل. قوله: (نوعان) بل ثلاثة ثالثها ما حصل فيه الإلحاق بأحد المثلين وغيره نحو: اقعنسس أي تأخر ورجع فإنه ملحق باحرنجم والإلحاق حصل فيه بالسين الثانية على المختار وبالهمزة والنون قاله المصرح. قوله: (ما قصد من الإلحاق) هو موازنة الملحق للملحق به. قوله: (في ألل) بوزن فرح. قوله: (دبب) بدال مهملة فموحدتين قال شيخنا: والبعض بابه ضرب، وقد يؤخذ من كلام القاموس كونه من باب فرح. قوله: (إذا نبت الشعر في جبينه) مثله في الصحاح وعبارة الفارضي في جبهته. قوله: (وصكك الفرس) جعله شيخنا نقلاً عن المختار من باب دخل وتبعه البعض في هذا الضبط، وقد راجعت المختار فلم أجد فيه صكك بالمعنى الذي ذكره الشارح وإنما فيه ما نصه صكه ضربه وبابه رد ومنه قوله تعالى: ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾ [الذاريات: ٢٩]اهـ. والذي في القاموس: رجل أصك مضطرب الركبتين والعرقوبين وقد صككت يا رجل كمللت صككاً اهـ. وهو يفيد أن بابه فرح.

عرقوباه، وضببت الأرض إذا كثر ضِبابها، وقطط الشعر إذا اشتدت جعودته، ولحِحت العين ولخخت إذا التصقت بالرمص، ومشِشت الدابة إذا شخص في وظيفها حجم دون صلابة العظم، وعززت الناقة إذا ضاق إحليلها وهو مجرى لبنها، فشذوذ ترك الإدغام في هذه الأفعال كشذوذ ترك الإعلال في نحو: القود والحيد والصيد والحوكة والخونة مما سبق في موضعه. فلا يجوز القياس على شيء من هذه المفكوكات كما لا يقاس على شيء من تلك المصححات، وما ورد من ذلك في الشعر عد من الضرورات كقول أبي النجم:

٩٧٦ - ألحَمْدُ لله العَلِيِّ الأَجْلَلِ

قوله: (عرقوباه) العرقوب من الإنسان عصب غليظ فوق عقبه ومن الدابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها قال الأصمعي: كل ذي أربع عرقوباه في رجليه وركبتان في يديه ومن القطا ساقها كذا في الصحاح وغيره. قوله: (وضببت) بضاد معجمة فموحدتين بوزن فرح كما في القاموس. وقوله: ضبابها بكسر الضاد جمع ضب كما في القاموس. قوله: (وقطط) بقاف فطاءين مهملتين بوزن فرح وجاء بالإدغام أيضاً كذا في القاموس.

قوله: (ولححت العين) بلام فحاءين مهملتين قال شيخنا السيد. والبعض من باب فرح. قوله: (ولخخت) بلام فخاءين معجمتين ولم يذكره صاحب الصحاح والقاموس إلا مدغماً. قوله: (ومششت) بميم فشينين معجمتين بوزن فرح كما في الصحاح والقاموس. قوله: (إذا شخص) قال البعض بضم الخاء وهو خطأ لأن المضموم الخاء بمعنى بدن وضخم وهو لا يناسب هنا، وأما شخص بغير هذا المعنى كالذي بمعنى ارتفع والذي بمعنى طلع فبفتح الخاء كمنع كذا في القاموس. قوله: (في وظيفها) الوظيف بظاء معجمة ثم فاء مستدق الذراع والساق من الخيل والإبل. وقوله: حجم أي شيء ذو حجم. وقوله: دون صلابة العظم أي ليس لهذا الشيء الشاخص صلابة العظم الصحيح هكذا تفيد عبارة الصحاح. قوله: (وعززت) بعين مهملة فزايين معجمتين، قال شيخنا وتبعه البعض بابه دخل، والذي في القاموس العزوز الناقة الضيقة الإحليل والجمع عزز وقد عزت كمدت عزوزاً وعزازاً بالكسر وعززت ككرمت وأعزت وتعززت اهـ. قوله: (كشذوذ ترك الإعلال في نحو القود الخ) فيه نظر وإن سكتوا عليه لأن تصحيح العين في ذلك مطرد مستثنى من قاعدة قلب الواو والياء ألفاً عند تحركهما وانفتاح ما قبلهما كما مر في قول الناظم:

وصح عين فعل وفعلا

إلخ

---

٩٧٦ - تمامه:

الواهِبِ الفَضْلِ الوَهُوبِ المُجْزِلِ

قاله أبو النجم العجلي. والشاهد في الأجلل حيث لم يدغم الموجب للضرورة. والوهوب مبالغة واهب. والمجزل من أجزل إذا أعطى عطاء كثيراً.

تنبيه: قد شذ الفك أيضاً في كلمات من الأسماء منها قولهم رجل ضَفِف الحال ومحبب، وحكى أبو زيد طعام قَضَضَ إذا كان فيه يبس (وَحَيِيَ)وعيى ونحوهما مما عينه ولامه يا آن لازم تحريكهما (أَفكُكْ وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ)في واحد منها لوروده، فمن أدغم نظر إلى أنها مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة وحق ذلك الإدغام لاندراجه في الضابط المتقدم، ومن فك نظر إلى أن حركة الثاني كالعارضة لوجودها في الماضي دون المضارع والأمر والعارض لا يعتد به غالباً، ومن ثم لم يجز الإدغام في نحو: لن يحيي ورأيت محيياً، وأما قوله:

٩٧٧ ـ وَكَأَنَّهَا بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيكَةٌ　　　تَمْشِي بِسُدَّةِ بَيْتِهَا فَتُعِي

قوله: (رجل ضفف الحال)بضاد معجمة ففاءين بوزن كتف من الضفف بفتحتين وهو الضيق والشدة والحاجة، والذي في القاموس والصحاح رجل ضف الحال بالإدغام فليس ضفف في عبارة الشارح كلبب حتى يتجه توقف البعض في شذوذ فك ضفف في قولهم: رجل ضفف الحال بأنه كلبب نعم يتجه التوقف في طعام قضض بقاف فضادين معجمتين لأنه كلبب على ما في القاموس وعبارته قض الطعام يقض بالفتح وهو طعام قضض محركة ثم قال: وقض المكان يقض بالفتح قضضاً فهو قض وقضض ككتف صار فيه القضض كأقض واستقض اهـ. وقوله: صار فيه القضض بفتحتين أي الحصا الصغار كما في القاموس والصحاح. قوله: (ومحبب)بحاء مهملة فموحدتين على وزن اسم المفعول. قوله: (لازم تحريكهما)صوابه تحريك ثانيهما كما عبر به الموضح وغيره، وكما سيعبر به في قوله وحركة ثانيهما لازمة لأن اللازم تحريكه من نحو حيي الياء الثانية فقط لأنه فعل ماض مبني على الفتح الظاهر، أما الأولى فيجوز تحريكها على الفك وإسكانها على الإدغام. قوله: (كالعارضة)أي بجامع عدم اللزوم في جميع التصاريف. قوله: (والعارض لا يعتد به غالباً) أي فكذا ما هو كالعارض. قوله: (ومن ثم)أي من أجل عدم الاعتداد بالعارض. قوله: (في نحو لن يحيي)مضارع أحيا ورأيت محيياً اسم فاعل أحيا لأن حركة الثانية فيهما عارضة بعروض الناصب وهو لن ورأيت. قوله: (سبيكة)أي قطعة مستطيلة من فضة وسدة البيت بضم السين بابه اهـ عيني بزيادة. وقوله: فتعي ضبطه البعض بفتح التاء الفوقية وهو خطأ لأن الكلام في المثلين العارض تحريك ثانيهما، وتعي بفتح التاء مضارع عيى عار عنهما لأنه بياء تحتية فألف متعذرة التحريك بل هو بضم الفوقية وكسر العين المهملة مضارع أعيا كما قاله الدماميني وكسرة العين منقولة إليها من

---

٩٧٧ ـ هو من الكامل. شبه محبوبته بالسبيكة وهي القطعة من الفضة وغيرها إذا استطالت. وسدة البيت بابه، وكذلك سدة الدار. والشاهد فيه في قوله: فتعي حيث جاء مدغماً، وهو شاذ لا يقاس عليه، بل طعن على قائله لأن الإدغام في مثل هذا إنما يأتي إذا كان ماضياً، وأما إذا كان مضارعاً فالفك فيه أظهر بل واجب، وقد جوز الفراء فيه الإدغام واستدل بقول الشاعر، وإذا دخله الناصب أو الجازم لا يجوز فيه الإدغام أيضاً.

فشاذ لا يقاس عليه خلافاً للفراء.

تنبيه: الفك أجود من الإدغام وإن كان كل منهما فصيحاً مقروءاً به في المتواتر، ولعل الناظم أومأ إلى ذلك بتقديم الفك في النظم اهـ. (كَذَاكَ) يجوز الفك والإدغام فيما اجتمع فيه تاآن إما في أوله أو وسطه (نَحْوُ تَتَجلَّى وَاسْتَتَرْ) أما الأول فقال في شرح الكافية: إذا أدغمت فيما اجتمع في أوله تاآن زدت همزة وصل تتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام فقلت في تتجلى اتجلى. هذا كلامه، وفيه نظر لأن تتجلى فعل مضارع واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع، والذي ذكره غيره من النحاة أن الفعل المفتتح بتاءين إن كان ماضياً نحو تتبع وتتابع جاز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل فيقال اتبع وأتابع، وإن كان مضارعاً نحو: تتذكر لم يجز فيه الإدغام إن ابتدىء به لما يلزم من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين، وسيأتي في كلامه، وإن وصل بما قبله جاز إدغامه بعد متحرك أو لين نحو: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾ [الملك: ٨] ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [البقرة: ١٦٧] لعدم الاحتياج في ذلك إلى اجتلاب همزة الوصل. وأما الثاني وهو استتر ونحوه من كل فعل على افتعل اجتمع فيه تاآن فهذا يجوز فيه الفك وهو قياسه لبناء ما قبل المثلين على السكون، ويجوز فيه الإدغام بعد نقل حركة أول المثلين إلى الساكن فتقول ستر بطرح همزة الوصل من أوله لتحرك الساكن بحركة النقل.

تنبيهات: **الأول**: إذا أوثر الإدغام في الستتر صار اللفظ به كاللفظ بستر الذي وزنه فعل

الياء الأولى عند إرادة إدغامها في الياء الثانية وأعيا يستعمل لازماً ومتعدياً ومن الأول ما هنا والشاهد في فتعى حيث أدغم اعتداداً بالحركة العارضة في البيت لأجل الرويّ مع أنها في غيره أيضاً عارضة لأجل الناصب.

قوله: (لأن تتجلى الخ) عبارة التوضيح ولم يخلق الله همزة وصل في أول المضارع وإنما إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء وبذلك قرأ البزي في الوصل نحو: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [البقرة: ١٦٧] ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ﴾ [الأحزاب: ٣٣]. قوله: (واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع) قد يقال: مرادهم أنها لا تكون فيه على وجه اللزوم له عند الابتداء به كما في الماضي والأمر والمصدر ولا يظن بالمصنف أن يقدم على ذلك بمجرد التشهي من غير سند كسماع واستنباط من لغة العرب وقياس ليس في لغتهم ما ينافيه وناهيك بمن نقل الثقات عنه أنه قال: طالعت الصحاح جميعاً فلم أستفد منه إلا ثلاث مسائل ولا يضره عدم ذكر السند صريحاً، قال يس: ونص ابن الناظم على أن الناظم ذكر المسألة في بعض كتبه على ما يوافق الجمهور. قوله: (فيقال اتبع) أي بتشديد الفوقية والموحدة. قوله: (ونحوه) كاقتتل واكتتب. قوله: (وهو قياسه) فيه عندي نظر وإن سكتوا عليه لأنه يقتضي أن الإدغام خلاف القياس وليس كذلك لتوفر ضابط الإدغام فيه ولو قال: هو الأحسن لكان مستقيماً.

قوله: (لبناء ما قبل المثلين على السكون) أي فيحوج الإدغام إلى تكلف نقل حركة أول

بتضعيف العين ولكن يمتازان بالمضارع والمصدر لأنك تقول في مضارع الذي أصله افتعل يستر بفتح أوله وأصله يستتر فنقل وأدغم، وتقول في مضارع الذي وزنه فعل يستر بضم أوله، وتقول في مصدر الذي أصله افتعل سِتَّاراً وأصله استارا فلما أريد الإدغام نقلت الحركة فطرحت الهمزة، وتقول في مصدر الذي وزنه فعّل تستيراً على وزن تفعيل. **الثاني**: يجوز في استتر ونحوه إذا أدغم وجه آخر وهو أن يقال ستر بكسر فائه وذلك أن الفاء ساكنة وحين قصد الإدغام سكنت التاء الأولى فالتقى ساكنان فكسر أولهما على أصل التقاء الساكنين، ويجوز على هذه اللغة كسر التاء اتباعاً لفاء الكلمة فتقول فعل والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مبنية على ذلك إلا أن اسم الفاعل يشتبه بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء اتباعاً فيصير مشتركاً كمغتار فيحتاج إلى قرينة. **الثالث**: ما ذكره في هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم اهـ.

(وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ العِبَرْ) **الأصل تتبين بتاءين الأولى تاء** المضارعة والثانية تاء تفعل وعلة الحذف أنه لما ثقل عليهم اجتماع المثلين ولم يكن سبيل إلى الإدغام لما يؤدي إليه من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع عدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين، وهذا الحذف كثير جداً ومنه في القرآن مواضع كثيرة نحو: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ﴾ [القدر: ٤] ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾ [هود: ١٠٥] ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤].

تنبيهات: **الأول**: مذهب سيبويه والبصريين أن المحذوف هو التاء الثانية لأن الاستثقال بها حصل، وقد صرح بذلك في شرح الكافية، وقال في التسهيل: والمحذوفة هي الثانية لا الأولى خلافاً لهشام، يعني أن مذهب هشام أن المحذوفة هي الأولى ونقله غيره عن الكوفيين. **الثاني**:

المثلين إلى الساكن. قوله: (بفتح أوله) أي وثانيه وتشديد ثالثه مع كسره ولم يذكر الشارح ذلك لأنه قدر مشترك بين المضارعين. قوله: (ستارا) بكسر أوله وتشديد ثانيه. قوله: (بكسر فائه) وهي السين. قوله: (على أصل التقاء الساكنين) فليست الكسرة منقولة إذ لا كسر في التاء المدغمة. قوله: (مبنية على ذلك) أي فإن فتحت سين الماضي فتحت سين المضارع واسم الفاعل واسم المفعول وكانت التاء على ما يقتضيه الحال فهي مكسورة في المضارع واسم الفاعل ومفتوحة في اسم المفعول وإن كسرت سين الماضي وتاؤه كسرتا في الثلاثة وحينئذ يشتبه اسم الفاعل واسم المفعول كما قاله الشارح. قوله: (من الضابط المتقدم) أي ضابط وجوب الإدغام المتقدم في قوله: أول مثلين إلخ.

قوله: (قد يقتصر إلخ) قد للتحقيق أو للتقليل النسبي وفي قول الشارح وهذا الحذف كثير جداً رمز إلى الأول. قوله: (ناراً تلظى) فأصله تتلظى فحذفت إحدى التاءين ولو كان ماضياً لقيل تلظت لوجوب التأنيث مع المجازي إذا كان ضميراً متصلاً. قوله: (لأن الاستثقال بها حصل) ولدلالة الأولى على المضارعة والحذف مخل بها. قوله: (خلافاً لهشام) أي الضرير ودليله أن الثانية لمعنى

قد أرشد بالمثال إلى أن هذا إنما هو في المضارع الواقع في الابتداء لأنه الذي يتعذر فيه الإدغام وأن الماضي نحو تتابع فلا يتعذر فيه الإدغام، وكذا المضارع الواقع في الوصل كما سبق بيانه.
الثالث: قال في شرح الكافية، وقد يفعل ذلك يعني التخفيف بالحذف بما تصدر فيه نونان، ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم: ﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥] وفي هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاءي تتنزل حين قال تنزل إنما هي الثانية لأن المحذوفة من نوني نزل في القراءة المذكورة إنما هي الثانية. هذا كلامه، قال الشارح: ومنه على الأظهر قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُـجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨] في قراءة عاصم أصله ننجي ولذلك سكن آخره انتهى.

الحادي عشر: من شروط وجوب الإدغام أن لا يعرض سكون ثاني المثلين إما لاتصاله بضمير رفع وإما لجزم وشبهه وقد أشار إلى الأول بقوله: (وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ) لتعذر الإدغام بذلك والمراد بمضمر الرفع تاء الضمير ونا ونون الإناث (نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتُهُ) وحللنا والهندات حللن فالإدغام في ذلك ونحوه لا يجب بل لا يجوز، قال في التسهيل: والإدغام قبل الضمير لغية، قال سيبويه: وزعم الخليل أن ناساً من بكر بن وائل يقولون ردنا ومرنا وردت وهذه لغة ضعيفة كأنهم قدروا الإدغام ....

كالمطاوعة وحذفها مخل بهذا المعنى. قوله: (بما تصدر فيه نونان) أي متحركان. قوله: (ونزل الملائكة) برفع اللام ونصب الملائكة. قوله: (دليل الخ) وجه الدلالة ضم النون إذ لا وجه لضم الثانية ابن غازي. قوله: (من نوني نزل) الأوضح والأنسب بقوله قبل من تاءي تتنزل أن يقول من نوني ننزل. قوله: (ومنه) أي حذفت إحدى النونين. قوله: (على الأظهر) مقابله قولان: الأول أن نجى فعل ماض مجهول سكنت ياؤه للتخفيف على لغة وأنيب عن الفاعل ضمير المصدر قال في المغني: وفيه ضعف من جهات إسكان آخر الماضي، وإنابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل فلا فائدة في ذكره، وإنابة غير المفعول به مع وجوده اهـ. الثاني: أن أصله ننجي بسكون النون الثانية فأدغمت في الجيم كإجاصة وإجانة أصلهما إنجاصة وإنجانة فأدغمت النون في الجيم وهذا أضعف مما قبله لأن إدغام النون في الجيم لا يكاد يعرف كما في التصريح.

قوله: (أصله ننجي) بفتح النون الثانية وتشديد الجيم. قوله: (وفك) ماض مجهول نائب فاعله ضمير يرجع إلى أول المثلين أو فعل أمر. وقوله: لكونه علة سكن. وقوله: بمضمر الرفع أي البارز المتحرك. قوله: (بل لا يجوز) أي عند جمهور العرب كما يفيده قوله قال في التسهيل إلخ. وقوله: قال سيبويه إلخ وهؤلاء الجمهور يلتزمون إسكان ما قبل الضمير بدون زيادة حرف. قوله: (لغية) أي لقوم لا يلتزمون إسكان ما قبل الضمير، وحكى ردن بزيادة نون ساكنة قبل نون الإناث مدغمة فيها وردات بزيادة ألف قبل تاء الضمير كذا في شرح التسهيل لعلي باشا، والمحكي عنهم هذا يلتزمون الاسكان المذكور مع زيادة الحرف الساكن.

قبل دخول النون والتاء وأبقوا اللفظ على حاله. وأشار إلى الثاني بقوله: (وَفي جَزْمٍ وَشِبْهِ الجَزْمِ) والمراد به الوقف (تَخْيِيرٌ) أي بين الفك والإدغام (قُفِي) أي تبع نحو: لم يحلل ولم يحل واحلل وحل، الفك لغة أهل الحجاز والإدغام لغة تميم.

تنبيهات: **الأول**: المراد بالتخيير استواء الوجهين في أصل الجواز لا استواؤهما في الفصاحة لأن الفك لغة أهل الحجاز وبها جاء القرآن غالباً نحو: ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ﴾ [آل عمران: ١٢] ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١] ﴿وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩] ﴿وَلَا تَمْنُن﴾ [المدثر: ٦] وجاء على لغة تميم: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ﴾ [المائدة: ٥٤] في المائدة ﴿وَمَن يُشَاقِّ ٱللَّهَ﴾ [الحشر: ٤] في الحشر. **الثاني**: إذا أدغم في الأمر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها، وحكى الكسائي أنه سمع من عبد القيس ارد واغض وامر بهمزة الوصل ولم يحك ذلك أحد من البصريين. **الثالث**: إذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو ردوا أو ياء مخاطبة نحو ردى، أو نون توكيد نحو ردن، أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب لأن الفعل حينئذ مبني على هذه العلامات فليس تحريكه بعارض. **الرابع**: التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل ها الغائبة نحو: ردها ولم يردها، والتزموا ضمة قبل هاء الغائب نحو: رده ولم يرده لأن الهاء خفية فلم يعتدوا بوجودها فكان الدال قد وليها الألف والواو، وحكى الكوفيون ردها بالضم والكسر ورده بالفتح والكسر وذلك في المضموم الفاء، وحكى ثعلب الأوجه الثلاثة قبل هاء الغائب وغلط في تجويزه الفتح. وأما الكسر ....

قوله: (قبل دخول النون والتاء) أي ونا. قوله: (وأبقوا اللفظ على حاله) أي بعد دخولهما. قوله: (والمراد به الوقف) أي البناء لا ما قابل الوصل. قوله: (والإدغام لغة تميم) عبارة الهمع والإدغام لغة غير الحجازيين من العرب نظراً إلى عدم الاعتداد بالعارض. قوله: (الثالث إذا اتصل بالمدغم فيه الخ) وجه تعلقه بما نحن بصدده من اشتراط أن لا يعرض سكون ثاني المثلين أنه مما صدق عليه هذا النفي وكان الأنسب كما قال البعض ذكره في شرح قوله ولا كاخصص أبي المشار به إلى اشتراط عدم عروض حركة ثاني المثلين. قوله: (أدغم الحجازيون وغيرهم) أي أبقوا الإدغام. قوله: (مبني على هذه العلامات) لو قال: متحرك قبل هذه العلامات لكان واضحاً فتأمل. قوله: (التزم المدغمون فتح المدغم فيه الخ) أي على قول بدليل ما سيأتي. قوله: (قبل ها الغائبة) بقراءة ها بالقصر على إرادة اللفظ المركب من الهاء والألف لأن المجموع هو ضمير الغائبة وإضافته إلى الغائبة من إضافة الدال للمدلول وهذا بخلاف قوله هاء الغائب فإنه بالمد. قوله: (ورده بالفتح والكسر) ظاهره بقاء ضم الهاء مع كسر الدال وهو إنما يأتي على لغة الحجازيين الذين يضمون هاء الغائب وإن وليت كسرة أو ياء ساكنة لا على لغة غيرهم لأن غيرهم يكسرها بعد هاتين كما تقدم في باب الضمير. قوله: (وغلط في تجويزه الفتح) لا وجه لتغليطه بعد حكاية الكوفيين له ومن حفظ

فالصحيح أنه لغية سمع الأخفش من ناس من عقيل مده وعضه بالكسر، والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا رد القوم لأنها حركة التقاء الساكنين في الأصل ومنهم من يفتح وهم بنو أسد، وحكى ابن جني الضم وقد روى بهن قوله:

٩٧٨ ـ فَغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرِ

نعم الضم قليل، قال في التسهيل في باب التقاء الساكنين: ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح. هذا لفظه، فإن لم يتصل الفعل بشيء مما ذكر ففيه ثلاث لغات: الفتح مطلقاً نحو: ردّ وفرّ وعضّ هي لغة أسد وناس غيرهم، والكسر مطلقاً نحو: ردّ وفرّ وعض وهي لغة كعب ونمير، والاتباع لحركة الفاء نحو: رد وفر وعض وهذا أكثر في كلامهم اهـ. (وَفَكُّ أَفعِلْ في التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ) قال في شرح الكافية بإجماع، وكأنه أراد إجماع العرب لأن المسموع الفك ومنه قوله:

٩٧٩ ـ وقَالَ نَبِيُّ المُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ المُقَدَّمَا

وإلا فقد حكي عن الكسائي إجازة إدغامه. (وَالْتُزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضاً فِي هَلُمْ) بإجماع كما قاله في شرح الكافية فلم يقل فيه هلمم.

حجة على من لم يحفظ. قوله: (فالصحيح أنه لغية) أي في مضموم الفاء ومفتوحها بدليل قوله سمع الأخفش إلخ. قوله: (فغض الطرف إنك من نمير) قاله جرير وتمامه:

فلا كعباً بلغت ولا كلاباً

ونمير بضم النون من قيس عيلان اهـ عيني.

قوله: (قال في التسهيل الخ) استدلال بإنكار المصنف الضم على قلته لأن شأن ما ينكره كثير الإطلاع مع وجوده أن يكون قليلاً. قوله: (مما ذكر) أي واو الجمع وياء المخاطبة، ونون التوكيد وها الغائبة وهاء الغائب. قوله: (مطلقاً) أي مضموم الفاء أو مكسورها أو مفتوحها وقد مثل للثلاثة على هذا الترتيب. قوله: (وفك أفعل) بكسر العين تصريح. قوله: (إجازة إدغامه) فيقول أحب بزيد. قوله: (في هلم بإجماع) لثقلها بالتركيب وفي كيفية تركيبها خلاف سيذكره الشارح. قوله:

---

٩٧٨ ـ قاله جرير وتمامه:

فَلاَ كَعْباً بَلَغْتَ ولا كِلاَبَا

من قصيدة من الكامل. والشاهد في فغض فإنه يجوز فيه الأوجه الأربعة: الفتح لخفته، والضم للاتباع، والكسر لأنه الأصل، والفك كما في قوله تعالى: ﴿وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩]. والخطاب فيه لعبيد الراعي. ونمير ـ بضم النون ـ في قيس غلان، وكان الرجل منهم إذا قيل له ممن أنت؟ قال: نميري كما ترى إدلالاً بنسبه وافتخاراً لمنصبه.

٩٧٩ ـ ذكر مستوفى في شواهد التعجب. والشاهد فيه في أحبب حيث لم يدغم مع الموجب.

تنبيهات: **الأول**: هذا البيت استدراك على ما قبله أي يستثنى من فعل الأمر صيغتان لا تخيير فيهما الأولى أفعل في التعجب فإنه ملتزم فكه، والثانية هلم في لغة تميم فإنه ملتزم إدغامه، وقد سبق في باب أسماء الأفعال أن هلم عند الحجازيين اسم فعل بمعنى احضر أو أقبل، وعند بني تميم فعل أمر وباعتبار هذه اللغة ذكرها هنا. **الثاني**: التزموا أيضاً فتح هلم، وحكى الجرمي الفتح والكسر عن بعض تميم وإذا اتصل بها هاء الغائب نحو: هلمه لم يضم بل يفتح، وكذا إذا اتصل بها ساكن نحو: هلم الرجل، وقد تقدم أن لكونها عند تميم فعلاً اتصلت بها ضمائر الرفع البارزة فيقال: هلما وهلموا وهلمي بضم الميم قبل الواو وكسرها قبل الياء، وإذا اتصل بها نون الإناث فالقياس هلممن، وزعم الفراء أن الصواب هلمن بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم، ثم تدغم النون الساكنة في نون الضمير. وحكي عن أبي عمرو أنه سمع هلمين يا نسوة بكسر الميم مشددة وزيادة ياء ساكنة قبل نون الإناث، وحكي عن بعضهم هلمُن بضم الميم وهو شاذ. **الثالث**: مذهب البصريين أن هلم مركبة من ها التنبيه ومن لم التي هي فعل أمر من قولهم: لم الله شعثه أي جمعه، كأنه قيل: اجمع نفسك إلينا فحذفت ألفها تخفيفاً، وقال الخليل ركبا قبل الإدغام فحذفت الهمزة للدرج إذ كانت همزة وصل،

(من فعل الأمر) أي ولو صورة فدخل فعل التعجب فصح استثناؤه من فعل الأمر. قوله: (ذكرها هنا) أي على وجه استثنائها من فعل الأمر. قوله: (التزموا أيضاً) أي كما التزموا الإدغام. قوله: (فتح هلم) تخفيفاً لثقلها بالتركيب ولم يجيزوا في آخرها ما أجازوا في آخر نحو رد من الضم للاتباع والكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين. قوله: (هاء الغائب) مثلها بالأولى ها الغائبة. قوله: (لم يضم) أي تبعاً لضم الهاء. قوله: (بل يفتح) هل يأتي هنا ما حكاه الجرمي عن بعض تميم من الكسر. قوله: (أن لكونها) اسم أن ضمير الشأن محذوف. قوله: (وكسرها قبل الياء) لم يقل وفتحها قبل الألف لمجيئه على الأصل فيها فلم يحتج للتنبيه عليه. قوله: (وإذا اتصل بها نون الإناث الخ) حاصل ما ذكره فيها حينئذ أربعة أقوال. قوله: (وقاية لفتح الميم) لأن نون النسوة تستدعي سكون ما قبلها كغيرها من ضمائر الرفع البارزة المتحركة فلولا زيادة النون لسكنت الميم. قوله: (بكسر الميم) أي لمناسبة الياء بعدها، وقوله: وزيادة ياء ساكنة أي محافظة على ما تستدعيه نون النسوة من ساكن قبلها. قوله: (وحكى عن بعضهم هلمن بضم الميم) أي مع تشديدها ولعل ضمها اتباع لضم اللام وهل مع زيادة نون ساكنة قبل نون الإناث كما تقدم عن الفراء أولاً الأقرب الأول فراجعه.

قوله: (اجمع نفسك إلينا) هذا إنما يناسب استعمالها بمعنى أقبل والمناسب لاستعمالها بمعنى احضر اجمع كذا إلينا. قوله: (تخفيفاً) أي ونظراً إلى أن أصل لام لم قبل الإدغام السكون كما في التصريح أي فالحذف للتخفيف وللتخلص من التقاء الساكنين باعتبار الأصل. قوله: (فحذفت الهمزة) أي همزة الميم الذي هو أصل لم قبل الإدغام. قوله: (ثم نقلت حركة الميم

وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام. وقال الفراء: مركبة من هل التي للزجر وأم بمعنى اقصد فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم. ونسب بعضهم هذا القول إلى الكوفيين. وقول البصريين أقرب إلى الصواب. قال في البسيط: ومنهم من يقول إنها ليست مركبة اهـ.

خاتمة في النون الساكنة ومنها التنوين:

اعلم أن للنون الساكنة أربعة أحكام: **أولها**: الإدغام، وهو بلا غنة في اللام والراء، وبغنة في حروف ينمو. ما لم تكن مواصلتها في كلمة واحدة كالدنيا وصنوان وأنمار فإن الفك في ذلك لازم. **والثاني**: الإظهار وهو في حروف الحلق الستة العين والغين والحاء والخاء والهاء والهمزة لبعد مخرج النون من مخرجها. **والثالث**: القلب ميماً عند الباء، ويستوي كونها في كلمة نحو: أنبئهم أو كلمتين نحو: أن بورك، وموجب هذا القلب أن الباء بعدت من النون وشابهت أقرب الحروف إليها وهي الميم، لأن النون والميم حرفا غنة، فلما بعدت عن الباء لم يمكن إدغامها فيها، ولما قربت بمشابهة القريب منها لم يحسن إظهارها فأوجب التخفيف أمراً آخر وهو قلبها ميماً لأنها أختها في الغنة. **والرابع**: الإخفاء وذلك إذا وليها شيء من الحروف غير المذكورة وذلك خمسة عشر حرفاً يجمعها أوائل هذا البيت:

تَرَى جَارَ دَعْدٍ قَدْ ثَوَى زَيْدُ فِي ضَنَى كما ذَاقَ طَيْرٌ صِيدَ سُوءَ شَبَا ظُفْرِ

الأولى) أي وأدغمت في الميم الثانية بعد تحريكها تخلصاً من الساكنين. قوله: (بإلقاء حركتها على الساكن قبلها) أي ثم حذفها. قوله: (قال في البسيط الخ) بهذا يرد ادعاء بعضهم الإجماع على تركيبها وإن كان تركيبها هو الأصح. قوله: (ما لم تكن مواصلتها الخ) أنت خبير بأن هذا التقييد بالنسبة إلى الياء والميم والواو دون النون ولهذا لم يمثل لمواصلة النون للنون في كلمة لأن إدغام إحدى النونين في الأخرى واجب ولو كان اجتماعهما في كلمة واحدة نحو: ﴿فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [الطور: ٢٧] وإضافة مواصلتها من إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله. قوله: (ويستوي) أي في القلب ومثله الإظهار والإخفاء كونها أي النون مع الياء. قوله: (أو كلمتين) أو بمعنى الواو لأن الاستواء إنما يكون بين متعدد. قوله: (أن الباء بعدت من النون) أي في الصفة لأن النون حرف لين أغن والباء حرف شديد مع أن مخرجيهما مختلفان. قوله: وشابهت أي النون وكذا الضمير في بعدت وإدغامها. قوله: (ولما قربت) أي النون من الباء. وقوله: بمشابهة إلخ أي بسبب مشابهة النون الحرف القريب من الباء وهو الميم لكون الميم والباء من مخرج واحد ووجه المشابهة كما أسلفه أن كلاً من النون والميم حرف أغن ويصح أن يكون قوله منها تنازعه كل من قربت والقريب. قوله: (لأنها أختها) أي لأن النون أخت الميم في الغنة. قوله: (قد ثوى) بالمثلثة أي أقام وقوله زيد في ضنى حال من فاعل ثوى بتقدير قد، ويحتمل غير ذلك. وقوله كما ذاق راجع

وإنما أخفيت عند هذه الحروف لأنها قربت منها قرباً متوسطاً لأن حروف الحلق بعدت منها فأظهرت. وحروف لم يرو قربت منها قرباً شديداً فأدغمت، وهذه الخمسة عشر لم تبعد بعد تيك ولم تقرب قرب هذه فأخفيت. والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام. والله سبحانه وتعالى أعلم.

ولما يسر الله له إكمال ما وعد به في الخطبة من قوله: مقاصد النحو بها محويه أخبر بذلك فقال:

(وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ ... نَظْماً عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ)

لقوله زيد في ضنى. وقوله صيد بالبناء للمجهول نعت لطير، وقوله سوء مفعول ذاق وقوله شبا ظفر بشين معجمة مفتوحة فموحدة أي حدة ظفر الصائد من كلب وصقر ونحوهما. قوله: (لأن حروف الحلق الخ) علة لقوله: قربت منها قرباً متوسطاً. قوله: (وحروف لم يرو) من الرواية أو الري أو الإرواء لا الرؤية وإلا كان حقه أن يكتب بألف بعد الواو لأنها واو جماعة وكتابته بها مخل وحروف لم يرو هي حروف الإدغام أعم من أن يكون بغنة أولاً، وأسقط مها النون لأنه لا يصح أن يقال قربت النون من النون ولأن وجوب إدغام النون الساكنة في النون في غاية الوضوح.

قوله: (إكمال ما وعد به) لو قال إكمال ما استعان الله فيه لكان أوفق بما سلف في الخطبة. قوله: (وما يجمعه عنيت) الواو للاستئناف أو لعطف قصة على قصة وما موصولة واقعة على الألفاظ على ما هو الأقرب والأليق بقوله نظماً إلخ، وقوله: أحصى إلخ وتذكير ضمير ما باعتبار لفظها أو لأن المراد مجموع الألفاظ لأنه المناسب لقوله بجمعه. قوله: (قد كمل) بتثليث الميم والكسر أضعف اللغات والفتح أفصحها وأولى هنا لسلامة البيت عليها من عيب سناد التوجيه اللازم على الضم وهو اختلاف حركة ما قبل الروي المقيد والكمال والتمام بمعنى واحد لغة كالتكميل والتتميم، وأما في اصطلاح علماء المعاني فالتكميل ويسمى بالاحتراس أيضاً هو أن ما يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه كما في قوله:

فسقى ديارك غير مفسدها ... صوب الربيع وديمة تهمي

والتتميم أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة من مفعول أو حال أو نحوهما لنكتة كالمبالغة في نحو: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [الإنسان: ٨] أي مع حبه. قوله: (على جل المهمات) فيه إشارة إلى أن قوله في الخطبة مقاصد النحو على حذف مضاف كما تقدم بسطه والمهمات جمع مهم أو جمع مهمة فتقدير الموصوف على الأول الأحكام المهمات، وعلى الثاني المسائل المهمات لكن يلزم على الثاني وصف جمع الكثرة لما لا يعقل بالمطابق، مع أن الأفصح فيه الإفراد، كما أن الأفصح في غيره المطابقة إلا أن يقال لما حذف ضعف عن المراعاة. وقوله اشتمل أي اشتمال الدال على المدلول والجملة يحتمل أن تكون في محل نصب صفة لنظماً، وعليه اقتصر الشارح فيما يأتي لأنه أقرب أو حالاً أخرى أو في محل رفع خبراً آخر لما، وكذا جملة

يقال: عنى بكذا أي اهتم به ويلزم بناؤه للمفعول، وبناؤه للفاعل لغية حكاها في اليواقيت وأنشد عليها:

٩٨٠ ـ عَانٍ بِأُخْرَاهَا طَوِيلُ الشُّغْلِ

ونظما حال من الهاء في بجمعه أو تمييز محول عن الفاعل واشتمل نعت لنظما وعلى جل المهمات متعلق باشتمل. ثم وصف نظماً بصفة أخرى فقال: (أَحْصَى مِنَ الكَافِيَةِ الخُلاَصَهْ) أي جمع هذا النظم من منظومة المصنف المسماة بالكافية الخالص الصافي مما يكدره ....

أحصى فافهم. قوله: (ويلزم بناؤه للمفعول) أي وإن كان بمعنى المبني للفاعل كما تفيده عبارته وإنما يلزم ذلك إذا كان بمعنى اهتم، أما عنا عنواً من باب قعد بمعنى خضع وذل، وعنا يعنو عنوة بمعنى أخذ الشيء قهراً أو صلحاً، وعنى من باب رمى بمعنى قصد، وعناه كذا من باب رمى شغله، وعنى من باب تعب أصابه مشقة فبالبناء للفاعل كذا في المصباح. قوله: (وبناؤه للفاعل) أي مجعولاً كرمى يرمي عناية كما في المصباح. وقوله: لغية أي قليلة. قوله: (وأنشد عليها) وجهه أن اسم الفاعل إنما يصاغ من المبني للفاعل فعلى اللغة المشهورة إنما يقال أنا معنى بكذا. قوله: (حال) أي فيكون مصدراً بمعنى اسم المفعول، أما على كونه تمييزاً فباق على مصدريته. وقوله من الهاء في بجمعه فيه عندي نظر لما يلزم عليه من الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي وهو قد كمل وذلك ممنوع فينبغي جعله حالاً من الضمير في كمل ثم الحال هنا موطئة لما بعدها لانفهام كونه نظماً من قوله وما بجمعه عنيت لأن الذي عنى بجمعه ألفية في النحو، والألفية إنما تكون نظماً وكذا يقال في احتمال التمييز. قوله: (أو تمييزاً الخ) رجح هذا بأن مجيء المصدر حالاً مع كثرته سماعي، وقد ترجح الحالية بأنها أوفق بوصف نظماً بالجملتين بعده لأن الاشتمال على المهمات وإحصاء خلاصة الكافية أليق بالنظم بمعنى المنظوم من النظم بالمعنى المصدري فتدبر.

قوله: (من الكافية) أي من معانيها ومن تبعيضية حال من الخلاصة أو ابتدائية متعلقة بأحصى، وإلى هذا الثاني أشار الشارح بعد، وبالخلاصة اشتهر هذا النظم أعني الألفية. قوله: (أي جمع هذا النظم الخ) أشار به إلى أن أحصى فعل ماض ومن الكافية صلته والخلاصة مفعوله قال جماعة: ولا يجوز أن يكون أحصى أفعل تفضيل خبراً مقدماً والخلاصة مبتدأ مؤخراً لأن بناء أفعل التفضيل من الرباعي شاذ على الصحيح ولتكذيب الحس له إذ الكافية مشتملة على أبواب كاملة ليست في الخلاصة كباب ضمير الشأن وضمير الفصل والتاريخ والتقاء الساكنين وتصحيحه بإرادة كافية ابن الحاجب تكلف بارد، ومما يؤيد كون أحصى فعلاً إسناد الفعل إلى ضمير النظم في قوله كما اقتضى وإلا لقال كما اقتضت، ثم إن كانت أل في الخلاصة للاستغراق كما هو المناسب للمدح كان في

---

٩٨٠ ـ هو من الرجز. والشاهد في قوله عان حيث بنى الشاعر من هذه مادة بناء الفاعل والأصل فيه أن يبني للمفعول يقال: عنى بكذا بضم العين وكسر النون أي اهتم به.

(كَمَا اقْتَضَى) أي أخذ (غِنًى بِلاَ خَصَاصَهْ) تشوبه والخصاصة ضد الغنى وهو كناية عما جمع من المحاسن الظاهرة. ثم قابل بالشكر نعمة الإتمام، وأردفه بالصلاة على سيدنا محمد سيد الأنام وعلى آله وأصحابه الكرام لإحراز أجر ذلك ويمنه في البدء والختام، فقال رحمه الله وجمعني وإياه في دار السلام:

(فَأَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّياً عَلَى ... مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلاَ
وَآلِهِ الغُرِّ الكِرَامِ البَرَرَهْ ... وَصَحْبِهِ المُنْتَخَبِينَ الخِيَرَهْ)

الكلام مبالغة لأن المقام مقام مدح وإلا فقد فات الألفية كثير من زبد الكافية كما علم. قوله: (كما اقتضى) ما مصدرية والجار والمجرور صفة لمصدر محذوف أي إحصاء كاقتضائه الغنى بجامع حصول السرور والنفع بكل. فإن قلت: مقتضى جعله إحصاء الألفية خلاصة الكافية مشبهاً واقتضائها الغنى مشبهاً به أن الاقتضاء أقوى من الإحصاء فما وجه ذلك؟ قلت: وجهه أنه يلزم من إغنائها الطالبين إحصاؤها خلاصة الكافية وإلا لم تغنهم لاحتياجهم حينئذ إلى ما في الكافية، ولا يلزم من الإحصاء الإغناء لاحتمال احتياجهم إلى زيادة على خلاصة الكافية مع أن الكاف قد تأتي لمجرد التشريك بين شيئين في أمر من غير اعتبار كون المشبه به أقوى كما في كل من زيد وعمرو كصاحبه. قوله: (أي أخذ غني) المناسب لتفسيره الاقتضاء بالأخذ أن يكون المراد بالغني القدر المغني كما يفيده قوله: وهو أي الغنى كناية أي لغوية عما جمع من المحاسن الظاهرة، وعبر عنه بالمصدر مبالغة فإن فسر الاقتضاء بالاستلزام لم يحتج لذلك والغنى بالكسر والقصر الاستغناء وبالكسر والمد التغني وبالفتح والمد النفع، وقوله بلا خصاصة أي فقر دفع به توهم تخلل الفقر بين أزمنة الغنى، وفي كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر، وقد قيل: العلم محسوب من الرزق، وإنما مدح هذا النظم باقتضائه الغنى بلا خصاصة لأنها لصغرها تقبل الناس عليها فيحصل لهم الغنى بما فيها والكافية لكبرها تقصر عنها همم كثير من الناس فلا يشتغلون بها فلا يحصل الغنى بمسائل العربية. قوله: (ويمنه) أي بركته. وقوله في البدء والختام يرد عليه أن المناسب لاقتصاره أولاً على مقابلة نعمة الإتمام أن يقال في الختام كالبدء إلا أن يقدر قبل التعليل كما فعل ذلك في الابتداء. قوله: (وجمعني وإياه في دار السلام) اعترض الشارح سابقاً على تخصيص الناظم في الخطبة الدعاء بنفسه وبابن معطي بأن الأولى تعميم الدعاء فيعترض على الشارح هنا بمثل ذلك. قوله: (فأحمد الله) أي فبسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور إلخ. قوله: (مصلياً) في كون هذه الحال مقدرة أو مقارنة ما سلف في نظيره في الخطبة. قوله: (خير نبي) بدل من محمد لا نعت له ولا عطف بيان لاختلاف محمد، وخير نبي تعريفاً وتنكيراً. قوله: (وآله) الأولى أن يراد بهم أتباعه كما تقدم بسطه. قوله: (الغر) جمع أغر وهو في الأصل الأبيض الجبهة من الخيل ففي الكلام استعارة تصريحية أو تشبيه بليغ، ويحتمل أن يكون تلميحاً إلى ما وصف به نبينا ﷺ أمته بقوله: «أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من أثر الوضوء». قوله: (المنتخبين) أي

الحمد لله أولاً وآخراً باطناً وظاهراً، وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه أجمعين، صلاة وسلاماً دائمين متلازمين إلى يوم الدين.

المختارين. قوله: (الخيرة) بكسر الخاء المعجمة وفتح التحتية وسكونها بمعنى الاختيار كما في المصباح فهو مصدر أو اسم مصدر على الخلاف وصف به مبالغة ولهذا التزم إفراده، وحيث كان المراد من الخيرة هنا المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيد لأن المقام مقام مدح، قال ابن غازي: ويحتمل أن يضبط هنا بفتح الخاء على أنه جمع خير حكى الفراء قوم خيرة بررة اهـ. قوله: (أولاً وآخراً) ظرف عامله الاستقرار الذي هو متعلق الجار والمجرور قبله أو محذوف تقديره أقول ذلك أولاً وآخراً والله أعلم.

تمّ بعون الله تعالى ما قصدته من حاشية نطقت بدقائق هذا الشرح ونكاته، وكشفت النقاب عن وجوه مخدراته ومخبآته، وأوضحت من مكنونات أسراره ما خفي على الواقفين، وأبرزت من عرائس أبكاره ما احتجب عن الناظرين، فهي جديرة بأن يرد عذب مناهل تحقيقاتها الظامئون، حقيقة بأن يهتدي بأنوار شموس تدقيقاتها الحائرون ومع ذلك لم أبعها بشرط البراءة من كلّ عيب، لأن الإنسان محل الخطأ والنسيان بلا ريب، غير أن كثير الحسنات بمحو قليل السيئات، فالحمد لله على ما أولاه والصلاة والسلام نبيه الختام.

(قال مؤلفها) خاتمة المحققين وتتمة المدققين: كان الفراغ من رقم هذه الحاشية ضحوة يوم الثلاثاء لأربع عشرة ليلة مضت من صفر سنة ١١٩٣ ثلاثة وتسعين ومائة وألف على يد مؤلفها الفقير إلى عفو مولاه (محمد بن علي الصبان) عاملهما مولاهما بمزيد الإحسان آمين.

فهرس

الجزء الرابع

مــن

حاشية محمد بن علي الصبان

فهرس